

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سلسلة

دروس فقهية

## العبادات كاملاً

بقلم

سليمان بن محمد الهميد

السعودية - رفحاء

الموقع / رياض المتقين

[www.almotaqeen.net](http://www.almotaqeen.net)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد

فهذه دروس فقهية مرتبة على كتب الفقه ، جمعتها ورتبتها مع ذكر أدلتها

لعلها أن تكون عوناً - بعد الله - على تعلم الفقه وفهمه

واخترت المتن من كتب المتن العلمية في مذهب الحنابلة

( زاد المستقنع - عمدة الفقه - عمدة الطالب - دليل الطالب - أخصر المختصرات ) .

اللهم إنا نسألك علماً نافعاً ، وعملاً صالحاً ، ورزقاً طيباً .

أخوكم

سليمان بن محمد اللهيبيد

السعودية - رفحاء

## كتاب الطهارة

يبدأ العلماء مؤلفاتهم الفقهية بكتاب الطهارة :

أولاً : لأن الطهارة شرط لصحة الصلاة لقوله تعالى ( إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا ... ) .

ثانياً : أن الطهارة تحلية وتنظيف والتخلية قبل التحلية .

ثالثاً : لأجل أن يتذكر المتعلم بتطهير بدنه تطهير نيته وقلبه لله عز وجل .

### • تعريف الطهارة :

الطهارة لغة : النظافة والنزاهة عن الأقدار الحسية والمعنوية .

فالأقدار الحسية : كالبول ونحوه ، والمعنوية : كالشرك والحسد والبغض وأمراض القلوب وكل خلق ذميم .

وإصطلاحاً : ارتفاع الحدث وما في معناه وزوال الخبث .

الحدث : هو الوصف القائم بالبدن من المانع من الصلاة ونحوها مما يشترط له الطهارة ، ويدخل في هذا الوصف البول والريح وأكل لحم الإبل .

وما في معناه : أي وارتفاع ما في معنى ارتفاع الحدث ، كتجديد الوضوء ، فهو طهارة ، وكذا الأغسال المسنونة .

وزوال الخبث : أي النجاسة ، فإذا وقعت على ثوبه نجاسة فطهرها ، هذه تسمى طهارة .

فالطهارة : ارتفاع الحدث ، وزوال الخبث .

فائدة : الحدث أمر معنوي؛ لذا يعبر عنه بالرفع، أما الخبث فأمر حسي؛ لذا يعبر عنه بالإزالة .

## باب المياه

يبدأ الفقهاء بأحكام بالمياه ، لأن الماء هو الأصل في التطهير .

( هُنَّكَ الْمَاءُ طَهُورًا ) .

أي : أنه طاهر في نفسه ، مطهر لغيره ، فالأصل في الماء الطهارة .

فإذا وجد عندنا ماء ولا نعلم هل هو طاهر أو نجس ، فالأصل الطهارة .

قال تعالى ( وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ) .

وقال تعالى ( وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ) .

وقال ﷺ في البحر ( هو الطهور ماؤه الحل ميتته ) رواه أبو داود .

وقال ﷺ ( إن الماء طهور لا ينجسه شيء ) رواه أبو داود .

• تعريف الماء الطهور: هو الماء الطهور هو الماء الذي لم يتغير بنجاسة أو بطاهر ينقله عن اسم الماء المطلق .

( يطهرُ من الأذى والنجاسات ) .

لأنه كما تقدم أن الطهارة قسمان : طهارة من حدث ، وطهارة من خبث .

الأحداث : جمع حدث : وهو الوصف القائم بالبدن من المانع من الصلاة ونحوها مما يشترط له الطهارة ، ويدخل في هذا الوصف البول

والريح وأكل لحم الإبل ، وهو ينقسم إلى حدث أكبر ، وإلى حدث أصغر .

الحدث الأكبر : هو ما يوجب الغسل ، كالحيض ، والجنابة ، والنفاس .

الحدث الأصغر : هو ما يوجب الوضوء ، كالبول ، والغائط ، وسائر نواقض الوضوء .

والنجاسات : جمع نجاسة ، وهي كل عين مستقدرة شرعاً ، فإذا وقعت على ثوب إنسان نجاسة فطهرها ، هذه تسمى طهارة .

فالماء يطهر من الحدث ، ويطهر من النجاسات .

• الفرق بين طهارة الحدث وإزالة النجاسة :

أولاً : طهارة الحدث تشترط لها النية على الصحيح بخلاف إزالة النجاسة. ( رجل جاء على ثوبه بول ، ثم جاءت الأمطار ونظفته ، وهو لم ينوي فانه يطهر ) .

ثانياً : طهارة الحدث لا تسقط بالجهل والنسيان ، لأنه من باب الأوامر ، بخلاف طهارة الخبث لأنه من باب التروك .

فلو أن رجلاً أكل لحم جزور - وهو لا يعلم - ثم صلى ، وبعد الصلاة علم ، فإنه يجب أن يعيد الصلاة .

ثالثاً : طهارة الحدث طهارة تعبدية غير معقولة المعنى ، بخلاف طهارة الخبث فإنها طهارة معللة بوجود النجاسة الحسية.

رابعاً : طهارة الحدث لا بد من الماء بخلاف طهارة الخبث على القول الراجح كما سيأتي إن شاء الله .

● فتجوز طهارة الحدث والنجس بالماء المطلق على أي صفة كان من أصل الخلقة .

قال ابن قدامة : وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا أَنَّهُ لِحُكْمِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، أَنَّهُمَا قَالَا فِي الْبَحْرِ : التَّيْمُّمُ أَغْجَبُ إِلَيْنَا مِنْهُ .

هُوَ نَارٌ .

وَحِكَاةُ الْمَأْوَرَدِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ .

وَالأَوَّلُ أَوَّلَى :

أ-لَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ) وَمَاءُ الْبَحْرِ مَاءٌ ، لَا يَجُوزُ الْغُدُولُ إِلَى التَّيْمُّمِ مَعَ وُجُودِهِ .

ب- وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ( سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا نَرَكِبُ الْبَحْرَ ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ غَطَشْنَا ، أَفَتَتَوَضَّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هُوَ الطَّهُّورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَبْتَنُّهُ ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

ج- وَرَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( مَنْ لَمْ يُطَهِّرْ مَاءَ الْبَحْرِ فَلَا طَهَرَهُ اللَّهُ ) .

د- وَلَئِنَّهُ مَاءٌ بَاقٍ عَلَى أَصْلِ خَلْقَتِهِ ، فَجَازَ الْوُضُوءُ بِهِ كَالْعَذْبِ .

وَقَوْلُهُمْ ( هُوَ نَارٌ ) إِنْ أُريدَ بِهِ أَنَّهُ نَارٌ فِي الْحَالِ فَهُوَ خِلَافُ الْحِسِّ ، وَإِنْ أُريدَ أَنَّهُ يَصِيرُ نَارًا ، لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ الْوُضُوءَ بِهِ خَالَ كَوْنُهُ مَاءً . ( المعني ) .

قال النووي : وأما ماء البحر فجمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم على أنه لا يكره كمذهبننا: وحكى الترمذي في جامعه وابن المنذر في الإشراف وغيرهما عن عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنهما كرها الوضوء به ، وحكاه أصحابنا أيضاً عن سعيد بن المسيب .

واحتج لهم بحديث روى عن ابن عمرو عن النبي ﷺ (تحت البحر نار وتحت النار بحر حتى عد سبعة وسبعة). رواه أبو داود في سننه

واحتج أصحابنا بحديث (هو الطهور ماؤه) وبحديث (الماء طهور) .

ولأنه لم يتغير عن أصل خلقته فأشبهه غيره .

وأما حديث ( تحت البحر نار ) فضعيف باتفاق المحدثين ، ومن بين ضعفه أبو عمر بن عبد البر ، ولو ثبت لم يكن فيه دليل ولا معارضة بينه وبين حديث هو الطهور ماؤه . ( المجموع ) .

● قوله ( والنجاسات ) المراد بالنجاسة هنا الطارئة ، لأن النجاسة تنقسم إلى قسمين :

أ- نجاسة عينية : وهي التي تكون عين الشيء وذاته نجسة، مثل: العذرة، مثل البول، العذرة ذاتها نجسة، عينها نجسة، البول: ذاته نجس، روث الحمار ذاته نجسة، الكلب: عينه نجس، ذاته نجسة .

ب- نجاسة طارئة : هي التي وردت على محل طارئ ، مثلاً : عندك ثوب طاهر ثم وقعت عليه نجاسة ، فهذه النجاسة تسمى الطارئة ، ويسميها العلماء أيضاً حكيمية .

فالماء لا يرفع إلا النجاسة الطارئة ، أما النجاسة العينية : هذه ما يطهرها الماء ، ولو جئت بالكلب وغسلته بماء البحر ما طهر ، لكن



النجاسة العينية تطهر في الاستحالة : إذا انقلبت من عين إلى عين أخرى طهرت .

( هَلَا تَحْصِلُ الطَّهَارَةُ بِمَجَاعِجٍ هَيِّجَةٍ ) .

أي : فلا تحصل الطهارة من الأحداث والنجاسات إلا بالماء .

أما المحدث ( سواء كان حدثاً أكبر أو أصغر ) لا يرتفع إلا بالماء ، وهذا قول جماهير العلماء .

أ- لقوله تعالى ( فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ) .

قال ابن قدامة : وهذا نص في الانتقال إلى التراب عند عدم الماء .

ب- ولقوله ﷺ ( الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ) .

وأما النجاسة : فقد اختلف العلماء ، هل يشترط الماء لإزالة النجاسة أم لا على قولين ( كأن يصيب ثوبه بول أو دم مسفوح هل يشترط

الماء أم لا ) ؟

القول الأول : أنه لا بد من الماء .

وهذا مذهب مالك ، والشافعي ، والحنابلة ، واختاره ابن المنذر .

أ- لقوله تعالى ( إِذْ يُغَشِّبُكُمُ الثُّغُلَانُ مِنْهُ وَمَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ) .

وجه الدلالة : ذكره سبحانه امتناناً ، فلو حصل بغيره لم يحصل الامتنان .

ب- لحديث أنس . قال ( جاء أعرابيٌّ فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ ، فَرَجَرَهُ النَّاسُ ، فَتَهَاَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلُهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِدُثُوبٍ

مِنْ مَاءٍ ، فَأَهْرَيْقَ عَلَيْهِ ) متفق عليه .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ حينما أراد التطهير من بول الأعرابي أمر بالماء ، وهذا دال على الوجوب وعلى اختصاص الماء بالتطهير .

ج- ولحديث أَسْمَاءَ قَالَتْ ( جَاءَتْ أَمْرَأَةً النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا تَحِيضُ فِي الثُّوبِ كَيْفَ تَصْنَعُ قَالَ تَحْتُهُ ، ثُمَّ تَغْرِصُهُ بِالْمَاءِ ،

وَتَنْضَحُهُ وَتُصَلِّي فِيهِ ) متفق عليه .

وجه الدلالة : أن الرسول ﷺ أرشد في تطهير الثوب من دم الحيض بالماء ، ولم يرشد إلى غيره ، فتعين الماء في إزالة نجاسة الثوب من دم

الحيض لكونه هو المنصوص عليه ، وباقي النجاسات مقيسة عليه .

د- قالوا : إذا كانت طهارة الحدث لا تكون إلا بالماء مع وجوده ، فكذلك إزالة النجاسة لا تكون إلا بالماء .

القول الثاني : أنه لا يشترط الماء .

وهذا قول الحنفية ، واختاره ابن تيمية .

قال ابن تيمية رحمه الله : ... فإن العلماء اختلفوا في النجاسة إذا أصابت الأرض وذهبت بالشمس أو الريح أو الاستحالة ، هل تطهر

الأرض على قولين : أحدهما : تطهر ، وهو مذهب أبي حنيفة .. وهو الصحيح في الدليل .

أ- لحديث ابن عمر ( أن الكلاب كانت تقبل وتدبر وتبول في مسجد رسول الله ﷺ لم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك ) رواه البخاري دون

ذكر ( البول ) .

ب- ولحديث أبي سعيد الخدري ، قال ( بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ الْقَوْمُ

أَلْفَوْا نَعَالَهُمْ ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ ، قَالَ : مَا حَمَلَكُمْ عَلَى إِيْقَاءِ نَعَالِكُمْ ، قَالُوا : رَأَيْنَاكَ أَلْفَيْتَ نَعْلَيْكَ فَأَلْفَيْنَا نَعَالَنَا ، فَقَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ جَبْرِيلَ ﷺ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَذَرًا - أَوْ قَالَ : أَدَى - وَقَالَ : إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ : فَإِنْ رَأَى

فِي نَعْلَيْهِ قَذَرًا أَوْ أَدَى فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا ) رواه أبو داود .

وجه الدلالة : أن الرسول ﷺ أرشد إلى تطهير العلين بالتراب ، وهو غير الماء .

ب- وقالوا : إن النجاسة عين خبيثة ، فإذا زالت زال حكمها .

وهذا القول هو الراجح .

● وأما الجواب عن أدلة الجمهور :

أما الآية ( وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ ) فالجواب أن يقال : إن امتنان الله سبحانه وتعالى بطهورية الماء ، وكونه مطهراً للأشياء ، لا يعني قصر هذا الحكم عليه . ( أحكام النجاسات ) .

وأما الجواب عن الحديثين :

فيقال : إن المقصود بذلك تعجيل تطهير المسجد ، إذ لو تركه حتى تطهره الشمس لتأخر تطهيره ، فليس في الحديث حصر التطهير بالماء . [ ابن تيمية ] .

وأيضاً يقال : إن هذا فيه دلالة أن الماء يزيل النجاسة فهذا لا إشكال فيه لكن لا يدل على أن النجاسة لا تزال إلا بالماء .

● وقد سئل الشيخ محمد صالح العثيمين رحمه الله : هل تطهر النجاسة بغير الماء؟ وهل البخار الذي تغسل به الأكوات مطهر لها؟  
فأجاب: إزالة النجاسة ليست مما يتعبد به قصدًا، أي أنها ليست عبادة مقصودة، وإنما إزالة النجاسة هو التخلي من عين خبيثة نجسة، فبأي شيء أزال النجاسة، وزالت وزال أثرها، فإنه يكون ذلك الشيء مطهراً لها، سواء كان بالماء أو بالبنزين، أو أي مزيل يكون، فمتى زالت عين النجاسة بأي شيء يكون، فإنه يعتبر ذلك مطهراً لها، حتى إنه على القول الراجح الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، لو زالت بالشمس والريح فإنه يطهر المحل، لأنها كما قلت: هي عين نجسة خبيثة، متى وجدت صار المحل متنجساً بها، ومتى زالت عاد المكان إلى أصله، أي إلى طهارته، فكل ما تزول به عين النجاسة وأثرها - إلا أنه يعفى عن اللون المعجوز عنه - فإنه يكون مطهراً لها . ( مجموع فتاوى ابن عثيمين ) .

### ( وهو ثلاثة أنواع ) .

أي : أن الماء ثلاثة أنواع : طهور ، وطاهر ، ونجس .

وهذا هو المذهب ، وهو قول مالك ، والشافعي .

أ- لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْبَحْرِ: ( هُوَ الطُّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ ) رواه أبو داود .

وجه الدلالة: أَنَّ الصَّحَابَةَ يَعْلَمُونَ أَنَّ مَاءَ الْبَحْرِ طَاهِرٌ وَلَيْسَ نَجِسًا - بَلَا شَكٍّ - فَسَوَّاهُمْ إِنَّمَا كَانَ عَنْ تَطْهِيرِ مَاءِ الْبَحْرِ لَا عَنْ طَهَارَتِهِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ مَاءً طَاهِرًا لَيْسَ بِطُهورٍ .

ب- وعنه . قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

ج- وعنه . قال : قال ﷺ ( إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغُصُّ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وجه الدلالة : أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ التَّهَيُّيُّ عَنِ الْاغتَسَالِ فِي هَذِهِ الْمِيَاهِ، مَعَ عَدَمِ نَجَاسَتِهَا، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى وَجُودِ نَوْعٍ مِنَ الْمَاءِ لَيْسَ بِنَجَسٍ، وَلَا يُمْكِنُ التَّطَهُّرُ بِهِ، وَهُوَ الطَّاهِرُ.

د- وقالوا : إن هذا التقسيم معروف بالاستقراء ، فإنه لا يخلو الماء : إما أن يجوز الوضوء به أو لا ؟ فإن جاز فهو الطهور ، وإن لم يجز فلا يخلو إما أن يجوز شربه أو لا ؟ فإن جاز فهو الطاهر وإلا فهو النجس .

وذهب بعض العلماء : إلى أن الماء ينقسم إلى قسمين : طهور ، ونجس .

وهذا قول أبي حنيفة ، واختار هذا القول ابن تيمية ، ومحمد بن عبد الوهاب ، والسعدي ، وابن عثيمين .

أ- لقوله تعالى ( وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ) ، ولقوله تعالى ( وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ ) .

وجه الدلالة من الآيتين : أَنَّ اسمَ الماءِ مُطلقٌ في الكتابِ والسُّنةِ، ولم يردْ فيهما تقسيمُهُ إلى: طَهورٍ وطاهرٍ، فهذا التقسيمُ مخالفٌ للكتابِ والسُّنةِ، ولا أصلٌ له في الشريعة؛ إذ لو كان القسمُ الطَّاهِرُ ثابتًا بالشرع، لكان أمرًا معلومًا مفهوميًا، تأتي به الأحاديثُ البينة الواضحة؛ لأنَّ الحاجةَ تدعو إلى بيانه، وليس بالأمر الهين؛ إذ يترتب عليه: إمَّا أن يتطَهَّرَ بماءٍ أو يَتِمَّمَ

ب- ولحديث أبي سعيد . قال : قال ﷺ ( إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ ) رواه أبو داود .

فهذا الحديث يحكم للماء بالطهورية ، وأن الماء طهور ، وهذا العموم خص منه بالإجماع : إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت لونه أو طعمه أو ريحه فإنه نجس بالإجماع .

أو بمعنى آخر : أن هذا الحديث أثبت قسماً من الماء وهو الماء الطهور ، وثبت الماء النجس بالإجماع ، فهذان قسمان من الماء ، أحدهما ثبت بحديث أبي سعيد ، والآخر ثبت بالإجماع ، وبقي الماء الطاهر لا دليل على ثبوته ، فيكون الماء قسمين : طهوراً ونجساً ولا ثالث لهما .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الماء القليل أو الكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت النجاسة الماء طعماً أو لوناً أو ريحاً أنه نجس ما دام كذلك .

وهذا القول هو الراجح .

( طهـ : وهو الباقي على حاله ) .

هذا النوع الأول : الطهور : وهو الباقي على خلقته حقيقة أو حكماً .

حقيقة : بحيث لم يتغير شيء من أوصافه ، كماء البحار ، والماء الذي نخرجه من البئر على طبيعته ساخناً لم يتغير .  
والماء النازل من السماء .

أو حكماً : كالماء المتغير بغير ممانح ، أو المتغير بما يشقُّ صون الماء عنه ، فهذا طهور لكنه لم يبق على خلقته حقيقة ، وكذلك الماء المسخن فإنه ليس على حقيقته؛ لأنه سُخِّنَ ، ومع ذلك فهو طهور؛ لأنه باقٍ على خلقته حكماً . ( الشرح الممتع ) .

• وهذا الماء الطهور ( لا يرفع الحدث ولا يزيل النجس الطارئ غيره ) وقد تقدم شرح ذلك قبل قليل .

( وَإِنْ تَغَيَّرَ بِشَيْءٍ مِمَّا زَجَرَ كَقَطْعِ كَافُورٍ ، أَوْ دُهْنٍ ، أَوْ سُخْنٍ يَنْجِسُ كُفْرَهُ ) .

هذه أنواع يكون فيه الماء طهوراً لكن يكره استعماله :

الأول : إِنْ تَغَيَّرَ بِشَيْءٍ مِمَّا زَجَرَ كَقَطْعِ كَافُورٍ : أي : إن تغير الماء بشيء لا يمازجه كقطع الكافور ، فإنه يكون طهور مكره .

يكون طهوراً : لأن هذا التغير ليس عن ممانحة ، ولكن عن مجاورة ، فالماء هنا لم يتغير ، لأن هذه القطع مازجته ، ولكن لأنها جاورته .

ويكون مكروهاً : خروجاً من الخلاف ، لأن بعض العلماء يقول : إنه طاهر غير مطهر .

والصواب أنه طهور بلا كراهة ، لعدم الدليل على الكراهة .

الثاني : أَوْ دُهْنٍ : هذا يكره ، لو أتيت بدهن وصببت في الماء فالدهن لا يمازج الماء بل يطفو على الماء .

والصحيح أنه لا يكره .

الثالث : أَوْ سُخْنٍ يَنْجِسُ كُفْرَهُ : أي : ومن الماء الطهور الذي يصح استعماله مع الكراهة : الماء الذي يُسَخَّنُ بنجاسة كروث حمار .

لأنه لا يسلم غالباً من صعود أجزاء لطيفة إليه .

وفي الحديث ( دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ) .

وذهب بعض العلماء : إلى عدم الكراهة .

وهو قول الجمهور .

لأنه غير متردد في نجاسته .

وهذا الصحيح .

قال النووي : وعن أحمد كراهة المسخن بنجاسة ، وليس لهم دليل فيه روح ، ودليلنا النصوص المطلقة ولم يثبت نهي .

فائدة : محل الخلاف في المسخن بالنجاسة إذا لم يُتَجَنَّبَ إليه ، فإن احتيج إليه زالت الكراهة .

( وَإِنْ اسْتُحْمِلَ فِي طَهَارَةٍ مُسْتَحْبَبَةٍ كَتَجَمِيدِ وَضْءٍ ، وَتُسْلِجِ مَعِدَةٍ كُفْرِهِ ) .

( وإن استعمل ) أي : الماء الطهور .

والمراد بالاستعمال : أن يمر الماء على العضو ويتساقط منه ، وليس المراد أن يغترف منه .

أي : وإن استعمل الماء الطهور في طهارة مستحبة فإنه يكره .

مثال : تجديد الوضوء سنةً، فلو صلى إنسان بوضوئه الأول ثم دخل وقت الصلاة الأخرى، فإنه يُسَنُّ أن يجِدِّدَ الوضوء . وإن كان على طهارة . فهذا الماء المستعمل في هذه الطهارة طهور لكنه يكره .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يكره .

لعدم الدليل على الكراهة .

وهذا القول هو الراجح .

﴿ وَإِنْ تَغَيَّرَ بِمَكَاتِهِ، أَوْ بِمَا يَشُقُّ صَوْنُ الْمَاءِ عَنْهُ مِنْ ثَابِتٍ فِيهِ، وَوَرَقٍ شَجَرٍ، أَوْ بِمُجَاوَرَةِ مَيْتَةٍ، أَوْ سَفْنٍ بِالشَّمْسِ، أَوْ بِطَاهَرٍ، لَمْ يَكْرَهُ ﴾ .

هذه مسائل : يكون الماء فيها طهوراً بلا كراهة .

الأولى : ( وإن تَغَيَّرَ بِمَكَاتِهِ ) وهو الآجن لم يكره .

فالماء الذي بقي في مكانه مدة طويلة ولم يحصل فيه نوع من التغيير فهو باقٍ على طهوريته ، لأن تغيره من غير مخالطة النجاسة .

قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه أن الوضوء بالماء الآجن جائز ، سوى ابن سيرين .

وقال ابن تيمية : أما ما تغير بمكانه ومقره فهو باقٍ على طهوريته باتفاق العلماء .

وأما ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن سيرين أنه كان يكره الوضوء بالماء الآجن .

فعلل المقصود أن نفسه تكرهه ، لأنه منتن الرائحة ، لا أنها كراهة شرعية . ( موسوعة الطهارة ) .

الخلاصة : أن المتغير بمكانه طهور :

أ- للإجماع .

ب- لأن تغيره جاء من غير مخالطة، فلم يخالطه شيء لا طاهر ولا نجس، والماء طهور في نفسه حتى تخالطه الأخباث العارضة .

الثانية ( أو بما يشقُّ صَوْنُ الْمَاءِ عَنْهُ مِنْ ثَابِتٍ فِيهِ، وَوَرَقٍ شَجَرٍ ) لم يكره .

مثال : ماء نابت بجواره أشجار كثيرة ، فإذا حركت الرياح الأشجار تساقطت الأوراق ، فتقع تلك الأوراق في الماء فيتغير بها .

أو نبت في الماء طحلب فتغير بسببه ، فهذا طهور من غير كراهة .

وهذا قول جماهير العلماء .

لأن التحرز منه يشق ، فعفي عنه ، وقد قال تعالى ( وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ) .

قال ابن قدامة : الثاني : ما لا يمكن التحرز منه، كالطحلب والخز وسائر ما ينبت في الماء، وكذلك ورق الشجر الذي يسقط في الماء، أو

تحمله الريح فتلقيه فيه، وما تجذبه السيول من العيدان والتبن ونحوه، فتلقيه في الماء، وما هو في قرار الماء كالكبريت والقار وغيرهما، إذا جرى

عليه الماء فتغير به، أو كان في الأرض التي يقف فيها الماء فهذا كله يعفى عنه؛ لأنه يشق التحرز منه. ( المغني )

الثالثة : ( أو بِمُجَاوَرَةِ مَيْتَةٍ ) لم يكره .

فإذا تغيرت رائحته بسبب مجاورته لميته فإنها لا تنجسه لأن الميتة غير ممازجة للماء .

قال في الشرح : لا نعلم في ذلك خلافاً .

وقال النووي : لو تغير الماء بجيفة بقره ، يعني : جيفة ملقاة خارج الماء قريبة منه ، ففي هذه الصورة لا تضر الجيفة قطعاً ، بل الماء طهور

بلا خلاف .

ولأن هذا التغير حصل بالمجاورة ، ولم يحصل عن ممازجة .

**الرابعة : ( أو سُخِّنَ بِالشَّمْسِ ) لم يكره .**

لأن الكراهة حكم شرعي يقوم على دليل شرعي، أو نظر صحيح، ولا يوجد شيء من ذلك في هذه المسألة .

وذهب بعض العلماء - وهو مذهب الشافعي - إلى كراهته .

وقد جاء في ذلك أحاديث ، لكن لا يصح منها شيء .

أ-حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت ( دخل علي رسول الله ﷺ وقد سخنت ماء في الشمس، فقال: لا تفعلني يا حميراء، فإنه يورث البرص ) رواه الدارقطني . ( ضعيف جداً ) .

**قال النووي :** هذا الحديث المذكور ضعيف باتفاق المحدثين ، وقد رواه البيهقي من طرق ، وبين ضعفها كلها ومنهم من يجعله موضوعاً .

ب- عن جابر . ( أن عمر كان يكره الاغتسال بالماء المشمس، وقال: إنه يورث البرص ) ضعيف جداً .

قال النووي : وهذا ضعيف أيضاً باتفاق المحدثين .

وقال العقيلي : لا يصح في الماء المشمس حديث مسند . ( نصب الراية )

وذكر الشوكاني أحاديث الماء المشمس في كتابه الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة .

فائدة : قال ابن قدامة : ولا يكره الوضوء بالماء المسخن بطاهر، إلا أن يكون حاراً يمنع إسباغ الوضوء لحرارته .

( أو بطاهر؛ لم يُكره ) كخشب ، أو غاز ، فإنه لا يكره .

**« وَإِنْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ أَوْ رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ يَطْبِخُ أَوْ سَاقَطَ فِيهِ ، أَوْ رَفَعَ بِغَالِيكِهِ حَدَثٌ ، أَوْ شُمِسَ فِيهِ يَدُ ثَائِمٍ مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ فَطَاهِرٌ » .**

هذا هو القسم الثاني من أقسام المياه على المذهب : وهو الطاهر ، وهو الطاهر في نفسه غير مطهر لغيره .

( وإن تغَيَّرَ ) الضمير يعود إلى الماء الطهور .

( يطبخ ) كأن توضع فيه ورق شاي أو حب قهوة أو نحو ذلك .

( أو ساقط فيه ) كأن تسقط فيه ثمرة أو يسقط فيه ورق أو نحو ذلك أو يسقط فيه زعفران وغيره مما قد يسقط في الماء .

فهو إذن ماء طهور في الأصل لكنه قد تغير وتكدر بشيء ليس بنجس بل هو طاهر سقط فيه فغَيَّرَ طعمه أو لونه أو ريحه ، فما حكمه ؟

( فطاهر ) أي : طاهر غير مطهر ، فهو طاهر في نفسه ليس بنجس لكنه ليس بمطهر .

وهذا هو المذهب وهو مذهب جمهور أهل العلم .

وأن الماء إذا وقع فيه شيء من الطاهرات فغَيَّرَ رائحته أو طعمه أو لونه فإن الماء طاهر وليس بطهور ، فهو طاهر في نفسه وليس بمطهر

لغيره ، فعلى ذلك : لا يزال النجس ولا يرفع الحدث .

قالوا: لأن الماء ليس بماء مطلق بل هو ماء أضيف إليه شيء فهو ليس ماء مطلقاً بل ماء مضاف إليه مادة أخرى .

**وذهب بعض العلماء :** وهو مذهب أبي حنيفة وأحد الروايتين عن الإمام أحمد أنه طهور .

وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ، وابن القيم ، ومُحَمَّدُ بن عبد الوهاب وغيرهم من المحققين .

قالوا: الماء طهور ، فكما أنه طاهر في نفسه فهو مطهر لغيره ما دام باقياً على مسماه .

ويتضح قولنا: ( ما دام باقياً على مسماه ) بضرب مثالين :

**المثال الأول :** وهو ما كان فيه الماء باقياً على مسماه ، كأن يوضع في إناء شيء من أوراق الشاي أو شيء من الطعام فيتغير لونه فيأخذ من لون هذا الشيء الواقع فيه .

المثال الثاني : وهو ما تغير فيه مسمى الماء ، كأن يوضع في إناء أوراق شاي ثم يطبخ على النار ، فإنه يسمى شايًا فهو لم يبق على مسماه بل تغَيَّرَ .

أما هذه الحال الثانية: فالراجح أنه ليس بماء فلا يحل لأحد أن يتطهر به ، ومثله لا ينبغي الخلاف فيه لأنه ليس بماء ، والشارع إنما

خصص الماء بالطهارة عند وجوده ، فإذا ثبت ذلك وهو أنه ليس بماء فلا يحل لأحد أن يتطهر به.

أما الحال الأولى: فهو المختلف فيها وهي ما إذا كان الماء قد تغير بهذا الشيء الطاهر لكنه لم يتغير مسماه بل بقي ماءً على مسماه.

فحينئذ ذهب من تقدم إلى أنه طهور ، وهذا هو **الراجح** ، والأدلة على ذلك ما يلي :

أ- قوله تعالى ( فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ) .

ولفظه (ماء) نكره في سياق النفي ، والقاعدة الأصولية أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم ، فهذا يعم كل ماء.

فكل ماء يتطهر به قبل اللجوء إلى التراب ( أي إلى التيمم ) فإذا وقع فيه شيء من الورق أو شيء من الثمر أو غير ذلك فتغيرت رائحته أو طعمه أو لونه مع بقاءه على مسماه فهو ماء فيدخل في عموم الآية ( فلم تجدوا ماء ) .

ب- ما ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ قال للنساء المغسلات لا ينته ( إغسلوها بماء وسدر ) ، وقال ﷺ فيمن وقصته راحلته فمات ( اغسلوه بماء وسدر ) .

ومعلوم أن السدر يؤثر في الماء ويغير منه ، ومع ذلك فإنه يتطهر به هنا.

فالشرعية قد دلت على التطهر به كما في هذا الحديث.

ج- ما رواه الإمام أحمد والنسائي وابن ماجة بإسناد صحيح أن أم هانئ ، قالت: ( اغتسل النبي ﷺ وميمونة من إناء واحد في قصعة فيها أثر عجين ) .

والشاهد قوله ( في قصعة فيها أثر عجين ) ومعلوم أن العجين يغير الماء ويؤثر فيه ، ومع ذلك اغتسل النبي ﷺ به وميمونة.

**﴿ أو رفع يديه عليه حدث ﴾ .**

( أو رفع بقليله حدث ) القليل تقدم أنه ما دون القلتين .

أي : استعمل في رفع حدث أكبر أو أصغر فتساقط الماء من أعضائه فاجتمع في إناء ، فهذا هو الماء المستعمل في رفع حدث سواء كان الحدث أصغر أو أكبر ، فهذا الماء طاهر غير مطهر .

قال الشيخ الطيار : الماء المستعمل ، المراد به المتساقط حال الوضوء أو الغسل ، وليس المراد به الماء الذي يغترف منه .

فالماء المستعمل في طهارة واجبة طاهر غير مطهر .

وهذا مذهب الشافعية ، والحنابلة .

لحديث أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب ) رواه مسلم .

**وجه الدلالة :** أنه دليل على أن الماء المستعمل لرفع الحدث غير مطهر ، إذ لو كان الغسل فيه يجزئ ، ولا يغير الماء لم يَنْه عنه ، فالمراد بنهيه لئلا يكون مستعملاً فيسلبه الطهورية .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه طهور تصح الطهارة به .

واختاره ابن المنذر ، ورجحه ابن حزم ، واختاره ابن تيمية .

أ- لأن الأصل بقاء الطهورية للأدلة الدالة على أن الماء طهور ، فلا يُعدل عن ذلك إلا بدليل شرعي .

قال ﷺ ( إن الماء طهور لا ينجسه شيء ) فهذا دليل على طهارة الماء المستعمل ، لأنه لم يتغير بعد استعماله ، فهو على عمومته إلا ما خصه الدليل .

ب- أن الله سبحانه إنما أوجب التيمم على من لم يجد الماء ، قال تعالى ( فلم تجدوا ماء فتيمموا ) فكيف يقال بالتيمم مع وجود ماء باق على صفته التي خلقه الله عليها .

ج- وكان ﷺ إذا توضأ كادوا يقتلون على وضوئه . رواه البخاري .

والجواب عن دليل القول الأول ( لا يغتسل أحدكم ... ) أن علة النهي عن التطهر فيه ليست كون ذلك الماء مستعملاً ، وإنما نهي عنه لئلا يقدره ، وقد يؤدي تكرار ذلك إلى تغيره .

## ﴿ أَوْ هُمُوسٍ فِيهِ يَدُ النَّائِمِ مِنْ نَوْمِ لَيْلٍ طَاهِرٍ ﴾ .

أي : ومن الماء الطاهر غير المطهر ، إذا غمس فيه — أي في هذا الماء القليل — يد قائم من نوم الليل .  
مثاله : رجل قام من النوم في الليل ، وعنده قِدْرٌ فيه ماء قليل ، فغمس يده فيه ، فهذا الماء يكون طاهراً غير مطهر .  
وهذا مذهب الحنابلة ، وهو من المفردات .  
لحديث أبي هريرة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ ) متفق عليه .

قالوا : إن الحديث نهي عن غمس اليد في الإناء قبل غسلها ، ولولا أن غمسها يؤثر في الماء لم ينه عنه ، فإذا نهي عنه دل ذلك على تحول الماء إلى طاهر غير مطهر ، وإنما قلنا : طاهر ، لأن اليد ليست نجسة .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه طهور .

وهذا مذهب جماهير العلماء ، واختاره ابن تيمية ، وابن القيم ، والسعدي .

قال ابن تيمية : وهو قول أكثر الفقهاء .

وهذا القول هو الصحيح .

القول الثالث : أنه نجس .

وبه قال الحسن البصري ، وداود .

وهذا القول ضعيف جداً .

قال النووي : وهو ضعيف جداً .

وقال ابن القيم : القول بنجاسته من أشد الشاذ .

● فائدة : قال شيخ الإسلام ابن تيمية في جواب له : والحكمة في غسل اليد، فيها ثلاثة أقوال:

الأول: خوف النجاسة، مثل أن تمرَّ يده على موضع الاستجمار، لاسيما مع العرق ونحو ذلك.

الثاني: أنه من باب التبعيد؛ فنسلم به، ولو لم نعقل معناه.

الثالث: أن ذلك لشيء معنوي ، وهو أن الشيطان يبيت على يد النائم ويلامسها، كما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال ( إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ، فليستنثر ثلاثاً؛ فإن الشيطان يبيت على خيشومه ) فعلم أن ذلك الغسل ليس مسبباً عن

النجاسة، بل هو مُعَلِّلٌ بمبيت الشيطان على خيشومه. فتكون هذه العلة من العلل المؤثرة التي شهد لها النص بالاعتبار .

## ﴿ هَذَا لَا يُلْغِي لَكُمْ يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا هِيَ لِرِيئِهِ ، أَوْ طَعْمِهِ ، أَوْ رِيحِهِ ﴾

هذا القسم الثالث : وهو الماء النجس ، الذي لا يجوز استعماله إلا لضرورة .

وهو ما تغير أحد أوصافه الثلاثة — لونه أو ريحه أو طعمه — بنجاسة .

فإذا بلغ الماء قلتين — وهو الكثير — فإنه لا ينجس إلا إذا تغير أحد أوصافه بنجاسة تحدث فيه .

وهذا بالإجماع .

قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نجس .

( وما سوى ذلك ينجسُ بِمُخَالَطَةِ النجاسة ) .

أي : متى كان الماء أقل من قلتين ، فإنه ينجس بمجرد ملاقة النجاسة وإن لم يتغير .

وهذا المذهب .

إذا ضابط الماء النجس على المذهب يشمل أمرين :

الأول : أن يكون كثيراً فلا ينجس إلا بتغير أحد أوصافه . ( وهذا بالإجماع كما تقدم ) .

**الثاني :** أن تقع فيه نجاسة وهو قليل - دون القلتين - فيتنجس ولو لم يتغير .

هذا المذهب : أن القليل ينجس بمجرد النجاسة ولو لم يتغير .

وهو مروي عن ابن عمر ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد ، وأبي عبيد ، وأبي ثور .

وبهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي .

أ-لحديث ابن عمر . قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثُ ) وَفِي لَفْظٍ: ( لَمْ يَنْجُسْ ) أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ إِبْنُ حُرَيْمَةَ. وَابْنُ جَبَّانٍ . ( ضعفه بعضهم والأكثر على تصحيحه ) .

**وجه الدلالة :**

أولاً : أن مفهوم الحديث أنه إذا كان الماء دون القلتين فإنه يحمل الخبث .

**قال ابن قدامة :** وَتَحْدِيدُهُ بِالْقَلْتَيْنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا دُونَهُمَا يَنْجُسُ ، إِذْ لَوْ اسْتَوَى حُكْمُ الْقَلْتَيْنِ وَمَا دُونَهُمَا لَمْ يَكُنِ التَّحْدِيدُ مُفِيدًا .

ثانياً : لو كان الماء لا ينجس إلا بالتغير لم يكن للتحديد بالقتين فائدة ، لأن الماء إذا تغير بالنجاسة نجس ولو كان ماءة قلة .

ب- ولحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( طهور إناء أحدهم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات ) وفي رواية ( فليرقه ) .

قال ابن قدامة : أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِغَسْلِ الْإِنَاءِ مِنْ وُلُوغِ الْكَلْبِ ، وَإِزَاقَةِ سُؤْرِهِ ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَا تَغَيَّرَ وَمَا لَمْ يَتَغَيَّرْ ، مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ التَّغْيِيرِ .

قال النووي : فالأمر بالإزاقة والغسل دليل النجاسة .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا ينجس إلا إذا تغير بنجاسة .

وهو مذهب مالك ، وهو مذهب الأوزاعي ، والثوري ، وداود .

واختار هذا القول ابن المنذر ، والغزالي من الشافعية ، وهو اختيار ابن تيمية .

لحديث أبي سعيد الخدري ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ ) رواه أبو داود .

**وجه الدلالة :** قوله ﷺ ( لا ينجسه شيء ) دليل على أن الأصل في الماء الطهارة ، وأنه لا يتأثر بالنجاسة ، وخص من ذلك المتغير بالنجاسة بالإجماع .

قال ابن القيم : فهذا نص صحيح صريح على أن الماء لا ينجس بملاقاة النجاسة مع كونه واقفاً ، فإن بثر بضاعة كانت واقفة ولم يكن على عهده بالمدينة ماء جار أصلاً . ( تحذيب السنن ) .

**وأجاب هؤلاء عن حديث القلتين :**

**أولاً :** أن هناك من العلماء من ضعفه .

فمن ضعفه عبد الله بن المبارك كما في الاوسط لابن المنذر ٢٧١/١ وابن عبد البر كما في التمهيد ٣٣٥/١ وابن القيم في تحذيب السنن ٦٢/١

وصحح الحديث النووي كما في المجموع ١٦٢/١ وابن حزم في المحلى ١٥١/١ وابن تيمية في مجموع ابن قاسم ٤١/٢١ وابن منده وابن حجر كما في الفتح ٤٠٨/١ والشوكاني ، وأحمد شاكر .

ثانياً : أن المفهوم لا عموم له ، فلا يلزم أن كل ما لم يبلغ القلتين ينجس ، وإنما القليل قد يحمل الخبث لمظنة القلة ، ثم إن هذا المفهوم يعارض منطوق حديث ( الماء طهور لا ينجسه شيء ) والمنطوق مقدم على المفهوم .

● ( إذا بلغ الماء قلتين ... ) بضم القلة ، تنية قلة ، وهي الجرة الكبيرة من الفخار ، سميت بذلك لأنها تُقَل ، أي : تحمل ، وهي قلال هجر ، معروفة عند الصحابة ، مقدار القلتين ٥٠٠ رطل بالبغداد ، وهي خمس قرب ، قال الشافعي : " الاحتياط أن تكون القلتان قربتين ونصفاً " وتقدران بحوالي ( ٣٠٧ ) لترات ، أو ( ١٠٢ ) كيلو .

قدرها بعض المعاصرين ( ٢٧٠ ) لتراً .



( وَكَاتِبُ طَهَارَةِ رَجُلٍ بِفَضْلِ طَهْرِ امْرَأَةٍ هَلْ خَلَّتْ بِهِ ) .

( طَهَارَةُ رَجُلٍ ) هذا قيد ، ( امْرَأَةٌ ) قيد آخر ، ( قَلِيلٌ ) وهذا قيد آخر ، ( خَلَّتْ بِهِ ) وهذا قيد .

فإذا تمت هذه القيود ثبت الحكم ، فإذا تطهر به الرجل عن حدث لم يرتفع حدثه .

مثاله : امرأة عندها قِدْرٌ من الماء يسع قُلَّةً ونصفاً ، وهو يسير في الاصطلاح؛ خَلَّتْ به في الحَمَامِ، فتَوَضَّأت منه وُضوءاً كاملاً، ثم خرجت فجاء الرَّجُلُ بعدها ليتَوَضَّأَ به، نقول له: لا يرفع حَدَثَكَ . ( الشرح الممتع ) .

ودليل ذلك :

أ- عَنْ رَجُلٍ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ، أَوْ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ، وَلْيَغْتَرِفَا جَمِيعًا ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ . وَالنَّسَائِيُّ،

قال النووي : رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح .

وقال ابن حجر : وإسناده صحيح .

ب- ولحديث الحكم عن عمرو الغفاري : ( أن رسول الله ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة ) رواه أبو داود .

وهذا الحديث ضعفه الإمام البخاري ، وابن عبد البر في "الاستذكار" ( ٢٠٩/١ ) فقال : مضطرب لا تقوم به حجة . وقال النووي في "الخلاصة" ( ٢٠٠/١ ) : ضعيف . وقال ابن القيم في "تهذيب السنن" ( ١٤٩/١ ) : ليس بصحيح .

وذهب بعض العلماء : إلى جواز ذلك ، وأنه يرفع حدث الرجل .

وهذا مذهب جمهور العلماء من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية .

قال النووي : وَأَمَّا تَطْهِيرُ الرَّجُلِ لِفَضْلِهَا فَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَنَا وَعِنْدَ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ ، سَوَاءٌ خَلَّتْ بِهِ أَوْ لَمْ تَخُلْ . قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : وَلَا كَرَاهَةَ فِي ذَلِكَ لِأَلْحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْوَارِدَةِ بِهِ .

قال ابن قدامة : اختارها ابن عقيل ، وهو قول أكثر أهل العلم .

أ- لحديث ابن عباس ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مِثْمُونَةٍ ) رواه مسلم .

وجه الدلالة : أنه صريح في جواز تطهير الرجل بفضل طهور المرأة .

ب- ولحديث ابن عباس - الآخر - قال ( اِغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَفْنَةٍ ، فَجَاءَ لِيَغْتَسِلَ مِنْهَا ، فَقَالَتْ لَهُ: إِنِّي كُنْتُ جُنْبًا ، فَقَالَ : إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ ) رواه أبو داود .

وجه الدلالة : أن ظاهره يدل على أنها خلت به لطهارة كاملة عن حدث ، وأجابها النبي ﷺ جواباً عاماً ، بأن الماء لا يصير بهذا الفعل إلى حالة يجتنب فيها فلا يستعمل .

ج- أنه ماء طهور جاز للمرأة الوضوء به ، فجاز للرجل من فضل المرأة .

وهذا القول هو الصحيح .

وأما الجواب عن أحاديث النهي ، فمن وجهين :

الأول : أن أحاديث النهي محمولة على الكراهة جمعاً بين الأدلة ، ورجحه الحافظ ابن حجر ، والشوكاني .

الثاني : تحمل أحاديث النهي على ما تساقط من الأعضاء لكونه قد صار مستعملاً ، والجواز على ما بقي من الماء ، وبذلك جمع الخطابي .

قال الحافظ : وهو ممكن [ الجمع بين الأحاديث ] بأن تحمل أحاديث النهي على ما تساقط من الأعضاء والجواز على ما بقي من الماء وبذلك جمع الخطابي ، أو يحمل النهي على التنزيه جمعاً بين الأدلة .

وقال النووي عن أحاديث المنع : وأما حديث الحكم بن عمرو : فأجاب أصحابنا عنه بأجوبة :

**أحدها :** جواب البيهقي وغيره أنه ضعيف ، قال البيهقي ، قال الترمذي : سألت البخاري عنه فقال ليس هو بصحيح ، قال البخاري : وحديث ابن سرجس الصحيح أنه موقوف عليه ومن رفعه فقد أخطأ ، وكذا قال الدارقطني : وقفه أولى بالصواب من رفعه ، وروي حديث الحكم أيضاً موقوفاً عليه ، قال البيهقي في كتاب المعرفة : الأحاديث السابقة في الرخصة أصح فالمصير إليها أولى .

**الجواب الثاني :** جواب الخطابي وأصحابنا : أن النهي عن فضل أعضائها ، وهو ما سأل عنها ، ويؤيد هذا أن رواية داود بن عبد الله الأودي ، عن حميد بن عبد الرحمن الحميري ، عن بعض أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ (أنه نهى أن تغتسل المرأة بفضله الرجل ، أو يغتسل الرجل بفضله المرأة) يُحمَل على أن المراد ما سقط من أعضائها ، ويؤيده أنا لا نعلم أحداً من العلماء منعها فضل الرجل ، فينبغي تأويله على ما ذكرته ... يحملنا على ذلك أن الحديث لم يقل أحد بظاهره ، ومحال أن يصح وتعمل الأمة كلها بخلاف المراد منه .

**الجواب الثالث :** ذكره الخطابي وأصحابنا : أن النهي للتنزيه جمعاً بين الأحاديث . ( المجموع ) .  
قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : والصحيح أن النهي في الحديث ليس على سبيل التحريم ، بل على سبيل الأولوية وكراهة التنزيه ... ، فالصواب : أن الرجل لو تطهر بما خلت به المرأة ، فإن طهارته صحيحة ويرتفع حدثه ، هذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله . ( الشرح الممتع ) .

**( وَإِذَا شَكَّ فِي نَجَاسَةِ الْمَاءِ أَوْ هَيَّجَهُ أَوْ طَهَّرَهُ ، بِشَيْءٍ هَلَّى الْيَقِينَ ) .**

( وإذا شك في نجاسة الماء أو غيره أو طهرته ... ) أي: في نجاسته إذا كان أصله طاهراً، وفي طهارته إذا كان أصله نجساً.  
مثال الشك في النجاسة : لو كان عندك ماء طاهر لا تعلم أنه تنجس؛ ثم وجدت فيه روثة لا تدري أروثة بعير، أم روثة حمار، والماء متغير من هذه الروثة؛ فحصل شك هل هو نجس أم طاهر؟  
فيقال: ابن على اليقين، واليقين أنه طهور، فتطهر به ولا حرج .  
ومثال الشك في الطهارة : لو كان عنده ماء نجس يعلم نجاسته؛ فلما عاد إليه شك هل زال تغيره أم لا؟ فيقال: الأصل بقاء النجاسة، فلا يستعمله .

( بَقِيَ عَلَى الْيَقِينِ ) اليقين : هو أصله الذي كان عليه قبل الشك .  
لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان ما لم يتيقن ضد ذلك . ( اليقين لا يزول بالشك ) .  
وبدل لذلك : حديث عبد الله بن زيد قال : ( شكى إلى النبي ﷺ الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة ، قال ﷺ : لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً ) . متفق عليه  
قال النووي : هذا الحديث أصل من أصول الإسلام وقاعدة عظيمة من قواعد الفقه ، وهي أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى تتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارئ عليها .  
وقال ﷺ لمن شك في صلاته : ( فليطرح الشك وليبن على اليقين ) .

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية :** الاحتياط بمجرد الشك في أمور المياه ليس مستحباً ولا مشروعاً ، بل ولا يستحب السؤال عن ذلك ، بل إن المشروع أن يبقى الأمر على الاستصحاب ، فإن قام دليل على النجاسة نجسناه ، وإلا فلا يستحب أن يجتنب استعماله بمجرد احتمال النجاسة .

● **مسألة :** إذا تيقن الطهارة وشك في الحدوث: فهو طاهرٌ للحديث السابق ( لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا ) .  
مثال : فلو أن إنسان توضأ لصلاة العصر ، ثم شك هل انتقض وضوءه أم لا ، فإنه يعتبر نفسه متوضئاً ويبنى على ذلك ، لأنه الأصل المتيقن .

وكذلك من شك في طلاق امرأته ، فإنه يبني على الأصل المتيقن وهو بقاء الزوجة .  
وكذلك من شك في حصول الرضاع بينه وبين امرأة أجنبية ، فيبنى على الأصل المتيقن وهو كونها أجنبية عنه .  
وهذا مذهب جماهير العلماء .

• **قال النووي :** ولا فرق بين حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة .

• وإذا تيقن الحدث وشك في الطهارة فإنه يلزمه الوضوء بإجماع المسلمين . [ قاله النووي ]

مثال : إنسان أكل لحم إبل ، فلما أذن العصر شك هل توضأ أم لا ، فالأصل أنه على غير وضوء وأنه يلزمه الوضوء لأنه الأصل .

**( وَإِنْ اشْتَبَهَ مَاءٌ طَاهِرٌ بِنَجَسٍ ، وَلَمْ يَجِدْ فِيهِمَا تَيِّمًا وَتَرَكَهُمَا )**

أي : إذا اشتبه الماء الطهور بالماء النجس ، كما لو كان هناك أوانٍ فيها ماء طهور ، وأوانٍ فيها ماء نجس ، واشتبه عليه فإنه يتيمم ويسقط استعمال الماء .

وهذه المسألة اختلف العلماء فيها على أقوال :

**القول الأول :** أنه يتيمم ، ويسقط استعمال المال .

وبهذا قال الحنفية ، والحنابلة ، واختاره المزني .

قالوا : إذا اجتمع مبيح وحاضر ، على وجه لا يتميز أحدهما عن الآخر ، وجب اجتنابهما جميعاً ؛ لأن اجتناب النجس واجب ، ولا يمكن اجتنابه إلا بتركهما جميعاً .

ويشهد لهذا حديث عدي بن حاتم ، قال : قال لي رسول الله ﷺ ( وإن وجدت مع كلبك كلباً غيره ، وقد قتل ، فلا تأكل ؛ فإنك لا تدري أيهما قتله... ) متفق عليه .

**القول الثاني :** القول بالتحري ، وهو أنه لا تجوز الطهارة بواحد منهما إلا إذا اجتهد وغلب على ظنه طهارته بعلامة تظهر .

وهذا قول الشافعي .

أ-حديث عبدالله . قال : قال ﷺ ( وإذا شك أحدكم في صلاته ، فليتحر الصواب ، فليتم عليه ، ثم ليسلم ، ثم يسجد سجدتين ) متفق عليه .

**وجه الدلالة :** إذا كان المسلم يتحرى في الصلاة إذا شك فيها ، مع أنها المقصود الأعظم من الطهارة ، فكونه يتحرى في شرطها من باب أولى .

ب- القياس على مشروعية التحري في إصابة القبلة ، فكما أنه يجوز التحري إجماعاً إذا اشتبهت القبلة ، فكذلك هنا .

ج-ولأنه تعذر اليقين هنا ، وكلما تعذر اليقين رجعنا إلى غلبة الظن .

**وهذا الراجح .**

**( وَإِنْ اشْتَبَهَتْ ثِيَابٌ طَاهِرَةٌ بِنَجَسٍ صَالٍ فِي كُلِّ ثَوْبٍ صَلَاةٌ بِعَدَدِ النِّجَسِ وَزَادَ صَلَاةٌ )**

لأنه يكون قد صلى فرضه بيقين .

مثال : فإذا كان عنده خمسة أثواب نجسة وثوب طاهر ، واشتبهت ، صلى في ستة أثواب ست صلوات ، في كل ثوب يصلي صلاة ، ليصلي في ثوب طاهر يقيناً .

وهذا المذهب .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يتحرى .

وهذا مذهب الشافعي .

واختاره ابن تيمية ، وابن القيم .

**قال ابن القيم :** والقول بالتحري هو الراجح الظاهر ، سواء كثر عدد الثياب الطاهرة أو قل وهو اختيار شيخنا .

قال شيخنا : اجتناب النجاسة من باب المحذور ، فإذا تحرى وغلب على ظنه طهارة ثوب منها فصلى فيه لم يحكم ببطلان صلاته بالشك فإن الأصل عدم النجاسة وقد شك فيها في هذا الثوب فيصلى فيه كما لو استعار ثوباً أو اشتراه ولا يعلم حاله .

وقول أبي ثور في غاية الفساد فإنه لو تيقن نجاسة الثوب لكانت صلاته فيه خيراً وأحب إلى الله من صلاته متجرداً بآدى السوء للناظرين .

( إغاثة اللفهان ) .

وقال ابن القيم أيضاً في بدائع الفوائد : ولو اشتبه ثوب طاهر بنجس انتقل إلى غيرهما ، فإن لم يجد :

**ف قيل :** يصلي في كل ثوب صلاة ليؤدي الفرض في ثوب متيقن .

**وقيل :** بل يجتهد في أحد التوبين ويصلي وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية قال : لأن اجتناب النجاسة من باب الترك ولهذا لا تشترط له النية . ( بدائع الفوائد ) .

**مسألة :** حكم الوضوء بالماء المغصوب :

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

**القول الأول :** لا تصح الطهارة به .

وهذا مذهب الحنابلة .

قال في الإنصاف : وأما الوضوء بالماء المغصوب ، فالصحيح من المذهب أن الطهارة لا تصح به .

لقوله ﷺ ( من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ) رواه مسلم .

والوضوء بالماء المغصوب خلاف أمر الله ورسوله ﷺ .

**القول الثاني :** تصح الطهارة مع الإثم .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

وهو الصحيح .

**( وَيُكْزَمُ مَنْ هَلِمَ بِنَجَاسَةٍ شَيْءٍ مِنْ أَرْوَاحِهِ أَنْ يَسْتَحِمَّه ) .**

لأن ذلك من النصيحة في الدين .

وقد قال ﷺ ( الدين النصيحة ) رواه مسلم .

● **مسألة :** الطهارة بماء زمزم .

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :

**القول الأول :** كراهة الوضوء والغسل منه .

وهذا مذهب الحنابلة .

أ- لقول العباس بن عبد المطلب - وهو قائم عند زمزم وهو يرفع ثوبه - ( اللهم إني لا أحلها لمغتسل ، ولكن هي لشارب جل وبـل ) أخرجه عبد الرزاق وضعفه النووي .

ب- ولحديث جابر . قال : قال رسول الله ﷺ ( ماء زمزم لما شرب منه ) رواه ابن ماجه .

وجه الدلالة : أن ماء زمزم يشرب للشبع والري ، فلو قلنا : يغتسل منها ربما اتسع الناس في ذلك فزال المقصود .

ج- أن ترك الوضوء به والغسل إنما هو لكرامته وشرفه ، وكونه ماء مباركاً ومن منبع شريف .

**القول الثاني :** كراهة الغسل به دون الوضوء .

وهذا اختيار ابن تيمية .

**القول الثالث :** جواز الوضوء والغسل به بلا كراهة .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

أ- لقول علي ( ثم أفاض رسول الله ﷺ ، فدعا بَسَجَلٍ من ماء زمزم فشرب منه وتوضأ ) . رواه عبد الله بن الإمام أحمد بإسناد صحيح

ب- القياس على سائر المياه ، فماء زمزم ماء طهور أشبه سائر المياه .

وهذا القول هو الراجح .

قال النووي : وأما زمزم فمذهب الجمهور كمنهنا أنه لا يكره الوضوء والغسل به، وعن أحمد رواية بكرهته؛ لأنه جاء عن العباس عليه السلام أنه قال وهو عند زمزم: لا أحله لمغتسل وهو لشارب حل وبل؛ ودليلنا النصوص الصحيحة الصريحة المطلقة في المياه بلا فرق ولم يزل المسلمون على الوضوء منه بلا إنكار ولم يصح ما ذكره عن العباس بل حكي عن أبيه عبد المطلب، ولو ثبت عن العباس لم يجوز ترك النصوص به: وأجاب أصحابنا بأنه محمول على أنه قاله في وقت ضيق الماء لكثرة الشاربين . ( المجموع ) .

وقال النووي أيضاً : لا تكره الطهارة بماء زمزم عندنا ، وبه قال العلماء كافة إلا أحمد في رواية . دليلنا ( دليل ذلك ) أنه لم يثبت فيه نهي ، وثبت عن النبي ﷺ أنه قال : ( الماء طهور لا ينجسه شيء ) ، وأما ما يقال عن العباس من النهي عن الاغتسال بماء زمزم فليس بصحيح عنه . ( من كتاب فتاوى الإمام النووي ) .

وقال ابن قدامة : ولا يكره الوضوء والغسل بماء زمزم ؛ لأنه ماء طهور ، فأشبهه سائر المياه .  
وعنه : يكره لقول العباس لا أحلها لمغتسل ، لكن حرم حل وبل ؛ ولأنه يزيل به مانعاً من الصلاة ، أشبه إزالة النجاسة به .  
والأول أولى ، وقول العباس لا يؤخذ بصريحه في التحريم ، ففي غيره أولى ، وشرفه لا يوجب الكراهة لاستعماله ، كالماء الذي وضع فيه النبي ﷺ كفه ، أو اغتسل منه . ( المغني ) .

### باب الآنية

- الآنية جمع إناء ، والمراد بها هنا الأواني التي يكون فيها ماء الوضوء ، وما هو أعم من ذلك من الطعام والشراب .
- والأصل في الأواني الحل .
- كما قال تعالى ( هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ) .
- كما قال تعالى ( وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ ) .
- مناسبة ذكره هنا : أنه لما كان الماء جوهرًا سيالاً لا بد له من وعاء ، ناسب ذكرها بعد أحكام المياه ، ليعلم المسلم حكم آنيته التي يستعملها . ( منحة العلام ) .
- وباب الآنية له مناسبة أخرى وهي : كتاب الأطعمة ، لأن الطعام يؤكل بالآنية ، لكن جرت العادة أن الشيء إذا كان له مناسبتان يذكر في الأولى منهما ثم يحال عليه في المناسبة التالية وذلك لأمر :  
أولاً : أن هذا من باب المبادرة والمسابقة بالخيرات .
- ثانياً : أن المؤلف إذا لم يذكره في المناسبة الأولى فقد يغرضه نسيان .
- ثالثاً : أنه قد يكون مستحضراً للمسألة ، فلو تركها لربما ينسى بعض الوجوه . ( شرح البلوغ للصغير ) .

### ﴿ يَبَاحُ اتِّخَاذُ كُلِّ إِنَاءٍ ظَاهِرٍ وَاسْتِعْمَالُهُ ﴾ .

فالأصل في الأواني الإباحة .

أي جميع الأواني من خشب ، أو جلود ، أو صُفُر ، أو حديد ، أو خزف ، يباح اتخاذها واستعمالها .

■ **الاتخاذ** : أن يقتنيه فقط ، إما للزينة أو لاستعماله في حالة الضرورة ، أو للبيع فيه والشراء .

■ **الاستعمال** : فهو التلبس بالانتفاع فيه، فيستعمله فيما يناسبه .

والدليل على أن جميع الأواني مباحة دليل عام ودليل خاص .

أما الدليل العام فسبق أن الأصل في الأشياء الإباحة .

وأما الدليل الخاص :

فقد ثبت عن النبي ( أنه ﷺ اغتسل من جفنة ) . **والجفنة** : كالقصة .

وثبت عن النبي ﷺ ( أنه توضأ من تَوْر من صفر ) . رواه البخاري . **التور** : إناء يشرب فيه .

( وتوضأ من قرية ) . رواه البخاري ومسلم .

( وتوضاً من إداوة ) . متفق عليه .

والإداوة : إناء صغير من جلد يتخذ للماء .

( والى هيمئاً ) .

أي : ولو كان الإناء غالياً ، كالجواهر ، والزمرد ، والماس ، وما شابه ذلك .

وهذا مذهب أكثر العلماء .

أ- لأن الأصل في الأشياء الإباحة ، وقد قال تعالى ( هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ) .

ب- وتخصيص النبي ﷺ الذهب والفضة بالمنع يقتضي إباحة ما عداهما .

ج- ولأن العلة في الذهب والفضة هي الخيلاء وكسر قلوب الفقراء ، وهي غير موجودة هنا ، إذ الجواهر ونحوه لا يعرفه إلا خواص الناس .

وذهب بعض العلماء إلى التحريم وبعضهم إلى الكراهة ، والراجع الأول .

( إِنْ آتَيْتُمُ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَالْمَعْرُوهَ بِهِمَا ) .

أي : إلا آتية الذهب والفضة فيحرم الأكل والشرب فيهما ، لورود النص في ذلك .

أ- لحديث حذيفة بن اليمان قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( لَا تَشْرَبُوا فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صَحَافِهَا ، فَإِنَّهَا هُمُ فِي الدُّنْيَا ، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

ب- ولحديث أم سلمة قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

( صَحَافِهَا ) جمع صحفة ، وهي إناء من آتية الطعام يقول أهل اللغة : إنما تشيع الخمسة من الرجال .

( إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ ) المجررة صب الماء في الحلق والمعنى كأنها تجرع نار جهنم .

● اختلف العلماء : هل حكم الانتحاذ والاستعمال لآتية الذهب والفضة حكم الأكل والشرب أم لا على قولين ؟ ( كأن يجعل عنده آتية ذهب أو فضة للزينة ، مثل الإبريق أو غيرها ) .

القول الأول : أنه حرام .

وهذا قول جمهور العلماء .

أ- أن النهي عن الأكل والشرب خرج مخرج الغالب ، أو أنه تنبيه بالأعلى على الأدنى ؛ فالأكل والشرب يحتاج إليهما أكثر من غيرهما ، ومع ذلك حرمهما فيها ، فكان غيرهما محرماً من باب أول ، ونظير ذلك قوله تعالى ( لا تأكلوا الربا ) فلا يجوز الانتفاع به في غير الأكل .

ب- أن العلة من تحريم الأكل والشرب فيهما ، موجودة في الاستعمال أيضاً .

ج- آخر الحديث ( فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة ) مُشْعِرٌ بالمنع منها مطلقاً .

القول الثاني : أنه جائز .

واختار هذا القول الشوكاني والصنعاني .

أ- قالوا : التحريم خاص بالأكل والشرب فقط ، والأصل الحل ، والأحاديث نص في تحريم الأكل والشرب ، والأصل فيما عداهما الحل ، فلا يحرم شيء حتى يأتي دليل صحيح صريح بتحريم الاستعمال ، فتخصيص النبي ﷺ للأكل والشرب دليل على أن ما عداهما جائز .

قال الشوكاني : والحاصل أن الأصل الحل ، فلا تثبت الحرمة إلا بدليل يسلمه الخصم ، ولا دليل في المقام بهذه الصفة .

ب- عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ قَالَ ( أُرْسِلَنِي أَهْلِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ مِنْ فِضَّةٍ فِيهِ شَعْرٌ مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ : وَكَانَ إِذَا أَصَابَ الْإِنْسَانَ عَيْنًا ، أَوْ شَيْءً بَعَثَ إِلَيْهَا مَخْضَبَةً فَاطْلَعَتْ فِي الْجُلُجْلِجِ فَرَأَيْتُ شَعْرَاتٍ حُمْرًا ) رواه البخاري .

وجه الدلالة : أن أم سلمة وهي راوية حديث النهي عن الشرب بالفضة ، كان عندها جلد من فضة ، فيه شعر النبي ﷺ ، يستشفى به الناس ، وهذا استعمال في غير الأكل والشرب .

● اختلف العلماء في العلة من تحريم الأكل والشرب في إناء الذهب والفضة على أقوال :

قيل : الخيلاء أو كسر قلوب الفقراء .

قال الشوكاني : ويرد عليه جواز استعمال الأواني من الجواهر النفيسة ، وغالبها أنفس وأكثر قيمة من الذهب والفضة ، ولم يمنعها إلا من شذ .

لكن قال ابن قدامة: فإن قيل: إن كانت علة التحريم كسر قلوب الفقراء، لحرم آنية الياقوت ونحوه مما هو أرفع من الأثمان .

الجواب :

قلنا تلك لا يعرفها الفقراء ، فلا تنكسر قلوبهم باتخاذ الأغنياء لها ، لعدم معرفتهم بها .

وقيل : التشبه بأهل الجنة .

حيث يطاف عليهم بآنية من فضة وصحاف من ذهب ، وذاك مناط معتبر للشارع كما ثبت عنه ﷺ لما رأى رجلاً متختماً بخاتم من ذهب، فقال (مالي أرى عليك حلية أهل الجنة) أخرجه الثلاثة من حديث بريدة . [ قاله الشوكاني ] .

وقيل : التشبه بالمشركين .

لقوله ﷺ ( فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة ) .

وقيل : أن هذا يناهي العبودية .

قال ابن القيم : فَالصَّوَابُ أَنَّ الْعِلَّةَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مَا يُكْسِبُ اسْتِعْمَالُهَا الْقُلُوبَ مِنَ الْهَيْئَةِ وَالْحَالَةِ الْمُنَافِيَةِ لِلْعُبُودِيَّةِ مُنَافَاةً ظَاهِرَةً وَهَذَا عِلَلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّهَا لِلْكَفَّارِ فِي الدُّنْيَا إِذْ لَيْسَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْعُبُودِيَّةِ الَّتِي يَنَالُونَ بِهَا فِي الْآخِرَةِ نَعِيمَهَا فَلَا يَصْلُحُ اسْتِعْمَالُهَا لِجَعْدِ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّمَا يَسْتَعْمِلُهَا مَنْ خَرَجَ عَنْ عُبودِيَّتِهِ وَرَضِيَ بِالدُّنْيَا وَعَاجِلِهَا مِنَ الْآخِرَةِ . ( زاد المعاد ) .

﴿ لَا تُبَيِّنْ سِيرَةَ مَنْ هَضَمَ إِبَاحَتَهُ ﴾ .

أي : فيباح إساءة ضيب بضبة سيرة من فضة لحاجة .

وهذا مستثنى من اتخاذ والاستعمال لآنية الذهب والفضة .

والدليل على الإباحة :

حديث أنس بن مالك ﷺ ( أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ ، فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سَلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ . ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

( قَدَحٌ ) إناء يشرب به الماء ، وجمعه أقداح . ( انْكَسَرَ ) وفي رواية للبخاري ( فانصدع ) أي : انشق . ( فَاتَّخَذَ ) اختلف من الذي اتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة ، فقيل : هو الرسول ﷺ ، للرواية التي بين أيدينا ، فإنما تدل أن المتخذ هو الرسول ﷺ ، وقيل : هو أنس . لرواية عند البخاري عن عاصم الأحول : ( رَأَيْتُ قَدَحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، وَكَانَ انْصَدَعَ فَتَسْلِسِلُهُ بِفِضَّةٍ ) ، قال الحافظ : وفيه نظر ، لأن في الخبر عند البخاري عن عاصم قال: قال ابن سيرين إنه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة ، فقال له أبو طلحة : لا تغير شيئاً صنعه رسول الله ﷺ ، فهذا يدل على أنه لم يغير شيئاً . ( مَكَانَ الشَّعْبِ ) الشعب بفتح الشين وسكون العين أي : الصدع والشق . ( سَلْسِلَةٌ مِنْ فِضَّةٍ ) السلسلة بفتح السين ، والمراد بها إيصال الشيء بالشيء ، أي : سلكاً من فضة .

فالحديث دليل على جواز إصلاح الإساءة المنكسر بسلسلة من فضة .

لكن لابد من شروط :

أولاً : أن يكون ذلك من فضة .

لورود النص فيه .

وأما الذهب فلا يجوز ، لأنه أغلى ثمناً وأشد تحريماً ، ولأنه لو كان جائزاً لاستعمله النبي ﷺ في الإساءة ، لأنه أبعد عن الصدأ بخلاف الفضة .

ثانياً : أن يكون لحاجة .

لأن النبي ﷺ لم يتخذها إلا عند الحاجة ، وهو الكسر . ( الحاجة هنا ليس معناها أنه لا يجد غيرها من الحديد والنحاس والصفير أو نحوها

، وإنما معناها أن يتعلق بإصلاحه غرض من غير أغراض الزينة وتجميل الإناء .

ثالثاً : أن يكون يسيراً .

لأن هذا هو الغالب في القدح ، يعني كونه صغيراً ، والغالب أنه إذا انكسر فإنه لا يحتاج إلى شيء كثير ، والأصل التحريم ، فنقتصر على ما هو الغالب . [ الشرح الممتع ] .

• ذهب بعض العلماء : إلى أنه يكره مباشرة الفضة التي ربط بها الإناء عند الشرب .

فلو أن إنساناً عنده إناء به ضبة وأراد أن يشرب من هذا الإناء ، فإنه لا يباشر من هذه الضبة حال شربه بشفتيه .

وقيل : لا يكره .

ورجحه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله .

أ- لأن الكراهة حكم شرعي يحتاج إلى دليل ، ولا دليل على كراهة مباشرة الضبة حال الاستعمال مادامنا قد قلنا بإباحتها .

ب- ولأن النبي ﷺ حال استعماله لقدحه المضرب بالفضة لم يثبت عنه أنه كان يتوقى هذه الجهة المضربة . [ شرح العمدة للطيار ] .

ج- أن الشيء إذا أُذِّن فيه كان مباحاً ، فما دام الشرع قد أذن به فإنه يكون مباحاً . [ شرح البلوغ لابن عثيمين ] .

### ( وتصح الطهارة منها ) .

أي : تصح الطهارة من آنية الذهب والفضة .

فلو جعل الإنسان لوضوئه آنية من ذهب ، فالطهارة صحيحة ، والاستعمال محرم .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

أ- لأن حقيقة الوضوء : هو جريان الماء على الأعضاء ، وليس في ذلك معصية؛ وإنما المعصية في استعمال الإناء.

قال ابن تيمية: التحريم إذا كان في ركن العبادة وشرطها، أثر فيها، كما كان في الصلاة في اللباس أو البقعة، وأما إذا كان في أجنبي عنها، لم يؤثر، والإناء في الطهارة أجنبي عنها؛ فلهذا لم يؤثر فيها، والله أعلم .

ب- قالوا: إنه لو أكل أو شرب في إناء الذهب والفضة، لم يكن المأكول والمشروب حراماً، فكذلك الطهارة؛ لأن المنع إنما هو لأجل الظرف، دون ما فيه.

### ( وتباح آنية الكفار وثيابهم ) .

وهذا قول أكثر العلماء .

أ- لحديث حديث عمران بن حصين ( أن النبي ﷺ وأصحابه توضأوا من مزادة امرأة مشركة ) متفق عليه .

ب- ولحديث ( أن النبي ﷺ أكل من الشاة التي أهدتها له يهودية من خير ) متفق عليه .

ج- ولحديث أنس ( أن يهودياً دعا النبي ﷺ إلى خبز شعير وإهالة سنخة فأجابه ) رواه أحمد .

( الإهالة ) الودك . ( السنخة ) المتغيرة .

د- وأيضاً : أن الله أباح لنا طعام أهل الكتاب ، ومن المعلوم أنهم يأتون به إلينا أحياناً مطبوخاً بأوانيهم .

هـ- وأيضاً : أن الله أباح نساء أهل الكتاب ، ومعلوم أن عرقهن لا يسلم منه من يضاجعهن .

• فإن قيل : ما الجواب عن حديث أبي ثعلبة الخشني ﷺ قَالَ: ( قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمِ أَهْلِ كِتَابٍ، أَفَنَأْكُلُ فِي آبِيَتِهِمْ؟ فَقَالَ: "لَا تَأْكُلُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا، فَاعْسِلُوهَا، وَكُلُوا فِيهَا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

الجواب : أن هذا الحديث محمول على قوم عرفوا بمباشرتهم النجاسات كأهل الخنزير ونحوه ويدل لهذا رواية أبي داود وأحمد ( إن أرضنا أرض أهل كتاب ، وإنهم ليأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر ، فكيف نصنع بآبائهم وقدورهم ؟ ) .

( أن المقصود من الحديث الأواني التي يستعملونها لا التي يصنعونها لنا ) .

### ( ولا يطهر جهل ميتة بدبار ) .



الدبغ : إزالة النتن والرطوبة من الجلد بمواد خاصة .

من المعلوم أن جلد الميتة نجس إذا كانت الميتة نجسة ، لقوله تعالى ( ... إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس ) أي : نجس ، فهو داخل في عموم الميتة .

**لكن هل إذا دبغ يطهر أم لا ؟**

**فقيب : لا يطهر .**

قال ابن قدامة : وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ، وَعَائِشَةُ رضي الله عنها .

قال النووي : وروي هذا القول عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعائشة ، وهو أشهر الروايتين عن أحمد .

أ- لقوله تعالى ( حرمت عليكم الميتة ) .

وجه الدلالة : أن الله عز وجل حرم الميتة في كتابه تحريماً عاماً ، ويقع التحريم على اللحم والجلد ، لأنه لم يخص منها شيئاً دون شيء ، وهذا عام قبل الدباغ وبعده ، والجلد جزء من الميتة فيكون محرماً .

ب- لحديث عبد الله بن عُكَيْم قال : ( كتب إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بشهر ، أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب ) رواه الترمذي وأحمد .

وجه الدلالة : أنه نص في تحريم الميتة ، وأنه لا ينتفع بإهابها مطلقاً ، دبغ أو لم يدبغ ، وهو آخر الأمرين ، لأنه قبل وفاته (بشهر) فيكون ناسخاً لأحاديث طهارة جلد الميتة بالدباغ إن صححت .

ج- القياس على اللحم بجماع أن الجلد جزء من الميتة فلم يطهر بالدبغ كاللحم .

وقيل : يطهر بالدباغ جلد مأكول اللحم دون غيره .

**قال النووي :** وهو مذهب الأوزاعي ، وابن المبارك ، وأبي ثور ، وإسحاق بن راهوية .

هذا اختيار ابن تيمية حيث قال رحمه الله : وأرجح القولين أن الدباغ كالدكاة فيطهر ما طهر بالدكاة ، وهو مأكول اللحم فقط دون غيره .

أ- لحديث عَبْدَ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ : هَلَا اسْتَمْنَعْتُمْ بِإِهَابِهَا ؟ قَالُوا إِنَّهَا مَيْتَةٌ . قَالَ : إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا ) متفق عليه .

**وجه الدلالة :** أن الرسول صلى الله عليه وسلم وصف هذه الشاة بأنها ميتة ، وبَيَّن أنه حُرِّمَ بموتها أمر واحد وهو أكلها ، فتبين بهذا أن ما لا يؤكل أصلاً له حكم آخر ، فلحمة حرام أصلاً سواء مات أو ذكي ، فبناء على ذلك يقولون إن الحكم خاص بالميتة التي حرم أكلها لعارض وهو كونها ميتة ولو ذكيت لما حرم أكلها .

ب- لحديث سلمة بن المحبق . قال : قال صلى الله عليه وسلم ( دَبَاغُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ طَهُورُهَا ) .

**وجه الدلالة :** حيث شبه الدبغ بالدكاة ، والدكاة لا تطهر إلا ما يؤكل لحمة ، فكذا الدبغ .

ج- وأيضاً قال صلى الله عليه وسلم عن جلود الميتة ( دباغها دكاها ) وفي لفظ ( دكاها دباغها ) رواه النسائي .

**وجه الدلالة :** أن الرسول صلى الله عليه وسلم أقام الدباغ لجلد الميتة مقام الدكاة ، والدكاة تفيد في مأكول اللحم ، ولا تفيد فيما لا يؤكل لحمة .

د- ما رواه أبو المليح عن أبيه ( أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن جلود السباع أن تفتش ) رواه أبو داود .

**وجه الدلالة :** أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن جلود السباع - وهي مما لا يؤكل لحمة - ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم دباغ ولا غيره ، فدل على أنه حتى لو دبغت فلا تطهر ، لأنها ليست مما يؤكل لحمة ، فدل على أن الدباغ مطهر لجلد ما مات مما يؤكل لحمة فقط .

وهذا القول هو الصحيح والله أعلم .

**وقيل :** يطهر بالدباغ جلد كل ميتة مطلقاً حتى الكلب والخنزير .

وهذا قول داود الظاهري ، وهو اختيار ابن عبد البر ، ورجحه الشوكاني .

لعموم الأدلة ، فالأحاديث الواردة لم يُفترق فيها بين الكلب والخنزير وما عداهما .

أ- كحديث ابن عباس قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طُهِرَ ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ . وَعِنْدَ الْأَزْبَعَةِ: ( إِنَّمَا إِهَابٌ دُبِغٌ ) فهو نص صريح في طهارة جلد الميتة بالدباغ .

فقوله ( إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ ... ) وإهاب هذه نكرة في سياق الشرط فتعم كل إهاب .

ب- وكحديث سلمة بن المَحْبِقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( دَبَاغُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ طُهُورُهَا ) صَحَّحَهُ ابْنُ جَبَّانٍ .

### ( وَكُلُّ مَيْتَةٍ نَجِسَةٌ ) .

الميتة : هي كل ما لم يذكي ذكاة شرعية .

فالميتة نجسة .

قال تعالى ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ) .

وقال تعالى ( إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ... ) .

وقال تعالى ( قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ... ) .

وقد أجمع العلماء على تحريم الميتة في حال الاختيار .

### ( وَكُلُّ أَهْجَرٍ لَهَا نَجَسَةٌ ) .

كاليد ، والرجل ، والرأس ونحوها .

لعموم الآيات السابقة .

### ( إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَ كَافِرٌ ) .

أي : إلا ميتة الأدمي فإنها طاهرة .

لقوله تعالى ( ولقد كرمنا بني آدم .. ) ومن جملة تكريمه جعله طاهراً حياً وميتاً .

ولقوله ﷺ ( إن المؤمن لا ينجس ) متفق عليه .

وقال بعض العلماء : إن الكافر ينجس بالموت دون المسلم .

للحديث السابق ( إن المؤمن لا ينجس ) فمفهومه أن غير المسلم ينجس .

ولقوله تعالى ( إنما المشركون نجس ) .

والصحيح أنه سواء كان مؤمناً أو كافراً لا ينجس بالموت .

وأما الآية فالمراد بالنجاسة فيها النجاسة المعنوية .

### ( وَهِيَ أَنْ لَاءَ الَّذِي لَا يَهْيِشُ إِلَّا هِيَ ) .

أي : طاهر .

فجميع ميتات البحر التي لا تعيش إلا فيه حلال .

أ- لقوله تعالى ( أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ) .

قال ابن عباس ( صيده : ما صيد فيه ، وطعامه : ما قذف ) أخرجه ابن جرير .

ب- ولحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْبَحْرِ: ( هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ ) رواه أبو داود .

ج- وعن عبد الله بن عمر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( أَجَلْتُ لَنَا مَيِّتَتَانِ : الْحَوْتُ وَالْجَرَادُ ) رواه ابن ماجه .

د- وعن جابر قال ( غَزَوْنَا جَيْشَ الْخَبَطِ ، وَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ فَجَعَلْنَا جُوعًا شَدِيدًا، فَأَلْقَى الْبَحْرُ حَوْتًا مَيْتًا لَمْ نَرَ مِثْلَهُ ، يُقَالُ لَهُ الْعَنْبَرُ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ، فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ عَظْمًا مِنْ عِظَامِهِ، فَمَرَّ الرَّكِيبُ تَحْتَهُ فَأَخْبَرَنِي أَبُو الرَّبِيعِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا، يَقُولُ: قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : كُلُوا فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ دَكَّرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: ( كُلُوا ، رِزْقًا أَخْرَجَهُ اللَّهُ ، أَطْعَمُونَا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ ) فَأَتَاهُ بَعْضُهُمْ فَأَكَلَهُ ) متفق عليه

. ( قال في "لسان العرب" (٢٦/٢) : الخوث السمك ، وقيل هو ما عظم منه ) .

فميتة البحر حلال سواء ماتت في البحر ثم طفت فيه ، أو ماتت بمفارقة البحر .

( وما في نفْس له سائل ) .

هذا مما يستثنى ، أي : لا دم له يسيل منه إذا خرج منه بجرح أو قتل .

لحديث أبي هريرة . قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَخَذْتُمْ فُلْيَعْمَسَهُ ، ثُمَّ لَيْزْتُمْهُ ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ ، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

وَأَبُو دَاوُدَ ، وَزَادَ ( وَإِنَّهُ يَنْتَقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ ) .

فهذا الحديث دليل على أن الماء إذا وقع فيه الذباب فإنه لا ينجس .

لأن الرسول ﷺ أمر بغمسه ولم يأمر بإراقة ما وقع فيه .

قال ابن القيم : هو دليل ظاهر الدلالة جداً على أَنَّ الذُّبَابَ إذا مات في ماء أو مائع، فإنه لا يُنَجِّسُهُ، وهذا قول جمهور العلماء، ولا يُعرف في السَّلَفِ مخالَفٌ في ذلك .

وَوَجْهُ الاستدلال به : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أمر بِمَقْلِهِ، وهو غمسُهُ في الطعام، ومعلومٌ أنه يموت من ذلك، ولا سِيَّما إذا كان الطعام حاراً، فلو كان يُنَجِّسُهُ لكان أمراً يافساد الطعام، وهو ﷺ إنما أمر بإصلاحه، ثم عُذِّىَ هذا الحكم إلى كل ما لا نفس له سائلة، كالنحلة والرُّبُور، والعنكبوت، وأشياء ذلك، إذ الحكم يعمُّ بعموم علته، وينتفي لانتهاء سببه . [ زاد المعاد ] .

● وقاس العلماء على الذباب كل ما لا نفس له سائلة من الحشرات فحكموا لطهارتها وأنها لا تنجس ما سقطت: كالنملة، والبعوضة، والعنكبوت، والخنافس، والنحل، والبق ونحو ذلك، فإذا وقع في طعام أو شراب لم يُحَرِّمَهُ ولم ينجسه، لهذا الحديث.

لأن الحكم يعم بعموم علته وينتفي لانتهاء سببه ، ولما كان سبب التنجيس هو الدم المختفئ في الحيوان بموته وكان ذلك مفقوداً فيما لا دم له سائل ، انتفى الحكم بالتنجيس لانتهاء علته .

فلو وقع الجعل في الماء ومات فلما طاهر .

وكذا لو وقعت القرب في ماء فهو طاهر ، لأنها لا تنجس بالموت .

( وما أبين من حي ميتته ) .

( أبين ) أي فُصل من حيوان حي .

( كميته ) يعني: طهارة، ونجاسة، جلاً، وحرمة .

فما أبين من الآدمي فهو طاهر، حرام لحرمة لا لنجاسته .

وما أبين من السمك فهو طاهر حلال .

وما أبين من البقر فهو نجس حرام ، لأنَّ ميته نجسة حرام .

لحديث أبي واقد الليثي ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ - وَهِيَ حَيَّةٌ - فَهُوَ مَيْتٌ ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

فهذا الحديث يدل على : أن ما أبين وقطع من بهيمة في حال حياتها فهو كميته طهارة أو نجاسة ، حلاً أو حرمة .

مثال : ما قطع من الشاة - وهي حية - فهو نجس وحرام ، لأنه بمنزلة ميتة الشاة ، وميتة الشاة نجسة .

مثال : ما قطع من سمكة - وهي حية - فهو طاهر وحلال ، لأن ميتة السمكة طاهرة وحلال .

قال ابن تيمية : هذا متفق عليه بين العلماء .

ولذلك أخذ العلماء من ذلك قاعدة وهي : ما أبين من حي فهو كميته .

قال في عون المعبود : قَالَ ابْنُ الْمَلِكِ : أَيُّ كُلِّ غُضُو قُطِعَ فَذَلِكَ الْغُضُو حَرَامٌ ، لِأَنَّهُ مَيِّتٌ بِزَوَالِ الْحَيَاةِ عَنْهُ ، وَكَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي خَالِ الْحَيَاةِ فَتُحَرِّمُهُ عَنْهُ .

قال النووي : وَأَمَّا هَذَا السَّنَامُ الْمَقْطُوعُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَقَدَّمَ نَحْرُهَا فَهُوَ حَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّ مَا أُبَيِّنَ (أَي : قُطِعَ) مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيِّتٌ .

وجاء في "الموسوعة الفقهية" (٢٨ / ١٣٠) : إِذَا رَمَى صَبَدًا فَأَبَانَ مِنْهُ عُضْوًا ، وَبَقِيَ الصَّبَدُ حَيًّا حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً يُحْرَمُ الْعَضُّ الْمُبَانُ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ ، لِقَوْلِهِ ﷺ (مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَمَا قُطِعَ مِنْهَا فَهُوَ مَيِّتَةٌ) .

وقال علماء اللجنة الدائمة للإفتاء : لا يجوز أكل ما قطع من الحيوان المأكول ، وهي حية كالخصى والإلية ونحوها ؛ لأن ذلك في حكم الميتة ؛ لقوله ﷺ : ( ما قطع من البهيمة ، وهي حية فهو ميتة ) .

### بَابُ الْأَسْتِنْجَاءِ وَالْأَدَابِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ

الاستنجاء إزالة الخارج من السبيلين بماء أو حجر أو نحوه ، ويسمى الثاني استجماراً من الجمار وهي الحجارة الصغيرة .

ويذكر في هذا الباب آداب التخلي ، أي ما ينبغي فعله حال الدخول والخروج وقضاء الحاجة وما يتعلق بذلك .

■ والشرعية الإسلامية شريعة كاملة جاءت بالتعاليم العظيمة في جميع شؤون الحياة ومنها آداب قضاء الحاجة .

وقد ثبت في صحيح مسلم عن سلمان قال ( قال لنا المشركون : إني أرى صاحبكم يعلمكم ، حتى يعلمكم الخراءة ، فقال : أجل ؛ إنه ثمانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول ، أو أن نستنجي باليمين ... ) .

( **يُسْتَحَبُّ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءُ : أَنْ يُقَدِّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى دُخُولًا وَالْيَمْنَى خُرُوجًا** ) .

أي : يسن لمن دخل الخلاء أن يقدم رجله اليسرى دخولاً واليمينى خروجاً .

وقد ذكر النووي وغيره قاعدة : وهي أن اليمين تقدم في كل ما هو من باب التكرم ، واليسار ضد ذلك .

فقال رحمه الله : هَذِهِ قَاعِدَةٌ مُسْتَمَرَّةٌ فِي الشَّرْعِ ، وَهِيَ إِنْ مَا كَانَ مِنْ بَابِ التَّكْرِيمِ وَالتَّشْرِيفِ كُلِّبَسَ الثَّوْبُ وَالسَّرَاوِيلُ وَالْحُفَّ وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ وَالْبَيْتِ وَالْإِخْتِالِ ، وَتَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ ، وَقَصُّ الشَّارِبِ ، وَتَرْجِيلُ الشَّعْرِ وَهُوَ مَشْطُهُ ، وَتَنْفِ الْإِيطِ ، وَخَلْقُ الرَّأْسِ ، وَالسَّلَامُ مِنْ الصَّلَاةِ ، وَغَسْلُ أَعْضَاءِ الطَّهَارَةِ ، وَالخُرُوجُ مِنَ الْخَلَاءِ ، وَالْأُكْلُ وَالشُّرْبُ ، وَالْمُصَافَحَةُ ، وَاسْتِيلَامُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ بِمَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ يُسْتَنْحَبُ التَّيَامُنُ فِيهِ . وَأَمَّا مَا كَانَ بِضِدِّهِ كَدُخُولِ الْخَلَاءِ وَالخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَالْإِمْتِخَاطِ وَالِاسْتِنْجَاءِ وَخَلْعِ الثَّوْبِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْحُفَّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَيُسْتَنْحَبُ التَّيَاسُّرُ فِيهِ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ بِكَرَامَةِ الْيَمِينِ وَشَرَفِهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( شرح مسلم ) .

أدلة هذه القاعدة :

أ- عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ الْيَمِينُ فِي تَنْعُلِهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- وحديث أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( إِذَا تَوَضَّأْتُمْ وَإِذَا لَبَسْتُمْ فَاذْكُرُوا بِمَا مِنْكُمْ ) رواه أبو داود .

ج- وعن حفصة . ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْعَلُ يَمِينَهُ لِبَطْعَانِهِ وَشَرَابِهِ وَتِيَابِهِ ، وَيَجْعَلُ شِمَالَهُ لِمَا سِوَى ذَلِكَ ) رواه أبو داود .

د- وعن عائشة قَالَتْ (كَانَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْيُمْنَى لِبَطْنِهِ وَطَعَامِهِ، وَكَانَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى لِلْخَلَاءِ، وَمَا كَانَ مِنْ أَدَى ) رواه أبو داود .

( **وَيَقُولُ : اَللّٰهُمَّ اِنِّىْ اَعُوْذُ بِكَ مِنَ الْخُبْيِثِ وَالْخُبَائِثِ** ) .

أي : ويسن أن يقول عند الدخول هذا الدعاء : اَللّٰهُمَّ اِنِّىْ اَعُوْذُ بِكَ مِنَ الْخُبْيِثِ وَالْخُبَائِثِ .

لحديث أنس . قَالَ (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: اَللّٰهُمَّ اِنِّىْ اَعُوْذُ بِكَ مِنَ الْخُبْيِثِ وَالْخُبَائِثِ ) متفق عليه .

الخُبْثُ بضم الباء جمع خبيث ، وهم ذكran الشياطين ، والخبائث جمع خبيثة ، وهن إناث الشياطين ، فكأنه استعاذ من ذكran الشياطين وإناثهم .

وقيل : الخُبْثُ : بإسكان الباء ، الشر ، والخبائث : الذوات الشريرة ، فكأنه استعاذ من الشر وأهله .

قال الخطابي : الخُبْثُ بضم الباء ، وعامة المحدثين يقولون : الخُبْثُ بإسكان الباء ، وهو غلط والصواب الضم .

قال النووي : وهذا الذي غلطهم فيه ليس بغلط ، وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنة ، منهم أبو عبيد إمام هذا الفن ، والعمدة فيه .

● ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ ) أي : عند إرادة الدخول لا بعده ، وقد صرح بهذا البخاري في الأدب المفرد عن أنس قال : ( كان النبي ﷺ إذا أراد أن يدخل ... ) . ( الفتح ) .

● وهذا القول مستحب .

قال النووي : وهذا الأدب متفق على استحبابه ، ويستوي فيه الصحراء والبنيان .

● يقال هذا الدعاء عند إرادة الدخول في الأماكن المعدة لذلك .

وأما في الأماكن غير المعدة لذلك كالصحراء ، فإنه يقوله في أول الشروع عند تشمير الثياب ، وهذا مذهب الجمهور . ( قاله في الفتح )  
لقوله ( كان إذا دخل الخلاء ... ) والخلاء هو الموضع الذي يخلو الإنسان بنفسه لقضاء الحاجة ، ولا يشترط أن يكون معداً لقضاء الحاجة .

● الحكمة من الاستعاذة من الشياطين قبل دخول الخلاء : أن هذه الأماكن تحضرها الشياطين .

كما في حديث زيد بن أرقم . قال : قال ﷺ ( إن هذه الحشوش محضرة ، فإذا أتى أحدهم الخلاء فليقل : أعوذ بالله من الخبث والخبائث ) رواه أبو داود .

الحشوش : أماكن قضاء الحاجة . محضرة : تحضرها الشياطين .

جاء في الموسوعة الفقهية ( ١٠/٤ ) : قال الخطّاب : وخصّ هذا الموضع بالاستعاذة لوجهين :

الأول : بأنّه خلاءٌ ، وللشّياطين بقدرة الله تعالى تسلّطٌ بالخلاء ما ليس لهم في المأل .

الثاني : أنّ موضع الخلاء قدّر ينزّه ذكر الله تعالى فيه عن جريانه على اللسان ، فيغتتم الشّيطان عدم ذكره ، لأنّ ذكر الله تعالى يطرده ، فأمر بالاستعاذة قبل ذلك ليعقدها عصمةً بينه وبين الشّيطان حتّى يخرج .

● إذا نسي أن يقول هذا الذكر ، قيل : يرجع ويقول ، وقيل : إنه سنة فات محلها ، وهذا أرجح .

● لا بد من هذا الذكر النطق باللسان ، فلا يكفي إمراره بنفسه .

● وردت أدعية أخرى تقال قبل دخول الخلاء لكن لا يصح منها شيء .

أوردت التسمية ( بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث ... ) وهي شاذة لا تصح ، فقد روى الحديث جماعة عن عبد العزيز بن صهيب دون ذكر التسمية ، منهم شعبة ، وحماد بن زيد ، وهشيم بن بشير ، وإسماعيل بن عُبَيْة ، وحماد بن سلمة ، وعبد الوارث ، وحماد بن واقد .

ب- ووردت في حديث علي . قال : قال النبي ﷺ ( ستر ما بين الجن وعورات بني آدم إذا دخل أحدهم الخلاء أن يقول : بسم الله ) . رواه الترمذي ، وهو ضعيف .

ج- ما جاء عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال : ( لا يعجز أحكم إذا دخل مرفقه أن يقول : اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم ) . لكنه حديث ضعيف .

( وَإِذَا خَرَجَ هَدَمَ الْيَمْنَى ) .

لأنه سبق قاعدة أن ما كان من باب التكريم ؛ فإنه يقدم فيه اليمنى ، وما كان من باب الإهانة ؛ فإنه يقدم فيه اليسار .

فعند الخروج من الخلاء يقدم الرجل اليمنى ، لأن الخروج أكمل وأفضل .

( وَهَاتِلَ هُفْرَانَكَ ) .

أي : ويسن أن يقول بعد خروجه من الخلاء غفرانك .

لحديث عائشة . قالت ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ الْغَائِطِ قَالَ : غُفْرَانَكَ ) رواه أبو داود .

الغائط : المكان الذي يتغوط فيه ، وإن كان في البر فعند مفارقه مكان جلوسه .

قال النووي : الغائط : قال أهل اللغة أصل الغائط المكان المطمئن كانوا يأتونه للحاجة فكنا به عن نفس الحدث كراهة لاسمه ، ومن عادة

العرب التعفف في ألفاظها، واستعمال الكنايات في كلامها، وصون الألسن مما تصان الأبصار والأسماع عنه. (المجموع)

● اختلف العلماء في مناسبة قوله ( غفرانك ) بعد الخروج من الحلاء ؟

ف قيل : يستغفر الله لأنه ترك ذكر الله في تلك الحالة .

فإنه ﷺ كان يذكر الله على كل أحيانه إلا في حال قضاء الحاجة ، فجعل ترك الذكر في هذه الحالة تقصيراً وذنباً يستغفر منه، (وهذا فيه نظر) .

وقيل : استغفر لتقصيره في شكر نعمة الله عليه بإقداره على إخراج ذلك الخارج .

قال الشوكاني : وفي حمده إشعار بأن هذه نعمة جليلة ومنة جزيلة ، فإن انحباس ذلك الخارج من أسباب الهلاك ، فخروجه من النعم التي لا تتم الصحة بدونها ، وحقاً على من أكل ما يشتهي من طيبات الأطعمة فسد به جوعته ، وحفظ به صحته وقوته ، ثم لما قضى منه وطره ، ولم يبق فيه نفع ، واستمال إلى تلك الصفة الخبيثة المنتنة ، خرج بسهولة من مخرج معد لذلك أن يستكثر من محامد الله جلّ جلاله .

وقيل : إنه لما تخفف من أذية الجسم دعا الله أن يخفف عنه أذية الإثم .

قال ابن القيم : إن النجو يثقل البدن ويؤذيه باحتباسه ، والذنوب تثقل القلب وتؤذيه باحتباسها فيه ، فهما مؤذيان مضران بالبدن والقلب ، فحمد الله عند خروجه على خلاصه من هذا المؤذي لبدنه وخفة البدن وراحته ، وسأل الله أن يخلصه من المؤذي الآخر ، ويريح قلبه منه ، ويخففه .

والصحيح ما قاله الشوكاني .

● وردت أدعية تقال بعد الخروج من الحلاء غير هذا الدعاء لكنها لا تصح .

حديث أنس : ( كان النبي ﷺ إذا خرج من الحلاء قال : الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ) رواه ابن ماجه ، وفيه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف جداً .

وعن ابن عمر ( أن النبي ﷺ كان إذا دخل الحلاء قال : أعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث المخبيث الشيطان الرجيم . وإذا خرج قال : الحمد لله الذي أذاقني لذته ، وأبقى في قوته ، وأذهب عني أذاه ) رواه ابن السني وهو ضعيف .

( وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَحْتَمِلَ فِي جَائِسِهِ هَلْكَ وَيُجَالِسَ الْيُسْرَى ، وَيَنْصِبُ الْيَمْنَى ) .

أي : ويستحب أن يعتمد عند قضاء الحاجة على رجله اليسرى .

أ-لحديث سراقه بن مالك قال : ( علمنا رسول الله ﷺ في الحلاء أن نقعد على اليسرى وننصب اليمنى ) . رواه البيهقي وهو حديث ضعيف

ب- وقالوا : إن ذلك يسهل خروج الخارج ، وفيه أيضاً إكراماً لليمين .

لكن الحديث ضعيف ، والحديث الضعيف لا تثبت به الأحكام الشرعية .

فإن ثبت من الناحية الطبية أن هذه الجلسة مفيدة صارت مطلوبة لا من جهة أنها من السنة ، ولكن من جهة أنها من المصلحة ، لأن كل ما فيه مصلحة فإنه مأمور به .

( وَيَسْتَحِبُّ إِحَاطَةُ وَثَمِهِ ) .

أي : ويسن أن يستتر ويختفي عن الناظرين بجدار أو جبل أو شجر أو نحو ذلك .

لحديث عبد الله بن جعفر قال : ( كَانَ أَحَبُّ مَا اسْتَتَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ هَدَفٌ أَوْ حَائِشُ نَخْلٍ ) رواه مسلم .

والمراد استتار بدنه كله ، فهذا أفضل .

وأما استتاره بالنسبة للعورة فهذا واجب .

هدفٌ : ما ارتفع من الأرض . حائش نخل : حائط نخل .

### ﴿ وَيُبَيِّنُ أَنْ كَانَ فِي الْفَضَاءِ ﴾ .

- أي ويسن أن يبتعد عن العيون - حتى لا يرى جسمه - إذا كان في فضاء كصحراء ليس فيها جبال أو أشجار ساترة .
- أ-لحديث المغيرة بن شعبة قال : ( فانطلق - أي رسول الله ﷺ - حتى توارى عني ففضي حاجته ) متفق عليه .
- ب-ولحديث المغيرة قال : ( كان النبي ﷺ إذا ذهب إلى الغائط أبعد ) رواه أبو داود وصححه النووي .
- ج-ولحديث جابر ( أن النبي ﷺ كان إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد ) رواه أبو داود .
- هذا إن كان في الصحراء ، فإن كان في البنيان حصل المقصود بالبناء المعد لقضاء الحاجة .
- قال ابن القيم : وكان إذا ذهب في سفره للحاجة انطلق حتى يتوارى عن أصحابه ، وكان يبعد نحو الميلين .

### • الحكمة من الابتعاد :

- أ- لفلا ترى عورته .
- ب- أو يُسمع صوته .
- ج- أو تشم رائحته .
- قال الشوكاني : الظاهر أن العلة إخفاء المستهجن من الخارج .

### ﴿ وَإِنْ يَرَاكَ مَوْضِعًا وَغُيًّا ﴾ .

- الارتياح : الطلب .
- أي : ويسن أن يطلب لبوله موضعاً ليناً رخواً ، وهو المكان اللين الذي لا يخشى منه رشاش البول .
- قال ابن القيم : وكان يرتاد لبوله الموضع الدمث ، وهو اللين من الأرض .
- ويدل على استحباب ذلك :
- أ-حديث أبي موسى . أن النبي ﷺ قال (إذا أراد أحدكم أن يبول فليترد لبوله موضعاً) رواه أبو داود، وهو ضعيف .
- قال النووي ( فليترد ) أي : يطلب موضعاً ليناً .
- ب-حتى يسلم من الرشاش .
- ج-لأن عدم التنزه من البول من الكبائر ، ومن أسباب عذاب القبر ، كما في حديث ابن عباس قال ( مرَّ النبي ﷺ على قبرين فقال : إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستنزه من البول ... ) متفق عليه .
- فإن لم يجد إلا أرضاً صلبة دقها بحجر أو عودٍ لتصير دُمَّةً سهلة .

### ﴿ وَيَكْرَهُ اسْتِقْبَالَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ﴾ .

- أي : ويكره لقاضي الحاجة أن يستقبل الشمس أو القمر حال قضاء حاجته .
- أ-لما فيها من نور الله .
- ب-ولحديث ورد ( أن رسول الله ﷺ نهي أن يبول الرجل وفرجه باجٍ إلى الشمس أو القمر ) .
- وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يكره .
- أ-لأن التعليل الذي ذكره منقوض بسائر الكواكب .
- ب-وأما الحديث فباطل .
- قال ابن حجر : هذا حديث باطل لا أصل له .
- وقال النووي : هذا حديث باطل .
- قال ابن القيم رحمه الله: وأما استدلاله بأن النبي ﷺ نهي عن قضاء الحاجة عن استقبال الشمس والقمر واستدبارهما، واحتج بالحديث، فهذا من أبطل الباطل، فإن النبي ﷺ لم ينقل عنه ذلك في كلمة واحدة، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف ولا مرسل ولا متصل، وليس لهذه

المسألة أصل في الشرع .

**وقال السعدي :** والصحيح أنه لا يكره استقبال النيرين وقت قضاء الحاجة ، والتعليل الذي ذكروه ، وهو لما فيهما من نور الله

تعالى ، منقوض بسائر الكواكب ، وعلة غير معتبرة .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** ... ثم إن هذا التعليل منقوض بقوله ﷺ ( لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ، ولكن شرفوا ، أو غزبوا ) .

ومعلوم أن من شرف أو غزب ، والشمس طالعة فإنه يستقبلها ، وكذا لو غزب والشمس عند الغروب ، والرسول ﷺ لم يقل : إلا أن تكون الشمس أو القمر بين أيديكم ، فلا تفعلوا .

**( وبالله تفي شئ ) .**

الشق : بفتح الشين واحد الشقوق .

أي : ويكره لقاضي الحاجة أن يبول في شق .

**قال ابن قدامة :** فيكره أن يبول في شق أو ثقب . ( المغني ) .

وقال في الإنصاف : بلا نزاع أعلمه .

**وقال النووي :** متفق عليه . ( المجموع ) .

لحديث عبد الله بن سرجس قال : ( نهي رسول الله ﷺ أن يبالي في الجحر ) . رواه أبو داود .

وهذا الحديث صححه ابن خزيمة ، وابن السكن ، والنووي في " الخلاصة " ( ١٥٦/١ ) ، وابن كثير في " إرشاد الفقيه " ( ٥٦/١ ) ، وابن الملquin في " البدر المنير " ( ٣٢١/٢ ) وضعفه بعضهم .

● الحكمة من النهي : في سبب هذا النهي علتان :

**أولاً :** أنه مأوى الهوام المؤذية ، فلا يؤمن أن يصيبه مضرة منها . ( عون المعبود ) .

قال الشيخ ابن عثيمين: فيخشى أن يكون في هذا الجحر شيء ساكن فتقيد عليه مسكنه ، أو يخرج وأنت على بولك فيؤذيك ، وربما تقوم بسرعة فلا تسلم من رشاش البول . ( الشرح الممتع ) .

وربما رأى حية أو ثعباناً ففزع ، فكان سبباً في حصول الضرر في بوله وجسده .

**ثانياً :** أنها مساكن الجن .

وقد جاء في رواية أبي داود ( ٢٩ ) : **قَالُوا لِقَتَادَةَ : مَا يُكْرَهُ مِنَ الْبَوْلِ فِي الْجَحْرِ ؟ قَالَ : كَانَ يُقَالُ : " إِنَّهَا مَسَاكِنُ الْجِنِّ "** قال الحاكم : ولست أبت القول إنها مسكن الجن ؛ لأن هذا من قول قتادة .

وقد ذكر كثير من المؤرخين أن سيد الخزرج سعد بن عبادَةَ ﷺ سافر من المدينة بعد موت رسول الله ﷺ إلى " حوران " ، وأقام بها ، فجلس يوماً يبول في ثقب في الأرض ، فما إن فرغ من بوله حتى استلقى ميتاً .

ولم يعلم أهل المدينة بموته حتى سمعوا قائلاً من الجن في بئر يقول :

**نَحْنُ قَتَلْنَا سَيِّدَ الْحَزْرَةِ \*\*\* رَجَّ سَعْدَ بْنَ عَبَادَةَ .**

**وَرَمَيْنَاهُ بِسَهْمَيْهِ \*\*\* نِي فَلَمْ نُحْطِ بِفَوَادِهِ .**

فحفظوا ذلك اليوم فوجدوه اليوم الذي مات فيه .

وهذه القصة - وإن كان في سندها كلام عند المحدثين - ، إلا أنها مشهورة عند المؤرخين ، حتى قال ابن عبد البر : " ولم يختلفوا أنه وجد ميتاً في مغسله ، وقد اخضرَّ جسده " انتهى من ( الاستيعاب في معرفة الأصحاب ) .

● وكراهة البول في الجحر متفق عليها بين الفقهاء ، كما ذكر الإمام النووي في ( المجموع ) .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) **يُكْرَهُ التَّبَوُّلُ فِي ثَقْبٍ أَوْ سَرَبٍ ، وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ ... وَلِأَنَّهُ زُبْمًا خَرَجَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَحْرِ مَا**



يَلْسَعُهُ ، أَوْ يَزْدُ عَلَيْهِ الْبُولُ ، قَالَ النَّوَوِيُّ : هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَهِيَ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ ، وَقَالَ الْبُجَيْرِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ : يَظْهَرُ تَحْرِيمُهُ إِذَا غَلَبَ عَلَى طَبْعِهِ أَنَّ بِهِ حَيَوَانًا مُخْتَرَمًا يَتَأَذَّى أَوْ يَهْلِكُ بِهِ " انتهى .

#### ﴿ وفي مذهب الريح ﴾ .

أي : ويكره لقاضي الحاجة أن يبول في مهب الريح .

لغلا ترد عليه بوله فيتنجس .

**قال النووي :** قال أصحابنا يكره استقبال الريح بالبول ، لغلا يرد عليه فيتنجس بل يستدبرها هذا هو المعتمد في كراهته .

وأما الحديث المروي عن أبي هريرة (أن رسول الله ﷺ كان يكره البول في الهواء) فضعيف، بل قال الحافظ أبو أحمد بن عدي: إنه موضوع . ( المجموع ) .

**وقال ابن قدامة :** وَيُكْرَهُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الرِّيحَ ؛ لِغَلَا تَرْدُ عَلَيْهِ رَشَاشُ الْبُولِ ، فَيُنَجِّسُهُ . ( المغني ) .

#### ﴿ وكلام ﴾ .

أي : ويكره لقاضي الحاجة أن يتكلم أثناء قضاء الحاجة .

**قال النووي :** كراهة الكلام على قضاء الحاجة متفق عليه ، ويستوي في الكراهة جميع أنواع الكلام ويستثنى مواضع الضرورة .

**وقال في شرح مسلم :** ... وَكَذَلِكَ يُكْرَهُ الْكَلَامُ عَلَى قَضَاءِ الْحَاجَةِ بِأَيِّ نَوْعٍ كَانَ مِنْ أَنْوَاعِ الْكَلَامِ ، وَيُسْتَثْنَى مِنْ هَذَا كُلُّهُ مَوْضِعُ الضَّرُورَةِ ، كَمَا إِذَا رَأَى ضَرِيرًا يَكَادُ أَنْ يَقَعَ فِي بُئْرٍ ، أَوْ رَأَى حَيَّةً أَوْ غَفْرًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ يَقْصِدُ إِنْسَانًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ بَلْ هُوَ وَاجِبٌ ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْكَرَاهَةِ فِي خَالَ الْإِخْتِيَارِ هُوَ مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَسَعِيدِ الْجُهَنِيِّ ، وَعَكْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَحُكِيَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُمَا قَالَا : لَا بَأْسَ بِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( شرح مسلم ) .

لحديث جابر رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا تَعَوَّطَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَوَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ ، وَلَا يَتَحَدَّثَا . فَإِنَّ اللَّهَ يَمْتَحِنُ عَلَى ذَلِكَ ) رَوَاهُ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ ، وَابْنُ الْقَطَّانِ ، وَهُوَ مَغْلُولٌ .

**قال الشوكاني :** الحديث يدل على وجوب ستر العورة ، وترك الكلام ، فإن التعليل بمقت الله تعالى يدل على حرمة الفعل المعلن ووجوب اجتنابه ، لأن المقت هو البغض .

والحديث لو صح لكان دالاً على التحريم وليس على الكراهة ، لكن قالوا : إن التحريم خاص بمن جمع كل أوصاف الحديث ، رجالان بمشيان إلى الغائط كاشفين عن عورتيهما ، يتكلمان .

**القول الثاني :** لا يكره .

لعدم الدليل الذي يدل على الكراهة .

والأولى عدم الكلام إلا لحاجة .

● سئل الشيخ السعدي : هل يكره الكلام وقت الاستنجاء ، فأجاب : لا يكره ذلك ، وإنما يكره وقت قضاء الحاجة ، والأولى للإنسان ترك الكلام الذي لا يحتاج إليه وقت انكشاف عورته في كل موضع . ( الفتاوى السعدية ) .

#### ﴿ وفي حديثه بشيء فيه ذكر الله لا للحاجة ﴾ .

أي : ويكره لقاضي الحاجة أن يدخل الخلاء بشيء فيه ذكر الله .

وهذا مذهب الشافعية والمشهور من مذهب الحنابلة .

أ- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ ) أَخْرَجَهُ الْأَرْنَؤَةُ ، وَهُوَ مَغْلُولٌ .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ إنما نزع لأجل نقشه ( محمد رسول الله ) مما يدل على أن الخاتم لا يُدْخَلُ بِهِ الْخَلَاءُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ ذِكْرُ مَنْعًا

لامتهانه .

وقد تقدم أن الحديث ضعيف .

ب- عن عكرمة مولى ابن عباس قال (كان ابن عباس إذا دخل الخلاء ناولني خاتمه ) رواه ابن أبي شيبه ، وسنده ضعيف .

**وذهب بعض العلماء : إلى عدم الكراهة .**

وهو قول كثير من السلف ، وهو مذهب الحنفية .

أ- لأنه لم يرد دليل صحيح يدل على الكراهة .

ب- أن في نزع الخاتم عند دخول الخلاء من المفاسد ما لا يخفى .

**وذهب بعضهم : أن إزالة ذلك أفضل .**

قال به بعض الحنابلة .

وهذا هو الصحيح .

• يجوز دخول الحمام بأوراق فيها اسم الله ما دامت في الجيب ليست ظاهرة ، بل هي مخفية ومستورة . ( الشيخ ابن عثيمين ) .

• لو خاف على ما معه أن يسرق أو يضيع ؟ في هذه الحالة يجوز أن يدخل به الخلاء ( هذا على القول بالكراهة ) .

• وأما الدخول بالمصحف للخلاء :

**فقبيل :** يحرم ، وهو مذهب الحنابلة .

**وقيل :** يكره ، وهو مذهب الحنفية .

**والصحيح الأول .**

**قال الشيخ ابن عثيمين :** الدخول بالمصحف إلى المراض والأماكن القذرة صرح العلماء بأنه حرام ، لأن ذلك يناهي احترام كلام الله

سيحانه وتعالى ، إلا إذا خاف أن يسرق لو وضعه خارج المراض ، أو خاف أن ينساه فلا حرج أن يدخل به لضرورة حفظه .

أما الأشرطة فليست كالمصاحف ، لأن الأشرطة ليس فيها كتابة ، غاية ما هنالك أن ذبذبات معينة موجودة في الشريط إذا مرت بالجهاز

المعين ظهر الصوت ، فلذلك يدخل بها ولا إشكال في ذلك . ( لقاءات الباب المفتوح ) .

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله: أما دخول الحمام بالمصحف فلا يجوز إلا عند الضرورة، إذا كنت تخشى عليه أن يسرق فلا بأس.

( مجموع فتاوى ابن باز ) .

**( ودعوى الله ) .**

أي : ويكره ذكر الله بلسانه حال قضاء الحاجة ، تعظيماً لله تعالى .

لحديث عبد الله بن عمر قال ( مر بالنبي ﷺ رجل فسلم عليه وهو يقول فلم يرد عليه ) رواه مسلم .

**جاء في الشرح الكبير :** ولا يذكر الله تعالى على حاجته بلسانه.

روي كراهة ذلك عن ابن عباس وعطاء .

وقال ابن سيرين والنخعي لا بأس به.

ولنا أن النبي ﷺ لم يرد السلام الذي يجب رده ، فذكر الله أولى .

فان عطس حمد الله بقلبه ولم يتكلم، وقال ابن عقيل فيه رواية أخرى أن يحمد الله بلسانه والاوّل أولى لما ذكرناه . (الشرح الكبير)

**قال ابن المنذر في الأوسط :** وقال عكرمة لا يذكر الله وهو على الخلاء بلسانه ولكن بقلبه .

**قال النووي في الأذكار :** يكره الذكر والكلام حال قضاء الحاجة، سواء كان في الصحراء أو في البنيان، وسواء في ذلك جميع الأذكار

والكلام إلا كلام الضرورة .

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز : الذكر بالقلب مشروع في كل زمان ومكان ، في الحَمَام وغيره ، وإنما المكروه في الحَمَام ونحوه : ذكر الله

باللسان تعظيماً لله سبحانه إلا التسمية عند الوضوء فإنه يأتي بها إذا لم يتيسر الوضوء خارج الحمام ؛ لأنها واجبة عند بعض أهل العلم ، وسنة مؤكدة عند الجمهور .

● حكم التسمية داخل الحمام لمن نسي أن يسمي قبل الدخول :

قيل : يسمي بقلبه .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في الشرح الممتع (١/١٣٠) : إذا كان في الحمام ، فقد قال الإمام أحمد : إذا عطس الرجل حمد الله بقلبه ، فيُخْرِجُ من هذه الرواية أنه يسمي بقلبه . أ.هـ

وقيل : يسمي بلسانه ولا كراهة حينئذ .

قال الشيخ ابن باز : لا بأس أن يتوضأ داخل الحمام إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، ويسمي عند أول الوضوء ، يقول : (بسم الله) لأن التسمية واجبة عند بعض أهل العلم ، ومتأكدة عند الأكثر ، فيأتي بها وتزول الكراهة لأن الكراهة تزول عند الحاجة إلى التسمية ، والإنسان مأمور بالتسمية عند أول الوضوء ، فيسمي ويكمل وضوؤه . ( مجموع فتاوى الشيخ ابن باز ) .

### ( ومس فرجه يمينه ) .

أي : يكره لقاضي الحاجة مس فرجه بيمينه .

لحديث أبي قتادة رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا تُمَسِّكَنَّ أَعْدُكُمُ ذَكَرُهُ بِيَمِينِهِ ، وَهُوَ يَبُولُ ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخُلَاءِ بِيَمِينِهِ ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ ) فَتَّفَقَ عَلَيْهِ .

وهذا قول جمهور العلماء .

قالوا : لأنه من باب الآداب والتوجيه والإرشاد .

ولأنه من باب تنزيه اليمين ، وذلك لا يصل النهي فيه إلى التحريم .

فائدة : ومحل النهي إذا لم تكن ضرورة ، فإن كان ثم ضرورة جاز من غير كراهة .

● وظاهر الحديث : أنه يكره مس الذكر باليمين حال البول فقط .

أ- للحديث السابق ( لَا تُمَسِّكَنَّ أَعْدُكُمُ ذَكَرُهُ بِيَمِينِهِ ، وَهُوَ يَبُولُ ) أي : حال كونه يبول ، فلا يتعدى النهي إلى غيرها .

ب- ولأنه ربما تلوث يده اليمنى إذا مس ذكره بها ، فإن كان لا يبول جاز لحديث ( هل هو إلا بضعة منك ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يكره مطلقاً حال البول وغيره .

قالوا : إذا نهي عن مس الذكر حال البول مع مظنة الحاجة في تلك الحالة ، فيكون النهي في غيرها مع الحاجة من باب أولى .

والراجح القول الأول ، وأن النهي حال البول فقط .

### ( والاستنجاء والاستجمار بهما ) .

أي : ويكره أن يستنجي أو أن يستجمر بيمينه . ( الاستنجاء بالماء ، والاستجمار بالحجر ) .

للحديث السابق ( وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخُلَاءِ بِيَمِينِهِ ) .

( وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخُلَاءِ ) لا يستنج بحجر ولا ماء .

وهذا قول جماهير العلماء .

أ-لحديث الباب (وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخُلَاءِ بِيَمِينِهِ ) .

ب-ولحديث سلمان رضي الله عنه قَالَ : ( لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِعَاطِئٍ أَوْ بَوْلٍ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ... ) . رواه مسلم

ج- ولحديث أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ (إنما أنا لكم مثل الوالد أعلمكم ، ... ولا يستنجي بيمينه ) . رواه أبو داود

قال النووي : وقد أجمع العلماء على أنه منهي عن الاستنجاء باليمين .

وقال : الجماهير على أنه نهي تنزيه وأدب لا نهي تحريم .

وذهب بعض العلماء إلى أنه نهي تحريم .

لحديث الباب ، ولحديث سلمان ، والنهي يقتضي التحريم .

### ( وفي يكره البول قائماً ) .

أي : أن البول قائماً جائز من غير كراهة .

أ- لحديث حذيفة قال ( أتى النبي ﷺ سُبَاطَةً قَوْمٌ فَبَالَ قَائِماً ... ) متفق عليه .

ب- ثبت عن كثير من الصحابة أنهم بالوا قياماً .

قال ابن حجر : وقد ثبت عن عمر وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالوا قياماً ، وهو دال على الجواز من غير كراهة إذا أمن الرشاش ،

ولم يثبت عن النبي ﷺ في النهي عنه شيء ( الفتح ) .

ج- ولم يثبت نهي عن ذلك .

قال النووي : وقد روى في النهي عن البول قائماً أحاديث لا تثبت .

• لكن هذا الجواز مقيد بشرطين :

الأول : أن يأمن الرشاش [ لأن التنزه من البول واجب ] .

الثاني : أن يأمن الناظر .

وذهب بعض العلماء : إلى كراهة البول قائماً .

أ- لحديث عائشة رضي الله عنها قالت ( من حدثكم أن رسول الله ﷺ كان يبول قائماً فلا تصدقوه ، ما كان يبول إلا قاعداً ) رواه الترمذي وهو

حديث صحيح .

ب- وعن بريدة . قال : قال ﷺ ( ثلاث من الجفاء : أن يبول الرجل قائماً ، أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته ، أو ينفخ في

سجوده ) رواه البراز .

والصحيح الجواز من غير كراهة .

وأما الجواب عن حديث عائشة : فيقال أن هذا مستند إلى علمها فيحمل على ما وقع منه في البيوت ، وأما في غير البيوت فلم تطلع هي

عليه ، وقد حفظه حذيفة .

وأما حديث بريدة فضعيف .

قال الترمذي : حديث بريدة في هذا غير محفوظ ، وتابعه المباركفوري .

• أن الأكثر والأغلب من فعل الرسول هو البول قاعداً لحديث عائشة السابق (من حدثكم أن رسول الله ﷺ كان يبول قائماً فلا

تصدقوه ، ما كان يبول إلا قاعداً) .

• اختلف في سبب بول النبي ﷺ قائماً :

فقليل : لأنه لم يجد مكاناً للقعود .

وقيل : ما روي في رواية ضعيفة أنه بال قائماً لعلته بمأبضه - والمأبض هو باطن الركبة - .

وقيل : لأن العرب كانت تستشفى لوجع الصلب بذلك .

وقيل : لأنها حالة يؤمن فيها خروج الحدث من السبيل الآخر في الغالب بخلاف حالة القعود .

وقيل : فعل ذلك لبيان الجواز ، وهذا القول هو الصحيح ، وكانت عادته المستمرة البول قاعداً ، لحديث عائشة السابق (من حدثكم أن

النبي ﷺ كان يبول قائماً ... ) ( شرح نووي ) .

قال ابن حجر : والأظهر أنه فعل ذلك لبيان الجواز . ( الفتح ) .

- إن قيل كيف بال الرسول ﷺ في هذه السبابة القريبة من الدور مع أن المعروف من عادته التباعد عند قضاء الحاجة ؟

الجواب :

**قال النووي :** ... وَأَمَّا بَيُّوْلُهُ ﷺ فِي السُّبَابَةِ الَّتِي يُقْرَبُ الدُّورُ مَعَ أَنَّ الْمَعْرُوفَ مِنْ عَادَتِهِ ﷺ التَّبَاعُدُ فِي الْمَذْهَبِ ، فَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي عِيَّاضُ ﷺ أَنَّ سَبَبَهُ : أَنَّهُ ﷺ كَانَ مِنَ الشُّغْلِ بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ وَالنَّظَرِ فِي مَصَالِحِهِمُ بِالْمَحَلِّ الْمَعْرُوفِ ، فَلَعَلَّهُ طَالَ عَلَيْهِ مَجْلِسٌ حَتَّى حَفَزَهُ الْبَوْلُ فَلَمْ يُكَيِّفْهُ التَّبَاعُدَ ، وَلَوْ أَبْعَدَ لَتَضَرَّرَ ، وَازْتَادَ السُّبَابَةَ لِذِمَّتِهَا ، وَأَقَامَ حُدُوثَهُ بِقُرْبِهِ لِيَسْرُهُ عَنِ النَّاسِ . وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي حَسَنٌ ظَاهِرٌ . ( شرح مسلم ) .

- إن قيل : كيف بال النبي ﷺ في سبابة قوم من غير إذنهم ؟

**قال النووي :** وَأَمَّا بَيُّوْلُهُ ﷺ فِي سُبَابَةِ قَوْمٍ فَيَحْتَمِلُ أَوْجُهًا :

**أظهرها :** أَنَّهُمْ كَانُوا يُؤْثِرُونَ ذَلِكَ وَلَا يَكْرَهُونَهُ بَلْ يَفْرَحُونَ بِهِ ، وَمَنْ كَانَ هَذَا خَالَهُ جَارَ الْبَوْلِ فِي أَرْضِهِ ، وَالْأَكْلُ مِنْ طَعَامِهِ ، وَنُظَائِرُ هَذَا فِي السُّنَّةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى .

**وَالْوَجْهَ الثَّانِي :** أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ مَخْتَصَّةً بِهِمْ بَلْ كَانَتْ بِنَاءً دُورَهُمْ لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ فَأُضِيفَتْ إِلَيْهِمْ لِقَرَبَاتِهِمْ مِنْهُمْ .

**وَالثَّالِث :** أَنَّ يَكُونُوا أَذْنَوْا لِمَنْ أَرَادَ قَضَاءَ الْحَاجَةِ إِذَا بَصُرِيحَ الْإِذْنِ وَإِنَّمَا بِمَا فِي مَعْنَاهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( شرح مسلم ) .

**« وَيُحَرِّمُ اسْتِقْبَالَ الْعَبَائَةِ وَالاسْتِدْبَارَ فِي هَيْئِ بَنِيَانٍ » .**

أي : يحرم على قضاء الحاجة أن يستقبل القبلة أو أن يستدبرها حال قضاء الحاجة في الفضاء دون البنيان .

وهذا قول جماهير العلماء : أنه يحرم في الفضاء ويجوز في البنيان .

**قال ابن حجر :** وبالتفريق بين البنيان والصحراء مطلقاً قال الجمهور ، وهو مذهب مالك والشافعي وإسحاق ، وهو أعدل الأقوال لإعماله جميع الأدلة .

**قال النووي :** وهو مروى عن العباس بن عبد المطلب وعن عبد الله بن عمر والشعبي وإسحاق .

لحديث أبي أيوب . قال : قال ﷺ ( لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ ، وَلَكِنْ شَرِّفُوا أَوْ غَرِّبُوا ) متفق عليه .

وهذا نهي عام .

لكن جاء ما يدل على الجواز في البنيان .

وهو حديث ابن عمر قال (ارتقيت على بيت حفصة فرأيت النبي ﷺ يقضي حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة). متفق عليه

وعند أبي داود عن مروان الأصفر قال (رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة، ثم جلس يبول إليها، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، أليس

قد نهي عن هذا؟ قال: بلى، إنما نهي عن هذا في الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس). رواه أبو داود

وجه الدلالة : أنه تفسير من الصحابي (ابن عمر) لنهي رسول الله ﷺ العام ، وفيه جمع بين الأحاديث فيتعين المصير إليه .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يحرم مطلقاً في الفضاء والبنيان ، الاستقبال والاستدبار .

وهذا قول أبي أيوب الأنصاري ، ومجاهد ، والنخعي ، والثوري ، وابن حزم ورجحه ابن تيمية وابن القيم والشوكاني .

أ-لحديث أبي أيوب السابق ( لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ ، وَلَكِنْ شَرِّفُوا أَوْ غَرِّبُوا ) .

ب-ولحديث سلمان السابق ( لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ ) رواه مسلم .

ج- ولحديث أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ أَعْلَمُكُمْ ، فَإِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ الْغَائِطُ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا ) رواه أبو داود .

فهذه الأحاديث صريحة في النهي عن استقبال القبلة واستدبارها ، والأصل في النهي التحريم ، وهو عام في الفضاء والبنيان .

- وأجاب هؤلاء عن حديث ابن عمر (ارتقيت يوماً بيت حفصة ...) بعدة أجوبة :

أ-أنه فعل ، وحديث النبي ﷺ قول ، والقول أقوى من الفعل .

ب- أن الفعل يحتمل الخصوصية أو غيرها .

ج- أن هذا الفعل لو كان شرعاً لما تستر به .

**فائدة : ذهب بعض العلماء إلى الجواز مطلقاً .**

**قال النووي :** وهذا مذهب عروة بن الزبير ، وربيعة شيخ مالك ، وداود الظاهري . واستدلوا :

أ- بحديث ابن عمر السابق قال ( ارتقيت على بيت حفصة فرأيت النبي ﷺ يقضي حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة ) .

ب- وبحديث جابر . قال ( نهي رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة ببول ، فرأيت قبل أن يقبض بعام يستقبلها ) رواه الترمذي .  
وجه الدلالة من الحديثين : أنهما ناسخان لأحاديث النهي عن استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة .

• قوله ( لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ ) أي : الكعبة .

• قوله ( وَلَكِنْ شَرِّفُوا أَوْ غَرِّبُوا ) قال النووي : قال العلماء : هذا خطاب لأهل المدينة ومن في معناهم ، بحيث إذا شرق أو غرب لا يستقبل الكعبة ولا يستدبرها .

**وقال البغوي :** هذا خطاب لأهل المدينة، ولمن كانت قبلته على ذلك السميت، فأما من كانت قبلته إلى جهة المشرق أو المغرب، فإنه ينحرف إلى الجنوب أو الشمال .

• قال ابن حجر : هناك مذاهب أخرى :

**منها :** جواز الاستدبار في البنيان فقط تمسكاً بظاهر حديث ابن عمر وهو قول أبي يوسف .

قلت [ سليمان ] ورجح هذا القول الشيخ محمد بن عثيمين كما في الممتع .

**ومنها :** التحريم مطلقاً حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس .

وهو محكي عن إبراهيم وابن سيرين عملاً بحديث معقل الأسدي ( نهي رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلتين ببول أو بغائط ) رواه أبو داود وهو حديث ضعيف .

٢- فإن قيل : كيف نظر ابن عمر إلى النبي ﷺ وهو في تلك الحالة ، ولا يجوز له ذلك ؟

**قال ابن حجر :** لم يقصد ابن عمر الإشراف على النبي ﷺ في تلك الحالة، وإنما صعد السطح لضرورة له كما في الرواية الآتية (فحانت منه التفاته) كما في رواية للبيهقي من طريق نافع عن ابن عمر ، نعم لما اتفقت له رؤيته في تلك الحالة عن غير قصد أحب أن لا يخلو ذلك من فائدة ، فحفظ هذا الحكم الشرعي ، وقد دل ذلك على شدة حرص الصحابي على تتبع أحوال النبي ﷺ ليتبعها ، وكذلك كان ﷺ .

وقال في العمدة : وقعت منه تلك الرؤية اتفاقاً من غير قصد لذلك ، فنقل ما رآه .

وقال الكرمانى : يحتمل أن يكون ابن عمر قصد ذلك ، ورأى رأسه دون ما عداه من بدنه ، ثم تأمل قعوده ، فعرف كيف هو جالس ليستفيد فعله ، فنقل ما شاهد .

**( وبذلك في طريق ، وذلك فاعله ) .**

أي : ويحرم على قاضي الحاجة أن يقضي حاجته في طريق أو في ظل نافع .

أ- لحديث أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( اتَّقُوا اللَّعَّانِينَ ، قَالُوا وَمَا اللَّعَّانَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ ) رواه مسلم .

**قال النووي :** ... وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ ( اتَّقُوا اللَّاعِنِينَ ) وَالرِّوَايَتَانِ صَحِيحَتَانِ ، قَالَ الْإِمَامُ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ : الْمُرَادُ بِاللَّاعِنَيْنِ الْأُمْرَيْنِ الْجَالِسَيْنِ لِلْعَنِّ الْحَامِلَيْنِ النَّاسَ عَلَيْهِمَا وَالِدَاعِنَيْنِ إِلَيْهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ فَعَلَهُمَا شَتَمَ وَلَعَنَ ، يَعْنِي عَادَةَ النَّاسِ لَعْنَهُ ، فَلَمَّا صَارَا سَبَبًا لِذَلِكَ أَضِيفَ اللَّعْنُ إِلَيْهِمَا . قَالَ : وَقَدْ يَكُونُ اللَّاعِنُ يَمَعُي الْمَلْعُونُ ، وَالْمَلْعُونُ مَوَاضِعُ اللَّعْنِ ، فُلْتُ : فَعَلَى هَذَا يَكُونُ التَّقْدِيرُ : اتَّقُوا الْأُمْرَيْنِ الْمَلْعُونِ فَاعِلَهُمَا ، وَهَذَا عَلَى رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ . وَأَمَّا رِوَايَةُ مُسْلِمٍ فَمَعْنَاهَا - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - اتَّقُوا فِعْلَ اللَّعَّانَيْنِ أَيَّ : صَاحِبَيِ اللَّعْنِ ،

وَهُمَا اللَّذَانِ يَلْعَنُهُمَا النَّاسُ فِي الْعَادَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( شرح مسلم ) .

ب-ولما في ذلك من إيذاء المسلمين ، وإيذاء المسلمين حرام ، كما قال تعالى ( وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ) .

● قوله ( ظل نافع ) فيه أن المراد بالظل الذي لا يجوز التخلي فيه هو الظل النافع .

فالحر هو التبول أو التغوط تحت الظل النافع الذي يستظل به الناس ، لقوله ( أو ظلهم ) .

وإضافة الظل في الحديث إليهم دليل على إرادة الظل المنتفع به ، الذي هو محل جلوسهم ، فلو بال أو تغوط في ظل لا يجلس فيه فلا يقال بالتحريم .

وقد قعد النبي ﷺ عند حائش نخل وله ظل بلا شك ، فعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ ( كَانَ أَحَبَّ مَا اسْتَتَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ هَدَفٌ أَوْ حَائِشٌ نَخْلٍ ) رواه مسلم .

قال النووي ( أَوْ حَائِشٌ نَخْلٍ ) يعني حائط نخل أما الهدف فبفتح الماء والدال وهو ما ارتفع من الأرض .

● قال النووي : قَالَ الْحَطَّائِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ : الْمُرَادُ بِالظِّلِّ هُنَا مُسْتَظَلُّ النَّاسِ الَّذِي اتَّخَذُوهُ مَقِيلًا وَمُنَاحًا يَنْزِلُونَهُ وَيَقْعُدُونَ فِيهِ ، وَلَيْسَ كُلُّ ظِلٍّ يَحْرَمُ الْقُعُودَ تَحْتَهُ ، فَقَدْ قَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ تَحْتَ حَائِشِ النَّخْلِ لِحَاجَتِهِ وَلَهُ ظِلٌّ بِلا شَكٍّ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

● قال العلماء : يدخل في ذلك كل ما يحتاج إليه الناس من الأبنية والحدائق والمباني العامة ، وأماكن الاستراحة التي قد توجد على بعض الطريق .

لأن في ذلك إيذاء للمسلمين ، وإيذاء المسلمين حرام .

● بعض الأماكن الأخرى التي يحرم قضاء الحاجة فيها :

أ-المساجد .

لحديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ : ( جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ ، فَرَجَرَهُ النَّاسُ ، فَتَنَاهَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا قَضَى بَوَّلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِدُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ ؛ فَأَهْرَيْقَ عَلَيْهِ . ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب-الجُحُر .

لحديث عبد الله بن سرجس قال : ( نَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبَالَ فِي الْجُحْرِ ) . رواه أبو داود

ج-على جواد الطريق .

قال ابن حجر : وفي ابن ماجه عن جابر بإسناد حسن مرفوعاً ( إياكم والتعريس على جواد الطريق فإنها منازل الحيات والسباع وقضاء الحاجة عليها فإنها الملاعن ) .

والقاعدة : كل مجتمعات الناس لأمر ديني أو دنيوي لا يجوز للإنسان أن يتبول فيها أو يتغوط .

**( وَيَسْتَجْمِرُ ثُمَّ يَسْتَنْجِي ، وَيَجْزِي أَلْهَدُهُمَا ) .**

الاستجمار : يكون بحجر وما ينوب منابه ، والاستنجاء يكون بالماء .

أي : أنه إذا انتهى من قضاء حاجته ، فإنه يستحب له أن يستجمر بالحجارة أولاً ثم يستنجي بالماء ، ( فالسنة أن يجمع بين الاستجمار والاستنجاء ) وذلك لأنه أكمل في التطهر ، فالأحجار تزيل عين النجاسة ، والماء يزيل ما بقي من النجاسة .

والإنسان إذا قضى حاجته لا يخلو من ثلاث حالات :

**الأولى : أن يقتصر على الماء .**

وهذا جائز .

أ-لحديث أَنَسِ قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِذَا وَءٌ مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةٌ ، فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ ) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

ب-ولحديث عائشة أنها قالت لنسوة ( مرن أزواجكن أن يستنجوا بالماء فإنني أستحييهم فإن النبي ﷺ كان يفعل ذلك ) رواه أبو داود

● قول أنس (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ) المراد بالخلاء هنا الفضاء ، ويدل لذلك :

أ- قوله في الرواية الأخرى (كان إذا خرج لحاجته) .

ب- وقرينة حمل العنزة مع الماء .

ج- وأيضاً في الأخلية في البيوت كان خدمته فيها متعلقة بأهله .

الثانية : أن يقتصر على الحجارة فقط .

وهذا جائز .

وقد نقل ابن القيم رحمه الله : إجماع المسلمين على جواز الاستجمار بالأحجار في زمن الشتاء والصيف .

ومن أدلة الجواز :

أ- حديث سلمان ( نحننا رسول الله ﷺ أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار ) رواه مسلم .

ب- وحديث ابن مسعود قال ( أتى النبي ﷺ الغائط ، فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار ، فوجدت حجري ، وألتمست الثالث فلم أجده ، فأخذت روثاً ، فأثبته بها ، فأخذ الحجرين وألقى الروث وقال : هَذَا رُكْسٌ ) رواه البخاري .

ج- وحديث أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( إنما أنا لكم مثل الوالد أعلمكم ، ... وكان يأمر بثلاثة أحجار ) . رواه أحمد .

قال ابن قدامة رحمه الله : وإن أراد الاقتصار على أحدهما ، فالماء أفضل ؛ لما روينا من الحديث ؛ ولأنه يطهر المحل ، ويزيل العين والأثر ، وهو أبلغ في التنظيف ، وإن اقتصر على الحجر أجزأه ، بغير خلاف بين أهل العلم ؛ لما ذكرنا من الأخبار ؛ وإجماع الصحابة رضي الله عنهم . ( المغني ) .

الثالثة : أن يجمع بين الحجارة والماء .

وهذا أفضل عند أكثر العلماء .

قال النووي : الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمَاهِيرُ مِنَ السَّلَفِ وَالْخُلَفَاءِ وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْفُتُوَى مِنْ أئِمَّةِ الْأُمُصَارِ : أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْحَجَرِ فَيَسْتَعْمِلَ الْحَجَرَ أَوَّلًا لِنِخْفِ النَّجَاسَةِ وَتَقَلِّ مَبَاشَرَتَهَا بِيَدِهِ ، ثُمَّ يَسْتَعْمِلَ الْمَاءَ .

وقال العيني : مذهب جمهور السلف والخلف الذي أجمع عليه أهل الفتوى من أهل الأمصار ، أن الأفضل أن يجمع بين الماء والحجر ، فيقدم الحجر أولاً ثم يستعمل الماء ، فتخف النجاسة وتقل مباشرتها بيده ، ويكون أبلغ في النظافة .

والخلاصة : أن الجمع بين الحجر ثم الماء أفضل :

أولاً : لأنه أبلغ في النظافة .

ثانياً : ولأنه إذا استعمل الحجر أولاً خفف النجاسة وقلَّت مباشرتها باليد .

● وقد ورد في ذلك حديث لكنه لا يصح .

● اختلف العلماء : أيهما أفضل الاستنجاء بالماء أم الاستجمار بالأحجار على قولين :

القول الأول : الاستنجاء بالماء أفضل .

وهذا مذهب الأئمة الأربعة .

قال ابن قدامة : وإن أراد الاقتصار على أحدهما ، فالماء أفضل ؛ لما روينا من الحديث ؛ ولأنه يطهر المحل ، ويزيل العين والأثر ، وهو أبلغ في

التنظيف ، وإن اقتصر على الحجر أجزأه ، بغير خلاف بين أهل العلم ؛ لما ذكرنا من الأخبار ؛ وإجماع الصحابة رضي الله عنهم . ( المغني ) .

وقال النووي : ... فَإِنْ أَرَادَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِهِمَا جَازَ الْإِقْتِصَارُ عَلَى أَيِّهِمَا شَاءَ سَوَاءَ وَجَدَ الْآخَرَ أَوْ لَمْ يَجِدْهُ ، فَيَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْحَجَرِ مَعَ وُجُودِ الْمَاءِ ، وَيَجُوزُ عَكْسُهُ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَالْمَاءُ أَفْضَلُ مِنَ الْحَجَرِ لِأَنَّ الْمَاءَ يُطَهِّرُ الْمَحَلَّ طَهَارَةً حَقِيقَةً .

أ- قالوا : إن الماء قالع للنجاسة ، والحجر مخفف لها ، وما كان قالعا للنجاسة فهو أفضل .

ب- ولحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال ( نزلت هذه الآية في أهل قباء (فيه رجال يحبون أن يتطهروا) قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت



فيهم هذه الآية ) .

**القول الثاني :** الاستجمار بالحجر أفضل .

وهو قول بعض السلف .

قال في المغني : وحكي عن سعد بن أبي وقاص وابن الزبير أنهما أنكرا الاستنجاء بالماء .

أ-قالوا : إن الماء مطعوم فيجب تكريمه ، والاستنجاء به إهانة له .

ب-أن في الاستنجاء بالماء تلفاً للماء .

ج-أنه يبقى في اليد نثر بعد الاستنجاء .

**والراجع القول الأول .**

**فائدة :**

**قال النووي :** قال أصحابنا يستحب أن يهين أحجار الاستنجاء قبل جلوسه لحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال (إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار) حديث حسن رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني وغيرهم قال الدارقطني إسناده حسن صحيح فهذا هو المعتمد ، وأما ما احتج به جماعة من أصحابنا من حديث (اتقوا الملاعن وأعدوا النبل) فليس بثابت فلا يحتج به والنبل بضم النون وفتح الباء الموحدة الأحجار الصغار . ( المجموع ) .

**( وإلما يجزئ الاستجمار إذا لم تتعد النجاسة موضع الحاجة ) .**

أي : أنه لا يجزئ الاستجمار إذا تجاوز الخارج من السبيلين موضع الحاجة ، فلا بد حينئذ من الاستنجاء بالماء .

وبه قال أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، واختاره ابن المنذر .

أ- لأن الاستجمار في المحل المعتاد رخصة لأجل المشقة في غسله لتكرر النجاسة فيه ، فما لا تكرر النجاسة فيه لا يجزئ فيه إلا الغسل كساقه وفخذه .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يجزئ الاستجمار ولو تعدى الخارج موضع العادة .

وبهذا قال الشافعية - على تفصيل عندهم - واختاره ابن تيمية .

لحديث عائشة قالت . إن رسول الله ﷺ قال ( إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيع بهن ، فإنهن تجزئ عنه ) رواه أبو داود .

وجه الدلالة : أنه نص في إجزاء الاستجمار بالحجارة ولم يقيد ذلك بشيء ، فلم يقل إلا إذا تعدى الخارج موضع العادة ، ولو كان ذلك واجباً لبيّن النبي ﷺ .

**والأول أرجح .**

**( ويشترط الاستجمار بأحجار ونحوها ) .**

أي : أن الاستجمار بالأحجار يشترط له شروطاً .

وقوله ( ونحوها ) كالتراب ، والخرق ، والورق .

فيقوم غير الحجر مقامه .

أ- ففي حديث سلمان - وقد تقدم - وفيه ( لَقَدْ نَهَانَا ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ ) رواه مسلم .

وجه الدلالة : تخصيص هذين النوعين بالنهي يدل على أنه أراد الحجارة وما قام مقامها .

**قال النووي :** ويدل على عدم تعيين الحجر : نهي ﷺ عن العظم والبرع والرجيع ، ولو كان متعيناً لنهى عما سواه مطلقاً .

ب-ولأنه متى ورد النص بشيء لمعنى معقول وجب تعديته إلى ما وجد فيه المعنى ، والمعنى هاهنا إزالة عين النجاسة ، وهذا يحصل بغير

الأحجار كحصوله بها .

### ( أن يَكُون طَاهِرًا ) .

أي : يشترط في الحجر أن يكون طاهراً لا نجساً ولا متنجساً .

أ-لحديث ابن مسعود رضي الله عنه قَالَ ( أَتَى النَّبِيَّ ﷺ الْعَائِطُ ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ ، وَلَمْ أَجِدْ ثَالِثًا . فَأَتَيْتُهُ بِرُوثَةٍ . فَأَخَذَهُمَا وَأَلْقَى الرُّوثَةَ ، وَقَالَ : " هَذَا رِكَسٌ ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

والركس : النجس .

ب-ولأن النجاسة لا تزال بمثلها .

ج-ولأن النجس خبيث ، فكيف يكون مطهراً .

### ( مِنْعِيًا ) .

أي : يحصل به الإنقاء ، فإن كان غير منق لم يجزئ .

لأن هذا هو المقصود من الاستجمار ، فإن كانت غير منقية لم يجزئ ، كالحجر الأملس ، أو الرطب ونحو ذلك .

أ-لأنه لا يحصل فيه المقصود .

ب-عن ابن مسعود رضي الله عنه قَالَ : ( قَدِمَ وَفَدَ الْجَنُّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا : يَا مُحَمَّدُ : إِنَّهُ أَمْتَكُ أَنْ يَسْتَنْجُوا بِعَظْمٍ أَوْ رُوثَةٍ أَوْ حِمَّةٍ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لَنَا فِيهَا رِزْقًا ، فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ) رواه أبو داود .

قال البغوي : قيل : المراد بالحمة : الفحم الرخو الذي يتناثر إذا غمز فلا يقلع النجاسة .

### ( هَيْرٌ هَظْمٌ وَرُوثٌ ) .

أي : يشترط في الاستجمار بالأحجار أن لا يكون عظماً ولا روثاً ، فلا يجوز الاستجمار بعظم أو روث .

أ-لحديث سلمان - وقد تقدم - ( لَقَدْ نَهَانَا ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِعَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ ) رواه مسلم .

الرجيع : الروث والعدرة .

ب- وعن جابر . قال ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَمَسَّحَ بِعَظْمٍ أَوْ بِعَرٍ ) رواه مسلم .

ج- وعن أبي هريرة قَالَ ( اتَّبَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَخَرَجَ لِحَاجَتِهِ فَكَانَ لَا يَلْتَفِتُ فَدَنَوْتُ مِنْهُ فَقَالَ ابْعِنِي أَحْجَارًا اسْتَنْفِضْ بِهَا ، أَوْ نَحْوَهُ ، وَلَا تَأْتِنِي بِعَظْمٍ ، وَلَا رُوثٌ ) رواه البخاري .

د-وعن روفيع بن ثابت قال : ( قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ( يَا رُوَيْفِعُ لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بَكَ بَعْدِي ، ... فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنْ مَنْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعٍ دَابَّةٍ أَوْ عَظْمٍ ؛ فَإِنْ مُجِدَّاهُ مِنْهُ بَرِيءٌ ) . رواه أبو داود

● الحكمة من النهي عنها ؟

أما العظم فإنه طعام الجن .

لقوله ﷺ ( فَإِنَّمَا طَعَامُ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الْجِنِّ ) .

وأما الروث :

فإن كانت روث غير مأكول اللحم فلنجاسته .

ففي حديث ابن مسعود السابق : ( ... فَأَلْقَى الرُّوثَةَ وَقَالَ : إِنَّهَا رِكَسٌ ) . رِكَسٌ : أي نجس .

وإن كانت روث مأكول اللحم فلأنه طعام دواب الجن .

ففي صحيح مسلم لما ذكر مجيء الجن له ، وأنهم سألوه الزاد ، فقال لهم ( لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْفَرُ مَا يَكُونُ حَتْمًا ، وَكُلُّ نَعْرَةٍ عَلَفَ لِذَوَابِكُمْ » . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَلَا تَسْتَنْجُوا بِهِنَّ فَإِنَّهُمَا طَعَامُ إِخْوَانِكُمْ ) .

## ( ويطعام ) .

أي : فلا يجوز الاستجمار بطعام بني آدم .

أ- لأنه كفر بالنعمة .

ب- وإذا كان طعام الجن محترم فطعام بني آدم أولى .

## ( ومعتبر ) .

ككتب فيها ذكر الله ، وكتب حديث وفقه ونحوها ، لما فيه من هتاك الشريعة والاستخفاف بحرماتها .

## ( ويشترط أن يكون بثلاثة أحجار ) .

أي : يشترط للاستجمار أن يكون بثلاثة أحجار ، فلا يجوز أن يكون بأقل من ذلك ، فلو مسح مرة أو مرتين فزال عین النجاسة ، وجب مسحة ثالثة .

وهذا مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور .

أ- لحديث سلمان - وقد تقدم - وفيه قال ( لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِعَاطِطٍ أَوْ بَوْلٍ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ) رواه مسلم .

وجه الدلالة : قوله ( نَهَانَا أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ) والأصل في النهي التحريم ولا صارف له .

ب- ولحديث أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ أَعْلَمُكُمْ ، فَإِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ الْخَلَاءُ فَلَا تَسْتَقْبِلُوهُمَا وَلَا تَسْتَدْبِرُوهُمَا ، وَلَا يَسْتَنْجِي بِيَمِينِهِ ، وَكَانَ يَأْمُرُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ) رواه أبو داود .

وجه الدلالة : ( وَكَانَ يَأْمُرُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ) والأصل في الأمر الوجوب ، ولا صارف له عنه .

ب- ولحديث ابن مسعود قال ( أَتَى النَّبِيُّ ﷺ الْعَاظِطُ ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ ، وَالتَّمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ ، فَأَخَذْتُ زَوْثَةً ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا ، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الزَّوْثَةَ وَقَالَ : هَذَا رِكْسٌ ) رواه البخاري .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن الواجب الإنقاء ، فإن أنقى بحجر أجزأ .

وهذا مذهب الحنفية والمالكية .

واستدلوا بحديث ابن مسعود السابق وفيه ( فوجدت حجرين ولم أجد ثالثاً فأتيته بروثة ، فأخذهما وألقى الروثة ... ) .

**قال الطحاوي :** هو دليل على أن عدد الأحجار ليس شرط ، لقوله ( ناولني ) فلما ألقى الروثة دلّ على أن الاستنجاء بالحجرين يجزئ ، إذ لو لم يكن ذلك لقال : أبغي ثالثاً .

**والراجح القول الأول ،** وأنه لا بد من ثلاثة أحجار .

وأما الرد على دليل القول الثاني :

أنه جاء في رواية عند الإمام أحمد ( اتنني بغيرها ) .

● اختلف العلماء : هل يجزئ حجر واحد له ثلاث شعب أم لا على قولين :

**القول الأول :** أنه لا يجزئ ، وأنه لا بد من ثلاثة أحجار .

لظاهر النص .

**القول الثاني :** أنه يجزئ حجر له شعب ثلاث .

**قالوا :** لأنه يحصل بالشعب الثلاث ما يحصل بالأحجار الثلاثة من كل وجه فلا فرق .

ورجحه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله ، **وقال :** وهذا هو الراجح في ذلك ، لأن العلة معلومة ، فإذا كان الحجر ذا شعب ، واستجمر بكل جهة منه صح .

● قال بعض العلماء : يجوز أن يقتصر على أقل من ثلاثة أحجار إذا أراد أن يتبعه بالماء .

قالوا : لأن الماء وحده كافٍ كما سبق في حديث أنس .

لكن الصحيح أنه لا يجوز ، والأخذ بظاهر الحديث أقوى؛ وهو أنه لا ينقص عن ثلاثة أحجار حتى لو أراد أن يتبع ذلك بالماء .

**( ويسن قطع الماء على وتر ) .**

أي : ويسن قطع الاستجمار على وتر ، فإذا أنقى بأربع زاد خامسة ، وإذا أنقى بست زاد سابعة وهكذا .

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ ) متفق عليه .

قوله ( وَمَنْ اسْتَجَمَرَ ) أي: استعمل الجمار ، وهي الحجارة الصغيرة في الاستنجاء .

وقوله (فَلْيُوتِرْ) أي: فليجعل الحجارة التي يستنجي بها وترًا ثلاثًا لا أقل ، لما ورد من النهي عن الاستنجاء بأقل من ثلاث كما تقدم.

فالحديث دليل على استحباب الوتر في الاستجمار .

وهذا فيما فوق الثلاث ، وأما دون الثلاث فيجب الإيتار جمعاً بين الأدلة .

وقد تقدمت الأحاديث التي تدل على وجوب الثلاث ، وتحريم أقل من الثلاث .

## **باب السواك**

السواك : اسم للعود الذي يتسوك فيه .

وفي الاصطلاح : استعمال عود أو نحوه في الأسنان لإذهاب التغير ونحوه .

ويطلق السواك على الفعل وهو الاستياك .

**( وهو مستنون كل وقت ) .**

أي : أن السواك سنة في كل وقت من ليل ونهار .

للأحاديث الكثيرة الواردة في الحث عليه وفضله .

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ) متفق عليه .

ب- وعنه ﷺ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ ) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ، وَأَحْمَدُ .

قال الخطابي : فيه من الفقه أن السواك غير واجب ، وذلك أن (لولا) كلمة تمنع الشيء لوقوع غيره، فصار الوجوب بها ممنوعاً .

وقال النووي : إِنَّ السَّوَاكَ سُنَّةٌ ، لَيْسَ بِوَاجِبٍ فِي خَالَ مِنْ الْأَحْوَالِ لَا فِي الصَّلَاةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا بِإِجْمَاعٍ مَنْ يُعْتَدِّ بِهِ فِي الْإِجْمَاعِ .

وقال : قوله ( لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَوْ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ ... ) فيه دليل على أَنَّ السَّوَاكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ

تَعَالَى : لَوْ كَانَ وَاجِبًا لِأَمْرِهِمْ بِهِ شَقٌّ أَوْ لَمْ يَشَقْ . ( شرح مسلم ) .

**( الشَّيْءُ صَائِمٌ بَعْدَ الزَّوَالِ ) .**

أي : فلا يسن للصائم بعد زوال الشمس أن يتسوك ، وهذا يعم صيام الفرض والنفل .

فيكره للصائم أن يتسوك بعد الزوال .

وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد في المشهور ، وإسحاق .

أ-لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ ( خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك). متفق عليه

وجه الدلالة : أن السواك يزيل هذه الرائحة التي نشأت عن عبادة الله ، والخلوف لا يكون إلا بعد الزوال غالباً .

ب-ولحديث علي . قال: قال ﷺ (إذا صمتم فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشي). رواه البيهقي والدارقطني ، وضعفه الدارقطني

والبيهقي ، وقال الحافظ : إسناده ضعيف .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يكره ، وأنه مستنون في كل وقت .

وبه قال أبو حنيفة ، ومالك ، واختار هذا القول ابن تيمية وتلميذه ابن القيم .

أ- لقوله ﷺ ( مع كل وضوء ) وأيضاً في حديث ( مع كل صلاة ) فهذه الأحاديث لم تقتد ذلك بوقت معين لا للصائم ولا لغيره .

ب-ولعموم قوله ﷺ ( السواك مطهرة للقم مرصاة للرب ) رواه أحمد .

قال الشوكاني : وقد أطلق السواك ولم يخصه بوقت معين ، ولا بحالة مخصوصة ، فأشعر بمطلق شرعيته .

ج-وعن ربيعة بن عامر ؓ قال : ( رأيت رسول الله ﷺ مالا أحصي يتسوك وهو صائم ) رواه أبو داود والترمذي .

وهذا القول هو الراجح وقد رجحه من الشافعية ابن عبد السلام ، والنووي ، والمزني .

وأما الجواب عن أدلة القول الأول ( أنه مكروه ) :

أما حديث ( إذا صمت فاستاكوا بالعدة ) فحديث ضعيف .

وأما حديث ( خلوف فم الصائم ... ) فلا يسلم الاستدلال به :

أولاً : لأن خلوف فم الصائم ليس سببه الأسنان بل خلو المعدة من الطعام .

ثانياً : أننا لسنا بمتعبدين بهذه الرائحة ، فلا يترك السواك لأجل إبقاء رائحة الفم .

### ( ويتأكد عند صلاة ) .

أي : أن السواك يتأكد أكثر عند الصلاة .

لحديث أبي هريرة السابق ( لَوْلَا أَن أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ) .

• وهذا يشمل صلاة الفرض والنفل .

• قوله ﷺ ( عند كُلِّ صلاة ) أي قُرْبَها ، وكُلِّما قُرْبَ منها فهو أفضل ، وأما قول بعضهم ( عند الصَّلَاة ) إن المراد به الوُضوء ، فغير صحيح ؛ لأن الوُضوء قد يتقدَّم على الصَّلَاة كثيراً ، ثم إنَّ للوُضوء استيكافاً خاصاً ، وليس من شروط التَّسَوُّك عند الصَّلَاة أن يكون

الفم وسخاً . ( الشرح الممتع ) .

### ( ووضوء ) .

أي : ومن المواضع التي يتأكد فيها السواك أيضاً عند الوضوء .

لحديث أبي هريرة السابق ( لَوْلَا أَن أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ ) رواه أحمد .

• واختلف العلماء في تحديد مكان السواك عند الوضوء :

القول الأول : قبل الوضوء ، فيستاك ثم يتوضأ .

لرواية ( عند كل وضوء ) .

القول الثاني : في أثناء الوضوء ، وذلك عند المضمضة .

لرواية ( مع كل وضوء ) ، فإن ( مع ) تفيد المصاحبة .

والراجح الأول لأمرين :

أولاً : لأنه لم يحفظ عنه ﷺ أنه تسوك أثناء الوضوء .

ثانياً : جاء في حديث ابن عباس لما بات عند خالته ميمونة ووصف قيام النبي ﷺ لصلاة الليل وفيه ( فاستيقظ وتسوك وتوضأ ... ) . (

منحة العلام ) .

### ( ودخول المنزل ) .

أي : ويتأكد السواك أيضاً عند دخول المنزل .

لحديث عائشة . قالت : ( كان رسول الله ﷺ إذا دخل بيته بدأ بالسواك ) رواه مسلم .

( في تسوكه ﷺ عند دخول المنزل أدب يتمثل في حسن معاشرته الأهل فيبدأ بالسواك أول ما يدخل بيته ) .

### ( وهنك الانتباه من النوم ) .

أي : ويتأكد السواك أيضاً عند الانتباه من النوم .

- لحديث خُذْبِقَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنهما قَالَ (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ) متفق عليه .
- قوله ( إذا قام من الليل ) يعني لصلاة التهجد ، وتدل عليه رواية لمسلم ( إذا قام ليتهجد يشوص فاه بالسواك ) . ( يَشُوصُ ) أي : يدللك ورجحه النووي .
  - الحديث دليل على مشروعية السواك عند القيام من الليل .
  - قال ابن دقيق العيد : وعلمته ، أن النوم مقتضى لتغير الفم ، والسواك هو آلة التنظيف للفم ، فيسن عند مقتضي التغير .
  - ظاهر قوله ( من الليل ) عام في كل حاله ، ويحتمل أن يخص بما إذا قام إلى الصلاة ، لرواية ( إذا قام للتهجد ) ، وحديث ابن عباس يشهد له .

### ( وَتَغْيِيرُ فَمِّهِ ) .

- أي : ويتأكد أيضاً عند تغير رائحة الفم .
- لحديث أبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ ) رواه أحمد .
- وتغير الفم يكون بأشياء منها : ترك الأكل والشرب ، ومنها : أكل ماله رائحة كريهة ، ومنها : طول السكوت ، ومنها : كثرة الكلام .

### ( لَا بِإَصْبَعٍ أَوْ خُرْقَةٍ ) .

- أي : لا يشرع التسوك بإصبع أو خرقة .
- أ- لأن الشرع لم يرد به ، ولا يحصل به الإنقاء كالعود .
- ب- أن الأصبع لا تسمى سواكاً ، ولا هي في معناه .
- وذهب بعض العلماء : إلى أنه يصيب السنة .
- وقد جاء حديث ( يجزئ من السواك الأصبع ) وهو حديث ضعيف .
- وذهب بعضهم : إلى أنه يصيب السنة بقدر ما يحصل من الإنقاء ، واختاره ابن قدامة .
- قال ابن قدامة : يصيب السنة بقدر ما يحصل من الإنقاء ، ولا يترك القليل من السنة للعجز عن كثرتها . [ قاله في المغني ] .
- وهذا القول هو الراجح .

### • هل يستاك باليد اليسرى أم باليد اليمنى ؟

- اختلف العلماء في ذلك على قولين :
- القول الأول : باليمنى .
- واختار ابن قدامة وغيره من الحنابلة، وبعض الشافعية كابن الملقن .
- لأنه سنة ، والسنة طاعة لله عز وجل فلا تكون باليسرى .
- ففي حديث عائشة ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْجِبُهُ التَّيَامُنُ فِي تَعْلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطَهْرِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ ) متفق عليه .
- وزاد أبو داود ( وسواكه ) .
- القول الثاني : أنه يستاك باليسرى .

- وهذا مذهب الشافعية، والمشهور من مذهب الحنابلة، وقال به شيخ الإسلام والعلامة ابن باز، لكن يرون أن يبدأ بالجهة اليمنى من الفم.
- لأنه من باب إزالة الأذى .
- وقد سئل شيخ الإسلام - رحمه الله - عن السواك: هل هو باليد اليسرى أو باليد اليمنى أو بالعكس؟ وهل يسوغ الإنكار على من يستاك باليسرى؟ وأيهما أفضل؟
- الحمد لله رب العالمين، الأفضل أن يستاك باليسرى، نص عليه الإمام أحمد في رواية ابن منصور الكوسج، ذكره عنه في مسائله وما علمنا

أحدًا من الأئمة خالف في ذلك؛ وذلك لأن الاستياك من باب إماطة الأذى، فهو كالاستنثار والامتخاط؛ ونحو ذلك مما فيه إزالة الأذى، وذلك باليسرى، كما أن إزالة النجاسات كالاستجمار ونحوه باليسرى، وإزالة الأذى واجبها ومستحبها باليسرى .

**القول الثالث :** إن تسوك لتطهير الفم فيكون باليسار، وإن تسوك لتحصيل السنة تسوك باليمنى .

وهذا قول بعض المالكية . والله أعلم .

### سُنَنُ الْفِطْرِ

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْحِثَانُ، وَالْأَسْتِخْدَاذُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ، وَتَنْفُثُ الْإِبطِ) متفق عليه .

وعن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ (عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرِ قَصُّ الشَّارِبِ وَإِعْقَاءُ اللَّحْيَةِ وَالْبِتَوَاكُ وَاسْتِشْنَاءُ الْمَاءِ وَقَصُّ الْأُظْفَارِ وَعَسَلُ الْبَرَاجِمِ وَتَنْفُثُ الْإِبطِ وَخَلْقُ الْعَانَةِ وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ) . قَالَ زَكْرِيَّا قَالَ مُصَنَّبٌ وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنَّ تَكُونَ الْمَضْمَضَةَ. زَادَ قُتَيْبَةُ قَالَ وَكَيْفَ انْتِقَاصُ الْمَاءِ يَعْنِي الْإِسْتِنْجَاءَ ( رواه مسلم .

#### ● تعريف الفطرة :

قيل المراد بها : السنة ، ونسبه الخطابي للجمهور . وقيل : هي الدين .

**قال النووي :** تفسير الفطرة هنا بالسنة هو الصواب ، ففي حديث البخاري عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : ( من السنة : قص الشارب ، وتنفث الإبط ، وتقليم الأظفار ) .

#### ● سميت هذه فطرة .

**قال القرطبي :** وهذه الخصال مجتمعة في أنها محافظة على حُسن الهيئة والنظافة ، وكلاهما يحصل به البقاء على أصل كمال الخلقة التي خلقَ الإنسان عليها ، وبقاء هذه الأمور وترك إزالتها يشوه الإنسان ويقبحه ، بحيث يُستقذر ويُجتنب ، فيخرج عما تقتضيه الفطرة الأولى .

#### ( يسنن تقليم الأظفار ، وتنفث الإبط ، وخلق العانة ) .

أي : من سنن الفطرة هذه الأشياء :

#### أولاً : تقليم الأظفار .

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : ( الْفِطْرَةُ خَمْسٌ : الْحِثَانُ ، وَالْأَسْتِخْدَاذُ ، وَقَصُّ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ ، وَتَنْفُثُ الْإِبطِ ) متفق عليه .

وتقليم الأظفار : أي تقطيع ما طال منها .

#### ● وحكمه سنة .

**قال النووي :** مجمع على أنه سنة ، وسواء في الرجل والمرأة واليدان والرجلان .

**قال ابن قدامة :** وَيُسْتَحَبُّ تَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْفِطْرِ ، وَيَتَفَاحَشُ إِذَا تَرَكَهَا ، وَبِمَا خَلَّ بِهِ الْوَسَخُ ، فَيَجْتَمِعُ تَحْتَهَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمُتَنَبِّئَةِ ، فَتَصِيرُ رَائِحَةُ ذَلِكَ فِي رُءُوسِ الْأَصَابِعِ ، وَبِمَا مَنَعَ وُضُوءَ الطَّهَّارَةِ إِلَى مَا تَحْتَهُ . ( المعني ) .

قال ابن حجر : لم يثبت في استحباب قص الظفر يوم الخميس حديث .

وقال رحمه الله أيضاً : لم يثبت في ترتيب الأصابع عند القص شيء من الأحاديث لكن جزم النووي في شرح مسلم بأنه يستحب البداءة بمسححة اليمنى ، ثم الوسطى ، ثم البنصر ، ثم الخنصر ، ثم الإبهام ، وفي اليسرى البداءة بخنصرها إلى الإبهام ، ويبدأ في الرجلين بخنصر اليمنى إلى الإبهام ، وفي اليسرى بإبهامها إلى الخنصر ، ولم يذكر للاستحباب مُسْتَنَدًا

● الحكمة في ذلك : النظافة لما يكون تحتها من الأوساخ ، والترفع عن التشبه بمن يفعل ذلك من الكفار ، وعن التشبه بدوات المخالِب والأظفار من الحيوانات .

● قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله : ذكر بعض أهل العلم أن دفن الشعر والأظفار أحسن وأولى ، وقد أُثِرَ ذلك عن بعض الصحابة

كابن عمر ، وأما كون بقاءه في العراء أو إلقائه في مكان ما يوجب إثماً فلا .

– اختار ابن قدامة أنه يعفى عن الوسخ تحت الظفر الذي يمنع وصول الماء ، وأنه لا يجب إزالته .

فقال : لِأَنَّ هَذَا يَسْتَشْرُ عَادَةً ، فَلَوْ كَانَ عَسَلُهُ وَاجِبًا لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ النَّبِيَّانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ

ثانياً : تنف الإبط .

حكم تنفه : سنة .

قال النووي : سنة بالاتفاق .

● الأفضل فيه التنف لمن قوي عليه ، ويحصل أيضاً بالخلق .

قال ابن قدامة : وَتَنَفُّ الْإِبطِ سُنَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْفَطْرَةِ ، وَيَفْحُشُ بِتَرْكِهِ ، وَإِنْ أَرَالَ الشَّعْرُ بِالْحَلْقِ أَوْ التَّوَرَةِ جَازٌ ، وَتَنَفُّهُ أَفْضَلُ لِمُؤَافَقَتِهِ الْحَبَرِ .

● قال الحافظ العراقي : الحكمة في اختصاص الإبط بالتنف والعانة بالخلق على وجه الأفضلية، أن الإبط محل الرائحة الكريهة، والتنف يضعف الشعر ، فتخف الرائحة الكريهة ، والخلق يكتنف الشعر فتكثر فيه الرائحة الكريهة .

● قال الحافظ ابن حجر : يفترق الحكم في تنف الإبط ، وحلق العانة ، بأن تنف الإبط وحلقه يجوز أن يتعاطاه الأجنبي بخلاف حلق العانة فيحرم إلا في حق من يباح له المس والنظر ، كالزوج والزوجة .

● قال الشوكاني : يستحب الابتداء بالإبط الأيمن لحديث ( كان يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره ) وكذلك يستحب أن يبدأ في قص الشارب بالجانب الأيمن لهذا الحديث .

ثالثاً : الاستحداد .

● تعريفه : هو حلق العانة [ الشعر الذي حول ذكر الرجل وفرج المرأة ] ، سمي استحداداً لاستعمال الحديدية .

قال النووي : سُمِّيَ اسْتِحْدَادًا لِاسْتِعْمَالِ الْحَدِيدَةِ وَهِيَ الْمَوْسَى ، وَهُوَ سُنَّةٌ ، وَالْمُرَادُ بِهِ نَظَافَةٌ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، وَالْأَفْضَلُ فِيهِ الْحَلْقُ ، وَيَجُوزُ بِالْقَصِّ وَالتَّنْفِ وَالتَّوَرَةِ ، وَالْمُرَادُ (بِالْعَانَةِ) الشَّعْرُ الَّذِي فَوْقَ ذَكَرِ الرَّجُلِ وَخَوَالِيهِ ، وَكَذَلِكَ الشَّعْرُ الَّذِي خَوَالِي فَرجِ الْمَرْأَةِ .

● حكمه : يسن حلقه .

قال ابن قدامة : وَالْإِسْتِحْدَادُ : حَلْقُ الْعَانَةِ .

وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْفَطْرَةِ ، وَيَفْحُشُ بِتَرْكِهِ ، فَاسْتَحَبَّتْ إِزَالَتُهُ ، وَيَأْيِ شَيْءٌ أَرَالَ صَاحِبُهُ فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِزَالَتَهُ .

● نقل النووي في وجوب الاستحداد على المرأة إذا طلب منها زوجها الاستحداد قولين في المذهب وقال : أحصهما الوجوب ، وهذا إذا لم يفحش بحيث ينفر التواق ، فإن فحش بحيث نفره وجب قطعاً .

رابعاً : قص الشارب .

● السنة هو القص ، كما في حديث الباب ، وفي حديث : ( جزوا الشوارب ... ) .

● أن حلقه ليس من السنة ، وكان الإمام مالك يرى تأديب من حلقه .

وجاء التحذير من عدم الأخذ منه : عن زيد بن أرقم ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : ( من لم يأخذ من شاربه فليس منّا ) . رواه الترمذي .

● قال ابن دقيق : والأصل في قص الشوارب وإحفاؤها وجهان :

أحدهما : مخالفة زي الأعاجم وقد وردت هذه العلة منصوصة في الصحيح حيث قال ( خالفوا المجوس ) .

والثاني : أن زوالها عن مدخل الطعام والشراب أبلغ في النظافة وأزهر من وضر الطعام .

فوائد :

○ حدد النبي ﷺ أقصى مدة لهذه الأشياء ، هي [ ٤٠ ] يوماً .



عن أنس قال (وَقَدْ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ وَتَنْفِ الْإِبْطِ وَحَلْقِ الْعَانَةِ أَنْ لَا نَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً). رواه مسلم  
قال النووي : وَأَمَّا وَقْتُ حَلْقِهِ فَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ يُضَبِّطُ بِالْحَاجَةِ وَطَوْلُهُ ، فَإِذَا طَالَ حَلْقٌ ، وَكَذَلِكَ الضَّبْطُ فِي قَصِّ الشَّارِبِ وَتَنْفِ الْإِبْطِ وَتَقْلِيمِ  
الْأَطْفَارِ . وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ (وَقَدْ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ وَتَنْفِ الْإِبْطِ وَحَلْقِ الْعَانَةِ لَا يُتْرَكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ) فَمَعْنَاهُ لَا  
يُتْرَكَ تَرْكًا يَتَجَاوَزُ بِهِ أَرْبَعِينَ لَا أَنَّهُمْ وَقَدْ هُمُ التَّرْكَ أَرْبَعِينَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

- هذه هي أقصى المدة وغايتها ، لكن لو طالَّت الأظفار أو كثرت الشعر في الإبط والشارب قبل الأربعين فإنه يقص .
- قال الحافظ ابن حجر : لكن لا يمنع من التفقد يوم الجمعة فإن المبالغة في التنظيف فيه مشروع .
- قوله ( خمس من الفطرة ) ليس المراد الحصر ، فقد ثبت بأحاديث أخرى زيادة على ذلك كما في حديث ( عشر من الفطرة ... )  
وغيرها ، فدل على أن الحصر غير مراد .

### ( وَيُجِبُ الْخِتَانُ عَلَى الذَّرَجَالِ ) .

- أي : أن الختان واجب على الرجال دون النساء .
- وهذا اختيار ابن قدامة ، وجماعة من العلماء ، ورجحه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله .
- ويدل لوجوبه على الرجال :
- أ- قوله تعالى ( أن اتبع ملة إبراهيم ) وإبراهيم اختن وهو ابن ثمانين سنة .
- ب- وقال ﷺ لرجل أسلم : ( ألقِ عنك شعر الكفر واختن ) . رواه أبو داود
- ج- حديث أبي هريرة السابق ( خمس من الفطرة ... وذكر منها : الختان ) .
- د- أن ستر العورة واجب ، فلولا أن الختان واجب لم يجز هناك حرمة المختون بالنظر إلى عورته من أجله .
- هـ- ولأنه شعار المسلمين ، فكان واجبا كسائر شعارهم .
- وهذا القول هو الراجح .

- قال السعدي :** لا يجب على الأئمة لعدم الأمر به في حقها ، ولعدم المعنى الموجود في ختان الذكر ، لأنه يتوصل إلى الطهارة .
- وذهب بعض العلماء : إلى أنه سنة في حق الرجال والنساء .
- وذهب بعض العلماء :** إلى أن الختان سنة للرجال والنساء .
- وهو قول الحنفية والمالكية .
- قال ابن حجر : وهو قول أكثر أهل العلم .
- وذهب بعضهم :** إلى وجوبه على الرجال والنساء .

#### ● تعريف الختان :

- بالنسبة للذكر قطع الجلد التي فوق الحشفة ، وللأنثى قطع لحمه زائدة فوق محل الإيلاج . قال الفقهاء أنها تشبه عرف الديك .
- أول من اختن إبراهيم .

عن أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : ( أول من اختن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة بالقدوم ) . متفق عليه  
( القدوم : بالتشديد هو اسم مكان بالشام ، وبالتخفيف آلة النجار ) .

**قال ابن حجر :** وَالرَّاجِحُ أَنَّ الْمُرَادَ فِي الْحَدِيثِ الْآلَةَ ، فَقَدْ رَوَى أَبُو يَعْلَى مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ رِزَاحٍ قَالَ : "أَمَرَ إِبْرَاهِيمَ بِالْخِتَانِ ، فَاخْتَنَ  
بِقُدُومٍ فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ ، فَأَوْحَى إِلَيْهِ أَنْ عَجَلْتَ قَبْلَ أَنْ تَأْمُرَكَ بِآلَتِهِ ، فَقَالَ : يَا رَبِّ كَرِهْتَ أَنْ أُؤَخَّرَ أَمْرُكَ .

- الختان زمن الصغر أفضل إلى التمييز ، لأنه أسرع براءة لينشأ على أكمل الأحوال .
- يجب الختان عند البلوغ .

**فائدة :** قال شيخ الإسلام ابن تيمية : لا يختن أحد بعد الموت .

● **قال ابن القيم :** والختان كان من الخصال التي ابتلى الله سبحانه بها إبراهيم خليله فأتمهن وأكملهن فجعله إماماً للناس ، وقد روي أنه أول من اختن كما تقدم ، والذي في الصحيح اختن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة ، واستمر الختان بعده في الرسل وأتباعهم حتى في المسيح فإنه اختن والنصارى تفر بذلك ولا تحده كما تفر بأنه حرّم لحم الخنزير .

● **الحكمة من مشروعية الختان**

أما للرجل فلأنه لا يتمكن من الطهارة من البول إلا بالختان ، لأن قطرات من البول تتجمع تحت الجلد فلا يؤمن أن تسيل فتتجس ثيابه ويدنه . ولذلك كان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما يشدد في شأن الختان . قال الإمام أحمد : وكان ابن عباس يشدد في أمره ، وزوي عنه أنه لا حج له ولا صلاة . يعني : إذا لم يختن . ( المغني ) .  
وأما حكمة الختان بالنسبة للمرأة فتعديل شهوتها حتى تكون وسطاً .  
وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن المرأة : هل تختن أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله ، نعم ، تختن ، وختانها أن تقطع أعلى الجلد التي تعرف الديك ، قال رسول الله للخافضة وهي الخاتنة : (أشهي ولا تنهكي ، فإنه أبهى للوجه ، وأحظى لها عند الزوج) يعني : لا تبالي في القطع ، وذلك أن المقصود بختان الرجل تطهيره من النجاسة المحتقنة في الثلثة ، والمقصود من ختان المرأة تعديل شهوتها فإنها إذا كانت قلفاء [يعني : غير مختننة] كانت مغتلمة شديدة الشهوة . ولهذا يقال في المشاة : يا بن القلفاء فإن القلفاء تتطلع إلى الرجال أكثر . ولهذا يوجد من الفواحش في نساء التتر ونساء الإفرنج ما لا يوجد في نساء المسلمين . وإذا حصلت المبالغة في الختان ضعفت الشهوة فلا يكمل مقصود الرجل ، فإذا قطع من غير مبالغة حصل المقصود باعتدال . ( مجموع الفتاوى ) .

● **ويجوز دفع المال للختان.**

**قال ابن قدامة :** ويجوز الاستئجار على الختان ، والمداواة ، لأنه فعل يحتاج إليه ، مأذون فيه شرعا ، فجاز الاستئجار عليه ، كسائر الأفعال المباحة .

**( ويكره القز ) .**

القز : حلق بعض الرأس وترك بعضه .

والدليل على كراهته .

عَنْ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ( نَهَى عَنِ الْقَزِّ ) قِيلَ لِنَافِعَ : مَا الْقَزُّ ؟ : قَالَ : ( أَنْ يَحْلُقَ بَعْضُ رَأْسِ الصَّبِيِّ وَيَتْرَكَ بَعْضُهُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وعنه . ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى صَبِيًّا قَدْ حُلِقَ بَعْضُ شَعْرِهِ وَتُرِكَ بَعْضُهُ ، فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ ، وَقَالَ : احْلِقُوا كُلَّهُ أَوْ اتْرُكُوا كُلَّهُ ) رواه أحمد .

والنهي في هذه الأحاديث الواردة عن القز ، محمول على الكراهة لا التحريم .

**قال النووي رحمه الله :** " وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى كَرَاهَةِ الْقَزِّ إِذَا كَانَ فِي مَوَاضِعٍ مُتَّفَقَةٍ ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ لِمُدَاوَاةٍ وَخَوَافٍ ، وَهِيَ كَرَاهَةُ تَنْزِيهِهِ . ( شرح مسلم ) .

**وقال في المجموع :** يُكْرَهُ الْقَزُّ ، وَهُوَ حَلْقُ بَعْضِ الرَّأْسِ ؛ لِجَدِيثِ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنهما فِي الصَّحِيحَيْنِ قَالَ : ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْقَزِّ ) . ( المجموع ) .

● **قال ابن القيم رحمه الله :** وأما كحلل بعضه وترك بعضه فهو مراتب :

أشدّها : أن يحلق وسطه ويترك جوانبه كما تفعل شمامسة النصارى .

وبليه : أن يحلق جوانبه ويدع وسطه كما يفعل كثير من السفلة وأسقاط الناس .

وبليه : أن يحلق مقدم رأسه ويترك مؤخره .

وهذه الصور الثلاث داخلية في القز الذي نهى عنه رسول الله ﷺ وبعضها أقبح من بعض . ( أحكام أهل الذمة ) .

- وقال رحمه الله : والقرع أن يخلق بعض رأس الصبي ويدع بعضه . قَالَ شَيْخُنَا-يعني ابن تيمية-: وَهَذَا مِنْ كَمَالِ مَحَبَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ للعدل، فَإِنَّهُ أَمَرَ بِهِ ، حَتَّى فِي شَأْنِ الْإِنْسَانِ مَعَ نَفْسِهِ، فَتَنَاهَا أَنْ يَخْلُقَ بَعْضَ رَأْسِهِ وَيَتْرَكَ بَعْضَهُ، لِأَنَّهُ ظَلَمَ لِلرَّأْسِ حَيْثُ تَرَكَ بَعْضَهُ كَاسِيَا ، وَبَعْضَهُ غَارِيَا، وَنَظِيرَ هَذَا أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْجُلُوسِ بَيْنَ الشَّمْسِ وَالظَّلِّ، فَإِنَّهُ ظَلَمَ لِبَعْضِ بَدَنِهِ، وَنَظِيرُهُ نَهَى أَنْ يَمْشِيَ الرَّجُلُ فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ، بَلْ إِنَّمَا أَنْ يَنْعَلَهُمَا أَوْ يَخْفِيَهُمَا .

والقرع أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ :

أَحَدُهَا: أَنْ يَخْلُقَ مِنْ رَأْسِهِ مَوَاضِعَ مِنْ هَا هُنَا وَهَا هُنَا، مَا أُخِذَ مِنْ تَفْرِعِ السَّحَابِ، وَهُوَ تَقْطَعُهُ .

الثَّانِي: أَنْ يَخْلُقَ وَسْطَهُ وَيَتْرَكَ جَوَانِبَهُ، كَمَا يَفْعَلُهُ شِمَامِسَةُ النَّصَارَى.

الثَّالِثُ: أَنْ يَخْلُقَ جَوَانِبَهُ وَيَتْرَكَ وَسْطَهُ، كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَوْبَاشِ وَالسُّفُلِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَخْلُقَ مَقْدَمَهُ وَيَتْرَكَ مَوْخِرَهُ، وَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الْقَرْعِ . ( تحفة المودود ) .

### ( وَيُحَرِّمُ حَلْقَ اللَّحْيَةِ ) .

وقد جاءت الأدلة بتحريم ذلك :

أ- عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ وَفَرُّوا اللَّحْيَ وَأَخْفُوا الشَّوَارِبَ ، وَكَانَ ابْنُ عُثْمَرَ إِذَا حَجَّ ، أَوْ اعْتَمَرَ قَبَضَ عَلَى لِحْيَتِهِ فَمَا فَضَلَ أَخَذَهُ ) رواه البخاري .

ب- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( جُزُوا الشَّوَارِبَ وَأَرْخُوا اللَّحْيَ خَالِفُوا الْمَجُوسَ ) رواه مسلم .

ج- وَعَنْ ابْنِ عُثْمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ أَخْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَوْفُوا اللَّحْيَ ) رواه مسلم . وفي لفظ ( أَخْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحْيَ ) رواه مسلم .

د- وعن أبي أمامة . قال : قال ﷺ ( قصوا سبالكُم ، ووفروا عثانينكم ، وخالفوا أهل الكتاب ) رواه أحمد . ( عثانينكم ) جمع عثنون وهي اللحية ، ( سبالكُم ) جمع سبله - بالتحريك - الشارب .

( وفروا ) هو بتشديد الفاء من التوفير ، وهو الإبقاء ، أي : اتركوها وافرة .

( أوفوا ) أي : اتركوها وافية كاملة لا تقصوها .

( أرخوا ) أي : اتركوها ولا تعرضوا لها بتغيير من قولك : أرخيت الشيء إذا أرسلته .

قال ابن حزم : اتفقوا على أن حلق جميع اللحية مثله لا يجوز

قال النووي : وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ ( وَفَرُّوا اللَّحْيَ ) فَحَصَلَ خَمْسُ رَوَايَاتٍ : أَعْفُوا ، وَأَوْفُوا ، وَأَرْخُوا ، وَأَجْزُوا ، وَوَفَرُوا ، وَمَعْنَاهَا كُلُّهَا : تَرْكُهَا عَلَى حَالِهَا ، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي تُقْتَضِيهِ أَلْفَاظُهُ ، وَهُوَ الَّذِي قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَعَبَّرَ عَنْهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ .

قال الشيخ ابن عثيمين : وهذه الأحاديث تدل على وجوب ترك اللحية على ما هي عليه وافية موفرة عافية مستوفية ، وأن في ذلك فائدتين عظيمتين: .

إحداهما : مخالفة المشركين حيث كانوا يقصونها أو يخلقونها ، ومخالفة المشركين فيما هو من خصائصهم أمر واجب ، ليظهر التباين بين المؤمنين والكافرين في الظاهر كما هو حاصل في الباطن .

الفائدة الثانية : أن في إعفاء اللحية موافقة للفطرة التي فطر الله الخلق على حسننها وقبح مخالفتها ، إلا من اجتالته الشياطين عن فطرته . وبهذا علم أنه ليست العلة من إعفاء اللحية مخالفة المشركين فقط بل هناك علة أخرى وهي موافقة الفطرة .

فائدة :

وأما حديث ( أن رسول الله ﷺ كان يأخذ من لحيته عرضها وطولها ) رواه الترمذي ، فهو حديث لا يصح .

- ذهب بعض العلماء : إلى الأخذ من اللحية ما زاد على القبضة .

لفعل ابن عمر :

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ وَفَرُّوا اللَّحَى وَأَخْفُوا الشَّوَارِبَ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا حَجَّ ، أَوْ اعْتَمَرَ قَبَضَ عَلَى لِحْيَتِهِ فَمَا فَضَّلَ أَخَذَهُ ) رواه البخاري .

وقيل : لا يجوز .

لعموم الأحاديث المانعة .

وأما فعل ابن عمر : فروى عنه النهي عن التقصير ، وإذا تعارض رأي الصحابي وروايته ، فروايته مقدمة على رأيه .

قال الشيخ ابن باز : من احتج بفعل ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يأخذ من لحيته في الحج ما زاد على القبضة . فهذا لا حجة فيه ، لأنه اجتهد من ابن عمر رضي الله عنهما ، والحجة في روايته لا في اجتهاده . وقد صرح العلماء رحمهم الله : أن رواية الراوي من الصحابة ومن بعدهم الثابتة عن النبي ﷺ هي الحجة ، وهي مقدمة على رأيه إذا خالف السنة .

وقال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم في رسالته ( تحريم حلق اللحية ) ورخص بعض أهل العلم في أخذ ما زاد عن القبضة لفعل ابن عمر ، وأكثر العلماء يكرهه ، وهذا أظهر لما تقدم ، وقال النووي : والمختار تركها على حالها وألا يتعرض لها بتقصير شيء أصلاً ... وقال في الدر المختار : وأما الأخذ منها وهي دون القبضة فلم يبيحه أحد .

### ( ويسن النظر في المرأة وهو الدعاء الذي لا بد ) .

لورود حديث في ذلك ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا نَظَرَ وَجْهَهُ فِي الْمِرْآةِ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، اللَّهُمَّ كَمَا خَسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ خُلُقِي ) وهذا الحديث له طرق كلها ضعيفة لا تصح .

ولكن ، صح هذا الدعاء عنه ﷺ مطلقاً دون تقييد بالنظر في المرأة :

فروى أحمد ، وأبو يعلى عن عائشة قالت ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : اللَّهُمَّ أَحْسَنْتَ خَلْقِي ، فَأَحْسِنْ خُلُقِي ) .

### سنن النبي ﷺ

السنة لغة : الطريقة .

واصطلاحاً : ما أمر به الشارع لا على وجه الإلزام .

وحكمه : يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه .

الوضوء : بالضم الفعل ، وبفتحها الماء المتوضأ به ، وإن أريد الفعل ضم الحرف الأول .

والوضوء لغة : النظافة والإنارة .

سمي بذلك : لأنه ينظف المتوضئ ويحسنه .

ففي الدنيا بإزالة الأوساخ والأقذار .

وفي الآخرة بالنور الذي يحصل منه ، كما قال ﷺ : ( تدعون يوم القيامة غراً محجلين من أثر الوضوء ) .

واصطلاحاً : التعبد لله تعالى بغسل الأعضاء الأربعة على صفة مخصوصة .

### ( النبي ﷺ فضله العظيم ) .

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : ( إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرّاً مُحَجَّلِينَ ، مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيُفْعَلْ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

أي : أنهم يدعون يوم القيامة من بين الأمم ، ووجوههم وأيديهم تتلألأ نوراً وبياضاً من آثار الوضوء .

ب- وعن أبي مالك الأشعري . قال : قال ﷺ ( الطهور شطر الإيمان ) رواه مسلم .

ج- وعن عثمان . قال : قال ﷺ ( مَا مِنْ أَمْرٍ مُسْلِمٍ تَحْضُرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهَا وَخُشُوعَهَا وَزُكُوعَهَا إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ مَا لَمْ يَأْتِ كَبِيرَةً وَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ ) رواه مسلم .

د- وعن أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ - أَوْ الْمُؤْمِنُ - فَعَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَ مِنْ وَجْهِهِ كُلِّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ

الماء - أو مع آخر قَطَرِ الماء - فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلِّ خَطِيئَةٍ كَانَ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ - أو مع آخر قَطَرِ الماء - فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَسَتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ الْمَاءِ - أو مع آخر قَطَرِ الماء - حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ) رواه مسلم .  
 هـ- وعن عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ جَسَدِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِهِ ) رواه مسلم .

و- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ » . قَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ « إِسْتِغْثَاءُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَذَلِكَُمُ الرِّبَاطُ ) رواه مسلم .

ز- وعن حُزْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ قَالَ ( أَتَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَوْضُوءَ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ مِثْلَ وُضُوءِي هَذَا ثُمَّ قَالَ : مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِّرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ نَافِلَةً ) رواه مسلم .

● قوله (إِسْتِغْثَاءُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ) دليل على فضل إسباغ الوضوء على المكاره وأن ذلك يمحو الخطايا ويرفع الدرجات .  
 وقد جاء في حديث اختصام المأى الأعلى ( ... الكفارات : نقل الأقدام إلى الجمعات ، والجلوس في المساجد بعد الصلوات ، وإسباغ الوضوء على الكريهات ) رواه أحمد .

● قال ابن رجب : المراد أن يكون على حالة تكره النفس فيها الوضوء ، وقد فسّر بحال نزول المصائب ، فإن النفس حينئذ تطلب الجزع ، فلا تشتغال عنه بالصبر والمبادرة إلى الوضوء والصلاة من علامة الإيمان .

وفسّرت الكريهات بالبرد الشديد ، ويشهد له أن في بعض روايات حديث معاذ ( ... إسباغ الوضوء على السبرات ) والسبرة شدة البرد ، ولا ريب أن إسباغ الوضوء في البرد يشق على النفس وتتألم به ، وكل ما يؤلم النفس ويشق عليها فإنه كفارة للذنوب وإن لم يكن للإنسان فيه صنع ولا تسبب كالمرض وغيره كما دلت النصوص الكثيرة على ذلك ، ويجب الصبر على الألم بذلك ، فإن حصل به الرضى فذلك مقام خواص العارفين المحبين ، وينشأ الرضا بذلك عن ملاحظة أمور :

أحدها : تذكر فضل الوضوء من حظه للخطايا ، ورفع له الدرجات ، وحصول الغرة والتججيل به.

قال بعض العارفين : من لم يعرف ثواب الأعمال ثقلت عليه في جميع الأحوال .

الثاني : تذكر ما أعدّه الله عز وجل لمن عصاه من العذاب بالبرد والزمهرير ، فإن شدة برد الدنيا يذكر بزمهرير جهنم ، فملاحظة هذا الألم الموعود يهون الإحساس بألم برد الماء .

الثالث : ملاحظة جلال من أمر بالوضوء ، ومطالعة عظمتة وكبريائه ، وتذكر التهيؤ للقيام بين يديه ومناجاته في الصلاة ، فذلك يهون كل ألم ينال العبد في طلب مرضاته من برد الماء وغيره ، وربما لم يشعر بألمه بالكلية كما قال بعض العارفين : بالمعرفة هانت على العاملين العبادة .

الرابع : استحضار اطلاع الله عز وجل على عبده في حال العمل له ، وتحمل المشاق لأجله ، فمن يتيقن أن البلاء بعين من يحبه هان عليه الألم كما أشار تعالى إلى ذلك بقوله عز وجل لنبيه ﷺ ( واصبر لحكم ربك فإنك بأعيننا ) .

الخامس : الاستغراق في محبة من أمر بهذه الطاعة ، وأنه يرضى بها ويحبها كما قال تعالى (إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) فمن امتلأ قلبه من محبة الله أحب ما يحبه وإن شق على النفس وتألّت به ، كما يقال : المحبة تهوّن الأثقال .

فإسباغ الوضوء على المكاره من علامات المحبين . ( ابن رجب شرح حديث اختصام المأى ) .

وقد روى ابن سعد في ( الطبقات الكبرى ) بإسناده عن عمر بن الخطاب ؓ أنه وصى ابنه عند موته فقال له : " أي بني ! عليك بخصال الإيمان " . قال : وما هي ؟ قال : " الصوم في شدة الحر أيام الصيف ، وقتل الأعداء بالسيف ، والصبر على المصيبة ، وإسباغ الوضوء في اليوم الشاتي، وتعجيل الصلاة في يوم الغيم، وترك ردة الخبال " ، قال : وما ردة الخبال ؟ قال : " شرب الخمر .

● الوضوء كان مشروعاً في الأمم السابقة :

لقصة سارة مع الملك ، أن سارة لما هم الملك بالدنو منها ، قامت تتوضأ وتصلي .

ولقصة جريج الرهب أيضاً ، قام فتوضأ وصلى ، ثم كلم الغلام .

ولحديث : ( هذا وضوء الأنبياء قبلي ) . رواه ابن ماجه . قال ابن حجر : حديث ضعيف .

والذي اختصت به هذه الأمة هي الغرة والتحجيل .

لحديث أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ ، مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ ) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ورجح هذا ابن حجر ، فقال : واستدل الحليمي بهذا الحديث على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة ، وفيه نظر ، لأنه ثبت عند المصنف في قصة سارة ﷺ مع الملك الذي أعطاها هاجر أن سارة لما هم الملك بالذنو منها قامت تتوضأ وتصلي .

وفي قصة جريج الرهب أيضاً أنه قام فتوضأ وصلى ثم كلم الغلام .

فالظاهر أن الذي اختصت به هذه الأمة هو الغرة والتحجيل لا أصل الوضوء ، وقد صرح بذلك في رواية لمسلم عن أبي هريرة أيضاً مرفوعاً قال ( سيما ليست لأحد غيركم ) وله من حديث حذيفة نحوه ( سيما ) أي : علامة . ( الفتح ) .

( من سنن الترمذي : التسوية ) .

وتقدمت مباحثه .

( والتسمية ) .

أي : ومن سنن الوضوء التسمية .

وهذا قول جماهير العلماء .

ورجحه ابن قدامة ، وابن المنذر ، وابن حزم ، وابن كثير ، واختاره ابن باز .

قال ابن حزم : وتستحب تسمية الله على الوضوء ، وإن لم يفعل فوضوؤه تام .

أ- لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ... ) حيث أن الله لم يأمر بالتسمية .

ب- ولحديث عبد الله بن عمرو ( أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله ، كيف الطهور ؟ فدعا بماء فغسل كفيه ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً .... ) رواه أبو داود ، فذكر له النبي ﷺ الوضوء ولم يذكر التسمية .

ج- قوله ﷺ للأعرابي ( ... توضأ كما أمرك الله ... ) الحديث ، وليس فيه التسمية ، فدل على عدم وجوبها ، ولو كانت واجبة لعلمها هذا الأعرابي إذ هو جاهل .

د- أن الصحابة الذين وصفوا وضوء النبي ﷺ وصفاً كاملاً ، لم يذكر أحد منهم أنه سمي في أول وضوئه ، ولو كانت التسمية واجبة لم يتركها .

هـ- حديث عثمان في قوله ﷺ ( مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَطَهَّرُ فَيَتِمُّ الطَّهُّورَ الَّذِي كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ فَيُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ الْخَمْسَ إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهُنَّ ) رواه مسلم .

قال النووي : هذه الرواية فيها فائدة نفيسة وهي قوله ﷺ ( الطَّهُّورَ الَّذِي كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ) فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى أَنَّ مَنْ اقْتَصَرَ فِي وَضُوئِهِ عَلَى طَهَارَةِ الْأَعْضَاءِ الْوَاجِبَةِ وَتَرَكَ السُّنَنَ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ كَانَتْ هَذِهِ الْقُضَيْلَةُ حَاصِلَةً لَهُ ، وَإِنْ كَانَ مَنْ أَتَى بِالسُّنَنِ أَكْمَلَ وَأَشَدَّ تَكْفِيرًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( شرح مسلم ) .

قالوا ويكون حديث ( لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله ) أي : لا وضوء كامل لمن لم يذكر اسم الله عليه .

وذهب بعض العلماء : إلى أنها واجبة .

وهذا قول الظاهرية ، ورواية عن أحمد اختارها بعض أصحابه ، ورجحه الألباني .

لحديث أبي هريرة ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ ، وَلِلتِّرْمِذِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ .

قالوا : والمراد بالنفي نفي الصحة ، أي : لا وضوء صحيح لمن لم يذكر اسم الله عليه .

● رجح الشيخ ديبان الديبان [ في أحكام الطهارة ] أنها غير مشروعة .

لأن الأصل في العبادات المنع حتى يقوم دليل صحيح على المشروعية ، ولم يثبت في الباب حديث صحيح .

ولم يرد ذكر التسمية في الأحاديث الصحيحة التي سبقت في صفة وضوء النبي ﷺ .

كحديث عثمان ، وعبد الله بن زيد ، وعلي ، وعبد الله بن عمرو ، وغيرهم . والله أعلم .

**فائدة :**

حديث ( لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ) اختلف العلماء في هذا الحديث هل هو صحيح أم ضعيف ؟

والحديث قد ورد من عدة طرق :

فقد جاء من حديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وفي إسناده ضعف لجهالة يعقوب بن سلمة وجاهلية والده .

وجاء من حديث أبي سعيد عند أحمد في مسنده وفي سنده مقال .

وجاء من حديث سعيد بن زيد عند أحمد والترمذي وفي سنده اضطراب وجهالة .

وجاء من حديث سهل بن سعد عند ابن ماجه وسنده ضعيف جداً .

فذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يصح شيء منها ، منهم : الإمام أحمد ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، والعقيلي ، والبخاري ، وابن المنذر .

وذهب جماعة إلى تحسينها بمجموع طرقها ، منهم : ابن سيد الناس ، وابن حجر ، والسيوطي ، وابن القيم ، والشوكاني ، والألباني .

**والراجح** أنه لا يصح منها شيء .

لأنها مخالفة لما نقل عن الرسول ﷺ في صفة الوضوء ، فلم ينقل واحد من الذين وصفوا الوضوء بأنه كان يسمى .

**فائدة :**

عقد البخاري في صحيحه باباً قال : باب التسمية على كل حال ، وعند الوقاع ، ثم ذكر حديث ابن عباس .

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يُتْلَعُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ ( لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا . فَطُفِئَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ ، لَمْ يَضُرَّهُ ) .

**قال العيني :** قوله ( على كل حال ) لما كان حال الوقاع أبعد حال من ذكر الله تعالى ومع ذلك تسن التسمية فيه ففي سائر الأحوال

بالطريق الأولى فلذلك أورد البخاري في هذا الباب للتنبيه على مشروعية التسمية عند الوضوء .

فإن قلت كان المناسب أن يذكر حديث ( لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ) ؟

قلت : هذا الحديث ليس على شرطه وإن كثرت طرقه ، وقد طعن فيه الحفاظ واستدركوا على الحاكم تصحيحه بأنه انقلب عليه إسناده

واشته به وقال الإمام أحمد لا أعلم في التسمية حديثاً ثابتاً . ( عمدة القارئ ) .

**( وغسل الكفين )**

أي : يسن للمتوضي في بداية وضوئه غسل كفيه ثلاثاً .

أ-لحديث حُمران ( أَنَّ عُمَامَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دَعَا بِوَضُوءٍ ، فَغَسَلَ كَفَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ مَضْمَضَ ، وَاسْتَنْشَقَ ، وَاسْتَنْتَرَّ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ... ، ثُمَّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- ولحديث علي - في صفة الوضوء - ( ... فغسل كفيه حتى أنقاهما ... ) رواه أبو داود .

ج- وجاء في الصحيحين : ( أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَسْتَطِيعُ أَنْ تُرَبِّيَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ نَعَمْ فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَ يَدَهُ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْتَرَّ ثَلَاثًا ... ) متفق عليه .

**قال النووي :** قوله ( فَغَسَلَ كَفَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ) هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ غَسْلَهُمَا فِي أَوَّلِ الْوَضُوءِ سُنَّةٌ ، وَهُوَ كَذَلِكَ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ

وقال ابن قدامة : وليس ذلك - يعني غسل الكفين في الوضوء - بواجب عند غير القيام من النوم بغير خلاف لعلمه .

وقال ابن المنذر : فأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن غسل اليدين في ابتداء الوضوء سنة يستحب استعمالها .

وقال : لَأَنَّهُا الَّتِي تَغْمِسُ فِي الْإِنَاءِ وَتَنْقُلُ الْوُضُوءَ إِلَى الْأَعْضَاءِ ، فَفِي غَسْلِهَا إِخْرَازُ لِكُلِّ مَجْمَعِ الْوُضُوءِ .

وقال الشيخ ابن عثيمين : لأَنَّهَا آلة الْمَاءِ .

### ﴿ وَيَجِبُ مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ ﴾ .

أي : ويجب غسل الكفين ثلاثاً إذا قام من نوم ليل ، وأراد أن يغمسهما في الإناء .

لحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ .

وهذا مذهب أحمد وداود .

لأن الحديث فيه أمر ، والأمر يقتضي الوجوب .

وذهب بعض العلماء : إلى أن الأمر للاستحباب .

وهذا مذهب الجمهور . [ الفتح ] .

أ-واستدلوا بعدم الوجوب ، بالتعليل المذكور بالحديث ( فإن أحدكم لا يدري ... ) لأن التعليل بأمر يقتضي الشك ، فهذه قرينة صارفة عن الوجوب إلى الندب .

ب-ويقوله ( فليغسلها ثلاثاً ... ) قالوا النجاسة المقيدة لإزالتها لا يجب العد في غسلها ، فذكر العدد في الحديث يدل على أن الأمر للاستحباب .

ج-ولحديث أنه ﷺ توضأ من الشن المعلق بعد قيامه من النوم، ولم يرو أنه غسل يده في حديث ابن عباس . [نبيل الأوطار] .

والراجح الأول ، لظاهر الأمر .

● اختلف العلماء في المراد بالنوم في قوله ( إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ ) على أقوال :

القول الأول : المراد كل نوم ، فلا فرق بين نوم الليل ونوم النهار ، ورجحه الشيخ ابن باز .

أ- لقوله : ( من نومه ) .

قال ابن حجر : أخذ بعمومه الشافعي والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم .

ب- وللتعليل ( فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده ) فإن ذلك يقتضي إلحاق نوم النهار بنوم الليل ، وإنما خص نوم الليل بالذكر للغلبة .

القول الثاني : المراد نوم الليل خاصة .

وهذا مذهب أحمد وداود .

أ- لما جاء في رواية أبي داود ( إذا استيقظ أحدكم من نوم الليل ... ) .

ب- ولقوله ( أين باتت يده ... ) والبيتوتة لا تكون إلا بالليل .

وهذا القول هو الراجح .

● الحكمة من غسل اليدين ثلاثاً بعد الاستيقاظ من النوم قبل إدخالها في الإناء :

قيل : أن الحكمة معقولة ومدركة وليست معنوية .

وهي جولان اليد في بدن النائم بدون إحساس ، فقد تلامس أمكنة من بدنه لم يتم تطهيرها بالماء ، فتعلق بها النجاسة .

وقيل : أن هذا تعبد لا يعقل معناه .

واستدلوا على ذلك بأن الأحكام لا تبنى على الشك، وذلك أن اليقين في اليد أنها طاهرة، ونجاستها أثناء النوم مشكوك فيها، فلا يؤمر بغسلها لنجاستها ، لأن اليقين لا يُزال بالشك ، فيكون الأمر في ذلك تعدياً . [ فالشارع لا يأمر بالتطهر من تنجس مشكوك ] .



**وقيل :** - وهو اختيار ابن تيمية - أن ما ورد في هذا الحديث يشبه - ما تقدم - من تعليل الاستنثار بأن الشيطان يبست على خيشوم الإنسان ، فيمكن أن المراد بهذا الحديث ما خشي من عبث الشيطان بيد الإنسان وملاستها ، مما قد يؤثر على الإنسان ، وقد تكون هذه العلة من العلل المؤثرة التي شهد لها النص بالاعتبار .

#### • ما حكم الماء إذا غمس يده في الإناء قبل غسلها ؟

لا ينجس ، وهو باق على طهوريته ، وهذا قول جمهور العلماء .

لأن النبي ﷺ نحي عن غمس اليد ، ولم يتعرض للماء .

وحكي عن الحسن البصري أنه ينجس إن قام من نوم الليل ، وحكي أيضاً عن إسحاق بن راهوية ومحمد بن جرير الطبري .

**قال النووي :** وهو ضعيف جداً، فإن الأصل في اليد والماء الطهارة، فلا ينجس بالشك وقواعد الشريعة متظافرة على ذلك .

#### ﴿ واللباءة في مضمضة ثم استنشاق ﴾ .

أي : ومن سنن الوضوء الباءة بمضمضة واستنشاق - بعد غسل اليدين - قبل غسل الوجه .

عن حُزَنَ مَوْلَى عُثْمَانَ ( أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ غَسَلَ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » متفق عليه .

• المضمضة : قال ابن قدامة : وَالْمَضْمَضَةُ : إِدَارَةُ الْمَاءِ فِي الْفَمِ .

• وَالِاسْتِنْشَاقُ : اجْتِدَابُ الْمَاءِ بِالنَّفْسِ إِلَى بَاطِنِ الْأَنْفِ .

• وَالِاسْتِنْشَاقُ : إِخْرَاجُ الْمَاءِ مِنْ أَنْفِهِ ، وَلَكِنْ يُعْبَرُ بِالِاسْتِنْشَاقِ عَنِ الْاسْتِنْشَاقِ ؛ لِكُونِهِ مِنْ لَوَازِمِهِ .

وَلَا يَحِبُّ إِدَارَةُ الْمَاءِ فِي جَمِيعِ الْفَمِ ، وَلَا إِصْطَالُ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِ بَاطِنِ الْأَنْفِ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مُبَالِغَةٌ مُسْتَحَبَّةٌ فِي حَقِّ غَيْرِ الصَّائِمِ . ( المغني ) .

**وقال ابن حجر :** وأكمله أن يضع الماء في الفم ، ثم يديره ، ثم يحجه .

**وقال النووي :** أَمَّا حَقِيقَةُ الْمَضْمَضَةِ ؛ فَقَالَ أَصْحَابُنَا : كَمَا هَلَا أَنْ يَجْعَلَ الْمَاءَ فِي فَمِهِ ثُمَّ يُدِيرُهُ فِيهِ ثُمَّ يَحْجُهُ ، وَأَمَّا أَقْلَاهَا فَأَنْ يَجْعَلَ الْمَاءَ فِي فِيهِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ إِدَارَتُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ الَّذِي قَالَهُ الْجُمْهُورُ .

**وقال ابن عثيمين :** ويكفي في الواجب أن يدير الماء في فمه أدنى إدارة . ( الشرح الممتع ) .

#### ﴿ واللباءة فيهما لغير صائم ﴾ .

أي : ومن سنن الوضوء المبالغة في المضمضة والاستنشاق لغير صائم .

قال النووي : المبالغة في المضمضة والاستنشاق سنة بلا خلاف .

لحديث لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( أَسْبَغَ الْوُضُوءَ ، وَخَلَّلَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ ، وَتَالَعَ فِي الْإِسْتِنْشَاقِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا ) رواه أبو داود .

• معنى المبالغة في المضمضة : أن يصل الماء أقصى الحلق ، والمبالغة في الاستنشاق : جذب الماء إلى أقصى الأنف .

• المبالغة فيهما للصائم مكروهة ، وهذا قول جمهور العلماء .

#### ﴿ والتيامن ﴾

أي : ومن سنن الوضوء التيامن ، فيسن أن يبدأ بيده اليمنى قبل اليسرى ورجله اليمنى قبل اليسرى . ( وهو خاص بالأعضاء الأربعة فقط وهما : البدان والرجلان ) .

أ - حديث عائشة قالت : ( كان يعجبه التيامن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله ) متفق عليه

ب - وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَاذْبُوا بِمِيَامِنِكُمْ ) رواه أبو داود .

ج- ولحديث عثمان في صفة الوضوء ( ... ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ غَسَلَ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ... ) متفق عليه .

قال النووي : أجمع العلماء على أن تقديم اليمين في الوضوء سنة، من خالفها فإنه فاته الفضل وتم وضوءه .  
وقال ابن قدامة : لا خلاف بين أهل العلم فيما علمناه في استحباب البداءة باليمين وأجمعوا على أنه لا إعادة على من بدأ بيساره قبل يمينه .

• قال الشيخ ابن عثيمين : أما الوجه فالنصوص تدل على أنه لا تيامن فيه ... والأذنان يمسحان مرة واحدة ، لأحما عضوان من عضو واحد .

### ( رَوَيْتُكَ الْكَثِيفَةَ ) .

أي : ومن سنن الوضوء تحليل اللحية الكثيفة .  
اللحية إن كانت خفيفة : فإنه يجب غسلها وما تحتها من البشرة .  
لأنها في حكم الظاهر فيدخل في قوله تعالى ( فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ) والوجه ما تحصل به المواجهة ، وما تحت اللحية إذا كان بادياً تحصل به المواجهة ، فيدخل في حكم الوجه .  
قال الشيخ ابن عثيمين : اللحية لخفيفة هي التي لا تستر البشرة ، وهذه يجب غسلها وما تحتها ؛ لأن ما تحتها لما كان بادياً كان داخلياً في الوجه الذي تكون به المواجهة .  
وإن كانت كثيفة : فإنه يستحب تحليلها .  
وهذا مذهب جماهير العلماء .

أ-لحديث عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحْلِلُ لِحْيَتَهُ فِي الْوُضُوءِ ) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ .  
والحديث وإن كان ضعيفاً ، فقد قواه بعض العلماء لشواهده .

ب- وما يرجح الاستحباب ورود ذلك عن ابن عمر ، فعن نافع عن ابن عمر ( أنه كان يخلل لحيته ) .  
ج- ومن أدلة الجمهور على أن تحليل اللحية الكثيفة غير واجب ، وأن باطن اللحية الكثيفة لا يجب غسله : ما رواه البخاري عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَعَسَلَ وَجْهَهُ ، أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ ، فَمَضْمَضَ بِهَا وَاسْتَنْشَقَ ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَجَعَلَ بِهَا هَكَذَا ، أَضَافَهَا إِلَى يَدَيْهِ الْأُخْرَى ، فَعَسَلَ بِهَا وَجْهَهُ ... ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ .  
ووجه الدلالة من الحديث : أن النبي ﷺ كان كث اللحية ، فغرفة واحدة لا تكفي لغسل الوجه ، وغسل ما تحت اللحية ، فعلم من ذلك أنه ﷺ اكتفى بغسل ظاهرها فقط .

قال ابن قدامة : وَمَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجِبُ ، وَلَا يَجِبُ التَّحْلِيلُ ؛ وَمَنْ رَحَّصَ فِي تَرْكِ التَّحْلِيلِ ابْنُ عُثْمَرَ ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَطَاوُسٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ ، وَجَاهِدٌ ، وَأَبُو الْقَاسِمِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَابْنُ الْمُنْذِرِ .  
لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْغَسْلِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّحْلِيلَ .  
وَأَكْثَرُ مَنْ حَكَى وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحْكِهِ .

وَلَوْ وَاجِبًا لَمَا أَخْلَى بِهِ فِي وَضُوءِهِ ، وَلَوْ فَعَلَهُ فِي كُلِّ وَضُوءٍ لَنَقَلَهُ كُلُّ مَنْ حَكَى وَضُوءَهُ أَوْ أَكْثَرُهُمْ ، وَتَرَكُوهُ لِذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَسْلَ مَا تَحْتَ الشَّعْرِ الْكَثِيفِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ كَثِيفَ اللَّحْيَةِ فَلَا يَبْلُغُ الْمَاءُ مَا تَحْتَ شَعْرِهَا بِدُونِ التَّحْلِيلِ وَالْمُبَالَغَةِ ، وَفَعَلَهُ لِلتَّحْلِيلِ فِي بَعْضِ أَحْبَابِهِ يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( المغني ) .

وقال النووي رحمه الله : اللحية الكثيفة يجب غسل ظاهرها بلا خلاف ، ولا يجب غسل باطنها ولا البشرة تحتها ، هذا هو المذهب الصحيح المشهور ، الذي نص عليه الشافعي رحمه الله ، وقطع به جمهور الأصحاب ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وجماهير

العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم ، وحكى الرافعي قولاً ووجهاً أنه يجب غسل البشرة وهو مذهب المزني وأبي ثور . ( المجموع ) .

● اختلف العلماء في ضابط اللحية الكثيفة واللحية الخفيفة :

فقيل : المرجع في ذلك العرف ، فما عده الناس كثيفاً فهو كثيف ، وما عده خفيفاً فهو خفيف .

وقيل : ما وصل الماء إلى تحته بمشقة فهو كثيف ، وما كان وصول الماء إلى تحته بغير مشقة فهو خفيف .

وقيل : ما ستر البشرة عن الناظر فهو كثيف ، وما لا فهو خفيف ، وهذا أحسنها . [ النووي ] .

● كيفية تحليل اللحية :

قال الشيخ ابن عثيمين : والتحليل له صفتان :

الأولى : أن يأخذ كفاً من ماء ويجعله تحتها ، ويعركها حتى تتخلل به .

الثانية : أن يأخذ كفاً من ماء ، ويخللها بأصابعه كالمشط . [ الشرح الممتع ] .

وقد وردت أحاديث في كيفية تحليل اللحية لكن لا يصح منها شيء :

منها : حديث أنس (أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء ، فأدخله تحت حنكه ، فخلل بها لحيته). رواه أبو داود

ومنها : حديث ابن عمر (كان رسول الله ﷺ إذا توضأ عرك بعض العراك ، ثم شبك بأصابعه من تحتها ) رواه الدارقطني .

● اختلف العلماء في حكم غسل المسترسل من اللحية على قولين :

القول الأول : أنه واجب .

واختار هذا الشيخ ابن عثيمين . لأن ما استرسل من اللحية تحصل به المواجهة .

القول الثاني : لا يجب .

أ- قالوا : لأن الله أمر بغسل الوجه ، فمحل الفرض الوجه وما في حدوده .

ب- ولأن النبي ﷺ أخذ كفاً من ماء وغسل وجهه ، وهذا القدر لا يكفي لغسل ما استرسل من اللحية .

وهذا القول هو الصحيح .

﴿ والأصابع ﴾ .

أي : ومن سنن الوضوء تحليل أصابع اليدين والرجلين .

قال ابن قدامة : تحْلِيلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ فِي الْوُضُوءِ مَسْنُونٌ ، وَهُوَ فِي الرَّجْلَيْنِ أَكْثَرُ .

قال الشيخ ابن عثيمين : وهو في الرجلين أكد لوجهين:

الأول: أنَّ أصابعهما متلاصقة.

والثاني: أنهما تباشران الأذى فكانتا أكد من اليدين.

لحديث لقيط بن صبرة، رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( أَسْبَغِ الْوُضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالِغْ فِي الْأَسْتِنْشَاقِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِماً )

رواه أبو داود .

● ذهب بعض العلماء إلى أن تحليل الأصابع واجب .

واختاره الصنعاني والشوكاني .

لقوله رضي الله عنه ( وخلل بين الأصابع ) وهذا أمر ، والأمر يقتضي الوجوب .

وذهب جمهور العلماء : إلى أنه مستحب إذا وصل الماء إلى ما بين الأصابع .

أ- لقوله تعالى ( فاغسلوا وجوهكم ) ، قالوا : فأمر الله بالغسل وهو يصدق على مجرد وصول الماء إلى البشرة بدون تحليل ، والتحليل أمر

زائد ، فهو داخل في الكمال .

ب- ولأن جميع الذين وصفوا وضوء النبي ﷺ لم يذكروا التحليل ، فالجمع بين حديث لقيط وهذه الأحاديث هو حمله على الاستحباب .

وهذا هو الراجح .

- المراد بالأصابع أصابع اليدين والرجلين .
- فقد جاء في حديث ابن عباس . أن رسول الله ﷺ قال : ( إذا توضأت فخلل بين أصابع يديك ورجليك ) رواه الترمذي .
- وقد ورد في تفسير التخليل في حديث المستورد بن شداد . قال (رأيت رسول الله ﷺ إذا توضأ يداً وأصابع رجليه بخنصره) رواه أبو داود والترمذي .
- والظاهر أن المراد خنصر اليد اليسرى ، لأن التخليل تطهير وإزالة قدر ، فيشرع باليسرى .
- وخص الخنصر لأنه أقدر على إيصال الماء .
- وأما أصابع اليدين : فالأكمل في تحليلها أن يضع بطن الكف اليمنى على اليسرى ، ويدخل الأصابع بعضها في بعض .

### ( وَأَخَذَ مَاءً جَدِيداً لِأُذُنَيْهِ ) .

- أي : ومن سنن الوضوء أخذ ماء جديد للأذنين ، فيسن إذا مسح رأسه أن يأخذ ماء جديداً لأذنيه .
- أ-لحديث عبد الله بن زيد - عند البيهقي - ( أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَأْخُذُ لِأُذُنَيْهِ مَاءً خِلَافَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَ لِرَأْسِهِ ) .
- ب-ولما رواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر ( أنه كان يأخذ الماء بإصبعيه لأذنيه ) وصححه البيهقي .
- وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يشرع ، وإنما مسحان بالبلل المتبقي بعد مسح رأسه .
- وهذا مذهب أبي حنيفة ، ونسب إلى جمهور العلماء واختاره ابن المنذر ، وابن تيمية ، والشيخ ابن باز .
- أ- أنه لم يثبت أنه ﷺ أخذ ماء جديداً لأذنيه .
- ب- والذين نقلوا صفة وضوء النبي ﷺ كلهم لم يذكروا أن النبي ﷺ أخذ لأذنيه ماء جديداً .
- قال ابن القيم : ولم يثبت أنه ﷺ أخذ لهما ماء جديداً ، وإنما صح ذلك عن ابن عمر .
- ج- قول الرسول ﷺ ( الأذنان من الرأس ) رواه أبو داود ، وهذا الحديث لا يصح مرفوعاً لكنه ثابت عن ابن عمر موقوفاً .
- د- حديث عبد الله بن عمرو الذي أخرجه أبو داود ( أن النبي ﷺ مسح برأسه وأدخل إصبعيه السباحتين في أذنيه ومسح بإبهاميه ظاهر أذنيه ) ولم يذكر أنه أخذ ماء جديداً لأذنيه .
- وهذا القول هو الصحيح ، وأما الرد على أصحاب القول الأول :
- أما رواية البيهقي فالجواب عنها من وجهين :
- أولاً : أنها شاذة ، وأن المحفوظ رواية مسلم ( وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَاءً غَيْرَ فَضْلٍ يَدَيْهِ ) يعني بعد ما غسل يده اليمنى ثم اليسرى أخذ ماء جديداً لرأسه وليس للأذنين .

ثانياً : وعلى فرض صحته فهو محمول على أنه لم يبق في يديه بلل من رأسه .

قال ابن المنذر : وغير موجود في الأخبار الثابتة التي فيها صفة وضوء النبي ﷺ أخذه لأذنيه ماء جديداً .

### ( وَالْغُسْلُ الثَّانِي ) .

- أي : ومن سنن الوضوء الغسلة الثانية والثالثة ، والأولى واجبة .
- قال النووي : قد أجمع المسلمون على أن الواجب في غسل الأعضاء مرة مرة ، وعلى أن الثلاث سنة .
- وقال ابن المنذر : أجمع أهل العلم - لا اختلاف بينهم - على أن من توضأ مرة مرة ، فأسبغ الوضوء أن ذلك يجزئه .
- وقال ابن قدامة : والوضوء مرة مرة يجزئ والثلاث أفضل ، هذا قول أكثر أهل العلم .
- أ-عن ابن عباس ( أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة ) رواه البخاري .
- ب- وعنه ( أن النبي ﷺ توضأ مرتين مرتين ) رواه البخاري .
- فالسنة في عدد غسل أعضاء الوضوء ثلاث مرات ما عدا الرأس ، فيستحب التثليث في غسل الوجه واليدين والرجلين .

لحديث عثمان — في صفة الوضوء — ( تُمْ غَسَلُ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ... تُمْ غَسَلُ يَدَيْهِ الَّتِي إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ) .

● ويجوز أن يغسل بعض الأعضاء مرة وبعضها مرتين وبعضها ثلاثاً .

ففي حديث عبد الله بن زيد — في صفة الوضوء — ( ... ثم أدخل يده فغسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يديه مرتين إلى المرفقين ... ) رواه البخاري .

**قال النووي :** فيه دلالة على جواز مخالفة الأعضاء ، وغسل بعضها ثلاثاً وبعضها مرتين وبعضها مرة .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** وقد كره بعض العلماء أن يخالف بين الأعضاء في العدد ، فإذا غسلت الوجه مرة ، فلا تغسل اليدين مرتين وهكذا ، والصواب أنه لا يكره ، فإنه ثبت أن الرسول ﷺ خالف فغسل الوجه ثلاثاً ، واليدين مرتين ، والأفضل أن يأتي بهذا مرة ، وهذا مرة .

● تكره الزيادة على الثلاث كراهة شديدة .

أ- لأن فعل النبي ﷺ كله لم يزد على ثلاث .

ب- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ( أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الطُّهُورُ فَدَعَا بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَدْخَلَ إصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ ، وَمَسَحَ بِإِبْهَامَيْهِ عَلَى ظَاهِرِ أُذُنَيْهِ ، وَبِالسَّبَّاحَتَيْنِ بَاطِنِ أُذُنَيْهِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا الْوُضُوءُ فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ - أَوْ ظَلَمَ وَأَسَاءَ ) . [ الحديث إسناده حسن لكن لفظ ( أو نقص ) شاذة لا تصح ] .

قال أحمد وإسحاق : لا يزيد على الثلاث إلا رجل مبتلى .

وقال ابن المبارك : لا آمن إذا زاد في الوضوء على الثلاث أن يأثم .

**قال النووي :** أجمع العلماء على كراهة الزيادة على الثلاث ، والمراد بالثلاث المستوعبة للغضو ، وأما إذا لم تستوعب الغضو إلا بعزقتين ، فهي غسلة واحدة . ( شرح مسلم ) .

**وقال الشوكاني :** لا خلاف في كراهة الزيادة على الثلاث ، قال ابن المبارك : لا آمن إذا زاد في الوضوء على الثلاث أن يأثم ، وقال أحمد وإسحاق : لا يزيد على الثلاث إلا رجل مبتلى . ( نيل الأوطار ) .

● هذه الزيادة وإن كانت ممنوعة بالاتفاق ؛ إلا أنها لا تبطل بها الطهارة ، لأن الوضوء وقع صحيحاً تاماً بالثلاث ، والزيادة وقعت مردودة ، لا تبطله .

**قال النووي :** إذا زاد على الثلاث فقد ارتكب المكروه ولا يبطل وضوؤه ، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة ، وحكى الدارمي في الاستبصار عن قوم أنه يبطل كما لو زاد في الصلاة ، وهذا خطأ ظاهر . ( المجموع ) .

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله "الأصح عند الشافعية : أنه مكروه كراهة تنزيه .

وحكى الدارمي منهم عن قوم : أن الزيادة على الثلاث تبطل الوضوء ، كالزيادة في الصلاة ؛ وهو قياس قاسد . ( الفتح ) .

وقال الشيخ ابن قاسم رحمه الله : وقال غير واحد ، إذا زاد على الثلاث فقد ارتكب المكروه ، ولا يبطل وضوؤه إجماعاً .

## ( وإطالة الغرّة والتحصيل ) .

أي : ومن سنن الوضوء إطالة الغرة والتحصيل .

وهذا مذهب الشافعي والحنفية والرواية المشهورة عن أحمد .

قال النووي : أما تطويل الغرة فقال أصحابنا : هو غسل شيء من مقدم الرأس وما يجاوز الوجه زائد على الجزء الذي غسله لاستيقان كمال الوجه ، وأما تطويل التحصيل فهو غسل ما فوق المرفقين والكعبين .

أ- لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ( إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرّاً مُحَجَّلِينَ ، مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

( غُرًا ) جمع أغر ، أي ذو غرة ، وأصل الغرة لمعة بيضاء تكون في جبهة الفرس ، ثم استعملت في الجمال والشهرة وطيب الذكر ، والمراد هنا : النور الكائن في وجوه أمة محمد ﷺ ، أي أنهم إذا دعوا على رؤوس الأشهاد نودوا بهذا الوصف ، وكانوا على هذه الصفة .  
( مُحَجَّلِينَ ) من التحجيل ، وهو بياض يكون في ثلاث قوائم من قوائم الفرس ، والمراد هنا : النور .  
( مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ ) ( من ) للتعليل ، وأثر الشيء : ما يعقبه ناشئاً عنه .

ب- ولفعل أبي هريرة كما ثبت عنه ذلك .

ج - ولفعل ابن عمر فقد كان يغسل العضدين والساقين . رواه أبو عبيد بإسناد صحيح كما قال الحافظ ابن حجر .  
وذهب بعض العلماء : إلى أن ذلك لا يشرع .

وهذا مذهب مالك وأحمد في رواية ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم ، والسعدي . واستدلوا :  
أ- أن مجاوزة محل الفرض بدعوى أنها عبادة دعوى تحتاج إلى دليل ، وحديث الباب لا يدل عليها ، وإنما يدل على نور أعضاء الوضوء يوم القيامة .

ب- أن كل الواصفين لوضوء النبي ﷺ لم يذكروا إلا أنه يغسل الوجه واليدين إلى المرفقين والرجلين إلى الكعبين ، وما كان ليترك الفاضل في كل مرة من وضوئه .

قال الشيخ السعدي رحمه الله : الصحيح أنه لا يستحب مجاوزة محل الفرض في طهارة الماء ، لأن الله تعالى ذكر حدّ الوضوء إلى المرفقين والكعبين ، وكل الواصفين لوضوء النبي ﷺ لم يذكر أحد منهم أنه فعل ذلك ولا رغب فيه .  
ج- أن الزيادة تؤدي إلى كون غير المأمور به مأموراً به ، كالعضد فإنه ليس من أعضاء الوضوء .  
د- أن الغرة لا يمكن إطالتها ، فإنها مختصة بالوجه ، فإذا دخلت في الرأس لا تسمى غرة .  
وهذا القول هو الراجح .

أما الجواب عن أدلة من قال بمشروعية ذلك ؟

أما قوله ( فمن استطاع ... ) فهي مدرجة من كلام أبي هريرة لا من كلام النبي ﷺ كما رجح ذلك ابن حجر وابن القيم .  
وأما فعل أبي هريرة ، فقد قال ابن القيم : لم يثبت عن النبي ﷺ أنه تجاوز المرفقين والكعبين ، ولكن أبا هريرة كان يفعل ذلك ويتأول حديث إطالة الغرة .

وأما حديث أبي هريرة في صفة وضوء النبي ﷺ أنه غسل يديه حتى أشرع في العضدين ، ورجليه حتى أشرع في الساقين ، فهو إنما يدل على إدخال المرفقين والكعبين في الوضوء ، ولا يدل على مسألة الإطالة .

### ﴿ وقول الدعاء الذي يرد بعد الوضوء ﴾ .

أي : ومن سنن الوضوء قول الدعاء الوارد بعده .

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ، فَيُسَبِّحُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

وجاء في دعاء آخر ، عن أبي سعيد مرفوعاً : ( من توضأ ففرغ من وضوئه ، فقال : سبحانك اللهم ومحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك ، طبع عليها بطابع ثم رفعت تحت العرش ، فلم تكسر إلى يوم القيامة ) رواه الحاكم .

واختلف في رفعه ووقفه ، وعلى تقدير وقفه ؛ فهذا مما لا مجال للرأي فيه ، فله حكم الرفع .

● جاء عند الترمذي : ( اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ) لكنها لا تثبت .

وجاء عند أبي داود : ( ... فأحسن الوضوء ، ثم رفع نظره إلى السماء ) لكنها ضعيفة .

● جميع الأدعية أثناء الوضوء لا يصح منها شيء .

قال النووي : وأما الدعاء على أعضاء الوضوء فلم يجيء منه شيء عن النبي ﷺ .

وقال ابن القيم : وأحاديث الذكر على أعضاء الوضوء كلها باطلة ، ليس منها شيء يصح .  
وقال في زاد المعاد : كل حديث في أذكار الوضوء الذي يقال عليه فكذب مختلق ، لم يقل رسول الله ﷺ شيئاً منه ولا علمه لأمنته .

### فروض الوضوء وصحته

الفرض لغة : معناه القطع والحزم .

واصطلاحاً : هو بمعنى الواجب عند الأكثر ، وهو ما طلب الشارع فعله طلباً جازماً .

والمراد بفروض الوضوء أركانه التي لا يتم إلا بها .

( **فروضه ستة** ) .

عرفت بالتتابع والاستقراء .

( **غسل الوجه واليدين والأرجل منه** ) .

هذا هو الفرض الأول .

لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ) .

- وقوله ( **والفم والأنف منه** ) أي : من الوجه ، لوجودهما فيه ، فيدخلان في حده ، وعلى هذا فالمضمضة والاستنشاق من فروض الوضوء .

وهذا مذهب الحنابلة .

قال النووي : وهو مذهب ابن أبي ليلى وحماد وإسحاق .

أ- لحديث لقيط بن صبرة . قال : قال ﷺ ( **أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، وَخَلِّ بَيْنَ الْأَصَابِعِ ... وَإِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضْمُضٌ** ) رواه أبو داود .

فقوله ( **وإذا توضأت فمضمض** ) هذا أمر بالمضمضة فدل على وجوبها .

ب- ولحديث أبي هريرة ؓ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : ( **إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ، ثُمَّ لِيَنْتَبِذْ ...** ) متفق عليه .

فقوله ( **فليجعل ...** ) هذا أمر ، والأمر للوجوب .

ج- مداومة النبي ﷺ عليهما ، فكل من وصف وضوء النبي ﷺ ذكر أنه فعلهما ولم يتركهما .

قال ابن القيم : ولم يتوضأ إلا تمضمض واستنشاق ، ولم يحفظ عنه أنه أخل به مرة واحدة .

د- أن الفم والأنف من الوجه ، بدليل دخولهما في حده .

وذهب بعض العلماء : إلى أن المضمضة والاستنشاق سنتان من سنن الوضوء .

وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، واختار هذا القول ابن المنذر .

أ- لقوله تعالى ( **فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ** ) .

وجه الدلالة : أن الله عدّ فروض الوضوء التي يجب فعلها ، ولم يذكر منها المضمضة ولا الاستنشاق ، فدل على عدم فرضيتهما ، وإنما على

سنتيهما لمواظبة النبي ﷺ عليهما في وضوئه .

ب- أن الله أمر بغسل الوجه في الوضوء ، وهو ما تحصل به المواجهة دون باطن الفم والأنف ، فلا تحصل بهما المواجهة ، وهذا يدل على

أن المضمضة والاستنشاق غير واجبين ، إذ أنهما غير داخلين في مسمى الوجه .

ب- ولحديث عائشة قالت . قال رسول الله ﷺ ( **عشر من الفطرة : ... وذكر منها المضمضة والاستنشاق** ) رواه مسلم .

قالوا : والفطرة هي السنة ، ويؤيد ذلك أنه جاء في رواية ( **عشر من السنة** ) .

ج- ما ورد عن ابن عباس . قال : قال ﷺ ( **المضمضة والاستنشاق سنة** ) رواه الدارقطني وهو ضعيف .

وذهب بعضهم : إلى أنه يجب الاستنشاق وحده في الوضوء دون المضمضة .

وهذا قول جماعة من أهل الظاهر ، منهم ابن حزم ، وهو قول أبي ثور .

قال ابن المنذر : وبه أقول .

واستدلوا : أن الاستنشاق نُقِلَ من قوله ﷺ وفعله .

كما قال ﷺ ( إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماءً ثم لينثر ) وهذا أمر ، والأمر للوجوب .

ومن فعله كما في الأحاديث الكثيرة التي نقلت صفة وضوء النبي ﷺ .

وأما المضمضة فقد نقلت من فعله فقط ، ولم تنقل من أمره [ لعلهم يضعفون رواية : وإذا توضأت فمضمض ] .

ورجح هذا ابن حزم وقال : وهو الحق ، لأنه لم يصح عن النبي ﷺ في المضمضة أمر ، وإنما هي فعل فعله ، وأفعاله ليست فرضاً .

والراجع هو القول الأول وهو وجوب المضمضة والاستنشاق .

### ﴿ وَهَسَلُ الْيَمِينِ إِلَى الْكَرْهِينِ ﴾ .

هذا الفرض الثاني ، للآية السابقة ( وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ) .

قال النووي : فغسل اليدين فرض بالكتاب والسنة والإجماع .

وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ إِدْخَالُ الْمُرْفَقَيْنِ فِي الْعَسَلِ ، مِنْهُمُ عَطَاءُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . ( المغني ) .

أ- لقوله تعالى ( وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ) أي مع المرافق .

ب- وعن نُعَيْمِ المَجْمَرِ قال ( رأيت أبا هريرة يتوضأ فغسل وجهه فأسبغ الوضوء ، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد ، ثم يده

اليسرى حتى أشرع في العضد ، ثم مسح رأسه ، ... ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ) رواه مسلم .

ج- جاءت عدة أحاديث تدل على دخول المرفق مع اليد وإن كان في إسنادها ضعف .

جاء عند الدار قطني بإسناد حسن من حديث عثمان في صفة الوضوء (فغسل كفيه إلى المرفقين حتى مس أطراف العضدين).

وكما في حديث جابر (كان رسول الله ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقه) لكن في إسنادها ضعف .

وجاء عند البزار والطبراني من حديث وائل بن حجر في صفة الوضوء ( وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق ) .

وجاء عند الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه مرفوعاً ( ثم غسل يديه حتى يسيل الماء على مرفقيه ) .

فهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً [ قاله الحافظ ] .

• المرفق : هو العظم الناتئ في آخر الذراع ، سمي بذلك لأنه يرتفق به في الالتكاء ونحوه .

• ينبغي أن يبدأ في غسل يديه من أطراف أصابعه إلى مرفقه ، وأما ما يفعله البعض عند غسل يديه حيث يبدأ من الرسغ - وهو

ملتقى الكتف بالساعد - ولا يغسل الكفين ، مكتفياً بغسلهما في بداية الوضوء ، غير صحيح ، لأن الله أمر بغسل اليدين ، واليد

مبدؤها من أطراف الأصابع .

### ﴿ وَمَسَحَ الرَّأْسَ مَرَّةً وَاحِدَةً ﴾ .

هذا الفرض الثالث : للآية السابقة (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) .

• قوله ( مرة واحدة ) أي : أن الرأس يمسح مرة واحدة .

وهذا قول جماهير العلماء .

أ- لحديث عليٍّ رضي الله عنه في صفة وضوء النبي ﷺ قَالَ ( وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

ب- ولحديث عبد الله بن زيد وفيه ( ... ثم أدخل يده فمسح رأسه فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة ) .

ج- وكذلك حديث عثمان السابق وغيره من الأحاديث الصحيحة ، فإنه لم يذكر بها التثليث في مسح الرأس كما ذكر في غيره من

الأعضاء .

د- وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ( أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الطُّهُورُ فَدَعَا بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ فَعَسَلَ كَفَّيْهِ

ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَدْخَلَ إصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ ، وَمَسَحَ بِإِثْمَامَيْهِ عَلَى ظَاهِرِ



أُذُنَيْهِ ، وَبِالسَّبَّاحَتَيْنِ بَاطِنُ أُذُنَيْهِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا الْوُضُوءُ فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ - أَوْ ظَلَمَ وَأَسَاءَ ( رواه أبو داود .

وقد جاء عند سعيد بن منصور في هذا الحديث التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة .

فالرسول توضأ أمام الأعرابي بهذه الكيفية ، فدل أن الرأس خارج عن بقية الأعضاء بالعدد .

هـ- ولأن الرأس مبني على التخفيف ، فلا يقاس على الغسل المراد منه المبالغة في الإسباغ .

**قال الشوكاني :** الإنصاف أن أحاديث الثلاث لم تبلغ إلى درجة الاعتبار حتى يلزم التمسك بها ، لما فيها من الزيادة ، فالوقوف على ما صح من الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما من حديث عثمان وعبد الله بن زيد ، وغيرهما هو المتعين لا سيما بعد تقييده في تلك الروايات السابقة بالمرّة الواحدة .

**قال الحافظ ابن حجر :** ويحمل ما ورد من الأحاديث في تثليث المسح إن صحت على إرادة الاستيعاب بالمسح ، لا إنها مسحات مستقلة لجميع الرأس ، جمعاً بين الأدلة .

وهذا القول هو الصحيح .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يستحب التثليث .

وهذا مذهب الشافعي .

أ- لحديث عثمان ( أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً ) رواه مسلم .

ب- ولحديث عثمان عند أبي داود ( أن النبي ﷺ مسح برأسه ثلاثاً ) .

**والراجح قول الجمهور .**

• وأما الجواب عن أدلة القول الثاني ( بمسح ثلاثاً ) .

أما رواية مسلم فهي مجملة ، والروايات الأخرى بينت أن المسح لم يتكرر فيحمل على الغالب ، أو أن التثليث يختص بالمغسول .

وأما حديث أبي داود عن عثمان ( أن النبي ﷺ مسح برأسه ثلاثاً ) فهو ضعيف .

**قال أبو داود :** وأحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أنه مسح الرأس مرة .

**قال ابن القيم :** الصحيح أنه لم يكرر مسح رأسه، بل كان إذا كرر غسل الأعضاء أفرد مسح الرأس، ولم يصح عنه خلافه البتة.

**( وَغَسَلَ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ) .**

هذا الفرض الرابع ، للآية السابقة ( وَأَرْجُلُكُمُ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ) .

وقد جاء في حديث عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( وَيُلِّقُ لِأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ ) متفق عليه .

فهذا الحديث دليل على وجوب غسل الرجلين إذا لم يكن عليها خف .

نأخذ ذلك من إنكار النبي ﷺ على الصحابة مسحهم أرجلهم مسحاً سريعاً من غير غسل وإجراء للماء عليها .

وهذا الحكم متفق عليه بين مذاهب المسلمين الأربعة .

ولذلك بوب عليه الإمام البخاري بقوله ( باب غسل الرجلين ولا بمسح على القدمين ) .

وقال الإمام الترمذي رحمه الله : وفقه هذا الحديث أنه لا يجوز المسح على القدمين إذا لم يكن عليهما خفان أو جوربان .

وبوب عليه النسائي بقوله ( باب إيجاب غسل الرجلين ) .

كما بوب عليه البيهقي رحمه الله بقوله ( باب الدليل على أن فرض الرجلين الغسل وأن مسحهما لا يجزئ ) .

وبوب عليه الإمام ابن خزيمة بقوله ( باب التغليظ في ترك غسل العقبين في الوضوء ، والدليل على أن الفرض غسل القدمين لا مسحهما

إذا كانتا غير مغطيتين بالخف أو ما يقوم مقام الخف ، لا على ما زعمت الروافض أن الفرض مسح القدمين لا غسلهما ، إذ لو كان

الماسح على القدمين مؤدياً للفرض لما جاز أن يقال لتارك فضيلة : ويل له ) .

قال عبد الرحمن بن أبي ليلى ( أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين ) رواه سعيد بن منصور .

## ١) والترتيب .

هذا الفرض الخامس .

والترتيب معناه : أن يأتي بفروض الوضوء مرتبة : يبدأ بالوجه ، ثم غسل اليدين ، ثم مسح الرأس ، ثم غسل الرجلين .

قال ابن قدامة : الترتيب في الوضوء على ما في الآية واجب عند أحمد لم أر عنه فيه اختلافاً ، وهو مذهب الشافعي وأبي ثور وأبي عبيد .

( المغني ) .

والدليل على وجوبه :

أ- قوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ) وجه الدلالة منها :

أولاً : أن الله رتبها ، فيجب أن ترتب كما في الآية .

ثانياً : في الآية قرينة تدل على أنه أريد بها الترتيب ، فإنه أدخل مسحاً بين مغسولين ، والعرب لا تقطع النظر من نظيره إلا لفائدة ، والفائدة هنا الترتيب . [ قاله ابن قدامة ] .

فإن قيل : فائدته استحباب الترتيب ، قلنا : الآية ما سيقّت إلا لبيان الواجب ، ولهذا لم يذكر فيها شيء من السنن ، ولأنه متى اقتضى اللفظ الترتيب كان مأموراً به ، والأمر يقتضي الوجوب ، ولأن كل من حكى وضوء رسول الله ﷺ حكاه مرتباً ، وهو مفسر لما في كتاب الله .

ب- فعله ﷺ ، حيث كان يواظب على الترتيب في الوضوء ، ولم ينقل عنه نقلاً صحيحاً في صفة وضوئه أنه توضأ غير مرتب مع كثرة من رويوا صفة وضوئه .

ج- أن الرسول ﷺ بدأ في وضوئه بما بدأ الله به ، فغسل وجهه ثم يديه ثم مسح رأسه ثم غسل رجله ، فكان هذا بياناً للوضوء المأمور به في القرآن ، كما قال في حجته ( نبدأ بما بدأ الله به ) .

وعلى هذا القول فلو قدم عضواً على آخر لم يصح وضوءه .

وهذا قول الشافعي وأحمد كما تقدم .

وذهب بعض العلماء : إلى أن الترتيب غير واجب .

وهذا مذهب مالك وأصحاب الرأي .

أ- قالوا : لأن الله تعالى أمر بغسل الأعضاء ، وعطف بعضها على بعض بواو الجمع ، وهي لا تقتضي الترتيب ، فكيف ما غسل كان ممثلاً .

ب- ولحديث الربيع بنت معوذ قالت ( كان رسول الله ﷺ يأتينا ، فحدثنا أنه قال : اسكي لي وضوءاً ، فذكر وضوء النبي ﷺ قال فيه : فغسل كفيه ثلاثاً ، ووضأ وجهه ثلاثاً ، ومضمض واستنشق مرة ، ووضأ يديه ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه ... ) .

والصحيح الأول .

وأما الجواب عن أدلة القول الثاني ( الترتيب غير واجب ) .

أ- قولهم : إن الله أمر بغسل الأعضاء وعطف بعضها على بعض بالواو فهذا صحيح ، لكن بين النبي ﷺ بفعله أن الواو في الآية للترتيب ، لا لمطلق الجمع .

ب- وأما حديث الربيع ، فحديث معلول ، وعلى فرض صحته فتقديم المضمضة والاستنشاق تقديم مسنون على واجب ، والجمهور على جوازه .

## ٢) الوضوء .

هذا الفرض السادس .

والموالة يعني التتابع ، والمراد: متابعة غسل الأعضاء بعضها إثر بعض بحيث يُغسل العضو قبل أن يجف الذي قبله في زمن معتدل.

والدليل على وجوبها :

أ- حديث أنسٍ رضي الله عنه قَالَ (رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا، وَفِي قَدَمَيْهِ مِثْلُ الظُّفْرِ لَمْ يُصْبِهِ الْمَاءُ. فَقَالَ: ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِي .

● قوله ﷺ ( ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ ) ؟

يَحْتَمِلُ : أي ائت به على أتم الوجه وأكملها ، فيكون أمره بغسل ما ترك .

ويَحْتَمِلُ أن معناه : استأنف وضوءك من أوله ، قال الخطابي : إن هذا هو ظاهر معناه .

ويؤيده حديث خالد بن معدان الآتي .

ب-ولحديث عمر ( أن النبي ﷺ أبصر رجلاً توضأ وعلى ظهر قدمه مثل الظفر لم يصبها الماء ، فقال له النبي ﷺ : ارجع فأحسن وضوءك ، فرجع فتوضأ ثم صلى ) رواه مسلم .

قال القاضي عياض : في هذا الحديث دليل على وجوب الموالة في الوضوء لقوله ﷺ [ أحسن وضوءك ] ولم يقل : اغسل ذلك الموضع الذي تركته .

ج-وعن خالد بن معدان، عن بعض أصحاب النبي ﷺ ( أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي، وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء، فأمره رسول الله ﷺ أن يعيد الوضوء ) رواه أبو داود وهو حديث مختلف في صحته .

وجه الدلالة ظاهر ، إذ لو لم تكن الموالة واجبة لأمره بغسل اللعة فقط دون إعادة الوضوء .

د- فعلة ﷺ ، فإنه ﷺ لم يتوضأ إلا مرتباً متوالياً .

هـ- ولأن الوضوء عبادة واحدة ، فلا يثنى بعضها على بعض مع تفرق أجزائها ، بل يجب أن يكون بعضها متصلاً ببعض .

وهذا مذهب الحنابلة .

وذهب بعض العلماء : إلى أنها سنة غير واجبة .

وهذا مذهب الحنفية والشافعية .

لقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ... ) فالله أمر بتطهير هذه الأعضاء من غير اشتراط الموالة في الغسل بينها ، فكيفما حصل الغسل أجزأ .

وذهب بعضهم : إلى أنها واجبة وتسقط مع العذر .

وهذا مذهب المالكية ، واختاره ابن تيمية .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ( ١٣٥/٢١ ) :

قلت : هذا القول الثالث هو الأظهر والأشبه بأصول الشريعة ، وذلك أن أدلة الوجوب لا تتناول إلا المفرد ، لا تتناول العاجز عن الموالة ، والحديث الذي هو عمدة المسألة الذي رواه أبو داود وغيره المأمور بالإعادة مفرد ، لأنه كان قادراً على غسل تلك اللعة ، كما هو قادر على غسل غيرها .

وهذا القول الثالث هو القول الصحيح .

( وصفه الموضع : أن ينشئ رقع الحدث ) .

فلا بد من النية ، فالنية شرط لصحة الطهارة ، فلا تصح الطهارة بدونها .

فلو توضأ بنية التبرد فإنه لا يجزئه ، ويعتبر وضوءه باطلاً لفقده شرطاً وهو النية .

وهذا قول جماهير العلماء .

**قال النووي :** النِّيَّةُ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ وَالتَّيَمُّمِ بِإِلَّا خِلَافٍ عِنْدَنَا ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَدَاوُدُ .  
أ- لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ )

ففي هذه الآية معنى النية ، لقوله ( إذا قمتم ) أي : أردتم القيام للصلاة ، ففيه استحضر لمعنى القيام لأجل الصلاة ، وهذا هو معنى النية

ب- ولقوله ﷺ ( إنما الأعمال بالنيات ) فهذا الحديث نص في وجوب النية في العبادات ، فقد أثبت أن العمل لا يكون شرعياً يتعلق به ثواب أو عقاب إلا بالنية .

ج- أن الطهارة بالماء عن الحدث عبادة من العبادات الفعلية ، فقد اشترط فيها من التحديد في الغسلات والمغسولات والماء ما يثبت كونها عبادة .

د- ولأن الوضوء عبادة مستقلة ، بدليل أن الله تعالى رتب عليه الفضل والثواب والأجر ، ومثل هذا يكون عبادة مستقلة .

**قال ابن رجب :** ويدلُّ على صحَّة ذلك - أي اشتراط النية في الوضوء - تكاثر النصوص الصحيحة عن النَّبِيِّ ﷺ : بِأَنَّ الْوُضُوءَ يَكْفِرُ الذُّنُوبَ وَالْخَطَايَا ، وَأَنَّ مَنْ تَوَضَّأَ كَمَا أُمِرَ ، كَانَ كَفَّارَةً لِدُنُوبِهِ ، وهذا يدلُّ على أنَّ الْوُضُوءَ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي الْقُرْآنِ عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا ، حيث رتَّب عليه تكفير الذنوب ، والوضوء الخالي عن النِّيَّةِ لا يُكْفِرُ شيئاً من الذُّنُوبِ بِالِاتِّفَاقِ ، فلا يكون مأموراً به ، ولا تصحُّ به الصَّلَاةُ . ( جامع العلوم ) .

#### ● وقت النية :

الأكمل أن ينوي مع بداية الوضوء أو قبله بزمان يسير ، حتى تكون النية شاملة لجميع أجزاء الوضوء ، أما الواجب من ذلك فهو أن ينوي مع أول الواجبات.

**قال ابن قدامة :** وَيَجِبُ تَقْدِيمُ النِّيَّةِ عَلَى الطَّهَارَةِ كُلِّهَا ؛ لِأَنَّهَا شَرْطٌ لَهَا ، فَيُعْتَبَرُ وُجُودُهَا فِي جَمِيعِهَا ، فَإِنْ وَجَدَ شَيْءٌ مِنْ وَاجِبَاتِ الطَّهَارَةِ قَبْلَ النِّيَّةِ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْوِيَ قَبْلَ غَسْلِ كَفِّهِ ، لِتَشْمَلِ النِّيَّةُ مَسْنُونَ الطَّهَارَةِ وَمَقْرُوضَهَا . فَإِنْ غَسَلَ كَفَّهُ قَبْلَ النِّيَّةِ كَانَ كَمَنْ لَمْ يَغْسِلْهُمَا . وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ النِّيَّةِ عَلَى الطَّهَارَةِ بِالزَّمَنِ الْيَسِيرِ . . . وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ لَمْ يَجْزِهِ ذَلِكَ . ( المغني ) .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** والنية لها محلان:

الأول : تكون فيه سنة ، وهو قبل مسنون الطهارة إن وجد قبل واجب .

الثاني : تكون فيه واجبة عند أول الواجبات . ( الشرح الممتع ) .

● والنية قصد الشيء المأمور به تقريباً إلى الله مقترناً بفعله . ( الإعلام لابن الملقن ) .

● والنية محلها القلب .

**قال ابن تيمية :** والنية محلها القلب باتفاق العلماء ، فإن نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه أجزأته النية باتفاقهم .

وقال رحمه الله : وَلَكِنْ تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ : هَلْ يُسْتَحَبُّ التَّلَفُّظُ بِالنِّيَّةِ سِرًّا أَمْ لَا ؟ هَذَا فِيهِ قَوْلَانِ مَعْرُوفَانِ لِلْفُقَهَاءِ .

فَقَالَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ : يُسْتَحَبُّ التَّلَفُّظُ بِهَا ؛ كَوْنُهُ أَوْكَدَ .

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمَا : لَا يُسْتَحَبُّ التَّلَفُّظُ بِهَا .

لِأَنَّ ذَلِكَ بِدْعَةٌ لَمْ تُنْفَلْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ وَلَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَحَدًا مِنْ أُمَّتِهِ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِالنِّيَّةِ وَلَا عَلَّمَ ذَلِكَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ كَانَ هَذَا مَشْهُورًا مَشْرُوعًا لَمْ يُهْمِلْهُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَعَ أَنَّ الْأُمَّةَ مُتَبَلِّلَةٌ بِهِ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ .

**وهذا القول أصح الأقوال .**

بَلِ التَّلَفُّظُ بِالنِّيَّةِ نَقْصٌ فِي الْعَقْلِ وَالذِّينِ . أَمَّا فِي الدِّينِ فَلَاكُنْهُ بِدْعَةً . وَأَمَّا فِي الْعَقْلِ فَلَاكُنْهُ بِمَثَلِهِ مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ طَعَامًا فَيَقُولُ : نَوَيْتُ يَوْضَعَ يَدِي فِي هَذَا الْإِنَاءِ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ آخُذَ مِنْهُ لُحْمَةً فَأَضَعُهَا فِي فَمِي فَأَمْضُغُهَا ثُمَّ أَتْلَعُهَا لِأَشْبِعَ . مِثْلَ الْقَائِلِ الَّذِي يَقُولُ : نَوَيْتُ

أَصْلِي فَرِيضَةُ هَذِهِ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ عَلَيَّ حَاضِرَ الْوَقْتِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي جَمَاعَةٍ أَدَاءً لِلَّهِ تَعَالَى . فَهَذَا كُلُّهُ مُحَقَّقٌ وَجَهْلٌ وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ بَلَّغَ الْعِلْمَ فَمَتَّى عَلِمَ الْعَبْدُ مَا يَفْعَلُهُ كَانَ قَدْ نَوَاهُ ضَرُورَةً فَلَا يَتَصَوَّرُ مَعَ وُجُودِ الْعِلْمِ بِالْعَمَلِ أَنْ يَفْعَلَ بِلَا نِيَّةٍ . وَقَدْ اتَّفَقَ الْأُئِمَّةُ عَلَى أَنَّ الْجَهْرَ بِالنِّيَّةِ وَتَكْرِيرَهَا لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ . ( مجموع الفتاوى ) .

**فائدة :**

اشتراط النية إنما هو في طهارة الأحداث ، إما إزالة النجاسة أو طهارة الأنجاس فلا يشترط لها نية .  
**قال النووي :** إزالة النجاسة لا تفتقر إلى نية ، فهو المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور ، ونقل صاحب الحاوي والبغوي في شرح السنة إجماع المسلمين عليه . ( المجموع ) .  
**وقال ابن عثيمين :** فلو علق إنسان ثوبه في السطح، وجاء المطر حتى غسله، وزالت النجاسة طهر؛ مع أن هذا ليس بفعله، ولا بنيته ، وكذلك الأرض تصيبها النجاسة، فينزل عليها المطر فتطهر .  
 • اختلف أهل العلم فيمن توضع نوي تجديد الطهارة ناسياً حدثه ، ثم تذكر أنه كان محدثاً : هل تصح طهارته ؟ على قولين :

قيل : تصح .

وقيل : لا تصح .

لأنه لم ينو رفع الحدث .

**قال ابن قدامة رحمه الله :** وَإِنْ نَوَى تَجْدِيدَ الطَّهَارَةِ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ مُحْدِثًا ، فَهَلْ تَصِحُّ طَهَارَتُهُ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا تَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ طَهَّرَهُ سُرْعَةً ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْصُلَ لَهُ مَا نَوَاهُ ، وَلِلْخَبَرِ ، وَقِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ نَوَى رَفْعَ الْحَدَثِ ، وَالثَّانِيَةُ لَا تَصِحُّ طَهَارَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ رَفْعَ الْحَدَثِ وَلَا مَا تَضَمَّنَتْهُ ، أَشَبَّهَ مَا لَوْ نَوَى التَّيَبُّدَ .

**وقال النووي رحمه الله :** لَوْ تَوَضَّأَ اخْتِطَاطًا ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ كَانَ مُحْدِثًا : فَهَلْ يُجْزِيهِ ذَلِكَ الْوُضُوءُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ مَشْهُورَانِ عِنْدَ الْحَرَّاسَانِيَيْنِ : أَحَدُهُمَا لَا يُجْزِيهِ ، لِأَنَّهُ تَوَضَّأَ مُتَرَدِّدًا فِي النَّبَةِ ، إِذْ لَيْسَ هُوَ جَازِمًا بِالْحَدَثِ ، وَالتَّرَدُّدُ فِي النَّبَةِ مَانِعٌ مِنَ الصَّحَةِ فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : يُجْزِيهِ لِأَنَّهُ طَهَّرَهُ مَأْمُورٌ بِهَا ، صَادَقَتْ الْحَدَثَ فَرَفَعَتْهُ ، وَالْمُخْتَارُ الْأَوَّلُ . ( المجموع ) .

**وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله :** رجل صلى الظهر بوضوء ، ثم نقضه بعد الصلاة ، ثم جدد الوضوء للعصر ناسياً أنه أحدث ؛ فهذا يرتفع حدثه ؛ لأنه نوى تجديداً مسنوناً ، ناسياً حدثه ، فإذا كان ذاكراً لحدثه ، فلا يرتفع ؛ لأنه حينئذ يكون متلاعباً ، فكيف ينوي التجديد وهو ليس على وضوء ؛ لأن التجديد لا يكون إلا والإنسان على طهارة . ( الشرح الممتع ) .

**وقال الشيخ خالد المشيقح :** إذا صلى بالوضوء الأول صلاة ثم بعد ذلك أحدث ، ثم جاءت الصلاة الثانية ، فقال : أجدد الوضوء ، فتوضأ مجدداً للوضوء ، ثم بعد ذلك تذكر أنه محدث ، نقول : ارتفع حدثك الآن ، لأن هذا التجديد مشروع .  
 • والنية محلها القلب، والتلفظ بها بدعة .

**قال ابن القيم :** النية هي القصد والعزم على فعل الشيء، ومحلها القلب لا تعلق لها باللسان أصلاً، ولذلك لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه التلفظ بالنية بحال ، ولا سمعنا عنهم ذكر ذلك .

• قوله ( رفع الحدث ) خرج به طهارة الأنجاس ، فلا يشترط لها النية ، فلو علق إنسان ثوبه في السطح رجاء المطر حتى يغسله وزالت النجاسة طهر ، مع أنه ليس بفعله ولا نيته ، وكذلك الأرض تصيبها النجاسة فينزل عليها ماء المطر فتطهر .

( ثُمَّ يَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ ) .

أي يسن أن يقول بسم الله قبل الوضوء ، وهذا مذهب الجمهور .

وقد تقدم أنها من سنن الوضوء .

( وَيُخَسِّلُ كَفَّيْهِ تَلَوُّنًا ) .

أي ويسن أن يغسل كفيه ثلاثاً قبل بداية الوضوء .

لحديث عثمان رضي الله عنه : ( أنه دعا بوضوء ، فتوضأ فغسل كفيه ثلاث مرات ، ثم مضمض ... ) متفق عليه

وقد تقدم أن غسل الكفين في بداية الوضوء من سنن الوضوء .

( **ثُمَّ يَتَمَضَّمُضُ وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا ، بِثَلَاثِ غُرَفَاتٍ** ) .

أي : فبعد غسل الكفين يبدأ بالمضمضة والاستنشاق .

لحديث عثمان رضي الله عنه وفيه ( ... فغسل كفيه ثلاثاً ، ثم مضمض واستنشق ... ) .

**المضمضة** : هي إدارة الماء في الفم ، **والاستنشاق** : هو جذب الماء بالنفس من الأنف .

• أن المضمضة والاستنشاق قبل غسل الوجه ، وهذا سنة ، فلو خالف وغسل وجهه ثم تمضمض واستنشق ؛ فلا بأس .

• السنة أن يتمضمض ويستنشق ثلاثاً .

لحديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه : ( ... ثم أدخل يده في الثور ، فمضمض واستنشق واستنثر ثلاثاً ) . متفق عليه

• السنة أن يكون بثلاث غرفات من كف واحدة .

**قال النووي** موضعاً هذه الصفة : أن يأخذ غرفة ويتمضمض منها ثم يستنشق ، ثم يأخذ غرفة ثانية يفعل بها كذلك ، ثم الثالثة كذلك .

**قال ابن القيم** : وكان صلى الله عليه وسلم يصل بين المضمضة والاستنشاق فيأخذ نصف الغرفة لفمه ونصفها لأنفه .

أ- لحديث عبد الله بن زيد في صفة الوضوء ( **ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا** ) .

ب- وعن علي رضي الله عنه في صفة الوضوء ( ثم تمضمض واستنثر ثلاثاً ، بمضمض وينثر من الكف الذي يأخذ منه الماء ) . رواه أبو داود

وهذه الصفة هي أصح الصفات للأحاديث السابقة .

**قال النووي** : في الحديث دلالة واضحة على المذهب الصحيح المختار أن السنة في المضمضة والاستنشاق أن يكون بثلاث غرفات

يتمضمض ويستنشق من كل واحدة منها .

**وقال الحافظ ابن حجر** : استدلل به على استحباب الجمع بين المضمضة والاستنشاق من كل غرفة .

■ ولم يجيء حديث صحيح في الفصل بين المضمضة والاستنشاق .

وأما حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده قال : ( رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين المضمضة والاستنشاق ) . رواه أبو داود فهو

حديث ضعيف .

• لا يجب أن يزيل ما في فمه من بقايا الطعام .

• لا يجب عليه أن يزيل الأسنان المركبة .

( **ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا** ) .

أي : ثم بعد المضمضة والاستنشاق يغسل وجهه ثلاثاً .

• الوجه هو ما تحصل به المواجهة ، وحده من منابت الشعر المعتاد على ما نزل من اللحية والذقن طولاً ، ومن الأذن إلى الأذن عرضاً .

• هل يغسل ما استرسل من اللحية ، تقدم الخلاف في ذلك .

( **ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا** ) .

أي : ثم بعد غسل الوجه يغسل اليدين إلى المرفقين .

لقوله تعالى ( **وَأُيِّدْكُمْ إِلَى الْمَرْافِقِ** ) .

**المرفق** : بكسر الميم ، هو العظم الناتئ في آخر الذراع ، وسمي بذلك لأنه يرتفق به في الاتكاء ونحوه . [ قاله الحافظ ]

■ والسنة أن يكون الغسل ثلاث مرات .

لحديث عثمان في صفة الوضوء : ( ... ثم غسل يديه إلى المرفقين ثلاثاً ) .

- قوله ( إلى المرفقين ) دليل على أن المرفق يجب غسله مع اليد ، وهذا مذهب الأئمة الأربعة ، وقد تقدم ذلك .
  - يجب أن يغسل الكفين مع اليدين ، فيجب أن يغسل يديه من أطراف الأصابع إلى المرفقين .
  - يغسل الأقطع بقية المفروض .
- مثال: لو قدر أنه قطع من نصف الذراع، فإنه يغسل بقية المفروض لقوله تعالى ( فاتقوا الله ما استطعتم ) .
- ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ ( إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ) متفق عليه .
- قال النووي :** إذا بقي من محل الفرض شيء فإنه يجب غسله بلا خلاف .
- تحريك الخاتم عند الوضوء :
- إذا كان الخاتم واسعاً بحيث يدخل الماء إلى ما تحته فلا يجب تحريكه ، وإذا كان ضيقاً بحيث لا يدخل الماء إلى ما تحته إلا بتحريكه وجب تحريكه ، وذلك في الوضوء والغتسال .
- جاء في (الموسوعة الفقهية) : ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجب في الوضوء تحريك الخاتم أثناء غسل اليد، إن كان ضيقاً ولا يعلم وصول ماء الوضوء إلى ما تحته، فإن كان الخاتم واسعاً، أو كان ضيقاً وعلم وصول الماء إلى ما تحته فإن تحريكه لا يجب، بل يكون مستحباً..
- انتهى .
- وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : هل يجب تحريك الخاتم والساعة أثناء الوضوء؟
- فأجاب : "الفقهاء قالوا : يسن تحريكه ، ولكن إذا كان ضيقاً فلا بد من تحريكه ؛ لأنه إذا لم يحركه لم يصل الماء إلى ما تحته ، والله عز وجل يقول ( فاغسلوا وجوهكم وأيديكم ) فلا بد من غسل اليد كلها من أطراف الأصابع إلى المرفق .
- ﴿ ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ مِنْ قَدَمَيْهِ إِلَى قَدَمَيْهِ . ثُمَّ يُصِيبُهُمَا إِلَى الْكَعْبَيْنِ بِدَا مِنْهُ مَرَّةً وَاحِدَةً ۖ ﴾
- أي : ثم بعد غسل اليدين بمسح رأسه ، وهو من فروض الوضوء .
- لقوله تعالى : ( وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ) .
- قوله ( مرة واحدة ) فيه أن الرأس مسح مرة واحدة ، وهذا مذهب جمهور العلماء .
- أ- لحديث علي في صفة الوضوء : ( ومسح برأسه واحدة ) رواه أبو داود .
- ب- وحديث عثمان في الصحيحين في صفة الوضوء ، وكذلك عبد الله بن زيد في الصحيحين لم يذكر أنه مسح رأسه ثلاثاً بخلاف بقية الأعضاء .
- ج- لم ينقل عن النبي ﷺ سنة صحيحة أنه مسح رأسه ثلاث مرات .
- وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يشرع التلث في مسح الرأس .
- وهذا مذهب الشافعي .
- لحديث عثمان ( أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً ) . رواه مسلم
- والراجح الأول .**
- لأن المسح مبني على التخفيف فلا يقاس على الغسل .
- قال أبو داود :** وأحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أنه مسح رأسه مرة .
- قوله ( ويمسح رأسه ) أن الرأس بمسح ولا يغسل ، فلو غسله بدلاً من المسح لكان مكروهاً .
- وذهب بعض العلماء إلى أنه لا يجزئه ، لأنه خلاف أمر الله ورسوله .
- قوله ( ويمسح رأسه ) أي أنه يجب أن يستوعب جميع الرأس ولا يجزئ أن يمسح بعضه .
- وهذا هو المذهب وهو الصحيح.

أ- لأن هذا هو الذي ثبت عن النبي ﷺ ، ولم ينقل عنه ﷺ أنه اقتصر على بعض الرأس .

ب- ولأن الله تعالى ذكر مسح الرأس ، ومسمى الرأس حقيقة هو جميع الرأس ، فيقتضي وجوب مسح جميع الرأس .

قال ابن القيم : لم يصح عنه حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض الرأس البتة .

وذهب بعض العلماء إلى أنه يجزئ مسح بعض الرأس .

واستدلوا بقوله تعالى ( وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ) قالوا : الباء للتبعيض.

والراجع الأول .

وأما الباء فليست للتبعيض وإنما هي للملاصقة .

• قوله ( ويمسح رأسه ثم يعيدهما إلى المحل ... ) هذه صفة مسح الرأس .

أن يبدأ المتوضئ عند مسح الرأس بمسح مقدم رأسه الذي يلي الوجه ، فيذهب إلى القفا ، ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه .

وقد ذكر النووي رحمه الله في ( شرح مسلم ) اتفاق العلماء على استحباب هذه الكيفية .

ويدل لهذه الصفات :

أ- حديث عبد الله بن زيد - في صفة الوضوء - ( بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ ، حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَا ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ) .

ب- وعن مُعَاوِيَةَ ؓ ( أَنَّهُ تَوَضَّأَ لِلنَّاسِ كَمَا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ ، فَلَمَّا بَلَغَ رَأْسَهُ عَرَفَ عَرَفَهُ مِنْ مَاءٍ فَتَلَقَّاهَا بِشِمَالِهِ حَتَّى وَضَعَهَا

عَلَى وَسْطِ رَأْسِهِ حَتَّى قَطَرَ الْمَاءُ أَوْ كَادَ يَقْطُرُ ، ثُمَّ مَسَحَ مِنْ مُقَدِّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ ، وَمِنْ مُؤَخَّرِهِ إِلَى مُقَدِّمِهِ ) . رواه أبو داود

ج- عَنْ الْمُثَنَّدِ بْنِ مَعْدِي كَرَبٍ ؓ قَالَ ( رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ، فَلَمَّا بَلَغَ مَسْحَ رَأْسِهِ وَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى مُقَدِّمِ رَأْسِهِ فَأَمْرَهُمَا حَتَّى

بَلَغَ الْقَفَا ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ) رواه أبو داود .

• هذه الكيفية ليست واجبة :

قال ابن قدامة: كيفية الغسل أو المسح في الوضوء ليست واجبة، فالواجب هو حصول الغسل بالنسبة للأعضاء المغسولة، وحصول المسح

للأعضاء الممسوحة، بأي كيفية كانت، لكن لا شك أن اتباع الصفة الثابتة عن النبي ﷺ أفضل وأكمل .

• فإن قيل : ما الجواب عن رواية ( وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ، فَأَقْبَلَ يَدَيْهِ وَأَذْبَرَ ) فإن ظاهر هذه الرواية أنه بدأ بمؤخر رأسه ؟

الجواب عن هذه الرواية من وجوه :

أولاً : أن ( الواو ) لا تقتضي الترتيب ، ويكون التقدير ( أذبر وأقبل ) .

ويؤيد ذلك ما ورد عند البخاري من طريق سليمان بن بلال بلفظ ( فمسح رأسه ، فأذبر به وأقبل ) .

ثانياً : يحمل قوله (أقبل) على البداءة بالفعل، وقوله (أذبر) البداءة بالذبر، فيكون من تسميته الفعل بابتدائه . [ نيل الأوطار ]

ثالثاً : أو يحمل على بيان الجواز .

■ والحكمة من مسح الرأس على هذه الصفة استيعاب جهتي الرأس بالمسح ، لأن الشعر من جهة الوجه متجه إلى الوجه ، ومن جهة

المؤخر متجه إلى القفا .

■ وهذه الصفة يستوي فيها الرجل والمرأة ، لأن الأصل في الأحكام الشرعية أن ما ثبت في حق الرجال ثبت في حق النساء إلا بدليل

يخصص .

■ لو مسح رأسه بغير يده ، كأن يمسحه بخرقه ونحوها جاز لحصول المسح بذلك .

■ يستحب أن يأخذ ماء جديداً - غير ما فضل عن ذراعيه - فيمسح به رأسه .

وهذا قول أكثر العلماء .

قال الترمذي : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، رأوا أن يأخذ لرأسه ماء جديداً .

وقال ابن رشد : أكثر العلماء أوجب تجديد الماء لمسح الرأس ، قياساً على سائر الأعضاء .



لحديث عبد الله بن زيد - في صفة الوضوء - ( ... ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا وَالْأُخْرَى ثَلَاثًا وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فُضْلٍ يَدِهِ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى أَنْفَاهُمَا ) رواه مسلم .

قال النووي : معناه أنه مسح الرأس بماء جديد ، لا ببقية يديه .

( ثُمَّ يَدْخُلُ سَبَاحَتَيْهِ فِي صِمَاخِي الْأُذُنِيْهِ ، وَيَمْسَحُ بِإِبْهَامَيْهِ ظَاهِرَهُمَا ) .

أي : ثم بعد مسح الرأس بمسح أذنيه .

وصفة مسحهما : أن يدخل سباحتيه [ أصبعيه السباحتين ] في صماخي أذنيه لمسح باطنهما ، ويمسح بإبهامييه ظاهريهما .

ولو مسحهما بغير الإبهام لجاز ، لأن المقصود استيعاب المحل بالمسح ، لكن العمل بالسنة أفضل ، لجعل له أجر الاقتداء بالنبي ﷺ .

والدليل على هذه الصفة :

أ- حديث : عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، ( أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الطُّهُورُ فَدَعَا بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَدْخَلَ إِبْصَعِيَّ السَّبَاحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ ، وَمَسَحَ بِإِبْهَامَيْهِ عَلَى ظَاهِرِ أُذُنَيْهِ ، وَبِالسَّبَاحَتَيْنِ بَاطِنَ أُذُنَيْهِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا الْوُضُوءُ فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ - أَوْ ظَلَمَ وَأَسَاءَ - ) رواه أبو داود . [ الحديث إسناده حسن لكن لفظ ( أو نقص ) شاذة لا تصح ] .

ب- وفي حديث الأعمش عن معدي الكندي ، قال ( أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَوْضُوءَ فَتَوَضَّأَ فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ تَمَضَّمُ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا ) رواه أبو داود .

ج- وفي حديث الربيع بن أنس عن أبيه عن جده ، قال ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، يَأْتِينَا فَحَدَّثَنَا أَنَّهُ قَالَ : اسْكُبِي لِي وَضُوءًا ، فَذَكَرْتُ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ فِيهِ : فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا ، وَوَضَّأَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ... وَبِأُذُنَيْهِ كَلْتُهُمَا ظُهُورَهُمَا وَبُطُونَهُمَا ، وَوَضَّأَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ) . رواه أبو داود

قال النووي رحمه الله : والسنة أن يمسح ظاهرهما وباطنهما ، فظاهرهما ما يلي الرأس وباطنهما ما يلي الوجه . كذا قاله الصيبري وآخرون وهو واضح . وأما كيفية المسح فقال إمام الحرمين والغزالي وجماعات : يدخل مسبحتيه في صماخي أذنيه ويديرهما على المعاطيف ويبرأ الإبهامين على ظهور الأذنين . ( المجموع ) .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) والمسنون في مسحهما أن يدخل سببتيه في صماخيهما ، ويمسح بإبهامييه ظاهريهما ... ولا يجب مسح ما استتر من الأذنين بالعضاريف؛ لأن الرأس الذي هو الأصل لا يجب مسح ما استتر منه بالشعر، فالأذن أولى .

قال ابن القيم : وكان يمسح أذنيه مع رأسه ، وكان يمسح ظاهرهما وباطنهما .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: مسح الأذنين: كيفيته: أن يدخل الإنسان سببتيه يعني إصبعيه ما بين الوسطى والإبهام في صماخ الأذنين، دون أن يرصها حتى تتألم، يدخلها في الصماخ، والإبهام يمسح به ظاهر الأذنين، وهو الصفحة التي تلي الرأس.

فائدة : أن الأذنين تمسحان جميعاً ، ولا يقدم اليمنى على اليسرى .

● السباحتين : تنبيه سباحة ، وهي الإصبع التي بين الإبهام والوسطى ، سميت بذلك لأنه يسبح بها ، أو لأنه يشار بها عند السب .

إبهامييه : تنبيه الإبهام ، وهي الإصبع الغليظة الخامسة من أصابع اليد .

■ ومسح الأذنين مع الرأس واجب ، وهذا مذهب الحنابلة .

أ- لقوله تعالى : ( وَاسْتَخُوا بِرُؤُوسِكُمْ ) وقد جاء في الحديث : ( الأذنان من الرأس ) وهذا روي مرفوعاً لكن لا يصح ، لكنه صح من قول ابن عمر رواه عبد الرزاق بسند صحيح ، وإذا كانت الأذنان من الرأس فيكون الأمر بتمسح الرأس أمراً بتمسحهما .

ب- ومن الأدلة قوله ﷺ : ( إذا توضأ العبد فمضمض خرجت خطاياها من فيه ، ... فإذا مسح برأسه خرجت خطاياها من رأسه حتى تخرج من أذنيه ) رواه مالك .

فقوله : ( حتى تخرج من أذنيه ) دليل على أن الأذنين من الرأس ، فتكون حكم مسحهما حكم مسح الرأس .

وذهب بعض العلماء إلى أن مسحهما سنة ليس بواجب .

لحديث عثمان في صفة الوضوء ؛ حيث لم يذكر المسح على الأذنين .

وكذلك في حديث عبد الله بن زيد ، لم يذكر المسح على الأذنين .

والراجع الأول .

■ ويمسح أذنيه بفضل ماء رأسه ، وليس في السنة ما يدل على أنه يأخذ ماءً جديداً ، وقد تقدم ذلك .

( ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ مَعَ الْكَعْبَيْنِ وَالْأُذُنَيْنِ ) .

ثم بعد مسح الرأس يغسل رجليه .

لقوله تعالى : ( وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ) .

والكعبان : هما العظمان الناتقان اللذان بأسفل الساق من جانبي القدم .

● والسنة أن يغسلهما ثلاثاً .

لحديث عثمان في صفة الوضوء : ( ثم غسل كلتا رجليه ثلاثاً ... ) .

● جاء التحذير الشديد من التهاون في شيء من الرجل ، فقد قال ﷺ : ( ويل للأعقاب من النار ) .

وفي هذا الحديث دليل على وجوب غسل الرجلين ، وأن فرض الرجل هو الغسل ولا يجوز المسح إلا لمن لبس الخفين .

ف قوله ﷺ في هذا الحديث ( ويل للأعقاب ... ) وفعله ﷺ كله يدل على أن الواجب في الرجل الغسل لا المسح .

قال الحافظ ابن حجر : وقد تواترت الأخبار عن النبي ﷺ في صفة وضوئه أنه غسل رجليه وهو المبين لأمر الله ، وقد قال في حديث

عمرو بن عبسة الذي رواه ابن خزيمة وغيره مطولاً في فضل الوضوء ( ثم يغسل قدميه كما أمره الله ) .

ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك .

قال عبد الرحمن بن أبي ليلى : أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين رواه سعيد بن منصور .

وقال ابن خزيمة : ولو كان الماسح مؤدياً للفرض لما تُوعِد بالنار .

وقال ابن عبد البر : ولو لم يكن الغسل واجباً ما خوف من لم يغسل عقبه وعرقوبيه بالنار ، لأن المسح ليس من شأنه الاستيعاب ولا يبلغ

به العراقيب ولا الأعقاب .

وقال ابن دقيق العيد : قوله ( ثم غسل كلتا رجليه ) صريح في الرد على الروافض في أن واجب الرجلين : المسح ، وقد تبين هذا من

حديث عثمان وجماعة وصفوا وضوء رسول الله ﷺ ، ومن أحسن ما جاء في: حديث عمرو بن عبسة - بفتح العين والباء - أن رسول

الله ﷺ قال ( ما منكم من أحد يقرب وضوءه ) إلى أن قال ( ثم يغسل رجليه كما أمره الله عز وجل ) فمن هذا الحديث : انضم القول

إلى الفعل وتبين أن المأمور به : الغسل في الرجلين .

وقد ادعى الطحاوي النسخ ، فقال : إنهم كانوا يمسحون عليها مثل مسح الرأس ، ثم إن رسول الله ﷺ منعهم عن ذلك وأمرهم بالغسل ،

فهذا يدل على انتساح ما كانوا يفعلونه من المسح .

قال العيني : وفيه نظر لأن قوله ( نمسح على أرجلنا ) يحتمل أن يكون معناه نغسل غسلاً خفيفاً مبقعاً حتى يرى كأنه مسح والدليل عليه

ما في الرواية الأخرى ( رأى قوماً توضؤوا وكأنهم تركوا من أرجلهم شيئاً ) فهذا يدل على أنهم كانوا يغسلون ولكن غسلاً قريباً من المسح ،

فلذلك قال لهم أسبغوا الوضوء ، وأيضاً إنما يكون الوعيد على ترك الفرض ، ولو لم يكن الغسل في الأول فرضاً عندهم لما توجه الوعيد ،

لأن المسح لو كان هو المشمول فيما بينهم كان يأمرهم بتركه وانتقالهم إلى الغسل بدون الوعيد ، ولأجل ذلك قال القاضي عياض معناه :

نغسل كما ذكرناه آنفاً ، والصواب أن يقال إن أمر رسول الله ﷺ بإسباغ الوضوء ووعيده وإنكاره عليهم في ذلك الغسل يدل على أن وظيفة

الرجلين هو الغسل الوافي لا الغسل المشابه بالمسح كغسل هؤلاء .

وقال الشيخ ابن عثيمين : والرَّافِضَةُ بِخَالِفُونَ الْحَقَّ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِطَهَارَةِ الرَّجْلِ مِنْ وَجْهِهِ ثَلَاثَةً :

**الأول:** أنهم لا يغسلون الرجل، بل بمسحونها مسحاً.

**الثاني:** أنهم ينتهون بالتطهير عند العظم الناتئ في ظهر القدم فقط.

**الثالث:** أنهم لا يمسحون على الخفين، ويرون أنه محرم، مع العلم أن ممن روى المسح على الخفين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو عندهم إمام .

• وفي هذا الحديث وجوب استيعاب أعضاء الوضوء بالتطهير ، لأن النبي ﷺ توعده من لم يستوعب .

قال البغوي معناه : ويل لأصحاب الأعقاب المقصرين في غسلها، وقيل: أراد أن الأعقاب تختص بالعذاب إذا قصر في غسلها.

قال الحافظ : وإنما خصت بالذكر لصورة السبب ، فيلتحق بها ما في معناها من جميع الأعضاء التي قد يحصل التساهل في إسباغها .

وفيه أن من ترك جزءاً يسيراً مما يجب تطهيره لا تصح طهارته .

**قال النووي :** وهذا متفق عليه .

عن عمر رضي الله عنه أن رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدمه فأبصره النبي ﷺ فقال (ارجع فأحسن وضوءك فرجع ثم صلى). رواه مسلم

فيجب تعميم أعضاء الوضوء بالغسل ، وذلك بإيصال الماء إلى جميع أجزاء أعضاء الوضوء وعدم ترك أي محل منها .

نجد ذلك في قوله ﷺ في الحديث ( ويل للأعقاب من النار ) فتخصيصه ذكر الأعقاب لأنها في مؤخرة القدم، فهي مظنة لعدم وصول

الماء إليها لمن لم يتعاهدها بذلك ، فدل على ضرورة العناية بإسباغ الوضوء في محل الفرض .

وفيه أن الكثير من الناس يتساهلون في غسل مؤخرة الأعضاء وهذا خطأ يجب التنبيه عليه .

**« وَإِنْ شَرَى مُسْنُونًا أجزأه من واجب » .**

كمن عليه غسل جمعة — وهو سنة على قول الجمهور — وجنابة ، فنوى غسل الجمعة فقط ، فإنه يجزئه .

مثال : رجل أصبح يوم الجمعة وعليه جنابة فاغتسل نائماً غسل الجمعة ، فهل يجزئ عن غسل الجنابة ؟ الجواب نعم .

قالوا : لأنها طهارة شرعية .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا يجزئ ذلك .

لحديث ( إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ) ، وهذا قد تطهر طهارة لا ترفع بمثلها الأحداث ، وإنما تطهر طهارة مستحبه لا

تطراً على الأحداث فترفعها فهي طهارة مسنونة.

وبعض العلماء قيّد ذلك بما إذا كان ناسياً حدثه ، فإنه يجزئه .

قال البهوتي : وإن نوى غسلًا مسنوناً كغسل الجمعة والعيد أجزأ عن الغسل الواجب لجنابة أو غيرها، إن كان ناسياً للحدث الذي أوجبه .

( كشف القناع ) .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** وقيد بعض الأصحاب بما إذا كان ناسياً حدثه، أي: ناسياً لجنابة، فإن لم يكن ناسياً فإنه لا يرتفع؛ لأن

الغسل المسنون ليس عن حدث، وإذا لم يكن عن حدث، فقد قال النبي ﷺ (إنما الأعمال بالنيات) ، وهذا الرجل لم ينو إلا الغسل

المسنون، وهو يعلم أن عليه جنابة، ويذكر ذلك، فكيف يرتفع الحدث ؟ وهذا القول . وهو تقييده بأن يكون ناسياً . له وجهة من النظر.

( الشرح الممتع ) .

وهذه المسألة لها ثلاثة أحوال :

**أولاً :** أن ينوي بغسله عن الجمعة والجنابة ، فهذا يجزئ .

قال النووي : ولو نوى بغسله غسل الجنابة والجمعة حصلاً جميعاً هذا هو الصحيح . ( المجموع ) .

وقال ابن قدامة : إن اغتسل للجمعة والجنابة غسلًا واحداً ونواهما ، أجزأه ، ولا نعلم فيه خلافاً . ( المغني ) .

**ثانياً :** أن ينوي الجنابة ، فهذا يجزئ .

**ثالثاً :** أن ينوي فقط غسل الجمعة ، فهذا فيه الخلاف السابق .

## ( وَكَيْفًا هَكَذَا ) .

أي : إذا نوى غُسلًا واجباً أجزأ عن المسنون .

قال ابن قدامة : ... لِأَنَّهُ مُعْتَسِلٌ ، فَيَدْخُلُ فِي غُثُومِ الْحَدِيثِ .

وَلِأَنَّ الْمُقْصُودَ التَّنْظِيفُ ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِهَذَا الْغُسْلِ .

وَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ ( مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ) .

## ( وَإِنْ اجْتَمَعَتْ أَحَدَاتٌ تَرْجِبُ وَضُوءاً أَوْ غُسْلاً فَتُرَى بِطَهَارَتِهِ أَحَدُهَا أَوْ تَجْعَلُ سَائِرَهَا ) .

أي: بأن فعل من نوافض الوضوء أشياء متعدّدة، كما لو بَالَ ، وتَغَوَّطَ ، ونَامَ ، وأَكَلَ لَحْمَ إِبِلٍ ، ونَوَى الطَّهَارَةَ عن البول ، فإنه يجزئ عن الجميع .

لأن الحدث وصف واحد وإن تعددت أسبابه .

## ( وَتَبَاحُ مَحَارِجِ اللَّتِي وَضُوءُ ) .

أي : أن معاونة المتوضى جائزة من غير كراهة .

أ-لحديث المغيرة بن شعبه . قال ( كنتُ مع النبي ﷺ في سفر فقال : يا مغيرة خذ الإداوة فأخذتها ، فانطلق حتى توارى عني فقضى حاجته ، ثم جاء ... فصبيبت عليه فتوضأ ) متفق عليه .

ب-وعن أسامة بن زيد ( أن رسول الله ﷺ لما أفاض من عرفة عدل إلى الشعب فقضى حاجته ، قال أسامة : فجعلت أصب عليه ويتوضأ ) متفق عليه .

قال النووي عن حديث المغيرة : في هذا الحديث : دليل على جواز الاستعانة في الوضوء . وَقَدْ ثَبَتَ أَيْضًا فِي حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَبَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي وَضُوئِهِ حِينَ انْصَرَفَ مِنْ عَرَفَةَ

ج- قال الحافظ في الفتح : روى الحاكم في المستدرك من حديث الربيع بنت مَعُوذَ أَنهَا قَالَتْ ( أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بوضوء فقال : اسكبي ، فسكبت عليه ) .

قال الحافظ : وهذا أصرح في عدم الكراهة من الحديثين المذكورين لكونه في الحضر ، ولكونه بصيغة الطلب

وقد ذهب بعض العلماء إلى كراهة الاستعانة بأحد ، لكنه قول ضعيف .

● وقد وردت أحاديث تنهى عن الاستعانة لا يثبت منها شيء .

قال النووي : وَقَدْ جَاءَ فِي أَحَادِيثَ لَيْسَتْ بِثَابِتَةٍ النَّهْيُ عَنِ الْإِسْتِعَانَةِ . ( شرح مسلم ) .

منها: حديث ابن عباس قال (كان رسول الله ﷺ لا يكل طهوره إلى أحد) رواه ابن ماجه وهو ضعيف .

ومنها: حديث العباس بن عبد الرحمن المدني قال (خصلتان لم يكن رسول الله ﷺ يكلهما إلى أحد من أهله، كان يناول المسكين بيده، ويضع الطهور من الليل ويخمره) رواه ابن أبي شيبة وهو حديث ضعيف .

● فإن قال قائل : لماذا لا يكون هذا مشروعاً ، لأنه من باب التعاون على البر والتقوى ؟

الجواب : لأن هذه عبادة ينبغي للإنسان أن يباشرها بنفسه، ولم يرد عن النبي ﷺ أنه كلما أراد أن يتوضأ طلب من يعينه.

[الشرح الممتع]

● إذا لم يمكنه التطهر إلا بالاستعانة فهنا تجب الاستعانة .

قال النووي : إذا لم يقدر على الوضوء لزمه تحصيل من يوضئه إما متبرعاً وإما بأجرة المثل إذا وجدها ، وهذا لا خلاف فيه .

● قال النووي : قَالَ أَصْحَابُنَا : الْإِسْتِعَانَةُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامُ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَسْتَعِينَ فِي إِخْضَارِ الْمَاءِ مِنَ الْبُئْرِ وَالْبَيْتِ وَنَحْوِهَا ، وَتَقْدِيمِهِ إِلَيْهِ .

وَهَذَا جَائِزٌ ، وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى .

**وَالثَّانِي :** أَنْ يَسْتَعِينَ بِمَنْ يَغْسِلُ الْأَعْضَاءَ ، فَهَذَا مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْدُورًا بِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ .

**وَالثَّالِث :** أَنْ يَسْتَعِينَ بِمَنْ يَصُبُّ عَلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ لِعَدْرِ فَلَا بُدَّ ، وَإِلَّا فَهُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى ، وَهَلْ يُسَمَّى مَكْرُوهًا ؟ فِيهِ وَجْهَانِ لِأَصْحَابِنَا : أَصَحُّهُمَا : لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعْ فِيهِ نَهْيٌ ، وَأَمَّا اسْتِعَانَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِأَسَامَةَ وَالْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ وَبِالرُّبَيْعِ بِنْتُ مُعَوِذٍ فَلْيَبَيِّنِ الْجَوَازَ ، وَيَكُونَ أَفْضَلُ فِي حَقِّهِ جَيِّدٌ ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْبَيِّنَاتِ . ( شرح مسلم ) .

### ( تَنْشِيفُ الْأَعْضَاءِ ) .

أي : وِبِإِباحِ التَّنْظِفِ بَعْدَ الْوُضُوءِ بِمَنْدِيلٍ أَوْ خِرْقَةٍ ، وَرَجَحَ ذَلِكَ ابْنُ الْمُنْذِرِ .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه مكروه .

لحديث ميمونة قالت ( أَذْنَبْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ - غُسْلُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ فَعَسَلَ كَفَّيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ ثُمَّ أَفْرَغَ بِهِ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ ثُمَّ ضَرَبَتْ بِشِمَالِهِ الْأَرْضَ فَذَلَّكَهَا ذَلْكَ شَدِيدًا ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِلءَ كَفِّهِ ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ ثُمَّ تَنَحَّى عَنْ مَقَامِهِ ذَلِكَ فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمَنْدِيلِ فَرَدَّهُ ) رواه مسلم .

وفي رواية ( ... ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمَنْدِيلِ - فَرَدَّهُ ، وَفِيهِ : - وَجَعَلُ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ ) .

وفي رواية ( ... قالت : فَأَتَيْتُهُ بِخِرْقَةٍ فَلَمْ يُرِدْهَا ، فَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ ) رواه البخاري .

**وذهب بعضهم :** إلى أنه مستحب .

أ- لحديث عائشة قالت ( كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خِرْقَةٌ يَنْشِفُ بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ ) رواه الترمذي وهو ضعيف .

ب- ولحديث سلمان ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَقَلَبَ جَبَةَ صُوفٍ كَانَتْ عَلَيْهِ ، فَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ ) رواه ابن ماجه، وهو ضعيف .

ج- ولحديث أبي بكر الصديق ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ خِرْقَةٌ يَنْشِفُ بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ ) رواه البيهقي .

وكل هذه الأحاديث لا يثبت منها شيء ، وقد قال الترمذي : لا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء .

**والراجح أنه جائز ( يعني مباح ) .**

وقد صح عن أنس ( أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ وَجْهَهُ بِالْمَنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ ) رواه ابن المنذر .

**قال ابن قدامة :** لَا بَأْسَ بِتَنْشِيفِ أَعْضَائِهِ بِالْمَنْدِيلِ مِنْ بَلَلِ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ ؛ وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَقَدْ رُوِيَ أَخْذُ الْمَنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ عَنْ عُثْمَانَ وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَنْسَ ، وَكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ .

● وقد سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله عن حكم تنشيف أعضاء الوضوء .

فأجاب : تنشيف الأعضاء لا بأس به ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَنْعِ ، وَالْأَصْلُ فِيمَا عَدَا الْعِبَادَاتِ مِنَ الْعُقُودِ وَالْأَفْعَالِ وَالْأَعْيَانِ الْحُلِّ وَالْإِبَاحَةُ حَتَّى يَقُودَ دَلِيلُ عَلَى الْمَنْعِ .

فإن قال قائل : كيف تجيب عن حديث ميمونة ؓ ، حينما ذكرت أن النبي ﷺ اغتسل ، قالت : فَأَتَيْتُهُ بِالْمَنْدِيلِ فَردَهُ وجعل ينفض الماء بيده ؟

فالجواب : أن هذا الفعل من النبي ﷺ قضية عيَّنَ تحتل عدة أمور : إما لأنه لسبب في المنديل ، أو لعدم نظافته ، أو يخشى أن يبله بالماء ، وبلله بالماء غير مناسب ، فهناك احتمالات ولكن إتياها بالمنديل قد يكون دليلاً على أن من عادته أن ينشف أعضائه ، وإلا لما أتت به

. ( مجموع فتاوى ابن عثيمين ) .

● قوله ( وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ ) .

نستفيد جواز نفض اليدين من ماء الغسل .

وأما حديث ( لَا تَنْفُضُوا أَيْدِيَكُمْ فِي الْوُضُوءِ فَإِنَّهَا مَرَاوِحُ الشَّيْطَانِ ) فحديث ضعيف .

قال ابن دقيق العيد في شرح (عمدة الأحكام) وهذا الحديث دليل على جواز نفض الماء عن الأعضاء في الغسل، والوضوء مثله، وما

استدل به على كراهة النفض - وهو ما ورد ( لا تنفضوا أيديكم فإنها مراوح الشيطان ) حديث ضعيف لا يقاوم هذا الصحيح . ( إحكام الأحكام ) .

الحديث من رواية أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ( لا تنفضوا أيديكم في الوضوء فإنها مراوح الشيطان ) فهو حديث ضعيف، ومن أهل العلم من صرح بوضعه، وفي إسناده البخاري بن عبيد وهو متهم بوضع الحديث، وقد حكم جماعة من أهل العلم بنكارة هذا الحديث، منهم : أبو حاتم الرازي ، وابن عدي ، والذهبي .

لذا قال الحافظ بن حجر في ( فتح الباري ) ولو لم يعارضه هذا الحديث الصحيح -يعني حديث ميمونة- لم يكن صالحاً لأن يحتج به .

#### ( ويسن تجديد الوضوء ) .

أ- لحديث أنس قال ( كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ... ) رواه البخاري .

ب- ولحديث بُرَيْدَةَ ( أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى الصَّلَاةَ يَوْمَ الْفَتْحِ يُوَضُّوهُ وَاحِدٍ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ لَقَدْ صَنَعْتَ الْيَوْمَ شَيْئاً لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ . قَالَ : عَمداً صَنَعْتُهُ يَا عُمَرُ ) رواه مسلم .

ج- وجاء في حديث ضعيف ( من توضأ على طهر كتب الله له عشر حسنات ) رواه أبو داود .

#### • لكن ما معنى تجديد الوضوء :

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : تجديد الوضوء سنة فلو صلى إنسان بوضوئه الأول ثم دخل وقت الصلاة الأخرى فإنه يسن أن يجدد الوضوء وإن كان على طهارة

وقال أيضاً رحمه الله : وتجديد الوضوء يكون مسنوناً إذا صلى بالوضوء الذي قبله ، فإذا صلى بالوضوء الذي قبله فإنه يستحب أن يتوضأ للصلاة الجديدة .

مثاله : توضأ لصلاة الظهر وصلى الظهر ثم حضر وقت العصر وهو على طهارته فحينئذ يسن له أن يتوضأ بتجديداً للوضوء ، لأنه صلى بالوضوء السابق ، فكان تجديد الوضوء للعصر مشروعاً ، فإن لم يصل به بأن توضأ للعصر قبل دخول وقتها ولم يصل بهذا الوضوء ثم لما أذن العصر جدد هذا الوضوء فهذا ليس بمشروع لأنه لم يصل بالوضوء الأول .

#### فائدة :

قوله ( أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى الصَّلَاةَ يَوْمَ الْفَتْحِ يُوَضُّوهُ وَاحِدٍ ... ) .

دليل على جواز الصلوات المفروضة والنوافل بوضوء واحد ما لم يحدث .

قال النووي : وهذا جائز بإجماع من يعتد به .

أ- لحديث عمر ( أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى الصَّلَاةَ يَوْمَ الْفَتْحِ يُوَضُّوهُ وَاحِدٍ ... ) .

ب- ولحديث أنس قال ( كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ . فَلَمَّا كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ قَالَ يُجْزَى أَحَدُنَا الْوُضُوءَ مَا لَمْ يُحْدِثْ ) رواه البخاري .

ج- وحديث سويد بن النعمان ( أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَامَ خَيْبَرَ ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصَّهْبَاءِ - وَهِيَ أَدْنَى خَيْبَرَ - فَصَلَّى الْعَصْرَ ، ثُمَّ دَعَا بِالْأَزْوَادِ ، فَلَمْ يَأْتِ إِلَّا بِالسَّوِيْقِ ، فَأَمَرَ بِهِ فَنُتِرَ ، فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَأَكَلْنَا ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْمَغْرِبِ ... ) .

د- وفي معناه أحاديث كثيرة : كحديث الجمع بين الصلاتين بعرفة والمزدلفة وسائر الأسفار ، والجمع بين الصلوات الفاتئات يوم الخندق وغير ذلك .

#### باب الإسراع هلكي الخفيين

#### تعريف الخف :

الخف لغة : ما يلبس في الرجل من جلد رقيق ، جمعه خفاف .

وشرعاً : هو الساتر للكعبين فأكثر من جلد ونحوه .

والمقصود بالجوارب : ما يلبس على الرجل من قطن ونحوه ، وهو ما يعرف بالشراب . ( الشيخ ابن عثيمين )

#### ( وهي جائز ) .

قال ابن قدامة : المسح على الخفين جائز عند عامة أهل العلم .

ونقل ابن المنذر عن ابن المبارك ، قال : ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف .

وقال ابن عبد البر : لا أعلم من روى عن أحد من فقهاء السلف إنكاره ، إلا عن مالك مع أن الروايات الصحيحة مصرحة عنه بإثباته .

وقال الحسن البصري : حدثني سبعون من أصحاب النبي ﷺ أنه مسح على خفيه .

والأدلة على جوازه كثيرة منها :

أ- عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَتَوَضَّأَ ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ حَقِيئَهُ ، فَقَالَ : " دَعُهُمَا ، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ " فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- وروى همام بن الحارث قال ( رأيت جرير بن عبد الله بال ، ثم توضأ ومسح على خفيه ، ثم قام فصلى ، فسئل ، فقال : رأيت رسول الله ﷺ صنع مثل هذا ) قال إبراهيم النخعي : فكان يعجبهم هذا ، لأن جريراً كان من آخر من أسلم . متفق عليه

قال النووي : معناه أن الله تعالى قال في سورة المائدة ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ) فلو كان إسلام جرير متقدماً على نزول المائدة لاحتل كونه حديثه في مسح الخف منسوخاً بآية المائدة ، فلما كان إسلامه متأخراً علمنا أن حديثه يعمل به وهو مبين أن المراد بآية المائدة غير صاحب الخف ، فتكون السنة مخصصة للآية .

ج- وعن حذيفة . قال ( كنت مع النبي ﷺ فانتهى إلى سباطة قوم فبال قائماً ، فتنحيت ، فقال : ادنه ، فدنوت حتى قمت عند عقبه ، فتوضأ فمسح على خفيه ) متفق عليه .

والأحاديث التي ستأتي إن شاء الله في الشرح .

#### ( في الحضر والسفر ) .

اتفق الفقهاء على أن المسح على الخفين في السفر جائز .

واختلفوا في المسح في الحضر على قولين ، والصحيح أنه يجوز المسح على الخفين في الحضر كما يجوز في السفر .

وبهذا قال جماهير العلماء .

وبه قال أبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، وهي الرواية الراجحة عند مالك ، وهو اختيار ابن عبد البر .

أ- لحديث حذيفة . قال ( كنت مع النبي ﷺ فانتهى إلى سباطة قوم فبال قائماً ، فتنحيت ، فقال : ادنه ، فدنوت حتى قمت عند عقبه ، فتوضأ فمسح على خفيه ) متفق عليه .

فقد جاء في رواية ( في المدينة ) عند البيهقي ، والحديث أخرجه مسلم بدون هذه الزيادة .

ب- ولحديث أسامة بن زيد قال ( دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَالٌ الْأَسْوَقَ فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ ؛ قَالَ أُسَامَةُ : فَسَأَلْتُ بِلَالَ مَا صَنَعَ ؟ فَقَالَ بِلَالٌ : ذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ ، ثُمَّ صَلَّى ) رواه النسائي والحاكم .

وهذا الحديث يدل صراحة على أنه ﷺ مسح على خفيه في الحضر ، إذ أن ( الأسواق ) مكان بالمدينة والمسح إنما كان فيه .

● اختلف العلماء : أيهما أفضل المسح أو الغسل على قولين :

القول الأول . أن الغسل أفضل

وهذا مذهب الشافعي ، وذهب إليه جماعة من الصحابة منهم عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبو أيوب الأنصاري . [ ذكر ذلك النووي

]

أ-لأنه المفروض في كتاب الله .

ب-ولأنه الغالب من فعل رسول الله ﷺ . [ ذكر ذلك ابن قدامة ] .

**القول الثاني : أن المسح أفضل .**

وهذا مذهب أحمد .

**قال النووي :** وذهب إليه الحكم وحماد .

واختاره ابن المنذر ، وقال : والذي أختاره أن المسح أفضل ، لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض ، قال : وإحياء ما طعن به المخالفون من السنن أفضل من تركه .

أ- لقوله ﷺ ( إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معاصيه ) رواه أحمد .

ب- أن في المسح على الخفين مخالفة لأهل البدع الذين ينكرونه ، كالخوارج والروافض .

ج- أنه أيسر ، لحديث ( مَا حَيَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا ، فَإِنْ كَانَ إِثْمًا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ ) . متفق عليه . واختار شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم أن الأفضل في حق كل واحد ما كان موافقاً للحال التي عليها قدمه ، فإن كان لا بأساً للخف فالأفضل المسح ، وإن كانت قدماه مكشوفتين فالأفضل الغسل ، ولا يلبس الخف من أجل أن يمسح عليه .

ويدل لهذا حديث المغيرة بن شعبة ؓ لما أراد أن ينزع خفي النبي ﷺ ليغسل قدميه في الوضوء فقال له النبي ﷺ ( دَعُهُمَا ، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ ، فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا ) فهذا يدل على أن المسح أفضل في حق من كان يلبس الخفين .

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية :** وفصل الخطاب : أن الأفضل في حق كل واحد ما هو الموافق لحال قدمه . فالأفضل لمن قدماه مكشوفتان : غسلهما ولا يتحرى لبس الخف ليمسح عليه ، كما كان عليه أفضل الصلاة والسلام يغسل قدميه إذا كانتا مكشوفتين ، ويمسح قدميه إذا كان لا بأساً للخف . ( الإنصاف ) .

واختاره ابن القيم في زاد المعاد ، وقال : ولم يكن يتكلف ضدَّ حاله التي عليها قدماه ، بل إن كانت في الخف مسح عليهما ولم ينزعهما ، وإن كانت مكشوفتين غسل القدمين ، ولم يلبس الخف ليمسح عليه ، وهذا أعدل الأقوال في مسألة الأفضل من المسح والغسل .

● خلع الجوربين عند كل وضوء احتياطاً للطهارة ، هذا خلاف السنة وفيه تشبه بالروافض الذين لا يميزون المسح على الخفين ، والنبي ﷺ ، قال للمغيرة حينما أراد نزع خفيه قال : دعهما فإنني أدخلتهما طاهرتين . ومسح عليهما . ( ابن عثيمين ) .

**( في الطهارة الصغرى ودون الكبرى ) .**

هذا الشرط الأول من شروط المسح على الخفين : أن يكون المسح في الطهارة الصغرى دون الكبرى .

**قال ابن قدامة :** ولا يجزئ المسح في جنابة ولا غسل واجب ولا مستحب لا نعلم في هذا خلافاً .

**وقال الحافظ ابن حجر :** المسح على الخفين خاص بالوضوء لا مدخل للغسل فيه بإجماع .

لحديث صفوان بن عسال ؓ قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَاتَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ ، وَيَبُولُ ، وَتَوْم ) رواه الترمذي .

( إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ ) أي : فنزعها ولو قبل مرور ثلاثة أيام ، والجنابة : إنزال المني . ( وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ ، وَيَبُولُ ، وَتَوْم ) أي : ولكن لا ننزعها من غائط وبول ونوم إلا إذا مرت المدة المقررة .

**( للمقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أياماً وليلاً ) .**

هذا الشرط الثاني من شروط المسح على الخفين :

وهي : أن تكون في المدة المحددة شرعاً : وهي ثلاثة أيام لباليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم .

أ-لحديث علي بن أبي طالب ؓ قَالَ ( جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ . يَعْنِي : فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ) . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .



ب- ولحديث صفوان بن عسال رضي الله عنه قال ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ، وَبَوْلٍ، وَنَوْمٍ ) . أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

والقول بأن المسح على الخفين مؤقت للمقيم يوماً وليلة وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ؛ هو مذهب الجمهور .

فهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وجماهير العلماء . [ قاله النووي ] .

وممن قال به من الصحابة : علي ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وحذيفة .

وممن قال به من التابعين : شريح القاضي ، وعطاء بن أبي رباح ، والشعبي ، وعمر بن عبد العزيز .

قال ابن عبد البر : وأكثر التابعين والفقهاء على ذلك ، وهو الأحوط عندي .

قال الخطابي : التوقيت قول عامة الفقهاء . [ قاله النووي ] .

( مِنْ هَذَا بَعْدَ لِبْسٍ ) .

أي : أن المدة تبتدئ من أول حدث بعد اللبس . وهذا مذهب الجمهور . [ ذكر ذلك الشنقيطي ] .

أ- واستدل هؤلاء بزيادة في حديث صفوان ( من الحدث إلى الحدث ) ، قال النووي : وهي زيادة غريبة ليست ثابتة .

ب- وقالوا : إن الحدث سبب للمسح على الخفين ، فعلق الحكم به .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه من أول مسح بعد الحدث .

وممن قال بهذا الأوزاعي ، وأبي ثور ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وداود ، ورجح هذا القول النووي ، واختاره ابن المنذر .

واحتج هؤلاء بأحاديث التوقيت في المسح ، ووجه احتجاجهم بها :

أن قوله ﷺ ( يمسح المسافر ثلاثة أيام ) صريح في أن الثلاثة كلها ظرف للمسح ، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان ابتداء المدة من المسح ، وهذا القول هو الراجح .

مثال يوضح ذلك :

رجل توضأ لصلاة الفجر ، ولبس الخفين ، وبقي على طهارته إلى الساعة ( ٩ ) ضحىً ، ثم أحدث ولم يتوضأ ، وتوضأ في الساعة ( ١٢ ) .

المذهب تبتدئ المدة من الساعة ( ٩ ) ، وعلى القول الراجح تبتدئ من الساعة ( ١٢ ) . [ الشرح الممتع ]

■ على القول الراجح كما سبق ، إذا مسح بدأت المدة ، لكن اختلف العلماء لو كان مسحه لتجديد الوضوء ، هل تبدأ به المدة أم لا ؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

ف قيل : تبتدئ به المدة من المسح ولو لتجديد وضوء .

وقيل : لا بد أن يكون المسح لوضوء واجب . والله أعلم .

( بِشَرْطِ أَنْ يَلْبِسَهُمَا هَلَكِي طَهَارَةٍ ) .

هذا هو الشرط الثاني من شروط المسح على الخفين : وهو أن يلبسهما على طهارة .

وهذا شرط متفق عليه .

قال في المغني : لا نعلم في اشتراط تقدم الطهارة لجواز المسح على الخفين .

وقال الشنقيطي : أجمع العلماء على اشتراط الطهارة المائية للمسح على الخف .

لحديث المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قَالَ ( كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَتَوَضَّأَ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ حُفَّتَيْهِ، فَقَالَ: "دَعُهُمَا، فَإِنِّي أَدْخُلُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ" فَمَسَحَ عَنْهُمَا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

( دَعُهُمَا ) أي : اتركهما ، والضمير يعود على الخفين . ( أدخلتهما ) أي : القدمين ، بدليل رواية أبي داود ( دع الخفين ، فإني أدخلت

القدمين الخفين وهما طاهرتان ) .

● واختلف العلماء : هل يشترط كمال الطهارة ؟ كمن غسل رجله اليمنى فأدخلها في الخف قبل أن يغسل رجله اليسرى ، ثم غسل رجله اليسرى فأدخلها أيضاً في الخف ، على قولين :

**القول الأول :** لا يجوز ، بل لا بد من لبس الخفين على كمال الطهارة .

وهذا مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد في رواية . [ كما ذكر ذلك النووي وابن قدامة ] .

ورجحه النووي وابن حجر والشيخ ابن باز .

أ-لحديث المغيرة ( أدخلتهما طاهرتين ) وفي رواية أبي داود ( دع الخفين فإني أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان ) .

**قال ابن قدامة :** فجعل العلة وجود الطهارة فيهما جميعاً وقت إدخالهما .

ب-ولحديث أنس عند الدار قطني : ( إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه فليمسح عليهما وليصل فيهما إن شاء ولا يخلعهما إلا من جنابة ) .

فقلوه ( إذا توضأ أحدكم ) يشعر بشرطية الوضوء .

فالجمهور حملوا الطهارة في قوله ( أدخلتهما طاهرتين ) على كمالها ، لأنه إذا غسل رجله اليمنى ثم ألبسها الخف ، فقد لبس الخف وهو محدث .

**القول الثاني :** لا يشترط كمال الطهارة .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، والمزني ، وسفيان الثوري ، وابن المنذر . [ ذكر ذلك النووي ] .

قالوا : لأن الطهارة كملت بعد لبس الخف .

والقول الأول أصح وأحوط .

● إذا تيمم لفقد الماء ، ثم لبس الخف ، فهل إذا وجد الماء بمسح على الخف ؟

الصحيح أنه لا يمسخ عليه إذا وجد الماء .

وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أ-لقوله ﷺ في حديث أبي ذر ( إن الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته ، فإن ذلك خير ) رواه عبد الرزاق .

فقلوه ( فليمسه بشرته ) هذا أمر بوجوب مس الماء للبشرة ، وكلمة ( بشرته ) مفرد مضاف يعم جميع البشرة إن كان غسلها عن جنابة ، ويعم جميع الأعضاء الأربعة إن كانت الطهارة طهارة صغرى .

ب-وأيضاً بوجود الماء رجح التيمم حدثه السابق ، بما ذلك القدمان ، وتكون تلك الطهارة بطلت من أصلها ، فكأنه لبس الخفين على غير طهارة . ( أحكام المسح على الحائل للديان ) .

ج- لأن الأحاديث قيدت ذلك بطهارة الماء .

فقلوه ﷺ ( أدخلتهما طاهرتين ) المراد خصوص طهارة الماء ولا يدخل في ذلك طهارة التيمم ، فلا يجوز أن يمسخ على الجوربين إذا لبسهما على طهارة تيمم .

مثال : إنسان في البر ولم يكن عنده ماء وتيمم ، ولبس الخف ، ثم وجد الماء بعد ذلك ، - طبعاً لا بد أن يستعمل الماء - فالراجح أنه لا يجوز أن يمسخ على الخف إذا لبسه على طهارة تيمم .

وقد سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : إذا تطهر الإنسان بالتيمم ولبس الخفين ، فهل يجوز له أن يمسخ عليهما إذا وجد الماء ؟

فأجاب : لا يجوز له أن يمسخ على الخفين إذا كانت الطهارة طهارة تيمم ، لقوله ﷺ : " فإني أدخلتهما طاهرتين " . وطهارة التيمم لا تتعلق بالرجل ، إنما هي في الوجه والكفين فقط ، وعلى هذا أيضاً لو أن إنساناً ليس عنده ماء ، أو كان مريضاً لا يستطيع استعمال الماء في الوضوء ، فإنه يلبس الخفين ، ولو كان على غير طهارة ، وتبقيان عليه بلا مدة محدودة حتى يجد الماء إن كان عادماً له ، أو يشفى من مرضه إن كان مريضاً ، لأن الرجل لا علاقة لها بطهارة التيمم .

### ( سائر المفروض ) .

أي : يشترط للمسح على الخفين أن يكون ساتراً للمفروض ، فلا يجوز المسح على مخرق أو شفاف .

أ- قالوا : لأنه غير ساتر للقدم .

ب- ولأن المنكشف من الرجل حكمه الغسل ، والمستور حكمه المسح ، والجمع بين المسح والغسل لا يجوز .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يجوز المسح على جميع الخفاف وإن تحرقت مادام يمكن متابعة المشي فيها .

نقله ابن المنذر : عن سفيان الثوري وإسحاق وأبي ثور .

قال سفيان الثوري : ( امسح عليهما ما تعلق به رجلك ، وهل كانت خفاف المهاجرين والأنصار إلا مخرقة مشققة مرقعة ) رواه عبد

الرزاق ، واستدلوا :

أ- أن نصوص المسح على الخفين مطلقة غير مقيدة بمثل هذه القيود ، وما أطلقه الله ورسوله فليس لأحد تقييده .

ب- أن الحكمة من مشروعية المسح التيسير على الناس ورفع الحرج ، وذكر مثل هذه الشروط قد يضييق عليهم ، ولا سيما المسافر إذا انخرق خفه ، ولا يمكنه إصلاحه في السفر ، فلو لم يجز المسح عليه لم يحصل مقصود الرخصة .

ج- أن أكثر الصحابة فقراء ، وغالب الفقراء لا تخلوا خفافهم من شق وفتق ، ولا سيما في الأسفار ، فإذا كان هذا غالباً في الصحابة ولم يبين الرسول ﷺ لهم دل على أنه ليس بشرط .

وهذا القول اختيار ابن تيمية .

وهذا القول هو الصحيح .

قال ابن تيمية عن قول من قال : إنه لا يجتمع مسح وغسل في عضو واحد ، قال : هذا منتقض بالجبرة إذا كانت في نصف الذراع ، فإنك تغسل الذراع ، وتمسح الموضع الذي فيه الجبرة ، فاجتمع مسح وغسل في عضو واحد .

### ( يثبت بنفسه ) .

أي : يشترط للمسح على الخفين أن يثبت بنفسه ، فإن كان لا يثبت إلا بشده فلا يجوز المسح عليه .

فلو لبس شرباً واسعاً ، واحتاج إلى شده على الرجل وإلا سقط مع المشي لم يمسح عليه .

لكن الصواب أنه يمسح عليه ، لأن اشتراط ثبوته بنفسه لا دليل عليه ، فالنصوص الواردة في المسح على الخفين مطلقة ، فإذا كان ينتفع به ويمشي ؛ فلماذا لا يمسح عليه ؟

● اختلف العلماء : في حكم المسح على اللقافة . ( وهي التي يلفها الإنسان على قدمه ) على قولين :

القول الأول : لا يجوز مطلقاً .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

أ- وذلك لأن اللقائف لا تثبت بنفسها . ( قاله ابن قدامة ) .

ب- أن المسح إنما ورد على الخف ، وما هو في معناه ، وأما اللقائف والمخرق التي تلف على الأرجل فلا تسمى خفاً ، ولا هي في معناه ، فلا يمسح عليها إلا بدليل .

قال النووي : لو لف على رجله قطعة من أدم واستوثق شده بالرباط ... لم يجز المسح عليه ، لأنه لا يسمى خفاً ، ولا هو في معناه .

ج- حكى الإجماع على عدم الجواز .

القول الثاني : يجوز المسح عليها .

واختار هذا القول ابن تيمية وتلميذه ابن القيم .

أ- لحديث ثوبان رضي الله عنه قال ( بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ - يَعْنِي: الْعَمَائِمِ - وَالنَّسَاجِينَ - يَعْنِي: الْحِفَافِ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ .

- ( **الْعَصَائِبُ** ) جمع عصاية ، وهي العمامة ، سميت بذلك لأن الرأس يعصب بها . ( **وَالْتَسَاخِينُ** ) هي الخفاف .
- حيث أمرهم رسول الله ﷺ بالمسح على التساخين ، وهي كل ما يلف على القدم ، ويشد عليها خفاً كان أو غيره .
- ب- ولأن الغرض الموجود في المسح على الخفاف موجود في لبس اللقافة .
- ج- أن اللقائف أولى بالجواز من الخفاف والجوارب ، لأن نزعتها أشق .
- وهذا القول هو الصحيح .

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية :** والصواب أنه بمسح على اللقائف ، وهي بالمسح أولى من الخف والجورب ، فإن تلك اللقائف إنما تستعمل للحاجة في العادة ، وفي نزعتها ضرر ، إما إصابة البرد ، وإما التأذي بالحفاة ، وإما التأذي بالجرح ، فإذا جاز المسح على الخفين والجوربين فعلى اللقائف بطريق الأولى .

#### ( **وَصِفَةُ مَسْحِ الْخُفِّ أَنْ يَمْسَحَ أَعْلَاهُ** ) .

- أي : أن المشروع في كيفية المسح على الخف ، هو مسح أعلاه .
- لحديث علي عليه السلام قال ( لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوَّلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفِّهِ ) أخرجه أبو داود بإسناد حسن .
- وأما مسح أسفل الخف فلا يشرع .

وأما حديث المغيرة قال : ( إن النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله ) فهو حديث ضعيف رواه أبو داود وغيره .

**قال ابن القيم :** لم يصح عنه أنه مسح أسفلهما .

- لم يرد حديث في كيفية المسح على الخف ، فلذلك يكفي المسلم والمسلمة إمرار اليد على القدم اليمنى واليسرى بحيث يصدق عليه أنه مسح .

**وصفة المسح :** أن يُجَرَّ اليد اليمنى مبلولة بالماء مفرجة الأصابع على الرجل اليمنى، واليسرى كذلك ، ويكون المسح مرة واحدة، ولا يشرع تكراره .

**قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله :** وكثير من الناس بمسح بكلا يديه على اليمنى ، وكلا يديه على اليسرى ، وهذا لا أصل له فيما أعلم .

- اختلف العلماء في مسح الخفين هل بمسح كالأذنين جميعاً ، أم تقدم اليمنى على قولين :

**القول الأول :** تقدم اليمنى .

لأن المسح بدل من الغسل ، والبدل له حكم المبدل ، فكما أنه يشرع تقديم غسل اليمنى في الرجلين واليدين ، فكذلك يشرع تقديم مسح اليمنى على اليسرى .

**القول الثاني :** بمسحان جميعاً .

اليد اليمنى تمسح الرجل اليمنى ، واليد اليسرى تمسح الرجل اليسرى في نفس اللحظة .

أ- لأن في حديث المغيرة قال : ( فمسح عليهما ) ولم يقل : بدأ باليمن ، ولو كان مشروعاً لنقلت هذه الصفة وحفظت ، لأنه من شرع الله سبحانه وتعالى .

ب- القياس على الأذنين، فطهارة المسح لا تيمن فيها، فكما أن الأذنين عضوان مستقلان، ومع ذلك لم يشرع التيمن فيهما ، فكذلك الرجلان في حالة المسح .

وهذا أرجح والله أعلم .

#### ( **وَمَنْ مَسَحَ مَسَافِراً ثُمَّ أَقَامَ ، أَوْ مَقِماً ثُمَّ سَافَرَ أَيْ مَسَحَ مَقِماً** ) .

أي : من مسح وهو مسافر ثم أقام ، فإنه مسح مسح مقيم .

لأن رخص السفر قد انتهت بالوصول إلى بلده .

وهذا قول جمهور العلماء .

فلو مسح المسافر يوماً وليلة فما فوق ثم قدم بلده الذي يسكن فيه ، فلا يجوز له في هذه الحالة المسح على الخفين بل ينزعهما .  
قال الإمام النووي : مذهب الشافعي الذي لا خلاف فيه بين أصحابه أنه إذا مسح في السفر ثم أقام أتم مسح مقيم، فإن كان قد مضى بعد الحدث دون يوم وليلة تمهها، وإن كان مضى يوم وليلة وأكثر في السفر انقضت المدة بمجرد قدومه . ( المجموع ) .

• قوله ( أو مقيماً ثم سافر أتم مسح مقيم ) .

وهذا المذهب .

أ- قالوا : لأنها عبادة اجتمع فيها الحضر والسفر ، فغلب جانب الحضر .

ب- قياساً على الصلاة ، فلو أنه أحرم بالصلاة في سفينة في البلد ، فسارت وفارقت البلد وهو في الصلاة ، فإنه يتمها صلاة حضر .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يتم مسح مسافر .

وهذا قول الحنفية .

فلو مسح يوماً ثم سافر ، فإنه يحسب يومين زيادة على اليوم ، فيكون قد مسح ثلاثة أيام .

لأن رخص السفر قد حلت له .

والأول أصح .

( ومضى مسح ثم انقضت المدة ، أو خلع قبلها بطلت طهارته ) .

أي : من مبطلات الطهارة انتهاء مدة المسح ، وخلع الخف .

قوله ( ومضى مسح ثم انقضت المدة ... ) .

أي : إذا تمت المدة ، ولو كان على طهارة ، فإنه يجب عليه إذا أراد أن يصلي أن يستأنف الطهارة .

وهذا مذهب الحنابلة .

قالوا : لأن المسح أقيم مقام الغسل في المدة ، فإذا انقضت المدة بطلت الطهارة في الممسوح ، وإذا بطلت الطهارة في الممسوح ، بطلت في

سائر الأعضاء ، لأن الحدث لا يتبعض .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا تبطل طهارته .

وهو اختيار ابن حزم ورجحه ابن تيمية .

أ-قالوا : إن أحاديث التوقيت للمقيم والمسافر تضمنت ابتداء وانتهاء مدة المسح لا الطهارة ، فهي تنهى أن يحسب أحداً أكثر من يوم

وليلة للمقيم وثلاثة أيام للمسافر .

ب- أن هذا الرجل قد تطهر بمقتضى الكتاب والسنة ، فلا تنتقض طهارته إلا بدليل من كتاب أو سنة أو إجماع ولا دليل هنا .

والله أعلم .

• قوله ( أو خلع قبلها بطلت طهارته ) .

أي : أنه إذا خلع خفه بطلت طهارته ، وعليه أن يستأنف الطهارة .

وهذا مذهب الإمام أحمد وإسحاق ، ورجحه الشيخ ابن باز .

لأن القدم حكمه في الأصل الغسل ، وإنما انتقل إلى المسح بدلاً من الغسل لتغطية القدم ، فإذا خلع الخف فقد عاد حكمه إلى وجوب

الغسل .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا ينقض الوضوء .

وهو قول قتادة ، والحسن ، وابن أبي ليلى وجماعة، ونصره ابن حزم في ( المحلى ) واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن المنذر، وقال النووي

في ( المجموع ) : وهو المختار الأقوى .

أ-ما رواه ابن أبي شيبة عن أبي ظبيان قال ( رأيت علياً بال قائماً ، ثم توضأ ، ومسح على نعليه ، ثم أقام المؤذن فخلعهما ) زاد البيهقي : ( ثم تقدم فأمر الناس ) .

وهذا الفعل من خليفة رائد ، وهو ممن أمرنا باتباع سنته .

ب- أن الطهارة لا تبطل إلا من حدث ، وخلع الخف ليس يحدث .

ب- لعدم الدليل على النقض .

ج- قاس بعضهم بمن حلق رأسه بعد مسحه ، فإنه لا يجب عليه إعادة مسح الرأس . ( وهذا القياس كما قال الحافظ ابن حجر فيه نظر )  
والراجع القول الأول .

### ( ويحوز المسح على العمامة ) .

وهذا مذهب الحنابلة ، أنه يجوز الاقتصار على مسح العمامة .

قال الترمذي : وهو قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ منهم : أبو بكر ، وعمر ، وأنس .

أ- لحديث الثميرة بن شعبة ﷺ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ، فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ ، وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْحُقَيْنِ ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

ب- ولحديث عمرو بن أمية الضمري قال ( رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَحُقَيْهِ ) رواه البخاري .

ج- وعن بلال ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْحُقَيْنِ وَالْخِمَارِ ) رواه مسلم .

د- ولحديث ثوبان قال ( بعث رسول الله ﷺ سرية ، فأصابهم البرد ، فلما قدموا على رسول الله ﷺ أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين ) رواه أبو داود . ( العصائب : العمامات ، والتساخين : الخفاف ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجوز الاقتصار على مسح العمامة .

وهذا مذهب الجمهور ، فهو قول الحنفية ، والمالكية ، والشافعية .

قال ابن رشد : اختلف العلماء في المسح على العمامة ، فأجاز ذلك أحمد بن حنبل ،...، ومنع من ذلك جماعة منهم: مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة . ( بداية المجتهد ) .

وقال النووي : وأما إذا اقتصر على مسح العمامة ولم يمسح شيئاً من رأسه ، فلا يجزيه بلا خلاف عندنا ، وهو مذهب أكثر العلماء . ( المجموع ) .

أ- لقوله تعالى (وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ) قالوا : إن الله فرض المسح على الرأس ، والمسح على العمامة ليس بمسح على الرأس .

ب- ولحديث أنس قال ( رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ وعليه عمامة قطرية ، فأدخل يده من تحت العمامة ، فمسح مقدم رأسه ، ولم ينقض العمامة ) رواه أبو داود .

والراجع القول الأول .

قال ابن القيم : ولم يصح عنه في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه البتة ، ولكن كان إذا مسح بناصيته كمل على العمامة ... وأما اقتصاره على الناصية مجردة فلم يحفظ عنه .

وقال أيضاً : كان يمسح على رأسه تارة ، وعلى العمامة تارة ، وعلى الناصية والعمامة تارة .

قال الشوكاني : الحاصل أنه قد ثبت المسح على الرأس فقط ، وعلى العمامة فقط ، وعلى الرأس والعمامة ، والكل صحيح ، فقصر الأجزاء على بعض ما ورد لغير موجب ليس من دأب المنصفين .

وأما الجواب عن أدلة القول الثاني ( لا يجوز المسح على العمامة ) :

أما الآية ، فإن النص ورد في المسح على الرأس ، وهذا لا ينافي إثبات المسح على العمامة بدليل آخر .

وأما حديث أنس ( رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ وعليه عمامة قطرية ) :

أولاً : الحديث ضعيف .

ثانياً : وعلى فرض صحته ، فقد قال ابن القيم : ومقصود أنس به : أن النبي ﷺ لم ينقض عمامته حتى يستوعب مسح الشعر كله ، ولم ينفِ التكميل على العمامة ، وقد أثبتته المغيرة بن شعبة وغيره ، فسكوت أنس عنه لا يدل على نفيه .

● اختلف العلماء : هل يشترط لبس العمامة أن يكون على طهارة على قولين :

**فقال بعضهم** : يشترط أن يلبسها على طهارة .

وهذا مذهب الحنابلة .

قالوا : قياساً على الخف ، وقد قال ﷺ في الخفين ( دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين ) .

**وقال بعضهم** : لا يشترط لبسها على طهارة .

وهذا مذهب الشافعي واختاره ابن تيمية .

لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه في المسح على العمامة شيء من ذلك ، وهو موضع حاجة ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز .

**قال الشوكاني** : قال ابن حزم : إن النبي ﷺ مسح على العمامة والخمار ، ولم يوقت ذلك بوقت .

● واختلفوا أيضاً : هل يشترط للعمامة توقيت كالخف أم لا على قولين :

**فقال بعضهم** : أنه يشترط لها ذلك .

قياساً على الخف .

**وقال بعضهم** : لا يشترط ذلك .

وهذا قول ابن حزم ، ورجحه الشوكاني ، ورجحه الشيخ ابن عثيمين .

● الصحيح أنه لا يجب مسح مقدم الرأس وجوانبه ، وهو اختيار ابن تيمية رحمه الله .

● مقدار ما يمسح من العمامة :

يمسح أكثر العمامة ، فلو مسح جزءاً منها لم يصح ، ويستحب إذا كانت الناصية بادية أن يمسحها مع العمامة .

**( رَوَيْهِ الرَّسُولُ عَلَى الْجَبِيْرَةِ إِذَا لَمْ يَتِمَّ بِشِدْهِا مَوْضِعُ الْحَاجَةِ إِلَى أَنْ يَحْلُمَا ) .**

الجبيرة : هي ما يجير به العظم المكسور من أعواد تشد عليه أو خرقة تلف عليه ، ويدخل في ذلك الوسائل الطبية كالجبس على الكسور واللفقات على أجزاء من اليد أو على الجروح ونحو ذلك .

وقد ورد عدة أحاديث في المسح على الجبيرة لكنها فيها ضعف .

عن علي قال : ( انكسرت إحدى زندي فسألت رسول الله ﷺ فأمرني أن أمسح على الجبائر ) . رواه ابن ماجه وهو لا يصح . **الزند** : طرف الذراع في الكف .

حديث جابر في الرجل الذي شُجَّ فاغتسل فمات : ( إنما كان يكفيه أن يتيمم ، ويعصب على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده ) . رواه أبو داود وفيه ضعف

**فذهب بعض العلماء** : أنه لا يمسح على الجبيرة .

وهذا اختيار ابن حزم ، ورجحه الشيخ الألباني .

لأنه لم يثبت حديث تقوم به حجة .

**قال البيهقي** : لا يثبت في هذا الباب شيء .

**وذهب بعضهم** : إلى أنه يمسح على الجبائر .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

- أ-للأحاديث السابقة . ( علي ، جابر ) .
- قالوا : إن الأحاديث وإن كان فيها ضعف لكن يقوي بعضها بعض ، وهذا ما ذهب إليه الصنعاني والشوكاني .
- ج-أنه ثبت عن ابن عمر أنه كان يمسح على الجبائر .
- فقد روى البيهقي من طريق نافع عن ابن عمر ( أنه توضأ وكفه معصوبة فمسح على العصائب وغسل سوى ذلك ) . قال البيهقي : هو عن ابن عمر صحيح .
- د- وأيضاً : فإن العضو إذا عجز عن تطهيره طهره ببدله ، وأقرب البدل هو المسح ، قياساً على مسح الخفين ، فإن هذا عضو وجب غسله ، وستر بما يسوغ ستره شرعاً ، فجاز المسح عليه كالخفين .
- بعض الفروق بين المسح على الخف والمسح على الجبيرة :
- أولاً : لا يشترط أن توضع على كمال طهارة بخلاف الخف .
- ثانياً : يمسح عليها في الطهارة الصغرى والكبرى ، لأن في نزعه ضرر ، بخلاف المسح على الخف فلا يمسح عليه في الطهارة الكبرى .
- ثالثاً : المسح يكون عليها كلها وليس على بعضها ، لأن الأصل أن البدل له حكم المبدل ما لم ترد السنة بخلافه ، وهذا المسح بدل عن الغسل ، فكما أن الغسل يجب أن يعم العضو كله ، فكذلك المسح يجب أن يعم جميع الجبيرة .
- رابعاً : المسح عليها غير مؤقت ، بل يمسح عليها حتى يحصل البرء ، لأن مسحها للضرورة فيتقدر بقدرها ، بخلاف الخفين فيمسح عليها للمقيم يوماً وليلة .
- خامساً : لا يجوز المسح عليها إلا عند الحاجة ، بخلاف المسح على الخفين ، فيجوز من غير حاجة .
- وقوله ( إذا لم يتعد بشدها موضع الحاجة إلى أن يجلها ) وذلك لأن الجبيرة جاءت لحاجة ، فتقدر بقدرها ، والحاجة هي الكسر ، وكل ما قرب منه مما يحتاج إليه في شدتها ، فإن كان هناك زائد فيها ولا حاجة له وجب نزعه لكي يتمكن من غسل ما تحته .
  - اختلف العلماء : هل يشترط وضع الجبيرة على طهارة ؟
- فقليل : يشترط أن توضع على طهارة .
- وبه قال الإمام الشافعي ، وأحمد .
- قياساً على الخفين ، فكما يشترط لبس الخفين على طهارة لجواز المسح عليها ، فكذلك يشترط تقدم الطهارة قبل شد الجبيرة ، لأنه مسح حائل أشبه الخف .
- وقيل : لا يشترط .
- وبه قال أبو حنيفة ، ومالك .
- واختار هذا ابن قدامة ، ورجحه ابن تيمية .
- وقياسها على الخفين في هذه المسألة قياس فاسد ، فإن الجرح يقع فجأة ، أي في وقت لا يعلم الماسح وقوعه فيه ، فلو اشترطت الطهارة والحالة هذه لأفضى إلى الجرح والمشقة ، وهما منتفیان شرعاً .
- ولأنها تأتي فجأة .
- قال ابن تيمية : ومن قال : لا يمسح عليها إلا إذا لبسها على طهارة ليس معه إلا قياسها على الخفين ، وهو قياس فاسد .
- الحكم إذا كان على العضو جرح لكنه مكشوف :
- يتيمم عنه .
- فإذا كان على العضو جبيرة فإنه يمسح عليها عند الوضوء ولا يحتاج إلى التيمم ، وإنما يحتاج إلى التيمم إذا كان العضو مكشوفاً ، لا جبيرة عليه ، ولم يستطع غسله ولا مسحه بالماء ، فإنه يتيمم عنه .
- فإذا كان هناك جرح في أحد أعضاء الوضوء ، فهذا الجرح إما أن يكون مكشوفاً وإما أن يكون عليه لصوق أو رباط .



فإن كان عليه لصوق أو رباط فإنه يغسل الجزء الصحيح ثم يبل يده بالماء ويمسح على اللصوق ، ولا يحتاج مع هذا المسح إلى التيمم .  
أما إن كان الجرح مكشوفاً فالواجب غسله بالماء إن أمكن ، فإن كان الغسل يضره ، وأمكن مسحه ، فالواجب مسحه ، فإن تعذر ، فإنه يُبقي هذا الجرح بلا غسل ولا مسح ، ثم إذا انتهى من الوضوء تيمم .  
قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (١/١٦٩) : قال العلماء رحمهم الله تعالى : إن الجرح ونحوه إما أن يكون مكشوفاً أو مستوراً .

فإن كان مكشوفاً فالواجب غسله بالماء ، فإن تعذر غسله بالماء فالمسح للجرح ، فإن تعذر المسح فالتيمم ، وهذا على الترتيب .  
وإن كان مستوراً بما يسوغ ستره به ، فليس فيه إلا المسح فقط ، فإن ضره المسح مع كونه مستوراً فيعدل إلى التيمم ، كما لو كان مكشوفاً ، هذا ما ذكره الفقهاء رحمهم الله " انتهى .  
وقال الشيخ ابن باز رحمه الله : إن كان عليه جيرة مسح عليها ، وإن كان مكشوفاً تيمم عنه .

### باب في الغرض الذي هو

أي مبطلات الوضوء .

ونواقض الوضوء تنقسم إلى قسمين :

١ - قسم متفق عليه .

٢ - قسم يختلف فيه .

### ( ينشأ من خروج من السبيل )

السبيل : الطريق ، والمراد مخرج البول والغائط [ القبل والدبر ] .

والخارج من السبيلين : كالبول ، والغائط ، والمني ، والمذي ، والريح .

**البول والغائط :**

قال تعالى : ( أَوْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ) .

وعن صفوان بن عسال قال ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبُؤْلِ وَنُؤْمٍ ) رواه الترمذي .

وقال ﷺ ( ... ولكن من بول وغائط ونوم ) .

**خروج الريح :**

عن أبي هريرة قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا ) رواه مسلم .

وعن عبد الله بن زيد . قال ( شَكِيَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُجْبِلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ قَالَ « لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا » متفق عليه .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : ( لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ ) متفق عليه .

( فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ ) أي : لأجل أن يتوضأ . ( حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا ، أَوْ يَجِدَ رِيحًا ) قال النووي : معناه وجود أحدهما ولا يشترط السماع والشم بإجماع المسلمين . و ( أَوْ ) للتنويع .

**والمذي :**

لحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال ( كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً ، فَأَمَرْتُ الْمِقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ ؟ فَقَالَ : " فِيهِ الْوُضُوءُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَالْقَطُّ لِلْبُخَارِيِّ ، وَفِي رَوَايَةِ أُخْرَى ( اغسل ذكرك وتوضأ ) .

قال ابن حجر : وهو ماء أبيض رقيق لزج ، يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع أو إرادته ، وقد لا يحس بخروجه .

وقد نقل ابن قدامة رحمه الله في " المغني " إجماع العلماء على أن خروج المذي ناقض للوضوء .

**قال ابن رجب :** وأما إذا خرج على الوجه المعتاد فإنه يوجب الوضوء باتفاقهم .

● الحديث يدل على أن المذي نجس وهو إجماع .

قال النووي رحمه الله : أجمعت الأمة على نجاسة المذي والودي . ( المجموع ) .

**الودي :**

قال ابن قدامة : ليس فيه وفي بقية الخواارج إلا الوضوء .

وعرفه ابن قدامة بقوله : هو ماء أبيض ثخين يخرج بعد البول كثيراً .

**فائدة :**

**قال ابن قدامة :** الخارج من السبيلين على ضربين : معتاد كالبول والغائط والمني والمذي والودي والريح ، فهذا ينقض الوضوء إجماعاً .

**وقال النووي :** أجمعت الأمة على نجاسة المذي والودي .

■ يستثنى من الخارج من السبيلين ممن حدثه دائم فلا يبطل وضوءه بالحدث الدائم للحرج والمشقة .

■ الخارج النادر كالدم والدود والحصى ، فهذا ينقض ، لأنه خارج من مخرج الحدث ، ولأنه لا يخلو من بلةٍ تتعلق به .

**( والدم الكثير هوذا ) .**

أي : ومن نواقض الوضوء خروج الدم ، لكن بشرط أن يكون كثيراً .

وهذا هو المذهب .

وروي ذلك عن ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وعلقمة .

أ-لحديث أبي الدرداء قال : ( أن النبي ﷺ جاء فتوضأ ) رواه الترمذي .

ب-حديث عائشة . قالت : قال رسول الله ﷺ ( مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ، أَوْ قَلَسٌ، أَوْ مَذْيٌ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ ) رواه ابن ماجه وهو ضعيف .

ج-قول النبي ﷺ للمرأة المستحاضة ( إِنَّمَا ذَلِكَ عَرَقٌ ، فَتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ ) .

قالوا : فَعَلَّلَ وجوب الوضوء بأنه دم عرق ، وكلُّ الدماء كذلك .

واختلف العلماء في قدر الكثير :

**قيل :** قدر الكف . **وقيل :** قدر الدرهم . **وقيل :** يرجع إلى العرف . **وقيل :** المعتبر أوساط الناس قلة وكثرة .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن خروج الدم من غير السبيلين لا ينقض الوضوء قليلاً كان أو كثيراً .

وهذا مذهب الشافعي ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

أ-لما جاء في صحيح البخاري تعليقاً عن جابر ( أن النبي ﷺ كان في غزوة ذات الرقاع ، فرمي رجل بسهم فنزفه الدم فركع وسجد ومضى في صلاته ) رواه أحمد وأبو داود .

ب-( وصلى عمر وجرحه يثعب دماً ) رواه مالك .

ج-وقال الحسن ( ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم ) .

د-لعدم الدليل .

ورجح هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية والشيخ السعدي .

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية :** ليس مع الموجبين دليل صحيح ، بل الأدلة الراجحة تدل على عدم الوجوب ، لكن الاستحباب متوجه ظاهر .

**وقال الشيخ السعدي :** الصحيح أن الدم والقيء ونحوهما لا ينقض الوضوء قليلها وكثيرها لأنه لم يرد دليل على نقض الوضوء بها والأصل

بقاء الطهارة .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : الدم الكثير الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء، سواء خرج من الأنف أو من جرح أو من الرأس، أو من أي مكان من البدن، إلا ما خرج من السبيلين، وذلك لأنه لا دليل على أن خروج الدم من غير السبيلين ينقض الوضوء .

**( وزوال العقل لا ينقض الوضوء إلا في النوم أو الإغماء ) .**

أي : ومن نواقض الوضوء زوال العقل ، وزوال العقل ينقسم إلى قسمين :

**أولاً :** زواله بالكلية ، وهذا بالجنون .

**ثانياً :** زواله بمعنى تغطيته لوجود عارض لمدة معينة ، كنوم أو إغماء ، أو سكر ونحو ذلك .

● فأما زواله بالجنون ، أو الإغماء أو السكر ، فهو ناقض للوضوء قليلاً وكثيره .

وهذا بالإجماع ، لأن هذا فقد للعقل ، ولأنه لو بُتبه لم ينتبه .

**قال ابن قدامة :** ... فَأَمَّا غَيْرُ النَّوْمِ ، وَهُوَ الْجُنُونُ وَالْإِغْمَاءُ وَالسُّكْرُ وَمَا أَشَبَّهُهُ مِنَ الْأَذْوِيَةِ الْمُزِيلَةِ لِلْعَقْلِ ، فَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ يَسِيرُهُ وَكَثِيرُهُ إِجْمَاعًا ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّبِ : أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى وَجُوبِ الْوُضُوءِ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ ؛ وَلَأنَّ هَذَا جَسْمُهُمْ أَبْعَدُ مِنْ حَسَنِ النَّائِمِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ لَا يَنْتَبِهُونَ بِالْإِنْبَاءِ ، فَقِي إِبْجَابِ الْوُضُوءِ عَلَى النَّائِمِ تَنْبِيْهُ عَلَى وَجُوبِهِ بِمَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ . ( المغني )

**وقال النووي :** أجمعت الأمة على انتقاض الوضوء بالجنون والإغماء ، وقد نقل الإجماع فيه ابن المنذر وآخرون . ( المجموع ) .

وسئل الشيخ ابن عثيمين : هل ينتقض الوضوء بالإغماء ؟

فأجاب : نعم ، ينتقض الوضوء بالإغماء ، لأن الإغماء أشد من النوم ، والنوم ينقض الوضوء إذا كان مستغرقاً ، بحيث لا يدري النائم لو خرج منه شيء ، أما النوم اليسير الذي لو أحدث النائم لأحس بنفسه ، فإن هذا النوم لا ينقض الوضوء ، سواء من مضطجع أو قاعد متكئ أو قاعد غير متكئ ، أو أي حال من الأحوال ، ما دام لو أحدث أحس بنفسه ، فإنه نومه لا ينقض الوضوء ، فالإغماء أشد من النوم فإذا أغمى على الإنسان ، فإنه يجب عليه الوضوء .

● وأما النوم فقد اختلف العلماء فيه على أقوال :

**فذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا ينقض الوضوء بأي حال .

ونسبه النووي لأبي موسى الأشعري ، وسعيد بن المسيب ، وشعبة .

أ- لحديث عن أنس -عند مسلم- قال (كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون) .

ولفظ أبي داود (كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ -عَلَى عَهْدِهِ- يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ حَتَّى تَحْفَقَ رُؤُوسُهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ) .

وهذا اللفظ عند أبي داود أوضح من لفظ مسلم ، فإن فيه (حتى تحفق) وهذا يبين نوع النوم الذي ورد في لفظ مسلم وهو أنه نعاس وخفق ، وليس نوماً مستغرقاً ثقيلاً يزول معه الشعور بما قد يخرج .

وفي رواية للبيهقي ( لقد رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يوقظون للصلاة حتى إني لأسمع لأحدهم غطيظاً ، ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون ) .

ب- عن أنس . قال ( أقيمت الصلاة والنبي ﷺ ينادي رجالاً في جانب المسجد ، فما قام إلى الصلاة حتى نام القوم ) رواه البخاري ومسلم .

قال الحافظ : وقع عند إسحاق بن راهوية في مسنده ، عن ابن علي عن عبد العزيز في هذا الحديث ( حتى نعس بعض القوم ) وكذا هو عند ابن حبان من وجه آخر عن أنس ، وهو يدل على أن النوم لم يكن مستغرقاً .

ج- عن عائشة قالت ( أتم رسول الله ﷺ بالعشاء حتى ناداه عمر : الصلاة ، نام النساء والصبيان ، فخرج فقال : ما ينتظرها أحد من أهل الأرض غيركم ... ) متفق عليه .

**القول الثاني :** أنه ناقض مطلقاً .

ونسبه النووي للحسن البصري ، والمزني ، وأبي عبيد والقاسم بن سلام ، وإسحاق بن راهوية .

**قال ابن المنذر :** وبه أقول .

لحديث صفوان بن عسال قال : ( كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفرًا أن لا ننزع خفافنا ... ولكن من بول وغائط وريح ) رواه الترمذي .

وجه الدلالة : قرن النوم بالبول والغائط في إيجاب الوضوء منه .

**القول الثالث :** أنه إذا نام ممكنًا مقعدته على الأرض لم ينقض ، سواء قل أو أكثر .

**قال النووي :** وهذا مذهب الشافعي .

**قال الشوكاني :** وهذا أقرب المذاهب عندي ، وبه يجمع بين الأدلة .

**القول الرابع :** أن كثير النوم ينقض الوضوء ، وقليله لا ينقض بحال .

ونسبه النووي للزهري ، وربيعه ، والأوزاعي ، ومالك ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه .

وهذا القول هو **الراجح** جمعًا بين الأدلة .

فحديث صفوان يدل على أن النوم ناقض مطلقاً .

وحديث أنس ( نوم الصحابة ) يحمل على أن النوم اليسير لا ينقض الوضوء .

**ويؤيد هذا الجمع :** أن النوم ليس حدثًا في نفسه وإنما هو دليل على خروج الريح ، ولذلك إذا نام طويل ربما يخرج منه ريح ، ويؤيد هذا

حديث علي عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ ( العين وكاء السه ، فإذا نامت العينان استطلق الكاء ) رواه أحمد .

**السه :** اسم لحلقة الدبر . **وكاء :** الكواء الخيط الذي يربط به ، **والمعنى :** البقطة وكاء الدبر ، أي حافظة ما فيه من الخروج ، لأنه ما دام مستيقظاً أحس بما يخرج منه .

**( وَالْكَوَاءُ الْخَيْطُ الَّذِي يَرْبُطُ بِهِ )**

أي : ومن نواقض الوضوء مس الذكر بيده .

وإلى هذا ذهب عمر ، وابنه عبد الله ، وابن عباس ، وعائشة ، وسعيد ، وعطاء ، والشافعي ، وأحمد وداود وابن حزم .

لحديث بُسْرَةَ بِنْتُ صَفْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : "مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ" ) أَخْرَجَهُ الْحُمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ .

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

● يشترط أن يكون المس من غير حائل .

أ-لحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( إذا أفضى أحدكم إلى فرجه ليس دونها حجاب ولا ستر فقد وجب عليه الوضوء ) رواه ابن حبان وصححه الحاكم وابن عبد البر .

ب-ولأن مع الحائل لا يسمى مساً . ( قاله ابن عثيمين ) .

وقد اتفق الأئمة الأربعة - رحمهم الله - على أن مس الذكر من وراء حائل لا ينقض الوضوء .

**قال ابن حزم :** والماس على الثوب ليس ماساً .

● **وذهب بعض العلماء :** أنه لا ينقض الوضوء .

وهو قول الحنفية واختاره ابن المنذر .

لحديث طلق بن علي وفيه ( قَالَ الرَّجُلُ يَمَسُّ ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ، أَعَلَيْهِ وُضُوءٌ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا، إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ ) رواه أبو داود **والراجح القول الأول .**

● وأجاب أصحاب القول الأول عن حديث طلق الذي يفيد أنه لا ينقض الوضوء بأجوبة :

أولاً : أنه ضعيف .

فقد ضعفه الشافعي ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، والدارقطني ، والبيهقي ، وابن الجوزي ، وادعى النووي أن الحفاظ اتفقوا على تضعيفه ، وردّه ابن عبد الهادي فقال : أخطأ من حكى الاتفاق على ضعفه .

ثانياً : من العلماء من قال إنه منسوخ بحديث بسرة .

وممن قال بالنسخ : ابن حبان ، والطبراني ، وابن العربي ، والحازمي ، والبيهقي ، وابن حزم .

لأن حديث طلق متقدم ، وحديث بسرة متأخر ، ودليل تقدمه أنه قدم المدينة على عهد رسول الله ﷺ وهم بينون المسجد في أول الهجرة .

ثالثاً : أن حديث بسرة أكثر رواة وأصح إسناداً وأقرب إلى الاحتياط ، فإن له شواهد كثيرة ، وقد ذكر هذه الشواهد الزيلعي في (نصب الراية) وابن حجر في (تلخيص الحبير) .

قال ابن حجر : وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وزيد بن خالد وسعد بن أبي وقاص وأم حبيبة وعائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وعلي بن طلق والنعمان بن بشير وأنس وأبي بن كعب ومعاوية بن حيدة وقبيصة وأروى بنت أنيس .

وقال النووي : صححه الجماهير من الأئمة الحفاظ ، واحتج به الأوزاعي ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وهم أعلام أهل الحديث والفقهاء ، ولو كان باطلاً لم يحتجوا به . (المجموع) .

رابعاً : أن حديث النقض بالمس ناقل عن الأصل ، وحديث عدم النقض مبق على الأصل ، والناقل عن الأصل أولى بالترجيح ، فإن معه زيادة علم .

● هذا الحكم عام للرجال والنساء .

وهذا مذهب الشافعية والحنابلة .

أ-لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . قال : قال رسول الله ﷺ ( أما رجل مس فرجه فليتوضأ ، وأما امرأة مست فرجها فلتتوضأ ) رواه أحمد والبيهقي ، وقد نقل الترمذي في ( العلل الكبير ) عن الإمام البخاري تصحيحه .

ب- لعموم ( من مس فرجه فليتوضأ ) قال الشوكاني : ولفظ ( من ) يشمل الذكر والأنثى ، ولفظ الفرج يشمل القبل والدبر ، من الرجل والمرأة ، وبه يرد مذهب من خصص ذلك بالرجال وهو مالك .

ج- ما جاء عن عائشة قالت ( إذا مست المرأة فرجها توضأت ) رواه البيهقي وسنده صحيح .

● اختلف العلماء : هل المس يكون بباطن الكف فقط ، أم بباطنه وظاهره على قولين :

القول الأول : أنه لا فرق بين باطن الكف وظهره .

وبه قال عطاء ، والأوزاعي ، وأحمد .

قال ابن قدامة : واحتج أحمد بحديث النبي ﷺ (إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه -ليس بينهما- سترة فليتوضأ) وفي لفظ (إذا أفضى أحدكم إلى ذكره ، فقد وجب عليه الوضوء) رواه الشافعي في مسنده ، وظاهر كفه من يده .

القول الثاني : لا ينقض مسه إلا بباطن كفه .

وهذا قول مالك والشافعي وإسحاق .

قالوا : لأن ظاهر الكف ليس بآلة اللمس ، فأشبه ما لو مسه بفخذه .

وقالوا - كما قال الشافعي - إن الإفضاء المذكور في الحديث : إنما هو ببطنها كما يقال : أفضى بيده مباحياً ، وأفضى بيده إلى الأرض ساجداً ، وإلى ركبتيه راکعاً .

والراجح الأول .

قال الصنعاني : وزعمت الشافعية أن الإفضاء لا يكون إلا بباطن الكف ، وأنه لا نقض إذا مس الذكر بظاهر كفه ، ورد عليهم المحققون

- بأن الإفضاء لغة : الوصول ، أعم من أن يكون بباطن الكف أو ظهرها .
- اختلف العلماء : هل ينقض إذا مسه بذراعه على قولين :
- قيل : لا ينقض .**
- وقيل : أنه ينقض .**
- وهو قول عطاء والأوزاعي ، لأنه من يده .
- والراجح الأول .**
- قال ابن قدامة :** والصحيح الأول ، لأن الحكم المعلق على مطلق اليد في الشرع لا يتجاوز الكوع ، بدليل قطع السارق ، وغسل اليد من نوم الليل ، والمسح في التيمم .
- **هل ينقض الوضوء إذا مس ذكر غيره ؟**
- قيل : لا ينقض .**
- وهو قول أبي حنيفة وداود .
- لأنه لا نص فيه ، والأخبار إنما وردت في ذكر نفسه فيقتصر عليه .
- وقيل : ينقض .**
- وهو قول الشافعية والحنابلة .
- قال المرداوي :** مثل قوله ( مس الذكر ) ذكر نفسه وذكر غيره ، وهو الصحيح .
- وقال ابن قدامة :** ولنا أن مس ذكر غيره معصية وأدعى إلى الشهوة وخروج الخارج ، وحاجة الإنسان تدعو إلى مس ذكر نفسه ، فإذا انتقض بمس ذكر نفسه فبمس ذكر غيره أولى ، وهذا تنبيه يقدم على الدليل ، وفي بعض ألفاظ خبر بكرة (من مس الذكر فليتوضأ) .
- وحديث بكرة بهذا اللفظ جاء عند النسائي وأحمد ( يتوضأ من مس الذكر ) وسنده صحيح .
- اختلف العلماء : هل هناك فرق بين مس ذكر الصغير والكبير ؟
- الصحيح أنه لا فرق .**
- قال ابن قدامة :** وبه قال عطاء والشافعي وأبو ثور .
- وقال النووي :** فإذا مس الرجل أو المرأة قبل نفسه أو غيره من صغير وكبير حي أو ميت ، ذكر أو أنثى ، انتقض وضوء الماس
- وذهب الأوزاعي والزهري : إلى أنه لا وضوء على من مس ذكر الصغير .
- لأنه يجوز مسه والنظر إليه .
- واستدل البعض بما روي عن النبي ﷺ ( أنه قبل زبيبة الحسن ولم يتوضأ ) .
- والراجح الأول وأنه ينقض .**
- قال ابن قدامة :** ولنا : عموم قوله ( من مس الذكر فليتوضأ ) ، ولأنه ذكر آدمي متصل به أشبه الكبير ، والخبر ليس بثابت .
- اختلف العلماء : هل ينقض الوضوء بمس حلقة الدبر على قولين :
- القول الأول :** أنه ينقض الوضوء .
- وإليه ذهب عطاء ، والزهري ، والشافعي ، ورواية عن الإمام أحمد .
- لعموم قوله ( من مس فرجه فليتوضأ ) .
- ولأنه أحد الفرجين أشبه الذكر . ( قاله في المغني ) .
- قال الشيخ ابن عثيمين :** والدبر فرج ، لأنه منفرج عن الجوف ، ويخرج منه ما يخرج ، وعلى هذا فإنه ينتقض الوضوء بمس حلقة الدبر .
- القول الثاني :** لا ينقض الوضوء .

وهو مذهب مالك .

لأن في الحديث ( من مس ذكره .. ) وهو المبيّن لرواية ( من مس فرجه .. )

● مس الأليتين لا ينقض الوضوء ، والخلاف إنما هو في مس حلقة الدبر ، لأنه قد ورد حديث بسرة بنت صفوان بلفظ (من مس فرجه فليتوضأ) رواه النسائي .

فالخلاف في مس حلقة الدبر كالحلاف في مس الذكر .

وأما ما جاور ذلك فمسه لا ينقض الوضوء ، كمس الخصيتين والصفحتين .

قال النووي رحمه الله : قال أصحابنا : والمراد بالدبر ملتقى المنفذ ، أما ما وراء ذلك من باطن الأليين فلا ينقض بلا خلاف .

وقال ابن قدامة رحمه الله : ولا ينتقض الوضوء بمس ما عدا الفرجين من سائر البدن ، كالرفغ والأنثيين والإبط ، في قول عامة أهل العلم ؛ لأنه لا نص في هذا ولا هو في معنى المنصوص عليه فلا يثبت الحكم فيه .  
والرفغ : ما حول الفرج ، أو أصول الفخذين من باطن . "مختار الصحاح".

### ( ومس امرأة شهيرة ) .

أي : ومن نواقض الوضوء مس المرأة بشهوة .

وذهب بعض العلماء : إلى أن مس المرأة ينقض الوضوء مطلقاً .

وإلى ذلك ذهب ابن مسعود وابن عمر والزهري .

وهو مذهب الشافعي .

ألقوله تعالى ( أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ) .

قالوا : الآية صرحت بأن اللمس من جملة الأحداث الموجبة للوضوء وهو حقيقة في لمس اليد ، ويؤيد بقاؤه على معناه الحقيقي قراءة ( أو لمستم ) فإنها ظاهرة في مجرد اللمس من دون جماع .

والأصل في معنى اللمس أنه اللمس باليد ، وقد جاء في الأحاديث استعمال اللمس بمعنى لمس اليد ، كما في قول النبي ﷺ لماعز ؓ : ( لَعَلَّكَ قُبِّلْتُ أَوْ لَمَسْتُ ) رواه أحمد .

وقوله ﷺ ( وَالْيَدُ زَانَاةُ اللَّمَسِ ) رواه أحمد .

وذهب بعضهم : إلى أنه لا ينقض مطلقاً .

وإليه ذهب علي وابن عباس وعطاء وطاووس .

وهو مذهب أبي حنيفة .

أ-لحديث عائشة رضي الله عنها ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَ بَعْضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَمَ تَبَوَّضًا). أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَضَعَفَهُ الْبُخَارِيُّ

ب-ولحديث عائشة قالت (كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلته، فإذا سجد غمزني، فقبضت وصلي...). متفق عليه

وعند النسائي عنها (أن النبي ﷺ كان يصلي وهي معترضة بينه وبين القبلة اعتراض الجنابة، فإذا أراد أن يوتر مسحها برجله).متفق عليه

ج-وعنها أيضاً قالت ( فقدت رسول الله ﷺ يوماً ، فخرجت تلتسمه وكانت شديدة الحب له ... فذهبت تلتسمه فوجدته في المسجد يصلي وهو ساجد ، وقدماه منصوبتان ، قالت : فوقعت يدي على قدميه وهو ساجد يقول : اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ... ) . رواه مسلم .

وفي رواية للبيهقي بإسناد صحيح ( فَجَعَلْتُ أَطْلُبُهُ بِيَدِي فَوَقَعْتُ يَدِي عَلَى قَدَمَيْهِ وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ وَهُوَ سَاجِدٌ .. ) وهي عند النسائي أيضاً .

وجه الدلالة : لمس عائشة لقدمي النبي ﷺ وهو في الصلاة ، ولو كان المس ينقض الوضوء ، لخرج النبي ﷺ من صلاته لانتقاض وضوئه بمجرد مس عائشة لقدميه، فاستمراره ﷺ في الصلاة، بعد مس عائشة له دليل على عدم نقض الوضوء بمجرد مس المرأة.

والراجح أنه لا ينقض مطلقاً .

● والجواب عن الآية ( أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ) :

فالمراد بها الجماع ، فقد ذهب إلى ذلك كثير من السلف .

فقد صح عن ابن عباس أنه فسرها بالجماع .

قال ابن كثير : وقد صح من غير وجه عن عبد الله بن عباس أنه قال ذلك .

وذهب إليه أيضاً علي بن أبي طالب كما رواه عبد الرزاق في المصنف وابن جرير في التفسير .

وقد رجح ذلك أيضاً ابن جرير فقال في تفسيره : وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال : عَنِ اللَّهِ بِقَوْلِهِ ( أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ) الجماع دون غيره .

وقال ابن تيمية : قوله تعالى ( أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ) المراد به الجماع كما قاله ابن عباس وغيره من العرب ، وهو يروى عن علي وغيره وهو الصحيح في معنى الآية ، وليس في نقض الوضوء من مس النساء ، لا كتاب ولا سنة .

● قول بعض العلماء في قول عائشة ( ... فإذا سجد غمزني ) يحتمل أنه بمائل أو خاص به ﷺ ، غير صحيح وحمل متكلف .

قال الزيلعي : والخصوم يحملون هذا الحديث على أن المس وقع بمائل ، وهذا التأويل مع شدة بُعْده يدفعه بعض ألفاظه ، ... ثم ساق بعضاً من ألفاظ الحديث .

وقال الشوكاني : والاعتذار عن حديث عائشة في لمسها لقدمه ﷺ بما ذكره ابن حجر في ( الفتح ) من أن اللمس يحتمل أنه كان بمائل أو على أن ذلك خاص به تكلف ، ومخالفة للظاهر .

قال ابن تيمية : وأما وجوب الوضوء من مجرد مس المرأة لغير شهوة فهو أضعف الأقوال ، ولا يعرف هذا القول عن أحد من الصحابة ، ولا روى أحد عن النبي ﷺ أنه أمر المسلمين أن يتوضؤوا من ذلك ؛ مع أن هذا الأمر غالب لا يكاد يسلم فيه أحد في عموم الأحوال ؛ فإن الرجل لا يزال يناول امرأته شيئاً وتأخذه بيدها ، وأمثال ذلك مما يكثر ابتلاء الناس به ، فلو كان الوضوء من ذلك واجباً لكان النبي ﷺ يأمر بذلك مرة ويشيع ذلك ، ولو فعل لنقل ذلك عنه ولو بأخبار الآحاد .

( وَيَنْقُضُ غَسْلُ مَيْتٍ ) .

أي : ومن نواقض الوضوء تغسيل الميت . واستدلوا :

أ- بما ورد عن عطاء أن ابن عمر وابن عباس كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء .

ب- وقالوا : ولأن العادة أن الغاسل لا تسلم يده أن تقع على فرج الميت ، كما لا يسلم النائم المضطجع من خروج الحدث ، وأوجبنا الوضوء من النوم .

وذهب بعض العلماء إلى أنه لا ينقض الوضوء .

وهو قول جمهور العلماء .

قال ابن قدامة : وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ وَهُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

لِأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ ، وَلَمْ يَرَدْ فِي هَذَا نَصٌّ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ ، فَبَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ .

وَلِأَنَّهُ غَسْلُ آدَمِيٍّ ، فَأَشْبَهَ غَسْلُ الْحَيِّ . ( المغني ) .

وقال الشيخ ابن عثيمين : فالراجح أن تغسيل الميت لا ينقض الوضوء ، وهو اختيار الموفق ، وشيخ الإسلام ، وجماعة من أهل العلم .

وأما ما ورد عن هؤلاء الصحابة فإنه يحمل على الاستحباب .

( وَالْأَكْلُ لَحْمَ الْجُزُورِ ) .

أي : ومن نواقض الوضوء أكل لحم الجزور .

وهذا مذهب الإمام أحمد ، وإسحاق ، وابن المنذر ، وابن خزيمة ، واختاره البيهقي وحكاه عن أصحاب الحديث مطلقاً .



قال الخطابي : ذهب إلى هذا عامة أهل الحديث .

أ- لحديث جابر بن سمرّة رضي الله عنهما ( أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: إِنْ شِئْتَ قَالَ: أَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: نَعَمْ ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

ب- ولحديث البراء قال ( سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل فقال: توضعوا منها، وسئل عن الصلاة في مبارك الإبل، فقال: لا تصلوا فيها فإنها من الشياطين ) رواه أبو داود .

**قال النووي في المجموع :** قال إمام الأئمة ابن خزيمة : لم نر خلافاً بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح ، وانتصر البيهقي لهذا المذهب .

وقال في شرحه على مسلم : قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية : صح عن النبي ﷺ في هذا حديثان ، حديث جابر وحديث البراء ، وهذا المذهب أقوى دليلاً ، وإن كان الجمهور على خلافه .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا ينقض الوضوء .

قال النووي : وهو قول جمهور العلماء .

فهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي .

أ- لحديث جابر قال ( كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار ) رواه أبو داود .

**قالوا :** هذا الحديث نسخ أحاديث الأمر بالوضوء من لحم الإبل .

ب- وبما روي عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : ( الوضوء مما يخرج لا مما يدخل ) رواه الدار قطني والبيهقي .

**والراجح القول الأول .**

● **وأما ما الجواب عن أدلة القول الثاني ؟**

أما حديث جابر ( كان آخر الأمرين ... ) .

**قال النووي :** هذا الحديث عام ، وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاص ، والخاص مقدم على العام .

**وقال ابن قدامة :** أن خبرهم عام ، وخبرنا خاص ، والعام لا يُنسخ به الخاص ، لأن من شرط النسخ تعذر الجمع ، والجمع بين الخاص والعام ممكن بتنزيل العام على ما عدا محل التخصيص .

وأما حديث ابن عباس ( الوضوء مما يخرج ... ) فضعيف لا يصح .

رواه البيهقي ( ١١٦/١ ) وضعفه ، والدار قطني ( ص ٥٥ ) ، وهو حديث ضعيف فيه ثلاث علل ، انظر تحقيقها في " السلسلة الضعيفة " ( ٩٥٩ ) .

وإن صح - تنزلاً - فهو عام ، وحديث إيجاب الوضوء خاص .

● **قول من قال إن المراد من قوله ( توضعوا منها .. ) غسل اليدين والقدم بعيد ،** لأن الظاهر منه هو الوضوء الشرعي لا اللغوي ، وحمل الألفاظ الشرعية على معانيها الشرعية واجب .

● **اختلف العلماء :** هل نقض الوضوء خاص باللحم ، أو شامل لجميع أجزاء الإبل كالكرش والكبد وغيرها على قولين :

**القول الأول :** عدم النقض .

وهذا مذهب أحمد ، وجمهور العلماء ، واختاره الشيخ محمد بن إبراهيم .

أ- قالوا : لأن النص لم يتناول .

ب- ولأن العلة تعبدية فلا يقاس عليها .

**القول الثاني :** أنه ينقض .

وهذا اختيار الشيخ السعدي والشيخ بن عثيمين .

أ-أن اللحم في اللغة يشمل جميع الأجزاء ، بدليل قوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ) فلاحم الخنزير يشمل كل ما في جلده .

ب-أن في الإبل أجزاء كثيرة قد تقارب الهبر ، ولو كانت غير داخله؛ لبيّن ذلك الرسول ﷺ ، ليعلمه أن الناس يأكلون الهبر وغيره .  
ج-أنه ليس في شريعة محمد ﷺ حيوان تتبع بعض أجزائه حلالاً وحرمة ، وطهارة ونجاسة ، وسلباً وإيجاباً ، وإذا كان كذلك فلتكن أجزاء الإبل كلها واحدة . ( الشرح الممتع ) .

قال السعدي مرجحاً هذا القول : والصحيح أن جميع أجزاء الإبل كالكرش والقلب والمصران ونحوها ناقض ، لأنه داخل في حكمها ولفظها ومعناها ، والتفريق بين أجزائها ليس له دليل ولا تعليل .

● **لبن الإبل لا ينقض الوضوء** ، وهذا مذهب أكثر العلماء .

أ-لأن الحديث إنما ورد في اللحم .

ب-ولأن الأصل عدم النقص حتى يثبت أنه ناقض .

وأما حديث ( توضؤوا من ألبان الإبل ) فهو حديث ضعيف رواه ابن ماجه وغيره .

● **الحكمة من الوضوء من لحوم الإبل :**

**قيل :** الحكمة تعبدية .

قال المرداوي رحمه الله : **الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ : أَنَّ الْوُضُوءَ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ تَعْبُدِيٌّ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ... وَقِيلَ : هُوَ مُعَلَّلٌ .**  
**وقيل :** معلل ، وهو ما جاء في حديث البراء وقد سبق ( سئل رسول الله ﷺ عن الصلاة في مبارك الإبل فقال : لا تصلوا فيها فإنها من الشياطين ... ) .

وفي لفظ ابن ماجه ( فإنها خلقت من الشياطين ) .

وقد جاء في حديث : ( على ذرورة سنام كل بعير شيطان ) . رواه ابن خزيمة وأحمد .

قال ابن تيمية : أشار ﷺ في الإبل إلى أنها من الشياطين ، يريد والله أعلم أنها من جنس الشياطين ونوعهم ، فإنَّ كلَّ عاتٍ متمرِّدٍ شيطانٌ من أي الدواب كان ، كالكلب الأسود شيطان ، والإبل شياطين الأنعام ، كما للإنس شياطين ... فلعلَّ الإنسان إذا أكل لحم الإبل أورثته نفاراً وشماساً وحالاً شبيهاً بحال الشيطان ، والشيطان خلق من النار ، وإنما تُطفئ النار بالماء ، فأمر بالوضوء من لحومها كسراً لتلك السَّوْرة ، وقمعاً لتلك الحال ، وهذا لأنَّ قلبَ الإنسان ولحقه يتغير بالمطاعم التي يطعمها . ( شرح عمدة الفقه : ١/ ١٨٥ ) .

وقال أيضاً : " فإذا توضأ العبد من لحوم الإبل كان في ذلك من إطفاء القوة الشيطانية ما يزيل المفسدة ، بخلاف من لم يتوضأ منها ، فإن الفساد حاصل معه ، ولهذا يقال : إن الأعراب يأكلهم لحوم الإبل مع عدم الوضوء منها صار فيهم من الحقد ما صار " . ( مجموع الفتاوى : ٢٠/ ٥٢٣ ) .

● **القصة المشهورة في سبب نقض الوضوء بلحم الإبل :** أن النبي ﷺ كان يخطب ذات يوم ، فخرج من أحدهم ريح ، فاستحيا أن يقوم بين الناس ، وكان قد أكل لحم جزور ، فقال رسول الله ﷺ سترأ عليه ! : من أكل لحم جزور فليتوضأ ! فقام جماعة كانوا أكلوا من لحمه فتوضأوا ؟ هذه قصة لا تصح .

قال الشيخ الألباني رحمه الله : لا أصل لها في شيء من كتب السنة ولا في غيرها من كتب الفقه والتفسير فيما علمت . " السلسلة الضعيفة " ( ٣ / ٢٦٨ ) .

● **هل يجب الوضوء فيما عدا لحم الإبل ؟**

ذهب بعض العلماء إلى وجوب الوضوء بأكل ما مسته النار .

لحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( توضؤوا مما مست النار ) متفق عليه .

وذهب جماهير العلماء إلى أن الوضوء لا ينتقض بأكل ما مسته النار .

وهذا قول أكثر العلماء ، روي عن الخلفاء الراشدين ، وأبي بن كعب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وعامر بن ربيعة ، وأبي الدرداء ، وأبي أمامة ، وعامة الفقهاء .

**قال الموفق :** ولا نعلم اليوم فيه خلافاً .

أ- لحديث البراء قال ( سئل رسول الله ﷺ عن لحوم الغنم ؟ فقال : لا تتوضئوا منها ) .

ب- ولحديث جابر قال ( كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار ) .

ج- ولحديث ابن عباس ( أن النبي ﷺ أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ ) متفق عليه .

د- ولحديث عمرو بن أمية قال ( رأيت رسول الله ﷺ يحتز من كتف شاة يأكل منها ، ثم صلى ولم يتوضأ ) رواه البخاري ومسلم .

هـ- ولحديث ميمونة ( أن النبي ﷺ أكل عندها كتفاً ثم صلى ولم يتوضأ ) رواه مسلم .

■ **ماذا أجاب جمهور العلماء عن حديث ( توضئوا مما مست النار ) ؟**

قال النووي : وأجابوا عن حديث الوضوء مما مست النار بجوابين :

**أحدهما :** أنه منسوخ .

**الجواب الثاني :** أن المراد بالوضوء : غسل الفم والكفين . ١٠١ هـ كلام النووي .

وقد أنكر ابن عبد البر والشوكاني الجواب الثاني .

**جواب ثالث لابن تيمية :** أجاب ابن تيمية بأن الأمر محمول على الاستحباب فقال : ولهذا أمر بالوضوء مما مست النار ، وهو حديث صحيح ، وقد ثبت في أحاديث صحيحة أنه أكل مما مست النار ولم يتوضأ ، فقليل : إن الأول منسوخ ، وقيل : بل الأمر بالتوضؤ مما مست النار استحباب كالأمر بالتوضؤ من الغضب ، وهذا أظهر القولين .

**( ومن يتيقن الطهارة وشك في الحدث ، أو بالمكسب بين اليقين ) .**

أي : إذا تيقن أنه طاهر ، وشك في الحدث ، فإنه يبنى على اليقين ، وهو أنه على طهارة .

مثال : لو أن إنسان توضأ لصلاة العصر ، ثم شك هل انتقض وضوءه أم لا ، فإنه يعتبر نفسه متوضئاً ويبنى على ذلك ، لأنه الأصل المتيقن .

وكذلك بالعكس : لو تيقن الحدث ، وشك في الطهارة ، فالأصل الحدث .

والدليل على ذلك :

أ- حديث أبي هريرة قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا ) رواه مسلم .

ب- وحديث عبد الله بن زيد . قال ( سُئِلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُحِبُّ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدَ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ قَالَ « لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا » متفق عليه . والمراد حتى يتيقن .

**قال النووي :** هذا الحديث أصل من أصول الإسلام وقاعدة عظيمة من قواعد الفقه ، وهي أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى تتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارئ عليها .

ج- وقال ﷺ لمن شك في صلاته : ( فليطرح الشك وليبن على اليقين ) .

د- وللقاعدة : [ اليقين لا يزول بالشك ] . الأصل بقاء ما كان على ما كان ما لم يتيقن ضد ذلك .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

**قال النووي :** ولا فرق بين حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة .

● إذا تيقن الحدث وشك في الطهارة فإنه يلزمه الوضوء بإجماع المسلمين . [ قاله النووي ]

مثال : إنسان أكل لحم إبل ، فلما أذن العصر شك هل توضأ أم لا ، فالأصل أنه على غير وضوء وأنه يلزمه الوضوء لأنه الأصل .

### ﴿ ويحرم على المحدث مس المس ﴾ .

أي : يحرم على المحدث — حدثاً أصغر أو أكبر — أن يمس المصحف .  
وهذا مذهب الأئمة الأربعة .

أ- لقوله تعالى ( لا يمسه إلا المطهرون ) .

ب- ولحديث عبد الله بن أبي بكر رحمه الله ( أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ: أَنَّ لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ ) رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا، وَوَصَلَهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ جَبَّانٍ .  
وقد تلقى العلماء لهذا الحديث بالقبول .

قال الشافعي : لم يقبلوه حتى ثبت عندهم أنه كتاب رسول الله ﷺ .

وقال أحمد بن حنبل : كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح .  
وصححه إسحاق بن راهوية كما نقله عنه ابن المنذر .

وقال العقيلي : هذا حديث ثابت محفوظ ، إلا أنا نرى أنه كتاب غير مسموع من فوق الزهري .

وقال ابن عبد البر في التمهيد : وكتاب عمرو بن حزم هذا قد تلقاه العلماء بالقبول والعمل ، وهو عندهم أشهر وأظهر من الإسناد الواحد المتصل .

وقال في الاستذكار : هذا كتاب مشهور عند أهل السير ، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الإسناد ، لأنه أشبه بالتواتر في مجيئه ، لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة .

وقال ابن تيمية في شرح العمدية : وهذا الكتاب ذكر هذا فيه مشهور مستفيض عند أهل العلم ، وهو عند كثير منهم أبلغ من خبر الواحد العدل المتصل ، وهو صحيح بإجماعهم .

وقال الشنقيطي : والتحقيق صحة الاحتجاج به ، لأنه ثبت أنه كتاب رسول الله ﷺ ، كتبه ليبين به أحكام الديات والزكوات وغيرها ، ونسخته معروفة في كتب الفقه والحديث .

قالوا : والظاهر في الحديث هو المتطهر من الحدث الأصغر أو الغسل ، لأن المؤمن طهارته معنوية ، ولا يمس القرآن غالباً إلا المؤمنون ، ولا يعرف بالشرع تسمية المؤمن بالطاهر ، وإنما ورد وصفه بذلك ، وفرق بين الوصف والتسمية .

فالأظهر أن قوله ( إلا طاهر ) أي : إلا متوضئ لما يلي :

أولاً : لأنه كثر في لسان الشرع إطلاق هذا اللفظ على المتوضئ .

ثانياً : ولأن الصحابة فهموا ذلك وأفتوا بأنه لا يمس القرآن إلا على طهارة .

ثالثاً : ولأنه لم يعهد على لسان الرسول ﷺ أن يعبر عن المؤمن بالطاهر .

رابعاً : أنه ورد في بعض الروايات ( لا يمس القرآن إلا على طهر ) وفي حديث حكيم بن حزام ( لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر ) وفي إسناده ضعف ، لكن يفيد ترجيح المعنى المذكور . ( منحة العلام ) .

ج- أنه ثابت عن الصحابة .

عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال ( كنت أمسك المصحف على سعد بن أبي وقاص ، فاحتككت ، فقال : لعلك مسست ذكرك ، قال ، فقلت : نعم ، فقال : قم فتوضأ ) رواه مالك والبيهقي .

وعن عبد الرحمن بن يزيد قال ( كنا مع سلمان فخرج فقضى حاجته ، ثم جاء ، فقلت : يا أبا عبد الله ، لو توضأت لعلنا أن نسألك عن آيات ، قال : إني لست أمسه ، إنما لا يمسه إلا المطهرون ، فقرأ علينا ما شئنا ) . رواه الدار قطني والبيهقي وابن أبي شيبه .

وروي نافع ( أن ابن عمر كان لا يمس المصحف إلا وهو طاهر ) رواه ابن أبي شيبه .

قال النووي : وهو قول علي وسعد بن أبي وقاص وابن عمر ولم يعرف لهم مخالف في الصحابة .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: إنه قول سلمان الفارسي، وعبد الله بن عمر، وغيرهما، ولا يعلم لهما من الصحابة مخالف .  
وقال ابن رجب: وهذا قول جماهير العلماء، وروي ذلك عن علي وسعد وابن عمر وسلمان، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة.  
وذهب بعض العلماء : إلى أنه يجوز للمحدث من المصحف .

وبهذا قال ابن حزم .

أ- لما جاء في حديث هرقل الطويل ( أن النبي ﷺ كتب له كتاباً جاء فيه : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، من مُخَدَّ عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم ، سلام على من اتبع الهدى ، أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام ، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ) .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ قد بعث هذا الكتاب إلى النصارى وفيه آية من القرآن ، وقد أيقن أنهم سيمسونه مع أنهم على غير طهارة ، فهذا يدل على جواز مس المحدث للقرآن .

ب- أنه يجوز للصبيان حمل الألواح التي كُتِبَ عليها القرآن بلا إنكار ، فكذلك يجوز لغيرهم ذلك .

● وأجاب هؤلاء عن أدلة الجمهور :

أما الآية : بأن الضمير في قوله ( بمسه ) يعود إلى اللوح المحفوظ ، والمراد به ( المطهرون ) الملائكة ، فلا يكون في الآية دليل على منع المحدث من قراءة القرآن .

وقد رجح ابن القيم أنه الكتاب الذي بأيدي الملائكة ، وذلك من عشرة أوجه :

منها : أن الله قال ( لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ) ولم يقل : إلا المتطهرون ، ولو أراد به منع المحدث من مسه لقال : إلا المتطهرون كما قال تعالى ( إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ) ، ثم ذكر بقية الأوجه .

وأما الحديث : فقالوا ضعيف .

والراجع القول الأول للحديث وعمل الصحابة .

● الجواب عن قصة هرقل التي احتج بها من قال بالجواز :

قال النووي : والجواب عن قصة هرقل : أن ذلك الكتاب كان فيه آية ، ولم يمس مصحفاً .

وقال ابن قدامة : فأما الآية التي كتب بها النبي ﷺ ، فإنما قصد بها المراسلة ، والآية في الرسالة أو كتاب فقه أو نحوه لا تمنع مسه ، ولا يصير الكتاب بها مصحفاً ، ولا تثبت له حرمة .

● اختلف العلماء : هل يجوز للصغير مس المصحف من غير وضوء أم لا على قولين :

القول الأول : أنه يجوز .

وبهذا قال الحنفية والمالكية .

قالوا : إذا لم نقل بجواز مس الصبيان للمصحف واللوح ونحوهما ، فإما أن يمنعوا من مسه وفي هذا تضييع لحفظ كتاب الله ، وإما أن يكلف الصبيان بالتطهر لمسّه ، وفي هذا حرج ومشقة عليهم ، فيرخص لهم في هذه الحالة مسه على غير طهارة دفعاً للضرر عنهم .

القول الثاني : أنه لا يجوز .

وهو مذهب الحنابلة .

لعموم الأدلة الدالة على عدم جواز مس المحدث للمصحف .

والراجع الأول .

● مس كتب التفسير :

يجوز مسها لأنها تعتبر تفسيراً ، والآيات التي بها أقل من التفسير الذي فيها ، ويستدل بهذا بكتابة النبي ﷺ الكتب للكفار ، وفيها آيات

من القرآن ، فدل هذا على أن الحكم للأغلب والأكثر .  
وأما إذا تساوى التفسير والقرآن ، فإنه إذا اجتمع مبيح وحاضر ولم يتميز أحدهما برجحان ، فإنه يغلب جانب الحظر فيعطى الحكم للقرآن . ( الشرح الممتع ) .

● جماهير العلماء على أن مس المصحف بالحيال المتصل حرام .  
فغلاف المصحف المتصل به [أي : المثبت في المصحف بمادة لاصقة أو بالخياطة... أو غير ذلك] يأخذ حكم المصحف فلا يجوز مسه بغير وضوء ، وكذا أطراف الأوراق .  
جاء في ( الموسوعة الفقهية ) : ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه يمتنع على غير المتطهر مس جلد المصحف المتصل ، والحواشي التي لا كتابة فيها من أوراق المصحف ، والبياض بين السطور ، وكذا ما فيه من صحائف خالية من الكتابة بالكلية ، وذلك لأنها تابعة للمكتوب وحريم له ، وحريم الشيء تبع له ويأخذ حكمه .  
وذهب بعض الحنفية والشافعية إلى جواز ذلك .  
واختلفوا في الحایل المنفصل ، والأرجح الجواز ، كأن يمس بحرقه .

فالغلاف المنفصل عن المصحف ، الذي هو عبارة عن كيس يدخل فيه المصحف ويخرج منه ، لا حرج في لمسه بدون طهارة ، ولو كان المصحف بداخله ، فيجوز مس المصحف بحائل منفصل عنه ، كالكيس الذي يوضع فيه ، والقفاز ونحو ذلك .  
قال في "كشاف القناع" (١/١٣٥) : "وللمحدث حمل المصحف بعلاقته وفي غلافه أي : كيسه من غير مس له ؛ لأن النهي ورد عن المس والحمل ليس بمس وله تصفحه بكمه أو بعود ونحوه كخرقة وخشبة ؛ لأنه غير ماس له . وله مسه أي : المصحف من وراء حائل لما تقدم .

## ﴿ وَالصَّلَاةُ ﴾

أي : ويحرم على المحدث - حدثاً أصغر أو أكبر - أن يصلي حتى يتوضأ .  
أ- لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ... ) .

ب- وعن أبي هريرة . قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَتْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ ) متفق عليه وهذا لفظ مسلم ولفظ البخاري ( لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ مَنْ أَخَذَتْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ ) قَالَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ مَا أَخَذْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ فُسَاءٌ ، أَوْ ضَرَّاطٌ .

ج- وعن ابن عمر . قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوٍ وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ ) رواه مسلم .

د- وعن علي بن النخعي . قَالَ ( مَقْتَأُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ ) رواه الترمذي .

قال النووي : الحديث نص في وجوب الطهارة للصلاة ، وقد أجمعت الأمة على أنَّ الطهارة شرط في صحة الصلاة .

وقال رحمه الله : أجمعت الأمة على تحريم الصلاة بغير طهارة من ماء أو تراب ولا فرق بين الصلاة المفروضة والنافلة .

وكذلك تجب الطهارة لصلاة الجنازة ، قال النووي : إلا ما حكى عن الشعبي ومحمد بن جرير الطبري من قولهما تجوز صلاة الجنازة بغير طهارة ، وهذا مذهب باطل وأجمع العلماء على خلافه .

● الصلاة هي التي بينها الرسول ﷺ تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم ، سواء كانت ذات ركوع وسجود أم لا .

فالفرائض الخمس صلاة ، والجمعة ، والعيدان ، والاستسقاء ، والكسوف ، والجنازة صلاة ، لأن الجنازة مُفْتَتِحَةٌ بالتكبير ، مُخْتَتِمَةٌ بالتسليم ، فينطبق عليها التعريف الشرعي ، فتكون داخلة في مسمى الصلاة .

وقال بعض العلماء : إِنَّ الصَّلَاةَ هي التي فيها ركُوع وسجود .

وقال آخرون : إِنَّ الصَّلَاةَ هي التي تكون ركعتين فأكثر ، إلا الوتر فهو صلاة ، ولو ركعة .

والأول هو الأصح . ( الشرح الممتع ) .

● الصلاة تبطل بالحدث سواء كان خروجه اختيارياً أم اضطرارياً .

● من أحدث أثناء الصلاة يجب أن يخرج ويتوضأ ويعيدها .

وهذا قول جماهير العلماء .

أ- لحديث علي بن طلق رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا قَسَا أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيُنْصِرْ ، وَلْيَتَوَضَّأْ ، وَلْيُعِدَّ الصَّلَاةَ ) زَوَاهُ الْخُمْسَةُ ، وَصَحَّحَهُ إِبْنُ جَبَّانٍ .

ب- وقد يستدل بحديث أبي هريرة (لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ) فإنه يفيد أن صلاة المحدث لا تقبل ، وهذا يعم ما قبل الصلاة من الحدث اختيارياً وما حصل في أثناءها اضطراراً ، لأنه ﷺ لم يفرق بين حدث وحدث .

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الإنسان إذا أحدث في صلاته فإنه ينصرف ويتوضأ ويبنى على ما مضى .

وهذا مذهب الحنفية .

لحديث عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ ( من أصابه قيء أو قلس أو رعاف أو مذي فليتنصرف وليتوضأ وليبنى على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم ) ، لكن هذا الحديث ضعيف .

● من صلى وهو محدث متممداً بلا عذر فهو آثم ، ولكن هل يكفر ؟

قيل : لا يكفر .

ونسبه النووي للجمهور .

يقول النووي رحمه الله : إن كان عالماً بالحدث وتحريم الصلاة مع الحدث فقد ارتكب معصية عظيمة ، ولا يكفر عندنا بذلك ، إلا أن يستحلّه ، وقال أبو حنيفة : يكفر لاستهزائه .

دليلنا : أنه معصية فأشبهت الزنا وأشباهه . انتهى .

وقيل : يكفر ونسبه النووي لأبي حنيفة ، لتلاعبه .

٤- في قوله ﷺ (إذا أحدث حتى ...) دليل على أن الإنسان إذا توضأ لصلاة، ثم دخل وقت الصلاة الأخرى وهو على طهارته، فإنه لا يجب عليه أن يعيد الوضوء .

لقوله ( ... إذا أحدث ... ) .

فيجوز أن يصلي الصلوات المفروضة والنوافل بوضوء واحد ما لم يحدث .

قال النووي : وهذا جائز بإجماع من يعتد به .

**( وَالطَّيِّبَاتُ ) .**

أي : ويجرم على المحدث أن يطوف بالبيت حتى يتوضأ .

وهذا قول جماهير العلماء .

فمن طاف محدثاً ، لم يصح طوافه ، ولا يعتد به .

وإلى هذا القول ذهب : مالك ، والشافعي ، وأحمد في المشهور عنه ، وجمهور العلماء .

أ- لحديث عائشة (أن النبي ﷺ أول شيء بدأ به حين قدم مكة أن توضأ ثم طاف بالبيت) متفق عليه، وقد قال ﷺ (لتأخذوا عني مناسككم) .

وجه الاستدلال منه من وجهين :

أولاً : أن فعل النبي ﷺ في الطواف بيان لحمل القرآن ، لأن الله عز وجل أمر بالطواف في كتابه العزيز ولم يبين كيفيته ، فجاء البيان بفعله ﷺ إذ توضأ قبل طوافه ، والفعل إن جاء بياناً لأمر واجب دل على وجوبه ، فدل ذلك على وجوب الطهارة من الحدث قبل الطواف .

ثانياً : أن أمر النبي ﷺ صحابته رضي الله عنهم بأخذ مناسكه ، والافتداء به في ذلك دليل على وجوب جميع ما صدر منه في بيان أفعال المناسك -

إلا ما دل الدليل على استثنائه- ومن ذلك الطهارة من الحدث قبل الطواف .

ب- حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال ( الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه المنطق فمن نطق فيه فلا ينطق إلا بخير ) . ( الصحيح أنه موقوف على ابن عباس ) .

وجه الاستدلال منه من وجهين:

أولاً : أن النبي ﷺ شبه الطواف بالصلاة وليس المراد التشبيه في الأفعال والهيئة لتباينهما ، وإنما المراد التشبيه بما في الحكم ، فدل ذلك على أن للطواف جميع الأحكام المتعلقة بالصلاة- إلا ما استثناه الدليل- ومن ذلك اشتراط الطهارة؛ لقوله ﷺ ( لا يقبل الله صلاة بغير طهور ) .

ثانياً : من قوله ( إلا أن الله أباح فيه المنطق ) فاستثناؤه ﷺ إباحة المنطق في الطواف ، دليل على اشتراط ما عداه كما يشترط في الصلاة ، ومن ذلك اشتراط الطهارة من الحدث .

ج- قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها حين حاضت وهي محرمة ( افعلي ما يفعل الحاج غير ألا تطوفي بالبيت حتى تطهري ) متفق عليه . وفي رواية لمسلم ( حتى تغتسلي ) .

وجه الاستدلال منه : أن النبي ﷺ رخص لعائشة أن تفعل وهي حائض جميع ما يفعله الحاج ، ولم يمنعها إلا من الطواف ، وجعل ذلك مقيداً باغتسالها وتطهرها ، فدل ذلك على ترتب منع الطواف على انتفاء الطهارة ، وعلى أن الطهارة شرط لصحة الطواف ، وعلى عدم صحته بدونها ، لأن النهي في العبادات يقتضي الفساد .

د- قوله ﷺ لما أخبر بأن صفية حاضت ( أحابستنا هي؟ قالوا: إنما قد أفاضت . قال: فلا إذاً ) متفق عليه .

وجه الاستدلال : إخباره ﷺ بانحباسه- وانحباس من كان معه لانهباسة- لحيض صفية ، لو لم تكن قد أفاضت ، مع ما في ذلك من المشقة العامة ، دليل ظاهر- إن لم يكن نصاً صريحاً- على اشتراط الطهارة لصحة الطواف .

**وذهب بعض العلماء : إلى أن الطهارة من الحدث سنة .**

وإلى هذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية .

أ- لأن النبي ﷺ بعث أبا بكر عام تسع لما أمره على الحج ينادي ( ألا يطوف بالبيت عريان ) .

وجه الاستدلال منه : أن النبي ﷺ نهي عن طواف العراة بالبيت ، ولم يثبت أنه أمر بالطهارة للطواف ، فدل ذلك على أن الطهارة ليست واجبة إذ لو كانت واجبة لأمر بها .

ب- وقالوا : إن الأصل براءة الذمة ، وعدم وجوب الطهارة إلا بدليل ولا دليل صريح صحيح على وجوبها .

ج- ولحديث عائشة (أن النبي ﷺ أول شيء بدأ به حين قدم مكة أن توضأ ثم طاف بالبيت) وهذا فعل والفعل يدل على الاستحباب . ( بحث في مجلة البحوث الإسلامية ٥٦ ) .

**وأجاب أصحاب هذا القول عن أدلة من قال باشتراط الطهارة للطواف :**

أما حديث ( الطواف بالبيت صلاة ) فقالوا : لا يصح من قول النبي ﷺ ، وإنما هو من قول ابن عباس رضي الله عنهما .

قال النووي في المجموع : الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، كَذَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحَفَاطِ أَه. .

وأما فعل النبي ﷺ وأنه طاف متطهراً فقالوا : هذا لا يدل على الوجوب ، وإنما يدل على الاستحباب فقط ، لأن النبي ﷺ فعله ولم يرد أنه أمر أصحابه بذلك .

وأما قوله ﷺ لعائشة ( افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري ) فإنما منعها النبي ﷺ من الطواف لأنها حائض ، والحائض ممنوعة من دخول المسجد .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : والذين أوجبوا الوضوء للطواف ليس معهم حجة أصلاً ؛ فإنه لم ينقل أحد عن النبي ﷺ لا بإسناد صحيح ولا ضعيف أنه أمر بالوضوء للطواف ، مع العلم بأنه قد حج مع خلق عظيم ، وقد اعتمر عتراً متعددة والناس يعتمرون معه ، فلو



كان الوضوء فرضاً للطواف لبيته النبي ﷺ بياناً عاماً ، ولو بيّنه لتقل ذلك المسلمون عنه ولم يهملوه ، ولكن ثبت في الصحيح أنه لما طاف تَوْضُأً ، وهذا وحده لا يدل على الوجوب ؛ فإنه قد كان يتوضأ لكل صلاة ، وقد قال : إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر . ( مجموع الفتاوى ٢١ ) . والله أعلم .

#### ● هل يجوز للحائض أن تسعى بين الصفا والمروة ؟

نعم يجوز ، فالسعي لا يشترط فيه الوضوء وهو مذهب الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، بل يجوز للحائض أن تسعى بين الصفا والمروة ، لأن النبي ﷺ لم يمنع الحائض إلا من الطواف فقال لعائشة - رضي الله عنها - لما حاضت - (افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت) . ( المغني ) .

قال الشيخ ابن عثيمين: فلو سعى محدثاً، أو سعى وهو جنب، أو سعت المرأة وهي حائض: فإن ذلك مجزئ، لكن الأفضل أن يسعى على طهارة .

#### ● فائدة : هل القهقهة تبطل الوضوء ؟

أولاً : لا خلاف بين العلماء في أن الضحك خارج الصلاة - ولو في حال الاستعداد لها - لا ينقض الوضوء.

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الضحك في غير الصلاة لا ينقض طهارة ، ولا يوجب وضوءاً .

وقال النووي : " وأجمعوا على أن القهقهة خارج الصلاة لا تنقض الوضوء .

ثانياً: اتفق العلماء على أن الضحك في الصلاة يبطلها.

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن الضحك في الصلاة ينقض الصلاة .

ومراده بالضحك الذي يكون قهقهة.

قال ابن قدامة : ولا تعلم فيه مخالفاً .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " إِنَّ الْقَهْقَهَةَ فِيهَا أَصَوَاتٌ عَالِيَةٌ تُنَادِي خَالَ الصَّلَاةِ ، وَتُنَادِي الْحُشُوعَ الْوَاجِبَ فِي الصَّلَاةِ...وَأَيْضًا فَإِنَّ فِيهَا مِنْ الْإِسْتِخْفَافِ بِالصَّلَاةِ وَالْتِلَافِ بِهَا مَا يُنَاقِضُ مَقْصُودَهَا فَأَبْطَلْتُ لِدَلِكِ .

ثالثاً: بما سبق يظهر أن المختلف فيه بين العلماء هو الضحك قهقهة في الصلاة ، هل يبطل الوضوء أم لا ؟.

والقول الصحيح الذي عليه جمهور العلماء أنه لا ينقض الوضوء ، لعدم وجود دليل يدل على نقضه للوضوء.

قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِذَا ضَحَكَ فِي الصَّلَاةِ أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَلَمْ يُعَدِّ الْوُضُوءَ) . رواه البخاري معلقاً، والدارقطني (٥١) موصولاً.

وقال ابن حجر: وهو صحيح من قول جابر .

وقال شيخ الإسلام: " ولم يثبت عن صحابي خلافة ؛ ولأنه لا ينقض خارج الصلاة ، فكذلك في الصلاة .

وقال النووي : " مذهبنا ومذهب جمهور العلماء أنه لا ينقض ... وهو قول جمهور التابعين فمن بعدهم.

وروى البيهقي عن أبي الزناد قال : أدركت من فقهاءنا الذين ينتهي إلى قولهم : سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد ، وأبا بكر بن عبد الرحمن ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وعبيد الله بن عبد الله بن عقبة ، وسليمان بن يسار ، ومشيجة جلة سواهم ، يقولون :

الضحك في الصلاة ينقضها ، ولا ينقض الوضوء."

وقال : " ولم يثبت في النقض بالضحك شيء أصلاً . ( المجموع ) .

والأحاديث التي رويت في نقض الضحك للوضوء ضعيفة لا يصح منها شيء.

قال النووي: "كلها ضعيفة واهية باتفاق أهل الحديث .

#### ﴿ يَسْتَحِبُّ الْكَرْبُ ﴾ هُنَا الْكَرْبُ .

لحديث البراء بن عازب قال : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ ثُمَّ قُلِ اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ لَا مَلْجَأَ ، وَلَا مُنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ اللَّهُمَّ أَمْنْتُ بِكِتَابِكَ

الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبَيَّنْتَكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ فَإِنْ مِتُّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ قَالَ فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا بَلَغْتُ اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ قُلْتُ وَرَسُولِكَ قَالَ : لَا وَتَبَّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ ( متفق عليه .

فهذا الحديث فيه دليل على استحباب الوضوء لمن أراد النوم .

وقد جاء في ذلك أحاديث :

منها حديث معاذ رفعه ( ما من مسلم يبيت على ذكر وطهارة فيتعار من الليل فيسأل الله خيراً من الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه ) أخرجه أبو داود والنسائي .

وأخرج ابن حبان في صحيحه عن ابن عمر رفعه ( من بات طاهراً بات في شعاره ملك ، فلا يستيقظ إلا قال الملك : اللهم اغفر لعبدك فلان ) وأخرجه الطبراني في الأوسط من حديث ابن عباس نحوه بسند جيد .

قال ابن حجر : وله فوائد :

منها : أن يبيت على طهارة لئلا يبعثه الموت فيكون على هيئة كاملة .

ومنها : أن يكون أصدق لرؤياه وأبعد من تلعب الشيطان به .

● قوله ( فتوضأ ) ظاهره استحباب الوضوء لكل من أراد النوم ولو كان على طهارة ، ويحتمل أن يكون مخصوصاً بمن كان محدثاً ، وهذا أصح .

قال النووي : فَإِنْ كَانَ مُتَوَضِّئًا كَفَاهُ ذَلِكَ الْوُضُوءُ ؛ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ النَّوْمَ عَلَى طَهَارَةٍ ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَمُوتَ فِي لَيْلَتِهِ ، وَلِيَكُونَ أَصْدَقَ لِرُؤْيَاةِ ، وَأَبْعَدَ مِنْ تَلَعُّبِ الشَّيْطَانِ بِهِ فِي مَنَامِهِ ، وَتَرْوِيحِهِ إِيَّاهُ .

● فائدة : قال النووي : في الحديث ثلاث سنن إحداها : الوضوء عند النوم ، وإن كان متوضئاً كفاه ، ثانيها : النوم على اليمين ، ثالثها : الختم بذكر الله .

( وهنـه دكر الله ) .

أي : ويستحب الوضوء عند ذكر الله .

لحديث المهاجر بن قنفذ ( أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ حَتَّى تَوَضَّأَ ، ثُمَّ اعْتَذَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ أَوْ قَالَ : عَلَى طَهَارَةٍ ) رواه أبو داود .

فذكر الله لا يشترط له الوضوء .

ففي حديث ابن عباس - في قصة نومه عند خالتي ميمونة - قال ( ... ثم استيقظ رسول الله ﷺ فجعل يمسح النوم عن وجهه بيديه ، ثم قرأ العشر آيات الخواتم من سورة آل عمران ... ) .

قال ابن عبد البر : وفيه قراءة القرآن على غير وضوء ، لأنه ينام النوم الكثير الذي لا يختلف في مثله .

وقد بَوَّبَ الإمام البخاري على الحديث : باب : قراءة القرآن بعد الحدث وغيره .

قال ابن حجر : أي الأصغر .

وقال النووي : وفيه جواز القراءة للمحدث ، وهذا إجماع المسلمين ، وإنما تحرم القراءة على الجنب والحائض .

ب- ولحديث عائشة ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُذَكِّرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ ) رواه مسلم .

قال النووي في شرح مسلم: هذا الحديث أصل في جواز ذكر الله تعالى بالتسبيح والتهليل والتكبير والتحميد وشبهها من الأذكار ، وهذا جائز بإجماع المسلمين ، وإنما اختلف العلماء في جواز قراءة القرآن للجنب والحائض .

وقال الصنعاني : والحديث مقرر للأصل ، وهو ذكر الله على كل حال من الأحوال ، وهو ظاهر في عموم الذكر ، فتدخل تلاوة القرآن - ولو كان جنباً - إلا قد خصصه أنه حديث علي ( كان رسول الله ﷺ يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً ) وأحاديث أخر في معناه ، وكذلك

هو مخصص بحالة الغائط والبول والجماع

قال النووي : أجمع المسلمون على جواز قراءة القرآن للمحدث - يعني حديثاً أصغر - والأفضل أن يتطهر لها .

#### ﴿ وَلِلْجَنبِ إِذَا لَوَاكَ أَنْ يَنَامَ ﴾ .

لحديث عائشة ، قَالَتْ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ غَسَلَ فَرْجَهُ وَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ ) متفق عليه .  
وسأيتي مزيد بحث لهذه المسألة قريباً إن شاء الله .

#### ﴿ وَإِذَا لَوَاكَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشَارِبَ الْجَمَاعَ ﴾ .

أي : ويسن الوضوء للجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب الجماعة .  
لحديث عائشة قَالَتْ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ جُنُبًا فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ) رواه مسلم .  
ومعاودة الجماعة .

لحديث أبي سعيد الخدري قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ ) رواه مسلم .  
وسأيتي مزيد بحث لهذه المسألة قريباً إن شاء الله .

#### ﴿ وَهَبِلَ الْغُسْلَ ﴾ .

أي : ويسن الوضوء قبل الغسل سواء كان واجباً أو مستحباً .  
لحديث عائشة رضي الله عنها قَالَتْ : ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ ، يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ ، ثُمَّ يَفْرُغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ) متفق عليه .

#### ﴿ وَمَنْ أَكَلَ مَا مَسَّتْهُ النَّارُ ﴾ .

لحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارَ ) متفق عليه .  
وقد تقدم أن هذا الأمر محمول على الاستحباب .

#### ﴿ وَتَجْدِيدُ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ ﴾ .

أي : ويسن تجديد الوضوء لكل صلاة .  
وقد تقدم حديث أنس . قال ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ .... ) رواه البخاري .  
وقد تقدم معنى تجديد الوضوء .

### بَابُ الْغُسْلِ

الغسل : بضم العين ، هو تغميم البدن بالماء .

#### ﴿ وَمِنْ حُجَّتِهِ خُرُوجُ الْمَنِيِّ وَتَغَا بِلَذَّةٍ ﴾ .

أي : ومما يوجب الغسل خروج المني .  
والمني : هو الماء الدافق الذي يخرج من الإنسان بشهوة ويعقبه فتور وارتخاء .  
قال النووي : ... خواصه التي عليها الاعتماد في معرفته ، وهي ثلاث :

إحداها : الخروج بشهوة مع الفتور عقيقه .

والثانية : الرائحة التي تشبه الطلع أو العجين .

والثالثة : الخروج بتزريق ودفع في دفعات .

فكل واحدة من هذه الثلاثة كافية في كونه منياً ، ولا يشترط اجتماعها ، فإن لم يوجد منها شيء ، لم يحكم بكونها منياً . [المجموع]

والأدلة على أن خروج المني موجب للغسل :

أ- قال تعالى : ( وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ) .

والجنب : هو الذي خرج منه المني دفقاً بلذة .

ب-وعن أم سلمة ( أن أم سليم قالت: يا رسول الله؛ إن الله لا يستحي من الحق؛ فهل على المرأة من غسل إن هي احتلمت؟ قال: نعم، إذا رأت الماء ) . متفق عليه .

احتلمت : الاحتلام اسم لما يراه النائم من الجماع ، فيحدث معه إنزال المني غالباً .

ج- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

( إِنَّمَا الْمَاءُ ) أي ماء الغسل . ( من الماء ) أي من المني .

قال النووي : وقد أجمع المسلمون على وجوب الغسل على الرجل والمرأة بخروج المني .

• قوله ( دفقاً بلذة ) مفهومه أنه لو خرج بلا لذة ولا تدفق ؛ فلا غسل عليه ، وهذا في اليقظان واضح ، وهو الراجح . وهذا قول الحنفية والمالكية والحنابلة .

فلو خرج منه لغير ذلك كبرد أو مرض ونحوهما فلا غسل عليه ، بل يكون نجساً يغسل كغيره وليس منياً .

• وأما النائم فعليه الغسل مطلقاً، لأنه قد لا يحس به، وهذا يقع بكثرة ، فإذا استيقظ الإنسان فوجد الأثر ولم يشعر باحتلام؛ فعليه الغسل، بدليل حديث أم سلمة حين سألت النبي ﷺ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل هل عليها من غسل؟ قال: ( نعم ، إذا هي رأت الماء ) .

فأوجب الغسل برؤية الماء ولم يشترط أكثر من ذلك ، فدل على وجوب الغسل إذا استيقظ ووجد الماء .

• وقوله ( خروج المني ) أي : لا بد من خروجه ، فلو أحس بانتقاله لكنه لم يخرج ؛ فليس عليه غسل .

وقد اختلف العلماء إذا تحرك المني ولم يخرج هل يجب الغسل أم لا على قولين :

القول الأول : يجب الغسل بانتقاله ولو لم يخرج .

وهذا المذهب .

أ-لأن الجنابة تباعد الماء عن محله ، وقد وجد .

ب-ولأن الغسل تراعى فيه الشهوة ، وقد حصلت بانتقاله ، فأشبه ما لو ظهر . ( المغني ) .

القول الثاني : أنه لا غسل عليه .

وهو قول أكثر الفقهاء واختاره ابن قدامة وابن تيمية .

أ-لأن النبي ﷺ علق الاغتسال على الرؤية بقوله ( إذا رأت الماء ) فلا يثبت الحكم بدونه .

ب- ولو وجب الغسل بالانتقال لبينه النبي ﷺ لدعاء الحاجة إلى بيانه .

وهذا القول هو الصحيح .

قال ابن قدامة : إن أحس بانتقال المني عند الشهوة فأمسك ذكره ، فلم يخرج فلا غسل عليه .. ( وهذا ) قول أكثر الفقهاء .

لأن النبي ﷺ علق الاغتسال على الرؤية وفضخ الماء، بقوله: (إذا رأت الماء) و (إذا فضخت الماء فاغتسل) فلا يثبت الحكم بدونه . ( المغني ) .

وقال النووي : لو قبل امرأة فأحس بانتقال المني ونزوله فأمسك ذكره فلم يخرج منه في الحال شيء، ولا علم خروجه بعد ذلك، فلا غسل

عليه عندنا ، وبه قال العلماء كافة إلا أحمد ، فإنه قال - في أشهر الروايتين عنه - يجب الغسل ، قال : ولا يتصور رجوع المني . دليلنا

قوله ﷺ : ( إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ ) ولأن العلماء مجمعون على أن من أحس بالحدث كالقرقرة والريح ، ولم يخرج منه شيء لا وضوء عليه ،

فكذا هنا . ( المجموع ) .

﴿ اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ .

هذا الموجب الثاني من موجبات الغسل وهو : الإيلاج في الفرج وإن لم ينزل .

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ : ( إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ، ثُمَّ جَهَدَهَا ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ ) متفق عليه .  
ولسلم ( وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ ) .

( بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ) أي : شعب المرأة الأربع ، والمراد هنا: يداها ورجلاها ، وهو كناية عن مكان الرجل من المرأة حال الجماع . ( ثُمَّ جَهَدَهَا ) أي : بلغ المشقة ، والمعنى : بلغ جهده فيها ، وذلك بإيلاج ذكره في فرجها . ( فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ ) أي : عليهما جميعاً .  
فهذا الحديث دليل على أن الإيلاج ( الجماع ) يوجب الغسل وإن لم ينزل .  
وهذا الحكم ذهب إليه الجمهور ، بل حكاه بعضهم إجماعاً للصحابة ، حكى ذلك النووي وابن العربي : أن الصحابة أجمعوا على وجوب الغسل من الإيلاج ولو لم ينزل لهذا الحديث الصحيح الصريح .

وقد كان فيه خلافاً لبعض الصحابة كأبي سعيد وزيد بن خالد ورافع بن خديج وداود الظاهري؛ أنه لا يجب الغسل إلا بالإنزال .  
قال النووي : وَمَعْنَى الْحَدِيث : أَنَّ إِيْجَابَ الْغُسْلِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى نُزُولِ الْمَنِيِّ ، بَلْ مَتَى غَابَتْ الْحَشْمَةُ فِي الْفَرْجِ وَجَبَ الْغُسْلُ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ الْيَوْمَ ، وَقَدْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، ثُمَّ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ " انتهى .  
وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : وهذا صريح في وجوب الغسل ، وإن لم ينزل وهذا يخفى على كثير من الناس ، فتجد الزوجين يحصل منهما هذا الشيء ، ولا يغتسلان ، لا سيما إذا كانا صغيرين ولم يتعلما ، وهذا بناء عندهم على عدم وجوب الغسل إلا بالإنزال ، وهذا خطأ . ( الشرح الممتع ) .

● فإن قيل : ما الجواب عن حديث ( إنما الماء من الماء ) فالجواب :

أ- إما أن يكون منسوخ .

وهذا المشهور عند أكثر العلماء ، وناسخه حديث ( إذا جلس بين شعبها الأربع ... ) .

ب- وإما أن يحمل على حالة الاحتلام .

وهو قول ابن عباس .

وقد بَوَّبَ على ذلك النسائي ، ومال إليه الحافظ ابن حجر ، ورجحه الشيخ ابن باز رحمه الله .

● اختلف العلماء إذا جامع من وراء حائل؛ على قولين :

القول الأول : يجب الغسل .

لعموم الحديث .

القول الثاني : لا يجب الغسل .

لحديث ( إذا التقى الختانان .. ) وفي لفظ ( إذا مس الختان الختان .. ) ومع الحائل لا يحصل مس .

والأول أرجح .

( وَإِسْلَامُ كَافِرٍ ) .

أي : ومن موجبات الغسل أن يسلم الكافر ، فإذا أسلم كافر وجب عليه الاغتسال .

وسواء كان الكافر أصلياً أو مرتداً .

الأصلي : من أصله كافر لم يدخل في الإسلام .

والمرتد : من ارتد وترك الإسلام ثم رجع إليه .

وهذا المذهب ، وهو مذهب مالك ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، ورجحه الشوكاني .

أ- لحديث عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ( فِي قِصَّةِ ثُمَامَةَ بِنِ الْأَثَلِ ، عِنْدَمَا أَسْلَمَ وَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَغْتَسِلَ ) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ .  
وَأَصْلُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- ولحديث قيس بن عاصم : ( أَنَّهُ أَسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءِ وَسَدَرٍ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَحَسَنَهُ النَّوَوِيُّ .

**قال الشوكاني :** والظاهر الوجوب ، لأن أمر البعض قد وقع به التبليغ ، ودعوى عدم الأمر لمن عداهم لا يصلح متمسكاً لأن غاية ما فيها عدم العلم بذلك ، وهو ليس علماً بالعدم .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذهب المالكية والحنابلة إلى أنّ إسلام الكافر موجب للغسل ، فإذا أسلم الكافر وجب عليه أن يغتسل ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ( أنّ ثمامة بن أثال رضي الله عنه أسلم ، فقال النبي ﷺ : اذهبوا به إلى حائط بني فلان فمروه أن يغتسل ) وعن ( قيس بن عاصم أنه أسلم : فأمره النبي ﷺ أن يغتسل بماء وسدر ) ولأنه لا يسلم غالباً من جنابة ، فأقيمت المظنة مقام الحقيقة كالنوم والتقاء الختانين .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا يجب الغسل عليه .

وهذا مذهب الشافعي .

**قال الخطابي :** وبهذا قال أبو حنيفة وأكثر العلماء .

أ- لأن العدد الكثير والجم الغفير أسلموا ، فلو أمر كل من أسلم بالغسل لنقل نقلاً متواتراً أو ظاهراً ، ولو كان واجباً لما خص بالأمر بعضاً دون بعض ، فيكون ذلك قرينة تصرف الأمر إلى الندب .

ب- أن النبي ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن أمره أن يدعوهم إلى ( شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فإن هم أطاعوا ... ) ولو كان الغسل واجباً لأمرهم به ، لأنه أول واجبات الإسلام .

ج- أن أمره ﷺ لمن أسلم أن يغتسل بماء وسدر ، وهذا دليل على عدم الوجوب لأنه بالاتفاق أن السدر غير واجب .

وهذا القول هو الراجح .

## ( ومجبت ٤ )

أي : ومن موجبات الغسل الموت ، فإذا مات المسلم وجب على المسلمين غسله .

والمراد وجوب ذلك على الأحياء ، إذ لا وجوب بعد الموت .

أ- لقوله ﷺ للذي وقصته ناقته بعرفة ( اغسلوه بماء وسدر ) متفق عليه

ب- وعن أم عطية الأنصارية قالت ( دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته ، فقال : اغسلنها ثلاثاً ، أو خمساً ، أو أكثر من ذلك - إن رأيتم ذلك ... ) متفق عليه .

فقوله ﷺ ( اغسلنها ) فهذا أمر ، والأمر للوجوب .

• لا فرق بين الصغير والكبير ، أما السقط فإن نفخ فيه الروح غيبيل وصلي عليه ، وهو ما تم له أربعة أشهر ، وإلا فلا يغسل ولا يصلى عليه .

• يستثنى الشهيد ، [شهيد المعركة] ، فلا يغسل .

لحديث جابر قال : قال رسول الله ﷺ : ( ادفنهم في دمائهم - يعني يوم أحد- ولم يغسلهم ) . رواه البخاري

**قال الشيخ ابن عثيمين :** لأن التمسيل واجب ولا يترك إلا لمحرّم .

والمراد شهيد المعركة ، وأما سائر ما يطلق عليهم اسم الشهيد كالمطعون والمبطون وغيرهم ، فيغسلون إجماعاً

## ( ومخرجه دم الحيض والنفس )

أي : ومن موجبات الغسل الحيض والنفس ، فإذا حاضت المرأة وانقطع حيضها ، وجب عليها الغسل ، وهذا بالإجماع .

أ- لقوله تعالى : ( وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ) .

ب- وقال ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش : ( إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي ) متفق عليه .

وأجمع المسلمون على وجوب الغسل ، ومن نقل الإجماع : النووي عن ابن المنذر ، وابن حجر .

## ( وَمَنْ لَزِمَهُ الْغُسْلُ حَرُمَ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ ) .

أي : ويحرم على الجنب قراءة القرآن .

وهذا قول جماهير العلماء ، أنه يحرم على الجنب قراءة القرآن . ( كما قال الخطابي والنووي ) .

أ- لحديث علي عليه السلام قال : ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْرَأُ الْقُرْآنَ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا ) رَوَاهُ الْخُمَسَةُ ، وَهَذَا لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ وَحَسَنَةٌ . وهذا الحديث مختلف فيه اختلافاً كثيراً .

فصححه : الترمذي ، والحاكم ، والشمس ، وأحمد ، وضعفه جمع من أهل العلم .

ب- ولحديث ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : ( لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجَنْبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ) رواه الترمذي .

وهذا الحديث ضعيف لا يصح بالاتفاق .

لأنه من رواية إسماعيل بن عياش عن موسى بن عطية ، وإسماعيل بن عياش في روايته عن غير أهل بلده ضعيفة هذا منها .

ج- عن أبي العريف قال : ( أتى علي بوضوء ، فمضمض واستنشق ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يديه وذراعيه ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجله ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ، ثم قرأ شيئاً من القرآن ، ثم قال : هذا لمن ليس بجنب ، فأما الجنب فلا ولا آية ) رواه أحمد .

فهذا الحديث صريح في منع الجنب من قراءة القرآن ، لكن الحديث معلول ، والراجح وقفه ، وقد صححه موقوفاً الدار قطني فقال : هو صحيح عن علي .

**وذهب بعض العلماء : إلى الجواز .**

وقد ذهب إلى هذا القول جماعة من أهل العلم منهم : ابن عباس ، فقد ذكره عنه البخاري في صحيحه تعليقاً مجزوماً بصحته فقال : ولم ير ابن عباس بالقراءة للجنب بأساً .

وروى ابن المنذر في الأوسط عن عكرمة عن ابن عباس ( أنه كان يقرأ ورده وهو جنب ) .

وجاء هذا القول أيضاً عن جماعة من التابعين ، منهم : سعيد ابن المسيب ، فقد روى عبد الرزاق بسند صحيح عن مجاهد بن طارق قال : ( سألت ابن المسيب : أيقراً الجنب شيئاً من القرآن ؟ فقال : نعم ) .

ورجح هذا القول جماعة من المحققين ، منهم : داود الطبري ، وابن حزم ، وابن المنذر .

أ- لحديث عائشة قالت : ( كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه ) رواه مسلم .

وهذا الذكر عام يشمل قراءة القرآن والتسبيح والاستعاذة وغير ذلك .

ب- البراءة الأصلية .

ج- لم يثبت حديث صحيح تقوم به الحجة في منع الجنب .

● **وأجاب الجمهور على أدلة من قال بالجواز :**

أما حديث عائشة ( كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه ) فالجواب من وجهين :

**الأول :** أن المراد بالذكر في الحديث غير القرآن ، لأنه المفهوم عند الإطلاق .

قال النووي : وأجاب أصحابنا عن حديث عائشة ( كان يذكر الله .. ) بأن المراد بالذكر غير القرآن فإنه المفهوم عند الإطلاق .

وقال ابن رجب : ليس فيه دليل على جواز قراءة القرآن للجنب ، لأن ذكر الله إذا أطلق لا يراد به القرآن .

**والثاني :** أنه عام وقد خصصته الأحاديث السابقة الدالة على تحريم قراءة القرآن حال الجنابة ، ومنها ما رواه علي قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً . ( ذكر ذلك الصنعاني في سبل السلام ) .

**والراجح :** الأحوط المنع .

● **قراءة القرآن للحائض :**

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** لا يجوز لها ذلك .

وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد .

أ- لحديث ابن عمر . قال : قال ﷺ ( لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن ) رواه الترمذي ( وسبق أنه ضعيف ) .  
ب- قياس الحائض على الجنب ، فإذا منع الجنب من قراءة القرآن فالحائض أولى .

**القول الثاني :** يجوز لها ذلك .

وهذا مذهب مالك ، واختاره ابن تيمية والشيخ ابن باز .

أ- لعدم الدليل الذي يمنع من ذلك .

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية :** ليس في منع الحائض من القراءة نصوص صريحة صحيحة ، وقال : ومعلوم أن النساء كن يحضن على عهد رسول الله ﷺ ، ولم يكن ينهين عن قراءة القرآن ، كما لم يكن ينهين عن الذكر والدعاء .

ب- إن الحيض قد يمتد ويطول فيخاف نسيانها .

ج- قوله ﷺ لعائشة لما حاضت وهي محرمة ( افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوي بالبيت ) متفق عليه .

ومعلوم أن المحرم يقرأ القرآن ولم يمنعها النبي ﷺ منه .

وهذا القول هو الصحيح .

**قال الشيخ ابن باز رحمه الله :** فقد سبق أن تكلمت في هذا الموضوع غير مرة وبينت أنه لا بأس ولا حرج أن تقرأ المرأة وهي حائض أو نفساء ما تيسر من القرآن عن ظهر قلب ؛ لأن الأدلة الشرعية دلت على ذلك ، وقد اختلف العلماء رحمة الله عليهم في هذا : فمن أهل العلم من قال : إنها لا تقرأ كالجنب واحتجوا بحديث ضعيف رواه أبو داود عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي ﷺ أنه قال ( لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن ) وهذا الحديث ضعيف عند أهل العلم ، لأنه من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين ، وروايته عنهم ضعيفة .

وبعض أهل العلم قاسها على الجنب قال : كما أن الجنب لا يقرأ فهي كذلك . لأن عليها حدثاً أكبر يوجب الغسل ، فهي مثل الجنب . والجواب عن هذا أن هذا قياس غير صحيح ، لأن حالة الحائض والنفساء غير حالة الجنب ، الحائض والنفساء مدتهما تطول وربما شق عليهما ذلك وربما نسيتا الكثير من حفظهما للقرآن الكريم ، أما الجنب فمدته يسيرة متى فرغ من حاجته اغتسل وقرأ ، فلا يجوز قياس الحائض والنفساء عليه ، والصواب من قول العلماء أنه لا حرج على الحائض والنفساء أن تقرأ ما تحفظان من القرآن ، ولا حرج أن تقرأ الحائض والنفساء آية الكرسي عند النوم ، ولا حرج أن تقرأ ما تيسر من القرآن في جميع الأوقات عن ظهر قلب ، هذا هو الصواب ، وهذا هو الأصل ، ولهذا أمر النبي ﷺ عائشة لما حاضت في حجة الوداع قال لها ( افعلي ما يفعل الحاج غير ألا تطوي بالبيت حتى تطهري ) ولم ينهها عن قراءة القرآن .

ومعلوم أن المحرم يقرأ القرآن . فيدل ذلك على أنه لا حرج عليها في قراءته ؛ لأنه ﷺ إنما منعها من الطواف ؛ لأن الطواف كالصلاة وهي لا تصلي وسكت عن القراءة ، فدل ذلك على أنها غير ممنوعة من القراءة ولو كانت القراءة ممنوعة لبينها لعائشة ولغيرها من النساء في حجة الوداع وفي غير حجة الوداع .

ومعلوم أن كل بيت في الغالب لا يخلو من الحائض والنفساء ، فلو كانت لا تقرأ القرآن لبينه ﷺ للناس بياناً عاماً واضحاً حتى لا يخفى على أحد ، أما الجنب فإنه لا يقرأ القرآن بالنص ومدته يسيرة متى فرغ تطهر وقرأ .

### الأشغال الكشروية وصفة الغسل

**( الأشغال من تخصيل الكيت ) .**

أي : فإذا غسل الإنسان ميتاً شَنَّ له الغُسل .



وهذا قول جماهير العلماء .

وقد جاء في الحديث : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ عَسَلَ مِثْنًا فَلْيَغْتَسِلْ ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ، وَالتَّيَمِيُّ ، وَكَثِيرُ بْنُ عَبْدِ الرَّبِيعِ وَحَسَنَهُ .

هذا الحديث مختلف في صحته .

وقد صحح بعض العلماء أنه موقوف ، كالبيهقي ، والبخاري ، وابن أبي حاتم .

قال أبو حاتم : إنما هو موقوف عن أبي هريرة ، لا يرفعه الثقات .

وقال البخاري بعد أن ساق الاختلاف على أبي هريرة في رفعه ووقفه ، فقال : وهذا أشبه ، يعني الموقوف .

وقال البيهقي : بعد أن رواه مرفوعاً وموقوفاً قال : هذا هو الصحيح موقوفاً على أبي هريرة .

وقال الإمام أحمد : لا يصح في هذا الباب شيء .

وكذا قال علي بن المديني : لا يثبت فيه حديث .

وقال ابن المنذر : ليس في الباب حديث يثبت .

وقد حسنه بعض العلماء ، كابن حبان ، وابن القطان ، وابن حزم ، والألباني .

#### والصارف عن الوجوب :

أ-حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال : ( ليس عليكم في ميتكم غسل إذا غسلتموه ، إن ميتكم يموت طاهراً وليس ينجس ، فحسبكم أن تغسلوا أيديكم ) . قال ابن حجر : إسناده حسن

ب-وحديث ابن عمر قال (كنا نغسل الميت، فمننا من يغتسل ومننا من لا يغتسل). رواه الدار قطني. قال الحافظ: إسناده صحيح

قال الفقهاء : الغاسل هو من يقلبه ويباشره ولو مرة ، لا من يصب الماء ونحوه .

#### ( الاغتسال إذا أطاق من جنون أو إغماء ) .

أي : ومن الأغسال المشروعة ، الاغتسال إذا أفاق من جنون أو إغماء .

لحديث عائشة . قالت (ثُفِلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ أَصَلَّى النَّاسُ قُلْنَا لَا هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ قَالَ ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ قَالَتْ فَفَعَلْنَا فَاعْتَسَلَ فَذَهَبَ لِيَنْوُءَ فَأُعْمِيَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ أَصَلَّى النَّاسُ قُلْنَا لَا هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ قَالَتْ فَفَعَدَ فَاعْتَسَلَ ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوُءَ فَأُعْمِيَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَفَاقَ ... ) متفق عليه .

قال ابن قدامة : ولا يجب الغسل على المجنون والمُعْمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا مِنْ غَيْرِ اخْتِلَامٍ ، وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا .

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْإِغْمَاءِ .

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ ؛ وَلَئِنْ زَوَالَ الْعَقْلِ فِي نَفْسِهِ لَيْسَ بِمُوجِبٍ لِلْغُسْلِ ، وَوُجُودُ الْإِنْزَالِ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَلَا تَزُولُ عَنْ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ ، فَإِنْ تَيَقَّنَ مِنْهُمَا الْإِنْزَالُ فَعَلَيْهِمَا الْغُسْلُ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ اخْتِلَامٍ ، فَيَدْخُلُ فِي جُمْلَةِ الْمُوجِبَاتِ الْمَذْكُورَةِ . ( المعني ) .

#### ( والغسل الكامل ) .

أي : أن الغسل له صفتان :

الغسل الكامل المسنون .

والغسل المجزئ .

- صفة الغسل الكامل المسنون كالتالي :

#### ( أن ينوي ) .

لقوله ﷺ ( إنما الأعمال بالنيات ) .

فالنية شرط لصحة جميع العبادات .

فينوي رفع الحدث الأكبر ، أو استباحة الصلاة أو القراءة أو نحو ذلك ، فلو وقع الماء ولم ينو الغسل ؛ أو اغتسل للتبرد ولم يكن قربة ولا عبادة ؛ لا يرتفع حدثه .

فالنية شرط لصحة الطهارة ، فلا تصح الطهارة بدونها .

وهذا قول جماهير العلماء .

**قال القرطبي :** وجمهور العلماء على أن الوضوء لابد فيه من نية . ( التفسير ) .

**وقال ابن حجر :** وأما الجمهور فيرون الوضوء عبادة مستقلة لا تصح إلا بنية .

أ- لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ )

ففي هذه الآية معنى النية ، لقوله ( إذا قمتم ) أي : أردتم القيام للصلاة ، ففيه استحضار لمعنى القيام لأجل الصلاة ، وهذا هو معنى النية .

ب- ولقوله ( إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ) فهذا الحديث نص في وجوب النية في العبادات ، فقد أثبت أن العمل لا يكون شرعياً يتعلق به ثواب أو عقاب إلا بالنية .

ج- أن الطهارة بالماء عن الحدث عبادة من العبادات الفعلية ، فقد اشترط فيها من التحديد في الغسلات والمغسولات والماء ما يثبت كونها عبادة ، وهي أيضاً عبادة مستقلة .

**قال ابن رجب :** ويدل على صحة ذلك - أي اشتراط النية في الوضوء - تكاثر النصوص الصحيحة عن النبي ﷺ : بأن الوضوء يكفر الذنوب والخطايا ، وأن من توضأ كما أمر ، كان كفارة لذنوبه ، وهذا يدل على أن الوضوء المأمور به في القرآن عبادة مستقلة بنفسها ، حيث رتب عليه تكفير الذنوب ، والوضوء الخالي عن النية لا يكفر شيئاً من الذنوب بالاتفاق ، فلا يكون مأموراً به ، ولا تصح به الصلاة . ( جامع العلوم ) .

● والنية قصد الشيء المأمور به تقريباً إلى الله مقترناً بفعله . ( الإيعاد لابن الملقن ) .

● والنية محلها القلب .

قال ابن تيمية : والنية محلها القلب باتفاق العلماء ، فإن نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه أجزأته النية باتفاقهم .

وقال رحمه الله : وَلَكِنْ تَنَازَعُ الْعُلَمَاءُ : هَلْ يُسْتَحَبُّ التَّلَفُّظُ بِالنِّيَّةِ سِرًّا أَمْ لَا ؟ هَذَا فِيهِ قَوْلَانِ مَعْرُوفَانِ لِلْفُقَهَاءِ .

فَقَالَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ : يُسْتَحَبُّ التَّلَفُّظُ بِهَا ؛ كَوْنُهُ أَكْثَرُ .

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمَا : لَا يُسْتَحَبُّ التَّلَفُّظُ بِهَا .

لِأَنَّ ذَلِكَ بِدَعْوَةٍ لَمْ تُنْفَلْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ وَلَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَحَدًا مِنْ أُمَّتِهِ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِالنِّيَّةِ وَلَا عَلَّمَ ذَلِكَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ كَانَ هَذَا مَشْهُورًا مَشْرُوعًا لَمْ يُهْمَلْهُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَعَ أَنَّ الْأُمَّةَ مُتَبَلِّغَةٌ بِهِ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ .

**وهذا القول أصح الأقوال .**

بل التلَفُّظُ بِالنِّيَّةِ نَقْصٌ فِي الْعَقْلِ وَالذِّهْنِ . أمَّا فِي الدِّينِ فَلِأَنَّهُ بِدَعْوَةٍ . وَأَمَّا فِي الْعَقْلِ فَلِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةٍ مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ طَعَامًا فَيَقُولُ : نَوَيْتُ بِوَضْعِ يَدِي فِي هَذَا الْإِنَاءِ أَنْ أُرِيدَ أَنْ أَخَذَ مِنْهُ لِقْمَةً فَأَضَعُهَا فِي فَمِي فَأَمْضُغُهَا ثُمَّ أَتَلَعُهَا لِأَشْبِعَ . مِثْلُ الْقَائِلِ الَّذِي يَقُولُ : نَوَيْتُ أَصْلِي فَرِيضَةَ هَذِهِ الصَّلَاةِ الْمَقْرُوضَةِ عَلَيَّ حَاضِرَ الْوَقْتِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي جَمَاعَةٍ أَذَاءَ لِلَّهِ تَعَالَى . فَهَذَا كُلُّهُ حَقٌّ وَجْهٌ وَذَلِكَ أَنَّ النِّيَّةَ بِلَاغُ الْعِلْمِ فَمَنْ عِلِمَ الْعِبَادَةَ مَا يَفْعَلُهَا كَانَ قَدْ نَوَاهُ ضَرُورَةً فَلَا يَتَصَوَّرُ مَعَ مُجُودِ الْعِلْمِ بِالْعَقْلِ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا نِيَّةً .

وَقَدْ اتَّفَقَ الْأَئِمَّةُ عَلَى أَنَّ الْجَهْرَ بِالنِّيَّةِ وَتَكْرِيرَهَا لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ . ( مجموع الفتاوى ) .

**فائدة :**

اشتراط النية إنما هو في طهارة الأحداث ، إما إزالة النجاسة أو طهارة الأنجاس فلا يشترط لها نية .

قال النووي : إزالة النجاسة لا تفتقر إلى نية ، فهو المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور ، ونقل صاحب الحاوي والبغوي في شرح السنة إجماع المسلمين عليه . ( المجموع ) .

وقال ابن عثيمين : فلو علق إنسان ثوبه في السطح، وجاء المطر حتى غسله، وزالت النجاسة طهر؛ مع أن هذا ليس بفعله، ولا بنيته ، وكذلك الأرض تصيها النجاسة، فينزل عليها المطر فتطهر.

( ثم يسمى ) .

وحكمها هنا كحكمها في الوضوء ، وقد تقدم ذلك .

( ثم يغسل يديه ) .

لحديث عائشة ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ ) .

وعن ميمونة . قالت ( سترت النبي ﷺ وهو يغتسل من الجنابة فغسل يديه ) رواه البخاري .

ويبدأ بالكفين لأغما أداة غرف الماء ، فينبغي طهارتهما .

( ثم يغسل فرجه ) .

أ- لحديث عائشة قَالَتْ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ ثُمَّ يُفْرِغُ يَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ فَيُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَدْ اسْتَبْرَأَ حَقَّنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَقَنَاتٍ ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ) متفق عليه .

ب- ولحديث ميمونة قالت ( سَتَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ فَعَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ صَبَّ يَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَعَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ ثُمَّ مَسَحَ يَدَيْهِ عَلَى الْحَائِطِ ، أَوْ الْأَرْضِ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رِجْلَيْهِ ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ الْمَاءَ ثُمَّ تَنَحَّى فَعَسَلَ قَدَمَيْهِ ) رواه البخاري .

وفي لفظ ( ... ) ثُمَّ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ وَأَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ ثُمَّ تَنَحَّى فَعَسَلَ قَدَمَيْهِ فَنَاولَتْهُ نَوْبًا فَلَمْ يَأْخُذْهُ فَأَنْطَلَقَ وَهُوَ يَنْفُضُ يَدَيْهِ. رواه البخاري

● الحكمة من غسل الفرج قبل الغسل :

أولاً : لإزالة الذي عليه .

ثانياً : لأن بتقديم غسله يحصل الأمن من مس فرجه في أثناء الغسل .

● واختلف العلماء : هل غسل الفرج مستحب مطلقاً أم إذا كان فيه أذى ؟

ف قيل : إن لم يكن هناك أذى فلا حاجة إلى غسل فرجه .

وهذا مذهب الشافعية .

لحديث ميمونة السابق ( ... ) ثُمَّ صَبَّ يَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَعَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ ) .

وقيل : مستحب مطلقاً .

وهذا مذهب الحنفية .

● ويستحب بعد غسل الفرج غسل اليد بمنظف عقب الاستنجاء بها ، كأن يدلّكها بالأرض ، أو التراب ، أو الصابون .

لحديث ميمونة : ( ... ) ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ ، ثُمَّ ضَرَبَ بِهَا الْأَرْضَ ) .

( ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ) .

أي يسن له أن يتوضأ قبل الغسل .

لحديث عائشة السابق ( ... ) فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ) .

**قال الشوكاني :** قدّم غسل الأعضاء تشريفاً لها ، ولتكمّل لها الطهارة .

• هذا الوضوء سنة بالإجماع .

لأن الله أمر بالغسل ولم يذكر الوضوء ، فليس واجباً لا قبل الغسل ولا بعده ، بل إذا اغتسل كفى ، لقوله تعالى : ( وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ) فلم يوجب علينا سوى أن نطهر ، أي نغتمّ البدن بالماء .

• وقوله ( وضوء للصلاة ) أي : وضوء أكاملاً ، أي : مع غسل الرجلين لحديث عائشة السابق .

لكن جاء في حديث ميمونة : ( ... ثُمَّ تَنَحَّى فَعَسَلَ قَدَمَيْهِ ) .

**فذهب بعض العلماء :** إلى أنه يستحب تأخير غسل الرجلين في الغسل .

والصحيح أنه يتوضأ وضوءاً كاملاً مع الرجلين .

لأن هذا الغالب من فعل الرسول ﷺ ، لأن عائشة ذكرت غسل النبي ﷺ للجنازة على سبيل الدوام ، وأما حديث ميمونة فيحمل أن ذلك كان لحاجة ، كما لو كانت الأرض رطبة ، لأنه لو غسلهما لتلوّثت رجلاه بالطين .

**( ثُمَّ يَغْتَلِلُ شَعْرَ رَأْسِهِ ) .**

لحديث عائشة ( ... ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ فَيُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ ) .

• صفة التخليل : أن يدخل الأصابع فيما بين أجزاء الشعر .

• فائدة التخليل :

**قال ابن الملّين :** للتخليل ثلاث فوائد :

**الأولى :** تسهيل إيصال الماء إلى الشعر والبشرة .

**ثانياً :** مباشرة الشعر باليد ليحصل تغميمه .

**ثالثها :** تأنيس البشرة ، خشية أن يُصيب بصبه دفعة آفة في رأسه .

**( ثُمَّ يَحْشِي الْمَاءَ هَكَذَا وَرَأْسَهُ ثَلَاثًا ، يَرْوِيهِ بِذَلِكَ ) .**

أي : وبعد أن يتوضأ وضوءاً للصلاة ويخلل شعر رأسه ، يحشي الماء على رأسه ثلاثاً .

لحديث عائشة ( حَتَّى إِذَا رَأَى أَنَّ قَدْ اسْتَبْرَأَ حَقْنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَقَنَاتٍ ) .

وفي حديث ميمونة ( ثُمَّ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ) .

• اختلف العلماء : هل يستحب التثليث في بقية البدن كالرأس أم لا ؟ على قولين :

**القول الأول :** أنه يستحب غسل البدن ثلاثاً .

وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد .

أ- قياساً على الوضوء ، فإذا استحب التكرار في الوضوء فالغسل أولى .

ب- وقياساً على غسل الرأس ، فكما ثبت تثليث غسل الرأس في الغسل فكذلك البدن ولا فرق .

**القول الثاني :** لا يستحب ذلك ، بل الاقتصار على مرة واحدة .

وبه قال مالك ، واختاره ابن تيمية .

لقوله عائشة وفيه ( ... ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ) .

وجه الدلالة : أنه ﷺ أفاض الماء على جسده كله ولم يكرره عليه ، فدل على أن التكرار في غسل البدن غير مشروع .

وهذا هو الصحيح .

• يستحب له بعد ذلك أن يبدأ بشقه الأيمن .

لحديث عائشة قالت ( كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنازة دعا بشيء من الحلاب ، فأخذ بكفيه ثم بدأ بشق رأسه الأيمن ثم الأيسر

( . متفق عليه الحلاب : إناء يسع قدر حلب ناقة .

**(ثم يعمم جسده بالماء .)**

لحديث عائشة ( ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ) .

وفي رواية ( ثم غسل سائر جسده ) .

وفي حديث ميمونة ( ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ الْمَاءَ ) .

( ثم أفاض على رأسه الماء ثم غسل سائر جسده ) .

• وظاهره أنه ليس فيه تثليث ، وأن التثليث خاص بغسل الرأس فقط كما سبق في حديث عائشة .

• قوله ( ثم يفيض الماء ... ) هذا دليل على أن الدلك غير واجب .

والدلك هو إمرار اليد على البدن مع الماء أو بعده .

وهو مستحب .

أ-لحديث عَبْدُ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه ( أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَتَى بِثُلُثِي مُدٍّ، فَجَعَلَ يَدْلُكُ ذِرَاعِيهِ ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ .

ب-ولأن ذلك من الإسباغ المستحب .

والقول باستحبابه هو قول جمهور العلماء .

وذهب بعض العلماء : إلى وجوبه .

وهو قول المالكية .

أ-استدلوا بحديث عبد الله بن زيد السابق .

ب-وقياساً على التيمم ، لأن التيمم يشترط فيه إمرار اليد فكذلك هنا .

**والراجع عدم وجوبه ، ويدل لذلك :**

أ- حديث عمران بن حصين ( ... الحديث وفيه : صلى النبي صلى الله عليه وسلم بالناس فلما انقضى من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم، قال:

ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم؟ قال: أصابني جنابة ولا ماء، قال: عليك بالصعيد فإنه يكفيك، ثم قال له بعد أن حضر الماء :

أذهب فأفرغه عليك... ) رواه البخاري .

فالرسول صلى الله عليه وسلم لم يطلب منه إلا إفراغ الماء على جسده ، ولو كان الدلك لازماً لأخبره النبي صلى الله عليه وسلم .

ب- وحديث عائشة في صفة غسل النبي صلى الله عليه وسلم ( ... ثم غسل سائر جسده ) .

ج- وحديث أم سلمة ( قالت : قلت يا رسول الله ! إني امرأة أشد ظفر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة ؟ قال: إنما يكفيك أن تحثي على

رأسك ثلاث حثيات ، ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين ) رواه مسلم .

فهذا دليل على أن الدلك ليس بواجب ، وإلا لما طهرت بمجرد إفاضة الماء .

د- ولأن الله أمر بغسل أعضاء الوضوء ، ولم يتعرض للدلك، وكذا الأحاديث التي بينت فروض الوضوء ، لم تتعرض للدلك ، فدل على عدم

اشتراطه وصحة الوضوء بدونه .

ه-أن الله أمر بتطهير هذه الأعضاء بالغسل ، والغسل اسم لإمرار الماء على الموضع من غير دلك .

**قال النووي** رحمه الله : مذهبن أن ذلك الأعضاء في الغسل وفي الوضوء سنة ليس بواجب ، فلو أفاض الماء عليه فوصل به ولم يمسه بيديه

، أو انغمس في ماء كثير ، أو وقف تحت ميزاب ، أو تحت المطر ناوياً ، فوصل شعره وبشره أجزأه وضوءه وغسله ، وبه قال العلماء كافة

إلا مالكا والمزني ، فإنهما شرطاه في صحة الغسل والوضوء .

واحتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم لأبي ذر رضي الله عنه ( فإذا وجدت الماء فأمسسه جلدك ) ولم يأمره بزيادة ، وهو حديث صحيح وله نظائر كثيرة من

الحديث . ( المجموع ) .

وقال رحمه الله : واتفق الجمهور على أنه يكفي في غسل الأعضاء في الوضوء والغسل جريان الماء على الأعضاء ، ولا يشترط الدلك ، وانفرد مالك والمزني باشتراطه . ( شرح مسلم ) .

**وقال ابن قدامة** رحمه الله : ولا يجب عليه إمرار يده على جسده في الغسل والوضوء ، إذا تيقن أو غلب على ظنه وصول الماء إلى جميع جسده . وهذا قول الحسن والنخعي والشعبي وحماد والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق ، وأصحاب الرأي ، وقال مالك : إمرار يده إلى حيث تنال يده واجب . ( المغني ) .

**وقال ابن تيمية** : وأما ذلك البدن في الغسل ، وذلك أعضاء الوضوء فيه : فيجب إذا لم يعلم وصول الطهور إلى محله بدونه ، مثل باطن الشعور الكثيفة ، وإن وصل الطهور بدونها فهو مستحب . ( شرح العمدة ) .

● وأما قياس الدلك على التيمم بقياس بعيد .

قال ابن قدامة : وأما قياسه على التيمم فبعيد ، لأن التيمم أمرنا فيه بالمسح ، والمسح لا يكون إلا باليد ، ويتعذر في الغالب إمرار التراب إلا باليد .

● متى يكون الدلك واجباً ؟

إذا كان إتمام الوضوء يتوقف على الدلك ، كأن يكون الماء قليلاً ، فهنا يجب إمرار اليد على العضو من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

● هل يجب على المرأة نقض شعر رأسها لغسل الجنابة ؟

لا يجب .

وهذا قول جماهير العلماء ولم يخالف إلا القليل .

أ-حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: ( قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي إِفْرَاءٌ أَشَدُّ شَعْرَ رَأْسِي، فَأَتَقَضُّهُ لِعُغْسِلِ الْجَنَابَةِ؟ وَفِي رِوَايَةٍ: وَالْحَيْضَةِ؟ فَقَالَ: لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْتَنِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَتَّيَاتٍ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ب- وورد عن عدد من النساء أنهن سألن رسول الله ﷺ عن الغسل (مع كثرة استعمالهن للظفر) فلم يأمر إحداهن بأن تحل قرون رأسها . وقد أنكرت عائشة على ابن عمرو قوله فيما رواه مسلم من طريق عُبَيْدِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ (بَلَغَ عَائِشَةُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُءُوسَهُنَّ فَقَالَتْ يَا عَجَبًا لِابْنِ عَمْرٍو هَذَا يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُءُوسَهُنَّ أَفَلَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَخْلُقْنَ رُءُوسَهُنَّ لَقَدْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاجِدٍ وَلَا أَزِيدُ عَلَى أَنْ أَفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاعَاتٍ) .

**قال ابن القيم** في ( تهذيب السنن ) : حديث أم سلمة هذا يدل على أنه ليس على المرأة أن تنقض شعرها لغسل الجنابة ، وهذا اتفاق من أهل العلم ، إلا ما يحتكى عن عبد الله بن عمرو وإبراهيم النخعي أنهما قالوا تنقضه ، ولا يعلم هكنا موافق .

سئل الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله : بعض النساء لدينا يمشطن شعورهن - أي : يضرفنها - وعندما يغتسلن من الجنابة لا تفك المرأة ضفائرها ، فهل يصح غسلها ؟ مع العلم أن الماء لم يصل إلى كل منابت شعرها . أفيدونا أفادكم الله .

فأجاب : إذا أفاضت المرأة على رأسها كفى ؛ لأن أم سلمة رضي الله عنها سألت النبي ﷺ عن ذلك فقالت : إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ صَفَرُ رَأْسِي فَأَتَقَضُّهُ لِعُغْسِلِ الْجَنَابَةِ ؟ قَالَ : لَا ، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْتَنِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَتَّيَاتٍ ، ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْكِ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ . أخرجه الإمام مسلم في صحيحه .

فإذا حنت المرأة على رأسها الماء ثلاث حثيات كفاهها ذلك ولا حاجة إلى نقضه؛ لهذا الحديث الصحيح. (مجموع فتاوى الشيخ ابن باز)

● هل يجب على المرأة أن تنقض شعرها للغسل من الحيض ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :

**القول الأول** : يجب عليها أن تنقضه للغسل من الحيض .

وهذا هو المشهور من مذهب الحنابلة وهو قول الظاهرية واختيار ابن القيم .

أ- ما رواه مسلم من طريق إبراهيم بن المهاجر قَالَ: سَمِعْتُ صَفِيَّةَ تَحَدَّثُ عَنْ عَائِشَةَ (أَنَّ أَسْمَاءَ سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِ الْمَحِيضِ فَقَالَ: تَأْخُذُ إِحْدَاكُمُ مَاءَهَا وَتَسْدِرُهَا فَتَطَهَّرُ فَتُحْسِنُ الطُّهُورَ ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَذْلُكُهُ ذَلْكَاً شَدِيداً حَتَّى تَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِهَا ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مُسَكَّةً فَتَطَهَّرُ بِهَا، فَقَالَتْ أَسْمَاءُ: وَكَيْفَ تَطَهَّرُ بِهَا؟ فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ تَطَهَّرِينَ بِهَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَأَنَّهَا تُخْفِي ذَلِكَ تَتَبَّعِينَ أَثَرِ الدَّمِ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ فَقَالَ: تَأْخُذُ مَاءً فَتَطَهَّرُ فَتُحْسِنُ الطُّهُورَ أَوْ تُبْلِغُ الطُّهُورَ ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَذْلُكُهُ حَتَّى تَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِهَا ثُمَّ تُفِيضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ ) الحديث .

قال ابن القيم رحمه الله : وهذا دليل أنه لا يكتفى فيه بمجرد إفاضة الماء كغسل الجنابة ... ففرق بين غسل الحيض والجنابة في هذا الحديث، وجعل غسل الحيض أكثر، ولهذا أمر فيه بالسدر المتضمن لنقضه .

ب- ما رواه مسلم من طريق عروة عن عائشة . قالت ( خرجنا مع النبي ﷺ عام حجة الوداع فأهللت بعمرة ولم أكن سقت المهدي ... الحديث وفيه : أنه ﷺ قال لها حين حاضت : انقضي رأسك وامتشطي وأمسكي عن العمرة ) ، فأمرها بنقض رأسها وهي تغتسل من الحيض .

ج- أن الأصل نقض الشعر لتيقن وصول الماء إلى ما تحته، إلا أنه عفي عنه في غسل الجنابة لتكرره ووقوع المشقة الشديدة في نقضه، بخلاف غسل الحيض فإنه في الشهر مرة .

القول الثاني : أنه لا يجب نقضه في غسل الحيض .

وهذا قول جمهور العلماء ، اختار هذا القول ابن قدامة ، وصاحب الشرح الكبير ابن أبي عمر، واختاره الشوكاني ، والسعدي ومحمد بن إبراهيم .

أ- لحديث أم سلمة السابق ( أَفَأَنْقَضُهُ لِعُسْلِ الْجَنَابَةِ؟ وَفِي رِوَايَةٍ: وَالْحَيْضَةِ؟ فَقَالَ: لَا ... ) ، ولو كان النقض واجباً لذكره لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة .

ب- ولما ورد في إنكار عائشة على ابن عمرو في غسلها مع رسول الله ﷺ، وأنها لا تزيد على أن تفرغ على رأسها ثلاث فراغات.

ج- ولأنه موضع من البدن فاستوى فيه الحيض والجنابة كسائر البدن . وهذا القول هو الراجح .

قال الشيخ ابن باز : والصحيح أنه لا يجب عليها نقضه في غسل الحيض ، لما روي في بعض روايات أم سلمة عند مسلم أنها قالت للنبي ﷺ : ( إني امرأة أشد ظفر رأسي ، أفأنقضه للحيض والجنابة ؟ قال : لا ) ، ومذهب الجمهور أنه إذا وصل الماء إلى جميع شعرها ظاهره وباطنه من غير نقض ، لم يجب النقض .

● الحكمة من التفريق بين الجنابة والحيض عند من يقول به :

الحكمة : أن الأصل وجوب نقض الشعر ، ليتحقق وصول الماء إلى ما يجب غسله ، فعفي عنه في غسل الجنابة ، لأنه يكثر فيشق ذلك فيه ، بخلاف الحيض فالغالب أنه في الشهر مرة فلا مشقة في نقضه ، فيبقى على مقتضى الأصل ، وهو الوجوب .

● وهل للرجل نفس الحكم إذا ضفر شعره ؟

قال ابن قدامة : والرجل والمرأة في هذا سواء، وإنما خصت المرأة بالذكر لأن العادة اختصاصها بكثرة الشعر وتوفره وتطويله .

( وَالْمَجْزِي أَنْ يَغْتَسِلَ بِدَنِهِ بِالْمَاءِ مَرَّةً ) .

أي : والغسل المجزئ : أن يغتم بدنه بالماء مع المضمضة والاستنشاق .

لقوله تعالى : ( وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ) ولم يذكر الله شيئاً سوى ذلك ، ومن غتم بدنه بالغسل مرة صدق عليه أنه تطهر .

● قوله ( ويغتم بدنه ) يشمل حتى ما تحت الشعر الكثيف ، فيجب غسل ما تحته بخلاف الوضوء ، فلا يجب غسل ما تحته .

● الشعر الكثيف : هو الذي لا يرى من ورائه البشرة .

( وَيَتَوَضَّأُ بِمِدِّهِ وَيَغْتَسِلُ بِصَاعٍ ) .

أي : يسن أن يكون وضوءه بمد ، وأن يكون اغتساله بصاع .

لحديث أنس . قَالَ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ ) متفق عليه .

المد : ما يملأ كفي الرجل المعتدل في الخلقة .

● مقدار ما كان يتوضأ به النبي ﷺ :

○ ورد أنه ﷺ توضأ بمد :

كما في حديث أنس السابق .

○ وورد ثلثي مد :

كما في حديث عبد الله بن زبير رضي الله عنه ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِثُلُثِي مُدٍّ، فَجَعَلَ يَذُلُّكَ ذِرَاعِيهِ ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ .

وهذا أقل ما ورد أنه توضأ به .

قال الصنعاني : فثلثا المد هو أقل ما ورد أنه توضأ به ﷺ .

○ وورد أنه توضأ بثلاث مد .

قال الصنعاني : وأما حديث : أنه توضأ بثلاث المد فلا أصل له .

○ وورد في نصف مد .

لكنه حديث لا يصح . قال الشوكاني : أما حديث أنه توضأ بنصف مد فأخرجه الطبراني والبيهقي من حديث أبي أمامة ، وفي إسناده الصلت بن دينار ، وهو متروك .

● وهذه الروايات تدل على أن المسألة تقريبية ، وأنه ليس هناك شيء محدد ، لكن المهم هو عدم الإسراف .

قال النووي : وأجمعوا على أن الماء الذي يجزئ في الوضوء والغسل غير مقدر ، بل يكفي فيه القليل والكثير إذا وجد شرط الغسل وهو جريان الماء على الأعضاء .

● مقدار ما اغتسل به النبي ﷺ :

ورد صاع . كما في حديث أنس السابق .

وورد عن عائشة كما في صحيح مسلم ( أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ هُوَ الْفَرْقُ ) . ( والفرق = ٣ أصواع ) .

فعلى حسب الروايات : أقل ما ورد في الغسل ثلاثة أمداد .

وأكثر ما اغتسل به صاع إلى صاع ومد .

( وَإِنْ نَوَى بِغَسَلِهِ الْإِحْدَيْثَيْنِ أَجْزَأُ ) .

أي : إذا نوى بغسله رفع الحدث الأكبر والأصغر جميعاً فإنه يرتفعان .

لقوله ( إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ) .

● فإن نوى بغسله رفع الحدث الأكبر فقط دون الأصغر

فقليل : يرتفع الأكبر ولا يرتفع الأصغر ، فلا يجزئ الغسل عن الوضوء .

لقوله ﷺ ( إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ) .

وجه الدلالة : أنه لم ينو بغسله رفع الحدثين ، وإنما نوى رفع الحدث الأكبر فليس له إلا ما نواه .

وقيل : يرتفع الحدثان ، فيجزئ الغسل عن الوضوء وإن لم ينو ، ما دام أنه نوى بغسله رفع الحدث الأكبر .

وبهذا قال مالك ، والشافعي ، وهو قول الجمهور .

واختاره ابن تيمية .

أ- لقوله تعالى ( وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا ) ولم يذكر الله شيئاً غير الاغتسال .

ب- ولحديث أم سلمة - في صفة غسل الجنابة - حيث قال لها النبي ﷺ ( إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْتِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ ثُمَّ تَفِيضِينَ



عليك فتطهرين ) رواه مسلم .

وفي حديث علي . أن النبي ﷺ قال ( في المذي الوضوء ، وفي المني الغسل ) رواه أحمد .

وفي حديث فاطمة بنت أبي حبيش قال لها ﷺ ( إذا أقبلت الحيضة ... وإذا أدبرت فاغتسلي ) متفق عليه .

وجه الدلالة من هذه الأحاديث : أنه لم يذكر الوضوء في الطهارة الكبرى ، مما يدل على أنه غير واجب ، ولو كان واجباً لذكره

وهذا القول هو الراجح .

● **فائدة : سئل ابن عثيمين :** ما الحكم إذا عم الشخص بدنه بالماء غسلًا للجمعة أو لنظافة، هل يجزئه عن الوضوء؟

لا، إذا اغتسل للجمعة فلا يجزئه عن الوضوء، والنظافة لا تجزئ عن الوضوء، وذلك لأن غسل الجمعة والنظافة ليسا عن حدث، والوضوء إنما يكون عن الحدث.

أما الحدث الأكبر يجزئ، يعني: لو اغتسل الإنسان وعليه جنابة أجزأ عن الوضوء؛ لكن لا بد من المضمضة والاستنشاق . ( الشيخ ابن عثيمين ) .

**وسئل :** هل الغسل للجمعة يجزئ عن الوضوء؟

لا؛ لأن غسل الجمعة ليس عن حدث، أما غسل الجنابة فيجزي عن الوضوء، والدليل على أنه يجزئ عن الوضوء قول الله تبارك وتعالى ( وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ) ولم يذكر الوضوء . ( الشيخ ابن عثيمين ) .

**( ويسن الجنب الاغتسال في كل وقت ومكان وطه ) .**

أي : يسن للإنسان إذا كان جنباً أن يتوضأ إذا أراد الأكل .

والجنب : من عليه جنابة .

لحديث عائشة ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ ) رواه مسلم .

**( وقيم ) .**

أي : ويسن للإنسان إذا كان جنباً وأراد أن ينام أن يتوضأ .

أ-لحديث ابن عمر : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ : ( يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتَرْقُدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرْقُدْ ) . متفق عليه .

ب- عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ ( سَأَلْتُ عَائِشَةَ أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْقُدُ وَهُوَ جُنُبٌ ؟ قَالَتْ نَعَمْ وَيَتَوَضَّأُ ) .

فالحديث دليل على استحباب الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام .

وهذا مذهب أكثر العلماء .

وهو ثابت بالسنة القولية والفعلية .

**القولية :** الحديث السابق ( أيرقد أحدنا وهو جنب؟ قال: نعم، إذا توضأ فليرقد ) .

**والفعلية :** كما في حديث عائشة (أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة قبل أن ينام). رواه مسلم

● **والصارف عن الوجوب :**

أنه جاء في رواية عند ابن حبان ( يتوضأ إن شاء ) .

وحديث عائشة (كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء) . رواه أبو داود [ولكن مختلف في صحته ، والأقرب أنه ضعيف] .

قال في الفتح : ونقل الطحاوي عن أبي يوسف أنه ذهب إلى عدم الاستحباب ، وتمسك بما رواه أبو إسحاق عن الأسود عن عائشة ( أنه ﷺ كان يُجنب ، ثم ينام ولا يمس ماء ) رواه أبو داود .

وَتُعَقَّبُ بَأْنَ الْحِفَافِ قَالُوا : بَأْنَ أَبَا إِسْحَاقَ غَلَطَ فِيهِ ، وَبَأْنَ لَوْ صَحَّ حِيلَ عَلَى أَنَّهُ تَرَكَ الْوَضُوءَ لِبَيَانِ الْجَوَازِ ، لِغَلَا يَعْتَقِدُ وَجُوبَهُ .

أو أن معنى قوله ( لا يمس ماء ) أي : للغسل .

**قال النووي :** وأما حديث أبي إسحاق السبّيعي عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء ، رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم ، فقال أبو داود : عن يزيد بن هارون وهم أبو إسحاق في هذا ، يعني في قوله : لا يمس ماء . وقال الترمذي : يروون أن هذا غلط من أبي إسحاق . وقال البيهقي : طعن الحفاظ في هذه اللفظة ، فبان بما ذكرناه ضعف الحديث ، وإذا ثبت ضعفه لم يبق فيه ما يتعرّض به على ما قدّمناه ، ولو صح لم يكن أيضاً مخالفاً ، بل كان له جوابان : أحدهما جواب الإمامين الجليلين أبي العباس بن شريح وأبي بكر البيهقي : أن المراد لا يمس ماء للغسل . والثاني وهو عندي حسن : أن المراد أنه كان في بغض الأوقات لا يمس ماء أصلاً ، ليبيان الجواز . إذ لو واطب عليه لتوهّم وجوبه . والله أعلم .

**قال ابن رجب الحنبلي - رحمه الله :** وقد ذهب أكثر العلماء إلى هذه الأحاديث ، وقالوا : إن الجنب إذا أراد النوم غسل ذكره وتوضأ . ومن أمر بذلك : علي ، وابن عمر ، وعائشة ، وشداد بن أوس ، وأبو سعيد الخدري ، وابن عباس ، وهو قول الحسن ، وعطاء ، وابن المبارك ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق وغيرهم من العلماء ، وكروها تركه مع القدرة عليه .

ومنهم من قال : هو واجب ويأثم بتركه ، وهو رواية عن مالك ، واختارها ابن حبيب من أصحابه ، وهو قول طائفة من أهل الظاهر . ( فتح الباري ) ل ابن رجب .

#### • وهل المرأة كالرجل ؟

الظاهر أن المرأة الجنب والرجل في هذا سواء ، لأن الأصل استواءهما في الأحكام إلا ما ورد الدليل بالترقية بينهما .

**قال ابن رجب الحنبلي - رحمه الله :** واختلفوا : هل المرأة في ذلك كالرجل ، أم لا ؟

فقال طائفة : هما سواء .

وهو قول الليث ، وحكي رواية عن أحمد ، وقد نص على التسوية بينهما في الوضوء للأكل .

والثاني : أن الكراهة تختص بالرجل دون المرأة .

وهو المنصوص عن أحمد .

ولعله يستدل بأن عائشة لم تذكر أن النبي ﷺ كان يأمرها بالوضوء ، وإنما أخبرت عن وضوئه لنفسه . ( فتح الباري ) لابن رجب

#### • هل الحائض كالرجل الجنب في ذلك ، فيشرع لها الوضوء عند الأكل وعند النوم ؟

والجواب : لا ، لأن حدث الحائض وهو خروج الدم مستمر ، فلا ينفعها الوضوء بتخفيف الحدث ، بل لو اغتسلت لم ينفعها الاغتسال ، أما الجنب ، فإذا اغتسل ارتفعت جنابته ، وإذا توضأ خفت .

لكن ... إذا انقطع دم الحائض فيصح قياسها حينئذ على الجنب فتتوضأ قبل الأكل وقبل النوم .

**قال الحافظ ابن حجر :** وقال ابن دقيق العيد : نصّ الشافعي رحمه الله على أن ذلك ليس على الحائض ؛ لأنها لو اغتسلت لم يرتفع حدثها بخلاف الجنب لكن إذا انقطع دمها استحب لها ذلك .

**قال ابن رجب :** وقد دلت هذه الأحاديث المذكورة في هذا الباب : على أن وضوء الجنب يخفف جنابته .

**وقال النووي - رحمه الله -** وأصحابنا متفقون على أنه لا يُستحب الوضوء للحائض والنفساء [يعني : قبل النوم] ؛ لأن الوضوء لا يؤثر في حديثهما ، فإن كانت الحائض قد انقطعت حيضتها صارت كالجنب ، والله أعلم . ( شرح مسلم ) .

#### • الحكمة من الوضوء :

**قيل :** أنه يخفف الحدث .

**وقيل :** أنه إحدى الطهارتين .

**وقيل :** أنه ينشط إلى العود أو إلى الغسل .

**فائدة :** الحديث دليل على أن الاغتسال من الجنابة ليس على الفور ما لم يحضر وقت الصلاة .

ودليل أيضاً على ضعف الحديث الوارد في سنن أبي داود عن علي مرفوعاً ( إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب ولا صورة ولا جنب ) .  
قال الخطابي : يحتمل أن المراد بالجنب من يتهاون بالاعتسال ويتخذ تركه عادة لا من يؤخره ليفعله .  
قال : ويقويه أن المراد بالكلب غير ما أذن في اتخاذه ، وبالصورة ما فيه روح وما لا يمتن .

#### ( ومعاودة وطء ) .

أي : ويسن للإنسان إذا كان جنباً وأراد أن يعود للجماع أن يتوضأ .  
لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( إذا أتى أحدكم أهله ، ثم أراد أن يعود فليَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا ) . رواه مسلم  
زاد الحاكم : ( فإنه أنشط للعود ) .

وهذا أمر لكنه ليس للوجوب ، والصارف عن الوجوب :

أنه جاء في رواية الحاكم ( فإنه أنشط للعود ) .

فهذا التعليل مشعر بأن القضية تتعلق بأمر يخص نشاط الرجل في الجماع ، وليس معلق بأمر شرعي .

#### ● الحكمة من هذا الوضوء :

أشارت إليه رواية الحاكم ( فإنه أنشط للعود ) لأن الجماع يحصل له كسل والخلال ، والماء يعيد إليه نشاطه وقوته وحيويته .

### باب التيمم

التيمم لغة : القصد ، يقال : تيمم الشيء وتيممه ، أي : قصده .

وشرعاً : التبعذ لله بقصد الصعيد الطيب لمسح الوجه واليدين .

وهو من خصائص هذه الأمة كما سيأتي في الحديث إن شاء الله .

وهو مشروع عند فقد الماء أو العجز عن استعماله كما سيأتي إن شاء الله .

#### ( وهي مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع ) .

قال تعالى ( فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ) .

ومن السنة : أحاديث كثيرة :

أ- عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال ( أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا ، فَأَمَّا رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلَبِصَلٍّ ، وَأُجِلَّتْ لِي الْمَغَامُ وَلَمْ يَلْجَأْ لَأَحَدٍ قَبْلِي ، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً ، وَيُبْعَثُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً ) .

وفي حديث حذيفة عند مسلم ( وَجُعِلَتْ تُرْتُبُهَا لَنَا طَهُورًا ، إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ ) .

وعن علي رضي الله عنه عند أحمد ( وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا ) .

( وَأُجِلَّتْ لِي الْمَغَامُ ) أي : جعلها الله لي حلالاً ، والمراد بها : ما يؤخذ من أموال الكفار في الجهاد ، وكانت في الأمم السابقة تجمع في مكان ، ثم تنزل عليهم نار من السماء فتحرقها (وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ) المراد بها : الشفاعة العظمى ، وهي شفاعته ﷺ إلى الله تعالى في أهل الموقف أن يقضى بينهم .

ب- وعن عمران بن حصين الخزاعي ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُعْتَرِلًا لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ فَقَالَ « يَا فَلَانُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ » . فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ . قَالَ « عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ » ) .

ج- وعن عمار بن ياسر رضي الله عنهما قال : ( بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ ، فَأَجْنَبْتُ ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ ، فَتَمَرَّعْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّعُ الدَّابَّةُ ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَكَتَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : " إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ يَدْيُكَ هَكَذَا " ثُمَّ ضَرَبَ يَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ مَسَحَ الْبِشْمَالَ عَلَى الْيَمِينِ ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

وفي رواية للبخاري ( وَضَرَبَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ ، وَنَفَخَ فِيهِمَا ، ثُمَّ مَسَحَ بِمَا وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ ) .

وأجمعت الأمة على جواز التيمم من حيث الجملة . [ نقل الإجماع النووي وابن قدامة ] .

● سبب مشروعيته : ضياع عقد عائشة .

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ ( خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ - أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ - انْقَطَعَ عَقْدُ لِي ، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّمَاسِيهِ ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فَقَالُوا أَلَا تَرَى مَا صَنَعْتَ عَائِشَةُ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسِ ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ . فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضِعَ رَأْسَهُ عَلَى فَخِذِي قَدْ نَامَ فَقَالَ حَبَسَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ . فَقَالَتْ عَائِشَةُ فَعَانَتْنِي أَبُو بَكْرٍ ، وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ، وَجَعَلَ يَطْعُنُنِي بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي ، فَلَا يَمْتَنِعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخِذِي ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيْمُمِ فَتَيَمَّمُوا ، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِرِيِّ : مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ . قَالَتْ فَبَعَثْنَا الْبُعَيْرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ ، فَأَصَبْنَا الْعَقْدَ حَتَّى ) . متفق عليه .

( فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّمَاسِيهِ ) أي : لأجل طلب ذلك العقد الضائع ، ( وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ ) أي : ليسوا نازلين على محل يوجد فيه ماء ، ( وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ ) أي : وليسوا أيضاً حاملين معهم ماء من محل آخر ، ( فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيْمُمِ فَتَيَمَّمُوا ) وهي آية المائدة على الراجح ، فقد جاء في رواية للحديث عند المصنف ( فنزلت : يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة ... إلى قوله : تشكرون ) وهي صريحة في أن الآية نزلت كاملة في قوت واحد في تلك السفرة .

**( وَهِيَ بِدَلِّ هُنَا الْمَاءُ هُنَا تَصَدَّرَ لِاسْتِحْصَالِهِ ) .**

أي : أن التيمم بدل عن الماء ، ومن المعلوم أن البدل له حكم المبدل ، فهذا يدل على أنه رافع ويقوم مقام الماء .

وهذا مذهب أبي حنيفة واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية

أ- لقوله تعالى : ( فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ) . قالوا : هذا دليل على أن التيمم طهارة ، فهو مطهر كما يطهر الماء بنص القرآن .

ب- ولقوله ﷺ : ( وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ) . قالوا :

هذا دليل على أن التراب طهور للمتيمم كما أن الماء طهور له إلا أن طهارة التراب مؤقتة .

ج- أنه بدل ، والقاعدة الشرعية : ( أن البدل له حكم المبدل ) .

**وذهب بعض العلماء : إلى أنه مبيح لا رافع .**

وهذا مذهب الشافعي ونسبه النووي للجمهور .

لحديث أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (الصعيد طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجده فليمسه بشرته) . رواه الترمذي .

قالوا : ولو رفع الحدث لم يحتج الماء إذا وجده .

والأول أصح .

وعليه : إذا تيمم لنافلة فإنه يصلي به فريضة وغيرها من الصلوات ، ولا يبطل بخروج الوقت ، لأنه يقوم مقام الماء .

وإذا تيمم لمس المصحف صلى به نافلة .

**( هُنَا هَدَمَ الْمَاءُ أَوْ زَادَ هَكَذَا هُنَا كَثِيرًا ) .**

أي : يشترط للتيمم عدم الماء ، وهذا شرط للتيمم بالإجماع .

فإذا كان غير واجد للماء لا في بيته ، ولا في رحله إن كان مسافراً ، ولا ما قرب منه ؛ فإنه يشرع له التيمم .

أ- لقوله تعالى : ( فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ) .

ب- ولحديث حذيفة قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( فَضَلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ : جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ ، وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا

مَسْجِدًا، وَجُعِلَتْ تُرْتُهَا لَنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ ) رواه مسلم .

ج- وللحديث السابق ( الصعيد طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجده فليمسه بشترته ) .

### ﴿ وَيَجِبُ عَلَيْهِ طَلَبُ الْكَلَاءِ ﴾ .

أي : يجب عليه قبل التيمم أن يطلب ويبحث عن الماء في رحله وبقره وبدلالة .

قال ابن قدامة : وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ اشْتِرَاطُ طَلَبِ الْمَاءِ لِصِحَّةِ التَّيَمُّمِ .

وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ .

لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ) وَلَا يَثْبُتُ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِدٍ إِلَّا بَعْدَ الطَّلَبِ ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ بِقُرْبِهِ مَاءٌ لَا يَعْلَمُهُ .

وَلِذَلِكَ لَمَّا أَمَرَ فِي الظَّهَارِ بِتَحْرِيرِ رَقَبَةٍ ، قَالَ : ( فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ) لَمْ يُبَحِّحْ لَهُ الصِّيَامُ حَتَّى يَطْلُبَ الرَّقَبَةَ ، وَلَمْ يُعَدَّ قَبْلَ ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِدٍ .

وَلَأَنَّهُ سَبَبٌ لِلصَّلَاةِ مُحْتَضٍ بِهَا ، فَارْمَهُ الْاجْتِهَادُ فِي طَلَبِهِ عِنْدَ الْإِعْوَازِ ، كَالْقَبْلَةِ . ( المغني ) .

### ﴿ أَوْ زِلَاقٌ هَلْثَى هَمْنِهِ كَثِيرًا ﴾ .

أي : إذا وجد الماء بضمن زائد على ثمنه كثيراً فإنه يعدل إلى التيمم .

قالوا : إن هذه الزيادة تجعله في حكم المعدوم .

ودهب بعض العلماء : إن كان قادراً على شرائه لوجود ثمنه عنده ؛ فإنه يشتريه إذا لم يكن عليه ضرر .

لأن الله يقول : ( فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً ) . والماء هنا موجود .

وهذا الصحيح .

■ لكن إن كان غير واجد الثمن ، أو ليس معه إلا بعضه ؛ فهو عادم للماء ، ولا يلزمه الاقتراض ، لما في ذلك من المنة .

### ﴿ أَوْ خَافَ بِاسْتِعْمَالِهِ ضَرَرَ بَدَنِهِ ، أَوْ وَهَيْتَهُ أَوْ حَرَمَتَهُ ﴾ .

هذه من الحالات التي يجوز فيها التيمم ، وهي إذا خاف باستعمال الماء الضرر ، فيخاف إذا استعمل الماء المرض .

وكما لو حصل برد شديد ، وعَدَمٌ ما يسخن به الماء ، وخاف الضرر من البرد .

أ- لأنه داخل في عموم قوله تعالى : ( وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى ) .

ولقوله تعالى : ( وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ) .

ب- وحديث عمرو بن العاص قال ( احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل ، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتيممت ثم صليت بأصحابي الصبح ، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال : يا عمرو ، أصليت بأصحابك وأنت جنب ؟ فأخبرته بالذي منعي من الاغتسال وقلت : إني سمعت الله يقول ( ولا تقتلوا أنفسكم ) فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً ) رواه أبو داود .

وجه الدلالة :

سكوت النبي ﷺ يدل على الجواز ، لأنه لا يقر على الخطأ ، ولأنه خائف على نفسه ، فأبيح له التيمم كالجريح والمريض .

قال شمس الحق آبادي رحمه الله - في شرح حديث عمرو بن العاص - : فيه دليل على جواز التيمم عند شدة البرد من وجهين :

الأول : التبسم والاستبشار .

والثاني : عدم الإنكار ؛ لأن النبي ﷺ لا يقر على باطل ، والتبسم والاستبشار أقوى دلالة من السكوت على الجواز .

وقال الخطابي : فيه من الفقه أنه ﷺ جعل عدم إمكان استعمال الماء ، كعدم عين الماء ، وجعله بمنزلة من يخاف العطش ومعه ماء فأبقاه ليشربه ولتيمم به خوف التلف .

قال النووي : المرض ثلاثة أضرب :

أحدها : مرض يسير لا يخاف من استعمال الماء معه تلفاً ولا مرضاً مخوفاً ولا إبطاء براء ولا زيادة ألم ولا شيئاً فاحشاً ، وذلك كصداع ووجع

ضرس وحمى وشبهها .

فهذا لا يجوز له التيمم بلا خلاف عندنا ، وبه قال العلماء كافة إلا ما حكاه أصحابنا عن أهل الظاهر وبعض أصحاب مالك : أنهم جوزوه للآية .

**الضرب الثاني :** مرض يخاف معه من استعمال الماء تلف النفس أو عضو ، أو حدوث مرض يخاف منه تلف النفس أو عضو أو فوات منفعة عضو، فهذا يجوز له التيمم مع وجود الماء .

**الضرب الثالث :** أن يخاف إبطاء البرء، أو زيادة المرض ، وهي كثرة الألم ، وإن لم تطل مدته أو شدة الضنى، وهو الداء الذي يخامر صاحبه ، وكلما ظن أنه برئ نكس .

**فالصحيح** جواز التيمم ولا إعادة عليه، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود وأكثر العلماء لظاهر الآية وعموم البلوى . (شرح المذهب)

وجاء في فتاوى ( اللجنة الدائمة ) من به جروح أو قروح أو كسر أو مرض يضره منه استعمال الماء فأجنب جاز له التيمم، وإن أمكنه غسل الصحيح من جسده وجب عليه ذلك وتيمم للباقي .

**فائدة :** في قصة عمرو بن العاص فوائد :

**أولاً :** جواز إمامة المتيمم بالمتوضئين . وهذا مذهب الجمهور .

**ثانياً :** جواز التيمم إذا خشي الإنسان البرد .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : وفي هذا الحديث جواز التيمم لمن يتوقع من استعمال الماء الهلاك سواء كان لأجل برد أو غيره ، وجواز صلاة المتيمم بالمتوضئين .

**ثالثاً :** أن إقرار النبي ﷺ دليل يعمل به .

**رابعاً :** أنه لا يلزمه الإعادة فيما بعد ، لأن النبي ﷺ لم يأمره بالإعادة ، لأنه أتى بما أمر به .

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين : فأقره النبي ﷺ على ذلك ولم يأمره بالإعادة ؛ لأن من خاف الضرر كمن فيه الضرر، لكن بشرط أن يكون الخوف غالباً أو قاطعاً، أما مجرد الوهم فهذا ليس بشيء . ( مجموع فتاوى الشيخ العثيمين ) .

• قوله ( أو خاف باستعماله ضرر رفيقه أو حرمة ) .

**ضرر رفيقه :** أن يكون معه قليل ورفقة ، فإن استعمل الماء عطش الرفقة وتضرروا ، فهنا يتيمم ويدع الماء للرفقة .

**أو حرمة :** خاف باستعمال الماء ضرر امرأته .

**أو ماله :** كما لو كان معه حيوان ، وإذا استعمل الماء تضرر أو هلك .

**( وَمَنْ وَجَدَ مَاءً يَكْفِي بَعْضَ طَهْرِ تَيْمِمٍ بَعْدَ اسْتِعْمَالِهِ ) .**

أي : إذا وجد الإنسان ماء يكفي بعض طهره ، فإنه يستعمله ، ثم يتيمم .

مثال : إنسان عنده ماء يكفي لغسل الوجه واليدين فقط ، فإنه هنا يستعمله ثم يتيمم .

أ- لقوله تعالى : ( فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا ) .

ب- ولقوله ﷺ : ( إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ) . متفق عليه

ج- وليصدق عليه أنه عادم للماء إذا استعمله قبل التيمم .

وقيل : يتيمم ولا يلزم استعماله ، وهذا اختيار المصنف .

**والأول أرجح .**

**( وَيَجِبُ التَّيْمِمُ بِتُرَابٍ طَهُرٍ لَهُ شِبَارٌ ) .**

أي : يشترط لصحة التيمم أن يكون تراب .

وهذا مذهب أحمد والشافعي وداود وأكثر الفقهاء . [ قاله النووي ]

أ- لحديث حذيفة السابق ( وَجُعِلَتْ تُرْبُتُهَا لَنَا طَهُورًا ) .

وحديث ( وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا ) .

فخص تراهما بحكم الطهارة، وذلك يقتضي نفي الحكم عما عداه، ولو كان غير التراب طهوراً لذكره فيما من الله تعالى به عليه.

ب- ولقوله تعالى ( فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ) .

وجه الدلالة : أن الله سبحانه أمر بالتيمم بالصعيد - وهو التراب - كما فسره ابن عباس ، وقال تعالى ( منه ) أي : ببعضه ، ولا يحصل المسح بشيء منه إلا أن يكون ذا غبار يعلق باليد والوجه .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يجوز بكل ما تصاعد على الأرض من تراها ورملها وحجرها ومدرها .

وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك ، واختاره ابن تيمية وابن القيم .

أ- لقوله تعالى ( فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ) .

وجه الدلالة من وجهين :

أحدهما : أن الصعيد هو الصاعد على وجه الأرض ، وهذا يعم كل صاعد ، فيتناول الحجر والمدر وسائر أجزاء الأرض .

الثاني : أن معنى ( منه ) في الآية المذكورة لابتداء الغاية ، فيكون ابتداء الفعل بالأرض، وانتهاء المسح بالوجه، فيمسح من وقت الضرب لا قبله .

ب- ولقوله ﷺ ( جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ) فدل على أن التيمم جائز بجميع أجزاء الأرض .

ج- ولحديث أبي جهم قال : ( أقبل النبي ﷺ من نحو بئر حمل ، فلقيه رجل فسلم عليه ، فلم يرد عليه النبي ﷺ حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام ) .

د- ولأن الرسول ﷺ لما سافر هو وأصحابه في غزوة تبوك وقطعوا تلك الرمال في طريقهم ، لم يرد أنهم حملوا التراب معهم ولا أمرهم به ، بل كانوا يتيممون بما تيسر لهم من الأرض .

وهذا القول هو الصحيح .

قال السعدي : والصحيح أنه يصح التيمم بكل ما تصاعد على وجه الأرض من تراب له غبار أو رمل أو حجر أو غير ذلك

وقال ابن القيم : ولما سافر هو وأصحابه في غزوة تبوك قطعوا تلك الرمال في طريقهم وماؤهم في غاية القلة ، ولم يرد أنه حمل معه التراب ولا أمر به ، ولا فعله أحد من أصحابه مع القطع بأن في المفاوز الرمال أكثر من التراب .

وقال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله : القول الراجح أنه لا يشترط للتيمم أن يكون تراب له غبار ، بل إذا تيمم على الأرض أجزاءه سواء كان فيها غبار أم لا .

وهذا القول هو الراجح .

وأما دليلهم : ( وجعلت تربتها ... ) فهذا من ذكر بعض أفراد العام ما يوافق حكم العام ، وذكر بعض أفراد العام بما يوافق العام لا يفيد التخصيص .

● وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله عن المريض لا يجد التراب فهل يتيمم على الجدار ، وكذلك الفرش أم لا ؟

فأجاب : الجدار من الصعيد الطيب ، فإذا كان الجدار مبنياً من الصعيد سواء كان حجراً أو كان مدرأً - لَبْنًا من الطين - ، فإنه يجوز التيمم عليه ، أما إذا كان الجدار مكسوً بالأخشاب أو ( بالبوية ) فهذا إن كان عليه تراب - غبار - فإنه يتيمم به ولا حرج ، ويكون كالذي يتيمم على الأرض ؛ لأن التراب من مادة الأرض ، أما إذا لم يكن عليه تراب ، فإنه ليس من الصعيد في شيء ، فلا يتيمم عليه . وبالنسبة للفرش نقول : إن كان فيها غبار فليتيمم عليها ، وإلا فلا يتيمم عليها لأنها ليست من الصعيد .

( طهري ) .

أي : يشترط أن يكون التراب طهوراً .

فلا يجوز التيمم بتراب نجس ، كأن يصيبه بول ولم يطهر .

لقوله تعالى ( فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ) والطيب ضد الخبيث .

#### ( إله هبار ) .

أي : يشترط أن يكون هذا التراب له غبار ، فإن لم يكن له غبار لم يصح التيمم به ، كالرمل الخشن ، وكالتراب إذا أصابه الندى .

ودليل هذا قوله تعالى ( فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ) .

( من ) للتبعض ، ولا يتحقق التبعض إلا بتراب له غبار يعلق باليد ، ويمسح به الوجه واليدان .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يشترط الغبار ، فلو تيمم على أرض أصابها ندى صح .

لعموم قوله تعالى ( فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ) .

ولأن النبي ﷺ كان يسافر في الأرض الرملية والتي أصابها مطر ، فكانوا يتيممون كما أمر الله تعالى .

وأما ( من ) في الآية فليست للتبعض ، وإنما لابتداء الغاية ، أي : أن المسح يكون من هذا الصعيد .

#### ( وفروشه : مسح وجهه ويديه إلى كمره ) .

أي : فروض التيمم :

أولاً : مسح الوجه .

ثانياً : مسح اليدين .

#### ( وثيجه ) .

قال ابن قدامة : لا نعلم خلافاً في أن التيمم لا يصح إلا بنية .

أ- لقوله تعالى ( فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ) .

قال ابن حجر : استدلل بالآية على وجوب النية في التيمم ، لأن معنى ( فتيمموا ) اقصدوا .

ب- ولقوله ﷺ ( إنما الأعمال بالنيات ) متفق عليه .

ج- ولأن التيمم طهارة حكمية فاشتترط لها النية .

#### ( والترتيب ) .

أي : ومن فروض التيمم الترتيب ، وهو أن يبدأ بالوجه قبل اليدين .

أ- لقوله تعالى : ( فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ) فبدأ بالوجه قبل اليدين . وقد قال النبي ﷺ : ( أبدأ بما بدأ الله به ) .

ب- ولأن التيمم مبني على الطهارة بالماء ، والترتيب فرض فيها .

وذهب بعض العلماء : إلى أن الترتيب في الحدث الأصغر سنة ليس بواجب .

وهذا مذهب الحنفية والمالكية .

والراجح الأول .

• وأما حكم الترتيب في التيمم عن الحدث الأكبر ، فجمهور العلماء أنه سنة ليس واجب .

قياساً على الأصل وهو الغسل بالماء ، فإن بدن الجنب في الغسل بمنزلة عضو واحد ، ولا ترتيب في العضو الواحد ، فإذا لم يفترض الترتيب

في الأصل وهو الاغتسال بالماء ، فلأن لا يفترض في بدله وهو التيمم من باب أولى .

وقيل : الترتيب فرض في التيمم عن الحدث الأكبر ، وهو مذهب الشافعية .

#### ( والى الله ) .

أي : ومن فروض التيمم الموالاة .



( وصفته : أن يضرب بيديه على التراب خربة واحدة فيمسح بهما وجهه وكفيه ) .

هذه صفة التيمم :

( أن يضرب بيديه ) المراد باليدين هنا الكفان .

واليد إذا أطلقت فهي عبارة عن الكف .

ويدل لذلك قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ) والمراد باليد هنا الكف ، لأن القطع إنما يكون من الكف .

• وقوله ( على التراب ) وقد تقدم أن الصواب أنه يجوز على كل ما تصاعد على الأرض ، من تراب أو رمل أو حجر .

• وقوله ( ضربة واحدة ) دليل على أن التيمم ضربة واحدة .

وإلى هذا ذهب عطاء ، ومكحول ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق .

قال في الفتح : ونقله ابن المنذر عن جمهور العلماء ، وهو قول عامة أهل الحديث .

واستدلوا بحديث عمار السابق وفيه ( ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة ) ولفظه :

عن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : ( بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ ، فَأَجَبَنِي ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : "إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ يَدَيْكَ هَكَذَا" ثُمَّ ضَرَبَ يَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ مَسَحَ الْيَمَانَ عَلَى الْيَمِينِ ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

وفي رواية للبخاري ( وَضَرَبَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ ، وَنَفَعَ فِيهِمَا ، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أن التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين .

وهذا مذهب الشافعي ، وروي ذلك عن ابن عمر ، وابنه سالم ، والحسن ، والثوري ، وأصحاب الرأي .

أ- لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( التَّيْمُمُ ضَرْبَتَانِ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ) رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ ، وَصَحَّحَ الْأَيْمَنُ وَقَفَّه .

قال ابن القيم : لم يصح شيء في الضربتين .

وقال الحافظ في الفتح : الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح فيها سوى حديث أبي جهيم وحديث عمار ، وما عداهما فضعيف أو

مختلف في رفعه والراجح عدم رفعه .

وقال الدارقطني في سننه : وقفه عمر بن القطان وهشيم وغيرهما وهو الصواب .

وقال الألباني : في الضربتين أحاديث واهية معلومة .

ب- ما رواه أبي جهيم بن الحارث : ( أن النبي ﷺ تيمم فمسح وجهه وذراعيه ) رواه البخاري .

والراجح القول الأول .

والرد على أدلة القول الثاني :

قال الشوكاني : أحاديث الضربتين لا يخلو جميع طرقها من مقال ، ولو صحت لكان الأخذ بها متعيناً لما فيها من الزيادة ، فالحق الوقوف

على ما ثبت في الصحيحين من حديث عمار من الاقتصار على ضربة واحدة حتى تصح الزيادة على ذلك المقدار .

وحديث أبي الجهم (وذراعيه) فقد قال الحافظ ابن حجر : والثابت في حديث أبي جهم بلفظ (يديه) لا ذراعيه ، فإنها رواية شاذة.

• قوله ( فيمسح بهما وجهه وكفيه ) فيه دليل على أن المسح يكون إلى الكوع .

وهذا مذهب مكحول ، وعطاء ، والأوزاعي ، وأحمد .

قال ابن المنذر : وبه أقول .

وحكاية الخطابي عن عامة أصحاب الحديث .

لحديث عمار السابق وفيه ( إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ يَدَيْكَ هَكَذَا " ثُمَّ ضَرَبَ يَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ مَسَحَ الْيَمَانَ عَلَى الْيَمِينِ ،

وَوَظَاهِرَ كَفِّيهِ وَوَجْهَهُ ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه إلى المرفقين .

وهذا مذهب مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة .

قياساً على الوضوء ، حيث أن الله أمر بغسل اليد إلى المرفق في الوضوء .

قال ابن حجر في الفتح : وأما ما استدلل به من اشترط بلوغ المسح إلى المرفقين من أن ذلك مشروط في الوضوء ، فجوابه أنه قياس في مقابلة النص ، فهو فاسد الاعتبار .

والراجح الأول .

فائدة:

قال النووي : وحكى الماوردي وغيره عن الزهري أنه يجب مسحهما إلى الإبطين، وما أظن هذا يصح عنه. ( المجموع ) .

● صفة التيمم واحدة في الحدث الأصغر والأكبر .

( وَإِنْ حُبِسَ فِي مِصْرٍ تَيْمِمَ ، أَوْ حُدِمَ الْمَاءُ وَالْأُتْرَاقُ صَلَّى وَلَمْ يُعِدْ ) .

أي : إن حبس في مصر - وهي البلد - ولم يتمكن من استعمال الماء ، فإنه يجوز له أن يتيمم ويصلي ولا يعيد .

لأنه تعذر عليه استعمال الماء ، فيجوز له التيمم .

( أَوْ حُدِمَ الْمَاءُ وَالْأُتْرَاقُ صَلَّى وَلَمْ يُعِدْ ) .

أي : لو حبس في مكان لا تراب فيه ولا ماء ، ولا يستطيع الخروج منه ، ولا يجلب له ماء ولا تراب ، فإنه يصلي على حسب حاله ، محافظة على الوقت ولا يعيد .

وهذا القول هو الراجح في هذه المسألة : إذا فقد الإنسان الماء والتراب فإنه يصلي على حسب حاله ولا يعيد .

وهذا مذهب الحنابلة ، واختيار ابن تيمية ، وابن القيم .

قال النووي : وهو أقوى الأقوال دليلاً .

أ-لقوله تعالى ( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ) .

ب-ولقوله تعالى ( فَأَتُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ) .

وجه الدلالة منهما : أن الله شرع الشرائع ولم يأمر الناس بما يشق عليهم ، بل كلفهم في حدود طاقاتهم ، ولا شك أن فاقد الطهورين قادر على الصلاة بدون طهارة ، فيلزمه أن يتقي الله ما استطاع ، وأن يصلي حسب حاله ، فإذا صلى لا يعيد ، لأنه فعل ما أمر به .

ج- ولحديث عائشة ( أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً فَهَلَكَتْ ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا ، فَوَجَدَهَا فَأَذَرَكْنَهُمُ الصَّلَاةَ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ فَصَلُّوا ، فَشَكَوْا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيْمُمِ . فَقَالَ أَسِيدُ بْنُ خَصِيرٍ لِعَائِشَةَ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ، فَوَاللَّهِ مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ تَكْرِهِيهِ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ لَكَ وَلِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ خَيْرًا ) متفق عليه .

قال النووي : وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُزَنِّيِّ ، وَهُوَ أَقْوَى الْأَقْوَالِ دَلِيلًا وَيُعَصِّدُهُ هَذَا الْحَدِيثُ وَأَشْبَاهُهُ فَإِنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِجْبَابُ إِعَادَةِ مِثْلِ هَذِهِ الصَّلَاةِ ، وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الْقَضَاءَ إِنَّمَا يَجِبُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ ، وَلَمْ يَتَّبِعْ الْأَمْرُ ، فَلَا يَجِبُ .

د-ولحديث ( إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ) متفق عليه .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يصلي ويعيد .

وهذا مذهب الشافعية ، وقول أبي يوسف من الحنفية .

أ- لقوله ﷺ ( لا يقبل الله صلاة بغير طهور ) قالوا : وهذا صلى بغير طهارة فيجب عليه أن يعيد .

ب-وقالوا : إنه عذر نادر فلم يسقط الإعادة .

وذهب بعضهم : إلى أنه لا يصلي حتى يقدر ، ثم يقضي .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، وهول قول الثوري والأوزاعي .  
 أ- لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا ) .  
 ب- ولحديث ابن عمر . قال : قال ﷺ ( لا يقبل الله صلاة بغير طهور ) .  
 ج- ولحديث علي ( مفتاح الصلاة الطهور ) رواه أبو داود .  
**والصحيح** - كما تقدم - أنه يصلي حسب حاله ولا يقضي .  
 وأجاب النووي رحمه الله عن احتجاج بالآية فمن وجهين :  
 أحدهما : أن المراد لا تقربوا موضع الصلاة وهو المسجد .  
 والثاني : أنها محمولة على واجد المطهر وهذا الثاني هو الجواب عن الحديث أيضا كما في قوله ﷺ ( لا صلاة لمن لم يقرأ بأم الكتاب ) معناه إذا قدر عليها وهذا هو الجواب أيضا عن الحديث الآخر .  
**فائدة** : على المذهب إذا صلى على حسب حاله لا يزيد على ما يجزئ في الصلاة من قراءة وغيرها ، فلا يقرأ زائداً عن الفاتحة ، ولا يُسَبِّح أكثر من مرة ، وإذا فرغ من قراءة الفاتحة ركع في الحال .  
 لكن هذا القول ضعيف .  
**قال ابن تيمية** : ومن عدم الماء والتراب يتوجه أن يفعل ما يشاء ، من صلاة فرض أو نفل وزيادة قراءة على ما يجزئ .  
**وقال السعدي** : والصحيح أن الذي يعجز عن الطهارتين ويصلي حسب حاله أنه يصلي ما شاء من فروض ونوافل ، ويزيد على ما يجزئ ، لأنها كاملة في حقه لا نقص فيها .  
 فهذا الحديث يدل على أن المكلف مأمور بالإتيان بالواجب بحسب ما يستطيع .  
**( وَيُبْطَلُ التَّيْمُمُ بِخُرُوجِ الزَّيْتِ ) .**  
 أي : من مبطلات التيمم خروج الوقت .  
 فإذا تيمم لصلاة الظهر بطل بخروج الوقت ، فلا يصلي به العصر .  
 وهذا بناء على أن التيمم مبيح لا رافع ، وقد تقدم أن القول الصحيح أن التيمم رافع ، وعليه فيجوز أن يصلي بتيممه أكثر من فرض ما دام لم ينقض تيممه بأي ناقض .  
 لأن التيمم بدل عن طهارة الماء ، والبدل له حكم المبدل .  
**( وَيُبْطَلُ التَّيْمُمُ بِالْمَاءِ ) .**  
 لأن البدل له حكم المبدل .  
**( وَيُجْزِئُ الْكَاءُ وَالْيُ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَهَا ) .**  
 أي : من مبطلات التيمم وجود الماء فيما إذا كان تيممه لعدم الماء .  
 • وقوله ( ولو في الصلاة ) أي : ولو وجد الماء أثناء الصلاة ، فإنه يجب أن يقطع الصلاة ويتوضأ ويصلي من جديد .  
**مثال** : إنسان تيمم لعدم الماء ، ثم صلى ، وفي أثناء الصلاة وجد الماء ، إما بنزول مطر أو قدوم شخص معه الماء ، فهنا يبطل تيممه ويقطع الصلاة ويتوضأ ويعيد الصلاة .  
 • وقوله ( لا بعدها ) أي : لو وجد الماء بعد الصلاة ، فإنه لا يعيد الصلاة ، وهذا قول الجمهور .  
 • ولذلك وجود الماء للتيمم له حالات :  
**الحالة الأولى** : أن يجد الماء قبل الصلاة ، ففي هذه الحالة يجب عليه أن يتوضأ ويبطل تيممه .  
**قال ابن المنذر** : وأجمعوا على أن من تيمم كما أمر ، ثم وجد الماء قبل دخوله في الصلاة ، أن طهارته تنتقض وعليه أن يعيد الطهارة ويصلي .

**الحالة الثانية :** أن يجد الماء بعد خروج وقت الصلاة ، فلا إعادة عليه بالإجماع .

قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن من تيمم وصلى ، ثم وجد الماء بعد خروج الوقت ، أن لا إعادة عليه .

**الحالة الثالثة :** أن يجد الماء بعد الصلاة وقبل خروج الوقت ، فلا إعادة عليه عند جماهير العلماء .

لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ( خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ -وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ- فَتَيَمَّمَا صَعِيدًا طَيِّبًا ، فَصَلَّيَا ، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ . فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْوُضُوءَ ، وَثُمَّ يُعِيدُ الْآخَرُ ، ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ : " أَصَبْتَ السُّنَّةَ وَأَجْزَأُ نَفْسِكَ صَلَاتُكَ " وَقَالَ لِلْآخَرِ : " لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ ) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ .

وقال عطاء والقاسم بن محمد ومكحول وابن سيرين والزهري : يعيد الصلاة .

**الحالة الرابعة :** أن يجد الماء أثناء الصلاة ، فهذه موضع خلاف بين العلماء :

**القول الأول :** أنه يبطل تيممه ، ويجب أن يتوضأ ويعيد الصلاة .

وبهذا قال أبو حنيفة والإمام أحمد .

وبه قال الثوري ، واختاره ابن عبد البر .

أ-لقوله تعالى ( فلم تجدوا ماء فتيمموا ... ) وهذا وجد الماء .

ب-ولحديث أبي ذر ( ... فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ ، وَلْيَمْسَسْهُ بَشَرَتَهُ ) وهذا وجد الماء .

ج - ولأن من وجد الماء في أثناءها قد قدر على استعمال الماء فبطل تيممه كالخارج من الصلاة .

**القول الثاني :** أنه يكمل صلاته ولا يقطعها .

وبهذا قال مالك والشافعي وداود الظاهري ورجحه ابن المنذر .

لقوله تعالى ( ولا تبطلوا أعمالكم ) .

**والراجح القول الأول .**

- من تيمم لمرض لم يبطل بوجود الماء ، لأنه يجوز أن يتيمم مع وجود الماء ، ولكن يبطل بالبرء وزوال المبيع وهو المرض .

#### **( والتيمم يكون من الحدث الأصغر والأكبر ) .**

أي : أن التيمم يكون عن الحدث الأصغر والحدث الأكبر .

وهذا مذهب أكثر العلماء ، وهو مذهب الأئمة الأربعة .

أ- لحديث عمران بن حصين رضي الله عنه : ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُغْتَرِلًا ، لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ ؟ فَقَالَ : يَا فُلَانُ ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ ؟ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَابَتْني جَنَابَةٌ ، وَلَا مَاءَ ، فَقَالَ : عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ ، فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ ) متفق عليه .

ب- ولحديث عمار بن ياسر رضي الله عنهما قال : ( بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ ، فَأَجْنَبْتُ ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ ، كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ يَدَيْكَ هَكَذَا - ثُمَّ ضَرَبَ يَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ مَسَحَ الشِّمَالِ عَلَى الْيَمِينِ ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ ) متفق عليه .

**قال النووي :** ولم يخالف فيه أحد من الخلف ولا أحد من السلف إلا ما جاء عن عمر وعبد الله بن مسعود ، وحكي مثله عن إبراهيم النخعي التابعي ، وقيل إن عمر وعبد الله رجعا عنه .

- أنه إذا تطهر الجنب بالتيمم ثم وجد الماء وجب عليه الاغتسال بإجماع العلماء ، إلا ما حكي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن الإمام التابعي أنه قال : لا يلزمه ، وهو مذهب متروك بإجماع من قبله ومن بعده ، والأحاديث الصحيحة المشهورة في أمره ﷺ للجنب

بغسل بدنه إذا وجد الماء . [ قاله النووي : ٤ / ٥٧ ]

#### **( والتيمم آخر الوقت لراحي الماء أولى ) .**

أي : إذا لم يجد الماء عند دخول الوقت ، ولكن يرجو وجوده في آخر الوقت ، فتأخير التيمم إلى آخر الوقت أولى ، ليصلي بطهارة الماء ،

وإن تيمم وصلى في أول الوقت فلا بأس .

● فإن علم وجود الماء آخر الوقت فإنه يؤخره من باب أولى ، لكنه لا يجب بل يستحب .

وقيل : يجب .

والأول أصح .

لعموم قوله ﷺ ( إنما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل ) .

● ومفهوم المخالفة : أنه إن علم عدم وجدان الماء ، أو ترجح عنده عدم وجدانه ، فإنه يقدم الصلاة أول الوقت .

**فائدة :** هل يتيمم لخوف فوات صلاة الجنازة ؟

جمهور الفقهاء إلى أنه لا يتيمم لخوف فوات الجنازة أو العيد .

وقال الإمام النووي : ذكرنا أن مذهبنا أن صلاة الجنازة لا تصح إلا بطهارة ومعناه إن تمكن من الوضوء لم تصح إلا به وإن عجز تيمم ولا يصح التيمم مع إمكان الماء وإن خاف فوت الوقت وبه قال مالك ، وأحمد ، وأبو ثور وابن المنذر .

واستدل الجمهور على المنع :

أ- بأن التيمم لا يشرع مع وجود الماء والقدرة على استعماله .

ب- وأن الجنازة تفوت إلى بدل وهو الصلاة على القبر ، وأن صلاة العيد لا تجب .

ج- وقياس الصلاتين على الجمعة ، فقد حُكي فيها الإجماع - كما سيأتي - على أنها لا تصلى بالتيمم لخوف فواتها .

وذهب الحنفية إلى الجواز ، واختاره ابن تيمية رحمه الله ، وهو قول المالكية فيما إذا تعينت الجنازة .

قالوا : إن الجنازة لا تقضى ، وأن العيد لا يعاد .

وعلل شيخ الإسلام ابن تيمية الجواز بأن الصلاة بالتيمم خير من تفويت الصلاة .

وسئل علماء اللجنة الدائمة للإفتاء : هل يجوز المشي والصلاة على الجنازة لشخص جنب ، وذلك بالتيمم . علما أنه لو ذهب ليتطهر

لفاتته الجماعة في الصلاة على الميت ؟

فأجابوا : الطهارة شرط لصحة الصلاة على الجنازة ، ولا يصح التيمم لها مع وجود الماء والقدرة على استعماله ، وإذا لم يتمكن من الصلاة عليه مع الجماعة صلى على قبره بعد دفنه إذا لم يمض للدفن شهر .

**مسألة :** التيمم خوف فوات الجمعة :

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة - وحكي إجماعاً - إلى أنه لا يتيمم لخوف فوات الجمعة ، بل يصلّيها ظهراً بوضوء .

قال ابن المنذر رحمه الله : قال أبو ثور : لا أعلم خلافاً أن رجلاً لو أحدث يوم الجمعة وخاف فوتها أن ليس له أن يتيمم ويصلي .

وقال ابن بطال رحمه الله : واحتج أهل المقالة الأولى ، فقالوا : أجمع أهل العلم على أن من خاف فوت الجمعة ، أنه لا يجوز له التيمم ، مثل أن يدرك الإمام في الركعة الثانية ، فإن تيمم أدركها مع الإمام ، وإن توضأ فاتته ، فكلهم قال : لا يتيمم وإن فاتته الجمعة ، فالذي يخاف فوت الجنازة أولى بذلك .

وذهب ابن تيمية رحمه الله وبعض المالكية إلى أنه يتيمم لها عند خوف فواتها .

قال ابن تيمية رحمه الله : " ويجوز [يعني : التيمم] لخوف فوات صلاة الجنازة وهو رواية عن أحمد ، وإسحاق ، وألحق به من خاف فوات العيد ، وقال أبو بكر عبد العزيز ، والأوزاعي : بل لمن خاف فوات الجمعة ممن انتقض وضوؤه وهو في المسجد .

وقال أيضاً : وأما إذا خاف فوات الجنازة أو العيد أو الجمعة ففي التيمم نزاع ، والأظهر أنه يصلّيها بالتيمم ولا يفوتها ، وكذلك إذا لم يمكنه صلاة الجماعة الواجبة إلا بالتيمم فإنه يصلّيها بالتيمم ، ومذهب أحمد في إحدى الروايتين أنه يجوز التيمم للجنازة مع أنه لا يختلف قوله في أنه يجوز أن يعيدها بوضوء فليست العلة على مذهبه تعذر الإعادة ؛ بخلاف أبي حنيفة فإنه إنما علل ذلك بتعذر الإعادة وفارق بين الجنازة

وبين العيد والجمعة .

وهذا القول الثاني رجحه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله .

قال في شرح الكافي : التيمم لفوت الجنائز وجبه، وكذلك التيمم لخوف فوت الجمعة، وكذلك التيمم لخوف فوات صلاة العيد، كل هذا جائز، فلو أن إنساناً في صلاة الجمعة أحدث في أثناء الخطبة وقال: إن ذهبت أتوضأ فاتتني الصلاة وإن تيممت أدركت الصلاة، نقول: تيمم وصل، لماذا ؟

لأنه لو ذهب فاتته الصلاة ولا يمكنه تداركها ، فإن كان ذلك في صلاة الظهر مثلاً أحدث عند إقامة الصلاة وقال : إن ذهبت أتوضأ فاتتني الصلاة وإن تيممت أدركت الصلاة فهل يذهب يتوضأ أو يتيمم ؟ يتوضأ .

والفرق بين هذا والجمعة ، أن صلاة الظهر إذا فاتته أمكنه أن يتداركها بخلاف الجمعة .

قد يقول قائل : صلاة الجنائز أيضاً إذا فاتته أمكنه أن يصلي على القبر كما فعل النبي ﷺ . فنقول : نعم ، هذا صحيح لكن لا سواء بين الصلاة على الميت وهو بين يديك وبين الصلاة على القبر ليس بينهما مساواة .

والأخذ بمذهب الجمهور في المسألتين أحوط ؛ لأن التيمم إنما شرع عند فقد الماء أو العجز عن استعماله ، والجنائز تفوت إلى بدل وهو الصلاة على القبر ، والجمعة بدلها الظهر ، ويعذر في ترك صلاة العيد .

**مسألة :** اختلف العلماء إذا خشي خروج الوقت لو توضأ، فهل يتيمم ليدرك الوقت؟ أو يتوضأ ولو صلى خارج الوقت؟

**القول الأول :** أنه يتيمم ويصلي بالوقت .

مشهور مذهب مالك أنه يتيمم ويصلي للوقت .

والرسول ﷺ حينما أتى من نحو بئر جمل -كما في الحديث- وسلم عليه الرجل، فلم يرد عليه حتى تيمم ثم رد عليه السلام كره أن يرد عليه السلام بدون طهارة، فتيمم في الحضر مع وجود الماء، كي لا يفوته رد السلام ، كذلك إذا خشي فوات الفريضة تيمم لإدراك الوقت ولو وجد الماء .

**القول الثاني :** يتوضأ ولا يتيمم ولو خرج الوقت بسبب وجود الماء .

وهذا قول الشافعية والحنابلة .

قال ابن قدامة : وإذا كان الماء موجوداً إلا أنه إذا اشتغل بتحصيله واستعماله فات الوقت، لم يُبح له التيمم سواء كان حاضراً أو مسافراً في قول أكثر أهل العلم، منهم الشافعي وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي .

وتوسط شيخ الإسلام ابن تيمية وفصل المسألة فقال: يفرق بين النائم والناسي وبين غيرها فإذا كان هذا التأخير حتى ضاق الوقت بسبب أنه كان نائماً أو ناسياً، فإنه يتوضأ ولو خرج الوقت لماذا ؟ لأن الوقت في حقه من حين الاستيقاظ ليس في النوم تفريط و(من نام عن صلاة أو نسيها فوقتها -أو فليصلها- إذا ذكرها) فهذا معذور ، وبالتالي يقدم الوضوء بالماء حتى لو خرج الوقت، لأن هذا وقت في حقه، هذا هو أول الوقت في حقه أما إذا لم يكن نائماً ولا ناسياً، فإنه يتيمم لإدراك الوقت .

### باب إزالة النجاسة

**النجاسة ضد الطهارة ، وهي نوعان :**

**أولاً :** نجاسة عينية : وهي كل عين جامدة يابسة أو رطبة أو مائعة ، وهذه لا تطهر بحال ، وسميت عينية لأنها تدرك بالعين ، كالبول ودم الحائض .

**ثانياً :** نجاسة حكمية : وهي التي تقع على شيء طاهر فينجس بها ، كالبول يقع على الثوب أو فراش ونحوهما ، وهي المراد هنا .

**( تفصل نجاسة الكلب والخنزير سبعا لإهدأهن بالتراب ٦ )**

أما نجاسة الكلب :

فلحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدُكُمْ إِذْ وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أَوْ لَاهُنَّ بِالتُّرَابِ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

وَبَيَّنَ لَفْظُ لَهُ: ( فَلْيُفْرِغْهُ ) .

وَاللَّيْثُمِيُّ: ( أَخْرَاهُنَّ، أَوْ أُولَاهُنَّ بِالتُّرَابِ ) .

( طَهُور ) بضم الطاء ، أي : مُطَهَّرُ إِنَاءٍ أَحَدُكُمْ .

ففي هذا الحديث : وجوب غسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب سبع مرات .

ويؤخذ هذا الحكم من الحديث من وجهين :

**الأول :** قوله ( طهور إناء حدكم ... ) ولفظ الطهور لا يكون إلا من حدث أو نجاسة .

**الثاني :** لأنه أمر ﷺ بإراقته كما في الرواية ( فَلْيُفْرِغْهُ ) .

وهذا قول أكثر أهل العلم .

قال النووي : وقد اختلف العلماء في ولوغ الكلب ، فمذهبنا أنه ينجس ما ولغ فيه ، ويجب غسل إنائه سبع مرات إحداهن بالتراب ، وبهذا قال أكثر العلماء . حكى ابن المنذر وجوب الغسل سبعا عن أبي هريرة وابن عباس وعروة بن الزبير وطاوس وعمرو بن دينار ومالك والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور . قال ابن المنذر : وبه أقول . ( المجموع ) .

● قوله ( **الكلب** ) ( أل ) في الكلب للاستغراق ، فيشمل جميع أنواع الكلاب ، وعليه فلا فرق بين الكلب المأذون فيه ككلب الصيد وحراسة الماشية والزرع ، وغير المأذون فيه وهو ما عداها .

● قوله ( **طهور إناء ..** ) لم يفرق العلماء بين الآنية وغيرها ، فيجب غسل الإناء أو الثوب سبع مرات .

قال العراقي : ذكر الإناء خرج مخرج الأغلب .

● قوله (إحداهن بالتراب) فيه أنه يجب استعمال التراب في نجاسة الكلب ، للحديث السابق ( أُولَاهُنَّ بِالتُّرَابِ ) . وهذا قول جماهير العلماء .

● موضع الغسلة بالتراب :

جاء في مسلم كما في الحديث السابق (أُولَاهُنَّ بِالتُّرَابِ) .

وجاء عند الترمذي (أَخْرَاهُنَّ، أَوْ أُولَاهُنَّ بِالتُّرَابِ) .

وعند الدارقطني (إحداهن).

وأرجح هذه الروايات رواية (أولاهن) ، **لأمر :**

**أولاً :** أنها أصح إسناداً وأكثر رواة .

**ثانياً :** أن الغسل بالتراب لو كانت هي الأخيرة لكان ينبغي أن تتبعه غسلة بعدها لإزالة التراب .

**ثالثاً :** تخريج أحد الشيخين لها ، وهما من وجوه الترجيح عند التعارض .

**قال النووي :** الأفضل أن يكون التراب في غير الغسلة الأخيرة ليأتي عليه ما ينظفه، والأفضل أن يكون في الأولى .

**قال الشوكاني :** وقد نص الشافعي على أن الأولى أولى .

**وقال الصنعاني :** رواية أولاهن أرجح لكثرة رواها بإخراج الشيخين لها ، وذلك من وجوه الترجيح عن التعارض .

**وقال الشيخ محمد رحمه الله :** لأن الأولى إذا كانت بالتراب صارت الغسلات الثانية والتي بعدها تزيد طهراً ونظافة .

● هل يقوم غير التراب مقامه أم لا ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**فقيب :** يشترط التراب ولا يقوم غيره مقامه .

لأن النص ورد في التراب ، ولأنه أحد الطهورين .

**قال النووي :** ولا يقوم الصابون والاشنان وما أشبههما مقام التراب على الأصح . [ شرح مسلم ] .

**وقيل :** يقوم غيره مقامه .

واختاره بعض العلماء .

قالوا : وإنما نص على التراب لتوفره وسهولة الحصول عليه ، والراجح الأول ، واختاره الشيخ ابن عثيمين .

قال الشيخ ابن عثيمين عن القول بأنه يجزئ عن التراب غيره قال : وهذا فيه نظر لما يلي :

**أولاً :** أن الشارع نص على التراب ، فالواجب اتباع النص .

**ثانياً :** أن السدر والأشنان كانت موجودة في عهد النبي ﷺ ولم يشر إليهما .

**ثالثاً :** لعل في التراب مادة تقتل الجراثيم التي تخرج من لعاب الكلب .

**رابعاً :** أن التراب أحد الطهورين ، لأنه يقوم مقام الماء في باب التيمم إذا عدم . وقال ﷺ (وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً).

**فالصحيح :** أنه لا يجزئ عن استعمال التراب ، لكن لو فرض عدم وجود التراب وهذا احتمال بعيد ، فإن استعمال الأشنان ، أو

الصابون خير من عدمه . ( الشرح الممتع ) .

• أكثر العلماء على أن بول الكلب ورجيعه يجب غسله سبعاً كولوغه .

قالوا : وإنما نص النبي ﷺ على البول لأنه هو الغالب ، وما خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له .

وعلى هذا القول : لو بال كلب في إناء فإنه يغسل سبع مرات إحداها بالتراب .

وذهب بعض العلماء إلى أن الغسل سبعاً خاص بنجاسة البول ، أما بوله أو روثه أو دمه فكسائر النجاسات .

وهذا قول الظاهرية ، واختاره الشوكاني .

لقوله ( إذا ولغ ... ) .

والكلاب كانت تبول في أمكنة الناس ومجالسهم ولم ينه الرسول ﷺ على ذلك .

**قال النووي :** وهذا الوجه متجه وقوي من حيث الدليل لأن الأمر بالغسل سبعاً من البول إنما كان لينفهم عن مواكلة الكلب وهذا

مفقود في غير البول . [ المجموع ] .

**قال الشوكاني :** وهذا حكم مختص ببوله فقط وليس فيه ما يدل على نجاسة ذاته كلها لحمًا وعظماً ودمًا وشعرًا وعرقًا وإلحاق هذه

بالقياس على البول بعيد جداً . [ السيل الجرار ] .

• لو أدخل الكلب يده أو رجله في الإناء فإنه لا يغسل سبعاً كالبول ، وإنما يغسل كسائر النجاسات .

لأن النص جاء في البول وهذا لا يسمى ولوغاً .

• لو ولغ الكلب في غير الإناء كالثوب فهل يجب غسله سبعاً أم لا ؟

**قيل :** إن ولغ الكلب في غير الإناء لا يضر .

لأنه خص البول في الإناء .

وقيل : يجب التسبيع فيه .

**قالوا :** إن ذكر الإناء خرج مخرج الغالب ؛ لأن الكلب غالباً ما يلغ في الإناء ، وإذا كان خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له ولا يخص

الحكم .

بناءً عليه إذا أصاب لعاب الكلب الثوب أو اليد أو الأرض وجب فيه التسبيع بناءً على هذا القول الثاني ، وهذا القول هو **الراجح** .

• إذا صاد كلب الصيد بفيه ، فإن الصحيح أنه لا يجب غسل اللحم سبع مرات إحداها بالتراب ، لأن هذا مما عفا عنه الشارع ، والقاعدة

في ذلك ( ما كان معفواً عنه شرعاً زال ضرره قدرًا ) .



## ﴿ وَالْخَنزِيرُ سَيْئًا ﴾ .

أي : أن نجاسة الخنزير كنجاسة الكلب تغسل سبعاً .

لأن النص وقع في الكلب، والخنزير شر منه وأغلظ، لأن الله تعالى نص على تحريمه وأجمع المسلمون على ذلك وحرّم اقتناؤه. [المغني]  
**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا يقاس على الكلب وذلك لأمر :  
**أولاً :** لأن النص ورد في الكلب .

**ثانياً :** لأن الخنزير مذكور في القرآن ، وموجود في زمن النبي ﷺ ولم يرد إلحاقه .

**قال النووي :** واعلم أن الراجح من حيث الدليل أنه يكفي غسلة واحدة بلا تراب وبه قال أكثر العلماء الذين قالوا بنجاسة الخنزير وهذا هو المختار ، لأن الأصل عدم الوجوب حتى يرد الشرع لا سيما في هذه المسألة المبنية على التعبد . [ المجموع ] .  
**وقال رحمه الله :** وذهب أكثر العلماء إلى أن الخنزير لا يقتقر إلى غسله سبعاً وهو قول الشافعي . [ شرح مسلم ] .  
**وهذا القول هو الراجح .**

## ﴿ وَيَجْزِي فِي غَسْلِ سَائِرِ النِّجَاسَاتِ ثَلَاثٌ مَنْقِيَةٌ ﴾ .

أي : ويجزئ في غسل سائر النجاسات - غير الكلب والخنزير - ثلاث غسلات منقية .  
**وقيل :** سبع .

وهذا المشهور من المذهب .

لما روى ابن عمر قال: (أمرنا بغسل الأنجاس سبعاً) وهذا الأثر لا يصح ولا يحتج به، وقد ذكره ابن قدامة في المغني بدون إسناد .  
**وقيل :** واحدة تكفي .

وهذا القول هو الصحيح .

أي : أنه يكفي إذا وقعت نجاسة على البدن أو الثوب أو البقعة أو غيرها أن تغسل حتى تزول عينها عن المحل ، ولا يشترط عدد معين للغسلات .

وهذا اختيار ابن تيمية رحمه الله : أنه لا يجب العدد في غسل نجاسة غير الكلب ، بل يكفي غسلة واحدة تذهب بعين النجاسة وأثرها ، فإن لم تذهب زاد حتى يذهب أثرها ولو جاوز السبع سواء في الأرض أو الثوب أو الأواني .  
 أ- لحديث أُمِّئَاءَ قَالَتْ (جَاءَتِ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ أَرَأَيْتِ إِحْدَانَا تَحِيضُ فِي الثَّوْبِ كَيْفَ تَصْنَعُ قَالَ تَحْتُهُ، ثُمَّ تَغْرِصُهُ بِالْمَاءِ، وَتَنْصَحُهُ وَتُصَلِّي فِيهِ) ولم يأمر فيه بعدد ، ولو أراد لبينه كما في حديث الولوغ .

( تَحْتُهُ ) أي تحكه وتُقَشِّرُهُ ، وقد أخرجه ابن خزيمة بلفظ ( فحكيه ) والمراد بذلك إزالة عينه ليهون غسله بالماء . ( ثُمَّ تَغْرِصُهُ ) أي تدلك موضع الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما يشربه الثوب منه . ( ثُمَّ تَنْصَحُهُ ) قيل : المراد به الرش ، ورجحه القرطبي . **وقيل :** المراد الغسل ، ورجحه الخطابي وابن حجر ، لأنه جاء في روايات أخرى أنه قال : ( تغسله ) .

ب- ولحديث أنس بن مالك ﷺ قَالَ: ( جَاءَ أَغْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، فَرَجَرَهُ النَّاسُ، فَتَهَاكُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِدُثُوبٍ مِنْ مَاءٍ؛ فَأَهْرَيْقَ عَلَيْهِ. ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، ولم يأمر بالعدد .

ج- ولأن المقصود إزالة النجاسة ، فمتى زالت زال حكمها .

د- ولأن غسل النجاسة لا يحتاج إلى نية ، فلا يحتاج إلى عدد .

هـ- ولأنه لو لم تزل بسبع غسلات وجب الزيادة على ذلك بالاتفاق ، فدل على عدم اعتبار السبع ، إلا فيما جعله الشارع شرطاً فيه كنجاسة الكلب .

**قال الشيخ السعدي مرجحاً هذا القول :** الصحيح في غسل النجاسات كلها غير الكلب : أنه يكفي فيها غسلة واحدة تذهب بعين النجاسة وأثرها ، فإن لم تذهب زاد حتى يذهب أثرها ، ولو جاوز السبع ، وسواء كانت على الأرض أو الثياب أو البدن أو الأواني أو غير

ذلك ... إلى أن قال: لأن جميع النصوص الواردة في غسل النجاسات مطلقة لا قيد فيها ولا عدد، وذلك يدل على أن المقصود إزالتها فقط ، وأن العدد فيها غير مقصود .

**فائدة :** حديث الأعرابي رضي الله عنه السابق ( جاء أعرابيُّ فَبَالَ في طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، فَرَجَرَهُ النَّاسُ، فَنهَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا قَضَى بَوْلُهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ؛ فَأَهْرَيْقَ عَلَيْهِ ) .

فيه دليل على أنه إذا وقعت نجاسة على الأرض فتطهر بصب الماء على المكان النجس بدون تكرار ، سواء كانت الأرض صلبة أم رخوة . وهذا مذهب جماهير العلماء كما حكاه النووي عنهم .

لقوله ( فَأَهْرَيْقَ عَلَيْهِ ... ) ولم يحفر المكان أو ينقل ترابه بل اكتفى بصب الماء .

فإن كان للنجاسة جرم كعذرة أو دم جفّ ، فلا بد من إزالة ذلك قبل تطهيرها بالماء .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن الأرض الصلبة تحفر .

واستدلوا بروايات جاءت في هذا الحديث لكنها ضعيفة لا تصح .

فقد جاء عند الدار قطني من حديث أنس بلفظ ( احفروا مكانه ثم صبوا عليه ) .

وعند سعيد بن منصور ( خدوا ما بال عليه من التراب فألقوه وأهريقوا على مكانه ماءً ) .

**( وَكَيْطَهْرِ مُتَنَجِّسٍ بِشَمْسٍ وَذَلِكَ ) .**

المتنجس : ما أصابته النجاسة .

أي : لا يطهر أي متنجس — من أرض أو ثوب أو فراش أو غير ذلك — بشمس ، أي بذهاب نجاسته بشمس .

وهذا مذهب مالك ، والشافعي ، والحنابلة واختاره ابن المنذر .

أ- لقوله تعالى : وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ) .

ولقوله تعالى ( وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ) .

قال النووي رحمه الله : ذكره سبحانه وتعالى امتناناً فلو حصلت الطهارة بغيره لم يحصل الامتنان به . انتهى .

ب- لحديث الأعرابي وفيه ( فأمر بذنوب من ماء ) .

وجه الدلالة : لو كان الجفاف مطهراً لاكتفى به النبي ﷺ ولم يأمر بالماء .

ج- قالوا: إذا كانت طهارة الحدث لا تكون إلا بالماء مع وجوده، فكذلك إزالة النجاسة لا تكون إلا بالماء.

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا يشترط الماء .

وهذا قول الحنفية ، واختاره ابن تيمية .

قال ابن تيمية رحمه الله : ... فإن العلماء اختلفوا في النجاسة إذا أصابت الأرض وذهبت بالشمس أو الريح أو الاستحالة ، هل تطهر

الأرض على قولين : أحدهما : تطهر ، وهو مذهب أبي حنيفة .. وهو الصحيح في الدليل .

أ-لحديث ابن عمر ( أن الكلاب كانت تقبل وتدبر وتبول في مسجد رسول الله ﷺ لم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك ) رواه البخاري دون ذكر ( البول ) .

وجه الدلالة : لو كانت النجاسة باقية لوجب غسلها بالماء ، مما يدل على أنها طهرت بالريح أو بالشمس .

ب- وقالوا : إن النجاسة عين خبيثة ، فإذا زالت زال حكمها .

وهذا القول هو الراجح .

**والجواب عن حديث الأعرابي (أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ ... ) ؟**

أن المقصود بذلك تعجيل تطهير المسجد، إذ لو تركه حتى تطهره الشمس لتأخر تطهيره، فليس في الحديث حصر التطهير بالماء. [ ابن تيمية ] .

وقال الشيخ ابن عثيمين : وأما ذكر الماء في التطهير في الأدلة السابقة فلا يدل تعيينه على تعيينه ، لأن تعيينه لكونه أسرع في الإزالة وأيسر على المكلف .

وأما قياس إزالة النجاسة على طهارة الحدث ، فهو قياس مع الفارق لما يلي :

أ - طهارة الحدث تشترط لها النية على الصحيح بخلاف إزالة النجاسة .

ب - طهارة الحدث لا تسقط بالجهل والنسيان بخلاف طهارة الحدث .

ج - طهارة الحدث طهارة تعبدية غير معقولة المعنى بخلاف طهارة الحدث فإنها طهارة معللة بوجود النجاسة الحسية .

و إذا ثبت الفرق لم يصح ال

### ( وفي الاستحالة ) .

أي : أن النجاسة لا تطهر بالاستحالة .

الاستحالة لغة : تُطْلَقُ عَلَى تَغْيِيرِ الشَّيْءِ عَنْ طَبْعِهِ وَوَصْفِهِ .

واصطلاحاً : تَحْوُلُ الْعَيْنِ النَّجَسَةِ بِنَفْسِهَا أَوْ بِوَاسِطَةٍ .

قال ابن قدامة : ظاهر المذهب ، أنه لا يطهر شيء من النجاسات بالاستحالة ، إلا الحمرة ، إذا انقلبت بنفسها خلا ، وما عداها لا يطهر ؛ كالتجاسات إذا اختزنت وصارت زماً ، والخنزير إذا وقع في الملاحة وصار ملحاً ، والدخان المترقي من وقود النجاسة ، والبخار المتصاعد من الماء النجس إذا اجتمعت منه نداوة على جسم صلب ثم قطر ، فهو نجس .

قال المرداوي على قول ابن قدامة : لا يطهر شيء من النجاسات بالاستحالة ، قال : هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب ونصروه .

أ - حديث ابن عمر ( أن النبي ﷺ نهي عن أكل الجلالة وألبانها ) رواه أبو داود . ( الجلالة : هي التي تأكل العذرة من الحيوان ) .

وجه الدلالة : أنه إنما نهي عنها لأكلها النجاسة ، ولو كانت تطهر بالاستحالة لم يؤثر أكلها النجاسة لأنها تستحيل .

وذهب بعض العلماء : إلى أن استحالة النجاسة تطهرها .

وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية ، ورواية عن أحمد ، وهو اختيار ابن خزم ، وابن تيمية ، وابن القيم .

وبه أفتت اللجنة الدائمة ، وهو قول أكثر العلماء .

وشرط ذلك : أن لا يبقى أثر للنجاسة ، لا طعمها ، ولا لونها ، ولا ريحها .

أ - القياس على ما أجمعوا عليه من أن الحمرة إذا استحالت بنفسها وصارت خلا ، كانت طاهرة ؛ فكذلك سائر النجاسات إذا انقلبت إلى عين طاهرة ، صار لها حكم الطاهرات .

ب - أن المعنى الذي لأجله كانت تلك العين نجسة ، معدوم في العين التي استحالت إليها ؛ فلا معنى لبقاء الاسم عليه ، فالشرع رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة ، فينتفي بانتهائها .

قال ابن القيم في أعلام الموقعين : ومن الممتنع بقاء حكم الخبيث وقد زال اسمه ووصفه والحكم تابع للاسم والوصف دائر معه وجوداً أو عدماً ، فالنصوص المتناولة لتحريم الميتة والدم ولحم الخنزير والخمر لا يتناول الزروع والثمار والرماد والملح والخل لا لفظاً ولا معنى ولا نصاً ولا قياساً .

### ( وفي تطهير حمرة انقلبت بنفسها خلا ) .

أي : أن الخمر إذا تخللت بنفسها - بدون فعل أحد - فإنها تكون طاهرة .

قال النووي : وأجمعوا على أنها إذا انقلبت بنفسها خلا طهرت ، وقد حكى عن سحنون أنها لا تطهر ، فإن صح عنه فهو محجوج بإجماع من قبله .

وإما إذا تخللت بفعل آدمي كما لو تخللت بأن أضاف إليها إنسان شيئاً ، أو نقلها من الشمس إلى الظل أو العكس ، فإنه لا يجوز ولا تطهر .

وهذا مذهب جمهور العلماء .

أ- لحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْخَمْرِ تَتَّخَذُ خَلًّا؟ قَالَ: لَا) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .  
(تَتَّخَذُ خَلًّا) المراد باتخاذها خلاً هو علاجها حتى تصير خلاً بعدما تشتد وتقذف الزبد ، وذلك بوضع شيء فيها ، كبصل أو خبز أو خميرة ونحو ذلك ، أو ينقلها من الظل إلى الشمس أو بالعكس .  
ب- وعند أبي داود : عَنْ أَنَسٍ (أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ ، سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أَيْتَامٍ وَرَثُوا خُمْرًا ، قَالَ : أَهْرِقُهَا قَالَ : أَفَلَا أَجْعَلُهَا خَلًّا؟ قَالَ : لَا )

وجه الدلالة : أنه لو كان هناك طريق للانتفاع لتطهير الخمر لأرشد إليه النبي ﷺ حفظاً للأموال ، وأيضاً كما في الرواية الأخرى : (كانت لأيتام ) والأيتام أولى بحفظ أموالهم ، فلو كان تحليلها جائزاً لأرشد إليه النبي ﷺ .  
وكذلك قوله (أهرقها) دليل على أنه لا يجوز تحليلها ، لأنه يجب إراقتها ولا يجوز اقتناؤها .  
● في قوله (وتطهر خمرة) دليل على أن مذهب الحنابلة يرون نجاسة الخمر .

وهذا قول جماهير العلماء : أن الخمر نجسة .  
وهذا مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم ، ورجحه ابن تيمية ، والشنقيطي ، وابن باز رحم الله الجميع .  
أ- لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس) .  
فقد سمى الله الخمر رجساً ، والرجس النجس ، قالوا : ولا يضر قرن الميسر والأنصاب والأزلام معها ، وذلك أن ثلاثتها قد خرجت بالإجماع .

قال الشنقيطي : يُفْهَم من هذه الآية الكريمة أن الخمر نجسة العين ، لأن الله تعالى قال (إنما رجس) والرجس في كلام العرب كل مستقذر تعافه النفس .  
ب- ولقوله تعالى (وسقاهم ربحهم شراباً طهوراً) .

قال الشنقيطي : لأن وصفه لشراب أهل الجنة بأنه طهور ، يفهم منه أن خمر الدنيا ليست كذلك ، ومما يؤيد هذا أن كل الأوصاف التي مدح الله بها خمر الآخرة منفية عن خمر الدنيا كقوله (لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ) وكقوله (لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ) بخلاف خمر الدنيا ففيها غَوْلٌ يغتال العقول وأهلها ، يُصدعون ، أي : يصيبهم الصداغ الذي هو وجع الرأس .  
ج- حديث أبي ثعلبة الخشني السابق ، حيث في رواية أبي داود (إننا نجاور أهل الكتاب ، وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ، ويشربون في آنية الخمر ...) .

وجه الدلالة : أن الرسول ﷺ أمر أبا ثعلبة الخشني وقومه بغسل أواني أهل الكتاب التي يطبخون فيها الخنزير ، ويشربون فيها الخمر ، وأن لا يستعملوها إلا إذا لم يجدوا غيرها بعد أن يغسلوها ، والأمر بغسلها دليل نجاستها .  
واستدلوا من العقل من ثلاثة أوجه :

أولها : أن الخمر شيء حرم تناوله من غير ضرر ، فكان نجساً كالدم .  
والثاني : القياس على الكلب تغليظاً وزجراً .  
والثالث : أن من تمام تحريمها ، وكمال الردع عنها الحكم بنجاستها حتى يتقذرها العبد ، فيكف عنها قربناً ، بالنجاسة وشراباً بالتحريم ، فالحكم بتحريمها يوجب نجاستها . (المجموع شرح المهذب) .  
وذهب بعض العلماء : إلى أنها طاهرة ليست بنجسة .

وهذا قال به ربيعة الرأي ، والليث بن سعد ، والمزني صاحب الشافعي ، ورجحه الألباني ، والشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله .  
أ- لحديث أنس بن مالك قال : (كنت ساقى القوم يوم حرمت الخمر في بيت أبي طلحة ... فإذا مناد ينادي، فقال : اخرج فانظر، فخرجت فإذا مناد ينادي: ألا إن الخمر قد حرمت، قال: فجرت في سكك المدينة، فقال لي أبو طلحة: اخرج فأهرقها، فأهرقتها) متفق

عليه .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** وطرقات المسلمين لا يجوز أن تكون مكاناً لإراقة النجاسة ، ولهذا يحرم على الإنسان أن يبول في الطريق ، أو يصيب فيه النجاسة .

ب- وعن ابن عباس قال : ( إن رجلاً أهدى لرسول الله ﷺ راوية خمر ، فقال له رسول الله ﷺ : هل علمت أن الله قد حرمها؟ قال : لا ، ففسأ رجل إنساناً ، فقال له رسول الله ﷺ : بم ساررتة ؟ فقال : أمرته ببيعها ، فقال : إن الذي حرم شرها حرم بيعها ، ففتح المزادة حتى ذهب ما فيها ) . رواه مسلم

**قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله :** وهذا بحضرة النبي ﷺ ، ولم يقل له : اغسلها ، وهذا بعد التحريم بلا ريب .

ج- ولأن الأصل في الأشياء الطهارة حتى يقوم دليل على النجاسة .

**قالوا :** وأما **الجواب عن الآية :** بأن يقال بأن المراد بالنجاسة النجاسة المعنوية لا الحسية ، بدليل أنها قرنت بالأنصاب والأزلام والميسر ، ونجاسة هذه معنوية .

والراجح قول الجمهور والله أعلم .

**وأما الجواب عن إراقة الصحابة لها بالشوارع :**

**قال القرطبي :** ... والجواب أن الصحابة فعلت ذلك لأنه لم يكن لهم سروب ولا آبار يريقونها فيها ، إذ الغالب من أحوالهم أنهم لم يكن لهم كنف في بيوتهم ، ... ونقلها إلى خارج المدينة فيه كلفة ومشقة ويلزم منه تأخير ما وجب على الفور .  
وأيضاً فإنه يمكن التحرز منها ، فإن طرق المدينة واسعة ولم يكن الخمر من الكثرة بحيث تصير نحرأ يعم الطرق كلها ، بل إنما جرت في مواضع يسيرة يمكن التحرز منها ، هذا مع ما يحصل في ذلك من فائدة شهرة إراقتها في طرق المدينة ليشيع العمل على مقتضى تحريمها من إتلافها ، وأنه لا ينتفع بها ، وتتابع الناس وتوافقوا على ذلك . ( الجامع لأحكام القرآن ) .

**( وَإِنْ خَفِيَ مَوْضِعُ نَجَاسَةٍ فَسَلِّ حَتَّى يَجْزِمَ بِزَوَالِهَا ) .**

أي : وإن خفي موضع من الثوب أو غيره غسل الموضع حتى يجزم بزواله .

والنجاسة إما أن تكون في الثوب أو في البدن أو في البقعة .

فإذا وقعت النجاسة في أحد هذه الثلاثة أشياء فلما أن يعلم مكانها أو يجهل .

فإن علم فالأمر ظاهر أنه يغسل .

وإن جهل فإنه يغسل حتى يجزم بزوال النجاسة .

ويستثنى من هذا الحكم إذا وقعت النجاسة في بقعة كبيرة كما إذا وقعت في فضاء واسع فإنها إذا كانت وقعت في فضاء واسع فإنه لا يشترط أن يغسل ولا أن يتحرى للمشقة .

والقول الثاني في هذه المسألة: أن النجاسة إذا وقعت في البدن أو الثوب أو البقعة المحدودة وأمكن التحري - وهذا شرط مهم - فإنه يتحرى لأنه إذا جاء الشرع بالتحري في عدد الركعات فمن باب أولى أن يتحرى في تحديد البقعة النجسة .

والأحوط في الحقيقة مذهب الحنابلة أنه إذا اشتبهت النجاسة في البقعة أو البدن أو الثوب المحدود فإنه يغسل حتى يجزم بزوال النجاسة لأن النجاسة وجدت قطعاً فإذا كانت النجاسة موجودة يقيناً فإنه يسعى إلى إزالتها باليقين أيضاً وذلك بأن يغسل إلى أن يجزم بزوال النجاسة .

وهذا القول كما قلت أحوط وأقرب إلى القواعد الشرعية .

**( وَيُطَهَّرُ بَوْلُ غُلَامٍ لَمْ يَأْكُلِ الْطَعَامَ بِنَحْوِهِ ) .**

أي : وكيفية تطهير بول الغلام الذي لم يأكل الطعام - إذا بال على ثوب أو فراش أو غيرها - يكون بالنضح تخفيفاً .

والنضح : هو أن يغمر ويكثر بالماء مكثرة لا يبلغ جريان الماء وتردده وتقاطره ، ورجحه النووي .

وقال الشيخ ابن عثيمين : والنَّضْحُ : أَنْ تُثْبِغَهُ الْمَاءُ دُونَ فَرْكٍ ، أَوْ عَصْرٍ حَتَّى يَشْمَلَهُ كُلُّهُ .

وأما الغُسل : فهو أن يغسله ويغمره بالماء .

أ- حديث أم قيس بنت محصن ( أنها أتت بابين لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ فبال على ثوبه ، فدعا بماء ففضحه عليه ولم يغسله ) متفق عليه .

ب- وحديث عائشة قالت ( أتى رسول الله ﷺ بصبي يحنكه ، فبال عليه فأتبعه الماء ) متفق عليه .

ولمسلم ( فبال عليه فدعا بماء ، فأتبعه بوله ولم يغسله ) .

ج- ولحديث أبي السَّمْحِ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُرْشُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ

د- ولحديث أم الفضل لبابة بنت الحارث قالت ( بال الحسين بن علي في حجر النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله ، أعطني ثوبك والبس ثوباً غيره حتى أغسله ، فقال : إنما ينضح من بول الذكر ، ويغسل من بول الأنثى ) . واه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم وابن خزيمة وابن حبان .

ففي هذه الأحاديث أن بول الغلام يكفي فيه النضح ، وبول الجارية يغسل .

وهذا مذهب الشافعي وأحمد .

قال الشوكاني : وهو قول علي وعطاء والحسن والزهري وإسحاق .

فهذه الأحاديث فيها التفريق بين بول الغلام وبول الجارية ، فالأحاديث السابقة بعضها يفعل النبي ﷺ بالنضح في بول الغلام ، وبعضها فرق بصريح القول بين بول الغلام وبول الجارية .

فثبت بهذه الأحاديث أن حكمهما مختلف ، فحكم بول الغلام النضح ، وحكم بول الجارية الغسل .

وذهب بعض العلماء : إلى أنهما سواء في وجوب الغسل .

وهذا مذهب الحنفية والمالكية .

استدلوا بالعمومات التي جاءت في غسل البول .

أ- كحديث ابن عباس ( أن النبي ﷺ مرَّ بقبرين فقال : إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستنزه من بوله ... ) .

ب- وحديث الأعرابي الذي بال في المسجد وقد سبق .

والراجح القول الأول وهو التفريق لصحة الأحاديث بذلك .

• وأما الجواب عن أدلة القول الثاني ، فالجواب أن هذه الأدلة عامة ، وأحاديث الباب خاصة ، والخاص يقضي على العام .

قال الشوكاني : وأما الحنفية والمالكية فاستدلوا لما ذهبوا إليه بالقياس ، فقالوا المراد بقوله ( ولم يغسله ) أي غسلًا مبالغاً فيه ، وهو خلاف الظاهر ، ويبعد ما ورد من الأحاديث في التفرقة بين بول الغلام والجارية .

قوله ( بول ) خرج به الغائط فلا بد من غسله .

وقوله ( غلام ) خرج به الجارية .

• وقوله ( لم يأكل الطعام ) اختلف العلماء في المراد بالطعام الذي لم يأكله :

فقليل : ما عدا اللبن فقط .

وقيل : لم يأكل شيئاً .

وقيل : المراد بالطعام ما عدا اللبن الذي يرضعه ، والتمر الذي يحنك به ، والعسل الذي يلعبه للمداواة ، ورجحه الحافظ ابن حجر . ( الفتح ) .

قال ابن القيم رحمه الله : إنما يزول حكم النضح إذا أكل الطعام وأراد واشتهاه تغذيةً به . ( تحفة المودود ) .

وقال الشيخ مُحَمَّد بن إبراهيم رحمه الله : ليس المراد امتصاصه ما يوضع في فمه وابتلاعه ، بل إذا كان يريد الطعام ويتناوله ويشرب إليه (أي) : يتطلع إليه ويطلبه) ، أو يصيح أو يشير إليه ، فهذا هو الذي يطلق عليه أنه يأكل الطعام .

● الحكمة من التفريق بين بول الغلام وبول الجارية ؟

**قيل :** أن بول الأنثى أنثى وأثقل من بول الغلام .

**وقيل :** أن بول الغلام يجتمع فيكتفى برشه ، وأما بول الجارية فينتشر فلا بد من غسله .

**وقيل :** كثرة حمل الرجال والنساء للذكور ، فتعم البلوى ببوله ، فيشق عليه غسله .

ورجحه الحافظ ابن حجر وقال : وأقوى ما قيل في ذلك : أن النفوس أعلق بالذكور منها بالإناث ، يعني فحصلت الرخصة في الذكور لكثرة المشقة .

● إذا أكل الصبي الطعام على جهة التغذية فإنه يجب الغسل بلا خلاف . [ قاله النووي ] .

● البول نجس ، لا فرق بين بول الكبير والصغير .

**قال النووي :** وعلم أن هذا الخلاف في كيفية الشيء الذي بال عليه الصبي ، ولا خلاف في نجاسته ، وقد نقل بعض أصحابنا إجماع العلماء على نجاسة بول الصبي ، وأنه لم يخالف فيه إلا داود الظاهري ، قال الخطابي وغيره : وليس تجوز من جوز النضح في الصبي من أجل أن بوله ليس بنجس ، ولكنه من أجل التخفيف في إزالته فهذا هو الصواب .

### ( وَكَذَلِكَ الْمَذْيُ )

أي : أن المذي يأخذ حكم بول الغلام في تطهيره ، وذلك بنضح ما أصابه .

**والمذي :** ماء رقيق أبيض لرج يخرج عند الشهوة وبلا دفق ولا يعقبه فتور ، وربما لا يحس بخروجه .

والمذي نجس بالإجماع .

لحديث علي بن أبي طالب عليه السلام قَالَ ( كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً ، فَأَمَرْتُ الْمُفْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ ؟ فَقَالَ : " فِيهِ الْوُضُوءُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .

وفي رواية ( يغسل ذكره ويتوضأ ) .

قال النووي رحمه الله : أجمعت الأمة على نجاسة المذي والودي . ( المجموع ) .

لأنه أمره بغسل ذكره ، وأمره بالوضوء ، فدل هذا على أن حكم المذي كحكم البول في النجاسة .

● وخروج المذي يوجب الوضوء .

وقد نقل ابن قدامة رحمه الله في " المغني " إجماع العلماء على أن خروج المذي ناقض للوضوء .

لقوله كما في الرواية الأخرى ( اغسل ذكرك وتوضأ ) .

وكما في حديث علي السابق ( فقال : فيه الوضوء ) .

● وأما تطهيره فيكون بنضحه .

وهذا هو الصحيح ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

أ- لحديث سهل بن حنيف قال ( كنت ألقى من المذي شدة ... فقلت : يا رسول الله ، كيف بما يصيب ثوبي منه ؟ قال : يكفيك أن

تأخذ كفاً من ماء فتنضح به ثوبك حيث ترى أنه قد أصاب منه ) . رواه أبو داود

قال المبارك فوري رحمه الله : وَاسْتُدْلِلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمَذْيَ إِذَا أَصَابَ الثَّوْبَ يَكْفِي تَضَعُهُ وَرَشُ الْمَاءِ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجِبُ غَسْلُهُ .

ب- ولأن الغسل ورد في الفرج لا في الثوب ، ورواية نضح الثوب لا معارض لها .

ج- ولأن هذه نجاسة يشق الاحتراز منها ، لكثرة ما يصيب ثياب الشاب العرب ، فهو أولى بالتخفيف من بول الغلام .

قال الشيخ مُحَمَّد بن عثيمين رحمه الله : المذي يكفي فيه النضح ، وهو أن يعم المحل الذي أصابه الماء بدون عصر وبدون فرك ، وكذلك

يجب فيه غسل الذكر كله والأثنين وإن لم يصبهما .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا يجزئ فيه إلا الغسل . وهذا قول جماهير العلماء .

لحديث علي وفيه ( توضأ واغسل ذكرك ) .

فأمر ﷺ بغسل الذكر منه ، والأصل في الأمر الوجوب ، وإذا أمر بغسل الذكر منه فكذلك سائر المحال .

● قوله ( اغسل ذكرك ... ) هل يجب غسل الذكر كله أم لا ؟ اختلف العلماء في ذلك على قولين :

**القول الأول :** أنه يكتفى بغسل رأس الذكر أو الموضع الذي أصابته النجاسة منه . وهذا مذهب الجمهور .

إلحاقاً له بسائر النجاسات ، فهو حدث من الأحداث فلا يغسل منه إلا المخرج .

**القول الثاني :** أنه يجب غسل الذكر كله . وهذا مذهب الحنابلة .

لقوله ﷺ ( يغسل ذكره ويتوضأ ) .

**القول الثالث :** يغسل جميع الذكر والأثنين . وهذا المشهور من مذهب الحنابلة .

فقد جاء عند أبي عوانة ( يغسل ذكره وأثنينه ) ، قال الحافظ : إسناده لا مطعن فيه .

وهذا القول هو الصحيح .

● الحكمة من الأمر بغسل الذكر والأثنين :

قيل : إن المذي فيه لزوجة ، فرما انتشر على الذكر والأثنين ولم يشعر به الإنسان ، قاله الخطابي .

وقيل : إن ذلك يخفف المذي أو يقطععه ، ولا سيما إذا كان غسله بالماء البارد ، فإنه من أسباب قطعه وعدم استمرار خروجه .

### ( ومشي الطاهر ) .

تقدم تعريف المني ، وهو الماء الدافق الذي يخرج من الإنسان بشهوة ويعقبه فتور وارتخاء .

فالمني حكمه طاهر . ( فلو صلى الإنسان وعلى ثوبه مني فصلاته صحيحة ) .

وهو مذهب الشافعي ، وأحمد ، وداود الظاهري .

ونسبه النووي إلى الكثيرين وأهل الحديث ، قال : وروي ذلك عن علي بن أبي طالب ، وسعد بن أبي وقاص ، وابن عمر ، وعائشة ،

قال : وغلط من أوهم أن الشافعي منفرد بطهارته .

أ- لحديث عائشة قالت - في المني - ( كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ) رواه مسلم .

وفي لفظ ( وَلَقَدْ رَأَيْتَنِي أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكًا فَيُصَلِّي فِيهِ ) .

وجه الدلالة : لو كان نجساً ما اكتفت بفركه .

ب- ولحديث ابن عباس قال : ( سئل النبي ﷺ عن المني يصيب الثوب ، فقال : إنما هو بمنزلة المخاط والبصاق ، وإنما يكفيك أن تمسحه

بخرقة أو بأذخرة ) . رواه الدار قطني والبيهقي .

قال ابن القيم : إسناده صحيح ، وقال البيهقي : الصحيح الموقوف .

وجه الدلالة : أن الرسول قرنه بالمخاط والبصاق ، وهذه الأشياء طاهرة بالإجماع .

ت- أن الأصل الطهارة ، فلا نتقل عنها إلا بدليل .

**وذهب بعض العلماء :** إلى نجاسته .

وهذا مذهب الحنفية والمالكية .

**قال ابن حزم :** وروينا غسله عن عمر بن الخطاب ، وأبي هريرة ، وأنس ، وسعيد بن المسيب .

أ- لحديث عائشة قالت ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ الْمَنِيَّ ، ثُمَّ يَخْرِجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْعُسْلِ فِيهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .



وجه الدلالة : أن الغسل لا يكون إلا للشيء النجس .

ب- لحديث عمار مرفوعاً : ( إنما يغسل الثوب من الغائط والبول والمذي والمني والدم والقيء ) . أخرجه البزار وأبو يعلى وابن عدي في الكامل والدارقطني والبيهقي ، وهو حديث لا يصح ، قال البيهقي : هذا حديث باطل .

أ- مجموعة من الآثار عن بعض الصحابة أنهم كانوا يغسلون المني .

والصحيح الأول وأنه طاهر ، وعليه فلو صلى الشخص وعلى ثوبه مني فصلاته صحيحة .

وأما الجواب عن رواية ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ الْمَنِيَّ ... ) ؟

أنه لا معارضة بين حديث الغسل والفرك ، لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني ، بأن يحمل الغسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب ، وهذه طريقة الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث . [ الفتح ] .

فائدة : هناك أربعة أشياء تخرج من قُبُل الإنسان :

أ- المذي : وهو ماء رقيق لزج يخرج عند الشهوة والانتشار كما يحصل عند الملاعبة وتذكر الجماع ، وهو نجس إجماعاً .

ب- البول : وهو نجس إجماعاً .

ج- الودي : وهو ماء أبيض كدير ثخين ، يخرج عقب البول ، وهو نجس إجماعاً .

د- المني ، وسبق تعريفه ، وهو طاهر على القول الراجح .

فائدة : الخارج من الإنسان ثلاثة أشياء :

أ- طاهر بلا نزاع ، وهو الدمع والريق والمخاط والبصاق والعرق .

ب- نجس بلا نزاع ، وهو البول والغائط والمذي والودي .

ج- مختلف فيه ، وهو المني .

( ويحمل ما يؤول إليه ظاهر ) .

كالإبل ، والبقر ، والغنم ، والأرانب ونحوها ، فهذه بولها ووروثها طاهر .

وهذا مذهب الحنابلة ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية .

أ- لحديث أنس ( أن أناساً من عكل وعربنة قدموا المدينة فاجتووها فأمر لهم النبي ﷺ بلقاح وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها ، فلما صحوا قتلوا راعي رسول الله ﷺ ... ) . متفق عليه

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ أمر العرنيين بشرب أبوال الإبل ، ولم يأمرهم بغسل أفواههم منها ، وهم حديثوا عهد بالإسلام ، وبحاجة البيان ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز .

ب- لحديث جابر بن سمرة : ( أن النبي ﷺ سئل عن الصلاة في مريض الغنم فقال : صلوا فيها فإنها بركة ، وسئل عن الصلاة في مبارك الإبل فقال : لا تصلوا فيها فإنها خلقت من الشياطين ) رواه أبو داود .

وجه الدلالة : أنها لو كانت نجسة كأرواث الادميين لكانت الصلاة فيها إما محرمة كالحشوش والكنف ، وإما مكروهة كراهة شديدة لأنها مظنة الأخبات والأنجاس ، فأما أن يستحب الصلاة فيها ويسمى بركة ، ويكون شأنها شأن الحشوش أو قريباً من ذلك فهو جمع بين المتناقضين المتضادين ، وحاشا الرسول ﷺ من ذلك .

ج- ما ثبت أنه ﷺ طاف على راحلته في المسجد الحرام وبركها حتى طاف أسبوعاً .

د- وكذلك أذنه لأم سلمة أن تطوف راکبة .

وجه الدلالة : معلوم أن الدابة لا تعقل بحيث تمتنع عن البول في المسجد الحرام ، فلو كان بولها نجساً لما أدخلها الصلاة وأذن في إدخالها المسجد الحرام ، إذ في ذلك تلويث له وتنجيس .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه نجس .

وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي .

أ- لعموم الأدلة التي فيها أن البول نجس .

ب- ولقوله تعالى ( ويحرم عليهم الخبائث ) .

ج- ولحديث ابن عباس : ( أن النبي ﷺ مرّ بقبرين فقال : إنهما ليعذبان ... أما أحدهما فكان لا يستنزه من بوله ) .

وجه الدلالة : قوله ( بوله ) هذا عام ، فيدخل فيه كل الأبوال .

د- ولحديث ( استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه ) .

وجه الدلالة : أنه عام ، فيدخل فيه كل بول .

هـ- حديث الأعرابي ( أنه بال في طائفة المسجد فدعا بذنوب من ماء ) .

والقول الأول هو الراجح .

وأما أدلة القول الثاني فهي عامة ، وأدلة بول ما يؤكل لحمه خاصة والخاص يقضي على العام .

### ١) وبول الأدمي نجس ) .

وهذا بالإجماع .

أ- لحديث ابن عباس قال : ( مرّ النبي ﷺ بقبرين ، فقال : (( إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ أَمَّا أَحَدُهُمَا : فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ ، وَأَمَّا الْآخَرُ : فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ فَأَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً ، فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ ، فَعَزَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا ؟ قَالَ : لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَنْبَسِ ) متفق عليه .

ب- ولحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : ( جاء أعْرَابِيٌّ ، فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ ، فَتَهَاكُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِذَنْوَبٍ مِنْ مَاءٍ ، فَأَهْرَيْقَ عَلَيْهِ ) متفق عليه .

قال النووي : فيه إثبات نجاسة بول الأدمي وهو مجمع عليه ، ولا فرق بين الكبير والصغير بإجماع من يُعْتَدَ بِهِ ، لكن بول الصغير يكتفي فيه التضح .

ج- ولحديث ( استنزهوا من البول ، فإن عامة عذاب القبر منه ) رواه الدارقطني .

● حديث ابن عباس دليل على وجوب التنزه من البول ، وأن عدم التنزه من البول من أسباب عذاب القبر .

ولذلك استحَبَّ الفقهاء لمن أراد أن يبُولَ أن يطلب مكاناً رخواً لأنه أسلم من الرشاش .

قال ابن القيم : وكان ﷺ يرتاد لبوله الموضع الدمث ، وهو اللين الرخو من الأرض .

● مباحث تتعلق بحديث ابن عباس : مر النبي ﷺ بقبرين .

أ- قوله ( وما يعذبان في كبير بلى إنه كبير ) اختلف العلماء في المراد بقوله ( وما يعذبان في كبير ) :

ف قيل : ليس بكبير في زعمهما .

وقيل : ليس بكبير في مشقة الاحتراز منه ، أي كان لا يشق عليهما الاحتراز من ذلك .

ورجحه البغوي وابن دقيق العيد وجماعة ، وهذا هو الراجح .

وقيل : ليس بكبير بمجرد ، وإنما صار كبيراً بالمواظبة عليه ، ويرشد إلى ذلك السياق ، فإنه وصف كلا منهما بما يدل على تجدد ذلك منه واستمراره عليه .

ب - قال النووي : سبب كونهما كبيرين ، أن عدم التنزه من البول ، يلزم منه بطلان الصلاة ، فتركه كبيرة بلا شك ، والمشي بالنميمة والسعي بالفساد من أقبح القبائح .

ج- لم يعرف اسم المقبورين ولا أحدهما ، والظاهر أن ذلك كان على عمد من الرواة لقصد الستر عليهما .

قال المحافظ: وما حكاه القرطبي في التذكرة وضعفه عن بعضهم أن أحدهما سعد بن معاذ فهو قول باطل لا ينبغي ذكره إلا مقروناً ببيانته،

ومما يدل على بطلان الحكاية المذكورة، أن النبي ﷺ حضر دفن سعد بن معاذ، كما ثبت في الحديث الصحيح ، وأما قصة المقبورين ففي حديث أبي أمامة عند أحمد أنه ﷺ قال لهم: من دفنتم اليوم ههنا؟ فدل على أنه لم يحضرهما. [ قاله الحافظ ]

د-اختلف في المقبورين :

**ف قيل :** كانا كافرين .

**وقيل :** كانا مسلمين وهذا هو الصحيح ، ويدل لذلك :

أنه جاء عند أحمد ( أن الرسول ﷺ مر بالقيع فقال : من دفنتم هنا ؟ ) فهذا يدل على أنهما كانا مسلمين لأن القيع مقبرة المسلمين .  
ه-عظم أمر النميمة وأنها من كبائر الذنوب .

وقد قال ﷺ ( لا يدخل الجنة غمام ) متفق عليه .

و- اختلف العلماء يسن وضع جريدة رطبة على القبر ؟

ذهب بعض العلماء إلى أنه يسن ذلك وقد أوصى بذلك بريدة بن الحصيب ﷺ .

**والصحيح** أنه لا يجوز ذلك .

ورجح ذلك الخطابي والقاضي عياض **وقال** : لأنه علل غرضها على القبر بأمر مغيب وهو قوله ( ليعذبان ) .

ومما يدل على أنه لا يجوز ذلك أمور :

أ-حديث جابر الطويل في صحيح مسلم وفيه ( إني مررت بقبرين يعذبان فأحببت بشفاعتي أن يبرد عليهما مادام الغصنان رطبين ) .

ب-أنه لم يكشف لنا أن هذا الرجل يعذب بخلاف النبي ﷺ .

ج-أننا إذا فعلنا ذلك فقد أسأنا الظن بالميت ، لأننا ظننا به ظن سوء أنه يعذب وما يدرينا فلعله ينعم

د-أن هذا لم يفعله السلف الصالح .

**( وسُور الأهره طاهر ) .**

السور : بقية الطعام والشراب ، ومنه كلمة سائر أي : باقي .

فسور الهرة طاهر .

لحديث أبي قتادة ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - فِي الْهَرَّةِ -: ( إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ ) رواه أبو داود .

( إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ ) بفتح الجيم ، أي : ليست نجسة الذات ، وأما النجس بكسر الجيم فهو الشيء المتنجس . ( إنها من الطوافين ) جملة تعليلية لعدم نجاسة الهرة ، قال الشوكاني : تشبيه للهرة بخدم البيت الذين يطوفون للخدمة .

فالحديث دليل على طهارة سور الهرة .

وهذا قول جماهير العلماء .

قوله ( إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ ) هذه لعل في طهارة سور الهرة ، أنها من الطوافين ، وهم الخدم الذين يقومون بخدمة المخدم ، فهي مع الناس في منازلهم وعند أوانيهم وأمتعتهم ، فلا يمكن التحرز منها ، والقاعدة ( المشقة تجلب التيسير ) .

● **بول الهرة وروثها ودمها نجس .**

قال الشيخ ابن عثيمين : لأن هذه الأشياء كلها من محرم الأكل نجسة .

وقوله ( إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَّافِينَ .. ) هذه هي العلة التي علل بها النبي ﷺ ، وهي أنها من الطوافين علينا .

وعلى هذا : كل ما يكثر التطواف على الناس ، مما يشق التحرز منه فحكمه كالهرة .

**ولذلك فالراجح** : طهارة سور الحمار والبغل .

وهذا قول مالك والشافعي ، واختاره ابن قدامة ، وابن تيمية ، وابن القيم ، والسعدي ، وابن باز .

لأنه يكثر طوافه على الناس ، فيشق الاحتراز .

ولحاجة الناس إليهما في الركوب والحمل .

**قال ابن قدامة :** والصحيح عندي طهارة سؤر البغل والحمار ، لأن النبي ﷺ كان يركبها وتركب في زمنه ، وفي عصر الصحابة ، فلو كان نجساً لبين النبي ﷺ ذلك ، ولأنهما مما لا يمكن التحرز منهما لمقتنيهما ، فأشبهها السنور .

**وقال السعدي :** والصحيح الذي لا ريب فيه أن البغل والحمار طاهران في الحياة كالأهر ، فيكون ريقهما وعرقهما طاهراً ، وذلك أن النبي ﷺ كان يركبهما كثيراً ، ويركيان في زمنه ، ولا يمكن المستعمل لهما التحرز من ذلك ... ثم قال : وقد قال ﷺ في الهرة ( إنها ليست بنجس ، إنها من الطوافين عليكم ) فعلى بكثرة طوافاتها ومشقة التحرز منها ، ومن المعلوم أن المشقة في الحمار والبغل أشد من ذلك .

● فقول بعض العلماء : أن الحكم منوط بالصبر ، وأن الهرة وما دونها في الخلقة طاهر ، فلا وجه له ، لعدم الدليل عليه .

● فائدة : قرن الحكم بالعلة ثلاثة :

أولاً : بيان أن الشريعة سامية عالية ، فما تحكم بشيء إلا وله حكمه .

ثانياً : اقتناع النفوس بالحكم ، لأن النفس إذا علمت علة الحكم اطمأنت ، وإن كان المؤمن سيطمئن على كل حال لكن هذه زيادة طمأنينة .

ثالثاً : شمول الحكم بشمول هذه العلة ، بمعنى أن ما ثبت فيه هذه العلة ثبت له هذا الحكم المعلن . [ قاله الشيخ ابن عثيمين ] .

● بعض الأحكام الشرعية التي جاءت معللة :

نهي النبي ﷺ عن لحوم الأهلية وقال ( إنها رجس ) متفق عليه .

ونهي النبي ﷺ أن يتناجى اثنان دون الثالث وقال ( من أجل أن ذلك يحزنه ) متفق عليه .

### باب الإحيض

**الحيض لغة :** السيلان ، يقال : حاض الوادي إذا سال .

**وشرعاً :** سيلان دم طبيعي يأتي المرأة في أوقات معلومة عند بلوغها .

وهو شيء كتبه الله على بنات آدم ، كما قال ﷺ ( هذا شيء كتبه الله على بنات آدم ) .

خلق الله الحكمة غذاء الولد وتربيته .

**( لا هيضن دون تسع ، ولا بعد خمسين ) .**

أي : أن المرأة إذا رأت الدم قبل تسع سنين ، وبعد الخمسين فإنه لا يعتبر حيضاً .

أ- لأن العادة أن المرأة لا تحيض قبل تسع ولا بعد خمسين سنة .

**قال ابن قدامة :** ولأن المَرَجَّحَ فِيهِ إِلَى الْوُجُودِ ، وَلَمْ يُوجَدْ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ يَحِضُّ عَادَةً فِيمَا دُونَ هَذَا السِّنِّ .

ب- ولقول عائشة ( إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة ) .

**قال ابن قدامة :** وأقل سن تحيض له المرأة تسع سنين فإن رأت قبل ذلك دمًا فليس بحيض ولا يتعلق به أحكامه لأنه لم يثبت في الوجود

لامرأة حيض قبل ذلك وقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة . ( الكافي ) .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا حد لأقل سن تحيض فيه المرأة .

وهو اختيار ابن المنذر ، وابن تيمية ، وجماعة من أهل العلم .

بل متى رأت المرأة الدم المعروف فهو حيض تثبت له أحكامه ، وإن كانت دون تسع سنين أو فوق الخمسين أو الستين .

والدليل :

قوله تعالى (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحْضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحْضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ) .

فعلى أحكام الحيض على وجوده ، ولم يحدد لذلك سناً معيناً ، فوجب إطلاق ما أطلقه الله من دون تقييد بسن محدد .

وهذا القول هو الراجح .

## ١) وَكِيعٌ رَحِمَهُ اللَّهُ .

أي : لا حيض حال الحمل .

قال الإمام أحمد : إنما تعرف النساء الحمل بانقطاع الحيض .

أ- لقوله تعالى ( وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ) .

وجه الدلالة : أن الله تعالى جعل عدة الحمل بالوضع ، ولم يجعلها بالحيض ، وجعل عدة غير الحمل بالحيض ، فلو كانت الحامل تحيض لوجب اعتدادها بثلاث حيض .

ب- ولحديث أبي سعيد . قال : قال ﷺ ( لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة ) رواه أبو داود .

فجعل علماً على براءة الرحم ، فدل على أنه لا يجتمع معه .

قال ابن قدامة : والحامل لا تحيض ، إلا أن تراه قبل ولادتها بيومين ، أو ثلاثة فيكون دم نفاس مذهب أبي عبد الله رحمه الله أن الحامل لا تحيض ، وما تراه من الدم فهو دم فساد وهو قول جمهور التابعين ؛ منهم : سعيد بن المسيب ، وعطاء ، والحسن ، وجابر بن زيد وعكرمة ، ومحمد بن المنكدر ، والشعبي ، ومكحول وحماد والثوري ، والأوزاعي ، وأبو خنيفة ، وابن المنذر وأبو عبيد وأبو ثور وروى عن عائشة رضي الله عنها والصحيح عنها أنها إذا رأت الدم لا تصل .

أ- ولنا قول النبي ﷺ ( لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة ) فجعل وجود الحيض علماً على براءة الرحم ، فدل ذلك على أنه لا يجتمع معه .

ب- واحتج إمامنا بحديث سالم عن أبيه ( أنه طلق امرأته وهي حائض ، فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ، ثم ليطلها طاهراً أو حاملاً ) فجعل الحمل علماً على عدم الحيض ، كما جعل الطهر علماً عليه .

ج- ولأنه زمن لا يعتادها الحيض فيه غالباً ، فلم يكن ما تراه فيه حيضاً كالأيسة .

قال أحمد إنما يعرف النساء الحمل بانقطاع الدم . ( المغني ) .

## ٢) وأما يوم وليلة ، وأما خمسة عشر يوماً .

لأن الشرع علق على الحيض أحكاماً ولم يبين قدره ، فعلم أنه رده إلى العادة كالقبض والحرز ، وقد وجد حيض معتاد يوماً ولم يوجد أقل منه . ( المغني ) .

والدليل على أن أكثر : ١٥ يوماً :

أ- حديث ابن عمر . في قوله ﷺ في النساء ( ما رأيت من ناقصات عقل ودين ... أما نقصان دينها ، فتمكث إحداهن شطر عمرها لا تصلي ) .

وجه الدلالة : أن معنى الشطر النصف .

وهذا الحديث بهذا اللفظ - ذكر العلماء - أنه لا أصل له .

قال البيهقي : لم أجده في كتب الحديث .

ب- أن الحيض اسم لم ترد أكثر مدته في الشرع ولا في اللغة ، فوجب الرجوع في ذلك إلى العرف والعادة ، وقد ثبت مستفيضاً عن السلف من التابعين فمن بعدهم أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً ، وأنه كثر وجوده هذه المدة في النساء ، حتى صار ذلك أمراً معروفاً معتاداً في النساء .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يتقدر أقل الحيض ولا أكثره .

أ- لأن الله قال ( وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ) فجعل غاية المنع هي الطهر ، ولم يجعل الغاية مضي يوم وليلة ولا خمسة عشر يوماً .

ب- وقال ﷺ لعائشة لما حاضت ( افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي حتى تطهري ) فجعل غاية المنع الطهر ، ولم يجعل

الغاية زمنياً معيناً ، فدل هذا على أن الحكم يتعلق بالحيض وجوداً وعدمياً .

قال ابن تيمية : ومن ذلك اسم الحيض علق الله به أحكاماً متعددة في الكتاب والسنة ، ولم يقدر لأفله ولا لأكثره ولا الطهر بين الحيضتين مع عموم بلوى الأمة بذلك واحتياجهم إليه .

### ﴿ وَهَالِكِ سِتُّ أَوْ سَبْعٌ ﴾ .

أي : غالب الحيض ست ليال أو سبع .

لحديث حَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشٍ قَالَتْ: (كُنْتُ أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَبِيرَةً شَدِيدَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَفْتِيهِ، فَقَالَ: "إِنَّمَا هِيَ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَتَحِيطِي سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةً، ثُمَّ اغْتَسِلِي ... ) . رواه أبو داود

(فَتْحِیْضِي) قال الشوكاني : بفتح التاء الفوقية والحاء المهملة والياء المشددة : أي اجعلي نفسك حائضاً .

قال الشيخ ابن عثيمين : قوله ( ستة أيام أو سبعة ) ليس للتخير ، وإنما هو للاجتهاد ، فننظر بما هو أقرب إلى حالها ممن يشابهها خِلْقَةً ويقاربها سناً ورحماً ، وبما هو أقرب إلى الحيض من دمها .

### ﴿ وَيَمْنَعُ الْحَائِضُ شَرَّ أَشْيَاءِ : فَعَلَّ الصَّلَاةَ وَلَا يَصِحُّ مِنْهَا ، وَالصَّوْمُ ﴾ .

أي : يحرم على الحائض فعل الصلاة ، فرضها ونفلها ، ولو صلت لم يصح منها ، وكذلك يحرم عليها الصوم وعليها قضاؤه .

أ- عَنْ مُعَاذَةَ قَالَتْ : ( سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ ؟ فَقَالَتْ : أَحْرُورِي أَنْتِ ؟ قُلْتُ : لَسْتُ بِحَرْورِي ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ . فَقَالَتْ : كَانَ يُصَيِّنَا ذَلِكَ ، فَنُؤْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ ، وَلَا نُؤْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ ) متفق عليه .

( أَحْرُورِي أَنْتِ ) هُوَ يَفْتَحُ الْحَاءُ الْمُهِمْلَةَ وَضَمُّ الرَّاءِ الْأَوَّلَى وَهِيَ نِسْبَةٌ إِلَى خُرُورَاءَ ، وَهِيَ قَرْنَةٌ بِقُرْبِ الْكُوفَةِ قَالَ السَّمْعَانِيُّ : هُوَ مَوْضِعٌ عَلَى مِيلَيْنِ مِنَ الْكُوفَةِ ، كَانَ أَوَّلُ اجْتِمَاعِ الْحَوَارِجِ بِهِ . قَالَ الْهَرَوِيُّ : تَعَاقَدُوا فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ فَتَسُبُّوا إِلَيْهَا . فَمَعْنَى قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنَّ طَائِفَةً مِنَ الْحَوَارِجِ يُوجِبُونَ عَلَى الْحَائِضِ قَضَاءَ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ ، وَهُوَ خِلَافُ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ ، وَهَذَا الْإِسْتِفْهَامُ الَّذِي اسْتَفْهَمَتْهُ عَائِشَةُ هُوَ اسْتِفْهَامٌ يُنْكَارُ أَنَّ هَذِهِ طَرِيقَةُ الْحُرُورَةِ ، وَبِشْنِ الطَّرِيقَةِ . ( نَوَوِي ) .

ب- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ ( خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَضْحَى ، أَوْ فِطْرٍ - إِلَى الْمُصَلَّى فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي أُرِيكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ ..... مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلتَّ رَجُلٍ الْحَاظِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ قُلْنَ وَمَا تُقْصَانِ دِينِنَا وَعَقْلِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ قُلْنَ بَلَى قَالَ فَذَلِكَ مِنْ تُقْصَانِ عَقْلِهَا أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تُصُمْ قُلْنَ بَلَى قَالَ فَذَلِكَ مِنْ تُقْصَانِ دِينِهَا ) رواه البخاري .

ج- وَعَنْ عَائِشَةَ ( أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ فَإِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاعْتَسَلِي وَصَلِّي ) متفق عليه .

قال النووي : هَذَا الْحُكْمُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْحَائِضَ وَالنِّسَاءَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَلَا الصَّوْمُ فِي الْحَالِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا قَضَاءُ الصَّلَاةِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمَا قَضَاءُ الصَّوْمِ .

وقال ابن رجب : وقد أجمع العلماء على أن الحائض لا يجوز لها الصلاة في حال حيضها .

● الحكمة من قضاء الصوم دون الصلاة .

قيل : قَالَ الْعُلَمَاءُ وَالْفَرَقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الصَّلَاةَ كَثِيرَةٌ مُتَكَرِّرَةٌ فَيُسْقَى قَضَاؤُهَا بِخِلَافِ الصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ فِي السَّنَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً . ( قاله النووي )

وقيل : الحكمة تعبدية ، وهي أمر الرسول ﷺ ولا يعلم ما الحكمة ولذلك قالت عائشة : كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة .

● اختلف العلماء هل تناب الحائض على تركها الصلاة أثناء الحيض ، كما يثاب المريض على ترك النوافل التي كان يعملها في صحته وشغل بالمرض عنها ؟

قيل : لا تناب على الترك .

لأن وصفه لها ﷺ بنقصان الدين بترك الصلاة زمن الحيض يقتضي ذلك .

وقيل : تناب ، إذا قصدت امتثال قول الشارع في تركه ، وهذا القول أقرب .

● ذهب بعض الفقهاء إلى أنه يجب على الحائض وضوء وتسبيح في أوقات الصلاة بدلاً عنها، لكن هذا قول ضعيف، ولذلك ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجب على الحائض الوضوء، ولا التسبيح والتهليل والذكر في أوقات الصلوات بدلاً عن الصلاة .  
قال النووي : مذهبنا ومذهب جمهور العلماء من السلف والخلف أنه ليس علي الحائض وضوء ولا تسبيح ولا ذكر في أوقات الصلوات ولا في غيرها ومن قال بهذا الاوزاعي ومالك والثوري وأبو حنيفة .

( والخطاء في الفروع ) .

أي : ويحرم وطء الحائض في فرجها .

أ- لقوله تعالى ( فَاعْتَزِلُوا نِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ) .

ب- ولحديث أنس . قال : قال ﷺ ( اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْبُكَاحَ ) رواه مسلم ، أي : الجماع .

ج- وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ (من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ). رواه الترمذي

قال الشوكاني : ولا خلاف بين أهل العلم في تحريم وطء الحائض ، وهو معلوم من ضرورة الدين .

● أما المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة فهذا جائز .

قال النووي : وهو حلال باتفاق المسلمين .

● وأما المباشرة فيما بين السرة والركبة ما عدا القبل والدبر ، فالراجح جوازه .

وهو المذهب ، وقال به عكرمة ، ومجاهد ، والشعبي ، والنخعي ، والثوري ، وابن المنذر .

قال النووي : هو الأقوى دليلاً وهو الْمُحْتَار .

أ- لقوله تعالى ( فَاعْتَزِلُوا نِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ) .

قال ابن قدامة في ( المغني ) فتخصيصه موضع الدم بالاعتزال دليل على إباحته فيما عداه .

ب- لقوله ﷺ ( اصنعوا كل شيء إلا النكاح ) ، فهذا يدل على إباحة جميع جسد الحائض إلا موضع الأذى .

فالحديث فيه دليل على أنه لا يجنب من الحائض إلا الموضع الذي فيه الحيضة وحده وهو الفرج .

ب- قالوا : إن تحريم وطء الحائض منع للأذى ، فاختص بمحلله كالدبر .

● الأولى للرجل إذا أراد أن يستمتع بامرأته وهي حائض أن يأمرها أن تلبس ثوباً تستر به ما بين السرة والركبة ، ثم يباشرها فيما سوى ذلك .

لحديث عائشة قالت ( كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاشِرَهَا أَمَرَهَا أَنْ تَنْزِرَ فِي فَوْرِ حَيْضَتِهَا ثُمَّ يُبَاشِرُهَا ) .

ولحديث عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبَاشِرُ نِسَاءَهُ فَوْقَ الْإِزَارِ وَهُنَّ حَائِضَاتٌ ) .

( فِي فَوْرِ حَيْضَتِهَا ) أي : أَوَّلُهُ وَمُعْظَمُهُ . قَالَه الْخَطَّابِيُّ .

● لا يجوز جماع الحائض بعد طهرها وقبل أن تغتسل ، فلا بد من اغتسالها .

لقوله تعالى ( وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ) .

قال ابن كثير رحمه الله : وقد اتفق العلماء على أن المرأة إذا انقطع حيضها لا تحل حتى تغتسل بالماء أو تتيمم، إن تعذر ذلك عليها بشرطه، إلا يحيى بن بكير من المالكية وهو أحد شيوخ البخاري، فإنه ذهب إلى إباحة وطء المرأة بمجرد انقطاع دم الحيض، ومنهم من ينقله عن ابن عبد الحكم أيضاً، وقد حكاه القرطبي عن مجاهد وعكرمة وعن طاوس كما تقدم ، إلا أن أبا حنيفة رحمه الله يقول فيما إذا انقطع

دمها لأكثر الحيض وهو عشرة أيام عنده: إنما تحل بمجرد الانقطاع ولا تفتقر إلى غسل ولا يصح لأقل من ذلك. قال القرطبي في تفسيره: قوله تعالى (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ) يعني بالماء، وإليه ذهب مالك ومجاهد العلماء، وأن الطهر الذي يحل به جماع الحائض الذي يذهب عنها الدم هو تطهرها بالماء كطهر الجنب، ولا يجزئ من ذلك تيمم ولا غيره، وبه قال مالك والشافعي والطبري ومحمد بن مسلمة وأهل المدينة وغيرهم.

وقال ابن قدامة في المغني: وجعلته أن وطء الحائض قبل الغسل حرام، وإن انقطع دمه في قول أكثر أهل العلم. قال ابن المنذر: هذا كالإجماع منهم.

وقال أحمد بن محمد المرودي: لا أعلم في هذا خلافاً.

إلى أن قال: ... ولنا، قول الله تعالى (وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) يعني إذا اغتسلن، هكذا فسره ابن عباس؛ ولأن الله تعالى قال في الآية (وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ).

فأئني عليهم، فيدل على أنه فعل منهم أتني عليهم به، وفعلهم هو الاعتسال دون انقطاع الدم، فشرط لإباحة الوطء شرطين: انقطاع الدم، والاعتسال، فلا يباح إلا بهما.

ولأنها متنوعة من الصلاة لحديث الحيض، فلم ينع وطؤها كما لو انقطع لأقل الحيض.

#### (والطهارة)

أي: ويحرم على الحائض أن تطوف بالبيت.

أ- لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: (لما جئنا سرف حضت، فقال النبي ﷺ: إفعلي ما يفعل الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري) متفق عليه.

ب- وعنها. قالت (حججنا مع النبي ﷺ فأقضنا يوم النحر. فحاضت صفيئة. فأرأى النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله. فقلت: يا رسول الله، إنها حائض. قال: أحابستنا هي؟ قالوا: يا رسول الله، إنها قد أفاضت يوم النحر قال: أخرجوا).

فقوله ﷺ (أحابستنا؟) فإن النبي ﷺ قصد بذلك، أن صفيئة إذا كانت حائض ولم تطف يوم النحر طواف الإفاضة فإنه يلزمها البقاء حتى تطوف بعد الطهر، فتحبس النبي ﷺ، ثم إذا حبس النبي ﷺ حبس أصحابه معه، ففي هذا دليل على أن المرأة الحائض لا يجوز لها أن تطوف.

● ولذلك يسقط طواف الوداع عن الحائض:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه حقت عن الحائض) متفق عليه.

جاء في (الموسوعة الفقهية) لا خلاف بين الفقهاء في أن الحيض لا يمنع شيئاً من أعمال الحج إلا الطواف؛ لقول النبي ﷺ لعائشة حين حاضت: (إفعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت).

● العلة في منع الحائض من الطواف:

قيل: لأن من شروط الطواف الطهارة.

وقيل: لكونها متنوعة من دخول المسجد.

● حكم المرأة إذا حاضت قبل طوافها، ولا تستطيع البقاء بمكة ويتعذر عليها الرجوع:

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: امرأة حاضت ولم تطف طواف الإفاضة وتسكن خارج المملكة وحن وقت مغادرتها المملكة ولا تستطيع التأخر ويستحيل عودتها للمملكة مرة أخرى؛ فما الحكم؟

فأجاب: إذا كان الأمر كما ذكر امرأة لم تطف طواف الإفاضة وحاضت ويتعذر أن تبقى في مكة أو أن ترجع إليها لو سافرت قبل أن تطوف، ففي هذه الحالة يجوز لها أن تستعمل واحداً من أمرين: إما أن تستعمل إبراً توقف هذا الدم وتطوف، وإما أن تتلجم بلجام يمنع من سيلان الدم إلى المسجد وتطوف للضرورة، وهذا القول الذي ذكرناه هو القول الراجح والذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية،



وخلاف ذلك واحد من أمرين : إما أن تبقى على ما بقي من إحرامها بحيث لا تحل لزوجها ولا أن يعقد عليها إن كانت غير متزوجة ، وإما أن تعتبر محصورة تدبج هدياً وتحل من إحرامها ، وفي هذه الحال لا تعتبر هذه الحجة لها ، وكلا الأمرين أمر صعب ، فكان القول الراجح هو ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية ، رحمه الله في مثل هذه الحال للضرورة، وقد قال الله تعالى (ما جعل عليكم في الدين من حرج) . وقال (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) . أما إذا كانت المرأة يمكنها أن تسافر ثم ترجع إذا طهرت فلا حرج عليها أن تسافر فإذا طهرت رجعت فطافت طواف الحج وفي هذه المدة لا تحل للأزواج لأنها لم تحل التحلل الثاني .

### ﴿اللبث في المسجد﴾ .

أي : ويحرم على الحائض دخول المسجد واللبث فيه .

أ- لحديث عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ ( إني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب ) رواه أبو داود .

وهذا الحديث مختلف فيه :

صححه ابن خزيمة ، وابن القطان ، والزيلعي ، والشوكاني ، والشيخ ابن باز .

وضعه آخرون : البيهقي ، وابن المنذر ، وابن حزم ، وعبد الحق الإشبيلي ، والنووي ، والבוصري .

ب- عن عروة قال : أخبرني عائشة ( أَنَّهَا كَانَتْ تُرْجَلُ - تُعْنِي - رَأْسُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ مُجَاوِزٌ فِي الْمَسْجِدِ يُدْنِي لَهَا رَأْسَهُ وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا فُتْرَجَلُهُ وَهِيَ حَائِضٌ ) متفق عليه .

ووجه الدلالة من الحديث أن عائشة - رضي الله عنها - لم تدخل المسجد لأنها حائض، فكانت ترجل النبي ﷺ وهي خارج المسجد، وهو يدني لها رأسه، مما يدل على عدم جواز دخول الحائض المسجد.

قال ابن بطال في الحديث : وفيه أن الحائض لا تدخل المسجد تنزيها له وتعظيماً .

وقال ابن حجر في فوائده الحديث : . . . وأن الحائض لا تدخل المسجد .

وقال العيني : وفيه أن الحائض لا تدخل المسجد تنزيهاً له وتعظيماً .

ب- ولأن النبي ﷺ أمر النساء بالخروج لصلاة العيد ، وأمر الحيض أن يعتزلن المصلى . ( هذا على القول بأن مصلى العيد مسجد وهو اختيار الشيخ ابن عثيمين ) .

ج- ولحديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال لها : ( ناوليني الخمرة من المسجد ، فقلت : إني حائض . فقال ﷺ : إن حيضتك ليست في يدك ) رواه مسلم .

وجه الدلالة من وجهين :

أولاً : قولها ( إني حائض ) هذا دليل على أنه كان معروفاً أن الحائض لا تمكث في المسجد ، وأقرها النبي ﷺ على كلامها .

ثانياً : في قوله ﷺ لها ( إن حيضتك ليست في يدك ) يعني إن يدك فقط التي ستدخل المسجد وليس كلك، ويدك ليس فيها حيض بخلاف كلك .

د- ولقوله تعالى ( وَلَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ) .

قيل في معنى الآية : لا تقربوا الصلاة وأنتم مجنبون ، يعني : لا تصلي وأنتم جنب حتى تغتسل إلا أن تكون عابر سبيل .

وقيل : لا تقربوا مواضع الصلاة نفسها مجنبون ، والمعنى : لا تقربوا المساجد وأنتم جنب إلا عابري سبيل ، وهذا الثاني رجحه ابن جرير والشوكاني .

وذهب بعض العلماء : إلى جواز ذلك .

وهو قول المزي .

حيث أشار الشوكاني إلى رأي المزي بقوله : والحديثان يدلان على عدم حل اللبث في المسجد للجنب والحائض وهو مذهب الأكثر ... وقال داود والمزي وغيرهما: إنه يجوز مطلقاً .

أ- لحديث عائشة ( أَنَّ وَلِيدَةً كَانَتْ سَوْدَاءَ لِحَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ ، فَأَعْتَقَهَا ، فَكَانَتْ مَعَهُمْ . قَالَتْ : فَخَرَجَتْ صَبِيَّةٌ لَهَا عَلَيْهَا وَشَاخٌ أَحْمَرٌ مِنْ سُبُورٍ ، قَالَتْ : فَوَضَعَتْهُ أَوْ وَقَعَ مِنْهَا ، فَمَرَّتْ بِهِ خُدْيَاءٌ وَهِيَ مُلْقَى ، فَحَسِبْتُهُ لَحْماً فَخَطَفْتُهُ ، قَالَتْ : فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ ، قَالَتْ : فَاتَّهَمُونِي بِهِ ، قَالَتْ : فَطَفِقُوا يُفْتَشُونَ حَتَّى فُتِّشُوا فُتِلَها ، قَالَتْ : وَاللَّهِ إِنِّي لَقَائِمَةٌ مَعَهُمْ ، إِذْ مَرَّتِ الْخُدْيَاءُ فَأَلْقَتْهُ ، قَالَتْ : فَوَقَعَ بَيْنَهُمْ ، قَالَتْ : فَقُلْتُ هَذَا الَّذِي اتَّهَمْتُمُونِي بِهِ - زَعَمْتُمْ - وَأَنَا مِنْهُ بَرِيءَةٌ ، وَهُوَ ذَا هُوَ ، قَالَتْ : فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَسْلَمْتُ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَكَانَ لَهَا خِيبَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ جُفْشٌ ، قَالَتْ : فَكَانَتْ تَأْتِينِي فَتَحَدِّثُ عِنْدِي ، قَالَتْ : فَلَا تَجْلِسُ عِنْدِي مَجْلِساً إِلَّا قَالَتْ : وَيَوْمَ الْوُشَاخِ مِنْ أَعَاجِيبِ رَيْبَا أَلَا إِنَّهُ مِنْ بَلَدَةِ الْكُفْرِ الْأَنْجَانِي ، قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقُلْتُ لَهَا : مَا شَأْنُكَ لَا تُفْعِدِينَ مَعِيَ مَقْعِداً إِلَّا قُلْتُ هَذَا ؟ قَالَتْ : فَحَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ ( رواه البخاري .

وجه الدلالة من الحديث أن هذه المرأة ساكنة في مسجد النبي ﷺ على عهد رسول الله ﷺ والمعهود من النساء الحيض ، ولم يرد أنه ﷺ منعها من سكنى المسجد ، ولا أنه أمرها وقت حيضها أن تعتزل المسجد ، فدل على جواز دخول الحائض في المسجد ، ومكنتها فيه . ولذلك استدل شراح الحديث بهذا الحديث على جواز مبيت المرأة في المسجد . قال ابن حجر : وفي الحديث إباحة المبيت والمقبل في المسجد لمن لا سكن له من المسلمين ، رجلاً كان أو امرأة عند أمن الفتنة . ب- لعدم الدليل .

#### والراجع الأول .

وأما قصة هذه المرأة فهي قضية عين لا عموم لها ، ويحتمل أن هذه السوداء كانت عجوزاً قد يئست من الحيض . • المصلى في المدارس ليس في حكم المسجد ، بل هو مصلى ، وليس كل مكان تقام فيه الصلاة يعتبر مسجداً ، فالمسجد هو : ما أعد للصلاة على سبيل العموم وهياً وبني . وأما مجرد أن يتخذ مكاناً يصلى فيه فهذا لا يجعله مسجداً . وعلى هذا ؛ فيجوز للمرأة الحائض أن تدخل مصلى المدرسة وتمكث فيه . ( لقاء الباب المفتوح ) .

#### ( وَهَذِهِ الْقُرْآنُ ) .

أي : ويحرم على الحائض تلاوة القرآن غيباً . وهذا قول جمهور العلماء . أ- لحديث ابن عمر . قال : قال ﷺ ( لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن ) رواه الترمذي ، وهو ضعيف . ب- قياس الحائض على الجنب ، فإذا منع الجنب من قراءة القرآن فالحائض أولى ، لأن حدث الحائض أغلظ وأشد . **وذهب بعض العلماء** : إلى أنه يجوز لها ذلك . وهذا مذهب مالك ، واختاره ابن تيمية والشيخ ابن باز . أ- لعدم الدليل الذي يمنع من ذلك .

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية** : ليس في منع الحائض من القراءة نصوص صريحة صحيحة ، وقال : ومعلوم أن النساء كن يحضن على عهد رسول الله ﷺ ، ولم يكن ينهين عن قراءة القرآن ، كما لم يكن ينهين عن الذكر والدعاء . ب- إن الحيض قد يمتد ويطول فيخاف نسيانها .

ج- قوله ﷺ لعائشة لما حاضت وهي محرمة ( افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوي بالبيت ) متفق عليه . ومعلوم أن المحرم يقرأ القرآن ولم يمنعها النبي ﷺ منه . وهذا القول هو الصحيح .

**قال الشيخ ابن باز رحمه الله** : فقد سبق أن تكلمت في هذا الموضوع غير مرة وبينت أنه لا بأس ولا حرج أن تقرأ المرأة وهي حائض أو نفساء ما تيسر من القرآن عن ظهر قلب ؛ لأن الأدلة الشرعية دلت على ذلك وقد اختلف العلماء رحمة الله عليهم في هذا :

فمن أهل العلم من قال : إنها لا تقرأ كالجنب واحتجوا بحديث ضعيف رواه أبو داود عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي ﷺ أنه قال ( لا تقرأ الحائض ولا جنب شيئاً من القرآن ) وهذا الحديث ضعيف عند أهل العلم ، لأنه من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين ، وروايته عنهم ضعيفة .

وبعض أهل العلم قاسها على جنب قال : كما أن جنب لا يقرأ فهي كذلك . لأن عليها حدثاً أكبر يوجب الغسل ، فهي مثل جنب . والجواب عن هذا أن هذا قياس غير صحيح ، لأن حالة الحائض والنفساء غير حالة جنب ، الحائض والنفساء مدتهما تطول وربما شق عليهما ذلك وربما نسيتهما الكثير من حفظهما للقرآن الكريم ، أما جنب فمدته يسيرة متى فرغ من حاجته اغتسل وقرأ ، فلا يجوز قياس الحائض والنفساء عليه ، والصواب من قول العلماء أنه لا حرج على الحائض والنفساء أن تقرأ ما تحفظان من القرآن ، ولا حرج أن تقرأ الحائض والنفساء آية الكرسي عند النوم ، ولا حرج أن تقرأ ما تيسر من القرآن في جميع الأوقات عن ظهر قلب ، هذا هو الصواب ، وهذا هو الأصل ، ولهذا أمر النبي ﷺ عائشة لما حاضت في حجة الوداع قال لها ( افعلي ما يفعل الحاج غير ألا تطوي بالبيت حتى تطهري ) ولم ينهها عن قراءة القرآن .

ومعلوم أن المحرم يقرأ القرآن . فبدل ذلك على أنه لا حرج عليها في قراءته ؛ لأنه ﷺ إنما منعها من الطواف ؛ لأن الطواف كالصلاة وهي لا تصلي وسكت عن القراءة ، فدل ذلك على أنها غير ممنوعة من القراءة ولو كانت القراءة ممنوعة لبينها لعائشة ولغيرها من النساء في حجة الوداع وفي غير حجة الوداع .

ومعلوم أن كل بيت في الغالب لا يخلو من الحائض والنفساء ، فلو كانت لا تقرأ القرآن لبينه ﷺ للناس بياناً عاماً واضحاً حتى لا يخفى على أحد ، أما جنب فإنه لا يقرأ القرآن بالنص ومدته يسيرة متى فرغ تطهر وقرأ .

#### ( وسنة المصحف )

أي : ويحرم على الحائض أن تمس المصحف .

لحديث ( لا يمس القرآن إلا طاهر ) .

وقد تقدم أدلة ذلك عند الكلام على أنه لا يجوز للمحدث مس المصحف .

#### ( وسنة الطلاق )

أي : إذا طلق زوجته في الحيض فليس طلاقاً سنياً بل هو طلاق بدعي ، وطلاق السنة أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه .

• والدليل على تحريم طلاق الحائض .

حديث ابن عمر ( أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ [فَتَعَيَّظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ] فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لْيَتَرَكَهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرَ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ قَبْلَكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ ) متفق عليه .

الحديث دليل على تحريم الطلاق حال الحيض وفاعله عاصي لله إذا كان عالماً بالنهاي ، ويؤخذ هذا الحكم من وجهين :

أولاً : من قوله ( فتعظ رسول الله ) ومعلوم أن النبي ﷺ لا يتعظ إلا على أمرٍ محرم .

ثانياً : أن النبي ﷺ أمر ابن عمر بإمسكها بعد المراجعة ثم تطليقها في الطهر — فدل على أن تطليقها في الحيض محرماً ، إذ لو لم يكن محرماً لأقر النبي ﷺ التطليق في الحيض — وبغني عن الطلقة التي تأتي في الطهر .

نقل جماعة من العلماء : الإجماع على أن الطلاق حال الحيض محرم : ابن المنذر — ابن قدامة — النووي .

وهذا التحريم خاص بالمدخول بها ، أما غير المدخول بها فيجوز تطليقها مطلقاً حائضاً أو طاهراً ، لأن غير المدخول بها ليس عليها عدة [ وهذا مذهب الأئمة الأربعة ] .

#### ( والاعتدال بالشهر )

أي : أن المرأة التي تحيض بمنعها الحيض من الاعتداد بالشهر ، وإنما تعدد بالحيض ، ثلاث حيض .

لقوله تعالى ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) .

وأما إن كانت لا تحيض فتعتد بالأشهر .

#### ( وَيَجِبُ الْغُسْلُ ) .

أي : أن الحيض يوجب الغسل إذا انقطع عنها ، فإذا حاضت المرأة وانقطع حيضها ، وجب عليها الغسل ، وهذا بالإجماع .  
أ- لقوله تعالى : ( وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ) .

ب- وقال ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش : ( إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي ) متفق عليه .  
وأجمع المسلمون على وجوب الغسل ، ومن نقل الإجماع : النووي عن ابن المنذر ، وابن حجر .

#### ( وَالْبَلْغُ ) .

أي : إذا حاضت المرأة حكم ببلوغها .  
لحديث عائشة . عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : ( لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِحِمَارٍ ) رَوَاهُ الْحُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ .  
( لَا يَقْبَلُ اللَّهُ ) المراد بالنفي هنا نفي الصحة ، فمن صلت بغير حمار لم تقبل صلاتها .  
( صَلَاةَ حَائِضٍ ) أي بالغ ، قال ابن الأثير : أي التي بلغت سن الحيض ، وجرى عليها القلم ، ولم يرد في أيام حيضها ، لأن الحائض لا تصلي .

قال ابن قدامة : وأما الحيض فهو علم على البلوغ ، لا نعلم فيه خلافاً .

وقال الحافظ ابن حجر : وقد أجمع العلماء على أن الحيض بلوغ في حق النساء .

#### ( وَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ أَبِيحَ هَلَالُ الصَّوْمِ ، وَالطَّلَاقُ ، وَلَمْ يَبِحْ سَائِرُهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ ) .

أي : إذا انقطع دم الحيض عن المرأة ولم تغتسل لم يبح مما هو محرم عنها إلا الصوم والطلاق .  
فالحائض إذا انقطع دمها قبل الفجر فإنها تصوم . قياساً على الجنب .  
عن عائشة وَأُمِّ سَلَمَةَ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ ) .  
ولفظ مسلم ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصْبِحُ جُنُباً مِنْ غَيْرِ حُلُمٍ ثُمَّ يَصُومُ ) .  
فالحائض والنفساء مثل الجنب إذا طهرتا قبل الفجر ، ثم طلع الفجر قبل اغتسالهما ، فإنه يصح صومهما ويجب عليهما إتمامه ، سواء تركت الغسل عمداً أو سهواً ، بعذر أو بغير عذر كالجنب .

قال النووي : وهذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة ، إلا ما حكى عن بعض السلف مما لا نعلم صح عنه أم لا .

وأما الطلاق : فيجوز للزوج أن يطلق زوجته إذا انقطع دمها من الحيض ، لأن الحرام أن يطلقها وهي حائض .

( ولم يبح سائرُها حتى تغتسل ) أي فلا بد من الاغتسال ، كالصلاة ، والطواف ، وقراءة القرآن ، ومس المصحف ، واللبث في المسجد ، والوطء في الفرج .

#### ( وَإِذَا أَطْبَقَ الدَّمُ عَلَى الْمَرْأَةِ ، أَوْ صَارَ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهَا إِلَّا بِسِيرٍ ، فَإِنَّهَا تَصِيرُ مُسْتَحَاضَةً ) .

أي : إذا استمر الدم مع المرأة وأصبح لا ينقطع عنها أو لا ينقطع عنها إلا يسيراً فإنها تصير مستحاضة .

فالاستحاضة : استمرار الدم على المرأة بحيث لا ينقطع عنها أبداً ، أو ينقطع عنها مدة يسيرة .

وهو دم طبيعي كما في الحديث : ( إن ذلك عرق ) فهو يختلف عن دم الحيض في طبيعته وفي أحكامه .

● ذكر العلماء بعض صفات دم الحيض :

أولاً : أنه دم أسود يعرف ، بينما دم الاستحاضة دم أحمر .

ثانياً : أنه دم منتن ، أي له رائحة كريهة ، وأما دم الاستحاضة فهو دم عادي ليس له رائحة .

ثالثاً : أن دم الحيض ثخين غليظ ، ودم الاستحاضة رقيق ليس ثخيناً .

( تَهْلِسُ هَاتِحَا ) .

لأمر النبي ﷺ بذلك ، فتنجلس فيها ويثبت لها أحكام الحيض وما عداها استحاضة .  
ففي حديث عائشة . ( أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الدَّمَ فَقَالَ لَهَا : افْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْسِبُكَ حَيْضَتُكَ ثُمَّ اغْتَسِلِي » . فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ) رواه مسلم .

وقال ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش ( ... ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ، ثم اغتسلي وصلي ) .  
مثال : امرأة كان يأتيها الحيض ستة أيام من أول كل شهر ، ثم طرأت عليها الاستحاضة ، فصار الدم يأتيها باستمرار ، فيكون حيضها ستة أيام من أول كل شهر وما عداها استحاضة .

( هَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا هَادَةٌ ، فَالَّتِي تَمَيِّزُهَا ) .

أي : فإذا كانت المستحاضة ليس لها عادة كأن تكون مبتدئة ، فإنها ترجع للتمييز ، فيكون حيضها ما تميز بسواد أو غلظة .  
لحديث عائشة . ( أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض ، فقال لها رسول الله ﷺ : إن دم الحيض دم أسود يعرف ، فإذا كان كذلك فأمسكي عن الصلاة ، فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي ) رواه أبو داود .  
( يُعْرَفُ ) بضم الياء وفتح الراء ، أي : تعرفه النساء بلونه وثخانتها ، ويجوز ضم الياء وكسر الراء مأخوذ من الإعراف ، أي : له عَرَفَ ، والعَرَفَ : الرائحة .

( هَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَمَيِّزٌ ، فَالَّتِي هَادَتْ النَّسَاءُ الْفَالِجَةُ : سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةٍ ) .

أي : إذا كانت المستحاضة ليس لها حيض معلوم ولا تمييز صالح بأن تكون الاستحاضة مستمرة من أول ما رأت الدم ، فهذه تعمل بعادة غالب النساء فيكون حيضها ستة أيام أو سبعة .

لحديث حمزة بنت جحش قالت ( يا رسول الله ! إني استحاض حيضة كبيرة شديدة ، فما ترى فيها قد منعتني الصلاة والصوم ، فقال ﷺ (إنما هذه ركضة من ركضات الشيطان ، فتحيضي ستة أيام أو سبعة في علم الله تعالى ، ثم اغتسلي) رواه أبو داود .

مسألة : لكن لو افترض أنه وجد عند المرأة صفتان ( عادة وتمييز ) :

أ- فإذا كانت العادة موافقة للتمييز فهذه لا إشكال فيها .

ب- أن يكون عندها تمييز لكنه مختلف عن عادتها [ عادتها ستة أيام من أول الشهر ، والتمييز مختلف ] :

اختلف العلماء أيهما تقدم :

القول الأول : تعمل بالتمييز .

قال في المعني : وهو ظاهر مذهب الشافعي .

لحديث عائشة : ( ... فإنه دم أسود يعرف ... ) .

لأن صفة الدم أمانة قائمة به .

القول الثاني : أنها تعمل بالعادة .

وهذا المذهب .

لحديث أم حبيبة : ( ... افْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْسِبُكَ حَيْضَتُكَ ثُمَّ اغْتَسِلِي ) .

وجه الدلالة : فردها إلى العادة بدون استئصال ، وترك الاستئصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال .

ولأنه أسهل على المرأة ، وأبعد عن الاضطراب ، لأن الدم الأسود ربما يضطرب ويتغير وينتقل آخر الشهر أو أوله أو يتقطع فيكون يوماً أسود ويوم أحمر ، فجلوسها أيام عادتها أسهل عليها وأضبط لها ، لأن العادة لا تبطل دلالتها أبداً .

- الانقطاع أثناء الدورة يوماً أو يومين ثم تعود الدورة ، فهل فترة الانقطاع تعتبر حيض أم طهر ؟

قال الشيخ ابن عثيمين : يقول بعض العلماء رحمهم الله أن الانقطاع ولو يوماً واحداً يعتبر طهراً فعليها أن تغتسل وتصلى وتصوم إن كان ذلك في رمضان ولو عاد الحيض بعد يوم أو يومين وبعض العلماء يقول إن هذا ليس طهراً في الحقيقة وإنما هو جفاف فلا تعتبر طاهراً حتى ينقطع الحيض بالكلية وهذا والله أعلم أقرب إلى الصواب لأنه جرت العادة أن المرأة في أثناء حيضها ترى الجفاف واليبوسة ولا يعتبر هذا طهراً.

### ﴿ وَالْمُسْتَحَاضَةُ بِحُكْمِ الطَّاهِرَاتِ ﴾ .

وهذا بالاتفاق ، أن حكمها حكم الطاهرات ، فلا فرق بين بين المستحاضة وبين الطاهرات إلا فيما يأتي :

### ﴿ لِكُلِّهَا تَتَوَضَّعُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ﴾ .

هذا الأمر الأول التي تخالف فيه المستحاضة الطاهرات ، وهي أنها تتوضأ لكل صلاة .  
 لحديث عائشة رضي الله عنها قالت ( جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَأَدْعِي الصَّلَاةَ؟ قَالَ: "لَا. إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِحَيْضٍ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضُكَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ، ثُمَّ صَلِّي ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

### ﴿ ثُمَّ تَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ ﴾ .

وهذا قول جمهور العلماء .

قال ابن رجب: وقد روي الأمر للمستحاضة بالوضوء لكل صلاة عن جماعة من الصحابة، منهم علي، ومعاذ، وابن عباس، وعائشة .  
 لقوله في هذا الحديث ( ثُمَّ تَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ ) .

• معنى ( لكل صلاة ) أي : لوقت كل صلاة .

لأنه جاء إطلاق الصلاة على الوقت ، كما في قوله ﷺ في حديث جابر ( فأبينما رجل من أمي أدركته الصلاة فليصل ) أي : أدركه وقت الصلاة .

فإن كانت الصلاة مؤقتة [ كالصلوات الخمس ] فإنها لا تتوضأ إلا إذا دخل وقت الصلاة ثم تصلي .

أما إذا كانت الصلاة غير مؤقتة [ كصلاة الضحى مثلاً ] فإنها تتوضأ عند إرادة فعلها .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجب عليها أن تتوضأ لكل صلاة .

وهذا قول المالكية ، واختاره ابن تيمية ، والشيخ ابن عثيمين أخيراً .

قال ابن عبد البر : إن صاحب الحدث الدائم كالاستحاضة وسلس البول لا يرتفع حدثه بالوضوء ، فيكون في حقه مستحباً لا واجباً .  
 وأفتى الشيخ ابن عثيمين أنه لا يلزمها الوضوء لكل صلاة ، ما لم ينتقض وضوؤها ، وأما حديث ( ثُمَّ تَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ ) فهي غير محفوظة ، ومثلها من عنده استطلاق ريح وقال : ليس عليه دليل ولا يفيد شيئاً .

وقد حكم بشذوذ هذه الرواية ( ثم توضعي لكل صلاة ) . مسلم والنسائي والبيهقي وابن رجب .

### ﴿ وَيَكْرَهُ وَطْئُهَا إِلَّا أَنْ يَخَافَ الْهَنْتَ ﴾ .

هذا الفرق الثاني بينها وبين الطاهرات ، أنه يكره لزوجها أن يطأها إلا أن يخاف الهنت .

وهذا مذهب الحنابلة .

أ- لقول عائشة ( المستحاضة لا يغشاها زوجها ) .

ب- ولأن بها أذى فيحرم وطؤها كالحائض .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يجوز وطؤها مطلقاً .

وهذا قول أكثر الفقهاء .

أ- لما روى أبو داود عن عكرمة بنت جحش ( أنها كانت مستحاضة ، وكان زوجها يجامعها ) قال النووي : إسناده حسن .

ب-وقال عكرمة : كانت أم حبيبة تستحاض وكان زوجها يغشاها .

ج- أن هذا الدم ليس دم حيض قطعاً لقول النبي ﷺ ( إنما ذلك عرق وليس بالحيضة ) وعلى ذلك فلا يأخذ شيئاً من أحكام الحيض .

د- أن العبادات أعظم حرمة من الجماع، فالمستحاضة في لزوم العبادة كالطاهرة فكذلك في مسألة الجماع .

هـ- ولأن النبي ﷺ لم يمنع عبد الرحمن بن عوف وغيره من وطء زوجاتهم المستحاضات ، ولأن الاستحاضة دم عرق فلا يمنع الوطء ، ولأن حكمها حكم الطاهرات في كل شيء فكذلك في حل الوطء . ( قاله السعدي ) .

وهذا القول هو الراجح .

قال النووي : مرجحاً مذهب الجمهور : ... وقال أحمد لا يجوز الموطئ إلا أن يخاف زوجها العنت ، واحتج للمانعين بأن دمها يجري فأشبهت الحائض .

واحتج أصحابنا بما احتج به الشافعي في الأم ، وهو قول الله تعالى ( فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَفْرُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ) وهذه قد تطهرت من الحيض .

واحتجوا أيضاً بما رواه عكرمة عن حمدة بنت جحش رضى الله عنها ( أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها ) رواه أبو داود وغيره بهذا اللفظ بإسناد حسن .

وفي صحيح البخاري قال: قال ابن عباس ( المستحاضة يأتيها زوجها إذا صلت ، الصلاة أعظم ) .

ولأن المستحاضة كالطاهرة في الصلاة والصوم والاعتكاف والقراءة وغيرها ، فكذا في الموطأ .

ولأنه دم عرق فلم يمنع الوطء كالناسور .

ولأن التحريم بالشرع ولم يرد بالتحريم ، بل ورد بإباحة الصلاة التي هي أعظم كما قال ابن عباس .

والجواب عن قياسهم على الحائض ، أنه قياس يخالف ما سبق من دلالة الكتاب والسنة فلم يقبل .

ولأن المستحاضة لها حكم الطاهرات في غير محل النزاع ، فوجب إلحاقه بنظائره لا بالحيض الذي لا يشاركه في شيء ( المجموع ) .

**( وعليها أن تغتسل عند آخر الحيض ، وتغسل فرجها وتغيبه ) .**

هذا الفرق الثالث بينها وبين الطاهرات ، أنها تغسل فرجها وتغيبه

أما غسل فرجها فلحديث عائشة السابق ( ... فَإِذَا أَقْبَلْتُ حَيْضَتُكَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرْتُ فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ، ثُمَّ صَلِّي ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وأما دليل عصب الفرج : فلحديث أم سلمة في قوله ﷺ في المستحاضة ( ... فلتغتسل ثم لتستفر بثوب ثم لتصل فيه ) .

ومعنى الاستفار : هو شدة الفرج بحرقة عريضة او قطنة تحتشي بها المرأة .

● قوله ( وعليها أن تغتسل عند آخر الحيض ) لا خلاف بين أهل العلم في وجوب الغسل على المستحاضة عند انقضاء زمن الحيض، وإن كان الدم جارياً، وهذا أمر مجمع عليه .

لحديث فاطمة بنت أبي حبيش ، حيث قال لها النبي ﷺ ( ...دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ، ثم اغتسلي وصلّي ) متفق عليه .

**قال النووي :** فيه دليل على وجوب الغسل على المستحاضة إذا انقضى زمن الحيض، وإن كان الدم جارياً، وهذا مجمع عليه .

أما غسلها لكل صلاة : فقد اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

والصحيح أنه لا يجب عليها الغسل لكل صلاة ، ( فقط تغتسل غسلًا واحداً عند انقضاء حيضها ) وهذا مذهب جمهور العلماء .

**قال النووي :** وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف .

أ- البراءة الأصلية .

ب- أن النبي ﷺ لم يأمر المستحاضات بذلك .

ج- أن هذا هو المناسب مع يسر الشريعة الإسلامية وتخفيفها على العباد .

ودهب بعض العلماء إلى أنها يجب عليها الغسل لكل صلاة .

لحديث عائشة قالت : ( استحيت زينب بنت جحش فقال لها النبي ﷺ : اغتسلي لكل صلاة ) رواه أبو داود .

وهو حديث ضعيف ، ضعفه النووي والشوكاني .

**قال النووي :** ولم يصح عن النبي ﷺ أنه أمرها بالغسل إلا مرة واحدة عند انقطاع حيضها ، وهو قوله ﷺ : ( إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغتسلي ) وليس في هذا ما يقتضي تكرار الغسل ( وأما الأحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيهقي وغيرهما أن النبي ﷺ أمرها بالغسل فليس فيها شيء ثابت ، وقد بين البيهقي ومن قبله ضعفها .

**قال الشافعي :** إنما أمرها أن تغتسل وتصلي ، وليس فيه أنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة ، ولا شك أن غسلها كان تطوعاً غير ما أمرت به وذلك واسع لها .

وكذا قال شيخه سفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهما .

### ( وَالصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ فِي زَمَنِ الْعَادَةِ حَيْضٌ ) .

( الْكُدْرَةُ ) بضم الكاف وسكون الدال ، هي اللون الأحمر الذي يضرب إلى السواد ، والمراد أن الدم يكون متكدراً بين الصفرة والسواد .

( وَالصُّفْرَةُ ) بضم الصاد وسكون الفاء ، هي اللون الأحمر الذي يميل إلى البياض ، والمراد : أن ترى الدم أصفر كماء الجروح .

فالصفرة والكدرية بعد الطهر من الحيض ليست بحيض فلا يلتفت إليها ، وأما إذا كان ذلك في أثناء الحيض أو متصلاً به قبل الطهر فهو حيض ، تثبت له أحكام الحيض .

لحديث أم عطية رضي الله عنها قالت ( كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطَّهْرِ شَيْئًا ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ .

وهذا القول : هو مذهب جمهور العلماء .

**قال في المغني :** من رأت الدم في أيام عادتها صفرة أو كدرية ، فهو حيض ، وإن رآته بعد أيام حيضها لم تعند به ، نص عليه أحمد ، وهو مذهب الثوري ومالك والشافعي .

**وقال ابن رجب :** ودل قول عائشة رضي الله عنها ، هذا ، على أن الصفرة والكدرية في أيام الحيض : حيض ، وأن من لها أيام معتادة تحيض فيها ، فرأت فيها صفرة أو كدرية : فإن ذلك يكون حيضاً معتبراً

وهذا قول جمهور العلماء ، حتى إن منهم من نقله إجماعاً ، منهم : عبد الرحمن بن مهدي ، وإسحاق بن راهويه .

ومرة خص إسحاق حكاية الإجماع بالصفرة دون الكدرية .

ولكن ذهب طائفة قليلة ، منهم : الأوزاعي ، وأبو ثور ، وداد ، وابن المنذر ، وبعض الشافعية إلى أنه لا يكون ذلك حيضاً حتى يتقدمه في مدة العادة دم . ( فتح الباري ) .

ويقصد رحمه الله بقول عائشة : أن النساء كنَّ نساءً يُبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالْدرَجَةِ فِيهَا الْكُرْسِيُّ فِيهِ الصُّفْرَةُ ، فَتَقُولُ : " لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ " ، تُرِيدُ بِذَلِكَ الطُّهْرَ مِنَ الْخِيْضَةِ . ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم في " صحيحه " ، " فتح الباري "

ووصله الإمام مالك في " الموطأ ، وصححه الألباني في " إرواء الغليل " .

**قال الشيخ ابن باز :** لو جاءت هذه الكدرية أو الصفرة بعد الطهر من الحيض فإنها لا تعتبر حيضاً ، بل حكمها حكم الاستحاضة ، وعليك أن تستنجي منها كل وقت ، وتتوضئي وتصلي وتصومي ، ولا تحتسب حيضاً ، وتحلين لزواجك ؛ لقول أم عطية رضي الله عنها : ( كنا لا نعد الكدرية والصفرة بعد الطهر شيئاً ) أخرجه البخاري في صحيحه .

● تعرف المرأة الطهر بإحدى علامتين :

**الأولى :** نزول القصة البيضاء .

**والثانية :** حصول الجفاف التام ، بحيث لو احتشت بقطنة خرجت نظيفة ، ليس عليها أثر من دم أو صفرة أو كدرية .



وقال الباجي في (المنتقى) : وَالْمُعْتَادُ فِي الطُّهْرِ أَمْرَانِ : الْقِصَّةُ الْبَيْضَاءُ ، وَهِيَ مَاءٌ أَبْيَضُ .  
وَالْأَمْرُ الثَّانِي : الْجُمُوفُ ، وَهُوَ أَنْ تُدْخِلَ الْمَرْأَةُ الْقُطْنَ أَوْ الْحَرَقَةَ فِي قُبْلِهَا فَيَخْرُجَ ذَلِكَ خَافًا لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ دَمٍ ، وَعَادَةُ النِّسَاءِ تَحْتَلِفُ فِي ذَلِكَ ، فَمِنْهُنَّ مَنْ عَادَتْهَا أَنْ تَرَى الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ ، وَمِنْهُنَّ مَنْ عَادَتْهَا أَنْ تَرَى الْجُمُوفَ .  
وقد كانت النساء يبعثن إلى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة فتقول : لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء . رواه البخاري معلقاً )  
كتاب الحيض ، باب إقبال الحيض وإدباره .  
والدُّرْجَةُ : هو الوعاء التي تضع المرأة طيبها ومتاعها .  
والكرسف : القطن .  
والْقِصَّةُ : ماء أبيض يخرج عند انتهاء الحيض .  
ومعنى الصفرة : أي ماء أصفر .

فعائشة اعتبرت الصفرة في زمن العادة حيضاً وقالت ( لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء ) أي : علامة الطهر .  
وقال الشيخ مُحَمَّدُ بن صالح العثيمين رحمه الله : فما بعد الطهر من كدرة ، أو صفرة ، أو نقطة ، أو رطوبة ، فهذا كله ليس بحيض ، فلا يمنع من الصلاة ، ولا يمنع من الصيام ، ولا يمنع من جماع الرجل لزوجته ؛ لأنه ليس بحيض .  
قالت أم عطية : ( كنا لا نعد الصفرة والكدرة شيئاً ) أخرجه البخاري ، وزاد أبو داود : ( بعد الطهر ) وسنده صحيح ، وعلى هذا نقول : كل ما حدث بعد الطهر المتيقن من هذه الأشياء فإنها لا تضر المرأة ولا تمنعها من صلاتها وصيامها ومباشرة زوجها إياها ، ولكن يجب أن لا تعجلن حتى ترى الطهر ؛ لأن بعض النساء إذا جف الدم عنها بادرت واغتسلت قبل أن ترى الطهر ، ولهذا كان نساء الصحابة يبعثن إلى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بالكرسف - يعني : القطن - فيه الدم فتقول لهن : لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء . ( ٦٠ سؤالاً عن أحكام الحيض ) .

**فوائد :**

**فائدة ١ :**

الدم الذي يكون في باطن الفرج [ مكان إدخال القطن ] ولا ينتقل ويبرز إلى الظاهر : يعد حيضاً ، ولا يشترط في الدم حتى يأخذ حكم الحيض أن يخرج إلى ظاهر الفرج ، بل إذا بقي في باطن الفرج يلوث القطن الداخل فهو حيض أيضاً .  
وهو مذهب الشافعية والحنابلة ، ورواية عن الإمام مُحَمَّدُ بن الحسن الشيباني .  
أ- ويدل عليه ظاهر قول الله عز وجل : ( وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ) .  
فقوله سبحانه وتعالى ( قل هو أذى ) إشارة إلى أن العبرة بوقوع الأذى ، وهو حاصل حتى لو لم يبرز الدم إلى ظاهر الفرج ، فهذا الأذى يظهر بالألام المرافقة ، وبأعراض الطمث الأخرى .

ب- ويدل عليه أيضاً ما رواه مالك في " الموطأ " بسنده عن أم علقمة قالت : ( كَانَ النِّسَاءُ يُبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالْذَرَجَةِ فِيهَا الْكَرْسَفُ ، فِيهِ الصُّفْرَةُ مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ ، يَسْأَلْنَهَا عَنِ الصَّلَاةِ ، فَتَقُولُ لَّهُنَّ : لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ ) تُرِيدُ بِذَلِكَ الطُّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ .  
وفيه دلالة على أن النساء كن يعددن الصفرة التي تكون على ( الكرسف ) علامة على الحيض ، وأكدت ذلك عائشة رضي الله عنها ، والمراد بالكرسف هنا القطن الذي كانت النساء تدخله لتتبع الحيضة .

وروى ابن أبي شيبة في " المصنف " بإسناده أنه كانت عمرة بنت عبدالرحمن المدنية - من فقهاء التابعين - تقول للنساء : إذا إحدأكن أدخلت الكرسفة فخرجت متغيرة ، فلا تصلين حتى لا ترى شيئاً  
**وذهب بعض العلماء إلى أنه ليس بحيض حتى يبرز الدم إلى ظاهر الفرج .**  
وهو مذهب الحنفية .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : " يرى بعض العلماء أن الحيض إذا انتقل -ليس إذا أوجع البطن- ولكن ما خرج وبقي داخل الفرج، يرى أنه مثل الخارج ، وهذا القول ضعيف .

والصحيح: أنه لا تفطر المرأة أو لا يفسد صومها إلا بخروج الحيض بارزاً، أما ما دام مجرد أوجاع ، أو أنها أحست بأنه انتقل، لكن ما خرج فهذا لا يؤثر شيئاً .

وقال : " إذا أحست بانتقال الحيض قبل الغروب لكن لم يخرج إلا بعد الغروب فإن صومها تام ولا يبطل على القول الصحيح ، لأن الدم في باطن الجوف لا حكم له ، ولأن النبي ﷺ لما سُئِلَ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل هل عليها من غسل ؟ قال: (نعم إذا هي رأت الماء ) فعلى الحكم برؤية المني لا بانتقاله، فكذا الحيض لا تثبت أحكامه إلا برؤيته خارجاً لا بانتقاله .

#### فائدة ٢ :

- إذا طهرت الحائض العشاء تقضيها وتقضي المغرب معها .

قال ابن قدامة : ... وَطَهَرَتْ الْحَائِضُ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ ، صَلَّاتُ الْمَغْرِبِ وَعِشَاءُ الْآخِرَةِ ، وَرَوَى هَذَا الْقَوْلُ فِي الْحَائِضِ تَطَهَّرُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَرَبِيعَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَاللَيْثِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : عَامَّةُ التَّابِعِينَ يَقُولُونَ بِهَذَا الْقَوْلِ ، إِلَّا الْحَسَنُ وَخَدَّهَ قَالَ : لَا تَجِبُ إِلَّا الصَّلَاةُ الَّتِي طَهَّرَتْ فِي وَفْتِهَا وَخَدَّهَا . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ .

لِأَنَّ وَقْتَ الْأَوَّلَى خَرَجَ فِي خَالِ غَدْرِهَا ، فَلَمْ يَجِبْ كَمَا لَوْ لَمْ يَذْرِكْ مِنْ وَقْتِ الثَّانِيَةِ شَيْئًا . وَخُكِى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ إِذَا أَدْرَكَ قَدْرَ خَمْسِ رَكَعَاتٍ مِنْ وَقْتِ الثَّانِيَةِ ، وَجَبَتْ الْأَوَّلَى ؛ لِأَنَّ قَدْرَ الرَّكْعَةِ الْأَوَّلَى مِنَ الْخَمْسِ وَقْتُ لِلصَّلَاةِ الْأَوَّلَى فِي خَالِ الْغَدْرِ ، فَوَجَبَتْ بِإِذْرَاكِهِ ، كَمَا لَوْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْ وَفْتِهَا الْمُخْتَارِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَدْرَكَ دُونَ ذَلِكَ . وَلَنَا : مَا رَوَى الْأَنْزَرِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَغَيْرُهُمَا ، بِإِسْنَادِهِمْ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُمَا قَالَا فِي الْحَائِضِ تَطَهَّرُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِرَكْعَةٍ : تُصَلِّي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، فَإِذَا طَهَّرَتْ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، صَلَّتِ الطُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا . وَلِأَنَّ وَقْتَ الثَّانِيَةِ وَقْتُ لِلأَوَّلَى حَالَ الْغَدْرِ ، فَإِذَا أَدْرَكَهُ الْمَغْدُورُ لَرَمَهُ فَرَضُهَا ، كَمَا يَلْزِمُهُ فَرَضُ الثَّانِيَةِ . ( المغني ) .

#### فائدة ٣ :

قال ابن قدامه رحمه الله : " إذا انقطع حيض المرأة في المرة الثالثة ، ولما تغتسل ، فهل تنقضي عدتها بطهرها ؟ فيه روايتان ذكرهما ابن حامد :

إحدهما : لا تنقضي عدتها حتى تغتسل ، ولزوجها رجعتها في ذلك ... ، وهذا قول كثير من أصحابنا ، وروي ذلك عن عمر ، وعلي ، وابن مسعود ... ، ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم ، فيكون إجماعاً ، ولأن أكثر أحكام الحيض لا نزول إلا بالغسل ، وكذلك هذا .  
والرواية الثانية : أن العدة تنقضي بمجرد الطهر قبل الغسل ... ؛ لقوله تعالى : ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) ، والقرء : الحيض ، وقد زالت ، فيزول التربص . ( المغني ) .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله — شارحاً لعبارة الزاد : — قوله : ( فإذا طهرت من الحيضة الثالثة ولم تغتسل فله رجعتها ) ، وهذه المسألة فيها قولان لأهل العلم ، وهي من المسائل الكبيرة التي تكاد الأدلة فيها أن تكون متكافئة .

ثم نقل — رحمه الله — القولين في المسألة ، ومال إلى القول : بصحة الرجعة مادام أن المرأة لم تغتسل من حيضها ؛ استدلالاً بالأثار الواردة عن الصحابة

### باب الانقباض

النفاس : هو دم يخرج من المرأة عند الولادة أو معها أو قبلها بيومين أو ثلاثة مع الطلق .  
وأحكامه هي أحكام الحيض فيما يجب ويحرم .

### ﴿ وأكثره أربعين يوماً ﴾ .

هذا الصحيح من أقوال العلماء ، أن أكثر النفساء ٤٠ يوماً .

وهذا المذهب ، وبه قال أكثر أهل العلم .

قال أبو عيسى الترمذي : أجمع أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم ، على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك .

قال الشوكاني : والأدلة الدالة على أن أكثر النفاس أربعين يوماً متعاضدة بالغة إلى حد الصلاحية والاعتبار ، فالمصير إليها متعين .  
أ- حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت ( كَانَتْ النَّفْسَاءُ تَقْعُدُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ نَفَاسِهَا أَرْبَعِينَ ) رَوَاهُ الْحُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ .

وَبِی لَفْظُهُ : ( وَلَمْ يَأْمُرْهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقِصَاصِ صَلَاةِ الْيَقَاسِ ) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ .

ب- وثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : النفساء تنتظر نحواً من أربعين يوماً . رواه ابن الجارود في المنتقى .

قال ابن عبد البر رحمه الله في الاستذكار: ليس في مسألة أكثر النفاس موضع للاتباع والتقليد إلا من قال بالأربعين ، فإنهم أصحاب رسول الله ﷺ ولا مخالف لهم منهم ، وسائر الأقوال جاءت عن غيرهم ولا يجوز عندنا الخلاف عليهم بغيرهم ، لأن إجماع الصحابة حجة على من بعدهم والنفس تسكن إليهم فأين المهرب عنهم دون سنة ولا أصل .

وقال ابن قدامة : ولأنه قول من سمينا من الصحابة ولم نعرف لهم مخالفاً في عصرهم فكان إجماعاً .

قال الشيخ ابن باز : ومتى أكملت - أي النفساء - الأربعين وجب عليها الغسل وإن لم تر الطهر، لأن الأربعين هي نهاية النفاس في أصح قولي العلماء .

وهذا القول هو الصواب وذلك لأمر :

الأول : أنه قول الصحابة ولا مخالف لهم .

الثاني : أنه لا بد في المسألة من تحديد أيام تجلس فيها النفساء ولا يمكن تجاوز قول الصحابة إلى غيرهم .

الثالث : أنه قول الأطباء وهم من أهل الاختصاص في معرفة الدم فاتفق قولهم مع رأي ابن عباس وقول أكثر أهل العلم .

وأما أقل النفاس فلا حد له في قول أكثر أهل العلم فإذا رأت النفساء الطهر وهو انقطاع الدم وجب عليها أن تغتسل وتصلي . ( الإسلام سؤال وجواب ) .

### ﴿ وقد حددته ﴾ .

وهذا المذهب وبه قال الثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وجمهور العلماء .

لأنه لم يرد في الشرع تحديده ، فيرجع فيه إلى الوجود ، وقد وجد قليلاً وكثيراً .

وهذا القول هو الصحيح .

فمتى طهرت المرأة من نفاسها وجب عليها الاغتسال والصلاة ، ولو كان ذلك قبل مرور أربعين يوماً .

قال الترمذي رحمه الله : وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى أَنَّ النَّفْسَاءَ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَرَى الطَّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : متى طهرت المرأة ولو بعد وضع الحمل بيوم أو أيام قليلة ، فإنها تكون طاهراً ، وتجب عليها الصلاة ، ويصح منها الصوم ، ويجوز لزوجها أن يجامعها .

### ﴿ ومتى رأت الانطهر ، انقضت وهي طاهرة ﴾ .

أي : متى رأت النفساء الطهر أثناء الأربعين ، فيجب عليها الاغتسال ، وتأخذ حكم المرأة الطاهرة ، لأن النفاس كما تقدم لا حد لأقله

### ﴿ ويكره وطؤها قبل الأربعين بعد الانطهر ﴾ .

أي : يكره وطء النفساء إذا طهرت قبل الأربعين .

أ- لأن زوجة عثمان بن أبي العاص تزوّجت له وأنته قبل الأربعين في نفاسها، فقال لها: لا تقريبي . رواه عبدالرزاق .

ب- ولأنها لا تأمن عود الدم في زمن الوطء .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يجوز لزوجه أن يطأها ولا يكره .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

أ- لأن الكراهية تحتاج إلى دليل ، ولا دليل على الكراهة .

ب- ولأن حكمها حكم الطاهرات في كل شيء ، فكذا في الوطء .

وهذا أرجح .

( فإن كان في الأربعين نفاساً أيضاً ) .

أي : إذا عاودها الدم أثناء الأربعين بعد أن طهرت فيأخذ حكم النفاس ، لأنه لم يجاوز الأربعين ، فتتوقف عن الصلاة والصوم ، قال الشيخ ابن باز : إذا طهرت النفساء في الأربعين فصامت أياماً ، ثم عاد إليها الدم في الأربعين فإن صومها صحيح ، وعليها أن تدع الصلاة والصيام في الأيام التي عاد فيها الدم .

■ لا يثبت النفاس إلا إذا وضعت ما يتبين فيه خلق إنسان .

فلو وضعت سقطاً صغيراً لم يتبين فيه خلق إنسان ، فليس دمها دم نفاس ، بل هو دم عرق ، فيكون حكمها حكم المستحاضات .

وأقل مدة يتبين فيها خلق إنسان ثمانون يوماً من ابتداء مدة الحمل .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سَلَامٌ عَلَيْكُمْ

دروس فقهية

مقدمة - باب الأذان والإقامة - باب شروط الصلاة

بقلم

سليمان بن محمد اللهيبيد

السعودية - رفحاء

الموقع / رياض المتقين

[www.almotaqeen.net](http://www.almotaqeen.net)

## كتاب الصلاة

### تعريف الصلاة :

الصلاة لغة : الدعاء بالخير .

قال تعالى (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ) أي : ادع لهم .

وقال ﷺ ( إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ ) رواه مسلم .

[ فليصل ] أي : فليدع لأهل الطعام بالمغفرة والبركة .

وشرعاً : هي عبادة ذات أقوال وأفعال معلومة ، مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم .

- فرضت قبل الهجرة بثلاث سنين ( ليلة الإسراء والمعراج ) ، وكان النبي ﷺ يصليها ركعتين ركعتين إلا المغرب فثلاث ركعات ، فلما هاجر إلى المدينة بقيت الركعتان للسفر ، وزيدت صلاة المقيم إلى أربع ركعات ، إلا الفجر فبقيت ركعتين .

روى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك ﷺ حديث الإسراء المشهور ، وفيه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ مَا أَوْحَى فَقَرَضَ عَلَيَّ خَمْسِينَ صَلَاةً فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، فَنَزَلْتُ إِلَى مُوسَى ﷺ فَقَالَ : مَا قَرَضَ رَبُّكَ عَلَيَّ أُمْتِكَ؟ قُلْتُ خَمْسِينَ صَلَاةً ، قَالَ أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ... قَالَ: فَلَمْ أَرْجِعْ بَيْنَ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَبَيْنَ مُوسَى ﷺ حَتَّى قَالَ: يَا مُحَمَّدُ ! إِنَّهُمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ كُلُّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، لِكُلِّ صَلَاةٍ عَشْرٌ ، فَذَلِكَ خَمْسُونَ صَلَاةً ) .

وقد أجمع العلماء على أن الصلوات الخمس لم تفرض إلا في هذه الليلة .

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله : فلما كان ليلة الإسراء قبل الهجرة بسنة ونصف ، فرض الله على رسوله ﷺ الصلوات الخمس ، وفصل شروطها وأركانها وما يتعلق بها بعد ذلك ، شيئاً فشيئاً . ( تفسير ابن كثير ) .

ثم نزل جبريل ﷺ وعلم النبي ﷺ أوقات الصلاة :

فروى البخاري ومسلم عن ابن شهاب أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْرَجَ الصَّلَاةَ يَوْمًا ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ غُرُوبُ بَنِي الرَّبِيعِ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَخْرَجَ الصَّلَاةَ يَوْمًا وَهُوَ بِالْكُوفَةِ فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ : مَا هَذَا يَا مُغِيرَةُ؟ أَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ جِبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ قَالَ : ( يَحْذَأُ أَمْرَت ) فَقَالَ عُمَرُ لِعُرْوَةَ : انْظُرْ مَا تُحَدِّثُ يَا عُرْوَةُ؟ أَوْ إِنَّ جِبْرِيلَ ﷺ هُوَ أَقَامَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقْتَ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ عُرْوَةُ : كَذَلِكَ كَانَ بَشِيرُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ .

وروى النسائي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قَالَ ( جَاءَ جِبْرِيلُ ﷺ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ فَقَالَ : قُمْ يَا مُحَمَّدُ فَصَلِّ الظُّهْرَ حِينَ مَالَتْ الشَّمْسُ ، ثُمَّ مَكَثَ حَتَّى إِذَا كَانَ فِيءُ الرَّجُلِ مِثْلَهُ جَاءَهُ لِلْعَصْرِ فَقَالَ : قُمْ يَا مُحَمَّدُ فَصَلِّ الْعَصْرَ ، ثُمَّ مَكَثَ حَتَّى إِذَا غَابَتْ الشَّمْسُ جَاءَهُ فَقَالَ : قُمْ فَصَلِّ الْمَغْرِبَ ، فَقَامَ فَصَلَّاهَا حِينَ غَابَتْ الشَّمْسُ سَوَاءً ، ثُمَّ مَكَثَ حَتَّى إِذَا ذَهَبَ الشَّفَقُ جَاءَهُ فَقَالَ : قُمْ فَصَلِّ الْعِشَاءَ . فَقَامَ فَصَلَّاهَا ... الحديث ، وفيه : فَقَالَ - يعني جبريل - ( مَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتُ كُلِّهُ ) .

وروى عبد الرزاق في (مصنفه) وابن إسحاق في سيرته ، كما في فتح الباري (٢/٢٨٥) أن ذلك كان صبيحة الليلة التي فرضت فيها

الصلاة .

قال القرطبي رحمه الله: ولم يختلفوا في أن جبريل عليه السلام هبط صبيحة ليلة الإسراء عند الزوال فعلم النبي ﷺ الصلاة ومواقيتها .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله : بيان جبريل للمواقيت كان صبيحة ليلة الإسراء . ( شرح العمدة ( ٤ / ١٤٨ )

### « وهي واجبة » .

أي : أن الصلاة واجبة بالكتاب والسنة والإجماع .

أ- قال تعالى ( إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا )

كتاباً : أي فرضاً . موقوتاً : أي بأوقات محددة .

ب- وقال تعالى ( وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ) .

ج- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَالْحَجِّ ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ ) متفق عليه .

د- وعن معاذ . قَالَ ( بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ . فَأَدْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِهِمْ فَنُفَرِّدُ فِي فُقَرَائِهِمْ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ وَأَتَقِي دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ ) متفق عليه .

وأجمعت الأمة على وجوب خمس صلوات في اليوم والليلة .

■ فرضت ليلة الإسراء والمعراج ، فرضت أولاً خمسين ثم خففت إلى خمس .

قال الشيخ ابن عثيمين : فرضت خمسين صلاة ، لكن خففت فجعلت خمساً في الفعل وخمسين في الميزان ، فكأنما صلى خمسين صلاة ، وليس المراد تضعيف الحسنة بعشر أمثالها ، لأنه لو كان المراد الحسنة بعشر أمثالها لم يكن لها مزية على غيرها من العبادات ، إذ في كل عبادة الحسنة بعشر أمثالها ، لكن الظاهر أنه يكتب للإنسان أجر خمسين صلاة بالفعل .

عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : ( أَتَيْتُ بِالْبَرَاءِ فَرَكِبْتَهُ ... فَأَوْحَى إِلَيَّ فَفَرَضَ عَلَيَّ خَمْسِينَ صَلَاةً فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ... فلم أزل أرجع بين ربي تبارك وتعالى وبين موسى حتى قال : يا مُجِدِّ ، إنَّ خمس صلوات كل يوم وليلة ، لكل صلاة عشر ، فذلك خمسون صلاة ) . رواه مسلم وعند النسائي : ( فخمس بخمسين ) .

■ ولأهميتها :

فرضت من الله عز وجل إلى رسوله بدون واسطة ، وفرضت في ليلة هي أفضل الليالي لرسول ﷺ ، وفرضت في أعلى مكان يصل إليه البشر ، وفرضت خمسين أولاً ، وهذا يدل على محبة الله لها وعنايته سبحانه وتعالى بها .

■ الصلاة كانت مشروعة في الأمم الماضية .

قال تعالى ( يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ) .

قال شيخ الإسلام : ومن كان قبلنا لهم صلاة ، ليست مماثلة لصلواتنا في الأوقات ، ولا في الهيئات .

■ وهي ثاني أركان الإسلام بعد الشهادتين .

■ وهي أول ما يحاسب عليه العبد من أعماله يوم القيامة .

■ وهي عمود الدين .

### « والصلوات المكتوبات خمس » .

قال ابن قدامة : والصلوات المكتوبات خمس في اليوم والليلة ولا خلاف بين المسلمين في وجوبها ، ولا يجب غيرها إلا لعارض من نذر أو غيره هذا قول أكثر أهل العلم .

أ- عن طلحة بن عبيد الله قال ( جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ، نائز الرأس ، يُسمع دوي صوته ، ولا يُفقه ما يقول حتى دنا ، فإذا هو يسأل عن الإسلام فقال رسول الله ﷺ « خمس صلوات في اليوم والليلة » . فقال هل علي غيرها قال « لا ، إلا أن تطوع » . قال رسول الله ﷺ « وصيام رمضان » . قال هل علي غيره قال « لا ، إلا أن تطوع » . قال وذكر له رسول الله ﷺ الركاة . قال هل علي غيرها قال « لا ، إلا أن تطوع » . قال فأدبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص . قال رسول الله ﷺ : أفلح إن صدق ) متفق عليه .

ب- وعن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول ( أرأيتم لو أن نهرًا يباب أحديكم ، يعتسل فيه كل يوم خمساً ، ما تقول ذلك يبقى من دَرَنِهِ . قالوا لا يبقى من دَرَنِهِ شيئاً . قال « فذلك مثل الصلوات الخمس ، يمحو الله بها الخطايا ) متفق عليه .

ج- وحديث بعث معاذ السابق ( ... فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ) .

د- وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال ( الصلاة الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم تغش الكبائر ) رواه مسلم ه- وعن عبادة . قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ( خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، فمن جاء بهن لم يضرع منهن شيئاً استخفأ بحقيقتهن ، كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ، إن شاء عذبه ، وإن شاء أدخله الجنة ) رواه أبو داود .

#### فائدة :

في حديث أبي هريرة السابق ( أرأيتم لو أن نهرًا يباب أحديكم ، يعتسل فيه ..... ) دليل على فضل الصلوات الخمس ، وأنها سبب لمحو الخطايا والذنوب .

قال ابن رجب : هذا مثل ضربه النبي ﷺ لمحو الخطايا بالصلوات الخمس ، فجعل مثل ذلك مثل من باباه نهر يعتسل فيه كل يوم خمس مرار ، كما أن درنه ووسخه ينقى بذلك حتى لا يبقى منه شيء ، فكذلك الصلوات الخمس في كل يوم تمحو الذنوب والخطايا حتى لا يبقى منها شيء .

وقال : وتمثله بالنهر : هو مبالغة في إنقاء الدرن ، فإن النهر الجاري يذهب الدرن الذي غسل فيه ولا يبقى له فيه أثر ، بخلاف الماء الراكد ، فإن الدرن الذي غسل فيه يمتكث في الماء ، وربما ظهر مع كثرة الاغتسال فيه على طول الزمان ، ولهذا روي النهي عن الاغتسال في الماء الدائم كما سبق ذكره في الطهارة .

وقال ابن حجر : وفائدة التمثيل التأكيد ، وجعل المعقول كالمحسوس .

وقال ابن العربي : وجه التمثيل ، أن المرء كما يتدنس بالأقذار المحسوسة في بدنه وثيابه ، ويُطهره الماء الكثير ، فكذلك الصلوات تُطهر العبد عن أقذار الذنوب حتى لا يُبقي له ذنباً إلا أسقطته وكفرته .

● والحديث دليل على أن الصلوات الخمس تكفر وتمحو الخطايا والذنوب ، والمراد بالذنوب التي تكفرها الصلاة هي الصغائر دون الكبائر .

قال ابن رجب : واستدل بذلك بعض من يقول : إن الصلاة تكفر الكبائر والصغائر ، لكن الجمهور القائلون بأن الكبائر لا يكفرها مجرد الصلاة بدون توبة ، يقولون : هذا العموم خص منه الكبائر بما خرج مسلم من حديث أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال ( الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر ) .

وفيه - أيضاً - عن عثمان ، عن النبي ﷺ قال ( ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة ، فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها ؛ إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ، ما لم تؤت كبيرة وكذلك الدهر كله ) .

وخرج النسائي ، وابن حبان ، والحاكم من حديث أبي سعيد وأبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال ( والذي نفسي بيده ، ما من عبد يصلي الصلوات الخمس ، ويصوم رمضان ، ويخرج الزكاة ، ويجتنب الكبائر السبع إلا فتحت له أبواب الجنة ، ثم قيل له : ادخل بسلام ) .

وخرج الإمام أحمد ، والنسائي من حديث أبي أيوب ، عن النبي ﷺ معناه أيضاً .

وقال ابن مسعود : الصلوات الخمس كفارات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر .

وروي عنه مرفوعاً . والموقوف أصح .

وقال سلمان : حافظوا على هذه الصلوات الخمس ؛ فإنحن كفارة لهذه الجراح ، ما لم تصب المقتلة .

وقد حكى ابن عبد البر وغيره الإجماع على ذلك ، وأن الكبائر لا تكفر بمجرد الصلوات الخمس ، وإنما تكفر الصلوات الخمس الصغائر خاصة .

### ﴿ وهي واجب على كل مسلم ﴾ .

أي : أن الصلاة المفروضة تجب على المسلم . ( وهو من جاء بالشهادة ) .

لقول الرسول ﷺ لما بعث معاذ إلى اليمن ( فليكن أول ما تدعوهم إليه : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فإن هم أطاعوك لذلك فأخبرهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة ... ) .

• وأما الكافر فلا تجب عليه حال كفره .

لقوله تعالى ( وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ... ) .

• ولا يلزم الكافر إذا أسلم أن يقضيها ، وذلك لأمر :

أولاً : لقوله تعالى ( قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ) .

ثانياً : لقوله ﷺ ( الإسلام يهدم ما قبله ) رواه مسلم .

ثالثاً : لأن في إلزامه بقضائها بعد إسلامه مشقة وتغيير عن الإسلام . ( الشرح الممتع ) .

رابعاً : وأسلم في عصر النبي ﷺ خلق كثير ، وبعده ، فلم يؤمر أحد منهم بقضاء ، ولأن في إيجاب القضاء عليه تغييراً عن الإسلام ، فغفي عنه . ( المغني ) .

### ﴿ البالغ والعقل ﴾ .

البالغ : فلا تجب على الصغير ، العاقل : فلا تجب على المجنون .

أ- لحديث علي عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ (رفع القلم عن ثلاثة: عن الصغير حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يفيق). رواه الترمذي

ب- ولأنهما ليسا أهلاً للتكليف .

### ﴿ لا حائضاً ولا نفساً ﴾ .

أي : لا تجب الصلاة على الحائض والنفساء ، ولا تصح منهما .

أ- عَنْ مُعَاذَةَ قَالَتْ : ( سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقُلْتُ : مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ ؟ فَقَالَتْ : أَحْزُورِيَّةٌ أَنْتِ ؟ فَقُلْتُ : لَسْتُ بِحُزُورِيَّةٍ ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ . فَقَالَتْ : كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ ، فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ ، وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ ) متفق عليه .

( أَحْزُورِيَّةٌ أَنْتِ ) هُوَ يَفْتَحُ الْحَاءُ الْمُهْمَلَّةُ وَضَمَّ الرَّاءُ الْأَوَّلَى وَهِيَ نِسْبَةٌ إِلَى حُزُورَاءَ ، وَهِيَ قَرْيَةٌ بِقُرْبِ الْكُوفَةِ قَالَ السَّمْعَانِيُّ : هُوَ مَوْضِعٌ عَلَى مِيلَيْنِ مِنَ الْكُوفَةِ ، كَانَ أَوَّلُ اجْتِمَاعِ الْحَوَارِجِ بِهِ . قَالَ الْحُرَوِيُّ : تَعَاقَدُوا فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ فَتَسَبَّوْا إِلَيْهَا . فَمَعْنَى قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنَّ طَائِفَةً مِنَ الْحَوَارِجِ يُوجِبُونَ عَلَى الْحَائِضِ قَضَاءَ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ ، وَهُوَ خِلَافُ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ ، وَهَذَا الْإِسْتِفْهَامُ الَّذِي اسْتَفْهَمَتْهُ عَائِشَةُ هُوَ اسْتِفْهَامُ انْكَارِ أَيْ هَذِهِ طَرِيقَةُ الْحُزُورِيَّةِ ، وَيُقَسُّ الطَّرِيقَةُ . ( نووي ) .

ب- قوله ﷺ في حديث أبي سعيد ( أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ) متفق عليه .

ج- وقوله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش ( ... فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ) متفق عليه .

قال النووي : هَذَا الْحُكْمُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْحَائِضَ وَالنَّفْسَاءَ لَا يُجِبُ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَلَا الصَّوْمُ فِي الْحَالِ .

### ﴿ ومن جعم وجوبها لجهله صرف ذلك ﴾ .

أي : من جحد وجوبها لجهله فإنه يعرف بذلك حتى يزول عنه الجهل .

قال ابن قدامة : وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ تَارَكَ الصَّلَاةِ لَا يَحْلُو؛ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا لُجُوبِهَا، أَوْ غَيْرَ جَاهِدٍ، فَإِنْ كَانَ جَاهِدًا لُجُوبِهَا نُظِرَ فِيهِ،



فَإِنْ كَانَ جَاهِلًا بِهِ، وَهُوَ يَمْنُ بِجَهْلِ ذَلِكَ، كَالْحَدِيثِ الْإِسْلَامِ، وَالنَّاشِئِ بِنَادِيَةٍ، عَرَفَ وَجُوبَهَا، وَعَلِمَ ذَلِكَ، وَلَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ

### ﴿ وَإِنْ جَعَلَهَا هَذَا كُفْرًا ﴾ .

أي : من ترك الصلاة عناداً فهو كافر .

لأنه مكذب لله ولرسوله ولإجماع المسلمين .

قال ابن عبد البر رحمه الله : أجمع المسلمون على أن جاحد فرض الصلاة كافر يقتل إن لم يتب من كفره ذلك .

وحكى الإجماع أيضاً ابن قدامة ، فقال : ... وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَمْنُ بِجَهْلِ ذَلِكَ ، كَالنَّاشِئِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى ، لَمْ يُعَذَّرْ ، وَلَمْ يُقْتَلْ مِنْهُ إِعْجَاءُ الْجَهْلِ ، وَحُكْمُ كُفْرِهِ ؛ لِأَنَّ أَدْلَةَ الْوُجُوبِ ظَاهِرَةٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَالْمُسْلِمُونَ يَفْعَلُونَهَا عَلَى الدَّوَامِ ، فَلَا يَخْفَى وَجُوبُهَا عَلَى مَنْ هَذَا حَالُهُ ، فَلَا يَحْجُذُهَا إِلَّا تَكْذِيبًا لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ ، وَهَذَا يَصِيرُ مُرْتَدًّا عَنِ الْإِسْلَامِ ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ سَائِرِ الْمُرْتَدِّينَ ، فِي الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْقَتْلِ ، وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . ( المغني ) .

قال تعالى ( وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ) .

ومكذب للرسول ﷺ بقوله ( بني الإسلام على خمس : وذكر منها : وإقامة الصلاة ) متفق عليه .

### ﴿ وَمَنْ تَرَكَهَا تَحَاوُثًا كُفْرًا ، وَهُوَ يَعْتَلِ حَتَّى يَسْتَعْتَابَ ﴾ .

أي : من ترك الصلاة تحاوُثاً وكسلاً فإنه يكفر أيضاً .

وهذا مذهب الحنابلة ، ورجحه الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين رحم الله الجميع .

أ-لحديث جابر قال : قال ﷺ ( بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة ) رواه مسلم .

ب-لحديث بريدة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ ( العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر ) رواه الترمذي .

ج-وعن عبد الله بن شقيق العقيلي قال ( لم يكن أصحاب محمد ﷺ يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة ) رواه الترمذي .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يكفر .

وبه قال الحنفية ، والمالكية ، ونسبه النووي للأكثر من السلف والخلف .

أ-لحديث أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ ( أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه ) رواه البخاري .

ب-ولقوله ﷺ ( من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة ) رواه مسلم .

فقد صرح النبي ﷺ أن من قال لا إله إلا الله فقد استحق دخول الجنة .

ج-ولقوله تعالى ( إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ) .

والراجح القول الأول أنه كافر .

### ■ فإذا قال قائل : ألا يجوز أن تحمل النصوص الدالة على كفر تارك الصلاة على من تركها جاحداً لوجوبها ؟

قلنا : لا يجوز ذلك لأن فيه محذورين :

الأول : إلغاء الوصف الذي اعتبره الشارع وعلق الحكم به ، فإن الشارع علق الحكم بالكفر على الترك دون الجحود ، ورتب الأخوة في الدين على إقام الصلاة دون الإقرار بوجوبها ، فلم يقل الله تعالى : فإن تابوا وأقروا بوجوب الصلاة ، ولم يقل النبي ﷺ : بين الرجل وبين الشرك والكفر جحد وجوب الصلاة . أو العهد الذي بيننا وبينهم الإقرار بوجوب الصلاة ، فمن جحد وجوبها فقد كفر .

ولو كان هذا مراد الله تعالى ورسوله لكان العدول عنه خلاف البيان الذي جاء به القرآن الكريم ، قال الله تعالى ( وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ ) . وقال تعالى مخاطباً نبيه ﷺ ( وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ) .

الثاني : اعتبار وصف لم يجعله الشارع مناطاً للحكم :

فإن جحود وجوب الصلوات الخمس موجب لكفر من لا يعذر بجهله فيه سواء صلى أم ترك .  
فلو صلى شخص الصلوات الخمس وأتى بكل ما يعتبر لها من شروط ، وأركان ، وواجبات ، ومستحبات ، لكنه جاحد لوجوبها بدون عذر له فيه لكان كافراً مع أنه لم يتركها . ( الشيخ ابن عثيمين ) .

#### ■ فإن قال قائل: ما هو الجواب عن الأدلة التي استدلت بها من لا يرى كفر تارك الصلاة؟

قلنا : الجواب : أن هذه الأدلة لم يأت فيها أن تارك الصلاة لا يكفر ، أو أنه مؤمن ، أو أنه لا يدخل النار ، أو أنه في الجنة . ونحو ذلك . ومن تأملها وجدها لا تعارض أدلة القائلين بأنه كافر .

**القسم الأول :** ما لا دليل فيه أصلاً للمسألة .

مثل استدلال بعضهم بقوله تعالى ( إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ) .  
فإن معنى قوله تعالى ( مَا دُونَ ذَلِكَ ) ما هو أقل من ذلك ، وليس معناه ما سوى ذلك ، بدليل أن من كذب بما أخبر الله به ورسوله ، فهو كافر كفراً لا يغفر وليس ذنبه من الشرك ، ... ولو سلمنا أن معنى ( مَا دُونَ ذَلِكَ ) ما سوى ذلك ، لكان هذا من باب العام المخصوص بالنصوص الدالة على الكفر بما سوى الشرك ، والكفر المخرج عن الملة من الذنب الذي لا يغفر وإن لم يكن شركاً .

**القسم الثاني :** عام مخصوص بالأحاديث الدالة على كفر تارك الصلاة

مثل قوله ﷺ في حديث معاذ بن جبل ( ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار ) .

#### ■ ماذا يترتب على قولنا بأنه كافر ؟

**قال الشيخ محمد بن عثيمين :** وإذا تبين أن تارك الصلاة كافر كفر ردة فإنه يترتب على كفره أحكام المرتدين ومنها :

**أولاً :** أنه لا يصح أن يزوج ، فإن عقد له وهو لا يصلي فالنكاح باطل .

**ثانياً :** أنه إذا ذبح لا تؤكل ذبيحته .

**ثالثاً :** لا يرث ولا يورث .

**رابعاً :** إذا مات لا يغسل ولا يكفن ولا يدفن مع المسلمين .

**خامساً :** أنه يحشر يوم القيامة مع فرعون وهامان وقارون وأبي بن خلف .

- اختلف العلماء القائلون بتكفير تارك الصلاة هل يكفر بترك صلاة واحدة؟ أو بترك صلاتين؟ أو ثلاث؟ أو بالترك الكلي ، فلا يسجد لله سجدة على أقوال :

**القول الأول :** يكفر بترك صلاة واحدة ، واختاره الشيخ ابن باز .

قال ابن حزم : وقد جاء عن عمر ، وعبد الرحمن بن عوف ، ومعاذ بن جبل ، وأبي هريرة ، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أن من ترك صلاة فرض واحدة متعمداً حتى يخرج وقتها فهو كافر مرتد . ( المحلى : ( ١٥/٢ ) )

**القول الثاني :** أنه لا يكفر حتى يترك ثلاث صلوات وتضايق وقت الرابعة .

**القول الثالث :** أنه تارك الصلاة ، لا يكفر إلا بالترك الكلي ، واختاره الشيخ ابن عثيمين .

لأن النبي ﷺ قال ( بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة ) ، فمن كان يصلي أحياناً لم يصدق عليه أنه ترك الصلاة .

- وقوله ( ولا يقتل حتى يستتاب ثلاثاً ) أي : يقال له : تب إلى الله وصل وإلا قتلناك .

- وقوله ( ثلاثاً ) أراد به ثلاثة أيام ، وكيفية استتابته في مدة الثلاث أن يُدعى إلى فعلها كل وقت حتى يُصلي .

- وجمهور العلماء على أن قتله حداً ، لأهم لا يرون كفر تارك الصلاة ، وقيل : بل قتله ردة لكفره .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) دَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ تَهَاوُنًا وَكَسَلًا ، لَا مُجْحُودًا ، يُقْتَلُ حَدًّا أَيْ أَنَّ حُكْمَهُ بَعْدَ الْمَوْتِ حُكْمُ الْمُسْلِمِ فَيُعَسَّلُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُدْفَنُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ .

وَدَهَبَ الْحَنَابِلَةُ : إِلَى أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ تَكَاسُلًا يُدْعَى إِلَى فِعْلِهَا وَيُقَالُ لَهُ : إِنَّ صَلَاتَكَ وَإِلَّا قَتَلْنَاكَ ، فَإِنْ صَلَّى ، وَإِلَّا وَجَبَ قَتْلُهُ . وَلَا يُقْتَلُ

حَتَّى يُجْبَسَ ثَلَاثًا وَيُدْعَى فِي وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ ، فَإِنْ صَلَّى وَإِلَّا قُتِلَ حَدًّا ، وَقِيلَ كُفْرًا ، أَيْ لَا يُعَسَّلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ . لَكِنْ لَا يُرْقُ وَلَا يُسَبِّحُ لَهُ أَهْلٌ وَلَا وَلَدٌ كَسَائِرِ الْمُزْتَدِينَ " انتهى .

### ﴿ وَيُؤْمَرُ بِهَا صَغِيرَ السَّبْعِ ، وَيُضْرَبُ عَلَيْهَا الْعَشْرُ ﴾ .

أي : أن الصبي إذا بلغ سبع ودخل في الثامنة ، فإنه يؤمر بالصلاة ، وإذا بلغ العاشرة من عمره ضرب عليها .  
 لحديث عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَنِينَ ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ ) رواه أبو داود .

قال ابن قدامة : هَذَا الْأَمْرُ وَالتَّأْدِيبُ الْمَشْرُوعُ فِي حَقِّ الصَّبِيِّ لِتَمَرُّبِهِ عَلَى الصَّلَاةِ ، كَيْ يَأْلَفَهَا وَيَعْتَادَهَا ، وَلَا يَتْرُكَهَا عِنْدَ الْبُلُوغِ .

وقال العيني : يؤمر الصبي ابن سبع سنين بالصلاة تخلقاً وتاديباً يعني أنها غير واجبة عليه لا يأثم بتركها .

وقال الشيخ ابن عثيمين : أمر النبي ﷺ أن تأمر أولادنا بالصلاة لسبع سنين ، وأن نضربهم عليها لعشر سنين ، مع أنهم لم يكلفوا بعد ، من أجل أن يتمرنوا على فعل الطاعة ويألفوها ، حتى تسهل عليهم بعد الكبر ، وتكون محبوبة لديهم ، كذلك الأمور التي ليست بالمحمودة ، لا ينبغي أن يعود الصغار عليها وإن كانوا غير مكلفين ؛ وذلك لأنهم يألفونها عند الكبر ويستسيغونها . ( نور ع الدرب ) .

قال النووي : من لا تلزمه الصلاة لا يؤمر بفعلها لا إيجاباً ولا ندباً إلا الصبي والصبية فيؤمران بها ندباً إذا بلغ سبع سنين وهما مميزان ، ويضربان على تركها إذا بلغا عشر سنين ، فإن لم يكونا مميزين لم يؤمرا ؛ لأنها لا تصح من غير مميز .

ودليل هذه القاعدة :

قوله تعالى ( وأمر أهلك بالصلاة ) .

وقوله تعالى ( قوا أنفسكم وأهليكم نارا ) .

وقوله ﷺ ( وإن لولدك عليك حقاً ) رواه مسلم .

وقوله ﷺ ( كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ) . ( المجموع ) .

فيؤمر الصبي والجارية بالصلاة لسبع ، ويضربان عليها لعشر ، كما يؤمران بصوم رمضان ، ويشجعان على كل خير ، من قراءة القرآن ، وصلاة النافلة ، والحج والعمرة ، والإكثار من التسبيح والتهليل والتكبير والتحميد ، وتمنعان من جميع المعاصي .

• ويشترط في ضرب الصبي على الصلاة أن يكون ضرباً هيناً غير مبرح ، لا يشق جلدًا ، ولا يكسر سناً أو عظماً ، ويكون على الظهر أو الكتف وما أشبه ذلك ، ويتجنب الوجه لأنه يحرم ضربه ، لنهي النبي ﷺ .

ولا يكون فوق عشرة أسواط ، ويكون للتأديب والتربية ، فلا يظهر به الرغبة في العقاب إلا عند الحاجة إلى بيان ذلك ، لكثرة نفور الصبي وتركه للصلاة ونحوه .

### ﴿ هَإِنْ بَلَغَ فِي الثَّنَاةِ أَوْ بَعْدَهَا أَهْلًا ﴾ .

أي : إذا بلغ الصبي في أثناء فعله للصلاة ، أو بعد فعلها فإنه يجب عليه أن يعيد .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، وداود .

أ-أن الصلاة التي صلاها قبل البلوغ نافلة في حقه فلا تجزئ عن الفريضة .

ب-وقالوا : القياس على النافلة ، فإن المصلي - بالغاً أو غير بالغ - إذا نوى صلاة نافلة لم تجزئه عن الفريضة ، فكذا الصبي إذا صلى قبل البلوغ فصلاته نافلة فلا تنقلب فرضاً .

ج-أن من لم يبلغ صلى قبل وجوبها عليه فلم تجزه بعد وجود سبب وجوبها عليه كمن صلى قبل دخول الوقت .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يلزمه إعادتها .

وهو قول الشافعي ، اختاره ابن تيمية ، والشيخ ابن عثيمين .

أ-لقوله ﷺ ( مروا أبناءكم بالصلاة لسبع ... ) قالوا : إن الصبي قد صلى كما أمر ، فلا يؤمر بإعادة الصلاة مرة ثانية .

ب- وقالوا : قياساً على الصيام إذا بلغ في أثناءه ، فكما لا يعيده كذلك لا يعيد الصلاة إذا بلغ في أثناءها .

وهذا القول هو الصحيح والله أعلم .

• أما إذا بلغ الصبي ولم يكن قد صلى ، فهنا يجب عليه أن يصلي ، وهذا لا نزاع فيه .

### ( ويحرم تأخيرها عن وقتها ) .

أي : يحرم تأخير الصلاة عن وقتها .

قال ابن قدامة : أجمع المسلمون على أن الصلوات الخمس مؤقتة بمواقيت معلومة محددة .

جاء في الموسوعة الفقهية : اتفق الفقهاء على تحريم تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها بلا عذر شرعي .

أ- قال تعالى ( إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ) .

ب- وقال تعالى ( فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ . الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ) قَالَ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ هُمْ الَّذِينَ يُؤَخِّرُونَهَا عَنْ وَقْتِهَا .

ج- وقال تعالى ( فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ ) قَالَ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ : إِضَاعَتُهَا تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِهَا ، وَلَوْ تَرَكَوْهَا لَكَانُوا كُفَّارًا .

قال الشيخ ابن عثيمين : وإذا كانت مفروضة في وقت معين فتأخيرها عن وقتها حرام. وكذلك النبي ﷺ وقت أوقات الصلاة، وهذا يقتضي وجوب فعلها في وقتها.

وتأخيرها يشتمل تأخيرها بالكيفية؛ أو تأخير بعضها، بحيث يؤخر الصلاة حتى إذا لم يبق إلا مقدار ركعة صلى، فإنه حرام عليه؛ لأن الواجب أن تقع جميعها في الوقت.

قال ابن تيمية: لا يجوز لأحد أن يؤخر صلاة النهار إلى الليل، ولا يؤخر صلاة الليل إلى النهار لشغل من الأشغال، لا لحصد ولا لحزب ولا لصناعة ولا لحناية. ولا نجاسة ولا صيد ولا هو ولا لعب ولا لخدمة أستاذ، ولا غير ذلك؛ بل المسلمون كلهم متفقون على أن عليه أن يصلي الظهر والعصر بالنهار، ويصلي الفجر قبل طلوع الشمس، ولا يشرك ذلك لصناعة من الصناعات، ولا للهو ولا لغير ذلك من الأشغال وليس للمالك أن يمنع مملوكه، ولا للمستأجر أن يمنع الأجير من الصلاة في وقتها .

وقال رحمه الله : فلا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لحناية ولا حديث ولا نجاسة ولا غير ذلك، بل يصلي في الوقت بحسب حاله، فإن كان محدثاً وقد عديم الماء أو خاف الضرر باستعماله يتيمم وصلى ، وكذلك الجنب يتيمم ويصلي إذا عديم الماء أو خاف الضرر باستعماله ليمرض أو ليزد . وكذلك الغريب يصلي في الوقت غريباً ، ولا يؤخر الصلاة حتى يصلي بعد الوقت في ثيابه . وكذلك إذا كان عليه نجاسة لا يقدر أن يزيلها فيصلي في الوقت بحسب حاله . وهكذا المريض يصلي على حسب حاله في الوقت، كما قال النبي ﷺ لعمران بن حصين : ( صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب ) فالمرضى باتفاق العلماء يصلي في الوقت قاعداً أو على جنب ، إذا كان القيام يريد في مرضه ، ولا يصلي بعد خروج الوقت قائماً . وهذا كله لأن فعل الصلاة في وقتها فرض ، والوقت أكد فرائض الصلاة . ( مجموع الفتاوى : ٢٢ / ٣٠ ) .

• لكن إذا استيقظ الإنسان من نومه قبل طلوع الشمس وهو جنب ، فإن اغتسل طلعت الشمس ، وإن تيمم صلى بالوقت ، هنا يغتسل ويصلي بعد طلوع الشمس .

قال ابن تيمية : وإذا استيقظ آخر وقت الفجر فإذا اغتسل طلعت الشمس ، فجمهور العلماء هنا يقولون : يغتسل ويصلي بعد طلوع الشمس ، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد ، وأخذ القولين في مذهب مالك . وقال في القول الآخر : بل يتيمم أيضاً هنا ويصلي قبل طلوع الشمس كما تقدم في تلك المسائل ، لأن الصلاة في الوقت بالتيمم خير من الصلاة بعده بالغسل . والصحيح قول الجمهور .

لأن الوقت في حق التائم هو من حين يستيقظ ، كما قال النبي ﷺ ( من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها ) ، فالوقت في حق التائم هو من حين يستيقظ ، وما قبل ذلك لم يكن وقتاً في حقه ، وإذا كان كذلك فإذا استيقظ قبل طلوع الشمس

فَلَمْ يُمْكِنَهُ الْإِعْتِسَالُ وَالصَّلَاةُ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِهَا فَقَدْ صَلَّى الصَّلَاةَ فِي وَقْتِهَا وَلَمْ يُفَوِّتْهَا ؛ بِخِلَافِ مَنْ اسْتَيْقَظَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ فَإِنَّ الْوَقْتَ فِي حَقِّهِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُفَوِّتَ الصَّلَاةَ ، وَكَذَلِكَ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً وَذَكَرَهَا ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ يَغْتَسِلُ وَيُصَلِّي فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ ، وَهَذَا هُوَ الْوَقْتُ فِي حَقِّهِ . ( مجموع الفتاوى : ٢٢ / ٣٦ ) .

#### ﴿ لَا لَنَا وَجَمْعُهَا ﴾ .

أي : يستثنى من تحريم تأخير الصلاة ، من يحق له الجمع كالمسافر والخائف ، فيؤخر الظهر إلى العصر ، أو المغرب إلى العشاء .

#### ﴿ أَوْ مَشْتَغِلٍ بِشَرَطِهَا ﴾ .

وهذا أيضاً مما يستثنى من تأخير الصلاة عن وقتها ، وهو من يشتغل بشرط الصلاة الذي يحصله قريباً .  
مثاله : إنسان انشغل ثوبه فصار يحيطه فحان خروج الوقت ، فإن صلى قبل أن يحيطه صلى غزباناً ، وإن انتظر حتى يحيطه صلى مستتراً بعد الوقت ، فهذا تحصيله قريب ، فهنا يجوز أن يؤخرها عن وقتها ، أما إذا كان بعيداً فلا .  
ومثله لو وصل إلى الماء عند غروب الشمس ، فإن اشتغل باستخراجه غربت الشمس ، فله أن يؤخرها عن وقتها ، لأنه اشتغل بشرط يحصيله قريباً ، وهو استخراج الماء من البئر ، وإن كان يحتاج إلى حفر البئر فلا يؤخرها ، لأن هذا الشرط يحصله بعيداً .  
وهذا قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في المشهور ، واختاره ابن قدامة .  
أ- لقوله تعالى ( فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ) .

ب- أن الصلاة لا تصح إلا بشروطها ما دام قادراً عليها أو على بعضها ، متى كان شرطاً مقدوراً عليه وجب الاشتغال بتحصيله .  
وهذه بعض العلماء : إلى أنه لا يجوز أن يؤخرها في هذه الحالة ، فيصلّي الصلاة في وقتها ولو بالتيمم عارياً إذا لم يمكنه تحصيل الماء لطهارته ، والثوب لستر عورته إلا بعد خروج الوقت .  
وبهذا قال زفر ، وبعض الحنفية ، واختاره ابن تيمية .  
أ- لقوله تعالى ( إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً ) .  
ب- قوله ﷺ ( الصلاة ما بين هذين الوقتين ) .

وجه الدلالة : أن فعل الصلاة في وقتها فرض ، والوقت أكد فرائض الصلاة ، فيجب على العبد أن يصلي في الوقت كما أمر بحسب الإمكان ، فما قدر عليه من شروط الصلاة فعله ، وما عجز عنه سقط عنه .  
قال ابن تيمية : ... إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ قَالُوا يَشْتَغِلُ بِتَخْصِيلِ الطَّهَارَةِ وَإِنْ فَاتَ الْوَقْتُ . وَهَكَذَا قَالُوا فِي اشْتِغَالِهِ بِخِطَاةِ الْبَاسِ وَتَعَلُّمِ دَلَائِلِ الْقِبْلَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَهَذَا الْقَوْلُ خَطَأٌ ، بَلْ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْوَقْتِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ وَمَا عَجَزَ عَنْهُ مِنْ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ سَقَطَ عَنْهُ .  
وهذا القول هو الراجح .

#### ﴿ وَيَعْضِي مِنْ زِلَالِ هَقْلِهِ بَنُوم ﴾ .

أي : من نام عن الصلاة فإنه يجب عليه أن يقضيها إذا استيقظ .  
قال الشوكاني : أجمع العلماء على وجوب قضاء الصلاة إذا فاتت بنوم أو نسيان .  
أ- حديث أنس بن مالك قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ، وَلَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ " أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ) متفق عليه .

وَلَمْ يَسْتَلِمِ ( مَنْ نَسِيَ صَلَاةً ، أَوْ نَامَ عَنْهَا . فَكَفَّارَتُهَا : أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا ) .  
ب- ولأن النبي ﷺ قضى صلاة الفجر لما نام عنها في السفر .

ج- وعن أبي هريرة ؓ ( أن رسول الله ﷺ حين قفل من غزوة خيبر سار ليلة حتى إذا أدركه الكرى قال لبلال : اكأل لنا الليل فضلى بلال ما قدر له ونام رسول الله ﷺ وأصحابه فلما تقارب الفجر استند بلال إلى راحلته فواجه الفجر فغلبت بلالاً عيناه وهو مستند إلى راحلته

فلم يستيقظ رسول ﷺ ولا بلال ولا أحد من أصحابه حتى ضربتهم الشمس ... الحديث - وفيه : قال رسول الله ﷺ افتادوا فافتادوا رواحلهم شيئاً ثم توضأ رسول الله ﷺ وأمر بلالاً فأقام الصلاة فصلى الصبح فلما قضى الصلاة قال: من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها . (

وفي رواية ( فقال النبي ﷺ : ليأخذ كل رجل برأس راحلته فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان ، قال ففعلنا ثم دعا بالماء فتوضأ ثم سجد سجدتين . ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة ) .

**فائدة : إن قال قائل : أليس النبي ﷺ لما أستيقظ أمرهم أن يتحللوا من مكانهم إلى مكان آخر ؟**

**فالجواب :** أن النبي ﷺ علل بقوله ( هذا منزل حضرنا فيه الشيطان ) ، فلا ينبغي أن يصلى في أماكن حضور الشياطين .

**قال القرطبي :** أخذ بهذا بعض العلماء فقال : من انتبه من نوم عن صلاة فائتة في سفر ، فليتحول عن موضعه ، وإن كان وادياً فيخرج عنه ، وقيل : إنما يلزم في ذلك الوادي بعينه .

**وقال غيره :** يؤخذ منه أن من حصلت له غفلة في مكان استحسب له التحول عنه ، ومنه أمر الناعس في سماع الخطبة يوم الجمعة بالتحول من مكانه إلى مكان آخر .

● اختلف العلماء لو فاتت الصلاة بغير عذر ؛ هل تقضى أم لا مع الاتفاق أنه آثم ؟ على قولين :

**القول الأول :** أنه يقضيها .

وبه قال أكثر العلماء ، منهم الأئمة الأربعة ، وحكي إجماعاً ورده ابن رجب وابن القيم .

أ- لقوله ﷺ ( من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها ) .

**قال النووي :** فيه وجوب قضاء الفريضة الفائتة ، سواء تركها بعذر كنوم ونسيان أم بغير عذر ، وإنما قيد في الحديث بالنسيان لخروجه على سبب ، لأنه إذا وجب القضاء على المعذور ، فغيره أولى بالوجوب ، وهو من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى .

ب- قوله تعالى ( وأقم الصلاة لذكري ) وقوله تعالى ( وأقيموا الصلاة ) وقوله ﷺ ( خمس صلوات افترضهن الله ... ) .

وجه الدلالة : أن هذه النصوص من الكتاب والسنة تدل على وجوب الصلاة ، فلا يجوز إسقاطها إلا ببرهان نص أو إجماع .

ج- أن النبي ﷺ أمر من أفطر بالجماع في رمضان عمداً أن يقضي يوماً مكانه (كما عند أبي داود) ويقاس عليه الصلاة ، بجماع أن كلاً منهما آخر عبادة عظيمة من أركان الإسلام عن وقتها المحدد عمداً ، فإذا جاز القضاء لأحدهما جاز للآخر ولا فرق .

د- أن النبي ﷺ أمر بالصلاة خلف الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها ، مما يدل على أن صلاتهم صحيحة مجزئة - مع إبقاعهم للصلاة في غير وقتها - وإن كانوا آثمين بالتأخير ، وقد نهي النبي ﷺ عن قتالهم ما أقاموا الصلاة ، فسمى صلاتهم صلاة .

**القول الثاني :** أنه لا يقضي .

وبه قال بعض السلف ، وهو مذهب أهل الظاهر ، ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية واختاره الشيخ ابن عثيمين ، ومال إليه ابن رجب وابن القيم .

أ- لقوله تعالى ( قَوْلًا لِلْمُصَلِّينَ . الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ) .

ب- ولقوله تعالى ( فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ ) .

وجه الدلالة : أن تأخيرها عن وقتها من السهو عنها ، وهو أيضاً من إضاعتها ، فتوعد الله سبحانه من فوت الصلاة عن وقتها بوعيد تاركها ، ولو كان العمد لترك الصلاة مدركاً لها بعد خروج وقتها لما كان له الويل ، ولا لقي الغي ، كما لا ويل ولا غي لمن أخرها إلى آخر وقتها الذي يكون مدركاً لها .

ج- قوله ﷺ ( من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله ) رواه البخاري .

د- قوله ﷺ ( من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ) رواه مسلم .

وجه الدلالة : أن تأخير الصلاة عن وقتها إحداث عمل ليس عليه أمر الرسول ﷺ فيكون مردوداً ، وإذا ثبت أن هذه الصلاة مردودة

فليست بصحيحة ولا مقبولة .

هـ- القياس على من صلاها قبل الوقت ، إذ لا فرق بين من صلاها قبل الوقت وبين من صلاها بعده ، فكلاهما صلى في غير الوقت ، فكما لا تصح قبله لا تصح بعده ، لقوله ﷺ ( الصلاة ما بين هذين الوقتين ) . والله أعلم .

#### ( أن إلهي ) .

أي : ويقضي من زال عقله بإغماء .

وهذا المذهب ، واستدلوا :

أ- عن عمار بن ياسر ( أنه أغمي عليه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، فأفاق في بعض الليل فقضاهن ) رواه عبد الرزاق .

ب- قياساً على النوم .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا يجب عليه القضاء .

وهذا مذهب مالك ، والشافعي .

لقوله ﷺ ( من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ) فهذا المغمي عليه جميع الوقت لم يدرك ركعة من الصلاة .

وهذا القول هو الصحيح ، واختاره الشيخ ابن عثيمين .

وقياس المغمي على النائم قياس غير صحيح ، لأن النائم ينام باختياره ، ويمكن أن يوقظ ، لكن المغمي عليه لا يمكن أن يوقظ لأنه لا يشعر ، فهو شبيه بالجنون ، وهناك من تطول مدة إغمائه وخاصة في هذا العصر .

**وقال بعضهم :** إن أغمي خمس صلوات قضاها ، وإن زادت سقط فرض القضاء في الكل .

وهذا قول أبي حنيفة .

● **فائدة :** اعلم أن الخلاف في المغمي عليه فقط ، أما غيره :

○ فالجنون لو عقل بعد خروج الوقت لا يلزمه القضاء بلا خلاف .

○ الصبي إذا بلغ بعد خروج الوقت لا يلزمه القضاء إجماعاً .

○ الكافر إذا خرج وقت الصلاة ولم يصل ، ثم أسلم بعد خروج وقت الصلاة ، فإنه لا يلزمه القضاء بلا خلاف .

● إذا غاب عن الوعي باختياره ، كمن أخذ البنج أو المادة المنومة لإجراء عملية مثلاً ، فهذا يلزمه القضاء .

وإلى هذا ذهب الحنابلة ، ورجحه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله.

قال في ( الإنصاف ) أما إذا زال عقله بشرب دواء ، يعني مباحاً ، فالصحيح من المذهب : وجوب الصلاة عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : لا تجب عليه ... وقال المصنف في المغني ، ومن تبعه : من شرب دواء فزال عقله به : فإن كان زوالاً لا يدوم كثيراً ، فهو

كالإغماء ، وإن تناول فهو كالجنون .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : " إذا أغمي على المريض وفقد الوعي فإنه لا صلاة عليه ... فلو قدر أن المريض أغمي عليه لمدة يوم أو يومين أو شهر أو شهرين ثم أفاق فإنه لا قضاء عليه ، ولا يمكن أن يقاس الإغماء على النوم ؛ لأن النائم يمكن أن يستيقظ إذا أوقظ ، والمغمي عليه لا يمكن ، فهو في حال بين الجنون وبين النوم ، والأصل براءة الذمة ، وعلى هذا فيكون من أغمي عليه لمرض أو حادث فإنه لا يقضي الصلوات قلّت أو كثرت ، أما إذا أغمي عليه للبنج الذي استعمله باختياره ولكنه لم يصح بعد البنج إلا بعد يومين أو ثلاثة فعليه أن يعيد الصلاة ؛ لأن هذا حصل باختياره .

#### ( أن سكر ) .

أي : أن السكران يقضي ما فاتته حال سكره .

وهذا مذهب الأئمة الأربعة .

**قال ابن قدامة :** لا نعلم فيه خلافاً .

- وقال ابن عبد البر :** وكل صلاة تركها السكران أو صلاها أو بعضها في حالة سكره وتمكن الخمر من رأسه فعليه قضاؤها. اهـ
- اتفق العلماء على عدم صحة صلاة السكران وقت سكره ، وجاهير العلماء على إيجاب القضاء عليه لما فاتته حال سكره .
  - قال ابن تيمية : صلاة السكران الذي لا يعلم ما يقول لا تجوز باتفاق ، بل ولا يجوز أن يُمكن من دخول المسجد .
  - جاءت الأحاديث الصحيحة الكثيرة في عقوبة من شرب الخمر وأنه لا تُقبل صلاته أربعين يوماً ، وقد ورد هذا من حديث عمرو بن العاص ، وابن عباس ، وابن عمر ، وابن عمرو .

من هذه الأحاديث ما رواه ابن ماجه عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ وَسَكِرَ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا وَإِنْ مَاتَ دَخَلَ النَّارَ ، فَإِنْ تَابَ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ عَادَ فَشَرِبَ فَسَكِرَ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ، فَإِنْ مَاتَ دَخَلَ النَّارَ ، فَإِنْ تَابَ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ عَادَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ رَدْعَةِ الْحَبَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا رَدْعَةُ الْحَبَالِ ؟ قَالَ : غُصَاةُ أَهْلِ النَّارِ ) .

وليس معنى عدم قبول الصلاة أنها غير صحيحة ، أو أنه يترك الصلاة ، بل المعنى أنه لا يثاب عليها . فتكون فائدته من الصلاة أنه يرى ذمته ، ولا يعاقب على تركها.

قال أبو عبد الله ابن منده : " قوله " لا تقبل له صلاة " أي : لا يثاب على صلاته أربعين يوماً عقوبة لشربه الخمر ، كما قالوا في المتكلم يوم الجمعة والإمام يخطب إنه يصلي الجمعة ولا جمعة له ، يعنون أنه لا يعطى ثواب الجمعة عقوبة لذنبه .

وقال النووي : وَأَمَّا عَدَمُ قَبُولِ صَلَاتِهِ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا ثَوَابَ لَهُ فِيهَا وَإِنْ كَانَتْ مُجَرَّدَةً فِي سُحُوطِ الْفَرَضِ عَنْهُ ، وَلَا يَخْتِاجُ مَعَهَا إِلَى إِعَادَةٍ .

وهذه العقوبة على شارب الخمر إنما هي لمن لم يتب ، أما من تاب وأناب إلى الله فإن الله يتوب عليه ويتقبل منه أعماله . كما في الحديث السابق : ( فَإِنْ تَابَ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ ) . وكما قال النبي ﷺ : ( التائب من الذنب كمن لا ذنب له ) . رواه ابن ماجه

## باب الأذان والإقامة

**تعريفه :**

- الأذان لغة :** الإعلام ، ومنه قوله تعالى ( وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ... ) أي : إعلام من الله ورسوله .
- وشرعاً :** إعلام بحلول فعل الصلاة .
- وهو مشروع بالكتاب والسنة والإجماع .
- قال تعالى ( وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا ) .
- وقال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ) .
- والسنة أحاديث كثيرة ستأتي إن شاء الله .
- وأجمعت الأمة على أن الأذان مشروع للصلوات الخمس . [ قاله ابن قدامة ] .
- والصحيح أن الأذان شرع في المدينة في السنة الأولى ولم يكن قد شرع بمكة .
- وبدل لذلك : حديث ابن عمر : أَنَّهُ قَالَ كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَخَيَّنُونَ الصَّلَوَاتِ وَلَيْسَ يُنَادَى بِهَا أَحَدٌ فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ فَقَالَ بَعْضُهُمْ اتَّخَذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى وَقَالَ بَعْضُهُمْ قَرَنًا مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ فَقَالَ عُمَرُ أَوْلَا تَبْعَثُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ( يَا بِلَالُ قُمْ فَنادِ بِالصَّلَاةِ ) متفق عليه .
- وهذا يدل على : أَنَّ الأذان لم يكن قد شرع في مكة قبل الهجرة ، لأنه لو كان مشروعاً ، ما فعل الصحابة ذلك .
- قال ابن حجر : وردت أحاديث تدل على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة ، والحق أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث .
  - وقد شرع برؤية رآها عبد الله بن زيد بن ربه وأقره النبي ﷺ عليها .
- عن عبد الله بن زيد بن ربه قال ( لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس يعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة ، طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده ، فقلت يا عبد الله ! أتبيع الناقوس ، قال : وما تصنع به ، فقلت ندعو به إلى الصلاة ، قال : أفلا أدلك على ما هو خير



لك من ذلك ، فقلت له : بلى ، فقال ، تقول : الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله ، حي على الصلاة حي على الصلاة ، حي على الفلاح حي على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، ثم استأخر عني غير بعيد ثم قال : وتقول إذا أقمت الصلاة : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته بما رأيت ، فقال : إنها لرؤيا حق إن شاء الله ، فقم مع بلال فألق عليه ما رأيت فليؤذن به ، فإنه أندى صوتاً منك ، فقامت مع بلال فجعلت ألقيه عليه ويؤذن به ، قال : فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج يجر رداءه ويقول : والذي بعثك بالحق يا رسول الله ! لقد رأيت مثل ما رأى ، فقال رسول الله ﷺ : فله الحمد ( رواه أبو داود ) .

#### ● الحكمة من الأذان :

ذكر العلماء في حكمة الأذان أربعة أشياء : إظهار شعار الإسلام ، وكلمة التوحيد ، والإعلام بدخول وقت الصلاة وبمكاتها ، والدعاء إلى الجماعة . [ شرح النووي ] .

#### ( الأذان فضله العظيم ) .

حيث جاءت الأحاديث الكثيرة في بيان فضله .

أ-عن معاوية . قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( الْمُؤَدِّثُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَعْنَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) رواه مسلم .  
 ب-وعن جابر قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ ( إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ الْبَدَاءَ بِالصَّلَاةِ ذَهَبَ حَتَّى يَكُونَ مَكَانَ الرُّوحَاءِ ) متفق عليه .  
 ج-وعن أبي هريرة . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْبَدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا ) متفق عليه .

د-وعن أبي سعيد الخدري . قال : قال ﷺ ( ... فَإِذَا كُنْتُ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذَنْتَ بِالصَّلَاةِ فَارْفَعِ صَوْتَكَ بِالْبَدَاءِ ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَدِّينَ حَتَّى وَلَا إِنْسٌ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) رواه البخاري .

#### ● قوله (أَطْوَلُ النَّاسِ أَعْنَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ؟

قيل : أكثر الناس تشوقاً إلى رحمة الله .

وقيل : إذا ألجم الناس العرق يوم القيامة طالت أعناقهم لئلا ينالهم ذلك الكرب والعرق .

وقيل : معناه أنهم سادة ورؤساء والعرب تصف السادة بطول العنق . [ شرح النووي ] .

#### ● قوله ( ذَهَبَ حَتَّى يَكُونَ مَكَانَ الرُّوحَاءِ ) لماذا يهرب الشيطان عند سماع الأذان ؟

قيل : لئلا يسمعه فيضطر إلى أن يشهد له بذلك يوم القيامة .

وقيل : إنما يُدبر لعظم أمر الأذان لما اشتمل عليه من قواعد التوحيد وإظهار شعائر الإسلام وإعلانه .

وقيل : لئلاسه من وسوسة الإنسان عند الإعلان بالتوحيد . [ شرح النووي ] .

#### ● اختلف العلماء : أيهما أفضل الإمامة أو الأذان على قولين ؟

القول الأول : أن الأذان أفضل .

وهو مذهب الشافعية والحنابلة ، ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية ، والشيخ ابن عثيمين .

أ- واستدلوا بالأحاديث التي سبقت والتي تدل على فضل الأذان .

ب-ولأن الأذان أشق .

القول الثاني : أن الإمامة أفضل .

وهو مذهب الحنفية والمالكية .

أ-لقول النبي ﷺ : ( فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم ) .

ب- أن النبي ﷺ تولاهما بنفسه ، وكذلك خلفاؤه ، ولم يتولوا الأذان ، ولا يختارون إلا الأفضل .

ج- ولأن الإمامة يُختار لها من هو أكمل حالاً وأفضل .

وأجاب أصحاب القول الأول عن أدلة القول الثاني :

قالوا : كون النبي ﷺ لم يقيم بمهمة الأذان ولا خلفاؤه الراشدون يعود السبب فيه لضيق وقتهم عنه ، لانشغالهم بمصالح المسلمين التي لا يقوم بها غيرهم ، فلم يتفرغوا للأذان ، ومراعاة أوقاته .

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لولا الخلافة لأدّنت . ( الموسوعة الفقهية ) .

وقال الشيخ ابن عثيمين : وإنما لم يؤذن رسول الله ﷺ وخلفاؤه الراشدون ؛ لأنهم اشتغلوا بأهم من المهم ، لأن الإمام يتعلق به جميع الناس فلو تفرغ لمراقبة الوقت لانشغل عن مهمات المسلمين .

#### ● جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية :

اِخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي أَنَّهُ هَلِ الْأَذَانُ أَفْضَلُ أَمِ الْإِمَامَةُ ؟

فَدَهَبَ الْحَنَفِيُّ فِي الْمُعْتَمَدِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ ، وَهُوَ قَوْلُ عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، وَرَوَايَةٌ عِنْدَ أَحْمَدَ ، إِلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ أَفْضَلُ مِنَ الْأَذَانِ .

لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَلَّاهَا بِنَفْسِهِ ، وَكَذَلِكَ خُلَفَاؤُهُ الرَّاشِدُونَ ، وَلَمْ يَتَوَلَّوْا الْأَذَانَ ، وَهُمْ لَا يَخْتَارُونَ إِلَّا الْأَفْضَلَ ، وَلِأَنَّ الْإِمَامَةَ يُخْتَارُ لَهَا مَنْ هُوَ أَكْمَلُ حَالاً وَأَفْضَلُ .

وَدَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ فِي الرَّاجِحِ عِنْدَهُمَا ، وَهُوَ قَوْلُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ إِلَى أَنَّ الْأَذَانَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِمَامَةِ .

لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا ) .

قَالَتِ السَّيِّدَةُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : نَزَلَتْ فِي الْمُؤَذِّنِينَ .

وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْبَدَاءِ وَالصَّغَرِ الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَنْهَمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا ) .

وَقَوْلِهِ ﷺ ( الْمُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَعْنَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) .

وَلِقَوْلِهِ ﷺ ( الْإِمَامُ ضَامِنٌ وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ ، اللَّهُمَّ ارْشِدِ الْإِيْمَةَ وَاعْفِرْ لِلْمُؤَذِّنِينَ ) .

وَالْأَمَانَةُ أَعْلَى وَأَحْسَنُ مِنَ الضَّمَانِ ، وَالْمَغْفِرَةُ أَعْلَى مِنَ الْإِرْشَادِ .

قَالُوا : كَوْنُ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَتِمَّ بِمُهْمَةِ الْأَذَانِ وَلَا خُلَفَاؤُهُ الرَّاشِدُونَ يُعَوِّدُ السَّبَبَ فِيهِ لَضَيْقِ وَقْتِهِمْ عَنْهُ ، لِإِنْشِغَالِهِمْ بِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ الَّتِي لَا يَقُومُ بِهَا غَيْرُهُمْ ، فَلَمْ يَتَفَرَّغُوا لِلْأَذَانِ ، وَمُرَاعَاةِ أَوْقَاتِهِ .

قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه : لَوْ لَا الْخِلَافَةُ لَأَدَّنتُ .

وَفِي قَوْلِ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ أَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي الْفَضْلِ .

وَفِي قَوْلِ آخَرٍ عِنْدَ كُلٍّ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ الْقِيَامَ بِحَقَّقِ الْإِمَامَةِ وَجَمِيعِ خِصَالِهَا ، فَهِيَ أَفْضَلُ ، وَإِلَّا فَالْأَذَانُ أَفْضَلُ .

#### ● هل أذن النبي ﷺ ؟

قيل : أذن مرة في السفر .

لحديث يعلى بن بسرة : ( أنهم كانوا مع النبي ﷺ في سفر فانتبهوا إلى مضيق فحضرت الصلاة فمطروا ، السماء من فوقهم والبلدة من أسفل منهم ، فأذن رسول الله ﷺ وهو على راحلته وأقام ... ) رواه الترمذي .

وقيل : لم يباشر الأذان .

وهذا القول هو الصحيح .

وأما الحديث السابق فهي رواية مختصرة ، وقد جاءت رواية أخرى بلفظ ( فأمر المؤذن فأذن وأقام ) .

فعرف أن معنى قوله ( فأذن ) أمر به .

### ﴿ الْآذَانُ وَالْإِقَامَةُ فَرْضَانِ ﴾ .

أي : أن الأذان والإقامة حكمهما فرض كفاية ( فإذا كانوا في بلد وأذن بعض الناس الذين تقوم بهم الكفاية ، فإن هذا يكفي ) .

أ- لقوله ﷺ للمالك بن الحويرث ( إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحذكم ... ) وهذا أمر والأمر يقتضي الوجوب .

ب- ولحديث أبي الدرداء . قال : قال رسول الله ﷺ ( ما من ثلاثة في قرية لا يؤذّن ولا تُقام فيهم الصلاة ، إلا استحوذ عليهم الشيطان ) رواه أبو داود . فترك الأذان استحواذ من الشيطان فيجب تجنبه .

ج- وعن أنس بن مالك قال ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَيِّرُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ وَكَانَ يَسْتَمِعُ الْآذَانَ فَإِنْ سَمِعَ آذَانًا أَمْسَكَ وَإِلَّا أَعَارَ فَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « عَلَى الْفُطْرَةِ » . ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ » . فَتَنَطَّرُوا فَإِذَا هُوَ رَاعِي مِعْرَى ) رواه مسلم .

فدل الحديث على أن الأذان هو العلامة الدالة المفرقة بين دار الإسلام ودار الكفر .

وهذا القول هو الصحيح ، وهو أنه فرض كفاية ، ( فإذا كانوا في بلد وأذن بعض الناس الذين تقوم بهم الكفاية ، فإن هذا يكفي ) .

والدليل كونه فرض كفاية قوله ﷺ للمالك بن الحويرث ( إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحذكم ) وهذا يدل على أنه يكتفى بأذن واحد ، ولا يجب الأذان على كل أحد .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه سنة .

وهو مذهب الحنفية والشافعية . واستدلوا :

أ- بحديث المسيء في صلاته ، قالوا : فإني ﷺ أمر الأعرابي باستكمال شروط وأركان الصلاة وواجباتها ، ولم يذكر معها الأذان والإقامة .

ب- وأن الأذان ثبت عن مشورة حتى تقرر برؤيا عبد الله بن زيد ، وليس هذا من صفات الواجبات ، وإنما هو من صفات المندوبات .

### ﴿ هَلَى الْكَرِجَالِ ﴾ .

أي : فلا يجب على النساء ، ولا على الصغار .

• واختلف العلماء لو أذنت المرأة وأقامت لجماعة النساء أو لنفسها على أقوال :

قيل : يكره لمن الأذان والإقامة .

وهذا مذهب الحنابلة .

وقيل : يكره لمن الأذان وتستحب الإقامة .

وقيل : يستحب لمن الأذان والإقامة .

وقيل : يباح لمن الأذان والإقامة مع خفض الصوت .

وهذا أرجح .

• وقوله ( على الرجال ) أي : يجب على الجماعة ، ( اثنان فأكثر ) فلا يجب على المنفرد لكنه يستحب في حقه .

لحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول (يعجب ربك عز وجل من راعي غنم في رأس الشظية للجبل يؤذن بالصلاة ويصلي، فيقول الله عز وجل: انظروا إلى عبدي هذا يؤذن ويقيم، يخاف شيئاً، قد غفرت له، وأدخلته الجنة). رواه أبو داود

قال الشيخ ابن عثيمين : الأذان والإقامة للمنفرد سنة ، وليسوا بواجب ؛ لأنه ليس لديه من يناديه بالأذان ، ولكن نظراً لأن الأذان ذكر لله عز وجل ، وتعظيم ، ودعوة لنفسه إلى الصلاة وإلى الفلاح .

قال الشوكاني : والحديث يدل على شرعية الأذان للمنفرد فيكون صالحاً لرد قول من قال: إن شرعية الأذان تختص بالجماعة.

### ﴿ الْكُفَّيْمِينَ ﴾ .

أي : فالمسافرون لا يجب عليهم الأذان .

وذهب بعض العلماء : إلى وجوبه .

واختاره الشيخ السعدي .

لقوله ﷺ لما أتى الحويرث ومن معه لما أرادوا السفر ( إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحذكم ... ) وهذا أمر والأمر يقتضي الوجوب . قال الشيخ محمد بن عثيمين مرجحاً هذا القول : الصحيح أن الأذان للمسافر واجب ... ثم ذكر حديث مالك السابق ... حيث أمرهم النبي ﷺ بالأذان ، ولأن النبي ﷺ لم يدع الأذان حضراً ولا سفيراً .

( الصلاة التي الخمس والى مقضية ) .

أي : أن الأذان خاص بالصلوات الخمس المكتوبة ، فلا يجب لغيرها ، كالوتر ، والسنن ، والعيد ، والاستسقاء ، والكسوف .

أ- لأنه لم يؤذن على عهد رسول الله ﷺ لغير الصلوات الخمس المفروضة .

ب- أن المقصود من الأذان الإعلام بوقت الصلاة على الأعيان ، وهذا لا يوجد في غير المكتوبة .

• قوله ( ولو مقضية )

أي : ولو كانت الصلاة قضاء ، فإنه يسن لها الأذان .

وهذا مذهب الحنفية ، والحنابلة .

أ- لحديث أبي قتادة ، قال ( سَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: لَوْ عَرَّسَتْ بِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَخَافُ أَنْ تَنَامُوا عَنِ الصَّلَاةِ، قَالَ بِلَالٌ: أَنَا أَوْقِظُكُمْ، فَاضْطَجَعُوا وَأَسْنَدَ بِلَالٌ ظَهْرَهُ إِلَى رَاحِلَتِهِ فَعَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فَنَامَ، فَاسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ طَلَعَ خَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَالَ: يَا بِلَالُ أَيْنَ مَا قُلْتِ؟ قَالَ مَا أَقْبَيْتِ عَلَيَّ نَوْمَةً مِثْلَهَا قَطُّ، قَالَ إِنَّ اللَّهَ قَبِضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ وَرَدَّهَا عَلَيْكُمْ حِينَ شَاءَ، يَا بِلَالُ فَمَ قَآذِنُ بِالنَّاسِ بِالصَّلَاةِ، فَتَوَضَّأَ فَلَمَّا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ وَابْتِأَسَتْ قَامَ فَصَلَّى ) متفق عليه .

حيث أن النبي ﷺ أذن وقد فاتتهم الصلاة .

ب- ولقوله ﷺ ( فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحذكم ... ) وهذا يشمل حضورها في الوقت ، وحضورها بعد الوقت .

ج- ولأن الأذان من سنن الصلاة المفروضة ، فاستوى حاله في الوقت وغيره كالإقامة .

تنبيه : وهذا إذا كان من فاتتهم الصلاة حتى خرج وقتها في مكان لم يؤذن فيه كالصحراء ، أما إذا كانوا في البلد فيكتفى بأذان البلد ، لأنه حصلت به الكفاية .

• فائدة : العبادة توصف بثلاثة أوصاف :

أداء : ما فعل في وقته أولاً .

قضاء : ما فعل بعد الوقت .

إعادة : ما فعل في الوقت ثانياً لخلل في الأولى .

( وتحرّم أجرُهما ، لا رزق من بيت المال لعدم متطوع ) .

أي : يحرم على الإنسان أن يؤذن بعقد إجارة فإن فعل فهو آثم ، بأن يستأجر شخصاً يؤذن ويقيم .

وهذه المسألة لها أحوال :

أ- اتفق الفقهاء على جواز أخذ الأجرة على الأذان إذا كان ذلك من بيت المال ، إلا أن الشافعية والحنابلة قيدوا ذلك بعدم وجود متبرع .

وإنما كان جائزاً إذا كان من بيت المال لأمر :

أولاً : أن ما يأخذه من بيت المال ليس عوضاً وأجرة ، بل رزق للإعانة على الطاعة .

ثانياً : أن بالمسلمين حاجة إلى الأذان والإقامة وقد لا يوجد متطوع بهما ، وإذا لم يدفع الرزق فيهما تعطلتا .

ثالثاً : أن بيت المال معدّ لمصالح المسلمين ، فإذا كان بذله لمن يتعدى نفعه إلى المسلمين محتاجاً إليه كان من المصالح .



مِثْلَ مَا رَأَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلِلَّهِ الْحَمْدُ). رواه أبو داود

وذهب بعض العلماء : إلى أنه ١٩ جملة بالتكبير في أوله أربعاً مع الترجيع .

لحديث أبي مخذرة كما عند أبي داود ( بترجيع التكبير ) .

[illegible]

وذهب بعض العلماء : إلى أنه ١٧ جملة .

وهذا مذهب مالك .

التكبير مرتين في أوله مع الترجيع .

لحديث أبي مخذورة كما في رواية مسلم .

عَنْ أَبِي مُخْدُودَةَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَهُ هَذَا الْأَذَانَ ( اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ) - ثُمَّ يَبْعُدُ فَيَقُولُ - أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ - مَرَّتَيْنِ - حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ - مَرَّتَيْنِ . « . زَادَ إِسْحَاقُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ( رواه مسلم )

**والراجع** أن كل هذا وردت به السنة فينبغي أن يؤذن بهذا مرة وبهذا مرة إن لم يحصل تشويش .

فالقاعدة : أن العبادات الواردة على وجوه متنوعة أن تنوع ، ففيها :

حفظاً للسنّة ، وحضوراً للقلب ، وحفظاً للشریعة .

- (الترجيع) هو: أن يقول الشهادتين بصوت منخفض يُسمع من كان بقربه، ثم يقولهما بصوت مرتفع كسائر حمل الأذان.

اختلف العلماء في حكم الترجيع في الأذان على أقوال :

**القول الأول :** أنه سنة .

وهذا مذهب مالك الشافعي .

لحديث أبي محذورة ، فإن فيه الترجيع .

القول الثاني : أنه غير مشروع .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

لحديث عبد الله بن زيد ، فهو أصل في مشروعية الأذان ، وليس فيه ذكر الترجيع ، فالأخذ به أولى ، لأن بلالاً كان يؤذن به مع رسول الله ﷺ سفيراً وحضراً .

**القول الثالث : فعله سنة وتركه سنة .**

وهذا مذهب أحمد وإسحاق ورجحه ابن تيمية وابن القيم والشيخ ابن عثيمين .

عملاً بجميع الأحاديث .

**قال ابن تيمية :** فكل واحد من أذان بلال وأبي مخدورة سنة ، فسواء رجّع المؤذن أو لم يرجع ... فقد أحسن واتبع السنة .

وهذا القول هو **الراجح** ، لأن هذا من التنوع في العبادات .

● قوله ( يرتلها ) أي : يقولها جملة جملة .

هذا المذهب .

أن السنة أن يقف المؤذن على كل تكبيرة ويؤديها بنفس واحد .

أ-لحديث جابر . أن رسول الله ﷺ قال لبلال ( إذا أذنت فترسل وإذا أقمت فاحذر ) رواه الترمذي وهو ضعيف .

**وجه الدلالة :** قالوا : إن الترسل هو التأني والتمهل ، وهذا لا يكون إلا بالوقف بعد نهاية كل جملة .

ب-ولحديث أبي مخدورة قال (ألقى عليّ رسول الله ﷺ التأذين هو بنفسه فقال قل: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر...) رواه أبو

داود

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن السنة أن يقرن بين التكبيرتين ، فيصل كل تكبيرتين بصوت واحد وبنفس واحد .

وهذا قول الحنفية الشافعية ورجحه الألباني .

أ-لحديث أنس قال ( أُمِرَ بِبَلَّالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ ... ) .

ب- ولحديث عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ. فَقَالَ أَحَدُكُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ. ثُمَّ قَالَ

أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. ثُمَّ قَالَ حَيَّ عَلَى

الصَّلَاةِ. قَالَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. ثُمَّ قَالَ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ. قَالَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. ثُمَّ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ. قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ

اللَّهُ أَكْبَرُ. ثُمَّ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ). رواه مسلم

فهذا ظاهره أن المؤذن يجمع بين كل تكبيرتين ، وأن السامع يجيبه كذلك .

والله أعلم .

## ١) والإقامة إحدى عشرة كلمة .

وهذا مذهب الشافعية والحنابلة .

أن عدد ألفاظ الإقامة ( إحدى عشرة جملة ) [ ما عدا التكبير في أولها وآخرها وقول : قد قامت الصلاة ، فهي مثنى ] .

أ-لحديث عبد الله بن زيد في رؤيا الأذان وفيه ( ... ثُمَّ اسْتَأْخَرَ عَنِّي عَيْرَ بَعِيدٍ ، ثُمَّ ، قَالَ : وَتَقُولُ : إِذَا أَقَمْتَ الصَّلَاةَ ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ

أَكْبَرُ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ، قَدْ قَامَتِ

الصَّلَاةُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .. ) .

ب- ولحديث أنس قال: ( أُمِرَ بِبَلَّالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ، إِلَّا الْإِقَامَةَ، يَعْنِي قَوْلَهُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ

مُسْلِمٌ إِلَّا سُبُّنَاءَ، وَلِلنِّسَائِيِّ: ( أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِبَلَّالٍ ) .

فقوله ( وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ ) معناه : يأتي بها وتراً ولا يثنى بخلاف الأذان .

**وقد استشكل :** عدم استثناء التكبير في الإقامة فإنه يثنى كما في حديث عبد الله بن زيد، وأجيب : بأنه وتر بالنسبة إلى تكبير الأذان ،

فإن التكبير في أول الأذان أربع .

وقوله ( إِلَّا الْإِقَامَةَ ) : يعني إلا لفظ : قد قامت الصلاة ، فإنه لا يوترها بل يثنىها .

**وذهب بعض العلماء :** أن عدد ألفاظها ( سبع عشرة جملة ) [ التكبير في أولها أربعاً ، وبقية ألفاظها مثنى ما عدا : لا إله إلا الله ] .

وهذا قول الحنفية .

لحديث أبي مخنف قال ( عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَذَانَ تِسْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً ، وَالْإِقَامَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ) رواه أبو داود .

**وذهب بعضهم** : أن عدد ألفاظها ( ١٠ ) . [ كلها مفردة ما عدا التكبير في أولها وآخرها ] .

هذا مذهب مالك .

لحديث أنس السابق ( ... وَيُؤَيَّرُ الْإِقَامَةُ ... ) .

فالحديث صرح بأن الإقامة وتر ، فدل على أن قول ( قد قامت الصلاة ) يكون مفرداً .

والجواب عن هذا : بأن للحديث روايات أخرى صحيحة اشتملت على زيادة وهي قوله ( إلا الإقامة ) وهذا يدل على أنها مستثناة من الإيتار لكونها تنفي .

**والراجح** — والله أعلم — أن يقال بأن القول الأول والثاني كلاهما صحيح ، وأن الاختلاف فيهما محمول على الإباحة والتخيير ، كالاختلاف في الترجيع ورجح هذا القول ابن تيمية ، وابن القيم ، والصنعاني ، والشوكاني .

**« وَيَكُونُ الْمُؤَذِّنُ صَيِّتًا أَمِيتًا هَالِكًا بِالصَّوْتِ » .**

هذه بعض الصفات التي تنبغي بالمؤذن :

( صَيِّتًا ) أي : رفيع الصوت .

قال النووي : الصَّيِّت بتشديد الباء ، هو : شديد الصوت ورفيعه .

أ- لقوله ﷺ لعبد الله بن زيد ( ... فَتُمْ مَعَ يَلَالٍ فَأَلْقَى عَلَيْهِ مَا رَأَيْتَ ، فَلْيُؤَذِّنْ بِهِ ، فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتًا مِنْكَ فَتُمْ مَعَ يَلَالٍ ... ) .

وفي رواية للترمذي بلفظ ( فقم مع بلال ، فإنه أندى أو أمد صوتاً منك ) .

والمراد بقوله ( أو أمد صوتاً منك ) أي : أرفع صوتاً منك .

واختار ﷺ أبا مخنف للأذان لكونه صيِّتاً .

**قال الشوكاني** : وفيه استحباب رفع الصوت بالأذان .

ب- ولأنه أبلغ في الإعلام .

● وقد ذهب بعض العلماء — إن كان المؤذن يؤذن لجماعة غير حاضرين معه — إلى اشتراط رفع الصوت بالأذان وأنه لا يصح بدونه .

وهو مذهب الحنابلة والصحيح عند الشافعية وهو قول لبعض الحنفية .

أ- واستدلوا بحديث أبي سعيد الخدري ﷺ أنه قال لعبد الرحمن بن أبي صعصعة ( فَإِذَا كُنْتَ فِي غَتَمِكَ أَوْ بِإِدْيَتِكَ فَأَذِّنْ بِالصَّلَاةِ ، فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالْبَدَاءِ " قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله ﷺ ) .

وقالوا : إذا كان هذا الرفع للصوت في حق المنفرد في البداية ففي حق الجماعة من باب أولى .

ب- أن المقصود من الأذان الإعلام ولا يحصل إلا برفع الصوت .

ج- ولأنه أبلغ في الإعلام وجمع الجماعة .

**وذهب آخرون** إلى أنه لا يشترط رفع الصوت بالأذان ، وأنه سنة فحسب .

وهذا مذهب الحنفية والمالكية والوجه الثاني عند الشافعية .

واستدلوا بقوله ﷺ لعبد الله بن زيد ( إِنَّمَا لَرُؤْيَا حَقٌّ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ فَتُمْ مَعَ يَلَالٍ فَأَلْقَى عَلَيْهِ مَا رَأَيْتَ فَلْيُؤَذِّنْ بِهِ فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتًا مِنْكَ ) .

قالوا : والأمر في هذا وفي حديث أبي سعيد على الاستحباب .



**والصواب من القولين :** الأول ؛ لأن المقصود من الأذان في الأصل إعلام الناس بدخول الوقت ، ولا يحصل هذا إلا مع رفع الصوت به . وإذا قلنا برفع الصوت فإنه لا يراد به ذاك الصوت الذي يشق السمع ويتسبب في الضرر على نفسه أو على السامعين . **قال ابن رجب :** ومتى رفع صوته رفعاً يخشى على نفسه الضرر منه كره ، وقد قال عمر لأبي محذورة لما سمعه يؤذن بمكة " أما خشيت أن ينشق مريطاؤك ؟ " .

ذكره أبو عبيد وغيره ، وهي ما بين السرة والعانة ، قاله أبو عبيد والأكثر ، وقيل : ما بين الصدر والعانة " انتهى من ( فتح الباري ) . وأما إن كان المؤذن يؤذن لنفسه أو لجماعة حاضرين معه - في غرفة أو مكتب أو مصلًى خاص - فلا يشترط له رفع الصوت إلا بقدر ما يسمع نفسه أو يسمع الحاضرين معه ؛ لأن المقصود من الأذان وهو الإعلام يحصل بذلك ، وهل يستحب له رفع الصوت بالأذان أو لا يستحب ؟! قولان للعلماء والأظهر عدم استحبابه - وهو وجه عند الشافعية - وحمل هؤلاء الأحاديث الواردة في رفع الصوت أتماً للأذان لجماعة غير حاضرين معه .

قال الشيخ ابن عثيمين : فالواجب أن يُسمع من يُؤدّن لهم فقط ، وما زاد على ذلك فغير واجب . ( أميناً ) وهذا واجب .

لأنه أمين على الوقت ، وأمين على عورات الناس ( وخاصة في الزمن السابق ) . **قال ابن قدامة** رحمه الله : ويستحب أن يكون المؤذن عدلاً أميناً بالغاً ؛ لأنه مؤتمن يرجع إليه في الصلاة والصيام ، فلا يؤمن أن يغرم بأذانه ، إذا لم يكن كذلك ، ولأنه يؤذن على موضع عال ، فلا يؤمن منه النظر إلى العورات . ( عالماً بالوقت ) .

وهذا ليس بشرط لكن أفضل .

فإن ابن أم مكتوم كان رجلاً أعمى ، وكان الصحابة يخبرونه بالوقت فيقولون له : أصبحت أصبحت .

لكن الأفضل أن يكون عالماً بالوقت ، لأنه قد لا يكون هناك من يخبره بالوقت ، ولأن غير العالم بالوقت قد يؤذن قبل الوقت .

• ويستحب أن يكون حسن الصوت .

أ- الحديث أبي مخذورة رضي الله عنه ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْجَبَهُ صَوْتُهُ ، فَعَلَّمَهُ الْآذَانَ ) رواه ابنُ حُرَيْمَةَ .

حيث أن النبي ﷺ اختار أبا محذورة للأذان لكونه حسن الصوت .

**قال الصنعاني :** وفيه دلالة على أنه يستحب أن يكون صوت المؤذن حسناً .

ب- ولقوله ﷺ - في حديث عبد الله بن زيد - ( قُتِلَ : إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فُتِمَ مَعَ بِلَالٍ فَأُلْقِيَ عَلَيْهِ مَا رَأَيْتَ ، فَلْيُؤدِّنْ بِهِ ، فَإِنَّهُ أُنْذَى صَوْتًا مِنْكَ فَتُفْتَمْتُ مَعَ بِلَالٍ ... ) .

قيل معناه : أرفع وأعلى ، وقيل : أحسن وأعذب .

ج- ولأن حسن الصوت يكون أرق لسامعه فيميلون إلى الإجابة .

**( ويستحب أن يؤذن قائماً ) .**

السنة أن يؤذن المؤذن قائماً ، كما كان يفعل مؤذنو رسول الله ﷺ ، وكما سار عليه المسلمون إلى يومنا هذا ، وانعقد عليه إجماع الكافة ، فإن أذن قاعداً أو مضجعا لغير عذر ، صح أذانه مع الكراهة .

**قال ابن قدامة :** وَيَنْبَغِي أَنْ يُؤدِّنَ قَائِمًا ، قَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ أَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ يُؤدِّنَ قَائِمًا .

وَفِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ الَّذِي رَوَيْنَاهُ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ فَمُ فَأَدِّنْ ) .

وَكَانَ مُؤدِّنُو رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُؤدِّنُونَ قِيَامًا .

وَإِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤدِّنَ قَاعِدًا .

قَالَ الْحَسَنُ الْعَبْدِيُّ : رَأَيْتُ أَبَا زَيْدٍ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَتْ رِجْلُهُ أُصِيبَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، يُؤدِّنُ قَاعِدًا رَوَاهُ الْأَثَرُمُ .

فَإِنْ أَذَّنَ قَاعِدًا لَغَيْرِ عُدْرٍ فَقَدْ كَرِهَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ ، وَيَصِحُّ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِأَكْدَ مِنَ الْخُطْبَةِ ، وَتَصِحُّ مِنَ الْقَاعِدِ . ( المعني ) .

وحديث أبي قتادة بهذا اللفظ رواه البخاري .

وقال النووي رحمه الله : السنة أن يؤذن قائما مستقبل القبلة .. ، فلو أذن قاعداً أو مضطجعاً أو إلى غير القبلة : كُره ، وصح أذانه ؛ لأن المقصود الإعلام ، وقد حصل . ( المجموع ) .

### ﴿ متطهرًا ﴾ .

أي : من الحدث الأصغر والأكبر .

اتفق الفقهاء على أن الطهارة من الحدثين الأصغر والأكبر مطلوبة للأذان والإقامة ، وتتأكد في الإقامة أكثر لاتصالها بالصلاة .

أ- لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : ( لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا ) رواه الترمذي وهو ضعيف .

ب- ولحديث المهاجر بن قنفذ قال: قال رسول الله ﷺ ( إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهارة ) رواه أبو داود .

ج- ولأن الأذان ذكر مشروع معظم ، فأداه مع الطهارة أقرب إلى التعظيم .

• واتفق الفقهاء على صحة الأذان والإقامة من المحدث حدثاً أصغر ، وقد حكي الإجماع على ذلك ابن هبيرة .

واختلف في كراهة أذان المحدث حدثاً أصغر :

فقليل : لا يكره .

وقليل : يكره .

لحديث ( إني كرهت أن أذكر الله على غير طهارة ) .

وهذا هو الراجح .

• حكم أذان وإقامة الجنب ؟ اختلف العلماء في ذلك على أقوال :

وجمهور العلماء : أنه يصح مع الكراهة .

واعتبروا كراهته أشد من كراهة أذان وإقامة المحدث حدثاً أصغر . واستدلوا :

أ- أن الأذان ذكر ، والجنب لا يمنع من الأذكار اتفاقاً غير القرآن ، فكذا لا يمنع من الأذان .

ب- أن المقصود من الأذان الإعلام ، وهو حاصل مع الجنابة .

• والحكمة من مشروعية الطهارة للأذان لأمرين :

أولاً : اتصاله بالصلاة .

ثانياً : أن الأذان عبادة ينبغي الإتيان بها على طهارة ، لا سيما العبادة المتعلقة بالصلاة .

### ﴿ هلكت موضع حال ﴾ .

استحب العلماء أن يكون المؤذن على موضع عال ، واستدلوا على ذلك :

أ- حديث عروة بن الزبير رضي الله عنه عن امرأة من بني النجار قالت ( كان يتي من أطول بيت حول المسجد ، فكان بلال يؤذن عليه الفجر ) رواه أبو داود .

ب- ما جاء في رواية عبد الله بن زيد رضي الله عنه للأذان ، وفي بعض الروايات قال (... رأيت في المنام كأن رجلاً قام وعليه بردان أخضران على جذم حائط فأذّن ... ) .

ج- ما جاء في حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال ( إِنَّ بِلَالًا يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤْذَنَ إِنَّهُ أُمٌّ مَكْنُومٌ ) قال: ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويرقى هذا .

وجه الدلالة : قوله ( ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويرقى هذا ) فهذا يدل على أنهما يؤذنان على مكان مرتفع؛ لأنه ذكر النزول والارتقاء ، وهذا لا يكون إلا في المرتفع من المكان .

د-أن الأذان من مكان مرتفع أبلغ في الإعلام، وهو المقصود الأعظم من الأذان.

### ( مستقبل القبلة ) .

أي : يسن للمؤذن أن يستقبل القبلة حال الأذان .

قال ابن قدامة : المستحب أن يؤذن مستقبل القبلة، لا نعلم فيه خلافاً؛ فإن مؤذني النبي ﷺ كانوا يؤذنون مستقبل القبلة.

وقال النووي : السنة أن يؤذن قائماً مستقبل القبلة ، فلو أذن قاعداً أو مضطجعاً أو إلى غير القبلة كره وصح أذانه؛ لأن المقصود الإعلام

وقد حصل، هكذا صرح به الجمهور . انتهى ( المجموع ) .

### ( ويتروسل في الأذان ، ويحذر في الإقامة ) .

أي : يسن للمؤذن أن يتروسل في الأذان ويحذر في الإقامة .

الترسل : التمهّل والتؤدة والتحقيق في ألفاظ الأذان من غير عجلة .

والحذر : الإسراع في الإقامة مع بيان حروفها وكلماتها .

أ- لحديث جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال ليلاً ( إِذَا أَذُنْتُ فَتَرَسَّلْ، وَإِذَا أَقَمْتُ فَاحْذَرْ، وَاجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرَ مَا يَفْرُغُ الْأَكْلُ مِنْ أَكْلِهِ ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَعَّفَهُ .

ب- ما روي عن عمر بن الخطاب قال للمؤذن بيت المقدس ( إذا أذنت فترسل، وإذا أقمت فاحذر ) رواه الدارقطني .

ج- أن الأذان إعلام للغائبين ، فكان الترسل فيه أبلغ في الإعلام ، والإقامة إعلام للحاضرين فكان الحذر فيه أنسب .

د-أن الإقامة لا تحتاج لرفع الصوت للاجتماع عندها ، بخلاف الأذان .

### ( جَاهِلًا إِيصْبَعِيهِ فِي الْأُذُنِ ) .

لحديث أبي جحيفة رضي الله عنه قال : ( رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَذِّنُ وَأَتَتَّبِعُ فَاهُ، هَاهُنَا وَهَاهُنَا، وَإِصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ .

ولابن فاجة ( وَجَعَلَ إِيصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ ) .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

قال الترمذي : وعليه العمل عند أهل العلم يستحبون أن يدخل المؤذن إصبعيه في أذنيه في الأذان .

وقال ابن قدامة : المشهور عن أحمد أنه يجعل إصبعه في أذنيه ، وعليه العمل عند أهل العلم ، يستحبون أن يجعل المؤذن إصبعيه في أذنيه

وقال النووي رحمه الله : السنة أن يجعل أصبعيه في صماخي أذنيه ، وهذا متفق عليه ، ونقله المحاملي في المجموع عن عامة أهل العلم .

قال أصحابنا: وفيه فائدة أخرى ، وهي أنه ربما لم يسمع إنسان صوته لصمم أو بعد أو غيرهما ، فيستدل بأصبعيه على أذانه .

فإن كان في إحدى يديه علة تمنعه من ذلك ، جعل الأصبع الأخرى في صماخه .

ولا يستحب وضع الأصبع في الأذن في الإقامة ، صرح به الروياني في الحلية وغيره . ( المجموع ) .

● الحكمة من جعل الإصبعين في الأذنين ، قال العلماء : في ذلك فائدتان :

أحدهما : أنه قد يكون أرفع لصوته .

ثانيهما : أنه علامة للمؤذن ليعرف من رآه على بُعد أو كان به صمم أنه يؤذن .

● قال ابن حجر: لم يرد تعيين الإصبع التي يستحب وضعها، وقد جزم النووي أنها المسبحة وإطلاق الأصابع مجاز عن الأئمة.

### ( مُتَعَفِّتًا فِي الْيَمِينِ وَشِمَالَةٍ ) .

أي : يسن أن يلتفت يمينا وشمالاً عند الحيعلتين .

● والحيلة : قول ( حي على الصلاة ) .

لحديث أبي جحيفة قال ( أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِكَفٍّ وَهُوَ بِالْأُطْحِ فِي قُبَّةٍ لَهُ حَمْرَاءُ مِنْ أَدَمٍ ، قَالَ : فَخَرَجَ بِلَالٌ بِوُضُوئِهِ فَمِنْ نَائِلٍ وَنَاضِحٍ -

قَالَ - فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ سَاقَيْهِ ، قَالَ : فَتَوَضَّأَ وَأَذَّنَ بِلَالٌ ، قَالَ : فَجَعَلْتُ أَتَتَّبِعُ فَاهُ هَا هُنَا وَهَا هُنَا

؛ يَقُولُ يَمِينًا وَشِمَالًا : يَقُولُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ، قَالَ : ثُمَّ رَكَزْتُ لَهُ عَنَزَةً فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ يَمْرُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْحِمَارُ وَالْكَلْبُ لَا يُنْتَعَمُ ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ ) وليس فيهما ذكر الدوران ولا وضع الإصبع في الأذنين .

( وَهُوَ بِالْأُتْرَاحِ ) قال النووي : هو الموضع المعروف على باب مكة . ( فَمِنْ نَائِلٍ ) أي : آخذ من ذلك الوضوء ( وَنَاضِحٍ ) أي : متمسح بما أصابه من يد صاحبه .

● اتفق جمهور الفقهاء والقائلون بسنية الالتفات في الحيلعتين على أن المؤذن إذا التفت في الحيلعتين يجعل وجهه يميناً وشمالاً ، واختلفوا في كيفية ذلك على صيغتين اذكرهما ؟

**الأولى :** أنه يقول ( حي على الصلاة ) مرتين عن يمينه ، ثم يقول عن يساره مرتين ( حي على الفلاح ) . وهذا مذهب الحنابلة .

**قال النووي :** إنه قول الجمهور ، وهو الأصح عند الشافعية . [ شرح مسلم ] .

**وقال ابن دقيق العيد :** إنه الأقرب عندي . [ شرح العمدة ] .

وهذه الصيغة أقرب إلى لفظ الحديث لقوله ( يَقُولُ يَمِينًا وَشِمَالًا يَقُولُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ) .

**الثانية :** يقول عن يمينه ( حي على الصلاة ) مرة ، ثم مرة عن يساره ، ثم يقول ( حي على الفلاح ) مرة عن يمينه ، ثم مرة عن يساره .

**قالوا :** ليكون لكل جهة نصيب منهما .

والأمر في ذلك واسع ، والمعمول به الآن هو الأول .

● اختلف العلماء : هل يلتفت الآن مع وجود مكبرات الصوت أم لا على قولين :

**قيل :** لا يلتفت ، ورجحه الشيخ ابن عثيمين .

لأن الحكمة من الالتفات إبلاغ المدعوين ، ومع المكرفون ربما لو التفت انخفض الصوت .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: فالذي أرى في مسألة مكبر الصوت الآن أنه لا يلتفت يميناً ولا شمالاً، لا في حي على الصلاة، ولا في حي على الفلاح ، ويكون الالتفات الآن بالنسبة للسماعات ، فينبغي أنه يجعل مثلاً في المنارة سماعة على اليمين وسماعة على الشمال .

( لقاء الباب المفتوح ) .

**وقيل :** يلتفت .

وهذا قول من يقول : إن الالتفات سنة في الأذان مطلقاً .

ولأنه ربما يكون هناك مقاصد أخرى غير التبليغ .

( فَأَذَانَ بَعْدَهُمَا فِي أَذَانِ الصُّبْحِ : الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ ۝ ) .

بعدهما : أي : بعد الحيلعتين .

أي : يسن للمؤذن أن يقول في أذان الصبح بعد الحيلعتين : الصلاة خير من النوم مرتين . ( ويسمى التثويب ) .

أ- عَنْ أَنَسٍ قَالَ ( مِنْ أَلْسُنَةٍ إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْفَجْرِ : حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ، قَالَ : الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ) رواه ابن خزيمة .

ب- وقال ﷺ لأبي مخذوة ( فَإِنْ كَانَ صَلَاةُ الصُّبْحِ قُلْتَ : الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ) رواه أبو داود .

ج- لأن صلاة الفجر في وقت ينام فيه عامة الناس ، ويقومون إلى الصلاة من نوم ، فاختصت صلاة الفجر بذلك دون غيرها من الصلوات .

● مكان التثويب :

الجمهور يكون بعد الحيلعتين .

فهذا مذهب المالكية والشافعية والحنابلة .

أ-لحديث أبي مخنف ، قال النبي ﷺ علمه الأذان والصلاة خير من النوم بعد حي على الفلاح .  
ب- ولحديث ابن عمر قال : ( كان في الأذان الأول بعد الفلاح : الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ) رواه الدارقطني ، وحسنه الحافظ ابن حجر .

● اختلف العلماء : متى يكون التثويب ؟ هل في أذان الفجر الأول أم الثاني على قولين :

**القول الأول :** أن التثويب يكون في الأذان الأول [ الذي قبل طلوع الفجر ] .

ونسب هذا القول لأبي حنيفة ، ورجحه الصنعاني ، ومن المعاصرين الشيخ الألباني .

أ-لحديث ابن عمر أنه قال ( كان في الأذان الأول بعد الفلاح : الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم ) أخرجه الدارقطني وحسنه الحافظ ابن حجر في التلخيص .

ب-ولحديث أبي مخنف ( كنت أؤذن لرسول الله ﷺ وكنت أقول في أذان الفجر الأول : حي على الفلاح الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم ) رواه أبو داود والنسائي .

**القول الثاني :** أن التثويب يكون في الأذان الثاني [ الذي بعد طلوع الفجر ] .

وهو مذهب الحنابلة اختاره الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين .

أ- أن روايات الأحاديث التي جاءت بمشروعية التثويب قيدته بالأذان لصلاة الفجر أو الصبح ، وهذا ينصرف إلى الأذان الثاني الذي يعتبر هو الأصل المتفق عليه ، وهو الذي يكون بعد دخول وقت الصلاة .

ب- ما رواه البيهقي في سننه بسند صحيح عن نعيم بن النحام قال ( كنت في لحاف امرأتي في غداة باردة ، قال : فنأدي منادي رسول الله ﷺ إلى صلاة الفجر ، قال : فقلت : لو قال : ومن قعد فلا حرج ، قال : فلما قال : الصلاة خير من النوم قال : ومن قعد فلا حرج ، ومن قعد فلا حرج ) صححه الحافظ ابن حجر .

وهو يدل على أن ( الصلاة خير من النوم ) في الأذان الثاني من وجوه :

أولاً : قوله ( في غداة ) لأن الغداة تطلق على ما بعد طلوع الفجر إلى شروق الشمس .

ثانياً : قوله ( نادى منادي رسول الله ﷺ ) دليل على أن ذلك النداء كان نداءً للصلاة ، وهذا إنما يصدق على الأذان الثاني الذي عند دخول الوقت لا على الأول .

ثالثاً : قوله ( ومن قعد فلا حرج ) فإن المناسب لهذه الكلمة هو الأذان الثاني ، لأنه هو الذي يخرج الناس بعده إلى المسجد .

ج- أن المقصود بالحديث بقوله ( كان في الأذان الأول ... ) الأذان الحقيقي ( الذي يكون بعد طلوع الفجر ) لأن الأذان الأول ليس نداءً للصلاة ، وإنما بين الرسول ﷺ حكمته بقوله ( ليرجع قائمكم ، ويوقظ نائمكم ) فهذا نص صريح في أن الأذان الأول ليس لصلاة الفجر .

د- أن الأذان الثاني هو المناسب لهذه الجملة ، وذلك ببيان أن الصلاة التي فرض الله تعالى على عباده خير لهم من نومهم في هذا الوقت . وهذا القول هو الصحيح .

والجواب عن قوله ( الأذان الأول ) :

أن لفظة ( الأول ) تعني الأول بالنسبة للإقامة ، وتكون الإقامة هي الأذان الثاني ، وقد ورد في السنة الصحيحة تسمية الإقامة أذاناً ، وذلك في قوله ﷺ ( بين كل أذانين صلاة ) متفق عليه .

وجاء في صحيح مسلم تسمية الأذان الذي يكون بعد دخول الوقت بالأذان الأول ، وذلك فيما حدثته عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ قالت ( كان ينام أول الليل ويحيي آخره ، ثم إن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ثم ينم فإذا كان عند النداء الأول قالت : وثب فأفاض عليه الماء ، وإن لم يكن جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة ثم صلى الركعتين ) .

والمقصود بالركعتين : سنة الفجر الرابعة ، قاله النووي .

- ذهب جمهور العلماء إلى أنه يكره التثويب في غير أذان صلاة الفجر .  
لأن الأحاديث الواردة في مشروعية التثويب في الأذان إنما خصت الأذان لصلاة الصبح دون غيرها .  
عن مجاهد قال (دخلت مع عبد الله بن عمر مسجداً وقد أذن فيه، ونحن نريد أن نصلي فيه، فثوب المؤذن، فخرج عبد الله بن عمر من المسجد وقال: اخرج من عند هذا المبتدع) رواه الترمذي وأبو داود .

### ﴿ وَيُعَيِّمُ مِنَ الْأَذَانِ ﴾ .

- أي : أن الأفضل أن من تولى الأذان هو الذي يتولى الإقامة .  
أ- لحديث زياد بن الحارث . قال : قال ﷺ ( من أذن فهو يقيم ) رواه الترمذي ، وهو ضعيف .  
ب- ولحديث سهل بن سعد ( أن رسول الله ﷺ ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليُصلح بينهم فحانت الصلاة ، فجاء المؤذن إلى أبي بكر ، فقال : أتصلي للناس فأقيم ، قال : نعم ) متفق عليه .  
ففي هذا الحديث أن الإقامة من وظيفة المؤذن فهو الذي يقيم الصلاة ، فدل على أن هذا هو السنة .  
ج- وهذا هو فعل بلال وأبي محذورة .  
د- ولأن من تولى الإعلام أولاً هو الذي يتولى الإعلام ثانياً .  
وقد قال الترمذي : العمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم .  
لأن بلالاً هو الذي يتولى الإقامة ، وهو الذي يتولى الأذان .
- لكن لو أذن شخص وأقام غيره فإنه جائز من غير كراهة لحديث عبد الله بن زيد - حديث الباب - فإن ظاهره جواز أن يؤذن شخص ويقيم آخر ، وقد سبق أن الحديث ضعيف .

### ﴿ وَكَهْ يَصْغِي إِلَيْهِ حَتَّى أَكْمَلَ ﴾ .

- أي : لا يصح الأذان إلا مرتباً .  
والترتيب : أن يبدأ بالتكبير ، ثم التشهد ، ثم الحيلة ، ثم التكبير ، ثم التوحيد .  
وهذا مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .  
أ- لأن الأحاديث الواردة في مشروعية الأذان والإقامة ، كحديث عبد الله بن زيد ، وحديث تعليم النبي ﷺ أبا محذورة الأذان مرتباً .  
فقالوا : بأتهما شرعا في الأصل مرتبين فلا يغير هذا الترتيب ، وحملوا الترتيب الوارد في تلك الأحاديث على الوجوب .  
ب- أن الأذان ذكر متعبد به ، فلم يجز الإخلال بنظمه كأركان الصلاة .  
ج- أن الأذان عبادة شرعت على وجه مخصوص ، فلا يغير .  
د- مداومة مؤذني رسول الله ﷺ على إلقاء الأذان والإقامة مرتبين ، وكذلك من بعدهم .

### ﴿ مَتَوَالِيًا ﴾ .

- أي : أن يكون الأذان متوالياً ، فلا يفصل بين كلمات الأذان بعضها عن بعض .  
فإن كان الفصل طويلاً فإن ذلك يخل بالموالاتة، ويجب استئناف الأذان والإقامة، وعلى هذا فالموالاتة شرط لصحة الأذان والإقامة.  
وهذا مذهب الجماهير .  
أ- لأن الأذان شرع في الأصل متوالياً ، وعليه عمل مؤذني رسول الله ﷺ .  
ب- أن ترك الموالاتة يخل بالإعلام لإخلاله بنظام الأذان وتخليطه على السامع ، فلا يعلم حينئذ أنه أذان .
- اختلف العلماء في ضابط الفصل الطويل ، والأقرب الرجوع إلى العرف ، وذلك لعدم وجود ضابط محدد من الشرع .
- اتفق الفقهاء على أنه إذا فُصل بين كلمات الأذان أو الإقامة بكلام أو سكوت أو نوم أو إغماء ، وكان ذلك يسيراً فلا تنقطع الموالاتة .

- قال الشيخ ابن عثيمين : ... فإن فَصَلَ بعضه عن بعض بزمان طويل لم يجزئ، فلا بُدَّ أن يكون متواليًا؛ لأنَّه عبادة واحدة، فلا يصحُّ أن تتفرَّق أجزاؤها، فإن خَصَلَ له عُذْر مثل إن أصابه غُطاس أو سُعال، فإنه يبني على ما سبق؛ لأنه انفصل بدون اختياره.
- فمن ترك شيئاً من كلمات الأذان أو الإقامة نسياناً فإن كان الوقت يسيراً فإنه يأتي بما نسيه ثم يكمل بعده ، وإن كان الزمن طويلاً فإنه يعيد الأذان أو الإقامة من أوله.

وإذا أعاد الأذان أو الإقامة في الحالتين فلا حرج عليه.

قال النووي رحمه الله : "لو ترك بعض كلماته [الأذان] أتى بالمتروك وما بعده ، ولو استأنف كان أولى . ( المجموع ) .

وقد سئل علماء اللجنة الدائمة للإفتاء : ما الحكم إذا نسي المؤذن (الصلاة خير من النوم) في أذان الفجر؟ فأجابوا : "إذا نسي المؤذن كلمة من الأذان ، ثم ذكر في حال الأذان فإنه يأتي بالكلمة المنسية وما بعدها من كلمات الأذان ، وإن لم يذكر إلا في وقت متأخر فإنه يعيد الأذان كاملاً ، إذا لم يكن حوله مؤذن غيره يسقط بأذانه فرض الكفاية .

### ﴿ ويجزئ من مُميِّز ﴾ .

أي : يصح الأذان من الطفل المميز .

والمميز ، قيل : من بلغ سبعاً ، وقيل : هو الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب .

وقد اتفق الفقهاء على أنَّ أذان الطفل غير المميِّز ( غير العاقل ) لا يصحُّ ولا يجزئ ؛ لأنَّه لا يُدْرِك ما يفعله ، ومن شروط صحَّة الأذان : الإسلام والعقل والدُّكورة.

قال في ( بدائع الصنائع ) وأما أَذَانُ الصَّبِيِّ الَّذِي لَا يَعْقِلُ فَلَا يُجْزئُ ، وَيُعَادُ ؛ لِأَنَّ مَا يَصْدُرُ لَا عَنْ عَقْلٍ لَا يُعْتَدُّ بِهِ ، كَصَوْتِ الطَّيْرِ " انتهى .

وقال ابن قدامة : ولا نعلم فيه خلافاً .

- ثم اختلفوا في صحَّة أَذَانِ الصَّبِيِّ الْمَمَيِّزِ ( وهو مَنْ بلغ سبعاً إلى البلوغ ) .

فأجازه جمهور العلماء ما دام يعقل الأذان .

وهو قول عطاء والشعبي وابن أبي ليلى وأبي ثور ، واختاره ابن المنذر .

واحتجوا بما جاء عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسٍ قَالَ ( كَانَ عُمُوْمِي يَأْمُرُونِي أَنْ أُؤَدِّنَ لَهُمْ وَأَنَا غُلَامٌ لَمْ أَحْتَلِمَ ، وَأَنْسَ بْنَ مَالِكٍ شَاهِدٌ ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ ) .

قال ابن قدامة : وَهَذَا بِمَا يَظْهَرُ وَلَا يَخْفَى ، وَلَمْ يُنْكَرْ ؛ فَيَكُونُ إِجْمَاعًا .

وَلَا يُؤْتَى ذَكَرُ تَصَحُّ صَلَاتِهِ ، فَأَعْتَدُ بِأَذَانِهِ ، كَالْعَدْلِ الْبَالِغِ . ( المغني ) .

وفصَّل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في المسألة، فقال: والأشبه أنَّ الأذان الذي يُسْقِطُ الفرض عن أهل القرية، ويُعتمد في وقت الصلاة والصيام: لا يجوز أن يُباشِره صبي قولاً واحداً، ولا يُسْقِطُ الفرض، ولا يُعتمد في مواقيت العبادات.

وأما الأذان الذي يكون سُنة مؤكدة في مثل المساجد التي في المصر [ يعني : بحيث يؤدَّن مع الصبي غيره ] ، ونحو ذلك ؛ فهذا فيه الروايتان ، والصحيح جوازه . ( الاختيارات الفقهية ) .

وهو اختيار الشيخ ابن عثيمين ، قال رحمه الله : " وَفَصَلَ بعض العلماء ، فقال : إنْ أَدَّنَ معه غيره فلا بأس ، وإن لم يكن معه غيره فإنه لا يُعتمد عليه ، إلا إذا كان عنده بالغ عاقل عارف بالوقت ينبيهه عليه . وهذا هو الصَّواب .

### ﴿ ولا يجزئ هبل اللوات ﴾ .

أي : لا يجزئ الأذان قبل الوقت .

وقد اتفق الفقهاء على أنه يشترط لصحة الأذان والإقامة دخول وقت الصلاة المفروضة ، فلا يصح الأذان ولا الإقامة قبل دخول الوقت ، كما اتفقوا على أنه إذا أَدَّن قبل وقت الصلاة أعاد الأذان بعد دخول الوقت .

أ-لحديث مالك بن الحويرث . أن النبي ﷺ قال ( ... فإذا حضرت الصلاة ، فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم ) .

فعلق النبي ﷺ الأمر بالأذان على حضور الصلاة ، وحضورها يكون بدخول وقتها .

ج-ولأن الأذان شرع للإعلام بوقت الصلاة ، فلا يشرع قبل الوقت ، فلا يذهب مقصوده .

#### ﴿ لَوْ أَنَّ الْفَجْرَ ﴾ .

أي : إلا الفجر فيجوز أن يؤذن قبل الوقت .

لحديث ابن عمر . قال : قال ﷺ ( إِنَّ بِلَالاً يُؤْذِنُ بِلَيْلٍ ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ إِنْ أُمِّكُمْ ... ) متفق عليه .

فقوله ( إِنَّ بِلَالاً يُؤْذِنُ بِلَيْلٍ ... ) أي : قبل طلوع الفجر .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجزئ الأذان قبل الفجر إلا إذا وجد من يؤذن بعد الفجر .

أولاً : أن الأصل وجوب الأذان عند دخول الوقت ، لقوله ﷺ ( إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ) وهذا عام لا يستثنى منه شيء .

ثانياً : أن الأذان الأول ليس للصلاة ، بل لحكمة أخرى جاء التصريح بها كما جاء في حديث عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا يَمْتَنِعُ أَحَدًا مِنْكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ - أَوْ قَالَ نِدَاءُ بِلَالٍ - مِنْ سَخُورِهِ فَإِنَّهُ يُؤْذِنُ - أَوْ قَالَ يُنَادِي - بِلَيْلٍ لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ وَيُوقِظَ نَائِمَكُمْ ) متفق عليه .

قوله ( لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ ، وَيُوقِظَ نَائِمَكُمْ ) قال النووي : مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا يُؤْذِنُ بِلَيْلٍ لِيُعَلِّمَكُمْ بِأَنَّ الْفَجْرَ لَيْسَ بِبَعِيدٍ ، فَيَرْدُ الْقَائِمُ الْمُنْتَهِجِدَ إِلَى رَاحَتِهِ لِيَنَامَ غَفْوَةً لِيُصْبِحَ نَشِيطًا ، أَوْ يُؤْتِرَ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْتَرَ ، أَوْ يَتَأَهَّبَ لِلصُّبْحِ إِنْ اِجْتَنَحَ إِلَى طَهَارَةٍ أُخْرَى ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ مَصَالِحِهِ الْمُنْتَرِئَةِ عَلَى عِلْمِهِ بِغُرْبِ الصُّبْحِ ، وَقَوْلُهُ ﷺ .

( وَيُوقِظُ نَائِمَكُمْ ) أَيَّ لِيَتَأَهَّبَ لِلصُّبْحِ أَيْضًا بِفَعْلٍ مَا أَرَادَ مِنْ تَهَجُّدٍ قَلِيلٍ ، أَوْ إِيْتَارٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْتَرَ ، أَوْ سَخُورٍ إِنْ أَرَادَ الصُّومَ ، أَوْ إِبْتِسَالٍ أَوْ وُضُوءٍ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ بِمَا يَجْتَاجُ إِلَيْهِ قَبْلَ الْفَجْرِ .

قال الشيخ ابن عثيمين: الأذان الذي يكون في آخر الليل ليس للفجر، ولكنه لإيقاظ النائم؛ من أجل أن يتأهبوا لصلاة الفجر، ويغتسلوا صلاة الليل بالوتر، وإرجاع القائمين الذين يريدون الصَّيَامَ .

#### ﴿ وَمِنْ جَمْعٍ أَوْ تَخَصُّ هَوَانَتْ أَدْنَى لَلَّوْكَى ثُمَّ الْتَمَّ لِكُلِّ شَرِيضَةٍ ﴾ .

أي : إذا جمع الإنسان بين الظهر والعصر، أو بين المغرب والعشاء -في حالة جواز الجمع- فإنه يؤذن للأولى ويطهر لكل صلاة .

وهذا مذهب الشافعي في القديم ، وهو مذهب ابن حزم ، واختاره ابن الماجشون من فقهاء المالكية ، واختاره الطحاوي الحنفي ، وهو مذهب أبي ثور .

أ-لحديث جابر - في صفة حج النبي ﷺ - وفيه ( حَتَّى أُنَى الْمُرْدَلَقَةُ ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ... ) رواه مسلم .

ب-فعل النبي ﷺ بعرفة، فإن الرواية لم تختلف أن النبي ﷺ بعرفة أذن أذان واحد للظهر والعصر، وأقام لكل صلاة منهما إقامة.

قال ابن القيم : والصحيح أنه صلاهما بأذان واحد وإقامتين كما فعل بعرفة .

ج-التعليل : فلأن وقت المجموعتين صار وقتاً واحداً ، فاكتفي بأذان واحد .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يؤذن مرة واحدة ويطهر مرة واحدة .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

لحديث ابن عمر قال ( جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ ) رواه مسلم .

فحديث ابن عمر لم يذكر إلا إقامة واحدة ، وأما الأذان فيفهم من نصوص أخرى كحديث جابر وغيره .

والجواب عن هذا :



أولاً : أن قوله ( بإقامة واحدة ) فيه اختصار من بعض الرواة ترتب عليه تغيير المعنى ، ولذلك جاء في رواية أبي داود بعد قوله بإقامة واحدة قال : ( لكل صلاة ) ، وهذه الزيادة ( لكل صلاة ) تقلب المعنى قلباً تاماً ، بدلاً من أن تكون الإقامة واحدة للصلاتين أصبحت إقامة لكل صلاة ، فيكون حديث ابن عمر هذا موافق لحديثه الذي في البخاري ، وموافق لحديث أسامة ، وحديث جابر .  
ثانياً : أن يقال بالترجيح ، فترجح رواية ابن عمر الأخرى ، وهي قوله ( جمع النبي ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع لكل واحدة منهما إقامة ) .

( ويسن لسامعه متابعته سرّاً ، وهي قلته في الهيئات ، وقيل له بعد طرائفه : لا تقرأه إلا في الصلاة ) .  
( ويسن لسامعه ) أي : يسن لسامع الأذان ، فيشمل الذكر والأنثى ( متابعته سرّاً ) أي : يقول مثلما يقول سرّاً ( وحوقلته في الحيلة ) أي : قول : لا حول ولا قوة إلا بالله ، عند قول المؤذن : حي على الصلاة .  
( وقوله بعد فراغه : الدعاء الوارد ) وهو : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة .... .

#### • أذكار الأذان :

أولاً : متابعة المؤذن في كل جملة يقولها :  
أ- لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( إِذَا سَمِعْتُمُ الْبَدَاءَ ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
ب- ولحديث عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه سمع النبي ﷺ يقول ( إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ثُمَّ صَلُّوا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَى صَلَاةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا ثُمَّ صَلُّوا اللَّهُ إِلَى الْوَسِيلَةِ فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ فَمَنْ سَأَلَ إِلَى الْوَسِيلَةِ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ ) رواه مسلم  
إلا في الحيلتين فإنه يقول : لا حول ولا قوة إلا بالله .

لحديث عمر ولفظه :  
عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله ﷺ ( إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ . فَقَالَ أَحَدُكُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ . ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . قَالَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . ثُمَّ قَالَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ . قَالَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . ثُمَّ قَالَ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ . قَالَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . ثُمَّ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ . قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ . ثُمَّ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . مِنْ قَلْبِهِ ) رواه مسلم .

ثانياً : الدعاء بعد الشهادتين بالدعاء الوارد .  
عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : ( من قال حين يسمع المؤذن أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، رضيت بالله رباً وبمحمد رسولاً ، وبالإسلام ديناً ، غفر له ذنبه ) . رواه مسلم  
وفي رواية : ( وأنا أشهد ... ) .

ثالثاً : الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان .  
لحديث عبد الله بن عمرو - السابق - ( إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ثُمَّ صَلُّوا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَى صَلَاةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا ... ) .

رابعاً : قول : اللهم رب هذه الدعوة ... الخ  
عن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : ( من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَابْعَثْهُ مَقَاماً مَحْمُوداً الَّذِي وَعَدْتَهُ ... ) رواه البخاري .

( رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ ) المراد بالدعوة ألفاظ الأذان ، ووصفت بالتامة ، لأنها ذكرت الله تعالى وتعظيم له وشهادة بالوحدانية . ( وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ ) : قيل : بيان للدعوة التامة . وقيل : المراد بالصلاة المعهودة المدعو إليها حينئذ ، قال ابن حجر : وهو أظهر . ( آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ ) هي ما يتقرب بها إلى الكبير ، والمراد بها المنزلة العلية ، ووقع عند مسلم تفسيرها : ( فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي لأحد إلا لعبد

من عباد الله ) . ( وَالْفَضِيلَةُ ) أي : المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ، ويحتمل أن تكون منزلة أخرى أو تفسير للوسيلة .  
 ( وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا ) أي يحمد القائم فيه ، والمراد بها كل ما يحمده الخلائق عليها ومن أعظمها الشفاعة العظمى . ( الَّذِي وَعَدْتُهُ )  
 قال الطيبي : المراد بذلك قوله تعالى ( عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ) ، وأطلق عليه الوعد ، لأن عسى من الله واقع .  
 • قوله ( يسن لسامعه .. ) فيه دليل على أن متابعة المؤذن سنة .

واختلف العلماء في حكم إجابة المؤذن على قولين :

**القول الأول :** أنه واجب .

وهذا مذهب الظاهرية .

أ- لقوله ( .. فقولوا ... ) .

ب- ولحديث عبد الله بن عمرو . قال: قال ﷺ ( إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ثُمَّ صَلُّوا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَى صَلَاةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا ثُمَّ سَلُّوا لِي الْوَسِيلَةَ ... ) رواه مسلم .  
 فقوله ( ... فقولوا ... ) هذا أمر والأمر يقتضي الوجوب .

**القول الثاني :** أنه سنة غير واجب .

وهذا مذهب جمهور العلماء .

والصارف عن الوجوب :

أ- لحديث أنس قال: ( كان رسول الله ﷺ إذا طلع الفجر يستمع الأذان ، فإن سمع أذاناً أمسك وإلا أغار ، فسمع رجلاً يقول: الله أكبر الله أكبر ، فقال رسول الله ﷺ : على الفطرة ، ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، فقال رسول الله ﷺ : خرجت من النار ، فنظروا فإذا هو راعي معزى ) رواه مسلم .  
 قالوا : إن ظاهر الحديث يدل على أن النبي ﷺ لم يتابع المؤذن .  
 ب- ولقوله ﷺ ( إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحذكم ) .

**وجه الدلالة :** أن المقام مقام تعليم ، والحاجة تدعو إلى بيان كل ما يحتاج إليه ، وهؤلاء وفد قد لا يكون عندهم علم بما قاله النبي ﷺ في متابعة المؤذن ، فلما ترك النبي ﷺ التنبيه على ذلك مع دعاء الحاجة إليه ، دلّ على أن الإجابة ليست واجبة . [الشرح الممتع] .  
 وهذا القول هو الراجح .

• ماذا أجاب أصحاب القول الأول عن حديث صاحب المعزى ؟

قالوا : يجاب عنه من وجهين :

**الأول :** ليس في الحديث أنه لم يقل مثل ما قال ، فقد يكون قاله ولم ينقله الراوي اكتفاء بالعادة ، ونقل القول الزائد .

**الثاني :** يحتمل أن يكون الأمر بالإجابة بعد هذه القضية ، أو أن يكون قاله لكن بصوت منخفض لم يسمع .

• الحكمة من إبدال الحيلة بـ ( لا حول ولا قوة إلا بالله ) ؟

لأن ( حي على الصلاة ) نداء ودعاء من المؤذن للناس ، يعني : هلموا وتعالوا ، فناسب أن يقول المستمع : لا حول ولا قوة إلا بالله ، يستعين بالله تعالى على إجابة هذا الدعاء .

• قوله في الحديث ( فقولوا مثل ما يقول ... ) يشمل من كان في ذكر أو دعاء أو طواف ، لأن إجابة المؤذن عبادة مؤقتة يفوت وقتها ، بخلاف القراءة والذكر والدعاء ، فإن وقتها لا يفوت .

• اختلف العلماء : هل المصلي إذا سمع المؤذن يجيبه أم لا على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أنه لا يجيبه سواء كانت الصلاة فرضاً أم نفلاً .

وهذا قول جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

لحديث ابن مسعود . أن رسول الله ﷺ قال ( إن في الصلاة شغلاً ) متفق عليه .

**القول الثاني :** أنه يجيبه إن كان في نافلة ، ولا يجيبه إن كان في فرض .

وهو قول المالكية . **قالوا :**

أ-قالوا : إن النافلة الأمر فيها أخف من الفريضة

ب-ولأن النافلة يجوز فيها ما لا يجوز في الفريضة ، كالصلاة على الراحلة إلى غير القبلة ونحوه .

**القول الثالث :** أنه يجيبه في الفرض والنفل .

وهو رأي لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

لحديث الباب ( فقولوا مثل ما يقول ) فالحديث عام ، فيجيب المؤذن في جميع الحالات من غير فرق بين المصلي وغيره .

**والراجع القول الأول** وأن المصلي لا يجيب المؤذن .

● **هل المؤذن يجيب نفسه أم لا ؟**

قولان للعلماء أحدهما أنه لا يجيب نفسه .

أ-لقوله ﷺ ( إذا سمعتم النداء ... ) فإنه يدل بظاهره على التفريق بين المؤذن والسماع ، فلا يدخل المؤذن في ذلك .

ب-ولأن المؤذن أتى بألفاظ الأذان ، فلا معنى لكونه يجيب نفسه ، ورجحه ابن رجب .

● قوله ﷺ في الحديث ( إذا سمعتم المؤذن ... ) نستفيد منه : أن متابعة المؤذن مشروطة بسماع الأذان ، فمن شاهد المؤذن ولم يسمعه

فإنه لا يقول شيئاً ، ومن سمعه ولم يره - كما في هذا الزمان - فإنه يتابعه لقوله ( إذا سمعتم ) فعلق الأمر بالسماع .

قال النووي : من رأى المؤذن ، وعلم أنه يؤذن ، ولم يسمعه ، لبعد ، أو صمم : الظاهر أنه لا تُشرع له المتابعة ؛ لأن المتابعة معلقة

بالسماع ، والحديث مصرح باشتراطه ، وقياساً على تشميت العاطس ، فإنه لا يشرع لمن يسمع تحميده . ( المجموع )

● **اختلف العلماء :** هل يجيب المقيم أم لا على قولين :

**القول الأول :** يستحب لسماع الإقامة أن يقول مثل ما يقول المؤذن إلا في الحيلة .

وهذا مذهب كثير من الفقهاء من الحنابلة والشافعية ، وقال به من المعاصرين علماء اللجنة الدائمة والشيخ ابن باز والشيخ الألباني .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) : وكذلك بالنسبة للمقيم فقد صرح الحنفية والشافعية والحنابلة أن يستحب أن يقول في الإقامة: مثل ما يقول

في الأذان" انتهى .

قال الشيرازي الشافعي رحمه الله : ويستحب لمن سمع الإقامة أن يقول مثل ما يقول" انتهى .

وشرحه النووي رحمه الله بقوله : واتفق أصحابنا على استحباب متابعتهم في الإقامة كما قال المصنف ، إلا الوجه الشاذ الذي قدمناه عن "

البسيط . ( المجموع ) .

**وقال ابن قدامة :** ويستحب أن يقول في الإقامة مثل ما يقول .

وقال علماء اللجنة الدائمة للإفتاء : السنة أن المستمع للإقامة يقول كما يقول المقيم ؛ لأنها أذان ثان ، فتجيب كما يجاب الأذان .

أ-لأنه نداء ، وقد سماه النبي ﷺ أذاناً في قوله ( بين كل أذانين صلاة ) فسمها أذاناً .

ب- ولحديث أبي أمامة ( أن بلالاً أخذ في الإقامة ، فلما أن قال : قد قامت الصلاة ، قال النبي ﷺ : أقامها الله وأدامها ، وقال في

سائر الإقامة كنحو حديث عمر في الأذان ) رواه أبو داود وهو حديث ضعيف لا يصح .

**القول الثاني :** أنه لا يستحب لسماع الإقامة أن يقول مثل ما يقول .

وهو ظاهر مذهب المالكية ، وهو اختيار الشيخ ابن عثيمين .

أ-لأنه لا يوجد دليل صحيح يدل على ذلك ، والاستحباب حكم شرعي يحتاج إلى دليل .

ب- وأما قول النبي ﷺ ( بين كل أذانين صلاة ) فسمى الإقامة أذاناً، فهذا من باب التغليب، ورجحه الشيخ محمد بن إبراهيم، وهذا هو

## الصحيح .

وقد سئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله عن المتابعة في الإقامة .

فأجاب : المتابعة في الإقامة فيها حديث أخرجه أبو داود ، لكنه ضعيف لا تقوم به الحجة ، والراجح : أنه لا يتابع .

• تكون متابعته في كل كلمة عقب فراغ المؤذن منها ، ولا يقارنه ، ولا يؤخر عن فراغه من الكلمة .

أ-لقوله (إذا سمعتم المؤذن فقولوا ...) والفاء تقتضي التعقيب .

ب-ولحديث عمر السابق ( إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر الله أكبر . فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر . ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله . قال أشهد أن لا إله إلا الله ... ) .

فدل هذا الحديث على أنه يستحب أن يقول السامع كل كلمة بعد فراغ المؤذن منها ، ولا ينتظر فراغه من كل الأذان .

• اختلف العلماء إذا سمع الأذان في منتصفه :

فقليل : يستحب له أن يجيبه في جميع الأذان - ما سمع منه وما لم يسمعه - .

وقيل : يستحب له أن يجيبه فيما سمع فقط .

لقوله ( إذا سمعتم ... ) .

ولأن ما فات قد مضى محله .

والراجح الأول .

• هل يجيب من يسمع الأذان في المذياع أو التلفاز ؟

الأذان لا يخلو من حالين :

الحال الأولى : أن يكون على الهواء أي أن الأذان كان لوقت الصلاة من المؤذن ، فهذا يجاب لعموم أمر النبي ﷺ ( إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول المؤذن ) ، إلا أن الفقهاء رحمهم الله قالوا : إذا كان قد أدى الصلاة التي يؤذن لها فلا يجيب .

الحال الثانية : إذا كان الأذان مسجلاً ، وليس أذاناً على الوقت ، فإنه لا يجيبه ؛ لأن هذا ليس أذاناً حقيقياً ، أي أن الرجل لم يرفعه حين أمر برفعه ، وإنما هو شيء مسموع لأذان سابق ، وإن كان لنا تحفظ على كلمة : يرفع الأذان ، ولذا نرى أن يقال أذن فلان ، لا رفع الأذان . ( فتاوى ابن عثيمين ) .

• إذا قال المؤذن في صلاة الفجر ( الصلاة خير من النوم ) ، فظاهر الحديث ( فقولوا مثل ما يقول .. ) أنه يجيبه بمثل ما يقول ، فيقول المجيب ( الصلاة خير من النوم ) .

فلم يرد في السنة استثناء من هذا العموم إلا في الحيعلتين .

وأما ما ذكره بعض علماء الحنابلة والشافعية وغيرهم من أنه يقول ( صدقت وبررت ) فليس عليه دليل ، ولا يصح .

• ما الحكم إذا دخلت المسجد والمؤذن يؤذن فهل الأولى أن أصلي تحية المسجد أو أتابع المؤذن ؟

هذا فيه تفصيل ، إذا دخلت والمؤذن يؤذن لصلاة الجمعة ، الأذان الذي بين يدي الخطيب ، فهاهنا نقول : بادر بتحية المسجد ، ولا تنتظر انتهاء المؤذن ؛ لأن تفرغك لسماع الخطبة أولى من متابعتك للمؤذن ؛ حيث إن استماع الخطبة واجب ، وإجابة المؤذن غير واجبة .

وأما إذا كان الأذان غير ذلك (يعني : لغیر صلاة الجمعة) فالأفضل أن تبقى قائماً حتى تجيب المؤذن ، وتدعو بالدعاء المعروف بعد الأذان : " اللهم صل على محمد ، اللهم رب هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة ، آت محمدًا الوسيلة والفضيلة ، وابعثه المقام المحمود الذي وعدته ، إنك لا تخلف الميعاد " ، ثم بعد ذلك تأتي بتحية المسجد . ( فتاوى ابن عثيمين ) .

• إذا كان الإنسان يقرأ القرآن ، فأذن المؤذن ، فالأفضل في حقه أن يترك القراءة ، ويشغل متابعة المؤذن .

أ-وذلك امتثالاً لعموم قوله عليه الصلاة والسلام : ( إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ) .

ب- ولأن الأذان يفوت وقته .

قال الإمام النووي رحمه الله : ولو سمع المؤذن قطع القراءة وأجابه بمتابعته في ألفاظ الأذان والإقامة ثم يعود إلى قراءته وهذا متفق عليه عند أصحابنا . ( التبيين ) .

سئل الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: إذا أذن المؤذن والإنسان يقرأ القرآن، فهل الأفضل له أن يرجع معه فيقول مثل ما يقول، أم إن اشتغاله بالقرآن يعتبر أفضل باعتبار تقديم الفاضل على المفضول ؟

فأجاب : " السنة إذا كان يقرأ وسمع الأذان : أن يجيب المؤذن ؛ امتثالاً لقول النبي ﷺ (إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي ... ) ولأن إجابة المؤذن سنة تفوت إذا استمر في القراءة، والقراءة لا تفوت، وقتها واسع، وفق الله الجميع . (مجموع فتاوى ابن باز) .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : قد يعرض للمفضول ما يجعله أفضل من الفاضل ، مثاله : قراءة القرآن من أفضل الذكر ، والقرآن أفضل الذكر ، فلو كان رجل يقرأ وسمع المؤذن يؤذن ، فهل الأفضل أن يستمر في قراءته أو أن يجيب المؤذن ؟ هنا نقول : إن الأفضل أن يجيب المؤذن ، وإن كان القرآن أفضل من الذكر ، لكن الذكر في مكانه أفضل من قراءة القرآن ؛ لأن قراءة القرآن غير مقيدة بوقت متى شئت فافرق ، لكن إجابة المؤذن مربوطة بسماع المؤذن . ( لقاء الباب المفتوح ) .

#### • هل يكفي تشغيل الأذان عبر المسجل في مكبر الصوت عند دخول الوقت ؟

الأذان الذي يذاع من المسجل : لا يكفي عن الأذان الشرعي المشروع للإعلام بدخول الوقت ؛ لأنه ليس أذاناً حقيقياً ، وإنما هو صوت مخزون ، والأذان عبادة لا بد فيها من عمل ونية ؛ لقول النبي ﷺ (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى) .

وعليه : فلا بد من الأذان عند دخول الوقت في المكان الذي يصلى فيه ، وإذا احتيج إلى مكبر الصوت لأجل إبلاغ الناس للحضور للصلاة : فحسن . ( فتاوى اللجنة ) .

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله : نقل الأذان بواسطة التسجيل : لا يجزئ عن الأذان الشرعي ؛ وذلك لأن الأذان الشرعي ذكر وثناء على الله ، ولا بد فيه من عمل ، والتسجيل ليس بعمل ؛ فإنك إذا سمعت المسجل لا يعني ذلك أن المسجل يعمل عبادة يتقرب بها إلى الله ، وإنما هو سماع صوت شخص ، ربما يكون قد مات أيضاً ، فلا يجزئ عن الأذان الشرعي ، فلا بد من أذان شرعي يقوم به المكلف بذكر الله ، ويشهد له بالوحدانية ، ولنبه بالرسالة ، ويدعو إلى الصلاة ، وإلى الفلاح ، لا بد من هذا ، وإذا قلنا إن ما سجل ليس بأذان مشروع : فإنه لا تشرع إجابته ، أي : لا يشرع للإنسان أن يتابعه ، لقول النبي ﷺ (إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول المؤذن) ونحن في الحقيقة لم نسمع المؤذن ، وإنما سمعنا صوتاً مسجلاً سابقاً .

وأما قول السائل : ما الفرق بين ما نقل على الهواء وما نقل بواسطة التسجيل : فالفرق ظاهر ؛ لأن ما نقل على الهواء : فهو صوت المؤذن الذي يؤذن الأذان الشرعي ، فهذا يجاب ، ويتابع ، ويدعو بعد المتابعة بما وردت به السنة ، وأما الأذان المسجل : فليس أذاناً في الواقع ، كما أشرنا إليه . ( فتاوى نور على الدرب ) .

#### • هل تعاد الإقامة إذا أقام المؤذن وحصل عذر وتأخر الإمام لفترة ؟

السنة : أن يحرم الإمام بالصلاة بعد فراغ المؤذن ولا يتأخر عن ذلك إلا بمقدار ما يأمر الناس بتسوية الصفوف ويتأكد من ذلك . فإن أقام المؤذن الصلاة ثم حصل عذر أدى إلى تأخير دخول الإمام في الصلاة فلا حرج في ذلك ، ولا يحتاج إلى إعادة إقامة الصلاة .

وقد دل على ذلك حديثان :

الحديث الأول : عن أبي هريرة ؓ قال : ( أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَسَوَّى النَّاسُ صُفُوفَهُمْ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَقَدَّمَ وَهُوَ جُنُبٌ ، ثُمَّ قَالَ : عَلَى مَكَانِكُمْ ، فَرَجَعَ فَأَغْتَسَلَ ، ثُمَّ خَرَجَ وَرَأْسُهُ يَطْفُرُ مَاءً فَصَلَّى بِهِمْ ) رواه البخاري .

زاد الدار قطني في سننه من وجه آخر عن أبي هريرة ؓ فقال ( إني كنت جنباً فنسيت أن أغتسل ) .

قال الحافظ ابن حجر : في الحديث جواز الفصل بين الإقامة والصلاة ؛ لأن قوله (فصلي) ظاهر في أن الإقامة لم تُعد .

وقال بدر الدين العيني : فإن قلت : هل اقتصر على الإقامة الأولى أو أنشأ إقامة ثانية ؟ قلت : لم يصح فيه نقل ، ولو فعله لنقل . ( عمدة القاري ) .

وقال رحمه الله أيضاً : ويستفاد من الحديث : أن الإمام إذا أقام الصلاة ، ثم ظهر أنه محدث ومضى ليزيل حدثه ، أي حدث كان ، وأتى لا يحتاج إلى تجديد إقامة ثانية؛ لأن ظاهر الحديث لم يدل على هذا .

**الحديث الثاني :** عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : ( أُفِيضْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ فَقَالَ رَجُلٌ : لِي حَاجَةٌ ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُنَاجِيهِ ، حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ أَوْ بَعْضُ الْقَوْمِ ، ثُمَّ صَلُّوا ) متفق عليه .

قال الشيخ ابن عثيمين : في هذا الحديث : دليل على جواز مناجاة الإمام بعد الإقامة ، وأن طول المناجاة أيضاً لا يضر ، وأنه لا تشترط المولاة بين الإقامة والصلاة ، لأن الصحابة رضي الله عنهم ناموا ، ثم قام فصلى ، فدل ذلك على أن طول الفصل بين الإقامة والصلاة لا بأس به ، لكن بشرط أن يكون قد أقام عند إرادة الصلاة ، يعني : أنه لا يقيم ويعلم أنه لن يصلي إلا بعد مدة ، ولكن يقيم ثم إذا حصل ما يمنع أو ما يفصل بين الإقامة والصلاة . فهذا لا بأس به . ولو طال الفصل .

#### • ما الحكم لو سمع المؤذن ، ثم سمع آخر ؟

يجيب الأول ، ويجيب الثاني ، لعموم قوله ﷺ ( إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول المؤذن ) .

ولكن لو صلى ثم سمع مؤذناً بعد الصلاة فظاهر الحديث أنه يجيب لعمومه .

وقال بعض العلماء : إنه لا يجيب لأنه غير مدعو بهذا الأذان فلا يتابعه ، ولا يمكن أن يؤذن آخر بعد أن تؤدي الصلاة ، فيحمل الحديث على المعهود في عهد النبي ﷺ وأنه لا تكرار في الأذان ، ولكن لو أخذ أحد بعموم الحديث وقال : إنه دُكِّرَ وما دام الحديث عاماً فلا مانع من أن أذكر الله عز وجل فهو على خير . ( فتاوى ابن عثيمين )

#### ( وَحُرْمُ خُرُوجِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَهُ بِلَا عَذْرَ ) .

بعده : أي بعد الأذان . أي : يحرم الخروج من المسجد بعد الأذان إلا لعذر .

لما روى مسلم عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ قَالَ : كُنَّا قُعُودًا فِي الْمَسْجِدِ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ يَمْشِي ، فَأَتْبَعَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ بَصَرَهُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : ( أَتَا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ ) .

ورواه الترمذي وقال عقبه : وَعَلَى هَذَا الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، أَنْ لَا يُخْرَجَ أَحَدٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ إِلَّا مِنْ عَذْرٍ أَنْ يَكُونَ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ ، أَوْ أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ .

ورواه أحمد بزيادة : ( ثُمَّ قَالَ : أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ فَلَا تَخْرُجَ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُصَلِّيَ ) .

• وقد حمل جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية ، النهي الوارد في تلك الأحاديث على الكراهة .

وأما الحنابلة فحملوه على التحريم .

لأن أبا هريرة أطلق عليه لفظ المعصية ، والمعصية تطلق على المحرم ولا تطلق على المكروه . ( أحكام الأذان والإقامة سامي فراج ) .

• من حكمة النهي عن الخروج من المسجد بعد الأذان ، أن لا يكون متشبهاً بالشيطان الذي يفر عند سماع الأذان .

• من الأعداء المبيحة للخروج : أن يخرج ليتوضأ إذا كان محل الوضوء خارج المسجد ، أو يخرج بنية العودة ، كما لو خرج ليوقظ أهله مثلاً ثم يعود ، وكذلك الخروج للصلاة في مسجد آخر إذا علم أنه سيدرك الجماعة فيه

قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله في ( الفتاوى ) تحريم الخروج من المسجد فيه تفصيل : إن كان بلا داعي ولا غرض له صحيح حرم ، وذلك أن صورته صورة من ينصرف عن المسجد لا يصلي . أما إذا كان يريد الصلاة في مسجد آخر أو له عذر أو ناوياً الرجوع والوقت متسع فلا يحرم " انتهى .

#### ( وَيُسَبِّحُ أَنْ يَتِمَّ هَيْئَتُ الْإِبْطَرِ : أَلَا صَلَاتُكُمْ فِي رِحَالِكُمْ ) .

أي : يسن للمؤذن أن يقول عند المطر ، أو الريح الباردة ( ألا صلوا في رحالكم ) أو ( الصلاة في الرحال ) .

أ- عن نافع عن ابن عمر ( أَنَّهُ نَادَى بِالصَّلَاةِ فِي لَيْلَةٍ ذَاتَ بَرْدٍ وَرِيحٍ وَمَطَرٍ فَقَالَ فِي آخِرِ نِدَائِهِ أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ ، ثُمَّ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ أَوْ ذَاتَ مَطَرٍ فِي السَّقْرِ أَنْ يَقُولَ أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ ) متفق عليه .

ب- وعن عبد الله بن الحارث قال ( حَطَبْنَا ابْنَ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ رَدَّغَ فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَذِّنُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ فَأَمَرَهُ أَنْ يُنَادِيَ الصَّلَاةَ فِي الرِّحَالِ فَتَنَظَّرَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَقَالَ فَعَلَ هَذَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ وَإِنَّهَا عَزْمَةٌ ) رواه البخاري .

ج- وعن أسامة الهذلي ( أن يوم حنين كان يوم مطر، فأمر النبي ﷺ مناديه أن الصلاة في الرحال ) رواه أبو داود .

● وقد اختلف العلماء في متى يقول : صلوا في رحالكم على أقوال :

**القول الأول :** أنها تقال أثناء الأذان بدلاً من الحيعة .

وهو وجه للشافعية ، وظاهر مذهب الحنابلة .

لحديث عبد الله بن الحارث السابق ، ولفظ مسلم :

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ( عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ لِمُؤَذِّنِهِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ إِذَا قُلْتَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَلَا تَقُلْ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ قُلْ صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ - قَالَ - فَكَانَ النَّاسُ اسْتَنْكَرُوا ذَلِكَ فَقَالَ اتَّعَجِبُونَ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزْمَةٌ وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ فَنَمَشُوا فِي الطِّينِ وَالِدَخْصِ ) .

وقد بوب ابن خزيمة ، وتبعه ابن حبان ، ثم المحب الطبري ( حذف حي على الصلاة في يوم المطير ) نظراً إلى المعنى ، لأن معنى (حي على الصلاة) هلموا إلى الصلاة ، ومعنى ( الصلاة في الرحال ) تأخروا عن المحيى إليها ، فلا يتناسب سبب إيراد اللفظين معاً ، لأن أحدهما نقيض الآخر .

**القول الثاني :** أنها تقال بعد الفراغ من الأذان .

لحديث ابن عمر السابق ( أَنَّهُ نَادَى بِالصَّلَاةِ فِي لَيْلَةٍ ذَاتَ بَرْدٍ وَرِيحٍ وَمَطَرٍ فَقَالَ فِي آخِرِ نِدَائِهِ أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ ... ) .

قال ابن حجر : هذا صريح في أن القول المذكور كان بعد الفراغ .

**القول الثالث :** أنها تقال أثناء الأذان ولكن بعد الحيعلتين .

أ- لحديث نعيم بن النحام ( سمعت مؤذن النبي ﷺ في ليلة باردة وأنا في لحاف امرأتي ، فتمنيت أن يقول: صلوا في رحالكم، فلما بلغ حي على الفلاح، قال: صلوا في رحالكم، ثم سألت عنها فإذا النبي ﷺ كان أمر بذلك ) رواه البيهقي .

ب- وعن عمرو بن أوس قال ( أَتَيْنَا رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ أَنَّهُ سَمِعَ مُنَادِيَ النَّبِيِّ ﷺ - يَعْنِي فِي لَيْلَةٍ مَطِيرَةٍ فِي السَّفَرِ - يَقُولُ : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ، صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ ) رواه النسائي وأحمد .

**والراجع** أن الأمر في ذلك واسع :

قال الإمام النووي : وفي حديث ابن عباس (ع) أَنَّهُ يَقُولُ : أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ فِي نَفْسِ الْأَذَانِ ، وفي حديث ابن عمر (ع) أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِ نِدَائِهِ . وَالْأَمْرَانِ جَائِزَانِ نَصَّ عَلَيْهِمَا الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي الْأَثَمِ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ ، وَتَابَعَهُ جُمْهُورُ أَصْحَابِنَا فِي ذَلِكَ ، فَيُجُوزُ بَعْدَ الْأَذَانِ ، وَفِي أَثْنَائِهِ لِثُبُوتِ السُّنَّةِ فِيهِمَا ، لَكِنَّ قَوْلَهُ بَعْدَهُ أَحْسَنُ لِيَبْقَى نَظْمُ الْأَذَانِ عَلَى وَضْعِهِ ، وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ : لَا يَقُولُهُ إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ مُخَالِفٌ لِصَرِيحِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ لِأَنَّ هَذَا جَرَى فِي وَقْتٍ وَذَلِكَ فِي وَقْتٍ ، وَكَلاَهُمَا صَحِيحٌ . (نوي)

وأما الجواب عن أصحاب القول الأول في أنها تقال بدلاً من الحيعلتين : فقد قال الحافظ ابن حجر : ويمكن الجمع بينهما ولا يلزم منه ما ذكر بأن يكون معنى الصلاة في الرحال رخصة لمن أراد أن يترخص ، ومعنى هلموا إلى الصلاة ندب لمن أراد أن يستكمل الفضيلة ولو تحمل المشقة ، ويؤيد ذلك حديث جابر عند مسلم قال ( خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر فمطرنا فقال ليصل من شاء منكم في رحله )

**فوائد :**

**فائدة : ١**

لا يجوز أذان امرأة للرجال .

ويدل لذلك :

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَاةَ لَيْسَ يُنَادَى لَهَا ، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : اتَّخِذُوا نَافُوسًا مِثْلَ نَافُوسِ النَّصَارَى ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : بَلْ يُوقَا مِثْلَ قُرْنِ الْيَهُودِ ، فَقَالَ عُمَرُ : أَوَّلَا تَبْعَثُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ( يَا بِلَالُ ، قُمْ فَتَنَادِ بِالصَّلَاةِ ) .

فهذا الحديث يدل على أنه من المقرر عند الصحابة أنه لا ينادي للصلاة إلا الرجال ، وأنه لا مدخل للنساء في ذلك ، لقول عمر رضي الله عنه : ( أَوَّلَا تَبْعَثُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ ) .

وعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : ( مَنْ زَانَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْتَبِخْ ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ الثُّغَمَاتِ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ ) .

قال الحافظ : "وَكَأَنَّ مَنَعَ النِّسَاءِ مِنَ التَّسْبِيحِ لِأَنَّهَا مَأْمُورَةٌ بِخَفْضِ صَوْتِهَا فِي الصَّلَاةِ مُطْلَقًا لِمَا يُجَشَّى مِنْ الْأَقْتِنَانِ " . انتهى  
فإذا كانت المرأة منهيّة عن تنبيه الإمام بالقول إن أخطأ ، وإنما تصفق ، حتى لا ترفع صوتها بحضرة الرجال ، فكيف يسمح لها بالأذان ؟!  
فلا يشرع لها أن تؤذّن لدعوة الناس إلى صلاة الجماعة باتفاق العلماء ، وأقوالهم في ذلك تدور بين التحريم والكراهة .

قال الشافعي في الأم : ولا تؤذّن امرأة ، ولو أذنت لرجال لم يجز عنهم أذانها .

وقال في المغني : ولا يعتد بأذان المرأة ؛ لأنها ليست ممن يشرع له الأذان .

● وقد اختلف العلماء ، هل إذا أذنت المرأة كما يؤذن الرجال هل يصح أذانها أم لا ؟ على قولين :

**القول الأول :** لا يصح أذانها .

وهو مذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة .

**قال النووي :** فإذا أذنت للرجال لم يعتد بأذانها .

وقال في الإنصاف : لا يعتد بأذان امرأة .

**القول الثاني :** صحة هذا الأذان مع الكراهة .

وهو مذهب الحنفية .

والصحيح الذي لا ينبغي العدول عنه هو مذهب الجمهور وهو عدم أذان النساء للرجال لأن ذلك من المحدثات ، ولم يكن في السلف ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ؛ ولأن المؤذن يستحب له أن يشهر نفسه ويؤذن على المكان العالي ويرفع صوته ، والمرأة منهيّة عن ذلك كله لما في ذلك من تعرضها .

### باب شروط الصلاة

**تعريف الشرط :**

**لغة :** العلامة ، قال تعالى ( فقد جاء أشراتها ) .

**واصطلاحاً :** ما يلزم من غَدَمِهِ الْعَدَمُ ، ولا يلزم من وجوده الوجود .

**مثاله :** الوضوء شرط لصحة الصلاة ، يلزم من غَدَمِهِ الْعَدَمُ الصَّحَّةُ ، ولا يلزم من وجوده وجود الصلاة ؛ لأنه قد يتوضأ ولا يُصَلِّي .

● **والفرق بين الأركان والشروط :**

**أولاً :** أنَّ الشُّرُوطَ قبل الصلاة والأركان فيها .

**وثانياً :** أنَّ الشُّرُوطَ مستمرة من قبل الدَّخُولِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ ، والأركان ينتقل من ركن إلى ركن : القيام ، فالركوع ، فالرفع من الركوع ، فالسُّجُود ، فالقيام من السُّجُود ، ونحو ذلك .

**ثالثاً :** الأركان تتركّب منها ماهيّة الصلاة بخلاف الشُّرُوط ، فَسُتَرُ الْعَوْرَةِ لَا تَتَرَكَّبُ مِنْهَا مَاهِيَّةُ الصَّلَاةِ ؛ لكنه لا بُدَّ مِنْهُ فِي الصَّلَاةِ .  
( الشرح الممتع ) .



### ( أَلْحَدِهَا : الطَّهَارَةُ مِنَ الْإِحْدَثِ ) .

- أي : أن من شروط الصلاة الطهارة من الحدث ، وقد تقدم ذلك .
- أ-لحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( لا يقبل الله صلاة أحديكم إذا أحدث حتى يتوضأ ) متفق عليه .
- وفي رواية للبخاري ( قال رجل من حضرموت : ما الحدث يا أبا هريرة ؟ قال : فُساء أو ضراط ) .
- وتفسير أبي هريرة للحدث بالفساء أو الضراط تفسير للحدث منه ، لأن الحدث أعم من ذلك ، وكأن أبا هريرة فسره بالأخص :
- أولاً : تنبيهاً بالأخف على الأغلط ، وثانياً : ولأنهما قد يقعان في أثناء الصلاة أكثر من غيرهما .
- ب-وحديث ابن عمر . قال : قال ﷺ ( لا تُقبل صلاةٌ بغير طهور ، ولا صدقةٌ من غُلُول ) رواه مسلم .
- قال النووي :** وهذا الحديث نص في وجوب الطهارة للصلاة ، وقد أجمعت الأمة على أن الطهارة شرط في صحة الصلاة .
- ج- وعن أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : ( إذا اشتكى أحدكم في صلاته فلم يدر أخرج منه شيء أم لا ، فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً ) رواه مسلم .
- ففي هذا الحديث : أن خروج الريح من الدبر ينقض الوضوء وتبطل به الصلاة ، وقد أجمع العلماء على ذلك .
- من أحدث أثناء الصلاة ، فإنه يجب أن يخرج ويتوضأ ويعيدها ، وهذا قول جماهير العلماء .
- أ-لحديث علي بن طلحة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ ( إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ ، وَلْيَتَوَضَّأْ ، وَلْيُعِدِّ الصَّلَاةَ ) رَوَاهُ الْحُمْسَةُ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جَبَّانَ .
- ب-وقد يستدل بحديث أبي هريرة (لا يقبل الله صلاة أحديكم إذا أحدث حتى يتوضأ) فإنه يفيد أن صلاة المحدث لا تقبل ، وهذا يعم ما قبل الصلاة من الحدث اختياراً وما حصل في أثناءها اضطراراً ، لأنه ﷺ لم يفرق بين حدث وحدث .
- وقد ذهب بعض العلماء :** إلى أن الإنسان إذا أحدث في صلاته فإنه ينصرف ويتوضأ ويبيني على ما مضى .
- وهذا مذهب الحنفية .
- لحديث عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ ( من أصابه قيء أو قلس أو رعاف أو مذي فليتنصرف وليتوضأ وليبيني على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم ) ، لكن هذا الحديث ضعيف .
- من انتقض وضوؤه وهو إمام فإنه يجب أن يخرج من صلاته ، ولا يجوز أن يكمل صلاته ، ويقدم أحد المأمومين ليكمل بالمصلين .
- ما حكم صلاة المأموم إذا تبين له حدث إمامه بعد الفراغ من الصلاة ؟
- اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :
- القول الأول :** يعيد المأموم صلاته .
- وهذا مذهب الحنفية .
- القول الثاني :** إن كان الإمام يعلم حدثه لزمت المأموم الإعادة ، وإن كان لا يعلم حدثه صحت صلاة المأموم .
- القول الثالث :** تصح صلاة المأموم فلا يعيدها ، وهذا القول هو الصحيح .
- أ-لقوله ﷺ في الصلاة خلف أئمة الجور ( يصلون لكم ، فإن أصابوا فلكم ، وإن أخطأوا فلكم وعليهم ) رواه البخاري .
- ب-ولأن الحدث مما يخفى ، ولا سبيل للمأموم إلى معرفة حدث الإمام فكان معذوراً في الاقتداء به ، لأنه لم يكلف علم ما غاب عنه من أمره ، وإذا صح اقتداؤه صحت صلاته فلا يعيدها .
- قال ابن قدامة : وَجَّهَتْهُ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى بِالْجَمَاعَةِ مُخَذَّئًا ، أَوْ جُنُبًا ، غَيَّرَ عَالِمٌ بِحَدِيثِهِ ، فَلَمْ يَعْلَمْ هُوَ وَلَا الْمَأْمُومُونَ ، حَتَّى فَرَّغُوا مِنَ الصَّلَاةِ ، فَصَلَّاهُمْ صَحِيحَةً ، وَصَلَّاهُ الْإِمَامُ بِاطِلَّةً .
- رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَزْبٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ .  
لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ ﷺ .

رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ ﷺ صَلَّى بِالنَّاسِ الصُّبْحَ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْجُزْبِ ، فَأَهْرَقَ الْمَاءَ ، فَوَجَدَ فِي ثَوْبِهِ اخْتِلَامًا ، فَأَعَادَ وَلَمْ يُعِيدُوا .  
وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْمُصْطَلِقِ الْخُرَاعِيِّ ، أَنَّ عُثْمَانَ صَلَّى بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْفَجْرِ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ وَارْتَفَعَ النَّهَارُ فَإِذَا هُوَ بِأَثَرِ الْجَنَابَةِ ، فَقَالَ : كَبُرَتْ وَاللَّهِ ، كَبُرَتْ وَاللَّهِ ، فَأَعَادَ الصَّلَاةَ ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ أَنْ يُعِيدُوا .

وَعَنْ عَلِيٍّ ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا صَلَّى الْجُنُبُ بِالْقَوْمِ فَأَتَمَّ بِهِمُ الصَّلَاةَ أَمْرُهُ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيُعِيدَ ، وَلَا أَمْرُهُمْ أَنْ يُعِيدُوا .  
وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ صَلَّى بِهَمُ الْغَدَاةِ ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ صَلَّى بِغَيْرِ وُضوءٍ ، فَأَعَادَ وَلَمْ يُعِيدُوا . رَوَاهُ كُلُّهُ الْأَنْثَرِيُّ .  
وَهَذَا فِي مَحَلِّ الشُّهُورَةِ ، وَلَمْ يُنْقَلْ خِلَافُهُ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . ( المعني ) .

وكذلك على القول الراجح لو أحدث الإمام في أثناء الصلاة، فصلاة المأمومين صحيحة ، ويخرج الإمام ويقدم من يكمل بهم.

### ( الإختلاف في بدنه ، وثوبه ، وموضع صلاته ) .

أي : ومن شروط الصلاة ، طهارة البدن ، والثوب ، والبقة .

#### في البقة :

لحديث أنس بن مالك ﷺ قَالَ : ( جَاءَ أَغْرَابِيُّ قَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ ، فَتَهَاكُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِدُثُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَأَهْرَقَ عَلَيْهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وقال ﷺ في المساجد ( إِنَّهُ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَذَى وَالْقَدَرِ ) رواه مسلم .

#### وفي الثوب :

أ- لقوله تعالى ( وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ) على أحد التفسيرين .

ب- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْحَائِضَ إِذَا أَصَابَهَا دَمُ الْحَيْضِ أَنْ تَغْسِلَهُ ثُمَّ تُصَلِّيَ فِيهِ .

وَعَنْ أُمِّمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - فِي دَمِ الْخَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ - ( تَحْتَهُ ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ ، ثُمَّ تَنْضَحُهُ ، ثُمَّ تُصَلِّيَ فِيهِ ) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ج- خُلِعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ لَمَّا أَخْبَرَهُ جَبْرِيلُ أَنَّ فِيهِمَا أَدَى ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِصْحَابُ النَّجَاسَةِ فِي حَالِ الصَّلَاةِ .

#### وفي البدن :

لحديث ابن عباس (مر النبي بقرين فقال: إنيما يعذبان وما يعذبان في كبير... أما أحدهما فكان لا يتنزه من بوله...) . متفق عليه

وكذلك أحاديث الاستنجاء والاستجمار كلها تفيد أنه يجب التنزه من النجاسة في البدن.

### ( وَإِنْ صَلَّى وَهَلَيْهِ نَجَاسَةٌ لَمْ يَكُنْ هَلِكًا بِهَا ، أَوْ هَلِكًا بِهَا ثُمَّ نَسِيَهَا أَطَاهَدَ ) .

لأن طهارة اللباس شرط لصحة الصلاة .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، والمشهور من مذهب الحنابلة .

مثال : رَجُلٌ صَلَّى ؛ فَلَمَّا سَلَّمَ وَجَدَ عَلَى ثَوْبِهِ نَجَاسَةً يَابِسَةً ؛ يَتَيَقَّنُ أَنَّهَا أَصَابَتْهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَلَكِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا ، فَإِنَّهُ يَعِيدُ .

مثال آخر : علم بالنجاسة على ثوب ، لكنه نسيها ولم يتذكرها إلا بعد الصلاة ، فإنه يعيد .

ومثل ذلك لو نسي أن يغسلها .

أ- لعموم الأدلة الدالة على أن طهارة اللباس شرط لصحة الصلاة ، فهذه الأدلة جاءت عامة ، ولم تفرق بين العامد والجاهل والناسي .

ب- واحتجوا بالقياس على الحدث ، فكما لا تصح الصلاة مع الحدث ، سواء كان جاهلاً أو ناسياً ، فكذا لا تصح مع النجاسة ولا فرق .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا إعادة عليه .

وهذا قول جمهور السلف من الصحابة والتابعين .

فقد حكى عن ابن عمر، وسعيد بن المسيب، وطاووس، وعطاء، وسالم بن عبد الله، ومجاهد، والشعبي، والنخعي، والزهري، والأوزاعي .

وهو قول المالكية ، والقديم للشافعي .

واختار هذا القول من الحنابلة ابن قدامة ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم ، وابن سعدي .

أ- لحديث أبي سعيد الخدري ، قَالَ ( بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ الْقَوْمُ أَلْقَوْا نِعَالَهُمْ ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ ، قَالَ: مَا حَمَلَكُمْ عَلَى إلقاءِ نَعَالِكُمْ ، قَالُوا: رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَكَ فَأَلْقَيْنَا نِعَالَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ جَبْرِيلَ ﷺ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَدَرًا - أَوْ قَالَ : أَدَى - وَقَالَ : إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْتَظِرْ : فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَدَرًا أَوْ أَدَى فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيَصِلْ فِيهِمَا ) رواه أبو داود .

**وجه الشاهد :** أن النبي ﷺ لم يعد أول صلاته التي صلاها مع وجود النجاسة في النعل ، لأنه كان جاهلاً بوجودها ، فدل على أن من صلى بالنجاسة ناسياً أو جاهلاً فصلاته صحيحة .

ب- ولحديث أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ : ( إِنْ اللَّهُ تَجَاوَزَ عَنْ أَمْتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ ) رواه ابن حبان .

**قال الخطابي :** فيه من الفقه : أن من صلى وفي ثوبه نجاسة لم يعلم بها ، فإن صلاته مجزئة ولا إعادة عليه .  
وقد دلت الأدلة الشرعية على أن الكلام ونحوه في الصلاة يعفى فيه عن الجاهل والناسي ، فتقاس عليه النجاسة ، بجامع أن كلاهما من باب المنهي عنه في الصلاة .

### ﴿ وَإِنْ هَلِمَ بِهَا فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَهَا وَبَسِيَ عَلَى صَلَاتِهِ ﴾ .

أي : من رأى نجاسة على ثيابه أثناء الصلاة أو طرأت عليه وهو يصلي فإنه لا يخلو من حالين :

**الحال الأولى :** أن يمكنه طرح النجاسة من غير زمن طويل ، ولا عمل كثير .

فهنا يجب طرحها وإزالتها في الحال ، وذلك بتنحيتهما إن كانت يابسة ، أو بخلع ما طرأت عليه إن كانت رطبة ويبني على ما مضى من صلاته .

لحديث أبي سعيد السابق ، فإن النبي ﷺ لما أخبره جبريل بأن فيهما قدرًا ألقاهما وأكمل صلاته .

**الحال الثانية :** أن يحتاج طرح النجاسة وإزالتها إلى زمن طويل أو عمل كثير .

فهنا يجب عليه أن يقطع صلاته ويزيل النجاسة ويستأنف من جديد ، **لأن حاله لا يخلو من حالين :**

أ- إما أن يصلي مستصحباً للنجاسة زمناً طويلاً وهو عالم بها .

ب- وإما أن يقوم بعمل كثير في صلاته يؤثر فيها من أجل إزالتها .

وكل واحد من الأمرين يبطل الصلاة .

● وقد اختلف العلماء هل يعفى عن يسير البول والغائط إذا وقع على لباس المصلي أم لا على قولين :

**القول الأول :** لا يعفى عن يسير البول والغائط ونحوهما من النجاسات .

وإلى هذا ذهب أبو ثور .

وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أ- لعموم الأدلة على اشتراط طهارة اللباس لصحة الصلاة ، من غير تفريق بين يسير النجاسة وكثيرها .

ب- ولحديث أبي سعيد السابق ، في قصة خلع النبي ﷺ نعليه ، وهو في صلاته لما أخبره جبريل .

**وجه الدلالة :** لو كان يسير النجاسة الواقع على لباس المصلي معفواً عنه لما خلع النبي ﷺ نعليه وهو في صلاته ، إذ إن القدر الذي كان موجوداً في نعليه يسير .

ج- أن يسير البول ونحوه نجاسة لا تشق لإزالتها ، ويمكن الاحتراز منها غالباً فوجب إزالتها كالكثير .

**القول الثاني :** يعنى عن يسير البول والغائط ونحوهما من النجاسات .

واليه ذهب الحنفية ما عدا زفر .

أ- قالوا : أن الاستنجاء بالماء غير واجب بالإجماع ، ومعلوم أن الاستجمار بالأحجار لا يستأصل النجاسة .

ب- أن القليل من النجاسات يشق الاحتراز منه ، فلم تجب إزالته .

**والراجع الأول .**

• وذهب أكثر العلماء إلى أنه يعفى عن يسير الدم .

قال ابن قدامة : أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ الْعَفْوَ عَنْ يَسِيرِ الدَّمِ وَالْفَيْحِ .

لحديث عائشة قالت (قَدْ كَانَ يَكُونُ لِإِخْدَانِ الدِّزْعِ، فِيهِ نَحِيضٌ وَفِيهِ تُصَيِّبُهَا الْجَنَابَةُ، ثُمَّ تَرَى فِيهِ قَطْرَةً مِنْ دَمٍ، فَتَقْصَعُهَا بِرِيقِهَا) وَفِي لَفْظِ

(مَا كَانَ لِإِخْدَانٍ إِلَّا تَوْبٌ، فِيهِ نَحِيضٌ، فَإِنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ دَمِهَا بَلَّغَتْهُ بِرِيقِهَا، ثُمَّ قَصَعَتْهُ بِطُفْرِهَا). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْعَفْوَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الرِّيقَ لَا يُطَهِّرُ بِهِ وَيَتَنَجَّسُ بِهِ طُفْرُهَا ، وَهُوَ إِخْبَارٌ عَنْ دَوَامِ الْفَعْلِ ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَخْفَى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَلَا

يَصْدُرُ إِلَّا عَنْ أَمْرِهِ .

وَلَأَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمِنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ فِي عَصْرِهِمْ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا .

وروى الأثرم بإسناده ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَسْجُدُ ، فَيُخْرِجُ يَدَيْهِ ، فَيَقْصَعُهُمَا بِالْأَرْضِ ، وَهُمَا يَقْطُرَانِ دَمًا ، مِنْ شِقَاقِ كَانَ فِي

يَدَيْهِ .

وَعَصَرَ بَثْرَةً فَخَرَجَ مِنْهَا شَيْءٌ مِنْ دَمٍ وَقَفِحَ ، فَمَسَحَهُ بِيَدِهِ وَصَلَّى ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . ( المغني ) .

وجاء عن أبي هريرة أنه لم يكن يرى بالقطرتين من الدم في الصلاة بأساً . رواه ابن أبي شيبة .

وعن ابن عباس أنه قال : إذا كان الدم فاحشاً فعليه الإعادة ، وإن كان قليلاً فليس عليه إعادة .

ولأن يسير الدم يشق التحرز منه ، وتعم به البلوى .

**( الثاني : الوقت ) .**

أي : ومن شروط الصلاة دخول الوقت ، فمن صلى قبل الوقت فصلاته غير صحيحة ، سواء كان عالماً أو جاهلاً ، والمراد بالوقت :

الزمن المحدد لأداء الصلاة فيه .

قال تعالى ( إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ) . (كتاباً) أي مفروضاً، (موقوفاً) أي محددة في أوقات .

قال في المغني : أجمع المسلمون على أن الصلوات الخمس موقوفة بمواقيت معلومة محددة .

**( وقت الظهر من زوال الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله ) .**

أي : بداية وقت الظهر : إذا زالت الشمس ، وهذا بالإجماع .

قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس .

أ- لحديث أبي هريرة ( أن النبي ﷺ كان يصلي الظهر إذا زالت الشمس ) متفق عليه .

ب- ولحديث عبد الله بن عمرو . أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوِيلِهِ مَا لَمْ يَحْضُرْ الْعَصْرُ ،

وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَضُمَّرْ الشَّمْسُ ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّمْسُ ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نَصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ ، وَوَقْتُ

صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ج- ولحديث بريدة : ( أن النبي ﷺ لما زالت الشمس أمر بلالاً فأذن ثم أمره فأقام الصلاة ) رواه مسلم .

د- وعن أبي بزة الأسلمي قال ( كان ﷺ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ - الَّتِي تَدْعُوْنَهَا الْأُولَى - حِينَ تَدْخُلُ الشَّمْسُ ... ) . رواه البخاري

نهاية وقتها : حين يكون ظل الشيء مثله .

وبذلك قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد .

أ- لحديث عبد الله بن عمرو السابق ( ... وكان ظل الرجل كطوله ما لم يحضر وقت العصر ) .

ب- ولحديث أبي هريرة ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( هَذَا جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَاءَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ ، فَصَلَّى الصُّبْحَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ ، وَصَلَّى الظُّهْرَ حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ رَأَى الظِّلَّ مِثْلَهُ ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَحَلَّ فِطْرُ الصَّائِمِ ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ ذَهَبَ شَقَقُ اللَّيْلِ ، ثُمَّ جَاءَهُ الْعَدُّ فَصَلَّى بِهِ الصُّبْحَ حِينَ أَسْفَرَ قَلِيلًا ، ثُمَّ صَلَّى بِهِ الظُّهْرَ حِينَ كَانَ الظِّلُّ مِثْلَهُ ، ... ) رواه النسائي .

■ صلاة الظهر لها أسماء : تسمى الهاجرة : لحديث جابر قال : ( كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة ) .

وسميت بالهاجرة لأن الناس يهجرون فيها السعي في أعمالهم نظراً لشدة الحر .

وتسمى الأولى : والسبب في ذلك أنها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي ﷺ .

قال ابن رجب : في قوله ( كان ﷺ يُصَلِّيُ الْهَجِيرَ - الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى ... ) في هذه الرواية: أن لصلاة الظهر اسمين آخرين:

أحدهما : الهجير ؛ لأنها تصلى بالهاجرة . ( وَهُوَ وَقْتُ شِدَّةِ الْحَرِّ ) .

والثاني : الأولى.

وقيل : سميت بذلك لأنها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي عند البيت ، في أول ما فرضت الصلوات الخمس ليلة الإسراء .

وقال ابن دقيق العيد : وإنما قيل لصلاة الظهر الأولى ؛ لأنها أول صلاة أقامها جبريل للنبي ﷺ على ما جاء في حديث إمامة جبريل ﷺ .

وقال ابن عبد الهادي : " أول صلاة صلاها النبي ﷺ من الخمس مطلقاً : الظهر بمكة ، باتفاق .

( وَوَقْتُ صَلَاةِ الْهَجِيرِ - وَهِيَ الْاَلْوَلَى - مِنْ آخِرِ وَقْتِ الْاَلْهَمْرِ إِلَى أَنْ تَصْفُرَ الشَّمْسُ ) .

أي : يدخل وقتها إذا صار ظل الشيء مثله يكون دخل وقت صلاة العصر ، وخرج وقت صلاة الظهر .

وهذا قول جمهور العلماء .

نقله عنهم النووي في شرح مسلم ، وكذلك الشوكاني حيث قال : وأما أول وقت العصر فذهب الجمهور إنه مصير ظل الشيء مثله . ( نيل الأوطار ) .

للحديث السابق ( ووقت الظهر إذا زال الشمس وكان ظل الرجل كطوله ما لم يحضر وقت العصر ) .

يدل هذا على أنه إذا حضر وقت العصر خرج وقت الظهر .

قال النووي : وفي هذه الأحاديث وما بعدها دليل لمذهب مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء أَنَّ وَقْتُ الْعَصْرِ يَدْخُلُ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَدْخُلُ حَتَّى يَصِيرَ ظِلُّ الشَّيْءِ مِثْلِيهِ . وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ حُجَّةٌ لِلْجَمَاعَةِ عَلَيْهِ مَعَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي بَيَانِ الْمَوَاقِيتِ ، وَحَدِيثِ جَابِرٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ . ( شرح مسلم ) .

● وينتهي إذا اصفرت الشمس .

لحديث ابن عمرو السابق ( وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أن وقت العصر ينتهي ويمتد إلى أن يصير ظل الشيء مثليه .

واستدلوا بحديث ابن عباسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( أَقْبَى جَبْرِيلُ ﷺ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ، فَصَلَّى فِي الظُّهْرِ حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ ... ، وَصَلَّى فِي الْعَصْرِ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ، .. الحديث ... فَلَمَّا كَانَ الْعَدُّ صَلَّى فِي الْعَصْرِ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلِيهِ). رواه أبو داود

والراجح القول الأول ، وأن وقتها ينتهي باصفرار الشمس .

● ووجه هذا الترجيح :

أ- أن حديث عبد الله بن عمرو في صحيح مسلم وهو متأخر ، لأن إمامة جبريل كانت بمكة في أول الفرض .

ب- أنه اشتمل على زيادة لم ترد في حديث ابن عباس ، والأخذ بالزيادة لا ينافي ذلك .

ج- أنه من قول الرسول ﷺ وحديث ابن عباس فعل ، والقول أقوى من الفعل .

د- لأن جعل وقتها إلى اصفرار الشمس أخذ بالزائد ، والأخذ بالزائد أخذ بالزائد والناقص ، والأخذ بالناقص إلغاء للزائد .

● معنى اصفرار الشمس: أن يرى الإنسان الصفرة أو الحمرة على الأرض أو الأبنية .

● قوله في حديث عبد الله بن عمرو ( وَفَتْ الظُّهْرُ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوْلِهِ مَا لَمْ يَخْضُرَ الْعَصْرُ ) :

**قال النووي :** وفيه : دليل للشافعي - رحمه الله تعالى - ولأكثرين أنه لا اشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر ، بل متى خرج وقت الظهر يصير ظل الشيء مثله غير الظل الذي يكون عند الزوال ، دخل وقت العصر ، وإذا دخل وقت العصر لم يبق شيء من وقت الظهر . وقال مالك رحمه الله وطائفة من العلماء : إذا صار ظل كل شيء مثله دخل وقت العصر ولم يخرج وقت الظهر ، بل يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات صالح للظهر والعصر أداء ، واختجوا بقوله ﷺ في حديث جبريل عليه السلام : ( صَلَّى فِي الظُّهْرِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ ، وَصَلَّى فِي الْعَصْرِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ حِينَ صَارَ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَهُ ) . فظاهره اشتراكهما في قدر أربع ركعات . واختج الشافعي والأكثر بظاهر الحديث الذي نحن فيه ، وأجابوا عن حديث جبريل عليه السلام بأن معناه: فرغ من الظهر حين صار ظل كل شيء مثله، وشرع في العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله، فلا اشتراك بينهما . فهذا التأويل متعين للجمع بين الأحاديث، وأنه إذا حمل على الاشتراك يكون آخر وقت الظهر مجهولاً؛ لأنه إذا ابتدأ بها حين صار ظل كل شيء مثله لم يعلم متى فرغ منها، وحينئذ يكون آخر وقت الظهر مجهولاً، ولا يحصل بيان حدود الأوقات. وإذا حمل على ما تأولناه حصل معرفة آخر الوقت وانتظمت الأحاديث على اتفاق . وبالله التوفيق . ( شرح مسلم )

● قوله ( وهي الوسطى ) .

أي : أن صلاة العصر هي الصلاة الوسطى التي أنى الله عليها في القرآن .

وقد اختلف العلماء في تحديد الوسطى على أقوال : أصحها أنها صلاة العصر .

وهذا قول جماهير العلماء .

قال النووي : اختلف العلماء من الصحابة ﷺ فمن بعدهم في الصلاة الوسطى المذكورة في القرآن فقال جماعة : هي العصر ؛ ممن نقل هذا عنه : علي بن أبي طالب وابن مسعود وأبو أيوب وابن عمر وابن عباس وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وعبيدة السلماني والحسن البصري وإبراهيم النخعي وقتادة والضحاك والكلبي ومقاتل وأبو حنيفة وأحمد وداود وابن المنذر وغيرهم ﷺ . قال الترمذي : هو قول أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم ﷺ . وقال الماوردي من أصحابنا : هذا مذهب الشافعي - رحمه الله - لصحة الأحاديث فيه . قال : وإنما نص على أنها الصبح لأنه لم يبلغه الأحاديث الصحيحة في العصر ومذهبه اتباع الحديث . ( شرح مسلم ) .

قال الماوردي : هو قول جمهور التابعين .

**وقال ابن عبد البر :** هو قول أكثر أهل الأثر .

وبه قال من المالكية ابن حبيب وابن العربي وابن عطية" انتهى من ( فتح الباري ) .

وقال النووي رحمه الله: الذي تقتضيه الأحاديث الصحيحة أنها العصر ، وهو المختار . ( المجموع ) .

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ (مألاً الله فبؤرهم وبؤرهم نارا، كما شعلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس) متفق عليه .

وفي لفظ لمسلم ( شعلونا عن الصلاة الوسطى - صلاة العصر - ثم صلاها بين المغرب والعشاء ) .

● فضل صلاة العصر :

أولاً : أن المحافظة عليهما من أسباب دخول الجنة .

لحديث أبي موسى . قال : قال ﷺ ( من صلى البردين دخل الجنة ) متفق عليه .

ثانياً : سبب للنجاة من النار .

قال ﷺ : ( لن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ، يعني الفجر والعصر ) متفق عليه .

ثالثاً : الملائكة يجتمعون في هاتين الصلاتين .

قال ﷺ : ( يتعاقبون عليكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر ، ثم يعرج الذين باتوا فيكم ، فيسألهم الله وهو أعلم بهم ، كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون : تركناهم وهم يصلون ، وأتيناهم وهم يصلون ) متفق عليه .  
قال الحافظ : وقد ورد أن الرزق يُقسم بعد صلاة الصبح ، وأن الأعمال ترفع آخر النهار ، فمن كان حينئذ في طاعة بورك في رزقه ، وفي عمله .

● فائدة : قوله (مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ) اختلف في المراد بهؤلاء الملائكة :

ف قيل : المراد بهم الحفظة .

وقيل : بل غيرهم ، ورجحه القرطبي ، والحافظ ابن حجر .

قال الحافظ ابن حجر : ويقويه أنه لم يُقل أن الحفظة يفارقون العبد ، ولا أن حفظة الليل غير حفظة النهار

رابعاً : سبب لرؤية الله في الآخرة .

قال ﷺ : ( إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ، لا تضامون في رؤيته ، فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا ) متفق عليه .

خامساً : خصصها الله بالحفاضة عليها .

قال تعالى ( حُفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَنِينَ ) .

سادساً : جاء في الترهيب في تركها ما لم يرد في غيرها .

عن بُرَيْدَةَ . قال : قال النَّبِيُّ ﷺ قَالَ ( مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ) رواه البخاري .

وعن ابن عمر . قال : قال ﷺ ( الَّذِي تَفَوُّتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ ، فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ ) متفق عليه .

● قوله (فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ) .

قال النووي : رُوِيَ بِتَضَمُّنِ اللَّامَيْنِ وَرَفْعِهِمَا ، وَالتَّضَمُّنُ هُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ ، وَمَنْ رَفَعَ فَعَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ .

ومعناه : إنترع منه أهله وماله ، وهذا تفسير مالك بن أنس .

وأما على رواية التَّضَمُّنِ فَقَالَ الْحُطَّائِيُّ وَغَيْرُهُ : معناه نُقِصَ هُوَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ وَسُلْبُهُ ، فَبَقِيَ بِأَهْلٍ وَلَا مَالٍ ، فَلْيُخَذَرْ مِنْ تَفْوِيتِهَا كَخَذَرِهِ مِنْ ذَهَابِ أَهْلِهِ وَمَالِهِ .

وقال أبو عمر بن عبد البر : معناه عند أهل اللغة والفقه أنه كَالَّذِي يُصَابُ بِأَهْلِهِ وَمَالِهِ إِصَابَةً يَطْلُبُ بِهَا وَتَرًا ، وَالْوَتْرُ الْجِنَايَةُ الَّتِي يَطْلُبُ ثَارَهَا فَيَجْتَمِعُ عَلَيْهِ غَمَانٌ : غَمَ الْمُصِيبَةِ وَغَمَ مُقَاسَاةِ طَلَبِ النَّارِ .

وقال الدَّوْدِيُّ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ : معناه يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِسْتِزْجَاعِ مَا يَتَوَجَّهُ عَلَى مَنْ فَقَدَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ ، فَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ النَّدَمُ وَالْأَسَفُ لِتَفْوِيتِهِ الصَّلَاةِ .

وقيل : معناه فَأَنَّهُ مِنَ الثَّوَابِ مَا يُلْحَقُهُ مِنَ الْأَسَفِ عَلَيْهِ كَمَا يُلْحَقُ مَنْ ذَهَبَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ .

● ما المراد بتفويت الصلاة ؟

قال القاضي عياض - رحمه الله تعالى - : وَاحْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ بِفَوَاتِ الْعَصْرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ :

فَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ وَغَيْرُهُ : هُوَ فِيمَنْ لَمْ يُصَلِّهَا فِي وَقْتِهَا الْمُخْتَارِ .

وقال سَخْنُونُ وَالْأَصْبَلِيُّ : هُوَ أَنْ تَفَوُّتَهُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ .

وقيل : هُوَ تَفْوِيتُهَا إِلَى أَنْ تَصْفَرَ الشَّمْسُ ، وَقَدْ وَرَدَ مُفَسَّرًا مِنْ رِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ . قَالَ فِيهِ : وَفَوَاتُهَا أَنْ يَدْخُلَ الشَّمْسُ صُفْرَةً .

وَرَوَى عَنْ سَالِمٍ أَنَّهُ قَالَ هَذَا فِيمَنْ فَاتَتْهُ نَاسِيًا .

وَعَلَى قَوْلِ الدَّأُودِيِّ هُوَ فِي الْعَامِدِ ، وَهَذَا هُوَ الْأَطْهَرُ ، وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ الْبُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ ( مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَبَطَ عَمَلُهُ ) وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْعَامِدِ .

● هل يلحق غير العصر بالعصر ؟

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْحَقَ بِالْعَصْرِ بَاقِي الصَّلَوَاتِ : وَيَكُونُ تَبَّهٌ بِالْعَصْرِ عَلَى غَيْرِهَا ، وَإِنَّمَا خَصَّهَا بِالذِّكْرِ لِأَنَّهَا تَأْتِي وَقْتُ تَعَبِ النَّاسِ مِنْ مُقَاسَاةِ أَعْمَالِهِمْ وَحِرْصِهِمْ عَلَى قَضَاءِ أَشْغَالِهِمْ وَتَسْوِيفِهِمْ بِهَا إِلَى انْقِصَاءِ وَطَائِفِهِمْ ، وَفِيمَا قَالَهُ نَظَرٌ ، لِأَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ فِي الْعَصْرِ ، وَلَمْ تَتَحَقَّقْ الْعِلَّةُ فِي هَذَا الْحُكْمِ فَلَا يُلْحَقُ بِهَا غَيْرُهَا بِالشَّكِّ وَالتَّوَهُّمِ ، وَإِنَّمَا يُلْحَقُ غَيْرُ الْمَنْصُوصِ بِالْمَنْصُوصِ إِذَا عَرَفْنَا الْعِلَّةَ وَاشْتَرَكَا فِيهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( شرح النووي ) .

### ( وَيَبْقَى وَقْتُ الضَّرُورَةِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ) .

أي : ويبدأ وقت الضرورة من اصفرار الشمس إلى غروبها .

لحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( مَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْعَصْرَ ) متفق عليه .

فحديث عبد الله بن عمرو يحمل على وقت الاختيار ، وحديث أبي هريرة ( من أدرك ركعة ) على وقت الضرورة .

● ومعنى وقت ضرورة :

هو أن يؤخر الصلاة لهذا الوقت للضرورة ، كالحائض تطهر في هذا الوقت ، أو كافر يسلم ، أو نائم يستيقظ ، أو مغمى عليه يستيقظ ، أو جريح اشتغل بتضميد جرحه ، فهؤلاء يصلون ولو بعد اصفرار الشمس ، وتكون صلاتهم أداء .

قال ابن قدامة : ... إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يُبَاحُ تَأْخِيرُهَا لِغُذْرِ وَضْرُورَةٍ ، كَحَائِضٍ تَطْهَرُ ، أَوْ كَافِرٍ يُسْلِمُ ، أَوْ صَبِيٍّ يَبْلُغُ ، أَوْ مُجْتَنُونَ يُفِيقُ ، أَوْ نَائِمٍ يَسْتَيْقِظُ ، أَوْ مَرِيضٍ يَبْرَأُ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ ( مَعَ الضَّرُورَةِ ) . ( المغني ) .

● لكن لا يجوز للإنسان أن يؤخر صلاة العصر إلى وقت الضرورة .

قال ابن قدامة : وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْعَصْرِ عَنْ وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ لِغَيْرِ غُذْرٍ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَخْبَارِ ، وَرَوَى مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِيهَا ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( تِلْكَ صَلَاةُ الْمُتَنَافِقِينَ ، تِلْكَ صَلَاةُ الْمُتَنَافِقِينَ ، تِلْكَ صَلَاةُ الْمُتَنَافِقِينَ ، يَجْلِسُ أَحَدُهُمْ ، حَتَّى إِذَا اصْفَرَّتِ الشَّمْسُ ، فَكَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ ، أَوْ عَلَى قَرْنَيْ شَيْطَانٍ ، قَامَ ، فَقَرَأَ أَرْبَعًا ، لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ) وَلَوْ أُبَيِّحُ تَأْخِيرَهَا لَمَا دَمَهُ عَلَيْهِ ، وَجَعَلَهُ عَلَامَةً الْبِقَاقِ . ( المغني ) .

وقال النووي : وقد اتفق العلماء على أنه لا يجوز تعمد التأخير إلى هذا الوقت .

### ( وَوَقْتُ الْغُرُوبِ مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ الْخُمْرُ ) .

وهذا بإجماع العلماء .

قال ابن قدامة : أما دخول وقت المغرب بغروب الشمس ، فإجماع أهل العلم ، لا نعلم بينهم خلافاً فيه .

وقال النووي : فأول وقت المغرب إذا غربت الشمس وتكامل غروبها ، وهذا لا خلاف فيه ، نقل ابن المنذر وخلائق لا يحصون الإجماع فيه .

أ-لحديث جابر ( أن النبي ﷺ كان يصلي المغرب إذا وجبت ) رواه مسلم .

ب-ولحديث أبي موسى ( أنه ﷺ صلى المغرب حين وقعت الشمس ) رواه مسلم .

ج- ولحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال ( كَانَ ﷺ يُصَلِّي الطُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةً وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجَبَتْ ، ... ) متفق عليه .

وينتهي وقتها إلى مغيب الشفق . ( الشفق هو الحمرة كما هو مذهب الجمهور ) .

أ-لحديث عبد الله بن عمر السابق ( ... ووقت المغرب ما لم يغب الشفق ) .



ب-ولحديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود : أن النبي ﷺ قال ( إذا صليتم المغرب فإنه وقت إلى أن يسقط الشفق ) .

**( وَوَقْتُ الْعِشَاءِ مِنْ ذَلِكَ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَيَبْقَى وَقْتُ الْضُرُورَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي ) .**

أي : ووقت العشاء من مغيب الشفق الأحمر إلى نصف الليل .

أما بداية وقتها من مغيب الشفق ، فهذا بإجماع المسلمين .

قال ابن قدامة : لا خلاف في دخول وقت العشاء بغيوبة الشفق .

لحديث أبي موسى ( أنه ﷺ أمر فأقام العشاء حين غاب الشفق ) رواه مسلم .

وأما نهاية وقتها ففيه خلاف والصواب أنه إلى نصف الليل .

لحديث عبد الله بن عمرو السابق ( وَوُقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ ) .

#### • كيف معرفة منتصف الليل ؟

من أجل معرفة نصف الليل : نحسب من مغيب الشمس إلى طلوع الفجر ، فنصف ما بينهما هو آخر وقت صلاة العشاء .

فلو أن الشمس تغيب الساعة الخامسة ، والفجر يؤذن الساعة الخامسة فمنتصف الليل هو الساعة الحادية عشرة مساءً ، ولو أن الشمس

تغيب الساعة الخامسة والفجر يطلع الساعة السادسة ، فمنتصف الليل الساعة الحادية عشرة والنصف وهكذا.

**( وَيَبْقَى وَقْتُ الْضُرُورَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي ) .**

هذا هو الوقت الثاني لصلاة العشاء ، وهو وقت الضرورة ، ويبدأ من منتصف الليل إلى الفجر .

لحديث أبي قتادة أن النبي ﷺ قال : ( ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى ) رواه مسلم

قالوا : الحديث يدل على أن وقت كل صلاة يمتد إلى دخول وقت الصلاة الأخرى إلا صلاة الفجر ، فإنها لا تمتد إلى الظهر ، فإن

العلماء أجمعوا على أن وقتها ينتهي بطلوع الشمس .

قال الحافظ : عموم حديث أبي قتادة مخصوص بالإجماع في الصباح .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه ليس للعشاء وقت ضرورة .

واختاره ابن حزم ورجحه الألباني .

وأجابوا عن حديث : ( ليس في النوم تفريط ... ) :

أنه ليس فيه بيان أوقات الصلاة ، ولا سيق من أجل ذلك ، وإنما فيها بيان إثم من يؤخر الصلاة حتى يخرجها عن وقتها مطلقاً سواء كان

يعقبها صلاة أخرى ، مثل العصر مع المغرب ، أو لا ، مثل الصباح مع الظهر .

والراجح المذهب .

فائدة الخلاف : لو طهرت حائض قبل الفجر ، فعلى القول الراجح تصلي العشاء .

**( وَوَقْتُ الْفَجْرِ مِنْ ذَلِكَ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ) .**

أي : ويبدأ وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني .

قال ابن قدامة : وجملة أن وقت الصباح يبدأ بطلوع الفجر الثاني إجماعاً .

وقال النووي : وأجمعت الأمة على أن أول وقت الصباح طلوع الفجر الصادق وهو الفجر الثاني .

أ-لحديث عبد الله بن عمرو السابق ، حيث جاء في رواية ( وَوُقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ ، وَوُقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ

طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَمْسِكَ عَنْ صَلَاةِ فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانِ ) .

ب- وفي حديث أبي موسى ( أنه ﷺ أقام الفجر حين انشق القمر ) رواه مسلم .

ج- وفي حديث بريدة ( أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَقَالَ لَهُ : صَلِّ مَعَنَا هَذَيْنِ ، يَغْنِي الْيَوْمَيْنِ ، فَلَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِإِلَاءِ فَأَذَّنَ

ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ ، ... الحديث وفيه : ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ ( رواه مسلم .  
وبنتهي وقتها بطلوع الشمس .

لحديث عبد الله بن عمرو السابق ( ووقت صلاة الصبح ما لم تطلع الشمس ) .

### ( وَالصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا أَفْضَلُ ) .

أي : أن فعل الصلاة في أول وقتها أفضل .

ومما يدل على استحباب ذلك ، أدلة عامة ، وأدلة خاصة .

الأدلة العامة :

قوله تعالى (وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ ... ) .

وقوله تعالى (سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ... ) .

ولحديث ورد في ذلك ( الصلاة في أول وقتها ) عند من صححها .

ومما يدل تفضيل ذلك ، ما يعرض للآدميين من الأشغال والنسيان والعلل .

والنبي ﷺ كان يبادر بالصلاة بعد الأذان ، بعد وقت يتوضأ فيه المتوضئ وينتهي فيه .

وبعضهم استدل بحديث ابن مسعود في الصحيحين الذي سبق (سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ قَالَ : الصَّلَاةُ عَلَى وَفْتِهَا ) .

وقد اختلف العلماء في معنى : الصلاة على وقتها ، على قولين :

فقليل : المعنى أداء الصلاة في الوقت سواء كان في أول الوقت أو وسطه أو آخره ، بحيث لا يخرجها عن وقتها .

وقيل : أي في أول وقتها .

والصحيح الأول . [ لوقتها ] أي أدائها في الوقت ، ونأخذ أفضلية أول الوقت من أدلة أخرى .

وقد جاء في رواية (أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ) زَوَاهُ الْكِرَامِيُّ ، وضعف بعض العلماء هذه الرواية .

وأما الأدلة الخاصة على استحباب الصلاة في أول الوقت :

### صلاة الفجر .

أ-عن جابر قال (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيُهَا بِعَلَسٍ) متفق عليه .

ب- وعن عائشة . قالت ( لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ الْفَجْرَ ، فَيَشْهَدُ مَعَهُ نِسَاءٌ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ، مُتَلَفِعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ ثُمَّ يَرْجِعْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْعَلَسِ ) متفق عليه .

والعلس : قال النووي : هو بقايا ظلام الليل ، قَالَ الدَّوْدِيُّ : مَعْنَاهُ مَا يُعْرِفُنَ أَنْسَاءَهُنَّ أُمَّ رِجَالٍ .

وقال في سبل السلام : العلس : ظلمة آخر الليل ، كما في القاموس ، وهو أول الفجر .

وقال الشيخ الفوزان : هو اختلاط ضياء الصباح بظلمة الليل مع غلبة الظلمة .

قال ابن قدامة : وَأَمَّا صَلَاةُ الصُّبْحِ فَالتَّغْلِيصُ بِهَا أَفْضَلُ ، وَبَعْدَهَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ . وَرُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي مُوسَى وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ .

### صلاة الظهر .

عن جابر بن سمرة . قال (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ الظُّهْرَ إِذَا دَخَصَتْ الشَّمْسُ) رواه مسلم .

( دَخَصَتْ ) هُوَ يَفْتَحُ الدَّالَ وَالْحَاءُ أَيَّ إِذَا زَالَتْ .

قال النووي : وفيه : دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَقْدِيمِهَا ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ .

### صلاة العصر .

تقدم حديث أبي بزة الأسلمي قال: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ) متفق عليه .

وعن بُرَيْدَةَ . عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ( أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَقَالَ لَهُ « صَلِّ مَعَنَا هَذَيْنِ » . يَعْنِي الْيَوْمَيْنِ فَلَمَّا زَالَتْ الشَّمْسُ أَمَرَ بِإِلَاقَةٍ فَأَذَّنَ ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ بَيَضَاءُ نَفْيَةٍ ) رواه مسلم .

وعن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ . ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ حَتَّى فَيَذْهَبَ الدَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي فَيَأْتِي الْعَوَالِي وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ ) رواه مسلم .

وعنه قَالَ ( كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ فَيَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ ) رواه مسلم .  
قال النووي : وَالْمُرَادُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَمَا بَعْدَهَا الْمُبَادَرَةُ لِصَلَاةِ الْعَصْرِ أَوَّلَ وَقْتِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَذْهَبَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ مِائَتَيْنِ وَثَلَاثَةَ وَالشَّمْسُ بَعْدَ لَمْ تَتَغَيَّرْ بِضَغْفَةٍ وَنَحْوِهَا إِلَّا إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ ، وَلَا يَكَادُ يَحْضُلُ هَذَا إِلَّا فِي الْأَيَّامِ الطَّوِيلَةِ .  
وَقَوْلُهُ : كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ ، ثُمَّ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ فَيَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ .

قَالَ الْعُلَمَاءُ : مَنَازِلُ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ عَلَى مِائَتَيْنِ مِنَ الْمَدِينَةِ ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي تَعْجِيلِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَتْ صَلَاةُ بَنِي عَمْرِو فِي وَسْطِ الْوَقْتِ ، وَلَوْلَا هَذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ ، وَلَعَلَّ تَأْخِيرَ بَنِي عَمْرِو لِيَكُونُوا كَأَهْلِ أَعْمَالٍ فِي خُرُوبِهِمْ وَزُرُوعِهِمْ وَخَوَاطِبِهِمْ ، فَإِذَا فَرَعُوا مِنْ أَعْمَالِهِمْ تَأَهَّبُوا لِلصَّلَاةِ بِالطَّهَارَةِ وَغَيْرِهَا ثُمَّ اجْتَمَعُوا لَهَا ، فَتَنَاقَرُوا صَلَاتَهُمْ إِلَى وَسْطِ الْوَقْتِ لِهَذَا الْمَعْنَى . ( شرح مسلم ) .  
وقال في المجموع : وأما العصر فتتقدمها في أول الوقت أفضل، وبه قال جمهور العلماء .

#### صلاة المغرب .

أ-عن سلمة بن الأكوع ( أن رسول الله ﷺ كان يصلي المغرب إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب ) متفق عليه .  
( قال النووي : اللَّفْظَانِ بِمَعْنَى ، وَأَحَدُهُمَا تَفْسِيرٌ لِلْآخَرِ ) .

ب-وعن رافع بن خديج قَالَ ( كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيُبْصِرُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ  
قال النووي : مَعْنَاهُ : أَنَّهُ يُبَكِّرُ بِهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا بِمَجْرَدِ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، حَتَّى نَنْصَرِفَ وَيُرْمِي أَحَدُنَا النَّبْلَ عَنْ قَوْسِهِ وَيُبْصِرُ لِبَقَاءِ الضَّوْءِ .  
وَبِهِ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّ الْمَغْرِبَ تُعَجَّلُ عَقِبَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَهَذَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ . ( نووي ) .  
وقال في العمدة : معنى الحديث ، أنه يبكر بالمغرب في أول وقتها بمجرد غروب الشمس ، حتى ينصرف أحدنا ، ويرمي النبل عن قوسه ، ويبصر موقعه لبقاء الضوء .

ج- وروى أحمد من طريق علي بن بلال، عن ناس من الأنصار ، قالوا ( كنا نصلي مع رسول الله ﷺ المغرب ، ثم نرجع فنتراعى ، حتى نأتي ديارنا ، فما يخفى علينا مواقع سهامنا ) .

قال الحافظ ابن حجر : ومقتضاه المبادرة بالمغرب في أول وقتها ، بحيث إن الفراغ منها يقع والضوء باق .

وقال ابن رجب بعد ذكره لعدة أحاديث في ذلك : وهذا كله يدل على شدة تعجيل النبي ﷺ لصلاة المغرب ، ولهذا كانت تسمى صلاة البصر ، كما خرجه الإمام أحمد من رواية أبي طريف الهذلي قال ( كنت مع النبي ﷺ حين جاء خبر أهل الطائف ، فكان يصلي بنا صلاة البصر ، حتى لو أن رجلاً رمى لرأى موقع نبلة ) قال الإمام أحمد : صلاة البصر : هي صلاة المغرب .

#### ( إِنْ لَمْ يَشَأْ إِذَا لَمْ يَشَأْ ) .

أي : إلا العشاء فيستحب تأخيرها إذا لم يشق على الناس .

أ- لحديث أبي بزة الأسلمي قال: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْعَتَمَةُ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا .... ) متفق عليه .

ب- وعن جابر . قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَجَرَةِ وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَفْيَةً وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ وَالْعِشَاءُ أَحْيَانًا يُؤَخَّرُهَا وَأَحْيَانًا يُعَجَّلُ كَانَ إِذَا رَأَاهُمْ قَدْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا وَإِذَا رَأَاهُمْ قَدْ أَبْطَلُوا أَحْرَ وَالصُّبْحُ كَانُوا أَوْ - قَالَ - كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيَهَا بِعَلْسٍ )

متفق عليه .

ج- وعن عائشة قالت ( أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ حَتَّى ذَهَبَ عَائِمَةُ اللَّيْلِ وَحَتَّى نَامَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فَقَالَ « إِنَّهُ لَوْفُئُهَا لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمِّي ) متفق عليه . قوله [ إنه لوقتها ] أي : الفاضل .

قال النووي : وقوله [ حتى ذهب عامة الليل ] أي كثير منه ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَكْثَرُهُ ، وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ لِقَوْلِهِ ﷺ : ( إِنَّهُ لَوْفُئُهَا ) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَذَا الْقَوْلِ مَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ : إِنَّ تَأْخِيرَهَا إِلَى مَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ أَفْضَلُ .

د- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ ( مَكُنَّا ذَاتَ لَيْلَةٍ نَنْتَظِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ فَخَرَجَ إِلَيْنَا حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا نَذَرِي أَشْيَاءَ شَعَلَهُ فِي أَهْلِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَقَالَ حِينَ خَرَجَ : إِنَّكُمْ لَتَنْتَظِرُونَ صَلَاةَ مَا يَنْتَظِرُهَا أَهْلُ دِينٍ غَيْرِكُمْ وَلَوْلَا أَنْ يَنْثُلَ عَلَى أُمِّي لَصَلَّيْتُ بِهِمْ هَذِهِ السَّاعَةَ ، ثُمَّ أَمَرَ الْمُؤَدِّنَ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَصَلَّى ) رواه مسلم .

ه- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ( أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعِشَاءِ . فَخَرَجَ عُمَرُ ، فَقَالَ : الصَّلَاةُ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَدَ النِّسَاءُ وَالصَّبَبَانِ . فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ يَقُولُ : لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمِّي - أَوْ عَلَى النَّاسِ - لَأَمَرْتُهُمْ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ هَذِهِ السَّاعَةَ ) متفق عليه .

لكن هذا مقيد بما لم يشق على الناس :

لحديث جابر السابق ( ... وَالْعِشَاءُ أَحْيَانًا وَأَحْيَانًا : إِذَا رَأَوْهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا ، وَإِذَا رَأَوْهُمْ أَبْطَلُوا آخَرَ ) .

ولذلك الغالب من فعل النبي ﷺ في صلاة العشاء أنه يراعي اجتماع الناس فإذا رآهم اجتمعوا عجل وإذا رآهم أبطلوا تأخر .

وفي حديث عائشة السابق ( أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ حَتَّى ذَهَبَ عَائِمَةُ اللَّيْلِ وَحَتَّى نَامَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فَقَالَ : إِنَّهُ لَوْفُئُهَا لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمِّي ) .

• والسبب في أن تأخير العشاء أفضل :

أولاً : أن فيه انتظاراً للصلاة ، وفي الحديث ( ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة ) .

ثانياً : أن تأخيرها يوافق سكون الناس وهذا أدعى إلى الخشوع .

• قوله في الحديث ( وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا ) فيه دليل على كراهة النوم قبل صلاة العشاء .

قال النووي : قال العلماء : وسبب كراهية النوم قبلها أنه يعرضها لفوات وقتها باستغراق النوم ، أو لفوات وقتها المختار والأفضل ، ولئلا يتساهل الناس في ذلك فيناموا عن صلاحها جماعة .

وفيه دليل أيضاً على كراهة الحديث بعدها .

قال العلماء : والمكروه من الحديث بعد العشاء هو ما كان في الأمور التي لا مصلحة فيها ( نووي ) .

والسبب : أنه يؤدي إلى السهر ، ويخاف فيه غلبة النوم عن صلاة الفجر ، أو قيام الليل ، ولأن السهر بالليل سبب للكسل في النهار عما يتوجب من حقوق الوالدين من الطاعات ومصالح الدين .

• يستثنى : ما فيه مصلحة وخير ، فلا كراهة فيه ، كمدارسة العلم ، وحكايات الصالحين ، ومحادثة الضيف ، والعروس للتأنيس . [قاله النووي] .

ولذلك بوب البخاري [ باب السهر في الفقه والخير بعد العشاء ] .

ثم ذكر حديث ابن عمر قال : ( صلى النبي ﷺ صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم قام النبي ﷺ فقال : أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ ... ) .

وبوب أيضاً [ باب السهر مع الضيف والأهل ] .

وذكر حديث أبي بكر مع أضيافه .

وقد روى الترمذي من حديث عمر ( أن النبي ﷺ كان يسهر هو وأبو بكر في الأمر من أمور المسلمين وأنا معهما ) .

• المراد في الحديث في قوله ﷺ ( وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا ) الحديث المباح ، لأن المحرم لا اختصاص لكراهته بما بعد صلاة العشاء ، بل هو حرام في الأوقات كلها .

و- قوله في حديث أبي برزة ( **الَّتِي تَدْعُونَهَا الْعَتَمَةُ** ) اختلف العلماء في تسمية العشاء بالعتمة على أقوال:

**القول الأول :** الجواز .

لحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( لو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبواً ) متفق عليه .

**القول الثاني :** الكراهة .

لحديث ابن عمر . قال : قال ﷺ ( لَا تَقْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ أَلَّا إِلَٰهَا الْعِشَاءُ وَهُمْ يُعْتَمُونَ بِالْإِبِلِ ) رواه مسلم

**القول الثالث :** الجواز بشرط عدم هجران الاسم الشرعي وهو العشاء ، ورجح هذا ابن القيم .

**قال ابن القيم :** والتحقيق : كراهية هجر الاسم المشروع وهو العشاء ، والاستبدال به اسم العتمة ، فأما إذا كان المستعمل هو الاسم الشرعي ولم يهجر ، وأطلق الآخر أحياناً فلا بأس وعلى هذا تتفق الأحاديث . [ تحفة الودود ٩٩ ]

**قال الحافظ ابن حجر :** واختلف السلف في ذلك فمنهم من كرهه كابن عمر راوي الحديث ، ومنهم من أطلق جوازه نقله بن أبي شيبه عن أبي بكر الصديق وغيره ، ومنهم من جعله خلاف الأولى وهو الراجح وسيأتي للمصنف وكذلك نقله بن المنذر عن مالك والشافعي واختاره .

**وقال النووي :** وَقَدْ جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ تَسْمِيَتُهَا بِالْعَتَمَةِ كَحَدِيثِ (لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الصُّبْحِ وَالْعَتَمَةُ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا) وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

**أحدهما :** أَنَّهُ اسْتُعْمِلَ لِبَيَانِ الْجَوَازِ ، وَأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْعَتَمَةِ لِلتَّنْزِيهِ لَا لِلتَّحْرِيمِ .

**والثاني :** يَحْتَمِلُ أَنَّهُ حُوطِبَ بِالْعَتَمَةِ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْعِشَاءَ فَحُوطِبَ بِمَا يَعْرِفُهَا ، وَاسْتُعْمِلَ لَفْظُ (الْعَتَمَةُ)؛ لِأَنَّهُ أَشْهَرُ عِنْدَ الْعَرَبِ .

**( والله اعلم في شدة الحر ) .**

أي : وإلا الظهر ، فيسن تأخيرها في شدة الحر .

لحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . (فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ) : أي : أخروها حتى يبرد الجو ، قال الخطابي : الإبراد : انكسار شدة حر الظهيرة ، قال النووي : أي أَخْرَوْهَا إِلَى الْبَرْدِ وَاطْلُبُوا الْبَرْدَ لَهَا .

(من فَيْحِ جَهَنَّمَ) جملة تعليلية لمشروعية التأخير المذكور، وفَيْحِ جهنم : أي من وهج حرها وسعة انتشارها .

• المراد بالصلاة في قوله في الحديث ( فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ ) صلاة الظهر .

أ- لأنها الصلاة التي يشتد الحر غالباً في أول وقتها .

ب- وقد ورد صريحاً في حديث أبي سعيد (أبردوا بالظهر ، فإن شدة الحر من فيح جهنم) رواه البخاري .

**قال النووي :** وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِبْرَادَ إِنَّمَا يُشْرَعُ فِي الظُّهْرِ ، وَلَا يُشْرَعُ فِي الْعَصْرِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَّا أَشْهَبُ الْمَالِكِيِّ ، وَلَا يُشْرَعُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يُشْرَعُ فِيهَا .

وقال الحافظ ابن حجر : ولم يقل أحد به في المغرب ، ولا في الصبح ، لضيق وقتها .

• إلى متى يكون الإبراد ؟

**قال الشيخ ابن عثيمين :** الإبراد لا يتحقق إلا إذا أُحْرِثَ صلاة الظهر إلى قريب من صلاة العصر ، لأنه حينئذ يحصل الإبراد ، أما ما يفعله الناس من كونهم يردون بها فيؤخرونها بعد الأذان بنصف ساعة أو إلى ساعة أحياناً ، فهذا ليس بإبراد .

• قوله ﷺ ( فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ) اختلف في معناها .

**ف قيل :** أن في الكلام تشبيهاً ، والمعنى أن شدة الحر تشبه نار جهنم ، وهذا ضعيف .

**وقيل** أن الشمس هي شعلة من النار أخرجها الله منها شرارة ثم استقرت في المكان الذي هي فيه لمصلحة العباد .

**وقيل :** إن لشدة الحر سببين : سبب شرعي : فهو من حر جهنم ، وسبب طبيعي : من الشمس .

وهذا هو الصحيح وأنه على ظاهره .  
ويؤيد هذا قوله ( ﷺ ) اَشْتَكَيْتِ النَّارُ إِلَى رَيْحًا فَقَالَتْ يَا رَبِّ أَكُلُ بَعْضِي بَعْضًا . فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ فَهُوَ أَشَدُّ مَا يَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ وَأَشَدُّ مَا يَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهَرِيرِ ( متفق عليه .  
والمراد بالزمهري : شدة البرد ، واستشكل وجوده في النار ، ولا إشكال ؛ لأن المراد بالنار : محلها ، وفيها طبقة زمهريرية . ( فتح الباري ) .

● الحكمة من الإبراد :

اختلف في حكمة هذا التأخير .

**ف قيل :** دفع المشقة، لكون شدة الجوع مما يذهب الخشوع. قال الحافظ رحمه الله: وهذا أظهر .  
**وقيل :** لأنه وقت تُسَجَّرُ فيه جهنم، ويؤيده حديث عمرو بن عَبَسَةَ عند مسلم، حيث قال له: "أَقْصِرْ عن الصلاة عند استواء الشمس، فإنها ساعة تسجر فيها جهنم". وقد استشكل هذا بأن الصلاة سبب الرحمة، ففعلها مَطْنَةٌ لطرد العذاب، فكيف أمر بتركها؟  
**وقال ابن رجب :** اختلف في السبب الذي من أجله أمر بالإبراد :

فمنهم من قال : هو حصول الخشوع فيها ، فلا فرق بين من يصلي وحده أو في جماعة .  
ومنهم من قال : هو خشية المشقة على من بُعِدَ من المسجد بمشيه في الحرِّ .  
ومنهم من قال : هو وقت تنفس جهنم ، فلا فرق بين من يصلي وحده أو جماعة .  
● **فإن قيل :** ما الجمع بين حديث الإبراد وحديث جابر ( كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالمهاجرة ) ؟  
أجيب عنه بأجوبة لعل من أظهرها، أن النبي ﷺ كان يصلّيها أولاً بالمهاجرة ثم أمر بالإبراد بعد ذلك ، وهذا جواب الإمام أحمد، فإنه قال ( هذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ) .

وبدل لذلك حديث المغيرة بن شعبة قال ( كنا نصلي مع النبي ﷺ صلاة الظهر بالمهاجرة ، فقال لنا ﷺ : أبردوا بالصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم ) .

● **فإن قيل :** ما الجواب عن حديث خباب قال ( شكونا إلى رسول الله ﷺ حرّ الرضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا ، أي لم يعذرنا ولم يزل شكوانا ) رواه مسلم .  
الجواب عليه :

**قيل :** إنه منسوخ ، وهذا ذهب إليه الأئمة والطحاوي .  
واستدل له **الطحاوي** بحديث المغيرة بن شعبة قال ( كنا نصلي مع النبي ﷺ الظهر بالمهاجرة ، ثم قال لنا أبردوا بالصلاة.... الحديث ) وهو حديث رجاله ثقات رواه أحمد **وابن ماجه** وصححه ابن حبان ، ونقل الخلال عن أحمد أنه قال : هذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ . ( الفتح ) .

ومما يدل على النسخ حديث المغيرة : كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ الإبراد .  
**وقيل :** إن قوله ( فلم يشكنا ) أي فلم يجوزنا إلى شكوى بل أذن لنا في الإبراد .  
**وقيل :** إن حديث خباب محمول على أنهم طلبوا تأخيراً زائداً على وقت الإبراد .  
**وقيل :** إن الإبراد أفضل ، وحديث خباب يدل على الجواز .

( ومن غير الصلاة قبل خروج وقتها لله أدركها ) .

أي : أن إدراك الوقت يحصل بإدراك تكبيرة الإحرام .

وهذا المشهور من مذهب الحنابلة .

قالوا : لأن من أدرك تكبيرة الإحرام أدرك جزءاً من الوقت ، وإدراك الجزء كإدراك الكل ، لأن الصلاة لا تتبعض .  
وذهب بعض العلماء : إلى أن الوقت لا يدرك إلا بإدراك ركعة قبل خروج الوقت .

أ- لحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ) متفق عليه .  
 ب- وعنه . قال : قال ﷺ ( مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رُكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ ، وَمَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرِبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ  
 ومفهوم الحديث أن من أدرك أقل من ركعة ثم طلعت عليه الشمس أو غربت أنه لا يكون مدركاً للوقت .  
 وهذا قول الشافعي واختار ذلك ابن تيمية .

● حديث (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة) نص في جميع الإدراكات، سواء إدراك وقت، أو إدراك جماعة.  
**قال ابن تيمية :** إن قدر التكبيرة لم يعلق به الشارع شيئاً من الأحكام لا في الوقت ولا في الجمعة ولا الجماعة ولا غيرها ، فهو وصف ملغي في نظر الشارع فلا يجوز اعتباره ، وإنما علق الشارع الأحكام بإدراك ركعة .  
 وهذا القول هو **الراجح** .

● وينبغي على القولين أمور منها :  
 أولاً : أن المرأة الحائض إذا طهرت قبل غروب الشمس بقدر تكبيرة الإحرام فإن صلاة العصر تلزمها ، وعلى القول الصحيح أنها تلزمها إذا كان هناك وقت يتسع لغسلها وتأدية ركعة كاملة من الصلاة .  
 ثانياً : أن المرأة إذا حاضت قبل غروب الشمس ولو بقدر تكبيرة الإحرام فإنها تلزمها الصلاة إذا طهرت ، لأنها أدركت مقدار تكبيرة الإحرام في الوقت ، وعلى القول الصحيح أنها لا تلزمها .

#### ( ومن حاضت بعد دخول الوقت فصحتها ) .

أي : إذا حاضت المرأة بعد دخول الوقت ، فإنه يجب عليها قضاء الصلاة بعد طهرها .  
 وكذا لو أن عاقلاً بالغاً جنّ بعد دخول الوقت ، أو أغمي عليه بعد دخول الوقت ، فإنه يجب أن يقضي الصلاة بعد زوال هذا العذر .  
 لكن اختلف العلماء متى تكون واجباً عليه القضاء على أقوال :  
**القول الأول :** إن أدرك ولو قدر تكبيرة الإحرام قبل أن يطرأ العذر وجبت الصلاة في ذمته .  
 وهذا المذهب . تعليلهم :

أ- أنه أدرك جزءاً من الصلاة ، والصلاة لا تنجز ، فيكون كما لو كان أدركها كاملة .

ب- وقالوا : إن الصلاة وجبت بدخول وقتها ، والأصل عدم سقوطها فيجب عليه القضاء .

**القول الثاني :** إن أدرك من الصلاة ركعة قضى .

لحديث النبي ﷺ ( من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ) متفق عليه .

**القول الثالث :** لا يلزمه القضاء إلا إذا بقي من وقت الصلاة بمقدار فعل الصلاة ، حينئذ يلزم القضاء .

وهذا مذهب مالك واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

قالوا : إن الإنسان له أن يؤخر هذه الصلاة ، فإذا طرأ المانع فقد طرأ عليه في وقت يجوز له تأخيرها إليه ، وهو غير مفرط ولا معتدي ، بل فاعل ما يجب عليه ، ولأن هذا يقع كثيراً في حيض النساء ، ولم ينقل أن المرأة إذا حاضت في أثناء الوقت ألزمت بقضاء الصلاة التي حاضت في أثناء وقتها ، والأصل براءة الذمة .

**والقول الثاني أصح** ، وهو أحوط واختاره الشيخ ابن عثيمين .

#### ( ومن صار أهلاً للرجوع بها قبل خروج وقتها لزمته ) .

كأمرأة زال حيضها وطهرت قبل خروج الوقت ، أو بلغ قبل خروج الوقت ، أو زال الإغماء قبل خروج الوقت .  
 فهنا يلزمه تلك الصلاة .

لكن اختلف العلماء متى تكون واجبة عليه على أقوال :

**القول الأول :** أن من أدرك قدر تكبيرة الإحرام قضى الصلاة .

وبهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد .

وعلى هذا القول لو طهرت الحائض قبل غروب الشمس بدقيقة فإنها تقضي .

لحديث عائشة قال: قال ﷺ (من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس، أو من الصبح قبل أن تطلع فقد أدركها) رواه مسلم .

قالوا : الحديث صريح على أن من أدرك من الصلاة جزءاً يسيراً — كسجدة ونحوها — فقد أدركها ، فكذلك من أدرك منها تكبيرة الإحرام ، فإنه تلزمه لأنه أدرك وقتها .

**القول الثاني :** أن من الصلاة قدر ركعة قبل خروج الوقت فإنه يلزمه .

وهذا مذهب المالكية ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية .

لحديث أبي هريرة السابق ( من أدرك من العصر ... ) .

ولحديث ( من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ) .

**وجه الدلالة :** أن مفهوم الحديثين يدل على أن من أدرك أقل من ركعة لم يدرك الصلاة ، وهذا عام يشمل إدراك الوقت والجماعة والجمعة ، فمن طرأ عليه التكليف قبل خروج الوقت بركعة فقد أدرك الصلاة فتلزمه وإلا فلا .

**وهذا الصحيح .**

وأما دليل القول الأول ، فالجواب عنه : أن المراد بالسجدة هنا الركعة ، فقد جاء في آخر حديث عائشة ( والسجدة إنما هي الركعة ) .

**( رواه يجمع إليها ههنا ) .**

أي : ولزمه ما يجمع إليها قبلها .

فلو أن حائضاً طهرت العصر ، فإنه يجب عليها أن تصلي العصر والظهر .

ولو طهرت العشاء ، فإنه يجب عليها أن تصلي العشاء والمغرب .

يلزمها أن تصلي العشاء لأنها أدركت وقتها ، وكذلك يلزمها أن تصلي المغرب ؛ لأنها تجتمع مع العشاء عند وجود العذر .

وهذا قول جمهور العلماء .

وأما إذا طهرت بعد الصبح أو بعد الظهر أو بعد المغرب فإنه لا تصلي إلا صلاة واحدة ، وهي الصلاة التي طهرت في وقتها :

(الصبح أو الظهر أو المغرب) ؛ لأن هذه الصلوات لا تجتمع إلى شيء قبلها .

**قال ابن قدامة :** وَإِذَا طَهَّرْتَ الْحَائِضُ ، وَأَسْلَمَ الْكَافِرُ ، وَبَلَغَ الصَّبِيُّ قَبْلَ أَنْ تَغِيَبَ الشَّمْسُ ، صَلُّوا الظُّهْرَ فَأَلْعَصَرُ ، وَإِنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ ، وَأَسْلَمَ الْكَافِرُ ، وَطَهَّرْتَ الْحَائِضُ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ ، صَلُّوا الْمَغْرِبَ وَعِشَاءَ الْآخِرَةِ .

وَرُويَ هَذَا الْقَوْلُ فِي الْحَائِضِ تَطَهَّرَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالتَّحِيصِيِّ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَرَبِيعَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَاللَّيْثِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ .

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : عَائَةُ التَّابِعِينَ يَقُولُونَ بِهَذَا الْقَوْلِ ، إِلَّا الْحَسَنَ وَخَدَّه قَالَ : لَا يَجِبُ إِلَّا الصَّلَاةُ الَّتِي طَهَّرْتَ فِي وَقْتِهَا وَخَدَّهَا .

وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ .

لِأَنَّ وَقْتَ الْأَوَّلَى خَرَجَ فِي خَالَ عُدَّتِهَا ، فَلَمْ يَجِبْ كَمَا لَوْ لَمْ يُدْرِكْ مِنْ وَقْتِ الثَّانِيَةِ شَيْئًا .

أ- وَلَكِنَّا مَا رَوَى الْأَثَرُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَغَيْرُهُمَا ، بِإِسْنَادِهِمْ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُمَا قَالَا فِي الْحَائِضِ تَطَهَّرَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِرُكْعَةٍ : تُصَلِّي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، فَإِذَا طَهَّرْتَ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، صَلَّاتِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا .

ب- وَلَئِنْ وَقَّتِ الثَّانِيَةَ وَقَّتْ لِأَوَّلَى خَالَ الْعُدْرِ ، فَإِذَا أَدْرَكَهُ الْمَعْدُورُ لِرَمَةِ فَرَضَهَا ، كَمَا يَلْزِمُهُ فَرَضُ الثَّانِيَةِ . ( المغني ) .

**( وَيَجِبُ هَذَا الْفَقْرُ اثْنَتَيْنِ مِنْ تَبَعِهِ ههنا ) .**

قوله ( ويجب ) الواجب: ما أمر به على وجه الإلزام بالفعل.



وقوله: ( قضاء الفوائت ) الفوائت جمع فائتة، وهي كل عبادة مؤقتة خرج وقتها قبل فعلها؛ سواء كانت نفلاً أم فرضاً كالصلوات الخمس .  
وقوله ( فوراً ) أي: مبادرة بدون تأخير .

#### ● مباحث قضاء الفوائت :

أولاً : الفائتة كل عبادة خرجت عن وقتها سواء كانت نفلاً كالوتر ، أو فرضاً كالصلوات الخمس .

وسمي قضاء لأنه فعل العبادة بعد خروج وقتها .

#### ● فيجب قضاء الصلاة الفائتة :

أ-لحديث أنس قال : قال رسول الله ﷺ : ( من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ) متفق عليه .  
واللام للأمر والأمر للوجوب ، فدل على وجوب المبادرة بقضاء الصلاة الفائتة . وربما يستدل لذلك بقوله تعالى ( وأقم الصلاة لذكري ) أي لتذكري .

ب- ولحديث جابر بن عبد الله ( أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كِدْتُ أَصْلِي الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا فَمُنَّا إِلَى بُطْحَانَ فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ وَتَوَضَّأْنَا لَهَا فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ ) متفق عليه .

ج- ولأن هذا الإنسان الذي فاتته العبادة شغلت ذمته بما فوجبه عليه قضاؤها ، لأنها كانت ديناً عليه .

هـ-والنبي ﷺ قضى صلاة الفجر حين نام عنها في السفر .

قال الشوكاني : الحديثان يدلان على وجوب فعل الصلاة إذا فاتت بنوم أو نسيان ، وهو إجماع .

#### ● قوله ( مرتبة ) أي : يجب أن تكون مرتبة .

فإذا كان عليه خمس صلوات ؛ بدأ بالظهر ، ثم العصر ، ثم المغرب ، ثم العشاء ، ثم الفجر .

قال ابن قدامة : وجملة ذلك أن الترتيب واجب في قضاء الفوائت .

نص عليه أحمد في مواضع... ونحوه عن النخعي، والزهرري، وربيعه، ويحيى الأنصاري، ومالك، والليث، وأبي حنيفة، وإسحاق.

وقال الشافعي : لا يجب ؛ لأن قضاء الفريضة فائتة ، فلا يجب الترتيب فيه ، كالصيام ...

إذا ثبت هذا ، فإنه يجب الترتيب فيها وإن كثرت ، وقد نص عليه أحمد .

وقال مالك ، وأبو حنيفة : لا يجب الترتيب في أكثر من صلاة يوم وليلة ؛ ولأن اعتباره فيما زاد على ذلك يشق ، ويفضي إلى الدخول في التكرار ، فسقط ، كالترتيب في قضاء صيام رمضان . ( المغني ) .

فتحصل من ذلك أن الترتيب واجب عند الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة، إلا أن الحنفية والمالكية لا يوجبونه إذا زادت الفوائت على صلوات يوم وليلة .

والدليل على وجوب ذلك :

أ- حديث أنس السابق : ( ... فليصلها إذا ذكرها ) فهذا يشمل عين الصلاة وكيفية الصلاة ، وكذلك يشمل مكان الصلاة ، وإذا شمل

مكانها لزم أن يكون في موضعها الترتيب ، فمثلاً الظهر يصلها ما بين الفجر والعصر

ب- ولحديث جابر السابق ( فَتَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى ، يَعْنِي الْعَصْرَ - بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ ) .

ج- وكان النبي ﷺ في الجمع يجمع بين الصلاتين ، فيبدأ بالأولى . ويمكن أن يستدل بحديث ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) .

#### ● ويجب الترتيب بين الفوائت والصلاة الحاضرة .

جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية : جُهِوَرُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ قَالُوا بِوُجُوبِ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الصَّلَوَاتِ الْفَائِتَةِ ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الْوَقُوفِيَّةِ إِذَا اتَّسَعَ الْوَقْتُ . فَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ أَوْ صَلَوَاتٌ وَهَوِيَ فِي وَقْتِ أُخْرَى ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَبْدَأَ بِقَضَاءِ الْفَوَائِتِ مُرْتَبَةً ، ثُمَّ يُؤَدِّي الصَّلَاةَ الْوَقُوفِيَّةَ ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْوَقْتُ ضَيْقًا لَا يَتَسَعُّ لِأَكْثَرِ مِنَ الْحَاضِرَةِ فَيُقَدِّمُهَا ، ثُمَّ يَقْضِي الْفَوَائِتَ عَلَى التَّرْتِيبِ ، عَلَى أَنَّ الْمَالِكِيَّةَ

يَقُولُونَ بِجُوبِ التَّزْيِيبِ فِي قَضَاءِ يَسِيرِ الْفَوَائِتِ مَعَ صَلَاةٍ حَاضِرَةٍ ، وَإِنْ خَرَجَ وَقْتُهَا .

● قوله ( فوراً ) أي : يجب قضاء الفائتة مباشرة من حين أن يتذكرها .

لحديث أنس السابق ( ... فليصلها إذا ذكرها ) ، فهذا يدل على أنها تقضى فور الذكر .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة :

فذهب بعض العلماء - وهو الصحيح عند الشافعية - أن من فاتته الصلاة لعذر يقضيها على التراخي ويستحب أن يقضي على الفور .

وذهب الجمهور إلى وجوب القضاء على الفور بكل حال إلا أن يتضرر بالقضاء، فيؤخر بما لا يحصل له به ضرر.

قال في ( حاشية الروض المربع ) أي : يجب قضاء الفوائت فوراً ، والفور مصدر مأخوذ من فور القدر، وذلك ما لم يتضرر في بدنه، والتضرر أن يلحقه مشقة، أو نقص في بدنه بضعف أو خوف أو مرض أو نصب أو إعياء، وهو أقل من النصب لأن النصب هو التعب، فتسقط عنه الفورية إلى القدرة بلا ضرر، والمريض يقضيها وإن كان جالساً ، ما لم يتضرر ولا يؤخرها ليصلي قائماً.

وقال : أي يجب في أول الإمكان بحيث يلحقه الإثم بالتأخير عنه قضاء الفرائض الفوائت ما لم يلحقه ضرر، لقوله ﷺ ( من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ) ولغيره من الأحاديث المستفيضة في الأمر بالصلاة عند الذكر والأمر يقتضي الوجوب، فتجب المبادرة إلى فعلها على الفور وهو قول جمهور الفقهاء، ... وحجة من رأى التأخير أن النبي ﷺ لم يصلها في المكان الذي ناموا فيه، وهو لا يدل إلا على التأخير اليسير الذي لا يصير صاحبه مهماً معرضاً عن القضاء، بل يفعله لتكميل الصلاة، ومن اختيار بقعة . ( الحاشية ) .

فإن قال قائل : ما الجواب عن الحديث الذي فيه : أن النبي ﷺ نام وأصحابه عن صلاة الفجر ولم يستيقظوا إلا بعد طلوع الشمس ، فلم يصلها ﷺ مباشرة بل قال ( تحولوا عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة ) وفي رواية : ( أمر بالارتحال وقال : فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان ) .

والجواب : أن هذا ليس فيه دلالة على التأخير المستمر ، لأن حديث أنس : ( من نام عن صلاة ... ) نص صريح في الوجوب على الفور ، وأما هذا الحديث فمحمول على التأخير اليسير الذي لا يصير صاحبه مهماً معرضاً عن القضاء ، وخاصة أنه جاء في الحديث بيان السبب ، هو : ( أن هذا مكان حضرنا فيه الشيطان ) .

قال المرداوي : قوله ( لزمه قضاؤها على الفور ) مقيد بما إذا لم يتضرر في بدنه أو في معيشة يحتاجها ؛ فإن تضرر بسبب ذلك : سقطت الفورية .

● متى يسقط الترتيب ؟

أولاً : في حالة النسيان .

مثال : إنسان عليه قضاء صلاة الظهر والعصر والمغرب ، فبدأ بالعصر نسياناً صح القضاء .

لقوله تعالى ( ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ) .

ولقوله ﷺ ( إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ ) رواه ابن ماجه .

وهو مذهب الإمامين أبي حنيفة وأحمد رحمهم الله .

ثانياً : الجهل .

مثال : إنسان عليه عدة صلوات فائتة ، فبدأ بالظهر ثم المغرب ثم العصر ثم العشاء ثم الفجر جاهلاً بذلك فقضاؤه صحيح .

ثالثاً : إذا خشي خروج وقت الحاضرة .

مثال : رجل ذكر أن عليه فائتة ، وقد بقي على طلوع الشمس ما لا يتسع لصلاة الحاضرة [ صلاة الفجر ] .

فنقول له : قدم الحاضرة وهي الفجر . ثم بعد ذلك صلي الفائتة .

قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله : لأنك إذا قدمت الفائتة لم تستفد شيئاً ، بل تضررت ، لأنك إذا قدمت الفائتة صارت كلتا الصلاتين قضاء ، وإذا بدأت بالحاضرة صارت الحاضرة أداء والثانية قضاء ، وهذا أولى بلا شك .

• حكم من نسي صلاة ثم تذكرها وهو يصلي :

من نسي الصلاة حتى دخل وقت الصلاة الثانية ، ثم ذكرها فله ثلاثة أحوال:  
أولاً : أن يتذكر الصلاة الفائتة قبل أن يبدأ في الصلاة الحاضرة ، فيجب عليه حينئذ أن يبدأ بالصلاة الفائتة، ثم يصلي الصلاة الحاضرة.

ثانياً : أن يصلي الصلاة الحاضرة ويتمها ثم يتذكر أن عليه صلاة فائتة لم يصلها ، فإن الصلاة الحاضرة صحيحة ويصلي الصلاة الفائتة فقط . وهو معذور في عدم الترتيب بالنسيان.

ثالثاً : أن يتذكر أثناء الصلاة الحاضرة أنه لم يصل الصلاة السابقة ( الفائتة ) . فإنه يتم الحاضرة وتكون نفلاً، ثم يصلي الفائتة ، ثم يعيد بعدها الحاضرة محافظة على الترتيب . وهذا مذهب الإمام أحمد رحمه الله .

وهو قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .  
روى مالك في الموطأ عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا وَهُوَ مَعَ الْإِمَامِ ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَلْيُصَلِّ الصَّلَاةَ الَّتِي نَسِيَ ثُمَّ لْيُصَلِّ بَعْدَهَا الْآخَرَى .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله : ( ومتى ذكر الفائتة في أثناء الصلاة كان كما لو ذكر قبل الشروع فيها ، ولو لم يذكر الفائتة حتى فرغت الحاضرة فإن الحاضرة تجزئة عند جمهور العلماء كأبي حنيفة والشافعي وأحمد ... ) .  
( وكونه يتم الصلاة التي هو فيها على سبيل الاستحباب لا الوجوب ، فإذا قطعها ثم صلى الصلاة الفائتة ثم الحاضرة بعدها كان ذلك جائزاً ) .

وذهب بعض العلماء إلى أنه يتم الصلاة (الحاضرة) التي هو فيها ثم يصلي الفائتة ، ولا يلزمه إعادة الحاضرة مرة أخرى .

وهو مذهب الشافعي ، واختاره الشيخ ابن عثيمين رحمه الله.

• الصلاة الفائتة تقضى على صفتها .

لأن القضاء يحكي الأداء .

أ-ففي حديث - نوم النبي ﷺ والصحابة عن صلاة الفجر - قال ( فصلى الغداة فصنع كما يصنع كل يوم ) رواه مسلم .

ب-ولقوله ﷺ ( من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ) فقله ( فليصلها ) يشمل فعل الصلاة وكيفيتها .

فإذا قضى صلاة الليل في النهار جهر بها بالقراءة ، وإذا قضى صلاة نهار في ليل أسر فيها بالقراءة .

قال النووي : قوله : ( كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلُّ يَوْمٍ ) فِيهِ : إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ صِفَةَ قَضَاءِ الْفَائِتَةِ كَصِفَةِ أَدَائِهَا .

وقد سئل الشيخ ابن باز : من فاتته صلاة الفجر ، فصلّاها بعد طلوع الشمس ، هل يسر بصلاته أم يجهر بها ؟

فأجاب رحمه الله : يجهر ، إذا صلاها بعد طلوع الشمس يجهر بها ، النبي ﷺ ، لما نام هو أصحابه عن صلاة الفجر في بعض الليالي في بعض الأسفار صلاها بعد ارتفاع الشمس ، وجهر بالقراءة عليه الصلاة والسلام ، فالسنة الجهر بالقراءة ، القضاء يحكي الأداء " انتهى من " فتاوى نور على الدرب لابن باز .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : " وقوله : ( قضاء الفوائت ) يستفاد منه أنه يقضي الصلاة الفائتة على صفتها ؛ لأن القضاء يحكي الأداء ، هذه القاعدة المعروفة ، فعلى هذا إذا قضى صلاة ليل في النهار ، جهر فيها بالقراءة ، وإذا قضى صلاة نهار في ليل أسر فيها بالقراءة ، والدليل على ذلك ما يلي : قول الرسول عليه الصلاة والسلام : ( من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ) ، فكما أن الأمر عائد إلى ذات الصلاة ، فهو عائد إلى صفة الصلاة أيضاً ، ومن صفاتها الجهر بالقراءة إذا كانت الصلاة ليلية ، والإسرار بالقراءة إذا كانت الصلاة نهارية ... ( الشرح الممتع ) .

( وستر العورة ) .

أي : ومن شروط الصلاة ستر العورة . ( أي تغطية العورة ) .

قال ابن عبد البر : أجمع أهل العلم على فساد صلاة من صلى عرياناً وهو قادر على الاستتار .

جاء في الموسوعة الفقهية : ستر العورة شرط من شروط صحة الصلاة، فلا تصح الصلاة إلا بسترها، وقد اتفق الفقهاء على بطلان صلاة

من كشف عورته فيها قصداً ، واختلفوا فيما لو انكشفت بلا قصد متى تبطل صلاته .

قال تعالى : ( يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ) .

فالأية تدل على وجوب ستر العورة في الصلاة ، لأن الله تعالى أمر بأخذ الزينة ، وهي الثياب الساترة للعورة عند كل صلاة ، والأمر يقتضي الوجوب ، فدل ذلك على أن ستر العورة في الصلاة شرط لا تصح إلا به .

وهذه الآية وإن كانت نزلت في شأن الطواف بالبيت عراة كما كانت العرب تفعله في الجاهلية ، لكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

ب- حديث سلمة بن الأكوع ، قَالَ ( قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ رَجُلٌ أَصِيدَ أَفْأَصَلِّي فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ ؟ قَالَ : نَعَمْ وَارْزُرُهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ ) رواه أبو داود .

فهذا الحديث يدل على أن ستر العورة في الصلاة شرط ، لأن أمره ﷺ له بزره ولو بشوكة إنما هو خشية انكشاف العورة ، ولولا أنها شرط ما أمره بذلك .

ج- حديث أبي هريرة ( أن النبي ﷺ أمر علي بن أبي طالب عام حجة الوداع أن يؤذن في أهل منى يوم النحر : لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان ) .

وجه الدلالة: أن الطواف إذا منع فيه من التعري فالصلاة أولى ، إذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة .

**والزينة المأمور بأخذها عند الصلاة قسمان :**

زينة واجبة : هي ستر العورة كما سيأتي ، وزينة مستحبة : وهي ستر ما زاد على العورة .

وقال ﷺ : ( إِنْ كَانَ وَاسِعاً فَالْتَحِفْ بِهِ وَإِنْ كَانَ ضَيْقاً فَاتَزَرَّ بِهِ ) . متفق عليه

**( بِشَوْبِ مِبْلَاحٍ ) .**

أي : بشرط أن يكون الثوب الساتر مباحاً ، فلا يجوز أن يكون محرماً .

والحرم ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

**محرم لعينه :** كما لو صلى بثوب حرير [ ومن المعلوم أن الحرير حرام للرجال ] فلا تصح صلاته .

**محرم لكسبه :** كمن صلى بثوب مغصوب أو مسروق ، فلا تصح صلاته .

**محرم لوصفه :** كمن صلى في ثوب مسبل .

وقد جاء في الحديث عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : ( من اشترى ثوباً بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم يقبل الله له صلاة ما دام عليه ) رواه أحمد وهو ضعيف

وزهد بعض العلماء إلى صحة الصلاة بالثوب المحرم مع الإثم ، وهذا القول هو الصحيح .

لأن جهة الأمر والنهي مختلفة .

**( لَا يَصِفُ الْبَشْرَةَ ) .**

هذا الشرط الثاني للثوب الساتر ، أن لا يصف البشرة ، يعني لا يكون رقيقاً يصف البشرة ، فإن كان رقيقاً يصف البشرة من احمرار أو اسوداد ونحو ذلك ؛ فإنه لا يصح الستر به ، لأنه لا يسمى ساتراً .

قال ابن قدامة : والواجب الستر بما يستر لون البشرة ، فإن كان خفيفاً يبين لون الجلد من ورائه فيعلم بياضه أو حمرة لم تجز الصلاة فيه ؛ لأن الستر لا يحصل بذلك " انتهى .

وقال النووي : قال أصحابنا : يجب الستر بما يحول بين الناظر ولون البشرة ، فلا يكفي ثوب رقيق يُشاهد من ورائه سواد البشرة أو بياضها " انتهى .

وقال الشيخ ابن عثيمين : إذا كان الثوب الذي على البدن يبين تماماً لون الجلد فيكون واضحاً ، فإن هذا ليس بساتر ، أما إذا كان يبين

منتهى السروال من بقية العضو فهذا ساتر " انتهى.

ولأن الحديث عن النبي ﷺ ( صنفان من أهل النار لم أرهما ... نساء كاسيات عاريات ) قال العلماء : يدخل في الكاسية العارية التي تلبس ثوباً تكتسي به لكنه عاري في نفس الوقت لحفته لكونه خفيفاً .

● **ومن الشروط : أن يكون طاهراً ، فإن كان نجساً فإنه لا تصح الصلاة به ، لا لعدم الستر ، ولكن لأنه لا يجوز حمل النجاسة في الصلاة .**

وهذا أدلته أدلة اجتناب النجاسة ، ومنها حديث أبي سعيد : ( أن النبي ﷺ كان يصلي ذات يوم بأصحابه ، فخلع نعليه فخلع الناس نعالهم ، فلما سلم سألهم لماذا خلعوا نعالهم ، قالوا : رأيناك خلعت نعالك فخلعنا نعالنا ، فقال : إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدراً ) . رواه أبو داود

### ( وَالْعَوْرَةُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ )

أي : أن العورة على أقسام ثلاثة : مغلظة ، ومخففة ، ومتوسطة .

وسأتي ذكر هذه الأنواع إن شاء الله .

### ( مُخَفَّفَةٌ ، وَهِيَ : عَوْرَةُ الْمَرْأَةِ الْبَالِغَةِ ، فَجَمِيعُ بَدَنِهَا عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا وَجْهَهَا ) .

هذا النوع الأول : وهي العورة المغلظة ، وهي : عَوْرَةُ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ الْبَالِغَةِ ، فَجَمِيعُ بَدَنِهَا عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا وَجْهَهَا )

وعورة المرأة تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

**أولاً : شعرها .**

يجب على المرأة أن تستر شعر رأسها في الصلاة إجماعاً .

نقله ابن قدامة في المغني ، وأنه لو ظهر جميع شعر رأسها في الصلاة أنها تعيد هذه الصلاة ، وكذلك رقبته .

أ- لحديث عائشة أن النبي ﷺ قال ( لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار ) رواه أبو داود .

**وجه الدلالة :** أن النبي ﷺ نفى قبول صلاة المرأة إذا صلت مكشوفة الرأس إلا بخمار ، وهذا يدل على وجوب ستر رأس المرأة في الصلاة ، بل على اشتراطه ، وإذا تقرر هذا الحكم في الرأس ففي البطن وغيره من سائر البدن أولى .

ب- ولحديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : ( المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان ) رواه الترمذي .

**وجه الدلالة :** أن قوله ﷺ ( المرأة عورة ) يقتضي وجوب ستر جميع بدنها ، وهو عام في الصلاة وفي غيرها ، إلا أنه يستثنى الوجه في الصلاة فلا يجب ستره بالإجماع ، وكذلك الكفان والقدمان لا يجب سترهما عند طائفة .

**قال ابن قدامة :** وأجمع أهل العلم على أن للمرأة الحرة أن تخمر رأسها إذا صلت ، وعلى أنها إذا صلت وجميع رأسها مكشوف أن عليها الإعادة .

فائدة : قال ابن تيمية في الفتاوى الكبرى : إِذَا انْكَشَفَ شَيْءٌ يَبْسُرُ مِنْ شَعْرِهَا وَبَدَنِهَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا الْإِعَادَةُ ، عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ .

**ثانياً : وجهها .**

وأما وجه المرأة الحرة في الصلاة ؛ فقد أجمع العلماء على جواز كشفه .

ومن حكي الإجماع على ذلك ابن عبد البر ، وشيخ الإسلام ابن تيمية .

**وقال ابن قدامة :** لا نعلم فيه خلافاً بين أهل العلم .

**ثالثاً : الكفان والقدمان .**

اختلف العلماء في حكم ستر المرأة لكفيها ويديها في الصلاة على أقوال :

**القول الأول :** لا يجب سترهما .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن عثيمين .

أ-قالوا : وَالنِّسَاءُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا كَانَ لَهَا فُصُّ وَكُنْ يَصْنَعْنَ الصَّنَائِعَ وَالْقِمَصَ عَلَيْهِنَّ فُتُبْدِي الْمَرْأَةُ يَدَيْهَا إِذَا عَجَنَتْ وَطَحَنَتْ وَخَبَزَتْ ، وَلَوْ كَانَ سِتْرُ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ وَاجِبًا لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، كَذَلِكَ الْقَدَمَانِ ، وَإِنَّمَا أَمَرَ بِالْخِمَارِ فَقَطُّ مَعَ الْقَمِيصِ فَكُنَّ يُصَلِّيْنَ بِقَمِيصِهِنَّ وَخُمُرِهِنَّ . ( مجموع الفتاوى ) .

ب-ولحديث ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : ( إن اليدين تسجدان كما يسجد الوجه ... ) .  
فأخبر النبي ﷺ أن الكفين والقدمين يسجدان مع المصلي كما يسجد الوجه ، ومن المعلوم أن المرأة لا يجب عليها أن تستر وجهها في الصلاة فكذلك كفها وقدمها .

ج-ولأن القول بوجوب تغطية المرأة كفيها وقدميها في الصلاة فيه حرج كبير .

**القول الثاني :** لا يجوز للمرأة الحرة أن تكشف كفيها وقدميها .

وهذا مذهب الحنابلة .

لحديث ابن مسعود . قال : قال ﷺ ( المرأة عورة ) رواه الترمذي .

**وجه الدلالة :** أنه يدل بعمومه على أن المرأة عورة كلها ، لكن خرج منه الوجه بالإجماع .

**القول الثالث :** يجوز لها في الصلاة أن تكشف كفيها دون قدميها .

وهذا مذهب المالكية والشافعية ، واختاره ابن جرير ، وابن المنذر ، والموفق ، والمرداوي ، وابن باز .

لقوله ﷺ ( المرأة عورة ) .

قالوا : إن قوله ( عورة ) يقتضي بعمومه ستر جميع بدنها ، ويستثنى من ذلك ما دعت الحاجة إلى كشفه كالوجه والكفين ، وأما ما عداه [ ومن ذلك القدمان ] فيبقى على العموم .

**والراجع القول الأول .**

وأما الحديث الأول ( المرأة عورة ) فلا استدلال به لا يصح ، لأن الحديث فيه زيادة عند ابن خزيمة وهي ( المرأة عورة ، فإذا خرجت استشرفها الشيطان ) وهذا يدل على أن المرأة عورة خارج الصلاة عند الأجانب .

■ وقوله ( الحرة ) خرج بذلك الأمة ، فإن عورتها من السرة إلى الركبة ، وهذا مذهب جماهير العلماء ، ونقل بعض العلماء الإجماع على ذلك ، فقد قال ابن قدامة : ” وصلاة الأمة مكشوفة الرأس جائز لا نعلم أحداً خالف في هذا إلا الحسن البصري “ .

■ وقوله ( البالغة ) تخرج غير البالغة ، فهذه كلها عورة إلا الرأس والكفين والقدمين ، فلها أن تصلي في ثوبها دون أن تستر رأسها ما دام أنها لم تبلغ لمفهوم حديث عائشة : ( لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار ) .

**( وَمُخَفَّفَةٌ وَهِيَ : عَوْرَةُ ابْنِ سَبْعِ سِنِينَ إِلَى حَشْرِ ، وَهِيَ الْفَرْجَانِ )**

هذا القسم الثاني ، وهي العورة المخففة ، وهي عَوْرَةُ ابْنِ سَبْعِ سِنِينَ إِلَى عَشْرِ ، وَهِيَ الْفَرْجَانِ .

أي : إذا ستر قُبْلَهُ وَدُبْرَهُ فَقَدْ أَجْرَأَ السِتْرُ ، ولو كانت فخذه بادية .

**( وَمَتَوَسِّطَةٌ وَهِيَ عَوْرَةُ مَنْ هَدَاهُمُ مِنَ السَّرَةِ إِلَى الْكَفِّجَةِ )**

هذا القسم الثالث : وهي العورة المتوسطة ، وهي عورة من عدا ما مضى ، وهو الرجل من عشر فما فوق ، فإن عورته من السرة إلى الركبة .

**أولاً :** لا خلاف بين العلماء في أن ما فوق سرة الرجل وما تحت ركبته ليس بعورة .

**ثانياً :** لا خلاف بينهم في أن القبل والدبر عورة .

**ثالثاً :** وإنما الخلاف فيما عدا الفرجين مما تحت السرة وفوق الركبة .

فذهب أكثر العلماء : من المالكية ، والحنفية ، والشافعية ، والحنابلة إلى أن الفخذ عورة .

أ-عن جرهد الأسلمي ( أن النبي ﷺ مرَّ به وهو كاشف عن فخذه ، فقال النبي ﷺ : غط فخذك فإنها من العورة ) رواه أبو داود والترمذي

ب-وعن محمد بن جحش قال ( مرّ النبي ﷺ - وأنا معه - على معمر وفخذه مكشوفتان ، فقال : يا معمر ، غط فخذيك فإن الفخذين عورة ) رواه أحمد والبخاري تعليقا .

ج-وعن علي بن رسول الله ﷺ قال ( لا تبرز فخذك ، ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت ) رواه أبو داود .

وهذه الأحاديث صححها جمع من العلماء : كابن حبان ، والحاكم ، والذهبي ، وابن حجر ، والألباني .

**وذهب بعض العلماء : إلى أن عورة الرجل الفرجان فقط .**

وهذا مذهب الظاهرية .

أ-لحديث أنس ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ قَالَ فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْعَدَاةِ بَعَثَ فَرَكَبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي رُفَاقِ خَيْبَرَ وَإِنْ رَكِبْتِي لَتَمَسُّ فِخْذَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَانْخَسَرَ الْإِزَارُ عَنْ فِخْذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَلَرِي لَأَرَى بَيَاضَ فِخْذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ... ) متفق عليه .

**وجه الدلالة : أن الفخذ ليس بعورة ، إذ لو كانت عورة ما كشفها رسول الله ﷺ .**

ب-ولحديث عائشة قالت ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضْطَجِعًا فِي بَيْتِي كَاشِفًا عَنْ فِخْذَيْهِ أَوْ سَاقَيْهِ فَاسْتَأْذَنَ أَبُو بَكْرٍ فَأُذِنَ لَهُ وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ فَتَحَدَّثَ ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُمَرُ فَأُذِنَ لَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ فَتَحَدَّثَ ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُثْمَانُ فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَوَّى ثِيَابَهُ ... فَلَمَّا خَرَجَ قَالَتْ عَائِشَةُ دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ تَهْتَشَّ لَهُ وَلَمْ تُبَالِهِ ثُمَّ دَخَلَ عُمَرُ فَلَمْ تَهْتَشَّ لَهُ وَلَمْ تُبَالِهِ ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ فَجَلَسَتْ وَسَوَّيْتُ ثِيَابَكَ فَقَالَ : أَلَا اسْتَحْيَ مِنْ رَجُلٍ تَسْتَحْيِي مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ ) رواه مسلم .

وأجاب جمهور العلماء عن هذين الحديثين بما يلي :

**أما حديث أنس :**

**قالوا :** إن الحديث محمول على أن الإزار انكشف وانحسر بنفسه ، لا أن النبي ﷺ تعمد كشفه ، بل انكشف لضرورة الإغارة والجري والزحام ، وعلى هذا تدل رواية مسلم : ( فانحسر الإزار ) .

**والرد على هذا :**

**قال ابن حجر :** لا فرق بين الروایتين : ( حسر ، وانحسر ) في الدلالة على الحكم ، فعلى التسليم يكون قد انحسر بنفسه فإن بقاءه مكشوفاً يدل على أن الفخذ ليس بعورة ، إذ لو كان كذلك لما تركه النبي ﷺ ، ولما أقرَّ عليه ، ولنبه عليه كما كان يفعل ، فاستوى الحال في كون الإزار انحسر بنفسه أو بفعله .

وهناك جمع آخر لابن القيم ، قال : وطريق الجمع بين هذه الأحاديث ، ما ذكر غير واحد من أصحاب أحمد وغيره ، أن العورة عورتان : مخفية ، ومغلظة ، فالمغلظة السواتان ، والمخفية الفخذان ، ولا تنافي بين الأمر بغض البصر عن الفخذين ، لكونها عورة ، وبين كشفها ، لكونها عورة مخفية .

**وأما حديث عائشة :**

أ-قالوا : إن هذا الحديث لا حجة فيه ، مشكوك في المكشوف هل هما الساقان أو الفخذان ، حيث جاء في رواية مسلم التردد في كون النبي ﷺ كاشفاً عن فخذه أو ساقيه ، والساق ليس بعورة إجماعاً .

ب- أن هذه حكاية فعل لا تنتهض على معارضة الأحاديث القولية الدالة على أن الفخذ عورة ، لأنها تتضمن إعطاء حكم كلي ، وإظهار شرع عام ، فكان العمل بها أولى .

**قال الألباني :** وأدلة القائلين بأنه عورة ؛ قولية من جهة ، وحاضرة من جهة أخرى ، ومن القواعد الأصولية التي تساعد على الترجيح بين الأدلة والاختيار بعيداً عن الهوى ، قاعدتان : أن الحاضر مقدم على المبيح - والقول مقدم على الفعل لاحتمال الخصوصية وغيرها .

● وقوله ( من السرة إلى الركبة ) ظاهره أن السرة والركبة ليسا من العورة ، بل العورة ما بينهما .

وهو مذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وهو قول المالكية ، والشافعية ، والحنابلة

ويدل على أنهما ليسا من العورة :

أ- حديث ( الفخذ عورة ) صححه الألباني .

ب- وحديث علي في قصة حمزة لما شرب الخمر وثمل شارفي جمل علي وطعنهما ... في الحديث أن حمزة صعد النظر إلى سرّة النبي ﷺ ، فدل على أن السرّة ليست من العورة .

ج- وأيضاً جاء في صحيح مسلم في قصة أبي بكر : ( قد جاء وفد رفع ثوبه وأبدى ركبتيه فقال ﷺ : أما صاحبكم فقد غافر )

د- وجاء في حديث : ( ما بين السرّة إلى الركبة عورة ) .

■ وقوله ( من السرّة إلى الركبة ) ظاهره يدل على أنه لا يجب ستر أحد العاتقين ، وهذا هو الصحيح خلافاً لبعض العلماء الذين قالوا : يجب على الرجل أن يستر أحد العاتقين في الفرض .

مثال : لو صلى سنة الظهر وقد ستر ما بين السرّة والركبة ولم يستر أحد عاتقيه فصلاته صحيحة ، وفي فرض الظهر لو أنه صلى وستر ما بين السرّة والركبة ولم يستر أحد عاتقيه فصلاته غير صحيحة .

وهذا هو مذهب الحنابلة .

لحديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ( لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء ) . متفق عليه

قالوا : فيجب على المصلي في صلاة الفرض أن يستر أحد عاتقيه ، وخصوه بالفرض دون النفل لأن صلاة النفل مبنها على التخفيف . وذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجب ستر العاتق في الصلاة .

واستدلوا بحديث جابر أن النبي ﷺ قال : ( إن كان ضيقاً فاتزر به ) . متفق عليه ومعنى ذلك أن جابر سوف يصلي وعاتقه مكشوفتان .

وأما حديث أبي هريرة : ( لا يصلي أحدكم وليس على عاتقه ... ) فمحمول على الاستحباب ، ولأنه أبلغ في الزينة .

■ والمراد بالثوب في قوله : ( لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ... ) الإزار الذي يكسوا أسفل جسم الإنسان ، أو الرداء الذي يكسو أعلاه ، ليس المراد به القميص .

■ لا خلاف بين العلماء في جواز كشف الرجل عاتقيه خارج الصلاة .

■ لا خلاف بينهم في مشروعية ستر العاتقين في الصلاة ، وأن ذلك هو الأكمل والأفضل في حق المصلي [ وإنما الخلاف في الوجوب كما سبق ]

**( ويستحب صلاته في ثوبين ) .**

أي : أن الأفضل أن يصلي الرجل في ثوبين .

عن أبي هريرة . ( أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ فَقَالَ « أَوْ لِكُلِّكُم ثَوْبَانِ » متفق عليه .

قال النووي : فيه جواز الصلّة في ثوب واحد ، ولا خلاف في هذا إلا ما حكى عن ابن مسعود رضي الله عنه ، ولا أعلم صحته ، وأجمعوا أنّ الصلّة في ثوبين أفضل .

**( ويكفي ستر عورتيه في النفل ، ومع أحد عاتقيه في الفرض ) .**

أي : في صلاة النفل يكفي ستر العورة ( كما تقدم حدها ) وأما في صلاة الفرض فيجب أن يستر أحد العاتقين مع العورة .

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال ﷺ : ( لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء ) متفق عليه .

وهذا المذهب ، وذكر بعض الحنابلة أنهما من المفردات .

أ- للحديث السابق ( لا يصلي أحدكم في الثوب ... ) .

قالوا : هذا محمول على صلاة الفريضة ، لأن الفرض هو المكلف به .

ب- ولحديث عائشة : ( أن النبي ﷺ صلى في ثوب واحد بعضه علي ) رواه أبو داود .



قالوا : ظاهر هذا الحديث أنه كان في صلاة نفل .

ج- وقالوا : إن صلاة النفل مبنها على التخفيف .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يجب أن يضع المصلي على عاتقه شيئاً من اللباس فرضاً كانت الصلاة أم نفلاً .

وهذا ذهب إليه المالكية والحنابلة في رواية ، ورجح هذا القول جمع من العلماء : ابن المنذر، والبخاري، وابن بطلال، وابن حجر، وابن رجب ، وابن قدامة .

للحديث السابق ( لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء ) .

وجه الاستدلال : أن النبي ﷺ نهي عن الصلاة في الثوب الواحد إذا لم يكن على العاتق منه شيء نهيًا مؤكداً ، والأصل في النهي التحريم ، فدل على وجوب ستر العاتق في الصلاة .

قالوا : والحديث عام ، فيشمل الفرض والنفل ، لأنه ما ثبت في الفرض ثبت في النفل إلا بدليل .

وذهب بعضهم : إلى أنه مستحب لا واجب .

والإيه ذهب جمهور العلماء : الحنفية ، وأكثر المالكية ، والشافعية .

واستدلوا على الاستحباب بالحديث السابق ( لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ... ) .

واستدلوا على عدم الوجوب : بحديث جابر : ( ... وإذا كان ضيقاً فاتزر به ) فدل ذلك على أن الصلاة بإزار واحد مع إعراء المنكبين صحيحة .

واستدلوا بالقياس : وهو أن العاتقين ليسا بعورة ، فأشبهها بقية البدن .

واستدلوا : بالإجماع المحكي على جواز الصلاة مع ترك ستر العاتقين [ وهذا الإجماع فيه نظر ] .

والراجح : القول بوجوب ستر أحد العاتقين في الصلاة إن تيسر قول قوي ، ويكون حديث جابر يجمع به الأدلة .

#### ﴿ وصلااتها في درع وخمار وملحفة ﴾ .

أي : ويسن للمرأة أن تصلي في درع وخمار وملحفة ، فهذا الأفضل والأكمل .

لما ورد عن ابن عمر قال : إذا صلت المرأة فلتصل في ثيابها كلها : الدرع والخمار والملحفة . أخرجه ابن أبي شيبة .

الدرع وهو القميص يغطي بدنها وقدميها .

والخمار يغطي رأسها .

والملحفة : ما يلف على الجسم كله كالعباءة والجلباب .

#### ﴿ ويحزى ستر عورتها ﴾ .

أي : يحزى المرأة ستر عورتها ، فلو تلففت المرأة بثوب يستر رأسها وكفيها وقدميها وبقيتها بدنها ، ولا يخرج منه إلا الوجه أجزأ .

#### ﴿ ومن انكشف بعض عورتها وفحش ، أو صلى في ثوب محرّم ، أو نجس أطاك ﴾ .

• هذه مسائل :

#### المسألة الأولى :

من انكشفت بعض عورته — عن غير عمد — وفحش ، فإنه يجب أن يعيد .

وذهب بعض العلماء إلى عدم البطان ، إذا كان الزمن قليلاً ، ورجحه الشيخ ابن عثيمين :

فقال في الشرح الممتع : خلاصة هذه المسألة:

أولاً: إذا كان الانكشاف عمداً بطلت الصلاة، قليلاً كان أو كثيراً، طال الزمن أو قصُر.

ثانياً: إذا كان غير عمداً وكان يسيراً، فالصلاة لا تبطل.

ثالثاً: إذا كان غير عمد، وكان فاحشاً لكن الزمن قليل، فظاهر كلام المؤلف أنها تبطل، والصحيح أنها لا تبطل.

وَيُتَصَوَّرُ ذلك فيما لو هبَّت ريحٌ، وهو رآك وانكشف الثَّوبُ، ولكن في الحال أعاده، فظاهر كلام المؤلف أن الصَّلَاةَ تبطل، والصَّحِيحُ: أنها لا تبطل؛ لأنه ستره عن قُرْب، ولم يتعمَّد الكشف، وقد قال تعالى ( فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ) .

رابعا: إذا انكشف عن غير عمد انكشافاً فاحشاً، وطال الزَّمن بأن لم يعلم إلا في آخر صَلَاتِهِ، أو بعد سلامه، فهذا لا تصحُّ صلاته؛ لأنه فاحش والزَّمن طويل.

مثاله: إنسانٌ صَلَّى في سروالٍ أو إزار، وبعد صلاته وَجَدَ أن هناك فتحة كبيرة تُحَاذِي السَّوَاءَ، ولكن لم يعلم بها إلا بعد أن سَلَّمَ، فنقول: صلاته غير صحيحة ويُعيد؛ لأن ستر العورة شرط من شروط الصَّلَاة، والغالب عليه في مثل الحال أنه مفترط. أما إذا انشق الثَّوبُ في أثناء الصَّلَاة، وهذا يقع كثيراً، ولا سِيَّما في الثِّيَاب الضَّيِّقَةِ، ثم بسرعة أمسكه بيده فالصَّلَاة صحيحة؛ لأنه وإن كان فاحشاً فالزَّمن قصير، ولم يتعمَّد. ( الشرح الممتع ) .

قال في ( كشاف القناع ) ولا تبطل الصلاة بكشف يسير من العورة بلا قصد...ولو كان الانكشاف اليسير في زمن طويل، وكذا لا تبطل الصلاة إن انكشف من العورة شيء كثير في زمن قصير، فلو أطارت الريح سترته عن عورته، فظهر منها ما لم يُعَفَّ عنه لو طال زمنه لُفَحَشَهُ ولو كان الذي انكشف كل العورة، فأعادها سريعاً بلا عمل كثير لم تبطل صلاته، لقصر مدته أشبه اليسير في الزمن الطويل، فإن احتاج في أخذ سترته لعمل كثير بطلت صلاته .

وقال مرعي بن يوسف الحنبلي في ( دليل الطالب ) في فصل ما يبطل الصلاة: يبطلها كشف العورة عمداً، لا إن كشفها ريح فسترها في الحال أولاً وكان المكشوف لا يفحش في النظر. اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في ( شرح العمدية ) يعفى عن يسير العورة قدراً أو زماناً، فلو انكشف منها يسير. وهو ما لا يفحش في النظر. في جميع الصلاة، أو كشفت الريح عورته فأعادها بسرعة، أو انحل مئزره فربطه لم تبطل صلاته، وسواء في ذلك العورة المغلظة والمخففة. اهـ.

● حد اليسير : وقال ابن تيمية : حد اليسير ما لا يفحش في النظر في عرف الناس وعاداتهم إذ ليس له حد في اللغة ولا في الشرع، وإن كان يفحش من الفرجين ما لا يفحش من غيرهما .

#### ● الخلاصة :

وقع الخلاف : في الانكشاف الكثير في زمن قصير (كما لو هبت ريح فكشفت العورة فسترها في الحال) .

والراجح لا تبطل صلاته .

وهذا مذهب الحنفية ، والحنابلة .

أ-لقوله تعالى ( وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ) .

ب- لقوله ﷺ ( إن الله تجاوز لأمتي الخطأ والنسيان ... ) .

وجه الدلالة : أن هذا الانكشاف للعورة حصل بسبب عارض خارج عن قصد المصلي ، ومن غير تقصير منه ، وما كان كذلك فهو معفو عنه .

ب- ولحديث عمرو بن سلمة وفيه ( ... فَقَدَّمُونِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ، وَأَنَا ابْنُ سَيْتٍ ، أَوْ سَبْعَ سِنِينَ ، وَكَانَتْ عَلَيَّ بُرْدَةٌ ، كُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ تَقَلَّصْتُ عَنِّي ، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْحَيِّ : أَلَا تُعْطَوْنَ عَنَّا اسْتِ قَارِيَكُمُ ، فَاسْتَرْزَوْا فَقَطَّعُوا لِي قَمِيصًا ، فَمَا فَرَحْتُ بِشَيْءٍ فَرَحِي بِذَلِكَ الْقَمِيصِ ) رواه البخاري .

وجه الدلالة : أنه يدل على أن انكشاف العورة اليسير أثناء الصلاة غير مؤثر في الصلاة ولا مبطل لها ، فكذلك الانكشاف الكثير في الزمن اليسير ، بجامع أن كلاً منهما غير مقصود ولا متعمد ، ومثل ذلك يشق التحرز عنه .

وقع الخلاف أيضاً : في الانكشاف اليسير في المقدار إذا طال زمنه .

والراجح أيضاً أن الصلاة لا تبطل بالانكشاف اليسير في المقدار - غير المتعمد - إذا طال زمنه .

أ- لحديث عمرو بن سلمة وفيه ( ... فَقَدَّمُونِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ، وَأَنَا ابْنُ سِتٍّ ، أَوْ سِنَعٍ سِنِينَ ، وَكَانَتْ عَلَيَّ بُرْدَةٌ ، كُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ تَقَلَّصْتُ عَنِّي ، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْحَيِّ : أَلَا تُعْطُوا عَنَّا اسْتِ قَارِئِكُمْ ، فَاشْتَرَوْا فَطَعُّوا لِي قَمِيصًا ، فَمَا فَرِحْتُ بِشَيْءٍ فَرَجِي بِذَلِكَ الْقَمِيصِ ) رواه البخاري .

**وجه الدلالة :** أنه كان يصلي بقومه ، فإذا سجد انكشفت عورته لتقلص برده عنها ، وقد كان هذا على عهد النبي ﷺ وعهد صحابته ، وهو مما ينتشر ، ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة أنه أنكر عليه أو أمره بالإعادة .

ب- ولحديث سهل بن سعد . قال ( كَانَ رِجَالٌ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِدِي أَزْهِمٍ عَلَى أَغْنَاقِهِمْ كَهَيْئَةِ الصَّبِيَّانِ وَقَالَ لِلنِّسَاءِ لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا ) رواه البخاري ومسلم وزاد ( من ضيق الأُزر ) .

**وجه الدلالة :** أن النساء أمرن بعدم رفع رؤوسهن قبل خوض الرجال ، لئلا تنكشف عوراتهم بسبب ضيق الأُزر ، فدل ذلك على أن انكشاف العورة اليسير بغير اختيار المصلي مما يعفى عنه ، إذ لم يؤمروا بالإعادة مع احتمال الانكشاف .

ج- أن ثياب كثير من الفقهاء لا تخلو في الغالب من خرق أو فتق يسير ، والاحتراز عن ذلك يشق . ( أحكام اللباس : الغامدي ) .

**المسألة الثانية :**

**قوله ( أَوْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ مُحَرَّمٍ .... أَهْلًا ) .**

وقد تقدم أن المحرم ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

**محرم لعينه :** كما لو صلى بثوب حرير [ ومن المعلوم أن الحرير حرام للرجال ] فلا تصح صلاته .

**محرم لكسبه :** كمن صلى بثوب مغصوب أو مسروق ، فلا تصح صلاته .

**محرم لوصفه :** كمن صلى في ثوب مسبل .

وقد جاء في الحديث عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : ( من اشترى ثوباً بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم يقبل الله له صلاة ما دام عليه ) رواه أحمد وهو ضعيف

وذهب بعض العلماء إلى صحة الصلاة بالثوب المحرم مع الإثم ، وهذا القول هو الصحيح .

لأن جهة الأمر والنهي مختلفة .

**المسألة الثالثة :**

**قوله ( .. أَوْ يُحْسِي أَهْلًا ) .**

أي : صلى في ثوب نجس فإنه يجب أن يعيد .

وهذا إذا كان يعلم نجاسته ، فهذا واضح أنها لا تصح صلاته .

وأما إن كان جاهلاً ، أو ناسياً ، فإنه لا يعيد على القول الراجح .

وقد تقدم : أن من صلى وعليه نجاسة لم يكن علم بها ، أو علم بها ثم نسيها ، فصلاته صحيحة .

وهذا قول جمهور السلف من الصحابة والتابعين، فقد حكى عن ابن عمر وسعيد بن المسيب وطاووس وعطاء وسالم بن عبد الله ومجاهد والشعبي والنخعي والزهري والأوزاعي .

وهو قول المالكية والقديم للشافعي ، واختار هذا القول من الحنابلة ابن قدامة وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم .

أ- لحديث أبي سعيد الخدري ، قال ( بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ الْقَوْمُ أَلْقَوْا نَعْلَهُمْ ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ ، قَالَ: مَا حَمَلَكُمْ عَلَى إِقَاءِ نَعَالِكُمْ ، قَالُوا: رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَكَ فَأَلْقَيْنَا نَعَالَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ جَبْرِيلَ ﷺ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا - أَوْ قَالَ : أَدَى - وَقَالَ : إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ : فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَدْرًا أَوْ أَدَى فَلْيَنْسَحْهُ وَلْيَصَلِّ فِيهِمَا ) رواه أبو داود .

**وجه الشاهد :** أن النبي ﷺ لم يعد أول صلاته التي صلاها مع وجود النجاسة في النعل ، لأنه كان جاهلاً وجودها فدل على أن من صلى

بالنجاسة ناسياً أو جاهلاً فصلاته صحيحة .

● لكن : لو لم يكن عنده إلا ثوب نجس ، ولم يجد ما يغسله به ، ولا ما يستر به عورته ؟

فهنا اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :

**القول الأول :** يصلي عرياناً ولا يعيد .

وبه قال الشافعي .

**القول الثاني :** يصلي به ويعيد .

وهذا المشهور عند الحنابلة .

**القول الثالث :** يصلي فيه ولا يعيد .

وبه قال مالك .

واختار هذا القول ابن قدامة ، وابن تيمية .

أ- القياس على ستر العورة بجامع أنهما شرطان في الصلاة ، فكما أنه إذا عجز عن ستر عورته صحت صلاته عرياناً ، فكذلك إذا عجز عن اجتناب النجاسة فصلى في ثوب نجس صحت للضرورة .

ب- عموم قوله ﷺ ( غط فخذك ) .

ج- أن مصلحة الستر أعظم من مصلحة اجتناب النجاسة .

د- أن ستر العورة شرط من شروط الصلاة ، وقد عجز عنه فيسقط عنه كسائر شروط الصلاة عند العجز عنها ، فإذا صلى صحت صلاته فلا يعيدها .

واستدلوا على عدم لزوم الإعادة :

أ- أن المسلم مأمور بأن يتقي الله حسب استطاعته ، وهذا قد فعل ما في وسعه .

و- وقالوا : إن الله لم يأمر العبد أن يصلي الفرض مرتين بدون سبب .

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :** ومن لم يجد إلا ثوباً نجساً :

فقل : يُصلي عرياناً .

وقيل : يُصلي فيه ويُعيد .

وقيل : يُصلي فيه ولا يُعيد .

وهذا أصح أقوال العلماء .

فإن الله لم يأمر العبد أن يصلي الفرض مرتين إلا إذا لم يفعل الواجب الذي يقدر عليه في المرة الأولى ، مثل : أن يصلي بلا طمأنينة فعليه أن يُعيد الصلاة كما أمر النبي من صلى ولم يطمئن أن يُعيد الصلاة ، وقال : ( ارجع فصل ؛ فإنك لم تصل ) ، وكذلك من نسي الطهارة وصلى بلا وضوء فعليه أن يُعيد كما أمر النبي من توضأ وترك لمعة في قدمه لم يمسه الماء أن يُعيد الوضوء والصلاة ، فأما من فعل ما أُمر به بحسب قدرته فقد قال تعالى : ( فَأَتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ) ، وقال النبي ﷺ : ( إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ) .

**( ومن وجد كفاية عورته سترها ، وإلا فالفرجين ، فإن لم يجد لهما ثالثاً ) .**

أي : من وجد كفاية عورته وجب عليه سترها ، لأن ذلك من شروط الصلاة .

فإن لم يوجد معه ما يكفي فإنه يستر الفرجان .

فإن لم يكف الموجود الفرجين ستر الدبر ، لأن القبل إذا ضم فحذيه ستره .

**قال ابن قدامة :** فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرُ بَعْضَ الْعَوْرَةِ سَتَرَ الْفَرْجَيْنِ .

لَا تَهْمَا أَفْحَشُ ، وَسَتْرُهُمَا أَكْثَرُ ، وَهُمَا مِنَ الْعَوْرَةِ يَغْيِرُ خِلَافٍ .

فَإِنْ كَانَ لَا يَكْفِي إِلَّا أَخَذَهَا سَتْرَ أَثَرِهَا شَاءَ .

وَاجْتَلَفَ فِي أَوَّلَاهُمَا بِالسَّتْرِ :

فَقِيلَ : الدُّبُرُ ؛ لِأَنَّهُ أَفْحَشُ ، لَا سِيَّمَا فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ .

وَقِيلَ : الْقُبُلُ لِأَنَّهُ مُسْتَقْبِلُ بِهِ الْقِبْلَةَ ، وَلَيْسَ لَهُ مَا يَسْتُرُهُ ، وَالدُّبُرُ مَسْتُورٌ بِالْأَلْيَتَيْنِ . ( المغني ) .

**( وَإِنْ صَلَّى حَالَهُ صَلياً جَالِساً يَوْمَئِذٍ بِالرَّكْعَةِ وَالسُّجُودِ ، وَإِنْ صَلَّى قَائِماً جَانِباً ) .**

قال ابن قدامة : ... أَنَّ الْعَادِمَ لِلْسُّتْرِ الْأَوَّلَى لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِداً .

وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَقَالَ بِهِ عَطَاءٌ ، وَعِكْرِمَةُ ، وَقَتَادَةُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

وَيَوْمَئِذٍ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ .

وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ .

وَقَالَ مُجَاهِدٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ يُصَلِّي قَائِماً ، بِرُّكُوعٍ وَسُجُودٍ .

أ- لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ( صَلِّ قَائِماً ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَجَالِساً ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

ب- وَلَأنَّهُ مُسْتَطِيعٌ لِلْقِيَامِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ ، فَلَمْ يَجُزْ تَرْكُهُ لَهُ كَالْقَادِرِ عَلَى السَّتْرِ .

وَلَمَّا مَا رَوَى الْحَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، فِي قَوْمٍ انْكَسَرَتْ بِهِمْ مَرَائِبُهُمْ ، فَخَرَجُوا غُرَاءً ، قَالَ : يُصَلُّونَ جُلُوساً ، يُؤْمِنُونَ بِمَاءٍ يَرُدُّونَهُمْ ، وَلَمْ يُنْقَلْ خِلَافُهُ .

وَلَأنَّ السَّتْرَ أَكْثَرُ مِنَ الْقِيَامِ بِدَلِيلِ أَمْرَيْنِ : أَخَذَهَا ، أَنَّهُ يَسْقُطُ مَعَ الْقُدْرَةِ بِحَالٍ ، وَالْقِيَامُ يَسْقُطُ فِي النَّافِلَةِ .

وَالثَّانِي أَنَّ الْقِيَامَ يَحْتَصِلُ الصَّلَاةُ ، وَالسَّتْرُ يَجِبُ فِيهَا وَفِي غَيْرِهَا ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ تَرْكِ أَحَدِيهَا ، فَتَرْكُ أَحَدِيهِمَا أَوَّلَى مِنْ تَرْكِ أُخْرَاهَا .

وَلَأنَّهُ إِذَا اسْتَتَرَ أَتَى بِبَدَلٍ عَنِ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَالسَّتْرُ لَا يَدُلُّ لَهُ .

وَالْمَحْدِثُ مَحْمُولٌ عَلَى حَالٍ لَا تَنْتَضِعُ تَرْكُ السُّتْرِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَالسَّتْرُ لَا يَحْصُلُ كُلُّهُ ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ بَعْضُهُ ، فَلَا يَبْقَى بِتَرْكِ الْقِيَامِ .

قُلْنَا : إِذَا قُلْنَا الْعَوْرَةَ الْفَرْجَانِ .

فَقَدْ حَصَلَ السَّتْرُ .

وَإِنْ قُلْنَا : الْعَوْرَةُ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالْكَبِيطَةِ فَقَدْ حَصَلَ سَتْرُ أَكْثَرِهَا وَجُوباً فِي السَّتْرِ ، وَأَفْحَشُهَا فِي النَّظَرِ ، فَكَانَ سَتْرُهُ أَوَّلَى .

وَإِنْ صَلَّى الْغُرْبَانَ قَائِماً ، وَرَكَعَ وَسَجَدَ صَحَّتْ صَلَاتُهُ أَيْضاً فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ . ( المغني )

**( وَإِنْ أَصْبَرَ سِتْرَهُ لِرُكْعَةٍ قَرِيبَةٍ ) .**

لَأنَّهُ قَدَّرَ عَلَى سَتْرِ الْعَوْرَةِ بِمَا لَا ضَرَرَ فِيهِ .

وَإِنْ وَهَبَ لَهُ لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ فِيهِ مَنَّةٌ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْعَارَ فِي بَقَاءِ عَوْرَتِهِ مَكْشُوفَةً أَكْبَرُ مِنَ الضَّرَرِ فِي الْمَنَّةِ الَّتِي تَلَحُّفُهُ . ( المغني ) .

**( وَإِنْ وَجَدَ سِتْرَهُ قَرِيبَةً فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ سَتْرَ وَبْنٍ وَلَا ابْتِدَاءً ) .**

أَي : إِنْ وَجَدَ الَّذِي يَصَلِّي عَرِياناً فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ سِتْرَةَ :

فَإِنْ كَانَتْ قَرِيبَةً : أَخَذَهَا وَبْنٍ .

مِثَال : جَاءَ إِلَيْهِ رَجُلٌ وَهُوَ يَصَلِّي عَرِياناً ، فَقَالَ : خَذْ اسْتِرْ نَفْسَكَ .

وَإِنْ كَانَتْ بَعِيدَةً ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ ، وَيَبْتَدِئُ الصَّلَاةَ مِنْ جَدِيدٍ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ :

أَنَّ السِتْرَةَ إِذَا كَانَتْ قَرِيبَةً مِنْهُ فَهُوَ وَاحِدٌ لَهَا ، فَيَلْزَمُهُ اسْتِعْمَالُهَا ، وَيَبْقَى عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ ، قِيَاساً عَلَى أَهْلِ قِبَاءٍ لَمَّا عَلِمُوا بِتَحْوِيلِ

القبلة في الصلاة استداروا إلى الكعبة وبنوا على ما مضى من صلاتهم ، لأنهم دخلوا في صلاتهم بوجه صحيح ، وهذا عمل قليل فلم يمنع من البناء على ما مضى من الصلاة ... وأما إذا كان العمل كثيراً فلا تصح الصلاة ، لأن السترة شرط لصحة الصلاة ، وهو واجد لها فلا بد من استعمالها ، ولا يصح ذلك مع العمل الكثير ، لأن العمل الكثير يبطل الصلاة لأنه ينافيها .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه تبطل صلاته ويلزمه الستر بها ، وإعادة الصلاة من أولها .

وهذا مذهب الحنفية .

قالوا : قياساً على المتيمم إذا رأى الماء في أثناء الصلاة فيلزمه استعماله ، وإعادة صلاته من أولها .

وقالوا : إن ستر العورة شرط لصحة الصلاة وقد سقط عن العاري للعجز عنه ، فإذا وجد السترة فقد زال العجز وحصلت القدرة على الستر فلزمه استعمالها .

**والراجح الأول .**

وقياس من قال تبطل صلاته على المتيمم ، فالجواب عنه : بالفارق بينهما ، وذلك لأن واجد الماء لا يمكنه تحصيل الطهارة إلا بإبطال صلاته ، وهو منهي عن إبطال عمله ، أما من وجد السترة قريبة منه فإنه يمكنه الستر من غير إبطال لصلاته فافترقا .

**فائدة :**

من صلى عرياناً لعدم وجود سترة ، ثم وجد سترة بعد الفراغ من صلاته ، فتصح صلاته ولا يعيد .

وهذا قول جماهير العلماء .

أ- أن سترة العورة شرط من شروط الصلاة فسقط عند العجز عنه ، كما لو عجز عن استقبال القبلة فصلى إلى غيرها فلا يعيد .

ب- أن العري عذر عام وربما اتصل ودام ، فيكون مسقطاً للإعادة ، إذ لو أوجبنا الإعادة معه لحصل الحرج والمشقة .

**( ومنها : استقبال القبلة ، فلا تصح بدونه ) .**

أي : ومن شروط الصلاة استقبال القبلة ، فلا تصح بدونه ، والمراد بالقبلة الكعبة .

والدليل على أن استقبال القبلة من شروط الصلاة :

أ- قوله تعالى : ( وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ) .

وهذا أمر يفيد وجوب استقبال القبلة .

ب- ولحديث ابن عمر قال ( بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْثًا إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبَلُوهَا . وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ ) متفق عليه .

فقوله ( أمر ) أمر يفيد وجوب الاستقبال ، وكذا أهل قباء استداروا في صلاتهم واستقبلوا القبلة ، وهذه حركة كثيرة ، فلولا أن استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة لما اغتُفر ذلك .

ج- وقال ﷺ للمسيء في صلاته : ( إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ) متفق عليه .

وأجمع المسلمون على أن استقبال القبلة من شروط الصلاة ، ومن نقل الإجماع ابن عبد البر ، والقرطبي .

● والقبلة هي الجهة التي يستقبلها المصلي ، وسميت قبلة لإقبال الناس عليها ، أو لأن المصلي يقابلها وهي تقابله .

■ الحكمة من ذلك : أن يتجه الإنسان ببدنه إلى بيت الله ، كما يتجه بقلبه إلى ربه في السماء .

■ وكانت القبلة أولاً إلى بيت المقدس ، ثم نسخت إلى الكعبة ، وكان تحويل القبلة في شعبان في السنة الثانية .

**( إلا لصاحبه ) .**

أي : فيسقط استقبال القبلة .

أي : من الحالات التي يسقط فيها استقبال القبلة إذا كان عاجزاً .

مثل أن يكون مريضاً لا يستطيع الحركة وليس عنده أحد يوجهه إلى القبلة ، فهنا يتجه حيث كان وجهه ، ومثله المأسور والمصلوب إلى غير القبلة .

لقول الله تعالى : (فَأَتُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) .

ولقوله تعالى : ( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ) .

ولقوله ﷺ : ( إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ) .

ولأن هذا شرط عجز عنه فسقط . ( لا واجب مع العجز ) .

**( ومَنْ هَلْ رَاكِبٍ سَائِرٍ فِي سَفَرٍ )**

أي : ومن الحالات التي يسقط فيها استقبال القبلة : **المسافر المتنفل على راحلته** .

**المسافر** : فلا يجوز للمقيم أن يصلي إلى غير القبلة .

**المتنفل** : فلا يجوز في الفرض أن يصلي إلى غير القبلة .

**على راحلته** : فلا يجوز للمسافر النازل أن يتنفل إلى غير القبلة ، فلا بد أن يكون مسافراً ، ويصلي نافلة على راحلته .

والدليل على هذا فعل النبي ﷺ :

أ- عن ابن عمر ( أن رسول الله ﷺ كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه ، يومئ برأسه ) متفق عليه .

ب- وعن جابر : ( أن النبي ﷺ كان يصلي التطوع وهو راكب في غير القبلة ) رواه البخاري .

ج- وعن عامر بن ربيعة ﷺ قال : ( رأيت رسول الله ﷺ يصلي على راحلته حيث توجهت به ) . متفق عليه .

زاد البخاري : ( يومئ برأسه - ولم يكن يصنعه في المكتوبة ) .

■ **قال النووي** : جواز التنفل على الراحلة حيث توجهت به جائز بإجماع المسلمين .

**وقال ابن قدامة** : لَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي إِبَاحَةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ .

قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا عِنْدَ عَائِقَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ جَائِزٌ لِكُلِّ مَنْ سَافَرَ سَفَرًا يَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ أَنْ يَتَطَوَّعَ عَلَى دَائِيهِ خِيْثَمَا تَوَجَّهَتْ ، يَوْمئِ بِالرُّكُوعِ

وَالسُّجُودِ ، يَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ . ( المغني ) .

■ **قوله ( كان يسبح ) قال الحافظ** : أي يصلي النافلة ، والتسبيح حقيقة في قول : سبحان الله ، فإذا أطلق على الصلاة فهو من باب

إطلاق اسم البعض على الكل .

■ **كيفية الصلاة على الراحلة** :

يومئ برأسه كما في الحديث السابق عند البخاري .

وعند الترمذي : ( يجعل السجود أخفض من الركوع ) .

**قال الشوكاني** : الحديث يدل على أن سجود من صلى على الراحلة يكون أخفض من ركوعه ، ولا يلزمه وضع الجبهة على السرج ، ولا

يبدل غاية الوسع في الانحناء ، بل يخفض سجوده بمقدار يفتقر فيه السجود عن الركوع .

● **الحكمة من هذا التخفيف** :

حتى لا ينقطع المسافر عن العبادة ، ولا المتعبد عن السفر .

**قال المباركفوري** : كأن السر فيما ذكر من جواز التطوع على الدابة في السفر؛ تحصيل النوافل على العبادة وتكثيرها تعظيماً لأجورهم

رحمة من الله بهم .

● **فإن قيل** : هل تجوز الفريضة للراكب السائر في السفر بدون استقبال القبلة؟

فالجواب: لا؛ إلا في الحال التي يتعدّر فيها استقبال القبلة.

فإن قيل: إذا كان المسافر نازلاً في مكان، فهل يجوز أن يتنقل إلى غير القبلة؟

فالجواب: لا؛ لأنّ تخصيص العام يقتصر فيه على الصورة التي وقع فيها التخصيص فقط.

فإن قيل: إذا كان الإنسان في بلده، لكن البلد متباعد الأحياء؛ فهل له أن يتنقل في هذه الحال إلى جهة سيره؟

فالجواب: ليس له ذلك؛ لأنه غير مسافر. (الشرح الممتع).

### ( ويلزمه افتتاح الصلاة إليها ) .

أي: يلزم الراكب افتتاح الصلاة إلى الكعبة .

وهذا مذهب الحنابلة .

لحديث أنس قال ( كَانَ إِذَا سَافَرَ فَأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ اسْتَقْبَلَ بِنَاقَتِهِ الْقِبْلَةَ ، فَكَبَّرَ ، ثُمَّ صَلَّى حَيْثُ كَانَ وَجْهَ رِكَايِهِ ) رواه أبو داود

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجب ذلك .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

أ- لما فيه من المشقة .

ب- ولأن الأحاديث في الصحيحين التي وصفت صلاة النبي ﷺ على الراحلة ليس فيها الاستقبال .

ج- ولأنه جزء من الصلاة أشبه سائرهما .

قالوا : حديث أنس فعل ، والفعل يدل على الاستحباب .

فيحمل حديث أنس على الاستحباب كما قال ابن قدامة في المغني .

قال ابن قدامة : ... لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ ، أَشْبَهَ سَائِرَ أَجْزَائِهَا ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَحُلُو مِنْ مَشَقَّةٍ ، فَسَقَطَ ، وَخَبِرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحْمَلُ عَلَى الْقُضْبِيلَةِ وَالنَّدْبِ

وقال ابن القيم بعد ذكره لحديث أنس : وفي الحديث نظر ، وسائر من وصف صلاته ﷺ على راحلته أطلقوا أنه كان يصلي عليها قبل أي جهة توجهت به ، ولم يستثنوا من ذلك تكبيرة الإحرام ، ولا غيرها كعامر بن ربيعة ، وعبد الله بن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وحديثهم أصح من حديث أنس هذا .

فحديث أنس ( كَانَ إِذَا سَافَرَ فَأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ اسْتَقْبَلَ بِنَاقَتِهِ الْقِبْلَةَ ، فَكَبَّرَ ... ) مخالف للأحاديث الصحيحة الواردة في الصحيحين ، فإن هذه الأحاديث ليس فيها استثناء تكبيرة الإحرام وأنها إلى القبلة ، كما قال ابن القيم .

### ( وفرض من قرب من القبلة إصابته حينها ، ومن بعد جهتها ) .

أي : من كان قريباً مشاهداً للكعبة ففرضه إصابته حينها ، وأما البعيد فإلى جهتها .

ففرض المصلي ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : أن يمكنه مشاهدة الكعبة ، ففرضه أن يتجه إلى عين الكعبة .

وهذا بالاتفاق .

قال ابن قدامة : ... ثُمَّ إِنْ كَانَ مُعَايِنًا لِلْكَعْبَةِ ، فَقَرَضُهُ الصَّلَاةَ إِلَى عَيْنِهَا ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

القسم الثاني : من لا يمكنه مشاهدة الكعبة كالبعيد ، فالواجب عليه أن يتجه إلى جهة الكعبة .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

أ- لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ .

قال الصنعاني : والحديث دليل على أن الواجب استقبال الجهة ، لا العين في حق من تعذرت عليه العين .

وقال الشيخ ابن عثيمين : وبهذا نعرف أن الأمر واسع ، فلو رأينا شخصاً يصلي منحرفاً يسيراً عن مسامتة [ أي : محاذاة ] القبلة ، فإن



ذلك لا يضر ، لأنه متجه إلى الجهة .

ب- أن الصف الطويل صلاحهم صحيحة بالإجماع ، مع أنه يجزم بأنه ليس كلهم مستقبلي القبلة .

ج- أن إلزام الناس استقبال عين الكعبة في الأماكن البعيدة متعذر ومتعسر .

• الانحراف اليسير عن القبلة لا يضر ما دام في الجهة .

﴿ وَإِنْ خَفِيتَ عَلَيْهِ الْكُفْرَ فِي الْحَضَرِ ، سَأَلَ وَاسْتَدَلَّ بِمَحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ ﴾ .

أي : من خفيت عليه القبلة عند إرادة الصلاة فالمشروع في حقه أمران :

الأول : أن يسأل عن جهة القبلة ، فإن أخبر بجهتها من قبل رجل أو امرأة عمل بما أخبر به .

الثاني : أن يستدل عليها بما في المساجد من محارِبِ المسلمين .

• من يقبل خبره في شأن القبلة :

يشترط فيمن يقبل خبره في تحديد اتجاه القبلة أن يكون: مُسْلِمًا، عَاقِلًا، بَالِغًا، عَذْلًا، سَوَاءٌ أَكَانَ رَجُلًا أَمْ امْرَأَةً .

فلا يُقْبَلُ خبر الكافر في اتجاه القبلة، لأن هذا من الأمور الدينية، وهذه لا يقبل فيها خبر الكافر .

قال الإمام النووي : وَلَا يُقْبَلُ خَبَرُ الْكَافِرِ فِي الْقِبْلَةِ بِلاَ خِلَافٍ...

وجاء في الموسوعة الفقهية: وَلَا يُقْبَلُ خَبَرُ الْكَافِرِ فِي شَأْنِ الْقِبْلَةِ، وَلَا خَبَرُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يُعَيَّرْ .. اهـ.

وإذا كان فاسقاً لم تقبل شهادته أيضاً في تحديد اتجاه القبلة .

جاء في الموسوعة الفقهية عن شهادة الفاسق في اتجاه القبلة: وَاحْتَلَفُوا فِي الصَّبِيِّ الْمُمَيَّرِ وَالْفَاسِقِ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى عَدَمِ قَبُولِ خَبَرِهِمَا،

لِأَنَّ رَوَايَتَهُمَا وَشَهَادَتَهُمَا لَا تُقْبَلُ... أَمَّا الْفَاسِقُ فَلِقِلَّةِ دِينِهِ، وَتَطَرُّقِ التُّهْمَةِ إِلَيْهِ.. اهـ.

﴿ هَإِنِ أَخْطَأَ هَلِيهِ الْإِجَاهُ ﴾ .

أي : في الحضر .

أي : فإن اجتهد في الحضر ، فبان أنه صلى إلى غير القبلة ، فإن عليه الإعادة .

أ- لأن الحضر ليس بمحل اجتهد ، لقدرة من فيه على الاستدلال بالمحارِبِ ونحوها .

ب- ولوجود من يخبره عن يقين غالباً .

وإنما وجب الإعادة عليهما لتفريطهما بعدم الاستخبار ، أو الاستدلال بالمحارِبِ مع القدرة عليه .

قال ابن قدامة : .... فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ ، سَوَاءٌ إِذَا صَلَّى بِدَلِيلٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْحَضَرَ لَيْسَ بِمَحَلِّ الْإِجْتِهَادِ ، لِأَنَّ مَنْ فِيهِ يَقْدِرُ عَلَى

الْمَحَارِبِ وَالْقِبَلِ الْمَنْصُوبَةِ ، وَيَجِدُ مَنْ يُخْبِرُهُ عَنْ يَقِينٍ غَالِبًا ، فَلَا يَكُونُ لَهُ الْإِجْتِهَادُ ، كَالْقَادِرِ عَلَى النَّصِّ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ .

وقال في الكافي : وإن أتى بفرضه فبان أنه أخطأ، وكان في الحضر، أعاد، لأن ذلك لا يكون إلا لتفريط، وإن كان مسافراً، لم يعده، لأنه

أتى بما أمر من غير تفريط فلم تلزمه إعادة . انتهى.

وقال في الإنصاف : الصحيح من المذهب أن البصير إذا صلى في الحضر فأخطأ عليه الإعادة مطلقاً وعليه الأصحاب، وعنه لا يعيد إذا

كان عن اجتهد، احتج أحمد بقضية أهل قباء .

• فالمشهور من مذهب الإمام أحمد رحمه الله أن الحضر ليس موضعاً للاجتهد .

لأن بإمكانه أن يعرف القبلة عن يقين وأن يسأل أهل البلد وينظر للمحارِبِ ... إلى آخره .

وقال بعض العلماء : إن الحضر موضع للاجتهد .

إذا كان من مجتهد يعرف أدلة القبلة وكيف يستدل بها .

والمذهب أحوط .

﴿ وَإِنْ خَفِيتَ فِي السَّفَرِ اجْتِهَدَ وَصَلَى وَكَانَ إِعَادَةُ هَلِيهِ ﴾ .

أي : إن خفيت القبلة على المسافر ، فالمشروع في حقه أن يجتهد ، فإن تبين له أنه أخطأ القبلة فلا إعادة عليه .  
وهذا قول جماهير العلماء .

**قال ابن قدامة :** وَجُمِلَتْهُ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ إِذَا صَلَّى بِالْإِجْتِهَادِ إِلَى جِهَةٍ ، ثُمَّ بَانَ لَهُ أَنَّهُ صَلَّى إِلَى غَيْرِ جِهَةِ الْكَعْبَةِ يَقِينًا ، لَمْ يَلْزَمْهُ الْإِعَادَةُ ، كَذَلِكَ الْمُقْلِدُ الَّذِي صَلَّى بِتَقْلِيدِهِ .

وَيَحْدَا قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ .

أ-لأنه قد أدى الواجب عليه من الاجتهاد.

أ- ولأنه داخل في عموم قول الله تعالى ( وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُهُ اللَّهُ ) .

ب-ولأنه أتى بما أمر به وهو في الصلاة إلى جهة تحريمه ، فخرج من عهده كالمصيب .

ج-أن استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة في حال القدرة ، فيسقط عند العجز عنه كسائر شروطها .

وقد ورد في ذلك حديث :

عن عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رضي الله عنه قَالَ : ( كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مَظْلَمَةٍ ، فَأَشْكَلَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةُ ، فَصَلَّيْنَا . فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ، فَتَزَلْتُ : ( فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُهُ اللَّهُ ) أَخْرَجَهُ الْبُزْجِيُّ وَضَعْفَهُ .

● المجتهد هو من يعرف أدلة القبلة وكيف الاستدلال بها .

● من ظهر خطؤه وهو في الصلاة .

ذهب جمهور أهل العلم من الحنفية ، والحنابلة ، وقول للشافعية إلى أنه يستدير ويبنى على ما مضى في صلاته .

وقال المالكية ، والشافعية ، يقطع صلاته ويعيدها لاتجاه القبلة .

**والراجح** هو رأي جمهور أهل العلم القائل بالاستدانة لجهة القبلة مع إتمام الصلاة .

أ- وذلك لأنه في أول صلاته قد أدى ما عليه واجتهد قدر وسعه فلا تترتب عليه فيه فلما ظهر له الصواب أتى بما عليه .

ب- ولحديث ابنِ عُمَرَ قَالَ ( بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَفْئِدُوا إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبِلُوهَا . وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ ) متفق عليه .

**وجه الدلالة :** لم يأمرهم النبي ﷺ بالإعادة.

ج- ولحديث البراء بن عازب ، رضي الله عنهما ، قَالَ (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ ، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ : (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ) فَتَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ ... فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَ مَا صَلَّى فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَقَالَ هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّهُ تَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ فَتَحَرَّفَ الْقَوْمُ حَتَّى تَوَجَّهُوا نَحْوَ الْكَعْبَةِ) متفق عليه .

**❶ وإن صلى بغير الاجتهاد ولا تعييد مع هدوئه أهلك .**

( إن صلى بلا اجتهاد ) إن كان من أهل الاجتهاد ، بأن يعرف أدلة القبلة وكيف يستدل بها ، ثم بعد ذلك ترك النظر في أدلة القبلة ... إلى آخره وصلى ، فيقول المؤلف رحمه الله : بأنه يعيد .

( ولا تقليد ) إنسان لا يعرف أدلة القبلة جاهل لكن هناك مجتهد يعرف أدلة القبلة ومع ذلك لم يقلده وصلى ، فإنه يعيد .

لأنه مفرط ، فلم يأت بما يجب عليه . ( الواجب الاجتهاد إن كان من أهله ، أو التقليد إن لم يكن من أهله مادام أنه وجد مجتهداً ) .

● التقليد عند الفقهاء : قبول قول غيره من غير حجة .

● وقوله ( أعاد ) ظاهره ولو أصاب القبلة ، فإنه يجب أن يعيد .

وقيل : إن أصاب القبلة فإنه لا يعيد .

**فالخلاصة :**

إن صلى بغير اجتهاد ولا تقليد ، فلا يخلو من حالين :

الحال الأولي : أن يخطي القبلة .

فهنا يعيد لأنه مفرط .

الحال الثانية : إن يصيب القبلة :

فقليل : يعيد ، لأنه مفرط .

وقيل : لا يعيد .

وهذا هو الصحيح .

**( وَيُجْتَهِدُ الْعَارِفُ بِإِدْلَاجِ التَّعْبِئَةِ لِكُلِّ صَلَاةٍ ) .**

أي : يلزم المجتهد أن يجتهد لكل صلاة ، فإذا اجتهد مثلاً لصلاة الظهر؛ وتبين له أن القبلة أمامه؛ ووضع العلامة على القبلة؛ وصلى فضلاته صحيحة، فإذا جاء العصر فلا يعتمد على الاجتهاد الأول، ويجب أن يعيد الاجتهاد مرة ثانية، وينظر إلى الأدلة مرة ثانية، فلكل صلاة اجتهاد؛ لاحتمال الخطأ في الاجتهاد الأول.

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجب عليه أن يجتهد لكل صلاة مالم يطرأ عليه ما يوجب تغير الاجتهاد .

ورجحه ابن عثيمين .

**( وَمِنْهَا : النِّيَّةُ ) .**

أي : ومن شروط الصلاة النية .

قال ابن قدامة : وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ الْأُئِمَّةِ فِي وَجُوبِ النِّيَّةِ لِلصَّلَاةِ ، وَأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَنْعَقِدُ إِلَّا بِهَا .

وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ( وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ) .

وَالْإِخْلَاصُ عَمَلُ الْقَلْبِ ، وَهُوَ النِّيَّةُ ، وَإِرَادَةُ اللَّهِ وَحْدَهُ دُونَ غَيْرِهِ .

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ( إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى ) .

وَمَعْنَى النِّيَّةِ الْقَصْدُ ، وَحُلُّهَا الْقَلْبُ .

قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن الصلاة لا تجزئ إلا بالنية .

قال ابن رجب : والنية في كلام العلماء تقع بمعنيين :

أحدهما : بمعنى تمييز العبادات بعضها عن بعض ، كتمييز صلاة الظهر من صلاة العصر مثلاً ، وتمييز صيام رمضان من صيام غيره ، أو تمييز العبادات من العادات ، كتمييز الغسل من الجنابة من غسل التبرّد والتّطّيف ، ونحو ذلك ، وهذه النية هي التي تُوجَدُ كثيراً في كلام الفقهاء في كتبهم .

والمعنى الثاني : بمعنى تمييز المقصود بالعمل ، وهل هو لله وحده لا شريك له ، أم غيره ، أم الله وغيره ، وهذه النية هي التي يتكلّم فيها العارفون في كتبهم في كلامهم على الإخلاص وتوابعه ، وهي التي تُوجَدُ كثيراً في كلام السلف المتقدّمين .

**( فَيَجِبُ أَنْ يَنْوِيَ مِنْ صَلَاةٍ مَحِيئَةٍ ) .**

■ أي : فيجب أن ينوي المصلي عين صلاة معينة كالظهر أو العصر ، أو الوتر أو راتبة الفجر .

**( وَيُنَوِّي مَعَ التَّحْرِيمِ ) .**

هذا محل النية .

أي : يجعل النية مقارنة لتكبيرة الإحرام .

**( وَلَهُ تَعْدِيمُهَا هَلِهَا بِزَمْنٍ يَسِيرٍ فِي الزَّوْهِتِ ) .**

أي : له أن يقدّم النية قبل التحريمة بزمن يسير في الوقت .

• قوله ( بزمن يسير ) فلو طال الفصل لا تصح .

وقيل : بل يصح ما لم ينو فسخها .

**( وَإِنْ قَطَعَهَا أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ أَوْ تَرَدَّدَ بَطَلَتْ ) .**

ذكر هنا ما يبطل النية ، فمما يبطل النية قطعها .

فإذا قطع النية في أثناء الصلاة بطلت .

مثال : كرجل قام يتنفل ، ثم ذكر أن له شغلاً ، فقطع النية ، فإن الصلاة تبطل .

لقوله ﷺ ( إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ) وهذا قد نوى القطع فانقطعت .

قال ابن قدامة : وَلَمَّا ، أَنَّهُ قَطَعَ حُكْمَ النِّيَّةِ قَبْلَ إِمَامِ صَلَاتِهِ ، فَفَسَدَتْ ، كَمَا لَوْ سَلَّمَ يَنْوِي الْخُرُوجَ مِنْهَا ، وَلِأَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ فِي جَمِيعِ

الصَّلَاةِ ، وَقَدْ قَطَعَهَا بِمَا حَدَّثَ ، فَفَسَدَتْ لِذَهَابِ شَرْطِهَا

• قوله ( أو تردد ) .

أي : ومما يبطل النية التردد في القطع .

كأن يسمع قارعاً يقرع الباب فتردد بين قطع الصلاة والاستمرار فيها .

لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ النِّيَّةِ شَرْطٌ مَعَ التَّرَدُّدِ لَا يَكُونُ مُسْتَلِيمًا هُنَا ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ نَوَى قَطْعَهَا . ( المغني ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنها لا تبطل بالتردد .

لِأَنَّهُ دَخَلَ فِيهَا بِنْيَةٌ مُتَيَقِّنَةٌ ، فَلَا تَزُولُ بِالشَّكِّ وَالتَّرَدُّدِ ، كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ .

وذلك لأن الأصل بقاء النية .

ولحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال ( أنه قال كنت مع النبي ﷺ حتى هممت بأمر سوء قيل : وما هممت به ؟ قال : هممت أن أجلس وأن أدعه

( .

قال الشيخ ابن عثيمين : قال بعض أهل العلم : لا تبطل الصلاة بالتردد ؛ لأن الأصل بقاء النية ، والتردد لا يبطلها ، وهذا القول هو

الصحيح ، فما دام أنه لم يعزم على القطع فهو في الصلاة " انتهى .

**( وَإِنْ تَغَلَّبَ مَشْغُورٌ فَرَضَهُ نَفْلًا فِي وَاقْتِئِ التَّسْعَ جَاؤُا ) .**

مثال : دخل رجل في صلاة الظهر منفرد ، وفي أثناء الصلاة قلب الفرض إلى نفل .

هذا العمل جائز بشرط : أن يكون الوقت متسعاً للصلاة ، فإن كان ضيقاً بحيث لم يبق منه إلا مقدار أربع ركعات ، فإن هذا الانتقال لا

يصح ، لأن الوقت الباقي تعين للفريضة ، وإذا تعين للفريضة لم يصح أن يشغله بغيرها .

لكن هذا العمل مستحب أو مكروه ؟

هذا العمل يكره لغير غرض صحيح ، لكونه أبطل عمله .

وقال الشيخ ابن عثيمين : هو مستحب في بعض الأمور ، وذلك فيما إذا شرع في الفريضة منفرداً ، ثم حضرت جماعة ، ففي هذه الحال

يستحب له أن يقطعها لأجل أن يحصل الجماعة .

الخلاصة :

يشترط لكي يقلب فرضه نفلاً شروط :

الشرط الأول : أن يقلبه إلى نفل مطلق .

الشرط الثاني : أن يتسع الوقت لفعل الفريضة .

الشرط الثالث : أن لا يؤدي ذلك إلى ترك واجب كالجماعة وكالاتمات بالإمام ونحو ذلك .

### ﴿ وَإِنْ ائْتَمَلَ بِنِيَّتِهِ مِنْ هَوَاشٍ إِلَى هَوَاشٍ بَطُلًا ﴾ .

مثال : إنسان شرع يصلي العصر ، ثم ذكر أنه صلى الظهر على غير وضوء ، فنوى أنها الظهر ؛ فلا تصح صلاة الظهر ولا العصر ، فالعصر بطلت لأنه قطع النية ، والظهر لم تنعقد لأنه لم يبدأ بها من أولها .

قال ابن قدامة : وَإِذَا أَحْرَمَ بِفَرِيضَةٍ ، ثُمَّ نَوَى نَقْلَهَا إِلَى فَرِيضَةٍ أُخْرَى ، بَطُلَتِ الْأُولَى ، لِأَنَّهُ قَطَعَ نِيَّتَهَا ، وَلَمْ تَصِحَّ الثَّانِيَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِهَا مِنْ أَوَّلِهَا .

- فالانتقال من معين إلى معين لا يصح .
- كما لو انتقل من سنة العشاء إلى الوتر فلا يصح .
- يبطل الأول ، ولم ينعقد الثاني .
- مثال آخر : انتقل من صلاة الظهر إلى السنة الراتبة القبلية ، فإنسان أحرم بصلاة الظهر ثم تذكر أنه لم يصلي السنة الراتبة ثم انتقل ، نقول بطلت الفريضة ولم تنعقد الثانية .

- إن انتقل نفل معين أو فرض معين إلى نفل مطلق ، صح .
- كما لو رجل دخل يصلي بنية الفجر ، ثم بدا له أن يجعلها سنة مطلقة ، فهذا يصح .
- فإن انتقل من مطلق إلى معين : لا يصح .
- رجل قام يصلي ركعتين تطوعاً لله تعالى ، ثم ذكر أنه لم يصل الفجر ، فنواها عن صلاة الفجر ، فلا يصح لأنه انتقل من مطلق إلى معين ، والمعين لا بد أن ينويه من أوله .

- سئل الشيخ - أيضاً - : هل يجوز تغيير النية من معيّن إلى معيّن ؟ فأجاب : " لا يجوز تغيير النية من معيّن إلى معيّن ، أو من مطلق إلى معيّن ، وإنما يجوز تغيير النية من معيّن إلى مطلق .
- مثال الأول : من معيّن إلى معيّن ، تغيير النية من صلاة الظهر إلى صلاة العصر ، ففي هذه الحالة تبطل صلاة الظهر ؛ لأنه تحول عنها ، ولا تنعقد صلاة العصر ؛ لأنه لم ينوها من أولها وحينئذ يلزمه قضاء الصلاتين .
- ومثال الثاني : من مطلق إلى معيّن : أن يشرع في صلاة نفل مطلق ثم يحول النية إلى نفل معين فيحولها إلى الراتبة ، يعني أن رجلاً دخل في الصلاة بنية مطلقة ، ثم أراد أن يحولها إلى راتبة الظهر - مثلاً - فلا تجزئه عن الراتبة ، لأنه لم ينوها من أولها .
- ومثال الثالث : من معيّن إلى مطلق أن ينوي راتبة المغرب ثم بدا له أن يجعلها سنة مطلقة فهذا صحيح لا تبطل به الصلاة ؛ وذلك لأن نية الصلاة المعينة متضمنة لنية مطلق الصلاة ، فإذا ألغى التعيين بقي مطلق الصلاة لكن لا يجزئه ذلك عن الراتبة لأنه تحول عنها " انتهى .

- وقوله ( بنيته ) خرج ما لو انتقل من فرض إلى فرض بتحريمه ، والتحرمة بالقول ، ففي المثال الذي ذكرنا ذكر أنه صَلَّى الظُّهْرَ عَلَى حَدَثٍ فانتقل من العصر وَكَبَّرَ لِلظُّهْرِ؟ نقول: بطلت صلاة العصر؛ لأنه قطعها وصَحَّتِ الظُّهْرُ؛ لأنه ابتدأها من أولها، ولهذا قَيَّدَهُ الْمُؤَلِّفُ بقوله: «بِنِيَّةٍ»، أي: لا بتحريمه. ( الشرح الممتع ) .

### ﴿ وَيَجِبُ نِيَّةُ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامِ ﴾ .

- أي : يجب على الإمام أن ينوي أنه إمام يقتدى به ، ويجب على المأموم أن ينوي أنه مأموم يقتدي بالإمام .
- أما المأموم فلا إشكال أنه لا يكون مأموم إلا بنيته ، فإن لم ينو لم يكن مأموماً .
- وأما الإمام : فالمذهب يرون أنه يشترط لصحة الإمامة وصحة صلاة الجماعة أن ينوي الإمام الإمامة .
- أ- لقوله ﷺ ( إنما الأعمال بالنيات ) .
- ب- وقالوا : إنه يترتب على صلاة الجماعة أحكام كثيرة منها : سقوط السهو عن المأموم ، ومنها وجوب المتابعة ، وأحكام أخرى كثيرة ، ولا يتميز الإمام عن المأموم إلا بنية

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يشترط أن ينوي الإمامة .

وهذا مذهب الشافعي .

أ- لحديث ابن عباس قال ( بث في بيت خالتي ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ وكان النبي ﷺ عندها في ليلتها ، فصلّى النبي ﷺ العشاء ، ثم جاء إلى منزله ، فصلّى أربع ركعات ، ثم نام ، ثم قام ، ثم قال « نَامَ الْعَلِيمُ » . أو كلمة تُشبهها ، ثم قام ففُتت عن يساره ، فجعلني عن يمينه ، فصلّى خمس ركعات ثم صلى ركعتين ، ثم نام حتى سمعت غطيطة - أو خطيطة - ثم خرج إلى الصلاة ) متفق عليه .  
وجه الدلالة : أن النبي ﷺ كان يصلي ، ثم قام معه ابن عباس فاقتدى برسول الله ﷺ بعدما أحرم الرسول ، ولم ينكر عليه ، فدل على أن نية الإمامة ليست شرطاً .

ب- ولحديث عائشة ( أن النبي ﷺ صلى في المسجد فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثرت الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة فلم يخرج إليهم النبي ﷺ ) فلما أصبح قال : قد رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا إني خشيت أن تفرض عليكم وذلك في رمضان ( رواه أبو داود .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ كان يصلي منفرداً ، فلما رآه الصحابة اقتدوا به ، ولم ينكر عليهم ﷺ ، فدل على أن نية الإمامة ليست شرطاً .

ج- ولحديث أبي سعيد الخدري ( أن رسول الله ﷺ أبصر رجلاً يصلي وحده فقال: ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه ، فقام رجل فصلّى معه ) رواه أبو داود .

وجه الدلالة : حيث أن الرجل لم ينو الإمامة ، لأن الذي قام معه قام بعد أن أحرم بالصلاة ، والنية لا تكون إلا قبل تكبيرة الإحرام . وهذا الراجح .

فائدة: قال النووي في روضة الطالبين : لكن هل تكون صلاته صلاة جماعة إذا لم ينوها ؟ وجهان: أحدهما: لا ينالها ، لأنه لم ينوها ، وقال القاضي حسين: فيمن صلى منفرداً ، فاقتدى به جمع ولم يعلم بهم ، ينال فضيلة الجماعة ، لأنهم نالوها بسببه ، وهذا كالتوسط بين الوجهين .

### « وَإِنْ نَوَى الْإِنْفِرَادَ الْاِتِّتِمَامَ لَمْ يَصِحَّ »

مثاله: شخص ابتداءً صلاته منفرداً؛ ثم حضرت جماعة فصلّوا جماعة؛ فانتقل من انفراده إلى الائتتمام بالإمام الذي حضر . فهذا لا يصح .

لأنه لم ينو الائتتمام في ابتداء الصلاة ، فتبعضت النية؛ حيث كان في أول الأمر منفرداً ثم كان مؤتمماً ، فلما تبعضت النية بطلت الصلاة .

وذهب بعض العلماء : إلى أن ذلك يصح .

لأنه ثبت في السنة - كما سيأتي في حديث ابن عباس إن شاء الله - صحة انتقال الإنسان من انفراد إلى إمامة ، فكما يصح الانتقال من انفراد إلى إمامة يصح الانتقال من انفراد إلى ائتمام ولا فرق .

وهذا الراجح .

### • انتقال المنفرد إلى إمامة .

مثاله : رجل ابتداءً الصلاةً منفرداً، ثم حضر شخص أو أكثر فدخلوا وصلوا معه ، فصار إماماً لهم ، ( فانتقل من انفراد إلى إمامة ) . الصحيح أنه جائز في الفرض والنفل .

لحديث ابن عباس قال ( بث في بيت خالتي ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ وكان النبي ﷺ عندها في ليلتها ، فصلّى النبي ﷺ العشاء ، ثم جاء إلى منزله ، فصلّى أربع ركعات ، ثم نام ، ثم قام ، ثم قال « نَامَ الْعَلِيمُ » . أو كلمة تُشبهها ، ثم قام ففُتت عن يساره ، فجعلني عن يمينه ، فصلّى خمس ركعات ثم صلى ركعتين ، ثم نام حتى سمعت غطيطة - أو خطيطة - ثم خرج إلى الصلاة ) متفق عليه .  
فانتقل النبي ﷺ هنا من انفراد إلى إمامة .

فإن قيل : هذا في النفل ؟

فالجواب : أن ما ثبت في النفل ثبت في الفرض إلا بدليل .

### ( وَإِنْ أَفْشَرُوا مِنْهُمْ يَلَا حُدُودَ بَطَلَانَتِهِ ) .

أي : انتقل المصلي من مؤتم إلى انفراد ، فهذا إن كان لعذر جاز ، وإن لم يكن عذر لم يجوز .  
لحديث جابر قَالَ ( كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَأْتِي فَيُؤْمُ قَوْمَهُ فَصَلَّى لَيْلَةً مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ ثُمَّ أَتَى قَوْمَهُ فَأَمَّهُمْ فَأَفْتَنَحَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فَأَتَخَوْفَ رَجُلٌ ثُمَّ صَلَّى وَحْدَهُ وَانْصَرَفَ فَقَالُوا لَهُ أَنَا قَفْتُ يَا فُلَانُ قَالَ لَا وَاللَّهِ وَلَا يَزِينَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَا تُخَيِّرُهُ . فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ ، فَقَالَ ﷺ : يَا مُعَاذُ أَفَتَأْتَانِ أَنْتَ أَفْرَأُ بِكَذَا وَأَفْرَأُ بِكَذَا ، أَفْرَأُ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا . وَالصُّحَى . وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى . وَسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ) متفق عليه .

**وجه الدلالة :** قال ابن قدامة : لم يَأْمُرُ النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلَ بِالْإِعَادَةِ ، وَلَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ فَعَلَهُ  
• وَالْأَعْدَارُ الَّتِي يُخْرُجُ لِأَجْلِهَا ، مِثْلُ الْمَشَقَّةِ بِتَطْوِيلِ الْإِمَامِ ، أَوْ الْمَرَضِ ، أَوْ خَشْيَةِ غَلَبَةِ النَّعَاسِ ، أَوْ شَيْءٍ يُفْسِدُ صَلَاتَهُ ، أَوْ خَوْفِ قَوَاتٍ مَالٍ أَوْ تَلَفِهِ ، أَوْ قَوْتِ رُفْقَتِهِ ، أَوْ مَنْ يُخْرُجُ مِنَ الصَّفِّ لَا يَجِدُ مَنْ يَقِفُ مَعَهُ ، وَأَشْبَاهُ هَذَا . ( المغني ) .

من الأعدار : تطويل الإمام تطويلاً زائداً على السُّنَّةِ ، فإنه يجوز للمأموم أن ينفرد ، كما في الحديث السابق .  
ومن الأعدار أيضاً : أن يطرأ على الإنسان قَيْمٌ في أثناء الصَّلَاةِ ؛ لا يستطيع أن يبقى حتى يكمل الإمام ؛ فيخفّف في الصَّلَاةِ وينصرف .  
ومن الأعدار أيضاً : أن يطرأ على الإنسان غازات «رياح في بطنه» يَشْقَى عليه أن يبقى مع إمامه فينفرد ويخفّف وينصرف .  
ومن الأعدار أيضاً : أن يطرأ عليه احتباس البول أو الغائط فيُحصر ببول أو غائط .

### ( وَتَبْطُلُ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ بِبَطَلَانِ صَلَاةِ إِمَامِهِ فَلَا اسْتِخْلَافَ ) .

أنه إذا بطلت صلاة الإمام بطلت صلاة المأموم، وأنه لا يجوز ولا يصح للإمام أن يستخلف، وهذا معنى قوله (فلا استخلاف).  
والاستخلاف هو أن ينيب الإمام رجلاً من الجماعة ليكمل الصلاة بالباقيين  
فعند الحنابلة إذا بطلت صلاة الإمام بطلت صلاة المأموم ولا يصح ولا يجوز أن يستخلف .  
قالوا لا ارتباط صلاة الإمام بالمأموم فإذا بطلت صلاة الإمام بطلت صلاة المأموم .  
وذهب بعض العلماء : إلى عدم بطلان صلاة المأمومين ببطلان صلاة الإمام .

وهذا القول هو الصحيح : سواء كان بطلان صلاته أثناء الصلاة أو لم يعلم إلا بعد الفراغ من الصلاة .  
قال العنيمين: والصحيح في هذه المسألة: أنَّ صَلَاةَ الْمَأْمُومِينَ صَحِيحَةٌ بِكُلِّ حَالٍ، إِلَّا مَنْ عَلِمَ أَنَّ الْإِمَامَ مُحَدِّثٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا جَاهِلِينَ، فَهُمْ مَعْذُورُونَ بِالْجَهْلِ، وَلَيْسَ بِوَسْعِهِمْ وَلَا بِوَاجِبٍ عَلَيْهِمْ أَنْ يَسْأَلُوا إِمَامَهُمْ: هَلْ أَنْتَ عَلَى وُضُوئٍ أَمْ لَا؟ وَهَلْ عَلَيْكَ جَنَابَةٌ أَمْ لَا؟ فَإِذَا كَانَ هَذَا لَا يُلْزَمُهُمْ وَصَلَّى بِهَمْ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُحَدِّثٌ، فَكَيْفَ تَبْطُلُ صَلَاتُهُمْ؟! وَهَذَا قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ جَدًّا وَهِيَ: «أَنَّ مَنْ فَعَلَ شَيْئًا عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ بِمَقْتَضَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِبْطَالُهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ»، لِأَنَّا لَوْ أَبْطَلْنَا مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى صَحِّهِ لَكَانَ فِي هَذَا قَوْلٌ بَلَا عَلَمٍ عَلَى الشَّرْعِ، وَإِعْنَاتٌ لِلْمَكْلَفِ وَمَشَقَّةٌ عَلَيْهِ، فَهُمْ فَعَلُوا مَا أَمَرُوا بِهِ مِنَ الْاِقْتِدَاءِ بِهَذَا الْإِمَامِ، وَمَا لَمْ يَكْلَفُوا بِهِ فَإِنَّهُ لَا يُلْزَمُهُمْ حُكْمُهُ . اهـ

**وقال السعدي :** الذي نختار أن المأموم المعذور الذي لا يعلم حدث إمامه ولا نجاسته، أن صلاته صحيحة ولو كان الإمام عالماً بحدث نفسه ونجاسته ، لأن لكل نفس ما كسبت، وعليها ما اكتسبت، والمأموم لم يحصل له من مبطلات الصلاة ومفسداتها شيء، فكيف يحكم ببطلان صلاته؟! اهـ

أ- قال ﷺ في الصلاة خلف أئمة الجور ( يصلون لكم ، فإن أصابوا فلكم ، وإن أخطأوا فلكم وعليهم ) رواه البخاري .

قال الإمام البغوي: فيه دليل على أنه إذا صلى بقوم وكان جنباً أو محدثاً ، فإن صلاة القوم صحيحة ، وعلى الإمام الإعادة ، سواء كان عالماً بحدثه متعمداً الإمامة ، أو كان جاهلاً .

وقال ابن المنذر: هذا الحديث يرد على من زعم أن صلاة الإمام إذا فسدت ، فسدت صلاة من خلفه .

وقال ابن تيمية معلقاً على الحديث السابق : فَهَذَا نَصٌّ فِي أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أَخْطَأَ كَانَ ذَلِكَ خَطِيئَةً عَلَيْهِ لَا عَلَى الْمَأْمُومِينَ . فَمَنْ صَلَّى مُعْتَقِداً طَهَارَتَهُ وَكَانَ مُخْذِئاً أَوْ جُنُباً أَوْ كَانَتْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ وَقُلْنَا عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ لِلنَّجَاسَةِ كَمَا يُعِيدُ مِنَ الْحَدَثِ : فَهَذَا الْإِمَامُ مُخْطِئٌ فِي هَذَا الْإِعْتِقَادِ فَيَكُونُ خَطْوُهُ عَلَيْهِ فَيُعِيدُ صَلَاتَهُ . وَأَمَّا الْمَأْمُومُونَ فَلَهُمْ هَذِهِ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ مِنْ خَطِيئَةٍ شَيْءٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَهَذَا نَصٌّ فِي إِجْزَاءِ صَلَاتِهِمْ .

ب- ولأن الحدث مما يخفى ، ولا سبيل للمأموم إلى معرفة حدث الإمام فكان معذوراً في الاقتداء به ، لأنه لم يكلف علم ما غاب عنه من أمره ، وإذا صح اقتداؤه صحت صلاته فلا يعيدها .

قال ابن قدامة : وَجْهُهُ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى بِالْجَمَاعَةِ مُخْذِئاً ، أَوْ جُنُباً ، غَيْرَ عَالِمٍ بِحَدَثِهِ ، فَلَمْ يَعْلَمْ هُوَ وَلَا الْمَأْمُومُونَ ، حَتَّى فَرَّغُوا مِنَ الصَّلَاةِ ، فَصَلَّاهُمْ صَحِيحَةً ، وَصَلَاةُ الْإِمَامِ بَاطِلَةٌ .  
رُويَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .  
وَبِهِ قَالَ الْحُسَيْنُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَسَلِيمَانُ بْنُ خَرَّبٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ .  
لِلْإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

رُويَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى بِالنَّاسِ الصُّبْحَ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْجُرُفِ ، فَأَهْرَقَ الْمَاءَ ، فَوَجَدَ فِي ثَوْبِهِ اخْتِلَافاً ، فَأَعَادَ وَلَمْ يُعِيدُوا .  
وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْمُصْطَلِقِ الْخُرَاعِيِّ ، أَنَّ عُثْمَانَ صَلَّى بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْفَجْرِ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ وَارْتَفَعَ النَّهَارُ فَإِذَا هُوَ بِأَثَرِ الْجُنَابَةِ ، فَقَالَ : كَبُرَتْ وَاللَّهِ ، كَبُرَتْ وَاللَّهِ ، فَأَعَادَ الصَّلَاةَ ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ أَنْ يُعِيدُوا .  
وَعَنْ عَلِيٍّ ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا صَلَّى الْجُنُبُ بِالْقَوْمِ فَأَتَمَّ بِهِمُ الصَّلَاةَ أَمْرُهُ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيُعِيدَ ، وَلَا أَمْرُهُمْ أَنْ يُعِيدُوا .  
وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ صَلَّى بِهِنَّ الْغَدَاةَ ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ صَلَّى بغير وضوء ، فَأَعَادَ وَلَمْ يُعِيدُوا . رَوَاهُ كُلُّهُ الْأَثَرُ .  
وَهَذَا فِي مَحَلِّ الشُّهُورَةِ ، وَلَمْ يُنْقَلْ خِلَافُهُ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . ( المعني ) .

وكذلك على القول الراجح لو أحدث الإمام في أثناء الصلاة، فصلاة المأمومين صحيحة ، ويخرج الإمام ويقدم من يكمل بهم.

- هناك أحوال تبطل بها صلاة المأموم ببطان صلاة الإمام ، فمن ذلك:
  - إذا بطلت صلاة الإمام بسبب ظاهر واضح لا يخفى عادة على المأمومين واستمروا على متابعتة في الصلاة ، والاقتداء به ، كما لو ترك استقبال القبلة وستر العورة ، أو ترك تكبيرة الإحرام ، أو ترك قراءة الفاتحة في صلاة جهرية.
- قال ابن قدامة : إِذَا اخْتَلَفَ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الشُّرُوطِ فِي حَقِّ الْإِمَامِ ، كَالسِّيَرَةِ [ستر العورة] وَاسْتِثْبَالِ الْقِبْلَةِ ، لَمْ يُغْفَرْ عَنْهُ فِي حَقِّ الْمَأْمُومِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْفَى غَالِبًا ، بِخِلَافِ الْحَدَثِ وَالنَّجَاسَةِ " انتهى .
- وتبطل صلاة الإمام والمأموم إذا مر بين الإمام وبين سترته ما يقطع الصلاة كالمرأة والحمار والكلب الأسود ، فإذا مرت امرأة بين الإمام وسترته بطلت صلاته وبطلت صلاة المأمومين جميعاً ؛ لأن ستره الإمام ستره لمن خلفه ؛ لقوله ﷺ : ( إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ ) .

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : هل تبطل صلاة المأموم ببطان صلاة الإمام ؟

فأجاب : لا تبطل صلاة المأموم ببطان صلاة الإمام ؛ لأن صلاة المأموم صحيحة ، والأصل بقاء الصحة ، ولا يمكن أن تبطل إلا بدليل صحيح ، فالإمام بطلت صلاته بمقتضى الدليل الصحيح ، ولكن المأموم دخل بأمر الله فلا يمكن أن تفسد صلاته إلا بأمر الله ، القاعدة : " أن من دخل في عبادة حسب ما أمر به فإننا لا نبطلها إلا بدليل .

ويستثنى من ذلك ما يقوم به مقام المأموم مثل السترة ، فالستره للإمام ستره لمن خلفه ، فإذا مرت امرأة بين الإمام وسترته بطلت صلاة الإمام وبطلت صلاة المأموم ؛ لأن هذه السترة مشتركة ، ولهذا لا نأمر المأموم أن يتخذ سترة ، بل لو اتخذ سترة لعد متنطعاً مبتدعاً" انتهى "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (٣٧٢/١٢)



## ( وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ) .

أي : الأصل أن الصلاة تصح في كل موضع من الأرض .

ويدل لذلك حديث جابر في قوله ﷺ : ( أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي ... وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ) .

وهذا من خصائص هذه الأمة ، لأن الأمم السابقة لا تصح صلاتهم إلا في مواضع معينة .

لكن هناك مواضع مستثناة لا تصح بها وهي :

## ( ١ ) : فِي مَحَلِّ نَجَسٍ .

أي : فلا تصح الصلاة في محل ومكان نجس ، وقد سبق أن من شروط الصلاة طهارة ثوب المصلي وبدنه وبقعته .

والدليل على أن الصلاة لا تصح إذا كانت البقعة نجسة :

أ- لقوله تعالى ( وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع والسجود ) .

ب- ولحديث أنس قال : ( جاء أعرابي فبال في طائفة من المسجد فزجره الناس ، فنهاهم النبي ﷺ ، فلما قضى بوله أمر النبي ﷺ بذنوب

من ماء فأهريق عليه ) . متفق عليه [ بذنوب ] الذنوب الدلو المليء بالماء .

■ لكن لو حبس في مكان نجس ؛ فإن صلاته صحيحة ، لأنه مكره على المكث في هذا المكان ، والإكراه حكمه مرفوع عن هذه الأمة

## ( ٢ ) : فِي مَوْضِعٍ مُقْبَرٍ .

هذا هو الموضع الثاني الذي لا تصح فيه ، وهو المقبرة ، والمقبرة : موضع دفن الموتى .

والأدلة على عدم صحة الصلاة في المقبرة :

أ- حديث عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : ( لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ) متفق عليه .

ب- ولحديث أبي مرثد الغنوي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ( لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها ) رواه مسلم .

فإذا نهي عن الصلاة إلى القبور ؛ فالنهي عن الصلاة عندها من باب أولى .

ج- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام ) رواه الترمذي .

د- وعن ابن عمر . أن النبي ﷺ قال ( اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ، ولا تتخذوها قبوراً ) متفق عليه .

قوله ( من صلاتكم ) المراد النوافل بدليل ما رواه مسلم مرفوعاً ( إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيباً من صلاته ) .

( ولا تتخذوها قبوراً ) أي : كالمقابر لا يُصلى فيها ، وقد نقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم أنهم استدلوا بهذا الحديث على أن المقبرة

ليست بموضع الصلاة . [ فتح الباري ] .

● الحكمة من النهي عن الصلاة في المقبرة :

سداً للذريعة ، ولئلا تتخذ القبور مساجد .

أما قول بعض العلماء : إن العلة هي خشية نجاسة المقبرة لما يختلط بالتراب من صديد الموتى ، أو ربما تنبش القبور ويخرج منها صديد

الأموات فينجس التراب ؟ فهذا تعليل ضعيف ، لأمر :

أولاً : أن الأصل عدم نبش القبور .

ثانياً : أن النبي ﷺ نهي عن الصلاة إلى القبور ، وهذا يدل على أن العلة تتعلق بخشية تعظيم المقبورين .

ثالثاً : أن صلاة الجنائز تجوز في المقبرة ، كما صلى عليه الصلاة والسلام على المرأة التي كانت تقم المسجد ، وهذا يدل على أن العلة

ليست نجاسة الأرض .

رابعاً : أن قبور الأنبياء لا تجوز الصلاة فيها ولا إليها ، مع أن الأنبياء أطهار طاهرون أحياء وأمواتاً .

قال ابن تيمية : وقد ظن طائفة من أهل العلم أن الصلاة في المقبرة نهي عنها من أجل النجاسة ؛ لاختلاط تربتها بصديد الموتى ، ولحومهم ،

وهؤلاء قد يفرقون بين المقبرة الجديدة والقديمة ، وبين أن يكون هناك حائل أو لا يكون . والتعليل بهذا ليس مذكوراً في الحديث ، ولم يدل

عليه الحديث لا نَصّاً ولا ظاهراً، وإنما هي علة ظنوها، **والعلة الصحيحة** عند غيرهم ما ذكره غير واحد من العلماء من السلف والخلف في زمن مالك والشافعي وأحمد وغيرهم: إنما هو ما في ذلك من التشبه بالمشركين، وأن تصير ذريعة إلى الشرك، ومعلوم أن النهي لو لم يكن إلا لأجل النجاسة، فمقابر الأنبياء لا تنتن، بل الأنبياء لا يَبْلُون، وتراب قبورهم طاهر، والنجاسة أمام المصلي لا تبطل صلاته .

● اختلف العلماء : هل القبر الواحد يمنع الصلاة أم لا بد من ثلاثة فأكثر ؟

**قيل :** إن القبر الواحد والاثنين لا يمنع صحة الصلاة .

**وقيل :** بل يمنع .

والصحيح أنه يمنع حتى القبر الواحد ، لأن المكان قُبِرَ فيه فصار الآن مقبرة بالفعل . ( الشرح الممتع ) .

● لو عُيِّنَت الأرض مقبرة ولم يدفن فيها أحد ، فإنه تصح الصلاة فيها لأنه لم يدفن فيها أحد .

● يستثنى من النهي عن الصلاة في المقبرة شيء : الصلاة على القبر ، فإنه يجوز .

لحديث أبي هريرة (أن رجلاً أسود - أو امرأة سوداء - كان يقيمُ المسجدَ، فمات، فسأل النبي ﷺ عنه فقالوا مات . قال «أفلاً كنتم آذنتُموني به ذُلُّوني على قبره» . - أو قال قبرها - فأُتِيَ قبره فصلى عليه) متفق عليه .

وقاس على ذلك بعض العلماء فقالوا : يجوز الصلاة على الميت في المقبرة .

**( أو حمام ) .**

هذا هو الموضوع الثالث الذي لا تصح الصلاة فيه ، وهو الحمام ، والحمام : هو موضع الاغتسال بالماء الحار ، ثم قيل لموضع الاغتسال بأي ماء كان .

لحديث أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : ( الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام ) رواه الترمذي .

● والعلة من النهي :

**قيل :** النجاسة .

لأنه ربما يقع فيه شيء من النجاسات .

**وقيل :** لأنها مأوى الشياطين .

لأن الشيطان يرغب بأماكن كشف العورات . وهذا هو الصحيح .

● ومثل ذلك الحش ( وهو مكان قضاء الحاجة ) وهو أولى ، لأنه نجس خبيث ، ولأنه مأوى الشياطين .

وإذا نُهي عن الصلاة في الحمام فالنهي عن الصلاة في الحش (وهو موضع قضاء الحاجة) من باب أولى ، وإنما لم يرد النهي عن الصلاة في الحش لأن كل عاقل سمع النبي ﷺ ينهي عن الصلاة في الحمام علم أن الصلاة في الحش أولى بهذا النهي .

**وهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :** ولم يرد في الحشوش نص خاص ( يعني بالنهي عن الصلاة فيها ) لأن الأمر فيها كان أظهر عند المسلمين أن يحتاج إلى دليل .

**( أو أعطان الإبل ) .**

هذا هو الموضوع الرابع من المواضع التي لا تصح الصلاة فيه ، وهو أعطان الإبل .

والأعطان : جمع عَطَن : هي مباركها وما تقيم فيه وتأوي إليه

فأعطان الإبل لا تصح الصلاة فيها .

وهذا مذهب الحنابلة .

أ- لحديث جابر بن سمرة : ( أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ : أصلي في مبارك الإبل ؟ قال : لا ) رواه مسلم .

ب- ولحديث البراء قال ( سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل ، فقال: توضؤوا منها ، وسئل عن لحوم الغنم ، فقال: لا توضؤوا منها ، وسئل عن الصلاة في مبارك الإبل ، فقال : لا تصلوا في مبارك الإبل ، فإنها من الشياطين ، وسئل عن الصلاة في مرائب الغنم ،

فقال : صلوا فيها فإنها بركة ( رواه أبو داود .

● العلة من تحريم ذلك :

قيل : لنجاستها .

لكن هذا ليس بصحيح لأمرين :

**الأول :** لأن الراجح أن أبوال وأرواث الإبل طاهرة .

**والثاني :** لأن النبي ﷺ قال (صلوا في مرايض الغنم) ولا فرق بين أعطان الإبل ومبارك الغنم وكلاهما في الطهارة والنجاسة سواء .

**وقيل :** لأن كثيراً من الناس يتقون بالإبل إذا بركت فيتبولون ، والغالب أن معاطنها يبول الناس فيه .

وهذا ضعيف ، لأنه غير مطرد .

**وقيل :** لأنها مأوى للشياطين ، وهذا هو الصحيح .

لقوله ﷺ ( لا تصلوا في مبارك الإبل ، فإنها من الشياطين ) .

**( أو مغصوب ) .**

هذا هو الموضع الخامس الذي لا تصح الصلاة فيه وهو المغصوب ، فمن صلى في أرض مغصوبة لا تصح صلاته .

والمغصوب : كل ما أخذ من مالكه قهراً بغير حق .

وهذا المذهب عند الحنابلة .

أ- لقوله ﷺ ( من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ) رواه مسلم .

قالوا : والصلاة في المكان المغصوب محزنة ، وليست من أمر الإسلام فتكون مردودة غير مقبولة .

ب- أن الصلاة عبادة وقرية إلى الله ، وقد أتى بها على وجهٍ منهى عنه ، فلم تصح ، كصلاة الحائض وصومها

**وذهب بعض العلماء :** إلى صحة الصلاة في الأرض المغصوبة مع الإثم .

وهذا قول الجمهور من أهل العلم .

أ- لقوله ﷺ ( جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ) .

وهذا موضع طاهر فصحت الصلاة فيه كالصحراء .

ب- إجماع العلماء على صحة الصلاة في الموضع المغصوب وسقوط الفرض بها إذا صلى ، ولم ينقل عن أحد من العلماء أنهم أمروا بإعادة

الصلاة في الموضع المغصوب ، كما أجمع السلف على عدم أمر الظلمة بإعادة الصلاة إذا صلوا بالدور المغصوبة ، فدل ذلك على إجماع

السلف على صحتها فلا تعاد .

ج- أن النهي لا يعود إلى ذات الصلاة ، بل لأمر خارج عنها .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في الشرح الممتع : ( والقول في المسألة أنها تصح في المكان المغصوب مع الإثم ، لأنهم يقولون : إن الصلاة لم

ينه عنها في المكان المغصوب ، بل نهي عن الغضب ، والغضب أمر خارج ... وهذا هو القول الصحيح ) . والله أعلم

**والراجح -** وقد سبقت المسألة - أن الصلاة في مكان مغصوب أو ثوب مغصوب صحيحة ، لأن تحريمها لأمر خارج عن الصلاة .

**( وتصح الصلاة إليها ) .**

أي : وتصح الصلاة إلى هذه الأماكن .

لعموم ( وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ) .

وإن كان الأولى والأفضل عدم الصلاة إلى الحش والحمام ، لأن المصلي قد يتأذى من الرائحة الكريهة .

● أما الصلاة إلى المقبرة فالصحيح أنها حرام ولا تجوز .

أ- لحديث أبي مرثد السابق ( لا تُصلُّوا إلى القُبُور ) .

ب- ولأن العلة من منع الصلاة في المقبرة موجودة في الصلاة إلى القبر .

- أما الصلاة في أسطحها ، فالصحيح أيضاً أنه يصح ذلك لعموم (لعموم ) وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ) . فتصح فوق سطح الحش، وفوق سطح الحمام، وفوق سطح أعطان الإبل ... الخ، ما عدا المقبرة ، فلا يصح فوق سطحها، لأن العلة من تحريم ذلك سد ذريعة الشرك .

#### ( وَكَتَبَ الْفَرِيزُ فِي الْكَعْبَةِ ) .

وهذا المذهب .

وهو قول ابن عباس ، وعطاء بن أبي رباح .

أ- لقوله تعالى ( وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ) .

وجه الدلالة : قالوا : إن المصلي فيها أو على ظهرها غير مستقبل لجهتها .

ب- أن النبي ﷺ إنما صلى في جوف الكعبة النافلة ، وقال عقب الصلاة خراج البيت وهو يشير إلى الكعبة : هذه القبلة .

لأن القبلة المأمور باستقبالها هي البنية كلها ، لئلا يتوهم متوهم أن استقبال بعضها كاف في الفرض .

ج - ولحديث ابن عمر . قال ( نهى رسول الله ﷺ أن يصلى في سبع مواطن : في المزبلة ، والمجزرة ، والمقبرة ، وقارعة الطريق ، والحمام ، ومعاطن الإبل ، وفوق الكعبة ) رواه الترمذي وهو ضعيف .

وجه الدلالة : أن النهي عن الصلاة فوق الكعبة تنبيهاً على النهي عن الصلاة فيها ، لأخفا سواء في المعنى .

د- أن المصلي في جوف الكعبة يستدبر منها ما يصلح أن يكون قبلة مع قدرته على عدم استدباره .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه تصح الفريضة في الكعبة .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، والشافعي .

لحديث ابن عمر : ( أن النبي ﷺ دخل البيت فصلى فيه ركعتين ) متفق عليه .

قالوا : وما ثبت في حق النفل ثبت في الفرض إلا بدليل تخصيص أحدهما دون الآخر .

قال ابن عبد البر : وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه صلى فيها ركعتين ، وهو المبين عن الله مراده ، وكل موضع يجوز فيه صلاة النافلة جازت فيه صلاة الفريضة قياساً ونظراً ، إلا أن يمنع من ذلك ما يجب التسليم له .

وهذا القول هو الصحيح .

- أما النافلة فتصح في الكعبة .

قال ابن قدامة : وتصح النافلة في الكعبة وعلى ظهرها لا نعلم فيه خلافاً ، لأن النبي ﷺ صلى في البيت ركعتين .

فائدة :

لم يثبت أن النبي ﷺ دخل البيت في الحج ، ولا هو من سنن الحج ، وجعل الدخول بالبيت من سنن الحج غلط .

الذي ثبت عن النبي ﷺ أنه دخل البيت يوم فتح مكة ، وقد قال ابن عباس : ( يا أيها الناس إن دخولكم البيت ليس من حجكم في شيء ) . رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح .

وجاء عند البخاري معلقاً : ( وكان ابن عمر يحج كثيراً ولا يدخل ) .

#### آداب المشي إلى الصلاة

#### ( يُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْتِيَ إِلَيْهَا مَاشِياً ) .

أي : يستحب الإتيان إلى المسجد ماشياً على الأقدام مقارباً بين خطاه .

وقد ورد الأجر العظيم في المشي إلى المسجد :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (أَلَا أُدَلِّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكَمُ الرِّبَاطُ، فَذَلِكَمُ الرِّبَاطُ). رواه مسلم  
وعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنْ أَعْظَمَ النَّاسُ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَبْعَدُهُمْ إِلَيْهَا مَمْشَى فَأَبْعَدُهُمْ ) رواه مسلم .  
ج- وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قَالَ ( كَانَ رَجُلًا لَا أَعْلَمُ رَجُلًا أَبْعَدَ مِنَ الْمَسْجِدِ مِنْهُ وَكَانَ لَا تُحِطُّهُ صَلَاةٌ ، فَقِيلَ لَهُ أَوْ قُلْتَ لَهُ : لَوْ اشْتَرَيْتَ حِمَارًا تَرْكَبُهُ فِي الظَّلَمَاءِ وَفِي الرِّمَضَاءِ ؟ قَالَ مَا يَسُرُّنِي أَنْ مَنُرِلِي إِلَى جَنْبِ الْمَسْجِدِ ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ يُكْتَبَ لِي مَمْشَايَ إِلَى الْمَسْجِدِ ، وَرُجُوعِي إِذَا رَجَعْتُ إِلَى أَهْلِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ( قَدْ جَمَعَ اللَّهُ لَكَ ذَلِكَ كُلَّهُ ) رواه مسلم .

فانظر أخي المسلم إلى هذا الثواب العظيم من الرب الكريم ، حيث دل الحديث على إثبات الأجر في الخطا في الرجوع من الصلاة كما في الذهاب إليها ، ولهذا أثر هذا الصحابي رضي الله عنه المشي على قدميه مع بعد داره عن المسجد .

د- وعن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ مَشَى إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ لِيُقْضَى فَرِيضَةٌ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ كَانَتْ خُطْوَاتُهُ إِحْدَاهُمَا تُحُطُّ خَطِيئَةً ، وَالْأُخْرَى تَرْفَعُ دَرَجَةً ) رواه مسلم .

هـ- وعن بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( بَيَّزَ الْمَسَائِيرَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ النَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) رواه أبو داود .  
قال في دليل الفاتحين : الظُّلَمُ : جمع ظلمة ، وهي تعم ظلمة العشاء والفجر . وفي الحديث : فضل المشي إلى الصلاة سواء كان المشي طويلاً أو قصيراً ، وفضل المشي إليها للجماعات في ظلم الليل " انتهى .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ وَبَيْتِهِ بضعاً وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ، وَذَلِكَ أَنْ أَحَدَهُمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ ، لَا يَنْهَرُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ ، لَمْ يَحُطْ خُطْوَةً إِلَّا رَفَعَ لَهُ بِهَا دَرَجَةً ، وَخُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ ، فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي الصَّلَاةِ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ هِيَ الَّتِي تَحْسِبُهُ ( متفق عليه ) .

ب- وعن عبد الله بن عمرو . قال : قال رسول الله ﷺ ( من راح إلى مسجد الجماعة ، فخطوة تحو سيئة ، وخطوة تكتب له حسنة ذاهباً وراجعاً ) رواه أحمد .

ج- وعن أبي هريرة . قال: قال رسول الله ﷺ ( كل سلامي من الناس عليه صدقة ، ... وبكل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة ) متفق عليه .

فهذه الأحاديث وغيرها فيها حث للمسلم على أن يجتهد في إتيان المسجد ماشياً لا راكباً ولو كانت داره بعيدة ، ما لم تكن مشقة أو عذر كبير ونحوه ، وألا يعوّد نفسه ركوب السيارة ، إذا كان المسجد تصله القدم بلا مشقة.

- ضابط مقارنة الخطا ، أن يمشي على العادة دون تكلف ، فالمقاربة المقصودة هي المشي الموافق للعادة دون تكلف .
- قوله في حديث أبي هريرة ( ... لَمْ يَحُطْ خُطْوَةً إِلَّا رَفَعَ لَهُ بِهَا دَرَجَةً ، وَخُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ ) ظاهر هذا الحديث أن الخطوة توجب شيئين اثنين : رفعة الدرجة وحط الخطيئة .

لكن جاء في مسلم من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال ( مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ مَشَى إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ لِيُقْضَى فَرِيضَةٌ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ كَانَتْ خُطْوَاتُهُ إِحْدَاهُمَا تُحُطُّ خَطِيئَةً وَالْأُخْرَى تَرْفَعُ دَرَجَةً ) .

وفيه أيضاً من حديث عائشة أن الرسول ﷺ قال ( .. إِلَّا كَتَبَ لَهُ بِهَا حَسَنَةً أَوْ حُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ ) .

وهذه الأحاديث فيها إشكال :

الجمع بينها هو ما استظهر ابن حجر : أن العبد إذا خطا خطوة ، إما أن تكون عليه خطيئة أو لا تكون عليه خطيئة ، فإذا كانت عليه خطيئة محيت تلك الخطيئة ، وإن لم تكن عليه خطيئة كتب له بها حسنة توجب رفعة درجة .

قال ابن رجب : والمشي إلى المسجد أفضل من الركوب كما تقدّم في حديث أوس في الجمعة، ولهذا جاء في حديث معاذ ذكر المشي على الأقدام، وكان النبي ﷺ لا يخرج إلى الصلاة إلا ماشياً حتى العبد يخرج إلى المصلى ماشياً، فإن الآتي للمسجد زائر الله، والزيارة على الأقدام

أقرب إلى الخضوع والتذلل كما قيل:

لو جئتم زائراً أسعى على بصري ... لم أد حقاً وأي الحق أدت؟!!

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال ( من غدا إلى المسجد أو راح أعد الله له نزلاً في الجنة كلما غدا أو راح ) .  
والنزل: هو ما يعد للزائر عند قدومه .

وكلما شقَّ المشي إلى المسجد كان أفضل، ولهذا فضل المشي إلى صلاة العشاء وصلاة الصبح، وعدل بقيام الليل كله كما في "صحيح مسلم عن عثمان عن النبي ﷺ قال ( من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل، ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله ) .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال ( أثقل صلاة على المنافقين: صلاة العشاء وصلاة الفجر، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبواً ) .

وإنما تقلت هاتان الصلاتان على المنافقين لأنَّ المنافق لا ينشط للصلاة إلا إذا رآه الناس كما قال تعالى ( وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُزَاهَوْنَ النَّاسَ وَلَا يُذَكِّرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ) .

وصلاة العشاء والصبح يقعان في ظلمة، فلا ينشط للمشبي إليهما إلا كل مخلص يكتفي برؤية الله عز وجل وحده لعلمه به .  
وثواب المشي إلى المساجد في الظلم: النور التام في ظلم القيامة كما في سنن أبي داود والترمذي عن بريدة عن النبي ﷺ قال (بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة) .

حديث أوس بن أوس هو . قوله ﷺ ( مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ، وَبَكَرَ وَابْتَكَّرَ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ، وَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ أَجْرُ سَنَةٍ: صِيَامُهَا وَقِيَامُهَا ) .

### ﴿ بِسْكِينَةٍ وَوَقَارٍ ﴾

أي يسن أن يذهب إلى الصلاة بسكينة ووقار .

لحديث أبي هريرة ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ ، وَلَا تُسْرِعُوا فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا قَاتَكُمُ فَاقْبُوا ) متفق عليه .

[ السكينة ] الثاني في الحركات واجتناب العبث [ والوقار ] في الهيئة ؛ خفض البصر ، وخفض الصوت ، وعدم الالتفات .

#### ● الحكمة في عدم الإسراع :

جاء في صحيح مسلم بيان الحكمة ، فقد ذكر نحو حديث الباب ، وقال في آخره ( ... فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْبُدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ ) أي أنه في حكم المصلي ، فينبغي اعتماد ما ينبغي للمصلي اجتنابه .

وأيضاً عدم الإسراع يستلزم كثرة الخطأ ، وهذا مقصود لذاته ، وقد جاءت فيه أحاديث كما تقدم .

■ قوله ( ولا تسرعوا ) نهي عن الإسراع ، وهو عام في جميع الأحوال .

فلا فرق بين أن يخاف فوات تكبيرة الإحرام أو فوات ركعة ، أو فوات الجماعة بالكلية أو يخاف شيئاً من ذلك ، كما أنه لا فرق بين الجمعة وغيرها ، لأن النصوص عامة ولم تستثن حالة واحدة .

وبهذا قال جمهور العلماء .

قال ابن رجب : وقد أجمع العلماء على استحباب المشي بالسكينة إلى الصلاة ، وترك الإسراع والهرولة في المشي ، ولما في ذلك من كثرة الخطأ إلى المساجد . وسيأتي أحاديث فضل المشي فيما بعد - إن شاء الله تعالى - .

وهذا ما لم يخش فوات التكبيرة الأولى والركعة ، فإن خشي فواتها ، ورجا بالإسراع إدراكها ، فاختلفوا : هل يسرع حينئذ ، أم لا ؟ فيه قولان .

أحدهما : أنه يسعى لإدراكهما .

وروي عن ابن مسعود ، أنه سعى لإدراك التكبيرة .

ونحوه عن ابن عمر ، والأسود ، وعبد الرحمن بن يزيد ، وسعيد بن جبير .

**والقول الثاني :** أنه لا يسرع بكل حال .

روي عن أبي ذر ، ويزيد بن ثابت ، وأنس بن مالك ، وأبي هريرة ، وعطاء .

وحكاه ابن عبد البر عن جمهور العلماء ، وهو قول الثوري .

- قوله ( وما فاتكم ) فيه دليل على جواز قول : فاتتنا الصلاة ، وأنه لا كراهية فيه ، وبهذا قال جمهور العلماء ، وكرهه ابن سيرين ، وقال : إنما يقال لم ندرکہا . ( قاله النووي ) .

**قال النووي :** قوله ﷺ في الحديث ( إذا سمعتم الإقامة ) إنما ذكر الإقامة للتنبيه بما على ما سواها ؛ لأنه إذا نهي عن إتيانها سعيًا في حال الإقامة مع خوفه فوت بعضها فقبل الإقامة أولى ، وأكد ذلك ببيان العلة فقال ﷺ ( فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة ) وهذا يتناول جميع أوقات الإتيان إلى الصلاة ، وأكد ذلك تأكيدًا آخر قال : فما أذركم فصلوا وما فاتكم فأتموا ، فحصل فيه تنبيه وتأكيده لئلا يتوهم فتوهم أن النهي إنما هو لمن لم يخف فوت بعض الصلاة ، فصريح بالنهاي وإن فات من الصلاة ما فات ، وبين ما يفعل فيما فات . ( شرح مسلم ) .

ويحتمل أن هذا خرج مخرج الغالب ، لأن الغالب أنه إنما يفعل ذلك من خاف الفوت ، فأما من بادر في أول الوقت فلا يفعل ذلك ، لوثوقه بإدراك أول الصلاة .

**قال ابن رجب :** قوله ( إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة ، ولا تسعوا ) أمر بالمشي ونهي عن الإسراع إلى الصلاة لمن سمع الإقامة ، وليس سماع الإقامة شرطًا للنهي ، وإنما خرج مخرج الغالب ؛ لأن الغالب أن الاستعجال إنما يقع عند سماع الإقامة خوف فوت إدراك التكبيرة أو الركعة .

- في الحديث النهي عن الإسراع ، فما الجواب عن قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ) ؟

الجواب : أن المراد بالإسراع في الآية الماضي والذهاب ، يقال : سعت إلى كذا ، أي : ذهبت إليه ، ومنه قوله تعالى : ( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ) .

- قوله ( فما أذركم فصلوا ... ) نستفيد منه أنه ينبغي الدخول مع الإمام ولو لم يدرك إلا قليلًا من الصلاة .

فإذا دخل المصلي المسجد والإمام في الصلاة دخل معه على أي حال كان ؛ في القيام أو الركوع أو السجود أو بين السجدين .

أ- لهذا الحديث ( فما أذركم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا ) .

قال الحافظ : استدلل به على استحباب الدخول مع الإمام في أي حال وجد عليها .

ب- ولحديث أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ ( إذا جئتم إلى الصلاة ونحس سجود فاسجدوا ولا تغدوها شيئًا ، ومن أذرك الركعة فقد أذرك الصلاة ) رواه أبو داود .

ج- وعن معاذ بن جبل ﷺ قال : قال النبي ﷺ ( إذا أتى أحدكم الصلاة والإمام على حال فليصنع كما يصنع الإمام ) . رواه الترمذي

وقد نقل ابن حزم رحمه الله الإجماع على ذلك ، فقال : واتفقوا أن من جاء والإمام قد مضى من صلاته شيء قل أو كثر ولم يبق إلا السلام فإنه مأمور بالدخول معه وموافقته على تلك الحال التي يجده عليها ما لم يجزم بإدراك الجماعة في مسجد آخر .

**وقال ابن قدامة :** ويستحب لمن أدرك الإمام في حال متابعتة فيه ، وإن لم يعتد له به... وذكر بعض الأحاديث المتقدمة ثم قال : والعمل على هذا عند أهل العلم ، قالوا : إذا جاء الرجل والإمام ساجد فليسجد ، ولا تجزئه تلك الركعة . وقال بعضهم : لعله أن لا يرفع رأسه من السجدة حتى يغفر له .

- قوله ( فأتموا ) استدلل به من يقول : أن ما يدركه المأموم مع إمامه هو أول صلاته ، وما يقضي هو آخرها .

**قال النووي :** وبهذا قال الشافعي وجمهور العلماء من السلف والخلف .

لقلوله ( فأتموا ... ) ومعنى أتموا : أكملوا ، وهذا معناه أن ما أدركه المسبوق مع الإمام هو أول صلاته .

فعلى هذا لو أدرك المسبوق مع الإمام الركعة الثانية من صلاة المغرب فهذه الركعة تكون هي الثانية للإمام والأولى لهذا المأموم ، ثم الثالثة للإمام تكون هي الثانية للمأموم ، فإذا سلم الإمام قام هذا المسبوق لیتيم صلاته فتكون هذه هي الركعة الثالثة له ، فيقرأ فيها بالفاتحة سراً .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن ما يدركه المأموم مع إمامه هو آخر صلاته .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

لأنه جاء في رواية : ( فاقضوا ... ) والقضاء لا يكون إلا شيء قد فات .

**والراجح الأول .**

والجواب عن قوله ( فاقضوا ) :

أ- أن أكثر الروايات ( وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتُوا ) .

ب- وأما رواية ( فاقضوا ) أن المراد بالقضاء الفعل لا القضاء المُصْطَلَح عَلَيْهِ عِنْدَ الْمُفْقَهَاء ، وَقَدْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُ الْقَضَاءِ بِمَعْنَى الْفِعْلِ فَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ( فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى ( فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْكُمْ ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ( فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ ) وَيُقَالُ : قَضَيْتُ حَقَّ فُلَانٍ ، وَمَعْنَى الْجَمِيعِ الْفِعْلُ . ( شرح مسلم للنووي ) .

**﴿ رَكَعٌ بِشَبِكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ﴾ .**

أي : إذا خرج الإنسان للصلاة فلا يشبك بين أصابعه .

لحديث كعب بن عُجرة . أن رسول الله ﷺ قَالَ ( إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضُوئَهُ ثُمَّ خَرَجَ عَامِلًا إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يُشَبِّكَنَّ يَدَيْهِ ، فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ ) رواه أبو داود .

وتشبيك الأصابع ينقسم إلى أقسام :

**أولاً :** أن يكون في الصلاة ، فهذا مكروه .

لما روي عن كعب بن عجرة ؓ ( أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً قد شبك أصابعه في الصلاة ، ففرج رسول الله ﷺ بين أصابعه ) رواه أحمد وأبو داود بإسناد جيد .

**ثانياً :** أن يكون في المسجد منتظراً لها .

وهذا أيضاً مكروه .

وبهذا قال الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

لأن انتظار الصلاة هو في حكم الصلاة .

لحديث كعب بن عُجرة . أن رسول الله ﷺ قَالَ ( إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضُوئَهُ ثُمَّ خَرَجَ عَامِلًا إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يُشَبِّكَنَّ يَدَيْهِ ، فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ ) رواه أبو داود .

فهذا الحديث دليل على النهي عن تشبيك الأصابع حال المشي إلى المسجد للصلاة ؛ لأن هذا العائد إلى المسجد في حكم المصلي .

قال الخطابي رحمه الله : تشبيك اليد هو إدخال الأصابع بعضها في بعض ، والاشتباك بهما ، وقد يفعله بعض الناس عبثاً ، وبعضهم ليفرقع أصابعه عندما يجده من التمدد فيها ، وربما قعد الإنسان فشبك بين أصابعه واحتبى بيديه ، يريد به الاستراحة ، وربما استجلب به النوم ، فيكون ذلك سبباً لانتقاض طهره ، فقبل لمن تطهر وخرج متوجهاً إلى الصلاة : لا تشبك بين أصابعك ؛ لأن جميع ما ذكرناه من هذه الوجوه على اختلافها لا يلائم شيء منها الصلاة ولا يشاكل حال المصلي .

**ثالثاً :** أن يكون بعد الفراغ من الصلاة ولو كان في المسجد .

فهذا لا يكره .



لحديث ذي اليمين :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ( صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِخْدَى صَلَاتِي الْعَشِيِّ - قَالَ ابْنُ سِيرِينَ سَمَّاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَكِنْ نَسِيتُ أَنَا - قَالَ فَصَلَّى بِنَا رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ فَقَامَ إِلَى حُشْبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَأَتَكَأُ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضْبَانٌ وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ الْيُسْرَى وَخَرَجَتْ السَّرْعَاةُ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ ..... ) متفق عليه .

رابعاً: في غير المسجد .

فهو أولى بالإباحة وعدم الكراهة.

لحديث أبي موسى ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا وَشَبَّكَ أَصَابِعُهُ ) متفق عليه .

قال ابن حجر عن الجمع بين هذه الأحاديث وأحاديث النهي : وجمع الإسماعيليُّ بِأَنَّ النَّهْيَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ قَاصِدًا لَهَا ، إِذْ مُنْتَظَرُ الصَّلَاةِ فِي حُكْمِ الْمُصَلِّي ، وَأَحَادِيثُ الْبَابِ الدَّالَّةُ عَلَى الْجَوَازِ خَالِيَةٌ مِنْ ذَلِكَ ، أَمَا الْأَوَّلَانِ فَظَاهِرَانِ ، وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَلَأَن تَشْبِيكَهُ إِنَّمَا وَقَعَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الصَّلَاةِ فِي ظَنِّهِ ، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمُنْصَرَفِ مِنَ الصَّلَاةِ .

● اختلف في الحكمة في التَّهْيِ عن التشبيك في المسجد .

ف قيل: إِنَّ التَّهْيِ عَنْهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْعَبَثِ .

وقيل: لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالشَّيْطَانِ .

وقيل: لِدَلَالَةِ الشَّيْطَانِ عَلَى ذَلِكَ .

وقيل: لِأَنَّهُ يَجْلِبُ التَّوَمَ ، وَالتَّوَمَ مِنْ مِطَافِ الْحَدَثِ .

ولما تَبَّه عليه في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - في الذي يَصَلِّي وهو يَشَبُّكَ أَصَابِعَهُ: ( تلك صلاة المغضوب عليهم )، فكره ذلك لما هو في حكم الصَّلَاةِ حَتَّى لَا يَقَعَ فِي الْمُنْهَيِّ عَنْهُ ، وَكَرَاهَتِهِ فِي الصَّلَاةِ أَشَدَّ .

( طَلَبًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالُوا الدُّعَاءُ الَّذِي أُرِيدُ فِي ذَلِكَ ) .

أي : يسن عند دخول المسجد أن يقول الدعاء الوارد في ذلك .

ومما ورد :

أ- عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ - أَوْ عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ . وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ ) رواه مسلم .

وعند أبي داود ( فليسلم على النبي ) .

ب- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ( أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ ، وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، قَالَ : أَقَطُّ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : فَإِذَا قَالَ : ذَلِكَ قَالَ الشَّيْطَانُ : خُفِظَ مِنِّي سَائِرَ الْيَوْمِ ) رواه مسلم .

● هذا الدعاء سنة .

● قال الشوكاني : السر في تخصيص الرحمة بالدخول ؛ والفضل بالخروج : أن الداخل مشغول بتحصيل الثواب والقرب إلى جنته ، وأما الخارج فساع في تحصيل الرزق الحلال .

● لم يثبت دعاء في الذهاب للمسجد ، وأما حديث ( اللهم إني أسألك بحق السائلين ، وبحق ممشاي ... ) فلا يصح .

وأما حديث ( اللهم اجعل في قلبي نوراً ، ومن خلفي نوراً ... ) فالصحيح أنه يقال ضمن الأدعية التي تقال بعد التشهد الأخير وقبل السلام .

( وَيَقْدُمُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ وَالْيُسْرَى لِلخُرُوجِ مِنْهُ ) .

أي : ويسن أن يقدم رجله اليمنى عند دخول المسجد ، واليسرى للخروج .

وقد سبقت القاعدة : أن ما كان من باب التكريم يكون باليمين ، وما كان ضد ذلك يبدأ به بالشمال .  
لحديث عائشة قالت : ( كان رسول الله ﷺ يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله ) . متفق عليه  
وعن أنس رضي الله عنه قال : ( من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمين ، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى ) . رواه الحاكم  
وقد قال البخاري في صحيحه : باب التَّيْمُنِ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَخُرُوجِهِ .  
وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَبْدَأُ بِرِجْلِهِ الْيُمْنَى ، فَإِذَا خَرَجَ بَدَأَ بِرِجْلِهِ الْيُسْرَى .  
وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمُنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ فِي طُهُورِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَتَنَعُّلِهِ ) .  
فاستدل البخاري رحمه الله بحديث عائشة ، وهو من أمثل الأدلة في استحباب دخول المسجد في الرجل اليمين .  
وأما الأحاديث الصريحة في هذا المعنى فلم يثبت منها شيء عن النبي ﷺ ، وأقوى ما جاء من المنقول ما علقه البخاري هنا عن ابن عمر ( كان إذا دخل المسجد دخل برجله اليمين وإذا خرج قدم اليسرى ) وهذا مما علقه البخاري مجزوماً .

### ﴿ وَكَانَ يَجْلِسُ حَتَّى يَصْلِيَ رَكْعَتَيْنِ ﴾ .

أي : إذا دخل المصلي المسجد فإنه لا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد .  
وهذه التحية سنة .  
لحديث أبي قتادة السلمي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ ) متفق عليه .  
وقد ذهب بعض العلماء إلى وجوبها .  
ونسب لداود الظاهري ، ورجحه الشوكاني ، والألباني .  
أ-للحديث السابق ( فليركع ) وهذا أمر ، والأمر يقتضي الوجوب .  
ب-وعن جابر بن عبد الله قَالَ ( جَاءَ سُلَيْكُ الْغَطَفَانِيُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ فَجَلَسَ فَقَالَ لَهُ « يَا سُلَيْكُ قُمْ فَارْكَعْ رَكْعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا - ثُمَّ قَالَ - إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا ) رواه مسلم .  
وذهب جماهير العلماء إلى عدم وجوبها .  
والصارف عن الوجوب :

أ-حديث الأعرابي لما أخبره النبي ﷺ بأن عليه خمس صلوات ، فقال : هل علي غيرها ؟ قال : ( لا إلا أن تطوع )  
ب-حديث عبد الله بن بسر ( أن رجلاً دخل المسجد والنبي ﷺ يعظ الناس فقال : اجلس فقد أذيت وآنيت ) رواه أبو داود .  
ج-حديث ابن عباس في بعث معاذ إلى اليمن ، وهو في الصحيحين .  
د-وبقصة الثلاثة الذين جاؤوا والنبي ﷺ في حلقة جالس مع أصحابه ( فإن أحدهم جلس في الحلقة ، وأما الثاني فجلس خلفهم ... ) متفق عليه .

وهذا القول هو الصحيح .

- قوله ( قبل أن يجلس ) نص على الجلوس ، فهو يشمل من دخل المسجد بنية الجلوس فيه ، ومن باب أولى من دخل المسجد للنوم .  
وأيضاً : ظاهره لا يتناول من لم يرد الجلوس ، كمن دخل ماراً بالمسجد ، أو دخل ليعمل عملاً وهو واقف .
- قوله ( إذا دخل أحدكم المسجد ... ) عام يشمل جميع المساجد حتى المسجد الحرام .  
لكن يستثنى المسجد الحرام في حالة واحدة : فإن تحيته الطواف لمن أراد أن يطوف ، أما إذا دخل المسجد الحرام للصلاة أو لغرض آخر غير الطواف ، فإن له تحية المسجد كغيره من المساجد .  
فلا يخلو حال الداخل إلى المسجد الحرام من حالين :  
الأول : أن يدخله بقصد الطواف ، سواء كان للحج أو العمرة أو تطوعاً :  
فهذا أول ما يبدأ به الطواف ، ولا يشرع له البدء بركعتي تحية المسجد قبل الطواف ، إذ لم يفعله رسول الله ﷺ ، ولا أحد من أصحابه ،

وهذا ما عليه جمهور الفقهاء ، ولم يخالف في ذلك إلا أفراد ، منهم ابن عقيل من الحنابلة — كما نقله عنه ابن تيمية في "شرح عمدة الفقه" . -

ويستثنى من ذلك ما إذا منع مانع كالزحام الشديد عن البدء بالطواف ، فيصلي ركعتين تحية المسجد ، وينتظر حتى ينجلي الزحام ليشرع في الطواف .

**الثاني :** أن يدخله بقصد الصلاة أو الجلوس أو حضور حلق العلم أو الذكر أو قراءة القرآن أو غيرها من العبادات : فيستحب له أن يصلي ركعتي تحية المسجد ؛ لعموم حديث أبي قتادة .

وأما ما يرويه الناس من حديث ( تحية البيت الطواف ) فليس له أصل في كتب السنة ، ولم يرو عن النبي ﷺ بإسناد أصلاً ، فلا يجوز نسبته إليه .

قال الشيخ الألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (رقم/١٠١٢) : لا أعلم له أصلاً وإن اشتهر على الألسنة ، وأورده صاحب " الهداية " من الحنفية بلفظ ( من أتى البيت فليحيه بالطواف ) ، وقد أشار الحافظ الزيلعي في تحريجه إلى أنه لا أصل له ، بقوله (٥١/٢) : " غريب جدا " ، وأفصح عن ذلك الحافظ ابن حجر ، فقال في "الدرية" (ص١٩٢) : " لم أجده ، قلت — أي الشيخ الألباني — : ولا أعلم في السنة القولية أو العملية ما يشهد لمعناه ، بل إن عموم الأدلة الواردة في الصلاة قبل الجلوس في المسجد تشمل المسجد الحرام أيضاً ، والقول بأن تحيته الطواف مخالف للعموم المشار إليه ، فلا يقبل إلا بعد ثبوته ، وهيهات ، لا سيما وقد ثبت بالتجربة أنه لا يمكن للدخول إلى المسجد الحرام الطواف كلما دخل المسجد في أيام المواسم ، فالحمد لله الذي جعل في الأمر سعة ، ( وما جعل عليكم في الدين من حرج ) .

وإن مما ينبغي التنبيه له أن هذا الحكم إنما هو بالنسبة لغير الحرم ، وإلا فالسنة في حقه أن يبدأ بالطواف ثم بالركعتين بعده .

● لو دخل الإنسان المسجد في وقت النهي ، هل يصلي هذه التحية أم لا ؟

اختلف العلماء في الصلوات ذات السبب (كتحية المسجد ، وصلاة الاستخارة ، والكسوف) هل تفعل في وقت النهي أم لا؟ على قولين :

**القول الأول :** أنه لا يجوز .

وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة .

أ- لعموم الأدلة ( لا صلاة بعد الصبح ... ) .

ب- وحديث عقبة بن عامر ( ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ ... ) .

ففي هذه الحديث النهي عام عن جميع الصلوات ، فتدخل ذوات الأسباب في هذا العموم .

**القول الثاني :** يجوز في أوقات النهي فعل ماله سبب .

وهذا مذهب الشافعي ، ورجحه كثير من المحققين كابن تيمية ، وابن القيم ، والشيخ ابن عثيمين ، وابن باز .

أ- لحديث بلال : ( أن النبي ﷺ قال له : حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام ، فإني سمعت دف نعليك أمامي في الجنة ؟ فقال بلال : ما عملت في الإسلام عملاً أرجى عندي من أني أتطهر طهوراً من ليل أو نهار إلا صليت بهذا الطهور ما شاء الله ) متفق عليه . فدل على أنه يصلي ركعتي الوضوء في أي وقت ، ولم ينكر عليه .

ب- أن أحاديث النهي عامة ، وأحاديث ذوات السبب خاصة ، والخاص مقدم على العام .

ج- أن الصلوات ذات السبب مقرونة بسبب فيبعد أن يقع فيها الاشتباه في مشاهدة المشركين ، لأن النهي عن الصلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها لئلا يتشبه المصلي المسلم بالمشركين ، فإذا كانت الصلاة لها سبب معلوم ، كانت المشاهدة بعيدة .

د- وأيضاً جاء في حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال ( لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها ) رواه مسلم .

وجه الاستدلال : أن النهي جاء عن تحري الصلاة ، والتحري هو التعمد وقصد الصلاة في هذا الوقت ، وهذا لا يكون إلا في التطوع المطلق ، وأما ماله سبب فلم يتحره المصلي بل فعله لأجل سببه ، وهذا القول هو الراجح .

• لو دخل المسجد بعد العشاء وصلى الوتر ركعة ، فهل تجزئ عن تحية المسجد أم لا ؟ الذي عليه جمهور الفقهاء أن التحية لا تسقط بفعل ركعة واحدة .

لأن الحديث نص على ركعتين ( فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ) فمفهومه عدم إجراء الواحدة . قال الحافظ ابن حجر قوله ( ركعتين ) هذا العدد لا مفهوم لأكثره باتفاق ، واختلف في أقله ، والصحيح اعتباره ، فلا تتأدى هذه السنة بأقل من ركعتين .

• لو جاء الإنسان المسجد والناس يصلون الفريضة فدخل معهم فإن ذلك يجزئ عن تحية المسجد .  
• قال الشيخ ابن عثيمين في هل تجزئ صلاة الجنازة عن تحية المسجد : لا يجلس حتى يصلي ركعتين ؛ لأن صلاة الجنازة ليست من جنس صلاة الركعتين ، فلا تجزئه عن تحية المسجد .

• حكم تحية المسجد إذا تكرر دخوله :

قيل : تستحب لكل مرة إذا تكرر دخوله .

قال النووي : وهو الأقوى والأقرب لظاهر الحديث .

وقيل : لا تكرر إذا عاد للمسجد من قرب .

قال الشيخ ابن عثيمين : ... أما الذي يخرج من المسجد ويعود عن قرب فلا يصلي تحية المسجد ؛ لأنه لم يخرج خروجاً منقطعاً ، ولهذا لم ينقل عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا خرج لبيته حاجة وهو معتكف ثم عاد أنه كان يصلي ركعتين ، وأيضاً فإن هذا الخروج لا يعد خروجاً ، بدليل أنه لا يقطع اعتكاف المعتكف ، ولو كان خروجه يعتبر مفارقة للمسجد لقطع الاعتكاف به ، ولهذا لو خرج شخص من المسجد على نية أنه لن يرجع إلا في وقت الفرض التالي ، وبعد أن خطا خطوة رجع إلى المسجد ليتحدث مع شخص آخر ولو بعد نصف دقيقة فهذا يصلي ركعتين ؛ لأنه خرج بنية الخروج المنقطع .

• الحكم إذا جلس ولم يصل تحية المسجد وطال جلوسه :

قال الشيخ ابن عثيمين : ... وكذلك تحية المسجد إذا جلس الإنسان وطال الجلوس فإنه لا يقضيها لأنها فاتت عن وقتها .

### ( وإذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ) .

هذا لفظ حديث عن النبي ﷺ أخرجه مسلم في صحيحه .

أي : إذا أقيمت الصلاة فلا يجوز للإنسان أن يبدأ بنافلة ، لا فرق بين سنة الفجر ولا غيرها .

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ ) رواه مسلم .

وقال الإمام الترمذي رحمه الله : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم إذا أقيمت الصلاة أن لا يصلي الرجل إلا المكتوبة وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق .

ب- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ يُصَلِّي وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ الصُّبْحُ فَكَلَّمَهُ بِشَيْءٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ فَلَمَّا انْصَرَفْنَا أَخْطَأْنَا نَقُولُ مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : قَالَ لِي : يُوشِكُ أَنْ يُصَلِّيَ أَخْذُكُمْ الصُّبْحُ أَرْبَعًا ) رواه مسلم .

وفي رواية البخاري ( وَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحُ أَرْبَعًا الصُّبْحُ أَرْبَعًا ) بمزة ممدودة في أوله ، ويجوز قصرها ، وهو استفهام إنكار ، وأعاده تأكيداً للإنكار .

• الحكمة من عدم صلاة النافلة عند إقامة الصلاة :

قال النووي : الحكمة فيه أن يتفرغ للفريضة من أولها فيشرع فيها عقب شروع الإمام ، وإذا اشتغل بنافلة فاتته الإحرام مع الإمام ، وفاته بعض مكملات الفريضة فالفريضة أولى بالمحافظة على إكمالها ، قال القاضي : وفيه حكمة أخرى وهو النهي عن الاختلاف على الأئمة .

منسّق: مضبوطة، تعداد نقطي +  
المستوى: ١ + محاذاة عند: 0 سم +  
مسافة بادئة: 36.0 سم

منسّق: تعداد نقطي + المستوى: ١ +  
محاذاة عند: 0 سم + مسافة بادئة: 36.0 سم

وقال الشيخ ابن عثيمين : والحكمة من النهي هو: أن لا يتشاغل الإنسان بنافلة يقيمها وحدَه إلى جنبِ فريضةٍ تقيمها الجماعة؛ لأنه يكون حينئذٍ مخالفاً للناس من وجهين :

الوجه الأول : أنه في نافلةٍ، والناس في فريضةٍ.

الوجه الثاني : أنه يُصلي وحده، والناس يصلُّون جماعةً.

● اختلف العلماء في حكم من يصلي النافلة وقد أقيمت الصلاة على أقوال :

القول الأول : أنه يقطعها .

وبه قال الظاهرية ، واختاره ابن باز .

أ-لعموم قوله ﷺ ( إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ) .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : واستدل بعموم قوله ( فلا صلاة إلا المكتوبة ) لمن قال يقطع النافلة إذا أقيمت الفريضة،

ب- واستدلوا ببعض الآثار الواردة عن السلف ومنها:

عن بيان بن بشر الأحمسي قال ( قيس بن أبي حازم يؤمن فأقام المؤذن الصلاة، وقد صلى ركعة، قال: فتركها، ثم تقدم فصلى بنا ) .

وعن مغيرة عن الشعبي قال ( إذا كان الرجل قائماً يصلي فسمع الإقامة فليقطع، وقال إبراهيم: يضيف إليها أخرى ولا يقطع ) .

القول الثاني : يتم النافلة ما لم يخش فوات الجماعة .

وهذا قول الجمهور .

قال النووي : قال المصنف رحمه الله تعالى ( وإن دخل في صلاة نافلة ثم أقيمت الجماعة فإن لم يخش فوات الجماعة أتم النافلة ثم دخل في الجماعة وإن خشي فوات الجماعة قطع النافلة لأن الجماعة أفضل ) .

الشرح : هذه المسألة مشهورة عند الأصحاب على التفصيل الذي ذكره المصنف ومراده بقوله ( خشي فوات الجماعة ) أن تفوت كلها بأن يسلم من صلاته هكذا صرح به الشيخ أبو حامد والشيخ نصر وآخرون والله أعلم . ( المجموع ) .

وقال ابن قدامة : إن أقيمت الصلاة وهو في النافلة ولم يخش فوات الجماعة أتمها ولم يقطعها لقول الله تعالى ( ولا تُبطلوا أعمالكم ) وإن خشي فوات الجماعة فعلى روايتين إحداهما :

يتمها لذلك .

والثانية يقطعها ، لأن ما يدركه من الجماعة أعظم أجراً وأكثر ثواباً مما يفوته بقطع النافلة ، لأن صلاة الجماعة تزيد على صلاة الرجل وحده سبعة وعشرين درجة . ( المغني ) .

أ-استدلوا بقول الله تعالى ( ولا تُبطلوا أعمالكم ) ، قالوا: إذا شرع المصلي في النفل يجب عليه صونه عن البطلان لهذه الآية.

ب -كما أنهم استدلوا ببعض الآثار الواردة عن السلف ومنها:

عن فضيل عن إبراهيم وسعيد بن جبير : أهما يكرهان الصلاة عند الإقامة، وقال إبراهيم: إن كنت قد دخلت في شيء فأتته .

وعن إبراهيم قال : إذا افتتحت الصلاة تطوعاً وأقيمت الصلاة، فأتم .

وعن ميمون بن مهران قال : إن كبرت بالصلاة تطوعاً قبل أن يكبر بالإقامة فصل ركعتين .

وعن عطاء بن أبي رباح قال : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة، فإذا خرج الإمام وأنت راكع، فاركع إليها أخرى خفيفة، ثم سلم وفي رواية أخرى عنه : إذا كنت في المسجد فأقيمت الصلاة فلا تركع، إلا أن تكون على وتر فلتشفع .

وأجابوا عن أدلة القول الأول :

أما الحديث فالنفي فيه يحتمل أن يكون للصحة أو إلى الكمال، وهو عندي إلى نفي الصحة أقرب، ولكن قد يتوجه معناه فيكون: لا ابتداء لنافلة بعد إقامة الصلاة، أما من كان في نافلة وقد أيقن أنه سيدرك الصلاة فليتمها خفيفة ويدخل مع الإمام وإلا فليقطعها وبهذا تجتمع الأدلة .

منسَّق: تعداد نقطي + المستوى: ١ +  
محاذاة عند: 0 سم + مسافة بادئة: 36.0  
سم

قال الشيخ ابن عثيمين : والذي يظهر أن قوله ﷺ ( لا صلاة ) المراد به ابتداءها، وأنه يحرم على الإنسان أن يبتدئ نافلة بعد إقامة الصلاة، أي: بعد الشروع فيها؛ لأن الوقت تعيّن لمتابعة الإمام . . . ثم قال بعد ذلك ... وأما ما ورد عن السلف في ذلك فيجيب عليه بأنه معارض بكلامهم الآخر والله تعالى أعلم..

**القول الثالث :** يتمها ولا يقطعها .

لقوله تعالى ( ولا تبطلوا أعمالكم ) .

**القول الرابع :** أنه إذا كان في أولها قطعها ، وإذا في الركعة الثانية أتمها خفيفة .

واختاره الشيخ ابن عثيمين رحمه الله .

**وقال رحمه الله :** والذي نرى في هذه المسألة: أنك إن كنت في الركعة الثانية فأتمتها خفيفة، وإن كنت في الركعة الأولى فاقطعها ، ومستندنا في ذلك قول النبي ﷺ ( من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ) وهذا الذي صلى ركعة قبل أن تُقام الصلاة يكون أدرك ركعة من الصلاة سالمة من المعارض الذي هو إقامة الصلاة، فيكون قد أدرك الصلاة بإدراكه الركعة قبل النهي فليتمها خفيفة، أما إذا كان في الركعة الأولى ولو في السجدة الثانية منها فإنه يقطعها؛ لأنه لم تتم له هذه الصلاة، ولم تخلص له؛ حيث لم يدرك منها ركعة قبل النهي عن الصلاة النافلة. وهذا هو الذي تجتمع فيه الأدلة .

### **باب صفعة للصلاة**

ينبغي للمسلم أن يصلي كما كان النبي ﷺ يصلي، فقد جاء في البخاري عن مالك بن الحويرث قال: قال رسول الله ﷺ: ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) فالحديث دليل على الإقتداء به ﷺ ، وأنه ينبغي أن نصلي مثل ما كان يصلي في الأفعال والأقوال . وقد بين النبي ﷺ صفة الصلاة للأمة بالقول ، وبالفعل .

**( يسن القيام عند قد من الإقامتها ) .**

أي : يسن للمأموم أن يقوم إذا قال المقيم ( قد ) من ( قد قامت الصلاة ) .

وقد جاء في حديث أبي قتادة ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي ) متفق عليه .

هذا الحديث دليل على أن الإمام إذا لم يدخل إلى المسجد بعد؛ فإن للمأمومين ألا يقوموا حتى يروا الإمام .

جاء في عمدة القاري : قال العلماء: والنهي عن القيام قبل أن يروه ، لئلا يطول عليهم القيام؛ لأنه قد عارض له عارض فيتأخر بسببه .

وقال النووي : قَالَ الْعُلَمَاءُ : وَالنَّهْيُ عَنِ الْقِيَامِ قَبْلَ أَنْ يَرَوْهُ لَعَلَّاهُمْ يَطُولُ عَلَيْهِمُ الْقِيَامُ ، وَلَئِنَّهُ قَدْ عَارَضَ لُهُ عَارِضٌ فَيَتَأَخَّرُ بِسَبَبِهِ .

● فإن قيل : ما الجواب عن حديث أبي هريرة ؓ : ( فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَهُمْ قَبْلَ خُرُوجِهِ ) .

قال النووي : لَعَلَّهُ كَانَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ، وَخَوْفُهَا ، لِيَبَانَ الْجَوَازُ أَوْ لِعُدْرٍ ، وَلَعَلَّ قَوْلَهُ ﷺ ( فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي ) كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ .

● وأما إذا كان الإمام في المسجد ، فقد اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في الوقت الذي يقوم فيه المأموم للصلاة على أقوال ذكرها

النووي رحمه الله في المجموع وهي كما يلي :

**القول الأول :** يقوم إذا شرع المؤذن في الإقامة ، وبه قال عطاء والزهري .

**القول الثاني :** يقوم إذا قال : حي على الصلاة ، وبه قال أبو حنيفة .

**القول الثالث :** يقوم إذا فرغ المؤذن من الإقامة ، وبه قال الشافعي .

**القول الرابع :** ليس للقيام وقت محدد ، بل يجوز للمصلي القيام في أول الإقامة ، أو أثناءها ، أو آخرها . وبه قال المالكية .

**القول الخامس :** يسن للقيام عند قول المؤذن "قد قامت الصلاة" إن رأى المأموم الإمام ، فإن لم يره ، فإنه يقوم عند رؤيته لإمامه ، وبه قال الإمام أحمد .

وليس هناك دليل واضح من السنة على أحد هذه الأقوال ، وإنما هي اجتهادات من الأئمة ، حسب ما ظهر لكل منهم .

وعليه ، فالأمر في هذا واسع فللمأموم أن يقوم متى شاء في أول الإقامة أو أثناءها... لكن دلت السنة على أن المؤذن إذا أقام الصلاة ولم

يدخل الإمام المسجد فإن المأمومين لا يقومون حتى يروه لحديث الباب ( إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي ) وفي رواية لمسلم : ( حَتَّى تَرَوْنِي قَدْ خَرَجْتُ ) .

قال ابن رشد المالكي : "... فإن صح هذا - أي حديث أبي قتادة المتقدم - وجب العمل به ، وإلا فالمسألة باقية على أصلها المعفو عنه ، أعني أنه ليس فيها شرع ، وأنه متى قام كل واحد ، فحسن " . انتهى من الموسوعة الفقهية .

وسئل الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله : هل ورد في السنة وقت محدد للقيام للصلاة عند الإقامة؟  
فأجاب : لم ترد السنة محددة لموضع القيام؛ إلا أن النبي ﷺ قال ( لا تقوموا حتى تروني ) فمتى قام الإنسان في أول الإقامة، أو في أثنائها، أو عند انتهائها فكل ذلك جائز .

### ( وتسوية الصف ) .

أي : ويسن تسوية الصف .

وقد جاءت الأحاديث الكثيرة بأمر النبي ﷺ بذلك :

عَنْ أَنَسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ ) متفق عليه .

وفي رواية ( ... فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تِمَامِ الصَّلَاةِ ) ، وعند مسلم من حديث أبي هريرة ( أَيْمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ ) ، وعند أحمد من حديث أنس ( أَيْمُوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ إِقَامَةَ الصَّفِّ ) وعن الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( لَتَسَوُّنَّ صُفُوفَكُمْ ، أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوْهِكُمْ ) متفق عليه .

وعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( أَيْمُوا الصُّفُوفَ فَإِنِّي أَرَأَيْكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي ) متفق عليه .

وعن الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا حَتَّى كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحَ حَتَّى رَأَى أَنَّا قَدْ عَقَلْنَا عَنْهُ ثُمَّ خَرَجَ يَوْمًا فَقَامَ حَتَّى كَادَ يُكْبِرُ فَرَأَى رَجُلًا بَادِيًا صَدْرُهُ مِنَ الصَّفِّ فَقَالَ : عِبَادَ اللَّهِ لَتَسَوُّنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوْهِكُمْ ) رواه مسلم .

وعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ مَنَاكِبَنَا فِي الصَّلَاةِ وَيَقُولُ « اسْتَوُوا وَلَا تَحْتَلِفُوا فَتَحْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ لِيَلِينِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَخْلَامِ وَالنُّهْيُ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ » . قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ فَأَنْتُمْ الْيَوْمَ أَشَدُّ اخْتِلَافًا ) متفق عليه .

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : قَالَ ﷺ ( أَيْمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ ) . رواه مسلم وعن أَنَسٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( رُضُوا صُفُوفَكُمْ وَقَارِبُوا بَيْنَهَا وَخَادُوا بِالْأَعْنَاقِ ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَرَى الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ مِنْ خَلَلِ الصَّفِّ كَأَنَّهَا الْحَذَفُ ) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

وقد ذهب بعض العلماء إلى وجوب تسوية الصفوف .

وهذا مذهب ابن حزم ، واختاره ابن تيمية ، والشيخ ابن عثيمين .

أ- لحديث أنس ( ... فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ ) .

قال ابن حزم : تسوية الصف إذا كان من إقامة الصلاة، فهو فرض ، لأن إقامة الصلاة فرض وما كان من الفرض ، فهو فرض .

ب- لحديث أنس . قال : قال ﷺ ( رصوا صفوفكم ، وقاربوا بينها ) رواه أبو داود .

وهذا أمر والأمر يقتضي الوجوب .

ج- ولحديث - النعمان - قال : قال ﷺ ( لَتَسَوُّنَّ صُفُوفَكُمْ ، أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوْهِكُمْ ) .

قال الألباني : فإن هذا التهديد لا يقال فيما ليس بواجب كما لا يخفى .

د- ولحديث أبي مسعود السابق قال ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ مَنَاكِبَنَا فِي الصَّلَاةِ وَيَقُولُ : اسْتَوُوا .. ) .

قال ابن حجر في ترجمة البخاري : ( باب إثم من لم يتم الصفوف ) .

ويحتمل أن يكون البخاري أخذ الوجوب من صيغة الأمر في قوله ( سوا صفوفكم ) ، ومن عموم قوله ﷺ ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) ، ومن ورود الوعيد على تركه فرجع عنده بهذه القرائن أن إنكار أنس إنما وقع على ترك الواجب ، وإن كان الإنكار قد يقع على ترك السنن

، ومع القول بأن التسوية واجبة فصلاة من خالف ولم يسو صحيحة لاختلاف الجهتين ، ويؤيد ذلك أن أنساً مع إنكاره عليهم لم يأمرهم بإعادة الصلاة .

**وجمهور العلماء :** على أنه سنة مؤكدة غير واجب .

لقوله ﷺ : ( ... فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة ) وفي رواية : ( من كمال الصلاة ) .

**وجه الدلالة :** حيث لم يذكر الحديث أن تسوية الصفوف من أركان الصلاة ، ولا من واجباتها ، وإنما من تمامها وحسنها ، وهذا غاية الاستحباب ليس إلا .

وقد عقب الحافظ في الفتح على كلام ابن حزم السابق ، بقوله : ولا يخفى ما فيه ولا سيما وقد بينا أن الرواة لم يتفقوا على هذه العبارة ، وتمسك ابن بطل بظاهر لفظ حديث أبي هريرة فاستدل به على أن التسوية سنة قال لأن حسن الشيء زيادة على تمامه وأورد عليه رواية من تمام الصلاة .

وردّ البدر العيني - رحمه الله - دعوى ابن حزم ، فقال : قوله ( فإنه من حُسن الصلاة ) يدل على أنها ليست بفرض ، لأن ذلك أمر رائد على نفس الصلاة ، ومعنى قوله ( من تمام الصلاة ) من تمام كمال الصلاة ، وهو - أيضاً - أمر زائد ، فافهم .

**والراجح :** الله أعلم .

● إذا لم تسو الصفوف هل تبطل الصلاة ؟

**قال ابن عثيمين :** قد يقال : إنها تبطل ، لأنهم تركوا الواجب ، ولكن احتمال عدم البطلان مع الإثم أقوى .

وقال الحافظ ابن حجر : ومع القول بأن التسوية واجبة فصلاة من خالف ولم يسو صحيحة لاختلاف الجهتين ، ويؤيد ذلك أن أنساً مع إنكاره عليهم لم يأمرهم بإعادة الصلاة وأفراط بن حزم فجزم بالبطلان . ( الفتح ) .

● قوله ﷺ ( فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ ) . **قال العراقي :** وقد ذكر العلماء في معنى إقامة الصلاة أموراً :

**أحدها :** حصول الاستقامة والاعتدال ظاهراً كما هو المطلوب باطناً .

**ثانيها :** لئلا يتخللهم الشيطان ، فيفسد صلاتهم بالوسوسة كما جاء في ذلك الحديث .

**ثالثها :** ما في ذلك من حسن الهيئة .

**رابعها :** أن في ذلك تمكنهم من صلاتهم مع كثرة جمعهم ، فإذا تراصوا وسع جميعهم المسجد ، وإذا لم يفعلوا ذلك ضاق عنهم .

**خامسها :** أن لا يشغل بعضهم بعضاً بالنظر إلى ما يشغله منه إذا كانوا مختلفين ، وإذا اصطفوا غابت وجوه بعضهم عن بعض وكثير من حركاتهم وإنما يلي بعضهم من بعض ظهورهم . انتهى

● تسوية الصفّ تكون بالتساوي ، بحيث لا يتقدّم أحدٌ على أحد :

والمعتبر المناكب في أعلى البدن ، والأكعب في أسفل البدن لا أطراف الأصابع .

وذلك لأن أطراف الأصابع تتفاوت بتفاوت طول القدم ، بينما لا تتفاوت الكعوب ولا الأعقاب طولاً .

قال الإمام البخاري : باب إِرْزَاقِ الْمَنْكِبِ بِالْمَنْكِبِ وَالْقَدَمِ بِالْقَدَمِ فِي الصَّفِّ .

وَقَالَ النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ رَأَيْتُ الرَّجُلَ مِمَّا يُلْزِقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ .

وَعَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي ، وَكَأَنَّا أَخَذْنَا يُلْزِقُ مَنَكِبُهُ مَنَكِبِ صَاحِبِهِ وَقَدَمُهُ بِقَدَمِهِ ) .

وما ذكره البخاري عن النعمان بن بشير ﷺ رواه الإمام أحمد بلفظ : ( قال : فرأيت الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه ) ورواه أبو داود بنحوه .

فالمعتبر هو المُحَاذَاةُ بالكعب ، وهو العظم البارز في جنب القدم .

**قال ابن عثيمين :** وليس التساوي بأطراف الأصابع بل بالأكعب ، أكرر ذلك لأنني رأيت كثيراً من الناس يجعلون مناط التسوية رؤوس الأصابع وهذا غلط .

منسّق: تعداد نقطي + المستوى: ١ +  
محاذاة عند: 0 سم + مسافة بادئة: 36.0  
سم

منسّق: تعداد نقطي + المستوى: ١ +  
محاذاة عند: 0 سم + مسافة بادئة: 36.0  
سم

منسّق: تعداد نقطي + المستوى: ١ +  
محاذاة عند: 0 سم + مسافة بادئة: 36.0  
سم



● هناك أمور تستحب في تسوية الصفوف :

أولاً : تسوية المحاذاة .

وهذه تقدمت وقد قال بعض العلماء بوجودها .

ثانياً : التراص في الصف، وعدم جعل فرج .

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ( قَالَ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَلَا تَصُفُّونَ كَمَا تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا » . فَعُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا قَالَ : يُتِمُّونَ الصُّفُوفَ الْأُولَى وَيَتَرَاصُّونَ فِي الصَّفِّ ) رواه مسلم .

وعن ابن عمر . قال : قال ﷺ ( أَقِيمُوا الصُّفُوفَ وَخَازُوا بَيْنَ الْمَنَاقِبِ وَشُدُّوا الْحُلَّ وَلِينُوا بِأَيْدِي إِخْوَانِكُمْ ، وَلَا تَذَرُوا فُرُجَاتٍ لِلشَّيْطَانِ ، وَمَنْ وَصَلَ صَفًّا وَصَلَهُ اللَّهُ ، وَمَنْ قَطَعَ صَفًّا قَطَعَهُ اللَّهُ ) رواه أبو داود .

وعن أنس عن النبي ﷺ قَالَ ( رُضُوا صُفُوفَكُمْ وَقَارِبُوا بَيْنَتَهَا وَخَازُوا بِالْأَعْنَاقِ ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَرَى الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ مِنْ خَلَلِ الصَّفِّ كَأَنَّهَا الْحَدَفُ ) . رواه أبو داود .

( وَخَازُوا بِالْأَعْنَاقِ ) جمع عنق ، والمراد به الرقبة . ( خَلَل ) الخلل ما يكون بين الاثنين من اتساع عند التزاحم . ( الْحَدَف ) غنم سود صغار حجازية .

قال الكسائي كما في غريب الحديث (١٦١/١) : التراص أن يلمص بعضهم ببعض حتى لا يكون بينهم خلل، ومنه قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُورٌ) .

قال ابن رجب - رحمه الله تعالى - في تفسير قوله تعالى ( وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ) واعلم أن الصفوف في الصلاة مما خص الله به هذه الأمة وشرفها به ، فأنهم أشبهوا بذلك صفوف الملائكة في السماء، كما أخبر الله عنهم أنه قالوا: (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ) ، وأقسم بالصافات صفاً، وهم الملائكة.

وفي "صحيح مسلم عن حذيفة عن النبي ﷺ قال ( فضلنا على الناس بثلاث: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة ... ) .

وفيه - أيضاً - عن جابر بن سمرة، قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال ( ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها؟ فقلنا: يا رسول الله، وكيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال: يقيمون الصفوف الأولى، ويتراصون في الصف ) .

ولكن المراد بالتراص أن لا يدعوا فرجاً للشياطين ، وليس المراد بالتراص التزاحم ؛ لأن هناك فرقاً بين التراص والتزاحم ؛ ولهذا كان النبي ﷺ يقول : أقيموا الصفوف ، وخادوا بين المناكب ... ولا تذروا فُرُجَاتٍ للشيطان ، أي : لا يكون بينكم فرج تدخل منها الشياطين ؛ لأن الشياطين يدخلون بين الصفوف كأولاد الضأن الصغار ؛ من أجل أن يُشوشوا على المصلين صلواتهم .

ثالثاً : إكمال الأول فالأول .

فلا يُشرع في الصف الثاني حتى يكمل الصف الأول ، ولا يُشرع في الثالث حتى يكمل الثاني وهكذا .

أ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( أَتَمُّوا الصَّفَّ الْمُتَقَدِّمَ ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ فَمَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ فَلْيَكُنْ فِي الصَّفِّ الْمُؤَخَّرِ ) وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ ( أَلَا تَصُفُّونَ كَمَا تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا » . فَعُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا قَالَ : يُتِمُّونَ الصُّفُوفَ الْأُولَى وَيَتَرَاصُّونَ فِي الصَّفِّ ) رواه مسلم .

قال النووي : ومعنى إتمام الصفوف الأول أن يتم الأول ولا يُشرع في الثاني حتى يتم الأول ، ولا في الثالث حتى يتم الثاني ، ولا في الرابع حتى يتم الثالث ، وهكذا إلى آخره .

رابعاً : التقارب فيما بينها ، وفيما بينها وبين الإمام ؛ لأهم جماعة .

للحديث السابق (رُضُوا صُفُوفَكُمْ وَقَارِبُوا بَيْنَتَهَا ) .

يعني اجعلوا صفوفكم يقترب بعضها من بعض

والجماعة مأخوذة من الاجتماع : ولا اجتماع كامل مع التباعد ، فكلمة قَرِبَتْ الصفوف بعضها إلى بعض ، وقَرِبَتْ إلى الإمام كان أفضل

وأجمل .

وحدُّ القُرب : أن يكون بينهما مقدار ما يَسْعُ للسُّجود وزيادة يسيرة .

خامساً : أن يدنو الإنسان من الإمام .

لقول النبي ﷺ ( لِيَلْبِسِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيُ ) .

● هل يمين الصف أفضل من اليسار ؟

نعم ، أَيْمَنُ الصَّفِّ أَفْضَلُ مِنْ أَيْسَرِهِ ، ولكن ليس على سبيل الإطلاق؛ كما في الصَّفِّ الْأَوَّلِ؛ لأنه لو كان على سبيل الإطلاق، كما في الصف الأول ؛ لقَالَ الرَّسُولُ ﷺ : ( أَمَّا الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ ) كما قال : ( أَمَّا الصَّفُّ الْأَوَّلُ ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ ) . وإنما يكون يمين الصف أفضل من يساره إذا تساوى اليمين واليسار أو تقاربا ، كما لو كان اليسار خمسة واليمين خمسة ؛ وجاء الحادي عشر ؛ نقول : اذهب إلى اليمين ؛ لأنَّ اليمين أَفْضَلُ مع التَّساوي ، أو التقارب أيضاً ؛ بحيث لا يظهر التفاوت بين يمين الصَّفِّ ويساره ، أما مع التَّبَاعُدِ فلا شَكَّ أَنَّ اليسار القريب أَفْضَلُ من اليمين البعيد . ويدلُّ لذلك : أَنَّ المشروع في أول الأمر للجماعة إذا كانوا ثلاثة أن يقف الإمام بينهما ، أي : بين الاثنين . وهذا يدلُّ على أن اليمين ليس أَفْضَلُ مطلقاً ؛ لأنه لو كان أَفْضَلُ مطلقاً ؛ لكان الأفضل أن يكون المأمومان عن يمين الإمام ، ولكن كان المشروع أن يكون واحداً عن اليمين وواحداً عن اليسار حتى يتوسَّطَ الإمام ، ولا يحصل خِيفٌ وَجَنَفٌ في أحد الطرفين .

هـ- ● هل تؤخر صفوف الصبيان بحيث تلي صفوف الرجال ؟

يرى بعض العلماء ذلك ، وأن ذلك من تسوية الصفوف .

لحديث أبي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ : أَلَّا أُخَذْتُكُمْ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( فَأَقَامَ الصَّلَاةَ ، وَصَفَّ الرِّجَالَ وَصَفَّ خَلْفَهُمُ الْعِلْمَانَ ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ فَذَكَرَ صَلَاتَهُ ... ) رواه أبو داود ، ولكنه حديث ضعيف .

وذهب بعض العلماء : إلى وقوف الصبيان مع الرجال ، وأن من سبق من الصبيان إلى مكان فلا يؤخر .

ورجحه الشيخ ابن باز وابن عثيمين .

قال ابن عثيمين : يرى بعض العلماء أن الأولى بالصبيان أن يصفوا وراء الرجال ، ولكن هذا القول فيه نظر ، والأصح أنهم إذا تقدموا لا يجوز تأخيرهم ، فإذا سبقوا إلى الصف الأول أو إلى الصف الثاني فلا يقيمهم من جاء بعدهم ، لأنهم سبقوا إلى حق لم يسبق إليه غيرهم فلم يجز تأخيرهم لعموم الأحاديث في ذلك ، لأن في تأخيرهم تنفيراً لهم من الصلاة ، ومن المسابقة إليها فلا يليق ذلك .

وقال رحمه الله : وهذا الذي ذكرنا في تقديم الرجال ، ثم الصبيان ، ثم النساء ، إنما هو في ابتداء الأمر ، أما إذا سَبَقَ المفضول إلى المكان الفاضل؛ بأن جاء الصَّيِّ مَبْكِراً وَتَقَدَّمَ وصار في الصَّفِّ الْأَوَّلِ ، فَإِنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ الذي اختاره بعض أهل العلم . ومنهم جَدُّ شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهو تَجَدُّ الدِّينِ عبد السلام . أنه لا يُقَامُ المفضول من مكانه .

أ- وذلك لقول النَّبِيِّ ﷺ ( مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ لَهُ ) وهذا العموم يشمل كلَّ شيءٍ اجتمع استحقاق النَّاسِ فيه ، فإنَّ مَنْ سَبَقَ إِلَيْهِ يكون أحقُّ به .

ب- ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال ( لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ ) .

ج- ولأنَّ هذا عدوان عليه .

د- ولأنَّ فيه مفسدة تنفير هؤلاء الصبيان بالنسبة للمسجد .

هـ- وكذلك من مفسده أن هذا الصَّيِّ إذا أخرجه شخص بعينه فإنه لا يزال يذكِّره بسوءه ، وكلَّمَا تَذَكَّرَهُ بسوءه حَقَّدَ عليه ، لأنَّ الصَّغِيرَ عادةً لا يَنْسَى ما فُعلَ به . ( الشرح للممتع ) .

● قوله ( فَإِنِّي أراكم من ورائي ظهري ) .

قال الألباني : قوله ( أراكم من وراء ظهري ) في الحديث معجزة ظاهرة للنبي ﷺ ، و هي رؤيته ﷺ من ورائه ، و لكن ينبغي أن يعلم أنها خاصة في حالة كونه ﷺ في الصلاة ، إذ لم يرد في شيء من السنة ، أنه كان يرى

منسَّق: تعداد نقطي + المستوى: ١ +  
محاذاة عند: 0 سم + مسافة بادئة: 36.0 سم

منسَّق: بعد: 0 سم، تعداد نقطي +  
المستوى: ١ + محاذاة عند: 0 سم +  
مسافة بادئة: 36.0 سم

منسَّق: تعداد نقطي + المستوى: ١ +  
محاذاة عند: 0 سم + مسافة بادئة: 36.0 سم

كذلك خارج الصلاة أيضاً .

- جاء في رواية : ( أقبل رسول الله ﷺ على الناس بوجهه فقال : أتموا صفوفكم ... ) .

دليل على أن شروع الإمام في تكبيرة الإحرام عند قول المؤذن : قد قامت الصلاة بدعة ، لمخالفتها للسنة الصحيحة ، لأن الحديث يدل على أن الإمام بعد إقامة الصلاة أمر الناس بتسوية الصف

- قال النووي : فِيهِ الْحُثُّ عَلَى تَسْوِيَتِهَا ، وَفِيهِ جَوَازُ الْكَلَامِ بَيْنَ الْإِقَامَةِ وَالْدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ ، وَمَنْعُهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ، وَالصَّوَابُ الْجَوَازُ ، وَسَوَاءُ كَانَ الْكَلَامُ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ أَوْ لغيرِهَا أَوْ لَا لِمَصْلَحَةٍ .

- على الأئمة أن يسووا بين الصفوف ، فعلى الإمام أن يتفقد الصف الذي يليه .

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَخَلَّلُ الصَّفَّ مِنْ نَاجِيَةٍ إِلَى نَاجِيَةٍ يَمْسُحُ صُدُورَنَا وَمَنَاكِبَنَا وَيَقُولُ : لَا تُحْتَلِفُوا فَتُخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ ) .

**فائدة :** أحاديث ضعيفة في هذا الباب :

إن الله لا ينظر إلى الصف الأعوج .

من عمر مياسر الصف فله أجران .

إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف .

- قوله ( أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ ) اختلف في معناها .

**فقيه :** معناه بمسحها وبجولها عن صورها .

**وقيل :** معناه يوقع بينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب ، وهذا هو الصحيح .

ويؤيده رواية أبي داود ( أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ ) .

**قال النووي :** معناه يوقع بينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب ، كما يقال تغير وجه فلان على أي ظهر لي من وجهه كراهة لي ، وتغير قلبه علي لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم ، واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن .

- إذا حصلت فرجة في الصف الأول ، ولم يكن في الصف الثاني سوى رجلين ، فلا ينبغي لأحدهما أن يتقدم ليصل الصف ؛ لئلا يترك أخاه منفرداً وحده خلف الصف .

وقد رأى النبي ﷺ رجلاً يصلي خلف الصف ، فلما انصرف قال له : ( استقبل صلاتك [أي : أعدها] ، فإنه لا صلاة لمنفرد خلف الصف ) ، رواه ابن ماجه .

وحيث تعارض أمران : الأمر بسد الفرج ، والأمر بعدم انفراد المأموم خلف الصف : فالأقرب هنا تقديم الوقوف مع صاحبه في الصف ؛ لأنه أقوى الأمرين ، وهو أحوط للصلاة ، خروجاً من خلاف من أبطل صلاة المنفرد خلف الصف .

وفي صورة السؤال : الوقوف مع المصلي الآخر : هو الأصل ، فلا يعدل عنه إلا لمعارض أرجح .

وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، كما في الاختيارات الفقهية (ص ٦٤)

وكذلك لو حضر اثنان وفي الصف فرجة ، فأيهما أفضل : وقوفهما جميعاً ، أو سد أحدهما الفرجة وينفرد الآخر ؟

رجح أبو العباس [يعني : ابن تيمية] الاصطفاف مع بقاء الفرجة ، لأن سد الفرجة مستحب ، والاصطفاف واجب . انتهى .

**( ويعمل : الله أكبر ) .**

أي : أن المصلي يبدأ صلاته بتكبيرة الإحرام : الله أكبر .

لحديث أبي هريرة ؓ قال : ( كان النبي ﷺ إذا كبر في الصلاة سكت هنيهة ) . متفق عليه . [ هنيهة ] أي قليلاً .

- الحكمة من افتتاح الصلاة بهذا هو تعظيم الله ، قال القاضي عياض : ” استحضر المصلي عظمته من تحياً لخدمته والوقوف بين يديه ، ليمتلئ هيبة فيحضر قلبه وبخشع ولا يغيب “ .

• وسميت تكبيرة الإحرام بهذا الاسم :لأنه يحرم على المصلي ما كان حلالاً له قبلها من موانع الصلاة كالأكل والشرب والكلام ونحو ذلك . ( كشف القناع ) .

وهي ركن من أركان الصلاة .

أ- لقوله ﷺ للمسيء في صلاته ( إذا قمت إلى الصلاة فكبر ) متفق عليه .

ب- ولحديث علي رضي الله عنه قال : قال ﷺ : ( مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ) رواه الترمذي .

قال العيني : قوله ( وتحريمها التكبير ) أي: تحريم الصلاة الإتياناً بالتكبير، كأن المصلي بالتكبير والدخول فيها صار ممنوعاً من الكلام، والأفعال الخارجة عن كلام الصلاة وأفعالها، فقليل للتكبير: تحريم؛ لمنعه المصلي من ذلك؛ ولهذا سُمِّيَتْ تكبيرة الإحرام؛ أي الإحرام بالصلاة، وبهذا استدلل علماءنا على فرضية تكبيرة الإحرام .

قال النووي رحمه الله : فتكبيرة الإحرام ركن من أركان الصلاة لا تصح إلا بها .

هذا مذهبنا ومذهب مالك وأحمد وجمهور السلف والخلف ، وحكى ابن المنذر وأصحابنا عن الزهري أنه قال : تنعقد الصلاة بمجرد النية بلا تكبير . قال ابن المنذر : ولم يقل به غير الزهري .

ثم قال : قد ذكرنا أن تكبيرة الإحرام لا تصح الصلاة إلا بها ، فلو تركها الإمام أو المأموم سهواً أو عمداً لم تنعقد صلاته ، ولا تجزئ عنها تكبيرة الركوع ولا غيرها ، هذا مذهبنا وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود والجمهور . ( المجموع ) .

• لا يجزئ للمصلي أن يكبر بغير لفظ : الله أكبر ، فلا بد من لفظ : الله أكبر . وهذا مذهب الجمهور .

لأن ألفاظ الذكر توقيفية ، يُتوقف فيها على ما ورد به النص ولا يجوز إبدالها بغيرها .

قال ابن قدامة : ولنا أن النبي ﷺ قال : تحريمها التكبير .

وقال للمسيء في صلاته : إذا قمت إلى الصلاة فكبر .

وفي حديث رفاعه : أن النبي ﷺ قال : لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة فيقول : الله أكبر . وكان النبي ﷺ يفتتح الصلاة بقوله : الله أكبر .

ولم ينقل عنه عدول عن ذلك حتى فارق الدنيا ، وهذا يدل على أنه لا يجوز العدول عنه . ( المغني ) .

• ورد فيمن أدرك تكبيرة الإحرام مع الإمام جملة من النصوص والآثار .

ومن ذلك : عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ صَلَّى لِلَّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي جَمَاعَةٍ يُدْرِكُ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى ، كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَتَانِ : بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ ، وَبَرَاءَةٌ مِنَ الْبَقَايَا) رواه الترمذي .

وهذا الحديث يروى موقوفاً على أنس بن مالك رضي الله عنه ، ومرفوعاً إلى النبي ﷺ ، وقد رجح الترمذي والدارقطني وقفه ، واختار الشيخ الألباني تحسينه مرفوعاً .

وسواء صح مرفوعاً أو موقوفاً فله حكم الرفع ؛ لأن مثل هذا الحكم لا يقوله أنس رضي الله عنه اجتهداً من عند نفسه ، فالظاهر أنه علم ذلك من النبي ﷺ .

وقد ورد في فضل إدراك تكبيرة الإحرام أحاديث أخرى مرفوعة ولكنها لا تخلو من ضعف .

ينظر: "مجمع الزوائد" (١٢٣/٢) ، "التلخيص الحبير" (٢٧/٢) .

وأما الآثار عن السلف في الحرص على إدراك تكبيرة الإحرام فكثيرة جداً ، ومنها :

عن مجاهد قال : سمعت رجلاً من أصحاب النبي ﷺ - لا أعلمه إلا ممن شهد بدرًا- قال لابنه : أدركت الصلاة معنا ؟ قال : نعم، قال : أدركت التكبيرة الأولى؟ قال: لا . قال: لَمَّا فَاتَكَ مِنْهَا خَيْرٌ مِنْ مِئَةِ نَاقَةٍ كُلِّهَا سَوْدُ الْعَيْنِ . (مصنف عبد الرزاق) .

وقال سعيد بن المسيب : ما فانتني التكبيرة الأولى منذ خمسين سنة . ( حلية الأولياء ) .

منسّق:تعداد نقطي + المستوى: ١ +  
محاذاة عند: 0 سم + مسافة بادئة: 36.0 سم

منسّق:تعداد نقطي + المستوى: ١ +  
محاذاة عند: 0 سم + مسافة بادئة: 36.0 سم

منسّق:تعداد نقطي + المستوى: ١ +  
محاذاة عند: 0 سم + مسافة بادئة: 36.0 سم

وقال وكيع : كان الأعمش قريباً من سبعين سنة، لم تفته التكبيرة الأولى، واختلفت إليه قريباً من سنتين، فما رأيته يقضي ركعة .  
( مسند ابن الجعد ) .

وعن إبراهيم قال: إذا رأيت الرجل يتهاون في التكبيرة الأولى فاغسل يدك منه [يعني : لا خير فيه] . ( حلية الأولياء ) .

وقال يحيى بن معين : سمعت وكيعاً ، يقول : ( من لم يدرك التكبيرة الأولى فلا ترج خيره ) . ( شعب الإيمان ) .

قال ابن حجر: وَالْمُنْتَقُولُ عَنْ السَّلَفِ فِي فَضْلِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى أَثَرٌ كَثِيرٌ " . ( التلخيص الحبير ) .

فينبغي الحرص على إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام . ( الإسلام سؤال وجواب ) .

– للعلماء أقوال : بماذا يدرك المأموم فضل تكبيرة الإحرام؟

**الأول:** أن المأموم يدرك فضلها بحضوره تكبيرة إمامه ، وتكبيره بعده دون تأخير .

**الثاني:** أنه يدركها ما لم يشرع الإمام في الفاتحة .

**الثالث:** يدركها إذا أدرك الإمام قبل أن ينتهي من قراءة الفاتحة ، وهو قول وكيع حيث سئل عن حد التكبيرة الأولى ، فقال : ما لم يختم الإمام بفاتحة الكتاب . ( طبقات المحدثين " للأصبهاني ) ( ٢١٩/٣ ) .

**الرابع:** أنها تُدرك بإدراك القيام مع الإمام لأنه محل تكبيرة الإحرام .

**الخامس:** أنها تحصل بإدراك الركوع الأول مع الإمام ، وهو مذهب الحنفية .

والقول الأول هو الأقرب ، وهو مذهب جمهور العلماء من الشافعية والحنابلة وغيرهم .

قال النووي : يستحب المحافظة على إدراك التكبيرة الأولى مع الإمام ، وفيما يدركها به أوجه : أصحها بأن يشهد تكبيرة الإمام ويشغل عقبها بعقد صلاته ، فإن آخر لم يدركها .

وقال ابن رجب : " ونص [الإمام] أحمد في رواية إبراهيم بن الحارث على أنه إذا لم يدرك التكبيرة مع الإمام لم يدرك التكبيرة الأولى .

وقال أيضاً : " وقد قال وكيع : من أدرك آمين مع إمامه فقد أدرك معه فضيلة تكبيرة الإحرام .

وأنكر الإمام أحمد ذلك ، وقال : لا تُدرك فضيلة تكبيرة الإحرام إلا بإدراكها مع الإمام " .

وقال ابن مفلح رحمه الله: قَالَ جَمَاعَةٌ: وَفَضِيلَةُ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِشُهُودِ تَحْرِيمِ الْإِمَامِ . "الفروع" لابن مفلح (٥٢١/١)

وقال الحجاوي : " وإدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام فضيلة، وإنما تحصل بالاشتغال بالتحريم عقب إمامه مع حضوره تكبيرة إحرامه " .  
الإقناع " ( ١ / ١٥١ ) .

وقال الشيخ ابن عثيمين : " السنة : إذا كبر الإمام أن تبادر وتكبر حتى تدرك فضل تكبيرة الإحرام ، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : ( إذا كبر فكبروا ) والفاء تدل على الترتيب والتعقيب ، يعني : من حين أن يكبر وينقطع صوته من الراء بقوله : ( الله أكبر ) فكبر أنت ولا تشتغل لا بدعاء ولا بتسوك ولا بمخاطبة من بجانبك ، فإن هذا يفوت عليك إدراك فضل تكبيرة الإحرام . ( لقاء الباب المفتوح )

وفي "الملخص الفقهي للشيخ صالح الفوزان : ولا تحصل فضيلتها المنصوصة إلا بشهود تحريم الإمام . ( الإسلام سؤال وجواب ) .

– لا بد أن يكون تكبير المأموم بعد انتهاء الإمام من التكبير .

**قال النووي :** قوله ( فإذا كبر ، فكبروا ) قال النووي : فيه أمر المأموم بأن يكون تكبيره عقب تكبير الإمام، ويتضمن مسألتين:

إحدهما: أنه لا يكبر قبله، ولا معه، بل بعده، فلو شرع المأموم في تكبيرة الإحرام ناوياً الاقتداء بالإمام، وقد بقي للإمام منها حرف، لم يصح إحرام المأموم بلا خلاف، لأنه نوى الاقتداء بمن لم يصر إماماً، بل بمن سيصير إماماً إذا فرغ من التكبير .

والثانية: أنه يستحب كون تكبيرة المأموم عقب تكبيرة الإمام، ولا يتأخر، فلو تأخر جاز، وفاته كمال فضيلة تعجيل التكبير .

● قوله ( ويقول : الله أكبر ) فيه لا بد من النطق بها .

**قال ابن هبيرة :** وأنفقوا على أن تكبيرة الإحرام مع فروض الصلاة، وكذلك اتفقوا على أنه لا تصح الصلاة إلا بنطق، وأنه لا يكفي فيه مجرد النية بالقلب من غير نطق بالتكبير .

- الأخرس ينوي الدخول بالصلاة بقلبه ، ولا يلزمه أن يحرك لسانه في أصح القولين ، إذ لا منفعة منه .

### ﴿ وَالْأَهْلُ بِدِينِهِ ﴾ .

أي : يرفع يديه عند تكبيرة الإحرام .

وهذا الرفع في هذا الموضع مستحب عند الجميع .

**قال النووي :** أجمعت الأمة على ذلك عند تكبيرة الإحرام .

( لكن قال بعض العلماء بالوجوب ، كداود وابن حزم وجماعة ) .

لحديث ابن عمر -رضي الله عنهما- ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وفي حديث أبي حمزة ، عَنِ أَبِي دَاوُدَ ( يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بَيْنَ مَنْكِبَيْهِ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ ) .

وَلَمْ يُسَلِّمْ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ، وَلَكِنْ قَالَ ( حَتَّى يُحَازِي بَيْنَ فُتُوعِ أَذُنَيْهِ ) .

**ومن المواضع التي يستحب فيها رفع اليدين :** عند الركوع وعند الرفع منه .

لحديث ابن عمر السابق ، فهو واضح الدلالة على ذلك .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يشرع رفع اليدين فيهما في غير تكبيرة الإحرام .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

أ-لحديث البراء بن عازب قال ( رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب أذنيه ثم لم يعد ) رواه أبو داود .

وهو من رواية يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وقد اتفق الحفاظ أن قوله ( لم يعد ) مدرجاً في الخبر من قول يزيد بن أبي زياد .

والحديث ضعفه : سفيان بن عيينة ، والشافعي ، والحميدي شيخ البخاري ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، والدارمي ، والبخاري وغيرهم .

ب- ولحديث ابن مسعود قال ( لأصلي لكم صلاة رسول الله ﷺ ... فلم يرفع يديه إلا مرة واحدة ) رواه أبو داود .

وهذا الحديث حسنه الترمذي وصححه ابن حزم .

والحديث ضعفه : عبد الله بن المبارك ، وأحمد بن حنبل ، والبخاري ، والبيهقي ، والدارقطني وغيرهم . ( المجموع ) .

**ولذلك قال الشوكاني :** لكن عارض هذا التحسين والتصحيح قول ابن المبارك : لم يثبت عندي ، وقول ابن أبي حاتم : هذا حديث خطأ ، وتضعيف أحمد ، وتصريح أبي داود بأنه ليس بصحيح ، وقول الدار قطني : أنه لم يثبت .

والقول الأول هو الصحيح .

- وهناك موضع رابع يشرع فيه رفع اليدين وهو : عند القيام من التشهد الأول .

واختار هذا القول ابن المنذر ، والنووي ، والبيهقي ، ورجحه ابن تيمية ، وهو مذهب أمير المؤمنين في الحديث البخاري .

أ- عَنْ نَافِعٍ ( أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . رَفَعَ يَدَيْهِ ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ . وَرَفَعَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ) رواه البخاري .

ب- جاء عند أبي داود من حديث أبي حميد قال ( إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بَيْنَ مَنْكِبَيْهِ كَمَا كَبَّرَ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ ) رواه أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح .

ج - عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ( أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ، وَصَنَعَ مِثْلَ ذَلِكَ إِذَا قَضَى قِرَاءَتَهُ وَأَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ ، وَصَنَعَهُ إِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، وَإِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ كَذَلِكَ وَكَثَرُ ) رواه أبو داود والترمذي وقال : حسن صحيح .

قال النووي : وهذا القول هو الصواب ، فقد صح في حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه كان يفعله ، رواه البخاري ، وصح أيضاً من حديث أبي حميد الساعدي ، رواه أبو داود ، والترمذي بأسانيد صحيحة .

قال ابن دقيق العيد : ثبت الرفع عند القيام من الركعتين .

**وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يشرع .**

وهذا مذهب الشافعية والحنابلة .

لحديث ابن عمر السابق ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ) . وجه الدلالة : أنه صريح في رفع اليدين في ثلاثة مواضع فقط وهي : عند تكبيرة الإحرام ، وعند الركوع ، وعند الرفع منه .

**والراجح القول الأول .**

● رفع اليدين في هذه المواضع سنة من سنن الصلاة .

● اختلف العلماء هل ترفع الأيدي حال السجود أم لا ؟ على قولين :

**القول الأول : أنها ترفع .**

وهذا القول قول ابن حزم ، ورجحه ابن المنذر وجماعة ، واختاره الألباني .

لحديث مالك بن الحُوَيْرِث ( أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي صَلَاتِهِ ، وَإِذَا رَكَعَ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، وَإِذَا سَجَدَ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ حَتَّى يُحَازِيَ بِحِمَا فُرُوعِ أُذُنَيْهِ ) رواه النسائي .

**القول الثاني : لا يستحب .**

وهذا مذهب الجماهير .

لحديث ابن عمر ( ولا يفعل ذلك في السجود ) .

وهذا القول هو الصحيح .

وقد قال الحافظ ابن حجر : وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة ولا يخلو شيء منها من مقال .

● **إلى أين ترفع الأيدي ؟**

في حديث ابن عمر ( إلى حذو منكبيه ) .

وبهذا قال جمهور العلماء .

وفي حديث مالك : ( إلى فروع أذنيه ) .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

وكلا الصفتين من العبادات التي تفعل هذه مرة وهذه مرة .

● **الحكمة من رفع اليدين :**

**وقيل :** إعظام لله ، واتباع لرسوله .

**وقيل :** استكانة وانقياد .

**وقيل :** هو إشارة إلى استعظام ما دخل فيه .

**وقيل :** إشارة إلى طرح أمور الدنيا والإقبال بكلية على صلاته ومناجاته ربه .

**قال النووي :** وفي أكثرها نظر .

**وقال القرطبي :** قيل : فيه أقوال أنسبها مطابقة قوله ( الله أكبر ) لفعله .

وقال ابن عبد البر : معنى رفع اليدين عند الافتتاح وغيره خضوع واستكانة وإبتهاال وتعظيم لله واتباع لسنة رسول الله ﷺ .

— هذه السنة تشترك فيها الرجال والنساء ولم يرد ما يدل على الفرق بينهما فيها ، والأصل تساوي الرجال والنساء في الأحكام إلا ما دل

الدليل عليه .

• متى يكون الرفع ، هل يكون قبل التكبير أم معه أم بعده ؟

ورد الرفع مع التكبير ، وورد قبله ، وورد بعده .

ورد قبله ، كحديث ابن عمر ( رفع يديه حتى يكونا بحذو منكبيه ، ثم كبر ) .

وورد بعد الرفع ، كما في حديث مالك بن الحويرث عند مسلم بلفظ : ( كبر ثم رفع يديه ) .

وورد ما يدل على المقارنة ، كحديث ابن عمر : ( كان إذا دخل في الصلاة كبر ثم رفع يديه ) .

• ما حكم نظر المأموم إلى الإمام ؟

يجوز إذا كان الإمام معروفاً بعلمه ودينه وتطبيقه للسنة ، فإنه ينظر إليه ليقنتدي به ، لكن بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى الالتفات ، كأن يكون الإمام بعيداً ، لأن الأصل في الالتفات في الصلاة مكروه .

ومما يدل على الجواز :

عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ قَالَ ( قُلْنَا لِحَبَابٍ أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ قَالَ نَعَمْ . قُلْنَا يَمْ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ قَالَ بِاضْطِرَابٍ لِحَبَابِهِ ) رواه البخاري .

وقوله ﷺ - كما في صلاة الكسوف - ( لَقَدْ رَأَيْتُنِي أُرِيدُ أَنْ أَخَذَ وَطْفًا مِنَ الْجَنَّةِ حِينَ رَأَيْتُمُونِي جَعَلْتُ أَقْدِمُ - وَقَالَ الْمُرَادِيُّ أَتَقَدَّمُ - وَلَقَدْ رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَخْطُمُ بَعْضُهَا بَعْضًا حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ ) رواه مسلم .

وقال النبي ﷺ حينما صلى على المنبر أول ما صنع قال ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي صَنَعْتُ هَذَا لِنَأْتُمُوا فِي وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي ) رواه مسلم ، وهذا يدل على أنهم ينظرون إليه . ( ابن عثيمين ) .

( وَيُسْمِعُ الْإِمَامُ مِنْ خَلْفِهِ )

أي : على الإمام أن يرفع صوته بالتكبير ليسمع من خلفه .

أ-لفعل النبي ﷺ .

أ-عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ ( صَلَّى لَنَا أَبُو سَعِيدٍ فَجَهَرَ بِالتَّكْبِيرِ حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ وَحِينَ سَجَدَ وَحِينَ رَفَعَ وَحِينَ قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ وَقَالَ هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ) رواه البخاري .

وجه الدلالة : فيه التصريح بالجهر بالتكبير من أبي سعيد ، وأن النبي ﷺ كان يفعله .

ب- وعن أبي هريرة قال ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ ثُمَّ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ رَيْنًا لَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْجُلُوسِ ) متفق عليه .

وجه الدلالة : فعله ﷺ للتكبير ، ونقل الصحابة له دليل على أنه كان يجهر بذلك .

ج- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَيْنًا وَلَكَ الْحَمْدُ ... ) متفق عليه .

وجه الدلالة : أن قوله ( فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ) دليل على الجهر بالتكبير وإلا فكيف يكبر المأموم بعد تكبير الإمام لو كان الإمام يسر بالتكبير .

د-ولأنه لا يتم اقتداء المأمومين بالإمام إلا بسماع التكبير ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

• أما المأموم فلا يشترع له رفع صوته بالتكبير .

أ-عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ ( صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَأَبُو بَكْرٍ خَلْفَهُ ، فَإِذَا كَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ أَبُو بَكْرٍ لِيُسْمِعَنَا ) رواه مسلم .

وكان ذلك في مرض الرسول ﷺ فكان صوته ضعيفا لا يسمعه المصلون، فكان أبو بكر يبلغ الناس تكبير النبي ﷺ، فلو كان المقتدون به



عليه السلام يرفعون أصواتهم بالتكبير لما احتاج أبو بكر الصديق ﷺ أن يرفع صوته وحده كي يُسمع الصحابة من خلفه.

ب- وقد نهي الرسول ﷺ المصلي أن يجهر بقراءته إذا كان ذلك سيشوش على مصلٍّ آخر ، فقال ( أَمَا إِنَّ أَخَذَكُمْ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ ، فَلْيَعْلَمْ أَحَدُكُمْ مَا يُنَاجِي رَبَّهُ ، وَلَا يَجْهَرُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ ) . رواه أحمد

وجهر المأموم بالتكبير يشوش على المصلين ، بل قد يتسبب في خطأ بعض المأمومين في الصلاة ، حين يدخل أحد المصلين متأخراً فيدخل في الصلاة مع الإمام وهو ساجد ، ويجهر بالتكبير فيرفع بعض المأمومين من السجود ظناً منهم أن الإمام هو الذي كبر .

ولذلك قال البهوتي الحنبلي رحمه الله : يكره جهر مأموم في الصلاة بشيء من أقوالها ؛ لأنه يخلط على غيره .

ج- ويدل على ذلك أيضاً : أن الإمام إنما شرع الجهر في حقه حتى يتمكن المأموم من الاقتداء به ، أما المأموم فلا حاجة لأن يجهر بالتكبير .

ويدل على ذلك أيضاً : الإجماع العملي من المسلمين في مساجدهم ، فلم يزل المسلمون في مساجدهم ينكرون على المأموم إذا رفع صوته بالتكبير أو القراءة .

وأما الإجماع : فقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية اتفاق الأئمة على أنه لا يشرع أن يجهر المأموم بالتكبير ، فقال : " لا يشرع الجهر بالتكبير خلف الإمام لغير حاجة باتفاق الأئمة " .

وقال النووي الشافعي رحمه الله : أما غير الإمام فالسنة الإسرار بالتكبير سواء المأموم والمنفرد . ( المجموع ) .

#### • التبليغ خلف الإمام .

تعريف التبليغ : هو إيصال صوت الإمام للمأمومين .

يجوز التبليغ خلف الإمام إذا كان هناك حاجة ، كإخفاص صوت الإمام ، أو مرضه ، أو سعة المسجد وكثرة المصلين .

قال ابن قدامة : وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَجْهَرَ بِالتَّكْبِيرِ ، بِحَيْثُ يَسْمَعُ الْمَأْمُومُونَ لِيُكَبِّرُوا ، فَإِنَّهُمْ لَا يَجُوزُ لَهُمُ التَّكْبِيرُ إِلَّا بَعْدَ تَكْبِيرِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ إِسْمَاعُهُمْ ، جَهَرَ بَعْضُ الْمَأْمُومِينَ لِيَسْمَعَهُمْ ، أَوْ لِيَسْمَعَ مَنْ لَا يَسْمَعُ الْإِمَامَ .

وقال النووي : يسن للإمام الجهر بتكبيرات الصلاة كلها ويقول سمع الله لمن حمده ليعلم المأمومون انتقاله ، فإن كان ضعيف الصوت لمرض وغيره فالسنة أن يجهر المؤذن أو غيره من المأمومين جهراً يسمع الناس وهذا لا خلاف فيه . ( المجموع ) .

#### والأصل في مشروعية التبليغ خلف الإمام :

أ- عَنْ جَابِرٍ قَالَ ( اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ وَهُوَ قَاعِدٌ وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ تَكْبِيرَهُ فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا قِرَاءَةً قِيَامًا فَأَشَارَ إِلَيْنَا فَقَعَدْنَا فَصَلَّيْنَا بِصَلَاتِهِ فُعُودًا فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ « إِنْ كِدْتُمْ أَنْفَاءً تَتَفَعَّلُونَ فَعَلْ فَارِسَ وَالرُّومَ يَقُومُونَ عَلَى ثُلُوكِهِمْ وَهُمْ فُعُودٌ فَلَا تَفْعَلُوا انْتُمُوا بِأَيْمَانِكُمْ إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا وَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا فُعُودًا ) رواه مسلم .

ب- عَنْ جَابِرٍ قَالَ ( صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ خَلْفَهُ فَإِذَا كَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ أَبُو بَكْرٍ لِيُسْمِعَنَا ) رواه مسلم .

ج- وَعَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ ( لَمَّا مَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ أَنَاهُ بِأَلَّا يُؤْذِنُهُ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ قُلْتُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ إِنْ يَثْمُ مَقَامَكَ يَبْكِي فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِرَاءَةِ قَالَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ قُلْتُ مِثْلَهُ فَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ ، أَوِ الرَّابِعَةِ إِنَّكَ صَوَاحِبٌ يُوسِفُ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ فَصَلَّى وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَحُطُّ بِرَجْلَيْهِ الْأَرْضَ فَلَمَّا رَأَى أَبُو بَكْرٍ دَهَبَ يَتَأَخَّرُ فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ صَلِّ فَتَأَخَّرَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ وَقَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جَنْبِهِ ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ التَّكْبِيرَ ) رواه البخاري .

فهذه الأدلة فيها دلالة واضحة على أنه يجوز التبليغ من أحد المأمومين عند الحاجة إليه ، كضعف صوت الإمام ، أو كثرة المصلين بحيث لا يبلغهم صوت الإمام ، وذلك لأن متابعة الإمام أمر مطلوب شرعاً ولا تحصل عند ضعف صوت الإمام بالتبليغ .

قال ابن تيمية : لا يشرع الجهر بالتكبير خلف الإمام لغير حاجة باتفاق الأئمة ، فإن بلالاً لم يكن يبلغ خلف النبي ﷺ هو ولا غيره ، ولم يكن يبلغ خلف الخلفاء الراشدين ، لكن لما مرض النبي ﷺ صلى بالناس مرة وصوته ضعيف ، وكان أبو بكر يصلي إلى جنبه يسمع الناس التكبير ، فاستدل العلماء بذلك على أنه يشرع التكبير عند الحاجة مثل ضعف صوته ، فأما بدون ذلك فاتفقوا على أنه مكروه غير

مشروع ، وتنازعوا في بطلان صلاة من يفعله على قولين ، والنزاع في الصحة معروف في مذهب مالك وأحمد وغيرهما . غير أنه مكروه باتفاق المذاهب كلها ، والله أعلم. انتهى .

**وقال أيضاً :** التبليغ خلف الإمام لغير حاجة بدعة غير مستحبة باتفاق الأئمة، وإنما يجهر بالتكبير الإمام، كما كان النبي ﷺ وخلفاؤه يفعلون، ولم يكن أحد يبلغ خلف النبي ﷺ، لكن لما مرض النبي ﷺ ضعف صوته، فكان أبو بكر رضي الله عنه يسمع بالتكبير ، وقد اختلف العلماء : هل تبطل صلاة المبلغ ؟ على قولين في مذهب مالك ، وأحمد وغيرهما " .

**وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله:** فإذا احتيج إلى التبليغ لسعة المسجد وكثرة الجماعة أو لضعف صوت الإمام لمرض أو غيره ، فإنه يقوم بعض الجماعة بالتبليغ ، أما إذا كان الصوت واضحاً للجميع ولا يخفى على أحد في الأطراف ، بل علم أن الجميع يسمعه فليس هناك حاجة للتبليغ ولا يشرع. انتهى .

**( وهبته نفسه ) .**

أي : وغير الإمام — كالمأموم والمنفرد — يُسمع نفسه ، يعني يتكلم بنطق بحيث يسمع نفسه .

● تنبيه : اتفق العلماء على أنه لا بد أن يحرك لسانه بالحروف وينطق بها ، فلا يجزئه أن ينوي القراءة والأدكار من دون نطق وتلفظ بالحروف ، واختلفوا في حكم رفع صوته قليلاً بحيث يسمع نفسه .

**ف قيل :** يجب أن يسمع المصلي نفسه .

**وقيل :** لا يجب ذلك ، بل يجزئه أن يأتي بالحروف ولو لم يسمع نفسه .

وهذا اختيار ابن تيمية رحمه الله ، وهو **الراجح** .

**( ويحمل يديه تيمت سريته ) .**

ذهب جماهير العلماء أن السنة في اليدين حال القيام هو الوضع وليس الإرسال .

**قال ابن قدامة :** أما وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة : فمن سنتها في قول كثير من أهل العلم ، يروى ذلك عن علي وأبي هريرة والنخعي وأبي مجلز وسعيد بن جبير والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ، وحكاه ابن المنذر عن مالك

أ- لحديث وائل بن زائل بن حُجرٍ رضي الله عنه قال: ( صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ ) . أَخْرَجَهُ ابْنُ حُرَيْمَةَ

ب- ولحديث وائل بن حُجرٍ ( أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَثِيرًا ، ثُمَّ التَّخَفَّ بِثَوْبِهِ ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى ... ) رواه مسلم .

ج- ولحديث هلب الطائي قال ( كان رسول الله ﷺ يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه ) رواه الترمذي .

د- ولحديث سهل بن سعد قال ( كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة ) رواه البخاري .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن السنة الإرسال .

**قال الشوكاني :** وروى ابن المنذر عن ابن الزبير والحسن البصري والنخعي أنه يرسلها ولا يضع اليمنى على اليسرى .

لحديث المسيء في صلاته ، حيث أن النبي ﷺ لم يعلمه المسيء في صلاته .

**والصحيح القول الأول .**

والجواب عن حديث المسيء في صلاته أن يقال : بأن النبي ﷺ لم يعلم المسيء في صلاته إلا الأركان والواجبات .

● قوله ( تحت سرتة ) اختلف العلماء : أين يضع المصلي يديه هل على صدره أم تحت سرتة في مكان آخر على أقوال :

**القول الأول :** على صدره .

وهو قول إسحاق وجماعة ، ورجحه ابن عثيمين رحمه الله .

لحديث وائل بن حجر السابق ( صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ ) .

**قال الشوكاني :** ولا شيء في الباب أصح من حديث وائل المذكور .

**قال الألباني :** وضعهما على الصدر هو الذي ثبت في السنة ، وخلافه إما ضعيف أو لا أصل له " انتهى .  
**وقال السندي** في حاشية ابن ماجة : **وَبِالْجُمْلَةِ فَكَمَا صَحَّ أَنَّ الْوَضْعَ هُوَ السُّنَّةُ دُونَ الْإِسْنَالِ ثَبِتَ أَنَّ مَحَلَّهُ الصَّدْرَ لَا غَيْرَ ، وَأَمَّا حَدِيث :**  
**( أَنَّ مِنْ السُّنَّةِ وَضَعَ الْأَكْفَ عَلَى الْأُكْفِ فِي الصَّلَاةِ تَحْتَ السُّرَّةِ ) فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى ضَعْفِهِ " انتهى .**  
**وقال ابن عثيمين :** وذهب آخرون من أهل العلم : إلى أنه يضعهما على الصدر ، وهذا هو أقرب الأقوال .

● لكن هذه الزيادة ( على صدره ) شاذة .

وأصل الحديث في صحيح مسلم من حديث وائل بن حجر بدون لفظ ( على صدره ) .

وهذه الزيادة تفرد بها مؤمل بن إسماعيل .

تفرد مؤمل به عن الثوري ، ومؤمل ليس بالقوي ، وقد وصفه الحافظ بأنه صدوق سبي الحفظ

أيضاً : أن مؤملاً قد خالف جمعاً من الحفاظ عن الثوري ، كعبد الرزاق ، والفرابي ، والمخزومي ، وغيرهم .تنظر رواياتهم في (المسند الجامع

٦٧٦/١٥) ، لم يذكر أحد منهم وضعها على الصدر ، وإنما هو مطلق الأخذ باليمين على الشمال .

ج/ أنه قد تابع الثوري جماعة من الحفاظ عن عاصم بن كليب يقاربون العشرة ، لم يذكر أحد منهم وضعها على الصدر .

فيتبين من تلك الأوجه أن هذه الرواية شاذة ، لا يعول عليها .

وأصل الحديث في مسلم دون (على صدره) بلفظ (ثم وضع يده اليمنى على اليسرى) .

**القول الثاني :** تحت السرة .

وهو مذهب أبي حنيفة ، وسفيان الثوري .

لقول علي (إن من السنة في الصلاة وضع الأُكف على الأُكف تحت السرة) رواه أبو داود .

وهذا ضعيف بالاتفاق كما قال النووي .

قال البيهقي : لا يثبت إسناده .

**القول الثالث :** أنه مخير .

وبه قال الأوزاعي ، وابن المنذر .

قال ابن المنذر : لم يثبت عن النبي ﷺ في ذلك شيء ، فهو مخير .

وهذا القول هو **الراجح** .

لأنه ثبت أن السنة وضع اليمنى على اليسرى أثناء القيام ، ولم يثبت دليل في مكان الوضع ، فيكون المصلي مخيراً .

قال الترمذي في ( سننه ) والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم : يرون أن يضع الرجل يمينه على

شماله في الصلاة ، ورأى بعضهم أن يضعهما فوق السرة ، ورأى بعضهم أن يضعهما تحت السرة ، وكل ذلك واسع عندهم .

● **كيفية وضع اليدين ، لها صفتان :**

**الأولى :** وضع كفه اليمنى على كفه اليسرى ورسغها وساعدها .

لحديث وائل بن حجر أنه قال ( قُلْتُ : لَأَنْظُرَنَّ إِلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ يُصَلِّي ، فَتَنَظَّرْتُ إِلَيْهِ فَقَامَ فَكَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى حَادَتَا

بِأُذُنَيْهِ ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى وَالرُّسْغَ وَالسَّاعِدَ . . . ) رواه أبو داود .

**قال السندي :** قوله ( الرُّسْغَ ) هُوَ مَقْصِلُ بَيْنِ الْكَفِّ وَالسَّاعِدِ ، وَالْفَرَادُ أَنَّهُ وَضَعَ يَحِيْثُ صَارَ وَسَطَ كَفِّهِ الْيُمْنَى عَلَى الرُّسْغِ ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ

أَنْ يَكُونَ بَعْضُهَا عَلَى الْكَفِّ الْيُسْرَى ، وَالْبَعْضُ عَلَى السَّاعِدِ .

**الثانية :** أن يقبض باليمنى على كوع اليسرى .

لحديث وائل بن حجر ﷺ قَالَ ( رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ قَائِمًا فِي الصَّلَاةِ قَبَضَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ ) رواه النسائي .

**الكوع :** هو طرف الزند الذي يلي الإبهام .

- ما الحكمة من هذه الصفة .

**قال النووي :** قال العلماء : والحكمة في وضع إحداهما على الأخرى أنه أقرب إلى الخشوع ومنعهما من العبث ، والله أعلم.

**وقال الحافظ :** قال العلماء الحكمة في هذه الهيئة أنها صفة السائل الذليل ، وهو أمنع للعبث ، وأقرب للخشوع .

### ﴿ يَنْظُرُ مِنْ مَوْضِعِ سَجْدِهِ ﴾ .

أي : يسن للمصلي أن ينظر موضع سجوده .

وهذا قول جماهير العلماء .

**قال ابن قدامة :** يستحب للمصلي أن يجعل نظره إلى موضع سجوده ، قال أحمد - في رواية حنبل - : الخشوع في الصلاة : أن يجعل

نظره إلى موضع سجوده ، وروي ذلك عن مسلم بن يسار ، وقناة .

أ- حديث عائشة ( أن النبي ﷺ دخل الكعبة فما جاوز بصره موضع سجوده ) رواه الحاكم .

ب- ولأن الله أثنى على المؤمنين ومدحهم بالخشوع في الصلاة ، ومن صفات الخاشع أن ينظر إلى موضع سجوده .

قال ابن تيمية : إن خفض البصر من تمام الخشوع .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه ينظر أمامه .

وهذا مذهب المالكية .

استدلوا بقوله تعالى ( فول وجهك شطر المسجد الحرام ) .

قالوا : إن المصلي مأثور بأن يولي وجهه شطر المسجد الحرام ، وإذا نظر إلى موضع سجوده احتاج إلى نوع من الانحناء ، والمنحني إلى

موضع سجوده لم يول وجهه شطر المسجد الحرام .

**والصحيح القول الأول .**

فائدة : قال ابن حجر : ويمكن أن يفرق بين الإمام والمأموم فيستحب للأمام النظر إلى موضع السجود وكذا للمأموم إلا حيث يحتاج إلى

مراقبة إمامه وأما المنفرد فحكمه حكم الإمام والله أعلم .

- يستثنى من ذلك :

حال التشهد فإنه ينظر إلى سباحتته .

فعن عبد الله بن الزبير ( أن النبي ﷺ كان إذا قعد في التشهد وضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بالسبابة لا يجاوز بصره إشارته

( .

رواه أبو داود والنسائي واللفظ له - وصححه النووي في " شرح مسلم " فقال : والسنة أن لا يجاوز بصره إشارته ، وفيه حديث صحيح

في " سنن أبي داود . ( شرح مسلم ) .

واستثنى بعض أهل العلم: فيما إذا كان في صلاة الخوف ، لقوله تعالى ( وَخُذُوا حِذْرَكُمْ ) .

وبأن النبي ﷺ بعث عينا يوم حنين، فجعل رسول الله ﷺ ينظر إلى ناحية الشَّعْبِ وهو يُصَلِّي لينظر إلى هذا العين .

واستثنى بعض العلماء أيضاً: المصلي، في المسجد الحرام وقالوا: ينبغي أن ينظر إلى الكعبة؛ لأنها قبلة المصلي .

ولكن هذا القول ضعيف؛ فإن النَّظَرَ إلى الكعبة يشغل المصلي بلا شك؛ لأنه إذا نَظَرَ إلى الكعبة نَظَرَ إلى النَّاسِ وهم يطوفون فأشغلوهم،

والصَّحِيح أنَّ المسجد الحرام كغيره؛ ينظر فيه المصلي إما إلى موضع سجوده، أو إلى تلقاء وجهه. ( الشرح الممتع ) .

### ﴿ ثُمَّ يَقُولُ : دَعَاءَ الْاِسْتِغْنَاءِ الْكَبِيرِ ﴾ .

أي : بعد تكبيرة الإحرام يقول دعاء الاستغناح .

لحديث أبي هريرة ؓ قَالَ : ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ سَكَتَ هُنَيْئَةً ، قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ ، فَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ : "أَقُولُ : اَللّٰهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي

وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، اَللّٰهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، اَللّٰهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ

خَطَايَايَ بِالمَاءِ وَالتَّلَجِ وَالْبَرْدِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وقد وردت عدة أدعية للاستفتاح :

أ- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ كَبَّرَ ، ثُمَّ يَقُولُ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ ، وَتَعَالَى جَدُّكَ ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ ، ثُمَّ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ثَلَاثًا ، أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمَزِهِ ، وَنَفْسِهِ ، وَنَفْسِهِ ، ثُمَّ يَقْرَأُ ) رواه أبو داود .

● وهذا الحديث بعض العلماء ضعفه كآحمد وابن خزيمة ، وصححه بعضهم كالعقيلي ، وابن حجر ، وأحمد شاكر .

لكن :

جاء عن عمر أنه كان يستفتح به يجهر به .

فقد روى مسلم : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ كَانَ يَجْهَرُ بِمُؤَلَّاهِ الْكَلِمَاتِ يَقُولُ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ تَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ .

وعبد الله ابن أبي لبابة لم يدرك عمر .

لكن الطحاوي في شرح معاني الآثار روى الحديث من طريق عمرو بن ميمون الأودي أنه صلى مع عمر بن الخطاب صلاة الظهر فدعا بهذا الدعاء وجهر به . ورجاله ثقات ، وجاء عنه أيضاً عند أبي شيبه والدارقطني والحاكم والبيهقي وإسناده صحيح ، وللحديث شواهد تقويه :

أ- جهر عمر .

ب- جاء عند أبي داود مرفوعاً كما تقدم وفيه ضعف .

قال ابن المنذر في الأوسط : وممن روينا عنه أنه كان يقول هذا القول إذا استفتح الصلاة ، أبو بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود .

وقال ابن رجب: صح هذا (يعني : الاستفتاح بـ سبحانك اللهم وبحمدك) عن عمر وابن مسعود، وروي عن أبي بكر وعثمان.

ب- دعاء : ( اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ... ) كما تقدم في حديث أبي هريرة .

( إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ ) أي : تكبيرة الإحرام . ( سَكَتَ ) المقصود عدم رفع الصوت بدليل قوله كما جاء في رواية عن أبي هريرة قال : ( ما تقول ) . ( هُنَيْئَةً ) أي قليلاً .

ج- عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ( أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ : وَجْهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ . أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي فَاعْفُرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ وَاهْدِنِي لأَحْسَنَ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لأَحْسَنَهَا إِلَّا أَنْتَ وَاصْرَفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ لَبِّكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ) رواه مسلم .

د- ( الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً ) استفتح به رجل من الصحابة ، فقال النبي ﷺ : ( عجبت لها فتحت لها أبواب السماء ) رواه مسلم .

هـ- ( الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ) استفتح به رجل آخر فقال ﷺ : ( لقد رأيت اثني عشر ملكاً يبتدرونها أيهم يرفعها ) رواه مسلم .

و- ( اللَّهُمَّ رَبِّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمِ الْغَيْبِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ) رواه مسلم .

وهذا في صلاة الليل .

فقد قالت عائشة ( كَانَ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ افْتَتَحَ صَلَاتَهُ : اللَّهُمَّ رَبِّ جِبْرَائِيلَ .... ) .

#### ● اختلف العلماء في أفضلها :

فاختار بعض العلماء دعاء : ( سبحانك اللهم ... ) .

قال أحمد : أما أنا فأذهب إلى ما روي عن عمر [ سبحانك اللهم وبحمدك ... ] ، ولو أن رجلاً استفتح ببعض ما روي عن النبي ﷺ من الاستفتاح لكان حسناً ، قال ابن القيم : وإنما اختار الإمام أحمد هذا لعشرة أوجه :

منها : جهر عمر به يعلمه الصحابة ، ومنها : اشتماله على أفضل الكلام بعد القرآن ، وأفضل الكلام بعد القرآن : سبحان الله والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ومنها : أنه استفتاح أخلص للثناء على الله ، وغيره متضمن للدعاء ، والثناء أفضل من الدعاء .

وقيل : دعاء : اللهم باعد بيني وبين خطاياي .

قال الشوكاني : ولا يخفى أن ما صح عن النبي ﷺ أولى بالإثارة والاختيار ، وأصح ما روي في الاستفتاح حديث أبي هريرة ثم حديث علي .

واختار شيخ الإسلام أن العبادة إذا وردت على وجوه متنوعة فالأفضل تفعل هذه مرة وهذه مرة ، وفي ذلك فوائد :

اتباعاً للسنة ، وحضوراً للقلب ، وإحياء السنة ، وتأسيساً بالنبي ﷺ .

#### ● حكمه : سنة .

قال ابن قدامة : وهو من سنن الصلاة في قول أكثر أهل العلم .

لهذه الأحاديث .

#### ● يقال سرّاً .

قال ابن قدامة : وعليه عامة أهل العلم لأن النبي ﷺ لم يجهر به .

#### ● يكون في الركعة الأولى فقط .

فائدة : تختلف الركعة الأولى عن الثانية بأمر :

أولاً : الاستفتاح في الركعة الأولى .

ثانياً : تكبيرة الإحرام في الركعة الأولى .

ثالثاً : التعوذ في الركعة الأولى على القول الراجح .

رابعاً : القراءة في الركعة الأولى أطول من الركعة الثانية .

● دعاء الاستفتاح يكون في الفرض والنفل .

● دعاء الاستفتاح يكون بين التكبير والقراءة .

لقوله ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ سَكَتَ هُنَيْئَةً ، قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ ) .

● خالف الإمام مالك فقال : إن دعاء الاستفتاح لا يشرع .

لحديث عائشة قالت ( كان رسول الله ﷺ يستفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين ) .

والأحاديث ترد عليه .

وأما قول : ( يستفتح القراءة ... ) أي القراءة الجهرية .

#### ● لا يشرع الجهر بدعاء الاستفتاح :

لقوله ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ سَكَتَ هُنَيْئَةً ، قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ ) .

● لا يشرع أن يجمع بين أكثر من دعاء من أدعية الاستفتاح في صلاة واحدة .

● اختلف العلماء : هل يشرع دعاء الاستفتاح في صلاة الجنازة على قولين :

**القول الأول :** أن دعاء الاستفتاح لا يسن في صلاة الجنازة .

وهو قول الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة .

أ- أنه لم يرد عن النبي ﷺ أنه استفتح في صلاة الجنازة .

ب- قالوا : إن صلاة الجنازة شرع فيها التخفيف ، فناسب ترك الاستفتاح فيها .

قال النووي : وَأَمَّا دُعَاءُ الْإِسْتِفْتَاكِ فَبِهِ وَجْهَانِ ، وَاتَّفَقَ الْأَصْحَابُ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ تَرْكُهُ .

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله : أما الاستفتاح فلا بأس بفعله ولا بأس بتركه ، وتركه أفضل أخذاً بقول النبي ﷺ : ( أسرعوا بالجنازة ) .

وقد سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : هل يشرع دعاء الاستفتاح في الصلاة على الجنازة ؟

فأجاب : ذكر العلماء أنه لا يستحب ، وعللوا ذلك بأن صلاة الجنازة مبنها على التخفيف ، وإذا كان مبنها على التخفيف ، فإنه لا استفتاح .

**القول الثاني :** أن دعاء الاستفتاح يسن في صلاة الجنازة .

وهو قول الأحناف .

عللوا : بأنها صلاة ، فيستفتح لها ، كما يستفتح لسائر الصلوات .

واختار بعض الأحناف - كالطحاوي رحمه الله - أنه لا استفتاح لها .

والأقرب : عدم مشروعية الاستفتاح في صلاة الجنازة ؛ لعدم وروده عن النبي ﷺ ، ولأنها مبنها على التخفيف ، ولهذا لا ركوع فيها ولا سجود ، ولا يقرأ فيها سوى الفاتحة .

### ( ثم يستحي ) .

أي : يسن أن يقول بعد دعاء الاستفتاح ( أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ) . ( والاستعاذة للقراءة لا للصلاة ) .

وجمهور العلماء على أنها سنة .

لقوله تعالى : ( فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ) .

قال ابن كثير : وجمهور العلماء على أن الاستعاذة مستحبة ليست بمنتهمة ، يأثم تاركها .

وقال النووي : ثم إن التعوذ مستحب وليس بواجب ، وهو مستحب لكل قارئ ، سواء كان في الصلاة أو في غيرها .

ويدل على عدم الوجوب :

أ- حديث أنس قال قال النبي ﷺ ( لقد أنزلت علي سورة أنفاً : بَيِّنَاتٍ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ ) . إنا أعطيناك الكوثر ( رواه مسلم . ولم يذكر الاستعاذة .

ب- ولأن النبي ﷺ لم يعلمها الأعرابي حين علمه الصلاة .

[ أعوذ بالله ] أي أستجير بجناب الله من الشيطان الرجيم أن يضرنني في ديني أو دنيائي [ الشيطان ] الشيطان في لغة العرب مشتق من شطن إذا بعد فهو بعيد بطبعه عن طباع البشر ، وبعيد بفسقه عن كل خير ج- جاء في ( الموسوعة الفقهية ) واحتج الجمهور بأن الأمر للنَّدْب ، وصرفه عن الوجوب إجماع السلف على سنَّيته .

• يقولها المصلي سراً .

قال ابن قدامة : يسر الاستعاذة ولا يجهر بها لا أعلم فيه خلافاً .

• اختلف العلماء هل يستعيد كل ركعة أم يكفي في الركعة الأولى على قولين :

**القول الأول :** أنه يستعيد في كل ركعة .

وهذا مذهب الشافعي ، واختاره ابن حزم ، وابن تيمية ، ومال إليه المرادوي .

أ- لعموم قوله تعالى : ( فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ) .

قالوا : إن التعوذ للقراءة فهو تبع لها ، فيقتضي تكرير الاستعاذة عند تكرير القراءة ، فيكون مشروعاً لكل من يريد القراءة ، سواء كان داخل الصلاة أو خارجها ، وسواء في الركعة الأولى أو في الركعات التي بعدها ب-أنها مشروعة للقراءة فتكرر بتكررها ، لحصول الفصل بين القراءتين - الأولى والثانية - .

ب- أنها مشروعة للقراءة فتكرر بتكررها ، لحصول الفصل بين القراءتين .

**القول الثاني :** أنه يكفي في أول ركعة .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، ورجحه ابن القيم ، والشوكاني .

أ- حديث أبي هريرة قال ( كان رسول الله ﷺ إذا نَحَضَ من الركعة الثانية استفتح للقراءة بالحمد لله رب العالمين ولم يسكت ) رواه مسلم .

**قال ابن قدامة :** وهذا يدل على أنه لم يكن يستفتح ولا يستعيد .

ب- قالوا : لأن قراءة الصلاة كلها قراءة واحدة .

ويدل لذلك قوله تعالى ( وقرآن الفجر ) فجعل الصلاة كلها قرآناً .

ج- القياس على استحباب الترتيب بين سور القرآن في الركعتين ، بجامع أن الصلاة جملة واحدة ، فالقراءة فيها كلها كالقراءة الواحدة .

**قال ابن القيم رحمه الله :** والاكتفاء باستعاذة واحدة أظهر .

**وقال الشوكاني :** الأحاديث الواردة في التعوذ ليس فيها إلا أنه فعل ذلك في الركعة الأولى ، فالأحوط : الاقتصار على ما وردت به السنة ،

وهو الاستعاذة قبل قراءة الركعة الأولى فقط . ( نيل الأوطار ) .

وهذا القول هو **الراجح** .

● وقد اختلف الفقهاء في مكان الاستعاذة في الصلاة :

فقال قوم : تكون بعد القراءة وهو قول ضعيف .

**قال ابن كثير :** والمشهور الذي عليه الجمهور أن الاستعاذة إنما تكون قبل التلاوة لدفع الموسوس عنها .

**وقال الجصاص :** وقول من قال : الاستعاذة بعد الفراغ من القراءة : شاذ ، وإنما الاستعاذة قبل القراءة لنفي وساوس الشيطان عند القراءة ،

قال الله تعالى ( وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان ) فإنما أمر الله

بتقديم الاستعاذة قبل القراءة لهذه العلة .

● صيغ الاستعاذة .

الأولى : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ؟

قال القرطبي : هذه الصيغة اختارها أكثر العلماء ، لأنها الصيغة التي جاءت بالقرآن .

وهو الذي ورد في السنة كما في حديث سليمان بن صُرد قال ( استب رجلان عند النبي ﷺ ونحن عنده جلوس ، وأحدهما يسب صاحبه ،

مغضباً قد احمر وجهه ، فقال النبي ﷺ : إني لأعلم كلمة لو قالها ، لذهب عند ما يجده ، لو قال : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ... )

متفق عليه .

قال ابن عطية : وأما لفظ الاستعاذة ، فالذي عليه جمهور الناس ، هو لفظ كتاب الله تعالى ( أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ) .

**الصيغة الثانية :** أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، كما قال تعالى ( فاستعذ بالله إنه هو السميع العليم ) .

**الصيغة الثالثة :** أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه .

كما في حديث أبي سعيد الذي عند أبي داود والترمذي عن أبي سعيد الخدري قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل فاستفتح صلاته

وكبر قال ( سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك وتعالى جدك ، ولا إله غيرك . ثم يقول . أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من

همزه ونفخه ونفثه ) .

قال ابن كثير : وقد فسر الهمز بالموتة وهي الخنق ، والنفخ الكبير ، والنفث الشعر [ الشعر المذموم ] .



● الحكمة من استعادة الإنسان قبل القراءة :

ذكر ابن القيم عدة أمور :

**منها** : أن القرآن شفاء لما في الصدور يُذهب لما يلقيه الشيطان فيها من الوسوس والشهوات والإرادات الفاسدة ، فهو دواء لما أثره فيها الشيطان ، فأمر أن يطرد مادة الداء يخلو منه القلب ليصادف الدواء محلاً خالياً ، فيتمكن منه ، ويؤثر فيه .

فيجيء هذا الدواء الشافي إلى قلب قد خلا من مزاحم ومضاد له فيجتمع فيه .

**ومنها** : أن الملائكة تدنو من قارئ القرآن وتستمع لقراءته ، كما في حديث أسيد بن حضير لما كان يقرأ ورأى مثل الظلة فيها مثل المصاييح ، فقال النبي ﷺ : ( تلك الملائكة ) ، والشيطان ضد الملك وعدوه ، فأمر القارئ أن يطلب من الله تعالى مبادعة عدوه عنه حتى يُحصِّل خاصته وملائكته ، فهذه وليمة لا يجتمع فيها الملائكة والشياطين .

**ومنها** : أن الشيطان يُجَلِّب على القارئ بخله ورجله ، حتى يشغله عن المقصود بالقرآن ، وهو تدبره وتفهمه ومعرفة ما أراد به المتكلم به سبحانه ، فيحرص على أن يحول بين قلبه وبين مقصود القرآن ، فلا يكمل انتفاع القارئ به ، فأمر عند الشروع أن يستعيز بالله عز وجل منه .

**ومنها** : أن القارئ مناجي لله تعالى بكلامه ، والله تعالى أشد أذناً للقارئ الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القِيِنَّة إلى قِيِنَّته ، والشيطان إنما قراءته الشعر والغناء ، فأمر القارئ أن يطرده بالاستعاذة عند مناجاته تعالى واستماع الرب قراءته .

**ومنها** : أن الشيطان أحرص ما يكون على الإنسان عند ما يُهْمُّ بالخير أو يدخل فيه ، فهو يشتد عليه حينئذٍ فيه ، فهو يشتد عليه حينئذٍ ليقطعه عنه ، وفي الصحيح عن النبي ﷺ : ( إن شيطاناً تغلت علي البارحة ، فأراد أن يقطع علي صلاتي ) ، وكلما كان الفعل أنفع للعبد وأحب إلى الله تعالى ، كان اعتراض الشيطان له أكثر .

( ثم يبسملي سرّاً ) .

أي : وبعد أن يستعيز يسن أن يبسملي يقول : [ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ] .

وهذا قول جمهور العلماء .

لحديث أبي هريرة : ( أنه صلى فقرأ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ حتى بلغ : ولا الضالين ، حتى إذا أتم الصلاة قال : إني لأشبهكم صلاة برسول الله ) رواه النسائي .

● قوله ( سرّاً ) هذا الأفضل وهو السنة .

وهذا المذهب .

**قال في المعني** : ولا يختلف الرواية عن أحمد أن الجهر بما غير مسنون .

**قال الترمذي** : وعليه العمل عند أكثر أهل العلم .

وذكره ابن المنذر عن ابن مسعود وابن الزبير وعمار وأصحاب الرأي .

أ-لحديث أنس أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يُقْتَبِحُونَ الصَّلَاةَ بِ ( الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

رَأَى مُسْلِمٌ ( لَا يَذْكُرُونَ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا ) .

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ ، وَالنَّسَائِيَّ وَأَبْنِ حُرَيْمَةَ ( لَا يَجْهَرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) .

وَفِي أُخْرَى لِأَبْنِ حُرَيْمَةَ ( كَانُوا يُسْرُونَ ) .

ب-ولحديث عائشة قالت ( كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين ) رواه مسلم .

ج-ولحديث عبد الله بن مغفل ( أنه صلى مع ابنه فجهر بـ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، فلما فرغ من صلاته قال له أبوه ، وهو عبد الله بن

مغفل : يا بني ، إياك والحدث في الدين ، فإني صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ، فلم يكونوا يجهرون بـ :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) رواه الترمذي .

د-أن البسملة تقاس على التعوذ ،لم يثبت أنه كان ﷺ يتعوذ جهراً ، بل قال ابن قدامة : يُسَرُّ التعوذ ، لا أعلم فيه خلافاً .

**وذهب بعض العلماء :** إلى استحباب الجهر بها .

وهذا مذهب الشافعي .

أ-لحديث نعيم المَجْبَرِ ﷺ قَالَ ( صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَرَأَ : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) . ثُمَّ قَرَأَ بِالْقُرْآنِ ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ : (وَلَا الضَّالِّينَ) ، قَالَ : "آمِينَ" وَيَقُولُ كُلَّمَا سَجَدَ ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الْجُلُوسِ : اللَّهُ أَكْبَرُ . ثُمَّ يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأُشَبِّهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حُزَيْمَةَ .

**قال ابن حجر :** هو أصح حديث ورد في الباب .

ونقل النووي في المجموع تصحيحه وثبوته عن الدار قطني ، وابن خزيمة ، والحاكم ، والبيهقي .

ب-ولحديث ابن عباس قال (كان النبي ﷺ يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم) رواه الحاكم وهو ضعيف .

ج-وعن أم سلمة ( أن النبي ﷺ كان يقطع قراءته يقول: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - ثم يسكت - الحمد لله رب العالمين ) رواه الحاكم .

**والصحيح القول الأول ،** لكن لا بأس أن يجهر بها أحياناً .

**قال ابن القيم :** كان يجهر بـ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، تارة ويخفيها تارة أكثر مما يجهر بها ، ولا ريب أنه لم يكن يجهر بها دائماً في كل يوم وليلة خمس مرات حضراً وسفراً ، ويخفي ذلك على خلفائه الراشدين وعلى جمهور أصحابه أهل بلده في الأعصار الفاضلة ، هذا من أحمل المحال .

**قال ابن تيمية :** المداومة على الجهر بها بدعة مخالفة لسنة رسول الله ﷺ ، والأحاديث المصرحة في الجهر كلها موضوعة .

● **الجواب عن حديث نعيم الجمر عن أبي هريرة :** يحتمل أموراً :

أ-قيل : أن لفظة (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) شاذة .

ب-وقيل : إن الحديث ليس صريحاً بالجهر ، لأنه قال ( ... قرأ ) فقد يكون جهر أحياناً ، فإن الإمام لا بأس أن يجهر بالقراءة أحياناً .

ج-وقيل : أنه لو فرض أنه جهر ، فإن هذه ليست عادته الدائمة ، وإنما جهر ليعلم الناس شرعيتها بالصلاة ، ولهذا أقسم في آخر الحديث أنه أشبه الناس صلاة بصلاة رسول الله ﷺ .

**فائدة :** قال شيخ الإسلام ابن تيمية : ومع هذا : فالصواب : أن ما لا يجهر به ، قد يشرع الجهر به لمصلحة راجحة ، فيشرع للإمام - أحياناً - لمثل تعليم المأمومين ، ويسوغ للمصلين أن يجهروا بالكلمات السيرة أحياناً ، ويسوغ أيضاً أن يترك الإنسان الأفضل لتأليف القلوب واجتماع الكلمة ، خوفاً من التنفير عما يصلح ، كما ترك النبي ﷺ بناء البيت على قواعد إبراهيم ؛ لكون قريش كانوا حديثي عهد بالجاهلية ، وخشي تنفيرهم بذلك ، ورأى أن مصلحة الاجتماع والاتلاف مقدمة على مصلحة البناء على قواعد إبراهيم ، وقال ابن مسعود ، لما أكمل الصلاة خلف عثمان وأنكر عليه ، فقيل له في ذلك ، فقال : " الخلاف شر " ؛ ولهذا نص الأئمة كأحمد وغيره على ذلك بالبسملة ، وفي وصل الوتر ، وغير ذلك مما فيه العدول عن الأفضل إلى الجائز المفضل ؛ مراعاة ائتلاف المأمومين أو تعريفهم السنة وأمثال ذلك .

وقال - رحمه الله - أيضاً - فترك الأفضل عنده لئلا ينفر الناس ، وكذلك لو كان رجل يرى الجهر بالبسملة فأتم بقوم لا يستحبونه أو بالعكس ووافقهم : كان قد أحسن . ( مجموع الفتاوى ) .

**فائدة :** اختلف العلماء في البسملة في أول السور هل هي من السورة أم لا على قولين :

**القول الأول :** هي آية من سورة الفاتحة ، ومن كل سورة .

وهذا مذهب الشافعي .

أ-لحديث أَنَسٍ قَالَ ( بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بَيْنَ أَطْهَرِنَا إِذْ أَغْفَى إِغْفَاءً ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُتَنَبِّئاً فَقُلْنَا مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ « أَنْزِلْتَ عَلَيَّ آيَةً سَوْرَةً » . فَقَرَأَ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ» . ثُمَّ قَالَ «

أَتَذَرُونَ مَا الْكَوْثَرُ » . فَقُلْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ « فَإِنَّهُ نَهَرَ وَعَدَنِيهِ رَبِّي .. » رواه مسلم .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ أخبر الصحابة بنزول سورة عليه ، ثم ابتداء بالبسملة ، ثم قرأ سورة الكوثر ، وهذا يدل على أن البسملة من السورة .

ب- ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا قَرَأْتُمُ الْفَاتِحَةَ فَاقْرَءُوا : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، فَإِنَّهَا إِحْدَى آيَاتِهَا ) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، وَصَوَّبَ وَفَّقَهُ .

ج- ولحديث أم سلمة قالت (كان رسول الله ﷺ إذا قرأ يقطع قراءته آية آية (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ( ١ ) الرحمن الرحيم ( ٢ ) رواه الدارقطني .

**القول الثاني :** ليست من الفاتحة ولا من أول سورة بل هي آية مستقلة نزلت للفصل بين السور .

وهذا مذهب الحنفية ، واختيار ابن تيمية .

أ- لحديث أبي هريرة . قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَسَمِعْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَضْفَتَيْنِ وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَبْدِي وَإِذَا قَالَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْتَنِي عَبْدِي ... ) رواه مسلم .

**وجه الدلالة :** فالرسول ﷺ بدأ بقوله : الحمد لله رب العالمين ، دون **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** ، ولو كانت البسملة من الفاتحة لبدأ بها لا بالحمد .

ب- ولحديث أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( إن سورة من القرآن من ثلاثين آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي : تبارك الذي بيده الملك ) رواه الترمذي .

وجه الدلالة : فالرسول ﷺ ذكر أن مقدار سورة الملك ثلاثون آية ، وقد اتفق القراء وغيرهم على أنها ثلاثون آية سوى البسملة ، ولو كانت منها لكانت إحدى وثلاثين ، وهو خلاف قول الرسول ﷺ .

ج- ولحديث أبي سعيد بن الخدري قال ( كُنْتُ أَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ أَجِبْهُ ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي . فَقَالَ « أَلَمْ يَثُلِ اللَّهُ ( اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ ) ثُمَّ قَالَ لِي لِأَعْلَمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَكْبَرُ السُّورِ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ » . ثُمَّ أَخَذَ يَبْدِي ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ قُلْتُ لَهُ أَلَمْ تَقُلْ «لَأَعْلَمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَكْبَرُ السُّورِ فِي الْقُرْآنِ» . قَالَ « ( الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ) هِيَ السُّورَةُ الْمَنَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ » رواه البخاري .

**وجه الدلالة:** أن النبي ﷺ افتتح الفاتحة من قول تعالى (الحمد لله رب العالمين) دون البسملة، ولو كانت البسملة منها لابتدأ بها

د- ولحديث ابن عباس قال (كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** ) رواه أبو داود .

**وجه الدلالة:** أن ابن عباس أخبر أن النبي ﷺ لا يعرف الفصل بين السور إلا بنزول البسملة، وهذا يدل على أنها أنزلت للفصل.

وهذا القول هو الصحيح .

**فائدة الخلاف :** أن من قال أنها آية من أول كل سورة قال بوجوب قراءتها قبل الفاتحة في الصلاة ، لأنها إحدى آياتها ، ومن لم يقل بأنها آية من أول كل سورة لم يقل بذلك .

● ما الجواب عن أدلة القول الأول :

أما حديث أنس ( بينما رسول الله ﷺ ذات يوم ... ) .

بأنه غير ظاهر الدلالة ، فيمكن حمل بسملة النبي ﷺ فيه بأنه أراد قراءة السورة من أولها ، والتسمية مشروعة عند ابتداء السورة بالإجماع .

وأما حديث ( إِذَا قَرَأْتُمُ الْفَاتِحَةَ فَاقْرَءُوا : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .... ) فهو حديث ضعيف لا يصح .

وأما حديث أم سلمة .

فقد ناقشه ابن قدامة من وجهين :

**الوجه الأول :** أنه من رأي أم سلمة ولا ينكر الاختلاف في ذلك .

**الوجه الثاني :** أنها نسلم بأنها آية ، ولكنها آية مفردة للفصل بين السور .

**فائدة :**

اتفق العلماء على أن ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) آية من سورة النمل ، وهي قوله تعالى ( إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم ) .

**قال الجصاص :** لا خلاف بين المسلمين في أن بسم الله الرحمن الرحيم من القرآن في قوله تعالى ( إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) .

**وقال النووي :** وأما البسملة في أثناء سورة النمل (إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم) فقرآن بالإجماع فمن جحد منها حرفاً كفر بالإجماع .

### ﴿ ثُمَّ يقرأ الفاتحة ﴾ .

أي : بعد البسملة يقرأ الفاتحة .

وسميت الفاتحة بهذا الاسم لأنه افتتح بها القرآن العظيم ، ولأنه يفتتح بها الصلاة .

• وهي ركن من أركان الصلاة .

أ- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ) متفق عليه .

ب- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خَدَاجٌ - ثَلَاثًا - غَيْرُ تَمَامٍ ) رواه مسلم .

وسأتي إن شاء الله أنها ركن في حق الإمام والمنفرد والمأموم .

ج- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ ، قَالَ ( كُنَّا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَتَقَلْتُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ : لَعَلَّكُمْ تَقْرَءُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ قُلْنَا : نَعَمْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا ) . رواه أبو داود .

فلا بد من قراءة الفاتحة في الصلاة ، فمتى تركها المصلي إماماً أو منفرداً بطلت صلاته .

وهذا مذهب جماهير العلماء للأحاديث السابقة .

**وزهد بعض العلماء :** إلى أن الصلاة تصح بدون الفاتحة .

وهذا مذهب الحنفية .

أ- لقوله تعالى : ( فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ) .

ب- ولقوله ﷺ للمسيء في صلاته ( ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن ) متفق عليه .

**والصحيح قول الجمهور .**

**والجواب عن أدلة الحنفية :**

أما قوله تعالى ( فاقراءوا ما تيسر من القرآن .. ) فهذا عام ، وجاء الحديث الذي يأمر بقراءة الفاتحة فخصص .

وأما قولهم : أن النبي ﷺ لم يعلمها المسيء في صلاته ، نقول : جاء في رواية عند أبي داود ( ثم اقرأ بأمر القرآن ... ) .

### ﴿ ويجهرُ الـكـلُّ بِأَمِينٍ فِي الْجَهْرِ ﴾ .

أي : المنفرد ، والمأموم ، والإمام بالجهرية .

أما الإمام فواضح أنه يجهر بأمين؛ لأن ذلك ثبت عن النبي ﷺ في قوله ( إذا أَمَّنَ الإمامُ فَأَمَّنُوا ) فعَلَّقَ تأميننا بتأمين الإمام، ولولا أننا نسمعُه لم يكن بتعليقِهِ بتأمين الإمام فائدة، بل لكان خَرَجاً على الأمة، ولأنَّ النبي ﷺ كان يجهرُ بأمين حتى يَمُدَّ بها صوته .

وكذلك المأمومون يجهرون بها، كما كان الصَّحابةُ ﷺ يجهرون بذلك خلفَ النبي ﷺ؛ حتى يرتجَّ المسجدُ بهم وهذه السُّنةُ صحيحةٌ ثابتة.

لكن المنفرد إن جَهَرَ بقرآته؛ جَهَرَ بأمين، وإن أسرَّ أسرَّ بأمين، ودليل ذلك: أن النبي ﷺ كان في صلاة السِرِّ كالظُّهر والعصر لا يجهر

بآمين، وهذا يقتضي أنك إذا لم تجهر بالقراءة لم تجهر بآمين.

- والتأمين حكمه سنة لكل مصل ، إماماً أو مأموماً .

وهذا مذهب الجمهور ، وهو قول داود الظاهر ، واختيار ابن عبد البر .

أ- لحديث وائل بن حجر قال ( سمعت رسول الله ﷺ قرأ ( غير المغضوب عليهم ولا الضالين ) فقال : آمين ، ومد بها صوته ) هذا لفظ الترمذي ، ولفظ أبي داود ( ورفع بها صوته ) .

قال الترمذي : حديث حسن ، وقال الحافظ : سنده صحيح .

ب- لقوله ﷺ ( إذا أمن الإمام فأمنوا ) .

**وجه الدلالة :** ففي هذين الحديثين دلالة صريحة على قول الإمام ( آمين ) ويجهر بها .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا يشرع للإمام أن يؤمن .

وهذا مذهب مالك .

واستدلوا بقوله ﷺ : ( إذا قال الإمام ولا الضالين ، فقولوا : آمين ... ) ، فقوله : ( إذا قال الإمام ولا الضالين ... ) دليل على أن التأمين للمأموم فقط .

لكن هذا القول ضعيف ، ويدفعه رواية ( إذا أمن الإمام فأمنوا ) .

**قال ابن قدامة :** وإنما قصد به تعريفهم موضع تأمينهم وهو عقب قول الإمام ولا الضالين، لأنه موضع تأمين الإمام؛ ليكون تأمين الإمام والمأمومين في وقت واحد موافقا لتأمين الملائكة .

- متى تقال آمين ؟

أما الإمام فيقول آمين : بعد قوله : ( ولا الضالين ) ، وكذلك المنفرد .

وأما المأموم فاختلفوا .

**قال بعض العلماء :** يقول آمين إذا فرغ الإمام من قول آمين .

واستدلوا بظاهر قوله ( إذا آمن الإمام فأمنوا ... ) .

لكن هذا القول ضعيف **والصحيح :** أنه يقول آمين بعد قول الإمام : ولا الضالين .

لأنه جاء في الحديث عن أبي هريرة. قال. قال ﷺ (إذا قال الإمام: غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فقولوا: آمين) متفق عليه.

ويكون معنى ( إذا آمن ) أي بلغ ما يؤمن عليه وهو ولا الضالين .

**قال النووي :** وأما رواية ( إذا أمن الإمام فأمنوا ) فمعناها : إذا أراد التأمين .

- معنى ( آمين ) أي : اللهم استجب .

**( ويعزى بعدها سورة ) .**

أي : بعد الفاتحة يسن أن يقرأ سورة سورة في الركعتين الأوليين من كل صلاة .

عن أبي قتادة ؓ قال ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا ، فَيَقْرَأُ فِي الطُّهْرِ وَالْعَصْرِ - فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ - بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ ، وَيُسَمِّعُنَا آيَةً أَحَدًا ، وَيُطَوِّلُ الرَّكْعَةَ الْأُولَى ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُخْرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

( وسورتين ) أي : في الركعتين ، في كل ركعة سورة ، وقد جاء في البخاري ( بفاتحة الكتاب وسورة سورة ) ، وسميت السورة سورة ، لانفصالها عن أختها ، وقيل : لشرفها وارتفاعها ، كما يقال لما ارتفع من الأرض سورة ، وقيل : لأنها قطعة من القرآن

**قال في المعنى :** لا نعلم خلافاً أنه يسن قراءة سورة مع الفاتحة في الركعتين الأوليين من كل صلاة .

- قوله ( يقرأ بعدها سورة ) هل يسكت الإمام أم لا ؟

**فقيل :** يسكت بقدر أن يقرأ المأموم الفاتحة .

وقيل : يسكت سكتة خفيفة .

وهذا القول هو الراجح .

قال ابن تيمية في الفتاوى الكبرى : وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَوْ كَانَ يَسْكُتُ سَكْتَةً تَتَّبِعُ لِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، لَكَانَ هَذَا مِمَّا تَتَوَقَّرُ الْهَمَمُ وَالِدَّوَاعِي عَلَى تَقْلِيدِهِ، فَلَمَّا لَمْ يَنْفُلْ هَذَا أَحَدٌ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ.

● سئل الشيخ ابن باز رحمه الله رحمه الله: ما حكم سكتة الإمام بعد الفاتحة، وقد سمعت أنها بدعة ؟

فأجاب: الثابت في الأحاديث سكتتان: إحداهما: بعد التكبيرة الأولى، وهذه تسمى سكتة الاستفتاح، والثانية: عند آخر القراءة قبل أن يركع الإمام وهي سكتة لطيفة تفصل بين القراءة والركوع.

وروي سكتة ثالثة بعد قراءة الفاتحة، ولكن الحديث فيها ضعيف، وليس عليها دليل واضح فالأفضل تركها، أما تسميتها بدعة فلا وجه له؛ لأن الخلاف فيها مشهور بين أهل العلم، ولمن استحبابها شبهة فلا ينبغي التشديد فيها، ومن فعلها أخذاً بكلام بعض أهل العلم لما ورد في بعض الأحاديث مما يدل على استحبابها، فلا حرج في ذلك .

● الخلاصة :

قال بعض العلماء : السكتات المشروعة ثلاثة :

١ - بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة .

٢ - بعد الفاتحة ليمكن المأموم من قراءة الفاتحة .

٣ - بعد القراءة وقبل الركوع ، سكتة يسيرة يرد إليه نفسه .

وذهب بعض العلماء : إلى أن السكتات المشروعة سكتتان :

١ - بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة .

٢ - بعد القراءة ، وقبل الركوع .

وأما السكتة من أجل أن يقرأ المأموم الفاتحة فليست مشروعة .

● قوله ( سورة ) فيه دليل أن يستحب أن تكون السورة كاملة ، فقراءة سورة كاملة في الركعة أفضل من قراءة ما يعادلها من سورة أخرى طويلة .

لحديث أبي قتادة السابق ( بفاتحة الكتاب وسورة سورة ) .

وقد كره بعض العلماء قراءة مقدار من سورة طويلة .

والصحيح أنه لا بأس بذلك .

أ- لعموم قوله تعالى : ( فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ) .

ب- وقال ﷺ للمسيء في صلاته : ( ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ) .

ما رواه مسلم عن أبي هريرة ؓ : ( أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في رتبة الفجر في الركعة الأولى (قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ... البقرة ) وفي الركعة الثانية (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ... آل عمران ) وما ثبت في النفل ثبت في الفرض إلا بدليل .

● قوله في الحديث ( وَيَقْرَأُ فِي الْأُخْرَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ) دليل على أنه يقتصر على الفاتحة في الركعتين الأخريين من الظهر والعصر وثالثة المغرب .

● فإن قيل : ما الجواب عن حديث أبي سعيد الخدري ؓ قال : ( كُنَّا نَحْزُرُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الْكَرْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدَرًا : (الم تنزيل) السَّجْدَةِ . وَفِي الْأُخْرَيَيْنِ قَدَرُ الْيَصْفِ مِنْ ذَلِكَ . وَفِي الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدَرِ الْأُخْرَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ ، وَالْأُخْرَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ ) رواه مسلم .

ف قوله (وَفِي الْآخِرَيْنِ قَدَرٌ لِّتَنْصِفَ مِنْ ذَلِكَ) ومعلوم أن السجدة [ ٣٠ ] آية ، إذاً ظاهره أنه يقرأ في الركعتين الآخرين مقدار : [ ١٥ ] آية ، إذاً بقدر سورة الفاتحة ومعها سورة قدر ثمان آيات .

**فالجواب :**

أ- بعض العلماء رجح حديث أبي قتادة على حديث أبي سعيد ، لأنه في الصحيحين ، وحديث أبي سعيد في صحيح مسلم ، ولأن حديث أبي قتادة جاء بصيغة الجزم ، وحديث أبي سعيد قال ( حزرنا قيامه ) وفرق بين الجزم بالشيء وبين حزره وتقديره .

ب- وبعضهم ذهب إلى أن قراءة سورة بعد الفاتحة في الركعتين الآخرين سنة ، وهذا مذهب الشافعي .

ج- وبعضهم من جمع بين الحديثين ؛ وهو أن الرسول ﷺ يفعل هذا أحياناً ويفعل هذا أحياناً .

**وهذا الصحيح لأمرين :**

أولاً : أن القاعدة في الأصول أنه متى أمكن الجمع بين الدليلين فهو أولى من الترجيح ، لأن الجمع عمل بكلا الدليلين .

ثانياً : أن الصلاة تتكرر في اليوم والليلة خمس مرات ، وقد تنوعت كثير من أقوالها وأفعالها ، فيكون تنوع مقدار القراءة من هذا الباب .

● قوله (وَيُسَمِّعُنَا آيَاتَهُ أَذْيَانًا) دليل على أنه ينبغي للإمام أن يسمع الآية أحياناً في قراءة الظهر والعصر ، لفعل النبي ﷺ .

**( تكون في الصبح من طلال الفصل ) .**

أي : يسن أن يقرأ المصلي في صلاة الصبح بطوال المفصل .

والمفصل : يبدأ من ( ق ) إلى سورة ( الناس ) وله طوال ، وأواسط ، وقصار .

طواله : من ق - عم .

وأواسطه : من عم - الضحى .

وقصاره : من الضحى - الناس .

**وسمي بالمفصل :**

**قال النووي :** سمي بذلك لقصر سوره ، وقرب انفصال بعضه من بعض .

**وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله :** أول المفصل من ق إلى آخر القرآن على الصحيح ، وسمي مفصلاً لكثرة الفصل بين سوره بالبسملة على الصحيح .

● فالسنة في صلاة الصبح أن تكون القراءة بطوال المفصل .

**قال ابن القيم :** أجمع الفقهاء أن السنة في صلاة الفجر أن يقرأ بطوال المفصل . ( حاشية السنن ) .

أ- عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( كَانَ فُلَانٌ يُطِيلُ الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ ، وَيُخَفِّضُ الْعَصْرَ ، وَيَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ وَفِي الْعِشَاءِ بِوَسْطِهِ وَفِي الصُّبْحِ بِطَوْلِهِ . فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَحَدٍ أَشْبَهَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا ) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ .

ب- ولحديث أبي برزة : ( ... وكان يقرأ فيها بالسنتين إلى المائة ) .

**( وفي المغرب من قصاره ) .**

أي : من ( الضحى ) إلى ( الناس ) .

أ- لحديث سليمان بن يسار السابق ( ... وَيَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ ... ) .

ب- ولحديث زافع بن خديج قال ( كُنَّا نَصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيَبْصُرُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ ) متفق عليه لكن يسن أحياناً أن يقرأ فيها من أواسط المفصل وطواله .

● فقد ثبت عنه ﷺ أنه قرأ بالطور ، وهي من طوال المفصل .

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

● وثبت عنه أنه قرأ بالمرسلات ، وهي من طوال المفصل .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ ( إِنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ ) (وَالْمُرْسَلَاتِ عَزَافًا) فَقَالَتْ يَا بُنَيَّ لَقَدْ دَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ إِنَّهَا لَأَخْزُ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ ) متفق عليه .

• وثبت عنه مرة واحدة أنه قرأ بالأعراف .

قال ابن حجر : وطريق الجمع بين هذه الأحاديث أنه ﷺ كان يطيل القراءة في صلاة المغرب إما لبيان الجواز وإما لعلمه بعدم المشقة على المأمومين .

قال ابن القيم : أما المداومة على قصر المفضل دائماً فهو من فعل مروان بن الحكم ، ولهذا أنكر عليه زيد بن ثابت وقال : مالك تقرأ بقصر المفضل ، وقد رأيت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بطول الطويلين الأعراف .

### ( وَطَرِ سَائِرَ الصَّلَواتِ مِنْ أَوْسَاطِهِ ) .

أي : ويقرأ المصلي في باقي الصلوات - كالظهر ، والعصر ، والعشاء - من أواسط المفضل .

#### صلاة العشاء :

أ- حديث شليمان بن يسار ﷺ قَالَ ( ... وَيَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ وَفِي الْعِشَاءِ بِوَسْطِهِ وَفِي الصُّبْحِ بِطَوِيلِهِ ) .

ب- ولحديث جابر ( أن النبي ﷺ قال لمعاد لما طَوَّلَ في صلاة العشاء : أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ فَتَنًا يَا مُعَاذُ إِذَا أُمِّتَ النَّاسَ فَأَقْرَأَ بِالشَّمْسِ وَضُحَاهَا. وَسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى. وَأَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ. وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ) متفق عليه .

#### صلاة العصر :

يقرأ فيها بأواسط المفضل .

وهذا قول الحنفية والشافعية والحنابلة .

لحديث جابر بن سمرة ( أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الظهر والعصر ( والسماء والطارق ) و( والسماء ذات البروج ) ونحوهما من السور ) رواه أبو داود .

#### صلاة الظهر :

يقرأ بأواسط المفضل .

وهذا مذهب الحنابلة .

لحديث جابر بن سمرة ( أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الظهر والعصر ( والسماء والطارق ) و( والسماء ذات البروج ) ونحوهما من السور ) رواه أبو داود .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يقرأ بطول المفضل .

وهذا قول الجمهور .

أ-لحديث أبي سعيد ( أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية ، وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية ) رواه مسلم .

ب- وعنه قال ( لقد كانت صلاة الظهر تقام فيذهب الذهاب إلى البقيع فيقضي حاجته ، ثم يتوضأ ، ثم يأتي ورسول الله ﷺ في الركعة الأولى مما يطيلها ) رواه مسلم .

ففي هذا الحديث أن النبي ﷺ يطيل الركعة الأولى من صلاة الظهر بحيث يذهب الذهاب إلى البقيع فيقضي حاجته ثم يتوضأ ويدركها معه ، وهذا يدل على أنه كان يطيل القراءة فيها ، فيقرأ بطول المفضل .

#### • يجوز جمع سورتين فأكثر في الركعة الواحدة .

أ- لحديث حذيفة قَالَ ( صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَافْتَتَحَ الْبَقْرَةَ فَقُلْتُ يَرْكَعُ عِنْدَ الْمِائَةِ. ثُمَّ مَضَى فَقُلْتُ يُصَلِّي بِهَا فِي رَكْعَةٍ فَمَضَى فَقُلْتُ يَرْكَعُ بِهَا. ثُمَّ افْتَتَحَ التَّسَاءَ فَقَرَأَهَا ثُمَّ افْتَتَحَ آلَ عِمْرَانَ فَقَرَأَهَا يَقْرَأُ مُتَرْتِلًا إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ فِيهَا تَسْبِيحٌ سَبَّحَ ) رواه مسلم .



وما جاز في النفل جاز في الفرض إلا بدليل .

ب- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُؤْمِنُهُمْ فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ ، وَكَانَ كُلَّمَا افْتَتَحَ سُورَةً يَقْرَأُ بِهَا لَهُمْ فِي الصَّلَاةِ بِمَا يَقْرَأُ بِهِ افْتَتَحَ بِ - (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) حَتَّى يَقْرَعَ مِنْهَا ثُمَّ يَقْرَأُ سُورَةً أُخْرَى مَعَهَا ، وَكَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ فَكَلَّمَهُ أَصْحَابُهُ فَقَالُوا إِنَّكَ تَفْتَتِحُ بِهَذِهِ السُّورَةِ ثُمَّ لَا تَرَى أَنَّهَا تُجْزِلُكَ حَتَّى تَقْرَأَ بِأُخْرَى فَإِنَّمَا أَنْ تَقْرَأَ بِهَا وَإِنَّمَا أَنْ تَدْعَهَا وَتَقْرَأَ بِأُخْرَى فَقَالَ مَا أَنَا بِتَارِكِهَا إِنْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ أُؤَمِّكُمْ بِذَلِكَ فَعَلْتُ وَإِنْ كَرِهْتُمْ تَرَكْتُكُمْ وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِهِمْ وَكَرِهُوا أَنْ يُؤْمِنَهُمْ غَيْرُهُ فَلَمَّا أَنَا لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْبَبُوهُ الْحَبْرُ فَقَالَ يَا قُلَانُ مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَفْعَلَ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ أَصْحَابُكَ وَمَا يَحْمِلُكَ عَلَى الرُّومِ هَذِهِ السُّورَةَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ فَقَالَ إِنِّي أُحِبُّهَا فَقَالَ حُبُّكَ إِنَّمَا أَذْخَلَكَ الْجَنَّةَ ( رواه البخاري ) .

ج- عَائِشَةُ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ وَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ فَيَخْتِمُ بِ ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ) فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ « سَلُّوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ » . فَسَأَلُوهُ فَقَالَ لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَقْرَأَ بِهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » أَحْبَبُوهُ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ ( متفق عليه ) .

وقد ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قراءة سورتين بعد الفاتحة في كثير من الصلوات ، وسميت هذه السور ب ( النظائر ) وقد جاء في الأحاديث الصحيحة ذكرها وبيانها .

عن عمرو بن مرة قال : سمعت أبا وائل قال : جاء رجل إلى ابن مسعود فقال : قرأت المفصل الليلة في ركعة ، فقال : هَذَا كَهَذَا الشَّعْر ؟ لقد عرفت النظائر التي كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرن بينهما ، فذكر عشرين سورة من المفصل سورتين في كل ركعة . متفق عليه .

وبؤب عليه البخاري بقوله : باب الجمع بين السورتين في الركعة .

والهَذَا : سرعة القراءة .

وعن علقمة والأسود قالَا: أتى ابن مسعود رجلاً فقال: إني أقرأ المفصل في ركعة ، فقال: أهذا كهذا الشعر ونثراً كثر الدقل ؟ لكن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقرأ النظائر السورتين في ركعة: النجم والرحمن في ركعة، واقتربت والحاقة في ركعة، والطور والذاريات في ركعة، وإذا وقعت ونون في ركعة، وسأل سائل والنازعات في ركعة، وويل للمطففين وعبس في ركعة، والمدثر والمزمل في ركعة، وهل أتى ولا أقسم بيوم القيامة في ركعة، وعم يتساءلون والمرسلات في ركعة، والدخان وإذا الشمس كورت في ركعة. رواه أبو داود والدقل : رديء التمر .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : ويجوز للإنسان أن يقرأ بعد الفاتحة سورتين ، أو ثلاثاً ، وله أن يقتصر على سورة واحدة ، أو يقسم السورة إلى نصفين ، وكل ذلك جائز لعموم قوله تعالى ( فَاقْرَأُوا مَا تيسَّر مِنَ الْقُرْآنِ ) ولقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ) .

#### ● يجوز تفريق السورة الواحدة بين الركعتين .

فقد ثبت أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قرأ سورة الأعراف قسمها بين الركعتين .

#### ● يجوز قراءة السورة الواحدة في الركعتين .

لحديث معاذ بن عبد الله : ( أن رجلاً من جهينة أخبره أنه سمع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ في صلاة الصبح : إذا زلزلت ... في الركعتين كليهما ) رواه أبو داود .

#### ● حكم تنكيس السور ( كأن يقرأ في الركعة الأولى : الناس ، وفي الثانية : الإخلاص ) .

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :

القول الأول : يجوز بلا كراهة .

وبه قال الشافعي ، واختار هذا القول الموفق ، وابن تيمية ، وابن باز .

أ-لحديث حذيفة . قَالَ ( صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَافْتَتَحَ الْبَقْرَةَ فَقُلْتُ يَرْكَعُ عِنْدَ الْمَاءِ . ثُمَّ مَضَى فَقُلْتُ يُصَلِّي بِهَا فِي رَكْعَةٍ فَمَضَى فَقُلْتُ يَرْكَعُ بِهَا . ثُمَّ افْتَتَحَ الْبَسَاءَ فَقَرَأَهَا ثُمَّ افْتَتَحَ آلَ عِمْرَانَ فَقَرَأَهَا يَقْرَأُ مُتَرَسِّلاً إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ فِيهَا تَسْبِيحٌ سَبَّحَ ... ) رواه مسلم .

حيث قرأ النبي ﷺ البقرة ثم النساء ثم آل عمران .

ب- ولحديث أنس السابق قال ( كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُؤْمِنُهُمْ فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ ، وَكَانَ كُلَّمَا افْتَتَحَ سُورَةً يَقْرَأُ بِهَا لَهُمْ فِي الصَّلَاةِ يَمَّا يَقْرَأُ بِهِ افْتَتَحَ ب - ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ) حَتَّى يَقْرَعَ مِنْهَا ثُمَّ يَقْرَأُ سُورَةً أُخْرَى مَعَهَا ، وَكَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ... ) .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ أقر الرجل على قراءته بسورة الإخلاص وسورة بعدها في كل ركعة من كل صلاة ، ومعلوم أنه ليس بعد سورة الإخلاص إلا سورتنا الفلق والناس ، وهذا يدل على أنه كان يقرأ سورة الإخلاص وسورة مما قبلها في الترتيب ، لأنه يبعد أن يقتصر على قراءة الفلق أو الناس بعدها في كل ركعة من كل صلاة ، فهذا يدل على جواز تنكيس السور في القراءة في الصلاة .

ج- ما ذكره البخاري هنا ( وَقَرَأَ الْأَخْنَفُ بِالْكَهْفِ فِي الْأَوَّلَى وَفِي الثَّانِيَةِ يُوسُفَ ، أَوْ يُؤْنَسَ وَذَكَرَ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصُّبْحَ بِيَمَا ) قال ابن حجر وصله جعفر الغريابي في كتاب الصلاة له من طريق عبد الله بن شقيق قال : صلى بنا الأحنف فذكره .

القول الثاني : يكره .

وبه قال مالك ، وأحمد ، ورجحه الشيخ ابن عثيمين .

لأن ذلك خلاف ترتيب المصحف الذي وضعه الصحابة .

ورجح هذا القول الشيخ ابن عثيمين رحمه الله ، وقال عن حديث حذيفة : لعله قبل العرضة الأخيرة .

القول الثالث : يكره التنكيس في صلاة الفرض ولا يكره في صلاة النفل .

والراجح - والله أعلم - القول الأول .

( وَيُجْزَى الْإِمَامُ فِي النَّوَاحِلِ فِي الصُّبْحِ وَالْأَوَّلِينَ مِنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، وَيَسِرُّ سِجَا هَذَا ذَلِكَ )

وهذا مستحب ، وهو الثابت من فعله ﷺ ، وفعل خلفائه من بعده .

قال النووي : فَالسُّنَّةُ الْجَهْرُ فِي رَكْعَتِي الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَفِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ، وَالْإِسْرَارُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَثَلَاثَةُ الْمَغْرِبِ ، وَالثَّلَاثَةُ وَالرَّابِعَةُ مِنَ الْعِشَاءِ ، وَهَذَا كُلُّهُ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ مَعَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمُتَطَاهِرَةِ عَلَى ذَلِكَ . ( شرح المذهب ) .

وقال ابن قدامة : الْجَهْرُ فِي مَوَاضِعِ الْجَهْرِ ، وَالْإِسْرَارُ فِي مَوَاضِعِ الْإِسْرَارِ ، لَا خِلَافَ فِي اسْتِحْبَابِهِ .

وَالْأَصْلُ فِيهِ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِثِقَلِ الْحَلْفِ عَنْ السُّكُوفِ .

فَإِنْ جَهَرَ فِي مَوْضِعِ الْإِسْرَارِ ، أَوْ أَسَرَ فِي مَوْضِعِ الْجَهْرِ ، تَرَكَ السُّنَّةَ ، وَصَحَّحَتْ صَلَاتُهُ .

إِلَّا أَنَّهُ إِنْ نَسِيَ فَجَهَرَ فِي مَوْضِعِ الْإِسْرَارِ ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي أَثْنَاءِ الْقِرَاءَةِ ، بَنَى عَلَى قِرَاءَتِهِ .

وَأِنْ أَسَرَ فِي مَوْضِعِ الْجَهْرِ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ :

إِحْدَاهُمَا يَمْضِي فِي قِرَاءَتِهِ .

وَالثَّانِيَةُ يَعُودُ فِي قِرَاءَتِهِ عَلَى طَرِيقِ الْإِخْتِيَارِ ، لَا عَلَى طَرِيقِ الْوُجُوبِ إِنَّمَا لَمْ يَغْدُ إِذَا جَهَرَ ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِرِيَادَةٍ . ( المغني ) .

● وقد تقدم في حديث أبي قتادة قوله (وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَاءً) وهذا فيه دليل على أنه ينبغي للإمام أن يسمع الآية أحياناً في قراءة الظهر والعصر ، لفعل النبي ﷺ .

● الحكمة من الجهر في صلاة الليل دون النهار :

تلمس بعض العلماء الحكمة من الجهر بالقراءة في الصلاة الليلية ، والإسرار في الصلوات النهارية ، وحاصل ما ذكره في ذلك :

أن الليل وقت الهدوء والخلوة وفراغ القلب ، فشرع فيه الجهر إظهاراً للذة مناجاة العبد لربه ، وحتى يتوافق على القراءة القلب واللسان والأذن .

وإلى هذا المعنى أشارت الآية الكريمة ( إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا \* إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا ) .

قال ابن كثير : والغرض أن ناشئة الليل هي ساعاته وأوقاته ، وكل ساعة منه تسمى ناشئة ، والمقصود أن قيام الليل هو أشد مواطأة بين القلب واللسان وأجمع على التلاوة ولهذا قال تعالى : ( هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا ) أي أجمع للخاطر في أداء القراءة وتفهمها من قيام

النهار ، لأنه وقت انتشار الناس ولغط الأصوات وأوقات المعاش " انتهى.

**وقال القرطبي :** فالعنى : أشد موافقة بين القلب والبصر والسمع واللسان ، لانقطاع الأصوات والحركات " انتهى.

**وقال السعدي :** ( إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيَالًا ) أي أقرب إلى حصول مقصود القرآن ، يتواطأ عليه القلب واللسان ، وتقل الشواغل ، ويفهم ما يقول ، ويستقيم له أمره.

وهذا بخلاف النهار ، فإنه لا يحصل به هذه المقاصد ، ولهذا قال : ( إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا ) أي : تردداً في حوائجك ومعاشك يوجب اشتغال القلب وعدم تفرغه التفرغ التام " انتهى.

**وقال ابن القيم :** وأما التفريق بين صلاة الليل وصلاة النهار في الجهر والإسرار ففي غاية المناسبة والحكمة ؛ فإن الليل مظنة هدوء الأصوات وسكون الحركات وفراغ القلوب واجتماع الهمم المشتتة بالنهار ، فالنهار محل السبح الطويل بالقلب والبدن ، والليل محل مواطأة القلب لللسان ، ومواطأة اللسان للأذن ؛ ولهذا كانت السنة تطويل قراءة الفجر على سائر الصلوات .

### ( ثم يركع )

أي : بعد القراءة يركع .

والركوع من أركان الصلاة .

● والمقصود منه تعظيم الله ، ولذلك جاء في الحديث ( ... فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعُظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ ... ) .

● حد الركوع المجزئ :

قيل : هو أن ينحني المصلي بقدر ما تمس يده ركبته .

قال البهوتي : والمجزئ الانحناء بحيث يمكن مس ركبتيه ببديه.

وقيل : ينحني بحيث يكون إلى الركوع التام أقرب منه إلى الوقوف التام ، فيكون من يراه يعرف أنه راكع وبه قال المجد .

### ( مكبراً )

أي : يركع قائلاً الله أكبر .

أي : يكون التكبير في حال هويته إلى الركوع

وهذه التكبيرات تسمى تكبيرات الانتقال ، وهي واجبة ، والدليل على وجوبها :

أ-أن النبي ﷺ واظب عليها ، ولم يحفظ عنه أنه ترك التكبير أبداً ، مع قوله ﷺ ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) .

ب-وقال ﷺ ( وإذا كبر فكبروا ) .

ج-وقال ﷺ في الصلاة ( إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ) فدل على أن الصلاة لا تخلو من التكبير كما لا تخلو من قراءة القرآن ، وكذلك التسبيح .

د-ولأنها شعار الانتقال من ركن إلى ركن .

■ يستثنى من ذلك تكبيرة الإحرام ، فإنها ركن كما سبق .

وتكبيرة المسبوق إذا أدرك إمامه راكعاً فإنها سنة ، للاجتزاء عنها بتكبيرة الإحرام ، وكذا الزوائد في العيد والاستسقاء فإنها سنة .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن تكبيرات الانتقال ليست بواجبة بل مستحب .

وهذا قول جمهور العلماء من الحنفية ، والشافعية ، والمالكية .

قال ابن المنذر : وبهذا قال أبو بكر الصديق وعمر وابن مسعود وابن عمر وابن جابر وقيس بن عباد وشعيب والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وعوام أهل العلم .

واحتمج أصحاب هذا القول بأن النبي ﷺ لم يأمر المصلي في صلاته إلا بتكبيرة الإحرام.

قال النووي : وأما فعله ﷺ فمحمول على الاستحباب جمعا بين الأدلة .

● تكبيرات الانتقال تكون ما بين الركنين ، لا يبدأ بها قبل ولا يؤخرها إلى ما بعد .

منسّق: المسافة البادئة: قيل: 0 سم،  
السطر الأول: 0 سم، تعداد تقطي +  
المستوى: ١ + محاذة عند: 0 سم +  
علامة جدولة بعد: 5.0 سم + مسافة  
بادئة: 5.0 سم

● لا يشترط استيعاب ما بين الركنتين ، لأن ذلك مشقة ، فالمشترط أن يكون هذا الذكر بين الركنتين .

#### ● الحكمة من التكبير في كل خفض ورفع :

قيل : إن المكلف أمر بالنية في أول الصلاة مقرونة بالتكبير ، وكان من حقه أن يستصحب النية إلى آخر الصلاة ، فأمر أن يجدد العهد في أثنائها بالتكبير الذي هو شعار النية .

وقيل : الحكمة في شرعية تكرار التكبير ، تنبيه المصلي على أن الله الذي قام بين يديه يناجيه أكبر من كل كبير ، وأعظم من كل عظيم ، فلا ينبغي شغل القلب عن مناجاته بشيء من الأشياء .

#### ( رَأَاهَا يَدِيهِ ) .

أي : كما تقدم في تكبيرة الإحرام ، إما إلى حذو منكبيه وإما إلى فروع أذنيه .

لحديث ابن عمر - وقد تقدم - ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ) .

#### ( ثُمَّ يَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ) .

والمراد باليدين هنا الكفان ، لأن اليد إذا أطلقت فالمراد بها الكف .

والدليل على استحباب ذلك :

لحديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال ( رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ، وَإِذَا رَفَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ ، ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ ... ) رواه البخاري .

وتمكن اليد من الركبة يكون بأمرين :

#### الأول : القبض .

وقد جاء في حديث آخر بإسناد صحيح ( أن النبي ﷺ كان يقبض على ركبته ) .

#### والثاني : تفريج الأصابع .

وقد جاء أيضاً في حديث ( أن النبي ﷺ كان إذا ركع فرج بين أصابعه ) رواه الحاكم .

#### ● قوله ( على ركبتيه ) هذا هو السنة ، وقد كانت السنة قبل التطبيق .

عن مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ ( صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي طَبَقْتُ بَيْنَ كَتِفَيْ ثُمَّ وَضَعْتُهُمَا بَيْنَ فُجَذَيَّ فَتَهَانِي أَبِي وَقَالَ كُنَّا نَفْعَلُهُ فُتْهِنًا عَنْهُ وَأَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ أَيْدِينَا عَلَى الرُّكْبِ ) متفق عليه .

قال الترمذي : التطبيق منسوخ عند أهل العلم ، لا خلاف بين العلماء في ذلك إلا ما روي عن ابن مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون .

وأخرج ابن المنذر بسنده حديث الباب ، ثم أخرج بسند قوي عن ابن عمر قال : إنما فعله النبي ﷺ مرة - يعني التطبيق - .

ثم قال : فقد ثبتت الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه وضع يديه على ركبتيه ، ودل خبر سعد - يعني حديث الباب - على نسخ التطبيق والنهي عنه .

وأن الواجب وضع اليدين على الركبتين .

#### ( وَيُفْرِجُ أَصَابِعَهُ ) .

أي : ويستحب تفريج الأصابع على الركبة .

أ- لحديث وائل بن حجر رضي الله عنه ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ فَرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ، وَإِذَا سَجَدَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ ) زَوَاهُ الْحَاكِمُ .

ب- وأمر بذلك المسمي في صلاته فقال له ( إذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك ، ثم فرج بين أصابعك ، ثم امكث حتى يأخذ كل عضو مأخذه ) رواه ابن خزيمة .

- الحكمة من تفريج الأصابع حال الركوع ، لأن ذلك أمكن للركوع ، وأثبت لحصول تسوية ظهره برأسه .

#### ( وَيَمِدُّ ظَهْرَهُ ) .

أي : ويستحب حال الركوع أن يمد ظهره ، فيكون مستوياً .

أ- لحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ ، وَالْقِرَاءَةِ : بِ ( الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ) وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ ، وَلَمْ يُصَوِّبْهُ ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ ... ) رواه مسلم .

( إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ ) أي : لم يرفعه . ( وَلَمْ يُصَوِّبْهُ ) أي : لم يخفضه ولم يُنكِّسه .

ب- وجاء في حديث ابن عباس ( كان ﷺ إذا ركع بسط ظهره وسواه ، حتى لو صب الماء عليه لاستقر ) رواه ابن ماجه .

#### ( وَيَتَوَلَّى سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ) .

أي : يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم .

لحديث خديجة قال ( صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَافْتَتَحَ الْبَقْرَةَ فَقُلْتُ يَرْكَعُ عِنْدَ الْمِائَةِ . ثُمَّ مَضَى فَقُلْتُ يُصَلِّي بِهَا فِي رُكْعَةٍ فَمَضَى فَقُلْتُ يَرْكَعُ بِهَا . ثُمَّ افْتَتَحَ الْبَسَاءَ فَقَرَأَهَا ثُمَّ افْتَتَحَ آلَ عِمْرَانَ فَقَرَأَهَا يَقْرَأُ مُتَرْتِلًا إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ فِيهَا تَسْبِيحٌ سَبَّحَ وَإِذَا مَرَّ بِسُورَةٍ سَأَلَ وَإِذَا مَرَّ بِتَعْوِذٍ تَعَوَّذَ ثُمَّ رَكَعَ فَجَعَلَ يَقُولُ « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ » . فَكَانَ رُكُوعُهُ نَحْوًا مِنْ قِيَامِهِ ثُمَّ قَالَ « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » . ثُمَّ قَامَ طَوِيلًا قَرِيبًا بِمَا رَكَعَ ثُمَّ سَجَدَ فَقَالَ « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى » . فَكَانَ سُجُودُهُ قَرِيبًا مِنْ قِيَامِهِ ) رواه مسلم .

- وقد اختلف العلماء في حكم هذا الذكر في الركوع :

فقليل : واجب .

قال النووي : وأوجبه أحمد وطائفة من أهل الحديث .

أ- لقوله ( فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعُظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ ... ) وهذا أمر والأمر للوجوب .

ب- ولحديث حذيفة السابق ( ... ثُمَّ رَكَعَ فَجَعَلَ يَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ... ) وقد قال النبي ﷺ ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) .

ج- ولحديث عقبة بن عامر قال ( لما نزلت [ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ] قال رسول الله ﷺ : اجعلوها في ركوعكم ، فلما نزلت [ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ] قال : اجعلوها في سجودكم ) رواه أبو داود .

وقيل : سنة .

وهذا مذهب جماهير العلماء كما قال النووي .

لحديث المسيء في صلاته ، حيث إن الرسول ﷺ لم يعلمه التسبيح ، ولو كان واجباً لأمره به .

والقول الأول هو الصحيح ، والله أعلم .

- الواجب أن يقال هذا الذكر مرة واحدة .

- من الأذكار التي يستحب للمصلي أن يقولها أيضاً في ركوعه :

أ- سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ [ رَبَّنَا ] وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي .

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ ( سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ) يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ . متفق عليه .

ب- سبح قدوس رب الملائكة والروح .

عن عائشة . ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ : سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ ) رواه مسلم .

ج- اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ

ما جاء في حديث علي قال ( ... ) وَإِذَا رَكَعَ قَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ خَشَعْتُ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَجَنِّي وَعَظْمِي وَعَصَنِي ) رواه مسلم .

د- سُبحَانَ ذِي الْجَبَرُوتِ وَالْمَلَكُوتِ وَالْكِبَرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ .

عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْاَشْجَعِيِّ ، قَالَ : قُتِمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً ، فَقَامَ فَقَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ ، ... يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ : سُبحَانَ ذِي الْجَبَرُوتِ وَالْمَلَكُوتِ وَالْكِبَرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ ، ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ قَالَ فِي سُجُودِهِ مِثْلَ ذَلِكَ ) رواه أبو داود .

ه- قول : سبحان ربي العظيم وبحمده .

عن عقبه بن عامر رضي الله عنه قال : ( فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَكَعَ قَالَ : سُبحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَيَحْمَدُهُ ثَلَاثًا ، وَإِذَا سَجَدَ قَالَ : سُبحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَيَحْمَدُهُ ثَلَاثًا ) رواه أبو داود .

وهذه الزيادة : (وبحمده) قد اختلف أهل العلم في تصحيحها وتضعيفها ، أما روايتها أبو داود فقد قال : وهذه الزيادة تخاف أن لا تكون محفوظة ، انفرد أهل مصر بإسنادها.

● فينبغي للمسلم أن يحافظ على هذه السنن الثابتة عن الرسول ﷺ ، فيأتي بهذا أحياناً ، وهذا أحياناً ، وله أن يجمع بين هذه الأذكار في الركوع الواحد.

**قال النووي :** ولكن الأفضل أن يجمع بين هذه الأذكار كلها إن تمكن من ذلك بحيث لا يشق على غيره، ويقدم التسبيح منها، فإن أراد الاختصار فيستحب التسبيح . وأدنى الكمال منه ثلاث تسبيحات ، ولو اقتصر على مرة كان فاعلاً لأصل التسبيح . ويستحب إذا اقتصر على البعض أن يفعل في بعض الأوقات بعضها ، وفي وقت آخر بعضاً آخر ، وهكذا يفعل في الأوقات حتى يكون فاعلاً لجميعها " انتهى ( الأذكار ) .

وقال في ( الإقناع ) ولا تكره الزيادة على قول رب اغفر لي ، ولا على سبحان ربي العظيم ، وسبحان ربي الأعلى ، في الركوع والسجود ، مما ورد " انتهى.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" ( ٧٧/٣ ) بعد أن ذكر جملة من أذكار الركوع ، وهل يجمع بين هذه الأذكار أو يقتصر على ذكر واحد ؟

قال : " هذا محل احتمال ، وقد سبق أن الاستفتاحات الواردة لا تقال جميعاً ، إنما يقال بعضها أحياناً وبعضها أحياناً ، وبيننا دليل ذلك ، لكن أذكار الركوع المعروف عند عامة العلماء أنها تذكر جميعاً " انتهى.

● نهي المصلي عن قراءة القرآن في ركوعه وسجوده .

لحديث ابن عباس رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( أَلَا وَإِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا ، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظُمُوا فِيهِ الرَّبُّ ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ ، فَقَمِنٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ولحديث علي قال ( تخاني رسول الله ﷺ أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً ) رواه مسلم .

● اختلف العلماء : هل هذا النهي للكره أم للتحريم على قولين :

**القول الأول :** أنه للكره .

وهو مذهب الجمهور .

**القول الثاني :** أنه للتحريم .

وهو قول بعض أهل الظاهر .

وهذا الظاهر .

● الحكمة من النهي عن القراءة حال الركوع والسجود :

قيل : لِأَنَّ أَفْضَلَ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ الْقِيَامَ وَأَفْضَلَ الْأَذْكَارِ الْقُرْآنَ ، فَجَعَلَ الْأَفْضَلَ لِلْأَفْضَلِ وَنَهَى عَنْ جَعْلِهِ فِي غَيْرِهِ لِئَلَّا يُوْهِمَ اسْتِوَاءُهُ مَعَ بَقِيَّةِ الْأَذْكَارِ . ( عون المعبود )

ويؤيد هذا القول حديث جابر . قال : سئل رسول الله ﷺ أي الصلاة أفضل ؟ قال : طول القنوت .

**وقيل :** لما كان الركوع والسجود وهما غاية الذل والخضوع لمخصوصين بالذكر والتسبيح صلى الله عليه وسلم عن القراءة فيهما ، كأنه كره أن يُجمع بين كلام الله تعالى وبين كلام الخلق في موضع واحد ، فيكونا على السواء . قاله الطيبي .

وقيل : لأن القرآن أشرف الكلام ، إذ هو كلام الله ، وحالة الركوع والسجود ذل وانخفاض من العبد ، فمن الأدب أن لا يقرأ كلام الله في هاتين الحالتين . (مجموع الفتاوى ٣٣٨/٥)

قال الشيخ ابن عثيمين : لأن حال الركوع والسجود فيها نوع من التظامن والتواضع من الإنسان ، فلا يليق أن يكون التالي له على هذه الحال .

● من نسي فقال في الركوع سبحان ربي الأعلى ، أو قال في السجود : سبحان ربي العظيم ، له حالان :  
**الحالة الأولى :** أن يتذكر أنه لم يأت بالذكر في موضعه ، فيقول : سبحان ربي العظيم قبل أن يرفع من الركوع ، ويقول في السجود : سبحان ربي الأعلى قبل أن يرفع

فهذا لا يجب عليه سجود السهو ، لأنه لم يترك واجباً ، وإنما يستحب له السجود ، لأنه أتى بذكر في غير موضعه.  
**الحالة الثانية :** أن لا يتذكر أنه لم يأت بالذكر في موضعه إلا بعد الرفع من الركوع أو السجود ، فهنا يجب عليه سجود السهو ، لأنه ترك واجباً .

ويكون السجود في هذه الحالة قبل السلام .  
قال الشيخ ابن عثيمين : إذا أتى بقول مشروع في غير موضعه، فإنه يسن له أن يسجد للسهو، كما لو قال: "سبحان ربي الأعلى" في الركوع، ثم ذكر فقال: "سبحان ربي العظيم" فهنا أتى قول مشروع وهو "سبحان ربي الأعلى"، لكن "سبحان ربي الأعلى" مشروع في السجود، فإذا أتى به في الركوع قلنا: إنك أتيت بقول مشروع في غير موضعه، فالسجود في حقه سنة .

### ( ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ )

أي : يرفع رأسه وظهره من الركوع .  
لقوله ﷺ للمسيء في صلاته ( ثم ارفع حتى تطمئن قائماً ) متفق عليه .

### ( هَاتِلًا )

أي : يكون القول في حال الرفع ، فلا يقال قبله ولا يؤخر لما بعده .  
**( إِمَامٌ وَمُتَعَرِّفٌ : سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ )**

أي : أن الإمام أو المنفرد يقول : سمع الله من حمده ، ربنا ولك الحمد . ( يجمع بين التسميع والتحميد ) .  
اتفق الفقهاء على أن المنفرد يجمع بين التسميع والتحميد ، فيقول : ( سمع الله من حمده ) حين يرفع من الركوع ، فإذا استوى قائماً قال : ( ربنا ولك الحمد ) .

وقد نقل الاتفاق : الطحاوي في "شرح معاني الآثار" ، وابن عبد البر في "الاستذكار" .  
● أما المأموم فلا يجمع بين التسميع والتحميد وإنما يقتصر على التحميد .  
وهذا المذهب .

لحديث أبي هريرة قال: قال ﷺ ( إذا قال الإمام : سمع الله من حمده ، فقولوا ربنا ولك الحمد ) متفق عليه .  
وزهد بعض العلماء : إلى أنه يجمع بين التسميع والتحميد .  
وهذا مذهب الشافعي .

أ- لفعل النبي ﷺ كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ ، ثُمَّ يَقُولُ : " سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ " حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ : " رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ " ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا ... ) متفق عليه .

وقد قال ﷺ ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) رواه البخاري .

ب-ولأنه ذُكر شرع للإمام فيُشرع للمأمور كسائر الأذكار .

والراجع الأول .

أما الجواب عن فعل النبي ﷺ ، أنه يكون عام مخصوص منه المأموم .

﴿ ويعمل الكل : ربنا ولك الحمد ﴾ .

أي : يقول هذا الذكر بعد الرفع من الركوع ، وهذا الذكر يقوله الكل : الإمام والمأموم والمنفرد .

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ ، ثُمَّ يَقُولُ : "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ" حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ : "رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ" ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا ... ) متفق عليه .

وقد ورد عدة صيغ :

منها ما ذكره المصنف : ربنا ولك الحمد .

لحديث أبي هريرة السابق، ولحديث أنس قال : قال النبي ﷺ ( إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً ، ... وإذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد ) متفق عليه .

ومنها : ربنا لك الحمد [ من غير واو ] .

لحديث أبي سعيد قال ( كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال : ربنا لك الحمد ) رواه مسلم .

ومنها : اللهم ربنا لك الحمد .

لحديث أبي هريرة . قال : ( كان النبي ﷺ إذا قال : سمع الله لمن حمده قال : اللهم ربنا لك الحمد ) متفق عليه .

ومنها : اللهم ربنا ولك الحمد .

لحديث أبي هريرة . قال ( كان النبي ﷺ إذا قال : سمع الله لمن حمده قال : اللهم ربنا ولك الحمد ) رواه البخاري .

والأفضل أن يأتي بهذا مرة ، وبهذا مرة ، ليكون متبوعاً للسنّة .

﴿ وَمِلَّةَ الْأَنْبِيَاءِ ، وَمِلَّةَ الْأَنْبِيَاءِ ، وَمِلَّةَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بِحَدِّ ﴾ .

أي : يسن للمصلي ( إمام أو مأموم أو منفرد ) أن يزيد في الرفع من ركوعه هذا الدعاء .

لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ : " اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلَّةَ السَّمَوَاتِ وَمِلَّةَ الْأَرْضِ ، وَمِلَّةَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ - وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ - اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ ) رواه مسلم .

[مِلَّةَ السَّمَوَاتِ وَمِلَّةَ الْأَرْضِ] قال الخطابي: "هو تمثيل وتقريب، فالكلام لا يقدر بالمكاييل ولا تسعه الأوعية، والمراد تكثر القول لو قدر ذلك أجساماً ملاً ذلك كله". وقال النووي: "قال العلماء: معناه: حمداً لو كان أجساماً ملاً السموات والأرض" وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: "الصحيح أن المعنى: أن الله محمود على كل مخلوق يخلفه، وعلى كل فعل يفعله". [وَمِلَّةَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ] فيه إشارة إلى أن حمد الله تعالى لا ينتهي له ولا يحصى عاده، ولا يجمعه كتاب. [أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ] أي أنت أهل الثناء والمجد، والثناء: هو المدح بالأوصاف الكاملة، والمجد هو العظمة ونهاية الشرف. [أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ] أي ذلك أحق ما قال العبد، والمراد ما سبق من الثناء والمجد، أحق ما قال العبد: أي أصدق وأثبت. [وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ] فيه التنبيه على أنه تعالى مالك لجميع العباد. [اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ] إذا أردت إعطاءه. [وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ] إذا أردت منعه، فما قدر سبحانه عطاءه وجدّه، وما قدر منعه لا يوجد. [وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ] الجَد بفتح الجيم، هو الحظ والغنى (من) بمعنى عند، والمعنى: لا ينفع صاحب الغنى عندك غناه ولا حظه، وإنما ينفعه العمل بطاعتك .



• هذا الذكر للإمام والمنفرد والمأموم في الفرض والنفل .

• من الأذكار التي تقال بعد الرفع من الركوع :ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه .

عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الرَّقِصِيِّ قَالَ ( كُنَّا يَوْمًا نُصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ : فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ ، قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ ، قَالَ : مَنِ الْمُتَكَلِّمُ ؟ قَالَ : أَنَا ، قَالَ : رَأَيْتَ بِضْعَةً وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَتَنَدَّرُونَهَا ، أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلُ ) رواه البخاري .

قال ابن رجب : وقد دل الحديث على فضل هذا الذكر في الصلاة ، وأن المأموم يشرع له الزيادة على التحميد بالثناء على الله عز وجل ، كما هو قول الشافعي وأحمد في رواية .

وأن مثل هذا الذكر حسن في الاعتدال من الركوع في الصلوات المفروضة ؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم إنما كانوا يصلون وراء النبي صلى الله عليه وسلم الصلوات المفروضة غالباً ، وإنما كانوا يصلون وراءه التطوع قليلاً.

وفيه أيضاً : دليل على أن جهر المأموم أحياناً وراء الإمام بشيء من الذكر غير مكروه ، كما أن جهر الإمام أحياناً ببعض القراءة في صلاة النهار غير مكروه . "فتح الباري " لابن رجب .

وقال الحافظ ابن حجر : قوله : ( مباركاً فيه ) زاد رفاعه بن يحيى : ( مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى ) ، فأما قوله : ( مباركاً عليه ) فيحتمل أن يكون تأكيداً ، وهو الظاهر ، وقيل الأول بمعنى الزيادة والثاني بمعنى البقاء ...

وأما قوله : ( كما يحب ربنا ويرضى ) ففيه من حسن التفويض إلى الله تعالى ما هو الغاية في القصد.

والظاهر أن هؤلاء الملائكة غير الحفظة ، ويؤيده ما في الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً : (إن الله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر ) الحديث.

واستدل به على أن بعض الطاعات قد يكتبها غير الحفظة ، والحكمة في سؤاله صلى الله عليه وسلم له عن قال ، أن يتعلم السامعون كلامه فيقولوا مثله . ( فتح الباري لابن حجر ) .

• المشروع إطالة هذا الركن ، وأنه بقدر الركوع ، بخلاف كثير من الناس .

قال ابن القيم : قال شيخنا : إن تقصير هذين الركنين مما تصرف فيه أمراء بني أمية في الصلاة ، وأحدثوا فيه كما أحدثوا غير ذلك مما يخالف هديه صلى الله عليه وسلم ، وربى في ذلك من ربي حتى ظن أنه من السنة.

فقد ثبت عند النسائي عن أنس قال : ( إني لا آلو أن أصلي بكم كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا ، قال ثابت : فكان أنس يصنع شيئاً لا أراكم تصنعونه ، كان إذا رفع من الركوع انتصب قائماً يقول القائل قد نسي ، وإذا رفع رأسه من السجود مكث حتى يقول القائل قد نسي ) .

• فائدة : أين يضع يديه بعد الركوع ؟

المشهور من مذهب الإمام أحمد رحمه الله : أنه مخير إما أن يرسلهما من على جنبيه أو أنه يضع اليمنى على اليسرى . والرأي الثاني : أنه يرسلهما ولا يضعهما .

والرأي الثالث : أنه يضع يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة ، ودليل ذلك حديث سهل بن سعد رضي الله تعالى عنهما أنه قال : كان الناس يأمرن أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة ، وهذا يشمل جميع الصلاة ، فالصواب في هذه المسألة : أنه يضع يده اليمنى على اليسرى ، هذا الصواب .

﴿ ثم يفرساجداً مكبراً ولا يرفع يديه ﴾ .

أي : ثم يسجد المصلي ، ويكون سجوده على أعضائه السبعة من غير رفع لليدين .

عَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ : عَلَى الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ - وَالتَّيَدَيْنِ ، وَالرِّجْلَيْنِ ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

فالسجود على هذه الأعضاء السبعة واجب ، وأنه لا بد من السجود عليها جميعاً فلا يجزئ السجود على بعضها . وهذا مذهب الحنابلة .

لأن الله تعالى أمر نبيه ﷺ بذلك ، والأمر يقتضي الوجوب ، والأمة تبع له في هذا ، ويؤيده رواية ( أُمَرْنَا ) .

**قال النووي :** لَوْ أَحَلَّ بَعْضُ مَنْهَا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** لا يجوز للساجد أن يرفع شيئاً من أعضائه السبعة . لأن النبي ﷺ قال ( أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ عَلَى الْجَبْهَةِ وَأَشَارَ بِيَدَيْهِ عَلَى أَنْفِهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ ) فإن رفع رجله أو إحداهما ، أو يديه أو إحداهما ، أو جبهته أو أنفه أو كليهما ، فإن سجوده يبطل ولا يعتد به ، وإذا بطل سجوده فإن صلاته تبطل . ( لقاء الباب المفتوح ) .

وذهب بعض العلماء إلى أنه يجوز السجود على الجبهة دون الأنف .

وهذا مذهب الشافعي وجماعة .

أ- أن هذا هو السجود اللغوي ( السجود في اللغة : هو وضع الجبهة على الأرض ) .

ب- وجاء في حديث : ( أن النبي ﷺ كان يسجد على أعلى الجبهة ) وهو ضعيف .

ج- قول النبي ﷺ في دعاء السجود ( سجد لك وجهي ... ) رواه مسلم .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه يجزئ السجود على الأنف فقط .

**قال ابن المنذر** رداً عليه : وهو قول يخالف الحديث الصحيح .

وعلى هذا ، فمن رفع أحد أعضاء السجود عن الأرض جميع السجود ، ولم يسجد عليه ، لم تصح صلاته .

وأما من رفعه وقتاً يسيراً فصلاته صحيحة إن شاء الله تعالى .

وقد سئل الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله : إنسان رفع أحد أعضاء السجود هل تبطل صلاته وهو ساجد؟

فأجاب: الظاهر أنه إن رفع في جميع السجود -أي: ما زال ساجداً وهو رافعاً أحد الأعضاء- فسجوده باطل، وإذا بطل السجود بطلت الصلاة، وأما إذا كان رفعه لمدة يسيرة مثل أن يحك رجله بالأخرى ثم أعادها فأرجو ألا يكون عليه بأس. (لقاء الباب المفتوح)

● يجوز أن يسجد ولو على حائل منفصل ، لأن السجود على حائل ينقسم إلى قسمين :

أ- السجود على حائل منفصل عن المصلي ، فهذا جائز .

كان يسجد على فرشة أو سجادة .

لحديث عائشة قالت : ( كان رسول الله ﷺ يسجد على الخمرة ) .

الخمرة : هي السجادة ، وسميت خمرة لأنها تخمر الوجه أي تغطيه .

لكن يستثنى من ذلك أن يخص جبهته بشيء يسجد عليه دون بقية بدنه ، فهذا ينهي عنه لأمرين :

أولاً : أن في ذلك موافقة للرافضة وتشبيهاً بهم ، لأنهم يسجدون على قطعة من المدر كالخمار .

ثانياً : رفع التهمة ، والذي ينبغي للمسلم اتقاء مواضع التهم .

ب- أن يسجد على حائل متصل به ، فهذا يكره إلا الحاجة ، كأن يسجد على شماغه أو بعضه .

لحديث أنس قال : ( كنا مع رسول الله ﷺ في شدة الحر ، فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه ) .

متفق عليه فقوله : ( فإذا لم يستطع أحدنا ) دليل على أنهم لا يفعلون ذلك مع الاستطاعة .

● لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء لو كان مستوراً ، بل يسجد على العضو ولو مع الساتر ، كشراش اليدين والرجلين ،

لأمرين :

الأول : أن مسمى السجود يحصل بوضع الأعضاء على الأرض دون كشفها .

الثاني : ما ذكره البخاري في صحيحه عن الحسن قال : ( كان القوم يسجدون على العمامة - القلنسوة - ويداه في كفه ) ،

● هل يجب أن يستوعب العضو للأرض أم يجزئ السجود على بعض العضو المأمور به ؟  
الكمال أن يستوعب في سجوده العضو كله ، فيسجد عليه بكامله .  
لأن النبي ﷺ كان إذا سجد استقبل بأطراف أصابع رجلَيْه القبلة . رواه البخاري .  
ولما رواه أبو داود من حديث رفاع بن رافع ؓ عن النبي ﷺ أنه قال للمسيء صلاته (وإذا سجدت فمكن لسجودك) واستيعاب العضو في السجود من تمكين السجود .  
ويجزئ السجود على بعض العضو المأمور السجود عليه على الصحيح من مذهب الشافعية والحنابلة .  
قال النووي: السجود على الجبهة واجب بلا خلاف عندنا، والأولى أن يسجد عليها كلها، فإن اقتصر على ما يقع عليه الاسم منها أجزأه مع أنه مكروه كراهة تنزيه، هذا هو الصواب الذي نص عليه الشافعي في الأم وقطع به جمهور الأصحاب . (المجموع)  
وقال المرداوي : يُجْزئُ السُّجُودُ عَلَى بَعْضِ الْعُضْوِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَيَجُوزُ .  
السُّجُودُ بِبَعْضِ الْكَفِّ ، وَلَوْ عَلَى ظَهْرِهِ أَوْ أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ ، وَكَذَا عَلَى بَعْضِ أَطْرَافِ أَصَابِعِ قَدَمَيْهِ ، وَبَعْضِ الْجَبْهَةِ . (الإنصاف)  
وعليه ؛ فمن سجد على رجليه، فمسّ ببعض أطراف أصابعه الأرض فصلاته صحيحة، والسنة: أن يمكن لأعضاء السجود على قدر استطاعته .

● الحكمة من السجود على هذه الأعضاء : لأجل أن يشمل السجود أعالي الجسد وأسافله ، وأعضاء كسبه وسعيه ، فيكمل ذل العبد وعبادته لله تعالى ، لأن السجود عليها إذلال لله رب العالمين .  
● إذا عجز عن السجود عن بعض الأعضاء فإنه يسجد على بقيتها .  
لقوله تعالى (فَأَتَوْهُم مَّا اسْتَأْذَنُوا) .  
ولقوله ﷺ (ما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم) متفق عليه .

### ( رَفْعُ يَدَيْهِ ) .

أي : لا يشرع رفع اليدين حال السجود أو القيام منه .  
وهذا مذهب الجماهير .  
لحديث ابن عمر ( ولا يفعل ذلك في السجود ) .  
وهذا القول هو الصحيح .  
وقد قال الحافظ ابن حجر : وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة ولا يخلو شيء منها من مقال .  
وذهب بعض العلماء : إلى أنها ترفع .  
وهذا القول قول ابن حزم ، ورجحه ابن المنذر وجماعة ، واختاره الألباني .  
لحديث مالك بن الحُوَيْرِث ( أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي صَلَاتِهِ ، وَإِذَا رَكَعَ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، وَإِذَا سَجَدَ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ حَتَّى يُخَازِي بِحِمَا فُرُوعِ أُذُنَيْهِ ) رواه النسائي .  
قال الحافظ ابن حجر : وأصح ما وقفت عليه من الأحاديث في الرفع في السجود ما رواه النسائي ... " ثم ذكر هذا الحديث .  
ورواه أحمد ولفظه : عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حِينَ يَخْرُجُ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ) .  
وروى ابن أبي شيبة عَنْ أَنَسٍ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ) .  
فذهب بعضهم إلى أن النبي ﷺ كان يرفع أحياناً ، ولكن كان أكثر حاله على عدم الرفع

وقد ذكر ابن رجب رحمه الله بعض الروايات التي فيها الرفع في السجود ثم قال : ويحجب عن هذه الروايات كلها ، على تقدير أن يكون ذكر الرفع فيها محفوظاً ، ولم يكن قد اشتبه بذكر التكبير بالرفع ، بأن مالك بن الحويرث ، ووائل بن حجر : لم يكونا من أهل المدينة ، وإنما كانا قد قدما إليها مرة أو مرتين ، فلعلهما رأيا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فعل ذلك مرة ، وقد عارض ذلك نفي ابن عمر، مع ملازمته

للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وشدة حرصه على حفظ أفعاله واقتدائه به فيها ، فهذا يدل على أن أكثر أمر النبي ﷺ كان ترك الرفع فيما عدا المواضع الثلاثة والقيام من الركعتين ، وقد روي في الرفع عند السجود وغيره أحاديث معلولة . ( فتح الباري ) .

وقال السندي رحمه الله : الظاهر أنه كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحْيَانًا وَيَتْرُكُ أَحْيَانًا ، لَكِنَّ غَالِبَ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَرْكِ الرَّفْعِ وَقَدْ تَرَكَ السُّجُودَ ، وَكَأَنَّهُمْ أَخَذُوا بِذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْعَدَمُ ، فَحِينَ تَعَارَضَتْ رَوَايَتَا الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ : أَخَذُوا بِالْأَصْلِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ " انتهى .

• وذهب الأكثرون إلى ترجيح عدم الرفع ؛ لأنه المحفوظ رواية ودراية ، وحكموا على روايات الرفع بالشذوذ ، وأن الراوي أخطأ فذكر الرفع بدل التكبير ؛ لأن الصحيح أن النبي ﷺ كان يكبر في كل خفض ورفع ، كما في البخاري ، ومسلم .

وروى الترمذي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ وَقِيَامٍ وَقُعُودٍ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ) . قال الترمذي عقبه : " حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَغَيْرُهُمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ ، وَعَلَيْهِ عَائَةُ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ " انتهى .

( وَيَكُونُ أَوَّلُ مَا يَفْعَلُ مِنْهُ عَلَى الْأَرْضِ رُكْبَتَاهُ ، ثُمَّ كَفَّاهُ ، ثُمَّ جَبَّهَتْهُ وَأَثَفَهُ ) .

أي : أن السنة للمصلي أن يبدأ إذا سجد بركبتيه أولاً ، ثم يديه .

وإلى هذا ذهب عامة أهل العلم ، فهو مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، والمشهور عند أحمد ، وإليه ذهب جماعة من الصحابة والتابعين ، واختاره ابن المنذر ، والخطابي ، وابن القيم ، وابن باز ، وابن عثيمين .

أ- الحديث وائل بن حجر ( رأيت النبي ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه ) رواه أبو داود .

وهذا الحديث اختلف فيه العلماء :

**فضعفه جماعة :** كالبيهقي ، والدارقطني ، والمباركفوري ، والألباني .

**وصححه جماعة :** كالنووي ، وابن القيم ، والخطابي .

وسبب ضعفه لوجود شريك بن عبد الله القاضي ، فهو سيء الحفظ .

ب- ( أن النبي ﷺ نعى عن بروك كبروك البعير ) .

**قالوا :** والإبل في بروكها تبدأ باليد ، فينبغي أن يبدأ المصلي بالرجل .

ج- ويشهد لهذا فعل بعض الصحابة وكبار التابعين ، فهو المنقول عن عمر بن الخطاب ، وابن مسعود ، وإبراهيم النخعي ، وأبي قلابة ، والحسن ، وابن سيرين .

فقد أخرج ابن أبي شيبة عن عمر ( أنه يخر في صلاته بعد الركوع على ركبتيه كما يخر البعير ويضع ركبتيه قبل يديه ) .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن السنة البدء باليدين ثم الركبتين .

وهو المشهور عن مالك .

أ- الحديث أبي هريرة ؓ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَبْرُكُ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ ، وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ ) رواه أبو داود

وقد اختلف العلماء في هذا الحديث :

**فصححه قوم :** كالسيوطي ، وعبد الحق الأشيبلي ، وأحمد شاكر ، والألباني .

**وضعفه قوم :** كالبخاري ، والترمذي ، والدارقطني ، والبيهقي .

**وسبب ضعفه :** فقد قال أهل العلم أنه تفرد به الدراوردي ، تفرد بهذا الحديث عن شيخه محمد بن عبد الله المعروف بالنفس الزكية .

وقد نص على التفرد جماعة من الحفاظ ، منهم : الدارقطني ، والبيهقي .

ب- ويشاهده حديث ابن عمر .

**والراجح -** والله أعلم - القول الأول لما يلي :

**أولاً :** أن الحديث وائل بن حجر له متابع وشواهد ، وحديث أبي هريرة فيه ضعف .

ثانياً : أن حديث وائل يوافق حديث أبي هريرة الذي فيه نهي المصلي عن برك كبروك الجمل .

ثالثاً : أن تقديم الركبتين أرفق بالمصلي .

رابعاً : أن هذا هو الموافق للمنقول عن الصحابة .

فائدة : قال ابن تيمية : أما الصلاة بكليهما فجازة باتفاق العلماء ، إن شاء المصلي يضع ركبته قبل يديه ، وإن شاء وضع يديه ثم ركبته وصلاته صحيحة في الحالتين باتفاق العلماء ولكن تنازعوا في الأفضل .

**( رِيحَانِي هَضْبِيهِ هَنْ جَنْبِيهِ )** .

أي : ويسن للمصلي الساجد أن يجافي عن عضديه .

لحديث ابنِ مُحَنَّةٍ رضي الله عنه ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَّجَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

( كَانَ إِذَا صَلَّى ) أي : إذا سجد . ( فَرَّجَ بَيْنَ يَدَيْهِ ) أي : باعد بين يديه ، أي : عضديه . ( حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ ) أي : حتى يظهر .

وقد جاء عن ميمونة قالت ( لو أن بحمة شاءت أن تمر لمرت ) .

**لكن يستثنى :**

أولاً : إذا طال السجود ولم يستطع الإنسان أن يستمر على المجافاة ، فهنا يعتمد على ركبته .

روى أبو داود في سننه من حديث أبي هريرة قال ( شكى أصحاب النبي ﷺ إلى رسول الله ﷺ مشقة السجود عليهم إذا تفرجوا ، فقال لهم النبي ﷺ : استعينوا بالركب ) .

**تفرجوا :** يعني باعدوا العضدين عن الجنبين .

قال ابن عجلان أحد رواة الحديث : ( أنه يضع مرفقيه على ركبته إذا أطال السجود ) .

ولعموم ( فاتقوا الله ما استطعتم ) .

ثانياً : إذا كان في صلاة جماعة وخشي أن يؤدي غيره ، فهنا لا يستحب فعلها ، لما يحصل فيها من الإيذاء لمن بجانبه .

– الحكمة من هذه الصفة :

■ أ– لأجل أن تنال اليدان حظهما من الاعتماد والاعتدال في السجود .

■ ب– أن يتعد الساجد عن مظاهر الكسل والفتور .

■ ج– أن السجود على هذه الهيئة دليل على النشاط والقوة .

**قال القرطبي :** الحكمة في استحباب هذه الهيئة في السجود : أنه يخفف بها اعتماده عن وجهه ولا يتأثر أنفه ولا جبهته ، ولا يتأذى بملاقاة الأرض .

وقال غيره: هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والأنف من الأرض ، مع مغاييرته لهيئة الكسلان .

**( رِيحَانِي وَجْبَتِيهِ )** .

أي : ويستحب للساجد أن لا يضم ركبته بعضهما إلى بعض .

لحديث أبي مُؤْمِلٍ – عند البخاري – وفيه ( وَإِذَا سَجَدَ فَرَّجَ بَيْنَ قَدَدَيْهِ ) .

لحديث أبي حميد عند أبي داود ( أن النبي ﷺ كان إذا سجد فرج بين قَدَدَيْهِ غير حامل بطنه على شيء من فخذه ) . رواه أبو داود

**قال الشوكاني :** والحديث يدل على مشروعية التفريق بين الفخذين في السجود ، ورفع البطن عنهما ، ولا خلاف في ذلك .

• أما وضع القدمين أثناء السجود ، هل السنة المباحة بينهما ، أو رصهما وإصاقهما ؟ فقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين .

**القول الأول :** استحباب التفريق بينهما .

منسّق: مضبوطة، المسافة البادئة: قبل:  
0 سم، تعداد رقمي + المستوى: ١ + نمط  
الترقيم: أ. ب. ج. ... + بدء الترقيم ب: ١ +  
المحاذاة: أبسر + محاذاة عند: 36.0 سم +  
علامة جدولة بعد: 36.0 سم + مسافة  
بادئة: 36.0 سم

وهو قول جماهير أهل العلم الذين نصوا على هذه المسألة .  
واستدلوا بما ثبت في السنة النبوية من استحباب تفريج الركبتين والفخذين أثناء السجود ، قالوا : والقدمان تبع لهما ، فالأصل أن يفرج بينهما أيضاً .

فقد روى أبو داود عن أبي حميد رضي الله عنه قال في صفة صلاة النبي ﷺ ( وإذا سجد فَرَجَ بين فخذيه ) .  
**قال الشوكاني :** قوله : ( فَرَجَ بين فخذيه ) أي : فرق بين فخذيه ، وركبتيه ، وقدميه .  
قال أصحاب الشافعي : يكون التفريق بين القدمين بقدر شبر . ( نيل الأوطار ) .  
وقال النووي: قال الشافعي والأصحاب: يستحب للساجد أن يفرج بين ركبتيه وبين قدميه. قال القاضي أبو الطيب في تعليقه: قال أصحابنا: يكون بين قدميه قدر شبر . ( المجموع ) .  
**القول الثاني :** استحباب ضم القدمين .

واختار هذا القول من المعاصرين الشيخ ابن عثيمين والشيخ الألباني رحمهما الله  
لحديث عائشة رضي الله عنها قالت : (فقدت رسول الله ﷺ وكان معي على فراشي ، فوجدته ساجداً ، راصاً عقبيه ، مستقبلاً بأطراف أصابعه القبلة ، فسمعتة يقول : أعوذ برضاك من سخطك ، وبغفوك من عقوبتك ، وبك منك ، أثني عليك ، لا أبلغ كل ما فيك ) رواه ابن خزيمة ، وابن حبان في صحيحه ، والحاكم .  
قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ ، لا أعلم أحداً ذكر ضم العقبين في السجود غير ما في هذا الحديث .

قال ابن الملقن : إسناده صحيح .  
وصححه الشيخ الألباني .  
وقد بوب ابن خزيمة لهذا الحديث بقوله : باب ضم العقبين في السجود .  
ويؤيد له البيهقي في السنن الكبرى (١٦٧/٢) : باب ما جاء في ضم العقبين في السجود .  
**وقال الشيخ ابن عثيمين :** الذي يظهر من السنة أن القدمين تكونان مريضتين ، يعني : يرص القدمين بعضهما ببعض ، كما في "الصحيح" من حديث عائشة حين فقدت النبي ﷺ ، فوقعت يدها على بطن قدميه وهما منصوبتان ، وهو ساجد . واليد الواحدة لا تقع على القدمين إلا في حال التراص .  
وقد جاء ذلك أيضاً في "صحيح ابن خزيمة" في حديث عائشة المتقدّم (أن الرسول ﷺ كان راصاً عقبيه) وعلى هذا فالسنة في القدمين هو التراص ، بخلاف الركبتين واليدين .

#### ٤) ويرفع ذراعيه من الأرض .

لحديث البراء بن عازب -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ ( إِذَا سَجَدْتَ فَصَغْ كَفَيْتَكَ ، وَارْفَعْ مِرْفَقَيْكَ ) . رواه مسلم  
ب- ولحديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال ( اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ ) . متفق عليه  
( اعتدلوا في السجود ) أي : كونوا فيه على العدل والاستقامة ، قال ابن دقيق العيد : لعل الاعتدال هنا محمول على أمر معنوي ، وهو وضع هيئة السجود موضع الشرع .

( ولا يبسط ذراعيه ... ) أن : لا يجعل ذراعيه على الأرض كالبساط والفراش ، والذراع من الإنسان من طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى .

**قال النووي :** والحكمة في هذا أنه أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والأنف من الأرض ، وأبعد من هيئة الكسالى ، فإن المتبسط كشبه الكلب يُشعر حاله بالتهاون بالصلاة وقلة الاعتناء بها والإقبال عليها .  
**وقال ابن حجر:** قال ابن دقيق العيد: قد ذكر الحكم هنا مقروناً بعلته ، فإن التشبيه بالأشياء الخسيسة يناسب تركه في الصلاة. انتهى.

والهيئة المنهية عنها أيضاً مشعرة بالتهاون وقلة الاعتناء بالصلاة . ( الفتح ) .

#### ثالث :

ومما يستحب في السجود : أن يضع راحتيه على الأرض مبسوطتين مضمومتين الأصابع مستقبلية القبلة حذو منكبيه .

لحديث ( أن رسول الله ﷺ كان يعتمد على كفيه ويسطهما ) رواه أبو داود .

ولحديث وائل بن حجر ﷺ ( أن النبي ﷺ كان إذا سجد ضم أصابعه ) رواه الحاكم .

وعن البراء قال : قال رسول الله ﷺ ( إذا سجدت فضع كفيك ، وافرع مرفقيك ) رواه مسلم .

وعن أبي حميد الساعدي - في صفة الصلاة - ( ... فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ، ولا قابضيهما واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة ) .

وعند أبي داود ( ثم سجد فأمكن أنفه وجبهته ، ونحى يديه عن جنبه ، ووضع كفيه حذو منكبيه ) . رواه أبو داود

والحكمة في بسطهما مع ضمهما : ليحصل بذلك كمال استقبال القبلة بها ، وهو أعون على تحملها في أثناء السجود .

#### ( ويذكر على أطراف يديه ) .

لحديث أبي حميد الساعدي - في صفة الصلاة - ( ... فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ، ولا قابضيهما واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة ) .

#### ( ويعمل : سبحان وبي الأهل ) .

أي : يقول في سجوده : سبحان ربي الأعلى .

لحديث خديفة - وقد تقدم - قال ( صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة ... ثم رجع فجعل يقول « سبحان ربي العظيم » . فكان ركوعه خوفاً من قيامه ثم قال « سمع الله لمن حمده » . ثم قام طويلاً قريباً مما رجع ثم سجد فقال : سبحان ربي الأعلى . فكان سجوده قريباً من قيامه ) رواه مسلم .

• وهذا التسبيح واجب في الصلاة ، كما سيأتي في واجبات الصلاة إن شاء الله .

• يستحب أن يقول بعض الأذكار الأخرى الواردة في السجود وقد تقدم بعضها :

أ- ما جاء في حديث عائشة وقد تقدم ( سبحانك اللهم ربنا ) وبحمدك ، اللهم اغفر لي ) .

ب- ما جاء في حديث عائشة وقد تقدم أن النبي ﷺ كان يقول ( سبحو قدوس رب الملائكة والروح ) .

ج- ما جاء في حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يقول في سجوده ( اللهم اغفر لي ذنبي كله دق وجله وأوله وآخره وعلانيته وسره ) رواه مسلم .

د- ما جاء في حديث عوف بن مالك الأشجعي - وقد تقدم - قال : فُتِمْتُ مع رسول الله ﷺ ليلة ، فقام فقرأ سورة البقرة ، ... يقول في ركوعه : سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ، ثم سجد ثم قال في سجوده مثل ذلك . رواه أبو داود

هـ- ما جاء في حديث علي قال ( ... وإذا سجد قال : اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه ونصره تبارك الله أحسن الخالقين ) رواه مسلم .

• ووصف الرب بالعلو في هذه الحالة غاية في المناسبة ، لأن الإنسان أدل ما يكون لربه وأخضع له حيث يضع أشرف شيء فيه وهو وجهه على التراب خشوعاً لربه واستكانة له ، وخضوعاً لعظمته ، وهو في ذلك أقرب ما يكون من ربه .

• يستحب الإكثار من الدعاء في السجود :

أ- عن ابن عباس ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ ألا وإني نحيب أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً ، فأما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء ، فقمن أن يستجاب لكم ) رواه مسلم .

ب- وعن أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، فاكثروا الدعاء ) رواه مسلم .

قال الشيخ ابن عثيمين : وإنما كان أقرب لأن السجود أعلى أنواع الذل والخضوع ، ولهذا لما ذللت لربك ونزلت أعاليك تعظيماً له وذلك رفعك الله وكنت أقرب ما يكون منه في حال السجود .

( ثم يرفع رأسه مكبراً ) .

أي : ثم يرفع رأسه من السجود مكبراً .

وقد تقدم أن هذه التكبير واجب ، وأن مكانه ما بين الركنتين .

( ويحسب مفترشاً ) .

أي : ويكون جلوسه بين السجدين الافتراض .

والافتراض : أن ينصب الرجل اليمنى ويفرش اليسرى .

لحديث عائشة رضي الله عنها قالت ( وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ) رواه مسلم .

ج- وهناك جلسة أخرى كما جاء في صحيح مسلم عن طاووس قال ( قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين فقال هي السنة . فقلنا له إنا نراه جفاء بالرجل . فقال ابن عباس بل هي سنة نبيك ﷺ ) .

والمراد بالإقعاء هنا : أن يجعل إتيته على عقبيه بين السجدين ، وهذا هو مراد ابن عباس بقوله سنة نبيكم ﷺ .

فالحديث دليل على أن من السنة الجلوس على العقبين في الصلاة بين السجدين .

وورد صريحاً عند الطبراني في الكبير عن ابن عباس قال ( من السنة في الصلاة أن تضع إيتيك على عقبيك بين السجدين ) .

وهذا مذهب الشافعي .

وقد اختلف العلماء في حكم هذا الإقعاء على قولين :

القول الأول : أنه مكروه .

وبهذا قال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي في رواية ، وأحمد بن حنبل .

أ-عن أنس . قال : قال لي رسول الله ﷺ ( إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما يقعي الكلب ) رواه ابن ماجه . ( وهو ضعيف ) .

ب-وعنه . ( أن النبي ﷺ نهي عن الإقعاء والتورك في الصلاة ) رواه البيهقي . ( وفيه ضعف ) .

ج- وعن علي قال : قال النبي ﷺ ( يا علي لا تقع إقعاء الكلب ) رواه ابن ماجه . ( وهو ضعيف ) .

د- ولحديث الباب ( وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ ) .

القول الثاني : أنه سنة .

وقال به : ابن عباس ، وابن الزبير ، وهو قول للشافعي في الجلوس بين السجدين ، اختاره النووي ، وابن الصلاح .

أ- عن طاووس قال ( قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين فقال هي السنة . فقلنا له إنا نراه جفاء بالرجل . فقال ابن عباس بل هي سنة نبيك ﷺ ) رواه مسلم .

ب- أنه ورد عن جماعة من الصحابة أنهم فعلوه .

وذهب أصحاب القول الأول إلى أنه منسوخ بالأحاديث الثابتة في صفة صلاة النبي ﷺ من أنه يفترش رجله اليسرى وينصب اليمنى .

قال ابن عثيمين : لعل ابن عباس لم يعلم أنه منسوخ من كون النبي ﷺ يفترش أو يتورك ، وهذا اختيار الشيخ ابن عثيمين .

قال النووي : إعلم أن الإقعاء ورد فيه حديثان : ففي هذا الحديث أنه سنة ، وفي حديث آخر النهي عنه ، رواه الترمذي وغيره من رواية علي ، وابن ماجه من رواية أنس ، وأحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى - من رواية سمرة وأبي هريرة ، والبيهقي من رواية سمرة وأنس ، وأسانيدهما كلها ضعيفة . وقد اختلف العلماء في حكم الإقعاء وفي تفسيره إختلافاً كثيراً لهذا الأحاديث ، والصواب الذي لا معدل عنه أن الإقعاء نوعان .



**أَحَدُهُمَا** : أَنْ يُلْصِقَ أَلْيَتَيْهِ بِالْأَرْضِ ، وَيَنْصِبَ سَاقِيَهُ ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ كِإِقْعَاءِ الْكَلْبِ .  
هَكَذَا فَسَرَّهُ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى وَصَاحِبُهُ أَبُو عُبَيْدَةَ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ وَآخَرُونَ مِنْ أَهْلِ اللَّغَةِ ، وَهَذَا النَّوعُ هُوَ الْمَكْرُوهُ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ النَّهْيُ .

**وَالنَّوْعُ الثَّانِي** : أَنْ يَجْعَلَ أَلْيَتَيْهِ عَلَى عَقْبَيْهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ .

وَهَذَا هُوَ مُرَادُ ابْنِ عَبَّاسٍ بِقَوْلِهِ : سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ .

وَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ ﷺ فِي الْبُؤَيْطِيِّ وَالْإِمْلَاءِ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، وَحَمَلَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَلَيْهِ جَمَاعَاتٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ الْبَيْهَقِيُّ وَالْقَاضِي عِيَّاضٌ وَآخَرُونَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى .

قَالَ الْقَاضِي : وَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ ، قَالَ : وَكَذَا جَاءَ مُفَسِّرًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مِنْ السُّنَّةِ أَنَّ تَمَسَّ عَقْبَيْكَ أَلْيَتِكَ ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ فِي تَفْسِيرِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الشَّافِعِيَّ ﷺ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، وَلَهُ نَصٌّ آخَرٌ وَهُوَ الْأَشْهَرُ : أَنَّ السُّنَّةَ فِيهِ الْإِفْتِرَاشُ ، وَخَاصِلُهُ أَنَّهُمَا سُنَّتَانِ ، وَأَتَيْنَاهُمَا أَفْضَلَ ؟ فِيهِ قَوْلَانِ . ( شرح مسلم ) .

**تنبيهات :**

**ما ورد من النهي عن الإقعاء :**

كحديث أبي هريرة ؓ ( ونهاني خليلي ﷺ عن إقعاء كإقعاء الكلب " رواه أحمد .

وحديث عائشة ؓ ( كان ينهى عن عقبة الشيطان ) رواه مسلم ، فالمراد به هو الذي يكون كإقعاء الكلب .

والإقعاء الذي صرح به ابن عباس ، وغيره أنه من السنة هو وضع الإليتين على العقبين بين السجدين والركبتان على الأرض

د- ■ الإقعاء المسنون يسن فعله بين السجدين فقط لا كما يفعله بعض أهل البلدان المجاورة من الإقعاء في كل جلسات الصلاة فيقعون بين السجدين وفي التشهد الأول والثاني و ... و .. الخ .

ه- ■ رد الألباني في صفة الصلاة على كلام ابن القيم حيث يقول بعد أن ذكر الافتراش بين السجدين : ( ولم يحفظ عنه ﷺ في هذا الموضع جلسة غير هذه ) .

و- ■ الإقعاء المنهي عنه قال أحد العلماء في حكمه ( مكروه باتفاق العلماء ) ( وسيأتي في مكروهات الصلاة ) .

● لا يشرع بين السجدين الإشارة بسبابة اليد اليمنى ( وهذا قول أكثر العلماء ) .

قالوا: تكون اليد اليمنى كاليد اليسرى مبسوطة مضمومة الأصابع موجهة إلى القبلة.

لأن الأحاديث كلها صريحة في أن الإشارة تكون في التشهد الأول والآخر كما سيأتي إن شاء الله في التشهد ، ورجح هذا القول الشيخ ابن باز والشيخ الألباني رحمهما الله .

وقال بعض العلماء: تكون اليد اليمنى كالتشهاد يقبض الخنصر والبنصر ويخلق الإبهام والوسطى ويرفع السبابة ويحركها عند الدعاء، لكن هذا القول ضعيف . ( وستأتي المسألة إن شاء الله قريباً ) .

**( وَيَعْمَلُ رُبَّ أَشْفَرٍ لِي ) .**

أي : أن المصلي إذا جلس بين السجدين يقول : رب اغفر لي .

لحديث ابن عباس ( أن النبي ﷺ كان يقول بين السجدين : رب اغفر لي ) رواه أبو داود .

وإن زاد ( وارحمني ، واهدني ، وارزقني ، واجبرني ، وعافني ) فحسن .

● اغفر لي : المغفرة : طلب المغفرة من الله وهو ستر الذنب والتجاوز عنه

● هذا الذكر من واجبات الصلاة ، والواجب أن يقال مرة واحدة والأكمل ثلاث مرات .

● زيادة ( ولوالدي ) في دعاء الجلوس بين السجدين ( رب اغفر لي ) لا أصل لها .

منسَّق: المسافة البادئة: قبل: 0 سم،  
السطر الأول: 0 سم، تعداد نقطي +  
المستوى: ١ + محاذة عند: 0 سم +  
علامة جدولة بعد: 5.0 سم + مسافة  
بادئة: 5.0 سم

## ( ويسجد للتأخير كالأولى ) .

أي : كالسجدة الأولى في الأقوال والأفعال .

- قال العلماء : إنما شرع تكرار السجود في كل ركعة دون غيره، لأنه أبلغ ما يكون في التواضع، وأفضل أركان الصلاة الفعلية، وسرها الذي شرعت له .

## ( ثم يرفع رأسه مكبراً ، وينهض ثانياً ) .

أي : فلا يجلس للاستراحة .

وجلسة الاستراحة : هي جلسة خفيفة يفتش رجله اليسرى وينصب اليمنى بعد الركعة الأولى قبل أن ينهض للثانية ، وبعد الركعة الثالثة قبل أن ينهض للرابطة .

وهذه المسألة اختلف العلماء فيها : هل يجلس للاستراحة أم لا على أقوال :

القول الأول : أنها مستحبة .

وهذا مذهب الشافعي .

قال النووي : مذهبه الصحيح المشهور أنها مستحبة، وبه قال مالك بن الحويرث، وأبو حميد، وأبو قتادة وجماعة من الصحابة، وأبو قلابة، وغيره من التابعين .

ورجحه الشيخ ابن باز ، والألباني .

لحديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه (أَنَّه رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وَتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

وجه الدلالة : حيث أن مالك بن الحويرث وصف صلاة النبي ﷺ فذكرها ، وهو الذي قال له النبي ﷺ (صلوا كما رأيتموني أصلي).

القول الثاني : أنها غير مشروعة .

وهذا مذهب الجمهور .

قال النووي : وقال كثيرون أو الأكثرون لا يستحب ، بل إذا رفع رأسه من السجود نفض ، حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس وأبي الزناد ومالك والثوري وأصحاب الرأي وأحمد وإسحاق .

قال أحمد : وأكثر الأحاديث على هذا .

أ- لأنها لم تذكر في أكثر الأحاديث .

ب- أنه ليس لها ذكر خاص .

ج- أن النبي ﷺ إنما فعلها عندما كبر وحطمه الناس .

ويؤيد القول باستحبابها أمران :

أحدهما : أن الأصل في فعل النبي ﷺ أنه كان يفعلها تشريعاً ليقتدي به .

والأمر الثاني : في ثبوت هذه الجلسة في حديث أبي حميد الساعدي الذي رواه أحمد وأبو داود بإسناد جيد ، وفيه وصف صلاة النبي ﷺ في عشرة من الصحابة رضي الله عنهم فصدقوه في ذلك .

القول الثالث : سنة عند الحاجة وإلا فلا .

وهذا اختيار ابن قدامة ، والشيخ السعدي رحمه الله ، والشيخ ابن عثيمين .

قال السعدي : أصح الأقوال الثلاثة في جلسة الاستراحة استحبابها للحاجة إليها ، واستحباب تركها عند عدم الحاجة إليها .

قال في المغني : وبهذا القول تجتمع الأدلة .

• ما الحكم إذا كان الإمام لا يجلس للاستراحة ، فهل للمأموم أن يفعلها ؟

اختلف العلماء هل الأفضل للمأموم أن يجلس للاستراحة أم لا؟ وسبب الخلاف في المسألة هو : هل جلوس المأموم في هذه الحال وتأخره

منسّق: بلا تعداد تقطي أو رقمي

عن الإمام ينائي المتابعة التي أمر بها النبي ﷺ أم لا ؟

**القول الأول :** أن المأموم يجلس للاستراحة ولو لم يجلسها الإمام ، وتأخر المأموم في هذه الحال يسير لا يضر .  
قال النووي : وَإِنْ تَرَكَ الْإِمَامُ جُلُوسَ الْإِسْتِرَاحَةِ أَتَى بِهَا الْمَأْمُومُ ، قَالَ أَصْحَابُنَا (يعني الشافعية) : لِأَنَّ الْمُخَالَفَةَ فِيهَا يَسِيرٌ .  
**القول الثاني :** أنه لا يجلسها .

واختار هذا الشيخ ابن عثيمين .

وقال الشيخ ابن عثيمين في ( الشرح الممتع ) مسألة : إذا كان الإنسان مأموماً فهل يُسن له أن يجلس إذا كان يرى هذا الجلوس سنة أو متابعة الإمام أفضل؟

الجواب : أن متابعة الإمام أفضل ، ولهذا يترك الواجب وهو التشهد الأول ، ويفعل الزائد كما لو أدرك الإمام في الركعة الثانية فإنه سوف يتشهد في أول ركعة فيأتي بتشهد زائد من أجل متابعة الإمام ، بل يترك الإنسان الركن من أجل متابعة الإمام ، فقد قال النبي ﷺ : (إذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً) فيترك ركن القيام وركن الركوع، فيجلس في موضع القيام، ويومئ في موضع الركوع، كل هذا من أجل متابعة الإمام .

فإن قال قائل : هذه الجلسة يسيرة لا يحصل بها تخلف عن الإمام .

فالجواب : أن النبي ﷺ قال : ( إذا ركع فأركعوا وإذا سجد فاسجدوا وإذا كبر فكبروا ) فأتى بالفاء الدالة على الترتيب والتعقيب بدون مهلة ، وهذا يدل على أن الأفضل في حق المأموم ألا يتأخر عن الإمام ولو يسيراً ، بل يبادر بالمتابعة، فلا يوافق ، ولا يسابق ، ولا يتأخر ، وهذا هو حقيقة الائتصاص . اهـ .

**فائدة :** سئل شيخ الإسلام كما في "الفتاوى الكبرى" (١/١٣٥) عن رجل يصلي مأموماً ويجلس بين الركعات جلسة الاستراحة ولم يفعل ذلك الإمام فهل يجوز ذلك له ؟

فأجاب : جلسة الاستراحة قد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ جلسها لكن تردد العلماء هل فعل ذلك من كبر السن للحاجة أو فعل ذلك لأنه من سنة الصلاة ؟ فمن قال بالثاني استحباها ، كقول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين ، ومن قال بالأول لم يستحبها إلا عند الحاجة كقول أبي حنيفة ومالك وأحمد في الرواية الأخرى . ومن فعلها لم ينكر عليه وإن كان مأموماً ، لكون التأخر بمقدارها ليس هو من التخلف المنهي عنه عند من يقول باستحباها . وهل هذا إلا فعل في محل اجتهاد ؟ فإنه قد تعارض فعل هذه السنة عنده والمبادرة إلى موافقة الإمام ، فإن ذلك أولى من التخلف لكنه يسير ، فصار مثلما إذا قام من التشهد الأول قبل أن يكمله المأموم ، والمأموم يرى أنه مستحب ، أو مثل أن يسلم وقد بقي عليه يسير من الدعاء هل يسلم أو يتمه ؟ ومثل هذه المسائل هي من مسائل الاجتهاد والأقوى أن متابعة الإمام أولى من التخلف لفعل مستحب والله أعلم . اهـ .

أ-حكى بعض العلماء الإجماع على أنها ليست بواجبة .

ب-جاء ذكر جلسة الاستراحة في حديث المسيء في صلاته في بعض روايات البخاري ، لكنها شاذة .

ج-هذه الجلسة ليس لها ذكر خاص وليس لها تكبير .

## ﴿ ويصلي الركعة الثانية كالأولى ﴾ .

أي : ثم يصلي الركعة الثانية كالأولى في القيام ، والركوع ، والسجود ، والجلوس ، وما يقال فيها ، لحديث المسيء في صلاته ، فإن النبي ﷺ لما وصف له الركعة الأولى قال ( ثم افعل ذلك في صلاتك كلها ) .

• لكن هناك أشياء تختلف فيها الركعة الثانية عن الأولى ولهذا :

## ﴿ ما هذا التحريم ، والاستفتاح ، والتميم ﴾ .

**دعاء الاستفتاح :** فلا يشرع في الركعة الثانية ، لأن الاستفتاح تفتتح به الصلاة .

**والتحريم :** أي تكبيرة الإحرام ، فلا تعاد ، لأنها للدخول في الصلاة ، وهو منتفٍ هنا .

الاستعاذة : فلا تشرع في الثانية ، وإنما يستعيد في الركعة الأولى فقط ورجحه ابن القيم ، قالوا : لأن الصلاة جملة واحدة ، لم يتخلل القراءتين فيها سكوت . ( وقد تقدمت المسألة ) .

**ومما تختلف فيه الركعة الثانية عن الأولى :**

أن الركعة الأولى أطول من الثانية : لأن النبي ﷺ كان يطول في الأولى ما لا يطول في الثانية .

كما في حديث أبي قتادة - وقد تقدم - ( وَيُطَوِّلُ الرَّكْعَةَ الْأُولَى ) .

**قال ابن قدامة :** ويستحب أن يطيل الركعة الأولى من كل صلاة ؛ ليلحقه القاصد للصلاة..، لحديث أبي قتادة ؓ... قال أحمد، رحمه الله، في الإمام يطول في الثانية، يعني أكثر من الأولى: يقال له في هذا : تَعَلَّم . وقال أيضاً ، في الإمام يقصر في الأولى ويطول في الآخرة : لا ينبغي هذا ، يقال له، ويؤمر .

● **والحكمة في مشروعية تطويل الركعة الأولى عن الثانية :**

**قيل :** إن المصلي يكون في أول الصلاة نشيطاً مقبلاً على صلاته .

**وقيل :** حتى يدرك الناس الركعة الثانية .

**( هَذَا فَرْعٌ مِنْهُمَا جَلَسَ لِتَشْهَدِ مَفْتَرِشاً )**

وهذا يسمى التشهد الأول ، ويجلس مفترشاً ، فيكون جلوسه هنا مثل جلوسه بين السجدين .

ففي حديث أبي حميد الساعدي - في صفة صلاة النبي ﷺ - ( ... فَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى ) .

**( هَيْبَسُ يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى ، وَيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى ، يَقْبِضُ مِنْهَا**

**الْخَنْصِرَ وَالْبَنْصَرَ وَيَحْلِقُ الْإِبْهَامَ مَعَ الْوَسْطَى وَيُشِيرُ بِالسَّبَابَةِ )** .

يضع اليد اليمنى على فخذه اليمنى ، واليسرى على فخذه اليسرى .

**وأما الأصابع :**

فأصابع اليد اليمنى لها صفتان :

**الصفة الأولى :** أن يقبض الخنصر والبنصر والإبهام مع الوسطى ويشير بالسبابة .

فقد دل عليها :

أ- حديث ابن عمر رضي الله عنهما ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَعَدَ لِلتَّشْهَدِ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى ، وَالْيُمْنَى عَلَى الْيُمْنَى ، وَعَقَدَ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ ، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ السَّبَابَةِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ ( وَقَبِضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا ، وَأَشَارَ بِأَلْيَتِي تَلِي الْإِبْهَامَ ) .

**[ عقد ثلاثاً وخمسين ]** صورته أن يقبض الخنصر والبنصر ثم يحلق بالإبهام مع الوسطى **[ التحليق ]** إشارة إلى الثلاثة ، وقبض الخنصر

والبنصر إشارة إلى الخمسين **[ السبابة ]** الإصبع التي تقع

ب- وحديث عبد الله بن الزبير . قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَدَ يَدْعُو وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ السَّبَابَةِ وَوَضَعَ إِبْهَامَهُ عَلَى إصْبَعِهِ الْوَسْطَى وَيُلْقِمُ كَفَّهُ الْيُسْرَى رُكْبَتَهُ ( رواه مسلم .

**الصفة الثانية :** أن يقبض الخنصر والبنصر والوسطى ، ويضم إليها الإبهام ، وتبقى السبابة مرفوعة يشير بها .

ودليل هذه الصفة رواية ( وَقَبِضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا ، وَأَشَارَ بِأَلْيَتِي تَلِي الْإِبْهَامَ ) .

**[ وقبض أصابعه كلها ]** أي اليد اليمنى .

● **أما أصابع اليد اليسرى** تكون مبسوطة مضمومة غير مفرجة ، وأطرافها إلى القبلة ، **ولها صفتان :**

**الصفة الأولى :** أن يجعل اليدين على الفخذين .

ففي حديث ابن عمر : ( ... وَيَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ بَاسْطُهَا عَلَيْهَا ) .

الصفة الثانية : أن يجعل اليمنى على طرف الركبة اليمنى واليسرى يجعلها على الركبة اليسرى كالتقاط .  
كما جاء في حديث ابن الزبير : ( ... وأشار بإصبعه السبابة ... ويلقم كفه اليسرى على ركبته ) .

الإلقام : العطف ، يعطف أصابع اليد اليسرى على ركبته .

• ويسن أيضاً أن يشير بسبابتها في التشهد .

لقوله ( وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَابَةِ ) .

والحكمة : لأجل أن يجتمع للمصلي في توحيد بين القول والفعل والاعتقاد .

• لكن : هل يحرك إصبعه أم لا ؟

اختلف العلماء : وقد ورد في ذلك حديثان .

ورد ما يثبت ذلك :

فقد ثبت التحريك في حديث وائل بن حجر عند أبي داود وأحمد والنسائي : ( ... ثم رفع إصبعه فرأيته يحركها يدعو بها ) .

من طريق زائد بن قدامة عن عاصم بن كليب عن أبيه قال : ( أخبرني وائل ... ) .

فانفرد زائدة بهذه اللفظة .

صححها بعضهم وضعفها بعضهم .

قال ابن خزيمة لما ساقه : إن الأخبار ليس فيها يحركها إلا في هذا الخبر ، زائدة ذكره ، فمن صححها البيهقي ، لأنه تأولها ، والتأويل فرع عن التصحيح .

وصححها الألباني وانتصر لها ، لأن زائدة ثقة ثبت .

وسبب من ضعفها أنه خالف جمع : [ السفينان ، وشعبة ] فهي شاذة .

وأما زيادة : ( لا يحركها ) جاءت في حديث ابن الزبير : ( ... وكان يشير بإصبعه إذا دعا لا يحركها ) رواه أبو داود .

صححها ابن الملقن والنووي ، لكن ضعفها : ابن القيم وقال : في صحتها نظر .

لأن الإمام مسلم أخرج الحديث في صحيحه وليس فيه ( لا يحركها ) .

وتفرد بها ابن جريج عن بقية الرواة ، وقد حكم الألباني في شذوذها .

ولهذه الأحاديث اختلف العلماء :

القول الأول : يحركها ، وهو قول بعض الشافعية والمالكية واختاره الألباني وابن باز .

القول الثاني : لا يحركها ، وهو قول الحنفية والشافعية وبعض المالكية واختاره ابن حزم .

القول الثالث : كل ذلك جائز ، واختاره القرطبي ، والصنعاني .

قال القرطبي : اختلفوا في تحريك إصبع السبابة ، فمنهم من رأى تحريكها ، ومنهم من لم يره ، وكل ذلك مروي في الآثار الصحاح المسندة

عن النبي ﷺ ، وجميعه مباح ، واختاره الصنعاني .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : لكن دلت السنة على أنه يشير بها عند الدعاء فقط ، لأن لفظ الحديث ( يحركها يدعو بها ) وقد ورد

الحديث نفى التحريك وإثبات التحريك ، والجمع بينهما سهل ، فنفي التحريك يراد به التحريك الدائم ، وإثبات التحريك يراد به التحريك

عند الدعاء .

♦♦ متى يشير المصلي ؟

قيل : عند لفظ الجلالة .

وقيل : عند قول لا إله إلا الله .

وقيل : عند الدعاء ، ورجحه الشيخ ابن عثيمين .

**فائدة :** يكره الإشارة بمسبحة اليسرى ، حتى لو كان أقطع اليمنى ، لم يشر بمسبحة اليسرى لأن سنتها البسط دائماً .  
**● قوله :** ( إذا قعد للتشهد قبض الخنصر والبصر ... ) هذه الصفة خاصة بجلوس التشهد الأول والثاني ، فهل يفعل ذلك في الجلوس بين السجدين ؟

اختلف العلماء هل يفعل ذلك بين السجدين ؟  
**القول الأول :** يفعل ذلك .

وهو ظاهر كلام ابن القيم ، ورجحه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله .  
 واستدلوا برواية في وائل بن حجر : ( ثم جلس فافتش رجله اليسرى ، ثم أشار بسبابته ، ووضع الإبهام على الوسطى وحلق ... ثم سجد ) عند عبد الرزاق وأحمد ، من طريق سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر .  
**القول الثاني :** لا يفعل .  
 وهذا ما عليه الأكثر .

وهذا هو المعروف عند العلماء أنه إذا أطلق الجلوس فالمراد به التشهد .  
**نقل ابن حجر عن ابن رشيد قوله :** إذا أطلق في الأحاديث الجلوس في الصلاة من غير تقييد فالمراد به جلوس التشهد .  
 وحكم على هذه الرواية التي فيها الإشارة بين السجدين بالشذوذ ، فقد تفرد بها عبد الرزاق .  
 فقد رواه عن عاصم جمع صرحوا بأنه في التشهد ، منهم : ابن عيينة ، وشعبة ، وأبي الأحوص ، وخالد ، وزهير بن معاوية وغيرهم .  
 هؤلاء خالفوا عبد الرزاق في روايته عن الثوري ، فعبد الرزاق انفرد : ( ... ثم أشار بسبابته ثم سجد ) .  
 وأيضاً خالف عبد الرزاق : عبد الله بن الوليد عند أحمد ، ومحمد بن يوسف الفريابي ( وكان ملازماً للثوري ) ولم يذكر السجدة بعد الإشارة .

**قال الألباني** بعد ذكره لحديث النسائي ( كان إذا جلس في الثنتين أو في الأربع يضع يديه على ركبتيه ، ثم أشار بإصبعه ) هي فائدة هامة تقضي على بدعة الإشارة بإصبعه في غير التشهد ، و لذلك خصصتها بالتخريج بياناً للناس . ورواه أحمد ( ٣/٤ ) بلفظ : " كان إذا جلس في التشهد وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى و يده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بالسبابة ولم يجاوز بصره إشارته " . وأخرجه أبو داود وغيره نحوه ، وزاد في رواية : " ولا يحركها " . وهي زيادة شاذة .  
 وفي الحديث مشروعية الإشارة بالإصبع في جلسة التشهد ، و أما الإشارة في الجلسة التي بين السجدين التي يفعلها بعضهم اليوم ، فلا أصل لها إلا في رواية لعبد الرزاق في حديث وائل بن حجر و هي شاذة .

#### **( ويعمل التحيات لله والصلاة والتحيات ... ) .**

أي : إذا جلس المصلي بعد الركعتين ، فإنه يقول التشهد .  
 وهذا يسمى التشهد الأول ، وموضعه يكون بعد الركعتين .  
 لقوله ﷺ ( إذا جلس أحدكم في الصلاة ) .  
 وللنسائي ( كنا لا ندري ما نقول في كل ركعتين ، وإن محمدًا علم مفاتيح الخير وخواتيمه ، فقال : إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا ... ) .  
 وفي رواية ( فقولوا في كل جلسة ) .

ولابن خزيمة عن عبد الله ( علمني رسول الله التشهد في وسط الصلاة ) .  
 عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال ( التفت إني رسول الله ﷺ فقال : " إذا صلى أحدكم فليقل : التحيات لله ، والصلوات ، والطيبات ، السلام عليكم أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ) متفق عليه ، واللفظ للبخاري .

وَلَا حَمْدَ ( أَنَّ الْكَبِيرَ ﷺ عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ النَّاسَ ) .

[ التحيات لله ] جمع تحية . قال الحافظ : ” معناه السلام ، وقيل : التحية ، وقيل : العظمة “ . وقال الخطابي والبغوي : ” المراد بالتحيات أنواع التعظيمات “ . [ والطيبات ] كل ما طاب من قول أو فعل فهو لله ، وأما بالنسبة للعباد فإنه لا يقبل إلا الطيب كما في الحديث : ( إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ) . [ السلام عليك أيها النبي ] الدعاء للنبي بالسلامة من كل آفة ومكره ، وهذا شامل من مخاوف الدنيا والآخرة . [ ورحمة الله ] دعاء له بالرحمة ، وهو يتضمن الدعاء بحصول كل أمر مرغوب فيه . [ وبركاته ] جمع بركة ، والبركة الخير الكثير المستمر ، وبركات الله على نبيه تشمل حال حياته وحال مماته .

[ السلام علينا ] أي علينا معشر المصلين ، وقيل : المصلون ومعهم الملائكة ، وقيل : المراد جميع الأمة المحمدية وهذا أقرب

#### • بعض صيغ التشهد :

للتشهد عدة صيغ :

الصيغة الأولى : ما جاء في حديث ابن مسعود السابق .

وقد اختار هذا التشهد أحمد ، وأبي حنيفة ، والثوري .

قال الترمذي : عليه العمل عند أكثر أهل العلم والصحابة والتابعين .

قال البزار : إنه متفق عليه .

الصفة الثانية : تشهد ابن عباس ، كما عند مسلم قال ( كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد : التحيات ، المباركات الصلوات الطيبات لله ... ) .

الصفة الثالثة : تشهد عمر ، ولفظه : ( التحيات لله ... ) .

#### ♦♦ ما أفضل هذه الشهادات ؟

القول الأول : تشهد ابن عباس .

وهذا مذهب الشافعي ، وبعض أصحاب مالك .

لزيادة لفظ ( المباركات ) فيه .

القول الثاني : تشهد ابن مسعود .

وبه قال أبو حنيفة ، وأحمد ، وجمهور الفقهاء وأهل الحديث .

قال البزار : هو أصح حديث في التشهد ، وقد روي من نيف وعشرين طريقاً .

وقال مسلم : إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود .

وهو متفق عليه دون غيره .

وأن رواته لم يختلفوا في حرف فيه ، بل نقلوه مرفوعاً على صفة واحدة .

القول الثالث : تشهد عمر .

وهو قول مالك .

لأنه علمه الناس على المنبر ولم ينازعه أحد .

• قال النووي : واتفق العلماء على جوازها كلها ، يعني الشهادات الثابتة من وجه صحيح .

#### ♦♦ ما حكم التشهد في الصلاة ؟

التشهد الأول واجب ، والتشهد الثاني ركن ، وهذا مذهب الحنابلة .

لقوله ﷺ ( إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُتِمِّلْ ... ) .

ولقوله ﷺ ( كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد ... ) .

منسّق: المسافة البادئة: قبل: 0 سم،  
السطر الأول: 0 سم، تعداد نقطتي +  
المستوى: ١ + مجاذة عند: 0 سم +  
علامة جدولة بعد: 36.0 سم + مسافة  
بادئة: 36.0 سم

منسّق: بلا تعداد نقطتي أو رقمي

منسّق: المسافة البادئة: قبل: 0 سم،  
السطر الأول: 0 سم، تعداد نقطتي +  
المستوى: ١ + مجاذة عند: 0 سم +  
علامة جدولة بعد: 36.0 سم + مسافة  
بادئة: 36.0 سم

ولأن النبي ﷺ علم ابن مسعود التشهد وأمره أن يعلمه الناس .

لكن استثنى من ذلك التشهد الأول فليس بركن .

لأن النبي ﷺ لما تركه جبره بسجود السهو ، ومعلوم أن الركن لا بد أن يأتي به ولا يكفي أن يجبر بسجود سهو ، فلذلك كان التشهد الأول واجباً .

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن التشهد الأول سنة ، وهذا مذهب مالك والشافعي .

قالوا : لأن النبي ﷺ تركه ولم يرجع إليه .

ولأن النبي ﷺ لم يعلمه المسيء في صلاته .

**والصحيح** مذهب الحنابلة .

● هل يصلى على النبي ﷺ في التشهد الأول ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول** : أنه يصلى على النبي ﷺ في التشهد الأول .

وهذا مذهب الشافعي ، واختاره الشيخ ابن باز رحمه الله .

أ-عموم أحاديث الأمر بالصلاة على النبي ﷺ .

ب-ولأنه فعود شرع به التشهد تشرع به الصلاة على النبي ﷺ .

**القول الثاني** : لا تشرع .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، وحكي عن عطاء والشعبي والنخعي والثوري ورجحه الشيخ ابن عثيمين .

لحديث ابن مسعود المتقدم في التشهد الأول ، وليس فيه ذكر الصلاة على النبي ﷺ .

**وأيدوا هذا بأمرين :**

**الأول** : رواية جاءت في المسند : ( ... ثم إن كان في وسط الصلاة فحضر حين يفرغ من تشهده ، وإن كان في آخرها دعا بعد تشهده بما

شاء الله أن يدعو ثم يسلم ) . رواه أحمد وسنده صحيح

**الثاني** : أن التشهد الأول مبني على التخفيف ، والثاني مبني على التطويل .

فإذا كان الرسول ﷺ إذا فرغ من التشهد يقوم دليل على أنه لا يصلي على النبي ﷺ بدليل أنه كان لا يدعو . **ويؤيد هذا:**

أن النبي ﷺ كان يخفف التشهد الأول حتى كأنه على الرضف ، وهي الحجارة المحماة .

وهذا الحديث وإن كان فيه من ضعف ، لكن جاء عن أبي بكر أنه كان يجلس كأنه على الرضف . رواه أحمد

**والظاهر** أنها مشروعة في التشهد الأول ، لكن أكدتها في الثاني أكثر .

**فائدة** : المأموم إذا فرغ من التشهد الأول ولم يقم إمامه ، فإنه ينبغي له أن يأتي بالصلاة على النبي ﷺ ولا يسكت كما يفعل بعض العامة

، لأن الصلاة لا سكوت فيها .

( **ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيُصَلِّي بِأَيْمَنِ صَلَّاهُ بِالْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ** ) .

أي : يكبر للقيام من التشهد الأول رافعاً يديه ويصلي الثالثة والرابعة كالثانية، لكن يقتصر فيهما بالفاتحة فقط، فلا يزيد عليها . [وقد

سبقت المسألة وأنه يسن الزيادة أحياناً على الفاتحة] .

( **ثُمَّ يَتَشَهَّدُ الْآخِرَ وَهُوَ الْمَذْكُورُ** ) .

أي يقول التشهد الأخير وهو ما سبق ( التحيات لله والصلوات والطيبات .... ) .

( **وَيَزِيدُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ إِلَيْهِمْ صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتُ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِذْكَ هَمِيهِ** )



مَحْمِدٌ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، هِيَ الْعَالَمِينَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ .

أي : في التشهد الأخير يزيد الصلاة على النبي ﷺ .

لحديث كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ قَالَ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَلَيْنَا ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ عَلَّمَنَا اللَّهُ كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ : فَكَيْفَ نُصَلِّيْ عَلَيْكَ ؟ فَقَالَ : قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ) متفق عليه .

وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ قَالَ : ( قَالَ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَمَرْنَا اللَّهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ ، فَكَيْفَ نُصَلِّيْ عَلَيْكَ ؟ فَسَكَتَ ، ثُمَّ قَالَ : " قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ . وَالسَّلَامُ كَمَا عَلَّمْتُمْ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وَزَادَ ابْنُ حُزَيْمَةَ فِيهِ : ( فَكَيْفَ نُصَلِّيْ عَلَيْكَ ، إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا ) .

● وقد اختلف العلماء في حكم الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنها واجبة .

وهذا مذهب الشافعي وإسحاق .

قال الشوكاني : إلى ذلك ذهب عمر وابنه وابن مسعود وجابر بن زيد والشعبي .

واختاره ابن العربي والألباني والصنعاني .

أدلتهم :

أ- قوله تعالى ( إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ) .

وجه الدلالة : أن الله سبحانه أمر المؤمنين بالصلاة والتسليم على رسوله ﷺ ، وأمره المطلق يفيد الوجوب .

ب- حديث أبي مسعود السابق ( قولوا : اللهم صل على محمد ... ) وهذا أمر ، والأمر للوجوب .

ج- ولقوله ﷺ ( إذا أنتم صليتم عليّ فقولوا : اللهم صل على محمد ... ) .

وقال الشوكاني : إن في حديث فضالة حجة لمن لا يرى الصلاة عليه فرضاً حيث لم يأمر تاركها بالإعادة

وقد رد الشوكاني على كل أدلة من يقول بالوجوب ، فقال رحمه الله : لا يتم الاستدلال على وجوب الصلاة بعد التشهد لهذه النصوص ،

لأن غايتها الأمر بمطلق الصلاة عليه ﷺ ، وهو يقتضي الوجوب في الجملة بإيقاع فروضها خارج الصلاة .

القول الثاني : أنها سنة وليست بواجبة .

قال الشوكاني : وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب .

ورجحه الشوكاني وابن المنذر .

أ- لعدم الدليل الذي يدل على الوجوب .

ب- ولحديث فضالة بن عبيد ﷺ قَالَ : ( سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ ، لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : عَجَلْ هَذَا " ثُمَّ دَعَاهُ ، فَقَالَ : إِذَا صَلَّيْ أَحَدُكُمْ فَلْيُبَيِّدْ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ وَالتَّائِبِ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالثَّلَاثَةُ ، وَصَحَّحَهُ الْبَرْقِيُّ ، وَابْنُ حِبَّانَ ، وَالحَاكِمُ .

حيث لم يصل على النبي ﷺ ولم يأمره النبي ﷺ بإعادة الصلاة .

ج- ولحديث المسيء في صلاته حيث لم يأمره النبي ﷺ بها .

القول الثالث : أنها ركن .

وهذا مذهب الحنابلة

والراجع الأول والله أعلم .

● قوله ﷺ ( إِذَا صَلَّيْ أَعْدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ اللَّهِ ) المراد بقوله ( إذا صلى ... ) أي : إذا دعا لأمرين :

الأول : قرينة قوله ( فليبدأ بتحميد الله ) .

والثاني : أن الصلاة الشرعية لا تبدأ بالحمد والصلاة على الرسول ﷺ .

● في حديث فضالة ( سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ ) .

ظاهر صنيع الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام ، أن هذا الدعاء الذي سمعه الرسول ﷺ من هذا الرجل كان في جلوسه التشهد .

قال ابن القيم : لأنه ليس في الصلاة موضع يشرع فيه الثناء على الله ثم الصلاة على رسوله ، ثم الدعاء إلا في التشهد آخر الصلاة ، فإن ذلك لا يشرع في القيام ولا في الركوع ولا السجود اتفاقاً ، فعلم أنه إنما أراد به آخر الصلاة حال الجلوس في التشهد .

● لا تشرع التسمية في بداية التشهد لأنها لم تثبت .

● لا يشرع زيادة سيدنا في التشهد لأنه لم يرد .

● يشرع الدعاء بعد التشهد ، لقوله ( ويدع بما أحب ) .

● هل يجوز الدعاء بغير ما ورد من أمور الدنيا ، مثل : ( اللهم ارزقنا بيتاً واسعاً ) ؟

قيل : لا يجوز ، وقيل : يجوز ، وستأتي المسألة إن شاء الله .

● ما معنى الصلاة على النبي ﷺ ؟

القول الأول : صلاة الله على نبيه هي ثناؤه عليه في الملاء الأعلى .

كما قال أبو العالية ونصره ابن القيم واختاره الحافظ ابن حجر .

قال الحافظ : أولى الأقوال ما يقدم عن أبي العالية ، أن معنى صلاة الله على نبيه : ثناؤه عليه وتعظيمه .

القول الثاني : صلاة الله رحمته .

وهو قول الضحاك .

قال الحافظ بعد أن نقل قول الضحاك : وتعقب بأن الله غاير بين الصلاة والرحمة في قوله : ( أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ) .

القول الثالث : أن صلاة الله مغفرته .

﴿ وَيَسْتَعِيبُ أَنْ يَتَعَوَّدَ بِاللهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّفِيرِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْكُفَرِ وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْيَسِيرِ ﴾

﴿ فِتْنَةِ الْيَسِيرِ ﴾

أي : ويسن للمصلي أن يقول بعد الصلاة على النبي ﷺ هذا الدعاء .

لحديث أبي هريرة ؓ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ ، يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وفي رواية لمسلم ( إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُُّدِ الْآخِرِ ) .

وقد ذهب بعض العلماء إلى وجوب هذا الدعاء .

وهذا مذهب الظاهرية .

لقوله ﷺ ( فليستعذ ... ) وهذا أمر ، والأمر يقتضي الوجوب .

وجمهور العلماء على أنه سنة غير واجب .

لحديث أبي هريرة . أن رسول الله ﷺ قال لرجل : ( ما تقول في صلاتك ؟ قال : أسأل الله الجنة ، وأعوذ به من النار ، أما إني لا أحسن

دندنتك ولا دندنة معاذ ، فقال رسول الله ﷺ : حولها دندندن ( رواه أبو داود .

( الدندنة : صوت لا يفهم معناه ) .

قال النووي — رحمه الله — : وإن طاموساً رحمه الله تعالى أمر ابنه حين لم يدع بهذا الدعاء فيها بإعادة الصلاة ، هذا كله يدل على تأكيد هذا الدعاء ، والتعوذ ، والحث الشديد عليه ، وظاهر كلام طاموس رحمه الله تعالى أنه حمل الأمر به على الوجوب ، فأوجب إعادة الصلاة لفسوته ، وجمهور العلماء على أنه مستحب ، ليس بواجب . ( شرح النووي )

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : بل قد ذهب طائفة من السلف ، والخلف ، إلى أن الدعاء في آخرها واجب ، وأوجبوا الدعاء الذي أمر به النبي ﷺ آخر الصلاة بقوله : ( إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع : من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنه الحيا والممات ومن فتنه المسيح الدجال ) رواه مسلم ، وغيره ، وكان طاموس يأمر من لم يدع به أن يعيد الصلاة ، وهو قول بعض أصحاب أحمد . ( مجموع الفتاوى )

والأرجح هو قول الجمهور ، ويحمل فعل طاموس رحمه الله — إن صح عنه — على تأكيد هذا الاستحباب ؛ حيث إن أمره بالإعادة كان لابنه في سياق تعليمه ، لا لعامة المصلين ، وهو احتمال ذكره أبو العباس القرطبي ، وارتضاه جمع من الأئمة ، حيث قال : ويحتمل : أن يكون ذلك إنما أمره بالإعادة تغليظاً عليه ؛ لئلا يتهاون بتلك الدعوات ، فيتركها ، فيُحْزَمُ فائدتها ، وثوابها . ( المفهم ) .

■ هناك أدعية تقال غير هذا الدعاء لم يذكرها المصنف :

منها : ما جاء عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ( أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي . قَالَ قُلْ : " اَللّٰهُمَّ اِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا ، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ ، وَارْحَمْنِي ، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

اختلف العلماء في موضع هذا الدعاء ، متى يقال في الصلاة ، لأن أبا بكر قال ( علمني دعاء أدعو به في صلاتي ) لم يحدد المكان . فقيل : عقب التشهد وقبل السلام .

وهذا ظاهر صنيع الحافظ ابن حجر في البلوغ ، حيث جعله في هذا المكان .

وإلى ذلك جنح البخاري في صحيحه فقال : باب الدعاء قبل السلام ، ثم ذكر حديث أبي بكر هذا .

وقيل : يقال في السجود ، لقوله ﷺ ( أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ) .

والصحيح أنه يقال إما في السجود أو بعد التشهد .

ومنها : عن عائشة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ ( اَللّٰهُمَّ اِنِّيْ اَعُوْذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَاَعُوْذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيْحِ الدَّجَالِ وَاَعُوْذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ اَللّٰهُمَّ اِنِّيْ اَعُوْذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ » . قَالَتْ فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيْذُ مِنَ الْمَغْرَمِ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ « إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَّبَ وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ ) متفق عليه .

ومنها : ما جاء عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قَالَ : ( إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِمِنْ ذُبُرِ الصَّلَاةِ : " اَللّٰهُمَّ اِنِّيْ اَعُوْذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ وَاَعُوْذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ ، وَاَعُوْذُ بِكَ مِنْ اَنْ اُرْذَلَ الْعُمْرِ ، وَاَعُوْذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا ، وَاَعُوْذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ) . رواه البخاري  
ومنها : ما جاء عن معاذ بن جبل رضي الله عنه ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ : أَوْصِيكَ يَا مُعَاذُ : لَا تَدْعَ ذُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ : اَللّٰهُمَّ اَعِنِّيْ عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ ) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي بسند قوي

وينبغي الاعتناء بهذا الدعاء لثلاثة أمور : لأنه وصية ، ولأن النبي ﷺ قال لمعاذ فيه : إني أحبك ، ولأنه دعاء جامع شامل .

ومنها : ما جاء عن أبي هريرة . ( أن رسول الله ﷺ قال لرجل : كيف تقول في صلاتك ؟ قال : أتشهد وأقول : اللهم إني أسألك الجنة ، وأعوذ بك من النار ، أما إني لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ ، فقال النبي ﷺ : حولها دندندن ) . رواه أبو داود

ومنها : ما جاء عن علي . قال ( ... وكان آخر ما يقول بين التشهد والتسليم : اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَسْرَفْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ) رواه مسلم .

ومنها : ما جاء عن عائشة . عن النبي ﷺ أنه كان يقول ( اللهم حاسبني حساباً يسيراً ) . رواه أحمد

منسّق: المسافة البادئة: قبل: 0 سم،  
السطر الأول: 0 سم، تعداد تقطي +  
المستوى: 1 + محاذة عند: 0 سم +  
علامة جدولة بعد: 5.0 سم + مسافة  
بادئة: 5.0 سم

## ﴿ ويدعو بما أحب ﴾ .

أي : ويدعو المصلي في نهاية التشهد بما أحب .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ ( كُنَّا نَقُولُ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ . فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ « إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ فَإِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيُقِلِّ التَّحِيَّاتِ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتِ وَالطَّيِّبَاتِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ فَإِذَا قَالَهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ ) متفق عليه .

وفي رواية ( ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو ) .

وعند النسائي ( فليدع به ) .

وجاء في رواية ( ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ مَا أَحَبَّ ) .

وفي رواية أبي هريرة رضي الله عنه : ( ثم يدعو لنفسه ما بدا له ) قال النسائي : إسناده صحيح .

وقد اختلف العلماء هل يجوز الدعاء بغير ما ورد من أمور الدنيا ، مثل ( اللهم ارزقنا بيتاً واسعاً ) أم لا ؟

قيل : لا يجوز .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

لأنه كلام آدميين .

وقيل : يجوز الدعاء بخواتم الدنيا .

وقيل : يجوز الدعاء بخواتم الدنيا وملادها .

واختاره الشيخ السعدي ، وبه قال مالك ، والثوري ، وإسحاق .

لقوله ( ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه ) .

ولمسلم ( ثم ليتخير بعد من المسألة ما شاء أو ما أحب ) .

جاء في موقع الإسلام سؤال وجواب وفقهم الله :

ذهب جمهور الفقهاء من المالكية ، والشافعية ، وبعض الحنابلة إلى جواز الدعاء في الصلاة بحاجات الدنيا المتنوعة ، مما يُحِبُّ المصلي أن يدعو به ويحتاج إليه ، كأن يدعو بالزواج أو الرزق أو النجاح وغير ذلك .

واستدلوا بحديث ( ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ ) .

وقد روى ابن أبي شيبة في "المصنف" عَنْ الْحُسَيْنِ وَالشَّعْبِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا : أُذِعَ فِي صَلَاتِكَ بِمَا بَدَأَ لَكَ " انتهى .

وجاء في "المدونة" (١٩٢/١) : قَالَ مَالِكٌ : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَدْعُو الرَّجُلُ بِجَمِيعِ حَوَائِجِهِ فِي الْمَكْتُوبَةِ ، حَوَائِجِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ ، فِي الْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ وَالسُّجُودِ . قَالَ : وَأَخْبَرَنِي مَالِكٌ عَنْ عُرْوَةَ بِنِ الرُّبَيْزِ قَالَ : بَلَغَنِي عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : إِنِّي لَأَدْعُو اللَّهَ فِي حَوَائِجِي كُلِّهَا فِي الصَّلَاةِ حَتَّى فِي الْمَلْحِ " انتهى .

وخالف في ذلك الحنفية وأكثر الحنابلة ، فقالوا بعدم جواز الدعاء بأمور الدنيا في الصلاة ، بل قالوا ببطالان صلاة من دعا بأي شيء من ذلك .

جاء في (الإنصاف) من كتب الحنابلة: الدُّعَاءُ بِغَيْرِ مَا وَرَدَ، وَلَيْسَ مِنْ أَمْرِ الْأَخِرَةِ: فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الدُّعَاءُ بِذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ، وَتَنْطَلِ الصَّلَاةُ بِهِ . وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ - أي عن الإمام أحمد - يَجُوزُ الدُّعَاءُ بِحَوَائِجِ دُنْيَاهُ ، وَعَنْهُ يَجُوزُ الدُّعَاءُ بِحَوَائِجِ دُنْيَاهُ وَمَلَازِمِهَا . سَمَّوْهُ : اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي جَارِيَةً حَسَنَاءَ ، وَخَلَّةَ خَضْرَاءَ ، وَدَائِيَّةَ هِمْلَاجَةٍ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ .

وجاء في "الفتاوى الهندية (١٠٠/١) من كتب الحنفية: وَلَوْ قَالَ : اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي فَلَانَةً فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَفْسُدُ ؛ لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ أَيْضًا مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا بَيَّنَّ النَّاسُ " انتهى .

وقد أخذوا ذلك عن جماعة من السلف ، روى عنهم ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٢/١) أنهم كانوا يستحبون الدعاء في الفريضة بما في القرآن فقط ، بل روى عن عَنِ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ : كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَدْعُوَ فِي الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا .

جاء في "الموسوعة الفقهية" (٢٠/٢٦٥-٢٦٦): قال الحنفية والحنابلة: يسنّ الدعاء في التشهد الأخير بعد الصلاة على النبي ﷺ بما يشبه ألفاظ القرآن ، أو بما يشبه ألفاظ السنّة ، ولا يجوز له الدعاء بما يشبه كلام الناس ، كأن يقول : اللَّهُمَّ زَوِّجْنِي فَلَانةً ، أو أعطني كذا من الذهب والفضّة والمناصب ، وأما المالكية ، والشافعية فذهبوا إلى أنّه : يسنّ الدعاء بعد التشهد وقبل السلام بخيري الدّين والدّنيا ، ولا يجوز أن يدعو بشيء محرم أو مستحيل أو معلق ، فإن دعا بشيء من ذلك بطلت صلاته ، والأفضل أن يدعو بالمأثور " انتهى .

والصحيح هو قول المالكية ، والشافعية ، وذلك لقوة ما استدلوا به ، ولضعف حجة ما استدل به أصحاب القول الآخر .

قال النووي رحمه الله في ( المجموع ) مذهبا أنه يجوز أن يدعو فيها بكل ما يجوز الدعاء به خارج الصلاة من أمور الدين والدنيا ، وله - أن يقول - : اللهم ارزقني كسباً طيباً ، وولداً ، وداراً ، وجارية حسناء يصفها ، و : اللهم خلص فلاناً من السجن ، وأهلك فلاناً ، وغير ذلك ، ولا يبطل صلاته شيء من ذلك عندنا ، وبه قال مالك ، والثوري ، وأبو ثور ، وإسحق .

وقال أبو حنيفة ، وأحمد لا يجوز الدعاء إلا بالأدعية المأثورة الموافقة للقرآن ، واحتج لهم بقوله ﷺ ( إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ) رواه مسلم .

وبالقياس على رد السلام وتشميت العاطس .

واحتج أصحابنا بقوله ﷺ (وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء) فأطلق الأمر بالدعاء ولم يقيده، فتناول كل ما يُسَمَّى دعاءً .

ولأنه ﷺ دعا في مواضع بأدعية مختلفة ، فدل على أنه لا حرج فيه .

وفي الصحيحين في حديث ابن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ في آخر التشهد (ثم ليتخير من الدعاء ما أعجبه) و(أحب إليه) و(ما شاء) .

وفي رواية أبي هريرة ( ثم يدعو لنفسه ما بدا له ) قال النسائي وإسناده صحيح .

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يقول في قنوته ( اللهم أنج الوليد بن الوليد ، وعياش بن أبي ربيعة ، وسلمة بن هشام ، والمستضعفين من المؤمنين ، اللهم اشدد وطأتك على مضر ، واجعلهما عليهم سنين كسني يوسف ) رواه البخاري ومسلم .

وفي الصحيحين قوله ﷺ ( اللهم العن رعلاً وذكوأً وعُصَيَّةَ عصت الله ورسوله ) وهؤلاء قبائل من العرب .

والأحاديث بنحو ما ذكرناه كثيرة .

والجواب عن حديثهم : أن الدعاء لا يدخل في كلام الناس ، وعن التشميت ورد السلام أهما من كلام الناس ؛ لأهما خطاب لآدمي بخلاف الدعاء . والله تعالى أعلم " ( المجموع ) . ؟؟؟

ويقول الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (٢٨٣/٣) : وظاهر كلام المؤلف - يعني الإمام موسى الحجاوي من الحنابلة - : أنه لا يدعو بغير ما وردَ ، فلا يدعو بشيء من أمور الدنيا مثل أن يقول : اللَّهُمَّ أرزقني بيتاً واسعاً ، أو : اللَّهُمَّ أرزقني زوجة جميلة ، أو : اللَّهُمَّ أرزقني مالاً كثيراً ، أو : اللَّهُمَّ أرزقني سيارة مريحة ، وما أشبه ذلك ؛ لأن هذا يتعلّق بأمور الدنيا ، حتى قال بعض الفقهاء رحمهم الله : لو دعا بشيء مما يتعلّق بأمور الدنيا بطلت صلاته .

لكن هذا قول ضعيف بلا شك .

**والصحيح** : أنه لا بأس أن يدعو بشيء يتعلّق بأمور الدنيا ؛ وذلك لأن الدعاء نفسه عبادة ولو كان بأمور الدنيا ، وليس للإنسان ملجأ إلا الله ، وإذا كان الرسول ﷺ يقول ( أقرب ما يكون العبدُ من ربه وهو ساجد ) ويقول : ( أَمَا السُّجُودُ فَأَكْثَرُوا فِيهِ مِنَ الدُّعَاءِ فَقَمِينٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ ) ويقول في حديث ابن مسعود لما ذَكَرَ التَّشَهُّدَ ( ثم ليتخير من الدعاء ما شاء ) والإنسان لا يجد نفسه مقبلاً تمام الإقبال على الله إلا وهو يُصَلِّي ، فكيف نقول : لا تسأل الله - وأنت تُصَلِّي - شيئاً تحتاجه في أمور دنياك ! هذا بعيد جداً ...

فالصواب بلا شك أن يدعو بعد التشهد بما شاء من خير الدنيا والآخرة " انتهى .

( ثم يسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله ، وعن يساره كذلك ) .

أي بعد التشهد والدعاء يسلم عن يمينه فيقول : السلام عليكم ورحمة الله ، وكذا عن يساره .

**وصيغ السلام :**

**الأولى :** السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله .

لحديث ابن مسعود : ( أن رسول الله ﷺ كان يسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله ، حتى يرى بياض خده الأيمن ، وعن يساره : السلام عليكم ورحمة الله ، حتى يرى بياض خده الأيسر ) . رواه النسائي وهذا أكثر ما نقل .

قال ابن القيم : هذا كان فعله وقد رواه عنه خمسة عشر صحابياً .

**الثانية :** السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، السلام عليكم ورحمة الله [ بزيادة : وبركاته في الأولى ] .

**وقد اختلف العلماء فيها :**

**فقليل :** الأفضل عدم زيادتها .

وهذا مذهب الحنابلة .

لأن أكثر الرواة لم يذكروها .

**وقيل :** لا بأس بزيادتها أحياناً .

لحديث وائل بن حجر قال : ( صليت مع النبي ﷺ فكان يسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وعن شماله : السلام عليكم ورحمة الله ) رواه أبو داود

**والله أعلم ؟؟**

**الثالثة :** السلام عليكم ، السلام عليكم .

لحديث جابر بن سمرة قال : ( صليت مع رسول الله ﷺ فكان إذا سلمنا قلنا بأيدينا : السلام عليكم ، السلام عليكم ) . رواه مسلم **الرابعة :** الاقتصار على تسليمية واحدة .

هذا جاء في أحاديث عن عائشة ، وسهل بن سعد ، لكن ضعفها جمع من المحققين : ابن القيم ، وابن عبد البر ، وغيرهم .

لكن ثبتت من فعل بعض الصحابة .

والأحوط ألا يفعل ذلك .

● **حكم التسليم في الصلاة :**

**القول الأول :** أن التسليم غير واجب .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

لحديث المسيء في صلاته ، حيث لم يذكره النبي ﷺ .

ولحديث ابن مسعود : ( أن رسول الله ﷺ أخذ بيده فعلمه التشهد في الصلاة ، ثم قال : إذا قلت هذا ، وفعلت هذا ، فقد قضيت

صلاتك إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فقعد ) . رواه أبو أحمد وداود

لكن قوله ( إذا فعلت هذا فقد قضيت ... ) الصواب أنه موقوف على ابن مسعود .

حديث : ( ... من أحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته ) حديث باطل كما قال ابن القيم في زاد المعاد .

**القول الثاني :** الأولى واجبة دون الثانية .

وهذا مذهب الأكثر .

**قال ابن المنذر :** أجمع كل من نحفظ من أهل العلم أن صلاة من اقتصر على تسليمية واحدة صحيحة .

أ-لحديث عائشة ( أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمية واحدة ) رواه أبو داود .

ب- وكذلك حديث أنس في الاختصار على تسليمية واحدة ، وغيرها .

ج- ولقوله ﷺ ( تحليلها التسليم ) .

د- وحديث عائشة (كان ﷺ يختم بالتسليم ) فقالوا : هذا مطلق ، ويحصل بالتسليمية الأولى .

هـ- ولأنه ورد عن بعض الصحابة الاختصار على تسليمية واحدة .

**القول الثالث :** أنه لا بد من التسليمتين .

وهي رواية عن أحمد واختارها الشيخ ابن باز ، ابن عثيمين . **واستدلوا :**

أ- لقوله ﷺ ( وتحليلها التسليم ) فقالوا المقصود بالتسليم التسليم المعهود من فعل النبي ﷺ وكان يسلم عن يمينه وعن شماله .

ب- ولحديث جابر بن سمرة أن النبي ﷺ قال : ( إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله

، وعن شماله : السلام عليكم ورحمة الله ) رواه مسلم .

قوله : ( يكفي ) دليل على أنه لا يكفي أقل من ذلك .

ج- محافظة النبي ﷺ على التسليمتين حضراً وسفراً .

قال في "كشف القناع" (٣٨٨/١) في بيان أركان الصلاة : الثالث عشر : ( التسليمتان ) لقوله ﷺ : ( وتحليلها التسليم ) ، وقالت

عائشة ( كان النبي ﷺ يختم صلاته بالتسليم ) ... ، إلا في صلاة جنازة فيخرج منها بتسليمية واحدة ، وإلا في نافلة فتجزئ تسليمية

واحدة على ما اختاره جمع منهم المجد عبد السلام بن تيمية .

قال في المغني والشرح : لا خلاف أنه يخرج من النفل بتسليمية واحدة .

وعلى هذا القول فلا يجوز للمسبوق أن يقوم إلا بعد تسليم الإمام التسليمية الثانية .

قال في "منار السبيل" (١٩٩/١) : وإن قام المسبوق قبل تسليمية إمامه الثانية ولم يرجع انقلبت نفلاً، لتركه العود الواجب لمتابعة إمامه بلا

عذر ، فيخرج عن الإلتزام ويبطل فرضه .

وقال في "حاشية الروض المربع" (٢٧٧/٢) : لتركه الواجب بلا عذر يبيح المفارقة ، ففسد فرضه بذلك ، ذكراً أو ناسياً ، عامداً أو

جاهلاً ، وهذا على القول بوجوب التسليمية الثانية في الفرض .

**والراجع** مذهب الجمهور ، والأحوط أن يسلم تسليمتين .

#### • متى يبدأ التسليم ؟

يبدأ التسليم مع الالتفات ، ولا يبدأ التسليم وهو مستقبل القبلة ، فالتسليم يبدأ مع الالتفات .

ويستحب أن يلتفت حتى يرى بياض خده ، للحديث الذي سبق .

• يسن حذف السلام ، وقد جاء هذا عن جماعة من السلف أنهم قالوا : حذف السلام سنة ، وروي مرفوعاً ولا يصح ، لكنه ثابت

عن جماعة من السلف ، والمقصود بحذف السلام عدم تطويله .

( ثم يجلس في تشهده الأخير متوركاً ) .

أي : إذا أتى بما بقي إما ركعة إن كانت الصلاة ثلاثية ، وإما ركعتين إن كانت رباعية جلس في التشهد الأخير متوركاً .

لحديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال ( رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ، وَإِذَا رَكَعَ أَمَكْنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ ، ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ ،

فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يُعَوِّدَ كُلَّ فُقَارٍ مَكَانَهُ ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا ، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ

، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى ، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْآخَرَى ،

وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

فقوله ( وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى ، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْآخَرَى

، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ ) .

دليل على أن المصلي يجلس في التشهد الأول مفترشاً وفي التشهد الثاني متوركاً .

فهو حديث صريح في التفريق بين التشهدين .

وهذا مذهب أحمد والشافعي وأهل الحديث .

**قال ابن حجر :** وفي هذا الحديث حجة قوية للشافعي ومن قال بقوله في أن هيئة الجلوس في التشهد الأول مغايرة لهيئة الجلوس في الأخير .

**وقال النووي :** قال الشافعي : والأحاديث الواردة بتورك أو افتراش مطلقة لم يبين فيها أنه في التشهدين أو أحدهما ، وقد بينه أبو حميد ورفقته ووصفوا الافتراش في الأول والتورك في الأخير ، وهذا مبين فوجب حمل ذلك المحمل عليه والله أعلم .

وقال الإمام ابن القيم : لم يذكر عنه رحمته الله التورك إلا في التشهد الأخير .

**وذهب بعض العلماء :** إلى التورك في التشهدين .

وهذا مذهب مالك .

واستدلوا بحديث عبد الله بن الزبير في صحيح مسلم ( أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قعد في الصلاة جعل رجله اليسرى بين فخذه وساقه وفرش اليمنى ) . قوله : ( للتشهد ) أي التشهد الثاني .

**وذهب بعضهم :** إلى الافتراش في التشهدين .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

لحديث عائشة لما ذكرت صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قالت ( وكان يفرش رجله اليسرى ، وينصب اليمنى ) رواه مسلم .

**والراجح** التفريق .

#### • صفة التورك :

ورد له عدة صفات :

**الأولى :** ما ورد في حديث أبي حميد ( إِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْأُخْرَى ، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَيْهِ ) .

**الثانية :** أن يفرش القدمين جميعاً ، ويخرجهما من الجانب الأيمن . رواه أبو داود .

**الثالثة :** أن يفرش اليمنى ، ويدخل اليسرى من بين فخذه وساق الرجل اليمنى . رواه مسلم ، لكن الصواب رواية أبي داود ( تحت فخذه وساقه ) .

#### • الحكمة من التفريق بين التشهدين :

**قيل :** إزالة الشك واللبس الذي قد يحدث للمصلي .

**وقيل :** أن التشهد الأول قصير ، بخلاف التشهد الثاني فهو طويل .

وجاء في حديث فيه نظر ( أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس في التشهد الأول فكأنه على الرضف ) وهي الحجارة الحمية .

**وقيل :** أن التشهد الأول يعقبه حركة .

#### • اختلف العلماء في كيفية الجلوس في التشهد إذا كانت الصلاة ذات تشهد واحد كالجمعة والعيد والنوافل على قولين :

**القول الأول :** يتورك .

وهذا مذهب الشافعي .

أ- لعموم حديث الباب ( وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ ... ) .

قال ابن حجر رحمه الله : وَاسْتَدَلَّ بِهِ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ تَشَهُدَ الصُّبْحِ كالتَّشَهُدِ الْآخِرِ مِنْ غَيْرِهِ ؛ لِغُمُومِ قَوْلِهِ ( فِي الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ ) .

وقال النووي رحمه الله : مَذْهَبُنَا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْلِسَ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ مُفْتَرِشًا وَفِي الثَّانِي مُتَوَكِّعًا ، فَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ جَلَسَ مُتَوَكِّعًا . ( المجموع ) .



ب-ولأنه يسن تطويله .

**القول الثاني :** لا يشرع التورك بل يجلس مفترشاً .

وهذا مذهب الحنابلة .

لأن حديث عائشة يدل على أن الأصل في الجلوس في التشهد في الصلاة هو الافتراش ، وأخرجنا التشهد الأخير لحديث أبي حميد ) .

وهذا هو الصحيح .

**قال ابن قدامة** رحمه الله : جميع جلوسات الصلاة لا يتوزك فيها إلا في تشهد ثانٍ . لحديث وائل بن حجر ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، وَنَصَبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى) . وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَا يُسَلِّمُ فِيهِ وَمَا لَا يُسَلِّمُ .

وَقَالَتْ عَائِشَةُ : ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي كُلِّ رُكْعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ ، وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيُنْصِبُ الْيُمْنَى ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَهَذَا يَفْضِلَانِ عَلَى كُلِّ تَشَهُدٍ بِالْإِفْتِرَاشِ ، إِلَّا مَا خَرَجَ مِنْهُ ، لِحَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ فِي التَّشَهُدِ الثَّانِي ، فَيَبْقَى فِيمَا عَدَاهُ عَلَى فَضِيلَةِ الْأَصْلِ ، وَلَئِنْ هَذَا لَيْسَ بِتَشَهُدٍ ثَانٍ ، فَلَا يَتَوَزَّكُ فِيهِ كَالْأَوَّلِ ، وَهَذَا لِأَنَّ التَّشَهُدَ الثَّانِي ، إِنَّمَا تَوَزَّكُ فِيهِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ التَّشَهُدَيْنِ ، وَمَا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا تَشَهُدٌ وَاحِدٌ لَا اسْتِثْنَاءَ فِيهِ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْفَرْقِ . ( المعني ) .

**( والبراءة معناه ) .**

أي : أن المرأة كالرجل في حكام الصلاة .

وقد ذهب بعض العلماء : إلى أنها كالرجل إلا أنها تضم نفسها حال الركوع وحال السجود فلا تجافي .

ولكن الصحيح أن المرأة كالرجل في كل شيء .

أ- لقوله ﷺ (صلوا كما رأيتموني أصلي) رواه البخاري .

وهذا الخطاب يشمل الرجال والنساء .

قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى : كل ما تقدم من صفة صلاته ﷺ يستوي فيه الرجال والنساء ولم يرد في السنة ما يقتضي استثناء النساء من بعض ذلك ، بل إن عموم قوله ﷺ : صلوا كما رأيتموني أصلي ، يشملهن .

ب- عموم قوله ﷺ ( إنما النساء شقائق الرجال ) رواه أبو داود .

قال البخاري رحمه الله : كَانَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ تَجْلِسُ فِي صَلَاتِهَا جُلُوسَةَ الرَّجُلِ ، وَكَانَتْ فَقِيهَةً .

ذكر المحافظ في "فتح الباري" أن لأبي الدرداء زوجتين كل منهما أم الدرداء ، فألكبرى صحابية ، والصغرى تابعية ، واختار أن المراد هنا في كلام البخاري الصغر .

**( إذا سلم استغفر ثلاثاً وقال : اللهم أنت السلام .... ) .**

بعد السلام من الصلاة المفروضة يشرع للمصلي أن يقول الأذكار الواردة :

**فهذه الأذكار تقال بعد السلام من الصلاة المفروضة .**

لحديث كعب بن عجرة عن رسول الله ﷺ قَالَ ( مُعَقِّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ - أَوْ فَاعِلُهُنَّ - دُبُرُ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَسْبِيحَةً وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَحْمِيدَةً وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً ) رواه مسلم .

**قول : استغفر الله ثلاثاً ، اللهم أنت السلام ومنك السلام ....**

لحديث ثوبان ﷺ قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ ثَلَاثًا ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ. تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وعن عائشة قالت ( كان النبي ﷺ إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول : استغفر الله ثلاثاً ، اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ) رواه مسلم .

**وقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ....**

عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه ( أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ : " لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، أَللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطِيٍّ لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجُدُّ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ظاهر الحديث أنه لا يأتي بهذا الدعاء إلا مرة واحدة ، لكن جاء في رواية عند النسائي وأحمد ( ثلاث مرات ) لكن قال الحافظ ابن رجب : هذه زيادة غريبة .

وقول : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ..

عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ حِينَ يُسَلِّمُ ( لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ لَهُ التَّعَمُّدُ وَلَهُ الْفَضْلُ وَلَهُ التَّنَاءُ الْحَسَنُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ » . وَقَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم - يُهَكِّلُ بِهِنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ . رواه مسلم .

ثم يقول : سبحان الله ٣٣ ، والحمد لله ٣٣ ، والله أكبر : ٣٣ ، وتام المائة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ...

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ ( مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، فَتِلْكَ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ ، وَقَالَ تَمَامَ الْمِائَةِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، غُفِرَتْ لَهُ خَطَايَاهُ ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

• ورد عدة صفات في التسبيح والتحميد والتكبير الواردة التي تقال بعد الصلاة :

**الصفة الأولى :** ما في حديث أبي هريرة السابق .

سبحان الله [٣٣] والحمد لله [٣٣] والله أكبر [٣٣] وتام المائة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد ...

**الصفة الثانية :** سبحان الله [٣٣] والحمد لله [٣٣] والله أكبر [٣٤] .

كما في حديث كعب بن عجرة - وقد تقدم - ( مُعَقَّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ - أَوْ فَاعِلُهُنَّ - ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَسْبِيحَةً وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَحْمِيدَةً وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ) رواه مسلم .

**الصفة الثالثة :** سبحان الله [٣٣] والحمد لله [٣٣] والله أكبر [٣٣] .

كما في حديث أبي هريرة (أن فقراء المهاجرين جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: ذهب أهل الثور من الأموال بالدرجات العلى... ألا أخبركم بأمر إن أخذتم به أدرتكم من سبقكم ، ولم يدركم أحد بعدكم ، وكنتم خير من أنتم بين ظهرائه إلا من عمل مثله ؟ تسبحون الله وتكبرون خلف كل صلاة ، ثلاثاً وثلاثين ... ) رواه البخاري

**الصفة الرابعة :** سبحان الله [٢٥] والحمد لله [٢٥] والله أكبر [٢٥] ولا إله إلا الله [٢٥] .

عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال (أمرنا أن نسبح دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، ونحمده ثلاثاً وثلاثين، قال: فرأى رجل في المنام فقال: أمركم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تسبحوا في دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، وتحمدوا الله ثلاثاً وثلاثين، وتكبروا أربعاً وثلاثين، قال: نعم، قال: فاجعلوا خمساً وعشرين، واجعلوا التهليل معهن، فغدا على النبي صلى الله عليه وسلم فحدثه فقال، افعلوا ) رواه الترمذي .

**الصفة الخامسة :** سبحان الله [١٠] والحمد لله [١٠] والله أكبر [١٠] .

لحديث عبد الله بن عمر قال رضي الله عنه : ( خصلتان لا يحصيها رجل مسلم إلا دخل الجنة ، وهما يسير ومن يعمل بهما قليل ، تسبيح الله في دبر كل صلاة عشراً ، وتكبره عشراً ، وتحمده عشراً ، قال : فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقدها بيده ، فتلك خمسون ومائة باللسان ، وألف وخمسمائة في الميزان ) رواه الترمذي .

**قوله ( فتلك خمسون ومائة باللسان )** وذلك لأن بعد كل صلاة من الصلوات الخمس ثلاثون تسبيحة وتحميدة وتكبيرة وبعد جميع خمس الصلوات مائة وخمسون ، وقد صرح بهذا النسائي في عمل اليوم والليلة من حديث سعد بن أبي وقاص بلفظ : ( ما يمنع أحدكم أن يسبح دبر كل صلاة عشراً ، ويكبر عشراً ، ويحمد عشراً ، فذلك في خمس صلوات خمسون ومائة ) .

**قوله ( وألف وخمسمائة في الميزان )** وذلك لأن الحسنة بعشر أمثالها ، فيحصل من تضعيف المائة والخمسين عشر مرات ألف وخمسمائة

ثم يقرأ آية الكرسي .

لحديث أبي أمامة رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْتَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ .

ثم يقرأ بالمعوذتين .

لحديث عقبة بن عامر ( أمرني رسول الله ﷺ أن أقرأ بالمعوذتين دبر كل صلاة ) . رواه أبو داود وحسنه الألباني

● اختلف العلماء في المراد بالمعوذات في حديث عقبة ، هل يدخل معها سورة الإخلاص أم لا على قولين :  
قيل : المراد بالمعوذات : الإخلاص والقلق والناس .

وهذا قول الأكثر .

لأن المعوذات في الشرع إذا أطلقت فإنها تنصرف إلى المعوذات مع سورة الإخلاص كما في حديث عائشة الذي فيه أن النبي ﷺ كان ينفث على نفسه قبل أن ينام بالمعوذات ، وفي الرواية الأخرى قالت : ينفث على نفسه بـ ( قل هو الله أحد ) و ( قل أعوذ برب الفلق ) و ( قل أعوذ برب الناس ) .

وقيل : لا يشرع قراءة سورة الإخلاص بعد الصلاة .

لأن حديث عقبة جاء في رواية ( بالمعوذتين ) .

واختاره ابن حبان ، وابن المنذر .

والصحيح الأول .

قوله في حديث المغيرة رضي الله عنه ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ ) فيه أن هذا الدعاء يقال عقب الصلاة المفروضة ولا يقال عقب الصلاة النافلة ، كما جاء في حديث كعب بن عجرة قال رضي الله عنه (معقبات لا يخيب قائلهن بعد كل فريضة ... )

( ويسن أن يجهر بهذه الأذكار ) .

أي : ويسن للمصلي أن يجهر بهذه الأذكار بعد الصلاة .

وهذا قال به جماعة من الفقهاء ، واختاره الطبري ، وابن تيمية ، وابن حزم .

عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ( أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ ) .

وفي رواية ( كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِصَاءَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ ) .

وقال ابن حزم رحمه الله : " ورفع الصوت بالتكبير إثر كل صلاة حسن .

ونقل البهوتي في "كشف القناع" (١/٣٦٦) عن شيخ الإسلام ابن تيمية استحباب الجهر : ( قال الشيخ [أي ابن تيمية] : ويستحب الجهر بالتسبيح والتحميد والتكبير عقب كل صلاة .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يستحب .

وهو قول الشافعي والجمهور .

لحديث أبي موسى قال : ( كنا مع النبي ﷺ وكانوا إذا علوا رفعوا أصواتهم ، فقال النبي ﷺ : اربعوا على أنفسكم ، إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً ) متفق عليه .

وقالوا عن حديث ابن عباس : إن النبي ﷺ لم يداوم عليه وإنما فعله للتعليم ثم ترك .

قال الشافعي رحمه الله : وأختار للإمام والمأموم أن يذكر الله بعد الانصراف من الصلاة ، ويخفيان الذكر إلا أن يكون إماماً يجب أن يُعلم منه فيجهر حتى يرى أنه قد تُعلم منه ، ثم يسر؛ فإن الله عز وجل يقول (ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها) يعني -والله تعالى أعلم- :

الدعاء ، ( ولا تجهر ) ترفع ، ( ولا تخافت ) حتى لا تسمع نفسك .

وأحسب ما روى ابن الزبير من تحليل النبي ﷺ ، وما روى ابن عباس من تكبيره كما روينا - قال الشافعي : وأحسبه إنما جهر قليلاً ليتعلم الناس منه ؛ وذلك لأن عامة الروايات التي كتبناها مع هذا وغيرها ليس يذكر فيها بعد التسليم تحليل ، ولا تكبير ، قد يذكر أنه ذكر بعد الصلاة بما وصفت ويذكر انصرافه بلا ذكر ، وذكر أم سلمة مكثه ولم تذكر جهرًا ، وأحسبه لم يمكث إلا ليذكر ذكرًا غير جهر .  
والراجح استحباب الجهر .

- والجهر يعم جميع هذه الأذكار ولا يختص بأولها ، فما عليه كثير من الناس من الجهر بأولها والإسرار بآخرها خلاف السنة .
- ويخص من هذا الجهر آية الكرسي ، فإنها تكون سرًا بالاتفاق ، فإن القائلين بالجهر يرون قراءة آية الكرسي يكون سرًا ولا يجهر بها .
- والمراد بالجهر : رفع الصوت مع قصد إسماع غيره ولو لم يسمع .
- وقت أذكار كل صلاة بعدها إلى خروج وقتها، ومن اعتادها فنسيها أو شغل عنها بلا تفريط حتى خرج وقتها، قالها بعده.

فائدة : أذكار تقال بعد الصلاة النافلة :

أولاً : قول بعد الوتر : سبحان الملك القدوس ثلاثاً ، ويرفع صوته بالثالثة .

لحديث أبي بن كعب ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِر بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ ، كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِ(سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) ، وَفِي الثَّانِيَةِ يَقُولُ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، وَفِي الثَّالِثَةِ يَقُولُ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، وَيَقْنُتُ قَبْلَ الرَّكْعَةِ ، فَإِذَا قَرَعَ ، قَالَ عِنْدَ قِرَائِهِ : سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يُطِيلُ فِي آخِرِهَا ) رواه النسائي .

وروى الدارقطني زيادة بعدها وهي ( رب الملائكة والروح ) وإسنادها ضعيف .

ثانياً : اللهم اغفر لي وتب علي ، إنك أنت التواب الغفور .

عن زاذان عن رجل من الأنصار قال ( مررت على رسول الله ﷺ وهو يصلي الضحى فسمعتة يقول : اللهم اغفر لي وتب علي إنك أنت التواب الغفور ، حتى عدت مائة مرة ) رواه النسائي في الكبرى .

وقد اختلف العلماء في هذا الذكر :

ف قيل : يقال بعد صلاة الضحى .

وهذا اختيار البيهقي .

وقيل : أن هذا الذكر من أذكار الصلوات المكتوبة .

وهذا قول النسائي ، واختاره الألباني . والله أعلم .

( وَاللَّسْتُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْإِمَامُ النَّاسَ إِذَا سَلَّمَ ) .

أي : أن الإمام بعد سلامه من الصلاة يسن له أن يستقبل الناس .

أ-عن عائشة قالت ( كان النبي ﷺ إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول : استغفر الله ثلاثاً ، اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ) رواه مسلم .

ب- وعن سُمْرَةَ بِنْتِ جُنْدَبٍ قَالَتْ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ ) متفق عليه .

ج- وعن زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَنْهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ ( صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَذِيثَةِ عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلَةِ فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ ، فَقَالَ : هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ فَأَمَّا مَنْ قَالَ مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ بَنُو كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي وَمُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ ) متفق عليه .

د- وعن أَنَسٍ قَالَ ( أَخَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا فَلَمَّا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَرَقَدُوا وَإِنَّا لَنُتَرَاءِلُ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَهَرْتُمُ الصَّلَاةَ ) متفق عليه .

فهذه الأحاديث تدل على أن المشروع للإمام أن يستقبل الناس بعد سلامه من الصلاة .

### والحكمة من ذلك :

قال الحافظ ابن حجر : سبأق سَمَرَة طَاهِرَة أَنَّهُ كَانَ يُوَاطَّبُ عَلَى ذَلِكَ .

قِيلَ الْحِكْمَةُ فِي اسْتِقْبَالِ الْمُأْمُوْمِيْنَ أَنَّ يُعْلِمَهُمْ مَا يَحْتَاجُوْنَ إِلَيْهِ .

وَقِيلَ الْحِكْمَةُ فِيهِ تَعْرِيفُ الدَّاخِلِ بِأَنَّ الصَّلَاةَ انْقَضَتْ إِذْ لَوْ اسْتَمَرَ الْإِمَامُ عَلَى حَالِهِ لَأَوْهَمَ أَنَّهُ فِي التَّشَهُّدِ مَثَلًا .

وَقَالَ الرَّيُّ بْنُ الْمُنِيرِ : اسْتِدْبَارُ الْإِمَامِ الْمُأْمُوْمِيْنَ إِنَّمَا هُوَ لِحَقِّ الْإِمَامَةِ فَإِذَا انْقَضَتِ الصَّلَاةُ زَالَ السَّبَبُ ، فَاسْتَقْبَالُهُمْ حِينَئِذٍ يَرْفَعُ الْحَيَلَاءَ وَالتَّرَفُّعَ عَلَى الْمُأْمُوْمِيْنَ . ( الفتح ) .

### ❶ وَيُجِيزُ أَنْ يَنْصَرِفَ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ شِمَالِهِ .

أي : أن للإمام أن ينصرف للمأموْمين عن يمينه أو عن شماله .

عن عَبْدِ اللَّهِ قَالَ ( لَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ يَرَى أَنَّ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ لَا يَنْصَرِفَ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ كَثِيرًا يَنْصَرِفُ عَنْ يَسَارِهِ ) رواه البخاري .

وعن أَنَسٍ قَالَ ( أَمَا أَنَا ، فَأَكْثَرَ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْصَرِفُ عَنْ يَمِينِهِ ) رواه مسلم .

والجمع بينهما :

**قال النووي :** وَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ تَارَةً هَذَا وَتَارَةً هَذَا ، فَأَخْبَرَ كُلَّ وَاحِدٍ بِمَا اعْتَقَدَ أَنَّهُ الْأَكْثَرُ فِيمَا يَعْلَمُهُ ؛ فَدَلَّ عَلَى جَوَازِهِمَا ، وَلَا كَرَاهَةَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

**وقال ابن بطال :** فالانفتال والانصراف عن اليمين والشمال جائز عند العلماء لا يكرهونه؛ لما ثبت عن الرسول في هذا الباب ، وإن كان انصرافه عليه السلام عن يمينه أكثر ؛ لأنه كان يحب التيامن في أمره كله، وإنما نهي ابن مسعود عن الترام الانصراف من جهة اليمين ؛ خشية أن يجعل ذلك من اللازم الذي لا يجوز غيره . انتهى.

### ❷ وَيُجِيزُ لِلْمَأْمُوْمِيْنَ الْانْصِرَافَ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ .

أي : حتى ولو لم يلتفت للمأموْمين .

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ الْيَسَاءَ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ وَيَكُتُّ هُوَ فِي مَقَامِهِ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ ) رواه البخاري .

فهذا الحديث دليل على أنه إذا سلم الإمام جاز للمأموْم الانصراف سواء التفت الإمام إلى المأموْمين أو بقي مكانه ، أو قام من موضعه ، والأولى للمأموْم أن يبقى حتى يلتفت الإمام ويستقبل المأموْمين ، لاحتمال أن يكون الإمام جالساً ليسجد سجدي السهو بعد التسليم من الصلاة ، والأفضل من هذا : أن يكون قيامه بعد قيام الإمام .

● وأما ما رواه مسلم عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ ( صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ : ( أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنِّي إِيمَانُكُمْ ، فَلَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ ، وَلَا بِالسُّجُودِ ، وَلَا بِالْقِيَامِ ، وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ أَمَامِي وَمِنْ خَلْفِي ) .

فالمراد بالانصراف هنا : السلام .

قال النووي رحمه الله : قَوْلُهُ ﷺ ( لَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ ، وَلَا بِالْقِيَامِ ، وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ ) فِيهِ تَحْرِيمُ هَذِهِ الْأُمُورِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا ، وَالْمُرَادُ بِالْإِنْصِرَافِ : السَّلَامُ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سلسلة  
دروس فقهية

باب سجود السهمي - باب صلاة التطوع

بقلم  
سليمان بن محمد الهميد  
السعودية - رفحاء  
الموقع / رياض المتقين  
[www.almotaqeen.net](http://www.almotaqeen.net)

أركان الصلاة وأركانها

- ( أركانها ) أي : أركان الصلاة .
- الأركان جمع ركن ، وهو في اللغة جانب الشيء الأقوى .
- وأركان الصلاة : أجزاؤها التي لا تتم الصلاة إلا بها ، فتتعدم بعدمها .
- وتنقسم أفعال الصلاة وأفعالها إلى ثلاثة أضرب :
- الضرب الأول :** ما لا يسقط عمداً ولا سهواً ولا جهلاً ، وأطلقوا عليه الركن ، تشبيهاً له بركن البيت الذي لا يقوم إلا به ، لأن الصلاة لا تتم إلا به .
- الضرب الثاني :** ما تبطل الصلاة بتركه عمداً لا سهواً أو جهلاً ، ويجز بالسجود . وأطلقوا عليه الواجبات اصطلاحاً .
- الضرب الثالث :** ما لا تبطل بتركه ولو عمداً ، وهو السنن .
- ( التهيأ في الفروض ) .

أي : من أركان الصلاة القيام في صلاة الفرض .

أ- لقوله تعالى : ( وَفُؤِمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ) وهذا أمر والأمر للوجوب .

ب- وقال عليه السلام لعمران بن حصين : ( صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ) رواه البخاري .

ج- وقال عليه السلام للمسيء في صلاته ( إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ ... ) متفق عليه .

• يسقط القيام في حال العجز عنه .

قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن من لا يطيق القيام ، له أن يصلي جالساً .

وقال النووي : أجمعت الأمة على أن من عجز عن القيام في الفريضة صلاها قاعداً ولا إعادة عليه .

• من قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود لم يسقط عنه القيام .

قال ابن قدامة : ومن قدر على القيام ، وعجز عن الركوع أو السجود ، لم يسقط عنه القيام ، ويصلي قائماً ، فيومي بالركوع ، ثم يجلس فيومي بالسجود .

وهذا قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة : يسقط القيام .

ولأنها صلاة لا ركوع فيها ولا سجود ، فسقط فيها القيام كصلاة النافلة على الراحلة .

ولنا قول الله تعالى ( وَفُؤِمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ) .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم ( صل قائماً ) .

ولأن القيام ركن قدر عليه ، فلزمه الإتيان به ، كالقراءة ، والعجز عن غيره لا يقتضي سقوطه ، كما لو عجز عن القراءة . ( المغني )

• لا يصح أن يعتمد على شيء بحيث لو أزيل لسقط ، لأن هذا يزيل مشقة القيام ، ويجعله كالمستلقي .

• قوله ( القيام في الفرض ) أما في النفل فليس بركن ، ويجوز أن يصلي النافلة جالساً .

لحديث عمران بن حصين ، وكان مبسوراً ، قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعداً فقال ( إن صلى قائماً فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً قلّه نصف أجر القائم ، ... ) متفق عليه .

وعن عبد الله بن عمرو . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة ) رواه مسلم .

قال النووي : معناه أن صلاة القاعد فيها نصف ثواب القائم ، فيتضمن صحتها ونقصان أجرها ، وهذا الحديث محمول على صلاة النفل قاعداً مع القدرة على القيام ، فهذا له نصف ثواب القائم ، وأما إذا صلى النفل قاعداً لعجزه عن القيام فلا ينقص ثوابه بل يكون كثوابه قائماً .

## ( تكبير الإحرام ) .

أي : ومن أركان الصلاة تكبيرة الإحرام .

أ- لقوله عليه السلام للمسيء في صلاته ( إذا قمت إلى الصلاة فكبر ) متفق عليه .

ب- ولحديث علي عليه السلام قال : قال عليه السلام : ( مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ) رواه الترمذي .

قال النووي : فتكبيرة الإحرام ركن من أركان الصلاة لا تصح إلا بها .

• وليس شيء من التكبيرات ركناً سوى تكبيرة الإحرام .

وقد تقدمت مباحثها .

• والتحريم جعل الشيء محرماً ، سميت بما لتحريمها الأشياء المباحة قبل الشروع .

## ( الفاتحة ) .

أي : ومن أركان الصلاة قراءة الفاتحة .

- أ- عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ) متفق عليه .
- ب- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خَدَاجٌ - ثَلَاثًا - غَيْرُ تَمَامٍ ) رواه مسلم .
- وسياًتي إن شاء الله أنها ركن في حق الإمام والمنفرد والمأموم في الصلاة السرية والجهرية .
- ج- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، قَالَ ( كُنَّا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَتَثَلَّثَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ : لَعَلَّكُمْ تَقْرَءُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ فُلْنَا : نَعَمْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا ) . رواه أبو داود .
- فلا بد من قراءة الفاتحة في الصلاة ، فمتى تركها المصلي إماماً أو منفرداً بطلت صلاته .
- وهذا مذهب جماهير العلماء للأحاديث السابقة .
- والفاتحة لابد منها في الصلاة والسرية والجهرية ، للإمام والمنفرد والمأموم .
- هذا القول هو الراجح .
- وبه قال الشافعي وأكثر أصحابه ، واختاره البخاري ، والشوكاني ، للأحاديث السابقة .
- وذهب بعض العلماء :** إلى أنها واجبة في السرية دون الجهرية .
- وهذا قول الإمام مالك ، وهو قول سعيد بن المسيب والزهري ، ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية .
- أ- لقوله تعالى : ( وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ) .
- قالوا : هذا أمر بالاستماع والإنصات لمن يقرأ القرآن ، وقد ذكر الإمام أحمد الإجماع على أنها نزلت في الصلاة .
- ب- وعن جابر قال : قال رسول الله ﷺ ( من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة ) رواه ابن ماجه وأحمد .
- قال البخاري : هذا خبر لم يثبت عند أهل العلم .
- وقال ابن حجر : كل طريقه معلولة .
- ج - قالوا : كيف يلزم المأموم بقراءة الفاتحة في الجهرية وقد سمعها من الإمام وأمن عليها ، والسامع المؤمن كالفاعل ، بدليل قوله تعالى في قصة موسى وهارون ( ربنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدنيا ... قد أجيبنا دعوتكما ) ومعلوم أن الداعي موسى بنص القرآن ، وهارون كان يؤمن ، فجعل الله دعوة موسى دعوة لهارون .
- والراجح** أنها ركن مطلقاً في الصلاة السرية والجهرية .
- وأما الجواب عن أدلة القول الثاني :**
- أما الآية فهي عامة ، وحديث عبادة الأمر بالفاتحة خاص ، والخاص يقضي على العام .
- وأما حديث ( من كان له إمام فقرأه الإمام ... )** فهذا حديث لا يصح .
- وأما قولهم إن ذلك عبث ،** نقول : ما دام أنه جاء النص بقراءة الفاتحة فيلزم أن يقرأها ثم ينصت .
- تسقط الفاتحة في حق المسبوق إذا أدرك إمامه راعياً .
- لحديث أبي بكر ( أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راعع فركع قبل أن يصل إلى الصف ، فذكر ذلك إلى النبي ﷺ فقال : زادك الله حرصاً ولا تعد ) رواه البخاري .
- ولم يأمره النبي ﷺ بقضاء الركعة .
- ومن النظر : أن هذا الرجل لم يدرك القيام الذي هو محل قراءة الفاتحة ، فسقط عنه الذكر لسقوط محله ، كما يسقط غسل اليد في الوضوء إذا قطعت يده من المرفق لفوات المحل . ( ابن عثيمين ) .
- ووجه الدلالة :** أنه لو لم يكن إدراك الركوع مجزئاً لإدراك الركعة مع الإمام لأمره النبي ﷺ بقضاء تلك الركعة التي لم يدرك القراءة فيها ، ولم ينقل عنه ذلك ، فدل على أن من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة ( سلسلة الأحاديث الصحيحة ) .



قال الشوكاني : وكذلك فإن الرسول ﷺ أمر الداخل بأن يصنع كما يصنع الإمام ، ومعلوم أنه لا يحصل الامتثال إلا إذا ركع مع إمامه ، فإذا أخذ يقرأ الفاتحة فقد أدرك الإمام على حالة ولم يصنع كما صنع إمامه ، فخالف الأمر الذي وجب عليه امتثاله .

#### • هل لابد من الفاتحة في كل ركعة ؟

نعم ، لا بد من الفاتحة في كل ركعة . قوله ﷺ للمسيء في صلاته ( ثم افعل ذلك في صلاتك كلها ) .  
فائدة : قوله ( لا تعد ) اختلف العلماء : قيل : لا تعد إلى الإسراع ، وقيل : إلى الركوع دون الصف ، والراجح الأول .  
( وسيأتي البحث في ذلك إن شاء الله ) .

#### ﴿ الترتيب ﴾

- أي : ومن أركان الصلاة الركوع .
- وهو ركن بالإجماع ، قاله في المغني .
- أ- لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ) .
- ب- ولقوله ﷺ للمسيء في صلاته : ( ... ثم اركع حتى تطمئن ركعاً ) .
- قال الشيخ ابن باز : إذا أدرك المأموم الإمام ركعاً أجزأته الركعة ولو لم يسبح المأموم إلا بعد رفع الإمام . انتهى .
- وإذا أدركه حال الركوع أجزأته تكبيرة واحدة ، وهي تكبيرة الإحرام عن تكبيرة الركوع ، روي ذلك عن زيد بن ثابت وابن عمر وسعيد وعطاء والحسن وإبراهيم النخعي ، وبه قال الأئمة الأربعة ( أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ) .
- قال أبو داود : قلت لأحمد : أدرك الإمام ركعاً ؟ قال : يجزيك تكبيرة . ( مسائل الإمام أحمد ) .
- وذلك لأن حال الركوع يضيق عن الجمع بين تكبيرتين في الغالب ، ولأنه اجتمع عبادتان من جنس واحد في محل واحد ، ونية الركوع لا تنافي نية افتتاح الصلاة ، فأجزأ الركن وهي تكبيرة الإحرام عن الواجب وهي تكبيرة الركوع ، كطواف الإفاضة بغني عن طواف الوداع إذا جعله آخر شيء . انظر ( المغني ) ( القواعد لابن رجب ) .
- فإن أمكن أن يأتي بتكبيرتين : الأولى للإحرام ، والثانية للركوع فهذا أولى ، قال أبو داود : " قلت لأحمد : يكبر مرتين أحب إليك ؟ قال : فإن كبر مرتين فليس فيه اختلاف . ( مسائل الإمام أحمد ) .

وسئل الشيخ ابن باز : إذا حضر المأموم إلى الصلاة والإمام ركع هل يكبر تكبيرة الافتتاح والركوع أو يكبر ويركع ؟

فأجاب : " الأولى والأحوط أن يكبر التكبيرتين :

- إحداهما : تكبيرة الإحرام وهي ركن ولا بد أن يأتي بها وهو قائم .
- والثانية : تكبيرة الركوع يأتي بها حين هويه إلى الركوع ، فإن خاف فوت الركعة أجزأته تكبيرة الإحرام في أصح قولي العلماء ، لأنهما عبادتان اجتماعاً في وقت واحد فأجزأت الكبرى عن الصغرى ، وتجزئ هذه الركعة عند أكثر العلماء .
- وعلى الداخل أن يكبر للإحرام قائماً ، فإن أتى به على حال انحنائه للركوع لم يصح .
- قال النووي : إذا أدرك الإمام ركعاً كبير للإحرام قائماً ثم يكبر للركوع ويهوي إليه ، فإن وقع بعض تكبيرة الإحرام في غير القيام لم تنعقد صلاته فرضاً بلا خلاف ، ولا تنعقد نفلاً أيضاً على الصحيح . ( المجموع ) .
- وقال الشيخ ابن عثيمين : ولكن هنا أمرٌ يجب أن يُنْقَطَ له ، وهو أنه لا بُدَّ أن يكبر للإحرام قائماً منتصباً قبل أن يهوي ؛ لأنه لو هوى في حال التكبير لكان قد أتى بتكبيرة الإحرام غير قائم ، وتكبيرة الإحرام لا بُدَّ أن يكون فيها قائماً .
- وإذا ركع مع الإمام أجزأته الركعة ولو لم يقرأ الفاتحة ، وهو قول الجمهور ، وهو الراجح . إن شاء الله كما تقدم لحديث أبي بكر .

#### • حكم الركوع دون الصف :

جاء في حديث أبي بكرٍ ؓ ( أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ، فَزَكَّعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

وَرَزَّادُ أَبُو دَاوُدَ فِيهِ ( فَرَكَعَ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ ) .

فَقَوْلُهُ ( وَلَا تَعُدْ ) .

قِيلَ : لَا تَعُدْ إِلَى الْإِسْرَاعِ وَالسَّعْيِ الشَّدِيدِ .

وَهَذَا جَاءَ نَهْيٌ عَنْهُ بِخُصُوصِهِ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ( ... فَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ وَلَا تَسْرِعُوا ) .

وَقِيلَ : إِلَى الرُّكُوعِ دُونَ الصَّفِّ .

لِرَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ ( أَيْكُمْ الَّذِي رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ ) .

وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ( إِذَا دَخَلْتَ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ فَلَا تَرْكَعْ حَتَّى تَأْخُذَ مَصَافِكَ مِنَ الصَّفِّ ) رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ ، وَقَدْ رُوِيَ مَرْفُوعاً ، لَكِنْ صَحَّحَ ابْنُ رَجَبٍ أَنَّهُ مُوقُوفٌ .

● فَإِذَا رَكَعَ الْمُسَبِّقُ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى الصَّفِّ ، كَيْ يَدْرِكَ الرُّكْعَةَ مَعَ الْإِمَامِ ، فَقَدْ وَقَعَ فِي الْمَكْرُوهِ ، وَلَكِنْ صَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : فَكَأَنَّهُ أَحَبُّ لَهُ الدُّخُولُ فِي الصَّفِّ ، وَلَمْ يَرِ عَلَيْهِ الْعَجَلَةُ بِالرُّكُوعِ حَتَّى يَلْحَقَ بِالصَّفِّ ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالْإِعَادَةِ ، بَلْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ رَأَى رُكُوعَهُ مُنْفَرِداً مُجْزِئاً عَنْهُ " انْتَهَى مِنْ ( الْأُمِّ ) .

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : قَوْلُهُ : ( وَلَا تَعُدْ ) إِرْشَادٌ لَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى مَا هُوَ أَفْضَلُ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُجْزِئاً لِأَمْرِهِ بِالْإِعَادَةِ . ( مَعَالِمُ السَّنَنِ )

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمٍ : الصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يَرْكَعُ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ : ( لَا تَعُدْ ) .

فَائِدَةٌ : وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى جَوَازِ الرُّكُوعِ دُونَ الصَّفِّ ، وَمِنْ رَجَحَ هَذَا الْقَوْلَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ .

لِفَعْلِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ .

وَقَدْ قَالَ عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ عَلَى الْمَنْبَرِ يَقُولُ لِلنَّاسِ ( إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ وَالنَّاسُ رُكُوعٌ فَلْيَرْكَعْ حِينَ يَدْخُلُ ثُمَّ لِيَذْبَ رَاكِعاً ، حَتَّى يَدْخُلَ فِي الصَّفِّ ، فَإِنَّ ذَلِكَ السَّنَةُ ) . رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَطَبْرَانِي

وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ :

كَأَبِي بَكْرٍ : عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ .

وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ .

وَابْنُ مَسْعُودٍ : كَمَا عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## ﴿ وَالرُّفْعُ مِنْهُ ﴾ .

أَيُّ : وَمِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ الرُّفْعُ مِنَ الرُّكُوعِ .

لِحَدِيثِ الْمَسِيِّ فِي صَلَاتِهِ قَالَ لَهُ : ( ... ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِماً ) .

■ يَسْتَنْبِطُ مِنْ هَذَا : الرُّكُوعَ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ فَإِنَّهُ سَنَةٌ .

## ﴿ وَالسَّجْدُ ﴾ .

أَيُّ : وَمِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ السَّجُودُ .

وَهُوَ رُكْنٌ بِالْإِجْمَاعِ .

لِقَوْلِهِ ﷺ لِلْمَسِيِّ فِي صَلَاتِهِ ( ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِداً ) .

## ﴿ وَالْإِسْجَادُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ﴾ .

لِقَوْلِهِ ﷺ لِلْمَسِيِّ فِي صَلَاتِهِ ( ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِساً ) .

## ﴿ وَالطَّمَأْنِينَةُ فِي الْكَمَلِ ﴾ .

أَيُّ : وَمِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ : الطَّمَأْنِينَةُ .



وقيل : ركن .

وقيل : سنة .

### ( والترتيب ) .

أي : ومن أركان الصلاة : الترتيب بين أركان الصلاة .

أي ترتيب الأركان : قيام ، ثم رفع ، ثم سجود ، ... ، فلو قدم المصلي السجود قبل الركوع فلا تصح صلاته .

أ- أن النبي ﷺ علم المسيء في صلاته بقوله ( ثم ... ثم ... ثم ... ) واثبت ذلك على الترتيب .

ب- أن النبي ﷺ واظب على هذا الترتيب .

### ( والتسليم الأولي ) .

أي : ومن أركان الصلاة : التسليم الأولي .

وقد تقدم - في صفة الصلاة - بيان ذلك .

وأن أكثر العلماء : على أن الأولى واجبة دون الثانية .

قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ من أهل العلم أن صلاة من اقتصر على تسليم واحدة صحيحة .

أ- لحديث عائشة ( أن النبي ﷺ كان يسلم تسليم واحدة ) رواه أبو داود .

ب- وكذلك حديث أنس في الاختصار على تسليم واحدة ، وغيرها .

ج- ولقوله ﷺ ( تحليلها التسليم ) .

د- وحديث عائشة ( كان ﷺ يختم بالتسليم ) فقالوا : هذا مطلق ، ويحصل بالتسليم الأولى .

هـ- ولأنه ورد عن بعض الصحابة الاختصار على تسليم واحدة .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا بد من التسليمتين .

وهي رواية عن أحمد واختارها الشيخ ابن باز ، ابن عثيمين .

أ- لقوله ﷺ ( وتحليلها التسليم ) فقالوا المقصود بالتسليم التسليم المعهود من فعل النبي ﷺ وكان يسلم عن يمينه وعن شماله .

ب- ولحديث جابر بن سمرة أن النبي ﷺ قال : ( إنما يكفي أحداكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله

، وعن شماله : السلام عليكم ورحمة الله ) رواه مسلم .

قوله : ( يكفي ) دليل على أنه لا يكفي أقل من ذلك

ج- محافظة النبي ﷺ على التسليمتين حضراً وسفراً .

### ( هذه الأركان لا تسقط سهواً ولا جهلاً ولا هماً ) .

أي : أن هذه الأركان لا تسقط مطلقاً لا سهواً ولا جهلاً ، بل لا بد أن يأتي بها ويسجد للسهو .

وهذا هو الفرق بين الواجبات والأركان ، فالأركان لا بد أن يأتي بها المصلي لا تسقط أبداً .

مثال : إنسان ترك الركوع ناسياً ، فلا بد أن يأتي بالركوع ويسجد للسهو ، لأن الركوع ركناً من أركان الصلاة .

مثال : لو ترك قراءة الفاتحة ناسياً ، فإنه يلزمه أن يأتي بها .

والدليل على أن الأركان لا تسقط :

حديث أبي هريرة قال ( صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ إِذَا الظُّهُرُ وَإِذَا الْعَصْرُ فَسَلَّمَ فِي رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ أَتَى جِدْعاً فِي قُبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَاسْتَنَدَ إِلَيْهَا مُغْضَباً وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَبَا أَنْ يَتَكَلَّمَا وَخَرَجَ سَرْعَانِ النَّاسُ فُصِّرَتِ الصَّلَاةُ فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفُصِّرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ فَتَطَّرَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَنَا وَبَيْنَمَا فَقَالَ « مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ » . قَالُوا صَدَقَ لَمْ تُصَلِّ إِلَّا رُكْعَتَيْنِ . فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ وَسَلَّمَ ثُمَّ كَبَّرَ ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ كَبَّرَ فَرَفَعَ ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ ثُمَّ كَبَّرَ وَرَفَعَ ) متفق عليه .

فالنبي ﷺ لما سلم من ركعتين في الظهر ، وأخير بذلك ، قام وأتى بالركعتين وسجد للسهو بعد السلام .

## ( وواجباتها ) .

أي : وواجبات الصلاة .

## ( التكبير غير التمهيد ) .

أي : من واجبات الصلاة تكبيرات الانتقال ما عدا تكبيرة الإحرام فإنها ركن كما تقدم .

وقد تقدم دليل وجوبها .

أ- أن النبي ﷺ واطب عليها ، ولم يحفظ عنه أنه ترك التكبير أبداً ، مع قوله ﷺ ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) .

ب- وقال ﷺ ( وإذا كبر فكبروا ) .

ج- وقال ﷺ في الصلاة ( إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ) فدل على أن الصلاة لا تخلو من التكبير كما لا تخلو من قراءة القرآن ، وكذلك التسبيح .

د- ولأنها شعار الانتقال من ركن إلى ركن .

• يستثنى من ذلك :

تكبيرة الإحرام ، فإنها ركن كما سبق .

وتكبيرة المسبوق إذا أدرك إمامه راعياً فإنها سنة ، للاجتماع عنها بتكبيرة الإحرام ، وكذا الزوائد في العيد والاستسقاء فإنها سنة .

## ( والتسبيح والتحميد ) .

أي : قول الإمام والمنفرد : سمع الله لمن حمده ، والتحميد : للإمام ، والمأموم ، والمنفرد .

أ- لقوله ﷺ : ( إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد ) .

ب- ولمواظبة النبي ﷺ على ذلك .

## ( والتسبيح في الركوع والسجود مرة ) .

أي : ومن واجبات الصلاة : قول سبحان ربي العظيم في الركوع ، وقول سبحان ربي الأعلى في السجود .

قال النووي : وأجبه أحمد وطائفة من أهل الحديث .

أ- لقوله ( فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظُمُوا فِيهِ الْكَرْبُ ... ) وهذا أمر والأمر للوجوب .

ب- ولحديث حذيفة قَالَ ( صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَأَفْتَتَحَ الْبَيْتَ فَقُلْتُ يَرْكَعُ عِنْدَ الْمِائَةِ . ثُمَّ مَضَى فَقُلْتُ يُصَلِّي بِهَا فِي رُكْعَةٍ فَمَضَى فَقُلْتُ يَرْكَعُ بِهَا . ثُمَّ افْتَتَحَ الْبَيْتَ فَقَرَأَهَا ثُمَّ افْتَتَحَ آلَ عِمْرَانَ فَقَرَأَهَا يُقْرَأُ مُتَرَسِّلاً إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ فِيهَا تَسْبِيحٌ سَبَّحَ وَإِذَا مَرَّ بِسُؤَالٍ سَأَلَ وَإِذَا مَرَّ بِتَعْوِذٍ تَعَوَّذَ ثُمَّ رَكَعَ فَجَعَلَ يَقُولُ « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ » . فَكَانَ رُكُوعُهُ نَحْواً مِنْ قِيَامِهِ ثُمَّ قَالَ « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » . ثُمَّ قَامَ طَوِيلًا قَرِيباً بِمَا رَكَعَ ثُمَّ سَجَدَ فَقَالَ « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى » ، وقد قال النبي ﷺ ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) .

ج- ولحديث عقبة بن عامر قال ( لما نزلت [ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ] قال رسول الله ﷺ : اجعلوها في ركوعكم ، فلما نزلت [ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ] قال : اجعلوها في سجودكم ) رواه أبو داود .

## ( وثالث : وبالله أكبر بين السجدين ) .

أي : ومن واجبات الصلاة : قول رب اغفر لي بين السجدين .

لفعل النبي ﷺ ، ولقوله ﷺ : ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) .

والواجب مرة ، وما زاد فهو أكمل .

وأكثر العلماء على أن هذا الذكر سنة .

## ( والتشهد الأول ) .

أي : ومن واجبات الصلاة : التشهد الأول .

لحديث عبد الله بن بريدة : ( أن النبي ﷺ صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأوليين ولم يجلس ، فقام الناس معه ، حتى إذا قضى صلاته وانتظر الناس تسليمه ، كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل أن يسلم فسلم ) . متفق عليه

وجه الدلالة : أن الرسول ﷺ لما نسيه لم يُعِدْ إليه وجبه بسجود السهو ، ولو كان ركناً لم ينجر بسجود السهو .

## ( فمذه إن تركها عمداً بطلت صلاته ، وإن تركها سهواً سقطت وجبها يسهي ) .

أي : هذه الواجبات حكمها :

من تركها عمداً بطلت صلاته .

ومن تركها سهواً فإنه يجزئها بسجود سهو .

فلو أنه ترك التشهد الأول ناسياً ، فإنه لا يلزمه أن يأتي به ، ويجزئ بسجود سهو .

وكذا لو ترك [ سبحان ربي العظيم ] في الركوع ناسياً ، فإنه لا يلزمه أن يأتي به ، ويجزئ بسجود سهو .

ولو تركها عمداً فإنه تبطل صلاته .

مثال : لو ترك التشهد الأول عمداً ، فإن صلاته باطلة .

لو ترك سبحان ربي الأعلى عمداً ، فإن صلاته باطلة .

## ( وما هذا هذا ، فسئن لا تبطل الصلاة بتركها ، ولا يجب السجود لسهوها ) .

أي : ما عدا الأركان والواجبات فهو سنن ، وهي على نوعين ، سنن قولية وسنن فعلية .

والسنة ما أمر به الشارع لا على وجه الإلزام ، وحكمها : يثاب فاعلها امتثالاً ولا يعاقب تاركها .

أمثلة : دعاء الاستفتاح ، رفع اليدين ، البسمة ، والتعوذ ، قول آمين عند الانتهاء من قراءة الفاتحة ، قراءة سورة أو بعض سورة بعد الفاتحة ، ما زاد على الواحدة في تسبيح الركوع والسجود ، الدعاء بعد الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير ، رفع اليدين في المواضع الأربع التي سبقت ، وضع اليد اليمنى على اليسرى على الصدر .

## مكروهات الصلاة

### ( ويكره في الصلاة العفائف ) .

أي : ومن مكروهات الصلاة الالتفات .

أ-لحديث عائشة . قالت ( سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة ؟ فقال : هو إختلاسٌ يختلسه الشيطان من صلاة العبد ) رواه البخاري .

ب- وقال ﷺ ( ... فإذا صليتم فلا تلتفتوا ... ) رواه الترمذي .

ج- وقال ﷺ ( لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت ، فإذا صرف وجهه عنه انصرف ) .

[ اختلاس ] أي اختطاف بسرعة ، [ الالتفات ] المراد بالرأس أو العنق [ تحويل الوجه عن القبلة ] ، وأما الالتفات بالصدر حرام .

• جمهور العلماء على أن الالتفات مكروه .

• يجوز إذا كان حاجة ، ويدل لذلك :

أ- حديث سهل بن الحنضلية قال ( ثوب في الصلاة - يعني صلاة الفجر - فجعل النبي ﷺ يصلي وهو يلتفت إلى الشعب) .

قال أبو داود : وكان النبي ﷺ أرسل فارساً إلى الشعب يحرس ، فكان النبي ﷺ يلتفت إليه ويتقرب قدومه .

ب- وحديث أنس في مرض النبي ﷺ وأنه خرج والمسلمون في صلاة الفجر وكشف السترة ... فنظر إلى المسلمين وهم صفوف فتبسم ﷺ فطفق أبو بكر يريد أن يتأخر ... ونظر المسلمون إلى رسولهم حتى كادوا أن يفتنوا .

- ج- وفي حديث جابر أنه قال ( اشتكى النبي ﷺ فصليت وراءه وهو قاعد فالتفت فرآنا قياماً ... ) .
- قال الشيخ ابن عثيمين : ومن ذلك لو كانت المرأة عندها صبيها وتحشى عليه فصارت تلتفت إليه ، فإن هذا من الحاجة ولا بأس به ، لأنه عمل يسير يحتاج إليه الإنسان .
- جاء في ( الموسوعة الفقهية ) لا خلاف بين الفقهاء في كراهة الالتفات في الصلاة ؛ لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : سألت النبي ﷺ عن الالتفات في الصلاة ؟ فقال : ( هو اختيار من يحتلسه الشيطان من صلاة العبد ) رواه البخاري ، والكراهة مؤكدة بعدم الحاجة أو الغدر ، أمّا إن كانت هناك حاجة : كخوف على نفسه أو ماله لم يكره .
  - الحكمة من النهي عن الالتفات :
  - قيل : لأنه يناهض الخشوع .
  - وقيل : لأن فيه انصراف عن الله . ولا مانع من القولين .
  - قال القرطبي : سمي الالتفات اختلاصاً تصويراً لقبح تلك الفعلة بالمختلس ، لأن المصلي يقبل عليه الرب سبحانه وتعالى والشيطان مرتصد له ينتظر فوات ذلك عليه ، فإذا التفت اغتنم الشيطان الفرصة فسلبه تلك الحالة .
  - الالتفات في الصلاة ينقسم إلى قسمين :
  - الأول : الالتفات بالقلب عن الله إلى غير الله .
  - والثاني : الالتفات بالبصر .
  - وكلاهما منهي عنه .
  - فالالتفات بالصدر ، بأن يحول صدره عن جهة القبلة ، فهذا الالتفات يبطل الصلاة ، لأن استقبال القبلة شرط من شروط صحة الصلاة .
  - وأما الالتفات بالرأس أو الرقبة أو بالعين فقط ، مع بقاء البدن مستقبلاً القبلة ، فهذا الالتفات مكروه ، إلا إذا فعله المسلم لحاجته إلى ذلك . ( وهو المقصود هنا ) .
  - فإذا فعله من غير حاجة فقد نقص ثواب صلاته ، غير أنها صحيحة لا تبطل بذلك .
- ﴿ وَرَفَعُ بَصْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ .**
- أي : ومن مكروهات الصلاة رفع البصر إلى السماء .
- أ- لحديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( لَيَنْتَهِيَنَّ قَوْمٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا تَرْجِعَ إِلَيْهِمْ ) رواه مسلم .
- ب- وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال ( لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ رَفْعِهِمْ أَبْصَارَهُمْ عِنْدَ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى السَّمَاءِ أَوْ لَيُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ ) رواه مسلم .
- ج- وعن أنس بن مالك . قال : قال النبي ﷺ ( مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ لَيَنْتَهِيَنَّ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ لَيُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ ) رواه البخاري .
- قوله ( أَوْ لَا تَرْجِعَ إِلَيْهِمْ ) أي أبصارهم ، و ( أَوْ ) للتخيير المقصود به التهديد ، والمعنى : ليكون منهم الانتهاء عن رفع الأبصار أو خطف الأبصار عند الرفع فلا تعود إليهم .
- جمهور العلماء على أن رفع البصر في الصلاة مكروه .
  - وذهب بعض العلماء إلى تحريم ذلك .
- لأن الحديث فيه النهي ، والنهي يقتضي التحريم ، وأيضاً فيه التهديد على من فعل ذلك ، وهذا قول ابن حزم .
- قوله (عِنْدَ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ) هل النهي خاص وقت الدعاء في الصلاة ؟

لا ، النهي عام سواء حال الدعاء أو غيره .

أ- لأن معظم الروايات جاءت مطلقة .

ب- ولأن المعنى الذي نهي المصلي من أجله أن يرفع بصره إلى السماء موجود حال الدعاء وغيره .

ج- وجاء عند ابن ماجه وابن حبان من حديث ابن عمر بغير تقييد ولفظه ( لا ترفعوا أبصاركم إلى السماء ) ، وأخرجه بغير تقييد أيضاً الطبراني من حديث أبي سعيد ، وكعب بن مالك .

**قال القرطبي :** وهذا أيضاً وعيد بإعلاء من رفع رأسه إلى السماء في الصلاة ، ولا فرق بين أن يكون عند الدعاء أو عند غيره ؛ لأن الوعيد إنما يتعلق به من حيث إنه إذا رفع بصره إلى السماء أعرض عن القبلة ، وخرج عن سَمَتِهَا وعن هيئة الصلاة ، وقد نقل بعض العلماء الإجماع على النهي عن ذلك في الصلاة .

● الحكمة من النهي عن ذلك :

لأنه ينافي الخشوع والإقبال على الله .

ولأن فيه إعراضاً عن القبلة .

وخروجاً عن هيئة الصلاة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : فلما كان رفع البصر إلى السماء ينافي الخشوع حرمة النبي ﷺ وتوعد عليه .

● قوله ﷺ في حديث أبي هريرة ( أَوْ لَتُحْطَقَنَّ أَبْصَارُهُمْ ) :

فقليل : هو وعيد ، وعلى هذا فالفعل المذكور حرام .

وقيل : أنه يخشى على الأبصار من الأنوار التي تنزل بها الملائكة على المصلين .

والمعنى الأول أقوى . [ فتح الباري ] .

● اختلف العلماء في حكم رفع البصر حال الدعاء خارج الصلاة على قولين :

**القول الأول :** أنه جائز .

قال ابن حجر : واختاره الأكثرون ، لأن السماء قبله الدعاء كما أن الكعبة قبله الصلاة .

جاء في "الموسوعة الفقهية" (٩٩/٨) : " نص الشافعية على أن الأولى في الدعاء خارج الصلاة رفع البصر إلى السماء ، وقال الغزالي منهم : لا يرفع الداعي بصره إليها " انتهى .

وقال النووي رحمه الله في "شرح مسلم" : " قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض : وَاحْتَلَفُوا فِي كَرَاهَةِ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الدُّعَاءِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فَكَرِهَهُ شُرَيْحٌ وَآخَرُونَ ، وَجَوَّزَهُ الْأَكْثَرُونَ " .

ودل على جواز رفع البصر إلى السماء في الدعاء خارج الصلاة : ما رواه مسلم في قصة شرب المقداد ﷺ لشراب النبي ﷺ دون علمه وفيه : ( ثُمَّ أَتَى الْمُسْجِدَ فَصَلَّى ثُمَّ أَتَى شَرَابَهُ فَكَشَفَ عَنْهُ فَلَمْ يَجِدْ فِيهِ شَيْئًا فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، فَقُلْتُ : الْآنَ يَدْعُو عَلَيَّ فَأَهْلِكُ . فَقَالَ : اللَّهُمَّ أَطْعِمْ مَنْ أَطْعَمَنِي ، وَأَسْقِ مَنْ أَسْقَانِي ) .

وروى أبو داود عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ ( رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا عِنْدَ الرَّكْنِ قَالَ : فَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَصَحَّكَ ، فَقَالَ : ( لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ ثَلَاثًا ، إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَبَاغَوْهَا ، وَأَكَلُوا أَمْنَانَهَا ، وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكَلَ شَيْءٌ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ ثُمَّ ) ، والحديث صححه النووي في المجموع .

**القول الثاني :** أنه مكروه .

ورجحه الشيخ ابن باز ، وقال : الصواب أن قبله الدعاء هي قبله الصلاة ، **لوجوه :**

**أولها :** أن هذا القول لا دليل عليه من الكتاب والسنة ولا يعرف عن سلف الأمة .

**الثاني :** أن الرسول ﷺ كان يستقبل القبلة في دعائه ، كما ثبت ذلك عنه ﷺ في مواطن كثيرة .



الثالث : أن قبلة الشيء هي ما يقابله لا ما يرفع إليه بصره .

- رفع البصر إلى السماء في غير الدعاء جائز ، لأنه ثبت عنه ﷺ أنه كان يرفع بصره إلى السماء كما في حديث ابن عباس حين بات عند خالته ميمونة ، فقد أخبر أنه ﷺ قام من الليل ، فخرج فنظر إلى السماء .

#### ( وَتَغْمِيزُ عَيْنَيْهِ ) .

أي : ومن مكروهات الصلاة تغميض العينين .

قال ابن القيم : ولم يكن من هديه تغميض عينيه في الصلاة .

قيل : لأنه من فعل اليهود . ولأنه مظنة النوم .

لكن إن كان هناك شيء في قلبه يشغله ويشوش عليه فهو أفضل .

قال ابن القيم : وإن كان يحول بينه وبين الخشوع لما في قلبه من الرخفة والتزويق أو غيره مما يشوش عليه قلبه ، فهناك لا يكره التغميض قطعاً ، والقول باستحبابه في هذا الحال أقرب إلى أصول الشرع ومقاصده من القول بالكراهة .

فائدة :

قال الشيخ ابن عثيمين : يذكر كثير من الناس أنه إذا أغمض عينيه كان أخشع له ، وهذا من الشيطان يَحْتَبِئُهُ إذا أغمض عينيه من أجل أن يفعل هذا المكروه .

#### ( وَإِسْهَافُهُ ) .

أي : ومن مكروهات الصلاة الإقعاء .

لحديث أبي هريرة . ( أن النبي ﷺ نهي عن إقعاء كإقعاء الكلب ) رواه أحمد .

وهو أن يلمص أليتيه بالأرض ، وينصب ساقيه وفخذه ويضع يديه على الأرض . وقد تقدمت مباحثه .

#### ( وَالْاِشْتِرَاشُ ذِرَاعَيْهِ سَاجِدًا ) .

أي : ومن مكروهات الصلاة افتراش الذراعين حال السجود ، وقد تقدم شرح ذلك .

لحديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ ( اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ وَلَا يَبْسُطُوا أَعْدَكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِسَاطُ الْكَلْبِ ) متفق عليه .

وعن أبي حنيفة السَّاعِدِي - في صفة الصلاة - ( ... فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرَشٍ ، وَلَا قَابِضِهِمَا وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ ) رواه البخاري .

( اعتدلوا في السجود ) أي : كونوا فيه على العدل والاستقامة ، قال ابن دقيق العيد : لعل الاعتدال هنا محمول على أمر معنوي ، وهو وضع هيئة السجود موضع الشرع .

( ولا يبسط ذراعيه ... ) أن : لا يجعل ذراعيه على الأرض كاللبساط والفرش ، والذراع من الإنسان من طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى .

قال النووي : والحكمة في هذا أنه أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والأنف من الأرض ، وأبعد من هيئة الكسالى ، فإن المتبسط كشبه الكلب يُشعر حاله بالتهاون بالصلاة وقلة الاعتناء بها والإقبال عليها .

وقال ابن حجر : قال ابن دقيق العيد : قد ذكر الحكم هنا مقروناً بعلته ، فإن التشبيه بالأشياء الخسيسة يناسب تركه في الصلاة . انتهى .

والهيئة المنهي عنها أيضاً مشعرة بالتهاون وقلة الاعتناء بالصلاة . ( الفتح ) .

وقد جاء في حديث البراء قال : قال رسول الله ﷺ ( إذا سجدت فضع كفيك ، وارفِع مرفقك ) رواه مسلم .

#### ( وَهَيْئَتُهُ ) .

أي : ومن مكروهات الصلاة عبثه .

ومعنى العبث : اللعب والحركة التي ليست لها فائدة ، سواء كان العبث بيد أو رجل أو لحية أو ثوب أو غير ذلك ، لأن العبث يناهز الخشوع والإقبال على الله .

### (وتخصره) .

أي : ومن مكروهات الصلاة تخصره في صلاته .

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

- وَمَعْنَاهُ : هو أن يضع الإنسان يده على خاصرته ، وبذلك جزم أبو داود ونقله الترمذي عن بعض أهل العلم ، وهذا هو المشهور في تفسيره .

والخاصرة : هي ما فوق رأس الورك، جمعها خواصر، والخضر الوسط، وهو المستدق فوق الوركين، والجمع خصور، والخصر والخاصرة مترادفان ويقال: الخصران والخاصرتان. ( حاشية الروض ) .

وقيل : المراد بالاختصار قراءة آية أو آيتين من آخر السورة .

وقيل : أن يحذف الطمأنينة .

- جمهور العلماء على أن التخصر في الصلاة مكروه .

أ- للحديث السابق .

ب- ولحديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ( الاختصار راحة أهل النار ) رواه ابن خزيمة .

ج- ولأن في الاختصار تشبهاً باليهود .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه حرام .

وذهب إليه ابن حزم .

لحديث أبي هريرة السابق ، فهو صريح في النهي ، ولا صارف له عن التحريم .

وهذا القول له قوة .

- الحكمة من النهي :

قيل : لأن إبليس أهبط مختصراً .

وقيل : لأن اليهود تكثر من فعله ، فنهى عنه كراهة التشبه بهم ، وأخرجه البخاري عن عائشة من فعله .

وقيل : لأنه راحة أهل النار .

وقيل : لأنه صفة الزاجر حين ينشد .

وقيل : لأنه فعل المتكبرين .

وقيل : لأنه فعل أهل المصائب .

قال ابن حجر : وقول عائشة أعلى ما ورد ، ولا منافاة بين الجميع .

### (وتروحه) .

أي : ومن مكروهات الصلاة أن يروح على نفسه بالمروحة .

لأن ذلك من العبث والحركة بلا حاجة .

- لكن إن كان هناك حاجة كغم وحر شديد فلا بأس .

للقاعدة : أن المكروه يباح للحاجة .

فائدة :

قال الشيخ ابن عثيمين : وأما الترويح الذي هو المراحة بين القدمين بحيث يعتمد على رجل أحياناً، وعلى رجل أخرى أحياناً؛ فهذا لا

بأس به، ولا سيما إذا طال وقوف الإنسان، ولكن بدون أن يقلّم إحدى الرجلين على الثانية، بل تكون الرجلان متساويتين، وبدون كثرة.

### ( وَهَرَقَمَ أَصَابِعَهُ ) .

أي : ومن مكروهات الصلاة فرقة الأصابع .

ومعناه : شد الأصابع أو ليّ مفاصلها حتى تُصَوّت.

وهذه مكروهة لأنها عبث لا يليق بالمصلي ، وهو دليل على عدم الخشوع ، إذ لو خشع القلب لخشعت الجوارح وسكنت .

وقد ورد عن شعبة مولى ابن عباس قال (صليت إلى جنب ابن عباس، ففقت أصابعي، فلما قضيت الصلاة قال: لا أم لك، تفقع أصابعك وأنت تصلي) رواه ابن أبي شيبة .

### ( وَتَشَبَّهَ ) .

أي : ومن مكروهات الصلاة تشبيك الأصابع .

وقد تقدم بحث هذه المسألة .

### ( وَإِنْ يَحْكُمَنَّ حَاقِنًا ) .

أي : ومن مكروهات الصلاة أن يدخل في الصلاة وهو حاقن .

والحاقن : هو المحتاج إلى البول .

أ-لحديث عائشة -رضي الله عنها- قالت : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ ( لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ ) رواه مسلم .

وعند ابن حبان ولفظه ( لا يقوم أحدكم إلى الصلاة وهو بحضرة الطعام ، ولا وهو يدافعه الأخبثان الغائط والبول ) .

ب- وعن زيد بن أرقم . قال : قال ﷺ ( إذا أراد أحدكم أن يذهب إلى الخلاء وأقيمت الصلاة فليبدأ بالخلاء ) رواه أبو داود .

● فلو صلى الإنسان وهو يدافع الأخبثان فصلاته مكروهة عند أكثر العلماء .

وقال بعض العلماء ببطلانها .

قال ابن رشد : اختلفوا في صلاة الحاقن فأكثر العلماء يكرهون أن يصلي الرجل وهو حاقن .

لما روي من حديث زيد بن أرقم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ( إذا أراد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة ) .

ولما روي عن عائشة عن النبي ﷺ قال ( لا يصلي أحدكم بحضرة الطعام ولا هو يدافعه الأخبثان ) يعني الغائط والبول.

ولما ورد من النهي عن ذلك عن عمر أيضاً .

وذهب قوم إلى أن صلاته فاسدة وأنه يعيد . ( بداية المجتهد ) .

وقال النووي : وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِنَا وَمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ صِحَّةُ صَلَاتِهِ مَعَ الْكَرَاهَةِ وَحَكْيِ الْقَاضِي عِيَاضٍ عَنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ بِطَلَانِهَا وَاللَّهِ

أَعْلَمُ . ( المجموع ) .

وقال البسام : وذهب جمهور العلماء إلى صحة الصلاة مع كراهتها على هذه الحال . ( تيسير العلام ) .

وقالوا: إن نفى الصلاة في هذا الحديث، نفى لكمالها، لا لصحتها.

● الحكمة من النهي عن ذلك :

لأن مدافعة الإنسان للحدث تمنع حضور قلبه في الصلاة وإقباله عليها .

وأيضاً تمنع خشوعه فيها ، وتجعله مهتماً بإنائها بأسرع وقت حتى يذهب لقضاء حاجته . فلا يكون مقبلاً على صلاته لأنه مشغول .

جاء في الروض المربع : والحاقن هو المحتبس بوله، وكذا كل ما يمنع كمالها كاحتباس غائط أو ريح وحر وبرد وجوع وعطش مفرط، لأنه يمنع الخشوع .

● إذا كان الرجل على وضوء وهو يدافع البول والريح ، فإذا قضى حاجته لم يكن عنده ماء يتوضأ به ، فهل تقول : أقضي حاجتك

وتيمم للصلاة ، أو تقول صل وأنت مدافع الأخبثين ؟

الجواب نقول : أقضي حاجتك وتيمم ولا تصل وأنت تدافع الأخبثين ، لأن الصلاة بالتيمم لا تكره بالإجماع ، أما الصلاة مع مدافعة الأخبثين مكروهة ومن العلماء من حرمها .

● ما الحكم إذا كان الإنسان حاقن ويخشى إن قضى حاجته أن تفوته صلاة الجماعة، فهل يصلي حاقناً ليدرك الجماعة، أو يقضي حاجته ولو فاتته الجماعة ؟

الجواب : يقضي حاجته ويتوضأ ولو فاتته الجماعة ، لأن هذا عذر .

● ما الحكم إذا ترتب على قضاء حاجته خروج الوقت ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : يصلي ولو مع مدافعة الأخبثين .

وهذا قول الجمهور .

حفاظاً على الوقت .

القول الثاني : أنه يقضي حاجته ويصلي ولو خرج الوقت .

وهذا قول ابن حزم ، وحكاه النووي عن بعض الشافعية ، وهذا قول وجيه . والله أعلم .

● يلحق بمدافعة الأخبثين كل ما يشغل بال المصلي ، من ريح في جوفه ، أو حر أو برد شديدين ، أو جوع أو عطش كذلك .

لأن المعنى المراد موجود في الجميع ، وهو حضور القلب .

### ﴿ أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَشْتَهِيهِ ﴾ .

أي : ومن مكروها الصلاة أن يصلي بحضرة طعام يشتهي .

أ- حديث عائشة السابق ( لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ ) رواه مسلم .

ب- وعنها ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( إِذَا وَضِعَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدُوهُ بِالْعِشَاءِ ) متفق عليه .

ج- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ فَأَبْدُوهُ بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ ، وَلَا تَعْجَلُوا عَنْ عِشَائِكُمْ ) متفق عليه .

د- وَعَنِ ابْنِ عُثْمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا وَضِعَ عِشَاءُ أَخَذِكُمْ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدُوهُ بِالْعِشَاءِ ، وَلَا يَعْجَلْ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ ) متفق عليه .

فهذه الأحاديث دليل على أنه إذا حضرت الصلاة ، وقدم العشاء ، فإنه يُبدأ بالعشاء .

فتركه الصلاة عند حضور الطعام لقوله ( لا صلاة بحضرة طعام ... ) ، وهذا مذهب الجمهور ، أن الصلاة مكروهة ، وأن المستحب أن يبدأ بالطعام .

قال ابن حجر : قوله (فابدؤوا بالعشاء) حمل الجمهور هذا الأمر على التدب ، وأفرط ابن حزم فقال: تبطل الصلاة.

قال الشوكاني : وقد ذهب إلى الأخذ بظاهر الأحاديث ابن حزم الظاهري ، فقالوا : يجب تقديم الطعام ، وجزم ببطالان الصلاة إذا قدمت .

ومذهب الجمهور هو الصحيح .

● الحكمة من ذلك :

أن المطلوب في الصلاة هو حضور القلب ، والحاجة إلى الطعام تشغل القلب وتحول دون الخشوع في الصلاة .

قال النووي رحمه الله: في هذه الأحاديث -يعني أحاديث الباب- كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله، لما فيه من ذهاب كمال الخشوع، ويلتحق به ما في معناه مما يشغل القلب.

وعليه : ينبغي إبعاد كل ما يشغل المصلي عن الخشوع .

وفي هذا دليل على أهمية الخشوع .

قال تعالى (وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ) .

وقال تعالى (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ... أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ الَّذِينَ يَرْتُونَ الْفَرْدُونَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ).

● قوله ( وَخَضَرَ الْعَشَاءُ ) المراد وضعه بين يدي الأكل، لا استواؤه، ولا عزفه في الأوعية .

لحديث ابن عمر ( إذا وضع عشاء أحدكم، وأقيمت الصلاة، فابدأوا بالعشاء، ولا يعجل حتى يفرغ منه ) وكان ابن عمر رضي الله عنهما يوضع له الطعام، وتقام الصلاة، فلا يأكل حتى يفرغ منه، وإنه ليسمع قراءة الإمام . (تحفة الأحوذى) .

ويؤيد : أن المراد بحضوره: وضعه بين يدي الأكل :

حديث أنس رضي الله عنه، عند البخاري بلفظ ( إذا قدم العشاء ) ولمسلم ( إذا قرب العشاء ) وعلى هذا ، فلا يناط الحكم بما إذا حضر العشاء ، لكنه لم يقرب للأكل ، كما لو لم يقرب . ( الفتح ) .

● قوله في حديث أنس (فَابْدُءُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا الْمَغْرِبَ .... ) هل الحديث خاص بصلاة المغرب ؟

قال ابن دقيق العيد قوله ( وأقيمت الصلاة ) ... ويترجح حملة على المغرب .

لقوله في الرواية الأخرى ( فابدؤوا به قبل أن تصلوا المغرب ) والحديث يفسر بعضه بعضاً.

وفي رواية صحيحة (إذا أقيمت الصلاة، وأحدكم صائم، فليبدأ بالعشاء قبل صلاة المغرب، ولا تعجلوا عن عشاءكم). رواه ابن حبان والصواب أنه ليس خاصاً بصلاة المغرب ، بل عام لكل الصلوات .

أ- لحديث عائشة . قال : قال ﷺ ( لا صلاة بحضرة طعام ) .

ب-ولحديثها الآخر ( إذا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَخَضَرَ الْعَشَاءُ فَابْدُءُوا بِالْعَشَاءِ ) .

ج-وللعلة في ذلك وهي اشتغال القلب بالطعام ، وذهاب كمال الخشوع في الصلاة عند حضوره ، والصلوات متساوية في هذا.

قال الشوكاني مرجحاً العموم : ... حديث ( لا صلاة لحضرة طعام ) عند مسلم وغيره، ولفظ ( صلاة ) نكرة في سياق النفي، ولا شك أنها من صيغ العموم ، ولإطلاق الطعام ، وعدم تقييده بالعشاء، فذكر المغرب من التنصيص على بعض أفراد العام، وليس بتنصيص، على أن العلة التي ذكرها شراح الحديث للأمر بتقديم العشاء، كالنووي وغيره لعدم الاختصاص ببعض الصلوات، فإنهم قالوا: إنها اشتغال القلب بالطعام، وذهاب كمال الخشوع عند حضوره، والصلوات متساوية الإقدام في هذا.

● ظاهر الأحاديث أنه يقدم الطعام مطلقاً على الصلاة ، لكن جمهور العلماء اشتراطوا شروطاً لذلك :

أ- أن يكون الطعام حاضراً .

ب- وأن تكون نفسه تنوق إليه .

ج- وأن يكون قادراً على تناوله حساً وشرعاً .

فإن كان ممنوع منه شرعاً : كالصائم إذا حضر طعام الفطور عند صلاة العصر والرجل جائع جداً ، فنقول هنا : يصلي ولا يؤخر الصلاة .

وان كان ممنوع منه حساً : كما لو قدّم له طعام حار ولا يستطيع أن يتناوله ، فهنا نقول يصلي ولا تكرر صلاته لأن انتظاره لا فائدة فيه .

● هل يأكل حتى يشبع أو يأكل ما يسد رمقه ؟

قال بعض العلماء أنه يأكل مقدار ما يسد رمقه ، والصحيح أن له أن يشبع ويدل لذلك :

رواية ( ... ولا تعجلوا عن عشاءكم ) . وفي رواية ( ... ولا يعجل حتى يفرغ منه ) .

قال النووي : في هذا دليل على أنه يأكل حاجته من الأكل بكماله هذا هو الصواب ، وأما ما تأوله بعض أصحابنا على أنه يأكل لقمًا

يكسر بها شدة الجوع فليس بصحيح وهذا الحديث صريح في إبطاله .

وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة فلا يأتيها حتى يفرغ وأنه ليسمع قراءة الإمام .

● قوله (إِذَا قُدِّمَ الْعَشَاءُ فَأَبْدُوا بِهِ ) واستدل بعض الشافعية والحنابلة بقوله ( فابدؤوا ) على تخصيص ذلك بمن لم يشرع في الأكل، وأما من شرع، ثم أقيمت الصلاة، فلا يتمادى، بل يقوم إلى الصلاة.

قال النووي رحمه الله: وصنع ابن عمر يبطل ذلك، وهو الصواب. وتعقب بأن صنيع ابن عمر اختيار له، وإلا فالنظر إلى المعنى يقتضي ما ذكره؛ لأنه لا يكون قد أخذ من الطعام ما دفع شغل البال به، ويؤيد ذلك حديث عمرو بن أمية رضي الله عنه، قال: رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم يأكل ذراعاً يحتر منها، فدعي إلى الصلاة، فقام، فطرح السكين، فصلى، ولم يتوضأ. ( الفتح ) .

والراجح تعميم الحكم فيمن بدأ بالأكل، ومن لم يبدأ به.

لقوله صلى الله عليه وسلم ( إذا وضع عشاء أحدكم، وأقيمت الصلاة، فابدؤوا بالعشاء، ولا يعجل حتى يفرغ منه ) .

وقوله ( إذا كان أحدكم على الطعام، فلا يعجل حتى يقضي حاجته منه، وإن أقيمت الصلاة ) فهذا نص واضح فيمن بدأ ، ومن لم يبدأ .

● قال ابن الجوزي : ظن قوم أن هذا من باب تقديم حق العبد على حق الله ، وليس كذلك ، وإنما هو صيانة لحق الحق ، ليدخل الخلق في عبادته بقلوب مقبلة .

#### ( ويكره أن يعتمد على يده أو غيرها وهو جالس )

أي : ويكره أن يعتمد على يده أو غيرها وهو جالس ، ومعناه أن يضع يده على الأرض ويتكى عليها.

أ- لقول ابن عمر ( نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده ) رواه أحمد .

ب- ولأنه إذا جلس هذه الجلسة لم يكن جالساً حقيقة .

ج- ولأنه يفوت سنة وضع اليدين على الفخذين .

#### ( وإن يستند إلى جدار ونحوه )

أي : ويكره للمصلي أن يستند إلى جدار ونحوه حال قيامه بلا حاجة .

لأنه يزيل مشقة القيام إلا من حاجة .

● فإن كان يسقط لو أزيل لم تصح صلاته .

مثال : إذا استند المصلي على جدار أو خشبة فالأصل أن هذا مكروه إلا لحاجة .

#### لكن متى يحرم ؟

لو أزيلت هذه الخشبة لسقط ، لأنه بمنزلة غير القائم .

جاء في ( الموسوعة الفقهية الكويتية ) : يَرَى الْحَنْفِيَّةُ ، وَالْمَالِكِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ مَنَعَهُ ، وَهُوَ قَوْلٌ لِلشَّافِعِيَّةِ . قَالُوا : مَنْ اعْتَمَدَ عَلَى عَصَا أَوْ حَائِطٍ وَنَحْوِهِ يَحِثُّ يَسْقُطُ لَوْ زَالَ الْعِمَادُ ، لَمْ تَصَحِّ صَلَاتُهُ ، قَالُوا : لِأَنَّ الْفَرِيضَةَ مِنْ أَرْكَانِهَا الْقِيَامُ ، وَمَنْ اسْتَنَدَ عَلَى الشَّيْءِ يَحِثُّ لَوْ زَالَ مِنْ تَحْتِهِ سَقَطَ ، لَا يُعْتَبَرُ قَائِمًا .

أَمَّا إِنْ كَانَ لَا يَسْقُطُ لَوْ زَالَ مَا اسْتَنَدَ إِلَيْهِ ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ مَكْرُوهٌ ، صَرَّحَ بِهِ الْحَنْفِيَّةُ ، وَالْمَالِكِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ .

#### ( ويكره مسح الحصى ، ومسحه )

أي : ويكره مسح الحصى أثناء الصلاة .

لحديث أبي ذر مرفوعاً ( إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يمسح الحصى، فإن الرحمة تواجهه ) رواه أحمد وأهل السنن بإسناد جيد، وفي الصحيحين ( إن كنت فاعلاً فواحدة ) .

وفي السنن ( واحدة أودع ) .

والمعنى لا تمسح وإن مسحت فلا تزد على واحدة .

واتفق أهل العلم على كراهته إذا لم يكن عذر للأخبار .

ولأنه يخالف التواضع والخشوع .

والتقييد بالحصا والتراب خرج مخرج الغالب، فلا يدل على نفي غيره من الرمل والقذر وغيره، والأولى مسحه قبل الدخول في الصلاة لئلا يشغل باله وهو في الصلاة.

### ﴿ أَوْ إِلَى نَائِمٍ أَوْ مُتَحَدِّثٍ ﴾ .

أي : وتكره الصلاة إلى نائم أو متحدث .

لحديث ابن عباس . قال : قال ﷺ ( لا تصلوا خلف النائم والمتحدث ) . رواه أبو داود ، وقال : طرقه كلها واهية .

**وقال النووي :** هو ضعيف باتفاق الحفاظ .

وإلى هذا ذهب مجاهد ، وطاووس ، ومالك .

إلى كراهة الصلاة إلى النائم ، خشية مما يبدو منه مما يليهي عن صلاته .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا يكره . وهو مذهب أكثر العلماء .

لحديث عائشة زوج النبي ﷺ قَالَتْ (كُنْتُ أَنَا مَعَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَجُلَايَ فِي قُبُلَتِي، فَإِذَا سَجَدَ عَمَزَنِي، فَقَبَضْتُ رِجْلِي، فَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهَا . قَالَتْ وَالْبَيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيخُ) متفق عليه .

**قال الحافظ ابن حجر :** وفيه أن الصلاة إلى النائم لا تكره ، وقد وردت أحاديث ضعيفة في النهي عن ذلك ، وهي محمولة — إن ثبتت — على ما إذا حصل شغل الفكر به .

**قال الشيخ بن باز رحمه الله:** حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال (لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث) ضعيف من جميع طرقه كما نبه على ذلك الخطابي وغيره، وما يدل على ضعفه أيضاً ما ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها (أن النبي ﷺ كان يصلي من الليل وهي معترضة بين يديه) والله ولي التوفيق .

### ﴿ كَجَمْعٍ سِرِّيٍّ فَرَضٍ كَغَنَافٍ ﴾ .

أي : لا يكره جمع السور في الفرض ، كما لا يكره في النفل .

ومعناه : أن يقرأ سورتين فأكثر بعد الفاتحة .

لحديث حذيفة — وقد تقدم — ( أن النبي ﷺ قرأ في قيام الليل ، البقرة ثم النساء ثم آل عمران ) .

وما ثبت في النفل ثبت في الفرض إلا بدليل .

وقد تقدمت المسألة وأدلتها .

### ﴿ وَلَهُ رُكُوعٌ لِّلْكَارِ بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ .

أي : وللمصلي أن يرد من أراد المرور بين يديه .

والمذهب يستحب له ذلك .

أ- لحديث عبد الله بن عمر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَإِنْ أَتَى فَلْيُقَاتِلْهُ فَإِنَّ مَعَهُ الْقُرِينَ ) رواه مسلم .

ب- ولحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ ، فَأَزَادَ أَحَدًا أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيُدْفَعْهُ ، فَإِنْ أَتَى فَلْيُقَاتِلْهُ ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وبالاستحباب قال جماهير العلماء .

**قال النووي :** الأمر بالدفع أمر ندب متأكد ، ولا أعلم أحداً من العلماء أوجبه ، بل صرح أصحابنا وغيرهم بأنه مندوب غير واجب .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه واجب .  
وهو قول أهل الظاهر ورجحه الشوكاني .  
قال الحافظ ابن حجر بعد أن نقل كلام النووي السابق : وقد صرح بوجوبه أهل الظاهر .  
قال ابن حزم : ودفع المار بين يدي المصلي وسترته ومقاتلته - إن أبي - حق واجب على المصلي لظاهر الحديث ، فإنه أمر والأمر يقتضي الوجوب .  
وقال الشوكاني : وظاهر الحديث مع من أوجب الدفع .  
فائدة : رجع الشيخ ابن عثيمين : التفريق بين ما يقطع الصلاة وبين ما لا يقطعها .  
والراجح القول بالوجوب .  
• الحكمة من دفع المار :  
قال الصنعاني : وقد اختلف في الحكمة المقتضية للأمر بالدفع ، فقيل : لدفع الإثم عن المار ، وقيل : لدفع الخلل الواقع بالمرور في الصلاة ، لأن عناية المصلي بصيانة صلاته أهم من دفعه الإثم عن غيره .  
وقال الحافظ ابن حجر : وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ( أن المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته ) وروى أبو نعيم عن عمر ( لو يعلم المصلي ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ما صلى إلا إلى شيء يستره من الناس ) . فهذان الأثران مقتضاها أن الدفع لخلل يتعلق بصلاة المصلي ، ولا يختص بالمار ، وهما وإن كانا موقوفين لفظاً فحكمهما حكم الرفع ، لأن مثلهما لا يقال بالرأي .  
• كيفية دفع المار :  
يشرع دفع المار بالأسهل فالأسهل ، بالإشارة ولطيف المنع ، أو بوضع اليد في نحر المار كما في رواية مسلم ( فليدفعه في نحره ) .  
• حكم إذا مرّ ولم يدفعه فهل يردّه :  
ذهب جمهور العلماء إلى أنه إذا مرّ ولم يدفعه فلا ينبغي له أن يردّه ، لأن فيه إعادة للمرور .  
• المراد بالمقاتلة في قوله ( ... فَإِنْ أَبِي فَلْيُقَاتِلْهُ ) :  
نقل القاضي عياض ، والقرطبي ، وابن عبد البر الإجماع على أن المقاتلة في قوله ( فليقاتله ) لا تكون بالسيف ولا بالسلاح ولا بالخطاب ، ولا يبلغ به المصلي مبلغاً يفسد به صلاته لمخالفة ذلك لقاعدة الصلاة والاشتغال بها .  
قال القاضي عياض : وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ مُقَاتَلَتُهُ بِالسِّلَاحِ ، وَلَا مَا يُؤَدِّي إِلَى هَلَاقِهِ ، فَإِنْ دَفَعَهُ بِمَا يَحْزُرُ فَهَلَكَ مِنْ ذَلِكَ فَلَا قَوْلَ عَلَيْهِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ . ( شرح مسلم ) .  
وقال العيني : اختلفوا في معنى ( فليقاتله ) والجمهور على أن معناه الدفع بالقهر لا جواز القتل ، والمقصود المبالغة في كراهة المرور .  
وقال البغوي : المراد من المقاتلة الدفع بالعنف لا القتل ، فإنه يروى في حديث أبي سعيد ( وليدعه ما استطاع ) .  
وقال الباجي : ويعدل عن ظاهر المقاتلة بالإجماع على أنه لا يجوز المقاتلة التي تفسد صلاته .  
• وللمصلي رد المار ولو كان في مكة ، وستأتي المسألة إن شاء الله في السترة .  
• ذهب بعض العلماء إلى أن الدفع مقيد بوضع السترة ، فإن فرط ولم يضع سترة فليس له دفع المار .  
منهم الإمام الخطابي ، والبغوي ، والنووي ، وابن القيم ، والصنعاني ، والشوكاني ، بل حكى النووي الاتفاق على ذلك ، فقال : واتفقوا على أن هذا كله لمن لم يفرط في صلاته ، بل احتاط وصلى إلى سترة أو في مكان يأمن المرور بين يديه .  
واستدلوا بمفهوم ( إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره ) .  
وذهب بعض العلماء إلى أنه يشرع رد المار مطلقاً .  
لعموم حديث ابن عمر ( إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدًا يمر ... ) . فهذا الحديث مطلق ولم يقيد بوضع السترة ، واختاره الشيخ ابن باز .



## ١) والفتح على الإمام .

أي : وللمصلي تنبيه إمامه إذا أخطأ .

والفتح على الإمام ينقسم إلى قسمين :

**القسم الأول :** فتح واجب .

وهو ما يترتب عليه بطلان الصلاة ، كأن يخطئ الإمام بالفاحة ، أو نقصان ركوع .

وأما دليلهم على وجوب الفتح على الإمام في الفاتحة فلائها ركن في الصلاة لا تصح إلا بها ، فكما أنه يجب على المأموم تنبيه إمامه إذا نسي سجدة أو ركناً فكذلك يجب الفتح إذا غلط أو نسي شيئاً من الفاتحة وأما قراءة غير الفاتحة فسنة ، فكذلك الفتح فيها سنة .

**القسم الثاني :** فتح مستحب .

وهو ما لا يترتب عليه بطلان الصلاة ، كأن يخطئ في السورة التي بعد الفاتحة .

والأدلة على مشروعية الفتح على الإمام :

أ- عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن ( النبي ﷺ صلى صلاة فقرأ فيها ليس عليه فلما انصرف قال لأبي كعب : أصليت معنا قال : نعم ، قال : فما منعك ) رواه أبو داود .

**وجه الاستدلال :** أن قوله عليه الصلاة والسلام : " فما منعك " أي من الفتح على ، وهذا يدل على مشروعية الفتح إذ لو لم يكن مشروعاً ومستحباً لما سأل عن سبب تركه .

ب- وعن المسور بن يزيد المالكي قال ( شهدت رسول الله ﷺ يقرأ في الصلاة فترك شيئاً لم يقرأه ، فقال له رجل : يا رسول الله تركت آية كذا وكذا فقال رسول الله ﷺ : هلا أذكرتها ) رواه أبو داود .

**وجه الاستدلال :** أن طلب رسول الله ﷺ تذكيره الآية - وهو الفتح عليه - دليل على مشروعيته .

ج- قول النبي ﷺ ( إنما أن بشر مثلكم أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني ) متفق عليه .

**وجه الاستدلال :** أن رسول الله ﷺ أمر بتذكيره حين النسيان ، وهو عام في أفعال الصلاة وأقوالها ، والفتح بالقراءة من التذكير في الأقوال .

د- أن الفتح على الإمام عليه العمل من غير تكبير ، فكان إجماعاً .

هـ- أن الفتح تنبيه للإمام بما هو مشروع في الصلاة - وهو القراءة - فأشبهه التنبيه عليه بالتسبيح ، والتسبيح مشروع فكذلك الفتح قياساً .

## • وقت الفتح على الإمام .

اتفق الفقهاء - القائلون بمشروعية الفتح على الإمام أو جوازه - على أن وقت الفتح إذا وقف الإمام وسكت ، أما إذا كرر الآية ورددتها ، أو انتقل إلى آية أخرى ، أو شرع في الركوع فلا يفتح عليه ، وأنه يسن للمأموم ألا يعجل بالفتح .

## • فتح المصلي على غير إمامه .

لهذه المسألة صور :

**الصورة الأولى :** فتح المصلي على غير المصلي "على من ليس في صلاة" كما لو كان مصلي وبجانبه شخص يقرأ ، فهل يفتح المصلي عليه إذا أخطأ؟

**الصورة الثانية :** فتح المصلي على مصلي آخر ليس معه في الصلاة . كما لو كانا يصليان النافلة مثلاً بجانب بعض ، وجهر أحدهما بالقراءة وسمعه الآخر وفتح عليه .

وقد اختلف الفقهاء في هاتين الصورتين على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** عدم جواز الفتح في هاتين الصورتين .

وهو مذهب الحنفية ، والمشهور من مذهبي المالكية ، والحنابلة .

**القول الثاني :** كراهة الفتح .

وهو قول للمالكية ، والحنابلة .

**القول الثالث :** جواز الفتح .

وهو مذهب الشافعية ، واختيار الشوكاني ، والذي يفهم من كلام ابن القيم - رحمهما الله - .

اختار الشيخ ابن عثيمين عدم الجواز .

**قال ابن قدامة :** يكره أن يفتح من هو في الصلاة على من هو في صلاة أخرى ، أو على من ليس في صلاة لأن ذلك يشغله عن صلاته ،

وقد قال النبي ﷺ : إن في الصلاة لشغلاً .

• **فتح غير المصلي على المصلي .**

يحصل أن يكون شخص يصلي ويجهر بالقراءة ، ويقع منه خطأ ، ويكون بجانبه شخص غير مصلي ، فهل يجوز لهذا الشخص أن يفتح

على المصلي؟ وهذا يحدث - أيضاً - حينما يدخل شخص المسجد ، وقبل أن يدخل مع الجماعة يخطئ الإمام ، فهل له أن يفتح عليه

- وهو لم يصل بعد؟ خلاف بين الفقهاء على قولين :

**القول الأول :** جواز فتح غير المصلي على المصلي .

وهو مذهب الجمهور : المالكية ، والشافعية ، والحنابلة . ويدل لذلك :

أ- عن عبيدة بن ربيعة قال ( أتيت المسجد فإذا رجل يصلي خلف المقام طيب الريح ، حسن الثياب ، وهو يقرأ ، ورجل إلى جنبه يفتح

عليه ، فقلت من هذا؟ فقال : عثمان بن عفان ) وهذا واضح الدلالة ، وهو قول صحابي .

٢- ما ورد أن أنساً ؓ كان إذا قام يصلي قام خلفه غلام معه مصحف فإذا تعافى في شيء فتح عليه .

٣ - أن فيه مصلحة وهو أن الفتح إعانة على تكميل صلاة المصلي ، في حين أنه لا يشغله .

**( والله قتلى جميع وعقرب ) .**

أي : وللمصلي قتل حية وعقرب إذا هاجمته .

لحديث أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ ( أَقْتُلُوا الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ : الْحَيَّةَ ، وَالْعُقْرَبَ ) رواه أبو داود .

فالحديث دليل على مشروعية قتل الحية والعقرب ولو في الصلاة .

وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء .

• **هل يقاس عليهما كل مؤذ ؟**

نعم ، يشرع قتل كل مؤذ من الهوام وغيرها في الصلاة أو خارجها .

• أن الأمر بقتل الحية والعقرب مطلق غير مقيد بضربة أو بضربتين .

وقد أخرج البيهقي من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ( كفاك للحية ضربة أخطأها أم أصبتها ) وهذا يومهم التقييد بالضربة

**قال البيهقي :** وهذا إن صح فإنما أراد والله أعلم وقوع الكفاية بما في الإتيان بالمأمور ، فقد أمر النبي ﷺ بقتلها ، وأراد والله أعلم إذا

امتنعت بنفسها ولم يرد به المنع من الزيادة على ضربة واحدة .

ثم استدلل البيهقي على ذلك بحديث أبي هريرة عند مسلم ( من قتل وزغة في أول ضربة فله كذا وكذا حسنة ، ومن قتلها في الضربة الثانية

فله كذا وكذا حسنة أدنى من الأولى ، ومن قتلها في الضربة الثالثة فله كذا وكذا حسنة أدنى من الثانية ) .

**( وتبطل للصلاة بهنك كثيرة متى لا ينع من غير ضرورة ولا سبأ ) .**

أي : أن الحركة التي تبطل الصلاة لها شروط :

أن تكون كثيرة .

أن تكون متوالية .

لغير ضرورة .

**فالشرط الأول :** أن تكون كثيرة .

**جاء في الموسوعة الفقهية :** اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِالْعَمَلِ الْكَثِيرِ .

وَاحْتَلَفُوا فِي حَدِّهِ :

فَدَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْعَمَلَ الْكَثِيرَ الَّذِي تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ هُوَ مَا لَا يَشْكُ النَّازِئُ فِي فَاعِلِهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ ...

وَدَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ، وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّ الْمَرْجِعَ فِي مَعْرِفَةِ الْقَلَّةِ وَالْكَثَرَةِ هُوَ الْعُرْفُ ، فَمَا يَعُدُّهُ النَّاسُ قَلِيلًا فَقَلِيلٌ، وَمَا يَعُدُّونَهُ كَثِيرًا فَكَثِيرٌ .

انتهى .

**وقال النووي :** إن الفعل الذي ليس من جنس الصلاة إن كان كثيراً أبطلها بلا خلاف، وإن كان قليلاً لم يبطلها بلا خلاف، هذا هو الضابط ثم اختلفوا في ضبط القليل والكثير على أربعة أوجه إلى أن قال: والرابع وهو الصحيح المشهور وبه قطع المصنف والجمهور: أن الرجوع فيه إلى العادة فلا يضر ما بعده الناس قليلاً، كالإشارة برد السلام، وخلع النعل، ورفع العمامة ووضعها، ولبس خف ونزعه، وحمل صغير ووضعها ودفع مارٍ، وذلك البصاق في ثوبه وأشباه هذا، وأما ما عدده الناس كثيراً كخطوات كثيرة متوالية وفعلات متتابعة فتبطل الصلاة .

● فإن كانت الحركة قليلة لا تبطل الصلاة .

ومن الأدلة على أن العمل القليل والحركات القليلة في الصلاة لا تبطلها ، وهكذا العمل والحركات المنفرقة غير المتوالية :

أ- ما ثبت عن النبي ﷺ ، أنه فتح الباب يوماً لعائشة وهو يصلي .

ب- وثبت عنه من حديث أبي قتادة ؓ أنه صلى ذات يوم بالناس ، وهو حامل أمامة بنت ابنته زينب ، فكان إذا سجد وضعها ، وإذا قام حملها .

ج- وفي صلاة الكسوف تقدّم ورجع وتأخر .

د- وحين صُنع له المنبر ، صار يصلي عليه ، فيصعد عند القيام والركوع ، وينزل للأرض عند السجود .

**الشرط الثاني :** أن تكون متوالية .

فإن فُرّق لم تبطل الصلاة، فلو تحرك ثلاث مرّات في الركعة الأولى، وثلاثاً في الثانية، وثلاثاً في الثالثة، وثلاثاً في الرابعة، لو جمعت لكانت كثيرة، ولما تفرقت كانت يسيرة باعتبار كل ركعة وحدها، فهذا لا يبطل الصلاة أيضاً.

**الشرط الثالث :** أن تكون لغير ضرورة .

وأما الحركة الكثيرة للضرورة : فمثالها الصلاة في حال القتال ؛ قال الله تعالى : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ\* فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمْنْتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ) فإن من يصلي وهو يمشي لا شك أن عمله كثير ولكنه لما كان للضرورة كان مباحاً لا يبطل الصلاة.

**وقد قسم بعض العلماء الحركة في الصلاة إلى أقسام :**

**أولاً :** الحركة الواجبة .

هي التي يتوقف عليها صحة الصلاة ، هذا هو الضابط لها والصور كثيرة :

منها : لو أن رجلاً ابتدأ الصلاة إلى غير القبلة بعد أن اجتهد ، ثم جاءه شخص وقال له القبلة على يمينك ، فهنا الحركة واجبة ، فيجب أن يتحرك إلى جهة اليمين .

ولو ذكر أن في غترته نجاسة وهو يصلي وجب عليه خلعه ، لإزالة النجاسة .

ثانياً : الحركة المستحبة .

هي التي يتوقف عليها كمال الصلاة ، ولها صور عديدة :

منها : لو تبين له أنه متقدم على جيرانه في الصف ، فتأخره سنة .

ومنها : ولو تقلص الصف حتى صار بينه وبين جاره فرجة ، فالحركة هنا سنة .

ثالثاً : الحركة المباحة .

هي الحركة اليسيرة للحاجة ، أو الكثيرة للضرورة .

مثال : رجل يصلي في الظل فأحس ببرودة فتقدم ، أو تأخر ، أو تيامن ، أو تياسر من أجل الشمس ، فهذه مباحة .

رابعاً : الحركة المكروهة .

هي اليسيرة لغير حاجة، ولا يتوقف عليها كمال الصلاة، كما يوجد في كثير من الناس الآن كالنظر إلى الساعة، وأخذ القلم.

خامساً : الحركة المحرمة .

هي الكثيرة المتوالية لغير ضرورة .

**( وَإِذَا ثَابَهُ شَيْءٌ سَبَّحَ وَجْهَ ) ، وَصَفَّتْ أَمْرًا .**

أي : وإذا ناب المصلي شيء ، أي : عرض له ، كما لو استأذن عليه أحد ، أو أخطأ إمامه فقام إلى خامسة في الرباعية ، فإنه يسبح

الرجل ، وتصفق المرأة .

أ- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

زَادَ مُسْلِمٌ ( فِي الصَّلَاةِ ) .

ب- وعن سهل بن سعد الساعدي ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصَلِّحَ بَيْنَهُمْ فَحَانَتْ الصَّلَاةُ فَجَاءَ الْمُؤَدُّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ أَتُصَلِّي بِالنَّاسِ فَأَقِيمَ قَالَ نَعَمْ . قَالَ فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ فَصَفَّقَ النَّاسُ - وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي الصَّلَاةِ - فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ انْتَفَتَ فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ افْكُثْ مَكَانَكَ فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ وَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ « يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَتَّبِعَ إِذْ أَمَرْتُكَ » قَالَ أَبُو بَكْرٍ مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي فُحَّافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمُ التَّصْفِيقَ : مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ انْتَفَتَ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ ) رواه مسلم .

ج- وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ( إذا استؤذن على الرجل وهو يصلي فإذنه التسبيح ، وإذا استؤذن على المرأة وهي تصلي فإذنها التصفيق ) رواه البيهقي .

ففي هذه الأحاديث : استحباب التسبيح في حق الرجال إذا نابه شيء في صلاتهم ، وأن المرأة إذا نابتها شيء وهي تصلي فإنها تصفيق .

مثال : كسهو الإمام ، أو يريد أن يأذن لأحد بالدخول ، أو يريد أن ينه أنه يصلي .

• وإلى هذا الحكم ذهب جماهير العلماء . قالوا : التسبيح للرجال والتصفيق للنساء .

وقال مالك : يسبحان جميعاً ( يسبح الرجال ، وتسبح المرأة ) .

وتأول الحديث ( التصفيق للنساء ) أي من شأن النساء خارج الصلاة ، فهو مذموم فلا ينبغي للرجل ولا للمرأة أن تفعله لا في الصلاة ولا في خارجها ، وهذا تأويل بعيد وضعيف .

• الحكمة من هذا التفريق :

قيل : لأن صوت المرأة عورة .

وقيل : خشية الافتتان ، ورجح هذا ابن عبد البر .

قال ابن عبد البر : قال بعض أهل العلم : إنما كره التسبيح للنساء وأبيح لمن التصفيق من أجل أن صوت المرأة رخيص في أكثر النساء وربما شغلت بصوتها الرجال المصلين معها .

وقال ابن حجر : وكان منع النساء من التسبيح لأنها مأمورة بخفض صوتها في الصلاة مطلقاً لما يخشى من الافتتان ومنع الرجال من التصفيق لأنه من شأن النساء .

#### • هل هذا الحكم ( التصفيق للنساء ) عام حتى لو مع مجموعة نساء ، أو مع رجال من محارمها ؟

قال بعض العلماء بهذا ، وقالوا : إن المرأة تصفق مطلقاً حتى لو كانت مع محرمها .

وقال بعضهم : إنما تسبح ، لأن قوله ﷺ ( فليسبح الرجال ولتصفق النساء ) قد يفهم منه أن المراد مع اجتماع الرجال والنساء .

قال الزركشي : وقد أطلقوا التصفيق للمرأة ، ولا شك أن موضعه إذا كانت بحضرة رجال أجنب ، فلو كانت بحضرة النساء أو الرجال المحارم فإنما تسبح كالجهر بالقراءة بحضرتهم . ( مغني المحتاج ( ١ / ٤١٨ ) .

#### • ومن طرق التنبيه الأخرى : التلحاح .

عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : ( كَانَ لِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَدْخَلَانِ ، فَكُنْتُ إِذَا أَتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي تَنْخَعُ لِي ) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ

( وَيَصْغِي فِي الصَّلَاةِ مِنْ يَسَارِهِ ، وَفِي السُّجُودِ مِنْ يَمِينِهِ ) .

أي : أن المصلي إذا احتاج للبصاق فإنه يبصق عن يساره ، ولا يبصق عن يمينه ولا أمام وجهه .

أ- عَنْ أَنَسٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمَيْهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

وَفِي رِوَايَةٍ ( أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ ) .

ب- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى بُصَافًا فِي جِدَارِ الْقُبْلَةِ فَحَكَّهُ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي ، فَلَا يَبْصُقْ قَبْلَ وَجْهِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى ) متفق عليه .

ج- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَبْصُقْ أَمَامَهُ ، فَإِنَّمَا يُنَاجِي اللَّهَ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا ، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ ، فَيَنْدِفُهَا ) متفق عليه .

فهذه الأحاديث تدل على النهي أن يبرز المصلي أمامه أو عن يمينه .

#### • والحكمة من النهي عن ذلك ؟

أما أمام المصلي :

لقوله ( فإن ربه بينه وبين القبلة ) . وفي رواية ( فإن الله قبل وجه المصلي ) .

وأما عن يمينه :

جاء عند البخاري من حديث أبي هريرة ( ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكاً ) .

#### • ما حكم أن يبرز المصلي أمامه أو عن يمينه ؟

ظاهر الحديث التحريم .

لنهى النبي ﷺ عن ذلك .

ولأن النبي ﷺ غضب لما رأى البصاق في جهة القبلة .

#### • قوله ﷺ ( ولكن عن شماله ) فإذا قيل : كيف يبصق عن شماله وفيه ملكاً أيضاً ؟

الجواب :

أولاً : أن المصلي لا يبصق في الصلاة إلا في حال الحاجة ، والحاجة تبيح المكروهات .

ثانياً : جهة اليمين أشرف من جهة الشمال .

ثالثاً : الملك المقيم في جهة اليمين أشرف من الملك المقيم في جهة الشمال .

● قوله ﷺ ( ولكن عن يساره ... ) متى يكون هذا ؟

هذا يكون إذا كان المصلي يصلي في صحراء أو في بيته أو أرض رملية .

وأما في المسجد فإنه يصق في ثوبه أو منديله .

وأيضاً قوله ﷺ ( عن يساره ) محمول على ما إذا كانت جهة يساره خالية من المصلين ، لما ورد في حديث طارق بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ ( إذا قام أحدكم إلى الصلاة ، أو إذا صلى أحدكم فلا ييزقن أمامه ، ولا عن يمينه ، ولكن تلقاء يساره إن كان فارغاً أو تحت قدمه ) .

إذاً قوله ﷺ ( ولكن عن يساره ) هذا مشروط بشرطين :

الأول : ألا يكون عن شماله مصلٍ آخر في صلاة الجماعة، سواء كان في المسجد أو خارج المسجد .

الثاني : ألا يكون في المسجد ؛ لأن النبي ﷺ أخبر أن البصاق في المسجد خطيئة .

● اختلف العلماء في حكم البصاق اتجاه القبلة أو عن يمينه : على قولين :

القول الأول : التحريم مطلقاً سواء في المسجد أو خارج المسجد ، أو كان يصلي أو لا يصلي .

ورجح هذا القول النووي ، والصنعاني ، والألباني .

أن أغلب الأحاديث التي وردت في النهي عن البصاق في القبلة أو عن يمينه مطلقة ليس بها تقييد ذلك البصاق بالصلاة.

وذكر الشيخ الألباني واحتج بحديث ( من تغل اتجاه القبلة جاء يوم القيامة وتغلته بين عينيه ) رواه ابن خزيمة .

القول الثاني : أن ذلك محرم في الصلاة فقط .

وهذا قول الأكثر لورود التقييد .

( إذا كان أحدكم يصلي ... ) .

وظاهر صنيع البخاري أنه يرجح هذا المذهب ، ولذلك بوب في صحيحه : ( باب : لا يصق عن يمينه في الصلاة ) .

ومما يؤيد أن ذلك خاص بالصلاة قوله : ( ... ولا عن يمينه ، فإن عن يمينه ملكاً ) يعني أثناء الصلاة .

وهذا القول هو الراجح.

● اختلف العلماء في حكم النخامة في المسجد على أقوال :

القول الأول : المنع مطلقاً .

وهذا الذي رجحه النووي ، والصنعاني ، والألباني .

لحديث . أنس . قال : قال ﷺ ( البصاق في المسجد خطيئة ... ) متفق عليه .

قالوا : وكونه عد ذلك خطيئة دليل على أنه محرم .

القول الثاني : يجوز أن يتفل إن كان في نيته أن يدفن هذه النخامة .

وهذا الذي قال به القاضي عياض والأكثر .

أ-لأحاديث الباب ( ... وَلْيُصَقِّ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ ) .

قالوا : فإن النبي ﷺ أذن للمصلي أن يتفل عن يساره أو تحت قدمه ، وهذا مطلق في المسجد وغيره .

ب- ولحديث سعد بن أبي وقاص . قال : قال ﷺ ( من تنخم فليغيب نخامته لا تصيب مسلماً في بدنه أو ثوبه فتؤذيه ) رواه أحمد

وحسن إسناده ابن حجر في الفتح .

القول الثالث : التوسط ، قالوا : إن كان محتاجاً إلى أن يتنخم في المسجد ثم يدفنها فلا شيء عليه في ذلك ، وإن لم يكن محتاجاً فإنه

يكون ممنوعاً من ذلك .

وهذا القول هو الراجح .

قال ابن حجر : وهذا تفصيل حسن .

● الحديث دليل على أن البلغم والنخامة طاهر .

لحديث ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي قَيْلَةِ الْمَسْجِدِ فَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : ( مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ رَبِّهِ فَيَتَنَحَّضُ أَمَامَهُ ؟ أَيْبُ أَحَدِكُمْ أَنْ يُسْتَقْبَلَ فَيَتَنَحَّضَ فِي وَجْهِهِ ؟ فَإِذَا تَنَحَّضَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَنَحَّضْ عَنْ يَسَارِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقُلْ هَكَذَا ) وَوَصَفَ الْقَائِمُ - أَحَدُ رَوَاةِ الْحَدِيثِ - فَقَالَ فِي ثَوْبِهِ ثُمَّ مَسَحَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ .

قال ابن قدامة رحمه الله : ولو كانت نجسة لما أمر بمسحها في ثوبه وهو في الصلاة ولا تحت قدمه ، ولا فرق بين ما يخرج من الرأس والبلغم الخارج من الصدر .

وقال أيضاً : البلغم أخذ نَوْعِي النُّخَامَةِ ، أَشْبَهَ الْآخَرَ ، وَلَوْ كَانَ نَجَسًا لَجَسَّ بِهِ الْقَوْمُ ... وَلَمْ يَتْلُعْنَا عَنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - مَعَ غُثُومِ الْبُلْوَى بِهِ - شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ .

( وَلَيْسَ صَلَاتُهُ إِلَى سِتْرَةٍ ) .

أي : ويسن للمصلي أن يصلي إلى سترة ، لأن النبي ﷺ لازم اتخاذ السترة حضراً وسفراً ، في العمران والفضاء .

وقد ثبتت السترة من قول النبي ﷺ وفعله .

أولاً : أمره ﷺ الاستتار بالسهم .

كما في قوله ﷺ ( لَيْسَ بَيْنَ أَحَدِكُمْ فِي صَلَاتِهِ وَلَوْ بِسَهْمٍ ) .

ثانياً : استناره ﷺ بالحرية .

وعَنِ ابْنِ عُمَرَ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ أَمَرَ بِالْحُرِّيَّةِ فَنُوضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّقْرِ ، فَمِنْ ثَمَّ اتَّخَذَهَا الْأَمْرَاءُ ) متفق عليه .

ثالثاً : استناره ﷺ بالعنزة .

عن أبي جحيفة قَالَ ( رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمَ ، وَرَأَيْتُ بِإِلَاءٍ أَخَذَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَتَنَدَّرُونَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئاً تَمَسَّحَ بِهِ ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ شَيْئاً أَخَذَ مِنْ بَلَلِ يَدِ صَاحِبِهِ ، ثُمَّ رَأَيْتُ بِإِلَاءٍ أَخَذَ عَنَزَةً فَرَكَّزَهَا ، وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي خِلْعَةِ حَمْرَاءَ مُشَمِّرًا ، صَلَّى إِلَى الْعَنَزَةِ بِالنَّاسِ رُكْعَتَيْنِ ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالِدَوَابَّ يَمْشُونَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْ الْعَنَزَةِ ) متفق عليه .

وعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى ، وَالْعَنَزَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، تُحْمَلُ وَتُنْصَبُ بِالْمُصَلَّى بَيْنَ يَدَيْهِ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا ) رواه البخاري .

وعن أنس قال ( رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي إِلَيْهَا بِالْمُصَلَّى بِعَنِ الْعَنَزَةِ ) رواه ابن خزيمة .

رابعاً : استناره ﷺ بالراحلة .

عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ( أَنَّهُ كَانَ يُعْرِضُ رَاحِلَتَهُ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا ) متفق عليه .

خامساً : استناره ﷺ بالمقام .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ ( اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رُكْعَتَيْنِ ، وَمَعَهُ مَنْ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ ) رواه البخاري .

حديث جابر ( وَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ وَالْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ ) رواه مسلم .

سادساً : استناره ﷺ بالشجرة .

عن علي قال ( لَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا فِينَا إِنْسَانٌ إِلَّا نَائِمٌ إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّهُ كَانَ يَصَلِّي إِلَى شَجَرَةٍ يَدْعُو حَتَّى أَصْبَحَ ) رواه النسائي .

سابعاً : استناره ﷺ بالسريـر .

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ ( أَعْدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ لَقَدْ رَأَيْتُنِي مُضْطَجِعَةً عَلَى السَّرِيرِ ، فَيَجِيءُ النَّبِيُّ ﷺ فَيَتَوَسَّطُ السَّرِيرَ فَيُصَلِّي ، فَأَكْرَهُ أَنْ أُسَبِّحَهُ فَأَنْسَلُ مِنْ قِبَلِ رِجْلِي السَّرِيرِ حَتَّى أَنْسَلُ مِنْ لِحَافِي ) متفق عليه .

ثامناً : استناره ﷺ بالجدار .

عَنْ سَهْلِ قَالَ ( كَانَ بَيْنَ مُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْجِدَارِ مِزَّةُ الشَّاةِ ) متفق عليه .

تاسعاً : استناره ﷺ بالأسطوانة .

عن يزيد بن أبي عبيد قال ( كُنْتُ آتِيَ مَعَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَخْوَجِ فَيُصَلِّي عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ . فَقُلْتُ يَا أَبَا مُسْلِمٍ أَرَأَيْكَ تَنْتَحِرِي الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةِ . قَالَ فَلَايَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْتَحِرِي الصَّلَاةَ عِنْدَهَا ) متفق عليه .

قال ابن قدامة : السنة للمصلي أن يصلي إلى سترة ... ولا نعلم في استحباب ذلك خلافاً .

وقال النووي : السنة للمصلي أن يكون بين يديه سترة من جدار أو سارية أو غيرها ويدنو منها .

وقد ذهب بعض العلماء : إلى وجوب السترة .

وهذا مذهب ابن خزيمة ، ورجحه ابن حزم ، والشوكاني .

أ- لحديث سبرة بن معبد الجهني ؓ قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لِيَسْتَتِرَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ وَلَوْ بِسَهْمٍ ) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ .

ب- ولحديث أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ ( إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَصِلْ إِلَى سِتْرَةٍ وَلْيَدْنُ مِنْهَا ) رواه أبو داود .

قال الشوكاني : فيه أن اتخاذ السترة واجب .

ورجحه الألباني ، وقال : القول بالاستحباب ينافي الأمر بالسترة في عدة أحاديث .

ج- وعن سهل بن سعد قال : قال رسول الله ﷺ ( إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَتِرْ ) رواه ابن خزيمة .

وذهب جماهير العلماء : إلى عدم وجوبها .

أ- لحديث ابن عباس . قال ( أَقْبَلْتُ زَكِيًّا عَلَى أَنَا وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَرْتُ الْإِخْتِلَامَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ يَمْنَى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ الصَّفِّ فَتَرَلْتُ فَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ ) متفق عليه .

وجه الدلالة : قوله ( إلى غير جدار ) .

قال الحافظ ابن حجر : أي إلى غير سترة ، قاله الشافعي ، وسياق الكلام يدل على ذلك ، لأن ابن عباس أوردته في معرض الاستدلال على أن المرور بين يدي المصلي لا يقطع صلاته ، ويؤيده رواية البزار بلفظ ( والنبي ﷺ يصلي المكتوبة ليس بشيء يستره ) .

ب- ولحديث أبي سعيد ( إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتَرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ ... ) .

وجه الدلالة : قوله : ( إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ ... ) يدل على أن المصلي قد يصلي إلى شيء يستره وقد لا يصلي .

وهذا القول هو الراجح .

● الحكمة من السترة :

قال النووي : قال العلماء : الحكمة من السترة كف البصر عما وراءه ومنع من يجتاز بقربه .

وقال الصنعاني : وفائدة اتخاذها أنه مع اتخاذها لا يقطع الصلاة شيء ، ومع عدم اتخاذها يقطعها ما يأتي ... ) .

وقال بعض العلماء : الحكمة من السترة قطع نظر المصلي عما أمامه ، فيجعل بصره محصوراً في موضع سجوده ، فلا يذهب بصره بمنة ويسرة .

● قوله ( وتسن صلاته إلى سترة ) سواء صلى في العمران أو في الفضاء ، خشى ماراً أو لم يخشى .

قال الشوكاني : اعلم أن ظاهر أحاديث الباب عدم الفرق بين الصحاري والعمران ، وهو الذي ثبت عنه ﷺ من اتخاذ السترة سواء في الفضاء أو في غيره .

وقال السفاريني : اعلم أنه يستحب صلاة المصلي إلى سترة اتفاقاً ولو لم يخشى ماراً خلافاً لمالك .



● قوله ( وتسن صلاته إلى سترة .. ) ما حكم المسبوق إذا قام يقضي ما فاته ؟

**قال الشيخ ابن عثيمين :** إذا سلم الإمام وقام المسبوق لقضاء ما فاته فإنه يكون في هذا القضاء منفرداً حقيقة ، وعليه أن يمنع من يمر بين يديه ، لأمر النبي ﷺ بذلك ، وترك بعض الناس منع المار قد يكون عن جهل منهم بهذا ، أو قد يكون عن تأويل ، حيث إنهم ظنوا أنهم لما أدركوا الجماعة صاروا بعد انفرادهم عن الإمام بحكم الذين خلف الإمام ، لكن لا بد من منع المسبوق من يمرون بين يديه إذا قام لقضاء ما فاته . ( فتاوى علماء البلد الحرام ) .

● يستحب الدنو من السترة .

لقوله ﷺ : ( إذا صلى أحدكم إلى سترة ، فليدن منها فإن الشيطان يمر بينه وبينها ) رواه ابن حبان .

**قال البغوي :** والعمل على هذا عند أهل العلم استحباب الدنو من السترة .

وقد ورد الحكمة من ذلك في قوله ﷺ ( إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها ، لا يقطع الشيطان عليه صلاته ) رواه أبو داود .

**قال الحافظ :** وقد ورد الأمر بالدنو منها وفيه بيان الحكمة في ذلك ، وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي حثمة مرفوعاً ( إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته ) .

**وقال الشوكاني :** والحكمة في الأمر بالدنو أن لا يقطع الشيطان عليه صلاته .

● أما المأموم فلا يسن له اتخاذ سترة . لأن الصحابة كانوا يصلون مع النبي ﷺ ولم يتخذ أحد منهم شيء .

فسترة الإمام سترة لمن خلفه .

وقد بوب البخاري في صحيحه : باب سترة الإمام سترة من خلفه ، ثم أورد ثلاث أحاديث وهي :

أ- حديث عن ابن عباسٍ أَنَّهُ قَالَ (أَقْبَلْتُ زَكِيًّا عَلَى حِمَارٍ أَنَا وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ يَمْنَى إِلَى غَيْرِ حِدَارٍ ، فَمَرَزْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ فَنَزَلْتُ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ) متفق عليه  
ب- عن ابن عمر ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ أَمَرَ بِالْحُرَّةِ فُتَوَضَّعَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ ، وَكَانَ يَقْعُلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ فَمَنْ تَمَّ اتَّخَذَهَا الْأَمْرَاءُ ) متفق عليه .

ج- وعن أبي جحيفة ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ بِالْبَطْحَاءِ - وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ - وَالظُّهْرُ رُكْعَتَيْنِ وَالْعَصْرُ رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ ) متفق عليه .

**قال الحافظ ابن حجر :** أورد فيه (أي البخاري) ثلاثة أحاديث، الثاني والثالث منها مطابقان للترجمة لكونه ﷺ لم يأمر أصحابه أن يتخذوا سترة غير سترته، وأما الأول وهو حديث بن عباس ففي الاستدلال به نظر، لأنه ليس فيه أنه ﷺ صلى إلى سترة، وقد بوب عليه البيهقي: باب من صلى إلى غير سترة، وقد تقدم في كتاب العلم في الكلام على هذا الحديث في باب متى يصح سماع الصغير قول الشافعي أن المراد بقول بن عباس إلى غير جدار أي: إلى غير سترة، وذكرنا تأييد ذلك من رواية البزار .

وقال ابن عبد البر : حديث بن عباس هذا يخص حديث أبي سعيد ( إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمر بين يديه ) فإن ذلك مخصوص بالإمام والمنفرد ، فأما المأموم فلا يضره من مر بين يديه لحديث بان عباس هذا قال وهذا كله لا خلاف فيه بين العلماء . ( نقله عنه في الفتح ) .

**قال ابن قدامة :** فإن سترة الإمام سترة لمن خلفه ، نص عليه أحمد ، وهو قول أكثر أهل العلم ، فلا يسن للمأموم أن يتخذ سترة ، لأن الصحابة كانوا يصلون مع النبي ﷺ ولم يتخذ أحد منهم شيء .

**وجاء في "الموسوعة الفقهية" (١٧٧/٢٤) :** " يسن للمصلي إذا كان فداً (منفرداً) ، أو إماماً أن يتخذ أمامه سترة تمنع المرور بين يديه ، وتمكنه من الخشوع في أفعال الصلاة ؛ وذلك لما ورد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال ( إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة ، وليدن منها ، ولا يدع أحداً يمر بين يديه ) ، ولقوله ﷺ ( ليستتر أحدكم في صلاته ولو بسهم )  
أما المأموم فلا يستحب له اتخاذ السترة اتفاقاً ؛ لأن سترة الإمام سترة لمن خلفه ، أو لأن الإمام سترة له " انتهى .

## ﴿ هَاتِمَةُ كَمُؤَخِرَةِ الرَّحْلِ ﴾ .

أي : أن قدر السترة يكون كمؤخرة الرحل .

لحديث عائشة - رضي الله عنها- قالت ( سئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عَزْوَةِ ثَبُوكَ عَنْ سِتْرَةِ الْمُصَلِّي . فَقَالَ : مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

( مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ ) هي عمود الخشب الذي يكون خلف الراكب يستند إليه .

فهذا الحديث دليل على أن الأفضل أن يكون مقدار السترة طولاً مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ .

قال النووي رحمه الله : وَفِي الْحَدِيثِ التَّدْبُّ إِلَى السُّتْرَةِ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي ، وَبَيَّانٌ أَنَّ أَقْلَ السُّتْرَةِ مُؤَخَّرَةُ الرَّحْلِ ، وَهِيَ قَدْرُ عَظَمِ الذِّرَاعِ ، هُوَ نَحْوُ ثُلَاثِي ذِرَاعٍ ، وَيَحْتَصِلُ بِأَيِّ شَيْءٍ أَقَامَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ هَكَذَا . ( شرح مسلم ) .

وقال ابن عثيمين رحمه الله : الأفضل أن تكون السترة كمؤخرة الرحل ، يعني أن تكون شيئاً قائماً بنحو ثلثي ذراع ؛ أي نصف متر . ( نور على الدرب ) .

● قوله ﷺ ( مثل مؤخرة الرحل ) هذا على سبيل التقريب والأفضلية ، فيجوز أطول منها وأقصر .

( فقد ثبت أنه ﷺ كان يستتر بالجدار ) رواه مسلم .

( وثبت أنه ﷺ استتر بالمقام ) .

وعن ابن أبي أوفى ( أنه طاف بالبيت وصلى خلف المقام ركعتين ) رواه مسلم .

( وثبت أنه ﷺ استتر بالعنزة ) رواه البخاري .

وكل هذه الأشياء أطول بكثير من مؤخرة الرحل .

● هل قوله ﷺ ( مثل مؤخرة الرحل ) هذا على سبيل الأفضلية ، فيجوز أقل من ذلك .

قال ابن قدامة : فأما قدرها في الغلط - الدقة - فلا حد له نعلمه ، فيجوز أن تكون دقيقة كالسهم والحربة وغليلة كالحائط ، ويدل لذلك :

○ أنه ثبت أنه ﷺ صلى إلى حربة .

عَنِ ابْنِ عُمرَ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ أَمَرَ بِالْحَرْبَةِ فَمَوْضِعُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّتْرِ ، فَمِنْ ثَمَّ اتَّخَذَهَا الْأُمَرَاءُ ) متفق عليه .

○ وثبت أنه ﷺ صلى إلى عَنَزَةٍ .

عن أبي جَحْفَةَ قَالَ ( رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمَ ، وَرَأَيْتُ بِإِلَاحٍ أَخَذَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَنْتَدِرُونَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئاً تَمَسَّحَ بِهِ ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ شَيْئاً أَخَذَ مِنْ بَلَلِ يَدِ صَاحِبِهِ ، ثُمَّ رَأَيْتُ بِإِلَاحٍ أَخَذَ عَنَزَةً فَزَكَّيَهَا ، وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ مُشَمِّرًا ، صَلَّى إِلَى الْعَنَزَةِ بِالنَّاسِ رُكْعَتَيْنِ ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالذُّوَابَ يَمْزُونَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْ الْعَنَزَةِ ) متفق عليه .

○ أمر بالصلاة إلى السهم .

كما في حديث سبرة . قال : قال ﷺ ( لَيْسَتْ بَيْنَ يَدَيْكُمْ فِي صَلَاتِهِ وَلَوْ بِسَهْمٍ ) .

وكل ذلك أدق بكثير من مؤخرة الرحل ، ولم يرد في الشرع ما يمنع أدق من هذه المذكورات .

● لكن السترة العريضة أولى ، وأبعد عن التشويش ، وأجمع لقلب المصلي ، إذا تيسرت له .

قال الإمام أحمد رحمه الله : وما كان أعرض فهو أعجب إلي .

قال ابن قدامة : وذلك لأن قوله ( ولو بسهم ) يدل على أن غيره أولى منه .

## ﴿ هَاتِمَةُ كَمُؤَخِرَةِ الرَّحْلِ ﴾ .

أي : إن لم يجد المصلي شاخصاً يصلي إليه ، فليصل إلى خط .

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيُخِطْ خُطًّا ، ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مِنْ مَرٍّ بَيْنَ يَدَيْهِ ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ .

وهذا الحديث وقع خلاف في صحته وضعفه على قولين :

فبعض العلماء ضعفه ومنهم :

سفيان بن عيينة فقد ، قال : لم نجد شيئاً نشد به هذا الحديث .

وابن الصلاح ، والنووي ، وابن عبد الهادي ، والعراقي ، وابن حزم ، والبغوي ، والدارقطني ، والطحاوي ، وأحمد شاكر ، والألباني .

وسبب ضعفه أمور :

أن إسماعيل قد اضطرب في اسم شيخه أبي عمرو بن محمد بن حريث وفي كنيته .

جهالة حال أبي عمرو بن محمد وجهالة جده حريث .

وذهب بعض العلماء إلى تصحيحه منهم : ابن خزيمة ، وابن حبان ، ونص ابن عبد البر على أن الإمام أحمد وعلي بن المديني صححاه ،

والحاكم ، وابن المنذر ، والبيهقي ، والسخاوي ، والحافظ ابن حجر كما في البلوغ .

والأقرب أنه لا يصح .

● ولذلك اختلف العلماء : هل يخط المصلي خطأ إذا لم يجد سترة على قولين :

القول الأول : أنه لا يخط خطأ .

لأن الحديث ضعيف .

القول الثاني : أنه يخط .

ورجحه النووي ، وقال : المختار استحباب الخط ، لأنه وإن لم يثبت الحديث ففيه تحصيل حرم المصلي .

● صفة الخط :

فقليل : يجعل مثل الهلال . وقيل : يمد طولاً إلى جهة القبلة . وقيل : يمد ميمناً وشمالاً .

والأمر في هذا واسع .

فائدة: قال الشيخ ابن عثيمين : أن الخط يكفي عن العصا، وهذا إذا كانت الأرض يؤثر فيها الخط كالرملية والحصائية.

﴿ وَيُحْرَمُ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي ﴾ .

أي : يحرم أن يمر الإنسان من أمام المصلي .

لحديث أبي جهم بن الحارث رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .

( ماذا عليه ) أي من الإثم والعقوبة . ( لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ ) يعني أن المار لو علم مقدار الإثم الذي يلحقه ، لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر .

قال النووي : وَمَعْنَى الْحَدِيثِ النَّهْيُ الْأَكِيدُ وَالْوَعِيدُ الشَّدِيدُ فِي ذَلِكَ .

وقال الشوكاني : الحديث يدل على أن المرور بين يدي المصلي من الكبائر الموجبة للنار ، وظاهره عدم الفرق بين صلاة الفريضة والنافلة .

● متى يحرم ذلك ؟

إذا مرّ بين يدي المصلي ، فالتحريم مقيد فيما إذا مر بين يديه ( يعني في المنطقة التي بين سجوده ووقوفه ) ، وهنا لا فرق بين أن يكون له سترة أو لا يكون له سترة .

● ما الحكم إن مرّ في المنطقة التي من بعد موضع سجوده ؟

إن مرّ في المنطقة التي من بعد موضع سجوده ، فهذه لها حالان :

**الأولى :** أن يكون المصلي يتخذ سترة ، فهنا يجوز المرور من خلف السترة .

أ- لقول النبي ﷺ ( إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً ، فإن لم يجد فليجنب عصا ، فإن لم يكن فليخط خطاً ثم لا يضره من مر بين يديه ) رواه أحمد .

ب- وعن طلحة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل فليصل ولا يبالى من مر وراء ذلك) رواه مسلم .

**الثانية :** أن لا يتخذ سترة ، فهنا ليس له إلا موضع سجوده ، وهذا الأقرب من أقوال أهل العلم ، ويجوز لمن أراد أن يجتاز أن يمر فيما يلي موضع سجوده ، وذلك لأن النهي الوارد في الحديث إنما هو في المرور بين يدي المصلي ، وما يلي موضع سجوده ليس بين يدي المصلي .

• قوله ﷺ ( بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي ... ) اختلف العلماء في مقدر ذلك :

**فقيه :** المراد من قدميه إلى منتهى موضع سجوده .

**وقيل :** إلى ثلاثة أذرع .

**وقيل :** إذا بعد عرفاً ، بحيث لا يمكن دفعه إلا بالتقدم .

**والأقرب الأول ،** لأن هذا هو الذي يحتاجه المصلي .

وهذا إذا لم يتخذ المصلي سترة ، فإن اتخذ سترة فإنه يمر وراءها ولا حرج .

• قوله ( لَوْ يَعْلَمُ أَلَمَارُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي ... ) ظاهره يشمل بين يدي الإمام والمنفرد والمأموم ، لكن دلت السنة على أن المأموم مستثنى .

أ-لحديث ابن عباس . قَالَ ( أَقْبَلْتُ رَاكِباً عَلَى أَتَانٍ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الإِخْلَامَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ يَمُنِّي فَمَرَزْتُ بَيْنَ يَدَيِ الصَّفِّ فَزَلْتُ فَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ ) متفق عليه .

ب-لأن سترة الإمام سترة لمن خلفه .

• قوله ( لو يعلم المار ... ) نستفيد : أن غير المار ( الجالس أو الواقف ) لا يضر .

ويدل لذلك حديث عائشة قالت ( كنت أنا مع بين يدي النبي ﷺ ... ) .

• يجوز أن يجعل إنساناً سترة له لحديث عائشة السابق .

**قال ابن قدامة :** فَإِنْ اسْتَتَرَ بِإِنْسَانٍ فَلَا بَأْسَ ، فَإِنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ غَيْرِهِ مِنَ السُّتْرَةِ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ ، قَالَ : رَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَجُلًا يُصَلِّي ، وَالتَّاسِ يَمْشُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَوَلَّاهُ ظَهْرَهُ ، وَقَالَ بِتَوْبِهِ هَكَذَا ، وَبَسَطَ يَدَيْهِ هَكَذَا .

وَقَالَ : صَلِّ ، وَلَا تُعْجَلْ .

وَعَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا لَمْ يَجِدْ سَبِيلًا إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ ، قَالَ : وَلَيْيَ ظَهْرَكَ . رَوَاهُمَا النَّجَّادُ بِإِسْنَادِهِ .

• وأما إذا كان مستقبل وجهه فيكره له الصلاة إليه ، ويستحب له اتخاذ سترة أخرى بعيدة عنه .

**قال ابن قدامة :** يُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مُسْتَقْبِلًا وَجْهَ إِنْسَانٍ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ أَذَبَ عَلَى ذَلِكَ .

وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي جَدَاءً وَسَطَ السَّرِيرِ ، وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ ، تَكُونُ لِي الْحَاجَةُ فَأَكْرَهُ أَنْ أَقُومَ فَأَسْتَقْبِلَهُ ، فَأَنْسَلُ أَنْسِلًا ) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلِأَنَّهُ شَبَّهَ السُّجُودَ لِذَلِكَ الشَّخْصِ . ( المغني ) .

وَفِي لَفْظٍ عِنْدَ أَحْمَدَ ( رُبَّمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ وَأَنَا عَلَى السَّرِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ فَتَكُونُ لِي الْحَاجَةُ فَأَنْسَلُ مِنْ قِبَلِ رَجُلٍ السَّرِيرِ كَرَاهِيَةً أَنْ أَسْتَقْبِلَهُ بِوَجْهِي ) .

**قال ابن رجب :** وهذا يدل على أنها كانت تعلم أن النبي ﷺ كان يكره أن يستقبله أحد بوجهه وهو يصلي ، وكان ذلك ليلاً ، ولم يكن في البيوت مصابيح ، كما صرحت به عائشة في حديثها الآخر ، فدل على كراهة استقبال المصلي وجه إنسان .

وروى ابن أبي شيبة بسند حسن عن نافع قال ( كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا لَمْ يَجِدْ سَبِيلًا إِلَى سَارِيَةِ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ ، قَالَ لِي : وَلَيْتَ ظَهَرَكَ ) .  
وقال ابن بطال رحمه الله: ذهبت طائفة من العلماء إلى أن الرجل يستر الرجل إذا صلى، إلا أن أكثرهم كره أن يستقبله بوجهه .  
وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ : الْحَنَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ ، وَهُوَ قَوْلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى صِحَّةِ الْإِسْتِنَارِ بِالْأَدْمِيِّ فِي الصَّلَاةِ ، وَذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ ، لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي التَّفَاصِيلِ .

وَأَمَّا الصَّلَاةُ إِلَى وَجْهِ الْإِنْسَانِ فَتُكْرَهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ

• اختلف العلماء : هل يحرم المرور بين يدي المصلي في الحرم أم لا على قولين :

**القول الأول :** أنه حرام حتى في المسجد الحرام .

وهذا مذهب الشافعية .

أ- لعموم حديث أبي جهيم ، وليس هناك دليل يخص مكة أو المسجد الحرام .

وقد ثبت في حديث جابر ( أن النبي ﷺ لما صلى ركعتي الطواف جعل المقام بينه وبين البيت ) .

ومن تراجم البخاري في صحيحه : باب السترة بمكة وغيرها ، ثم أورد تحتها حديث أبي جحيفة قال ( خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ فَصَلَّى بِالْبَطْحَاءِ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ رَكْعَتَيْنِ وَنَصَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَنْرَةً وَتَوَضَّأَ فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَمَسَّحُونَ بِوُضُوئِهِ ) .

**قال ابن حجر :** ... فأراد البخاري التنبيه على ضعف هذا الحديث وأن لا فرق بين مكة وغيرها في مشروعية السترة واستدل على ذلك بحديث أبي جحيفة وقد قدمنا وجه الدلالة منه وهذا هو المعروف عند الشافعية وأن لا فرق في منع المرور بين يدي المصلي بين مكة وغيرها واغتفر بعض الفقهاء ذلك للطائفتين دون غيرهم للضرورة وعن بعض الحنابلة جواز ذلك في جميع مكة .

**القول الثاني :** أن الحرم مستثنى .

أ-لحديث المطلب بن أبي وداعة بلفظ ( رأيت رسول الله ﷺ في المسجد الحرام ليس بينه وبينهم - أي الناس - سترة ) رواه أبو داود وهو ضعيف ، ضعفه ابن حجر ونقل تضعيفه عن البخاري .

ب- وللمشقة الشديدة من الزحام .

**قال ابن قدامة :** ولا بأس أن يصلي بمكة إلى غير سترة ، وروي ذلك عن ابن الزبير وعطاء ومجاهد .

قال الأثرم : قيل لأحمد : الرجل يصلي بمكة ، ولا يستتر بشيء ؟ فقال : قد روي عن النبي ﷺ أنه صلى ثم ليس بينه وبين الطواف سترة . قال أحمد : لأن مكة ليست كغيرها ، كأن مكة مخصصة .

وقال ابن أبي عمار : رأيت ابن الزبير جاء يصلي ، والطواف بينه وبين القبلة ، تمر المرأة بين يديه ، فينتظرها حتى تمر ، ثم يضع جبهته في موضع قدمها . رواه حنبل في كتاب "المناسك" .

وقال المعتمر : قلت لطاووس : الرجل يصلي - يعني بمكة - فيمر بين يديه الرجل والمرأة ؟ فإذا هو يرى أن لهذا البلد حالا ليس لغيره من البلدان ، وذلك لأن الناس يكثرون بمكة لأجل قضاء نسكهم ، ويزدحمون فيها ، فلو منع المصلي من يجتاز بين يديه لضاق على الناس .  
والأول أصح .

**( وتبطل بمرور كلب أسود بهيم فقط ) .**

أي : أن الصلاة تبطل بمرور كلب أسود بهيم .

أسود : دون الأحمر ، والأبيض ، والأزرق ، أو أي لون غير الأسود .

بهيم : أي : خالص لا يخالطه سواده لون آخر .

• قوله ( فقط ) ولماذا فقط المسألة؟ فقطها لأمرين:

**أولاً:** ليخرج الكلب الأحمر والأبيض وما أشبه ذلك، وقد سئل النبي ﷺ كما في حديث أبي ذر :: ما بال الكلب الأسود، من الكلب الأحمر، من الكلب الأصفر؟ قال: الكلب الأسود شيطان ) .

ثانياً: ليخرج المرأة والحمار .

وهذا هو المشهور من المذهب؛ أن الصلاة لا تبطل إلا بمرور الكلب الأسود البهيم فقط، فلا تبطل بمرور غيره . ( الشرح الممتع )

والدليل على أن مرور الكلب الأسود يقطع الصلاة :

حديث أبي ذرٍّ قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ » . قُلْتُ يَا أَبَا ذَرٍّ مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَحْمَرِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَصْفَرِ قَالَ يَا ابْنَ أَخِي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي فَقَالَ « الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ » رواه مسلم .

وهذا قول أحمد وإسحاق .

وحجة هذا القول : أن الكلب لم يجيء في الترخيص فيه شيء يعارض الأحاديث المذكورة وهي حديث أبي ذر وأبي هريرة .

وأما المرأة فقد ورد عن عائشة أنها قالت ( شبهتمونا بالكلاب والحمير ) .

وقالت ( كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلته ، فإذا سجد غمزني ) .

وأما الحمار فقد ورد فيه حديث ابن عباس قال ( أَقْبَلْتُ رَاكِباً عَلَى حِمَارٍ أَنَا ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِخْلَامَ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ يَمْنًى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ . فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ فَنَزَلْتُ ، فَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ . وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ ) متفق عليه .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يقطع الصلاة هذه الأشياء الثلاثة : المرأة البالغ ، والحمار ، والكلب الأسود .

واختار هذا القول ابن تيمية وابن القيم ، وابن المنذر ، والشوكاني ، والألباني .

أ- لحديث أبي ذرٍّ - السابق - قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ ) رواه مسلم .

ب- ولحديث أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ وَيَقِي ذَلِكَ مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ ) . رواه مسلم

قال ابن المنذر : وأما حجة من قال يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة، فظاهر خبر عبد الله بن الصامت عن أبي ذر ... وهو خبر صحيح لا علة له، فالقول بظاهره يجب، وليس مما يثبت عن رسول الله ﷺ إلا التسليم له وحده أن يحمل على قياس أو نظر .

وقال الشوكاني : المراد بقطع الصلاة إبطالها ، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة منهم : أبو هريرة ، وأنس ، وابن عباس ، في رواية عنه ... ومن قال به من التابعين يقطع الثلاثة المذكورة : الحسن البصري ، وأبو الأحوص صاحب ابن مسعود ، ومن الأئمة : أحمد بن حنبل فيما حكاه عنه ابن حزم الظاهري .

وذهب بعضهم : إلى أنه لا يقطع الصلاة شيء .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

قال النووي : وقال مالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي وجمهور العلماء من السلف والخلف ، لا تبطل الصلاة بمرور شيء من هؤلاء ولا من غيرهم .

أ- لحديث أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ ( لا يقطع الصلاة شيء ) رواه أبو داود وهو ضعيف .

ب- لحديث الفضيل بن عباس قال ( زار النبي ﷺ عباساً في بادية لنا ، ولنا كلبه وحمار يرمى ، فصلى النبي ﷺ العصر ، وهما بين يديه ، فلم يؤخرا ولم يزجرا ) رواه أبو داود ، وهو ضعيف .

ج- ولحديث عائشة -وقد تقدم- قالت ( كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلته ، فإذا سجد غمزني ) . رواه مسلم

د- ولحديث ابن عباس -وقد تقدم- قال ( أَقْبَلْتُ رَاكِباً عَلَى أَنَا وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِخْلَامَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ يَمْنًى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ الصَّفِّ فَنَزَلْتُ فَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ ) . متفق عليه وأجب هؤلاء ( وهم الجمهور ) عن الأحاديث التي فيها يقطع الصلاة كحديث أبي ذر وأبي هريرة بأجوبة :

أ- قالوا إن المراد بالقطع نقص الصلاة .

**قال النووي :** وتأول هؤلاء حديث القطع على أن المراد به ينقص الصلاة لشغل القلب بهذه الأشياء، وليس المراد إبطالها . (شرح مسلم)

ب- أنه منسوخ .

**قال النووي :** وأما الجواب عن الأحاديث الصحيحة التي احتجوا بها فمن وجهين :

أصحهما وأحسنهما ما أجاب به الشافعي والخطابي والمحققون من الفقهاء والمحدثين : أن المراد بالقطع القطع عن الخشوع والذكر للشغل بها والالتفات إليها ، لا أنها تفسد الصلاة ، فهذا الجواب هو الذي نعتمده ، وأما ما يدعيه أصحابنا وغيرهم من النسخ فليس بمقبول ، إذ لا دليل عليه ، ولا يلزم من كون حديث ابن عباس في حجة الوداع وهي في آخر الأمر أن يكون ناسخاً ، إذ يمكن كون أحاديث القطع بعده ، وقد علم وتقرر في الأصول ، أن مثل هذا لا يكون ناسخاً مع أنه لو احتمل النسخ لكان الجمع بين الأحاديث مقدماً عليه ، إذ ليس فيه رد شيء منها ، وهذه أيضاً قاعدة معروفة . ( المجموع ) .

**والراجح** أنه يقطع الصلاة هذه الأشياء الثلاثة المذكورة بالحديث .

**قال ابن القيم :** ... فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سِتْرَةٌ فَإِنَّهُ صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ " الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ " . وَتَبَيَّنَ ذَلِكَ عَنْهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي دَرٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ . وَمُعَارِضُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ قِسْمَانِ صَحِيحٌ غَيْرُ صَرِيحٍ وَصَرِيحٌ غَيْرُ صَحِيحٍ فَلَا يَتْرُكُ الْعَمَلُ بِمَا لِمُعَارِضٍ هَذَا شَأْنُهُ .

#### • وأما الجواب عن أدلة الجمهور :

**أما حديث أبي سعيد** ( لا يقطع الصلاة شيء ) فحديث ضعيف فلا حجة فيه .

ضعفه ابن حزم في المحلى ، وقال النووي : هو ضعيف ، وضعفه ابن قدامة في المغني ، وابن حجر .

ولو صح فهو عام مخصوص بما ثبت عن النبي ﷺ من قطع المرأة والحمار والكلب الأسود ، فتخص هذه الثلاثة من عموم هذا الحديث .

**وأما حديث الفضيل ابن عباس** ( زار النبي ﷺ عباساً ... ) فحديث ضعيف ، فقد ضعفه ابن حزم في المحلى ، ثم لم يبين لون هذه الكليية ، فقد يكون لوئها ليس أسود ، ولا يقطع الصلاة من الكلاب إلا الأسود .

**وأما حديث عائشة** ، فهذا ليس بمرور ، والنبي ﷺ يقول إذا مرّ ، وفرق بين المرور والاضطجاع .

**قال ابن القيم :** وكان رسول الله ﷺ يصلي وعائشة نائمة في قبلته ، وكأن ذلك ليس كالمرور ، فإن الرجل محرم عليه المرور بين يدي المصلي ولا يكره له أن يكون لا يثأ بين يديه ، وهكذا المرأة يقطع مرورها الصلاة دون لبثها .

**وأما حديث ابن عباس** ( قَالَ ) أَقْبَلْتُ رَاكِباً عَلَى أَثَانٍ ... ) فهو غير صريح في المسألة ، فلا حجة فيه ، إذ ليس فيه إلا أن الحمار مرّ بين يدي بعض الصف ، وهذا لا يؤثر ، إذ سترة الإمام سترة لمن خلفه .

#### • هل مرور المرأة من أمام المرأة يقطع الصلاة كالرجل ؟

نعم ، يدخل في المرور ، مرور المرأة بين يدي المرأة ، فإنه يقطع الصلاة ، لأنه لا فرق بين الرجال والنساء في الأحكام إلا ما دلّ الدليل على تخصيصه .

**قال الشيخ ابن عثيمين** رحمه الله : المرأة تقطع صلاة المرأة كما تقطع صلاة الرجل . ( لقاء الباب المفتوح ) .

**وقال الشيخ الألباني** رحمه الله : الصلاة تنقطع ولو كانت المصلية امرأة والمارة امرأة ؛ لأن الخطاب لجميع الأمة .

نقلًا من موقع الإسلام سؤال وجواب ) .

**فائدة :** قال ابن قدامة : وَلَا فَرْقَ فِي بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بَيْنَ الْفُرْصِ وَالْتَّطَوُّعِ ؛ لِغُيُومِ الْحَدِيثِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ ، وَلِأَنَّ مُبْطَلَاتِ الصَّلَاةِ يَتَسَاوَى فِيهَا الْفُرْصُ وَالْتَّطَوُّعُ فِي غَيْرِ هَذَا ، فَكَذَلِكَ هَذَا .

#### • المراد بالمرأة التي تقطع الصلاة البالغة لأمرين :

**الأول :** لحديث ابن عباس فيه التقييد ( .. المرأة الحائض .. ) .

**والثاني :** ولأن غير البالغة لا يصدق عليها أنها امرأة .

#### • **المراد بالجمار الذي يقطع الصلاة ؟**

**قيل :** يشمل جميع الحمير الأهلي والوحشي .

لظاهر الحديث ( يَنْقُطُ الصَّلَاةُ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ .. ) فيشمل جميع الحمير .

**وقيل :** المراد الحمار الأهلي .

قالوا : لأن اسم الحمار إذا أطلق ينصرف إلى المعهود المألوف في الاستعمال وهو الأهلي .

والأول أرجح .

#### • **المراد بالكلب الذي يقطع الصلاة الأسود :**

جاء في حديث أبي ذر تقييده بالأسود ، وجاء في حديث أبي هريرة مطلق غير مقيد ، فيحمل المطلق على المقيد ، فلا يقطع الصلاة إلا الكلب الأسود ، بدليل حديث أبي ذر السابق ( ... فُلْتُ يَا أَبَا ذَرٍّ مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَحْمَرِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَصْفَرِ قَالَ يَا ابْنَ أَخِي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي فَقَالَ « الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ » ) رواه مسلم .

#### **( وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ هَدًى وَهَيْمًا ، وَالْأَسْوَدُ هَدًى وَهَيْمًا )**

أي : يسن للمصلي إذا مر بآية وعيد أن يتعوذ ، والسؤال عند آية رحمة .

أ- لحديث حَدَّثَنَا قَالَ ( صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَأَفْتَتَحَ الْبَقْرَةَ فُلْتُ يَرْكَعُ عِنْدَ الْمَاءِ . ثُمَّ مَضَى فُلْتُ يُصَلِّي بِهَا فِي رَكْعَةٍ فَمَضَى فُلْتُ يَرْكَعُ بِهَا . ثُمَّ أَفْتَتَحَ النِّسَاءَ فَقَرَأَهَا ثُمَّ أَفْتَتَحَ آلَ عِمْرَانَ فَقَرَأَهَا ثُمَّ تَرَسَّلًا إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ فِيهَا تَسْبِيحٌ سَبَّحَ وَإِذَا مَرَّ بِسُؤَالٍ سَأَلَ وَإِذَا مَرَّ بِتَعَوُّذٍ تَعَوَّذَ ثُمَّ رَكَعَ فَجَعَلَ يَقُولُ « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ » . فَكَانَ رُكُوعُهُ نَحْوًا مِنْ قِيَامِهِ ثُمَّ قَالَ « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » . ثُمَّ قَامَ طَوِيلًا قَرِيبًا ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ سَجَدَ فَقَالَ « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى » . فَكَانَ سُجُودُهُ قَرِيبًا مِنْ قِيَامِهِ ) رواه مسلم .

ب- وعنه عَنْ حَدَّثَنَا قَالَ ( تَهَّ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ » . وَفِي سُجُودِهِ « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى » . وَمَا أَتَى عَلَى آيَةٍ عَذَابٍ إِلَّا وَقَفَ وَتَعَوَّذَ ) رواه أبو داود .

ج- وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ ( قُتِبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً فَقَامَ فَقَرَأَ سُورَةَ الْبَقْرَةِ لَا يَمُرُّ بِآيَةٍ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ فَسَأَلَ وَلَا يَمُرُّ بِآيَةٍ عَذَابٍ إِلَّا وَقَفَ فَتَعَوَّذَ قَالَ ثُمَّ رَكَعَ بِقَدْرِ قِيَامِهِ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ سُبْحَانَ ذِي الْجَبَرُوتِ وَالْمَلَكُوتِ وَالْكِبَرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ ثُمَّ سَجَدَ بِقَدْرِ قِيَامِهِ ثُمَّ قَالَ فِي سُجُودِهِ مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ بِآلِ عِمْرَانَ ... ) رواه أبو داود .

وقد ذهب جمهور العلماء إلى جواز ذلك في الفرض والنفل .

قالوا : وما ثبت في النفل ثبت في الفرض إلا بدليل .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه سنة في النفل دون الفرض .

ورجح هذا القول الشيخ الألباني .

**قال الألباني :** هذا إنما ورد في قيام الليل كما في حديث حذيفة ، فمقتضى الإتيان الصحيح الوقوف عند الوارد وعدم التوسع فيه بالقياس والرأي ، فإنه لو كان ذلك مشروعاً في الفرائض أيضاً لفعله ﷺ ، ولو فعله لنقل ، بل لكان نقله أولى من نقل ذلك في النوافل كما لا يخفى .

**وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله :** أما في النفل ، ولا سيما في صلاة الليل ، فإنه يسن أن يتعوذ عند آية الوعيد ، ويسأل عند آية الرحمة ، اقتداء برسول الله ﷺ ، ولأن ذلك أحضر للقلب ، وأبلغ في التدبر .

وصلاة الليل يسن فيها التطويل ، وكثرة القراءة والركوع والسجود ، وما أشبه ذلك .

وأما في صلاة الفرض ، فليس بسنة ، وإن كان جائزاً .



**فإن قال قائل :** ما دليلك على هذا التفريق ، وأنت تقول : إن ما ثبت في النفل ثبت في الفرض...؟  
 فالجواب : الدليل على هذا أن الرسول ﷺ يصلي في كل يوم ليلة ثلاث صلوات ، كلها فيها جهر بالقراءة ، ويقرأ آيات فيها وعيد ، وآيات فيها رحمة ، ولم ينقل الصحابة الذين نقلوا صفة صلاة الرسول ﷺ ، أنه كان يفعل ذلك في الفرض ، ولو كان سنة لفعله ، ولو فعله لنقل ؛ فلما لم ينقل علمنا أنه لم يفعله ، ولما يفعله علمنا أنه ليس بسنة .  
 وهذا القول هو الراجح .

### باب سجود السهو

**سجود السهو :** سجدتان يأتي بهما المصلي لجبر الخلل في صلاته سهواً بزيادة أو نقصان أو شك .  
 • ومشروعية سجود السهو من محاسن الشريعة الإسلامية ، فإن النسيان لا يسلم منه أحد ، ولا بد من وقوعه في هذه العبادة العظيمة ، وقد وقع من النبي ﷺ ، ففيه جبر للنقصان الذي حصل في الصلاة .

#### **( يشرع للزيادة ، ونقص ، وشك ) .**

أي : أن سجود السهو يشرع ( وجوباً أو استحباباً ) لأحد الأسباب الثلاثة :  
 زيادة .  
 أو نقص .  
 أو شك .

فالزيادة : مثل أن يزيد الإنسان ركوعاً أو سجوداً ، أو قياماً أو قعوداً .  
 والنقص : مثل أن ينقص الإنسان ركناً ، أو ينقص واجباً من واجبات الصلاة .  
 والشك : أن يتردد كم صلى : ثلاثاً أم أربعاً ، مثلاً .

• فلا يشرع سجود السهو في صلاة الجنائز ، ولا في حديث النفس .

**قال البهوتي :** يشرع [يعني: السجود] للسهو بوجود شيء من أسبابه، وهي زيادة، ونقص، وشك ... سوى صلاة جنازة ...، وسوى حديث نفس ، لعدم إمكان الاحتراز منه ، وهو مغفوق عنه . ( كشف القناع ) .

• صلاة الجنائز ليس فيها سجود للسهو فلو أنه نسي مثلاً الصلاة على النبي ﷺ في صلاة الجنائز أو نسي تكبيرة من التكبيرات ونحو ذلك ، فلا نقول بأنه يسجد للسهو ، لأن صلاة الجنائز صلاة مبنية على التخفيف ليس فيها ركوع ولا سجود ، هي شفاعة للميت فقط ، فلا يشرع فيها سجود للسهو .

#### **( وهي واجب ) .**

أي : حكم سجود السهو واجب عند وجود سببه ، من زيادة ، أو نقص ، أو شك .  
 أ- لقوله ﷺ ( وإذا نسيت فذكروني ) .

ب- ولقوله ﷺ إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ، ثلاثاً أم أربعاً ؟ ( فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ) رواه مسلم .

ج- ولقوله ﷺ ( إن أحدكم إذا قام يصلي جاء الشيطان فلبس عليه ، حتى لا يدرى كم صلى ، فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس ) رواه البخاري ومسلم .

#### **( لا شيء همم ) .**

أي : لا يشرع سجود السهو في العمد .

أ- لأن ترك الركن أو الواجب عمداً مبطل للصلاة .

ب- ولقوله ﷺ ( إذا سها أحدكم فليُسجد ) فَعَلَّقَ السُّجُودَ عَلَى السَّهْوِ .

ج- ولأنه يُشْرَعُ جُزْئاً وَالْعَامِدُ لَا يُعَذَّرُ فَلَا يَنْجِزُ خَلُّ صَلَاتِهِ بِسُجُودِهِ ، بِخِلَافِ السَّاهِي وَلِذَلِكَ أُضِيفَ السُّجُودُ إِلَى السَّهْوِ .

#### ( فِي الْفُرْضِ وَالنَّافِلَةِ ) .

أي : أن سجود السهو يشرع في صلاة الفرض ، وفي صلاة النافلة . وهذا قول أكثر أهل العلم .

أ-لعمومات الأدلة كقول النبي ﷺ ( إذا سها أحدكم فليسجد سجدتين ) وهذا يشمل ما إذا سها في الفرض أو سها في النفل .

ب-ولقوله ﷺ ( فإذا زاد الرجل أو نقص في صلاته فليسجد سجدتين ) وهذا يشمل ما إذا كان في صلاة الفرض أو كان في صلاة النفل .

ج- ولأنها صلاة ذات رُكُوعٍ وَسُجُودٍ فَشُرِعَ لَهَا السُّجُودُ كَالْفَرِيضَةِ .

د-ولقاعدة : ما ثبت في الفرض ثبت في النفل إلا بدليل .

قال البخاري رحمه الله في صحيحه : باب السهو في الفرض والتطوع ، وسجد ابن عباس رضي الله عنهما سجدتين بعد وتره . قال الحافظ

في الفتح عن أثر ابن عباس ، رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح . اهـ .

ووجه الاستدلال بفعل ابن عباس أن الوتر غير واجب وسجد ابن عباس فيه للسهو ، مما يدل على أن سجود السهو يكون في الفرض

والنفل .

وقال الشيخ ابن عثيمين : سجود السهو سجدتان ، ويكون في الفرض والنفل إذا وجد سببه .

#### ( فَمَتَى ذَاكَ صَلَاةً مِنْ جَنَسِ الصَّلَاةِ قِيَاماً ، أَوْ قُعُوداً ، أَوْ رُكُوعاً ، أَوْ سَجْدَةً أَوْ هَدَأً بِطَلَاتٍ )

أي : متى زاد المصلي في صلاته عمداً ، فزاد فيها ركعة ، أو ركوعاً ، أو سجوداً في غير محله ، بطلت الصلاة بهذه الزيادة ، مع حصول

الإثم عليه .

#### ( وَسَهْواً يَسْجُدُ لَهُ ) .

أي : وإن زاد ذلك سهواً فإنه يسجد للسهو .

#### ( وَإِنْ ذَكَرَ وَهُوَ فِي الرُّكْعَةِ الْثَانِيَةِ جَلَسَ فِي الْحَالِ وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ ) .

إذا زاد المصلي قياماً أو ركوعاً سهواً ، فله حالتان :

الأولى : أن يذكر في أثناء قيامه .

فهنا يجب عليه أن يجلس في الحال ، فيتشهد إن لم يكن تشهد ويسجد للسهو بعد السلام .

مثال : رجل قام إلى خامسة في العشاء ، فتذكر ذلك وهو في القيام أو هو راكع ؛ فإنه يرجع ويجلس فوراً ، لأن هذه زيادة .

( فيتشهد إن لم يكن تشهد ) أي: أنه إذا علم بالزيادة فجلس فإنه يقرأ التشهد ، إلا أن يكون قد تشهد قبل أن يقوم للزيادة، وهل يمكن

أن يزيد بعد أن يتشهد؟

الجواب: نعم يمكن، وذلك بأن يتشهد في الرابعة، ثم ينسى ويظن أنها الثانية، ثم يقوم للثالثة في طمأنينة، ثم يذكر بعد القيام بأن هذه هي

الخامسة وأن التشهد الذي قرأه هو التشهد الأخير . فقول المؤلف: «يتشهد إن لم يكن تشهد» له معنى صحيح . (الشرح الممتع)

الحالة الثانية : إن علم بالزيادة بعد سلامه ؛ فإنه يسجد للسهو بعد السلام .

مثال : رجل لما سلم من الصلاة ذكر أنه صلى خمساً ، فهنا يسجد للسهو ، ويكون بعد السلام .

لحديث ابن مسعود قال: (صلى بنا رسول الله ﷺ خمساً، فقلنا: يا رسول الله، أزيد في الصلاة؟ قال: وما ذاك؟ قالوا: صليت خمساً، قال:

إنما أنا بشر مثلكم أذكر كما تذكرون، وأنسى كما تنسون، ثم سجد سجدتين للسهو) .

وفي رواية: ( بعد السلام والكلام ) .

#### ( وَإِنْ تَرَكَ شَيْئاً مِنْ أَلِفٍ مَكْرُورَاتٍ أَلْفٍ بِهِ وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ ) .

أي : لو أن المصلي ترك ركناً من أركان الصلاة فإنه يأتي به ويسجد للسهو .

أحوال من ترك ركناً من أركان أثناء الصلاة :

**الحالة الأولى :** إن تذكره قبل أن يصل إلى موضعه من الركعة التي تليها فإنه يرجع .

**الحالة الثانية :** وإن تذكره بعد أن وصل إلى موضعه من الركعة التي تليها فإنه لا يرجع وتقوم التي تليها مقام التي قبلها .

**مثال :** رجل قام إلى الرابعة في الظهر، ثم ذكر أنه نسي السجدة الثانية من الركعة الثالثة بعد أن شرع في القراءة، فهنا يقال له: ارجع واجلس بين السجدين واسجد ثم أكمل، وذلك لأن ما بعد الركن المتروك يقع في غير محله لاشتراط الترتيب بين الأركان. فإن وصل إلى محله من الركعة الثانية ؛ فإنه لا يرجع ، لأن رجوعه ليس له فائدة ، لأنه إذا رجع فسيُرجع على نفس المحل ، فتكون الركعة الثانية هي الأولى ، وتكون له ركعة ملفقة من الأولى ومن الثانية .

**( وإن سلم بعد السلام فترك ركعته كاملة ) .**

أي: إن علم بالركن المتروك بعد أن سلم فتركه ركعة كاملة، أي: فكأنه سلم عن نقص ركعة، وعلى هذا؛ فيأتي بركعة كاملة، ثم يتشهد ويسجد للسهو ويسلم، إما بعده أو قبله .

مثال ذلك: رجل صلى، ولما فرغ من الصلاة ذكر أنه لم يسجد في الركعة الأخيرة إلا سجدة واحدة، فيأتي بركعة كاملة .

**ووجه ذلك:** أنه لما سلم امتنع بناء الصلاة بعضها على بعض فتبطل الركعة كلها، ويأتي بركعة كاملة، ولأن تسليمه بعد التشهد يشبه ما إذا شرع في قراءة الركعة التي تليها، وهو إذا شرع بقراءة الركعة التي تليها وجب عليه إلغاء الركعة الأولى، وأن يأتي بركعة كاملة.

وقد اختار هذا القول الشيخ ابن باز رحمه الله ، فإنه سئل عن إمام نسي السجدة الأخيرة من صلاة العصر ، فقام وصلى ركعة كاملة وتشهد وسلم ثم سجد للسهو ، فقال : ( هذا هو المشروع ، إذا نسي الإمام سجدة وسلم ثم ذكر أو نسيه ، يقوم ويأتي بركعة ثم يكمل ثم يسلم ثم يسجد سجود السهو بعد السلام وهو أفضل ، وهكذا المنفرد حكمه حكمه . وإن سجد للسهو قبل السلام فلا بأس ولكن بعده أفضل ) .

**وذهب بعض العلماء إلى التفصيل :**

وهو أنه إذا ترك ركناً من أركان الصلاة ناسياً وتذكره بعد السلام فهذا لا يخلو من أمرين :

**الأمر الأول :** أن يكون المتروك في غير الركعة الأخيرة .

فهنا حكمه : كترك ركعة ، فيأتي بركعة .

**الأمر الثاني :** أن يكون في الركعة الأخيرة .

فهنا لا نقول يأتي بركعة وإنما نقول يأتي به وبما بعده ما لم يطل الفصل .

مثال ذلك : إنسان نسي الركوع ثم سلم ثم تذكر فنقول : ارجع وأتي بالركوع وما بعده ، لكي يحصل الترتيب ولأن ما صار بعده هذا في غير موضعه ويسجد للسهو بعد السلام .

وهذا اختيار الشيخ ابن عثيمين .

● هذا مقيد بما لم يطل الفصل في الأمرين، لكن إذا طال الفصل يستأنف الصلاة من أولها .

**مثال:** شخص نسي السجدة الثانية من إحدى الركعات، ولم يعلم بذلك إلا بعد أن تفرق الناس، وخرجوا من المسجد، وتحديثاً خارج المسجد بعد مضي وقت طويل، وذكر بعضهم لبعض أنهم نسوا سجدة من الصلاة، فتأكد لهم ذلك وأخبروا الإمام، فهنا يعيد الصلاة كلها، ويخبر جماعة المسجد في وقت لاحق ليعيدوا صلاتهم.

**( وإن سلم قبل إتمامها همدًا بطلت ، وإن كان سهواً ثم ذكر قريباً أتمها وسجد ) .**

أي : من سلم قبل تمام الصلاة ، فله أحوال :

**أولاً :** أن يسلم عامداً فصلاته باطلة .

**ثانياً :** أن يسلم ناسياً ، فإن ذكر قريباً ، فإنه يأتي بما تركه ثم يسجد للسهو بعد السلام .

**ثالثاً :** أن يسلم ناسياً ، ويتذكر بعد فاصل طويل ، فهذا يعيد الصلاة كاملة .

والدليل على أنه يأتي بما ترك ويسجد للسهو بعد السلام :

حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : ( صلى النبي ﷺ إحدى صلاتي العشي ركعتين ، ثم سلم ، ثم قام إلى خشبة في مقدم المنسجد ، فوضع يده عليهما ، وفي القوم أبو بكر وعمر ، فهابا أن يكلماه ، وخرج سرعان الناس ، فقالوا : أقصرت . الصلاة ، ورجل يدعو النبي ﷺ ذا اليدين ، فقال : يا رسول الله ، أنسيبت أم قصرت ؟ فقال : " لم أنس ولم تقصر " فقال : بلى ، قد نسيبت ، فصلى ركعتين ثم سلم ، ثم كبر ، فسجد مثل سجوده ، أو أطول ، ثم رفع رأسه فكبر ، ثم وضع رأسه ، فكبر ، فسجد مثل سجوده ، أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر ) متفق عليه ، واللفظ للبخاري .

فهذا الحديث يدل على أن من سلم قبل إتمام صلاته ناسياً ، فإنه يجب أن يأتي بما ترك ويسجد للسهو بعد السلام .

● قوله ( ثم ذكر قريباً أتمها ) فإن ذكر بعد مدة طويلة فإنه يجب أن يعيد الصلاة كاملة .

وهذا يرجع للعرف .

مثال الفصل القصير : أن يكون طول الفصل كطول الفصل في صلاة الرسول ﷺ ، فإنه قام واتكأ وتراجع مع الناس ، وخرج سرعان الناس ، فما كان مثل هذا كثلاث دقائق أو أربع دقائق ، فهذا لا يمنع من بناء بعضها على بعض .

**مثال طول الفصل :** كساعة أو ساعتين ، أو خرجوا من المسجد ، فإن هذا يعتبر فاصلاً طويلاً ، فهذا يجب عليهم إعادة الصلاة من أولها . ( الشيخ ابن عثيمين ) .

● يشترط شرط آخر : أن لا يحدث ، لأن الحدث ينافيها ، واستمرار الطهارة شرط ، وقد فات .

● قوله ( ثم سجد ) أي : للسهو ويكون بعد السلام .

لحديث ذي اليدين ، فإن النبي ﷺ لما سلم من ركعتين ، قام وجاء بالركعتين ثم سلم ثم سجد للسهو ثم سلم . والسهو الذي وقع من النبي ﷺ في الحديث سهو عن زيادة ، ووجه الزيادة : زيادة السلام .

**قال بعض العلماء :** ومن الحكمة أن يكون السجود للزيادة بعد السلام ، حتى لا تجتمع زيادتان في الصلاة .

● إذا سلم الإمام من صلاته قبل إتمامها ناسياً ، فهل يتابعه المأموم ؟

إذا تيقن المأموم أن الإمام قد سها وأن الصلاة لم تتم ، فإنه يبقى في محل الجلوس ، ولا يتكلم ولا ينصرف ، كما لو زاد الإمام ونهوه ولم يرجع ، فإنهم لا يتابعونه في الزيادة .

ثم هم مخيرون : بين أن يجلسوا وينتظرون حتى يسلم بهم ، أو يسلمون قبله ، والانتظار أحسن كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية .

**فإن قال قائل :** لماذا الصحابة تابعوا النبي ﷺ وسلموا معه ؟

فالجواب : أن الصحابة التبس عليهم الأمر فخشوا أن يكون قد جاء تغيير في الحكم ، فلذا سلموا معه وخرج من خرج ، لأن الزمان زمان وحي ونسخ ، وأما الآن فقد انتهى الأمر فلم يبق إلا السهو .

**( فإن طال الفصل ، أو تكلم كثير مصليها بطلت صلاته في مصليها ) .**

ذكر متى تبطل الصلاة إذا سلم الإمام ناسياً قبل تمام الصلاة :

**أولاً :** أن يطول الفصل .

**قال في الروض :** فإن طال الفصل عرفاً بطلت ، لتعذر البناء .

**وجاء في حاشية الروض :** ... لأنها صلاة واحدة فلم يجز بناء بعضها على بعض مع طول الفصل ، لفوات الموالاة بين أركانها ، وطول الفصل يؤخذ من العرف ، حيث لم يرد تحديده بنص ، وذلك قاعدة في كل شيء لم يأت في الشرع تحديده ، يرجع فيه إلى العرف .

**ثانياً :** أن يتكلم لغير مصليها .

كقوله : يا غلام ؛ اسقني ، أو يا فلان أين وضعت الكتاب ، أو أغلق المكيف .

وذهب بعض العلماء : إلى أن الصلاة لا تبطل في هذه الحالة .

وهذا اختيار الشيخ السعدي .

لأن هذا المتكلم لا يعتقد أنه في صلاة .

وقد قال تعالى ( وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ) .

**( وَلِصَلَّاهُمَا إِنْ كَانَ يَسِيرًا لَمْ تَبْطُلْ ) .**

أي : إذا كان الكلام يسيراً لمصلحة الصلاة لا تبطل .

• وفهم من هذا أن الكلام أنه لو تكلم كثيراً لمصلحة الصلاة فإنها تبطل .

فيكون أقسام الكلام فيما إذا تكلم بعد سلامه ناسياً على النحو التالي :

أولاً : أن يتكلم لغیر مصلحة الصلاة ، فهنا صلاته تبطل بكل حال . مثال :

أن يقول بعد أن يسلم ناسياً : يا فلان ، أغلق المكيف .

ثانياً : أن يتكلم لمصلحة الصلاة بكلام يسير ، كفعل الرسول ﷺ حين قال : أصدق ذو اليمين ، فهذا لا تبطل صلاته ، لأنه يسير لمصلحة الصلاة .

ثالثاً : أن يكون كثيراً لمصلحة الصلاة ، فهنا تبطل .

لكن الصحيح أنها لا تبطل مطلقاً ، وهذا اختيار الشيخ السعدي .

لأن هذا المتكلم لا يعتقد أنه في صلاة .

وقد قال تعالى ( وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ) .

**فائدة :**

اختلف الفقهاء فيمن تكلم في صلاته بكلام أجنبي ناسياً أنه في صلاة هل تبطل أم لا ؟ إلى ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** تبطل صلاته وعليه الإعادة .

وبه قال الحنفية والحنابلة في المذهب .

أ- لحديث ابن مسعود ؓ ، وفيه قوله ﷺ ( إن في الصلاة شغلاً ) .

ب- ولحديث زيد بن أرقم ؓ أنه قال ( كنا نتكلم في الصلاة ، يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة حتى نزلت (وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ) متفق عليه .

**وجه الدلالة :** أن النهي شامل لعموم كلام الأديمين في الصلاة بما في ذلك كلام الناسي ؛ لعدم ورود التفريق بين ذلك .

ج- حديث معاوية بن الحكم ؓ ، وفيه أن النبي ﷺ قال ( إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ) رواه مسلم .

**وجه الدلالة :** دل الحديث على أن الكلام بغير التسبيح والذكر وقراءة القرآن يبطل الصلاة مطلقاً ، سواء كان ذاكراً أو ناسياً .

**القول الثاني :** لا تبطل صلاته .

وبه قال المالكية والشافعية والحنابلة في رواية .

أ- لعموم قوله تعالى ( رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ) .

ب- ولحديث ابن عباس . قال : قال ﷺ ( إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ) رواه ابن ماجه .

فالآية والحديث يقتضيان رفع الخطأ والنسيان عن هذه الأمة ، والمراد حكمهما .

ج- ولحديث ذي اليمين السابق .

**وجه الدلالة :** أن النبي ﷺ تكلم ناسياً معتقداً أنه قد فرغ من صلاته ثم لما ذكر بني على صلاته وسجد للسهو ، فلو كان إذا وقع عن

سهو أبطل الصلاة لوجب عليه أن يستأنف صلاته .

**القول الثالث :** إن كان لمصلحة الصلاة لم تبطل ، وإن كان لغير مصلحتها بطلت .

وبه قال الحنابلة في رواية .

دليلهم على أن الكلام إن كان لإصلاح الصلاة لا يبطلها :

استدلوا بحديث ذي اليدين السابق .

**وجه الدلالة :** أن النبي ﷺ تكلم هو وأصحابه لإصلاح الصلاة وبنوا صلاتهم على ذلك ولم يستأنفوا .

ودليلهم على أن الكلام لغير مصلحة الصلاة يبطلها :

استدلوا لذلك بعموم الأحاديث السابقة الدالة على تحريم كلام الأدميين في الصلاة ، ومنها :

أ- حديث معاوية السابق وفيه ( إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ) .

ب- حديث ابن مسعود السابق ( إن الله قد يحدث من أمره ما يشاء ، وإن الله عز وجل قد أحدث من أمره أن لا تكلموا في الصلاة ) .

**الراجح :** بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها تبين لي - والعلم عند الله تعالى - : أن الكلام سهوا لا يبطل الصلاة ، وهو ما

ذهب إليه أصحاب القول الثاني . ( بحث في مجلة البحوث الإسلامية ) .

### ( وجمع الكلام )

القهقهة : الضحك المصحوب بالصوت .

القهقهة في الصلاة مبطل للصلاة .

**قال ابن المنذر :** أجمعوا على أن الضحك يفسد الصلاة .

**وقال ابن قدامة :** إن ضحك فبان منه حرفان فسدت صلاته ، وكذلك إن قهقهه وإن لم يبين منه حرفان ، قال ابن قدامة : ولا نعلم فيه

مخالفاً ؛ أي : في القهقهة ولو لم يبين منه حرفان .

**وقال ابن هبيرة :** أجمعوا على أن القهقهة في الصلاة تبطلها .

والدليل على أن القهقهة تبطل الصلاة :

أ-الإجماع كما تقدم .

ب-ما روى جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه قال ( القهقهة تنقض الصلاة ولا تنقض الوضوء ) رواه الدارقطني في سننه والصحيح وقفه

ج-أنها كاللحاح بل أشد .

د-أن القهقهة فيها أصوات عالية تنافي حال الصلاة وتنافي الخشوع الواجب ، وفيها من الاستخفاف بالصلاة والتلاعب بها ما يناهز

مقصودها ، فأبطلت الصلاة لذلك .

### • وأما التبسم فلا يبطل الصلاة .

روي هذا عن جابر بن عبد الله وعطاء ابن أبي رباح ، ومجاهد ، والنخعي ، وقتادة ، والحسن البصري ، والأوزاعي .

وبه قال الأئمة الأربعة .

**قال ابن المنذر :** أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم غير ابن سيرين على أن التبسم في الصلاة لا يفسدها .

**وقال ابن قدامة :** وأكثر أهل العلم على أن التبسم لا يفسدها - أي لا يفسد الصلاة - .

**وقال النووي :** قال أكثر العلماء : لا بأس بالتبسم .

واستدلوا :

أ- ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي الزبير عن جابر قال : لا يقطع الصلاة التبسم .

ب- أنه لا يفسد الصلاة لحفته ، ولأنه عمل يسير .

( وَإِنْ نَفَخَ أَوْ انْتَحَبَ مِنْ هَيْرٍ خَشِيَ اللَّهَ ، أَوْ تَنَمَّنَى مِنْ هَيْرٍ حَاجِبَةٍ فَبَانَ حَرْفَانِ بَطَلَتَا ) .

النفخ : مثل أن يقول : أف .

النتحب : رفع الصوت بالبكاء .

فمن نفخ أو انتحب - ليس من خشية الله - فبان حرفان فإن صلاته تبطل .

أ- لأن النفخ إذا انتظم حرفين أفسد الصلاة ؛ لأنه كلام ، والكلام مبطل للصلاة ، لعموم النهي عنه في الصلاة ، وسواء أفهم الكلام أو لم يفهم ؛ لأن الكلام يقع على المفهم وغيره .

ب- ما روي عن ابن عباس أنه قال : من نفخ في الصلاة فقد تكلم .

ج- وما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : النفخ في الصلاة كلام .

واعترض على الاستدلال المروي عن ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنه بما قاله ابن المنذر بأنه لا يثبت عن ابن عباس وأبي هريرة أن النفخ بمنزلة الكلام . ( بحث مجلة البحوث الإسلامية ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أن النفخ في الصلاة لا يبطلها .

أ- لحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال ( انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فذكر الحديث إلى أن قال : ثم نفخ في سجوده فقال : أف أف ) رواه مسلم .

وجه الدلالة : حيث جاء لفظ أف في الحديث ، فدل على جواز ذلك وأنه لا يبطل الصلاة .

ب- ولحديث المغيرة بن شعبة ( أن النبي ﷺ كان في صلاة الكسوف فجعل ينفخ ، فلما انصرف قال : إن النار أذنت مني حتى نفخت حرها عن وجهي ) رواه أحمد .

واعترض على الاستدلال بالحديثين بما يلي :

أما واقعة حال ، لا عموم لها ، فيجوز كونها قبل تحريم الكلام في الصلاة ، أو فعله خوفاً من الله أو من النار ، فإن ذلك لا يبطل كالتأوه والأنين .

وأجيب عن هذا الاعتراض بما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال : الجوابان ضعيفان . أما الأول فإن صلاة الكسوف كانت في آخر حياة النبي ﷺ يوم مات ابنه إبراهيم ، وإبراهيم كان من مارية القبطية ، ومارية أهداها المقوقس بعد أن أرسل إليه المغيرة ، وذلك بعد صلح الحديبية ، فإنه بعد الحديبية أرسل رسله إلى الملوك ، ومعلوم أن الكلام حرم قبل هذا باتفاق المسلمين .

وهذا القول هو الراجح .

● الانتحاب : وهو رفع الصوت بالبكاء ، فهذا له أحوال :

أولاً : إذا غلبت هذه الأمور على المصلي .

فإنها لا تبطل صلاته في قول جمهور العلماء ومنهم الأئمة الأربعة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ( فأما ما يغلب عليه المصلي من عطاس وبكاء وتأوه فالصحيح عند جمهور العلماء أنه لا يبطل وهو منصوص أحمد وغيره ) .

والدليل على أنها لا تبطل الصلاة :

أما إذا غلبت تكون غير داخلية في وسع الإنسان إذ لا يمكنه دفعها ، والله لا يكلف نفساً إلا وسعها .

ثانياً : إن كانت لم تغلب على المصلي لكن كانت لحشية الله .

فقد اختلف فيها العلماء على قولين :

الأول : أنها لا تبطل الصلاة .

وهو قول أبي حنيفة ومالك ، وأحمد في الصحيح من المذهب .

أ- لقول الله تعالى ( إِذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا ) حيث مدح الله الباكين .

ب- وعن عبد الله بن الشخير عن أبيه قال ( رأيت رسول الله ﷺ يصلي ولصدره أزيز ، من البكاء ) وفي رواية عند أبي داود : كأزيز الرحى ) .

**وجه الدلالة** من الحديث : يدل الحديث على أن البكاء من خشية الله لا يبطل الصلاة .

ج- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ( لما اشتد برسول الله ﷺ وجعه قيل له : الصلاة ، قال : مروا أبا بكر فليصل بالناس ، فقالت عائشة : إن أبا بكر رجل رقيق إذا قرأ غلبه البكاء ، فقال : مروه فليصل ، فعاودته ، فقال : مروه فليصل ، إنكن صواحب يوسف ) .

فالحديث يدل على جواز البكاء في الصلاة ، ووجه الاستدلال أن النبي ﷺ لما صمم على استخلاف أبي بكر بعد أن أخبر أنه إذا قرأ غلبه البكاء دل ذلك على الجواز .

د- قال عبد الله بن شداد : سمعت نشيج عمر وأنا في آخر الصفوف يقرأ ( إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ ) .

دل هذا الأثر على جواز البكاء في الصلاة .

و- دلت الأدلة المتقدمة على جواز البكاء والأنين والتأوه بمعناه .

**القول الثاني** : أن الصلاة تبطل إن بان منه حرفان .

وهو قول الشافعية في الأصح ورواية عند الحنابلة .

قالوا : إنه من جنس كلام الآدميين فيبطل الصلاة سواء كان للدنيا أو للآخرة .

**والراجع الأول** .

**ثالثاً** : إذا فعل البكاء والأنين والتأوه مختاراً ، ولم يكن لخشية الله .

فهذا قد اختلف العلماء فيه على قولين :

**القول الأول** : أنها تبطل الصلاة .

وهو قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن ، ومالك في رواية والشافعية في الأصح وأحمد في رواية هي المذهب .

أ- لعموم النهي عن الكلام ، ولم يرد في الأنين والتأوه ما يخصهما ويخرجهما من العموم .

ب- ولأن البكاء والأنين والتأوه إذا كان من غير خشية لله يكون إظهاراً للحزج والتأسف فكان من كلام الناس فيقطع الصلاة .

**القول الثاني** : أنها لا تبطل الصلاة .

وهو قول أبي يوسف ، ومالك في رواية عنه ، وأحمد في رواية عنه ، وقد رجح شيخ الإسلام هذا القول .

أ- أنه ليس من جنس الكلام ولا يكاد يبين منه حرف محقق فأشبهه الصوت الغفل .

ب- ولأنه لا يخلو مريض أو ضعيف من ذلك في الصلاة .

وهذا القول هو **الراجع** .

● وكذلك إذا تنحج من غير حاجة فبان حرفان بطلت صلاته .

أ- لعموم النهي عن الكلام في الصلاة ، والنحنحة إن بان منها حرفان فهي كلام فتبطل الصلاة .

ب- أنه ليس من جنس أذكار الصلاة فأشبهه القهقهة .

**وذهب بعض العلماء** : إلى أن النحنحة لا تبطل الصلاة مطلقاً .

وهو قول أبي يوسف وأحمد في رواية عنه ، وأحمد في رواية عنه ، والشافعية في وجه .

أ- لحديث علي رضي الله عنه قال ( كانت لي ساعة في السحر أدخل على رسول الله ﷺ ، فإن كان في صلاته تنحج فكان ذلك إذني وإن لم

يكن في صلاته أذن لي ) رواه أبو داود .



فالحديث دل على أن التنحنح في الصلاة غير مفسد . واعتراض على هذا الدليل : بأن الحديث ضعيف . قال النووي - بعدما أورد الحديث - : وهو حديث ضعيف لضعف روايه ، واضطراب إسناده ، ومتنه ضعفه البيهقي وغيره . وقد يجاب عن هذا الاعتراض بأن الحديث صحيحه ابن خزيمة ، وابن السكن ، وفي كلام شيخ الإسلام ابن تيمية والشوكاني ما يدل على أن الحديث ثابت .

ب- أنها لا تبطل الصلاة ؛ لأنها ليست كلاماً والحاجة تدعو إليها . ( مجلة البحوث الإسلامية ) . وهذا الراجع .

• قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: التنحنح ... الأقوال فيها ثلاثة : أحدها : أنها لا تبطل بحال ، وهو قول أبي يوسف ، وإحدى الروايتين عن مالك ؛ بل ظاهر مذهبه. والثاني : تبطل بكل حال ، وهو قول الشافعي ، وأحد القولين في مذهب أحمد ومالك. والثالث : إن فعله لعذر لم تبطل ، وإلا بطلت ، وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وغيرهما ، وقالوا : إن فعله لتحسين الصوت وإصلاحه لم تبطل ، قالوا : لأن الحاجة تدعو إلى ذلك كثيراً ، فرخص فيه للحاجة . ومن أبطلها قال: إنه يتضمن حرفين ، وليس من جنس أذكار الصلاة ، فأشبهه القهقهة . والقول الأول أصح . وذلك أن النبي ﷺ إنما حرم التكلم في الصلاة وقال (إنه لا يصلح فيها شيء من كلام آدميين) وأمثال ذلك من الألفاظ ، التي تتناول الكلام . والتنحنح لا تدخل في مسمى الكلام أصلاً ، فإنها لا تدل بنفسها ، ولا مع غيرها من الألفاظ على معنى ، ولا يسمى فاعلها متكلماً . ( مجموع الفتاوى ) .

« وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِهَا سَهْوًا ، فَقَدْ قُبِلَتْ لَهُ تِلْكَ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ وَسَجَدَ تَبِيلَ السَّلَامِ » . هذا يتعلق بترك الواجبات .

فمن ترك واجباً من واجبات الصلاة نسياناً فإنه يسجد للسهو ، ويكون قبل السلام لأنه عن نقص . عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِمِ الْظُّهْرِ ، فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ، وَلَمْ يَجْلِسْ ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ ، وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ ، كَثُرَ وَهُوَ جَالِسٌ . وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ، ثُمَّ سَلَّمَ ) متفق عليه . وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ ( يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ ، مَكَانَ مَا نَبِيٍّ مِنَ الْجُلُوسِ ) . ففي هذا الحديث ترك النبي ﷺ التشهد الاول ( وهو واجب ) نسياناً فلم يرجع له ، وجبره بسجود سهو قبل السلام . ويقاس على ترك التشهد ترك بقية الواجبات ( كمن ترك سبحان ربي العظيم في الركوع نسياناً ، أو سبحان ربي الأعلى في السجود نسياناً ) .

مثال : رجل صلى ونسي : سبحان ربي العظيم ، فإنه يسقط ، ويأتي بسجود سهو قبل السلام . • يكون سجود السهو لمن ترك التشهد الأول ناسياً قبل السلام ، لحديث عبد الله بن بريدة السابق . وهكذا في جميع ترك واجبات الصلاة يكون السجود قبل السلام . ( وستأتي المسألة متى يكون سجود السهو في الصلاة إن شاء الله ) . المصلي إذا ترك التشهد الأول ، فإنه لا يخلو من أحوال :

أ- إن ترك التشهد الأول ، وذكره بعد شروعه بالقراءة ، فهنا يحرم عليه الرجوع [ ويسجد للسهو ] . ب- إن ترك التشهد الأول وذكره بعد قيامه وقبل شروعه بالقراءة ، فهنا يكره رجوعه [ ويسجد للسهو قبل السلام ] . لأنه انتقل إلى الركن الذي يليه . ج- أما إذا ذكره قبل أن ينهض ، أي قبل أن يفارق فخذه ساقيه ، فإنه يجلس ويتشهد وليس عليه شيء . وذهب بعض العلماء : إلى أنه يحرم الرجوع إذا استتم قائماً ، سواء شرع في القراءة أم لم يشرع

لأنه إذا استتم قائماً فإنه يصدق عليه أنه انتقل من ركن إلى ركن ، فلا يرجع .

● إذا قام الإمام عن التشهد الأول ، فإنه يجب على المأموم متابعتة وإن لم يكن المأموم ناسياً .

● تقدم أن المصلي إذا سها وقام إلى الثالثة فإنه لا يرجع ، لكن لو تعمد ورجع بعد تلبسه بالركن :

قيل : تبطل صلاته ، وهذا مذهب الشافعي .

وقيل : لا تبطل صلاته ، وهذا مذهب الجمهور .

**( ومن شك في عدد الركعات أخذ بالأقل ) .**

أي: ومن شك في عدد الركعات، هل صلى ثلاثاً أم أربعاً؟ فيجعلها ثلاثاً، أو هل صلى ثلاثاً أم اثنتين؟ فيجعلها اثنتين .

وذهب بعض العلماء إلى التفصيل ، وهو أن الشك ينقسم إلى قسمين :

**القسم الأول :** أن لا يترجح عنده شيء ، فهنا يعمل بالأقل ويسجد للسهو قبل السلام .

**مثال :** رجل صلى وشك ؛ هل هذه الركعة الثالثة أم الرابعة ؟ ولم يترجح عنده شيء ، فيجعلها هنا ثلاثاً وبأني برابعة ويسجد للسهو قبل السلام .

لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدر كم صلى أثلاثاً أو أربعاً ؟ فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته ، وإن كان صلى تمام كانتا ترغيماً للشيطان ) رواه مسلم .

**قال النووي :** من شك ولم يترجح له أحد الطرفين ، بنى على الأقل بالإجماع .

**القسم الثاني :** إذا شك المصلي في صلاته ، ولم يدر كم صلى ، ثلاثاً أم أربعاً وغلب على ظنه أحدهما ، فإنه يعمل به ويسجد للسهو بعد السلام .

لحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال : ( صلى رسول الله ﷺ فلما سلم قيل له : يا رسول الله ، أحدث في الصلاة شيء ؟ قال : " وما ذلك ؟ " قالوا : صليت كذا ، قال : فتى رجله واستقبل القبلة ، فسجد سجدتين ، ثم سلم ، ثم أقبل علينا بوجهه فقال : " إنه لو حدث في الصلاة شيء أنبأكم به ، ولكن إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فإذا نسيتم فذكروني ، وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الأصواب ، فليتم عليه ، ثم ليسجد سجدتين ) متفق عليه .

وفي رواية للبخاري : - فليتم ، ثم يسلم ، ثم يسجد - .

ولمسلم : ( أن النبي ﷺ سجد سجدتي السهو بعد السلام والكلام ) .

● ما الحكم إذا شك في صلاته فعمل باليقين أو بما ترجح عنده حسب التفصيل المذكور ثم تبين له أن ما فعله مطابق للواقع وأنه لا زيادة في صلاته ولا نقص ، هل يسقط للسهو أو يسقط ؟

قيل : يسقط عنه سجود السهو .

لزوال موجب السجود وهو الشك .

وقيل : لا يسقط عنه .

أ- ليراعم به الشيطان لقول النبي ﷺ ( وإن كان صلى إتماماً كانتا ترغيماً للشيطان ) .

ب- ولأنه أدى جزءاً من صلاته شاكاً فيه حين أدائه .

وهذا هو الراجح .

**مثال ذلك :** شخص يصلي فشك في الركعة أي الثانية أم الثالثة ؟ ولم يترجح عنده أحد الأمرين فجعلها الثانية وأتم عليها صلاته ثم تبين له أنها هي الثانية في الواقع .

فلا سجود عليه على القول الأول .

وعليه السجود قبل السلام على القول الثاني .

**« وَكَسَجِدَ عَلَى الْمَأْمُومِ إِذَا تَبِعَ إِمَامَهُ » .**

أي : أن المأموم لا يلزمه سجود السهو إلا تبعاً لإمامه .

فالواجب على المأموم أن يتبع إمامه في الصلاة .

لقوله ﷺ ( إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ... ) رواه البخاري .

سواء ابتدأها معه ، أو كان مسبوقاً .

فإذا ابتدأ المأموم الصلاة مع الإمام وسها الإمام ، وجب على المأموم متابعتة في سجود السهو ، للحديث المتقدم ، وفيه ( ... وإذا سجد فاسجدوا ... ) ، سواء سجد الإمام للسهو قبل السلام أو بعده ، لزيادة أو نقصان أو شك .

**مثال ذلك :** سهى الإمام فترك قول ( سبحان ربي العظيم ) في الركوع ، ولا علم للمأموم بما ترك الإمام ، لكون التسبيح سرّاً ، والمأموم لم يترك شيئاً من الأركان والواجبات ، ولم يفته شيء من الصلاة ، فلما أراد الإمام أن يسلم ، سجد قبل السلام ، لتركه واجب التسبيح ، فعلى المأموم أن يتبع إمامه في هذا السجود وجوباً .

وهذا أمر مجمع عليه :

أن المأموم الذي أدرك الركعة الأولى من الصلاة مع الإمام وسوف يسلم معه من الصلاة ، أجمعوا على أنه يجب عليه أن يتابع الإمام في سجود السهو ، سواء سجد الإمام قبل التسليم من الصلاة أم بعده ، وسواء سها الإمام بمفرده أو سها معه المأموم .

لقوله ﷺ ( إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه .. وإذا سجد فاسجدوا ) فإن عمومها يشمل سجود السهو ، فإذا سجد الإمام وجب على المأموم أن يتابعه في السجود .

**قال ابن قدامة :** وَإِذَا سَهَا الْإِمَامُ ، فَعَلَى الْمَأْمُومِ مُتَابَعَتُهُ فِي السُّجُودِ سَوَاءٌ سَهَا مَعَهُ ، أَوْ انْفَرَدَ الْإِمَامُ بِالسَّهْوِ .

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ تَحَقَّقَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ .

وَذَكَرَ إِسْحَاقُ أَنَّهُ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، سَوَاءٌ كَانَ السُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ ، أَوْ بَعْدَهُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ) . ( المغني ) .

**ثانياً :** فإن فات المأموم شيء من الصلاة ، بأن دخل الصلاة مسبوقاً :

فهنا يجب على المأموم متابعتة في سجود السهو ، إن كان قبل السلام .

**مثال ذلك :** قام الإمام عن التشهد الأول ناسياً ، فإنه يلزمه السجود قبل السلام ، والمأموم لحق بالإمام في الركعة الثانية ، أو الثالثة ، فيلزمه السجود تبعاً لإمامه ، لأن الإمام لم تنقطع صلاته بعد ، فإذا سلم الإمام ، أتم المأموم ما فاتته من الصلاة وسلم .

**فإن سها الإمام بما يوجب السجود بعد السلام ، فهل يلزم المسبوق متابعتة في سجود السهو ؟**

**الصحیح** أنه إذا سجد الإمام بعد السلام ، فلا يلزم المأموم متابعتة :

أ- لتعذر ذلك ؛ بسبب انقطاع المتابعة بسلام الإمام .

ب- لأن المأموم لو تابع الإمام في السلام عمداً بطلت صلاته .

فإذا أتم المأموم قضاء ما فاتته ، سجد للسهو بعد السلام إذا كان السهو فيما أدركه مع الإمام ، وأما إذا كان السهو فيما مضى من صلاة الإمام قبل أن يدخل معه المأموم ، لم يجب عليه السجود في هذه الحال .

♦ **ما الحكم إن سها المأموم مسبوقاً ، والإمام لم يسهو ، فهل عليه سجود ؟** مثال ذلك : دخل المأموم مع الإمام في الركعة الثانية

، وفي الجلسة بين السجدين نسي أن يقول ( رب اغفر لي ) وسلم الإمام ؟

حكمه : أنه يلزمه أن يتم صلاته ويسجد للسهو قبل السلام .

أ- لجبر النقص الحاصل في صلاته بترك واجب .

ب- ولأنه انفصل عن إمامه ، فلا مخالفة في سجوده حينئذٍ .

جاء في رسالة سجود السهو لابن عثيمين :

..... هذه الحالات كلها فيما إذا كان السهو من الإمام ، وأما سهو المأموم نفسه فله أحوال أيضاً :

إذا سها المأموم في صلاته ، ولم يكن مسبوقاً ، أي أدرك جميع الركعات مع إمامه ، كما لو نسي أن يقول : سبحان ربي العظيم في الركوع ، فإنه لا سجود عليه ؛ لأن الإمام يتحملة عنه ، لكن لو فرض أن المأموم سها سهواً تبطل معه إحدى الركعات كما لو ترك قراءة الفاتحة نسياناً ، فهذا لا بد أن يقوم إذا سلم الإمام ويأتي بالركعة التي بطلت من أجل السهو ، ثم يتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام .

إذا سها المأموم في صلاته ، وكان مسبوقاً ، فإنه يسجد للسهو ، سواء كان سهوه في حال كونه مع الإمام ، أو بعد القيام لقضاء ما فاتته ؛ لأنه إذا سجد لم يحصل منه مخالفة لإمامه حيث إن الإمام قد انتهى من صلاته .

**( وسجد السهو لما يبطل عمده واجب )**

أي : أن سجود السهو واجب لكل شيء يبطل الصلاة عمده .

مثال ذلك : لو تركت قول : « رَبِّ اغْفِرْ لِي » بين السجدين وجب عليك سجود السهو ، لأنك لو تعمّدت تركه لبطلت صلاتك .

مثال آخر : لو ترك التشهد الأول نسياناً يجب عليه السجود فقط ، ولا يجب عليه الإتيان به ؛ لأنه واجب يسقط بالسهو .

مثال ثالث : لو ترك الاستفتاح لا يجب عليه سجود السهو ، لأنه لو تعمّدت تركه لم تبطل صلاته .

**( ومحل السجود قبل السلام إذا سلم قبل إتمامها أو شك في شيء هلكي طالب لله )**

أي : أن محل سجود السهو قبل السلام ، لأنه من تمام الصلاة وجبرها ، فكان قبل سلامها إلا في مسألتين فإنه يسجد بعد السلام .

**الأولى : إذا سلم قبل إتمام الصلاة .**

لحديث ذي اليدين وقد تقدم .

**الثانية : إذا شك وبني على غالب ظنه ، فإنه يسجد بعد السلام .**

لحديث ابن مسعود - وقد تقدم - قال : قال ﷺ ( وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ لْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ ) .

وبقي مسألة ثالثة يسجد فيها بعد السلام : وهي ما إذا كان عن زيادة .

لأن الزيادة زيادة في الصلاة ، وسجود السهو زيادة أيضاً ، فلا تجتمع زيادتان .

لحديث ابن مسعود . قال ( صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَمْسًا فَلَمَّا انْقَلَبَ تَوَشَّوْشَ الْقَوْمُ بَيْنَهُمْ فَقَالَ « مَا شَأْنُكُمْ » . قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ زَيْدٌ فِي الصَّلَاةِ قَالَ « لَا » . قَالُوا فَإِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ حَمْسًا . فَأَنْقَلَبَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ قَالَ « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ » . وَزَادَ ابْنُ عُثَيْمٍ فِي حَدِيثِهِ « فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ ) .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** ولا يقال : إن النبي ﷺ سجد بعد السلام ، هنا ضرورة أنه لم يعلم إلا بعد السلام ؛ لأننا نقول : لو كان الحكم يختلف عما فعل لقال لهم ﷺ : إذا علمتم بالزيادة قبل أن تسلموا فاسجدوا لها قبل السلام ، فلما أقر الأمر على ما كان عليه علم أن سجود السهو للزيادة يكون بعد السلام .

**وقد ذهب بعض العلماء :** إلى أن السجود للسهو محله قبل السلام .

وبهذا قال : مكحول ، والزهرى ، وابن المسيب ، وهذا مذهب الشافعي .

أ-لحديث عبد الله بن بحينة السابق ، الذي فيه : ( أن النبي ﷺ ترك التشهد الأول وسجد للسهو قبل السلام ) .

ب-ولحديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال : ( إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدر كم صلى ... فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ) .

ج-وقالوا : إن سجود السهو إتمام للصلاة ، وجبر للنقص الحاصل بها ، فكان قبل السلام لا بعده .

**وذهب بعضهم :** إلى أن سجود السهو كله بعد السلام .

وبهذا قال : الحسن البصري ، وإبراهيم النخعي ، والثوري ، وهذا مذهب أبي حنيفة .

أ-واستدلوا بحديث ذي اليمين ، حيث سجد النبي ﷺ بعد السلام ، فكل سهو مثله يكون سجوده بعد السلام من الصلاة .

ب-ولحديث ابن مسعود في قوله ﷺ : ( إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب ... فليتم ثم يسلم ثم يسجد ) .

ج-ولحديث ثوبان . قال : قال ﷺ ( لكل سهو سجدة بعد ما يسلم ) رواه أبو داود ، وضعفه البيهقي والنووي وابن تيمية .

**وذهب بعضهم :** إلى أنه كله قبل السلام إلا إذا سلم قبل تمام الصلاة .

وهذا المشهور من مذهب الحنابلة .

لحديث ذي اليمين ، حيث سلم النبي ﷺ من الصلاة قبل إتمامها ، فأتمها وسجد للسهو بعد السلام .

قالوا : فيقتصر السجود بعد السلام على هذه الصورة وهي السلام قبل تمام الصلاة ، ويبقى ما عداها من الصور على الأصل ، وهو

السجود قبل السلام .

**وذهب بعضهم :** إلى التفريق ، فما كان عن نقص قبل السلام ، وما كان عن زيادة فبعد السلام .

وهذا مذهب مالك .

قال ابن عبد البر : وبه يصح استعمال الخبرين جميعاً ، وقال : واستعمال الأخبار على وجهها أولى من ادعاء النسخ .

**أدلتهم على سجود السهو من زيادة يكون بعد السلام :**

أ-حديث الباب في قصة ذي اليمين ، فإن النبي ﷺ سلم من ركعتين ، فلما ذكره ذو اليمين أتم صلاته ثم سلم ثم سجد للسهو ثم سلم .

**وجه الدلالة :** أنه ﷺ زاد في الصلاة حيث سلم قبل تمامها ، والسلام قبل تمام الصلاة من الزيادة فيها .

ب- حديث ابن مسعود ( أن النبي ﷺ صلى الظهر خمساً ، فسجد سجدة بعد ما يسلم ) رواه مسلم .

**وجه الدلالة :** أنه نص صريح في أن من زاد في صلاته سهواً ، فإنه يسجد له بعد السلام .

**وأدلتهم على أن سجود السهو من نقص يكون قبل السلام :**

أ- حديث عبد الله بن بختينة ( لما ترك النبي ﷺ التشهد الأول نسياناً سجد للسهو قبل السلام ) .

**وجه الدلالة :** أنه نص صحيح صريح في أن من نقص في صلاته فإنه يسجد للسهو قبل السلام .

● والمشهور من المذهب أن محل الخلاف في سجود السهو : ها هو قبل السلام أو بعده على سبيل الاستحباب والأفضلية ، فيجوز

السجود بعد السلام إذا كان محله قبل السلام وعكسه .

**« وَإِنْ نَسِيَ وَسَلَّمَ سَجْدَةً إِنْ قَرَّبَ زَمَنَهُ » .**

أي : وإن نسي سجود السهو الذي قبل السلام وسلم سجد إن قرب زمنه .

مثاله : رجلٌ نسي التشهد الأول؛ فيجب عليه سجود السهو، ومحله قبل السلام، لكن نسي وسلم، فإن ذكر في زمن قريب سجد، وإن

طال الفصل سقط. مثل: لو لم يتذكر إلا بعد مدة طويلة؛ ولهذا قال: «سَجَدَ إِنْ قَرَّبَ زَمَنَهُ» فإن خرج من المسجد فإنه لا يرجع إلى

المسجد فيسقط عنه . (الشرح الممتع ) .

**قال الإمام المرداوي :** اشترط المصنف - ابن قدامة - لقضاء السجود شرطين :

**أحدهما :** أن يكون في المسجد .

**والثاني :** أن لا يطول الفصل . وهو المذهب . نص عليه .

وعن الإمام أحمد : يسجد مع قصر الفصل ، ولو خرج من المسجد .

وعنه أيضاً : يسجد ولو طال الفصل أو تكلم أو خرج من المسجد وهو اختيار شيخ الإسلام كما في الاختيارات الفقهية . (الإنصاف)

**وذهب بعض العلماء** إلى أنه يقضي سجود السهو ولو طال الفصل .

واختاره ابن تيمية .

أ- قالوا : لأن سجود السهو جبران للصلاة فيؤتى به ، ولو بعد طول الزمان ، كجبران الحج .

ب- القياس على الصلاة المنسية ، والصلاة المنسية تقضى ولو طال الزمن .

ج- أن النبي ﷺ سجد كما في حديث ذي اليدين بعد السلام والكلام ، وخروج السرعان من المسجد ودخوله ﷺ منزله ، ولأرب أنه أمر السرعان بما يعملون ، فإما أن يكونوا عادوا وإما أن يكونوا أتموا لأنفسهم لما علموا السنة ، وعلى التقديرين : فقد أتموا بعد العمل الكثير، والخروج من المسجد، وإما أن يقال : إنهم أتموا باستئناف الصلاة فهذا لم ينقله أحد، ولو أمر به لنقل، ولا ذنب لهم فيما فعلوا فلا بد من هذا السجود ، أو من إعادة الصلاة .

### ﴿ ومن سجد مراراً كفاه سجدة واحدة ﴾ .

كأن يترك قول ( سبحان ربّي العظيم ) في الركوع ، ويترك التشهد الأول ، ويترك قول ( سبحان ربّي الأعلى ) في السجود .

فهذه ثلاثة أسباب يُوجب كل واحد منها سجود السهو فيكفي سجدة واحدة .

لأن الواجب هنا من جنس واحد، فدخل بعضه في بعض، كما لو أحدث ببول، وغائط، وريح، وأكل لحم إبل، فإنه يكفيهُ وضوء واحد .

قال ابن قدامة : إذا سها سهُوَيْنِ ، أو أَكْثَرَ مِنْ جَنْسٍ ، كَفَاهُ سَجْدَتَانِ لِلْجَمِيعِ ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِيهِ .

وإن كَانَ السَّهُوُ مِنْ جَنْسَيْنِ ، فَكَذَلِكَ .

حَكَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّرِ قَوْلًا لِأَحْمَدَ ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ النَّحْصِيُّ ، وَالتَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

لَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ ) وَهَذَا يَتَنَاوَلُ السَّهُوُ فِي مَوْضِعَيْنِ .

وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَهَا فَسَلَّمَ ، وَتَكَلَّمَ بَعْدَ صَلَاتِهِ فَسَجَدَ لَهَا سُجُودًا وَاحِدًا .

وَلَأَنَّ السُّجُودَ آخِرُ إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ ، لِيَجْمَعَ السَّهُوُ كُلُّهُ وَإِلَّا فَعَلَهُ عَقِيبَ سَبِّهِ .

وَلَأَنَّهُ شَرَعَ لِلْجَنْرِ فَجَبَرَ نَقْصَ الصَّلَاةِ ، وَإِنْ كَثُرَ ، بِدَلِيلِ السَّهُوِ مَرَاتٍ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ ، وَإِذَا انْجَبَرَتْ لَمْ يَخْتَجِ إِلَى جَابِرٍ آخَرَ فَنَقُولُ :

سَهُوَانِ ، فَأَجْزَأُ عَنْهُمَا سُجُودٌ وَاحِدٌ ، كَمَا لَوْ كَانَا مِنْ جَنْسٍ .

إِذَا ثَبَتَ هَذَا :

فَإِنَّ مَعْنَى الْجَنْسَيْنِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ ، وَالْآخَرُ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ حَالِيَهُمَا مُخْتَلِفَانِ ، وَكَذَلِكَ سَبَبَاهُمَا وَأَحْكَامُهُمَا .

فَعَلَى هَذَا إِذَا اجْتَمَعَا ، سَجَدَ لَكُلِّمَا قَبْلَ السَّلَامِ ؛ لِأَنَّهُ أَسْبَقُ وَآكُدُ ، وَلَأَنَّ الَّذِي قَبْلَ السَّلَامِ قَدْ وَجَبَ لِرُجُوبِ سَبِّهِ ، وَلَمْ يَوْجَدْ قَبْلَهُ مَا

يَمْتَنِعُ وَجُوبُهُ ، وَلَا يَقُومُ مَقَامُهُ ، فَلَزِمَهُ الْإِثْنَانُ بِهِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَهُوٌ آخَرُ ، وَإِذَا سَجَدَ لَهُ ، سَقَطَ الثَّانِي ؛ لِإِعْنَاءِ الْأَوَّلِ عَنْهُ ،

وَقِيَامِهِ مَقَامَهُ . ( المغني ) .

### ﴿ وسجود السهمى كسجود الصلاة ﴾ .

أي : حكمهما حكم سجود الصلاة ، فيقال فيهما ما يقال في سجود الصلاة ، نحو ( سبحان ربّي الأعلى ) والدعاء .

ويقال بينهما ما يقال بين سجدتي الصلاة ، نحو ( رب اغفر لي ) .

قال النووي : سُجُودُ السَّهُوِ سَجْدَتَانِ بَيْنَهُمَا جُلُوسَةٌ ، وَيُسْتَنْ فِي هَيْئَتِهَا الْإِفْتِرَاشُ ، وَيَتَوَرَّكُ بَعْدَهُمَا إِلَى أَنْ يُسَلَّمَ ، وَصِفَةُ السَّجْدَتَيْنِ فِي

الْهَيْئَةِ وَالذِّكْرِ صِفَةُ سَجْدَاتِ الصَّلَاةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( المجموع ) .

وجاء في ( الشرح الكبير ) ويقول في سجود السهو ما يقول في سجود صلب الصلاة ، قياساً عليه .

وجاء في ( فتاوى اللجنة الدائمة ) يقول الساجد في سجود السهو والتلاوة مثل ما يقول في سجوده في صلاته ( سبحان ربّي الأعلى )

والواجب في ذلك مرة واحدة ، وأدنى الكمال ثلاث مرات ، ويستحب الدعاء في السجود بما يسر الله من الأدعية الشرعية المهمة .

انتهى .

وذكر بعض العلماء أنه يستحب أن يقال فيهما : " سُبْحَانَ مَنْ لَا يَنَامُ وَلَا يَسْهُو . " قال الحافظ ابن حجر في ( التلخيص ) لم أجد له أصلاً . انتهى .

**فوائد :**

**فائدة ١ :** لا تشهد بعد سجود السهو .

لأن الرسول الله ﷺ لم يفعله كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة ، ولو فعله لبينه أصحابه ونقلوه ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : صلوا كما رأيتموني أصلي .

**قال ابن قدامة :** وقال ابن سيرين ، وابن المنذر ( عن سجدتي السهو ) : فيهما تسليم بغير تشهد .

**قال ابن المنذر :** التسليم فيهما ثابت من غير وجه ، وفي ثبوت التشهد نظر . ( المغني ) .

ومن فوائد حديث ذي الديدن قال النووي : ومنها : إثبات سجود السهو ، وأنه سجدتان ، وأنه يكبر لكل واحدة منهما ، وأنها على هيئة سجود الصلاة لأنه أطلق السجود فلو خالف المعتاد لبينه ، وأنه يسلم من سجود السهو ، وأنه لا تشهد له ، وأن سجود السهو في الزيادة يكون بعد السلام . ( شرح مسلم ) .

**فائدة ٢ :** من سها في سجود السهو لم يلزمه شيء ، وصحت صلاته .

قال في ( الشرح الكبير ) في الأمور التي لا يسجد لها : " ولا يشرع سجود السهو في صلاة الجنابة ؛ لأنها لا سجود في صلبها ففي جبرها أولى ، ولا سجود تلاوة ؛ لأنه لو شرع كان الجبر زائداً على الأصل ، ولا في سجود السهو ، نص عليه أحمد ، ولأنه إجماع حكاه إسحاق ؛ لأنه يفضي إلى التسلسل . ولو سها بعد سجود السهو لم يسجد لذلك والله أعلم .

### باب صلاة التطوع

صلاة التطوع : هي كل عبادة ليست واجبة .

**والتطوع له فوائد :**

**أولاً :** جبر ما يكون في المفروضة من نقص .

قال ﷺ : ( إن أول ما يحاسب به الناس يوم القيامة الصلاة ، قال : يقول ربنا عز وجل ملائكته — وهو أعلم — انظروا في صلاة عبدي ، أتمها أم نقصها ، فإن كانت تامة ، كتبت له تامة ، وإن كان انتقص منها شيئاً ، قال : انظروا ، هل لعبدي من تطوع ؟ فإن كان له تطوع قال : أتموا لعبدي فريضته من تطوعه ) رواه أبو داود .

• هذا التكميل يشمل كل نقص في الفريضة ، سواء كان نقصاً في عددها أو شروطها أو واجباتها أو أركانها ، أو غير ذلك . **قَالَ الْعِرَاقِيُّ :** يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَا انْتَقَصَ مِنَ السُّنَنِ وَالْهَيِّئَاتِ الْمَشْرُوعَةِ فِيهَا مِنَ الْخُشُوعِ وَالْأَذْكَارِ وَالْأَذْعِيَّةِ ، وَأَنَّهُ يُحْصَلُ لَهُ ثَوَابُ ذَلِكَ فِي الْفَرِيضَةِ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ فِيهَا وَإِنَّمَا فَعَلَهُ فِي التَّطَوُّعِ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَا انْتَقَصَ أَيْضًا مِنْ فُرُوضِهَا وَشُرُوطِهَا ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ مَا تَرَكَ مِنَ الْفَرَائِضِ رَأْسًا فَلَمْ يُصَلِّهِ فَيُعَوِّضْ عَنْهُ مِنَ التَّطَوُّعِ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقْبَلُ مِنَ التَّطَوُّعَاتِ الصَّحِيحَةِ عَوْضًا عَنِ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ .

**وقال ابن العربي :** " يُحْتَمَلُ أَنْ يُكْمَلَ لَهُ مَا نَقَصَ مِنْ فَرَضِ الصَّلَاةِ وَأَعْدَادِهَا بِفَضْلِ التَّطَوُّعِ ، وَيُحْتَمَلُ مَا نَقَصَهُ مِنَ الْخُشُوعِ ، وَالْأَوَّلُ عِنْدِي أَظْهَرُ لِقَوْلِهِ ( ثُمَّ الرُّكَاةُ كَذَلِكَ وَسَائِرُ الْأَعْمَالِ ) وَلَيْسَ فِي الرُّكَاةِ إِلَّا فَرَضٌ أَوْ فَضْلٌ ، فَكَمَا يُكْمَلُ فَرَضُ الرُّكَاةِ بِفَضْلِهَا كَذَلِكَ الصَّلَاةُ ، وَفَضْلُ اللَّهِ أَوْسَعُ وَوَعْدُهُ أَفْقَدُ وَعَزْمُهُ أَعَمُّ .

**وقال ابن رجب رحمه الله :** " اختلف الناس في معنى تكميل الفرائض من النوافل يوم القيامة :

**فقال طائفة :** معنى ذلك أن من سها في صلاته عن شيء من فرائضها أو مندوباتها كمل ذلك من نوافله يوم القيامة ، وأما من ترك شيئاً من فرائضها أو سننها عمداً ، فإنه لا يكمل له من النوافل ؛ لأن نية النفل لا تنوب عن نية الفرض .

**وقالت طائفة :** بل الحديث على ظاهره في ترك الفرائض والسنن عمداً وغير عمد .

وحمله آخرون على العامد وغيره، وهو الأظهر - إن شاء الله تعالى . ( فتح الباري لابن رجب ) .

ثانياً : من أسباب محبة الله .

قال ﷺ : ( قال الله تعالى : ... لا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ولئن سألني لأعطينه ، ولئن استعاذني لأعيذنه ) رواه البخاري .

ثالثاً : من أسباب دخول الجنة .

عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ سَلْ . فَقُلْتُ : أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ . فَقَالَ : أَوْعَيْزَ ذَلِكَ ؟ ، قُلْتُ : هُوَ ذَاكَ ، قَالَ : " فَأَعِيَّ عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وجاء في رواية : ( عليك بكثرة السجود ، فإنك لن تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة ) رواه مسلم .

المراد بالسجود هنا صلاة التطوع ، لأن السجود بغير صلاة أو لغير سبب غير مرغّب فيه على انفراده ، وعبر عن الصلاة هنا بالسجود ، لأن السجود من أركانها ، وقد يعبر عن الشيء بما هو من أركانها كما قال تعالى (وَأَرْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ) أي : صلوا مع المصلين .

قال النووي : فيه الحث على كثرة السجود والترغيب به ، والمراد به السجود في الصلاة .

رابعاً : الحصول على الأجر المترتب عليها .

خامساً : ترويض النفس على الطاعة ، وتهيئتها للفرائض .

سادساً : شغل الوقت بأفضل الطاعات .

سابعاً : الاقتداء بالرسول ﷺ .

■ والتطوع ينقسم إلى قسمين :

أولاً : تطوع مطلق ، وهو الذي لم يأت به الشارع بحد .

مثال : صدقة التطوع ، لك أن تتبرع في سبيل الله بما شئت ، ولك أن تتطوع بالصلاة في الليل والنهار مثنى مثنى .

ثانياً : التطوع المقيد ، وهو ما حد له حد في الشرع ، مثال : سنة الفجر .

● وقد اختلف العلماء في أفضل التطوعات على أقوال :

القول الأول : الجهاد في سبيل الله .

وهذا المذهب .

قال أحمد : لا أعلم شيئاً بعد الفرائض أفضل من الجهاد .

قال ابن تيمية : الجهاد أفضل ما تطوع به الإنسان ، وكان باتفاق العلماء أفضل من الحج والعمرة ، ومن صلاة التطوع ، والصوم التطوع ، كما دل عليه الكتاب والسنة .

للأدلة الكثيرة في فضل الجهاد :

كقوله ﷺ ( لغدوة في سبيل الله أو روحه خير من الدنيا وما فيها ) .

وغیره من الأحاديث ، كقوله ﷺ : ( مثل المجاهد في سبيل الله ، كالقائم الذي لا يفتر ، وكالصائم الذي لا يفطر ) .

القول الثاني : العلم وتعليمه .

وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك .

لنفعه المتعدي .

ولقوله ﷺ : ( فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم ) . رواه الترمذي

القول الثالث : أن أفضل ما تطوع به الصلاة .

وهذا مذهب الشافعي .



لحديث ربيعة السابق .

**قال ابن تيمية** في رده على الرافضي بعد أن ذكر تفصيل أحمد للجهد، والشافعي للصلاة، وأبي حنيفة ومالك للعلم: والتحقيق أنه لا بد لكل من الآخرين، وقد يكون كل واحد أفضل في حال، كفعل النبي ﷺ وخلفائه، بحسب المصلحة والحاجة .

**وقال :** وأفضل الجهاد والعمل الصالح ما كان أطوع للرب ، وأنفع للعبد ، فإذا كان يضره ويمنع مما هو أنفع منه لم يكن ذلك صالحاً .

**وقال :** ولكن خير الأعمال ما كان لله أطوع ، ولصاحبه أنفع ، وقد يكون ذلك أيسر العملين ، وقد يكون أشدهما ، فليس كل شديد فاضلاً ، ولا كل يسير مفضولاً ، بل الشرع إذا أمرنا بأمر شديد ، فإنما يأمر به لما فيه من المنفعة لا لمجرد تعذيب النفس ، كالجهاد الذي قال فيه تعالى ﴿ حُبِّبْ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾ .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** والصحيح أنه يختلف باختلاف الفاعل ، وباختلاف الزمن ، فقد نقول لشخص : الأفضل في حقك الجهاد ، والآخر : الأفضل في حقك العلم ، فإذا كان شجاعاً قوياً نشيطاً ، وليس بذاك الذكي فالأفضل له الجهاد ، لأنه أليق به . وإذا كان ذكياً حافظاً قوي الحجة ، فالأفضل له العلم ، وهذا باعتبار الفاعل .

وأما باعتبار الزمن فإننا إذا كنا في زمن تفتش فيه الجهل والبعد ، وكثر من يفتي بلا علم ، فالعلم أفضل من الجهاد ، وإن كنا في زمن كثر فيه العلماء ، واحتاجت الثغور إلى مرابطين يدافعون عن البلاد الإسلامية ، فهنا الأفضل الجهاد . فإن لم يكن مرجح ، لا لهذا ولا لهذا ، فالأفضل العلم .

#### **( أكدها كسوف ، ثم استسقاء ، ثم تراويح ، ثم وتر ) .**

أي : أن أكد صلاة التطوع صلاة الكسوف .

لأن النبي ﷺ فعلها وأمر بها . وخرج وأمر منادياً ينادي ( الصلاة جامعة ) .

ثم استسقاء ، ثم تراويح : لأنها تسن لها الجماعة ، ثم وتر .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن الوتر أكد من التراويح .

لأن النبي ﷺ أمر به وداوم عليه ، ولأن العلماء اختلفوا في وجوبه .

● قوله ( أكدها كسوف ) دليل على أن صلاة الكسوف سنة .

وهذا مذهب جمهور العلماء .

وقد قال النووي : سنة مؤكدة بالإجماع .

لكن ذهب بعض العلماء إلى وجوبها ، قال الشيخ الألباني : دعوى الاتفاق منقوضة ، فقد قال أبو عوانة في صحيحه في [بيان وجوب صلاة الكسوف] ثم ساق بعض الأحاديث الصحيحة في الأمر بها كقوله : ( فصلوا ... ) .

**قال ابن حجر :** فالجمهور على أنها سنة مؤكدة ، وصرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها .

**قال الشيخ الألباني :** وهو الأرجح دليلاً ، وقال : إن القول بالسنية فقط فيه إهدار للأوامر الكثيرة التي جاءت عنه ﷺ في هذه الصلاة دون أي صارف لها عن دلالتها الأصلية ألا وهو الوجوب .

**قال ابن القيم :** إن القول بالوجوب قول قوي .

وهذا الصحيح أنها واجبة ، لكن على الكفاية .

● قوله ( وتر ) دليل على أن الوتر سنة مؤكدة .

لفعل النبي ﷺ ومواظبته عليه حضراً وسفراً وحث الناس عليه .

لقول ﷺ ( أوتروا قبل أن تصبحوا ) .

وقال أبو هريرة ( أوصاني خليلي بثلاث : وأن أوتر قبل أن أرقد ... ) .

**وذهب بعض العلماء :** إلى وجوبه وهو مذهب الحنفية .

أ- لحديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( الْوُتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتَرَ بِخَمْسٍ فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتَرَ بِثَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتَرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ ) رَوَاهُ الْأَزْبَعِيُّ إِلَّا الْتَزِمْدِيُّ .

ب- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( الْوُتْرُ حَقٌّ ، فَمَنْ لَمْ يُوتَرَ فَلَيْسَ مِنَّا ) . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ لَيْثٍ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ .

وجمهور العلماء على أنه ليس بواجب **واستدلوا :**

أ- بحديث طلحة بن عبيد الله قال : ( جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ... وفيه : قال ﷺ : خمس صلوات في اليوم والليلة ، قال : هل علي غيرها : قال : لا ، إلا أن تطوع ) متفق عليه .

**قال النووي :** فيه أَنَّ صَلَاةَ الْوُتْرِ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ .

**وقال الحافظ في "الفتح" فيه :** أَنَّهُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ مِنَ الصَّلَوَاتِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ غَيْرَ الْخَمْسِ ، خِلَافًا لِمَنْ أَوْجَبَ الْوُتْرَ أَوْ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ " انتهى .

**وقال الباجي في المنتقى شرح موطأ مالك :** وهذا نص في أنه لا يجب من الصلوات غير الصلوات الخمس ، لا وتر ولا غيره .

ب- وبحديث بعث معاذ إلى اليمن ، وفيه : ( فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة ... ) .

**قال الشوكاني :** وهذا من أحسن ما يستدل به ، لأن بعث معاذ كان قبل وفاته ﷺ ببسير .

ج- ولحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قَالَ ( لَيْسَ الْوُتْرُ بِحُجْمٍ كَهَيْئَةِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَلَكِنْ سُنَّةٌ سَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالْتَزِمْدِيُّ وَحَسَنَهُ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ .

د- ولحديث ابن عمر : ( أن النبي ﷺ كان يوتر على بعيره ) متفق عليه .

وهذا دليل على أن الوتر ليس بواجب ، إذ لو كان واجباً لم يصله على الراحلة .

**قال النووي :** وأما الأحاديث التي احتجوا بها فمحمولة على الاستحباب والندب المتأكد ، ولا بد من هذا التأويل للجمع بينها وبين الأحاديث التي استدللنا بها .

وهذا القول هو الصحيح .

تعريف الوتر :

الوتر اسم للواحدة المنفصلة مما قبلها وللخمس والسبع والتسع المتصلة ، كالمغرب اسم للثلاث المتصلة ، فإن انفصلت الخمس والسبع بسلامين كالإحدى عشرة كان الوتر اسماً للركعة المفصلة وحدها ، كما قال النبي ﷺ ( صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى ، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ أَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ تُوتِرُ لَهُ مَا صَلَّى ) فاتفق فعله ﷺ وقوله ، وصدق بعضه بعضاً . ( إعلام الموقعين ) .

**( وَوَقْتُهِ مِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى الْفَجْرِ ) .**

أي : أن وقت الوتر من بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر .

**قال ابن المنذر :** أجمع أهل العلم على أن ما بين العشاء إلى طلوع الفجر وقت للوتر .

أ- عَنْ خَارِجَةَ بِنْتِ خُذَافَةَ رضي الله عنها قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّ اللَّهَ أَمَدَّكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ " قُلْنَا : وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : " الْوُتْرُ ، مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ ) رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ .

ب- قال ﷺ ( أوتروا قبل أن تصبحوا ) رواه مسلم .

ج- وقال ﷺ ( صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة ، فأوترت له ما قد صلى ) رواه مسلم .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** فدل على أن الوتر ينتهي وقته بطلوع الفجر ، ولأنه صلاة تختم به صلاة الليل فلا تكون بعد انتهائه .

د- وقال ﷺ ( يَأْذُرُوا الصُّبْحَ بِالْوُتْرِ ) رواه مسلم .

هـ- وقال ﷺ ( الْوُتْرُ رَكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ) رواه مسلم .

و-وقال ﷺ (إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالْوُتْرُ ، فَأَوْتَرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ) رواه الترمذي .  
 ز- عن عمرو بن العاص أنه خطب الناس يوم جمعة فقال : إن أبا بصرة حدثني أن النبي ﷺ قال ( إن الله زادكم صلاة ، وهي الوتر ، فضلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر ... ) إسناده صحيح . وقال عنه ابن رجب : إسناده جيد .  
 ك- عن ابن عمر كان يقول : ( من صلى من الليل فليجعل آخر صلاته وتراً فإن رسول الله ﷺ كان يأمر بذلك ، فإذا كان الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر ) رواه أبو داود .

**قال النووي :** قوله ﷺ ( فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً تُؤْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى ) .

وفي الحديث الآخر ( أَوْتَرُوا قَبْلَ الصُّبْحِ ) .

هذا دليل على أَنَّ السُّنَّةَ جَعَلَ الْوُتْرَ آخِرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ ، وَعَلَى أَنَّ وَقْتَهُ يَخْرُجُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِنَا ، وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ ، وَقِيلَ : يَمْتَدُّ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ الْفَرَضُ . ( شرح مسلم ) .

• اختلف العلماء : لو جمعت العشاء مع المغرب ، متى يصلي الوتر على قولين :

**القول الأول :** يصليه بعد العشاء ولو جمعت جمع تقديم .

وهذا مذهب الحنابلة والشافعية ورجحه ابن حزم .

**وقيل :** لا يدخل إلا بعد وقت العشاء .

**والراجع الأول .**

• أما قبل صلاة العشاء فلا يصح الوتر على القول الراجع .

**( وَاللَّهُ رَاحِمُهُ ) .**

أي : أقل الوتر ركعة واحدة ، لأنه يحصل بها الوتر .

أ- لحديث ابن عمر . قال : قال ﷺ ( الوتر ركعة من آخر الليل ) رواه مسلم .

ب- وعنه ( أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن صلاة الليل ، فقال ﷺ : صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى ) متفق عليه .

• قوله ( **الوتر ركعة** ) هذا إذا كانت مفصلة ، فأما إذا اتصلت بغيرها كما لو أوتر بخمس أو سبع أو تسع فالجميع وتر كما ثبت بالأحاديث الصحيحة .

• قوله ( **أقله ركعة** ) دليل على أنه لا يكره أن يوتر بركعة .

وهذا مذهب الجمهور .

أ- لحديث ابن عمر . قال : قال ﷺ : ( فإذا خفت الصبح فأوتر بركعة ) رواه مسلم .

ب- لحديث أبي أيوب قال : قال ﷺ ( الوتر حق ، فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ، ..... ، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل ) رواه أبو داود .

ج- وعن عائشة ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً يُؤْتِرُ مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ ) رواه مسلم .

**قال النووي :** قَوْلُهَا ( وَيُؤْتِرُ مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَقْلَ الْوُتْرِ رَكْعَةٌ ، وَأَنَّ الرُّكْعَةَ الْفَرْدَةَ صَلَاةٌ صَحِيحَةٌ ، وَهُوَ مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَصِحُّ الْإِيتَارُ بِوَاحِدَةٍ وَلَا تَكُونُ الرُّكْعَةُ الْوَاحِدَةُ صَلَاةً قَطُّ ، وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ تَرُدُّ عَلَيْهِ . ( شرح مسلم ) .

واستدل من قال بالكراهة :

بحديث أبي سعيد ( أن رسول الله ﷺ نهى عن البتراء أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها )

لكن في الاحتجاج بهذا الحديث نظر ، لأنه حديث ضعيف .

قال ابن حزم رحمه الله: لَمْ يَصِحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَهْيٌ عَنِ الْبُتَيْرَاءِ .

- ما الجواب عن حديث عائشة ( كان النبي ﷺ يصلي ثلاث عشرة ركعة ، يصلي ثمان ركعات ثم يوتر ، ثم يصلي ركعتين وهو جالس ) .

وقد أجاب العلماء عن هذا بأجوبة :

**ف قيل :** فعل ذلك بياناً لجواز الصلاة بعد الوتر .

ورجح هذا النووي ، وقال : الصواب أن هاتين الركعتين فعلهما ﷺ بعد الوتر جالساً لبيان جواز الصلاة بعد الوتر ، وبيان جواز النفل جالساً ، ولم يواظب على ذلك ، بل فعله مرة أو مرتين أو مرات قليلة ، ... ثم قال : وإنما تأولنا حديث الركعتين جالساً ، لأن الروايات المشهورة في الصحيحين وغيرهما عن عائشة ، مع روايات خلائق من الصحابة في الصحيحين ، مصرحة بأن آخر صلاته ﷺ في الليل كان وتراً ... فكيف يظن به ﷺ مع هذه الأحاديث وأشباهها أنه يداوم على ركعتين بعد الوتر ويجعلهما آخر صلاة الليل .

**وذهب بعض العلماء إلى العمل بالحديث ، وجعلوا الأمر في قوله : ( اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتراً ) مختصاً بمن أوتر آخر الليل .**

وأنكر مالك هاتين الركعتين .

**وقال ابن القيم :** إن هاتين الركعتين تجريان مجرى السنة ، وتكميل الوتر ، فإن الوتر عبادة مستقلة ، ولا سيما إن قيل بوجوبه ، فتجري الركعتان بعده مجرى سنة المغرب ، فإنها وتر النهار ، والركعتان بعدها تكميل لها ، فكذلك الركعتان بعد وتر الليل .

**( وأكثره : إحدى عشرة ركعة ) .**

أي : أكثر الوتر إحدى عشرة ركعة .

لحديث عائشة رضي الله عنها قالت ( مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ) متفق عليه .

**( مثنى مثنى ) .**

أي : يصليها اثنتين اثنتين .

أ- لحديث ابن عمر . قال : قال ﷺ ( صلاة الليل مثنى مثنى ) متفق عليه .

ب- ولحديث عائشة قالت ( كان رسول الله ﷺ يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة ، يسلم بين كل ركعتين ، ويوتر بواحدة ) رواه مسلم .

**( ويوتر بعشرة ، وإن أوتر بخمس أو سبع لم يجلس إلا في آخرها ، ويتسع يجلس عقب الثامنة ) .**

**يسلم ثم يصلي التاسعة ويسلم ) .**

أي : يجوز الوتر بواحدة ، وثلاث ، وخمس ، وسبع ، وتسع .

- الإيتار بثلاث .

إن أوتر بثلاث فله صفتان كلتاها مشروعة:

**الأولى :** أن يسرد الثلاث بتشهد واحد .

لحديث عائشة رضي الله عنها قالت ( كان النبي ﷺ لا يسلم في ركعتي الوتر " ، وفي لفظ " كان يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن ) رواه النسائي والبيهقي .

**قال النووي في المجموع :** رواه النسائي بإسناد حسن ، والبيهقي بإسناد صحيح . اهـ.

**ثانية :** أن يسلم من ركعتين ثم يوتر بواحدة .

لما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما ( أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة ، وأخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ) رواه ابن حبان .

**قال ابن حجر في الفتح :** إسناده قوي . اهـ.

**قال الشيخ الألباني :** أما صلاة الثلاث بقعود بين كل ركعتين بدون تسليم ، فلم نجده ثابتاً عن النبي ﷺ ، والأصل الجواز ، لكن لما كان النبي ﷺ قد نحى عن الإيتار بثلاث ، وعلل ذلك بقوله ( ولا تشبهوا بصلاة المغرب ) رواه الدار قطني فحينئذ لا بد لمن صلى الوتر ثلاثاً الخروج عن هذه المشاهدة ، **وذلك يكون بوجهين :**

**الأول :** التسليم بين الشفع والوتر ، وهو الأقوى والأفضل .

**الثاني :** أن لا يقعد بين الشفع والوتر .

#### ● الإيتار بخمس .

صفتها : أن يسردها سرداً لا يجلس إلا في آخرها .

لحديث عائشة قالت ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً يُؤْتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا ) رواه مسلم .

#### ● الإيتار بسبع .

صفتها : أيضاً يسردها سرداً لا يجلس إلا في آخرها .

لحديث عائشة قالت ( ... فَلَمَّا أَسَنَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَأَخَذَ اللَّحْمَ أُوتِرَ بِسَبْعٍ وَصَنَعَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ مِثْلَ صَنِيعِهِ الْأَوَّلِ ) رواه مسلم .

وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت ( كان النبي ﷺ يوتر بخمس وبسبع ولا يفصل بينهما بسلام ولا كلام ) رواه أحمد النسائي .

**قال النووي :** سنده جيد .

#### ● الإيتار بتسع .

صفتها : أن يسردها سرداً ، لكن يتشهد بعد الثامنة ولا يسلم ، ثم يصلي التاسعة ويسلم .

لحديث عائشة قالت ( ... كُنَّا نَعُدُّ لَهُ سَوَاكُهُ وَطُهُورُهُ فَيَبْعَثُهُ اللَّهُ مَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثُهُ مِنَ اللَّيْلِ فَيَتَسَوَّكُ وَيَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي تِسْعَ رَكَعَاتٍ لَا يَجْلِسُ فِيهَا إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ ثُمَّ يَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي التَّاسِعَةَ ثُمَّ يَقْعُدُ فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمًا يُسْمِعُنَا ثُمَّ يَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ وَهُوَ قَاعِدٌ فَبَلَكَ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ) رواه مسلم .

#### ● الإيتار بإحدى عشرة ركعة .

صفتها : يسلم من كل ركعتين ، ويوتر بواحدة .

**( وَأَدْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ بِسَلَامَيْنِ ، يقرأ في الأولى ( سبع ) وفي الثانية ( الكافرون ) وفي الثالثة ( الإخلاص ) .**

**أي :** أدنى الكمال في الوتر أن يصلي ركعتين ويسلم ، ثم يأتي بواحدة ويسلم .

وتقدم الصفة الثانية .

ويقرأ في الأولى بعد الفاتحة ( سبح ) وفي الثانية بعد الفاتحة ( الكافرون ) وفي الثالثة بعد الفاتحة ( الإخلاص ) .

لحديث أبي بن كعب رضي الله عنه قال ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِرُ بِـ "سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى" ، وَ: "قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ" ، وَ: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ" ) رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي . وَزَادَ ( وَلَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرِهَا ) .

ففي هذا الحديث : أن السنة أن يقرأ في الأولى بعد الفاتحة [الأعلى] وفي الثانية [الكافرون] وفي الثالثة [قل هو الله أحد] .

واستحب الإمام مالك والشافعي ، قراءة المعوذتين بعد الإخلاص .

لحديث عائشة عند أبي داود وفيه ( كُلَّ سُورَةٍ فِي رَكْعَةٍ ، وَفِي الْأَخِيرَةِ: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ" ، وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ ) .

لكنه ضعيف ، ففيه انقطاع ، فإن جريح لم يسمع من عائشة . [ قاله أحمد وجماعة ] .

والراوي خفيف بن عبد الرحمن سيء الحفظ .

ولذا قال العقيلي : أما المعوذتين فلا تصح .

• ويسن أن يقول بعد الوتر : سبحان الملك القدوس ثلاثاً ، ويرفع صوته بالثالثة .

لحديث أبي بن كعب ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِرُ بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ ، كَانَ يُقْرَأُ فِي الْأُولَى بِ {سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى} ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، وَفِي الثَّالِثَةِ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، وَيَقْنُتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ ، فَإِذَا قَرَعَ ، قَالَ عِنْدَ فَرَاعِهِ : سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يُطِيلُ فِي آخِرِهِنَّ ) رواه النسائي .

وروى الدارقطني زيادة بعدها وهي ( رب الملائكة والروح ) وإسناده ضعيف .

قال النووي : يستحب أن يقول بعد الوتر ثلاث مرات : سبحان الملك القدوس . ( المجموع ) .

وقال ابن قدامة : يستحب أن يقول بعد وتره : سبحان الملك القدوس . ثلاثاً ، ويمد صوته بها في الثالثة .

( وَيَقْنُتُ فِيهَا بِحَدِّ الرُّكُوعِ ) .

أي : ويقنت ( فيها ) أي : في الثالثة بعد الركوع .

والمراد بقنوت الوتر : هو الدعاء الذي يدعو به المصلي في آخر ركعة من صلاة الليل (الوتر) .

وقد اختلف العلماء في دعاء القنوت في الوتر ( المقصود الدعاء عقب الركوع أو قبله في صلاة الوتر ) على أقوال :

القول الأول : أن القنوت في الوتر مسنون في جميع السنة .

وهذا قول الشافعية ، وهو المذهب عند الحنابلة

أ- لحديث أبي بن كعب ( أن النبي ﷺ كان يوتر فيقنت قبل الركوع ) رواه النسائي .

ب- ولحديث علي ( أنه ﷺ كان يقول في آخر وتره : اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك ) رواه أبو داود .

وجه الاستدلال : أن استعمال لفظ ( كان ) يدل على مداومته ﷺ على ذلك .

ج- ولحديث الحسن الآتي إن شاء الله ( عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ الْوُتْرِ ) .

وجه الدلالة : أن تعليم النبي ﷺ الحسن هذا الدعاء ليقوله في الوتر ، دليل على استحبابه في جميع العام .

د- قال ابن قدامة : لأنه وتر ، فيشرع فيه القنوت .

القول الثاني : أنه لا يشرع مطلقاً .

وهذا المشهور عن المالكية ، وهو رواية عن ابن عمر .

قالوا : لم ينقل عن النبي ﷺ أنه قنت في الوتر ، وإذا لم ينقل عنه عليه الصلاة والسلام فهذا دليل على أنه لا يستحب مطلقاً .

القول الثالث : أنه يستحب القنوت في الوتر في النصف الأخير من رمضان خاصة

القول الرابع : أنه سنة يفعل أحياناً ويترك أحياناً .

قال الشيخ الألباني : وإنما قلنا أحياناً لأن الصحابة الذين رَوَوْا الوتر لم يذكروا القنوت فيه ، فلو كان يفعله دائماً نقلوه جميعاً .

قال الشيخ العلوان عن قول من قال بالاستحباب مطلقاً طول السنة قال : وفي هذا نظر من وجهين :

الوجه الأول : أنه لم يثبت عن النبي ﷺ شيء في هذا الباب قاله أحمد وغيره ، واستحباب المواظبة على أمر لم يثبت فعله عن النبي ﷺ فيه نظر .

وقد جاءت أحاديث كثيرة تصف وتر رسول الله ﷺ وليس في شيء منها أنه قنت في الوتر ، ولا سيما أن هذه الأحاديث من رواية الملازمين له كعائشة ؓ . فلو كان يقنت كل السنة أو معظمها أو علم أحداً هذا لنقل ذلك إلينا .

الوجه الثاني : أن عمدة القائلين باستحباب القنوت في السنة كلها هو حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما قال : علمني رسول الله

ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر ( اللهم اهديني فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وفي شر ما قضيت ، فإنك تقضي ولا يقضى عليك وإنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت ) رواه أحمد وأهل السنن من طريق أبي إسحاق عن بريد بن أبي مريم عن أبي الحوراء عن الحسن به .  
ورواه أحمد من طريق يونس بن أبي إسحاق عن بريد بن أبي مريم عن أبي الحوراء بمثله . و إسناده جيد ، إلا أن زيادة ( قنوت الوتر ) شاذة .

فقد رواه أحمد في مسنده عن يحيى بن سعيد عن شعبة حدثني بريد بن أبي مريم بلفظ ( كان يعلمنا هذا الدعاء ، اللهم اهديني فيمن هديت ... ) وهذا هو المحفوظ لأن شعبة أوثق من كل من رواه عن بريد فتقدم روايته على غيره ومن قبل تفرد الثقة عن أقرانه الذين هم أوثق منه بدون قيود ولا ضوابط فقد غلط ، ومن أدعى قبول زيادة الثقة إذا لم يخالف روايته ما رواه الآخرون فقد أخطأ . فأئمة الحديث العالمون بعلمه وغوامضه لا يقبلون الزيادة مطلقاً كقول الأصوليين وأكثر الفقهاء ، ولا يردونها بدون قيد ولا ضابط ، بل يحكمون على كل زيادة بما يقتضيه المقام وهذا الصواب في هذه المسألة ، وبيان وجهه له مكان آخر ، فالمقصود هنا ترجيح رواية شعبة على روايتي أبي إسحاق ويونس .

وبعد تحرير هذا وقفت على كلام لابن خزيمة رحمه الله يؤيد ما ذهب إليه ، قال :  
( وهذا الخبر رواه شعبة بن الحجاج عن بريد بن أبي مريم في قصة الدعاء ، ولم يذكر القنوت ولا الوتر . قال : وشعبة أحفظ من عدد مثل يونس بن أبي إسحاق ، وأبو إسحاق لا يعلم أسمع هذا الخبر من بريد أو دلسه عنه . اللهم إلا أن يكون كما يدعي بعض علمائنا أن كل ما رواه يونس عن من روى عنه أبوه أبو إسحاق هو مما سمعه يونس مع أبيه ممن روى عنه . ولو ثبت الخبر عن النبي ﷺ أنه أمر بالقنوت في الوتر أو قنت في الوتر لم يجز عندي مخالفة خبر النبي ﷺ ولست أعلمه ثابتاً .

وقد تقدم قول الإمام أحمد ( لا يصح فيه عن النبي ﷺ شيء ) .  
ولكن ثبت القنوت عن الصحابة رضي الله عنهم على خلاف بينهم ، هل قننت في السنة كلها أم لا ، والحق فيه أنه مستحب في بعض الأحيان ، والأولى أن يكون الترك أكثر من الفعل ، وما يفعله بعض الأئمة من المثابرة عليه فغلط مخالف للسنّة . ( قاله الشيخ العلوان )

- قوله ( بعد الركوع ) ويجوز قبل الركوع .
- قال ابن تيمية : وَأَمَّا الْقُنُوتُ : فَالْأَسْرُ فِيهِ طَرَفَانِ وَوَسْطٌ : مِنْهُمْ مَنْ لَا يَرَى الْقُنُوتَ إِلَّا قَبْلَ الرُّكُوعِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَرَاهُ إِلَّا بَعْدَهُ . وَأَمَّا فُقَهَاءُ أَهْلِ الْحَدِيثِ كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ فَيُجَوِّزُونَ كِلَا الْأَمْرَيْنِ لِمَجِيءِ السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ بِحَمَا . وَإِنْ اخْتَارُوا الْقُنُوتَ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ وَأَقْبَسُ اهـ .
- ويرفع يديه وقد صح عن عمر رضي الله عنه كما أخرجه البيهقي وصححه .

## ١٠) وَيَعْمَلُ مَا وَدَّ

عَنْ أَحْسَنَ بْنِ عَلِيٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- ؛ قَالَ ( عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ الْوُتْرِ : " اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ ، وَفِي شَرِّ مَا قَضَيْتَ ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ، إِنَّهُ لَا يَزِلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ ) رَوَاهُ الْحَمْسَةُ .

وَرَأَى الطَّبْرَايُ وَالْبَيْهَقِيُّ : ( وَلَا يَعْرِ مَنْ عَادَيْتَ ) .  
رَأَى النَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِي آخِرِهِ : ( وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ ) .  
وهذا الحديث حديث صحيح ، لكن لفظة ( قُنُوتِ الْوُتْرِ ) شاذة لا تصح .

- ( قنوت الوتر ) أي : صلاة الوتر التي يصلّيها الإنسان لوحده .
- ( اللهم اهديني ) أي : دلي على الحق ووفقني لسلوكه .
- ( فيمن هديت ) هذا من باب التوسل بنعم الله على من هداه أن ينعم علي أنا أيضاً بالهداية .
- ( وعافني فيمن عافيت ) أي : من الأمراض القلبية والجسدية .

( وتولي ) أي : كن ولياً لنا ، والمراد أريد الولاية الخاصة التي مقتضاها التأيد والنصر .  
 ( وبارك لي ) البركة هي الخير الكثير .  
 ( فيما أعطيت ) أي : من المال والولد والعلم وكل شيء  
 ( وقني شر ما قضيت ) الله يقضي بالخير والشر ، ففي الشر اللهم قني شر الذي قضيته ، والله يقضي بالشر لحكمة بالغة حميدة .  
 ( إنك تقضي ) أي : إن الله يقضي على كل أحد ، لأن له الحكم التام الشامل .  
 ( ولا يقضى عليك ) فلا يقضي عليه أحد .  
 ( إنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت ) هذا كالتعليل لما سبق من قولنا [ وتولنا فيمن توليت ] فإذا تولى الله سبحانه الإنسان فإنه لا يذل ، وإذا عادى الله الإنسان فإنه لا يعز .

### ﴿ وَيَمْسَحُ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ ﴾ .

أي : يسن بعد رفع يديه في الدعاء أن يمسح وجهه بهما .  
 لورود بعض الأحاديث .  
 أ- عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَدَّ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ ، لَمْ يَزِدْهُمَا ، حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ ) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ .  
 ب- وعن ابن عباس ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا تَسْتَوُوا الْجُدْرَ مَنْ نَظَرَ فِي كِتَابِ أَخِيهِ بَعْدَ إِذْنِهِ ، فَإِنَّمَا يَنْظُرُ فِي النَّارِ ، سَلُوا اللَّهَ بِطُوبَى أَكْفِكُمْ ، وَلَا تَسْأَلُوهُ بِظُهُورِهَا ، فَإِذَا فَرَعْتُمْ ، فَأَمْسَحُوا بِهَا وَجُوهَكُمْ ) رواه أبو داود .  
 وهذه الأحاديث وإن كانت ضعيفة لكن يقوي بعضها بعضاً .  
 وقد صحح بعض أئمة العلم في الحديث بعضها ، وبعضهم حسنها ، مثل الحافظ ابن حجر والسيوطي والأمير الصنعاني وغيرهم .  
 وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يشرع مسح الوجه باليدين بعد الدعاء .

وهذا القول هو الصحيح .

لعدم وروده عن النبي ﷺ مع أنه رفع يديه في مواضع كثيرة ولم ينقل أنه مسح وجهه بعد الدعاء .  
 قال ابن تيمية : وأما رفع النبي ﷺ يديه في الدعاء : فقد جاء فيه أحاديث كثيرة صحيحة ، وأما مسحه وجهه بيديه فليس عنه فيه إلا حديث أو حديثان ، لا تقوم بهما حجة .

وقال العز بن عبد السلام : ولا يمسح وجهه بيديه عقب الدعاء إلا جاهل . ( فتاوى العز بن عبد السلام ) .  
 وقال النووي في "المجموع" : ... لا يمسح ؛ وهذا هو الصحيح صححه البيهقي والرافعي وآخرون من المحققين ... والحاصل لأصحابنا ثلاثة أوجه : ( الصحيح ) يُسْتَحَبُّ رَفْعُ يَدَيْهِ دُونَ مَسْحِ الْوَجْهِ .

وقال الشيخ محمد بن عثيمين : مسح الوجه باليدين بعد الدعاء الأقرب أنه غير مشروع ؛ لأن الأحاديث الواردة في ذلك ضعيفة حتى قال شيخ الإسلام رحمه الله : إنما لا تقوم بها الحجة ، وإذا لم تتأكد أو يغلب على ظننا أن هذا الشيء مشروع فإن الأولى تركه ؛ لأن الشرع لا يثبت بمجرد الظن إلا إذا كان الظن غالباً .

فالذي أرى في مسح الوجه باليدين بعد الدعاء أنه ليس بسنة ، والنبي ﷺ كما هو معروف دعا في خطبة الجمعة بالاستسقاء ورفع يديه ، ولم يرد أنه مسح بهما وجهه ، وكذلك في عدة أحاديث جاءت عن النبي ﷺ أنه دعا ورفع يديه ولم يثبت أنه مسح وجهه " انتهى .

وقال الألباني بعد ما ضعف حديثي المسح ، وبين أنهما لا يتقويان بمجموع طرقهما ؛ لشدة الضعف الذي في الطرق : " ومما يؤيد عدم مشروعيته : أن رفع اليدين في الدعاء قد جاء فيه أحاديث كثيرة صحيحة وليس في شيء منها مسحهما بالوجه ، فذلك يدل - إن شاء الله - على نكازته ، وعدم مشروعيته .

### ﴿ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ وَتَرَهُ آخِرَ اللَّيْلِ لِأَنَّ يَخَافُ عَدَمَ الْغِيَامِ ﴾ .

أي : أن الأفضل أن يكون الوتر آخر الليل .



- أ- لقوله ﷺ ( اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا ) رواه مسلم .
- ب- وعن عائشة قالت ( مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَتَتْهُ وَتَرُهُ إِلَى السَّحَرِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .
- ج- وعن جابر قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ، فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .
- فهذا الحديث يدل على أن الوتر يجوز أول الليل ، ويجوز آخر الليل ، وأما الأفضل فله حالتان :
- الأولى :** أن من يخشى أن لا يقوم من آخر الليل فالأفضل له أن يوتر أوله .
- الثانية :** من طمع أن يقوم آخر الليل ، فالأفضل أن يجعله آخر الليل .
- قال النووي :** أنه يجوز الوتر من أول الليل ، ويجوز وسطه ، ويجوز في آخره ، فالليل كله وقت للوتر .
- لكن الأفضل آخر الليل لمن طمع أن يقوم لأنه آخر فعل النبي ﷺ .
- وقال أيضاً :** وهذا هو الصواب، ويُحمل باقي الأحاديث المطلقة على هذا التفضيل الصحيح الصريح، فمن ذلك حديث: (أوصاني خليلي أن لا أنام إلا على وتر) . وهو محمول على من لا يثق بالاستيقاظ .
- الوتر لمن طمع أن يقوم آخر الليل أفضل لأمر :
- أولاً :** لأن صلاة آخر الليل مشهودة ، تشهدا الملائكة .
- ثانياً :** أن الصلاة في آخر الليل هي وقت النزول الإلهي وإجابة الدعاء
- ثالثاً :** ولأن الوتر آخر الليل هو التهجد الذي ذكره الله تعالى في كتابه الكريم كما قال تعالى (وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً ) ، قال ابن كثير : التهجد : ما كان بعد نوم .
- وقال تعالى (إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئاً وَأَقْوَمُ قِيَالاً ) وناشئة الليل : قيام الليل .
- قال شيخ الإسلام ابن تيمية : ناشئة الليل عند أكثر العلماء ، هو إذا قام الرجل بعد نوم ، وليس هو أول الليل ، وهذا هو الصواب ، لأن النبي ﷺ هكذا كان يفعل .
- الصحابة الذين أمرهم النبي ﷺ أن يوتروا قبل النوم ؟
- أمر النبي ﷺ أبا هريرة كما في الصحيحين ، وسيأتي الحديث إن شاء الله .
- وأبي الدرداء كما عند مسلم ، وسيأتي الحديث إن شاء الله .
- وأبي ذر كما عند النسائي .
- فائدة ١ :** حديث طَلْقَ بِنُ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ( لَا وَتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .
- حديث حسن ، حسنه الترمذي والحافظ ابن حجر .
- وهذا الحديث فيه أن الوتر لا يتكرر ، وأن من أوتر فإنه لا يعيد وتره مرة أخرى ، ولا ينقض وتره .**
- وإلى ذلك ذهب أكثر العلماء .
- وقالوا :** أن من أوتر وأراد الصلاة بعد ذلك لا ينقض وتره ويصلي شفعاً شفعاً .
- وذهب بعض العلماء :** إلى نقض الوتر .
- وقالوا : يضيف إليها أخرى ويصلي ما بدا له ، ثم يوتر في آخره .
- واستدلوا بما جاء عن ابن عمر ( أنه كان إذا سئل عن الوتر ، قال : أما أنا فلما أوترت قبل أن أنام ، ثم أردت أن أصلي الليل ، شفعت بواحدة ما ينقض وترتي ، ثم صليت مثنى مثنى ، فإذا قضيت صلاتي أوترت بواحدة ، لأن رسول الله ﷺ أمرنا أن نجعل آخر صلاة الليل الوتر ) رواه أحمد .
- والأول هو الصحيح ، ويدل عليه :**

أ- حديث أن النبي ﷺ صلى بعد وتره ركعتين .

ب- ومحدث أم سلمة : ( أن النبي ﷺ كان يركع ركعتين بعد الوتر ) . رواه الترمذي

● من أراد أن يصلي مع الإمام حتى تنتهي صلاته ، تحصيلاً لفضيلة قوله ﷺ : ( من قام مع الإمام حتى ينصرف ، فكأنما قام ليلة ) وأراد أن يحصل على فضيلة الوتر آخر الليل ، فإنه إذا سلم الإمام قام وأتى بركعة تشفع له صلاته مع الإمام .

**فائدة ٢ :** حكم من نام عن وتره أو نسيه :

اختلف العلماء في ذلك على أقوال :

**القول الأول :** يصليه بعد طلوع الفجر ، وقبل صلاة الصبح .

لحديث أبي سعيد . قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ نَسِيَهِ فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

وهذا القول مروى عن جماعة من الصحابة والتابعين ، وهو قول الإمام مالك .

**القول الثاني :** يقضيه شفعاً نهاراً .

لحديث عائشة : ( كان رسول الله ﷺ إذا غلبه نوم أو وجع عن قيام الليل ، صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة ) رواه مسلم .

والنبي ﷺ كان يقوم الليل إحدى عشرة ركعة .

**القول الثالث :** يقضيه نهاراً وترّاً .

وبه قال طاووس ، ومجاهد ، والشعبي .

لحديث أبي سعيد السابق .

ولأن القضاء يحكي الأداء .

**القول الرابع :** يقضيه إذا تركه نوماً أو نسياناً إذا استيقظ أو إذا ذكر في أي وقت كان ، ليلاً أو نهاراً .

وهذا قول الشافعية ، والحنابلة .

أ- لظاهر حديث أبي سعيد السابق ( مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ نَسِيَهِ فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ ) .

ب- ولعموم قوله ﷺ ( من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ) فهذا عام يدخل فيه كل صلاة فرض أو نافلة ، وهو في الفرض

أمر فرض ، وفي النفل أمر ندب .

وهذا مذهب ابن حزم . **وهو الراجح .**

● حكم من ترك الوتر عمداً :

في حديث أبي سعيد السابق تقيد القضاء فيمن نام عن وتره أو نسيه ، فمفهومه أن المتعمد لا يقضيه ، وهذا هو الحق ، ورجحه ابن حزم .

وقد روى ابن خزيمة عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال ( من أدركه الصبح ولم يوتر ، فلا وتر له ) .

وأصل الحديث في صحيح مسلم بدون هذا اللفظ ، وهو محمول على التعمد دون النوم والنسيان في أصح أقوال العلماء .

**﴿ وَيُكْرَهُ تَنْسِيَهُ فِي هَيْرِ الْوُتْرِ ﴾ .**

أي : يكره القنوت في أي صلاة من الصلوات إلا الوتر .

وحكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم .

عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ الْأَشْجَعِيِّ ﷺ قَالَ : ( قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ! إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ

، أَفَكَانُوا يَفْتَنُونَ فِي الْفَجْرِ ؟ قَالَ : أَيْ بُنَيَّ ، مُحَدَّثٌ ) رَوَاهُ الْخُمْسَةُ ، إِلَّا أَبَا دَاوُدَ .

**قوله ( أَيْ بُنَيَّ ، مُحَدَّثٌ )** أي : إن القنوت في الفجر بدعة ، والمراد الدوام عليه من غير سبب ، لأن النبي ﷺ لم يفعله ولا الخلفاء

الراشدون .

والنبي ﷺ قنت شهراً يدعو على حيٍّ من أحياء العرب ثم تركه ، كما سيأتي إن شاء الله .

**وذهب بعض العلماء :** إلى استحباب القنوت في صلاة الصبح .

وهو مذهب الشافعي .

لحديث أنس . قال ( ما زال رسول الله ﷺ يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا ) رواه أحمد وهو حديث لا يصح .

والراجح أنه لا يشرع القنوت في غير الوتر إلا أن تنزل بالمسلمين نازلة كما سيأتي إن شاء الله .

**( إِنْ أَنْزَلَ اللَّهُ نَزْلًا عَلَى رَسُولِهِ فَإِنَّ أُولَئِكَ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ )**

أي : أن يشرع القنوت إذا نزل بالمسلمين نازلة .

أ- لحديث أنس بن مالك رضي الله عنه ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الْفُجْرِ ، يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءِ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ ، ثُمَّ تَرَكَهُ ) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

ب- وَعَنْهُ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَقْنُتُ إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمٍ ، أَوْ دَعَا عَلَى قَوْمٍ ) صَحَّحَهُ ابْنُ حُرَيْثٍ .

ج- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ ( قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا مُتَتَابِعًا فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ، إِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ ، يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ ، عَلَى رِغْلٍ ، وَذَكْوَانَ ، وَعُصَيَّةٍ ، وَيُؤْمِنُ مَنْ خَلْفَهُ ) . رواه أبو

داود ، وصححه ابن القيم

د- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ الْأَشْجَعِيِّ رضي الله عنه قَالَ : ( قُلْتُ لِأَيِّ : يَا أَبَتِ ! إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَيُّ بَكْرٍ ، وَعَمْرٍ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، أَفَكَانُوا يَقْنُتُونَ فِي الْفَجْرِ ؟ قَالَ : أَيْ بَنِي ، مُخَدَّتْ ) رَوَاهُ الْحُمْسِيُّ ، إِلَّا أَبَا دَاوُدَ .

فهذه الأحاديث تدل على مشروعية الدعاء والقنوت في الفرائض إذا نزلت بالمسلمين نازلة .

وهذا مذهب أحمد وجماعة .

لهذه الأحاديث ، فهي واضحة أن النبي ﷺ قنت لنازلة ثم تركه .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يشرع دائماً وخاصة في الفجر .

هذا مذهب الشافعي .

لحديث ( أما الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا ) .

● اختلف العلماء القائلون بمشروعية القنوت في النوازل فيمن يشرع له القنوت عند النوازل على قولين :

**القول الأول :** أن القنوت للنازلة إنما يشرع للإمام الأعظم دون غيره من آحاد الناس .

وهذا قول الحنفية والمشهور عند الحنابلة .

وهو المذهب .

أ- لأن النبي ﷺ لما قنت لم يقنت أحد سواه من مساجد المدينة .

ب- والنبي ﷺ قنت بأصحابه عند حدوث النازلة ولم يأمرهم بالقنوت في حال الانفراد .

**القول الثاني :** أن القنوت للنازلة مشروع لكل مصل .

وهذا مذهب الشافعية ، وهو اختيار ابن تيمية .

أ- لحديث مالك بن الحويرث في قوله ﷺ ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) رواه البخاري .

**وجه الدلالة :** أن القنوت قد ثبت عن النبي ﷺ في الصلاة للنازلة ، فيشرع لآحاد الناس اقتداء به في ذلك .

ب- أن ذلك إنما استحب لحادث يخاف ضرره ، فلم يختص به الإمام ، كما لم يختص بصلاة الاستسقاء والزلازل .

وهذا القول هو الراجح .

● **في أي الصلوات يكون القنوت ؟**

يقنت في جميع الصلوات ، لأن ذلك ثبت عن النبي ﷺ .

### القنوت في جميع الصلوات :

عن ابن عباس رضي الله عنه قال : ( قنت رسول الله ﷺ شهراً متتابعاً في الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح في دبر كل صلاة ، إذا قال : سمع الله لمن حمده في الركعة الأخيرة ) رواه أبو داود .

### القنوت في الظهر والعشاء والفجر :

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : ( لأقربن بكم صلاة رسول الله ﷺ ، فكان أبو هريرة يقنت في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر والعشاء الآخرة وصلاة الصبح ، بعد ما يقول : سمع الله لمن حمده ، يدعو للمؤمنين ويلعن الكفار ) متفق عليه .

### القنوت في صلاة المغرب والفجر :

عن البراء رضي الله عنه قال : ( أن النبي ﷺ كان يقنت في صلاة المغرب والفجر ) رواه مسلم .

وعن أنس رضي الله عنه قال : ( كان القنوت في المغرب والفجر ) رواه البخاري .

### القنوت في الفجر :

عن أنس رضي الله عنه قال : ( ... فذكر حديث القراء الذين قتلوا ، ثم قال : فدعا النبي ﷺ شهراً في صلاة الغداة ) رواه البخاري

وعن ابن عمر ( أنه سمع رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع من الركعة الأخيرة من الفجر ) رواه البخاري .

هذا وقد اضطربت أقوال العلماء في تعيين الصلاة التي يقنت فيها :

فمنهم من قال : إنه منسوخ .

ومنهم من قال : إلا في المغرب والفجر .

وذهب آخرون : إلى أنه منسوخ إلا الفجر فقط .

والصواب أنه مشروع في الصلوات كلها .

قال النووي : الصَّحِيحُ فِي مَذْهَبِنَا أَنَّهَا إِنْ تَرَكْتُ (عني النازلة) قَنَنْتُ فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ . ( المجموع ) .

وقال ابن تيمية : يُشْرَعُ أَنْ يَقْنُتَ عِنْدَ النَّوَازِلِ يَدْعُوَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَدْعُو عَلَى الْكُفَّارِ فِي الْفَجْرِ وَفِي غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ .

وقال علماء اللجنة الدائمة للإفتاء : ثبت أن النبي ﷺ كان يقنت في النوازل ، يدعو على المعتدين من الكفار ويدعو للمستضعفين من

المسلمين بالخلاص والنجاة من كيد الكافرين وأسرهم ، ثم ترك ذلك ولم يخص بالقنوت فرضاً دون فرض " انتهى

وقال الشيخ ابن باز : قنوت النوازل سنة مؤكدة في جميع الصلوات ، وهو الدعاء على الظالم بأن يحزيه الله ويذله ويهزم جمعه ويشنت شمله

، وينصر المسلمين عليه .

وقال الشيخ ابن عثيمين : القنوت في النوازل مشروع في جميع الصلوات كما صح ذلك عن النبي ﷺ ، وليس خاصاً بصلاة الفجر

والمغرب ، وليس خاصاً بليلة أو يوم معين من الأسبوع ، بل هو عام في كل أيام الأسبوع . ( نور على الدرب ) .

● استثنى بعض العلماء صلاة الجمعة ، فقالوا : لا يشرع القنوت فيها ، وهذا اختيار ابن تيمية .

واستدلوا بأن الأحاديث الواردة في القنوت لم تذكر صلاة الجمعة ضمن الصلوات التي قنت فيها النبي ﷺ ، فيقتصر على الوارد .

وأيضاً يستغنى بالدعاء في الخطبة عن القنوت في الصلاة لتحصيل المقصود في موضع يشرع فيه الدعاء .

فعن طاوس ومكحول والنخعي أنه بدعة.

وأكرهه عطاء والحسن وقتادة.

وعن الإمام مالك رحمه الله أنه سأل ابن شهاب عن القنوت يوم الجمعة فقال : محدث . ( الاستذكار ) .

وعنه أيضاً قال : كان الناس في زمن بني أمية يقنتون في الجمعة ، وما ذلك بصواب . ( الاستذكار ) .

وقال المرداوي : "وَعَنْهُ - يعني الإمام أحمد - يَقْنُتُ فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوباتِ خِلَا الْجُمُعَةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ اخْتَارَهُ

الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ [ابن تيمية] ، وَقِيلَ : يَقْنُتُ فِي الْجُمُعَةِ أَيْضًا اخْتَارَهُ الْقَاضِي" انتهى باختصار.

وقال ابن المنذر : اختلف أهل العلم في القنوت في الجمعة ، فكرهت طائفة القنوت في الجمعة ، ومن كان لا يقنت في صلاة الجمعة : علي بن أبي طالب ، والمغيرة بن شعبة ، والنعمان بن بشير ، وبه قال عطاء ، والزهري ، وقتادة ، ومالك ، وسفيان الثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وقال أحمد : بنو أمية كانت تقنت .  
وروي عن محمد بن علي ، قال : القنوت في الفجر ، والجمعة ، والعيد ، وكل صلاة يجهر فيها بالقراءة . قال ابن المنذر : بالقول الأول أقول . ( الأوسط ) .

#### • متى يكون القنوت ؟

يشرع في آخر ركعة من الصلاة بعد الركوع وقبله .  
وأكثر الأحاديث وأقواها على أنه بعده .

#### أحاديث قنوته بعد الركوع :

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : ( لأقرب صلاة النبي ﷺ ، فكان أبو هريرة يقنت في الركعة الأخيرة بعد ما يقول : سمع الله لمن حمده ) .  
وعن محمد بن سيرين قال : ( سئل أنس : أقنت النبي ﷺ في الصبح ؟ قال : نعم . فقيل : أقنت قبل الركوع أو بعد الركوع ؟ قال : بعد الركوع ببسر ) . رواه البخاري

#### قوله : ( بعد الركوع ببسر ) :

قيل : أي قنت أياماً يسيره بعد الركوع ، وهي شهر كما في الروايات .  
وقيل : أي قنت بعد الركوع يسيراً ، وقبل الركوع كثيراً .

#### أحاديث قنوته قبل الركوع :

عن أنس رضي الله عنه وقد سئل عن القنوت بعد الركوع أو عند فراغه من القراءة ؟ قال : ( بل عند الفراغ من القراءة ) . رواه البخاري  
• يشترط القنوت مدة النازلة إن كانت ذات وقت .

قال الشيخ ابن عثيمين : قنوت النوازل ليس هو قنوت الوتر الذي علمه النبي ﷺ الحسن بن علي وهو ( اللهم اهدنا فيمن هديت ) ، فإن هذا لا يشرع في قنوت النوازل لأن الوارد عن النبي ﷺ في قنوت النوازل : أن يكون دعاؤه في نفس النازلة التي قنت من أجلها .  
( فتاوى نور على الدرب ) .

#### • لا يستحب التطويل في دعاء قنوت النازلة .

أما حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال ( أفضل الصلاة طول القنوت ) رواه مسلم .

قال النووي : المراد بالقنوت هنا طول القيام باتفاق العلماء فيما علمت . أ.هـ

فليس المراد من الحديث بالقنوت : الدعاء بعد الرفع من الركوع ، وإنما المراد به طول القيام .

#### • يجهر الإمام سواء كانت الصلاة جهرية أو سرية ، ويؤمن المأموم ، وترفع الأيدي فيه ، ولا يمسح بها الوجه .

فالجهر ، فظاهر من الأدلة السابقة ، إذ لو لم يكن يجهر رسول الله ﷺ بالدعاء لما عرف بما ذا كان يدعو ، ثم إن الغاية من الجهر إسماع المؤمنين وتأمينهم على دعائه ﷺ ولا يتحصل ذلك إلا بالجهر .

لذلك قال الحافظ ابن حجر : وظهر لي أن الحكمة في جعل قنوت النازلة في الاعتدال دون السجود مع أن السجود مظنة الإجابة ... أن المطلوب من قنوت النازلة أن يشارك المأموم الإمام في الدعاء ولو بالتأمين ، ومن ثم اتفقوا على أن يجهر به .

#### • يسن أن يدعو بالنازلة بما يناسب الحال ، ولا ينبغي أن يطيل .

كان النبي ﷺ يقول : ( اللهم نج الوليد بن الوليد ، اللهم نج سلمة بن هشام ، اللهم نج عياش بن أبي ربيعة ، اللهم نج المستضعفين من المؤمنين ، اللهم اشد وطأتك على مضر ) .

( والتهنئة لشيخه ) .

أي : ومن التطوعات صلاة التراويح ، وهي سنة مؤكدة .

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : ( مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
( إِيمَانًا ) أي تصديقاً بوعده الله بالتواب عليه . ( وَاحْتِسَابًا ) أي طلباً للأجر لا لقصد آخر من رياء أو نحوه . ( غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ )  
( ظاهره يتناول الصغائر والكبائر ، لكن أكثر العلماء على أن المراد الصغائر [ وسبقت المسألة ] .

**قال النووي :** وَالْمُرَادُ بِقِيَامِ رَمَضَانَ صَلَاةَ التَّرَاوِيحِ ، وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى اسْتِحْبَابِهَا .

ب- عن عائشة قالت: (صلى النبي ﷺ في المسجد في شهر رمضان ومعه ناس، ثم صلى الثانية فاجتمع الناس أكثر من الأولى، فلما كانت الثالثة أو الرابعة امتلأ المسجد حتى غص بأهله، فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ، فجعل الناس ينادونه فقال: أما إنه لم يخف علي أمركم ، ولكن خشيت أن تكتب عليكم) .

زاد البخاري ( فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك ) .

**قال النووي :** هي سنة بالاتفاق .

وفي الحديث ( من قام مع الإمام حتى ينصرف كتبت له قيام ليلة ) .

● سميت بالتراويح :

**قال ابن حجر :** سميت الصلاة في جماعة في ليالي رمضان التراويح ، لأنهم أول ما اجتمعوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليمتين .

● وأول من جمع الناس عليها عمر .

فقد روى البخاري عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه لَيْلَةَ فِي رَمَضَانَ ، إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَإِذَا النَّاسُ أَوْزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ ، وَيُصَلِّي الرَّجُلُ فَيُصَلِّي بِصَلَاتِهِ الرَّهْطُ فَقَالَ عُمَرُ إِنِّي أَرَى لَوْ جَمَعْتُ هَؤُلَاءِ عَلَى قَارِيٍّ وَاحِدٍ لَكَانَ أَمْثَلُ . ثُمَّ عَزَمَ فَجَمَعَهُمْ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ ، ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ لَيْلَةَ أُخْرَى ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ قَارِيهِمْ ، قَالَ عُمَرُ نِعْمَ الْبِدْعَةُ هَذِهِ ) .

( أَوْزَاعٌ ) يسكنون الواو ، أي : جماعة متفرقون .

قوله ( فجمعهم على أبي بن كعب ) أي جعله لهم إماماً ، وكأنه اختاره عملاً بقوله ﷺ ( يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله ) وقال عمر : ( أقرؤنا أبي ) .

● يشرع للنساء حضورها .

وقد روى سعيد بن منصور من طريق عروة ( أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بالرجال ، وكان تميم الداري يصلي بالنساء ) .

● قوله ( عشرون ) أي : ركعة .

وهذا قول الحنفية ، وهو قول بعض المالكية ، ومذهب الشافعية ، والحنابلة .

أ- لحديث ابن عباس ( أن النبي ﷺ كان يصلي في رمضان عشرين ركعة غير الوتر ) رواه ابن أبي شيبة .

قال البيهقي : ضعيف .

وقال الحافظ في الفتح : إسناده ضعيف .

ب- ما جاء عن السائب بن يزيد قال ( كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب بعشرين ركعة ) رواه البيهقي .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن عدد ركعات صلاة التراويح ست وثلاثون ركعة .

واستدلوا بأن هذا هو عمل أهل المدينة .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن عدد ركعات صلاة التراويح مع الوتر إحدى عشرة ركعة .

أ- لحديث عائشة قالت ( ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة ) رواه مسلم .

ب- وجاء عند مالك في الموطأ عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنه قال ( أمر عمر بن الخطاب أبي بن كعب وقيماً الداري أن

يقوموا للناس بإحدى عشرة ركعة ) .

وهذا القول هو الراجح .

ولكن هذا الفعل منه ﷺ لا يدل على وجوب هذا العدد ، فتجاوز الزيادة ، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية : له أن يصلي عشرين ركعة ، كما هو مشهور من مذهب أحمد والشافعي ، وله أن يصلي ستاً وثلاثين ، كما هو مذهب مالك ، وله أن يصلي إحدى عشرة ركعة ، وثلاث عشرة ركعة .

ثم استمر المسلمون ، بعد ذلك يصلون صلاة التراويح كما صلاها الرسول ، وكانوا يصلونها كيفما اتفق لهم ، فهذا يصلي بجمع ، وذاك يصلي بمفرده ، حتى جمعهم عمر بن الخطاب على إمام واحد يصلي بهم التراويح ، وكان ذلك أول اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان .

ومن الأدلة الواضحة على أن صلاة الليل ومنها صلاة التراويح غير مقيدة بعدد :

حديث ابن عمر ( أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن صلاة الليل فقال رسول الله ﷺ : صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى ) .

ونظرة إلى أقوال العلماء في المذاهب المعتبرة تبين لك أن الأمر في هذا واسع ، وأنه لا حرج في الزيادة على إحدى عشرة ركعة :

قال السرخسي وهو من أئمة المذهب الحنفي : فإنها عشرون ركعة سوى الوتر عندنا . ( المبسوط ) ( ٢ / ١٤٥ ) .

وقال ابن قدامة : والمختار عند أبي عبد الله (يعني الإمام أحمد) رحمه الله ، فيها عشرون ركعة ، وبهذا قال الثوري ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، وقال مالك : ستة وثلاثون .

وقال النووي : صلاة التراويح سنة بإجماع العلماء ، ومذهبنا أنها عشرون ركعة بعشر تسليمات وتجاوز منفرداً وجماعة . "المجموع" (٣١/٤)

فهذه مذاهب الأئمة الأربعة في عدد ركعات صلاة التراويح وكلهم قالوا بالزيادة على إحدى عشرة ركعة ، ولعل من الأسباب التي جعلتهم يقولون بالزيادة على إحدى عشرة ركعة :

أولاً : أهم رأوا أن حديث عائشة ؓ لا يقتضي التحديد بهذا العدد .

ثانياً : وردت الزيادة عن كثير من السلف .

ثالثاً : أن النبي ﷺ كان يصلي إحدى عشرة ركعة وكان يطيلها جداً حتى كان يستوعب بها عامة الليل ، بل في إحدى الليالي التي صلى فيها النبي ﷺ صلاة التراويح بأصحابه لم ينصرف من الصلاة إلا قبيل طلوع الفجر حتى خشي الصحابة أن يفوتهم السحور ، وكان الصحابة ﷺ يحبون الصلاة خلف النبي ﷺ ولا يستطيعونها ، فرأى العلماء أن الإمام إذا أطال الصلاة إلى هذا الحد شق ذلك على المأمومين وربما أدى ذلك إلى تنفيرهم فأروا أن الإمام يخفف من القراءة ويزيد من عدد الركعات .

والحاصل : أن من صلى إحدى عشرة ركعة على الصفة الواردة عن النبي ﷺ فقد أحسن وأصاب السنة ، ومن خفف القراءة وزاد عدد الركعات فقد أحسن ، ولا إنكار على من فعل أحد الأمرين . ( الإسلام سؤال وجواب ) .

## ( تَفْعَلُ فِي جَمَاعَةٍ ) .

أي : تصلي التراويح جماعة .

فصلاة التراويح في المسجد جماعة أفضل من صلاحها في البيت .

أ- لحديث عائشة رضي الله عنها ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ ، ثُمَّ صَلَّى مِنَ الْقَابِلَةِ ، فَكَثُرَ النَّاسُ ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلِ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ : ( قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ ، وَلَمْ يَمْتَنِعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ ) وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ ) متفق عليه .

فهذا يدل على أن صلاة التراويح في جماعة مشروعة بسنة النبي ﷺ ، غير أنه تركها خشية أن تفرض على الأمة ، فلما مات النبي ﷺ زال

هذا المذود ، لاستقرار الشريعة.

ب- وعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ - يعني في صلاة التراويح - حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ ) رواه الترمذي .

ج- وعن عبد الرحمن بن عبد القاري قال ( خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه لَيْلَةً فِي رَمَضَانَ إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَإِذَا النَّاسُ أَوْزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ ، يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ ، وَيُصَلِّي الرَّجُلُ فَيُصَلِّي بِصَلَاتِهِ الرَّهْطُ ، فَقَالَ عُمَرُ : إِنِّي أَرَى لَوْ جُمِعَتْ هَؤُلَاءِ عَلَى قَارِيٍّ وَاحِدٍ لَكَانَ أَكْمَلَ ، ثُمَّ عَزَمَ فَجَمَعَهُمْ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ ) رواه البخاري .  
قوله : ( أَكْمَلَ ) أي أفضل .

قال الحافظ : " قَالَ ابْنُ التَّيْنِ وَغَيْرُهُ اسْتَنْبَطَ عُمَرُ ذَلِكَ مِنْ تَقْرِيرِ النَّبِيِّ ﷺ مَنْ صَلَّى مَعَهُ فِي تِلْكَ اللَّيَالِي ، وَإِنْ كَانَ كَرِهَ ذَلِكَ لَهُمْ فَإِنَّمَا كَرِهَهُ خَشْيَةً أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْهِمْ ، فَلَمَّا مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ خَصَلَ الْأَمْنُ مِنْ ذَلِكَ ، وَرَجَحَ عِنْدَ عُمَرَ ذَلِكَ لِمَا فِي الْإِخْتِلَافِ مِنْ إِفْرَاقِ الْكَلِمَةِ ، وَلِأَنَّ الْجَمَاعَةَ عَلَى وَاحِدٍ أَنْشَطُ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُصَلِّينَ ، وَإِلَى قَوْلِ عُمَرَ جَنَحَ الْجُمْهُورُ . ( فتح الباري ) .

وقال النووي : صلاة التراويح سنة لإجماع العلماء ... وَتُجَوِّزُ مُنْفَرِدًا وَجَمَاعَةً ، وَأَيُّهُمَا أَفْضَلُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ مَشْهُورَانِ ، الصَّحِيحُ بِاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ أَنَّ الْجَمَاعَةَ أَفْضَلُ . الثَّانِي : الْإِنْفِرَادُ أَفْضَلُ . ( المجموع ) .

وقال الشيخ ابن عثيمين : وكان النبي ﷺ أول من سن الجماعة في صلاة التراويح في المسجد ، ثم تركها خوفاً من أن تفرض على أمته ... ثم ذكر الحديثين السابقين ، ثم قال :

ولا ينبغي للرجل أن يتخلف عن صلاة التراويح لينال ثوابها وأجرها ، ولا ينصرف حتى ينتهي الإمام منها ومن الوتر ، ليحصل له أجر قيام الليل كله . ( مجالس شهر رمضان ) .

وقال الألباني : وتشرع الجماعة في قيام رمضان ، بل هي أفضل من الانفراد ، لإقامة النبي ﷺ لها بنفسه ، وبيانه لفضلها بقوله .  
وإنما لم يقم بهم ﷺ بقية الشهر خشية أن تفرض عليهم صلاة الليل في رمضان ، فيعجزوا عنها كما جاء في حديث عائشة في "الصحيحين" وغيرهما . وقد زالت هذه الخشية بوفاته ﷺ بعد أن أكمل الله الشريعة ، وبذلك زال المعلول ، وهو ترك الجماعة في قيام رمضان ، وبقي الحكم السابق ، وهو مشروعية الجماعة ، ولذلك أحياها عمر رضي الله عنه كما في "صحيح البخاري" . (قيام الليل)  
وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) وَقَدْ وَاطَبَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَالْمُسْلِمُونَ مِنْ زَمَنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَلَى صَلَاةِ التَّارَوِيحِ جَمَاعَةً ، وَكَانَ عُمَرُ رضي الله عنه هُوَ الَّذِي جَمَعَ النَّاسَ فِيهَا عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ .

قال النووي : وَاجْتَلَوْا فِي أَنَّ الْأَفْضَلَ صَلَاتُهَا مُنْفَرِدًا فِي بَيْتِهِ أَمْ فِي جَمَاعَةٍ فِي الْمَسْجِدِ ؟  
فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَجْهُهُ أَصْحَابُهُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرُهُمْ : الْأَفْضَلُ صَلَاتُهَا جَمَاعَةً كَمَا فَعَلَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَالصَّخَابَةِ رضي الله عنه وَاسْتَمَرَ عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مِنَ الشَّعَائِرِ الظَّاهِرَةِ فَأَشْبَهَ صَلَاةَ الْعِيدِ . وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو يُوسُفَ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرُهُمْ : الْأَفْضَلُ فُرَادَى فِي الْبَيْتِ لِقَوْلِهِ ﷺ : (أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ) . (شرح مسلم)

## ( مع الأثر بعد العشاء في رمضان ) .

مفهومه أنها لا تشرع في غير رمضان ، بل هي من البدع .

لكن لو صلى الإنسان جماعة في غير رمضان في بيته أحياناً جاز ، إذا لم يتخذ ذلك سنة راتبة ، لفعل النبي ﷺ .

فقد صلى ﷺ مع حذيفة .

عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما ، قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَأَفْتَتَحَ الْبَقْرَةَ ، فَقُلْتُ : يَرْكَعُ عِنْدَ الْمَقَّةِ ، ثُمَّ مَضَى . فَقُلْتُ : يُصَلِّي بِهَا فِي رَكْعَةٍ فَمَضَى ، فَقُلْتُ : يَرْكَعُ بِهَا ، ثُمَّ افْتَتَحَ الْبَسَاءَ فَقَرَأَهَا ، ثُمَّ افْتَتَحَ آلَ عِمْرَانَ فَقَرَأَهَا ، يَقْرَأُ مُتَرَبِّعاً : إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ فِيهَا تَسْبِيحٌ سَبَّحَ ، وَإِذَا مَرَّ بِسُورَةٍ سَأَلَ ، وَإِذَا مَرَّ بِتَعْوِذٍ تَعَوَّذَ ، ثُمَّ رَكَعَ ، فَجَعَلَ يَقُولُ : ((سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ)) فَكَانَ رُكُوعُهُ نَحْوًا مِنْ قِيَامِهِ ، ثُمَّ قَالَ : ((سَبَّحَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ)) ثُمَّ قَامَ طَوِيلًا قَرِيبًا بِمَا رَكَعَ ، ثُمَّ سَجَدَ ، فَقَالَ : ((سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى)) فَكَانَ سُجُودُهُ قَرِيبًا مِنْ



قيامه . رواه مسلم .

**وصلى مع ابن مسعود .**

عن ابن مسعود رضي الله عنه ، قَالَ ( صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ حَتَّى هَمَمْتُ بِأَفْرِ سُوءٍ ! قِيلَ : وَمَا هَمَمْتَ بِهِ ؟ قَالَ : هَمَمْتُ أَنْ أَجْلِسَ وَأَدْعُهُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

**وصلى مرة بابن عباس .**

عن ابن عباس . قَالَ ( بَيْتٌ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ بِنْتُ الْحَارِثِ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا ، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى مَنْزِلِهِ ، ... ثُمَّ قَامَ فَمُتُّ عَنْ يَسَارِهِ ، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ ) متفق عليه .

**وصلى مع أنس .**

عن أنس ( أَنَّ جَدَّتَهُ مَلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْعَامٍ صَنَعَتْهُ لَهُ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ « قُومُوا فَلَا ضَلَّ لَكُمْ » . قَالَ أَنَسٌ فَمُتُّ إِلَى خَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولٍ مَا لَيْسَ ، فَتَضَخْتُ بِمَاءٍ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَّقْتُ وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ ، وَالْعَجُوزَ مِنْ وَرَائِنَا ، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ ) متفق عليه .

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : صلاة التطوع في جماعة نوعان :**

**أحدهما :** ما تسن له الجماعة الراتبية كالكسوف ، والاستسقاء ، وقيام رمضان ، فهذا يفعل في الجماعة دائماً كما مضت به السنة .  
**الثاني :** ما لا تسن له الجماعة الراتبية كقيام الليل ، والسنن الرواتب ، وصلاة الضحى ، وتحية المسجد ونحو ذلك . فهذا إذا فعل جماعة أحياناً جاز ، وأما الجماعة الراتبية في ذلك فغير مشروعة بل بدعة مكروهة ، فإن النبي ﷺ والصحابة والتابعين لم يكونوا يعتادون الاجتماع للرواتب على ما دون هذا ، والنبي ﷺ إنما تطوع في ذلك في جماعة قليلة أحياناً ، فإنه كان يقوم الليل وحده ، لكن لما بات ابن عباس عنده صلى معه ، وليلة أخرى صلى معه حذيفة ، وليلة أخرى صلى معه ابن مسعود ، وكذلك صلى عند عتبان بن مالك الأنصاري في مكان يتخذة مصلى صلى معه ، وكذلك صلى بأنس وأمه واليتيم . وعامة تطوعاته إنما كان يصليها منفرداً .  
**وقال الشيخ ابن عثيمين :** والحاصل : أنه لا بأس أن يصلي الجماعة بعض النوافل جماعة ، ولكن لا تكون هذه سنة راتبية كلما صلوا السنة صلوها جماعة ؛ لأن هذا غير مشروع .

**( ثُمَّ أَلَسْنُ الْرَّاتِبِيَّةَ : رَكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَهَا ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْغُرُبِ ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْمِشَاءِ ، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَهُمَا أَكْثَرُ ) .**

أي : بعد التراويح السنن الرواتب .

والسنن الرواتب : هي التي تُصلى قبل الفريضة أو بعدها .

وعدها : عشر .

لحديث ابن عمر ، رضي الله عنهما . قَالَ ( صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ ) متفق عليه .

وفي لفظ ( فَأَمَّا الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ وَالْجُمُعَةُ فَصَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِهِ ) .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن السنن الراتبية ١٢ ركعة (بزيادة ركعتين قبل الظهر فتكون أربعاً) .

وهذا قول الحنفية ، واختاره ابن تيمية .

أ- لحديث أم حبيبة . قَالَتْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يُصَلِّيَ لِلَّهِ كُلَّ يَوْمٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً تَطَوُّعًا غَيْرَ فَرِيضَةٍ إِلَّا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ أَوْ إِلَّا بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ ) . قَالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ فَمَا بَرِحْتُ أُصَلِّيهِنَّ بَعْدُ . رواه مسلم .

وللترمذي نحوه وزاد ( أَرَبْعًا قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ) .

ب-ولحديث عائشة. قالت (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْ قَبْلِ الْعَدَاةِ) رواه البخاري.

وهذا هو الصحيح.

● قوله ( ... رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ .... ) وفي حديث عائشة (كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ).

قال الحافظ : وهو محمول على أن كل واحد منهما وصف ما رأى، قال: ويحتمل أن يكون نسي ابن عمر ركعتين من الأربع. قال الحافظ

-رحمه الله-: هذا الاحتمال بعيد، والأولى أن يُحتمل على حالين، فكان تارة يصلي ثنتين، وتارة يصلي أربعاً.

وقيل: هو محمول على أنه كان في المسجد يقتصر على ركعتين، وفي بيته يصلي أربعاً، ويحتمل أن يكون يصلي إذا كان في بيته ركعتين، ثم يخرج إلى المسجد، فيصلّي ركعتين، فرأى ابن عمر ما في المسجد، دون ما في بيته، واطلعت عائشة على الأمرين، ويقوّي الأول ما رواه أحمد، وأبو داود من حديث عائشة ( كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً، ثم يخرج ) قال أبو جعفر الطحاوي : الأربع كانت في كثير من أحواله، والركعتان في قليلها.

● قوله ( وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ ) دليل على أن راتبة الظهر البعيدة ركعتان.

وذهب بعض العلماء إلى أنها أربع ركعات.

لحديث أم حبيبة. قالت: قال ﷺ (مَنْ حَافَظَ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ) رواه أبوداود، لكنه حديث ضعيف. وعلى فرض صحته: فتكون هاتين الركعتين غير مؤكدتين.

● ورد الحديث في فضل السنن الرواتب، وأن من حافظ عليها بني له بيت في الجنة، وأن ذلك من أسباب دخول الجنة.

كما في حديث أم حبيبة السابق ( مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ يُبْنَى لَهُ بِهِنَّ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ ) .

قَالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ فَمَا تَرَكْتُهُنَّ مُنْذُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ) رواه مسلم.

● اختلف العلماء: هل هذا الأجر لمن فعلها بصفة دائمة، أم كل يوم له أجره؟

لفظ حديث أم حبيبة (مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ يُبْنَى لَهُ بِهِنَّ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ) أي: أن من صلى الرواتب الاثنتي عشرة ركعة - ولو يوماً واحداً من عمره - بنى الله له بيتاً في الجنة، وأن من حافظ عليها لأيام كثيرة كان له من البيوت في الجنة بعدد تلك الأيام التي حافظ عليها.

والأخذ بظاهر هذا اللفظ هو ما يبدو من قول عائشة رضي الله عنها (من صلى أول النهار اثنتي عشرة ركعة بني له بيت في الجنة) رواه ابن أبي شيبة في (المصنف).

وكذلك هو ما يظهر من قول أبي هريرة رضي الله عنه قال (ما من عبد مسلم يصلي في يوم اثنتي عشرة ركعة تطوعاً إلا بني له بيت في الجنة) رواه أحمد.

وهو أيضاً ما يبدو من تبويب الإمام الترمذي رحمه الله في جامعه (١/ ٥٣٧) على هذا الحديث بقوله:

(باب ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة من السنة ما له فيه من الفضل).

وبوب عليه ابن حبان في " صحيحه " (٦/ ٢٠٤) بقوله:

(ذكر بناء الله جل وعلا بيتاً في الجنة لمن صلى في اليوم واللييلة اثنتي عشرة ركعة سوى الفريضة).

فكل هذه النقول جاءت بصيغة المطلق (في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة)، وهذا يدل على أن المحافظة على هذه الرواتب في يوم واحد فقط كاف لبناء بيت في الجنة.

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: هل من صلاها وداوم عليها في اليوم الذي يصلي فيه يبني له هذا البيت في الجنة، أم أنه لو صلى مثلاً ثلاثة أيام يبني له ثلاثة بيوت، أم ماذا؟

فأجاب رحمه الله:

" من صلى اثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة بنى الله له بيتاً في الجنة على الجميع، فإذا حافظ عليها، صار كل يوم يمضي يبني له بيت في الجنة

" انتهى باختصار .

وقال أيضاً رحمه الله: وظاهر الحديث أنه لا تشتط المحافظة على هذه الركعات، وأن الإنسان إذا صلاها يوماً واحداً: بنى الله له بيتاً في الجنة.

وجاء حديث أم حبية بلفظ آخر (ما من عبدٍ مُسلمٍ يُصلي لله كلَّ يومٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً تَطَوُّعاً غَيْرَ فَرِيضَةٍ إِلَّا بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ أَوْ إِلَّا بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ)

وهذا اللفظ يدل على اشتراط المحافظة على هذه الرواتب الاثنتي عشرة ركعة في كل يوم كي يثاب صاحبها عليها ببناء بيت واحد في الجنة. بل وأصرح منه حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال (مَنْ ثَابَرَ عَلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السُّنَّةِ بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ).

رواه الترمذي وقال: حديث غريب من هذا الوجه، ومغيرة بن زياد قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه. وصحح الحديث الشيخ الألباني في " صحيح الترمذي " .

وهو ظاهر ما يذهب إليه ابن أبي شيبة في (المصنف) (١٠٨ / ٢) حيث يوب عليه بقوله:

(في ثواب من ثابر على اثني عشرة ركعة من التطوع).

والنسائي في " السنن الكبرى " حيث يقول:

(باب ثواب من ثابر على اثني عشرة ركعة في اليوم والليلة، وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين في ذلك). والله أعلم.

● وقت السنة الراتبية :

قال ابن قدامة : كل سنة قبل الصلاة فوقتها من دخول وقتها إلى فعل الصلاة ، وكل سنة بعدها فوقتها من فعل الصلاة إلى خروج وقتها .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) السنن الرواتب مقترنة بالفرائض، فمنها ما يصلى قبل الفريضة، مثل سنة الفجر وسنة الظهر القبلية، ومنها ما يصلى بعد الفريضة مثل سنة الظهر البعدية، وسنة المغرب والعشاء، والوتر وقيام رمضان.

وما كان من هذه السنن قبل الفريضة ، فوقتها: يبدأ من دخول وقت الفريضة، وينتهي بإقامة الصلاة إذا كانت تؤدي في جماعة؛ لأنه إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، أما إذا كان المرء يؤدي الصلاة منفرداً فوقت السنة يستمر حتى يشرع في الفريضة.

أما السنن البعدية : مثل سنة الظهر البعدية والمغرب والعشاء ، فوقت كل منها من بعد الانتهاء من الفريضة إلى خروج وقت المكتوبة ودخول وقت الأخرى .

● ما الحكم إذا فاتته سنة الظهر القبلية ، فهل بعد الفريضة يبدأ بالبعدية أولاً أو الفائتة ؟

قال الشيخ ابن عثيمين : إذا كان للصلاة سنتان قبلها وبعدها ، وفاتته الأولى ، فإنه يبدأ أولاً بالبعدية ، ثم ما فاتته .

مثال : دخل والإمام يصلي الظهر — وهو لم يصل راتبه الظهر — فإذا انتهت الصلاة يصلي أولاً الركعتين اللتين بعد الصلاة ثم يقضي الأربع التي قبلها .

● هل هذه السنن الرواتب تفعل في السفر أم لا ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين ؟

والراجح أن لا تفعل في السفر .

أ- فعن عاصم بن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ قَالَ فَصَلَّى لَنَا الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ أَقْبَلَ وَأَقْبَلْنَا مَعَهُ حَتَّى جَاءَ رَحْلَهُ وَجَلَسَ وَجَلَسْنَا مَعَهُ فَحَاضَتْ مِنْهُ الْبَقَاءَةُ نَحْوَ حَيْثُ صَلَّى فَرَأَى نَاسًا قِيَامًا فَقَالَ مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ قُلْتُ يُسَبِّحُونَ (أي يصلون تطوعاً) قَالَ لَوْ كُنْتُ مُسَبِّحًا (أي مصلياً بعد الفريضة) لَأَتَمَمْتُ صَلَاتِي يَا ابْنَ أَخِي إِنِّي صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ فَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ وَصَحِبْتُ أَبَا بَكْرٍ فَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ وَصَحِبْتُ عُمَرَ فَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ ثُمَّ صَحِبْتُ عُثْمَانَ فَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) رواه مسلم .

قال ابن القيم رحمه الله : ( وهذا من فقهه رضي الله عنه فإن الله سبحانه وتعالى خفف عن المسافر في الرباعية شطرها فلو شرع له الركعتان قبلها أو

بعدها لكان الإتمام أولى به .

**وقال ابن حجر :** ومراد ابن عمر بقوله ( لو كنت مسبحاً لأتممت ) يعني أنه لو كان مخيراً بين الإتمام وصلاة الراتبة لكان الإتمام أحب إليهم . ( مسبحاً ) المسبح هنا المتنفل .

أي : فإذا قصرت الفريضة تخفيفاً على المكلف ، فترك التنفل بالرواتب من باب أولى .

ب- وكذلك يدل على مشروعية ترك السنن الرواتب :

ما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ( جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ ( أي في مزدلفة ) كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِإِقَامَةٍ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا وَلَا عَلَى إِثْرِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ) رواه البخاري .

ج- وما ثبت عن جابر بن عبد الله قال ( سَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ فَوَجَدَ الْقُبَّةَ فَدُ ضَرِبَتْ لَهُ بَنِيْرَةٌ فَنَزَلَ بِهَا حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ فَرُحِلَتْ لَهُ حَتَّى إِذَا انْتَهَى إِلَى بَطْنِ الْوَادِي خَطَبَ النَّاسَ ثُمَّ أَدَّنَ بِلَالٌ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئاً ) رواه مسلم .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنها تفعل في السفر .

وهذا قول الحنفية ، والمالكية ، والشافعية .

أ- لعموم الأحاديث التي تحت عليها .

كحديث ابن عمر قال ( حفظت من رسول الله ﷺ عشر ركعات ... ) .

وحديث أم حبيبة . قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول ( من صلى لله ثنتي عشرة ركعة ... ) .

وجه الدلالة : أن الترغيب في هذه النوافل مطلق ، فيشمل الحضر والسفر .

ب- القياس على النوافل المطلقة ، فكما استحب للمسافر صلاتها ، فإنه يستحب له صلاة الرواتب ، بجامع الترغيب الوارد في كل منهما

**والراجع الأول ،** وهو أنها لا تفعل في السفر .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** الذي تبين لنا من السنة أن الذي يسقط في السفر ثلاثة أشياء فقط والباقي باق على ما هو عليه، والثلاث هي: سنة الظهر الراتبة، وراتبة المغرب، وراتبة العشاء، وثلاثة، والباقي افعله كما تشاء، حتى الظهر لو شئت أن تصلي تطوعاً بدون راتبة فلا بأس، إذا: سنة الضحى مشروعة، التهجيد في الليل مشروع، الوتر مشروع، سنة الفجر مشروعة، تحية المسجد مشروعة، كل النوافل باقية على أصلها إلا ثلاث، هي: راتبة الظهر، وراتبة المغرب، وراتبة العشاء، هذا الذي دلت عليه السنة .

• **لكن يستثنى مما سبق :** راتبة الفجر فإنها تؤدي في حال السفر كما تؤدي في حال الحضر .

**قال ابن القيم :** وكان من هديه في سفره الاقتصار على الفرض ولم يحفظ عنه أنه صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها إلا ما كان من الوتر وسنة الفجر فإنه لم يكن ليدعهما حضراً ولا سَفْراً .

**وقال رحمه الله :** وكان تعاهده ومحافظته على سنة الفجر أشد من جميع النوافل ولذلك لم يكن يدعها هي والوتر سَفْراً وحضراً وكان في السفر يواظب على سنة الفجر والوتر أشد من جميع النوافل دون سائر السنن ولم ينقل عنه في السفر أنه صلى سنة راتبة غيرها ( زاد المعاد

ثبت عن أبي قتادة رضي الله عن أنه قال ( كان النبي ﷺ في سفر له فمال رسول الله ﷺ وملت معه فقال : انظر فقلت هذا راكب هذان راكبان هؤلاء ثلاثة حتى صرنا سبعة فقال احفظوا علينا صلاتنا يعني صلاة الفجر فضرب على آذانهم فما أيقظهم إلا حر الشمس فقاموا فساروا هنية ثم نزلوا فتوضؤوا وأذن بلال فصلوا ركعتي الفجر ثم صلوا الفجر وركبوا فقال بعضهم لبعض قد فرطنا في صلاتنا فقال النبي ﷺ : إنه لا تفریط في النوم إنما التفریط في اليقظة فإذا سها أحدكم عن صلاة فليصلها حين يذكرها ) رواه مسلم .

وعن عائشة قالت ( أن النبي ﷺ لم يكن على شيء من النوافل أشد معاهدة منه على ركعتين قبل الصبح ) متفق عليه .

- وبقيّة التطوعات كلها تفعل في السفر ، الوتر ، وقيام الليل ، وصلاة الضحى والنفل المطلق .

**قال النووي :** اتفق العلماء على استحباب النوافل المطلقة في السفر . ويدل لذلك :

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ( أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ لَا أَدْعُهُنَّ فِي سَفَرٍ وَلَا حَضَرٍ رُكْعَتِي الضُّحَى وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنَ الشَّهْرِ وَأَنْ لَا أَتَامَ إِلَّا عَلَى وَتَرٍ ) رواه أبو داود .

ب- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي السَّفَرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ يَوْمِي لِمَاءٍ صَلَاةَ اللَّيْلِ إِلَّا الْفَرَايِضَ وَيُوتِرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ ) رواه البخاري .

وفي رواية (وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى الرَّاحِلَةِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ تَوَجُّهًا وَيُوتِرُ عَلَيْهَا غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ). متفق عليه  
ج- وعن أُمِّ هَانِي . قالت ( دَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ قَالَتْ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ مَنْ هَذِهِ فَقُلْتُ أَنَا أُمُّ هَانِي بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِي فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ مُلْتَجِعًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَلَمَّا انصَرَفَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلٍ قَدْ أَجْرْتُهُ فَلَانَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجْرْتَ يَا أُمُّ هَانِي قَالَتْ أُمُّ هَانِي وَذَلِكَ ضُحَى ) متفق عليه .

### ( وهما أكدهما ) .

أي : سنة الفجر أكد هذه السنن وأفضلها .

وهذه السنة تختص بخصائص عن بقيّة السنن :

**أولاً : هي أكد السنن .**

ولذلك لم يكن النبي ﷺ يدعها لا حضراً ولا سافراً .

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه لما نام عن صلاة الفجر في السفر مع أصحابه قضى سنة الفجر .

بخلاف بقيّة الرواتب فإنها لا تفعل في السفر .

وعَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( رُكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ) رواه مسلم .

وفي رواية (لَهُمَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا )

وعنها قالت : ( لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ مِنْهُ تَعَاهُداً عَلَى رُكْعَتِي الْفَجْرِ ) متفق عليه .

**قال النووي :** فيه دليل على عظم فضلها، وأنهما سنة ليستا واجبتين، وبه قال جمهور العلماء، وحكى القاضي عياض عن الحسن البصري - رحمهما الله تعالى - وجوبهما . والصواب: عدم الوجوب، لقوله: على شيء من النوافل مع قوله ﷺ: (خمس صلوات) قال : هل علي غيرها ؟ قال : لا إلا أن تطوع ) وقد يستدل به لأحد القولين عندنا في ترجيح سنة الصبح على الوتر، لكن لا دلالة فيه : لأن الوتر كان واجبا على رسول الله ﷺ فلا يتناول هذا الحديث

ثانياً : يسن تخفيفها .

أ-لحديث عائشة قالت (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي رُكْعَتِي الْفَجْرِ فَيُخَفِّفُ حَتَّى إِذَا قُلْتُ هَلْ قَرَأَ فِيهِمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ). متفق عليه

ب- وَعَنْ خَفْصَةَ قَالَتْ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَا يُصَلِّي إِلَّا رُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ) متفق عليه .

**قال النووي :** ...وَقَدْ بَالَعَ قَوْمٌ فَقَالُوا: لَا قِرَاءَةَ فِيهِمَا أَصْلًا حَكَاهُ الطَّحَاوِيُّ وَالْقَاضِي، وَهُوَ غَلَطٌ بَيِّنٌ، فَقَدْ ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ بَعْدَ هَذَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ بِ(قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) وَ(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ). وَفِي رِوَايَةٍ (قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ) وَ(قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا). وَثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ: لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ، وَلَا صَلَاةَ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَلَا بِجُزْئِ صَلَاةٍ لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِالْقُرْآنِ. ( شرح مسلم ) .

**ثالثاً : لها قراءة خاصة .**

في الركعة الأولى: الكافرون، وفي الثانية: الإخلاص -أو في الأولى (قولوا آمنا بالله ) التي في البقرة، و(قل يا أهل الكتاب تعالوا).

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) وَ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ) رواه مسلم .  
 ب- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ (قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا) وَالَّتِي فِي آلِ عِمْرَانَ (تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ) رواه مسلم .

**رابعاً : يسن الاضطجاع بعدهما .**

عن عائشة قالت (كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن ) رواه البخاري .  
 وقد اختلف العلماء في هذه المسألة ( أي في الاضطجاع بعد سنة الفجر ) على أقوال :

**القول الأول : أنه مستحب .**

**قال العراقي :** فمن كان يفعل ذلك أو يقول به من الصحابة: أبو موسى الأشعري، ورافع بن خديج، وأنس، وأبو هريرة، ومن أفتى به من التابعين: ابن سيرين، وعروة، وبقية الفقهاء السبعة، ومن قال باستحباب ذلك من الأئمة: الشافعي وأصحابه .

أ- لحديث عائشة السابق (كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن ) .

ب- ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، فَلْيُضْطَجِعْ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

وقد ضعف هذا الحديث : البيهقي ، وابن العربي ، وابن تيمية فيما نقله عنه ابن القيم ، فقد قال : هذا حديث باطل ، ليس بصحيح ، وإنما الصحيح عنه الفعل لا الأمر بها ، والأمر تفرد به عبد الواحد بن زياد وغلط فيه .

**القول الثاني : أنه واجب مفترض لا بد منه .**

وهو قول ابن حزم .

**قال ابن القيم :** وأما ابن حزم ومن تابعه ، فإنهم يوجبون هذه الضجعة ، ويطلب ابن حزم صلاة من لم يضطجعها .

لحديث أبي هريرة السابق ( إذا صلى أحدكم ... ) وسبق أنه ضعيف .

**القول الثالث : أن ذلك مكروه وبدعة .**

**قال النووي :** قال القاضي عياض : وذهب مالك وجهه العلماء وجماعة من الصحابة إلى أنه بدعة .

**القول الرابع : أنه خلاف الأولى .**

**القول الخامس : التفرقة بين من يقوم بالليل فيستحب له ذلك ، وبين غيره فلا يشرع له .**

واختاره ابن العربي ، ورجحه ابن تيمية .

**والراجح أنها سنة مطلقاً .**

لفعل النبي ﷺ .

● **ما الدليل على أنها غير واجبة ؟**

الدليل على أنها غير واجبة : حديث عائشة ( أن النبي ﷺ كان إذا صلى سنة الفجر ، فإن كنت مستيقظة حدثني ، وإلا اضطجع ) رواه البخاري .

**قال ابن حجر :** وبذلك احتج الأئمة على عدم الوجوب .

● **الحكمة من تخفيف سنة الفجر :**

**فقيل :** ليبادر إلى صلاة الفجر في أول الوقت ، وبه جزم القرطبي .

**وقيل :** ليستفتح صلاة النهار بركعتين خفيفتين كما يصنع في صلاة الليل ليدخل الفرض أو ما يشأه به نشاط واستعداد تام .

● **ما الحكمة من هذا الاضطجاع ؟**

اختلف العلماء في الحكمة من هذا الاضطجاع :

فقليل : الراحة والنشاط لصلاة الفرض ، وعلى هذا القول فلا يستحب إلا للمتجهج .

وقيل : أن فائدتها الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح .

وقيل : البعد عن الرياء .

● هل الاضطجاع بعد سنة الفجر أم بعد الوتر ؟

الاضطجاع بعد سنة الفجر كما في حديث عائشة .

وما جاء في أنه بعد الوتر فهو شاذ .

● السنة أن يفعل الاضطجاع في البيت دون المسجد .

وهذا محكي عن ابن عمر .

ولأنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه فعله في المسجد .

وصح عن ابن عمر أنه كان يحصب من يفعله في المسجد . أخرجه ابن أبي شيبة .

● هل قال أحد من السلف بوجوب راتبة الفجر ؟

قال ابن حجر : وهو منقول عن الحسن البصري .

لقول عائشة . ﷺ ( ... ولم يكن يدعهما أبداً ) رواه البخاري . أي سافراً وحضراً .

وذهب الجمهور إلى أنهما غير واجبتين ، لقول عائشة ( لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل ... ) .

وقال النووي : فيه دليل على عظم فضلها ، وأنهما سنة ليستا واجبتين ، وبه قال جمهور العلماء ، وحكى القاضي عياض عن الحسن

البصري - رحمهما الله تعالى - وجوبهما . والصواب : عدم الوجوب :

لِقَوْلِهَا ( عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ ... ) .

مع قوله ﷺ ( خَمْسَ صَلَوَاتٍ ) قَالَ : هَلْ عَلَيْكَ غَيْرُهَا ؟ قَالَ : لَا إِلَّا أَنْ تَطَوُّعَ ) . ( شرح مسلم ) .

● قول عائشة ( ... فإن كنت مستيقظة حدثني ، وإلا اضطجع ) .

قال الشوكاني : وفي حديثه ﷺ لعائشة بعد ركعتي الفجر دليل على جواز الكلام بعدهما ، وإليه ذهب الجمهور ، وقد روي عن ابن مسعود

أنه كرهه ، وروى ذلك الطبراني عنه ، ومن كرهه من التابعين سعيد بن جبير ، وعطاء ، وحكي عن سعيد بن المسيب .

● أيهما أفضل راتبة الفجر أم الوتر ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : الوتر .

أ- لمحافظة النبي ﷺ عليه .

ب- ولقوله ﷺ ( الوتر حق ) .

القول الثاني : أن ركعتي الفجر أفضل .

أ- لقول عائشة ( لم يدعهما أبداً ) .

ب- ولقوله ﷺ ( ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها ) .

قال ابن القيم رحمه الله : وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول : سنة الفجر تجري مجرى بداية العمل ، والوتر خاتمة ، ولذلك كان ﷺ

يصلي سنة الفجر والوتر بسورتي الإخلاص ، وهما الجامعتان لتوحيد العلم والعمل ، وتوحيد المعرفة والإرادة ، وتوحيد الاعتقاد والقصد .

فائدة : تقسم صلاة النوافل باعتبار مشروعيتها التخفيف وعدمه إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : نوافل يسن فيها التخفيف ، ومن ذلك

ركعتا الفجر .

وقد تقدم الدليل .

**تحية المسجد ، إذا كان الإمام يخطب .**

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : جاء سُلَيْكُ الغطفاني يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب ، فجلس ، فقال له عليه الصلاة والسلام : ( يَا سُلَيْكُ قُمْ فَأَرَكُ رُكْعَتَيْنِ ، وَتَحَوَّزْ فِيهِمَا ، ثُمَّ قَالَ : إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، فَلْيَرْكَعْ رُكْعَتَيْنِ ، وَلْيَتَحَوَّزْ فِيهِمَا ) رواه مسلم .

**استفتاح صلاة الليل بركعتين خفيفتين .**

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ ، فَلْيُصَلِّ رُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ) . وثبت ذلك من فعله ﷺ في صحيح مسلم ، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

**ركعتا الطواف .**

فإن المشروع فيهما قراءة خفيفة ، نحو من قراءته في سنة الفجر والمغرب .

قال ابن عثيمين رحمه الله : "واعلم أن المشروع في هاتين الركعتين: التخفيف، وأن يقرأ فيهما (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ)، و(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وأنه ليس قبلهما دعاء، وليس بعدهما دعاء .

**القسم الثاني : نوافل يسن فيها التطويل .**

كصلاة الكسوف ، وقيام الليل .

فقد ثبت عنه ﷺ أنه كان يطيل القراءة في صلاة الكسوف .

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال ( حَسَنَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ... ) متفق عليه .

قال الشيخ المباركفوري : في الحديث دليل على مشروعية تطويل القيام بقراءة سورة طويلة في صلاة الكسوف ، وهو مستحب عند الجميع .

وأما صفة صلاة النبي ﷺ في الليل ، فقد وصفها عائشة رضي الله عنها في كلمتين اثنتين " الطول والحسن .

عن عائشة قالت ( مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رُكْعَةٍ ، يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِيَّتِهَا وَطَوِيلِهَا ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِيَّتِهَا وَطَوِيلِهَا ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا .. ) رواه مسلم .

قال النووي رحمه الله : وفي هذا الحديث مع الأحاديث المذكورة بعده - في تطويل القراءة والقيام - دليل لمذهب الشافعي وغيره بمن قال : تطويل القيام أفضل من تكثير الركوع والسجود .

**القسم الثالث : نوافل لم يرد فيها عن النبي ﷺ تخفيف ولا تطويل .**

فهذا النوع من النوافل وقع فيه خلاف بين أهل العلم : هل الأفضل أن يطيل الإنسان فيها القيام ، أو الأفضل أن يكثر من الركوع والسجود ؟

فذهب الحنابلة رحمهم الله إلى : أن كثرة السجود والركوع أفضل من طول القيام .

أ- لقول النبي ﷺ (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) .

ب- وقوله ﷺ ( عليك بكثرة السجود ، فإنك لن تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة ، وحط عنك بها خطيئة ) .

ج- ولأن السجود في نفسه أفضل وأكاد ، بدليل أنه يجب في الفرض والنفل ولا يباح بحال إلا لله تعالى ، والقيام يسقط في النفل ، ويباح في غير الصلاة ، للوالدين والعالم وسيد القوم ، والاستكثار مما هو أكاد وأفضل أولى . ( كشف القناع ) .

وذهب الشافعية رحمهم الله إلى : أن طول القيام أفضل من كثرة السجود والركوع .

قال النووي رحمه الله : تطويل القيام عندنا أفضل من تطويل السجود والركوع وغيرهما ، وأفضل من تكثير الركعات .



وذهب بعض العلماء إلى : التفريق بين الصلاة في الليل والصلاة في النهار .

**قال الشوكاني :** وقال إسحاق بن راهويه : أما في النهار ، فتكثر الركوع والسجود أفضل ، وأما في الليل فتطويل القيام ، إلا أن يكون للرجل جزء بالليل يأتي عليه ، فتكثر الركوع والسجود أفضل ، لأنه يقرأ جزأه ، ويربح كثرة الركوع والسجود .  
قال ابن عدي : إنما قال إسحاق هذا ؛ لأنهم وصفوا صلاة النبي ﷺ بالليل بطول القيام ، ولم يوصف من تطويله بالنهار ما وصف من تطويله بالليل . ( نيل الأوطار ) .

● ومن السنن : سنة المغرب القبلية .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْتَلٍ الْمُزَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ ، صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ " ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ : " لِمَنْ شَاءَ " كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

وَعَنْ أَنَسٍ . قَالَ ( كُنَّا نُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَكَانَ يَرَانَا ، فَلَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَانَا ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

● وهذه ليست من السنن الرواتب .

أ- لقوله ( كراهية أن يتخذها الناس سنة ) .

ب- ولأنه لم يثبت أن النبي ﷺ واظب عليها .

**( وَهَذَا فِي الْبَيْتِ الْأَفْضَلِ ) .**

أي : أن الأفضل في فعل النوافل ( سوى ما تشرع له الجماعة ) أن يكون في البيت ، ويدل لذلك :

أ- عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ ( صَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ ، فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ ) متفق عليه .

ب- وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ ( اجْعَلُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ وَلَا تَتَخَذُوهَا قُبُورًا ) متفق عليه .

( مِنْ صَلَاتِكُمْ ) النافلة .

**قال القرطبي :** ( من ) للتبعية ، والمراد النوافل بدليل حديث جابر ( إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده ، فليجعل لبيته نصيباً من صلاته ) .

**وقال النووي :** معناه : صَلُّوا فِيهَا وَلَا تَجْعَلُوهَا كَالْقُبُورِ مَهْجُورَةٌ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَالْمُرَادُ لَهُ صَلَاةُ النَّافِلَةِ ، أَيِ : صَلُّوا النَّوَافِلَ فِي بُيُوتِكُمْ ، وَجَمِيعُ أَحَادِيثِ الْبَابِ تَقْتَضِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْفَرِيضَةِ .

ج- وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ فِي مَسْجِدِهِ فَلْيَجْعَلْ لِبَيْتِهِ نَصِيباً مِنْ صَلَاتِهِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ فِي بَيْتِهِ مِنْ صَلَاتِهِ خَيْرًا ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

هـ- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَطَوُّعِهِ فَقَالَتْ ( كَانَ يُصَلِّي فِي بَيْتِهِ قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا ثُمَّ يَخْرُجُ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ ثُمَّ يَدْخُلُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَكَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ ثُمَّ يَدْخُلُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَيُصَلِّي بِالنَّاسِ الْعِشَاءَ وَيَدْخُلُ بَيْتِي فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ .... ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

**قال النووي :** فيه استيعاب النوافل الراتية في البيت ، كما يستحب فيه غيرها ، وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا عِنْدَنَا ، وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ ، وَسَوَاءٌ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُمْ رَاتِيَةٌ فَرَائِضُ النَّهَارِ وَاللَّيْلِ .

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ : الْإِخْتِيَارُ فِعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ كُلِّهَا .

وَقَالَ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ : الْأَفْضَلُ فِعْلُ نَوَافِلِ النَّهَارِ الرَّاتِيَةِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَرَاتِيَةِ اللَّيْلِ فِي الْبَيْتِ .

ودليلنا هذه الأحاديث الصحيحة ، وفيها التصريح بأنه ﷺ يُصَلِّي سُنَّةَ الصُّبْحِ وَالْجُمُعَةِ فِي بَيْتِهِ وَهُمَا صَلَاتَا نَهَارٍ مَعَ قَوْلِهِ ﷺ : (أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ) وَهَذَا عَامٌّ صَحِيحٌ صَرِيحٌ لَا مَعَارِضَ لَهُ ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ الْعُدُولُ عَنْهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( شرح مسلم ) .

- يستثنى من النوافل : ما يشرع فيه التجمع ، فهذه الأفضل في المسجد ، كالاستسقاء ، والكسوف ، والعديد .
- قوله ﷺ ( صلوا في بيوتكم ) .

قال ابن حجر: ظاهره أنه يشمل جميع النوافل ؛ لأن المراد بالمكتوبة : المفروضة ، لكنه محمول على ما لا يشرع فيه التجمع ، وكذا ما لا يخص المسجد كركعتي التحية ، كذا قال بعض أئمتنا .

- الحكمة في أن صلاة النافلة في البيت أفضل :

قال النووي مبيناً الحكمة : وَإِنَّمَا حُتِّ عَلَى النَّافِلَةِ فِي الْبَيْتِ لِكَوْنِهِ أَحَقَّ وَأَبْعَدَ مِنَ الرِّيَاءِ ، وَأَصَوْنُ مِنَ الْمُحِيطَاتِ ، وَلِيَتَبَرَّكَ الْبَيْتُ بِذَلِكَ وَتَنْزِلَ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَالْمَلَائِكَةُ وَيُتَفَرَّ مِنْهُ الشَّيْطَانُ ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى : ( فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ فِي بَيْتِهِ مِنْ صَلَاتِهِ خَيْرًا ) .

وقال ابن قدامة : وَالتَّطَوُّعُ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْبَيْتِ أَقْرَبُ إِلَى الْإِخْلَاصِ ، وَأَبْعَدُ مِنَ الرِّيَاءِ ، وَهُوَ مِنْ عَمَلِ السِّرِّ ، وَفَعْلُهُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَانِيَةً وَالْبَيْتِ أَفْضَلُ .

- وهذا الحكم حتى لو كان الإنسان في مكة أو المدينة ، فإن الأفضل أن يصلي التطوع في بيته .

### ( وَيُسَنُّ الْفَصْلُ بَيْنَ الْفُرُوشِ وَسُنَّتِهِ بِقِيَامٍ أَوْ كَلَامٍ ) .

أي : يسن إذا صلى الفريضة أن لا يصلها بنافلة ، بل يفصل بينهما بقيام أو كلام .

لحديث السائب بن يزيد، أَنَّ مُعَاوِيَةَ قَالَ لَهُ ( إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تُصَلِّهَا بِصَلَاةٍ ، حَتَّى تُكَلِّمَ أَوْ تَخْرُجَ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ : أَنْ لَا نُوصِلَ صَلَاةً بِصَلَاةٍ حَتَّى نَتَكَلَّمَ أَوْ نَخْرُجَ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

( أَنْ لَا تُوصِلَ صَلَاةً بِصَلَاةٍ ) أي : صلاة الفرض بالنفل . ( حَتَّى نَتَكَلَّمَ ) إما بالأذكار الشرعية ، أو بمخاطبة من بجانبه . ( أَوْ نَخْرُجَ ) أي : تنتقل من محل الجمعة إلى محل آخر من المسجد .

فالحديث دليل مشروعية الفصل بين صلاة الجمعة ونافلتها ، إما بكلام أو تحول .

وهذا الحكم ليس خاصاً بالجمعة ، بل في جميع الصلوات ، والأفضل الخروج إلى البيت ، لما تقدم من قوله ﷺ ( صلوا في بيوتكم ، فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ) .

- الحكمة من هذا الأمر :

أولاً : هو تمييز الفريضة عن النافلة .

فعن نافع أن ابن عمر رأى رجلاً يصلي ركعتين في مقامه ، فدفعه وقال : ( أتصلي الجمعة أربعاً ؟ ) .

قال ابن تيمية : وفي هذا من الحكمة التمييز بين الفرض وغير الفرض ، كما يميز بين العبادة وغير العبادة ، وأيضاً فإن كثيراً من أهل البدع كالرافضة وغيرهم لا ينوون الجمعة بل ينوون الظهر ، ويظهرون أنهم سلموا وما سلموا ، فيصلون ظهراً ، ويظن الظان أنهم يصلون السنة ، فإذا فعل التمييز بين الفرض والنفل كان هذا منع لهذه البدعة .

ولهذا نظائر في الشريعة :

- كالنهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين .
- والنهي عن صلاة الوتر ثلاث ركعات بتشهدين .

ثانياً : تكثير موضع العبادة .

وذكر هذه العلة الشوكاني ، ونسبها للبخاري ، والبعوي ، لبعض العمومات القرآنية :

كقوله تعالى ( فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنْظَرِينَ ) .

وقوله تعالى ( يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ) .

وقد ورد أحاديث في ذلك لكنها لا تصح .

**قال العلماء :** أكمل التحول أن يصلي الإنسان النوافل في بيته .  
**قال النووي** في شرحه الحديث : ... فيه دليل لما قاله أصحابنا أَنَّ النَّافِلَةَ الرَّائِيَّةَ وَغَيْرَهَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَحَوَّلَ لَهَا عَنْ مَوْضِعِ الْفَرِيضَةِ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَأَفْضَلُهُ التَّحَوُّلُ إِلَى بَيْتِهِ ، وَإِلَّا فَمَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ :

لِيَكْثُرَ مَوَاضِعُ سُجُودِهِ ، وَلِتَنْفَصِلَ صُورَةُ النَّافِلَةِ عَنْ صُورَةِ الْفَرِيضَةِ .  
 وَقَوْلُهُ : ( حَتَّى تَتَكَلَّمَ ) دليل على أَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا يَحْصُلُ بِالْكَلامِ أَيْضًا ، وَلَكِنْ بِالِإِتِّفَاقِ أَفْضَلُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . ( شرح مسلم ) .

● **وصل النافلة بالنافلة لا بأس** ، وهذا الظاهر من فعل النبي ﷺ في قيام الليل وغيره .

وذهب بعض العلماء إلى أنه يشرع الفصل حتى بين النوافل من أجل تكثير مواضع العبادة .

● **ما حكم تطوع الإمام في موضع المكتوبة بعد صلاته ؟**

يكره تطوع الإمام في موضع المكتوبة، أي: في المكان الذي صلى فيه المكتوبة.

ودليل ذلك ما يلي:

**أولاً :** ما رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ ( لَا يُصَلِّ الْإِمَامُ فِي مَقَامِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْمَكْتُوبَةُ، حَتَّى يَتَنَحَّيَ عَنْهُ ) ولكنه ضعيف لانقطاعه .

**ثانياً :** ربما إذا تَطَوَّعَ في موضع المكتوبة يَظُنُّ مَنْ شَاهَدَهُ أَنَّهُ تَذَكَّرَ نَقْصاً فِي صَلَاتِهِ؛ فَيَلْبِسُ عَلَى الْمَأْمُومِينَ. فلهذا يُقال له: لا تتطوع في موضع المكتوبة، ولا سيما إذا باشر الفريضة، بمعنى أَنَّهُ تَطَوَّعَ عَقِبَ الْفَرِيضَةِ فوراً . ( الشرح الممتع ) .

● **نستفيد من فعل معاوية واستدلالة بالحديث :** أن الأفضل للإنسان إذا ذكر حكماً أن يذكر دليلاً ، وفي ذلك عدة فوائد :

**أولاً :** أن في ذلك طمأنينة للسائل .

**ثانياً :** ربط الناس بالكتاب والسنة .

**ثالثاً :** لتلايتهم المفتي أن هذا الكلام من اجتهاده .

**رابعاً :** ولأن ذلك أوقع بالنفس .

**خامساً :** وليكون مع السائل حجة .

**( وَمِنْ ظَاهِرِ شَيْءٍ وَنَحْوِهَا سَنُّ لَهُ قَضَائِهِ ) .**

أي : من فاته شيء من هذه الرواتب ، فإنه يسن له قضاؤه .

أ-عموم حديث أنس في قوله ﷺ ( من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ) .

**وجه الدلالة :** أن قوله ﷺ ( صلاة ) نكرة فهي تقيد العموم، فيشمل هذا اللفظ السنن الرواتب فهي داخلة في عموم هذا الحديث الأمر بالقضاء، فإن السنن الرواتب لها وقت محدد، فلا تسقط بفوات هذا الوقت إلى غير بدل كالفرائض .

ب-ولحديث أبي قتادة وفيه ( أن رسول الله ﷺ نام عن صلاة الصبح ، فلم يستيقظ إلا والشمس في ظهره ، فأذن بلال بالصلاة ، فصلى ركعتين ، ثم صلى الغداة ، فصنع كما كان يصنع كل يوم ... ) رواه مسلم .

ج- ولحديث أم سلمة رضي الله عنها ( لما رأت النبي ﷺ يصلي بعد العصر ، أرسلت إليه الجارية، الحديث قالت (فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ فَقُلْتُ قُومِي بِحُجْنِهِ فَقُولِي لَهُ تَقُولُ أُمُّ سَلَمَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْمَعُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ الرَّكَعَتَيْنِ وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ فَاسْتَأْخِرِي عَنْهُ، قَالَ: فَقَعَلْتُ الْجَارِيَةُ فَأَشَارَ بِيَدِهِ فَاسْتَأْخَرْتُ عَنْهُ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: يَا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ سَأَلْتُ عَنْ الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ إِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عِبْدِ الْقَيْسِ بِالْإِسْلَامِ مِنْ قَوْمِهِمْ فَشَعَلُونِي عَنِ الرَّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَهُمَا هَاتَانِ) متفق عليه .

**وجه الدلالة :** أن النبي ﷺ في هذه الأحاديث قضى سنة الفجر ، وسنة الظهر ، فتقاس بقية السنن الراتبة عليهما في جواز القضاء .

وهذا هو مذهب الشافعية والمشهور عند الحنابلة ، خلافا للحنفية والمالكية .

**قال النووي :** الصحيح عندنا استحباب قضاء النوافل الراتبة ، وبه قال محمد ، والمزني ، وأحمد في رواية عنه ، وقال أبو حنيفة ومالك وأبو يوسف في أشهر الرواية عنهما لا يقضي ، دليلنا هذه الأحاديث الصحيحة . ( المجموع ) .

**وقال المرداوي :** قوله ( ومن فاتته شيء من هذه السنن سن له قضاؤها ) : هذا المذهب والمشهور عند الأصحاب ، ونصره المجد في شرحه ، واختاره الشيخ تقي الدين - يعني ابن تيمية - . ( الإنصاف ) .

**وقال ابن تيمية :** إِذَا فَاتَتْ السُّنَّةُ الرَّائِيَّةُ مِثْلُ سُنَّةِ الظُّهْرِ . فَهَلْ تُقْضَى بَعْدَ الْعَصْرِ ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ هُمَا رَوَيْتَانِ عَنْ أَحْمَدَ : أَحَدُهُمَا : لَا تُقْضَى وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ . وَالثَّانِي : تُقْضَى وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَهُوَ أَقْوَى . وَاللَّهُ أَعْلَمُ " انتهى .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** قضاء السنة الراتبة سنة إذا فاتت ، والدليل على هذا أن النبي ﷺ لما نام عن صلاة الفجر ولم يستيقظ إلا بعد طلوع الشمس صلى سنة الفجر أولاً ، ثم صلى بعدها الفجر " انتهى .

**وهذا القول هو الراجح ،** لكن يشترط أن تكون النافلة فاتت لعذر .

قال الشيخ ابن عثيمين : مَنْ فاتته شيء من هذه الرواتب، فإنه يُسَلُّ له قضاؤه، بشرط: أن يكون الفوات لعذر .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن راتبة الفجر ، ركعتي الظهر هي التي تقضى فقط .

وهو قول عند الحنابلة .

واستدلوا بالأحاديث السابقة الدالة على قضاء سنة الفجر ، وسنة الظهر ، غير أنهم تمسكوا بظاهر النصوص ولم يقيسوا بقية السنن عليها .

**وذهب بعضهم :** إلى أن راتبة الفجر تقضى فقط .

وهذا قول الحنفية والمالكية .

قال ابن عبد البر : ولا قضاء على من ترك شيئاً من النوافل أو نسيه إلا أن ركعتي الفجر من أحب قضاها بعد طلوع الفجر .

**القول الرابع :** أنها لا تقضى .

وهو قول للمالكية .

( بحث في موقع الألوكة ) .

والراجح - كما تقدم - استحباب القضاء لمن فاتته لعذر .

● **لكن إلى أي مدى يشرع قضاء الرواتب ؟**

جاء حكاية الخلاف في " الموسوعة الفقهية الكويتية " ( ٣٤ / ٣٨ ) على النحو التالي :

**الأول :** أنها تقضى أبداً .

**الثاني :** تقضى صلاة النهار ما لم تغرب شمسها ، وفاتت الليل ما لم يطلع فجره فيقضي ركعتي الفجر ما دام النهار باقياً .

**الثالث :** يقضي كل تابع ما لم يصل فريضة مستقبله ، فيقضي سنة الصبح ما لم يصل الظهر .

**الرابع :** الاعتبار بدخول وقت المستقبل ، لا بفعلها .

**وقال النووي رحمه الله :** وَالصَّحِيحُ اسْتِحْبَابُ قَضَاءِ الْجَمِيعِ أَبَدًا . ( المجموع ) .

**فائدة ١ :** قال النووي : قال أصحابنا : النوافل قسمان :

( أحدهما ) غير مؤقت وإنما يفعل لعارض كالكسوف والاستسقاء وتحية المسجد ، فهذا إذا فات لا يقضى .

( الثاني ) مؤقت كالعيد والضحي والرواتب مع الفرائض كسنة الظهر وغيرها ، فهذه فيها ثلاثة أقوال : الصحيح منها أنها يستحب

قضاؤها ، قال القاضي أبو الطيب وغيره : هذا القول هو المنصوص في الجديد .

والثاني : لا تقضى وهو نصه في القديم ، وبه قال أبو حنيفة .

والثالث : ما استقل كالعيد والضحي فُضي ، وما لا يستقل كالرواتب مع الفرائض فلا يقضى . ( المجموع ) .

● **هل تقضى السنن الرواتب في وقت النهي ؟**

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال .

**والراجح :** أنها تقضى في الأوقات المنهي عنها .

وهو مذهب الشافعي، ورواية عند الحنابلة، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحم الله الجميع.

استدل أصحاب هذا القول بالمنقول والمعقول.

وستأتي المسألة بأدلتها إن شاء الله.

**فائدة ٢ :** ما ورد من أحاديث أن النبي ﷺ كان يتنفل بعد العصر صحيح ثابت :

عن عائشة رضي الله عنها قالت ( ما ترك النبي ﷺ السجدة بعد العصر عندي قط ) متفق عليه .

وفي رواية لهما (صَلَاتَانِ مَا تَرَكَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي قَطُّ، سِرًّا وَلَا عَلَانِيَةً: رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ). متفق عليه

وفي رواية للبخاري عنها رضي الله عنها قالت: ( وَالَّذِي ذَهَبَ بِهِ ، مَا تَرَكَهُمَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ ، وَمَا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى حَتَّى تُقْلَ عَنْ الصَّلَاةِ ، وَكَانَ يُصَلِّي كَثِيرًا مِنْ صَلَاتِهِ قَاعِدًا - تُعْنِي الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ - وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهِمَا ، وَلَا يُصَلِّيهِمَا فِي الْمَسْجِدِ ، مَخَافَةَ أَنْ يُثْقَلَ عَلَى أُمَّتِهِ ، وَكَانَ يُحِبُّ مَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ ) .

**وهذا كله محمول على أنه كان من خصائصه ﷺ ؛ فقد فاتته الركعتان بعد الظهر ، فصلاهما بعد العصر ، ثم أثبتتهما ؛ لأنه ﷺ كان إذا صلى صلاة أثبتها .**

وروى البخاري ومسلم : عن أم سلمة رضي الله عنها قالت ( سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا - يعني الركعتين بعد العصر - ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيهِمَا حِينَ صَلَّى الْعَصْرَ ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ وَعِنْدِي نِسْوَةٌ مِنْ بَنِي حِرَامٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ ، فَقُلْتُ : قُومِي بِحُجْنِيهِ فَقُولِي لَهُ : تَقُولُ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ ، وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا ؟ فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ ، فَاسْتَأْخِرِي عَنْهُ ، فَقَعَلْتُ الْجَارِيَةُ ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ ، فَاسْتَأْخَرْتُ عَنْهُ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : ( يَا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ ، سَأَلْتُ عَنِ الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَإِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عِبْدِ الْقَيْسِ ، فَشَعَلُونِي عَنِ الرُّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ ، فَهُمَا هَاتَانِ ) .

وروى مسلم : عن أبي سلمة ، أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنِ السَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهِمَا بَعْدَ الْعَصْرِ ، فَقَالَتْ : ( كَانَ يُصَلِّيهِمَا قَبْلَ الْعَصْرِ ، ثُمَّ إِنَّهُ شَغِلَ عَنْهُمَا ، أَوْ نَسِيَهُمَا ، فَصَلَّاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ ، ثُمَّ أَثْبَتَهُمَا ، وَكَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَثْبَتَهَا ) .

وعلى ذلك : فإنه يشرع لكل أحد قضاء راتبة الظهر ونحوها بعد العصر ، إذا فاتت لعدر ، وأما الاستدامة على صلاة الركعتين في هذا الوقت : فهي من خصائصه ﷺ .

**قال ابن حجر :** تَمَسَّكَ بِحُذُودِ الرُّوَائِبِ مَنْ أَجَازَ التَّنْفُلَ بَعْدَ الْعَصْرِ مُطْلَقًا ، مَا لَمْ يَقْصِدِ الصَّلَاةَ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَأُجَابَ عَنْهُ مَنْ أَطْلَقَ الْكِرَاةَ : بِأَنَّهُ فَعَلَهُ هَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ اسْتِدْرَاكِ مَا فَاتَ مِنَ الرُّوَائِبِ مِنْ غَيْرِ كِرَاةٍ ، وَأَمَّا مُوَاطَبَتُهُ ﷺ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ مِنْ خَصَائِصِهِ ، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ :

رواية دُكْوَانَ مَوْلَى عَائِشَةَ أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ أَنَّهُ ﷺ ( كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ وَيَنْهَى عَنْهَا ، وَيُؤَاصِلُ وَيَنْهَى عَنِ الْوَصَالِ ) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ

وَرَوَايَةُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ فِي نَحْوِ هَذِهِ الْقِصَّةِ فِي آخِرِهِ ( وَكَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَثْبَتَهَا ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

**قَالَ الْبَيْهَقِيُّ :** الَّذِي اخْتَصَّ بِهِ ﷺ الْمُدَاوِمَةُ عَلَى ذَلِكَ لَا أَصِلُ الْقَضَاءَ . ( فتح الباري ) .

**( وَصَلَاةُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ ) .**

أي : أن التطوع بالصلاة في الليل أفضل من التطوع بالنهار .

قال في الإنصاف : بلا نزاع .

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

**قال النووي :** فيه دليل لما اتفق العلماء عليه أَنَّ تَطَوُّعَ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْ تَطَوُّعِ النَّهَارِ ، وَفِيهِ حُجَّةٌ لِأَبِي إِسْحَاقَ الْمُرُوزِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا وَمَنْ وَافَقَهُ أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنَ السُّنَنِ الرَّائِبَةِ ، وَقَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا : الرُّوَائِبُ أَفْضَلُ ، لِأَنَّهَا تُشْبِهُ الْفَرَايِضَ ، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى وَأَوْفَى لِلْحَدِيثِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( شرح مسلم ) .

**قال أحمد :** ليس بعد المكتوبة عندي أفضل من قيام الليل .

● الحكمة من ذلك :

**قال ابن رجب :** وإنما فضلت صلاة الليل على صلاة النهار :

لأنها أبلغ في الإسرار ، وأقرب إلى الإخلاص ، ولأن صلاة الليل أشق على النفوس ، فإن الليل محل النوم والراحة من التعب بالنهار ، فترك النوم مع ميل النفس إليه ، مجاهدة عظيمة .

ولأن القراءة في صلاة الليل أقرب إلى التدبر ، فإنه تنقطع الشواغل بالليل ، ويحضر القلب ، ويتواطأ هو واللسان على الفهم . ( لطائف المعارف ) .

**فائدة :** صلاة التطوع تنقسم إلى قسمين :

مقيد - مطلق .

أما المقيد فهو أفضل في الوقت أو الحال الذي قيد به .

فصلاة تحية المسجد في النهار أفضل من التطوع المطلق في الليل ، لأنها مقيدة .

وكذا صلاة تحية المسجد في الليل أفضل من التطوع المطلق في النهار ، وهكذا .

وأما المطلق فهنا صلاة الليل أفضل من صلاة النهار .

**( وَأَهْضُمَا ثُلُثُ اللَّيْلِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ) .**

أي : أفضل وقت وصلاة الليل ، في الثلث بعد النصف .

لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّ أَحَبَّ الصَّيَّامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ . وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ . كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ . وَيَنَامُ سُدُسَهُ . وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا ) متفق عليه .

**ومعنى الحديث:** أن أفضل صلاة الليل صلاة نبي الله داود عليه السلام؛ حيث كان : أولاً ينام نصف الليل، فمن أراد أن يطبق ذلك اليوم فليحسب من بعد صلاة العشاء إلى الفجر، فينام نصف ذلك الوقت، ثم كان عليه السلام يقوم بعد ذلك للصلاة، فيصلي ثلث الليل، ثم ينام سدسه إلى الفجر .

والحكمة في ذلك: لئلا تصيب النفس السامة، وليقوم لصلاة الفجر وما يتلوها من أذكار الصباح نشيطاً غير كسلان، وليبدأ عمله اليومي كذلك، فيستطيع أن يقوم بتأدية ما عليه من الحقوق تجاه أهله وولده والناس وتجاه عمله الذي يزاوله، فلا يذهب إلى العمل والنوم يغالبه، إلى غير ذلك من الفوائد والمصالح.

**قال الحافظ :** قَالَ الْمُتَهَلِّبُ: كَانَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُجِمُّ نَفْسَهُ بِنَوْمٍ أَوَّلَ اللَّيْلِ، ثُمَّ يَقُومُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يُنَادِي اللَّهُ فِيهِ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ سُؤْلَهُ ، ثُمَّ يَسْتَدِيرُكَ بِالنَّوْمِ مَا يَسْتَرِيحُ بِهِ مِنْ نَصَبِ الْقِيَامِ فِي بَقِيَّةِ اللَّيْلِ . وَإِنَّمَا صَارَتْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ أَحَبَّ مِنْ أَجْلِ الْأَخْذِ بِالرُّفُقِ لِلنَّفْسِ الَّتِي يُجْنَسِي مِنْهَا السَّامَةَ ، وَقَدْ قَالَ ﷺ " إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا " وَاللَّهُ أَحَبُّ أَنْ يُدِيمَ فَضْلَهُ وَيُؤَالِي إِحْسَانَهُ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ أَفْقَى لِأَنَّ النَّوْمَ بَعْدَ الْقِيَامِ يُرِيحُ الْبَدَنَ وَيُذْهِبُ ضَرَرَ السَّهَرِ وَدُبُولَ الْجِسْمِ بِخِلَافِ السَّهَرِ إِلَى الصُّبْحِ ، وَفِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ أَيُّهَا اسْتِيقْبَالَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَأَذْكَارِ النَّهَارِ بِنَشَاطٍ وَإِقْبَالٍ ، وَأَنَّهُ أَقْرَبَ إِلَى عَدَمِ الرِّيَاءِ لِأَنَّ مَنْ نَامَ السُّدُسَ الْأَخِيرَ أَصْبَحَ ظَاهِرَ اللَّوْنِ سَلِيمَ الْقُوَى فَهُوَ أَقْرَبَ إِلَى أَنْ يُجَنِّيَ عَمَلَهُ الْمَاضِي عَلَى مَنْ يَرَاهُ ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ " انتهى

**وقال ابن القيم رحمه الله:** وهذا صريح في أنه إنما كان أحب إلى الله لأجل هذا الوصف ، وهو ما يتخلل الصيام والقيام من الراحة التي تجتم بها نفسه ، ويستنعين بها على القيام بالحقوق .

**وقال ابن عثيمين رحمه الله :** التهجد في الليل من أفضل العبادات وهو أفضل الصلوات بعد الفرائض ، فصلاة الليل أفضل من صلاة النهار ولاسيما في الثلث الأخير منه ، وأفضل تجزئة الليل صلاة داود : كان ينام نصف الليل ، ويقوم ثلثه ، وينام سدسه ، وكذلك النبي ﷺ يفعل ذلك أحياناً بل الأغلب عليه ذلك ، وعلى هذا فنقول : أفضل صلاة الليل ما كان بعد النصف إلى أن يبقى سدس الليل . ( نور على الدرب ) .

ويدل لذلك :

حديث عائشة رضي الله عنها قالت ( مَا أَلْفَاهُ السَّحَرُ عِنْدِي إِلَّا نَائِمًا ) تَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ . متفق عليه .

قال العيني رحمه الله : يعني ما أتى عليه السحر عندي إلا وهو نائم ، فعلى هذا كانت صلاته بالليل وفعله فيه إلى السحر ، ويقال : هذا النوم هو النوم الذي كان داود عليه الصلاة والسلام ينام ، وهو أنه كان ينام أول الليلة ، ثم يقوم في الوقت الذي ينادي فيه الله عز وجل : هل من سائل ؟ ثم يستدرك من النوم ما يستريح به من نصب القيام في الليل ، وهذا هو النوم عند السحر على ما بوب له البخاري . ( عمدة القاري ) .

### ( ويسن قيام الليل ) .

أي : أن قيام الليل سنة ، وهو عبادة جليلة ، وقد جاءت الفضائل العظيمة بفضله .

أولاً : أن الله تبارك وتعالى مدح أهله .

قال تعالى ( تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ . فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ) .

قال ابن كثير : تتجافى جنوبهم عن المضاجع : يعني بذلك قيام الليل وترك النوم والاضطجاع على الفرش الوطيفة .

يدعون ربهم خوفاً وطمعاً : أي خوفاً من وبال عقابه وطمعاً في جزي ثوابه .

ومما رزقناهم ينفقون : فيجمعون بين فعل القربات اللازمة والمتعدية .

ثانياً : أنه من صفات المتقين .

قال تعالى ( إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ . كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ) .

قال الحسن البصري في الآية : لا ينامون من الليل إلا أقله ، كابدا قيام الليل .

ثالثاً : من صفات عباد الرحمن .

قال تعالى ( وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ... أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرَّةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلْقَوْنَ فِيهَا زَحَّةً وَسِلَاقًا خَالِدِينَ فِيهَا حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ) .

رابعاً : وفرق تعالى بين من قام الليل ومن لم يقمه ، ممتدحاً صاحب القيام .

قال تعالى ( أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ) .

كيف يستوي من تحمل مشقة السهر ، ومؤنة الوقوف ، وآثر على المنام لذة القيام ، طمعاً ورجاء بوعد الله ... كيف يستوي هو ومن ضيع ليله نائماً هائماً ، لم ينشطه وعد ولم يخوفه وعيد .

خامساً : قيام الليل أفضل الصلاة بعد الفريضة .

لحديث أبي هريرة ( أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل ) .

سادساً : من أسباب دخول الجنة .

قال ﷺ ( أيها الناس ، أفشوا السلام ، وأطعموا الطعام ، وصلوا بالليل والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام ) . رواه الترمذي

سابعاً : من أسباب رحمة الله .

قال ﷺ ( : رحم الله رجلاً قام من الليل فصلى وأيقظ امرأته ، فإن أبت نضح في وجهها الماء ... ) . رواه أبو داود

ثامناً : أنه شرف .

عن سهل قال : ( جاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال : يا محمد ، عش ما شئت فإنك ميت ، واعمل ما شئت فإنك مجزي به ، واعلم أن شرف المؤمن قيامه بالليل ) . رواه الطبراني

تاسعاً : يوصف بالنعيم .

قال ﷺ : ( نعم الرجل عبد الله لو كان يقوم من الليل ) .

**قال الحافظ :** فمقتضاه أن من كان يصلي من الليل ، يوصف بكونه نعم الرجل .

**عاشراً :** قيام الليل سبب للنجاة من الفتن .

فالصلاة عموماً ، وصلاة الليل خصوصاً سبب من أسباب النجاة من الفتن .

فقد جاء في صحيح البخاري عن أم سلمة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ استيقظ ليلة فقال (سبحان الله ، ماذا أنزل الليلة من الفتن ؟! ماذا أنزل الليلة من الخزائن؟! من يوقظ صواحب الحجرات؟! كي يصلين فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة) .

ففي هذا الحديث دليل وتنبيه على أثر الصلاة بالليل في الوقاية من الفتن ، لأنها من علامة الإخلاص ، والإخلاص هو الذي ينجي العبد من الفتن .

**الحادي عشر :** بقيام الليل يدرك المصلي وقت النزول الإلهي .

عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ) متفق عليه

**الثاني عشر :** أنه من مظان الإجابة .

عن جابر . قال : قال رسول الله ﷺ ( إن في الليل ساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله خيراً من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه وذلك كل ليلة ) متفق عليه .

قالت عائشة (يا عبد الله! لا تدع قيام الليل، فإن النبي ﷺ ما كان يدعه، وكان إذا مرض أو كسل صلى وهو قاعد). متفق عليه وجاء في موطأ الإمام مالك عن ابن عمر قال ( كان عمر يصلي في الليل حتى إذا كان من آخر الليل أيقظ أهله وقرأ : وَأُمِرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقاً نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى ) .

وقال أبو عثمان النهدي : تضيفت أبا هريرة سبعة أيام [ أي نزلت عليه ضيفاً ] فكان هو وزوجه وخادمه يقتسمون الليل أثلاثاً، الزوجة ثلثاً وخادمه ثلثاً وأبو هريرة ثلثاً .

كان سليمان التيمي عنده زوجتان وكانوا يقتسمون الليل أثلاثاً .

والحسن بن صالح كان يقتسم الليل هو وأخوه وأمه أثلاثاً ، فماتت أمه ، فاققسم الليل هو وأخوه علي ، فمات أخوه فقام الليل بنفسه . هذا الحسن بن صالح كان عنده جارية ، فباعها فأيقظتهم في الليل فقالوا : أسفرننا [ يعني طلع الفجر ] فقالت : لا ، ألا تهجدوا، قالوا : لا نقوم إلا إلى صلاة الفجر ، فجاءت إلى الحسن تبكي وتقول: ردي ! لقد بعني لأناس لا يصلون إلا الفريضة، فردّها.

كان محمد بن واسع إذا جنّ عليه الليل يقوم وتهجد ، يقول أهله : كان حاله كحال من قتل أهل الدنيا جميعاً .

الإمام أبو سليمان الداراني كان يقول : والله لولا قيام الليل ما أحببت الدنيا ، والله إن أهل الليل في ليلهم ألد من أهل اللهو في لهوهم ، وإنه لتمر بالقلب ساعات يرقص فيه طرباً بذكر الله فأقول : إن كان أهل الجنة في مثل ما أنا فيه من النعيم إنهم لفي نعيم عظيم .

رأى بعضهم حوراء في نومه فقال لها : زوجيني نفسك قالت : اخطيني إلى ربي وأمهرني، قال: ما مهرك ؟ قالت: طول التهجد .

نام أبو سليمان الداراني فأيقظته حوراء وقالت : يا أبا سليمان ، تنام وأنا أرتي لك في الخدور من خمسمائة عام ؟

كانت امرأة حبيب بن محمد الزاهد توقظه بالليل وتقول : ذهب الليل ، وبين أيدينا طريق بعيد ، وزادنا قليل ، وقوافل الصالحين قدّامنا ونحن قد بقينا ، وكانت تقول :

يا راقدَ الليل كم ترقدُ	قم يا حبيبي قد دنا الموعدُ
وخذ من الليل وأوقاته	ورداً إذا ما هجع الرقادُ
من نيام حتى ينقضي ليله	لم يبلغ المنزل أو يجهدُ
قل لأولي الألباب أهل التقى	قنطرة الغرضي لكم موعدُ



قال أبو الدرداء : صلوا ركعتين في ظلم الليل لظلمة القبور .

وقال أحمد بن حرب : عجبت لمن يعلم أن الجنة تزين فوقه ، والنار تضرع تحته ، كيف ينام بينهما .

وكان شدداد بن أوس إذا دخل الفراش يتقلب على فراشه لا يأتيه النوم ، فيقول : اللهم إن النار أذهبت النوم ، فيقوم فيصلي حتى يصبح .

وحين سألت ابنة الربيع بن خثيم أباها : يا أبتاه الناس ينامون ولا أراك تنام ؟ قال : يا بنية إن أباك يخاف السيئات .

ويروى أن طاووساً جاء في السحر يطلب رجلاً ، فقالوا : هو نائم ، قال : ما كنت أرى أن أحداً ينام في السحر .

#### • اذكر بعض الأسباب التي تعين على قيام الليل ؟

**أولها : ترك الذنوب والمعاصي .**

فإن الذنوب والمعاصي حاجب بين العبد وبين ربه .

قال الفضيل بن عياض : إذا لم تقدر على قيام الليل وصيام النهار فاعلم أنك محروم وقد كثرت خطيئتك .

وذكر عن الحسن أن قال : إن الرجل ليزن الذنب فيحرم به قيام الليل .

وقال سفيان الثوري : حرمت قيام الليل بذنوب أحدثته منذ خمسة أشهر .

وحينما اشتكى شاب إلى الحسن عدم قدرته على القيام بالليل قال له الحسن : قيدتك خطاياك .

وقال بشر بن الحارث : لا تجد حلاوة العبادة حتى تجعل بينك وبين الشهوات سداً .

وقيل لابن مسعود : ما نستطيع قيام الليل ، فقال : أفعدتكم ذنوبكم .

**وثانيها : من الأسباب التي تعين على قيام الليل قلة الأكل .**

لأن الشَّبع مدموم ، فهو يكسل عن العبادة ، فعلى العبد أن لا يكثر الأكل والشرب حتى لا يغلبه النوم ويثقل عليه القيام .

ولذلك قيل : لا تأكل كثيراً ، فشرب كثيراً ، فنام كثيراً ، ففتحسراً كثيراً ؟

وقد جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال ( إن أهل الشيع في الدنيا هم أهل الجوع في الآخرة ) .

قال عمر : إياكم والبطنة ، فإنها ثقل في الحياة وتن في الممات .

وقال لقمان لابنه : يا بني ! إذا امتلأت المعدة نامت الفكرة ، وقعدت الأعضاء عن العبادة .

وقال أبو سليمان الداراني : من شبع دخل عليه ست آفات : فقد حلاوة المناجاة ، وتعذر عليه حفظ الحكمة ، وحرمان الشفقة على

الخلق ، لأنه إذا شبع ظن الخلق كلهم شباعاً ، وثقل العبادة ، وزيادة الشهوات .

وقال محمد بن واسع : من قلَّ طَعْمه فهم وأفهم وصفى ورق .

وقال عمرو بن قيس : إياكم والبطنة ، فإنها تقسي القلب .

وقال الحسن البصري : كانت بلية أبيكم آدم أكلة ، وهي بليتكم إلى يوم القيامة .

وقد قيل : إذا أردت أن يصح جسمك ويقل نومك فأقلل من الأكل .

وقال إبراهيم بن أدهم : من ضبط بطنه ضبط دينه .

#### ( والاحتياجه بر ركعتين خفيفتين ) .

أي : بسن افتتاح قيام الليل بركعتين خفيفتين .

لثبوت ذلك من فعله ﷺ وقوله .

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَقْتِنَحْ صَلَاتَهُ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ) رواه مسلم .

ب- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ لِيُصَلِّيَ افْتَتَحَ صَلَاتَهُ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ( رواه مسلم .

ج- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ ( لَأَرْمُقَنَّ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اللَّيْلَةَ فَصَلَّى . رُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ثُمَّ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ ثُمَّ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ ... ) رواه مسلم .

قال النووي : ولهذا يستحب أن تفتح صلاة الليل بركتين خفيفتين .

وقال صاحب عون المعبود : هذا الحديث يدل على مشروعية افتتاح صلاة الليل بركتين خفيفتين لينشط بهما لما بعدهما .

( وَثَبْتُ هُنَا الْكُتُوبُ ) .

أي : يسن أن ينوي القيام قبل نومه ، ليكتب له الأجر ، ويعينه الله .

أ- عن عائشة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (مَا مِنْ امْرِئٍ تَكُونُ لَهُ صَلَاةٌ لَيْلٍ، يَغْلِبُهُ عَلَيْهَا نَوْمٌ، إِلَّا كُتِبَ لَهُ أَجْرُ صَلَاتِهِ، وَكَانَ نَوْمُهُ عَلَيْهِ صَدَقَةً) رواه أبو داود .

ب- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، يُبْلَغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ (مَنْ أَتَى فِرَاشَهُ، وَهُوَ يَنْوِي أَنْ يَقُومَ فَيُصَلِّيَ مِنَ اللَّيْلِ، فَعَلَبَتْهُ عَيْنُهُ حَتَّى يُصْبِحَ، كُتِبَ لَهُ مَا نَوَى، وَكَانَ نَوْمُهُ صَدَقَةً عَلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ) رواه ابن ماجه .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) "قال الفقهاء: يُسَنُّ نِيَّةُ قِيَامِ اللَّيْلِ عِنْدَ النَّوْمِ لِيُقَوَّرَ بِقَوْلِهِ ﷺ ( مَنْ أَتَى فِرَاشَهُ وَهُوَ يَنْوِي أَنْ يَقُومَ مِنَ اللَّيْلِ فَعَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ حَتَّى أَصْبَحَ كُتِبَ لَهُ مَا نَوَى، وَكَانَ نَوْمُهُ عَلَيْهِ صَدَقَةً مِنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ ) " انتهى.

وقال ابن القيم : من كان له ورد يصليه من الليل فنام ومن نيته أن يقوم إليه فغلب عينه نوم : كتب له أجر ورده، وكان نومه عليه صدقة .

( وَصَلَاةُ لَيْلٍ وَنَهَارٍ مَثْنِي مَثْنِي ) .

أي : اثنتين اثنتين ، فلا يصلي أربعاً جميعاً .

أما صلاة الليل :

فلحديث إِبْنِ عُمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنِي مَثْنِي ، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً ، تُؤْتِيهِ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

( مَثْنِي مَثْنِي ) أي اثنتين اثنتين يسلم من كل ركعتين .

قال ابن حجر : قوله : ( مَثْنِي مَثْنِي ) أي اثنتين اثنتين ، ..... وأما إعادة "مثنى" فللمبالغة في التأكيد، وقد فسره ابن عمر راوي الحديث،

فعند مسلم من طريق عقبة بن حريث، قال: قلت لابن عمر: ما معنى مثنى مثنى؟ قال: تسلم من

كل ركعتين ، وفيه رد على من زعم من الحنفية أن معنى مثنى أن يتشهد بين كل ركعتين؛ لأن راوي الحديث أعلم بالمراد به، وما فسره به هو المتبادر إلى الفهم؛ لأنه لا يقال في الرباعية مثلاً: إنها مثنى . ( الفتح ) .

● هل يتعين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل ؟

استدل بحديث ابن عمر السابق من قال : يتعين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل .

وأجاب الجمهور :

أ-أن ذلك لبيان الأفضل ، لما صح من فعله ﷺ بخلافه .

ب-أو أن يكون للإرشاد إلى الأخف ، إذ السلام بين كل ركعتين أخف على المصلي من الأربع فما فوقها ، لما فيه من الراحة غالباً وقضاء ما يعرض من أمر مهم .

● قوله ( وَنَهَارٍ ) أي : أن المشروع في صلاة النهار أيضاً أن يسلم من كل ركعتين كصلاة الليل .

لحديث ابنِ عُمر . قال : قال ﷺ ( صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، مَثْنِي مَثْنِي ) رواه أبو داود .

والحديث كما تقدم في الصحيحين دون لفظة ( والنهار ) وقد اختلف العلماء في صحتها :

بعض العلماء صححها : كالبخاري ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والألباني .

وضعفها بعضهم : كالإمام أحمد ، والدارقطني ، والحاكم ، وابن معين ، والطحاوي ، وابن تيمية ، وهذا الراجح .

لأنه انفرد به : [علي البارقي عن ابن عمر] ، وقد روى الحديث عن ابن عمر أكثر من عشرة ، ومنهم الحفاظ ، كنافع ، وسالم ، وعبد الله

بن دينار ، ولم يذكرها .  
ولأنه لا تتناسب مع الحديث ، لأن الحديث يقول ( فإذا خشي أحدكم الصبح ... ) .  
قال في "الفتح": ما حاصله: قد أعلّ أكثر أئمة الحديث هذه الزيادة بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه، وحكم النسائي على راويها بأنه أخطأ فيها،

● وقد اختلف العلماء : هل صلاة النهار كصلاة الليل تكون ركعتين ركعتين أم لا على قولين :

**القول الأول :** الأفضل أن تكون أربعاً .

وهذا مذهب إسحاق ، وأبي حنيفة .

لمفهوم الحديث .

ولفعل ابن عمر أنه كان يصلي أربعاً .

**القول الثاني :** أن صلاة النهار كالليل مثنى مثنى .

وهذا مذهب الحنابلة .

لزيادة ( والنهار ) .

ولأنه أبعد عن السهو .

وهذا الغالب من فعل النبي ﷺ .

وحديث ابن عمر يؤب عليه ابن خزيمة - في صحيحه ( ٢ / ٢١٤ ) - بقوله " باب التسليم في كل ركعتين من صلاة التطوع صلاة الليل والنهار جميعاً ، وأعقبه بباب " باب ذكر الأخبار المنصوصة والدالة على خلاف قول من زعم أن تطوع النهار أربعاً لا مثنى " - وساق أدلة كثيرة على أن تطوع النهار ركعتين ركعتين .

**وقال النووي :** الأفضل أن يسلم من كل ركعتين ، وسواء نوافل الليل والنهار ، يستحب أن يسلم من كل ركعتين ، فلو جمع ركعات بتسليمة ، أو تطوع بركة واحدة ، جاز عندنا . ( شرح مسلم ) .

**قال الإمام ابن المنذر -رحمته الله-** بعد ذكر حديث ابن عمر رضي الله عن النبي ﷺ قال: صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح فواحدة ، وبهذا قال كثير من أهل العلم.

واختلفوا في صلاة النهار :

**فقال طائفة :** صلاة الليل والنهار مثنى مثنى .

روي هذا القول عن الحسن، وسعيد بن جبير .

ومن قال: إن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى : مالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل .

واحتج أحمد بأحاديث، منها : حديث ابن عمر في تطوع النبي ﷺ ركعتين بعد الظهر، وركعتان، وركعتان، وحديث العيد ركعتان، والاستسقاء ركعتان ، و( إذا دخل أحدكم المسجد، فليركع ركعتين، قبل أن يجلس ) .

**وذهب طائفة :** إلى أن صلاة الليل مثنى مثنى، ويصلي بالنهار أربعاً .

ثبت عن ابن عمر أنه كان يفعل ذلك .

عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يصلي بالليل مثنى مثنى، ويصلي بالنهار أربعاً، ثم يسلم.

وقال الأوزاعي: صلاة الليل مثنى مثنى، وصلاة النهار إن شاء أربعاً قبل أن يسلم .

**والراجح** استحباب صلاة الليل مثنى مثنى لحديث ابن عمر وغيره ، وأما صلاة النهار، فإن شاء صلى ركعتين، وإن شاء صلى أربعاً.

**قال ابن قدامة :** الْأَفْضَلُ فِي تَطَوُّعِ النَّهَارِ : أَنْ يَكُونَ مَثْنَى مَثْنَى .

لِمَا رَوَى عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَارِقِيُّ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى ) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ

وَلَا تَأْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ عَنْ السَّهْوِ ، وَأَشْبَهُ بِصَلَاةِ اللَّيْلِ ، وَتَطَوُّعَاتِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّ الصَّحِيحَ فِي تَطَوُّعَاتِهِ رَكْعَتَانِ .  
وَذَهَبَ الْحُسَيْنُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ إِلَى أَنَّ تَطَوُّعَ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ مَثْنَى لِدَلِيلِكَ .  
وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنْ تَطَوَّعَ فِي النَّهَارِ بِأَرْبَعٍ فَلَا بَأْسَ ، فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عُمرَ ، وَكَانَ إِسْحَاقُ يَقُولُ : صَلَاةُ النَّهَارِ اخْتَارَ أَرْبَعًا ، وَإِنْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ جَازَ .

وَيُشَبِّهُهُ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ .  
لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَا تَسْلِيمَ فِيهِنَّ تُفْتَحُ لَهُنَّ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .  
وَلَأَنَّ مَفْهُومَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى ) أَنَّ صَلَاةَ النَّهَارِ رُبَاعِيَّةٌ .

**« وَإِنْ تَطَوَّعَ فِي النَّهَارِ بِأَرْبَعٍ كَالْعَصْرِ فَلَا بَأْسَ » .**

أَي : وَإِنْ صَلَّى صَلَاةَ تَطَوُّعٍ فِي النَّهَارِ لَا فِي اللَّيْلِ بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ بِتَشْهَدَيْنِ فَلَا بَأْسَ .  
قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ : وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنْ تَطَوَّعَ فِي النَّهَارِ بِأَرْبَعٍ فَلَا بَأْسَ ، فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عُمرَ ، وَكَانَ إِسْحَاقُ يَقُولُ : صَلَاةُ النَّهَارِ اخْتَارَ أَرْبَعًا ، وَإِنْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ جَازَ .

وَيُشَبِّهُهُ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ .  
لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَا تَسْلِيمَ فِيهِنَّ تُفْتَحُ لَهُنَّ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .  
وَلَأَنَّ مَفْهُومَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى ) أَنَّ صَلَاةَ النَّهَارِ رُبَاعِيَّةٌ .

**فائدة :** حديث أبي أيوب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : ( أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيهِنَّ تَسْلِيمٌ تُفْتَحُ لَهُنَّ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ) ، وَلَفْظُ ابْنِ مَاجَةَ ( لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِتَسْلِيمٍ ) وَقَالَ إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ تُفْتَحُ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ ) .  
هذا الحديث ضعيف .

**قال النووي :** ضعفه يحيى القطان ، وأبو داود ، والحفاظ ، ومداره على عبيدة بن معتب ، وهو ضعيف بالاتفاق ، سيء الحفظ  
**وقال الشيخ الألباني رحمه الله فيه :** حديث حسن دون قوله : ليس فيهن تسليم .  
وقد جاء عن علي رضي الله عنه : ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ .

واختلف أهل العلم رحمهم الله في معنى هذا الحديث :  
فقال بعضهم المراد بقوله ( يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ ) بَأَنْ يَسْلَمَ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ .  
وقال آخرون : المراد بـ " التسليم .. " الجلوس للتشهد في الركعة الثانية .

**قال المباحثوني رحمه الله :** قال الترمذي: اختار إسحاق بن راهوية أن لا يفصل في الأربع قبل العصر، واحتج بهذا الحديث، وقال معنى قوله: " يفصل بينهن بالتسليم يعني التشهد .

**وقال البغوي :** المراد بالتسليم التشهد دون السلام. أي وسمي تسليمًا على من ذكر لاشتماله عليه .  
قال الطيبي: ويؤيده حديث عبد الله بن مسعود: " كنا إذا صلينا قلنا السلام على الله قبل عباده السلام على جبريل، وكان ذلك في التشهد - انتهى .

وقيل: المراد به تسليم التحلل من الصلاة ، حملة على هذا من اختار أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى .

**« وَأَجْرُ صَلَاةِ قَائِمٍ عَلَى نِصْفِ أَجْرِ صَلَاةِ قَائِمٍ » .**

أَي : تصح صلاة النافلة قاعداً — ولو مع القدرة على القيام — وتكون على النصف من أجر صلاة القائم .  
أ— لحديث عمران بن حصين ، قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ قَاعِدًا فَقَالَ ( إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ ، ... ) متفق عليه .

ب- وعن عبد الله بن عمرو . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصْفُ الصَّلَاةِ ) رواه مسلم .

ج- وعن عائشة ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَمُتْ حَتَّى كَانَ كَثِيرٌ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ جَالِسٌ ) رواه مسلم .

د - وعنهما . قَالَتْ ( لَمَّا بَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَثُقُلَ كَانَ أَكْثَرُ صَلَاتِهِ جَالِسًا ) رواه مسلم .

وعنها . قَالَتْ ( وَكَانَ يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَائِمًا وَلَيْلًا طَوِيلًا قَاعِدًا وَكَانَ إِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَاعِدٌ وَكَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ ) رواه مسلم .

**قال النووي :** قَوْلُهَا ( وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا رَكَعَ قَاعِدًا ) فِيهِ : جَوَازُ الثَّقُلِ قَاعِدًا مَعَ الثُّدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ ، وَهُوَ إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ .

**وقال العيني** وهو يذكر فوائد حديث عائشة ؓ : ومنها: جواز صلاة النافلة قاعداً مع القدرة على القيام وهو مجمع عليه .

**قال ابن قدامة :** لَا تَعْلَمُ خِلَافًا فِي إِبَاحَةِ التَّطَوُّعِ جَالِسًا ، وَأَنَّهُ فِي الْقِيَامِ أَفْضَلُ .

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَفِي لَفْظِ مُسْلِمٍ ( صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصْفُ الصَّلَاةِ ) .

وَقَالَتْ عَائِشَةُ ( إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَمُتْ حَتَّى كَانَ كَثِيرٌ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ جَالِسٌ ) .

وَرُويَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ خُصْفَةَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، أَخْرَجَهُنَّ مُسْلِمٌ .

وَلَا كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَشُقُّ عَلَيْهِ طَوْلُ الْقِيَامِ ، فَلَوْ وَجِبَ فِي التَّطَوُّعِ لَزُكُّ أَكْثَرُهُ ، فَسَامَحَ الشَّارِعُ فِي تَرْكِ الْقِيَامِ فِيهِ تَرْغِيبًا فِي تَكْثِيرِهِ ، كَمَا سَامَحَ فِي فِعْلِهِ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي السَّفَرِ ، وَسَامَحَ فِي بَيِّتَةِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ مِنَ الشَّهْرِ . ( المغني ) .

**وقال البهوتي** في ( كشف القناع ) وسومح في التطوع ترك القيام، ترغيباً في تكثره .

● وهذا الحكم إذا صلى قاعداً لغير عذر ، أما إذا كان لعذر فله الأجر كاملاً .

**قال النووي :** مَعْنَاهُ أَنَّ صَلَاةَ الْقَاعِدِ فِيهَا نِصْفُ ثَوَابِ الْقَائِمِ فَيَنْتَضِمُنْ صِحَّتُهَا وَنُقْصَانُ أَجْرِهَا وَهَذَا الْحَدِيثُ يَحْمِلُ عَلَى صَلَاةِ الثَّقُلِ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ فَهَذَا لَهُ نِصْفُ ثَوَابِ الْقَائِمِ ، وَأَمَّا إِذَا صَلَّى الثَّقُلُ قَاعِدًا لِعَجْزِهِ عَنِ الْقِيَامِ فَلَا يَنْقُصُ ثَوَابُهُ بَلْ يَكُونُ كَثَوَابِهِ قَائِمًا .

**وقال ابن تيمية :** لَكِنْ إِذَا كَانَ عَادَتُهُ أَنْ يَصَلِيَ قَائِمًا ، وَإِنَّمَا قَعِدَ لِعَجْزِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَعْطِيهِ أَجْرَ الْقَائِمِ ، لِقَوْلِهِ ﷺ ( إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كَتَبَ لَهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا كَانَ يَعْمَلُهُ وَهُوَ صَاحِبُ مَقِيمٍ .

● تقدم أن الفريضة لا يجوز أن تصلى قاعداً إلا من عذر .

**فائدة :** عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ ( مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاةٍ اللَّيْلِ جَالِسًا حَتَّى إِذَا كَبِرَ قَرَأَ جَالِسًا حَتَّى إِذَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ السُّورَةِ ثَلَاثُونَ أَوْ أَرْبَعُونَ آيَةً قَامَ فَقَرَأَهُنَّ ثُمَّ رَكَعَ ) رواه مسلم .

**قال النووي :** فِيهِ جَوَازُ الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ بَعْضُهَا مِنْ قِيَامٍ وَبَعْضُهَا مِنْ قُعُودٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَعَامَّةُ الْعُلَمَاءِ ، وَسَوَاءٌ قَامَ ثُمَّ قَعَدَ ، أَوْ قَعَدَ ثُمَّ قَامَ ، وَمَنْعُهُ بَعْضُ السَّلَفِ ، وَهُوَ غَلَطٌ . وَحَكَى الْقَاضِي عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ صَاحِبِي أَبِي حَنِيفَةَ فِي آخِرِينَ كَرَاهَةَ الْقُعُودِ بَعْدَ الْقِيَامِ ، وَلَوْ نَوَى الْقِيَامَ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَجْلِسَ جَازَ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَجَوَازُهُ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَمَنْعُهُ أَشْهَبُ .

### ( وَكَثْرَةُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ أَفْضَلُ مِنْ طَوْلِ الْقِيَامِ ) .

أي : أن كثرة الركوع والسجود في صلاة الليل أفضل من طول القيام .

وهذا المذهب ، وقول بعض الحنفية .

أ- لحديث ربيعة بن كعب الأسلمي ؓ قَالَ ( قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ سَلْ . فَقُلْتُ : أَسْأَلُكَ مُزَافَتَكَ فِي الْجَنَّةِ . فَقَالَ : أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ؟ ، قُلْتُ : هُوَ ذَلِكَ ، قَالَ : " فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ب- ولحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال ( أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء ) رواه مسلم .

وذهب بعض العلماء : إلى أن طول القيام أفضل من كثرة السجود .

وهذا قول جمهور الحنفية ، والمالكية في قول ، والشافعية .

أ- لحديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال ( إن كان النبي ﷺ يقوم ليصلي حتى ترم قدماه - أو ساقاه - فيقال له ، فيقول : أفلا أكون عبداً شكوراً ) متفق عليه .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ كان يطيل القيام ، بدليل تورم قدميه الكرمتين ، وهذا دليل على أفضلية القيام .

ب- وعن جابر قال ( سئل رسول الله ﷺ أي الصلاة أفضل قال « طول القنوت » رواه مسلم .

والمراد بالقنوت هنا : طول القيام باتفاق العلماء . ( نووي ) .

وذهب بعضهم : أنهما سواء .

وهذا اختيار ابن تيمية .

أ- لفعل النبي ﷺ ، فإن صلاته كانت معتدلة ، فإذا أطال القيام أطال الركوع والسجود بحسب ذلك حتى يتقاربا ، كما ثبت ذلك في جملة من الأحاديث .

كحديث حذيفة قال ( صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَأَفْتَتَحَ الْبَقَرَةَ فَقُلْتُ يَرْكُوعٌ عِنْدَ الْمَائَةِ . ثُمَّ مَضَى فَقُلْتُ يُصَلِّي بِهَا فِي رَكْعَةٍ فَمَضَى فَقُلْتُ يَرْكُوعٌ بِهَا . ثُمَّ أَفْتَتَحَ الْبَسَاءَ فَقَرَأَهَا ثُمَّ أَفْتَتَحَ آلَ عِمْرَانَ فَقَرَأَهَا يَقْرَأُ مُتَرَبِّعاً إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ فِيهَا تَسْبِيحٌ سَبَّحَ وَإِذَا مَرَّ بِسُؤَالٍ سَأَلَ وَإِذَا مَرَّ بِتَعْوُذٍ تَعَوَّذَ ثُمَّ رَكَعَ فَجَعَلَ يَقُولُ « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ » . فَكَانَ رُكُوعُهُ خَوْاً مِنْ قِيَامِهِ ثُمَّ قَالَ « سَبَّحَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ » . ثُمَّ قَامَ طَوِيلًا قَرِيباً بِمَا رَكَعَ ثُمَّ سَجَدَ فَقَالَ « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى » . فَكَانَ سُجُودُهُ قَرِيباً مِنْ قِيَامِهِ ) رواه مسلم .

وحديث عائشة قالت ( حَسَنَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأَوَّلَى ... ) متفق عليه .

وجه الاستدلال من هذه الأحاديث : أن الاعتدال والمقاربة بين أركان الصلاة قيامها وسجودها دليل على استوائهما في الفضل ، وأن الأكمل هو التقارب في الطول بين القيام والسجود .

ب - أن ذكر القيام - وهو قراءة القرآن - أفضل من ذكر السجود ، - وهو التسبيح - ونفس السجود أفضل من نفس القيام فاستويا . قال ابن تيمية : وقد تنازع الناس ، هل الأفضل طول القيام ؟ أم كثرة الركوع والسجود ؟ أو كلاهما سواء ؟ على ثلاثة أقوال : أصحابها أن كليهما سواء ، فإن القيام اختص بالقراءة ، وهي أفضل من الذكر والدعاء ، والسجود نفسه أفضل من القيام ، فينبغي أنه إذا طَوَّلَ القيام أن يطيل الركوع والسجود ، وهذا هو طول القنوت الذي أجاب به النبي ﷺ لما قيل له : أي الصلاة أفضل ؟ فقال : طول القنوت ، فإن القنوت هو إدامة العبادة ، سواء كان في حال القيام ، أو الركوع أو السجود ، كما قال تعالى : ( أمن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً ) ، فسَمَّاهُ قانتاً في حال سجوده ، كما سَمَّاهُ قانتاً في حال قيامه .

وقال رحمه الله :

وقد تنازع العلماء : أي الصلاة أفضل ؟ أم تكثير الركوع والسجود ؟ أم هما سواء ؟ على ثلاثة أقوال : وهي ثلاث روايات عن أحمد ، وقد ثبت عنه في الصحيح " أي الصلاة أفضل ؟ قال : ( طول القنوت ) " ، وثبت عنه أنه قال : ( إنك لن تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة ؛ وحط عنك بها خطيئة ) رواه مسلم ، وقال لربيعة بن كعب : ( أعني على نفسك بكثرة السجود ) رواه مسلم ، ومعلوم أن السجود في نفسه أفضل من القيام ، ولكن ذكر القيام أفضل ، وهو القراءة ، وتحقيق الأمر : أن الأفضل في الصلاة أن تكون معتدلة ، فإذا أطال القيام ، يطيل الركوع والسجود ، كما كان النبي ﷺ يصلي بالليل ، كما رواه حذيفة وغيره ، وهكذا كانت صلاته الفريضة ، وصلاة الكسوف ، وغيرهما : كانت صلاته معتدلة ، فإن فَضَّلَ مَفْضِلَ إطالة القيام والركوع والسجود مع تقليل الركعات ، وتخفيف القيام والركوع والسجود مع تكثير الركعات : فهذان متقاربان ، وقد يكون هذا أفضل في حال ، كما أنه لما صلى الضحى يوم الفتح صلى ثمانين

ركعات يخففهن ، ولم يقتصر على ركعتين طويلتين ، وكما فعل الصحابة في قيام رمضان لما شق على المأمومين إطالة القيام .

● **وقال ابن القيم:** وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْقِيَامِ وَالسُّجُودِ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ ؟

**فَرَجَحْتُ طَائِفَةَ الْقِيَامِ لَوُجُوهٍ :**

أَحَدُهَا : أَنَّ ذِكْرَهُ أَفْضَلُ الْأَذْكَارِ فَكَانَ رُكْنُهُ أَفْضَلُ الْأَرْكَانِ .

وَالثَّانِي : قَوْلُهُ تَعَالَى ( وَاقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ) .

الثَّالِثُ قَوْلُهُ ﷺ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُنُوتِ .

**وَقَالَتْ طَائِفَةُ السُّجُودِ أَفْضَلُ .**

وَاحْتَجَّتْ بِقَوْلِهِ ﷺ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ .

وَبِحَدِيثِ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ قَالَ لَقِيتُ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ حَدِّثْنِي بِحَدِيثٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ ؟ فَقَالَ : عَلَيْكَ بِالسُّجُودِ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَ اللَّهُ لَهُ بِهَا دَرَجَةً وَخَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً قَالَ مَعْدَانُ ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ لِي مِثْلَ ذَلِكَ .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَبِيعَةَ بِنِ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيَّةِ وَقَدْ سَأَلَتْهُ مُرَافَقَتُهُ فِي الْجَنَّةِ ( أَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ ) .

وَأَوَّلُ سُورَةٍ أَنْزِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سُورَةُ ( اقْرَأْ ) عَلَى الْأَصْحَ وَخَتَمَهَا بِقَوْلِهِ ( وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ) .

وَبِأَنَّ السُّجُودَ لِلَّهِ يَقَعُ مِنَ الْمَحْلُوقَاتِ كُلِّهَا غُلُوبَتُهَا وَسُفْلِيَّتُهَا .

وَبِأَنَّ السَّاجِدَ أَذَلُّ مَا يَكُونُ لِرَبِّهِ وَأَخْضَعُ لَهُ وَذَلِكَ أَشْرَفُ حَالَاتِ الْعَبْدِ فَلِهَذَا كَانَ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ مِنْ رَبِّهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ .

وَبِأَنَّ السُّجُودَ هُوَ سِرُّ الْعِبَادَةِ فَإِنَّ الْعِبَادَةَ هِيَ الذَّلُّ وَالْخُضُوعُ يُقَالُ طَرِيقٌ مُعْتَبَدٌ أَيْ ذَلِكَهُ الْأَقْدَامُ وَوُطْأَتُهُ وَأَذَلُّ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ وَأَخْضَعُ إِذَا كَانَ سَاجِدًا .

وَقَالَ شَيْخُنَا : الصَّوَابُ أَنَّهُمَا سَوَاءٌ وَالْقِيَامُ أَفْضَلُ بِذِكْرِهِ وَهُوَ الْقِرَاءَةُ وَالسُّجُودُ أَفْضَلُ بِمِثْنَتِهِ فَهَيْئَةُ السُّجُودِ أَفْضَلُ مِنْ هَيْئَةِ الْقِيَامِ وَذِكْرُ الْقِيَامِ أَفْضَلُ مِنْ ذِكْرِ السُّجُودِ وَهَكَذَا كَانَ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّهُ كَانَ إِذَا أَطَالَ الْقِيَامَ أَطَالَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ كَمَا فَعَلَ فِي صَلَاةِ الْكُشُوفِ وَفِي صَلَاةِ اللَّيْلِ وَكَانَ إِذَا خَفَّفَ الْقِيَامَ خَفَّفَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ وَكَذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ فِي الْفَرَسِ كَمَا قَالَهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ : كَانَ قِيَامُهُ وَرُكُوعُهُ وَسُجُودُهُ وَاعْتِدَالُهُ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( زاد المعاد ) .

**( وتسني صلاة الضحى ) .**

أي : ومن التطوعات صلاة الضحى ، وقد جاءت الأحاديث الكثيرة في فضلها :

أ- عن أبي ذر أيضاً ؓ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ ( يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ : فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ ، وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنْ الضُّحَى ) رواه مسلم .

(( السُّلَامَى )) بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم : المفصل .

**قال النووي** رحمه الله : قوله ﷺ ( وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى ) ضَبَطْنَاهُ ( وَيُجْزَى ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّهِ ، فَالضَّمُّ مِنَ الْإِجْزَاءِ وَالْفَتْحُ مِنْ جَزَى يُجْزَى ، أَيْ : كَفَى ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : لَا يُجْزَى نَفْسٌ ، وَفِي الْحَدِيثِ ( لَا يُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدُكَ ) . وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمِ فَضْلِ الضُّحَى وَكِبَرِ مَوْقِعِهَا ، وَأَنَّهَا تَصْبِحُ رَكْعَتَيْنِ

**وقال ابن دقيق العيد** رحمه الله : أي يكفي من هذه الصدقات عن هذه الأعضاء ركعتان فإن الصلاة عمل لجميع أعضاء الجسد فإذا صلى فقد قام كل عضو بوظيفته والله أعلم .

**وقال الإمام الشوكاني** رحمه الله: والحديثان يدلان على عظم فضل الضحى وأكبر موقعها وتأكد مشروعيتها ، وأن ركعتيها تجزيان عن ثلاثمائة وستين صدقة ، وما كان كذلك فهو حقيق بالمواظبة والمداومة ، ويدلان أيضاً على مشروعية الاستكثار من التسبيح والتحميد

والتهليل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ودفن النخامة وتنحية ما يؤدي المار عن الطريق ، وسائر أنواع الطاعات ليسقط بفعل ذلك ما على الإنسان من الصدقات اللازمة في كل يوم .

**وقال الإمام ابن الجوزي** رحمه الله : معنى الحديث على كل عظم من عظام ابن آدم صدقة لأنه إذا أصبح العضو سليماً فينبغي أن يشكر ويكون شكره بالصدقة فالتسبيح والتحميد وما ذكره يجري مجرى الصدقة عن الشاكر وقوله ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى لأن الضحى من الصباح وإنما قامت الركعتان مقام ذلك لأن جميع الأعضاء تتحرك فيها بالقيام والقعود فيكون ذلك شكرها .

ب- وعن عائشة . قَالَتْ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا ، وَيُرِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ج- وعن أبي هريرة قَالَ ( أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ بِصِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَرُكْعَتَيِ الضُّحَى وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَرْقُدَ ) متفق عليه

د- وعن أبي الدرداء قَالَ ( أَوْصَانِي خَبِيي ﷺ بِثَلَاثٍ لَنْ أَدْعَهُنَّ مَا عِشْتُ بِصِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَصَلَاةِ الضُّحَى وَبِأَنْ لَا أُنَامَ حَتَّى أُوتِرَ ) رواه مسلم .

**قال القرطبي** رحمه الله : وصية النبي ﷺ لأبي الدرداء وأبي هريرة رضي الله عنهما : تدل على فضيلة الضحى ، وكثرة ثوابه وتأكده ، ولذلك حافظا [عليه] ، ولم يتركاه . ( المفهم ) .

د- عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي ذَرٍّ رضي الله عنهما عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ قَالَ ( ابْنُ آدَمَ ارْكُعْ لِي مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَرْبَعَ رُكْعَاتٍ ، أَكْفِكَ آخِرَهُ ) رواه الترمذي .

**قال المباركفوري** رحمه الله : ( مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ) قِيلَ الْمُرَادُ صَلَاةُ الضُّحَى ، وَقِيلَ صَلَاةُ الْإِشْرَاقِ ، وَقِيلَ سُنَّةُ الصُّبْحِ وَقُرْصُهُ لِأَنَّهُ أَوَّلُ قُرْصِ النَّهَارِ الشَّرْعِيِّ ، قُلْتُ : حَمَلُ الْمُؤَلَّفِ وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ هَذِهِ الرُّكْعَاتِ عَلَى صَلَاةِ الضُّحَى وَلِذَلِكَ أَدْخَلَا هَذَا الْحَدِيثَ فِي بَابِ صَلَاةِ الضُّحَى .

هـ- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ ( لا يحافظ على صلاة الضحى إلا أواب، وهي صلاة الأوابين ) رواه ابن خزيمة .

لهذه الأحاديث ذهب جمهور العلماء إلى استحباب صلاة الضحى .

**قال النووي** : جمهور العلماء على استحباب صلاة الضحى .

ومن كان يصليها من الصحابة : أبو سعيد الخدري ، وعائشة ، وأبو ذر ، وأم سلمة ، وغيرهم .

ورجح هذا القول النووي ، والشوكاني ، والصنعاني .

**وذهب بعض العلماء** : إلى الأفضل عدم المداومة على صلاة الضحى ، بل فعلها أحياناً وتركها أحياناً أخرى .

أ- لحديث أبي سعيد قال ( كان النبي ﷺ يصلي الضحى حتى نقول لا يدعها ، ويدعها حتى نقول لا يصليها ) رواه الترمذي ، وفيه ضعف .

ب- ولحديث عائشة قالت ( مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ . وَإِنِّي لَأُسَبِّحُهَا ) متفق عليه . ( وسيأتي الجواب عنه إن شاء الله .

**وذهب بعض العلماء** : إلى أنها لا تشرع إلا لسبب ، كقدوم من سفر .

ورجح هذا القول ابن القيم .

أ- قالوا : بأن النبي ﷺ لم يفعلها إلا لسبب واتفق وقوعها وقت الضحى .

فحديث أم هانئ في صلاته يوم الفتح كان لسبب الفتح ، وأن سنة الفتح أن تصلي عنده ثمان ركعات ، وكان الأمراء يسمونها صلاة الضحى .

قالوا : وقول أم هانئ ( وذلك ضحى ) تريد أن فعله لهذه الصلاة كان ضحى ، لا أن الضحى اسم لتلك الصلاة .

ب- واستدلوا بحديث عائشة الآتي ( لم يكن رسول الله ﷺ يصلي الضحى إلا أن يقدم من مغيبه ) .

**وذهب بعضهم** : إلى أنها تشرع لمن ليس له ورد بالليل .



وهذا اختيار ابن تيمية رحمه الله .

**قال رحمه الله:** ومن هذا الباب (صلاة الضحى) فإن النبي ﷺ لم يكن يداوم عليها باتفاق أهل العلم بسنته، بل ثبت في حديث صحيح لا معارض له، أن النبي ﷺ كان يصلي وقت الضحى لسبب عارض، لا لأجل الوقت، مثل أن ينام من الليل (...).  
**والراجح الاستحباب مطلقاً .**

وأما الجواب عن حديث أم هانئ ، وأن تلك الصلاة صلاة الفتح .

فقد قال النووي : إنه فاسد ، والأحاديث الكثيرة التي وردت في استحبابها ترد هذا القول .

**وقال رحمه الله :** والصواب صحة الاستدلال به ، فقد ثبت عن أم هانئ : (أن النبي ﷺ يوم الفتح صلى سبعة الضحى ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين ) رواه أبو داود .

#### • الجمع بين أحاديث عائشة المتعارضة :

أ- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ ( قُلْتُ لِعَائِشَةَ هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى قَالَتْ لَا إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبِهِ ) رواه مسلم .

ب- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ ( مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ. وَإِنِّي لَأَسْتَحِبُّهَا ) متفق عليه .

ج- وعنها قالت (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

**بعض العلماء رجح أحاديث الإثبات ، للقاعدة : المثبت مقدم على النافي .**

ورجحه ابن عبد البر .

**وبعضهم جمع :** أن أحاديث النفي نافية للمداومة ، وأما الإثبات فالمراد فعلها أحياناً .

ورجحه البيهقي ، وإنما كان يتركها أحياناً خشية أن تفرض على الأمة .

**قال ابن حجر :** وذهب آخرون إلى الجمع بينهما، قال البيهقي: عندي أن المراد بقولها ( ما رأيته يستحبها ) أي يُداوم عليها، وقولها ( وإني لأستحبها ) أي أداوم عليها ، قال: وفي بقية الحديث إشارة إلى ذلك، حيث قالت ( وإن كان لَيَدُلُّ العمل، وهو يحب أن يعمله خشية أن يعمل به الناس، فيفرض عليهم ) . ( الفتح ) .

**وقال النووي :** وأما قول عائشة (ما كان يصلها إلا أن يجيء من مغيبه) معناه ما رأيته، كما قالت في الرواية الثانية (ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي سبعة الضحى إلا في نادر الأوقات) فإنه قد يكون في ذلك مسافراً، وقد يكون حاضراً ولكنه في المسجد أو في موضع آخر، وإذا كان عند نسائه فإنما كان لها يوم من تسعة، فيصح قولها: ما رأيته يصلها، وقد علمت بخبره أو خبر غيره أنه صلاها .

#### ( وأقلها ركعتان ) .

أي : أقل صلاة الضحى ركعتان .

وهذا لا خلاف به .

أ- لحديث أبي هريرة ( أوصاني خليلي ... وركعتي الضحى ... ) .

ب- ولحديث أبي ذر ( يصبح على كل سلامى ... ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى ) .

**جاء في ( الموسوعة الفقهية )** لا خلاف بين الفقهاء القائلين : باستحباب صلاة الضحى في أن أقلها ركعتان .

فقد روى أبو ذر ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال ( ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى ) فأقل صلاة الضحى ركعتان لهذا الخبر . ( انتهى ) .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** لأن الركعتين أقل ما يُشرع في الصلوات غير الوتر، فلا يُسرُّ للإنسان أن يتطوَّع بركعة، ولا يُشرع له ذلك إلا في الوتر، ولهذا قال النبي ﷺ للرجل الذي دخل وهو يخطب يوم الجمعة ( فَمُ فَصَلِّ ركعتين، وَتَجَوَّزْ فيهما ) ، ولو كان يُشرع شيء أقل من ركعتين؛ لأمره به من أجل أن يستمع للخطبة، ولهذا أمره النبي ﷺ أن يتجَوَّز في الركعتين.

ودليل ذلك أيضاً: حديث أبي هريرة ﷺ حيث قال: أوصاني خليلي ﷺ بثلاث (صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتي الضحى، وأن أوتر

قبل أن أنام ) .

والصحيح: أن التطوع بركعة لا يصح، وإن كان بعض أهل العلم قال: إنه يصح أن يتطوع بركعة، لكنه قول ضعيف كما سبق.

### ( وأكثرها ثمان ) .

أي : أكثر صلاة الضحى ثمان ركعات .

لحديث أم هانئ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي بَيْتِهَا عَامَ الْفَتْحِ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ ) متفق عليه .

وذهب بعض العلماء : إلى أن أكثرها [ ١٢ ] ركعة .

لحديث أنس قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ صَلَّى الضُّحَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا فِي الْجَنَّةِ ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَاسْتَعْرَبَهُ .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) وإنما اختلفوا في أكثرها :

فذهب المالكية والحنابلة - على المذهب - إلى أن أكثر صلاة الضحى ثمان .

لما رَوَتْ أم هانئ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ وَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ ، فَلَمْ أَرْ صَلَاةً قَطُّ أَخْفُ مِنْهَا غَيْرَ أَنَّهُ يُسَمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ .

وبرى الحنفية والشافعية - في الوجه المرجوح - وأحمد - في رواية عنه - أن أكثر صلاة الضحى اثنتا عشرة ركعة .

لما رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( مَنْ صَلَّى الضُّحَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا مِنْ دَهَبٍ فِي الْجَنَّةِ ) .

انتهى .

وذهب بعضهم : إلى أنه لا حد لأكثرها .

وبه قال ابن جرير الطبري .

أ- لحديث أبي ذر عن النبي ﷺ قال : ( ... إن صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين ... ) رواه البزار وحسنه الألباني

ولقول عائشة - وقد تقدم - ( كان ﷺ يصلي الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله ) .

وهذا القول هو الراجح .

قال السيوطي : لم يرد حديث بانحصار صلاة الضحى في عدد مخصوص ، فلا مستند لقول الفقهاء : أن أكثرها ثنتي عشرة ركعة .

وقال الشيخ ابن عثيمين : والصحيح : أنه لا حد لأكثرها؛ لأن عائشة رضي الله عنها قالت ( كان النبي ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا ، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ ) أخرجه مسلم .

ولم يُقَيَّدْ، ولو صَلَّى مِنْ ارتفاع الشمس قيد رُمحٍ إلى قبيل الزوال أربعين ركعة مثلاً؛ لكان هذا كله داخلاً في صلاة الضحى .

ومجاب عن حديث أم هانئ بجوابين:

الجواب الأول : أن كثيراً من أهل العلم قال: إن هذه الصلاة ليست صلاة ضحى، وإنما هي صلاة فتح، واستحب للقاء إذا فتح بلداً أن يُصَلِّي فيه ثمان ركعات شكراً لله عز وجل على فتح البلد؛ لأن من نعمة الله عليه أن فتح عليه البلد، وهذه النعمة تقتضي الخشوع والدُّل لله والقيام بطاعته، ولهذا لا نعلم أن أحداً فتح بلداً أعظم من مكة، ولا نعلم فاتحاً أعظم من محمد ﷺ .

الوجه الثاني : أنَّ الاختصار على الثمان لا يستلزم أن لا يزيد عليها؛ لأنَّ هذه قضية عين، رأيت لو لم يُصَلِّ إلا ركعتين، هل نقول: لا تزيد على ركعتين؟.

الجواب : لا؛ لأنَّ قضية العين وما وقع مصادفة فإنه لا يُعَدُّ تشريعاً. وهذه قاعدة مفيدة جداً، ولهذا لا يستحب للإنسان إذا دفع من ( عرفة ) وأتى الشعب الذي حول مزدلفة؛ أن ينزل فيبول ويتوضأ وضوءاً خفيفاً، كما فعل الرسول ﷺ ، فإنَّ النبي ﷺ لما دَفَعَ من ( عرفة ) في الحجِّ ووصل إلى الشعب نَزَلَ قِبَالَ وتوضأ وضوءاً خفيفاً لأن هذا وقع مصادفة، فالنبي ﷺ احتاج أن يبول فنزل فبال وتوضأ؛ لأجل أن يكون فعله للمناسك على طهارة.

• لو صلى أكثر من ركعتين ، فكيف يصلها ؟

يسلم من كل ركعتين ، وبهذا قال النووي ، والحافظ ابن حجر ، والشوكاني .

لحديث أم هانئ ( أن رسول الله ﷺ يوم الفتح صلى سبعة الضحى ثماني ركعات يسلم من كل ركعتين ) رواه أبو داود .  
ويستدل أيضاً بحديث ( صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ) على قول من صححها .

### ( وقتها من خروج وقت النهي إلى قبيل الزوال ) .

أي : وقت صلاة الضحى من خروج وقت النهي : لأن وقت النهي من طلوع الشمس إلى أن ترتفع قيد رمح .  
إلى قبيل الزوال : أي إلى قبيل الزوال بزمان قليل ، لأن ما قبيل الزوال وقت نهي .

### ( وقتها في آخر الوقت أهمل ) .

أي : أن الأفضل في صلاة الضحى أن تفعل في آخر وقتها .

لحديث زيد بن أرقم؛ أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ( صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمِضُ الْفَصَالُ ) رواه مسلم .

والفصال هي أولاد الإبل ، ومعنى ترمض تشدد عليها الرمضاء وهي حرارة الشمس .

**قال النووي :** قوله ( تَرْمِضُ الْفَصَالُ ) هُوَ يَفْتَحُ النَّاءُ وَالْوَيْمُ يُقَالُ : رَمَضَ يَرْمِضُ كَعَلِمَ يَعْلَمُ ، وَالرَّمْضَاءُ : الرَّمْلُ الَّذِي اسْتَدَّتْ حَرَارَتُهُ بِالشَّمْسِ ، أَيْ حِينَ يَحْتَرِقُ اخْتِفَافُ الْفَصَالِ وَهِيَ الصِّغَارُ مِنْ أَوْلَادِ الْإِبِلِ - جَمْعُ فَصِيلٍ - مِنْ شِدَّةِ حَرِّ الرَّمْلِ . وَالْأَوَّابُ : الْمُطِيعُ ، وَقِيلَ : الرَّاجِعُ إِلَى الطَّاعَةِ . وَفِيهِ : فَضِيلَةُ الصَّلَاةِ هَذَا الْوَقْتُ . قَالَ أَصْحَابُنَا : هُوَ أَفْضَلُ وَقْتُ صَلَاةِ الضُّحَى ، وَإِنْ كَانَتْ تَحُوزُ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ . ( شرح مسلم ) .

**فوائد :**

**فائدة ١ :** روى أحمد وأبو داود عن نعيم بن همار العطفاي رحمه الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول ( قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا ابْنَ آدَمَ ، لَا تَعْجِزْ عَنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَتُفِكَ آخِرُهُ ) .  
وأخرجه الترمذي من حديث أبي الدرداء ، وأبي ذر رضي الله عنهما بلفظ ( ابْنَ آدَمَ ، انْكُفْ لِي أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَتُفِكَ آخِرُهُ ) وحسنه الذهبي في "السير" .

وقد اختلف أهل العلم في المراد بهذه الصلاة :

**فذهب بعضهم** إلى أن المراد بها صلاة الضحى .

منهم : أبوداود ، والترمذي ، والعراقي ، وابن رجب الحنبلي ، وغيرهم .

**وذهب البعض الآخر** إلى أن المراد بها صلاة الصبح وسنتها .

ومن هؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى .

قال ابن القيم : سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: هذه الأربع عندي هي الفجر وسنتها . ( زاد المعاد ) .

**فائدة ٢ :** قال الشيخ ابن عثيمين : ... القسم الثاني : لا يصح تداخل العبادات فيه ، وذلك فيما إذا كانت العبادتان مقصودتين ، فهنا لا يمكن أن تُدخَلَ نيتان في فعل واحد.

مثل لذلك الشيخ ابن عثيمين فقال : إنسان فاتته سنة الفجر حتى طلعت الشمس ، وجاء وقت صلاة الضحى ، فهنا لا تجزئ سنة الفجر عن صلاة الضحى ، ولا الضحى عن سنة الفجر ، ولا الجمع بينهما أيضاً ؛ لأن سنة الفجر مستقلة وسنة الضحى مستقلة ، فلا تجزئ إحداها عن الأخرى .

وهكذا أيضاً سنة الطواف مع سنة الفجر، مثلاً: لو انتهى الإنسان من طوافه بعد أذان الفجر وقبل الإقامة، فنوى بالركعتين سنة الطواف وراتبة الفجر فإنها لا تغني إحداها عن الأخرى ؛ لأن سنة الطواف سنة مقصودة بذاتها ، وسنة الفجر سنة مقصودة بذاتها .  
( لقاءات الباب المفتوح ) .

**وقال في موضع آخر :** وبعض السنن يكون المقصود منها تحصيل الصلاة فقط ، فمثلاً : سنة الوضوء المقصود بها أن تصلي ركعتين بعد

الوضوء ؛ سواء سنة الوضوء أو ركعتي الضحى أو راتبة الظهر أو راتبة الفجر أو السنة التي تكون بين الأذان والإقامة ؛ لأن بين كل أذنين صلاة ، وكذلك تحية المسجد يجوز إذا دخلت المسجد أن تصلي بنية الراتبة وتغني عن تحية المسجد .

**فائدة ٣ :** وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله عن صلاة الإشراف وصلاة الضحى فأجاب : سنة الإشراف هي سنة الضحى ، لكن إن أديتها مبكراً من حين أشرقت الشمس وارتفعت قيد رمح فهي صلاة الإشراف ، وإن كان في آخر الوقت أو في وسط الوقت فإنها صلاة الضحى ، لكنها هي صلاة الضحى ؛ لأن أهل العلم رحمهم الله يقولون: إن وقت صلاة الضحى من ارتفاع الشمس قيد رمح إلى قبيل الزوال . ( لقاء الباب المفتوح ) .

**فائدة ٤ :** قال النووي : وَأَمَّا مَا صَحَّ عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ قَالَ فِي الضُّحَى : هِيَ بِدْعَةٌ . فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ صَلَاتَهَا فِي الْمَسْجِدِ وَالْمُتَطَاهَرِ بِهَا ، كَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَهُ بِدْعَةً لَا أَنَّ أَصْلَهَا فِي الْبُيُوتِ وَنَحْوَهَا مَذْمُومٌ ، أَوْ يُقَالُ : قَوْلُهُ : بِدْعَةٌ . أَيُّ الْمُواظَبَةِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُوَظَّبْ عَلَيْهَا خَشْيَةً أَنْ تُفَرِّضَ ، وَهَذَا فِي حَقِّهِ ﷺ . وَقَدْ ثَبَتَ اسْتِحْبَابُ الْمُحَافَظَةِ فِي حَقِّهَا بِحَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي دَرٍّ ، أَوْ يُقَالُ : إِنَّ ابْنَ عُمرَ لَمْ يَبْلُغْهُ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ الضُّحَى وَأَمْرُهُ بِهَا . وَكَيْفَ كَانَ فَجُمُهورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى اسْتِحْبَابِ الضُّحَى ، وَإِنَّمَا يُقَالُ التَّوَقُّفُ فِيهَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمرَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( شرح مسلم ) .

### ( وسنن تيمية للمسجد )

أي : يسن لداخل المسجد ألا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية للمسجد .

وقد تقدمت مباحثها .

### ( وسنة اللوحى )

أي : ويسن أن يصلي عقب الوضوء ، في أي وقت من ليل أو نهار .

أ- عَنْ عُثَيْبِ بْنِ عَامِرٍ . عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وُضُوئَهُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ مُقْبِلًا عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ ) رواه مسلم .

ب- وعن عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ ﷺ ( مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ) متفق عليه .

**قال ابن حجر :** فيه استحباب صلاة ركعتين عقب الوضوء .

● والمشروع أن تؤدي عقب الوضوء مباشرة

**قال النووي :** يستحب ركعتان عقب الوضوء للأحاديث الصحيحة فيها . ( المجموع ) .

**وقال شيخ الإسلام ابن تيمية :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ عَقِبَ الْوُضُوءِ وَلَوْ كَانَ وَقْتُ النَّهْيِ ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ .

● وتجزئ هذه الصلاة عن تحية المسجد لمن دخل المسجد ، لأنها يتحقق بها المقصود ، وكذا يجوز أداؤها في أوقات النهي كغيرها من ذوات الأسباب .

**فائدة :** ومن الصلوات المسنونة : صلاة ركعتين عند الرجوع من السفر .

وقد ثبتت هذه السنة من قول النبي ﷺ وفعله .

عن كعب بن مالك . قَالَ ( كَانَ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَرَكَعَ فِيهِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ جَلَسَ لِلنَّاسِ ) متفق عليه .

وعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ ( خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي وَأَعْنَى ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُبْلِي وَقَدِمْتُ بِالْعَدَاةِ فَجِئْتُ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ قَالَ : الْآنَ حِينَ قَدِمْتُ » . قُلْتُ نَعَمْ . قَالَ : فَدَعُ جَمْلَكَ وَادْخُلْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ ، قَالَ فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ ) متفق عليه .

وقد بوب النووي في شرحه لصحيح مسلم لذلك فقال: باب استحباب الركعتين في المسجد لمن قدم من سفر أول قدومه.. ثم ساق حديث كعب بن مالك في الصحيح: أن رسول الله ﷺ كان لا يقدم من سفر إلا نهاراً في الضحى فإذا قدم بدأ بالمسجد فصلّى فيه

ركعتين ثم جلس فيه.

ثم قال النووي : في هذه الأحاديث استحباب ركعتين للقادم من سفره في المسجد أول قُدمه ، وكذا الصلاة مقصودة للقُدوم من السفر ، لا أنَّها تحية المسجد ، والأحاديث المذكورة صريحة فيما ذكرته .

ومثل ذلك فعل أبو داود رحمه الله في سننه فقال: باب في الصلاة عند القُدوم من السفر. ثم ذكر حديث كعب المذكور في صحيح مسلم . قال في عون المعبود شرح سنن أبي داود بعد أن ذكر هذا الحديث وحديثاً آخر في معناه: وفي الحديثين دلالة على أن المسافر إذا قدم من السفر فالمسنون له أن يتدئ بالمسجد ويصلي ركعتين. انتهى.

**وقال ابن القيم** في صدد ذكره الحكم والفوائد التي اشتملت عليها قصة الثلاثة الذين خلفوا : ومنها أن السنة للقادم من السفر أن يدخل البلد على وضوء وأن يبدأ ببيت الله قبل بيته فيصلّي فيه ركعتين ثم يجلس للمسلمين عليه ثم ينصرف إلى أهله .

**وقال الشيخ ابن عثيمين** : وهذه السنة قد غفل عنها كثير من الناس إما جهلاً بذلك وإما تحاوشاً ولكن ينبغي للإنسان أن يحیی هذه السنة وإذا وصل إلى البلد فليكن أول ما يبدأ به أن يدخل إلى المسجد ويصلي ركعتين ثم بعد ذلك يذهب إلى أهله والله الموفق .

• إذا دخل المسافر بلده والناس يصلون فدخل معهم في الصلاة أجزأته الفريضة عن ركعتي القُدوم لدخولها في الفريضة كتحية المسجد مع الراتبة أو الفريضة فيحدث التداخل سواء مع الفريضة أو النافلة ، وينبغي للإنسان ألا يغفل عن النية في باب التداخل.

### ( ويسن سجود التلاوة ) .

أي : أن سجود التلاوة عند وجود سببه سنة .

• وسجود التلاوة سجدة واحدة يسجدها المسلم إذا قرأ آية من آيات السجدة ، وهي معروفة في المصحف.

وقد اتفق الفقهاء على أنَّ سُجُودَ التَّلاوة يُحْصَلُ بِسَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ . ( الموسوعة الفقهية ) .

أ- عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بِالتَّجْمِ وَسَجَدَ مَعَ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ ) رواه البخاري .

ب- وعن ابن عمر ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَيَقْرَأُ سُورَةً فِيهَا سَجْدَةٌ فَيَسْجُدُ وَتَسْجُدُ مَعَهُ حَتَّى مَا يَجِدُ بَعْضُنَا مَوْضِعًا لِمَكَانِ جَهَنَّمَ ) متفق عليه .

**قال النووي** : فيه إثبات سجود التلاوة ، وقد أجمع العلماء عليه .

**وقد ذهب بعض العلماء** : إلى وجوبه .

وهذا مذهب الحنفية ، وهو اختيار ابن تيمية .

أ- لقوله تعالى ( فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ ) فذمهم الله على ترك السجود .

ب- ولحديث أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ ( إذا مرَّ ابن آدم بالسجدة فسجد ، اعتزل الشيطان يبكي ويقول : يا وليي ، أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة ، وأمرت بالسجود فأبيت فلي النار ) رواه مسلم .

ف قوله ( أمر ابن آدم ) والأمر للوجوب .

**وذهب جمهور العلماء** إلى أنه غير واجب .

أ- لحديث زيد بن ثابت قال ( قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ( وَالتَّجْمِ ) فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا ) متفق عليه .

ولو كان واجباً لأمره النبي ﷺ به .

ب- ولحديث زبينة بن عبد الله التيمي ( أن عمر بن الخطاب ؓ قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل حتى إذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس ، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى إذا جاء السجدة قال يا أيها الناس إنَّا نمرُّ بالسجود فمن سجد فقد أصاب ، ومن لم يسجد فلا إثم عليه . ولم يسجد عمر ؓ ) رواه البخاري .

وزاد نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما إن الله لم يفرض السجود إلا أن نشاء .

**ووجه الدلالة** منه من وجهين :

**الأول :** قوله ( ومن لم يسجد فلا إثم عليه ) .

**والثاني :** أن هذا كان بحضرة الجمع الكثير من الصحابة ولم ينكر ذلك عليه أحد .

**قال الحافظ ابن حجر :** قوله ( ومن لم يسجد فلا إثم عليه ) قال : ظاهرة في عدم الوجوب .

قوله ( ولم يسجد عمر ) قال الحافظ : فيه تأكيد لبيان جواز ترك السجود بغير ضرورة .

**وقال النووي :** وهذا الفعل والقول من عمر رضي الله عنه في هذا الموطن والجمع العظيم دليل ظاهر في إجماعهم على أنه ليس بواجب .

**وقال الشوكاني :** تصريحه — يعني عمر — بعدم الفرضية ، وبعدم الإثم على التارك ، في مثل هذا الجمع من دون صدور إنكار يدل على إجماع الصحابة على ذلك .

وهذا القول هو الصحيح .

وأما الجواب عن الآية (فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ) .

**قال ابن قدامة :** فَأَمَّا الْآيَةُ فَإِنَّهُ دَعَاهُمْ لِتَرْكِ السُّجُودِ غَيْرَ مُعْتَقِدِينَ فَضْلَهُ ، وَلَا مَشْرُوعِيَّتَهُ .

**وقال البهوتي :** وَإِنَّمَا دُعَاءُ مَنْ تَرَكَهُ بِقَوْلِهِ (وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ) تَكْذِيبًا وَاسْتِكْبَارًا كَالْإِنْسِ وَالْكَفَّارِ وَلِهَذَا قَالَ (فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) .

● لم يسجد النبي ﷺ كما في حديث زيد بن ثابت ؟

**قيل :** تركه لبيان الجواز .

**قال الحافظ ابن حجر :** وهذا أرجح الاحتمالات ، وبه جزم الشافعي .

**وقيل :** يحتمل أنه ترك السجود فيها لأن زيداً هو القارئ ولم يسجد ، ولو سجد لسجد النبي ﷺ .

وقد ذكر هذا الجواب أبو داود والترمذي ، وذكره أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية .

**( وهي صلاة ) .**

**أي :** حكمه حكم الصلاة ، فتشترط له الطهارة واستقبال القبلة .

وهذا قول جماهير العلماء .

**قال ابن قدامة :** وَجُمْلُهُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِلْسُّجُودِ مَا يُشْتَرَطُ لِصَلَاةِ النَّافِلَةِ؛ مِنَ الطَّهَارَتَيْنِ مِنَ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ، وَسَرِّ الْعَوَظَةِ، وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ، وَالْيَتَةِ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

إِلَّا مَا يُؤَيِّدُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَمَانَ رضي الله عنه فِي الْحَائِضِ تَسْمَعُ السَّجْدَةَ ، تُؤَمِّئُ بِرَأْسِهَا .

وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ . ( المغني ) .

**وقال القرطبي :** ولا خلاف في أن سجود القرآن يحتاج إلى ما تحتاج إليه الصلاة من طهارة حدث ونجس، ونية، واستقبال قبلة، ووقت .

إلا ما ذكر البخاري عن ابن عمر أنه كان يسجد على غير طهارة . وذكره ابن المنذر عن الشعبي .

أ- لقوله ﷺ ( لا يقبل الله صلاة بغير طهور ) ، قالوا : فيدخل في عمومها السجود .

ب- القياس على سجود السهو بعد السلام ، فكما اشترطت الطهارة له ، فكذلك تشترط الطهارة لسجود التلاوة .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا يشترط له ما يشترط للصلاة .

وهذا اختيار بعض المحققين ، كابن جرير ، وابن حزم ، وابن تيمية ، وابن القيم ، والشوكاني .

أ- الحديث ابن عباس السابق ( أن النبي ﷺ سجد بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس ) .

**وجه الدلالة من وجهين :**

**الأول :** سجود المشركين ، وهم على ما هم عليه من الحدث ، وأقروا على ذلك ، وسمى الصحابة فعلهم هذا سجوداً .

**والثاني :** أنه يبعد أن يكون جميع من حضر من المسلمين كانوا عند قراءة الآية على وضوء ، لأنهم لم يتأهبوا لذلك ، فيكون سجودهم مع

إقرار النبي ﷺ لهم على ذلك دليلاً على عدم اشتراط الطهارة لسجود التلاوة .

**قال الشوكاني :** ليس في أحاديث سجود التلاوة ما يدل على اعتبار أن يكون الساجد متوضئاً ، وقد كان يسجد معه ﷺ من حضر تلاوته ، ولم ينقل أنه أمر أحداً منهم بالوضوء ، ويبعد أن يكونوا جميعاً متوضئين . وأيضاً قد كان يسجد معه المشركون كما تقدم ، وهم أنجاس لا يصح وضوؤهم .

ب- ما جاء عن ابن عمر ( أنه كان يسجد للتلاوة على غير وضوء ) رواه ابن أبي شيبه والبخاري تعليقاً .

وهذا القول هو الصحيح .

#### ● هل إذا مر بآية سجدة وتجاوزها ونسي أن يسجد ؟ هل يرجع ويسجد أم لا ؟

إن ذكر مع قرب الفصل سجد ، وإن تجاوزها وطال الفصل فإنه لا يسجد ، لأن القاعدة عند أهل العلم : أن السنة إذا فات محلها فإنها تسقط ، لأنها غلقت بسبب فزال . ( الشيخ ابن عثيمين ) .

**( وَيُسْنِ الْقَارِئُ وَالْمُسْتَمِعُ دُونَ السَّامِعِ ) .**

أي : أن سجود التلاوة سنة في حق القارئ والمستمع .

**القارئ :** هو من يقرأ القرآن .

**والمستمع :** هو الذي ينصت للقراءة .

**دليل القارئ :**

أن النبي ﷺ كان يسجد إذا مرّ بآية سجدة .

**ودليل المستمع :**

لأن الصحابة كانوا يسجدون مع رسول الله ﷺ .

كما في حديث ابن عمر السابق ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَيَقْرَأُ سُورَةً فِيهَا سَجْدَةٌ فَيَسْجُدُ وَتَسْجُدُ مَعَهُ حَتَّى مَا يَجِدُ بَعْضُهَا مَوْضِعًا لِمَكَانٍ جَبَّهَتْهُ ) .

**دون السامع :**

وهذا قول المالكية ، والحنابلة .

وهو الذي يسمع الشيء دون أن ينصت إليه .

**قال ابن قدامة :** وَيُسْنَى السُّجُودُ لِلتَّالِي وَالْمُسْتَمِعِ لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا .

فَأَمَّا السَّامِعُ غَيْرُ الْقَاصِدِ لِلسَّمَاعِ فَلَا يُسْتَحَبُّ لَهُ ، وَزَوَى ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَابْنِ مَالِكٍ .

أ- عن عثمان : إنما السجدة على من استمعها . رواه البخاري تعليقاً .

ب- وعن ابن عباس قال : إنما السجدة على من جلس لها . رواه ابن أبي شيبه .

ج- ولأنَّ السَّامِعَ لَا يُشَارِكُ التَّالِيَّ فِي الْأَجْرِ ، فَلَمْ يُشَارِكْهُ فِي السُّجُودِ كَعَبْرَةٍ . ( كشف القناع ) .

**( وَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ الْقَارِئُ لَمْ يَسْجُدِ ) .**

أي : وإن لم يسجد القارئ لم يسجد المستمع .

لأن زيد بن ثابت - كما تقدم - قرأ على النبي ﷺ سورة النجم فلم يسجد فيها .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يسن له السجود ولو لم يسجد القارئ .

**قال النووي :** ... وسواء سجد القارئ أم لم يسجد يسن للمستمع أن يسجد ، هذا هو الصحيح وبه قطع الجمهور .

**فائدة :** وللمستمع الرفع من السجود قبل القارئ في غير الصلاة .

قال في الإنصاف : وهو الصواب .

## ( وهي أربع عشرة سجدة ) .

أي : أن آيات السجود التي في القرآن أربع عشرة سجدة .

اختلف العلماء في عدد السجرات :

مذهب الحنابلة : ١٥ سجدة .

مذهب الشافعية : ١٤ سجدة ، لم يحسبوا سجدة ( ص ) .

مذهب مالك : ١١ سجدة ، أسقطوا سجرات المفصل .

مذهب أبو حنيفة : ١٤ سجدة ، أسقطوا السجدة الثانية من الحج .

**فائدة :** اتفق العلماء على مشروعية السجود في عشرة مواضع ، وهي متوالية ، إلا ثانية الحج و ( ص ) .

ويدل على السجود في المفصل :

أ- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي : ( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ) وَ : ( اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ) . رَوَاهُ مُسْلِمٌ

ب- سجود النبي ﷺ بالنجم كما تقدم في حديث زيد بن ثابت .

**وذهب مالك :** إلى أنه لا سجود في المفصل .

لحديث ابن عباس ( أن رسول الله ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة ) رواه أبو داود .

**والجواب** عن هذا الحديث من وجهين :

**أولاً :** أنه حديث ضعيف لمخالف للأحاديث الصحيحة .

ولذلك ضعفه البيهقي ، وعبد الحق ، والنووي ، وابن حجر ، وغيرهم .

**ثانياً :** على فرض ثبوته ، فإن حديث أبي هريرة مقدم عليه ، لأنه مثبت ، وحديث ابن عباس نافي ، والمثبت مقدم على النافي .

قال ابن قدامة : ... وَأَبُو هُرَيْرَةَ إِذَا أَسْلَمَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةً سَبْعَ ، وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، لِأَنَّهُ إِثْبَاتٌ .

ثُمَّ إِنَّ تَرْكَ السُّجُودِ يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَالسُّجُودُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ مَسْنُونٌ ، وَلَا تَعَارُضُ بَيْنَهُمَا ، وَحَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ إِسْنَادُهُ وَاهٍ .

ثُمَّ لَا دَلَالَهَ فِيهِ ، إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سُجُودٌ غَيْرَ الْمُفْصَلِ إِحْدَى عَشْرَةَ فَيَكُونُ مَعَ سَجَدَاتِ الْمُفْصَلِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ .

● اتفق العلماء على أن السجدة الأولى في الحج من مواضع السجود ، كما نقله النووي ، وابن حجر .

واختلفوا في السجدة الثانية .

**فذهب الحنفية** إلى أنها لا يسجد بها .

قالوا : إن آخر الحج ، السجود فيها سجود الصلاة ، لاقتارانه بالركوع ، بخلاف الأولى ، فإن السجود فيها مجرد عن ذكر الركوع .

**والصحيح** أنه يسجد فيها .

لورود الأحاديث في ذلك ، لكنها لا تصح .

أ- كحديث عَقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ ( قَالَ : قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ سُورَةِ الْحَجِّ سَجَدَتَانِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا ، فَلَا يَقْرَأُهَا ) رواه أبو داود . ( ضعيف ) .

ب- وحديث عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَجْدَةً فِي الْقُرْآنِ ، مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْمُفْصَلِ ، وَفِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجَدَتَانِ ) رواه أبو داود . ( ضعيف ) .

إلا أن عمل الصحابة على السجود فيها قد يستأنس به على مشروعيتها ، ولا سيما لا يعرف لهم مخالف .

**قال النووي :** فمن أثبتها : عمر بن الخطاب ، وعلي ، وابن عمر ، وأبو الدرداء ، وأبو موسى ، وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو العالية ،



ومالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وداود .

**قال ابن المنذر :** قال أبو إسحاق -يعني السبيعي التابعي الكبير- أدركت الناس منذ سبعين سنة يسجدون في الحج سجدتين.

**ذهب الشافعية :** إلى أنه لا يسجد في سجدة ( ص ) .

لحديث ابن عباس ( أن النبي ﷺ سجد في ( ص ) وقال : سجد هنا داود توبة ، ونحن نسجدها شكراً ) رواه النسائي .

**والصحيح** أنها موضع سجود .

أ- لحديث أبي سعيد : ( أن النبي ﷺ قرأ ( ص ) وهو على المنبر ، فلما بلغ السجدة نزل فسجد ، وسجد الناس معه ، فلما كان يوم آخر قرأها ، فلما بلغ السجدة تشزن الناس للسجود ، فقال رسول الله ﷺ : إنما هي توبة نبي ، ولكن قد رأيتم تشزنتم ، فنزل وسجد وسجدوا ) رواه أبو داود . ( **التشنن** ) : التأهب والتهيؤ .

فسجوده ﷺ في الجمعة الأولى وترك الخطبة لأجلها يدل على أنها سجدة تلاوة .

ب- ولحديث ابن عباس قال ( ص ) لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا ( رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ) .

قوله ( **ليست من عزائم السجود** ) أي : ليست من السجودات المؤكدة التي ورد في السجود فيها أمر أو تحضيض أو حث كغيرها من سجودات القرآن ، وإنما وردت بصيغة الإخبار عن داود عليه السلام أنه سجدها ، وسجدها نبينا ﷺ اقتداء به .

**( ويكبر إذا سجد وإذا رفع ) .**

هذا بيان لصفة سجود التلاوة ، وأنه يكبر إذا سجد ، ويكبر إذا رفع .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة وهي : حكم التكبير لسجود التلاوة خارج الصلاة والرفع منه ؟ على أقوال :

**القول الأول :** يسن التكبير في الهوي والرفع منه .

وهذا مذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

أ-لحديث ابن عمر -رضي الله عنهما- قَالَ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْرَأُ عَلَيْنَا الْقُرْآنَ ، فَإِذَا مَرَّ بِالسَّجْدَةِ ، كَبَّرَ ، وَسَجَدَ ، وَسَجَدْنَا مَعَهُ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . ( ضعيف ) .

( فإذا مر بالسجدة كبر ) فإن فيه التكبير للهوي .

ب-ولأنه سجود منفرد ، فشرع التكبير في ابتدائه والرفع منه ، كسجود السهو بعد السلام .

ج-وقياساً على سجودات الصلاة ، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يكبر في كل خفض ورفع .

**القول الثاني :** يكبر في الخفض دون الرفع .

وذهب إليه جماعة من العلماء ورجحه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله .

لحديث ابن عمر السابق (فَإِذَا مَرَّ بِالسَّجْدَةِ ، كَبَّرَ ، وَسَجَدَ ) .

**القول الثالث :** لا يشرع التكبير مطلقاً .

لعدم الدليل على إثبات التكبير لسجود التلاوة خارج الصلاة ، والسنن لا تثبت إلا بدليل صحيح .

وهذا اختيار ابن تيمية .

وهذا هو الصحيح .

● أما السجود إذا كان داخل الصلاة ، فإنه يكبر لها إذا سجد ، لأنه له حكم سجود الصلاة ، وقد جاء في صفة صلاة النبي ﷺ أنه كان يكبر كلما خفض ورفع .

● ما رأيك فيما يفعله بعض الناس داخل الصلاة من أنه يكبر إذا سجد ولا يكبر إذا رفع ؟

هذا وهم منه ، وليس الفعل مبنياً على أصل صحيح . ( الشيخ ابن عثيمين ) .

**( ويحاسب ويُسالم ) .**

أي : إذا فرغ من سجود التلاوة سلم له .

والراجح أنه لا يسن التسليم له لعدم ثبوت ذلك .

### ﴿ وَيَقُولُ هَيْهَ كَمَا فِي سُجُودِ الصَّلَاةِ ﴾ .

أي : أنه يقول في سجود التلاوة كما يقول في سجود الصلاة : سبحان ربي الأعلى .

وقد جاءت أدعية أخرى اختلف العلماء في صحتها :

منها : جاء في حديث عائشة قالت : ( كان رسول الله ﷺ يقول في سجود القرآن بالليل : سجد وجهي للذي خلقه ، وشق سمعه وبصره ، بحوله وقوته ، فتبارك الله أحسن الخالقين ) رواه أبو داود .

ومنها : ما جاء عن ابن عباس قال : ( كنت عند النبي ﷺ فأثاء رجل ، فقال : إني رأيت البارحة فيما يرى النائم ، كأني أصلي إلى أصل شجرة ، فقرأت السجدة فسجدت ، فسجدت الشجرة لسجودي فسمعتها تقول : اللهم احطط بها عني وزراً ، واكتب لي بها أجراً ، وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود ، قال ابن عباس : فرأيت النبي ﷺ قرأ السجدة فسجد ، فسمعته يقول في سجوده مثل الذي أخبره الرجل عن قول الشجرة ) . رواه الترمذي

### ﴿ وَيَكْرِهُ لِإِلَامِ هَرَاءَ سُجْدَةٍ فِي صَلَاةٍ سِرٍّ وَسُجُودِهِ هَيْهَ ﴾ .

وهذا مذهب الحنابلة .

لأن في ذلك إيهاماً للمؤمنين . ( المغني ) .

وَلَا يُكْرَهُ لَا يَخْلُو جَنَّةً إِمَّا أَنْ يَسْجُدَ لَهَا أَوْ لَا فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ لَهَا كَانَ تَارِكًا لِلشَّيْءِ وَإِنْ سَجَدَ لَهَا أُوجِبَ الْإِنْهَامُ وَالتَّخْلِيصُ عَلَى الْمَأْمُومِ فَكَانَ تَرْكُ السَّبَبِ الْمُفْضِي إِلَى ذَلِكَ أَوَّلَى . ( كشاف القناع ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يجوز .

وهذا مذهب الشافعية .

لحديث ابن عمر ( أن النبي ﷺ سجد في صلاة الظهر ، ثم قام فركع ، فرأيت أنه قرأ : تنزيل السجدة ) . رواه أبو داود وهو ضعيف

• أما في الصلاة الجهرية فهو مشروع .

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ( أَلَمْ تَنْزِيلِ ) السَّجْدَةِ ، وَ( هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ) . متفق عليه

ب- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ ( صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَتَمَةَ فَقَرَأَ ( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ) فَسَجَدَ فَقُلْتُ لَهُ قَالَ سَجَدْتُ خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُ بِهَا حَتَّى أَلْقَاهُ ) متفق عليه .

### ﴿ وَيُسْتَحَبُّ سُجُودُ الشُّكْرِ ﴾ .

أي : سجود الشكر عند وجود سببه مستحب .

أ- لحديث أَبِي بَكْرَةَ ﷺ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ يَسُرُّهُ خَرَّ سَاجِدًا لِلَّهِ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

ب- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﷺ قَالَ : ( سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَطَالَ السُّجُودَ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَقَالَ : إِنَّ جَبْرِيلَ آتَانِي ، فَبَشَّرَنِي ، فَسَجَدْتُ لِلَّهِ شُكْرًا ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ

ج- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَلِيًّا إِلَى الْيَمَنِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - قَالَ : فَكَتَبَ عَلِيٌّ ﷺ بِاسْمِهِمْ ، فَلَمَّا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِتَابَ خَرَّ سَاجِدًا ) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ ، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ .

د- ونقل فعله عن كثير من السلف :

فقد روي عن أبي بكر أنه سجد لما جاءه خبر فتح اليمامة وقتل مسيلمة الكذاب . رواه عبد الرزاق

وروي أن أمير المؤمنين عمر ، سجد لما جاءه خبر بعض الفتوحات في عهده .

وسجد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب حين وجد ذا الندية مع قتلى الخوارج بعد وقعت النهروان بينه وبينهم ، لأنه عرف أنه على الحق ،

لأن النبي ﷺ أخبر عن الخواارج أنهم شرّ الناس ، وأن سيماهم أن منهم رجلاً ليس له ذراع ، وعلى رأس عضده مثل ملحّة الثدي .

- وثبت أن كعب بن مالك سجد لما جاءته البشيرة بتوبة الله عليه .

**وذهب بعض العلماء : إلى كراهته .**

لحديث أنس قال (بينما رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة، إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله، هلكت المواشي...فمطرنا...). قالوا : إنه ﷺ لم يسجد لتجدد نعمة المطر أولاً ، ولا لدفع نقمته آخرأ .

**والراجح أنه مستحب وهو قول الجمهور .**

**والجواب عن دليل من قال بالكراهة : أن ترك السجود في بعض المواضع ، لا يدل على أن سجود الشكر غير مستحب .**

**( هُنْد تَجِدُّونَ النَّعْمَ ، وَانْدَفَاعُ النَّعْمِ ) .**

أي : أن سجود الشكر يشرع عند تجدد النعم ، واندفاع النقم .

**وقد ذكر كثير من العلماء : أنه لا يستحب السجود للنعم المستمرة ، كنعمة الإسلام ، ونعمة العافية ، ونعمة الحياة ، ونعمة الغنى عن الناس .**

لأن نعم الله دائمة لا تنقطع ، فلو سجد لذلك لاستغرق عمره في السجود .

**قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٥٦٤/٣) :** قال الشافعي والأصحاب : سجود الشكر سنة عند تجدد نعمة ظاهرة واندفاع نقمة ظاهرة ، سواء خصته النعمة والنقمة أو عمت المسلمين . قال أصحابنا : وكذا إذا رأى مبتلى ببليّة في بدنه أو بغيرها أو بمعضية يستحب أن يسجد شكراً لله تعالى ، ولا يشرع السجود لاستمرار النعم ؛ لأنها لا تنقطع " انتهى .

وقال ابن القيم رحمه الله في "إعلام الموقعين" (٢٩٦/٢) : فإن النعم نوعان : مستمرة ، ومتجددة ، فالمستمرة شكرها بالعبادات والطاعات ، والمتجددة شرع لها سجود الشكر ؛ شكرًا لله عليها ، وخضوعاً له وذلاً ، في مقابلة فرحة النعم وانبساط النفس لها ، وذلك من أكبر أدوائها ؛ فإن الله سبحانه لا يحب الفرحين ولا الأشرين ؛ فكان دواء هذا الداء الخضوع والذل والانكسار لرب العالمين .

- اختلف العلماء : هل يشترط لسجود الشكر الطهارة أم لا على قولين ؟

**القول الأول : لا يشترط له الطهارة .**

وهذا قول ابن جرير ، وابن حزم ، وابن تيمية ، وابن القيم ، والشوكاني .

أ-لعدم الدليل .

ب-أن ظاهر حديث أبي بكرة وغيره من الأحاديث التي روي فيها أن النبي ﷺ سجد فيها سجود الشكر ، تدل على أنه ﷺ لم يكن يتطهر لهذا السجود .

**قال ابن القيم :** وكانوا يسجدون عقبه ، ولم يؤمروا بوضوء ، ولم يخبروا أنه لا يفعل إلا بوضوء ، ومعلوم أن هذه الأمور تدهم العبد وهو على غير طهارة ، فلو تركها لفاتت مصلحتها .

ج-لو كانت الطهارة وغيرها من شروط الصلاة واجبة لبينها النبي ﷺ لأمتة .

د-أن سجود الشكر يأتي فجأة، وقد يكون من يريد السجود على غير طهارة، وفي تأخير السجود بعد وجود سببه حتى يتوضأ، زوال لسرّ المعنى الذي شرع السجود لأجله .

**القول الثاني : يشترط له الطهارة .**

وهذا مذهب الشافعية والحنابلة .

**قالوا :** أن السجود المجرد صلاة ، لأنه سجود يقصد به التقرب إلى الله ، فشرط له الوضوء .

**والراجح الأول .**

- ليس لسجود الشكر تكبير لا في أوله ولا في آخره ، لعد ثبوت ذلك عن النبي ﷺ أو أحد من أصحابه .

## • ماذا يقال في سجود الشكر ؟

ليس له ذكر معين ، بل يستحب أن يأتي بذكر يناسب المقام .

قال الشوكاني : ينبغي أن يستكثر من شكر الله عز وجل ، لأن السجود سجود شكر .

• لا يجوز السجود للشكر في الصلاة .

لأن سبب السجود في هذه الحالة ليس من الصلاة ، وليس له تعلق بها ، بخلاف سجود التلاوة .

• لا يوجد هناك صلاة تسمى صلاة شكر .

قال الشيخ ابن باز رحمه الله : لا أعلم أنه ورد شيء في صلاة الشكر ، وإنما الوارد في سجود الشكر .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : لا أعلم في السنة صلاة تسمى : صلاة الشكر ، ولكن فيها سجوداً يسمى : سجود الشكر .

( وَأَوْقَاتُ الْإِنْفِ خُمُسَةٌ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَمِنْ طُلُوعِهَا حَتَّى تَرْتَفِعَ هَيْبَتُهَا ، وَحِينَ قِيَامِهَا حَتَّى تَزُولَ ، وَمِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِهَا ، وَإِذَا شَرَعْتَ فِيهَا حَتَّى يَتِمَّ ) .

هذه أوقات النهي التي لا يجوز أن يتطوع الإنسان فيها بالصلاة .

وهي ثلاثة باختصار وخمسة بالبسط وهي :

أولاً : من صلاة الفجر إلى طلوع الشمس ، ومن طلوعها إلى ارتفاعها .

الثاني : من صلاة العصر إلى غروب الشمس ، ومن غروبها إلى أن يتم .

الثالث : إذا قامت الشمس في وسط السماء .

وقد دلت الأحاديث الآتية عليها .

وحدّث عقبه - الآتي إن شاء الله - دل على الأوقات القصيرة ( من طلوع الشمس إلى ارتفاعها . ومن غروب الشمس إلى أن يتم . وإذا

قامت الشمس في وسط السماء ) .

أ- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَلَفْظُ مُسْلِمٍ ( لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ) .

ب- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْوَلِيدِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَكَانَ أَحَبَّهُمْ إِلَيَّ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ج- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

د- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا تَحَرُّوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بِقُرْنَيْ شَيْطَانٍ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

هـ- وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَامِرٍ ( ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ ، وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا : حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِعَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهَيْرَةِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ ، وَحِينَ تَنْصَبِفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ ) رواه مسلم .

( وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهَيْرَةِ ) المراد به: قيام الشمس وقت الزوال ، من قولهم: قامت به دابته: وقفت ، والشمس إذا بلغت وسط السماء

أبطأت حركة الظل إلى أن تزول ، فيتخيل الناظر المتأمل أنها وقفت وهي سائرة ، وهذا الوقت قصير جداً

ففي هذه الأحاديث النهي عن صلاة التطوع في هذه الأوقات ، وهذا قول جماهير العلماء .

وقال بعض العلماء بالجواز .

قال الحافظ : وبه قال داود وغيره من أهل الظاهر ، وبذلك جزم ابن حزم . قالوا : أن أحاديث النهي منسوخة .

والراجح قول الجمهور .

● قوله ( لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ ... ) فيه أن وقت النهي بالنسبة للعصر متعلق بفعل الصلاة ، لا بدخول الوقت .

قال ابن قدامة : وَالنَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ الصَّلَاةِ ، فَمَنْ لَمْ يُصَلِّ أُبِيحَ لَهُ التَّنْفُلُ ، وَإِنْ صَلَّى غَيْرُهُ .

وَمَنْ صَلَّى الْعَصْرَ فَلَيْسَ لَهُ التَّنْفُلُ وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ أَحَدٌ سِوَاهُ ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا عِنْدَ مَنْ يَمْنَعُ الصَّلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ .

وأما الفجر فقد اختلف العلماء :

القول الأول : أن النهي يبدأ بطلوع الفجر .

وهذا مذهب الحنفية والحنابلة .

لحديث عَنْ ابْنِ عُمرَ . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ، إِلَّا النَّسَائِيَّ .

وَبِإِسْنَادِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ( لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ ) .

القول الثاني : أن النهي يبدأ بعد صلاة الفجر .

وهذا مذهب جمهور العلماء .

أ- لقوله في الحديث السابق في صحيح مسلم ( وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ) حيث فيه تعليق الحكم بنفس الصلاة .

ب- وعن عمر بن عَبَّسَةَ السلمي أنه قال : ( قلت : يا رسول الله ، أي الليل أسمع ؟ قال : جوف الليل الآخر فصل ما شئت فإن الصلاة

مشهودة مكتوبة حتى تصلي الصبح ) .

فهذا نص في أنه يصلي في آخر الليل إلى أن يصلي الفجر .

وهذا القول هو الصحيح لكن بين الأذان والإقامة لا يشرع سوى ركعتي الفجر .

● قال الشيخ ابن عثيمين : ولكن القول الصحيح : أن النهي يتعلّق بصلاة الفجر نفسها ، وأما ما بين الأذان والإقامة ، فليس وقت ،

لكن لا يُشرع فيه سوى ركعتي الفجر... فإذا كان هذا هو القول الصحيح ؛ فما الجواب عن الحديث الذي استدللّ به المؤلف ؟

الجواب عن ذلك من وجهين :

أحدهما : أنَّ الحديث ضعيف .

الثاني : على تقدير أنَّ الحديث صحيح ؛ يُحمل قوله : " لا صلاة بعد طلوع الفجر " على نفي المشروعية ، أي : لا يُشرع للإنسان أن

يتطوّع بنافلة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر ، وهذا حق ؛ فإنه لا ينبغي للإنسان بعد طلوع الفجر أن يتطوّع بغير ركعتي الفجر ، فلو

دخلت المسجد وصلّيت ركعتي الفجر ، ولم يكن وقت الصلاة وقلت : سأطوّع ؟ قلنا لك : لا تفعل ؛ لأنّ هذا غير مشروع ، لكن لو

فعلت لم تأثم ، وإنما قلنا : غير مشروع ؛ لأنّ الرسول ﷺ إنما كان يُصلي ركعتين خفيفتين بعد طلوع الفجر . وهي سنة الفجر فقط ، يعني :

بل حتى تطويل الركعتين ليس بمشروع . ( الشرح الممتع ) .

● الحكمة من النهي عن الصلاة في هذه الأوقات :

قال ابن القيم :... وكان من حكمة ذلك أنها وقت سجود المشركين للشمس ، وكان النهي عن الصلاة لله في ذلك الوقت سداً للذريعة

المشاركة الظاهرة .

وقال ابن تيمية : الشيطان يقارن الشمس ، وحينئذ يسجد لها الكفار ، فالمصلي حينئذ يشبه بهم في جنس الصلاة ، فالسجود وإن لم

يكونوا يعبدون معبودهم ، ولا يقصدون مقصودهم ، لكن يشبههم في الصورة ، فنهي عن الصلاة في هذين الوقتين سداً للذريعة ؛ حتى ينقطع

التشبه بالكفار ، ولا يشبه بهم المسلم في شركهم . ( مجموع الفتاوى ) .

وأما النهي عند قيامها واستوائها في وسط السماء حتى تزول فلأنه وقت تُسجّر فيه النار كما ثبت عن النبي ﷺ ، فينبغي الإمساك عن

الصلاة في هذه الأوقات .

أ- عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا تَحَرَّوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بِهَرَمَتَيْنِ شَيْطَانِي ) رواه مسلم .

ب- وعن عمرو بن عبسة قال : ( قلت : يا نبي الله أخبرني عن الصلاة قال : صَلِّ صَلَاةَ الصُّبْحِ ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ

حَتَّى تَرْتَفِعَ فَإِنَّهَا تَطْلُعُ حِينَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ ثُمَّ صَلَّى فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى يَسْتَقْبَلَ الظِّلُّ بِالرُّمَحِ ثُمَّ أَقْصَرَ عَنِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ حِينَئِذٍ تُسْجَرُ جَهَنَّمُ ... ) رواه مسلم .

( حَتَّى يَسْتَقْبَلَ الظِّلُّ بِالرُّمَحِ ) أي : يقوم مقابله في جهة الشمال ، ليس مائلاً إلى المغرب ولا إلى المشرق ( تُسْجَرُ ) أي : يوقد عليها إيقاداً بليغاً .

قوله ( فَإِنَّهَا تَطْلُعُ حِينَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ ) .

قال النووي : قيل المراد بقرني الشيطان: حزبه وأتباعه، وقيل: غلبة أتباعه وانتشار فسادهم ، وقيل : القرنان ناحيتا الرأس وأنه على ظاهره ، وقال : وهذا الأقوى ، ومعناه : أنه يبدئ رأسه إلى الشمس في هذه الأوقات ليكون الساجدون لها من الكفار كالساجدين له في الصورة ، وحينئذ يكون له ولشيئته تسلط ظاهر .

● فإن قيل : إذا ما الحكمة من النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر ما دام النهي عن الطلوع والغروب ؟ قال ابن تيمية : الأصل في النهي أنه عند الطلوع والغروب... لكن نُهي عن الصلاة بعد الصلاتين سداً للذريعة؛ فإنَّ المتطوع قد يصلي بعدها حتى يصلي وقت الطلوع والغروب . ( مجموع الفتاوى ) .

● اختلف العلماء : هل هناك وقت نهي قبل الزوال يوم الجمعة أم لا على قولين :

القول الأول : أن وقت الزوال وقت نهي إلا يوم الجمعة فتجوز الصلاة فيه .

وهذا مذهب الشافعي ، ورجحه ابن تيمية وابن القيم والشيخ ابن باز .

أ-لحديث أبي قتادة . عن النبي ﷺ ( أنه كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة ، وقال : إن جهنم تسجر إلا يوم الجمعة ) رواه أبو داود ، وهو حديث ضعيف ، فيه لبث بن أبي سليم ، وفيه انقطاع .

ب-ولحديث أبي هريرة - الذي ذكره المصنف ( أن النبي ﷺ نهي عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة ) رواه الشافعي ، وهو حديث ضعيف لا يصح .

ج-ولحديث سلمان الفارسي قال : قال النبي ﷺ ( لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ، وَيَدْهِنُ مِنْ ذَهَبِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبٍ بَيْنَهُ ثُمَّ يَخْرُجُ، فَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخِرَى ) وجه الدلالة : فقوله ( ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ ... ) يدل على استمرار الصلاة إلى الزوال .

قال ابن القيم : فَنَدَبَهُ إِلَى الصَّلَاةِ مَا كُتِبَ لَهُ وَمَنْ يَمْنَعُهُ عَنْهَا إِلَّا فِي وَقْتِ خُرُوجِ الْإِمَامِ وَلِهَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ مِنْهُمْ غُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : خُرُوجُ الْإِمَامِ مَنَعَ الصَّلَاةَ وَخَطْبَتُهُ مَنَعُ الْكَلَامِ ، فَجَعَلُوا الْمَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ خُرُوجَ الْإِمَامِ لَا انْتِصَافَ النَّهَارِ . ( زاد المعاد ) .

د- وأيضاً : فَإِنَّ النَّاسَ يَكُونُونَ فِي الْمَسْجِدِ تَحْتَ السُّتُوفِ وَلَا يَشْعُرُونَ بِوَقْتِ الزَّوَالِ وَالرَّجُلُ يَكُونُ مُتَشَاغِلاً بِالصَّلَاةِ لَا يَدْرِي بِوَقْتِ الزَّوَالِ وَلَا يَمْلِكُهُ أَنْ يَخْرُجَ وَيَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ وَيَنْظُرَ إِلَى الشَّمْسِ وَيَرْجِعَ وَلَا يُشْرَعُ لَهُ ذَلِكَ .

هـ- بعض العلماء استدلل بأن الأحاديث الواردة في الباب والتي فيها استثناء يوم الجمعة وإن كان فيها مقال ، لكن باجتماعها يقوي بعضها بعضاً كما قال البيهقي ومن بعده الحافظ ابن حجر والشيخ ابن باز .

قال الحافظ ابن حجر في حديث أبي قتادة السابق: وفي إسناده انقطاع، وقد ذكر له البيهقي شواهد ضعيفة، إذا ضمت قوي الخبر .

القول الثاني : أن وقت الزوال وقت نهي مطلقاً يوم الجمعة كغيره .

وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد ، وعزاه ابن حجر للجمهور .

أ-لحديث عُثْبَةَ بْنِ غَامِرٍ السَّابِقِ قَالَ ( ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ ... ) .

ب- ولحديث عمرو بن عَبْسَةَ قَالَ ( قلت يا رسول الله ! أخبرني عن الصَّلَاةِ قَالَ : صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ ثُمَّ أَقْصَرَ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ

الشَّمْسُ حَتَّى تَرْتَفِعَ فَإِنَّهَا تَطْلُعُ حِينَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْيَتَيْ شَيْطَانٍ وَحَيْثُ يُسْجَدُ لَهَا الْكُفَّارُ ، ثُمَّ صَلَّى فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى يَسْتَقِلَّ الظِّلُّ بِالرُّمَحِ ثُمَّ أَقْصَرَ عَنِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ حَيْثُ تُسَجَّرُ جَهَنَّمُ ، فَإِذَا أَقْبَلَ الْقَيُّ فَصَلَّ ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ الْعَصْرَ ثُمَّ أَقْصَرَ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَإِنَّهَا تَغْرُبُ بَيْنَ قَرْيَتَيْ شَيْطَانٍ وَحَيْثُ يُسْجَدُ لَهَا الْكُفَّارُ ) رواه مسلم .

وجه الدلالة من الحديثين : أن وقت الزوال معدود في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها ، ولم يفرق بين يوم وآخر .

وهذا القول هو الصحيح .

### ( وَيُحَرِّمُ قَضَاءُ الْفَرَائِضِ فِيهَا ) .

ذكر هنا ما يستثنى من تحريم الصلاة في أوقات النهي .

أي : ويجوز قضاء الفرائض - لمن فاتته فريضة - في أوقات النهي .

كان ينسى الإنسان صلاة فريضة ويتذكرها وقت النهي ، فإنه يجب أن يصلها .

أ- لقوله ﷺ ( من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ) متفق عليه .

ب- ولأن الفرائض من أوجب الواجبات ، وهي دين فوجب أدائه على الفور من حين أن يعلم به .

قال ابن عبد البر : وقال مالك ، والثوري ، والشافعي ، والأوزاعي - وهو قول عامة العلماء - من أهل الحديث والفقهاء من نام عن صلاة أو نسيها أو فاتته بوجه من وجوه الفوت ثم ذكرها عند طلوع الشمس واستوائها أو غروبها أو بعد الصبح أو العصر - صلاها أبدأ متى ذكرها .

وقال ابن قدامة : وَحُمِلَتْهُ أَنَّهُ يُجُوزُ قَضَاءُ الْفَرَائِضِ الْفَائِتَةِ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ النَّهْيِ وَغَيْرِهَا .

رُوِيَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ .

وَبِهِ قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالْحَكَمُ، وَحَمَّادٌ، وَمَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ .

أ- لقول النبي ﷺ ( من نام عن صلاة أو نسيها ، فليصلها إذا ذكرها ) متفق عليه .

ب- وفي حديث أبي قتادة ( إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْبَقِظَةِ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الْأُخْرَى ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيُصَلِّهَا حِينَ يَنْتَبِهَ لَهَا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . ( المعني ) .

• واختلف العلماء : هل تقضى السنن الرواتب في وقت النهي أم لا على أقوال .

والراجح من أقوال العلماء : أنَّ السُّنَنَ الرواتب تقضى في الأوقات المنهي عنها .

وهو مذهب الشافعي ، ورواية عند الحنابلة ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحم الله الجميع .

أ- لحديث أنس بن مالك ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ( مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ، لَا كُفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ ) وفي رواية ( مَنْ نَسِيَ صَلَاةً ، أَوْ نَامَ عَنْهَا فَكَفَّارُهَا أَنْ يَصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا ) متفق عليه .

وجه الدلالة: أنَّ هذا أمر بقضاء الفائتة إذا ذكرت ، وهو عام يشمل وقت النهي ، وغيره ، ويؤيد هذا العموم قضاء النبي ﷺ لسنة العصر ، وإقراره لمن صلى بعد الصبح .

ب- ولحديث أم سلمة رضي الله عنها ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ فَسَأَلَتْهُ عَنْهُمَا فَقَالَ : ( إِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ فَشَغَلُونِي عَنْ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَهُمَا هَاتَانِ ) متفق عليه .

وجه الدلالة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى سُنَّةَ الظُّهْرِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وهو وقت نُهي ، وهو نص صريح في محل النزاع ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : "... وهو قضاء النافلة في وقت النهي ، مع إمكان قضائها في غير ذلك الوقت .

ج- ولحديث قيس بن عمرو قَالَ ( رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ رَكْعَتَيْنِ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَصَلَاةُ الصُّبْحِ مَرَّتَيْنِ ؟ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ : إِيَّيْ لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا ، فَصَلَّيْتُهُمَا . قَالَ : فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ ) . رواه ابن ماجه

وجه الدلالة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ قِيَسًا عَلَى قَضَائِهِ رَاتِبَةَ الصَّبْحِ فِي وَقْتِ النَّهْيِ ، فدلَّ على أَنَّ الرُّوَاتِبَ تقضى في وقت النهي .

قال ابن قدامة : وسكوت النبي ﷺ يدل على الجواز .

د-أن ذوات الأسباب إنما دعا إليها داع، ولم تفعل لأجل الوقت، بخلاف التطوع المطلق الذي لا سبب له، وحينئذ فمفسدة التهيئ إنما تنشأ مما لا سبب له دون ما له السبب، ولهذا قال في حديث ابن عمر (لا تتحرّوا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها).

ه-أن التهيئ كان لسبب ذريعة التبرك، وذوات الأسباب فيها مصلحة راجحة، والفاعل يفعلها لأجل السبب، لا يفعلها مطلقاً فتمتنع المشايخة .

القول الثاني : أن السنن الزاوية لا تقضى في الأوقات المنهي عنها .

وهو قول الحنفية ، والمالكية ، ومذهب الحنابلة .

واستدلوا بالأحاديث العامة التي سبقت في النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح .

القول الثالث : التفريق بين وقت النهي الذي بعد العصر، وبين غيره من أوقات النهي، فتقضى الفائتة بعد العصر، ولا تقضى في غيره من أوقات النهي .

وهو اختيار الموفق ابن قدامة من الحنابلة حيث يقول - رحمه الله - بعد كلامه عن قضاء سنة الفجر، والخلاف فيها : إذا كان الأمر هكذا كان تأخيرها إلى وقت الضحى أحسن لنخرج من الخلاف، ولا نخالف عموم الحديث، وإن فعلها فهو جائز؛ لأن الخير لا يقصر عن الدلالة على الجواز...وأما قضاء السنن بعد العصر فالصحيح جوازه .

أ-أن قضاء النافلة بعد العصر قد ثبت في الأحاديث كما في حديث أم سلمة - رضي الله عنها - حيث قضى النبي ﷺ سنة الظهر بعد العصر.

ب-أن التهيئ عن الصلاة بعد العصر أخف من غيره من الأوقات الأخرى؛ لما روي في خلافه من الرخصة، ولاختلاف الصحابة رضي الله عنهم فيه فلا يلحق بغيره .

والراجح القول الأول .

( وَفِيهِ رُكْعَتَيْنِ طَعَامٌ ) .

أي : وما يجوز فعله في أوقات النهي ركعتي الطواف .

لحديث جابر بن مطعم رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال ( يا بني عبد مناف ، لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء ، من ليل أو نهار ) رواه الترمذي .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ أمر من ولي الحرم ألا يمنع أحداً من الطواف والصلاة به أية ساعة من ليل أو نهار ، فدل ذلك على جواز الطواف والصلاة في جميع الأوقات ، ولو كانت أوقات نهي .

وعليه : فلو أن شخصاً طاف بعد الفجر أو بعد العصر ، فلا حرج عليه أن يصلي سنة الطواف بعد طوافه .

ب- آثار عن الصحابة أنهم كانوا يطوفون بعد الصبح والعصر ، وكانوا يصلون بعد فراغهم من الطواف ، فدل ذلك على عدم كراهتها .

قال ابن قدامة : ( وَيَرْكَعُ لِلطَّوْافِ ) يعني في أوقات النهي، وَمَنْ طَافَ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَقَعْلَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَالْحُسَيْنُ ، وَجَاهِدٌ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَقَعْلَةُ عُزُورَةَ بَعْدَ الصُّبْحِ ، وَهَذَا مَذْهَبُ عَطَاءٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ ثَوْرٍ .

وَأَنْكَرَتْ طَائِفَةٌ ذَلِكَ ، مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ .

وَاحْتَجُّوا بِغُمُومِ أَحَادِيثِ النَّهْيِ .

أ- وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرُ بْنُ مُطْعِمٍ . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ ، وَصَلَّى فِي أَيِّ سَاعَةٍ شَاءَ ، مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ) رَوَاهُ الْأَثَرِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

ب- وَلَاقَهُ قَوْلٌ مِنْ سَمِينَا مِنَ الصَّحَابَةِ .

ج- وَلَاقَهُ رُكْعَتِي الطَّوْافِ تَابِعَةً لَهُ ، فَإِذَا أُبِيحَ الْمَثْبُوعُ يُتَبَغَى أَنْ يُبَاحَ التَّبَعُ ، وَحَدِيثُهُمْ مَخْصُوصٌ بِالْفَوَائِتِ ، وَحَدِيثُنَا لَا تَخْصِصَ فِيهِ ،



فَيَكُونُ أَوَّلَى . ( المغني ) .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يكره أدائها بعد الصبح والعصر ، ولا يجوز فعلهما في غيرهما من الأوقات الخمسة وهي (وقت الطلوع ، والغروب ، وعند قيام قائم الظهيرة) ، فإن صلاها لم تتعقد صلاته .

وإلى هذا ذهب : أحمد في رواية ، والأحناف في قول .

أ- لحديث عقبة - وقد تقدم - (ثلاث ساعات كان النبي ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن أو أن نقبر فيهن موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب).

وجه الدلالة : أن هذه الأوقات الثلاثة النهي عن الصلاة فيها أشد وأكد ، ولذا فإنه ينهى عن الصلاة على الجنائز فيها ، بخلاف الوقتين الآخرين ، وهما : بعد الصبح وبعد العصر ، فدل ذلك على عدم جواز صلاة ركعتي الطواف فيهما .

ب- واستدلوا بأحاديث النهي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس ووجه استدلالهم منها :

قالوا : إن النهي عن الصلاة في تلك الأوقات ، دليل على كراهية الصلاة فيها ، إلا أنه قد دلت الأدلة على جواز أداء غير النوافل المطلقة فيها ، كصلاة الجنائز ، وقضاء الراتبة ، بخلاف الأوقات الثلاثة الأخرى ، فدل ذلك على كراهة صلاة ركعتي الطواف في الأوقات الثلاثة ، وجوازها في الوقتين الآخرين .

ج- قالوا : يمكن بهذا القول الجمع بين كثير من الآثار المتعارضة عن الصحابة في ذلك ، وذلك بأن تحمل الآثار الدالة على الجواز بأن الطواف والصلاة كانا بعد الفجر أو بعد العصر ، وتحمل الآثار الدالة على الطواف دون الصلاة أو على الامتناع عنهما ، أن ذلك كان وقت الطلوع أو الغروب .

**والراجح الجواز مطلقاً .**

**( وَإِذَا كَانَ جَمَاعٌ )**

أي : وما يجوز في وقت النهي إعادة الجماعة .

بحيث إذا أتى مسجد جماعة ووجدهم يصلون وقد صلى ، يستحب له أن يصلي معهم ولو كان وقت نهي .

لحديث يزيد بن الأسود ( أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ غُلَامٌ شَابٌّ ، فَلَمَّا صَلَّى إِذَا رَجُلَانِ لَمْ يُصَلِّيَا فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ ، فَدَعَا بِهِمَا فَجِئَ بِهِمَا تُرْعَدُ فَرَائِصُهُمَا ، فَقَالَ : مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا ؟ قَالَا : قَدْ صَلَّيْنَا فِي رَحَالِنَا ، فَقَالَ : لَا تَفْعَلُوا ، إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمَا فِي رَحْلِهِ ثُمَّ أَذْرَكَ الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ ، فَلْيُصَلِّ مَعَهُ فَإِنَّهَا لَهُ نَافِلَةٌ ) رواه أبو داود .

( تَرْعُدُ ) أي ترتجف وترتعد . ( فَرَائِصُهُمَا ) الفرائض جمع فريضة ، وهي اللحمية التي بين الجنب والكتف ، تكثر عند الفزع والخوف . ( فِي رَحَالِنَا ) الرجل هو المنزل الذي ينزله الإنسان . ( فَلَا تَفْعَلَا ) أي : لا تفعلوا في الجلوس خلف الصفوف ، هذا التفسير هو ظاهر الحديث ، وقيل : لا تفعلوا : أي الصلاة في الرحال .

فالحديث دليل على أن من صلى في جماعة أو منفرداً، ثم دخل مسجد ووجدهم يصلون، فإنه يسن له أن يدخل معهم ويصلي، وبذلك لذلك :

ما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال لأبي ذر حين أخبره عن الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها ، قال له ( صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتُهَا ، فَإِنْ أَدْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ مَعَهُمْ فَصَلِّ وَلَا تَقُلْ إِنِّي صَلَّيْتُ فَلَا أَصَلِّي ) رواه مسلم .

والأمر في الحديث للاستحباب .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن من صلى في بيته وحده ثم دخل المسجد فأقيمت تلك الصلاة يصلوها معهم، ولا يخرج حتى يصلي، وأما من صلى جماعة فلا يعيد ورجح هذا القول ابن عبد البر .

**والراجح القول الأول ، وأنه يعيد سواء صلى وحده أو مع الجماعة عملاً بظاهر النص .**

لأن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال ، فإنه ﷺ ما استفصل .

● **فإن قال قائل :** ما الجواب عن قوله ﷺ : ( لا تصلوا صلاة في يوم مرتين ) رواه أحمد ؟

**قال الشوكاني :** قال في الاستذكار : اتفق أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية على أن معنى قوله ﷺ : ( لا تصلوا صلاة في يوم مرتين ) أن ذلك أن يصلي الرجل صلاة مكتوبة عليه ، ثم يقوم بعد الفراغ منها فيعيد لها على جهة الفرض أيضاً ، وأما من صلى الثانية مع الجماعة على أنها نافلة ، اقتداء بالنبي ﷺ في أمره بذلك ، فليس ذلك من إعادة الصلاة في يوم مرتين ، لأن الأولى فريضة ، والثانية نافلة ، فلا إعادة حينئذ .

● **ظاهر قوله :** ( ... فصلباً معه ... ) أنه يشمل جميع الصلوات الفجر ، والظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء لعموم الحديث .

لكن استثنى بعض العلماء صلاة المغرب ، وقالوا : لا تعاد .

وهذا مذهب المالكية والحنابلة .

**قالوا :** لأن في إعادتها تصير شفعاً ، وهي إنما شرعت لتوتر عدد ركعاتها اليوم والليلة .

لكن هذا القول ضعيف .

**والصحيح** أن المغرب تعاد كغيرها من الصلوات .

وهذا المذهب عند الشافعية .

لعموم حديث الباب ، فإنه لم يفرق بين صلاة وصلاة .

**وذهب بعض العلماء** إلى أن الفجر والعصر لا تعاد .

وهذا مذهب الحنفية .

**قالوا :** لأن المعادة نافلة ، والتنفل لا يجوز بعد الصبح والعصر ، إذ هو وقت نهي لا يتنفل فيه ، لذا لا تعادان .

وهذا قول ضعيف .

**والصحيح** الأخذ بعموم الحديث أن جميع الصلوات تعاد .

إذاً المسألة فيها ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** تعاد جميع الصلوات .

**القول الثاني :** تعاد كل الصلوات إلا المغرب .

**القول الثالث :** تعاد جميع الصلوات ما عدا العصر والصبح .

● **الحكمة من الإعادة :** لأجل يدرك فضيلة الجماعة ، ولئلا يكون قعوده والناس يصلون ذريعة لإساءة الظن به .

● **لا يسن أن يقصد مسجداً للإعادة ،** لأن ذلك ليس من عادة السلف ، ولو كان هذا من أمور الخير لكان أولى الناس فعلاً له الصحابة .

**قال في حاشية الروض :** وأما قصد الإعادة فمنهي عنه ، إذ لو كان مشروعاً لأمكن أن تصلى الصلاة الواحدة مرات .

● **ومما يستثنى أيضاً من أوقات النهي :**

صلاة الجنائز ، تفعل في أوقات النهي الطويلة (يعني إذا لم يكن عند الطلوع وعند الغروب) .

**قال ابن قدامة :** أمّا الصلوة على الجنائز بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تيل للغروب ، فلا خلاف فيه ، قال ابن المنذر : إجماع المسلمين في الصلوة على الجنائز بعد العصر والصبح ، وأمّا الصلوة عليها في الأوقات الثلاثة التي في حديث عتبة بن غامر فلا يجوز . ( المغني ) .

( وَيُحْرَمُ تَطَوُّعُ بِغَيْرِهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ الْخَمْسَةِ حَتَّى مَا لَهُ سَبَبٌ ) .

أي : يحرم التطوع بغير ما تقدم ( قضاء فريضة - إعادة جماعة - ركعتي الطواف ) حتى ماله سبب ، لا يجوز .

والذي له سبب : كتحية المسجد ، سنة الوضوء — صلاة الكسوف .

وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة .

عدم جواز التطوع مطلقاً في أوقات النهي ، من غير تفريق بين التطوع المطلق ، وبين ماله سبب .

أ- لعموم الأدلة ( لا صلاة بعد الصبح ... ) .

ب- وحديث عقبة بن عامر ( ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، وَأَنْ نُقْبِرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِعَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ ... ) .

ففي هذه الأحاديث النهي عام عن جميع الصلوات ، فتدخل ذوات الأسباب في هذا العموم .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يجوز في أوقات النهي فعل ماله سبب ، كتحية المسجد .

وهذا مذهب الشافعي ، ورجحه كثير من المحققين كابن تيمية ، وابن القيم ، والشيخ ابن عثيمين ، وابن باز .

أ- لحديث أنس . قال : قال ﷺ ( من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ) متفق عليه .

وجه الدلالة : أن الحديث دليل على جواز قضاء الصلاة المنسية أو الفائتة في أي وقت من الأوقات ، ومنه يعلم أن المراد بالصلاة المنهي عن أدائها في أوقات النهي إنما هي التطوع المطلق دون ماله سبب كما في الصلاة المقضية .

ب- حديث أبي قتادة . قال : قال ﷺ ( إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ) متفق عليه

وجه الدلالة : أن الأمر بصلاة تحية المسجد عام فيشمل جميع الأوقات بما فيها أوقات النهي ، ومنه يستفاد أن ذوات الأسباب غير داخلية في عموم النهي عن الصلاة في أوقات النهي .

ج- لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قَالَ : لِبَلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ( يَا بَلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ فَإِنِّي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ قَالَ مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَلَّا لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا فِي سَاعَةِ لَيْلٍ ، أَوْ نَهَارٍ إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطَّهُورِ مَا كُنْتُ بِي أَنْ أُصَلِّيَ ) متفق عليه .

فدل على أنه يصلي ركعتي الوضوء في أي وقت ، ولم ينكر عليه .

د- عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال ( لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها ) رواه مسلم .

وجه الاستدلال : أن النهي جاء عن تحري الصلاة، والتحري هو التعمد وقصد الصلاة في هذا الوقت، وهذا لا يكون إلا في التطوع المطلق، وأما ماله سبب فلم يتحره المصلي بل فعله لأجل سببه، وهذا اللفظ المقيد في هذا الحديث يفسر سائر الألفاظ، ولو كان النهي عن النوعين لم يكن لتخصيص التحري فائدة، وكان الحكم قد علق بوصف عدم التأثير . (مجموع الفتاوى: ٢٣/٢١١)

هـ- أن أحاديث النهي عامة ، وأحاديث ذوات السبب خاصة ، والخاص مقدم على العام .

و- أن الصلوات ذات السبب مقرونة بسبب فيبعد أن يقع فيها الاشتباه في مشاهدة المشركين ، لأن النهي عن الصلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها لئلا يتشبه المصلي المسلم بالمشركين ، فإذا كانت الصلاة لها سبب معلوم ، كانت المشاهدة بعيدة .

ك- استدلوا بالإجماع على جواز الصلاة على الجنائز بعد العصر وبعد الصبح إذا لم يكن عند الطلوع وعند الغروب ( وقد نقل الإجماع : الشافعي ، وابن المنذر ، والنووي ، وابن قدامة ) .

وهذا القول هو الصحيح .

#### • هل تصلي صلاة الاستخارة في وقت النهي ؟

اختلف العلماء في صلاة الاستخارة هل تعتبر من ذوات الأسباب أم لا ؟

والصواب في هذا : أن الاستخارة إذا كانت لأمر يفوت بحيث لا يمكن من تأجيل الصلاة فإنها تصلى في وقت النهي ، كما لو عرض له السفر بعد صلاة العصر ، وأما إن كانت لأمر لا يفوت بحيث يمكن تأجيل الصلاة إلى ما بعد انتهاء وقت النهي فإنها لا تصلى في وقت

النهي .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتاوى الكبرى" (٣٤٥/٥) :

وتقضى السنن الراتبة ، ويفعل ما له سبب في أوقات النهي ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، واختيار جماعة من أصحابنا وغيرهم ، ويصلي صلاة الاستخارة وقت النهي في أمر يفوت بالتأخير إلى وقت الإباحة

ويستحب أن يصلي ركعتين عقب الوضوء ولو كان وقت النهي ، وقاله الشافعية " انتهى .

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : هل يصلي الإنسان صلاة الاستخارة في وقت النهي ؟

فأجاب : صلاة الاستخارة إن كانت لأمر مستعجل لا يتأخر حتى يزول النهي فإنها تفعل ، وإن كانت لسبب يمكن أن يتأخر فإنه يجب أن تؤخر . ( فتاوى ابن عثيمين ) .

**فائدة ١ :** قال ابن قدامة : فَصْلٌ : وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَكَّةَ وَعَمَّيْنِ فِي الْمَنْعِ مِنَ التَّطَوُّعِ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا مَنَعُ فِيهَا ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِحَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى فِي أَيِّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ) .

وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ( لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ بَعْدَ الصُّبْحِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، إِلَّا بِمَكَّةَ يَقُولُ : قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثًا ) رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ .

وَلَنَا غُومُ النَّهْيِ ، وَأَنَّهُ مَعْنَى مَنَعِ الصَّلَاةَ ، فَاسْتَوَتْ فِيهِ مَكَّةُ وَعَمَّيْنِ ، كَالْحَيْضِ ، وَخَدِثُهُمْ أَرَادَ بِهِ رُكْعَتَيِ الطَّوَّافِ ، فَيُخْتَصُّ بِهِمَا ، وَخَدِثُ أَبِي ذَرٍّ ضَعِيفٌ ، يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمِّلِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، قَالَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ .

**فائدة ٢ :** جاء في فتاوى اللجنة الدائمة: نعم، يجوز سجود التلاوة في أوقات النهي عن الصلاة، على الصحيح من قولي العلماء؛ لأنه ليس له حكم الصلاة، ولو فرضنا أن له حكم الصلاة جاز فعله في وقت النهي؛ لأنه من ذوات الأسباب، كصلاة الكسوف وركعتي الطواف لمن طاف في وقت النهي .

**فائدة ٣ :** عن سعيد بن المسيب ( أنه رأى رجلاً يصلي بعد طلوع الفجر أكثر من ركعتين يكثر فيها الركوع والسجود فنهاه فقال : يا أبا نُجْد ، يعذبي الله على الصلاة ، قال : لا ، ولكن يعذبك على خلاف السنة ) رواه الدارقطني .

## باب صلاة الجمعة - باب الإجماع

### باب صلاة الجمعة

**١) وهي أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة .**

أي : أن صلاة الجمعة أفضل وأعظم أجراً من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة .

أ- عن بَنِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (صَلَاةُ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

ب- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (صَلَاةُ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ حِزْءًا). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

( صلاة الفذ ) أي : صلاة المفرد الذي لم يصل مع الجماعة . ( درجة ) جزء ، بمعنى واحد .

● وقد اختلف العلماء في الجمع بين روايتي ( سبع وعشرين ) ورواية ( خمس وعشرين ) :

قيل : رواية الخمس وعشرين تُقدِّم لكثرة روايتها .

وقيل : رواية السبع والعشرين تقدم ، لأن فيها زيادة من عدلٍ حافظ .

وقيل : إن ذكر القليل لا ينافي ذكر الكثير .

وقيل : إنه أخير بالخمس وعشرين ، ثم أعلمه الله بزيادة الفضل بالسبع وعشرين ، وهذا أرجحها .

وقيل : السبع وعشرين مختصة بالجمهورية ، والخمس وعشرين مختصة بالسرية .

وقيل : السبع وعشرين مختصة بالفجر والعشاء والخمس وعشرين بغيرها .

وقيل : بإدراكها كلها أو بعضها .

وقيل : الفرق بحال المصلي ، كأن يكون أعلم أو أخشع . (فتح الباري ) .

وقال النووي : وَالْجَمْعُ بَيْنَهَا مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَا مُتَأَفَاتَ بَيْنَهَا فَذَكَرَ الْقَلِيلَ لَا يَنْفِي الْكَثِيرَ ، وَمَقْهُومُ الْعَدَدِ بَاطِلٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْأُصُولِيِّينَ .

وَالثَّانِي : أَنَّ يَكُونُ أَحَبَرَ أَوَّلًا بِالْقَلِيلِ ، ثُمَّ أَعْلَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِزِيَادَةِ الْفَضْلِ فَأَحَبَرَ بِهَا .

الثَّالِثُ : أَنَّهُ يَتَخَلَّفُ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ الْمُصَلِّينَ وَالصَّلَاةِ ، فَيَكُونُ لِبَعْضِهِمْ خَمْسٌ وَعَشْرُونَ وَلِبَعْضِهِمْ سَبْعٌ وَعَشْرُونَ ، بِحَسَبِ كَمَالِ الصَّلَاةِ وَتَحَافُظَتِهِ عَلَى هَيْئَتِهَا وَحُشُوعِهَا ، وَكَثْرَةِ جَمَاعَتِهَا وَفَضْلِهِمْ ، وَشَرَفِ الْبُقْعَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَهَذِهِ هِيَ الْأَجْوِبَةُ الْمُعْتَمَدَةُ .

● قوله ( صلاة الجماعة ) اختلف في المراد بالجماعة :

ف قيل : المراد مطلق الجماعة في أي مكان .

لأن الجماعة وصفٌ علّقَ عليه الحكم ، فيؤخذ به .

وقيل : بل المراد جماعة المسجد لا جماعة البيوت .

أ-للحديث الآتي إن شاء الله ( لقد هممت أن أمر ... ) .

ب-ولحديث الأعمى وسياقي .

ج-ولحديث ( ... وذلك أنه إذا توضع ثم خرج إلى الصلاة لا يخرج به ... ) .

وهذا القول هو الصحيح ، وأنه لا بد من فعلها في المسجد ورجحه ابن القيم ، والسعدي .

● اختلف العلماء في حكم من صلى في بيته منفرداً لعذر ، هل يكتب له الأجر كاملاً أم لا ؟

القول الأول : أن أجره تام .

لأن المعذور يكتب له ثواب عمله كله .

لحديث أبي موسى قال: قال ﷺ (إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً) رواه البخاري .

قال الشيخ ابن عثيمين: ... إذا كان حريضاً على الجماعة ومن عادته أن يصلي مع الجماعة ، ولكن تخلف لعذر فيرجى أن يكتب له أجر الجماعة كاملة قياساً على المريض والمسافر ، فقد قال النبي ﷺ ( من مرض أو سافر كتب له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً ) .

القول الثاني : أن المعذور له أجر ، ولكن ليس كأجر من صلى في جماعة .

لعدم الدليل على ذلك .

والراجح : الله أعلم .

فائدة : وأما من لم تكن عادته الصلاة في الجماعة فمرض فصلى وحده فهذا لا يكتب له مثل صلاة الصحيح ، وهذا قول شيخ الإسلام

ابن تيمية والحافظ ابن رجب .

● هل المرأة إذا صلت في المسجد لها أجر ٢٧ كالرجل ؟

جاء في حديث أبي هريرة قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَفِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا ... ) متفق عليه .

فقوله ( صلاة الرجل ... ) فيه أن فضل صلاة الجماعة في المسجد خاص بالرجال ، لأنهم هم المأمورون بالخروج إليها ، إلا صلاة العيد ، فتضاعف للنساء أيضاً ، لأنهن مأمورات بالخروج إليها .

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله : وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه البخاري ( صلاة الرجل في الجماعة تضعف ) وهو يدل على أن صلاة المرأة لا تضعف في الجماعة ؛ فإن صلاتها في بيتها خير لها وأفضل .

ونحوه ما قاله الحافظ ابن حجر في شرح حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ، ومنهم : (رجل معلق قلبه في المساجد) ، فذهب الحافظ إلى أن هذا خاص بالرجل ، لأن صلاة المرأة في بيتها أفضل من المسجد .  
**وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله** : التضعيف الحاصل في صلاة الجماعة يختص بالرجال ؛ لأنهم هم المدعوون إليها على سبيل الوجوب ، ولهذا كان لفظ الحديث ( صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه ، خمساً وعشرين ضعفاً ) .  
وعلى هذا؛ فإن المرأة لا تنال هذا الأجر ، بل إن العلماء اختلفوا في مشروعية صلاة الجماعة للنساء منفردات عن الرجال في المصليات التي في البيوت ، أو التي في المدارس ، فمنهم من قال : إنه تسنن لهن الجماعة . ومنهم من قال : إنه تباح لهن الجماعة . ومنهم من قال : إنه تكره لهن الجماعة .

### ﴿ وهي فرض عين ﴾ .

أي : أن حكم صلاة الجماعة فرض عين .  
وهذا هو القول الصحيح من أقوال أهل العلم في حكم صلاة الجماعة .  
وهذا وهو مذهب الحنابلة .  
ورجحه ابن خزيمة ، وابن المنذر ، وابن حبان .  
أ- لقوله تعالى ( وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ) .  
**وجه الدلالة** : أن الله أمر بإقامة صلاة الجماعة وهم في حالة الحرب والخوف ، ولو كانت الجماعة سنة كما يقول بعضهم لكان أولى الأعداء بسقوطها عند الخوف ، وإذا وجبت في حال الخوف ، ففي حال الأمن من باب أولى .  
ب- ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِحَطَبٍ فَيُحْتَطَبُ ، ثُمَّ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَدَّنَ لَهَا ، ثُمَّ أُمَرَ رَجُلًا فَيَقُومَ النَّاسُ ، ثُمَّ أَخَالِفُ إِلَى رَجُلٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ ، فَأُحَرِّقُ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
**قال ابن دقيق العيد** : فمن قال بأنها واجبة على الأعيان ، قد يحتج بهذا الحديث ، فإنه إن قيل بأنها فرض كفاية فقد كان هذا الفرض قائماً بفعل رسول الله ﷺ ومن معه ، وإن قيل : إنها سنة ، فلا يقتل تارك السنن ، فيتعين أن تكون فرضاً على الأعيان .  
ج- ولحديث أبي هريرة . قال ( أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ، فَرَخَّصْ لَهُ، فَلَمَّا وُلَّى دَعَاهُ، فَقَالَ: "هَلْ تَسْمَعُ الْبَدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟" قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: "فَأَجِبْ" رَوَاهُ مُسْلِمٌ .  
**قال ابن قدامة** : وإذا لم يرخص للأعمى الذي لم يجد قائداً ، فغيره من باب أولى .  
د- ولحديث ابن عباس رضي الله عنهما، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( مَنْ سَمِعَ الْبَدَاءَ فَلَمْ يَأْتِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ ) . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه ( رجع بعض العلماء وقفه ) .  
هـ- وعن ابن مسعود قال ( من سرّه أن يلقي الله غداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادي لهن ، فإن الله شرع لنببيكم سنن الهدى ، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته ، لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم ... ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف ) . رواه مسلم  
فهذا الصحابي يحكي إجماع الصحابة على أن ترك صلاة الجماعة في المسجد من علامات النفاق .  
**وذهب بعض العلماء** : إلى أنها سنة .  
وهو مذهب المالكية .

لحديث ابن عمر السابق ( صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة ) .

**وجه الدلالة** : لأن الحديث فيه المفاضلة بين أجر صلاة الجماعة وصلاة المنفرد ، فدل على أن صلاة المنفرد صحيحة ويثاب عليها .

**وذهب بعضهم** إلى أنها فرض كفاية .

واستدلوا بأدلة القائلين بالوجوب العيني ، وصرّفها من فرض العين إلى فرض الكفاية حديث ابن عمر ( صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ

بسبع وعشرين درجة ) . فإنه يفيد صحة صلاة المنفرد ، فيبقى الوجوب المستفاد منها وجوباً كفاً .

**والراجح القول الأول** ، أنها فرض عين ، وأن من صلى في بيته من غير عذر فصلاته صحيحة مع الإثم .

● أجاب القائلون بعدم الوجوب العيني عن حديث ( لقد هممت أن أمر ... ) بأجوبة :

**قيل** : أن الخبر ورد مورد التهديد والزجر ، وحقيقته غير واردة .

وهذا ضعيف .

**وقيل** : أن الرسول ﷺ همّ ولم يفعل ، ولو كانت فرض عين لما تركهم .

**وتعقب ذلك ابن دقيق العيد بقوله** : وهذا ضعيف ، لأنه ﷺ لا يهم إلا بما يجوز له فعله لو فعله ، وأما الترك فلا يدل على عدم

الوجوب لاحتمال أن يكونوا انزجروا بذلك وتركوا التخلّف الذي ذمهم بسببه .

**وقيل** : المراد بالتهديد قوم تركوا الصلاة رأساً لا مجرد الجماعة .

وهو ضعيف ، فقد جاء في رواية مسلم ( لا يشهدون الصلاة ) أي لا يحضرون .

وعند ابن ماجه : ( لينتهن أقوام عن تركهم الجماعات أو لأحرقن بيوتهم ) .

**وقيل** : أن الحديث ورد في حق المنافقين .

وهذا ضعيف ، لأن النبي ﷺ لا يعاقب المنافقين على نفاقهم ، وكان ﷺ معرضاً عنهم وعن عقوبتهم ، وقد قال ﷺ ( لا يتحدث الناس

أن محمدًا يقتل أصحابه ) .

لكن الحافظ ابن حجر رجح هذا القول ، وقال : والذي يظهر لي أن الحديث ورد في المنافقين ، لقوله في الحديث : ( ليس صلاة أثقل

على المنافقين من العشاء والفجر ) ولقوله ﷺ ( لو يعلم أحدكم ... ) لأن هذا الوصف لائق بالمنافقين لا بالمؤمن الكامل ، لكن المراد به

نفاق المعصية لا نفاق الكفر ، بدليل قوله ﷺ في رواية ( لا يشهدون العشاء الجميع ) أي الجماعة ، وقوله ﷺ في حديث أسامة : ( لا

يشهدون الجماعة ) وأصرح من ذلك قوله ﷺ في رواية يزيد بن الأصم عن أبي هريرة عند أبي داود : ( ثم آتي قوماً يصلون في بيوتهم ليست

بهم علة ) فهذا يدل على أن نفاقهم نفاق معصية لا كفر ، لأن الكافر لا يصلي في بيته وإنما يصلي في المسجد رياء وسمعة .

**فائدة :**

لماذا النبي ﷺ لم يحرق بيوت هؤلاء المتخلفين ؟

**قيل** : لوجود النساء والذرية .

وقد جاء في مسند أحمد ( لولا ما فيها من النساء والذرية ) . وهي زيادة ضعيفة .

**وقيل** : لأنه لا يعذب بالنار إلا رب النار .

وهذا القول هو الصحيح .

● اختلف القائلون بوجوب الجماعة ، هل تصلى جماعة في أي مكان أم لا بد من المسجد ؟ على قولين :

**القول الأول** : أن أداءها في المسجد سنة ، فيجوز فعلها في غير المسجد

وهذا المذهب عند الحنابلة .

**قال ابن قدامة** : ويجوز فعلها في البيت والصحراء .

أ- لحديث جابر مرفوعاً ( أعطيت خمسا لم يعطهن ... ذكر منها : وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فأما رجل من أمتي أدركته

الصلاة فليصل ) متفق عليه .

**وجه الدلالة** : أن الأرض كلها موضع للصلاة ، وأن كل مكان أدت فيه صلاة الجماعة كان مجزئاً .

ب- ولحديث عائشة . قالت ( صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاكٍ فصلّى جالساً وصلى وراءه قَوْمٌ قِيَامًا فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا ...

( متفق عليه .

**وجه الدلالة :** أن إقرار النبي ﷺ لمن صلى خلفه على ترك الجماعة في المسجد دليل على عدم وجوب الجماعة في المسجد .  
ج- ولحديث يزيد بن الأسود ( أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ غُلَامٌ شَابٌّ ، فَلَمَّا صَلَّى إِذَا رَجُلَانِ لَمْ يُصَلِّا فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ ، فَدَعَا بِهِمَا فَجِئَا بِهِمَا تَزَعُدُ قَرَائِصُهُمَا ، فَقَالَ : مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا ؟ قَالَ : قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا ، فَقَالَ : لَا تَفْعَلُوا ، إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمَا فِي رَحْلِهِ ثُمَّ أَذْرَكَ الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ ، فَلْيُصَلِّ مَعَهُ فَإِنَّهَا لَهُ نَافِلَةٌ ) رواه أبو داود .

**وجه الدلالة :** أن إقراره ﷺ لهما على الصلاة في رحالهما ، واعتباره أنها فرضهما ، دليل على أن الصلاة في المسجد سنة مستحبة .

**القول الثاني :** لا يجوز فعلها إلا في المسجد .

لحديث أبي هريرة السابق ( ... لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحَطَبٍ فَيُحْتَضَبَ ، ثُمَّ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا ، ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا فَيُؤَمِّمَ النَّاسَ .. ) .

**وجه الدلالة :** أن النبي ﷺ همّ بتحريق المتخلفين ولم يستفصل هل كانوا يصلون في بيوتهم جماعة أم لا .

ورجح هذا القول ابن القيم .

**قال رحمه الله :** والذي ندين الله به أنه لا يجوز لأحد التخلف عن الجماعة في المسجد إلا من عذر ، والله أعلم بالصواب .

**وقال الشيخ السعدي :** والصواب وجوب فعلها في المسجد ، لأن المسجد شعارها ، ولأنه ﷺ همّ بتحريق المتخلفين عنها ولم يستفصل ، هل كانوا يصلون في بيوتهم جماعة أم لا ، ولأنه لو جاز في غير المسجد لغير حاجة ، لتمكن المتخلف عنها والترك لها من الترك ، وهذا محذور عظيم .

**فائدة :**

حديث ( لا صلاة لرجل المسجد إلا في المسجد ) حديث ضعيف .

**( اهتدى من سمع النداء ) .**

أي : من يسمع النداء فعليه الإجابة .

لحديث أبي هريرة . قال ( أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَرُخِّصَ لَهُ ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ ، فَقَالَ : " هَلْ تَسْمَعُ الْإِدَاءَ بِالصَّلَاةِ ؟ " قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : " فَأَجِبْ " رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

فقوله ﷺ في حديث الأعمى ( هل تسمع النداء ) دليل على أن من سمع النداء فعليه الإجابة إذا كان منزله بعيداً ، وأنه إذا لم يسمع

النداء فله رخصة أن يصلي في بيته ، والمعلول عليه في سماع النداء بدون مكبر الصوت ، **لأمرين :**

**الأول :** أن مكبر الصوت لا ينضبط ، فقد يكون قوياً فيرسل لمسافات بعيدة جداً .

**ثانياً :** أنه لو علق الأمر بمكبر الصوت ، لحصل للناس مشقة ، لأن مكبر الصوت ينادي من مسافة بعيدة .

**قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله -** في سؤال عن جماعة خرجوا إلى ضواحي المدينة للنزهة ، وسمعوا الأذان من أطراف المدينة ، فهل تلزمهم الصلاة في المسجد ، أو يصلون في مكائهم .

**قال :** الظاهر أن هؤلاء لا تلزمهم صلاة الجماعة في المسجد إذا كانوا إنما يسمعون صوت المؤذن بواسطة مكبر الصوت ، وأنه لولا المكبر ما سمعوا ، لأن هذا السماع غير معتاد ولا ضابط له .

**فائدة :**

**إشكال :**

أشكل حديث عبد الله بن أم مكتوم ( صلاة الجماعة ) على كثيرين ، وقد تعددت الأقوال في فهمه وتنوعت الآراء في توجيهه ، ونحن نذكر الحديث وما وقفنا عليه من تلك الأقوال والآراء .

عن أبي هريرة قال ( أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ . فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَخِّصَ لَهُ فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ فَرُخِّصَ لَهُ فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ « هَلْ تَسْمَعُ الْإِدَاءَ بِالصَّلَاةِ ؟ » فَقَالَ نَعَمْ . قَالَ : فَأَجِبْ . رواه مسلم

وعن ابن أم مكتوم ( أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ شَاسِعُ الدَّارِ وَلِي قَائِدٌ لَا يُلَاقِيَنِي فَهَلْ لِي رُخْصَةٌ أَنْ



أُصَلِّيَ فِي بَيْتِي ؟ قَالَ : ( هَلْ تَسْمَعُ الدَّاءَ ؟ ) قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ ( لَا أَجِدُ لَكَ رُحْصَةً ) رواه أبو داود .  
وفي رواية عند أحمد ( قال ابن أم مكتوم : إِنَّ بَيْتِي وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ نَحْلًا وَشَجَرًا وَلَا أَقْدِرُ عَلَى قَائِدِ كُلِّ سَاعَةٍ أَيْسَعِي أَنْ أُصَلِّيَ فِي بَيْتِي ؟  
قَالَ ( أُنْصِتْ لِلْإِقَامَةِ ؟ ) قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ ( فَأُتِجَا ) رواه أحمد .

فهذه الروايات جمعت أَعْدَارًا كثيرة لابن أم مكتوم ولم تكن مانعة من إيجاب صلاة الجماعة عليه ، وهذه الأَعْدَار هي :  
فقد البصر ، عدم وجود قائد يقوده للمسجد أو وجود غير ملائم ، بُعْد الدار عن المسجد ، وجود حوائل بينه وبين المسجد كالشجر  
والنخيل ، وجود الهوام والسباع .

ووجود هذه الأَعْدَار مع ظاهر الأمر بصلاة الجماعة في المسجد جعلت بعض أهل العلم لا يرى ما يدل عليه الحديث من وجوب حضور  
ذاك الصحابي جماعة المسجد ؛ لأن الشريعة جاءت بحفظ النفوس ، ولم تجوّز إلقاء النفس في التهلكة ، حتى قال بعض العلماء إن الحديث  
لم يقل بظاهره أحد .

قال ابن رجب : وقد أشار الجوزجاني إلى أن حديث ابن أم مكتوم لم يقل أحد بظاهره .

يعني : أن أحداً لم يوجب حضور المسجد على من كان حاله كحال ابن أم مكتوم .

ويمكن حصر الموقف من هذا الحديث بما يأتي :

**قال بعض العلماء :** إن الحديث يدل على وجوب حضور ذاك الصحابي مع تلك الأَعْدَار جماعة المسجد ، لكنه منسوخ بحديث آخر  
يرفع الوجوب عمن هو أقل منه عذراً .

وهو حديث عتيان بن مالك ( حديث الباب ) .

قال ابن رجب : ومن الناس من أشار إلى نسخ حديث ابن أم مكتوم بحديث عتيان ؛ فإن الأَعْدَار التي ذكرها ابن أم مكتوم يكفي بعضها  
في سقوط حضور المسجد .

**وقال آخرون :** إن ابن أم مكتوم كان طلبه الحصول على أجر الجماعة في المسجد إذا صَلَّى في بيته ، لكونه معذوراً بتلك الأَعْدَار ،  
فأخبره النبي ﷺ أنه لا أجر إلا بالحضور .

قال الخطَّابِيُّ : وأكثر أصحاب الشَّافِعِيِّ على أَنَّ الجماعة فرضٌ على الكفاية ، لا على الأعيان ، وتأولوا حديث ابن أم مكتوم على أَنَّهُ لا  
رخصة لك إن طلبت فضيلة الجماعة ، وأنك لا تحرز أجرها مع التخلف عنها بحال .

**وقال فريق ثالث :** إن الأمر بحضور الصلاة في المسجد بقوله ( أَجِبْ ) لا يُحمل على الوجوب بل على الاستحباب .

قال ابن القيم : قال المسقطون لوجوبها : هذا أمر استحباب لا أمر إيجاب .

هذه مجمل الموقف من حديث ابن أم مكتوم ، والذي يظهر لنا أن كل ما سبق لا ينهض لرد ظاهر الحديث من إيجاب الجماعة على ابن  
أم مكتوم ﷺ ، ومن كان مثل حاله ، وأنه ليس في ذلك إلقاء للنفس في التهلكة ، وكل أوامر الشرع لا يُكَلَّفُ بها إلا المستطيع على  
أدائها ، والمشقة لا تُسقط الواجبات ، بل الذي يسقطها وجود الضرر .

والقول بالنسخ بعيدٌ لأسباب منها :

**أولاً :** أنه لا يُعرف المتقدم من المتأخر من الحديثين ، وهذا شرط للقول بالنسخ .

**ثانياً :** وجود الفرق بين حال الصحابين رضي الله عنهما ، فقد كان ابن أم مكتوم قد وُلِدَ أعمى ، ومثل هذا يكتفٍ نفسه على الحياة  
ويستطيع ما لا يستطيعه من عمي في كبره ، وقد لحظ هذا بعض العلماء ولذا فرَّقوا بين ابن أم مكتوم وبين عتيان ﷺ والذي عمي في كبره .

**ثالثاً :** أن ابن أم مكتوم ﷺ أراد الرخصة للصلاة في البيت ، وعتبان ﷺ أراد أن يتخذ مسجداً في داره ليصلي فيه هو وأهل بيته ومن  
قرب منهم ، فهو قد انتقل من مسجد إلى مسجد ، وابن أم مكتوم أرد الانتقال إلى بيته ، فافترقا ، وهذا أحسن ما جُمع به بين الحديثين .

قال ابن رجب الحنبلي : ويحتمل أن يكون عتيان جعل موضع صلاة النبي ﷺ من بيته مسجداً يؤذن فيه ، ويقيم ، ويصلي بجماعة أهل داره

ومن قُرب منه، فتكون صلاته حينئذ في مسجد: إما مسجد جماعة، أو مسجد بيت يجمع فيه، وأما ابن أم مكتوم فإنه استأذن في صلاته في بيته منفرداً، فلم يأذن له، وهذا أقرب ما جمع به بين الحديثين . "فتح الباري" (لبن رجب (٣٩٢/٢، ٣٩١) رابعاً : ليس في حديث عتبان ؓ أنه كان يسمع النداء ، بخلاف ابن أم مكتوم . وتأويل ( لا رخصة لك ) على معنى " إن طلبت فضيلة الجماعة " لا يظهر صوابه ؛ لأنه لا يقال " لا رخصة في ترك فضيلة " ، بل الرخصة تكون في ترك واجب .

قال الإمام ابن خزيمة - رحمه الله - مبيّناً على حديث ابن أم مكتوم :  
باب أمر العميان بشهود صلاة الجماعة وإن كانت منازلهم نائية عن المسجد لا يطاوعهم قائدوهم بإتيانهم إياهم المساجد ، والدليل على أن شهود الجماعة فريضة لا فضيلة إذ غير جائز أن يقال لا رخصة للمرء في ترك الفضيلة . " صحيح ابن خزيمة " ( ٣٦٨/٢ ) وحمل قوله ؓ ( أجب ) على الاستحباب خلاف الأصل ؛ لأن الأصل في الأوامر الوجوب .  
والقول بالوجوب لمثل حال ابن أم مكتوم هو القول بالصواب ما لم يكن الضرر متحققاً بيقين أو غلبة ظن ، وهو القول الراجح ، وهو قول أكابر أئمة الحديث .

قال ابن المنذر - رحمه الله - : ذكر إيجاب حضور الجماعة على العميان وإن بُعدت منازلهم عن المسجد ، ويدل ذلك على أن شهود الجماعة فرض لا ندب . " الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف " ( ٤ / ١٣٢ ) .  
وقال - رحمه الله - أيضاً - : فدلت الأخبار التي ذكرناها على وجوب فرض الجماعة على من لا عذر له ، فمما دل عليه قوله لابن أم مكتوم وهو ضير ( لا أجد لك رخصة ) فإذا كان الأعمى كذلك لا رخصة له: فالبصير أولى بأن لا تكون له رخصة .  
" الأوسط " ( ٤ / ١٣٤ ) .

#### ( هـ ) هل تجب على النساء .

فلا تجب على النساء .  
لقوله ؓ في الحديث ( إلى رجال ) فهذا دليل على أن صلاة الجماعة واجبة على الرجال دون النساء ، وهذا بالإجماع .  
لكن اختلفوا في حكمها للمرأة :

فقيل : سنة .

وبه قال الشافعية ، والحنابلة .

لحديث أم ورقة : أن رسول الله ﷺ كان يقول : ( انطلقوا إلى الشهيدة فزوروها ، وأمر أن يؤذن لها وتقام وتؤم أهل دارها في الفرائض ) رواه أبو داود .

وقيل : مكروهة .

وهو قول الحنفية .

قالوا : لأن المرأة ليست من أهل الاجتماع ، ولأن هذا غير معهود في أمهات المؤمنين .

والصحيح أنها مباحة .

• وقوله ( على الرجال ) فلا تجب على الصبيان .

#### ( ز ) الأحرار .

أي : فلا تجب الجماعة على العبد .

لأنه مشغول بسيده .

قال المرداوي في الإنصاف : والصحيح من المذهب أنها لا تجب عليهم ... أي العبد .

وذهب بعض العلماء : إلى وجوبها عليه .

لعموم الأدلة . واختاره السعدي .

#### ﴿ لكصلوات الخمس ﴾ .

أي : أن الجماعة واجبة للصلوات الخمس .

#### ﴿ والى مقضية ﴾ .

أي : أن الجماعة تجب للصلوة المفروضة ولو كانت مقضية .

والمقضية : ما فعلت بعد وقتها .

أ- لعموم الأدلة .

ب- ولأن النبي ﷺ لما نام عن صلاة الفجر هو وأصحابه في سفر كما في حديث أبي قتادة ، أمر بلالاً فأذن ثم صلى سنة الفجر ثم صلى الفجر كما يصليها عادة جماعة ، وجهر بالقراءة .

وعلى هذا فإذا نام قوم في السفر ، ولم يستيقظوا إلا بعد طلوع الشمس ، فإنهم يفعلون كما يفعلون في العادة تماماً .

● فلا تجب الجماعة للنوافل ، لكنها من حيث مسنونية الجماعة لها وعدم مسنونيتها قسماً :

القسم الأول : ما تسن له الجماعة ، وهي صلاة الكسوف ، والاستسقاء ، والعيد .

القسم الثاني : ما يفعل على الانفراد فهذا لا تسن له الجماعة ، كالراتبة مع الفرائض ، والنوافل المطلقة وهي ما يتطوع به في الليل والنهار .

لكن لا بأس أن يفعلها في جماعة أحياناً ، لكن بشرط ألا يتخذ ذلك عادة .

لأنه ثبت أن النبي ﷺ صلى مع ابن عباس ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وذلك في قيام الليل .

#### ﴿ حضيراً وشهراً ﴾ .

أي : أن صلاة الجماعة واجبة حتى في السفر ، وهذا هو المذهب .

لقوله تعالى (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة...) فأمر الله نبيه ﷺ إذا كان فيهم في الجهاد أن يقيم لهم الصلاة جماعة، ومن المعلوم أن رسول الله ﷺ لم يقاتل إلا في سفر .

ولعموم الأدلة الدالة على وجوب الجماعة ، فإنها لم تفرق بين الحضر والسفر .

وذهب بعض العلماء إلى عدم وجوبها في السفر .

لحديث يزيد بن الأسود ( أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ غُلَامٌ شَابٌ ، فَلَمَّا صَلَّى إِذَا رَجُلَانِ لَمْ يُصَلِّيَا فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ ، فَدَعَا بِهِمَا فَعَجِيَ بِهِمَا ثَرَعَدَ فَرَأَيْتُهُمَا ، فَقَالَ : مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا ؟ قَالَا : قَدْ صَلَّيْنَا فِي رَحَالِنَا ، فَقَالَ : لَا تَفْعَلُوا ، إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمَا فِي رَحْلِهِ ثُمَّ أَذْرَكَ الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ ، فَلْيُصَلِّ مَعَهُ فَإِنَّهَا لَهُ نَافِلَةٌ ) رواه أبو داود .

فأقرهما ﷺ على ترك الجماعة في السفر .

#### ﴿ وإماماً ومأموماً ﴾ .

أي : أن أقل عدد تحصل به الجماعة اثنان ، إمام ومأموم .

أ- لحديث ابن عمر . قال : قال رسول الله ﷺ ( صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

ب- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا ثُمَّ لِيُؤْمِكُمَا أَكْبَرُكُمَا ) رواه البخاري .

ويوب عليه البخاري : باب اثنان فما فوقهما جماعة

قال الحافظ ابن حجر : وَاسْتَدِلُّ بِهِ (يعني حديث مالك بن الحويرث ﷺ) عَلَى أَنَّ أَقْلَ الْجَمَاعَةِ إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ ، وَهُوَ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ رَجُلًا أَوْ صَبِيًّا أَوْ إِمْرَأَةً . انتهى كلام الحافظ .

ج- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبْصَرَ رَجُلًا يُصَلِّي وَخَدَهُ فَقَالَ (أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا ، فَيُصَلِّي مَعَهُ) رواه أبو داود

قال في ( عون المعبود ): ليحصل له ثواب الجماعة ، فيكون كأنه أعطاه صدقة .  
 د- وأُمّ عباس مَرَّة . وأُمّ حذيفة مَرَّة . وابن مسعود مَرَّة ، في صلاة الليل .  
**قال الشوكاني** -رحمه الله-: وأما انعقاد الجماعة باثنين، فليس في ذلك خلاف ، وقد ثبت في الحديث ابن عباس: أنه صلى في الليل مع النبي ﷺ وحده وقعد عن يساره فأداره إلى يمينه .  
**قال ابن قدامة** : تنعقد الجماعة باثنين فصاعداً لا نعلم فيه خلافاً .  
 وأُمّ عباس مَرَّة . وأُمّ حذيفة مَرَّة . وابن مسعود مَرَّة .  
 جاء في **الموسوعة الفقهية** : اتفق الفقهاء على أن صلاة الجماعة تنعقد باثنين : إمام ومأموم . وذلك في غير الجمعة والعيدين .  
 لحديث أبي موسى مرفوعاً ( اثنان فما فوقهما جماعة ) .  
 ويشترط جمهور الفقهاء لانعقاد الجماعة في الفروض أن يكون الإمام والمأموم كلاهما بالغين ولو كان المأموم امرأة .  
**فائدة :**

روى ابن ماجه أن النبي ﷺ قال ( الاثنان فما فوقهما جماعة ) ولكنه ضعيف .  
**( وَتُسَبِّحُ صَلَاةُ أَهْلِ الثَّغْرِ فِي مَسْجِدِ وَاهِهِ )**  
 أهل الثغر : هم الذين يقيمون على الحدود حماية للبلاد من العدو .  
 فهؤلاء يستحب لهم الصلاة في مسجد واحد .  
 لأنه أعلى للكلمة، وأوقع للهيبة .  
 قال في الإنصاف: بلا نزاع أعلمه، فإنه إذا جاءهم خبر عن عدوهم، سمعه جميعهم، وإن جاءهم عين للكفار، رأى كثرتهم .  
**( وَالْأَفْضَلُ لِثَغْرِهِمْ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي لَا تَقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ إِلَّا بِحَضْرِهِ ) .**  
 أي : الأفضل لغير أهل الثغر أن يصلي في المسجد الذي تقام فيه الجماعة إذا حضر .  
 لأنه يحصل بذلك ثواب عمارة المسجد ، وتحصيل الجماعة لمن يصلي فيه .  
**( ثُمَّ مَا كَانَ أَكْثَرُ جَمَاعَةٍ ) .**  
 أي : فلو قدر أن هناك مسجدين ، أحدهما أكثر جماعة من الآخر ، فالأفضل أن يذهب إلى الأكثر جماعة .  
 لحديث عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَخَدُّهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ - عز وجل ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .  
**( وَالْبَيْتُ أَوْلَى مِنَ الثَّرِبِ ) .**

أي : إذا استويا المسجدان فيما سبق ، وكان أحدهما أبعد عن مكان الرجل ، فالأبعد أولى .  
 لحديث أَبِي مُوسَى قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( أَعْظَمُ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَتَبَعُهُمْ فَأَتَبَعُهُمْ تَمْشِي ) متفق عليه .  
 وقد اختلف العلماء أيهما أفضل الصلاة في مسجد الحي أم الصلاة في غيره على أقوال:  
**القول الأول:** أن الصلاة في المسجد الذي تكثر فيه الجماعة أفضل، وأبعدها أولى من أقربهما؛ إلا إذا كان المسجد الذي بجواره تختل فيه الجماعة؛ ففعلها في مسجد الجوار أفضل .  
 وهو مذهب الشافعية، والمالكية ، والحنابلة .  
 -لحديث أبي موسى السابق .  
 ب- ولحديث أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَخَدُّهُ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عز وجل ) رواه أبو داود .

ج- من المعقول: حتى تكثر خطاه في طلب الثواب فتكثر حسناته .  
قال الإمام الشيرازي رحمه الله: وفي المساجد التي يكثر الناس فيها أفضل... فإن كان في جواره مسجد تختل فيه الجماعة ففعلها في مسجد الجوار أفضل من فعلها في المسجد الذي يكثر فيه الناس؛ لأنه إذا صلى في مسجد الجوار حصلت الجماعة في موضعين.  
وقال ابن قدامة رحمه الله : وإن كان في جواره أو في غير جواره مسجد لا تتعد الجماعة فيه إلا بحضوره ففعلها فيه أولى؛ لأنه يعمره بإقامة الجماعة فيه، ويحصلها لمن يصلي فيه، وإن كانت تقام فيه وكان في قصده غيره كسر قلب إمامه أو جماعته؛ فحجر قلوبهم أولى .  
وقال الإمام النووي رحمه الله : فلو كان بجواره مسجد قليل الجمع، وبالبعد منه مسجد أكثر جمعاً؛ فالمسجد البعيد أولى إلا في حالتين: أحدهما : أن تتعطل جماعة القريب؛ لعدوله عنه لكونه إماماً، أو يحضر الناس بحضوره، فحينئذ يكون القريب أفضل.  
الثاني : أن يكون إمام البعيد مبتدعاً كالمعتزلي وغيره، أو فاسقاً، أو لا يعتقد وجوب بعض الأركان فالقريب أفضل .  
القول الثاني: أن صلاة المرء في مسجد حيه أفضل من غيره من المساجد حتى ولو كان غيره أكثر جمعاً .  
وهذا مذهب الحنفية ، وهو اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله .  
أ- أنه الأقرب له جواراً فكان أحق بصلاته .

ب- أنه سبب لعمارتة .  
ج- أنه تأليف للإمام وأهل الحي، ويندفع به ما قد يكون في قلب الإمام إذا لم تصل معه .  
د- أن ترك المرء للصلاة في مسجد حيه سبب في اتهامه بعدم حضور الصلاة في جماعة.  
هـ- أن ترك المرء للصلاة في مسجد حيه فيه إثارة للناس على الإمام، حيث يكثر السؤال عن سبب عدم الصلاة خلفه، مما يؤدي إلى وقوع الناس في فتنة.  
وأما الجواب عن الحديث فيقال: أنه في مسجد ليس هناك أقرب منه، فإنه كلما بعد المسجد، وكلفت نفسك أن تذهب إليه مع بعده؛ كان هذا بلا شك أفضل مما لو كان قريباً .  
قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : فالحاصل أن الأفضل أن تصلي في مسجد الحي الذي أنت فيه سواء كان أكثر جماعة أو أقل لما يترتب على ذلك من المصالح، ثم يليه الأكثر جماعة؛ لقوله عليه الصلاة والسلام ( ما كان أكثر فهو أحب إلى الله ) ثم يليه الأبعد، ثم يليه العتيق؛ لأن تفضيل المكان بتقدم الطاعة فيه يحتاج إلى دليل بَيِّن، وليس هناك دليل يبيِّن على هذه المسألة .

**﴿ وَيَحْرِمُ أَنْ يُعْرَمَ فِي مَسْجِدٍ قَبْلَ إِمَامِهِ الرَّائِبُ ﴾ .**

أي : يحرم على الإنسان أن يكون إماماً في مسجد له إمام راتب .  
أ- لحديث أبي مسعود رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ ... وَلَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ . التكرمة: الفراش مما ييسط لصاحب المنزل ويخص به .  
وإمام المسجد سلطان في مسجده .

ب- ولأننا لو قلنا أن الأقرأ أولى حتى ولو كان للمسجد إمام راتب ، لحصل بذلك فوضى ، وكان لهذا المسجد في كل صلاة إمام جاء كشاف القناع : وَيَحْرُمُ أَنْ يُؤْمَرَ فِي مَسْجِدٍ قَبْلَ إِمَامِهِ الرَّائِبِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، لِأَنَّهُ يَمْتَزِلُهُ صَاحِبُ الْبَيْتِ وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا لِقَوْلِهِ ﷺ ( لَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ) وَلِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّنْفِيرِ عَنْهُ وَتَبْطُلُ فَائِدَةُ اخْتِصَاصِهِ بِالتَّقْدُمِ .

**﴿ إِنْ بَادَنِيهِ أَوْ حَذَرَهُ ﴾ .**

أي : لا تجوز الإمامة في مسجد له إمام راتب إلا في حالتين :

الأولى : أن يأذن بذلك .

الثانية : أن يتأخر عن الحضور لعذر ، كمرض ونحوه يعلمه المأمومون ، صلوا بلا إذنه .

كصلاة أبي بكر بالناس حين غاب النبي ﷺ في بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم .

## ( ومن صلى ثم أقيم فرضه سن أن يحيدها إلا المغرب ) .

أي : من صلى فرضه في منزله ، أو في مسجد آخر ، ثم دخل مسجداً وأهله يصلون فإنه يسن أن يعيد الصلاة التي صلاها معهم مرة ثانية ، وتكون الثانية نافلة في حقه .

أ- لحديث أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ وَصَرَبَ فِخْذِي « كَيْفَ أَنْتَ إِذَا بَقِيتَ فِي قَوْمٍ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا » . قال قال ما تأمُر قال ( صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قُتِلَتْ ثُمَّ اذْهَبْ لِحَاجَتِكَ فَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَأَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلِّ ، وَلَا تَقُلْ إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فَلَا أُصَلِّي ) رواه مسلم .

ب- ولحديث يزيد بن الأسود ( أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ غُلَامٌ شَابٌّ ، فَلَمَّا صَلَّى إِذَا رَجُلَانِ لَمْ يُصَلِّيَا فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ ، فَدَعَا بِهِمَا فَجِئَ بِهِمَا ثَرَعُدُ فَرَأَيْتُهُمَا ، فَقَالَ : مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا ؟ قَالَا : قَدْ صَلَّيْنَا فِي رَحَالِنَا ، فَقَالَ : لَا تَفْعَلُوا ، إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمَا فِي رَحْلِهِ ثُمَّ أَذْرَكَ الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ ، فَلْيُصَلِّ مَعَهُ فَإِنَّهَا لَهُ نَافِلَةٌ ) رواه أبو داود .

( تَرَعُدُ ) أي ترتجف وترتعد . ( فَرَأَيْتُهُمَا ) الفرائض جمع فريضة ، وهي اللحمة التي بين الجنب والكتف ، تحتز عند الفزع والخوف . ( فِي رَحَالِنَا ) الرجل هو المنزل الذي ينزله الإنسان . ( فَلَا تَفْعَلَا ) أي : لا تفعلوا في الجلوس خلف الصفوف ، هذا التفسير هو ظاهر الحديث ، وقيل : لا تفعلوا : أي الصلاة في الرحال .

فالحديث دليل على أن من صلى في جماعة أو منفرداً ، ثم دخل مسجد ووجدهم يصلون ، فإنه يسن له أن يدخل معهم ويصلي ، **وذهب بعض العلماء** : إلى أن من صلى في بيته وحده ثم دخل المسجد فأقيمت تلك الصلاة يصليها معهم ، ولا يخرج حتى يصلي ، وأما من صلى جماعة فلا يعيد ورجح هذا القول ابن عبد البر .

**والراجح** القول الأول ، وأنه يعيد سواء صلى وحده أو مع الجماعة عملاً بظاهر النص .

لأن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال ، فإنه ﷺ ما استفصل .

● **فإن قال قائل** : ما الجواب عن قوله ﷺ : ( لا تصلوا صلاة في يوم مرتين ) رواه أحمد ؟

**قال الشوكاني** : قال في الاستذكار : اتفق أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية على أن معنى قوله ﷺ : ( لا تصلوا صلاة في يوم مرتين ) أن ذلك أن يصلي الرجل صلاة مكتوبة عليه ، ثم يقوم بعد الفراغ منها فيعيد عليها على جهة الفرض أيضاً ، وأما من صلى الثانية مع الجماعة على أنها نافلة ، اقتداء بالنبي ﷺ في أمره بذلك ، فليس ذلك من إعادة الصلاة في يوم مرتين ، لأن الأولى فريضة ، والثانية نافلة ، فلا إعادة حينئذٍ .

● حديث يزيد السابق عام يشمل حتى وقت النهي ، فله أن يعيد حتى الصباح والعصر .

**وذهب بعض العلماء** إلى أن الفجر والعصر لا تعاد .

وهذا مذهب الحنفية .

**قالوا** : لأن المعادة نافلة ، والتنفل لا يجوز بعد الصباح والعصر ، إذ هو وقت نهي لا يتنفل فيه ، لذا لا تعادان .

وهذا قول ضعيف .

**والصحيح** الأخذ بعموم الحديث أن جميع الصلوات تعاد حتى في وقت النهي .

● قوله ( **إلا المغرب** ) أي : يستثنى صلاة المغرب ، فلا تعاد .

وهذا مذهب المالكية والحنابلة .

**قالوا** : لأن في إعادةها تصير شفعاً ، وهي إنما شرعت لتوتر عدد ركعاتها اليوم واليلة .

لكن هذا القول ضعيف .

**والصحيح** أن المغرب تعاد كغيرها من الصلوات .

وهذا المذهب عند الشافعية .

لعموم حديث يزيد السابق ، فإنه لم يفرق بين صلاة وصلاة .

قال ابن قدامة لما ذكر حديث أبي ذر وي زيد : وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ بِعُمُومِهَا تَذُلُّ عَلَى تَحْلِ النَّزَاعِ ، وَحَدِيثُ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ صَرِيحٌ فِي إِعَادَةِ الْفَجْرِ ، وَالْعَصْرِ مِثْلُهَا ، وَالْأَحَادِيثُ بِإِطْلَاقِهَا تَذُلُّ عَلَى الْإِعَادَةِ ، سَوَاءٌ كَانَ مَعَ إِمَامٍ الْحَيِّ أَوْ غَيْرِهِ ، وَسَوَاءٌ صَلَّى وَخْدَهُ أَوْ فِي جَمَاعَةٍ .

تنبيه :

ذهب بعض العلماء : إلى أنه يسن أن يعيد المغرب لكن إذا سلم الإمام أتى بركعة رابعة ، وذلك لأن المغرب وتر النهار ، والوتر لا يسن تكراره ، فيشفعها بركعة رابعة ، لئلا تكون وترًا .

قال الشيخ ابن عثيمين : يعيدها ولا يشفعها ، وهو الصحيح .

● إذا المسألة فيها ثلاثة أقوال :

القول الأول : تعاد جميع الصلوات . ( وهذا الراجح ) .

القول الثاني : تعاد كل الصلوات إلا المغرب .

القول الثالث : تعاد جميع الصلوات ما عدا العصر والصبح .

● الحكمة من الإعادة : لأجل يدرك فضيلة الجماعة ، ولئلا يكون قعوده والناس يصلون ذريعة لإساءة الظن به .

● لا يسن أن يقصد مسجداً للإعادة ، لأن ذلك ليس من عادة السلف ، ولو كان هذا من أمور الخير لكان أولى الناس فعلاً له الصحابة .

قال في حاشية الروض : وأما قصد الإعادة فمنهي عنه ، إذ لو كان مشروعاً لأمكن أن تصلى الصلاة الواحدة مرات .

● إذا أدرك بعض المعادة، فهل لا بُدَّ من إتمامها، أو له أن يُسَلِّمَ مع الإمام؟

الجواب: نقول: إذا سَلَّمَ مع الإمام؛ وقد صَلَّى ركعتين؛ فلا بأس؛ لأنها نافلة لا يلزمه إتمامها، وإن أتمَّ فهو أفضل؛ لعموم قوله ﷺ: (ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا) . ( الشرح الممتع ) .

### ( وَتِلْكَ الْجَمَاعَةُ فِي هَيْزِ اللَّحْلَاءِ مَسَاجِدُ ) .

يعني: لو صَلَّى الإمامُ الراتبُ في الجماعة ، ثم أتت جماعةٌ أخرى لتُصَلِّيَ في نفس المسجد ، فإنه يستحب لهم أن يصلوا جماعة .

قال ابن قدامة : وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا صَلَّى إِمَامُ الْحَيِّ ، وَخَضَرَ جَمَاعَةٌ أُخْرَى ، أُسْتَحَبَّ لَهُمْ أَنْ يُصَلُّوا جَمَاعَةً .

قال الترمذي : لا بأس أن يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه جماعة ، وبه يقول أحمد وإسحاق .

أ-لحديث أبي سعيد الخدري ﷺ ( أن النبي ﷺ أبصر رجلاً يصلي وحده ، فقال : ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه ، فصلى معه رجلاً ) . رواه أبو داود وأحمد وابن خزيمة والحاكم والمستدرک ، وقال بعد : وهذا الحديث أصل في إقامة الجماعة في المساجد مرتين .

وبوب عليه أبو داود : [ باب في الجمع في المسجد مرتين ] .

وبوب عليه الدارمي : [ باب صلاة الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة ] .

وبوب عليه الحاكم : [ إقامة الجماعة في المساجد مرتين ] .

وبوب عليه ابن حبان : [ ذكر الإباحة لمن صلى في مسجد جماعة أن يصلي فيه مرة أخرى جماعة ] .

قال المباركفوري : إذا ثبت من الحديث حصول ثواب الجماعة بمقتضى ومتنفل ، فحصول ثوابها بمقتضىين بالأولى .

وقال صاحب عون المعبود : والحديث يدل على جواز أن يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه مرة .

ب- لحديث أَبِي بِنِ كَعْبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَخْدَهُ ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ - عز وجل ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

وهذا نص صريح بأن صلاة الرجل مع الرجل أفضل من صلاته وحده ، ولو قلنا لا تقام الجماعة للزم أن نجعل المفضول فاضلاً وهذا

خلاف النص .

**وذهب بعض العلماء :** إلى المنع من ذلك ، واختيار الصلاة فرادى عن الجماعة في جماعة في مسجد قد صلى فيه مرة .

وهذا مذهب كل من: سفيان الثوري، عبد الله بن المبارك، ومالك بن أنس، ومُجَدِّد بن إدريس الشافعي، والليث بن سعد الأوزاعي، والزهرري، وعثمان البي، وربيعه، والنعمان بن ثابت أبي حنيفة، ويعقوب بن إبراهيم أبي يوسف القاضي ومُجَدِّد بن الحسن الشيباني، والقاسم، ويحيى بن سعيد، وسالم بن عبد الله، وأبي قلابه، وعبد الرزاق الصنعاني، وابن عون، وأيوب السختياني، والحسن البصري، وعلقمة، والأسود بن يزيد، والنخعي، وعبد الله بن مسعود .

**قال الترمذي في المنع :** وهذا قول سفيان ، وابن المبارك ، ومالك ، والشافعي ، فهؤلاء يختارون الصلاة فرادى عن الجماعة في جماعة في مسجد قد صُلِّي فيه مرة .

**وقال الإمام الشافعي :** وإذا كان للمسجد إمام راتب ، ففاتت رجلاً أو رجالاً فيه الصلاة ، صلوا فرادى وأحب أن يصلوا فيه جماعة ، فإن فعلوا أجزأهم الجماعة فيه .

أ- لحديث أبي بكره ﷺ ( وهو أن رسول الله ﷺ أقبل من نواحي المدينة يريد الصلاة ، فوجد الناس قد صلوا ، فمال إلى منزله فجمع أهله فصلّى بهم ) . رواه الطبراني في الكبير والأوسط ، وأخرجه ابن عدي في الكامل ، وحسنه الألباني في تمام المنة .

ب- وأخرج عبد الرزاق ، عن معمر ، عن إبراهيم ( أن علقمة والأسود أقبلتا مع ابن مسعود إلى المسجد ، فاستقبلهم الناس قد صلوا ، فرجع بهما إلى البيت ، فجعل أحدهما عن يمينه ، والآخر عن شماله ثم صلى بهما ) .

ج- وأخرج ابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق ، بسندهما إلى الحسن البصري ، قال : ( كان أصحاب مُجَدِّد إذا دخلوا المسجد وقد صُلِّي فيه ، صلوا فرادى ) .

فلو كانت الجماعة الثانية في المسجد جائزة مطلقاً لما جمع ابن مسعود في البيت مع كون الفريضة في المسجد أفضل ، وكما صلى أصحاب رسول الله ﷺ فرادى مع استطاعتهم على التجميع .

د- وقالوا : إن الجماعة الثانية تؤدي إلى تفريق الجماعة الأولى المشروعة ، لأن الناس إذا علموا أنهم تفوتهم الجماعة يستعجلون فتكثروا الجماعة ، وإذا علموا أنها لا تفوتهم يتأخرون فتقل الجماعة ، وتقليل الجماعة مكروه .

**فائدة :** تكرار الجماعة في المسجد لها أحوال :

**أولاً :** أن تكرر الجماعة في المسجد المطروق في ممر الناس أو سوقهم ، فلا يكره تكرار الجماعة حينئذٍ ، لأن المسجد الذي بهذه الحالة لا تنظم له جماعة لكثرة رواده ، ولا يحصل المحذور وهو التسلط على حق الإمام الراتب فيه .

**قال النووي في المجموع :** إذا لم يكن للمسجد إمام راتب ، فلا كراهة في الجماعة الثانية والثالثة وأكثر بالإجماع .

**ثانياً :** أن يكون إعادة الجماعة أمراً دائماً ، بأن يكون في المسجد جماعتان دائماً ، فهذا لا شك أنه مكروه ، لأنه لم يكن معروفاً في عهد النبي ﷺ ولا أصحابه .

● قوله ( في غير الثلاثة مساجد ) أي : يستثنى من إعادة الجماعة المساجد الثلاثة ، وهي مسجد مكة ، والمسجد النبوي ، والمسجد الأقصى ، فيكره إعادة الجماعة فيهما .

لِقَوْلِهِ يَتَوَاتَى النَّاسُ فِي حُضُورِ الْجُمُعَةِ مَعَ الرَّاتِبِ فِي الْمَسْجِدَيْنِ إِذَا أَمَكْنَهُمُ الصَّلَاةُ فِي جَمَاعَةٍ أُخْرَى . ( كشف القناع ) .

**والصحيح :** أن المسجد الحرام والمسجد النبوي كغيرهما في حكم إعادة الجماعة ، فلا تكره إعادة الجماعة فيهما ، بل تستحب لعموم الأدلة ، ولأننا لو أخذنا بالتعليل الذي ذكره ، لانطبق على المسجدين وغيرهما .

وعلى هذا فإذا دخلت المسجد الحرام وقد فاتتك الصلاة مع الإمام الراتب أنت وصاحبك ، فصليا جماعة ولا حرج .

**قال ابن قدامة :** وَظَاهِرُ خَبَرِ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي أُمَامَةَ ، أَنَّ ذَلِكَ لَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هَذَا كَانَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمَعْنَى يُقْتَضِيهِ أَيْضًا ، فَإِنَّ فَضِيلَةَ الْجُمُعَةِ تَحْصُلُ فِيهَا ، كَحُضُورِهَا فِي غَيْرِهَا .



## ( وَإِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ ) .

هذا لفظ حديث عن النبي ﷺ أخرجه مسلم في صحيحه .

أي : إذا أقيمت الصلاة فلا يجوز للإنسان أن يبدأ بنافلة ، لا فرق بين سنة الفجر ولا غيرها .

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ ) رواه مسلم .

وقال الإمام الترمذي رحمه الله : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم إذا أقيمت الصلاة أن لا يصلي الرجل إلا المكتوبة وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق .

ب- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ يُصَلِّي وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ الصُّبْحُ فَكَلَّمَهُ بِشَيْءٍ لَا تُدْرِي مَا هُوَ فَلَمَّا انْصَرَفْنَا أَحْطَنَّا نَقُولُ مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ: قَالَ لِي : يُوشِكُ أَنْ يُصَلِّيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ أَرْبَعًا ) رواه مسلم وفي رواية البخاري ( وَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحُ أَرْبَعًا الصُّبْحُ أَرْبَعًا ) بحمزة مدودة في أوله، ويجوز قصرها، وهو استفهام إنكار، وأعاده تأكيداً للإنكار .

الحكمة من عدم صلاة النافلة عند إقامة الصلاة :

قال النووي : الحكمة فيه أن يتفرغ للفريضة من أولها فيشرع فيها عقب شروع الإمام، وإذا اشتغل بنافلة فاتته الإحرام مع الإمام، وفاته بعض مكملات الفريضة فالفريضة أولى بالمحافظة على إكمالها ، قال القاضي: وفيه حكمة أخرى وهو النهي عن الاختلاف على الأئمة . وقال الشيخ ابن عثيمين : والحكمة من النهي هو: أن لا يتشاغل الإنسان بنافلة يقيمها وحده إلى جنب فريضة تقيمها الجماعة؛ لأنه يكون حينئذ مخالفاً للناس من وجهين :

الوجه الأول : أَنَّهُ فِي نَافِلَةٍ، وَالنَّاسُ فِي فَرِيضَةٍ.

الوجه الثاني : أَنَّهُ يُصَلِّي وَحْدَهُ، وَالنَّاسُ يَصَلُّونَ جَمَاعَةً.

وقد تقدم الكلام عن هذه المسألة .

فائدة :

اعلم أنه لا فرق في منع التنفل بعد الشروع في إقامة الصلاة بين الراتبة أو غيرها ، كما أنه لا فرق بين ركعتي الفجر أو غيرها . وأما ما ورد من زيادة ( ... فلا صلاة إلا المكتوبة إلا ركعتي الصبح ) فهي كما قال ابن القيم : زيادة كاسمها لا أصل لها . وقال البيهقي : وهذه الزيادة لا أصل لها .

## ( وَمَنْ كَبَّرَ قَبْلَ سَلَامِ إِمَامِهِ لِحَقِّ الْجَمَاعَةِ ) .

أي : إذا كبر المأموم قبل سلام إمامه التسليمة الأولى ، فإنه يكون قد أدرك الجماعة .

وهذا المذهب ، وهو مذهب الحنفية .

أ- لحديث عائشة . أن رسول الله ﷺ قال ( مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ سَجْدَةً قَبْلَ أَنْ تَعُزَّبَ الشَّمْسُ أَوْ مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ فَقَدْ أَدْرَكَهَا ) متفق عليه .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ علق إدراك الصلاة بإدراك سجدة ، وهذا يدل على أن الجماعة تدرك بأقل من ركعة .

ب- أنه أدرك جزءاً من صلاة الإمام أشبه ما لو أدرك ركعة .

ج- أنه أدرك جزءاً من صلاة الإمام فأحرم معه لزمه أن ينوي الصفة التي هو عليها ، وهو كونه مأموماً فينبغي أن يدرك فضل الجماعة .

وذهب بعض العلماء : أن الجماعة لا تدرك إلا بإدراك ركعة مع الإمام .

وهذا قول المالكية ، واختار هذا القول ابن تيمية .

أ- لحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ ) متفق عليه .

وهذا نص .

ب- أن قدر التكبير لم يعلق به الشارع شيئاً من الأحكام لا في الوقت ولا في الجمعة ولا الجماعة ولا غيرها ، فهو وصف ملغي في نظر الشارع فلا يجوز اعتباره ، وإنما علق الشارع الأحكام بإدراك ركعة .

فقد علق الإدراك بها في الوقت :

كما في حديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وفي الجمعة :

كما في حديث ابن عمر . قال : قال ﷺ ( مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهَا فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ ) رواه ابن ماجه .  
فكذلك الجماعة .

ج - أن الجمعة لا تدرك إلا بركعة ، كما أفتى به أصحاب رسول الله ﷺ ، والتفريق بين الجمعة والجماعة غير صحيح .  
**وهذا القول هو الصحيح .**

وأما قوله ﷺ ( من أدرك سجدة ... ) فالمراد بالسجدة هنا الركعة .

وكذلك - على القول الراجح - أن الوقت يدرك بإدراك ركعة قبل خروج الوقت .

أ- لحديث أبي هريرة السابق ( مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- ومما يدل على ذلك أيضاً قوله ﷺ ( من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ) متفق عليه .

ومفهوم الحديث أن من أدرك أقل من ركعة ثم طلعت عليه الشمس أو غربت أنه لا يكون مدركاً للوقت .

وهذا قول الشافعي واختار ذلك ابن تيمية .

**( وَمَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ هِيَ شَاكٌ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ ) .**

أي : أن الركعة تدرك بالركوع .

وهذا قول جماهير العلماء .

قال ابن جب : من أدرك الركوع مع الإمام فقد أدرك الركعة ، وإن فاته معه القيام وقراءة الفاتحة ، وهذا قول جمهور العلماء ، وقد حكاه إسحاق بن راهويه وغيره إجماعاً من العلماء .

أ- لحديث أبي بكره ﷺ ( أَنَّهُ إِذْ تَنَهَّى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ ، فَكَرَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ زَاذَكَ اللَّهُ جِرْصًا وَلَا تَعُدْ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ فِيهِ ( فَكَرَعَ دُونَ الصَّفِّ ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ ) .

**وجه الدلالة :** أن أبا بكره أدرك النبي ﷺ وهو رافع فرقع دون الصف ، ولم يأمره النبي ﷺ بقضائها ، فدل على أن من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة .

ب- ولحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( إِذَا جِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَنَحْنُ سَجُودٌ فَاسْجُدُوا ، وَلَا تَعْدُوهَا شَيْئًا ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ ) رواه أبو داود . وفي لفظ له ( مَنْ أَدْرَكَ الرُّكُوعَ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ ) .

وصحح الحديث الألباني وقال رحمه الله : ومما يقوي الحديث جريان عمل جماعة من الصحابة عليه :

أولاً : ابن مسعود ، فقد قال : من لم يُدرك الإمام رافعاً لم يُدرك تلك الركعة ... وسنده صحيح .

ثانياً : عبد الله بن عمر ، فقد قال : إذا جئت والإمام رافع ، فوضعت يديك على ركبتيك قبل أن يرفع فقد أدركت . وإسناده صحيح .

ثالثاً : زيد بن ثابت ، كان يقول : من أدرك الركعة قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدرك الركعة " . وإسناده جيد .

قال ابن رجب : وأكثر العلماء على أنه لا يكون مدركاً للركعة إلا إذا كبر وركع قبل أن يرفع إمامه ، ولم يشترط أكثرهم أن يدرك الطمأنينة

مع الإمام قبل رفعه ، ولأصحابنا وجه باشتراط ذلك.

**وقال صاحب عون المعبود :** ذهب الجمهور من الأئمة إلى أن من أدرك الإمام رакعاً دخل معه واعتد بتلك الركعة ، وإن لم يدرك شيئاً من القراءة ، ودُهِبَ جماعة إلى أن من أدرك الإمام رакعاً لم تُحسب له تلك الركعة وهو قول أبي هريرة وحكاها البخاري في القراءة خلف الإمام عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام واختاره ابن حزم والضبي وغيرهما من محدثي الشافعية وقواه الشيخ تقي الدين السبكي من المتأخرين ورَّجَّحَهُ الْمُقْبِلِي .

**تنبيه :** الحد الجزئي في إدراك الركوع مع الإمام : يكون بإدراك المأموم قدر الإجزاء من الركوع قبل رفع الإمام.

فإذا دخل المسجد والإمام رакع ركع معه ، ويكون مدركاً للركعة إذا اجتمع مع الإمام في الركوع ، ولو لم يطمئن إلا بعد رفع الإمام.

قال أبو داود : " سمعت أحمد سئل عن أدرك الإمام رакعاً ، فكبر ثم ركع فرفع الإمام ؟ قال : إذا أمكن يديه من ركبته قبل أن يرفع الإمام فقد أدرك . ( انظر : "مسائل الإمام أحمد لأبي داود) .

ثم يطمئن في الركوع ويرفع منه ويتابع إمامه.

**جاء في الموسوعة الفقهية:** اتفق الفقهاء على أن من أدرك الإمام في الركوع فقد أدرك الركعة ، لقول النبي ﷺ : « من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة » ولأنه لم يفته من الأركان إلا القيام ، وهو يأتي به مع تكبيرة الإحرام ، ثم يدرك مع الإمام بقية الركعة ، وهذا إذا أدرك في طمأنينة الركوع أو انتهى إلى قدر الإجزاء من الركوع قبل أن يزول الإمام عن قدر الإجزاء.

وفي المجموع للنووي: قال الشافعي والأصحاب: إذا أدرك مسبق الإمام رакعاً وكبر وهو قائم ثم ركع فإن وصل المأموم إلى حد الركوع الجزئي وهو أن تبلغ راحته ركبته قبل أن يرفع الإمام عن حد الركوع الجزئي فقد أدرك الركعة وحسبت .

**قال الشيخ ابن باز :** إذا أدرك المأموم الإمام رакعاً أجزأته الركعة ولو لم يسبح المأموم إلا بعد رفع الإمام .

**فائدة :** وإذا أدركه حال الركوع أجزأته تكبيرة واحدة ، وهي تكبيرة الإحرام عن تكبيرة الركوع .

روي ذلك عن زيد بن ثابت وابن عمر وسعيد وعطاء والحسن وإبراهيم النخعي ، وبه قال الأئمة الأربعة ( أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ) .

قال أبو داود : قلت لأحمد : أدرك الإمام رакعاً ؟ قال : يجزيك تكبيرة . ( مسائل الإمام أحمد ) .

وذلك لأن حال الركوع يضيق عن الجمع بين تكبيرتين في الغالب ، ولأنه اجتمع عبادتان من جنس واحد في محل واحد ، ونية الركوع لا تنافي نية افتتاح الصلاة ، فأجزأ الركن وهي تكبيرة الإحرام عن الواجب وهي تكبيرة الركوع ، كطواف الإفاضة بغني عن طواف الوداع إذا جعله آخر شيء .

فإن أمكن أن يأتي بتكبيرتين : الأولى للإحرام ، والثانية للركوع فهذا أولى ، قال أبو داود : " قلت لأحمد : يكبر مرتين أحب إليك ؟ قال : فإن كبر مرتين فليس فيه اختلاف " انتهى .

**قال النووي :** إذا أدرك الإمام رакعاً كبر للإحرام قائماً ثم يكبر للركوع ويهوي إليه ، فإن وقع بعض تكبيرة الإحرام في غير القيام لم تنعقد صلاته فرضاً بلا خلاف ، ولا تنعقد نفلاً أيضاً على الصحيح . ( المجموع ) .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** ولكن هنا أمرٌ يجب أن يُنْفَضَ له ، وهو أنه لا بُدَّ أن يكبر للإحرام قائماً منتصباً قبل أن يهوي ؛ لأنه لو هوى في حال التكبير لكان قد أتى بتكبيرة الإحرام غير قائم ، وتكبيرة الإحرام لا بُدَّ أن يكون فيها قائماً .

### « وَسَنُذَكِّرُكَ بِالدُّخُولِ إِلَى الْمَسْجِدِ مَعَ إِمَامِهِ كَيْفَ ادْرَكَهُ »

أي : يسن للمأموم أن يدخل مع إمامه على حسب حاله ، سواء كان قائماً أو رакعاً أو ساجداً .

أ- وقد تقدم حديث أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قَالَ ( إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَأَمْسُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ ، وَلَا تُسْرِعُوا فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتُّمُوا ) متفق عليه .

ففي هذا الحديث : أنه ينبغي الدخول مع الإمام ولو لم يدرك إلا قليلاً من الصلاة .

**قال الحافظ :** استئبل به على استحباب الدخول مع الإمام في أي حال وجد عليها .

ب- ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( إِذَا جِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَنَحْنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا وَلَا تَعْدُوهَا شَيْئًا ، وَمَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ ) رواه أبو داود .

ج- وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ ( إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ وَالْإِمَامُ عَلَى حَالٍ فَلْيُصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ ) . رواه الترمذي  
وقد نقل ابن حزم رحمه الله الإجماع على ذلك ، فقال : واتفقوا أن من جاء والإمام قد مضى من صلاته شيء قل أو كثر ولم يبق إلا السلام فإنه مأمور بالدخول معه وموافقته على تلك الحال التي يجده عليها ما لم يجزم بإدراك الجماعة في مسجد آخر .

وقال ابن قدامة : ويستحب لمن أدرك الإمام في حال متابعته فيه، وإن لم يعتد له به... وذكر بعض الأحاديث المتقدمة ثم قال: والعمل على هذا عند أهل العلم ، قالوا : إذا جاء الرجل والإمام ساجد فليسجد ، ولا تجزئه تلك الركعة . وقال بعضهم : لعله أن لا يرفع رأسه من السجدة حتى يغفر له .

#### ● حالات من دخل والإمام يصلي :

أ- إذا دخل ووجد الإمام يقرأ الفاتحة ، فإنه يدخل معه ويسكت .

ب- إن أدركه قائماً ، أو راکعاً ، اعتد بتلك الركعة .

ج- إن أدركه قاعداً أو ساجداً ، لم يعتد به .

وجاء في الحديث ( إذا جئت ونحن سجد فلا تعتدها شيئاً ) رواه ابن خزيمة .

د- إذا جاء والإمام قائماً ، فإنه يدخل معه ، ويستفتح ، ويتعوذ ، ويقرأ .

وإذا كان الإمام يقرأ الفاتحة ، فإنه يسكت حتى ينتهي الإمام .

و- إذا جاء والإمام راکع ، فإنه يكتفي بتكبيرة الإحرام ، ثم يركع ، وإن كبر للركوع فحسن .

● ما يفعله بعض الناس إذا جاء والإمام ساجد ينتظر حتى يقوم ، هذا خطأ منتشر ، وما يدري الإنسان ربما تكون هذه السجدة سبباً لمغفرة الذنوب .

#### ( ويسن أن يتابع المأموم إمامه بدون مسابقة ولا معانعة ولا تأخير ) .

أي : أن السنة في المأموم أن يتابع إمامه .

والمتابعة : أن يشرع الإنسان في أفعال الصلاة بعد إمامه مباشرة .

وهذه هي السنة .

أ- لحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( ... وإذا ركع فاركعوا ... ) أي : بعد ركوعه .

ولفظ أبي داود ( إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، ولا تكبروا حتى يكبر ، وإذا ركع فاركعوا ولا تركعوا حتى يركع ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا ولا تسجدوا حتى يسجد ، وإذا صلى قائماً فصلوا قياماً ، وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعين ) .

فمثلاً : إذا ركع تركع ؛ وإن لم تكمل القراءة المستحبة ، ولو بقي عليك آية ، لكونها توجب التخلف فلا تكملها ، وفي السجود إذا رفع من السجود تابع الإمام ، فكونك تتابعه أفضل من كونك تبقى ساجداً تدعو الله ؛ لأن صلاتك ارتبطت بالإمام ، وأنت الآن مأمور بمتابعة إمامك .

#### ● قوله ( بدون مسابقة ) .

أي : يحرم على المأموم أن يسبق إمامه بركوع أو سجود أو رفع .

والمسابقة حرام بالاتفاق .

قال ابن قدامة : ولا يجوز أن يسبق إمامه .

وقال ابن تيمية : أما مسابقة الإمام فحرام باتفاق الأئمة لا يجوز لأحد أن يركع قبل إمامه ولا يرفع قبله ولا يسجد قبله .  
أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ ( أَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ أَوْ يُجْعَلَ صُورَتُهُ صُورَةَ حِمَارٍ ؟ ) متفق عليه .

قوله : ( رأس حمار ) : قيل : يقع على الحقيقة . وقيل : يحتمل أمر معنوي كالبلادة ، ورجحه ابن دقيق العيد ، وقال : وما يرجح هذا الجواز بأن التحويل بالصورة لم يقع مع كثرة رفع المأمومين قبل الإمام .  
وقال ابن رجب : وفيه : دليل صريح على تحريم تعمد رفع المأموم رأسه قبل الإمام في ركوعه وسجوده ؛ فإنه توعده عليه بالمسح ، وهو من أشد العقوبات .

ب- وعن أنس قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فلما قضى الصلاة أقبل علينا بوجهه فقال ( أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي إِمَامُكُمْ فَلَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسُّجُودِ وَلَا بِالْقِيَامِ وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ فَإِنِّي أَرَاكُمْ أَمَامِي وَمِنْ خَلْفِي - ثُمَّ قَالَ - وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ رَأَيْتُمْ مَا رَأَيْتُمْ لَصَحَحْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَّيْتُمْ كَثِيرًا ) رواه مسلم .

وقد اختلف العلماء في حكم صلاة من سبق إمامه ، وهذه المسألة تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

**القسم الأول : أن يسبقه بتكبيرة الإحرام .**

فهذا لا تتعقد صلاته .

قال الشافعي : من أحرم قبل الإمام فصلاته باطلة .

وهذا باتفاق المذاهب الفقهية الأربعة: الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

قال النووي : ... فَيُكَبِّرُ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ بَعْدَ فَرَغِ الْإِمَامِ مِنْهَا ، فَإِنْ شَرَعَ فِيهَا قَبْلَ فَرَغِ الْإِمَامِ مِنْهَا لَمْ تَنْعَقِدْ صَلَاتُهُ .

أ- لقوله صلى الله عليه وسلم ( إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ) .

وجه الدلالة : أَنَّ قوله ( إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ) دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْإِتِّمَامَ لَا يَتَحَقَّقُ إِذَا لَمْ يُكَبِّرِ الْإِمَامُ ، أَوْ إِذَا لَمْ يَنْتَهَ مِنَ التَّكْبِيرِ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الْإِقْتِدَاءَ بِمَنْ لَمْ يَصِرْ إِمَامًا بَلْ بَمَنْ سَبَقَهُ إِمَامًا إِذَا فَرَغَ مِنَ التَّكْبِيرِ .

ب- ولقوله ( فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ) فيه أمر المأموم بأن يكون تكبيره عقب تكبير الإمام .

ج- ولأنَّ معنى الاقتداء ، وهو البناء ، لا يُتَبَوَّرُ هَاهُنَا ؛ لِأَنَّ الْبِنَاءَ عَلَى الْعَدَمِ مُحَالٌ .

**القسم الثاني : أن يسبق الإمام إلى ركن من الأركان كالركوع والسجود عمداً عالماً بالحكم .**

فهذه اختلف العلماء في صحة الصلاة على قولين :

**القول الأول : أنها باطلة .**

قال بطلانها أحمد في رواية عنه ، وأهل الظاهر ، ورجحه الشيخ ابن عثيمين .

أ- لحديث (أما يخشى الذي يرفع ... ) فلو كانت له صلاة لرجى له الثواب ولم يخف عليه العقاب أن يحول الله رأسه رأس حمار .

ب- علل ابن تيمية: أن هذا زاد في الصلاة عمداً فتبطل، كما لو فعل قبله ركوعاً أو سجوداً عمداً فإن الصلاة تبطل بلا ريب .

**القول الثاني : تصح صلاته مع الإثم .**

وهذا قول الجمهور .

قال ابن رجب : وهو قول أكثر الفقهاء .

وقال ابن حجر : الجمهور على أنَّ فاعله يأثم وتجزئ صلاته .

علل النووي ذلك بقوله : بأنها مخالفة يسيرة فلا تبطل الصلاة بها .

وقال الشوكاني في نيل الأوطار عند شرح الحديث المذكور : وظاهر الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الإمام لكونه توعده عليه بالمسح ، وهو

أشد العقوبات وبذلك جزم النووي في شرح المذهب ، ومع القول بالتحريم فالجمهور على أن فاعله يأثم وتجزئه صلاته .

والراجع الأول .

القسم الثالث: أن يسبق إمامه ساهياً أو جاهلاً .

فصلاته صحيحة .

لكن هل يجب عليه أن يرجع ليأتي به بعده أم يستحب ؟

قولان : أحدهما أنه يجب أن يرجع ليأتي به بعد الإمام .

وهذا مذهب المالكية ، والحنابلة .

لأنه فعله في غير محله ، لأن ما قبل فعل الإمام ليس وقتاً لفعل المأموم ، فصار بمنزلة من صلى قبل الوقت ، أو بمنزلة من كبر قبل تكبير

الإمام . ( ابن تيمية ) . ( أحكام الإمام والائتمام ) .

الثالثة : الموافقة ( المقارنة ) .

وهذه تنقسم إلى قسمين :

أولاً : أن يوافق في تكبيرة الإحرام .

جمهور العلماء على أن من وافق الإمام في تكبيرة الإحرام لم تنعقد صلاته .

وذهب الحنفية إلى انعقاد صلاته ، والصحيح الأول .

الثاني : أن يوافق في غير تكبيرة الإحرام ، كأن يركع مع إمامه أو يسجد معه .

وهذه مكروهة .

وهذا قول أكثر العلماء .

وقد جاء عند أبي داود - كما تقدم - زيادة في حديث ( فإذا ركع فاركعوا ولا تركعوا حتى يركع ... ) ( فإذا كبر فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر ) ، وكذلك قال في الركوع « ولا تركعوا حتى يركع » وقال في السجود « ولا تسجدوا حتى يسجد » .

قال العراقي : وفائدة هذه الزيادة عند أبي داود نفي احتمال إزادة المقارنة

وقال ابن حجر رحمه الله " زاد أبو داود ( ولا تركعوا حتى يركع ، ولا تسجدوا حتى يسجد ) وهي زيادة حسنة تنفي احتمال إزادة المقارنة من قوله ( إذا كبر فكبروا .... ) .

لكن رواية أبي داود هذه صريحة في انتفاء التقدّم والمقارنة والله أعلم . ( الفتح ) .

وفي ( عمدة القاري ) ورواية أبي داود تصرح بانتفاء التقدّم والمقارنة .

قال ابن قدامة رحمه الله تعالى : والمستحب أن يكون شروع المأموم في أفعال الصلاة ؛ من الرفع والوضع ، بعد فراغ الإمام منه ، ويكره فعله معه في قول أكثر أهل العلم .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : الموافقة في الأفعال وهي مكروهة، وقيل: إنها خلاف السنة، ولكن الأقرب الكراهة.

مثال الموافقة: لما قال الإمام: «الله أكبر» للركوع، وشرع في الهوي هويت أنت والإمام سواء، فهذا مكروه؛ لأن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: «إذا ركع فاركعوا، ولا تركعوا حتى يركع» وفي السجود لما كبر للسجود سجدت، ووصلت إلى الأرض أنت وهو سواء، فهذا مكروه؛ لأن الرسول ﷺ نهي عنه، فقال: «لا تسجدوا حتى يسجد» قال البراء بن عازب: كان النبي ﷺ إذا قال: «سمع الله لمن حمده» لم يحزن أحد منّا ظهره حتى يقع النبي ﷺ ساجداً، ثم نفع سجوداً بعده . (الشرح الممتع) .

قال ابن الملقن في شرح حديث الباب : هذا الحديث دال بمنطوقه على عدم المسابقة ، وبمفهومه على جواز المقارنة ، ولا شك فيه لكن يكره ، ويفوت به فضيلة الجماعة .

الرابعة : التخلف .

وهو ينقسم إلى قسمين : ١- تخلف بعذر . ٢- تخلف بغير عذر .

#### أ- إذا كان بعذر :

فإنه يأتي بما تخلف به ويتابع الإمام ، إلا أن يصل الإمام إلى المكان الذي هو فيه فإنه لا يأتي به ويبقى مع الإمام وتصبح له ركعة ملفقة من ركعتي إمامه ( الركعة التي تخلف فيها - الركعة التي وصل إليها الإمام وهو في مكانه ) .

#### ب- التخلف لغير عذر :

اختلف العلماء على قولين :

قيل : لا تبطل صلاته .

وقيل : تبطل .

لقوله ﷺ ( إنما يجعل الإمام ليؤتم به ) .

ومعناه: أنَّ الانتماء يقتضي متابعة المأموم لإمامه؛ فلا يجوز له المقارنة والمساابقة والمخالفة . ورجحه الشيخ ابن عثيمين .

قال الشيخ ابن عثيمين : النوع الثاني : التخلف لغير عذر .

إما أن يكون تخلفاً في الركن ، أو تخلفاً بركن .

فالتخلف في الركن معناه : أن تتأخر عن المتابعة ، لكن تدرك الإمام في الركن الذي انتقل إليه ، مثل : أن يركع الإمام وقد بقي عليك آية أو آيتان من السورة ، وبقيت قائماً تكمل ما بقي عليك ، لكنك ركعت وأدركت الإمام في الركوع ، فالكعبة هنا صحيحة ، لكن الفعل مخالف للسنة ؛ لأنَّ المشروع أن تشرع في الركوع من حين أن يصل إمامك إلى الركوع ، ولا تتخلف ؛ لقول النبي ﷺ ( إذا ركع فاركعوا ) .

والتخلف بالركن معناه: أنَّ الإمام يسبقك بركن، أي: أن يركع ويرفع قبل أن تركع. فالفقهاء رحمهم الله يقولون: إذا تخلفت بالركوع فصلاؤك باطل كما لو سبقته به، وإن تخلفت بالسجود فصلاؤك على ما قال الفقهاء صحيحة؛ لأنه تخلف بركن غير الركوع.

ولكن القول الراجح أنه إذا تخلف عنه بركن لغير عذر فصلاؤه باطل ، سواء كان الركن ركوعاً أم غير ركوع . وعلى هذا ؛ لو أنَّ الإمام رفع من السجدة الأولى ، وكان هذا المأموم يدعو الله في السجود فبقي يدعو الله حتى سجد الإمام السجدة الثانية فصلاؤه باطل ؛ لأنه تخلف بركن ، وإذا سبقه الإمام بركن فأين المتابعة ؟

فائدة : الموافقة في الأقوال لا تضر إلا في تكبيرة الإحرام والسلام.

أما في تكبيرة الإحرام ؛ فإنك لو كثرت قبل أن يتم الإمام تكبيرة الإحرام لم تنعقد صلاتك أصلاً؛ لأنه لا بد أن تأتي بتكبيرة الإحرام بعد انتهاء الإمام منها خاتماً.

وأما الموافقة بالسلام، فقال العلماء: إنه يكره أن تسلم مع إمامك التسليمة الأولى والثانية، وأما إذا سلمت التسليمة الأولى بعد التسليمة الأولى، والتسليمة الثانية بعد التسليمة الثانية، فإنَّ هذا لا بأس به، لكن الأفضل أن لا تسلم إلا بعد التسليمتين.

وأما بقية الأقوال : فلا يؤثر أن توافق الإمام ، أو تتقدم عليه ، أو تتأخر عنه ، فلو فرض أنك تسمع الإمام يتشهد ، وسبقته أنت بالتشهد ، فهذا لا يضر لأن السبق بالأقوال ما عدا التحريم والتسليم ليس بمؤثر ولا يضر ، وكذلك أيضاً لو سبقته بالفتحة فقرأت ( ولا الضالين ) وهو يقرأ ( إياك نعبد وإياك نستعين ) في صلاة الظهر مثلاً ، لأنه يشرع للإمام في صلاة الظهر والعصر أن يسمع الناس الآية أحياناً كما كان الرسول ﷺ يفعل . ( ابن عثيمين ) .

#### « ويسن للإمام التخفيف مع الإتمام » .

أي : يسن للإمام إذا صلى بالناس أن يخفف بهم مع الإتمام .

أ- عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: ( قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، لَا أَكَادُ أَذْرُكَ الصَّلَاةَ بِمَا يُطَوَّلُ بِنَا فَلَانٌ ، فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْ يَوْمِئِذٍ فَقَالَ ( أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّكُمْ مُتَقَرُّونَ ، فَمَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ ، فَإِنَّ فِيهِمُ الْمَرِيضَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ ) متفق عليه .

ب- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ مِنْهُمْ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَالْكَبِيرَ ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ

لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوَّلْ مَا شَاءَ ) متفق عليه .

ج- وعن جابر بن عبد الله الأنصاري قال ( أَقْبَلَ رَجُلٌ بِنَاضِحَيْنِ وَقَدْ جَنَحَ اللَّيْلُ فَوَافَقَ مُعَاذًا يُصَلِّي فَتَرَكْتُ نَاضِحَهُ وَأَقْبَلَ إِلَى مُعَاذٍ فَقَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ ، أَوْ الْبَسَاءِ فَأَنْطَلَقَ الرَّجُلُ وَبَلَغَهُ أَنَّ مُعَاذًا نَالَ مِنْهُ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَشَكَا إِلَيْهِ مُعَاذًا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا مُعَاذُ أَفَتَأْتُنِي أَنْتَ ، أَوْ فَاتِنٌ ثَلَاثَ مِرَارٍ - فَلَوْلَا صَلَّيْتَ بِسَمِّهِ رَبِّكَ وَالشَّمْسُ وَضَحَاها وَاللَّيْلُ إِذَا يَعْشَى ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي وَرَاءَكَ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذُو الْحَاجَةِ ) متفق عليه .

وقد اختلف العلماء في حكم التخفيف هل هو واجب أم مستحب على قولين :

**القول الأول :** أنه واجب .

أ- لقوله ﷺ ( فليخفف ) وهذا أمر وهو يقتضي الوجوب .

ب- ولحديث أبي مسعود ( ... ) فما رأيت رسول الله ﷺ في موعظة أشد غضباً منه يومئذٍ ( ... ) .

ج- ولأن النبي ﷺ أيضاً غضب غضباً شديداً لما أطال معاذ بأصحابه بالصلاة، وقال : أتريد أن تكون فتاناً يا معاذ . أي منفر عن الدين وصاد عنه ، كما في حديث جابر السابق .

**القول الثاني :** أنه مستحب .

وهذا مذهب الشافعي .

**والراجح الأول ،** وأن التطويل الزائد على السنة حرام .

● والتخفيف المطلوب من الإمام ينقسم إلى قسمين :

**القسم الأول :** تخفيف لازم .

وهو أن لا يتجاوز الإنسان ما جاءت به السنة . ( وهذا غالب فعل النبي ﷺ ) .

ودليله حديث أبي هريرة السابق (إذا صلى أحدكم للناس فليخفف ) .

**القسم الثاني :** تخفيف عارض .

وهو أن يكون هناك سبب يقتضي الإيجاز عما جاءت به السنة ، أي أنه يخفف أكثر مما جاءت به السنة .

عن أبي قتادة ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( إِنِّي لَأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أَطُولَ فِيهَا فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَأَجْهَرُ فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةً أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمِّهِ ) متفق عليه .

**قال ابن رجب :** قوله ( ... أريد أن أطول فيها ) فالمعنى : أنه يريد إتمامها وإكمالها على الوجه المعتاد ، وليس المراد : الإطالة التي هي غنًها الأئمة .

● المراد بالتخفيف أن يكون بحيث لا يخل بسننها ومقاصدها ، فيلزم الإمام التخفيف مع الإتمام .

أ- لحديث أنس قال ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُوجِزُ الصَّلَاةَ وَيُكْمِلُهَا ) .

ب- ولحديثه الآخر ( كان رسول الله ﷺ يأمرنا بالتخفيف ، ويؤمننا بالصافات ) .

ج- وعنه قال ( ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم من النبي ﷺ ) .

د - وعنه ( أن النبي ﷺ كان يُوجِزُ في الصلاة ويُم ) رواه مسلم .

**قال ابن رجب :** ... فأما إكمال الصلاة وإتمام أركانها ، فليس بتطويل منهى عنه .

**وقال ابن حجر في قوله ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُوجِزُ الصَّلَاةَ وَيُكْمِلُهَا )** المراد بالإيجاز مع الإكمال ، والإتيان بأقل ما يمكن من الأركان والأبعاض .

**أمثلة :** إذا قرأ الإمام في صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين فليس مطولاً ، لأنه موافق السنة .

وكذلك إذا قرأ في صلاة الصبح من يوم الجمعة ( السجدة ) و ( الإنسان ) فإنه لا يعتبر مطولاً ، لأنه موافق للسنة .



- اختلف العلماء في ضابط التخفيف المأمور به على أقوال :  
**قيل** : أن لا يزيد عن أدنى الكمال ( وهو ثلاث تسبيحات ) .  
**وقيل** : أن يراعي أضعفهم ، ورجحه ابن حزم ، وابن حجر .  
 لقوله ﷺ لعثمان بن أبي العاص : ( ... أنت إمامهم ، واقتد بأضعفهم ) رواه أبو داود .  
 قال ابن حجر : وأولى ما أخذ حد التخفيف من الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي عن عثمان بن أبي العاص أن النبي ﷺ قال له :  
 أنت إمامهم ، واقتد بأضعفهم ) .  
 وهذا هو **الصحيح** ، لكن عليه أن يراعي أن لا يصل التخفيف إلى حد الإخلال بالصلاة ، أو أن يسرع سرعة زائدة .
  - يجوز للإنسان إذا صلى لوحده أن يطول ، لأنه لا يشق على أحد ، لكن بشرط أن لا يخرج الوقت .
  - ما الحكم لو كان الجماعة محصورين وآثروا التطويل ؟  
 لا بأس أن يطول لهم ، لانتفاء العلة التي من أجلها أمر بالتخفيف .  
 قال العراقي : هذا الحكم ، وهو الأمر بالتخفيف مذكور مع علته ، وهو كون المأمومين فيهم السقيم والضعيف والكبير ، فإن انتفت هذه العلة ، فلم يكن في المأمومين أحد من هؤلاء ، وكانوا محصورين ، ورضوا بالتطويل طول .
- فائدة ١ :** قوله ﷺ ( أفئان يا معاذ )  
**قال النووي :** قوله ﷺ ( أفئان أنت يا معاذ ) أي مُنْفِرٌ عَنِ الدِّينِ وَصَادَّ عَنْهُ . فَبَيْنَهُ الْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ ارْتَكَبَ مَا يُنْهَى عَنْهُ وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا غَيْرَ مُحَرَّمٍ . ( شرح مسلم ) .
- وقال ابن رجب :** قال الخطابي ، والفتنة على وجوه ، ومعناها هاهنا : صرف النَّاسِ عَنِ الدِّينِ ، وحملهم على الضلال . قَالَ تَعَالَى ( مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ ) أي : مضلين .  
 وتفسيره الفتنة - هاهنا - بالإضلال بعيد ، والأظهر : أن المراد بالفتنة هاهنا : الشغل عَنِ الصلاة ؛ فإن من طول على من شق عليه التطويل في صلاته ، فإنه يشغله عَنِ الخشوع في صلاته ، ويلهيه عَنْهَا ، كما أن النَّبِيَّ ﷺ لما نظر إلى أعلام الخميصة الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الصلاة نزعها ، وَقَالَ ( كادت تفتنني ) .  
 وأمر غائِثَةٌ أَنْ تَمِيطَ قَرَامَهَا الَّذِي فِيهِ تَصَاوِيرُ ، وَقَالَ ( لَا يَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي ) .  
 ومنه : تخفيفه ( الصلاة لما سَمِعَ بكاء الصبي مخافة أن تفتن أمه ) .  
 ومنه : قَوْلُ أَبِي طَلْحَةَ ، لما نظر إلى الطائر فِي صلاته وَهُوَ يَصِلِي فِي حَائِطِهِ حَتَّى اشْتَغَلَ بِهِ عَنْ صَلَاتِهِ : لَقَدْ أَصَابَنِي فِي مَالِي هَذَا فَتْنَةٌ .  
 وقد سبق ذكر ذَلِكَ كله ، سوى حَدِيثِ بكاء الصبي ؛ فإنه سيأتي قريباً - إن شاء الله تعالى .  
 وسبق حَدِيثُ آخر فِي الصلاة على الخمرة فِي هَذَا المعنى .  
 والفتنة فِي هذه المواضع كلها ، هُوَ : الاشتغال عَنِ الصلاة ، والالتهاؤ عَنْهَا . ( الفتح لابن رجب ) .
- فائدة ٢ :** جواز التأخر عن صلاة الجماعة إذا علم من عادة الإمام التطويل الكثير ، وجواز الغضب لما يُنكر من أمور الدين ، والغضب في الموعظة ، وأن المأموم إذا اشتكى إمامه لا يعتبر غيبة له فهي مستثناة .
- ( وَطَلَبُ الرُّكْعَةِ الْأُولَى الْكُثْرَى مِنَ الثَّانِيَةِ )**  
 أي : ويسن للمصلي أن يطول الركعة الأولى أكثر من الثانية .  
 وقد تقدمت المسألة .
- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ ، يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى ، وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ ، وَيُسْمِعُ الْآيَةَ أَخْبَانًا ... ) متفق عليه .
- قال ابن قدامة :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُطِيلَ الرَّكْعَةَ الْأُولَى مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ ؛ لِيَلْحَقَهُ الْقَاصِدُ لِلصَّلَاةِ .

**وقال النووي :** وَقَوْلُهُ ( وَكَانَ يُطَوِّلُ الرَّكْعَةَ الْأُولَى وَيَقْصُرُ الثَّانِيَةَ ) هَذَا بِمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْعَمَلِ بِظَاهِرِهِ وَهِيَ وَجْهَانِ لِأَصْحَابِنَا أَشْهَرُهُمَا عِنْدَهُمْ لَا يُطَوِّلُ ، وَالْحَدِيثُ مُتَأَوَّلٌ عَلَى أَنَّهُ طَوَّلَ بِدُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ وَالتَّعَوُّذِ ، أَوْ لِسَمَاعِ دُخُولِ دَاخِلِ فِي الصَّلَاةِ وَخَوَهُ لَا فِي الْقِرَاءَةِ ، وَالثَّانِي أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَطْوِيلُ الْقِرَاءَةِ فِي الْأُولَى قَصْداً هَذَا وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ الْمُوَافِقُ لظَاهِرِ السُّنَّةِ ، وَمَنْ قَالَ بِقِرَاءَةِ السُّورَةِ فِي الْأُخْرَيْنِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا أَحَفُّ مِنْهَا فِي الْأُولَيَيْنِ . ( شرح مسلم ) .

**وقال رحمه الله** في المجموع بعد أن ذكر الخلاف في المسألة : والصحيح استحباب تطويل الأولى كما قاله القاضي أبو الطيب ونقله وقد وافقه غيره، ومن قال به الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي وحسبك به معتمداً في هذا . ( المجموع ) .

● والحكمة في مشروعية تطويل الركعة الأولى عن الثانية :

**قيل :** إن المصلي يكون في أول الصلاة نشيطاً مقبلاً على صلاته .

**وقيل :** حتى يدرك الناس الركعة الثانية .

قال في ( عون المعبود ) وَادَّعَى ابْنُ حِبَّانَ أَنَّ الْأُولَى إِنَّمَا طَالَتْ عَلَى الثَّانِيَةِ بِالزِّيَادَةِ فِي التَّرْتِيلِ فِيهَا مَعَ اسْتِثْوَاءِ الْمَقْرُوءِ فِيهِمَا . وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ خُفْصَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُرْتِّلُ السُّورَةَ حَتَّى تُكُونَ أَطْوَلُ مِنْ أَطْوَلِ مِنْهَا . ذَكَرَهُ الْحَافِظُ .

**( ويستحبُّ انتظارُ الداخلِ ما لم يشقْ على مأمومٍ ) .**

أي : يستحب للإمام أن ينتظر الداخل معه في الصلاة بشرط أن لا يشق على مأموم .

● وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :

**فقيل :** مكروه .

**وقيل :** مستحب .

**وقيل :** مستحب مالم يشق على المأمومين ، واختاره الشيخ ابن عثيمين .

**قال الإمام الخطابي** في المعالم : فيه ( أي : حديث إني لأدخل في الصلاة فأسمع بكاء الصبي ... ) دليل على أن الإمام وهو راعٍ إذا أحس برجل يريد الصلاة معه ، كان له أن ينتظره راعياً ليدرك فضيلة الركعة في جماعة ، لأنه إذا كان له أن يحذف من طول الصلاة لحاجة النساء في بعض أمور الدنيا، كان له أن يزيد فيها لعبادة الله تعالى، بل هو أحق بذلك وأولى.

**وقال في فيض القدير:** وفيه أن الإمام إذا أحس بداخل وهو في ركوعه أو تشهدته الأخير ، له انتظار لحوقه راعياً ليدرك الركعة، أو قاعدا ليدرك الجماعة.

**وقال الإمام الشوكاني :** وقد حكى استحباب ذلك (انتظار الداخل ليدرك الجماعة) ابن المنذر عن الشعبي ، والنخعي ونقل الاستحباب أبو الطيب الطبري عن الشافعي في الجديد.

وذهب أبو حنيفة ، ومالك ، والأوزاعي إلى كراهة الانتظار، واستحسنه ابن المنذر ، وشدد في ذلك بعضهم وقال: أخاف أن يكون شركاً وهو قول محمد بن الحسن .

وقال أحمد ، وإسحاق فيما حكاه عنهما ابن بطل إن كان الانتظار لا يضر بالمأمومين، جاز، وإن كان مما يضر، ففيه الخلاف. ( نيل الأوطار ) .

**وقال ابن قدامة :** إذا أحس بداخل ، وهو في الركوع ، يريد الصلاة معه :

أ- وكانت الجماعة كثيرة ، كره انتظاره ؛ لأنه يبعد أن يكون فيهم من لا يشق عليه .

ب- وإن كانت الجماعة يسيرة ، وكان انتظاره يشق عليهم ، كره أيضاً ؛ لأن الذين معه أعظم حرمة من الداخل ، فلا يشق عليهم لنفعه .

ج- وإن لم يشق لكونه يسيراً ، فقد قال أحمد : ينتظره ما لم يشق على من خلفه.

وهذا مذهب أبي مجلز ، والشعبي ، والنخعي ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، وإسحاق ، وأبي ثور.

وقال الأوزاعي ، والشافعي ، وأبو حنيفة : لا ينتظره ؛ لأن انتظاره تشريك في العبادة ، فلا يشرع ، كالرياء . ولنا ، أنه انتظار ينفع ولا يشق ، فشرع ، كتطويل الركعة وتخفيف الصلاة ، وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يطيل الركعة الأولى حتى لا يسمع وقع قدم .

وأطال السجود حين ركب الحسن على ظهره ، وقال ( إن ابني هذا ارتحلني فكرهت أن أعجله ) . وقال ( إني لأسمع بكاء الصبي وأنا في الصلاة فأخففها كراهة أن أشق على أمه ) . وقال ( من أم الناس فليخفف فإن فيهم الكبير والضعيف وذو الحاجة ) . وشرع الانتظار في صلاة الخوف لتدركه الطائفة الثانية ، ولأن منظر الصلاة في صلاة ، وقد كان النبي ﷺ ينتظر الجماعة ، فقال جابر ( كان النبي ﷺ يصلي العشاء أحياناً ، وأحياناً إذا رآهم قد اجتمعوا عجل ، وإذا رآهم قد أبطئوا أخر ) وبهذا كله يبطل ما ذكره من التشريك . ( المغني ) .

### ﴿ وَإِذَا اسْتَأْذَنْتَ الْمَرْأَةَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَخَرِّهَا مِنْهَا ﴾ .

أي : إذا طلبت المرأة الإذن والسماح من ولي أمرها بالخروج للمسجد للصلاة فإنه يكره منعها . لحديث عبد الله بن عمر قال سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ امْرَأَتَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا ) . قَالَ فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَاللَّهِ لَنَمْنَعُهَا . قَالَ : فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ فَسَبَّهَ سَبًّا سَيِّئًا مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ ؛ وَقَالَ أُخْبِرُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَقُولُ وَاللَّهِ لَنَمْنَعُهَا .

وفي لفظ لمسلم ( لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ ) . فقوله ﷺ ( لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ ) نهي الرجل أن يمنع امرأته إذا استأذنته بالخروج للمسجد . • وقد اختلف أهل العلم في إذن الزوج لزوجته إذا استأذنته للخروج إلى المسجد على قولين : **القول الأول :** يُستحبُّ للزوج أن يأذن لزوجته إذا استأذنته في الخروج إلى المسجد للصلاة إذا أُمِنَتِ الفتنة ، فإنَّ منعها لم يَحْرُمْ عليه منعها . ( يكره منعها ) .

وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وحكي أنه قولُ عاقمة العلماء . **قال النووي :** هَذَا وَشَبَّهَهُ مِنْ أَحَادِيثِ الْبَابِ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهَا لَا تُمْنَعُ الْمَسْجِدَ لَكِنْ بِشُرُوطٍ ذَكَرَهَا الْعُلَمَاءُ ... وَهَذَا النَّهْيُ عَنْ مَنْعِهَا مِنَ الْخُرُوجِ مُحْتَمِلٌ عَلَى كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ ذَاتَ زَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ وَوُجِدَتْ الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ . لحديث الباب ( لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ ) .

والنهي للتنزيه . **وذلك لما يلي :**

**أولاً :** لو كان إذنُ الزَّوْجِ واجباً لانتفى معنى الاستئذان؛ لأنَّ ذلك إمَّا يتحقَّق إذا كان المستأذِنُ مُحَيَّرًا في الإجابة أو الرفض . **ثانيًا :** أنَّ حقَّ الزوج في ملازمة المسكن واجبٌ ؛ فلا تتركه للفضيلة .

**ثالثًا :** لو كان المنع حراماً لكان من حقِّ الزوجة أن تخرج إلى المسجد دون إذن زوجها ، شاء أو أبى . **القول الثاني :** يجب على الزوج أن يأذن لزوجته إذا استأذنته إلى المسجد للصلاة ، إذا أُمِنَتِ الفتنة ، ويحرم منعها . وهو قولُ ابن عبد البر ، وابن حزم ، والشوكاني ، والشنقيطي ، وابن باز ، وابن عُثيمين .

لحديث ابن عمر السابق حينما قال بلال ( واللَّهِ لَنَمْنَعُهَا ) قال : فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ فَسَبَّهَ سَبًّا سَيِّئًا مَا سَمِعْتُهُ سَبَّ مِثْلَهُ قَطُّ ، وقال : أُخْبِرُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَقُولُ : وَاللَّهِ لَنَمْنَعُهَا . فهذا الفعل من ابن عمر يدلُّ على تحريم المنع . ولحديث ( لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ ) . قالوا : إِنَّ النَّهْيَ فِي الْحَدِيثِ لِلتَّحْرِيمِ .

قال الشيخ ابن عثيمين : وقال بعض العلماء: إنَّ هذا الحديث نهي، والأصل في النهي التحريم، وعلى هذا؛ فيحرم على الولي أن يمنع المرأة إذا أرادت الذهاب إلى المسجد لتصلي مع المسلمين، وهذا القول هو الصحيح.

وبدل لهذا: أن ابن عمر رضي الله عنهما لما قال له ابنه بلال حينما حدث بهذا الحديث: والله لنمنعهن، وأقبل إليه عبد الله فسبّه سباً شديداً ما سبّه مثله قط، وقال له: أقول لك: قال رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله» وتقول: «والله لنمنعهن» فهجره. لأنَّ هذا مضادة لكلام الرسول ﷺ وهذا أمر عظيم، وتعظيم كلام الله ورسوله عند السلف لا بمائله تعظيم أحدٍ من الخلف. (الشرح الممتع)

والراجح كراهة منعها كما هو قول الجمهور .

#### • شروط خروج المرأة للمسجد .

الأول : الأمن من الفتنة عليهن أو بهن .

الثاني : عدم التزين والتطيب .

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا امْرَأَةٌ أَصَابَتْ بَحُورًا فَلَا تَشْهَدُ مَعَنَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ ) رواه مسلم .

ب- وَعَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَتْ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا شَهِدْتُ إِحْدَاكُمُ الْمَسْجِدَ فَلَا تَمَسَّ طَبِيبًا ) متفق عليه .

ج- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ ، وَلَكِنْ لِيُخْرِجُنَّ وَهْنٌ تَفَلَّاتٌ ) . رواه أبو داود

( تَفَلَّاتٌ ) غير متطيبات .

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمُهِدَبِ : فِي هَذَا الْحَدِيثِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ ، وَتَفَلَّاتٌ بِفَتْحِ التَّاءِ الْمُتَنَنَّةِ فَوْقَ وَكَسْرِ الْفَاءِ ، أَيُّ : تَارِكَاتِ الطَّيِّبِ .

قال الشنقيطي : وَإِذَا عَلِمَتْ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْمُتَطَيِّبَةَ لَيْسَ لَهَا الْخُرُوجُ إِلَى الْمَسْجِدِ ؛ لِأَنَّهَا تُحَرِّكُ شَهْوَةَ الرِّجَالِ بِرِيحِ طَبِيبِهَا ، فَاعْلَمْ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ اخْتَلَفُوا بِالطَّيِّبِ مَا فِي مَعْنَاهُ كَالزَّيْنَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَصَوْتُ الْخُلَعَالِ وَالْيَتَابِ الْفَاحِشَةِ ، وَالِاخْتِلَاطِ بِالرِّجَالِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ بِجَمَاعٍ أَنَّ الْجَمِيعَ سَبَبُ الْفِتْنَةِ بِتَحْرِيكِ شَهْوَةِ الرِّجَالِ ، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ كَمَا تَرَى .

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: ويلحق بالطيب ما في معناه؛ لأن سبب المنع منه ما فيه من تحريك داعية الشهوة كحسن الملابس والحلي الذي يظهر والزينة الفاخرة، وكذا الاختلاط بالرجال، وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر .

وجاء في حاشية الروض : وإنما أمرن بذلك لئلا يحركن الرجال بطيبهن، ويلحق بالطيب ما في معناه من المحركات لداعي الشهوة، كحسن الملابس، والتحلي ونحو ذلك، فإن راحتها وزينتها وصورتها وإبداء محاسنها تدعو إلى ميل الرجال، وتشوفهم إليها، فنهيت عن ذلك، سدا للذريعة، وحماية عن المفسدة.

الثالث : إذن الزوج .

لحديث ابن عمر السابق ( لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ ) .

وفي رواية ( لَا تَمْنَعُوا النِّسَاءَ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ ) .

الرابع : أن الخروج خاص بالعجوز دون الشابة .

لِأَنَّ الشَّابَّةَ مَطْنَةُ الْفِتْنَةِ .

وَالْأَطْفَالُ أَنَّ الشَّابَّةَ إِذَا خَرَجَتْ مُسْتَبْرَئَةً غَيْرَ مُتَطَيِّبَةٍ ، وَلَا مُتَلَبَّسَةٍ بِشَيْءٍ آخَرَ مِنْ أَسْبَابِ الْفِتْنَةِ أَنَّ لَهَا الْخُرُوجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لِعُمُومِ التَّصْوِصِ الْمُتَقَدِّمَةِ .

الخامس : اشترط بعضهم أن تخرج ليلاً لا نهاراً .

لحديث ابن عمر - السابق - ( لَا تَمْنَعُوا النِّسَاءَ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ ) حيث فيه التقييد بالليل .

وذهب بعض العلماء إلى أن هذا ليس بشرط .

لأن أكثر روايات حديث ابن عمر الإطلاقي وَعَدَمُ التَّقْيِيدِ بِاللَّيْلِ ، كَمَا أَشَارَ لَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ .

قال الشنقيطي : الأظهر عندي تقديم روايات الإطلاق وعدم التقييد بالليل لكثرة الأحاديث الصحيحة الدالة على حضور النساء الصلاة معه ﷺ في غير الليل ، كحديث عائشة المتفق عليه المذكور آنفاً الدال على حضورهن معه ﷺ الصبح ، وهي صلاة نهار لا ليل ، ولا يكون لها حكم صلاة الليل ، بسبب كونهن يرجعن ليبيوتهن ، لا يعرفن من العليس ؛ لأن ذلك الوقت من النهار قطعاً ، لا من الليل ، وكونه من النهار مانع من التقييد بالليل .

• اعلم أن خروج المرأة إلى المسجد يشترط فيه عند أهل العلم شروط ترجع جميعها إلى شيء واحد ، وهو كون المرأة وقت خروجها للمسجد ليست مثلبسة بما يدعو إلى الفتنة مع الأمن من الفساد .

قال النووي في شرح مسلم في الكلام على قوله ﷺ ( لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ) ما نصه : هذا وما أشبهه من أحاديث الباب ظاهر في أنها لا تمنع المسجد ، ولكن بشروط ذكرها العلماء مأخوذة من الأحاديث ، وهي ألا تكون متطيبة ، ولا متزينة ، ولا ذات خلخال يسمع صوتهن ، ولا ثياب فاحشة ، ولا مختلطة بالرجال ، ولا شابة ونحوها ، بمن يفتن بها ، وألا يكون في الطريق ما يخاف منه مفسدة ونحوها .

### ﴿ وبيئها خير لها ﴾ .

أي : صلاة المرأة في بيتها خير وأفضل من ذهابها للمسجد .

أ- عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ ( لا تمنعوا نساءكم المساجد ، ويؤتوهن خير هن ) رواه أبو داود .

ب- وقد روى أحمد عن أم سلمة عنه ﷺ ( خير مساجد النساء قعر بيوتهن ) .

ج- وعن عبد الله ، عن النبي ﷺ قال ( صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرة ، وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها ) رواه أبو داود .

د- في صلاة المرأة في بيتها الأمن من الفتنة ، فيكون أفضل ، ويتأكد ذلك بعد وجود ما أحدث النساء من التبرج .

قال الشنقيطي : ولو كان المسجد مشجداً مشجداً النبي ﷺ وبه تعلم أن قوله ﷺ ( صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ) خاص بالرجال ، أما النساء فصلاتهن في بيوتهن خير لهن من الصلاة في الجماعة في المسجد .

وجاء في حديث آخر ( ... وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك ) رواه أحمد .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) اتفاق الفقهاء على أن صلاة الرجل في المسجد جماعة أفضل من صلاته منفرداً في البيت ، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين درجة ) وفي رواية : ( سبع وعشرين درجة ) .

متفق عليه

أما في حق النساء فإن صلاتهن في البيت أفضل ؛ لحديث أم سلمة مرفوعاً : ( خير مساجد النساء قعر بيوتهن ) . رواه أحمد .

جاء في حاشية الروض المربع : أجمع العلماء أن صلاة المرأة في بيتها ، أفضل من صلاتها في المسجد ، فإن النساء أعظم حبال الشيطان ، وأوثق مصائده ، فإذا خرجن نصبهن شبكة ، يصيد بها الرجال ، فيغريهم ليوقعهم في الزنا ، فعدم خروجهن حسماً لمادة إغوائه وإفساده ، وفي الصحيحين من حديث عائشة ، لو رأى ما رأينا لمنعهن من المسجد ، كما منعت بنو إسرائيل .

فائدة : الحكمة من أمر النبي ﷺ للنساء بحضور صلاة العيد ، مع أن صلاة المرأة في بيتها أفضل .

قال ابن تيمية : ما كان يشهد الجمعة والجماعة من النساء إلا أقلهن ؛ لأن النبي ﷺ قال ( لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ويؤتوهن خير هن ) متفق عليه .

وقال ( صلاة إحدائكن في مخدعها أفضل من صلاتها في حجرة ، وصلاتها في حجرة أفضل من صلاتها في دارها ، وصلاتها في دارها أفضل من صلاتها في مسجد قومها ، وصلاتها في مسجد قومها أفضل من صلاتها معي ) - أو قال - خلفي . رواه أبو داود

فقد أخبر المؤمنين أن صلاتهن في البيوت أفضل لهن من شهود الجمعة والجماعة إلا "العيد" فإنه أمرهن بالخروج فيه ولعله - والله أعلم -

لأسباب :

أحدها : أنه في السنة مرتين فقيل بخلاف الجمعة والجماعة .

الثاني : أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ بَدَلٌ خِلَافَ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ فَإِنَّ صَلَاتَهَا فِي بَيْتِهَا الطُّهْرُ هُوَ جُمُعَتُهَا .

الثالث : أَنَّهُ خُرُوجٌ إِلَى الصَّخْرَاءِ لِذِكْرِ اللَّهِ فَهُوَ شَبِيهُ الْحُجَّ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْعِيدُ الْأَكْبَرُ فِي مَوْسِمِ الْحُجِّ مَوْقِفَةً لِلْحَجَّاجِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّحَابِيَّاتِ إِذَا عَلِمْنَ أَنَّ صَلَاتَهُنَّ فِي بُيُوتِهِنَّ أَفْضَلُ لَمْ يَتَّفِقْنَ أَكْثَرُهُنَّ عَلَى تَرْكِ الْأَفْضَلِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُلْزِمُ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ الْقُرُونِ عَلَى الْمَفْضُولِ مِنَ الْأَعْمَالِ .

### باب الإمامة

المراد بالإمامة هنا إمامة الصلاة .

( يَوْمَ الْقِيَامِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَنِ ، وَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَنِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً ، وَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا - وَفِي رِوَايَةٍ: سِلْمًا ) .

هذا لفظ حديث رواه مسلم في صحيحه :

لفظه : عن أبي مسعود قال : قال ﷺ ( يَوْمَ الْقِيَامِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَنِ ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَنِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا - وَفِي رِوَايَةٍ: سِلْمًا - وَلَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ) .

فهذا الحديث فيه من أولى الناس بالإمامة .

وهذه المراتب التي ذكرها النبي ﷺ عند التنازع ، كأن يحضر جماعة ليصلوا ، أو يتنازع عدة أشخاص في إمامة مسجد ، فإنه بمذهبه المرجحات .

■ فالحديث دليل على أن أولى الناس بالإمامة أقرؤهم لكتاب الله .

واختلف بالمراد بالأقرأ على قولين :

القول الأول : أنه الأكثر حفظاً .

أ- لحديث ابن عمر قال ( لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ الْعُصْبَةَ - مَوْضِعٌ بَغْنَاءُ - قَبْلَ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْمِنُهُمْ سَلَامٌ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ ، وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ قُرْآنًا ) رواه البخاري .

وجه الدلالة : أن سالم تقدم على هؤلاء الصحابة بكونه أكثرهم قرآنًا ، فيكون هذا الحديث مبيناً لما أجمل في حديث أبي مسعود (يَوْمَ الْقِيَامِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ ) .

ب- ولحديث عمرو بن سلمة قال : قال ﷺ ( ... فَإِذَا خَضَرَتِ الصَّلَاةُ ، فَلْيُؤْذِنِ أَحَدُكُمْ ، وَلْيُؤْمَرْكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا ، فَتَنْظَرُوا فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ قُرْآنًا مِنِّي ، لِمَا كُنْتُ أَتْلُو مِنَ الرُّكْبَانِ ، فَقَدْ مُنِيَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ، وَأَنَا ابْنُ سَبْتٍ ، أَوْ سَبْعِ سِنِينَ ) . رواه البخاري وهذا إشارة إلى سبب تقديمهم له مع كونهم أشرف منه .

القول الثاني : الأحسن قراءة .

قالوا : لأن هذا هو الموافق للغة .

والصحيح الأول .

- اختلف العلماء : أيهم يقدم الأقرأ أم الأفقه على قولين :

**القول الأول :** يقدم الأقرأ على الأفقه .

**قال النووي :** وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحمد ، وبعض أصحابنا .

أ- لحديث أبي مسعود السابق (يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ) .

ب- وعن ابن عمر قال : ( لما قدم المهاجرون الأولون نزلوا العصابة قبل مقدم رسول الله ﷺ ، فكان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم قرآناً ) . رواه البخاري وكان منهم عمر ، وأبو سلمة .

**القول الثاني :** يقدم الأفقه على الأقرأ .

**قال النووي :** وقال مالك والشافعي الأفقه مقدم على الأقرأ .

أ- لقوله ﷺ ( مروا أبا بكر فليصل بالناس ) متفق عليه .

قالوا: إن النبي ﷺ أمر أبا بكر أن يصلي وفيه من هو أقرأ منه، كأبي بن كعب بقوله ﷺ: (أقرؤكم أبي) فدل على تقديم الأفقه.

ب- وقالوا : لأن الذي يحتاج إليه من القراء مضبوط ، والذي يحتاج إليه من الفقه غير مضبوط ، وقد يعرض في الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصواب فيه إلا كامل الفقه .

وأجابوا عن حديث : ( يوم القوم أقرؤهم ... ) :

**قالوا :** بأن الأقرأ من الصحابة كان هو الأفقه ، لأن الصحابة كانوا لا يتعلمون عشر آيات حتى يتعلموها وما فيها من العلم والعمل .

**والراجح الأول .**

**قال النووي :** في قوله ( فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ) دليل على تقديم الأقرأ مطلقاً .

**قال ابن قدامة :** فإن قيل : إنما أمر النبي ﷺ بتقديم القارئ لأن أصحابه كان أقرؤهم أفقهم ، فإنهم كانوا إذا تعلموا القرآن تعلموا معه أحكامه ، قال ابن مسعود كنا لا نجاوز عشر آيات حتى نعرف أمرها ، ونهيها ، وأحكامها .

قلنا : اللفظ عام فيجب الأخذ بعنونه دون خصوص السبب ، ولا يخص ما لم يثبت دليل على تخصيصه ، على أن في الحديث ما يبطل هذا التأويل ، فإن النبي ﷺ قال ( فإن استوتوا فأعلمهم بالسنة ) ففاضل بينهم في العلم بالسنة مع تساويهم في القراءة ، ولو قدم القارئ لزيادة علم لما نقلهم عند التساوي فيه إلى الأعلم بالسنة ، ولو كان العلم بالفقه على قدر القراءة للزم من التساوي في القراءة التساوي فيه . ( المغني ) .

- **فإن كانوا في القراءة سواء ، فالأفقه .**

لقوله ( فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ) والمراد في أحكام الصلاة .

- **فإن كانوا في الفقه سواء فأقدمهم هجرة .**

لقوله ﷺ ( فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ) .

ومعناه : أن من هاجر إلى رسول الله ﷺ أولاً يقدم على من هاجر بعده .

**قال النووي :** قال أصحابنا : يدخل فيه طائفتان :

إحداها : الذين يهاجرون اليوم من دار الكفر إلى دار الإسلام ، فإن الهجرة باقية إلى يوم القيامة عندنا وعند جماهير العلماء .

الطائفة الثانية : أولاد المهاجرين إلى رسول الله ﷺ ، فإذا استوى اثنان في الفقه والقراءة ، وأحدهما من أولاد من تقدمت هجرته ، والآخر من أولاد من تأخرت هجرته ، قدم الأول .

**وقال ابن قدامة :** ومعنى تقدم الهجرة أن يكون أحدهما أسبق هجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام ، لأن الهجرة قرينة وطاعة فيقدم السابق إليها لسبقه إلى الطاعة .

**فإن تساوا فالأقدم إسلاماً .**

لقوله ﷺ ( فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا ) .

أي يقدم من تقدم إسلامه على من تأخر .

**فإن استويا فالأكبر سنًا .**

فإن الثلاثين يقدم على ابن العشرين أو ابن خمس وعشرين .

ولقوله ﷺ ( وليؤمكم أكبركم ) .

**فإن قيل : كيف قدم الأكبر سنًا هنا ؟**

لأنهم كانوا متساوين في باقي الخصال ، لأنهم هاجروا جميعاً ، وأسلموا جميعاً ، وصحبوا رسول الله ﷺ ، ولازموه عشرين ليلة ، فاستويا في الأخذ عنه ، ولم يبق ما تقدم به إلا السن ، وقد جاء عند أبي داود : ( وكنا متقاربين ) .

كما في حديث مالك بن الحويرث قال ( أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ وَخُنْ شَبَبَةٌ مُتَقَارِبُونَ فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَفِيقًا فَلَمَّا ظَنَّ أَنَّا قَدْ اشْتَهَيْنَا أَهْلَنَا أَوْ قَدْ اشْتَقْنَا سَأَلَنَا عَمَّنْ تَرَكْنَا بَعْدَنَا فَأَخْبَرَنَا قَالَ ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ فَأَقِيمُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ وَمُرُوهُمْ وَذَكَرْ أَسْيَاءَ أَحْفَظْهَا أَوْ لَا أَحْفَظْهَا وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي فَإِذَا خَضَرْتَ الصَّلَاةَ فَلْيُؤَدِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ رواه البخاري ) .

فلما تساوا في القراءة والعلم والهجرة أمرهم بتقديم الأكبر سنًا .

**قال النووي :** والمختار تقديم الهجرة ثم السن ، لحديث أبي مسعود ، وأما حديث مالك بن الحويرث فإنما كان خطاباً له ولرفقته ، وكانوا في النسب والهجرة والإسلام متساوين ، وظاهر الحديث في الصحيحين أنهم كانوا في الفقه والقراءة سواء ، فإنهم هاجروا إلى رسول الله ﷺ وأقاموا عنده عشرين ليلة ، فصحبوه صحبة واحدة واشتركوا في المدة والسماع والرؤية ، فالظاهر تساويهم في جميع الخصال إلا السن فلهذا قدمه وهذه قضية غير محتملة لما ذكرته أو هو متعين فلا يترك حديث أبي مسعود الصريح المسوق لبيان الترجيح بهذا والله أعلم . ( المجموع ) .

**وقال ابن قدامة :** والصحيح ، الأخذ بما دلَّ عليه حديث النبي ﷺ في تقديم السابق بالهجرة ، ثم الأسنى ؛ لتصريحه بالدلالة ، ولا دلالة في حديث مالك بن الحويرث على تقديم الأسنى ؛ لأنه لم يثبت في حقهما هجرة ولا تفاضلها في شرف ، ويرجح بتقديم الإسلام كالتزجيج بتقديم الهجرة ، فإن في بعض ألفاظ حديث أبي مسعود ( فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا ) وَلَئِنْ الْإِسْلَامَ أَشْرَفُ مِنْ الْهِجْرَةِ ، فَإِذَا قُدِّمَ بِتَقْدِيمِهَا فَتَقْدُمُهُ أُولَى . ( المغني ) .

**« ثم من هجر » .**

أي : إذا استوى في هذه المراتب كلها رجالان ، فإننا في هذه الحالة نستعمل القرعة .

لأنهم تساوا في الاستحقاق ، وتعدَّرَ الجمْع ، فأفرغَ بينهم كسائر الخُفُوق ، فمن خرجت له القرعة قدم فهو الأحق . ( المغني )

**والدليل على القرعة :** حديث أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْبَدَاءِ وَالصَّغَبِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَأَسْتَهَمُوا ) متفق عليه .

**قال النووي :** معناه أنهم لو علموا فضيلة الأذان ، وعظيم جزائه ، ثم لم يجدوا طريقاً يحصلونه ، لضيق الوقت ، أو لكونه لا يؤذن للمسجد إلا واحداً لاقتروا في تحصيله .

● والقرعة مشروعة عند التساوي وعدم معرفة المستحق .

والأدلة على مشروعيتها والعمل بها كثيرة جداً .

قال أبو عبيد : وقد عمل بالقرعة ثلاثة من الأنبياء : يونس ، وزكريا ، ونبينا محمد ﷺ .

وقال الإمام أحمد : أفرع النبي ﷺ في خمسة مواضع وهي في القرآن في موضعين .

قال تعالى ( وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ) .

وقال تعالى ( فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ) .



أي فقارح أهل السفينة فكان من المغلوبين .

وعن عائشة . قالت ( كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أفرع بين نسائه ) رواه البخاري .

وللحديث السابق ( لو يعلم من في النداء .... لا ستهموا عليه ) .

وحديث النعمان بن بشير . قال : قال رسول الله ﷺ ( مثل المداهن في حدود الله والواقع فيها مثل قوم استهموا ... ) .

وحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( لَوْ تَعْلَمُونَ - أَوْ يَعْلَمُونَ - مَا فِي الصَّغْرِ الْمُقَدَّمِ لَكَانَتْ قُرْعَةً ) .

**قال ابن القيم :** والشارع جعل القرعة معينة في كل موضع تتساوى فيه الحقوق، ولا يمكن التعيين بها، إذ لولاها للزم أحد باطلين: إما الترجيح بمجرد الاختيار والشهوة وهو باطل في تصرفات الشارع، وإما بالتعطيل ووقف الأعيان، وفي ذلك تعطيل الحقوق وتضرر المكلفين بما لا تأتي به الشريعة الكاملة بل ولا السياسة العادلة .

### ( وساكن البيت وإمام المسجد أحقُّ إله من ذي سلطان ) .

أي : أن ساكن البيت أحق من الضيف وإن كان الضيف أقرأ .

وإمام المسجد أحق من غيره حتى وإن وجد من هو أقرأ .

أ- لحديث أبي مسعود رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ ... وَلَا يُؤْمَرُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ) . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . التكرمة: الفراش مما ييسط لصاحب المنزل ويخص به .

وعند أبي داود ( أو في بيته ) .

وإمام المسجد سلطان في مسجده .

**قال النووي :** مَعْنَاهُ : أَنَّ صَاحِبَ الْبَيْتِ وَالْمَجْلِسِ وَإِمَامَ الْمَسْجِدِ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ أَفْقَه وَأَقْرَأَ وَأَوْزَعَ وَأَفْضَلَ مِنْهُ " انتهى .

**وقال ابن قدامة :** وإمام المسجد الراتب أولى من غيره ؛ لأنه في معنى صاحب البيت والسلطان .

ب- ولأننا لو قلنا أن الأقرأ أولى حتى ولو كان للمسجد إمام راتب ، لحصل بذلك فوضى ، وكان لهذا المسجد في كل صلاة إمام

### • صاحب البيت أولى من غيره .

أ- لقوله ﷺ ( وَلَا يُؤْمَرُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ )

**قال النووي :** مَعْنَاهُ : مَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ : أَنَّ صَاحِبَ الْبَيْتِ وَالْمَجْلِسِ وَإِمَامَ الْمَسْجِدِ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ أَفْقَه وَأَقْرَأَ وَأَوْزَعَ وَأَفْضَلَ مِنْهُ ، وَصَاحِبُ الْمَكَانِ أَحَقُّ فَإِنْ شَاءَ تَقَدَّمَ ، وَإِنْ شَاءَ قَدَّمَ مَنْ يُرِيدُهُ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الَّذِي يُقَدِّمُهُ مَفْضُولًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَاقِي الْحَاضِرِينَ ؛ لِأَنَّهُ سُلْطَانُهُ فَيَتَصَرَّفُ فِيهِ كَيْفَ شَاءَ . فَقَالَ أَصْحَابُنَا : فَإِنْ حَضَرَ السُّلْطَانُ أَوْ نَائِيهِ قُدِّمَ عَلَى صَاحِبِ الْبَيْتِ وَإِمَامِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِمَا ؛ لِأَنَّ وَلَايَتَهُ وَسُلْطَانَتَهُ عَامَّةٌ . قَالُوا : وَيُسْتَحَبُّ لِصَاحِبِ الْبَيْتِ أَنْ يَأْذَنَ لِمَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ .

ب- وعن مالك بن الحويرث . قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يُؤْمِنُهُمْ ، وَلِيُؤْمِنَهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ ) . رواه الترمذي

**قال أبو عيسى الترمذي :** هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ ، قَالُوا : صَاحِبُ الْمَنْزِلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ مِنَ الزَّائِرِ .

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِذَا أَدْنَى لَهُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ .

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ الْحَوَارِثِ وَشَدَّادُ بْنُ أَنْ لا يُصَلِّي أَخَذَ بِصَاحِبِ الْمَنْزِلِ وَإِنْ أَدْنَى لَهُ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ ، قَالَ وَكَذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ لَا يُصَلِّي بِحِمِّ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا زَارَهُمْ ، يَقُولُ : لِيُصَلِّ بِحِمِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ ) . ( جامع الترمذي ) .

### • فإن أذن صاحب البيت للزائر أن يؤم فلا بأس .

**قال الشوكاني رحمه الله** في شرح حديث مالك بن الحويرث : وأكثر أهل العلم أنه لا بأس بإمامة الزائر بإذن رب المكان ؛ لقوله ﷺ في حديث أبي مسعود رضي الله عنه : ( إلا بإذنه ) . ( نيل الأوطار ) .

ويدل أيضاً على جواز إمامة الزائر لصاحب المنزل :

ما رواه البخاري ومسلم عن عتبان بن مالك رضي الله عنه ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُ فِي مَنْزِلِهِ فَقَالَ : أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ لَكَ مِنْ بَيْتِكَ ؟ قَالَ : فَأَشَرْتُ لَهُ إِلَى مَكَانٍ ، فَكَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَفَّقْنَا خَلْفَهُ فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ ) .

#### • من يقدم مالك البيت أو المستأجر ؟

المستأجر أولى ، لأنَّ المستأجر مالك المنفعة، فهو أحقُّ بانتفاعه في هذا البيت . ( الشرح الممتع ) .

• وقد سئل الشيخ ابن عثيمين: دخل مجموعة من الناس إلى المسجد قبل إقام الصلاة، فصلوا قبل الإقامة، فما حكم صلاتهم؟ فأجاب رحمه الله: لا يجوز للإنسان أن يقيم الجماعة في مسجد له إمام راتب إلا بإذن الإمام؛ لأن النبي ﷺ نهي عن ذلك فقال: (لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه) فسلطان المسجد هو إمامه .

#### ( إِنْكَ مِنْ دِي سُلْطَانٍ ) .

أي : أن ذا السلطان مقدّم على إمام المسجد .

والسلطان المراد به الإمام الأعظم .

لعموم ولايته .

وكل ذي سلطان أولى من جميع نوابه، لأنه ﷺ أم عتبان بن مالك وأنسا في بيوتهما، ولأن له ولاية عامة فإذا حضر قدم على جميع الحاضرين، سواء كان غيره أقرأ أو أفقه أو لا، فإن لم يتقدم الوالي قدم من شاء ممن يصلح للإمامة، وإن كان غيره أصلح منه، لأن الحق فيها له فاخص بالتقدم والتقديم. ( حاشية الروض ) .

#### ( وَكَتَبَ صَاحِبُ الْإِمَامَةِ فَاسِقٌ ) .

الفاسق هو : من أتى كبيرة، أو داوم على صغيرة .

أي : فلا تصح الصلاة خلف إمام فاسق .

وهذا مذهب أحمد .

أ- لحديث جابر . قال : قال ﷺ ( وَلَا تَوُضُّ إِفْرَأَةً رَجُلًا ، وَلَا أَعْرَابِيٍّ مُهَاجِرًا ، وَلَا فَاجِرٌ مُؤْمِنًا ) وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ .

ب- وعللوا : بأن الإمامة تتضمن حمل القراءة ولا يؤمن تركه لها ، ولا يؤمن ترك بعض شرائطها كالطهارة وليس ثم أمانة يستدل بها .

وذهب بعض العلماء : إلى صحة إمامة الفاسق .

وهو مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، واختاره الشيخ ابن باز .

أ- لحديث أبي ذرٍّ قال: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ( كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أُمَرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا أَوْ يُمَيِّنُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا ) . قَالَ قُلْتُ فَمَا تَأْمُرُنِي قَالَ « صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا فَإِنْ أَدْرَكَتْهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ » متفق عليه .

وجه الدلالة: أن تأخير الصلاة عن وقتها من غير عذر شرعي، يعتبر من الفسق، ومع ذلك فقد أمر النبي ﷺ بالصلاة خلف من أخرها،

فهو دليل على أن هذه الصلاة صحيحة؛ لأنها لو كانت غير صحيحة لما كتبت لهم، ولا حتى نافلة .

ب- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : ( يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم). رواه البخاري

فالرسول ﷺ أذن بالصلاة خلف أمراء الجور ، فدل على جواز الصلاة خلف الفاسق .

ج- أن الصحابة ومنهم ابن عمر كانوا يصلون خلف الحجاج ، وابن عمر من أشد الناس تحريماً لاتباع السنة ، والحجاج من الفساق .

والحسن والحسين وغيرهما من الصحابة كانوا يصلون مع مروان .

د- وعن عبيد الله بن عبد الله بن جابر رضي الله عنه أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه وَهُوَ مَحْضُورٌ فَقَالَ إِنَّكَ إِمَامٌ عَامَّةٌ وَنَزَلَ بِكَ مَا تَرَى وَبُصِّلِي لَنَا إِمَامٌ فَنَتَنَزَّحَ فَقَالَ الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ إِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ فَأَحْسِنِ مَعَهُمْ ، وَإِذَا أَسَاءُوا فَاجْتَنِبِ إِسَاءَتَهُمْ ( رواه البخاري ) .

( إِمَامٌ فَنَتَنَزَّحَ ) أي : رئيس فتنة ، واختلف في المشار إليه ، ورجح الحافظ ابن حجر أنه عبد الرحمن بن عديس البلوي أحد رؤوس المصريين

الذين حاصروا عثمان . ( وَنَتَحَرَّجُ ) وفي رواية ابن المبارك ( وإننا لنتحرج من الصلاة معه ) والتحرج التأثم ، أي : نخاف الوقوع في الإثم .  
فَقَالَ الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ فَإِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ فَأَحْسَنُ مَعَهُمْ ) ظاهره أنه رخص له في الصلاة معهم، كأنه يقول: لا يضررك كونه مفتوناً ، بل إذا أحسن فوافقه على إحسانه، وارك ما افتتن به ، وهو المطابق لسياق الباب .  
وهذا القول هو الصحيح .

قال شيخ الإسلام رحمه الله: الأئمة متفقون على كراهة الصلاة خلف الفاسق لكن اختلفوا في صحتها فقليل : لا تصح ، كقول مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنهما ، وقيل : بل تصح كقول أبي حنيفة والشافعي والرواية الأخرى عنهما ، ولم يتنازعا أنه لا ينبغي توليته . ( مجموع الفتاوى ) .

وقال النووي : وصلاة ابن عمر خلف الحجاج بن يوسف ثابتة في صحيح البخاري ، وغيره في الصحيح أحاديث كثيرة تدل على صحة الصلاة وراء الفساق والأئمة الجائرين .

قال أصحابنا : الصلاة وراء الفاسق صحيحة ليست محرمة ، لكنها مكروهة ، وكذا نكروها وراء المبتدع الذي لا يكفر بدعته ، وتصيح ، فإن كفر بدعته فقد قلدنا أنه لا تصح الصلاة وراءه كسائر الكفار ، ونص الشافعي في المختصر على كراهة الصلاة خلف الفاسق والمبتدع ، فإن فعلها صحت . ( المجموع ) .

فائدة : الصلاة خلف المبتدع :

جاء في الموسوعة الفقهية : وقد اختلف العلماء في حكم الصلاة خلف المبتدع :

فذهب الحنفية ، والشافعية ، وهو رأي المالكية إلى جواز الصلاة خلف المبتدع مع الكراهة ما لم يكفر بدعته ، فإن كفر بدعته فلا تجوز الصلاة خلفه . واستدلوا بذلك بأدلة منها : قوله ﷺ صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَقَوْلُهُ : صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ . وما يؤي من أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يصلي مع الخوارج وغيرهم زمن عبد الله بن الزبير وهم يقتتلون ، فقبل له : أتصلي مع هؤلاء ومع هؤلاء ، وبغضهم يقتل بغضا ؟ فقال : من قال حي على الصلاة أجبته ، ومن قال : حي على الفلاح أجبته . ومن قال : حي على قتل أخيك المسلم وأخذ ماله قلت : لا .

ولأن المبتدع المذكور تصيح صلاته ، فصح الإتيان به كغيره .

وذهب المالكية والحنابلة إلى أن من صلى خلف المبتدع الذي يغلب بدعته ويدعو إليها أعاد صلاته ندبا ، وأما من صلى خلف مبتدع يستتر بدعته فلا إعادة عليه .

واستدلوا بقوله ﷺ : لَا تُؤْمِنُ امْرَأَةٌ رَجُلًا ، وَلَا فَاجِرٌ مُؤْمِنًا إِلَّا أَنْ يَفْهَرَهُ بِسُلْطَانٍ ، أَوْ يَخَافَ سَوْطَهُ أَوْ سَيْفَهُ .

قال شيخ الإسلام كما في " مجموع الفتاوى " ( ٣٥٥/٢٣ ) :

وأما الصلاة خلف المبتدع فهذه المسألة فيها نزاع وتفصيل ، فإذا لم تجد إماماً غيره كالجمعة التي لا تقام إلا بمكان واحد ، وكالعيدين ، وكصلوات الحج خلف إمام الموسم ، فهذه تفعل خلف كل بر وفاجر باتفاق أهل السنة والجماعة ، وإنما تدع مثل هذه الصلوات خلف الأئمة أهل البدع كالرافضة ونحوهم ممن لا يرى الجمعة والجماعة ، إذا لم يكن في القرية إلا مسجد واحد فصلاته في الجماعة خلف الفاجر خير من صلاته في بيته منفرداً ؛ لئلا يفضي إلى ترك الجماعة مطلقاً ، وأما إذا أمكنه أن يصلي خلف غير المبتدع فهو أحسن وأفضل بلا ريب ، لكن إن صلى خلفه ففي صلاته نزاع بين العلماء ، ومذهب الشافعي وأبي حنيفة تصح صلاته . وأما مالك وأحمد ففي مذهبهما نزاع وتفصيل .

وهذا إنما هو في البدعة التي يعلم أنها تخالف الكتاب والسنة مثل بدع الرافضة والجهمية ونحوهم ، فأما مسائل الدين التي يتنازع فيها كثير من الناس في هذه البلاد مثل " مسألة الحرف والصوت " ونحوها فقد يكون كل من المتنازعين مبتدعاً ، وكلاهما جاهل متأول ، فليس امتناع هذا من الصلاة خلف هذا بأولى من العكس ، فأما إذا ظهرت السنة وعلمت فخالفها واحد فهذا هو الذي فيه النزاع والله أعلم " انتهى .

وسئلت اللجنة الدائمة (٣٦٤/٧) السؤال التالي :هل تجوز الصلاة خلف الإمام المبتدع ؟  
فأجابت : من وجد إماما غير مبتدع فليصل وراءه دون المبتدع ، ومن لم يجد سوى المبتدع نصحه عسى أن يتخلى عن بدعته ، فإن لم يقبل وكانت بدعته شركية كمن يستغيث بالأموات أو يدعوه من دون الله أو يذبح لهم فلا يصلى وراءه ، لأنه كافر ، وصلاته باطلة ، ولا يصح أن يجعل إماماً ، وإن كانت بدعته غير مكفرة كالتلفظ بالنية ، صحت صلاته وصلاة من خلفه .

#### ١٠) وفي المرأة للرجال .

أي : ولا تصح إمامة المرأة للرجال .  
فإمامة المرأة للرجال لا تجوز مطلقاً لا في الفرض ولا في النفل .  
أ- لقوله ﷺ ( خير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها ) رواه مسلم .  
دل الحديث على أن موقفهن في الصلاة التأخير عن الرجال والإمام لا يكون إلا متقدماً ، فإمامتها للرجال إذن لا تجوز .  
ب- لحديث أبي بكرة أن رسول الله ﷺ قال : ( لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ) رواه البخاري .  
دل الحديث على نفي الفلاح لمن ولي أمره امرأة والإمامة نوع من الولاية العظمى .  
ج- قوله ﷺ ( ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهل للرجل ... ) .  
دل الحديث على وصف المرأة بنقصان الدين والعقل ، والإمامة موضع رفعة ، فلا تصح إمامة من كان بهذا الوصف .  
[ أحكام الإمامة والائتمام ] .

#### ١١) وفي صبي البلوغ .

أي : ولا تصح إمامة صبي لبالغ .  
والصبي : من دون البلوغ .  
وبهذا قال المالكية ، والحنابلة ، وهو مذهب ابن حزم .  
أ- لحديث علي قال : قال رسول الله ﷺ ( لا تقدموا صبيانكم ) أخرجه الديلمي في الفردوس وهو حديث لا يصح .  
ب- ولقوله ﷺ ( إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ) ومن المعلوم أن صلاة الصبي نفل ، وصلاة المأمومين فرض ، وهذا اختلاف عليه .  
ج- ولقوله ﷺ ( رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ... ) .  
وجه الدلالة : أن النبي ﷺ رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ ، فلا تصح الصلاة خلف من رفع عنه القلم كالمجنون .  
د - وعن ابن عباس قال ( لا يؤم غلام حتى يحتلم ) رواه البيهقي ، قال الحافظ : إسناده ضعيف .  
هـ- أن الإمامة حال كمال ، والصبي ليس من أهل الكمال فلا يؤم الرجال .  
جاء في ( الموسوعة الفقهية ) جُمُهورُ الفُقهاء ( الحَنَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ ) عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْإِمَامَةِ فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ بَالِغًا ، فَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ مُتَمِّزٍ لِبَالِغٍ فِي فَرَضٍ عِنْدَهُمْ ؛ لِأَنَّهَا خَالَ كَمَالٍ وَالصَّبِيُّ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا ، وَلِأَنَّ الْإِمَامَ ضَامِنٌ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ الضَّمَانِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ مَعَهُ الْإِخْلَالُ بِالْقِرَاءَةِ خَالَ السَّرِّ .  
وذهب بعض العلماء : إلى صحة إمامته .

وهذا مذهب الشافعي .

أ- لحديث عمرو بن سلمة قال : قال أبي : ( جئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ حَقًّا . قَالَ : "إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤْمَرْكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا"، قَالَ: فَتَنَظَرُوا فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ قُرْآنًا مِنِّي، فَقَدَّمُونِي، وَأَنَا ابْنُ سِتٍّ أَوْ سَبْعِ سِنِينَ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .  
ولو كانت إمامته غير جائزة لنزل الوحي بذلك .

قال ابن حجر : في الحديث حجة للشافعية في إمامة الصبي المميز في الفريضة ، وهي خلافة مشهورة ، ولم ينصف من قال إنهم فعلوا

ذلك باجتهادهم ، ولم يطلع النبي ﷺ على ذلك ، لأنها شهادة نفي ، ولأن زمن الوحي لا يقع التقرير على ما لا يجوز ، كما استدل أبو سعيد وجابر لجواز العزل بكونهم فعلوه على عهد النبي ﷺ ، ولو كان منهيّاً عنه لنهى عنه في القرآن .

**وقال النووي :** واحتج أصحابنا :

أ- بحديث عمرو بن سلمة .

ب- وبقوله ﷺ : يوم القوم أفرؤهم لكتاب الله . رواه مسلم .

ج- ولأن من جازت إمامته في النفل جازت في الفرض كالبالغ .

والجواب عن حديث ( رفع القلم ) أن المراد رفع التكليف والإيجاب ، لا نفي صحة الصلاة . ( المجموع ) .

وهذا القول هو الراجح .

**قال ابن حجر :** إلى صحة إمامة الصبي ذهب الحسن البصريّ والثّاقبيّ وإسحاق ، وكرهها مالك والثّوريّ ، وعن أبي حنيفة وأحمد روايتان ، والمشهور عنهما الإجزاء في التّوافل دون الفرائض . ( الفتح ) .

جاء في الموسوعة الفقهية : أمّا في غير الفرض كصلاة الكسوف أو التّراويح : فتصحّ إمامة المميّز للبالغ عند جمهور الفقهاء ( المالكيّة والثّانفيّة والحنابليّة وبعض الحنفيّة ) لأنّه لا يلزم منها بناء القويّ على الضّعيف .

• جماهير العلماء على جواز إمامة الصبي في النفل .

**أولاً :** لأن ما ثبت في الفرض يثبت في النفل والعكس إلا بدليل .

**ثانياً :** أن النفل يدخلها التخفيف .

• أمّا إمامة المميّز لمثلّه فجائزة في الصلوات الخمس وغيرها عند جميع الفقهاء .

**( ولا حاجز من ركوع أو سجود أو قيام أو إمامة إمام الهي الذي يرجع زواله عنه ) .**

أي : لا تصح الصلاة خلف العاجز عن الركوع أو السجود أو القيام .

والعاجز عن ركن من أركان الصلاة ، فإن هذا الركن ينقسم إلى قسمين :

**القسم الأول :** أن يكون الركن غير القيام ، كعاجز عن الركوع والسجود .

فهذا اختلف العلماء في صحة إمامته على قولين :

**فقييل :** لا تصح إمامته .

وهذا قول الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة .

واستدلوا بتعليلات:

أ- منها أن صلاة العاجز عن الركوع والسجود ناقصة، وصلاة من خلفه كاملة، ولا يصح بناء الكامل على الناقص .

ب- وعللوا عدم الصحة أيضاً بأن العاجز أخل بركن لا يسقط في النافلة فلا يجوز الائتمام به للقادر قياساً على ائتمام القاري بالأمي إذ لا تصح .

**قال ابن قدامة :** ولا يجوز لتارك ركن من الأفعال إمامة أحد كالمضطجع والعاجز عن الركوع والسجود .

وبهذا قال أبو حنيفة ومالك .

**وقيل :** تصح خلفه .

وهذا قول الشافعي .

واختاره السعدي .

**القسم الثاني :** أن يكون الركن العاجز عنه هو القيام .

فهنا اختلف العلماء في صحة إمامته :

**القول الأول :** لا تصح إمامته .

وهذا قول مالك .

أ-عن الشعبي قال ﷺ ( لا يؤمن أحد بعدي جالساً ) رواه البيهقي .

ب- قالوا بأنه ﷺ إنما صلى بهم قاعداً ، لأنه لا يصح التقدم بين يديه لنهي الله عن ذلك ، ولأن الأئمة شفعاء ، ولا يكون أحداً شافعاً له .

**القول الثاني :** تصح إمامته بالقادرين عليه .

وهذا قول الشافعي .

أ- لحديث عائشة ، قالت : ( أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِهِ فَكَانَ يُصَلِّيَ بِهِمْ قَالَ غُرُوهُ فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً فَخَرَجَ فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ يُؤُمُّ النَّاسَ فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ اسْتَخَارَ فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ كَمَا أَنْتَ فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِذَاءَ أَبِي بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ ) متفق عليه .

ب- ولقوله ﷺ ( وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً ) متفق عليه .

ج- عن أنس بن مالك قال ( سَقَطَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ فَرَسٍ فَجُحِشَ شِقْهُ الْأَمْنُ فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُوذُهُ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى بِنَا قَاعِداً فَصَلَّيْنَا وَرَأَاهُ فَعُوذاً فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَإِذَا صَلَّى قَاعِداً فَصَلُّوا قُعُوداً أَجْمَعُونَ ) متفق عليه .

د- ولعموم ( يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله ) رواه مسلم .

هـ- وللقاعدة : من صحت صلاته صحت إمامته .

**القول الثالث :** تصح بشرطين :

**الشرط الأول :** أن يكون إمام الحي أي الإمام الراتب في المسجد .

**الشرط الثاني :** أن يرجى زوال مرضه .

**والراجح القول الثاني ، وهو الصحة مطلقاً .**

والجواب عن أدلة أصحاب القول الأول :

أما أثر الشعبي ( لا يؤمن أحد بعدي جالساً ) لا يصح ، **لأمرين :**

**أولاً :** لأنه مرسل .

**ثانياً :** لأنه من رواية جابر الجعفي لا يحتج به .

وأما قولهم ( إنما صلى بهم قاعداً ، لأنه لا يصح التقدم بين يديه لنهي الله عن ذلك .. ) فهذا متعقب بصلاته ﷺ خلف عبد الرحمن بن عوف ، وهو ثابت بلا خلاف .

وصح أيضاً أنه صلى خلف أبي بكر . وأن المراد بمنع التقدم بين يديه في غير الإمامة .

**الخلاصة : الأقوال ٣ :**

لا يصح مطلقاً .

يصح مطلقاً .

يصح بشرطين .

والصحيح : أنها تصح مطلقاً .

**فائدة :** والأفضل أن لا يتقدمهم من يعجز عن القيام، خروجاً من خلاف من يقول بطلانها.

**قال النووي :** قال الشافعي والأصحاب: يستحب للإمام إذا لم يستطع القيام استخلاف من يصلي بالجماعة قائماً، كما استخلف النبي

ﷺ ، ولأن فيه خروجاً من خلاف من منع الاقتداء بالقاعد ؛ لأن القائم أكمل وأقرب إلى إكمال هيئات الصلاة ( المجموع ) .  
وقال ابن قدامة : المستحب للإمام إذا مرض، وعجز عن القيام ، أن يستخلف ؛ لأن الناس اختلفوا في صحة إمامته ، فيخرج من الخلاف ، ولأن صلاة القائم أكمل ، فيستحب أن يكون الإمام كامل الصلاة . ( المغني ) .

#### • اختلف العلماء إذا صلى الإمام جالساً ، فكيف يصلي من خلفه على أقوال :

**القول الأول :** أنهم يصلون وراءه قياماً .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، والشافعي .

أ-لحديث عائشة السابق ، فإن النبي ﷺ صلى قاعداً ، وصلى أبو بكر والناس خلفه قياماً .

ب-ولقوله ﷺ : ( صل قائماً ... ) فالقيام ركن على القادر عليه ، وهؤلاء قادرون على القيام ، فيكون القيام في حقهم ركن .

ج-قالوا : إن حديث عائشة السابق في مرض موته ، ناسخ لحديث عائشة ( أن النبي ﷺ في بيته وهو شاك ف صلى جالساً ، وصلى وراءه قوم قياماً ، فأشار إليهم : أن اجلسوا ، فلما انصرف قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به ... وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً ) . متفق عليه ، فإن حديث عائشة في مرض موته ﷺ : فهو ناسخ .

**القول الثاني :** أنهم يصلون وراءه جلوساً ولو كانوا قادرين على القيام .

وهذا مذهب الظاهرية ، والأوزاعي ، وإسحاق .

لقوله ﷺ ( وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً ) وهذا أمر والأمر يقتضي الوجوب .

**القول الثالث :** إذا ابتدأ الإمام الصلاة قاعداً صلى من خلفه قعوداً ، إذا ابتدأ الإمام الصلاة قائماً ثم طرأ عليه ما جعله عاجزاً عن القيام ، أكمل من خلفه الصلاة قياماً . وهذا قول أحمد .

**قال الحافظ :** وقد قال بقول أحمد جماعة من محدثي الشافعية ، كابن خزيمة ، وابن المنذر ، وابن حبان .

**والأدلة على الحالة الأولى :** ( إذا ابتدأ الإمام الصلاة قاعداً صلى من خلفه قعوداً ) .

أ- عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت ( صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاك فصلى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً فأشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً ) متفق عليه

ب-وعن أنس بن مالك ( أن رسول الله ﷺ ركب فرساً فصرع عنه فحجش شقه الأيمن فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد فصلينا وراءه قعوداً فلما انصرف قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد وإذا صلى قائماً فصلوا قياماً وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون ) متفق عليه

ففي هذا الحديث صلى النبي ﷺ قاعداً وصلى من خلفه قعوداً ، وكان ﷺ قد ابتدأ الصلاة قاعداً .

**والدليل على الحالة الثانية :** ( إذا ابتدأ الإمام الصلاة قائماً ثم طرأ عليه ما جعله عاجزاً عن القيام ، أكمل من خلفه الصلاة قياماً ) .

عن عائشة ، قالت : ( أمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن يصلي بالناس في مرضه فكان يصلي بهم قال غزوة فوجد رسول الله ﷺ في نفسه خفة فخرج فإذا أبو بكر يؤم الناس فلما رآه أبو بكر استأخر فأشار إليه أن كما أنت فجلس رسول الله ﷺ جذاء أبي بكر إلى جنبه فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله ﷺ والناس يصلون بصلاة أبي بكر ) متفق عليه .

ففي هذا أن أبا بكر ابتدأ بهم الصلاة قائماً ، ثم جاء النبي ﷺ فصلى بهم من حيث انتهى أبو بكر ، فصلى قاعداً والصحابة صلوا خلفه قياماً ، فدل على أن الإمام إذا ابتدأ الصلاة قائماً ثم عجز عن القيام بعد ذلك صلى من خلفه قياماً .

**( ولا تصح خلف محدث يعلم ذلك ) .**

الصلاة خلف الإمام المحدث لها أحوال :

**أولاً :** لا تصح صلاة المأموم إذا كان يعلم أن إمامه على جنابة ، أو على غير وضوء .

**قال النووي :** أجمعت الأمة على تحريم الصلاة خلف المحدث لمن علم حدثه ، ... فإن صلى خلف المحدث بجنابة أو بول وغيره ، والمأموم

عالم يحدث الإمام أتم بذلك ، وصلاته باطلة بالإجماع . ( المجموع ) .

ثانياً : اتفق العلماء على أنه إذا ابتدأ الإمام صلاته على وضوء ، ثم انتقض وضوءه أثناء الصلاة ، فإن صلاته تفسد فيخرج منها ، وتظل صلاة المأمومين صحيحة عند الجمهور ، فيستخلف من يصلي بهم ، أو يتمون لأنفسهم منفردين .

**قال النووي :** ... فإن علم في أثناء الصلاة حدث الإمام لزمه مفارقتها وأتم صلاته منفرداً بانياً على ما صلى معه ، فإن استمر على المتابعة لحظة أو لم ينو المفارقة بطلت صلاته بالاتفاق ؛ لأنه صلى بعض صلاته خلف محدث مع علمه بحديثه . ( المجموع ) .

**ثالثاً :** اختلفوا في حكم الإمام إذا كان ناسياً أنه على غير طهارة والمأمومون لا يعلمون ، وصلى بهم ، ثم تذكر بعد الانتهاء من الصلاة أنه على غير طهارة على قولين :

**القول الأول :** أن صلاة المأمومين صحيحة ، ولا إعادة عليهم . ( يعيد هو فقط ) .

وهذا مذهب الجمهور . ( المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ) .

**قال النووي :** ... وإن لم يعلم حتى سلم منها أجزأته ، سواء كان الإمام عالماً بحديث نفسه أم لا ؛ لأنه لا تفرط من المأموم في الحالين هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور . ( المجموع ) .

أ- لقوله ﷺ في الصلاة خلف أئمة الجور ( يصلون لكم ، فإن أصابوا فلكم ، وإن أخطأوا فلكم وعليهم ) رواه البخاري .

ب- أن عمر صلى بالناس وهو جنب فأعاد ولم يأمرهم أن يعيدوا

ج- ولأن الحدث مما يخفى ، ولا سبيل للمأموم إلى معرفة حدث الإمام فكان معذوراً في الاقتداء به ، لأنه لم يكلف علم ما غاب عنه من أمره ، وإذا صح اقتداؤه صحت صلاته فلا يعيدها .

**قال ابن قدامة :** وَجُمِلَتْهُ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى بِالْجَمَاعَةِ مُخْدِئًا ، أَوْ جُنُبًا ، غَيَّرَ عَالِمٌ بِحَدِيثِهِ ، فَلَمْ يَعْلَمْ هُوَ وَلَا الْمَأْمُومُونَ ، حَتَّى فَرَعُوا مِنْ الصَّلَاةِ ، فَصَلَّاهُمْ صَحِيحَةً ، وَصَلَاةَ الْإِمَامِ بَاطِلَةٌ .

رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ ﷺ .

وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ خَزْبٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ .

لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ ﷺ .

أ- رَوَى أَنَّ عُمَرَ ﷺ صَلَّى بِالنَّاسِ الصُّبْحَ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْجُرُفِ ، فَأَهْرَقَ الْمَاءَ ، فَوَجَدَ فِي ثَوْبِهِ اخْتِلَامًا ، فَأَعَادَ وَلَمْ يُعِيدُوا .

ب- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْمُصْطَلِقِ الْخَزَاعِيِّ ، أَنَّ عُثْمَانَ صَلَّى بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْفَجْرِ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ وَارْتَفَعَ النَّهَارُ فَإِذَا هُوَ بِأَثَرِ الْجَنَابَةِ ، فَقَالَ : كَبُرَتْ وَاللَّهِ ، كَبُرَتْ وَاللَّهِ ، فَأَعَادَ الصَّلَاةَ ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ أَنْ يُعِيدُوا .

ج- وَعَنْ عَلِيٍّ ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا صَلَّى الْجُنُبُ بِالْقَوْمِ فَأَتَمَّ بِهِمُ الصَّلَاةَ أَمَرُهُ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيُعِيدَ ، وَلَا أَمْرُهُمْ أَنْ يُعِيدُوا .

د- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ صَلَّى بِهِنَّ الْعِدَاةَ ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ صَلَّى بِغَيْرِ وَضُوءٍ ، فَأَعَادَ وَلَمْ يُعِيدُوا . رَوَاهُ كُلُّهُ الْأَثَرُ .

وَهَذَا فِي مَحَلِّ الشُّهُورَةِ ، وَلَمْ يُنْقَلْ خِلَافُهُ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . ( المغني ) .

**القول الثاني :** تجب على المأمومين الإعادة .

وهذا مذهب الحنفية .

أ- روي عن سعيد بن المسيب قال ( صلى رسول الله ﷺ مرة بأصحابه وهو جنب فأعاد بهم ) رواه البيهقي وهو ضعيف .

ب- ولأن صلاة الإمام متضمنة لصلاة المأموم ، فإذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة المأموم ، وإذا صلحت صلاته صلحت صلاة المأموم .

**والراجح قول الجمهور .**

**رابعاً :** إن كان الإمام عالماً بحديثه ، فهل تبطل صلاة المأمومين .

الراجح أن صلاة المأمومين مع جهلهم بحاله صحيحة بكل حال حتى وإن كان الإمام عالماً .



**وذهب بعض العلماء :** إلى أن الإمام إذا تعمد الصلاة محدثاً فسدت صلاة الجميع .

قالوا : لأن الإمام الذي يصلي محدثاً متعمداً أدخل بشرط الصلاة مع القدرة عليه أشبه المتلاعب ، كما أن أفعاله ليست صلاة في حقيقة الأمر ولا في اعتقاده ، لأنه يعلم بطلان صلاته ، فلذا لا تصح الصلاة خلفه كالكافر فيعيد من صلى خلفه .

والجواب عن هذا :

بأن معرفة كون الإمام محدثاً متعمداً مما يخفى غالباً، إذ لا يمكن معرفة ذلك من حال الإمام، وإذا لم يمكن معرفة حدثه فإنه لم يوجد من المأموم تقصير ، فيصح ائتمامه وصلاته ، ولا يلزمه إعادة صلاته لأنه معذور ، بخلاف من صلى وراء كافر فهو منسوب إلى التقصير .

**فالخلاصة :** أن الإمام إذا صلى محدثاً ولم يعلم المأمومون بحدثه إلا بعد الفراغ من الصلاة أنه لا إعادة عليهم مطلقاً سواء كان الإمام دخل عالماً بحدثه أو لا ، لأنهم لم يكلفوا علم ما غاب عنهم .

### ( وفيه أهـ ) .

أي : لا تصح إمامة الأمي .

والأمي هنا المراد به : الذي لا يقيم الفاتحة .

فهذا لا تصح إمامته .

وبهذا قال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد .

أ- لقوله ﷺ ( لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ) .

فهذا الحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة ، ومن أدخل بقراءتها لا يعتبر قارئاً لها قراءة تامة .

ب- ولأن القارئ أقوى حالاً من الأمي ، لأنه يصلي مع عدم ركنها للضرورة ، ولا ضرورة بحق المقتدي .

**وذهب بعض العلماء :** إلى صحة إمامته .

وبه قال عطاء ، وقتادة ، وابن المنذر .

وعملوا : أنه عجز عن ركن من أركان الصلاة فجاز للقادر عليه أن يأتى بالعاجز عنه كالقيام . ( أحكام الإمام والائتمام ) .

**والراجح قول الجمهور .**

• إمامة الأمي بمثله .

فاختلف العلماء في هذه المسألة إلى قولين :

**والراجح :** صحة إمامته بمثله ، عند مالك ، والشافعي ، وأحمد .

قال المرداوي في الإنصاف: الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ صِحَّةُ إِمَامَةِ الْأُمِّيِّ بِمِثْلِهِ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ.

### ( وتصح الإمامة للصبي ) .

أي : يجوز أن يكون العبد إماماً بالأحرار .

أ- لحديث ابن عمر قال ( لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ الْعُصْبَةَ - مَوْضِعُ بُنَاءٍ - قَبْلَ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْمِنُهُمْ سَلَامٌ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ ، وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ قُرَآنًا ) رواه البخاري .

**وجه الدلالة :** أن إمامة سالم مولى أبي حذيفة بالمهاجرين الأولين دليل على جواز إمامته .

**قال ابن حجر :** ووجه الدلالة منه إجماع كبار الصحابة القرشيين على تقديم سالم عليهم ، وكان سالم المذكور مولى امرأة من الأنصار فأعتقته ، وكانت إمامته بهم قبل أن يعتق .

ب- وعن أنس ، عن النبي ﷺ قال ( اسْمِعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتُعْمِلَ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيَّةٌ ) رواه البخاري .

**وجه الدلالة :** أنه ﷺ أمر بالسمع والطاعة للخليفة وإن كان عبداً حبشياً ، فإذا كان هذا في الإمامة العظمى فمن باب أولى أن يكون في الصغرى ، فيجوز الائتمام به بلا كراهة .

ج- أن عائشة كان يؤمها عبدها ذكوان قبل أن يعتق ، أخرجه البخاري تعليقاً ، وأخرجه البيهقي .

**قال ابن حجر :** وإلى صحة إمامة العبد ذهب الجمهور .

**وقال النووي في المجموع :** لا تكره إمامة العبد للعبيد والأحرار ، ولكن الحر أولى . هذا مذهبننا ومذهب الجمهور . وقال أبو مجلز التابعي :

تكره إمامته مطلقاً ، وهي رواية عن أبي حنيفة ، وقال الضحاك : تكره إمامته للأحرار ولا تكره للعبيد . ( المجموع ) .

**وقال بعض العلماء :** تكره مطلقاً .

وبه قال الحنفية .

أ- عللوا ذلك : قلة رغبة الناس في الاقتداء بهؤلاء فيؤدي إلى تقليل الجماعة المطلوب تكثيرها كثيراً للأجر .

ب- ولأن العبد لا يتفرغ للعلم .

**والراجح الأول .**

● وأما في الجمعة :

فذهب بعض العلماء إلى أنه لا يجوز أن يكون العبد إماماً فيها .

وهذا قول المالكية ، والحنابلة .

**قال ابن قدامة في المغني** بعد ذكره من لا تجب الجمعة عليهم كالعبد والمرأة والمسافر ونحوهم : ولا تنعقد الجمعة بأحد من هؤلاء ولا يصح

أن يكون إماماً فيها ، وقال أبو حنيفة والشافعي يجوز أن يكون العبد والمسافر إماماً فيها ، ووافقهم مالك في المسافر إلى أن قال : ولنا أنهم

من غير أهل الفرض فلا تنعقد الجمعة بهم ، ولم يجز أن يؤموا فيها كالنساء والصبيان ، ولأن الجمعة إنما تنعقد بهم تبعاً لمن انعقدت به ، فلو

انعقدت بهم أو كانوا أئمة صار التبع متبوعاً . ( المغني ) .

**وقيل :** يجوز .

وهذا قول الحنفية ، والشافعية .

للحديث السابق (... ) وَإِنْ اسْتَعْمَلَ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَيْبَةً ) .

**( والأعمى ) .**

أي : وتصح إمامة الأعمى من غير كراهة .

لحديث أنس رضي الله عنه ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ ، يُؤْمُ النَّاسَ ، وَهُوَ أَعْمَى ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن البصير أولى من الأعمى .

وبه قال الحنفية واختاره ابن قدامة ، واستدلوا :

أ- بأن ابن عباس قال ( كيف أؤمهم وهم يعدلونني إلى القبلة حين عمي ) رواه عبد الرزاق .

وهذا فعل صحابي يدل على أن البصير أولى من الأعمى .

وعللوا ذلك بتعليلين :

**الأول :** أن الأعمى قد لا يمكنه أن يصون ثيابه عن النجاسات بخلاف البصير فإنه يتجنب النجاسات .

**الثاني :** أن البصير يستقبل القبلة باجتهاده ، بخلاف الأعمى فإنه بتقليد غيره .

**والصحيح** أن الأعمى كالْبصير سواء .

أ-لحديث أنس السابق .

ب- وأيضاً ثبت ما يعارض فعل ابن عباس من فعله ، فعن سعيد بن جبير قال ( أمنا ابن عباس وهو أعمى ) رواه ابن أبي شعبة .

ج- ولعموم قوله ﷺ ( يؤم القوم أقرؤهم ) ولفعل ابن أم مكتوم . ( أحكام الإمامة والائتمام ) .

وهذا هو الصحيح .

### ( والتعظيم بالتعظيم ) .

أي : يصح إمامة المتيمم بالمتوضئ .

لحديث عمرو بن العاص قال ( احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل ، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتيممت ثم صليت بأصحابي الصبح ، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال : يا عمرو ، أصليت بأصحابك وأنت جنب ؟ فأخبرته بالذي منعي من الاغتسال وقلت : إني سمعت الله يقول ( ولا تقتلوا أنفسكم ) فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً ) رواه أبو داود .

قال ابن قدامة : يصح ائتمام المتوضئ ، بالمُتَيَّم لا أعلم فيه خلافاً ؛ لأنَّ عمرو بن العاص صلي بأصحابه مُتَيِّمًا ، وَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُنْكِرْهُ .

وَأَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ أَصْحَابَهُ مُتَيِّمًا ، وَفِيهِمْ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ ، فِي نَقَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يُنْكِرُوهُ . وَلَئِنَّهُ مُتَطَهِّرٌ طَهَارَةً صَحِيحَةً ، فَأَشْبَهَ الْمُتَوَضِّئَ .

### ( ونكره إمامة اللسان ) .

اللسان كثير اللحن الذي لا يغير المعنى في غير الفاتحة .

فإمامة اللسان مكروهة .

قال النووي : إذا لحن في القراءة كرهت إمامته مطلقاً .

وقال ابن قدامة : يكره إمامة اللسان ، لأنه نقص يذهب ببعض الثواب .

### ( وأن يؤم الأجنبية فأكثركه ورجل مصفئ ) .

أي : يكره أن يصلي الرجل بامرأة أجنبية عنه .

والأجنبية : من ليست من محارمه .

والصحيح أن ذلك حرام .

فقد قال النبي ﷺ ( لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم ) رواه البخاري ومسلم .

وقال ﷺ ( لا يخلون رجل بامرأة ، فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ ) رواه أحمد .

وهذه الأحاديث عامة ، تدل على تحريم خلوة الرجل بالمرأة في أي حال ولو كان ذلك من أجل الصلاة .

وقد نص على تحريم ذلك أهل العلم .

قال النووي : قال أصحابنا : إذا أمَّ الرجل بامرأته أو محرم له ، وخلا بها جاز بلا كراهة ؛ لأنه يباح له الخلوة بها في غير الصلاة ، وإن أمَّ بأجنبية وخلا بها حرم ذلك عليه وعليها ، للأحاديث الصحيحة التي سأذكرها إن شاء الله تعالى... ثم ذكر نحو الأحاديث المتقدمة . ( المجموع ) .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) وقد اتفق الفقهاء على أن الخلوة بالأجنبية محرمة . وقالوا: لا يخلون رجل بامرأة ليست منه بمحرم، ولا زوجة ، بل أجنبية ؛ لأن الشيطان يوسوس لهما في الخلوة بفعل ما لا يحل ، قال ﷺ ( لا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان ) . وقالوا : إن أمَّ بأجنبية وخلا بها ، حرم ذلك عليه وعليها .

• وقوله ( لا رجل معهن ) فلو كان معهن رجل فلا يكره .

وهذه المسألة لها أحوال :

الحالة الأولى : أن يكون النساء في المسجد مع الرجال ، فهذا جائز .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ ( لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ الْفَجْرَ ، فَيَشْهَدُ مَعَهُ نِسَاءٌ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ، مُتَلَبِّعَاتٍ بِمُحْوَطِهِنَّ ثُمَّ يَرْجِعْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ ، مِنْ الْعُلَسَى ) متفق عليه .

وغيره من الأحاديث الكثيرة .

الحالة الثانية : أن يؤم النساء ومعهن أحد محارمه أو رجل آخر فهذا جائز .

لحديث أنس -وفيه- ( فقام رسول الله ﷺ وصففت أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلى لنا ركعتين ) متفق عليه

الحالة الثالثة : أن يؤم امرأة واحدة أجنبية منه ، فهذا لا يجوز .

لقوله ﷺ : ( لا يخلون أحدكم بامرأة إلا مع ذي محرم ) . متفق عليه

الحالة الرابعة : أن يؤم نساء أجنبيات عنه ولا رجل معهن غيره ولا أحد محارمه .

فهذه الحالة اختلف العلماء على قولين :

قيل : يكره .

وقيل : يجوز .

والراجح أنه يكره .

( أو قوماً أكثرهم يكرهه بحق ) .

أي : يكره أن يؤم قوماً أكثرهم يكرهه بحق .

وتكون الكراهة : إذا كرهوه لمعنى مذموماً شرعاً كظالم ، وكمن تغلب على إمامة الصلاة وهو لا يستحقها أو يعاشر أهل الفسوق أو ينقص هيئات الصلاة ولا يكملها .

وقد جاء في ذلك أحاديث :

أ- عن أبي أمامة ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ أَذَانَهُمْ : الْعَبْدُ الْأَبِيحُ حَتَّى يَرْجِعَ ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَرُؤُوسُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ ، وَإِمَامٌ قَوْمٌ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ ) رواه الترمذي .

ب- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ صَلَاةٌ : مَنْ تَقَدَّمَ قَوْمًا هُمْ لَهُ كَارِهُونَ ، وَرَجُلٌ يَأْتِي الصَّلَاةَ دُبَارًا - وَالِدُبَارُ : أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ أَنْ يَفُوتَهُ الْوُقْتُ - وَرَجُلٌ اعْتَبَدَ مُحَرَّرًا ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

ج- وعن ابن عباس . عن رسول الله ﷺ قال ( ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبراً : رجل أم قوماً وهم له كارهون ، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط ، وأخوان متضارمان ) رواه ابن ماجه .

قال ابن تيمية : إِنْ كَانُوا يَكْرَهُونَ هَذَا الْإِمَامَ لِأَمْرِ فِي دِينِهِ : مِثْلَ كَذِبِهِ أَوْ ظُلْمِهِ ، أَوْ جَهْلِهِ ، أَوْ بَدْعِيَّةٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَيُجِبُونَ الْآخَرَ لِأَنَّهُ أَصْلَحُ فِي دِينِهِ مِنْهُ . مِثْلَ أَنْ يَكُونَ أَصْدَقَ وَأَعْلَمَ وَأَذِينَ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُؤْتَى عَلَيْهِمْ هَذَا الْإِمَامُ الَّذِي يُجِبُونَهُ ، وَلَيْسَ لِذَلِكَ الْإِمَامِ الَّذِي يَكْرَهُونَهُ أَنْ يُؤْمَهُمْ . كَمَا فِي الْحَدِيثِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : ( ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ أَذَانَهُمْ : رَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ ، وَرَجُلٌ لَا يَأْتِي الصَّلَاةَ إِلَّا دُبَارًا ، وَرَجُلٌ اعْتَبَدَ مُحَرَّرًا ) .

وقال أيضاً : إِذَا كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ مُعَادَاةٌ مِنْ جِنْسِ مُعَادَاةِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ أَوْ الْمَذَاهِبِ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ يُؤْمَهُمْ بِالصَّلَاةِ جَمَاعَةً ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتِمُّ إِلَّا بِالْإِتْلَافِ ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ : ( لَا تَحْتَلِفُوا فَتَحْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ ) اهـ

قال الشوكاني : وأحاديث الباب يقوي بعضها بعضاً فينتهض للاستدلال بها على تحريم أن يكون الرجل إماماً لقوم يكرهونه، ويدل على التحريم نفي قبول الصلاة وأنها لا تجاوز آذان المصلين ولعن الفاعل لذلك ، وقد ذهب إلى التحريم قوم وإلى الكراهة آخرون .

قال ابن قدامة : وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ دِينًا وَسُنَّةً فَكَرَهُهُ الْقَوْمُ لِذَلِكَ ، لَمْ تُكْرَهْ إِمَامَتُهُ .

وجاء في الإنصاف للمرداوي : لو كانوا يكرهونه بغير حق كما لو كرهوه لدين أو سنة لم تكره إمامته على الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب .

قال الشيخ ابن عثيمين : وأفادنا قوله : «بِحَقِّ» أنهم لو كرهوه بغير حق، مثل: لو كرهوه لأنه يَحْرِصُ عَلَى اتِّبَاعِ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ فيقرأ بهم السُّورَ المسنونة، ويصلي بهم صلاةً متأنيةً، فإن إمامته فيهم لا تُكره؛ لأنهم كرهوه بغير حق فلا عبرة بكراهتهم. لكن؛ ظاهر الحديث الكراهة مطلقاً، وهذا أصح؛ لأنَّ العَرَضَ مِنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ هُوَ الْإِتْلَافُ وَالْإِجْتِمَاعُ وَإِذَا كَانَ هَذَا هُوَ الْعَرَضُ؛ فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا إِتْلَافَ وَلَا

اجتماع إلى شخصٍ مكروهٍ عندهم، وينبغي له إذا كانوا يكرهونه بغير حقٍّ أَنْ يَعْطَهُمْ وَيَذَكِّرَهُمْ وَيَتَأَلَّفَهُمْ؛ وَيُصَلِّيَ بِهِمْ حَسَبَ مَا جَاءَ فِي السُّنَّةِ، وَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْ بَيِّنَةٍ صِدْقَ بَيِّنَةِ التَّأْلِيفِ بَيْنَهُمْ يَسَّرَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ.

● لا بد أن تكون الكراهة من أكثرهم .

جاء في الإنصاف : مفهوم قوله ( أكثرهم له كارهون ) أنه لو كرهه النصف لا يكره أن يؤمهم ، وهو صحيح وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب وهو ظاهر كلام كثير منهم ، وقيل يكره أيضاً .

وقال النووي : قال الشافعي وأصحابنا يكره أن يؤم قوماً وأكثرهم له كارهون ، ولا يكره إذا كرهه الأقل ، وكذا إذا كرهه نصفهم لا يكره

### ( وَتَصِحُّ إِمَامَةُ وَلَدِ الزَّانَا ) .

وإنما نص بعض العلماء على هذه المسألة ، لأن بعض العلماء قال بكراهة إمامته .

وعلموا ذلك بثلاث تعليقات :

التعليل الأول : أن ولد الزنا الغالب من حاله الجهل لفقد من يؤدبه ويعلمه .

التعليل الثاني : أن الناس لا يرغبون في الصلاة خلفه ، فتؤدي إمامته إلى تقليل الجماعة .

التعليل الثالث : أن الإمامة منصب فضيلة فكره تقديمه كالعبد .

والراجع أنه لا تكره إمامته .

وهذا قال الحسن ، والنخعي ، والزهري ، وأحمد .

لعموم الأدلة ( يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) اِخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِ إِمَامَةِ وَلَدِ الزَّانَا:

فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى كَرَاهَتِهَا وَهُمْ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ:

وَذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ لَا تُكْرَهُ إِمَامَتُهُ وَلَدِ الزَّانَا إِذَا سَلِمَ دِينُهُ .

قَالَ عَطَاءٌ : لَهُ أَنَّ يَوْمَ إِذَا كَانَ مَرْضِيًّا .

وَبِهِ قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى وَالْحَسَنُ وَالتَّحِيْمِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَإِسْحَاقُ .

وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ ( يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَأُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ ) رواه مسلم .

وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ( لَيْسَ عَلَيْهِ مِنْ وَرَرِ أَبَوَيْهِ شَيْءٌ ) رواه البيهقي ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ( وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ) وَقَالَ

تَعَالَى : ( إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ ) . انتهى .

وقال ابن حجر : وَإِلَى صِحَّةِ إِمَامَةِ وَلَدِ الزَّانَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ أَيْضًا ، وَكَانَ مَالِكٌ يَكْرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ إِمَامًا رَائِيًا ، وَعَلَيْتُهُ عِنْدَهُ أَنَّهُ يَصِيرُ مُعَرَّضًا

لِكَلَامِ النَّاسِ فَيَأْتُمُونَ بِسَبِّهِ، وَقِيلَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَالِمِ مَنْ يَقْفَهُهُ فَيَغْلِبُ عَلَيْهِ الْجَهْلُ . انتهى .

### ( وَمَنْ يُؤَدِّي الصَّلَاةَ بِمَنْ يَهْضِيهَا وَهَاسَهُ ) .

أي : وتصح إمامة من يؤدي الصلاة بمن يقضيها .

الأداء : ما فعل في وقته أولاً .

والقضاء : ما فعل بعد وقته .

لاتحاد الصلاتين جنساً وعدداً .

فإذا دخل رجل والناس يصلون الظهر - مثلاً - ثم ذكر أن عليه صلاة الظهر بالأمس، فله أن يدخل معهم وينوي الظهر أمس، فهو

يقضي الصلاة ، وقد اتمم بمن يؤديها .

فهذا يصح ، لأن قاضي صلى خلف مؤدٍ ، فالصلاة واحدة ، لكن اختلف الوقت .

وعكس ذلك : أن يؤم من يقضي بمن يؤديها ، فيكون الإمام هو الذي يقضي ، والمأموم هو الذي يؤدي .  
كرجل ذكر أن عليه فاتنة ظهر أمس ، فقال لآخر : أصلي ظهر أمس وصل معي ظهرك اليوم .  
فهذا يصح .

أ- لأن الصلاة واحدة ، وإنما اختلف الوقت .

ب- ولأن اختلاف النية لا يضر .

وذهب بعض العلماء : إلى أن ذلك لا يصح .

وهو قول الحنفية والمالكية .

لقوله ﷺ (إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه) فهى النبي ﷺ عن الاختلاف على الإمام ، وكون المأموم يؤدي الصلاة والإمام يقضيها أو العكس اختلاف بينهما فلا يجوز .

(ومتنفل خلف مفترض)

أي : ويصح أن يصلي المتنفل خلف مفترض ، وهذا قول عامة أهل العلم .

قال ابن قدامة : وَلَا يَحْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي صِحَّةِ صَلَاةِ الْمُتَنَفِّلِ وَرَاءَ الْمُفْتَرَضِ.

وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ اخْتِلَافًا ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ( أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا ، فَيُصَلِّيَ مَعَهُ ، وَالْأَخَادِيثُ الَّتِي فِي إِعَادَةِ الْجَمَاعَةِ . ( المغني ) .

وقال عبد الرحمن بن أبي عمر بن قدامة: فأما صلاة المتنفل خلف المفترض فلا نعلم في صحتها خلافاً .

أ- لحديث يَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ ( أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ غُلَامٌ شَابٌّ ، فَلَمَّا صَلَّى إِذَا رَجُلَانِ لَمْ يُصَلِّا فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ ، فَدَعَا بِهِمَا فَجِئَ بِهِمَا تُرْعَدُ فَرَايَصُهُمَا ، فَقَالَ : مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا ؟ قَالََا : قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا ، فَقَالَ : لَا تَفْعَلُوا ، إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمَا فِي رَحْلِهِ ثُمَّ أَذْرَكَ الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ ، فَلْيُصَلِّ مَعَهُ فَإِنَّهَا لَهُ نَافِلَةٌ ) رواه أبو داود .

ب- ولحديث أبي سعيد الخدري ﷺ ( أن النبي ﷺ أبصر رجلاً يصلي وحده ، فقال : ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه ، فصلى معه رجلاً ) رواه أبو داود .

ج- ولحديث أبي ذرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضَرَبَ فِجْذِي «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا بَقِيتَ فِي قَوْمٍ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا». قَالَ: قَالَ مَا تَأْمُرُ قَالَ ( صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قُتِلَتْ ثُمَّ أَذْهَبَ لِحَاجَتِكَ فَإِنْ أُفِيضَتِ الصَّلَاةُ وَأَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلِّ ، وَلَا تَقُلْ إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فَلَا أُصَلِّي ) رواه مسلم .

( ومفترض بمفترض )

أي: لا تصح إقامة متنفل (من يصلي نفلاً) بمفترض (من يصلي فرضاً) أي فلا يجوز أن يكون الإمام متنفلاً والمأموم مفترضاً.

فلا يصح أن يصلي العشاء - مثلاً - مع إمام يصلي التراويح .

وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة .

لقوله ﷺ (إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه) .

وجه الاستدلال : أن النبي ﷺ نهى عن الاختلاف على الإمام، وكون المأموم مفترض، والإمام متنفل، اختلاف بينهما فلا يجوز.

وذهب بعض العلماء : إلى جواز ذلك .

وبه قال طاووس، وعطاء، والأوزاعي .

وهو مذهب الشافعي، واختاره ابن قدامة، وابن تيمية .

أ- لحديث جابر بن عبد الله، قَالَ (كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَقُومُ قَوْمَهُ ) متفق عليه .

وقد جاء في رواية عند الدار قطني ( هي له نافلة ، ولهم فريضة ) .

فإن معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ العشاء، ثم يرجع إلى قومه فيصلّي بهم تلك الصلاة .  
**قال النووي :** في هذا الحديث: جواز صلاة المفترض خلف المتنفل؛ لأن معاذاً كان يصلي الفريضة مع رسول الله ﷺ فيسقط فرضه ثم يصلي مرة ثانية بقومه هي له تطوع ولهم فريضة، وقد جاء هكذا مصرحاً به في غير "مسلم"، وهذا جائز عند الشافعي رحمه الله تعالى وآخرين . ( شرح مسلم ) .

ب-ولأنه ثبت (أن النبي ﷺ صلى في بعض أنواع صلاة الخوف ، أنه كان يصلي بطائفة صلاة تامة ويسلم بهم ، ثم تأتي الطائفة الثانية فيصلّي بهم). رواه النسائي .

وهنا تكون الصلاة الأولى للرسول ﷺ فرضاً ، والثانية نفلاً .

ج-ولحديث عمرو بن سلمة . أن النبي ﷺ قال لأبيه ( وليؤمكم أكثركم قرآناً ، قال : فكنت أؤمهم وأنا ابن ست سنين أو سبع سنين ) رواه البخاري .

**وجه الدلالة :** أن الحديث يدل على جواز إمامة الصبي بالبالغين ، ومن المعلوم أن الصبي غير مكلف فتكون صلاته نفلاً ، فدل على جواز اقتداء المفترض بالمتنفل .

د- أنهما صلاتان اتفقا في الأفعال فجاز اقتداء المفترض بالمتنفل قياساً على جواز اقتداء المتنفل بالمفترض .

**وعليه :** لو أن رجلاً يريد أن يصلي السنة ركعتين ، فجاء آخر وقال : أصلي معك الفجر ، فصلى الإمام السنة ، وصلى المأموم الفجر ، فإن هذا يصح .

**قال السعدي :** والصحيح أنه يجوز ائتمام المفترض خلف المتنفل لقصة معاذ ، وذلك صريح في المسألة ، وكذلك قصة عمرو بن سلمة الجرمي أنه كان إماماً لقومه وهو صبي ، دليل على صحة ائتمام المفترض بالمتنفل ، ودليل أيضاً على صحة إمامة الصبي في الفرض والنفل .

• **وأجاب هؤلاء عن حديث ( فلا تختلفوا عليه ) :** أن المقصود لا تختلفوا عليه في الأفعال الظاهرة لا النيات .

**قال السعدي :** وأما تعليل المانعين بأن المأموم إذا نوى صلاته فرض والإمام نواها نفلاً ، أن ذلك اختلاف يدخل تحت قوله ﷺ ( إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا ) فليس الأمر كما ذكروا لوجهين :

أحدهما : أن مراده ﷺ بالاختلاف المذكور مخالفة الأفعال، كمسابقة الإمام، أو التخلف عنه، وليس مراده بذلك مخالفته النية، وبقيّة الحديث يوضحه جداً ، فإنه قال فيه بعد قوله ( فلا تختلفوا علي ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا سجد فاسجدوا ... ) وهذا ظاهر .

**الوجه الثاني :** أنهم أجازوا النفل خلف الفرض ، وهذا مخالفة في النية ، فدل على أن هذا المعنى غير معتبر .

وهذا القول هو الراجح .

• **فائدة :** أجاب أصحاب القول الأول عن حديث معاذ بأجوبة ضعيفة :

أ- أن النبي ﷺ لم يعلم بذلك .

والجواب على هذا من وجهين :

أولاً : إن كان قد علم فهو المطلوب .

ثانياً : وإن لم يعلم فإن الله تعالى قد علم فأقره ، ولو كان هذا أمراً لا يرضاه الله لم يقره على فعله . ( الشرح الممتع ) .

ب- أن معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ بنية النافلة .

والجواب عن هذا :

أن هذا جواب ضعيف ، لأن رواية ( هي له تطوع ولهم مكتوبة ) تنفي هذا الاحتمال .

وأيضاً هو مخالف لصريح رواية الصحيحين ( أنه كان يصلي مع النبي ﷺ العشاء الآخرة ) .

وأيضاً لا يظن بمعاذ أنه يترك الفرض مع النبي ﷺ وهو أفضل ويصليه مع قومه .  
 وأيضاً لا يجوز لمعاذ ولا لغيره أن يشتغل بالنفل وقد أقيمت المكتوبة للنهي عن ذلك .  
**قال النووي :** وكل هذه التأويلات دعاوى لا أصل لها ، فلا يُترك ظاهر الحديث بها .  
**وقال ابن رجب :** ولم يظهر عنه ( يعني حديث معاذ ) جواب قوي ، فالأقوى جواز اقتداء المفترض بالمتنفل .

#### ( رَوَى مَنْ يَصَلِّي الْعَصْرَ بَيْنَ يَصَلِّي الْعَصْرَ أَوْ هِيَهَا ) .

أي : ولا يصح ائتمام من يصلي الظهر بمن يصلي العصر أو غيرها من الصلوات الرباعية .  
 مثال : رجل جاء إلى المسجد فوجدهم يصلون العصر وهو لم يصل الظهر ، فلا يجوز أن يصلي الظهر خلف هذا الإمام الذي يصلي العصر .

وهذا قول الحنفية ، والمالكية ، والشافعية .  
 لحديث ( ... فلا تختلفوا عليه ) .

**وجه الدلالة :** أن صلاة المفترض خلف من يصلي فرضاً آخر هو اختلاف عليه ، وقد نهي عنه النبي ﷺ .  
**وذهب بعض العلماء :** إلى جواز اقتداء المفترض بمفترض يصلي فرضاً غير فرضه .

وهذا مذهب الشافعية ، واختاره ابن تيمية .

**قال النووي :** تصح صلاة فريضة خلف فريضة أخرى توافقها في العدد كظهر خلف عصر ، وتصح فريضة خلف فريضة أقصر منها ، وكل هذا جائز بلا خلاف عندنا .

واستدل هؤلاء بالأدلة التي استدلت بها القائلون بجواز إمامة المتنفل بالمفترض ، كما في إمامة النبي ﷺ بالطائفة الثانية في صلاة الخوف ، وإمامة معاذ بقومه بعد صلاته مع النبي ﷺ .

**وجه الدلالة :** أنه إذا جازت إمامة من يصلي النفل بمن يصلي الفرض ، فجواز إمامة من يصلي الفرض بمن يصلي فرضاً آخر من باب أولى .

وهذا القول هو الراجح .

### فصل

#### ( يَتَّبِعُ الْإِمَامَ مَنْ خَالَفَ الْإِمَامَ ) .

أي : إذا كان مع الإمام أكثر من واحد فالسنة وقوفهم خلفه .

أ- لحديث أنسٍ قَالَ ( صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمُتُّ وَبَيْنَ خَلْفِهِ ، وَأُمُّ سَلَيْمٍ خَلْفُنَا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- ولحديث جابر . قال ( ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ ... ثُمَّ جِئْتُ حَتَّى قُمْتُ عَنْ يَسَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَدَارَنِي حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، ثُمَّ جَاءَ جَبَّارُ بَنِي صَخْرٍ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ جَاءَ فَقَامَ عَنْ يَسَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْنَا جَمِيعًا فَدَفَعَنَا حَتَّى أَقَامَنَا خَلْفَهُ ) رواه مسلم .

**فائدة :**

**ذهب بعض السلف** إلى أنه إذا كان مع الإمام اثنين فإن الإمام يقف بينهما .

وهو قول ابن مسعود .

عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ ( أَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ أَصَلَّى مَنْ خَلْفَكُمْ قَالَا نَعَمْ . فَقَامَ بَيْنَهُمَا وَجَعَلَ أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ ثُمَّ رَكَعْنَا فَوَضَعْنَا أَيْدِينَا عَلَى رُكْبَتَيْ فَضْرَبَ أَيْدِينَا ثُمَّ طَبَّقَ بَيْنَ يَدَيْهِ ثُمَّ جَعَلَهُمَا بَيْنَ فَخَذَيْهِ فَلَمَّا صَلَّى قَالَ هَكَذَا فَعَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ) .

**والصحيح -** كما تقدم - يكون موقفهما خلف الإمام .



والجواب عن فعل ابن مسعود :

قيل : أن هذا الحديث منسوخ .

فخير ابن مسعود بمكة ، لأن فيه التطبيق وقد نسخ بالمدينة ، وحديث جابر وجابر بالمدينة ، لأن جابر إنما شهد المشاهد بعد بدر وحديث أنس بن مالك فإنه كان بالمدينة ، وغاية ما فيه خفاية الناسخ على عبد الله ، وليس ببعيد ، إذ لم يكن دأبه ﷺ إلا إمامة الجمع الكثير إلا في النادرة كهذه القصة وحديث أنس وهو في داخل بيت امرأة فلم يطلع عبد الله على خلاف ما علمه .

وقيل : محمول على ضيق المكان ، كما قاله إبراهيم النخعي وابن سيرين . ( انظر أحكام الإمامة والائتمام ) .

### ﴿ وَإِذَا كَانَ الْمَأْمُومُ وَاحِدًا وَقَفَّ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ ﴾ .

أي : السنة إذا كان المأموم واحداً أن يقف عن يمين الإمام .

أ- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ( صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- ولحديث جابر السابق ( ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ ... ثُمَّ جُثْتُ حَتَّى قُمْتُ عَنْ يَسَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَذَانِي حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ ... ) رواه مسلم .

ج- ولحديث أنس ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِ وَيَأْمُرُهُ فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، وَأَقَامَ الْمَرْأَةُ خَلْفَنَا ) رواه مسلم .

قال ابن قدامة : وإذا كان المأموم واحداً ذكراً ، فالسنة أن يقف عن يمين الإمام رجلاً كان أو غلاماً .

وقال النووي : وأما الواحد فيقف عن يمين الإمام عند العلماء كافة .

● قول من يقول : إذا صلى مع الإمام واحد ، فإنه يشرع له أن يتأخر المأموم قليلاً ليكون الإمام متقدماً ، قول ضعيف .

بل الصواب أنه يقف عن جنبه مساوياً من غير تقدم ولا تأخر .

ففي حديث ابن عباس في رواية ( ... فقمتم إلى جنبه ) وهذا ظاهر في المساواة .

وهو الذي مشى عليه البخاري فقال باب : يقوم عن يمين الإمام بحذاءه سواءً إذا كانا اثنين .

وفي حديث عائشة في صلاة النبي ﷺ بالصحابة في مرض موته ( فجلس رسول الله ﷺ حذاء أبي بكر ، إلى جنبه ) .

قال الألباني : إن الرجل إذا ائتم بالرجل وقف عن يمين الإمام ، والظاهر أنه يقف محاذياً له لا يتقدم ولا يتأخر ، لأنه لو كان وقع شيء من ذلك لنقله الراوي ، لا سيما وأن الاقتداء به من أفراد الصحابة قد تكرر .

● من فوائد حديث ابن عباس :

أ- أنه لو وقف المأموم الواحد عن يسار الإمام ، فإنه يشرع أن يجعله عن يمينه .

ب- السنة إذا أراد الإمام أن يحرك من وقف عن يساره أن يحركه من ورائه ، وليس من الأمام .

### ﴿ فَإِنْ وَقَفَ مِنْ يَسَارِهِ لَمْ يَصِحَّ ﴾ .

أي : إن وقف المأموم الواحد عن يسار الإمام - مع خلو يمينه - لم يصح .

لحديث ابن عباس السابق ( فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ ) .

قالوا : أن النبي ﷺ أدار ابن عباس من يساره إلى يمينه ، فدل على أن اليسار غير موقف للمأموم الواحد ، فإذا وقف فيه بطلت صلاته .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه تصح صلاته .

وهذا مذهب جماهير العلماء ، ورجحه الشيخ السعدي .

لحديث ابن عباس وجابر السابقين .

وجه الدلالة : أن الرسول ﷺ لم يأمرهما باستئناف الصلاة ، ولو لم يكن موقفاً لأمرهما الرسول ﷺ باستئناف الصلاة .

وكون النبي ﷺ ردَّ جابر وجابر وابن عباس ، لا يدل على عدم الصحة ، بدليل ردَّ جابر وجابر إلى ورائه ، مع صحة صلاتهما عن جانبه .

وهذا القول هو الصحيح .

**قال السعدي :** والصحيح أن وقوف المأموم عن يمين الإمام سنة مؤكدة ، لا واجب تبطل الصلاة ، فتصح الصلاة عن يسار الإمام مع خلو يمينه ، لأن النهي إنما ورد عن الفذية ، وأما يمينه فإنه يدل على الأفضلية لا على الوجوب ، لأنه لم ينه عنه ، والفعل يدل على السنية .

**فائدة :** صلاة المأموم عن يسار الإمام لا تخلو من حالتين :

**الحال الأولي :** أن يقف المأموم عن يسار الإمام مع خلو يمين الإمام من مأموم آخر ، ففي هذه الحال صلاة المأموم لا تصح - عند الحنابلة - .

**الحال الثاني :** أن يقف المأموم عن يسار الإمام مع وجود مأموم آخر على يمين الإمام ، ففي هذه الحال صلاة المأموم الذي عن يسار الإمام صحيحة .

**قال ابن قدامة :** وأما إذا وقف عن يسار الإمام ، فإن كان عن يمين الإمام أحد ، صحت صلاته ؛ لأن ابن مسعود صلى بين علقمة والأسود ، فلما فرغوا قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل رواه أبو داود ، ولأن وسط الصف موقف للإمام في حق النساء والعرء ، وإن لم يكن عن يمينه أحد فصلاة من وقف عن يساره فاسدة ، سواء كان واحداً أو جماعة . ( المغني ) .

**والقول الثاني في المسألة :** أن صلاة المأموم صحيحة في كلا الحالتين السابقتين .

**قال ابن قدامة رحمه الله :** " وأكثر أهل العلم يرون للمأموم الواحد أن يقف عن يمين الإمام ، وأنه إن وقف عن يساره ، خالف السنة . ( المغني ) .

**( وَكَيْفَ هُوَ أَوْ هَلْ يَصِلُ إِلَى الْخَلْفِ ) .**

أي : ولا تصح أن يصف المأموم قدام الإمام ، وكذا لا يصح أن يصلي خلف الصف لوحده .

**المسألة الأولى :** أن يصلي قدام الإمام .

اختلف العلماء في صحة صلاة المأموم أمام الإمام على أقوال :

**القول الأول :** لا تصح الصلاة أمام الإمام .

وهذا قول الحنفية ، والحنابلة .

أ- لقوله تعالى ( إنما جعل الإمام ليؤتم به ) .

**وجه الدلالة :** أن المأموم إذا تقدم على الإمام فهو غير مؤتم به ، لأنه يحتاج حينئذ إلى الالتفات وراءه حتى يتمكن من متابعة الإمام والاقتداء به .

ب- وَلَئِنَّ يَحْتَاجُ فِي الْإِقْتِدَاءِ إِلَى الْإِلْتِفَاتِ إِلَى وَرَائِهِ .

ج- وَلَئِنَّ ذَلِكَ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمُنْقُولِ فَلَمْ يَصِح . ( المغني ) .

**القول الثاني :** تصح مع الكراهة .

وهذا مذهب مالك .

ودليلهم : أن مخالفة الرتبة لا تفسد الصلاة كما لو صلى عن يسار الإمام .

**القول الثالث :** تصح مع العذر دون غيره .

وهذا اختيار ابن تيمية .

لأن ترك التقدم على الإمام غايته أن يكون واجباً من واجبات الصلاة في الجماعة ، والواجبات تسقط بالعذر .

وأما دليل عدم صحتها بدون عذر هي نفس أدلة القول الأول .

**وهذا الراجح .**

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: هل تجزئ الصلاة قدام الإمام أو خلفه في المسجد وبينهما حائل أم لا ؟

**فأجاب :** أما صلاة المأموم قدام الإمام : ففيها ثلاثة أقوال للعلماء :

**أحدها :** أنها تصح مطلقاً ، وإن قيل : إنها تكره .

وهذا القول هو المشهور من مذهب مالك ، والقول القديم للشافعي .

**والثاني :** أنها لا تصح مطلقاً .

كمذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد في المشهور من مذهبهما .

**والثالث :** أنها تصح مع العذر دون غيره ، مثل ما إذا كان زحمة فلم يمكنه أن يصلي الجمعة أو الجنازة إلا قدام الإمام ، فتكون صلاته قدام الإمام خيراً له من تركه للصلاة .

وهذا قول طائفة من العلماء ، وهو قول في مذهب أحمد وغيره .

**وهو أعدل الأقوال وأرجحها ؛** وذلك لأن ترك التقدم على الإمام غايته أن يكون واجبا من واجبات الصلاة في الجماعة ، والواجبات كلها تسقط بالعذر

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : هل يجوز تقدم المأموم على الإمام ؟

**فأجاب :** الصحيح أن تقدم الإمام واجب ، وأنه لا يجوز أن يتقدم المأموم على إمامه ، لأن معنى كلمة "إمام" أن يكون إماماً ، يعني يكون قدوة ، ويكون مكانه قدام المأمومين ، فلا يجوز أن يصلي المأموم قدام إمامه ، وقد كان النبي ﷺ يصلي قدام الصحابة رضي الله عنهم ، وعلى هذا فالذين يصلون قدام الإمام ليس لهم صلاة ، ويجب عليهم أن يعيدوا صلاتهم إلا أن بعض أهل العلم استثنى من ذلك ما دعت الضرورة إليه مثل أن يكون المسجد ضيقاً ، وما حوالیه لا يسع الناس فيصلي الناس عن اليمين واليسار والأمام والخلف لأجل الضرورة . ( مجموع فتاوى ابن عثيمين ) .

#### المسألة الثانية : صلاة المفرد خلف الصف .

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :

**القول الأول :** لا تصح .

وهذا مذهب الإمام أحمد .

وبه قال إبراهيم النخعي ، والحسن بن صالح ، وأحمد ، وإسحاق بن راهوية ، وابن المنذر ، وابن خزيمة .

أ-لحديث وإبصة بن معبد (أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يُصلي خلف الصفّ وحده، فأمره أن يُعيد الصلاة). رواه أحمد، وأبو داود

وهذا حديث صحيح ، صححه أحمد ، والدارمي ، والترمذي ، وابن معين ، وأبو حاتم ، والبخاري وابن المنذر .

ب- ولحديث علي بن شيبان . قال : قال ﷺ ( لا صلاة لمنفرد خلف الصف ) رواه أبو داود .

**القول الثاني :** تصح صلاته بعذر أو بغير عذر .

وهذا مذهب جماهير العلماء من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية .

أ-لحديث أبي بكره رضي الله عنه ( أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع، فركع قبل أن يصل إلى الصفّ، فقال له النبي ﷺ زادك الله حرصاً ولا تَعُدْ ) . رواه البخاري

**وجه الدلالة :** أن أبا بكره أتى بجزء من الصلاة خلف الصف ولم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، مما يدل على صحة صلاته .

ب- ولحديث أنس ( أن جدته مَلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْنٍ صَنَعَتْهُ فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ « قُومُوا فَأُصَلِّيْكُمْ » . قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ فَمَشَى إِلَى خَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ فَصَضْنَاهُ بِمَاءٍ فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَّقْتُ أَنَا وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ ) متفق عليه .

**وجه الدلالة :** أن النبي ﷺ جَوَّزَ صلاة المرأة منفردة خلف الصف ، فيقاس عليها الرجل .

ج- ولحديث ابن عباس ( ... فُقُئْتُ عَنْ يَسَارِهِ . فَأَخَذَ بِرَأْسِي فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ ) .

**وجه الدلالة :** أن ابن عباس صار خلف النبي ﷺ في حال الإدارة ، وذلك كحال المنفرد خلف الصف ، ولم يأمره بالإعادة ، فدل على صحة صلاة المنفرد خلف الصف .

**والراجع القول الأول** وأما لا تصح .

• **ما الحكم لو وجد الصفوف مكتملة ؟**

الراجع أنه إذا جاء ووجد الصفوف مكتملة ، فإنه يجوز أن يصلي وحده .

ويدل على صحتها في حالة العذر :

أ- قوله تعالى ( فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ) وقوله تعالى ( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ) .

**وجه الدلالة من الآيتين :** أن من لم يجد فرجة في الصف ، ولم يجد من يصف معه ، فوقف وحده ، فإنه معذور قد أتى بما في وسعه ، فتصح صلاته لعدم التكليف بما ليس في الوسع والقدرة .

ب- أن واجبات الصلاة تسقط بالعجز .

ورجحه ابن تيمية ، **وقال :** ونظير ذلك أن لا يجد الرجل موقفاً إلا خلف الصف ، فهذا فيه نزاع ، بين المبطلين لصلاة المنفرد ، والأظهر صحة صلاته في هذا الموضع ، لأن جميع واجبات الصلاة تسقط بالعجز .

**وقال ابن القيم :** إن الرجل إذا لم يجد خلف الصف من يقوم معه ، وتعذر عليه الدخول في الصف ، ووقف فذاً صحت صلاته للحاجة ، وهذا هو القياس المحض ، فإن واجبات الصلاة تسقط بالعجز عنها .

واختاره الشيخ السعدي ، **وقال :** وهذا القول هو الموافق لأصول الشريعة وقواعدها .

واختاره الشيخ الألباني ، **وقال :** إذا لم يستطع الرجل أن ينضم إلى الصف فصلى وحده ، الأرجح الصحة ، والأمر محمول على من لم يستطع القيام بواجب الانضمام .

واختاره الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : وبهذا تبين أن القول الراجح وجوب المصافاة ، وأن من صلى وحده خلف الصف فصلاته باطلة ، وعليه أن يعيدها؛ لتركه واجب المصافاة ، ولكن هذا الواجب كغيره من الواجبات يسقط بفوات محله ، أو بالعجز عنه عجزاً شرعياً ، أو عجزاً حسيماً لقوله تعالى : ( فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ) وقول النبي ﷺ ( إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ) فيجب أن يكون في الصف حيث وجد مكاناً فيه ، فإن لم يجد مكاناً سقط عنه هذا الواجب ، وكذلك إن لم يكن له مكان شرعاً فإنه يسقط عنه الواجب .

• **ما هو الانفراد المبطل للصلاة ؟**

الانفراد المبطل للصلاة أن يرفع الإمام من الركوع ولم يدخل مع المسبوق أحد ، فإن دخل معه أحد قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع ، أو انفتح مكان في الصف فدخل فيه قبل أن يرفع الإمام من الركوع ، فإنه في هذه الحال يزول عن الفردية . (الشرح الممتع)

• **هل يشرع أن يسحب أحداً من الصف ؟**

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنه يشرع أن يجذب من الصف من يقوم معه .

وهو قول للشافعي ، وصححه ابن قدامة .

أ-لحديث وإبصة ( ... أَلَا دَخَلْتُ مَعَهُمْ أَوْ اخْتَرَزْتُ رَجُلًا ؟ ) وهو حديث ضعيف .

ب- ولحديث مقاتل بن حيان . أن النبي ﷺ قال ( إن جاء فلم يجد أحداً فليختلج إليه رجلاً من الصف فليقيم معه فما أعظم أجر المختلج ) وهو حديث ضعيف لا يصح .

**القول الثاني :** أنه لا يشرع .

وبه قال أبو حنيفة ومالك ، واختاره ابن تيمية ، وذلك لأمر :

أولاً : أن الحديث ضعيف لا يصح .

ثانياً : ظلم للرجل المجذوب .

ثالثاً : قطع الصف ، وقد قال النبي ﷺ ( من قطع صفّاً قطعته الله ) .

رابعاً : التشويش على الصف .

وهذا القول هو الصحيح .

• هل يشرع أن يقف عن يمين الإمام ؟

ذهب بعض العلماء إلى أنه يجوز أن يقف عن يمين الإمام .

لأن النبي ﷺ في مرضه ، حين وجد في نفسه خفة ، خرج وصلى بالناس إماماً وأبو بكر يمينه ، فالتفت النبي ﷺ هو الإمام ، وأبو بكر يصلي بصلاة الرسول ﷺ ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر .

وذهب بعض العلماء إلى أنه لا ينبغي ، لأمر :

أولاً : أنه يؤدي إلى تحطي الرقاب ، وخاصة إذا كثرت الصفوف .

ثانياً : أن في ذلك خلاف للسنة في انفراد الإمام وحده ، ورجحه الشيخ ابن عثيمين .

( والكرامة تصف بالاختلاف ) .

أي : أن وقوف المرأة مع الرجال يكون خلفهم .

فالمرأة إذا صلت مع الرجال فإن موقفها يكون خلفهم ، سواء كانت لوحدها أو معها نساء ، وسواء كانت مع رجل من محارمها أو لا ، فموقفها خلف الرجال .

أ- لحديث أنس السابق ( ... وَصَفْتُ أَنَا وَالْبَيْتِمْ وَرَاءَهُ وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا ) متفق عليه .

ب- وعنه قال ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِ وَيَأْمُرُهُ فَأَقْلَعَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، وَأَقَامَ الْمَرْأَةُ خَلْفَنَا ) رواه مسلم .

ج- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أُولُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أُولُهَا ) رواه مسلم .

قال ابن رشد : ولا خلاف في أن المرأة الواحدة تصلي خلف الإمام وأنها إذا كانت مع الرجل صلى الرجل إلى جانب الإمام والمرأة خلفه .

• وأما إذا وقفت في صف الرجال فتصح صلاتها وصلاة الرجل .

وعند الحنفية تفسد صلاة الرجل دون المرأة .

قال ابن القيم : وهو عجيب ، وفي توجيهه تعسف ، حيث قال قائلهم: قال ابن مسعود: أخروهن من حيث أخرنهن الله ، والأمر للوجوب ، فإذا حاذت الرجل فسدت صلاة الرجل ، لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها ، قال: وحكاية هذا تغني عن جوابه .

• لو صلت المرأة مع جماعة النساء ، فالصحيح أنها كالرجال مع جماعة الرجال ، يعني لا يصح أن تقف خلف صف النساء منفردة ، بل يجب عليها أن تكون في الصف ، وهذا اختيار ابن تيمية وابن القيم .

• اختلف العلماء : هل صفوف النساء أفضلها آخرها مطلقاً سواء صلين مع الرجال أو لوحدهن ، أو المراد إذا صلين مع الرجال على قولين :

القول الأول : أنهم إذا صلين منفردات عن الرجال فخير صفوفهن أولها .

وهذا اختاره النووي ، والصنعاني .

وقالوا : أن المراد بالحديث إذا صلين مع الرجال .

قال النووي : وأما صفوف النساء فالمراد بالحديث صفوف النساء اللواتي يصلين مع الرجال ، وأما إذا صلين متميزات لا مع الرجال فهن

كالرجال خير صفوفهن أولها ، وشرها آخرها .

**القول الثاني :** إن خير صفوف النساء آخرها مطلقاً ، سواء صلين منفردات أو مع الرجال .

لعموم الحديث .

#### ● لماذا فضل آخر صفوف النساء الحاضرات مع الرجال ؟

إنما فضل آخر صفوف النساء الحاضرات مع الرجال لبعدهن من مخالطة الرجال ، ورؤيتهم ، وتعلق القلب بهم عند رؤية حركاتهم وسماع كلامهم .

**فائدة :**

**قال النووي :** إذا صلى الرجل وبجنبه امرأة لم تبطل صلاته ولا صلاحها سواء كان إماماً أو مأموماً ، هذا مذهبهنا وبه قال مالك والأكثر .

#### ( ويسن تسبيح الإمام ) .

أي : أن السنة أن يقف الإمام مقابل وسط الصف ، فيبدأ الصف من وراء الإمام مباشرة ، ثم يتم الصف يمينا ويساراً ، ولا بأس أن يكون اليمين أكثر من اليسار قليلاً .

روى أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( وَسُطُوا الْإِمَامَ ، وَسُدُّوا الْحُلَّ ) .

قال المناوي في فيض القدير : "أي : اجعلوه وسط الصف لينال كل أحد عن يمينه وشماله حظه من نحو سماع وقرب " انتهى .

غير أن هذا الحديث ضعيف ، ضعفه الألباني في ضعيف أبي داود .

وقد وردت أحاديث أخرى صحيحة ظاهرها يدل على ما دل عليه هذا الحديث الضعيف من أن الإمام يقف مقابل وسط الصف .

روى البخاري ومسلم عن عتبان بن مالك رضي الله عنه ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُ فِي مَنْزِلِهِ فَقَالَ : أَيُّنَ تُحِبُّ أَنْ أَصْلِيَ لَكَ مِنْ بَيْتِكَ ؟ قَالَ : فَأَشْرْتُ لَهُ إِلَى مَكَانٍ ، فَكَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَفَّقْنَا خَلْفَهُ ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ) .

وروى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَعَامَ صَنَعَتْهُ لَهَا ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ : قُومُوا فَلَا تُصَلُّوا لَكُمْ .

قَالَ أَنَسٌ : فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَّقْتُ وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا ، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ .

وروى مسلم عن جابر أنه قال : صليت مع النبي ﷺ ففُتِمْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَخَذَ يَدَيَّ فَأَذَانِي حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، ثُمَّ جَاءَ جَبَّارُ بْنُ صَخْرٍ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ جَاءَ فَقَامَ عَنْ يَسَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْنَا جَمِيعًا فَدَفَعَنَا حَتَّى أَقَامَنَا خَلْفَهُ .

فظاهر قوله ( وَصَفَّقْنَا خَلْفَهُ ) وقوله ( وَصَفَّقْتُ وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ ) وقوله ( حَتَّى أَقَامَنَا خَلْفَهُ ) أنهم كانوا خلف النبي ﷺ مباشرة ، أي كان النبي ﷺ مقابل وسط الصف .

**قال الشوكاني في ( السيل الجرار ) :** والاثنتان فصاعداً خلفه في سُنَّته . وأما اعتبار أن يكونا في سُنَّته فهو معنى كونهما خلفه ، وأحما لو

وقفا في جانب خارج عن سُنَّته لم يكونا خلفه " انتهى .

**وقال ابن قدامة :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ فِي مُقَابِلَةِ وَسْطِ الصَّفِّ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( وَسُطُوا الْإِمَامَ ، وَسُدُّوا الْحُلَّ ) .

**وقال النووي :** وَاتَّفَقَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ عَلَى اسْتِحْبَابِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَالْحَبْثِ عَلَيْهِ ؛ وَجَاءَتْ فِيهِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ فِي الصَّحِيحِ ، وَعَلَى اسْتِحْبَابِ يَمِينِ الْإِمَامِ ، وَسَدِّ الْفُرَجِ فِي الصُّفُوفِ ، وَإِتْمَامِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ إِلَى آخِرِهَا ، وَلَا يَشْرَعُ فِي صَفٍّ حَتَّى يَتِمَّ مَا قَبْلَهُ ، وَعَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الْإِعْتِدَالُ فِي الصُّفُوفِ . فَإِذَا وَقَفُوا فِي الصَّفِّ لَا يَتَقَدَّمُ بَعْضُهُمْ بِصَدْرِهِ أَوْ غَيْرِهِ وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ الْبَاقِينَ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوسِّطُوا الْإِمَامَ وَيَكْتَفُوهُ مِنْ جَانِبَيْهِ " انتهى .

وجاء في " الموسوعة الفقهية : وَمِنْ أَدَبِ الصَّفِّ أَنْ تُسَدَّ الْفُرَجُ وَالْحُلُّ ، وَأَنْ لَا يَشْرَعَ فِي صَفٍّ حَتَّى يَتِمَّ الْأَوَّلُ ، وَأَنْ يُفْسَخَ لِمَنْ يُرِيدُ دُخُولَ الصَّفِّ إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ سَعَةٌ ، وَيَقِفُ الْإِمَامُ وَسْطَ الصَّفِّ وَالْمُصَلُّونَ خَلْفَهُ .

#### ( وإمامة النساء ) في صفهن ) .

أي : إذا صلى النساء جماعة فإن إمامتهن تقف في وسطهن .

أ- عن عائشة ( أنها أمت نساء في الفريضة في المغرب وقامت وسطهن ) .

ب- وعن أم الحسن بن أبي الحسن ( أن أم سلمة كانت تؤمهن في رمضان وتقف معهن في الصف ) رواه ابن أبي شيبه .

قال ابن قدامة : كذلك سنّ لإمامة النساء القيام وسطهن في كل حال ، لأنهن عورات .

وقال رحمه الله : ... فَإِنَّهَا إِذَا صَلَّتْ بِحَيٍّ قَامَتْ فِي وَسْطِهِمْ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا بَيِّنٌ مَنْ رَأَى لَهَا أَنَّ تَوَافُؤَهُمْ ، وَلَئِنْ الْمَرْأَةُ يُسْتَحَبُّ لَهَا التَّسْتُرُ ... وَكَوْنُهَا فِي وَسْطِ الصَّفِّ أَسْتَرُ لَهَا ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَرُ بِحَيٍّ مِنْ جَانِبَيْهَا ، فَاسْتَحَبَّ لَهَا ذَلِكَ كَالْعُرْيَانِ

وقال النووي : السنة أن تقف إمامة النساء وسطهن، لما روي أن عائشة وأم سلمة أمتا نساء فقامتا وسطهن . ( المجموع )

﴿ وَكَذَلِكَ إِمَامُ الرِّجَالِ الصَّوْمُ وَطَهُمُ ﴾ .

أي : وكذلك لو وجد قوم عراة ، فإن إمامهم يقف وسطهم .

قال النووي : فإن لم يكن فيهم مكتسب وأرادوا الجماعة، استحَبَّ أن يقف الإمام وسطهم ويكون المأمون صفا واحداً حتى لا ينظر بعضهم إلى عورة بعض، فإن لم يمكن إلا صفان صلوا وعضوا الأبصار .

﴿ وَإِذَا اجْتَمَعَ رِجَالٌ وَصَبِيَانٌ وَنِسَاءٌ ، قَامَ الرِّجَالُ ، ثُمَّ الصَّبِيَانُ ، ثُمَّ النِّسَاءُ ﴾ .

أي : إذا اجتمع مع الإمام هذه الأصناف المذكورة ، فالمشروع أن يكون خلفه الرجال ، ثم يليهم الصبيان ، ثم يليهم النساء .

أ- لحديث أبي مالك الأشعري : أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( فَأَقَامَ الصَّلَاةَ ، وَصَفَّ الرِّجَالَ وَصَفَّ خَلْفَهُمُ الْغُلَمَانَ ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ فَذَكَرَ صَلَاتَهُ ... ) رواه أبو داود ، ولكنه حديث ضعيف .

• وأما إذا جاء الصبي وسبق إلى الصف الأول فإنه لا يؤخر على القول الراجح .

ورجحه الشيخ ابن باز وابن عثيمين .

قال ابن عثيمين : يرى بعض العلماء أن الأولى بالصبيان أن يصفوا وراء الرجال ، ولكن هذا القول فيه نظر ، والأصح أنهم إذا تقدموا لا يجوز تأخيرهم ، فإذا سبقوا إلى الصف الأول أو إلى الصف الثاني فلا يقيمهم من جاء بعدهم ، لأنهم سبقوا إلى حق لم يسبق إليه غيرهم فلم يجز تأخيرهم لعموم الأحاديث في ذلك ، لأن في تأخيرهم تنفيراً لهم من الصلاة ، ومن المسابقة إليها فلا يليق ذلك.

وقال رحمه الله : وهذا الذي ذكرنا في تقديم الرجال، ثم الصبيان، ثم النساء، إنما هو في ابتداء الأمر، أما إذا سبق المفضول إلى المكان الفاضل؛ بأن جاء الصبي مبكراً وتقدم وصار في الصف الأول، فإن القول الراجح الذي اختاره بعض أهل العلم . ومنهم جُدَّ شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو تجدُّ الدين عبد السلام . أنه لا يُقام المفضول من مكانه .

أ- وذلك لقول النبي ﷺ ( مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ لَهُ ) وهذا العموم يشمل كل شيء اجتمع استحقاق الناس فيه، فإنَّ مَنْ سَبَقَ إِلَيْهِ يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ .

ب- ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال ( لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ ) .

ج- ولأنَّ هذا عدوان عليه .

د- ولأنَّ فيه مفسدة تنفير هؤلاء الصبيان بالنسبة للمسجد .

هـ- وكذلك من مفسده أن هذا الصبي إذا أخرجه شخص بعينه فإنه لا يزال يذكره بسوء، وكلما تذكره بسوء حقد عليه، لأنَّ الصَّغِيرَ عادةً لا يتسى ما فُعلَ به . ( الشرح للممتع ) .

﴿ وَمَنْ لَمْ يَقِفْ مَعَهُ إِلَّا كَافِرٌ ، أَوْ أَجْرَاقٌ ، أَوْ مُعَدِّثٌ يَحْلُمُهُ ، أَوْ صَبِيٌّ فِي طَرَفٍ فَفَدَّ ﴾ .

هذه مسائل يحكم فيه للمصلي بأنه منفرد ، وأن المصافاة وجودها كعدمها .

﴿ مَنْ لَمْ يَقِفْ مَعَهُ إِلَّا كَافِرٌ ﴾ .

أي : من لم يقف معه في الصف إلا كافر ، فحكمه حكم الفذ .

لأنه ليس من أهل الوقوف معه ، ولأن وجود الكافر كعدمه .

قال في الإنصاف : أما إذا لم يقف معه إلا كافر فإنه يكون فذاً بلا خلاف أعلمه .

- لكن لو جهل أن من صافه كافر ( لا يعلم بكفره ) فصلاته صحيحة .

( أو أجراً ) .

أي : ومن لم يقف معه في الصف إلا امرأة ، فحكمه حكم الفذ .

أ- لأنها لا تؤمه فلا تكون معه صفاً .

ب- لأنها من غير أهل الوقوف معه فوجودها كعدمها .

وقيل : لا يكون فذاً .

وهو قول المالكية ، والشافعية .

لأنه وقف معه مفترض صلاته صحيحة ، فأشبه الرجل ، وليس بشرط ممن تصح إمامته ، بدليل القارئ مع الأمي ، والفاسق مع العدل .

( أحكام الإمامة والائتمام ) .

والراجع الأول .

( أو محدثٍ يعلمه ) .

أي : ومن لم يقف معه إلا محدث يعلم حدثه ، فهو فذ .

لأن وجوده وعدمه سواء .

ومفهوم قوله ( يعلمه ) أنه إن لم يعلمه صحت مصافته ، ولا يكون فذاً .

قال ابن عثيمين : ... لكن لو علم أن صاحبه محدث فهو فذ؛ لأنه يعتقد أنه صلى مع شخص لا تصح صلاته.

فإن جهل هو وصاحبه حتى انقضت الصلاة، فصلاة الواقف مع المحدث صحيحة؛ لأنه لم يعلم واحد منهما بالمحدث. (الشرح الممتع)

( أو صبي في حرصه ) .

أي : ومن لم يقف معه إلا صبي في صلاة الفرض فحكمه حكم الفذ .

والمراد بالصبي هنا : من لم يبلغ .

لأن الصبي لا تصح مصافته في الفرض .

وهذا المذهب .

أ- قالوا : لأن الصبي لا تصح إمامته فلا تصح مصافته .

ب- وقالوا : يخشى أن لا يكون متطهراً فيصير البالغ فذاً .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه تصح مصافته .

وهذا مذهب المالكية ، والحنفية ، والشافعية واختاره من الحنابلة ابن عقيل وصوبه البعلي وقال ابن مفلح وهو أظهر .

أ- لحديث أنس بن مالك ( أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته ... فقام عليه رسول الله ﷺ وصفت أنا واليتيم وراءه

والعجوز من وراءنا فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين ثم انصرف ) .

وجه الدلالة : أن اليتيم - وهو الذي مات أبوه ولم يبلغ - صف مع أنس خلف النبي ﷺ ، والقاعدة : أن ما ثبت في النفل ثبت في

الفرض إلا بدليل يفرق ، ولا دليل .

ب- ولحديث عمرو بن سلمة . أن النبي ﷺ قال لأبيه ( فإذا حضرت الصلاة ، فليؤذن أحدكم ، وليؤمكم أكثركم قرآناً ، فتظنوا فلم

يكن أحد أكثر قرآناً مني ، لما كنت أتلقى من الجذبان ، فقد مووني بين أيديهم ، وأنا ابن سب ، أو سبع سنين ) .

وجه الدلالة : أن الحديث دل على جواز إمامة الصبي ، فإذا جازت إمامته جازت مصافته من باب أولى .

ج- علل ابن قدامة بقوله : أن الصبي بمنزلة المتنفل ، والمتنفل يصح أن يضاف المفترض كذا ها هنا .



وهذا القول هو الصحيح .

• وأما مصافة الصبي في النفل فصحيحة عند جماهير العلماء .

لقول أنس (... وَصَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ ) .

• أما الجواب عن تعليل أصحاب القول الأول في قولهم : إن الصبي لا تصح إمامته ، فهذا غير صحيح ، لأن السنة وردت بخلافه ،

وأن الصبي تصح إمامته كما تقدم .

**( ومن وجهٍ شرعيٍّ نكحها ) .**

أي : وجوباً إن لم يكن معه أحد يصف معه .

### فصل

**( يصح اقتداء المأموم بالإمام في المسجد ، وإن لم يره وبعده من وراءه إذا سمع التكبير ) .**

هذا في حكم اقتداء المأموم بالإمام إذا كان المأموم داخل المسجد :

إذا اقتدى المأموم بالإمام وهو في المسجد صح الاقتداء به ولو كان بينهما حائل .

كان صلى الإمام في المصاييح وصلى المأموم في ساحة المسجد أو في سطح المسجد ، لكن إذا كانت الصفوف متصلة فالصلاة صحيحة ولا كراهة في ذلك ، وإذا كانت الصفوف غير متصلة فالصلاة صحيحة مع الكراهة لأنه خالف السنة ، لأن السنة هو إتمام الصف الأول فالأول مع التراص .

كما روى جابر بن سمرة . عن رسول الله ﷺ أنه قال ( ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها ، فقلنا يا رسول الله ، وكيف تصف الملائكة عند ربها ، قال : يتمون الصفوف الأول ويتراصون في الصف ) رواه مسلم .

وعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ (أتموا الصف المقدم ثم الذي يليه، فما كان من نقص فليكن في الصف المؤخر). رواه أبو داود

**( وهكذا خارجه إن رأى الإمام أو المأمومين ) .**

أي : ويصح اقتداء المأموم بالإمام إذا كان خارج المسجد بشرط أن يرى الإمام أو المأمومين .

وهذه المسألة وهي اقتداء المأموم بالإمام إذا كان المأموم خارج المسجد : لها حالتان :

**الأولى:** إذا كانت الصفوف متصلة خارج المسجد مع داخله فلا خلاف بين أهل العلم في صحة صلاة من كان خارج المسجد.

**قال ابن تيمية :** وأما صلاة المأموم خلف الإمام خارج المسجد أو في المسجد وبينهما حائل ، فإن كانت الصفوف متصلة جاز باتفاق الأئمة .

**الثانية:** إذا كانت الصفوف غير متصلة ، فقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :

**القول الأول :** أنه يشترط أن يرى الإمام أو بعض المأمومين ولو في بعض الصلاة وأمكن الاقتداء ولا يمنع الفاصل من طريق أو نحر .

**القول الثاني :** أنه يكفي سماع صوت الإمام أو من وراءه أو رؤية الإمام أو من وراءه ولا يمنع ذلك الفاصل من طريق أو نحر .

وبه قال مالك ، واختار هذا القول ابن قدامة ، والسعدي .

وعملوا ذلك بتعليين :

**التعليل الأول :** أن المأموم إن أمكنه الاقتداء بالإمام فيصح اقتداؤه به من غير مشاهدة كالأعمى .

**التعليل الثاني :** أن المشاهدة تراد للعلم بحال الإمام ، والعلم يحصل بسماع التكبير فجري الرؤية .

**قال السعدي :** الصحيح أن المأموم إذا أمكنه الاقتداء بإمامه بالرؤية أو سماع الصوت أنه يصح اقتداؤه به ، سواء كان في المسجد أو خارج المسجد ، وسواء حال بينهما نحر أو طريق أم لا ، لأنه لا دليل على المنع ولا على التفريق ، وإن قدرنا أن الطريق لا تصح فيه الصلاة فلا يضر حيلولته بينه وبين إمامه إذا كان الموضع الذي يصلي الإمام لا مانع منه ، والذي يصلي فيه المأموم كذلك .

**القول الثالث :** أنه يشترط أن يرى الإمام أو من وراءه في بعضها وأمكن الاقتداء ولا يكون هناك فاصل من نحر .

وهذا القول هو المشهور عند الحنابلة .

واستدلوا بحديث عائشة قالت (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فِي حُجْرَتِهِ ، وَجِدَارُ الْحُجْرَةِ قَصِيرٌ ، فَرَأَى النَّاسَ شَخْصَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ أَنَّاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ ، فَأَصْبَحُوا فَتَحَدَّثُوا بِذَلِكَ ، فَقَامَ لَيْلَةَ الثَّانِيَةِ ، فَقَامَ مَعَهُ أَنَّاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ ، صَنَعُوا ذَلِكَ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً ، حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَخْرُجْ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ ذَكَرَ ذَلِكَ النَّاسُ فَقَالَ « إِنِّي حَشِيتُ أَنْ تُكْتَبَ عَلَيْكُمْ صَلَاةُ اللَّيْلِ ) متفق عليه .

**وجه الاستدلال :** أن بعض الصحابة كانوا في المسجد فاقتدوا بالرسول ﷺ وهم لا يرونه إلا في حال القيام ، فدل على أنه لا يشترط أن يرى الإمام في جميع الصلاة بل يكفي في بعضها .

وعملوا : بأن الطريق والنهر ليسا محلاً للصلاة فأشبه ما يمنع الاتصال . ( أحكام الإمامة والائتمام ) .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في الشرح الممتع :

قوله - أي صاحب الزاد - ( وكذا خارجه إن رأى الإمام أو المأمومين ) أي: وكذا يصح اقتداء المأموم بالإمام إذا كان خارج المسجد بشرط أن يرى الإمام أو المأمومين .

وظاهر كلام المؤلف رحمه الله: أنه لا يشترط اتصال الصفوف، فلو فرض أن شخصاً جازاً للمسجد، ويرى الإمام أو المأمومين من شُبَّاهُ، وصَلَّى في بيته، ومعه أحدٌ يزِيلُ قِدْرِيَّتَهُ فإنه يَصِحُّ اقتدائه بهذا الإمام؛ لأنه يسمع التكبيرَ ويرى الإمام أو المأمومين. وظاهر كلام المؤلف: أنه لا بُدَّ أن يرى الإمام أو المأمومين في جميع الصَّلَاة؛ لئلا يفوته الاقتداءُ ، والمذهب يكفي أن يراهم ولو في بعض الصَّلَاة .

● إذاً ، إذا كان خارج المسجد فيُشترطُ لذلك شرطان:

**الشرط الأول:** سماع التكبير.

**الشرط الثاني:** رؤية الإمام أو المأمومين، إما في كُلِّ الصَّلَاةِ على ظاهر كلام المؤلف، أو في بعض الصَّلَاةِ على المذهب.

وظاهر كلامه : أنه لا يشترط اتصال الصفوف فيما إذا كان المأموم خارج المسجد وهو المذهب.

**والقول الثاني :** وهو الذي مشى عليه صاحب «المفتح»: أنه لا بُدَّ من اتصال الصفوف، وأنه لا يَصِحُّ اقتداء مَنْ كان خارج المسجد إلا إذا كانت الصفوف متصلة؛ لأنَّ الواجب في الجماعة أن تكون مجتمعة في الأفعال . وهي متابعة المأموم للإمام والمكان . وإلا قلنا: يَصِحُّ أن يكون إمامٌ ومأمومٌ واحد في المسجد، ومأمومان في حجرة بينهما وبين المسجد مسافة، ومأمومان آخران في حجرة بينه وبين المسجد مسافة، ومأمومان آخران بينهما وبين المسجد مسافة في حجرة ثالثة، ولا شكَّ أنَّ هذا توزيعٌ للجماعة، ولا سِيَّما على قول مَنْ يقول: إنَّه يجب أن تُصَلَّى الجماعة في المساجد.

**فالتصواب في هذه المسألة :** أنه لا بُدَّ في اقتداء مَنْ كان خارج المسجد من اتصال الصفوف، فإن لم تكن متصلة فإنَّ الصَّلَاةَ لا تَصِحُّ.

مثال ذلك: يوجد حول الحرم عمارات، فيها شقق يُصَلِّي فيها الناسُ، وهم يَرون الإمام أو المأمومين، إما في الصَّلَاةِ كُلِّهَا؛ أو في بعضها، فعلى كلام المؤلف تكون الصَّلَاةُ صحيحةً ، ونقول لهم: إذا سمعتم الإقامة فلكم أن تبقوا في مكانكم وتصلُّوا مع الإمام ولا تأتوا إلى المسجد الحرام.

وعلى القول الثاني: لا تَصِحُّ الصَّلَاةُ؛ لأنَّ الصفوفَ غيرَ متصلةٍ. وهذا القول هو الصَّحِيحُ، وبه يندفع ما أفتى به بعضُ المعاصرين من أنه يجوز الاقتداء بالإمام خلف المذابح .

**( وتصح صلاة الإمام طالٍ منهم ويكره إذا كان لاهياً أو أعمى ) .**

أي : تصح صلاة يكون فيها الإمام أعلى من المأمومين ، ويكره أن يكون علوه أكثر من ذراع .

لحديث حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ : ( إذا أم الرجل القوم فلا يقومون في مكان أرفع من مقامهم ) رواه أبو داود .

وهذه بعض العلماء : إلى أنه يكره علو الإمام على المأمومين إلا الحاجة .

وبه قال الشافعي .

لحديث حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ : ( إذا أم الرجل القوم فلا يقوم في مكان أرفع من مقامهم ) رواه أبو داود .

ويجوز للتعليم .

لحديث سهل بن سعد الساعدي قال ( رأيت رسول الله ﷺ قام فكبر وكبر الناس وراءه، وهو على المنبر . ثم رفع فنزل القهقري، حتى سجد في أصل المنبر، ثم عاد حتى فرغ من آخر صلاته . ثم أقبل على الناس، فقال: أيها الناس، إنما صنعت هذا لتأتموا بي، ولتعلموا صلاتي -وفي لفظ- صلى عليها . ثم كبر عليها . ثم رجع وهو عليها، فنزل القهقري) متفق عليه .

**وذهب بعضهم : إلى أنه يكره مطلقاً .**

واستدلوا بحديث حذيفة السابق .

وعملوا ذلك بأن المأموم يحتاج أن يقتدي بإمامه، فينظر ركوعه وسجوده، فإذا كان أعلى منه احتاج أن يرفع بصره إليه ليشاهده، وذلك منهي عنه في الصلاة .

**قال ابن قدامة :** المشهور في المذهب أنه يكره أن يكون الإمام أعلى من المأمومين ، سواء أراد تعليمهم الصلاة أو لم يرد ، وهو قول مالك ، والأوزاعي ، وأصحاب الرأي .

وروي عن أحمد ما يدل على أنه لا يكره ؛ فإن علي بن المديني قال : سألني أحمد عن حديث سهل بن سعد ، وقال : إنما أردت أن النبي ﷺ كان أعلى من الناس .

فلا بأس أن يكون الإمام أعلى من الناس بهذا الحديث .

وقال الشافعي : أختار للإمام الذي يعلم من خلفه أن يصلي على الشيء المرتفع ، فيراه من خلفه ، فيقتدون به .

لما روى سهل بن سعد ، قال ( لقد رأيت رسول الله ﷺ قام عليه -يعني المنبر- فكبر، وكبر الناس وراءه، ثم رجع وهو على المنبر، ثم رفع فنزل القهقري حتى سجد في أصل المنبر، ثم عاد حتى فرغ من آخر صلاته، ثم أقبل على الناس فقال: أيها الناس، إنما فعلت هذا لتأتموا بي، ولتعلموا صلاتي) متفق عليه .

ولما ذكر حديث ( إذا أم الرجل القوم ، فلا يقوم في مكان أرفع من مقامهم ) .

وعن ابن مسعود، أن رجلاً تقدم يؤم بقوم على مكان، فقام على دكان، فتهاهأ ابن مسعود، وقال للإمام: استو مع أصحابك .

ولأنه يحتاج أن يقتدي بإمامه ، فينظر ركوعه وسجوده ، فإذا كان أعلى منه احتاج أن يرفع بصره إليه ليشاهده ، وذلك منهي عنه في الصلاة .

فأما حديث سهل ، فالظاهر أن النبي ﷺ كان على الدرجة السفلى ، لئلا يحتاج إلى عمل كبير في الصعود والنزول ، فيكون ارتفاعاً يسيراً ، فلا بأس به ، جمعاً بين الأخبار ، ويختص ذلك بالنبي ﷺ ؛ لأنه فعل شيئاً ونهى عنه ، فيكون فعله له ونهي غيره ، ولذلك لا يستحب مثله لغير النبي ﷺ .

ولأن النبي لم يأم الصلاة على المنبر ، فإن سجوده وجلوسه إنما كان على الأرض ، بخلاف ما اختلفنا فيه . ( المغني ) .

**( وتطرحه من موضع الاحتياط إلا من حاجته ) .**

أي : ويكره تطوع الإمام في الموضع الذي صلى فيه المكتوبة .

وهذا قول الحنفية ، والحنابلة .

أ- لما روي عن النبي ﷺ ( لا يصل الإمام في مقامه الذي صلى فيه المكتوبة، حتى يتنحى عنه ) ولكنه ضعيف لانقطاعه .

**ووجه الدلالة :** هذا الحديث نص في المسألة بأن الإمام لا يتنفل في مكانه .

ب- ولأن في تحويله من مكانه إعلالاً لمن أتى المسجد أنه صلى فلا ينتظره ، ويطلب جماعة أخرى .

ج- ولأنه إذا تنفل مكانه ظن الداخل أنه في الفرض .

د- ربما إذا تطَوَّعَ في موضع المكتوبة يَظُنُّ مَنْ شَاهَدَهُ أَنَّهُ تَدَكَّرَ نَقْصًا فِي صَلَاتِهِ؛ فَيَلْبِسُ عَلَى الْمَأْمُومِينَ. فلهذا يُقَالُ لَهُ: لَا تَتَطَوَّعَ فِي مَوْضِعِ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَا سَيِّمًا إِذَا بَاشَرَ الْفَرِيضَةَ، بِمَعْنَى أَنَّهُ تَطَوَّعَ عَقِبَ الْفَرِيضَةِ فَوْرًا .

وقوله ( إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ ) مثال الحاجة هنا: أَنْ يَرِيدَ الْإِمَامُ أَنْ يَتَطَوَّعَ لَكِنْ وَجَدَ الصُّفُوفَ كُلَّهَا تَامَّةً لَيْسَ فِيهَا مَكَانٌ وَلَا يَتَيَسَّرُ أَنْ يَصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي مَكَانٍ آخَرَ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَحْتَاجًا إِلَى أَنْ يَتَطَوَّعَ فِي مَوْضِعِ الْمَكْتُوبَةِ.

﴿ وَإِذَا تَلَّعَ قُضُوهُ بِعَدِّ الصَّلَاةِ مُسْتَقْبِلَ التَّحِيَّاتِ ﴾

أي: يُكْرَهُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُطِيلَ قَعُودَهُ بَعْدَ السَّلَامِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، بَلْ يَخْفَفُ، وَيَجْلِسَ بِقُدْرٍ مَا يَقُولُ: «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ . ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمَنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ) ثُمَّ يَنْصَرِفُ: هَذِهِ هِيَ السُّنَّةُ .

عن عائشة قالت ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَلَّمَ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا مَقْدَارَ مَا يَقُولُ : اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ثَلَاثًا ، اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمَنْكَ السَّلَامُ تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

﴿ هَإِنِ كَانَ ثَمَّ نِسَاءٌ لَبِثَ قَلِيلًا لِيَنْصَرِفْنَ ﴾ .

أي : فَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ نِسَاءٌ لَبِثَ قَلِيلًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ لِكَيْ يَنْصَرِفْنَ قَبْلَ الرِّجَالِ .

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ وَيَمْكُثُ هُوَ فِي مَقَامِهِ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ ) قَالَ نَرَى، وَاللَّهِ أَغْلَمُ، أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِكَيْ يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُنَّ أَخَذَ مِنَ الرِّجَالِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

فائدة : قَوْلُهَا ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ ... ) وَفِي لَفْظِ ( كَانَ يُسَلِّمُ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ فَيَدْخُلْنَ بُيُوتَهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْصَرِفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ) .

فيه دليل على أنه إذا سلم الإمام جاز للمأموم الانصراف سواء التفت الإمام إلى المأمومين أو بقي مكانه ، أو قام من موضعه ، والأولى للمأموم أن يبقى حتى يلتفت الإمام ويستقبل المأمومين ، لاحتمال أن يكون الإمام جالساً ليسجد سجدي السهو بعد التسليم من الصلاة ، والأفضل من هذا : أن يكون قيامه بعد قيام الإمام .

ويدل على جواز الانصراف بمجرد السلام :

حديث أُمِّ سَلَمَةَ السَّابِقِ . قَالَتْ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ وَيَمْكُثُ هُوَ فِي مَقَامِهِ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ ... ) .

وأما ما رواه مسلم عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ : ( أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنِّي إِمَامُكُمْ ، فَلَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ ، وَلَا بِالسُّجُودِ ، وَلَا بِالْقِيَامِ ، وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ أَمَامِي وَمِنْ خَلْفِي).

فالمراد بالانصراف هنا : السلام .

قال النووي رحمه الله : " قَوْلُهُ ﷺ ( لَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ ، وَلَا بِالْقِيَامِ ، وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ ) فِيهِ تَحْرِيمُ هَذِهِ الْأُمُورِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا ، وَالْمُرَادُ بِالْإِنْصِرَافِ : السَّلَامُ " انتهى.

وقال الإمام الشافعي رحمه الله في "الأم" (١٥١/١) : " وللمأموم أن ينصرف إذا قضى الإمام السلام قبل قيام الإمام ، وأن يؤخر ذلك حتى ينصرف بعد انصراف الإمام ، أو معه أحب إلي له " انتهى .

وقال ابن قدامة : ويستحب للمأمومين أن لا يثبوا قبل الإمام ، لئلا يذكر سهواً فيسجد .

﴿ وَيَكْرَهُ وَتَرْكُهُمْ بَيْنَ السُّوَارِي إِذَا تَلَمَّنَ الصُّفُوفَ ﴾ .

أي : يَكْرَهُ وَقُوفَ الْمَأْمُومِينَ بَيْنَ السُّوَارِي (وهي الأعمدة) إِذَا كَانَ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى قَطْعِ الصُّفُوفِ .

وقد ورد النهي عن الصف بين سواري المسجد (وهي الأعمدة) ؛ لِأَنَّهَا تَقْطَعُ الصُّفُوفَ.

أ-فقد روى ابن ماجة عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : ( كُنَّا نُنْهَى أَنْ نَصْفَ بَيْنَ السُّوَارِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنُطْرِدُ عَنْهَا طَرْدًا ) .

ب- وروى الترمذي عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ : صَلَّيْنَا خَلْفَ أَمِيرٍ مِنَ الْأَمْزَاءِ ، فَاضْطَرَرْنَا النَّاسُ فَصَلَّيْنَا بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ ، فَلَمَّا صَلَّيْنَا

قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : ( كُنَّا نَتَّقِي هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ) .

قال ابن قدامة : ولا يكره للإمام أن يقف بين السواري، ويكره للمأمومين؛ لأنها تقطع صفوفهم .

وقال ابن مفلح : وَيُكْرَهُ لِلْمَأْمُومِ الْوُقُوفُ بَيْنَ السَّوَارِي ، قَالَ أَحْمَدُ : لِأَنَّهَا تَقْطَعُ الصَّفَّ .

إلا إذا كانت هناك حاجة للصف بين السواري ، لكثرة المصلين ، وضيق المسجد ، فلا كراهة حينئذ.

قال علماء اللجنة الدائمة للإفتاء:

" يكره الوقوف بين السواري إذا قطع الصفوف ، إلا في حالة ضيق المسجد وكثرة المصلين " انتهى.

وقال الشيخ ابن عثيمين : الصف بين السواري جائز إذا ضاق المسجد ، حكاه بعض العلماء إجماعاً ، وأما عند السعة ففيه خلاف ،

والصحيح : أنه منهي عنه ؛ لأنه يؤدي إلى انقطاع الصف ، لا سيما مع عرض السارية " انتهى.

• والعلة من النهي :

قيل : لأنها تقطع الصفوف .

وقيل : لأنها موضع النعال .

وقال القرطبي : روي في سبب كراهة ذلك أنه مصلى الجن المؤمنين .

والأول أولى .

• قوله ( ويكره وقوفهم ... ) أما الإمام والمنفرد فيجوز .

ودليل ذلك حديث ابن عمر أنه سأل بلالاً ﷺ أين صلى النبي ﷺ في الكعبة فقال (بين العمودين المقدمين) أي: بين ساريتين.

قال الشوكاني : وقد ثبت أن النبي ﷺ صلى في الكعبة بين ساريتين .

وقال البهوتي : ولا يكره للإمام أن يقف بين السواري لأنه ليس ثم صف يُقطع .

• اتَّفَقَ الْمُفْقَّهَاءُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَقْطَعْ الْأُسْطُوَانَةُ الصَّفَّ ، فَلَا كِرَاهَةَ لِغَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ .

قال البيهقي : فإن كان منفرداً أو لم يجاوزوا ما بين الساريتين لم يكره -إن شاء الله تعالى لما روي في الحديث الثابت عن ابن عمر قال

سألت بلالاً أين صلى رسول الله ﷺ يعني في الكعبة فقال بين العمودين المقدمين .

وقال ابن قدامة : فإن كان الصف صغيراً قدر ما بين الساريتين لم يكره لأنه لا ينقطع بها .

وجاء في شرح طرح التثريب: " فَأَمَّا مَنْ صَلَّى بَيْنَهُمَا مُنْفَرِداً أَوْ فِي جَمَاعَةٍ وَكَانَ الْإِمَامُ هُوَ الْوَاقِفُ بَيْنَهُمَا أَوْ الْمَأْمُومِينَ وَلَمْ يَكْثُرُوا بِحَيْثُ تَحُولُ الْأُسْطُوَانَةُ بَيْنَهُمْ فَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا كَرِهَهُ " اهـ

وقال البهوتي في "الروض" : " فإن كان الصف صغيراً قدر ما بين الساريتين فلا بأس .

قال الإمام الألباني -رحمه الله-: " لو كان هناك جماعة محدود عددهم ووقفوا بين الساريتين بحيث أنه لا يغلب على الظن أن الصف

سيتصل إلى ما بعد الساريتين ميمناً ويساراً فلا مانع، لأنَّ العلة واضحة وهي أن لا يتعرَّض الصف للتقطع .

### فصل

هذا الفصل خاص بالأعذار التي تسقط الجمعة والجماعة .

( وَيُحْذَرُ بِتَرْكِ جَمَاعَةٍ وَجَمَاعَةٍ مَرِيضٌ ) .

أي : أن من كان مريضاً فإنه يجوز له التخلف عن صلاة الجماعة في المسجد .

قال في الإنصاف : بلا نزاع .

وقال ابن المنذر : لا أعلم خلافاً بين أهل العلم أن للمريض أن يتخلف عن الجماعات من أجل المرض .

أ-لقول الله تعالى ( فأتقوا الله ما استطعتم ) .

ب-ولقوله تعالى ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) .

ج-ولقوله تعالى ( لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ ) .  
د-ولقول النبي ﷺ ( إذا أمرتكم بأمرٍ فأتوا منه ما استطعتم ) متفق عليه .  
هـ- وأنَّ النبي ﷺ ( لما مَرِضَ تَخَلَّفَ عن الجماعة ) مع أن بيته كان إلى جَنْبِ المسجد .  
و- وقول ابن مسعود ( لقد رأيتُنا وما يتخلفُ عن الصَّلَاةِ إلا منافقٌ قد عَلِمَ نفاقُهُ أو مريضٌ ) رواه مسلم .  
ز- وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( مَنْ سَمِعَ الْبَدَاءَ فَلَمْ يَمْتَنِعْهُ مِنْ اتِّبَاعِهِ عُذْرٌ . قَالُوا : وَمَا الْعُذْرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ . ثُمَّ تَقَبَّلَ مِنْهُ الصَّلَاةَ الَّتِي صَلَّى ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .  
المقصود بالمرض الذي يشق معه الحضور، بخلاف المرض الخفيف كصداع في الرأس يسير ونحوه .  
وكذا لو خاف زيادته ، أو تأخر البرء .  
**( وَمَنْ أَحْبَبَ أَحَدَ الْأَخْبَثَيْنِ ) .**  
أي : ومن الأعداء من يدافع البول أو الغائط أو أحدهما .  
لأن ذلك يمنعه من إكمال الصلاة وخشوعها .  
قال ابن قدامة : إِذَا كَانَ خَافِقًا كَرِهَتْ لَهُ الصَّلَاةُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ ، سَوَاءٌ خَافَ قَوَاتِ الْجَمَاعَةِ أَوْ لَمْ يَخَفْ .  
عن عائشة . قالت . قال رسول الله ﷺ ( لا صلاة بحضرة طعام ، وهو يدافعه الأخبثان ) رواه مسلم .  
**( وَمَنْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ ) .**  
أي : ومن الأعداء حضور طعام يشتهيهِ .  
لحديث عائشة السابق .  
وقد تقدمت المسألة وما يتعلق بها .  
**( وَخَائِفٌ مِنْ ضَيَاقِ مَالِهِ ) .**  
أي : ومن الأعداء التي تسقط الجماعة ، أن يكون خائفاً على ماله من لصٍّ أن يسرقه .  
**( أَوْ ضَرَرٍ فِيهِ )**  
أي : كمن له ضالة أو أبق قد دُلَّ عليه بمكان ، وخاف إن لم يَمْضِ إليه سريعاً أن ينتقل إلى غيره .  
**( أَوْ ضَرَرٍ فِيهِ ) .**  
كإنسان وضع الخبز بالنور ، فأقيمت الصلاة ، فإن ذهب يصلي احترق الخبز ، فله أن يدع صلاة الجماعة .  
**( أَوْ مَوْتٍ قَرِيبٍ )**  
كأن يخاف موت قريبه في غيبته عنه .  
**( أَوْ هَلَكٍ نَفْسِهِ مِنْ ضَرَرٍ ) .**  
أي : خاف على نفسه من سُبُعٍ ككلب عقور ونحوه ، أو من سلطان يأخذه ظلماً .  
قال ابن قدامة : وَيُعَذَّرُ فِي تَرْكِهِمَا الْخَائِفُ .  
لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( الْعُذْرُ خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ ) .  
وَالْخَوْفُ ، ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ؛ خَوْفٌ عَلَى النَّفْسِ ، وَخَوْفٌ عَلَى الْمَالِ ، وَخَوْفٌ عَلَى الْأَهْلِ .  
فَالْأَوَّلُ ، أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ سُلْطَانًا ، بِأَخْذِهِ أَوْ عَدُوًّا ، أَوْ لَصًّا ، أَوْ سُبُعًا ، أَوْ دَابَّةً ، أَوْ سَيْلًا ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، مِمَّا يُؤْذِيهِ فِي نَفْسِهِ ، وَفِي مَعْنَى ذَلِكَ .  
**( أَوْ مَلَاذِمَةٍ هَرِيمٍ وَكَهَشِيَةٍ مَعَهُ ) .**

كَأَن يَكُونَ لَهُ غَرِيمٌ يَطَالِبُهُ وَيُلَازِمُهُ ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَالٌ .

**قال ابن قدامة :** أَنَّ يَخَافَ غَرِيمًا لَهُ يُلَازِمُهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ يُؤْفِيهِ ، فَإِنْ حَبَسَهُ بِدَيْنٍ هُوَ مُعْسِرٌ بِهِ طُلُمَ لَهُ ، فَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى آدَاءِ الدَّيْنِ لَمْ يَكُنْ عُذْرًا لَهُ ، لِأَنَّهُ يَجِبُ إِيْقَاؤُهُ .

**( أَوْ مِنْ شَوَاتٍ وَرَفَقَةٍ ) .**

وهذا عُذْرٌ لوجهين :

**الوجه الأول :** أنه يفوت مقصده من الرفقة إذا انتظر الصَّلَاةَ مع الجماعة أو الجمعة .

**الوجه الثاني :** أنه ينشغل قلبه كثيراً ، إذا سَمِعَ رَفَقَتَهُ يَتَهَيَّأُونَ لِلسير وهو يُصَلِّي فإنه يَتَلَقَّى كثيراً ، فإذا خَفَتِ فَوَاتِ الرُّفْقَةُ فَإِنَّكَ مَعذُورٌ بِتَرْكِ الْجُمُوعَةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ السَّفَرُ سَفَرًا طَاعَةً أَوْ سَفَرًا مَبَاحًا ، وَسَفَرُ الطَّاعَةِ كَالسَّفَرِ لِعُمْرَةٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ طَلَبِ عِلْمٍ ، وَالْمَبَاحِ كَالسَّفَرِ لِلتَّجَارَةِ وَنَحْوِهَا . ( الشرح الممتع ) .

**( أَوْ هَلَبَجَةٍ فُحَاسَةٍ ) .**

أي : ومن الأعذار في ترك الجماعة غلبة النوم .

أ- عن جابر بن عبد الله ، أَنَّ مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رضي الله عنه ، كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيُصَلِّي بِهِمُ الصَّلَاةَ ، فَقَرَأَ بِهِمُ الْبَقْرَةَ ، قَالَ : فَتَجُوزُ رَجُلٌ فَصَلَّى صَلَاةً خَفِيفَةً ، فَبَلَغَ ذَلِكَ مَعَاذًا ، فَقَالَ : إِنَّهُ مُنَافِقٌ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلُ ، فَأَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا قَوْمٌ نَعْمَلُ بِأَيْدِينَا ، وَنُسْقِي بِنَوَاضِحِنَا ، وَإِنَّ مَعَاذًا صَلَّى بِنَا الْبَارِحَةَ ، فَقَرَأَ الْبَقْرَةَ ، فَتَجُوزُ ، فَرَعِمَ أَيْ مُنَافِقٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم : يَا مَعَاذُ ، أَفَتَأَنَّ أَنْتَ - ثَلَاثًا ! اقْرَأْ : وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا وَسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ، وَنَحْوَهَا ( متفق عليه ) .

ب- **وَجْهٌ الدَّلَالَةُ :** أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَذَرَ الرَّجُلَ الَّذِي قَطَعَ صَلَاتَهُ مَعَ مَعَاذٍ ، وَلَمْ يُنَكِّرْ عَلَيْهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعَاذًا كَانَ يُطِيلُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ ، وَهَمٌ فِي حَاجَةٍ إِلَى النَّوْمِ وَالرَّاحَةِ لِلْعَمَلِ صَبَاحًا .

ت- ب- عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ( إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَرْقُدْ ، حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ ، لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيُسَبِّحُ نَفْسَهُ ) رواه مسلم .

ث- ج- أنه إن انتظر صلاة الجماعة وقد غلبه النعاس والنوم ، فَقَدْ يُبَاغِيهِ النَّوْمُ ، فَتَفُوتُهُ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ ، وَالصَّلَاةُ فِي وَقْتِهَا .

**( أَوْ الْهَوَى بِمَحَلِّي أَوْ وَهَلٍ ) .**

كَأَن يَكُونَ الْمَطَرُ كَثِيرًا يَتَأَذَى مِنْهُ .

والوحد : الطين الرقيق .

**قال ابن قدامة :** وَيُعَذَّرُ فِي تَرْكِهِمَا بِالْمَطَرِ الَّذِي يَبُلُّ الْبَيْتَابَ ، وَالْوَحْلَ الَّذِي يَتَأَذَى بِهِ فِي نَفْسِهِ وَبَيْتَابِهِ

أ- عن نَافِعٍ قَالَ ( أَذَّنَ ابْنُ عُمرَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ بِضَجْنَانٍ ثُمَّ قَالَ صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ فَأَخْبَرَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَأْمُرُ مُؤَدِّنًا يُؤَدِّنُ ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثَرِهِ أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ فِي اللَّيْلِ الْبَارِدَةِ ، أَوْ الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ ) رواه البخاري .

ب- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ( أَنَّهُ قَالَ لِمُؤَدِّنِهِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ إِذَا قُلْتَ أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَلَا تَقُلْ حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ قُلْ صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ - قَالَ - فَكَأَنَّ النَّاسَ اسْتَنْكَرُوا ذَلِكَ فَقَالَ أَتَعْجَبُونَ مِنْ ذَا قَدْ فَعَلَ ذَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي إِنَّ الْجُمُوعَةَ عَزْمَةٌ وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ فَنَمَسْتُمْ فِي الطَّيْنِ وَالْدَّخَنِ ) رواه البخاري .

ج- عن عُبَيْدَانَ بْنِ مَالِكٍ ( أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَنْكَرْتُ بَصَرِي وَأَنَا أَصَلِّي لِقَوْمِي فَإِذَا كَانَتِ الْأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأُصَلِّي بِهِمْ وَوَدِدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ تَأْتِينِي فَنُصَلِّي فِي بَيْتِي فَأُخَذَهُ مُصَلِّي ، قَالَ : فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ) متفق عليه .

قوله ( فإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي بيني وبينهم ، لم أستطع أن آتي مسجدهم لأصلي لهم ) فيه أَنَّ الْمَطَرَ عُذْرٌ فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الْجَمَاعَةِ .

### ﴿ وَرِيحٌ بَارِدَةٌ شَدِيدَةٌ لَيْلَتَهُ مَطْلَمَةٍ ﴾ .

أي : ومن الأعداء في ترك الجماعة : وجود الريح ، ويشترط فيها :  
أن تكون باردة : لأن الريح الساخنة ليس فيها أذى ولا مشقة .  
وأن تكون شديدة : لأن الريح الخفيفة لا مشقة فيها ولا أذى .  
وأن تكون في ليلة مظلمة : وهذا الشرط ليس عليه دليل .

عَنْ نَافِعٍ ( أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَدَّنَ بِالصَّلَاةِ فِي لَيْلَةٍ ذَاتِ بَرْدٍ وَرِيحٍ فَقَالَ أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ . ثُمَّ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ الْمُؤَدِّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ ذَاتَ مَطَرٍ يَقُولُ : أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ ) رواه البخاري .  
وعن ابنِ عمرَ قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنَادِي مُنَادِيَهُ فِي اللَّيْلَةِ الْمَطِيرَةِ أَوْ اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ ) رواه ابن ماجه .  
قال ابن قدامة : وَيُعَدُّ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ بِالرَّيْحِ الشَّدِيدَةِ فِي اللَّيْلَةِ الْمُظْلِمَةِ الْبَارِدَةِ .

### ﴿ وَيَكْرَهُ حَضْرُ السَّجْدِ لِمَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا ﴾ .

أ- ابنِ عمرَ ، رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ - : ( مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يَعْنِي الثُّومَ - فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا ) متفق عليه .

ب- وعن جابر بن عبد الله ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُّومَ - فَلَا يَغْشَا فِي مَسَاجِدِنَا . قُلْتُ : مَا يَعْنِي بِهِ؟ قَالَ : مَا أَرَاهُ يَعْنِي إِلَّا نَيْفَهُ ) متفق عليه .

ج- وعنه . أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( مَنْ أَكَلَ ثُومًا ، أَوْ بَصَلًا فَلْيُعْزِلْنَا ، أَوْ قَالَ - فَلْيُعْزِلْ مَسْجِدَنَا وَلْيُعْزِلْ فِي بَيْتِهِ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّى يَقْدِرُ فِيهِ حَضْرَاتٌ مِنْ يَقُولُ فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا فَسَأَلَ فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنْ الْبُقُولِ فَقَالَ قَرَّبُوها إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا قَالَ كُلُّنَا فَرَّيْنَا أَنَا جِي مِنْ لَا تُنَاجِي ) .

د- وعن أنس . أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الثُّومِ ( مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبْنَا ، أَوْ لَا يُصَلِّيَنَّ مَعَنَا ) رواه البخاري .

هـ- وعن أبي هريرة قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا وَلَا يُؤَدِّنَا بِرِيحِ الثُّومِ ) رواه مسلم .

و- وعن جابر قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْبَصَلِ وَالْكُرْثِ . فَعَلَبْتُنَا الْحَاجَةُ فَأَكَلْنَا مِنْهَا فَقَالَ : مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْمُتَنَبِّئَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَأْذِي مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ الْإِنْسُ ) رواه مسلم .

ز- وعن عمرَ بنِ الخطابِ ﷺ قَالَ : ( إِنَّكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ تَأْكُلُونَ شَجَرَتَيْنِ لَا أَرَاهُمَا إِلَّا خَبِيثَتَيْنِ : هَذَا الْبَصَلُ وَالثُّومُ ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْبَقِيعِ ، فَمَنْ أَكَلَهُمَا فَلْيَمِئْتُهُمَا طَبْحًا ) . رواه مسلم

● ففي هذه الأحاديث النهي عن إتيان المسجد لمن أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً .

● وهل هذا النهي للتحريم أو للكره ؟

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن هذا النهي للكره التنزيهية صوناً للمسجد عما يستقذر ودرءاً لإيذاء المصلين وكذلك الملائكة، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم .

وذهب بعض أهل العلم إلى أن النهي للتحريم .

وهذا هو القول الراجح .

وبدل عليه ما راه مسلم في صحيحه أن عمر بن الخطاب ﷺ قال ( لقد رأيت النبي ﷺ إذا وجد ريحها من الرجل في المسجد أمر به فأخرج إلى البقيع ) .

هذا فضلاً عن ظاهر نهي ﷺ إذ الأصل فيه المنع والتحريم ، ومن أفق بذلك من المعاصرين الشيخ ابن باز رحمه الله .

وعلى ذلك فلا يجوز لمن أكلهما أو أحدهما أو ما شابههما مما له رائحة مؤذية وكرهية أن يدخل المساجد .

قال الشيخ ابن باز : من يأكل الثوم أو البصل أو الكراث لا يجوز له الذهاب إلى المسجد؛ لأنه يؤذي الناس بذلك والنبي ﷺ نهي عن



ذلك، وقال ﷺ (من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا وليعتزل مسجدنا، وليقعد في بيته)، وثبت أنه ﷺ أمر بإخراج من تعاطى هذه الأمور عن المسجد، وقال (إن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم) ، فلا يجوز للمسلم أن يتعاطى الكراث أو الثوم أو البصل أن يصلي مع المسلمين لأنه يؤذيهم بذلك .

- ذهب بعض العلماء إلى أن النهي خاص بمسجد رسول الله ﷺ، لقوله ﷺ (مسجدنا) لكن الصحيح أنه عام في كل مسجد . ويؤيده رواية أحمد ( فلا يقرن المساجد ) .

**قال النووي :** قوله ( مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ يَغْنِي الثُّومُ فَلَا يَقْرَنَنَّ الْمَسَاجِدَ ) هَذَا تَصْرِيحٌ يَنْهَى مَنْ أَكَلَ الثُّومَ وَنَحْوَهُ عَنْ دُخُولِ كُلِّ مَسْجِدٍ ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً إِلَّا مَا حَكَاهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ : أَنَّ النَّهْيَ خَاصٌّ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي بَعْضِ رَوَايَاتٍ مُثْلِهِمْ : ( فَلَا يَقْرَنَنَّ مَسْجِدَنَا ) وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ : ( فَلَا يَقْرَنَنَّ الْمَسَاجِدَ ) .

وقال ابن دقيق العيد : قوله (مسجدنا) تعلق به بعضهم في أن هذا النهي مخصوص بمسجد الرسول، وربما يتأكد ذلك بأنه كان مهبط الملك بالوحي والصحيح المشهور خلاف ذلك، وأنه عام لما جاء في بعض الروايات مساجدنا ويكون مسجدنا للجنس أو لضرب المثال، فإن هذا النهي معلل: إما بتأذي الأدميين أو بتأذي الملائكة الحاضرين، وذلك يوجد في المساجد كلها.

- قوله لبعض أصحابه (كل فإني أناجي من لا تناجي) المراد الملائكة . وقد جاء عند ابن خزيمة وابن حبان أن النبي ﷺ قال (أستحي من ملائكة الله وليس بمحرم) . وفي رواية (فإني لست كأحد منكم ، إني أخاف أن أؤذي صاحبي) .

• أن العلة في النهي عن إتيان المسجد لمن أكل من هذه الأشياء ، الرائحة الكريهة التي تصدر عنها ، فإن فيها إيذاء للمصلين والملائكة تتأذى مما يتأذى منه المصلون ، كما في الرواية الأخرى .

كما في حديث جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قَالَ (مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبُقْلَةِ الثُّومِ -وَقَالَ مَرَّةً مَنْ أَكَلَ الْبَصَلَ وَالثُّومَ وَالْكَرْثَ- فَلَا يَقْرَنَنَّ مَسْجِدَنَا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى بِمَا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ) .

**قال النووي :** قَالَ الْعُلَمَاءُ : وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى مَنْعِ أَكْلِ الثُّومِ وَنَحْوِهِ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ - وَإِنْ كَانَ خَالِئًا - لِأَنَّهُ يَحُلُّ الْمَلَائِكَةَ ، وَلِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ .

- قَوْلُهُ ﷺ ( أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ لِي تَحْرِيمٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لِي ، وَلَكِنَّهَا شَجَرَةٌ أَكْرَهُ رِيحَهَا ) . **قال النووي :** فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الثُّومَ لَيْسَ بِحَرَامٍ ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ كَمَا سَبَقَ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي الثُّومِ هَلْ كَانَ حَرَامًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ أَمْ كَانَ يَتْرَكُهُ تَرْكُهُمْ . وَظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُحَرَّمٍ عَلَيْهِ ﷺ وَمَنْ قَالَ بِالتَّحْرِيمِ يَقُولُ : الْمُرَادُ لَيْسَ لِي أَنْ أُحَرِّمَ عَلَى أُمَّتِي مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهَا . ( نووي ) .

لقوله ﷺ ( من أكل ثوماً أو بصلاً ... ) .

ولقوله ﷺ في الحديث ( ... وليس بمحرم ... ) .

ولقوله ﷺ لبعض أصحابه (كل فإني أناجي من لا تناجي) .

- **قال النووي :** قَوْلُهُ ﷺ ( مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْحَبِيبَةِ ) مِمَّا هَا حَبِيبَةٌ لِغِنَحٍ رَائِحَتُهَا . قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ : الْحَبِيبُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْمَكْرُوهُ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ مَالٍ أَوْ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ أَوْ شَخْصٍ .

- يلحق بهذه الأشياء كل ذي رائحة كريهة تتأذى منها الملائكة أو المصلون .

قال الشيخ ابن باز : ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال ( من أكل ثوماً أو بصلاً فلا يقرن مسجدنا وليصل في بيته ) وثبت عنه ﷺ أنه قال : ( إن الملائكة لتتأذى مما يتأذى منه بنو الإنسان ) وكل ما له رائحة كريهة حكمه كحكم الثوم والبصل ، كشارب الدخان ومن له رائحة كريهة في إبطه أو غيرهما مما يؤذي جلسيه . فإنه يكره له أن يصلي مع الجماعة . وينهى عن ذلك حتى يستعمل ما يزيل هذه الرائحة ويجب عليه أن يفعل ذلك مع الاستطاعة حتى يؤدي ما أوجب الله عليه من الصلاة في الجماعة ، أما التدخين فهو محرم مطلقاً ويجب عليه

تركه في جميع الأوقات لما فيه من المضار الكثيرة في الدين والبدن والمال .

● قال ابن حجر : وقع في حديث حذيفة عند بن خزيمة ( من أكل من هذه البقلة الخبيثة فلا يقربن مسجدنا ثلاثاً ) وبوب عليه توقيت النهي عن إتيان الجماعة لأكل الثوم وفيه نظر ، لاحتمال أن يكون قوله ( ثلاثاً ) يتعلق بالقول أي قال ذلك ( ثلاثاً ) بل هذا هو الظاهر لأن علة المنع وجود الرائحة وهي لا تستمر هذه المدة .

● أن من أكل البصل أو الثوم لا يحضر الجماعة ، دفعاً لأذيته .

فالفرق بينه وبين المريض الذي لا يستطيع أن يحضر ، أن المريض معذور ويكتب له أجر الجماعة إذا كان من عادته أن يصلي مع الجماعة ، وأما أكل البصل والثوم فلا يكتب له أجر الجماعة ، لأنه لا يحضر للجماعة دفعاً لأذيته .

● قال الحافظ : حكم رجة المسجد وما قرب منها حكمه ، ولذلك كان ﷺ إذا وجد ريحها في المسجد أمر بإخراج من وجدت منه إلى البقيع كما ثبت في مسلم عن عمر رضي الله عنه .

عن عمر قال ( ... ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ تَأْكُلُونَ شَجَرَتَيْنِ لَا أَرَاهُمَا إِلَّا خَبِيثَتَيْنِ هَذَا الْبَصَلُ وَالثُّومُ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْبَقِيعِ فَمَنْ أَكَلَهُمَا فَلْيُمِيتْهُمَا طَبْحًا ) .

● قوله ( مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبُنَا ، أَوْ لَا يُصَلِّيَنَّ مَعَنَا ) .

قال النووي : فيه : نَهْيٌ مَنْ أَكَلَ الثُّومَ وَخَوَّهُ عَنْ حُضُورِ جَمْعِ الْمُصَلِّينَ ، وَإِنْ كَانُوا فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ النَّهْيُ عَنْ سَائِرِ مَجَامِعِ الْعِبَادَاتِ وَخَوُّهَا كَمَا سَبَقَ .

وقال القرطبي : يدل على أن مجتمع الناس حيث كان لصلاة أو غيرها ؛ كمجالس العلم والولائم وما أشبهها ، لا يقربها من أكل الثوم وما في معناه ؛ مما له رائحة كريهة تؤذي الناس ، ولذلك جمع بين الثوم والبصل والكراث في حديث جابر .

#### ( وَيَسُنُّ لِالْمُحْرِمِ هَلِكِي الصَّوْفِ الْأَوَّلِ ) .

أي : يسن للمصلي أن يحرص على الحضور للمسجد مبكراً لينال أجر الصوف الأول .

وقد جاءت الأحاديث الكثيرة في فضل الأول .

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْبَدَا وَالصَّوْفِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهْمُوا ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهَجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ خَبِثًا ) متفق عليه .

ب- وعنه . عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( لَوْ تَعْلَمُونَ - أَوْ يَعْلَمُونَ - مَا فِي الصَّوْفِ الْمُقَدَّمِ لَكَانَتْ قُرْعَةً ) رواه مسلم .

ج- وعنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( خَيْرُ صُوفٍ الرِّجَالِ أَوْلَاهَا وَشَرُّهَا آخِرُهَا وَخَيْرُ صُوفٍ النِّسَاءِ آخِرُهَا وَشَرُّهَا أَوْلَاهَا ) . رواه مسلم

د- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخُّراً ، فَقَالَ لَهُمْ : ( تَقْدُمُوا فَأَتَمُّوا إِلَيَّ وَلِيَأْتَمَّ بِكُمْ مَنْ يَعْدُكُمْ ، لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤْخِرَهُمُ اللَّهُ ) رواه مسلم .

● وقد اختلف العلماء في المراد بالصوف الأول الممدوح على أقوال :

قال النووي : وَأَعْلَمُ أَنَّ الصَّوْفَ الْأَوَّلَ الْمَمْدُوحَ الَّذِي قَدْ وَرَدَتْ الْأَحَادِيثُ بِفَضْلِهِ وَالْحَثُّ عَلَيْهِ هُوَ الصَّوْفُ الَّذِي يَلِي الْإِمَامَ سَوَاءَ جَاءَ صَاحِبُهُ مُتَقَدِّمًا أَوْ مُتَأَخِّرًا ، وَسَوَاءَ تَحَلَّلَهُ مَقْصُورَةً وَخَوَّهَا أَمْ لَا هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي يُفْتَضِّلُهُ ظَوَاهِرُ الْأَحَادِيثِ وَصَرَّحَ بِهِ الْمُحَقِّقُونَ .

وَقَالَ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الصَّوْفَ الْأَوَّلَ هُوَ الْمُتَّصِلُ مِنْ طَرَفِ الْمَسْجِدِ إِلَى طَرَفِهِ لَا يَتَحَلَّلُهُ مَقْصُورَةً وَخَوَّهَا ، فَإِنْ تَحَلَّلَ الَّذِي يَلِي الْإِمَامَ شَيْءٌ فَلَيْسَ بِأَوَّلٍ ، بَلْ الْأَوَّلُ مَا لَا يَتَحَلَّلُهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ تَأَخَّرَ .

وَقِيلَ : الصَّوْفُ الْأَوَّلُ عِبَارَةٌ عَنْ مَحْيَى الْإِنْسَانِ إِلَى الْمَسْجِدِ أَوَّلًا وَإِنْ صَلَّى فِي صَفٍّ مُتَأَخِّرٍ ، وَهَذَا الْفُؤَادُ غَلَطَ صَرِيحٌ ، وَإِنَّمَا أُذْكِرُهُ وَمِثْلُهُ لِأَنَّهُ عَلَى بُطْلَانِهِ لِقَوْلِهِ يُعْتَرِّبُهُ . ( نووي ) .

فائدة ١ : قوله ( وَلَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤْخِرَهُمُ اللَّهُ ) .

أي : لا يزال قوم يعتادون التأخر عن الصوف الأول ، أو عن الصفوف الأولى حتى يعاقبهم الله تعالى فيؤخرهم .

قيل معناه : يؤخرهم عن رحمته أو جنته ، أو عظيم فضله ، أو عن رفع المنزلة ، أو عن العلم .

ولا مانع من حمل الحديث على جميع هذه المعاني .

قال الشيخ ابن عثيمين في معنى الحديث :

رأى النبي ﷺ قوماً يتأخرون في المسجد يعني: لا يتقدمون إلى الصفوف الأولى فقال: ( لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله ) .

وعلى هذا فيخشى على الإنسان إذا عود نفسه التأخر في العبادة أن يبتلى بأن يؤخره الله عز وجل في جميع مواطن الخير .

وذهب بعض العلماء إلى أن المقصود بهذا جماعة من المنافقين ، والصحيح أن الحديث عام وليس خاصاً بالمنافقين .

قال الشوكاني : قيل : إن هذا في المنافقين . والظاهر أنه عام لهم ولغيرهم ، وفيه الحث على الكون في الصف الأول ، والتنفير عن التأخر

عنه . اهـ

**والحاصل** أن الحديث فيه الترغيب في صلاة الرجل في الصف الأول أو الصفوف الأولى، وذم اعتياده الصلاة في الصفوف المتأخرة.

**فائدة ٢ :** ورد في تفضيل ميمنة الصف على ميسرته أحاديث ؛ منها

أ- حديث عائشة أن النبي ﷺ قال ( إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف ) أخرجه أبوداود وغيره ؛ وهو حديث شاذ بهذا اللفظ

، أخطأ فيه معاوية بن هشام . قال ابن حجر : إسناده حسن .

ب- حديث ابن عباس مرفوعاً بمثل اللفظ السابق أخرجه ابن عدي في الكامل ؛ وهو ضعيف جداً .

ج- حديث أبي برة الأسلمي قال : قال لي رسول الله ﷺ ( إن استطعت أن تكون خلف الإمام وإلا فعن يمينه ) وقال : هكذا كان

أبو بكر وعمر خلف النبي ﷺ ، أخرجه الطبراني والبيهقي بسند ضعيف جداً .

وهذه الأحاديث كلها صريحة في دلالتها ؛ لكنها لا تصح .

وقد جاء حديث في صحيح مسلم البراء بن عازب قال ( كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ أحببنا أن نكون عن يمينه يُقبل علينا بوجهه ؛ قال

: فسمعتة يقول : ربّ قتي عذابك يوم تبعث عبادك ) .

● فهذا الحديث يحتمل :

أن يكون دليلاً على تفضيل ميمنة المسجد ؛ وقد بوب عليه بذلك النسائي وغيره .

ويحتمل أن يكون البراء ﷺ وغيره إنما استحَبوا الصلاة في الميمنة رغبةً في إقبال النبي ﷺ بوجهه عليهم بعد السلام من الصلاة ويؤيد هذا

الاحتمال أنه جاء في رواية البيهقي للحديث ( لِيُقْبَلَ علينا بوجهه ) وبوب على ذلك البيهقي بقوله : بابٌ ؛ الإمام ينحرف بعد السلام .

**وللفائدة :**

فقد نص الشافعية ، والحنابلة على تفضيل ميمنة الصف ولو كانت متأخرة على ميسرته وإن كانت متقدمة ؛ ورواه ابن أبي شيبة عن

عبدالله بن عمرو ، وابن عباس ، وإبراهيم النخعي ، وبوب على ذلك النسائي وابن حبان وغيرهما .

وأنكر التفضيل الإمام مالك " رحمه الله " كما قال الحافظ ابن رجب .

وذهب بعض العلماء إلى الدنو من الإمام أفضل .

قال الشيخ ابن عثيمين : والخلاصة: أن اليمين أفضل إذا كانا متساويين أو متقاربين، وأما مع بعد اليمين فاليسار أفضل، لأنه أقرب إلى

الإمام .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سلسلة

دروس شهية

باب صلاة المريض - باب القصر - باب الجمع  
باب صلاة الخوف - باب صلاة الجمعة

بقلم

سليمان بن محمد الهميد

السعودية - رفحاء

الموقع / رياض المتقين

[www.almotaqeen.net](http://www.almotaqeen.net)

### باب صلاة المريض

( تَنْزِيْهُ الْمَرِيضِ الصَّلَاةُ قَائِمًا ) .

أي : يجب على المريض أن يصلي الصلاة قائماً ولو مستنداً إذا كان مستطيعاً .

والمراد بالصلاة هنا المفروضة .

لقوله تعالى ( وقوموا لله قانتين ) .

ولقوله ﷺ في حديث عمران ( صل قائماً ، فإن لم تستطع فصل جالساً ، فإن لم تستطع فعلى جنب ) رواه البخاري .

- قوله ( ولو مستنداً ) أي : لو قدر المريض على القيام متكئاً على عصا ، أو مستنداً على جدار من غير مشقة لزمه ذلك ، ويقدمه على القعود .

قال ابن قدامة : وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ ، بَأَنْ يَتَّكِيَ عَلَى عَصَى ، أَوْ يَسْتَنْدِ إِلَى حَائِطٍ ، أَوْ يَعْتَمِدَ عَلَى أَحَدِ جَانِبَيْهِ ، لَزِمَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْقِيَامِ مِنْ غَيْرِ ضَرْبٍ ، فَلَزِمَهُ ، كَمَا لَوْ قَدَرَ يَغِيْرُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ .

( وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَهَادِئاً )

أي : فإن كان لا يستطيع القيام لمرضه فإنه يصلي قاعداً .  
 لقوله ﷺ ( صَلِّ قَائِماً ، فإن لم تستطع فصل جالساً .... ) .  
 أي إذا لم يستطع أن يصلي قائماً ولو كهيئة الرَّاكع ، أو كان معتمداً على عصا أو عمود أو جدار فإنه يصلي جالساً .  
**قال ابن قدامة :** أجمع أهل العلم على أنَّ مَنْ لَا يُطِيقُ الْقِيَامَ ، لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ جَالِسًا .  
 أ- وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ : صَلِّ قَائِماً ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِداً ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ .  
 ب- وَرَوَى أَنَسُ قَالَ ( سَقَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ ، فَخَدِشَ أَوْ جَحِشَ شِقْمُ الْأَيْمَنِ ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُوذُهُ ، فَخَضَرَتْ الصَّلَاةُ ، فَصَلَّى قَاعِداً ، وَصَلَّيْنَا خَلْفَهُ فُعُوذاً ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

**وقال النووي :** أجمعت الأمة على أن من عجز عن القيام في الفريضة صلاها قاعداً ولا إعادة عليه .

قال أصحابنا : ولا ينقص ثوابه عن ثوابه في حال القيام ، لأنه معذور .

وقد ثبت في صحيح البخاري أن رسول الله ﷺ قال ( إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً ) .

● وكذلك إذا يلحقه بالقيام مشقة شديدة ، كأن يتألم ألماً شديداً .

● فضابط العذر الذي يسقط القيام ، ويجوز صلاة الفريضة قاعداً :

أن يعجز عن القيام .

أن يزيد به المرض .

أن يتأخر به الشفاء .

أن يشق عليه مشقة شديدة تذهب الخشوع ، فإن كانت المشقة أقل من ذلك لم يجز له القعود .

**قال ابن قدامة :** وَإِنْ أَمَكَّنَهُ الْقِيَامُ ، إِلَّا أَنَّهُ يَحْشَى زِيَادَةَ مَرَضِهِ بِهِ ، أَوْ تَبَاطُؤَ بُرْئِهِ ، أَوْ يَشْقَى عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِداً .  
 وَنَحْوُ هَذَا قَالَ مَالِكٌ وَاسْحَاقُ .

وَلَاَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى جَالِسًا لَمَّا جَحِشَ شِقْمُ الْأَيْمَنِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَعْجِزُ عَنِ الْقِيَامِ بِالْكُلِّيَّةِ ؛ لَكِنْ لَمَّا شَقَّ عَلَيْهِ الْقِيَامُ سَقَطَ عَنْهُ ، فَكَذَلِكَ تَسْقُطُ عَنْ غَيْرِهِ . ( المغني ) .

وقال النووي : قال أصحابنا : ولا يشترط في العجز أن لا يتأتى القيام ، ولا يكفي أدنى مشقة ، بل المعتبر المشقة الظاهرة ، فإذا خاف مشقة شديدة أو زيادة مرض أو نحو ذلك أو خاف راكب السفينة الغرق أو دوران الرأس صلى قاعداً ولا إعادة . ( المجموع ) .

**وقال ابن تيمية :** وَقَدْ اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا عَجَزَ عَنْ بَعْضِ وَاجِبَاتِهَا كَالْقِيَامِ أَوْ الْقِرَاءَةِ أَوْ الرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ أَوْ سَتْرِ الْعَوْرَةِ أَوْ اسْتِيقْبَالِ الْقِبْلَةِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ سَقَطَ عَنْهُ مَا عَجَزَ عَنْهُ .

## ( متربعا ) .

أي : يكون حال قعوده متربعا .

وهذا مروي عن ابن عمر وأنس بن مالك .

وهو مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد .

**قال ابن حجر :** أَخْتَلَفَ فِي الْأَفْضَلِ ، فَعِنْدَ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ التَّرْبُعُ .

أ- لحديث عائشة قالت ( رأيت النبي ﷺ يصلي متربعا ) رواه النسائي .

ب- ولأن التربع أكثر راحة وخشوعاً .

وذهب بعض العلماء : إلى جواز التربع والافتراش .

لأنه لم يثبت في ذلك شيء عن رسول الله ﷺ .

أ- فقد وصفت عائشة ﷺ كيفية صلاته جالساً ولم تذكر كيفية قعوده فدل ذلك على السعة في الأمر .

وقد قال الشافعي رحمه الله : يجوز على أي صفة شاء المصلي .

وقال ابن المنذر : ليس في صفة جلوس المصلي قاعدة سنة تتبع وإذا كان كذلك كان للمريض أن يصلي فيكون جلوسه كما سهل ذلك عليه ، إن شاء صلى متربّعاً وإن شاء محتبياً وإن شاء جلس كجلوسه بين السجدين كل ذلك قد روي عن المتقدمين .

• قولها ( يصلي متربّعاً ) تريد بهذا الجلوس الذي هو مكان القيام وكذلك في حال الركوع على القول الصحيح .

أما الجلوس بين السجدين على الجلسة المعروفة بالصلاة ، وهي الافتراش .

• ( متربّعاً ) التربع هو أن يجلس قابضاً ساقيه مخالفاً بين قدميه ، جاعلاً ساقيه إحداها فوق الأخرى ، يكون القدم اليمنى في مقبض فخذه اليسرى ، والقدم اليسرى في مقبض فخذه اليمنى .

• حكم من قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود :

لم يسقط عنه القيام .

قال ابن قدامة : ومن قدر على القيام وعجز عن الركوع أو السجود : لم يسقط عنه القيام ، ويصلي قائماً فيومئ بالركوع ، ثم يجلس فيومئ بالسجود ، وبهذا قال الشافعي ...

أ- لقول الله تعالى : ( وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ) .

ب- وقول النبي ﷺ ( صل قائماً ) .

ج- ولأن القيام ركن لمن قدر عليه ، فلزمه الإتيان به كالقراءة ، والعجز عن غيره لا يقتضي سقوطه كما لو عجز عن القراءة . ( المغني )

فالقاعدة في واجبات الصلاة : أن ما استطاع المصلي فعله ، وجب عليه فعله ، وما عجز عن فعله سقط عنه .

فمن كان عاجزاً عن القيام جاز له الجلوس على الكرسي أثناء القيام ، ويأتي بالركوع والسجود على هيئتهما ، فإن استطاع القيام وشق عليه الركوع والسجود : فيصلي قائماً ثم يجلس على الكرسي عند الركوع والسجود ، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه .

( فإن هجر هلكي جنبه ) .

أي : إذا لم يستطع الجلوس فإنه يصلي على جنبه ( شقه ) .

لقوله ﷺ ( ... ) فإن لم تستطع فصل جالساً ، فإن لم تستطع فعلى جنب ) .

• يختار الجنب الأسهل له .

• فإن تساوى فالجنب الأيمن أفضل .

• ويومئ برأسه إلى الصدر ، يومئ قليلاً في الركوع ، ويومئ أكثر في السجود ، ليميز أحدهما عن الآخر .

♦ ما الحكم إذا لم يستطع المريض أن يصلي على جنب ؟

إذا لم يستطع أن يصلي على جنبه ، فإنه يصلي مستلقياً يومئ برأسه ( يكون وجه المصلي إلى السماء ورجلاه إلى القبلة ) . ويستدل لذلك بأمور :

أ- لعموم قوله تعالى ( فاتقوا الله ما استطعتم ) .

ب- ولقوله ﷺ ( إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ) متفق عليه .

ج- ورواية في هذا الحديث وفيها ( ... ) فإن لم تستطع فمستلقي ( وعزاها كثير للنسائي لكن بعض العلماء نفى وجودها عند النسائي .

د- أن هذه الصفة وردت في حديث علي وفيه ( فإن لم يستطع صلى مستلقياً ورجلاه إلى القبلة ) رواه الدارقطني وهو ضعيف .

( ويومئُ وأكماً وساجداً ويخضه من الركوع ) .

أي : المريض المصلي جالساً يومئ في حال الركوع والسجود ، ويكون في السجود أخفض .

فمن صلى جالساً في الفريضة لعجزه عن القيام ، فإنه إن قدر على الركوع والسجود لزمه أن يأتي بهما ولا يومي برأسه ما دام قادراً على الركوع والسجود ، لقول النبي ﷺ ( أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ) .

وعن عائشة في صفة صلاة النبي ﷺ ( ... وإذا قرأ جالساً ركع جالساً... ) .

فدل على أن الجالس يركع ويسجد عند القدرة عليهما، ويأتي بالركوع على حسب طاقته ولو بأن يحني ظهره قليلاً.

جاء في المذهب من كتب الشافعية: .. ويحني ظهره في الركوع على قدر طاقته... انتهى.

وإن عجز عن الركوع، فإنه يأتي بالسجود على قدر طاقته ولو بوضع يديه دون جبهته.

**قال الشيخ ابن عثيمين :** فيمن عجز عن وضع جبهته على الأرض في السجود لجروح فيها: .. فيلزمه أن يضع كفيه على الأرض ثم يدي جبهته إلى الأرض بقدر ما يستطيع. انتهى.

وهذه النقول تدل على أن المصلي يأتي بما يستطيع من الركوع والسجود ولا يكتفي بالإيماء بالرأس عند قدرته، فإن عجز عن الركوع والسجود بالصفة المذكورة آنفاً أوماً برأسه، والمنصوص عليه في كتب الفقهاء هو أن الإيماء يكون بالرأس.

فيومي برأسه للركوع والسجود ويجعل إيماءه للسجود أخفض من إيماءه للركوع.

– الصحيح أنه لا يصح أن يصلي مستلقياً على ظهره مع قدرته على الصلاة على جنب ، واختاره ابن قدامة .

**قال ابن قدامة :** وَلَمَّا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ( فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ ) وَلَمْ يَقُلْ : فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَمُسْتَلْقِيًا . وَلَئِنَّهُ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ إِذَا كَانَ عَلَى جَنْبِهِ ، وَلَا يَسْتَقْبِلُهَا إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِهِ ، وَإِنَّمَا يَسْتَقْبِلُ السَّمَاءَ ، وَلِذَلِكَ يُوضَعُ الْمِثْرُ فِي قَبْرِهِ عَلَى جَنْبِهِ قَصْدُ التَّوْحِيدِ إِلَى الْقِبْلَةِ .

ثم قال : ... وَالِدَّلِيلُ يَقْتَضِي أَنَّ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ ( فَعَلَى جَنْبٍ ) . وَلَئِنَّهُ نَقَلَهُ إِلَى الْإِسْتِغْنَاءِ عِنْدَ عَجْزِهِ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى جَنْبِهِ ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ إِنْكَارِ الصَّلَاةِ عَلَى جَنْبِهِ . (المغني)

**( هَذَا هُوَ أَوَّلُ بَيِّنَةٍ ) .**

أي : إذا صار المريض لا يستطيع أن يومي بالرأس ، فإنه يومي بالعين .

وإلى هذا القول : ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

فالمريض إذا عجز عن الإيماء برأسه فإنه يومي بعينه .

فيكبر ويقرأ فإذا أراد أن يركع غَضَّ عينه قليلاً ، فإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فتح طرفه ، فإذا سجد أغمض أكثر .

لقوله ﷺ ( إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ) متفق عليه .

**وجه الدلالة :** أن الإنسان مكلف بما يستطيعه ، والمريض عاجز عن الإيماء برأسه ، قادر على الإيماء بطرفه ، فيلزمه أن يأتي من الصلاة بما يستطيع .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه إذا عجز عن الإيماء سقطت عنه الصلاة لعجزه عنها .

وهذا قول أبي حنيفة واختيار ابن تيمية .

أ – أن الإيماء بالطرف ليس بصلاة حقيقة .

ب – أن العاجز عن الإيماء برأسه هو في الحقيقة عاجز عن أفعال الصلاة بالكلية ، فتسقط عنه حينئذ .

**قال ابن تيمية :** وهذا القول أصح في الدليل ، لأن الإيماء بالعين ليس من أعمال الصلاة ، ولا يتميز فيه الركوع من السجود ولا القيام من القعود ، بل هو نوع من العبث الذي لم يشرعه الله تعالى ، وأما الإيماء بالرأس فهو خفضه ، وهذا بعض ما أمر الله به المصلي .

وقال : متى عجز المريض عن الإيماء برأسه سقطت عنه الصلاة ، ولا يلزمه الإيماء بطرفه .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه تسقط عنه الأفعال لعجزه عنها دون الأقوال لقدرته عليها .

وعلى هذا القول : ينوي بقلبه فيكبر ، ويقرأ ويفعل الركوع ، ثم ينوي بقلبه الركوع فيقول : سبحان ربي العظيم ... وهكذا .

لأن الأقوال قادر عليها ، وقد قال تعالى : ( فَأَتُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ) .

واختاره الشيخ ابن عثيمين رحمه الله .

تنبيه : قال الشيخ ابن عثيمين: وأما قول العامة: إنه يومئ بالإصبع فهذا لا أصل له في السنة، ولم يقل به أحد من أهل العلم فيما أعلم.

**( ومن تَدْرَ هِيحَا عَلَى قِيَامٍ أَوْ جَلَسٍ فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ وَيُتِمُّ ) .**

أي : إن قدر المريض في أثناء الصلاة على القيام انتقل إليه .

وهذا مذهب الجمهور .

أ- لقوله تعالى ( وقوموا لله قانتين ) .

ب- ولحديث عمران ( صل قائماً ... ) .

ج- ولأن المبيح العجز وقد زال ، وما صلاه قبل كان لعذر موجوداً فيه ، وما بقي يجب أن يأتي بالواجب فيه .

**قال ابن قدامة :** وَمَتَى قَدَرَ الْمَرِيضُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، عَلَى مَا كَانَ عَاجِزًا عَنْهُ ، مِنْ قِيَامٍ ، أَوْ قُعُودٍ ، أَوْ رُكُوعٍ ، أَوْ سُجُودٍ ، أَوْ إِمَاءٍ ، انْتَقَلَ إِلَيْهِ ، وَبَنَى عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ .

وَهَكَذَا لَوْ كَانَ قَادِرًا ، فَعَجَزَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، أَمَّ صَلَاتَهُ عَلَى حَسَبِ خَالِهِ ؛ لِأَنَّ مَا مَضَى مِنَ الصَّلَاةِ كَانَ صَحِيحًا ، فَيَبْنِي عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ خَالُهُ .

**( وَإِنْ تَدْرَ عَلَى قِيَامٍ وَهَمَّ بِدُونِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ أَوْ مَا يَرْكُوعُ قَائِمًا ، وَيَسْجُدُ قَائِمًا ) .**

أي: إن قَدَرَ المريض على القيام، لكن لا يستطيع الركوع، إما لمرض في ظهره، وإما لوجع في رأسه، وإما لعملية في عينه، أو لغير ذلك، ففي هذه الحال نقول له: صَلِّ قَائِمًا وأومئ بالركوع قائماً.

والدليل قوله تعالى ( فَأَتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ) .

وكذلك إذا كان يستطيع أن يجلس؛ لكن لا يستطيع أن يسجد نقول: اجلس وأومئ بالسُّجُود .

لقوله تعالى ( فَأَتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ) وهذا يحتاج الإنسان إليه في الطائفة إذا كان السفر طويلاً وحيان وقت الصلاة، وليس في الطائفة مكان مخصص للصلاة، فإنه يصلي في مكانه قائماً؛ بدون اعتماد إذا صارت الطائفة مستوية، وليس فيها اهتزاز وإلا فيتمسك بالكرسي الذي أمامه، لكن يومئ بالركوع قدر ما يمكن.

**قال ابن قدامة :** وَمَنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ ، وَعَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ ، لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الْقِيَامُ ، وَيُصَلِّي قَائِمًا ، فَيَوْمئ بِالرُّكُوعِ ، ثُمَّ يَجْلِسُ فَيَوْمئ بِالسُّجُودِ .

وَهَكَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَسْقُطُ الْقِيَامُ .

وَلَا تُهَا صَلَاةٌ لَا رُكُوعَ فِيهَا وَلَا سُجُودَ ، فَسَقَطَ فِيهَا الْقِيَامُ كَصَلَاةِ النَّافِلَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ .

أ- وَلَنَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ( وَفُؤُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ) .

ب- وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ( صَلِّ قَائِمًا ) .

ج- وَلَإِنَّ الْقِيَامَ رُكْنٌ قَدَرٌ عَلَيْهِ ، فَلَزِمَهُ الْإِثْنَانُ بِهِ ، كَالْقِرَاءَةِ ، وَالْعِزُّ عَنْ غَيْرِهِ لَا يَقْتَضِي سُكُوطَهُ ، كَمَا لَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِرَاءَةِ .

**( وَتَصِحُّ صَلَاتُهُ الْفَرِيضَةُ قَائِمًا فِي السَّفِينَةِ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى الْقِيَامِ ) .**

أي : لا تصح صلاة الفرض في السفينة من قاعد وهو قادر على القيام .

**قال في الإنصاف :** بلا نزاع ، ولو كانت سائرة .

أ-لحديث ابن عمر رضي الله عنهما . قال ( النبي ﷺ عن الصلاة في السفينة؟ فقال: صَلِّ فِيهَا قَائِمًا إِلَّا أَنْ تَخَافَ الْغَرَقَ ) رواه الدارقطني .

**قال الشوكاني :** فيه أن الواجب على من يصلي في السفينة القيام ، ولا يجوز له القعود إلا عند خشية الغرق . ويؤيد ذلك الأحاديث

المتقدمة الدالة على وجوب القيام في مطلق صلاة الفريضة فلا يصار إلى جواز القعود في السفينة ولا غيرها إلا بدليل خاص .



ب- ولأنه قادر على ركن الصلاة ، فلم يجوز تركه ، كما لو لم يكن بسفينة .

**فائدة :** تصح الصلاة في السفينة .

**قال النووي :** ... تَصَحَّ كَالسَّفِينَةِ ، فَإِنَّهَا يَصَحُّ فِيهَا الْفَرِيضَةُ بِالْإِجْمَاعِ .

**وقال الصنعاني :** كالسفينة فإن الصلاة تصح فيها إجماعاً .

**( وَيَصَحُّ الْفَرَضُ عَلَى الرَّاحِلَةِ خَشْيَةَ التَّأْذِي ) .**

أي : يصح أن يصلي الفرض على الراحلة ( من دابة أو سيارة ) خشية التأذي من مطر أو وحل أو نحوها .

فضلاة الفريضة لا تجوز على الراحلة في الأصل، لكن قد يعرض لها من الأحوال ما يجوزها .

**قال النووي :** ولو حضرت الصلاة المكتوبة، وخاف لو نزل ليصليها على الأرض إلى القبلة انقطاعاً عن رفقته أو خاف على نفسه أو ماله

لم يجوز ترك الصلاة وإخراجها عن وقتها، بل يصليها على الدابة لحزمة الوقت، وتجب الإعادة لأنه عذر نادر. ا.هـ .

**وقال في شرح مسلم :** وفيه دليل على أن المكتوبة لا تجوز إلى غير القبلة ، ولا على الدابة وهذا مجمع عليه ؛ إلا في شدة الخوف. ا.هـ .

**قال ابن بطال :** أجمع العلماء على أنه لا يجوز لأحد أن يصلي الفريضة على الدابة من غير عذر ، ولأن أداء الفرائض على الدابة مع

القدرة على النزول لا يجوز ، ولأن شرط الفريضة المكتوبة أن يكون المصلي مستقبل القبلة مستقراً في جميعها، فلا تصح من الراكب المخل

بقيام أو استقبال " انتهى من "الموسوعة الفقهية" (٢٧/٢٣١)

وقد روى أحمد والترمذي عن يعلى بن مرة ( أن النبي ﷺ انتهى إلى مضيق هو وأصحابه وهو على راحلته، والسماء من فوقهم، والبلية من

أسفل منه، فحضرت الصلاة، فأمر المؤذن وأذن، ثم تقدم رسول الله ﷺ على راحلته، فصلى بهم يومئذ إيماءً، يجعل السجود أخفض من

الركوع ) .

تنبيه : يعيد الصلاة عند المالكية والشافعية، ولا يعيدها عند الحنابلة وهو الراجح .

**فائدة : ١**

اختلف العلماء في المريض، إن ذهب للمسجد صلى قاعداً ، وإن صلى في بيته صلى قائماً ، فأيهما أفضل ؟

**قيل :** يخير بينهما .

ومال إليه ابن قدامة .

**وقيل :** يصلي في بيته قائماً .

لأن القيام ركن لا تصح الصلاة إلا به مع القدرة عليه ، وهذا قادر عليه .

**وقيل :** بل يذهب للمسجد ، وإن استطاع القيام صلى قائماً وإلا صلى جالساً .

أ-لأن الإنسان مأمور بحضور الجماعة ، وصلاته جالساً لا بأس بها لأنه معذور .

ب-ولقول ابن مسعود ( ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين ) .

وهذا القول هو الصحيح .

واختاره الشيخ السعدي حيث قال: إنه يحضر الجماعة ويصلي جالساً ، لأن مصالح حضور الجماعة لا يوازنها شيء من المصالح، وأيضاً

إذا وصل محل الجماعة وصار عاجزاً عن القيام لم يكن واجباً عليه، وكان جلوسه في حقه بمنزلة القيام في حق القادر، فقد حصل مصالح

الجماعة ولم تفته مصلحة القيام .

**فائدة : ٢**

سجود المريض على وسادة .

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَرِيضٍ - صَلَّى عَلَى وَسَادَةٍ ، فَرَمَى بِهَا - وَقَالَ : " صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ ، وَإِلَّا فَأَوْمِئْ بِإِمَاءٍ ،

وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَحْفَظَ مِنْ رُكُوعِكَ ) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ وَلَكِنْ صَحَّحَ أَبُو حَاتِمٍ وَثَّقَهُ .

والحديث رواه البيهقي من طريق أبي بكر الحنفي ، حدثنا سفيان الثوري ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال .

الحديث أعله أبو حاتم بالوقف من قول جابر .

لكن ذكر الحافظ أن هناك متابعاً من رواية عبد الوهاب بن عطاء عن الثوري ، عند البيهقي .

والحديث له طريق أخرى عند أبي يعلى ضعيفة جداً .

وله شاهد من حديث ابن عمر عند الطبراني في الكبير ، قال الألباني : إسناده صحيح ورجاله ثقات .

فالحديث صحيح .

والحديث يدل على أن المريض العاجز عن السجود على الأرض أنه يسجد في الهواء ، ويكون سجوده أخفض من ركوعه ، ولا حاجة أن يضع شيئاً يسجد عليه من وسادة أو غيرها كمركة .

**قال الصنعاني :** وَالحديث دليلٌ على أَنَّهُ لا يَتَّخِذُ الْمَرِيضُ مَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ حَيْثُ تَعَدَّرَ سُجُودُهُ عَلَى الْأَرْضِ ، وَقَدْ أُرْشِدُهُ إِلَى أَنَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ ، وَيَجْعَلُ سُجُودَهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ الْقِيَامُ وَالرُّكُوعُ فَإِنَّهُ يَوْمِيٌّ مِنْ فُجُودِ لَهْمَا جَاعِلَا الْإِيمَاءَ بِالسُّجُودِ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ .

**قال الشيخ محمد بن عثيمين** فيمن لا يستطيع الصلاة قائماً أن يصلي جالساً ، قال : وليس في السنة وضع وسادة أو شيئاً للسجود عليه ، بل هو للكرهية أقرب ، لأنه من التنطع والتشدد في دين الله ، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : (هلك المتنطعون) .

**وقال الشيخ ابن باز :** .... إذا شق عليه السجود يسجد في الهواء يخفضه عن الركوع ، هذا هو السنة لمن عجز عن السجود ، ولا حاجة إلى وسائل ولا كرسي ولا شيء يسجد عليه .

### فائدة : ٣

لا ينقص أجر المريض المصلي على جنبه أو مستلقياً على أجر الصحيح المصلي قائماً .

لحديث أبي موسى . قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ ، أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا ) رواه البخاري .

### باب القصص

والمراد بقصر الصلاة : قصر الصلوات الرباعية (الظهر والعصر والعشاء) إلى ركعتين .

**( وهو أفضل من الإتمام لمن سافر ) .**

أي : أن قصر الصلاة في السفر أفضل من الإتمام .

وقد ثبتت مشروعية القصر بالكتاب والسنة والإجماع :

أ- قال تعالى ( وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ) .

وظاهر الآية أن القصر مقيد بحال الخوف ، إلا أن السنة بينت المراد من الآية ، وهو أن القصر مشروع في الأمن والخوف في حال السفر .

ففي صحيح مسلم عن يعلى بن أمية قال : ( قلت لعمر ( فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا )

وقد أمن الناس ، فقال : عجبْتُ مما عَجِبْتَ منه ، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته (

رواه مسلم .

ب- عن ابن عمر قال ( صحبت رسول الله ﷺ فكان لا يزيد في السفر على ركعتين ، وأبا بكر ، وعمر ، وعثمان كذلك ) رواه البخاري .

ج- وفي لفظ مسلم عن ابن عمر قال ( صحبت رسول الله ﷺ فِي السَّفَرِ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ وَصَحِبْتُ أَبَا بَكْرٍ فَلَمْ يَزِدْ

عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ وَصَحِبْتُ عُمَرَ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ ثُمَّ صَحِبْتُ عُثْمَانَ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ وَقَدْ

قَالَ اللَّهُ (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) .

ج- وعنه قَالَ ( صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَيِّ رَكْعَتَيْنِ وَأَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ وَعُمَرُ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ وَعُثْمَانُ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ ثُمَّ إِنَّ عُثْمَانَ صَلَّى بَعْدَ

أَزْبَعًا . فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ صَلَّى أَرْبَعًا وَإِذَا صَلَّاهَا وَحْدَهُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ) رواه مسلم .

د- وعني ابن عباس قال (فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا وَفِي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ وَفِي الْخَوْفِ رَكْعَةً). رواه مسلم والنيبي ﷺ لم يتم في سفره قط .

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: وأما في السفر فقد سافر رسول الله ﷺ قريباً من ثلاثين سفرة، وكان يصلي ركعتين في أسفاره، ولم ينقل عنه أحد من أهل العلم أنه صلى في السفر أربعاً قط، حتى في حجة الوداع، وهي آخر أسفاره كان يصلي بالمسلمين بمبنى ركعتين ركعتين، وهذا من العلم العام المستفيض المتواتر الذي اتفق على نقله جميع أصحابه، ومن أخذ العلم عنهم .  
وقال ابن القيم رحمه الله : وكان يَقْصُرُ الرُّبَاعِيَّةَ، فيصلها ركعتين من حين يخرج مسافراً إلى أن يرجع إلى المدينة، ولم يثبت عنه أنه أتمَّ الرُّبَاعِيَّةَ في سفره البتة .

وأجمع أهل العلم على مشروعية القصر في السفر الطويل .

● وبعد اتفاهم على مشروعيته، اختلف العلماء في حكم القصر هل هو واجب أم لا على أقوال :

**القول الأول :** أنه واجب .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، ونصره ابن حزم ، واختاره الصنعاني .

أ-لقول عائشة رضي الله عنها ( أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
وَالْبُخَارِيُّ ( ثُمَّ هَاجَرَ ، فُقِرَّتْ أَرْبَعًا ، وَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلِ ) .

فهذا يدل على أن صلاة السفر مفروضة ركعتين .

**قال الصنعاني :** في هذا الحديث دليل على وجوب القصر في السفر ، لأن فرضت بمعنى وجبت .

**وقال الشوكاني :** وهو دليل ناهض على الوجوب ، لأن صلاة السفر إذا كانت مفروضة ركعتين ، لم يجز الزيادة عليها ، كما أنها لا تجوز الزيادة على أربع في الحضر .

ب- ولحديث يعلى ابن أمية السابق ، وفيه ( صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته ) فقولوه ( فاقبلوا ) هذا أمر ، والأمر يقتضي الوجوب .

ج- ولحديث ابن عمر السابق ( صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ فَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ ، وَصَحِبْتُ أَبَا بَكْرٍ فَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ ... ) .

**وجه الدلالة :** مداومة النبي ﷺ على قصر الصلاة في السفر ، فلم ينقل عنه أنه أتم في سفره ، فمداومته دليل على الوجوب .

د-ولقول ابن عباس السابق ( فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا وَفِي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ ) .

**قال الشوكاني :** فهذا الصحابي الجليل ، قد حكى عن الله عز وجل أنه فرض صلاة السفر ركعتين ، وهو أتقى وأخشى من أن يحكي أن الله فرض ذلك بلا برهان .

**القول الثاني :** أن القصر سنة مؤكدة غير واجب .

وهذا قول الجمهور : مالك ، والشافعي ، وأحمد .

أ- لقوله تعالى ( فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا ) .

وجه الدلالة : قالوا : إن نفي الجناح يفيد أنه رخصة .

ب- ولحديث يعلى بن أمية السابق قَالَ قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ( لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا ) فَقَدْ آمَنَ النَّاسُ فَقَالَ عَجِبْتُ بِمَا عَجِبْتُ مِنْهُ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ « صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبَلُوا صَدَقَتَهُ » .

**قال ابن قدامة :** وهذا يدل على أنه رخصة وليس بعزيمة ، وأتم عثمان في آخر حياته وصلى معه الصحابة ، ولم ينكر .

ج- عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ ( صَلَّى بِنَا عُثْمَانَ بِمِائَةِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ فَقِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَاسْتَرْجِعْ ثُمَّ قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ

اللَّهُ ﷻ بِمِئَةِ رَكَعَتَيْنِ وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ بِمِئَةِ رَكَعَتَيْنِ وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِمِئَةِ رَكَعَتَيْنِ فَلَيْتَ خَطِيئَةٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ رَكَعَتَانِ مُتَقَبَّلَتَانِ ( رواه مسلم .

**قال النووي :** ولو كان القصر واجباً لما وافقوه على تركه .

**وقال ابن عبد البر :** ومما يدل على ما اخترناه إتمام من أتم من الصحابة ، ولم ينكر ذلك عليه .

**القول الثالث :** أن قصر الرباعية سنة مؤكدة وأن الإتمام مكروه .

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

قال رحمه الله : إن القصر سنة ، والإتمام مكروه ، لأنه خلاف هدي النبي ﷺ الدائم .

**وقال ابن تيمية :** المسلمون نقلوا بالتواتر أن النبي ﷺ لم يصل في السفر إلا ركعتين ، ولم ينقل عنه أحد أنه صلى أربعاً قط .

وهذا القول هو الراجح .

### ( الفصل الرابع والعشرون )

أي : الصلوات التي تقصر هي الصلوات الرباعية : الظهر ، والعصر ، والعشاء .

وقد نقل الإجماع في ذلك ابن حزم في المحلى ، وابن قدامة في المغني نقلاً عن ابن المنذر .

فالغرب لا تقصر لأنها وتر النهار ، فلو قصرت منها ركعة لم يبق منها وتر ، ولو قصرت ركعتان فإنه إجحاف بما بذهب أكثرها ، وأما

الصبح فتبقى على ما هي عليه ، لأن قصرها إلى واحدة إجحاف بما .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ( أَوَّلُ مَا فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكَعَتَيْنِ ، فَأُفِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَالْبُخَارِيُّ ( ثُمَّ هَاجَرَ ، فَفُرِضَتْ أَرْبَعًا ، وَأُفِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلِ ) .

زَادَ أَحْمَدُ ( إِلَّا الْمَغْرِبَ فَإِنَّهَا وَثْرُ النَّهَارِ ، وَإِلَّا الصُّبْحَ ، فَإِنَّهَا تَطُولُ فِيهَا الْقِرَاءَةُ ) .

( وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ ) وفي رواية مسلم ( وزيد في صلاة الحضر ) أي : بعد الهجرة إلى المدينة ، لما عند البخاري في صحيحه في (

كتاب الهجرة ) عن عائشة قالت ( فرضت الصلاة ركعتين ، ثم هاجر النبي ﷺ ففرضت أربعاً ) .

### ( في سفر مباح )

أي : أن قصر الصلاة في السفر يشترط أن يكون السفر مباحاً ، فإن كان معصية فلا يجوز له أن يقصر .

وهذا مذهب الجمهور : مالك ، والشافعي ، وأحمد .

لأن الترخيص شرع للإعانة على تحصيل المقصد المباح توصلاً للمصلحة ، فلو شرع هنا لشرع إعانة على المحرم تحصيلاً للمفسدة ، والشرع

منزه عن هذا . ( المغني ) .

**قال السعدي :** فإن الرخصة سهولة من الله لعباده إذا سافروا أن يقصروا ويفطروا ، والعاصي بسفوره لا يناسب حاله التخفيف .

**وذهب بعض العلماء :** إلى جواز القصر في سفر المعصية .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، واختاره ابن تيمية .

**قال النووي :** وذهب الحنفية ، والثوري ، والأوزاعي ، والمزني من أصحاب الشافعي إلى جواز القصر في سفر المعصية وغيره .

قالوا : لأن فرض السفر ركعتان ، ولأنه داخل تحت النصوص المطلقة .

• قوله ( في سفر ) فيه دليل أن المعتبر في قصر الصلاة هو السفر سواء وجدت المشقة أم لا .

وقد علق الله تعالى ورسوله ﷺ الحكم (وهو قصر الصلاة) على السفر ، قال الله تعالى : ( وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسْ عَلَيْنَكُمْ جُنَاحُ أَنْ

تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ أَنْ تَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ) .

وقال ﷺ ( صَلَاةُ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ ) رواه النسائي .

وقال النبي ﷺ ( إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ عَنْ الْمُسَافِرِ شَطْرَ الصَّلَاةِ ) . رواه النسائي .

ويدل على ذلك أيضاً : أنه لا يجوز للمقيم (غير المسافر) أن يقصر الصلاة ولو كان عليه مشقة في إتمامها ، مما يدل على أن الحكم إنما علق على السفر لا على المشقة.

### ( إذا طارق طائر هربت ) .

أي : أن المسافر لا يقصر إلا إذا فارق وخرج من بنيان بلده .

والمراد بالمفارقة هنا المفارقة البدنية ، أي : يتجاوز البيوت ولو بمقدار ذراع .

وهذا مذهب جماهير العلماء : أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد .

قال ابن المنذر : أجمعوا على أن المريد للسفر أن يقصر إذا خرج من جميع القرية التي يخرج منها .

وقال الحافظ : وهذا مذهب جمهور أهل العلم، أن المسافر إذا أراد سفرًا تقصر في مثله الصلاة لا يقصر حتى يفارق جميع البيوت.

أ- لقوله تعالى ( وَإِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ ) ، ولا يكون ضارباً في الأرض حتى يخرج ، وقبل مفارقتها لا يكون ضارباً فيها .

ب- ولأن النبي ﷺ إنما كان يقصر إذا ارتحل كما في حديث أنس رضي الله عنه قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَفْيَالٍ أَوْ فَرَسِيخٍ ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ج- وفي حديث أنس قال ( صليت مع النبي ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً ، وبذي الحليفة ركعتين ) . متفق عليه

د- عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا خرج حاجاً ، أو معتمراً قصر الصلاة بذي الحليفة . رواه مالك .

د-ومن المعقول : فإنه لا يطلق على الشخص مسافراً إلا إذا باشر السفر وفعله ، ولا يكون ذلك إلا بخروجه من بلده .

قال الشيخ ابن عثيمين : المسافر لا يعد مسافراً إلا إذا فارق العمران ، لكن ليس المراد المفارقة بالرؤية ، بل المفارقة بالبدن حتى لو كان بينه وبين البلد ذراعاً واحداً ، فله أن يترخص برخص السفر .

فائدة : قال النووي : وقال مجاهد لا يقصر المسافر تخاراً حتى يدخل الليل ، قال ابن المنذر : لا نعلم أحداً وافقه ، وعن عطاء أنه قال إذا جاوز حيطان داره فله القصر ، فهذان المذهبان فاسدان :

فمذهب مجاهد منابذ للأحاديث الصحيحة في قصر النبي ﷺ بذي الحليفة حين خرج من المدينة ، ومذهب عطاء وموافقيه منابذ لاسم السفر . ( المجموع شرح المذهب ) .

● قال ابن قدامة : وَإِنْ خَرَجَ مِنَ الْبَلَدِ ، وَصَارَ بَيْنَ حَيْطَانِ بَسَاتِينِهِ ، فَلَهُ الْقَصْرُ .

لِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَ الْبُيُوتَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ .

وَإِنْ كَانَ حَوْلَ الْبَلَدِ خَرَابٌ قَدْ تَهَدَّمَ وَصَارَ فُضَاءً ، أُبِيحَ لَهُ الْقَصْرُ فِيهِ كَذَلِكَ .

وَإِنْ كَانَتْ حَيْطَانُهُ قَائِمَةً فَكَذَلِكَ . ( المغني ) .

فائدة :

ما الحكم في رجل دخل عليه وقت صلاة الظهر وسافر فهل له القصر؟

إذا دخل عليه وقت الصلاة وخرج من البلد فإنه يصلي صلاة مسافر .

وهو قول الجمهور كأبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، ورواية عن الإمام أحمد .

لأن الحكم للمكان لا للزمان .

وقيل : ليس له القصر .

لأنها وجبت عليه في الحضر فلزمه إتمامها وهذا أحد القولين في مذهب الإمام أحمد .

وهذا القول فيه ضعف ، وينتقض بما لو دخل عليه الوقت في السفر ولم يصل حتى رجع إلى بلده فإنه يصلي صلاة مقيم عند الخنابلة وغيرهم ، فبان أن الحكم للمكان لا للزمان ، فحيثما صلى اعتبر مكانه ، فإن صلى في السفر فإنه يصلي صلاة مسافر وإن صلى في الحضر صلى صلاة مقيم .

قال الشيخ ابن عثيمين : إذا سافر الإنسان بعد دخول الوقت وصلى في مسيره ، فإنه يقصر صلاته كما أنه لو دخل عليه الوقت وهو في السفر ثم وصل بلده فإنه يتم الصلاة؛ لأن العبرة بفعل الصلاة لا بوقتها، فمتى فعل الصلاة في السفر قصرها، ومتى فعلها في الحضر أتم .

﴿ وَكَانَتْ مَسَافَتُهُ سَفَرَهُ أَوْ يَحْتَمِلُ بَرُّهُ ، وَهِيَ مَسِيرَةُ يَوْمَيْنِ قَاصِدَيْنِ ﴾ .

هذا بيان مقدار المسافة التي تقصر فيها الصلاة .

ذهب جمهور العلماء إلى أن المسافة التي تقصر فيها الصلاة ويفطر فيها الصائم ثمانية وأربعون ميلاً .

قال ابن قدامة : مَدَّحَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ( يعني الإمام أحمد ) أَنَّ الْقَصْرَ لَا يَجُوزُ فِي أَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ عَشَرَ فَرْسَخًا ، وَالْفَرَسَخُ : ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ ، فَيَكُونُ ثَمَانِيَّةً وَأَرْبَعِينَ مِيلًا . وَقَدْ قَدَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ، فَقَالَ : مِنْ عُسْفَانَ إِلَى مَكَّةَ ، وَمِنْ الطَّائِفِ إِلَى مَكَّةَ ، وَمِنْ جُدَّةَ إِلَى مَكَّةَ .

فَعَلَى هَذَا تَكُونُ مَسَافَةُ الْقَصْرِ يَوْمَيْنِ قَاصِدَيْنِ .

وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُثْمَانَ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ . ( المغني ) .

وتقدير ذلك بالكيلو متر نحو ( ٨٠ ) كيلو متر تقريباً .

جاء في "فتاوى اللجنة الدائمة : السفر الذي يشرع فيه الترخيص برخص السفر هو ما اعتبر سفرًا عرفاً ، ومقداره على سبيل التقريب مسافة ثمانين كيلو متراً ، فمن سافر لقطع هذه المسافة فأكثر فله أن يترخص برخص السفر من المسح على الخفين ثلاثة أيام لباليهن ، والجمع والقصر ، والفطر في رمضان " انتهى

وهذا - كما تقدم - مذهب الأكثر .

فهو قول المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أ- حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا تَقْصِرُوا الصَّلَاةَ فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرُودٍ مِنْ مَكَّةَ إِلَى عُسْفَانَ ) رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مُؤَفَّفٌ، كَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ حُرَيْمَةَ.

ب- واستدلوا بالأثار المروية عن بعض الصحابة في تحديد السفر الذي تقصر فيه الصلاة ، وأنه ما كان على مسافة أربعة برد .

فعن عطاء ( أن ابن عمر وابن عباس كانا يصليان ركعتين ويفطران في أربعة برد فما فوق ) . رواه البخاري تعليقاً والبيهقي .

قال النووي : بإسناد صحيح .

وعنه قال ( قلت لابن عباس : أقصر إلى عرفة ؟ فقال : لا ، قلت : أقصر إلى منى ؟ قال : لا ، قلت : أقصر إلى الطائف وإلى عسفان ؟ قال : نعم ، وذلك ثمانية وأربعون ميلاً وعقده بيده ) رواه البيهقي ، وابن أبي شيبه ، قال الحافظ في التلخيص : إسناده صحيح .

وذهب بعض العلماء : إلى أن أقل مدة تقصر فيها الصلاة هي ثلاثة أيام .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

أ- حديث ابن عمر . أن النبي ﷺ قال ( لا تسافر المرأة فوق ثلاثة أيام ولياليهن إلا ومعها زوجها أو ذو محرم منها ) متفق عليه .

ب- ولحديث علي قال ( جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ) وهذا يقتضي أن كل مسافر له ذلك ، ولأن الثلاثة متفق عليها وليس في أقل من ذلك توقيف ولا اتفاق .

وذهب بعضهم : إلى أنه لا حد للسفر بالمسافة ، فكل ما عد سفرًا فهو سفر .

واختار هذا ابن تيمية ، وابن قدامة في المغني .

أ- لقوله تعالى ( وَإِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ ) فالله علق مشروعية قصر الصلاة على مطلق الضرب في الأرض ، فيصدق ذلك على كل مسافر ، قصيراً كان سفره أو طويلاً ، وحيث لا دليل يدل على تقييد هذا المطلق فيجب العمل به على إطلاقه .

ب- أن التقدير بابه التوقيف فلا يجوز المصير إليه برأي مجرد ، سيما وليس له أصل يرد إليه ولا نظير يقاس عليه .

قال ابن قدامة بعد ذكره الأقوال : ولا أرى لما صار إليه الأئمة حجة ، لأن أقوال الصحابة متعارضة مختلفة ، ولا حجة فيها مع الاختلاف ، وإذا لم تثبت أقوالهم ، امتنع الحصر إلى التقدير الذي ذكره ، لوجهين :

**الأول :** أنه مخالف لسنة النبي ﷺ التي روينها ، ولظاهر القرآن ، فإن ظاهره إباحة القصر لمن ضرب في الأرض .  
**الثاني :** أن التقدير بابه التوقيف ، فلا يجوز المصير إليه برأي مجرد سيما ولا أصل يرد إليه ، ولا نظير يقاس عليه ، والحجة مع من أباح القصر لكل مسافر إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه .  
**قال ابن تيمية :** الفرق بين السفر الطويل والقصر ، لا أصل له في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ ، بل الأحكام التي علقها الله بالسفر مطلقة .

**والأحوط قول الجمهور .**

● **سئل الشيخ ابن عثيمين :** مجموعة من المدرسين يترددون لقري بعيدة تقريباً فوق (١٠٠ كم) ويترخصون برخص السفر، يجمعون بين الظهر والعصر مع أنهم يصلون إلى ديارهم تقريباً الساعة الواحدة والنصف، ويقولون: عندهم فتوى منكم أنتم ، فهل يجوز لهم أن يترخصوا برخص السفر؟ وإذا كان لا يجوز فهل يجوز لهم أن يجمعوا بين الظهر والعصر من غير قصر أم لا ؟  
**الجواب :** العلماء رحمهم الله اختلفوا في السفر المبيح للرخص، فمنهم: من يحده بالمسافة ويقول: المسافة (٨٣ كم) فإذا جاوزها الإنسان ولو بنصف ذراع حلت له الرخص.

وبناءً على هذا القول: يكون هؤلاء ممن يكون لهم الرخص؛ لأنك قلت: (١٠٠ كم) أو أكثر.  
 هؤلاء يقولون: له القصر وله الفطر وله الجمع ولو قطع هذه المسافة، أعني: (٨٣ كم) بنصف ساعة أو أقل، على هذا القول يكون هؤلاء أن يقصروا إذا صادفتهم الصلاة وهم في غير بلدهم، ويجوز لهم أن يجمعوا.  
 وأما على القول الثاني الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وهو أقرب إلى الصواب فيقول: العبرة بما يسميه الناس سفرًا، وهؤلاء القوم الذين يذهبون صباحاً ويرجعون مساءً قبل المساء لا يعدون مسافرين فلا يقصرون . ( فتاوى لقاء الباب المفتوح ) .

● **ما حكم القصر للمكي بعرفة ومزدلفة ومنى ؟**

اختلف العلماء في هذا المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنه ليس لأهل مكة القصر بعرفة ومزدلفة ومنى .

وهذا قول الشافعية ، والحنابلة .

قالوا : إن المسوغ للجمع والقصر هو السفر ، والخروج إلى هذه الأماكن لا يعد سفرًا بالنسبة للمكي لعدم المسافة .

**القول الثاني :** أن لأهل مكة القصر في هذه الأماكن كسائر الحجاج .

وهذا مذهب المالكية ، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

أ- لأن النبي ﷺ كان يقصر بمنى ، وجمع وقصر بعرفة ومزدلفة ، وصلى معه جميع المسلمين من أهل مكة وغيرهم ، ولم يأمر أهل مكة بالإتمام ، ولا بتأخير العصر في عرفة ، أو تقديم المغرب في المزدلفة .

ب- قالوا : ولو أن أهل مكة قاموا فأتموا وصلوا أربعاً ، وفعلوا ذلك بعرفة ومزدلفة وفي أيام منى ، لكان مما تتوافر المهم والدواعي على نقله بالضرورة .

**قال ابن تيمية :** ... إنما قصروا لأجل سفرهم لا لأجل النسك ، ولهذا لم يكونوا يقصرون بمكة وإن كانوا محرمين .

**والأحوط الأول .**

● **ما الجواب عن حديث : أن النبي ﷺ قال لأهل مكة : ( يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإنما قوم سَفَر ) ؟**

**الجواب من وجهين :**

**الأول :** أنه ضعيف ، رواه أبو داود وغيره ، قال ابن حجر : وهذا ضعيف ، لأن الحديث من رواية علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف .

**والثاني :** أنه على التسليم بصحته ، فإنما قاله ﷺ عام الفتح في جوف مكة ، والحال أن أهل مكة مقيمون حقيقة .

( وإذا ذكر صلاة حضر في سفر ، أو مكسها ، أو انتم بمقيم ، أو نوى إقامة أكثر من أربعة أيام  
لزمه أن يتم ) .

هذه مسائل يتم فيها المسافر الصلاة .

( وإذا ذكر صلاة حضر في سفر ) .

مثال : رجل مسافر ، وفي أثناء السفر تذكر أنه صلى الظهر في بلده من غير وضوء ، فإنه يجب أن يعيدها أربعاً .

قال ابن قدامة : بالإجماع حكاه الإمام أحمد ، وابن المنذر .

لأن الصلاة تعين عليه فعلها أربعاً ، فلم يجز له النقصان من عددها .

( أو مكسها : ذكر صلاة سفر في حضر ) .

مثال : رجل مسافر ، وصلى الظهر ركعتين ، فلما وصل إلى بلده ، ذكر أنه صلاها بغير وضوء .

فالمشهور من المذهب أنه يجب أن يعيدها أربعاً ، وهو قول الشافعي .

أ- قالوا : لأن القصر رخصة من رخص السفر ، يبطل بزواله .

ب- ولأنها وجبت عليه في الحضر .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يصليها ركعتين .

وهو قول الحنفية ، والمالكية .

قالوا : لأن القضاء يحكي الأداء .

وهذا هو الصحيح ، والأول أحوط .

( أو انتم بمقيم ) .

أي : إذا صلى المسافر خلف المقيم فإنه يلزمه الإتمام .

قال ابن قدامة : المسافر متى اتم بمقيم وجب عليه الإتمام ، سواء أدرك جميع الصلاة أو ركعة ، أو أقل .

أ- لما روي عن ابن عباس : ( أنه قيل له : ما بال المسافر يصلي ركعتين في حال الانفراد ، وأربعاً إذا اتم بمقيم ؟ فقال : تلك السنة ) .

رواه أحمد ، وأصله في مسلم بلفظ : ( كيف أصلي إذا كنت بمكة إذا لم أصلي مع الإمام ، فقال : ركعتين ، سنة أبي القاسم ) .

ب- وعن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه كان إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً ، وإذا صلاها وحده صلى ركعتين .

ج- لأن : هذه صلاة مردودة من أربع إلى ركعتين فلا يصليها خلف من يصلي الأربع كالجمعة .

د- لأنه اجتمع ما يقتضي القصر والتمام فغلب التمام كما لو أحرم بها في السفر ثم أقام .

وهذا اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله .

فقال رحمه الله : الواجب على المسافر إذا صلى خلف مقيم أن يتم ، لعموم قوله ﷺ ( إنما جعل الإمام ليؤتم به ) ، ولأن الصحابة كانوا

يصلون خلف أمير المؤمنين عثمان في الحج في مي ، فكان يصلي بهم أربعاً فيصلون معه أربعاً .

وهذا واضح إذا ما دخل المسافر مع الإمام من أول الصلاة ، لكن لو أدرك معه الركعتين الأخيرتين فهل يسلم؟ لأنه صلى ركعتين وفرضه

ركعتان أو يأتي بما بقي؟ نقول: يأتي بما بقي ، فيتم أربعاً لعموم قوله ﷺ ( فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا ) ؛ ولأن المأموم في هذه الحال

ارتبطت صلاته بالإمام فلزم أن يتابعه حتى فيما فاتته . ( الشيخ ابن عثيمين ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أن المسافر يتم الصلاة خلف المقيم إذا أدرك من صلاته ركعة فأكثر ، ويقصر إذا أدرك معه أقل من ركعة .

وهو قول الحسن البصري ، والنخعي ، والزهرى ، وقتادة ، وقول للأوزاعي ، وهو مذهب مالك .

عن الزهرى وقتادة في مسافر يدرك من صلاة المقيمين ركعة ، قالوا: يصلي بصلاتهم ، فإن أدركهم جلوساً صلى ركعتين . رواه عبد الرزاق

وقال الحسن في مسافر أدرك ركعة من صلاة المقيمين في الظهر قال: يزيد إليها ثلاثاً ، وإن أدركهم جلوساً صلى ركعتين . رواه عبد الرزاق



أ- لقوله ﷺ ( من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك ) .

دلّ هذا الحديث على أن من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة، أي: حكمها ووقتها وفضلها، فدلّ ذلك على أن من أدرك أقل من ركعة لم يدرك شيئاً من ذلك، وأن الركعة حد أدنى لإدراك تلك الفضائل .

ب- ولأن من أدرك من الجمعة ركعة أتمها جمعة ، ومن أدرك أقل من ذلك لا يلزمه فرضها .

ج- أن المسافر إذا لم يدرك ركعة من الصلاة كاملة فهو في حكم من لم يدرك شيئاً منها ، وإذا لم يدرك شيئاً من صلاة المقيم صلى ركعتين بإجماع .

**وذهب بعضهم :** إلى أن المسافر يقصر الصلاة سواء خلف مقيم أو غيره .

وهو قول إسحاق ، والشعبي ، وطاووس ، وهو مذهب الظاهرية .

لحديث عائشة ( أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ ... ) .

فدل هذا الحديث على أن صلاة السفر هي الأصل فبمجرد السفر ثبت حكمها ما دام مسافراً فلا يتغير حكمها بالانتماء .

#### فائدة : ١

إذا اقتدى مسافر بمقيم ثم أفسد المسافر صلاته . ( كأن ينتقض وضوءه أثناء الصلاة ) .

**ف قيل :** يعيدها قصراً .

**وقيل :** يجب إعادتها تامة .

لأنها وجبت عليه أربعاً .

وهذا مذهب الأكثر .

#### فائدة : ٢

إذا اقتدى مسافر بمقيم ، وفي أثناء الصلاة ذكر أنه لم يتوضأ ؟

فإذا أراد أن يعيدها فإنه يعيدها قصراً .

**في الأولى يتم :** لأن صلاته انعقدت ثم فسدت . ( يعني وجبت الصلاة في ذمته تامة ) .

**وفي الثانية يقصر :** لأن صلاته لم تنعقد أصلاً . ( لأنه دخل على غير وضوء ) .

#### فائدة : ٣

إذا صلى المسافر خلف إمام مقيم : فعليه أن يتم صلاته معه ، إذا اتفقت الصلاتان ، ولا يجوز له أن يقتصر على صلاة ركعتين .

أما إذا اختلفت الصلاتان . ( كمن يصلي العشاء خلف من يصلي المغرب ) .

فالمأموم مخير بين أن يقتصر على صلاة ركعتين ، وبين أن يتم صلاته أربعاً بعد سلام الإمام .

**وقد سئل الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله :** عن رجل مسافر دخل المسجد ، ووجد جماعة يصلون المغرب ، وهو قد صلى المغرب ،

فصلى معهم بنية العشاء ، ولما قام الإمام للركعة الثالثة : جلس ، وتشهد ، وسلم ، فما حكم ذلك ؟ .

فأجاب :

" إذا دخل رجل مسافر قد صلى المغرب ، فوجدهم يصلون المغرب ، فدخل معهم بنية صلاة العشاء : فعين العلماء من قال : " لا يصح

دخوله ؛ لاختلاف الصلاتين نية ، وعملاً " ، ومنهم من قال : " يصح ذلك " ، فإذا قام الإمام الثالثة : أكمل الداخل التشهد ، وسلم

من ركعتين ، وهذا هو الصحيح ، وله أن يقوم معه في الثالثة ، ويتم العشاء أربعاً .

#### فائدة : ٤

دلت السنة النبوية على جواز صلاة المقيم خلف المسافر ، وعلى أن المقيم يتم صلاته ولا يقصرها إذا قصر إمامه المسافر .

وورد ذلك في حديث مرفوع إلى النبي ﷺ فيه ضعف ولكنه متفق على فقهه عند المذاهب الأربعة وغيرهم .

عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال ( عَزَّوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَشَهِدْتُ مَعَهُ الْفَتْحَ ، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً لَا يُصَلِّي إِلَّا رُكْعَتَيْنِ ، وَيَقُولُ : يَا أَهْلَ الْبَلَدِ صَلُّوا أَرْبَعًا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ ) رواه أبو داود .

وروى مالك في " الموطأ " عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ( كَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ صَلَّى بِهِمْ رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ يَقُولُ : يَا أَهْلَ مَكَّةَ ! أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ ) .

قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن المقيم إذا اتم بالمسافر ، وسلم المسافر من ركعتين ، أن على المقيم إتمام الصلاة ، وقد روي عن عمران بن حصين قال : ( شهدت الفتح مع رسول الله ﷺ فأقام بمكة ثمانية عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين ، ثم يقول لأهل البلد : صلوا أربعا ، فإننا سفر ) رواه أبو داود .

ولأن الصلاة واجبة عليه أربعا ، فلم يكن له ترك شيء من ركعاتها كما لو لم يأتم بمسافر .

#### فائدة : ٥

إذا شك المسافر في إمامه هل هو مسافر أو مقيم ؟ فلا يحل الأمر من حالين :

الحال الأولى : أن تكون هناك قرينة تدل على أن الإمام على سفر ، مثل المساجد التي على طرق السفر ، أو في المطارات ، أو هيئة الإمام وما معه من متاع يدل على أنه على سفر ، ففي هذه الحال للمسافر أن يقصر بناءً على تلك القرينة.

الحال الثانية : إذا لم تكن هناك قرينة دالة على أن الإمام مسافر ، ففي هذه الحال يتم المسافر صلاته خلف ذلك الإمام. جاء في ( الموسوعة الفقهية ) وَذَكَرَ الْحَنَابِلَةُ : أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ مَعَ مَنْ يَظُنُّهُ مُقِيمًا ، أَوْ شَكَّ فِيهِ ، لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ وَإِنْ قَصَرَ إِمَامُهُ ؛ اعْتِبَارًا بِالْيَقِينَةِ ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ مُسَافِرٌ لِذَلِيلٍ ، فَلَهُ أَنْ يَتَوَيَّ الْقَصْرَ وَيَتَّبِعَ إِمَامَهُ ، فَيَقْصُرَ يَقْصُرُهُ وَيُتِمَّ بِإِتِمَامِهِ " انتهى.

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : ما الحكم عندما آتي إلى المسجد وأجد الإمام في التشهد الأخير ، ودخلت معه فسلم ، فلا أدري هل أتم رباعية أم قصر ؟

فأجاب رحمه الله : في هذه الحال ينظر إلى ظاهر الحال ، لأن ما ذكرت يحصل في بعض المساجد ، يمر بها الإنسان في الطريق ويجد أناساً يصلون ، أو في المطار يجد أناساً يصلون ، فيشك هل هم مقيمون أم مسافرون ، ينظر إلى ظاهر الحال ، إذا كان ظاهر هذا الرجل أنه مسافر لكون حقيقته أمامه ، وكونه لا لبس ملابس السفر ، فيعتبر مسافراً ، وإذا لم يترجح عندك شيء فأتم ؛ لأن الأصل الإتمام .

( أو نوى الإقامة أكثر من أربعة أيام لزمه أن يتيم ) .

أي : إذا نوى المسافر إقامة في موضع معين أكثر من أربعة أيام فإنه يتم .

فلو أقام في مكة أو في الرياض خمسة أيام أو ستة أو أكثر لزمه الإتمام .

( وهذه مسألة خلافية طويلة كبيرة ) .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

وبه قال المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، ورجحه الشيخ ابن باز رحمه الله .

أ-لحديث أنس ، حيث أن النبي ﷺ قدم مكة صبيحة رابعة من ذي الحجة ، فأقام بها الرابع والخامس والسادس والسابع ، وصلى الصبح في يوم الثامن ثم خرج إلى منى .

قالوا : فيجوز لمن كانت إقامته كإقامة النبي ﷺ أن يقصر الصلاة .

قالوا : وإقامة النبي ﷺ بالأبطح في عام حجة الوداع معلومة البداية والنهاية .

وقالوا : إن هناك فرقاً كبيراً بين إقامته ﷺ بمكة عام الفتح وبتبوك ، وبين إقامته بمكة عام حجة الوداع ، ويظهر الفرق من وجهين :

أولاً : إن إقامة النبي ﷺ عام الفتح ، وفي إقامة تبوك إقامة طارئة ، وغير مقصودة من قبل ، بل اقتضتها مصالح الجهاد ومتطلبات الفتح ، فهي إقامة غير معلومة البداية ، وغير محددة النهاية ، لأن هذا السفر من أجل الجهاد ومنازلة الأعداء والكر والفر ، لا من أجل المكث والإقامة ، ومن المعلوم أن من كانت هذه حاله ، فإنه لا يدري ما سيواجهه من أوضاع ، لذا فإنه لا يصح أن يقال قد بيت الإقامة ، أو

أنه قد حدد موعد الرحيل ، حتى تكون النهاية معلومة إذ لو فعله لنقل إلينا ، وعدم نقله دليل على عدم فعله .  
**ثانياً :** إن إقامة النبي ﷺ بمكة عام حجة الوداع تختلف عن إقامته ﷺ عام الفتح ، وفي عام تبوك لما علم من معرفة النبي ﷺ بعدد الأيام التي يحتاجها من أراد الرحلة من المدينة إلى مكة ، لأنه ﷺ قد طرقة قبل الهجرة وبعدها ، كما أنه طريق قريش إلى رحلة الصيف ، ثم إنه كان طريقاً آمناً عام حجة الوداع ، كما أن اليوم الذي يبدأ به الحج معلوم لما عرف من أن مشروعية الحج كانت في السنة التاسعة فمشروعيتها سابقة على حجة الوداع .

لهذه الأسباب كلها فإن إقامته ﷺ بالأبطح قبل الحج إقامة مقصودة ، وهي معلومة البداية والنهاية .  
 ب- واستدلوا بقوله ﷺ ( يمكنك المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثاً ) رواه مسلم .  
 قال ابن حجر : يستنبط من ذلك أن إقامة ثلاثة أيام لا تخرج صاحبها من حكم المسافر .  
**وذهب بعض العلماء :** إلى أن مدة الإقامة خمسة عشر يوماً ، فإذا نوى إقامة خمسة عشر يوماً فأكثر امتنع عليه الترخص ، وإن نوى دون ذلك ترخص .  
 وهذا مذهب الحنفية .

لما روي عن ابن عباس وابن عمر أنهما قالا ( إذا قدمت بلدة وأنت مسافر ، وفي نفسك أن تقيم خمسة عشر يوماً ، أكمل الصلاة بها ، وإن كنت لا تدري متى تظعن فاقصرها ) رواه الطحاوي .  
 ويرد عليهم : أنه لا حجة في أقوال الصحابة في المسائل التي للاجتهاد فيها مسرح ، وهذه منها .  
 وأيضاً فقد ثبت عن ابن عباس وابن عمر خلاف ما حكى عنهم .  
**وذهب بعضهم :** أن مرجع ذلك إلى العرف ، فإنه يقصر ولو طالبت المدة ما لم يجمع الإقامة .  
 ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية ، واختاره الشيخ ابن عثيمين رحمه الله .  
**قال رحمه الله :** للمسافر القصر والفطر ما لم يجمع على الإقامة والاستيطان ، والتمييز بين المقيم والمسافر نية أيام معلومة يقيمها ليس هو أمراً معلوماً لا بشرع ولا عرف .  
 والأحوط مذهب الجمهور .

### ( وَإِنْ أَقَامَ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ بِإِثْنَيْ عَشَرَ يَوْمًا فَصَرَ أَبَدًا ) .

أي : أن المسافر إذا أقام مدة ولا يعرف متى ينقضي عمله ، فإنه يقصر ولو طالبت المدة .  
 وهذا مذهب جماهير العلماء .

**قال ابن قدامة :** مَنْ لَمْ يَجْمَعْ الْإِقَامَةَ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى إِحْدَى وَعِشْرِينَ صَلَاةً ، فَلَهُ الْقَصْرُ ، وَلَوْ أَقَامَ سِنِينَ ، مِثْلُ أَنْ يُقِيمَ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ يَرْجُو نَجَاحَهَا ، أَوْ لِحِبَاةٍ عَدُوٍّ ، أَوْ حَسَنَةِ سُلْطَانٍ أَوْ مَرَضٍ ، وَسَوَاءٌ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ انْقِضَاءُ الْحَاجَةِ فِي مُدَّةٍ يَسِيرَةٍ ، أَوْ كَثِيرَةٍ ، بَعْدَ أَنْ يَحْتَمِلَ انْقِضَاءُهَا فِي الْمُدَّةِ الَّتِي لَا تَقْطَعُ حُكْمَ السَّفَرِ .

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَقْصُرَ مَا لَمْ يَجْمَعْ إِقَامَةً ، وَإِنْ أَتَى عَلَيْهِ سَنُونَ . ( المعني ) .  
**وقال ابن تيمية :** ... وَأَمَّا إِنْ قَالَ عَدَا أَسَافِرُ أَوْ بَعْدَ غَدٍ أَسَافِرُ وَلَمْ يَنْوِ الْمُقَامَ فَإِنَّهُ يَقْصُرُ أَبَدًا فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ بِمَكَّةَ بِضْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ وَأَقَامَ بِتَبُوكَ عِشْرِينَ لَيْلَةً يَقْصُرُ الصَّلَاةَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**وقال ابن القيم :** وَالْأَيْمَةُ الْأَرْبَعَةُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَقَامَ لِحَاجَةٍ يَنْتَظِرُ قَضَاءَهَا يَقُولُ الْيَوْمَ أَخْرُجْ عَدَا أَخْرُجْ فَإِنَّهُ يَقْصُرُ أَبَدًا إِلَّا الشَّافِعِي فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ فَإِنَّهُ يَقْصُرُ عِنْدَهُ إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ أَوْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَلَا يَقْصُرُ بَعْدَهَا وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي " إِشْرَافِهِ " أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَقْصُرَ مَا لَمْ يَجْمَعْ إِقَامَةً وَإِنْ أَتَى عَلَيْهِ سَنُونَ . ( زاد المعاد ) .

أ- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ ( أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ تِسْعَةَ عَشَرَ يَقْصُرُ - وَفِي لَفْظٍ : - بِمَكَّةَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .  
 ب- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ ( أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَبُوكَ عِشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

ج-ولأن ذلك لا يعد لبناً .

د- وقد ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أَنَّهُ قَالَ : ( أَرْتَجِعْ عَلَيْنَا التَّلُجَّ وَنَحْنُ بِأَدْرِيجَانَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فِي غَزَاةٍ . قَالَ ابْنُ عُمَرَ : كُنَّا نُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ) رواه البيهقي . ومعنى أَرْتَجِعْ : دام وأطبق .

وصحح إسناده النووي في " خلاصة الأحكام " فقال " رواه البيهقي بإسناد صحيح على شرط الصحيحين " ، وصححه ابن الملقن في " البدر المنير " ، والحافظ ابن حجر في " التلخيص الحبير " .

وقد استدلل بهذا الأثر وما ورد بمعناه عن بعض الصحابة رضي الله عنهم أن المسافر يقصر مهما طال مدة إقامته ما دام لم ينو الإقامة في ذلك البلد واتخاذ وطناً .

وعليه نقول : أنه يصح لمن سافر وهو لا ينوي الإقامة أصلاً ، ثم اقتضت أحواله أن يقيم إقامة غير محدودة النهاية ، أن له الفطر ما أقام أبداً ، كما هو فعل النبي ﷺ في تبوك ، وعام الفتح ، فإنها تعتبر إقامة طارئة ، وغير مقصودة من قبل ، بل اقتضتها مصالح الجهاد ، ومتطلبات الفتح ، فهي إقامة غير معلومة البداية وغير محددة النهاية ، ولأن هذا السفر من أجل الجهاد ومنازلة الأعداء والكر والفر ( فلا تعارض بينها وبين ما ورد في حجة الوداع ، فإنها إقامة مقصودة قاطعة للسفر ) .

قال علماء اللجنة الدائمة للإفتاء : من أقام في سفره أكثر من أربعة أيام ولم يجمع النية على الإقامة، بل عزم على أنه متى قضيت حاجته رجع؛ كمن يقيم بمكان الجهاد للعدو، أو حبسه سلطان أو مرض مثلاً، وفي نيته أنه إذا انتهى من جهاده بنصر أو صلح أو تخلص مما حبسه من مرض أو قوة عدو أو سلطان أو وجود أبق أو بيع بضاعة أو نحو ذلك فإنه يعتبر مسافراً، وله قصر الصلاة الرباعية، ولو طال المدة؛ لما ثبت عن النبي ﷺ أنه أقام بمكة عام الفتح تسعة عشر يوماً يقصر الصلاة، وأقام بتبوك عشرين يوماً لجهاد النصارى، وهو يصلي بأصحابه صلاة قصر، لكونه لم يجمع نية الإقامة بل كان على نية السفر إذا قضيت حاجته.

#### فائدة : ١

أتم الصلاة في السفر : عائشة ، وعثمان .

أما عائشة ، فقد روى البيهقي عن عروة عن عائشة ( أنها كانت تصلي في السفر أربعاً ، فقلت لها : لو صليت ركعتين ؟ فقالت : يا ابن أخي ، إنه لا يشق عليّ ) وسنده صحيح .

قال الحافظ : وهو دال على أنها تأولت أن القصر رخصة ، وأن الإتمام لمن لا يشق عليه أفضل .

أما عثمان ، فقد أتم في آخر خلافته ست سنوات .

عن ابن عمر قَالَ ( صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنِي رَكْعَتَيْنِ وَأَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ وَعُمَرُ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ وَعُثْمَانُ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ ثُمَّ إِنَّ عُثْمَانَ صَلَّى بَعْدَ أَرْبَعًا . فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ صَلَّى أَرْبَعًا وَإِذَا صَلَّاهَا وَخَذَهُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ) رواه مسلم .

#### فائدة : ٢

اختلف العلماء في سبب إتمام عثمان :

فقال : أن الأعراب قد حجوا في تلك السنة ، فأراد أن يعلمهم أن فرض الصلاة أربع ، فلما يتوهموا أنها ركعتان في الحضر والسفر .

ورد هذا : بأنهم كانوا أخرى بذلك في حج النبي ﷺ ، فكانوا حديثي عهد بالإسلام ، والعهد بالصلاة قريب ، ومع هذا فلم يُرْتَجِعْ بهم النبي ﷺ .

وقيل : إنه كان إماماً للناس ، والإمام حيث نزل فهو عمله ومحل ولايته .

ورد هذا : بأن إمام الخلائق على الإطلاق رسول الله ﷺ كان هو أولى بذلك ولم يرتع .

وقيل : إنه كان قد عزم على الإقامة والاستيطان بمنى ، واتخاذها داراً للخلافة .

وهذا التأويل أيضاً مما لا يقوى، فإن عثمان رضي الله عنه من المهاجرين الأولين، وقد منع ﷺ المهاجرين من الإقامة بمكة بعد نسكهم، ورخص لهم فيها ثلاثة أيام فقط، فلم يكن عثمان ليقيم بها، وقد منع النبي ﷺ من ذلك، وإنما رخص فيها ثلاثاً وذلك لأنهم تركوها لله، وما ترك لله،

فإنه لا يُعاد فيه، ولا يُسترجع .

**وقيل :** إنه كان قد تأهل بمخى ، والمسافر إذا أقام في موضع ، وتزوج فيه ، أو كان له به زوجة ، أتم ، ورجح هذا ابن القيم .

لورود حديث في ذلك عند أحمد ( من تأهل ببلدة ، فإنه يصلي صلاة مقيم ) .

ورجح هذا ابن القيم وقال : وهذا أحسن ما اعتُذر به عن عثمان .

ورد هذا الحافظ ابن حجر ، فقال : فهذا الحديث لا يصح ، لأنه منقطع ، وفي روايته من لا يحتج به ، ويرده قول عروة : إن عائشة تأولت ما تأول عثمان .

**والراجح ما قاله الشنقيطي في أضواء البيان ، حيث قال :** الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن أحسن ما يعتذر به عن عثمان وعائشة في الإتمام في السفر ، أنهما فهما من بعض النصوص أن القصر في السفر رخصة ، كما ثبت في صحيح مسلم ، أنه صدقة تصدق الله بها ، وأنه لا بأس بالإتمام لمن لا يشق عليه ذلك كالصوم في السفر .

### فائدة : ٣

من قصد السفر إلى إحدى المدن ، ثم بدا له أثناء الطريق الرجوع إلى بلده ، فله حالان :

#### الأولى :

أن تكون المسافة من المكان الذي نوى فيه الرجوع إلى بلده تساوي مسافة القصر فأكثر ، ففي هذه الحال يترخص برخص السفر في طريق رجوعه حتى يدخل مدينته .

#### الثانية :

أن تكون المسافة من المكان الذي نوى فيه الرجوع إلى بلده لا تساوي مسافة القصر ، ففي هذه الحال لا يترخص برخص السفر في طريق رجوعه ؛ لأنه في حال رجوعه يعدُّ قد أنشأ سفرًا جديدًا ، فلا يقصر إلا إن كانت المسافة تساوي مسافة القصر ، وهي (٨٠) كم .  
**قال ابن قدامة :** فَلَوْ خَرَجَ يَقْصِدُ سَفَرًا بَعِيدًا ، فَقَصَرَ الصَّلَاةَ ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَرَجَعٌ ، كَانَ مَا صَلَّاهُ مَاضِيًا صَحِيحًا ، وَلَا يَقْصُرُ فِي رُجُوعِهِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَسَافَةُ الرُّجُوعِ مُبِيعَةً بِنَفْسِهَا ، نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا . ( المغني ) .

### باب الجمع

الجمع : هو ضم إحدى الصلاتين إلى الأخرى ، والصلاتين التي يصح جمعهما : الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء .

**( يجوز الجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء )** .

أي : يجوز في السفر بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء .

والجمع ينقسم إلى قسمين :

**القسم الأول :** قسم متفق عليه بين العلماء ، وهو الجمع بعرفة ومزدلفة .

**قال ابن عبد البر :** وقد أجمع المسلمون على الجمع بين الصلاتين بعرفة ومزدلفة .

عن جابر رضي الله عنه في صفة حجة النبي ﷺ ( ثم أذن ، ثم أقام فصلي الظهر ، ثم أقام فصلي العصر ، ولم يُصل بينهما شيئاً... حتى أتى المزدلفة ، فصلَّى بها المغرب والعشاء بأذانٍ واحدٍ وإقامتين ، ولم يُسبِّح بينهما شيئاً ) رواه مسلم .

**القسم الثاني :** مختلف فيه ، وهو الجمع للسفر .

وقد اختلف العلماء فيه :

**القول الأول :** لا يجوز الجمع مطلقاً في غير عرفات ومزدلفة .

وهذا قول أبي حنيفة .

**قال الحافظ :** وقال قوم لا يجوز الجمع مطلقاً إلا بعرفة ومزدلفة ، وهو قول الحسن ، والنخعي ، وأبي حنيفة وصاحبيه .

أ- لقوله تعالى ( إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ) أي لها وقت معين له ابتداء فلا يجوز التقدم عليه ، وانتهاء فلا يجوز التأخر عنه .

ب- ولقوله تعالى ( حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ) أي في أوقاتها .

وحملوا الروايات التي فيها الجمع في السفر على الجمع الصوري ، وهو أنه آخر المغرب مثلاً إلى آخر وقتها ، وعجل العشاء في أول وقتها .  
**القول الثاني :** جواز الجمع تقديماً وتأخيراً .

وهذا قول الجمهور .

**قال في المغني :** وهو قول أكثر أهل العلم .

**وقال الخطابي :** وقال كثير من أهل العلم: يجمع بين الصلاتين في وقت إحداهما، إن شاء قدم العصر، وإن شاء أخر الظهر على ظاهر الأخبار المروية في هذا الباب، وهذا قول ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، وسالم بن عبد الله، وطاوس، ومجاهد .

وبه قال الفقهاء: الشافعي، وإسحاق ، وقال أحمد بن حنبل: وإن فعل لم يكن به بأس .

**وقال البغوي :** فذهب كثير من أهل العلم إلى جوازه .

**وقال في نيل الأوطار :** ذهب إلى جوازه كثير من الصحابة والتابعين .

**وقال البيهقي :** الجمع بين الصلاتين بعذر السفر من الأمور المشهورة المستعملة ما بين الصحابة والتابعين ﷺ أجمعين .

فهو قول الشافعي وأحمد .

أ- لحديث أنس قال (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَرْتَعَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ زَاعَتْ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحَلَ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ رَكِبَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وهذا الحديث بهذا السياق ( صلى الظهر ثم ركب ) يدل على أنه ﷺ لم يكن يجمع بين الصلاتين في وقت الأولى جمع تقديم ، وإنما في وقت الثانية .

ب- وعن مُعَاذٍ ﷺ قَالَ (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ج- وعن أنس بن مالك ﷺ قَالَ (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي السَّفَرِ) رواه البخاري .

د- وعن ابن عمر قَالَ (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ) متفق عليه .

هـ- ولأن النبي ﷺ جمع في عرفة ومزدلفة .

و- وعن ابن عباس : ( أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر، قيل لابن عباس: ما أراد بذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته ) رواه مسلم .

**القول الثالث :** أنه يجوز جمع التأخير دون التقديم .

وهذا مذهب مالك ، واختاره ابن حزم .

لحديث أنس السابق .

وأما جمع التقديم فلم يصح فيه حديث .

فحديث أنس السابق فيه ( صلى الظهر ثم ركب ) .

**والقول الرابع مذهب الجمهور ،** وهو جواز الجمع تقديماً وتأخيراً .

وأما الجواب عن أدلة أصحاب القول الأول . ( أن المقصود الجمع الصوري ) .

**قال ابن قدامة :** فَإِنْ قِيلَ : مَعْنَى الْجَمْعِ فِي الْأَخْبَارِ أَنَّ يُصَلِّي الْأَوَّلَى فِي آخِرِ وَقْتِهَا ، وَالْأُخْرَى فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا . قُلْنَا : هَذَا فَاسِدٌ لَوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ قَدْ جَاءَ الْحَبْرُ صَرِيحًا فِي أَنَّهُ كَانَ يَجْمَعُهُمَا فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا ، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ ، وَلَقَوْلِ أَنَسٍ : أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ ، ثُمَّ نَزَلَ فِجَمَعَ بَيْنَهُمَا ، وَيُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ حِينَ يَغِيبُ الشَّفَقُ .  
فَيَبْطُلُ التَّأْوِيلُ .

الثَّانِي : أَنَّ الْجَمْعَ رُخْصَةٌ ، فَلَوْ كَانَ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ لَكَانَ أَشَدَّ ضَيْقًا ، وَأَعْظَمَ حَرَجًا مِنَ الْإِثْنَانِ بِكُلِّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا ؛ لِأَنَّ الْإِثْنَانِ بِكُلِّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا أَوْسَعُ مِنْ مُرَاعَاةِ طَرَفَيْ الْوَقْتَيْنِ ، بِحَيْثُ لَا يَبْقَى مِنْ وَقْتِ الْأُولَى إِلَّا قَدْرٌ فَعِلْهَا . ( الْمَغْنِي ) .

وقال الخطابي : بأن الجمع رخصة ، فلو كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقاً من الإثنيان بكل صلاة في وقتها ، لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدرکه أكثر الخاصة فضلاً عن العامة .

وقال في الفتح مؤيداً لما قاله الخطابي : وأيضاً فإن الأخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت إحدى الصلاتين ، وذلك هو المتبادر إلى الفهم من لفظ الجمع .

وأما الجواب عن أصحاب القول الثالث : ( لم يصح حديث في جمع التقديم ) :

فالجواب : أنه صح التقديم في عرفات كما في صحيح مسلم ، وصح أيضاً في الحضر كما في حديث ابن عباس السابق ( جمع بين ... من غير خوف ولا مطر ) وإذا صح جمع التقديم في الحضر ففي السفر من باب أولى .

● تنبيه :

ذهب بعض العلماء : إلى أن الجمع خاص بمن جدّ به السير .

لحديث ابن عمر السابق ( رأيت رسول الله ﷺ يجمع بين المغرب والعشاء إذا جدّ به السير ) .

وذهب الأكثر إلى جوازه للجاء بالسير والمقيم .

لحديث مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ، فَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَتَسْتَفَادُ دَلَالَتُهُ عَلَى جَمْعِ النَّازِلِ مِنْ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مَكَثَ فِي تَبُوكَ عَشْرِينَ لَيْلَةً .

وقد رواه مالك ومن طريقه مسلم ولفظه ( ... حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمًا أَخَّرَ الصَّلَاةَ ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ثُمَّ دَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَ ذَلِكَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا ) .

وهذا يدل على أنه جمع وهو نازل غير سائر .

قال ابن قدامة : وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَوْضَحُ الدَّلَائِلِ ، وَأَقْوَى الْحُجَجِ ، فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ : لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ إِلَّا إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجْمَعُ وَهُوَ نَازِلٌ غَيْرَ سَائِرٍ ، مَا كَثُرَ فِي خِبَائِهِ ، يُخْرِجُ فَيُصَلِّي الصَّلَاتَيْنِ جَمِيعًا ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ إِلَى خِبَائِهِ .

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُسْلِمٌ فِي " صَحِيحِهِ " قَالَ : فَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا .

وَالْأَخْذُ بِهَذَا الْحَدِيثِ ( مُتَعَيِّنٌ ) ؛ لِثَبُوتِهِ وَكَوْنِهِ صَرِيحًا فِي الْحُكْمِ ، وَلَا مَعَارِضَ لَهُ ، وَلِأَنَّ الْجَمْعَ رُخْصَةٌ مِنْ رُخْصِ السَّكْرِ ، فَلَمْ يَخْتَصَّ بِحَالَةِ السَّكْرِ ، كَالْقَصْرِ وَالْمَسْحِ ، وَلَكِنَّ الْأَفْضَلَ التَّأَخِيرُ ، لِأَنَّهُ أَخَذَ بِالِاخْتِيَارِ ، وَخُرُوجٍ مِنْ خِلَافِ الْقَائِلِينَ بِالْجَمْعِ ، وَعَمَلٌ بِالْأَحَادِيثِ كُلِّهَا . ( الْمَغْنِي ) .

قال الشيخ ابن عثيمين : الأفضل للمسافر النازل أن لا يجمع ، وإن جمع فلا بأس ، وفي حق السائر مستحب .

● قوله ( بين الظهرين ، وبين العشاءين ) فلا يجمع إلا بين الظهرين ، أو العشاءين .

وقد نقل الإجماع على ذلك غير واحد من العلماء .

قال ابن عبد البر : أجمع المسلمون على أنه ليس لمسافر ، ولا مريض ، ولا في حال المطر ، يجمع بين الصبح والظهر ، ولا بين العصر والمغرب ، ولا بين العشاء والصبح ، وإنما الجمع بين صلاتي الظهر والعصر ، وبين صلاتي المغرب والعشاء .

وقال النووي : ولا يجوز جمع الصبح إلى غيرها ، ولا المغرب إلى العصر بالإجماع .

● قوله ( بين الظهرين : الظهر والعصر ) يدل على أن الجمعة لا تجمع مع العصر .

وهذا مذهب الحنابلة .

أ- لعدم ورود الدليل على ذلك ، والأصل في العبادات المنع .

ب- لا قياس في العبادات ، فلا تقاس الجمعة على الظهر .

ج- الجمعة صلاة مستقلة ، وتفتقر عن الظهر بأحكام كثيرة .

د- وقوع المطر الذي فيه مشقة في عهد النبي ﷺ ، ولم يرد أنه جمع فيه بين العصر والجمعة ، كما في قصة الأعرابي الذي قام - والنبي ﷺ على المنبر - وطلب الدعاء بالمطر فنزل وتوالى حتى الجمعة القادمة .

قال الشيخ ابن عثيمين : لا يجوز جمع العصر إلى الجمعة في الحال التي يجوز فيها الجمع بين الظهر والعصر.

فلو مر المسافر ببلد وصلى معهم الجمعة لم يجر أن يجمع العصر إليها.

ولو نزل مطر يبيح الجمع - وقلنا بجواز الجمع بين الظهر والعصر للمطر - لم يجر جمع العصر إلى الجمعة . ولو حضر المريض الذي يباح له الجمع إلى صلاة الجمعة فصلاها لم يجر أن يجمع إليها صلاة العصر.

وذهب بعض العلماء : إلى جواز الجمع بين الجمعة والعصر .

أ- لأن معنى الجمع بين الصلاتين هو وضع إحداها في وقت الأخرى، وهذا حاصل بالجمعة، ووقت الجمعة لم يتغير وإنما قدمنا العصر، ولا فرق بين عصر السبت والخميس وبين عصر الجمعة في جواز نقل صلاة العصر إلى وقت الصلاة التي قبلها.

ب- خفف الله عن المسافر فلم يوجب عليه صلاة الجمعة ، وجعل السفر أحد الأعذار المسقطه لوجوبها عليه، ومع ذلك تصح منه إذا حضرها، تيسيراً من الله ورحمة، فكيف يشدد عليه بمنعه من جمع صلاة العصر معها.

ج- اتحاد الوقت بين صلاتي الظهر والجمعة على الصحيح من أقوال أهل العلم ، والمعول في الجمع على الوقت.

د- إذا وجدت علة الجمع وجد الحكم معها ، والشارع لا يفرق بين التماثلات ، كما أنه لا يجمع بين المختلفات ، فما الفرق بين جمع الجمعة مع العصر وجمع الظهر مع العصر إذا استويا في المشقة أو كانت المشقة في يوم الجمعة أشد . والله أعلم .

**( والْمَرِيضُ بِالْحَقِّ بِتَرْكِهِ مُشَقٌّ ) .**

أي : ومن أسباب الجمع إذا كان الإنسان مريضاً يلحقه بترك الجمع مشقة وضعف .

وقد رخص النبي ﷺ للمرأة المستحاضة وهي التي ينزل منها الدم في غير أيام عادتھا ، رخص لها أن تجمع بين الصلاتين .

عن حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ( أَمَّا اسْتَفْتَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ فِي الاسْتِحَاضَةِ ، فَقَالَ لَهَا : فَإِنْ قَوَيْتِ عَلَى أَنْ تُؤْخِرِي الظُّهْرَ ، وَتُعْجِلِي الْعَصْرَ ، فَتَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، فَافْعَلِي ) رواه أبو داود .

والاستحاضة نوع مرض .

واحتج الإمام أحمد على جواز الجمع بين الصلاتين للمريض بأن المرض أشد من السفر ، واحتجهم بعد الغروب ثم تعشى ثم جمع بين صلاتي المغرب والعشاء . ( كشاف القناع ) .

قال ابن قدامة : وَيَجُوزُ الْجُمُعُ لِأَجْلِ الْمَرَضِ .

وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ .

وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ وَالشَّافِعِيُّ : لَا يَجُوزُ ، فَإِنَّ أَخْبَارَ التَّوَقِيفِ ثَابِتَةٌ ، فَلَا تُتْرَكُ بِأَمْرِ مُحْتَمَلٍ .

وَلَمَّا، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ (جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ) وَفِي رِوَايَةٍ ( مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ ) رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ .

وَقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْجُمُعَ لَا يَجُوزُ لِغَيْرِ غَدْرٍ ، ثَبَتَ أَنَّهُ كَانَ لِمَرَضٍ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : هَذَا عِنْدِي رُخْصَةٌ لِلْمَرِيضِ وَالْمُرْضِعِ .

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ سَهْلَةَ بِنْتَ سَهْلٍ ، وَحَمْنَةَ بِنْتَ جَحْشٍ ، لَمَّا كَانَتَا مُسْتَحَاضَتَيْنِ بِتَأْخِيرِ الظُّهْرِ وَتَعْجِيلِ الْعَصْرِ ، وَالْجُمُعِ



بَيْنَهُمَا بَعْثِلٍ وَاحِدٍ ، فَأَبَاحَ لَهُمَا الْجُمُعَ لِأَجْلِ الْإِسْتِخَاَصَةِ .

وَأَجْبَارُ الْمَوَاقِيتِ مَخْصُوصَةٌ بِالصُّورِ الَّتِي أَجْمَعْنَا عَلَى جَوَازِ الْجُمُعِ فِيهَا ، فَيُخَصُّ مِنْهَا مَحَلُّ النَّزَاحِ بِمَا ذَكَرْنَا . ( المغني ) .

قال ابن تيمية : والقصر سببه السفر خاصة ، لا يجوز في غير السفر . وأما الجمع فسببه الحاجة والعذر ، فإذا احتاج إليه جمع في السفر القصير والطويل ، وكذلك الجمع للمطر ونحوه ، وللمرض ونحوه ، ولغير ذلك من الأسباب ؛ فإن المقصود به رفع الحرج عن الأمة .

﴿ وَيَبِينُ الْإِسْنَاءُ هَوَيْنَ الْمَطَرِ يَبْلُ الْإِسْنَاءِ وَوَحَلٍ ﴾ .

أي : ومن الأعذار التي تبيح الجمع وجود المطر الذي يبل الثياب ، ووجود الوحل .

قال ابن قدامة : وَالْمَطَرُ الْمُبِيحُ لِلْجُمُعِ هُوَ مَا يَبْلُ الثِّيَابَ ، وَتَلْحَقُ الْمَشَقَّةُ بِالخُرُوجِ فِيهِ ، وَأَمَّا الطَّلُ وَالْمَطَرُ الْخَفِيفُ الَّذِي لَا يَبْلُ الثِّيَابَ ، فَلَا يُبِيحُ ، وَالتَّلَجُّ كَالْمَطَرِ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ ، وَكَذَلِكَ الْبَرْدُ .

ثم قال ابن قدامة : وَوُزُوِي ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَفَعَلَهُ أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ .

وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ ، وَمَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَزُيُورٍ عَنْ مَرْوَانَ ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ .

وَلَنَا ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ . قَالَ : إِنَّ مِنْ السَّنَةِ إِذَا كَانَ يَوْمَ مَطَرٍ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ . رَوَاهُ الْأَثَرُ .

وَهَذَا يَنْصَرِفُ إِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

وَقَالَ نَافِعٌ : إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ كَانَ يَجْمَعُ إِذَا جَمَعَ الْأَمْزَاءُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ .

وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عُزُورَةَ : رَأَيْتُ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي اللَّيْلَةِ الْمَطِيرَةِ ؛ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، فَيُصَلِّيُهُمَا مَعَهُ عُزُورَةُ بْنُ الرَّبِيعِ ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، لَا يُنْكِرُونَهُ .

وَلَا يُعْرِفُ لَهُمْ فِي عَصْرِهِمْ مُخَالَفَةً ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . ( المغني ) .

وقد روى مسلم في صحيحه : عن ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ ( جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ ، قَالَ قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : لِمَ فَعَلَ ذَلِكَ؟ قَالَ كَيْ لَا يُخْرَجَ أَقْنَتُهُ ) ، وَفِي رِوَايَةٍ ( فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ ) .

قال الشيخ ابن باز : فدل ذلك على أنه قد استقر عند الصحابة أن الخوف والمطر عذر في الجمع كالسفر .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى جواز الجمع بين المغرب والعشاء بسبب المطر المبلل للثياب والتلج والبرد .

لما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : ( صلى رسول الله ﷺ بالمدينة الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً ) ، وزاد مسلم : ( من غير خوف ولا سفر ) ، قال كل من الإمام مالك والشافعي رحمهما الله : أرى ذلك بعذر المطر ، ولأنه ثبت أن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما كانا يجمعان بسبب المطر . ( الموسوعة ) .

● هل يشمل هذا العذر لمن يصلي منفرداً أو كان معذوراً عن حضور الجماعة ؟

قيل : نعم .

هذا المذهب .

فيجوز الجمع مع هذه الأعذار حتى لمن يصلي في بيته ، أو في مسجد طريقه تحت سباط .

قال البهوتي : فيباح الجمع مع هذه الأعذار ( حتى لمن يصلي في بيته ، أو ) يصلي ( في مسجد طريقه تحت سباط ، ولتقيم في المسجد ونحوه ) ، كمن بينه وبين المسجد خطوات يسيرة ، ( ولو لم ينله إلا يسير ) ؛ لأن الرخصة العامة يستوي فيها وجود المشقة وعدمها كالسفر . ( كشاف القناع ) .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) والأرجح عند الحنابلة : أن الرخصة عامة ، فلا فرق بين من يصلي جماعة في مسجد ، وبين غيره ممن يصلي في غير مسجد أو منفرداً ؛ لأنه قد روي : ( أن النبي ﷺ جمع في المطر وليس بين حجرته والمسجد شيء ) ، ولأن العذر إذا وجد استوى فيه وجود المشقة وغيره " انتهى .

قال ابن قدامة : لِأَنَّ الْعَذْرَ إِذَا وَجَدَ اسْتَوَى فِيهِ خَالَ وَجُودِ الْمَشَقَّةِ وَعَدَمِهَا ، كَالسَّفَرِ ، وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ الْعَامَّةَ إِذَا وَجَدَتْ أَثْبَتَتْ الْحُكْمَ فِي حَقِّ مَنْ لَيْسَتْ لَهُ حَاجَةٌ . ( المغني ) .

وقيل : لا يجوز .

لِأَنَّ الْجُمُعَ لِأَجْلِ الْمَشَقَّةِ ، فَيَحْتَضُّ بِمَنْ تَلَحُّقُهُ الْمَشَقَّةُ ، دُونَ مَنْ لَا تَلَحُّقُهُ ؛ كَالرُّخْصَةِ فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ ، يَحْتَضُّ بِمَنْ تَلَحُّقُهُ الْمَشَقَّةُ ، دُونَ مَنْ لَا تَلَحُّقُهُ ، كَمَنْ فِي الْجَامِعِ وَالْقَرِيبِ مِنْهُ . ( المغني ) .

قال النووي : ... ثم هذه الرخصة لمن يصلي جماعة في مسجد يأتيه من بُعد ويتأذى بالمطر في إتيانه، فأما من يصلي في بيته منفرداً أو في جماعة... فلا يجوز الجمع على الأصح .

وهذا الراجح ، أنه لا يجوز .

● قوله ( وبين العشاءين لمطر ... ) دليل على أنه لا يجوز الجمع بين الظهرين من أجل المطر . وهذا المذهب .

قال ابن قدامة : فَأَمَّا الْجُمُعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، فَغَيْرُ جَائِزٍ .

قَالَ : الْأَثَرُ : قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : الْجُمُعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الْمَطَرِ ؟ قَالَ : لَا ، مَا سَمِعْتُ .

وَهَذَا ( الْخِتَارُ ) أَبِي بَكْرٍ ، وَابْنُ خَامِدٍ ، وَقَوْلُ مَالِكٍ .

وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ؛ لِمَا فِيهِمَا مِنْ الْمَشَقَّةِ لِأَجْلِ الظُّلْمَةِ وَالْمَضَرَّةِ ، وَلَا الْقِيَاسُ عَلَى السَّفَرِ ؛ لِأَنَّ مَشَقَّتَهُ لِأَجْلِ السَّيْرِ وَقَوَاتِ الرُّفْقَةِ ، وَهُوَ غَيْرُ مُوجِدٍ هَاهُنَا . ( المغني ) .

وذهب بعض العلماء : إلى جواز الجمع بين الظهرين لهذا السبب .

وهذا قول الشافعية ، واختاره ابن تيمية .

أ-لحديث ابن عباس السابق (جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ) .

وجه الدلالة من وجهين :

الأول : أنه إذا ثبت الجمع منه ﷺ في المدينة ، لسبب غير الخوف والمطر ، فالجمع لهذه الأمور أولى ، لأنه إذا جمع ليرفع الحرج من غير خوف ولا مطر ، فالخرج الحاصل بالمطر أولى أن يرفع ، والجمع له أولى من الجمع لغيره .

الثاني : أن في نفي ابن عباس للخوف والمطر دليلاً على أن هذه الأسباب مما استقر عندهم جواز الجمع لها .

ب- وقالوا : إن المعنى الشرعي للجمع هو الترفق ودفع المشقة ، يوجد في صلاة الليل والنهار .

وهذا القول هو الراجح .

-الخلاصة : يشترط لجمع التقديم في المطر ما يلي:

أ- أن يكون المطر كثيراً .

بحيث يبلُ الثياب ، وتلحق المشقة بالخروج فيه .

ومثل المطر عند الحنابلة والمالكية: الثلج، والبرد، والطين الملوّث، والريح الشديدة؛ لأنها كلها في معنى واحد من حيث المشقة والمضرة.

ب- استدامة المطر ونحوه .

وذلك في أول الصلاتين المجموعتين، وعند السلام من الأولى ، ومتى زال العذر في أحد هذه الأوقات الثلاثة لم يجز الجمع عند الحنابلة والمالكية والشافعية، فإن زال أثناء الصلاة الأولى ثم عاد أو انقطع بعد الإحرام بالثانية، صح الجمع ولم يؤثّر انقطاعه لوجود العذر في هذه الأوقات الثلاثة، المرتبطة بالنية غالباً.

ج- أداء الصلاة جماعة في المسجد .

وقد تقدم هذا ، حيث اشترط بعض الفقهاء أن تقام الصلاة في المسجد جماعة ، وقال آخرون منهم الحنابلة في أحد قوليهما: يجوز الجمع للمنفرد لوجود العذر، وذلك كالسفر، حيث يجوز للمسافر المنفرد الجمع بين الصلاتين.

#### د- أن يكون الجمع تقديمًا:

لا يجوز عند الحنابلة جمع الصلاتين تأخيرًا لأجل المطر؛ لأنه ربما انقطع المطر فيكون قد أحر الصلاة الأولى عن وقتها بغير عذر، وهذا قول المالكية والشافعية أيضًا، وذكروا أن فائدة الجمع هو تحصيل فضل الجماعة.

#### فائدة :

كون الجو غائماً من غير نزول للمطر لا يعتبر عذراً شرعياً يبيح الجمع لأجل المطر، ومن أجاز الجمع من الفقهاء لأجل المطر - وهم الحنابلة، والشافعية - إنما أجازوه بشروط، منها: وجود المطر عند افتتاح الأولى، فإذا لم يوجد فلا جمع. ومنهم من يشترط وجوده أيضاً عند افتتاح الثانية .

#### • قال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله تعالى- في مجموع فتاواه: وهنا سؤالان:

الأول: إذا كانت السماء غائمة ولم يكن مطر ولا حل، ولكن المطر متوقع فهل يجوز الجمع؟

الجواب: أنه لا يجوز الجمع في هذه الحال؛ لأن المتوقع غير واقع، وكم من حال يتوقع الناس فيها المطر لكثافة السحاب ثم يتفرق ولا يمتطر . الثاني: إذا كان مطر ولكن شكنا هل هو مطر يبيح الجمع أو لا؟

والجواب: أنه لا يجوز الجمع في هذه الحال؛ لأن الأصل وجوب فعل الصلاة في وقتها فلا يعدل عن الأصل إلا بيقين العذر؟

فائدة : الجمع في المطر يكون جمع تقديم .

قال ابن تيمية : الجمع المشروع مع المطر هو جمع التقديم في وقت المغرب .

وقال ابن قدامة : فَأَمَّا الْجُمُعُ لِلْمَطَرِ فَإِنَّمَا يَجْمَعُ فِي وَقْتِ الْأُولَى ، لِأَنَّ السَّلَفَ إِنَّمَا كَانُوا يَجْمَعُونَ فِي وَقْتِ الْأُولَى ، وَلَئِنْ تَأَخَّرَ الْأُولَى إِلَى وَقْتِ الثَّانِيَةِ يُفْضِي إِلَى لُزُومِ الْمَشَقَّةِ ، وَالخُرُوجِ فِي الظُّلْمَةِ ، أَوْ طَوِيلِ الْإِنْتِظَارِ فِي الْمَسْجِدِ إِلَى دُخُولِ وَقْتِ الْعِشَاءِ ، وَلَئِنْ الْعَادَةُ اجْتِمَاعُ النَّاسِ لِلْمَغْرِبِ ، فَإِذَا حَبَسَهُمْ فِي الْمَسْجِدِ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، كَانَ أَشَقَّ مِنْ أَنْ يُصَلِّيَ كُلَّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا ، وَرُبَّمَا يَزُولُ الْعُدْرُ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْأُولَى ، فَيَبْطُلُ الْجُمُعُ وَيَقْتَنِعُ ، وَإِنْ اخْتَارُوا تَأَخِيرَ الْجُمُعِ ، جَازَ .

﴿ وَالْأَفْضَلُ صَلَاتُ الْأَوَّلَى بِهِ مِنْ تَأَخِيرِهَا وَتَقْدِيمِهَا ﴾ .

أي : الأفضل لمن يباح له الجمع فعل الأرفق به من تأخير وتقديم .

أ-لقوله تعالى ( يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ) .

ب-والجمع إنما شرع رفقا بالكلف ، فما كان هو أرفق فهو أفضل .

فائدة : ما الحكم إذا تساوى الأمران عند الإنسان أي تساوى عنده جمع التقديم والتأخير فأيهما أفضل؟

الأفضل هنا التأخير ، لأن التأخير غاية ما فيه تأخير الأولى عن وقتها، والصلاة بعد وقتها جائزة مجزئة.

أما التقديم ففيه صلاة الثانية قبل دخول وقتها، والصلاة قبل دخول الوقت لا تصح ولو جهلاً .

﴿ فَإِنْ جُمِعَ فِي وَقْتِ الْأُولَى اشْتُرِطَ نِيَّةُ الْجَمْعِ هُنَا إِحْرَامُهَا ﴾ .

أي : من شروط الجمع : أن ينوي عند افتتاح الأولى .

مثال : دخل في الصلاة الأولى وهو لا ينوي الجمع ، ثم في أثناء الصلاة بدا له أن يجمع .

مثال آخر : إنسان صلى الأولى ، وبعدما سلم نوى الجمع . اختلف العلماء ، هل يصح أم لا ؟

القول الأول : لا يصح الجمع .

وهذا مذهب المالكية ، والحنابلة فلا بد من نية الجمع .

أ-لحديث عمر . قال ﷺ ( إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ) .

وجه الدلالة : أن الصلاة الثانية تفعل في وقت الأولى جمعاً ، وقد تفعل سهواً فلا بد من نية تميزها .

**القول الثاني :** لا يشترط للجمع نية .

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، ورجحه النووي وابن حجر .

لأن الرسول ﷺ لما جمع بأصحابه لم يعلمهم بأنه سيجمع قبل الدخول ، بل لم يكونوا يعلمون أنه سيجمع حتى قضى الصلاة الأولى .

**قال ابن تيمية :** إن النبي ﷺ لما كان يصلي بأصحابه جمعاً وقصراً لم يكن يأمر أحداً منهم بنية الجمع والقصر ، بل خرج من المدينة إلى مكة يصلي ركعتين من غير جمع ، ثم صلى بهم الظهر بعرفة ولم يعلمهم أنه يريد أن يصلي العصر بعدها ، ثم صلى بهم العصر ، ولم يكونوا نوا الجمع ، وهذا جمع تقديم .

فهذا القول هو الراجح أنه لا يشترط نية الجمع عند إحرام الأولى ، والذي يشترط هو وجود سبب الجمع عند الجمع .

**( وَكَفُفُوا بَيْنَهُمَا إِلَّا بَعْدَ الرَّامِعِ وَوَضِعُ خَفِيفٌ )**

هذا الشرط الثاني من شروط الجمع : وهو الموالاة : بأن لا يفرق بين الصلاة تفريقاً كثيراً .

واختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنه يشترط الموالاة بين الصلاتين في جمع التقديم .

وهذا قول المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

قالوا : بأن الجمع يصير الصلاتين المجموعتين كالصلاة الواحدة ، فلا يجوز التفريق بينهما ، كما لا يجوز التفريق بين ركعات الصلاة الواحدة .

**القول الثاني :** لا يشترط .

واختاره ابن تيمية .

فيجوز مثلاً أن يصلي الظهر ، ثم يتوضأ ويستريح ، ثم يصلي العصر .

قالوا : لأن الجمع هو من باب ضم الصلاة إلى الأخرى في الوقت لا في الفعل ، فإذا جاز الجمع صار الوقتان وقتاً واحداً .

**والأحوط القول الأول .**

**( وَيُتَّبِعُ بَيْنَهُمَا )**

بأن يبدأ بالأولى ثم الثانية .

أ-لأن النبي ﷺ قال : ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) .

ب-ولأن الشرع جاء بترتيب الأوقات والصلوات ، فوجب أن تكون كل صلاة في المحل الذي رتبها الشارع فيه .

**( وَإِنْ جُمِعَ فِي وَاقْتٍ الثَّانِيَةِ : اشْتُرِطَ نِيَّةُ الْجَمْعِ فِي وَاقْتِ الْأُولَى )**

أي : يشترط لمن أراد أن يجمع تأخير : أن ينوي الجمع في وقت الأولى .

لأنه متى أخرها عن وقتها بلا نية صارت قضاءً لا جمعاً .

**( وَاسْتَمَرَّ الْعَذْرُ إِلَى دُخُولِ وَاقْتِ الثَّانِيَةِ )**

هذا الشرط الثاني من شروط جمع التأخير : وهو استمرار العذر إلى دخول وقت الثانية منهما .

لأن المجوز للجمع العذر ، فإذا لم يستمر وجب أن لا يجوز لزوال المقتضي ، كالمريض يبرأ ، والمسافر يقدم .

مثال : رجل مسافر نوى جمع التأخير ، ولكنه قدم إلى بلده قبل خروج وقت الأولى .

لا يجوز له أن يجمع الأولى إلى الثانية ، لأن العذر انقطع وزال ، فيجب أن يصلبها في وقتها .

**فائدة : ١**

أن الصلاة في الجمع تصلى بأذان واحد وإقامتين . [ وسقت المسألة ]

## فائدة : ٢

رجل مسافر نوى جمع التأخير ، ولكنه قدم إلى بلده قبل خروج وقت الأولى .  
لا يجوز له أن يجمع الأولى إلى الثانية ، لأن العذر انقطع وزال ، فيجب أن يصلّيها في وقتها .

## فائدة : ٣

عن ابن عباس قال : ( جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا سفر ، قال سعيد بن جبير : ( قلت لابن عباس : لم فعل ذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته ) .  
وفي رواية : ( ولا مطر ) اختلف العلماء ، ما سبب الجمع في هذا ؟  
قيل : جمع بعذر المطر .

قال النووي : وهذا ضعيف بالرواية الأخرى : ( من غير خوف ولا مطر ) .  
وقيل : إنه كان في غيم ، فصلى الظهر ثم انكشف الغيم وبان وقت العصر دخل فصلاها .  
قال النووي : وهذا أيضاً باطل ، لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر ، لا احتمال فيه في المغرب والعشاء .  
ومنهم من تأوله : على تأخير الأولى إلى آخر وقتها فصلاها فيه ، فلما فرغ منها دخلت الثانية فصلاها ، فصارت صلاته صورة جمع .  
قال النووي : وهذا أيضاً ضعيف أو باطل ، لأنه مخالف للظاهر مخالفة لا تحتمل .  
قال الحافظ ابن حجر : وهذا الذي ضعفه استحسنه القرطبي ، ورجحه قبله إمام الحرمين ، وجزم به من القدماء ابن الماجشون والطحاوي ، وقواه ابن سيد الناس .  
ورجحه الحافظ ابن حجر .

وقيل : هو محمول على الجمع بعذر المرض أو نحوه مما هو في معناه من الأعذار .  
وهذا قول أحمد بن حنبل ، واختاره الخطابي ، وهو المختار في تأويله لظاهر الحديث .

## باب صلاة الخوف

الخوف ضد الأمن ، والمراد بهذا الباب : كيفيتها ، والأصل في مشروعيتها قوله تعالى (وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتُنْفَعْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ...) الآية ، وأول غزوة صلاها فيها رسول الله ﷺ هي غزوة عُسفان وكانت قبل خيبر .  
ومشروعية صلاة الخوف تخفيف من الله تعالى على عباده ورحمة بهم ، وتحصيل لمصلحتي الصلاة في وقتها جماعة ، وأخذ الحذر من العدو ، وهذا يدل على أهمية صلاة الجماعة ، وكمال دين الإسلام بأخذ الحذر وتقويت الفرصة على الأعداء .

## ( وتيسر صلاة الخوف على كل صفة صلاحها النبي ﷺ ) .

هذه قاعدة في كل عبادة وردت عن النبي ﷺ على صفات متعددة ، وهذا قول أصحاب الحديث كأحمد وغيره .  
فمن صفات صلاة الخوف :

ما جاء في حديث صالح بن خوات :

عن صالح بن خوات ، ( عَمَّنْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ: أَنَّ طَائِفَةً صَلَّتْ مَعَهُ وَطَائِفَةٌ وَجَّاهُ الْعُدُوَّ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ تَبَتْ قَائِمًا وَأَمُّوهُمُ لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا وَجَّاهُ الْعُدُوَّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى، فَصَلَّى بِهِنَّ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ، ثُمَّ تَبَتْ جَالِسًا وَأَمُّوهُمُ لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِنَّ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
وهذه الصفة تكون إذا كان العدو في غير اتجاه القبلة .

وهذا الحديث اختاره الإمام أحمد رحمه الله لأنه أشبه بكتاب الله وأحوط بجند الله وأسلم للصلاة من الأفعال ، وهذه صلاته ﷺ بذات الرقاع .

صفة هذه الصلاة : يقسم الإمام الجند طائفتين ، طائفة تصلي معه ، وأخرى تحرس المسلمين عن هجوم العدو ، فيصلّي بالطائفة الأولى

ركعة ، ثم إذا قام إلى الركعة الثانية أتموا لأنفسهم ( والإمام قائم ) ثم يذهبون ويقفون أمام العدو ، وتأتي الطائفة التي كانت تحرس وتدخل مع الإمام في الركعة الثانية ، فيصلي بهم الركعة التي بقيت له ، ثم يجلس للتشهد قبل أن يسلم الإمام تقوم الطائفة الثانية وتكمل الركعة التي بقيت لها وتذكر الإمام في التشهد فيسلم بهم .

هذه هي الصفة الموافقة لظاهر القرآن ، لقوله تعالى :

( وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَدَى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ) .

(وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ) أي : في حال مواجهتهم الكفار في القتال .(فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ) أي : أردت أن تصلي بهم إماماً .  
(فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ) أي : يصلون ، وطائفة قائمة بإزاء العدو ، كما يدل عليه سياق الآيات .(وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ) أي : وليحملوها في الصلاة .(فَإِذَا سَجَدُوا) أي : أكملوا صلاتهم ، وعبر بالسجود عن الصلاة ، لأنه ركن فيها ، بل هو أعظم أركانها ، وبه تنتهي الركعة .(فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ) أي : من خلفكم تجاه العدو .(وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا) أي : تدخل معك في الصلاة أولاً ، لكونهم أمام العدو .(فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ) أي : ما بقي من صلاتك ، وهو ركعة بعد انصراف الطائفة الأولى، وهذا دليل على أن الإمام يبقى (وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ) أي : وليأخذوا يقيظهم واحترازهم مع أسلحتهم ، لما عسى أن يحدث من العدو .  
من شرط تطبيق هذه الصفة : أن تكون الطائفة التي في وجه العدو قادرة على حفظ الطائفة التي تصلي .

خالف هذه الصفة صلاة الأمن من أوجه :

أ-انفراد الطائفة الأولى عن الإمام قبل سلامه ، لكنه لعذر .

ب-الطائفة الثانية قضت ما فاتها قبل سلام الإمام .

ج- تطويل القيام في الركعة الثانية عن الأولى .

د- تطويل التشهد .

**قال بعض العلماء :** ولو فعل هذه الصفة والعدو اتجه القبلة لجاز ، ولكن الصحيح أنها لا تجوز ، ولذلك لأن الناس يرتكبون فيها ما لا يجوز بلا ضرورة .

**ومنها ما جاء في حديث جابر :**

عَنْ جَابِرٍ قَالَ ( شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ أَخَوَيْهِ، فَصَفَّنا صَفَيْنِ: صَفَّ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْعَدُوُّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَبْلَةِ، فَكَثَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَكَثَرْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعُنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفِّ الَّذِي بِلَيْهِ، وَقَامَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ، فَلَمَّا قَضَى السُّجُودَ، قَامَ الصَّفُّ الَّذِي بِلَيْهِ... ) فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِي رِوَايَةٍ: ( ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الْأَوَّلُ، فَلَمَّا قَامُوا سَجَدَ الصَّفُّ الثَّانِي، ثُمَّ تَأَخَّرَ الصَّفُّ الْأَوَّلُ وَتَقَدَّمَ الصَّفُّ الثَّانِي... ) فَذَكَرَ مِثْلَهُ. وَفِي آخِرِهِ: ( ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَسَلَّمْنَا جَمِيعًا ) . رَوَاهُ مُسْلِمٌ

فهذه الصفة التي في هذا الحديث إذا كان العدو في جهة القبلة ، وصفتها :

أن يصف القائد الجيش صفين فيصلي بهم جميعاً يكبر ويركع ويرفع بهم جميعاً ، فإذا سجد سجد معه الصف الأول وبقي الصف الثاني واقفاً يحرس ، فإذا قام الإمام والصف الأول من السجود سجد الصف الثاني ، فإذا قاموا من السجود تقدموا في مكان الصف الأول وتأخر الصف الأول إلى مكانهم فيركع الإمام بهم جميعاً ويرفع بهم ثم يسجد هو والصف الذي يليه ، فإذا جلسوا للتشهد سجد الصف المتأخر ثم سلم بهم جميعاً .

● يشترط للصلاة على هذا الوجه أن لا يخافوا كميناً يأتي من خلف المسلمين ، وأن لا يخفى بعض الكفار على المسلمين فإن خافوا كميناً ، أو خفي بعضهم عن المسلمين صلى على غير هذا الوجه كما لو كانوا في غير جهة القبلة .

ومنها : ما جاء في حديث ابن عمر :

عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ ( صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ بِإِخْدَى الطَّائِفَتَيْنِ رُكْعَةً وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مُوَاجِهَةً الْعَدُوِّ ثُمَّ انْصَرَفُوا وَقَامُوا فِي مَقَامِ أَصْحَابِهِمْ مُقْبِلِينَ عَلَى الْعَدُوِّ وَجَاءَ أُولَئِكَ ثُمَّ صَلَّى بِحِمِّ النَّبِيِّ ﷺ رُكْعَةً ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَضَى هَؤُلَاءِ رُكْعَةً وَهَؤُلَاءِ رُكْعَةً ) متفق عليه .

ومنها : أن يصلي بكل طائفة صلاة .

عَنْ جَابِرٍ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى بِآخَرِينَ أَيْضًا رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ ) رواه النسائي .  
وقد رواه مسلم لكن لم يذكر السلام بعد الركعتين الأوليين ، فظن بعض الفقهاء - ومنهم ابن قدامة - أن هذه صفة خامسة .  
لكن الصحيح أن رواية مسلم المراد صلى بالطائفة الأولى ركعتين ، ثم سلم كما جاء في رواية النسائي ورواية أبي داود .

فائدة : ١

قال بعض العلماء : إن صلاة الخوف خاصة بالنبي ﷺ .

وهو قول أبو يوسف والمزني ، لقوله تعالى ( وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ) حيث وجه الخطاب إلى النبي ﷺ .

وذهب جمهور العلماء : إلى أن حكمها باق بعد النبي ﷺ .

قال ابن قدامة : جمهور الفقهاء متفقون على أن حكمها باق بعد الرسول ﷺ ، وقالوا : أن ما ثبت في حقه ﷺ ثبت في حق أمته ما لم يتم دليل على اختصاصه ، ولا يكفي تخصيصه بالخطاب لتخصيصه بالحكم ، إذ أن أحكاماً كثيرة خص فيها النبي ﷺ بالخطاب ، والحكم عام له ولأمته ، كما في قوله تعالى : ( خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ) ، وكما ثبت أن الصحابة ﷺ صلوا بعد النبي ﷺ على هذه الكيفية التي كان النبي ﷺ يصليها عليها .

وقال القرطبي في قوله (وإذا كنت فيهم ...) وهذه الآية خطاب للنبي ﷺ وهو يتناول الأمراء بعده إلى يوم القيامة ، وهذا قول كافة العلماء . ( التفسير ) .

وقال القرطبي في المفهم : وذهب أبو يوسف إلى أنه لا تغيير في الصلاة لأجل الخوف اليوم ، وإنما كان التغيير المروي في ذلك ، والذي دل عليه القرآن ، خاصاً بالنبي ﷺ ، مستنداً بخصوصية خطابه تعالى لنبيه ﷺ بقوله ( وإذا كنت فيهم فأقم لهم الصلاة ) ، قال : فإذا لم يكن فيهم لم تكن صلاة الخوف . وهذا لا حجة فيه لثلاثة أوجه :

أحدها : أنا قد أمرنا باتباعه ، والتأسي به ، فيلزم اتباعه مطلقاً ؛ حتى يدلّ دليل واضح على الخصوص ، ولا يصلح ما ذكره دليلاً على ذلك ، ولو كان مثل ذلك دليلاً على الخصوصية ؛ لزم قصر الخطابات على من توجهت له ، وحينئذ يلزم أن تكون الشريعة قاصرة على من خوطب بها . لكن قد تقرر بدليل إجماعي ؛ أن حُكْمَهُ على الواحد حُكْمُهُ على الجماعة .

وثانيها : أنه قد قال ﷺ ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) .

وثالثها : أن الصحابة ﷺ أطرحوا توهم الخصوصية في هذه الصلاة، وعدّوه إلى غير النبي ﷺ، وهم أعلم بالمقال، وأقعد بالحال، فلا يلتفت إلى قول من ادعى الخصوصية .

وهذا القول هو الراجح .

فائدة : ٢

الحكمة من صلاة الخوف :

أولاً : تخفيف الله على عباده ورحمته بهم .

ثانياً : تحصيل مصلحة الصلاة في وقتها .

ثالثاً : أخذ الحذر والحيطه من العدو .

فائدة : ٣

جمهور العلماء إن أول ما صليت صلاة الخوف في غزوة ذات الرقاع .

واختلفوا متى كانت :

فقال كثير من أهل السير وابن عبد البر وغيرهما : إنها كانت بعد بني النضير والخنديق في جمادى الأولى سنة أربع .

وقال البخاري : بعد خيبر في السنة السابعة ، ورجحه الإمام ابن القيم والحافظ .

#### فائدة : ٤

النبي ﷺ لم يصل صلاة الخوف في غزوة الخندق .

فقيل : نسياناً ، وقيل : لتعذر الطهارة ، وقيل : لأنه كان مشغولاً بالقتال .

والصحيح أنه أخرها عمداً ، لأنه كانت قبل نزول صلاة الخوف ، وإلى هذا ذهب الجمهور ، كما قال ابن رشد ، وبه جزم ابن القيم ، والحافظ ابن حجر .

● فائدة : اختلف العلماء في حكم تأخير الصلاة عن وقتها في شدة الحرب على قولين :

القول الأول : أنه لا يجوز أن يؤخرها بل يصلي في وقتها .

وهذا قول الجمهور .

قال النووي : وَأَمَّا تَأْخِيرُ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَتَّى عَرَبَتْ الشَّمْسُ فَكَانَ قَبْلَ نُزُولِ صَلَاةِ الْخَوْفِ . قَالَ الْعُلَمَاءُ : يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَخَّرَهَا نِسْيَانًا لَا عَمْدًا وَكَانَ السَّبَبُ فِي النِّسْيَانِ الْإِشْتِغَالُ بِأَمْرِ الْعَدُوِّ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَخَّرَهَا عَمْدًا لِإِلْتِغَالِ بِالْعَدُوِّ ، وَكَانَ هَذَا عُذْرًا فِي تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ قَبْلَ نُزُولِ صَلَاةِ الْخَوْفِ ، وَأَمَّا الْيَوْمُ فَلَا يَحْزُنُ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا بِسَبَبِ الْعَدُوِّ وَالْقِتَالِ ، بَلْ يُصَلِّي صَلَاةَ الْخَوْفِ عَلَى حَسَبِ الْحَالِ .

وقال ابن قدامة : إِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ ، وَالتَّخَمُّ الْقِتَالُ ، فَلَهُمْ أَنْ يُصَلُّوا كَيْفَمَا أَمَكْنَهُمْ ؛ رِجَالًا وَرُكْبَانًا ، إِلَى الْقِبْلَةِ إِنْ أَمَكْنَهُمْ ، وَإِلَى غَيْرِهَا إِنْ لَمْ يُمْكِنَهُمْ ، يُؤْمِنُونَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عَلَى قَدْرِ الطَّاقَةِ ، وَيَجْعَلُونَ السُّجُودَ أَخْفَصَ مِنَ الرُّكُوعِ ، وَيَتَقَدَّمُونَ وَيَتَأَخَّرُونَ ، وَيَضْرِبُونَ وَيَطْعَمُونَ ، وَيَكْرَهُونَ وَيَفْزَعُونَ ، وَلَا يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا ، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

القول الثاني : يجوز تأخيرها عن وقتها .

لفعل النبي ﷺ في غزوة الخندق .

قال الشيخ ابن باز رحمه الله : الخوف له حالات متنوعة ، وإذا اضطر إلى أن يؤخر الصلاة عن وقتها : فالصواب أنه لا حرج في ذلك ؛ لفعله ﷺ يوم الأحزاب ، وقد فعله الصحابة في قتال الفرس ، كما ذكر أنس ﷺ أنهم في بعض الأيام التي لاقوا فيها العدو الفرس عند فتح تستر ، فتحوها عند طلوع الفجر في وقت صلاة الفجر ، وشغل الناس عن الصلاة ؛ لأن بعضهم صار على السور ، وبعضهم على الأبواب ، وبعضهم نزلوا في البلد ، فاشتد القتال والحصار ، فلم يتمكنوا من صلاة الفجر ، فأخروها حتى صلوا ضحى ، قال أنس ﷺ : فما أحب أن أعطي بما كذا وكذا ، يعني لأنها أخرناها لأمر شرعي ، وحاجة شديدة وضرورة ، فلا حرج في هذا على الصحيح . ( فتاوى نور على الدرب ) .

وقال الشيخ ابن عثيمين : إذا كان الإنسان لا يتمكن من الصلاة بوجه من الوجوه لا بقلبه ولا بجوارحه لشدة الخوف ، فالصحيح أنه يجوز له تأخير الصلاة في هذه الحال ، لأنه لو صلى فإنه لا يدرى ما يقول وما يفعل ، ولأنه يدافع الموت ، وقد ورد ذلك عن بعض الصحابة ﷺ كما في حديث أنس ﷺ في فتح تستر ، فإنهم أخرروا الصلاة عن وقتها إلى الضحى حتى فتح الله .

وعليه يُحمل تأخير النبي ﷺ الصلاة عن وقتها يوم الخندق حينما شغل عن صلاة العصر إلى أن غربت الشمس كما في حديث جابر ، وغزوة الخندق كانت في السنة الخامسة ، وغزوة ذات الرقاع كانت في السنة الرابعة على المشهور ، وقد صلى فيها صلاة الخوف فتبين أنه أخرها في الخندق لشدة الخوف . ( انتهى ) .

#### فائدة : ٥



يشترط في إقامة صلاة الخوف أن يكون القتال مباحاً .

#### فائدة : ٦

صلاة الخوف جائزة في الحضر كما هي جائزة في السفر إذا احتيج إلى ذلك بنزول العدو قريباً من البلد ، وخوف هجوم العدو على المسلمين .

وهذا المذهب وبه قال الأوزاعي ، والشافعي .

وحكي عن مالك أنها لا تجوز في الحضر ، لأن النبي ﷺ لم يفعلها في الحضر .

قال ابن قدامة : ولنا قول الله تعالى ( وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة ) الآية وهذا عام في كل حال وترك النبي ﷺ فعلها في الحضر إنما كان لغناه عن فعلها في الحضر ، وقولهم إنما دلت الآية على ركعتين قلنا وقد يكون في الحضر ركعتان الصبح والجمعة والمغرب ثلاث ويجوز فعلها في الخوف في السفر ولأنها حالة خوف فجازت فيها صلاة الخوف كالسفر .

#### فائدة : ٧

إذا اشتد الخوف صلوا رجالاً وركباً ، إلى القبلة وإلى غيرها ، يومنون بالركوع والسجود .

أي : وإذا اشتد الخوف وتواصل الطعن والضرب والكر والفر ولم يمكن تفريق القوم .

( صلوا رجالاً ) أي : ماشين على أرجلهم ( وركباً ) أي : على الخيل والإبل وسائر المركوبات .

أي : فيسقط الاستقبال في هذه الحالة .

كما قال تعالى ( فَإِنْ جَفْتُمْ فَرَجَالاً أَوْ رُكْبَاناً ) .

قال السعدي : ( رجالاً ) أي : على أرجلكم ، ( أو رُكْبَاناً ) أي : على الخيل والإبل وسائر المركوبات ، وفي هذه الحال لا يلزمه الاستقبال ( يعني : استقبال القبلة ) ، فهذه صلاة المذخور بالخوف " انتهى .

وقد روى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال ( وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَلْيُصَلُّوا قِيَامًا وَرُكْبَاناً ) .

قال الحافظ ( وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ) :

أي : إِنْ كَانَ الْعَدُوُّ ، وَالْمَعْنَى أَنَّ الْخَوْفَ إِذَا اشْتَدَّ وَالْعَدُوُّ إِذَا كَثُرَ فَخِيفَ مِنَ الْإِنْقِسَامِ لِذَلِكَ جَازَتْ الصَّلَاةُ جَنِينَ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ ، وَجَازَ تَرْكُ مُرَاعَاةِ مَا لَا يُفَدَّرُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَرْكَانِ ، فَيَنْتَقِلُ عَنْ الْقِيَامِ إِلَى الرُّكُوعِ ، وَعَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَى الْإِمَاءِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَهَذَا قَالَ الْجُمُهور " انتهى .

وروى الطبري عن ابن عمر قال ( إِذَا اخْتَلَطُوا - يَعْنِي فِي الْقِتَالِ - فَإِنَّمَا هُوَ الذِّكْرُ وَإِشَارَةُ الرَّأْسِ ) .

وروى البخاري عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ... ذكر صفة صلاة الخوف ، ثم قال : ( فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ صَلَّوْا رَجَالًا قِيَامًا عَلَى أَقْدَامِهِمْ ، أَوْ رُكْبَانًا مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ أَوْ غَيْرَ مُسْتَقْبِلِيهَا ) قَالَ نَافِعٌ : لَا أَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ذَكَرَ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

قال الحافظ : وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ " فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ " هَلْ هُوَ مُرْفُوعٌ أَوْ مُوقُوفٌ عَلَى ابْنِ عُمَرَ ، وَالرَّاجِحُ رَفْعُهُ " انتهى .

وقال في المنتقى شرح الموطأ ( فَإِنْ كَانَ خَوْفًا هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ ) يَعْنِي : خَوْفًا لَا يُمَكِّنُ مَعَهُ الْمُقَامُ فِي مَوْضِعٍ ، وَلَا إِقَامَةُ صَفٍّ ، صَلَّوْا رَجَالًا ؛ قِيَامًا عَلَى أَقْدَامِهِمْ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْخَوْفَ عَلَى صَرِيحٍ : ضَرَبٌ يُمَكِّنُ فِيهِ الْاسْتِقْرَارُ وَإِقَامَةُ الصَّفِّ لَكِنْ يَخَافُ مِنْ ظُهُورِ الْعَدُوِّ بِالْإِسْتِغَالِ بِالصَّلَاةِ . . .

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الْخَوْفِ : فَهَذَا أَنْ لَا يُمَكِّنَ مَعَهُ اسْتِقْرَارٌ ، وَلَا إِقَامَةُ صَفٍّ ، مِثْلُ الْمُتَهَرِّمِ (الهاب من العدو) الْمَطْلُوبُ فَهَذَا يُصَلِّي كَيْفَ أَمَكَّنَهُ ، رَاجِلًا أَوْ رَاكِبًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( فَإِنْ جَفْتُمْ فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَاناً ) " انتهى باختصار

• وهذا على قول من يقول لا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها ، وهو قول أكثر العلماء ، ونسبه ابن كثير للجمهور للآية السابقة ، وقال

آخرون : يجوز تأخيرها عن وقتها إذا اشتد الخوف ، ولم يمكن المصلي أن يتدبر ما يقول ، واستدلوا بتأخير الرسول ﷺ الصلاة في غزوة الخندق ، والجمهور يستدلون بأن صلاة الخوف لم تكن مشروعة في غزوة الخندق ، لما تقدم أنها شرعت في غزوة عسفان ، وهي بعد الخندق .

قوله (يومنون بالركوع والسجود ) أي : يومنون بالركوع والسجود ، إيماء على قدر طاقتهم ، لأنهم لو تمموا الركوع والسجود كانوا هدفًا لأسلحة العدو ، ويكون سجودهم أخفض من ركوعهم ، ولا يلزمهم السجود على ظهر المركوب .

#### فائدة : ٨

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ ( فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا وَفِي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ ، وَفِي الْخَوْفِ رَكْعَةً ) رواه مسلم في هذه الحديث صفة أخرى من صفات صلاة الخوف ، وهي الاختصار على ركعة واحدة لكل طائفة . وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** يجوز الاختصار على ركعة واحدة في صلاة الخوف .

قال الحافظ : وبالاختصار على ركعة واحدة في الخوف يقول الثوري وإسحاق ومن تبعهما ، وقال به أبو هريرة ، وأبو موسى الأشعري ، وغير واحد من التابعين . قال النووي في شرح حديث ( وفي الخوف ركعة ) هذا الحديث قد عمل بظاهره طائفة من السلف منهم الحسن ، والضحاك وإسحاق بن راهويه .

**القول الثاني :** لا يجوز الاختصار على ركعة واحدة في صلاة الخوف .

وهذا مذهب الجمهور .

وأجابوا عن الحديث : بأن المراد بها ركعة واحدة مع الإمام ، وليس فيها نفي الثانية .

**قال النووي :** وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَالْجُمْهُورُ : إِنَّ صَلَاةَ الْخَوْفِ كَصَلَاةِ الْأَمْنِ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ ، فَإِنْ كَانَتْ فِي الْحَضَرِ وَجِبَ أَرْبَعُ رُكْعَاتٍ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي السَّفَرِ وَجِبَ رَكْعَتَانِ . وَلَا يَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ فِي خَالَ مِنْ الْأَحْوَالِ ، وَتَأْوُلُوا حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ رَكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ وَرَكْعَةً أُخْرَى يَأْتِي بِهَا مُتَفَرِّدًا كَمَا جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ فِي الْخَوْفِ . وَهَذَا التَّأْوِيلُ لَا بُدَّ مِنْهُ لِلْجَمْعِ بَيْنِ الْأَدِلَّةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( شرح مسلم ) .

وقال في المجموع : والجواب عن حديث ابن عباس : أن معناه أن المأموم يصلي مع الإمام ركعة ويصلي الركعة الأخرى وحده ، وبهذا الجواب أجاب البيهقي وأصحابنا في كتب المذهب وهو متعين للجمع بين الأحاديث الصحيحة .

**قال الشوكاني :** ويرد ذلك قوله في حديث ابن عباس ( ولم يقضوا ركعة ) ، وكذا قوله في حديث حذيفة ( ولم يقضوا ) . وكذا قوله في حديث ابن عباس الثاني : ( وفي الخوف ركعة ) .

### باب صلاة الجمعة .

#### مقدمة :

- اختلف في سبب تسمية الجمعة بهذا الاسم :

**ف قيل :** لأن الله تعالى جمع فيه خلق آدم ، وقد جاء حديث عند أحمد ، ورجحه الحافظ ابن حجر والشوكاني .

**وقيل :** لاجتماع الناس فيها في المكان الجامع لصلاتهم .

**وقيل :** لأن الله تعالى جمع فيه آدم مع حواء في الأرض .

**وقيل :** لما جمع فيه من الخير .

**قال الحافظ :** بالاتفاق أنه كان يسمى في الجاهلية العزوبة .

- ذهب جمهور العلماء إلى أن الجمعة إنما فرضت بالمدينة .

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ) ، لأن هذه السورة مدنية ، وأنه لم يثبت أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة بمكة قبل الهجرة .

● والجمعة فرض بالكتاب والسنة والإجماع :

أ- قال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ) .

ب- ولحديث عبد الله بن عمر ، وأبي هريرة ؓ أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - عَلَى أَعْوَادٍ مِثْرَةٍ - ( لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ، ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ج- ولحديث ابن مسعود . أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِقَوْمٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ ( لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ثُمَّ أُحْرِقَ عَلَى رِجَالِ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ بَيُوتَهُمْ ) رواه مسلم .

د- ولحديث أبي هريرة ؓ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيَدِ أَنْفِهِمْ أَوْثُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ فَهَذَا اللَّهُ فَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبَعٌ الْيَهُودُ عَدَا وَالنَّصَارَى بَعْدَ عَدِ ) متفق عليه .

هـ- ولحديث طارق بن شهاب . عن النبي ﷺ قال ( الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة : عبد مملوك ، أو امرأة ، أو صبي ، أو مريض ) رواه أبو داود .

و- ولحديث حفصة . عن النبي ﷺ قال ( رواح الجمعة واجب على كل محتلم ) رواه أبو داود .

قال ابن قدامة : أجمع المسلمون على وجوب صلاة الجمعة .

وحكى الإجماع أيضاً ابن المنذر .

قال ابن العربي : الجمعة فرض بإجماع الأمة .

( تَنْزِيهِ كُلِّ ذَكْرٍ ) .

أي : تلزم وتجب الجمعة على كل ذكر ، فلا تجب على المرأة .

أ- لحديث طارق بن شهاب السابق ( الجمعة حق واجب إلا على أربعة : مجنون ، أو امرأة ، أو صبي ، أو مريض ) .

قال النووي في " المجموع " ( ٤ / ٤٨٣ ) : إسناده صحيح على شرط الشيخين .

وقال ابن رجب في " فتح الباري " ( ٥ / ٣٢٧ ) : إسناده صحيح .

وقال ابن كثير في " إرشاد الفقيه " ( ١ / ١٩٠ ) : إسناده جيد ، وصححه الألباني .

ب- وقال ﷺ ( وببوتن خير لمن ) . رواه أبو داود .

ج- ولأن المرأة ليست من أهل الاجتماع .

قال ابن قدامة : أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا لَا جُمُعَةَ عَلَيْهَا .

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ خَفِظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لَا جُمُعَةَ عَلَى النِّسَاءِ .

وَلِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْخُصُوفِ فِي تَجَامِعِ الرِّجَالِ ، وَلِذَلِكَ لَا تَجِبُ عَلَيْهَا جَمَاعَةٌ . ( المغني ) .

( هُيْ ) .

أي : تجب على الحر ، فلا تجب على العبد المملوك .

وهذا قول جمهور العلماء .

أ- لحديث طارق بن شهاب السابق .

ب- ولأن العبد محبوس على أعمال سيده .

ج- وَلِأَنَّهُ مَمْلُوكُ الْمَنْفَعَةِ ، مُحْبُوسٌ عَلَى السَّيِّدِ أَشْبَهَ الْمَحْبُوسَ بِالذِّينِ .

د- وَلِأَنَّهَا لَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ لَجَازَ لَهُ الْمُضِيُّ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِ إِذْ فِي سَيِّدِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ مِنْهَا ، كَسَائِرِ الْفَرَائِضِ ، وَالْآيَةُ مَخْصُوصَةٌ

يَدْوِي الْأَعْدَارُ ، وَهَذَا مِنْهُمْ . ( المغني ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنها تجب عليه مطلقاً .

وهو قول داود الظاهري ، واختاره ابن تيمية .

قالوا لأن حق الله أولى ، وهو داخل تحت قوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ... ) .

وذهب بعضهم : إلى أنها تجب إذا أذن سيده .

وهذا الراجح .

### ﴿ مكلف ﴾ .

أي : تلزم الجمعة كل مكلف ، والمكلف : هو البالغ العاقل .

فلا تجب على الصغير والمجنون .

أ- لقوله ﷺ : ( رفع القلم عن ثلاثة : عن المجنون حتى يفيق ، وعن الصبي حتى يبلغ ... ) . رواه أبو داود

ب- ولأنهما ليسا أهلاً للتكليف .

### ﴿ مسلم ﴾ .

أي : تلزم الجمعة ، فلا تلزم الكافر .

ولا تصح منه ، ولا تقبل منه .

لقوله تعالى ( وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ) .

ولا يلزمه قضاؤها إذا أسلم .

لقوله تعالى ( قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ) .

ولحديث : ( الإسلام يهدم ما قبله ) .

ولأن في قضائها مشقة عظيمة .

### ﴿ مستوطن ﴾ .

أي : مستوطن ببناء ، فلا تجب على مسافر .

قال ابن قدامة : إن النبي ﷺ كان يسافر فلا يصلي الجمعة في سفره ، وكان في حجة الوداع يوم عرفة يوم الجمعة فصلى الظهر والعصر جمعاً بينهما ولم يصل الجمعة ، والخلفاء الراشدون كانوا يسافرون في الحج وغيره فلم يصل أحد منهم الجمعة في سفره ، وكذلك غيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم .

وقال ابن عبد البر : وأما قوله : ( ليس على مسافر الجمعة ) فإجماع لا خلاف فيه .

وذلك لأن رسول الله ﷺ قد سافر مراراً ، ولم ينقل عنه ولو مرة واحدة أنه صلى الجمعة .

وقال ابن المنذر : ومما يحتج به في إسقاط الجمعة عن المسافر أن النبي ﷺ قد مرّ به في أسفاره جمعاً لا محالة ، فلم يبلغنا أنه جمع وهو مسافر ، بل قد ثبت عنه أنه صلى الظهر بعرفة وكان يوم الجمعة ، فدلّ ذلك من فعله على أن لا الجمعة على المسافر ؛ لأنه المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد بكتابه ، فسقطت الجمعة عن المسافر استدلالاً بفعل النبي ﷺ .

• ولكن هل تجزئهم عن الظهر إذا صلوا مع أهل بلد يصلون الجمعة؟

نعم تجزئهم وتصح منهم إذا صلوا مع أهل بلد أو قرية يصلون الجمعة إجماعاً .

قال ابن قدامة : ( وإن حضروها أجزأهم ) يعني تجزئهم الجمعة عن الظهر ، ولا نعلم في هذا خلافاً .

### فائدة : ١

هل يجوز أن يكون المسافر إماماً في الجمعة ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**قيل :** لا تصح إمامة المسافر في الجمعة .

وهذا قول زفر من الحنفية ، ومذهب الحنابلة .

لأن الجمعة لا تجب عليه ، وإذا كانت لا تجب عليه لم يجوز أن يكون إماماً فيها ، كالنساء والصبيان .

**وقيل :** تصح وتجزئ .

وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، واختاره ابن حزم .

ورجحه ابن تيمية ، وابن عثيمين .

أ- أنه رجل تصح منه الجمعة .

ب- أن القول بعدم صحة ذلك لا دليل عليه .

ج- أن المسافر من أهل التكليف ، ولا فرق بين أن يكون في الجمعة إماماً أو مأموماً .

د- أن الجمعة إنما لا تجب على المسافر تخفيفاً عنه ، فإذا حضرها فقد أحسن وسقط عنه الفرض ، فتصح إمامته في الجمعة كما تصح إمامة المريض الذي لا يجب عليه ابتداء .

**قال ابن قدامة :** وَلَا تَنْعَقِدُ الْجُمُعَةُ بِأَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ ( ممن لا تجب عليهم الجمعة ) ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا فِيهَا .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ وَالْمُسَافِرُ إِمَامًا فِيهَا ، وَوَأَقْبَهُم مَالِكٌ فِي الْمُسَافِرِ .

وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْجُمُعَةَ تَصِحُّ بِالْعَبِيدِ وَالْمُسَافِرِينَ ؛ لِأَنَّهُمْ رِجَالٌ تَصِحُّ مِنْهُمْ الْجُمُعَةُ .

وَلَنَا ، أَنَّهُمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ فَرْضِ الْجُمُعَةِ ، فَلَمْ تَنْعَقِدِ الْجُمُعَةُ بِهِمْ ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَأْمُرُوا فِيهَا ، كَالنِّسَاءِ وَالصَّبِّبَانِ ، وَلِأَنَّ الْجُمُعَةَ إِنَّمَا تَنْعَقِدُ بِهِمْ تَبَعًا لِمَنْ انْعَقَدَتْ بِهِ ، فَلَوْ انْعَقَدَتْ بِهِمْ أَوْ كَانُوا أَئِمَّةً فِيهَا صَارَ التَّبَعُ مُتَّبِعًا . ( المغني ) .

## فائدة : ٢

تقدم أن المسافر لا جمعة عليه ، لكن ما حكم الجمعة للمسافر إذا كان نازلاً ببلد تجب الجمعة على أهله وسمع النداء لها ، هل تجب عليه أم لا ، اختلف العلماء في ذلك على قولين :

**القول الأول :** لا تجب عليه ولا يلزمه السعي إليها .

وهذا قول الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

لعموم الأدلة التي تدل على سقوط الجمعة عن المسافر .

أ- كحديث ( ليس على مسافر جمعة ) وكحديث ( خمسة لا جمعة عليهم .. المرأة ، والمسافر .. ) .

ب- فعل النبي ﷺ في أسفاره ، فقد ثبت من غير شك أن النبي ﷺ قد مرّ في أسفاره بجمع كثيرة ، ولم ينقل إلينا أنه ﷺ صلى جمعة واحدة وهو مسافر .

ج- ما نقل عن جمع من الصحابة والتابعين في عدم إيجاب الجمعة على المسافر النازل ببلد وإن سمع النداء لها .

د- عن ابن عمر قال : لا جمعة على مسافر .

هـ- وعن أنس : أنه أقام بنيسابور سنة أو سنتين وكان يصلي ركعتين ولا يجمع .

**القول الثاني :** تجب الجمعة على المسافر النازل ببلد .

وهذا اختيار ابن تيمية .

أ- لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ) .

**وجه الدلالة :** أن المسافر النازل ببلد تقام فيه الجمعة قد سمع النداء لها فيتناولها الخطاب .

ب- أنه من الثابت أن الصحابة كانوا يفدون على النبي ﷺ من الأمصار ، وكانوا يشهدون الجمعة ولا يتخلفون عنها ، ولو حدث تخلف

أحد منهم عن شهودها لنقل إلينا ذلك .

**وأجاب الجمهور عن هذه الأدلة :**

أما الآية :

بأن وجوب السعي للجمعة إنما هو على من هو مخاطب بها ، والمسافر غير مخاطب بها ، فلا يشملها الوجوب ولو سمع النداء .

وأما الصحابة الذين يفدون على النبي ﷺ ويصلون معه :

فهذا لا دلالة فيه على الوجوب ، لأن حضورهم للصلاة مع أفضل الخلق من أفضل القربات ، وغاية ما يدل عليه ذلك صحة الجمعة من المسافر ، أما وجوبها فأمر آخر لا يدل على مجرد الفعل .

**( بيان ) .**

أي : بوطن مبني .

فإن كانوا من أهل الخيام كالبوادي فلا تلزمهم الجمعة .

لأن البدو الذين كانوا حول المدينة لم يأمرهم النبي ﷺ بإقامة الجمعة .

**( ليس بينه وبين المسجد أكثر من فرسخ ) .**

أي : فمتى كانت المسافة بين من تلزمه الجمعة وبين مكان إقامتها أكثر من فرسخ ، فإنه لا تلزمه الجمعة .

وهذه المسألة وقع فيها خلاف بين العلماء : من كان خارج المدينة أو القرية وليس لديهم جمعة :

**فمن الفقهاء من قال :** إن سمعوا النداء — نداء الجمعة في المدينة أو القرية — لزمتهم الجمعة وإن لم يسمعوا لم تلزمهم .

وهذا مذهب الشافعية وقول محمد بن الحسن وعليه الفتوى عند الحنفية .

**ومنهم من قال :** إن كان بينهم وبين موضع الجمعة أكثر من فرسخ أي ثلاثة أميال لم تلزمهم الجمعة ، وإن كان فرسخ أو أقل لزمهم .

وهذا مذهب المالكية والحنابلة .

**ومنهم من قال :** تجب على من يمكنه أن يذهب إليها ثم يرجع إلى أهله قبل الليل .

حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وأبي هريرة ومعاوية والحسن ونافع مولى ابن عمر وعكرمة وعطاء والحكم والأوزاعي وأبي ثور وهذا الحكم فيمن كان خارج البلد .

● أما إن كان داخل البلد ، فيجب حضور الجمعة ولو كانت بعيداً ما دام داخل البلد .

**قال النووي رحمه الله :** " قال الشافعي والأصحاب : إذا كان في البلد أربعون فصاعداً من أهل الكمال ، وجبت الجمعة على كل من فيه وإن اتسعت خطة البلد فراسخ ، وسواء سمع النداء أم لا . وهذا مجمع عليه . ( المجموع ) .

**وقال المرداوي :** محل الخلاف في التقدير بالفرسخ ، أو إمكان سماع النداء ، أو سماعه ، أو ذهابهم ورجوعهم في يومهم : إنما هو في المقيم بقرية لا يبلغ عددهم ما يشترط في الجمعة ، أو فيمن كان مقيماً في الخيام ونحوها ، أو فيمن كان مسافراً دون مسافة قصر ، فمحل الخلاف في هؤلاء وشبههم . أما من هو في البلد التي تقام فيها الجمعة فإنها تلزمه ، ولو كان بينه وبين موضع الجمعة فراسخ ، سواء سمع النداء أو لم يسمعه ، وسواء كان بنيانه متصلاً أو متفرقاً ، إذا شمله اسم واحد . ( الإنصاف ) **وقال الشيخ ابن عثيمين :** هذا إذا كان خارج البلد ، وأما إذا كان البلد واحداً فإنه يلزمه ، ولو كان بينه وبين المسجد فراسخ .

ذكر علماؤنا أن مسيرة الفرسخ ساعة ونصف الساعة في سير الإبل والقدم ، لا بسير السيارة؛ فإن كان بينه وبين المسجد أكثر من فرسخ قالوا: فإنها تلزمه بغيره؛ أي: إن أقيمت الجمعة وهو في البلد لزمته وإلا فلا .

والحاصل : أن المقيم في مدينة تجب عليه الجمعة ، سواء سمع النداء أو لم يسمع ، وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء .

● لكن حصل خلاف في تحديد مفهوم "المدينة" فيما لو تباعدت وتفرقت بأن صارت أحياء بينها مزارع .

فقال بعض العلماء : لو تفرقت ، وفترت بينه المزارع ، فيكون كل حي كأنه مدينة مستقلة .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله بعد حكاية هذا القول : " ولكن الصحيح ما دام يشمل اسم واحد فهو بلد واحد ، ولو فرض أن هذا البلد اتسع وصار بين أطرافه أميال أو فراسخ فهو وطن واحد تلزم الجمعة من بأقصاه الشرقي ، كما تلزم من بأقصاه الغربي ، وهكذا الشمال والجنوب ؛ لأنه بلد واحد " انتهى من "الشرح الممتع" (١٧/٥)

**( ومن حضرها منهم أجزأته ) .**

( ومن حضرها ) أي : الجمعة ، حضرها مع الإمام .

( منهم ) أي المرأة ، أو العبد ، أو المريض .

فإنها تجزئه .

لأن إسقاطها عنهم من باب التخفيف عنهم .

**( ومن صلى الظهر من عليه حضر الجمعة قبل صلاة الإمام لم تصح ) .**

وهذا قول جماهير العلماء .

لا يجوز أن يصلي - من تجب عليه - الجمعة أن يصلي الظهر قبل فراغ الإمام من صلاة الجمعة ، فلو صلاها قبل فراغ الإمام لم تصح ولزمته الجمعة إن تمكن من إدراكها ، وإلا أعاد الظهر بعد فراغ الإمام من صلاته ، وإن كان أثماً بتركه الجمعة .

لأن الواجب - على غير المعذور - الجمعة ، إذ هي فرض الوقت في حقه ، وإذا لم يأت بالواجب عليه وهو الجمعة فلا تجزئه الظهر ، لأنه صلى ما لم يخاطب به .

ولأن غير المعذور مخاطب بالسعي إلى الجمعة ، وإذا كان مخاطباً بالجمعة دلّ على أنه لا يخاطب بالظهر معها بل تسقط عنه ولا يخاطب بها ، لأنه لا يخاطب بصلاتين معاً في وقت واحد ، فدل هذا على أن فرض الوقت في حقه هو الجمعة فتلزمه .

**( وتصح قبل صلاة الإمام ممن لا تجب عليه الجمعة ) .**

أي : وتصح الظهر قبل صلاة الإمام إذا كان ممن لا تجب عليهم الجمعة ، كالمرأة ، والعبد ، والمريض .

مثال ذلك : مريض مرضاً تسقط عنه الجمعة ، صلى الظهر قبل صلاة الإمام الجمعة ، يصح ذلك .

لأنه لا تلزمه الجمعة .

قال ابن قدامة : فَأَمَّا مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ ، كَالْمَسَافِرِ ، وَالْعَبْدِ ، وَالْمَرْأَةِ ، وَالْمَرِيضِ ، وَسَائِرِ الْمُعْذُورِينَ ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

لأنه لم يخاطب بالجمعة ، فصَحَّتْ . ( المغني ) .

**فائدة :**

لو صلى هذا المعذور عن حضور الجمعة الظهر ، ثم زال عذره قبل فراغ الإمام من الجمعة وأمكنه تداركها مع الإمام ، فهل تلزمه الجمعة أو يكفيهِ صلاة الظهر التي أداها ؟

مثال : عوفي المريض قبل فراغ الإمام من صلاة الجمعة وقد صلى الظهر ، أو عتق العبد بعد أن صلى الظهر وأمكنه تدارك الجمعة .

قيل : تلزمه الجمعة إن تمكن من إدراكها مع الإمام ، فإن فاتته لم يلزمه إعادة الظهر .

وهذا مذهب المالكية .

قالوا : لأنه لما زال عذره صار من أهل الجمعة فلزمته .

وقيل : لا تلزمه صلاة الجمعة ولا يعيد الظهر .

وهذا مذهب الحنفية ، والشافعية ، والمذهب عند الحنابلة .

قالوا : لأنه أدى فرضه وهو صلاته الظهر ف وقعت مجزئة .

وهذا الراجح . ( الإعادة في العبادات للبيدي ) .

### ﴿ وَكَهْ بِحُجُزِ الْبَيْنِ تَلْزِمُهُ السَّفَرُ فِي يَوْمِهَا بَعْدَ النَّدَاءِ ﴾ .

أي : يحرم السفر يوم الجمعة بعد النداء لمن تلزمه الجمعة .

وهذا قد اتفق أهل العلم عليه في الجملة .

أ- لقول الله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ) .

ب- وَلَئِنَّ الْجُمُعَةَ قَدْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَجُزْ لَهُ الْإِسْتِعَالُ بِمَا يَمْنَعُ مِنْهَا ، كَاللَّهُو ، وَالتَّجَارَةِ .

### ﴿ وَيَكْرَهُ هَبْلَهُ ﴾ .

أي : ويكره السفر يوم الجمعة بعد الفجر وقبل النداء .

وذهب بعض العلماء : إلى جوازه من غير كراهة .

وبهذا قال الحنفية ، والمالكية .

أ- لما ورد عن عمر ( أنه أبصر رجلاً عليه ثياب سفر بعد ما قضى الجمعة ، فقال : ما شأنك ؟ قال : أردت سفراً فكرهت أن أخرج حتى أصلي ، فقال له عمر : إن الجمعة لا تمنعك السفر ما لم يحضر وقتها ) أخرجه عبد الرزاق .

ب- وأخرج عبد الرزاق أيضاً بإسناد آخر والبيهقي عن عمر بن الخطاب ( أنه أبصر رجلاً عليه أهبة السفر ، فقال الرجل : إن اليوم يوم جمعة ولولا ذلك لخرجت ، فقال عمر : إن الجمعة لا تحبس مسافراً ، فاخرج ما لم يجن الرواح ) .

ج- ولأن الجمعة لم تجب عليه فلم يحرم السفر كما لو سافر بالليل .

وهذا القول هو الراجح .

لعدم الدليل على التحريم أو الكراهة، ولم يصح في المسألة حديث صحيح مرفوع، كما قال النووي .

وأما حديث ( مَنْ سَافَرَ مِنْ دَارٍ إِقَامَةً يَوْمَ الْجُمُعَةِ دَعَتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ ، لَا يُصَلِّي فِي سَفَرِهِ ، وَلَا يُعَانُ عَلَى حَاجَتِهِ ) فهو حديث ضعيف .

### فصل

### ﴿ يَشْتَرُطُ لِمَصِحَّتِهَا شُرُوطٌ ﴾ .

أي : يشترط لصحة الجمعة لكي تصح شروطاً ، إذا فقد واحد منها لم تصح .

### ﴿ أَحَدُهَا الْإِقَامَةُ ﴾ .

اتفق العلماء على أن آخر وقت الجمعة كالظهر ، واختلفوا في بداية وقتها على أقوال :

القول الأول : أن وقتها كالظهر [ بعد الزوال ] .

وهذا مذهب الجمهور .

قال النووي : قال مالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، لا تجوز الجمعة إلا بعد زوال الشمس .

أ- لحديث أنس بن مالك ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ ) رواه البخاري .

ولحديث سلمة بن الأكوع - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ - ﷺ قَالَ ( كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجُمُعَةَ ، ثُمَّ نَنْصَرِفُ . وَلَيْسَ لِلْحَيَّطَانِ ظِلٌّ نَسْتَقِظُ بِهِ ) .

وَبِئْسَ لَفْظٌ ( كُنَّا مُجْتَمِعِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ ، ثُمَّ نَرْجِعُ فَتَنْتَبِعُ الْفَيْءُ ) .

وكل من الحديثين واضح الدلالة .

ج- وعن عائشة . قالت ( كَانَ النَّاسُ مَهْمَةً أَنْفُسِهِمْ وَكَانُوا إِذَا رَاحُوا إِلَى الْجُمُعَةِ رَاحُوا فِي هَيْئَتِهِمْ فَقِيلَ لَهُمْ لَوْ اغْتَسَلْتُمْ ) .



**وجه الدلالة :** أن المقصود بالرواح في الحديث ما بعد الزوال ، ودليل ذلك أنهم كان يصيبهم العرق والغبار ونحوهما ، وذلك بعد اشتداد الحر في وقت مجيئهم من العوالي ، وذلك لا يكون إلا بعد الزوال .

د- آثار عن الصحابة .

ما روي أن أبا بكر كان يصلي إذا زالت الشمس . ذكره ابن حجر وعزاه لابن أبي شيبة وقال : إسناده قوي .

ما روي أن علي بن أبي طالب كان يصلي الجمعة بعد ما تزول الشمس . أخرجه ابن أبي شيبة وقال ابن حجر : إسناده صحيح .

**القول الثاني :** يجوز قبل الزوال ( من ارتفاع الشمس قيد رمح ) .

وهذا من مفردات المذهب .

أ-لحديث سهل بن سعد : ( ما كنا نقيّل ولا نتعدى إلا بعد الجمعة ) . ( الغداء : هو طعام أول النهار ) .

**قال الشوكاني :** وجه الاستدلال به أن الغداء والقيلولة محلها قبل الزوال ، وفي الحديث أنهم كانوا يصلون الجمعة قبلها .

**قال ابن قتيبة :** لا يسمى غداء ولا قائلة بعد الزوال .

فكانوا يبدؤون بصلاة الجمعة قبل القيلولة .

ب-وعن جابر قال: (إن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة، ثم نذهب إلى جمالنا فنريحها حتى تزول الشمس، يعني النواضح). رواه مسلم

**وجه الدلالة :** أن جابراً ذكر أنهم يصلون الجمعة ثم يذهبون إلى جمالهم فيريحونها عند الزوال ، فدل على أنهم يصلون قبله .

ج-ولحديث عبد الله بن سيدان قال : ( شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ، ثم شهدتها مع عمر ، فكانت صلاته وخطبته على أن أقول انتصف النهار ، ثم شهدتها مع عثمان ، فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول زال النهار ، فما رأيت أحداً عاب ذلك ولا أنكره ) رواه الدارقطني .

**القول الثالث :** أنه يبدأ من الساعة السادسة ، قبل الزوال بساعة .

وهذه رواية عن أحمد ، اختارها ابن قدامة صاحب المغني ، واختارها الشيخ ابن عثيمين .

لحديث أبي هريرة : ( من راح في الساعة الأولى ... إلى أن قال : ثم الخامسة ، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة ... ) .

**قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله :** فيكون حضور الإمام على مقتضى الحديث الساعة السادسة .

● أجاب الجمهور عن أدلة الجواز :

قال النووي : وحمل الجمهور هذه الأحاديث على المبالغة في تعجيلها وأنهم كانوا يؤخرون الغداء والقيلولة في هذا اليوم إلى ما بعد صلاة الجمعة لأنهم ندبوا إلى التبكير إليها فلو اشتغلوا بشيء من ذلك قبلها خافوا فوتها أو فوت التبكير إليها .

## فائدة ١ :

لكن الأفضل أن تفعل بعد الزوال .

**قال ابن قدامة :** ... إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَلَاؤُلَى أَنْ لَا تُصَلَّى إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ ؛ لِيُخْرَجَ مِنَ الْخِلَافِ ، وَيُفْعَلْهَا فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُهَا فِيهِ فِي أَكْثَرِ أَوْقَاتِهِ ، وَيُعْجَلُهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا فِي الْبَتَاءِ وَالصَّيْفِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْجَلُهَا ، بِدَلِيلِ الْأَخْبَارِ الَّتِي رَوَيْنَاهَا ، وَلِأَنَّ النَّاسَ يَجْتَمِعُونَ لَهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ، وَيُبَكِّرُونَ إِلَيْهَا قَبْلَ وَقْتِهَا ، فَلَوْ أَنْتَظَرُ الْإِبْرَادَ بِهَا لَشَقَّ عَلَى الْحَاضِرِينَ .

## فائدة ٢ :

**وقال ابن قدامة :** ... وَأَمَّا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَجُوزُ ، لِمَا ذَكَرَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلِأَنَّ التَّوَقُّيْتَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، مِنْ نَصٍّ ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَمَا ثَبَتَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ خُلَفَائِهِ ، أَنَّهُمْ صَلَّوْهَا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ ، وَلِأَنَّ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ كَوْنُ وَقْتِهَا الظُّهْرِ ، وَإِنَّمَا جَازَ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الدَّلِيلِ ، وَهُوَ مُحْتَضَرٌ بِالسَّاعَةِ السَّادِسَةِ ، فَلَمْ يَجَزْ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلِأَنَّهَا لَوْ صَلِّيَتْ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ لَفَانَتْ أَكْثَرُ الْمُصَلِّينَ ، فَإِنَّ الْعَادَةَ اجْتِمَاعُهُمْ لَهَا عِنْدَ الزَّوَالِ ، وَإِنَّمَا يَأْتِيهَا ضَحَى آخِذٍ مِنَ النَّاسِ ، وَعَدَدٌ

يَسِيرٌ ، كَمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ أَتَى الْجُمُعَةَ ، فَوَجَدَ أَرْبَعَةً قَدْ سَبَقُوهُ ، فَقَالَ : رَابِعُ أَرْبَعَةٍ ، وَمَا رَابِعُ أَرْبَعَةٍ يَبْعِدُ .

### فائدة : ٣

**قال الشوكاني :** واعلم أن الأحاديث الصحيحة قد اشتمل بعضها على التصريح بإيقاع صلاة الجمعة وقت الزوال كحديث سلمة بن الأكوع في الصحيحين قال (كنا نجمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس) وبعضها فيه التصريح بإيقاعها قبل الزوال كما في حديث جابر عند مسلم وغيره ( أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة ثم يذهبون إلى جماعهم فيريحونها حين تزول الشمس ) وبعضها محتمل لإيقاع الصلاة قبل الزوال وحاله كما في حديث سهل بن سعد في الصحيحين قال ( ما كنا نقبل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة ) وكما في حديث أنس عند البخاري وغيره قال ( كنا نصلي مع النبي ﷺ الجمعة ثم نرجع إلى القائلة فنقبل ) ومجموع هذه الأحاديث يدل على أن وقت صلاة الجمعة حال الزوال وقبله ولا موجب لتأويل بعضها .

### ( الثاني : حضور أربعين من أهل الوجع بها ) .

أي : ومن شروط صحة الجمعة حضور هذا العدد من أهل وجعها وهم (كل مسلم ذكر حر مكلف مستوطن ببناء) . وهذا المشهور من مذهب الحنابلة .

أ-لحديث جابر قال : ( مضت السنة في كل أربعين فصاعداً جمعة ) رواه الدارقطني والبيهقي . ولا يصح .

ب-ولما روي عن كعب بن مالك ، وكان قائداً لأبيه بعد كف بصره ، يقول ( سمعت أبي حينما سمع النداء يوم الجمعة يترجم لأسعد بن زرارة ، فقلت : لأسلنه عن ذلك ، فسألته فقال : إنه أول من جمع بنا ، قلت : كم كنتم يومئذٍ ، قال : كنا نحو أربعين ) . رواه أبو داود وابن ماجه

**قال الشوكاني :** استدلل به من قال إن الجمعة لا تنعقد إلا بأربعين رجلاً ، وإلى ذلك ذهب الشافعي وأحمد في أحد الروايتين عنه ، وبه قال عبيد الله بن عيينة ، وعمر بن عبد العزيز ، ووجه الاستدلال بالحديث : أن الأمة أجمعت على اشتراط العدد ، والأصل الظاهر ، فلا تصح الجمعة إلا بعدد ثابت بدليل ، وقد ثبت جوازها بأربعين فلا يجوز بأقل منه إلا بدليل صحيح .

لكن ليس فيه دليل على اشتراط الأربعين ، لأنه ثبت كما في حديث جابر ، حيث لم يبق معه ﷺ إلا اثنا عشر رجلاً .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنها تنعقد بـ ١٢ رجلاً .

وهذا مذهب المالكية .

لحديث جابر ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا ، فَجَاءَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ ، فَأَنْقَلَبَ النَّاسُ إِلَيْهَا ، حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وليس فيه دليل .

**قال الشوكاني :** فيه أنه يدل على صحتها بهذا المقدار ، وأما أنها لا تصح إلا بهم فصاعداً لا بما دونهم ، فليس في الحديث ما يدل على ذلك .

**وذهب بعضهم :** إلى أنها تنعقد باثنين .

**قال الشوكاني :** أما من استدلل أنها تصح باثنين ، فاستدل بأن العدد واجب بالحديث والإجماع ، ورأى أنه لم يثبت دليل على اشتراط عدد مخصوص ، وقد صحت الجماعة في سائر الصلوات باثنين ، ولا فرق بينها وبين الجماعة ، ولم يأت نص من رسول الله ﷺ بأن الجمعة لا تنعقد إلا بكذا ، وهذا القول هو الراجح عندي .

**وذهب بعضهم :** إلى أنها تنعقد بثلاثة ، إمام ومستمعين .

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، واختاره الشيخ ابن باز رحمه الله .

**وهو الراجح .**

أ-لقوله تعالى ( فاسعوا إلى ذكر الله ) .

وجه الدلالة : أن الخطاب ورد للجمع في قوله ( فاسعوا ) وأقل الجمع ثلاثة .

ب- ولحديث أبي سعيد . أن النبي ﷺ قال ( إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم ) رواه مسلم .

وجه الدلالة : أن الأمر بالإمامة عام في الصلوات كلها الجمعة والجماعة ، واستثناء الجمعة من هذا العموم محتاج إلى دليل .

ج- أن الأصل وجوب الجمعة على الجماعة المقيمين ، والثلاثة جماعة فتجب عليهم ، حيث لا دليل على إسقاطها عنهم أصلاً . وهذا القول هو الراجح .

( الثالث : أن يكرهوا بعريتهم مستعطين ) .

أي : ومن شروط صحة الجمعة ، أن تكون الجمعة في قرية ، فنخرج بذلك أهل الخيام وبيوت الشعر ونحوهم ، فلا تصح منهم الجمعة . لأن ذلك لم يقصد للاستيطان غالباً ، ولأن النبي ﷺ لم يأمر قبائل العرب حول المدينة بإقامة الجمعة ، لأنهم ليسوا مستوطنين ، بل يتبعون الماء والكأ .

( وَمَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ مِنْهَا رَكْعَةً أَوْ ثَلَاثَةً بِمُحْتَمِلٍ ، وَإِنْ أَدْرَكَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ ثَلَاثَةً ظَهراً ) .

أي : أن الجمعة تدرك بإدراك ركعة كما تقدم ، فمن أدرك ركعة أتمها جمعة ، وإن أدرك أقل من ركعة أتمها ظهراً ، كما لو جاء والإمام في التشهد ، فإنه يصليها ظهراً .

أ- لحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ ) متفق عليه . وهذا عام يشمل الجمعة وغيرها .

ب- ولحديث ابن عمر قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى ، وَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ ) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ .

فالحديث صريح في الدلالة على أن من أدرك من الجمعة ركعة فقد أدركها ومفهومه أن من أدرك أقل من ركعة لم يدركها .

ج- قال ابن عمر : إذا أدركت من الجمعة ركعة فأضف إليها أخرى . رواه ابن أبي شيبة .

د- قال ابن مسعود : إذا أدركت ركعة من الجمعة فأضف إليها أخرى فإن فاتك الركوع فصل أربعاً . رواه ابن أبي شيبة .

قال ابن قدامة : ولأنه قول من سمينا من الصحابة ولا يخالف لهم في عصرهم .

فائدة :

ينبغي إذا جاء يوم الجمعة والإمام في التشهد ، وأراد أن يصلي ظهراً ، ينبغي أن ينظر هل زالت الشمس أم لا ؟ لأنه كما تقدم يجوز أداء الجمعة قبل الزوال - في مذهب الحنابلة - فمن فاتته الجمعة يصليها ظهراً ، والظهر لا تصح إلا بعد الزوال

- يشترط لمن أدرك مع الإمام يوم الجمعة أقل من ركعة لإتمامها ظهراً ، شرطان :

الأول : أن ينوي الظهر .

الثاني : يكون وقت الظهر قد دخل .

( ولا يجوز أن يصلي في العصر أكثر من جمعة إلا أن تدعى الحاجة إلى ذلك ) .

أي : لا يجوز أن تقام الجمعة في بلد واحد في موضعين من غير حاجة .

لأنه عليه الصلاة والسلام وأصحابه لم يقيموها في أكثر من موضع واحد . ( الروض المربع ) .

وفي تعطيل من حول المدينة مساجدهم ، واجتماعهم في مسجد واحد أبين بيان بأن الجمعة خلاف سائر الصلوات ، وأنها لا تصلى إلا في مكان واحد ، ولم يحفظ عن السلف خلاف ذلك . ( حاشية الروض ) .

قال ابن قدامة : فَأَمَّا مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ فَلَا يَجُوزُ فِي أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ ، وَإِنْ حَصَلَ الْغَيُّ بِإِثْنَيْنِ لَمْ يَجُزِ الثَّالِثُ ، وَكَذَلِكَ مَا زَادَ ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا مَخَالِفاً ، إِلَّا أَنَّ عَطَاءً قِيلَ لَهُ : إِنَّ أَهْلَ الْبَصْرَةِ لَا يَسْعُهُمُ الْمَسْجِدُ الْأَكْبَرُ .

وَمَا عَلَيْهِ الْجُمُحُورُ أَوْلَى ، إِذْ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَخَلَفَائِهِ أَنَّهُمْ جَمَعُوا أَكْثَرَ مِنْ جُمُعَةٍ ، إِذْ لَمْ تَدْعُ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ ، وَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ

الأحكام بالتَّحَكُّمِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ . ( المغني ) .

أما مع الحاجة فيجوز ، وهذا القول الحق الصواب .

وهذا المذهب عند الحنابلة ، ورواية عند الشافعية صححها النووي .

قال الخرقي ( وَإِذَا كَانَ الْبَلَدُ كَبِيرًا يَخْتَلَفُ إِلَى جَوَامِعَ ، فَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ فِي جَمِيعِهَا جَائِزَةٌ ) .

قال ابن قدامة شارحاً : وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْبَلَدَ مَتَى كَانَ كَبِيرًا ، يَشُقُّ عَلَى أَهْلِهِ الْاجْتِمَاعُ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ ، وَيَتَعَدَّرُ ذَلِكَ لِتَبَاعُدِ أَقْطَارِهِ ، أَوْ ضِيقِ مَسْجِدِهِ عَنْ أَهْلِهِ ، كِبَعْدَادَ وَأَصْنَبَهَانَ وَنَحْوِهِمَا مِنَ الْأَمْصَارِ الْكِبَارِ ، جَازَتْ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِيمَا يُخْتَلَفُ إِلَيْهِ مِنْ جَوَامِعِهَا ، وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ .

لأنَّهَا صَلَاةٌ شَرَعَ لَهَا الْاجْتِمَاعُ وَالْخُطْبَةُ ، فَجَازَتْ فِيمَا يُخْتَلَفُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَوَاضِعِ ، كَصَلَاةِ الْعِيدِ .

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ عَلِيًّا ؓ كَانَ يَخْرُجُ يَوْمَ الْعِيدِ إِلَى الْمُصَلَّى ، وَيَسْتَخْلِفُ عَلَى ضَعْفَةِ النَّاسِ أَبَا مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ ، فَيُصَلِّي بِهِمْ .

فَأَمَّا تَرْكُ النَّبِيِّ ﷺ إِقَامَةَ جُمُعَتَيْنِ ، فَلِغِنَاهُمْ عَنْ إِحْدَاهُمَا ، وَلِأَنَّ أَصْحَابَهُ كَانُوا يَرَوْنَ سَمَاعَ خُطْبَتِهِ ، وَشُهُودَ جُمُعَتِهِ ، وَإِنْ بَعُدَتْ مَنَازِلُهُمْ ، لِأَنَّهُ الْمُبْلَغُ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى ، وَشَارِعُ الْأَحْكَامِ ، وَلَمَّا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ فِي الْأَمْصَارِ صِلَيْتُ فِي أَمَاكِنَ ، وَلَمْ يُنْكَرْ ، فَصَارَ إِجْمَاعًا . ( المغني ) .

وقال النووي : والصحيح هو الجواز في موضعين أو أكثر بحسب الحاجة وعسر الاجتماع به . ( المجموع ) .

وقال شيخ الإسلام : إقامة الجمعة في المدينة الكبيرة في أكثر من موضع يجوز للحاجة ، عند أكثر العلماء ، لصلاة علي ؓ بضعفة الناس في المسجد .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجوز إقامة أكثر من جمعة في البلد الواحد مطلقاً .

وهذا المذهب عند المالكية ، وهو المذهب أيضاً عند الشافعية .

فائدة :

إذا أقيمت عدة جمع في موضع واحد من غير حاجة ، فقد اختلف العلماء في الصحيح منها على أقوال :

ف قيل : الجمعة الصحيحة هي السابقة مطلقاً سواء كان الإمام فيها أو لا ، وعلى الآخرين أن يعيدوا ظهر أربع ركعات .

وقيل : أن الجمعة الصحيحة ما كان فيها الإمام أو أذن فيها ، وإن تأخرت ، فإن لم يصل الإمام في إحداها فالجمعة الصحيحة هي السابقة ، وعلى الآخرين أن يعيدوا صلاتهم ظهر أربع ركعات .

وهذا المذهب عند الحنابلة .

وقيل : إن كان في البلد مسجد عتيق يصلى فيه الجمعة ، فالجمعة الصحيحة ما صليت فيه دون الجديد وإن صلى فيه السلطان ، وإن لم يكن في البلد مسجد عتيق يصلى فيه ، أو كان فيه ولكنه مهجور لا تقام فيه الجمعة ، فالجمعة الصحيحة ما أذن فيها الإمام أو نائبه .

وهذا مذهب المالكية . ( الإعادة في العبادات ) .

( وَيَشْتَرُطُ تَقَدُّمُ الْخُطْبَتَانِ ) .

أي : يشترط لصحة الجمعة أن يتقدمها خطبتان ، فإن لم يتقدمها خطبتان لم تصح ، ولو تأخرت الخطبتان بعد الصلاة لم تصح وقد ذهب جماهير العلماء إلى أن الخطبة شرط .

قال في المغني : وجملة ذلك أن الخطبة شرط في الجمعة لا تصح بدونها ... ولا نعلم فيه مخالفاً إلا الحسن .

أ- لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ) .

وقد اختلف السلف في المراد بذكر الله على قولين :

فمنهم قال : الخطبة . ومنهم قال : الصلاة .

ورجح ابن العربي أنها تشمل الجميع .

فعلى القول بأن المراد الخطبة تدل على وجوبها من وجوه :

أولاً : أنه أمر بالسعي إليها ، والأصل في الأمر الوجوب .

ثانياً : أن الله أمر بترك البيع عند النداء لها ، أي أن البيع يحرم في ذلك الوقت ، فتحريمها للبيع دليل على وجوبها .

وعلى القول بأن المراد الصلاة : فإن الخطبة من الصلاة .

ب- ولقوله تعالى ( وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ) فالله تعالى ذمهم على الانفضاض وترك الخطبة ، والواجب هو الذي يذم تاركه شرعاً .

ج- ولحديث جابر بن سمرة رضي الله عنهما ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِمًا، فَمَنْ أُنْبَأَكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِسًا، فَقَدْ كَذَبَ ) أخرجه مسلم ، مع قوله ﷺ ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) .

د- ولأن النبي ﷺ واطب عليهما ، ولم ينقل أنه ترك خطبة الجمعة .

هـ- ولأن النبي ﷺ أوجب الإنصات لهما ، وحذر من الكلام والإمام يخطب ، ووجوب الإنصات يدل على وجوبهما .

• وعلى هذا فإن شرطية الخطبة لصحة صلاة الجمعة إنما هي في الجملة وليست بخصوص كل واحد ، أي أن صلاة الجمعة من حيث هي يشترط لصحتها الخطبة ، فلا تصح بدونها ، فإذا وجدت ولم يدركها بعض المصلين ، لكنهم أدركوا الصلاة فقط صحت صلاتهم .

• وقوله : ( كان يخطب ثم يجلس ثم يقوم يخطب ) فيه أنه لا بد من خطبتين .

وقد اختلف العلماء : هل يشترط خطبتين ، أم تكفي خطبة واحدة ؟ على قولين :

القول الأول : أنه يشترط خطبتان .

وهو مذهب الشافعية ، والحنابلة ، وبعض المالكية .

أ- لحديث جابر السابق ( كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِمًا ) .

ب- ولحديث ابن عمر ( أن النبي ﷺ كان يخطب خطبتين وهو قائم ، يفصل بينهما بجلوس ) متفق عليه .

وجه الدلالة من الحديثين : أن فيهما أن النبي ﷺ كان يخطب للجمعة خطبتين ، وقد قال ﷺ ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) .

ج- أن الخطبتين أقيمتا مقام الركعتين من صلاة الظهر ، فكل خطبة مكان ركعة ، فالإخلال بإحداهما كالإخلال بإحدى الركعتين .

القول الثاني : أنه لا يشترط خطبتان ، بل تجزئ خطبة واحدة .

وبهذا قال الحنفية .

لحديث جابر بن سمرة ( أن رسول الله ﷺ كان يخطب قائماً خطبة واحدة ، فلما أسن جعلها خطبتين يجلس جلسة ) لكن هذا الحديث لا يعرف .

والراجح القول الأول .

• ما الحكم لو أخرت الخطبة عن الصلاة ؟

لا يصح .

فالحديث دليل على أن الخطبة مقدمة على الصلاة ، وأنها لو أخرت عن الصلاة فإنها لا تصح .

وهذا مذهب الأئمة الأربعة .

( مِنْ شُرُوطِ صِحَّتِهِمَا: حَمْدُ اللَّهِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَقِرَاءَةُ آيَةِ وَالْوَصِيَّةِ بِتَقْوَى اللَّهِ هُنَا وَهِيَ هَاهُنَا ) .

أي : من شروط صحة الخطبة هذه الأمور الأربعة وهي : حمد الله ، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ، وقراءة آية ، والوصية بتقوى الله .

أما حمد الله :

أ- فلحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ، احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ: صَبِّحَكُمْ وَمَسَاءَكُمْ، وَيَقُولُ: "أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخَذَّاتُهَا، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَالَّةٌ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: - يَحْمَدُ اللَّهَ وَيُثْنِي عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثْرِ ذَلِكَ، وَقَدْ عَلَا صَوْتُهُ -

**قال النووي :** فيه دليل للشافعي أنه يجب حمد الله في الخطبة ، وينبغي لفظه ، ولا يقوم غيره مقامه .

ب-ولحديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ( كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم ) رواه أبو داود .

**وأما الصلاة على رسول الله ﷺ :**

فلحديث جابر السابق ( كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: - يَحْمَدُ اللَّهَ وَيُثْنِي عَلَيْهِ .. ) وإذا وجب ذكر الله تعالى وجب ذكر نبيه ﷺ ، لما جاء في تفسير قول الله تعالى ( ورفعنا لك ذكرك ) قال الله : لا أذكر إلا ذكرت معي .

**وأما قراءة آية :**

أ-فلحديث جابر بن سمرة قال : ( كان للنبي ﷺ خطبتان يجلس بينهما ، يقرأ القرآن ويذكر الناس ) رواه مسلم .

**قال النووي :** فيه دليل للشافعي في أنه يشترط للخطبة الوعظ والقرآن .

ب- ولحديث أم هانئ بنت خزيمة رضي الله عنها قالت ( مَا أَخَذْتُ: " قِ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ" ، إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرُؤُهَا كُلُّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذَا خُطِبَ النَّاسَ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

**قال النووي :** فيه دليل للقراءة في الخطبة .

ج-ولحديث صفوان بن يعلى عن أبيه ( أنه سمع النبي ﷺ يقرأ : ونادوا يا مالك ) رواه مسلم .

**قال النووي :** فيه القراءة في الخطبة .

**وأما الوصية بتقوى الله :**

لأن هذا هو مقصود الخطبة .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن الخطبة ليس لها أركان ، بل تحصل بما يقع عليه اسم الخطبة عرفاً .

وهذا اختيار الشيخ السعدي .

قال رحمه الله : اشتراط الفقهاء الأركان الأربعة في كل من الخطبتين فيه نظر ، وإذا أتى في كل خطبة بما يحصل به المقصود من الخطبة الواعظة المليئة للقلوب فقد أتى بالخطبة ، ولكن لا شك أن حمد الله ، والصلاة على رسول الله ﷺ ، وقراءة شيء من القرآن من مكملات الخطبة ، وهي زينة لها .

**( وَيُشْتَرَطُ لِهَمَا الطَّهَارَةُ ) .**

أي : لا يشترط للخطبتين أن يكون الخطيب على طهارة .

أ- لأن الخطبة من باب الذكر ، والمحدث لا يمنع من ذكر الله .

ب- ولأن الخطبة ذكر يتقدم الصلاة ، فلم يكن من شرطه الطهارة كالأذان .

ج- أن الخطبة ذكر ليس من شرطه استقبال القبلة ، فلم يكن من شرطه الطهارة ، كالتلبية ، والشهادتين .

**لكن يستحب ذلك :**

أ-لأن النبي ﷺ كان يصلي عقب الخطبة ، لا يفصل بينهما بطهارة ، فدل على أنه كان متطهراً .

ب- ولأن الطهارة مستحبة للأذان ، فالخطبة أولى .

ج- ولأن الخطيب لو لم يكن متطهراً لاحتاج إلى الطهارة بين الصلاة والخطبة ، فيفصل بينهما ، وربما شق على الحاضرين .

**قال ابن قدامة :** فأما الطَّهَّارَةُ الصُّغْرَى فَلَا يُشْتَرَطُ ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ يَتَقَدَّمُ الصَّلَاةَ ، فَلَمْ تَكُنْ الطَّهَّارَةُ فِيهِ شَرْطًا كَالْأَذَانِ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ مُتَطَهِّرًا مِنَ الْحَدَثِ وَالتَّجَسُّسِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَقِيبَ الْخُطْبَةِ ، لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِطَهَّارَةٍ ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُتَطَهِّرًا ، وَالْإِفْتِدَاءُ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا فَهُوَ سُنَّةٌ .  
وَلَا نُنَاسِيَنَّ اسْتِحْبَابَنَا ذَلِكَ لِلْأَذَانِ ، فَالْخُطْبَةُ أَوَّلَى ، وَلَئِنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَطَهِّرًا اخْتِاجَ إِلَى الطَّهَّارَةِ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ ، فَيَفْصِلُ بَيْنَهُمَا ، وَرُبَّمَا طَوَّلَ عَلَى الْحَاضِرِينَ . ( المغني ) .

### ( وَكَأَنَّ يَتِيَّهِمَا مِنْ يَتِيَّهِ الصَّلَاةِ ) .

أي : لا يشترط أن يتولى الخطبتين من يتولى الصلاة ، فلو خطب رجل وصلى آخر فإنه يصح .  
أ- لأنه لا يُشْتَرَطُ اتِّصَالُ الصَّلَاةِ بِالْخُطْبَةِ ؛ فَلَمْ يُشْتَرَطْ أَنْ يَتَوَلَّاهَا وَاحِدًا ، كَصَلَاتَيْنِ .  
ب- لَأَنَّهُ لَا يُوجَدُ دَلِيلٌ عَلَى الْإِشْتِرَاطِ .

ج- لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِمَحْضِلٍ ، سَوَاءً صَلَّى الْخُطِيبُ أَوْ غَيْرُهُ .

**قال ابن قدامة :** السُّنَّةُ أَنْ يَتَوَلَّى الصَّلَاةَ مَنْ يَتَوَلَّى الْخُطْبَةَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَلَّاهُمَا بِنَفْسِهِ ، وَكَذَلِكَ خَلَفَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ .  
وَأِنْ خُطِبَ رَجُلٌ ، وَصَلَّى آخَرُ الْغُدْرَ ، جَازَ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ .  
لَأَنَّهُ إِذَا جَازَ الْإِسْتِخْلَافُ فِي الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ لِلْغُدْرِ ، فَفِي الْخُطْبَةِ مَعَ الصَّلَاةِ أَوَّلَى .  
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غُدْرٌ ، فَقَالَ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : لَا يُعْجِزُنِي مِنْ غَيْرِ غُدْرٍ .  
فَيُحْتَمَلُ الْمَنْعُ .

لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَلَّاهُمَا ، وَقَدْ قَالَ : ( صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي ) .  
وَلَأَنَّ الْخُطْبَةَ أُقِيمَتْ مَقَامَ رَكْعَتَيْنِ .  
وَيُحْتَمَلُ الْجَوَازُ .

لِأَنَّ الْخُطْبَةَ مُتَفَصِّلَةٌ عَنِ الصَّلَاةِ ، فَأَشْبَهَتْهَا صَلَاتَيْنِ .

### ( وَمِنْ سُنَنِهِمَا : أَنْ يَخْطُبَ عَلَى مَنْبَرٍ ، أَوْ مَوْضِعٍ هَالِكٍ ) .

أي : من سنن الخطبتين أن يخطب على منبر .

وقد جاءت نصوص كثيرة تدل على ذلك :

أ- عن سهيل بن سعد الساعدي قَالَ ( رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ النَّاسُ وَرَأَاهُ ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ . ثُمَّ رَفَعَ فَتَنَزَلَ الْفَهْقَرَى ، حَتَّى سَجَدَ فِي أَصْلِ الْمِنْبَرِ ، ثُمَّ عَادَ حَتَّى فَرَعَ مِنْ آخِرِ صَلَاتِهِ . ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ ، فَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْمُنُوا بِي ، وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي - وَفِي لَفْظٍ - صَلَّيْتُ عَلَيْهَا . ثُمَّ كَبَّرَ عَلَيْهَا . ثُمَّ رَفَعَ وَهُوَ عَلَيْهَا ، فَتَنَزَلَ الْفَهْقَرَى ) .

**قال الحافظ :** وفيه استحباب اتخاذ المنبر ، لكونه أبلغ في مشاهدة الخطيب والسماع منه .

ب- ولحديث أُمِّ هِشَامٍ بِنْتِ حَارِثَةَ بِنْتِ التُّعْمَانِ قَالَتْ ( وَمَا أَخَذْتُ ( ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ ) إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُهَا كُلُّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذَا خُطِبَ النَّاسُ ) متفق عليه .

**قال النووي :** فيه استحباب اتخاذ المنبر ، وهو سنة مجمع عليها .

ج- ولحديث ابن عمر وأبي هريرة (أَنَّهُمَا سَمِعَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى أَعْوَادِ مَنْبَرِهِ، لِنَتِهِنِ أَقْوَامَ عَنْ دُعَاهُمْ الْجُمُعَاتِ ..) رواه مسلم .

**قال عنه النووي :** فيه استحباب اتخاذ المنبر .

د- ولحديث جابر قال : ( جاء رجل والنبي ﷺ يخطب على المنبر يوم الجمعة يخطب ... ) . رواه مسلم .

هـ- عن جابر بن عبد الله ، قَالَ ( كَانَ جِدْعٌ يَقُومُ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا وُضِعَ لَهُ الْمِنْبَرُ سَمِعْنَا لِلْجِدْعِ مِثْلَ أَصْوَاتِ الْعِشَارِ حَتَّى نَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ ) .

ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ ( رواه البخاري .

ولأن الخطبة على المنبر أبلغ في إعلام الحاضرين الذي يتحقق به مقصود الخطبة .

ولأن الإمام إذا كان على منبر شاهده الناس ، وإذا شاهده كان أبلغ في وعظهم .

﴿ وَيُسَلِّمُ عَلَى النَّاسِ إِذَا خَرَجَ ، وَإِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ ﴾ .

أي : ويسن أن يسلم قبل صعوده المنبر .

لعموم الأدلة التي تحت على السلام .

• ويسن أيضاً أن يسلم إذا صعد على المنبر أقبل على الناس بوجهه وسلم عليهم .

وهذا مذهب الشافعية ، والحنابلة .

أ- لحديث جابر ( أن النبي ﷺ كان إذا صعد المنبر سلم ) رواه ابن ماجه وفيه ضعف .

ب- ولأنه استقبال بعد استدبار ، فيسن له التسليم ، كما لو استدبر قوماً ثم عاد فاستقبلهم .

﴿ ثُمَّ يَجْلِسُ إِلَى فِرَاقِ الْأَذَانِ ﴾ .

أي : ويستحب جلوس الخطيب إلى فراغ الأذان .

وهذا قول أكثر العلماء ، بل نقل ابن عقيل إجماع الصحابة على هذا .

أ- عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ ( كَانَ الْيَدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ ﷺ وَكَثُرَ النَّاسُ زَادَ الْيَدَاءُ الثَّالِثَ عَلَى الزُّوْرَاءِ ) .

ب- لحديث ابن عمر قال ( كان النبي ﷺ يخطب خطبتين ، كان يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ المؤذن ثم يقوم فيخطب ، ثم... ) رواه أبوداود وفيه ضعف .

ج- أن الخطيب بجلوسه بعد الصعود يستريح من تعب الصعود ، ويتمكن من الكلام التام .

﴿ وَيَجْلِسُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ ﴾ .

أي : يسن أن يجلس بين الخطبتين .

أ- عَنْ جَابِرِ بْنِ سَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِماً ، ثُمَّ يَجْلِسُ ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِماً ، فَمَنْ أَنْبَأَكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِساً ، فَقَدْ كَذَبَ ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

ب- ولحديث ابن عمر ، قَالَ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يَقْعُدُ بَيْنَهُمَا ) متفق عليه .

وقد اختلف العلماء في حكم هذه الجلسة على قولين :

القول الأول : أنه سنة .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

قال في المغني : ويستحب أن يجلس بين الخطبتين جلسة خفيفة وليست واجبة في قول أكثر أهل العلم .

لحديث الباب ، وهو واضح الدلالة .

القول الثاني : أنها واجبة .

وهو قول الشافعي .

لأن النبي ﷺ كان يجلسها وقد قال ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) .

والراجح القول الأول .

• مقدار هذه الجلسة :

قليل : بقدر قراءة سورة الإخلاص .



وبه قال الشافعية .

**وقيل :** بقدر قراءة ثلاث آيات .

**وقيل :** بقدر الجلسة بين السجدين .

**والراجح** أن التقييد ليس عليه دليل ، وأنه لا تقدير لها ، وأنها جلسة خفيفة للاستراحة والفصل بين الخطبتين .

• **الحكمة من الجلوس بين الخطبتين :**

**قيل :** للفصل بين الخطبتين .

**وقيل :** للراحة .

ورجح الحافظ ابن حجر القول الأول .

**( وَيُخْطَبُ قَائِماً ) .**

أي : يسن أن يخطب قائماً .

**قال ابن المنذر :** وهذا الذي عليه عمل أهل العلم من علماء الأمصار .

وقد اختلف في وجوبه على قولين :

**القول الأول :** أنه واجب .

وبهذا قال أكثر المالكية .

أ-لحديث جابر بن سمرة السابق ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِماً، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِماً، فَمَنْ أَنْبَأَكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِسًا، فَقَدْ كَذَبَ ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

، فإنه يدل على مواظبة النبي ﷺ على القيام حال الخطبة .

ب-ولحديث جابر السابق ( أن النبي ﷺ كان يخطب قائماً يوم الجمعة فجاءت عير ... ) .

**قال الحافظ في فتح الباري** في معرض استدلاله بهذه الأدلة وتوجيهها : ومواظبة النبي ﷺ على القيام ، ومشروعية الجلوس بين الخطبتين ، فلو كان القعود مشروعاً في الخطبتين ما احتيج إلى الفصل إلى الجلوس .

**القول الثاني :** أن القيام سنة .

وبهذا قال الحنفية ، والحنابلة ، وبعض المالكية .

أ- أن رجلاً أتوا سهل بن سعد الساعدي وقد اقتادوا في المنبر ممّ عوده ؟ فسأله ، فقال : ( إني لأعرف مما هو ، الحديث ... أرسل رسول الله ﷺ إلى فلانة - امرأة سماها سهل - مري غلامك النجار أن يعمل لي أعواداً أجلس عليهن إذا كلمت الناس ... ) . متفق عليه

الشاهد قوله : ( أجلس عليهن ... ) .

لكن يحتمل أن تكون الإشارة إلى الجلوس أول ما يصعد ، وبين الخطبتين .

ب- ولحديث أبي سعيد الخدري قال : ( إن رسول الله ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله ... ) . رواه البخاري وهذا يجاب عنه أنه في غير خطبة الجمعة .

وهذا القول هو **الراجح** .

**( وَيُعْتَمَدُ عَلَى عَصَا أَوْ قَوْسٍ ، أَوْ صَاحَا ) .**

أي : ويسن أن يعتمد الخطيب على عصا أو قوس حال خطبته .

وبهذا قال المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

يقول الإمام مالك : وذلك مما يستحب للأئمة أصحاب المنابر ، أن يخطبوا يوم الجمعة ومعهم العصي يتكئون عليها في قيامهم ، وهو الذي

رَأَيْنَا وَسَمِعْنَا " انتهى .

ويقول الإمام الشافعي : أحب لكل من خطب - أي خطبة كانت - أن يعتمد على شيء .

ويقول البيهقي الحنبلي : ويسن أن يعتمد على سيف أو قوس أو عصا بإحدى يديه .

أ- لحديث الْحَكَمِ بْنِ حَزْنٍ رضي الله عنه قَالَ ( شَهِدْنَا الْجُمُعَةَ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى عَصَا أَوْ قَوْسٍ ) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

وهذا الحديث حسنه النووي في المجموع ، وضعفه بعض أهل العلم ، فقال ابن كثير في " إرشاد الفقيه " ( ١٩٦/١ ) : ليس إسناده بالقوي

ب- ولأن اعتماد الخطيب على القوس أو العصا أو نحوهما أعون له ، وأمكن لروعه ، وأهدأ لجوارحه . ( خطبة الجمعة وأحكامها ) .

**وذهب بعض العلماء : إلى الكراهة .**

وهذا مذهب الحنفية .

وليس لهم دليل .

**والراجح القول الأول .**

لكن ذهب بعض العلماء إلى أنه إذا احتاج إلى ذلك لكبر أو مرض فلا بأس وإلا فلا يسن .

فكثير من الصحابة نقلوا صفة الجمعة وصفة الخطبة ولم يذكروا أنه كان يعتمد على عصا أو قوس ، فهذا يدل والله أعلم أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم

هذا لم يكن على صفة الدوام .

وابن القيم يرى أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ القوس أو العصا قبل أن يبنى له المنبر ، وأما بعد أن بني له المنبر فلم يحفظ عنه أنه كان يعتمد على شيء

.

#### ● حكم اعتماد الخطيب على السيف :

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول : لا يشرع .**

وبه قال ابن القيم .

لعدم فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك .

**القول الثاني : يشرع ذلك .**

وبهذا قال المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

قالوا : إن الاعتماد على السيف فيه إشارة إلى أن هذا الدين فتح به وقام به .

**القول الثالث : يسن الاعتماد على السيف في البلاد التي فتحت عنوة دون البلاد التي فتحت صلحاً .**

وبهذا قال الحنفية .

قالوا : إن الخطيب إذا اعتمد على السيف في هذه البلاد فإنه يُرى أهلها أنها فتحت بالسيف ، وأنهم إذا رجعوا عن الإسلام فذلك باقي

بأيدي المسلمين .

**قال ابن القيم :** وكان إذا قام يخطب ، أخذ عصاً ، فتوَكَّأ عليها وهو على المنبر ، كذا ذكره عنه أبو داود عن ابن شهاب ، وكان الخلفاء

الثلاثة بعده يفعلون ذلك ، وكان أحياناً يتوَكَّأ على قوس ، ولم يُحفظ عنه أنه توَكَّأ على سيف ، وكثيرٌ من الجهلة يظن أنه كان يُمَسِّكُ السيفَ

على المنبر إشارة إلى أن الدين إنما قام بالسيف ، وهذا جهل قبيح من وجهين :

**أحدهما:** أن المحفوظ أنه صلى الله عليه وسلم توَكَّأ على العصا وعلى القوس .

**الثاني:** أن الدين إنما قام بالوحي ، وأما السيف ، فَلَمْ يَحَقِّقْ أَهْلُ الضَّلَالِ والشرك ، ومدينة النبي صلى الله عليه وسلم التي كان يخطب فيها إنما قُتِبَتْ بالقرآن ،

ولم تُفْتَحْ بالسيف .

**( وَيَعْرِى الْخَطِيبُ ) .**

أي : يسن للخطيب أن يجعل الخطبة قصيرة .

قال في الإنصاف : بلا نزاع .

أ- لحديث عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( إِنَّ طَوْلَ صَلَاةِ الرَّجُلِ، وَقَصَرَ حُطْبَتِهِ مِثْنَةٌ مِنْ فِقْهِهِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ب- حديث عبد الله بن أبي أوفى قال (كان رسول الله ﷺ يطيل الصلاة ويقصر الخطبة ) رواه النسائي .

ج- وعن جابر بن سمرة قال (كان رسول الله ﷺ لا يطيل الموعظة يوم الجمعة ، وإنما هن كلمات يسيرات ) رواه أبو داود .

**قال الشوكاني** بعد ذكر هذه الأحاديث : فيها مشروعية إقصار الخطبة ولا خلاف في ذلك .

● الحكمة من تقصير الخطبة .

**قال الصنعاني :** وإنما كان قصر الخطبة علامة على فقه الرجل ، لأن الفقيه هو المطلع على حقائق المعاني ، وجوامع الألفاظ ، فيتمكن من التعبير بالعبارة الجزلة المفيدة ، ولذلك كان من تمام هذا الحديث : ( فأطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة ...

وأيضاً في إطالة الخطبة إصابة الملل للناس ، والملل من أسباب إذهاب الفائدة من الموعظة .

**وقال الشوكاني :** وإنما كان إقصار الخطبة علامة على فقه الرجل ، لأن الفقيه هو المطلع على جوامع الألفاظ ، فيتمكن بذلك من التعبير باللفظ المختصر عن المعاني الكثيرة .

وقال : وإنما كانت صلاته ﷺ وخطبته كذلك لتلايم الناس .

**( ويدعو للمسلمين )**

أي : ويسن للخطيب أن يدعو للمسلمين .

وهذا مذهب الحنفية ، والحنابلة .

أ- لحديث سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ كُلِّ جُمُعَةٍ ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ لَيْسَ، وهو ضعيف

ب- ولحديث عُمَارَةَ بْنِ زُؤَيْبَةَ ( أَنَّهُ رَأَى بَشَرَ بْنَ مَرْوَانَ عَلَى الْمَنْبَرِ ، رَافِعاً يَدَيْهِ فَقَالَ : قَبِحَ اللَّهُ هَاتَيْنِ الْيَدَيْنِ ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَقُولَ بِيَدِهِ هَكَذَا ، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ الْمَسْبُوحَةِ ) . رواه مسلم ، وفي رواية لأحمد : ( رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ إِذَا دَعَا يَقُولُ هَكَذَا ، وَرَفَعَ السَّبَابَةَ وَحْدَهَا ) .

ج- أن الدعاء للمسلمين مسنون في غير خطبة الجمعة ، ففيها أولى .

وهذا القول هو الصحيح .

● حكم الدعاء لولي الأمر بعينه :

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**فَقِيلَ :** مستحب .

وبه قال بعض المالكية ، وبعض الحنابلة .

قال في المغني : وإن دعا لسلطان المسلمين فحسن .

لأن إمام المسلمين إذا صلح كان فيه صلاح لهم ، ففي الدعاء له دعاء لهم .

**وقيل :** جائز .

وبه قال بعض الشافعية ، واختاره النووي .

**وقيل :** غير مشروع ، بل بعضهم قال ببدعته .

وبه قال بعض المالكية ، وبعض الشافعية .

**فصل**

## ( والجمعة ركعتان ) .

وهذا بالإجماع .

قال ابن المنذر : أجمع المسلمون على أن صلاة الجمعة ركعتان وجاء الحديث عن عمر ، أنه قال ( صلاة الجمعة ركعتان ، تمام غير قصر ، على لسان نبيكم ﷺ ) رواه الإمام أحمد .

قال الماوردي : لا اختلاف بين العلماء أن صلاة الجمعة ركعتان مفروضتان لا يجوز الزيادة عليهما ، ولا النقصان منهما ، للخبر المروي ، والفعل المحكي ، والإجماع العام . انتهى .

وقال النووي : .... فأجمعت الأمة على أن الجمعة ركعتان .

وفي هذا دليل على أن صلاة الجمعة صلاة مستقلة ، وليست ظهراً ، ولا بدلاً عن الظهر .

وقال البهوتي الحنبلي رحمه الله : وهي - يعني الجمعة - صلاة مستقلة ، ليست بدلاً عن الظهر ؛ لعدم انعقادها بنية الظهر من لا تجب الجمعة عليه كالعبد والمسافر ، ولجوازها أي الجمعة قبل الزوال ، ولأنه لا يجوز أن تفعل أكثر من ركعتين .

وقال الشيخ ابن عثيمين : الجمعة صلاة مستقلة ، وليست ظهراً ، ولا بدلاً عن الظهر ، ومن زعم أنها ظهر مقصورة ، أو بدل عنها فقد أبعد النجعة ، بل الجمعة صلاة مستقلة لها شرائطها وصفاتها الخاصة بها ، ولذلك تصلى ركعتين ، ولو في الحضر .

• ولذلك اختلف الفقهاء في حكم صلاة الجمعة مع الإمام بنية الظهر ، على قولين :

فقليل : تصح صلاته .

وقيل : أنها صلاة باطلة ، ولا تصح لفاعلها جمعة ولا ظهراً ، وذلك لأن صلاة الجمعة صلاة مستقلة ، ليست بدلاً عن الظهر ، فلا بد لها من نية خاصة معينة .

وقد قال عمر ( الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ﷺ ) وقد خاب من افترى . رواه الإمام أحمد وغيره

وهذا القول هو الصحيح .

## ( يسُنُّ أَنْ يُقْرَأَ بِجَهْرٍ ) .

أي : يسن أن يجهر بالقراءة في صلاة الجمعة .

وهذا بالإجماع .

قال ابن قدامة : وَجَلَّ ذَلِكَ أَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ عَقِيبَ الْخُطْبَةِ ، يُقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ( الْحَمْدُ لِلَّهِ ) وَسُورَةٌ ، وَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا . لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ .

## ( هِيَ الْأَوَّلَى بِالْجُمُعَةِ ، وَهِيَ الْآخِرَةُ بِالْمُنَافِقِينَ ) .

أي : يُسْتَحَبُّ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ قِرَاءَةُ سُورَتَيْ : ( الْجُمُعَةِ وَالْمُنَافِقُونَ ) .

لحديث ابن ابن عباسٍ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ سُورَةَ الْجُمُعَةِ ، وَالْمُنَافِقِينَ ) رواه مسلم .

• الحكمة من قراءة هذه السور ؟

أما سورة الجمعة :

قال النووي : اشتمالها على وجوب الجمعة وغير ذلك من أحكامها ، وغير ذلك مما فيها من القواعد والحث على التوكل والذكر وغير ذلك .

وأما سورة المنافقين :

قال النووي : ... وقراءة سورة المنافقين لتوبيخ حاضريها منهم وتنبيههم على التوبة وغير ذلك مما فيها من القواعد ، لأنهم ما كانوا يجتمعون في مجلس أكثر من اجتماعهم فيها . ( شرح مسلم ) .

## ١) أو سبع في الأولى ، والغاشية في الثانية .

أي : ويُستحبُّ في صلاة الجمعة القراءة بشورتَي: سَبَّحَ ، والغاشية .

عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَفِي الْجُمُعَةِ بِ ( سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ) وَ ( هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ) قَالَ وَإِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ يَقْرَأُ بِهِمَا أَيْضًا فِي الصَّلَاتَيْنِ ) رواه مسلم .

● الحكمة من قراءتهما :

أما سورة الأعلى :

فلما فيها من تقرير التوحيد وتعظيم الرب وتنزيهه وإثبات كمال قدرته .

وأما سورة الغاشية :

فلما فيها من ذكر يوم القيامة وأحوال أهلها من السعداء والأشقياء ، وفيها الحث على التفكير في مخلوقات الله .

● على ماذا يدل قوله ( كان يقرأ الجمعة والمنافقين ) وقوله ( كان يقرأ سبحة والغاشية ) ؟

دليل على أن ( كان ) لا يراد بها الدوام وإلا لتعارض الحديثان ، وإنما المراد أن أكثر قراءته في هذه السور الأربع ، تارة هاتين السورتين ، وتارة السورتين الأخريين .

## ٢) والأربع السنن بعد الجمعة ركعتان وأربعها أربع .

لأن كل ذلك ورد ، سواء صلاهما في البيت أو في المسجد .

جمعاً بين حديث أبي هريرة وحديث ابن عمر .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا صَلَّيْ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا ) رواه مسلم .

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ ( صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ ) متفق عليه .

وفي لفظ ( فَأَمَّا الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ وَالْجُمُعَةُ فَصَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِهِ ) .

قال الإمام أحمد : إن شاء صلى بعد الجمعة ركعتين ، وإن شاء صلى أربعاً . ( المغني ) .

قال النووي : فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ اسْتِحْبَابُ سُنَّةِ الْجُمُعَةِ بَعْدَهَا وَالْحَثُّ عَلَيْهَا وَأَنَّ أَقْلَهَا رَكْعَتَانِ وَأَكْمَلُهَا أَرْبَعٌ ، فَتَبَّهَ ﷺ بِقَوْلِهِ : ( إِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا ) ( عَلَى الْحَثِّ عَلَيْهَا فَأَتَى بِصِغَةِ الْأَمْرِ وَتَبَّهَ بِقَوْلِهِ ﷺ : ( مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا ) عَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ لَيْسَتْ وَاجِبَةً ، وَذَكَرَ الْأَرْبَعَ لِفَضِيلَتِهَا ، وَفَعَلَ الرَّكْعَتَيْنِ فِي أَوْقَاتٍ بَيِّنًا لِأَنَّ أَقْلَهَا رَكْعَتَانِ . وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي أَكْثَرِ الْأَوْقَاتِ أَرْبَعًا لِأَنَّهُ أَمَرْنَا بِحَيٍّ وَحَثَّنَا عَلَيْهِنَّ وَهُوَ أَرْغَبُ فِي الْحَيِّ وَأَخْرَصَ عَلَيْهِ وَأَوَّلَى بِهِ . ( شرح مسلم )

وذهب بعض العلماء : إلى استحباب أربع ركعات بعد الجمعة .

يروى ذلك عن عبد الله بن مسعود ؓ وأصحابه ، كما في ( مصنف ابن أبي شيبة ) .

وهو اختيار الحنفية ، واختيار الإمام الشافعي في " الأم " ( ١٧٦/٧ ) حيث قال : أما نحن فنقول : يصلي أربعاً .

واختاره ابن المنذر .

وذهب بعضهم : إلى أنه يصلي ركعتين .

جاء ذلك عن ابن عمر .

وذهب بعضهم : إلى أنه إن صلى في المسجد صلى أربعاً ، وإن صلى في بيته صلى ركعتين .

وهذا اختيار ابن تيمية كما نقله عنه تلميذه ابن القيم .

قال ابن القيم : وعلى هذا تدل الأحاديث ، وقد ذكر أبو داود عن ابن عمر ( أنه كان إذا صلى في المسجد صلى أربعاً وإذا صلى في بيته صلى ركعتين ) .

قال الألباني : وهذا التفصيل لا أعرف له أصلاً في السنة .

وذهب بعضهم : إلى استحباب ست ركعات .

وهو مروي عن علي بن أبي طالب عليه السلام ، وعن جماعة من السلف .

وهو اختيار أبي يوسف والطحاوي من الحنفية ، وهو رواية عن الإمام أحمد ذكرها ابن قدامة في "المغني" ، واستغرها الحافظ ابن رجب في ( القواعد ) . ( الإسلام س ج ) .

● قوله ( بعد الجمعة ) دليل على أنه ليس للجمعة سنة قبلية .

فليس لصلاة الجمعة سنة قبلية ، إذ لم يثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يرد عن الصحابة رضي الله عنهم القول بصلاة راتبة مخصوصة قبل الجمعة ، وإنما ورد التنفل المطلق ، من غير تخصيص بعدد .

أ- ويدل لذلك حديث ابن عمر السابق (رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ) .

وجه الدلالة : أنه لو وقع منه ذلك لضبط كما ضبطت صلاته بعدها ، وكما ضبطت صلاته قبل الظهر ، فلما لم يذكر لها راتبة إلا بعدها علم أنه لا راتبة لها قبلها .

ب- قال ابن القيم : وَكَانَ إِذَا فَرَغَ بِلَالٌ مِنَ الْأَذَانِ أَخَذَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي الْخُطْبَةِ وَلَمْ يَقُمْ أَحَدٌ يَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ الْبَتَّةَ وَلَمْ يَكُنْ الْأَذَانُ إِلَّا وَاحِدًا وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجُمُعَةَ كَالْعِيدِ لَا سُنَّةَ لَهَا قَبْلُهَا وَهَذَا أَصَحُّ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ وَعَلَيْهِ تَدُلُّ السُّنَّةُ فَإِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُخْرِجُ مِنْ بَيْتِهِ فَإِذَا رَفَعِيَ الْمُنْبَرَّ أَخَذَ بِلَالٌ فِي الْأَذَانِ الْجُمُعَةَ فَإِذَا أَكْمَلَهُ أَخَذَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي الْخُطْبَةِ مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ وَهَذَا كَانَ رَأْيِي عَيْنِي فَمَتَى كَانُوا يُصَلُّونَ السُّنَّةَ ؟ وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا فَرَغَ بِلَالٌ صلى الله عليه وسلم مِنَ الْأَذَانِ قَامُوا كُلُّهُمْ فَرَكَعُوا رَكَعَتَيْنِ فَهُوَ أَجْهَلُ النَّاسِ بِالسُّنَّةِ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا سُنَّةَ قَبْلُهَا هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ وَأَخَذَ الْوُجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . ( زاد المعاد )

وذهب بعض العلماء : إلى أن للجمعة سنة قبلية .

أ- لحديث ابن عباس ( أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الجمعة أربعاً ) رواه ابن ماجه ، وهو ضعيف .

ب- ولحديث عبد الله بن مغفل . أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( بين كل أذنين صلاة ) متفق عليه .

وجه الدلالة : أنه يدل على مشروعية الصلاة بين الأذان الأول والثاني يوم الجمعة .

ج- قال ابن حجر : وأقوى ما يتمسك به في مشروعية ركعتين قبل الجمعة عموم ما صححه ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعاً ( ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها ركعتان ) . ( الفتح ) .

وجه الدلالة : أن صلاة الجمعة صلاة مفروضة فيكون بين يديها ركعتان

ج- وَمِنْهُمْ مَنْ اخْتَجَّ بِمَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي " سُنَنِهِ " عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ قَالَ ( جَاءَ سَلْبُكُ الْعَطْفَانِي وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَخْطُبُ فَقَالَ لَهُ أَصَلَّيْتَ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجِيءَ ؟ ) قَالَ لَا . قَالَ " فَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا ) وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ .

قَالَ أَبُو الْبَرَكَاتِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ : وَقَوْلُهُ قَبْلَ أَنْ يَجِيءَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَاتَيْنِ الرُّكَعَتَيْنِ سُنَّةُ الْجُمُعَةِ وَلَيْسَتْا نَحْوَةَ الْمَسْجِدِ .

قَالَ شَيْخُنَا حَفِيدُهُ أَبُو الْعَبَّاسِ وَهَذَا غَلَطٌ وَالْحَدِيثُ الْمَعْرُوفُ فِي "الصَّحِيحَيْنِ" عَنْ جَابِرٍ قَالَ دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَخْطُبُ فَقَالَ أَصَلَّيْتَ قَالَ لَا . قَالَ فَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ ، وَقَالَ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكَعِ رَكَعَتَيْنِ وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا فَهَذَا هُوَ الْمُحْفُوظُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَأَفْرَادُ ابْنِ مَاجَةَ فِي الْعَالِبِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ .

وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحُجَّاجِ الْحَافِظُ الْمَرْتَبِي: هَذَا تَضْعِيفٌ مِنَ الرِّوَاةِ إِنَّمَا هُوَ أَصَلَّيْتَ قَبْلَ أَنْ تَجْلِسَ فَعَلَّطَ فِيهِ النَّاسِخُ . ( زاد المعاد )

د-عن ابن عمر ( أنه كان يطبل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين في بيته ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ) رواه أبو داود .

وجه الدلالة : أن قوله : ( يفعل ذلك ) عائد إلى الصلاة قبل الجمعة وبعدها فهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الجمعة .

قَالَ ابن رجب : وظاهر هذا يدل على رفع جميع ذلك إلى النبي ﷺ صلاته قبل الجمعة وبعدها في بيته فإن اسم الإشارة يتناول كل ما قبله مما قرب وبعد صرح به غير واحد من الفقهاء والأصوليين وهذا فيما وضع للإشارة إلى البعيد أظهر مثل لفظة (ذلك) فإن تخصيص القريب بها دون البعيد يخالف وضعها لغة ) .

﴿ وَيَسُنُّ أَنْ يَغْتَسِلَ ﴾ .

أي : ويسن لمن أراد أن يحضر لصلاة الجمعة أن يغتسل .

لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ( غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ) متفق عليه .

ولحديث ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : ( إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ) متفق عليه .

ولحديث سلمان الفارسي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو يمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت إذا تكلم الإمام إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى ) رواه البخاري .

ولحديث أوس بن أوس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال ( من غسل واغتسل وبكر وابتكر، ومشى ولم يركب، ودنى من الإمام ولم يلعو، واستمع، كان له بكل خطوة أجر سنة صيامها وقيامها ) رواه أبو داود.

● قوله ( ويسن أن يغتسل ) ظاهر هذا أن الغسل للجمعة سنة ليس بواجب ، وهذا مذهب جماهير العلماء .

وقد اختلف العلماء في حكم الغسل للجمعة على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنه واجب .

وهو قول طائفة من السلف ، وبه قال أهل الظاهر ، وحكاه ابن المنذر عن أبي هريرة وعمار . أدلتهم

أ- لحديث أبي سعيد الخدري السابق ( الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ ) .

ب- ولحديث ابن عمر السابق ( إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ) .

ج- ولحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قَالَ ( حَقٌّ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ ) . متفق عليه

وجه الاستدلال بهذه الأحاديث : أن في بعضها التصريح بلفظ الوجوب ، وفي بعضها الأمر به ، وفي بعضها أنه حق على كل مسلم ، والوجوب يثبت بأقل من هذا .

القول الثاني : أنه مستحب غير واجب .

وهذا مذهب جمهور العلماء من السلف والخلف .

واستدلوا بعدم الوجوب :

أ- بحديث سمرة بن جندب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل ) رواه الخمسة وحسنه الترمذي

فدل على اشتراك الغسل والوضوء في أصل الفضل وعدم تحميم الغسل .

ب- وبحديث أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( من توضأ ثم أتى الجمعة ، فاستمع وأنصت ، غفر له ... ) رواه مسلم ، وهذا أقوى ما استدلوا به .

ج- وعن أبي هريرة قَالَ ( بَيْنَمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ فَعَرَّضَ بِهِ عُمَرُ فَقَالَ مَا نَأَى رِجَالُ يَتَأَخَّرُونَ بَعْدَ الْبَدَاءِ . فَقَالَ عُثْمَانُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا زِدْتُ حِينَ سَمِعْتُ الْبَدَاءَ أَنْ تَوَضَّأْتُ ثُمَّ أَقْبَلْتُ . فَقَالَ عُمَرُ وَالْوَضُوءُ أَيْضاً أَلَمْ تَسْمَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ ) متفق عليه .

قال النووي : أن الرجل فعله وأقره عمر ومن حضر ذلك الجمع وهم أهل الحل والعقد ، ولو كان واجباً لما تركه ولألزموه به .

وقال ابن عبد البر : ومن الدليل على أن أمر رسول الله ﷺ بالغسل يوم الجمعة ليس بفرض واجب ، أن عمر في هذا الحديث لم يأمر

عثمان بالانصراف للغسل ، ولا انصرف عثمان حين ذكره عمر بذلك ، ولو كان الغسل واجباً فرضاً للجمعة ما أجزأت الجمعة إلا به .  
**قال ابن حجر :** وعلى هذا الجواب عول أكثر المصنفين في هذه المسألة : كابن خزيمة ، والطبري ، والطحاوي ، وابن حبان ، وابن عبد البر وهلم جراً .

وزاد بعضهم فيه : أنّ من حضر من الصحابة وافقوها على ذلك فكان إجماعاً منهم . على أنّ الغسل ليس شرطاً في صحة الصلاة ، وهو استدلال قوي . ( الفتح ) .

د- وعن عائشة قالت ( كَانَ النَّاسُ يَتَنَابَوْنَ الْجُمُعَةَ مِنْ مَنَازِلِهِمْ مِنَ الْعَوَالِي فَيَأْتُونَ فِي الْعَبَاءِ وَيُصِيبُهُمُ الْعُبَارُ فَتَخْرُجُ مِنْهُمْ الرِّيحُ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْسَانٌ مِنْهُمْ وَهُوَ عِنْدِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لَيُؤْمِكُمْ هَذَا » متفق عليه .

هـ- وبحديث ( غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستن وأن يمس طيباً ) .

**قال القرطبي :** ظاهره وجوب الاستن والطيب لذكرهما بالعاطف ، فالتقدير الغسل واجب والاستن والطيب كذلك ، قال : وليس بواجبين اتفاقاً ، فدل على أن الغسل ليس بواجب ، إذ لا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب بلفظ واحد .

**قال ابن حجر :** وقد سبق إلى ذلك الطبري والطحاوي .

**القول الثالث :** أن غسل الجمعة واجب على من له عرق أو ريح يتأذى به الناس .

وهذا اختيار ابن تيمية .

لحديث عائشة - السابق - ( كَانَ النَّاسُ يَتَنَابَوْنَ الْجُمُعَةَ مِنْ مَنَازِلِهِمْ مِنَ الْعَوَالِي فَيَأْتُونَ فِي الْعَبَاءِ وَيُصِيبُهُمُ الْعُبَارُ فَتَخْرُجُ مِنْهُمْ الرِّيحُ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْسَانٌ مِنْهُمْ وَهُوَ عِنْدِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لَيُؤْمِكُمْ هَذَا » .

وجه الدلالة : أن الأمر الدال على وجوب الاغتسال للجمعة على كل محتلم إنما هو لمن كان به عرق ونحوه بدليل هذا الحديث .

**والراجح قول الجمهور أنه سنة مؤكدة .**

#### • وأجاب أصحاب القول الأول عن أدلة الجمهور :

أما حديث سمرة فضعيف .

**قال الشيخ محمد بن عثيمين :** وأما ما روي عن سمرة بن جندب أن النبي ﷺ قال : (من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل) فهذا الحديث لا يقاوم ما أخرجه الأئمة السبعة وغيرهم ، وهو حديث أبي سعيد الذي ذكرناه آنفاً : (غسل الجمعة واجب على كل محتلم) ثم إن الحديث من حيث السند ضعيف ، لأن كثيراً من علماء الحديث يقولون : إنه لم يصح سماع الحسن عن سمرة إلا في حديث العقيقة ، وإن كنا رجحنا في المصطلح : أنه متى ثبت سماع الراوي من شيخه ، وكان ثقة ليس معروفاً بالتدليس ، فإنه يحمل على السماع ، على أن الحسن رحمه الله رماه بعض العلماء بالتدليس ، ثم إن هذا الحديث من حيث المتن إذا تأملته وجدته ركيكاً ليس كالأسلوب الذي يخرج من مشكاة النبوة : (من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت) (بها) أين مرجع الضمير؟ ففيه شيء من الركاقة أي : الضعف في البلاغة (ومن اغتسل فالغسل أفضل) فيظهر عليه أنه من كلام غير النبي ﷺ .

**وأما حديث أبي هريرة (من توضأ يوم الجمعة ...) فقد ورد بلفظ آخر في الصحيح بلفظ (من اغتسل ...)**

**وأما حديث الرجل الذي دخل وعمر يخطب فأنكر عليه .**

فهذا نوقش بأنه يدل على الوجوب ، لأنه قطع الخطبة منكرًا على عثمان ترك الغسل .

**قال الشوكاني :** فما أراه إلا حجة على القائل بالاستحباب لا له ، لأن إنكار عمر على رأس المنبر في ذلك الجمع على مثل ذلك الصحابي الجليل وتقرير جميع الحاضرين الذين هم جمهور الصحابة لما وقع من ذلك الإنكار ، من أعظم الأدلة القاضية بأن الوجوب كان معلوماً عند الصحابة .

وأيضاً : إنما لم يرجع عثمان للغسل لضيق الوقت ، إذ لو فعل لفاتته الجمعة .

#### • وأجاب الجمهور عن أصحاب القول الثاني :



أولاً : أما حديث ( غسل يوم الجمعة واجب على ... ) .

فقد جاء في بعض ألفاظ الحديث زيادة وهي ( والسواك ، وأن يمس من الطيب ما يقدر عليه ) والسواك والطيب غير واجبين بالإجماع ، فافتران الغسل بما يدل على عدم الوجوب ، إذ لا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب بلفظ واحد . وقالوا : إن معنى ( واجب ) أي : وجوب اختيار لا وجوب إلزام ، إذ هو محمول على تأكيد السنية كما يقال : حقك أو إكرامك عليّ واجب .

ثانياً : وأما حديث ( إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ) .

فهذا مصروف عن الوجوب إلى الاستحباب بالأدلة الأخرى التي سبقت في أدلة القول الثاني .

فائدة :

قال ابن القيم : الأمر بالاغتسال في يومها ، وهو أمر مؤكد جداً ، ووجوبه أقوى من وجوب الوتر ، وقراءة البسملة في الصلاة ، ووجوب الوضوء من مس النساء ، ووجوب الوضوء من مس الذكر ، ووجوب الوضوء من القهقهة في الصلاة ، ووجوب الوضوء من الرُعاف ، والحجامة والقيء ، ووجوب الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير ، ووجوب القراءة على المأموم .

● اختلف العلماء في وقت الاغتسال ؟ على ثلاثة أقوال :

القول الأول : يشترط الاتصال بين الغسل والرواح .

وإليه ذهب مالك .

لحديث أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( من اغتسل ثم راح في الساعة الأولى ) .

القول الثاني : عدم الاشتراط .

لكن لا يجزئ فعله بعد الصلاة ، ويستحب تأخيره على الذهاب .

وهذا مذهب الجمهور .

قالوا : لأن الغسل لإزالة الروائح الكريهة ، والمقصود عدم تأذي الآخرين .

القول الثالث : أنه لا يشترط تقديم الغسل على صلاة الجمعة ، بل لو اغتسل قبل الغروب أجزأ عنه .

وإليه ذهب داود ونصره ابن حزم .

والراجح القول الثاني ( مذهب الجمهور ) .

وادعى ابن عبد البر الإجماع على أن من اغتسل بعد الصلاة لم يغتسل للجمعة .

● الاغتسال للصلاة لا لليوم ، ويدل لذلك :

أ- قوله ﷺ ( إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ) .

ب- عن ابن عمر ( أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَيْنَا هُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَادَاهُ عُمَرُ أَيُّ سَاعَةٍ هَذِهِ فَقَالَ إِنِّي شَعِلْتُ الْيَوْمَ فَلَمْ أَتَّيَّبْ إِلَى أَهْلِي حَتَّى سَمِعْتُ النَّبَاءَ فَلَمْ أَزِدْ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ . قَالَ عُمَرُ وَالْوَضُوءُ أَيْضاً وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ ) متفق عليه .

وجه الدلالة: حيث أنكر عمر على عثمان إتيانه الجمعة مقتصرًا على الوضوء وتاركًا للغسل، ولو كان وقت الغسل لم يذهب بعد، لم يكن الإنكار في محله ، فكان يمكن لعثمان أن يغتسل بعد الجمعة، فدل هذا على أن الغسل لحضور الصلاة وليس لذات اليوم .

ج- ولحديث أبي هريرة . أن رسول الله ﷺ قال ( من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ، ثم راح فكأنما قرب بدنة ) متفق عليه .

وجه الدلالة : قوله ( من اغتسل ثم راح ) فالتعبير بـ ( ثم ) دليل على الترتيب ، فكان الغسل قبل الرواح .

قال النووي رحمه الله : لو اغتسل للجمعة قبل الفجر لم تجزئه على الصحيح من مذهبنا ، وبه قال جماهير العلماء .

وقال الأوزاعي : يجزئه .

ولو اغتسل لها بعد طلوع الفجر أجزأه عندنا وعند الجمهور ، حكاه ابن المنذر عن الحسن ومجاهد والنخعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبي ثور . ( المجموع ) .

● الغسل خاص بمن أراد المحي للجمعة ، وعليه فلا غسل على امرأة أو صبي أو مسافر لا يحضر .  
ويدل لذلك :

لقوله ﷺ ( إذا جاء أحدكم الجمعة ... )

ولقوله ﷺ ( من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ، ثم راح ... ) فقله ( ثم راح .. ) دليل أن الغسل قبل الرواح .  
فلا يشرع للمرأة وغيرها ممن لا يريد حضور الجمعة .

قال ابن حجر : واستدل من مفهوم الحديث على أن الغسل لا يشرع لمن لم يحضر الجمعة ، وقد تقدّم التصريح بمقتضاه في آخر رواية عثمان بن واقد عن نافع ، وهذا هو الأصح عند الشافعية ، وبه قال الجمهور خلافاً لأكثر الحنفية .

﴿ وَيَتَنَبَّه ﴾ .

أي : بقص شارب ، وتقليم ظفر ، وبتف إبط ونحوه ، وبقطع روائح كريهة ، بسواك وغيره .

﴿ وَيَتَطَيَّب ﴾ .

أي : ويستحب لمن أتى الجمعة أن يتطيب .

قال ابن رجب : وأكثر العلماء على استحباب الطيب للجمعة .

أ- لحديث أبي سعيد قال . قال ﷺ ( غُسلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ وَسَوَاكَ وَمَسُّ الطَّيْبِ مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ ) متفق عليه .

وجاء في رواية لمسلم ( و لو من طيب المرأة ) .

قال الحافظ : و هو ما ظهر لونه و خف ريحه .

قال النووي : قَوْلُهُ ﷺ ( وَسَوَاكَ وَمَسُّ الطَّيْبِ ) مَعْنَاهُ : وَمُسَّ السَّوَاكِ وَمَسُّ الطَّيْبِ ، وَقَوْلُهُ ﷺ ( مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ ) . قَالَ الْقَاضِي : مُحْتَمِلٌ لِتَكْثِيرِهِ وَمُحْتَمِلٌ لِتَأْكِيدِهِ حَتَّى يَفْعَلَهُ بِمَا أَفْكَنَهُ وَيُؤَيِّدُهُ . قَوْلُهُ : ( وَلَوْ مِنْ طَيْبِ الْمَرْأَةِ ) وَهُوَ الْمَكْرُوهُ لِلرِّجَالِ ، وَهُوَ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَخَفِيَ رِيحُهُ فَأَبَاحَهُ لِلرِّجَالِ هُنَا لِلضَّرُورَةِ لِعَدَمِ غَيْرِهِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَأْكِيدِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ب- وَعَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ وَيَدْهِنُ مِنْ دُهْنِهِ ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طَيْبٍ بَيْنَهُ ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ثُمَّ يُصَلِّي مَا كَتَبَ لَهُ ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ إِلَّا غَفَرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى ) رواه البخاري .

قال ابن القيم : الْحَاصَةُ الْخَامِسَةُ التَّطَيُّبُ فِيهِ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ التَّطَيُّبِ فِي غَيْرِهِ مِنْ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ .

﴿ وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ ﴾ .

أي : ويسن أن يلبس لصلاة الجمعة أحسن ثيابه .

قال ابن قدامة : ( وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ أَنْ يَغْتَسِلَ ، وَيَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ تَطْيِيعَيْنِ ، وَيَتَطَيَّبَ ) لَا خِلَافَ فِي اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ .

وقال ابن القيم : يُسْتَحَبُّ أَنْ يُلْبَسَ فِيهِ أَحْسَنُ الثِّيَابِ الَّتِي يَقْدِرُ عَلَيْهَا .

أ- لحديث ابن عمر ( أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى حُلَّةَ سَيِّرَاءٍ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ فَلَبِسْتَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَوْ قَدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خِلَافَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ ) متفق عليه .

وجه الدلالة من الحديث : من جهة تقريره ﷺ لعمر على أصل التجميل للجمعة ، وقصر الإنكار على لبس مثل تلك الحلة لكونها كانت حريراً . ( الفتح ) .

وقال ابن الملقن : فإن سكوته ﷺ يدل على مشروعية تحمل الإنسان للجمعة والوفود ومجامع المسلمين الذي يقصدونها ، لإظهار جمال الإسلام ، والإغلاظ على العدو ، وكان ذلك عند عمر مقررأ - أعني التجميل - فلذا قاله .

ب- وعن عبد الله بن سلام . أن رسول الله ﷺ قال ( ما على أحدكم إن وجد - أو ما على أحدكم إن وجدتم - أن يتخذ ثوبين ليوم الجمعة ، سوى ثوبي مهنته ) رواه أبو داود .

**قال في عون المعبود :** و الحديث يدل على استحباب لبس الثياب الحسنة يوم الجمعة ، و تخصيصه بملبوس غير ملبوس سائر الأيام .

ج- وعن أبي سعيد الخدري ، وأبي هريرة ، قالاً : قال رسول الله ﷺ ( من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ، ومس من طيب إن كان عنده ، ثم أتى الجمعة فلم يتخطأ أعناق الناس ، ثم صلى ما كتب الله له ، ثم أنصت إذا خرج إمامه حتى يفرغ من صلاته كانت كفارة لما بينها وبين جمعته التي قبلها - قال : ويقول أبو هريرة : وزيادة ثلاثة أيام - ويقول : إن الحسنه بعشر أمثالها ) رواه أبو داود .

د- عن ابن أبي ليلى ، قال : أدركت أصحاب محمد ﷺ ، من أصحاب بدر وأصحاب الشجرة ، إذا كان يوم الجمعة لبسوا أحسن ثيابهم ، وإن كان عندهم طيب مسوا منه ، ثم راحوا إلى الجمعة . مصنف ابن أبي شيبة .

هـ- وعن مجاهد ، قال : لبس أفضل ثيابك يوم الجمعة ، وتطيب بأطيب ما تجد .

و- وعن معاوية بن قرة ، قال : أدركت ثلاثين من مريئة إذا كان يوم الجمعة اغتسلوا ، ولبسوا من أحسن ثيابهم ، وتطيبوا .

### ﴿ وَيُبَكِّرْ إِلَيْهَا ﴾ .

أي : ويسن التبكير في الذهاب لصلاة الجمعة .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

أ- لحديث أبي هريرة ؓ : أن رسول الله ﷺ قال ( من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة . ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن . ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة . ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب ببضه . فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر ) متفق عليه .

قال الحافظ رحمه الله : " قوله : ( ثم راح ) زاد أصحاب الموطأ عن مالك " في الساعة الأولى " .

قوله ( من راح ) المراد بالروح الذهاب أول النهار .

ب- ولحديث أوس بن أوس الثقفي . قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ( من غسل يوم الجمعة واغتسل ، ثم بكر وأبكر ، ومسى ولم يركب ، ودنا من الإمام فاستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها ) رواه أبو داود .

ج- وعن أبي هريرة ؓ قال : قال النبي ﷺ ( إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد الملائكة يكتبون الأول فالأول فإذا جلس الإمام طووا الصحف وجاءوا يستمعون الذكر ) متفق عليه .

**قال النووي :** ومذهب الشافعي وجماهير أصحابه وابن حبيب المالكي وجماهير العلماء استحباب التبكير إليها أول النهار ، والساعات عندهم من أول النهار . ( شرح مسلم ) .

● قوله ( ... في الساعة ... ) اختلف العلماء في تحديد هذه الساعة على ثلاثة أقوال :

**الأول :** أنها تبدأ من طلوع الفجر .

**والثاني :** أنها تبدأ من طلوع الشمس ، ومذهب الشافعي وأحمد وغيرهما .

**والثالث :** أنها ساعة واحدة بعد الزوال تكون فيها هذه الساعات ، وهو مذهب مالك ، واختاره بعض الشافعية .

والقول الثالث ضعيف ، وقد رد عليه كثيرون :

**والصواب هو القول الثاني** وأن الساعات تبدأ من طلوع الشمس ، وتقسم على حسب الوقت بين طلوع الشمس إلى الأذان الثاني خمسة أجزاء ، ويكون كل جزء منها هو المقصود بال " الساعة " التي في الحديث .

**سئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله :** متى تبدأ الساعة الأولى من يوم الجمعة ؟

فأجاب: الساعات التي ذكرها الرسول ﷺ خمس: فقال: (من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة

فكأنما قرب بيضة) فقسّم الزمن من طلوع الشمس إلى مجيء الإمام خمسة أقسام، فقد يكون كل قسم بمقدار الساعة المعروفة، وقد تكون الساعة أقل أو أكثر؛ لأن الوقت يتغير، فالساعات خمس ما بين طلوع الشمس ومجيء الإمام للصلاة، وتبتدئ من طلوع الشمس، وقيل: من طلوع الفجر، والأول أرجح؛ لأن ما قبل طلوع الشمس وقت لصلاة الفجر. (الفتاوى)

● قوله (مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ) استدلل به بعض العلماء على استحباب الجماع يوم الجمعة .  
لكن الصحيح أنه ليس فيه دليلاً على ذلك، لأن المراد بالحديث أي كغسل الجنابة، بدليل أنه جاء في رواية عند عبد الرزاق (فاغتسل أحدكم كما يغتسل من الجنابة) وهذا قول الأكثر .

قال النووي : قوله ( من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة .. ) مَعْنَاهُ : غُسْلًا كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ فِي الصَّفَاتِ . هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي تَفْسِيرِهِ ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي كُتُبِ الْفُقَهَاءِ : الْمُرَادُ غُسْلُ الْجَنَابَةِ حَقِيقَةً ، قَالُوا :

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ مُوَافَقَةُ زَوْجَتِهِ لِيَكُونَ أَغْصَى لِلْبَصَرِ وَأَشَكْنَ لِنَفْسِهِ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ أَوْ بَاطِلٌ ، وَالصَّوَابُ مَا قَدَفْنَاهُ .

● أن من جاء بعد خروج الإمام لم يكتب له شيء من أجر التقدم ، ولذلك جاء في رواية ( وطويت الصحف ) .

قال ابن القيم : أي صحف الفضل ، فأما صحف الفرض فإنما لا تطوى ، لأن الفرض يسقط بعد ذلك .

#### فائدة : ١

قوله ( مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ ) اختلف في معناها :

ف قيل : أن معنى غسل أي غسل رأسه، ومعنى اغتسل أي غسل سائر بدنه .

وقيل معنى غسل أي جامع زوجته فأوجب عليها الغسل فكأنه غسلها واغتسل هو أيضا بسبب ذلك .

وقيل المراد تأكيد الغسل.

وقد اختلف في الأولى من هذه التفسيرات فاختار بعضهم المعنى الأول نقل ذلك السيوطي عن النووي.

ففي شرح النسائي للسيوطي: والمختار أن معناه غسل رأسه، ويؤيده رواية أبي داود في هذا الحديث ( من غسل رأسه من يوم الجمعة ) .

وقال الخطابي : اختلف الناس في معناه :

فمنهم من ذهب إلى أنه من الكلام المظاهر الذي يراد به التوكيد ولم تقع المخالفة بين المعنيين لاختلاف اللفظين . وقال ألا تراه يقول في هذا الحديث ومشى ولم يركب ومعناها واحد .

وإلى هذا ذهب الأثرم صاحب أحمد.

وقال بعضهم : قوله ( غَسَلَ ) معناه غسل الرأس خاصة ، وذلك لأن العرب لهم ليم وشعور ، وفي غسلها مؤونة فأفرد ذكر غسل الرأس من أجل ذلك ، وقوله ( واغتسل ) معناه غسل سائر الجسد .

وإلى هذا ذهب مكحول .

وزعم بعضهم أن قوله ( غَسَلَ ) معناه أصاب أهله قبل خروجه إلى الجمعة ، ليكون أملك لنفسه وأحفظ في طريقه لبصره .

وقال الشيخ ابن عثيمين : معناها غَسَلَ بتنظيف الجسم ، واغتسل ، أي : بالغ في ذلك ، أو اغتسل كغسل الجنابة .

#### فائدة : ٢

قوله ( ثُمَّ بَكَرَ وَابْتَكَرَ ) .

( بَكَرَ ) أي : أتى الصلاة في أول وقتها .

( وَابْتَكَرَ ) قيل : أدرك أو الخطبة ، ورجح العراقي ، وقيل : كرهه للتأكيد ، وبه جزم ابن العربي .

« وَالشَّيْءُ » .

أن : يسن أن يذهب إلى الجمعة ماشياً .

أ- للحديث السابق ( مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ ، ثُمَّ بَكَرَ وَابْتَكَرَ ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ ، ..... ) .

ب- وعن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ ( أَتَانِي اللَّيْلَةُ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ قَالَ أَحْسَبُهُ قَالَ فِي الْمَنَامِ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ هَلْ تَذَرِي فِيْمِ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى قَالَ قُلْتُ لَا . قَالَ فَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَهَا بَيْنَ تَدْيِي أَوْ قَالَ فِي تَحْرِي فَعَلِمْتُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ قَالَ يَا مُحَمَّدُ هَلْ تَذَرِي فِيْمِ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى قُلْتُ نَعَمْ . قَالَ فِي الْكَفَارَاتِ . وَالْكَفَارَاتِ الْمَكْتُبَةِ فِي الْمَسَاجِدِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَالْمَشْيِ عَلَى الْأَقْدَامِ إِلَى الْجَمَاعَاتِ وَإِسْبَاحِ الْوُضُوءِ فِي الْمَكَارِهِ وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَاشَ بِحَيٍّ وَمَاتَ بِحَيٍّ وَكَانَ مِنْ خُطْبَتَيْهِ كَيَوْمٍ وَلَدْنَهُ أُمُّهُ وَقَالَ يَا مُحَمَّدُ إِذَا صَلَّيْتَ فَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَتَرْكَ الْمُنْكَرَاتِ وَحُبَّ الْمَسَاكِينِ وَإِذَا أَرَدْتَ بِعِبَادِكَ فِتْنَةً فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَقْتُونٍ قَالَ وَالدَّرَجَاتِ إِفْشَاءِ السَّلَامِ وَإِطْعَامِ الطَّعَامِ وَالصَّلَاةِ بِاللَّيْلِ وَالنَّاسِ نِيَامٍ ) رواه الترمذي .

قال ابن رجب : والمشي إلى الجماعات له مزيد فضل ، لاسيما إن كان بعد الاغتسال ، كما في السنن عن أوس بن أوس ، .. وكلما بعد المكان الذي يمشي منه إلى المسجد كان المشي منه أفضل لكثرة الخطأ .

والمشي إلى المسجد أفضل من الركوب كما تقدم في حديث أوس في الجمعة ، ولهذا جاء في حديث معاذ ذكر المشي على الأقدام ، وكان النبي ﷺ لا يخرج إلى الصلاة إلا ماشياً حتى العيد يخرج إلى المصلّى ماشياً ، فإن الآتي للمسجد زائر الله ، والزبارة على الأقدام أقرب إلى الخضوع والتذلل . ( رسائل ابن رجب ) .

• قوله ﷺ ( ومشي ولم يركب ) .

قال النووي : حكى الخطابي عن الأثر أنه للتأكيد ، وأنها بمعنى .

والمختار أنه احتراز من شيئين :

أحدهما : نفي توهم حمل المشي على المضي والذهاب ، وإن كان راكباً .

والثاني : نفي الركوب بالكلية ؛ لأنه لو اقتصر على " مشى " لاحتل أن المراد وجود شيء من المشي ولو في بعض الطريق ، فنفي ذلك الاحتمال ، وبين أن المراد مشى جميع الطريق ، ولم يركب في شيء منها . ( شرح المذهب ) .

• جاء في كشف القناع : ... ( ماشياً ) لِقَوْلِهِ ﷺ ( وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ ) ( إِنَّ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ ، فَإِنْ كَانَ ) لَهُ عُذْرٌ ( فَلَا بَأْسَ بِرُكُوبِهِ دَهَابًا وَإِنَابًا ) لكن الإتيان راكباً لا بأس به وَلَوْ لَغَيَّرَ عُذْرٌ .

( وَيُحَدِّثُ مِنَ الْإِمَامِ ) .

أي : ويسن أن يدنو من الإمام .

للحديث السابق ( وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ ... ) .

قال النووي : أما قوله ﷺ ( ودنا واستمع ) فهما شيان مختلفان ، وقد يستمع ولا يدنو من الخطبة ، وقد يدنو ولا يستمع فندب إليهما جميعاً .

وقال المبارك فوري : وفيه أنه لا بد من الأمرين جميعاً ، فلو استمع وهو بعيد ، أو قرب ولم يستمع ، لم يحصل له هذا الأجر .

( وَيَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي يَوْمِهَا ) .

أي : يسن يوم الجمعة قراءة سورة الكهف في يوم الجمعة .

ورد في فضل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة أو ليلتها أحاديث اختلف العلماء في صحتها .

عن أبي سعيد الخدري قال : قال ﷺ ( من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين ) رواه الحاكم .

وهذا الحديث رواه الدارمي موقوفاً على أبي سعيد .

وهذا الحديث مختلف في إسناده .

والصحيح أنه موقوف على أبي سعيد .

لكن هذا الموقوف له حكم الرفع ، لأن الصحابي لا يمكن أن يشرع عبادة مستقلة ، في وقت خاص من قبل نفسه .

• وقد استحب قراءة سورة الكهف يوم الجمعة جمهور العلماء : من الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

- جاء عند الدارمي بلفظ ( من قرأ سورة الكهف ليلة الجمعة ... ) لكنها شاذة .
- هذا الفضل يثبت بقراءة السورة كاملة أما من قرأ بعضها فلا يثبت له هذا الفضل .
- قال ابن تيمية : قراءة سورة الكهف يوم الجمعة فيها آثار ذكرها اهل الحديث والفقهاء لكن هي مطلقة يوم الجمعة ما سمعت انها مختصة بعد العصر .

### ﴿ وَيُخَوِّرُ الدَّعَاءَ ﴾

رجاء أن يدرك ساعة الإجابة التي في يوم الجمعة .  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ ( فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّيُ يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ ) متفق عليه .

وَبِهِ رَوَايَةٌ لِمُسْلِمٍ: ( وَهِيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ )

قوله ( فِيهِ سَاعَةٌ ) المراد بالساعة : قطعة من الزمن ، فليس المراد الساعة المشهورة والمتداولة بين الناس .  
وقد اختلف العلماء في تعيين هذه الساعة على أقوال ، أقواها قولان :

**القول الأول :** أنها من جلوس الإمام إلى انقضاء الصلاة .

لحديث أَبِي بُرْزَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الشَّعْرِيِّ قَالَ : قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَسَمِعْتُ أَبَاكَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَأْنِ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ قَالَ قُلْتُ نَعَمْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ ) . رواه مسلم

ورجح هذا القول النووي ، وابن رجب ، والقرطبي .

**قال النووي :** ... وَالصَّحِيحُ بَلَّ الصَّوَابَ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ .

**وقال ابن رجب :** ... وهذا القول - أعني : أنها بعد زوال الشمس إلى انقضاء الصلاة ، أو أنها ما بين أن تقام الصلاة إلى أن يفرغ منها - أشبه بظاهر قول النبي ﷺ ( لا يوافقها عبدٌ مسلمٌ قائمٌ يصلي يسأل الله فيها شيئاً إلا أعطاه إياه ) ، فإنه أن أريد به صلاة الجمعة كانت من حين إقامتها إلى الفراغ منها ، وإن أريد به صلاة التطوع كانت من زوال الشمس إلى خروج الإمام ؛ فإن هذا وقت صلاة تطوع ، وإن أريد بها أعم من ذلك - وهو الأظهر - دخل فيه صلاة التطوع بعد زوال الشمس . ( فتح الباري )  
**وقال القرطبي :** وحديث أبي موسى نصٌ في موضع الخلاف ، فلا يلتفت إلى غيره . ( المفهم )

**القول الثاني :** أنها بعد العصر .

وهذا قول أكثر السلف .

**قال ابن القيم :** وهذا قول عبد الله بن سلام ، وأبي هريرة ، والإمام أحمد ، وخلق .

أ- لحديث جابر بن عبد الله ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثِنْتَا عَشْرَةَ - يُرِيدُ - سَاعَةً ، لَا يُوْجَدُ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا ، إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، فَالْتَمِسُوهَا آخِرَ سَاعَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ ) رواه أبو داود .

ب- وعن عبد الله بن سلام ، قَالَ ( قُلْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ : إِنَّا لَنَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ : فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُؤْمِنٌ يُصَلِّيُ يَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا شَيْئًا ، إِلَّا قَضَى لَهُ حَاجَتَهُ ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَأَشَارَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَوْ بَعْضُ سَاعَةٍ ، فَقُلْتُ : صَدَقْتَ ، أَوْ بَعْضُ سَاعَةٍ . قُلْتُ : أَيُّ سَاعَةٍ هِيَ ؟ قَالَ : آخِرُ سَاعَاتِ النَّهَارِ ، قُلْتُ : إِنَّهَا لَيْسَتْ سَاعَةً صَلَاةً ، قَالَ : بَلَى ، إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا صَلَّى ثُمَّ جَلَسَ ، لَا يَخْبِسُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ ، فَهُوَ فِي صَلَاةٍ ) رواه ابن ماجه .

ج- وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن ( أَنَّ نَاسًا مِنَ الصَّحَابَةِ اجْتَمَعُوا فَذَكَرُوا سَاعَةَ الْجُمُعَةِ ، ثُمَّ افْتَرَقُوا فَلَمْ يَخْتَلَفُوا أَنَّ آخِرَ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ) أخرجه سعيد بن منصور ، وصحح إسناده ابن حجر ، والصنعاني .

**قال ابن القيم :** وأرجح هذه الأقوال: قولان تضمنتهما الأحاديث الثابتة، وأحدهما أرجح من الآخر.

**الأول:** أنها من جلوس الإمام إلى انقضاء الصلاة .

**والثاني :** أنها بعد العصر .

وهذا أرجح القولين .

وهو قول عبد الله بن سلام، وأبي هريرة، والإمام أحمد، وخلق .

**وقال الشوكاني :** والقول بأنها آخر ساعة من اليوم هو أرجح الأقوال ، وإليه ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والأئمة .

**وقال الحافظ ابن حجر :** وذهب آخرون إلى ترجيح قول عبد الله بن سلام ، فحكى الترمذي عن أحمد أنه قال : أكثر الأحاديث على ذلك ، وقال ابن عبد البر : إنه أثبت شيء في هذا الباب ، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن : أن ناساً من الصحابة اجتمعوا فتذاكروا ساعة الجمعة ، ثم افترقوا ، فلم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة ، ورجَّحه كثير من الأئمة أيضاً ، كأحمد ، وإسحاق ، ومن المالكية : الطرطوشي ، وحكى العلائي أن شيخه ابن الزملاكي - شيخ الشافعية في وقته - كان يختاره ، ويحكيه عن نص الشافعي . ( الفتح ) .

**فائدة :**

وأما قول النبي ﷺ (وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي) وبعد صلاة العصر ليس وقتاً للصلاة، فهناك احتمالان في معنى قوله ( وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي ) :

**الأول :** أن يكون معناه الجلوس وانتظار الصلاة ، ويسمى ذلك شرعاً " صلاة. "

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فَقُلْتُ لَهُ - أَي: لعبد الله بن سلام - فَأَخْبَرَنِي بِمَا ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، فَقُلْتُ : كَيْفَ هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ( لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي ) ، وَتِلْكَ السَّاعَةُ لَا يُصَلِّي فِيهَا ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ( مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يُصَلِّيَ ) ؟ قَالَ : فَقُلْتُ : بَلَى ، قَالَ : هُوَ ذَاكَ ( رواه الترمذي .

**والثاني :** ويحتمل أن يكون معناه الدعاء ، والصلاة في اللغة هي "الدعاء" .

قال العيني : فهذا دل على أن المراد من الصلاة : الدعاء ، ومن القيام : الملازمة ، والمواظبة ، لا حقيقة القيام . (عمدة القاري)

فيكون معنى (وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي) أي : وهو ملازم للدعاء .

**( وَيُخْبِرُ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ) .**

أي : ويسن الإكثار من الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة .

أ- عن أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَأَكْثِرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ ) . قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَكَيْفَ تُعْرَضُ صَلَاتُنَا عَلَيْكَ وَقَدْ أَرْمَتْ؟! قَالَ: يَقُولُ بَلِيَّتُ . قَالَ: ( إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ ) . رواه أبو داود بإسناد صحيح .

ب- وعن أنسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( أَكْثِرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ؛ فَمَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا ) رواه البيهقي .

**قال ابن القيم :** استحبَّاب كثرة الصلاة على النبي ﷺ فيه وفي ليلته لقوله ﷺ أَكْثِرُوا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَةَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَيِّدُ الْأَنْبَاءِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ سَيِّدُ الْأَيَّامِ فَلِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَرَاتَةٌ لَيْسَتْ لغيره مَعَ حِكْمَةٍ أُخْرَى وَهِيَ أَنَّ كُلَّ خَيْرٍ نَالَتْهُ أُمَّتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَإِنَّمَا نَالَتْهُ عَلَى يَدِهِ فَجَمَعَ اللَّهُ لِأُمَّتِهِ بِهِ بَيْنَ خَيْرَيِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَأَعْظَمَ كَرَامَةً تَحْصُلُ لَهُمْ فَإِنَّمَا تَحْصُلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ فِيهِ بَعْثَهُمْ إِلَى مَنَازِلِهِمْ وَقُصُورِهِمْ فِي الْجَنَّةِ وَهُوَ يَوْمُ الْمَزِيدِ لَهُمْ إِذَا دَخَلُوا الْجَنَّةَ وَهُوَ يَوْمُ عِيدِهِمْ فِي الدُّنْيَا وَيَوْمٌ فِيهِ يُسْعِفُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِطَلَبَاتِهِمْ وَخَوَائِجِهِمْ وَلَا يَزِدُّ سَائِلَهُمْ وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا عَرَفُوهُ وَحَصَلْ لَهُمْ بِسَبَبِهِ وَعَلَى يَدِهِ فَمَنْ شَكَرَهُ وَحَمَدَهُ وَأَدَّاءَ الْقَلِيلِ مِنْ حَقِّهِ ﷺ أَنَّ نُكُثِرَ مِنْ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَلَيْلَتِهِ .

**( وَيُخْبِرُهُ أَنْ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ ) .**

أي : يكره لمن أتى المسجد يوم الجمعة أن يتخطى رقاب الناس .  
لحديث عبد الله بن بسرٍ رضي الله عنه قال ( جاء رجلٌ يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي ﷺ يحطّب ، فقال له النبي ﷺ ( اجلس ، فقد آذيت ) رواه أبو داود .

ففي هذا الحديث : النهي عن تخطي رقاب الجالسين لصلاة الجمعة.

وبالكراهة قال الجمهور .

ونقله ابن المنذر عن الجمهور .

وقال ابن حجر : والأكثر على أنها كراهة تنزيه ، وهو المشهور عند الشافعية ، ومذهب الحنابلة.

وقد مالك والأوزاعي الكراهة بما إذا كان الخطيب على المنبر .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يحرم ذلك .

لحديث عبد الله بن بسرٍ السابق ( اجلس ، فقد آذيت ) ..

قال الترمذي : والعمل عليه عند أهل العلم ، كرهوا أن يتخطى الرجل يوم الجمعة رقاب الناس ، وشددوا في ذلك " انتهى .

وهذا ما رجحه جمع من المحققين : كابن المنذر ، وابن عبد البر ، والنووي ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، ومن المعاصرين الشيخ ابن عثيمين.

قال ابن المنذر معللاً القول بالتحريم : لأن الأذى يحرم قليله وكثيره ، وهذا أذى ، كما جاء في الحديث الصحيح قال النبي ﷺ لمن يراه يتخطى : ( اجلس فقد آذيت ) "المجموع" .

وقال ابن عبد البر : وفي قول رسول الله ﷺ للمتخطي يوم الجمعة : ( آذيت ) بيان أن التخطي أذى ، ولا يحل أذى مسلم بحال ، في الجمعة وغير الجمعة.

وقال النووي في ( روضة الطالبين ) المختار أن تخطي الرقاب حرام ، للأحاديث فيه.

وقال الشيخ ابن عثيمين : تخطي الرقاب حرام حال الخطبة وغيرها ، لقول النبي ﷺ لرجل رآه يتخطى رقاب الناس : ( اجلس فقد آذيت ) ويتأكد ذلك إذا كان في أثناء الخطبة ؛ لأن فيه أذية للناس ، وإشغالا لهم عن استماع الخطبة ، حتى وإن كان التخطي إلى فرجة ؛ لأن العلة وهي الأذية موجودة " انتهى .

﴿ إِنْ كَانَ يَكُونُ إِمَامًا ﴾ .

أي : إلا أن يكون من يتخطى الرقاب إماماً فيجوز له ذلك ، إذا لم يجد طريقاً إلا ذلك .

قال ابن قدامة : فأما الإمام إذا لم يجد طريقاً ، فلا يُكره له التخطي ، لأنه موضع حاجة . ( المغني ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ... فَإِنْ كَانَ الْمُتَخَطِّي هُوَ الْإِمَامُ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ طَرِيقٌ إِلَّا أَنْ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ لِيَصِلَ إِلَى مَكَانِهِ ، جَازَ لَهُ ذَلِكَ بِغَيْرِ كِرَاهَةٍ ؛ لِأَنَّهُ مُوَضِعٌ حَاجَةٍ .

﴿ إِنْ كَانَ يَكُونُ مُرَجَّعًا ﴾ .

أي : فيجوز أن يتخطى إلى تلك الفرجة .

قال ابن قدامة : ومن لم يجد موضعاً إلا فرجة ، لا يصل إليها بتخطي الرجل والرجلين ، فلا بأس ، فإن تركوا أول المسجد فارغاً وجلسوا دونه ، فلا بأس بتخطيهم ؛ لأنهم ضيعوا حق نفوسهم . ( الكافي ) .

وقال النووي : وإن رأى فرجة قدامهم ، لا يصلها إلا بالتخطي ، قال الأصحاب : لم يكره التخطي ؛ لأن الجالسين وراءه مفرطون بتركها ، وسواء وجد غيرها أم لا ، وسواء كانت قريبة أم بعيدة .

ثم قال : ... لكن يستحب إن كان له موضع غيرها أن لا يتخطى ، وإن لم يكن موضع ، وكانت قريبة بحيث لا يتخطى أكثر من رجلين ونحوهما دخلها ، وإن كانت بعيدة ورجا أنهم يتقدمون إليها إذا أقيمت الصلاة يستحب أن يقعد موضعه ولا يتخطى ، وإلا فليتخط ... ثم ذكر عن قتادة أنه قال : يتخطاهم إلى مجلسه ، وعن أبي نصر جواز ذلك بإذنه ، قال ابن المنذر : لا يجوز شيء من ذلك عندي . لأن



الأذى يحرم قليله وكثيره .

وقال ابن حجر : وقد استثنى من كراهة التخطي ما إذا كان في الصفوف الأول فرجة فأراد الداخل سدها فيغتفر له لتقصيرهم .

**« وَحَرَّمَ أَنْ يَقِيمَ هَيْرَهُ فِيْجَلْسٍ وَكَأَنَّهُ » .**

أي : يحرم أن يقيم غيره من المكان الذي كان جالساً فيه ليجلس هو فيه .

أ- لحديث ابن عمر عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( لَا يَقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَقْعَدِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ وَلَكِنْ تَفْسَحُوا وَتَوَسَّعُوا ) متفق عليه .

ب- وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( لَا يَقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ لِيُخَالِفَ إِلَى مَقْعَدِهِ فَيَقْعُدَ فِيهِ وَلَكِنْ يَقُولُ افْسَحُوا ) رواه مسلم .

ج- وَلَأَنَّ الْمَسْجِدَ بَيْتُ اللَّهِ ، وَالتَّاسُ فِيهِ سَوَاءٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ( سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ) فَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَكَانٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( مَنْ سَبَقَ إِلَى مَاءٍ لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَكَمَقَاعِدِ الْأَسْوَاقِ ، وَمَشَارِعِ الْمِيَاهِ وَالْمَعَادِنِ . ( المغني )

قال النووي : في قوله ( لَا يَقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَقْعَدِهِ ... ) هَذَا التَّهْيِ لِلتَّحْرِيمِ ، فَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَوْضِعٍ مُبَاحٍ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهِ لِصَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ إِقَامَتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ ، إِلَّا أَنَّ أَصْحَابَنَا اسْتَفْتَوْا مِنْهُ مَا إِذَا أَلِفَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَوْضِعًا يُقْبَلُ فِيهِ ، أَوْ يَقْرَأُ قُرْآنًا أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، وَإِذَا خَضَرَ لَمْ يَكُنْ لِعَبْرِهِ أَنْ يَقْعُدَ فِيهِ . وَفِي مَعْنَاهُ مَنْ سَبَقَ إِلَى مَوْضِعٍ مِنَ الشُّوَارِعِ وَمَقَاعِدِ الْأَسْوَاقِ لِمُعَامَلَةٍ . ( شرح مسلم ) .

#### فائدة : ١

جاء في رواية ( وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا قَامَ لَهُ رَجُلٌ عَنْ مَجْلِسِهِ لَمْ يَجْلِسْ فِيهِ )

قال النووي : فَهَذَا وَرَعَ مِنْهُ ، وَلَيْسَ قُعُودُهُ فِيهِ حَرَامًا إِذَا قَامَ بِرِضَاهُ ، لَكِنَّهُ تَوَرَّعَ عَنْهُ لَوْجَهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّهُ زَيْمًا اسْتَحَى مِنْهُ إِنْسَانٌ فَقَامَ لَهُ مِنْ مَجْلِسِهِ مِنْ غَيْرِ طِيبِ قَلْبِهِ ، فَسَدَّ ابْنُ عُمَرَ الْبَابَ لِيَسْلَمَ مِنْ هَذَا .

والثاني : أَنَّ الْإِثَارَ بِالْقُرْبِ مَكْرُوهٌ أَوْ خِلَافُ الْأَوَّلَى ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ لِقَوْلِهِ يَرْتَكِبُ أَحَدٌ بِسَبَبِهِ مَكْرُوهًا ، أَوْ خِلَافُ الْأَوَّلَى بِأَنَّهُ يَتَأَخَّرُ عَنْ مَوْضِعِهِ مِنَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَيُؤْثِرُهُ بِهِ وَشِبْهُ ذَلِكَ . قَالَ أَصْحَابُنَا : وَإِنَّمَا يُحْمَدُ الْإِثَارُ بِحُطُوطِ النَّفْسِ وَأُمُورِ الدُّنْيَا دُونَ الْقُرْبِ .

#### فائدة : ٢

المذهب أنه يجوز أن يقيم الصغير، ويجلس مكانه، ولكن الصحيح أنه لا يجوز أن يقيم الصغير لما يلي:

أولاً: لعدم النهي ( لا يقيم الرجل أخاه ) .

ثانياً: لأن النبي ﷺ قال ( من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به ) .

وهذا الصبي سابق فلا يجوز لنا أن نهدر حقه، وأن نظلمه ونقيمه.

ودليل المذهب: قول النبي ﷺ ( ليلني منكم أولو الأحلام والنهي ) وهذا استناد إلى غير مستند؛ لأن المراد بقوله ﷺ ( ليلني منكم أولو الأحلام والنهي ) حث أولي الأحلام والنهي أن يتقدموا، ولو قال ( لا يلني منكم إلا أولو الأحلام ) لكان لنا الحق أن نقيم الصغير. ( الشرح الممتع ) .

**« وَكَرِهَ الْإِثَارُ هَيْرَهُ بِمَكَانِهِ » .**

أي : يكره له أن يجعل ويؤثر آخر مكانه ، فلا إثارة في القربات والطاعات ، حتى ذكرها بعض العلماء قاعدة ( لا إثارة في القرب ) .

لأن هذا يدل على رغبته عن هذه الطاعة وزهده فيها .

قال ابن القيم : فالشارع لم يجعل الطاعات والقربات محلاً للإثارة ، بل محلاً للتنافس والمسابقة .

ومما يدل على هذا : أنه سبحانه أمر بالمسابقة في أعمال البر والتنافس فيها والمبادرة إليها ، وهذا ضد الإثارة بها .

قال تعالى ( وسارعوا إلى مغفرة من ربكم ... ) .

وقال تعالى ( فاستبقوا الخيرات ) وقال تعالى ( وفي ذلك فليتنافس المتنافسون ) .

وقال النبي ﷺ ( لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول لكانت قرعة ) والقرعة إنما تكون عند التزاحم والتنافس لا عند الإيثار .

وأيضاً فإن المقصود رغبة العبد في التقرب إلى الله ، وابتغاء الوسيلة إليه ، والمنافسة في محابه ، والإيثار بهذا التقرب يدل على رغبته عنه ، وتركه له وعدم المنافسة فيه . ( طريق المهجرتين ) .

**وقال النووي :** وَقَدْ نَصَّ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ فِي الْقُرْب ، وَإِنَّمَا الْإِثَارُ الْمَحْمُودُ مَا كَانَ فِي حُظُوظِ النَّفْسِ دُونَ الطَّاعَاتِ ، قَالُوا : فَيُكْرَهُ أَنْ يُؤْثَرُ غَيْرُهُ بِمَوْضِعِهِ مِنَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ .

قال سلطان العلماء الشيخ عز الدين: "لا إيثار في القربات ، لأن الغرض بالعبادات التعظيم والإجلال، فمن أثر به فقد ترك إجلال الله وتعظيمه .

وقال الخطيب البغدادي في (الجامع) : "والإيثار بالقرب مكروه .

وقال السيوطي : الإيثار في القرب مكروه وفي غيرها محبوب، قال تعالى ( وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ) .

ويدل لذلك :

حديث سهل بن سعد رضي الله عنه قَالَ ( أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَدَحٍ فَشَرِبَ وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ هُوَ أَحَدُ الْقَوْمِ وَالْأَشْيَاحُ عَنْ يَسَارِهِ قَالَ يَا غُلَامُ أَتَأْذُنِي لِي أَنْ أُعْطِيَ الْأَشْيَاحُ فَقَالَ مَا كُنْتُ لِأَوْثَرِ بَنِيصِي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَغْطَاهُ إِثَاءً ) متفق عليه .

**فائدة :**

**القرب الواجبة :** لا يجوز الإيثار بها .

ومثاله : رجل معه ماء يكفي لوضوء رجل واحد فقط ، وهو على غير وضوء ، وصاحبه الذي معه على غير وضوء ففي هذه الحال لا يجوز أن يؤثر صاحبه بهذا الماء ؛ لأنه يكون قد ترك واجباً عليه وهو الطهارة بالماء ، فالإيثار في الواجب حرام.

وأما الإيثار المحمود فهو الإيثار في حظوظ الدنيا .

**( وَمَنْ تَعَالَمَ مِنْ مَوَاضِعِهِ لِعَارِضٍ لَعَنَهُ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ قَرِيباً فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ) .**

أي : إذا قام هذا المصلي من موضعه لعارض (كوضوء ، أو قضاء حاجة ) ثم عاد فهو أحق بهذا المكان .

أ- لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ) رواه مسلم .

**قال النووي :** قَالَ أَصْحَابُنَا : هَذَا الْحَدِيثُ فِيمَنْ جَلَسَ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ لِصَلَاةٍ مَثَلًا ، ثُمَّ قَارَفَهُ لِيَعُودَ بِأَنْ قَارَفَهُ لِيَتَوَضَّأَ أَوْ يَقْضِيَ شُغْلًا يَسِيرًا ثُمَّ يَعُودُ لَمْ يَنْطَلِ احْتِصَاصَهُ ، بَلْ إِذَا رَجَعَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ كَانَ قَدْ قَعَدَ فِيهِ غَيْرُهُ فَلَهُ أَنْ يُقِيمَهُ ، وَعَلَى الْقَاعِدِ أَنْ يُقَارِفَهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ . هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ قَعَدَ فِيهِ مُقَارَفَتُهُ إِذَا رَجَعَ الْأَوَّلُ . قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : هَذَا مُسْتَحَبٌّ ، وَلَا يَجِبُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ . ( شرح مسلم )

ب- وَعَنْ وَهْبِ بْنِ خَدِيفَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( الرَّجُلُ أَحَقُّ بِمَجْلِسِهِ وَإِنْ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ ثُمَّ عَادَ فَهُوَ أَحَقُّ بِمَجْلِسِهِ ) . رواه الترمذي

● قوله ( لعارض ) أي : ترك هذا المكان لعذر ، ثم عاد إليه ، فأما إن تركه لغیر عذر فيبطل حقه فيه بلا خلاف ، ذكره النووي في ( المجموع ) .

● قوله ( ثم عاد إليه قريباً ) ظاهر هذا أنه لو تأخر طويلاً فليس أحق به ، فلغيره أن يجلس فيه .

**وقال بعض العلماء :** بل هو أحق ، ولو عاد بعد مدة طويلة إذا كان العذر باقياً ، وهذا القول أصح .

لأن استمرار العذر كابتدائه ، فإنه إذا جاز أن يخرج من المسجد ، ويأتي المصلي إذا حصل له عذر ، فكذلك إذا استمر به العذر ، لكن من المعلوم أنه لو أقيمت الصلاة ، ولم يزل غائباً فإنه يرفع . ( الشرح المتع ) .

**فائدة : ١**

وإذا عاد إلى مكانه فلا بأس بتخطي الرقاب ، لأن هذا مستثنى من النهي .

#### فائدة : ٢

تقدم أن تخطي الرقاب منهي عنه ، لكن إذا كان لعذر فيجوز ، ويدخل في ذلك عدة صور :

**فمنها : الإمام إذا كان لا يجد طريقاً إلى موضعه إلا بالتخطي .**

**ومنها : أن يريد الخروج من مكانه لحاجة .**

**ومنها : إذا كان جالساً في موضع متقدم ثم قام منه لعارض ثم عاد إليه جاز له التخطي .**

**قال ابن قدامة : إذا جلس في مكان ، ثم بدت له حاجة ، أو احتاج إلى الوضوء ، فله الخروج .**

(قال عثبة : صليت وراء النبي ﷺ بالمدينة العصر ، فسلم ، ثم قام مسرعاً ، فتخطى رقاب الناس إلى حجر بعرض نساءه فقال : ذكرت شيئاً من تير عندنا فكرهت أن يجلسني ، فأمرت بقسمته) رواه البخاري .

فإذا قام من مجلسه ، ثم رجع إليه فهو أحق به ، لقول النبي ﷺ (من قام من مجلسه ، ثم رجع إليه ، فهو أحق به) .  
وخطبه في التخطي إلى موضعه حكم من رأى بين يديه فرجة .

#### فائدة : ٣

حجر الأمكنة في المسجد .

**ذهب بعض العلماء : إلى جوازها .**

وذهب بعضهم : إلى تحريمها ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية .

**قال ابن تيمية : ليس لأحد أن يتحجر من المسجد شيئاً لا سجادة يفرشها قبل حضوره ولا بساطاً ولا غير ذلك . وليس لغيره أن يصلي عليها بغير إذنه ؛ لكن يرفقها ويصلي مكانها ؛ في أصح قول العلماء . والله أعلم**

**قال الشيخ ابن عثيمين : تحجير الأماكن في المساجد يرى بعض العلماء أنها جائزة مطلقاً سواء كان الإنسان في المسجد أو خارج المسجد ، وهذا هو المشهور عند الحنابلة في كتب الفقه ، أنه يجوز للإنسان أن يتحجر ومتى جاء دخل في مكانه .**

**ولكن الصحيح أن هذا حرام ، وأنه لا يجوز أن يتحجر .**

لأنه يمنع غيره مما هو أحق به منه .

ولأن ذلك يؤدي إلى أن يتراخى هو أيضاً في الحضور ؛ لأنه إذا اطمأن أن مكانه في الصف الأول تماهول ولم يأت إلا متأخراً ؛ ولأنه يترتب عليه - أحياناً - أن يؤدي المصلين بتخطي رقابهم إذا لم يكن للمسجد مدخل من الأمام ، هذا الذي نراه في هذه المسألة .  
( لقاء الباب المفتوح ) .

**وقال رحمه الله : الذي نرى في حجر الأماكن في المسجد الحرام أو في غيره من المساجد أنه إن حجز وهو في نفس المسجد ، أو خرج من المسجد لعارض وسيرجع عن قريب ، فإنه لا بأس بذلك ؛ لكن بشرط : إذا اتصلت الصفوف يقوم إلى مكانه ، فلا يتخطى الرقاب .**

وأما ما يفعله بعض الناس أن يحجز أحدهم ويذهب إلى بيته فينام ويأكل ويشرب ، أو إلى تجارته فيبيع ويشترى ، فهذا حرام ولا يجوز .

هذا هو القول الصحيح في هذه المسألة . ( لقاء الباب المفتوح )

**« ومن دخل الإمام يخطب لم يجلس حتى يصلي ركعتين ويحجز فيهما » .**

أي : يسن لمن دخل المسجد يوم الجمعة والإمام يخطب أن يصلي ركعتين قبل أن يجلس .

لحديث جابر بن عبد الله قال ( جاء سليلك الأعطفاي يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب فجلس فقال له « يا سليلك فم فاركع ركعتين وتجوّز فيهما - ثم قال - إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجوّز فيهما ) رواه مسلم .

**قال النووي : هذه الأحاديث صريحة في الدلالة لمذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وفقهاء الحديثين ، أنه إذا دخل الجامع يوم الجمعة والإمام يخطب ، له أن يصلي ركعتين تحية المسجد .**

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يشرع له ذلك .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، ومالك .

أ- لحديث عبد الله بن بسر ( أن رجلاً دخل والنبي ﷺ يخطب ، فقال : اجلس فقد آذيت ) رواه أبو داود .

ب- ولأمر بالإنصات للإمام .

وأجاب هؤلاء عن حديث ( يَا سُلَيْكُ فَمَ فَاَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا ) بأجوبة :

الأول : أنه كان عرياناً ، فأمره النبي ﷺ بالقيام ليراه الناس ويتصدقوا عليه .

قال النووي : وهذا تأويل باطل يرده صريح قوله ﷺ : ( إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب ، فليركع ركعتين ) وهذا نص لا يتطرق إليه تأويل ، ولا أظن عالماً يبلغه هذا اللفظ صحيحاً فيخالفه .

الثاني : أن هذا خاص به ، ويدل عليه أنه جاء في آخر الحديث : ( لا تعودنّ لمثل هذا ) عند ابن حبان .

قال الحافظ : وكله مردود ، لأن الأصل عدم الخصوصية .

والراجع القول الأول .

فائدة :

الجواب عن حديث عبد الله بن بسر : ( اجلس فقد آذيت ) ؟ أجيب عنه بأجوبة :

الأول : يحتمل أنه ترك أمره بالتحية قبل مشروعيتهما .

الثاني : ويحتمل أن يكون قوله له ( اجلس ) أي بشرطه ، وقد عرف قوله للدخول ( فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ) فمعنى قوله : ( اجلس ) ( أي لا تتخطأ ) .

الثالث : أو ترك أمره بالتحية لبيان الجواز ، فإنها ليست واجبة .

الرابع : ويحتمل أنه صلى التحية في مؤخر المسجد ، ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة .

• المستحب في هاتين الركعتين تخفيفهما ، لقوله ﷺ ( ... وليتجوز فيهما ) .

« وَيُحَرِّمُ أَنْ يَتَكَلَّمَ وَالْإِمَامُ يُخَاطَبُ إِنَّ لَهُ أَوْ لَنْ يَكَلِّمَهُ لِصَلَاةٍ » .

أي : يحرم على المصلي يوم الجمعة أن يتكلم حال الخطبة .

( إلا له ) أي : للإمام .

( أو لمن يكلمه ) أي : لمن يكلم الإمام أو يكلمه الإمام .

( لمصلحة ) قيد للمسألتين جميعاً ، وهما من يكلم الإمام أو يكلمه الإمام .

أ- لحديث أبي هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قَالَ . إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ . يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ ( متفق عليه ) .

قال النووي : ففي الحديث النهي عن جميع أنواع الكلام حال الخطبة ، ونبه بهذا على ما سواه ، لأنه إذا قال : أنصت ، وهو في الأصل أمر بمعروف ، وسماء لغواً ، فغيره من باب أولى .

ب- ولحديث ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَهُوَ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَثْقَارًا ، وَالَّذِي يَقُولُ لَهُ : أَنْصِتْ ، لَيْسَتْ لَهُ جُمُعَةٌ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، بِإِسْنَادٍ لَا بَأْسَ بِهِ .

وجه الدلالة من وجهين :

الأول : أنه شبه المتكلم بالحمار ، ومعلوم أن ذلك صفة ذم ونقص لا يوصف بها تارك النذب .

الثاني : نفي أن يكون له جمعة ، وقد علمنا أنها جمعة ، فلما استعار له لفظ نفي الإجراء وعدم الصحة ، دلّ على تأكيد منعه وشدة تحريمه .

• شبه من لم يمسك عن الكلام بالحمار الحامل للإسفار بجامع عدم الانتفاع .

- أما الدليل على جواز الكلام للخطيب أو لمن يكلمه لمصلحة .

أ- عن أنس بن مالك قال: أصابت الناس سنة (أي: فحط وجذب) على عهد النبي ﷺ فبينما النبي ﷺ يخطب في يوم الجمعة قام أعرابي فقال: يا رسول الله هلك المال وجاع العيال فادع الله لنا فرفع يديه ... فمطرونا يومنا ذلك ومن الغد وبعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الأخرى وقام ذلك الأعرابي -أو قال غيره- فقال: يا رسول الله تهدم البناء وغرق المال فادع الله لنا فرفع يديه ... رواه البخاري ومسلم ب- وعن جابر بن عبد الله قال ( جاء رجل والنبي ﷺ يخطب الناس يوم الجمعة فقال أصليت يا فلان ؟ قال : لا ، قال : قم فاركع ركعتين ) متفق عليه .

قال ابن قدامة : وَمَا اخْتَجُّوا بِهِ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِمَنْ كَلَّمَ الْإِمَامَ ، أَوْ كَلَّمَهُ الْإِمَامُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَغِلُ بِذَلِكَ عَنْ سَمَاعِ خُطْبَتِهِ، وَلِذَلِكَ سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ هَلْ صَلَّى ؟ فَأَجَابَهُ ، وَسَأَلَ عُمَرُ عَثْمَانَ حِينَ دَخَلَ وَهُوَ يَخْطُبُ ، فَأَجَابَهُ ، فَتَعَيَّنَ حُلُّ أَحْبَابِهِمْ عَلَى هَذَا ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ ، وَتَوْفِيقًا بَيْنَهَا ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْإِمَامِ لَا يَكُونُ فِي حَالِ خُطْبَتِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ .

- اختلف العلماء في حكم كلام الحاضر للخطبة إذا كان لا يسمعها لبعد أو غيره على قولين :

**القول الأول :** يحرم عليه الكلام .

وهو مذهب المالكية، ومذهب الحنابلة ، وبه قال ابن حزم .

واستدلوا بعموم ما تقدم من الأدلة السابقة التي تدل على تحريم الكلام أثناء الخطبة ، فقالوا هي عامة تشمل من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها .

**القول الثاني :** يجوز له الكلام .

وبه قال الحنفية ، وهو مذهب الشافعية .

واستدلوا بما استدلو به في الأمر السابق على جواز الكلام في الخطبة للسامع ، فقالوا : إذا كان يجوز مع السماع فمع عدمه من باب أولى .

**والراجع الأول ،** لقوة ما استدلو به ، وخاصة عموم الأدلة ، ولأنه يؤدي إلى التشويش ، وقد يجر إلى كلام مكروه أو يحرم في المسجد .

- **القول الصحيح :** أن رد السلام وتشميت العاطس أثناء الخطبة حرام .

لحديث أبي هريرة السابق ( إذا قلت لصاحبك أنصت فقد لغوت ) .

معنى هذا أن النبي ﷺ سمى الأمر بالمعروف أثناء الخطبة لغواً مع أنه أمر مطلوب شرعاً ، وفيه فائدة متعددة للآخرين وهي منع التشويش عليهم ، فكذا رد السلام وتشميت العاطس ، بل هو أولى .

- اختلف العلماء : في حكم الصلاة على النبي ﷺ إذا ذكره الخطيب في خطبته على قولين :

**القول الأول :** يجوز سراً .

وهذا مذهب الحنابلة ، وهو اختيار ابن تيمية .

أ- لأن الصلاة على النبي ﷺ سراً لا تشغل عن سماع الخطبة ، ففي فعله إحرازاً للفضيلتين : الصلاة والاستماع .

ب- ولأن الخطيب إذا قال ( يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه ... ) فهو يبلغ الحاضرين أمراً ، فيجب امتثاله .

**القول الثاني :** لا تجوز الصلاة عليه .

وبه قال الحنفية .

**والراجع الأول .**

- نستفيد من قوله في الحديث ( ...والإمام يخطب ... ) أن التحريم حال الخطبة فقط ، أما ما قبل الخطبة وما بعدها وما بين الخطبتين جائز .

أ- لما رواه ثعلبة بن مالك القرظي : ( أنهم كانوا في زمان عمر بن الخطاب يصلون الجمعة حتى يخرج عمر ، فإذا خرج وجلس على المنبر

وأذن المؤذن ، قال ثعلبة : جلسنا نتحدث ، فإذا سكت المؤذنون وقام عمر يخطب أنصتنا فلم يتكلم منا أحد ) .

**قال ابن شهاب :** فخرج الإمام يقطع الصلاة ، وكلامه يقطع الكلام .

**قال في الغني :** وهذا يدل على شهرة الأمر بينهم .

ب-ولأن النهي عن الكلام إنما هو لأجل الإنصات واستماع الخطبة ، فيقتصر على حالة الخطبة .

● معنى قوله ﷺ ( ... فلا جمعة له ) ؟

**قال الشوكاني :** قال العلماء : معناه لا جمعة له كاملة ، للإجماع على إسقاط فرض الوقت عنه .

**وقال ابن حزم :** معناه بطلت وعليه إعادتها في الوقت ، لأنه لم يصلها .

**والصحيح الأول .**

ويؤيده حديث عبد الله بن عمرو . قال : قال ﷺ ( ..ومن لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهراً ) رواه أبو داود .

#### فائدة : ١

عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول ( نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيِّنَةٌ أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ فَاحْتَلَفُوا فِيهِ فَهَدَانَا اللَّهُ فَالْتَأَسُّ لَنَا فِيهِ تَبَعٌ إِلَيْهِمْ غَدًا وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ ) متفق عليه .

قوله ( نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ ) في رواية بن عيينة عن أبي الزناد عند مسلم ( نحن الآخرون ونحن السابقون ) ، أي : الآخرون زماناً الأولون منزلة ، والمراد أن هذه الأمة وإن تأخر وجودها في الدنيا عن الأمم الماضية فهي سابقة لهم في الآخرة ، بأنهم أول من يحشر ، وأول من يحاسب ، وأول من يقضي بينهم ، وأول من يدخل الجنة ، وفي حديث حذيفة عند مسلم ( نحن الآخرون من أهل الدنيا والأولون يوم القيامة المقضي لهم قبل الخلائق ) .

**وقيل :** المراد بالسبق هنا احراز فضيلة اليوم السابق بالفضل وهو يوم الجمعة .

**وقيل :** المراد بالسبق أي إلى القبول والطاعة التي حرمها أهل الكتاب فقالوا سمعنا وعصينا .

والأول أقوى . ( فتح الباري )

#### فائدة : ٢

عن أبي سعيد . قال : قال رسول الله ﷺ قَالَ (الْعُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَأَنْ يَسْمَعَهُ، وَأَنْ يَمَسَّ طَيْبًا إِنْ وَجَدَ). قوله (إِنْ وَجَدَ) متعلق بالطيب أي: إن وجد الطيب مسه، ويحتمل تعلقه بما قبله أيضاً، وفي رواية مسلم (ويمس من الطيب ما يقدر عليه) وفي رواية (ولو من طيب المرأة) .

قال عياض : يحتمل قوله ( ما يقدر عليه ) إرادة التأكيد ليفعل ما أمكنه .

ويحتمل إرادة الكثرة .

**والأول أظهر** ويؤيده قوله ( ولو من طيب المرأة ) لأنه يكره استعماله للرجل وهو ما ظهر لونه وخفي ريحه ، فإباحته للرجل لأجل عدم

غيره يدل على تأكيد الأمر في ذلك ويؤخذ من اقتصاره على المس الأخذ بالتخفيف في ذلك .

#### فائدة : ٣

حديث أبي هريرة - وقد تقدم - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَهُ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ، ... فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ خَضِرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ ) متفق عليه .

**قال ابن حجر :** وزاد في رواية ( طووا صحفهم ) ولمسلم ( فإذا جلس الإمام طووا الصحف وجاءوا يستمعون الذكر ) .

وكان ابتداء طي الصحف عند ابتداء خروج الإمام وانتهاءه بجلوسه على المنبر وهو أول سماعهم للذكر ، والمراد به ما في الخطبة من المواعظ .

ووقع في حديث ابن عمر صفة الصحف المذكورة أخرجه أبو نعيم في الحلية مرفوعاً بلفظ ( إذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة بصحف

من نور وأقلام من نور ) الحديث ، وهو دال على أن الملائكة المذكورين غير الحفظة ، والمراد بطي الصحف طي صحف الفضائل المتعلقة

بالمبادرة إلى الجمعة دون غيرها من سماع الخطبة وإدراك الصلاة والذكر والدعاء ونحو ذلك .  
ووقع في رواية بن عيينة عن الزهري عند بن ماجه ( فمن جاء بعد ذلك وإنما يجيء لحق الصلاة ) . ( الفتح ) .  
والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سَلَامٌ

كَرِيمٍ قَهْقَرِيَّةٍ

باب صلاة العيد - باب صلاة الكسوف - باب صلاة الاستسقاء

بقلم

سليمان بن محمد الهميد

السعودية - رفحاء

الموقع / رياض المتقين

[www.almotaqeen.net](http://www.almotaqeen.net)

باب صلاة العيد

أي : أحكام صلاة العيدين .

والمراد بالعيدين : عيد الفطر ، وعيد الأضحى .

● ولا يوجد للمسلمين عيداً سواهما .

عَنْ أَنَسٍ قَالَ ( قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يَوْمَانِ يَلْعَبُونَ فِيهِمَا. فَقَالَ: "قَدْ أَبَدَلَكُمُ اللَّهُ بِحِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا: يَوْمَ الْأَضْحَى، وَيَوْمَ الْفِطْرِ ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ .

● **قال القرطبي :** سمي العيد عيدًا لَعُودِهِ، وتكرره في كل سنة. وقيل: لعوده بالفرح والسرور. وقيل: سمي بذلك على جهة التفاضل، لأنه يعود على من أدركه .

ونحوه للنووي في "شرح مسلم"، وزاد: وقيل: تفاؤلاً بعوده على من أدركه، كما سميت القافلة حين خروجها، تفاؤلاً لقفولها سالمةً، وهو رجوعها، وحقيقتها الرجعة . ( شرح مسلم ) .

● وقد دل على صلاة العيد الكتاب والسنة والإجماع .

قال تعالى ( فصل ربك وانحر ) .

ولفعل النبي ﷺ .

وقد أجمع العلماء على مشروعية صلاة العيد .

● العيد من محاسن الإسلام ، ليعلم أن الإسلام دين فرح وسرور ومحبة وألفة ، بخلاف من تكون أعيادهم بالحزن والبكاء والنياحة ونحو ذلك .

( وهي فرض كفاية ) .

أي : أن صلاة العيد حكمها فرض كفاية . ( إذا قام به البعض سقط الإثم عن الباقين ) .

وهذا المذهب .

أ- لحديث أم عطية قالت (أمرنا أن نخرج العواتق، والحائض في العيدين؛ يشهدن الحَيْرَ ودعوة المسلمين، ويعتزل الحائض المصلي) متفق عليه .

لكنها لا تلزم جميع أهل البلد - فليست فرض عين على كل أحد - للأدلة التي تفيد أنه لا واجب إلا الصلوات الخمس :

كحديث طلحة بن عبيد الله قال ( جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس نسمع دوي صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا من رسول الله ﷺ فإذا هو يسأل عن الإسلام فقال رسول الله ﷺ : خمس صلوات في اليوم والليلة . فقال هل علي غيرهن قال لا . إلا أن تطوع ... ) متفق عليه .

والنبي ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن سنة تسع لم يذكر له إلا الصلوات الخمس .

ب- ولأن صلاة العيد من أعلام الدين الظاهرة ، فكانت فرض كفاية كالجهاد .

وذهب بعض العلماء : إلى أنها فرض عين .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، ورجحه ابن تيمية ، وابن القيم ، والشوكاني .

أ- لحديث أم عطية السابق قالت ( كنا نؤمر بالخروج في العيدين .. ) .

وفي لفظ قالت ( أمرنا - نغني النبي ﷺ - أن نخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور وأمر الحائض أن يعتزل المصلي ) . متفق عليه فالنبي ﷺ أمر النساء بحضور صلاة العيد وإخراج العواتق وذوات الخدور ، بل أمر من لها جلباب أن تلبس من لا جلباب لها ، وإذا ثبت هذا في حق النساء فالرجال من باب أولى .

ب- مواظبة النبي ﷺ عليها .

**قال الشوكاني :** لأنه قد انضم إلى ملازمته ﷺ لصلاة العيد على جهة الاستمرار وعدم إخلاله بها ، والأمر بالخروج إليها ، بل ثبت أمره ﷺ بالخروج للعواتق والحائض وذوات الخدور ، وبالغ في ذلك حتى أمر من لها جلباب أن تلبس من لا جلباب لها ... ومن مقويات القول بأنها فرض إسقاطها لصلاة الجمعة ، والنوافل لا تسقط الفرائض في الغالب .

وذهب بعضهم : إلى أنها سنة مؤكدة .



وبه قال مالك ، وأكثر أصحاب الشافعي ، وداود ، وجماهير العلماء .

وانتصر لهذا القول ابن المنذر في الأوسط .

**قال النووي :** هي عند الشافعي ومجتهرون أصحابه وجماهير العلماء سنة مؤكدة .

أ-لحديث طلحة بن عبيد الله قال ( جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد نائز الرأس نسمع دوي صوته ولا نرقه ما يقول حتى دنا من رسول الله ﷺ فإذا هو يسأل عن الإسلام فقال رسول الله ﷺ : خمس صلوات في اليوم والليلة . فقال هل علي غيرهن قال « لا . إلا أن تطوع ... ) متفق عليه .

**وجه الدلالة :** أن الرسول ﷺ أخبر السائل أنه لا فرض من الصلوات إلا الخمس .

ب-ولحديث عبادة . قال : قال ﷺ ( خمس صلوات كتبهن الله على العبد في اليوم والليلة ... ) رواه أبو داود .

**وجه الدلالة :** أن الحديث دل على حصر الفرضية في الصلوات الخمس ، فأفاد أن ما زاد عليها ليس بفرض .

ج-ولحديث بعث معاذ ، فإن النبي ﷺ قال له ( ... فأخبرهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة ) متفق عليه .

**وجه الدلالة :** لم يذكر صلاة العيد ، ومن المعلوم أن بعث معاذ كان في آخر حياة النبي ﷺ ، فلو كانت واجبة لذكرها لمعاذ .

**والراجع** المذهب أنها فرض كفاية .

**قال ابن قدامة :** ولنا ، على أنها لا تجب على الأغنياء أنها لا يشترع لها الأذان ، فلم تجب على الأغنياء ، كصلاة الجنائز ، ولأن الخبر الذي ذكره مالك ومن وافقه يقتضي نفي وجوب صلاة سوى الخمس ، وإنما حولف بفعل النبي ﷺ ومن صلى معه ، فيخص بمن كان مثلهم ، ولأنها لو وجبت على الأغنياء لو جبت حطبها ، ووجب استماعها كالجمعة .

ولنا ، على وجوبها في الجملة ، أمر الله تعالى بها ، بقوله ( فصل لربك وانحر ) والأمر يقتضي الوجوب .

ومداومة النبي ﷺ على فعلها ، وهذا دليل الوجوب .

ولأنها من أعلام الدين الظاهرة ، فكانت واجبة كالجمعة ، ولأنها لو لم تجب لم يجز قتال تاركها ، كسائر السنن ، يحق أنه القتال عقوبة لا تتوجه إلى تارك مندوب كالقتل والضرب . ( المغني )

**فائدة :** يسن خروج النساء لصلاة العيد ويتأكد لأمر النبي ﷺ بذلك غير متطيات ، ولا لابسات ثياب زينة أو فتنة لقوله ﷺ :

( وليخرجن ثيابهن ) . رواه أبو داود [ ثقلات ] أي غير متطيات .

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية :** أمرهن بالخروج للعيد ، لعله - والله أعلم - لأسباب :

**أحدها :** أنه في السنة مرتين بخلاف الجمعة والجماعة .

**الثاني :** أنه ليس له بدل خلاف الجمعة والجماعة فإن صلاتها في بيتها الظهر هو جمعتهما .

**الثالث :** أنه خروج إلى الصحراء لذكر الله ، فهو شبهه بالحج من بعض الوجوه .

**( ورويتها من ارتفاع الشمس قيد رمح إلى قبيل الزوال ) .**

أي : ووقت صلاة العيد من بعد ارتفاع الشمس قيد رمح إلى الزوال .

أ- لأن هذا فعل النبي ﷺ .

ب- ولأن ما قبل ذلك وقت نهي .

**( فإن لم يعلم بالعيد إلا بعده صلى من الغد ) .**

أي : إن لم يعلموا بالعيد إلا بعد الزوال ، فإنهم يصلونها من الغد في وقت صلاة العيد .

لحديث أبي غمير بن أنس ، عن عمومة له من الصحابة ، ( أن رجلاً جاءوا ، فشاهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمرهم النبي ﷺ أن يفتروا ، وإذا أصبحوا يغسلوا إلى مصلاتهم ) رواه أحمد ، وأبو داود .

وهذا الحديث صحيح .

قال الحافظ ابن حجر : إسناده صحيح ، وقال النووي في المجموع : إسناده صحيح ، وقال البيهقي : هذا إسناده صحيح ، وقال الدارقطني : هذا إسناده حسن ، وقال الخطابي : حديث أبي عمير صحيح ، وصححه ابن المنذر ، وابن السكن ، وابن حزم .  
فهذا الحديث دليل على أن صلاة العيد تصلى من الغد إن لم يتبين العيد إلا بعد الزوال .  
وهذا مذهب جماهير العلماء .

فهو قول الأوزاعي ، والثوري ، وإسحاق ، وابن المنذر ، وهو مذهب الحنابلة ، والشافعية ، وصوبه الخطابي .

#### فائدة : ١

كيفية قضاء صلاة العيد . قولان لأهل العلم :

القول الأول : أنها تقضى على هيئتها وصفتها .

القول الثاني : أنها تصلى أربعاً بسلام واحد .

والقول الأول أصح ، لأن القضاء يحكي الأداء ، فتصلى صلاة العيد على هيئتها وصفتها .

#### فائدة : ٢

أقسام الصلوات من حيث كيفية قضائها :

الصلوات تنقسم في قضائها إلى أقسام :

الأول: ما يقضى على صفته إذا فات وقته من حين زوال العذر الشرعي .

مثل الصلوات الخمس إذا فاتت، فإنك تقضيها بعد زوال العذر، فإن كان العذر نوماً فتقضيها إذا استيقظت، وإن كان نسياناً قضيتها إذا ذكرت .

الثاني : ما لا يقضى إذا فات كالجمعة .

فإن خرج وقتها قبل أن يصلّيها الناس لم يقضوها وصلوا ظهراً ، وإن فاتت الإنسان مع الجماعة فهو لا يقضيها أيضاً، وإنما يصلي بدلها ظهراً ، وكذلك الوتر إذا فات الإنسان فإنه يصلّيه شفعاً .

الثالث : ما لا يقضى إذا فات وقته إلا في وقته من اليوم الثاني، وهو صلاة العيد، فإنها لا تقضى في يومها، وإنما تقضى في وقتها من الغد .

الرابع : ما لا يقضى أصلاً كصلاة الكسوف ، فلو لم يعلموا إلا بعد انجلاء الكسوف لم يقضوا، وهكذا نقول: كل صلاة ذات سبب إذا فات سببها لا تقضى ، ومثل ذلك سنة الوضوء . ( الشرح الممتع ) .

#### ( وثُبِنَ فِي صَحْرَاءَ ) .

أي : والسنة أن تصلى صلاة العيد في الصحراء ، وينبغي أن تكون قريبة من البلد حتى لا يشق على الناس .

أ- لحديث أبي سعيد الخدريّ ، قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ فَيُعِطُهُمْ وَيُوصِيهِمْ وَيَأْمُرُهُمْ .... ) متفق عليه .

قال العيني : وفيه البروز إلى المصلى والخروج إليه ولا يصلي في المسجد إلا عن ضرورة، وروى ابن زياد عن مالك قال السنة الخروج إلى الجبابة إلا لأهل مكة ففي المسجد .

وقال النووي : هَذَا دَلِيلٌ لِمَنْ قَالَ بِاسْتِحْبَابِ الْخُرُوجِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ إِلَى الْمُصَلَّى ، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ مَنْ فَعَلَهَا فِي الْمَسْجِدِ ، وَعَلَى هَذَا عَمَلُ النَّاسِ فِي مُعْظَمِ الْأَنْصَارِ ، وَأَمَّا أَهْلُ مَكَّةَ فَلَا يُصَلُّونَهَا إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ مِنَ الرَّقْمِ الْأَوَّلِ . ( شرح مسلم ) .

قال الحافظ ابن حجر : واستدل به على استحباب الخروج إلى الصحراء لصلاة العيد ، وأن ذلك أفضل من صلاحها في المسجد لمواظبة النبي ﷺ على ذلك مع فضل مسجده .

ب- عَنِ ابْنِ عُمرَ قَالَ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْدُو إِلَى الْمُصَلَّى وَالْعَنَزَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ تُحْمَلُ وَتُنْصَبُ بِالْمُصَلَّى بَيْنَ يَدَيْهِ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا ) رواه

البخاري .

ج- لِأَنَّهُ أَوْفَعَ لِحَبِيبَةِ الْإِسْلَامِ وَأَظْهَرَ لِسَعَائِرِ الدِّينِ وَلَا مَشَقَّةَ فِي ذَلِكَ ، لِعَدَمِ تَكَرُّرِهَا بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ ، قَالَ النَّوَوِيُّ : وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا فِي مُعْظَمِ الْأَمْصَارِ . ( كشف القناع ) .

• أن هذا الحكم حتى في المدينة ، فإنه يشرع لأهل المدينة الخروج إلى المصلى .

**قال الموفق :** ولنا أن النبي ﷺ كان يخرج إلى المصلى ويدع مسجده ، وكذلك الخلفاء بعده ، ولا يترك النبي ﷺ الأفضل مع قربه ، ويتكلف فعل الناقص مع بعده ، ولا يشرع لأئمة ترك الفضائل ، ولأننا قد أمرنا باتباع النبي ﷺ والافتداء به ، ولا يجوز أن يكون المأمور به هو الناقص ، والمنهي عنه هو الكامل ، ولم ينقل عن النبي ﷺ أنه صلى العيد بمسجده إلا من عذر ، ولأن هذا إجماع المسلمين ، فإن الناس في كل عصر ومصر يخرجون إلى المصلى ، فيصلون العيد في المصلى مع سعة المسجد وضيقه ، وكان النبي ﷺ يصلي في المصلى مع شرف مسجده ، وصلاة النفل في البيت أفضل منها في المسجد مع شرفه .

استثنى جمهور العلماء مكة المكرمة ، فقالوا : تصلى في المسجد الحرام .

#### فائدة : ١

يستثنى مكة ، فصلاة العيد تكون بالحرم ، وهذا مذهب جماهير العلماء .

والعلة في ذلك :

أ- الافتداء بالصحابة ﷺ فمن بعدهم ، فلم ينقل أن أحداً من السلف صلى العيد في مكة إلا في المسجد الحرام .

ب- أن المسجد الحرام خير البقاع وأطهرها ، والصلاة فيه مضاعفة .

ج- أن مكة - شرفها الله - ضيقة الأطراف لكونها بين الجبال ، ولا يوجد مكان واسع قريباً من المساكن أقرب من المسجد الحرام .

د- أن في الصلاة في المسجد الحرام مشاهدة الكعبة ، وهي عبادة مفقودة في غيره . ( أحكام الحرم المكي ) .

#### فائدة : ٢

قوله ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْدُو إِلَى الْفُصْلَى وَالْعَنْزَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ .. ) ، جاء بلفظ ( كَانَ يَزُكِّرُ الْحُرَّةَ ، ثُمَّ يُصَلِّي إِلَيْهَا ) .

ولا تنافي بين رواية العنزة ورواية الرمح لإمكان الجمع : بأنه استعمل كلا منهما في أوقات مختلفة ، ... قال: ويحتمل الجمع بأن عنزة الزبير كانت أولاً قبل حربة النجاشي . ( فتح الباري )

فإن قلت: إن الحرية من سلاح الحرب ، وقد ورد النهي عن حمل السلاح يوم العيد ، فكيف يجمع بينه ، وبين حمل الحرية هنا ؟

وقد بؤب البخاري - رَجَمَهُ اللَّهُ - ، في " صحيحه " " باب ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم " .

وقال الحسن : نَهَوْا أَنْ يَحْمِلُوا السِّلَاحَ يَوْمَ عِيدٍ ، إِلَّا أَنْ يَخَافُوا عَدُوًّا ، ثُمَّ أَخْرَجَ بِسَنَدِهِ قِصَّةَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ الْحِجَّاجِ بْنِ يُوسُفَ حِينَ أُصِيبَ

ابن عمر بسنان الرمح في أخمص قدمه ، فجاء الحجاج ليعوده ، فقال: لو تعلم من أصابك ، فقال ابن عمر: أنت أصبتني ، قال: وكيف؟

قال: حملت السلاح في يوم لم يكن يُحْمَلُ فيه .. " الحديث ، وفي رواية: أصابني من أمر يحمل السلاح في يوم لا يحمل فيه حمله " .

أجيب بأن النهي عن حمل السلاح إنما هو عند خشية التأذي به ، فأما إذا أُمن من ذلك فلا حرج فيه . ( الفتح ) .

#### ( وتتميمُ صلاة الأضحي ) .

أي : ويسن تعجيل صلاة عيد الأضحي والمبادرة بها ، لأجل أن يتمكن الناس من ذبح أضاحيقهم .

#### ( وهكسبه الفطر ) .

أي : ويسن تأخير صلاة عيد الفطر ليتمكن الناس من إخراج صدقاتهم .

**قال ابن قدامة :** وَيُسَنُّ تَقْدِيمُ الْأَضْحَى .

أ- لِيَتَسَبَّحَ وَقْتُ التَّضَحِّيَةِ ، وَتَأْخِرُ الْفِطْرُ ؛ لِيَتَسَبَّحَ وَقْتُ إِخْرَاجِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ .

وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

ب- وَقَدْ رَوَى ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ : أَنْ أَخَّرَ صَلَاةَ الْفِطْرِ ، وَعَجَّلَ صَلَاةَ الْأَضْحَى ) .  
ج- وَلَئِنْ لِكُلِّ عِيدٍ وَظِيفَةٍ ، فَوَظِيفَةُ الْفِطْرِ إِخْرَاجُ الْفِطْرَةِ ، وَوَقْتُهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَوَظِيفَةُ الْأَضْحَى التَّضَحُّيَةُ ، وَوَقْتُهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ وَفِي تَأْخِيرِ الْفِطْرِ وَتَقْدِيمِ الْأَضْحَى تَوْسِيعٌ لَوَظِيفَةِ كُلِّ مِنْهُمَا . ( المغني ) .

### ( وَأَمَّا فِي الْفِطْرِ خَاصَّةً فَهَلِ الصَّلَاةُ - بِتِمَرَاتٍ وَتَرًا - دُونَ الْأَضْحَى لِمَنْ أُلْهِمَ ) .

أي : ويسن أن يأكل قبل الذهاب لصلاة عيد الفطر تمرات وترًا، بخلاف الأضحى فلا يأكل قبل صلاة الأضحى حتى يضحى .  
أ- لحديث أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ وَتَرًا ) . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .  
ب- ولحديث بُرَيْدَةَ قَالَ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ ، وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جَبَّانٍ .  
ج- ولمالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب ( أن الناس كانوا يؤمرون بالأكل قبل الغدو يوم الفطر ) .

#### فائدة : ١

أن هذا الحكم خاص في عيد الفطر دون عيد الأضحى ، فلا يأكل حتى يأكل من أضحيتيه .

#### فائدة : ٢

الحكمة من ذلك : لأن يوم الفطر يوم حرم فيه الصيام عقيب وجوبه ، فاستحب تعجيل الفطر لإظهار المبادرة إلى طاعة الله تعالى وامتنال أمره في الفطر على خلاف العادة .  
قال ابن قدامة : السُّنَّةُ أَنْ يَأْكُلَ فِي الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَأْكُلَ فِي الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ .  
وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ عَلِيٌّ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمْ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .  
قَالَ : أَنَسٌ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَفِي رِوَايَةٍ اسْتَشْهَدَ بِهَا ( وَيَأْكُلُهُنَّ وَتَرًا ) .  
وَرُويَ عَنْ بُرَيْدَةَ ، قَالَ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يُفْطَرَ ، وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ ) .  
وَلَئِنْ يَوْمَ الْفِطْرِ يَوْمٌ حُرِّمَ فِيهِ الصِّيَامُ عَقِيبَ وَجُوبِهِ ، فَاسْتَحَبَّ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ لإظهارِ الْمُبَادَرَةِ إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَامْتِنَالِ أَمْرِهِ فِي الْفِطْرِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ ، وَالْأَضْحَى بِخِلَافِهِ .  
وَلَئِنْ فِي الْأَضْحَى شُرِعَ الْأَضْحِيَّةُ وَالْأَكْلُ مِنْهَا ، فَاسْتَحَبَّ أَنْ يَكُونَ فِطْرُهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا . ( المغني ) .

#### فائدة : ٣

قوله ( وترًا ) .

قال الشيخ ابن عثيمين : ( كان لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل تمرات، ويأكلهن وترًا ) لكن الواحدة لا تحصل بها السنة؛ لأن لفظ الحديث ( حتى يأكل تمرات ) وعلى هذا فلا بد من ثلاث فأكثر: ثلاث، أو خمس، أو سبع، أو تسع، أو إحدى عشرة، المهم أن يأكل تمرات يقطعها على وتر، وكل إنسان ورغبته فليس مقيداً فله أن يشبع، وإن أكل سبعة فحسن، لأن النبي ﷺ قال ( من تصبّح بسبع تمرات من تمرات العالية . وفي لفظ: من العجوة . فإنه لا يصيبه ذلك اليوم سم ولا سحر ) .

#### فائدة : ٤

الحكمة من استحباب التمر فيه :

قال ابن حجر : لما في الحلو من تقوية البصر الذي يضعفه الصوم ، ولأن الحلو مما يوافق الإيمان ويعبر به المنام ويرقق به القلب ، وهو أيسر من غيره . ( الفتح ) .

#### فائدة : ٥

الحكمة من جعلها سبعةً : استناداً لحديث ( من تصبّح بسبع تمرات لم يصبه سم ولا سحر ) .

#### فائدة : ٦

هل يسن قطع جميع الأعمال — كالأكل والشرب — على وتر ؟  
قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : ليس بواجب بل ولا سنة أن يفطر الإنسان على وتر ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع إلا يوم العيد عيد الفطر فقد ثبت أن النبي ﷺ كان لا يغدو للصلاة يوم عيد الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وتراً ، وما سوى ذلك فإن النبي ﷺ لم يكن يتقصد أن يكون أكله التمر وتراً .

وقال — رحمه الله — وأما قوله ﷺ ( إن الله وتر يحب الوتر ، فالمراد فيما شرعه سبحانه ) .  
وليس المراد بالحديث أن كل وتر ، فإنه محبوب إلى الله عز وجل ، وإلا لقلنا احسب خطواتك من بيتك إلى المسجد لتقطعها على وتر ، احسب التمر الذي تأكله على وتر ، احسب الشاي الذي تشربه لتقطعه على وتر ، وكل شيء احسبه على وتر ، فهذا لا أعلم أنه مشروع .

### ( وَتُكْرَهُ فِي الْجَامِعِ بِلا عذر ) .

أي : تكره إقامة صلاة العيد في جامع البلد بلا عذر .  
أ- لِمُخَالَفَةِ فِعْلِهِ ﷺ .

ب- ولأن المطلوب في صلاة العيد إظهار الشعيرة ، وصلاتها في الجامع يمنع إظهار الشعيرة من هذا الوجه .  
• فإن كان هناك عذر فلا تكره .

لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ ( أَصَابَنَا مَطَرٌ فِي يَوْمِ عِيدِ فَصَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَفِيهِ لَيْثٌ .  
قال الشيخ ابن عثيمين : تكره إقامة صلاة العيد في المساجد إلا لعذر ؛ لأن السنة إقامة العيد في الصحراء ؛ لأن النبي ﷺ كان يصليها في الصحراء ، ولولا أن الخروج أمر مقصود لما فعله ، ولا كلف الناس الخروج إليه ؛ ولأن الصلاة في المساجد يفوت إظهار هذه الشعيرة وإبرازها .

### ( وَيُسَنُّ تَبَكُّيرُ الْمَأْمُومِ إِلَيْهَا مَا شَاءَ بَعْدَ الْاصْبَحِ ) .

أي : يسن أن ييكر المأموم إلى صلاة العيد من بعد صلاة الفجر .  
أ- لأنه أعظم للأجر .

ب- وفيه مسارعة للخيرات .

ج- وفيه دنو من الإمام .

د- وفيه انتظار للصلاة .

هـ- وفيه عمارة الوقت بطاعة الله .

عن نافع قال: كان ابن عمر يصلي الصبح في مسجد رسول الله ﷺ ثم يغدو كما هو إلى المصلى . رواه ابن أبي شيبة .

قال البغوي : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْدُوَ لِلنَّاسِ إِلَى الْمَصْلَى بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ لِأَخْذِ مَجَالِسِهِمْ .

### فائدة : ١

قوله ( تَبَكُّيرُ مَأْمُومٍ ) أما الإمام فيستحب له أن يتأخر حتى الخروج .

قال ابن قدامة : ويتأخر الإمام إلى وقت الصلاة .

أ- لأن النبي ﷺ كان يفعله ، ففيه الاقتداء بالنبي ﷺ .

ب- ولأن الإمام يُنْتَظَرُ ولا ينتظر . ( الكافي ) .

ج- ولأنه أبلغ في مهابته . ( المجموع ) .

### فائدة : ٢

قال الشيخ ابن عثيمين : وكذلك نقول في الجمعة: إن السنة للإمام أن يتأخر، وأما ما يفعله بعض أئمة الجمعة الذين يريدون الخير

فيتقدمون ليحصلوا على أجر التقدم الوارد في قوله ﷺ ( من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ) ، فهؤلاء يتأبون على نيتهم، ولا يتأبون على عملهم؛ لأنه خلاف هدي النبي ﷺ، فالنبي ﷺ في صلاة الجمعة إنما يأتي عند الخطبة ولا يتقدم، ولو كان هذا من الخير لكان أول فاعل له رسول الله ﷺ .

وكذلك أيضاً هنا دليل نظري وهو: أن الإمام يُنتظر ولا ينتظر، أي: الناس ينتظرونه، أما هو فلا ينتظر الناس فإذا جاء شرع في الصلاة. ( الشرح الممتع ) .

### ﴿وَأَنْ يَتَنَتَّفِ وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ﴾ .

أي : ويسن له إذا خرج لصلاة العيد أن يتنطف ويلبس أحسن ثيابه .

أ- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال ( أَخَذَ عُمَرُ حَبَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ثُبَاغٍ فِي السُّوقِ فَأَخَذَهَا فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ اتَّبِعْ هَذِهِ تَجْمَلُ بِهَا لِلْعِيدِ وَالْوُفُودِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مَنْ لَا خِلَاقَ لَهُ ) متفق عليه .

قال ابن قدامة : وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّجَمُّلَ عِنْدَهُمْ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كَانَ مَشْهُورًا .

ب- وصح عن ابن عمر ( أنه كان يلبس أحسن ثيابه في العيد ) رواه البيهقي بإسناد صحيح كما قال ابن حجر .

وقال مالك : سمعت أهل العلم يستحبون الطيب والزينة في كل عيد .

### ﴿وَيُغْتَسِلُ﴾ .

أي : ويسن أن يغتسل لصلاة العيد .

أ- روى مالك عن نافع عن ابن عمر ( أنه كان يغتسل يوم الفطر ) .

وذكر النووي رحمه الله اتفاق العلماء على استحباب الاغتسال لصلاة العيد.

وقال رحمه الله : وَالْمُعْتَمَدُ فِيهِ (أي في إثبات استحبابه) أَثَرُ ابْنِ عُثْمَرَ وَالْقِيَاسُ عَلَى الْجُمُعَةِ اهـ.

وقال ابن القيم : فيه حديثان ضعيفان . . ولكن ثبت عن ابن عمر مع شدة اتباعه للسنة أنه كان يغتسل يوم العيد قبل خروجه

ب- وَأَلَا تَعْلَمُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ خَمْسِينَ أَلْفًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَمَا تَنْتَضِعُونَ لَهَا فِي يَوْمِ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ أَلْفٍ نَسِيتُمْ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَفُتِنَ الْإِنْسَانُ بِمَا كَسَبَ . ( المغني ) .

فائدة :

وقت الاغتسال للعيد .

الأفضل أن يكون ذلك بعد صلاة الفجر ، ولو اغتسل قبل الفجر أجزأ نظراً لضيق الوقت والمشقة في كونه بعد صلاة الفجر ، مع حاجة الناس للانصراف إلى صلاة العيد وقد يكون المصلى بعيداً.

قال في المنتقى شرح موطأ الإمام مالك : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ غُسْلُهُ مُتَّصِلًا بِغَدْوِهِ إِلَى الْمُصَلَّى . قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : أَفْضَلُ أَوْقَاتِ الْغُسْلِ لِلْعِيدِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ . قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُخْتَصَرِ : فَإِنْ اغْتَسَلَ لِلْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ فَوَاسِعٌ . اهـ.

وقال ابن قدامة : وَقَدْ غُسِلَ (يعني للعيد) بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ ، قَالَ الْقَاضِي ، وَالْأَمْدِيُّ : إِنْ اغْتَسَلَ قَبْلَ الْفَجْرِ لَمْ يُصِبْ سُنَّةَ الْاِغْتِسَالِ ؛ لِأَنَّهُ غُسِلَ الصَّلَاةُ فِي الْيَوْمِ فَلَمْ يَجُزْ قَبْلَ الْفَجْرِ كَغُسْلِ الْجُمُعَةِ .

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَبْلَ الْفَجْرِ وَبَعْدَهُ .

لَأَنَّ زَمَنَ الْعِيدِ أَضْيَقُ مِنْ وَقْتِ الْجُمُعَةِ ، فَلَوْ وَقَفَ عَلَى الْفَجْرِ رُبَّمَا فَاتَ ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ التَّنْظِيفُ ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِالْغُسْلِ فِي اللَّيْلِ لِقُرْبِهِ مِنَ الصَّلَاةِ .

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْفَجْرِ ، لِيَخْرُجَ مِنَ الْخِلَافِ ، وَيَكُونَ أَبْلَغَ فِي التَّطَافَةِ ، لِقُرْبِهِ مِنَ الصَّلَاةِ . ( المغني ) .

وقال النووي : وَفِي وَقْتِ صِحَّةِ هَذَا الْغُسْلِ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ :

( أَخَذَهُمَا ) بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ ( وَأَصْحُهُمَا ) بِاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ يَجُوزُ بَعْدَ الْفَجْرِ وَقَبْلَهُ .

وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ فِي كِتَابِهِ "الْمَجَرَّدُ" : نَصَّ الشَّافِعِيُّ فِي "الْبُؤَيْطِيِّ" عَلَى صِحَّةِ الْغُسْلِ لِلْعِيدِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ .

قال النووي : فَإِذَا قُلْنَا بِالْأَصْحَ أَنَّهُ يَصْبِحُ قَبْلَ الْفَجْرِ ، فَفِي صَبْطِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ ( أَصْحُهَا ) وَأَشْهُرُهَا : يَصْبِحُ بَعْدَ نَضْفِ اللَّيْلِ ، وَلَا يَصْبِحُ قَبْلَهُ ( وَالثَّانِي ) يَصْبِحُ فِي جَمِيعِ اللَّيْلِ ، وَبِهِ جَزَمَ الْعَزَلِيُّ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَغَيْرُهُ ( الثَّالِثُ ) أَنَّهُ إِنَّمَا يَصْبِحُ قُبَيْلَ الْفَجْرِ عِنْدَ السَّحَرِ ، وَبِهِ جَزَمَ الْبُغَوِيُّ . ( المجموع ) .

وعلى هذا ، فلا بأس من الاغتسال للعید قبل صلاة الفجر حتى يتمكن المسلم من الخروج لصلاة العید.

### ﴿ إِنْ لَمْ يَلْبَسْ ثِيَابَ اِئْتِكَافِهِ ﴾ .

أي : إلا المعتكف فإنه يخرج لصلاة العید في ثياب اعتكافه .  
إبقاء لأثر العبادة .

قال ابن قدامة : ... إِلَّا أَنَّ الْمُعْتَكِفَ يُسْتَحَبُّ لَهُ الْخُرُوجُ فِي ثِيَابِ اِئْتِكَافِهِ ، لِيَتَقَيَّ عَلَيْهِ أَثَرُ الْعِبَادَةِ وَالْتَّسْلُكِ .

وذهب بعض العلماء : إلى أن المعتكف كغيره يسن أن يخرج لصلاة العید متجملًا .

وهذا القول هو الصحيح .

أ- لعموم الأدلة في الترغيب في التجميل وليس أحسن الثياب للعید .

ب- ولأن الله جعل يوم العید يوم فرح وسرور وزينة للمسلمين ، لذلك لا ينبغي لأحد ترك إظهار الزينة والطيب في الأعياد مع القدرة عليها .

وأما الجواب عن قول من قال : إن المعتكف يخرج بثياب اعتكافه ، لأن هذا أثر عبادة ، كما لا يشرع غسل دم الشهيد . فالجواب :

أولاً : أن هذا قياس فاسد في مقابلة النص ، فقد كان رسول الله ﷺ يعتكف ، ومع ذلك يلبس أحسن الثياب .

ثانياً : أن اتساع ثياب المعتكف ليس من أثر اعتكافه ، ولكن من طول بقائها عليه ، أما الشهيد فقد ثبت بالنص أنه يأتي يوم القيامة وجرحه يثعب دماً اللون لون الدم ، والريح ريح المسك .

### ﴿ وَمِنْ شَرَطِهَا اسْتِيطَانٌ وَهَذَا اَلْجَمْعُ ﴾ .

أي : من شروط صلاة العید أن تقام في جماعة مستوطنين ، فلا صلاة عيد على المسافرين ، وكذلك عدد الجمعة ، وقد تقدم أن عدد الجمعة على المذهب حضور ( ٤٠ ) من أهل وجوبها .

قال ابن قدامة : الْأَغْرَابُ لَا تَلْزُمُهُمُ الْجُمُعَةُ ، لِعَدَمِ الْإِسْطِيطَانِ ، فَالْعِيدُ أَوَّلَى . ( المغني ) .

وقال المرداوي : أَمَّا الْإِسْطِيطَانُ وَالْعَدَدُ : فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ : أَنَّهُمَا يُشْتَرَطَانِ كَالْجُمُعَةِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ قَالَ فِي الْفُرُوعِ : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . ( الإنصاف ) .

وقد سبق لنا : أن القول الراجح في العدد المعتبر للجمعة ثلاثة ، فهذا يبنى على ذاك ، فلا بد من عدد يبلغون ثلاثة ، فإن لم يوجد في القرية إلا رجل واحد مسلم ، فإنه لا يقيم صلاة العید ، أو رجلان فلا يقيمان صلاة العید ، أما الثلاثة فيقيمونها . ( الشرح الممتع )

### ﴿ وَيُسَنُّ أَنْ يَذْهَبَ مَعَ طَرِيقٍ وَيَرْجِعَ مَعَ آخَرٍ ﴾ .

أي : ويسن عند ذهابه لصلاة العید أن يذهب مع طريق ويرجع مع طريق آخر .

أ- لحديث جابر رضي الله عنه قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمَ الْعِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

ب- وعند أبي داود عن ابن عمر ( أن رسول الله ﷺ أخذ يوم العید في طريق ورجع في طريق آخر ) .

#### فائدة : ١

أن هذا الحكم للإمام والمأموم ، وهذا مذهب أكثر العلماء .

#### فائدة : ٢

اختلف ما الحكمة من مخالفة الطريق :

قيل : ليشهد له الطريقان . وقيل : ليسوي بينهما في المزية والفضل . وقيل : لإظهار شعائر الإسلام فيهما . وقيل : لإظهار ذكر الله .

**وقيل :** ليعيظ المنافقين أو اليهود . **وقيل :** ليرهبهم بكثرة من معه ، ورجحه ابن بطل . **وقيل :** حذراً من كيد الطائفتين أو إحداهما .

**وقيل :** ليصل رحمه . **وقيل :** ليزور أقاربه . **وقيل :** كان في ذهابه يتصدق ، فإذا رجع لم يبق معه شيء فيرجع في طريق أخرى لئلا يرد من سألته ، قال **الحافظ :** وهذا ضعيف جداً . **وقيل :** لتخفيف الزحام ، ورجح ابن القيم : أنه يشمل الجميع . ( زاد المعاد ) .

**وقال الحافظ ابن حجر :** وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي مَعْنَى ذَلِكَ عَلَى أَقْوَالٍ كَثِيرَةٍ اجْتَمَعَ لِي مِنْهَا أَكْثَرُ مِنْ عَشْرِينَ ، وَقَدْ لَحِصْتُهَا وَبَيَّنْتُ الْوَاهِي مِنْهَا ، قَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ الْمَالِكِيُّ : ذُكِرَ فِي ذَلِكَ قَوَائِدُ بَعْضُهَا قَرِيبٌ وَأَكْثَرُهَا دَعَاوَى فَارِغَةٍ . انْتَهَى . فَمِنْ ذَلِكَ : أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ لِيَشْهَدَ لَهُ الطَّرِيقَانِ ، وَقِيلَ : لِيَشْهَدَ لَهُ سَكَاةُهَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ .

**وقيل :** لِيَسْوَى بَيْنَهُمَا فِي مَرَاتَةِ الْفَضْلِ بِمُزُورِهِ أَوْ فِي التَّبَرُّكِ بِهِ .

**وقيل :** لِأَنَّ طَرِيقَهُ لِلْمُصَلَّى كَانَتْ عَلَى الْيَمِينِ فَلَوْ رَجَعَ مِنْهَا لَرَجَعَ عَلَى جِهَةِ الشِّمَالِ فَرَجَعَ مِنْ غَيْرِهَا . وَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ .

**وقيل :** لِإِظْهَارِ شُعَائِرِ الْإِسْلَامِ فِيهِمَا ، وَقِيلَ : لِإِظْهَارِ ذِكْرِ اللَّهِ .

**وقيل :** لِيَعِظَ الْمُنَافِقِينَ أَوْ الْيَهُودَ . وَقِيلَ : لِيُرْهِبَهُمْ بِكَثْرَةِ مَنْ مَعَهُ . وَرَجَحَهُ ابْنُ بَطَّالٍ .

**وقيل :** حَذَرًا مِنْ كَيْدِ الطَّائِفَتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

**وقيل :** فَعَلَ ذَلِكَ لِيُعْظِمَهُ فِي السُّرُورِ بِهِ ، أَوْ التَّبَرُّكَ بِمُزُورِهِ وَبِرُؤْيَيْهِ وَالانْتِفَاعَ بِهِ فِي قَضَاءِ حَوَائِجِهِمْ فِي الاسْتِغْنَاءِ أَوْ التَّعَلُّمِ وَالْاِقْتِدَاءِ وَالاسْتِزْشَادِ أَوْ الصَّدَقَةِ أَوْ السَّلَامِ عَلَيْهِمْ وَغَيْرَ ذَلِكَ .

**وقيل :** لِيُزُورَ أَقَارِبَهُ وَيَصِلَ رَحِمَهُ .

**وقيل :** لِيَسْتَفَاعِلَ بِتَغْيِيرِ الْحَالِ إِلَى الْمَغْفِرَةِ وَالرِّضَا .

**وقيل :** كَانَ فِي ذَهَابِهِ يَتَصَدَّقُ فَإِذَا رَجَعَ لَمْ يَبْقَ مَعَهُ شَيْءٌ فَيَرْجِعُ فِي طَرِيقٍ أُخْرَى لِقَلَا يَرُدُّ مِنْ يَسْأَلُهُ . وَهَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا مَعَ إحتِياجِهِ إِلَى الدَّلِيلِ .

**وقيل :** كَانَ طَرِيقَهُ الَّذِي يَتَوَجَّهَ مِنْهَا أَبْعَدُ مِنَ الَّذِي يَرْجِعُ مِنْهَا ، فَأَرَادَ تَكْثِيرَ الْأَجْرِ بِتَكْثِيرِ الْخَطَا فِي الدَّهَابِ ، وَأَمَّا فِي الرُّجُوعِ فَلْيُسْرِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ . وَهَذَا إحتِيارُ الرَّافِعِيِّ ، وَتُعْقِبُ بِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ ، وَبِأَنَّ أَجْرَ الْخَطَا يُكْتَبُ فِي الرُّجُوعِ أَيْضًا كَمَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ .

**وقيل :** لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَقِفُ فِي الطُّرُقَاتِ فَأَرَادَ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ قَرِيبَانِ مِنْهُمْ . اهـ كلام الحافظ باختصار .

### فائدة : ٣

هل يسن فعل ذلك في الذهاب لصلاة الجمعة ؟ قولان للعلماء :

**قيل :** يسن ذلك ، قياساً على العيد .

**وقيل :** لا يسن ذلك .

وهذا هو الصحيح .

لأن الحديث جاء في العيد ولم يرد في الجمعة ، ولو كان يفعل ذلك في الجمعة لنقل إلينا .

**والقاعدة :** أن كل شيء وجد سببه في عهد الرسول ﷺ ، فلم يحدث له أمراً ، فإن من أحدث له أمراً فإحداثه مردود عليه .

( **وَإِذَا جَاءَتْكَ الصَّلَاةُ ، فَخُذْ مِنَ الْإِيمَانِ فَصَلِّ بِهِمْ وَهُمْ تَائِبِينَ** ) .

لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَتَانِ ، وَفِيمَا تَوَاتَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى الْعِيدَ رَكْعَتَيْنِ ، وَفَعَلَهُ الْأُمَمُ بَعْدَهُ إِلَى عَصْرِنَا ، لَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا فَعَلَ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَلَا خَالَفَ فِيهِ .

وَقَدْ قَالَ عُمَرُ ؓ : صَلَاةُ الْعِيدِ رَكْعَتَانِ ، تَامًا غَيْرُ قَصْرٍ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى .

( **تَهْلِيلُ الْخَطْبِ** ) .

أي : أن خطبة العيد بعد الصلاة .



أ- عن ابن عمر (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ: يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
 ب- وعن ابن عباسٍ قَالَ (شَهِدْتُ صَلَاةَ الْفِطْرِ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَكُلُّهُمْ يُصَلِّيُهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ يَخْطُبُ ...) متفق عليه .

ج- وعن جابر بن عبد الله قَالَ ( شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْعِيدِ فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بَعْدَ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ثُمَّ قَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى بِلَالٍ فَأَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ ... ) متفق عليه .

قال ابن قدامة : وخطبة العيد بعد الصلاة لا نعلم فيه خلافاً بين المسلمين .

وقال ابن حجر : وعليه جميع فقهاء الأمصار ، وعده بعضهم إجماعاً .

وقال النووي : قوله : ( شَهِدْتُ صَلَاةَ الْفِطْرِ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَكُلُّهُمْ يُصَلِّيُهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ يَخْطُبُ ) .

فيه دليل لِمَذْهَبِ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً أَنَّ خُطْبَةَ الْعِيدِ بَعْدَ الصَّلَاةِ .

قَالَ الْقَاضِي : هَذَا هُوَ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ مِنْ مَذَاهِبِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ وَأُئِمَّةِ الْفُتُوَى ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَئِمَّتِهِمْ فِيهِ ، وَهُوَ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ بَعْدَهُ إِلَّا مَا رُوِيَ أَنَّ عُثْمَانَ فِي شَطْرِ خِلَافَتِهِ الْأَخِيرِ قَدَّمَ الْخُطْبَةَ لِأَنَّهُ رَأَى مِنَ النَّاسِ مَنْ تَقَوَّاهُ الصَّلَاةَ . وَرُوِيَ مِثْلُهُ عَنْ عُمَرَ ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ - وَقِيلَ : إِنَّ أَوَّلَ مَنْ قَدَّمَهَا مُعَاوِيَةُ ، وَقِيلَ : مَرْوَانَ بِالْمَدِينَةِ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ ، وَقِيلَ : زِيَادَ بِالْبَصْرَةِ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ ، وَقِيلَ : فَعَلَهُ ابْنُ الزُّهْرِيِّ فِي آخِرِ أَيَّامِهِ . ( شرح مسلم ) .

#### فائدة : ١

لو خطب قبل الصلاة لم يعتد بها على الصحيح من المذهب ، ونسبه بعضهم إلى أكثر العلماء .

قال ابن قدامة : ... فَعَلَى هَذَا مَنْ خَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يَخْطُبْ ؛ لِأَنَّهُ خَطَبَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْخُطْبَةِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ خَطَبَ فِي الْجُمُعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ .

#### فائدة : ٢

اختلف العلماء : في أول من جعل الخطبة قبل الصلاة على أقوال :

فقيل : عثمان بن عفان .

وقيل : معاوية بن أبي سفيان .

وقيل : مروان بن الحكم .

وقيل : عبد الله بن الزبير .

قال ابن قدامة : وَجُمِلَتْهُ أَنَّ خُطْبَتِي الْعِيدَيْنِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا عَنْ بَنِي أُمَيَّةَ . وَرُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُمَا فَعَلَاهُ ، وَلَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ عَنْهُمَا ، وَلَا يُعْتَدُ بِخِلَافِ بَنِي أُمَيَّةَ ؛ لِأَنَّهُ مَسْبُوقٌ بِالْإِجْمَاعِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُمْ ، وَخَالَفَ لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّحِيحَةِ ، وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ فَعَلُهُمْ ، وَعُدَّ بِدْعَةً وَمُخَالَفَةً لِلْسُّنَّةِ . ( المغني ) .

وقال الصنعاني : وَقَدْ اُخْتَلِفَ مَنْ أَوَّلَ مَنْ خَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ :

فَقِي مُسْلِمٍ أَنَّهُ مَرْوَانُ .

وَقِيلَ: سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ عُثْمَانُ ، كَمَا رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: " أَوَّلَ مَنْ خَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ عُثْمَانُ أَيَّ صَلَاةِ الْعِيدِ " .

وَأَمَّا مَرْوَانُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا قَدَّمَ الْخُطْبَةَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ لَمَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِ أَبُو سَعِيدٍ إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَجْلِسُونَ لَنَا بَعْدَ الصَّلَاةِ قِيلَ: إِنَّهُمْ كَانُوا يَتَعَمَّدُونَ تَرَكُوا اسْتِمَاعَ الْخُطْبَةِ لِمَا فِيهَا مِنْ سَبٍّ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ السَّبَّ، وَالْإِفْرَاطَ فِي مَدْحِ بَعْضِ النَّاسِ .

وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَوَّلَ مَنْ أَخَذَتْ الْخُطْبَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فِي الْعِيدِ مُعَاوِيَةُ .

وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَإِنَّهُ بِدْعَةٌ مُخَالِفٌ لَهُدْيِهِ ﷺ وَقَدْ أُعْتَذِرَ لِعُثْمَانَ بِأَنَّهُ كَثُرَ النَّاسُ فِي الْمَدِينَةِ وَتَنَاءَتْ الْبُيُوتُ فَكَانَ يُقَدِّمُ الْخُطْبَةَ لِيَذْكُرَ مَنْ بَعْدَ مَنْزِلَةِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ رَأْيٌ مُخَالِفٌ لَهُدْيِهِ ﷺ . ( سبل السلام ) .

### ( بلا الأذان في إقامة ) .

أي : أن صلاة العيد لا يشرع لها أذان ولا إقامة .

قال ابن عبد البر : لا خلاف بين فقهاء الأمصار في أنه لا أذان ولا إقامة في العيدين ولا في شيء من الصلوات المسنونات .

وقال في المغني : لا نعلم في هذا خلافاً ممن يعتد به .

وقال ابن القيم : كان ﷺ إذا انتهى إلى المصلى أخذ في الصلاة بغير أذان ولا إقامة .

أ- عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ . قَالَ : ( صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَيْنِ ، غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ ، بَعِيرٌ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ب- وعن جابر بن عبد الله قال ( شهدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْعِيدِ فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بَعِيرٌ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ثُمَّ قَامَ مُتَوَكِّئاً عَلَى بِلَالٍ ... ) متفق عليه .

ج- وعن عطاء ( أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أُرْسِلَ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ أَوَّلَ مَا بُويعَ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُؤَذِّنُ لِلصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ فَلَا تُؤَذَّنُ لَهَا - قَالَ - فَلَمْ يُؤَذِّنْ لَهَا ابْنُ الزُّبَيْرِ يَوْمَهُ وَأُرْسِلَ إِلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ إِنَّمَا الْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ يُفْعَلُ - قَالَ - فَصَلَّى ابْنُ الزُّبَيْرِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ) متفق عليه .

قال الشيخ ابن عثيمين : والنبي ﷺ إذا ترك الشيء مع وجود سببه كان ذلك دليلاً على عدم مشروعيته .

والقاعدة الأصولية ( كل شيء وجد سببه في عهد النبي ﷺ ولم يشرع فيه النبي ﷺ شيئاً ، فإحداث شيء له يعتبر بدعة ) .

د- ولأن الغرض من الأذان الإعلام بدخول الوقت ، ووقت العيد محدد معلوم .

### فائدة : ١

واختلف العلماء : هل ينادى لها : الصلاة جامعة كالكسوف أم لا ؟ على قولين :

القول الأول : أنه يستحب أن ينادى لها بذلك .

وهذا مذهب الشافعية والحنابلة .

ودليلهم : قياس صلاة العيد على صلاة الكسوف .

القول الثاني : أنه لا يستحب .

وهذا مذهب المالكية .

وهذا القول هو الراجح .

لأن النبي ﷺ لم يفعل، ولو كان سنة لفعله، فترك النبي ﷺ ذلك مع إمكان فعله يدل على أنه غير مستحب. [ القاعدة السابقة ]

قال ابن القيم : وكان ﷺ إذا انتهى إلى المصلى في صلاة العيد صلى من غير أذان ولا إقامة ، ولا قول : الصلاة جامعة ، فالسنة أن لا يفعل شيء من ذلك .

وقياس العيد على الكسوف لا يصح ، لوجهين :

الوجه الأول : أن الكسوف يقع بغتة ، خصوصاً في الزمن الأول .

الوجه الثاني : أن العيد لم يكن النبي ﷺ ينادي لها .

### فائدة : ٢

اختلف العلماء في أول من أحدث الأذان للعيدين على أربعة أقوال :

فقال : أول من أحدثه معاوية .

ومجدا قال سعيد بن المسيب ، وهو اختيار ابن عبد البر .

وقيل : عبد الله بن الزبير .

وقيل : زياد بن أبي سفيان .

وقيل : أنهم بنو مروان .

**( يُكَبِّرُ فِي الْأَوَّلَى سَبْعاً بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْساً سِرّاً بِتَكْبِيرَةِ الْإِسْتِغْنَاءِ ) .**

أي : أنه يكبر تكبيرة الإحرام ثم يقول دعاء الاستفتاح ثم يكبر ست تكبيرات ، وفي الركعة الثانية خمس تكبيرات قبل أن يبدأ بالقراءة . وهذا قول أكثر أهل العلم .

**قال الشوكاني :** اختلف العلماء في عدد التَّكْبِيرَاتِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ وَفِي مَوْضِعِ التَّكْبِيرِ عَلَى عَشْرَةِ أَقْوَالٍ : أَحَدُهَا : أَنَّهُ يُكَبَّرُ فِي الْأَوَّلَى سَبْعاً قَبْلَ الْقِرَاءَةِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْساً قَبْلَ الْقِرَاءَةِ قَالَ الْعِرَاقِيُّ : هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَثَمَةِ . ( نيل الأوطار ) .  
أ- لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ ( التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ سَبْعٌ فِي الْأَوَّلَى وَخَمْسٌ فِي الْآخِرَةِ ، وَالْقِرَاءَةُ بَعْدَهُمَا كِلْتَاهُمَا ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

هذا الحديث في إسناده عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي ، وهو مختلف فيه :

**قال أبو حاتم :** ليس بالقوي . لكن صحح هذا الحديث جمع من الحفاظ ، كالبخاري ، وابن المديني ، وحسنه الحافظ ابن حجر والعراقي .

ب- وعن عائشة ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى ، فِي الْأَوَّلَى سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْساً ) . رواه أبو داود وهو قول أكثر أهل العلم .

ب- وروى مالك في الموطأ بسند صحيح عن نافع قال : ( صليت العيدين وراء أبو هريرة فكان يكبر الأولى سبعاً والثانية خمسا قبل أن يقرأ ) .

ج- وجاء نحو هذا عن ابن عباس موقوفاً رواه ابن أبي شيبه وسنده صحيح .

وذهب بعضهم أنه يكبر سبعاً في الأولى وسبعاً في الثانية .

وذهب بعض العلماء إلى أنه يكبر في الأولى خمسا وفي الثانية ثلاث .

وما ورد في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أولى وأصح .

#### فائدة : ١

قوله ( بعد الإحرام والاستفتاح ) أي : هذه التكبيرات تكون بعد دعاء الاستفتاح .

وهذا قول الحنفية ، والشافعية ، ورواية عن أحمد .

واستدلوا: أن دعاء الاستفتاح شرع للصلاة ، فيكون في أول الصلاة ، ويأتي بعدها التكبيرات ثم التعوذ ثم القراءة .

قال النووي : مذهبن أن تكبيرات الزوائد تكون بين دعاء الاستفتاح والتعوذ . ( المجموع ) .

واختار هذا القول أيضاً الشيخ ابن باز .

وقيل : تقال قبل دعاء الاستفتاح .

وقيل : إن المصلي يُخَيَّرُ فِي ذَلِكَ .

#### فائدة : ٢

هذه التكبيرات الزوائد سنة ، فلو أن الإنسان اقتصر على تكبيرة الإحرام فقط لكفى .

**( ثُمَّ يَقْرَأُ جَمْعاً فِي الْأَوَّلَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ : بِ ( سَبْعٍ ) وَبِ ( الْعَاشِيَةِ ) فِي الثَّانِيَةِ ) .**

أي : يسن أن يقرأ في العيد ( سبح ) في الأولى ( والعاشية ) في الثانية .

أو يقرأ ( ق والقرآن المجيد ) في الأولى و ( اقتربت الساعة ) في الثانية .  
 عَنْ التُّعْمَانِ بْنِ يَثِيرٍ قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقرأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَفِي الْجُمُعَةِ بِ ( سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ) وَ ( هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ )  
 قَالَ وَإِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ يقرأُ بِحَمْدِ اللَّهِ ﷻ فِي الصَّلَاتَيْنِ ) رواه مسلم .  
 وَعَنْ أَبِي وَقِيدٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يقرأُ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ بِ ( ق ) ، وَ ( اقْتَرَبَتْ ) ) رواه مسلم .  
**قال النووي :** قال العلماء : الحكمة في قراءتهما لما شتمتا عليه من الإخبار بالبعث ، والإخبار عن القرون الماضية ، وإهلاك المكذابين ، وتشبيه بروز الناس للعید ببرزهم للبعث وخرجهم من الأحداث كأنهم جراد منتشر .

### ﴿ يرفع يديه مع كل تكبيرة ﴾ .

أي : يستحب أن يرفع يديه مع كل تكبيرة من تكبيرات العيد الزوائد .  
**قال ابن قدامة :** وَجْهُهُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ فِي خِلَالِ تَكْبِيرِهِ حَسَبَ رَفْعِهِمَا مَعَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ .  
 وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ .  
 فالرفع مذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .  
**وقال النووي :** ومذهبنا استحباب الرفع فيهن... وبه قال عطاء والأوزاعي، وأبو حنيفة، ومحمد، وأحمد، وداود، وإسحاق المنذر .  
 ( المجموع ) .

أ- لحديث وائل بن حجر قال ( رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه مع التكبير ) رواه أبو داود .

ب- وعن ابن عمر ( أنه كان يرفع يديه مع كل تكبيرة من تكبيرات ) رواه البيهقي .

فقداسوا تكبيرات العيد بتكبيرات الجنائز .

ج- وعن عطاء ( أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة ومن خلفه يرفعون أيديهم ) رواه ابن أبي شيبة .

وممن اختار الرفع : النووي ، وابن قدامة ، وابن القيم .

**قال ابن القيم :** وكان ابن عمر مع تحريره للإتيان يرفع يديه مع كل تكبيرة . ( زاد المعاد ) .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا يشرع الرفع .

وهذا مذهب المالكية ، واختاره ابن حزم ، والألباني .

لأنه ليس في رفع اليدين مع التكبيرات سنة ثابتة عن النبي ﷺ .

وضعف الألباني ما روي عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه مع كل تكبيرة من تكبيرات الجنائز .

### فائدة : ١

اختلف الفقهاء : ماذا يقول المصلي بين التكبيرات ؟ على قولين :

**القول الأول :** لا يقال شيء .

وهو قول الحنفية ، والمالكية .

قال ابن عبد البر : وليس بين التكبير ذكر ولا دعاء لا قول إلا السكوت دون حد .

**القول الثاني :** يُسْتَحَبُّ للمصلي أن يهمل الله تعالى ويكبره ويحمده .

وهذا قول الشافعية ، والحنابلة .

لما روي عن عبد الله بن مسعود أنه سُئِلَ ماذا يقال بين التكبيرات فقال ( بحمد الله ويثنى عليه ويُصلى على النبي ﷺ ) رواه الطبراني في الكبير .

واختار ذلك الشوكاني .

### ﴿ هَلَا لَا سَلَامَ عَلَيْكَ هَلَا لَا سَلَامَ عَلَيْكَ ﴾ .

وهذا ما عليه أكثر العلماء ، إلى أنه يخطب في العيد بخطبتين ، يفصل بينهما بجلوس ، كما يفعل ذلك في خطبة صلاة الجمعة .  
جاء في ( المدونة ) وقال مالك : الخطب كلها ، خطبة الإمام في الاستسقاء والعيدين ويوم عرفة والجمعة ، يجلس فيما بينها ، يفصل فيما بين الخطبتين بالجلوس " انتهى .

وقال الشافعي رحمه الله في ( الأم ) عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : السنة أن يخطب الإمام في العيدين خطبتين يفصل بينهما بجلوس ( قال الشافعي ) : وكذلك خطبة الاستسقاء وخطبة الكسوف ، وخطبة الحج ، وكل خطبة جماعة . انتهى .  
وحديث ابن ماجه ( ١٢٧٩ ) هو ما رواه عن جابر رضي الله عنه قال : ( خرج رسول الله ﷺ يوم فطر أو أضحى ، فخطب قائماً ، ثم قعد قعدةً ، ثم قام ) والحديث أورده الألباني في ضعيف ابن ماجه ، وقال عنه : منكر .

**قال ابن حزم :** فإذا سلم الإمام قام فخطب الناس خطبتين يجلس بينهما جلسة ، فإذا أتمهما افترق الناس... كل هذا لا خلاف فيه .

أ- الحديث جابر قال ( شهدت مع النبي ﷺ يوم العيد ، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ، بلا أذان ولا إقامة ، ثم قام متوكئاً على بلال فأمر بتقوى الله ، وحث على طاعته ووعظ الناس ، ثم مضى حتى أتى النساء فوعظهن ) .  
قالوا : فظاهر هذا أنه خطب خطبتين .

لكن هذا فيه نظر ، لأن وعظه للنساء ليست خطبة أخرى ، وإنما ربما لبعد النساء ، أو تذكيرهن بأمور تخصهن .  
ب- واستدلوا بحديث جابر قال ( خرج رسول الله ﷺ يوم فطر أو أضحى ، فخطب قائماً ثم قعد قعدة ثم قام ) رواه ابن ماجه وهو منكر في إسناده إسماعيل بن مسلم لا يحتاج به .

قال النووي في الخلاصة : ولم يثبت في تكرير الخطبة شيء .

ج- وقالوا : قياساً على الجمعة .

قال النووي في ( الخلاصة ) وما روي عن ابن مسعود أنه قال : السنة أن يخطب في العيد خطبتين يفصل بينهما بجلوس ، ضعيف غير متصل ولم يثبت في تكرير الخطبة شيء ، ولكن المعتمد فيه القياس على الجمعة . نقله الزيلعي في ( نصب الرأية )  
**وذهب بعض العلماء :** إلى أن صلاة العيد لها خطبة واحدة .

لظاهر النصوص .

واختاره الشيخ ابن عثيمين .

**والصحيح قول الجمهور .**

**فائدة :**

**قال ابن قدامة :** وَالْخُطْبَتَانِ سُنَّةٌ ، لَا يَحِبُّ حُضُورُهَا وَلَا اسْتِمَاعُهَا .  
لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ السَّائِبِ قَالَ ( شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِيدَ ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ ، قَالَ : إِنَّا نَخُطِّبُ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَذْهَبَ فَلْيَذْهَبْ ) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ .  
وَأَمَّا أُجْرَتُ عَنْ الصَّلَاةِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ غَيْرَ واجِبَةٍ جُعِلَتْ فِي وَقْتٍ يَتِمَّكُنُ مَنْ أَرَادَ تَرْكَهَا ، مِنْ تَرْكِهَا ، بِخِلَافِ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ .

وَالِاسْتِمَاعُ لَهَا أَفْضَلُ . ( المغني ) .

**( يستفتح الأولي بتسع تكبيرات ، والثانية بسبع ) .**

هذا المذهب .

أن السنة افتتاح خطبة العيدين بالتكبير ، وذلك بأن يكبر في الخطبة الأولى تسع تكبيرات متوالية ، وفي الثانية سبع تكبيرات متوالية .

وهذا قول الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، أيضاً .

واستدلوا بما جاء عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال ( السنة أن تفتتح الخطبة بتسع تكبيرات تترى ، والثانية بسبع تكبيرات تترى ) رواه البيهقي .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن السنة أن تفتتح بالحمد لله .

وهذا اختيار ابن تيمية ، وابن القيم ، والشيخ السعدي ، والشيخ محمد بن إبراهيم .

أ- لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه افتتح خطبه بغيره . ( قاله ابن تيمية ) .

ب- لحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو أقطع ) رواه أبو داود .

**قال ابن القيم :** وَكَانَ يَفْتَتِحُ حُطْبَتَهُ كُلَّهَا بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَلَمْ يُحْفَظْ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ أَنَّهُ كَانَ يَفْتَتِحُ حُطْبَتَيِ الْعِيدَيْنِ بِالتَّكْبِيرِ ، وَإِنَّمَا رَوَى ابْنُ مَاجَةَ فِي " سُنَنِهِ " عَنْ سَعْدِ الْقُرْظِ مُؤَدِّنَ النَّبِيِّ ﷺ ( أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ التَّكْبِيرَ بَيْنَ أَضْعَافِ الْحُطْبَةِ وَيُكَبِّرُ التَّكْبِيرَ فِي حُطْبَتَيِ الْعِيدَيْنِ ) وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَفْتَتِحُهَا بِهِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي افْتِتَاحِ حُطْبَةِ الْعِيدَيْنِ وَالْإِسْتِغْفَارِ فَقِيلَ يُفْتَتِحَانِ بِالتَّكْبِيرِ وَقِيلَ تُفْتَتِحُ حُطْبَةُ الْإِسْتِغْفَارِ بِالْإِسْتِغْفَارِ وَقِيلَ يُفْتَتِحَانِ بِالْحَمْدِ . قَالَ شَيْخُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ : وَهُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَجْزَمُ وَكَانَ يَفْتَتِحُ حُطْبَتَهُ كُلَّهَا بِالْحَمْدِ لِلَّهِ . ( زاد المعاد ) .

وهذا القول هو الصحيح .

### ﴿ وَيُكْرَهُ الِاتِّغَالُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا فِي مَوَاضِعَها ﴾ .

أي : يكره لمن حضر صلاة العيد أن يتطوع بنفل الصلاة أو بعدها في موضع صلاة العيد .

وهو مذهب ابن عباس ، وابن عمر ، وروي ذلك عن علي ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وبريدة ، وهو مذهب مالك وأحمد .

قال الزهري : لم أسمع أحداً من علمائنا يذكر أن أحداً من سلف هذه الأمة كان يصلي قبل تلك الصلاة ولا بعدها . يعني صلاة العيد .

وقال : ما صلى قبل العيد بدري .

لحديث ابن عباس ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْعِيدِ رَكَعَتَيْنِ ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا ) متفق عليه .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا مانع من التطوع قبل العيد وبعدها .

لأن الإمام يستحب له التشاغل عن الصلاة ولم يكره للمأموم ، لأنه وقت لم ينه عن الصلاة فيه ، أشبه ما بعد الزوال .

وهذا قول الشافعي ، ورجحه ابن حزم .

وبه قال أنس ، وأبو هريرة ، ورافع ، وسهل ، والحسن ، وابن المنذر .

قال الشوكاني : حكى الترمذي عن طائفة من أهل العلم والصحابة وغيرهم ، أنهم رأوا جواز الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها .

**وذهب بعضهم :** إلى أنه لا يصلي قبلها ويتطوع بعدها .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

وأجاب هؤلاء عن حديث ابن عباس ما ذكره الشافعي أنه محمول على الإمام دون المأموم .

ومن الأجوبة ما قاله العراقي في شرح الترمذي : من أنه ليس فيها نهي عن الصلاة في هذه الأوقات ، ولكن لما كان ﷺ يتأخر في مجيئه إلى الوقت الذي يصلي بهم فيه ، ويرجع عقيب الخطبة ، روى عنه من روى من أصحابه أنه كان لا يصلي قبلها ولا بعدها ، ولا يلزم من تركه لذلك لاشتغاله بما هو مشروع في حقه من التأخر إلى وقت الصلاة أن غيره لا يشرع ذلك له ولا يستحب .

**والراجح الجواز مطلقاً .**

**قال البيهقي :** يوم العيد كسائر الأيام ، والصلاة مباحة إذا ارتفعت الشمس حيث كان المصلي ، ويدل على عدم الكراهة حديث أبي ذر

قال : قال النبي ﷺ ( الصلاة خير موضوع ، فمن شاء استكثر ومن شاء استقل ) رواه ابن حبان .

**وقال الحافظ في الفتح :** والحاصل أن صلاة العيد لم تثبت لها سنة قبلها ولا بعدها خلافاً لمن قاسها على الجمعة ، وأما مطلق النفل فلم

يثبت فيه منع بدليل خاص إلا إن كان ذلك في وقت الكراهة في جميع الأيام .

**وقال الشوكاني :** وهو كلام صحيح جار على مقتضى الأدلة ، فليس في الباب ما يدل على منع مطلق النفل ، ولا على منع ما ورد فيه دليل يخصه كتحية المسجد إذا أقيمت صلاة العيد في المسجد .

#### فائدة : ١

ما المقصود بهذا الخلاف ؟

المقصود بهذا الخلاف التنفل بعد خروج وقت النهي وقبل حضور الإمام .

#### فائدة : ٢

ما الحكم بالنسبة لتحية المسجد ؟

الحكم : إن كانت الصلاة في الجامع فإنها تصلى ، لأنه مسجد ولا إشكال في ذلك .

وإن كانت في المصلى :

فقليل : لا يصلي .

ورجحه الشيخ ابن باز رحمه الله .

لأنه ليس مسجد .

قال الشيخ ابن باز في فتاوى له : وأفيدك بأن صلاة العيدين إذا صليت في المسجد ، فإن المشروع لمن أتى إليها أن يصلي تحية المسجد ولو في وقت النهي ؛ لكونها من ذوات الأسباب ؛ لعموم قوله ﷺ : إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ، وأما إذا صليت في المصلى المعد لصلاة العيدين فإن المشروع عدم الصلاة قبل صلاة العيد؛ لأنه ليس له حكم المساجد من كل الوجوه ، ولأنه لا سنة لصلاة العيد قبلها ولا بعدها. وفق الله الجميع لما فيه رضاه .

**وقال رحمه الله :** ليس للمصلى حكم المساجد فلا تشرع الركعتان لدخوله، ولا حرج في البيع والشراء فيه؛ لأنه موضع للصلاة عند الحاجة وليس مسجداً، وإنما المسجد ما يعد للصلاة وفقاً، تؤدي فيه الصلاة كسائر المساجد، أما المصلى المؤقت تصلي فيه جماعة الدائرة، أو جماعة نزلوا لوقت معين ثم يرحلون هذا لا يسمى مسجداً، فلا حرج أن يباع فيه ويشترى وليس له تحية المسجد، وإنما التحية لما أعد مسجداً وفقاً لله - عز وجل - لإقامة الصلاة فيه .

**وقيل :** يصلي لأنه مسجد .

واختاره الشيخ ابن عثيمين ، بحجة أن النبي ﷺ أمر الحيض أن يعتزلن المصلى ، فدل على أنه مسجد .

**والراجح** أن مصلى العيد ليس بمسجد .

وأما حديث أم عطية ( وليعتزلن المصلى ) وفي رواية لمسلم ( وليعتزلن الصلاة ) :

المراد برواية اعتزال المصلى كما قال ابن رجب وغيره يعتزلن المصلى وقت الصلاة لئلا يضيّقن المكان على المصلّيات ، وبعد الصلاة يختلطن مع المصلّيات في المكان لاستماع الخطبة .

**قال ابن رجب :** وأما أمر الحائض باعتزال المصلى ، فقد قيل : بأن مصلى العيدين مسجد ، فلا يجوز للحائض المكث فيه ، وهو ظاهر كلام بعض أصحابنا ، منهم : ابن أبي موسى في ( شرح الخرقى ) ، وهو - أيضاً - أحد الوجهين للشافعية ، والصحيح عندهم : أنه ليس بمسجد ، فللجنب والحائض المكث فيه .

وأجابوا عن حديث الأمر باعتزال الحيض للمصلى : بأن المراد أن يتسع على غيرهن ، ويتميزن .

وفي هذا نظر ؛ فإن تميز الحائض عن غيرها من النساء في مجلس وغيره ليس بمشروع ، وإنما المشروع تميز النساء عن الرجال جملة ؛ فإن اختلاطهن بالرجال يخشى منه وقوع المفاسد .

وقد قيل : إن المصلى يكون له حكم المساجد في يوم العيدين خاصة ، في حال اجتماع الناس فيه دون غيره من الأوقات .

وفي ذلك - أيضاً - نظر ، والله أعلم .

والأظهر : أن أمر الحيض باعتزال المصلي إنما هو حال الصلاة ؛ ليتسع على النساء الطاهرات مكان صلاتهن ، ثمَّ يختلطن بمن في سماع الخطبة .

وقد صرح أصحابنا : بأن مصلي العيد ليس حكمه حكم المسجد ، ولا في يوم العيد ، حتى قالوا : لو وصل إلى المصلي يوم العيد والإمام يخطب فيه بعد الصلاة ؛ فإنه يجلس من غير صلاة ؛ لأنه لا تحية له .

وقال النووي : واختلف أصحابنا في هذا المنع فقال الجمهور : هو منع تنزيه لا تحريم ، وسببه الصيانة والاحتراز من مقارنة النساء للرجال من غير حاجة ولا صلاة .

وقال الحافظ ابن حجر : وحمل الجمهور الأمر المذكور على الندب ، لأن المصلي ليس بمسجد فيمتنع الحيض من دخوله .

وقال بن المنير : الحكمة في اعتزالهن أن في وقوفهن وهن لا يصلين مع المصلين ، إظهار استهانة بالحال فاستحب لمن اجتناب ذلك .

وقال ابن دقيق العيد : اعتزال الحيض للمصلي ليس لتحريم حضورهن فيه إذا لم يكن مسجداً ، بل إما مبالغة في التنزيه محل العبادة في وقتها على سبيل الاستحسان ، أو لكرهية جلوس من لا يصلي مع المصلين في محل واحد في حال إقامة الصلاة كما جاء ( مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ أَلَسْتَ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ ؟ ) .

وقال ابن الملتن في شرحه لعمدة الأحكام : أمر الحيض باعتزال مصلي المسلمين ليس للتحريم ، بل إما مبالغة في التنزيه محل العبادة ، أو لكرهية جلوس من لا يصلي مع المصلين في محل واحد في حال إقامة الصلاة ، أو هو للاحتراز وصياتهن من مقارنة الرجال من غير حاجة ولا صلاة .

#### ﴿ والتكبيرات الزوائد سنة ﴾ .

أي : التكبيرات الزوائد على تكبيرة الإحرام في الركعة الأولى ، وعلى تكبيرة القيام في الثانية سنة ، لو تركها صحت صلاته .

#### ﴿ ويسن لمن فاتته أو مضى منها ركعاتها على صفتها ﴾ .

أي : يشرع لمن فاتته صلاة العيد مع الجماعة أن يقضيها . ( لكن بدون خطبة ) .

وهذا قول المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أ- لحديث أنس . قال : قال ﷺ ( من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ) متفق عليه .

ب- ما روي عن بعض الصحابة بالأمر بالقضاء لمن فاتته صلاة العيد : فعن أنس ( أنه كان إذا فاتته الصلاة يوم الفطر مع الإمام ، جمع أهله فصلى بهم مثل صلاة الإمام في العيد ) ذكره البخاري تعليقاً .

وعلى هذا القول - وهو قول الجمهور - تقضى على صفتها ، فتصلى ركعتين بسبع تكبيرات في الركعة الأولى وخمس في الركعة الثانية ويجوز قضاؤها فرادى أو في جماعة .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يشرع قضاؤها .

وهذا قول الحنفية ، وقول المزني من الشافعية ، واختيار ابن تيمية ، والشيخ ابن عثيمين .

أ- لأن ذلك لم يرد عن النبي ﷺ .

ب- ولأنها صلاة ذات اجتماع معين ، فلا تشرع إلا على هذا الوجه . ( الشرح الممتع ) .

#### فائدة : ١

من العلماء من قال : يصلها أربعاً ، واحتج بأثر وارد عن ابن مسعود أنه قال : من فاتته العيد فليصل أربعاً ، ولكنه منقطع كما قال الشيخ الألباني .

ومن العلماء من خيره بين صلاة ركعتين أو أربع .

#### فائدة : ٢



يُشرع التكبير ليلة عيد الفطر .

لقوله تعالى ( وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ) .

وابتدأوه من غروب الشمس ليلة العيد إذا علم دخول الشهر قبل الغروب كما لو أكمل الناس الشهر ثلاثين يوماً ، أو من ثبوت رؤية هلال شوال ، وينتهي بالصلاة، يعني إذا شرع الناس في صلاة العيد انتهى وقت التكبير.

صفته :

الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد.

أو تكبر ثلاثاً ، فتقول : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله . والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد.

حكمه :

هذا التكبير سنة عند جمهور أهل العلم ، وهو سنة للرجال والنساء ، في المساجد والبيوت والأسواق.

أما الرجال فيجهرون به ، وأما النساء فيسرن به بدون جهر ؛ لأن المرأة مأمورة بخفض صوتها . ولهذا قال النبي ﷺ : ( إذا نابكم شيء في صلاتكم فليسبح الرجال ، ولتصفق النساء ) .

فالنساء يخفن التكبير والرجال يهجون به.

وقال الشافعي في "الأم": قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي شَهْرِ رَمَضَانَ : ( وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ) فَسَمِعْتُ مَنْ أَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ يَقُولُ : لِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ عِدَّةَ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عِنْدَ إِكْمَالِهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ، وَإِكْمَالُهُ مَغِيبُ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ شَهْرِ رَمَضَانَ.

ثم قَالَ الشَّافِعِيُّ:

فَإِذَا رَأَوْا هَلَالَ شَوَّالٍ أَحْبَبْتُ أَنْ يُكَبِّرَ النَّاسُ جَمَاعَةً ، وَفُرَادَى فِي الْمَسْجِدِ وَالْأَسْوَاقِ ، وَالطَّرِيقِ ، وَالْمَنَازِلِ ، وَمُسَافِرِينَ ، وَمُقِيمِينَ فِي كُلِّ حَالٍ ، وَأَنْ كَانُوا ، وَأَنْ يُظْهِرُوا التَّكْبِيرَ ، وَلَا يَزَالُونَ يُكَبِّرُونَ حَتَّى يَغْدُوَ إِلَى الْمُصَلَّى ، وَبَعْدَ الْعُدُوِّ حَتَّى يُخْرِجَ الْإِمَامُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ يَدْعُوا التَّكْبِيرَ .

ثم روى عن سعيد ابن المسيب وعروة بن الزبير وأبي سلمة وأبي بكر بن عبد الرحمن أنهم كانوا يُكَبِّرُونَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ فِي الْمَسْجِدِ يَجْهَرُونَ بِالتَّكْبِيرِ .

وعن عروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن أَنَّهُمَا كَانَا يَجْهَرَانِ بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَغْدُوَانِ إِلَى الْمُصَلَّى .

وعن نافع بن جبير أَنَّهُ كَانَ يَجْهَرُ بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ الْعِيدِ .

وعن ابن عمر أَنَّهُ كَانَ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَيُكَبِّرُ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُصَلَّى يَوْمَ الْعِيدِ ثُمَّ يُكَبِّرُ بِالْمُصَلَّى حَتَّى إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ تَرَكَ التَّكْبِيرَ أَهْ بَاخْتِصَارَ .

#### • التكبير في عيد الأضحى .

التكبير عند العلماء في هذه الأيام على نوعين :

مطلق - ومقيد .

أما التكبير المطلق فيبدأ من أول شهر ذي الحجة في جميع الأوقات ولا يخص بمكان معين .

فقد ورد في الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : ( ما من أيام أعظم عند الله ولا أحب إليه العمل فيهن من هذه الأيام العشر فأكثرنوا فيهن من التهليل والتكبير والتحميد ) .

وقال الإمام البخاري في صحيحه ( وكان عمر رضي الله عنه يكبر في قبته بمنى فيسمعه أهل المسجد فيكبرون ويكبر أهل الأسواق حتى ترتج منى تكبيراً . وكان ابن عمر يكبر بمنى تلك الأيام وخلف الصلوات وعلى فراشه وفي فسطاطه ومجلسه وممشاه تلك الأيام جميعاً ) .

وأما التكبير المقيد فيكون بعد الصلوات المكتوبات .

وأرجح أقوال أهل العلم أنه يبدأ من فجر يوم عرفة إلى عصر آخر يوم من أيام التشريق أي يكبر بعد ثلاث وعشرين صلاة مفروضة .  
**قال ابن حجر :** وأصح ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود أنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى .  
عن جابر رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يكبر يوم عرفة من صلاة الغداة إلى صلاة العصر آخر أيام التشريق وروى ابن أبي شيبه بسنده عن علي رضي الله عنه ( أنه كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ) .  
وروى أيضاً بسنده عن الأسود قال ( كان عبد الله -ابن مسعود- رضي الله عنه يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من النحر يقول:  
الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد ) .  
قال البخاري في صحيحه : كان ابن عمر وأبو هريرة رضي الله عنهما يخرجان إلى السوق في أيام العشر يكبران، ويكبر الناس بتكبيرهما" انتهى .

#### • قال الشيخ ابن عثيمين : التكبير المطلق يكون في موضعين :

**الأول :** ليلة عيد الفطر ، من غروب الشمس إلى انقضاء صلاة العيد .

**الثاني :** عشر ذي الحجة من دخول الشهر ، إلى فجر يوم عرفة ، والصحيح أنه يمتد إلى غروب الشمس من آخر يوم من أيام التشريق .

التكبير المقيد : من انتهاء صلاة عيد الأضحى إلى عصر آخر أيام التشريق .

التكبير الجامع بين المطلق والمقيد : من طلوع الفجر يوم عرفة إلى انتهاء صلاة عيد الأضحى ، والصحيح أنه إلى غروب الشمس من آخر يوم من أيام التشريق .

والفرق بين التكبير المطلق والتكبير المقيد ، أن المطلق مشروع في كل وقت لا في أذبار الصلوات ، فمشروعيته مطلقة ، ولهذا سمي مطلقاً .

وأما المقيد فمشروع أذبار الصلوات فقط . [ مجموع الفتاوى ١٦ / ٢٦٦ ] .

#### فائدة : ٣

ورد عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم كان يهنئ بعضهم بعضاً بالعيد بقولهم : تقبل الله منا ومنكم.

فعن جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ قَالَ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اتَّفَقُوا يَوْمَ الْعِيدِ يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ . قال الحافظ : إسناده حسن.

وقال الإمام أحمد رحمه الله : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ يَوْمَ الْعِيدِ : تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ . نقله ابن قدامة في "المغني" .

#### فائدة : ٤

صلاة المرأة العيد في بيتها مع نساء .

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : هل يجوز للمرأة أن تصلي صلاة العيد في بيتها ؟

فأجاب :

المشروع في حق النساء أن يصلين صلاة العيد في مصلى العيد مع الرجال ، لحديث أم عطية رضي الله عنها ، فالسنة أن يخرج النساء إلى مصلى العيد مع الرجال ، أما صلاة النساء في البيوت فلا أعلم في ذلك سنة .

**وسئل أيضاً :** امرأة تسأل عن صلاة العيد بالنسبة للنساء حيث لا يوجد لدينا مصلى للنساء ، فأجمع النساء في بيتي وأصلي بمن صلاة العيد ، فما الحكم في ذلك ؟ علما بأن بيتي مستور وبعيد عن الرجال .

فأجاب :

الحكم في ذلك أن هذا من البدعة ؛ فصلاة العيد إنما تكون جماعة في الرجال ، والمرأة مأمورة بأن تخرج إلى مصلى العيد فتصلي مع الرجال وتكون خلفهم بعيدة عن الاختلاط بهم ، وأما أن تكون صلاة العيد في بيتها فغلط عظيم ؛ فلم يعهد عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه أن النساء يقمن صلاة العيد في البيوت .

#### فائدة : ٥

لم يكن النبي ﷺ يخطب العيد للناس على منبر على الراجح .

قال البخاري رحمه الله في "صحيحه" باب الخروج إلى المصلّى بغير منبر " انتهى

ثم روى عن أبي سعيد الخدري ، قال ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمِصْلَى ، فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ ، فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ ، وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ فَيُعِطُهُمْ ، وَيُوصِيهِمْ ، وَيَأْمُرُهُمْ ، فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَعْثًا ، فَقَطَعَهُ ، أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ : أَمَرَ بِهِ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ " قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : " فَلَمْ يَزَلِ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى خَرَجْتُ مَعَ مَرْوَانَ - وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ - فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ ، فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمِصْلَى إِذَا مِنْبَرٌ بَنَاهُ كَثِيرٌ بَنَى الصَّلَاتِ ، فَإِذَا مَرْوَانُ يُرِيدُ أَنْ يَرْتَقِيَهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَجَبَذْتُ بِمُؤْبِهِ ، فَجَبَذَنِي ، فَارْتَفَعَ ، فَخَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فَقُلْتُ لَهُ : غَيْرْتُمْ وَاللَّهِ ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ : قَدْ ذَهَبَ مَا تَعْلَمُ ، فَقُلْتُ : مَا أَعْلَمُ وَاللَّهِ خَيْرٌ مِمَّا لَا أَعْلَمُ ، فَقَالَ : إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَجْلِسُونَ لَنَا بَعْدَ الصَّلَاةِ ، فَجَعَلْتُهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ ) .

قال ابن القيم : وَلَمْ يَكُنْ هُنَالِكَ مِنْبَرٌ يَرْمَى عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَكُنْ يُخْرِجُ مِنْبَرُ الْمَدِينَةِ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَخْطُبُهُمْ قَائِمًا عَلَى الْأَرْضِ ، قَالَ جَابِرٌ : " شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْعِيدِ ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، بِأَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ، ثُمَّ قَامَ مُتَوَكِّمًا عَلَى بِلَالٍ ، فَأَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَحَثَّ عَلَى طَاعَتِهِ ، وَوَعِظَ النَّاسَ وَذَكَرَهُمْ ، ثُمَّ مَضَى حَتَّى أَتَى النِّسَاءَ فَوَعِظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ " مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . ( زاد المعاد ) .

وقال ابن رجب : وكان أكثر خطبه على المنبر في المسجد ، إلا خطبه في العيدين وفي موسم الحج ونحو ذلك . ( الفتح ) .

وقد سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله هل يسن للإمام أن يخطب على منبر في صلاة العيد؟

فأجاب : " يرى بعض العلماء أنه سنة ، لأن في حديث جابر رضي الله عنه أن الرسول ﷺ خطب الناس فقال: (ثم نزل فأتى النساء) قالوا: والنزول لا يكون إلا من مكان عالٍ ، وهذا هو الذي عليه العمل.

وذهب بعض العلماء إلى أن الخطبة بدون منبر أولى ، والأمر في هذا واسع إن شاء الله .

### باب صلاة الكسوف .

الكسوف هو ذهاب ضوء الشمس كله أو بعضه .

والخسوف : ذهاب ضوء القمر كله أو بعضه .

● قال ابن القيم : فَرَّقَ الْفُقَهَاءُ بَيْنَ صَلَاةِ الْكَسُوفِ وَصَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ بِأَنَّ هَذِهِ صَلَاةُ رَهْبَةٍ وَهَذِهِ صَلَاةُ رَغْبَةٍ .

● وللكسوف سببان :

السبب الأول : سبب شرعي وهو تخويف العباد وزجرهم عن الذنوب ودفعهم إلى التوبة .

وكما قال ابن المنير : أنه بمنزلة الإعلام بقرب وقوع عقوبة ، فعلى الناس أن يبادروا بالتوبة ولهذا أمر النبي ﷺ بالصلاة والذكر والصدقة والعق وغير ذلك مما يدفع أسباب العقوبات .

ويدل لذلك قوله ﷺ ( إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يكسفان لموت أحد ولا لحياته ولكن يخوف الله بهما عباده ) .

السبب الثاني : سبب كوني : بالنسبة لكسوف الشمس هو حيلولة القمر بين الشمس وبين الأرض .

وأما بالنسبة للقمر فهي حيلولة الأرض بين الشمس .

### ( وهي سنة ) .

أي : أن حكم صلاة الكسوف سنة .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

لفعل النبي ﷺ حيث بادر إلى فعلها عند وجود سببها .

أ- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ( أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَعَثَ مُنَادِيًا يُنَادِي : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ . فَاجْتَمَعُوا . وَتَقَدَّمَ ، فَكَبَّرَ وَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ فِرْعَاوْنُ ، وَخَشِيَ أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ ، حَتَّى أَتَى

الْمَسْجِدَ . فَقَامَ ، فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَسُجُودٍ ، مَا رَأَيْتُهُ يَفْعَلُهُ فِي صَلَاتِهِ قَطُّ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ هَذِهِ آيَاتُ اللَّهِ الَّتِي يُرْسِلُهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : لَا تَكُونُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ . وَلَكِنَّ اللَّهَ يُرْسِلُهَا يُخَوِّفُ بِهَا عِبَادَهُ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَأَفْرَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ ( متفق عليه .

ج- وعن ابن عباسٍ قَالَ ( انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ قِيَامًا طَوِيلًا قَدَرُ نَحْوِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ انْجَلَّتِ الشَّمْسُ فَقَالَ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ » . قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْنَاكَ تَتَنَاوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ هَذَا ثُمَّ رَأَيْنَاكَ كَفَفْتَ . فَقَالَ « إِنْ رَأَيْتَ الْجَنَّةَ فَتَنَاوَلْتُ مِنْهَا عُنُقُودًا وَلَوْ أَخَذْتُهَا لَأَكَلْتُ مِنْهَا مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا وَرَأَيْتَ النَّارَ فَلَمْ أَرْ كَالْيَوْمِ مُنْظَرًا قَطُّ وَرَأَيْتُ أَهْلَهَا النَّسَاءَ » . قَالُوا بِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ « بِكُفْرِهِمْ » . قِيلَ أَيْكُفَرْنَ بِاللَّهِ قَالَ « بِكُفْرِ الْعَشِيرِ وَبِكُفْرِ الْإِحْسَانِ لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِخْدَاهُنَّ الدَّهْرَ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ » . رواه مسلم

د- وعن الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ . قَالَ ( انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى يَنْكَشِفَ ) . متفق عليه وللبخاري ( حتى تنجلي ) .

هـ- وعن أَبِي بَكْرَةَ قَالَ ( كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَانْكَسَفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْرُؤُ رِذَاءَهُ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلْنَا فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ حَتَّى انْجَلَّتِ الشَّمْسُ فَقَالَ ﷺ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا بَيْنَكُمْ ) رواه البخاري .

وقد قال النووي : سنة مؤكدة بالإجماع .

وذهب بعض العلماء : إلى وجوبها .

قال ابن حجر : فالجمهور على أنها سنة مؤكدة ، وصرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها .

قال الشيخ الألباني : دعوى الاتفاق منقوضة ، فقد قال أبو عوانة في صحيحه في [بيان وجوب صلاة الكسوف] ثم ساق بعض الأحاديث الصحيحة في الأمر بها كقوله : ( فصلوا ... ) .

قال الشيخ الألباني : وهو الأرجح دليلاً .

وقال : إن القول بالسنية فقط فيه إهدار للأوامر الكثيرة التي جاءت عنه ﷺ في هذه الصلاة دون أي صارف لها عن دلالتها الأصلية ألا وهو الوجوب .

قال ابن القيم : إن القول بالوجوب قوي قوي .

وهذا الصحيح أنها واجبة ، لكن على الكفاية .

فائدة :

قوله ( يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ ) يعني ابن النبي ﷺ ، وقد ذكر جمهور أهل السير أنه مات في السنة العاشرة من الهجرة ، وكانت وفاته بالمدينة . ( آيَتَانِ ) علامتان .

( مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ) أي : الدالة على وحدانية الله وعظم قدرته ، وقد جاء في حديث أبي مسعود ( يخوف الله بهما عباده ) .

( وَلَا لِحَيَاتِهِ ) استشكلت هذه الزيادة ، لأن السياق إنما ورد في حق من ظن أن ذلك لموت إبراهيم ولم يذكر الحياة ؟

والجواب : أن فائدة ذكر الحياة ، دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سبباً للفقد أن يكون سبباً للإيجاد ، فعمم الشارع النفي لدفع هذا التوهم .

## ﴿ وهي ركعتان كل ركعة بثمانين ركعة ﴾

أي : أن صفة صلاة الكسوف تكون بركتين في كل ركعة ركوعان وسجودان .

وهذا أصح ما ورد .

وهذه الصفة اتفق عليها البخاري ومسلم ، أي : أنه يصلي ركعتين ، في ركعة ركوعان وسجودان .

وبهذا قال أحمد ، ومالك ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وداد .

واختاره ابن تيمية ، والصنعاني ، والسعدي .

قال ابن تيمية : قد روي في صفة صلاة الكسوف أنواع ، لكن الذي استفاض عند أهل العلم بسنة رسول الله ﷺ ، ورواه البخاري ومسلم من غير وجه ، وهو الذي استحبه أكثر أهل العلم كمالك والشافعي وأحمد ، أنه صلى بهم ركعتين في كل ركعة ركوعان .

وقال الشيخ السعدي : والصحيح صلاة الكسوف حديث عائشة الثابت في الصحيحين ، أنه صلى في كل ركعة ركوعين وسجودين ، وأما ما سواه من الصفات ، فإنه وهم من بعضهم وإكما قال الأئمة : الإمام أحمد ، والبخاري ، وغيرهما .

وقال الشوكاني : ” حكى النووي عن ابن عبد البر أنه قال: أصح ما في الباب ركوعان، وما خالف ذلك فمعلل أو ضعيف ، وكذا قال البيهقي “ .

ونقل ابن القيم والشافعي وأحمد والبخاري ، أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة .

لأن النبي ﷺ لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة يوم مات ابنه إبراهيم .

ويدل لذلك :

حديث عائشة ( أَنَّ الشَّمْسَ حَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَعَثَ مُنَادِيًا يُنَادِي : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ . فَاجْتَمَعُوا . وَتَقَدَّمَ ، فَكَبَّرَ وَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ ) .

وعنها قالت ( حَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ . فَأَطَالَ الْقِيَامَ ، ثُمَّ رَكَعَ ، فَأَطَالَ الرُّكُوعَ ، ثُمَّ قَامَ ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ - وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ - ثُمَّ رَكَعَ ، فَأَطَالَ الرُّكُوعَ - وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ - ثُمَّ سَجَدَ ، فَأَطَالَ السُّجُودَ ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكُوعِ الْآخَرِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ ، وَقَدْ جَلَّتِ الشَّمْسُ ، فَخَطَبَ النَّاسَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، لَا يَحْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا ، وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا ، ثُمَّ قَالَ : يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَعْيَزُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزِيَّ عَبْدُهُ ، أَوْ تَزِيَّ أُمَّتُهُ ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَصَحَحْتُمْ قَلِيلاً وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيراً ) متفق عليه .

وهذا فيه صفة صلاة الكسوف بالتفصيل :

يصلي ركعتين يقرأ في الأولى جهراً بعد الفاتحة سورة طويلة، ثم يركع طويلاً ثم يرفع ، ويسمع ، ويحمد ، ثم يقرأ الفاتحة وسورة طويلة دون الأولى، ثم يركع فيطيل وهو دون الأول، ثم يرفع ، ثم يسجد سجدة طويلاً ، ثم يصلي الثانية كالأولى لكن دونها في كل ما يفعل ثم يتشهد ويسلم .

## • مسائل :

أ- ليس في القراءة بعد الفاتحة في صلاة الكسوف شيء محدد ، بل يقرأ فيها بما تيسر له من القرآن.

قال البهوتي رحمه الله: " ومهما قرأ به من السور جاز لعدم تعين القراءة .

ب- تطويل الركعة الأولى أطول من الثانية .

قال النووي: واتفقوا على أن القيام الثاني وركوعه فيها أقصر من القيام الأول وركوعه فيها.

واختلفوا في القيام الأول من الثانية وركوعه، هل هما أقصر من القيام الأول من الأولى وركوعه، أو يكونان سواء؟

وسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله (وهو دون القيام الأول) هل المراد به الأول من الثانية، أو يرجع إلى الجميع فيكون كل قيام دون الذي

قبله؟

والثاني هو **الراجح**.

قال الشيخ المباركفوري رحمه الله: " في الحديث دليل على مشروعية تطويل القيام بقراءة سورة طويلة في صلاة الكسوف، وهو مستحب عند الجميع .

### ﴿ وَيَقْرَأُ جَهْرًا ﴾ .

أي : أن صلاة الكسوف جهرية سواء كسوف الشمس بالنهار ، أو خسوف القمر بالليل .

وهذا مذهب الحنابلة .

لحديث عائشة رضي الله عنها ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وهو نص في الباب .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجهر في صلاة الكسوف ويجهر في صلاة الخسوف ، لأنها ليلية .

وإلى هذا ذهب الجمهور .

جاء في ( الموسوعة الفقهية الكويتية ) وَلَا يَجْهَرُ فِي صَلَاةِ كُسُوفِ الشَّمْسِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : ( إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ ، فَلَمْ نَسْمَعْ لَهُ صَوْتًا ) .

وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ . ( الموسوعة ) .

أ-لحديث ابن عباس قال ( انخسفت الشمس على عهد النبي ﷺ فقام طويلاً نحواً من سورة البقرة ... ) متفق عليه .

قالوا : هذا دليل على أنه لم يسمعه ، لأنه لو سمعه لم يقدره بغيره .

ب-وعن سمرة قال : ( صلى بنا رسول الله ﷺ في كسوف لا نسمع له صوتاً ... ) رواه الترمذي .

والراجح القول الأول وهو الجهر بالكسوف والخسوف .

وأما الإجابة عن أدلة القول الثاني :

حديث سمرة حديث ضعيف من أجل ثعلبة بن عباد .

وعلى فرض صحته فالمثبت مقدم على المنفي .

وأما حديث ابن عباس ، فالجواب عنه من وجوه :

أولاً : أنه جهر ولم يسمعه ابن عباس .

ثانياً : أنه سمع ولم يحفظ ما قرأ به ، فقدرة بسورة البقرة .

ثالثاً : أن يكون نسي ما قرأ به ، وحفظ قدر قراءته ، فقدرها بالبقرة ، ونحن نرى الرجل ينسى ما قرأ به الإمام في صلاة يومه .

وقد رجح **الجهر** : الحافظ ابن حجر ، والشوكاني ، وابن حزم ، وابن العربي وغيرهم .

**فائدة :**

حمل بعض العلماء ( حديث عائشة السابق : فجهر بقراءته ) على أنه كان في خسوف القمر ، أي : ليلاً ، ولم يكن في كسوف الشمس .

وروايات الحديث ترد هذا ، لأن فيها التصريح بأن ذلك كان في كسوف الشمس .

قال ابن حجر : وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ الْإِسْمَاعِيلِيَّ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَنْ الْوَلِيدِ بِلَفْظٍ : ( كَسَفَتْ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ) فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، وَكَذَا رِوَايَةُ الْأَوْزَاعِيِّ الَّتِي بَعْدَهُ صَرِيحَةٌ فِي الشَّمْسِ . ( الفتح ) .

وقال **العيني** : يرد بما رواه إسحاق بن راهويه عن الوليد بن مسلم بإسناده إلى عائشة ( أن النبي صلى بهم في كسوف الشمس وجهر

بالقراءة) رواه الخطابي في " أعلام الجامع الصحيح " ( عمدة القارئ ) .  
**وقال الصنعاني :** والمراد كسوف الشمس؛ لما أخرجه أحمد بلفظ : ( خسفت الشمس ) وقال : ( ثم قرأ فجهر بالقراءة ) وقد أخرج الجهر أيضاً الترمذي والطحاوي والدارقطني . ( سبل السلام ) .  
ورجح ابن المنذر رحمه الله حديث عائشة في الجهر على قول ابن عباس ، لأن المثبت مقدم على النافي .  
**وقال ابن تيمية :** ويجهر بالقراءة في صلاة الكسوف ولو نهاراً وهو مذهب أحمد وغيره .  
**وقال الشيخ الألباني :** المتقرر أن صلاة الكسوف إنما صلاها رسول الله ﷺ مرة واحدة وقد صح أنه جهر بها كما في البخاري ولم يثبت ما يعارضه ولو ثبت لكان مرجوحاً . ( تمام المنة ) .

### ﴿ من غير خطبة ﴾ .

وهذا مذهب الجمهور : مالك ، وأبو حنيفة ، وأحمد .  
قالوا : لأن النبي ﷺ أمر بالصلاة دون الخطبة ، وإنما خطب النبي ﷺ بعد الصلاة ليعلمهم حكمها ، وهذا مختص به .  
وقال بعضهم : إنه ﷺ لم يقصد الخطبة بخصوصها ، وإنما أراد أن يبين لهم الرد على من يعتقد أن الكسوف لموت بعض الناس .  
**قال ابن قدامة :** فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُمْ بِالصَّلَاةِ وَالِدُّعَاءِ وَالتَّكْبِيرِ وَالصَّدَقَةِ ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِخُطْبَةٍ ، وَلَوْ كَانَتْ سُنَّةً لَأَمَرَهُمْ بِهَا ، وَلَئِنْهَا صَلَاةٌ يَفْعَلُهَا الْمُتَفَرِّدُ فِي بَيْتِهِ ، فَلَمْ يُشْرَعْ لَهَا خُطْبَةٌ ، وَإِنَّمَا خُطِبَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ الصَّلَاةِ لِيُعَلِّمَهُمْ حُكْمَهَا ، وَهَذَا مُحْتَصٌ بِهِ ، وَلَيْسَ فِي الْخَبَرِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ خُطِبَ كَخُطْبَتِي الْجُمُعَةِ . ( المغني ) .

**وذهب بعض العلماء :** إلى استحباب الخطبة .  
وهو مذهب الإمام الشافعي وأحد القولين للإمام أحمد .  
**قال النووي رحمه الله في ( المجموع )** عن القول باستحباب الخطبة بعد الصلاة : وبه قال جمهور السلف ، ونقله ابن المنذر عن الجمهور .  
**وقال الحافظ ابن حجر :** فاستحبها الشافعي وإسحاق وأكثر أصحاب الحديث .  
أ- لأنه ثبت أن النبي ﷺ خطب بعد صلاة الكسوف ، فإنه ( قام وحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد ... ) .  
ب- والأصل التأسي بالنبي ﷺ .

### ﴿ وإذا فاتت ﴾ .

أي : إذا فاتت صلاة الكسوف حتى خرج وقتها فإنها لا تقضى ، لأنها سنة شرعت لسبب فتزول بزواله .  
**قال ابن قدامة :** فَإِنْ فَاتَتْ لَمْ تُقْضَ ؛ لِأَنَّهُ رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( إِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَأَفْرَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى تُتَجَلَّى ) .  
فَجَعَلَ الْإِنْجِلَاءَ غَايَةً لِلصَّلَاةِ .  
وَلَأَنَّ الصَّلَاةَ إِنَّمَا سُنَّتْ رَغْبَةً إِلَى اللَّهِ فِي رَدِّهَا ، فَإِذَا حَصَلَ ذَلِكَ حَصَلَ مَقْصُودُ الصَّلَاةِ . ( المغني ) .  
**وقال النووي رحمه الله :** " قال أصحابنا: النوافل قسمان:

أحدهما: غير مؤقت ، وإنما يفعل لعرض كالكسوف والاستسقاء وتحية المسجد، فهذا إذا فات لا يقضى . ( المجموع ) .  
**وقال البهوتي رحمه الله :** ووقتها: من ابتداء كسوف إلى التجلي؛ لقوله ﷺ ( فإذا رأيتم شيئاً من ذلك، فصلوا حتى يتجلي ) رواه مسلم .  
ولا تقضى صلاة الكسوف بالتجلي؛ لما تقدم . ولم ينقل الأمر بها بعد التجلي، ولا قضاؤها؛ لأنها غير راتبة ، ولا تابعة لفرض، فلم تقض، كاستسقاء، وتحية مسجد، وسنة وضوء، وسجود تلاوة وشكر، لفوات محلها . ( كشف القناع ) .  
**وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله :** " إذا لم يعلم بالكسوف إلا بعد زواله فلا يقضى؛ لأننا ذكرنا قاعدة مفيدة، وهي: " أن كل عبادة مقرونة بسبب إذا زال السبب زالت مشروعيتها " . فالكسوف مثلاً إذا تجلت الشمس، أو تجلى القمر، فإنها لا تعاد؛ لأنها مطلوبة لسبب وقد زال ، ويعبر الفقهاء . رحمهم الله . عن هذه القاعدة بقولهم: " سنة فات محلها .

### ﴿ وقد روي الكرمية بإدراك الكرمية الأول ﴾ .

أي : أن الركعة في صلاة الكسوف تدرك بإدراك الركوع الأول منها .

#### ﴿ وَتُسَنُّ جَمَاعَةً وَفُرَادًى ﴾ .

أي : أن صلاة الكسوف يجوز أن تصلى جماعة ، ويجوز فرادى في البيوت ، والأفضل أن تصلى جماعة .

قال الشوكاني : وقد ذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد وجهور العلماء إلى أن صلاة الكسوف والخسوف تسن الجماعة فيهما .

أ- لحديث عائشة قالت ( خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ ، فصلى رسول الله ﷺ بالناس ... ) متفق عليه .

ب- ولحديث أسماء بنت أبي بكر قالت ( أتيت عائشة زوج النبي ﷺ حين خسفت الشمس ، فإذا الناس قيام يصلون ، وإذا هي قائمة تصلى ... ) متفق عليه .

قال ابن قدامة : لقوله ﷺ ( فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا ) .

ولأنها نافلة ، فجازت في الإفراد ، كسائر النوافل .

وإذا ثبت هذا فإن فعلها في الجماعة أفضل .

لأن النبي ﷺ صلاها في جماعة .

والسنة أن يصلّيها في المسجد ؛ لأن النبي ﷺ فعلها فيه .

قالت عائشة : خسفت الشمس في حياة رسول الله ﷺ فخرج إلى المسجد ، فصفت الناس وراءه . رواه البخاري .

ولأن وقت الكسوف يضيق ، فلو خرج إلى المصلى احتمل التجلي قبل فعلها .

وتشرع في الحضر والسفر ، بإذن الإمام وغيره . ( المغني ) .

فائدة :

يشرع حضور النساء لصلاة الكسوف ، فقد ثبت أن عائشة وأسماء صلتا مع النبي ﷺ .

فعن أسماء بنت أبي بكر قالت ( أتيت عائشة زوج النبي ﷺ حين خسفت الشمس ، فإذا الناس قيام يصلون ، وإذا هي قائمة تصلى فقلنا ما للناس فأشارت بيدها نحو السماء وقالت سبحان الله . فقلنا آية فأشارت أي نعم . فقمت حتى تجلاني الغشي ، وجعلت أصب فوق رأسي ماء ، فلما انصرف رسول الله ﷺ حمد الله وأثنى عليه ، ثم قال « ما من شيء كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا حَتَّى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، وَلَقَدْ أَوْجَى إِلَيَّ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلُ أَوْ قَرِيباً مِنْ فِتْنَةٍ ... ) . رواه البخاري

#### ﴿ وَيُنَادِي لَهَا : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ ﴾ .

أي : ويسن أن ينادى لصلاة الكسوف بـ : الصلاة جامعة .

أ- لحديث عائشة ( أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَعَثَ مُنَادٍ « الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ » . فَاجْتَمَعُوا وَتَقَدَّمَ فَكَبَّرَ . وَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رُكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ ) رواه مسلم .

ب- وعن عبد الله بن عمرو قال ( لَمَّا خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُودِيَ إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ ) متفق عليه

فائدة :

لا يسن لها أذان ولا إقامة .

أ- لأن النبي ﷺ صلاها بغير أذان ولا إقامة .

ب- ولأنها من غير الصلوات الخمس فأشبهت النوافل .

#### ﴿ وَهَتُمَا مِنْ حُدُوثِ الْكُسُوفِ إِلَى التَّجَلِّي ﴾ .

أي : أن صلاة الكسوف تكون من رؤية الكسوف إلى تجلي الكسوف .

أ- لقوله ( فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا ، فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا ، حَتَّى تَنْكَشِفَ ) والذي في مسلم مثبت ( حتى ينكشف ) أي : يرتفع ويحول ما حل بكم من



الكسوف .

ب-وفي رواية البخاري من حديث المغيرة ( إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى يَنْجِلِي ) .

ج-وفي البخاري عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ ( كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنْكَسَفَتِ الشَّمْسُ ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَجُرُّ رِدَاءَهُ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَدَخَلْنَا فَصَلَّى بِنَا رُكْعَتَيْنِ ، حَتَّى انْجَلَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ ﷺ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا ، وَادْعُوا ، حَتَّى يُكْشَفَ مَا بَكُمْ ) .

فائدة :

فلو أخبرنا بالكسوف لكن لم نره لوجود السحب ، فأنا لا نصلي صلاة الكسوف .

وكذلك لو طلعت الشمس والقمر خاسف ، فإنه لا يصلي ، لأنه ذهب سلطانه .

وكذلك إذا غابت الشمس كاسفة ، فإنه لا يصلي ، لأن سلطانها قد ذهب .

قال ابن قدامة : وَإِنْ غَابَتِ الشَّمْسُ كَاسِفَةً ، أَوْ طَلَعَتْ عَلَى الْقَمَرِ وَهُوَ خَاسِفٌ ، لَمْ يُصَلِّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ وَقْتُ الْإِنْفَاعِ بِنُورِهَا .

( طَائِفَةٌ تَجَلَّى الْكُسُوفُ فِيهَا أَلْهَمًا خَفِيفَةً ) .

أي : لو تجلى الكسوف أثناء الصلاة فإنهم يتمونها خفيفة لأمرين :

أولاً : لأن السبب الذي شرعت له الصلاة قد زال .

ثانياً : ولأن النبي ﷺ قال ( صلوا حتى ينكشف ما بكم ) .

فائدة :

اختلف العلماء : في حكم لو فرغ من الصلاة قبل التجلي ؟

فقليل : يصلون مرة ثانية .

وقيل : يشتغلون بالدعاء والذكر والتسبيح .

وهذا القول هو الصحيح .

قال ابن قدامة : إن فرغ من الصلاة والكسوف قائم : لم يَزِدْ ، واشتغل بالذكر والدعاء ؛ لأن النبي ﷺ لم يزد على ركعتين .

وقال النووي : لو سلم من صلاة الكسوف -والكسوف باق- فهل له استفتاح صلاة الكسوف مرة أخرى؟ فيه وجهان، خرجهما

الأصحاب على جواز زيادة الركوع، والصحيح المنع من الزيادة والنقص، ومن استفتاح الصلاة ثانياً. والله أعلم. ( المجموع )

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : المشهور عند أهل العلم أن صلاة الكسوف لا تكرر، ولكن ينبغي للإمام أن يلاحظ مدة الكسوف

فيجعل الصلاة مناسبة ، فإن كانت قصيرة قصر الصلاة ، ويعلم هذا بما نسمع عنه الآن مما يقرر قبل حدوث الكسوف؛ بأن الكسوف

سيبدأ في الدقيقة كذا من الساعة كذا إلى الدقيقة كذا في الساعة كذا، فينبغي للإمام أن يلاحظ ذلك. وإذا فرغت الصلاة قبل انجلاء

الكسوف فليتشاغلوا بالدعاء والذكر حتى ينجلي .

وقال رحمه الله : لا تكرر صلاة الكسوف إذا انتهت قبل الانجلاء ، وإنما يصلي نوافل كالنوافل المعتادة ، أو يدعو ويستغفر ويشغل بالذكر

حتى ينجلي .

( وَهَكَمُهَا تَهْمِيهِ الْكُفَيَانِ ) .

أي : الحكمة من الكسوف تخويف العباد لعلهم يرجعوا إلى الله ويتوبوا .

أَعَنَ أَبِي مُوسَى قَالَ ( حَسَبَتِ الشَّمْسُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ فَرَعًا يَحْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ فَقَامَ يُصَلِّي بِأَطْوَلِ قِيَامٍ

وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ مَا رَأَيْتُهُ يَفْعَلُهُ فِي صَلَاةٍ قَطُّ ثُمَّ قَالَ إِنَّ هَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي يُرْسِلُ اللَّهُ لَا تَكُونُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُرْسِلُهَا يَخَوْفُ

بِهَا عِبَادَهُ فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَافْرَعُوا إِلَى ذِكْرِهِ وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ ) متفق عليه .

ب- وعن عائشة ( أَنَّ الشَّمْسَ انْكَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ قِيَامًا شَدِيدًا يَقُومُ قَائِمًا ثُمَّ يَرْكَعُ ثُمَّ يَقُومُ ثُمَّ يَرْكَعُ ثُمَّ يَقُومُ ثُمَّ يَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ فَانْصَرَفَ وَقَدْ تَحَلَّتِ الشَّمْسُ وَكَانَ إِذَا رَكَعَ قَالَ « اللَّهُ أَكْبَرُ » . ثُمَّ يَرْكَعُ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَقَامَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ « إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَكْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ وَلَكِنَّهُمَا مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ فَإِذَا رَأَيْتُمُ كُسُوفًا فَادْكُرُوا اللَّهَ حَتَّى يَنْجَلِيَا ) رواه مسلم .

#### فائدة : ١

قال ابن حجر : قوله : ( فَأَفْرَعُوا ) : أي اَلتَّجُّوْا وَتَوَجَّهُوا ، وفيه إشارة إلى المُبَادَرَةِ إِلَى الْمَأْمُورِ بِهِ ، وَأَنَّ الْإِلْتِمَاءَ إِلَى اللَّهِ عِنْدَ الْمَخَافِ بِاللُّعَاءِ وَالِاسْتِعْفَارِ سَبَبٌ لِمَحْوِ مَا فَرَطَ مِنَ الْعُصْيَانِ ؛ يُرْجَى بِهِ زَوَالُ الْمَخَافِ ، وَأَنَّ الذُّنُوبَ سَبَبٌ لِلْبَلَاءِ وَالْعُقُوبَاتِ الْعَاجِلَةِ وَالْأَجَلَةِ .

وقال أيضاً : فِيهِ النَّدْبُ إِلَى الْإِسْتِعْفَارِ عِنْدَ الْكُسُوفِ وَغَيْرِهِ لِأَنَّهُ يَمَّا يُدْفَعُ بِهِ الْبَلَاءُ . ( الفتح ) .

#### فائدة : ٢

قال الشيخ ابن عثيمين : الكسوف إنذار من الله لعقوبة انعدت أسبابها، وليس هو عذاباً ، لكنه إنذار، كما قال ﷺ ( يخوف الله بهما عباده ) ولم يقل : يعاقب الله بهما عباده ، بل هو تخويف ، ولا ندري ما وراء هذا التخويف ، قد تكون هناك عقوبات عاجلة أو آجلة في الأنفس أو الأموال أو الأولاد أو الأهل، عقوبات عامة أو خاصة، ما ندري ، ولهذا قال ﷺ ( إذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ) ما قال : قوموا ، وما قال : صلوا ، اذكروا الله ، ولكن قال : افزعوا ، افزعوا إلى ذكر الله واستغفاره ، وكبروا وتصدقوا وصلوا وأعتقوا ، كل هذه أشياء تدل على عظم هذا الكسوف .

#### ● والكسوف له سببان :

السبب الأول : التخويف : تخويف العباد إذا كثرت الذنوب ، ورائت المعاصي على القلوب ، نسأل الله العافية .  
والسبب الثاني : كوني قدرتي : وهو ما يذكره الناس من أن سبب الكسوف حيلولة القمر بين الشمس والأرض ، وسبب الخسوف حيلولة الأرض بين الشمس والقمر ، ولا يمتنع أن يجعل الله عز وجل أسباباً طبيعية لتخويف العباد . ( لقاء الباب المفتوح ) .

#### فائدة : ٣

استشكل خشية النبي ﷺ أن تكون الساعة مع أن الساعة لها مقدمات :  
قيل : يحتمل أن تكون قصة الكسوف وقعت قبل إعلام النبي ﷺ بهذه العلامات .  
أو لعله خشي أن يكون ذلك بعض المقدمات .  
أو أن الراوي ظن أن الخشية لذلك وكانت لغيره .  
أو أن المراد بالساعة غير يوم القيامة ، أي الساعة التي جعلت علامة على أمر من الأمور .  
قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : أما الأول ففيه نظر ، لأن قصة الكسوف متأخرة جداً ، فقد تقدم أن موت إبراهيم كان في السنة العاشرة كما اتفق عليه أهل الأخبار ، وقد أخبر النبي ﷺ بكثير من الأشرار والحوادث قبل ذلك .  
وأما الثالث ، فتحسين الظن بالصحابي يقتضي أنه لا يجرم بذلك إلا بتوثيق .  
وأما الرابع فلا يخفى بعده .  
وأقرهما الثاني ، فلهل خشي أن يكون الكسوف مقدمة لبعض الأشرار كطلوع الشمس من مغربها .

#### ( ويسن عند الكسوف الصلاة والصدقة والاستغفار ) .

أي : يسن عند حصول الكسوف الإكثار من الطاعات والقربات كالصلاة والصدقة والدعاء .

أولاً : الصلاة ، لقوله ﷺ ( فصلوا ... ) .

ثانياً : الدعاء ، لقوله ( فادعوا ... ) .

ثالثاً : التكبير ، لقوله ( وكبروا ... ) .

رابعاً : الصدقة ، لقوله ( وتصدقوا ... ) .

خامساً : العتاقة ، عن أسماء قالت : ( لقد أمر النبي ﷺ بالعتاقة في كسوف الشمس ) رواه البخاري .  
وَلَا تَهْتَفُ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُبَادَرَ إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، لِيَكْتَفَى عَنْ عِبَادِهِ . ( المغني ) .

( وَيُصَلِّيُ الزَّالِزَلَةَ وَالْجَمْعَ هَهُنَا ) .

أي : يشرع الصلاة إذا حدثت زلزلة ، وقوله ( فقط ) أي : فلا يصل لغيرها كالريح الشديدة ، والظلمة ، وكثرة المطر وغيرها .

لورود ذلك عن ابن عباس : أنه صلى في زلزلة بالبصرة كصلاة الكسوف ، ثم قال : هكذا صلاة الآيات .

رواه والبيهقي في "السنن الكبرى" وقال: هو عن ابن عباس ثابت .

وصححه الحافظ في "فتح الباري" .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ... وَعِنْدَ الْحَنَابِلَةِ : لَا يُصَلِّي لِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الزَّلْزَلَةَ الدَّائِمَةَ ، فَيُصَلِّي لَهَا كَصَلَاةِ الْكُسُوفِ ؛ لِفِعْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . انتهى .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يصل لغير الكسوف والخسوف .

وهذا قول مالك ، والشافعي .

أ-لأن النبي ﷺ لم يصل لغير الكسوف ، وقد كان في عصره بعض هذه الآيات ، وكذلك خلفاؤه .

ب- وحدثت الزلزلة في عهد عمر فلم يصلوا .

وذهب بعضهم : إلى أنه يصل لكل آية ، الزلزلة وغيرها .

وهو مذهب أبي حنيفة ، وهو اختيار ابن تيمية .

لأن النبي ﷺ علل الكسوف بأنه آية من آيات الله يخوف بها عباده .

فائدة :

الحكم إذا كسفت الشمس يوم الجمعة :

إذا كسفت الشمس يوم الجمعة ، فإن كان ذلك قبل الجمعة بوقت يسع صلاة الكسوف المعتادة ، كما لو كان الكسوف في الضحى أو قريباً منه ، بدئ بالكسوف ، ثم صليت الجمعة في وقتها ، وإن وقع الكسوف في وقت الجمعة ، فإن خيف فوات الجمعة ، قدمت اتفاقاً وإن أمن فواتها ، فالجمهور على تقديم الكسوف .

وذهب الحنابلة في قول اختاره ابن قدامة رحمه الله إلى تقديم الجمعة ؛ لأن البدء بالكسوف يفضي إلى المشقة ، ويقتضي حبس الناس لأجله وإلزامهم بصلاته ، وهي غير واجبة في الأصل .

قال ابن قدامة رحمه الله : وإذا اجتمع صلاتان ، كالكسوف مع غيره من الجمعة ، أو العيد ، أو صلاة مكتوبة ، أو الوتر ، بدأ بأخوفهما فوتاً ، فإن خيف فوتهما بدأ بالصلاة الواجبة ، وإن لم يكن فيهما واجبة كالكسوف والوتر أو التراويح ، بدأ بأكدهما ، كالكسوف والوتر ، بدأ بالكسوف ؛ لأنه أكد ، ولهذا تسن له الجماعة ، ولأن الوتر يقضى ، وصلاة الكسوف لا تقضى .  
فإن اجتمعت التراويح والكسوف ، فبأيهما يبدأ ؟ فيه وجهان ، هذا قول أصحابنا ، والصحيح عندي أن الصلوات الواجبة التي تصل في الجماعة مقدمة على الكسوف بكل حال ؛ لأن تقديم الكسوف عليها يفضي إلى المشقة ، لإلزام الحاضرين بفعلها مع كونها ليست واجبة عليهم ، وانتظارهم للصلاة الواجبة ، مع أن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة ، وقد أمر النبي ﷺ بتخفيف الصلاة الواجبة ، كي لا يشق على المأمومين ، فإلحاق المشقة بهذه الصلاة الطويلة الشاقة ، مع أنها غير واجبة ، أولى ، وكذلك الحكم إذا اجتمعت مع التراويح ، قدمت التراويح لذلك ، وإن اجتمعت مع الوتر في أول وقت الوتر قدمت ؛ لأن الوتر لا يفوت ، وإن خيف فوات الوتر قدم ؛ لأنه يسير يمكن فعله وإدراك وقت الكسوف ، وإن لم يبق إلا قدر الوتر ، فلا حاجة بالتلبس بصلاة الكسوف ؛ لأنها إنما تقع في وقت النهي ، وإن اجتمع

الكسوف وصلاة الجنازة ، قدمت الجنازة وجهاً واحداً ؛ لأن الميت يخاف عليه ، والله أعلم . ( المغني ) .  
وقال النووي رحمه الله : قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله : إذا اجتمع صلاتان في وقت واحد قدم ما يخاف فوته ، ثم الأوكد ، فإذا  
اجتمع عيد وكسوف ، أو جمعة وكسوف وخيف فوت العيد أو الجمعة لضيق الوقت قدم العيد والجمعة ؛ لأنهما أوكد من الكسوف وإن  
لم يخف فوتهما فالأصح وبه قطع المصنف [أبو إسحاق الشيرازي] والأكثرون: يقدم الكسوف ، لأنه يخاف فوته . ( المجموع )

### بَابُ صَلَاةِ الْأَسْتِسْقَاءِ

أي : باب الصلاة لأجل الاستسقاء ، وهو الدعاء بطلب السقيا على صفة مخصوصة .  
قال في الفتح : الاستسقاء لغة طلب سقي الماء من الغير للنفس أو للغير .  
وشرعاً : طلبه من الله تعالى عند حصول الجذب على وجه مخصوص .  
( وهي سنة ، إذا أجدبت الأرض وطمط المطر ) .  
أي : أن صلاة الاستسقاء حكمها سنة عند وجود سببها وهو : تأخر نزول المطر وجذب الديار وهذا قول أكثر العلماء .  
قال ابن قدامة : صلاة الاستسقاء سنة عند الحاجة إليها سنة مؤكدة ، لأن النبي ﷺ فعلها وكذلك خلفاؤه ، وهذا قول سعيد بن المسيب  
وداود ومالك والشافعي .

وقال أبو حنيفة: لا تسن صلاة الاستسقاء ولا الخروج إليها ، لأن النبي ﷺ استسقى على المنبر يوم الجمعة ولم يخرج ولم يصل.  
وقول الجمهور هو الصحيح .

فقد ثبتت الأحاديث في الصحيحين وغيرهما أن النبي ﷺ صلى الاستسقاء ركعتين .  
أ- كحديث عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد ( أن النبي ﷺ خرج إلى المصلى فاستسقى وصلى ركعتين ) متفق عليه .  
وفي رواية للبخاري ( خرج النبي ﷺ يستسقي فتوجه إلى القبلة يدعو ، وحول رداءه ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة ) .  
ب- وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال ( خرج النبي ﷺ فتواضعا ، متبذلاً ، متحشياً ، متزسلاً ، متضرعاً ، فصلّى ركعتين ، كما يصلي  
في العيد ، لم يخطب خطبتكم هذه ) رواه أبو داود .  
ج- وحديث عائشة ( أن النبي ﷺ شكوا إليه قحوط المطر ... فخطب ثم أقبل على الناس ... ) رواه أبو داود .  
فائدة :

أنواع الاستسقاء التي وردت عن النبي ﷺ ثلاثة :  
أولاً : استسقى يوم الجمعة وهو يخطب .  
كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ( أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة من باب كان نحو دار القضاء ، ورَسُولُ اللَّهِ ﷺ قائم يخطب ،  
فاستقبل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قائماً ، ثم قال : يا رَسُولُ اللَّهِ ، هلكت الأموال ، وانقطعت السبل فادع الله تعالى يُعِينَنَا ، قَالَ : فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ اغْنِنَّا ، اللَّهُمَّ اغْنِنَّا ، اللَّهُمَّ اغْنِنَّا . قَالَ أَنَسٌ : فَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَرَعَةٍ ، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ  
مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ قَالَ : فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ الثُّرَيِّسِ . فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءُ انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ ... ) متفق عليه .  
ثانياً : السؤال من كل واحد من الناس .  
وقد استسقى النبي ﷺ بدون صلاة ، كما ورد في حديث ابن عباس أن النبي ﷺ استسقى فقال ( اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريئاً غداً طبقاً  
عاجلاً ... ) رواه ابن ماجه .

ثالثاً : خرج بهم إلى المصلى واستسقى بهم .  
كما في أحاديث الاستسقاء ، وقد تقدمت .

### ( وتفعل كصلاة العيد في الصحراء ) .

أي : أن صلاة الاستسقاء صفتها كصلاة العيد ، فتسن في الصحراء .

لحديث عائشة رضي الله عنها قالت ( شكّا الناسُ إلى رسول الله ﷺ فُحِطَ الْمَطَرُ، فَأَمَرَ بِمَنَرٍ، فَوُضِعَ لَهُ فِي الْمُصَلَّى، وَوَعَدَ النَّاسُ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ، فَخَرَجَ حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَعَدَ عَلَى الْمَنَرِ، فَكَبَّرَ وَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّكُمْ شَكَوْتُمْ جَدَبَ دِيَارِكُمْ، وَقَدْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ أَنْ تَدْعُوهُ، وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ، ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، اَللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ الْعَلِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ، وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ قُوَّةً وَبَلَاءً إِلَى حِينٍ" ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمْ يَزَلْ حَتَّى رُمِيَ بَبَاضٍ إِبْطِيٍّ، ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، وَقَلَبَ رِدَاءَهُ، وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ وَنَزَلَ، وَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ، فَأَنشَأَ اللَّهُ سَحَابَةً، فَرَعَدَتْ، وَبَرَقَتْ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ ( رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

### ( وقتها وصفها كصلاة العيد ) .

أي : صلاة الاستسقاء كصلاة العيد في الوقت ، والصفة .

### في الوقت :

ليس لها وقت معين ، لكن الأفضل وقت صلاة العيد .

قال ابن قدامة : وليس لصلاة الاستسقاء وقت معين ، إلا أنها لا تفعل في وقت النهي بغير خلاف ؛ لأن وقتها متسع ، فلا حاجة إلى فعلها في وقت النهي ، والأولى فعلها في وقت العيد .

أ- لما روت عائشة ، أن رسول الله ﷺ خرج حين بدا حاجب الشمس . رواه أبو داود .

ب- ولأنها تشبهها في الموضع والصفة ، فكذلك في الوقت ، إلا أن وقتها لا يفوت بزوال الشمس ، لأنها ليس لها يوم معين ،

فلا يكون لها وقت معين . ( المغني ) .

وقال النووي رحمه الله : في وقت صلاة الاستسقاء ثلاثة أوجه :

أحدها : وقتها وقت صلاة العيد .

الوجه الثاني: أول وقت صلاة العيد ويمتد إلى أن يصلي العصر ...

والثالث: وهو الصحيح ، بل الصواب : أنها لا تختص بوقت ، بل تجوز وتصح في كل وقت من ليل ونهار ، إلا أوقات الكراهة على أحد الوجهين . وهذا هو المنصوص للشافعي ، وبه قطع الجمهور وصححه المحققون . ( المجموع ) .

### في الصفة :

يكبر في الأولى سبعاً ، وفي الثانية خمساً ، وتصلي في المصلي .

لحديث ابن عباس السابق ( خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَوَاضِعًا، مُتَبَدِّلًا .... فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ، كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ ) .

### ( ويخرج إليها متخشعاً متذللاً متضرعاً ) .

أي : ويسن أن يخرج لصلاة الاستسقاء متخشعاً متذللاً متضرعاً .

لحديث ابن عباس - السابق - قَالَ ( خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَوَاضِعًا، مُتَبَدِّلًا، مُتَخَشِّعًا، مُتَرَبِّئًا، مُتَضَرِّعًا، فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ، كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ، ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ ) رواه أبو داود .

[ متخشعاً ] : التذلل ورمي البصر إلى الأرض وخفض الصوت وسكون الأعضاء [ متذللاً ] التذلل والخضوع والتذلل إلى الله وإظهار الذل ، وهو الهوان ، وهو أشد من التواضع . [ متضرعاً ] التضرع الابتهاال إلى الله في الدعاء مع حضور القلب وامتلائه بالهيبية والخوف من الله أن يكون متواضعاً ، متخشعاً ، متذللاً ، لأنه يوم استكانة وخضوع ، واستحب الفقهاء أن يخرج أهل الدين والشيوخ .

### ( ولا يتطيب ) .

أي : لا يشرع له إذا ذهب لصلاة الاستسقاء أن يتطيب .

قال ابن قدامة : وَلَا يَتَطَيَّبُ ، لِأَنَّهُ مِنْ كَمَالِ الرِّبَةِ ، وَهَذَا يَوْمٌ تَوَاضِعٍ وَاسْتِكَانَةٍ

قال الشيخ ابن عثيمين : الصحيح أنه لا ينكر على من تطيب ، لأن الطيب لا يمنع الاستكانة والخضوع لله تعالى .

**( هَيْصَلِي وَكُثَيْبِي )** .

أي أن صلاة الاستسقاء ركعتان .

قال النووي : بإجماع المثبتين لها .

قال ابن قدامة : لا نعلم بين القائلين بصلاة الاستسقاء خلافاً في أنها ركعتان .

كما في حديث ابن عباس السابق ( خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَوَاضِعًا ، مُتَبَدِّلًا ، مُتَحَرِّجًا ، مُتَرَسِّلًا ، مُتَضَرِّعًا ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ ... ) .

وصفة الصلاة كصلاة العيد، يكرر في الأولى بعد التحريمة والاستفتاح ستاً، وفي الثانية خمساً، يقرأ في الأولى بعد الفاتحة بالأعلى، وفي الثانية بعد الفاتحة بالغاشية .

**( يَجْهَرُ بِهَا )** .

أي : أن صلاة الاستسقاء يجهر بالقراءة بها .

لحديث عبد الله بن زيد قال ( خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو ، وَحَوْلَ رِدْأَهُ ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ جَهْرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ ) رواه البخاري ، ورواه مسلم دون الجهر بالقراءة .

قال النووي : أجمعوا على استحبابه ، وكذلك نقل الإجماع على استحباب الجهر ابن بطال .

**( ثُمَّ يَخْطُبُ بِخُطْبَةٍ وَاحِدَةٍ )** .

أي : ثم بعد الصلاة يخطب .

وهذا يدل على أن الخطبة تكون بعد الصلاة كالعيد .

وهذا مذهب الجمهور ، المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

قال النووي : وبه قال الجماهير .

أ- لحديث ابن عباس وقد سبق ( خرج متضرعاً ... فصلّى كما يصلي العيد ) .

ب- ولحديث أبي هريرة قال ( صلى بنا رسول الله ﷺ ثم خطبنا ) رواه ابن ماجه .

ج- ولحديث عبد الله بن زيد قال ( رأيت النبي ﷺ يوم خرج يستسقي ، فحول ظهره إلى الناس ، واستقبل القبلة يدعو ، ثم حول رداءه ، ثم صلى ركعتين ، جهر فيهما بالقراءة ) متفق عليه .

وذهب بعض العلماء : إلى أن الخطبة قبل الصلاة . ( بخلاف العيد )

روي ذلك عن عمر ، وابن الزبير ، وعمر بن عبد العزيز ، وذهب إليه ابن عبد البر .

أ- لحديث عائشة السابق ( ... فقعده على المنبر ، فكبر وحمد الله ، ثم قال : إنكم شكوتكم ... ثم نزل فصلي ) فهو نص أنه خطب قبل الصلاة .

ب- ولحديث عبد الله بن زيد ، وفيه : ( ... فحول ظهره إلى الناس واستقبل القبلة يدعو ثم حول رداءه ثم صلى ركعتين ) .

وذهب بعضهم : إلى أنه مخير .

واختار هذا الشوكاني .

لورود الأخبار بكلا الأمرين .

والله أعلم .

**( يَفْتَتِحُهَا بِالتَّكْبِيرِ كَخُطْبَةِ الْإِيمِ )** .

وهذا مذهب الحنابلة .

لحديث ابن عباس - السابق - ( خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَوَاضِعًا، مُتَبَذَّلًا، مُتَخَشِّعًا، مُتَرَسِّلًا، مُتَضَرِّعًا، فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ، كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ ) .  
**وذهب بعض العلماء : إلى أن السنة افتتاح خطبة الاستسقاء بالاستغفار .**

وهذا قول المالكية والشافعية .

قالوا : لأن الاستغفار أليق بالحال ، وأخص بالاستسقاء ، لأنه حال طلب ودعاء .

**وذهب بعضهم : إلى أن السنة افتتاح خطبة الاستسقاء بالحمد .**

وهذا قول ابن تيمية .

أ-لحديث أبي هريرة . أن النبي ﷺ قال ( كل امرئ ذي بال لا يُبدأ فيه بالحمد أقطع ) رواه أبو داود .

ب- قال ابن تيمية : لم ينقل عن أحد عن النبي ﷺ أنه افتتح خطبه بغير الحمد لا خطبة عيد ولا استسقاء .

وهذا القول هو الصحيح .

قال ابن القيم : وقد اختلف الناس في افتتاح خطبة العيدين والاستسقاء ، ف قيل : يُفتتحان بالتكبير ، وقيل تفتتح خطبة الاستسقاء بالاستغفار ، وقيل : يُفتتحان بالحمد ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وهو الصواب ، لأن النبي ﷺ قال : كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ، فَهُوَ أَجْدَمُ ، وكان يفتتح خطبته كلها بالحمد لله .

[ وقد تقدمت المسألة ] .

**( وَيَكْثُرُ فِيهَا : الاستغفار ، وقراءة الآيات التي فيها الأمر به ) .**

أي : يسن أن يكثر في الخطبة من الاستغفار ، ويقرأ الآيات التي فيها الأمر به ، فيقول : اللهم اغفر لنا ، اللهم إنا نستغفرك ، لأن الاستغفار سبب لحصول الخيرات والبركات .

كما قال تعالى (فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا . وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَبِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا) .

وقال تعالى ( فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ ) .

وقال تعالى ( وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ يُتَّعَمَّكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ) .

**( وَيُحْمِلُ النَّاسُ أَوْدِيَتَهُمْ ) .**

أي : يسن تحويل الرداء في صلاة الاستسقاء .

كما في حديث عبد الله بن زيد السابق ( خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى فَاسْتَسْقَى وَحَوَّلَ رِءَاءَهُ حِينَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ) .

**قال ابن قدامة : يستحب تحويل الرداء للإمام والمأموم ، في قول أكثر أهل العلم .**

وقال أبو حنيفة : لا يسن ؛ لأنه دعاء ، فلا يستحب تحويل الرداء فيه ، كسائر الأدعية .

وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع .

وحكي عن سعيد بن المسيب ، وعروة ، والثوري ، أن تحويل الرداء مختص بالإمام دون المأموم . وهو قول الليث ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، لأنه نقل عن النبي ﷺ دون أصحابه .

ولنا أن ما فعله النبي ﷺ ثبت في حق غيره ، ما لم يرق على اختصاصه به دليل ، كيف وقد عُقِلَ المعنى في ذلك ، وهو التفاضل بقلب الرداء ، ليقلب الله ما بهم من الجذب إلى الخصب ، وقد جاء ذلك في بعض الحديث . ( المغني ) .

**فائدة : ١**

اختلف العلماء : هل التحويل خاص بالإمام أو حتى للمأمومين على قولين :

**القول الأول :** يستحب للمأمومين أن يحولوا أرويتهم في الاستسقاء كما يحول الإمام .

وهذا قول أكثر العلماء ، وبه قال المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أ- فقد جاء في مسند أحمد من حديث عبد الله بن زيد : ( ... ثم تحول إلى القبلة ، وحول رداءه فقلبه ظهر لبطن وتحول الناس معه ) وهذا إسناد حسن من أجل محمد بن إسحاق ، وقد صرح التحديث فانتفت شبهة تدليسه .

ب- أن ما ثبت في حقه ﷺ ثبت في حق غيره ما لم يقم دليل على اختصاصه .

ج- ولأن العلة واحدة وهي التفاؤل .

**القول الثاني :** أن سنة تحويل الرداء في الاستسقاء خاصة بالإمام دون المأمومين .

وإليه ذهب جماعة من السلف منهم : سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وهو مذهب الحنفية .

**قالوا :** إن تحويل الرداء إنما نقل عن النبي ﷺ دون أصحابه الذين صلوا معه الاستسقاء ، فدل ذلك على اختصاص التحويل بالإمام دون المأمومين .

**والراجع الأول .**

#### فائدة : ٢

اختلف أهل العلم القائلين باستحباب تحويل الأردية في الاستسقاء في هيئة التحويل على قولين :

**القول الأول :** أن تحويل الرداء يكون بقلبه فقط ، وذلك يجعل ما كان من الرداء على اليمين على اليسار ، وما على اليسار على اليمين . وهذا مذهب الجمهور .

أ- لحديث عبد الله بن زيد في خبر خروج النبي ﷺ بأصحابه للاستسقاء وفيه ( وحول رداءه ، فجعل عطفه الأيمن على عاتقه الأيسر ، وجعل عطفه الأيسر على عاتقه الأيمن ، ثم دعا الله ) رواه أحمد .

ب- ولحديث أبي هريرة قال ( خرج رسول الله ﷺ يوماً يستسقي ، فصلى بنا ركعتين ... وحول وجهه نحو القبلة رافعاً يديه ، ثم قلب رداءه ، فجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن ) رواه ابن ماجه ، وفي إسناده النعمان بن راشد فيه ضعف .

**القول الثاني :** يستحب مع قلب الرداء تنكيسه ، بأن يجعل أعلاه أسفله .

وهذا مذهب الشافعي .

واستدلوا بالحديث الذي سبق : ( ... فقلبه ظهر لبطن وتحول الناس معه ) .

**والراجع القول الأول ، لأن الأحاديث فيه أصرح .**

#### فائدة : ٣

الحكمة من التحويل .

أ- التحويل شرع تفاقواً بتغير الحال من القحط إلى نزول الغيث والخصب ، ومن ضيق الحال إلى سعته .

ب- وتأسياً بالنبي ﷺ .

ج- وكان الرجل التزم أن يغير عمله السيئ إلى عمل صالح ، لأن الأعمال لباس .

#### فائدة : ٤

هل يقدم التحويل أم الدعاء ؟

يقدم الدعاء ثم التحويل .

وهذا ظاهر حديث الباب أنه دعا ثم حول رداءه .

وكذلك حديث عبد الله بن زيد .

#### فائدة : ٥

اختلف العلماء المعاصرون فيمن يرتدي ملحفة ، أو غطاء يضعه على رأسه ، كالشماغ أو الغترة المعروفة اليوم ، هل يشمله استحباب قلبه وتحويله عند الاستسقاء ، على قولين:



**القول الأول :** يستحب قلب " الشماع " كما يستحب قلب الرداء .

ورجحه ابن باز .

**القول الثاني :** لا يشمل الحكم ، ولا يستحب قلبه .

واختاره الشيخ ابن عثيمين .

قال الشيخ ابن عثيمين : وأما الشماع فالظاهر أنه لا يقلب ؛ لأن الشماع بمنزلة العمامة ، والذي ورد عن النبي ﷺ هو قلب الرداء .

والراجع القول الأول .

**« وَإِنْ خَرَجَ أَهْلُ الدُّمَةِ لَمْ يَمْنَعُوا ، وَأَمَرُوا أَنْ يَكُونُوا مِنْفَرِدِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ » .**  
إِنْ خَرَجُوا لَمْ يُنْعَمُوا :

لأنهم يطلبون أَرْزَاقَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ ، فَلَا يُنْعَمُونَ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُجِيبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ضَمِنَ أَرْزَاقَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، كَمَا ضَمِنَ أَرْزَاقَ الْمُؤْمِنِينَ .

**وَيُؤْمَرُوا بِالْإِفْرَادِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمَكَانِ :**

لأنه لا يؤمن أن يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ ، فَيَعْمَمُ مَنْ حَضَرَهُمْ ، فَإِنَّ قَوْمَ عَادٍ اسْتَسْقُوا ، فَأَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا ، فَأَهْلَكَهُمْ .

لكن لو طلبوا الافراد بيوم فإنهم يمنعون .

لئلا يتفق نزول الغيث يوم خروجهم وحدهم فيكون أعظم لفتنتهم ، وربما افتتن غيرهم بهم .

**« وَيُنَادَى : لِلصَّلَاةِ جَامِعَةٍ » .**

أي : ينادى لصلاة الاستسقاء إذا حان وقتها : الصلاة جامعة .

**والراجع** أنه لا ينادى لها بذلك ، لأنه لم ينقل .

وقياسها على الكسوف قياس ضعيف ، وقد تقدم ذلك في باب صلاة العيد .

**« وَيُسَنُّ أَنْ يَقِفَ فِي أَوَّلِ الْمَطَرِ ، وَيَحْسِرَ مِنْ ثِيَابِهِ لِيَصِيبَهُ الْمَطَرُ » .**

أي : يسن عند نزول المطر أن يحسر عن ثوبه ليخرج بعض جسده ليصيبه المطر .

عن أنس قال ( أَصَابَنَا وَخُنْزُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَطَرٌ قَالَ فَحَسَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَوْبَهُ حَتَّى أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ . فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ صَنَعْتَ هَذَا قَالَ « لِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّي تَعَالَى » ) رواه مسلم .

**قال النووي:** معني (حسِرَ) كَشَفَ أَيْ كَشَفَ بَعْضَ بَدَنِهِ ، وَمَعْنَى (حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّي) أَيْ يَتَكَوَّنُ رَبِّي إِثَابُهُ ، مَعْنَاهُ أَنَّ الْمَطَرَ رَحْمَةٌ ، وَهِيَ قَرِيبَةُ الْعَهْدِ يَخْلُقُ اللَّهُ تَعَالَى لَهَا فَيَنْزِلُ بِهَا . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ لِقَوْلِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ عِنْدَ أَوَّلِ الْمَطَرِ أَنْ يَكْشِفَ عَوْرَتَهُ لِيَنَالَهُ الْمَطَرُ ، وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِّثِهِ أَنَّ الْمُفْضُولَ إِذَا رَأَى مِنْ الْفَاضِلِ شَيْئًا لَا يَعْرِفُهُ أَنْ يَسْأَلُهُ عَنْهُ لِيَعْلَمَهُ فَيَعْمَلُ بِهِ وَيَعْلَمَهُ غَيْرُهُ . ( شرح مسلم ) .

**وقال ابن قدامة :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ فِي أَوَّلِ الْمَطَرِ ، وَيُخْرِجَ رِجْلَهُ ؛ لِيَصِيبَهُ الْمَطَرُ .

لِمَا رَوَى أَنَسُ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مِنْبَرِهِ حَتَّى رَأَيْنَا الْمَطَرَ يَتَحَادَرُ عَنْ حَاجَتِهِ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَفْطَرَتْ السَّمَاءُ قَالَ لِغُلَامِهِ أَخْرِجْ رِجْلِي وَفَرَّاشِي يُصِيبُهُ الْمَطَرُ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْ مَاءِ الْمَطَرِ إِذَا سَالَ السَّيْلُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ( أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَالَ السَّيْلُ يَقُولُ : أَخْرِجُوا بَنِي إِلَى هَذَا الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ طَهُورًا ، فَتَنْطَهَرُ ) . ( المغني ) .

**وقال أبو العباس القرطبي :** وهذا منه ﷺ ترك بالمطر ، واستشفاء به ؛ لأن الله تعالى قد سماه رحمة ، ومباركاً ، وطهوراً ، وجعله سبب الحياة ، ومبعداً عن العقوبة ، ويستفاد منه احترام المطر ، وترك الاستهانة به . ( المفهم ) .

وفي " صحيح البخاري " : " باب من تَطَرَّعَ فِي الْمَطَرِ حَتَّى يَتَحَادَرَ عَلَى لِحْيَتِهِ " ، أورد فيه حديث أنس بن مالك ﷺ في استسقاء النبي ﷺ

المطر على المنبر ، وكان مما قاله أنس رضي الله عنه : ( ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مِنْبَرِهِ حَتَّى رَأَيْتُ الْمَطَرَ يَتَخَادَرُ عَلَى لِحْيَتِهِ ) .  
**وقال الحافظ ابن حجر** : كأن المصنف أراد أن يبين أن تحادر المطر على لحيته رضي الله عنه لم يكن اتفاقاً ، وإنما كان قصداً ، فلذلك ترجم بقوله : " من تَطَرَّ " ، أي : قصد نزول المطر عليه ؛ لأنه لو لم يكن باختياره لنزل عن المنبر أول ما وكف السقف ، لكنه تمادى في خطبته حتى كثر نزوله بحيث تحادر على لحيته رضي الله عنه . ( الفتح ) .  
**وقال الشيخ ابن عثيمين** : والثابت من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ( أنه إذا نزل المطر حسر ثوبه ) أي : رفعه حتى يصبب المطر بدنه ويقول : إنه كان حديث عهد بربه .

وهذه السنة ثابتة في الصحيح ، وعليه فيقوم الإنسان ويخرج شيئاً من بدنه إما من ساقه ، أو من ذراعه ، أو من رأسه حتى يصببه المطر اتباعاً لسنة النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في الحديث : « إنه كان حديث عهد بربه » لأن الله خلقه الآن ، فهو حديث عهد بخلق الله . ( الشرح الممتع ) .

**( وَإِنْ كَثُرَ الْمَطَرُ هَبْتِي هَيْفَ مِنْهُ سُنَّ هَوَالٍ : اللَّهُمَّ هَيَّا لَنَا وَلَا هَلِينَا .. ٤ )**

أي : يسن إذا كثر المطر وخيف منه الضرر ، فإنه يسن قول ما ورد .  
كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ( أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوَ دَارِ الْقَضَاءِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَائِمٌ يَخْطُبُ ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَائِمًا ، ثُمَّ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلَكْتُ الْأَمْوَالُ ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ تَعَالَى يُعِينَنِي ، ... قَالَ : ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَائِمٌ يَخْطُبُ النَّاسَ ، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلَكْتُ الْأَمْوَالُ ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يُسْكِنَهَا عَنَّا ، قَالَ : فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا ، اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ وَالطَّرَابِ وَنُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ ، قَالَ : فَأَقْلَعَتْ ، وَخَرَجْنَا تَمَشِي فِي الشَّمْسِ . قَالَ شَرِيكَ : فَسَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ : أَهُوَ الرَّجُلُ الْأَوَّلُ قَالَ : لَا أَذْرِي . )

( هَلَكْتُ الْأَمْوَالُ ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يُسْكِنَهَا عَنَّا ) أي : بسبب غير السبب الأول ، والمراد أن كثرة الماء انقطع الممرعى بسببها ، فهلكت المواشي من عدم الرعي . أو لعدم ما يكتنها من المطر ، ويدل على ذلك قوله في رواية سعيد عن شريك عند التسمائي ( من كثرة الماء ) .

وأما انقطاع السبل ، فلتعذر سلوك الطرق من كثرة الماء ، وفي رواية حميد عند ابن خزيمة ( واحتبس الركبان ) وفي رواية مالك عن شريك ( تهدمت البيوت ) وفي رواية إسحاق عند البخاري ( هدم البناء وغرق المال ) وفي رواية يحيى بن سعيد عند البخاري ( بشق المسافر ومنع الطريق ) .

( اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ ) قيل : هي الهضبة الضخمة ، وقيل : هي الجبل الصغير ، ( وَالطَّرَابِ ) بكسر المعجمة وآخره موحدة ، جمع طرب بكسر الزاء . وقد تسكن ، وقال القزاز : هو الجبل المنبسط ليس بالعالي ، وقال الجوهري : الزابية الصغيرة ، ( وَنُطُونِ الْأَوْدِيَةِ ) وزاد مالك في روايته ( ورءوس الجبال ) .

**( وَهَيْفَ تَزُولُ هَوَالٍ مَطَرًا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ )**

أي : ويسن عند نزول المطر قول : مطرنا بفضل الله ورحمته .  
عن زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ ( صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْمَدِينَةِ فِي إِثْرِ السَّمَاءِ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ « هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ » . قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ « قَالَ أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ فَأَمَّا مَنْ قَالَ مُطَرَّنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ . فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ وَأَمَّا مَنْ قَالَ مُطَرَّنَا بِنُوءِ كَذَا وَكَذَا . فَذَلِكَ كَاوِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ ) متفق عليه .  
**وما يستحب أيضاً :**

عن عائشة رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ : ( اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا ) رواه البخاري .  
وفي لفظ لأبي داود أنه كان يقول : ( اللَّهُمَّ صَيِّبًا هَنِيئًا ) صححه الألباني

والصيب : ما سال من المطر وجرى .

#### فائدة : ١

قول ابن عباس ( خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَوَاضِعًا ... كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ ، لَمْ يُحْطَبْ حُطْبَتُكُمْ هَذِهِ ) .  
قال ابن قدامة : وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ( لَمْ يُحْطَبْ كَحُطْبَتِكُمْ هَذِهِ ) نَفْيٌ لِلصِّفَةِ لَا لِأَصْلِ الْحُطْبَةِ ، أَيْ لَمْ يُحْطَبْ كَحُطْبَتِكُمْ هَذِهِ ، إِنَّمَا كَانَ جُلُّ حُطْبَتَيْهِ الدُّعَاءُ وَالتَّضَرُّعُ وَالتَّكْبِيرُ . ( المغني ) .

#### فائدة : ٢

هل يشرع الصوم في يوم الاستسقاء ؟

قال بذلك بعض العلماء .

وقال الشيخ ابن عثيمين : لكنه ليس في هذا سنة ، لكن من كان يعتاد أن يصوم الاثنين فهذا طيب، يصوم الاثنين ويجمع بين هذا وهذا .

#### فائدة : ٣

المستحب في حق الإمام إذا أراد الخروج للاستسقاء أن يعد الناس يوماً يخرجون فيه .

لقول عائشة السابق ( ووعده الناس يوماً يخرجون فيه ) .

#### فائدة : ٤

يستحب في الاستسقاء التصديق .

جاء في (الموسوعة الفقهية): اتفقت المذاهب على استحباب الصدقة قبل الاستسقاء، ولكنهم اختلفوا في أمر الإمام بها .

قال الشافعية، والحنابلة، والحنفية، وهو المعتمد عند المالكية: يأمرهم الإمام بالصدقة في حدود طاقتهم .

وقال بعض المالكية: لا يأمرهم بها، بل يترك هذا للناس بدون أمر؛ لأنه أرجى للإجابة، حيث تكون صدقتهم بدافع من أنفسهم، لا بأمر من الإمام. انتهى

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله- : قوله: "الصدقة " أي: ويأمرهم أيضاً بالصدقة -أي: قبل الاستسقاء- والصدقة قد يقال : إنها مناسبة ؛ لأن الصدقة إحسان إلى الغير ، والإحسان سبب للرحمة ؛ لقول الله تعالى : ( إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ) والغيث رحمة ؛ لقول الله تعالى : ( وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ ) والصدقة هنا ليست الصدقة الواجبة، بل المستحبة ، أما الصدقة الواجبة فإن منعها سبب لمنع القطر من السماء كما قال النبي ﷺ في الحديث المروي عنه: وما منع قوم زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء . ( الشرح الممتع ) .

#### فائدة : ٥

جاء في الحديث عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى فَأَشَارَ بِظَهْرِ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

الحديث يدل على استحباب رفع اليدين في الاستسقاء والمبالغة في ذلك .

وقد اختلف العلماء في معنى الحديث على قولين :

القول الأول : أن السنة في صفة رفع اليدين أن يرفع الداعي يديه وظهرهما إلى السماء .

وهذا قول الأكثر ( المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ) .

قالوا : إن هذا كالنص في كيفية رفع اليدين في الدعاء في الاستسقاء .

القول الثاني : أن السنة في صفة رفع اليدين أن يرفع الداعي يديه وبطونهما إلى السماء .

وهذا ظاهر مذهب الحنفية ، وهو اختيار ابن تيمية .

لحديث ابن عباس مرفوعاً ( إذا دعوت فادع بباطن كفيك ولا تدع بظهورهما ) رواه أبو داود وفيه ضعف .

وقالوا: إن المراد بحديث الباب المبالغة في رفع اليدين، وأنه من شدة الرفع صار ظهور الكفين نحو السماء ويطوئهما نحو الأرض. وهذا هو الصحيح .

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين : ... وينبغي في هذا الرفع أن يبالغ فيه لأن النبي ﷺ كان يبالغ فيه حتى يرى بياض أبطيه ولا يرى البياض إلا مع الرفع الشديد حتى أنه جاء في صحيح مسلم أن النبي ﷺ (جعل ظهورهما نحو السماء ) واختلف العلماء في تأويله : فقال بعضهم : يجعل ظهورهما نحو السماء .

وقال بعضهم : بل رفعهما رفعاً شديداً حتى كان الرائي يرى ظهورهما نحو السماء ، لأنه إذا رفع رفعاً شديداً صارت ظهورهما نحو السماء . وهذا هو الأقرب وهو اختيار شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله ، وذلك لأن الرفع يديه عند الدعاء يستجدي ويطلب ، ومعلوم أن الطلب إنما يكون بباطن الكف لا بظاهره . ( الشرح الممتع ) .

#### فائدة : ٦

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ وَإِنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطَيْهِ) رواه مسلم .

قال النووي : هذا الحديث يؤهم ظاهره أنه لم يرفع ﷺ إلا في الاستسقاء، وليس الأمر كذلك، بل قد ثبت رفع يديه ﷺ في الدعاء في مواطن غير الاستسقاء، وهي أكثر من أن تحصر، وقد جمعت منها نحواً من ثلاثين حديثاً من الصحيحين أو أحدهما، وذكرتهما في أواخر باب صفة الصلاة من شرح المهذب، ويتأول هذا الحديث على أنه لم يرفع الرفع البالغ بحيث يرى بياض إبطيه إلا في الاستسقاء، أو أن المراد لم أره رفع، وقد رآه غيره رفع، فيقدم المتيقنون في مواضع كثيرة وهم جماعات على واحد لم يحضر ذلك، ولا بد من تأويله لما ذكرناه . والله أعلم . ( شرح مسلم ) .

#### فائدة : ٧

من أدعية النبي ﷺ في الاستسقاء :  
عن جابر بن عبد الله ﷺ قال : أن النبي ﷺ دعا في الاستسقاء ، فَقَالَ : (اللَّهُمَّ اسْقِنَا عَيْنًا مُغِيثًا ، مَرِيحًا ، مَرِيحًا ، نَافِعًا ، غَيْرَ ضَارٍّ ، عَاجِلًا ، غَيْرَ آجِلٍ . قَالَ : فَأُطْبِقْتُ عَلَيْهِمُ السَّمَاءَ ) رواه أبو داود .  
قال النووي : "إسناده صحيح على شرط مسلم" .

الغيث : المطر . المغيث : المنقذ من الشدة . المريع : الذي يأتي بالريع وهو الزيادة.

#### فائدة : ٨

في قوله ﷺ (عاجلاً غير آجل) دليل على جواز سؤال الله عز وجل بهذه الصيغة.  
ويمكن تقسيم الاستعجال في الدعاء إلى نوعين:  
الأول : استعجال بمعنى طلب تعجيل المطلوب ، وسؤال قرب وقوعه على أكمل وجه .  
فهذا استعجال جائز بل محمود ، لأنه من باب الطمع في كرم الله عز وجل وجوده وإحسانه ، وهو سبحانه يرضى من عباده أن يقدره حق قدره.  
والثاني : استعجال مذموم ، وهو استبطاء الإجابة ، والتسخط على الله عز وجل ، والتشكك في جوده وكرمه ، والتذمر من عدم تحقق المراد ، والله عز وجل لا يرضى أن يضيق قلب عبده المؤمن به .  
فعن أبي هريرة ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (يُسْتَجَابُ لِأَعْدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ، يَقُولُ: دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي). متفق عليه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سلسلة

دروس هدية

## كتاب الجنائز

بقلم

### كتاب الجنائز

الجنائز : جمع جنازة ، بفتح الجيم أو كسرهما ، وهو الميت .

وقيل : الجنازة بفتح الجيم للميت ، وبكسرهما النعش ، فالفتح للأعلى ، والكسر للأسفل .

والمراد بهذا الكتاب : أحكام الأموات من الغسل ، والتكفين ، والصلاة عليه ، والدفن .

### « يسن الاستعداد للموت » .

أي : يسن للإنسان أن يكون مستعداً للموت ، بفعل الأعمال الصالحات ، وترك المعاصي والمنكرات .

وقد جاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال (بادرُوا بالأعمالِ سبْعاً، هلْ تَنْتَظِرُونَ إلَّا فِقرًا مُنْسِيًا، أو غِنًى مُطْغِيًا، أو مَرَضًا مُفْسِدًا، أو هَرَمًا مُفْنِدًا، أو مَوْتًا مُجْهِزًا، أو الدَّجَالَ فَشَرُّ غَائِبٍ يُنْتَظَرُ، أو السَّاعَةُ فَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمْرٌ). رواه الترمذي

وعنه . أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ ( بادِرُوا بِالْأَعْمَالِ سِتًّا طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا أو الدُّخَانَ أو الدَّجَالَ أو الدَّابَّةَ أو خَاصَّةَ أَحَدِكُمْ أو أَمْرَ الْعَامَّةِ ) . رواه مسلم

قال هشام : خَاصَّةُ أَحَدِكُمْ الْمَوْتُ، وَخَوِصَّةُ تَصْغِيرِ خَاصَّةٍ . وَقَالَ قَتَادَةُ: أَمْرُ الْعَامَّةِ الْقِيَامَةُ، كَذَا ذَكَرَهُ عَنْهُمَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ .

وقال الله تعالى ( حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ) .

وقال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مِمَّا قَدَّمَتْ لِإِعَادٍ ) .

وقال تعالى (وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ) .

الموت يأتي بغتة والقبر صندوق العمل .

وفي البخاري : عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ ( أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي فَقَالَ كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ ، أو عَابِرُ سَبِيلٍ ) .

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرْضِكَ وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ .

**قال النووي** في شرح الحديث: معناه: لا تترك إلى الدنيا ولا تتخذها وطناً، ولا تحدث نفسك بطول البقاء فيها، ولا بالاعتناء بها، ولا تتعلق منها إلا بما يتعلق به الغريب في غير وطنه، ولا تشتغل فيها بما لا يشتغل به الغريب الذي يريد الذهاب إلى أهله. (رياض الصالحين)

ففي هذا الحديث التزهيد في الدنيا ، وأنه لا ينبغي للإنسان أن يتخذها وطناً يركن إليها ، وهذا الحديث أصل في قصر الأمل في الدنيا ، وأن المؤمن ينبغي أن يكون فيها كأنه على جناح سفر .

#### فائدة :

وليحذر المسلم من طول الأمل .

قال رسول الله ( لا يزال قلب الكبير شاباً في اثنتين: في حب الدنيا وطول الأمل ) .

يتولد من طول الأمل :

الكسل عن الطاعة، والتسويف بالتوبة، والرغبة في الدنيا، والنسيان للآخرة، والقسوة في القلب؛ لأن رفته وصفاءه إنما يقع بتذكر الموت، والقبر، والثواب، والعقاب، وأهوال يوم القيامة؛ كما قال تعالى ( فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ) .

قال ابراهيم بن أدهم : من أطلق بصره طال أسفه ، ومن طال أمله ساء عمله .

قال ابن القيم : إضاعة الوقت من طول الأمل .

وقال الحسن : ما أطال عبد الأمل إلا أساء العمل .

وقال الفضيل: إن من الشقاء طول الأمل، وإن من النعيم قصر الأمل .

وقال بعض الحكماء : الجاهل يعتمد على الأمل، والعاقل يعتمد على العمل .

وقال ابن القيم : مفتاح كل شر حب الدنيا وطول الأمل .

وقال الحسن: إياك والتسويف؛ فإنك بيومك ولست بغدك .

قال الغزالي : إذا طولت أملك قلت طاعتك .

وقال بعضهم : الأمل كالسراب غر من رآه وخاب من رجاه .

وقال يحيى بن معاذ : الأمل قاطع عن كل خير ، والطمع مانع من كل حق .

وقال ابن مسعود : لا يطولنّ عليكم الأمد ولا يلهيكنم الأمل فإن كل ما هو آت قريب .

وقال معروف الكرخي : نعوذ بالله من طول الأمل ، فإنه يمنع خير العمل .

قال ابن بطلال: الخير ينبغي أن يبادر به ؛ فإن الآفات تعرض ، والموانع تمنع ، والموت لا يؤمن .

وقال القرطبي : ( ويلهيه الأمل ) أي : يشغلهم عن الطاعة .

قال علي : إن أخوف ما أخوف عليكم اثنتين: طول الأمل واتباع الهوى؛ فأما طول الأمل فينسي الآخرة، وأما اتباع الهوى فيصد عن الحق .

ومن أقوال ابن الجوزي : الأمل مذموم إلا للعلماء فلولا ما صنفوا ، وإني رأيت خلقاً كثيراً غرهم الشباب ونسوا فقد الأقران، وألهاهم طول الأمل ، ومن الاغترار طول الأمل ، وما من آفة أعظم منه ، فإنه لولا طول الأمل ما وقع إهمال أصلاً.

ويجب على من لا يدري متى يبعثه الموت أن يكون مستعداً .

#### ( والإكثار من ذكره ) .

أي : ويسن الإكثار من ذكر الموت .

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( أَكْثَرُوا ذِكْرَ هَٰذِهِ اللَّذَاتِ: الْمَوْتُ ) زَوَاهُ الْتَزْمِي .

قال ابن رجب : في الإكثار من ذكر الموت فوائد :

منها : أنه يحث على الاستعداد له قبل نزوله ، ويقصّر الأمل ، ويُرضي بالقليل من الرزق، ويزهّد في الدنيا، ويرغب في الآخرة ، ويهون مصائب الدنيا ، ويمتنع من الأشر والبطر والتوسع في لذات الدنيا .  
قال ﷺ ( كنت نحيبكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكر الآخرة ) وفي رواية ( وترق القلب وتدمع العين ) .  
قال الحسن : من أكثر من ذكر الموت هانت عليه مصائب الدنيا .  
وقال الدقاق : من أكثر من ذكر الموت أكرم بثلاثة أشياء: تعجيل التوبة، وقناعة القلب، ونشاط العبادة. ومن نسي الموت عوقب بثلاثة أشياء: تسويف التوبة، وترك الرضى بالكفاف، والتكاسل في العباد

### ﴿ وَيُكْرِهُ يُتَمَنَّى الْمَوْتَ ﴾ .

أي : يكره للإنسان أن يتمنى الموت بسبب مرض ، أو فقر ، أو مصيبة دنيوية .  
أ- لحديث أنسٍ رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِضُرِّ يَنْزِلُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مُتَمَنِّيًا فَلْيُفْلِلْ: اللَّهُمَّ أَخْبِنِي مَا كَانَتْ أَخْيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
ب- وعن خُبَّاب قال ( لَوْلَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُوَ بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ ) متفق عليه .  
ج- ولحديث أبي هريرة قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ إِلَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزِدَّادَ خَيْرًا ، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعِيبَ ) رواه البخاري .  
ج- وعنه . عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ( لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ وَلَا يَدْعُ بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُ ، إِنَّهُ إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ انْقَطَعَ عَمَلُهُ وَإِنَّهُ لَا يَرِيدُ الْمُؤْمِنَ عَمْرُهُ إِلَّا خَيْرًا ) رواه مسلم .  
( لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ ) الخطاب للصحابة ، والمراد هم ومن بعدهم من المسلمين عموماً .  
( لِضُرِّ يَنْزِلُ بِهِ ) من فقر أو مرض أو غير ذلك من الأضرار الدنيوية ، والمراد بالضر الدنيوي لرواية ابن حبان ( لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به في الدنيا ) .

### فائدة : ١

فهذه الأحاديث فيها النهي عن تمني الموت بسبب ضر نزل به من فقر أو مرض أو مصيبة .  
قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ حَدِيثِ أَنَسٍ : فِي الْحَدِيثِ التَّصْرِيحُ بِكَرَاهَةِ تَمَنِّي الْمَوْتِ لِضُرِّ نَزَلَ بِهِ مِنْ قَاقَةِ ، أَوْ مِحْنَةٍ يَعْذُو ، وَنَحْوِهِ مِنْ مَشَاقِّ الدُّنْيَا . ( شرح مسلم )

### فائدة : ٢

أن مطلق حديث أنس يشمل الضر الدنيوي والأخروي ، لكن المراد إنما هو الضر الدنيوي فقط لأمرين :  
الأول : لرواية ابن حبان ( ... لضر نزل به في الدنيا ) حيث قيد الضر كونه في الدنيا .  
الثاني : أنه قد ورد عن النبي ﷺ ما يدل على جواز الدعاء بالموت عند خوف الفتن ، ففي الحديث أن النبي ﷺ قال ( ... وإذا أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير مفتون ) كما سيأتي إن شاء الله .

### فائدة : ٣

متى يجوز تمني الموت :  
أولاً : عند خوف الفتنة على دينه .  
قال النووي : ... فَأَمَّا إِذَا خَافَ ضَرَرًا فِي دِينِهِ أَوْ فِتْنَةً فِيهِ ، فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ ؛ لِمَقْهُومِ هَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ ، وَقَدْ فَعَلَ هَذَا الثَّانِي خَلَاتِقٌ مِنْ السَّلَفِ عِنْدَ خَوْفِ الْفِتْنَةِ فِي أَذْيَانِهِمْ .  
أ- قال ﷺ ( ... وإذا أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير مفتون ) رواه أحمد .  
ب- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ عَلَى الْقَبْرِ فَيَتَمَرَّعُ عَلَيْهِ وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي

كُنْتُ مَكَانَ صَاحِبِ هَذَا الْقَبْرِ وَلَيْسَ بِهِ الدِّينُ إِلَّا الْبَلَاءُ ( رواه مسلم .

فقوله ﷺ ( وليس به الدين ) يقتضي إباحة ذلك أن لو كان عن الدين .

ج- وعن مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( ائْتَانِ يَكْرَهُهُمَا ابْنُ آدَمَ : الْمَوْتُ ، وَالْمَوْتُ خَيْرٌ لِلْمُؤْمِنِ مِنَ الْفِتْنَةِ ، وَيَكْرَهُ فَلَّةَ الْمَالِ ، وَفَلَّةَ الْمَالِ أَقْلُ لِلْجَسَابِ ) رواه أحمد .

د- وقال تعالى عن مريم ( قَالَتْ يَا كَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنِيًّا ) .

**قال القرطبي :** تمت مريم عليها السلام الموت من جهة الدين لوجهين :

**أحدهما :** أنها خافت أن يظن بها الشر في دينها وتعير فيفتنها ذلك .

**الثاني :** لئلا يقع قوم بسببها في البهتان والنسبة إلى الزنى وذلك مهلك . وعلى هذا الحد يكون تمنى الموت جائزاً .

**وقال ابن كثير :** فيه دليل على جواز تمنى الموت عند الفتنة ، فإنها عرفت أنها ستبتلى وتمتحن بهذا المولود الذي لا يحمل الناس أمرها فيه على السداد ، ولا يصدقونها خبرها ، وبعدما كانت عندهم عابدة ناسكة ، تصبح عندهم فيما يظنون عاهرة زانية .

**قال ابن رجب :** وأما تمنى خوف فتنة في الدين ، فإنه يجوز بغير خلاف .

وقال في موضع آخر : هو جائز عند أكثر العلماء .

قال عمر ( اللهم كبرت سني ، وضعفت قوتي ، وانتشرت رعبتي ، فاقبضني إليك غير مضيع ولا مفرط ) .

ومتى زينب بنت جحش لما جاءها عطاء عمر فاستكرته وقالت : اللهم لا يدركني عطاء لعمر بعدها ، فماتت قبل أن يدركها عطاء ثانياً لعمر .

وسأل عمر بن عبد العزيز من ظن به إجابة الدعاء أن يدعو له بالموت ، لما ثقلت عليه الرعية ، وخشي العجز عن القيام بحقوقهم .

وطلب كثير من السلف الصالح إلى بعض الولايات ، فدعوا لأنفسهم بالموت فماتوا .

واشتهر بعضهم واطلع على بعض عمل أحدهم أو معاملته مع الله فدعا لنفسه بالموت فمات .

وكان سفيان الثوري يتمنى الموت كثيراً فسل عن ذلك فقال : ما يدريني لعلي أدخل في بدعة ، لعلي أدخل فيما لا يحل لي ، لعلي أدخل في فتنة أكون قد مت فسبقت هذا .

**ثانياً : في طلب الشهادة .**

وقد دل على مشروعية تمنى الموت في هذه الحال كثير من الأحاديث :

أ- عن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( لَوْلَا أَنِّي أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ ، وَلَوْ دِدْتُ أَنِّي أُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ ، ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ ) متفق عليه .

فقد تمنى الرسول ﷺ أن يقتل في سبيل الله ، وما ذاك إلا لعظم فضل الشهادة .

ب- وعن سهل بن حنيف . أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ بَلَغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ ) . رواه مسلم وقد كان السلف ﷺ يحبون الموت في سبيل الله .

قال أبو بكر ﷺ بشأن مسيلمة الكذاب عندما ادعى النبوة : والله لأقاتلنهم يقوم يحبون الموت كما يحب الحياة .

وكتب خالد بن الوليد ﷺ إلى أهل فارس : والذي لا إله غيره لأبعثن إليكم قوماً يحبون الموت كما تحبون الحياة .

وإنما كانت هذه المنزلة مرغوبة - لا حرماً الله منها - وطلبها ممدوحاً من كل وجه ، لأن من أعطيها لم يحرم أجر العمل الصالح الذي تطيب لأجله الحياة ، وتكون خيراً للمرء من الموت ، ثم إن الله تعالى يحمي صاحب هذه المنزلة من فتنة القبر .

فَعَنْ سَلْمَانَ ﷺ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : ( رَبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَصِيَامِهِ ، وَإِنْ مَاتَ جَزَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ ، وَأُجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ ، وَأَمِنَ الْفَتَانَ ) رواه مسلم .

**فائدة : ٤**



الحكمة من تحريم تمني الإنسان الموت بسبب الضر الديني :

أولاً : أنه يدل على عدم الصبر ، والمسلم مطالب بالصبر والاحتساب .

ثانياً : أن بقاء المسلم قد يكون خيراً له .

ففي الحديث -وقد سبق- (لا يتمنين أحدكم الموت، إما محسناً فلعله أن يزداد خيراً، وإما مسيئاً فلعله أن يستعيب) أي يتوب.

وعند أحمد ( وأنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيراً ) .

وفي حديث أبي هريرة -وقد سبق- ( لا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ ، وَلَا يَدْعُ بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُ ، إِنَّهُ إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ انْقَطَعَ عَمَلُهُ ، وَإِنَّهُ لَا يَزِيدُ الْمُؤْمِنَ عُمرُهُ إِلَّا خَيْرًا ) رواه مسلم .

قال الحافظ : فيه إشارة إلى أن المعنى في النهي عن تمني الموت والدعاء به هو انقطاع العمل بالموت ، فإن الحياة يتسبب منها العمل ، والعمل يحصل زيادة الثواب ، ولو لم يكن إلا استمرار التوحيد فهو أفضل الأعمال .

وقد قال ﷺ ( إنه إذا مات أحدكم انقطع عمله ) .

ثالثاً : أن الإنسان لا يدري ما الأفضل له ، البقاء أم الموت .

قال السعدي : ... فإن في تمني الموت لذلك مفسد .

منها : أنه يؤذن بالتسخط والتضجر من الحالة التي أصيب بها ، وهو مأمور بالصبر والقيام بوظيفته . ومعلوم أن تمني الموت ينافي ذلك .

ومنها : أنه يضعف النفس ، ويحدث الخور والكسل ، ويوقع في اليأس . والمطلوب من العبد مقاومة هذه الأمور ، والسعي في إضعافها وتخفيفها بحسب اقتداره ، وأن يكون معه من قوة القلب وقوة الطمع في زوال ما نزل به . وذلك موجب لأمرين : اللطف الإلهي لمن أتى بالأسباب المأمور بها ، والسعي النافع الذي يوجهه قوة القلب ورجاؤه .

ومنها : أن تمني الموت جهل وحمق ، فإنه لا يدري ما يكون بعد الموت ، فربما كان كالمستجير من الضر إلى ما هو أفضح منه ، من عذاب البرزخ وأحواله .

ومنها : أن الموت يقطع على العبد الأعمال الصالحة التي هو بصدد فعلها والقيام بها ، وبقيّة عمر المؤمن لا قيمة له ، فكيف يتمنى انقطاع عمل الذرة منه خير من الدنيا وما عليها ، وأخص من هذا العموم : قيامه بالصبر على الضر الذي أصابه ، فإن الله يوفي الصابرين أجرهم بغير حساب . ( بمحبة قلوب الأبرار ) .

ومن الحكم : أن سكرات الموت شديدة، وهول المطلع أمر فظيع، ولا عهد للمرء بمثل ذلك، ثم إن الإنسان لا يدري ما ينتظره بعد الموت !.

قال ابن رجب : وقد ورد تعليل النهي عن تمني الموت بأن هول المطلع شديد؛ فتمنيه من نوع تمني وقوع البلاء قبل نزوله ولا ينبغي ذلك . كما قال ﷺ ( لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ ، وَلَكِنْ وَسَلُّوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاتَّقُوا ) .

وسمع ابن عمر رجلاً يتمنى الموت فقال: لا تتمنى الموت فإنك ميت، ولكن سل الله العافية، فإن الميت ينكشف له عن هول عظيم .

ولقد كان كثير من الصالحين يتمنى الموت في صحته، فلما نزل به كرهه لشدة، ومنهم: أبو الدرداء وسفيان الثوري، فما الظن بغيرهم .

● أن من كان داعياً فليدعوا بهذا الدعاء : اَللّهُمَّ اَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي ، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي .

والحكمة منه :

لأن في هذا الدعاء استسلام لقضاء الله ، والمسلم يقول هذا الدعاء ، لأنه لا يعلم هل الخير البقاء أم في الموت ، فشرع قول هذا الدعاء لأن فيه رد ذلك إلى الله الذي يعلم عاقبة الأمور .

#### فائدة : هـ

ما الجمع بين هذا الحديث ، وقول يوسف ( ربّ توفني مسلماً ... ) ؟

**قال القرطبي : قيل :** قال قتادة : لم يتمنى الموت أحد ، نبي ولا غيره ، إلا يوسف حين تكلمت عليه النعم وجمع له الشمل ، اشتاق إلى لقاء ربه .

**وقيل :** إن يوسف لم يتمن الموت وإنما تمنى الموافاة على الإسلام ، أي إذا جاء أجلي توفي مسلماً ، وهذا هو القول في تأويل الآية عند أهل التأويل .

#### فائدة : ٦

قوله ﷺ ( لضر نزل به ) فهل معنى ذلك أنه يجوز إذا لم يكن به ضر ؟

لا ، لا يجوز .

لكن هذا وصف أغلبي ، ولكن الغالب على النفوس أنها تتمنى الموت حين ينزل بها الضر .

#### ( وتسنن عيادة المريض ) .

أي : يسن للمسلم أن يعود المريض .

وقد جاءت النصوص الكثيرة في فضل عيادة المريض والأمر بها :

أ- عن البراء بن عازب رضي الله عنهما ، قَالَ ( أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَإِتْرَارِ الْمُقْسِمِ ، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي ، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ ) متفق عليه .

ب- وعن أبي هريرة ؓ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ ( حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ : رَدُّ السَّلَامِ ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ ) متفق عليه .

ج- وعنه ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : يَا ابْنَ آدَمَ ، مَرَضْتُ فَلَمْ تُعِدْنِي ! قَالَ : يَا رَبِّ ، كَيْفَ أُعَوِّدُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟! قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا مَرَضَ فَلَمْ تُعِدَّهُ ! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عِدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ ! يَا ابْنَ آدَمَ ، اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَطْعَمُوا فَلَمْ تُطْعِمُونِي ! قَالَ : يَا رَبِّ ، كَيْفَ أَطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟! قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطَعَمَكَ عَبْدِي فَلَانٌ فَلَمْ تُطْعِمْهُ ! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي ! يَا ابْنَ آدَمَ ، اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي ! قَالَ : يَا رَبِّ ، كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟! قَالَ : اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فَلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ ! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي ) . رواه مسلم

د- وعن أبي موسى ؓ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( عَوِّدُوا الْمَرِيضَ ، وَأَطْعِمُوا الْجَائِعَ ، وَفُكُّوا الْعَانِي ) رواه البخاري

هـ- وعن ثوبان ؓ ، عن النبي ﷺ ، قَالَ ( إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا عَادَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ ، لَمْ يَزَلْ فِي خُرْفَةِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَرْجِعَ ) قيل : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا خُرْفَةُ الْجَنَّةِ ؟ قَالَ : ( جَنَاهَا ) واه مسلم .

و- وعن علي ؓ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ ( مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُوذُ مُسْلِمًا غَدُوَةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُمْسِي ، وَإِنْ عَادَهُ غَشِيئَةٌ إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ ، وَكَانَ لَهُ خُرْفٌ فِي الْجَنَّةِ ) واه الترمذي .

ز- وعن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( من عاد مريضاً أو زار أخاً له ، قيل له : طبت وطاب ممشاك وتبوات من الجنة منزلاً ) رواه الترمذي .

#### فائدة : ٧

اختلف العلماء في حكم عيادة المريض :

**القول الأول :** أنها سنة مؤكدة .

وهذا قول جمهور العلماء .

للأحاديث الكثيرة التي سبقت في فضلها .

**القول الثاني :** أنها فرض كفاية .

وهذا اختيار ابن القيم رحمه الله ، وهذا القول هو الراجح ، للأمر بها :

كما في حديث البراء بن عازب السابق قال ( أمرنا رسول الله ﷺ بسبع : ... بَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ ) .  
وكما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال ( حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ : ... وَبَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ ) .  
وكما في حديث أبي موسى رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (عُودُوا الْمَرِيضَ ... ) .  
قال الإمام البخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- في "صحيحه" باب وجوب عيادة المريض .  
ثم أخرج بسنده عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( أَطْعَمُوا الْجَائِعَ، وَعُودُوا الْمَرِيضَ، وَفُكُّوا الْعَانِي ) وأخرج أيضاً حديث البراء رضي الله عنه المذكور .  
قال ابن حجر : قوله : ( باب وجوب عيادة المريض ) كذا جزم بالوجوب على ظاهر الأمر بالعيادة. قال ابن بطال : يحتمل أن يكون الأمر على الوجوب بمعنى الكفاية، كإطعام الجائع، وفك الأسير، ويحتمل أن يكون للندب، للحث على التواصل والألفة، وجزم الداودي بالأول . ( الفتح ) .

## فائدة : ٢

وفي عيادة المريض فوائد :  
يؤدي حق أخيه المسلم .  
أنه لا يزال في خرفة الجنة .  
أن في ذلك تذكيراً للعائد بنعمة الله عليه في الصحة .  
أن فيها جلباً للمحبة والمودة . ( قاله الشيخ ابن عثيمين )

## فائدة : ٣

يستحب عيادة الذمي .  
اختلف العلماء :  
فقييل : المنع مطلقاً .  
وقييل : الجواز مطلقاً .  
وقييل : الجواز إذا لمصلحة ودعوة .  
وهذا الراجح .  
عن أنس رضي الله عنه قَالَ ( كَانَ عَلَامٌ يَهُودِيٌّ يَحْتَدِمُ النَّبِيَّ ﷺ فَمَرَضَ فَأَنَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَقَالَ لَهُ أَسْلِمَ فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ أَطْعَمَ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ فَأَسْلَمَ فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَتَقَدَّه مِنَ النَّارِ ) رواه البخاري .  
قال الإمام البخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- في "صحيحه" : "باب عيادة المشرك"، ثم ذكر حديث أنس السابق .  
قال ابن بطال رضي الله عنه : إنما تشرع عيادته إذا رُجي أن يجيب إلى الدخول في الإسلام، فأما إذا لم يُطَمَع في ذلك فلا . انتهى .  
قال الحافظ -رَحِمَهُ اللَّهُ- : والذي يظهر لي أن ذلك يختلف باختلاف المقاصد، فقد يقع بعيادته مصلحة أخرى، قال الماوردي -رَحِمَهُ اللَّهُ- :  
عيادة الذمي جائزة، والقربة موقوفة على نوع حرمة تقترب بها من جوار أو قرابة .  
سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن قوم مسلمين مجاوري النصراني ، فهل يجوز للمسلم إذا مرض النصراني أن يعود ؟ وإذا مات أن يتبع جنازته ؟ وهل على من فعل ذلك من المسلمين وزر ، أم لا ؟  
فأجاب :

الحمد لله رب العالمين ، لا يتبع جنازته ، وأما عيادته فلا بأس بها ؛ فإنه قد يكون في ذلك مصلحة لتأليفه على الإسلام ، فإذا مات كافراً فقد وجبت له النار ، ولهذا لا يصلى عليه ، والله أعلم . ( الفتاوى الكبرى ) .  
وقال الشيخ ابن عثيمين : زيارة النصراني أو غيره من الكفار إذا كان مريضاً وتسمى في الحقيقة عيادة لا زيارة لأن المريض يعاد مرة بعد

أخرى فإذا كان في ذلك مصلحة كدعوته إلى الإسلام فهذا خير ويطلب من الإنسان أن يعود وإن لم يكن فيها مصلحة فإن كان هناك سبب يقتضي ذلك مثل كونه قريباً أو جاراً أو ما أشبه ذلك فلا بأس أيضاً وإلا فالخير في ترك عيادته .

#### فائدة : ٤

لا حرج في عيادة الرجل المرأة الأجنبية ، أو المرأة الرجل الأجنبي عنها ، إذا توفرت الشروط الآتية : التستر ، وأمن الفتنة ، وعدم الخلوة . قال الإمام البخاري : " باب عيادة النساء الرجال ، وعادت أم الدرداء رجلاً من أهل المسجد من الأنصار " . ثم ذكر حديث عائشة رضي الله عنها عادت أبا بكر وبلالاً رضي الله عنهما لما مرضا في أول مقدمهم المدينة . وروى مسلم عن أنس : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ( انْطَلِقْ بِنَا إِلَى أُمِّ أَيْمَنَ نُرَوِّعُهَا ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرَوِّعُهَا ، وَذَكَّيْنَا إِلَيْهَا ) . قال ابن الجوزي : وَالْأَوَّلَى حَمْلٌ ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَا يُخَافُ مِنْهَا فِتْنَةً كَالْعَجُوزِ " انتهى .

#### فائدة : ٥

في حديث أنس فوائد :  
الأولى : حُسْنُ خُلُقِهِ ﷺ .  
الثانية : حرصه ﷺ على هداية الخلق .  
الثالثة : أن اليهود إذا مات على يهوديته كافر مخلد في النار وهذا لا خلاف فيه بين أحد من أهل العلم . قال النبي ﷺ : والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار . رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة .  
الرابعة : عيادة اليهودي إذا رجيت المصلحة ؛ قال أبو داود رحمه الله سمعت الإمام أحمد سئل عن عيادة اليهودي والنصراني ؟ قال : إن كان يريد أن يدعوه إلى الإسلام فنعلم .

#### فائدة : ٦

حديث ( ثلاثة لا يُعَادُونَ : صاحب الرَّمَد ، وصاحب الفرس ، وصاحب الدَّمَل ) لا يصح .  
قال العجلوني : ( رواه الطبراني في الأوسط ، والبيهقي في الشعب وضعفه ، عن أبي هريرة رفعه . ورواه البيهقي أيضاً عن يحيى بن أبي كثير من قوله ، وهو الصحيح ) .  
وقال ابن عراق : فيه مسلمة بن علي الحشني متروك .  
قال الألباني : وما يدل على وضعه : أن النبي ﷺ كان يعود صاحب الرمد ، قال أنس : عاد رسول الله ﷺ زيد بن أرقم من رمد كان به .  
أخرجه علي بن الجعد في " مسنده " ( ٢ / ٨٤٤ / ٢٣٣٥ ) والحاكم ( ١ / ٣٤٢ ) من طريق آخر وصححه ووافقه الذهبي وهو كما قال وله شاهد من حديث زيد نفسه صححه الحاكم أيضاً والذهبي ، وهو مخرج في " صحيح أبي داود "

#### ﴿ تَعْلِيْقُهُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾

أي : يسن عند حضور أجل الميت تلقينه : لا إله إلا الله .  
لحديث أبي هريرة . قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .  
والتلقين أن يقول الشيء لمتبعه غيره ، فالمعنى اذكروا لا إله إلا الله لمتبعكم عليها الميت .  
فهذا الحديث دليل على استحباب تلقين الميت لا إله إلا الله .  
وقوله ( مَوْتَاكُمْ ) مَعْنَاهُ مَنْ خَضِرَ الْمَوْتُ ، وسمَّاهم موتى ؛ لأن الموت قد حضرهم .  
• وهذا الأمر في الحديث للاستحباب لا للوجوب ، حيث لم يقل أحد من العلماء بالوجوب .

## فائدة : ١

الحكمة من تلقين المحتضر الشهادة :

أنه ورد في الحديث ( من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة ) رواه أبو داود .

**قال القرطبي :** تلقين الموتى هذه الكلمة سنة مأثورة عمل بها المسلمون ، وذلك ليكون آخر كلامه : لا إله إلا الله ، فيختم له بالسعادة ، وليدخل في عموم قوله ﷺ ( من كان آخر كلامه : لا إله إلا الله ؛ دخل الجنة ) .

## فائدة : ٢

كيفية التلقين :

قال بعض العلماء :

إن كان المحتضر قوي الإيمان فإنه يؤمر بها .

أ- للحديث السابق .

ب- ولحديث أنس ( أن رسول الله ﷺ عاد رجلاً من الأنصار ، فقال : قل : لا إله إلا الله ... ) رواه أحمد .

وأما إذا كان المحتضر متأثراً مضطرباً ، فإنها تذكر عنده .

وأما إذا حضر المؤمن احتضار الكافر ، فإنه يأمره بها .

لقوله ﷺ لعمة ( يا عم ، قل لا إله إلا الله ) .

## فائدة : ٣

قوله ( مرة ) أي : يلقي مرة واحدة حتى لا يضجر بضيق حاله وشدة كربيه فيكره ذلك بقلبه ويتكلم بها بما لا يليق .

فإذا قاله مرة واحدة لا تكرر عليه إلا أن يتكلم بعده بكلام آخر فيعاد التعريض به ليكون آخر كلامه .

**قال القرطبي :** فإذا تلقنها المحتضر وقالها مرة فلا تعاد عليه لئلا يضجره ، وقد كره أهل العلم الإكثار عليه من التلقين والإلحاح عليه إذا هو تلقنها ، أو فهم عنه ذلك . ( المفهم ) .

**وقال النووي :** أجمع العلماء على هذا التلقين ، وكرهوا الإكثار عليه والمؤالة لئلا يضجر بضيق حاله وشدة كربيه فيكره ذلك بقلبه ، ويتكلم بما لا يليق . وإذا قاله مرة لا يكرر عليه إلا أن يتكلم بعده بكلام آخر ، فيعاد التعريض به ليكون آخر كلامه . ( شرح مسلم ) .

## فائدة : ٤

لَمَّا اخْتُصِرَ عبد الله بن المبارك رحمه الله ، جعل رجلاً يُلقنه ، فُلن : لا إله إلا الله . فَأَكْثَرَ عَلَيْهِ . فَقَالَ لَهُ : لَسْتُ تُحْسِنُ ! وَأَخَافُ أَنْ تُؤْذِيَ مُسْلِمًا بَعْدِي ، إِذَا لَقْنْتَنِي ، فَقُلْتُ : لا إله إلا الله ، ثُمَّ لَمْ أُحْدِثْ كَلَامًا بَعْدَهَا ، فَدَعَنِي ، فَإِذَا أُحْدِثْتُ كَلَامًا ، فَلَقْنِي حَتَّى تَكُونَ آخِرَ كَلَامِي . ( سير أعلام النبلاء ) .

**قال النووي :** وَيَتَضَمَّنُ الْحَدِيثُ الْحُضُورَ عِنْدَ الْمُخْتَضِرِ لِتَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيسِهِ وَإِعْمَاضِ عَيْنَيْهِ وَالْقِيَامَ بِحَقُوقِهِ وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ .

## فائدة : ٥

اختلف العلماء في حكم تلقين الميت بعد دفنه .

( وهو أن يقوم الملقن عند رأسه بعد تسوية التراب عليه ويقول : يا فلان اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ... ) على أقوال :

**القول الأول :** يستحب ذلك .

وهو قول المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

لحديث أبي أمامة . قال : قال رسول الله ﷺ ( إذا مات أحد من إخوانكم فسويتم التراب على قبره ، فليقم أحدكم على رأس قبره ثم

ليقل: يا فلان، فإنه يسمعه ولا يجيبه، ثم يقول: يا فلان بن فلانة، فإنه يستوي قاعداً، ثم يقول: اذكر ما خرجت عليه من الدنيا : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأنت رضىت بالله رباً وبالإسلام ديناً ... ) رواه الطبراني .

**قال النووي :** فهذا الحديث وإن كان ضعيفاً فيستأنس به ، وقد اتفق علماء الحديث وغيرهم علي المسامحة في أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب ، وقد اعتضد بشواهد من الأحاديث كحديث ( واسألوا له التثبيت ) ووصية عمرو بن العاص وهما صحيحان سبق بياهما قريباً ، ولم يزل أهل الشام على العمل بهذا في زمن من يقتدى به وإلى الآن ، وهذا التلقين إنما هو في حق المكلف الميت أما الصبي فلا يلحق . ( المجموع ) .

**القول الثاني :** أن تلقين الميت في قبره جائز وليس بمستحب . واختار هذا شيخ الإسلام ابن تيمية ، ووصفه بأنه أعدل الأقوال . ولعل مستند هذا القول ، أن حديث التلقين بعد الدفن لم يثبت ، ولم يرد النهي عنه ، فيكون مباحاً لدخوله في عموم الدعاء بالثبات المأمور به .

**القول الثالث :** أنه مكروه وبدعة . وهو اختيار ابن القيم في الهدي . **قال ابن القيم :** ولم يكن -أي النبي- يجلس يقرأ عند القبر ، ولا يلحق الميت كما يفعله الناس اليوم . ولأن النبي ﷺ علمنا بعد الدفن أن ندعو له بالمغفرة والثبات ، ولم يعلمنا التلقين . ولا يعرف عن أحد من الصحابة فعل التلقين . وهذا القول هو **الراجح** .

وأما حديث **أبي أمامة السابق** ، فهو لا يصح ، وإذا كان كذلك فلا يصح الاعتماد عليه أو العمل به مطلقاً ، فقول النووي أو غيره بأن الحديث الضعيف يستأنس به ، وذلك في أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب ، مردود بأن هذا الحديث ضعيف ، وضعفه شديد ، بل هو موضوع في نظر بعض الأئمة .

وأما **جعل حديث ( واسألوا له التثبيت )** شاهداً لحديث التلقين ، فهذا غير صحيح ، لأن حديث ( اسألوا له التثبيت ) ليس فيه إلا الدعاء للميت ، وكذلك أثر عمرو بن العاص وأمره بالوقوف عند قبره مقدار ما ينحر الجزور لا شهادة فيه على التلقين . وأما **قولهم :** إن هذا العمل عليه الناس أو عليه عمل أهل الشام ، فهذا لا حجة فيه ، بل قول الإمام أحمد : ما رأيت أحداً يفعله إلا أهل الشام ، دليل على أن المسألة مبتدعة ، وأنها لم تكن في القرون المفضلة . [كتاب أحكام المقابر - اختيارات ابن تيمية الفقهية]

#### فائدة : ٦

عن بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ ) رواه أبو داود . أقوال العلماء في معنى الحديث : **قيل :** إن المؤمن يموت بعرق الجبين بما يكابده من المشاق بطلب المال الحلال، فإن طلب المال الحلال لا بد له من تعب ومشقة . **وقيل :** من الحياء، وذلك لأن المؤمن إذا جاءته البشرية مع ما كان قد اقترف من الذنوب حصل له بذلك خجل واستحياء من الله تعالى فعرق لذلك جبينه .

**وقيل :** إن المؤمن يشدد عليه في النزع، وسكرات الموت تمحيصاً لذنوبه . وهذا التفسير أقرب للصواب ، وذلك **لأمر** :

**أولاً :** أن شدة النزع أمر ثابت لا إشكال فيه ، وقد جاء في الصحيحين من حديث عائشة قالت ( لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح الخميصة على وجهه ، فإذا اغتم كشفها ) وفي رواية قال ( إن للموت لسكرات ) . **ثانياً :** جاء عند أحمد عن بريدة ( أنه كان في خراسان، فعاد أخاً له وهو مريض ، فوجده بالموت، وإذا هو يعرق جبينه، فقال : الله أكبر ،

سمعت رسول الله ﷺ يقول : موت المؤمن بعرق الجبين ) ، فهذا يؤيد المعنى الثاني .

### ﴿ وَيَقْرَأُ عَنْهُ يَسِي ﴾

أي : يسن أن يقرأ القارئ عند المحتضر سورة ( يس ) .

لحديث مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( اقْرَؤُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يَس ) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّيَمِيُّ .  
لكن الحديث ضعيف معلول بعدة علل .

لكن جمهور العلماء على استحباب ذلك ، واختاره ابن تيمية .

ففي "الاختيارات : والقراءة على الميت بعد موته بدعة ، بخلاف القراءة على المحتضر ، فإنها تستحب بياسين .

لكن كما سبق أن الحديث ضعيف، وعليه فلا يشرع قراءتها عند المحتضر، لأن الأحكام الشرعية لا تثبت بالأحاديث الضعيفة.

### فائدة :

الحكمة من قراءتها عند من استحَب ذلك :

لما فيها من التوحيد والمعاد والبشرى بالجنة .

كما قال تعالى ( قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ ) وقوله تعالى ( إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكِهِونَ ) فتستبشر الروح بذلك فتحب لقاء الله فيحب الله لقاءها .

### ﴿ وَيُوجِّهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ﴾

أي : من حضر الميت يوجهه الميت إلى القبلة ، أي : يجعل وجهه نحو القبلة .

لحديث أبي قتادة ( أن النبي ﷺ حين قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور، فقالوا: توفي، وأوصى بثلثه لك يا رسول الله، وأوصى أن يوجه إلى القبلة لما احتضر، فقال رسول الله ﷺ : أصاب الفطرة، وقد رددت ثلثه على ولده، ثم ذهب فصلى عليه، فقال: اللهم اغفر له، وارحمه، وأدخله جنتك، وقد فعلت ) رواه الحاكم .

قال ابن حزم رحمه الله :

وتوجيه الميت إلى القبلة حسن فإن لم يوجه فلا حرج قال الله تعالى (فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ) ولم يأت نص بتوجيهه إلى القبلة

والنبي ﷺ مات في حجر عائشة رضي الله عنها، ووصفت لحظات موته بدقة ولم تذكر أنها وجهته إلى القبلة، وحديثها رواه: البخاري ومسلم .

وكذا لم يثبت ذلك عن صحابي ، وما روي في ذلك عن أبي قتادة وأنه أوصى عند موته أن يستقبل به القبلة ، وأن النبي ﷺ أقره بقوله " أصاب الفطرة " : فضعيف لا يصح . انظر - في تضعيفه - : " إرواء الغليل " ( ١٥٣/٣ )

قال الألباني : وأما قراءة سورة (يس) عنده، وتوجيهه نحو القبلة فلم يصح فيه حديث، بل كره سعيد بن المسيب توجيهه إليها، وقال: " ليس الميت امراً مسلماً ؟

وعن زرعة بن عبد الرحمن أنه شهد سعيد بن المسيب في مرضه وعنده أبو سلمة بن عبد الرحمن فغشي على سعيد، فأمر أبو سلمة أن يحول فراشه إلى الكعبة ، فأفاق، فقال: حولتم فراشي؟! فقالوا نعم، فنظر إلى أبي سلمة فقال: أراه بعلمك ؟ فقال: أنا أمرتهم! فأمر سعيد أن يعاد فراشه . أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن زرعة.

### ﴿ وَالنَّعِي يُنْقَسِمُ إِلَى جَانِبٍ وَمَحْرَمٍ ﴾

النعي : هو الإخبار بموت الميت .

قال الترمذي في جامعه ص( ٢٣٩ ) : والنعي عندهم أن ينادى في الناس أن فلاناً مات ليشهدوا جنازته .

وقال ابن الأثير في النهاية ( ٨٥/٥ ) : نعى الميت إذا أذاع موته ، وأخبر به ، وإذا ندبه .

والنعي ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : نعي محرم .

ودليله : حديث حُذِيفَةَ ؓ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَكَثِيرٌ مِنْهُ وَحَسَنُهُ .

وهو النعي الجاهلي من الإعلام ب وفاة الميت على وجه التفاخر والتباهي ، مثل الصباح على أبواب البيوت والأسواق .

قال السندي في ( حاشية ابن ماجه ) كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يُشْهِرُونَ الْمَوْتَ بِحَبِّهِ ، فَالْتَّهَى تَحْمُولَ عَلَيْهِ .

وقال الحافظ في الفتح : النَّعْيُ لَيْسَ مَتْنَوْعًا كُلَّهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَمَّا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَصْنَعُونَهُ فَكَانُوا يُرْسِلُونَ مَنْ يُغْلِنُ بِحَبْرِ مَوْتِ الْمَيِّتِ عَلَى أَبْوَابِ الدُّورِ وَالْأَسْوَاقِ .

القسم الثاني : نعي جائز .

وهو الإخبار بموت الميت لحضور جنازته فهذا جائز ، ويدل عليه :

أ- حديث أبي هريرة ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، وَخَرَجَ بِهِمْ مِنَ الْمُصَلَّى ، فَصَفَّ بِهِمْ ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا ) متفق عليه .

ب- ولحديث أنس ( فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى الْأَمْرَاءَ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ اسْتَشْهَدُوا وَقَالَ : أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأَصِيبَ ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأَصِيبَ ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأَصِيبَ ) متفق عليه .

قال النووي : وفيه [ أي حديث النجاشي ] اسْتِخْبَابُ الْإِعْلَامِ بِالْمَيِّتِ لَا عَلَى صُورَةِ نَعْيِ الْجَاهِلِيَّةِ ، بَلْ مُجَرَّدُ إِعْلَامٍ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَتَشْيِيعِهِ وَقَضَاءِ حَقِّهِ فِي ذَلِكَ ، وَالَّذِي جَاءَ مِنَ النَّهْيِ عَنِ النَّعْيِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ هَذَا ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ نَعْيُ الْجَاهِلِيَّةِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى ذِكْرِ الْمَفَاجِرِ وَغَيْرِهَا .

وقال في المجموع : والصحيح الذي تقتضيه الأحاديث الصحيحة التي ذكرناها وغيرها، أن الإعلام بموته لمن لم يعلم ليس بمكروه، بل إن قصد به الإخبار لكثرة المصلين فهو مستحب، وإنما يكره ذكر المآثر، والمفاخر، والتطواف بين الناس يذكره بهذه الأشياء، وهذا نعي الجاهلية المنهي عنه، فقد صحت الأحاديث بالإعلام فلا يجوز الغاؤها، وبهذا الجواب أجاب بعض أئمة الفقه والحديث المحققين والله أعلم . ( المجموع ) .

وقال ابن قدامة : ... وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَا بَأْسَ أَنْ يَعْلَمَ بِالرَّجُلِ إِخْوَانُهُ وَمَعَارِفُهُ وَذَوُو الْفَضْلِ ، مِنْ غَيْرِ نِدَاءٍ .

قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : لَا بَأْسَ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ أَنْ يُؤْذَنَ صَدِيقُهُ وَأَصْحَابُهُ ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يُطَافَ فِي الْمَجَالِسِ : أَنْعِي فَلَانًا كَفَعَلَ الْجَاهِلِيَّةِ .

وَمِمَّنْ رَخَّصَ فِي هَذَا ؛ أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ سِيرِينَ .

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الَّذِي دُفِنَ لَيْلًا ( أَلَا أَدْنُتُمُونِي ) .

وَقَدْ صَحَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى لِلنَّاسِ النَّجَاشِيَّ ، فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى ، فَصَفَّ بِهِمْ ، وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَبِی لَفْظٍ ( إِنَّ أَحَاكِمَ النَّجَاشِيَّ قَدْ مَاتَ ، فَمُؤْمُوا فَصَلُّوا عَلَيْهِ ) .

وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ( أَنَّهُ قَالَ : لَا يَمُوتُ فِيكُمْ أَحَدٌ إِلَّا آدَنْتُمُونِي بِهِ ) .

وَلَاَنَّ فِي كَثَرَةِ الْمُصَلِّينَ عَلَيْهِ أَجْرًا لَهُمْ ، وَنَفْعًا لِلْمَيِّتِ ، فَإِنَّهُ يَحْضِلُ لِكُلِّ مُصَلٍّ مِنْهُمْ قِبْرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ .

وَجَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ ، فَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا أُوجِبَ ) . ( المغني ) .

وقال ابن عبد البر : وكان أبو هريرة ؓ يمر بالمجالس ، فيقول : إن أحاكم قد مات فاشهدوا جنازته .

( هَذَا مَا تَرَى تَهْمِيضُهُ وَاللَّهُ هَاهُ ) .

أي : فإذا مات الإنسان شرع لمن عنده أن يغمضه ، مع الدعاء له .

أ- لحديث أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ ( دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ ؓ وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ فَأَغْمَضَهُ ، ثُمَّ قَالَ : " إِنَّ الْوُحَّ إِذَا فُيَضَ ، اتَّبَعَهُ الْبَصَرُ " فَصَحَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ ، فَقَالَ : " لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِحَبْرِ . فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَوَسُّعٌ عَلَى مَا تَقُولُونَ " . ثُمَّ قَالَ : اَللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ ،



وَأَرْفَعَ دَرَجَتَهُ فِي الْمُهْدِيَيْنَ، وَأَفْسَحَ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوَّرَ لَهُ فِيهِ، وَاخْلُقَهُ فِي عَقِبِهِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .  
 ب- وعن أم سلمة قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِذَا حَضَرْتُمُ الْمَرِيضَ أَوْ الْمَيِّتَ فَقُولُوا خَيْرًا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ) رواه مسلم .

#### والتعليل :

قال النووي : أن لا يقبح بمنظره لو ترك إغماضه .  
 وقال ابن قدامة : لأن الميت إذا كان مفتوح العينين والفم فلم يغمض حتى يبرد بقي مفتوحاً فيقبح منظره ، ولا يؤمن دخول الهوام فيه والماء في وقت غسله .  
 وقال القرطبي : وهي سنة عمل بها المسلمون كافة ، والمقصود تحسين وجه الميت ، وستر تغير بصره .

#### فائدة : ١

قوله ( إِذَا حَضَرْتُمُ الْمَرِيضَ أَوْ الْمَيِّتَ ) وفي رواية النسائي ( إِذَا حَضَرْتُمُ الْمَيِّتَ ) .  
 ( فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ ) المراد بالملائكة، ملك الموت، وأعوانه، أو عموم الملائكة الذين يحضرون الميت، وهذا أولى ، لما أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة مرفوعاً ( إِذَا حَضَرَ الْمُؤْمِنَ أَمَّتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ بِحَرِيرَةٍ بَيَاضَ ... وَإِذَا احْتَضَرَ الْكَافِرَ أَتَتْهُ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ بِمِسْحٍ ) .

#### فائدة : ٢

قال القرطبي : قوله ( إِذَا حَضَرْتُمُ الْمَيِّتَ، فَقُولُوا خَيْرًا ) أمر تأديب، وتعليم بما يقال عند الميت، وإخباراً بتأمين الملائكة على دعاء من هناك، ومن هذا استحباب علماءنا أن يحضر الميت الصالحون، وأهل الخير حالة موته ليدكره، ويدعوا له، ولن يخلفه، ويقولوا خيراً، فيجتمع دعائهم، وتأمين الملائكة، فينتفع الميت، ومن يُصاب به، ومن يخلّفه . ( المفهم ) .

#### ( وَهَلْ يُثَابِرُ ) .

أي : بعد تيقن موته يسن تجريده وخلع ثيابه التي عليه من أجل تغسيله .  
 لحديث عائشة : قالت (لَمَّا أَرَادُوا غَسْلَ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا: وَاللَّهِ مَا نَدْرِي أُنَجِّدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ ثِيَابِهِ كَمَا نُجَرِّدُ مَوْتَانًا، أَمْ نَغْسِلُهُ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ؟ فَمَلَأَ احْتَلَفُوا أَلْقَى اللَّهُ عَلَيْهِمُ التَّوَمَّ حَتَّى مَا مِنْهُمْ رَجُلٌ إِلَّا وَدَقَّتْهُ فِي صَدْرِهِ، ثُمَّ كَلَّمَهُمْ مُكَلِّمٌ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَيْتِ لَا يَدْرُونَ مَنْ هُوَ: أَنْ اغْسِلُوا النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ، فَقَامُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَسَلُوهُ وَعَلَيْهِ قَمِيصُهُ، يَصُبُّونَ الْمَاءَ فَوْقَ الْقَمِيصِ وَيُدْلِكُونَهُ بِالْقَمِيصِ دُونَ أَيْدِيهِمْ، وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، مَا غَسَلَهُ إِلَّا نِسَاؤُهُ). رواه أبو داود .

فهذا يدل على أن تجريد الميت كان مشهوراً عندهم .

ب- ولأن في تجريده أمكن لتغسيله وأبلغ في تطهيره .

ج- ولأنه إذا غُسل في ثوبه تنجس الثوب بما يخرج ، وَقَدْ لَا يَطْهَرُ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ ، فَيَتَنَجَّسُ الْمَيِّتُ بِهِ . ( المغني ) .

قال البهوتي رحمه الله : ثم جرده من ثيابه ندباً ، لأن ذلك أمكن في تغسيله ، وأبلغ في تطهيره وأشبه بغسل الحي وأصون له من التنجيس إذ يحتمل خروجها منه ولفعل الصحابة بدليل قولهم : لا ندري أنجد النبي ﷺ كما نجرد موتانا .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) : وذهب الحنفية والمالكية ... إلى أنه يستحب تجريد الميت عند تغسيله؛ لأن المقصود من الغسل هو التطهير وحصوله بالتجريد أبلغ . ولأنه لو اغتسل في ثوبه تنجس الثوب بما يخرج ، وقد لا يطهر...والصحيح المعروف عند الشافعية..أنه يغسل في قميصه...وأما ستر عورته فلا خلاف فيه .

#### فائدة : ١

أما ستره عورته فهذا الواجب .

قال ابن قدامة : وَأَمَّا سِتْرُ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرَّجَبَةِ فَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، فَإِنَّ ذَلِكَ عَوْرَةٌ ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ مَأْمُورٌ بِهِ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ : لَا تَنْظُرْ إِلَى فَجْدِ حَيٍّ ، وَلَا مَيِّتٍ . ( المغني ) .

## ( وَسْتُرُهُ بِثَوْبٍ ) .

أي : ويسن ستر الميت بثوب يكون شاملاً للبدن كله .

لحديث عائشة رضي الله عنها ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُؤْتَى سُجِّي يَبْرُدُ جَبْرَةً ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

( سُجِّي ) أي : غطي جميع بدنه . ( جَبْرَةً ) بكسر الخاء وفتح الباء ، وهي ضرب من برود اليمن .

فهذا الحديث دليل على استحباب تغطية الميت إذا مات .

قال النووي : وفي الحديث إِسْتِحْبَابُ تَسْجِيَةِ الْمَيِّتِ ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ .

### فائدة : ١

الحكمة من ستر الميت :

قال النووي : وَحِكْمَتُهُ صِيَانَتُهُ مِنَ الْإِنْكَشَافِ وَسَرُّ عَوْرَتِهِ الْمُتَعَيِّرَةِ عَنْ الْأَعْيُنِ .

### فائدة : ٢

قال ابن قدامة : وَلَا يُتْرَكُ الْمَيِّتُ عَلَى الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ أَسْرَعُ لِقَسَادِهِ ، وَلَكِنْ عَلَى سَرِيرٍ أَوْ لَوْحٍ ، لِيَكُونَ أَحْفَظَ لَهُ .

### فائدة : ٣

قال بعض العلماء : يستحب أن يغطي الإنسان بالثوب الذي يحبه ، لأن النبي ﷺ ثبت عنه كما في حديث أنس : ( إن أحب الثياب إلى النبي ﷺ أن يلبسها الحبرة ) متفق عليه ، والله أعلم في صحة هذا التعليل .

## ( وَالْإِسْرَاعُ فِي تَجْهِيزِهِ إِنْ مَاتَ هَيْرَ هَمَاءَ ) .

أي : ويسن الإسراع في تجهيز الميت .

قال ابن قدامة : لا نعلم فيه خلافاً بين الأئمة .

وقال النووي : واتفق العلماء على استحباب الإسراع بالجنائز إلا أن يخاف من الإسراع انفجار الميت أو تغييره ونحوه فيتأني .

أ- لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ ( أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ فَإِنْ تَكَ صَلَاحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ يَكُ سِوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ ) متفق عليه .

ب- وعن ابن عمر قال : قال النبي ﷺ ( إذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به إلى قبره ) أخرجه الطبراني بإسناد حسن .

ج- وعن حصين بن وحوح مرفوعاً ( لا ينبغي لجيفة مسلم أن تبقى بين ظهري أهله ... ) رواه أبو داود .

د- وَلَئِنَّهُ أَصْوَنُ لَهُ وَأَحْفَظُ مِنَ النَّعِيرِ ، قَالَ أَحْمَدُ : كَرَامَةُ الْمَيِّتِ تَعْجِيلُهُ .

تنبيه : ذهب بعض العلماء : إلى أنه واجب ، وهو قول ابن حزم ، لأمر الرسول ﷺ بذلك ( أسرعوا ) .

### فائدة : ١

قوله ( أسرعوا .. ) اختلف العلماء : هل المراد الإسراع بتجهيزها أو بحملها إلى قبرها على قولين :

القول الأول : المراد الإسراع بحملها إلى قبرها .

ورجحه القرطبي ، والنووي .

لقوله ( ... فشر تضعونه عن رقابكم ) .

ورد النووي القول الثاني الآتي وقال : والثاني باطل مردود بقوله ( فشر تضعونه عن رقابكم ) .

القول الثاني : المراد الإسراع بتجهيزها وغسلها والصلاة عليها .

قال الفاكهي : ما رده النووي جمود على ظاهر لفظ الحديث، وإلا فيحتمل حمله على المعنى، فإنه قد يُعبر بالحمل على الظهر، أو العنق

عن المعاني دون الذوات، فيقال: حمل فلان على ظهره، أو على عنقه ذنباً، أو نحو ذلك ليكون المعنى في قوله ﷺ

( فشر تضعونه عن رقابكم ) إنكم تستريحون من نظر من لا خير فيه، أو مجالسته ونحو ذلك، فلا يكون في الحديث دليل على رد قول هذا

القائل، ويقوي هذا الاحتمال أن كل حاضري الميت لا يحملونه، إنما يحمله القليل منهم، لا سيما اليوم، فإنما يحمله في الغالب من لا تعلق له به .

**قال الحافظ :** ويؤيده - يعني كلام الفاكهي - حديث عن ابن عمر قال : قال النبي ﷺ ( إذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به إلى قبره ) أخرجه الطبراني بإسناد حسن ، ولأبي داود من حديث حصين بن وَحْوح مرفوعاً ( لا ينبغي لجيفة مسلم أن تبقى بين ظهرائي أهله ... ) .

#### فائدة : ٢

الحكمة من الأمر بالإسراع بالجنائز :

أولاً : الاقتداء بالنبي ﷺ .

ثانياً : في تأخير حرمان له عن الخير إن كان من الصالحين ففي الحديث ( فإن كانت صالحة قالت قدموني قدموني ) .

ثالثاً : إكرام الميت دفنه .

رابعاً : وقد ورد في حديث آخر ذكر تعليل آخر ، وهي مخالفة أهل الكتاب .

فعن أبي هريرة . قال ( كان رسول الله ﷺ إذا تبع جنازة قال : ابسطوا بها ، ولا تدبوا ذبيب اليهود بجنازها ) رواه أحمد .

وفي مصنف ابن أبي شيبة عن عمران بن حصين ( أنه أوصى ، إذا أنا مت فأسرعوا ، ولا تُهūdوا ، كما تُهūd اليهود والنصارى ) .

#### فائدة : ٣

قوله ( إن مات غير فجأة ) .

أي : فإن مات فجأة فإنه لا يسن الإسراع بتجهيزه ، خشية أن تكون غشية لا موتاً .

**قال الشافعي في الأم :** أحب المبادرة في جميع أمور الجنائز ، فإن مات فجأة لم يبادر بتجهيزه لئلا تكون به سكتة ولم يمض بل يترك حتى يتحقق موته .

**وقال ابن قدامة رحمه الله :** وإن شكَّ في موته انتظر به حتى يتيقن موته بانخساف صُدغيه ، وميل أنفه ، وانفصال كفيه ، واسترخاء رجليه .

**وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله :** إن شك في موته ؛ بأن مات بحادث أو بغتة ، فإنه ينتظر حتى يتيقن موته وله علامات . ( شرح الكافي ) .

وقال أيضاً رحمه الله : "قوله : (أسرعوا بالجنائز) قال العلماء : يسرع في تجهيزه إلا أن يموت فجأة ويشك في موته فينتظر حتى يتيقن ، وإلا فيسرع في تجهيزه . ( لقاء الباب المفتوح ) .

وأيضاً لا بأس بتأخيرها إذا كان لمصلحة كأن يموت في حادث جنائي ليتحقق من قتله .

#### فائدة : ٣

معنى الإسراع بالمأمور به بالحديث :

المراد بالإسراع : أن يكون فوق المشي المعتاد لا الركض بها وخضها ؛ لأن هذا قد يضر الميت ويشق على المتبعين من الضعفاء .

**قال النووي رحمه الله :** "والمراد بالإسراع فوق المشي المعتاد ، ودون الخبب ؛ لئلا ينقطع الضعفاء عن اتباع الجنائز ، فإن خيف عليه تغير أو انفجار أو انتفاخ زيد في الإسراع . ( شرح المهذب ) .

**وقال البهوتي رحمه الله :** وسن الإسراع بالجنائز ؛ لحديث : (أسرعوا بالجنائز..) متفق عليه . ويكون الإسراع دون الخبب ... لأنه بمخضها ويؤذي حاملها ومتبعها .

**وقال الشيخ ابن باز رحمه الله :** يسن الإسراع بالجنائز من غير مشقة .

**وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله :** قالوا : لا ينبغي الإسراع الذي يشق على المشيعين ، أو يخشى منه تمزق الميت ، أو خروج شيء من

بطنه مع الحركة .

**وقال الحافظ رحمه الله :** والحاصل أنه يستحب الإسراع ، لكن بحيث لا ينتهي إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت أو مشقة على الحامل أو المشيع لئلا ينافي المقصود من النظافة وإدخال المشقة على المسلم .

**وقال ابن تيمية :** كان الميت في عهد النبي ﷺ يخرج به الرجال يحملونه إلى المقبرة لا يسرعون ولا يبطئون بل عليهم السكينة ولا يرفعون أصواتهم لا بقراءة ولا بغيرها وهذه هي السنة باتفاق المسلمين .

الخلاصة : المشي بالجنائز ينقسم إلى أقسام :

**أولاً :** أن يمشي به خطوة خطوة .

فهذا بدعة مكروهة مخالفة للسنة ومتضمنة التشبه بأهل الكتاب . [ قاله ابن القيم ] .

**ثانياً :** أن يسرع بها إسراعاً كثيراً يخشى على الجنائز أو يشق على الحاملين ، فهذا لا يجوز .

**ثالثاً :** أن يمشي بها بين السرعة والبطء ، وهذا هو السنة .

#### فائدة : ٧

أن المشروع أن تحمل الجنائز على الأعناق ، لكن يجوز بالسيارة لغرض صحيح ، كبعد المقبرة ، أو برد شديد ، أو حر شديد ، فأما مع عدم ذلك فلا يشرع لأمر :

**أولاً :** أنه خلاف سنة النبي ﷺ .

**ثانياً :** أنه يفوت الغاية من حملها وتشيعها ، وهو الاعتاظ والاعتبار .

**ثالثاً :** أن حملها على الأعناق أبعد عن الفخر .

**رابعاً :** أن في حملها على الأعناق ، يراها الناس فيدعون لها .

**خامساً :** أن حملها على السيارة يفوت مباشرة الحمل .

**سادساً :** ذكر بعضهم أن في حملها على السيارة مشابحة للكفار .

#### ١٠ إِنْشَادُ وَصِيَّتِهِ ١٠

أي : يسن الإسراع في تنفيذ وصيته .

أَلْيَعَجَّلْ لَهُ ثَوَابُهَا بِحَرَائِجِهَا عَلَى الْمُوصَى لَهُ . ( المغني )

**قال البهوتي :** ... لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْجِيلِ الْأَجْرِ وَاقْتِصَافِ ذَلِكَ تَقْدِيمَ الدِّينِ مُطْلَقًا عَلَى الْوَصِيَّةِ لِقَوْلِ عَلِيٍّ ( قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ ) وَأَمَّا تَقْدِيمُهَا فِي الْآيَةِ فَلِأَنَّهَا لَمَّا أَشْبَهَتْ الْمِيرَاثَ فِي كَوْنِهَا بِلا عَوْضٍ كَانَ فِي إِخْرَاجِهَا مَشَقَّةٌ عَلَى الْوَارِثِ حَتَّى عَلَى إِخْرَاجِهَا .

( كشف القناع )

ب- ولتصل الحقوق إلى أهلها .

#### ١١ وَيَجِبُ الْإِسْرَاعُ فِي قَضَاءِ دِينِهِ ١١

أي : يجب على الورثة الإسراع في قضاء دين الميت سواء دين لله أو لأدمي حتى قال بعض العلماء : يجب ذلك قبل دفنه .

لحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدِينِهِ، حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ .

فيجب المبادرة لقضاء دين الميت من قبل الورثة إذا ترك الميت مالاً ، فما يفعله بعض الورثة من تأخير السداد ، جنابة في حق الميت ، لأن نفسه معلقة حتى يسدد عنه .

**ويجب الإسراع لسببين :**

**أولاً :** لأن نفس المؤمن معلقة بدينه .

**ثانياً :** ولأن كثيراً من الورثة لا يحرصون على سداد دين ميتهم مع أنه ترك مالاً .

**قال الصنعاني :** وهذا الحديث من الدلائل على أنه لا يزال الميت مشغولاً بدينه بعد موته ، ففيه حث على التخلص عنه قبل الموت ، وأنه أهم الحقوق ، وإذا كان هذا في الدين المأخوذ برضا صاحبه ، فكيف بما أخذ غصباً وخباً وسلباً .

**وقال الشوكاني** معلقاً على هذا الحديث : فيه الحث للورثة على قضاء دين الميت والإخبار لهم بأن نفسه معلقة بدينه حتى يقضى عنه ، وهذا مقيدٌ بمن له مالٌ يُقضى منه دينه ، وأما من لا مال له ومات عازماً على القضاء فقد ورد في الأحاديث ما يدل على أن الله تعالى يقضى عنه . ( نيل الأوطار ) .

وعلى هذا :

**أولاً :** إذا كان هذا الميت له مال فيجب أن يسدد منه دينه .

**ثانياً :** وإن لم يكن له مال واستطاع أولياؤه أن يسددوه عنه فذلك من عمل الخير والبر .

**ثالثاً :** وإن لم يكن شيء من ذلك فنجو أن يدخل في معنى حديث البخاري ( من أخذ أموال الناس يريد أداها أدى الله عنه ) رواه البخاري .

#### فائدة : ١

معنى الحديث : **قيل :** لا تفرح بما لها من النعيم حتى يقضى عنه الدين ، **وقيل :** عن دخول الجنة .

بعض أقوال العلماء في ذلك :

قال السُّيُوطِيُّ : أَيُّ مَحْبُوسَةٍ عَنْ مَقَامِهَا الْكَرِيمِ .

وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ : أَيُّ أَمْرٍهَا مَوْفُوفٌ لَا حُكْمَ لَهَا بِنَجَاةٍ وَلَا هَلَاكِ حَتَّى يُنْظَرَ هَلْ يُقْضَى مَا عَلَيْهَا مِنَ الدَّيْنِ أَمْ لَا .

قال السندي : أَيُّ مَحْبُوسَةٍ عَنْ الدُّخُولِ فِي الْجَنَّةِ .

وقال في تحفة الأحوذى : قَالَ السُّيُوطِيُّ : أَيُّ مَحْبُوسَةٍ عَنْ مَقَامِهَا الْكَرِيمِ . وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ : أَيُّ أَمْرٍهَا مَوْفُوفٌ لَا حُكْمَ لَهَا بِنَجَاةٍ وَلَا هَلَاكِ حَتَّى يُنْظَرَ هَلْ يُقْضَى مَا عَلَيْهَا مِنَ الدَّيْنِ أَمْ لَا .

وَقَالَ الشُّوكَانِيُّ : فِيهِ الْحُثُّ لِلْوَرِثَةِ عَلَى قَضَاءِ دَيْنِ الْمَيِّتِ ، وَالْإِجْبَاءُ لَهُمْ بِأَنْ نَفْسُهُ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ .

وقال الصنعاني : وهذا الحديث من الدلائل على أنه لا يزال الميت مشغولاً بدينه بعد موته ، ففيه حث على التخلص عنه قبل الموت ، وأنه أهم الحقوق انتهى .

#### فائدة : ٢

يجب المبادرة بقضاء دين الميت حتى قال بعض العلماء يكون ذلك قبل الصلاة عليه ودفنه ، وذلك لعظم شأن الدين .

**قال البهوتي :** ( وَيَجِبُ أَنْ يُسَارَعَ فِي قَضَاءِ دَيْنِهِ وَمَا فِيهِ مِنْ إِثْرٍ دَمْتِيهِ مِنْ إِخْرَاجِ كَفَّارَةٍ وَحَجٍّ نَذْرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ ) كَرَكَاةٍ وَرَدِّ أَمَانَةٍ وَعَصَبٍ وَعَارِيَةٍ لِمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً : نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ ، ( كُلُّ ذَلِكَ ) أَيُّ قَضَاءِ الدَّيْنِ وَإِثْرِهِ دَمْتِيهِ ، وَتَفْرِيقُ وَصِيَّتِهِ ( قَبْلَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ) لِأَنَّهُ لَا وَلَايَةَ لِأَحَدٍ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ وَالتَّجْهِيزِ .

وَفِي الرِّعَايَةِ قَبْلَ غُسْلِهِ وَالْمُسْتَوْعِبِ : قَبْلَ دَفْنِهِ وَيُؤَيَّدُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ : مَا كَانَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ مِنْ عَدَمِ صَلَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، وَيَقُولُ " صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ " إِلَى آخِرِهِ كَمَا يَأْتِي فِي الْخُصَائِصِ . ( كشاف القناع )

#### فائدة : ٣

فإن تعذر ردُّ الديون في الحال ؛ لعدم وجود النقد أو لبعد المال : استحب لورثته أن يضمنوا عن أبيهم حق الغير .

#### فائدة : ٤

حكم من مات وعليه دين لم يستطع أداءه لفقره هل تبقى روحه مرهونة معلقة ؟

هذا الحديث ( نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ ) محمول على من ترك مالا يقضى منه دينه ، أما من لا مال له يقضى منه فيرجى ألا يتناوله هذا الحديث .

لقوله سبحانه وتعالى ( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ) وقوله سبحانه ( وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ) .

كما لا يتناول من يبت النية الحسنة بالأداء عند الاستدانة، ومات ولم يتمكن من الأداء .

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال ( من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله ) .

**قال ابن عبد البر :** والدين الذي يُجْبَسُ به صاحبه عن الجنة، والله أعلم، هو الذي قد ترك له وفاءً ولم يوص به، أو قدر على الأداء فلم يؤد، أو أذانه في غير حق، أو في سرف ومات ولم يؤده ، وأما من أذّن في حق واجب لفاقة وعسرة ، ومات ولم يترك وفاء ، فإن الله لا يحبس به عن الجنة إن شاء الله .

#### فائدة : ٥

**قال القرطبي :** ولا ميراث إلا بعد أداء الدين والوصية ، فإذا مات المتوفى أخرج من تركته الحقوق المعينات ، ثم ما يلزم من تكفينه وتقييره ، ثم الديون على مراتبها ، ثم يخرج من الثلث الوصايا ، وما كان في معناها على مراتبها أيضاً ، ويكون الباقي ميراثاً بين الورثة .

**قال ابن كثير :** الدين مقدم على الوصية، وبعده الوصية ثم الميراث ، وهذا أمر مجمع عليه بين العلماء .

#### فائدة : ٦

إذا لم يكن الميت قد ترك مالا فلا يجب على الورثة حينئذ قضاء الدين .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : فإن دين الميت لا يجب على الورثة قضاؤه لكن يقضى من تركته . ( منهاج السنة )

ووصية الأب لأبنائه بقضاء دينه لا توجب على الأبناء تنفيذها إذا لم يكن للميت مال بل يستحب لهم تنفيذها ؛ لأن في ذلك براً بأبيهم بعد موته .

#### فائدة : ٧

هل ديون الميت الآجلة تحل بموته ؟

ديون الميت الآجلة تحل ويسقط الأجل بموت المدين على الراجح من أقوال أهل العلم .

وهذا قول جمهور الفقهاء من الحنفية ، والشافعية ، والمالكية ، والظاهرية ، والحنابلة في رواية .

**قال ابن قدامة :** ... فَأَمَّا إِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دُيُونٌ مُؤَجَّلَةٌ ، فَهَلْ تَحِلُّ بِالْمَوْتِ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ :

إِحْدَاهُمَا : لَا تَحِلُّ إِذَا وَتَّقِيَ الْوَرَثَةُ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ .

وَالرَّوَايَةُ الْآخَرَى : أَنَّهُ تَحِلُّ بِالْمَوْتِ .

وَبِهِ قَالَ الشَّعْبِيُّ ، وَالْحَافِي ، وَسَوَّازٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّوْا إِذَا أُنْ بَقِيَ فِي ذِمَّةِ الْمَيِّتِ ، أَوْ الْوَرَثَةِ ، أَوْ يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ ، لَا يَجُوزُ بَعَاوُهُ فِي ذِمَّةِ الْمَيِّتِ لِجَرَائِمَا ، وَتَعَدُّرُ مُطَالَبَتِهِ بِهَا ، وَلَا ذِمَّةُ الْوَرَثَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَلْتَزِمُوْهَا ، وَلَا رَضِيَ صَاحِبُ الدَّيْنِ بِذِمَّتِهِمْ ، وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ مُتَبَايِنَةٌ ، وَلَا يَجُوزُ تَغْلِيْقُهُ عَلَى الْأَعْيَانِ وَتَأْجِيلُهُ ؛ لِأَنَّهُ ضَرَرٌ بِالْمَيِّتِ وَصَاحِبِ الدَّيْنِ ، وَلَا نَفْعٌ لِلْوَرَثَةِ فِيهِ ؛ أَمَّا الْمَيِّتُ فَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ( الْمَيِّتُ مُرْتَهَنٌ بِدَيْنِهِ ، حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ ) .

وَأَمَّا صَاحِبُهُ فَيَتَأَخَّرُ حَقُّهُ ، وَقَدْ تَتَلَفَ الْعَيْنُ فَيَسْقُطُ حَقُّهُ وَأَمَّا الْوَرَثَةُ ، فَإِنَّهُمْ لَا يَنْتَفِعُونَ بِالْأَعْيَانِ ، وَلَا يَتَصَرَّفُونَ فِيهَا ، وَإِنْ حَصَلَتْ لَهُمْ مَنَفَعَةٌ ، فَلَا يَسْقُطُ حَقُّ الْمَيِّتِ وَصَاحِبِ الدَّيْنِ لِمَنَفَعَةِ لَهُمْ . ( المغني ) .

**وقال ابن رشد الحفيد :** وجمهور العلماء على أن الديون تحل بالموت .

وحجتهم أن الله تبارك وتعالى لم يبح التوارث إلا بعد قضاء الدين، فالورثة في ذلك بين أحد أمرين: إما أن لا يريدوا أن يؤخروا حقوقهم في الموارث إلى محل أجل الدين، فيلزم أن يجعل الدين حالاً، وإما أن يرضوا بتأخير ميراثهم حتى تحلّ الديون، فتكون الديون حينئذ مضمونة في التركة خاصة، لا في ذمتهم .

**وخلاصة الأمر :** أن الديون المؤجلة والمقسطة تحل بموت المدين على الراجح من أقوال الفقهاء، ويلزم الورثة سداد ديون الميت الآجلة ما دام أن الميت قد ترك وفاءً لديونه، ويكون سداد الديون قبل توزيع التركة، حيث إن العلماء متفقون على أن قضاء الدين مقدّم على تنفيذ

وصايا الميت، وإن كانت الوصية مقدمة على الدين في آية الموارث (مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ) كما أن الرفق يقتضي إسقاط ما قابل التأجيل من زياده .

**( وَكَانَ بَأْسُ بِنْتِهَا وَكَانَ بَأْسُ بِنْتِهَا وَكَانَ بَأْسُ بِنْتِهَا )**

أي : يجوز تقبيل الميت والنظر إليه ولو بعد تكفينه .

عن عائشة - رضى الله عنها - زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ ( أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ عَلَى فَرْسِهِ مِنْ مَسْكِيهِ بِالسُّنْحِ حَتَّى نَزَلَ ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَلَمْ يُكَلِّمِ النَّاسَ ، حَتَّى نَزَلَ فَدَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَتَنِمَّ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُسَجًى يُزِدُ جَبَرَةً ، فَكُشِفَ عَنْ وَجْهِهِ ، ثُمَّ أَكَبَّ عَلَيْهِ فَقَبَّلَهُ ثُمَّ بَكَى فَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، لَا يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْكَ مَوْتَتَيْنِ ، أَمَّا الْمَوْتَةُ الَّتِي كُنَيْتُ عَلَيْكَ فَقَدْ مُتَّهَا ) رواه البخاري .

**قال النووي** رحمه الله : يجوز لأهل الميت وأصدقائه تقبيل وجهه ، ثبتت فيه الأحاديث . ( المجموع ) .

**وقال الحافظ** رحمه الله : فيه جواز تقبيل الميت .

**وقال الشوكاني** رحمه الله : ؛ لأنه لم ينقل أنه أنكر أحد من الصحابة على أبي بكر ، فكان إجماعاً .

وكذلك لا حرج على المرأة أن تقبل زوجها بعد الوفاة .

**وقال الشيخ ابن باز** رحمه الله : لا بأس بتقبيل الميت إذا قبله أحد محارمه من النساء ، أو قبله أحد من الرجال ، كما فعل أبو بكر الصديق ﷺ مع النبي ﷺ .

**فائدة : ١**

هل تقبيل أبو بكر للنبي ﷺ تركاً به ؟

لا ، إن تقبيل أبا بكر للنبي ﷺ حباً له وليس تركاً كما زعمه بعض الشراح .

فقول من يقول : إن أبا بكر قبل النبي ﷺ تركاً ، غلط من وجوه :

**أولاً :** من أين لنا أن أبا بكر فعل هذا تركاً .

**ثانياً :** أن أبا بكر فعل هذا محبة ، يدل على هذا سياق الحديث ، ولذلك بكى أبو بكر ، وقال : والله ما يجمع الله عليك موتتين .

**ثالثاً :** أنه لو فعل هذا تركاً لبادر كل الصحابة إلى فعله .

**فائدة : ٢**

ما معنى قول أبي بكر ( والله لا يجمع الله عليك موتتين ) ؟

**قيل :** هو على حقيقته ، أشار بذلك إلى الرد على من زعم أنه سيحيا فيقطع أيدي رجال ، لأنه لو صح ذلك للزم أن يموت مائة أخرى .

**وقيل :** أراد لا يموت مائة أخرى في القبر كغيره إذ يحيا ليسأل ثم يموت .

**وقيل :** لا يجمع الله موت نفسك وموت شريعتك ، والأول أصوب .

**فصل**

**( هَسْلُ الْيَتِّ ، وَتَكْفِينُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَنَحْنُ نَرْضَى بِهَا )**

أي : أن هذه الأمور الأربعة المتعلقة بالميت فرض كفاية ، إذا قام بها من يكفي سقط الإثم عن الباقي .

**ودليل غسله :**

أ- قوله ﷺ في الذي وقصته الناقة ( اغسلوه بماء وسدر ) متفق عليه .

وهذا أمر والأمر للوجوب ، لكنه وجوب كفاي ، لأن المقصود أن يحصل تغسيله ، لا أن يراد من كل واحد من المخاطبين ذلك .

ب- وقال ﷺ في ابنته زينب لما ماتت ( اغسلنها ثلاثاً ، أو خمساً أو سبعاً ، أو أكثر من ذلك ) متفق عليه .

**ودليل تكفينه :**

قوله ﷺ ( وكفنوه في ثوبيه ) متفق عليه .

#### ودليل الصلاة عليه :

أ- فعلة ﷺ فقد كان ﷺ يصلي على الأموات باستمرار .

ب- ولحديث زيد بن خالد ( أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ توفي يوم خير ، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: صلوا على صاحبكم. فتغيرت وجوه الناس لذلك، فقال: إن صاحبكم غل في سبيل الله، ففتشنا متاعه فوجدنا خرزاً من خرز اليهود لا يساوي درهمين) رواه أبو داود

ج- وقال ﷺ ( قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش، فهلّم فصلوا عليه ) متفق عليه .

د- وصلى على المرأة التي رجعت .

#### ودليل دفنه :

أ- قوله تعالى ( ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ) فأكرم الله الميت بدفنه ، فلم يلق للسباع والطيور .

ب- ولأن في تركه هتكاً لحرمة ، وأذى للناس به .

ج- وقال تعالى ( أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا . أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا ) ومعنى ( كفاتاً ) أي : ستراً لهم في محياهم ومماتهم، يستترون بها في الحياة في الدور والقصور، وفي الموت في القبور في بطن الأرض .

#### فائدة :

يقسم العلماء الواجب ( ويسمى الفرض أيضاً عند جمهور العلماء ) إلى قسمين : واجب عيني ، وواجب كفائي.

فالواجب العيني : ما طلب الشارع فعله من كل فرد من أفراد المكلفين طلباً جازماً . كالصلاة والزكاة والصوم والحج وبر الوالدين وصلة الأرحام.... إلخ.

والواجب الكفائي : هو الذي طلبه الشارع من مجموع المكلفين ، ولم يطلبه من كل واحد منهم، فإن قام العدد الذي يكفي سقط عن الباقيين ، وإلا أثموا جميعاً.

**﴿ وَأَوَّلَى النَّاسِ بِغُسْلِهِ وَصِيهُ ﴾ .**

أي : أولى الناس بتغسيل الميت وصيه .

قال ابن قدامة : وأولى الناس بغسله من أوصى إليه بذلك :

أ- لأن أبا بكر الصديق أوصى أن تغسله امرأته أسماء بنت عميس فقدمت بذلك .

ب- وأوصى أنس أن يغسله محمد بن سيرين ففعل .

ج- ولأنه حق للميت تقديم وصيه فيه على غيره كتفريق ثلثه، . يعني : لو أوصى بأن فلاناً هو الذي يفرق ثلث ماله . ( الكافي ) .

د- قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : فيه أيضاً تعليل ثالث مهم وهو : أن الميت قد يكون فيه أشياء لا يجب أن يطلع عليها كل أحد ولا يجب أن يطلع عليها إلا شخص يأتمنه فيوصي أن يغسله فلان.

هـ- ولأن الميت يجب أن يغسله من كان أعبد لله وأطوع لله فيختار شخصاً معيناً . ( شرح الكافي )

**﴿ ثُمَّ آبُوهُ، ثُمَّ جَدُّهُ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ طَلَبُ اقْرَبٍ مِنْ حَصْبَاتِهِ النَّسَبِ ﴾ .**

أي : لو أن الشخص الميت لم يوصى ، فيقدم الأب ، ( ثم جده ) أي : من قبل الأب ( ثم الأقرب فالأقرب من عصباته ) أي : بعد الأب والجد الأبناء ، وإن نزلوا ، ثم الإخوة وإن نزلوا ، ثم الأعمام وإن نزلوا .

قال الحجاوي رحمه الله : وأولى الناس بغسل الميت وصية إن كان عدلاً ثم أبوه وإن علا ، ثم ابنه وإن نزل ، ثم الأقرب فالأقرب من عصباته نسباً . ( متن الإقناع )

#### فائدة : ١

هذا الترتيب يحتاج إليه عند المشاحة .



قال الشيخ ابن عثيمين : ومن المعلوم أن مثل هذا الترتيب إنما نحتاج إليه عند المشاحة (التنازع) ، فأما عند عدم المشاحة ، كما هو الواقع في عصرنا اليوم ، فإنه يتولى غسله من يتولى غسل عامة الناس ، وهذا هو المعمول به الآن ، فتجد الميت يموت وهناك أناس مستعدون لتغسيله ، فيذهب إليهم فيغسلونه . ( الشرح الممتع )

## فائدة : ٢

شرط تولي الموصي إليه غسل المتوفى : أن يكون صالحاً لذلك ، قادراً عليه ، وإلا لم يشرع له القيام بذلك ، وعندها يتولى تغسيل المتوفى: الأقرب فالأقرب، ممن يُحسن تغسيل الأموات.

قال الشيخ صالح الفوزان : وهذا الترتيب في الأولوية : إذا كانوا كلهم يحسنون التغسيل ، وطالبوا به ، وإلا فإنه يقدّم العالم بأحكام التغسيل على من لا علم له .

وقال الشيخ ابن عثيمين : لكن كل هذه الترتيبات مسبقة بأمر مهم وهو أعلم الناس بكيفية التغسيل هذا مقدم على كل هذه الأولويات يعني بعد الوصي يقدم أعلم الناس بأحكام التغسيل ، كقول الرسول ﷺ : ( يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله ) ، فإذا قدر أن في هؤلاء الذين رتبهم المؤلف من لا يحسن التغسيل ، فإنه لا يقدم ؛ لأن المحافظة على التغسيل أولى من التقديم ولا يستثنى من هذا إلا شيء واحد وهو الوصي . انتهى من "الشرح الكافي"

( وَالْكَفْلُ مِنَ الْوَجْهِ غُسْلُ صَاحِبِهِ ) .

أي : فالزوج له أن يغسل زوجته إذا ماتت، والزوجة لها أن تغسل زوجها إذا مات.

المسألة الأولى : تغسيل الزوج لزوجته إذا ماتت .

يجوز .

وهذا قول جماهير العلماء . [ نسبه إليهم الشوكاني ] .

قال ابن قدامة : الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ لِلزَّوْجِ غُسْلَ امْرَأَتِهِ، وَهُوَ قَوْلُ عَلْقَمَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ الْأَسْوَدِ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَتَادَةَ، وَحَمَّادٍ، وَمَالِكٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ .

أ- لحديث عائشة قالت (رجع رسول الله ﷺ ذات يوم من جنازة بالقيع وأنا أجد صداعاً في رأسي وأنا أقول: وأرأساه، قال: ما ضرك لو متّ قبلي فغسلتُكِ وكفنتُكِ ثم صليت عليك) .

والحديث فيه مُجَدُّ بن إِسْحَاقَ ، وقد صرح بالتحديث عند أبي يعلى .

وأيضاً قد تابع مُجَدُّ بن إِسْحَاقَ صالح بن كيسان كما عند أحمد والنسائي ، فالحديث لا بأس به .

ب- ما رواه الدارقطني عن أسماء بنت عميس قالت ( غسّلت أنا وعلي فاطمة بنت رسول الله ﷺ ) .

قال في المغني : إن علياً غسّل فاطمة ، واشتهر ذلك فلم ينكر فكان إجماعاً .

قال الحافظ : رواه البيهقي من وجه آخر عن أسماء وإسناده حسن ، ثم قال : وقد احتج بهذا الحديث أحمد وابن المنذر ، وفي جزمهما بذلك دليل على صحته عندهما .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجوز .

وهو مذهب أبي حنيفة ، والثوري .

أ- قالوا : لأن الموت فرقة تبيح أختها .

ب- أن الموت فرقة تبيح أختها وأربعاً سواها فحرم اللمس والنظر كالطلاق .

والراجح القول الأول .

وأجاب هؤلاء عن أدلة من أجاز ؟

حديث (لَوْ مِتُّ قَبْلِي فَعَسَلْتُكِ) :

أولاً : أنه محمول على الغسل تسبباً ، فمعنى قوله ( غسلتك ) أي : قمت بأسباب غسلك كما يقال بني الأمير داراً .

ثانياً : أنه يحتمل أنه كان مخصوصاً بأنه لا ينقطع نكاحه بعد الموت .

وأجابوا عن أثر علي في تغسيله فاطمة : بأنه خاص بعلي ، لأن فاطمة زوجته في الدنيا والآخرة فجاز له غسلها دون غيره .

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه لو بقيت الزوجية لما تزوج بنت أختها أمامة بنت زينب بعد موتها .

المسألة الثانية : تغسيل الزوجة لزوجها إذا ماتت .

جائز في قول عامة أهل العلم .

وقد نقل ابن المنذر الإجماع ، أن الأمة أجمعت أن للمرأة غسل زوجها .

أ- لحديث عائشة ( لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسل رسول الله ﷺ إلا نساؤه ) رواه أبو داود .

قال البيهقي : فتلهفت على ذلك ، ولا يتلهف إلا على ما يجوز .

ب- وأوصى أبو بكر أن تغسله امرأته أسماء بنت عميس .

فقد روى الإمام مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر ( أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ غَسَلَتْ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ حِينَ تُؤَيِّ ثُمَّ خَرَجَتْ فَسَأَلَتْ مَنْ حَضَرَهَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فَقَالَتْ إِنِّي صَائِمَةٌ وَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ شَدِيدُ الْبُرْدِ فَهَلْ عَلَيَّ مِنْ غُسْلٍ فَقَالُوا لَا ) .

قال صاحب المنتقى على شرح الموطأ في هذا الحديث : يدل على جواز غسل المرأة زوجها بعد وفاته ، لأن هذا كان بحضرة جماعة من الصحابة ... لا سيما أن أبا بكر أوصى بذلك ولم يعلم له مخالف من الصحابة فثبت أنه إجماع .

فائدة :

إذا توفيت الزوجة في أثناء عدة الطلاق ، فإن كان الطلاق رجعياً جاز للزوج أن يغسلها ، وكذا لو مات الزوج بعد أن طلقها طلاقاً رجعياً فلها أن تغسله ؛ لأن المطلقة طلاقاً رجعياً في حكم الزوجات ، فلها ما للزوجات وعليها ما على الزوجات .

قال ابن قدامة : فإن طلق امرأته ، ثم مات أحدهما في العدة ، وكان الطلاق رجعياً ، فحكمهما حكم الزوجين قبل الطلاق ؛ لأنها زوجة تعتد للوفاة ، وترثه ويرثها ، ويباح له وطؤها . ( المغني ) .

فإن كان الطلاق على عوض أو استكملت الطلقات الثلاث ، لم يجز لأحدهما غسل الآخر ؛ لانقطاع علائق الزوجية .

قال ابن قدامة رحمه الله : " وإن كان بائناً لم يجز ؛ لأن اللمس والنظر محرم حال الحياة ، فبعد الموت أولى . ( المغني )

قال ابن عبد البر رحمه الله : وأجمعوا على أن المطلقة المبتوتة لا تغسل زوجها إن مات في عدتها .

وقال النووي رحمه الله : واتفقوا على أنه لا يُغسل البائن .

﴿ وَالرَّجُلُ وَالرَّجُلُ إِذَا غَسَلَ مِنْ لَمَسٍ سَبْعَ سِنِينَ فَطَهُ ﴾ .

أي : يجوز للرجل أن يغسل بنتاً دون سبع سنين ، ويجوز للمرأة أن تغسل صبياً دون سبع سنين .

قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن للمرأة أن تغسل الصبي الصغير مجرداً من غير مغزر وتمس عورته وتنظر إليها .

﴿ وَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ ثَمَرَةٍ أَوْ مَغْسِهِ يَمُمْتُ ﴾ .

ذكر هنا متى يميم الميت ، وذلك عند تعذر ذلك ، ويتعذر غسل الميت في صور :

إذا مات رجل بين نساء ليس بينهن زوجته .

وإذا ماتت امرأة بين رجال ليس فيهم زوجها .

إذا تعذر غسله لكونه محترقاً .

إذا عدم الماء .

قال ابن قدامة : والمجدور ، والمحترق ، وإذا أمكن غسله غسل ... فإن خيف تقطعه بالماء لم يغسل ، ويميم إن أمكن ، كالحي الذي يؤذيه الماء ، وإن تعذر غسل الميت لعدم الماء يميم ، وإن تعذر غسل بعضه دون بعض ، غسل ما أمكن غسله ، ويميم للباقي ،

كالحي سواء . ( المغني )

**ثالث :**

اختلف الفقهاء فيمن تعذر غسله وتيممه : هل يصلى عليه أم لا ؟  
جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذهب ابن حبيب من المالكية والحنابلة وبعض المتأخرين من الشافعية إلى أنه يصلى عليه مع تعذر الغسل والتيمم .

لأنه لا وجه لترك الصلاة عليه .

أ- لأن الميسور لا يستقط بالمعسور، لما صح من قوله عليه الصلاة والسلام : ( وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ) .

ب- ولأن المصمود من هذه الصلاة الدعاء والشفاعة للميت .

أما عند الحنفية وجمهور الشافعية والمالكية فلا يصلى عليه؛ لأن بعضهم يشترط لصحة الصلاة على الجنائز تقديم غسل الميت، وبعضهم يشترط حضوره أو أكثره، فلما تعذر غسله وتيممه لم يصلى عليه لفوات الشرط . ( الموسوعة )

والراجح - والله أعلم - القول الأول ، وهو أنه يصلى عليه ، حتى مع تعذر تغسيله وتيممه ؛ فإن الصلاة على الميت من حق الميت على المسلمين ، وهكذا غسله ، أو تيممه عند تعذر الغسل ؛ ومتى حصل العجز عن بعض الواجبات ، لم تسقط المطالبة بما أمكن منها ؛ لقول الله تعالى : ( فَأَتُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ) .

**( وَيُحَرِّمُ أَنْ يُغْسَلَ مُسْلِمٌ كَاهِرًا ، أَوْ يَدْفِنَهُ ، بَلْ يُؤَلَّوْا بِهِ لِحَدَمٍ )**

أي : يحرم على المسلم أن يغسل الميت الكافر أو يكفنه ، أو يدفنه ، بل يواريه إذا لم يوجد من يواريه .

أ- لأن غسل الميت عبادة ، والكافر ليس أهلاً لها .

ب- ولأن الغسل وجب كرامة للميت وتعظيماً له ، والكافر ليس من أهل استحقاق الكرامة والتعظيم .

ج- ولأنه لا يصلى على الكافر ، ولا يدعى له ، فلم يصح غسله .

وذهب بعض العلماء : إلى جواز تغسيله .

وهذا مذهب الشافعي .

جاء في ( الموسوعة الفقهية الكويتية ) ومذهب الشافعية جواز تغسيل المسلمين وغيرهم للكافرين ، وأقاربهم الكفار أحق به من أقاربهم المسلمين .

وصرح المالكية ، وهو المذهب عند الحنابلة بأن المسلم لا يغسل الكافر مطلقاً ، سواء أكان قريباً منه أم لم يكن .

وذهب المالكية والحنابلة إلى أنه ليس للمسلم غسل زوجته الكافرة لأن المسلم لا يغسل الكافر ولا يتولى دفنه ، ولأنه لا ميراث بينهما ولا مولاة ، وقد انقطعت الزوجية بالموت .

**( وَلَا يَصِحُّ تَغْسِيلُ الْكَافِرِ لِلْمُسْلِمِ )**

أي : لا يصح للكافر أن يقوم بتغسيل الميت المسلم .

لأنها عبادة ، والكافر ليس من أهل العبادة .

قال ابن قدامة : ولا يصح غسل الكافر للمسلم ؛ لأنه عبادة ، وليس الكافر من أهلها .

وقال أيضاً : وإن كانت الزوجة ذمية ، فليس لها غسل زوجها ؛ لأن الكافر لا يغسل المسلم ؛ لأن النية واجبة في الغسل ، والكافر ليس من أهلها .

وجاء ( في الموسوعة الفقهية ) ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في المخرج - مقابل الصحيح المنصوص - والحنابلة إلى أنه لا يصح تغسيل الكافر للمسلم :

أ- لأن التغسيل عبادة ، والكافر ليس من أهلها ، فلا يصح تغسيله للمسلم كالمجنون .

ب- وَأَيْضًا فَإِنَّ النَّيَّةَ وَاجِبَةٌ فِي الْغُسْلِ وَالْكَافِرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا . ( الموسوعة الفقهية )

وقال الشيخ ابن عثيمين : ويدل على أنها عبادة أمر النبي ﷺ بها حيث قال ( اغسلوه بماء وسدر ) ، فالغاسل الذي يغسل الميت ينبغي له أن يستشعر أن الرسول أمره بهذا حتى يكون قائماً بعبادة أي يمثل بها أمر رسول الله ﷺ وعلى هذا فلا يصح أن يغسل الكافر مسلماً . ( شرح الكافي )

وقال الشيخ صالح الفوزان : وأما بالنسبة لتغسيل الكافر للمسلم فلا يجوز ؛ لأن تغسيل الميت عبادة والعبادة لا تصح من الكافر .

#### فائدة : ١

تشيع جنازة الكافر .

لا يجوز للمسلم تشيع جنازة الكافر ولو كان قريباً له ؛ لأن التشيع حق للمسلم على المسلم ، وهو نوع من الاحترام والإكرام والموالة التي لا يجوز أن تكون للكافر .

وقد مات أبو طالب عم النبي ﷺ فأمر علياً أن يواريه التراب ، ولم يشيعه النبي ﷺ ، ولم يشهد دفنه ، مع ما لأبي طالب من المواقف المعروفة في الدفاع عن النبي ﷺ ، ومع كمال شفقة النبي ﷺ ورحمته وبزّه وإحسانه ، فما منعه من ذلك إلا موت أبي طالب على الكفر ، بل قال ﷺ : ( لَأَسْتَغْفِرَ لَكَ مَا لَمْ أَتُكِّرْ لَهُ مِنْهُ ) فَتَزَلَّتْ : ( مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْحُجُومِ ) وَتَزَلَّتْ : ( إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ) . رواه البخاري ومسلم وروى أبو داود عن عليٍّ عليه السلام قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّ عَمَكَ الشَّيْخَ الضَّالَّ قَدْ مَاتَ قَالَ : ( اذْهَبْ فَوَارِ أَتَاكَ ) . والإسلام مع دعوته إلى صلة الأقارب والإحسان إليهم إلا أنه قطع الولاء بين المؤمن والكافر ، فما كان من صور الولاء : مُنْع ، وما كان من البر والإحسان دون ولاء : جاز .

قال الشيخ ابن عثيمين : لا يجوز للمسلم أن يشيع جنازة غير المسلم لأن اتباع الجنائز من حقوق المسلم على المسلم ، وليس من حقوق الكافر على المسلم ، وكما أن الكافر لا يبدؤ بالسلام ، ولا يفسح له الطريق ، كما قال النبي ﷺ ( لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام وإذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم إلى أضيقه ) فإنه لا يجوز إكرامه باتباع جنازته ، أي كان هذا الكافر ، حتى ولو كان أقرب الناس إليك .

#### فائدة : ٢

قوله ( بل يواريه ) أي : أن الكافر إذا هلك بين ظهرائي المسلميّن ، وليس له من أهلي دينه من يدفنه واره المسلمون .  
أ- عن أبي طلحة ( نبي الله ﷺ ) أَمَرَ يَوْمَ بَدْرٍ بِأَرْبَعَةِ وَعَشْرِينَ رَجُلًا مِنْ صَنَادِيدِ قُرَيْشٍ ، ففُتِدُوا فِي طَوِيٍّ مِنْ أَطْوَاءِ بَدْرٍ خَبِيبٌ مُحْتَبٌ ( متفق عليه .

قال النووي : قَالَ أَصْحَابُنَا : وَهَذَا السَّحْبُ إِلَى الْقَلْبِ لَيْسَ دَفْنًا لَهُمْ ، وَلَا صِيَانَةً وَخَزْمَةً ، بَلْ لِدَفْعِ زَائِحَتِهِمُ الْمُؤْذِيَةِ .  
ب- ولأن النبي ﷺ ( لَمَّا أُخِيرَ بِمَوْتِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ لِعَلِيٍّ اذْهَبْ فَوَارِهِ ) رواه أبو داود .

ج- لِأَنَّهُ يَنْصَرُّ بِتَرْكِهِ ، وَيَتَغَيَّرُ بِبَقَائِهِ . ( كشف القناع ) .

﴿ وَإِذَا أَحَدٌ فِي هَيْئَتِهِ سَتَرَ هَوْرَهُ وَجَوْرَهُ ﴾ .

أي : وإذا شرع في غسله جرده من ثيابه وستر عورته ، وهذا واجب .

أي : فيجرد الميت من كل شيء إلا من عورته ( ما بين السرة والركبة ) .

وقدم تقدم : وَأَنَّ تَجْرِيدَهُ أَمَكُنْ لِنَعْسِيلِهِ ، وَأَنْتَلُعَ فِي تَطْهِيرِهِ ، وَالْحَيُّ يَتَجَرَّدُ إِذَا اغْتَسَلَ ، فَكَذَا الْمَيِّتُ ، وَلَئِنَّهُ إِذَا غُسِلَ فِي تَوْبِهِ تَنَجَّسَ الثُّوبُ بِمَا يَخْرُجُ ، وَقَدْ لَا يَطْهُرُ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ ، فَيَتَنَجَّسُ الْمَيِّتُ بِهِ .

وتقدم قول الصحابة : هل نجرد رسول الله ﷺ كما نجرد موتانا ؟

وتقدم أن ستر عورته واجب .

قال ابن قدامة : وأما ستر ما بين السرة والركبة فلا نعلم فيه خلافاً ، فإن ذلك عورة ، وستر العورة مأمور به .

#### فائدة :

لا يشترط لصحة غسل الميت أن يكون الغاسل على طهارة.

**قال ابن قدامة :** ولا نعلم بينهم اختلافاً في صحة تغسيلهما وتغميضهما له (الحائض والجنب) ولكن الأولى أن يكون المتولي لأمره ، في تغميضه وتغسيله ، طاهراً لأنه أكمل وأحسن .

**وقال النووي :** يجوز للجنب والحائض غسل الميت بلا كراهة ، وكرههما الحسن وابن سيرين ، وكره مالك الجنب . دليلنا : أنهما طاهران كغيرهما .

وسئل علماء ( اللجنة الدائمة ) هل يجوز للمرأة وهي حائض أن تقوم بتغسيل الميت وتكفينه ؟  
فأجابوا : "يجوز للمرأة وهي حائض أن تغسل النساء وتكفنهن ، ولها أن تغسل من الرجال زوجها فقط ، ولا يعتبر الحيض مانعاً من تغسيل الجنازة" انتهى .

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: هل كل إنسان يغسل الميت عليه وضوء ؟  
فأجاب : لا ، ليس بشرط ، أي : لا يشترط أن يكون الغاسل على طهارة ، لكن العلماء قالوا : إن الجنب لا ينبغي أن يكون حول الميت ؛ لأن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه جنب .

**( وَسُتْرُهُ مِنْ الْعَيْتِ ) .**

أي : يسن أن يغسله في مكان لا يراه الناس ، كحجرة أو خيمة ونحو ذلك .

لأنه ربما كان فيه عيب يستره في حياته .

**قال النووي :** ويستحب نقله إلى موضع خال وستره عن العيون، وهذا لا خلاف فيه . ( المجموع )

**( وَيُكْفَرُ الْغَيْبُ مَحْضِيٍّ فِيهِ فَسَلِّهِ هَضْبُهُ ) .**

أي : يكره لمن ليس له إعانة في الغسل أن يحضر الغسل .

**قال ابن قدامة :** وَإِنَّمَا كُرِهَ أَنْ يَحْضُرَهُ مَنْ لَا يُعِينُ فِي أَمْرِهِ :

لأنَّهُ يُكْرَهُ النَّظَرُ إِلَى الْمَيِّتِ إِلَّا لِحَاجَةٍ ، وَتُسْتَحَبُّ لِلْحَاضِرِينَ غَضُّ أَبْصَارِهِمْ عَنْهُ ، إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ بِالْمَيِّتِ عَيْبٌ يَكْتُمُهُ ، وَيَكْرَهُ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَرُبَّمَا حَدَّثَ مِنْهُ أَمْرٌ يَكْرَهُ الْحَيُّ أَنْ يُطْلَعَ مِنْهُ عَلَى مِثْلِهِ ، وَرُبَّمَا ظَهَرَ فِيهِ شَيْءٌ هُوَ فِي الظَّاهِرِ مُنْكَرٌ فَيُخَدِّثُ بِهِ ، فَيَكُونُ فَضِيحَةً لَهُ ، وَرُبَّمَا بَدَتْ عَوْرَتُهُ فَشَاهَدَهَا ، وَلِهَذَا أُخْبِنَا أَنْ يَكُونَ الْغَاسِلُ ثِقَةً أَمِينًا صَالِحًا ؛ لِيَسْتُرَ مَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ ، وَفِي الْحَدِيثِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( لِيَغْسِلَ مَوْتَاكُمْ الْمَأْمُونُونَ ) . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ ( المغني )

#### فائدة : ١

**قال ابن قدامة :** وَيَنْبَغِي لِلْغَاسِلِ ، وَلِمَنْ حَضَرَ ، إِذَا رَأَى مِنَ الْمَيِّتِ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ وَمِمَّا يُحِبُّ الْمَيِّتُ سِتْرَهُ ، أَنْ يَسْتُرَهُ ، وَلَا يُخَدِّثُ بِهِ ؛ لِمَا رَوَيْنَاهُ ، وَلَئِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( مَنْ سَتَرَ عَوْرَةَ مُسْلِمٍ ، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ) .

وإن رأى حسناً مثل أمارات الخير ، من وضاعة الوجه ، والتبسم ، ونحو ذلك ، أُسْتَحَبَّ إِظْهَارُهُ ، لِيَكْثُرَ التَّرْحُمُ عَلَيْهِ ، وَيَحْضُلَ الْحُثُّ عَلَى مِثْلِ طَرِيقَتِهِ ، وَالتَّشْبِيهُ بِجَمِيلِ سِيرَتِهِ . ( المغني )

#### فائدة : ٢

بعض العلماء رحمهم الله استثنوا ولي الميت فله أن يحضر ولو لم يكن حاجة ؛ لوجود الشفقة على الميت.

**قال النووي :** قال أصحابنا: ويستحب أن لا يحضره إلا الغاسل ، ومن لا بد له من معونته عند الغسل، قال أصحابنا: وللولي أن يدخل، وإن لم يغسل ولم يعن . ( المجموع )

قال القاضي ، وابن عقيل من الحنابلة : وما هو بعيد . ( الإنصاف )

**( ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى هَرَبٍ جَالِسِهِ ، وَيَحْضِرُ بَطْنَهُ بِرَفْعِهِ ، وَيَكْثُرُ صَبُّ الْمَاءِ هِينَئِذٍ ) .**

أي : بعد أن يجرده ويستتر عورته ، يرفع رأسه إلى قرب الجلوس .

ويعصر بطنه برفق :

ليخرج ما في جوفه من فضلة لئلا يخرج بعد الغسل ، أو بعد التكفين فيفسده .

ويصب عليه الماء وقت العصر صباً كثيراً : ليذهب بما يخرج فلا تظهر رائحته .

**( ثُمَّ يَلْبَسُ عَلَى يَدَيْهِ خِرْقَةً هَيْئَتِهِ ) .**

أي : ثم بعد ذلك يلبس الغاسل على يده خرقه ( وفي الوقت الحاضر قفازات ) وينجي الميت ، فيغسل فرجه مما خرج منه ، ومما كان قد خرج قبل وفاته .

قال ابن قدامة : وَيَلْبَسُ الْعَابِلُ عَلَى يَدَيْهِ خِرْقَةً حَشِينَةً ، فَيُنَجِّيهِ بِهَا ؛ لِأَنَّ يَمَسَّ عَوْرَتَهُ ، لِأَنَّ النَّظَرَ إِلَى الْعَوْرَةِ حَرَامٌ ، فَالْمَسُّ أَوَّلَى ، وَيُرِيدُ مَا عَلَى بَدَنِهِ مِنْ نَجَاسَةٍ ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ يَبْدَأُ بِذَلِكَ فِي اغْتِسَالِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ .

**( وَيَسْتَحِبُّ أَلَّا يَمَسَّ سَائِرَهُ إِلَّا بِخِرْقَةٍ ) .**

هذا الأفضل ، لأنه أنقى للميت ، وهذه الخرقه غير الخرقه الأولى .

قال ابن قدامة : ويستحب أن لا يمس سائر بدنه إلا بخرقه ، وينبغي أن يتخذ الغاسل خرقتين خشنتين ، ينجي به إحداهما ثم يلقيها ، ويلف الأخرى على يده فيمسح بها سائر البدن ، لما روي أن علياً غسل النبي ﷺ وبيده خرقه يمسح بها ما تحت القميص . ( الكافي )

**( ثُمَّ يُوَضِّعُهُ نَدِيًّا ) .**

أي : ثم بعد ذلك يستحب للغاسل أن يوضئ الميت .

لحديث أم عطية قالت ( لَمَّا غَسَلْنَا بَنْتَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : لَنَا وَنَحْنُ نَغْسِلُهَا ابْدَأْنُ بِمَيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضْوءِ ) . متفق عليه

قال النووي : وفيه استحباب وضوء الميت وهو مذهبنا ومذهب مالك والجمهور ، وقال أبو حنيفة : لا يستحب .

ويكون الوضوء عندنا في أول الغسل كما في وضوء الجنب . ( شرح مسلم ) .

**فائدة : ١**

إلا أنه يستثنى من الوضوء المضمضة والاستنشاق ، فيكتفى بالمسح بخرقه مبلولة بالماء .

قال ابن قدامة : وَلَا يُدْخَلُ الْمَاءُ فَاهُ ، وَلَا مَنْخَرُهُ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

لأن إدخال الماء فاه وأنفه لا يؤمن معه وضوؤه إلى جوفه ، فيُقْضَى إِلَى الْمُثَلَّةِ بِهِ ، وَلَا يُؤْمَنُ خُرُوجُهُ فِي أَكْفَانِهِ .

وقال الشيخ ابن عثيمين : لأن الحي إذا أدخل الماء تضرع به وجهه وخرج ، والميت لو صببنا الماء في فمه لاندخر لبطنه وربما يحرك ساكناً ، وكذلك نقول في مسألة الاستنشاق : الميت لا يستنشق الماء ، ولا يستطيع أن يستنثره ، وحينئذ نقول : لا تدخل الماء في فمه ولا أنفه .

**فائدة : ٢**

وهذا الوضوء ليس على سبيل الوجوب بدليل أمر النبي ﷺ أن يغسل الرجل الذي وقصته ناقته بعرفة فمات ، فقال ( اغسلوه بما وسدر ) ولم يقل : وضوؤه ، فدل على أن الوضوء ليس على سبيل الوجوب ، بل على سبيل الاستحباب .

**( ثُمَّ يَغْسِلُ بِيَدَيْهِ الْيُسْرَى وَالْيُمْنَى وَالْجِهْتَ ) .**

أي : أنه لا بد أن يعد الغاسل سدرأ يده ويضعه في إناء فيه ماء ، ثم يضربه بيديه حتى يكون له رغو ، وهذه الرغو يغسل بها رأسه ولحيته ، وأما الثفل الباقي فإنه يغسل به سائر الجسد .

وأما خُصَّ الرأس واللحية بالرغو ؛ لأننا لو غسلناهما بالثفل لبقى الثفل متفرقاً في الشعور وصعب إخراجه منها ، أما الرغو فليس فيها ثفل . والدليل على استحباب السدر :

حديث أم عطية الأنصارية قالت ( دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَوَقَّيْتُ ابْنَتَهُ ، فَقَالَ : اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ - إِنْ رَأَيْتُ ذَلِكَ - بِمَاءٍ وَسَدْرٍ ، وَاجْعَلْنَ فِي الْأُخْيَرَةِ كَافُورًا - أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ - فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذِنِّي ) متفق عليه .

قال النووي : وهو متفق على استحبابه .

( ثُمَّ يَغْسِلُ شِقَّهُ الْيَمِينِ ، ثُمَّ الْيُسْرَى ) .

أي : ثم بعد ذلك يغسل الشق الأيمن ثم الأيسر .

لحديث أم عطية السابق ( ابْدَأْ بِمِائِمَيْهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا ) .

( ثُمَّ كَلَّمَهُ ثَلَاثًا ، يُمِرُّ فِي كُلِّ مَرَّةٍ يَدَهُ هَاتِي بِطَنِيهِ ) .

لحديث أم عطية السابق ( : اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا ) .

( فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِ بِثَلَاثٍ فَيَدٌ حَتَّى يَنْتَهِى وَلَوْ جَاوَزَ السَّبْعَ ، وَيَقْطَعُ هَاتِي وَتَرًا ) .

لأن المقصود بذلك تطهيره .

لحديث أم عطية قَالَتْ . قال لنا رسول الله ﷺ ( اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا ، أَوْ حَمْسًا ، أَوْ سَبْعًا ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُ ذَلِكَ ) .

وهذا يرجع إلى رأي الغاسل .

قال النووي : المراد اغسلنها وتراً ، وليكن ثلاثاً ، فإن احتججت إلى زيادة ، فخمساً ، وحاصله أن الإيتار مطلوب ، والثلاث مستحبة ، فإن حصل الإنقاء بما لم يشرع ما فوقها ، وإلا زيد وتراً ، حتى يحصل الإنقاء ، والواجب من ذلك مرة واحدة عامة للبدن انتهى .

فائدة : ٢

قال ابن الملقن : قوله ( إِنْ رَأَيْتَ ) أي : إِنْ رَأَيْتَ الزيادة في العدد ، وعند الاحتياج ، وليس معناه التخيير والتفويض إلى شهودهم .

( وَيَجْعَلُ فِي الْغَسَلِ الْآخِرَةِ كَافُورًا ) .

لحديث أم عطية ( فَقَالَ : اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا ، أَوْ حَمْسًا ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ - إِنْ رَأَيْتُ ذَلِكَ - بِمَاءٍ وَبِدَرٍ ، وَاجْعَلْ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا - أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ - فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذِّنِي ... ) .

وباستحبابه قال جماهير العلماء .

فائدة : ١

الحكمة من الكافور :

أ- أنه بارد .

ب- ويطرد الهوام .

قال النووي : ... وَلِأَنَّهُ يُطَيِّبُ الْمَيِّتَ ، وَيُصَلِّبُ بَدَنَهُ وَيُبْرِدُهُ ، وَيَمْنَعُ إِسْرَاعَ فَسَادِهِ ، أَوْ يَتَضَمَّنُ إِكْرَامَهُ . ( شرح مسلم )

وقال الحافظ رحمه الله : قيل : الحكمة في الكافور مع كونه يطيب رائحة الموضع لأجل من يحضر من الملائكة وغيرهم أن فيه تحفيفاً وتبريداً وقوة نفوذ ، وخاصة في تصليب بدن الميت وطرد الهوام عنه ، وردع ما يتحلل من الفضلات ، ومنع إسراع الفساد إليه وهو أقوى الأرياح الطبية في ذلك وهذا هو السر في جعله في الأخيرة إذ لو كان في الأولى مثلاً لأذهب الماء .

فائدة : ٢

روى البيهقي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : الكافور يوضع على مواضع السجود .

وهي : الجبهة والأنف واليدان والركبتان والقدمان ، لأنه كان يسجد بهذه الأعضاء فخصت بزيادة الكرامة .

قال ابن قدامة : ويجعل الحنوط (الطيب الذي يصنع للميت) على المغابن ( المفاصل ) كباطن الركبتين وتحت الإبطين لأنها تجتمع فيها الأوساخ ، ويجعل على أعضاء سجوده لأنها أشرف ، وإن طيبه كله فلا بأس " انتهى .

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : هل ورد تطيب جميع بدن الميت ؟

فأجاب : نعم ، ورد عن بعض الصحابة رضي الله عنهم .

فائدة : ٣

إذا ماتت المعتدة من وفاة هل تطيب ؟

قال النووي : الصحيح أنه لا يجرم تطيبها ، لأنه حرم عليها الطيب في العدة حتى لا يدعو إلى نكاحها ، وقد زال هذا المعنى بالموت . ( المجموع )

فائدة : ٤

إذا غُسل الميت ، ثم بعد الفراغ من غسله خرج منه شيء من بول أو غائط أو دم.. فلا يلزم إعادة غسله ، بل الواجب إزالة تلك النجاسة فقط .

قال النووي : إذا خرج من أحد فرجي الميت بعد غسله وقبل تكفينه نجاسة وجب غسلها بلا خلاف، وفي إعادة طهارته ثلاثة أوجه مشهورة ، أصحها : لا يجب شيء ؛ لأنه خرج عن التكليف بنقض الطهارة ، وقياساً على ما لو أصابته نجاسة من غيره ، فإنه يكفي غسلها بلا خلاف . ( المجموع )

وقال ابن قدامة : وهو قول الثوري ، ومالك ، وأبي حنيفة ؛ لأن خروج النجاسة من الحي بعد غسله لا يبطله ، فكذلك الميت وفي ( الموسوعة الفقهية ) وإن خرج منه شيء وهو على مغتسله ، فيرى الحنفية والمالكية - ما عدا أشهب - وهو الأصح عند الشافعية ، واختاره أبو الخطاب من الحنابلة : أنه لا يعاد غسله ، وإنما يغسل ذلك الموضع ، وإليه ذهب الثوري أيضاً .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله عن هذا القول ، أي : عدم إعادة غسله ، والاكتفاء بغسل النجاسة قال : " وهو أقرب للصواب .

شرح الكافي

( وَيَقْبَضُ شَارِبَهُ، وَيَعْلَمُ الْأَطْفَارَهُ، وَكَذَا يَسْرِعُ شَعْرَهُ ) .

أي : ويسن قص شارب الميت إذا كان طويلاً ، وكذا أظفاره إذا طالت .

قال ابن قدامة : وَجُمِلَتْهُ أَنْ شَارِبَ الْمَيِّتِ إِنْ كَانَ طَوِيلًا أُسْتَجِبَ قَصُّهُ .

وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَبَكَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَإِسْحَاقَ .

ثم قال رحمه الله : ... فَأَمَّا الْأَطْفَارُ إِذَا طَالَتْ فَبِهَا رَوَايَتَانِ :

إِحْدَاهُمَا : لَا تُقْلَمُ .

وَالثَّانِيَةُ : يُقَصُّ إِذَا كَانَ فَاحِشًا .

نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ السَّنَةِ ، وَلَا مَضَرَّةَ فِيهِ ، فَيُسْرَعُ أَخْذُهُ كَالشَّارِبِ .

وَيُمْكِنُ أَنْ تُحْمَلَ الرِّوَايَةُ الْأُولَى عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ فَاحِشَةً . ( المغني ) .

واختلف العلماء في العانة :

فَقِيلَ : لَا تَوُخَذُ .

قال ابن قدامة : وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ .

لِأَنَّهُ يُجْتَنَبُ فِي أَخْذِهَا إِلَى كَشْفِ الْعَوْرَةِ ، وَلَمَسِّهَا ، وَهَتَاكِ الْمَيِّتِ ، وَذَلِكَ مُحَرَّمٌ لَا يُفْعَلُ لِعَوْرِ وَاجِبٍ ، وَلِأَنَّ الْعَوْرَةَ مَسْئُورَةٌ يُسْتَعْنَى بِسِتْرِهَا عَنْ إِزَالَتِهَا .

وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ أَخْذَهَا مَسْنُونٌ .

وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَبَكَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لِأَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ حَرَّ عَانَةَ مَيِّتٍ .

وَلِأَنَّهُ شَعْرٌ إِزَالَتُهُ مِنَ السَّنَةِ ، فَأَشْبَهَ الشَّارِبَ .

وَالْأَوَّلُ أَوْلَى .

وَيُقَارِطُ الشَّارِبُ الْعَانَةَ ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ يُتَفَاحَشُ لِرُؤْيَايَتِهِ ، وَلَا يُجْتَنَبُ فِي أَخْذِهِ إِلَى كَشْفِ الْعَوْرَةِ وَلَا مَسِّهَا . ( المغني ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يقص ولا يؤخذ من الميت شيء .



لأنه لم يصح عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه شيء في هذا .  
 قال في الوجيز للزحيلي : ولا يقص ظفره ولا يخلق شعره عند الجمهور خلافاً للحنابلة القائلين بأنه يقص شارب غير المحرم ، ويقلم أظفاره إن طالا ، ويؤخذ شعر إبطيه ، لأن ذلك تنظيف . ( الوجيز في الفقه ) .  
 قال ابن المنذر : الوقوف عن أخذ ذلك أحب إلي ، لأن المأمور بأخذ ذلك من نفسه الحي ، فإذا مات انقطع الأمر .  
 فائدة : قال شيخ الإسلام ابن تيمية : لا يختن أحد بعد الموت .

**( ثُمَّ يَنْشَفُ بِثَوْبٍ ) .**

أي : إذا فرغ الغاسل من غسل الميت نشفه بثوب لثاماً يبل ثيابه .  
**( وَيُضْفِرُ شَعْرَ الرَّأْسِ ثَلَاثَةَ فُرُوجٍ ، وَيُسَدِّلُ وَرَاءَهَا ) .**

أي : ويجعل شعر المرأة ضفائر ثلاثاً ، ويسدل من ورائها .  
 لحديث أم عطية السابق (... فَإِذَا فَرَعْتُ قَادَتْنِي فَلَمَّا فَرَعْنَا آذَنَاهُ فَأَلْقَى إِلَيْنَا جَمُوهُ فَضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ فُرُوجٍ وَأَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا) .  
**( وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ سَبْعِ حَشِيٍّ بِقَطْنٍ )**

أي : إن خرج من الميت شيء من بول ، أو غائط ، أو دم ، حشي بقطن ، أي : سدّ بالقطن من أجل أن يتوقف .  
**( وَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ تَكْفِينِهِ لَمْ يَحْدِ الْغَسْلُ )**

أي : وإن خرج شيء بعد التكفين لم يعد الغسل ، لأن في ذلك مشقة .  
**( وَمَحْرَمٌ مِيتَ كَهَيِّ ، يَغْسِلُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَيُجَنَّبُ اللَّطِيبُ ، وَكَأَيْلِبِسٍ دَكَّرٌ وَمَخِيطٌ ، وَكَأَيْغَطِيٍّ وَأَسَهِ ، وَكَأَيْجَهٍ أَتَشِي ) .**

أي : في أحكامه .  
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ ( بَيْنَمَا رَجُلٌ وَأَقِفَتْ بِعَرَفَةَ ، إِذْ وَقَعَ عَنْ رِجْلَيْهِ ، فَوَقَصَتْهُ -أَوْ قَالَ: فَأَوْقَصَتْهُ- فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ . وَلَا تُحَنِّطُوهُ ، وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ . فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا ) .  
 وَفِي رَوَايَةٍ ( وَلَا تُحْمَرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ ) .  
 الْوَقَصُ : كَسَرُ الْعُنُقِ .

فالحرم إذا مات لا يغطي رأسه بل يبقى مكشوفاً .  
 لقوله ( ولا تحمروا رأسه ) .  
 ولا يقرب طيباً .  
 لقوله ( وَلَا تُحَنِّطُوهُ ) .  
 ولا يلبس الذكر مخيطاً .  
 أي : لا يلبس سراويل ، أو عمامة أو غيرها مما يحرم على الحي .

**فائدة :**

اختلف العلماء في حكم تغطية المحرم وجهه على قولين .  
**القول الأول :** مباح للمحرم أن يغطي وجهه .  
 روى ذلك عن عثمان وزيد بن ثابت وابن الزبير وسعد بن أبي وقاص .  
 وبه قال الشافعي وأحمد وابن حزم . الأدلة :  
 أ - لقوله ﷺ ( ولا تحمروا رأسه ) .

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ نهي عن تغطية رأس المحرم فقط، فدل على جواز ستر الوجه لأنه لو كان حراماً لنهى عنه .

ولما روي عن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابن الزبير يخمرون وجوههم وهم محرمون .

**القول الثاني:** لا يجوز للمحرم أن يغطي وجهه .

وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك .

أ- لرواية مسلم ( ولا تخمروا رأسه ولا وجهه ) .

ب- وروي عن ابن عمر أنه كان يقول ( ما فوق الذقن من الرأس فلا يخرمه المحرم ) رواه البيهقي .

أجاب أصحاب القول الأول عن دليل القول الثاني قالوا: أن رواية (ولا وجهه) شاذة ضعيفة .

قال البيهقي: ذكر الوجه غريب وهو وهم من بعض رواته .

وقال الحافظ: وتردد ابن المنذر في صحته .

والأحوط أن لا يغطي المحرم وجهه .

**( وَكَأَيُّ شَيْءٍ شَرِّهُ مَعْرَكَةُ كُفَّارٍ )**

أي : أن شهيد المعركة الذي مات بين قتال الكفار لا يغسل إذا مات .

لحديث جابر . قَالَ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّهُم أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟ ، فَيَقْدِمُهُ فِي

اللَّحْدِ، وَثُمَّ يُغْسَلُ، وَثُمَّ يُصَلَّى عَلَيْهِمْ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

**قال ابن قدامة :** إذا مات الشهيد في المعركة لم يغسل ، وهو قول أكثر أهل العلم .

وقال الخطابي : ... وفيه من الفقه أن الشهيد لا يغسل وهو قول عامة أهل العلم .

ونقل الصنعاني أيضاً عن الجمهور قولهم أن الشهيد لا يغسل .

**قال البغوي :** اتفق العلماء على أن الشهيد المقتول في معركة الكفار لا يغسل . ( شرح السنة ) .

**وقال ابن هبيرة :** واتفقوا على أن الشهيد المقتول في المعركة لا يغسل .

**فائدة : ١**

هل إذا مات الشهيد جنباً يغسل ؟

إن كان الشهيد جنباً فقد اختلف العلماء في تغسيله ، والراجح أنه لا يُغسل إذ لا فرق بين الجنب وغيره ، فإن الرسول ﷺ لم يغسل الذين

قتلوا في أحد ، ولأن الشهادة تكفر كل شيء .

أما ما يُذكر من أن عبد الله بن حنظلة " غسلته الملائكة " فهذا إن صح فليس فيه دليل على أنه يُغسله البشر ؛ لأن تغسيل الملائكة له

ليس شيئاً محسوساً لنا ، وأحكام البشر لا تقاس على أحكام الملائكة ، وما حصل لحنظلة ﷺ هو من باب الكرامة وليس من باب

التكليف .

قال ابن حجر في معرض الاستدلال بحديث جابر: ... واستدل بعمومه على أن الشهيد لا يغسل حتى ولا الجنب ولا الحائض .

**فائدة : ٢**

الحكمة من عدم تغسيل الشهيد :

جاء عند أحمد في حديث جابر ( ... لا تغسلوهم فإن كلَّ جرحٍ أو كل دم يفوح مسكاً يوم القيامة ولم يصلّ عليهم ) .

**فائدة : ٣**

قوله ( معركة ) مفهومه أن شهيد غير المعركة يغسل كالمبطون والمطعون ... الخ .

فسائر من يطلق عليهم اسم الشهيد كالمبطون والنفساء وغيرهم يغسلون إجماعاً ويصلى عليهم .

عن أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( الشُّهَدَاءُ خَمْسَةُ الْمَطْعُونُ وَالْمَبْطُونُ وَالْعَرِيقُ وَصَاحِبُ الْهَلْمِ وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ) .  
**قال النووي :** قَالَ الْعُلَمَاءُ : الْمُرَادُ بِشَهَادَةِ هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ غَيْرُ الْمَقْتُولِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنَّهُمْ يَكُونُ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ ثَوَابُ الشُّهَدَاءِ . وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا فَيُغْسَلُونَ وَيُصَلَّى عَلَيْهِمْ .  
 وَأَعْلَمُ أَنَّ الشَّهِيدَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ :  
 أَحَدُهَا : الْمَقْتُولُ فِي حَرْبٍ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْقِتَالِ فَهَذَا لَهُ حُكْمُ الشُّهَدَاءِ فِي ثَوَابِ الْآخِرَةِ وَفِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُغْسَلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ .

وَالثَّانِي : شَهِيدٌ فِي الثَّوَابِ دُونَ أَحْكَامِ الدُّنْيَا .  
 وَهُوَ الْمَبْطُونُ ، وَالْمَطْعُونُ ، وَصَاحِبُ الْهَلْمِ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ ، وَغَيْرُهُمْ مَنْ جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِتَسْمِيَّتِهِ شَهِيدًا ، فَهَذَا يُغْسَلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَهُ فِي الْآخِرَةِ ثَوَابُ الشُّهَدَاءِ ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ ثَوَابِ الْأَوَّلِ .  
 وَالثَّلَاثُ : مَنْ عَلَّ فِي الْغَنِيمَةِ وَشَبَّهَهُ مَنْ وَرَدَتْ الْأَثَارُ بِنَعْيٍ تَسْمِيَّتِهِ شَهِيدًا إِذَا قُتِلَ فِي حَرْبِ الْكُفَّارِ .  
 فَهَذَا لَهُ حُكْمُ الشُّهَدَاءِ فِي الدُّنْيَا فَلَا يُغْسَلُ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ لَهُ ثَوَابُهُمُ الْكَامِلُ فِي الْآخِرَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .  
 وقال النووي في المجموع : والدليل للقسم الثاني أن عمر وعثمان وعلياً ﷺ غسلوا وصلى عليهم بالاتفاق وانفقوا على أهم شهداء والله أعلم .

#### فائدة : ٤

قوله ( كفار ) مفهومه : أنها لو كانت معركة في قتال بين المسلمين كأهل البغي فإنه يغسل كغيره ، لأنه مسلم قتل في غير حرب الكفار ، فهو كمن قتله للصوص .

#### فائدة : ٥

ذهب بعض العلماء : إلى أن المقتول ظلماً لا يغسل أيضاً .  
 لأن المقتول ظلماً شهيد .  
 قال ﷺ ( من قتل دون دمه فهو شهيد ) .  
 وذهب الجمهور إلى أن المقتول ظلماً يغسل كغيره من الموتى .  
 وهذا القول هو الصحيح .  
 فإن عمر ﷺ قد قتل ظلماً وعثمان وعلي وغيرهم ، وكانوا يغسلون ويكفنون ، ويصلى عليهم ، وإن كانوا شهداء ، ومع ذلك لم يثبت هذا الحكم فيهم ، وإنما ثبت في شهيد المعركة .  
 بل لو قتل المسلم في أيدي الكفار لكن ذلك عن طريق الاغتيال ، ونحوه مما لا يكون فيه قتال ظاهر ، فإنه ليس له هذا الحكم .  
 فعمر قتله أبو لؤلؤة المجوسي ، وهو شهيد كما قال ﷺ لأحد : ( اثبت فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان ) .  
 فالصديق أبو بكر والشهيدان عمر وعثمان .  
 ومع ذلك فإنه - أي عمر - قد كفن كما ورد ذلك في البيهقي وغيره وهو مشهور عنه ، وكذلك علي كما في البيهقي وغيره ، ولم يخالف في ذلك أحد من أهل العلم .

فعلى ذلك القتل الذي يقع قتله في غير الصف يبقى على الحكم الأصلي من التغسيل والتكفين .  
 جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذَهَبَ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ لِلظُّلْمِ أَثْرًا فِي الْحُكْمِ عَلَى الْمَقْتُولِ بِأَنَّهُ شَهِيدٌ ، وَيُقْصَدُ بِهِ غَيْرُ شَهِيدِ الْمَعْرَكَةِ مَعَ الْكُفَّارِ ، وَمِنْ صُورِ الْقَتْلِ ظُلْمًا : قَتْلُ اللُّصُوصِ وَالْبَغَاةِ وَقَطَاعِ الطَّرِيقِ ، أَوْ مَنْ قُتِلَ مُدَافِعًا عَنْ نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ دَمِهِ أَوْ دِينِهِ أَوْ أَهْلِهِ أَوْ الْمُسْلِمِينَ أَوْ أَهْلِ الدِّمَةِ ، أَوْ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَظْلَمَةٍ ، أَوْ مَاتَ فِي السِّجْنِ وَقَدْ حُسِنَ ظُلْمًا .  
 وَاحْتَلَفُوا فِي اعْتِبَارِهِ شَهِيدَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، أَوْ شَهِيدَ الْآخِرَةِ فَقَطْ ؟

فَدَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ : إِلَى أَنَّ مَنْ قُتِلَ ظُلْمًا يُعْتَبَرُ شَهِيدَ الْآخِرَةِ فَقَطْ ، لَهُ حُكْمُ شَهِيدِ الْمَعْرَكَةِ مَعَ الْكُفَّارِ فِي الْآخِرَةِ مِنَ النَّوَابِ ، وَلَيْسَ لَهُ حُكْمُهُ فِي الدُّنْيَا ، فَيُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ .

وَدَهَبَ الْحَنَابِلَةُ فِي الْمَذْهَبِ : إِلَى أَنَّ مَنْ قُتِلَ ظُلْمًا فَهُوَ شَهِيدٌ يُلْحَقُ بِشَهِيدِ الْمَعْرَكَةِ فِي أَنَّهُ لَا يُغَسَّلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ .

لِقَوْلِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رحمه الله : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ ( مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ) .

وَلَا يُنْفَعُ مَقْتُولُونَ بِغَيْرِ حَقٍّ فَأَشْبَهُوا مَنْ قَتَلَهُمُ الْكُفَّارُ .

( وَيَذَرْنِ فِي ثِيَابِهِ بَعْدَ نَزْعِ السِّلَاحِ وَالْجُلُودِ هُنَا ) .

أي: يدفن الشهيد في ثيابه التي قتل فيها؛ لأنه يبعث يوم القيامة على ما مات عليه من القتل .

قال ابن قدامة : أَمَّا دَفْنُهُ بِثِيَابِهِ ، فَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

أ- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ ( أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ أَحَدٍ أَنْ يُنَزَعَ عَنْهُمْ الْحَدِيدُ وَالْجُلُودُ ، وَأَنْ يُدْفَنُوا بِدِمَائِهِمْ وَثِيَابِهِمْ ) . رواه أبو داود

ب- وَرَوَى أَحْمَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ أُحُدٍ ( زَمِّلُوهُمْ فِي ثِيَابِهِمْ ) .

ج- وَعَنْ جَابِرٍ ، قَالَ ( رُمِيَ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فِي صَدْرِهِ - أَوْ فِي خَلْقِهِ - فَمَاتَ فَأُذِرْجَ فِي ثِيَابِهِ كَمَا هُوَ ، قَالَ : وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ )

رواه أبو داود . قال الحافظ : إسناده صحيح على شرط مسلم .

#### فائدة : ١

اختلف الفقهاء في أمر النبي ﷺ بدفن الشهداء في ثيابهم ، هل هو على سبيل الاستحباب والأولوية ، أم على سبيل الوجوب ؟ على قولين :

القول الأول : أنه على سبيل الاستحباب .

قال به الشافعية وبعض الحنابلة .

قال النووي : ثم وليه بالخيار إن شاء كفنه بما عليه ، وإن شاء نزعه وكفنه بغيره ، وتركه أفضل .

وقال ابن قدامة : وليس هذا بحتم ، لكنه الأولى ، وللولي أن ينزع عنه ثيابه ويكفنه بغيرها .

واستدلوا على عدم الوجوب :

بما رواه أحمد عن الزبير أن أمه صفية ( وهي أخت حمزة ) ( أنت يوم أحد بنوبين وقالت : هَذَانِ ثَوْبَانِ جِئْتُ بِهِمَا لِأَخِي حَمْرَةَ فَقَدْ بَلَغَنِي مَقْتَلُهُ فَكَفَّنُوهُ فِيهِمَا ، قَالَ : فَجِئْنَا بِالثَّوْبَيْنِ لِنَكْفِنَ فِيهِمَا حَمْرَةَ فَإِذَا إِلَى جَنْبِهِ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَتِيلٌ قَدْ فُعِلَ بِهِ كَمَا فُعِلَ بِحَمْرَةَ ، قَالَ : فَوَجَدْنَا غَضَاضَةً وَخَبَاءً أَنَّ نَكْفِنَ حَمْرَةَ فِي ثَوْبَيْنِ وَالْأَنْصَارِيَّ لَا كَفْنَ لَهُ ، فَعَلَلْنَا : لِحَمْرَةَ ثَوْبٌ وَلِلْأَنْصَارِيِّ ثَوْبٌ ، فَقَدَرْنَا هُمَا فَكَانَ أَخَذُهَا أَكْبَرَ مِنَ الْآخَرِ فَأَفْرَعْنَا بَيْنَهُمَا فَكَفَّنَا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الثَّوْبِ الَّذِي صَارَ لَهُ ) .

القول الثاني : أن الأمر على سبيل الوجوب .

وهو مذهب المالكية والحنابلة .

واختاره ابن القيم والشوكاني .

قال المرادوي في ( الإنصاف ) : والصحيح في المذهب أنه يجب دفنه في ثيابه التي قتل فيها .

وقال الإمام مالك : " إن أراد وليه أن يزيد على ما عليه وقد حصل له ما يجزئ في الكفن لم يكن له ذلك ، ولا يزداد عليه شيء " .

وقال الشوكاني : والظاهر أن الأمر بدفن الشهيد بما قتل فيه من الثياب للوجوب .

أجابوا عن حديث حمزة :

بأنه كفن في كفن آخر لأن الكفار كانوا مثلوا به ، وبقروا بطنه ، واستخرجوا كبده ، وأخذوا ثيابه ، فلذلك كفن في كفن آخر . قاله ابن

القيم في ( زاد المعاد ) .

## فائدة : ٢

قال النووي : وأجمع العلماء على أن الحديد والجلود ينزع عنه . ( المجموع ) .

## فائدة : ٣

وأما الفرو والخف والقلنسوة والمنطقة (الحزام الذي يلبس على الوسط) فقد اختلف العلماء في نزعها على قولين:

وجماهير العلماء : أنه يزال عنه .

وهو مذهب الأحناف والشافعية والحنابلة.

أ- لحديث ابن عباس السابق قَالَ : (أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ أَحَدٍ أَنْ يُنَزَعَ عَنْهُمْ الْحَدِيدُ وَالْجُلُودُ ، وَأَنْ يُدْفَنُوا بِدِمَائِهِمْ وَثِيَابِهِمْ) وهو ضعيف كما تقدم.

ب- وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال : ينزع من الشهيد الفرو والخف والقلنسوة.

قال الكاساني في ( بدائع الصنائع ) : وهذا لأن ما يترك يترك ليكون كفناً ، والكفن ما يلبس للستر ، وهذه الأشياء تلبس إما للتجمل والزينة ، أو لدفع البرد ، أو لدفع معرة السلاح ، ولا حاجة للميت إلى شيء من ذلك ، فلم يكن شيء من ذلك كفناً ، وبه تبين أن المراد من قوله ﷺ ( زملوهم بثيابهم ) الثياب التي يكفن بها وتلبس للستر .

﴿ وَإِنْ سُلِبَتْهَا كُفِّنَ بِخَيْرِهِ ﴾ .

أي : وإن سلب الثياب وصار عرياناً ، فإنه يكفن بغيرها وجوباً .

لأنه لا بد من التكفين ، لقوله ﷺ ( وكفنوه في ثوبيه ) .

﴿ وَكَانَ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ ﴾ .

أي : لا يصلى على الشهيد الذي مات في معركة مع الكفار .

لحديث جابر . قَالَ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ يَقُولُ : أَيُّهُمَا أَكْثَرَ أَخْذاً لِلْقُرْآنِ ؟ ، فَيَقْدِمُهُ فِي الْخَدِّ ، وَلَمْ يُغْسَلُوا ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ ) رواه البخاري .

وهذا مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد .

قال ابن قدامة : فَأَمَّا الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ .

قال الشيخ عبد العزيز ابن باز : الشهداء الذين يموتون في المعركة لا تشرع الصلاة عليهم مطلقاً ولا يُغسلون ؛ لأن النبي ﷺ لم يُصلِّ على شهداء أحد ولم يُغسلهم . رواه البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

أ- لحديث جابر السابق ( ... وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ ) .

ب- وعن أنس ( أن شهداء أحد لم يُغسلوا ودُفِنوا بدمائهم ولم يُصلِّ عليهم ) رواه أبو داود .

ج- عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ انه قال في قتلى أحد ( لا تغسلوهم فإن كلَّ جرحٍ أو كلَّ دم يفوح مسكاً يوم القيامة ولم يصل عليهم ) رواه أحمد .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يصلى عليه .

وهذا مذهب الحنفية .

لحديث عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أَحَدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْبَرِ فَقَالَ « إِنِّي فَرَطُ لَكُمْ وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ ... » متفق عليه .

وفي رواية ( صلى ﷺ عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ بَعْدَ ثَمَانِي سِنِينَ كَالْمَوَدِّعِ لِلْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ ثُمَّ طَلَعَ الْمَنْبَرِ فَقَالَ إِنِّي بَيْنَ أَيْدِيكُمْ فَرَطٌ وَأَنَا عَلَيْكُمْ شَهِيدٌ .. ) .

ب- وجاء ( أنه ﷺ صلى على حمزة وكر عليه تسعاً ) رجاله ثقات وصححه الألباني .

والراجح أنه لا يصلى على الشهيد .

والإجابة عن حديث عقبة :

أولاً : أن المقصود بصلاته ﷺ على شهداء أحد ، أي : أنه دعا لهم .

ثانياً : أن هذا خاص بشهداء أحد ، بدليل أنه صلى على غيرهم من الشهداء .

ثالثاً : أن هذا خاص به عليه الصلاة والسلام .

قال ابن حجر رحمه الله : فَإِنَّ صَلَاتَهُ عَلَيْهِمْ تَحْتَمِلُ أُمُورًا أُخْرَى : مِنْهَا أَنْ تَكُونَ مِنْ خَصَائِصِهِ ، وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ هِيَ وَاقِعَةٌ عَيْنٌ لَا غُمُومَ فِيهَا ، فَكَيْفَ يَنْتَهِضُ الْإِحْتِجَاجُ بِهَا لِذَفْعِ حُكْمٍ قَدْ تَقَرَّرَ ؟ . ( الفتح ) .

وقال الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي : وَأَمَّا هَذِهِ الصَّلَاةُ فَبَيْنَهَا جَوَانِبَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الدُّعَاءُ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا صَلَاةَ الْجَنَازَةِ الْمَعْهُودَةِ ، قَالَ النَّوَوِيُّ : أَيْ دَعَا لَهُمْ بِدُعَاءِ صَلَاةِ الْمَيِّتِ .  
وَالثَّانِي : أَنَّهَا مَخْصُوصَةٌ بِشَهَدَاءِ أَحَدٍ ، فَإِنَّهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ قَبْلَ دَفْنِهِمْ كَمَا هُوَ الْمَعْهُودُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ، وَإِنَّمَا صَلَّى عَلَيْهِمْ فِي الْقُبُورِ بَعْدَ تَمَازِي سِنِينَ وَالْحَتَفِيَّةِ يَمْنَعُونَ الصَّلَاةَ عَلَى الْقَبْرِ مُطْلَقًا ، وَالْقَائِلُونَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ يُقَيِّدُونَهُ بِمُدَّةٍ مَخْصُوصَةٍ لِعَلَّهَا فَائِزَةٌ هُنَا ، وَلَوْ كَانَتْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ وَاجِبَةً لَمَا تَرَكَهَا فِي الْأَوَّلِ . ( انتهى من " طرح الشريب ) .

قال النووي : وأما حديث عقبة فأجاب أصحابنا وغيرهم : بأن المراد من الصلاة هنا الدعاء (وقوله) صلاته على الميت أي دعا لهم كدعاء صلاة الميت ، وهذا التأويل لا بد منه ، وليس المراد صلاة الجنابة المعروفة بالإجماع ، لأنه ﷺ إنما فعله عند موته بعد دفنهم بثمان سنين ولو كان صلاة الجنابة المعروفة لما أخرها ثمان سنين . ( المجموع ) .

وقال رحمه الله : قوله ( صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ ، ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرُ كَأَلْمُودِعِ لِلْأَخْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ .. ) .

مَعْنَاهُ : خَرَجَ إِلَى قَتْلَى أَحَدٍ وَدَعَا لَهُمْ دُعَاءَ مُودِعٍ ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فَخَطَبَ الْأَخْيَاءَ حُطْبَةً مُودِعٍ . ( شرح مسلم )

## فائدة : ١

ما الحكمة من عدم الصلاة على الشهيد ؟

قال الشيخ ابن عثيمين ( الشهيد ) لا يصلي عليه أحد من الناس لا الإمام ولا غير الإمام ؛ لأن النبي ﷺ ( لم يصلي على شهداء أحد ) ، ولأن الحكمة من الصلاة الشفاعة ، لقول النبي ﷺ ( ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفّعهم الله فيه ) والشهيد يكفر عنه كل شيء إلا الدين ؛ لأن الدين لا يسقط بالشهادة بل يبقى في ذمة الميت في تركته إن خلف تركة ، وإلا فإنه إذا أخذه يريد أدائه أدى الله عنه .

## فائدة : ٢

اختار ابن القيم أن الإمام مخير إن شاء صلى وإن شاء ترك ، فقال : وَالصَّوَابُ فِي الْمَسْأَلَةِ : أَنَّهُ مُخَيَّرُ بَيْنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ وَتَرْكِهَا لِمَجِيءِ الْأَثَرِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ وَهَذَا إِخْدَى الرِّوَايَاتِ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَهِيَ الْأَلْيَقُ بِأُصُولِهِ وَمَذْهَبِهِ .

( وَإِنْ سَقَطَ عَنْ دَابَّتِهِ ، أَوْ وَجِدَ مَيِّتًا ، وَكَأَنَّهُ يَهِي . أَوْ هَمِلَ فَكَاغَلَ أَوْ طَالَ بِعَاقِبَتِهِ حَرْطًا هَسَلَتْ وَصَلَّتْ عَلَيْهِ )

أي : في هذه الحالات لا يأخذ حكم الشهيد ، بل يغسل ويكفن ويصلى عليه .

لأنه ليس بقتيل الكفار .

والذي سقط عن دابَّتِهِ : أو من شاق أو تردى في بئر فمات فيها : يغسل ويصلى عليه .

لأن موته بسبب ذلك ، أشبه ما لو مات بغير قتل المشركين ، وشرطه أن يكون بغير فعل العدو فأما إذا كان بفعلهم فلا .

**أَوْ وَجِدَ مَيْتًا، وَكَأَنَّ بِهِ :** فكذلك يغسل ويصلى عليه .

لأنه يحتمل أنه مات حتف أنفه ، فلا يسقط الغسل الواجب بالشك .

**أَوْ حُمِلَ فَأَكَلَ :** أي : حمل بعد جرحه فأكل ، فإنه يغسل ويصلى عليه .

لتغسله عليه السلام **سعد بن معاذ** ، ولأن الأكل لا يكون إلا من ذي حياة مستقرة .

**أَوْ طَالَ بَعَاوُهُ حَرْفًا :** فإنه يغسل ويصلى عليه .

لأن سعد بن معاذ أصابه سهم يوم الخندق، فحمل إلى المسجد، ثم مات بعد ذلك، فغسله رسول الله ﷺ وصلى عليه، وعمر حمل، وغسل وصلى عليه بحضرة الصحابة، ولم ينكر ذلك أحد، فثبت أنه إجماع.

ولا بد أن تكون هذه الأمور بعد حمله من المعركة ، فأما لو كانت قبل حمله من المعركة، مثل إن أكل أو شرب بعد جرحه، وهو في المعركة، ثم مات فيها، فحكمه حكم شهيد المعركة ، لا يغسل ولا يصلى عليه، فإن قتلى أحد تكلموا بعد جراحهم، ولم يغسلوا، ولم يصل عليهم .  
( حاشية الروض ) .

**( وَالسَّقَطُ إِذَا بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ هَسَلُ وَصَلِّيَ عَلَيْهِ ) .**

السقط : هو الذي يسقط من بطن أمه قبل تمامه .

أي : أن السقط إذا بلغ أربعة أشهر ( ودخل في الخامس ) ، فإنه يغسل ويكفن ويصلى عليه .

لحديث المغيرة بن شعبه . قال : قال ﷺ ( ... ) وَالسَّقَطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُدْعَى لِوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ( رواه أبو داود .

**قال الألباني :** والظاهر أن السقط إنما يصلى عليه إذا كان قد نفخت فيه الروح، وذلك إذا استكمل أربعة أشهر، ثم مات، فإذا سقط قبل ذلك فلا، لأنه ليس بميت كما لا يخفى .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** ... وأما ما سقط بعد أربعة أشهر فهذا قد نفخت فيه الروح، فيسمى، ويغسل، ويكفن، ويصلى عليه، ويدفن مع المسلمين، ويعق عنه علي ما نراه، لكن بعض العلماء يقول: لا يعق عنه حتى يتم سبعة أيام حياً، لكن الصحيح أنه يعق عنه؛ لأنه سوف يبعث يوم القيامة ويكون شافعاً لوالديه .

#### فائدة : ١

إذا سقط قبل تمام أربعة أشهر فإنه لا يصلى عليه ، لأنه لم تنفخ فيه الروح .

**قال ابن قدامة :** فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَأْتِ لَهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ ، فَإِنَّهُ لَا يُغَسَّلُ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُلْفُ فِي خِرْقَةٍ ، وَيُدْفَنُ .

وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، فَإِنَّهُ قَالَ : يُصَلَّى عَلَيْهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ نُفِخَ فِيهِ الرُّوحُ وَحَدِيثُ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، وَقَبْلَ ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ نَسَمَةً ، فَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، كَالْجُمَاذَاتِ وَالْدَّمِ .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** ما سقط قبل تمام أربعة أشهر فهذا ليس له عقيقة، ولا يسمى، ولا يصلى عليه، ويدفن في أي مكان من الأرض .

#### فائدة : ٢

الجنين إذا خرج حياً واستهل ثم مات فإنه يغسل ويصلى عليه بغير خلاف .

قال في المغني : أجمع أهل العلم على أن الطفل إذا عرفت حياته واستهل يصلى عليه .

#### فائدة : ٣

وقد نص بعض العلماء على أن السقط يشفع في أبويه يوم القيامة .

قال النووي رحمه الله:

"موت الواحد من الأولاد حجاب من النار ، وكذا السقط" انتهى . وانظر "المجموع" (٢٨٧/٥)

#### فائدة : ٤

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : " يشترط في الغاسل أن يكون مسلماً وأن يكون مميزاً وأن يكون عاقلاً . ( شرح الكافي )

قال ابن قدامة : وَإِنْ دُفِنَ مِنْ غَيْرِ غُسْلٍ، أَوْ إِلَى غَيْرِ الْقَبْلَةِ، نُبِشَ، وَغُسِّلَ، وَوُجَّهَ، إِلَّا أَنْ يُخَافَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَفَسَّخَ، فَيُتْرَكَ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ. انتهى.

لا ينبش القبر لأجل التكفين .

## فائدة : ٦

## فصل

تقدم أن التكفين واجب ، لقوله ﷺ ( وكفوه ... ) .

وتكفين الميت يكون من ماله .

لَقَوْلِهِ ﷺ فِي الَّذِي وَقَصَّتْهُ نَاقَتُهُ ( وَكَفَنُوهُ فِي ثَوْبِهِ ) .

قال ابن قدامة : وَيَجِبُ كَفَرُ الْمَيِّتِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ .

وَلَأَنَّ سُبْرَتَهُ وَاجِبَةٌ فِي الْحَيَاةِ ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ .

ثم قال : وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ مُقَدَّمًا عَلَى الدَّيْنِ وَالْوَصِيَّةِ وَالْمِيرَاثِ .

لِأَنَّ حُمْرَةَ ، وَمُصْعَبَ بْنِ عُمَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يُوجَدَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا تَوْبٌ ، فَكُفِّنَ فِيهِ .

وَلَا نَّ لِبَاسِ الْمُفْلِسِ مُقَدَّمٌ عَلَى قَضَاءِ دَيْنِهِ ، فُكَذَلِكَ كَفَنُ الْمَيِّتِ .

وَلَا يَنْتَقِلُ إِلَى الْوَارِثِ مِنْ مَالِ الْمَيِّتِ إِلَّا مَا فَضَّلَ عَنْ حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ مُؤَنَّهُ دَفِيهِ وَتَجْمِيزُهُ ، وَمَا لَا بُدَّ لِلْمَيِّتِ مِنْهُ .

وقال ابن القيم : في الأحكام المستفادة من حديث (وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ) :

أن الكفن مقدم على الميراث، وعلى الدَّين، لأن رسول الله ﷺ أمر أن يكفن في ثوبيه، ولم يسأل عن وارثه، ولا عن دَيْن عليه، ولو اختلف الحال لسأل.

وكما أن كسوته في الحياة مقدمة على قضاء دينه ، فكذلك بعد الممات ، هذا كلام الجمهور ، وفيه خلاف شاذ لا يُعَوَّل عليه .

- والتكفين ومؤن التجهيز مقدم على الدين وعلى غيره من الوصية والإرث .

(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَكُلَىٰ مِنْ تِزْمِهِ نَفَقَتُهُ).

أي : إن لم نجد له مالاً ، فعلى من تلزمه نفقته .



( إِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ كَفْنُهُ أَحْرَأَ لَهُ ) .

أي : لو ماتت امرأة ولم يوجد لها مال ، فإن زوجها ( الموسر ) لا يلزمه أن يكفنها .  
لأن النِّفْقَةَ وَالْكَسْوَةَ يَجِبُ فِي النِّكَاحِ لِلْمَكْنِي مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ ، وَلِهَذَا تَسْقُطُ بِالنِّشْوَزِ وَالْبَيْئُونَةِ ، وَقَدْ انْقَطَعَ ذَلِكَ بِالْمَوْتِ ، فَأَشْبَهَهُ مَا لَوْ  
انْقَطَعَ بِالْفُرْقَةِ فِي الْحَيَاةِ ، وَلَئِنْهَا بَانَتْ مِنْهُ بِالْمَوْتِ فَأَشْبَهَتْ الْأَجَنِيَّةَ . ( المغني ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يجب على الزوج نفقة كفن زوجته .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، ومالك .

وقد سئل الشيخ السعدي : هل يجب على الزوج كفن الزوجة ؟

فأجاب : الصحيح أنه يجب على الزوج كفن امرأته ، موسرة كانت أو معسرة ، وهو من النفقة ، ومن المعاشرة بالمعروف ، ومما يعده الناس  
منكراً أنه إذا ماتت زوجة الغني المعسرة أنه لا يجب عليه كفنها .

ورجح هذا القول الشيخ ابن عثيمين .

أما الزوجة فلا يلزمها كفن زوجها ، لأنها لا يجب عليها أن تنفق عليه حال الحياة .

( وَيُسْتَحَبُّ كَفْنُ رَجُلٍ فِي ثَلَاثِ لَفَافٍ بَيْضٍ ) .

أي : يستحب أن يكون كفن الرجل في ثلاث لفائف بيض .

أ- لحديث عائشة ؓ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُفِّنَ فِي أَثْوَابٍ بَيْضٍ بَيِّنَةٍ ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ ) متفق عليه .

فهذا الحديث دليل على أن الأفضل في الكفن أن يكون بثلاثة أثواب .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

ب- ولأن الله لم يكن ليختار لنبيه ﷺ إلا الأفضل .

قال الإمام أحمد : أصح الأحاديث في كفن الرسول ﷺ حديث عائشة .

قال ابن حزم : ما تخير الله تعالى لنبيه إلا أفضل الأحوال .

فائدة : ١

اتفق العلماء على أنه لا يجب أكثر من ثوب واحد يستر جميع البدن .

فائدة : ٢

قوله ( لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ ) دليل على أن الأفضل ألا يكون في الكفن قميص ولا عمامة .

وهذا مذهب الجمهور .

وقيل : يستحب أن يكون فيه القميص والعمامة .

وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة .

قالوا : إن قول عائشة ليس فيها قميص ولا عمامة أي ليس القميص والعمامة من جملة الثلاثة .

والصحيح القول الأول .

فائدة : ٣

الحديث دليل على أن الأفضل أن يكون الكفن لونه أبيض .

أ- للحديث السابق .

ب- ولحديث ( إِنْ مِنْ أَفْضَلِ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضُ فَالْبَسُوهَا وَكَفَنُوا بِهَا مَوْتَاكُمْ ) .

قال النووي : مجمع عليه : أي على استحبابه .

فائدة : ٤

فإن ضاق الكفن ولم يوجد كفن يستر جميع البدن ستر رأسه وجعل على رجله حشيشاً .

لحديث خُبَابِ بْنِ الْأَرْتِّ قَالَ ( هَاجَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نَبْتَعِي وَجْهَ اللَّهِ فَوَجِبَ أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ فَمِنَّا مَنْ مَضَى لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئاً مِنْهُمْ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ . قِيلَ يَوْمَ أُخِذَ فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ شَيْءٌ يَكْفِيهِ إِلَّا مَرَّةٌ فُكِّنَا إِذَا وَضَعْنَاهَا عَلَى رَأْسِهِ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ وَإِذَا وَضَعْنَاهَا عَلَى رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « ضَعُوهَا بَيْنَ يَدَيْ رَأْسِهِ وَاجْعَلُوا عَلَى رِجْلَيْهِ الْإِذْخِرَ » . وَمِنَّا مَنْ أُيْنِعَتْ لَهُ مَرَّتُهُ فَهُوَ يَهْدِيهَا ) .

[فَمِنَّا مَنْ مَضَى لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئاً] قال النووي: معناه لم يوسع عليه الدنيا ولم يعجل له شيء من جزاء عمله. [وَمِنَّا مَنْ أُيْنِعَتْ لَهُ مَرَّتُهُ] أي: أدركت ونضجت. [فَهُوَ يَهْدِيهَا] بفتح أوله وسكون الهاء أي يقطفها ويجنيها، وهذا استعارة لما فتح عليهم من الدنيا. قال ابن قدامة : فإن لم يجد إلا ما يستر العورة سترها لأنها أهم في الستر بدليل حال الحياة .

فائدة : ٥

قال ابن قدامة : وَتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ فِي الْكَفَنِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ ، وَقَدْ نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ .

فائدة : ٦

يجوز التكفين بالقميص لكن الأفضل ترك ذلك .

أ- لحديث ابنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ ( لَمَّا تُوفِّيَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي اُنْتِ سَلُولَ جَاءَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ قَمِيصَهُ أَنْ يَكْفِيَهُ فِيهِ أَبَاهُ فَأَعْطَاهُ ثُمَّ سَأَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ فَقَامَ عُمَرُ فَأَخَذَ بِثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُصَلِّيُ عَلَيْهِ وَقَدْ نَهَاكَ اللَّهُ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِنَّمَا خَيْرِي اللَّهُ فَقَالَ ( اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ) وَسَأَزِيدُ عَلَى سَبْعِينَ » . قَالَ إِنَّهُ مُنَافِقٌ . فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ( وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَتِمَّ عَلَى قَبْرِهِ ) متفق عليه .

ب- وعن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَغْدَ مَا أُدْخِلَ حُفْرَتُهُ فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ، فَوَضَعَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَنَفَثَ عَلَيْهِ مِنْ رِقِّهِ وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَكَانَ كَسَا عَبَّاسًا قَمِيصًا قَالَ سُفْيَانُ: وَقَالَ أَبُو هَارُونَ يَحْيَى: وَكَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَمِيصَانِ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلْبَسَ أَبِي قَمِيصَكَ الَّذِي يَلْبِي جِلْدَكَ، قَالَ سُفْيَانُ: فَيُرَوْنَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلْبَسَ عَبْدَ اللَّهِ قَمِيصَهُ مُكَافَأَةً لِمَا صَنَعَ ( رواه البخاري .

لكن الأفضل ترك ذلك ، لأن النبي ﷺ لم يكن في قميص .

قال النووي : لا يكره تكفين الميت في القميص، ... ثم ذكر الأحاديث السابقة ..

وقال ابن قدامة : التكفين في القميص والمترز واللفافة غير مكروه، وإنما الأفضل الأول، وهذا جائز لا كراهة فيه ؛ فإن النبي ﷺ ألبس عبد الله بن أبي قميصة لما مات. رواه البخاري . ( المغني ) .

وقد ترجم له البيهقي في "السنن الكبرى" (٥٦٤/٣) بقوله: باب جواز التكفين في القميص وإن كنا نختار ما اختير لرسول الله ﷺ .

وقال بعض العلماء بكرهة التكفين في القميص .

قال النووي : وهذا ضعيف بل باطل من جهة الدليل ، لأن المكروه ما ثبت فيه نهي مقصود ، ولم يثبت في هذا شيء ، فالصواب أنه لا يكره ، لكنه خلاف الأولى . ( المجموع ) ، ( المغني )

فائدة : ٧

ما سبب إعطاء النبي ﷺ قميصه ليكفن به هذا المنافق ؟

قيل : لتطيب قلب ابنه . قال النووي : وهو أظهر .

وقيل : لأنه كان قد كسا العباس عم رسول الله ﷺ ثوباً حين أسر يوم بدر ، فأعطاه الرسول ﷺ ثوباً بدله لئلا يبقى لكافر عنده فضل .

وقيل : فعل ذلك النبي ﷺ إجابة لسؤال ابنه حين سأله ذلك . ( المجموع ) .

( **وَالَّذِي أَحْبَبُ ثَوْبٌ يَسْتُرُ جَمِيعَهُ** ) .

أي : أن الواجب في الكفن ثوب واحد يستر جميع الميت ، فإذا كفن بلفافة واحدة تستره جاز ، لكن الأفضل هو ما تقدم .

( **وَتَكْفِنُ الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ إِزَارٌ، وَخِمَارٌ، وَهَيْمِصٌ، وَلِفَافَتَيْنِ** ) .

أي : أن المرأة تكفن في خمسة أثواب بخلاف الرجل .

وهذا ما ذهب إليه الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

قال ابن المنذر : أكثر من ن حفظ عنه من أهل العلم يرى أن تكفن المرأة في خمسة أثواب .

وقد ورد حديث في ذلك : عن لَيْلَى بِنْتِ قَانِبِ الثَّقَفِيَّةِ ، قَالَتْ ( كُنْتُ فِيْمَنْ عَسَلْتُ أُمَّ كُلثُومَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ وَفَاتِهَا ، فَكَانَ أَوَّلُ مَا أَعْطَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَقَاءَ ، ثُمَّ الدَّرْعَ ، ثُمَّ الْخِمَارَ ، ثُمَّ الْمَلْحَقَةَ ، ثُمَّ أُدْرِجَتْ بَعْدَ فِي الثَّوْبِ الْآخِرِ ، قَالَتْ : وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عِنْدَ الْبَابِ مَعَهُ كَفَنُهَا يُنَاوِلُهَا ثَوْبًا ثَوْبًا ) رواه أبو داود ، وهو حديث ضعيف لا يصح .

وهذا الحديث له شاهد رواه الجوزقي عن أم عطية ؓ قالت ( فكفناها في خمسة أثواب وخمرناها كما يخمر المحي )

قال الحافظ : إسناده صحيح .

قال ابن قدامة : وَإِنَّمَا أُسْتَحَبَّ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَزِيدُ فِي خَالَ حَيَاتِهَا عَلَى الرَّجُلِ فِي الشَّئْرِ لِيَزَادَةَ عَوْرَتُهَا عَلَى عَوْرَتِهِ ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ .

وذهب بعض العلماء : إلى أنها تكفن كالرجل .

لعدم الدليل على التفريق .

قال الألباني : والمرأة في ذلك كالرجل ، إذ لا دليل على التفريق ، وأما حديث ليلى الثقفية في تكفين ابنته في خمسة أثواب فلا يصح إسناده .

فائدة :

جمهور العلماء على أن تفصيل هذه الخمسة هي : إزار وخمار وقميص ولفافتان تلف فيهما .

( **يُوضَعُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ، وَيُوضَعُ عَلَيْهَا الْيَمِينُ مَسْتَقِيمًا ، ثُمَّ يَرَدُّ طَرَفُ الْيَمَانَةِ الْعَلِيَا الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْاَيْسَرِ ، ثُمَّ الْبَاقِيَانِ هَكَذَا ، وَيَكُونُ أَكْثَرُ الْفَاضِلِ مِنْ جِهَةِ الرَّأْسِ ، هَذَا إِذَا كَانَ الْكَفْنُ طَائِلًا ، ثُمَّ يَعْقَدُهَا ، وَتَعْمَلُ فِي الْقَبْرِ** ) .

هذه طريقة التكفين : يوضع الميت فوق الكفن، وهو للرجل ثلاث لفائف بيض، يوضع بعضها فوق بعض، ثم يرد طرف اللفافة العليا من جانب الميت الأيمن على صدره، ثم طرفها من جانبه الأيسر، ثم يفعل باللفافة الثانية ثم الثالثة كذلك، ثم يرد طرف اللفائف من عند رأس الميت ورجليه ويعقدها.

قوله ( **ويجعل أكثر الفاضل على رأسه** ) أي: إذا كان الكفن طويلاً، فليجعل الفاضل من جهة رأسه، أي: يرد على رأسه، وإذا كان يتحمل الرأس والرجلين فلا حرج، ويكون هذا أيضاً أثبت للكفن.

( **وَتَعْمَلُ فِي الْقَبْرِ** ) .

أي : يستحب حل العُقد من الميت بعد دفنه ؛ وذلك لأنها إما عقدت خوف انتشار الكفن ، فإذا أُدخل القبر حُلّت .

أ- لما روي أن النبي ﷺ لما وضع نعيم بن مسعود في القبر نزع الأخله بفيه . رواه البيهقي .

ب- ما جاء عن بعض الصحابة والتابعين من أن الميت إذا وضع في القبر حُلّت عنه عقد الأكفان .

ج- أن عقد الكفن إنما كان للخوف من انتشاره ، وقد أمن ذلك بدفن الميت .

**قال ابن قدامة :** وَأَمَّا خَلُّ الْعَقْدِ مِنْ عِنْدِ رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ ، فَمُسْتَحَبٌّ ؛ لِأَنَّ عَقْدَهَا كَانَ لِلْخَوْفِ مِنْ انْتِشَارِهَا ، وَقَدْ أُمِنَ ذَلِكَ بِدَفْنِهِ ، وَقَدْ رُوِيَ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أُدْخِلَ نُعَيْمَ بْنَ مَسْعُودٍ الْأَشْجَعِيَّ الْقَبْرَ نَزَعَ الْأَخْلَةَ بَيْنَهُ ) ، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ نَحْوَ ذَلِكَ .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** حل عقد اللفائف ورد فيه أثر عن عبد الله بن مسعود ﷺ أنه قال: (إذا أدخلتم الميت القبر فحلوا العقد) .

أما كشف وجه الميت كله ، فلا أصل له ، وغاية ما ورد فيه - إن صح - أن عمر بن الخطاب ﷺ قال : ( إذا مت ووضعتوني في قبري فأفضوا بخدي إلى الأرض ) " انتهى .

الخلاصة : يستحب أن تحل العقد في القبر .

## فصل

### ( والصلوة عليه شرعى كفاية ) .

وقد تقدم ذلك .

لأمره ﷺ بها في غير حديث :

كَقَوْلِهِ فِي الْعَالِ ( صَلُّوا عَلَى أَصْحَابِكُمْ ) ، وَقَوْلِهِ ( إِنَّ صَاحِبَكُمْ النَّجَاشِيَّ قَدْ مَاتَ فَتَقُومُوا فَصَلُّوا عَلَيْهِ ) .

وَقَوْلِهِ ( صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ) . وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ إِلَّا وَاحِدٌ وَجَبَتْ عَلَيْهِ وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ مُعْذُورٌ .

### ( وتسقط بمكلف وإلى أثنى ) .

أي : ويسقط الوجوب في الصلاة على الميت بصلاة مكلف واحد ولو أثنى ، كغسله وتكفينه ودفنه .

لأنها صلاة ليس من شرطها الجماعة ، فلم يشترط لها العدد .

### ( وتسن جماعة ) .

أي : أن الأفضل في صلاة الجنازة أن تكون في جماعة .

لِفِعْلِهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ وَاسْتَمَرَّ النَّاسُ عَلَيْهِ .

فإن صلوا على الجنازة فرادى جاز ذلك.

**قال النووي :** تجوز صلاة الجنازة فرادى ، والسنة أن تُصلى جماعة .

للحديث (ما من مسلم يموت فيصلي عليه ثلاثة صفوف من المسلمين إلا وجب) مع الأحاديث المشهورة في الصحيح في ذلك، مع إجماع المسلمين ، وكلما كثر الجمع كان أفضل . ( المجموع )

وجاء في (الموسوعة الفقهية)... " ونص الحنفية والشافعية والحنابلة على أن الجماعة ليست شرطاً لصحة الصلاة على الجنازة وإنما هي سنة... " انتهى .

### فائدة :

ثبت في الروايات الصحيحة أن الصحابة ﷺ صلوا صلاة الجنازة على رسول الله ﷺ فرادى ، ولم يصلوها في جماعة .

**قال ابن عبد البر رحمه الله :** وأما صلاة الناس عليه أفذاذاً - يعني : على النبي ﷺ فمجتمع عليه عند أهل السير وجماعة أهل النقل ، لا يختلفون فيه . ( التمهيد )

وقد ذكر العلماء رحمهم الله في أسباب صلاة الصحابة الجنازة على النبي ﷺ فرادى أموراً كثيرة ، هي :

**السبب الأول :** قال بعض أهل العلم إن ذلك كان بسبب وصية رسول الله ﷺ صحابته بالصلاة عليه فرادى ، ولكن ذلك لم يثبت بإسناد صحيح ، وإنما ورد في بعض الأحاديث الضعيفة.

**السبب الثاني :** التنافس الشديد بينهم لتحصيل هذه الفضيلة -وهي إمامة الناس في الصلاة على النبي ﷺ- محبة منهم له ﷺ المحبة العظيمة التي لا يناسبها الإيثار والمساخمة ، وإنما التنافس والمشاحنة على هذا القرب منه ﷺ في آخر موقف له بينهم في الدنيا الفانية .

**السبب الثالث :** تنافس الصحابة ﷺ في تحصيل البركة من الصلاة عليه على وجه الانفراد والخصوصية دون أن يكون تابعاً فيه لإمام ،

فلم يكن أحد يقبل أن يتوسط بينه وبين النبي ﷺ أحد في الصلاة لنيل الأجر والبركة.

يقول الإمام القرطبي : أرادوا أن يأخذ كل أحد بركته مخصوصاً دون أن يكون فيها تابعاً لغيره .

**السبب الرابع:** تعظيم النبي ﷺ واحترامه ، والهيبه أن يتقدم أحد بين يديه يوم الناس في الصلاة عليه ، فقد كان ﷺ إمام الناس وقائدهم وهاديتهم ، فلم يجزؤ أحد أن يقف موقفه وأن ينصب نفسه مكانه بعد وفاته وبغير إذنه ﷺ .

**يقول البهوتي الحنبلي :** تسن الصلاة عليه — يعني على الميت — جماعة لفعله ﷺ وأصحابه ، واستمر الناس عليه ، إلا على النبي ﷺ ، فلم يصلوا عليه بإمام احتراماً له . ( شرح منتهى الإرادات )

**قال الشيخ ابن عثيمين :** وليس من شرطها الجماعة ، فلو صلوا عليها فرادى صح ، والنبي ﷺ صلى عليه الصحابة فرادى ؛ لأنهم كرهوا أن يتخذوا إماماً بين يدي الرسول ﷺ ، فصاروا يأتون يصلون عليه أفراداً الرجال ثم النساء . ( شرح الكافي ) .

**( وَالسُّنَّةُ أَنَّ يَقُومَ الْإِمَامُ مِنْ صَدْرِ الرَّجُلِ، وَهِنَّ وَسَطُ الرِّأْسِ ) .**

أي : أن السنة في صلاة الجنائز ، أن يقوم الإمام عند صدر الرجل ، ووسط المرأة .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يقف عند رأس الرجل ، لا عند صدره ، وعند وسط المرأة .

وهذا القول هو الراجح لثبوت السنة بذلك :

أ- عن نافع أبي غالب الخياط قال ( شَهِدْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ صَلَّى عَلَى جَنَازَةِ رَجُلٍ فَقَامَ عِنْدَ رَأْسِهِ ، فَلَمَّا رُفِعَ أُتِيَ بِجَنَازَةِ امْرَأَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ أَوْ مِنْ الْأَنْصَارِ فَقِيلَ لَهُ : يَا أَبَا حَمْزَةَ ، هَذِهِ جَنَازَةُ فُلَانَةَ ابْنَةِ فُلَانٍ ، فَصَلِّ عَلَيْهَا ، فَصَلَّى عَلَيْهَا فَقَامَ وَسَطَهَا ، وَفِينَا الْعَلَاءُ بْنُ زَيْدٍ الْعَدَوِيُّ ، فَلَمَّا رَأَى اخْتِلَافَ قِيَامِهِ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، قَالَ : يَا أَبَا حَمْزَةَ ، هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ مِنَ الرَّجُلِ حَيْثُ قُتِلَ ، وَمِنَ الْمَرْأَةِ حَيْثُ قُتِلَتْ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا الْعَلَاءُ فَقَالَ : اخْطُطُوا ) رواه أبو داود .

ب- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ ( صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نِقَاسِهَا ، فَقَامَ وَسَطَهَا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

**قال النووي :** السنة أن يقف الإمام عند عجيذة المرأة بلا خلاف للحديث؛ ولأنه أبلغ في صيانتها عن الباقي وفي الرجل وجهان: الصحيح: باتفاق المصنفين، وقطع به كثيرون وهو قول جمهور أصحابنا المتقدمين أنه يقف، عند رأسه، والثاني: قاله أبو علي الطبري عند صدره....، والصواب ما قدمته عن الجمهور، وهو عند رأسه ونقله القاضي حسين عن الأصحاب . (المجموع)

**وقال الشوكاني :** وإلى ما يقتضيه هذان الحديثان . حديث سمرة ، وأنس رضي الله عنهما . من القيام عند رأس الرجل ووسط المرأة ذهب الشافعي وهو الحق . ( نيل الأوطار )

وهناك أقوال أخرى لكنها ضعيفة :

**فقيل :** يقف على وسط المرأة ووسط الرجل .

استدلوا بحديث سمرة وقالوا : إنه نص في المرأة ، ويقاس عليها الرجل .

**قال الشوكاني :** ولم يصب من استدل بحديث سمرة على أنه يقام حذاء وسط الرجل والمرأة وقال : إنه نص في المرأة ويقاس عليها الرجل ، لأن هذا قياس مصادم للنص ، وهو فاسد الاعتبار .

**وقيل :** يقف حذاء صدرهما . **وقيل :** حذاء الرأس منهما ، هذا قول المالكية .

وكل هذه الأقوال ضعيفة لا دليل عليها .

والحق ما سبق : أن يقوم عند وسط المرأة ، وعلى رأس الرجل .

#### فائدة : ١

حكم إذا اجتمعت جنائز عديدة من الرجال والنساء :

أ- إن كانوا نوعاً [كلهم رجال] قدم إلى الإمام أفضلهم .

**قال النووي :** وإن اتحد النوع قدم إلى الإمام أفضلهم . قال إمام الحرمين وغيره: والمعتبر في الفضيلة هنا الورع والتقوى وسائر الخصال

المرعية في الصلاة عليه والعلبة على الظن كونه أقرب من رحمة الله تعالى . ( المجموع )

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** وإذا اجتمعوا من جنس واحد يعني تعدد الرجال مثلاً نقدم إلى الإمام أعلمهم؛ لأن النبي ﷺ في شهداء أحد الذين يدفنون في قبر واحد كان يأمر أيهم أكثر قرآنًا فيقدمه في اللحد، وهذا يدل على أن العالم هو الذي يقدم مما يلي الإمام .

ب- وإن كانوا رجالاً ونساء قدم الرجال على النساء .

وهذا قول أكثر العلماء .

فيجعل الرجال مما يلي الإمام ولو كانوا صغاراً .

( ويجوز أن يصلي على كل واحدة من الجنائز صلاة لأنه الأصل ) .

**قال النووي :** قال ابن المنذر: ومن قال يقدم الرجال مما يلي الإمام والنساء وراءهم: عثمان بن عفان وعلي بن عمر وابن عباس والحسن والحسين وزيد بن ثابت وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري وأبو قتادة وسعيد بن المسيب والشعبي وعطاء والنخعي والزهري ويحيى الأنصاري ومالك والثوري وأصحاب الرأي وأحمد وإسحاق ، قال: وبه أقول . (المجموع)

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** إذا اجتمعت جنائز ، فإنه يُصلى عليهم صلاة واحدة، ويُقدّم الرجال ثم النساء، ويقدم الصبي من الذكور على المرأة، فإذا كان رجل بالغ، وصبي لم يبلغ، وامرأة بالغة، وفتاة لم تبلغ رتبناهم هكذا: الرجل البالغ، ثم الصبي الذي لم يبلغ، ثم المرأة البالغة، ثم الفتاة التي لم تبلغ، ويكون وسط الأثنى بخذاء رأس الرجل .

**فائدة : ٢**

كيف يوضعون للصلاة عليهم إذا كانوا رجالاً ونساء ؟

يضعون رأس الرجل بخذاء وسط المرأة .

**فائدة : ٣**

علل بعض العلماء حكمة وقوف الإمام وسط المرأة بأنه أستر لها من الناس [ وفيه نظر ] .

**فائدة : ٤**

هل تجزئ صلاة الجنائز عن تحية المسجد ؟

لا يجلس حتى يصلي ركعتين ، لأن صلاة الجنائز ليست من جنس صلاة الركعتين ، فلا تجزئه عن تحية المسجد .

**( وَيُكَبِّرُ أَرْبَعًا ) .**

أي : يكبر أربع تكبيرات .

وتكبيرات الجنائز كلها أركان ، لأنها بمنزلة الركعات .

**( يَقْرَأُ فِي الْأَوَّلَى بَعْدَ التَّحِيَّاتِ الْفَاتِحَةَ ) .**

أي : بعد التكبيرة الأولى وبعد التعوذ وبسملة يقرأ الفاتحة .

والدليل على ذلك : ما ورد عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال ( صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة ،

وجهر حتى أسمعنا ، فلما فرغ أخذت بيده فسألته فقال : إنما جهرت لتعلموا أنها سنة ) رواه البخاري .

فقوله ( لتعلموا أنها سنة ) أي طريقة مأخوذة عن النبي ﷺ ، وليس المراد ما يقابل الواجب .

وقراءة الفاتحة في صلاة الجنائز ركن لا تصح الصلاة بدونها .

وهذا قول الشافعية ، والحنابلة .

أ- لعموم حديث عبادة ( لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ) متفق عليه .

ب- وحديث أبي هريرة مرفوعاً ( من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج غير تمام ) رواه مسلم .

وصلاة الجنائز صلاة شرعية لقوله ( صلوا على صاحبكم ) ، وإذا كانت صلاة فتدخل في عموم الأدلة القاضية بوجوب قراءة الفاتحة في

كل صلاة .

ج- ولقول ابن عباس ( ... لِتَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ ) والسنة إذا أطلقت انصرفت إلى سنة الرسول ﷺ وهدية ، وقد قال ﷺ ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا تشترع قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة .

وهذا قول الحنفية والمالكية .

لحديث أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء ) رواه أبو داود .

وذهب بعضهم : إلى استحباب قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة .

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، لعدم ورود دليل يدل على وجوبها ، ولأن المقصود الأكبر من صلاة الجنازة هو الدعاء للميت .

والراجح الوجوب .

قال ابن تيمية : وتنازع العلماء في القراءة على الجنازة على ثلاثة أقوال : قيل : لا تستحب بحال ، كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك ، وقيل : بل يجب فيها القراءة بالفاتحة ، كما يقوله من يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد ، وقيل : بل قراءة الفاتحة فيها سنة ، وإن لم يقرأ بل دعا بلا قراءة جاز ، وهذا هو الصواب . ( الفتاوى الكبرى ) .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : والفاتحة في صلاة الجنازة ركن ؛ لقول النبي ﷺ ( لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ) ، وصلاة الجنازة صلاة ؛ لقوله تعالى ( وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ) فسمها الله صلاة ؛ ولأن ابن عباس رضي الله عنهما قرأ الفاتحة على جنازة ، وقال ( لتعلموا أنها سنة ) .

#### فائدة : ١

لا يستحب الجهر بالقراءة في صلاة الجنازة .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

وابن عباس إنما جهر للتعليم .

وذهب بعض العلماء إلى استحباب الجهر .

فقد جاء في حديث ابن عباس عن طلحة بلفظ ( فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة فجهر حتى سمعنا ... ) رواه النسائي .

والأول أصح .

عن أبي أمامة بن سهل قال : ( السنة في الصلاة على الجنازة أن يقرأ في الأولى بأمر القرآن مخافتة ، ثم يكبر ثلاثاً ، والتسليم عند الآخرة ) رواه النسائي .

#### فائدة : ٢

لا يشرع دعاء استفتاح في صلاة الجنازة .

وهو قول الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة .

أ- أنه لم يرد عن النبي ﷺ أنه استفتح في صلاة الجنازة .

ب- قالوا : إن صلاة الجنازة شرع فيها التخفيف ، فناسب ترك الاستفتاح فيها .

قال النووي : وَأَمَّا دُعَاءُ الْإِسْتِفْتَاكِ فَفِيهِ وَجْهَانِ ، وَاتَّفَقَ الْأَصْحَابُ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ تَرْكُهُ .

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله : أما الاستفتاح فلا بأس بفعله ولا بأس بتركه ، وتركه أفضل أخذاً بقول النبي ﷺ : ( أسرعوا بالجنازة ) .

وقد سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : هل يشرع دعاء الاستفتاح في الصلاة على الجنازة ؟

فأجاب : ذكر العلماء أنه لا يستحب ، وعللوا ذلك بأن صلاة الجنازة مبنها على التخفيف ، وإذا كان مبنها على التخفيف ، فإنه لا استفتاح .

### فائدة : ٣

اختلف العلماء : هل يستحب قراءة سورة بعد الفاتحة ؟

قيل : يستحب .

واختاره الشيخ ابن باز رحمه الله .

لرواية السابقة ( قرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر بالقراءة ) . وقد صحح بعضهم هذه الرواية كالإمام النووي ، والألباني .

وقيل : لا تستحب .

وأنكر بعض العلماء هذه الزيادة كالبيهقي ولم يخرجها البخاري . والله أعلم .

( وَيُصَلِّيْهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الثَّانِيَةِ كَالْتَّامَةِ )

أي : فيكبر التكبيرة الثانية فيصلي على النبي ﷺ كما يصلي عليه على أي صفة ، وإن صلى عليه كما يصلي عليه في التشهد فحسن .

( وَيَدْعُو فِي الثَّانِيَةِ بِمَا وَرَدَ ) .

أي : يكبر الثالثة ويدعو بعدها للميت ، والأفضل أن يكون بالمأثور عن النبي ﷺ ، فإن لم يعرفه فبأي دعاء دعا جاز .

عن أبي أمامة قال ( السنة في صلاة الجنابة ، أن يكبر ثم يقرأ بأم القرآن ، ثم يصلي على النبي ﷺ ، ثم يخلص الدعاء للميت ) رواه البيهقي .

ويدعو بما ورد ، ومما ورد :

عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ (صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ، فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ، وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ، وَاعْبِسْهُ بِالنَّمَاءِ وَالْتَلُجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَفِي فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ ، قال عوف : فتمنيت أن لو كنت أنا الميت ، لدعاء رسول الله ﷺ على ذلك الميت) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وورد أيضاً :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَّتِنَا، وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا، وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا، وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرِنَا، وَأَنْتَانَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِفْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ ) رواه أبو داود . ( وقد ضعفه جمع من العلماء ) .

### فائدة : ١

ينبغي الإخلاص في الدعاء للميت .

عن أبي هريرة . عن النبي ﷺ قَالَ ( إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

### فائدة : ٢

لا يتعين دعاء معين ، وإن دعا بما ورد فهو أفضل كما تقدم .

قال الشوكاني : فيه دليل على أنه لا يتعين دعاء مخصوص من هذه الأدعية الواردة .

وقال ابن عبد البر رحمه الله : "والدعاء للميت استغفار له ودعاء بما يحضر الداعي من القول الذي يرجو به الرحمة له والعفو عنه وليس فيه عند الجميع شيء مؤقت [يعني : محدد] . ( الاستذكار ) .

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله : والأفضل أن يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا... كل هذا محفوظ عن النبي ﷺ وإن دعا له بدعوات أخرى فلا بأس .

### فائدة : ٣

قوله ( أخلصوا له الدعاء ) :



قيل : تخصيص الميت بالدعاء ، فلا يدعى لغيره على وجه الخصوص .

وقيل : الدعاء له بإخلاص وحضور قلب .

فإخلاص الدعاء للميت يكون بالتعيين وبالصفة :

بالتعيين : بأن يخص الميت بالدعاء وحده .

وبالصفة : بأن يدعوا له بصدق وإخلاص وحضور قلب .

#### فائدة : ٤

ما حكم الجهر بالدعاء ؟

اختلف العلماء بالجهر بالدعاء :

فقيل : يجهر .

وقيل : يسر ، وهذا هو الصحيح .

لأن الأصل في الدعاء الإسرار ، ولا يجهر إلا لقصد التعليم .

#### فائدة : ٥

فيه أن الدعاء يصل للميت ، وقد تضافرت النصوص ف ذلك .

قال تعالى ( وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ) .

وقال ﷺ ( إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : من ولد صالح يدعوا له ... ) رواه مسلم .

وأحاديث الباب ( اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ ... ) ( اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَاتِهِ، وَمَيِّتِنَا ... ) .

وكان ﷺ يقول بعد الفراغ من دفن الميت ( استغفروا لأخيكم واسألوا له التثبيت ) رواه أبو داود .

﴿ وَإِنْ كَانَ مَشْغُورًا يَدْعُ إِلَىٰ ذِيهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ﴾ .

أي : إذا كان الميت طفلاً دعي بهذا الدعاء .

لحديث المغيرة بن شعبه . عن النبي ﷺ قال ( وَالسَّقَطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُدْعَى لِوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ) رواه أبو داود .

#### فائدة : ١

إذا مات الطفل ، فإنه لا يدعى له بالمغفرة ، وذلك لأنه لم يكتب عليه ذنب ، والمغفرة هي ستر الذنب وعدم المؤاخذة عليه.

#### فائدة : ٢

استحب بعض العلماء أن يقول في الدعاء للطفل : اللهم اجعله سلفاً وفرطاً لوالديه .

قال الشوكاني : إذا كان المصلي عليه طفلاً ، استحب أن يقول المصلي : اللهم اجعله لنا سلفاً وفرطاً وأجرأ ، روي ذلك عن البيهقي من حديث أبي هريرة .

[ فرطاً ] الفرط بالتحريك هو الذي يتقدم الواردين على الماء ، يهبط لهم ما يحتاجون إليه من الأرسال والدلاء ، والمراد هنا : شافعاً يشفع لوالديه وللمؤمنين

[ سلفاً ] سلف الرجل : آباؤه المتقدمون .

قال ابن قدامة : وإن كان الميت طفلاً ، جعل مكان الاستغفار له : اللهم اجعله فرطاً لوالديه ، وذخراً وسلفاً وأجرأ ، اللهم ثقل به موازينهما ، وأعظم به أجورهما ، اللهم اجعله في كفالة إبراهيم وألقه بصالح سلف المؤمنين ، وأجره برحمتك من عذاب الجحيم ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ... ونحو ذلك ، وبأي شيء دعا مما ذكرنا أو نحوه أجزأه وليس فيه شيء مؤقت . ( المغني ) .

وقال **البهوتي** : وإنما لم يسن الاستغفار له ؛ لأنه شافع غير مشفوع فيه ولا جرى عليه قلم ، فالعدول إلى الدعاء لوالديه أولى من الدعاء له ، وما ذكر من الدعاء لائق بالحل ، مناسب لما هو فيه ، فشرع فيه كالاستغفار للبالغ . ( كشف القناع ) .

وقال **الشيخ ابن عثيمين** : هكذا قال الفقهاء وهو دعاء طيب ، وإن كان بعضه لم يكن مأثوراً ، لكنه دعاء طيب .

( وَيَقْعُ بِحَثِّ الْكِرَامِ وَتَلْبِئَةٍ ، وَيُسَلِّمُ وَاحِدَةً هُنَّ بِمِثْلِهِ )

أي : بعد التكبيرة الرابعة يقف قليلاً ثم يسلم تسليمة واحدة .

**ثالثه : ٧**

قوله ( وَيُسَلِّمُ وَاحِدَةً ) .

الذي عليه أكثر أهل العلم : أن التسليم من صلاة الجنازة مرة واحدة عن اليمين.

قال ابن عبد البر : فَجُمُهُوْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ ، مِنْ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ : عَلَى تَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ .

وقال ابن قدامة : "التَّسْلِيمُ عَلَى الْجَنَازَةِ تَسْلِيمَةٌ وَاحِدَةٌ ، عَنْ سِتَّةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ... وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفٌ فِي عَصَرِهِمْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا .

قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ إِلَّا عَنْ إِبْرَاهِيمَ [ أي النخعي ] . ( المغني )

وقال أحمد بن أبي القاسم ، قيل لأبي عبد الله [ يعني : الإمام أحمد ] : أَتَعْرِفُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَى الْجَنَازَةِ تَسْلِيمَتَيْنِ ؟

قال : لا ، وَلَكِنْ عَنْ سِتَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ كَانُوا يُسَلِّمُونَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً ، خَفِيفَةً عَنْ يَمِينِهِ ، فَذَكَرَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ ، وَوَائِلَةَ بْنَ الْأَسَدِ ، وَابْنَ أَبِي أَوْفَى ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ .

وزاد البيهقي : عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ ، وَأَبَا أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حَنِيفٍ ، فَهَؤُلَاءِ عَشْرَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ . ( زاد المعاد )

وقد ذكر هذه الآثار بأسانيدها ابن أبي شيبة في "المصنف".

وقال **أبو عبد الله الحاكم** : والتسليمة الواحدة على الجنازة ؛ قد صحت الرواية فيه عن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن أبي أوفى ، وأبي هريرة أنهم كانوا يسلمون على الجنازة تسليمة واحدة .

وقال **الشيخ ابن باز** : هذا هو السنة ، تسليمة واحدة ، هذا هو الثابت عن أصحاب النبي ﷺ تسليمة واحدة عن اليمين.

وذهب بعض العلماء إلى أن السنة في صلاة الجنازة أن يسلم تسليمتين ، كما هو الحال في الفرائض والنوافل .

واستدلوا على ذلك بحديث ابن مسعود : ( ثَلَاثٌ خِلَالِهَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُنَّ تَرَكُّهُنَّ النَّاسُ ، إِحْدَاهُنَّ : التَّسْلِيمُ عَلَى الْجَنَازَةِ وَمِثْلُ التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ ) رواه البيهقي . وقال النووي في "الخلاصة" ( ٩٨٢/٢ ) : "إسناده جيد" ، وحسنه الألباني .

وهذا الحديث ليس صريحاً في التسليمتين :

فيحتمل أن يكون المراد بالتشبيه أصل السلام ، أي أنه كان يسلم في الجنازة ، كما كان يسلم في الصلاة.

أو أن المراد أنه كان يقول : السلام عليكم ورحمة الله ، كما هو الحال في الصلاة.

أو أنه مثل تسليم الصلاة من حيث الجهر.

وفي حمله على أحد هذه الاحتمالات يكون موافقاً لآثار الصحابة في التسليمة الواحدة ، وحمله على ما يوافق ما جرى عليه عملهم ، أولى من حمله على ما يخالف ذلك .

والقول بالتسليمتين ورد عن بعض السلف : ففي المصنف بسند جيد عن جابر بن زيد ، والشعبي ، وإبراهيم النخعي ، أنهم كانوا يسلمون تسليمتين .

وقال **ابن المنذر** : تَسْلِيمَةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ ...؛ لِأَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِالسُّنَّةِ مِنْ غَيْرِهِمْ ؛ وَلَأَنََّّهُمُ الَّذِينَ حَضَرُوا صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَحَفِظُوا عَنْهُ ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْ رُؤْيَا ذَلِكَ عَنْهُ مِنْهُمْ : أَنَّ التَّسْلِيمَ تَسْلِيمَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّهُ يَكُونُ

بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ خَارِجًا مِنَ الصَّلَاةِ . ( الأوسط ) .

#### فائدة : ٧

قوله ( وَيَقِفُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا ، وَيُسَلِّمُ ) ظاهره أنه لا يدعو بعد الرابعة .

وقيل : يشرع الدعاء بعد الرابعة .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) : ثم يكبر الرابعة :

ولا دعاء بعد الرابعة .

وهو ظاهر مذهب الحنفية ومذهب الحنابلة .

وقيل عند الحنفية : يقول : ( ربنا آتنا في الدنيا حسنة ... ) إلخ .

وقيل : ( ربنا لا ترغ قلوبنا ) إلخ .

وقيل : يغير بين السكوت والدعاء ، وعند الشافعية والمالكية يدعو بعد الرابعة . ( الموسوعة ) .

والقول باستحباب الدعاء بعد التكبيرة الرابعة هو الأقرب إلى الصواب .

قال النووي : ودليل استحبابه . أي من قال بالمشروعية :

( أن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما كبر على جنازة بنت له فقام بعد التكبيرة الرابعة قدر ما بين التكبيرتين يستغفر لها ويدعو ، ثم قال كان رسول الله ﷺ يصنع هكذا ) . وفي رواية : ( كبر أربعاً فمكث ساعة حتى ظننا أنه سيكبر خمساً ، ثم سلم عن يمينه وعن شماله ، فلما انصرف قلنا له ، فقال : إني لا أزيدكم على ما رأيت رسول الله ﷺ يصنع ، أو هكذا صنع رسول الله ﷺ ) رواه الحاكم في المستدرک والبيهقي قال الحاكم : حديث صحيح .

وقال الشوكاني : وفيه دليل على استحباب الدعاء بعد التكبيرة الآخرة قبل التسليم وفيه خلاف ، والراجح الاستحباب لهذا الحديث . ( نيل الأوطار ) .

#### فائدة : ٣

قوله ( ثم يكبر الرابعة ) .

أكثر ما ورد هو التكبير أربع تكبيرات .

ولذلك ذهب جمهور العلماء : أنه لا يزداد على أربع تكبيرات .

قال الترمذي : العمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم يرون التكبير على الجنازة أربع تكبيرات ، وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق .

وقال ابن المنذر : ذهب أكثر أهل العلم إلى أن التكبير أربع .

قال ابن عبد البر : وانهقد الإجماع بعد ذلك على أربع .

واستدلوا :

كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى ، فَصَفَّ بِهِمْ ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وعن أبي وائل قال : ( كانوا يكبرون على عهد رسول الله ﷺ أربعاً وخمساً وستاً وسبعاً ، فجمع عمر أصحاب رسول الله ﷺ فأخذ كل رجل منهم بما رأى ، فجمعهم عمر على أربع تكبيرات ) . رواه البيهقي وحسنه الحافظ

ورجح الجمهور ما ذهبوا إليه بمرجحات :

أولاً : أنها ثبتت من طريق جماعة من الصحابة أكثر عدداً ممن روى منهم الخمس .

ثانياً : أنها في الصحيحين .

ثالثاً : أنه أجمع على العمل بها الصحابة .

رابعاً : أنها آخر ما وقع منه ﷺ كما في حديث ابن عباس بلفظ : ( آخر ما كبر رسول الله ﷺ على الجنائز أربع ) لكنه ضعيف لا يصح كما قال البيهقي والحافظ ابن حجر .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا بأس بالزيادة على ذلك .

لأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه كبر خمساً :

فَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: ( كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا، وَإِنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةِ حُمْسًا، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُهَا ) . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ ( أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى سَهْلٍ بْنِ حَنْتِفٍ سِتًّا، وَقَالَ: إِنَّهُ بَذَرِيٌّ ) رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَصْلُهُ فِي "الْبُخَارِيِّ" .

وهذا القول هو الصحيح .

وخاصة إذا كان من أهل العلم والفضل ، أو من كان له أثر كبير في الأمة ، فلا مانع أن يكبر عليه خمساً أو ستاً .

#### فائدة : ٤

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : هل صلاة الجنازة في الحرم المكي تضاعف مثل بقية الصلوات في أجر القيراط ؟  
فأجاب : هذا فيه خلاف بين العلماء ، بعض العلماء يقول : الذي يضاعف في المسجد الحرام هو الصلوات الخمس فقط وغيرها لا يضاعف، والذي يظهر من الحديث العموم، وتكون الصلاة على الجنازة داخلة في العموم تضاعف في المسجد الحرام. والله أعلم .  
( لقاء الباب المفتوح ) .

#### فائدة : ٥

صلاة الجنازة تفعل في أوقات النهي الطويلة ، إجماعاً .

أي بعد طلوع الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد صلاة العصر إلى غروبها.

قال ابن قدامة : أما الصلاة على الجنازة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تميل للغروب ، فلا خلاف فيه .

قال ابن المنذر : إجماع المسلمين في الصلاة على الجنازة بعد العصر والصبح .

وأما الصلاة عليها في الأوقات الثلاثة التي في حديث عقبة بن عامر فلا يجوز ( ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن ، وأن نقر فيهن موتانا ) .

وذكره للصلاة مقروناً بالدفن دليل على إرادة صلاة الجنازة . قال الأثرم : سألت أبا عبد الله [يعني : الإمام أحمد] عن الصلاة على الجنازة إذا طلعت الشمس ؟ قال : أما حين تطلع فما يعجبني . ثم ذكر حديث عقبة بن عامر . وقد روي عن جابر ، وابن عمر نحو هذا القول ، وذكره مالك في " الموطأ " عن ابن عمر . وقال الخطابي : هذا قول أكثر أهل العلم .

وإنما أبيحت بعد الصبح والعصر لأن مدتهما تطول ، فالانتظار يخاف منه عليها ، وهذه مدتهما تقصر " انتهى من المغني " .

#### ( وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ ) .

أي : يسن أن يرفع يديه مع كل تكبيرة من تكبيرات صلاة الجنازة .

لا خلاف بين العلماء رحمهم الله أن السنة رفع اليدين في التكبيرة الأولى من صلاة الجنازة.

قال النووي : قال ابن المنذر في كتابيه الإشراف والإجماع : أجمعوا على أنه يرفع في أول تكبيرة ، واختلفوا في سائرهما .

أما ما عداها من التكبيرات فقد اختلف العلماء رحمهم الله هل يرفع أو لا ؟

والمذهب وهو مذهب الشافعية : أنه يسن أن يرفع يديه مع كل تكبيرة .

وهو اختيار ابن المنذر .

قال الترمذي : وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا فَرَأَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَبْدِهِمْ أَنَّ يَرْفَعُ الرَّجُلُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ عَلَى

الْجَنَازَةِ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ . (جامع الترمذي)

والدليل على استحباب الرفع في كل تكبيرة :

أ- أنه ورد عن ابن عمر (رضي الله عنهما) أنه صلى الله عليه وسلم كبر على جنازة أربع تكبيرات (رواه الدارقطني وأعله ، وحسنه ابن باز .

ب- أنه صح عن ابن عمر أنه فعل ذلك ، رواه البخاري معلقاً .

ج- قال ابن حجر : وقد صح عن ابن عباس أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرات الجنائز . رواه سعيد بن منصور .

قال الشيخ ابن باز : السنة رفع اليدين مع التكبيرات الأربع كلها ؛ لما ثبت عن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يرفعان مع التكبيرات كلها

، ورواه الدارقطني مرفوعاً من حديث ابن عمر بسند جيد .

فائدة :

يستحب جعل المصلين على الجنازة ثلاثة صفوف .

لحديث مالك بن حبيزة قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَا مِنْ مُسْلِمٍ مَيِّتٍ فَيُصَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا أُوجِبَ )

قَالَ: فَكَانَ مَالِكٌ إِذَا اسْتَقْلَّ أَهْلَ الْجَنَازَةِ ، جَزَّاهُمْ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ . رواه أبو داود .

قال ابن قدامة : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَفَّ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ ، لِمَا رُوِيَ عَنْ مَالِكِ بْنِ حَبِيزَةَ - جَمِصِيٍّ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ -

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ فَقَدْ أُوجِبَ ) قَالَ فَكَانَ مَالِكُ بْنُ حَبِيزَةَ إِذَا اسْتَقْلَّ أَهْلَ الْجَنَازَةِ جَزَّاهُمْ ثَلَاثَةَ

أَجْزَاءٍ .

قال أحمد : أَحَبُّ إِذَا كَانَ فِيهِمْ قَلَّةٌ أَنْ يُجْعَلَهُمْ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ ، قَالُوا : فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ أَرْبَعَةٌ كَيْفَ يُجْعَلُهُمْ ؟ قَالَ: يُجْعَلُهُمْ صَفَّيْنِ ، فِي كُلِّ

صَفٍّ رَجُلَيْنِ ، وَكَرِهَ أَنْ يَكُونُوا ثَلَاثَةً فَيَكُونُ فِي صَفٍّ رَجُلٌ وَاحِدٌ .

(رواه الألباني)

أي : المراد بالواجبات هنا أركانها ، أي : أركان صلاة الجنازة .

(قيام)

أي : لا بد من القيام فيها .

لأنها صلاة وجب القيام فيها .

قال ابن قدامة : لأنها صلاة مكتوبة فوجب القيام بها كالظهر . (الكافي)

فائدة :

قال ابن قدامة : وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلَّى عَلَى الْجَنَائِزِ وَهُوَ رَاكِعٌ ؛ لِأَنَّهُ يُفَوِّتُ الْقِيَامَ الْوَاجِبَ ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ

وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

(وتكبيرات أربع)

لأن النبي ﷺ كبر على النجاشي أربعاً .

جاء في (الموسوعة الفقهية) لا خلاف بين الفقهاء في أن تكبيرات الجنازة أركان لا تصح صلاة الجنازة إلا بها .

قال الشيخ ابن عثيمين : لأن كل تكبيرة منها كالركعة .

(والفاتحة)

أي : وقراءة الفاتحة .

وقد تقدم أنها ركن لحديث ( لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ) .

(والصلاة على النبي ﷺ)

هذا هو المشهور من المذهب لأَنهم يرون أَن الصلاة على النبي ﷺ ركن في الفرض فكذلك في الصلاة على الجنازة .  
والجمهور : مستحبة ، وتقدم الخلاف .

### ﴿ والدعاء للميت ﴾ .

أ- لقوله ﷺ ( إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء ) .  
ب- ولأنه المقصود فلا يجوز الإخلال به . (الكافي)

### ﴿ والسلام ﴾ .

لعموم حديث ( وتحليلها التسليم ) .  
لكن كما تقدم يكفي تسليمه واحدة .

### ﴿ ويسن اتباع الجنائز ﴾ .

أي : يسن اتباع الجنازة وحضورها للصلاة عليها ودفنها .

وقد جاء في ذلك الفضل العظيم :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ . وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ . قِيلَ : وَمَا الْقِيرَاطَانِ ؟ قَالَ : مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ ) .  
وَلَمْ يُسَلِّمْ ( أَصَغَرُهُمَا مِثْلُ أُحُدٍ ) .

ففي هذا الحديث أن اتباع الجنازة على مرتبتين :

الأولى : اتباعها من عند أهلها حتى الصلاة عليها .

الثانية : إتيانها من عند أهلها حتى يفرغ من دفنها .

وهذه المرتبة الثانية أفضل للحديث السابق حيث يحصل على قيراطين .

### فائدة : ١

قوله ( من شهدها حتى تدفن ) ظاهره أن حصول القيراط متوقف على فراغ الدفن .

وقيل : يحصل بمجرد الوضع في اللحد ، لرواية عند مسلم ( حتى توضع في اللحد ) .

وقيل : عند انتهاء الدفن قبل إهالة التراب ، لرواية ( حتى توضع في القبر ) والله أعلم .

قال النووي رحمه الله : وفيما يحصل به قيراط الدفن وجهان... قلت : والصحيح أنه لا يحصل إلا بالفراغ من الدفن لرواية

البخاري ومسلم : (ومن تبعها حتى يفرغ من دفنها فله قيراطان) ، وفي رواية مسلم (حتى يفرغ منها) ...

ثم قال رحمه الله : والحاصل أن الانصراف عن الجنائز مراتب :

أ- ينصرف عقب الصلاة .

ب- ينصرف عقب وضعها في القبر ، وسترها باللبن قبل إهالة التراب .

ج- ينصرف بعد إهالة التراب وفراغ القبر .

د- يحكث عقب الفراغ ، ويستغفر للميت ويدعو له ، ويسأل له التثبيت .

فالرابعة أكمل المراتب ، والثالثة تحصل القيراطين ، ولا تحصله الثانية على الأصح ويحصل بالأولى قيراط بلا خلاف . (شرح المذهب)

وقال الحافظ في "فتح الباري" عند شرحه لحديث (٤٧) : وقد أثبتت هذه الرواية: (وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا فَإِنَّهُ

يَرْجِعُ بِقِيرَاطَيْنِ) أن القيراطين إنما يحصلان بمجموع الصلاة والدفن وأن الصلاة دون الدفن يحصل بها قيراط واحد وهذا هو المعتمد.

### فائدة : ٢

قال ابن قدامة رحمه الله : واتباع الجنائز على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يصلي عليها ، ثم ينصرف ...

الثاني : أن يتبعها إلى القبر ، ثم يقف حتى تدفن ..

الثالث : أن يقف بعد الدفن ، فيستغفر له . (المغني)

### فائدة : ٣

نستفيد من قوله ( مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قَبْرٌ ) أن القبراط يحصل لمن صلى فقط ولو لم يقع اتباع .

**قال الحافظ في الفتح :** ومقتضاه أن القبراط يختص بمن حضر من أول الأمر إلى انقضاء الصلاة وبذلك صرح المحب الطبري وغيره، والذي يظهر لي : أن القبراط يحصل أيضاً لمن صلى فقط ؛ لأن كل ما قبل الصلاة وسيلة إليها ، لكن يكون قيراط من صلى فقط دون قيراط من شيع مثلاً وصلى ، ورواية مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ (أصغرهما مثل أحد) يدل على أن القيراط متفاوت ، ووقع أيضاً في رواية أبي صالح المذكورة عند مسلم (من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قيراط) وفي رواية نافع بن جبير عن أبي هريرة عند أحمد : (ومن صلى ولم يتبع فله قيراط) فدل على أن الصلاة تحصل القيراط ، وإن لم يقع اتباع ، ويمكن أن يحمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة . (فتح الباري)

### فائدة : ٤

إذا تعددت الجنائز ، وصليَ عليها صلاة واحدة ، فهل يتعدد الأجر ؟

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: في الحرم تعدد الجنائز فهل يتعدد الأجر الذي أخبر عنه الرسول ﷺ ؟

فأجاب : إذا تعددت الجنائز في صلاة واحدة هل يأخذ الإنسان أجر عدد هذه الجنائز؟ الظاهر: نعم. لأنه يصدق عليه أنه صلى على جنازتين أو ثلاث أو أربع فيأخذ الأجر، لكن كيف ينوي؟ ينوي الصلاة على واحدة أو على الجميع ؟ ينوي الصلاة على الجميع . (الباب المفتوح)

### فائدة : ٥

أن هذا الفضل في اتباع الجنائز إنما هو للرجال دون النساء ، لقول أم عطية ( نحننا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا ) متفق عليه .

( وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ هَمَّاهُ هَلَّى صَفْتِهِ ) .

أي : من فاتته شيء من تكبيرات الجنائز فإنه يقضيه على صفته .

لعموم قول النبي ﷺ ( إذا أقيمت الصلاة فامشوا إليها وعليكم السكينة والوقار ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاقضوا ) .

**وصفة القضاء :** أن يعتبر ما أدركه هو أول صلاته وما يقضيه هو آخرها .

لقوله ﷺ ( فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتوا ) ، فإذا أدرك الإمام في التكبيرة الثالثة كبر وقرأ الفاتحة ، وإذا كبر الإمام الرابعة كبر بعده

وصلى على النبي ﷺ ، فإذا سلم الإمام كبر المأموم المسبوق، ودعا للميت دعاء موجزاً، ثم يكبر الرابعة . ( ابن باز )

والمسألة فيها أقوال :

**قيل :** يقضي متوالياً متتابعاً .

وهذا مذهب الأحناف .

**وقيل :** يقضي ما فاته من التكبيرات على صفتها .

وهذا مذهب الشافعية والحنابلة .

**وقيل :** المسبوق يقضي ما فاته على صفته ما لم يخشى رفع الجنازة .

**والراجح** أنه يقضيها على صفتها ، وإن خشي رفعها يتمها خفيفة .

( وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ هَلَّى عَلَى التَّكْبِيرِ إِلَى شَهْرٍ ) .

أي : من فاتته الصلاة على الميت ، فإنه يجوز أن يصلي عليه على قبره .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

لورود ذلك في أحاديث ، منها :

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه - فِي قِصَّةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي كَانَتْ تَقُمُّ الْمَسْجِدَ - قَالَ: فَسَأَلَ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالُوا: مَاتَتْ، فَقَالَ: (أَفَلَا كُنْتُمْ آذَنْتُمْوِي؟) فَكَأَنَّهُمْ صَعَرُوا أَمْرَهَا، فَقَالَ: "دُلُونِي عَلَى قَبْرِهَا"، فَدَلُّوهُ، فَصَلَّى عَلَيْهَا ( مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ ، بَعْدَ مَا دُفِنَ ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ج- وَعَنْ أَنَسٍ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

د- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِقَبْرِ قَدْ دُفِنَ لَيْلًا ، فَقَالَ : مَتَى دُفِنَ هَذَا ؟ قَالُوا : الْبَارِحَةَ . قَالَ : أَفَلَا آذَنْتُمْوِي؟! قَالُوا : دَفَنَاهُ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ فَكَّرْنَا أَنْ نُوقِظَكَ . فَقَامَ فَصَفَّفْنَا خَلْفَهُ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَنَا فِيهِمْ فَصَلَّى عَلَيْهِ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

هـ- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه: (أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَرَأَى قَبْرًا جَدِيدًا، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: هَذِهِ فُلَانَةُ، مَوْلَاةُ بَنِي فُلَانٍ ، فَعَرَفَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، مَاتَتْ طَهْرًا وَأَنْتِ نَائِمَةٌ قَائِلٌ (أَي : فِي الْقَبِيلَةِ) فَلَمْ يُحِبَّ أَنْ يُوقِظَكَ بِهَا ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَّ النَّاسَ خَلْفَهُ ، وَكَبَّرَ عَلَيْهَا أَرْبَعًا ، ثُمَّ قَالَ : لَا يَمُوتُ فِيكُمْ مَيِّتٌ مَا دُمْتُ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ إِلَّا آذَنْتُمْوِي بِهِ ؛ فَإِنَّ صَلَاتِي لَهُ رَحْمَةٌ ) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَحَسَنَةُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ النَّسَائِيِّ .

د-عن سعيد بن المسيب (أن أم سعد ماتت والنبي ﷺ غائب فلما قدم صلى عليها وقد مضى لذلك شهر). رواه الترمذي وهو مرسل وقد روى ابن أبي شيبة في "المصنف" مجموعة من الآثار عن الصحابة والتابعين ممن صلوا على القبور بعد الدفن : منهم عائشة رضي الله عنها حين صلت على قبر أخيها عبد الرحمن .

وابن عمر صلى على قبر أخيه عاصم ، وسليمان بن ربيعة وابن سيرين وغيرهم . وكذلك ذكره ابن حزم في "المحلى" (٣/٣٦٦) عن أنس وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم جميعاً .

قال الإمام أحمد : ومن يشك في الصلاة على القبر ، يروى عن النبي ﷺ من ستة وجوه كلها حسان .

## ١) إلى شهر .

أي : يصلي عليها إلى شهر ، ولا يصلى عليها بعد شهر .

وهذا مذهب الحنابلة .

قال أحمد : أكثر ما سمعنا أن النبي ﷺ صلى على قبر أم سعد بن عباد بعد شهر .

أ-واستدلوا بمرسل سعيد بن المسيب السابق .

قال أحمد : أكثر ما سمعنا أن النبي ﷺ صلى على قبر أم سعد بن عباد بعد شهر .

ب-قالوا : ولأن الشهر مدة يغلب على الظن بقاء الميت فيها ، فجاز الصلاة عليه فيها .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يصلى على الميت في القبر ما لم يبل جسده ويتحقق تمزقه وذهابه .

ودليل هؤلاء : القياس على ما لو كان الميت خارج القبر على وجه الأرض .

وذهب بعضهم : إلى أن يصلى على الميت في القبر إلى ثلاثة أيام .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

واستدل هؤلاء بأن الصحابة كانوا يصلون على النبي ﷺ إلى ثلاثة أيام .

وذهب بعضهم : إلى أن الصلاة على القبر تكون لكل من كان من أهل فرض الصلاة على الميت عند موته .

وهذا هو الأرجح عند جمهور الشافعية .

وذهب بعضهم : إلى أن الصلاة على القبر جائزة أبداً .

وهذا وجه عند الشافعية ، وإليه ذهب ابن عقيل من الحنابلة والظاهرية .



واستدل هؤلاء بحديث عقبة بن عامر قال (صلى رسول الله ﷺ على قتلى أخذ بعد ثمانين سنين، كالمودع للأحياء والأموات ...) متفق عليه .

وبوب أبو داود على هذا الحديث فقال : باب الميت يصلى على قبره بعد حين .

قال ابن القيم : وتبويب أبي داود ، وذكره هذا الحديث يدل على أن ذلك لا يتقيد عنده بوقت لا شهر ولا غيره .... .

#### وهذا هو الصحيح .

فالصلاة على القبر ليس لها مدة معينة أو حد معين لا تصح الصلاة بعده ، وذلك لأنه لا يصح في الدلالة على التحديد شيء من النصوص .

قال ابن حزم : أما أمر تحديد الصلاة بشهر أو ثلاثة أيام فخطأ لا يشكل ، لأنه تحديد بلا دليل . (انتهى)

لكن القبور القديمة التي لها سنين عديدة لا يصلى عليها ، وقد نقل ابن عبد البر إجماع العلماء على ذلك ، بل إن ما قدم عهده من القبور تكره الصلاة عليه ، لأنه لم يأت عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه أنهم صلوا على القبر إلا بمحدثان ذلك .

قال الشيخ ابن عثيمين : والصحيح أنه نصلي على القبر ولو بعد شهر ، إلا أن بعض العلماء قيده بقيد حسن ، قال : بشرط أن يكون هذا المدفون مات في زمن يكون فيه هذا المصلي أهلاً للصلاة .

مثال ذلك : رجل مات قبل عشرين سنة ، فخرج إنسان وصلى عليه وله ثلاثون سنة ، فيصح ؛ لأنه عندما مات كان للمصلي عشر سنوات ، فهو من أهل الصلاة على الميت .

مثال آخر : رجل مات قبل ثلاثين سنة ، فخرج إنسان وصلى عليه وله عشرون سنة ليصلي عليه ، فلا يصح ؛ لأن المصلي كان معدوماً عند ما مات الرجل ، فليس من أهل الصلاة عليه .

ومن ثم لا يشرع لنا نحن أن نصلي على قبر النبي ﷺ ، وما علمنا أن أحداً من الناس قال : إنه يشرع أن يصلي الإنسان على قبر النبي ﷺ أو على قبور الصحابة ، لكن يقف ويدعو .

#### • الجواب عن أدلة الأقوال الأخرى :

أما دليل من حدد ذلك بشهر :

فالجواب : بأن ما وقع من النبي ﷺ من صلاته على أم سعد بعد شهر إنما وقع اتفاقاً من غير قصد التحديد .

قال ابن القيم : وَصَلَاتُهُ عَلَى أُمِّ سَعْدٍ بَعْدَ شَهْرٍ لَا يَنْفِي الصَّلَاةَ بَعْدَ أَزْدٍ مِنْهُ ، وَكَوْنُ الْمَيِّتِ فِي الْعَالِبِ لَا يَنْفِي أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ لَا مَعْنَى لَهُ ، فَإِنَّ هَذَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَرْضِ ، وَالْعِظَامُ تَبْقَى مُدَّةَ طَوِيلَةٍ ، وَلَا تَأْثِيرَ لِتَمَرُّقِ اللَّحُومِ .

وأما الجواب عن دليل من حدد ما لم يبلى جسده ويتحقق تمزقه .

فالجواب : بأن التحديد ببلى الميت لا يصح ، بدليل أن النبي ﷺ لا يبلى ولا يصلى على قبره .

ولأن بلى الميت يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص ، وهو أمر لا يعلم ولا ينضبط ، فلا بد أن يكون التقدير على أمر معلوم لا مجهول .

وأما الجواب على من حدد ذلك بثلاثة أيام ، وأن الصحابة كانوا يصلون على النبي ﷺ إلى ثلاثة أيام .

فيقال : إن هذا الأثر لا يعلم صحته .

وأيضاً قد جاء في الحديث أن النبي ﷺ قد صلى على القبر بعد شهر ، وهذا يرد دعواهم .

وأما ما استدلل به أصحاب القول الأخير من صلاته ﷺ على شهداء أحد بعد ثمانين سنوات ، فالجواب :

أن هذه الصلاة ليست هي الصلاة على الميت ، ولو كانت هي الصلاة على الميت لم يؤخرها النبي ﷺ ثمان سنين هذا لا يصح ، بل هذه الصلاة كالتوديع للأموات ، وقد رجح هذا ابن القيم .

قال النووي : إن هذه الصلاة لا يصح أن تكون صلاة الجنازة بالإجماع .

#### فائدة :

يجوز الصلاة على الجنازة في المقبرة .

وهذا قول جمهور العلماء .

فهو قول الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ، والظاهرية .

أ- فعل النبي ﷺ .

للأحاديث السابقة كحديث أبي هريرة ( التي تقوم المسجد ) وحديث ابن عباس وحديث أنس ، فإن فيها فعل النبي ﷺ ، فإنه صلى على الميت في قبره وهو في المقبرة ، وهذا الفعل من النبي ﷺ تخصيص للنهي عن الصلاة في المقبرة .

قال ابن حزم - بعد أن ساق الآثار في النهي عن الصلاة في المقبرة وصلاته ﷺ على قبر المسكينة السوداء - قال : وكل هذه الآثار حق ، فلا تل الصلاة حيث ذكرنا ، إلا صلاة الجنازة فإنها تصلى في المقبرة .

ب- فعل السلف الصالح من الصحابة والتابعين .

فقد روى نافع قال (لقد صلينا على عائشة وأم سلمة وسط البقيع بين القبور ، ... وحضر ذلك ابن عمر) أخرجه عبد الرزاق .

وقال ابن المنذر : وكان عمر بن عبد العزيز يفعل ذلك .

وذهب الشافعية إلى كراهة ذلك استدلالاً بالأحاديث الواردة في النهي عن الصلاة في المقبرة .

#### والراجع الأول .

﴿ وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ غَائِبًا عَنْ الْبَلَدِ صَلَّى عَلَيْهِ بِالنَّيِّبِ ﴾ .

أي : وإن كان الميت غائباً عن البلد ، فإنه يصلى عليه غائباً .

وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد .

قال النووي رحمه الله في (المجموع) مذهبا جواز الصلاة على الغائب عن البلد ، ومنعها أبو حنيفة . دليلنا حديث النجاشي وهو صحيح لا مطعن فيه وليس لهم عنه جواب صحيح . (انتهى)

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : (نعى النبي ﷺ النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، خرج بهم إلى المصلى ، فصَفَّ بهم ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا) متفق عليه وعن جابر رضي الله عنه : ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ ، فَكُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي ، أَوْ الثَّلَاثِ ) متفق عليه .

قالوا : إن في صلاة النبي ﷺ على النجاشي وهو غائب دليلاً على مشروعية الصلاة على الغائب .

وذهب بعض العلماء : إلى أنها لا تشرع مطلقاً .

وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية .

أ-قالوا : إنه توفي خلق كثير من أصحاب النبي ﷺ ومن أعز الناس عليه وهم غائبون في الأسفار ، كما توفي في الحبشة ، ولم يؤثر عنه ﷺ أنه صلى على أحد منهم .

ب- أنه لم ينقل عن الصحابة في الأمصار أنهم صلوا على النبي ﷺ صلاة الغائب ، كما توفي الخلفاء الراشدون من بعده ، ولم ينقل عن المسلمين في الأمصار أنهم صلوا عليهم صلاة الغائب ، وهذا دليل على عدم مشروعية الصلاة على الغائب .

وأجابوا عن صلاة النبي ﷺ على النجاشي :

أولاً : أنه كان بأرض لم يصل عليه بها أحد .

ثانياً : قالوا : إنه كشف له ﷺ حتى رآه ، فيكون حكمه حكم الحاضرين بين يدي الإمام الذي لا يراه المؤمنون .

قال ابن دقيق : هذا يحتاج إلى نقل ، ولا يثبت بالاحتمال .

ثالثاً : أن ذلك خاص بالنبي ﷺ .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه إذا كان الغائب لم يصل عليه مثل النجاشي صلى عليه ، وإن كان صلى عليه فقد سقط فرض الكفاية .

جمعاً بين الأدلة .

وهذا القول اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية .  
ورجحه ابن القيم وقال : لم يكن من هدي النبي وسنته الصلاة على كل ميت غائب فقد مات خلق كثير من المسلمين وهم غيب فلم يصل عليهم وصح عنه أنه صلى على النجاشي صلاته على الميت .  
**وقال الخطابي :** لا يُصلى على الغائب إلا إذا وقع موته بارض ليس فيها من يصلي عليه .  
وترجم بذلك أبو داود في السنن فقال : باب الصلاة على المسلم يليه أهل الشرك في بلد آخر .  
وهذا القول هو الصحيح .

**فائدة : ١**

قال بعض العلماء : تشرع الصلاة على الغائب أيضاً : إذا كان له نفع للمسلمين ، كعالم أو مجاهد أو غني نفع الناس بماله ونحو ذلك ،  
وهذا القول رواية عن الإمام أحمد ، واختارها الشيخ السعدي وبه أفتت اللجنة الدائمة .

**فائدة : ٢**

كيفية الصلاة على الميت الغائب كطريقة الصلاة على الميت الحاضر .  
**( وَكَيُصَلِّيَ الْإِمَامُ عَلَى الْغَائِبِ وَكَهِيَ الْقَاتِلُ نَفْسِهِ ) .**  
أي : أن الإمام لا يصلي على قاتل نفسه ولا على الغال .  
أ-عن جابر بن سمره رضي الله عنهما قال ( أَنِّي كُنْتُ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقَصَ ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ ) . رواه مسلم .  
ب- وعن زيد بن خالد الجهني ( أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ تُوِيَ يَوْمَ خَيْبَرٍ ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ . فَتَغَيَّرَتْ وَجْهُ النَّاسِ لِذَلِكَ ، فَقَالَ : إِنَّ صَاحِبَكُمْ عَلٌّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . فَفَتَشْنَا مَتَاعَهُ فَوَجَدْنَا حَرَزًا مِنْ حَرَزِ يَهُودَ لَا يُسَاوِي دِيْهِمِينَ ) . رواه أبو داود  
( بِمَشَاقَصَ ) المشاقص سهام عراض . ( فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ ) وعند النسائي بلفظ ( أما أنا فلا أصلي عليه ) .

ج- ولعصيانه بهذا الفعل .

د- وليكون ردعاً لغيره .

**قيل :** يحرم . **وقيل :** يكره .

ومثل الإمام من هو قدوة للناس ، أو من أهل العلم ، فإنهم لا يصلون عليه ردعاً لغيره .

**قال النووي :** وفي هذا الحديث دليل لمن يقول لا يصلي على قاتل نفسه لعصيانه وهذا مذهب عمر بن عبد العزيز ، والأوزاعي .

وقال الحسن ، والنخعي ، وقتادة ، ومالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي وجمهور العلماء يصلي عليه .

وأجابوا عن هذا الحديث بأن النبي ﷺ لم يصل عليه بنفسه زجراً للناس عن مثل فعله ، وصلت عليه الصحابة ، وهذا كما ترك النبي ﷺ الصلاة في أول الأمر على من عليه دين زجراً لهم عن التساهل في الاستدانة ، وعن إهمال وفائه ، وأمر أصحابه بالصلاة عليه فقال ﷺ : ( صلوا على صاحبكم ) .

**فائدة : ١**

قول القرطبي ( لعل هذا القاتل لنفسه كان مستحلاً لقتل نفسه ، فمات كافراً فلم يصل عليه لذلك ) ؟

هذا قول مردود ، لقوله ﷺ في رواية النسائي ( أما أنا فلا أصلي عليه ) والتقدير : وأما أنتم فصلوا عليه ، لأن ( أما ) للتفصيل ، فيكون المراد تفصيل حال المصلين عليه بين من لا يصلي ، وهو النبي ﷺ ، وبين من يصلي ، وهم الصحابة ، فدل على أنه مسلم ليس بكافر ، وأما تركه ﷺ الصلاة عليه مع كونه مسلماً ، زجراً لغيره لئلا يتجاسروا بقتل أنفسهم .

**فائدة : ٢**

سئل الشيخ ابن باز : هل قاتل نفسه يغسل ويصلى عليه ؟.

فأجاب:

قاتل نفسه يغسل ويصلي عليه ويدفن مع المسلمين ؛ لأنه عاص وهو ليس بكافر ؛ لأن قتل النفس معصية وليس بكفر .  
وإذا قتل نفسه والعباد بالله يغسل ويكفن ويصلي عليه ، لكن ينبغي للإمام الأكبر ولمن له أهمية أن يترك الصلاة عليه من باب الإنكار ؛  
لئلا يظن أنه راض عن عمله ، والإمام الأكبر أو السلطان أو القضاة أو رئيس البلد أو أميرها إذا ترك ذلك من باب إنكار هذا الشيء  
وإعلان أن هذا خطأ فهذا حسن ، ولكن يصلي عليه بعض المصلين .

**فائدة : ٣**

مسألة : هل يلحق بالغال ، وقاتل النفس من هو مثلهم ، أو أشد منهم أذية للمسلمين ، كقطع الطرق مثلاً ؟

الجواب : المشهور من المذهب : لا يلحق .

**والقول الثاني :** أن من كان مثلهم ، أو أشد منهم ، فإنه لا يصلي الإمام عليه ؛ لأن الشرع إذا جاء بعقوبة على جرم من المعاصي ، فإنه  
يلحق به ما بمثاله ، أو ما هو أشد منه .

فإذا كان الذي غل هذا الشيء اليسير لم يصل عليه النبي ﷺ فما بالك بمن يقف للمسلمين في الطرق ، ويقتلهم ويأخذ أموالهم ، ويروعهم ،  
ليس هذا من باب أولى أن ينكل به ؟

الجواب : بلى ، ولهذا فالصحيح : أن ما ساوى هاتين المعصيتين ، ورأى الإمام المصلحة في عدم الصلاة عليه ، فإنه لا يصلي عليه .

( الشرح الممتع )

**( وَكَانَ يَأْتِي بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ ) .**

أي : لا بأس بالصلاة على الميت في المسجد .

وبه قال الشافعي ، وأحمد .

**قال ابن قدامة :** لا بأس بالصلاة على الميت في المسجد إذا لم يخف تلويثه .

وَيَحْدَّثُ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ . ( المغني ) .

**وقال النووي :** في هذا الحديث دليل للشافعي والأكثرين في جواز الصلاة على الميت في المسجد ، وَمِمَّنْ قَالَ بِهِ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ .

**وقال الشوكاني :** وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق والجمهور .

أ- لحديث عائشة رضي الله عنها قالت ( وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِي بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ب- ورد ( أنه صلى على أبي بكر في المسجد ) رواه سعيد بن منصور .

ج- ( وصلي على عمر في المسجد ) رواه مالك .

**وذهب بعض العلماء :** إلى المنع من ذلك .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، ومالك .

**قال النووي :** قَالَ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ عَلَى الْمَشْهُورِ عَنْهُ : لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ .

لحديث أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له ) رواه أبو داود .

وأجابوا عن حديث عائشة : بأن حديث الباب محمول على أن الصلاة على ابني بيضاء وهما كانا خارج المسجد ، والمصلون داخله وذلك

جائز .

والراجح الجواز .

**فائدة :**

الجواب عن حديث (من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له ) ؟

**أَحَدُهَا :** أَنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ الْإِجْتِجَاعُ بِهِ .

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ تَقَرَّدَ بِهِ صَالِحٌ مَوْلَى التَّوَّامَةِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الَّذِي فِي النُّسخِ الْمَشْهُورَةِ الْمُحَقَّقَةِ الْمُسَمَّوَةِ مِنْ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (وَمَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) وَلَا حُجَّةٌ لَهُمْ جَبْتُهُ فِيهِ .

الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَوْ ثَبِتَ الْحَدِيثُ وَثَبَتَ أَنَّهُ قَالَ : " فَلَا شَيْءَ لَهُ " لَوَجِبَ تَأْوِيلُهُ عَلَى " فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ " لِيَجْمَعَ بَيْنَ الزَّوَائِدَيْنِ وَبَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَحَدِيثِ سَهِيلِ بْنِ بَيْضَاءَ ، وَقَدْ جَاءَ ( لَهُ ) بِمَعْنَى ( عَلَيْهِ ) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا .

الرَّابِعُ: أَنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى نَقْصِ الْأَجْرِ فِي حَقِّ مَنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ وَرَجَعَ وَلَمْ يُشَيِّعْهَا إِلَى الْمَقْبَرَةِ لِمَا فَاتَهُ مِنْ تَشْيِيعِهِ إِلَى الْمَقْبَرَةِ وَحُضُورِ دُفْنِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( شرح مسلم للنووي )

وقال الخطابي: صالح مولى التوامة ضعفه وكان قد نسي حديثه في آخر عمره، وقد ثبت أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما صلي عليهما في المسجد، ومعلوم أن عامة المهاجرين والأنصار شهدوا الصلاة عليهما، ففي تركهم إنكاره دليل على جوازه.

وكان ممن ضعفه من العلماء : الإمام أحمد — كما في مسائل ابنه عبد الله ، وابن المنذر في ( الأوسط ) ، والخطابي في ( معالم السنن ) ، والبيهقي كما في ( سننه ) ، وابن حزم في ( المحلى ) ، وابن الجوزي في ( العلل المتناهية ) .

قال ابن القيم : ولم يكن من هديه الراتب الصلاة عليه في المسجد ، وإنما كان يصلي على الجنازة خارج المسجد، وربما كان يصلي أحياناً على الميت في المسجد كما صلى على سهيل بن بيضاء وأخيه في المسجد، ولكن لم يكن ذلك سنته وعادته.

فالأفضل الصلاة على الجنازة بمصلي خاص .

أ-ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ : ( نَعَى النَّبِيُّ ﷺ النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، خَرَجَ بِمَنْ إِلَى الْمُصَلَّى ... ) .

ب-وفي حديث ابن عمر ( أن اليهود جاءوا إلى النبي ﷺ برجل منهم وامرأة زنيا فأمر بهما فرجما قريباً من موضع الجنائز عند المسجد ) متفق عليه .

### فصل

( يَسْنُ التَّرْبِيعُ فِيهِ حَمَلُهُ ) .

أي : يسن التربيع في حمل الجنازة .

والتربيع أن يضع قائمة السرير اليسرى في المقدمة على كتفه الأيمن ، ثم ينتقل إلى المؤخرة ، ثم يضع قائمة اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ، ثم ينتقل إلى المؤخرة .

وقد جاء عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، قال ( من اتبع جنازة فليحمل بجوانب السرير كلها، فإنه من السنة، ثم إن شاء فليطوع، وإن شاء فليدع ) إسناده ثقات، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه . رواه ابن ماجه .

ولابن أبي شيبه بسند صحيح، عن أبي الدرداء : من تمام أجر الجنازة أن تُشَيِّعَهَا من أهلها، وأن تحمل بأركانها الأربعة، وأن تُحْشَوْ في القبر ، وهذا يقتضي أنه سنة النبي ﷺ في ذلك . ( حاشية الروض )

( وَكَوْنُ الشَّارِعِ أَمَامَهَا، وَالرُّكْبَانِ خَلْفَهَا ) .

أي : يسن أن يكون المشاة أمام الجنازة ، والركبان خلفها .

وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، والجمهور وجماعة من الصحابة .

أ- لحديث ابن عمر رضي الله عنه ( أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ ) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَعْلَاهُ التَّسَائِيُّ وَطَائِفَةٌ بِالْإِسْمَالِ.

ب- ولثبت ذلك عن جمع من الصحابة ، كابن عمر .

وذهب بعض العلماء : إلى أن المشي خلفها أفضل .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، وحكاه الترمذي عن سفيان الثوري .

أ- لحديث ( من تبع الجنازة ... ) والاتباع يكون من الخلف .

ب- ولمرسل طائوس قال ( ما مشى رسول الله ﷺ حتى مات ، إلا خلف جنازة ) وهذا مرسل وهو ضعيف .

**وذهب بعضهم :** إلى أنه يمشي حيث شاء ، أمامها أو يمينها أو يسارها أو خلفها .

لحديث المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله ﷺ (الراكب يسير خلفها ، والماشي حيث شاء) رواه أبو داود والترمذي، وهو حديث صحيح وهذا القول هو الصحيح .

**( وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ مَعَهَا ، وَلَيْسَ بِالذِّكْرِ وَالْعُرْآنِ ) .**

أي : يكره رفع الصوت مع الجنازة أو في المقبرة حتى ولو كان ذلك الصوت بالذكر وقراءة القرآن ، أو طلب الاستغفار للميت أو نحو ذلك .

أ- لحديث أبي هريرة ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( لَا تُتْبَعُ الْجَنَازَةُ بِصَوْتٍ ، وَلَا نَارٍ ) رواه أبو داود .

ب- وعن عمرو بن العاص أنه قال في وصيته ( فإذا أنا مت فلا تصحبني نائحة ولا نار ) رواه مسلم .

قال القرطبي : هذا توصية منه باجتناب هذين الأمرين ، لأنهما من عمل الجاهلية ، ولنهى النبي ﷺ .

ج- ولقول قيس ابن عباد ( كان أصحاب النبي ﷺ يكرهون رفع الصوت عند الجنائز ) رواه البيهقي .

د- ولأن فيه تشبها بالنصارى فإنهم يرفعون أصواتهم بشيء من أناجيلهم وأذكارهم مع التمثيط والتلحين والتحزين .

**قال النووي :** واعلم أن الصواب المختار ما كان عليه السلف ﷺ : السكوت في حال السير مع الجنازة ، فلا يُرفع صوتاً بقراءة ، ولا ذكر ، ولا غير ذلك ، والحكمة فيه ظاهرة ، وهي أنه أسكن لخطره ، وأجمع لفكره فيما يتعلق بالجنازة ، وهو المطلوب في هذا الحال ، فهذا هو الحق .

( الأذكار )

**( وَيُسْتَحَبُّ الْقِيَامُ لَهَا إِذَا مَرَّتْ ) .**

أي : يستحب القيام للجنازة إذا مرت .

أ- لحديث أبي سعيد الخدري أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَتَقُومُوا فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى تُوَضَعَ ) متفق عليه .

ب- ولحديث عامر بن ربيعة قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَتَقُومُوا لَهَا حَتَّى تُخْلَفَكُمْ أَوْ تُوَضَعَ ) رواه مسلم .

ج- وعن ابن أبي ليلى قال ( أَنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ وَسَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ كَانَا بِالْقَادِسِيَّةِ فَمَرَّتْ بِهِمَا جَنَازَةٌ فَقَامَا فَقِيلَ لَكُمَا إِنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ . فَقَالَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ فَقِيلَ إِنَّهُ يَهُودِيٌّ . فَقَالَ : أَلَيْسَتْ نَفْسًا ) متفق عليه .

**وهذا القول هو الصحيح .**

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن هذا الحكم منسوخ .

وهذا قول جمهور العلماء .

**قال الشوكاني :** وقال مالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، أن القيام منسوخ بحديث علي .

أ- لحديث علي قال ( قام رسول الله ﷺ ثم قعد ) رواه مسلم .

ب- ولحديث عبادة بن الصامت قال (كان رسول الله ﷺ يقوم في الجنازة حتى توضع في اللحد، فمر حبر من اليهود فقال: هكذا نفعل، فجلس رسول الله ﷺ وقال: اجلسوا خالفوهم) رواه أبو داود، والحديث ضعفه الترمذي والنووي وابن حجر وابن القيم.

والصحيح أن القول بالنسخ ضعيف .

وتكون أحاديث الأمر تدل على الاستحباب ، وأن أحاديث الترك تدل على جواز ترك القيام .

وهذا القول هو الصحيح ، وهو أولى من القول بالنسخ لأن فيه جمعاً بين الأدلة .

**قال النووي** بعد أن اختار هذا القول : هذا هو المختار ، فيكون الأمر به للندب ، والقعود بياناً للجواز ، ولا يصح دعوى النسخ في مثل هذا ، لأن النسخ إنما يكون إذا تعذر الجمع بين الأحاديث ولم يتعذر .

**وقال ابن حزم رحمه الله :** فكان عوده ﷺ بعد أمره بالقيام مبيناً أنه أمر ندب ، وليس يجوز أن يكون هذا نسخاً ؛ لأنه لا يجوز ترك سنة

متيقنة إلا بيقين نسخ ، والنسخ لا يكون إلا بالنهي ، أو بتركٍ معه نهي .

**وقال ابن القيم : قيل :** منسوخ والقعود آخر الأمرين ، وقيل : بل الأمران جائزان ، وفعله بياناً للاستحباب ، وتركه بياناً للجواز ، وهذا أولى من ادعاء النسخ .

#### فائدة : ١

الجواب عن دليل من قال بالنسخ :

**أولاً :** أن من شرط النسخ عدم إمكان الجمع بين الدليلين ، وليس الأمر كذلك ههنا ، فإن تركه ﷺ للقيام بعد أمره به دليل على أن الأمر الأول للنسب وليس للوجوب ، وبه تجتمع الأدلة دون حاجة للقول بالنسخ .

**ثانياً :** أن أحاديث الأمر بالقيام لفظ صريح ، وهذه الأحاديث حكاية فعل لا عموم له ، وليس فيها لفظ عام يحتاج به على النسخ ، وغاية ما فيها أنه ( قام وقعد ) وهو فعل محتمل لا يقوى على تأييد دعوى النسخ .

#### فائدة : ٢

الحكمة من القيام للجنائز .

جاء تعليقه في الحديث بقوله ( إن للموت فَرْعاً ) فدلّ على أن القيام لتذكر الموت، وإعظامه، وجعله من أهم ما يخطر بالإنسان، ولذا استوى فيه جنازة المؤمن والكافر .

أيضاً جاء تعليقه بقوله ( أليست نفساً ) .

وثبت في رواية أحمد، وابن حبان تعليقه بقوله ( إنما تقومون إعظاماً للذي يقبض النفوس ) .

وفي رواية الحاكم بقوله ( إنما قمنا للملائكة ) .

ولا تنافي بين هذه الروايات، كما سيأتي بيان ذلك قريباً، إن شاء الله تعالى

**قال القرطبي :** قوله ( إن للموت فَرْعاً ) معناه: إن الموت يُفْرَعُ إليه، إشارة إلى استعظامه، ومقصود الحديث أن لا يستمر الإنسان على الغفلة بعد رؤية الميت، لما يُشعر ذلك من التساهل بأمر الموت، فمن تَمَّ استوى فيه الميت مسلماً، أو غير مسلم. وقال غيره: جعل نفس الموت فَرْعاً، مبالغة، كما يقال: رجل عدلّ.

وقال البيضاوي: هو مصدر، جرى مجرى الوصف، للمبالغة، أو فيه تقدير، أي الموت ذو فَرْع. ويؤيد الثاني - كما قال الحافظ - رحمه الله - رواية المصنّف، وابن ماجه بلفظ: "إن للموت فَرْعاً"، وفيه تنبيه على أن تلك الحالة ينبغي لمن رآها أن يُثَلِّقَ من أجلها، وبضطرب، ولا يظهر منه عدم الاحتفال والمبالاة. قاله في "الفتح"

#### فائدة : ٣

الأمر بالقيام للجنائز، إذا مرّت بالكلّف القاعد ، وإن لم يقصد تشييعها ، والمراد عموم كلّ جنازة ، من مؤمن وغيره ، حيث أن النبي ﷺ قام لجنازة يهودي مرّت به، وعلّل ذلك بأنها نفس، وفي رواية بأن الموت فَرْع .

#### فائدة : ٤

قوله ﷺ في حديث أبي سعيد السابق ( فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَعَ ) .

وروى أحمد عن أبي هريرة مرفوعاً ( من صلى على جنازة، فلم يمش معها، فليقم حتى تغيب عنه، وإن مشى معها، فلا يجلس حتى توضع ) .

فيكره جلوس تابعها حتى توضع .

وقوله ( حَتَّى تُوَضَعَ ) يحتمل أن المراد حتى توضع على الأرض ، أو توضع في اللحد.

وقد روي عن أبي هريرة ﷺ باللفظين .

إلا أن البخاري أشار إلى ترجيح رواية ( حتى توضع بالأرض ) .

حيث قال ( باب من تبع جنازة، فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال ) .  
وصرح أبو داود بترجيحها، حيث قال بعد رواية حديث أبي سعيد رضي الله عنه من طريق سهيل بن أبي صالح، بلفظ ( إذا تبعتم الجنازة، فلا تجلسوا حتى توضع ) ما نصّه: وروى الثوريّ هذا الحديث، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال فيه: ( حتى توضع بالأرض ) ورواه أبو معاوية، عن سهيل، قال ( حتى توضع في اللحد ) وسفيان أحفظ من أبي معاوية انتهى.

### ( وَيُسَجَّى ثَبَرُ الْمَرْأَةِ هَكَذَا ) .

أي : يغطّى قبر المرأة فقط عند إدخالها القبر دون الرجل .  
قال ابن قدامة : لا نعلم في استحباب هذا بين العلماء خلافاً .  
أ- روي عن علي أنه أتى قوماً وهم يدفنون ميتاً ، وقد بسط الثوب على قبره ، فجذب الثوب من القبر وقال : إنما يصنع هذا بالنساء . رواه البيهقي .

ب- أن مبنى حال المرأة على الستر ، لأن المرأة عورة ، ولا يؤمن أن يبدو منها شيء فيراه الحاضرون .  
قال ابن قدامة : وَالْمَرْأَةُ يُحْمَرُ قَبْرُهَا (أي : يُسْتَر) بِثَوْبٍ ، لَا تَعْلَمُ فِي اسْتِحْبَابِ هَذَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا .  
وَقَدْ رَوَى ابْنُ سِيرِينَ أَنَّ عُمَرَ كَانَ يُعْطِي قَبْرَ الْمَرْأَةِ .  
وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ مَرَّ بِقَوْمٍ قَدْ دَفَنُوا مَيْتًا ، وَبَسَطُوا عَلَى قَبْرِ الثَّوْبِ ، فَجَذَبَهُ وَقَالَ : إِنَّمَا يُصْنَعُ هَذَا بِالنِّسَاءِ .  
وَشَهِدَ أَنَّهُ بَنُو مَالِكٍ دَفَنَ أَبِي زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ فَحَمَرَ الْقَبْرَ بِثَوْبٍ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ: ارْفَعُوا الثَّوْبَ، إِنَّمَا يُحْمَرُ قَبْرُ النِّسَاءِ، وَأَنْتُمْ شَاهِدٌ عَلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ لَا يُنْكَرُ .  
وَلِأَنَّ الْمَرْأَةَ عَوْرَةٌ ، وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَبْذُوهَا مِنْهَا شَيْءٌ فَيَرَاهُ الْحَاضِرُونَ . ( المغني )

فائدة :

يكره ستر قبر الرجل .  
وهذا مذهب الحنفية ، والحنابلة .  
أ- لحديث علي المتقدم .  
ب- ما روي عن بعض السلف من التابعين كشریح والحسن البصري في كراهة ذلك .  
ج- أن كشف القبر حال الدفن أمكن في دفن الميت ، وأبعد من التشبه بالنساء .  
قالوا : ويجوز ستر القبر إذا كان ذلك لضرورة كدفع مطر ، أو ثلج ، أو حر على الداخلين في القبر .  
( وَاللَّكْحِمُ الْأَفْضَلُ مِنَ اللَّشَعِ ) .  
أي : أن القبر إذا كان لحداً فهو أفضل .

وهذا قول جمهور العلماء .

قال ابن قدامة : السُّنَّةُ أَنَّ يُلْحَدَ قَبْرُ الْمَيِّتِ ، كَمَا صُنِعَ بِقَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ .  
أ- عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه قَالَ ( الحُدُ إِلَى لَحْدًا ، وَأَنْصَبُوا عَلَى اللَّبَنِ نُسْبًا ، كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .  
ب- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ ( لَمَّا تُؤْتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ بِالْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَلْحُدُ ، وَآخَرُ يَضْرَحُ ، فَقَالُوا : نَسْتَجِيرُ رَبَّنَا ، وَنَبْعَثُ إِلَيْهِمَا ، فَأَتِيَهُمَا شَيْقُ تَرَكْنَاهُ ، فَأَرْسِلَ إِلَيْهِمَا ، فَسَبَقَ صَاحِبُ اللَّحْدِ ، فَلَحَدُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ ) رواه ابن ماجه .  
وجه الدلالة من الحديثين : أن اللحد هو الذي فعل بالنبي ﷺ ، ولم يكن ليختار الله لنبيه إلا الأفضل .  
قال النووي في شرح حديث سعد : فيه استحباب اللحد ونصب اللبن ، وأنه فعل ذلك برسول الله ﷺ باتفاق الصحابة رضي الله عنهم ، وقد نقلوا أن عدد لبناته ﷺ تسع .



ج- ولحديث ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ ( اللحد لنا والشق لغيرنا ) رواه أبو داود وهو حديث مختلف في صحته .  
 د - ولحديث جابر - وقد سبق - قال ( كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين في قتلى أحد ثم يقول ( أيهم أكثر أخذاً للقرآن ) فإذا أشير إلى أحدهما قدمه في اللحد ) رواه البخاري .  
 ففي هذا الحديث بيان فضيلة اللحد ، لأنه الذي وقع دفن الشهداء فيه ، مع ما كانوا فيه من الجهد والمشقة ، فلولا مزيد فضيلة ما عانوه .

#### فائدة : ١

تعريف اللحد والشق :

قال البهوتي : اللحد أن يحفر في أسفل حائط القبر مما يلي القبلة مكاناً يوضع فيه الميت .  
 والشق : أن يحفر في وسط القبر كالنهر ويبني جانبا بالبلن أو غيره .

#### فائدة : ٢

قوله ﷺ ( اللحد لنا والشق لغيرنا ) اختلف العلماء في معنى قوله ( لنا ) و ( لغيرنا ) ؟  
 فقيل : ( لنا ) أي : هو الذي نؤثره - أيها المسلمون - ونعرفه ، لأن العرب لم تكن تعرف غيره ، و ( لغيرنا ) أي : من الأمم السابقة ويؤيد ذلك رواية ( والشق لغيرنا من أهل الكتاب ) .  
 وقيل : اللحد لنا معشر الأنبياء ، والشق جائز لغيرنا .  
 وقيل : يمكن أنه ﷺ عني بضمير الجمع نفسه ، أي : أؤثر لي اللحد ، وهو إخبار عن الكائن فيكون معجزة .  
 والصحيح الأول .

#### فائدة : ٣

متى يكون الشق أفضل :

يكون أفضل إذا كانت الأرض رخوة ، فهنا فالشق أفضل .  
**قال النووي :** أجمع العلماء على أن الدفن في اللحد والشق جائزان ، لكن إن كانت الأرض صلبة لا ينهار ترابها فاللحد أفضل ، لما سبق من الأدلة ، وإن كانت رخوة تنهار ، فالشق أفضل .  
 وهذا قول الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، فعند هؤلاء الشق أفضل إذا كان الأرض رخوة .  
**قال ابن عثيمين** رحمه الله : ولكن إذا احتيج إلى الشق ، فإنه لا بأس به ، والحاجة إلى الشق إذا كانت الأرض رملية ، فإن اللحد فيها لا يمكن ؛ لأن الرمل إذا لحدت فيه اتهدم ، فتحفر حفرة ، ثم يحفر في وسطها ثم يوضع لبن على جانبي الحفرة التي بها الميت ؛ من أجل ألا ينهد الرمل ، ثم يوضع الميت بين هذه اللبنة . ( الشرح الممتع )

**( وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ إِذَا أُذِنُوا لِلْحَدِّ وَالشَّقِّ قَالُوا لَا يَنْهَدُنَا عَنْهُ )** .

أي : أن السنة أن يسد لحد القبر بالبلن من الطين ، وهو أفضل من غيره .  
 وهذا قول جمهور العلماء .

أ- عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي هَلَكَ فِيهِ ( الْحُدُودُ لِي لِحْدًا وَانْصَبُوا عَلَيَّ اللَّيْنَ نَصَبًا كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ) رواه مسلم .

**قال النووي :** فيه استيجاب اللحد ونصب اللين ، وأنه فعل ذلك رسول الله ﷺ ، باتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ ، وَقَدْ نَقَلُوا أَنَّ عَدَدَ لَبَنَاتِهِ ﷺ تِسْعٌ .  
 . ( شرح مسلم )

ب- ولأن اللين أفضل من غيره ، لأنه من جنس الأرض وأبعد من أبنية الدنيا .

**( وَيَسِّرْ لَكُمْ أَسْبَابَ الْعَمَلِ )** .

أي : يسن إعماق القبر وإحسانه .

عَنْ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ ( شَكِنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجِرَاحَاتِ يَوْمَ أُحُدٍ فَقَالَ : اخْفِرُوا وَأَعْمِقُوا وَأَحْسِنُوا وَادْفِنُوا الْإِنْتِنِينَ وَالْقَلَائَةَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ وَقَدِّمُوا أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا ) رواه الترمذي .

( شَكِنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجِرَاحَاتِ يَوْمَ أُحُدٍ ) ، ورواية ( فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْحَفَرُ عَلَيْنَا لِكُلِّ إِنْسَانٍ شَدِيدٌ ) أي : إنَّ حفر القبر لِكُلِّ إنسان على جِدَّة شاقَّ علينا، حيث أصابنا الجراح الكثير، والجهد الشديد ، وفي رواية لأحمد ( قالوا: يا رسول الله، أصابنا قَرْحٌ، وَجَهْدٌ، فكيف تأمرنا؟ "، وفي رواية له: "كيف تأمرنا بقتلانا؟" ) . ( وَأَعْمِقُوا ) بقطع الهمزة، من الإعماق، وهو إبعاد القعر، يقال: أعمقَ البئرَ: جعلها عميقة، أي بعيدة القعر . ( وَأَحْسِنُوا ) بقطع الهمزة أيضاً ، أي : اجعلوا القبر حسناً بتسوية قعره؛ ارتفاعاً، وانخفاضاً، وتنقيته من التراب، والقذارة، وغيرهما .

● وقوله (وأعمقوا) أمر، لكن حملة جمهور العلماء على الاستحباب بدليل اقترانه بالأمر بالتوسيع وإحسان القبر، وهي أفعال مستحبة، ولأنه إذا حصل المقصود من الدفن فالمبالغة في الإعماق تكون أيضاً من باب تحسين القبر ليكون أبلغ في المقصود.

### ﴿ وَيَكْفِي مَا يَمْنَعُ السَّبَاعَ وَالرَّائِحَةَ ﴾ .

جمهور العلماء — كما تقدم — أن تعميق القبر مستحب ، لكن هناك قدر من الإعماق واجب ، وهو أقل ما يجزئ في القبر ، وذكر الفقهاء أن أقل القبر حفرة تمنع الرائحة والسباع .

فائدة :

اختلف العلماء في حد الإعماق على أقوال :

فقيل : يستحب أن يعمق القبر قدر قامته وبسطة من رجل معتدل لهما .

وقيل : حده إلى مقدار نصف قامته .

وقيل : يعمق إلى الصدر .

وكان الحسن وابن سيرين يستحبان أن يعمق القبر إلى الصدر .

وقيل : يستحب تعميقه بلا حد .

لأن قوله ( وأعمقوا ) فيه الأمر مطلقاً من غير تحديد ، فيُرجع إلى ما يحصل به المقصود .

وهذا الراجح .

قال **البهوتي** : وسن أن يعمق قبر ويوسع قبر بلا حد ، لقوله ﷺ في قتلى أحد احفروا وأوسعوا وأعمقوا ، ويكفي ما يمنع السباع والرائحة؛ لأنه يحصل به المقصود، وسواء الرجل والمرأة .

### ﴿ وَكَرِهَ إِدْخَالَ الْخَشَبِ فِي الْقَبْرِ ﴾ .

أي : يكره إدخال الخشب في القبر واستخدامه في دفن الميت .

أ- لما جاء عن عمرو بن العاص أنه قال في مرضه الذي مات فيه : ... ولا تجعلن في قبري خشبة ولا حجراً . رواه أحمد .

ب- وعن إبراهيم النخعي قال: كانوا يستحبون اللبن ويكرهون الآجر، ويستحبون القصب ويكرهون الخشب. رواه ابن أبي شيبه

ج- أن الخشب لإحكام البناء والعمران للزينة ، والقبر موضع البلى فلا حاجة فيه إلى ذلك .

د- قالوا : إن الخشب معد لمس النار ، والقبر يكره إدخاله كل ما مسته النار كما سيأتي إن شاء الله .

### ﴿ وَلَا مَسْتَه تَار ﴾ .

أي : يكره إدخال القبر بشيء مسته النار ، من الآجر ، أو الحديد .

أ- أن ما فيه أثر النار يكره تفاعلاً ، كما يكره أن يتبع الميت إلى قبره بالنار تفاعلاً بأن لا تمسه النار .

وقد جاء في هذا حديث :

عن أبي بردة قال : أَوْصَى أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ حِينَ خَضَرَهُ الْمَوْتُ ، فَقَالَ : لَا تَتَّبِعُونِي بِجَمْرٍ ، قَالُوا لَهُ : أَوْ سَمِعْتَ فِيهِ شَيْئًا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . رواه ابن ماجه .

وعن عمرو بن العاص أنه قال في مرض موته ( ... فَإِذَا أَنَا مُتُّ فَلَا تَصْحَبْنِي نَائِحَةً وَلَا نَارَ ) .

وكذا روي عن عدد من الصحابة كراهة ذلك .

قال البيهقي : وَفِي وَصِيَّةِ عَائِشَةَ ، وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، وَأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ : أَنْ لَا تَتَّبِعُونِي بِنَارٍ .

ب- ما روي من الآثار عن السلف في كراهة الآجر ، فعن زيد بن أرقم وإبراهيم النخعي قالا : كانوا يكرهون الآجر .

ج- أن الآجر إنما يستعمل في الأبنية للزينة أو لإحكام البناء ، والقبر موضع البلى ، فلا حاجة للميت فيه ، ولأنه من بناء المترفين .

قال ابن قدامة : وَلَا يُدْخِلُ الْقَبْرَ آجِرًا ، وَلَا حَشَبًا ، وَلَا شَيْئًا مَسْنُونًا النَّارُ ... وَيَكْرَهُ الْأَجْرُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بِنَاءِ الْمُتَرَفِّينَ ، وَسَائِرُ مَا مَسْنُونُهُ النَّارُ ، تَفَاؤُلًا بِأَنْ لَا تَمَسَّهُ النَّارُ .

### ( وَوَضَعَ فِرَاشَهُ تَحْتَهُ ) .

أي : يكره أن يوضع تحت الميت شيء من فراش أو حصير أو ثوب أو نحو ذلك .

وهذا قول جماهير العلماء .

قال النووي : وقد نصَّ الشافعي ، وجميع أصحابنا ، وغيرهم ، من العلماء على كراهة وضع قُطَيْفَةٍ ، أو مُضَرَّيَّةٍ ، أو مِخْدَةٍ ، ونحو ذلك تحت الميت في القبر ، وشدّد عنهم البغويّ من أصحابنا ، فقال : في كتابه "التهذيب" : لا بأس بذلك ؛ لهذا الحديث ، والصواب كراهته ، كما قال الجمهور .

أ- عن أبي بردة قال ( أَوْصَى أَبُو مُوسَى حِينَ خَضَرَهُ الْمَوْتُ ، قَالَ : إِذَا انْطَلَقْتُمْ بِخَنَازِي فَاسْرِعُوا بِهِ الْمَشْيَ ، وَلَا تَتَّبِعُونِي بِجَمْرٍ ، وَلَا تُجْعَلَنَّ عَلَى لِحْدِي شَيْئًا يُحَوِّلُ بَيْنِي وَبَيْنَ التُّرَابِ ... الحديث ، وفي آخره ، قَالُوا لَهُ : سَمِعْتَ فِيهِ شَيْئًا ؟ قَالَ : نَعَمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ) رواه ابن ماجه .

ب- روي عن ابن عباس ( أنه كره أن يلقي تحت الميت في القبر شيء ) رواه الترمذي .

ج- أن الواقع في زمن النبوة بمراً ومسمع من رسول الله ﷺ هو وضع الميت على الأرض ، ففي فرش القبر مخالفة للسنة الثابتة ، وكذا بعد زمن النبوة ، فإنه لم ينقل عن أحد من السلف فعل ذلك .

د- أن هذا الفعل فيه إتلاف للمال ، وإضاعة له ، وقد نهي عن ذلك .

### فائدة :

روى مسلم في صحيحه : عن ابن عباسٍ قَالَ ( جُعِلَ فِي قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُطَيْفَةٌ حُمْرَاءُ ) .

وفي رواية النسائي ( جُعِلَ تَحْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ دُفِنَ قُطَيْفَةٌ حُمْرَاءُ ) .

والجواب عن هذا :

أ- أن وضع القطيفة في قبر النبي ﷺ لم يكن صادراً من جملة الصحابة ولا برضاهم ولا بعلمهم ، وإنما فعله شقران مولى رسول الله ﷺ .

وقد روى ابن عباس قال ( وقد كان شقران حين وضع رسول الله ﷺ في حفرته أخذ قطيفة قد كان رسول الله ﷺ يلبسها ويفرشها فدفنها معه في القبر ، وقال : والله لا يلبسها أحد بعدك ، فدفنت مع رسول الله ﷺ ) رواه البيهقي .

قال البيهقي : وهي تدل على أنهم لم يفرشوها في القبر استعمالاً للسنة في ذلك .

وقال البغوي : فهذا يدل على أنهم لم يجعلوا القطيفة في القبر لتكون فراشاً له .

قال النووي : وأجابوا عن هذا الحديث بأن شقران انفراد بفعل ذلك ، لم يوافق غيره من الصحابة ، ولا علموا ذلك ، وإنما فعله شقران لما ذكرناه من كراهته أن يلبسها أحد بعد النبي ﷺ لأن النبي ﷺ كان يلبسها ، ويفرشها ، فلم تطب نفس شقران أن يتبدلها أحد بعد النبي ﷺ ، وخالفه غيره ، فروى البيهقي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه كره أن يجعل تحت الميت ثوب في قبره . والله أعلم . ( شرح

مسلم ) .

ب- وقيل : إنما صنع برسول الله ﷺ ذلك لأن أرض المدينة أرض سبخة .

ج- وقيل : أن هذه القطيفة التي وضعت في قبر النبي ﷺ أخرجت .

قال ابن عبد البر : وطرح في قبره سمل قطيفة كان يلبسها ، فلما فرغوا من وضع اللبن أخرجوها وأهالوا التراب على لحده .

﴿ وَيَقُولُ مَرْهَلًا: بِسْمِ اللَّهِ، وَهَلْكَ وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ۖ ﴾ .

أي : يسئ أن يقول من يدخل الميت في قبره : بسم الله وعلى ملة رسول الله .

لحديث ابن عمر ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا وَضَعَ الْمَيِّتَ فِي الْقَبْرِ قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ) رواه أبو داود .

فائدة :

لا يشترط فيمن يتولى إدخال الميتة في قبرها أن يكون من محارمها .

عن أنس بن مالك ﷺ قَالَ (شَهِدْنَا بِنْتًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ -قَالَ فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ قَالَ- فَقَالَ « هَلْ مِنْكُمْ رَجُلٌ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ » . فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ أَنَا . قَالَ « فَأَنْزِلْ » . قَالَ فَتَنَزَّلَ فِي قَبْرِهَا ) رواه البخاري .

قوله ( لم يقارف ) : أي لم يجامع ، ويؤيد هذا المعنى أنه جاء في رواية ( لا يدخل القبر أحد قارف أهله البارحة ) وقيل : لم يذنب ، والصحيح الأول .

ففي هذه القصة نزل أبو طلحة ، مع أن أبوها وهو الرسول ﷺ كان موجوداً ، وكذلك زوجها عثمان .

لكن الأولى أن يكون من محارمها إن وجد .

قال ابن قدامة رحمه الله: لا خلاف بين أهل العلم في أن أولى الناس بإدخال المرأة قبرها محرمها، وهو من كان يحل له النظر إليها في حياتها، ولها السفر معه، وقد روى الخلال بإسناده عن عمر ﷺ أنه قام عند منبر رسول الله ﷺ حين توفيت زينب بنت جحش فقال: ألا إني أرسلت إلى النسوة: من يدخلها قبرها؟ فأرسلن من كان يحل له الدخول عليها في حياتها. فرأيت أن قد صدقن . (المغني) .

قال الشيخ الألباني أخرجه . أثر عمر ﷺ . الطحاوي (٣/٣٠٤ - ٣٠٥) والبيهقي (٣/٥٣) بسند صحيح. ينظر كتاب الجنائز (١/١٤٨)

فإن لم يكن لها محارم أو وجدوا إلا أن بهم مانعاً جاز أن ينزلها الأجنبي لحديث أنس السابق .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : العلماء فيما أعلم لم يقل أحد منهم: إن المرأة يحرم أن يدخلها في قبرها من جامع تلك الليلة، لكنهم قالوا: من بعد عهده بالجماع فهو أولى ... وبعض الناس يظنون أنه لا ينزل المرأة في قبرها إلا من كان من محارمها، وهذا غير صحيح ، ينزلها من كان أعرف بطريقة الدفن ، سواء كان من محارمها أو من غير محارمها (لقاء الباب المفتوح)

وقال رحمه الله أيضاً : المرأة يضعها في قبرها أي رجل من الرجال، سواء كان من محارمها أو من غير محارمها؛ لكن الأفضل من محارمها، إلا إذا علمنا أن أحداً من الناس لم يجامع تلك الليلة كرجل نعلم أنه ليس له زوجة، أو نعلم أنه قد تجاوز سن الشهوة، فقد قال العلماء رحمهم الله: إن من بعد عهده بالجماع أولى ممن قُرب . (لقاء الباب المفتوح)

﴿ وَاللَّزِجَالُ - وَلِيُّ كَالْمَرْءِ الْجَانِبِ - أَوْلَى مِنَ النِّسَاءِ فِي دَفْنِ الْمَرْءِ ۖ ﴾ .

أن الذي يتولى إنزال المرأة لقبرها الرجال دون النساء .

وبدل لذلك :

أ-لحديث أنس السابق .

قال النووي : وهذا مما يحتج به في كون الرجال هم الذين يتولون الدفن وإن كان الميت امرأة . (المجموع)

وقال: ومعلوم أنه كانت أختها فاطمة وغيرها من محارمها وغيرهن هناك، فدل على أنه لا مدخل للنساء في إدخال القبر والدفن.

(المجموع)

ب-ولأن تولي الرجال للجنائز في الدفن هو سنة النبي ﷺ ، وهو الذي جرى عليه عمل المسلمين .

ج-ولأن الدفن يحتاج إلى بطش وقوة ، والرجال أقوى وأشد بطشاً ، فهم بذلك أعرف وعليه أقدر .

د- أن الجنائز يحضرها جموع الرجال غالباً ، وفي نزول النساء القبر بين أيديهم تعريض لهن بالهتك والكشف بحضرة الرجال .

﴿ وَيَضَعُهَا فِي الْقَبْرِ هَكَذَا شِقُّهُ الْيَمِينِ ﴾ .

أي : يسن أن يوضع الميت في قبره على شقه الأيمن ، فإن وضعه على جنبه الأيسر جاز ذلك ، وكان تاركاً للأفضل .

أ- أن وضع الميت بهذه الكيفية هي طريقة السلف والخلف وهو شعار السنة ، وعليه جرى عمل أهل الإسلام من عهد النبي ﷺ .

ب- قياس وضع الميت في قبره على المصلي مضطجعاً .

ج- قياسه على الاضطجاع عند النوم ، فإنه يندب الاضطجاع على اليمين ، والنوم مونة صغرى ، والميت مشبه بالنائم .

قال النووي : ... واتفقوا على أنه يستحب أن يضجع على جنبه الأيمن ، فلو أضجع على جنبه الأيسر مستقبل القبلة جاز ، وكان خلاف الأفضل . (المجموع)

وقال المرادوي : وضعه في لحده على جنبه الأيمن مستحب ، بلا نزاع .

﴿ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ﴾ .

أي : يجب أن يكون الميت في القبر مستقبلاً القبلة .

أ-لقوله ﷺ في الكعبة ( قبلتكم أحياء وأمواتاً ) .

ب- ولأنه طريقة المسلمين بنقل الخلف عن السلف . (كشف القناع)

قال النووي : يجب وضع الميت في القبر مستقبل القبلة . (المجموع)

وقال المرادوي : ... وكونه مستقبل القبلة واجب ، على الصحيح من المذهب . (الإنصاف)

فائدة :

قال المرادوي : ... ، فعلى المذهب: لو وضع غير مستقبل القبلة نبش على الصحيح من المذهب، قال ابن عقيل: قال أصحابنا: ينبش إلا أن يخاف أن يتفسخ .

﴿ وَيَرْفَعُ الْقَبْرَ مِنَ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبْرٍ ﴾ .

أي : يسن أن يرفع القبر عن الأرض قدر شبر .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

أ- لحديث جابر ( أن النبي ﷺ ألد ونصب عليه ... ورفع قبره من الأرض نحواً من شبر ) رواه ابن حبان .

ب- وجاء في ذلك بعض الآثار عن بعض السلف .

ج- ولأن القبر يرفع عن الأرض ليعلم أنه قبر فيتوقى ويصان ولا يهان ، ويترحم على صاحبه .

واستثنى العلماء من هذه المسألة : إذا مات الإنسان في دار حرب ، أي : في دار الكفار المحاربين ، فإنه لا ينبغي أن يُرفع قبره ، بل يسوى بالأرض خوفاً عليه من الأعداء أن ينبشوه ، ويمثلوا به ، وما أشبه ذلك .

﴿ مُسَنَّمًا ﴾ .

أي: يجعل كالسنام بحيث يكون وسطه بارزاً على أطرافه، وضد المسنم: المسطح الذي يجعل أعلاه كالسطح .

والدليل على هذا : أن هذا هو صفة قبر النبي ﷺ وقبري صاحبيه . (الشرح الممتع)

أ- روى البخاري عن سُفْيَانَ الثَّمَارِ أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسَنَّمًا .

ب- ما ورد في قبور شهداء أحد أنها كانت مسنمة، فعن الشعبي قال: رأيت قبور شهداء أحد جثاء مسنمة. رواه ابن أبي شيبة

أما ما رواه مسلم عن أبي الهيثاج الأسدي قال: قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَلَا أُبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( أَنْ لَا تَدَعَ مِمَّا لَا إِلَّا طَمَسْتَهُ وَلَا قَبْرًا مُشْرِقًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ ).

فالمقصود بالتسوية هنا ، أي تسويته بسائر القبور ، وقد تقدم أنها تكون في حدود الشير .  
قال النووي رحمه الله في شرح مسلم : "فيه أَنَّ السُّنَّةَ أَنَّ الْقَبْرَ لَا يُرْفَعُ عَلَى الْأَرْضِ رَفْعًا كَثِيرًا ، وَلَا يُسَنَّمُ ، بَلْ يُرْفَعُ نَحْوَ شِبْرٍ وَيُسَطَّحُ ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ ، وَنَقَلَ الْقَاضِي عِيَّاضُ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْأَفْضَلَ عَنْدهُمْ تَسْنِيمُهَا وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ " انتهى .

#### فائدة :

كره العلماء أن يزداد على تراب القبر أكثر مما خرج منه .  
واستدلوا على الكراهة بحديث جابر قال (نهي رسول الله ﷺ أن يبنى على القبر أو يزداد عليه ...) رواه مسلم دون قوله (أو يزداد عليه) فهي عند أبي داود والنسائي .

والمراد بقوله (أو يزداد عليه) الزيادة على ترابه ، بأن يزداد على التراب الذي خرج منه .  
ولهذا بوب البيهقي على هذا اللفظ من هذا الحديث ، فقال : باب لا يزداد في القبر أكثر من ترابه لئلا يرتفع جداً .  
وقالوا : إن زيادة التراب على القبر يجري مجرى البناء ، فلا يزداد عليه تراب من غيره ، لئلا يرتفع القبر ارتفاعاً كثيراً .  
وذهب ابن حزم إلى أن الزيادة على تراب القبر حرام .

#### ( وسنرى حتى التراب عليه ثلاثاً ثم يهال ) .

أي : إذا فرغ من دفن الميت ومن وضع اللين أو غيره على اللحد ، فإنهم يهيلون التراب عليه ، وهذا من تمام الدفن .  
وفي الحديث عن أنس قال (لما دفن النبي ﷺ قالت فاطمة: يا أنس، أطابت نفوسكم أن تحنوا على رسول الله التراب). رواه البخاري  
وهذا يدل على أن الحاضرين لدفن الميت يردون تراب القبر على القبر بالمساحي والأيدي .  
ويستحب لكل من حضر دفن الميت أن يحنو التراب على قبره ثلاث حثيات بيديه جميعاً .  
أ-لحديث عامر بن ربيعة ؓ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ، وَأَتَى الْقَبْرَ، فَحَنَى عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ، وَهُوَ قَائِمٌ ) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ . [ وهو ضعيف ] .

ب-ولحديث أبي هريرة (أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة، ثم أتى قبر الميت فحنى عليه من قبل رأسه ثلاثاً) وهذا يختلف فيه: صححه النووي ، وابن القطان ، والبوصيري ، والألباني ، وضعفه أبو حاتم ، وأبو زرعة .

ج- حديث جعفر بن محمد عن أبيه ( أن النبي ﷺ حتى على الميت ثلاث حثيات بيديه جميعاً ) رواه الشافعي وهو ضعيف .

د-وجاء عن ابن عباس : ( أنه لما دفن زيد بن ثابت حثا عليه التراب ثم قال : هكذا يذهب العلم ) أخرجه البيهقي .

وهذا القول هو الراجح . ( فالأحاديث الواردة كلها فيها نظر لكن لعل بعضها يقوي بعض ) .

#### فائدة :

استحب البعض عند حث التراب على الميت أن يقول في الحثية الأولى ( منها خلقناكم ) وفي الثانية ( ومنها نعيدكم ) وفي الثالثة ( ومنها نخرجكم تارة أخرى ) والحديث الوارد في ذلك لا يصح .

وهو حديث أبي أمامة قال ( لما وضعت أم كلثوم ابنة رسول الله ﷺ في القبر ، قال ﷺ ( مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ) رواه أحمد والبيهقي .

قال البيهقي : هذا إسناد ضعيف ، وضعفه ابن حجر رحمه الله .

#### ( ورش الشبر بالماء ) .

أي : يسن رش القبر بالماء .

لورود ذلك في بعض الأحاديث التي فيها ضعف .

وقالوا : إن القبر إذا رُش بالماء كان أكثر إبقاء ، وأبعد عن التناثر والاندراس .

### ( والاستغفار له ) .

أي : يسن الدعاء للميت بعد الفراغ من دفنه بالاستغفار والتثبيت .

لحديث عثمان بن عفان رضي الله عنه قال ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَعَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ وَقَالَ : اسْتَغْفِرُوا لِأَجِيكُمْ وَسَلُّوا لَهُ التَّثْبِيتَ ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

(وقف عليه) أي : على قبره . (فقال استغفروا لأجيكُم) أي اطلبوا له المغفرة من الله . أي قولوا : اللهم اغفر له . (وسلوا له التثبيت) أي اطلبوا له من الله تعالى أن يثبت لسانه لجواب الملكين . أي : قولوا : ثبته الله بالقول الثابت . (فإنه الآن يسأل) أي : يأتيه في تلك الحال ملكان، وهما منكر ونكير ويسألانه، فهو أحوج ما كان إلى الاستغفار والتثبيت .

### فائدة :

اختلف العلماء في الموعظة عند القبر على أقوال :

ف قيل : بجوازها .

أ- لحديث علي رضي الله عنه قال ( كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الْعَرْفَدِ فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ وَمَعَهُ مَخْصَرَةٌ فَكَسَنَ فَجَعَلَ يَنْكُثُ بِمِخْصَرَتِهِ ثُمَّ قَالَ مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ مَا مِنْ نَفْسٍ مَنُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَإِلَّا قَدْ كُتِبَ شَقِيَّةٌ ، أَوْ سَعِيدَةٌ فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَتَكَلَّمُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدْعُ الْعَمَلَ فَمَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ قَالَ أَمَّا أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيَسِّرُونَ لِعَمَلِ السَّعَادَةِ وَأَمَّا أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسِّرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ ثُمَّ قَرَأَ (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى )) . متفق عليه

قال ابن بطلان : فيه جواز القعود عند القبور ، والتحدث عندها بالعلم والمواعظ .

ب- ولحديث البراء بن عازب ، قال ( خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَأَنْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ وَلَمَّا يُلْحَدُ ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ كَأَنَّمَا عَلَى رُؤُوسِنَا الطَّيْرُ ، وَفِي يَدِهِ عُودٌ يَنْكُثُ بِهِ فِي الْأَرْضِ ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ ، فَقَالَ : اسْتَغْفِرُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ مَرَّتَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثًا ، زَادَ فِي حَدِيثٍ جَرِيرٍ هَاهُنَا وَقَالَ : وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ خَفَقَ نَعَالِهِمْ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ حِينَ يُقَالُ لَهُ : يَا هَذَا ، مَنْ رَبُّكَ وَمَا دِينُكَ وَمَنْ نَبِيُّكَ ؟ قَالَ هَذَا : وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِيهِ فَيَقُولَانِ لَهُ : مَنْ رَبُّكَ ؟ فَيَقُولُ : رَبِّي اللَّهُ ، فَيَقُولَانِ لَهُ : مَا دِينُكَ ؟ فَيَقُولُ : دِينِي الْإِسْلَامُ ... ) رواه أبو داود .

ج- وعن أبي سعيد الخدري ، قال ( شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَنَازَةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةُ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا ، فَإِذَا الْإِنْسَانُ دُفِنَ فَتَفَرَّقَ عَنْهُ أَصْحَابُهُ ، جَاءَهُ مَلَكٌ فِي يَدِهِ مِطْرَاقٌ فَأَقْعَدَهُ ، قَالَ : مَا تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ ؟ فَإِنْ كَانَ مُؤْمِنًا قَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ... ) رواه أحمد .

**القول الثاني :** لا تشرع الموعظة عند القبر إلا لعارض أحياناً وليس دائماً .

واختار هذا القول الشيخ ابن عثيمين .

قالوا : لم يرد عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة الوعظ عند القبر .

وفي حديث البراء السابق ( خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة رجل من الأنصار ، فانتهينا إلى القبر ولما يلحد ، فجلس رسول الله ﷺ وجلسنا حوله كأنما على رؤوسنا الطير ، فقال : استعيذوا بالله من عذاب القبر ... ) .

فهذا يدل على جواز الموعظة عند القبر في بعض الأحيان وليس ذلك سنة راتبة ، بل إن قول البراء في الحديث ( ولما يلحد ) دليلاً على أن الوعظ كان لعارض وهو تأخر دفن الميت ، لأن القبر لم يجز ، فأراد النبي ﷺ موعظة أصحابه إلى أن يُنتهى من تجهيز القبر . والله أعلم .

## ١) ويحوي المتن ليلاً لا من ضرورية .

أي : ويجوز دفن الميت ليلاً .

وهذا قول الجمهور .

قال النووي : وهذا هو قول جماهير العلماء من السلف والخلف .

أ- لحديث ابن عباس ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِقَبْرِ قَدْ دُفِنَ لَيْلًا فَقَالَ « مَتَى دُفِنَ هَذَا » . قَالُوا الْبَارِحَةَ . قَالَ : أَفَلَا أَذْنُتُمُونِي ، قَالُوا دَفْنَاهُ فِي ظِلِّمَةِ اللَّيْلِ فَكَرِهْنَا أَنْ نُوقِظَكَ . فَقَامَ فَصَفَّقْنَا خَلْفَهُ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَنَا فِيهِمْ فَصَلَّى عَلَيْهِ ) رواه البخاري .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ لم ينكر على الصحابة دفنهم إياه بالليل ، وإنما أنكر عليهم عدم إعلامهم بأمره .

ب- ولحديث أبي هريرة ؓ قال ( أن امرأة سوداء كانت تقم المسجد -وفي رواية : كانت تلتقط الخرق والعيدان من المسجد- ففقدتها رسول الله ﷺ فسأل عنها فقالوا : ماتت ، قال : أفلا كنتم آذنتموني ؟ قال : فكأنهم صغروا أمرها ، وفي رواية : قالوا : ماتت من الليل ودفنت فكرهنا أن نوقظك ، فقال : دلوني على قبرها ، فدلوه فصلي عليها ثم قال : إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله عز وجل ينورها لهم بصلاحي عليهم) متفق عليه ، والرواية التي فيها وجد الشاهد عند البيهقي .

ووجه الدلالة : كسابقه من حيث إقرار النبي ﷺ وعدم إنكاره على الصحابة الدفن بالليل .

قال ابن عبد البر : في الحديث دليل واضح على جواز الدفن بالليل .

ج- أن النبي ﷺ دفن ليلاً .

عن عائشة قالت ( ما علمنا بدفن النبي ﷺ حتى سمعنا صوت المساحي من آخر الليل ليلة الأربعاء ... ) رواه أحمد .

قال الطحاوي : ... وهذا بخضرة أصحاب النبي ﷺ لا ينكره أحد منهم .

د- أن أبا بكر ؓ دفن ليلاً .

عن عائشة - - قالت ( دخلت على أبي بكر ؓ فقال لي كم كنتمم النبي ﷺ قالت في ثلاثة أثواب بيض سحولية ، ليس فيها قميص ولا عمامة . وقال لها في أي يوم توفى رسول الله ﷺ قالت يوم الإثنين . قال فأني يوم هذا قالت يوم الإثنين . قال أخرجوا فيما بيني وبين الليل . فنظر إلى ثوب عليه كان يمرض فيه ، به رذع من زعفران فقال اغسلوا ثوبي هذا ، وزيدوا عليه ثوبين فكفنوني فيها . قلت إن هذا خلق . قال إن الحي أحق بالجديد من الميت ، إنما هو للمهله . فلم يتوف حتى أمسى من ليلة الثلاثاء ودفن قبل أن يصبح ) رواه البخاري .

ه- أن فاطمة دفنت بالليل .

عن عائشة ( أن فاطمة بنت النبي ﷺ أرسلت إلى أبي بكر ؓ تسأله ميراثها من رسول الله ﷺ بما آفأ الله عليه بالمدينة وقدك ، وما بقي من خمس خببر ، فقال أبو بكر ؓ إن رسول الله ﷺ قال « لا نورث ، ما تركنا صدقة ، إنما يأكل آل محمد ﷺ في هذا المال » . وإني والله لا أعير شيئاً من صدقة رسول الله ﷺ عن حالها التي كان عليها في عهد رسول الله ﷺ ولأعملن فيها بما عمل به رسول الله ﷺ فأبي بكر ؓ أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً فوجدت فاطمة على أبي بكر ؓ في ذلك فهجرت ، فلم تكلمه حتى توفيت ، وعاشت بعد النبي ﷺ ستة أشهر ، فلما توفيت ، دفنها زوجها عليّ ليلاً) متفق عليه .

و - ( أن ابن مسعود ؓ دفن ليلاً ) أخرجه ابن أبي شيبة .

قال ابن قدامة : وبمن دفن ليلاً : عثمان ، وعائشة ، وابن مسعود .

### فائدة : ١

فإن قيل : ما الجواب عن حديث جابر ؓ أن النبي ﷺ قال ( لا تدفنوا موتاكم بالليل إلا أن تضطروا ) أخرجه ابن ماجه .

ولفظ مسلم في صحيحه :

عن جابر بن عبد الله ( أن النبي ﷺ خطب يوماً فذكر رجلاً من أصحابه قبض فكفن في كفني غير طائل وقبر ليلاً فزجر النبي ﷺ أن يُقبر



الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِنْسَانٌ إِلَى ذَلِكَ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِذَا كَفَنْ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ ) .

وقيل : إن النهي الوارد في الحديث إنما هو عن دفن الميت قبل الصلاة عليه ويدل عليه ( .. فجزر النبي ... حتى يصلى عليه ) .

وقيل : إن النهي في الحديث عن الدفن ليلاً ليس لذات الدفن ، وإنما لما يترتب عليه من قلة المصلين ، فإن الدفن بالنهار يحضره كثير من الناس ويصلون عليه ، ولا يحضره في الليل إلا أفراد .

وقيل : إن النهي عن الدفن في الليل إنما كان لما يترتب عليه من إساءة الكفن ، لأن الدفن ليلاً مظنة إساءة الكفن وردائه .

قال ابن قدامة : وَحَدِيثُ الرَّجُلِ الرَّجُلِ يُحْمَلُ عَلَى الْكَرَاهَةِ وَالتَّأْدِيبِ ؛ فَإِنَّ الدَّفْنَ نَهَارًا أَوْ لَيْلًا ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ عَلَى مُتَّبِعِيهَا ، وَأَكْثَرُ لِلْمُصَلِّينَ عَلَيْهَا ، وَأَمَّا كُنْ لِإِثْبَاعِ السُّنَّةِ فِي دَفْنِهِ وَإِلْحَادِهِ .

#### فائدة : ٢

ورد أن عائشة طلبت أن تدفن ليلاً .

هكذا ذكره محمد بن عمر الواقدي كما أخرجه الحاكم في المستدرک ٧-٦/٤ وابن سعد في طبقاته ٧٧-٧٦/٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٩٢/٢ وغيرها من المصادر .

والظاهر والله أعلم إما لتلا يؤخر دفنها لأنها كما ورد أنها ماتت ليلة السابيع عشر من رمضان بعد الوتر ، أو لأن ذلك أستر لها أو لعله ظهر في زمنها لا سيما في أواخر عمرها من يكره الدفن ليلاً فأرادت أن تبين الحكم .. أو لغير ذلك . وعموماً فإن الدفن بالليل جائز للحاجة والله تعالى أعلم . ( الإسلام سؤال وجواب ) .

﴿ وَيُكْرَهُ تَجْصِيسُ الْقَبْرِ ﴾

أي : يكره أن يحصى القبر ، والصواب تحريم ذلك :

لحديث جابر قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْصَصَ الْقَبْرُ وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ ) رواه مسلم .

قال القرطبي : التجصيص هو البناء بالجص .

#### فائدة :

الحكمة من النهي :

أولاً : سد ذريعة الشرك .

ثانياً : لما في ذلك من تعظيم القبور والمباهاة فيها ، وهذا باب قد يصل بصاحبه إلى الإخلال بالتوحيد .

ثالثاً : أن التجصيص في الأبنية إنما هو للزينة وإحكام البناء ، ولا حاجة للميت في قبره للزينة .

رابعاً : أن في ذلك خيلاء وإسراف .

خامساً : أن في ذلك تضييعاً للمال وإسرافاً بلا فائدة . ( كتاب أحكام المقابر ) .

ويلحق بالتجصيص كل ما شابهه من تلوين القبر أو تزويق أو تخليق أو جعل الرخام عليه .

﴿ وَالْقَبْرُ ﴾

أي : ويكره البناء على القبور ، والصحيح تحريم ذلك :

أ- لحديث جابر السابق ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْصَصَ الْقَبْرُ وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ ) .

ب- ولحديث أبي سعيد ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُبْنَى إِلَى الْقَبْرِ ) رواه ابن ماجه .

ج- ومما يدل على التحريم : حديث أبي الهيثم الأسدي قَالَ : قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ( أَلَا أُبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ) : أَنْ لَا تَدْعَ تَمَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ وَلَا قَبْرًا مُشْرِقًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ ) رواه مسلم .

قال الشوكاني : ومن رفع القبور الداخل تحت الحديث دخولاً أولياً ، القبر والمشاهد المعمورة على القبور .

#### فائدة :

الحكمة من ذلك : أن ذلك وسيلة إلى عبادتها ، وأن هذا من فعل عباد القبور والروافض ، وسد باب الشرك ، وأن ذلك إسرافاً وتضييعاً للمال .

#### ( رَوَاهُ الْإِسْلَامُ هَلْ يَكُفَى ) .

أي : ويكره الجلوس على القبر ، والصحيح تحريم ذلك :

أ- عن أبي مَرْثَدَةَ الْعَنَوِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا ) رواه مسلم .

ج- وعن أبي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتُحَرِّقَ ثِيَابَهُ فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ ) رواه مسلم .

#### ( رَوَاهُ الْإِسْلَامُ هَلْ يَكُفَى ) .

أي : يكره أن يكتب على القبر شيء .

أ- لحديث جابر السابق ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُحْصَصَ الْقَبْرُ وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ ) وعند الترمذي ( وأن يكتب عليه ) .

ب- ولأن الكتابة على القبر لم تكن معهودة عند السلف الصالح .

ج- ولأن الكتابة على القبر قد تكون طريقاً للمباهاة والفخر والخيلاء .

د- وفي ذلك سداً للذرائع الشرك .

والنهي عن الكتابة يشمل الكتابة التي فيها ذكر اسم صاحب القبر ، أو تاريخ وفاته ، أو كتابة شيء من القرآن ، أو أسماء الله تعالى .

قال الشيخ ابن باز : لا يجوز البناء على القبور لا بصبية ولا بغيرها ولا تجوز الكتابة عليها ؛ لما ثبت عن النبي ﷺ من النهي عن البناء عليها والكتابة عليها، فقد روى مسلم رحمه الله من حديث جابر ﷺ قال ( نهى رسول الله ﷺ أن يحصص القبر وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه ) وخرجه الترمذي وغيره بإسناد صحيح وزاد ( وأن يكتب عليه ) ولأن ذلك نوع من أنواع الغلو فوجب منعه .

ولأن الكتابة ربما أفضت إلى عواقب وخيمة من الغلو وغيره من المحظورات الشرعية ، وإنما يعاد تراب القبر عليه ويرفع قدر شبر تقريباً حتى يعرف أنه قبر ، هذه هي السنة في القبور التي درج عليها رسول الله ﷺ وأصحابه ﷺ .

#### فائدة : ١

ذهب بعض العلماء إلى أن الكتابة على القبر مكروهة .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) واختلف الفقهاء أيضاً في الكتابة على القبر ، فذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى كراهة الكتابة على القبر مطلقاً ؛ لحديث جابر قال : ( نهى النبي ﷺ أن يحصص القبر وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه وأن يكتب عليه ) ... وذهب الحنفية والسبكي من الشافعية إلى أنه لا بأس بالكتابة إن احتيج إليها حتى لا يذهب الأثر ولا يمتحن... انتهى

#### فائدة : ٢

قال الشيخ ابن عثيمين : والكتابة عليه فيها تفصيل : الكتابة التي لا يُراد بها إلا إثبات الاسم للدلالة على القبر ، فهذه لا بأس بها ، وأما الكتابة التي تشبه ما كانوا يفعلونه في الجاهلية يكتب اسم الشخص ويكتب الثناء عليه ، وأنه فعل كذا وكذا وغيره من المديح أو تكتب الأبيات...

فهذا حرام ، ومن هذا ما يفعله بعض الجهال أنه يكتب على الحجر الموضوع على القبر سورة الفاتحة مثلاً... أو غيرها من الآيات فكل هذا حرام وعلى من رآه في المقبرة أن يزيل هذا الحجر ، لأن هذا من المنكر الذي يجب تغييره .

#### فائدة : ٣

يجوز تعليم القبر بشيء مباح ، فقد جاء في السنة ما يبين ذلك.

عن كثير بن زيد المدني عن المطلب قال : لما مات عثمان بن مظعون أخرج بجنازته فدفن ؛ أمر النبي ﷺ رجلاً أن يأتيه بحجر فلم يستطع حمله ، فقام إليها رسول الله ﷺ وحسر عن ذراعيه - قال كثير : قال المطلب : قال الذي يحبرني ذلك عن رسول الله ﷺ قال : - كأني

أنظر إلى بياض ذراعي رسول الله ﷺ حين حسر عنهما ثم حملها فوضعها عند رأسه ، وقال : أتعلمُ بما قبر أخي ، وأدفن إليه من مات من أهلي ( رواه أبو داود ، والحديث : حسنٌ إسناده الحافظ ابن حجر .  
**قال ابن قدامة :** ولا بأس بتعليم القبر بحجر أو خشبة ، قال أحمد : لا بأس أن يعلم الرجل القبر علامةً يعرفه بها ، وقد علم النبي ﷺ قبر عثمان بن مظعون .

### ( ويكره الشيء بالنعل بين القبور إلا الخريف وشبهه ) .

أي : يكره المشي بين القبور بالنعال .

وهذا المذهب .

وذهب ابن حزم إلى تحريم ذلك .

لحديث بشير بن الخصاصية . قال ( بَيْنَمَا أَنَا أَمَاشِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ ، فَقَالَ: لَقَدْ سَبَقَ هَؤُلَاءِ خَيْرًا كَثِيرًا ثَلَاثًا ثُمَّ مَرَّ بِقُبُورِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: لَقَدْ أَذْرَكَ هَؤُلَاءِ خَيْرًا كَثِيرًا وَحَانَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَظْرَةٌ، فَإِذَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي الْقُبُورِ عَلَيْهِ نَعْلَانِ، فَقَالَ: يَا صَاحِبَ السِّنِّيَّتَيْنِ، وَنَحْكَ أَلْقِ سِنِّيَّتَيْكَ فَتَنْظُرَ الرَّجُلُ فَلَمَّا عَرَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَلَعَهُمَا فَرَمَى بِهِمَا ) رواه أبو داود . ( قال النووي : إسناده حسن ) .

فهذا أمر من النبي ﷺ وأقل أحوال الأمر الندب ، وهو يتضمن النهي عن المشي بين القبور بالنعال ، وأقل ما يحمل عليه النهي الكراهة .

قال ابن قدامة : هَذَا مُسْتَحَبٌّ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ السَّابِقَ .

ب- وَلَئِنْ خَلَعَ التَّغْلَيْنِ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ ، وَزَيُّ أَهْلِ التَّوَاضُّعِ ، وَاحْتِرَامُ أَمْوَاتِ الْمُسْلِمِينَ . ( المغني ) .

### فائدة : ١

فإن قيل : ما الجواب عن حديث أنسٍ . قال : قَالَ ﷺ ( الْعَبْدُ إِذَا وَضَعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى وَدَخَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نَعَالِهِمْ أَنَاهُ مَلَكَانِ فَأَقْعَدَاهُ فَيَقُولَانِ لَهُ ... ) متفق عليه .

الجواب من وجوه :

**أولاً :** أن هذا الحديث فيه إخبار من النبي ﷺ بالواقع وهو سماع الميت قرع نعال الحي ، وهذا الإخبار لا يدل على الإذن في قرع القبور والمشي بينها بالنعال ، إذ الإخبار عن وقوع الشيء لا يدل على جوازه ولا تحريمه .

**ثانياً :** أنه يحتمل أن المراد سماع الميت قرع نعال أصحابه بعد أن يجاوزوا المقبرة ويتعدوا عن القبور .

**ثالثاً :** أن ما ذكره النبي ﷺ في هذا الحديث تمثيل لسرعة سؤال الرجل في قبره ، وليس فيه تعرض للحكم .

### فائدة : ٢

استثنى فقهاء الحنابلة من هذا الحكم بعض الصور :

**الأولى :** أن يكون للماشي بين القبور عذر يمنعه من خلع نعليه، بحيث يتأذى من المشي بدونهما، كأن يكون في المقبرة شوك، أو نجاسة، أو حرارة في الأرض.

**الثانية :** أن يكون النزاع للملبوس يشق كالحفاف .

### ( وَيُحَرِّمُ فِيهِ دَفْنُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ إِلَّا لِحُضْرَةٍ ) .

أي : يحرم في القبر دفن اثنين فأكثر .

وهذا قول جمهور العلماء .

لأن هذا خلاف عمل المسلمين .

قال النووي في المجموع : لا يجوز أن يدفن رجلان ولا امرأتان في قبر واحد من غير ضرورة .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه مكروه .

وهذا اختيار ابن تيمية .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : والراجح عندي - والله أعلم - القول الوسط ، وهو الكراهة ، كما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ، إلا إذا كان الأول قد دفن واستقر في قبره ، فإنه أحق به ، وحينئذٍ فلا يُدخل عليه ثان ، اللهم إلا للضرورة القصوى .

**وقيل : لا يكره ، وإنما هو ترك للأفضل ، فحسب .**

**والراجح التحريم .**

• قوله (إِلَّا لِنُضْرُورَةٍ) أي : فيجوز ، ككثرة الموتى ، أو قلة من يدفن .

لحديث جابر . قَالَ (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّهُمَا أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟، فَيُقَدِّمُهُ فِي اللَّحْدِ، وَلَمْ يُعَسَّلُوا، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

ب- وعن أبي قتادة أنه قال : ( أتى عمرو بن الجموح إلى رسول الله ﷺ، فقال : يا رسول الله، أرأيت إن قاتلت في سبيل الله، حتى أقتل ، أمشي برجلي هذه صحيحة في الجنة ؟ وكانت رجله عرجاء ، فقال رسول الله ﷺ : نعم ، فقتلوا يوم أحد هو وابن أخيه ومولى لهم ، ... فأمر رسول الله ﷺ بهما وبمولاها ، فجعلوا في قبر واحد ) . رواه أحمد بسند حسن كما قال الحافظ .

وفي حديث جابر في قصة استشهاد أبيه في آخرها : ( ... فكان أول قتيل ، ودفن معه آخر في قبر ... ) .

**فائدة : ١**

قوله ( في ثوب واحد ) اختلف العلماء في معناها على قولين :

**قيل :** أنه يشق الثوب بين الاثنين فيكفن هذا في بعضه وهذا في بعضه ، لئلا يمس بشرة كل إنسان بشرة الآخر ، وهذا اختيار ابن تيمية . ولأن ذلك أدعى إلى ستر العورة .

**قال ابن تيمية :** معنى الحديث أنه كان يقسم الثوب الواحد بين الجماعة ، فيكفن كل واحد ببعضه للضرورة ، وإن لم يستر إلا بعض بدنه ، يدل عليه تمام الحديث ( أنه كان يسأل عن أكثرهم قرآناً فيقدمه في اللحد ) فلو أنهم في ثوب واحد جملة لسأل عن أفضلهم قبل ذلك كي لا يؤدي إلى نقض الكفن وإعادته .

**وقيل :** يجمعهم في ثوب واحد ملتصقين .

أ- لأن هذا هو ظاهر اللفظ .

ب- ويؤيده قول جابر ( فكفن أبي وعمي في ثمرة واحدة ) .

**فائدة : ٢**

اختلف العلماء في الذكر والأنثى ، هل يدفنان جميعاً ؟

**فقيل :** لا مانع من دفنهما إذا كان الرجل أحد محارمها .

**وقيل :** لا تدفن مطلقاً .

**قال الحافظ ابن حجر :** روى عبد الرزاق بإسناد حسن عن وائلة بن الأسقع ( أنه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد ، فيقدم الرجل وتجعل المرأة وراءه ) .

وكان يجعل بينهما حائلاً من تراب ولا سيما إذا كان أجنبيين .

**فائدة : ٣**

قوله ( أَيُّهُمَا أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ ) جاء عند الترمذي ( أيهم أكثر حفظاً للقرآن ) .

ففيه أن الذي يقدم في اللحد أفضلهم وأكثرهم أخذاً للقرآن ، يعني يكون إلى جهة القبلة .

وفيه فضيلة ظاهرة لقارئ القرآن .

قال الحافظ : ويلحق به أهل الفقه والزهد وسائر وجوه الفضل .

وقد قال ﷺ : ( إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين ) . رواه مسلم

فصاحب القرآن له منزلة عالية :

في الدين :

( إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين ) رواه مسلم .

وفي الآخرة :

قال ﷺ : ( يقال لقارئ القرآن اقرأ وارتي ورتل ، فإن منزلتك عند آخر آية تقرأها ) رواه أبو داود .

**( وَكَتُبَتْ لَهُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ ) .**

أي : لا تكره أن يقرأ الإنسان القرآن عند القبر .

أ- لفعل ابن عمر أنه كان يقرأ عند القبر بعد الدفن أول البقرة وخاتمتها . رواه البيهقي .

ب- ولحديث ابن عباس ( مرّ رسول الله ﷺ بقبرين فقال : إنهما ليعذبان ، وما يعذبان ب كبير ... الحديث : فدعا بعسيب رطب فشقه

بأثنين ثم غرس على هذا واحداً ، وعلى هذا واحداً ، ثم قال : لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا ) متفق عليه .

**قال النووي :** استحبّ العلماء قراءة القرآن عند القبر لهذا الحديث ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ يُرْجَى التَّخْفِيفُ بِتَسْبِيحِ الْجُرِيدِ فَتِلَاوَةُ الْقُرْآنِ أَوْلَى . وَاللَّهُ

أَعْلَمُ . ( شرح مسلم ) .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن قراءة القرآن عند القبر مكروهة .

أ- لقوله ﷺ ( لا تجعلوا بيوتكم مقابر ، فإن الشيطان يفر من البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة ) رواه مسلم .

قال القاضي أبو يعلى : فلولاً أن المقبرة لا يقرأ فيها لم يشبه البيت الذي لا يقرأ فيه بالمقبرة .

ب- أن القراءة عند القبر عمل مبتدع ، لم يفعله النبي ﷺ ، ولم يكن عليه فعل الصحابة ، ولم يكن معروفاً عند السلف الصالح .

**وهذا الراجح .**

**قال الشيخ ابن باز :** ليس لقراءة القرآن على الميت أو على القبر أصل صحيح ، بل ذلك غير مشروع ، بل من البدع . اهـ .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** قراءة القرآن الكريم على القبور بدعة ، ولم ترد عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه ... والواجب على المسلمين أن

يقتدوا بمن سلف من الصحابة ، والتابعين لهم بإحسان حتى يكونوا على الخير والهدى . اهـ .

**وقال الشيخ الألباني في أحكام الجنائز :** قراءة القرآن عند زيارة القبور مما لا أصل له في السنة . اهـ .

**( وَأَيُّ تَرْبَعٍ هُنَّهَا ، وَجَعَلَ ثَوَابُهَا لِمَنْ مِيتَ نَفْسُهُ ذَلِكَ ) .**

المراد بالقرية ما يُتقرب به إلى الله تعالى من الطاعات مثل الدعاء ، والاستغفار ، والصدقة ، والصلاة ، والصوم ، والحج ، وقراءة القرآن

وغير ذلك ، فلا فرق بين القرية البدنية والمالية .

قوله ( **فعلها** ) أي : فعلها شخص مسلم سواء كان من أقارب الميت أو من غيرهم .

قوله ( **نفعه** ) أي : يصل ثوابها إليه بكرم الله ورحمته .

وهذا أحد الأقوال في المسألة : وهو أن جميع القرب تُهدى للأموات ويصل ثوابها إليهم .

وهذا مذهب الحنابلة .

واستدلوا بالقياس على ما ثبت في الشرع .

**والقول الثاني في المسألة :** أنه لا يهدى للأموات إلا ما دل الدليل على جواز إهدائه ، لأن وصول الثواب إلى الأموات من الأمور

التوقيفية التي لا مجال للرأي فيها ، وإنما يعمل فيها بما يقتضيه الدليل .

وقد ورد النص في أمور ينتفع بها الميت :

**منها :** الدعاء ، وهذا بالإجماع .

قال تعالى (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ) .

وقال ﷺ ( إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : ... وذكر منها أو ولد صالح يدعو له ) رواه مسلم .

وصلاة الجنازة ، فإن أهم ما فيها الدعاء للميت .

والأدعية التي سبقت التي تقال في صلاة الجنازة للميت .

وكذا الدعاء له بعد الدفن ، كما في سنن أبي داود من حديث عثمان قال ( كان النبي ﷺ إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال : استغفروا لأخيكم ، واسألوا له التثبيت فإنه الآن يسأل ) .

وكذلك الدعاء لهم عند زيارة قبورهم .

**ومنها : الصدقة .**

لحديث عائشة قالت ( أن رجلاً قال للنبي ﷺ : إن أمتي افترقت نفسها ، وأظنها لو تكلمت تصدقت ، فهل لها أجر إن تصدقت عنها ، قال : نعم ) متفق عليه .

وعن عبد الله بن عباس ( أن سعد بن عبادة توفيت أمه وهو غائب عنها ، فأتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن أمتي توفيت وأنا غائب عنها ، فهل ينفعها إن تصدقت عنها ، قال : نعم ) رواه البخاري .

**ومنها : الصوم .**

لحديث عائشة . قالت : قال رسول الله ﷺ ( من مات وعليه صيام صام عنه وليه ) متفق عليه .

**ومنها : الحج .**

لحديث ابن عباس (أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: إن أمتي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: نعم، حجي عنها، أرايت لو كان على أمك دينٌ أكنيت قاضيته؟ اقضوا الله، فإله أحق بالوفاء) رواه البخاري .

**ومنها : الدين .**

فقد أجمع المسلمون على أن قضاء الدين من ذمة الميت يسقطه ، ولو كان من أجنبي ، ومن غير تركته .

وقد دل على ذلك حديث أبي هريرة . عن النبي ﷺ أنه قال ( أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفي من المؤمنين فترك ديناً فعليّ قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته ) متفق عليه .

**الخلاصة :**

اختلف العلماء في جواز إهداء الثواب للموتى وهل يصلهم ذلك على قولين:

**القول الأول :** أن كل عمل صالح يهدى للميت فإنه يصله ، ومن ذلك قراءة القرآن والصوم والصلاة وغيرها من العبادات.

**القول الثاني :** أنه لا يصل إلى الميت شيء من الأعمال الصالحة إلا ما دل الدليل على أنه يصل .

وهذا هو القول **الراجح** .

والدليل عليه قوله تعالى ( وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ) .

وقوله ﷺ: (إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له).

وقد مات عم النبي ﷺ حمزة ، وزوجته خديجة ، وثلاث من بناته ، ولم يرد أنه قرأ عن واحد منهم القرآن ، أو ضحى أو صام أو صلى عنهم ، ولم ينقل شيء من ذلك عن أحد من الصحابة ، ولو كان مشروعاً لسبقونا إليه.

أما ما دل الدليل على استثنائه ووصول ثوابه إلى الميت فهو : الحج ، والعمرة ، والصوم الواجب ، والصدقة ، والدعاء.

قال ابن كثير رحمه الله عند تفسير قوله تعالى : ( وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ) ومن هذه الآية استنبط الشافعي ومن تبعه أن القراءة لا يصل إهداء ثوابها إلى الموتى ؛ لأنه ليس من عملهم ولا كسبهم ، ولهذا لم يندب إليه رسول الله ﷺ أمته ولا حثهم عليه، ولا أرشدهم



أي : أن زيارة القبور للرجال سنة .

وهذا مذهب جماهير العلماء ، بل نقل بعضهم الإجماع كالنووي .

**قال النووي** رحمه الله: اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه يستحب للرجال زيارة القبور، وهو قول العلماء كافة؛ نقل العبدري فيه إجماع المسلمين، ودليله مع الإجماع الأحاديث الصحيحة المشهورة، وكانت زيارتها منهيًا عنها أولاً ثم نسخ. (المجموع)

**وقال رحمه الله** : أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ زِيَارَتَهَا سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ .

**وقال ابن عبد البر** رحمه الله: في هذا الحديث من الفقه: إباحة الخروج إلى المقابر وزيارة القبور وهذا أمر مجتمع عليه للرجال، ومختلف فيه للنساء وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: (كنت تحييتكم عن زيارة القبور فزوروها ولا تقولوا هجراً فإنها تذكر الآخرة). (التمهيد)

أ- عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْبِ الْأَسْلَمِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( كُنْتَ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

زَادَ الْتِّرْمِذِيُّ: ( فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ ) ، وَزَادَ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ( وَتُرْهِدُ فِي الدُّنْيَا ) .

ب- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ( زَارَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ قَبَكَى وَأَبْنَى مِنْ حَوْلِهِ فَقَالَ « اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَأُذِنَ لِي فَرُزُّوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ ) رواه مسلم .

#### فائدة : ١

سبب النهي عن الزيارة في أول الأمر :

**قال النووي** : وكان النهي أولاً لقرب عهدهم من الجاهلية ، فربما كانوا يتكلمون بكلام الجاهلية الباطل ، فلما استقرت قواعد الإسلام ، وتمهدت أحكامه ، واشتهرت معالمه ، أبيح لهم الزيارة ، واحتاط ﷺ بقوله ( ولا تقولوا هجراً ) .

**وقال ابن القيم** : وكان رسول الله ﷺ قد نهي الرجال عن زيارة القبور سداً للذريعة ، فلما تمكن التوحيد في قلوبهم أذن لهم في زيارتها على الوجه الذي شرعه ، ونهاهم أن يقولوا هجراً ، فمن زارها على غير الوجه المشروع الذي يحبه الله ورسوله فإن زيارته غير مأذون فيها ، ومن أعظم المجر : الشرك عندها قولاً وفعلاً .

#### فائدة : ٢

صفة الزيارة الشرعية :

قال ابن القيم : زيارة الموحدين : فمقصودها ثلاثة أشياء :

**أحدها** : تذكر الآخرة والاعتبار والاتعاظ وقد أشار النبي ﷺ إلى ذلك بقوله : (زوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة) .

**الثاني** : الإحسان إلى الميت وأن لا يطول عهده به فيهجره ويتناساه ، كما إذا ترك زيارة الحي مدة طويلة تناساه فإذا زار الحي فرح بزيارته وسر بذلك فالميت أولى ، لأنه قد صار في دار قد هجر أهلها إخوانهم وأهلهم ومعارفهم، فإذا زاره وأهدى إليه هدية: من دعاء أو صدقة أو أهدى قرية ازداد بذلك سروره وفرحه كما يسر الحي بمن يزوره ويهدي له ، ولهذا شرع النبي ﷺ للزائرين أن يدعوا لأهل القبور بالمغفرة والرحمة وسؤال العافية فقط ، ولم يشرع أن يدعواهم ولا أن يدعوا بهم ولا يصلي عندهم .

**الثالث** : إحسان الزائر إلى نفسه باتباع السنة والوقوف عند ما شرعه الرسول ﷺ فيحسن إلى نفسه وإلى المزور .

#### فائدة : ٣

الحكمة من زيارة القبور :

بين الحديث الحكمة من زيارة القبور ، وهي :

العبرة والاتعاظ ، لقوله : ( تذكر الآخرة ) ( تذكر الموت ) ( وتزهد في الدنيا ) .

وانتفاع الميت بالدعاء والاستغفار له .

#### فائدة : ٤

ليس لزيارة القبور وقت معين .



وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الأفضل في زيارة القبور أن يكون يوم الجمعة .  
 واستدل هؤلاء بحديث ( من زار قبر والديه أو أحدهما في كل جمعة مرة غفر له وكتب باراً ) .وهو حديث ضعيف .  
 وقالوا : إن الموتى يعلمون بزوارهم يوم الجمعة .  
**لكن الصحيح** أن زيارة القبور ليس لها وقت معين لا يوم ولا وقت ، بل ظاهر الحديث التي فيها الأمر بزيارة القبور ، لم تحدد زمناً ولا وقتاً .

**وأما الحديث** فضعيف لا يصح ، ومثل هذا الحديث لا يصلح الاعتماد عليه ولا العمل به مطلقاً .  
**وأما قولهم** إن الموتى يعلمون بزوارهم يوم الجمعة، فهذا القول لا دليل عليه سوى بعض الأخبار والمنامات، ومن المقرر عند أهل العلم أن الاحتجاج بالمنامات لا يصح لإثبات الأحكام الشرعية .

#### فائدة : ٥

يشترط لجواز زيارة القبور: ألا يسافر إليها، لقوله ﷺ (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى) متفق عليه.

قال علماء اللجنة الدائمة:

"نشرع زيارة القبور للرجال دون النساء إذا كانت في البلد - أي : بدون شد رحل - للعبرة والدعاء لهم إذا كانوا مسلمين ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : ( كنت نحيتمكم عن زيارة القبور فزوروها ، فإنها تذكركم الآخرة ) " انتهى.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : لا يجوز للإنسان أن يشد الرحل لزيارة قبر من القبور أياً كان صاحب هذا القبر .

#### فائدة : ٦

يجوز للمسلم زيارة مقابر الكفار للعبرة والاتعاظ .

ويدل لذلك :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ( زَارَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ فَبَكَى وَأَبَكَى مِنْ حَوْلِهِ فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَعْفِرَ لَهَا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي أَنْ أُزَوِّرَ قَبْرَهَا فَأُذِنَ لِي فَرَوَّزُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ ) رواه مسلم .

**قال النووي :** فيه جواز زيارة المشركين في الحياة، وقُبُورِهِمْ بَعْدَ الْوَفَاةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَارَتْ زِيَارَتُهُمْ بَعْدَ الْوَفَاةِ فَفِي الْحَيَاةِ أَوَّلَى، وَفِيهِ : النَّهْيُ عَنْ الْإِسْتِعْفَارِ لِلْكَفَّارِ . قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَحْمَةُ اللَّهِ : سَبَبُ زِيَارَتِهِ ﷺ قَبْرُهَا أَنَّهُ قَصَدَ قُوَّةَ الْمُوعِظَةِ وَالذِّكْرِ بِمُشَاهَدَةِ قَبْرِهَا ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ ﷺ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ : ( فَرَوَّزُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ الْمَوْتَ ) . ( شرح مسلم ) .

لكن لا يجوز عند زيارة قبور الكفار السلام عليهم ولا الاستغفار لهم .

#### ( وَإِنْ يَعْمَلُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِمَنْ يَرَاهَا )

أي : ويسن أن يقول من زار القبور أو مر بها أن يقول ما ورد في ذلك .

ومما ورد :

أ- عن سليمان بن بريدة عَنْ أَبِيهِ قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ : - السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآحِقُونَ، أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ب- وعن عائشة : قَالَتْ قُلْتُ كَيْفَ أَقُولُ لَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ ( قُولِي السَّلَامَ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآحِقُونَ ) رواه مسلم .

ج- وعنها قَالَتْ (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُلَّمَا كَانَ لَيْلَتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ إِلَى الْبَقِيعِ فَيَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَأَنَا كُمْ مَا تُوعَدُونَ عَدَا مُؤَجِّلُونَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآحِقُونَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَهْلِ الْبَقِيعِ الْعَرَفَةِ). رواه مسلم

د-وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى الْمَقْبَرَةَ فَقَالَ (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآحِقُونَ). رواه مسلم

#### فائدة : ١

يسن أيضاً السلام على أهل القبور عند المرور بهم .  
لحديث ابن عباس . قال ( مرّ رسول الله ﷺ بقبور المدينة ، فأقبل عليهم بوجهه فقال : السلام عليكم يا أهل القبور ، يغفر الله لنا ولكم ، أنتم سلفنا ونحن بالأثر ) رواه الترمذي .

#### فائدة : ٢

الأفضل لزائر المقابر أن يكون حال الزيارة قائماً ، فيسلم وهو قائم ، ويدعو وهو قائم .  
وهذا قول الحنفية ، والشافعية ، والصحيح من مذهب الحنابلة .  
أ- ففي حديث عائشة الطويل قالت ( ... ) ثم انطلقت على إثره حتى جاء البقيع ، فقام فأطال القيام ، ثم رفع يديه ثلاث مرات ...  
الحديث ( رواه مسلم .  
ب- ولأن القيام عند القبر قد روي عن جماعة من السلف .

#### فائدة : ٣

المستحب في حال زيارة المقابر والسلام على أهلها أن يقبل الزائر على أهل المقبرة بوجهه فيسلم عليهم ويدعو بما ورد .  
وهذا قول جمهور العلماء .

ويدل عليه : حديث ابن عباس السابق ( مرّ رسول الله ﷺ بقبور المدينة ، فأقبل عليهم بوجهه ... ) .

#### ( وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ )

أي : وتكره زيارة القبور للنساء .

وهذا مذهب الحنابلة .

لحديث أم عطية ( تحينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا ) متفق عليه .

قالوا : والزيارة من جنس الاتباع ، فيكون كلاهما مكروهاً غير محرم .

وذهب بعض العلماء : إلى إباحة ذلك للنساء .

وهذا مذهب الجمهور .

قال النووي : بالجواز قطع الجمهور .

أ- لحديث أنس قال : ( أتى النبي ﷺ على امرأة تبكي عند قبر ، فقال لها : اتقي الله واصبري ... ) .

قال الحافظ : وموضع الدلالة من الحديث أنه ﷺ لم ينكر على المرأة قعودها عند القبر ، وتقريره حجة .

ب- ولحديث بريدة السابق ( كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ) .

وجه الدلالة : أن الخطاب عام ، فيدخل فيه النساء .

قال الحافظ : هو قول الأكثر ، ومحلّه إذا أمنت الفتنة .

ج- وبحديث عائشة الطويل ، وفيه ( قالت : كيف أقول لهم يا رسول الله؟ قال : قولي : السلام على أهل الديار من المؤمنين ... ) . رواه مسلم

قالوا : وتعليم النبي ﷺ لعائشة هذا الدعاء يدل على جواز زيارة المقابر للنساء .

د- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ : ( أَنَّ عَائِشَةَ أَقْبَلَتْ ذَاتَ يَوْمٍ مِنَ الْمَقَابِرِ ، فَقُلْتُ لَهَا : يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ ، مِنْ أَيْنَ أَقْبَلْتِ ؟ قَالَتْ : مِنْ قَبْرِ

أَخِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، فَقُلْتُ لَهَا : أَلَيْسَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، كَانَ قَدْ نَهَى ، ثُمَّ أُمِرَ بِزِيَارَتِهَا )

رواه الحاكم .

وذهب بعضهم : إلى تحريم ذلك .

وهذا اختيار ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم .

أ- لحديث أبي هريرة ( أن رسول الله ﷺ لعن زوارات القبور ) رواه الترمذي .

ب- ولحديث ابن عباس قال ( لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور ) رواه الترمذي .

ج- ولحديث حسان بن ثابت قال ( لعن رسول الله ﷺ زوارات القبور ) رواه ابن ماجه .

د- وعن عبد الله بن عمرو قال (بينما نحن نسير مع رسول الله ﷺ إذ بصر بامرأة لا نظن أنه عرفها، فلما توسط الطريق وقف حتى انتهت إليه، فإذا فاطمة بنت رسول الله ﷺ قال لها: ما أخرجكِ من بيتكِ يا فاطمة؟ قالت: أتيت أهل هذا البيت فترحمت إليهم وعزيتهم بميتهم، فقال: لعلكِ بلغت معهم الكدى؟ قالت: معاذ الله أن أكون بلغتها وقد سمعتك تذكر في ذلك ما تذكر؟ فقال: لو بلغتها معهم ما رأيت الجنة حتى يراها جد أبيك) رواه أبو داود، والكدى هي القبور هكذا فسرها بعض الرواة .

وهذا الحديث يدل دلالة صريحة على أن المرأة لا يجوز لها أن تخرج إلى القبور ، وقد كان ذلك مستقراً عند الصحابة ، يدل عليه قول فاطمة : معاذ الله أن أكون بلغتها وقد سمعتك تذكر في ذلك ما تذكر ، تعني من النهي عن ذلك .

وهذا القول هو الراجح .

فائدة : ١

الإجابة عن أدلة من قال بالإباحة :

أ-أما حديث أنس أن النبي ﷺ مرّ بامرأة تبكي عند قبر فقال : اتقي الله واصبري ... ( فيجيب عنه :

أولاً : أن النبي ﷺ لم يقر المرأة على فعلها ، بل أمرها بتقوى الله التي هي فعل ما أمر به وترك ما نهي عنه ، ومن جعلتها النهي عن زيارة القبور ، ففي هذا إنكار قعودها عند القبر ، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال .

قال ابن القيم : احتج به على جواز زيارة النساء للقبور ، فإنه ﷺ لم ينكر عليها الزيارة وإنما أمرها بالصبر ، ولو كانت حراماً لبيّن لها حكمها ، وأجيب عن هذا بأنه ﷺ قد أمرها بتقوى الله والصبر ، وهذا إنكار منه لحالها من الزيارة والبيكاء .

ثانياً : أن هذه القضية لا يعلم هل كانت قبل أحاديث المنع من زيارة النساء للقبور أو لا ؟ وهي إما أن تكون دالة على الجواز فلا دلالة على تأخيرها عن أحاديث المنع ، أو تكون دالة على المنع بأمرها بتقوى الله فلا دلالة فيها ، وعلى الجواز على التقديرين لا تعارض أحاديث المنع ، ولا يمكن دعوى نسخها بها .

ب- أما قول النبي ﷺ : ( كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ) فيجيب عنه :

أنه خطاب للرجال دون النساء ، فإن اللفظ لفظ مذكر وهو مختص بالذكر بأصل الوضع فلا يدخل فيه النساء ، وهذا هو المذهب الصحيح المختار في الأصول .

وعلى هذا فالإذن لا يتناول النساء فلا يدخلن في الحكم الناسخ .

ج- أما حديث عائشة : ( قولي : السلام على أهل الديار ... ) فيجيب عنه :

أولاً : بأن الحديث لا دلالة فيه على جواز زيارة القبور للنساء ، لأن الحديث إنما سيق لتعليم السلام على أهل القبور دون إباحة الزيارة للنساء ، وقد تمر المرأة على أهل القبور في مسير لها من غير قصد الزيارة فتحتاج إلى التسليم عليهم ، فلا يلزم من تعليمه لمن إباحة الزيارة قصداً .

ثانياً : أن هذا التعليم من النبي ﷺ لعائشة يحتمل أن يكون قبل النهي الأكيد والوعيد الشديد لزوارات القبور .

د- وأما حديث عائشة في زيارة قبر أخيها ، فيجيب عنه :

أولاً : أنها لم تخرج إليه للزيارة ، وإنما خرجت للحج فمرت بقبره فوقفته عليه للدعاء له .

ثانياً : أنه على فرض أنها قصدت الزيارة ، فهو اجتهاد منها ﷺ لا يعارض الأخبار الثابتة التي وردت في نهي النساء عن زيارة القبور .

قال ابن القيم رحمه الله : ... وَعَائِشَةُ إِذَا قَدِمَتْ مَكَّةَ لِلْحَجِّ، فَمَرَّتْ عَلَى قَبْرِ أَخِيهَا فِي طَرِيقِهَا، فَوَقَفَتْ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، إِذَا كَلَّمَ فِي قَصْدِهِ الْخُرُوجَ لِرِزَاةِ الْقُبُورِ، وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهَا عَدَلَتْ إِلَيْهِ وَقَصَدَتْ زِيَارَتَهُ، فَهِيَ قَدْ قَالَتْ "لَوْ شَهِدْتُكَ لَمَا زُرْتُكَ"، وَهَذَا يَدُلُّ

عَلَى أَنَّهُ مِنْ الْمُسْتَقَرِّ الْمَعْلُومِ عِنْدَهَا : أَنَّ النِّسَاءَ لَا يُشْرَعُ لَهُنَّ زِيَارَةُ الْقُبُورِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ فِي قَوْلِهَا ذَلِكَ مَعْنًى . وَأَمَّا رَوَايَةُ الْبَيْهَقِيِّ، وَقَوْلُهَا "نَهَى عَنْهَا ثُمَّ أَمَرَ بِزِيَارَتِهَا" : ... لَوْ صَحَّ؛ فَهِيَ تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ غَيْرُهَا مِنْ دُخُولِ النِّسَاءِ، وَالْحُجَّةُ فِي قَوْلِ الْمَعْصُومِ، لَا فِي تَأْوِيلِ الرَّاوي، وَتَأْوِيلُهُ إِنَّمَا يَكُونُ مَقْبُولًا، حَيْثُ لَا يُعَارِضُهُ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ، وَهَذَا قَدْ عَارَضَهُ أَحَادِيثُ الْمُنْعِ . ( تهذيب السنن ) .

## فائدة : ٢

جواب من قال بالجواز عن حديث لعن زائرات القبور .

أ- أن اللعن إنما هو للمكثرات من الزيارة بدلالة قوله ( زَوَارَات ) ، وهذا لا يتناول الزائرة من غير إكثار للزيارة .

**قال القرطبي :** هذا اللعن إنما هو للمكثرات من الزيارة لما تقتضيه الصفة من المبالغة ، ولعل السبب ما يفضي إليه ذلك من تضييع حق الزوج والتبرج ، وما ينشأ منهن من الصياح ونحو ذلك .

**وقال الشوكاني** بعد سياق كلام القرطبي: وهذا الكلام هو الذي ينبغي اعتماده في الجمع بين أحاديث الباب المتعارضة في الظاهر.

**لكن يجاب عن هذا :**

**أولاً :** أنه قد ورد في حديث ابن عباس لفظ ( زائرات ) ، وفي هذا اللفظ زيادة علم ، حيث إنه يصدق على الزائرة مرة واحدة فيؤخذ به .  
**ثانياً :** أن لفظ ( الزَوَارَات ) قد يكون لتعددتهن ، كما يقال : فتمتحت الأبواب ، إذا لك باب فتح يخصه .

ب- وأجابوا أيضاً : أن هذه الأحاديث التي فيها لعن زوارات القبور محمولة على ما إذا كانت زياراتهن لتجديد الحزن والتعديد والبكاء والنوح ، وأما إذا كانت الزيارة للاعتبار من غير نوح ولا تعديد فلا يحرم عليهن ذلك .

**لكن يجاب عن هذا :**

**أولاً :** أن هذا التأويل أو الحمل للحديث لا دليل عليه .

**ثانياً :** أن زيارة النساء إذا كانت مظنة وسبباً للأموح المحرمة - والحكمة هنا غير مضبوطة - فإنه لا يمكن أن يحد المقدار الذي يفضي إلى ذلك ، ولا التمييز بين نوع ونوع ، ومن أصول الشريعة ، أن الحكمة إذا كانت خفية ، أو غير منتشرة ، علق الحكم بمظنتها فيحرم هذا الباب سداً للذريعة .

ج- وأجابوا أيضاً : بأن هذه الأحاديث ضعيفة الإسناد .

**ويجاب عن هذا :**

**أولاً :** أن كل من تكلم فيه من رجال الإسناد قد عدله طائفة من العلماء ، وإذا كان الجراح والمعدل من الأئمة ، لم يقبل الجرح إلا مفسراً ، فيكون التعديل مقدماً على الجرح المطلق .

**ثانياً :** أن حديث مثل هؤلاء يَدْخُلُ فِي الْحَسَنِ الَّذِي يَخْتَجُّ بِهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ فَإِذَا صَحَّحَهُ مَنْ صَحَّحَهُ كَالِتِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ مِنْ الْجُرْحِ إِلَّا مَا ذُكِرَ كَانَ أَقْلَ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْحَسَنِ .

**ثالثاً :** أن يُقَالَ قَدْ رَوَى مِنْ وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ: أَحَدُهُمَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْأُخَرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرِجَالُ هَذَا لَيْسَ رِجَالُ هَذَا فَلَمْ يَأْخُذْهُ أَحَدُهُمَا عَنْ الْآخَرِ وَلَيْسَ فِي الْإِسْنَادَيْنِ مِنْ بُتْهُمْ بِالْكَذِبِ وَإِنَّمَا التَّضْعِيفُ مِنْ جَهَةِ سُوءِ الْحِفْظِ وَمِثْلُ هَذَا حُجَّةٌ بِلَا رَيْبٍ.

## فائدة : ٣

أنه لا فرق في التحريم بين زيارة قبره ﷺ أو قبر غيره على الصحيح من أقوال أهل العلم .

لأن بعض العلماء قال: يجوز للنساء زيارة قبره ﷺ .

## فائدة : ٤

حكمة الشرع في التفريق في بعض الأحكام بين النساء والرجال .

**﴿ وَيُحَرِّمُ الْمَسِيرَ إِلَى الْقَابْرِ ﴾ .**

أي : يحرم اتخاذ السرج على المقابر .

وقد ذكر ابن تيمية اتفاق العلماء على تحريم اتخاذ السرج على القبور فقال : وكذلك إيقاد المصابيح في هذه المشاهد مطلقاً لا يجوز بلا خلاف أعلمه للنهي الوارد .

ويدل على التحريم :

أ- حديث ابن عباس قال ( لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور ، والمتخذين عليها المساجد والسرج ) . رواه الترمذي

ب- أن في إسراج المقابر تعظيماً لها ، بل إفراط في التعظيم ، يشبه تعظيم الأصنام .

ج- أن في إسراج القبور تشبيهاً بالجنوس الذين يعبدون النار .

د- أن في هذا الفعل إضاعة للمال في غير فائدة .

قال ابن قدامة : وَلَا يَجُوزُ اتِّخَاذُ السَّرَجِ عَلَى الْقُبُورِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( لَعَنَ اللَّهُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ ، الْمُتَّخِذَاتِ عَلَيْهِنَّ الْمَسَاجِدَ وَالسَّرَجَ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

وَلَوْ أُبِيحَ لَمْ يُلْعَنَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ فَعَلِهِ ، وَلَآنَ فِيهِ تَضْيِيعٌ لِلْمَالِ فِي غَيْرِ فَائِدَةٍ ، وَإِفْرَاطٌ فِي تَعْظِيمِ الْقُبُورِ أَشْبَهَ تَعْظِيمِ الْأَصْنَامِ

( وَتُسَبِّحُ بِالسَّرَجِ الْمَصَابِيحَ بِالْمِصْبَاحِ ) .

أي : يستحب تعزية المصاب بالميت .

قال ابن قدامة : لا نعلم في ذلك خلافاً .

والأدلة على مشروعيتها :

قوله تعالى ( وتعاونوا على البر والتقوى ) .

وثبت التعزية من فعله ﷺ :

عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ النَّبِيِّ ﷺ فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ إِخْدَى بَنَاتِهِ تَدْعُوهُ وَتُخْبِرُهُ أَنَّ صَبِيًّا لَهَا - أَوْ ابْنًا لَهَا - فِي الْمَوْتِ فَقَالَ لِلرَّسُولِ : ارْجِعْ إِلَيْهَا فَأَخْبِرْهَا إِنَّ اللَّهَ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أُعْطِيَ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى فَمَنْهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ « فَعَادَ الرَّسُولُ فَقَالَ إِنَّهَا قَدْ أَقْسَمَتْ لَتَأْتِيَنَّهَا . قَالَ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَامَ مَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَانْطَلَقَتْ مَعَهُمْ فَرَفَعَ إِلَيْهِ الصَّبِيُّ وَنَفْسُهُ تَقَعُّعُ كَأَنَّهَا فِي شَنْةٍ فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ فَقَالَ لَهُ سَعْدُ مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ عِبَادِهِ الرَّحَمَاءُ ) .

متفق عليه

وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ فَأَعْمَضَهُ ثُمَّ قَالَ ( إِنَّ الرُّوحَ إِذَا فُيِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ » . فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ فَقَالَ « لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ » . ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأَبِي سَلَمَةَ وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ وَاخْلُقْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْغَابِرِينَ وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ . وَتَوَرَّ لَهُ فِيهِ ) رواه مسلم .

فائدة : ١

أحسن ما يعزى به ما ورد عن رسول الله ﷺ .

أ- ما جاء في حديث أسامة بن زيد السابق (إن الله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فلتصبر ولتحتسب...).

قال النووي : وهذا الحديث أحسن ما يعزى به .

ب- ومنها : ( اتقي الله واصبري ) متفق عليه .

ج- ومنها : ( اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين ، وأخلفه في عقبه في الغابرين ، واغفر لنا وله يا رب العالمين ، وأفسح له في قبره ونور له فيه ) رواه مسلم .

وإن قال : عظم الله أجركم ، أو أحسن الله مصابكم ، فكله جائز .

فليس للتعزية دعاء محدد ، فلو عزاه بأي صيغة جاز .

قال ابن قدامة : لا نعلم في التعزية شيئاً محدوداً .

وقال النووي : فأما لفظ التعزية فلا حجر فيها ، فبأي لفظ عزاه حصلت .

وقال الشوكاني : فكل ما يجلب للمصاب صبراً يقال له تعزية بأي لفظ كان ، ويحصل به للمعزي الأجر المذكور في الأحاديث .

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله : "وليس فيها لفظ مخصوص، بل يعزي المسلم أخاه بما تيسر من الألفاظ المناسبة مثل أن يقول: (أحسن الله عزاءك وجبر مصيبتك وغفر لميتك) إذا كان الميت مسلماً .

وقال الشيخ الألباني : ويعزيهم بما يظن أنه يسليهم، ويكف من حزنهم، ويحملهم على الرضا والصبر، مما يثبت عنه رحمه الله، إن كان يعلمه ويستحضره، وإلا فيما تيسر له من الكلام الحسن الذي يحقق الغرض ولا يخالف الشرع .

#### فائدة : ٢

وقوله ( ويعزي المصاب ) قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : ولم يقل تعزية القريب ... فكل مصاب ولو بعيداً يعزى ، وكل من لم يصب ولو قريباً فإنه لا يعزى ، من أصيب فعزه ، ومن لم يصب فلا تعزه .

#### فائدة : ٣

ليس للتعزية وقت محدد، بل يعزى المصاب ما دام أن المصيبة قائمة، لأن التعزية للتقوية والتسليية، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً .  
وذهب بعض العلماء إلى أن مدة التعزية ثلاثة أيام وهو قول ضعيف، وحديث لا عزاء فوق ثلاث، لا أصل له، قاله الألباني .  
قال النووي : وحكى إمام الحرمين -وجهاً- أنه لا أمد للتعزية، بل يبقى بعد ثلاثة أيام وإن طال الزمان، لأن الغرض الدعاء، والحمل على الصبر، والنهي عن الجزع، وذلك يحصل مع طول الزمان، وبهذا الوجه قطع أبو العباس بن القاص في التلخيص . (المجموع)  
وقال الشيخ ابن باز : وليس لها وقت مخصوص ولا أيام مخصوصة بل هي مشروعة من حين موت الميت قبل الصلاة وبعدها وقبل الدفن وبعده والمبادرة بما أفضل في حال شدة المصيبة وتجوز بعد ثلاث من موت الميت لعدم الدليل على التحديد .  
وقال الشيخ الألباني : ولا تحد التعزية بثلاثة أيام لا يتجاوزها، بل متى رأى الفائدة في التعزية أتى بها .

#### فائدة : ٤

تشرع التعزية من حين الموت -قبل الدفن وبعده- ولا تحد بوقت، بل تبقى سنة التعزية إلى أن يذهب عن المصاب أثر المصيبة.  
سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : هل تجوز التعزية قبل الدفن؟  
فأجاب : نعم، تجوز قبل الدفن وبعده، لأن وقتها من حين ما يموت الميت إلى أن تنسى المصيبة، وقد ثبت أن النبي ﷺ عزى ابنة له حين أرسلت تحبه أن صبيهاً لها في الموت، فقال النبي ﷺ (ارجع إليها، فأخبرها أن الله ما أخذ، وله ما أعطى، وكل شيء عنده بأجل مسمى، فمرها فلتصبر ولتحتسب) .

وسئل عما يقوله بعض الناس إنه لا تجوز التعزية قبل دفن الميت؟

فأجاب : هذا ليس بصحيح، التعزية متى حصلت المصيبة، أي الموت فإنها مشروعة . (مجموع الفتاوى) .  
والأفضل عند جمهور العلماء أن تكون بعد الدفن.

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذهب جمهور الفقهاء: إلى أن الأفضل في التعزية أن تكون بعد الدفن .

لأن أهل الميت قبل الدفن مشغولون بتجهيزه؛ ولأن وحشتهم بعد دفنه لفراقه أكثر، فكان ذلك الوقت أولى بالتعزية.

وقال جمهور الشافعية: إلا أن يظهر من أهل الميت شدة جزع قبل الدفن، فتعجل التعزية، ليذهب جزعهم أو يخف.. انتهى.  
وقيدوا التعزية بثلاثة أيام. واستدلوا لذلك بإذن الشارع في الإحداد في الثلاث فقط ، بقوله ﷺ : ( لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج : أربعة أشهر وعشراً ) وتكره بعدها . ( الموسوعة ) .

#### فائدة : ٥

الاجتماع للتعزية .

المقصود من الاجتماع للتعزية : أن يجلس أهل الميت ويجتمعوا في مكان معين ، بحيث يقصدهم فيه من أراد العزاء ، سواء اجتمعوا في بيت

أهل الميت ، أو في تلك السراقات التي يقيمونها لهذا الشأن وغيره.

وهذه المسألة من مسائل الخلاف المعتبر بين أهل العلم ، واختلف العلماء فيها على قولين :

**القول الأول :** لا يرى الاجتماع لأجل العزاء ، وأن هذا الاجتماع مكروه .

وهو مذهب الشافعية ، والحنابلة ، وكثير من المالكية ، وصرح بعضهم بالتحريم .

وأقوى ما استدلوا به القائلون بالكراهة أمران :

أ- أثر جرير بن عبد الله قال ( كُنَّا نَعُدُّ الْاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ ، وَصَنِيعَةَ الطَّعَامِ بَعْدَ ذَنْبِهِ : مِنْ النَّبَاحَةِ ) .

ب- أن هذا الأمر لم يفعله النبي ﷺ ولا أحد من أصحابه ، فهو من المحدثات ، وفيه مخالفة لهدي السلف الصالح ، الذين لم يجلسوا ويجتمعوا للعزاء .

**قال النووي :** أَمَّا الْجُلُوسُ لِلتَّعْزِيَةِ ، فَنَصَّ الشَّافِعِيُّ وَالْمُصَنِّفُ وَسَائِرُ الْأَصْحَابِ عَلَى كَرَاهَتِهِ ... قَالُوا : بَلَى يَنْبَغِي أَنْ يَنْصَرِفُوا فِي خَوَائِجِهِمْ ، فَمَنْ صَادَفَهُمْ عَزَاؤُهُمْ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي كَرَاهَةِ الْجُلُوسِ لَهَا . ( المجموع ) .

وقال المرداوي : "وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ لَهَا ، هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ .

وبهذا القول يفتي الشيخ ابن عثيمين رحمه الله حيث يقول : بالنسبة لأهل الميت لا يشرع لهم الاجتماع في البيت وتلقي المعزين ؛ لأن هذا عدّه بعض السلف من النباحة ، وإنما يغلقون البيت ، ومن صادفهم في السوق أو في المسجد عزّاهم .

**القول الثاني :** جواز ذلك إذا خلا المجلس من المنكرات والبدع ، ومن تحديد الحزن وإدامته ، ومن تكلفة المؤنة على أهل الميت

وهو قول بعض الحنفية ، وبعض المالكية ، وبعض الحنابلة .

واختار هذا القول من العلماء المعاصرين : الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله .

أ- لحديث عائشة زوج النبي ﷺ ( أَنَّهَا كَانَتْ إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ مِنْ أَهْلِهَا فَاجْتَمَعَ لِذَلِكَ النِّسَاءُ ، ثُمَّ تَفَرَّقَ إِلَّا أَهْلَهَا وَخَاصَّتَهَا ، أَمَرَتْ بِبُرْمَةٍ مِنْ تَلْبِينَةٍ فَطَبَخَتْ ، ثُمَّ صَنَعَ زَيْدٌ فَصَبَّتِ التَّلْبِينََةَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ قَالَتْ : كُلْنَ مِنْهَا ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ (التَّلْبِينَةُ حُجْمَةٌ لِفُؤَادِ الْمَرِيضِ، تَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحُزَنِ). رواه البخاري ومسلم .

فهذا الحديث فيه الدلالة الواضحة على أنهم كانوا لا يرون في الاجتماع بأساً، سواء اجتماع أهل الميت، أو اجتماع غيرهم معهم. ب- وعن أبي وإيل قال (لما مات خالد بن الوليد اجتمعن نسوة بني المغيبة يبكين عليه، فقيل لعمر: أرسل إليهن فأنههن، لا يبلعن عنهن شيء تكرهه، فقال عمر: وما عليهن أن يهرفن من دموعهن على أبي سليمان، ما لم يكن نفع، أو لقلقة). رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح.

والتنفع: التراب على الرأس ، واللقلقة : الصوّث ، أي ما لم يرفعن أصواتهن أو يضعن التراب على رؤوسهن.

وأجاب هؤلاء عن أثر جرير بن عبد الله بجوابين :

الأول : أن الراجح فيه أنه ضعيف .

فقد أعله الإمام أحمد ، والدارقطني .

الثاني : على القول بصحته فالمقصود منه : الاجتماع الذي يكون فيه صنع للطعام من أهل الميت لإكرام من يأتيتهم ومن يجمع عندهم. ولذلك نص في الأثر على الأمرين : ( كُنَّا نَعُدُّ الْاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ ، وَصَنِيعَةَ الطَّعَامِ بَعْدَ ذَنْبِهِ : مِنْ النَّبَاحَةِ ) ، فاجتماع هذين الوصفين معاً ، هو الذي يعد من النباحة .

**قال الشوكاني :** يَعْني أَنَّهُمْ كَانُوا يَغْدُونُ الْاجْتِمَاعَ عِنْدَ أَهْلِ الْمَيِّتِ بَعْدَ ذَنْبِهِ وَأَكَلَ الطَّعَامِ عِنْدَهُمْ نَوْعًا مِنَ النَّبَاحَةِ ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّقْيِيلِ عَلَيْهِمْ وَشَعْلِهِمْ مَعَ مَا هُمْ فِيهِ مِنْ شُعْلَةِ الْخَاطِرِ بِمَوْتِ الْمَيِّتِ وَمَا فِيهِ مِنْ مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ ؛ لِأَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِأَنْ يَصْنَعُوا لِأَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامًا فَخَالَفُوا ذَلِكَ وَكَلَّفُوهُمْ صَنْعَةَ الطَّعَامِ لِعَبْرِهِمْ .

**وقال الشيخ ابن باز :** المقصود أن كونهم يجمعونهم ليقروا ويأكلوا هذا لا أصل له، بل هي من البدع ، أما لو زارهم إنسان يسلم عليهم ،

ويدعو لهم ويعزيهم ، وقرأ في المجلس قراءة عارضة ليست مقصودة ، لأنهم مجتمعون فقرأ آية أو آيات لفائدة الجميع ونصيحة الجميع فلا بأس ، أما أن أهل الميت يجمعون الناس أو يجمعون جماعة معنية ليقروا أو يطعموهم أو يعطوهم فلوساً ، فهذا بدعة لا أصل له . ( نور على الدرب ) .

وأما القول بأن الاجتماع للعزاء لم يفعله النبي ﷺ وأصحابه ، فهو من البدع المحدثه.

فيجاء عنه : بأن الاجتماع للعزاء من العادات ، وليس من العبادات ، والبدع لا تكون في العادات ، بل الأصل في العادات : الإباحة ، ثم إن التعزية أمر مقصود شرعاً ، ولا وسيلة لتحصيلها في مثل هذه الأزمته إلا باستقبال المعزين ، والجلوس لذلك ، فإن ذلك مما يعينهم على أداء السنة . ( بحث في الإسلام س ج ) .

### ﴿ وَيَجِئُ الْبَاقَاءُ عَلَى الْكَيْتِ مِنْ هِيَ نِيَاةً ﴾ .

وقد جاءت النصوص الكثيرة على جوازها من غير نياحة .

أ- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ شَهِدْنَا بِنْتًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ - قَالَ فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ قَالَ - فَقَالَ « هَلْ مِنْكُمْ رَجُلٌ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ » . فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ أَنَا . قَالَ « فَاتْرُكْ » . قَالَ فَتَزَلَّ فِي قَبْرِهَا ( رواه البخاري ) .

ب- وبكى ﷺ لما مات ابن ابنته .

كما في حديث أسامة بن زيد . قَالَ ( أُرْسِلَتْ بِنْتُ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّ أَنِي قَدْ اخْتُصِرَ فَأَشْهَدُنَا ، فَأُرْسَلُ يُقْرَأُ السَّلَامُ ، وَيَقُولُ : ( إِنَّ اللَّهَ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أُعْطِيَ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى فَلْتَنْصَبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ ) فَأُرْسِلَتْ إِلَيْهِ تُقْسِمُ عَلَيْهِ لَيَأْتِيَنَّهَا . فَقَامَ وَمَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، وَأَبُو بَرْزَةَ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَرَجَالٌ ، فَرَفَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّيِّ ، فَأَقْعَدَهُ فِي حِجْرِهِ وَنَفْسُهُ تَقَعُّعُ ، فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ فَقَالَ سَعْدٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا هَذَا ؟ فَقَالَ : ( هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ ) متفق عليه .

ج- وبكى لما زار سعد بن عباد .

كما في حديث عبد الله بن عمر قَالَ ( اسْتَكَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ شَكْوَى لَهُ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَعُوذُهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ وَجَدَهُ فِي غَشِيَةٍ فَقَالَ « أَقَدْ قَضَى » . قَالُوا لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَبَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ بَكَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَكَوْا فَقَالَ « أَلَا تَسْمَعُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ وَلَا يُحْزِنُ الْقَلْبَ وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ يَرْحُمُ ) متفق عليه .

د- وبكى لما مات ابنه إبراهيم .

كما في حديث أنس بن مالك . قَالَ ( دَخَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَيِّفٍ الْقُرَينِ - وَكَانَ ظِفْرًا لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِبْرَاهِيمَ فَقَبَّلَهُ وَشَمَّهُ ، ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَإِبْرَاهِيمَ يَحْزُنُ بِنَفْسِهِ ، فَجَعَلَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَدْرِفَانِ . فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ﷺ وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ « يَا ابْنَ عَوْفٍ إِنَّهَا رَحْمَةٌ » . ثُمَّ أَتْبَعَهَا بِأُخْرَى فَقَالَ ﷺ ( إِنَّ الْعَيْنَ تَدْمَعُ ، وَالْقَلْبَ يَحْزَنُ ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضَى رَبُّنَا ، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ ) رواه البخاري .

هـ- بكأوه ﷺ لما نعي جعفر وأصحابه . متفق عليه.

### ﴿ وَيُحَرِّمُ النَّدْبَ ، وَالنِّيَاةَ ، وَشِقَ الثَّوْبِ ، وَالطَّمَّ الْكُدَّ ، وَنَحْوَهُ ﴾ .

الندب : هو تعداد محاسن الميت بحرف الندبة وهو «وا» فيقول : واسيده ، وامن يأتي لنا بالطعام والشراب ، وامن يخرج بنا إلى النزهة ، وامن يفعل كذا وكذا .

والنياحة : رفع الصوت بتعداد مآثر الميت ، وهو من خصال أهل الجاهلية .

وقد جاءت النصوص الكثيرة بتحريم النياحة .

أ- عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ . أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( أَرْنَعُ فِي أُمِّي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَشْكُونَهُنَّ الْقَحْرُ فِي الْأَحْسَابِ وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ وَالِاسْتِشْفَاءُ بِالنَّجُومِ وَالنِّيَاةُ » . وَقَالَ « النَّيَاةُ إِذَا لَمْ تَنْبُتْ قَبْلَ مَوْتِهَا تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِزْبَالٌ مِنْ قَطْرَانٍ وَدِرْعٌ مِنْ حَرْبٍ ) رواه



مسلم.

ب- وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ (اثنان في الناس هما يجمع كفر الطعن في النسب والنياحة على الميت) رواه مسلم

ج- وعن أم عطية رضي الله عنها قالت: (أخذ علينا رسول الله ﷺ أن لا ننوح) متفق عليه .

د- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال (لعن رسول الله ﷺ النائحة ، والمستمعة) أخرجه أبو داود

هـ- وعن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال (لميت يُعذب في قبره بما نبح عليه ) متفق عليه .

و- وعن أبي أمامة . أن رسول الله ﷺ ( لعن الخامشة وجهها ، والشاقة جيبها ، والداعية بالويل والثبور ) رواه ابن حبان .

ومن الأمور المحرمة : شق الجيب ، وضرب الحدود .

عن أبي موسى عبد الله بن قيس رضي الله عنه ( أن رسول الله ﷺ بريء من الصالفة والخالفة والشاقة ) متفق عليه .

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال (ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية). متفق عليه

( الصالفة ) بالصاد المهملة والقاف ، أي: التي ترفع صوتها بالبكاء ( والخالفة ) التي تخلق رأسها عند المصيبة ( والشاقة ) التي تشق ثوبها،

وفي لفظ لمسلم " أنا بريء ممن حلق ولسق وخرق " أي: حلق شعره ولسق صوته - أي رفعه - وخرق ثوبه .

• خص بمثل هذه الأعمال النساء لضعفهن ، إلا أن الرجال مثلهن إذا ناحوا على الميت .

#### فائدة : ١

حرمت النياحة لأمر :

أولاً : ينافي الصبر .

ثانياً : فيه اعتراض على قدر الله .

ثالثاً : لا يقدم شيئاً ولا يؤخره .

رابعاً : أنه جزع وتسخط بقضاء الله .

خامساً : أنه يهيج الحاضرين .

#### فائدة : ٢

الإنسان تجاه المصيبة له أحوال :

الأول : الصبر .

وهذا واجب .

قال شيخ الإسلام : والصبر واجب باتفاق العلماء .

وقال ابن القيم : والصبر واجب بإجماع الأمة، وهو نصف الإيمان، فإن الإيمان نصفان: نصف صبر، ونصف شكر .

الثاني : الرضا .

وهو أعلى من الصبر ، وهو أن يكون الأمران عنده سواء .

وهذا مستحب لا واجب على القول الصحيح .

الثالث : الشكر .

وهو أعلى المراتب ، وهو أن يشكر الله على ما أصابه من مصيبة .

الرابع : التسخط .

وهو إما أن يكون بالقلب ، كأن يسخط على ربه ويغضب على ما قدر الله له، وقد يكون باللسان، كالدعاء بالويل والثبور .

قال ابن القيم : والمصائب التي نحل بالعبد، وليس له حيلة في دفعها، كموت من يعز عليه، وسرقة ماله، ومرضه، ونحو ذلك، فإن للعبد

فيها أربع مقامات :

**أحدها :** مقام العجز، وهو مقام الجزع والشكوى والسخط، وهذا ما لا يفعله إلا أقل الناس عقلاً وديناً ومروءة.

**المقام الثاني :** مقام الصبر إما لله ، وإما للمروءة الإنسانية.

**المقام الثالث :** مقام الرضى ، وهو أعلى من مقام الصبر، وفي وجوبه نزاع، والصبر متفق على وجوبه.

**المقام الرابع :** مقام الشكر، وهو أعلى من مقام الرضى؛ فإنه يشهد البلية نعمة، فيشكر المبتلي عليها .

### فائدة : ٣

عن نافع عن عبد الله ( أَنَّ حَفْصَةَ بَكَتْ عَلَى عُمَرَ فَقَالَ مَهْلًا يَا بَنِيَّةُ أَلَمْ تَعْلَمِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ) متفق عليه .

وعن عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ ) متفق عليه .

قوله ﷺ (الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ) .

المراد النياحة .

**قال النووي :** وأجمعوا كلهم على اختلاف مذاهبهم على أن المراد بالبكاء هنا البكاء بصوت لا مجرد دمع العين .

اختلف العلماء في الجمع بين هذا الحديث ، وبين قوله تعالى (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) على أقوال :

**القول الأول :** حمل الأحاديث الواردة في المسألة على ظاهرها وتأويل الآية .

وهذا قول ابن عمر ، واختاره الشوكاني ، والشيخ ابن باز .

قالوا : بأن الله تعالى له أن يتصرف في خلقه كما يشاء ، ولا يُسأل عما يفعل سبحانه .

وقالوا عن الآية : بأنها عامة ، والحديث مخصص لعمومها .

**قال الشوكاني :** وأنت خير بأن الآية عامة لأن الوزر المذكور فيها واقع في سياق النفي والأحاديث المذكورة في الباب مشتملة على وزر خاص ، وتخصيص العمومات القرآنية بالأحاديث الأحادية هو المذهب المشهور الذي عليه الجمهور ، فلا وجه لما وقع من رد الأحاديث بهذا العموم ، ولا ملجئ إلى تجشم المضايق لطلب التأويلات المستبعدة باعتبار الآية .

**القول الثاني :** أن اللام في قوله ﷺ ( إن الميت ) هي لمعهود معين ، وهي يهودية مر بها النبي ﷺ فقال الحديث ، والراوي سمع بعض الحديث ولم يسمع بعضه الآخر .

وهذا هو الظاهر من رواية عمرة وعروة عن عائشة .

عن عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ( أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ ( إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيَةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا فَقَالَ : إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا ، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا ) متفق عليه .

وعن هشام عن أبيه قال ( دُكِرَ عِنْدَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ : إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ ، فَقَالَتْ إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ وَذَنْبِهِ ، وَإِنَّ أَهْلَهُ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ الْآنَ ) متفق عليه .

**القول الثالث :** أن التعذيب المذكور في الحديث مختص بالكافر .

وهذا قول عائشة في رواه ابن عباس عنها .

الحديث وفيه ( ... قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ ﷺ دَكَّرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَقَالَتْ رَحِمَ اللَّهُ عُمَرَ ، وَاللَّهِ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذَّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ . وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » . وَقَالَتْ حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ ( وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ) متفق عليه .

**القول الرابع :** أن الحديث محمول على ما إذا كان النوح من سنة الميت وسنة أهله ، ولم ينعأه عنه في حياته ، فإنه يعذب من أجل ذلك .

وهذا مذهب البخاري ، وقد ترجم له في صحيحه بقوله : ( باب قول النبي ﷺ : يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه ) إذا كان النوح من

سنته .

**القول الخامس :** إن هذا محمول على من أوصى بأن يبكى عليه ، ويناح بعد موته ، فنفذت وصيته ، فهذا يعذب ببكاء أهله عليه ونوحهم ، لأنه بسببه ومنسوب إليه .

ونسبه النووي للجمهور .

وهو اختيار الطحاوي، والخطاي، والبغوي، وأبي عبد الله القرطبي، والنووي، والذهبي، والشاطبي، والسندي، والآلوسي، والألباني.

**القول السادس :** إنهم كانوا ينوحون على الميت ويندبون به بتعدد شمائله ومحاسنه في زعمهم، وتلك الشمائل قبائح في الشرع يعذب بها كما كانوا يقولون: يا مؤيد النسوان، ومؤتم ولدان، ومخرب العمران .

**القول السابع :** أن الحديث محمول على ما إذا أهل الميت نحي أهله عن النوح عليه قبل موته، مع أنه يعلم أنهم سينوحون عليه، لأن إهماله لهم تفريط منه، ومخالفة لقوله تعالى (قوا أنفسكم) .

**القول الثامن :** معناه أنه يعذب بسماعه بكاء أهله ويرق لهم .

وذهب إلى هذا محمد بن جرير ، واختاره ابن تيمية والشيخ ابن عثيمين .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** معناه أن الميت إذا بكى أهله عليه فإنه يعلم بذلك ويتألم ، وليس المعنى أن الله يعاقبه بذلك لأن الله تعالى يقول : ( وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ) والعذاب لا يلزم أن يكون عقوبة ألم تر إلى قول النبي ﷺ : ( إن السفر قطعة من العذاب ) والسفر ليس بعقوبة ، لكن يتأذى به الإنسان ويتعب ، وهكذا الميت إذا بكى أهله عليه فإنه يتألم ويتعب من ذلك ، وإن كان هذا ليس بعقوبة من الله عز وجل له ، وهذا التفسير للحديث تفسير واضح صريح ، ولا يرد عليه إشكال ، ولا يحتاج أن يقال : هذا فيمن أوصى بالنياحة ، أو فيمن كان عادة أهله النياحة ولم ينههم عند موته ، بل نقول : إن الإنسان يعذب بالشيء ولا يتضرر به " انتهى . "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (٤٠٨/١٧)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سَلَامٌ عَلَيْكُمْ

وَرَوْسُ هَهِيْجَةٍ

كتاب الزكاة

بقلم

سليمان بن محمد الهميد

## كِتَابُ الزَّكَاةِ

مقدمة :

فائدة : ١

تعريفها لغة: النماء والزيادة.

قال العلامة ابن الملقن : الزكاة في اللغة: النماء، والتطهير.

فمن الأول قولهم: زكى الزرع: أي نما، فالمال ينمو بإخراج الزكاة من حيث لا يُرى، وإن كان في الظاهر يُحسن بالنقصان، وقد صحَّ أنه ﷺ قال: "ما نقص مال من صدقة".

ومن الثاني: قوله تعالى ( وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا )، وقوله: ( قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ) أي طهرها من دنس المعاصي والمخالفات، دليله قوله تعالى ( وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ) أي أخلها بالمعاصي، فالزكاة تطهر النفس من رذيلة البخل وغيره. وقد قيل: من أدى زكاة ماله لم يُسَمَّ بخيلاً، وتطهر أيضاً من الذنوب، وتطهر المال أيضاً من الخبث . ( الإعلام ) .

وشرعاً: هي نصيب مقدر شرعاً في مال معين يصرف لطائفة مخصوصة.

فائدة : ٢

وسميت زكاة: لأنها تزكي المال، وتزكي صاحب المال، وتطهر نفس الغني من الشح والبخل، وتطهر نفس الفقير من الحسد والضغينة ، وتسد حاجة الإسلام والمسلمين .

كما قال تعالى ( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ) .

وقال ﷺ ( ما نقصت صدقة من مال ) رواه مسلم .

ومن حكمها : تطهير أصحاب الأموال من الشح والبخل، تقوية روابط المجتمع ، تزيد المحبة والمودة بين أفراد المجتمع، وأيضاً فيها امتحان للنفس ، لأن المال محبوب للنفس ، والنفس تبخل به ، إعانة الضعفاء وكفاية أصحاب الحاجة ، وتكفر الخطايا وتدفع البلاء ، ومجلبة للمحبة .

فائدة : ٣

قال ابن قدامة : اعلم أن على مريد الآخرة في زكاته وظائف :

الأولى : أن يفهم المراد من الزكاة ، وهو ثلاثة أشياء : ابتلاء مدعي محبة الله بإخراج محبوبه ، والتنزه عن صفة البخل ، وشكر نعمة المال .

الوظيفة الثانية : الإصرار بإخراجها لكونه أبعد من الرياء والسمعة .

الوظيفة الثالثة : أن لا يفسدها بالمن والأذى .

الوظيفة الرابعة : أن يستصغر العطية ، فإن المستعظم للفعل معجب به .

الوظيفة الخامسة : أن ينتقي من ماله أجله وأجوده وأحبه إليه .

الوظيفة السادسة : أن يطلب لصدقته من تزكو به .

قال القرطبي : وتسمى الزكاة صدقة مأخوذة من الصدق، إذ هي دليل على صحة إيمانه، وصدق باطنه مع ظاهره.

فائدة : ٤

مناسبة كتاب الزكاة بعد كتاب الصلاة لأربعة أسباب:

أولاً : لأن الزكاة قرينة الصلاة في كثير من المواضع.

ثانياً : لأنها تأتي بعد الصلاة في الأهمية.

ثالثاً : شدة حاجة المكلف إليها.

رابعاً : اقتداء بحديث ابن عمر ( بني الإسلام على خمس... وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة... ) .

#### فائدة : ٥

اختلف العلماء متى فرضت الزكاة ؟

ف قيل : قبل الهجرة .

لقوله تعالى ( وآتوا حقه يوم حصاده ) وهذه في سورة الأنعام وهي مكية .

وقيل : بعد الهجرة .

قال النووي : إن ذلك كان في السنة الثانية من الهجرة .

قال ابن حجر : وهو قول الأكثر .

وهذا هو الراجح .

قال ابن حجر : وإنما الذي وقع في السنة التاسعة بعث العمال .

#### فائدة : ٦

عقوبة تارك الزكاة :

أ- قال تعالى ( وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٤) يَوْمَ يُخْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتُكَي بِمَا كَانُوا يَكْنِزُونَ وَيُكْوَى بِهَا جُنُوبُهُمْ وَطُؤُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ لَا تُفْسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ) .

ب- وقال تعالى ( وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَاءَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا يَخْلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ) .

ج- وعن أبي هريرة ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُقِلَّ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ لَهُ زَبِيبَتَانِ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تَأْخُذُ بِهِ زَئْبَقَتَانِ ، يَعْصِي شِدْقَيْهِ ، ثُمَّ يَقُولُ أَنَا مَالِكُ أَنَا كَنْزُكَ ثُمَّ تَلَا (لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ) الآية ) رواه البخاري .

[ الشجاع ] الحية الذكر . [ الأقرع ] الذي لا شعر له لكثرة سمة وطول عمره . [ الزببستان ] نقطتان سوداوان فوق العينين وهو أخبث الحيات .

د- وعنه . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَا مِنْ صَاحِبِ كَنْزٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ إِلَّا أُحْمِيَ عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُجْعَلُ صَفَائِحُ فَيُكْوَى بِمَا جُنِبَهُ وَجَبِينُهُ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ثُمَّ يُرَى سَبِيلُهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ وَمَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا بُطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَزَقَرٍ كَأَوْفَرِ مَا كَانَتْ تَسْتَقُ عَلَيْهِ كُلَّمَا مَضَى عَلَيْهِ أَخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ثُمَّ يُرَى سَبِيلُهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ وَمَا مِنْ صَاحِبِ غَنَمٍ ... ) رواه مسلم .

هـ- عن ابن عمر قال: قال رسول ﷺ ( ...وما منع قوم زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ) رواه ابن ماجه.

### وهي واجبة

أي : أن الزكاة واجبة ، بل ركن من أركان الإسلام الخمسة .

ودلّ على وجوبها الكتاب والسنة والإجماع .

قال تعالى ( وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ) .

وقال تعالى ( وَفُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ) .

وقال تعالى ( فَأَقِمْوْا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ) .

ولحديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ ( بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة... ) متفق عليه .

ولحديث ابن عباس . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ - جِئَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ - ( إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ . فَإِذَا جِئْتَهُمْ : فَأَذْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَسْتَهْلِكُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ : أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ حَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ . فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ ، فَأَخْبِرْهُمْ : أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً ، تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيُنَائِهِمْ فَرْدٌ عَلَى فُقَرَائِهِمْ . فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ . وَآتَقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ . فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ ) متفق عليه .  
وأجمع المسلمون على وجوبها، فمن جحد وجوبها وهو ممن عاش بين المسلمين فإنه كافر، لأنه مكذب لله ولرسوله وإجماع المسلمين.  
قال في المعنى : وهي واجبة بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإجماع أمته .

### ﴿ وَيَكْفُرُ إِذَا تَرَكَهَا جَاهِدًا لِرُوحِيهَا ﴾ .

أي : من ترك الزكاة جحداً لوجوبها فهو كافر بالإجماع .

فتارك الزكاة ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : أن يتركها جاحداً لوجوبها .

فهذا كفر مخرج من الملة ، لأنه مكذب لله ولرسوله وإجماع المسلمين .

قال ابن قدامة : ..... فَمَنْ أَنْكَرَ وَجُوبَهَا جَهْلًا بِهِ ، وَكَانَ يَمُنُّ بِجَهْلِهِ ذَلِكَ إِمَّا لِحِدَاثَةِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ ، أَوْ لِأَنَّهُ نَشَأَ بِبَادِيَةِ نَائِيَةِ عَنِ الْأَمْصَارِ ، عَزِيفَ وَجُوبَهَا ، وَلَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ ، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا نَاشِئًا بِبِلَادِ الْإِسْلَامِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فَهُوَ مُرْتَدٌّ ، بَجَرِّ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُؤْتَدِّينَ وَيُسْتَنْتَابُ ثَلَاثًا ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ ؛ لِأَنَّ أَدْلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ ظَاهِرَةٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ ، فَلَا تَكَادُ تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ يَمُنُّ هَذِهِ حَالُهُ ، فَإِذَا جَحَدَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِتَكْذِيبِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ ، وَكُفْرِهِ بِهَا .

القسم الثاني : أن يتركها كسلاً وتهاوناً .

فهذا فيه خلاف .

والأرجح أنه لا يكفر ، وهذا مذهب جمهور العلماء .

لحديث أبي هريرة ؓ أن الرسول ﷺ لما ذكر عقوبة مانع الزكاة قال : ( ... ) فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار ) رواه مسلم، فلو كان كافراً لم يكن له سبيل إلى الجنة .

ولكن على مانعها بخلا وتهاونا من الإثم العظيم ما ذكره الله تعالى في قوله ( وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ) .

وفي قوله تعالى ( وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُخْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كَنْزْتُمْ تَكْفِيرُونَ ) .

### ﴿ أَوْ بِخُلَا الْعِدَّةِ مِنْهُ وَهَرَبَ ﴾ .

أي : من منع الزكاة بخلاً وتهاوناً ، فقد تقدم أنه لا يكفر ، وهذا قول قول الجمهور .

لكن لا بد من أمرين :

الأمر الأول : تؤخذ منه قهراً ، يأخذها السلطان .

الأمر الثاني : يعزَّر على تركها .

الأمر الأول : تؤخذ منه قهراً .

عَنْ نَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٌ: فِي أَرْبَعِينَ بَنْتَ لَبُونٍ، لَا تُفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا، مَنْ

أَعْطَاهَا مُؤَجَّجًا بِهَا فَلَهُ أَجْرُهُ، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرُ مَالِهِ، عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا، لَا يَحِلُّ لِأَلِ مُحَمَّدٍ مِنْهَا شَيْءٌ ( رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .  
( مَنْ أَعْطَاهَا مُؤَجَّجًا ) أي : طالباً للأجر ، ( وَمَنْ مَنَعَهَا ) أي : امتنع من إعطائها طوعاً ، ( فَإِنَّا آخِذُوهَا ) أي : قهراً ، ( وَشَطْرُ مَالِهِ ) أي : نصف ماله ( عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا ) العزمة في اللغة : الجد في الأمر ، أي نأخذها أخذاً مؤكداً مجزوماً به .

ولكن هل تبرأ ذمته ؟ اختلف العلماء على قولين :

**القول الأول :** أن الإمام إذا أخذ الزكاة قهراً بلا نية من المركزي فإنها تجزىء عن صاحبها .

وهذا قول الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

قالوا : أن للإمام ولاية في أخذها ، ولذلك يأخذها من الممتنع اتفاقاً ، ولو لم تكن مجزئة لما أخذها .

**القول الثاني :** أن الإمام إذا أخذ الزكاة قهراً بلا نية من المركزي فإنها لا تجزىء عن صاحبها باطناً ، وإن أجزأت ظاهراً ، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

لأن الزكاة عبادة ، يشترط لصحتها نية التعبد لله تعالى ، فلا تسقط مع القدرة عليها .

وهذا القول أصح .

**الأمر الثاني :** أنه يُعزَّر . ( يؤخذ شطر ماله ) .

والمراد بالتعزير هنا ما جاء في الحديث السابق ( فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرُ مَالِهِ ) .

فائدة :

المراد بقوله ( وشطر ماله ) ؟

**فقيل :** شطر المال كله . ( حتى المال الذي لم يمنع زكاته ) .

**وقيل :** المال الذي منع زكاته فقط .

**مثال :** رجل عنده مليون درهم ، وعنده [ ٤٠ ] شاة ، فجاءه الساعي فمنع الزكاة في الغنم ، وقال : لا أعطيك شاة .

إذا قلنا المقصود ( شطر ماله ) المال الذي منع الزكاة ، فإننا نأخذ [ ٢١ ] ، وإذا قلنا المقصود ( شطر ماله ) كل ماله ، فإننا نأخذ [

٥٠٠ ] ألف و [ ٢١ ] شاة .

**والراجع الثاني ،** لأن الأصل في مال المسلم الحرمة فلا نأخذ بالاحتمال الزائد مع إمكان حمل اللفظ على الأقل .

**﴿ وَتُحِبُّ عَلَى كُلِّ مَسْأَلَةٍ ﴾ .**

أي : أن الزكاة تجب على المسلم ، فلا تجب على الكافر ولا تصح منه .

لقوله تعالى ( وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ ) .

ولحديث ابن عباس - السابق - ( ... فَأَذَعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ... فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ ،

فَأَخْبِرْهُمْ : أَنَّ اللَّهَ قَدْ قَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً ... ) متفق عليه .

**﴿ بَهِرٍ ﴾ .**

أي : على الحر ، فلا تجب على المملوك .

لأنه لا يملك ، لأن المال الذي بيده لسيده .

لقوله ﷺ ( ... من ابتاع عبداً وله مال ، فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع ) .

**﴿ مَلَكَ نَصَاباً ﴾ .**

هذا الشرط الثالث ، وهو أن يملك نصاباً . فلا بد أن يكون عند الإنسان مال يبلغ النصاب الذي قدره الشرع ، وهو يختلف باختلاف

الأموال ، فإن لم يكن عند الإنسان نصاب فإنه لا زكاة فيه .

والنصاب: هو القدر الذي رتب الشارع وجوب الزكاة عليه .

ودليل هذا الشرط أدلة كثيرة :

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ . وَلَا فِيْمَا دُونَ خُمْسٍ دَوْدٍ صَدَقَةٌ . وَلَا فِيْمَا دُونَ خُمْسَةٍ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ ) .

وعن أنس . قال : قال ﷺ ( في كل أربعين شاة شاة ) .

### ( وَكَانَ فِي زَكَاةٍ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ) .

هذا الشرط الرابع : مضي حول كامل ، بأن يمر عليها حول وهي في حوزة مالكها ( أي : أن يتم على المال بيد صاحبه سنة كاملة ) .

لحديث علي قال : قال ﷺ ( لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ) رواه أبو داود [ وهو مختلف بين رفعه ووقفه ] .

والأقوى أنه موقوف على أبي بكر وعثمان وعلي وابن عمر وعائشة كما ذكر ذلك الدارقطني وابن عبد الحق وابن حجر .

ويغني عن هذا الأثر — المختلف فيه — السنة الفعلية ، فإن النبي ﷺ كان يبعث عماله على الصدقة كل عام ثم عمل بذلك الخلفاء بما عملوه من سنته ، بل بعضهم من السعاة كعمر .

ومن النظر : اشتراطه فيه رفق بالمالك لئتمالك النماء فيواسي منه ، لأنها لو وجبت في كل شهر لكان ذلك ضرراً في المالك أو بأصحاب الأموال ، ولو وجبت في السنتين أو الثلاث أو أكثر لكان ذلك ضرراً على أهل الزكاة .

وهذا قول جمهور الفقهاء .

قال ابن رشد : ... وَأَمَّا وَقْتُ الزَّكَاةِ: فَإِنَّ جُمْهُورَ الْفُقَهَاءِ يُشْتَرِطُونَ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْمَاشِيَةِ الْحَوْلَ . لِثُبُوتِ ذَلِكَ عَنِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ ،

وَلَا يُنْتَشَرُ فِي الصَّخَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - ، وَلَا يُنْتَشَرُ الْعَمَلُ بِهِ .

وَلَا يُعْتَادُهُمْ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْإِنْتِشَارِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ لَا يَحْجُزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا عَنْ تَوْقِيفٍ .

وَقَدْ رُوِيَ مَرْفُوعاً مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ) .

وهذا مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ عِنْدَ فُقَهَاءِ الْأُمُصَارِ ، وَلَيْسَ فِيهِ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ خِلَافٌ إِلَّا مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُعَاوِيَةَ . ( بداية المجتهد ) .

وقال النووي : ما معناه: هذا الأثر المذكور عن أبي بكر، وعثمان، وعلي - رضي الله عنهم - صحيح عنهم، رواه البيهقي وغيره، وقد روي عن علي، وعائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ أنه قال: "لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول".

قال: وإنما لم يحتج المصنف -يعني صاحب "المهذب"- بالحديث؛ لأنه ضعيف، فاقصر على الآثار المفسرة.

قال البيهقي: الاعتماد في اشتراط الحول على الآثار "الصحيحة، فيه عن أبي بكر الصديق، وعثمان، وابن عمر، وغيرهم رضي الله عنهم . (المجموع)

فائدة :

هذا الشرط خاص بالأنعام [ وهي الإبل والبقر والغنم ] و السلع التجارية والنقود .

اعتبر الحول في النعم ، لأنها مرصدة للدر والنسل ، والحول مظنة النماء ، فيكون إخراج الزكاة من الربيع فيكون أسهل وأيسر .

### ( إِنْ أَخْرَجَ مِنَ الْأَرْضِ ) .

أي : مما يستثنى من مضي الحول ، الخارج من الأرض ، فلا يشترط له مضي الحول ، بل يجب إخراج زكاتها عند حصادها واستخراجها من الأرض .

لقوله تعالى ( وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ) .

### ( وَتُخَالِجُ السَّائِمَةَ ) .

هذا أيضاً مما يستثنى فلا يشترط له مضي الحول ، وهو نتاج السائمة .



**مثال:** لو كان عند شخص (١٢٠) من الغنم ففيها شاتان، وقبل تمام الحول بشهر ولدت مائة، فأصبح له (٢٢٠) ففيها ثلاث شياه، مع أن أولادها لم يتم لها إلا شهر (أي لم يحول عليه الحول)، لكن تجب فيه الزكاة لأن حوله حول أصله .

**مثال آخر :** لو أن إنساناً عنده أربعون شاة ، فأنتجت هذه الأربعون حتى أصبحت مائة وإحدى وعشرين شاة ، فهنا يجب إخراج زكاتها وهي شاتان ، مع أن النماء لم يحل عليه الحول ، وذلك لأن النماء يتبع الأصل .

### ﴿ رِبْحُ التِّجَارَةِ ﴾ .

هذا أيضاً مما يستثنى فلا يشترط له مضي الحول ، وهو ربح التجارة ، فإن حوله حول أصله .

**مثال:** لو فتح إنساناً محلاً في شهر محرم ورأس ماله خمسة آلاف، ثم إنه ربح في شهر محرم خمسة آلاف، وفي شهر صفر خمسة آلاف، وفي شهر ربيع خمسة آلاف، ولما انتهت السنة فإذا معه خمسون ألفاً، ففي هذه الحالة يزكي عن الخمسين ألفاً .

لأن الربح فرع والفرع تبع للأصل.

**مثال آخر:** إنسان عنده أرض تساوي خمسين ألفاً، وقبل تمام السنة صارت تساوي مائة ألف، فإنه هنا يزكي عن المائة ألف، مع أن الخمسين الثانية لم يحل عليها الحول، لكنه ربح الخمسين الأولى فيتبع الأصل، لأن الربح فرع والفرع تبع للأصل .

#### فائدة : ١

المال المستفاد ينقسم إلى أقسام :

**أ-أن يكون نماء للمال الأصلي :**

فهذا حوله حول أصله .

**مثال :** نتاج السائمة ، ربح التجارة .

**ب-لا يكون نماء ويكون من جنس المال الذي عنده :**

فهذا يبدأ حول مستقل ، لأنه ليس نماء للأصل .

**مثال :** إنسان عنده ألف ريال ، بدأ الحول فيها في محرم ، وفي صفر جاءه ألف ريال راتب ، هذه الألف من جنس المال ، لكن ليس نماء لهذه الألف .

**ج-أن يكون مخالفاً للمال الذي عندك في الجنس :**

فهذا يشترط له حول جديد .

**مثال :** عنده خمس من الإبل في محرم ، وفي صفر اكتسب ألفاً ، فإنه يبدأ من صفر .

قال الشيخ المشيخ : الأموال المستفادة تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

**القسم الأول :** أن يكون المال المستفاد ربح تجارة أو نتاج سائمة :

فإذا كان ربح تجارة أو نتاج سائمة فحوله حول أصله ، ولنضرب مثلاً على نتاج السائمة : هذا رجل عنده خمس من الإبل سائمة ابتداءً عليها الحول من محرم ، وفي شهر ذي الحجة في آخر السنة أنتجت خمساً أخرى فالخمس الثانية هذه هل لها حول مستقل أو نقول حولها حول أصلها ؟ نقول حولها حول أصلها وحينئذ إذا جاء شهر محرم نقول يزكي عن عشر من الإبل مع أن الخمس الجديدة هذه من الإبل ما مكنت عنده إلا شهراً .

وأيضاً ربح التجارة الذي يبيع ويشترى ، الأموال هذه حولها حول أصلها ، مثال على ذلك : صاحب بقالة افتتح البقالة في شهر محرم بخمسين ألف ريال يبيع ويشترى ولما جاء شهر محرم من السنة المقبلة عنده بضائع الآن اشتراها وأصبحت قيمة البقالة تساوي ثمانين ألف فحكم الزيادة هذه بأن حولها حول أصلها . فإذا جاء محرم لا يقول أن هذه البضائع الآن جديدة و لا يقول الربح الذي اكتسبه الآن إنما نقول هذه حولها حول أصلها فيجب عليه أن يزكي الجميع يقدر سعر بيع هذه البقالة تساوي ثمانين ألف والتي اشتراها الآن فيخرج زكاة الجميع .

فتلخص لنا القسم الأول وهو ما إذا كان نتاج سائمة أو ربح تجارة هذا نقول بأن حوله حول أصله .

**القسم الثاني :** أن يكون المال المستفاد ليس نتاج سائمة ولا ربح تجارة ويخالف جنس المال الذي عنده :

ولنفرض أن عنده نصاب من الإبل وجاءته أموال مثلاً : إرث أو هبة كما لو وهب له شخص عشرة آلاف ريال ، أو جاءه راتب شهري خمسة آلاف ريال أو ورث من أبيه أو جاءته هبة خمسة آلاف وعنده سائمة ، فهذه الأموال التي جاءتته لا تضم إلى السائمة بالاتفاق ، السائمة لها حولها وهذه الدراهم التي جاءتته لها حول مستقل من حين ملكها .

**القسم الثالث :** أن يكون المال المستفاد ليس ربح تجارة ولا نتاج سائمة ويكون من جنس المال الذي عنده :

مثال : رجل عنده عشرة آلاف ريال ثم جاءه مرتب ألف ريال هذه الألف هل يضمها إلى العشرة التي عنده في الحول أو نقول بأن هذه الألف يستأنف لها حولاً جديداً ؟ هذا موضع خلاف بين الجمهور وبين الحنفية رحمهم الله :  
الرأي الأول : مذهب الحنفية : يقولون مادام أنه من جنسه عنده الآن عشرة آلاف وجاءه ألف والجنس واحد يضمه ويكون هذا المستفاد حوله حول أصله .

الرأي الثاني : رأي الجمهور أنه يستأنف له حولاً مستقلاً.

والصواب ما ذهب إليه جمهور العلماء رحمهم الله .

**فائدة : ٢**

**كيفية زكاة الراتب الشهري ؟**

وعلى رأي الجمهور كل راتب يكون له حول مستقل ، فراتب محرم تجب فيه الزكاة في محرم ، وراتب صفر تجب الزكاة فيه في صفر وربيع في ربيع وهكذا ، فكل مرتب يكون له حول مستقل ، وهذا فيه مشقة ، ولهذا أفتت اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة بأن الأحسن للإنسان أن يحدد وقتاً وينظر كم تجمع عنده من الرواتب فما حال عليه الحول يكون أدى زكاته في وقته وما لم يحل عليه الحول يكون عجل زكاته وتجيل الزكاة عند جمهور العلماء أن هذا جائز ولا بأس به خلافاً للمالكية .

**فائدة : ٣**

**هل تجب الزكاة في المال المحرم ( إذا كان محرماً لذاته ) ؟**

إذا كان المال المحرم ، محرماً لعينه وذاته ( كالدخان ) فهذا باتفاق الفقهاء أنه لا تجب فيه الزكاة .

ولنفترض أن صاحب بقالة يبيع في بقالته مواداً غذائية ويبيع دخاناً ، المواد الغذائية بخمسين ألف ريال والدخان بألف ريال نقول هذا الدخان ما تجب فيه الزكاة يخرج الزكاة عن الأموال المباحة شرعاً أما الدخان فهذا لا تجب في الزكاة . ( فقه النوازل للمشيقح ) .

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال ( أيها الناس ، إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين ، فقال : ( يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً إني بما تعملون عليم ، وقال ( يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم ) ثم ذكر : الرجل يطيل السفر أشعث أغبر ، ثم يمد يده إلى السماء ، يا رب ، يا رب ، ومطعمه حرام ، ومشربه حرام ، وملبسه حرام ، وغذي بالحرام ، فأني يستجاب لذلك ) رواه مسلم .

**( وتجب في مال الصبي والمجنون ) .**

أي : وتجب الزكاة في مال الصبي والمجنون .

وهذا قول جماهير العلماء .

أ- لعموم الأدلة التي تدل على وجوب الزكاة في مال الأغنياء ولم تستثن .

ب- ولقوله تعالى ( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ... ) ، وحديث ابن عباس السابق ( في أموالهم ) فالزكاة واجبة في المال ، فهي عبادة مالية تجب متى توفرت شروطها ، كملك النصاب ، ومرور الحول .

ج- ولقوله تعالى ( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ... ) وكل الأغنياء من عاقل ومجنون ، وصغير وكبير ، محتاج إلى طهارة الله لهم وتزكيتهم

إياهم .

د- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مِنْ وَلِيٍّ يَتِيماً لَهُ مَالٌ، فَلْيَتَّجِرْ لَهُ، وَلَا يَتْرِكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ .

هـ - ولأن المعنى الذي فرضت من أجله الزكاة وهو شكر الله جل وعلا وطهارة المال ، يسري على مال الصبي والمجنون ، إذ هما بحاجة إلى شكر الله وطهارة أموالهم أسوة بغيرهم من الأغنياء .

و- أيضاً فإن المقصود من الزكاة سد خلة الفقير من مال الغني، وذلك لأمرين : الأمر الأول : شكراً لله تعالى على نعمة المال ، الأمر الثاني : تطهيراً للمال ، ومالهما قابل لأداء القربات منه ، وهو محل للشكر ومحل للتطهير .

ز- ولأن الزكاة واجب مالي ، فتجب في مالهما كغيرهما من ذوي اليسار .

ك- ولأن النبي ﷺ كان يبعث سعاته لقبض الزكاة ولم يقل لهم لا تأخذوا الزكاة من مال المجانين والصبيان مع كثرة وجود ذلك.

ط- أن هذا قول أصحاب النبي ﷺ ، فقد قال بوجوبها : عمر وعلي وعائشة وابن عمر وجابر ولا يعلم لهم مخالف ، قال عمر ( اتجروا في أموال اليتامى ولا تأكلوها الصدقة ) رواه البيهقي وقال : إسناده صحيح .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

أ- لقوله ﷺ ( رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق ، . . . ) .

ب- ولأنها عبادة محضة فلا تجب عليه كالصلاة والحج .

ج- ولقوله تعالى ( خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ) والصبي والمجنون لا ذنوب عليهما حتى يحتاجا إلى التطهير والتركية .

والصحيح قول الجمهور .

#### ● ما الجواب عن أدلة القول الثاني ؟

الجواب :

أما الحديث فلمراد به رفع الإثم والوجوب عليهما ، والزكاة لا تجب عليهما وإنما تجب في مالهما .

وأما الآية فإن التطهير ليس خاصاً بالذنوب ، وإنما هو عام في تربية الخلق وتركية النفس .

فائدة :

الذي يتولى إخراج الزكاة عنهما وليهما .

قال ابن قدامة في المغني : إذا تقرر هذا - يعني وجوب الزكاة في مال الصغير والمجنون - فإن الولي يخرجها عنهما من مالهما ؛ لأنها زكاة واجبة ، فوجب إخراجها ، كزكاة البالغ العاقل ، والولي يقوم مقامه في أداء ما عليه ؛ ولأنها حق واجب على الصبي والمجنون ، فكان على الولي أدائه عنهما ، كنفقة أقربه .

وقال النووي: الزكاة عندنا واجبة في مال الصبي والمجنون بلا خلاف، ويجب على الولي إخراجها من مالهما كما يخرج من مالهما غرامة المتلفات، ونفقة الأقارب وغير ذلك من الحقوق المتوجهة إليهما، فإن لم يخرج الولي الزكاة وجب على الصبي والمجنون بعد البلوغ والإفاقة إخراج زكاة ما مضى، لأن الحق توجه إلى مالهما، لكن الولي عصى بالتأخير فلا يسقط ما توجه إليهما. (المجموع)

( وَكَتَبَ الزَّكَاةَ إِذَا فِي أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ : السَّائِمَةِ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَالْخَاوِجِ مِنَ الْأَرْضِ ، وَالْأَثْمَانِ ، وَهَرَوْنِ التِّجَارَةِ ) .

هذه الأموال الزكوية التي تجب فيها الزكاة ، وسيأتي تفصيلها إن شاء الله .

( وَمَنْ كَانَ لَهُ دِينَ وَهَالِ لَا يَرَجُو وَجْعَهُ كَالَّذِي عَلَى مِمَاطِلٍ أَوْ مَعْسَرٍ لَا يَظَاهَرُ لَهُ ظِلٌّ زَكَاةَ هَيْهَ، وَإِلَّا هَيْهَ الزَّكَاةَ ) .

أي : من كان له دين عند الناس ، فإن هذا الدين ينقسم إلى قسمين :

**القسم الأول :** أن يكون الدين مما لا يرجو وجوده ، كأن يكون عند مامل أو يكون عند معسر لا وفاء له .

فهنا اختلف العلماء فيه على أقوال :

**القول الأول :** لا زكاة فيها ، ويستقبل به حولاً جديداً .

لأنه يجب إنظار المعسر إلى الميسرة بنص القرآن ، ولو وجبت الزكاة على صاحب المال في هذه الحال ، فإن ذلك سيخالف المقصود من إهمال المعسر ، لأنه يترتب على ذلك أن يضيق صاحب الدين على المعسر .

**القول الثاني :** يزكيه إذا قبضه لعام واحد .

وهذا قول المالكية ، واختاره الشيخ ابن عثيمين رحمه الله .

**فائدة :**

المامل هو : من يؤخر السداد الذي عليه بغير حق .

**القسم الثاني :** أن يكون عند مليء باذل .

فهذا تجب فيه الزكاة عن كل سنة .

المليء : هو القادر على السداد بقوله وماله وببدنه .

[ بقوله ] أن يكون مقرأ به [ بماله ] بأن يكون باذلاً لا جاحداً ، [ ببده ] بأن يحضر إذا طلب حضوره .

الدليل على أنه تجب فيه الزكاة :

لأن هذا الرجل قادر على قبضه والانتفاع به ، وهو مملوك له ، فلزمته زكاته كسائر أمواله ، لأن الدين الذي عند المليء كالدراهم التي في جيبك .

**لكن اختلفوا في الوقت الذي تخرج فيه الزكاة على قولين :**

**القول الأول :** لا تلزمه زكاته حتى يقبضه ، فإذا قبضه أدى زكاته ما مضى من السنين .

أ- هذا المروي عن بعض الصحابة كعلي ، وعائشة ، وابن عمر ( لا زكاة في الدين حتى يقبض ) رواه ابن أبي شيبة .

ب- ولأن هذا الدين ثابت في الذمة ، فلا يلزمه إخراجه قبل القبض كما لو كان على غير مليء .

ج- ولأن الزكاة تجب على طريق المواساة ، وليس من المواساة أن يخرج زكاة مال لا ينتفع به .

**القول الثاني :** أنه يجب عليه أن يخرج زكاته في كل حول ولو لم يكن هذا المال عنده .

وهذا مذهب الشافعي .

**والقول الأول أقوى .**

تنبيه : إن شاء أدى زكاته مع زكاة ماله فلا بأس لأنه أسرع في إبراء الذمة .

**فائدة :**

من كان عليه دين وعنده مال زكوي فهل تجب في هذا المال زكاة أم لا ، اختلف العلماء :

**القول الأول :** أن الدين يمنع الزكاة .

وهذا قول الجمهور .

أ- واستدلوا بقول عثمان ( هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤده ) .

ب- وقالوا : إن هذا الشخص المدين ( الذي دينه أكثر من ماله ) مما يحل له أخذ الزكاة ، فيكون فقيراً فلا تجب عليه الزكاة .

ج- وقالوا : إن الزكاة وجبت لمواساة للفقراء وشكراً لنعمة الغنى ، وهذا المدين محتاج إلى قضاء دينه كحاجة الفقير ، وليس من الحكمة تعطيل حاجة هذا المالك لحاجة غيره .

**القول الثاني :** أن الدين لا يمنع الزكاة .

واختاره الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين .

لعموم الأدلة في وجوب الزكاة في كل مال بلغ النصاب .

ولأن النبي ﷺ كان يبعث السعاة إلى أصحاب المزارع ولم يستفصل عليه الصلاة والسلام، مع أن الغالب أن عليهم ديون .

وهذا القول هو الصحيح .

**( وَمِنْ مَاتَ وَهَلِيهِ زَكَاةٌ أَهْلَتْ مِنْ تَرَكَّتِهِ )**

أي : إذا مات الإنسان وعليه زكاة ، فإنه يجب أن تخرج من تركته إن كان ترك مالا ولو لم يوص ، وتقدم على الوصية والورثة .

لأن الدين مقدم على الوصية والورثة .

وفي الحديث قال ﷺ ( فدين الله أحق أن يقضى ) .

فلا يستحق صاحب الوصية شيئا إلا بعد أداء الزكاة، وكذلك لا يستحق الوارث شيئا إلا بعد أداء الزكاة .

**قال ابن قدامة :** وَلَا تَسْفُطُ الزَّكَاةُ بِمَوْتِ رَبِّ الْمَالِ ، وَتُخْرَجُ مِنْ مَالِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُوصِ بِهَا .

هَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالْزُّهْرِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ .

لأنَّهَا حَقٌّ وَاجِبٌ تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِهِ ، فَلَمْ تَسْفُطْ بِالمَوْتِ ، كَذَيْنِ الْآدَمِيِّ .

وَلأنَّهَا حَقٌّ مَالِيٌّ وَاجِبٌ فَلَمْ يَسْفُطْ بِمَوْتِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ ، كَالَّذِينَ ، وَيُقَارِئُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ ، فَإِنَّهُمَا عِبَادَتَانِ بَدَنِيَّتَانِ لَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ

بِهِمَا ، وَلَا الْبَيَّانَةُ فِيهِمَا . ( المغني ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) حُكْمٌ مَنْ تَرَكَ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ حَتَّى مَاتَ :

مَنْ تَرَكَ الزَّكَاةَ الَّتِي وَجِبَتْ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ إِخْرَاجِهَا ، حَتَّى مَاتَ وَلَمْ يُوصِ بِإِخْرَاجِهَا أَثِمَ إِجْمَاعًا .

ثُمَّ ذَهَبَ جُزْهُوُ الْفُقَهَاءِ مِنْهُمْ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَهُوَ مَرْبُوعٌ عَنْ عَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالْزُّهْرِيِّ

إِلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ زَكَاةٌ لَمْ يُؤْذَرْ فَإِنَّهَا لَا تَسْفُطُ عَنْهُ بِالمَوْتِ كَسَائِرِ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَالِيَّةِ ، وَمِنْهَا الْحُجُّ وَالْكَفَّارَاتُ ، وَيَجِبُ

إِخْرَاجُهَا مِنْ مَالِهِ سَوَاءً أَوْصَى بِهَا أَوْ لَمْ يُوصِ .

وَتُخْرَجُ مِنْ كُلِّ مَالٍ لَأَنَّهَا دَيْنٌ لِلَّهِ ، فَتُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الدَّيْنِ ، وَلَا تُزَاجِمُ الْوَصَايَا فِي الثُّلُثِ ؛ لِأَنَّ الثُّلُثَ يَكُونُ فِيمَا بَعْدَ الدَّيْنِ . وَاسْتَدَلُّوا

بِأَنَّهُ حَقٌّ وَاجِبٌ فِي الْمَالِ ، فَلَمْ تَسْفُطْ بِالمَوْتِ كَذَيْنِ الْآدَمِيِّ . ( الموسوعة ) .

قال الشيخ ابن عثيمين : ... هذا فيما إذا كان الرجل لم يتعمد تأخير الزكاة، فإننا نخرجها من تركته، ونجزئ عنه، وتبرأ بما ذمته كرجل يزكي

كل سنة، وتم الحول في آخر سنواته في الدنيا ثم مات، فهنا نخرجها وتبرأ بما ذمته.

أما إذا تعمد ترك إخراج الزكاة، ومنعها بخلاف ثم مات : فالمذهب أنها تخرج وتبرأ منها ذمته .

وقال ابن القيم . رحمه الله :. إنما لا تبرأ منها ذمته ولو أخرجوها من تركته؛ لأنه مصيرٌ على عدم الإخراج فكيف ينفعه عمل غيره؟ وقال: إن

نصوص الكتاب والسنة وقواعد الشرع تدل على هذا . ( وتقدمت المسألة ) .

**فائدة :**

لو مات شخص وعليه دين وزكاة فأيهما يقدم؟

مثاله: رجل خلف (١٠٠) ريال، وعليه زكاة (١٠٠) ريال، ودين (١٠٠) ريال فهل يقدم حق الآدمي، أو تقدم الزكاة؟

في المسألة ثلاثة أقوال:

**قال بعض العلماء:** يقدم دين الآدمي .

لأنه مبني على المشاحة؛ ولأن الآدمي محتاج إلى دفع حقه إليه في الدنيا، أما حق الله فالله غني عنه، وحقه سبحانه وتعالى مبني على

المساحمة.

وقال بعض العلماء: يقدم حق الله .

لقول النبي ﷺ ( اقضوا الله فالله أحق بالوفاء ) .

وقال بعض العلماء: إنهما يتحاصن .

لأن كلاهما واجب في ذمة الميت، فيتساويان فإن كان عليه (١٠٠) ديناً و (١٠٠) زكاة، وخلف (١٠٠) فللزكاة (٥٠) وللدين (٥٠).

ويجاب عن الحديث أن الرسول ﷺ لم يحكم بين دينين أحدهما للآدمي، والثاني لله، وإنما أراد القياس؛ لأنه سأل ( أُرأيت لو كان على أملك دين أكنيت قاضيته؟ ) قالت: نعم، قال: «اقضوا الله فالله أحق بالوفاء» .

فكأنه قال: إذا كان يقضى دين الآدمي، فدين الله من باب أولى .

وهذا هو المذهب، وهو الراجح. ( ابن عثيمين ) .

### باب زكاة السائمة

السائمة من بهيمة الأنعام : هي: الإبل والبقر والغنم.

ودليل وجوب الزكاة فيها قوله ﷺ ( ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمن تنطحه بقرونها ) .

### ( تجب الزكاة فيهما بثلاثة شروط )

أي : تجب الزكاة في سائمة بهيمة الأنعام بثلاثة شروط .

### ( أن تكون سائمة الحول أو أكثره ) .

هذا الشرط الأول من شروط وجوب الزكاة في بهيمة الأنعام : أن تكون سائمة .

وخصت السائمة بالذكر للاحتراز عن المعلوفة، فإنها لا زكاة فيها عند أكثر أهل العلم

السائمة لغة : الراعية، ومنه قوله تعالى ( ومنه شجر فيه تسيمون ) .

وأما في الشرع : فهي المكتفية بالرعي المباح أكثر العام .

والدليل على أنه يشترط أن تكون سائمة :

أ- حديث أنس أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له ( هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله في أربع وعشرين من الإبل فما دونها العنم في كل خمس شاة..... وفي صدقة العنم سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة شاة ، ..... ) رواه البخاري .

ب- وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ ( في كل سائمة إبل: في أربعين بنت لبون... ) . رواه أحمد  
فذكر السوم في الحديث يدل بمفهومه على أن المعلوفة لا زكاة فيها ، لأن ذكر السوم لا بد له من فائدة يعتد بها ، صيانة لكلام الشارع عن اللغو .

● فلا تجب الزكاة في بهيمة الأنعام إلا إذا كانت سائمة أكثر الحول ترعى الكلاً المباح ، بأن ترعى سبعة أشهر - مثلاً - ويعلفها خمسة أشهر ، واعتبر الأكثر ، لأن له حكم الكل ، وهذا بخلاف المعلوفة فلا زكاة فيها ، لأنها تكثر مؤنتها ، فيشق على النفوس إخراج الزكاة منها ، بخلاف السائمة .

مثال : شخص عنده أغنام ، ثمانية أشهر لا يعلفها [في البر] وأربعة أشهر يعلفها ، فهذه زكاتها زكاة بهيمة الأنعام .

الخلاصة : أحوال السائمة:

أولاً: أن تسوم الحول فهذه فيها زكاة.

ثانياً: أن ترعى أكثر الحول ففيها الزكاة وهذا المذهب.

رابعاً: أن تكون راعية أقل من النصف فهذه لا زكاة فيها.

فائدة :

الحكمة من اشتراط السوم : الفرق بالمالك .

( الثاني أن تُعَدَّ للدر والنسل ) للصمى .

هذا الشرط الثاني من شروط وجوب الزكاة في بهيمة الأنعام : أن تتخذ للدر والنسل لا للعمل .

فلو كانت تتخذ للدر والنسل لكنها غير سائمة - فلا زكاة فيها .

ولو كانت من العوامل، وهي: الإبل التي عند شخص يجرها للحمل - فهذه ليس فيها زكاة .

ولو كانت عروض تجارة : فهذه تزكى زكاة العروض.

فقد تجب الزكاة في شاة واحدة، أو في بعير واحد، أو في بقرة واحدة؛ لأن المعتبر في عروض التجارة القيمة، فإذا كان هذا هو المعتبر فما بلغ نصاباً بالقيمة ففيه الزكاة، سواء كانت سائمة أو معلوفة، مؤجرة كانت، أو مركوبة للانتفاع.

فالخلاصة :

فبهيمة الأنعام التي تجب فيها الزكاة : أن تتخذ للدر والنسل وتكون سائمة .

( الثالث : أن تبلغ نصاباً ) .

هذا الشرط الثالث ، وقد تقدم دليله ، وسيأتي مقدار نصاب كل نوع من بهيمة الأنعام إن شاء الله .

فلا شيء فيما دونه إلا إذا كان عروضاً.

#### نصاب الإبل

( ناقول نصاب الإبل خمس، وفيها شاة ، ثم في كل خمس شاة إلى خمس وعشرين فتجب بنت مخاض،

وهي ما هم لها سنة ، وفي ست وثلاثين بنت لبون، لها سنتان ، ... ) .

أي : أن الزكاة في الإبل تجب إذا بلغت خمساً ، فإذا نقصت فلا زكاة فيها .

والأدلة على وجوب الزكاة في الإبل .

أ- عن أبي هريرة قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صُيِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ فَأُحْمِي عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبْهُ وَظَهْرُهُ كُلُّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يُفْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ فَيُرى سَبِيلُهُ إِنَّمَا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِنَّمَا إِلَى النَّارِ » . قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِلَيْهِ قَالَ « وَلَا صَاحِبُ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا وَمَنْ حَقَّهَا خَلَبَتْهُ يَوْمَ وَرَدَهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ بُطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ أَوْفَرَ مَا كَانَتْ لَا يَفْقِدُ مِنْهَا فَصِيلاً وَاحِداً تَطْوُهُ بِأُخْفَافِهَا وَتَعْصُهُ بِأَفْوَاهِهَا كُلُّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُولَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أَخْرَازُهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يُفْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ فَيُرى سَبِيلُهُ إِنَّمَا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِنَّمَا إِلَى النَّارِ ) رواه مسلم .

ب- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَيْسَ فِيهَا دُونُ خَمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ . وَلَا فِيهَا دُونُ خَمْسٍ دَوْدُ صَدَقَةٌ . وَلَا فِيهَا دُونُ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ ) متفق عليه .

( دَوْدُ ) من الواحد إلى العشرة من الإبل .

فائدة : ١

أن من عنده أقل من خمس لا زكاة فيها - وإن كانت سائمة - إلا إذا شاء ربحا .

فائدة : ٢

جدول نصاب الإبل :

نصاب الإبل من ٥ - ١٢٠ كالتالي :

٩-٥ : شاة واحدة .

١٠ - ١٤ : شاتين .

١٥ - ١٩ : ٣ شياه .

٢٠ - ٢٤ : ٤ شياه .

٢٥ - ٣٥ : بنت مخاض .

٣٦ - ٤٥ : بنت لبون .

٤٦ - ٦٠ : حقة .

٦١ - ٧٥ : جذعة .

[ ٧٦ - ٩٠ ] بنتا لبون .

[ ٩١ - ١٢٠ ] حقتان .

وعلى هذه المقادير انعقد الإجماع . ثم بعد : ١٢٠ ، في كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون .

١٣٠ : فيها حقة واحدة وبنتا لبون . ١٥٠ : فيها ٣ حقا .

والدليل على هذا :

حديث أنس رضي الله عنه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له ( هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله في أربع وعشرين من الإبل فما دونها الغنم في كل خمس شاة، فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى فإن لم تكن فابن لبون ذكر ، فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى، فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستاً وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة .... ) رواه البخاري .

### فائدة : ٣

بنت اللبون : هي أنثى الإبل تمت لها سنتان وسميت بذلك لأن أمها قد ولدت وأصبحت ذات لبن غالباً .

بنت مخاض : أنثى الإبل ولها سنة واحدة ، وسميت بذلك لأن الغالب أن أمها حامل .

حقة : الأنثى لها ثلاث سنوات سميت بذلك لأنها استحققت أن يطرقها الفحل .

جذعة : أنثى الإبل وتمت لها : ٤ سنوات .

### نصاب البقر

( والكل نصاب البقر - أهليته كانت أو وحشية - : ثلاثون وهيما تبيع وهي ما له سنه ، وفي أربعين مسنة لها سنتان وفي ستين تبيعان ثم في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة ) .

أي : أن نصاب البقر يبدأ من : ٣٠ .

والدليل على وجوب الزكاة في البقر .

أ-حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ( ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صُفِّحَتْ له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يُقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار ) ..... قيل يا رسول الله فالبقر والغنم قال « ولا صاحب بقرة ولا غنم لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة بطح لها بقاع قرقر لا ينفذ منها شيئاً ليس فيها عصفاء ولا جلاء ولا عصابة تنطخه بمروها



وَتَطَوُّهُ بِأُظْلَافِهَا كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُولَاهَا زُدَّ عَلَيْهِ أَحْرَاقُهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ فَيُرَى سَبِيلُهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ ( رواه مسلم .

**قال النووي :** هو أصح حديث في زكاة البقر .

**قال ابن قدامة :** فلا أعلم خلافاً في وجوب الزكاة في البقر .

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية :** وإنما لم يذكر زكاة البقر في كتاب أبي بكر ، لقلة البقر في الحجاز ، فلما بعث معاذاً إلى اليمن ذكر له حكم البقر لوجودها عندهم .

ب- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه ( أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً ، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً ) رواه أبو داود .

#### فائدة : ١

نصاب البقر يبدأ من ثلاثين بقرة ، فلا زكاة فيما أقل من ذلك .

**قال ابن قدامة :** ولا زكاة فيما دون الثلاثين من البقر ، وهو قول جمهور الفقهاء .

زكاة البقر في كل ثلاثين بقرة تباع أو تبعة ، وفي كل أربعين مسنة .

٣٠ : تباع أو تبعة      ٤٠ : مسنة

٦٠ : تبعان      ٧٠ : مسنة وتبعية

٨٠ : مستتان      وهكذا .

#### فائدة : ٢

التبوع : ما له سنة واحدة ، وسمي بذلك لأنه يتبع أمه .

مسنة : وهي أنثى لها سنتان .

### نصاب الغنم

( وَأَوَّلُ نَصَابِ الْغَنَمِ أَرْبَعُونَ ، وَهِيَ شَاةٌ تَمَّ لَهَا سَنَةٌ ، أَوْ جَذَعَةٌ ضَانٌّ لَهَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ ، وَفِي مَائَةٍ وَاحِدَةٍ وَخَمْسِينَ شَاتَانِ ، فِي مَائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، وَفِي أَرْبَعِمِائَةٍ أَرْبَعُ شِيَاهٍ ، ثُمَّ هِيَ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ : فِي كُلِّ مَائَةٍ شَاةٌ شَاةٌ ) .

أي : أن أول نصاب الغنم : ٤٠ .

والدليل على وجوب الزكاة في الغنم .

أ- حديث أبي هريرة السابق .

ب- ولحديث أنس السابق وفيه ( ... وَفِي صَدَقَةِ الْعَنَمِ سَائِمَتُهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةً شَاةٌ شَاةٌ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ فَفِيهَا شَاتَانِ ... ) رواه البخاري .

#### فائدة : ١

أجمع العلماء على أن أول نصاب الغنم : ٤٠ .

جدول نصاب الغنم :

٤٠ - ١٢٠ : شاة .

١٢١ - ٢٠٠ : شاتان .

٢٠١ - ٣٩٩ : ثلاث شياه .

ثم في كل (١٠٠) شاة ، فمثلاً : ٤٠٠ - ٤٩٩ أربع شياه ، ٥٠٠ - ٥٩٩ خمس شياه .

والدليل على هذا :

حديث أنس رضي الله عنه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له ( هذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا الْغَنَمُ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٍ، ... وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ سَائِمَتُهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ فَفِيهَا شَتَانان، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِبَاهٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٍ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةٍ وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا ... ) رواه البخاري .

فائدة : ٢

لماذا قال في الغنم ( وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ سَائِمَتُهَا ... ) ولم يذكر السوم في الإبل ؟

الجواب من وجوه :

أولاً : أنه ذكر في حديث بجز بن حكيم عن أبيه عن جده كما تقدم ( فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٌ : فِي أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ... ) .

ثانياً : أن عدم الذكر ليس ذكراً للعدم .

ثالثاً : قياساً على الغنم .

رابعاً : ولأن الإبل غالباً لا تكون إلا سائمة .

( وَكَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَكَانَ يَفْرُقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشِيَ الصَّدَقَةَ ) .

أي : أنه يحرم أن يجمع بين متفرق ، أو يفرق بين مجتمع خشية الصدقة .

مثال : شخص عنده [ ٤٠ ] شاة ، فلما علم بقدوم المصدق فرقها ، جعل [ ٢٠ ] في جهة ، و [ ٢٠ ] في جهة ، فهذا أمر محرم ، لأنه فرق من أجل الهروب من الزكاة .

مثال : ثلاث أشخاص عند كل واحد [ ٤٠ ] شاة ، تجب على كل واحد شاة ، فلما علموا بقدوم المصدق ، جمعوها في مكان واحد ، من أجل أن يكون فيها شاة واحدة ، لأنه يصير مجموعها [ ١٢٠ ] ففعلوا ذلك حيلة للتخلص من الزكاة ، فهذا أمر محرم .

فائدة : ١

لو كان مال الرجل نفسه متفرق :

مثال : شخص عنده ( ٢٠ ) شاة في رفحاء ، و ( ٢٠ ) شاة في الرياض ، فالصحيح أن عليه الزكاة ، لأن المالك واحد .

فائدة : ٢

الحيل التي تؤدي إلى إبطال الحقوق أو تخفيفها محرمة في الشريعة ، وقد مسخ الله تلك القرية قردة لما تحايلا على ارتكاب المحرم كما قال تعالى ( وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ) .

وتعريف الحيلة : التوصل إلى أمر محرم بفعلٍ ظاهره الإباحة .

وحكمها : حرام .

أ- لقوله تعالى ( وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ) فقد مسخ الله تلك القرية قردة لما تحايلا على ارتكاب المحرم .

ب- أن الله سبحانه أخبر عن أهل الجنة الذين يلاهم بما يلاهم به في سورة ( القلم ) وأنه عاقبهم بأنه أرسل على جنتهم طائفاً وهو نائمون فأصبحت كالصرير ، وذلك لما تحايلا على إسقاط نصيب المساكين ، بأن يصرموها مصبحين ، قبل مجيء المساكين ، فكان في ذلك عبرة لكل محتال على إسقاط حق من حقوق الله تعالى أو حقوق عباده .

ج- لقوله ﷺ ( لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل ) .

د- ولأن المتحيل فيه نوع استهزاء بالله تعالى .

- كل من تحيل لارتكاب محرم [ إما بإسقاط واجب أو فعل محرم ] فقد ارتكب مفسدتين :

الأولى : مفسدة التحايل . الثانية : مفسدة فعل المحرم .

﴿ وَكَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُ الَّذِي كَفَرَ ، وَكَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُ الَّذِي كَفَرَ ، وَكَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُ الَّذِي كَفَرَ ۚ ﴾ .

لحديث أنس السابق وفيه ( وَلَا يُخْرِجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةً ، وَلَا ذَاتَ عَوَارٍ ، وَلَا تَيْسٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ ) .

( هَرَمَةً ) بفتح الهاء وكسر الراء ، أي : كبيرة سقطت أسنانها ، قال ابن الأثير : الطاعنة في السن .

( وَلَا ذَاتَ عَوَارٍ ) بفتح العين المهملة وضمها ، أي : معيبة ، وقيل : بالفتح : العيب ، وبالضم العور في العين ، قاله في الفتح .

وقال ابن الأثير : بفتح العين ويضم : أي صاحبة عيب ونقص .

فائدة : ١

واختلف في ضبط العيب الذي يمنع الإجزاء في الزكاة :

فالأكثر على أنه ما يثبت به الرد في البيع - وهو ما يوجب نقصان الثمن عند التجار - .

وقيل : ما يمنع الإجزاء في الأضحية . ويدخل في المعيب المريض ، والذكور بالنسبة إلى الأنثى ، والصغير بالنسبة إلى سن أكبر منه . أفاده في "الفتح" .

فائدة : ٢

قوله ( وَلَا يُخْرِجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةً ، وَلَا ذَاتَ عَوَارٍ ، وَلَا تَيْسٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ ) .

قوله ( الْمُصَدِّقُ ) اختلف العلماء في ضبطه ومعناه :

ف قيل : المراد رب الماشية ، لا الساعي .

وعلى هذا تكون : بتشديد الصاد وتشديد الدال المكسورة .

ويكون تقدير الحديث : لا تؤخذ هزمة ، ولا ذات عيب أصلاً ، ولا يؤخذ التيس إلا برضا المالك ؛ لكون المالك يحتاج إليه ، ففي أخذه بغير اختياره إضرار به ، وعلى هذا فالاستثناء مختص بالثالث ، وهو التيس .

وقيل : المراد به الساعي .

وعلى هذا هو بتخفيف الصاد ، وكسر الدال المشددة . ( المصدق : هو آخذ الصدقة : الساعي والعامل ) .

وهذا هو المشهور في ضبطها ، وهو قول المحدثين ، وعامة الرواة ، كما قال الخطابي ، أي العامل الذي يستوفي الزكاة من أربابها . قال وعلى هذا يكون الاستثناء متعلقاً بالأقسام الثلاثة .

ويكون المعنى : لا تخرج الهرمة ولا ذات العوار ولا تيس إلا إذا رأى الساعي أن هذا فيه مصلحة للفقراء .

وهذا الأقرب ، لأنه هو المناسب أن يجعل الأمر إليه ، لأنه لو جعل الأمر موكل إلى صاحب المال ربما يحسف بالفقراء .

﴿ وَكَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُ الَّذِي كَفَرَ ، وَكَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُ الَّذِي كَفَرَ ، وَكَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُ الَّذِي كَفَرَ ۚ ﴾ .

أي : يحرم على صاحب المال إخراج شرار المال : كالمعيبة أو مريضة أو كسيرة أو هزمة - وهي الكبيرة التي سقطت أسنانها - أو بها عيب ينقص منفعتها وقيمتها .

أ- قال تعالى ( وَلَا تَتَّبِعُوا الْحَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ) .

ب- وفي حديث أبي بكر السابق ( وَلَا يُخْرِجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةً ، وَلَا ذَاتَ عَوَارٍ .... ) .

ج- وجاء في حديث عبد الله بن معاوية أن النبي ﷺ قال ( ثلاث من فعلهن طعم طعم الإيمان : ... وأعطى زكاة ماله طيبة بما نفسه ، رافدة عليه كل عام ، ولا يعطى الهرمة ولا الدرة ولا المريضة ... ) .

وعلى الساعي أن يتجنب طلب خيار المال ، ما لم يخرج المالك طيباً به نفسه .

فقد قال النبي ﷺ لمعاذ لما أمره أن يأخذ الزكاة من أهل اليمن ( فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ . وَآتِي دَعْوَةَ الْمُظْلُومِ . فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ

حِجَابٌ ) .

ب- وعن عائشة رضي الله عنها قالت ( مَرُّ عَلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ بَغْنَمٍ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَرَأَى فِيهَا شَاةً حَافِلًا ذَاتَ ضَرْعٍ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ الشَّاةُ؟ فَقَالُوا: شَاةٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ عَمْرٌ: مَا أُعْطِيَ هَذِهِ أَهْلُهَا وَهُمْ طَائِعُونَ، لَا تَفْتَنُوا النَّاسَ، لَا تَأْخُذُوا خَزَرَاتِ الْمُسْلِمِينَ، نَكَبُوا عَنِ الطَّعَامِ ) رواه مالك .

فائدة :

إِنْ كَانَتْ مَا شِئَتْهُ الرَّجُلُ كُلُّهَا خَيْرًا ، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ :

فَقِيلَ : يَأْخُذُ السَّاعِي مِنْ أَوْسَطِ الْمَوْجُودِ ، وَقِيلَ : يُكَلَّفُ شِرَاءَ الْوَسْطِ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ .

( وَإِنْ اخْتَلَطَ جَمَاعَةٌ فِي نَصَابٍ مِنْ السَّائِمَةِ حَقًّا كَامِلًا ، وَكَانَ مِرْعَاهِمُ وَهَيْبَتُهُمْ ، وَمِجْبِيَّتُهُمْ وَمَعْلَبَتُهُمْ وَاحِدًا ، فَهَكَذَا نَكَبَتْهُمْ نَكَاةُ الْإِنِّ الْوَاحِدِ ) .

هذا بيان حكم الخلطة في بهيمة الأنعام ، فالخلطة تصير المالكين واحداً .

مثال: عندي غنم، وأنت عندك غنم، والثالث عنده غنم، والرابع عنده غنم، وخلطناها جميعاً، فتجعل المالكين كمالك الواحد ،

لكن تكون الخلطة مؤثرة بشروط :

الشرط الأول : أن يكون الخليطان من أهل الزكاة ( بأن يكونا مسلمين حرين ، فلو كان أحدهما مسلم والآخر ذمي ، فإنه لا أثر لخلطة غير المسلم ، لأن الزكاة غير واجبة على الذمي أصلاً .

الشرط الثاني : أن يختلطا في نصاب ، بأن يكون مجموع ماليهما يبلغ نصاباً ( كأربعين من الغنم ) .

الشرط الثالث : أن تكون الخلطة في السائمة ( وهذا المشهور من مذهب الحنابلة ) فلو اختلطا في زرع أو في عروض أو أثمان فإنه لا أثر لهذه الخلطة .

الشرط الرابع : أن يختلطا في الأوصاف التي ذكرها العلماء ، وهي :

أ- ( مِرْعَاهِمُ ) أي : في المرعى ، أي يكون المرعى لها جميعاً فليس غنم هذا في شعبة الوادي الشرقية، والثاني في الشعبة الغربية.

ب- ( وَهَيْبَتُهُمْ ) أي : في الفحل ، أي فحل المالكين واحد ، فلو كان مال زيد له فحل ، ومال عمرو له فحل ، فالخلطة غير مؤثرة.

ج- ( وَمِجْبِيَّتُهُمْ ) أي : في المبيت ، فلا يكون غنمي لها مراح وحدها، وغنمك لها مراح وحدها.

د- ( وَمَعْلَبَتُهُمْ وَاحِدًا ) أي : في المحلب ، أي المكان الذي تحلب فيه يكون واحداً.

فهذه إذا اشتركت في هذه الأشياء الخمسة، فإن الخلطة هنا تصير المالكين كمالك الواحد .

وأما إذا تميز مال كل منهما عن الآخر في شيء من هذه الأوصاف فإنه لا يحصل تمام الارتفاق ، وإذا لم يحصل تمام الارتفاق فإنه لا يكون مالهما كمالك الواحد .

الشرط الخامس : أن يختلطا في جميع الحول - وهذا الشرط بالإجماع - فلو اختلطا في بعض الحول أو افترقا في بعض الحول فإنه لا أثر لهذه الخلطة ، لأن إيجاب الزكاة معلقة بالخلطة ، فإذا عدمت الخلطة عديم وجوب الزكاة ، وإذا عدم في بعض الحول سقطت الزكاة .

فائدة : ١

هل الخلطة مؤثرة في غير بهيمة الأنعام .

جمهور العلماء أن الخلطة مؤثرة في بهيمة الأنعام فقط ، فلا تأثير للخلطة في غيرها من الأموال .

وذهب بعض العلماء : إلى أن الخلطة تؤثر في جميع الأموال الزكوية ، فلو خلط شخصان ماليهما - ومال كل واحد منهما لا يبلغ نصاباً - لكنهما يبلغان نصاباً إذا اجتمعا ، فإن الخلطة تكون مؤثرة وتجب الزكاة على هذا القول ، قياساً على السائمة بجامع الارتفاق .

وذهب بعضهم : إلى أن الخلطة مؤثرة في الأموال الظاهرة ( كالحبوب والثمار والماشية ) لأن السعاة كانوا يخرصون الثمر والحبوب دون

استفصال .

والصحيح قول الجمهور .

فائدة : ٢

بعض الأحكام التي تختلف فيها سائمة بهيمة الأنعام عن بقية الأموال الزكوية ؟

الأول : أن أنصافها مقدرة ابتداء وانتهاء .

الثاني : أنه لا شيء في الوقص . ( الوقص هو ما بين الفرضين ) .

الثالث : أنه إذا فرّقها مسافة قصر فأكثر - لا فراراً من الزكاة - فلكل مكان حكم منفرد .

رابعاً : أن الخلطة تؤثر فيها بخلاف غيرها .

فائدة : ٣

ما الحكم لو كان مال الرجل نفسه متفرق : ، مثال : شخص عنده (٢٠) شاة في رفحاء ، و (٢٠) شاة في الرياض ؟

الصحيح أن عليه الزكاة .

ولا يضر اختلاف الأمكنة .

لظواهر النصوص الواردة في وجوب الزكاة ، حيث إنها علقت الوجوب بالملك ، لا باتحاد المحل . والله تعالى أعلم .

وقد ذهب إلى ذلك الجمهور .

فائدة : ٤

معنى قوله ( ... وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَزَاوَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ .... ) .

أي : أن المصدق ( الساعي ) إذا أخذ الصدقة من أحد الخليطين فإنه يرجع على صاحبه بالقدر الذي وجب عليه .

## باب زكاة الحبوب والثمار

( تحب الزكاة في الحبوب والثمار ) .

والأدلة على وجوب الزكاة فيها :

أ- قوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ )

وَالزَّكَاةُ تُسَمَّى نَفَقَةً ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : { وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ } .

ب- وَقَالَ تَعَالَى ( وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ) .

ج- وعن أبي سعيد . قال : قال النَّبِيُّ ﷺ ( لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

د- وَعَنْ ابْنِ عُثْمَرَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( فِيهَا سَقَتُ السَّمَاءِ وَالْعُيُونِ وَكَانَ عَثْرِيًا الْعُسْرُ ، وَفِيهَا سَقِيَ بِالتَّصْنَعِ نِصْفُ الْعُسْرِ ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

هـ- وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ ( فِيهَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْغَيْمُ الْعُسْرُ ، وَفِيهَا سَقِيَ بِالسَّانِيَةِ نِصْفُ الْعُسْرِ ) رواه أبو داود .

وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ وَاجِبَةٌ فِي الْحِنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرِ ، وَالزَّيْتِ ، قَالَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ .

( في كل ما يكال ويدخر ، غنم ، وزييت ، ) .

هذا المذهب : تحب الزكاة في كل ما يكال ويدخر .

التمر : ما يخرج من الأشجار ، فكل ثمر يكال ويدخر تحب فيه الزكاة ، والتمر الذي لا يكال ولا يدخر لا تحب فيه الزكاة ، ولو كان يؤكل

مثل : الفواكه ، والخضروات ، ليس فيها زكاة ؛ لأنها لا تكال ولا تدخر .

التمر يكال ويدخر .

والزبيب يكال ويدخر، ولا عبرة باختلاف الكيل والوزن، فإن التمر في عرفنا يوزن، وكذلك الزبيب، لكن لا عبرة بذلك؛ لأن العبرة بما كان في عهد الرسول ﷺ .

والمراد بالادخار: أن عامة الناس يدخرونه؛ لأن من الناس من لا يدخر التمر، بل يأكله رطباً، وكذلك العنب قد يؤكل رطباً، لكن العبرة بما عليه عامة الناس في هذا النوع.

وهذا القول الأول في هذه المسألة .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا تجب إلا في الأصناف الأربعة السابقة .

وبهذا قال جماعة من أهل العلم منهم الحسن البصري ، واختاره الشوكاني ، والألباني .

لحديث عن أبي موسى الأشعري؛ وَمَعَاذِ رَبِّيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمَا: ( لَا تَأْخُذَا فِي الصَّدَقَةِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرِ، وَالْحَنْظَةِ، وَالزَّبِيبِ، وَالتَّمْرِ ). رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَالْحَاكِمُ .

وهذا الحديث يؤيده أحاديث أخرى مرسلّة :

عن مجاهد قال: ( لم تكن الصدقة في عهد النبي ﷺ إلا في هذه الأربعة: البر ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ). رواه البيهقي

وقال الحسن: ( لم يفرض رسول الله ﷺ الصدقة إلا في عشرة أصناف: البر من الشعير ، والتمر ، والزبيب ، والذرة ، والإبل . . . ) . رواه

البيهقي

**قال الشوكاني :** ” فهي تنتهض بتخصيص العمومات ، مثل : ( وآتوا حقه يوم حصاده ) فالخلق ما ذهب إليه الثوري والحسن البصري والنخعي ، والحسن بن صالح في وجوبها في هذه الأربعة ، وأما زيادة الذرة فهي ضعيفة ، لكن يعضد زيادة : والذرة ، مرسل الحسن البصري ومجاهد “ .

**وذهب بعضهم :** إلى أنه تجب في كل ما يقتات ويدخر .

وهذا مذهب المالكية والشافعية .

كالحنطة ، والشعير ، والأرز ، والذرة ، بخلاف الجوز واللوز والفسق ، هذه تدخر لكنها لا تقتات .

وكذلك الفواكه كالتفاح والمان والكمثرى لا زكاة فيها ، لأنها لا تدخر .

**والراجح المذهب .**

**فائدة : ١**

اتفق العلماء على وجوب الزكاة في أصناف أربعة: الحنطة والشعير والزبيب والتمر، واختلفوا في غيرها.

**فائدة : ٢**

أنه لا زكاة في الخضروات، كالتفاح والبرتقال والموز والمشمش، لأنها ليست مدخرة وليست مكيلة، ومثل هذه الأشياء إنما هي ذات منفعة عاجلة، والحاجة إليها مؤقتة، وليست من الغذاء الضروري، وإنما هي للتمتع والتفكه، فهي مأكولات الأغنياء دون الفقراء .

**فائدة : ٣**

قوله ( الخارج من الأرض ) فيه أن من شروط وجوب زكاة الخارج من الأرض :

أن يكون خارجاً من الأرض .

فلو أن إنساناً اشترى طناً من البر ، فهذا لا تجب فيه الزكاة إلا إذا أراد عروض تجارة ، لأنها ليست خارجة من الأرض .

**( إذا بلغت خمسة أوسق ) .**

أي : يشترط لوجوب الزكاة في الحبوب والثمار أن تبلغ نصاباً وهو : خمسة أوسق .

لحديث أبي سعيد الخدري ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ . وَلَا فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ ) متفق عليه .

(أَوْسُقِي) جمع وسُق ، وهو ستون صاعاً بالاتفاق ، فيكون نصاب الحبوب [ ٣٠٠ ] صاع .

( وَيَسْقِي الْعُشْرُ فِيمَا سَقِيَ مِنَ السَّمَاءِ ، وَنِصْفُ الْعُشْرِ فِيمَا سَقِيَ بِكَافَّةِ كَالِدِ وَالْأَبْنَاءِ )

هذا مقدار ما يجب إذا النصاب .

العشر : فيما سقي بماء السماء والأثمار ونحوها فيما ليس فيه مؤونة كثيرة .

ونصف العشر : فيما سقي بالنواضح وغيرها مما فيه مؤونة كثيرة ، وهذا متفق عليه . [ شرح النووي ] .

أ- عن جابر بن عبد الله . قال : قال ﷺ ( فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْعُيُونُ وَفِيمَا سَقَى بِالسَّائِيَةِ نِصْفُ الْعُشْرِ ) رواه مسلم .

ب- وعن ابن عمر . عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ ، أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا : الْعُشْرُ ، وَفِيمَا سَقَى بِالنَّضْحِ : نِصْفُ الْعُشْرِ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

ج- ولأبي داود : ( أَوْ كَانَ بَعْلًا : الْعُشْرُ ، وَفِيمَا سَقَى بِالسَّوَانِي أَوْ النَّضْحِ : نِصْفُ الْعُشْرِ ) .

[ السماء ] المراد بذلك المطر . [ العيون ] هي الينابيع التي تنبع من الأرض أو من سفوح الجبال . [ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا ] بفتح العين قال الخطابي : ” هو الذي يشرب بعروقه من غير سقي “ . [ بالنضح ] سقي الزرع بالماء الذي ينضحه [ يخرج ] الناضح ، وهو البعير . [ بعلاً ] البعل : الأشجار التي تشرب بعروقتها من الأرض . [ السواني ] جمع سانية ، وهي الدابة من الإبل أو البقر أو الحمر ذاهبة وآية تخرج الماء من البئر .

قال النووي : وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ وَجُوبُ الْعُشْرِ فِيمَا سَقِيَ بِمَاءِ السَّمَاءِ وَالْأَنْهَارِ وَنَحْوِهَا بِمَا لَيْسَ فِيهِ مُؤُونَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَنِصْفُ الْعُشْرِ فِيمَا سَقِيَ بِالنَّوَاضِحِ وَغَيْرِهَا بِمَا فِيهِ مُؤُونَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وقال ابن قدامة : وَفِي الْجُمْلَةِ كُلُّ مَا سَقِيَ بِكُلْفَةٍ وَمُؤُونَةٍ ، مِنْ دَالِيَةٍ أَوْ سَائِيَةٍ أَوْ دُولَابٍ أَوْ نَاعُورَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، فَفِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ ، وَمَا سَقِيَ بِغَيْرِ مُؤُونَةٍ ، فَفِيهِ الْعُشْرُ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنَ الْحَرِّ ، وَلِأَنَّ لِلْكُلْفَةِ تَأْثِيرًا فِي إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ جُمْلَةً ، بِدَلِيلِ الْمَعْلُوفَةِ ، فَإِنَّ يُؤَثَّرُ فِي تَخْفِيفِهَا أَوَّلًا ، وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تُجَبُّ فِي الْمَالِ النَّامِي ، وَلِلْكُلْفَةِ تَأْثِيرٌ فِي تَقْلِيلِ النَّمَاءِ ، فَأَثَّرَتْ فِي تَقْلِيلِ الْوَاجِبِ فِيهَا .

#### فائدة : ١

إن وجد ما يسقى بالنضح تارة وبالمطر تارة ، فإن كان ذلك على جهة الاستواء وجب ثلاثة أرباع العشر . وهو قول أهل العلم .

قال ابن قدامة : لا نعلم فيه خلافاً .

الخلاصة :

أولاً : ما سقي بلا مؤونة فيه العشر ، كالذي ينبت على الأثمار والأمطار .

ثانياً : ما سقي بمؤونة فيه نصف العشر ، المقصود بالمؤونة : ما سقي بالرشاشات والآبار والمكائن .

ثالثاً : ما سقي نصفه بمؤونة والنصف الآخر بلا مؤونة فيه ثلاثة أرباع العشر .

#### فائدة : ٢

ضابط المؤونة : المقصود بالمؤونة هي مؤونة استخراج الماء لا تصريفه ، لأنه حتى الذي يسقى بلا مؤونة يحتاج إلى تصريف الماء بين الأحواض .

ولا يؤثر في المؤونة حفر الأثمار والسواقي وتنقيتها ، لأن هذا لا بد منه ، فهو كحرث الأرض .

#### فائدة : ٣

وقت وجوب الزكاة في الحبوب والثمار : إذا اشتد الحب وبدا صلاح الثمر ، وهو أن يحمر أو يصفر كما جاء في الحديث .

فائدة هذا القول : أنه لو تلف قبل البدو ولو بفعل المالك فإنه لا زكاة عليه .

#### فائدة : ٤

لماذا جعل الشارع بدو الصلاح وقتاً لوجوب الزكاة؟ لأن هذا الوقت هو الذي يقصد فيه الأكل من الثمار والاحتياجات منها.

#### فائدة : ٥

الحكمة من هذا التفريق :

لأن ما سقي بمؤونة أشق على المالك فخفف مقدار الواجب .

قال الخطابي: وإنما كان وجوب الصدقة مختلف المقادير في النوعين، لأن ما عمت منفعته ، وخفت مؤنته، كان أحمل للمواساة، فأوجب فيه العشر، توسعة على الفقراء، وجعل فيما كثرت مؤنته نصف العشر، رفقا بأرباب الأموال .

### باب في زكاة الأثمان

#### ( تجب الزكاة في الذهب والفضة ) .

هذا هو النوع الثالث من الأنواع التي فيها الزكاة وهي الأثمان وتشمل : الذهب والفضة والأوراق النقدية التي تنوب عنها ، وتشمل أيضاً الأسهم والسندات .

والدليل على وجوب الزكاة فيها :

أ- قوله تعالى ( وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ) .

ب- وقال ﷺ ( مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُوَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبْهُ وَظَهْرُهُ كُلُّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يُفْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ فَيُرى سَبِيلُهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ ) رواه مسلم .

#### ( وَكَفَّ زَكَاةً فِي الْفِضَّةِ حَتَّى تَبْلُغَ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ ، وَكَفَّ فِي الذَّهَبِ حَتَّى يَبْلُغَ عِشْرِينَ مِثْقَالاً ) .

نصاب الفضة (٢٠٠) درهم (خمس أواق) وهي تساوي ( ٥٩٥ ) بالجرام .

ونصاب الذهب (٢٠) مثقالاً ، وهي تساوي ( ٨٥ ) بالجرام .

أ- عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ ( ليس فيما دون خمس أواق صدقة ) متفق عليه .

[ أواق ] جمع أوقية ، قال في الفتح : ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهماً بالاتفاق .

ب- وفي حديث أنس ( ... وَفِي الزَّكَاةِ رُبْعُ الْعَشْرِ ) .

قال النووي: فنصاب الفضة خمس أواق، وهي مائتا درهم بنص الحديث والإجماع، وأما الذهب فعشرون مثقالاً والمعول فيه على الإجماع .

#### فائدة : ١

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: والنصاب (أي الذهب) ٨٥ جرام، فما دون ذلك ليس فيه زكاة، وما بلغ (٨٥) جرام ففيه الزكاة، ونزكيه بقدر قيمته ونأخذ ربع عشر قيمته، وذلك بأن نقسم القيمة على (٤٠) فما خرج فهو الزكاة .

مثال: إذا كان الحلي يساوي (٤٠.٠٠٠) فزكاته (١.٠٠٠) وعلى هذا نقيس .

#### فائدة : ٢

التعامل الآن بالأوراق النقدية ، نصابها : معتبرة بالفضة ، ٢٠٠ درهم هي ١٤٠ مثقالاً ، = ٥٦ ريالاً عربياً من الفضة ، فإذا أردت أن تعرف مقدار الزكاة فاعرف مقدار الريال العربي من الفضة .

نسأل عن قيمة الريال العربي بالفضة ، فإذا كانت قيمته ١٠ فالنصاب ٥٦٠ ، فمن ملك ٥٦٠ ريالاً وجب فيها الزكاة .

كم الريال العربي من الفضة ثم اضربه ٥٦ .

#### ( والواجب فيهما ربع العشر ) .

أي : الواجب إخراجه فيهما ربع العشر ، أي : ٥ ، ٢ بالمائة .



للحديث السابق ( وَفِي الْزَكَاةِ زُبُعُ الْعُشْرِ ) .

وطريقة ذلك : أن تقسم ما عندك من المال الزكوي على أربعين ، فما خرج فهو الزكاة .

أمثلة :

رجل عنده مبلغ ( ٤٠ ) ألف ، فنقسم هذا المبلغ على ( ٤٠ ) يساوي : ألف ريال .

رجل عنده مبلغ : ١٢،٦٨٠ ريالاً : نقسم هذا المبلغ : ١٢،٦٨٠ ÷ ٤٠ يساوي ٣١٦

تنبيه :

سعر جرام الذهب في تاريخ ١٤٣١/٣/٢٨ هـ هو : ١٣٠ ريالاً تقريباً.

وسعر جرام الفضة في ١٤٣١/٣/٢٨ هـ هو : ٥ ريالاً تقريباً .

فيكون نصاب الذهب : ٨٥ × ١٣٠ = ١١.٠٥٠ ريال .

ويكون نصاب الفضة : ٥ × ٢.٩٧٥ = ١٢.٣٧٥ ريال .

وعليه فيكون النصاب الآن هو 2.975 : ريالاً ، فمن ملكها وحال عليها الحول وجب عليه إخراج الزكاة . ( مقال في صيد الفوائد ) .

﴿ وَيُطَيِّعُ إِلَهُكُمْ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمُ ﴾ .

أي : يباح للرجل أن يلبس الخاتم من فضة .

أ- لحديث ابن عمر قال ( اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ فَكَانَ فِي يَدِهِ ثُمَّ كَانَ فِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ ثُمَّ كَانَ فِي يَدِ عُمَرَ ثُمَّ كَانَ فِي يَدِ عُثْمَانَ حَتَّى وَقَعَ مِنْهُ فِي بَطْنِ أَرَيْسٍ نَقْشُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ) متفق عليه . ( وَرَقٌ : فضة ) .

ب- وعن أنس . ( أن رسول الله ﷺ لبس خاتم فضة في يمينه ) متفق عليه .

ج- وقد ثبت لبسه عن جماعة من الصحابة .

وحكى بعض العلماء الإجماع على ذلك .

لكن هل يستحب ذلك أم لا ؟ اختلف العلماء في ذلك على أقوال :

فَقِيلَ : مستحب .

وَقِيلَ : مباح .

وهذا المذهب .

وَقِيلَ : يستحب لمن يحتاجه وإلا فليس بسنة .

لأن النبي ﷺ لم يلبسه حتى قيل له : إن الملوك لا يقبلون كتاباً إلا محتوماً .

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ ( كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ كِتَاباً - أَوْ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ - فَقِيلَ لَهُ إِنَّهُمْ لَا يَقْرَءُونَ كِتَاباً إِلَّا مُحْتَمُواً . فَأَتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ نَقْشُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ . كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِهِ فِي يَدِهِ . فَقُلْتُ لِقَتَادَةَ مَنْ قَالَ نَقْشُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ) متفق عليه .

فائدة : ١

اتفق العلماء على جواز التختيم في اليمين واليسار لورود الأحاديث بالتختيم فيهما ، لكن اختلفوا في الأفضل :

فَقِيلَ : لبسه باليمين أفضل .

لحديث أنس قال ( لبس رسول الله ﷺ خاتم من فضة في يمينه ) متفق عليه .

وعن عبد الله بن جعفر قال ( كان النبي ﷺ يتختم في يمينه ) رواه النسائي .

وَقِيلَ : لبسه باليسار أفضل .

لحديث أنس قال ( كان خاتم النبي ﷺ في هذه ، وأشار إلى الخنصر من يده اليسرى ) رواه مسلم .

وعن ابن عمر ( أن النبي ﷺ كان يتختم في يساره ) رواه أبو داود .

**والراجح** أن التختم باليمين أفضل لأمر :

**أولاً :** أن أحاديث التختم في اليمين أكثر وأصح ، وقد وردت عن جمع من الصحابة .

**ثانياً :** أن الخاتم زينة ، واليمين أولى بالزينة والإكرام ، وقد كان النبي ﷺ يحب التيامن في شأنه كله .

**ثالثاً :** أن الخاتم قد يُنقش فيه الذكر ، ولفظ الجلالة ونحو هذا ، فإذا لبس في اليمين ، كان ذلك صوتاً له من امتهان ما كتب عليه عند الاستنجاء .

#### فائدة : ٢

اتفق أهل العلم على أن السنة في حق الرجل جعل خاتمه في خنصر يده دون سائر أصابعه .

لحديث أنس قال ( صنع النبي ﷺ خاتماً ، ثم قال: إنا اتخذنا خاتماً ، ونقشنا فيه نقشاً ، فلا يُنقشَنَّ عليه أحد ، قال : فإني لأرى بريقه في خنصره ) رواه البخاري .

ولحديث أنس أيضاً قال ( كان خاتم النبي ﷺ في هذه ، وأشار إلى الخنصر من يده اليسرى ) رواه مسلم .

وعن علي قال ( غاب رسول الله ﷺ أن أتختم في إصبعي هذه أو هذه ، وأوماً إلى الوسطى والتي تليها ) . رواه مسلم

**( وَتَبِيعَهُ السَّيْفُ ) .**

وأي : ويباح أن تحلّى قبعة السيف بالفضة .

والقبعة : ما يكون على رأس مقبض السيف .

**قال ابن قدامة :** وَلَا بَأْسَ بِتَبِيعَةِ السَّيْفِ مِنْ فِضَّةٍ .

لِمَا رَوَى أَنَسٌ ، قَالَ ( كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِضَّةً ) رَوَاهُ الْأَثَرُمُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ : كَانَ سَيْفُ الرَّبِيعِ مُحَلًّى بِالْفِضَّةِ ، أَنَا رَأَيْتُهُ .

**( وَهَالِكَيْهِ الْإِسْطَقَعُ ) .**

أي : ويباح له حليته منطلقه وهي ما شددت به وسطك قاله الحليل .

لِأَنَّ الصَّحَابَةَ اتَّخَذُوا الْمَنَاطِقَ مُحَلَّةً بِالْفِضَّةِ وَهِيَ كَالْخَاتَمِ .

**( وَمِنْ الذَّهَبِ مَا دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ كَأَنفٍ وَنَحْوِهَا )**

أي : أن الذهب لا يجوز للرجل إلا ما كان لضرورة ، كأن يستعمله في الأسنان ، أو في الأنامل ، أو الأنف ، أو غير ذلك .

لحديث عن عرفة بن أسعد ( أنه أصيب أنفه يوم الكلاب ، فاتخذ أنفاً من ورق فأنتن عليه ، فأمره النبي ﷺ أن يتخذ أنفاً من ذهب ) رواه الترمذي وأبو داود وحسنه النووي .

( ويوم الكلاب ) هو بضم الكاف ، وهو يوم معروف من أيام الجاهلية كانت لهم فيه وقعة مشهورة ، والكلاب اسم لماء من مياه العرب كانت عنده الوقعة ، فسمي ذلك اليوم يوم الكلاب ، وأما عرفة الراوي فهو بفتح العين وهو عرفة بن أسعد بن كُرب بن صفوان التميمي الفطاري رحمه الله . ( المجموع ) .

**قال النووي** رحمه الله في ( المجموع ) ( ٣١٢/١ ) قول المصنف ( إن اضطر إلى الذهب جاز استعماله ) فمتفق عليه ، وقال أصحابنا : فيباح له الأنف والسن من الذهب ومن الفضة ، وكذا شد السن العليلة بذهب وفضة جائز " انتهى .

**وقال ابن قدامة :** لا يباح اليسير من الذهب ، ولا يباح منه إلا ما دعت الضرورة إليه ، كأنف الذهب ، وما ربط به أسنانه .

وقال الشيخ ابن عثيمين : ... مثاله : رجل انكسر سنه ، واحتاج إلى رباط من الذهب ، أو سن من الذهب ، فإنه لا بأس به .

ولكن إذا كان يمكن أن يجعل له سناً من غير الذهب ، كالأسنان المعروفة الآن ، فالظاهر أنه لا يجوز من الذهب ؛ لأنه ليس بضرورة ، ثم إن غير الذهب وهي المادة المصنوعة أقرب إلى السن الطبيعي من سن الذهب ، وكذلك إذا اسودّ السن ولم ينكسر ، فإنه لا يجوز تلييسه بالذهب ؛ لأنه لا يعتبر ضرورة ما لم يخش تكسره أو تأكله ، فإنه يجوز . ( الشرح الممتع ) .

**وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله :** عن حكم تركيب الأسنان الذهبية ؟

فأجاب : الأسنان الذهبية لا يجوز تركيبها للرجال إلا لضرورة ، لأن الرجل يحرم عليه لبس الذهب والتحلي به . وأما للمرأة فإذا جرت عادة النساء أن تتحلى بأسنان الذهب فلا حرج عليها في ذلك ، فلها أن تكسو أسنانها ذهباً ، إذا كان هذا مما جرت العادة بالتجمل به ، ولم يكن إسرافاً .

#### فائدة : ١

أما لغير ضرورة ، فيحرم على الرجل لبس الذهب من خاتم وغيره .

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ( أَجَلَ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ لِإِنَاثِ أُمَّتِي، وَحَرَّمَ عَلَى ذُكُورِهِمْ. ) رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ .

وعن علي قال ( أخذ النبي ﷺ حريراً في يمينه وذهباً في يساره وقال : هذان حرام على ذكور أمتي ) رواه أبو داود وابن ماجه وزاد ( حل لإناثهم ) .

وعن- البراء بن عازب رضي الله عنهما ، قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ ، وَخَمَانَا عَنْ سَبْعٍ: ... وَنَهَانَا عَنْ خَوَاتِيمٍ أَوْ نُحُتٍ بِالذَّهَبِ ، وَعَنْ شُرْبٍ بِالْفِضَّةِ ، ... ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ج- وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ( أَنَّهُ نَهَى عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ ) .

د- عن ابن عباس رضي الله عنهما : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى خَاتِماً مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلٍ فَنَزَعَهُ فَطَرَحَهُ ، وَقَالَ ( يَعْمَدُ أَخَذَكُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِنْ نَارٍ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدَيْهِ ! ) فَقِيلَ لِلرَّجُلِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : خُذْ خَاتَمَكَ انْتَفِعْ بِهِ . قَالَ : لَا وَاللَّهِ لَا أَخْذُهُ أَبَدًا وَقَدْ طَرَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ) رواه مسلم .

**قال النووي :** أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى إِبَاحَةِ خَاتَمِ الذَّهَبِ لِلنِّسَاءِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى تَحْرِيمِهِ عَلَى الرِّجَالِ ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَزْمٍ أَنَّهُ أَبَاحَهُ ، وَعَنْ بَعْضِ أَهْلِ مَكْرُوهٍ لَا حَرَامَ ، وَهَذَانِ الثَّقَلَانِ بِاطِلَالٍ ، فَقَاتِلَهُمَا مَخْجُوحٌ بِهَذِهِ الْأَخَادِيثِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ مَعَ إِجْمَاعٍ مَنْ قَبْلَهُ عَلَى تَحْرِيمِهِ لَهُ ، مَعَ قَوْلِهِ ﷺ فِي الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ : ( إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي حَلٍّ لِإِنَاثِهَا ) .

#### فائدة : ٢

حكم لبس خاتم الحديد :

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :

**القول الأول :** تحريم لبسه .

قال ابن بطال في شرحه على البخاري : ( خاتم الحديد كان يُلبَسُ في أول الإسلام ثم أمر النبي ﷺ بطرحه ) .

أ- عن بُرَيْدَةَ ( أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ شَبَّهِ ؛ فَقَالَ لَهُ : مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ ، فَطَرَحَهُ ثُمَّ جَاءَ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ ؛ فَقَالَ : مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ جَلِيَّةَ أَهْلِ النَّارِ ، فَطَرَحَهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أُخْذُ ؟ قَالَ : أُخْذُهُ مِنْ وَرْقٍ وَلَا تُيَمَّمُهُ وَثَقَالًا ) .

( خَاتَمٌ مِنْ شَبَّهِ ) هو الخاتم من النحاس الأصفر ، والشبه أرفع النحاس وسُمِّيَ بذلك لشبهه بالذهب في لونه ، وعند الترمذي : " خاتم من صفر " .

( مالي أجد منك ريح الأصنام ) قال الخطابي والبيهقي في الشعب : لأن الأصنام كانت تتخذ من الشبه .

( حلية أهل النار ) قيل : هو زينة بعض الكفار في الدنيا ، وقيل : زينتهم في النار بملابسة السلاسل والأغلال ، وقيل : إنما كرهه النبي ﷺ

لنتنه .

( ولا تتَّمَّه مثقالاً ) أي لا يكون الخاتم ثقيلاً مبالغاً في وزنه .

ب- ولما جاء عند ابن سعد في ( الطبقات ) ( أن عمرًا ضرب يد رجل لأنه يلبس خاتم ذهب، فقال رجل بجانبه: يا أمير المؤمنين، أنظر أما أنا فخاطمي من حديد، فقال له عمر: ذلك شر ، إنه حلية أهل النار ) .

**القول الثاني :** أنه مكروه .

وهذا قول جمهور العلماء .

**القول الثالث :** جواز لبسه من غير كراهة .

لحديث الباب في قوله ﷺ ( التمس ولو خاتماً من حديد ) .

قال الشيخ ابن عثيمين : وهذا دليل على جواز التختم بالخاتم - أي الحديد - إذ أن الخاتم لا ينتفع به إلا بالتختم ، فلو لا أنه جائز ما قال له النبي ﷺ التمس ولو خاتماً من حديد . ( نور على الدرب ) .

وقد جرى الاستدلال بهذا الحديث على جواز التختم بالحديد جمعاً من أهل العلم كالبخاري - كما تقدم - وابن عبد البر في الاستذكار ، والنووي في المجموع ، وابن رجب في أحكام الخواتم وجماعة .

وأصحاب هذا القول ضعفوا أحاديث التحريم .

**قال ابن عبد البر :** وعن عمر بن الخطاب أنه قال في خاتم الذهب وخاتم الحديد "جمرة من نار" أو قال : "حلية أهل النار"، وقد روي مثل هذا مرفوعاً ، ولا يتصل عن النبي ﷺ ، ولا عن عمر ، وليس بثابت ، والأصل : أن الأشياء على الإباحة حتى يثبت النهي ، وهذا في كل شيء ، إلا أن النهي عن التختم بالذهب صحيح ، ولا يختلف في صحته . ( التمهيد ) .

**قال الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله :** - ولا حرج في لبس الحديد من الساعة والخاتم لما ثبت عن النبي ﷺ في الصحيحين أنه قال للخطاب ( التمس ولو خاتماً من حديد ) أما ما يروى عنه ﷺ في التنفير من ذلك : فشاذ ، يخالف لهذا الحديث الصحيح . ( فتاوى إسلامية ) .

**وقال ابن رجب في رسالته أحكام الخواتم :** ( والصحيح عدم التحريم ، فإن الأحاديث فيه لا تخلو عن مقال ، وقد عارضها ما هو أثبت منها ) .

**وقال النووي في شرحه على مسلم -** في شرح حديث الواهبة نفسها - ( وفي هذا الحديث جواز اتخاذ خاتم الحديد ، وفيه خلاف للسلف حكاه القاضي ، ولأصحابنا في كراهته وجهان: أحدهما : لا يكره لأن الحديث في النهي عنه ضعيف ) .

**( وَيُجَازُ لِلنِّسَاءِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مَا جَرَتْ فَادَعُهُنَّ بِنَبْسِهِ وَلَيْسَ كَهَيْئَةِ )**

لبس الذهب للنساء جائز المخلوق وغير المخلوق ، كالمطوق ، والمخلخال ، والسنوار ، والمملوح ، والفُرط ، والعقد ، والمقلدة ، والخاتم . وهذا قول جماهير العلماء .

أ- عن أبي موسى السابق ( أُحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِأَنَاتِ أَهْلِ بَيْتِي ، وَحُرِّمَ عَلَى ذُكُورِهِمْ ) .

وحديث علي أيضاً ( أخذ النبي ﷺ حريراً في يمينه وذهباً في يساره وقال : هذان حرام على ذكور أمي حل لإنائهم ) .

وجه الدلالة : الحديث لم يستثن من الذهب شيئاً مخلقاً ولا غير مخلوق .

ب- ولحديث جابر بن عبد الله قال ( قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْفِطْرِ ، فَصَلَّى قَبْدًا بِالصَّلَاةِ ثُمَّ خَطَبَ ، فَلَمَّا فَرَغَ نَزَلَ فَأَتَى النِّسَاءَ ، فَذَكَّرَهُنَّ وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى يَدِ بِلَالٍ وَبِلَالٌ بَاسِطٌ تَوْبَهُ ، ثَلَاثِي فِيهِ النِّسَاءُ الصَّدَقَةَ . قُلْتُ لِعَطَاءٍ رُكَاةَ يَوْمِ الْفِطْرِ قَالَ لَا وَلَكِنْ صَدَقَةٌ يَتَصَدَّقْنَ حِينَئِذٍ ، ثَلَاثِي فَتَنَحَّاهَا وَيُلْقِينَ . قُلْتُ أَرَأَيْتَ حَقًّا عَلَى الْإِمَامِ ذَلِكَ وَيُذَكِّرُهُنَّ قَالَ إِنَّهُ لِحَقٌّ عَلَيْهِمْ ، وَمَا لَهُمْ لَا يَفْعَلُونَهُ ) متفق عليه .

( فتخها : هي الخواتيم العظام ) .

ج- عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال ( شهدت الصلاة يوم الفطر مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكلُّهم يُصَلِّيَهَا قَبْلَ

الْحُطْبَةِ ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَ ، فَنَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ حِينَ يُجْلِسُ الرَّجَالَ بِيَدِهِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ يَشْفُهُمْ حَتَّى أَتَى النِّسَاءَ مَعَ بِلَالٍ فَقَالَ ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايَعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ ) حَتَّى فَرَعَ مِنَ الْآيَةِ كُلِّهَا ثُمَّ قَالَ حِينَ فَرَعَ « أَنْتُنَّ عَلَى ذَلِكَ » . وَقَالَتْ امْرَأَةٌ وَاحِدَةً لَمْ يُجِبْهُ غَيْرُهَا نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَا يَدْرِي الْحَسَنُ مَنْ هِيَ . قَالَ « فَتَصَدَّقْنَ » وَبَسَطَ بِلَالٌ ثَوْبَهُ فَجَعَلْنَ يُلْقِينَ الْفَتَحَ وَالْحَوَاتِيمَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ ) .

وفي رواية ( ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تَصَدَّقُ بِخُرْصِهَا وَسَخَائِمَا ) .

( فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي قُرْطَهَا ) .

( بخُرصها : قال الحافظ بضم الخاء وسكون الراء هي الحلقة الصغيرة من الذهب أو الفضة ) .

( وسخايمها : قلادة تتخذ من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة ) .

( قُرطها : كل ما علق على الأذن فهو قرط سواء كان ذهباً أو فضة أو غير ذلك ) .

د-ولحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ( أن امرأة أتت رسول الله ﷺ معها ابنة لها وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب فقال لها : أتؤدين زكاة هذا ؟ قالت : لا ، قال : أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار ؟ قال : فخلعتهما فألقتهما إلى النبي ﷺ وقالت : هما لله ولرسوله ) رواه أبو داود .

وجه الدلالة : من الواضح في هذا الحديث - وضوحاً جلياً - أن النبي ﷺ ما أنكر على الصحابية لبس السوارين ، ولكنه سألها هل تؤدين الزكاة عليهما ؟ ولو كان لبس السوارين محرماً لأنها النبي ﷺ .

**( وَكَأَنَّ زَكَاةَ هِيَ حَلِيْمَتَا الْأُمِّ لِلْإِسْتِخْمَالِ ، أَوْ الْعَارِيَةِ ، )**

أي : لا زكاة في حلي المرأة الذي تستعمله .

وبه قال ابن عمر ، وجابر ، وأنس ، وابن مسعود ، وأسماء ، وعمرة بنت عبد الرحمن ، والحسن البصري ، وطاووس ، والشعبي ، وابن المسيب .

وهو مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد .

أ-لحديث أبي هريرة في قوله ﷺ ( ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة ) .

**قال النووي :** هذا الحديث أصل في أن أموال القنية لا زكاة فيها .

ب-ولحديث جابر رضي الله عنه في قوله ﷺ ( ليس في الحلي زكاة ) رواه البيهقي .

**وهذا مختلف فيه :** فقد ذكر الشيخ البسام : أنه صححه : أبو زرعة ، وابن الجوزي ، والمنذري ، وابن دقيق العيد .

وضعه : البيهقي ، وقال : باطل لا أصل له ، وضعفه الألباني .

ج- قوله ﷺ للنساء ( تصدقن ولو من حليكن ) متفق عليه .

**وجه الدلالة :** فيه دلالة على أنه لا زكاة في الحلي ، لأنه لو كانت الصدقة فيه واجبة ، لما ضرب به المثل في صدقة التطوع .

د-أن الصحابة كانت لهم أموال من الحلية ما هو معروف ولم يثبت أنه ﷺ أمرهم بالزكاة في ذلك .

ه-وروي هذا القول عن جمع من الصحابة .

فقد جاء عن جابر ( أنه سئل : أي الحلي زكاة ؟ قال : لا ، قيل : وإن بلغ عشرة آلاف ؟ قال : كثير ) أخرجه عبد الرزاق .

وعن نافع ( أن ابن عمر كان يحلي بناته وجواريه الذهب ثم لا يخرج من حليهن الزكاة ) أخرجه مالك .

**قال الشنقيطي :** هذا الإسناد في غاية الصحة .

وعن أنس ( أنه سئل عن الحلي ؟ فقال : ليس فيه زكاة ) أخرجه البيهقي .

و- أن الزكاة إنما تجب في المال المعد للنماء ، والحلي ليس معداً لذلك ، لأنه خرج عن النماء بصناعته حلياً يلبس ويستعمل وينتفع به ، والمرأة إنما تملكه بقصد الانتفاع الشخصي والترزين والتجمل ، لا بنية النماء والاستثمار .

**وذهب بعض العلماء : إلى وجوب الزكاة فيه .**

وبهذا قال عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عمرو، وعائشة، وسعيد بن جبير، وابن المسيب، وجابر بن زيد، وميمون بن مهران، ومُجَدِّ بن سيرين، ومجاهد، والزهرى، وعطاء بن أبي رباح، وعبد الله ابن شداد، ومكحول، وعلقمة، والأسود، وإبراهيم، وابن المبارك، وابن شرملة، والطحاوي، وابن حزم، وابن المنذر، والصنعاني .  
وهو مذهب أبي حنيفة .

ورجحه الشيخ ابن باز ، والشيخ ابن عثيمين رحمهما الله تعالى .

ورجحه احتياطاً : الخطابي ، والشنقيطي ، وأبو بكر الجزائري ، وصالح البليهي . **أدلتهم :**

أ-لقوله تعالى ( وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِئْسَ لَهُم بَعْدَآلٍ أَلِيمٌ ) .

والمراد بكنز الذهب والفضة : عدم إخراج ما يجب فيهما من زكاة وغيرها من الحقوق ، والآية عامة في جميع الذهب والفضة ، لم تخصص شيئاً دون شيء ، فمن ادعى خروج الحلي المباح المستعمل من هذا العموم فعليه الدليل .

ب-ما ثبت في حديث مسلم من قوله ( مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُوَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبْهُ وَظَهْرُهُ ) والحديث عام .

ج-لحديث عمرو بن شعيب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ( أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعَهَا إِبْنَةٌ لَهَا، وَفِي يَدِ ابْنَتِهَا مِسْكَنَانِ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهَا: "أَعْطِيَنِ زَكَاةَ هَذَا؟" قَالَتْ: لَا. قَالَ ... ) .

قال ابن حجر: إسناده قوي . وقال النووي : إسناده قوي . وقال ابن الملقن : إسناده صحيح .

وقال الشنقيطي : أقل درجاته الحسن . وقال الألباني : إسناده حسن .

د-حديث عائشة قالت : ( دخل علي رسول الله ﷺ وفي يدي فتختان من ورق فقال : ما هذا يا عائشة ؟ فقلت : صنعتهن أتزين لك يا رسول الله ، فقال : أتؤدين زكاتهن ؟ قلت : لا ، قال : هو حسبك من النار ) رواه أبو داود والحاكم .

**قال النووي :** إسناده حسن . وصححه الألباني .

● **أحباب من قال بعدم الوجوب ( وهم الجمهور ) عن أدلة من قال بالوجوب :**

أ-قالوا : إن الآية والحديث ، هذه عمومات ، ولهذا العموم أدلة تخصص معناه وتقيد اطلاقه .

ب- أما الأحاديث التي فيها الأمر بإخراج الزكاة ( كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وغيره ) ففيها ضعف

**قال الترمذي :** ليس يصح في هذا الباب شيء ، ورجح النسائي إرسال حديث عمرو بن شعيب .

**قال ابن عبد البر :** لم يثبت عن النبي ﷺ شيء في الذهب .

● **وأجاب من قال بالوجوب عن أدلة من قال بعدم الوجوب :**

أجابوا : أن حديث ( ليس في الحلي زكاة ) ضعيف .

وعلى فرض صحته : فأنتم لا تقولون به ، حيث أنهم يوجبون الزكاة في الذهب إذا أعد للنفقة والأجرة .

ب- وأما حديث ( تصدق ولو من حليكن ) فإن هذا الحديث ليس فيه إثبات وجوب الزكاة ، ولا نفيه ، وإنما فيه الأمر بالصدقة حتى من حاجات الإنسان

**والراجح القول الأول ، والله أعلم .**

**فائدة :** الخلاف السابق في الحلي المباح ، أما المحرم فقد نقل غير واحد من أهل العلم الإجماع على وجوب الزكاة فيه .

**قال ابن قدامة :** فيها الزكاة بغير خلاف بين أهل العلم .

**قال النووي :** أما الحلي المحرم فتجب الزكاة فيه بالإجماع .

**مثال :** إذا اتخذت المرأة حلياً فيه صورة محرمة .

( هَٰذَا مِنْ أَمْرِ النَّكِرِيِّ، أَوْ لِلنَّفَقَةِ، أَوْ كَانَ مُحَرَّمًا فَفِيهِ الزَّكَاةُ ) .

أي : إن أُعِدَّ الذهب للكرء ، وهي الأجرة .

أو للنفقة : مثل رجل عنده ذهب لنفقته ، كلما احتاج إلى النفقة باع منه ، ففيه الزكاة .

أو كان محرماً ففيه الزكاة .

قال النووي : أما الحلبي المحرم فتجب الزكاة فيه بالإجماع .

مثال : إذا اتخذت المرأة حلياً فيه صورة محرمة .

( وَالزَّكَاةُ: مَا وَجِدَ مِنْ دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَفِيهِ الْخُمْسُ فِي تَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ) .

أي : أن زكاة الركاز الخمس .

والركاز : ما وجد من دفن الجاهلية ، ويعرف أنه من الجاهلية إما باسم ملك من ملوكهم ، أو ذكر تاريخ يدل على السنة أو نحو ذلك من العلامات .

والواجب فيه الخمس .

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( وَفِي الرِّكَازِ: الْخُمْسُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

فائدة : ١

الركاز لواجده .

أ-لأنه أحق به .

ب- ولفعل عمر وعلي ، فإنهما دفعا باقي الركاز لواجده .

فائدة : ٢

ليس للركاز نصاب ، فيزكى قليله وكثيره .

ففي الحديث السابق ( وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ ) .

فظاهره : عدم اشتراط النصاب وهو مذهب الجمهور .

واختاره: ابن المنذر ، والصنعاني ، والشوكاني.

فائدة : ٣

وقت إخراج زكاته : من حين العثور عليه ، فلا ينتظر دوران الحول عليه .

فائدة : ٤

يكون مصرفه يكون لمصالح المسلمين العامة [ بيت المال ] ولا يخص به الأقسام الثمانية .

فائدة : ٥

الفرق بين الركاز واللقطة ؟

الركاز لواجده ، واللقطة تعرف ، فإن جاء صاحبها فهي له وإلا فهي لواجدها .

### بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوشِ

عروض التجارة : هي كل ما أعد للتجارة ، فكل شيء معد للتكسب والتجارة فهو عروض تجارة .

سميت عروض : لأنها تعرض للبيع ، أو لأنه يعرض ويحول ولا يبقى عند صاحبه .

( وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا ) .

أي : تجب الزكاة في عروض التجارة .

وهذا قول أكثر العلماء .

قال ابن قدامة : تجب الزكاة في قيمة العروض في قول أكثر أهل العلم .

وقال الخطابي : زعم بعض المتأخرين من أهل الظاهر أن لا زكاة فيها ، وهو مسبوق بالإجماع .

ومما يدل على وجوب الزكاة في عروض التجارة :

أ- قوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ) .

قال الطبري : يعني بذلك : زكوا من طيب ما كسبتم بتصرفكم ، إما بتجارة أو بصناعة .

وروي من عدة طرق عن مجاهد في قوله ( من طيبات ما كسبتم ) قال : من التجارة .

وبوب البخاري في صحيحه على هذه الآية فقال : باب صدقة الكسب والتجارة لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ) .

قال أبو بكر الجصاص : وعموم هذه الآية يوجب الصدقة في سائر الأموال ، فمن أخرج عروض التجارة منها فعليه الدليل .

وقال أبو بكر العربي : قال علماؤنا ، قوله تعالى ( ما كسبتم ) يعني التجارة ( ومما أخرجنا لكم من الأرض ) يعني النبات .

ب- عَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنَ الَّذِي نَعُدُّهُ لِلْبَيْعِ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ .

ج- وروى الدارقطني والحاكم عن أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( فِي الْإِبِلِ صَدَقَتُهَا ، وَفِي النِّعَمِ صَدَقَتُهَا ، وَفِي الْبَقَرِ صَدَقَتُهَا ، وَفِي الْبُزْجِ صَدَقَتُهُ ... الْحَدِيثُ ) .

قال الحافظ في "التلخيص" ( ٣٩١/٢ ) : إسناده لا بأس به اهـ . وصححه النووي في المجموع ( ٤/٦ ) . وَالْبَزُّ بِالْبَاءِ وَالزَّيُّ (التياب أو نوع منها) . كَذَا صَبَطَهُ الدَّارِقُطِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ . وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُهُ . وَقَالَ النَّوَوِيُّ : وَمِنْ النَّاسِ مَنْ صَحَّحَهُ بِضَمِّ الْبَاءِ وَبِالزَّاءِ وَهُوَ غَلَطٌ ا. هـ .

فهذا الحديث دليل على وجوب الزكاة في عروض التجارة ، لأن الثياب لا زكاة فيها إلا إذا كانت للتجارة ، فتعين حل الحديث على ذلك .

د- وروى الشافعي ، وأحمد ، وعبد الرزاق ، والدارقطني عن أبي عمرو بن حماس عن أبيه أنه قال : كُنْتُ أبيعُ الْأُدْمَ فَمَرَّ بِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ لِي : أَدِّ صَدَقَةَ مَالِكَ ، فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّمَا هُوَ فِي الْأُدْمِ ، فَقَالَ : قَوْمُهُ ثُمَّ أَخْرَجَ صَدَقَتَهُ . وَضَعْفُهُ الْأَلْبَانِي فِي "إرواء الغليل" ( ٨٢٨ ) لجهالة أبي عمرو بن حماس . ولكن يشهد له الأثر الثاني .

هـ- وعن عبد الرحمن بن عبد القاري قال : كُنْتُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ زَمَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، فَكَانَ إِذَا خَرَجَ الْعَطَاءُ جَمَعَ أَمْوَالَ التُّجَّارِ ثُمَّ خَسَنَهَا ، غَالِيَهَا وَشَاهَدَهَا ، ثُمَّ أَخَذَ الزَّكَاةَ مِنْ شَاهِدِ الْمَالِ عَنْ الْغَائِبِ وَالشَّاهِدِ . صححه ابن حزم .

و- وعن ابن عمر قال ( ليس في العروض زكاة إلا ما كان للتجارة ) رواه ابن أبي شيبه ، والبيهقي ، وصححه ابن حزم ، والبيهقي والنووي .

وحكى بعض العلماء الإجماع على ذلك :

قال أبو عبيد : أجمع المسلمون أن الزكاة فرض واجب فيها ، أي : عروض التجارة .

وقال ابن المنذر : وأجمعوا على أن في العروض التي تدار للتجارة الزكاة إذا حال عليها الحول .

**( وَكَانَ زَكَاةُ فِيهَا حَتَّى يَنْوِي بِهَا التَّجَارَةَ ) .**

أي : لا زكاة في عروض التجارة إلا إذا نوى بها التجارة .

فائدة :

هل مجرد ما ينوي التجارة يكون للتجارة ، أو لا بد أن يملكها بنية التجارة ؟

المسألة لها أحوال :

أولاً : إن ملكها بفعله بنية التجارة ، فهذه تكون للتجارة وفيها زكاة .



**مثال :** اشترى أرضاً يريد التجارة فيها .

ثانياً : إن ملكها بغير فعله ، كمن مات له مورث وورث بعده أرضاً ونوى بها التجارة .

المذهب لا تكون للتجارة ، لأنه ملكها قهراً .

**والصحيح** أنها تكون للتجارة .

ثالثاً : ملكها بفعله بغير نية التجارة ثم نوى بها التجارة :

المذهب لا تكون للتجارة ، لأنه حين ملكها لم يكن نواياً للتجارة .

**والصحيح** أنها تكون للتجارة بالنية .

**مثال :** اشترى سيارة ، فأراد أن يستعملها للأجرة ، ثم بدا له أن يعرضها للتجارة .

**( وهي نصابٌ حرٌّ كاملاً ) .**

أي : يشترط في عروض التجارة :

أن تبلغ نصاباً . ( ونصابها يقوّم بقيمة الذهب والفضة ) .

فإذا كان عنده عروض تجارة فنقول يشترط أن تبلغ قيمتها نصاب الذهب أو نصاب الفضة يعني قيمة الذهب أو قيمة الفضة .

• والأحوط الآن نصاب الفضة لأن الفضة الآن نازلة ، وتقدم أن نصاب الفضة ٥٩٥ غراماً فننظر إلى قيمة ٥٩٥ غراماً فإذا كانت قيمتها ٦٠٠ ريال فإذا كانت عنده عروض تجارة تساوي ٦٠٠ ريال وجبت عليه الزكاة . ( المشيّقح ) .

ومضي سنة كاملة .

**( ثم يُعْرَضُها ) .**

هذه كيفية عروض التجارة ، يقوّمها .

**فائدة : ١**

المعتبر في التقويم بقيمة السلعة عند تمام الحول ، ولا يحق له أن يؤخرها بزمن يتغير فيه السعر .

**فائدة : ٢**

إذا كان هناك سلع لم يدفع التاجر ثمنها هل يقوّمها ؟ نقول إذا كانت السلعة حال عليها الحول وأصبحت في ملكه زكاهها وإن لم يدفع ثمنها ، لأن الدين - كما تقدم - لا يسقط وجوب الزكاة . ( وبل الغمامة ) .

**فائدة : ٣**

لا يعتبر في تقويم السلعة عند تمام الحول ما اشترت به ، وذلك لأن القيمة تختلف ارتفاعاً ونزولاً ، بل المعتبر في تقويمها عند حلول الحول .

**( ويُخْرَجُ زَكَاةُها مِنْ قِيَمَتِها لا مِنْها ) .**

أي : الواجب في زكاة عروض التجارة إخراج الزكاة من قيمتها لا من عينها .

فمثلاً صاحب البقالة لا يخرج الزكاة من المواد الغذائية التي يبيعها أو صاحب الأقمشة لا يخرج الزكاة أقمشة وثياباً وإنما يخرج القيمة، لماذا ؟ لأن هذه العروض المقصود منها القيمة فهو لم يشتريها لذاتها وإنما يقصد قيمتها .

وهذا قول المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أن الواجب إخراج زكاة العروض من قيمتها لا من عينها .

أ-قالوا : إن نصاب عروض التجارة معتبر بالقيمة ، فوجب أن يكون المخرج منها ، وذلك قياساً على بقية الأموال التي حدد نصابها بالعين .

ب-وقالوا : إن القيمة هي محل الوجوب في زكاة العروض ، إذ الواجب إخراج ربع العشر ، وأما العروض فليست محلاً للوجوب ، فكان الإخراج من عينها كالإخراج من غير الجنس .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن الواجب إخراج زكاة العروض من عينها لا من قيمتها .

وهذا قول الحنفية .

قالوا : إن الواجب إخراج ما في يد المُرْكَبِ وملكه ، وملكه عين العروض لا قيمتها .

**وذهب بعضهم :** إلى أنه يجزئ إخراج زكاة العروض من العروض إذا كان لمصلحة الفقير .

وهذا اختيار ابن تيمية .

**والراجح القول الأول .**

### ﴿ وَإِنْ تَوَلَّيْ بَحْرُضِي التِّجَارَةَ الْفَنِيَّةَ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ﴾ .

أي : أن ما أعد للفنية والاستعمال فلا زكاة فيه .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

**ففي هذا الحديث** أنه ليس على المسلم فيما يكتنيه من العبيد والخيول زكاة ، فالأموال المعدة للفنية أو الاستعمال لا زكاة فيها .

**قال النووي :** هذا الحديث أصل في أن أموال الفنية لا زكاة فيها ، وأنه لا زكاة في الخيل والرقيق إذا لم تكن للتجارة ، وبهذا قال العلماء كافة من السلف والخلف .

**وقال الصنعاني :** الحديث نص على أنه لا زكاة في العبيد ولا الخيل ، وهو إجماع فيما كان للخدمة والركوب .

**وعليه :** فليس على المسلم صدقة في فراش البيت ، وأواني البيت ، وسيارة الركوب ، وما أشبه ذلك ، فكل ما اقتناه الإنسان لنفسه من أي شيء كان ، فليس فيه زكاة .

**فائدة :**

هل في الخيل زكاة ؟

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا زكاة فيها إلا إذا كانت للتجارة .

أ- للحديث السابق ( لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ ) .

ب- ولحديث علي . قال : قال ﷺ ( قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق ) رواه الترمذي وأبو داود .

وحكى الترمذي عن البخاري تصحيح هذا الحديث، وقد حسنه الحافظ، وقال الدارقطني: الصواب وقفه على علي .

### **باب زكاة الفطر**

المراد بركة الفطر : الصدقة التي يخرجها المسلم عن نفسه أو عن غيره في نهاية شهر رمضان لتزكية صومه .

وقد أضيفت إلى الفطر كما في حديث ابن عمر الآتي . لكونها تجب بالفطر من رمضان ، قال الحافظ : "ويؤيده قوله في بعض طرق

الحديث : زكاة الفطر من رمضان" .

### ﴿ وَهِيَ وَالْجِبْع ﴾ .

أي : أن زكاة الفطر حكمها واجبة .

لحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ( فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ : عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ ، وَالذَّكَرِ ، وَالْأُنْثَى ، وَالصَّغِيرِ ، وَالْكَبِيرِ ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

### ﴿ هَلَى هَلْ مُسْلِم ﴾ .

أي : أنها تجب على مسلم ، فلا تجب على الكافر .

أ- لقوله ( من المسلمين ) قال الحافظ : وهو أمر متفق عليه .

فقوله ( من المسلمين ) يدل على اشتراط الإسلام في وجوب صدقة الفطر ، وأنها لا تجب على الكافر عن نفسه ، وهذا متفق عليه .

( سبل السلام ) .

ب- ولأنها طهرة ، والكافر ليس مكاناً للطهرة .

أنها واجبة على الصغير والكبير ، والجمهور قالوا : تجب فطرة الصغير في ماله ، والمخاطب بإخراجها وليه ، إن كان للصغير مال وإلا وجبت على من تلزمه نفقته .

**فائدة :**

لماذا أضيفت إلى الفطر ؟

قيل : أضيف إلى الفطر لكونها تجب بالفطر من رمضان .

وقيل : المراد صدقة النفوس .

**قال الحافظ :** والأول أظهر ، ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث : زكاة الفطر من رمضان .

**فائدة : ٢**

هل تجب زكاة الفطر على المسلم ولو لم يصم رمضان لمرض أو عذر ؟

نعم ، واجبة حتى ولو لم يصم لمرض أو عذر .

وذهب سعيد بن المسيب ، والحسن البصري أنها لا تجب إلا على من صام ، واستدل لهما بحديث ابن عباس بلفظ ( صدقة الفطر طهرة للصائم ) .

**قال في الفتح :** وأجيب بأن ذكر التطهير خرج مخرج الغالب ، كما أنها تجب على من لا يذنب ، كمتحقق الصلاح ، أو من أسلم قبل الغروب بلحظة .

ولأن من حكم هذه الزكاة اغتناء الفقراء في يوم العيد ، لئلا يبتذلوا أنفسهم بالسؤال .

**( والواجب من كل شخص صاع من تمر ، أو زبيب ، أو بر ، أو شعير ، أو أقط ) .**

هذا قدر الواجب في زكاة الفطر ، ونوع ما تخرج منه .

فالقدر فيها : صاع [ والصاع كيلوين وربع كيلو ] كما في حديث ابن عمر السابق .

والنوع الذي تخرج منه ما جاء في الحديث : التمر ، أو الشعير ، أو الزبيب ، أو الإقط .

لحديث أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه قال ( كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفُطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ ) متفق عليه .

فيخير في إخراج زكاة الفطر بين هذه المذكورات .

**فائدة : ١**

قد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن زكاة الفطر ويعلم أنها صاع ويزيد عليه ، ويقول هو نافلة ، هل يكره ؟

فأجاب : "الحمد لله . نعم ، يجوز بلا كراهية عند أكثر العلماء ؛ كالشافعي ، وأحمد ، وغيرهما ، وإنما تنقل كراهيته عن مالك .

وأما النقص عن الواجب فلا يجوز باتفاق العلماء" انتهى . "مجموع فتاوى ابن تيمية" ( ٧٠/٢٥ )

**فائدة : ١**

اختلف العلماء : في حكم إخراج الزكاة من غير هذه الأصناف المنصوص عليها على قولين :

**القول الأول :** أنه لا يجوز إخراج غير هذه الأصناف المنصوص عليها .

وهذا قول الحنابلة .

أ- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفُطْرِ أَجْنَاسًا مَعْدُودَةً ، فَلَمْ يَجْزِ الْعُدُولُ عَنْهَا ، كَمَا لَوْ أُخْرِجَ الْقِيَمَةُ وَذَلِكَ لِأَنَّ ذِكْرَ الْأَجْنَاسِ بَعْدَ ذِكْرِ الْفُرُصِ تَفْسِيرٌ لِلْمَقْرُوضِ ، فَمَا أُضِيفَ إِلَى الْمُفَسَّرِ يَتَعَلَّقُ بِالتَّفْسِيرِ ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْأَجْنَاسُ مَقْرُوضَةً فَيَتَعَيَّنُ الْإِخْرَاجُ مِنْهَا . ( المغني ) .

ب- وَلَإِنَّهُ إِذَا أُخْرِجَ غَيْرُهَا عَدَلَ عَنْ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَجْزِ ، كإِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ ، وَكَمَا لَوْ أُخْرِجَ عَنْ زَكَاةِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ .

**القول الثاني :** أنه يجوز إخراج زكاة الفطر من غير الأصناف المنصوصة مما هو من قوت البلد ولو مع توفر الأجناس المنصوصة .

وهذا قول الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، واختيار ابن تيمية .

أ- قياس الأصناف غير المنصوصة مما هو من قوت البلد على المنصوصة ، وذلك لأنه لا يوجد في الأصناف المنصوصة معنى يخصها ويمنع من قياس غيرها عليها .

ب- أن الأصل في الصدقات أنها تجب على وجه المساواة للفقراء ، وزكاة الفطر لا تخرج عن هذا الباب ، فجاز إخراجها من غالب قوت البلد ، ويؤيده أن الأصناف المنصوصة كانت هي غالب قوت أهل المدينة وقتها ، ولو كانوا يقتاتون غيرها لأمروا بالإخراج مما يقتاتون .

وهذا القول هو **الراجح** .

**قال ابن القيم** رحمه الله في "إعلام الموقعين" (١٢/٣) : " وهذه كانت غالب أقواتهم بالمدينة فأما أهل بلد أو محلة قوتهم غير ذلك فإنما عليهم صاع من قوتهم كمن قوتهم الذرة أو الأرز أو التين أو غير ذلك من الحبوب ، فإن كان قوتهم من غير الحبوب ، كاللبن واللحم والسمنك أخرجوا فطرهم من قوتهم كائنا ما كان ، هذا قول جمهور العلماء ، وهو الصواب الذي لا يقال بغيره ، إذ المقصود سد حاجة المساكين يوم العيد ومواساتهم من جنس ما يقتاتونه أهل بلدهم ، وعلى هذا فيجزي إخراج الدقيق وإن لم يصح فيه الحديث " انتهى

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** ولكن إذا كان قوت الناس ليس حباً ولا ثمراً ، بل لحماً مثلاً ، مثل أولئك الذين يقطنون القطب الشمالي ، فإن قوتهم وطعامهم في الغالب هو اللحم ، فالصحيح أنه يجزي إخراجها .

والله أعلم .

## **فائدة : ٢**

لا يجوز إخراج زكاة الفطر نقداً .

وهذا مذهب جماهير العلماء من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

**قال النووي :** لا تجزئ القيمة في الفطرة عندنا ، وبه قال مالك وأحمد وابن المنذر . ( المجموع ) .

أ- لقول ابن عمر رضي الله عنهما ( فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعاً من تمر وصاعاً من شعير ) .

**وجه الدلالة :** أن النبي ﷺ فرض الصدقة من تلك الأنواع ، فمن عدل إلى القيمة فقد ترك المفروض .

ب- عن أبي سعيد رضي الله عنه قال ( كنا نخرجها على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من طعام ، وكان طعامنا التمر والشعير والزبيب والأقط ) .

**وجه الدلالة :** أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يكونوا يخرجونها من غير الطعام ، وتنابعهم على ذلك دليل على أن المشروع إخراجها طعاماً .

ج- أن إخراج زكاة الفطر من الشعائر ، فاستبدال المنصوص بالقيمة يؤدي إلى إخفائها وعدم ظهورها ( فتتقلب من شعيرة ظاهرة إلى صدقة خفية ) .

د- قال ﷺ ( من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ) .

هـ- أن ذلك مخالف لعمل الصحابة ، فقد كانوا يخرجونها من الطعام .

**( هُيْخِرُ عَنْ نَفْسِهِ )** .

أي : يخرج الإنسان عن نفسه وجوباً .

فمن كان ينفق على نفسه وجبت عليه زكاة الفطر ، ولو كان صغيراً لغناه بمال أو كسب ، ويخرجها أبوه عنه .

لحديث ابن عمر السابق ( فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر عن الصغير والكبير ... ) .

**( وَهْنٌ وَسَلَامٌ بِمَعْنَاهُ )** .

أي : وتلزم الشخص فطرة من يمونه ، أي ينفق عليه ، كالزوجة والأم والأب والابن والبنت وغيرهم ممن ينفق عليهم .

وهذا مذهب الحنابلة .

واستدلوا : بحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال ( أدوا صدقة الفطر عمن تمونون ) ، ولكنه حديث ضعيف ، ضعفه الدارقطني ، والبيهقي ، وابن العربي ، والذهبي ، والنووي وابن حجر وغيرهم .  
وقد اختار هذا القول علماء اللجنة الدائمة للإفتاء ، فقد سئلوا : هل يلزم الزوج فطرة الزوجة التي بينه وبينها نزاع شديد أم لا ؟ فأجابوا : زكاة الفطر تلزم الإنسان عن نفسه وعن كل من تحب عليه نفقته ومنهم الزوجة ، لوجوب نفقتها عليه " انتهى .  
واختاره أيضاً الشيخ ابن باز رحمه الله ، كما في "مجموع الفتاوى" ( ١٤ / ١٩٧ ) .  
**وذهب بعض العلماء : أنه لا يلزمه أن يخرج زكاة الفطر عن غيره .**

وهو مذهب الحنفية

واستدلوا : بحديث ابن عمر السابق ( فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ) .

ففي الحديث : أنها واجبة على كل واحد من المسلمين ، والأصل : أن الذي يخاطب بالواجب هو الشخص نفسه  
وقد اختار هذا القول الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في " الشرح الممتع " ( ٦ / ١٥٤ ) : " فالصحيح أن زكاة الفطر واجبة على الإنسان بنفسه ، فتجب على الزوجة بنفسها ، وعلى الأب بنفسه ، وعلى الابنة بنفسها ، ولا تجب على الشخص عمن ينفق عليه من زوجة وأقارب ، ولأن الأصل في الفرض أنه يجب على كل واحد بعينه دون غيره " انتهى بتصرف .  
لكن لو تبرع الأب بإخراجها عن أسرته برضاها فلا بأس بذلك .

**فائدة : ١**

قوله ( وعن مسلم ... ) فلو كان له قريب كافر فإنه لا يجب عليه أن يخرج عنه زكاة فطر ، لأن من شرطها الإسلام كما تقدم فلا يجب - مثلاً - على الزوج المسلم أن يخرج زكاة الفطر عن زوجته الكتائية .  
جاء في ( مغني المحتاج ) ولا فطرة على كافر أصلي ؛ لقوله ﷺ ( من المسلمين ) ، وهو إجماع ، قاله الماوردي ؛ لأنها طهرة ، وليس من أهلها [ أي : أنها تطهير من الذنوب ، والكافر لا يطهره من ذنوبه إلا الإسلام ] انتهى .  
وقال أبو إسحق الشيرازي في ( المهذب ) ولا يجب عليه إلا فطرة مسلم ، فأما إذا كان المؤدي عنه كافراً فلا يجب عليه فطرته ، لحديث ابن عمر : ( على كل ذكر وأُنْثى حر وعبد من المسلمين ) ولأن القصد بالفطرة تطهير المؤدّي عنه ، والكافر لا يلحقه تطهير .  
وقال النووي : قال الشافعي والأصحاب : ولا يلزمه إلا فطرة مسلم ، فإذا كان له قريب أو زوجة أو مملوك كافر يلزمه نفقتهم ، ولا يلزمه فطرهم بلا خلاف عندنا ، وبه قال مالك وأحمد وأبو ثور . ( المجموع ) .  
وقال الحافظ "قوله (والذكر والأنثى) ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا ... ثم قال : واتفقوا على أن المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة .

**فائدة : ٢**

يستثنى من ذلك العبد فلا زكاة عليه ، وإنما تجب على سيده ، لحديث أبي هريرة . أن رسول الله ﷺ قال ( ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر ) متفق عليه .

**( إِذَا كَانَ ذَلِكَ ظَاهِرًا مِنْ تَمَرٍ أَوْ تَمْرٍ )**

هذا شرط لوجوب الزكاة ، وهو أن يكون غنياً ، والغني في باب زكاة الفطر كونه واجداً قوت يومه وليلته ومن يمون لقوله ﷺ ( ابدأ بمن تعول ) رواه البخاري .

وهذا أمر لا بد ، لأن المقصود من زكاة الفطر إغناء الفقير في ذلك اليوم .

■ أن زكاة الفطر إنما لا تجب على الجنين ، ونقل ابن المنذر الإجماع على ذلك ، وكان أحمد يستحبه ولا يوجبه ، وكان عثمان يخرجها عنه .

### ( وثبت عن النبي ﷺ )

أي : يسن إخراج زكاة الفطر عن الجنين في بطن أمه .

لفعل عثمان .

ولا تجب .

وقد ذكر الشوكاني: أن ابن المنذر نقل الإجماع على أنها لا تجب عن الجنين، وكان أحمد يستحبها ولا يوجبه .

### ( والأفضل إخراجها يوم العيد قبل الصلاة )

هذا أفضل وقت لإخراج زكاة الفطر : وهو يوم العيد قبل الصلاة .

أ- لحديث ابن عمر ، رضي الله عنهما ، قَالَ ( فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ ) متفق عليه .

ب- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ (فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ؛ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ الْكَلْبِ، وَالزَّقَّةَ، وَطُعْمَةً لِلْمَسْكِينِ، فَمَنْ آدَاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ آدَاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

### ( ويكره بعدها )

أي : يكره إخراج زكاة الفطر يوم العيد بعد الصلاة .

لقوله ﷺ (أَغْنَوْهُمْ عَنِ الطَّلَبِ فِي هَذَا الْيَوْمِ) رواه سعيد بن منصور، فإذا أخرها بعد الصلاة لم يحصل الإغناء لهم في اليوم كله.

وذهب بعض العلماء : إلى تحريم تأخيرها إلى بعد صلاة العيد .

وهذا اختيار ابن القيم .

### ( ويحرم تأخيرها عن يوم العيد مع القدرة )

أي : يحرم أن يؤخر إخراج زكاة الفطر عن يوم العيد بلا عذر .

لحديث ابن عباس السابق (فَمَنْ آدَاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ آدَاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ ) .

فائدة :

قال ابن قدامة : فإن أخرها ( يعني زكاة الفطر ) عن يوم العيد أتم ولزمه القضاء .

وجاء في (الموسوعة الفقهية) يرى المالكية والشافعية والحنابلة أن من أخر زكاة الفطر عن يوم العيد مع القدرة على إخراجها أتم، ولزمه القضاء .

### ( ويجزئ قبل العيد بيومين )

أي : يجوز إخراجها قبل العيد بيومين .

وهذا مذهب المالكية والحنابلة .

لحديث ابن عمر رضي الله عنهما وفيه : ( وَكَانُوا يُعْطَوْنَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ) رواه البخاري .

وقال بعضهم قبل العيد بثلاثة أيام ، لما في "المدونة" (٣٨٥/١) قال مالك : أخبرني نافع أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة.

وهو اختيار الشيخ ابن باز رحمه الله .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يجوز من أول شهر رمضان .

وهو المفتى به عند الحنفية والصحيح عند الشافعية .

قالوا : لأن سبب الصدقة الصوم والفطر عنه ، فإذا وجد أحد السببين جاز تعجيلها ، كما يجوز تعجيل زكاة المال بعد ملك النصاب قبل تمام الحول.

والراجح أنه لا يجوز إخراجها قبل العيد بأكثر من يومين .

**« وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَى الْوَاحِدُ مَا يَلْزِمُ الْجَمَاعَةَ ، وَالْجَمَاعَةُ مَا يَلْزِمُ الْوَاحِدَ » .**

أي : لو كان عند الإنسان خمس فطر ، فيجوز أن يعطيها لفقر واحد .

وكذلك إذا كان عنده فطرة واحدة ، فيجوز أن يعطيها خمسة فقراء .

لأن النبي ﷺ قدر المعطى ولم يقدر الآخذ .

**قال ابن قدامة : إعطاء الجماعة ما يلزم الواحد لا نعلم فيه خلافاً ، لأنه صرف صدقته إلى مستحقها ، فبرئ منها كما لو دفعها إلى واحد .**

#### فائدة : ١

زكاة الفطر واجبة حتى على اليتيم .

لعموم حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : ( فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على الناس ... ) .

واليتيم داخل في عموم الناس .

وعليه ، فإن كان اليتيم يملك مالاً يخرج منه زكاة الفطر ، فالزكاة واجبة عليه في ماله ، ولا يلزم كافله إخراج زكاة الفطر عنه ؛ لغناه ، فإن تبرع كافله بالإخراج عنه أجزأه ذلك .

قال النووي : اليتيم الذي له مال وجبت فطرته في ماله عندنا ، وبه قال الجمهور منهم مالك وأبو حنيفة وابن المنذر . (المجموع)

وقال البهوتي : وهي واجبة على كل مسلم ... ذكر وأثنى كبير وصغير ؛ لما سبق من الخبر ، ولو يتيماً ، فتجب في ماله نص عليه [يعني : الإمام أحمد] . (كشف القناع) .

أما إن كان اليتيم لا يملك مالاً ، فزكاة الفطر واجبة على من يلزمه شرعاً النفقة على هذا اليتيم من أقاربه ، أما كافله فلا يلزم أن يزكي عنه ، لأنه متبرع بالنفقة عليه .

وهذا مذهب الجمهور (منهم الأئمة الثلاثة : أبو حنيفة ومالك والشافعي) ؛ لأهم يقولون ؛ بأن زكاة الفطر واجبة على كل مسلم وعلى من تلزمه مؤنتهم . وكافل اليتيم متبرع بالنفقة فلا تلزمه زكاة الفطر عن اليتيم .

#### فائدة : ٢

ورد حديث ( شهر رمضان معلق بين السماء والأرض ولا يرفع إلى الله إلا بركة الفطر ) .

وهذا الحديث لا يصح .

عزاه السيوطي في "الجامع الصغير" لابن شاهين في "ترغيبه" والضياء عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال ( شهر رمضان معلق بين السماء والأرض ولا يرفع إلى الله إلا بركة الفطر ) .

وضعفه السيوطي ، وبين المناوي في "فيض القدير" سبب ضعفه فقال : "أورده ابن الجوزي في "الواحيات" وقال : لا يصح ، فيه محمد بن عبيد البصري مجهول . "

وضعفه الألباني في : سلسلة الأحاديث الضعيفة وقال : " ثم إن الحديث لو صح لكان ظاهر الدلالة على أن قبول صوم رمضان متوقف على إخراج صدقة الفطر ، فمن لم يخرجها لم يقبل صومه ، ولا أعلم أحداً من أهل العلم يقول به ... والحديث ليس بصحيح .

#### فائدة : ٣

اختلف الفقهاء في حكم إخراج زكاة الفطر صاعاً مختلطاً من جنسين فأكثر ، على قولين :

**القول الأول :** لا يصح ولا يجزئ .

وهو قول الشافعية ، وابن حزم الظاهري .

حيث وقفوا مع ظاهر النصوص التي بينت أن زكاة الفطر صاع من أنواع معينة من الطعام ، فإذا أخرج نصف صاع من نوع ، ونصفاً من آخر ، لم يمثل ما ورد في النص .

**القول الثاني :** يصح ويجزئ .

وهو قول الحنفية والحنابلة .

فقد التفتوا إلى المعنى ، فقالوا إن صاعاً مختلطاً من الطعام يحقق المقصود من كفاية الفقير ، وتطهير النفس ، وإخراج الصدقة.

**والراجع الأول .**

**فائدة : ٤**

ذكر العلماء رحمهم الله أن زكاة الفطر متعلقة بالبدن لا بالمال ، فتخرج في المكان الموجود فيه الشخص ليلة العيد.

قال ابن قدامة : فأما زكاة الفطر فإنه يخرجها في البلد الذي وجبت عليه فيه ، سواء كان ماله فيه أو لم يكن " انتهى.

**فائدة : ٥**

زكاة الفطر تعطى الفقراء والمساكين.

لحديث ابن عباس - السابق - قَالَ : (فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ ، طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّعْوِ وَالرَّفَثِ ، وَطُعْمَةً لِلْمَسْكِينِ) .

قال ابن القيم : وكان من هديه ﷺ تخصيص المساكين بهذه الصدقة " انتهى.

### **باب إخراج الزكاة .**

**( لا يجوز تأخير الزكاة عن وقت وجوبها ) .**

أي : لا يجوز ويحرم أن يؤخر المزكي زكاته عن وقت وجوبها ، فمتى حال الحول وجب المبادرة بإخراجها .

أ- لأن الله أمر بإيتاء الزكاة ، والأمر يقتضي الفور .

ب- وأيضاً فإن حاجة الفقراء ناجزة ، وحققهم في الزكاة ثابت ، فيكون تأخيرها عنهم منعاً لحققهم في وقته . ( المغني ) .

**قال النووي :** يجب إخراج الزكاة على الفور إذا وجبت ، وتمكن من إخراجها ، ولم يجز تأخيرها ، وبه قال مالك وأحمد وجمهور العلماء ؛ لقوله

تعالى : (وَأْتُوا الزَّكَاةَ) والأمر على الفور . ( المجموع ) .

**قال ابن بطال :** إن الخير ينبغي أن يبادر به فإن الآفات تعرض ، والموانع تمنع ، والموت لا يؤمن ، والتسويق غير محمود.

**قال ابن حجر :** وزاد غيره: وهو أخلص للذمة وأنفى للحاجة وأبعد عن المطل المذموم وأرضى للرب وأحمى للذنب .

**( لا يجوز ) .**

أي : إذا كان هناك ضرر عليه فيجوز له التأخير .

قال ابن قدامة : ... فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ عَلَيْهِ مَضَرَّةٌ فِي تَعْجِيلِ الْإِخْرَاجِ ، مِثْلُ مَنْ يَحُولُ حَوْلَهُ قَبْلَ حَيِّ السَّاعِي ، وَيَخْشَى أَنْ أُخْرِجَهَا بِنَفْسِهِ أَخَذَهَا السَّاعِي مِنْهُ مَرَّةً أُخْرَى ، فَلَهُ تَأْخِيرُهَا ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ .

وَكَذَلِكَ إِنْ خَشِيَ فِي إِخْرَاجِهَا ضَرَرًا فِي نَفْسِهِ أَوْ مَالٍ لَهُ سِوَاهَا ، فَلَهُ تَأْخِيرُهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ) وَلِأَنَّهُ إِذَا جَازَ تَأْخِيرُ قَضَاءِ دَيْنٍ الْأَدْمِيِّ لِذَلِكَ ، فَتَأْخِيرُ الزَّكَاةِ أَوْلَى . ( المغني ) .

**( أو مصلحة ) .**

أي : إذا كان هناك مصلحة في تأخير الزكاة فلا بأس .

مثال : أكثر الناس يخرجون زكاتهم في شهر رمضان رغبة في حصول الأجر ، لكن في بعض الأيام الأخرى كأيام الشتاء التي لا توافق رمضان قد يكون الفقراء أشد حاجة ، فلو أخرها المزكي إلى هذا الوقت جاز ذلك ، لأن في ذلك مصلحة لمستحقيها .

**( وتجب في مال صبي ومجنون ) .**

وهذه المسألة تقدمت ، وأن الراجح وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون ، وهذا قول جماهير العلماء .



### ﴿ وَكَهْ بِمَجْزُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا بِنِيَّةٍ ﴾ .

أي : تجب النية على المخرج ، لأن الزكاة عبادة وقربة تحتاج إلى نية من المخرج .  
لأن إخراج المال يكون للزكاة ويكون للصدقة ، ولا يحدد نوع الإخراج إلا النية .  
وقد قال رحمه الله ( إنما الأعمال بالنيات ) .

**قال النووي :** لا يصح أداء الزكاة إلا بالنية ، وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والثوري وأحمد وأبو ثور وداود وجهاهير العلماء ؛ لقوله رحمه الله :  
( إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى ) ؛ وشذ عنهم الأوزاعي فقال : لا تجب ويصح أدائها بلا نية كأداء الديون .  
( المجموع ) .

**وقال ابن قدامة :** دُهِبَ عَائِمَةُ الْفُقَهَاءِ أَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ فِي أَدَاءِ الزَّكَاةِ .

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ) وَأَدَاؤُهَا عَمَلٌ .

وَلَأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَتَنَبَّهُ إِلَى فَرَضٍ وَنَفْلِ ، فَافْتَقَرَتْ إِلَى النِّيَّةِ . ( المغني ) .

**وقال ابن تيمية :** ... فإن الزكاة ، وإن كانت حقاً مالياً ، فإنها واجبة لله ، ولهذا وجبت فيها النية ، ولم يجوز أن يفعلها الغير عنه بلا إذنه .

**وقال المرداوي :** لو أخرج شخص من ماله زكاة عن حي بغير إذنه: لم يصح، وإلا صح .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** كل من أخرج زكاة عن شخص لم يوكله ، فإنها لا تجزئه عنه ؛ لأن الزكاة لا بد فيها من النية . ( نور على الدرب ) .

#### فائدة :

قال الشيخ ابن عثيمين : هذا السائل أخرج زكاة أكثر مما عليه ، ويسأل هل يحسبها من زكاة العام القادم ؟  
نقول : لا يحسبها من زكاة العام القادم ؛ لأنه لم ينوها عنه ، ولكن تكون صدقة تقربه إلى الله عز وجل ؛ لقول النبي ﷺ : ( إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ) انتهى . "مجموع فتاوى ابن عثيمين" ( ٣٠٩ / ١٨ ) .  
وقال أيضاً : "إذا أخرج الإنسان زيادة عن الزكاة يظن أن ذلك الواجب عليه فإنه صدقة . ( الباب المفتوح ) .

### ﴿ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَفْرِقَهَا بِنَفْسِهِ ﴾ .

أي : أن الأفضل والأكمل أن يقوم صاحب الزكاة بتفريق زكاته بنفسه بدون توكيل .

لِيَكُونَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ وُصُولِهَا إِلَى مُسْتَحِقِّهَا . ( المغني ) .

لأنه يكون على ثقة من تفريقه بخلاف الوكيل . ( المجموع ) .

ولينال أجر القيام بتفريقها ، وليبرئ ذمته بيقين ، ويدفع عن نفسه المذمة ولا سيما إذا كان غنياً مشهوراً ، وربما ينال دعوة صادقة من فقير ، وربما يعطيها للفقير وهو في وقت كربة فيتذكرها الفقير ويدعو له كل ما تذكره ، لكن يجوز أن يوكل من يدفعها عنه . ( الشرح الممتع ) .

#### فائدة : ١

يجوز التوكيل في توزيع الزكاة .

جاء في ( الإنصاف ) يجوز التوكيل في دفع الزكاة . وهو صحيح . لكن يشترط فيه أن يكون ثقة، نص عليه [يعني الإمام أحمد]، وأن يكون مسلماً ، على الصحيح من المذهب .

**وقال النووي :** له أن يוכל في صرف الزكاة التي له تفريقها بنفسه... وإنما جاز التوكيل في ذلك مع أنها عبادة ؛ لأنها تشبه قضاء الديون ؛ ولأنه قد تدعو الحاجة إلى الوكالة لغيبية المال وغير ذلك... وتفريقه بنفسه أفضل من التوكيل بلا خلاف ؛ لأنه يكون على ثقة من تفريقه بخلاف الوكيل . ( المجموع ) .

#### فائدة : ٢

اختلف الفقهاء في حكم أخذ الوكيل لنفسه من مال الزكاة الموكّل بتوزيعه .

**ف قيل :** لا يجوز أن يأخذ .

سئل الشيخ ابن عثيمين : عن رجل فقير يأخذ الزكاة من صاحبه الغني بحجة أنه سيوزعها ثم يأخذها هو فما الحكم في هذا العمل ؟ فأجاب : هذا محرم عليه وهو خلاف الأمانة ، لأن صاحبه يعطيه على أنه وكيل يدفعه لغيره ، وهو يأخذ لنفسه ، وقد ذكر أهل العلم أن الوكيل لا يجوز أن يتصرف فيما وكل فيه لنفسه ، وعلى هذا فإن الواجب على هذا الشخص أن يبين لصاحبه أن ما كان يأخذه من قبل كان يصرفه لنفسه ، فإن أجازه فذلك ، وإن لم يجزه فإن عليه الضمان . أي يضمن ما أخذ لنفسه ليؤدي به الزكاة عن صاحبه .

**قال ابن قدامة :** إِنْ وَكَّلَهُ فِي إِخْرَاجِ صَدَقَةٍ عَلَى الْمَسَاكِينِ وَهُوَ مُسْكِينٌ ، أَوْ أَوْصَى إِلَيْهِ بِتَفْرِيقِ ثُلُثِهِ عَلَى قَوْمٍ وَهُوَ مِنْهُمْ ، أَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَالًا وَأَمَرَهُ بِتَفْرِيقِهِ عَلَى مَنْ يُرِيدُ ، أَوْ دَفَعَهُ إِلَى مَنْ شَاءَ ، فَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحَدٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنَّ أَحْمَدَ قَالَ : إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ مَالٌ لِلْمَسَاكِينِ وَأَبْوَابُ الْبَيْتِ وَهُوَ مُحْتَاجٌ ، فَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ شَيْئًا ، إِنَّمَا أَمْرُهُ بِتَنْفِيذِهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ إِطْلَاقَ لَفْظِ الْمُوَكَّلِ يَنْصَرِفُ إِلَى دَفْعِهِ إِلَى غَيْرِهِ . ( المغني ) .

**وقيل :** يجوز له أن يأخذ ما دام أنه ( أي الوكيل ) من المصارف الثمانية ، ولم يحدد الموكل شخصاً معيناً .

لأنه داخل ضمن مصارف الزكاة المذكورة في الآية .

**قال ابن قدامة :** وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ لَهُ الْأَخْذُ إِذَا تَنَاوَلَهُ عُمُومُ اللَّفْظِ ، كَالْمَسَائِلِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ ، وَلِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي حَصَلَ بِهِ الْإِسْتِخْقَاقُ مُتَحَقِّقٌ فِيهِ ، وَاللَّفْظُ مُتَنَاوِلٌ لَهُ ، فَجَازَ لَهُ الْأَخْذُ كَغَيْرِهِ . ( المغني ) .

#### فائدة : ٣

هل الأفضل الإسرار في إخراج الزكاة أم الإظهار ؟

الأفضل إظهار الزكاة المفروضة وإعلانها لأجل أن يقتدي به غيره ، ولئلا يساء الظن به ، فيظن بعض الناس أنه لا يخرج زكاة .

لكن ... إذا خشي على نفسه من الرياء ، أو خشي أن يكون في ذلك إيذاء للفقير ، وكسر قلبه ، فالأولى الإسرار بها .

**قال النووي :** الأفضل في الزكاة إظهار إخراجها ؛ ليراه غيره فيعمل عمله ، ولئلا يساء الظن به ، وهذا كما أن الصلاة المفروضة يستحب إظهارها ، وإنما يستحب الإخفاء في نوافل الصلاة والصوم . ( المجموع ) .

**وقال رحمه الله :** قوله ( ورجل تصدق بصدقة فأخفاها .... ) وفي هذا الحديث فضل صدقة البسر ، قال العلماء : وهذا في صدقة التطوع فاليسر فيها أفضل ؛ لأنه أقرب إلى الإخلاص وأبعد من الرياء . وأما الزكاة الواجبة فإعلانها أفضل ، وهكذا حكم الصلاة فإعلان فرائضها أفضل ، وإسرار نوافلها أفضل . ( شرح مسلم ) .

**وقال ابن العربي :** أما صدقة الفرض فلا خلاف أن إظهارها أفضل ، كصلاة الفرض وسائر فرائض الشريعة ؛ لأن المرة يُخْرِجُ بِهَا إِسْلَامَهُ ، وَيَعِصِمُ مَالَهُ .

**وقال المرداوي :** يستحب إظهار إخراج الزكاة مطلقاً على الصحيح من المذهب . ( الإنصاف ) .

**وقال ابن بطال :** ولا خلاف بين أئمة العلم أن إعلان صدقة الفريضة أفضل من إسرارها ، وأن إسرار صدقة النافلة أفضل من إعلانها.... وكذلك جميع الفرائض ، والنوافل في الأشياء كلها وقال سفيان : ( إن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ) قال : سوى الزكاة ، وهذا قول كالإجماع " انتهى . ( شرح البخاري ) .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) فيما ينبغي مراعاته حال الإخراج : إظهار إخراج الزكاة وإعلانه...قال الطبري : أجمع الناس على أن إظهار الواجب أفضل .

ومن العلماء من قال بأن إخفاء الصدقة أفضل، سواء كانت مفروضة أو مندوبة .  
استدللاً بقوله تعالى : ( إِنَّ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ ..... ) .  
قال الإمام ابن كثير : قوله ( وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ) فيه دلالة على أن إسرار الصدقة أفضل من إظهارها، لأنه أبعد عن الرياء؛ إلا أن يترتب على الإظهار مصلحة راجحة من اقتداء الناس به، فيكون أفضل من هذه الحيثية...إلى أن قال: ثم إن الآية عامة في أن إخفاء الصدقة أفضل، وإن كانت مفروضة أو من مندوبة .

#### فائدة : ٤

هل إذا دفع الزكاة لفقير يخبره أنه زكاة أم لا ؟  
أ-إذا كان من أهل الزكاة ويعلم أنه مستحق فلا يخبره بذلك .  
قال النووي : إذا دفع المالك أو غيره الزكاة إلى المستحق ولم يقل هي زكاة ، ولا تكلم بشيء أصلاً : أجزأه ، ووقع زكاة ، هذا هو المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور . ( المجموع ) .  
وقال ابن قدامة : وإذا دفع الزكاة إلى من يظنه فقيراً : لم يحتج إلى إعلامه أنها زكاة ، قال الحسن : أتريد أن تفرعه ؟ لا تخبره .  
وقال أحمد بن الحسن : قلت لأحمد : يدفع الرجل الزكاة إلى الرجل فيقول : هذا من الزكاة ، أو يسكت ؟ ، قال : " ولم يبيح به هذا القول ؟! يعطيه ، ويسكت ، ما حاجته إلى أن يفرعه ؟! .. ( المغني ) ..  
وقال الشيخ ابن عثيمين : وإذا كان من عاداته أن يأخذ الزكاة : فإن الذي ينبغي أن لا يخبره ؛ لأن إخباره بأنها زكاة فيه نوع من المنّة ، وقد قال الله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَبْتَغُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى ) .  
ب-وأما إذا علم المعطي أن الآخذ لا يقبل الزكاة ، وأنه إذا علم أنها زكاة لم يأخذها ، فيجب على المعطي حينئذ أن يخبره أنها زكاة ، ثم إن شاء قبلها وإن شاء ردّها .  
قال الشيخ ابن عثيمين : إذا أعطى الإنسان زكاته إلى مستحقها : فإن كان هذا المستحق يرفض الزكاة ولا يقبلها : فإنه يجب على صاحب الزكاة أن يخبره أنها زكاة ؛ ليكون على بصيرة من أمره إن شاء رفض وإن شاء قبل .

( وَيَقُولُ هَذِهِ ذِكْرُهَا مَا وَدَّ ) .

أي : ويستحب أن يقول معطي الزكاة ما ورد .  
ومما ورد : اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَعْنَمًا وَلَا تَجْعَلْهَا مَعْرَمًا .  
وَيَحْمَدُ اللَّهُ عَلَى التَّوْفِيقِ لِأَدَائِهَا .  
فَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا أُعْطِيتُمُ الزَّكَاةَ فَلَا تَنْسَوُا ثَوَابَهَا أَنْ تَقُولُوا : اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَعْنَمًا ، وَلَا تَجْعَلْهَا مَعْرَمًا ) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ .  
وَيُسْتَحَبُّ لِلْآخِذِ أَنْ يَدْعُو لِصَاحِبِهَا فَيَقُولَ أَجْرَكَ اللَّهُ فِيمَا أَعْطَيْتَ ، وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أَنْقَضْتَ ، وَجَعَلَهُ لَكَ طَهُورًا .

( وَالْأَفْضَلُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ كُلِّ مَالٍ فِي بَلَدِهِ ) .

أي : أن الأفضل للمركي أن يخرج زكاة ماله في فقراء بلده .  
لأن ذلك أيسر ، وأقل خوفاً ، وأن أهل بلده أقرب الناس إليه والقريب له حق ، وأيضاً أن فقراء بلده تتعلق أطماعهم به وبما عنده من المال ، وأيضاً أنه إذا أعطى أهل بلده صار بينه وبينهم مودة ورحمة . ( الشرح الممتع ) .

( وَهِيَ يَجُوزُ نَقْلُهَا إِلَى مَا تَقْصُرُ فِيهِ الْإِصْلَاحُ ) .

أي : لا يجوز نقل الزكاة من بلد المال إلى بلد آخر .

وهذا مذهب الحنابلة ، والشافعية .

أ- لحديث عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ - حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ - ( إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلُ كِتَابٍ . فَإِذَا جِئْتَهُمْ : فَأَدْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ : أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ . فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ ، فَأَخْبِرْهُمْ : أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً ، تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ .... ) .

وجه الدلالة : أنه قيد الصرف بأن يكون في فقرائهم ، وهو أمر يشعر باختصاص فقراء بلد المال به دون غيرهم ، أي فقراء أهل اليمن .  
ب- وقالوا : إن زياد بن أبيه لما بعث عمران بن حصين ساعياً في الزكاة ، فلما قدم عليه عمران ، قال له : أين المال ، قال عمران : أَلَمَالُ بَعَثَنِي ؟ ثم قال : أخذناها من حيث كنا نأخذها في عهد رسول الله ﷺ ووضعناه فيما كنا نضعه في عهد رسول الله ﷺ ، أي أنه صرفها في أهلها .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يجوز النقل للمصلحة الشرعية [ كقرابة محتاجين ، أو من هم أشد حاجة من أهل بلد المال ]

وهذا قول الحنفية ، واختاره ابن تيمية .

أ- واستدلوا بالعمومات ( إنما الصدقات للفقراء ... ) قالوا : إن الله لم يفرق بين فقراء وفقراء .

ب- وبحديث معاذ ( ... فترد في فقرائهم ) قالوا المراد بالفقراء هنا فقراء المسلمين .

ج- ويقولونه ﷺ لقبيصة بن المخارق - وقد تحمل حمالة وقدم على النبي ﷺ يريد منه العون على هذه الحمالة - قاله له ( أقم عندنا حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها ) فدل على أن الصدقات تأتي إلى النبي ﷺ [ هذا من أقوى الأدلة ] .

وهذا القول هو الصحيح .

#### فائدة : ١

لا خلاف في جواز نقلها إذا استغنى أهل بلد المال .

#### فائدة : ٢

إذا قلنا بجواز نقل الزكاة ، واحتاج نقلها إلى كلفة ونفقات ، ما الحكم ؟

الواجب على صاحب المال أن يوصل الزكاة إلى أهلها ، وعلى هذا ؛ لو كان إيصالها إلى الفقراء يحتاج إلى سفر ونفقات فإن ذلك يكون على صاحب المال ، ولا يجوز خصمه من الزكاة .

**قال النووي :** حيث جاز النقل (أي نقل الزكاة إلى بلد آخر) أو وجب فمؤنته على رب المال .

**وقال المرداوي :** أجرة نقل الزكاة - حيث قلنا به - على رب المال .

**وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله :** شخص طُلب منه إيصال مبلغ زكاة مال إلى الخارج وبشكل شخصي ، فهل يجوز له التصرف بأن يقطع من مبلغ الزكاة مصاريف السفر ، علماً أنه لا يمكنه تحمل ذلك شخصياً ؟

فأجاب : لا يحل له أن يأخذ من الزكاة شيئاً لهذا السفر ، لأن الواجب على مَنْ عليه الزكاة أن يوصلها إلى الفقير من ماله هو ، فإذا كان يريد أن يذهب إلى مكان يحتاج إلى مؤنة سفر ، فإنه يأخذ من صاحب المال الذي أعطاه مؤنة السفر ، وأما حق الفقراء فيجب أن يؤدي إليهم خالصاً .

#### فائدة : ٣

إن نقلها مع عدم الحاجة أو المصلحة فقد أساء ، ومع ذلك فإنها تجزئه ، ولا يؤمر بإعادة إخراجها .

جاء في ( كشف القناع ) ( وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا ) أَيِ الزَّكَاةِ عَنْ بَلَدِهَا إِلَى مَا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ وَلَوْ كَانَ النَّقْلُ (لِرَجْمٍ وَشِدَّةِ حَاجَةٍ أَوْ لَا سَبِيلَ عَابِ الْأَصْنَافِ) وَالسَّاعِي وَغَيْرِهِ سَوَاءً ... ( فَإِنْ خَالَفَ وَفَعَلَ ) أَيِ نَقْلِ الزَّكَاةِ إِلَى بَلَدٍ تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ (أَجْزَأُهُ) الْمُنْفُولُ لِلْعُمُومَاتِ وَلَئِنَّهُ دَفَعَ الْحَقَّ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ فَبَرَّ كَالَّذِينَ .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) .... ثُمَّ إِنَّ نَقَلَتِ الزَّكَاةَ حَيْثُ لَا مُسَوِّغَ لِنَقْلِهَا بِمَا تَقَدَّمَ ، فَقَدْ دَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، إِلَى أَنَّهَا تُجْزَى عَنْ صَاحِبِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ .

( هَذَا كَانَ فِي بَلَدٍ ، وَمَالَهُ فِي بَلَدٍ آخَرَ أَخْرَجَ زَكَاةَ الْمَالِ فِي بَلَدِهِ ، وَهَطَرَتْهُ فِي بَلَدٍ هِيَ فِيهِ ) .

أي: إذا كان صاحب المال في بلد، وماله في بلد آخر، ولا سيما إذا كان المال ظاهراً كالمواشي والثمار، فإنه يخرج زكاة المال في بلد المال، ويخرج فطرة نفسه في البلد الذي هو فيه؛ لأن زكاة الفطر تتعلق بالبدن، والمال زكاته تتعلق به .

فالقاعدة إذاً : أن زكاة الفطر تتبع البدن، وزكاة المال تتبع المال .

فلو فرضنا أن رجلاً في بلد ، وماله في بلد آخر يُتَّخَر فيه ، فإنه يخرج زكاة المال في البلد الآخر، لا في بلده هو، وأما زكاة الفطر ففي بلده هو .

( وَيَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ لِمَنْ لَيْسَ ظَاهِرًا ) .

أي : يجوز تعجيل الزكاة لحولين فقط ولا يجوز أكثر من ذلك .

وبهذا قال الحسن ، وسعيد بن جبير ، والزهرى ، والأوزاعي ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وأما تعجيل الزكاة قبل وجوبها بعد سبب الوجوب : فيجوز عند جمهور العلماء ، كأبي حنيفة، والشافعي ، وأحمد ، فيجوز تعجيل زكاة الماشية ، والنقدين ، وعروض التجارة ، إذا ملك النصاب .

والدليل على جواز تقديمها :

أ- ما رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في (الأموال) عن علي (أن النبي ﷺ تَعَجَّلَ مِنَ الْعَبَّاسِ صَدَقَةَ سَنَتَيْنِ) قال الألباني: حسن

ب- وعن علي عليه السلام ( أَنَّ الْعَبَّاسَ ﷺ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجوز تعجيل الزكاة .

حكى ذلك عن الحسن، وهو مذهب مالك، وقول ربيعة ، وهو اختيار ابن المنذر .

لحديث ابن عمر، عن النبي ﷺ ( لا زكاة على مال حتى يحول عليه الحول ) .

والراجح القول الأول ، لكن الأفضل عدم فعل ذلك إلا لمصلحة .

فائدة : ١

هل الأفضل تعجيل الزكاة أم لا ؟

الأفضل عدم تعجيلها ، يعني لا يستحب ( مع قولنا بالجواز ) .

أولاً : لأن الأصل أن تفعل العبادة عند حلول وقتها .

ثانياً : أنه ربما تتغير الحال ، فقد ي تلف المال ، أو ينقص النصاب .

قال الشيخ ابن عثيمين : ولكن نفي الاستحباب لا يقتضي عدم ثبوته لسبب شرعي، مثل أن تدعو الحاجة للتعجيل كمعونة مجاهدين ، أو حاجة قريب ، أو ما أشبه ذلك ، فهنا استحباب تعجيلها ليس لذاته، وإنما لغيره، وهو السبب الطارئ الذي صارت المصلحة في تقديم الزكاة من أجله . ( الشرح الممتع ) .

مثال آخر : لنفرض أن رجلاً يريد أن يتزوج هذا العام وهو محتاج إلى الزواج فيطلب منّا معاونته ، فيجوز أن تقدم زكاة المال القادم ، فهذا فيه مصلحة للمعطى ، وفي هذه الحالة يكون التقديم أفضل .

فائدة : ٢

يشترط لتعجيل الزكاة أن يكون مالاً للنصاب ، لأن ملك النصاب سبب لوجوبها .

فلو كان عنده ( ٣٠ ) من الغنم سائمة ، فإنه لا يجوز أن يعجل زكاته ، لأنه لم تجب عليه الزكاة أصلاً .

فائدة : ٣

إخراج الزكاة من المال قبل بلوغه النصاب يعتبر صدقة تطوع ، فالمال لا تجب فيه الزكاة المفروضة حتى يبلغ النصاب ويحول عليه الحول .  
فمثل هذا غير جائز باتفاق العلماء لا يُعرف بينهم خلاف ، وأن هذا مثل تقديم الثمن قبل البيع ، وتقديم الدية قبل القتل ، وتقديم الكفارة قبل اليمين ، وأن باذل هذا المال قبل ملك النصاب إنما يكون ماله صدقة تطوع لا زكاة واجبة .  
قال ابن قدامة : ولا يجوز تعجيل الزكاة قبل ملك النصاب بغير خلاف علمناه ، ولو ملك بعض نصاب فعجل زكاته أو زكاة نصاب : لم يُجز ؛ لأنه تعجل الحكم قبل سببه .  
وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) لا خلاف بين الفقهاء في عدم جواز التكفير قبل اليمين ؛ لأنه تقديم الحكم قبل سببه ، كتقديم الزكاة قبل ملك النصاب ، وتقدم الصلاة قبل دخول وقتها .

### أهل الزكاة

( وَهُمْ ثَمَانِيَةُ أَصْنَافٍ ) .

فلا يجوز صرف الزكاة لغيرهم .

قال تعالى ( إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ) .

قال البهوتي : أهل الزكاة ... ثمانية أصناف ، لا يجوز صرفها إلى غيرهم ، كبناء المساجد والقنات ، وسد البثوق ، وتكفين الموتى ، ووقف المصاحف ، وغير ذلك من جهات الخير لقوله تعالى ( إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ) وكلمة " إنما " تفيد الحصر ، أي تثبت المذكورين وتنفي ما عداهم .

( الْفُقَرَاءُ ) .

هم من لم يجدوا شيئاً أو يجدون نصف الكفاية .

وهم أشد حاجة من المساكين ، لأن الله بدأ به ، وإنما يبدأ بالأهم فالأهم .

( وَالْمَسْكِينُ ) .

وهم الذين يجدون نصف الكفاية أو أكثرها ، سمو بذلك لأن الفقر أسكنهم .

فائدة :

الْقَدْرُ الَّذِي يُعْطَاهُ الْفَقِيرُ وَالْمَسْكِينُ مِنَ الزَّكَاةِ :

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذَهَبُ الْجُمُحُورِ ( الْمَالِكِيُّ وَهُوَ قَوْلُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ ) إِلَى أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ أَهْلِ الْحَاجَةِ الْمُسْتَحِقِّ لِلزَّكَاةِ بِالْفَقْرِ أَوْ الْمَسْكِنَةِ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ الْكِفَايَةُ أَوْ تَمَامُهَا لَهُ وَلِمَنْ يَعْوَلُهُ عَاطَاً كَامِلاً ، وَلَا يَزَادُ عَلَيْهِ ، إِنَّمَا حَدَّدُوا الْعَامَ لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَتَكَرَّرُ كُلَّ عَامٍ غَالِبًا ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اذْخَرَ لِأَهْلِهِ قُوَّةَ سَنَةٍ .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يعطى ما يصير به غنياً .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِ مَنْصُوصٍ وَالْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةٍ إِلَى أَنَّ الْفَقِيرَ وَالْمَسْكِينِ يُعْطَيَانِ مَا يُخْرِجُهُمَا مِنَ الْفَقْرِ إِلَى الْغِنَى وَهُوَ مَا تَحْصُلُ بِهِ الْكِفَايَةُ عَلَى الدَّوَامِ ، لِحَدِيثِ قَبِيصَةَ مَرْفُوعًا إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ : رَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَنَحَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوَامًا مِنْ عَيْشٍ ، أَوْ قَالَ : سَدَادًا مِنْ عَيْشٍ . . الْحَدِيثُ .

قَالُوا : فَإِنْ كَانَ مِنْ عَادَتِهِ الْإِحْتِرَافُ أُعْطِيَ مَا يَشْتَرِي بِهِ أَدَوَاتِ حِرْفَتِهِ قَلَّتْ قِيَمَتُهَا أَوْ كَثُرَتْ يَحْتِثُ بِحَيْثُ يَحْصُلُ لَهُ مِنْ رِبْحِهِ مَا يَفِي بِكِفَايَتِهِ غَالِبًا تَقْرِيْبًا ، وَإِنْ كَانَ تَاجِرًا أُعْطِيَ بِنِسْبَةِ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّبَاغِ يُشْتَرَى لَهُ صَبِغَةٌ تُكْفِيهِ غَلَّتُهَا عَلَى الدَّوَامِ . قَالَ بَعْضُهُمْ : يَشْتَرِيهَا لَهُ .

قال ابن تيمية : يأخذ الفقير من الزكاة ما يصير به غنياً ، وإن كثر . وهو أحد القولين في مذهب أحمد والشافعي " انتهى .  
وقال المرداوي : "الصحيح من المذهب أن كل واحد من الفقير والمسكين يأخذ تمام كفايته سنة... وعنه [يعني الإمام أحمد] : يأخذ تمام كفايته بمتجر أو آلة صناعة ، ونحو ذلك ، واختار الآجري والشيخ تقي الدين [ابن تيمية] جواز الأخذ من الزكاة جملة واحدة ما يصير به غنياً وإن كثر " انتهى باختصار .

﴿ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ .

وهم جباة وحفاظها، وهم السعاة الذين يبعثهم الإمام لأخذ الصدقات من الأغنياء.

فائدة : ١

لا يشترط أن يكونوا فقراء، بل يعطون ولو كانوا أغنياء، لأنهم يعملون لمصلحتها، فهم يعملون للحاجة إليهم، وفي الحديث ( لا تحل الصدقة لغني إلا الخمسة: للعامل عليها.. ) .

فائدة : ٢

العامل يشترط فيه شروط:

- أن يكون مسلماً، لأنها ضرب من الولاية.
- أن يكون مكلفاً (بالغاً عاقلاً) .
- أن يكون أميناً، قال تعالى ( إن خير من استأجرت القوي الأمين ) .
- أن يكون أهلاً للعمل.

﴿ وَالْمُؤَلَّفِينَ لَهُمْ ﴾

جمع مؤلف ، من التأليف ، وهو جمع القلوب ، والمراد به : السيد المطاع في عشيرته كما ذهب إليه بعض العلماء .

أقسامهم :

- أن يكون كافراً يرجى إسلامه فيعطى (لا بد من قرائن تدل على رغبته في الإسلام) .
- أن يكون كافراً يخشى شره فهذا يعطى إذا كان له سلطة ونفوذ.
- أن يرجى ببطيته قوة إيمانه، كأن يكون حديث عهد بإسلام .
- هذا الصنف — المؤلف قلوبهم — منهم من يعطى للحاجة إليه ، كمن يعطى لكف شره ، ومنهم من يعطى لحاجة نفسه ، كمن يعطى لقوة إيمانه ورجاء إسلامه .

- وسهم المؤلف قلوبهم باقي بعد وفاة النبي ﷺ — على القول الراجح — وهذا مذهب أكثر العلماء ، لوجود العلة .

﴿ وَفِي الْأَنْفُسِ ﴾

ويشمل صور:

- أ- إعطاء المكاتب : وهو الرقيق الذي اشترى نفسه من سيده ، فهذا يعطى من الزكاة ليكون حراً .
- ب- أن يشتري من أموال الزكاة أرقاء يعتقون .
- ج- فكاك الأسير المسلم ، فيعطى الأسير من الزكاة لفكأكه من الأسر ، لأن في ذلك فك رقبة من الأسر ، فهو فكك رقبة من الرق ، ولأن في ذلك إعزازاً للدين .

﴿ الْأَعْيَانِ ﴾ .

الغارم : هو من عليه دين.

**وهو ينقسم إلى قسمين:**

- من تدين لمصلحة نفسه كأن يستدين لزواج أو غيره، فهذا يعطى إذا كان فقيراً.
- من تدين لإصلاح ذات البين، فهذا يعطى من الزكاة ولو كان غنياً ، مثاله : كانت هناك عداوة وفتنة بين جماعتين ، فدخل زيد للإصلاح بينهم ، لكن لا يتمكن من الصلح بينهم إلا ببذل مال ، فيقول : أنا ألتم لك واحد منكما بمبلغ وقدره كذا من أجل الصلح ، فيوافقون على ذلك ، فهذا الرجل يعطى من الزكاة ما يدفعه في هذا الإصلاح ، فيعطى هذا المبلغ الذي اشترطه على نفسه .

**( فِي سَبِيلِ اللَّهِ ) .**

وهم الغزاة المتطوعة ويشمل أيضاً ما يتعلق بالجهاد كآلات الحرب، وكل ما يتعلق بالجهاد.

**فائدة :**

قول بعض العلماء: إن ( في سبيل الله ) يشمل أيضاً جميع القرب كعمارة المساجد والطرق وغيرها، هذا القول ضعيف .  
والصحيح أنه مقصور بالمجاهدين الغزاة، لأن كثيراً من الناس لو علموا لبنوا المساجد وتركوا كثيراً من المستحقين .  
قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : " ولا حجة لمن قال إن قوله : ( فِي سَبِيلِ اللَّهِ ) يشمل كل أعمال الخير ، لأن "سبيل الله" هو الطريق الموصل إليه.

نقول : هذا خطأ، أولاً: لأن الله ذكرها في باطن أشياء معينة، يعني لو كانت في الآخر لقلنا: تعميم بعد تخصيص، أو في الأول لقلنا: تخصيص بعد تعميم، أما أن يذكرها في جوف المستحقين ويقول : ( فِي سَبِيلِ اللَّهِ )، فهذا يدل على أن المراد : ( فِي سَبِيلِ اللَّهِ ) : شيء خاص، وهو الجهاد في سبيل الله.

وأيضاً لو قلنا : ( فِي سَبِيلِ اللَّهِ ) : عام لكل خير ، لكان ذكر الحصر لغواً لا فائدة منه " . انتهى من "شرح الكافي" .

**( الْيَتِيمَ الْأَسْفَلِي ) .**

وهو المسافر الذي انقطع به الطريق (يعطى ما يوصله إلى حاجته ويرده إلى بلده) .

**فائدة : ١**

يشترط أن يكون السفر مباحاً، لأننا لو قلنا يجوز في سفر المعصية لكان ذلك من باب التعاون على الإثم .

**فائدة : ٢**

لا يشترط أن يكون فقيراً، حتى لو كان غنياً في بلده .

**( وَيَجِزُ صَرْفُهَا إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ ) .**

أي : ويجوز صرف الزكاة إلى صنف واحد من أصناف الزكاة الثمانية ولا يلزم تعميمهم .

وهذا قول جماهير العلماء .

أ- لقوله تعالى ( إِنَّ تُبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْثَرُهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ) .

ب- ولحديث ابن عباس في بعث معاذ إلى اليمن ( ... فترد على فقرائهم ) والفقراء صنف واحد من الأصناف الثمانية .

ج- ولأن النبي ﷺ ( أمر بني زُرَيْقٍ بدفع صدقتهم إلى سلمة بن صخر ) رواه ابن خزيمة .

د- وقال ﷺ لقبصة ( أقم يا قبصة حتى تأتينا الصدقة ، فأنمر لك بها ) رواه مسلم .

**وذهب بعض العلماء : إلى أنه يجب التعميم .**

وهذا مذهب الشافعي .

لقوله تعالى ( إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ ... ) .



## والصحيح القول الأول .

### فائدة : ١

هل يعطى الفقير من الزكاة ليحج .

ذكر الله تعالى مصارف الزكاة في قوله : ( إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِزْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ) .

واتفق العلماء على أن قوله تعالى : ( وفي سبيل الله ) المراد به الجهاد في سبيل الله .

ثم اختلفوا هل يشمل مع الجهاد الحج أم لا ؟

فذهب أكثر العلماء إلى أنه خاص بالجهاد ولا يشمل الحج .

وذهب الإمام أحمد إلى أنه يدخل فيه الحج .

واستدل بما رواه أبو داود عن أُمِّ مَعْقِلٍ أَنهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَلَيَّ حَجَّةً وَإِنَّ لَأُبِي مَعْقِلٍ بَكْرًا ( والبكر هو الفتى من الإبل ) قَالَ أَبُو مَعْقِلٍ : صَدَقْتَ؛ جَعَلْتُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَعْطَهَا فَلْتَحُجَّ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

وثبت عن ابن عمر أنه قال : أَمَا إِنَّ الْحَجَّ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ . قال الحافظ : أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ اهـ .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : ومن لم يحج حجة الإسلام وهو فقير أعطى ما يحج به اهـ يعني من الزكاة .

وجاء في ( فتاوى اللجنة الدائمة ) يجوز صرف الزكاة في إركاب فقراء المسلمين لحج فريضة الإسلام ، ونفقتهم فيه ، لدخوله في عموم قوله تعالى : ( وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ) من آية مصارف الزكاة اهـ .

### فائدة : ٢

هل يجوز إسقاط الدين عن المعسر مقابل الزكاة ؟

الصحيح أنه لا يجوز .

وهذا قول الجمهور .

قال الإمام النووي في المجموع : إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى مُعْسِرٍ دَيْنٌ فَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَهُ عَنْ زَكَاتِهِ وَقَالَ لَهُ جَعَلْتُهُ عَنْ زَكَاتِي، فَوَجَّهَانِ: حَكَاهُمَا صَاحِبُ الْبَيَّانِ أَصْحُهُمَا: لَا يُجْزئُهُ، وَبِهِ قَطَعَ الصَّبْرِيُّ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ، لِأَنَّ الزَّكَاةَ فِي ذِمَّتِهِ فَلَا يَبْرَأُ إِلَّا بِاقْبَاضِهَا.... أَمَّا إِذَا دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَيْهِ بِشَرْطٍ أَنْ يُرَدَّهَا إِلَيْهِ عَنْ دَيْنِهِ، فَلَا يَصِحُّ الدَّفْعُ وَلَا تَسْقُطُ الزَّكَاةُ بِالِاتِّفَاقِ، وَلَا يَصِحُّ قَضَاءُ الدَّيْنِ بِذَلِكَ بِالِاتِّفَاقِ . ( المجموع ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) لَا يَجُوزُ لِلدَّائِنِ أَنْ يُسْقِطَ دَيْنَهُ عَنْ مَدِينِهِ الْفَقِيرِ الْمُعْسِرِ الَّذِي لَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَسُدُّ بِهِ دَيْنَهُ وَيُخَيِّبَهُ مِنْ زَكَاةٍ مَالِهِ . فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِئْهُ عَنِ الزَّكَاةِ ، وَهَذَا قَالَ الْحَنْفِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ وَالْمَالِكِيُّ مَا عَدَا أَشْهَبَ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، وَقَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ .

وَوَجَّهَ الْمَنْعُ أَنَّ الزَّكَاةَ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَصْرِفَهَا إِلَى نَفْعِ نَفْسِهِ أَوْ إِخْيَاءِ مَالِهِ ، وَاسْتِيفَاءِ دَيْنِهِ .

وَدَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلٍ وَأَشْهَبَ مِنَ الْمَالِكِيِّ وَهُوَ مَنْقُولٌ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَعَطَاءٍ : إِلَى حَوَازِرِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ زَكَاتَهُ ثُمَّ أَخَذَهَا مِنْهُ عَنْ دَيْنِهِ جَازَ ، فَكَذَا هَذَا . ( الموسوعة ) .

وقال الشيخ العثيمين : مسألة: إبراء الغريم الفقير بنية الزكاة، صورتها: رجل له مدين فقير يطلبه ألف ريال، وكان على هذا الطالب ألف ريال زكاة، فهل يجوز أن يسقط الدائن عن المدين الألف ريال الذي عليه بنية الزكاة؟

الجواب: أنه لا يجزئ .

قال شيخ الإسلام: بلا نزاع، وذلك لوجوه هي:

الأول: أن الزكاة أخذ وإعطاء، قال تعالى: ( خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ) . وهذا ليس فيه أخذ.

الثاني: أن هذا بمنزلة إخراج الحبيث من الطيب، قال تعالى: (وَلَا تَتِمَّمُوا الْحَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ) .  
 ووجه ذلك: أنه سيخرج هذا الدين عن زكاة عين، ومعلوم نقص الدين عن العين في النفوس، فكأنني أخرج رديفاً عن جيد وطيب فلا يجزئ.  
 الثالث: أنه في الغالب لا يقع إلا إذا كان الشخص قد أيس من الوفاء، فيكون بذلك إحياء وإثراء لماله الذي بيده لأنه الآن سيسلم من تأدية ألف ريال. انتهى.

## فائدة : ٢

هل يدفع من الزكاة لقضاء دين الميت ؟  
 ذهب بعض العلماء إلى الجواز .  
 لقوله تعالى ( والغارمين ) .  
 قال ابن العربي المالكي : فإن كان ميتاً - أي الغارم - قضى منها دينه لأنه من الغارمين .  
 وقال القرطبي : وقال علماءنا وغيرهم: يقضى منها دين الميت لأنه من الغارمين، قال رحمه الله : أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، من ترك ماله فله من ترك ديناً أو ضياعاً - أي عيال - فإلي وعلي .  
 وقال ابن تيمية : وأما الدين الذي على الميت فيجوز أن يوفى من الزكاة في أحد قولي العلماء وهو إحدى الروايتين عن أحمد لأن الله تعالى قال: (وَالْغَارِمِينَ) ولم يقل: (وللغارمين) فالغارم لا يشترط تملكه وعلى هذا يجوز الوفاء عنه وأن يملك لوارثه ولغيره .  
 وذهب جماهير العلماء : إلى أنه لا يجوز .

قال ابن قدامة : قَالَ الإمام أَحْمَدُ لَا يُكْفَرُ الْمَيِّتُ مِنَ الزَّكَاةِ ، وَلَا يُقْضَى مِنَ الزَّكَاةِ دَيْنُ الْمَيِّتِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ دَفْعُهَا فِي قَضَاءِ دَيْنِ الْمَيِّتِ ؛ لِأَنَّ الْغَارِمَ هُوَ الْمَيِّتُ وَلَا يُمْكِنُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى غَرَمِهِ صَارَ الدَّفْعُ إِلَى الْغَرَمِ لَا إِلَى الْغَارِمِ " انتهى .  
 وقال النووي : الأصح الأشهر أنه لا يقضى دين الميت من سهم الغارمين . ( روضة الطالبين ) .

وقال الشيخ ابن عثيمين : مرجحاً هذا القول: والصحيح أنه لا يقضى دين الميت منها، وقد حكاه أبو عبيد في الأموال وابن عبد البر إجماعاً، لكن المسألة ليست إجماعاً ففيها خلاف، إلا أنه في نظرنا خلاف ضعيف، والعجيب أن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - جَوَّزَ أن تقضى ديون الأموات من الزكاة وحكاها وجهاً في مذهب الإمام أحمد، واستدل بقوله تعالى: (وَالْغَارِمِينَ) . فلم يعتبر التملك، وإنما اعتبر إبراء الذمة، فالميت أولى بإبراء الذمة من الحي .

لكن القول الأول أرجح، فلا يقضى دين الميت من الزكاة للأمور التالية:

أولاً: أن الظاهر من إعطاء الغارم أن يزال عنه ذل الدين، لأن الدين ذل ، كما يقال: الدين هم في الليل وذل في النهار.  
 ثانياً: أن النبي ﷺ كان لا يقضى ديون الأموات من الزكاة، فكان يؤتى بالميت وعليه دين فيسأل ﷺ : هل ترك وفاء؟ فإن لم يترك لم يصل عليه، وإن قالوا: له وفاء، صلى عليه.

فلما فتح الله عليه وكثر عنده المال صار يقضي الدين بما فتح الله عليه عن الأموات، ولو كان قضاء الدين عن الميت من الزكاة جائزاً لفعله ﷺ .

ثالثاً: أنه لو فتح هذا الباب لعطل قضاء ديون كثير من الأحياء، لأن العادة أن الناس يعطفون على الميت أكثر مما يعطفون على الحي، والأحياء أحق بالوفاء من الأموات.

رابعاً: أن الميت إذا كان قد أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، وإن أراد إتلافها فالله قد أتلفه ولم ييسر له تسديد الدين.

خامساً: أن ذمة الميت قد خربت بموته، فلا يسمى غارماً.

سادساً: أن فتح هذا الباب يفتح باب الطمع والجشع من الورثة، فيمكن أن يجحدوا مال الميت ويقولوا: هذا مدين. انتهى.

( وَيُسْنَى إِلَى الْغَارِمِينَ أَنْ تَنْزِلَهُمْ مِنْهُمْ ) .

أي : يسن للإنسان أن يدفع زكاته إلى أقاربه الذين لا تلزمه مؤونته ، كعمته ، وخالته ، وهكذا .

أ- عن سلمان بن عامر رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال (الصدقة على المسكين صدقة، وعلى ذي الرحم ثنتان: صدقة وصلة). رواه الترمذي  
ب- وقال ﷺ لامرأة ابن مسعود (... لها أجران أجر القرابة وأجر الصدقة ) رواه مسلم .

قال الشيخ ابن عثيمين : يجوز أن تدفع زكاة الفطر وزكاة المال إلى الأقارب الفقراء ، بل إن دفعها إلى الأقارب أولى من دفعها إلى الأبعد ؛ لأن دفعها إلى الأقارب صدقة وصلة ، لكن بشرط ألا يكون في دفعها حماية ماله ، وذلك فيما إذا كان هذا الفقير يحب عليه نفقته أي على الغني ، فإنه في هذه الحال لا يجوز له أن يدفع حاجته بشيء من زكاته ، لأنه إذا فعل ذلك فقد وفر ماله بما دفعه من الزكاة ، وهذا لا يجوز ولا يحل .

### باب من لا تدفع الزكاة لهم

هذا الباب لبيان من لا يجوز دفع الزكاة إليهم .

( لا تمسك الصدقة للغني بكسب أو مال ) .

أي : لا يجوز دفع الزكاة لغني بكسب أو مال .

قال ابن قدامة : ولا خلاف في هذا .

[ القوي ] سليم الأعضاء [ المكتسب ] الذي يستطيع أن يتكسب بصناعة أو وظيفة .

أ- عن عبد الله بن عمرو ، عن النبي ﷺ قال ( لا تحل الصدقة لغني ، ولا لذي مرة سوي ) رواه أبو داود .

ب- وعن عبيد الله بن عدي بن الحيار ( أن رجلين خدناه أنهما أتيا رسول الله ﷺ يسألان من الصدقة ، فقلب فيهما البصر ، فراهما جلدتين ، فقال : "إن شئتما ، ولا خط فيهما لغني ، ولا لقوي مكتسب" ) رواه أحمد وقواه ، وأبو داود .

ج- وأيضاً الآية الصدقة ( إنما الصدقات للفقراء .. ) فمفهومه أنها لا تحل لغني .

د- ولأن أخذ الغني منها يمنع وصولها إلى أهلها ، ويحل بحكمة وجوبها وهو إغناء الفقراء بها .

فائدة : ١

ضابط الغني : هو من يجد كفاف عيشه وعيش من يعولهم طول العام .

فائدة : ٢

متى يجوز دفع الزكاة لغني ؟

الغني - كما تقدم ليس من أهل الزكاة - لكن قد حل له بطرق شرعية :

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( لا تحل الصدقة لغني إلا لحمة ) لعامل عليها ، أو رجل اشتراها بماله ، أو غارم ، أو غار في سبيل الله ، أو مسكين نصيب عليه منها ، فأهدى منها لغني ( رواه أحمد ، وأبو داود .

الأول : العامل على الصدقة .

وهم جباة ، فإنهم يعطون حاجتنا إليهم ، وهذا من أهل الزكاة .

ثانياً : أو رجل اشتراها بماله .

أي اشترى الزكاة من الفقير . ( المراد زكاة غيره ) .

ثالثاً : الغارم .

أي المديون ، وهو على نوعين :

أولاً : الغارم لإصلاح ذات البين : وذلك بأن يكون بين طائفتين من الناس شر وفتنة ، فيتوسط الرجل للإصلاح بينهما ، ويلزم في ذمته مالا لإطفاء الفتنة .

الثاني : الغارم الذي ركبته الديون بسبب من الأسباب : وهذا من أهل الزكاة .

رابعاً : الغازي في سبيل الله .

وهذا من أهل الزكاة الثمانية ، كما قال تعالى : ( وابن السبيل ) .

خامساً : المسكين الذي تصدق عليه منها فأهدى منها لغني .

■ هؤلاء الخمسة :

الثلاثة الذين هم : الغارمون لإصلاح ذات البين ، والعاملون عليها ، والغزاة المجاهدون في سبيل الله ، هؤلاء من أهل الزكاة الثمانية .

وأما المشتري لها ، والمهدي إليه منها ، فليس من أهلها ، وإنما ملكها من الفقير الذي استحقتها وأعطى منها .

**(وَلَا تَحِلُّ لَالِ مَعْمَرٍ وَهَم : بَنِي هَاشِمٍ وَمَنْ لِيَهُمْ ) .**

أي : لا يجوز دفع الزكاة لآل محمد وهم بنو هاشم .

والمراد ببني هاشم : آل علي ، وآل عقيل ، وآل جعفر ، وآل العباس ، وآل الحارث ) .

عَنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِآلِ مُحَمَّدٍ ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاحُ النَّاسِ ) .

وَفِي رِوَايَةٍ : ( وَأَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا آلِ مُحَمَّدٍ ) زَوَاهُ مُسْتَلِمٌ .

قال في الشرح : لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة .

( إِنَّ الصَّدَقَةَ ) المراد الزكاة الواجبة .

( إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاحُ النَّاسِ ) المراد بالناس هنا المكون . ( فهو عام اريد به الخصوص ) .

**فائدة : ١**

الحكمة من عدم أخذهم من الزكاة ؟

الحكمة بيّنها النبي ﷺ بقوله ( إنما هي أوساخ الناس ) .

**قال النووي :** قَوْلُهُ ﷺ ( إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاحُ النَّاسِ ) تَنْبِيْهُ عَلَى عِلَّةٍ فِي تَحْرِيمِهَا عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ ، وَأَنَّهَا لِكِرَامَتِهِمْ وَتَنْزِيهِهِمْ عَنْ

الْأَوْسَاحِ ، وَمَعْنَى ( أَوْسَاحُ النَّاسِ ) أَنَّهَا تَطْهِيرٌ لَأَمْوَالِهِمْ وَنُفُوسِهِمْ كَمَا قَالَ تَعَالَى ( خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ) فَهِيَ

كَتَسَالَةِ الْأَوْسَاحِ .

**وقال القرطبي :** إِنَّمَا كَانَتِ الصَّدَقَةُ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا تَطْهَرُهُمْ مِنَ الْبَخْلِ ، وَأَمْوَالُهُمْ مِنْ إِثْمِ الْكَزْرِ ، فَصَارَتْ كَأَنَّهَا الْغَسَالَةُ الَّتِي تَعَابُ .

**فائدة : ٢**

هذا التحريم في الحديث خاص بالصدقة الواجبة ، وأما صدقة التطوع فإنها تحل لهم .

وهذا قول جماهير العلماء .

لأنهم إنما منعوا الزكاة لأنها تطهير لأموال الأغنياء ونفوسهم ، وصدقة التطوع ليس كذلك .

**قال ابن قدامة :** أما صدقة التطوع فتحل لهم لأنها ليست من أوساخ الناس .

وقيل : تحرم عليهم حتى صدقة التطوع ، وإلى هذا ذهب الشوكاني وجماعة .

لعموم الحديث .

**فائدة : ٣**

يستثنى النبي ﷺ فإنه لا تحل له صدقة التطوع أيضاً .

**قال في المغني :** فَأَمَّا النَّبِيُّ ﷺ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّدَقَةَ جَمِيعَهَا كَانَتْ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ ، فَرَضَهَا وَنَفَلَهَا ؛ لِأَنَّ اجْتِنَابَهَا كَانَ مِنْ دَلَائِلِ تَبَيُّنِهِ

وَعَلَامَاتِهَا ، فَلَمْ يَكُنْ لِيُحِلَّ بِذَلِكَ ، وَفِي حَدِيثِ إِسْلَامَ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ، أَنَّ الَّذِي أَخْبَرَهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَوصَفَهُ ، قَالَ ( إِنَّهُ يَأْكُلُ الْهَدِيَّةَ ، وَلَا

يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ ) .

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ ؟ فَإِنْ قِيلَ صَدَقَةٌ قَالَ لِأَصْحَابِهِ : كُلُوا ، وَلَمْ يَأْكُلْ ، وَإِنْ قِيلَ : هَدِيَّةٌ ضَرَبَ بِيَدِهِ ،

فَأَكَلَ مَعَهُمْ ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .  
 وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حِمِّ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَى بَرِيَّةٍ ( هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ ) .  
 وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( إِنِّي لَأَنْتَقِلِبُ إِلَى أَهْلِي ، فَأَجِدُ الثَّمَرَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي فِي بَيْتِي ، فَأَرْفَعُهَا لِأَكُلَهَا ، ثُمَّ أَحْسِنُ أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً ، فَأَلْفِيهَا )  
 رَوَاهُ مُسْلِمٌ .  
 وَقَالَ ( إِنَّا لَا نَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةَ ) .  
 وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَشْرَفَ الْخَلْقِ ، وَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَغَانِمِ خُمُسُ الْخُمُسِ وَالصَّغِيرِ ، فَحُرِّمَ تَوَعُّي الصَّدَقَةَ فَرَضَهَا وَتَقْلَبَهَا ، وَأَلَّهُ ذُونَهُ فِي الشَّرَفِ ، وَلَهُمْ خُمُسُ الْخُمُسِ وَخَذَهُ ، فَخَرُّمُوا أَحَدَ تَوَعُّيَهَا ، وَهُوَ الْقَرْضُ

#### فائدة : ٤

اختلف العلماء في أخذ بني هاشم من الزكاة إذا لم يعطوا حقهم من الخمس على قولين :  
**القول الأول :** أنه لا يجوز أخذ بني هاشم من الزكاة مطلقاً ، منعوا حقهم من الخمس أو أعطوه .  
 وهذا قول الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .  
 للحديث السابق ( .... إنما هي أوساخ الناس ) .  
**وجه الدلالة :** أن التعليل بعدم حل الزكاة لبني هاشم من أجل كون الصدقات أوساخ الناس ، ولشرفهم ومكانتهم ، وهذا الوصف فيهم وفي الصدقات باق أعطوا الخمس أو حرموه .  
**القول الثاني :** جواز أخذ بني هاشم للزكاة إذا منعوا حقهم من الخمس .

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .  
 أن الخمس عوض عن الزكاة ، فإذا لم يصل إليهم العوض عادوا إلى المعوض ، وهو الزكاة ، لإهمال الناس أمر الغنائم وإيصالها إلى مستحقيها .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وبنو هاشم إذا منعوا من خمس الخمس جاز لهم الأخذ من الزكاة وهو قول القاضي يعقوب وغيره من أصحابنا وقاله أبو يوسف والإصطخري من الشافعية لأنه محل حاجة وضرورة .  
 وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : فإذا منعوا أو لم يوجد خمس كما هو الشأن في وقتنا هذا : فإنهم يُعْطَوْنَ من الزكاة دفعاً لضرورتهم إذا كانوا فقراء ، وليس عندهم عمل ، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وهو الصحيح .

#### فائدة : ٥

**قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله :** والخمس : هو أن الغنائم تقسم خمسة أسهم ، أربعة أسهم للغنائم ، وسهم واحد يقسم خمسة أسهم أيضاً :

**الأول :** لله ورسوله ﷺ يكون في مصالح المسلمين ، وهو ما يعرف بالفيء أو بيت المال .  
**الثاني :** لذوي القربى ، هم قرابة الرسول ﷺ وهم بنو هاشم وبنو عبد المطلب ، لأن بني عبد المطلب يشاركون بني هاشم في الخمس .  
**الثالث :** لليتامى .  
**الرابع :** للمساكين .  
**الخامس :** لابن السبيل .

فإذا منعوا أو لم يوجد خمس ، كما هو في الشأن في وقتنا هذا ، فإنهم يعطون من الزكاة دفعاً لضرورتهم إذا كانوا فقراء ، وليس عندهم عمل ، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهو الصحيح .

#### فائدة : ٦

روى البخاري : عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( مَسَّنَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ

مِنْ خُمْسٍ خَيْرٍ وَتَرَكْنَا، وَنَحْنُ وَهُمْ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ" رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

استدل بهذا الحديث من قال : إن بني المطلب لا تحل لهم الزكاة .

وهذا قول الشافعي وجماعة .

أ-لقوله ( إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد ) .

ب- ولأن لهم نصيباً من الخمس .

وذهب بعض العلماء : إلى أن بني المطلب يعطون من الزكاة .

وهو مذهب أبي حنيفة ، ومالك .

أ- لعموم الأدلة ( إنما الصدقات للفقراء ... ) .

ب-وأما تشريكهم في الخمس ، فإنه مبني على المناصرة والموازرة بخلاف الزكاة ، فإنهم لما آزرُوا بني هاشم وناصروهم أعطوا جزاءً لفضلهم من الخمس .

**( وَكَهْ يَجِزُ دَفْعُهَا إِلَى الْوَالِدَيْنِ وَإِنْ هَلَاكَ ، وَكَهْ إِلَى الْوَالِدِ وَإِنْ سَقَلَ ) .**

أي : لا يجوز دفع الزكاة إلى الأصول ، ولا إلى الفروع .

وحكى ابن المنذر الإجماع على أنه لا يجوز دفع الزكاة إليهم .

لأن الأصل والفرع يجب النفقة لهما بكل حال إذا كانوا فقراء وهو غني ، فلا يعطيه من الزكاة ، ولأن دفع الزكاة إليهم تغنيهم عن نفقته ، وتسقطها عنه فيعود نفع الزكاة إليه [ كما لو قضى دين نفسه ] .

**قال الشافعي :** ولا يعطى ( يعني من زكاة ماله ) أباً ولا أمّاً ولا جدة " انتهى . ( الأم ) .

**وقال ابن قدامة :** وَلَا يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ الْمَقْرُوضَةِ لِلْوَالِدَيْنِ ، وَإِنْ عَلَوْا ، وَلَا لِلْوَلَدِ ، وَإِنْ سَقَلَ ،

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى الْوَالِدَيْنِ ، فِي الْحَالِ الَّتِي يُجِبُّ الدَّافِعُ إِلَيْهِمْ عَلَى التَّفَقُّعِ عَنْهُمْ ، وَلَئِنْ دَفَعَ زَكَاتِهِ إِلَيْهِمْ تُغْنِيَهُمْ عَنْ نَفَقَتِهِ ، وَتُسْقِطُهَا عَنْهُ ، وَيَعُودُ نَفْعُهَا إِلَيْهِ ، فَكَأَنَّهُ دَفَعَهَا إِلَى نَفْسِهِ ، فَلَمْ يَجُزْ ، كَمَا لَوْ قَضَى بِهَا دَيْنَهُ ، وَقَوْلُ الْحَرْقِيِّ " لِلْوَالِدَيْنِ " يَعْنِي الْأَبَ وَالْأُمَّ .

وَقَوْلُهُ : " وَإِنْ عَلَوْا " يَعْنِي آبَاءَهُمَا وَأُمَّهَاتِهِمَا ، وَإِنْ ارْتَفَعَتْ دَرَجَتُهُمَا مِنَ الدَّافِعِ ، كَأَبَوَيْ الْأَبِ ، وَأَبَوَيْ الْأُمِّ ، وَأَبَوَيْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَإِنْ عَلَتْ دَرَجَتُهُمَا ، مَنْ يَرِثُ مِنْهُمَا وَمَنْ لَا يَرِثُ .

وَقَوْلُهُ : " وَالْوَلَدُ وَإِنْ سَقَلَ " يَعْنِي وَإِنْ تَرَكَتْ دَرَجَتُهُ مِنْ أَوْلَادِهِ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ ، الْوَارِثُ وَغَيْرُ الْوَارِثِ . ( المغني ) .

**فائدة :**

إذا كان المنفق عاجزاً عن النفقة فقد أجاز بعض أهل العلم له أن يدفع زكاة ماله إلى والديه أو أولاده ممن لزمته نفقتهم وعجز عنها .

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية . رحمه الله .

قال ابن قاسم في حاشية الروض : وقال شيخ الإسلام : يجوز دفع الزكاة إلى الوالدين والولد ، إذا كانوا فقراء وهو عاجز عن الإنفاق عليهم ، وهو أحد القولين في مذهب أحمد ، ويشهد له العمومات .

وقال : الأقوى جواز دفعها إليهم في هذه الحال ، لأن المقتضي موجود ، والمانع مفقود ، فوجب العمل بالمقتضى السالم عن المعارض المقاوم .

وقال أيضاً : إن كان محتاجاً إلى النفقة ، وليس لأبيه ما ينفق عليه ، ففيه نزاع ، والأظهر أنه يجوز له أخذ زكاة أبيه ، وأما إن كان مستغنياً بنفقة أبيه ، فلا حاجة به إلى زكاته .

وقال : إذا كانت الأم فقيرة ولها أولاد صغار ولهم مال ونفقتها تضر بهم أعطيت من زكاتهم ، وإذا كان على الولد دين لا وفاء له جاز أن يأخذ النفقة من زكاة أبيه في أظهر القولين في مذهب أحمد وغيره .

## ( رُكَاةُ الزَّوْجَةِ ) .

أي : لا يجوز أن يدفع الزوج زكاته لزوجته .

قال ابن المنذر : أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ لَا يُعْطَى زَوْجَتُهُ مِنَ الزَّكَاةِ لِأَنَّ نَفَقَتَهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ فَتَسْتَعْنِي بِهَا عَنْ الزَّكَاةِ .

فائدة :

اختلف العلماء : هل يجوز للزوجة أن تعطي زوجها الفقير من الزكاة على قولين :

القول الأول : أنه يجوز ذلك .

قال الصنعاني : هو قول الجمهور .

قال الحافظ - في حديث الباب - : وَاسْتُدِلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ دَفْعِ الْمَرْأَةِ زَكَاتِهَا إِلَى زَوْجِهَا ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ وَصَاحِبِي أَبِي حَنِيفَةَ وَإِخْدَى الرَّوَاثِينَ عَنْ مَالِكٍ وَعَنْ أَحْمَدَ .

وقال ابن حزم في المحلى : وتعطي المرأة زوجها من زكاتها إن كان من أهل السهام، صح عن رسول الله ﷺ أنه أفى زينب امرأة ابن مسعود . وساق الحديث .

أ- لعموم الأدلة ( إنما الصدقات للفقراء ... ) .

ب- ولعدم الدليل الذي يمنع من ذلك .

ج- قال ابن قدامة : ولأنه - أي الزوج - لا تجب نفقته عليها فلا يمنع دفع الزكاة إليه كالأجنبي، ويفارق الزوجة فإن نفقتها واجبة عليه؛ ولأن الأصل جواز الدفع؛ لدخول الزوج في عموم الأصناف المسمين في الزكاة، وليس في المنع نص ولا إجماع، وقياسه على من ثبت المنع في حقه غير صحيح لوضوح الفرق بينهما، فيبقى جواز الدفع ثابتاً . انتهى

د- ولحديث أبي سعيد الخدري ﷺ قَالَ ( جَاءَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ ، وَكَانَ عِنْدِي خُلُطِي لِي ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَصَدِّقَ بِهِ ، فَرَعِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَوَلَدُهُ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ ، زَوْجُكِ وَوَلَدُكِ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

وفي رواية ( ... فَقَالَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ سَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّزِي عَنِّي أَنْ أَتُنْفِقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أُيْتَامِي فِي خَجَرِي مِنَ الصَّدَقَةِ ؟ فَقَالَ سَلِي أَنتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ... ) .

فإن المراد به صدقة الفرض ويدل لذلك :

أولاً : قولها : ( أَيُّزِي عَنِّي أَنْ أَتُنْفِقَ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامِي ... ) .

ثانياً : ترك استفساله ﷺ لها ، ينزل منزلة العموم ، فلم يستفصل عن الصدقة ، هل هي تطوع ، أو واجب ؟ فكأنه قال : يجزئ عنك فرضاً كان أو تطوعاً .

قال الشوكاني : والظاهر أنه يجوز للزوجة صرف زكاتها إلى زوجها :

أما أولاً : فلعدم المانع من ذلك ومن قال أنه لا يجوز فعليه الدليل .

وأما ثانياً : فلأن ترك استفساله ﷺ لها ينزل منزلة العموم فلما لم يستفصلها عن الصدقة هل هي تطوع أو واجب فكأنه قال يجزئ عنك فرضاً كان أو تطوعاً .

القول الثاني : لا يجوز .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

أ- لأن الرجل من امرأته كالمراة من الرجل ، وقد منعنا إعطاء الرجل للزوجة كذلك إعطاء المرأة لزوجها .

ب- ولأنها ستنتفع بدفعها إليه .

وقالوا : إن حديث زينب ليس المراد صدقة الفرض ، وإنما المراد به صدقة التطوع ويدل لذلك :

قوله ﷺ : ( ... ولو من حليكن ... ) فهذا يدل على التطوع .

قالوا : وأما قولها : ( أيجزئ عني ... ) أي في الوقاية من النار ، كأنها خافت أن صدقتها على زوجها لا يحصل لها المقصود .  
وأجيب عن ذلك : إنه لا يستقيم ذلك ، لأنه لا يستحق النار إلا من منع الصدقة الواجبة ، أما صدقة التطوع فلا يعاقب على تركها ، وفي قولها : أيجزئ عني؟ أي أيجزئ عني في الزكاة الواجبة؟ أما صدقة التطوع فلا يقال : أيجزئ عني؛ لأن الغرض منها قصد الأجر والثواب ، والثواب يحصل بأي مقدار من المال دُفع ولأي دفع .

والراجع القول الأول .

### ( وَهَذَا إِلَى رَجُلٍ ) .

أي : لا يجوز دفع الزكاة إلى الرقيق .

أ- لأن نفقته واجبة على سيده .

ب- لأننا لو أعطيناه لانتقل المال إلى سيده فوراً ، فإن مال العبد مال لسيده .

### ( وَهَذَا إِلَى كَافِرٍ ) .

أي : لا يجوز دفع الزكاة لكافر .

قال ابن قدامة : لا نعلم خلافاً في أن زكاة الأموال لا تعطى لكافر .

لكن يستثنى إذا كان مؤلفاً فإنه يعطى .

### ( وَهَذَا إِلَى تَهَيُّرَةٍ تَمَّتْ حُنْيُ مِنْفِقٍ ) .

أي : إذا كان هناك امرأة فقيرة متزوجة ، فإنها لا تعطى من الزكاة ، إذا كان زوجها غني ، وهذا الزوج منفق باذل .

ومفهومه : أنه إذا كان هذا الزوج غير منفق ، فإنه يجوز إعطاؤها من الزكاة .

### ( أَمَّا صَدَقَةُ الْتَطَوُّعِ ، فَيَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى هَذِهِ هَذِهِ وَإِلَى غَيْرِهِمْ ) .

تقدم أهل الزكاة ، فصدقة الفريضة لا يجوز دفعها إلا لمن عينه الله تبارك وتعالى في كتابه كما تقدم .

أما صدقة التطوع ، فالأمر فيها واسع ، فيجوز دفعها إلى من لا يجوز دفع الزكاة إليه وإلى غيرهم .

لكن على القريب أفضل فهي صدقة وصلة كما في الحديث السابق ( الصدقة على ذي الرحم ثنتان : صدقة وصلة ) .

### ( وَإِنْ أَطْلَقَ لِمَنْ هُنَا هُنَا هُنَا هُنَا ، أَوْ بِالْمَكْسِرِ لَمْ يَجْزِهِ ) .

هنا مسألتان :

الأولى : إذا أعطى زكاته لشخص يعتقد أنه ليس من أهلها ، فبان وظهر فيما بعد أنه من أهلها .

فالحكم هنا : لا يجزئه ذلك .

لأنه أعطى وهو شك ، والعبادة يجب أن يؤديها الإنسان وهو جازم على يقين . هذا شيء .

ولأن من أعطى زكاته لرجل يظن أنه ليس أهلاً للصدقة فهو إما متساهل أو متلاعب .

ولا نقول دائماً أنه متلاعب ، بل الغالب أنه متساهل ، ولا يجوز أن يتساهل الإنسان في إبراء ذمته حين إخراج الزكاة .

الثانية : عكسها .

إذا دفع الزكاة لمن ظن أنه مستحق للزكاة ، فتبين أنه ليس أهلاً لها .

فالحكم هنا : لا يجزئه ذلك .

لأن العبرة بما في نفس الأمر لا بما في ظنه .

مثاله : أعطى رجلاً يظنه غارماً فبان أنه غير غارم ، فإنها لا تجزئ؛ لأن العبرة بما في نفس الأمر ، أي : بالواقع ، والواقع أنه غير أهل .

مثال آخر : أعطاه لشخص يظنه ابن سبيل فتبين أنه غير ابن سبيل فإنها لا تجزئه .



## ﴿ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ظَنٌّ فَهُوَ يَجْزِيهِ ﴾ .

أي : يستثنى مما سبق حالة واحدة وهي : إذا دفعها لغني يظنه فقيراً ، فإنه يجزيه ذلك .

أ- لحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال ( قَالَ رَجُلٌ لَأَتَصَدَّقَ اللَّيْلَةَ بِصَدَقَةٍ فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ زَانِيَةٍ فَأَصْبَحُوا يَتَخَدُّثُونَ تُصَدِّقُ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ . قَالَ اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى زَانِيَةٍ لَأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ . فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ عَنِيٍّ فَأَصْبَحُوا يَتَخَدُّثُونَ تُصَدِّقُ عَلَى عَنِيٍّ . قَالَ اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى زَانِيَةٍ وَعَلَى عَنِيٍّ وَفِي سَارِقٍ فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ فَأَصْبَحُوا يَتَخَدُّثُونَ تُصَدِّقُ عَلَى سَارِقٍ . فَقَالَ اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى زَانِيَةٍ وَعَلَى عَنِيٍّ وَفِي سَارِقٍ . فَأُتِيَ فَقِيلَ لَهُ أَمَا صَدَقْتُكَ فَقَدْ قُبِلَتْ أَمَا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا تَسْتَعِفُّ بِهَا عَنْ زَنَاها وَلَعَلَّ الْعَنِيَّ يَغْتَنِرُ فَيَنْتَفِقُ بِمَا أُعْطَاهُ اللَّهُ وَلَعَلَّ السَّارِقَ يَسْتَعِفُّ بِهَا عَنْ سَرِقَتِهِ ) متفق عليه .

ب- ولأنه فعل ما استطاع عليه ، والله لا يكلف نفساً إلا وسعها .

ج- ولأن حقيقة الفقر قد تخفى ، فاكتمى فيه بغلبة ظن دافع الزكاة ،

قال البهوتي : فَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ مِنَ الزَّكَاةِ يَظُنُّهُ فَقِيرًا فَبَانَ غَنِيًّا أُجْزَأَتْ . ( كشاف القناع ) .

## ﴿ وَصَدَقَهُ التَّطَهُّرُ مَسْتَحْبَةً فِي كُلِّ وَهْت ﴾ .

صدقة التطوع مستحبة ، وأجرها كبير ، وثوابها عظيم ، وقد جاءت النصوص الكثيرة في فضلها والحث عليها والترغيب فيها .

أولاً : أنها برهان على صحة الإيمان .

عن أبي مالك الأشعرى قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ . وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ - مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالصَّلَاةُ نُورٌ وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ ) رواه مسلم .

قال ابن رجب : وأما الصدقة فهي برهان ، ... فكذا الصدقة برهان على صحة الإيمان .

ثانياً : أنها تطهير للنفس .

قال تعالى ( خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ) .

ثالثاً : أنها تغفر الذنوب .

قال ﷺ ( والصدقة تطفي الخطيئة كما يطفى الماء النار ) رواه الترمذي .

رابعاً : أن الصدقة تزيد المال .

قال ﷺ ( ما نقصت صدقة من مال ) رواه مسلم .

خامساً : أنها تظلل صاحبها يوم القيامة .

قال ﷺ ( العبد في ظل صدقته يوم القيامة ) رواه أحمد .

وقال ﷺ (سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: ... ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه).

سادساً : أنها وقاية من النار .

قال ﷺ ( اتقوا النار ولو بشق تمرة ) متفق عليه .

وقال ﷺ للنساء ( يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ وَأَكْثِرْنَ الْإِسْتِغْفَارَ فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ ) متفق عليه .

سابعاً : دعاء الملائكة .

كما قال ﷺ (ما من صباح إلا وينزل ملكان : يقول أحدهما اللهم أعط منفقاً خلفاً ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً). متفق عليه

ثامناً : أن فيها علاجاً من الأمراض .

روي عنه ﷺ أنه قال ( داواوا مرضاكم بالصدقة ) .

قال ابن شقيق ( سمعت ابن المبارك وسأله رجل : عن قرحة خرجت في ركبته منذ سبع سنين، وقد عالجها بأنواع العلاج، وسأل الأطباء

فلم ينتفع به، فقال : اذهب فاحفر بئراً في مكان حاجة إلى الماء، فإني أرجو أن ينبع هناك عين ويمسك عنك الدم، ففعل الرجل فبرأ ) .

تاسعاً : أن الله يدفع بالصدقة أنواعاً من البلاء .

كما في وصية يحيى عليه السلام لبني إسرائيل ( وأمركم بالصدقة، فإن مثل ذلك رجل أسره العدو فأوثقوا يده إلى عنقه، وقدموه ليضربوا عنقه فقال: أنا أفتدي منكم بالقليل والكثير، ففدى نفسه منهم ) .

فالصدقة لها تأثير عجيب في دفع أنواع البلاء ولو كانت من فاجر أو ظالم ، بل من كافر ، فإن الله تعالى يدفع بها أنواعاً من البلاء ، وهذا أمر معلوم عند الناس خاصتهم وعامتهم وأهل الأرض مقرون به لأنهم قد جربوه . ( الوابل الصيب ) .

عاشراً : أنه لا يبقى لصاحب المال من ماله إلا ما تصدق به .

كما في قوله تعالى ( وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا تُنْفِكُمْ ) .

ولما سأل النبي ﷺ عائشة عن الشاة التي ذبحوها ما بقي منها: قالت : ما بقي منها إلا كتفها ، قال ( بقي كلها غير كتفها ) رواه الترمذي .

الحادي عشر : أن يضاعف للمتصدق أجره .

كما في قوله عز وجل ( إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ) .

وقوله سبحانه ( مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ) .

الثاني عشر : أن فيها انشراحاً للصدر .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَثَلَ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُنَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ قَدْ اضْطُرَّتْ أَيْدِيهِمَا إِلَى تَدْيِهِمَا وَتَرَايِهِمَا ، فَجَعَلَ الْمُتَصَدِّقُ كُلَّمَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ انْبَسَطَتْ عَنْهُ حَتَّى تُعَيِّنِيَ أَنَامِلُهُ وَتَعْفُو أَثَرُهُ وَجَعَلَ الْبَخِيلُ كُلَّمَا هَمَّ بِصَدَقَةٍ قَلَصَتْ وَأَخَذَتْ كُلَّ خَلْقَةٍ مَكَانَهَا ) متفق عليه .

فالمتصدق كلما تصدق بصدقة انشرح لها قلبه ، وانفسح بها صدره ، فهو بمنزلة اتساع تلك الحبة عليه ، فكلما تصدَّق اتسع وانفسح وانشرح ، وقوي فرجه ، وعظم سروره ، ولو لم يكن في الصدقة إلا هذه الفائدة وحدها لكان العبد حقيقياً بالاستكثار منها والمبادرة إليها وقد قال تعالى ( وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ) .

الثالث عشر : الفضل الكبير .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( بَيْنَا رَجُلٌ بِقَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ فَسَمِعَ صَوْتًا فِي سَحَابَةٍ اسْقَى حَدِيقَهُ فَلَانٍ . فَتَنَحَّى ذَلِكَ السَّحَابُ فَأَفْرَغَ مَاءَهُ فِي حَرَّةٍ فَإِذَا شَرْجَةٌ مِنْ تِلْكَ الشَّرَاحِ قَدْ اسْتَوْعَبَتْ ذَلِكَ الْمَاءَ كُلَّهُ فَتَتَبَعَ الْمَاءَ فَإِذَا رَجُلٌ قَائِمٌ فِي حَدِيقَتِهِ يُحَوِّلُ الْمَاءَ بِمِسْحَاتِهِ فَقَالَ لَهُ يَا عَبْدَ اللَّهِ مَا اسْمُكَ قَالَ فَلَانٌ . لِلْإِسْمِ الَّذِي سَمِعَ فِي السَّحَابَةِ فَقَالَ لَهُ يَا عَبْدَ اللَّهِ لِمَ تَسْأَلُنِي عَنْ اسْمِي فَقَالَ إِنِّي سَمِعْتُ صَوْتًا فِي السَّحَابِ الَّذِي هَذَا مَاءُهُ يَقُولُ اسْقَى حَدِيقَةَ فَلَانٍ لِاسْمِكَ فَمَا تَصْنَعُ فِيهَا قَالَ أَمَا إِذَا قُلْتُ هَذَا فَإِنِّي أَنْظُرُ إِلَى مَا يَخْرُجُ مِنْهَا فَأَتَصَدَّقُ بِثُلَاثِهِ وَأَكُلُ أَنَا وَعِيَالِي ثُلَاثًا وَأَرُدُّ فِيهَا ثُلَاثَهُ ) رواه مسلم .

الرابع عشر : صاحب الصدقة موعود بالخلف .

كما قال تعالى ( وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ) أي يخلفه عليكم في الدنيا بالبدل، وفي الآخرة بالجزاء والثواب.

الخامس عشر : أن الله يربي الصدقة .

كما قال تعالى ( يَحَقِّقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ ) .

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ ثَمَرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ - وَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِمِيزَانٍ ثُمَّ يُرِيهَا لِصَاحِبِهِ كَمَا يُرِي أَحَدُكُمْ فَلُوهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ ) متفق عليه .

قال السمرقندي : عليك بالصدقة بما قل أو كثر ، فإن في الصدقة عشر خصال محمودة خمس في الدنيا وخمس في الآخرة :

أما التي في الدنيا :

**فأولها :** تطهير المال كما قال النبي ﷺ ( ألا إن البيع يحضره اللغو والحلف والكذب ، فشوبوه بالصدقة ) .

**والثاني :** أن فيها تطهير البدن من الذنوب، كما قال الله تعالى (لِخُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ...) .

**والثالث :** أن فيها دفع البلاء والأمراض ، كما قال النبي ﷺ ( داووا مرضاكم بالصدقة ) .

**والرابع :** أن فيها إدخال السرور على المساكين ، وأفضل الأعمال إدخال السرور على المؤمنين .

**والخامس :** أن فيها بركة في المال وسعة في الرزق ، كما قال تعالى ( وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ ) .

**وأما الخمس التي في الآخرة :**

**فأولها :** أن تكون الصدقة ظلاً لصاحبها في شدة الحر .

**والثاني :** أن فيها خفة الحساب .

**والثالث :** أنها تثقل الميزان .

**والرابع :** جواز على الصراط .

**والخامس :** زيادة الدرجات في الجنة .

قال ابن القيم : فإن الصدقة تفدي من عذاب الله ، فإن ذنوب العبد وخطاياها تقتضي إهلاكه ، فتجيء الصدقة تفديه من العذاب وتفكه منه ، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح لما خطب النساء يوم العيد ( يا معشر النساء تصدقن .... فإني رأيتكن أكثر أهل النار .

**« وَالْأَفْضَلُ وَالْأَكْمَلُ أَنْ تَكُونَ سِرًّا » .**

أي : الأفضل أن تكون الصدقة المندوبة سرّاً .

أ- لقوله تعالى ( إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ) .

ب- ولحديث أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قَالَ ( سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ الْإِمَامُ الْعَادِلُ وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهُ خَالِيًا فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ ) متفق عليه .

بعض أقوال أهل العلم .

**قال ابن الجوزي :** وإنما فضلت صدقة السر لمعنيين :

أحدهما : يرجع إلى المعطى وهو بُعْدُهُ عن الرياء ، وقربه من الإخلاص ، والإعراض عما تؤثر النفس من العلانية .

**والثاني :** يرجع إلى المعطى ، وهو دفع الذل عنه بإخفاء الحال ، لأن في العلانية ينكر .

ثم قال : واتفق العلماء على إخفاء الصدقة النافلة أفضل من إظهارها .

**وقال ابن كثير :** في الآية دلالة على إن إسرار الصدقة أفضل من إظهارها ، لأنه أبعد عن الرياء ، إلا أن يترتب على الإظهار مصلحة راجحة ، من اقتداء الناس به ، فيكون أفضل من هذه الحثية .

فالأصل أن الإسرار أفضل ، لهذه الآية ، ولما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : ..... ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ) . ( تفسير ابن كثير ) .

**وقال ابن القيم :** قوله تعالى ( إِنْ تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ) أي فنعم شيء هي وهذا مدح لها موصوفة بكونها ظاهرة بادية فلا يتوهم مبيدتها بطلان أثره وثوابه فيمنعه ذلك من إخراجها وينتظر بها الإخفاء فتفوت أو تعترضه الموانع ويحال بينه وبين قلبه أو بينه وبين إخراجها فلا يؤخر صدقة العلانية بعد حضور وقتها إلى وقت السر وهذه كانت حال الصحابة .

**وقال السعدي :** ... وإن أخفاها وسلمها للفقير كان أفضل ، لأن الإخفاء على الفقير إحسان آخر ، وأيضاً فإنه يدل على قوة الإخلاص ، وأحد السبعة الذين يظلهم الله في ظله ( من تصدق بصدقة فأخفاها ، حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ) .

**قال القرطبي :** قوله تعالى ( فَبِعَمَّا هِيَ ) ثناء على إبداء الصدقة ، ثم حكم على أن الإخفاء خير من ذلك.

ولذلك قال بعض الحكماء : إذا اصطنعت المعروف فاستره ، وإذا اصطنع إليك فانشره.

وقال العباس بن عبد المطلب عليه السلام : لا يتم المعروف إلا بثلاث خصال : تعجيله وتصغيره وستره ؛ فإذا أعجلته هينته ، وإذا صغره عظّمته ، وإذا سترته أتمّمته .

**ويقول ابن عاشور** في فوائد الآية السابقة في سورة البقرة - فيها : تفضيل لصدقة السرّ ؛ لأنّ فيها إبقاء على ماء وجه الفقير ، حيث لم يطلّع عليه غير المعطي .

**فائدة : ١**

قوله عليه السلام ( حتى لا تعلم شماله ... ) المراد المبالغة في الإخفاء .

**قال القرطبي :** هذا مبالغة في إخفاء الصدقة .

**وقال في الفتح :** المقصود منه المبالغة في إخفاء الصدقة بحيث أن شماله مع قربها من يمينه وتلازمهما لو تصور أنّها تعلم لما علمت ما فعلت اليمين لشدة إخفائها فهو على هذا من مجاز التشبيه ويؤيده رواية حماد بن زيد عند الجوزقي تصدق بصدقة كأنما أخفى يمينه من شماله .

**فائدة : ٢**

وأما الزكاة المفروضة فالأفضل إظهارها .

لأجل أن يقتدي به غيره ، ولئلا يساء الظن به ، فيظن بعض الناس أنه لا يخرج زكاة .

**قال النووي :** الأفضل في الزكاة إظهار إخراجها ؛ ليراه غيره فيعمل عمله ، ولئلا يساء الظن به ، وهذا كما أن الصلاة المفروضة يستحب إظهارها ، وإنما يستحب الإخفاء في نوافل الصلاة والصوم . ( المجموع ) . ( وتقدمت المسألة ) .

**( ويتأكد استحباب الصدقة وقت الحاجة ) .**

أي : يتأكد استحباب الصدقة كلما اشتدت حاجة الفقير .

وذلك أن سد الحاجات وستر العورات من أهم مقاصد تشريع الصدقات.

فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ : إِذْخَالُ السُّرُورِ عَلَى الْمُؤْمِنِ : كَسَوْتِ عَوْرَتَهُ ، وَأَشْبَعْتَ جُوعَتَهُ ، أَوْ قَضَيْتَ لَهُ حَاجَةً ) رواه الطبراني في المعجم الأوسط .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** فإن قيل : أيها أولى أن تصرف فيه الزكاة من هذه الأصناف الثمانية ؟

قلنا: إن الأولى ما كانت الحاجة إليه أشد ؛ لأن كل هؤلاء استحقوا الوصف ، فمن كان أشد إلحاحاً وحاجة فهو أولى ، والغالب أن الأشد هم الفقراء والمساكين ، ولهذا بدأ الله تعالى بهم فقال : ( إِنَّمَا الْأَصْدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنَى سَبِيلٍ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ) .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) إعطاء المستحقين الزكاة ليس بدرجة واحدة من الفضل ، بل يتمايز : فقد نصّ المالكية على أنه يندب للمزكي إثارة المضطرّ على غيره ، بأن يزداد في إعطائه منها دون عموم الأصناف .

**( وفي الزمان والمكان الفاضل ) .**

أي : ومما تتأكد فيه الصدقة : الزمان الفاضل ، والمكان الفاضل ، كشهر رمضان ، وعشر ذي الحجة ، وكالحرمين .

أ- لقوله تعالى ( إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ) .

فجعل الله مباركاً ، لتضاعف العمل فيه ، والبركة كثرة الخير .

ب- عن ابن عباس ، قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيْلُ ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ فَلَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدُ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ ) متفق عليه .

**قال النووي :** وفي هذا الحديث فوائد منها : استحباب إكثار الجود في رمضان .

وقال ابن القيم : وكان ﷺ أجود الناس ، وأجود ما يكون في رمضان ، يُكثر فيه من الصدقة والإحسان وتلاوة القرآن والصلاة والذكر والاعتكاف .

ج- وعن ابن عباس ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ أَفْضَلَ مِنَ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ قَالُوا ، وَلَا الْجِهَادُ قَالَ ، وَلَا الْجِهَادُ إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ ) رواه البخاري .

فائدة :

قال ابن رجب : في تضاعف جوده ﷺ في شهر رمضان بخصوصه فوائد كثيرة :

منها : شرف الزمان ، ومضاعفة أجر العمل فيه .

ومنها : إغاثة الصائمين والقائمين والذاكرين على طاعتهم ، فيستوجب المعين لهم مثل أجرهم .

ومنها : أن شهر رمضان شهر يجود الله به على عباده بالرحمة والمغفرة والعق من النار ، والله تعالى يرحم من عباده الرحماء ، فمن جاد على عباد الله جاد الله عليه بالعطاء والفضل .

ومنها : أن الجمع بين الصيام والصدقة من موجبات الجنة .

ومنها : أن الجمع بين الصيام والصدقة أبلغ في تكفير الخطايا وإتقاء جهنم والمباعدة عنها . ( ٣١٠ / ٣١٢ ) .

### ﴿ وَرَوَيْتُ لِّلصَّغِيرِ الْهَضِلِ ﴾ .

أي : الصدقة والإنفاق وقت الصحة والنشاط أفضل من وقت المرض .

أ- لحديث أبي هريرة ؓ ، قَالَ ( جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ أَجْراً ؟ قَالَ : (( أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ ، تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمُلُ الْغِنَى ، وَلَا تُمְهِلَ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُقُومَ قُلْتَ لِفُلَانٍ كَذَا وَلِفُلَانٍ كَذَا ، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

( أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ أَجْراً ؟ ) وفي رواية ( أي الصدقة أفضل ) أي : في وقت يكون فعلها أفضل ، فهو لم يسأل عن كميتها ولا في نوعها ، وإنما يريد ما هو الوقت الأفضل الذي تكون فيه الصدقة أفضل من غيرها . ( أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ ) ( البدن ، والمراد بالصحيح هنا من لم يدخل في مرض مخوف . ( شَحِيحٌ ) النفس ، أي : من شأنه الشح للحاجة إلى المال ، وفي رواية للبخاري ( وأنت صحيح حريص ) . ( تَخْشَى الْفَقْرَ ) بإخراج المال من يدك . ( وَتَأْمُلُ الْغِنَى ) أي : تطمع فيه وترجوه ، وفي رواية للنسائي ( وتأمل العيش ) والعيش - بفتح فسكون - الحياة ، أي : ترجو الحياة . ( وَلَا تُمְهِلَ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُقُومَ ) بلغت الروح ، والمراد قاربت بلوغ الخلقوم إذ لو بلغت حقيقة لم تصح وصيته ولا صدقته ولا شيء من تصرفاته باتفاق الفقهاء . ( قُلْتَ لِفُلَانٍ كَذَا وَلِفُلَانٍ كَذَا ، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ ) قال الخطابي : المراد به الوارث ، وقال غيره : المراد به سبق القضاء به للموصى له ، ويحتمل أن يكون المعنى أنه قد خرج عن تصرفه وكمال ملكه واستقلاله بما شاء من التصرف فليس له في وصيته كبير ثواب بالنسبة إلى صدقة الصحيح الشحيح . ( نووي ) .

وإنما كان الإنفاق في هذه الحالة أكثر ثواباً وأعظم أجراً ، لما فيه من مجاهدة النفس ، وصدق النية ، والعزم على إرضاء الله تعالى ، ونيل الفلاح عنده .

قال النووي رحمه الله : قَالَ الخطابي : فَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ الشُّحَّ غَالِبٌ فِي حَالِ الصِّحَّةِ ، فَإِذَا شَحَّ فِيهَا وَتَصَدَّقَ كَانَ أَصْدَقَ فِي نِيَّتِهِ وَأَعْظَمَ لَأَجْرِهِ ، بِخِلَافِ مَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْمَوْتِ وَأَيَسَ مِنَ الْحَيَاةِ وَرَأَى مَصِيرَ الْمَالِ لِعَيْزِهِ فَإِنَّ صَدَقَتَهُ جَبِيذٌ نَاقِصَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى حَالِهِ الصِّحَّةِ ، وَالشُّحُّ رَجَاءُ الْبَقَاءِ وَخَوْفُ الْفَقْرِ .. فَلَيْسَ لَهُ فِي وَصِيَّتِهِ كَبِيرُ ثَوَابٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى صَدَقَةِ الصَّحِيحِ الشَّحِيحِ .

قال العلماء : وإنما خص هاتين الحالتين ، وهما أمل الغنى ، وخشية الفقر ، لأن الصدقة في هاتين الحالتين أشد مراغمة للنفس .

ولأنه في حال الصحة يصعب عليه إخراج المال غالباً لما يخوفه به الشيطان ، ويُزين له ، من إمكان طول العمر ، والحاجة إلى المال .

وقال الحافظ ابن حجر : وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ تَنْجِيزَ وَفَاءِ الدِّينِ وَالتَّصَدُّقَ فِي الْحَيَاةِ وَفِي الصِّحَّةِ أَفْضَلُ مِنْهُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَفِي الْمَرَضِ ، وَأَشَارَ ﷺ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ( وَأَنْتَ صَحِيحٌ حَرِيصٌ تَأْمُلُ الْغِنَى الْخ ) لِأَنَّهُ فِي حَالِ الصِّحَّةِ يَصْغُبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الْمَالِ غَالِباً لِمَا يُخَوِّفُهُ بِهِ الشَّيْطَانُ

وَيُزَيِّنُ لَهُ مِنْ إِمَّاكَانَ طُولِ الْعُمْرِ وَالْحَاجَةِ إِلَى الْمَالِ كَمَا قَالَ تَعَالَى ( الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ ) الآية .

وقد جاء عند الترمذي عن أبي درداء مرفوعاً ( مثل الذي يُعْتَقُ ويتصدق عند موته ، مثل الذي يهدي إذا شبع ) .

وروى أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً ( لأن يتصدق الرجل في حياته وصحته بدينه ، خير له من أن يتصدق عند موته بمائة ) .

ب- ولحديث أبي سعيد الخدري ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَأَنْ يَتَصَدَّقَ الْمَرْءُ فِي حَيَاتِهِ بِدِرْهَمٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ عِنْدَ مَوْتِهِ ) رواه أبو داود .

### ﴿ وَتَكُونُ الصَّدَقَةُ بِمَدِّ الْأَفْطَالِ مِنْ كَفَايَتِهِمْ وَكَفَايَةٍ مِنْ يَمُونِهِ ﴾ .

أي : ويسن أن تكون الصدقة بالزائد عن كفايته ، وكفاية من يمونه ، ويأثم المتصدق إذا تصدق بصدقة تنقص كفايته وكفاية من يمونه .

أ- لقوله ﷺ ( اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول ) .

ب- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ ( أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّدَقَةِ ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، عِنْدِي دِينَارٌ ، فَقَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ ، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ ، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ - أَوْ قَالَ : زَوْجِكَ - ، قَالَ : عِنْدِي آخَرُ ، قَالَ : تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ ، قَالَ : عِنْدِي آخَرُ ، قَالَ : أَنْتَ أَبْصُرُ ) هذا لفظ أبي داود .

ج- وعنه . قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( دِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَدِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ فِي رَقَبَةٍ وَدِينَارٌ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَى مَسْكِينٍ وَدِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ أَعْظَمُهَا أَجْراً الَّذِي أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ ) رواه مسلم .

د- لأن النفقة على نفسه وعلى من يعول واجبة ، فلا يقدم عليها ما هو تطوع .

هـ- عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ( الْيَدُ الْأَعْلَى خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غِيٍّ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .

و- جاء عند ابن حبان ( ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، ثم على أبويك ، ثم على قرابتك ، ثم هكذا ، ثم هكذا ) .

### فائدة : ١

قوله ( وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ ) أي : أنه أول ما يجب على الإنسان الإنفاق على من يعولهم .

### فائدة : ٢

قوله ( وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غِيٍّ ) .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ : الْمَعْنَى أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا أَخْرَجَهُ الْإِنْسَانُ مِنْ مَالِهِ بَعْدَ أَنْ يَسْتَبْقِيَ مِنْهُ قَدْرَ الْكِفَايَةِ .

وقال الحافظ ابن حجر : وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا وَقَعَ مِنْ غَيْرِ مُحْتَاجٍ إِلَى مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ .

وقال القرطبي : وَالْمُحْتَارُ أَنَّ مَعْنَى الْحَدِيثِ : أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا وَقَعَ بَعْدَ الْقِيَامِ بِحُقُوقِ النَّفْسِ وَالْعِيَالِ بِحَيْثُ لَا يَصِيرُ الْمُتَصَدِّقُ مُحْتَاجًا بَعْدَ صَدَقَتِهِ إِلَى أَحَدٍ .

### ﴿ وَيَأْتِيهِمْ بِمَا يَنْتَعِصِمُونَ ﴾ .

أي : ويأثم المتصدق إذا تصدق بصدقة تنقص كفايته وكفاية من يمونه .

أ- لأن النفقة على نفسه وعلى من يعول واجبة ، فلا يقدم عليها ما هو تطوع .

ب- عن عبد الله بن عمرو ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْماً أَنْ يُصَيِّعَ مَنْ يُثْقُوثُ ) رواه أبو داود .

وأصله في مسلم بلفظ ( كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْماً أَنْ يَخْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ ) .

### فائدة : ١

الصدقة لمن عليه دين .

قال ابن قدامة : ومن عليه دين لا يجوز أن يتصدق صدقة تمنع قضاءها ؛ لأنه واجب فلم يجز تركه . ( الكافي ) .

وجاء في "كشف القناع" (٢٩٨/٢) من كتب الحنابلة : "وفاء الدَّين مقدم على الصدقة ، لوجوبه " انتهى . وقال الدكتور وهبة الزحيلي في "الفقه الإسلامي وأدلته" (٣/٣٩٤) : "يستحب ألا يتصدق من عليه دَّين ، حتى يؤدي ما عليه ، والأصح عند الشافعية تحريم الصدقة من مدين لا يجد لدينه وفاء ؛ لأنه حق واجب ، فلم يجوز تركه بصدقة التطوع ، فيقدم الدَّين لأن أدائه واجب ، فيتقدم على المسنون ، فإن رجا له وفاء من جهة أخرى ظاهرة ، فلا بأس بالتصدق به ، إلا إن حصل بذلك تأخير ، وكان الواجب وفاء الدين على الفور بمطالبة أو غيرها " انتهى باختصار

وعلى هذا ، فينبغي لمن عليه دين أن يبادر بسداده لصاحبه ، ويقدم ذلك على صدقة التطوع .

ويمكن تقسيم هذه المسألة إلى قسمين :

**القسم الأول :** أن يكون الدين مؤجلاً ، فلا بأس بالصدقة ، إذا كان يرجو الوفاء عند حلول الأجل .

**قال ابن عثيمين :** أما إذا كان الدين مؤجلاً ، وإذا حل وعندك ما يوفيه : فتصدق ولا حرج ؛ لأنك قادر " انتهى من "الشرح الكافي"

**القسم الثاني :** أن يكون الدين معجلاً ، أو مؤجلاً قد حل أجله .

فلا يجوز للمدين أن يتصدق ، قبل الوفاء بالدين .

لأن قضاء الدين واجب ، والصدقة مندوب إليها ، فلا يقدم مندوب على واجب ؛ ولأن هذا داخل في المطل ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : ( مَطْلُ الْعَيِّ ظُلْمٌ ) .

#### فائدة : ٢

لا حرج من الرجوع في الصدقة قبل أن يقبضها الفقير بنفسه أو عن طريق وكيله ؛ لأن الفقير لا يملك الصدقة إلا إذا قبضها ، فإذا لم يقبضها فلا تزال على ملك صاحبها .

لقوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) البقرة/٢٧١ .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في تفسيره : ومن فوائد الآية : أن الصدقة لا تعتبر حتى يوصلها إلى الفقير ؛ لقوله تعالى : (وَتُؤْتُوهُا الْفُقَرَاءَ) .

وروى الإمام أحمد عن أم كلثوم بنت أبي سلمة قالت : (لَمَّا تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ لَهَا إِنِّي قَدْ أَهْدَيْتُ إِلَى النَّجَاشِيِّ حُلَّةً وَأَوَاقِيَّ مِنْ مِسْكِ وَلَا أَرَى النَّجَاشِيَّ إِلَّا قَدْ مَاتَ وَلَا أَرَى إِلَّا هَدِيَّتِي مَرْدُودَةً عَلَيَّ فَإِنْ رُدَّتْ عَلَيَّ فَهِيَ لَكَ...) قال الحافظ في فتح الباري "إسناده حسن. "

وهذا قول أكثر الفقهاء . ( المغني ) .

أما بعد قبضها بنفسه أو عن طريق وكيله ، فلا يجوز الرجوع فيها باتفاق أهل العلم رحمهم الله .

عن ابن عباس رضي الله عنهما : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ (الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ يَبْقَى ثُمَّ يَعُودُ فِي قَبْتِهِ) وفي لفظ (الْعَائِدُ فِي صَدَقَتِهِ) .

وروى مالك في الموطأ عن عمر بن الخطاب ﷺ قال : (من وهب هبة لصله رحم أو على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها...) .

وقد بوب البخاري في صحيحه باب : (لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته) .

قال الحافظ ابن حجر :...وأما الصدقة ، فاتفقوا على أنه لا يجوز الرجوع فيها بعد القبض . ( الفتح ) .

والحاصل : أن من نوى أن يتصدق بمبلغ من المال ، فالأولى له إمضاء الصدقة ولا يجب عليه ذلك ، ما لم يقبضها الفقير ، فإن قبضها فلا يجوز الرجوع فيها باتفاق العلماء رحمهم الله .

#### فائدة : ٣

قوله ( أَلَيْدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنْ أَلَيْدِ السُّفْلَى ) .

المراد باليد العليا : هي المنفقة . والسفلى : هي السائلة .

كما جاء في حديث آخر ( يد الله فوق يد المعطي ، ويد المعطي فوق يد المعطى ، ويد المعطى أسفل الأيدي ) .

وقال ﷺ ( الأيد ثلاثة : فید الله العلیا ، وید المعطى التي تلیها ، وید السائل السفلى ) .

**( والکین بالصّدقة کبیرة ، ویبطل به الخواب ) .**

أي : أن المَنّ بالصدقة حرام وكبيرة من الكبائر ، ومبطل لأجر الصدقة .

**وقال القرطبي :** المَنّ : ذکر النعمة على معنى التعدید لها والتقریر بها ؛ مثل أن یقول : قد أحسنت إلیک ونَعَشْتُک وشبهه .

وقال بعضهم : المَنّ : التحدّث بما أعطى حتى یبلغ ذلك المعطى فیؤذیه .

أ- قال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ ثُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ) .

ب- وعن أبي ذرٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلِمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَنَانُ الَّذِي لَا يُعْطَى شَيْئًا إِلَّا مَنَّهُ وَالْمُنْقَى سَلْعَتُهُ بِالْخُلْفِ الْفَاجِرِ وَالْمُسْتِيلُ إِزَارُهُ ) رواه مسلم .

ج- وعن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ ( ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة العاق لوالديه والمرأة المترجلة تشبه بالرجال والدثوث ، وثلاثة لا يدخلون الجنة العاق لوالديه والمدمن الخمر والمنان بما أعطى ) رواه النسائي .

**فائدة : ١**

قال أبو السعود : وإنما قُدم المَنّ لكثرة وقوعه .

**فائدة : ٢**

المَنّ بالعطية من مساوئ الأخلاق :

**قال القرطبي :** المَنّ يقع غالباً من البخيل والمعجب ، فالبخيل تعظم في نفسه العطية ، وإن كانت حقيرة في نفسها ، والمعجب يحمله العُجب على النظر لنفسه بعين العظمة ، وأنه مُنعم بماله على المعطى ، وموجب ذلك كله الجهل ، ونسيان نعمة الله فيما أنعم به عليه .

وقال بعض السلف : من مَنّ بمعروفه سقط شكره ، ومن أعجب بعمله حبط أجره .

**( ويحرم على الشخص شراء صدقاته ) .**

أ- لحديث عُمَرُ قَالَ ( حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ ، فَطَلَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ . فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ ؟ فَقَالَ : لَا تَشْتَرِهِ . وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ ، وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدِرْهَمٍ . فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي هَبْتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ ) متفق عليه .

( حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ) قال القرطبي : يعني أنه تصدق به على رجل ليجاهد عليه ، ويتملكه لا على وجه الحبس ، إذ لو كان كذلك لما جاز له أن يبيعه ، وقد وجده عمر في السوق يباع ، وقد قال ﷺ ( لا تبتعه ، ولا تعد في صدقتك ) فدل على أنه ملكه إياه على جهة الصدقة ليجاهد عليه في سبيل الله .

( فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ ) معنى إضاعته له ، أنه لم يحسن القيام عليه ، وقصّر في مؤونته وخدمته ، وقد جاء في رواية ( فوجده عند صاحبه ، وقد أضاعه ، وكان قليل المال ) .

( فَطَلَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ ) أي : بثمان قليل ، قال القرطبي : إنما ظن ذلك ، لأنه هو الذي كان أعطاه إياه ، فتعلق خاطره بأنه يسامحه في ترك جزء من الثمن ، وحينئذ يكون رجوعاً في عين ما تصدق به في سبيل الله ، ولما فهم النبي ﷺ هذا نهاه عن ابتياعه ، وسمى ذلك عوداً ، فقال : لا تبتعه ، ولا تعد في صدقتك .

( لَا تَبْتَعُهُ ) وفي الرواية الثانية ( لا تشتريه ) ، وفي الرواية الثالثة ( ولا تعد في صدقتك )

ب- ولأن الفقير ( قابض الزكاة ) قد يحايي هذا المشتري ، وحينئذ تعود بعض منفعة زكاته إليه .

وهذا هو القول الصحيح .

قال ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين ( أنه منع المتصدق من شراء صدقته ولو وجدها تباع في السوق ، سداً لذريعة العود فيما خرج عنه الله ولو بعوضه ؛ فإن المتصدق إذا منع من تملك صدقته بعوضها فتملكه إياها بغير عوض أشد منعاً وأفظم للنفوس عن تعلقها بما



خرجت عنه الله ، والصواب ما حكم به النبي ﷺ من المنع من شرائها مطلقاً والعلة كما ذكرها ابن القيم في ذلك " ولا ريب أن في تجويز ذلك ذريعة إلى التحيل على الفقير بأن يدفع إليه صدقة ماله ثم يشتريها منه بأقل من قيمتها ، ويرى المسكين أنه قد حصل له شيء - مع حاجته - فتسمح نفسه بالبيع ، والله عالم بالأسرار ، فمن محاسن هذه الشريعة الكاملة سد الذريعة ومنع المتصدق من شراء صدقته ، وبالله التوفيق ) .

**وذهب بعض العلماء : إلى أن النهي للكرهه .**

**قال النووي :** هَذَا نَهْيٌ تَنْزِيهٌ لَا تَحْرِيمٌ فَيُكْرَهُ لِمَنْ تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ أَوْ أَخْرَجَهُ فِي زَكَاةٍ أَوْ كَفَّارَةٍ أَوْ نَذْرٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْقُرْبَاتِ أَنْ يَشْتَرِيَهُ بِمَنْ دَفَعَهُ هُوَ إِلَيْهِ أَوْ يَهَبَهُ ، أَوْ يَتَمَلَّكَهُ بِاخْتِيَارِهِ مِنْهُ ، فَأَمَّا إِذَا وَرِثَهُ مِنْهُ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ ، هَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ .

**فائدة :**

سئل ابن عثيمين : ما حكم أن ينوي الإنسان بصدقته أو زكاته ثناء ماله فقط ؟

لا بأس بذلك .

وقد نبه الله على مثل ذلك في قول نوح عليه السلام لقومه: ( قُلْتُ اسْتَعِفُّوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً \* يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مُمْدِرَاراً ) ، وقال النبي ﷺ ( ما نقصت صدقة من مال ) . وقال ﷺ ( من أحب أن يُسَأَلَ له في أثره ، ويسقط له في رزقه فليصل رحمه ) ، ولم يجعل الله عز وجل هذه الفوائد الدنيوية إلا ترغيباً للناس ، وإذا كانوا يرغبون فيها فسوف يقصدونها ، لكن من قصد الآخرة حصلت له الدنيا والآخرة ، كما قال تعالى: ( مَنْ كَانَ يُرِيدُ خَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي خَرْثِهِ ) ، يعني نعطيه الدنيا والآخرة ، أما الاقتصر في أداء العبادة على رجاء الفوائد الدنيوية فقط فلا شك أن هذا قصور في النية سببه تعظيم الدنيا ومحبتها في قلب من يفعل ذلك . ( لقاءات الباب المفتوح ) .

## كتاب الصوم

### مقدمة

**فائدة : ١**

تعريفه : لغة الإمساك .

وشرعاً : هو التبعيد لله بالإمساك عن الأكل والشرب وسائر المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس .

**وقال في الفتح :** والصوم والصيام في اللغة الإمساك ، وفي الشرع إمساك مخصوص ، في زمن مخصوص ، عن شيء مخصوص بشرائط مخصوصة .

**وقال النووي :** إمساك مخصوص ، في زمن مخصوص ، من شخص مخصوص بشرطه .

**واختلف في تسمية هذا الشهر رمضان :**

**ف قيل :** لأنه ترمض فيه الذنوب ، أي تحرق ، لأن الرمضاء شدة الحر .

**وقيل :** لما نقلت أسماء الشهور عن اللغة القديمة ، سموها بالأزمنة التي وقعت فيها ، فوافق هذا الشهر شدة الحر .

**وقيل :** لأن وجوب صومه صادف شدة الحر .

**قال ابن حجر :** واختلف في تسمية هذا الشهر رمضان فقيل : لأنه ترمض فيه الذنوب ، أي تحرق لأن الرمضاء شدة الحر ، وقيل وافق ابتداء الصوم فيه زمناً حاراً . ( الفتح ) .

**فائدة : ٢**

حكمة مشروعية الصيام :

**قال ابن رجب :** في التقرب بترك هذه الشهوات بالصيام فوائد :

**منها :** كسر النفس ، فإن الشبع والري ومباشرة النساء تحمل النفس على الأثر والبطر والغفلة .

**ومنها :** تخلي القلب للفكر والذكر ، فإن تناول هذه الشهوات قد تقسي القلب وتُعميه .

**ومنها :** أن الغني يعرف قدر نعمة الله عليه بإقداره له على ما منعه كثيراً من الفقراء .

**ومنها :** أن الصيام يضيق مجاري الدم التي هي مجاري الشيطان من ابن آدم ، فتسكن بالصيام وساوس الشيطان .

**وقال الزرقاني :** شُرع الصيام لفوائد :

أعظمها كسر النفس ، وقهر الشيطان ، فالشبع نُهر في النفس يردّه الشيطان ، والجوع نُهر في الروح ترده الملائكة .

**ومنها :** أن الغني يعرف قدر نعمة الله عليه بإقداره على ما منع منه كثيراً من الفقراء ، من فضول الطعام والشراب والنكاح ، فإنه بامتناعه

من ذلك وقت مخصوص ، وحصول المشقة له بذلك يتذكر به من مُنع ذلك على الإطلاق ، فيوجب ذلك شكر نعمة الله عليه بالغنى ،

ويدعوه إلى رحمة أخيه المحتاج ، ومواساته بما يمكن من ذلك .

**فائدة : ٣**

**قال ابن حجر :** وذكر بعض الصوفية أن آدم ﷺ لما أكل من الشجرة ثم تاب تأخر قبول توبته مما بقي في جسده من تلك الأكلة

ثلاثين يوماً فلما صفا جسده منها تيب عليه ففرض على ذريته صيام ثلاثين يوماً وهذا يحتاج إلى ثبوت السند فيه إلى من يقبل قوله في

ذلك وهيهات وجدان ذلك .

**فائدة : ٤**

**فرض في السنة الثانية من الهجرة .**

**قال ابن القيم :** وكان فرضه في السنة الثانية من الهجرة ، فتوفي رسول الله ﷺ وقد صام تسع رمضانات .

**فائدة : ٥**

**فضائل الصيام :**

**أولاً : الصوم جنة من النار .**

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( الصَّيَامُ جَنَّةٌ ) متفق عليه .

وعند أحمد ( الصيام جنة يستجني بها العبد من النار ) .

وفي رواية ( الصوم جنة من النار، كجنة أحدكم من القتال ) .

ولأحمد ( جنة وحصن حصين من النار ) .

وقال ﷺ ( ما من عبد يصوم يوماً في سبيل الله إلا باعد الله بذلك وجهه عن النار سبعين خريفاً ) متفق عليه .

● اختلف في معنى ( ... جنة يستجني بها العبد ) :

فقيل : جنة ووقاية من النار ، ورجحه ابن عبد البر .

وقيل : من الآثام .

وقيل : من الشهوات .

وقيل : من جميع ذلك ، وبذلك جزم النووي .

**ثانياً : الصيام طريق إلى الجنة .**

عن أبي أمامة قال ( قلت : يا رسول الله، دلي على عمل أدخل به الجنة ؟ قال : عليك بالصوم فإنه لا مثل له ) رواه النسائي .

**ثالثاً : الصوم يشفع لصاحبه .**

عن عبد الله بن عمرو . قال : قال رسول الله ﷺ ( الصيام والقرآن يشفعان للعبد يوم القيامة ، يقول الصيام : أي رب ، منعتك الطعام

والشهوة بالنهار فشفعني فيه ، ويقول القرآن : منعتك النوم بالليل فشفعني فيه . قال : فيشفعان ) رواه أحمد .

**رابعاً : الصيام كفارة للخطايا والذنوب .**

عن حذيفة . أن رسول الله ﷺ قال ( فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ تُكْفِرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ ) متفق عليه .

#### خامساً : الصيام سبب لدخول الجنة .

عَنْ سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ الرَّيَّانُ يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ يُقَالُ أَيْنَ الصَّائِمُونَ فَيُقَامُونَ لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ فَإِذَا دَخَلُوا أُغْلِقَ فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ ) متفق عليه .

#### سادساً : الصيام من الأعمال التي وعد الله صاحبها بالمغفرة والأجر الكبير .

قال تعالى ( إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ) .

#### سابعاً : للصائم فرحتان .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ) متفق عليه .  
( إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ ) قال القرطبي: معناه يفرح بزوال جوعه وعطشه حيث أبيع له الفطر، وهذا الفرح طبيعي، وهو السابق للفهم. وقيل: إن فَرْحَهُ بفطره إنما هو من حيث إنه تمام صومه، وخاتمة عبادته، وتخفيف من ربه، ومعونة على مستقبل صومه.  
( وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ ) بنيل الجزاء، أو الفوز باللقاء. وقيل: هو السرور بقبول صومه، وترتب الجزاء الوافر عليه، ولا تنافي بين المعاني.

#### ثامناً : خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (... وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ) متفق عليه .  
قال ابن عبد البر : يريد أركى عند الله تعالى وأقرب لديه وأرفع عنده من رائحة المسك .  
وعلى الشيخ ابن عثيمين رحمه الله كون خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك بقوله: لأنها من آثار الصيام فكانت طيبة عند الله سبحانه ومحبوته له، وهذا دليل على عظيم شأن الصيام عند الله .

#### الصوم فضله عظيم اختص الله به .

عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( قَالَ اللَّهُ : كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصِّيَامَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ وَالصِّيَامُ جُنَّةٌ ، وَإِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمِ أَحَدِكُمْ فَلَا يَزُفُّ ، .... ) متفق عليه .  
اختلف العلماء معنى قوله ﷺ [ قال تعالى : إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به ] مع أن الأعمال كلها لله وهو الذي يجزي عليها على أقوال :

أحدها : أن الصوم لا يقع فيه الرياء كما يقع في غيره .

ثانيها : أن المراد بقوله [ وأنا أجزي به ] أي أنفرد بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسناته ، وأما غيره من العبادات فقد اطلع عليها بعض الناس .

ثالثها : معنى قوله [ الصوم لي ] أي أنه أحب العبادات إلي والمقدم عندي .

رابعها : الإضافة إضافة تشريف وتعظيم كما يقال بيت الله وإن كانت البيوت كلها لله .  
وأقرب الأجوبة التي ذكرتها إلى الصواب الأول والثاني . ( فتح الباري ) .

#### فائدة : ٦

#### فضائل رمضان :

أولاً : تفتح فيه أبواب الجنة وتغلق أبواب النار .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتُخْتَفَتُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ وَتُغْلَقُ أَبْوَابُ النَّارِ وَتُصْفَدُ الشَّيَاطِينُ ) متفق عليه .

وهذا يتم في أول ليلة من هذا الشهر المبارك :  
لقوله ﷺ (إذا كان أول ليلة من شهر رمضان صفدت الشياطين ومردة الجن ... وقيل : يا باغي الخير أقبل ويا باغي الشر أقصر) رواه الترمذي .

( صفدت ) أي شددت بالأصفاذ .

ثانياً : صيامه سبب لمغفرة الذنوب .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ) متفق عليه .

إيماناً : أي تصديقاً بأنه حق . احتساباً : أي يريد الله وحده لا رؤية الناس .

ثالثاً : فيه ليلة القدر . التي هي خير من ألف شهر .

قال تعالى ( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ (١) وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ (٢) لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ) .

وقد حسب بعض العلماء ألف شهر فوجدوها تزيد على ( ٨٣ ) سنة .

رابعاً : شهر القرآن .

قال تعالى ( شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ) .

والمراد إنزاله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا كما جاء ذلك عن ابن عباس .

قال الإمام ابن كثير : يمدح تعالى شهر الصيام من بين سائر الشهور بأن اختاره من بينهن لإنزال القرآن العظيم، وكما اختصه بذلك قد ورد الحديث بأنه الشهر الذي كانت الكتب الإلهية تنزل فيه على الأنبياء .

خامساً : شهر رمضان وصيامه يكفر الذنوب:

عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال ( الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان ، مكفّرات ما بينهنّ إذا اجتنب الكبائر ) رواه مسلم .

سادساً : العمرة في رمضان ثوابها مضاعف .

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله ﷺ ( عمرة في رمضان تعدل حجة ) رواه البخاري .

قال الإمام المناوي : قوله ﷺ ( عمرة في رمضان تعدل حجة ) في الثواب لا أنها تقوم مقامها في إسقاط الفرض للإجماع على أن الاعتماد لا يجزى عن حج الفرض .

فائدة : ٧

اختلف العلماء : هل فرض على المسلمين صياماً قبل رمضان على قولين :

القول الأول: لم يفرض على المسلمين صياماً قط قبل رمضان .

وهذا قول جمهور العلماء .

قال ابن حجر : ذهب الجمهور -وهو المشهور عند الشافعية- إلى أنه لم يجب قط صوم قبل صوم رمضان .

القول الثاني: فرض على المسلمين قبل رمضان صيام عاشوراء ثم نسخ هذا الحكم بعد فرض رمضان، وهذا قول أبي حنيفة ورواية عن أحمد وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

فائدة : ٨

قوله ﷺ ( وصفدت الشياطين ) قال في "الفتح": قال الحليمي:

يحتمل : أن يكون المراد من الشياطين مسترقو السمع منهم، وأن تسلسلهم يقع في ليالي رمضان دون أيامه؛ لأنهم كانوا منعوا في زمن نزول

ويحتمل : أن يكون المراد أن الشياطين لا يخلصون من افتتان المسلمين إلى ما يخلصون إليه في غيره؛ لاشتغالهم بالصيام الذي فيه قمع الشهوات، وقراءة القرآن والذكر .

وترجم لذلك ابن خزيمة في "صحيحه"، وأورد ما أخرجه هو والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والحاكم من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ ( إذا كان أول ليلة من شهر رمضان، صُعِدَت الشياطين، ومردة الجن ) . وأخرجه النسائي من طريق أبي قلابة، عن أبي هريرة، بلفظ ( وَتُعَلَّ فِيهِ مَرْدَةُ الشَّيَاطِينِ ) .

أو المصقّد بعض الشياطين، وهم المردة، لا كلّهم، كما تقدّم في بعض الروايات .

( حکمہ صومہ فرض ) .

(كتب) أي فرض (كما كتب على الذين من قبلكم) تسليّة للمؤمنين وإشعار لهم بأن الله قد فرض هذا الأمر على من قبلهم من الأمم (لعلكم تتقون) فيه بيان الحكمة من مشروعية الصيام وهي تقوى الله .

ج- وعن طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهِ يَقَالُ ( جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ تَجْدٍ ثَائِرِ الرَّأْسِ نَسَمِعُ دَوَى صَوْتِهِ وَلَا نَفْقَهُ مَا يَقُولُ حَتَّى دَنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « حَسَنَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » . فَقَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهِمْ؟ قَالَ « لَا . إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ وَصِيَامًا شَهْرَ رَمَضَانَ » . فَقَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهِ؟ فَقَالَ « لَا . إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ » . وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرِّكَاءَ فَقَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهَا؟ قَالَ « لَا . إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ » قَالَ فَادْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ ) متفق عليه .

( من أنكر وجوبه كفر لأنه أنكر أمراً معلوماً بالضرورة من الدين ، وأما من تركه تهاوناً وكسلاً فالصحيح أنه لا يكفر وهذا مذهب الجمهور ) .

أولاً : صيام عاشوراء .

**ثانياً : مرحلة التخيير بين الصيام والفدية .**

ΥΣΣ

ثالثاً : فرض الصيام على التعيين .

قال تعالى ( فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ) .

**( وَيُنْهَى مِنْ تَقْدِمِ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ) .**

أي : ينهى الإنسان أن يتقدم رمضان بصوم يوم أو يومين .

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ ، أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلًا كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْهُ ) متفق عليه .

قال ابن حجر : قال العلماء : معنى الحديث : لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان .

قال الترمذي لما أخرجه : العمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يتعجل الرجل بصيام قبل دخول رمضان لمعنى رمضان .

**فائدة : ١**

اختلف العلماء : هل النهي في الحديث للتحريم أم للكرهية على قولين :

القول الأول : أنه للتحريم .

قالوا لأن الأصل في النهي التحريم .

القول الثاني : أنه للكرهية .

قالوا : لأن الرسول ﷺ استثنى [ إلا رجل كان له صوم فليصمه ] .

والأول هو الراجح .

قال الشيخ ابن عثيمين في شرحه لحديث ( لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ ... ) : واختلف العلماء رحمهم الله في هذا النهي هل هو نهي تحريم أو نهي كراهية ؟ والصحيح أنه نهي تحريم ، لاسيما اليوم الذي يشك فيه . (شرح رياض الصالحين)

**فائدة : ٢**

اختلف في علة النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين :

ف قيل : التقوي بالفطر لرمضان .

وهذا فيه نظر ، لأن مقتضى الحديث أنه لو تقدمه بصيام ثلاثة أيام أو أربع لجاز . ( ابن حجر ) .

وقيل : خشية اختلاط النفل بالفرض .

وفيه نظر أيضاً ، لأنه يجوز لمن له عادة كما في الحديث . ( ابن حجر ) .

وقيل : لأن الحكم علق بالرؤية ، فمن تقدمه بيوم أو يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم .

قال ابن حجر : وهذا هو المعتمد .

قال ابن رجب : لكرهية التقدم ثلاثة معان :

أحدها : أنه على وجه الاحتياط لرمضان ، فيُنهي عن التقدم قبله لئلا يزداد في صيام رمضان ما ليس منه .

والمعنى الثاني : الفصل بين صيام الفرض والنفل .

والمعنى الثالث : أنه أمر بذلك ، للتقوي على صيام رمضان ، فإن مواصلة الصيام قد تُضعف على صيام الفرض ، فإذا حصل الفطر قبله بيوم أو يومين كان أقرب إلى التقوي على صيام رمضان ، وفي هذا التعليل نظر ، فإنه لا يكره التقدم بأكثر من ذلك ، ولا لمن صام الشهر كله .

**فائدة : ٣**

معنى قوله ﷺ ( إلا رجل كان يصوم ... ) :

معنى الاستثناء : أن من كان له ورد فقد أذن له فيه ، لأنه اعتاده وألفه ، وترك المألوف شديد ، وليس ذلك من استقبال رمضان في شيء

، ويلحق بذلك القضاء والنذر لوجوبهما .

فيجوز تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين في حالتين :

**الأولى :** من كان له عادة بصوم يوم معين ، كيوم الاثنين أو الخميس ، فلا بأس بذلك لزوال المحذور .

**والثانية :** من يصوم واجباً كصوم نذر أو كفارة أو صيام قضاء رمضان السابق ، فكل هذا جائز ، لأن ذلك ليس من استقبال رمضان .

#### فائدة : ٤

استدل بعض العلماء بحديث ( لا تقدموا رمضان ... ) على ضعف حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : إذا انتصف شعبان فلا تصوموا . رواه أبو داود

قال أحمد وابن معين : إنه منكر . ( الفتح ) .

قال ابن حجر : وقد استدل البيهقي بحديث الباب على ضعفه فقال : الرخصة في ذلك فيما هو أصح من حديث العلاء ، وكذلك صنع قبله الطحاوي .

وحديث ( إذا انتصف شعبان فلا تصوموا ... ) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والطحاوي وابن حبان وعبد الرزاق والنسائي .

وهذا الحديث اختلف العلماء في تصحيحه وتضعيفه .

**قال ابن رجب :** اختلف العلماء في صحة هذا الحديث ، فصححه غير واحد ، منهم الترمذي وابن حبان والحاكم والطحاوي وابن عبد البر .

وتكلم فيه من هو أكبر من هؤلاء وأعلم ، وقالوا : هو حديث منكر ، منهم عبد الرحمن بن مهدي ، والإمام أحمد ، وأبو زرعة الرازي ، والأثرم ، وقال الإمام أحمد : لم يرو العلاء حديثاً أنكر منه ، وردّه بحديث : ( لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين ) ، فإن مفهومه جواز التقدم بأكثر من يومين . ( لطائف المعارف ) .

ويدل على ضعفه :

أ- الحديث السابق ( لا تقدموا رمضان بصوم يوم .... ) .

ب- وحديث ( أن النبي ﷺ كان يصوم أكثر شعبان ) .

#### فائدة : ٥

قوله ﷺ ( لا تقدموا رمضان ) دليل على أنه يجوز أن يقال رمضان من غير ذكر الشهر بلا كراهة .

ومن الأدلة على هذا الجواز :

أ- هذا الحديث ( لا تقدموا رمضان .. ) .

ب- قوله ﷺ : ( إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة ... ) .

ج- وقوله ﷺ ( من صام رمضان إيماناً واحتساباً ... ) .

د- وقوله ﷺ ( من قام رمضان ... ) .

هـ- وقوله ﷺ ( شهراً عيد لا ينقصان : رمضان وذو الحجة ) متفق عليه .

و- وقوله ﷺ ( عمرة في رمضان ... ) .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا يقال رمضان على انفراده بحال ، وإنما يقال شهر رمضان .

وهذا قول أصحاب مالك .

واستدلوا بحديث ( لا تقولوا رمضان ، فإن رمضان اسم من أسماء الله ، ولكن قولوا شهر رمضان ) .

**قال النووي :** قولهم إنه اسم من أسماء الله ليس بصحيح ، ولم يصح فيه شيء ، وإن كان قد جاء به أثر ضعيف .

**وقال ابن حجر :** أخرجه ابن عدي في الكامل وضعفه بأي معشر .

## ﴿ وَيَجِبُ صِيَامُ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ﴾ .

أي : فلا يجب على الكافر ولا يصح منه . ( أي : لا يطالب به حال كفره ولا يصح منه ) .

والدليل على تخصيصه بالمسلمين :

قوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ... ) ، فالخطاب جاء للمؤمنين ، والمراد بالمؤمنين مطلق أهل الإيمان ، أي يا معشر المسلمين .

وقال تعالى ( وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ ) فإذا كانت النفقة لا تقبل مع الكفر مع أن نفعها متعدد ، فما كان نفعه قاصراً كالصيام من باب أولى ألا يقبل . ولأن الكافر ليس أهلاً للعبادة .

### فائدة :

إذا أسلم الكافر في أثناء شهر رمضان فله أحوال :

أ- عليه أن يصوم ما بقي من الشهر، بغير خلاف .

وذلك لأنه صار من أهل الوجوب، فيلزمه الصوم .

قال ابن قدامة : أما صوم ما يستقبله من بقية شهره فلا خلاف فيه .

ب- لا يلزمه قضاء الأيام الماضية من رمضان

وهذا مذهب جماهير العلماء .

قال ابن قدامة : وأما قضاء ما مضى من الشهر قبل إسلامه فلا يجب .

وبهذا قال الشعبي ، وقتادة ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي.

لأن ما مضى عبادة خرجت في حال كفره فلم يلزمه قضاؤه كالرمضان الماضي . ( المغني ) .

وقال القرطبي: وقد اختلف العلماء في الكافر يسلم في آخر يوم من رمضان، هل يجب عليه قضاء رمضان كله أو لا؟ وهل يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه ؟ فقال الإمام مالك والجمهور: ليس عليه قضاء ما مضى، لأنه إنما شهد الشهر من حين إسلامه . ( التفسير ) .

وقال المرداوي : لو أسلم الكافر الأصلي في أثناء الشهر لم يلزمه قضاء ما سبق منه بلا خلاف عند الأئمة الأربعة . ( الإنصاف )

ج- حكم اليوم الذي أسلم فيه هذا الكافر :

فقيل : يلزمه إمساك بقية اليوم ، ولا يجب عليه قضاؤه .

وهو مذهب الحنفية ، واختاره ابن عثيمين .

أ- لعموم قوله تعالى ( فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ) .

وجه الدلالة: أن الكافر بإسلامه صار من أهل الشهادة للشهر، فوجب عليه الإمساك.

ب- ولحديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال ( أمر النبي ﷺ رجلاً من أسلم أن أذن في الناس أن من كان أكل فليصم بقية يومه، ومن لم يكن أكل فليصم؛ فإن اليوم يوم عاشوراء ) أخرجه البخاري ومسلم .

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أمر الصحابة رضي الله عنهم بالإمساك نهاراً، ولم يأمرهم بالقضاء، وذلك لما أوجب الله عز وجل صوم يوم عاشوراء في أول الأمر.

وقيل : يلزم الإمساك والقضاء .

وهذا مذهب الحنابلة .

قال ابن قدامة : فأما اليوم الذي أسلم فإنه يلزمه إمساكه ويقضيه ، هذا المنصوص عن أحمد ، وبه قال الماجشون وإسحاق.



### ( بالفتح هاتل ) .

فالصغير لا يجب عليه الصوم وكذا المجنون .

أ- لحديث علي قال: قال رسول الله ﷺ (رفع القلم عن ثلاثة: .. عن الصغير حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يصحو). رواه أبو داود

ب- ولأنه ليس أهلاً للتكليف .

[ رفع القلم ] كناية عن سقوط التكليف

### فائدة : ١

( علامات البلوغ : بلوغ السن وهو : ١٥ سنة ، أو إنبات شعر العانة ، أو إنزال المني ، وتزيد الأنثى الحيض ) .

### فائدة : ٢

مثل المجنون : المعتوه والمهذري وكل من ليس له عقل ولا يطعم عنه .

### ( قالوا هلبي للصوم ) .

أي : بأن يكون قادراً على الصوم ، فإن كان عاجزاً بأن يكون مريضاً فلا يجب عليه الصوم .

لقلوله تعالى ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) .

والعجز ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : عجز طارئ يرجى برؤه : فهذا يفطر ويقضي .

قال تعالى ( فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ) .

القسم الثاني : عجز دائم لا يرجى برؤه : فهذا يفطر ويطعم .

لقول ابن عباس في قوله تعالى (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) ليست بمنسوخة، هي للكبير الذي لا يستطيع الصوم) رواه البخاري .

### ( برؤية هلاله ، أو إكمال شعبان ثلاثين يوماً ) .

أي : أن صوم رمضان يجب بأمرين :

الأمر الأول : برؤية الهلال .

لحديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا شعبان ثلاثين يوماً). متفق عليه

### فائدة :

قوله : (إذا رأيتموه) سواء كانت الرؤية بالرؤية المجردة أو بالواسطة كالمناظر أو آلة رصد فإنه يعتبر ذلك موجباً لثبوت شهر رمضان.

وأيضاً يستفاد من قوله : إذا رأيتموه : أنه لا عبرة في الحساب ولا يصح الاعتماد عليه وهذا مذهب الأئمة الأربعة .

### ( أو إكمال شعبان ثلاثين يوماً ) .

هذا الأمر الثاني الذي يجب به صوم رمضان : وهو إكمال شهر شعبان ٣٠ يوماً .

قال في المغني : لأنه يتيقن به دخول شهر رمضان ولا نعلم فيه خلافاً .

### فائدة :

صوم يوم الشك

ويوم الشك : هو الذي لا يعلم أيكون من رمضان أو يكون آخر يوم من شعبان .

وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا كانت ليلته صحوً ولم يَرِ الهلال ، لاحتمال أن الشهر قد هلّ ولم ير .

وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد .

وقيل : يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا حال دون رؤية الهلال غيم أو قتر مما يعلم الرؤية ، وهذا أصح .

وقد اختلف في حكم صومه على قولين :

**القول الأول :** أنه حرام .

ونسبه النووي لجمهور العلماء .

أ- عن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه قَالَ ( مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشْنَكُ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه ) وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا ، وَوَصَلَهُ الْحَمْسَةُ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُرَيْثٍ ، وَابْنُ جَبَّانٍ .

ب - وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ ) متفق عليه.

وفي رواية : ( فأكملوا شعبان ثلاثين يوماً ) وهذه مفسرة رواية ( فاقدروا له ) أن معنى اقدروا له تمام العدد ثلاثين يوماً .

**قال ابن حجر :** ويرجح هذا التأويل الروايات الأخرى المصرحة بالمراد ، وهي ما تقدم من قوله : ( فأكملوا العدة ثلاثين ) ونحوها ، وأولى ما فسر الحديث بالحديث .

ج- قال ابن عثيمين : ولأن الصائم في يوم الشك متعلِّقٌ بحدود الله ﷻ لأن حدود الله ألا يصام رمضان إلا برؤية هلاله ، أو إكمال شعبان ثلاثين يوماً ، ولهذا قال النبي ﷺ ( لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين ، إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه ) .

**القول الثاني :** أنه واجب .

وهذا مذهب الحنابلة .

لقوله ﷺ ( صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فاقدروا له ) .

**قالوا :** ومعنى ( اقدروا له ) أي ضيقوا ، من قوله تعالى ( ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ) والتضييق أن يجعل شعبان ( تسعة وعشرون ) يوماً .

**والراجح القول الأول .**

**قال ابن القيم :** كان من هديه ﷺ أن لا يدخل في صوم رمضان إلا برؤية محققة أو شهادة شاهد واحد ، وكان إذا حال ليلة الثلاثين دون منظره غيم أو قتر أو سحاب أكمل عدة شعبان ثلاثين يوماً ثم صامه ، ولم يكن يصوم يوم الغيم ولا أمر به بل أمر بأن تكمل عدة شعبان ثلاثين يوماً إذا غم ، وكان يفعل ذلك ، فهذا فعله وهذا أمره .

( وَإِذَا رَأَاهُ أَهْلُ بَلَدٍ لَزِمَ النَّاسَ كُلُّهُمْ الصَّوْمُ ) .

أي : فإذا ثبتت رؤيته في مكان لزم الناس كلهم الصوم في مشارق الأرض ومغاربها .

وهذا هو المذهب عند الحنابلة ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله أيضاً ، وهو ما ذهب إليه كثير من المعاصرين .

أ- الحديث ابن عمر . قال : قال ﷺ ( صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ... ) متفق عليه.

**وجه الدلالة :** أن الخطاب عام للأمة بمجموعها ، فإذا ثبت الهلال بأي بلد وجب الصوم على الجميع .

ب- هذا أولى لاجتماع كلمة المسلمين .

ج- والحديث ( الصوم يوم يصوم الناس والفطر يوم يفطر الناس ) .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن لكل بلد رؤيته .

حكاه ابن المنذر عن عكرمة ، والقاسم ، وسالم ، وإسحاق ، وحكاه الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواه . ( الفتح ) .

عَنْ كُرَيْبٍ ( أَنَّ أُمَّ الْقُضَيْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ ، قَالَ : فَقَدِمْتُ الشَّامَ فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا وَاسْتَهْلَ عَلَى رَمَضَانَ وَأَنَا بِالشَّامِ ، فَرَأَيْتُ الْهَيْلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ ، فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ثُمَّ ذَكَرَ الْهَيْلَالَ ، فَقَالَ : مَتَى رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ ؟ فَقُلْتُ : رَأَيْتَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ . فَقَالَ : أَنْتَ رَأَيْتَهُ ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ وَرَأَاهُ النَّاسُ وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ . فَقَالَ : لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ فَلَا تَزَالُ نَصُومُ حَتَّى نَكْمُلَ ثَلَاثِينَ أَوْ تَرَاهُ . فَقُلْتُ : أَوْ لَا تَكُنْتَنِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ فَقَالَ : لَا هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ) . رواه مسلم

وذهب بعض العلماء : إلى أنه إذا اتفقت المطالع لزمهم الصوم، وإلا فلا .

وهذا المشهور عند فقهاء الشافعية واختاره ابن تيمية .

أ- لقوله تعالى ( فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ) فمفهوم هذه الآية: من لم يشهده فلا صيام عليه .

ب- ولقوله ﷺ ( إذا رأيتموه فصوموا ... ) وإذا اختلفت المطالع فلا يمكن أن يروه .

ج- ولحديث كريب السابق ، فابن عباس لم يعمل برؤية أهل الشام ، وكان حاكم المسلمين واحداً ولا ذكر عن أحد من الصحابة مخالف لابن عباس .

وذهب بعض العلماء : إلى أن الناس تبع للإمام .

وهذا القول هو الذي عليه العمل اليوم.

﴿ وَمَنْ رَأَى وَحْدَهُ هَلَالًا وَمِثْلَهُ نَاصِبًا ﴾ .

أي : من رأى وحده هلال رمضان ، كأن يكون في برية ، أو رآه في بلد لكن ردّ قوله ، فإنه يصوم .

وهذا قول جماهير العلماء .

أ- لقوله تعالى ( فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ) .

وجه الدلالة : أن الله تعالى جعل شهود الشهر سبباً لوجوب الصوم على من رآه، وقد حصل شهود الشهر في حقه، فوجب أن يجب عليه الصوم .

ب- ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا ، فَإِنْ عُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ ) متفق عليه .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ قد علّق الصوم في هذا الحديث على الرؤية أو إكمال العدد، فوجب أن يثبت الصوم في حق من رآه، سواء أكان واحداً أم أكثر.

ج- الدليل من المعقول:

أنه يلزمه الصوم برؤية غيره، فأن يلزمه برؤيته وهي متيقنة أولى وأحرى .

أن اليقين الذي حصل له من رؤية نفسه أبلغ من الظن الحاصل بالبيّنة .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يصوم ، بل يصوم مع الناس .

وهذا اختيار ابن تيمية .

أ- لحديث أبي هريرة قال: قال ﷺ (صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون) رواه أبو داود .

﴿ هَكَذَا الْأَفْطَرُ ﴾ .

أي : ومن رأى وحده هلال شوال ، فإنه لا يفطر .

وهذا المذهب ، وهو قول أبي حنيفة .

لأنه لم يكمل نصاب الشهادة ، لأن دخول شوال يكون بشاهدين .

ولاحتمال خطئه وتحمته ، فوجب الاحتياط .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يفطر سراً .

وهذا قول الشافعي .

لحديث ابن عمر السابق ( ... وأفطروا لرؤيته ) وهذا قد رآه .

والأول أرجح .

## ﴿ وَصَامُ بِرُؤْيَا نَبِيِّهِ ﴾

أي : يقبل شخص واحد يُخبر برؤية هلال رمضان ، سواء كان ذكراً أم أنثى ، بشرط أن يكون ثقة .  
والمعنى : أن يكون موثقاً بخبره لأمانته وبصره ، أما من لا يوثق بخبره لكونه معروفاً بالكذب أو بالتسرع أو كان ضعيف البصر بحيث لا يمكن أن يراه فلا يثبت الشهر بشهادته .

والدليل على أنه يقبل شخص واحد :

أ- حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال ( تَرَأَى النَّاسُ الْهَلَالَ، فَأُخْبِرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ رَأْيُهُ، فَصَامَ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ ) رواه أبو داود، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جَبَّانٍ، وَالحَاكِمُ .

ب- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: ( إِنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ، فَقَالَ: " أَتَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ " قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: " أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ " قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: " فَأَذِّنْ فِي النَّاسِ يَا بَلَاءُ أَنْ يَصُومُوا غَدًا ) رواه أبو داود .

قال الترمذي : والعمل عليه عند أكثر أهل العلم .

قال الخطابي في حديث ابن عمر : فيه بيان أنَّ شهادة الواحد العدل في رؤية هلال شهر رمضان مقبولة .

وقال النووي : وهو الأصح ، لأنه خبر ديني لا تهمة فيه وأحوط للعبادة .

وقال الشوكاني : والحديثان المذكوران في الباب يدلان على أنها تُقبل شهادة الواحد في دخول رمضان .

فائدة :

قال مالك والليث والأوزاعي : لا بد من اثنين .

لقول عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب حين خطب الناس في اليوم الذي شك فيه ( لقد جالست أصحاب رسول الله ﷺ وإنهم حدثوني أن رسول الله ﷺ قال : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأتموا ثلاثين، وإن شهد شاهدان ذوا عدل فصوموا وأفطروا ) .

ويقول عثمان رضي الله عنه : لا يقبل إلا شهادة اثنين .

ولأن هذه شهادة على الهلال فأشبهت شهادة شوال.

قال ابن حزم : قد صح في الدين قبول خبر الواحد، فهو مقبول في كل مكان؛ إلا حيث أمر الله تعالى بأن لا يقبل إلا عدد سماء لنا".

وقال أيضاً في الكلام على حديث عبد الرحمن بن زيد المتقدم : "وليس فيه إلا قبوله اثنين ، ونحن لا ننكر هذا ، وليس فيه أن لا يقبل واحد .

وقال ابن القيم : والصحيح قبول شهادة الواحد مطلقاً؛ كما دل عليه حديثا ابن عمر وابن عباس، ولا ريب أن الرؤية كما تختلف بأسباب خارجة عن الرائي؛ فإنها تختلف بأسباب من الرائي؛ كحدة البصر وكلاله، وقد شاهد الناس الجمع العظيم يتراءون الهلال فيراه الآحاد منهم، وأكثرهم لا يرونه، ولا يعد انفراد الواحد بالرؤية من بين الناس كاذباً .

فائدة : ٢

يشترط في الشاهد شروطاً :

أن يكون مسلماً :

فلا تقبل شهادة الكافر لأمر:

أولاً : لحديث الأعرابي السابق : (أتشهد أن لا إله إلا الله...) .

ثانياً: أن الله رد شهادة الفاسق من المسلمين، ومن باب أولى رد شهادة الكافر.

ثالثاً: لأن الغالب فيه الكذب، والمتهم لا تقبل شهادته .

رابعاً: قوله تعالى ( مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ) والكافر ليس بمرضي.

أن يكون بالغاً عاقلاً :

عاقِل: فالجنون لا تقبل.

بالغ: الصبي لا يخلو من حالين:

الأول: أن يكون غير مميز (لا يقبل قوله).

الثاني: أن يكون مميز (وهذا محل خلاف) ، والأكثر على أنه لا يقبل قوله، لأنه لا يوثق بخبره، فلا بد من البلوغ.

﴿ وَلا يَقْبَلُ فِي بَقِيَةِ الشَّهْرِ إِلاَّ هَذِهِ ﴾ .

وهذا قول أكثر العلماء ، أنه لا بد من شاهدين .

قال النووي : .... وَأَمَّا الْفِطْرُ فَلَا يَجُوزُ بِشَهَادَةِ عَدْلٍ وَاحِدٍ عَلَى سُؤَالٍ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا أَنَا نُورٌ فَجَوَزَهُ بِعَدْلٍ .

لحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب - السابق - ( ... فإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا ) رواه النسائي .

﴿ وَإِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ وَجِبَ الْإِمْسَاكُ وَالْقَضَاءُ ﴾ .

أي : إذا قامت البيعة - إما بالشهادة ، وإما بإكمال شعبان ثلاثين يوماً - أثناء النهار ، فإنه يجب الإمساك والقضاء .

والمقصود هنا : أن تثبت الرؤية في نهار أول يوم على أنه من رمضان .

فيجب الإمساك والقضاء .

وهذا قول أكثر العلماء .

قال ابن قدامة : إذا أصبح مفطراً يعتقد أنه من شعبان ، فقامت البيعة بالرؤية ، لزمه الإمساك والقضاء في قول عامة الفقهاء .

أولاً : الإمساك .

والدليل على وجوب الإمساك:

أ- قوله تعالى ( فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ) .

ب- ولحديث ابن عمر السابق ( إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا ) .

فعلق وجوب الصيام على الرؤية ، وهنا قد رئي الهلال ، فوجب الصوم.

ج- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ ( أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ أَنْ أَذِّنَ فِي النَّاسِ أَنَّ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ ،

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ فَإِنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ ) رواه البخاري .

وجه الدلالة من وجهين :

الأول : أنه لما وجب صوم عاشوراء أثناء النهار ، أمر النبي ﷺ المسلمين بالإمساك عن الطعام في أثناء النهار فأمسكوا ، ومثله رمضان

لأن حرمة أشد .

الثاني : أن ثبوت رمضان في ذلك اليوم يجعل له حرمة رمضان ، فلا يجوز أن ينتهك بالفطر ،

ثانياً : القضاء .

يجب عليهم القضاء ، وهذا قول جماهير العلماء .

أ- لحديث حفصة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال ( مَنْ لَمْ يُجْمَعْ [يعني : لم ينو] الصَّيَّامَ قَبْلَ الْفَجْرِ ، فَلَا صِيَّامَ لَهُ ) قالوا : وهنا لم يحصل تبييت

للنية من الليل، فلم يصح الصيام، والإمساك في ذلك اليوم، إنما وجب؛ احتراماً للزمن.

فائدة :

اختار ابن تيمية : وجوب الإمساك دون القضاء .

أ- لحديث سلمة بن الأكوع السابق في صيام عاشوراء ، فالذين أكلوا في أول اليوم من عاشوراء لم يثبت أنهم قضوا ذلك اليوم ، مع أن

صيام عاشوراء كان واجباً في صدر الإسلام ، والرسول ﷺ أمر بالإمساك وسكت عن القضاء ، فلو كان واجباً لأمر به .

ب- أن التكليف يتبع العلم ، فإذا لم يمكن علمه لم يجب صومه .

ج- لم يَقم دليل على وجوب القضاء إذا كان الترك بغير تقريظ .

( وَكَذَا حَائِضٌ وَنَفْسَاءٌ طَهُرَتْ وَمَسَافِرٌ قَدِمَ مَفْطَرًا ) .

أي : وكذا حائض طهرت في أثناء النهار في رمضان ، فإنه يجب عليه القضاء والإمساك .

ومثلها النفساء .

وكذا مسافر قدم إلى بلده مفطراً ، فإنه يجب عليه الإمساك والقضاء .

أما القضاء ، فهذا لا إشكال فيه عند العلماء .

أما الإمساك :

فقليل : يلزمهم الإمساك .

جاء في الموسوعة الفقهية : وَيَحِبُّ عَلَيْهَا الْإِمْسَاكُ حِينَئِذٍ عِنْدَ الْحَفَظَةِ وَالْحَتَابِلَةِ . ( الموسوعة ) .

لأن الرخصة وهي الفطر قد زالت بزوال سببها وهو الغدر ، وبحرمة الزمان .

وبأن من لم يتمكن من الإتيان بجميع المأمور : لزمه الإتيان بما يقدر عليه منه .

وقيل : لا يلزمهم الإمساك .

قال ابن قدامة : ... وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَكَلَ أَوَّلَ النَّهَارِ فَلْيَأْكُلْ آخِرَهُ .

ورجحه الشيخ ابن عثيمين .

لأنه إذا أفطر جاز له أن يستديم الفطر يومه كله كما لو دام العذر .

ولأن ابن مسعود رضي الله عنه قال : من أكل أول النهار فليأكل آخره . البيهقي وابن أبي شبة .

وقد زالت حرمة الزمان بأكله أول النهار .

وهذا أرجح .

قال النووي : إِذَا قَدِمَ الْمَسَافِرُ فِي أَثْنَاءِ نَهَارِ رَمَضَانَ وَهُوَ مُفْطِرٌ ، فَوَجَدَ امْرَأَتَهُ قَدْ طَهُرَتْ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ مِنْ حَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ أَوْ بَرَأَتْ مِنْ مَرَضٍ وَهِيَ مُفْطِرَةٌ فَلَهُ وَطْئُهَا وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ عِنْدَنَا بِهَا خِلَافٌ . ( المجموع ) .

وقال الشيخ ابن عثيمين : ... الحائض إذا طهرت في أثناء اليوم لا يجب عليها الإمساك ، وكذلك المسافر إذا قدم ، وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رحمه الله وهو مذهب مالك والشافعي رحمهما الله .

وروي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال : (من أكل أول النهار فليأكل آخره) ، وروي عن جابر بن يزيد وهو أبو الشعثاء أحد أئمة التابعين الفقيه أنه قدم من سفر فوجد امرأته طاهراً من الحيض في ذلك اليوم فجامعها ، ذكر هذين الأثرين في المغني ، ولم يتعقبهما .

ولأنه لا فائدة من الإمساك ، لأنه لا يصح صيام ذلك اليوم إلا من الفجر .

ولأن هؤلاء يباح لهم الفطر أول النهار ظاهراً وباطناً مع علمهم بأنه رمضان ، والله إنما أوجب الإمساك من أول النهار من الفجر ، وهؤلاء في ذلك الوقت ليسوا من أهل الوجوب ، فلم يكونوا مطالبين بالإمساك المأمور به .

( وَإِلَّا لَشَتَّ بَمَتِ الْأَشْهُرُ عَلَى الْأَسِيرِ تَحْرِيً وَصَامَ ، طَائِفٌ وَافِقٌ لِلْأَشْهُرِ أَوْ مَا بَعْدَهُ أَجْزَاؤُهُ ، وَإِنْ وَافَقَ مَا هَبَّ لَهُ لَمْ يَجْزِهِ ) .

مَنْ كَانَ مَحْبُوسًا أَوْ مَطْمُورًا ، أَوْ فِي بَعْضِ التَّوَاجِيِ النَّاتِيَةِ عَنِ الْأُمُصَارِ لَا يُكُونُهُ تَعَرُّفُ الْأَشْهُرِ بِالْحَبْرِ ، فَاشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْأَشْهُرُ ، فَإِنَّهُ يَتَحَرَّى وَيَتَّقِيهِ ، فَإِذَا غَلَبَ عَلَى طَبْعِهِ عَنْ أَمَارَةِ تَقْوَمَ فِي نَفْسِهِ دُخُولُ شَهْرِ رَمَضَانَ صَافَهُ .

وَلَا يَخْلُو مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ :

أَخَذَهَا : أَنْ لَا يَتَنَكَّشِفَ لَهُ الْحَالُ .

فَإِنَّ صَوْمَهُ صَحِيحٌ ، وَجُزْئُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى فَرَضَهُ بِاجْتِهَادِهِ ، فَأَجْزَأُهُ ، كَمَا لَوْ صَلَّى فِي يَوْمٍ الْغَيْمِ بِالْاجْتِهَادِ .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) فهذا يُجزئهُ صَوْمُهُ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِ الْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ ، وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ ، لِأَنَّهُ بَدَلٌ وَسَعَهُ وَلَا يَكْلَفُ بَعِيرٌ ذَلِكَ ، كَمَا لَوْ صَلَّى فِي يَوْمِ الْعِيمِ بِالْإِجْتِهَادِ ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ : لَا يُجْزِيهِ الصَّوْمُ ؛ لِاحْتِمَالِ وَقُوعِهِ قَبْلَ وَقْتِ رَمَضَانَ .

**الثَّانِي :** أَنْ يَنْكَشِفَ لَهُ أَنَّهُ وَافَقَ الشَّهْرَ أَوْ مَا بَعْدَهُ ، فَإِنَّهُ يُجْزئُهُ فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ .  
وَحُكْمِي عَنْ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ أَنَّهُ لَا يُجْزئُهُ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ صَامَهُ عَلَى الشَّكِّ فَلَمْ يُجْزئُهُ ، كَمَا لَوْ صَامَ يَوْمَ الشَّكِّ قَبَانَ مِنْ رَمَضَانَ .

وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى فَرَضَهُ بِالْإِجْتِهَادِ فِي تَحْلِهِ ، فَإِذَا أَصَابَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْحَالُ ؛ أَجْزَأُهُ كَالْقَبْلَةِ إِذَا اشْتَبَهَتْ ، أَوْ الصَّلَاةِ فِي يَوْمِ الْعِيمِ إِذَا اشْتَبَهَتْ وَقْتُهَا ، وَفَارَقَ يَوْمَ الشَّكِّ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَحَلِّ الْإِجْتِهَادِ ، فَإِنَّ الشَّرْعَ أَمَرَ بِالصَّوْمِ عِنْدَ أَمَارَةٍ عَيْنِيهَا ، فَمَا لَمْ تُوجَدْ لَمْ يُجْزَ الصَّوْمُ .

**الحَالُ الثَّالِثُ :** وَافَقَ قَبْلَ الشَّهْرِ .

فَلَا يُجْزئُهُ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ .

وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ : يُجْزئُهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، كَمَا لَوْ اشْتَبَهَ يَوْمٌ عَرَفَةَ فَوَقَعُوا قَبْلَهُ .

وَلَمَّا أَنَّهُ أُنِيَ بِالْعِبَادَةِ قَبْلَ وَقْتِهَا ، فَلَمْ يُجْزئُهُ ، كَالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ الْعِيمِ .

وَأَمَّا الْحُجُّ فَلَا تُسَلِّمُهُ إِلَّا فِيمَا إِذَا أَخْطَأَ النَّاسُ كُلُّهُمْ ، لِعَظَمِ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ وَقَعَ ذَلِكَ لِنَقَرٍ مِنْهُمْ لَمْ يُجْزئُهُمْ .

وَلَأَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤْمَنُ مِثْلُهُ فِي الْقَضَاءِ ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) وَهِيَ وَجْهَانِ :

**لَوْجُهُ الْأَوَّلُ :** إِذَا وَافَقَ صَوْمُهُ مَا قَبْلَ رَمَضَانَ وَتَبَيَّنَ لَهُ ذَلِكَ وَلَمَّا يَأْتِ رَمَضَانُ لَزِمَهُ صَوْمُهُ إِذَا جَاءَ بِإِلَّا خِلَافٍ ، لِتَمَكُّبِهِ مِنْهُ فِي وَقْتِهِ .

**الْوَجْهُ الثَّانِي :** إِذَا وَافَقَ صَوْمُهُ مَا قَبْلَ رَمَضَانَ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ انْقِضَائِهِ فَقَبِي إِجْزَائِهِ قَوْلَانِ :

**الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :** لَا يُجْزئُهُ عَنْ رَمَضَانَ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ ، وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ .

**الحَالُ الرَّابِعُ :** أَنْ يُوَافِقَ بَعْضُهُ رَمَضَانَ دُونَ بَعْضٍ ، فَمَا وَافَقَ رَمَضَانَ أَوْ بَعْدَهُ ؛ أَجْزَأُهُ وَمَا وَافَقَ قَبْلَهُ ؛ لَمْ يُجْزئُهُ .

**( وَمَنْ أَطْعَمَ لِكَبِيرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يَرْجَى بُرْؤَهُ أَطْعَمَ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا ) .**

أي : من أفطر في رمضان لكبير في سنة يشق عليه الصيام ، أو أفطر لمرض لا يرجى برؤه ، فإنه يطعم عن كل يوم مسكيناً .

وهذا مذهب جمهور العلماء .

**أولاً :** عن ابن عباس في قوله تعالى ( وَعَلَى الَّذِينَ يُطَوَّقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ) لَيْسَتْ بِمَنْسُوحَةٍ ، هُوَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ لَا يَسْتَطِيعَانِ أَنْ يَصُومَا فَلْيُطْعِمَا مِنْ مَكَانٍ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا . رواه البخاري .

بناء على هذا الوجه فقد فسرت الآية الكريمة على ثلاثة تفسيرات :

أ- على قراءة ( يُطَوَّقُونَهُ ) فتح الطاء وتشديد الواو مبنياً للمفعول فخفضت الطاء، من طوق بضم أوله على وزن قطع، أي يُكَلِّفُونَهُ على مشقة فيه وهم لا يطيقونه لصعوبته فعليهم الإطعام .

وبناء على هذا فالشيخ الكبير إذا لحقته مشقة شديدة في الصيام يجوز له الفطر ويجب عليه إخراج الفدية .

ب- أن معنى الآية الكريمة على قراءة رسم المصحف «يطيقونه» أي يقدرُونَ عليه مع تحمل المشقة، وذلك لأن الطاقة هي الإتيان بالشيء مع الشدة والمشقة، بخلاف الوسع فهو القدرة على الشيء على وجه السهولة .

ج- على تقدير حرف «لا» النافية، فيكون المعنى: وعلى الذين لا يطيقونه، فدية، وهذا له نظائر وردت في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى ( قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ ) أي : لا تفتأ تذكر يوسف .

**ثانياً :** أن الله تعالى جعل الفدية في هذه الآية الكريمة معادلة للصوم في أول الأمر لما كان الناس مخيرين بين الصوم والفدية، فلما تعذر أحد البدلين ثبت الآخر، أي لما تعذر الصوم ثبتت الفدية، وذلك لأن الله تعالى لما جعل الفدية عديلاً للصوم في مقام التخيير، دل ذلك على

أنها تكون بدلاً عنه في حالة تعذر الصوم، وذلك لما يكون المكلف لا يستطيع الصوم كالمسن ومن في حكمه .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا تجب عليه الفدية .

أما ثبت من حديث سلمة بن الأكوع قال: ولما نزلت (... وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ..) كان من أراد أن

يفطر ويفتدي، حتى نزلت الآية التي نزلت بعدها فنسختها ) .

**وجه الدلالة :** أن الفدية كانت حكماً خاصاً لمن كان يفطر ولا يصوم، ونسخ، فلا يجب على الشيخ المسن الذي يجوز له الفطر شيء بثبوت نسخ الآية المثبتة للفدية .

ب- أن المسن المفطر معذور فلا تجب عليه الفدية لعجزه عن ذلك كالمسافر والمريض، ولا قضاء عليه لأنه لا يتمكن من القضاء لعجزه المستمر .

**والراجع قول الجمهور .**

**قال ابن قدامة :** الشيخ الكبير والعجوز إذا كان يجهدهما الصوم ، وَيَشْقُ عَلَيْهِمَا مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ ، فَلَهُمَا أَنْ يُفْطِرَا وَيُطْعِمَا لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا ... فَإِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنِ الْإِطْعَامِ أَيْضًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَ ( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ) ... وَالْمَرِيضُ الَّذِي لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ ، يُفْطِرُ ، وَيُطْعِمُ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الشَّيْخِ .

**وفي الموسوعة الفقهية :** اتَّفَقَ الْحَنَفِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ عَلَى أَنَّهُ يُصَارُ إِلَى الْفِدْيَةِ فِي الصَّيَامِ عِنْدَ الْيَأْسِ مِنْ إِمْكَانِ قَضَاءِ الْأَيَّامِ الَّتِي أُفْطِرَ لِشَبْخُوخَةٍ لَا يُقْدَرُ مَعَهَا عَلَى الصَّيَامِ ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ ، لقوله تعالى : ( وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ) وَالْمَرَادُ مَنْ يَشْقُ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ .

**فائدة : ١**

المريض الذي لا يرجى شفاؤه حكمه حكم الشيخ الكبير .

**قال ابن قدامة :** وَالْمَرِيضُ الَّذِي لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ ، يُفْطِرُ ، وَيُطْعِمُ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الشَّيْخِ اهـ .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** العاجز عن الصيام عجزاً مستمراً لا يرجى زواله - كالكبير والمريض مرضاً لا يرجى برؤه كصاحب السرطان ونحوه - فلا يجب عليه الصيام لأنه لا يستطيعه وقد قال الله تعالى : ( فَأَتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ) . وقال : ( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ) .

لكن يجب عليه أن يطعم بدل الصيام عن كل يوم مسكيناً . اهـ .

**فائدة : ٢**

**قال العلامة ابن عثيمين :** ووقته - أي الإطعام - بالخيار إن شاء فدى عن كل يوم بيومه، وإن شاء أخر إلى آخر يوم لفعل أنس ﷺ وهل يقدم قبل ذلك؟ لا يقدم؛ لأن تقديم الفدية كتقديم الصوم، فهل يجزئ أن تقدم الصوم في شعبان؟ الجواب: لا يجزئ ، وهو قياس قولهم في كفارة الظهار؛ لأنهم يرون عدم صحة تقديم كفارة الظهار عليه .

**فائدة : ٣**

**قال ابن قدامة :** فَإِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنِ الْإِطْعَامِ أَيْضًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَ ( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ) .

**فائدة : ٤**

إذا أفطر المريض ، وكان مرضه مما لا يرجى برؤه ، وأطعم عن كل يوم مسكيناً ، ثم عافاه الله ، فلا يلزمه القضاء ؛ لأنه أدى ما عليه ، وبرئت ذمته بذلك . ( الإنصاف ) .

**وقد سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى :** إذا برئ شخص من مرض سبق أن قرر الأطباء استحالة شفاؤه منه ، وكان ذلك بعد مضي أيام من رمضان فهل يطالب بقضاء الأيام السابقة ؟

فأجاب : " إذا أفطر شخص رمضان أو من رمضان لمرض لا يرجى زواله : إما بحسب العادة ، وإما بتقرير الأطباء الموثوق بهم ، فإن



الواجب عليه أن يطعم عن كل يوم مسكيناً ، فإذا فعل ذلك وقدر الله له الشفاء فيما بعد ، فإنه لا يلزمه أن يصوم عما أطمع عنه ، لأن ذمته برئت بما أتى به من الإطعام بدلاً عن الصوم .

وإذا كانت ذمته قد برئت فلا واجب يلحقه بعد براءة ذمته ، ونظير هذا ما ذكره الفقهاء رحمهم الله في الرجل الذي يعجز عن أداء فريضة الحج عجزاً لا يرجى زواله ، فيقيم من يحج عنه ثم يراً بعد ذلك ، فإنه لا تلزمه الفريضة مرة ثانية . (مجموع الفتاوى)

( وَيَسُنُّ لِمَرِيضٍ يَصُومُ ) .

أي : ويسن الفطر للمريض الذي يضره الصوم ، لأن الله يحب أن تؤتى رخصه .

هذه الجملة فيها مسائل :

أولاً : جواز الفطر للمريض .

قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على إباحة الفطر للمريض في الجملة ، والأصل فيه قوله تعالى : ( فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ) .

ثانياً : قوله ( لمريض يضره ) لابد أن يكون المرض شديداً .

ذهب أكثر العلماء ومنهم الأئمة الأربعة إلى أن المريض لا يجوز له أن يفطر في رمضان إلا إذا كان مرضه شديداً .

والمراد بالمرض الشديد :

أن يزداد المرض بسبب الصوم .

أن يتأخر الشفاء بسبب الصوم .

أن تصيبه مشقة شديدة ، وإن لم تحصل له زيادة في المرض ولا تأخر للشفاء .

وألحق به العلماء من يخشى حصول المرض بسبب الصيام .

قال ابن قدامة : وَالْمَرَضُ الْمُبْحَرُ لِلْفِطْرِ هُوَ الشَّدِيدُ الَّذِي يَزِيدُ بِالصَّوْمِ أَوْ يَخْشَى تَبَاطُؤُهُ بُرْئِهِ . قِيلَ لِأَحْمَدَ : مَتَى يُفْطَرُ الْمَرِيضُ ؟ قَالَ : إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ . قِيلَ : مِثْلُ الْحُمَى ؟ قَالَ : وَأَيُّ مَرَضٍ أَشَدُّ مِنَ الْحُمَى ... !

وَالصَّحِيحُ الَّذِي يَخْشَى الْمَرَضَ بِالصِّيَامِ ، كَالْمَرِيضِ الَّذِي يَخَافُ زِيَادَتَهُ فِي إِبَاحَةِ الْفِطْرِ ؛ لِأَنَّ الْمَرِيضَ إِنَّمَا أُبِيحَ لَهُ الْفِطْرُ خَوْفًا بِمَا يَتَجَدَّدُ بِصِيَامِهِ ، مِنْ زِيَادَةِ الْمَرَضِ وَتَطَاوُلِهِ ، فَالْخَوْفُ مِنْ تَجَدُّدِ الْمَرَضِ فِي مَعْنَاهُ ( اهـ ) .

وقال النووي : الْمَرِيضُ الْعَاجِزُ عَنِ الصَّوْمِ لِمَرَضٍ يُزْجَى زَوَالُهُ لَا يَلْزُمُهُ الصَّوْمُ ... وَهَذَا إِذَا حَقَّتْ مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ بِالصَّوْمِ وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى خَالَةٍ لَا يُمْكِنُهُ فِيهَا الصَّوْمُ ، بَلْ قَالَ أَصْحَابُنَا : شَرَطُ إِبَاحَةِ الْفِطْرِ أَنْ يَلْحَقَهُ بِالصَّوْمِ مَشَقَّةٌ يُشَقُّ اخْتِمَالُهَا . (المجموع)

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يجوز الفطر لكل مريض وإن لم تحصل له مشقة بسبب الصوم .

وهو قول شاذ رده جمهور العلماء .

قال النووي : وَأَمَّا الْمَرَضُ الْيَسِيرُ الَّذِي لَا يَلْحَقُ بِهِ مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ لَمْ يَجِزْ لَهُ الْفِطْرُ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَنَا . (المجموع) .

وقال الشيخ ابن عثيمين : المريض الذي لا يتأثر بالصوم ، مثل الزكام اليسير ، أو الصداع اليسير ، ووجع الضرس ، وما أشبه ذلك ، فهذا لا يحل له أن يفطر ، وإن كان بعض العلماء يقول : يحل له للآية ( ومن كان مريضاً ) البقرة/ ١٨٥ ، ولكننا نقول : إن هذا الحكم معلل بعلّة وهي أن يكون الفطر أرفق به ، أما إذا كان لا يتأثر فإنه لا يجوز له الفطر ، ويجب عليه الصوم .

ثالثاً : قوله ( يسن ... ) .

والراجح : أنه إذا كان يضره الصيام فإنه يحرم صومه .

لقوله تعالى ( وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ) .

ولقوله تعالى ( وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ) .

فإن كان صيامه مع المرض يؤدي إلى التلف أو غلب على ظنه أنه لو صام أن يتلف أو يحصل له فوات عضو ، فإنه في هذه الحالة يحرم

صومه .

وأما إذا كان يشق عليه الصوم ، فهنا يكره صومه ( يستحب فطره ) .

لأن ذلك يتضمن إكراهاً بنفسه .

ولأنه ترك تخفيف وقبول رخصة الله ، ففي الحديث ( إن الله يحب أن تؤتى رخصه ) .

### ﴿المسافر يقصر﴾

أي : ويسن الفطر في رمضان لمسافر يشق عليه الصوم .

وهذه الجملة فيها مسائل :

أولاً : جواز الفطر في رمضان للمسافر .

وهو جائز بالكتاب والسنة والإجماع .

قال تعالى ( فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ) .

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ، فَصَامَ النَّاسُ، ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ، حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، ثُمَّ شَرِبَ، فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ. قَالَ: أَوْلَيْكَ الْعَصَا، أَوْلَيْكَ الْعَصَا ) متفق عليه .

وعن أنس قال : ( كنا نسافر مع النبي ﷺ فلم يعب الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم ) متفق عليه .

وَعَنْ حَمْرَةَ بْنِ عَمْرٍو الْأَسْلَمِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَجِدُ فِي قُوَّةٍ عَلَى الصِّيَامِ فِي السَّفَرِ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ " هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ ) رواه مسلم .

ثانياً : فإن صام المسافر فإنه جائز .

قال ابن قدامة : وهذا قول أكثر العلماء .

وقال النووي : وهو قول جماهير العلماء وجميع أهل الفتوى .

أ-عن أنس قال ( كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَعْيبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ ) متفق عليه .

ب- وعن أبي الدرداء ﷺ قَالَ ( خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ . فِي حَرٍّ شَدِيدٍ ، حَتَّى إِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَضْغُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ . وَمَا فِيْنَا صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ ) متفق عليه .

ج - ولحديث عائشة قالت ( سأل حمزة بن عمرو الأسلمي رسول الله ﷺ عن الصيام في السفر ، فقال : إن شئت فصم ، وإن شئت فأفطر ) متفق عليه .

ثالثاً : قوله ( ولمسافر يقصر ) . هذا حكم الصوم في السفر .

فالذهب أن الفطر للمسافر أفضل .

قال ابن قدامة : وَالْأَفْضَلُ عِنْدَ إِمَامِنَا رَحِمَهُ اللَّهُ ، الْفِطْرُ فِي السَّفَرِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عُثْمَانَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالسَّعْدِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . ( المغني ) .

أ-عملاً بالرخصة ، ففي الحديث ( إن الله يحب أن تؤتى رخصه ) . رواه ابن خزيمة .

ب-ولحديث جابر قال ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ . فَرَأَى رِجَالاً وَرِجَالاً قَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ قَالُوا : صَائِمٌ . قَالَ : لَيْسَ مِنْ آلِ الصِّيَامِ فِي السَّفَرِ ) متفق عليه .

ج- وَعَنْ حَمْرَةَ بْنِ عَمْرٍو الْأَسْلَمِيِّ ﷺ ( أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَجِدُ فِي قُوَّةٍ عَلَى الصِّيَامِ فِي السَّفَرِ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ) رواه مسلم

وذهب بعض العلماء : إلى أن الصوم أفضل لمن قوي عليه .

ونسبه ابن حجر لجمهور العلماء .

قال ابن قدامة : وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : الصَّوْمُ أَفْضَلُ لِمَنْ قَوِيَ عَلَيْهِ .

أ- لحديث أبي الدرداء السابق (... وَمَا فِينَا صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ ) .

ب- لأنه فعل الرسول ﷺ .

ج- أسرع في إبراء الذمة .

د- أسهل على المكلف .

هـ- يدرك الزمن الفاضل وهو رمضان .

وهذا الراجح .

تنبيه : ذهب بعض العلماء : إلى أنه مخير مطلقاً إن شاء صام وإن شاء أفطر ، وهو اختيار البخاري رحمه الله ، لحديث " فلم يعب الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم " .

فائدة :

لكن إن كان هناك مشقة : فالأفضل الفطر . ( يكره الصوم ) .

لحديث جابر - وقد تقدم - قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ . فَرَأَى رَجُلًا وَرَجُلًا قَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ قَالُوا : صَائِمٌ . قَالَ : لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ ) متفق عليه .

وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ : ( عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ ) .

فهذا الحديث خرج على سبب ، فيقتصر عليه ، وعلى من كان في مثل حاله ، وإلى هذا جنح البخاري حيث ترجم [ باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه واشتد الحر : ليس من البر الصوم في السفر ] .

قال ابن دقيق العيد : أخذ من هذا : أنه كراهة الصوم في السفر لمن هو في مثل هذه الحالة ممن يجهد الصوم ويشق عليه أو يؤدي به إلى ترك ما هو أولى من القربات ويكون قوله ( ليس من البر الصيام في السفر ) منزلاً على مثل هذه الحالة .

( وَإِنْ تَوَلَّى سَافِرٌ صِيَامَ يَوْمٍ ، ثُمَّ سَافَرَ فِي أَثْنَائِهِ فَفَلَهُ الْفِطْرُ ) .

أي : أن الإنسان إذا صام في بلده ، ثم سافر أثناء هذا اليوم ، فإن له الفطر .

وهذا المذهب .

وهذا قول أحمد وإسحاق .

أ- لقول الله تعالى : ( وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ) ومن سافر أثناء النهار فهو "على سفر" فله أن يفطر ويترخص برخص السفر .

ب- لحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ خُرَاجَ الْغَمِيمِ ، فَصَامَ النَّاسُ ، ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ ، حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ شَرِبَ ، فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ : إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ . قَالَ : أُولَئِكَ الْغَصَاةُ ، أُولَئِكَ الْغَصَاةُ ) .

وَفِي لَفْظٍ : ( فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصِّيَامُ ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُونَ فِيَمَا فَعَلْتَ ، فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ ، فَشَرِبَ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ج- وعن ابن عباس ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ ، حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ أَفْطَرَ ، فَأَفْطَرَ النَّاسُ ) متفق عليه .

وجه الاستدلال من الحديثين السابقين : أنه ﷺ أفطر في اليوم الذي سافر فيه .

قال القرطبي في تفسيره : وهذا نص في الباب ، فسقط ما خالفه .

واستدل الشوكاني على ذلك بحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

د- وعن عُبَيْدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ : رَكِبْتُ مَعَ أَبِي بَصْرَةَ الْعَفَارِيِّ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفِينَةٍ مِنَ الْفُسْطَاطِ فِي رَمَضَانَ ، فَدَفَعَ ثُمَّ قَرَّبَ غَدَاةً ( وفي رواية لأحمد : فَلَمَّا دَفَعْنَا مِنْ مَرَسَانَا أَمَرَ بِسَفَرَتِهِ فَعَزَّيْتُ ) ثُمَّ قَالَ : افْتَرَبْ . فَقُلْتُ : أَلَسْنَا نَرَى الْبُيُوتَ ! فَقَالَ أَبُو بَصْرَةَ : أَرَعَيْتَ عَنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ !؟

وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ مِنَ السُّنَّةِ يَنْصَرِفُ إِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . اهـ من عون المعبود.

قال ابن القيم : وَفِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ جَوَّزَ لِلْمُسَافِرِ الْفِطْرَ فِي يَوْمٍ سَافَرَ فِي أَثْنَائِهِ . وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَقَوْلُ عَمْرِو بْنِ شُرْحَبِيلَ وَالشَّعْبِيِّ وَإِسْحَاقَ . وَحَكَاهُ عَنْ أَنَسَ ، وَهُوَ قَوْلُ دَاوُدَ وَابْنِ الْمُثَنِّرِ " اهـ.

هـ- بالقياس : أَنَّ مَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا ثُمَّ مَرَضَ فَإِنَّهُ يَبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ ، فَكَذَلِكَ السَّفَرُ.

قال الخطابي : وَشَبَّهَهُ مَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا ثُمَّ مَرَضَ فِي يَوْمٍ فَلَهُ أَنْ يَفْطَرَ مِنْ أَجْلِ الْمَرَضِ ، قَالُوا : وَكَذَلِكَ مَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا ثُمَّ سَافَرَ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ سَبَبٌ لِلرَّخْصَةِ حَدَثَ بَعْدَ مُضِيِّ شَيْءٍ مِنَ النَّهَارِ .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يفطر ذلك اليوم .

وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي .

قَالُوا: لِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ تَحْتَلِفُ بِالسَّفَرِ وَالْحَضَرِ فَإِذَا اجْتَمَعَا فِيهَا غَلِبَ حُكْمُ الْحَضَرِ كَالصَّلَاةِ.

## والراجح المذهب .

تنبيه :

لكنه لا يفطر حتى يفارق العمران، وهو مذهب أحمد .

لقوله تعالى ( فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ) .

قَالُوا: وَهَذَا شَاهِدٌ، وَلَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ مُسَافِرًا حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْبَلَدِ، وَمَهْمَا كَانَ فِي الْبَلَدِ فَلَهُ أَحْكَامُ الْحَاضِرِينَ وَلِذَلِكَ لَا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ.

## فائدة : ١

حكم من نوى الصوم وهو مسافر ، ثم أراد أن يفطر ، فهل يجوز له ذلك ؟

نعم يجوز له ذلك .

قال ابن قدامة : وَإِنْ نَوَى الْمُسَافِرُ الصَّوْمَ فِي سَفَرِهِ ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ ، فَلَهُ ذَلِكَ .

أ- لحديث ابن عباس ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- و عن جابر ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْعَمِيمِ ، وَصَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصِّيَامُ ، وَإِنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ مَا فَعَلْتَ ، فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ ، فَشَرِبَ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ ، فَأَفْطَرَ بَعْضُهُمْ ، وَصَامَ بَعْضُهُمْ ، فَبَلَغَهُ أَنَّ نَاسًا صَامُوا ، فَقَالَ : أُولَئِكَ الْعَصَاةُ ) رواه مسلم .

وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ لَا يَعْزِجُ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ . ( المعني ) .

## فائدة : ٢

إذا قدم المسافر في أثناء النهار وهو صائم، فهل له أن يفطر باعتبار كونه مسافراً في أول النهار؟

مذهب جمهور العلماء رحمهم الله : أنه لا يجوز له الفطر، وعللوا ذلك بأن سبب الرخصة قد زال قبل الترخص بالفطر في حالة السفر، فلم يجز له الترخص بعد زوالها كما لو قدم المسافر وقت الصلاة فإنه لا يجوز له القصر .

## فائدة : ٣

هل للمترخص بالفطر في رمضان بسبب السفر أن يصوم غيره من النفل أو النذر أو القضاء؟

ذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى عدم جواز الصيام في رمضان عن غيره، فإن نوى صيام غير رمضان لم يصح ذلك. ووجه قولهم: أن الفطر أبيع رخصة وتخفيفاً عنه، فإذا لم يرد التخفيف عن نفسه، لزمه أن يأتي بالأصل.

﴿ وَإِنْ أَطْعَمْتَ حَامِلًا، أَوْ مَرْضِعًا خَوْفًا عَلَى أَنْفُسِهِمَا فَصَلَّاهُ فَقَطْ، وَعَلَى وَلَدَيْهِمَا فَصَلَّاهُ وَأَطْعَمْتَهُمَا كِلَاهُ يَوْمًا مَسْكِينًا ۝ ﴾ .

إفطار الحامل والمرضع له أحوال :

أولاً : إن خافتا على أنفسهما فقط .

فحكمهما حكم المريض يفطران ويقضيان فقط.

قال ابن قدامة : إن الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما إذا صامتا فلهما الفطر وعليهما القضاء، لا نعلم فيه خلافاً لأحدهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه .

ثانياً : إن خافتا على أنفسهما وولديهما جميعاً .

فعليهما القضاء فقط (نفس الحالة السابقة).

ثالثاً : إن خافتا على ولديهما فقط:

ففي هذه الحالة اختلف العلماء في ذلك على أقوال :

ف قيل : عليهما القضاء والكفارة .

وهذا المشهور من المذهب .

لما رواه أبو داود بإسناد حسن عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى: (وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين) قال فيها: (نسخت هذه الآية وبقيت للشيخ الكبير والعجوز والحامل والمرضع إذا خافتا أفطرتا وأطعمتا عن كل يوم مسكيناً) .

وقيل: عليهما القضاء فقط من غير الكفارة.

وهذا مذهب الأحناف .

وهو قول عطاء بن أبي رباح ، والحسن ، والضحاك ، والنخعي ، والزهري ، وربيعه ، والأوزاعي ، والثوري ، وأبو عبيد .

واختاره ابن المنذر .

ورجحه الشيخ ابن باز ، وابن عثيمين .

لحديث أنس بن مالك الكعبي أن رسول الله ﷺ قال ( إن الله تبارك وتعالى وضع عن المسافر شطر الصلاة، وعن الحامل والمرضع الصيام ) رواه الترمذي.

فجعل النبي ﷺ حكم الحامل والمرضع كالمسافر ، والمسافر يفطر ويقضي فكذلك الحامل والمرضع .

ب-القياس على المريض ، فكما أن المريض يفطر ويقضي فكذلك الحامل والمرضع.

تنبيه : قول بعض العلماء : إن عليهما الفدية فقط قول ضعيف .

﴿ وَمَنْ أَغْمَى عَلَيْهِ أَوْ جُنَّ جَمِيعَ النَّهَارِ لَمْ يَصُغْ صَوْمَهُ ، وَيَغْضِي الْكُفْمَى عَلَيْهِ ۝ ﴾ .

هذا حكم من أغمى عليه أو جن في رمضان :

المذهب : أن من أصيب بإغماء في رمضان لا يخلو من حالين:

أ- أن يستوعب الإغماء جميع النهار - وكذا الجنون - بمعنى أنه يغمى عليه قبل الفجر ولا يفيق إلا بعد غروب الشمس.

فهذا لا يصح صومه ، وعلى المغمى عليه قضاء هذا اليوم بعد رمضان.

والدليل على عدم صحة صومه :

قال ابن قدامة : أَنَّ الصَّوْمَ هُوَ الْإِمْسَاكُ مَعَ النَّيَّةِ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ (يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصِّيَامَ ، فَإِنَّهُ لِي ، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ ، يَدْعُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي ) .

فَأَصَافَ تَرَكَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ إِلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَ مُغْمًى عَلَيْهِ ، فَلَا يُضَافُ الْإِمْسَاكُ إِلَيْهِ ، فَلَمْ يُجْزِهِ.

وَلَا النَّيَّةُ أَخَذُ رُكْنِي الصَّوْمِ ، فَلَا تُجْزَى وَخَدَهَا ، كَالْإِمْسَاكِ وَخَدَهُ

ويقضي المغمى عليه فقط .

لقول الله تعالى : ( وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ) .

وأما المجنون فلا يقضي ، لأنه ليس مكلفاً .

ب - أن يفريق جزء من النهار - ولو لحظة - فهذا يصح صيامه ، سواء أفاق من أول النهار أو آخره أو وسطه .

قال ابن تيمية : وإنما اشتراطنا أن يفريق في جزء من النهار؛ لأن الصوم لا بد فيه من الإمساك؛ لقول النبي ﷺ فيما يحكي عن ربه في صفة

الصائم ( يدع طعامه وشرابه وشهوته من أجلي ) والإمساك لا يكون إلا مع حضور العقل، ولم يشترط وجود الإمساك في جميع النهار، بل

اكتفينا بوجوده في بعضه؛ لأنه دخل في عموم قوله يدع طعامه وشهوته من أجلي ) .

فائدة :

إن نام جميع النهار ، فإنه يصح صومه .

قال في الروض المربع : لأن النوم عادة، ولا يزول به الإحساس بالكلية .

وقال ابن مفلح : وإن نام جميع النهار صبح صومه خلافاً للإصطخري الشافعي ، لأنه إجماع قبله ، ولأنه معتاد ، إذا نُبّه انتبه .

( وَيَجِبُ تَصْيِينُ النَّيَّةِ مِنَ الْكَلِيلِ لِصَوْمِ كُلِّ يَوْمٍ وَاجِبٌ ) .

أي : يجب تبين النية من الليل لصيام الفرض ، كرمضان ، وقضاء رمضان ، والنذر .

أ - لحديث خُصَّةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( مَنْ لَمْ يُبَيِّنِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ ) رَوَاهُ الْخَمْسَةُ ، وَمَالَ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ إِلَى تَرْجِيحِ

وَقْفِهِ ، وَصَحَّحَهُ مَرْفُوعًا إِبْنُ حُرَيْمَةَ وَإِبْنُ جَبَّانٍ .

وَلِلدَّارَقُطِيِّ : ( لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَفْرُضْهُ مِنَ الْكَلِيلِ ) ، اختلف في هذا الحديث بين الرفع والوقف .

وجاء موقوفاً عن ابن عمر كما عند مالك في الموطأ، ولا يعلم لحفصة ولا لابن عمر مخالف من الصحابة.

ب - ولحديث ( إنما الأعمال بالنيات ) متفق عليه .

قالوا : والصيام عمل فلا صحة له إلا بالنية ، لأن صحة العبادات مربوط بالنية .

فمن نوى صوم الفرض من بعد صلاة الصبح فلا يصح، وتصح النية في أي جزء من أجزاء الليل .

فائدة :

قوله ( لِصَوْمِ كُلِّ يَوْمٍ وَاجِبٌ ) اختلف العلماء هل يلزم لكل يوم نية أو يكفي نية واحدة من أول يوم من رمضان على قولين :

القول الأول : يجزئ صوم رمضان نية واحدة من أول الشهر ما لم يقطعه بعذر فيستأنف النية .

وهذا مذهب المالكية .

لأنه من المعلوم عند جميع المسلمين أنه إذا دخل رمضان لا يمكن أن يتخلله يوم بدون صيام .

القول الثاني : يجب أن ينوي كل يوم بيومه من ليلته .

وهذا هو المشهور من المذهب ، وهو مذهب الجمهور .

أ - قالوا : لأن كل يوم عبادة مستقلة .

قال ابن قدامة : ولأن هذه الأيام عبادات لا يفسد بعضها بفساد بعض ، ويتخللها ما ينافيها ، فأشبهت القضاء .

ب - ولأنه صوم واجب ، فوجب أن ينوي كل يوم من ليلته ، كالقضاء . ( المغني ) .

والراجح القول الأول .

ويظهر أثر الخلاف : لو نام مكلف قبل الغروب ، ولم يفق إلا من الغد بعد الفجر ، فعلى المذهب لا يصح صومه ، وعلى القول الراجح

يصح صومه .

### ( وَيَصِحُّ النَّفْلُ بِنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ )

أي : أن صوم النفل ( كصيام الاثنين والخميس ، وصيام ثلاثة أيام من كل شهر ) يجوز أن ينويه من النهار ، سواء نوى قبل الزوال أو بعده .

لحديث عائشة رضي الله عنها قالت ( دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ ، فَقَالَ : " هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ " قُلْنَا : لَا . قَالَ : " فَلَا يَزَالُ إِذَا صَائِمٌ ..... ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

فهذا الحديث دليل على أن صوم النافلة يجوز من النهار .

لقوله ( قَالَ : فَلَا يَزَالُ إِذَا صَائِمٌ ) .

**قال النووي :** الحديث دليل لمذهب الجمهور أن صوم النافلة يجوز بنية في النهار قبل الزوال .

وذهب بعض العلماء إلى أنه لا يصح صوم التطوع بنية من النهار .

**قال النووي :** ويتأوله الآخرون على أن سؤاله ﷺ : هل عندكم شيء ؟ لكونه ضعف عن الصوم وكان نواه من الليل ، فأراد الفطر للضعف ، وهذا تأويل فاسد وتكلف بعيد .

#### فائدة : ١

يشترط لذلك : أن لا يكون قد أكل شيئاً من بعد الفجر .

#### فائدة : ٢

قوله ( قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ ) أي : يجوز أن تكون النية قبل الزوال أو بعده .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يشترط أن تكون النية قبل الزوال ؟

وهذا مذهب أبي حنيفة والمشهور من قولي الشافعي .

قالوا : لأن معظم النهار مضى من غير نية ، بخلاف النواي قبل الزوال ، فإنه قد أدرك معظم العبادة .

**والراجح** أنه يجوز قبل الزوال وبعده .

وهذا مذهب الحنابلة .

أ- حديث عائشة السابق ( فَلَا يَزَالُ إِذَا صَائِمٌ ) .

**وجه الاستدلال :** أنَّ حديث عائشة رضي الله عنها مطلق من غير فصل بين ما قبل الزوال وبعده ، فدلَّ على أنَّ النبي ﷺ قد صام بنية من النهار، ولا فرق بين أوله وآخره .

ب- قالوا : إنه قول معاذ وابن مسعود وحذيفة، ولم ينقل عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ما يخالفه صريحاً .

**قال ابن تيمية :** واختلف قولهما -أي الشافعي وأحمد- هل يجزئ التطوع بنية بعد الزوال؟ والأظهر صحته، كما نقل عن الصحابة .

ج- ولأنَّ النِّيَّةَ وجدت في جزء النَّهَارِ ، فأشبه وجودها قبل الزَّوَالِ بلحظة .

د- قال الزركشي : لأنَّ ما صحَّت النية في أوله صحَّت في آخره، كالليل .

#### فائدة : ٣

اختلف العلماء : إن نوى الصوم أثناء النهار ، هل يكتب له أجر الصوم يوماً كاملاً أو يكتب له من نيته على قولين :

**القول الأول :** أنه يكتب له أجر اليوم الكامل .

قالوا : لأن الصوم الشرعي لا بد أن يكون من أول النهار .

**القول الثاني :** لا يثاب إلا من وقت النية فقط .

فإذا نوى عند الزوال فأجره على هذا القول نصف يوم .

لحديث ( إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ) وهذا أول النهار لم ينو الصوم فلا يكتب له الأجر كاملاً .

واختار هذا الشيخ ابن عثيمين رحمه الله ، وقال :

إذا نوى الصيام أثناء النهار وهو نفل ولم يأت قبله بما ينافي الصوم من أكل أو شرب أو غيرهما فصومه صحيح، سواء كان قبل الزوال أم بعد الزوال، ولكن هل يثاب من أول النهار، أو يثاب من النية؟ الصحيح: أنه يثاب من النية فقط؛ لقول النبي ﷺ (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى) والفائدة: أنه يكتب له أجر الصيام منذ نوى إلى غروب الشمس. (لقاء الباب المفتوح) والله أعلم بالراجح .

**فائدة :**

هل يجب تبييت النية من الليل في صيام النفل المقيّد ( المعين ) ، كصيام ست شوال ، أو عاشوراء ؟  
قيل : لا بد من ذلك .

وقيل : لا يشترط ذلك .

( وَلَيْسَ ثَوْبِي إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ هَهُوَ هِرْطِي لَمْ يَجْزِهِ ) .

أي : وإن نوى إن كان غداً من رمضان فأنا صائم لم يصح .

مثال ذلك: رجل نام في الليل مبكراً ليلة الثلاثين من شعبان، وفيه احتمال أن تكون هذه الليلة هي أول رمضان، فقال: إن كان غداً من رمضان فهو فرضي، أو قال: إن كان غداً من رمضان فأنا صائم، أو قال: إن كان غداً من رمضان فهو فرض، وإلا فهو عن كفارة واجبة، أو ما أشبه ذلك من أنواع التعليق. ( الشرح الممتع ) .

فالمذهب أن الصوم لا يصح .

وهو مذهب أيضاً : المالكية والشافعية .

أ- حديث حفصة السابق ( مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصَّيَّامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ ) .

قالوا : إن الحديث صريح في تبييت النية من الليل ، فيكون نصاً في المسألة .

ب- ولأن هذا تردد في النية، والنية لا بد فيها من الجزم .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يصح .

وهذا اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ، واختاره الشيخ ابن عثيمين .

لأن هذا الرجل علق النية لأنه لا يعلم هل غداً من رمضان أم لا ؟ فتردده مبني على التردد في ثبوت الشهر، لا على التردد هل يصوم أم لا ؟

وهذا القول هو الصحيح .

قال ابن تيمية : وَتَحْقِيقُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : أَنَّ الْيَتَّةَ تَتَّبِعُ الْعِلْمَ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّعْيِينِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ . فَإِنْ نَوَى نَفْلاً أَوْ صَوْماً مُطْلَقاً لَمْ يَجْزِهِ ، لِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَهُ أَنْ يَقْصِدَ آدَاءَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ وَهُوَ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي عَلِمَ وَمُجَوَّبُهُ فَإِذَا لَمْ يَفْعَلِ الْوَاجِبَ لَمْ تَنْتَرَأْ دِمَّتُهُ . وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَعْلَمُ أَنَّ غَدًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَهُنَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّعْيِينُ وَمَنْ أَوْجَبَ التَّعْيِينَ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ فَقَدْ أَوْجَبَ الْجُمُعَ بَيْنَ الصِّدْقَيْنِ . فَإِذَا قِيلَ إِنَّهُ يَجُوزُ صَوْمُهُ وَصَامَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ أَوْ مُعَلَّقَةٍ أَجْزَأُهُ .

فائدة : وهذه المسألة تحدث في رجل نام مبكراً ليلة الثلاثين من شعبان، وفيه احتمال أن تكون هذه الليلة من رمضان.

( وَمَنْ ثَوْبِي الْإِنْهَارَ أَهْلِي ) .

أي : من نوى وهو صائم أن يفطر جازماً غير متردد فإنه صومه بطل .

وهذا مذهب المالكية والحنابلة .

لقوله ﷺ (إنما الأعمال بالنيات) .

والصوم عبادة من شرطها النية ، ففسدت بنيته الخروج منه .



وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يفطر بمجرد العزم على الفطر بل لا بد من تناول مفطر .

وهذا مذهب الحنفية والشافعية ، لكنه قول ضعيف .

**فائدة :**

إن تردد في النية ولم يجزم .

فقليل : يبطل صومه .

وقيل : لا يبطل .

وهذا مذهب الحنفية والشافعية .

**قال النووي :** وَلَوْ تَرَدَّدَ الصَّائِمُ فِي قَطْعِ نِيَّةِ الصَّوْمِ وَالْخُرُوجِ مِنْهُ ... الْمَذْهَبُ بِهِ قَطْعُ الْأَكْثَرُونَ : لَا تَبْطُلُ . ( المجموع )

وبهذا أفى الشيخ ابن عثيمين والشيخ ابن جبرين رحمهما الله تعالى.

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : " وأما إذا لم يعزم ولكن تردد فموضع خلاف بين العلماء:

منهم من قال: إن صومه يبطل؛ لأن التردد ينافي العزم.

ومنهم من قال: إنه لا يبطل؛ لأن الأصل بقاء النية حتى يعزم على قطعها وإزالتها ، وهذا هو الراجح عندي لقوته .

**وسئل رحمه الله :** رجل مسافر وصائم في رمضان ، نوى الفطر ثم لم يجد ما يفطر به ، ثم عدل عن نيته وأكمل الصوم إلى المغرب فما

صحة صومه ؟

فأجاب : صومه غير صحيح ، ويجب عليه القضاء ؛ لأنه عندما نوى الفطر أفطر ، أما لو قال : إن وجدت ماءً شربت وإلا فأنا على

صومي ، ولم يجد الماء ، فهذا صومه صحيح ؛ لأنه لم يقطع النية ولكنه علق الفطر على وجود الشيء ، ولم يوجد الشيء فبقي على نيته

الأولى .

## فصل

### **باب ما يفسد الصوم**

**( مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ ) .**

هذا المفسد الأول للصوم .

**قال ابن قدامة :** وهذا لا خلاف أن من تعمد فطر ويجب عليه الإمساك والقضاء .

أ- لقوله تعالى (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ) .

فأباح الله تعالى الأكل والشرب إلى طلوع الفجر، ثم أمر بإتمام الصيام إلى الليل، وهذا معناه ترك الأكل والشرب في هذا الوقت.

ب- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( الصَّيَّامُ جُنَّةٌ فَلَا يَرُقُّ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ

رِيحِ الْمِسْكِ يَتْرُكُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ مِنْ أَجْلِ الصَّيَّامِ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا ) . رواه البخاري

ج- وعنه . قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

وأجمع العلماء على أن الفطر بالأكل والشرب .

**فائدة : ١**

قوله ( من أكل ) يشمل ما ينفع وما لا ينفع ، ويشمل ما يضر ، فلو ابتلع خرزة فإنها تفطر .

فالأكل عمداً أثناء الصيام ينقسم إلى قسمين :

**القسم الأول :** أن يكون مغذياً:

فالأكل الذي يتغذى ويتنفع به البدن وتلذذ به، وهو الأكل المعروف ويحصل معه الذوق والمضغ والبلع .

فهذا يفسد الصوم باتفاق الفقهاء من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

للآية والأحاديث السابقة .

ونقل الإجماع على ذلك كما تقدم .

**القسم الثاني :** أن لا يكون مغذياً:

وهو ما لا ينتفع به البدن ، ويسمى أكلاً لدخوله الجوف عن طريق ابتلاعه من الفم وإن لم يحصل به مضغ وذوق.

وذلك كالحصاة ، والدرهم ، وقطع الحديد ، والحصاة ونحو ذلك من المواد الصلبة التي لا تنمى في الجسد ولا تغذي.

فهذا يفسد الصوم أيضاً عند جماهير العلماء .

**قال النووي :** إذا ابتلع الصائم ما لا يؤكل في العادة كدرهم ودينار أو تراب أو حصاة أو حشيشاً أو ناراً أو حديداً أو خيطاً أو غير ذلك

أفطر بلا خلاف عندنا ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود وجماهير العلماء من السلف والخلف . ( المجموع ) .

أ- أنه في حكم الأكل ، فإنه يقال: أكل حصاة، فيكون حكمه حكم الأكل.

ب- قول ابن عباس رضي الله عنهما: الفطر مما دخل وليس مما خرج .

**فائدة : ٢**

ما كان بمعنى الأكل والشرب فإنه يفطر : كالإبر المغذية .

**فائدة : ٣**

يلزم من أفطر متعمداً بتناول الطعام أو الشراب :

أ- القضاء .

وعلى هذا عامة أهل العلم، أما الكفارة فلا تجب عليه في أرجح قولي أهل العلم، وهو مذهب الشافعية ، والحنابلة ، ورجحه ابن المنذر ،

والنووي .

ب- والإمساك بقية يومه .

والى هذا ذهب جماهير أهل العلم .

وذلك لأنه أفطر بدون عذر فلزمه إمساك بقية النهار، وفطره عمداً لم يُسقط عنه ما وجب عليه من إتمام الإمساك.

**قال النووي :** ذكرنا أن مذهبنا أن عليه قضاء يوم بدله وإمساك بقية النهار، وإذا قضى يوماً كفاه عن الصوم وبرئت ذمته منه، وبهذا قال

أبو حنيفة ومالك وأحمد وجهور العلماء، قال العبدري: هو قول الفقهاء كافة إلا من سنده . إن شاء الله تعالى . انتهى .

**قال النووي :** إذا أفطر الصائم في نهار رمضان بغير الجماع من غير عذرٍ عامداً مختاراً عالماً بالتحريم، بأن أكل أو شرب أو استعط ...

أثم ووجب عليه القضاء وإمساك بقية النهار) . ( المجموع ) .

**وقال ابن القيم :** الصائم إذا أفطر عمداً لم يسقط عنه فطره ما وجب عليه من إتمام الإمساك ولا يقال له قد بطل صومك فإن شئت أن

تأكل فكل، بل يجب عليه المضي فيه وقضاؤه؛ لأن الصائم له حدٌ محدود وهو غروب الشمس .

**فائدة : ٤**

من أكل أو شرب ناسياً فصومه صحيح ، وهو قول جماهير العلماء كما سيأتي إن شاء الله .

**( أَوْ لَمْ يَسْتَعِظْ ) .**

أي تناول السعوط ، والسعوط ما يصل إلى الجوف عن طريق الأنف فإنه مفطر .

لأن الأنف منفذ يصل إلى المعدة .

لحديث لقيط بن صبرة قال ( قلت يا رسول الله أخبرني عن الوضوء! قال :أسبغ الوضوء، وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً ) .

قالوا : فهذا دليل على أن الأنف منفذ إلى المعدة، وإذا كان كذلك فاستخدام هذه القطرة نهي عنه النبي ﷺ .

وأيضاً نهى النبي ﷺ عن المبالغة في الاستنشاق يتضمن النهي عن إدخال أي شيء عن طريق الأنف ولو كان يسيراً لأن الداخل عن طريق المبالغة شيء يسير .

قال الشيخ ابن عثيمين : أما قطرة الأنف فإذا وصلت إلى المعدة فإنها تفطر ، أما ما لا يصل إلى ذلك من قطرة الأنف ، فإنها لا تفطر .

﴿ أَوْ الْإِحْتِقَانُ ﴾ .

الاحتقان : إدخال الأدوية عن طريق الدبر .

فالحقنة تفطر ، وإليه ذهب الجمهور .

أ- لأن دواء الحقنة ( وَاصِلٌ إِلَى جَوْفِ الصَّائِمِ بِاخْتِيَارِهِ ، فَيُفْطَرُ ، كَالْوَصْلِ إِلَى الْحَلْقِ . ( المغني ) .

وذهب بعض العلماء : إلى عدم الفطر بالحقنة .

أ- لأنها ليست بأكل ولا شرب ، ولا بمعناها .

ب- أن الحقنة لا تغذي ، بل تستفرغ ما في البدن .

ج- ولأن الصيام أحد أركان الإسلام ، ويحتاج إلى معرفته المسلمون ، فلو كانت هذه الأمور من المفطرات لذكرها الرسول ﷺ ، ولو ذكر ذلك لعلمه الصحابة ، ونقل إلينا .

د- كما أن الأصل صحة الصيام حتى يقوم دليل على فساده .

وهذا الراجح .

تنبيه : ولو أخر الحقن إلى الليل لكان أفضل؛ خروجاً من الخلاف ، فقد ذهب الجمهور إلى أنه يفطر بذلك .

﴿ أَوْ الْاِكْتِحَالُ بِمَا يَصِلُ إِلَى هَاتِهِ ﴾

أي : ومن المفطرات : إذا اكتحل بما يصل إلى حلقه يعني : بما يستطعم حلقه .

وقد وردت أحاديث تميز الاكتحال للصائم ، وأحاديث تمنع ذلك وكلها لا تصح .

الأحاديث التي تثبت ذلك :

أ- حديث عائشة رضي الله عنها ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اِكْتَحَلَ فِي رَمَضَانَ ، وَهُوَ صَائِمٌ ) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : لَا يَصِحُّ فِيهِ شَيْءٌ .

ب- حديث ابن عمر ( أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ عَلَيْهِمْ فِي رَمَضَانَ وَعَيْنَاهُ مَمْلُوءَتَانِ مِنَ الْإِثْمِدِ ) . رواه الترمذي .

ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء .

والأحاديث التي تمنع الكحل :

حديث ( أن النبي ﷺ أمر بالإثم عند النوم وقال : ليتقه الصائم ) . رواه أبو داود

قال أحمد : حديث منكر .

وقال ابن القيم : لا يصح .

فذهب بعض العلماء : إلى أن الكحل يفسد الصوم .

لحديث ( ليتقه الصائم ) .

ونسبه الشوكاني لابن شبرمة وابن أبي ليلي .

قال ابن قدامة : فَأَمَّا الْكُحْلُ ، فَمَا وَجَدَ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ ، أَوْ غَلِمَ وَصُولُهُ إِلَيْهِ ، فَطَرَهُ ، وَإِلَّا لَمْ يُفْطَرْ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ .

وَعَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَابْنِ شُبْرُمَةَ ، أَنَّ الْكُحْلَ يُفْطَرُ الصَّائِمَ .

لأنه أَوْصَلَ إِلَى حَلْقِهِ مَا هُوَ مَمْنُوعٌ مِنْ تَنَاوُلِهِ بِهِ فَاْفْطَرَّ بِهِ ، كَمَا لَوْ أَوْصَلَهُ مِنْ أَنْفِهِ .

وَمَا رَوَوْهُ ( أن النبي ﷺ اكحل ) لَمْ يَصِحْ ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ : لَمْ يَصِحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَابِ الْكُحْلِ لِلصَّائِمِ شَيْءٌ .  
ثُمَّ يَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّهُ اكْحَلَ بِمَا لَا يَصِلُ .

وَقَوْلُهُمْ : لَيْسَتْ الْعَيْنُ مَنْفَعَةً لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّهُ يُوجَدُ طَعْمُهُ فِي الْخَلْقِ ، وَيَكْتَحِلُ بِالْإِثْمِ فَيَتَنَحَّضُهُ . ( المغني ) .  
وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يفطر .

وهذا مذهب الحنفية ، والشافعية ، واختيار ابن تيمية .

أ- أن أحاديث المنع ضعيفة لا تنهض للاحتجاج بها .

ب- البراءة الأصلية ، ولا تنتقل عنها إلا بدليل ، وليس في الباب ما يصلح للنقل [ قاله الشوكاني ] .

ج- أن العين ليست منفعة للأكل كالأنف .

د- أن الصيام من دين المسلمين الذي يحتاج إلى معرفته الخاص العام ، فلو كان الكحل مفطراً لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه، ولو ذكره لعلمه الصحابة وبلغوه الأمة، وقد تقرر أن الأحكام التي تعم بها البلوى لا بد أن يبينها الرسول ﷺ بياناً عاماً، والكحل منها .  
وهذا القول هو **الراجح**، وهو قول عامة التابعين، فقد روى أبو داود في سننه عن الأعمش . وهو أحد أئمة التابعين. أنه قال (ما رأيت أحداً من أصحابنا يكره الكحل للصائم) .

#### فائدة : ١

الكحل إذا لم يصل إلى الحلق فلا يفطر .

#### فائدة : ٢

قطرة العين لا تفطر .

وقد ذهب إلى ذلك الحنفية ، والشافعية ، وهو اختيار ابن عثيمين ، وابن باز .

أ- أن جوف العين لا يتسع لأكثر من قطرة واحدة، والقطرة الواحدة حجمها قليل جداً، وإذا ثبت ذلك فإنه يعفى عنه، فهو أقل من القدر المعفو عنه مما يبقى من المضمضة.

ب - ولأن هذه القطرة تُمْتَصُّ جميعها أثناء مرورها في القناة الدمعية ولا تصل إلى البلعوم .

ج- ولأنها ليست أكلاً ولا شرباً ولا بمعنى الأكل والشرب .

د- ولأن الأذن ليست منفعة للطعام والشراب .

قال ابن باز : وهكذا قطرة العين والأذن لا يفطر بهما الصائم في أصح قول العلماء، فإن وجد طعم القطور في حلقه، فالقضاء أحوط ولا يجب؛ لأنهما ليسا منفذين للطعام والشراب، أما القطرة في الأنف فلا تجوز؛ لأن الأنف منفذ .

#### ( أَوَّلُ اسْتِغْفَاةٍ )

ومن المفطرات : إذا استدعى القي فقاء .

لحديث أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقِضَاءُ) ( رواه أبو داود .

قوله ( وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقِضَاءُ ) أي : استدعى القيء وطلب خروجه تعمداً .

واستدعاء القيء له طرق: النظر، والشم، والعصر، والجذب، وربما نقول السمع . أيضاً.

أما النظر: فكأن ينظر الإنسان إلى شيء كريه فينتقز نفسه ثم يقيء .

وأما الشم: فكأن يشم رائحة كريهة فيقيء .

وأما العصر: فكأن يعصر بطنه عصرّاً شديداً إلى فوق ثم يقيء .

وأما الجذب: بأن يدخل أصبعه في فمه حتى يصل إلى أقصى حلقه ثم يقيء . ( الشرح الممتع ) .

فالحديث دليل على أن القيء عمداً يفسد الصوم وعليه القضاء إذا كان الصوم واجباً .

وقد حكاه ابن المنذر بالإجماع .

#### فائدة : ١

ذهب ابن مسعود وعكرمة وربيعه والقاسم : إلى أن القيء لا يفسد الصوم سواء كان غالباً أو مستخرجاً ما لم يرجع فيه القيء باختياره .  
( نقله الشوكاني عنهم ) .

واستدلوا :

أ-أن الحديث لا يصح ، ولم يثبت دليل أن القيء مفطر ، ولو كان مفطراً لبينه النبي ﷺ بيانياً عاماً .  
ب-واستدلوا بحديث ( ثلاث لا يفطرن : القيء ، والحجامة ، والاحتلام ) . وهو حديث ضعيف رواه الترمذي وغيره .  
والراجع مذهب الجمهور .

#### فائدة : ٢

لا فرق في القيء بين القليل والكثير على الصحيح ، فلو تعمد القيء ، وخرج شيء قليل أفطر ، قال في الفروع : وإن استقاء فقاء أي شيء كان أفطر .

( أَوْ اسْتَمْنَى ) .

أي : ومن المفطرات طلب خروج المني بأي وسيلة ، سواء بيده ، أو بالتدليك على الأرض حتى أنزل .  
وهذا مذهب الجمهور .

أ- قال النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه ( يدع طعامه وشرابه وشهوته من أجلي ) رواه ابن خزيمة .  
ومن استمنى لم يترك شهوته .

ب- من القياس: فقد جاءت السنة بفطر الصائم بالاستقاء إذا قاء، وهو يضعف البدن، فخرج الطعام يضعف البدن؛ لأن المعدة تبقى خالية فيجوع الإنسان ويعطش سريعاً. وخروج المني يحصل به ذلك فيفتر البدن بلا شك؛ ولهذا أمر بالاعتسال ليعود النشاط إلى البدن، فيكون هذا قياساً على من استقاء عمداً.

#### فائدة : ١

قال ابن قدامة : وَلَوْ اسْتَمْنَى يَدِيهِ فَقَدْ فَعَلَ مُحَرَّمًا ، وَلَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ بِهِ إِلَّا أَنْ يُنْزَلَ ، فَإِنْ أَنْزَلَ فَسَدَ صَوْمُهُ " انتهى .

#### فائدة : ٢

ذهب بعض العلماء إلى أن الاستمنا عمداً لا يفسد الصوم لكنه قول ضعيف .

#### فائدة : ٣

من احتلم في نهار رمضان فإنه يغتسل وصومه صحيح ولا يضره لأنه ليس باختياره .

قال ابن قدامة : ولو احتلم لم يفسد صومه، لأنه عن غير اختيار منه . ( المغني ) .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) لا أثر للاحتلام في الصوم، ولا يبطل به باتفاق، لقوله ﷺ ( ثلاث لا يفطرن الصائم: الحجامة والقيء والاحتلام ) .

ولأن فيه حرجاً ، لعدم إمكان التحرز عنه إلا بترك النوم، والنوم مباح وتركه غير مستطاع، ولأنه لم توجد صورة الجماع، ولا معناه وهو الإنزال عن شهوة مباشرة. انتهى .

#### فائدة : ٤

اختلف الجمهور الذين قالوا: إن من تعمد الاستمنا يفطر : هل تجب عليه الكفارة مع القضاء أم يكفيه القضاء ؟

فذهب أكثرهم إلى أنه يكفيه القضاء مع التوبة والاستغفار ولا كفارة عليه .

وذهب المالكية إلى وجوب القضاء والكفارة عليه .

والراجح عدم وجوبها لأنه لا دليل على إزام من أفسد صومه تعمداً بغير جماع بها، ولأن النص ورد في الجماع فلا يقاس عليه غيره لأنه أغلظ من غيره فيقتصر عليه.

﴿ أَوْ بَاشَرَ فَكَفَرَنِي ۖ ﴾ .

المراد بالمباشرة هنا : أن يباشر امرأته بما دون الفرج.

ذهب جماهير العلماء وحكي إجماعاً أن الإنسان إذا باشر أو قبل أو لمس فأُنزل فإن صيامه يفسد.

قال ابن قدامة : إذا قَبِلَ ( أي زوجته ) فَأَمْنِي فَيُفْطِرُ بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ " انتهى.

وقال النووي : إذا قَبِلَ أَوْ بَاشَرَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ بِذَكَرِهِ أَوْ لَمَسَ بَشْرَةَ امْرَأَةٍ بِيَدِهِ أَوْ غَيْرِهَا، فَإِنْ أُنْزِلَ الْمَنِي بَطُلَ صَوْمُهُ وَإِلَّا فَلَا، وَنَقَلَ صَاحِبُ الْحَاوِي وَغَيْرُهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى بُطُلَانِ صَوْمِ مَنْ قَبِلَ أَوْ بَاشَرَ دُونَ الْفَرْجِ فَأُنْزِلَ " انتهى باختصار.

وقال في ( بداية المجتهد ) كلهم يقولون : . يعني الأئمة . أن من قبل فأمنى فقد أفطر " انتهى .

وقال ابن عبد البر : لا أعلم أحدا أَرخص في القبلة للصائم إلا وهو يشترط السلامة مما يتولد منها ، وأن من يعلم أنه يتولد عليه منها ما يفسد صومه وجب عليه اجتنابها . ( الاستدكار ) .

أ- لقوله ﷺ (يدع شرابه وطعامه وشهوته) فإنه لم يدع شهوته.

ب- وعن عائشة رضي الله عنها قالت (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبِلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ أَمْلَكُكُمْ لِزَيْهِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

( وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ ) المباشرة : التقاء البشريتين ، ويستعمل في الجماع سواء أُولج أو لم يولج ، وليس الجماع مراداً هنا ، وإنما المراد: الجماع فيما دون الفرج من تقبيل ولمس وضم وغيرها .

وجه الدلالة : أن مفهوم حديث عائشة أن من لا يملك نفسه فإنه لا يجوز له أن يقبل أو يباشر لأن هذا يؤدي إلى الإنزال الذي يؤدي إلى فساد الصوم.

ج- القياس على الجماع ، ووجه القياس: أن غاية ما يطلب في الجماع الإنزال ، وقد حصل له بالمباشرة أو التقبيل.

وقد حكى ابن قدامة الإجماع على ذلك .

قال ابن قدامة : إذا قَبِلَ فَأَمْنِي أَوْ أَمْدَى ، وَلَا يَحُلُو الْمُقْبِلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ لَا يُنْزِلَ ، فَلَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ بِذَلِكَ .

لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبِلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ أَمْلَكُكُمْ لِزَيْهِ). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَيُرْوَى بِتَحْرِيكِ الرَّاءِ وَسُكُونِهَا ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ : مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ وَهُوَ حَاجَةُ النَّفْسِ وَوَطْرُهَا ، وَقِيلَ بِالتَّسْكِينِ : الْغَضْوُ ، وَبِالْفَتْحِ : الْحَاجَةُ .

الحال الثاني : أن يَمْنِي فَيُفْطِرُ بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ .

لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ إِمَاءِ الْحَبَرَيْنِ ، وَلِأَنَّهُ إِنْزَالٌ بِمَبَاشَرَةٍ ، فَأَشْبَهَ الْإِنْزَالَ بِالْجَمَاعِ دُونَ الْفَرْجِ .

الحال الثالث ، أن يَمْدَى .

فَيُفْطِرُ عِنْدَ إِمَامِنَا وَمَالِكٍ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا يُفْطِرُ . ( المغني ) .

﴿ أَوْ أَمْدَى ۖ ﴾

أي : إن باشر فأمدى فسد صومه أيضاً .

وهذا قول المالكية والحنابلة .

قالوا : إن المذي خارج تحلله الشهوة ، خرج بالمباشرة ، فأفسد الصوم كالمني . ( المغني ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يفطر .

وهذا قول الحنفية ، والشافعية ، واختيار ابن تيمية .

أ- قالوا : بأنه خارج لا يوجب الغسل ، فأشبه البول .

ب- أنه لم يوجد الجماع لا صورة ولا معنى .

﴿ أَوْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ ﴾ .

أي : وإن كرر النظر إلى ما يثير الشهوة فأنزل منياً فإنه يفسد صومه .

لأنه إنزال بفعل يتلذذ به ، ويمكن التحرز منه ، فأفسد الصوم ، كما إنزال باللمس ، والفكر لا يمكن التحرز منه ، بخلاف تكرار النظر . ( المغني ) .

وقوله ( فأنزل ) فإن لم ينزل ، فلا يفسد الصوم بغير اختلاف . ( المغني ) .

#### فائدة : ١

قوله ( كرر ) فيه أن من نظر نظرة واحدة فأنزل : أن صيامه صحيح ، لأنه قيد الذي يفسد بأن يكرر ، والسبب في أن صيامه صحيح : أن النظرة الأولى : جائزة . ولا يترتب على المأذون محذور .

وأما إذا لم يكرر النظر فإنه لا يفطر ولو أنزل - وهذا المذهب - لعدم إمكان التحرز منه .

#### فائدة : ٢

أن من كرر النظر فأمدى فإن صيامه صحيح حتى عند الحنابلة .

فتبين أن الحنابلة يفرقون بين المذي الذي يكون سببه المباشرة وبين المذي الذي يكون سببه تكرار النظر .

فالمذي الأول : يفسد الصيام . والمذي الثاني : لا يفسد الصيام وهذا مما يضعف القول بإفساده في مسألة المباشرة .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ولو أمدى بتكرار النظر ، فظاهر كلام أحمد لا يفطر به ، لأنه لا نص في الفطر به ، ولا يمكن قياسه على إنزال المني ، لمخالفته إياه في الأحكام ، فيبقى على الأصل .

#### فائدة : ٣

اختلف العلماء في إبطال الصوم بإنزال المني بالتفكير .

فأبطله المالكية ، ولم يبطله جمهور العلماء ، والظاهر أنهم لم يبطلوا به الصيام لأنه لا إرادة للعبد فيه ، فهو شيء يأتي على الخاطر ولا يمكن دفعه ، أما مع تعدد التفكير والاسترسال به بقصد الإنزال : فلا فرق - حينئذ - بينه وبين تعدد النظر من أجل الإنزال ، والجمهور يرون إبطال الصيام بتعدد النظر حتى الإنزال .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذهب الحنفية والشافعية إلى : أن إنزال المني أو المذي عن نظر وفكر لا يبطل الصيام ، ومقابل الأصح عند الشافعية أنه : إذا اعتاد الإنزال بالنظر ، أو كرر النظر فأنزل : يفسد الصيام .

وذهب المالكية والحنابلة إلى : أن إنزال المني بالنظر المستديم يفسد الصوم ؛ لأنه إنزال بفعل يتلذذ به ، ويمكن التحرز منه .

وأما الإنزال عن فكر : فيفسد الصوم عند المالكية ، وعند الحنابلة لا يفسده لأنه لا يمكنه التحرز عنه " انتهى .

قال ابن قدامة : فإن فكر فأنزل ، لم يفسد صومه .

لقول النبي ﷺ ( عَفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ ، وَمَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا ، مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ ) .

ولأنه لا نص في الفطر به ولا إجماع ، ولا يمكن قياسه على المباشرة ، ولا تكرار النظر ، لأنه دونهما في استدعاء الشهوة ، وإفضائه إلى الإنزال ، ومخالفتهما في التحريم إذا تعلّق ذلك بأجنبيّة ، أو الكراهة إن كان في رَوْحَةٍ ، فيبقى على الأصل . ( المغني ) .

﴿ أَوْ حَجَمَ أَوْ اخْتَجَمَ وَهَلَسَ دَمًا ﴾ .

أي : ومن المفطرات الحجامة .

( حَجَمَ ) غيره ( أَوْ اخْتَجَمَ ) طلب من يحجمه .

لحديث شداد بن أوس رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ أتى على رجلٍ بالبقيع وهو يحتجهم في رمضان. فقال: أفطر الحاجم والمخجوم) رواه أبو داود .

وصححه ابن المديني، وابن عبد البر، وابن حزم.

قال العقيلي في الضعفاء : أصح الأحاديث في هذا الباب حديث شداد بن أوس .

وقال أيضاً : حديث شداد بن أوس صحيح في هذا الباب .

وقال إسحق بن راهويه : ( هذا إسناد صحيح تقوم به الحجة ) ذكره الحاكم في المستدرک ، والبيهقي في السنن الكبرى .

ونقل في الفتح تصحيحه عن أحمد وابن خزيمة ، وصححه ابن حبان أيضاً .

وقال النووي في المجموع : إسناده صحيح .

قال شيخ الإسلام : الأحاديث الواردة كثيرة قد بينها الأئمة الحفاظ .

وقال في المغني : حديث ( أفطر الحاجم والمخجوم ) رواه عن النبي ﷺ أحد عشر نفساً .

وقال ابن كثير : فأما حديث ( افطر الحاجم والمخجوم ) فقد رواه جماعة من الصحابة نحو بضعة عشر صحابياً من طرق متعددة يشد بعضها بعضاً ، بل هي مفيدة للقطع عند جماعة من الحديثيين ومتواترة عند آخرين ، وإن كان قد تكلم في بعض تلك الطرق .

والقول بالفطر بالحجامة : هو مذهب الحنابلة ، وهو من المفردات .

وهو قول علي وعطاء والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وأبو الوليد النيسابوري وابن حبان [ ذكر ذلك في الفتح ] .

أ- للحديث السابق ( أفطر الحاجم والمخجوم ) .

ب- أن أحاديث الفطر بالحجامة للصائم أشهر وأكثر وأقوى من الترخيص بها .

ج- أن أحاديث الفطر بالحجامة قولية وحديث احتجام النبي ﷺ فعل والقول مقدم على الفعل .

وذهب بعض العلماء : إلى عدم الفطر بها .

وهو مذهب الجمهور .

أ- للحديث ابن عباس رضي الله عنهما ( أن النبي ﷺ احتجهم وهو محرم ، واحتجهم وهو صائم ) رواه البخاري .

ب- ولما رواه أبو داود بسند صحيح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قال ( نهى النبي ﷺ عن الحجامة للصائم ، وعن المواصلة ولم يجرهما إبقاءً على أصحابه ) قال الحافظ : إسناده صحيح .

ج- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال ( رخص للصائم بالحجامة والقبلة ) رواه ابن خزيمة ، وسنده صحيح إلى أبي سعيد وله حكم الرفع . وأجابوا عن حديث ( أفطر الحاجم والمخجوم ) :

أ- أنه منسوخ .

قال ابن حجر في الفتح : قال ابن عبد البر وغيره : فيه دليل على أن حديث ( أفطر الحاجم والمخجوم ) منسوخ ، لأنه جاء في بعض طرقه أن ذلك كان في حجة الوداع ، وسبق ذلك الشافعي .

وقال ابن حزم : صح حديث ( أفطر الحاجم والمخجوم ) ، بلا ريب ، لكن وجدنا من حديث أبي سعيد ( رخص النبي ﷺ في الحجامة للصائم ) وإسناده صحيح فوجب الأخذ به ، لأن الرخصة إنما تكون بعد العزيمة ، فدل على نسخ الفطر بالحجامة سواء كان حاجماً أو محجوماً .

ب- لأنهما كانا يفتانان .

لما أخرجه الطحاوي والدارمي عن ثوبان أنه ﷺ إنما قال ( أفطر الحاجم والمخجوم ) لأنهما كانا يفتانان .

ورد هذا : بأن في إسناده يزيد ابن معاوية وهو متروك ، وحكم ابن المديني بأنه حديث باطل .



ج-وأجاب بعضهم بأن المراد ( أفطر الحاجم والمحجوم ) سيفطران باعتبار ما يؤول إليه الأمر .

**قال الحافظ :** ولا يخفى تكلف هذا التأويل .

**وقال البغوي :** معنى ( أفطر الحاجم والمحجوم ) أي تعرضا للإفطار .

**قال الشوكاني :** وهذا أيضاً جواب متكلف .

ومن أحسن ما يستدل به على أن الحجامة لا تفطر : حديث ابن عباس السابق .

**فائدة :**

العلة من الفطر بالحجامة :

**قيل :** تعبدية .

**وقيل :** العلة معقولة .

أما بالنسبة للمحجوم : فإن خروج الدم يوجب ضعف البدن وفتره .

وأما بالنسبة للحاجم : فإنه قد يدخل إلى جوفه الدم .

**( هامداً ذاكرياً لصريحه فسد لا ناسياً ) .**

أي : أن هذه المفطرات التي سبقت يقع الإفطار بها بثلاثة شروط :

**الشرط الأول :** أن يكون عالماً، فإن كان جاهلاً لم يفطر .

لقوله تعالى ( وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ) .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** سواء كان جاهلاً بالحكم الشرعي، مثل أن يظن أن هذا الشيء غير مُفطر فيفعله أو جاهلاً بالخال أي بالوقت، مثل أن يظن أن الفجر لم يطلع فيأكل وهو طالع، أو يظن أن الشمس قد غربت فيأكل وهي لم تغرب، فلا يفطر في ذلك كله .

**الشرط الثاني :** أن يكون مختاراً، فإن كان مكرهاً فصيامه صحيح .

**الشرط الثالث :** أن يكون ذاكراً، فإن كان ناسياً فصيامه صحيح .

عن أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِلْحَاكِمِ ( مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةٌ ) وَهُوَ صَحِيحٌ .

**فائدة :**

حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ ( مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ . فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ ، فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ . فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ ) .

الحديث دليل على أن من شرب أو أكل ناسياً لا يفسد صومه ولا كفارة .

وهذا مذهب جمهور العلماء ، وأبو حنيفة والشافعي وأحمد .

وهو الموافق لقوله تعالى (وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) وقوله تعالى (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا

إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) وقد ثبت في الصحيح أن الله أجاب هذا الدعاء.

وقال ﷺ ( إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ ) .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يفسد الصوم ويجب القضاء .

وهو مذهب المالكية .

**واعتذروا عن العمل بحديث الباب بأمور :**

أ-لم يرد في الحديث تعيين رمضان فيحمل على التطوع ، **ويرد هذا :**

قوله ( وهو صائم ) نكرة في سياق الشرط فتعم كل صائم .

ولرواية الحاكم ( من أفطر في رمضان ناسياً فلا قضاء ولا كفارة ) .

ب-ورده بعضهم بكونه خبر واحد خالف القاعدة .

**قال الشوكاني :** وهو اعتذار باطل والحديث قاعدة مستقلة في الصيام ، ولو فتح باب رد الأحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقي من الحديث إلا القليل ، ولرد ما شاء ما شاء .

ج-وتأول بعضهم ( فليتم صومه ) أن المراد فليتم إمساكه من المفطرات .

#### فائدة : ٢

أنه لا فرق بين قليل الأكل وكثيره .

لما أخرجه أحمد عن أم إسحاق : ( أنها كانت عند النبي ﷺ فأتي بقصعة من ثريد فأكلت معه ، ثم تذكرت أنها كانت صائمة فقال لها ذو اليمين : الآن بعد ما شبعيت ؟ فقال لها النبي ﷺ : أمتي صومك فإنما هو رزق ساقه الله إليك ) .

**قال الحافظ ابن حجر :** وفي هذا رد على من فرق بين قليل الأكل وكثيره .

#### فائدة : ٣

اختلف العلماء : هل يجب على من رأى من يأكل ويشرب في نهار رمضان أن يذكره أم لا ؟ قولان للعلماء :

**القول الأول :** أنه يجب تذكره .

واختار هذا القول الشيخ ابن باز وابن عثيمين .

لقوله ﷺ ( من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ) . رواه مسلم

**القول الثاني :** أنه لا يجب تذكره .

لأنك تعلم علم اليقين أنه أكل أو شرب نسياناً ولم يرتكب حينئذٍ منكراً ، وإنما أطعمه الله وسقاه .

**والأول أرجح .**

#### فائدة : ٤

اختلف العلماء في حكم من جامع في نهار رمضان ناسياً على قولين :

**القول الأول :** أنه لا يفسد صومه .

وهذا مذهب الحنفية والشافعية .

**قال النووي :** وأما المجامع ناسياً فلا يفطر ولا كفارة عليه ، هذا هو الصحيح من مذهبنا ، وبه قال جمهور العلماء ، ودليلنا أن الحديث صح أن أكل الناسي لا يفطر ، والجماع في معناه .

واختار هذا القول ابن تيمية .

أ- لرواية ( من أفطر في رمضان ناسياً ... ) لأن الفطر أعم من أن يكون بأكل أو شرب أو جماع ، وإنما خص الأكل والشرب بالذكر في حديث الباب لكونهما الأغلب وقوعاً .

**قال ابن دقيق العيد :** تعليق الحكم بالأكل والشرب للغالب ، لأن نسيان الجماع نادر بالنسبة إليهما ، وذكر الغالب لا يقتضي عمومياً .

ب- ولعموم قوله تعالى ( ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ) .

ج - ولقوله ( رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ) .

د- **قال النووي :** ودليلنا أن الحديث صح أن أكل الناسي لا يفطر ، والجماع في معناه .

**القول الثاني :** أن عليه القضاء والكفارة .

وهو قول الحنابلة .

أ- لحديث المجامع في نهار رمضان - وسيأتي الحديث إن شاء الله - حيث أن النبي ﷺ لم يستفصل منه ، هل كان عن عمد أو نسيان ، وترك الاستفصال في الفعل ينزل منزلة العموم في القول .

والراجع القول الأول .

والجواب عن دليل القول الثاني :

أن الجامع الذي جاء للنبي ﷺ كان متعمداً، ويدل لذلك الروايات، فقد جاء في بعضها ( هلك ) وفي بعضها ( احترقت ) .

قال ابن حجر : فدل على أنه كان عامداً عارفاً بالتحريم .

فائدة : ٥

قال ابن حجر : ومن المستطرفات ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار : ( أن إنساناً جاء إلى أبي هريرة فقال : أصبحت صائماً فنسيت قطعمت ، قال : لا بأس ، قال : ثم دخلت على إنسان فنسيت وطمعت ، قال : لا بأس ، الله أطعمك وسقاك ، ثم قال : دخلت على آخر فنسيت قطعمت ، فقال أبو هريرة : أنت إنسان لم تتعود الصيام ) .

( أَوْ طَارَ إِلَيْهِ هَاتِيهِ دُبَابٌ ، أَوْ هُبَاوٌ ) .

أي : فإنه لا يفطر بذلك .

لأنه ليس بمتعمد لذلك ولا بمختار ، والشرط في المفطرات أن تكون على هيئة الاختيار .

( أَوْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ )

أي : من فكر بجماع أو شهوة فأنزل منياً لم يفطر .

قال ابن قدامة : فَإِنْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ ، لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ .

لقول النبي ﷺ ( عَفِيَ لِأَمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ ، وَمَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا ، مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ ) .

وَلَا يُمْكِنُ قِيَاسُهُ عَلَى الْمُبَاشَرَةِ ، وَلَا تَكَرُّرِ النَّظَرِ ، لِأَنَّهُ ذُوْنُهُمَا فِي اسْتِدْعَاءِ الشَّهْوَةِ ، وَإِفْضَائِهِ إِلَى الْإِنْزَالِ .

( وقد تقدمت المسألة ) .

فائدة :

قال الشيخ ابن عثيمين : وعلم من كلامه ( فكر فأنزل ) أنه لو حصل منه عمل فإنه يفطر بأن تدلك بالأرض حتى أنزل ، أو حرك ذكره حتى أنزل ، أو قبل زوجته حتى أنزل ، أو ما أشبه ذلك فإنه يفطر .

( أَوْ اِهْتَلَمَ ) .

الاحتلام اسم لما يراه النائم من الجماع ، فيحدث معه إنزال المني غالباً .

فمن احتلم فلا يفسد صومه .

قال ابن قدامة : ولو احتلم لم يفسد صومه ، لأنه عن غير اختيار منه . ( المغني ) .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) لا أثر للاحتلام في الصوم ، ولا يبطل به باتفاق ، لقوله ﷺ ( ثلاث لا يفترن الصائم : الحجامه والقيء والاحتلام ) .

ولأن فيه حرجاً ، لعدم إمكان التحرز عنه إلا بترك النوم ، والنوم مباح وتركه غير مستطاع ، ولأنه لم توجد صورة الجماع ، ولا معناه وهو الإنزال عن شهوة مباشرة . انتهى .

( أَوْ أَصْبَحَ فِيهِ هَيْبَ طَعَامٍ فَتَفَضَّلَهُ )

إذا استيقظ الإنسان من النوم ووجد في فيه طعام فلفظه وأخرجه لم يفسد صومه ، وإن ابتلعه فسد صومه ، لأنه قد أكل طعاماً .

فَمَنْ أَصْبَحَ بَيْنَ أَشْنَانِهِ طَعَامٌ ؛ لَمْ يَحُلْ مِنْ خَالَتَيْنِ :

أَخَذَهُمَا : أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا لَا يُمْكِنُهُ لَفْظُهُ ، فَازْدَرَدَهُ ( ابتلعه ) .

فَإِنَّهُ لَا يُفْطِرُ بِهِ .

قال ابن قدامة : لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، فَأَشَبَّهُ الرَّيْقَ ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ عَلَى ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ . ( المغني ) .

وقال النووي : أجمع العلماء على أنه لا شيء على الصائم فيما يبلعه مما يجري مع الريق مما بين أسنانه مما لا يقدر على رده . ( المجموع ) .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) إنبلاغ ما بين الأسنان ، إذا كان قليلاً ، لا يفسد ولا يفطر ؛ لأنه تتبع لريقه ، ولأنه لا يمكن الإختراز عنه ، بخلاف الكثير فإنه لا يتقى بين الأسنان ، والإختراز عنه ممكن .

الثاني : أن يكون كثيراً يمكن لفظه .

فإن لفظه فلا شيء عليه ، وإن ازدده عامداً ، فسد صومه في قول أكثر أهل العلم .

لأنه بلغ طعاماً يمكنه لفظه بإختياره ، ذاكراً لصومه ، فأفطر به ، كما لو ابتدأ الأكل ، وبخالف ما يجري به الريق ، فإنه لا يمكنه لفظه . ( المغني ) .

﴿ أَوْ لَفَظَهُ ﴾ .

فدخل الماء حلقه لم يفسد صومه .

﴿ أَوْ تَمَضَّضَ ﴾ .

فدخل الماء حلقه لم يفسد صومه .

﴿ أَوْ اسْتَنْشَقَ ﴾ .

فدخل الماء حلقه لم يفسد صومه .

هذه المسائل حكمها واحد ، فإذا وقع لم يفطر لعدم القصد .

فائدة :

الاعتسال للصائم .

يباح للصائم أن يغتسل (يستحم) ولا أثر لذلك على صومه .

قال ابن قدامة : لا بأس أن يغتسل الصائم .

واستدل بما رواه البخاري ومسلم عن عائشة وأُمّ سلمة أنّ رسول الله ﷺ كان يُدركه الفجر وهو جُنُبٌ من أهله ثمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ .

وروى أبو داود عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال رأيتُ رسولَ الله ﷺ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ مِنَ الْعَطَشِ أَوْ مِنَ الْحَرِّ . صححه الألباني في صحيح أبي داود .

قال عون المعبود : فيه دليل على أنه يجوز للصائم أن يكسب الحر يصب الماء على بعض يده أو كله ، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور ولم يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْاِغْتِسَالِ الْوَاجِبَةِ وَالْمُسْتَوْثَى وَالْمُبَاحَةِ .

وقال البخاري رحمه الله : باب اغتسال الصائم وتلّ ابنُ عمر رضي الله عنهما ثوباً فألقاه عليه وهو صائمٌ ودخل الشَّعْبِيُّ الْحَمَامَ وَهُوَ صَائِمٌ ... وَقَالَ الْحَسَنُ لَا بَأْسَ بِالْمَضْمَضَةِ وَالتَّبَرُّدِ لِلصَّائِمِ .

قال الحافظ : قوله : ( تَابَ اغْتِسَالُ الصَّائِمِ ) أي بَيَانُ جَوَازِهِ . قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنَيَّرِ : أَطْلُقُ الْاِغْتِسَالَ لِيَشْمَلَ الْاِغْتِسَالَ الْمُسْتَوْثَى وَالْوَاجِبَةَ وَالْمُبَاحَةَ ، وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى ضَعْفِ مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ مِنَ النَّهْيِ عَنْ دُخُولِ الصَّائِمِ الْحَمَامَ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ أَهـ . والله أعلم .

﴿ أَوْ بَالِغٌ حَتَّى يَدْخُلَ الْمَاءُ فِي حَلْقِهِ لَمْ يَفْسُدْ ﴾ .

أي : إذا بالغ الصائم في الاستنشاق — مع أنه مكروه للصائم — فإنه لا يفطر لعدم القصد .

صائم منهي عن المبالغة في الاستنشاق .

لقول النبي ﷺ لِلْقَيْطِ بِنِ صَبْرَةٍ ﷺ ( أَسْبَغَ الْوُضُوءَ ، وَحَلَّلَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ ، وَبَالِغٌ فِي الْاِسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا ) رواه أبو داود .

والحديث يدل على تجنب المبالغة في الاستنشاق حال الصوم حتى لا ينزل الماء إلى جوف الصائم من غير اختياره .

فلو تَضَمَّض الصائم أو استنشَق فنزل شيء من الماء إلى حلقه من غير قصدٍ منه فإنه لا يفطر .

لقول الله تعالى ( وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ) .

وهذا لم يتعمد قلبه فعل المفسد ، فيكون صومه صحيحاً .

**( وَمَنْ أَكَلَ شَاكاً فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ صَحَّ صَوْمُهُ )** .

أي : من أكل أو شرب أو جامع شاكاً في طلوع الفجر [ هل طلع الفجر أم لا فأكل ] صح صومه .

قال ابن قدامة : وَإِنْ أَكَلَ شَاكاً فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ الْأَمْرُ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ ، وَلَهُ الْأَكْلُ حَتَّى يَتَيَقَّنَ طُلُوعَ الْفَجْرِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ .

وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ .

وَرُوِيَ مَعْنَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَابْنِ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

أ- لقول الله تعالى ( وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ) .

مَدَّ الْأَكْلُ إِلَى غَايَةِ التَّبَيُّنِ ، وَقَدْ يَكُونُ شَاكاً قَبْلَ التَّبَيُّنِ ، فَلَوْ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ لَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْأَكْلُ ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( فَكُلُوا ، وَاشْرَبُوا ، حَتَّى يُؤْذِنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ) وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى ، لَا يُؤْذِنُ حَتَّى يُقَالَ لَهُ : أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ .

ب- وَلَئِنْ الْأَصْلُ بَقَاءُ اللَّيْلِ ، فَيَكُونُ زَمَانُ الشَّكِّ مِنْهُ مَا لَمْ يُعْلَمْ يَقِينُ زَوَالُهُ ، بِخِلَافِ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَإِنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النَّهَارِ ، فَبَيَّ عَلَى

. ( المغني ) .

**فائدة :**

إذا أكل أو شرب ثم تبين له أن أكله كان بعد طلوع الفجر .

فالجمهور على أنه يلزمه القضاء .

واختار ابن تيمية لا يلزمه القضاء ، وستأتي المسألة إن شاء الله .

**( لَا إِنْ أَكَلَ شَاكاً فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ )** .

أي : فلا يصح صومه ، لأن الأصل بقاء النهار .

**فائدة : ١**

لكن يجوز الفطر بغلبة الظن ، بمعنى أنه إذا غلب على ظنه أن الشمس غربت فله الفطر .

وبدل لذلك : حديث أسماء بنت أبي بكرٍ قَالَتْ ( أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ غَيْمٍ ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ) .

ومعلوم أنهم لم يفطروا عن علم ، لأنهم لو أفطروا عن علم ما طلعت الشمس ، لكن أفطروا بناءً على غلبة الظن أنها غابت ، ثم انجلى الغيم فطلعت الشمس

**فائدة : ٢**

اختلف العلماء : من أكل شاكاً في طلوع الفجر ثم تبين له أنه الفجر طلع — وكذلك من أكل طائناً غروب الشمس ، ثم تبين أنها لم تغرب ، هل يجب القضاء أم لا على قولين :

**القول الأول :** يجب عليه القضاء .

وهذا قول جمهور العلماء .

**قال ابن قدامة :** هذا قول أكثر أهل العلم من الفقهاء وغيرهم .

أ- عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوةَ عَنْ قَاطِمَةَ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ ( أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ غَيْمٍ ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ) قِيلَ لِهَيْشَامٍ فَأَمَرُوا بِالْقَضَاءِ قَالَ يُدُّ مِنْ قَضَاءٍ . رواه البخاري .

ب- ولقوله تعالى ( ثُمَّ آتُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ) .

وجه الدلالة : أن هذا لم يتمه .

القول الثاني : أنه لا يجب القضاء .

وهو مروى عن مجاهد والحسن ، وقال به إسحاق وأحمد في رواية ، والمزني ، وابن خزيمة .

واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ، ورجحه الشيخ ابن عثيمين رحمهم الله جميعاً .

قال ابن تيمية : وَإِنْ شَكَّ : هَلْ طَلَعَ الْفَجْرُ ؟ أَوْ لَمْ يَطْلُعْ ؟ فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ حَتَّى يَتَيَقَّنَ الطُّلُوعَ وَلَوْ عَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ أَكَلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَفِي وَجُوبِ الْقَضَاءِ نِزَاعٌ . وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَهُوَ الثَّابِتُ عَنْ عُمَرَ وَقَالَ بِهِ طَائِفَةٌ وَاسْتَدَلُّوا :

أ- بحديث أَسْمَاءَ السَّابِقِ قَالَتْ ( أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ غَيْمٍ ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ) .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ لم يأمرهم بالقضاء ، ولو أمرهم بالقضاء لشاع ذلك كما نقل فطروهم ، فلما لم ينقل دل أنه لم يأمرهم به .

ب- أنه لم يقصد الأكل في الصوم ، فلم يلزمه القضاء كالناسي .

قالوا : وقول هشام : لا بد من القضاء . قاله من عنده تفقهاً ، ولم يقل : إن النبي ﷺ أمرهم بالقضاء .

ولهذا قال الحافظ : وَأَمَّا حَدِيثُ أَسْمَاءَ فَلَا يُحْفَظُ فِيهِ إِثْبَاتُ الْقَضَاءِ وَلَا نَفْيُهُ " انتهى .

وقال الشيخ ابن عثيمين : فأفطروا في النهار بناء على أن الشمس قد غربت فهم جاهلون ، لا بالحكم الشرعي ، ولكن بالحال ، لم يظنوا أن الوقت في النهار ، ولم يأمرهم النبي ﷺ بالقضاء ، ولو كان القضاء واجباً لكان من شريعة الله ، ولكن محفوظاً ، فلما لم يحفظ ، ولم ينقل عن النبي ﷺ فالأصل براءة الذمة ، وعدم القضاء " انتهى .

وقول الجمهور أحوط .

( وَمَنْ جَامَعَ فِي نَهَارٍ رَمَضَانَ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ فَصَلَّاهُ وَالْكَفَّارَةُ ، وَإِنْ جَامَعَ دُونَ الشَّوْهِ فَلَا نَزَلَ أَوْ كَانَتْ الْكَوَارِثُ مَعْدُورَةً أَوْ جَامَعَ مِنْ نَوَى الصَّوْمِ فِي سَفَرِهِ أَوْ كَفَّارَةً .

من المفطرات : الجماع في الفرج ، والعلماء يجعلون له فصلاً خاصاً لأنه أعظم المفطرات تحريماً وأكثرها تفصيلاً .

فمن جامع في نهار رمضان فقد فسد صومه .

أ- لقوله تعالى ( أَجَلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَنَاسَ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسَ هُنَّ عَلِيمٌ اللَّهُ أَنْتُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ) .

وجه الدلالة : أن الشارع علق حل الرفث إلى النساء وهو الجماع إلى تبين الخيط الأبيض من الأسود من الفجر وهو وقت بداية الصيام ، ثم يجب إتمام الصيام والإمساك عن ذلك إلى الليل فإذا وجد الجماع قبل الليل فإن الصيام حينئذ لم يتم فيكون باطلاً .

ب- ولحديث أبي هريرة ؓ قَالَ ( جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : " وَمَا أَهْلَكَ ؟ " قَالَ : وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ ، فَقَالَ : " هَلْ تَجِدُ مَا تُعْقِبُ رَجَبَةً ؟ " قَالَ : لَا . قَالَ : " فَهَلْ تَجِدُ مَا تُطْعِمُ سَبْتَيْنِ مَسْكِينًا ؟ " قَالَ : لَا ، ثُمَّ جَلَسَ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ . فَقَالَ : " تَصَدَّقْ بِهَذَا " ، فَقَالَ : أَعْلَى أَفْقَرٍ مِنَّا ؟ فَمَا بَيِّنْ لَابْتَيَّهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَخَوُجَ إِلَيْهِ مِنَّا ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ ، ثُمَّ قَالَ : " اذْهَبْ فَأَطْعِمْهُ أَهْلَكَ ) متفق عليه .

وأجمع العلماء على ذلك :

قال ابن قدامة : لا تعلم بين أهل العلم خلافاً ، في أن من جامع في الفرج فأنزل أو لم ينزل ، أو دون الفرج فأنزل ، أنه يفسد صومه إذا كان عامداً .

فائدة : ١

في الحديث : أن الوطء للصائم في نهار رمضان وهو صائم يعتبر من الكبائر ، لقوله ( هلك ) فأقره النبي ﷺ على أن فعله هذا مهلك

## فائدة : ٢

من جامع في نهار رمضان وهو صائم فإنه يترتب عليه عدة أمور :  
أولاً : الإثم . ثانياً : فساد الصوم . ثالثاً : وجوب الإمساك بقية يومه . رابعاً : وجوب قضاء هذا اليوم . ( وهذا مذهب جماهير العلماء )  
خامساً : وجوب الكفارة المغلظة .

## فائدة : ٣

الحديث دليل على أن من جامع في نهار رمضان ، فإنه تجب عليه الكفارة وهي :  
عق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً .  
وهي على الترتيب ، وهذا مذهب جمهور العلماء . ( وسيأتي مباحثها إن شاء الله ) .

## فائدة : ٤

لا تجب الكفارة لو جامع وهو صائم في قضاء رمضان ، وإنما تجب الكفارة إذا جامع في نهار رمضان فقط .  
فلو أن رجلاً جامع زوجته وهو يصوم رمضان قضاءً ، فلا كفارة عليه ، وذلك لأن وجوب الكفارة من أجل انتهاك الصوم في زمن محترم ،  
وهو شهر رمضان .  
قال ابن قدامة : ولا تجب الكفارة في قول أهل العلم وجمهور الفقهاء . ( المغني ) .  
هو حرام الجماع في قضاء رمضان لكن لا يوجب الكفارة .

## فائدة : ٥

لو جامع زوجته في نهار رمضان لكن الصوم غير واجب عليه ، فليس عليه كفارة .  
مثل : أن يكون هو وزوجته مسافرين وصائمين في السفر ، ثم جامعها في نهار رمضان ، فليس عليه كفارة ، لأنه يباح له الفطر .

## فائدة : ٦

الجماع الموجب للكفارة :  
الجماع الموجب للكفارة هو إيلاج الذكر في الفرج قبلاً كان أو دبراً ، فأما الإنزال بالمباشرة دون الفرج فإنه يفطر الصائم ويلحقه الإثم ،  
ولكنه لا يوجب الكفارة .  
الخلاصة : فتجب الكفارة بشروط :

أولاً : أن يكون هناك جماع ، وهو الإيلاج ، فإن حصل مباشرة أو تقبيل أو ضم ولو مع الإنزال فلا تجب الكفارة .  
ثانياً : أن يكون الجماع في صيام رمضان ، فإن جامع في غير صيام رمضان فلا تجب الكفارة ( وقد تقدم ) .  
ثالثاً : أن يكون الصوم أداءً ، فلو جامع في صيام رمضان قضاءً ، فلا تجب الكفارة .  
رابعاً : أن يكون الصوم واجباً عليه ، فلو كان مسافراً وهو صائم في نهار رمضان وجامع فلا تجب عليه الكفارة ، لأن المسافر يحل له الفطر .

## فائدة : ٧

اختلف العلماء : هل على المرأة كفارة أم لا على قولين :  
القول الأول : ليس عليها كفارة .  
وهو قول الشافعية .  
أ- قال ابن حجر : واستدلوا بإفراده بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة .  
ب- وكذا قوله في المراجعة (هل تستطيع) و (هل تجد) وغير ذلك ... ) .  
ج- واستدل الشافعية بسكوته ﷺ عن إعلام المرأة بوجوب الكفارة مع الحاجة . ( الفتح ) .

**قال الماوردي:** والدليل في هذا الخبر من وجهين:

أحدهما: أنَّ الأعرابي إنما سأله عن فعل شارك فيه زوجته مع جهلها بحكمه، فافتضى أن يكون جوابه حكماً لجميع الحادثة.  
والثاني: أنه لَمَّا كان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، ولم يُنقل عنه أنه أمر المرأة بالكفارة ولا راسلها بإخراجها مع جهلها بالحكم فيها دلٌّ على أنَّ الكفارة لا تلزمها .

**وقال ابن دقيق العيد:** إنَّ النبي ﷺ لم يعلم المرأة بوجوب الكفارة عليها مع الحاجة إلى الإعلام، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة .  
**القول الثاني :** عليها الكفارة .

وهو مذهب الجمهور .

لأن الأصل تساوي الرجال والنساء في الأحكام إلا ما خص بدليل .

**قال ابن حجر :** ثم إن بيان الحكم للرجل بيان في حقها لاشتراكهما في تحريم الفطر وانتهاك حرمة الصوم كما لم يأمره بالغسل ،  
والتنصيص على الحكم في حق بعض المكلفين كاف عن ذكره في حق الباقين .  
وهذا القول هو **الصحيح** أن على المرأة الكفارة إلا إذا كانت مكروهة فلا شيء عليها .

وأما الجواب عن قول أصحاب القول الأول ( وقت الحاجة ) :

**قال الحافظ ابن حجر :** وأجيب ممتنع الحاجة إذ ذاك لأنها لم تعترف ولم تسأل ، واعتارف الزوج عليها لا يوجب عليها حكماً ما لم تعترف .

#### فائدة : ٨

اختلف العلماء : هل يجب على المجامع قضاء اليوم أم لا على قولين :

**القول الأول :** لا يجب عليه القضاء .

وهذا اختيار ابن تيمية رحمه الله .

لأن النبي ﷺ لم يأمره بالقضاء .

**القول الثاني :** يجب عليه قضاء هذا اليوم .

وهذا مذهب جمهور العلماء .

أ- عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( من ذرعه القيء فلا قضاء عليه ، ومن استقاء فعليه القضاء ) .

**وجه الاستدلال :** أن من استقاء عامداً وجب عليه القضاء بنص هذا الحديث ، فيكون حكم المجامع في وجوب القضاء مثل حكمه .

ب- واستدلوا أنه جاء عند أبي داود أن النبي ﷺ أمر المجامع بالقضاء فقال له (صم يوماً مكانه) وهذه الزيادة مختلف فيها، فقد ضعفها ابن تيمية، ومن أثبتها الحافظ ابن حجر، وبين أن لها أصلاً كما في الفتح .

ج- واستدلوا : أن الصوم إذا شغلت به الذمة لم تبرأ إلا بالأداء ، فإذا فات وقته وجب القضاء .

د- واستدلوا بحديث ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال ( فاقضوا الله الذي له ، فإن الله أحق بالوفاء ) رواه البخاري .

وهذا القول هو **الصحيح** .

#### فائدة : ٩

حكم من جامع في نهار رمضان ناسياً ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنه لا يفسد صومه .

وهذا مذهب الحنفية والشافعية .

**قال النووي :** وأما المجامع ناسياً فلا يفطر ولا كفارة عليه ، هذا هو الصحيح من مذهبنا ، وبه قال جمهور العلماء ، ودليلنا أن الحديث صح أن أكل الناسي لا يفطر ، والجماع في معناه .



واختار هذا القول ابن تيمية .

أ- لرواية ( من أفطر في رمضان ناسياً ... ) لأن الفطر أعم من أن يكون بأكل أو شرب أو جماع ، وإنما خص الأكل والشرب بالذكر في حديث الباب لكونهما الأغلب وقوعاً .

قال ابن دقيق العيد : تعليق الحكم بالأكل والشرب للغالب ، لأن نسيان الجماع نادر بالنسبة إليهما ، وذكر الغالب لا يقتضي عمومًا .  
ب- ولعموم قوله تعالى ( ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ) .

ج - ولقوله ( رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ) .

د- قال النووي : ودليلنا أن الحديث صح أن أكل الناسي لا يفطر ، والجماع في معناه .

القول الثاني : أن عليه القضاء والكفارة .

وهو قول الحنابلة .

أ- لحديث الجامع في نهار رمضان ، حيث أن النبي ﷺ لم يستفصل منه ، هل كان عن عمد أو نسيان ، وترك الاستفصال في الفعل ينزل منزلة العموم في القول .

ب- أن الصوم عبادة يفسدها الجماع ، فاستوى عمده وسهوه .

والراجح القول الأول .

والجواب عن دليل القول الثاني :

أن الجامع الذي جاء للنبي ﷺ كان متعمداً، ويدل لذلك الروايات، فقد جاء في بعضها ( هلك ) وفي بعضها ( احترقت ) .

قال ابن حجر : فدل على أنه كان عامداً عارفاً بالتحريم .

فائدة : ١٠

اختلف العلماء : هل تسقط الكفارة بالعجز والإعسار أم لا على قولين :

القول الأول : تسقط بالعجز والإعسار .

وهو أحد قولي الشافعي، وإحدى الروايتين عن أحمد، وهو الصحيح من المذهب ، وقول الأوزاعي .

أ- للحديث السابق . حيث قال ﷺ ( أطعمه أهلك ) .

وجه الاستدلال: قال ابن قدامة - في الاستدلال لهذا القول : بدليل أنّ الأعرابي لما دفع إليه النبي ﷺ التمر وأخبره بحاجته إليه قال ( أطعمه أهلك ) ، ولم يأمر بكفارة أخرى .

وقال النووي : واحتج لهذا القول بأنّ حديث هذا المجمع ظاهر بأنه لم يستقرّ في ذمته شيء؛ لأنه أخبر بعجزه ولم يقل له رسول الله ﷺ إنّ الكفارة ثابتة في ذمته، بل أذن له في إطعام عياله .

ب- القياس على زكاة الفطر ، فإنه إذا عُذِمَها وقت الوجوب ثم وجدها فيما بعد؛ فإنه لا تجب عليه، لتعلقها بطهرة الصوم .

قال ابن حجر : ويتأيد ذلك - يعني الاستدلال بحديث الأعرابي السابق - بصدقة الفطر، حيث تسقط بالإعسار المقارن لسبب وجوبها، وهو هلال الفطر .

ج - لعموم قوله تعالى ( فاتقوا الله ما استطعتم ) وقوله ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) .

القول الثاني : لا تسقط بالعجز بل تبقى في ذمته .

وهو الظاهر من المذهب ، والمالكية ، والقول الثاني للشافعي، وهو الصحيح عند الشافعية ، ورواية عن أحمد ، وهو اختيار الخطابي .

أ- لحديث الجامع السابق .

ووجه الاستدلال: أنّ الأعرابي لما أخبر رسول الله ﷺ بعجزه عن أجناس الكفارة لم يبيّن له سقوطها عنه، بل أمر له بما يكفر به من التمر، فدلّ على ثبوتها في ذمته وإن عجز عنها .

**قال ابن تيمية** - عند ذكره لأدلة هذا القول - : ولأنّ الأعرابي لو سقطت الكفارة عنه لما أمره النبي ﷺ بالتكفير بعد أن أُنيّ بالعرق، فإنه حين وجوب الكفارة كان عاجزاً .

**وقال النووي** : وأما الحديث فليس فيه نفي استقرار الكفارة، بل فيه دليل لاستقرارها؛ لأنه أخبر النبي ﷺ بأنه عاجز عن الخصال الثلاث ثم أُنيّ النبي ﷺ بعرق التمر فأمره بإخراجه في الكفارة، فلو كانت تسقط بالعجز لم يكن عليه شيء ولم يأمره بإخراجه، فدلّ على ثبوتها في ذمته، وإنما أذن له في إطعام عياله لأنه كان محتاجاً ومضطراً إلى الإنفاق على عياله في الحال، والكفارة على التراخي فأذن له في أكله وإطعام عياله، وبقيت الكفارة في ذمته .

ب- قياساً على سائر الديون والحقوق والمواخذات .

وتُعقّب: بما قاله ابن قدامة : لا يصح القياس على سائر الكفارات؛ لأنه أطراح للنص بالقياس، والنص أولى .

**والراجع القول الأول .**

**فائدة : ١١**

حكم فيمن كرر الجماع في نهار رمضان ؟ إن كرر الجماع فله أحوال :

أ- إن كرر الجماع في يوم واحد ، ولم يكفر ، فكفارة واحدة ، لأن الفعل واحد واليوم واحد .

**قال ابن قدامة** : إذا جامع ثانياً قبل التكفير عن الأول ، فإن كان في يوم واحد ، فكفارة واحدة تجزئه بغير خلاف بين أهل العلم .

ب- وإن جامع في يوم واحد مرتين ، وقد كان كفّر عن الجماع الأول :

**ف قيل** : يلزمه كفارة ثانية .

قالوا : لأن حرمة الزمن لا تزال باقية في حقه ، لأنه يجب عليه الإمساك ، فانتهكها بهذا الجماع .

**وقيل** : لا شيء عليه .

**قال ابن قدامة** : وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا شيء عليه بذلك الجماع .

لأن الوطء في الثانية لم يصادفه صائماً ، لأن صومه فسد في الجماع الأول .

ج- إذا جامع في يومين أو أكثر ، بأن جامع في : ١ رمضان ، وفي : ٢ رمضان ، وفي ٣ رمضان ، فكم كفارة يلزمه ؟

إن كان جامع في يومين وكان قد كفر عن اليوم الأول ، فإنه يلزمه أن يكفر عن اليوم الثاني .

**قال ابن قدامة**: بغير خلاف نعلمه .

**وإن كان لم يكفّر** :

**قيل** : يلزمه ٣ كفارات .

**قال ابن قدامة** : وهو قول مالك ، والليث والشافعي ، وابن المنذر .

قالوا : لأن كل يوم عبادة منفردة .

**وقيل** : لا يلزمه إلا كفارة واحدة إذا لم يكفر عن الأول .

لأنها كفارات من جنس واحد ، فاكنتفي فيها بكفارة واحدة ، كما لو أحدث بأحداث متنوعة ، فإنه يجزئه وضوء واحد .

**والراجع القول الأول .**

**فائدة : ١٢**

حكم من طلع عليه الفجر وهو يجمع ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول** : أن عليه الكفارة والقضاء .

وهذا مذهب الحنابلة .

قالوا : إن النزع جماع ، ولأنه يتلذذ بالنزع ، فيأخذ حكمه ، والجماع العائد يجب عليه القضاء والكفارة .

القول الثاني : أن صومه صحيح .

وهذا قول الجمهور من الحنفية ، والشافعية وهو اختيار ابن تيمية .

أ- قالوا: إن النزح ترك للجماع، وترك الشيء لا يكون محصلاً له، بل يكون اشتغالاً بضده، وعليه فلا يعتبر النزح جماعاً أصلاً .

ب- بالقياس على ما لو حلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو عليه ، فبدأ بنزعه لم يحنث .

ج- وبالقياس أيضاً على الغاصب إذا تاب وقد توسط الأرض المغصوبة ، فهذا خروجه بنية تخلية المكان وتسليمه إلى مستحقه ليس منهياً عنه ولا محرماً .

وهذا القول هو الراجح .

#### فائدة : ١٣

الحديث دليل على أنه لا يشترط العلم بالعقوبة لإسقاط العقوبة ، بل يكفي أن يعلم أنها حرام .

فهذا الرجل لم يدر ما ذا يجب عليه ، لكن يدري أن الجماع حرام ، وعلمنا ذلك من قوله ( هلكت ) .

ويقال على ذلك ما لو زنى رجل وهو يعلم أن الزنى حرام ، ولكنه يجهل الحد الواجب فيه ، لأن العلم بالعقوبة ليس بشرط .

( وَإِنْ جَامَعَ دُونَ الْفَرْجِ فَانْزَلَ أَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مَعْدُورَةً أَوْ جَامَعَ مِنْ نَوَى الصَّوْمِ فِي سَفَرِهِ أَفْطَرَ وَكَفَّارَةٌ ) .

هذه مسائل :

الأولى : من جامع دون الفرج فأنزل .

فإنه يفطر بذلك :

قال ابن قدامة : لَا تَعْلَمُ بَيِّنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا ، فِي أَنَّ مَنْ جَامَعَ دُونَ الْفَرْجِ فَانْزَلَ ، أَنَّهُ يَفْسُدُ صَوْمُهُ إِذَا كَانَ عَامِدًا وليس عليه كفارة .

وهذا القول هو الصحيح .

قال ابن قدامة : هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ .

لِأَنَّهُ فِطْرٌ يَغْيِرُ جَمَاعَ تَامٍ ، فَأَشْبَهَ الْفُبْلَةَ .

وَلِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ ، وَلَا نَصٌّ فِي وَجُوبِهَا وَلَا إِجْمَاعٌ وَلَا قِيَاسٌ .

وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى الْجَمَاعِ فِي الْفَرْجِ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَعُ ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يُوجِبُهَا مِنْ غَيْرِ انْزَالٍ ، وَيَجِبُ بِهِ الْحُدُّ إِذَا كَانَ مُحْرَّمًا ، وَيَتَعَلَّقُ بِهِ اثْنَا عَشَرَ حُكْمًا .

وَلِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي الْأَصْلِ الْجَمَاعُ بِدُونِ الْإِنْزَالِ ، وَالْجَمَاعُ هَاهُنَا غَيْرُ مُوجِبٍ ، فَلَمْ يَصِحَّ اعْتِبَارُهُ بِهِ . ( المعني ) .

فائدة :

الْكَفَّارَةُ تَلْزَمُ مَنْ جَامَعَ فِي الْفَرْجِ فِي رَمَضَانَ عَامِدًا ، أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يَنْزِلْ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

الثانية : أَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مَعْدُورَةً .

بنسيان ، أو إكراه ، أو جهل .

فإنها تفطر بذلك وعليها القضاء ، ولا كفارة عليها .

والراجح : أنه لا قضاء عليها ولا كفارة ، ما دامت معدورة بجهل أو نسيان أو إكراه .

الثالثة : أَوْ جَامَعَ مِنْ نَوَى الصَّوْمِ فِي سَفَرِهِ أَفْطَرَ وَلَا كَفَّارَةَ .

أي : إذا نوى المسافر الصوم ، وفي أثناء النهار جامع زوجته .

فهذا يفطر لأنه أفسد صومه بالجماع .

ولا كفارة عليه ، حيث لم ينتهك حرمة الصوم ، لأنه ليس بواجب عليه .

وإنما تجب الكفارة إذا جامع في نهار رمضان وهو مقيم .

وسئل الشيخ ابن عثيمين : عن رجل جامع زوجته في نهار رمضان وهو مسافر؟

فأجاب : لا حرج عليه في ذلك؛ لأن المسافر يجوز له أن يفطر بالأكل والشرب والجماع ، فلا حرج عليه في هذا ولا كفارة . ولكن يجب عليه أن يصوم يوماً عن الذي أفطره في رمضان.

كذلك المرأة لا شيء عليها إذا كانت مسافرة مفطرة أم غير مفطرة في ذلك اليوم معه ، أما إذا كانت مقيمة فلا يجوز له جماعها إن كانت صائمة فرضاً ؛ لأنه يفسد عليها عبادتها ويجب عليها أن تمتنع منه" اهـ.

( وَمَنْ جَامَعَ وَهُوَ مَحَارِجٌ، ثُمَّ مَرِضَ، أَوْ جُنَّ، أَوْ سَاهَرَ لَمْ تَسْقُطْ ) .

يعني: رجل جامع زوجته أول النهار وهو معاف ، ثم مرض مرضاً يبيح له الفطر .

وكذا لو جامع زوجته أول النهار ، ثم جن ، وكذا لو جامعها أول النهار ثم سافر .

فلا تسقط عنه الكفارة .

لأن وجوب الكفارة سابق لزوال التكليف.

لأنه كان حين الجماع ، ممن لم يؤذن له بالجماع .

قال ابن قدامة : وَإِذَا جَامَعَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ ، ثُمَّ مَرِضَ أَوْ جُنَّ ، أَوْ كَانَتْ امْرَأَةً فَحَاضَتْ أَوْ نُفِسَتْ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ ، لَمْ تَسْقُطِ الْكَفَّارَةُ .

وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَابْنُ الْمَاجْشُونِ ، وَإِسْحَاقُ .

لأنه معفى طراً بعد وجوب الكفارة ، فلم يسقطها ، كالتسفر ، ولأنه أفسد صوماً واجباً في رمضان بجماع تام ، فاستقرت الكفارة عليه ، كما لو لم يطرأ غدر . ( المغني ) .

ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يسأل الأعرابي : هل طراً له بعد وطئه مرض أو غيره ؟ بل أمره بالكفارة ولو اختلف الحكم بذلك لسأل عنه .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) اختلف الفقهاء في سقوط الكفارة عن جامع في أول النهار ، ثم مرض أو جن ، أو كانت امرأة فحاضت أو نفست في أثناء النهار على قولين :

القول الأول : عدم سقوط الكفارة بخدوث العارضي .

والله ذهب المالكية ، والحنابلة ، والشافعية في الأظهر ، وبه قال الليث وإسحاق ، وابن أبي ليلى ، وأبو ثور .

واستدلوا بأنه معفى طراً بعد وجوب الكفارة ، فلم يسقطها كالتسفر .

وبأنه أفسد صوماً واجباً في رمضان بجماع تام ، فاستقرت الكفارة عليه كما لو لم يطرأ غدر .

وأنت قصد هنا حرمة الصوم أولاً بما فعل

ثم ذكر القول الثاني . ( انتهى من الموسوعة ) .

( وَكَهْ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ ) .

هذه المسألة تقدم ذكرها ، لكن ذكرت هنا لوجود الخلاف فيها .

لكن الراجح كما هنا : أن الكفارة لا تجب إلا بأمرين :

الأول : بالجماع .

فلا تجب الكفارة في مفطر آخر غير الجماع .

والثاني : أن يكون في صيام رمضان .

فلا تجب الكفارة في قضاء رمضان .

( وَهِيَ هِتِّي وَهَبْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلِلْطَّعَامِ سِتِّينَ وَسِتِّينَا،

هَلْ لَمْ يَجِدْ سَعَلَتْ .

هذه كفارة الجماع في نهار رمضان :

عَتَقَ رَقَبَةً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا .

لحديث أبي هريرة - وقد تقدم - قال ﷺ للمجامع ( هَلْ يَجِدُ مَا تَعْبِقُ رَقَبَةً؟ " قَالَ: لَا. قَالَ: " فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟ " قَالَ: لَا. قَالَ: " فَهَلْ يَجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟ " قَالَ: لَا ... ) .

#### فائدة : ١

قوله ( عَتَقَ رَقَبَةً ) .

يشترط في الرقبة أن تكون مؤمنة ، وهذا مذهب جماهير العلماء .

أ-حماً للمطلق هنا على المقيد في آية القتل ( وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ ) .

ب-ولحديث الجارية ( قال لها رسول الله: أين الله؟ قالت: في السماء ، فقال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله ، قال : أعتقها فإنها مؤمنة ) رواه مسلم .

وجه الدلالة : أنه علل جواز إعتاقها عن الرقبة بأنها مؤمنة فدل على أنه لا يجزئ عن الرقبة التي عليه إلا مؤمنة.

#### فائدة : ٢

قوله ( فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ) بأن لا يكون هناك عبيد ، أو لا يملك ثمنها .

#### فائدة : ٣

قوله ( فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ) .

- يجب التتابع في صيامهما ، فلو أفطر بينهما يوماً واحداً من غير عذر استأنف من جديد .
- فإن تخلل هذا القضاء شهر رمضان ، فإنه يصوم رمضان ثم يكمل من اليوم الثاني من شوال .
- إن تخلله فطر واجب كعيد الفطر أو الأضحى أو أيام التشريق لم ينقطع .
- إن أفطر بعذر يبيح الفطر فإن التتابع لا ينقطع ، أما إذا تحيل بالسفر على الفطر فإن التتابع ينقطع .

فالخلاصة : أن التتابع في الصيام لا ينقطع في ثلاث مسائل :

إذا انقطع التتابع بصوم واجب كرمضان .

وإذا انقطع لفطر واجب كالعيدين وأيام التشريق .

وإذا انقطع التتابع لعذر يبيح الفطر في رمضان .

○ إن أفطر لصوم مستحب انقطع التتابع .

○ المذهب : المعتبر بالشهرين الأهلة إذا ابتدأ من أول الشهر سواء كان ٣٠ يوماً أو كان ٢٩ يوماً .

وإن ابتدأ من أثناء الشهر فالمعتبر العدد .

مثال : رجل صام من ( ١ ) محرم ، وكان محرم ( ٢٩ ) يوماً ينتهي الشهر ، وكان مثلاً صفر ( ٢٩ ) يوماً فإنه يجزي ويكون صام ( ٥٨ ) يوماً .

لكن إن صام من أثناء الشهر فالمعتبر العدد، فلو صام من اليوم ( ١١ ) من محرم ، فإنه ينقضي الشهر الأول ( ١١ ) من صفر، ثم يشرع في ( ١٢ ) صفر وينقضي الشهر بـ ( ١٢ ) من ربيع الأول . فيكون قد صام ( ٦٠ ) يوماً .

والصحيح أن المعتبر بالشهرين الأهلة مطلقاً سواء صام من أول الشهر أو من أثناءه .

#### فائدة : ٤

قوله ( فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ) .

- لا يجوز أن يطعم إلا إذا كان عاجزاً عن الصيام لمرض لا يرجى برؤه .

- يجزىء كل شيء يكون قوتاً للبلد ، لأن الله تعالى قال ( إطعام ستين مسكيناً ) ولم يخصص من أي نوع ، فيرجع ذلك إلى ما جرى به العرف . وهذا اختيار ابن تيمية .
- الواجب إطعام ستين مسكيناً لا يجزىء أقل من ذلك ، فمن أطعم واحداً [ ٦٠ ] يوماً لم يكن أطعم إلا واحداً فلم يتمثل الأمر .

### بَابُ مَا يَكْرَهُ، وَيُسْتَحَبُّ، وَحُكْمُ الصَّائِمِ

( يَكْرَهُ جَمْعُ رَيْقِهِ وَيُسْتَحَبُّ ) .

أي : يكره جمع ريقه فابتلاعه .

للخروج من خلاف من قال بفطره . ( الروض المربع ) .

( أي : خلاف من قال إنه إذا فعل ذلك أفطر ، فإن من العلماء من يقول : إن الصائم إذا جمع ريقه فابتلعه أفطر ) .

ولإمكان التَّخَرُّزِ منه . ( الشرح الكبير ) .

وذهب بعض العلماء : إلى إنه لا يكره .

قال الشيخ ابن عثيمين : لا بأس أن يبلع الصائم ريقه ، لكن بعض العلماء قال يكره أنه يجمع الريق ثم يبتلعه ، وأما بدون جمع ، فإن الريق لا يضر سواء قل أم كثر على أنه لو جمعه وابتلعه فلا حرج عليه ، فلا يفطر بذلك ، لأنه لم يأكل ولم يشرب ، والمحرم هو الأكل والشرب . ( نور ع الدرب ) .

فائدة :

قوله ( جَمْعُ رَيْقِهِ فَيَبْتَلَعُهُ ) لو بلع ريقه من غير جمع فإنه لا يكره .

قال ابن قدامة : وَمَا لَا يُمَكِّنُ التَّخَرُّزُ مِنْهُ ، كَاتِبَاتِلَاعِ الرِّيقِ لَا يُفْطَرُهُ ، لِأَنَّ اتِّقَاءَ ذَلِكَ يَشُقُّ ، فَأَشْبَهَ غُبَارَ الطَّرِيقِ ، وَعَزَلَةَ الدَّقِيقِ . ( المغني ) .

وقال في الشرح الكبير : لَا يُفْطَرُ اتِّبِلَاغُ الرِّيقِ إِذَا لَمْ يَجْمَعْهُ ، بغيرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّخَرُّزُ مِنْهُ ، أَشْبَهَ غُبَارَ الطَّرِيقِ .

وقال النووي : اتِّبِلَاغُ الرِّيقِ لَا يُفْطَرُ بِاتِّجْمَاعِهِ إِذَا كَانَ عَلَى الْعَادَةِ ، لِأَنَّهُ يَعْشُرُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ . ( المجموع )

( وَيَحْرُمُ بَلْعُ النَّخَامَةِ ) .

أي : ويحرم — على الصائم وغير الصائم — بلع النخامة .

لأنه مستقذر والأشياء المستقذرة لا يجوز للإنسان أن يبتلعها .

( وَيُفْطَرُ بِهَا تَقَطُّهُ إِنْ وَصَلَتْ إِلَى هِمِهِ ) .

أي : أن النخامة تفطر إلى وصلت إلى الفم فابتلعها .

وهذا المذهب ، وهو قول الشافعية .

وذهب بعض العلماء : إلى أنها لا تفطر .

لأنها لم تخرج من الفم ، ولا يُعد بلعها أكلاً ولا شرباً .

ورجحه الشيخ ابن عثيمين .

فائدة :

البلغم أو النخامة إذا لم تصل إلى الفم فإنها لا تفطر قولاً واحداً في المذهب .

( وَيَكْرَهُ ذَوْقُ طَعَامٍ بِإِلَاحَاجِهِ )

أي : يكره للصائم أن يتذوق الطعام من غير حاجة ، فإن كان حاجة فلا يكره .

وهذا للمذهب ، وهو مذهب الحنفية ، والشافعية .

أ- ورد عن بعض الصحابة ما يدل على جواز ذوق الطعام للصائم، ومن ذلك ما يلي:

قول ابن عباس رضي الله عنهما: لا بأس أن يتطعم القدر أو الشيء .

و قول الحسن البصري: لا بأس أن يتطاعم الصائم العسل والسمن ونحوه ويمجه .

قول مجاهد: لا بأس أن يتطعم الطعام من القدر .

**وجه الاستدلال:** دلت هذه الآثار على جواز تذوق الطعام للصائم، وأنه لا بأس به، وهذا محمول على ما إذا كان هناك حاجة للتذوق لإصلاح

الطعام ومعرفة نضجه. وأما في حال غير وجود الحاجة الداعية لذلك، يكون جائزاً مع الكراهة؛ لأنه يعتبر تعريض للصوم للفساد بلا عذر.

ب- أن تذوق الطعام لا يأمن فيه عدم وصول المذوق للحلق، فمن الاحتراز وحفظ وصيانة الصوم كراهة فعل التذوق بلا حاجة داعية، ومع الحاجة والمصلحة يرخص فيه مع وجوب الاحتراز عند دخوله للحلق .

**فائدة :**

اختلف العلماء : إذا ذاق الصائم الطعام ثم وصل منه شيء إلى حلقه ، هل يفسد صومه ويُفطر بذلك أو لا؟ على قولين:

**القول الأول :** إذا ذاق الصائم الطعام ثم وصل منه شيء إلى حلقه فإنه يفطر بذلك .

وهو مذهب الحنفية ، والمالكية، وقول للحنابلة .

قالوا : لأن وصول الطعام إلى الحلق يفسد الصوم؛ لأنه قد دخل إلى ما لا يجوز دخوله إليه أثناء الصوم، وكذلك لا يعد ذوقاً بل يعتبر أنه قد أدخل الأكل إلى جوفه عن طريق الحلق.

**القول الثاني:** إذا ذاق الصائم الطعام ثم وصل منه شيء إلى حلقه، فإنه لا يفسد صومه ولا يفطر بذلك .

وهو مذهب الشافعية .

ويمكن أن يستدل لهم بأنه إذا ثبت الإذن بالتذوق شرعاً، فما نتج عن المأذون فهو مأذون.

**الترجيح:** الذي يظهر - والله أعلم - رجحان القول الأول وهو أن وصول طعم المذوق منه للحلق للصائم يفسد الصوم، خاصة إذا قصده؛ لقوة ما استدلبوا به، ولورود المناقشة على القول الآخر. والله أعلم. ( بحث في موقع الملتقى الفقهي ) .

**( وَمَضُغُ الصَّائِمِ قَوِيٌّ ) .**

أي : ويكره للصائم مضغ علك قوي . ( والقوي : هو اليباس الذي لا يتحلل ) .

وهو الذي كلما مضغه صلب وقوي ، لأنه يجلب البلغم ، ويجمع الريق ، ويورث العطش . ( الروض ) .

لأنه ربما يتسرب إلى بطنه شيء من طعمه إن كان له طعم ، فإن لم يكن له طعم فلا وجه للكراهة . ( الشرح الممتع ) .

**فائدة :**

أما العلك الذي يتحلل فيحرم مضغه إذا بلغ ريقه .

جاء في ( الروض المربع ) ( ويحرم مضغ العلك المتحلل ) مطلقاً، إجماعاً، قاله في المبدع (إن بلع ريقه) وإلا فلا .

**( وَتَكْرَهُ الْقِبْلَةَ لِمَنْ تَحْرُكُ شَهْوَتُهُ ) .**

أي : وتكره القبلة للصائم إذا كانت تحرك شهوته .

فإن كانت لا تحرك شهوته فلا تكره .

فالقبلة للصائم على أنواع :

**جائزة مباحة :** إذا كانت لا تحرك شهوته .

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبِلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ أَمْلَأَكُمْ لِإِزْبِهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

**مكروهة :** إذا كانت تحرك شهوته .

**تحريم :** إذا كان لا يأمن فساد صومه . ( لا يأمن الإنزال ) .

قال ابن قدامة : لَا يَحِلُّو الْمُقْبِلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ :

أَنْ لَا يَنْزِلَ .

فَلَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ بِذَلِكَ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ( كَانَ يُقْبِلُ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِزِيهِ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ .

الْحَالُ الثَّانِي ، أَنْ يُجْنِيَ فَيُقْطِرَ بَعِيرٌ خِلَافَ نَعْلَمُهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ إِيمَاءِ الْحَبَرَيْنِ ، وَلِأَنَّهُ إِنْزَالٌ بِمَبَاشَرَةٍ ، فَأَشْبَهَ الْإِنْزَالَ بِالْجَمَاعِ دُونَ الْفَرَجِ

الْحَالُ الثَّالِثُ : أَنْ يُجْذِي . ( وتقدم هذا الكلام ) .

ثم قال ابن قدامة : ... إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ الْمُقْبِلَ إِذَا كَانَ ذَا شَهْوَةٍ مُقْطِرَةٍ ، يَحِثُّ يَغْلِبُ عَلَى طَبْعِهِ أَنَّهُ إِذَا قَبِلَ أَنْزَلَ ، لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْقُبْلَةُ ؛ لِأَنَّهَا مُفْسِدَةٌ لِصَوْمِهِ ، فَحُرِّمَتْ ، كَالْأَكْلِ .

وَإِنْ كَانَ ذَا شَهْوَةٍ ، لَكِنَّهُ لَا يَغْلِبُ عَلَى طَبْعِهِ ذَلِكَ ، كَرِهَ لَهُ التَّقْبِيلُ ؛ لِأَنَّهُ يُعْرِضُ صَوْمَهُ لِلْفُطْرِ ، وَلَا يَأْمَنُ عَلَيْهِ الْفَسَادُ . ( المغني )

فائدة :

ذهب بعض العلماء إلى كراهة القبلة .

وهو المشهور عند المالكية ، وروى ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عمر أنه كان يكره القبلة لمباشرة .

ونقل عن قوم تحريمها .

لقوله تعالى ( فالأن باشروهن ) فمنع المباشرة في هذه الآية نهاراً .

والجواب عن ذلك أن النبي ﷺ هو المبين عن الله تعالى ، وقد أباح المباشرة نهاراً ، فدل ذلك على أن المباشرة في الآية الجماع لا ما دونه من قبلة ونحوها .

وفرق قوم بين الشاب والشيخ فكرهها للشباب دون الشيخ .

لحديث عبد الله بن عمرو قال: (كنا عند النبي ﷺ فجاء شاب فقال: يا رسول الله، أقبل وأنا صائم؟ قال: لا، فجاءه شيخ فقال: أقبل

وأنا صائم؟ قال: نعم، قال: ففطر بعضنا إلى بعض، فقال رسول الله ﷺ: إن الشيخ يملك نفسه) . رواه أبو داود

وهذا الحديث ضعفه الحافظ ابن حجر وابن القيم ، وقال : لا يصح التفريق بين الشاب والشيخ ، ولم يجيء من وجه يثبت .

### فصل

هذا الفصل في سنن الصيام .

( وَسَنُّ لِمَنْ شَتِّمَ هَمَلَهُ : إِنْ شَتِّمَ صَائِمٌ ) .

أي : يسن للصائم أن يقول لمن شاتمته : اللهم إني صائم .

لحديث أبي هريرة ؓ قال : قال ﷺ ( إِذَا أَصْبَحَ أَحَدُكُمْ يَوْمًا صَائِمًا فَلَا يَزُتُّ وَلَا يَجْهَلُ فَإِنْ امْرُؤٌ شَاتَمَهُ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيُقْبَلْ إِيَّي صَائِمٌ إِيَّي

صَائِمٌ ) متفق عليه .

فائدة :

اختلف العلماء هل يشرع أن يقولها في كل صيام أو يختص بالفرض دون النفل ؟

في ذلك قولان . وأصح القولين : أنه يقولها العبد في الحالين جميعاً واختاره ابن تيمية وابن عثيمين .

فائدة : ٢

اختلف العلماء : هل يقول ( إني صائم ) جهراً أم سراً ؟

فَقِيلَ : يَقُولُهُ بِلِسَانِهِ جَهْرًا يَسْمَعُهُ الشَّامِتُ وَالْمُقَاتِلُ فَيَنْزَجِرُ غَالِيًا .

وَقِيلَ : لَا يَقُولُهُ بِلِسَانِهِ ، بَلْ يُحَدِّثُ بِهِ نَفْسَهُ ؛ لِيَمْنَعَهَا مِنْ مُشَاقَّاتِهِ وَمُقَاتَلَتِهِ وَمُجَابَلَتِهِ وَيَحْرُسَ صَوْمَهُ عَنِ الْمَكْدِرَاتِ .

قال ابن تيمية : وفيها ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره .



**قيل :** يقول في نفسه فلا يد عليه ، **وقيل :** يقول بلسانه ، **وقيل :** يفرق بين الفرض فيقول بلسانه والنفل يقول في نفسه، فإن صوم الفرض مشترك والنفل يخاف عليه من الرياء .

**والصحيح** أنه يقول بلسانه كما دل عليه الحديث ، فإن القول المطلق لا يكون إلا باللسان ، وأما ما في النفس فمقيد كقوله ( عما حدثت به أنفسها - ثم قال - ما لم تتكلم أو تعمل به ) فالكلام المطلق إنما هو الكلام المسموع .  
وإذا قال بلسانه إني صائم بين عذره في إمساكه عن الرد ، وكان أزجر لمن بدأه بالعدوان . ( منهاج النبوة ) .

**ومما يدل على الجهر بها :**

أ- حديث أبي هريرة السابق ( فليقل : إني صائم .. ) فالقول المطلق لا يكون إلا باللسان .  
ب- ولأن مقصود هذه السنة زجر الشاتم ، وهذا لا يتحقق إلا بإخباره ، فإذا أسر قد يمضي في غيه ، والمسلم يرتدع بطريق الديانة إذا علم أن صاحبه صائم .

ج- أن من السنة تكرار هذا القول مرتين ، لأنه أقرب إلى إمساك صاحبه عنه ، والتكرار لا يتصور إلا بالقول اللساني .

**فائدة : ٣**

الوارد أن يقول هذه الجملة مرتين ( إني صائم ، إني صائم ) .

**فائدة : ٣**

أن المحفوظ في الألفاظ المروية عن النبي ﷺ دون ذكر ( اللهم ) فلا يشرع أن يقول : اللهم إني صائم .

**فائدة : ٤**

لا يشرع للعبد أن يقول غير هذا القول إذا سب أو خوصم في صيامه ، وأما ما ورد - كما عند ابن خزيمة وغيره - أن النبي ﷺ قال ( وإن كنت قائماً فأجلس ) فهذه اللفظة لا تثبت عن النبي ﷺ .

**( وَيَسْنُ السَّحُورُ )**

أي : ويسن للصائم أن يتسحر .

عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَهً ) متفق عليه .

فهذا الحديث دليل على استحباب السحور .

قال في المغني : ولا نعلم فيه خلافاً . ( أي في استحبابه ) .

وقال ابن المنذر : وأجمعوا على أن السحور مندوب إليه .

**فائدة : ١**

**قوله ( تسحروا )** لم نقل بوجوبه لوجود الصارف عن ذلك ، وهو وصال النبي ﷺ بأصحابه .

قال البخاري : باب بركة السحور من غير إيجاب ، لأن النبي ﷺ وأصحابه واصلوا ولم يذكر السحور .

ويشير البخاري إلى حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال : ( نَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ فِي الصَّوْمِ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ : إِنَّكَ تَوَاصَلَ بِأَرْسُولِ اللَّهِ ؟ قال : وأيكم مثلي ؟ إني يطعمني ربي ويسقيني ، فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم ، ثم يوماً ، ثم رأوا الهلال فقال : لو تأخر لزدتكم ، كالتنكيل لهم حين أبوا أن ينتهوا ) .

**فائدة : ٢**

قوله ﷺ ( بركة ) هذه البركة تشمل :

أولاً : اتباع السنة .

ثانياً : مخالفة أهل الكتاب .

ففي صحيح مسلم قال رسول الله ﷺ : ( فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر ) .

ثالثاً : أن السحور يعطي الصائم قوة لا يمل معها الصيام .

رابعاً : أنه يكون سبباً للانتباه من النوم في وقت السحر الذي هو وقت الاستغفار والدعاء ، وفيه ينزل الرب جل وعلا إلى السماء الدنيا .

خامساً : مدافعة سوء الخلق الذي يثيره الجوع .

سادساً : الزيادة في النشاط .

### فائدة : ٣

يحصل السحور بأقل ما يتناوله المرء من مأكول ومشروب .

فقد جاء عند أحمد من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ ( السحور بركة فلا تدعوه ، ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء، فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين ) .

ولسعيد بن منصور من طريق أخرى مرسل ( تسحروا ولو بلقمة ) .

وعند أبي داود عن أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : ( نعم سحور المؤمن التمر ) .

### ❦ والخير

أي : ويسن تأخير السحور .

ألحديث أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ ( لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ) . متفق عليه زاد أحمد ( وأخروا السحور ) .

ب- وعن أنس بن مالك عن زید بن ثابت رضي الله عنهما قال ( تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ . قَالَ أَنَسٌ : قُلْتُ لَزَيْدٍ : كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالسَّحُورِ ؟ قَالَ : قَدْرُ خَمْسِينَ آيَةً ) متفق عليه .

( كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالسَّحُورِ ) المراد بالأذان هنا الإقامة ، فقد جاء في رواية للبخاري ( ... فَلَمَّا فَرَغَا مِنْ سَحُورِهِمَا قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى فَلَمَّا لَأَنَسِي كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَغِهِمَا مِنْ سَحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ قَالَ قَدْرُ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً ) .

فهذا الحديث يدل على أنه يستحب تأخير السحور إلى قبيل الفجر ، فقد كان بين فراغ النبي ﷺ ومعه زيد من سحورهما ، ودخولهما في الصلاة ، قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية من القرآن ، قراءة متوسطة لا سريعة ولا بطيئة ، وهذا يدل على أن وقت الصلاة قريب من وقت الإمساك .

والمراد بالأذان الإقامة ، سميت أذاناً لأنها إعلام بالقيام إلى الصلاة .

قال ابن حجر: وهي قدر ثلث خمس ساعة ، أي أربع دقائق.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : لكنني قرأتها فبلغت نحو ست دقائق .

### ( وتعجيل فطر ) .

أي : ويسن تعجيل الفطر .

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ ) متفق عليه .

ومعنى التعجيل : أنه بمجرد غياب قرص الشمس من الأفق يفطر .

قال ابن دقيق العيد: في هذا الحديث رد على الشيعة في تأخيرهم الفطر إلى ظهور النجوم، ولعل هذا هو السبب في وجود الخير بتعجيل الفطر، لأن الذي يؤخره يدخل في فعل خلاف السنة .

### فائدة : ١

ثمرات تعجيل الفطر :

أولاً : في تعجيل الإفطار اتباع هدي النبي ﷺ ، فقد كان يعجل الإفطار .

عن عبد الله بن أبي أوفى قال : ( كنا مع رسول الله في سفر وهو صائم ، فلما غابت الشمس قال لبعض القوم : يا فلان ، قم فاجدح لنا [ أي اخلط السويق بالماء ] فقال : يا رسول الله ، لو أمسيت ، قال: انزل فاجدح لنا، قال: إن عليك خماراً، قال: انزل فاجدح لنا، فنزل فجدح لهم ، فشرب النبي ﷺ ثم قال: إذا رأيتم الليل قد أقبل من ههنا أفطر الصائم ). متفق عليه

**ثانياً : تعجيل الفطر من أخلاق الأنبياء .**

**قال أبو الدرداء :** ثلاث من أخلاق الأنبياء: تعجيل الإفطار، وتأخير السحور، ووضع اليمين على الشمال في الصلاة . رواه الطبراني

**ثالثاً : أن في تعجيل الفطور علامة أن الناس بخير .**

لحديث الباب .

**رابعاً : في تعجيل الفطور مخالفة لليهود والنصارى .**

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : ( لا يزال الدين ظاهراً ما عجل الناس الفطر ، لأن اليهود والنصارى يؤخرون ) . رواه أبو داود

**قال ابن حجر :** وتأخير أهل الكتاب له أمد، وهو ظهور النجم، وقد روى ابن حبان والحاكم من حديث سهل أيضاً بلفظ: ( لا تزال أمتي على سنتي ما لم تنتظر بفطرها النجوم ) وفيه بيان العلة في ذلك .

**خامساً : في تعجيل الفطور تيسير على الناس ، وبعد عن التنطع ، وقد امثل هذا الأدب الصحابة .**

**قال البخاري :** أفطر أبو سعيد حين غاب قرص الشمس .

وقال عمرو بن ميمون : ( كان أصحاب محمد ﷺ أسرع الناس إفطاراً ، وأبطأهم سحوراً ) . رواه عبد الرزاق

## فائدة : ٢

يفطر الصائم أول ما تغرب الشمس .

عن ابن عمر . رضي الله عنهما . قال : قال رسول الله ﷺ : ( إذا أقبل الليل من ههنا ، وأدبر النهار من ههنا ، وغربت الشمس فقد أفطر الصائم ) .

قوله ( فقد أفطر الصائم ) قال ابن حجر : أي دخل في وقت الفطر .

ويحتمل أن يكون معناه : فقد صار مفطراً في الحكم لكون الليل ليس ظرفاً للصيام الشرعي، وقد رد ابن خزيمة هذا الاحتمال، وأوماً إلى ترجيح الأول .

**قال ابن حجر :** ولا شك أن الأول أرجح .

**وقال القرطبي :** يحتمل أن يكون معناه : دخل في وقت الفطر .

كما يقول العرب : أظهر : دخل في وقت الظهر . وأشهر : دخل في الشهر . وأنجد وأتهم : إذا دخل فيهما . أعني : الموضعين وعلى هذا : لا يكون فيه تعرض للوصال ، لا بنفي ولا بإثبات .

ويحتمل أن يكون معناه : فقد صار مفطراً حكماً . ومعنى هذا : أن زمان الليل يستحيل فيه الصوم الشرعي . ( المفهم ) .

**وقال النووي :** قوله ﷺ ( إذا أقبل الليل وأدبر النهار وغابت الشمس فقد أفطر الصائم )

معناه : إنقضى صومه وتم ، ولا يوصف الآن بأنه صائم ، فإن يغروب الشمس خرج النهار ودخل الليل ، والليل ليس محلاً للصوم . وقوله صلى الله عليه وسلم : ( أقبل الليل وأدبر النهار وغربت الشمس ) قال العلماء : كل واحد من هذه الثلاثة يتضمن الآخرین وثلاثهما ، وإنما جمع بينهما ؛ لأنه قد يكون في واحد وتحوه بحيث لا يشاهد غروب الشمس ، فيعتمد إقبال الظلام وإدبار الضياء . والله أعلم .

## فائدة : ٣

قوله ( وتعجيل فطر ) فيه أنه لا يسن الوصال .

وقد جاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال ( نهى رسول الله ﷺ عن الوصال ، فقال رجل من المسلمين : فإنك يا رسول الله تؤاصيل؟

قَالَ: " وَأَنْتُمْ مِثْلِي؟ إِنْ أُبَيْتَ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي ". فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوَصَالِ وَاصِلَ بِهِمْ يَوْمًا، ثُمَّ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَوْا الْهَيْلَالَ، فَقَالَ: " لَوْ تَأَخَّرَ الْهَيْلَالُ لَزِدْتُكُمْ " كَالْمُنْكَلِ هُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا ( مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

#### أ- تعريف الوصال :

الوصال هو : صوم يومين فصاعدًا من غير أكل وشرب بينهما . [ قاله النووي ] .

وقال ابن قدامة : وهو أن لا يفطر بين اليومين بأكل ولا شرب .

وقال القاضي عياض : هو متابعة الصوم دون الإفطار بالليل .

وقال ابن الأثير : هو أن لا يُفْطَرَ يَوْمَيْنِ أو أَثَمًا .

#### ب- اختلف العلماء في حكم الوصال على أقوال :

القول الأول : أنه محرم .

وهو مذهب الجمهور .

قال ابن حجر : وذهب الأكثرون إلى تحريم الوصال .

أ-لنهي النبي ﷺ عنه كما جاء في حديث الباب ( نهي عن الوصال ) .

ب-وفي رواية : ( لا تواصلوا ... ) .

ج-ولابن خزيمة : ( إياكم والوصال ) .

د-ومن الأدلة قوله ﷺ : ( إذا أقبل الليل من ههنا ، وأدبر النهار من ههنا ، فقد أفطر الصائم ) .

قال الحافظ ابن حجر : إذ لم يجعل الليل محلاً لسوى الفطر ، فالصوم فيه مخالفة لوضعه كيوم الفطر .

#### القول الثاني : أنه جائز .

قال الحافظ ابن حجر : وقد ذهب إلى جوازه مع عدم المشقة ، عبد الله بن الزبير ، وروي أن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه أنه كان يواصل خمسة عشر يوماً .

أ-مواصلة النبي ﷺ بأصحابه ولو كان حراماً ما أقرهم على فعله .

ب-إقدام الصحابة على الوصال بعد النهي ، فدل هذا على أنهم فهموا أن النهي للتنزيه لا للتحريم وإلا لما أقدموا عليه .

ج-ومن الأدلة حديث عائشة قالت : ( نهي رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة لهم ) .

قال ابن حجر : ويدل على أنه ليس بمحرم ما أخرجه أبو داود وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة قال ( نهي النبي ﷺ عن الحجامة والمواصلة ولم يحرمهما إبقاء على أصحابه ) وإسناده صحيح ، فإن الصحابي قد صرح بأنه ﷺ لم يحرم الوصال .

#### القول الثالث : أنه جائز إلى السحر والمبادرة بالفطر أفضل .

وهذا قول أحمد ، وإسحاق ، وابن المنذر ، وابن خزيمة .

لحديث أبي سعيد عند البخاري قال : قال رسول الله ﷺ ( لا تواصلوا ، فأياكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر ) .

ورجح هذا القول ابن القيم ، وقال : وهذا القول أعدل الأقوال ، أن الوصال يجوز من سحر إلى سحر ، وهو أعدل الوصال وأسهله على الصائم .

#### ج- الحكمة من النهي عن الوصال :

أولاً : رحمة بهم ، وإبقاء عليهم .

وفي التنزيل ( لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ) .

وفي حديث عائشة رضي الله عنها قالت ( نهي رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة لهم ) رواه البخاري ومسلم .

ثانياً : النهي عن التعمق والتكلف .

قال الإمام البخاري : باب الوصال . ومن قال ليس في الليل صيام لقوله تعالى : ( ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ) ، ونهى النبي ﷺ عنه رحمة لهم وإبقاء عليهم ، وما يُكْرَهُ مِنَ التَّعَثُّقِ .

وفي حديث أنس رضي الله عنه : قال ( وأصل النبي ﷺ آخر الشهر ، وواصل أناس من الناس ، فبلغ النبي ﷺ فقال : لَوْ مُدُّ لَنَا الشَّهْرُ لَوَاصَلْنَا وَصَالًا يَدْعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمُّقَهُمْ ) رواه البخاري ومسلم .

ثالثاً : لِمَا فِيهِ مِنْ ضَعْفِ الْقُوَّةِ ، وإهلاك الأبدان . قاله القرطبي .

رابعاً : دَفْعُ الْمَلَلِ .

وفي حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ! عَلَيْكُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا، وَإِنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ مَا دُوِّمَ عَلَيْهِ وَإِنْ قَلَّ ) . رواه البخاري ومسلم

ولمّا نَهَى عَنْ الْوَصَالِ ﷺ قَالَ ( فَأَكْلُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ ) متفق عليه .

خامساً : يُنْهَى عَنْ الْوَصَالِ مِنْ أَجْلِ مُخَالَفَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ .

ولذلك كانت أكلة الشَّحْرِ بِمَا يُخَالَفُ بِهِ أَهْلَ الْكِتَابِ .

سادساً : لِمَا فِي الْوَصَالِ مِنْ تَضْيِيعِ الْحَقُوقِ وَالتَّقْصِيرِ فِيهَا .

وكان أبو الدرداء رضي الله عنه يصوم النهار ويقوم الليل، فلما زاره سلمان رضي الله عنه قال له سلمان : إن لربك عليك حقاً ، ولنفسك عليك حقاً ، ولأهلك عليك حقاً ، فأعط كل ذي حق حقه ، فأتى أبو الدرداء النبي ﷺ فذكر ذلك له . فقال النبي ﷺ : صدق سلمان . رواه البخاري .

د-معنى قول النبي ﷺ ( يطعمني ربي ويسقيني ) :

اختلف العلماء في معنى قوله ﷺ ( يطعمني ربي ويسقيني ) :

ف قيل : هو على حقيقته .

وضعفه النووي ، فقال : لو كان حقيقة لم يكن مواصلاً .

وضعفه ابن القيم ، فقال : إنه غلط من قال : إنه كان يأكل ويشرب طعاماً وشراباً يتغذى به بدنه لوجوه :

أحدهما : أنه قال ( أظن عند ربي يطعمني ويسقيني ) ولو كان أكلاً وشراباً لم يكن وصلاً ولا صوماً .

الثاني : أن النبي ﷺ أخبرهم أنهم ليس كهيتهم في الوصال ، فإنهم إذا واصلوا تضرروا بذلك ، وأما هو ﷺ فإنه إذا واصل لا يتضرر بالوصال ، فلما كان يأكل ويشرب لكان الجواب : وأنا أيضاً لا أواصل ، بل أكل وأشرب ، كما تأكلون وتشربون فلما قرره : إنك تواصل ، ولم ينكر عليهم ، دل على أنه كان مواصلاً وأنه لم يكن أكلاً وشراباً يفطر الصائم .

الثالث : أنه لو كان أكلاً وشراباً يفطر الصائم لم يصح الجواب بالفارق بينهم وبينه ، فإنه حينئذٍ ﷺ هو وهم مشتركون في عدم الوصال ، فكيف يصح الجواب بقوله : لست كهيتكم .

وقيل : يجعل الله فيه قوة الطاعم الشارب .

ونسبه ابن حجر للجمهور .

وقيل : أن المراد ما يغذيه الله به من معارفه ، وما يفيض على قلبه من لذة مناجاته ، وقرّة عينه بقربه ، وتنعمه بحبه ، وتوابع ذلك من الأحوال التي هي غذاء القلوب ونعيم الأرواح .

ورجح هذا القول ابن القيم ، وقال : وقد يقوى هذا الغذاء حتى يغني عن غذاء الأجسام مدة من الزمان، ومن له أدنى تجربة وشوق، يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الحيواني ، ولا سيما المسرور الفرحان الظافر بمطلوبه الذي قد قرت عينه بمحبوبه ، وتنعم بقربه ، والرضى عنه .

( عَلَى رُطْبٍ، فَإِنْ غَدِمَ فَتَمَرٌ، فَإِنْ غَدِمَ فَمَاءٌ ) .

أي : يسن كون الفطر يكون على رطب ، فإن عدم الرطب فعلى تمر ، فإن عدم الرطب والتمر فعلى ماء .  
 لحديث أنس قال ( كان رسول الله ﷺ يفطر على رطبات ، فإن لم تكن فعلى تمرات ، فإن لم تكن حسا حسوات من ماء ) رواه الترمذي ،  
 وصححه الدارقطني .  
 وجاء عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الصَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى مَاءٍ ، فَإِنَّهُ طَهُورٌ )  
 رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ وَابْنُ جَبَّانٍ وَالحَاكِمُ .

#### فائدة : ١

قوله ( فَلْيُفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ ) هذا الأمر بالحديث للاستحباب .  
 ويدل لذلك حديث ابن أبي أوفى قال : ( سرنا مع رسول الله ﷺ وهو صائم ، فلما غربت الشمس قال : انزل فاجدح لنا ، قال : يا رسول الله ، لو أمسيت ... ) .

قوله ( فاجدح ) بالجيم ثم بالحاء ، والجدح تحريك السويق ونحوه بالماء يعود يقال له المجدح .

قال ابن حجر : وشذ ابن حزم فأوجب الفطر على التمر وإلا فعلى الماء .

#### فائدة : ٢

الحكمة من الفطر على التمر :

قال ابن القيم رحمه الله : وكان يحض على الفطر بالتمر ، فإن لم يجد فعلى الماء ، هذا من كمال شفقتة على أمته ونصحهم ، فإن إعطاء الطبيعة الشيء الحلو مع خلو المعدة ، أدعى إلى قبوله ، وانتفاع القوى به ، ... وأما الماء فإن الكبد يحصل لها بالصوم نوع ييس ، فإذا رطبت بالماء كمل انتفاعها بالغذاء بعده ، ولهذا كان أولى بالظمان الجائع ، أن يبدأ قبل الأكل يشرب قليل من الماء ، ثم يأكل بعده .  
 وقال الشوكاني : وإنما شرع الإفطار بالتمر لأنه حلو ، وكل حلو يقوي البصر الذي يضعف بالصوم ، وهذا أحسن ما قيل في المناسبة وبيان وجه الحكمة .

### ( وَرَزَقَ مَا وَرَدَ ) .

أي : ويسن أن يقول عند فطره ما ورد .

عن ابن عمر قال ( كان رسول الله ﷺ إذا أفطر قال : " ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله ) رواه أبو داود .  
 وقال ابن حجر في ( التلخيص الحبير ) قال الدارقطني : إسناده حسن .  
 وأما دعاء : " اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت " فقد رواه أبو داود وهو حديث مرسل ، فهو ضعيف .

#### فائدة : ١

وقد وردت أحاديث في فضل دعوة الصائم منها:

عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : ( ثلاث دعوات لا ترد : دعوة الوالد ، ودعوة الصائم ، ودعوة المسافر ) رواه البيهقي .  
 وعن أبي أمامة مرفوعاً ( لله عند كل فطر عتقاء ) رواه أحمد .  
 وعن أبي سعيد الخدري مرفوعاً ( إن الله تبارك وتعالى عتقاء في كل يوم وليلة - يعني في رمضان - وإن لكل مسلم في كل يوم وليلة دعوة مستجابة ) رواه البزار .

وهذه الأحاديث اختلف العلماء في صحتها \_ والله أعلم \_ .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) أمر الله بصوم رمضان وذكر إكمال العدة ثم قال ( وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ) وفي ذلك إشارة إلى المعنى المذكور قال ابن كثير : في ذكره تعالى هذه الآية التباينة على الدعاء متخللة بين أحكام الصيام إرشاداً إلى الإجتihad في الدعاء عند إكمال العدة بل وعند كل فطر لما روى عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : للصائم عند إبطاره دعوة مستجابة ، فكان عبد الله بن عمرو إذا أفطر دعا أهله

وَوَلَدَهُ ثُمَّ دَعَا ، وَلَمَّا رُويَ أَيْضًا : إِنَّ لِلصَّائِمِ عِنْدَ فِطْرِهِ دَعْوَةً مَا تُرَدُّ . ( انتهى ) .

**وقال النووي :** يستحب للصائم أن يدعو في خال صومه بِمُهَمَّاتِ الْآخِرَةِ وَالْدُّنْيَا لَهُ وَلِمَنْ يُحِبُّ وَلِلْمُسْلِمِينَ ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ثَلَاثَةٌ لَا تُرَدُّ دَعْوَتُهُمْ : الصَّائِمُ حَتَّى يُفْطِرَ وَالْإِمَامُ الْعَادِلُ وَالْمَظْلُومُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَهَكَذَا الرِّوَايَةُ حَتَّى بِالثَّاءِ الْمُتَنَنِّاةِ فَوْقَ فَيْقَتَضِي اسْتِحْبَابِ دُعَاءِ الصَّائِمِ مِنْ أَوَّلِ الْيَوْمِ إِلَى آخِرِهِ ، لِأَنَّهُ يُسَمَّى صَائِمًا فِي كُلِّ ذَلِكَ . ( المجموع ) .

**فائدة : ٢**

**قال الشيخ ابن عثيمين :** الدعاء يكون قبل الإفطار عند الغروب ؛ لأنه يجتمع فيه انكسار النفس والذل وأنه صائم ، وكل هذه أسباب للإجابة وأما بعد الفطر فإن النفس قد استراحت وفرحت وربما حصلت غفلة ، لكن ورد دعاء عن النبي ﷺ لو صح فإنه يكون بعد الإفطار وهو : " ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله .

### **باب قضاء رمضان**

**( ومن أخطى بـرمضان فصليته لا يقضاه ) .**

أي : يجب على من أفطر في رمضان لعذر السفر ، أو مرض ، أو حيض ، أو نفاس ، أن يقضي هذه الأيام بعد رمضان .  
أ- لقوله تعالى ( فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ) .

ب- وعن معاذة قالت ( سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ مَا بَالُ الْخَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ فَقَالَتْ أَخْزَرِيَّةٌ أَنْتِ قُلْتُ لَسْتُ بِخَزْرَوِيَّةٍ وَلَكِنِّي أَسْأَلُ . قَالَتْ كَانَ يُصَيِّبُنَا ذَلِكَ فَنُؤْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ ) متفق عليه .

**فائدة :**

فقد سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : امرأة عليها قضاء من رمضان ، ولكنها شكت هل هي أربعة أيام أم ثلاثة ، والآن صامت ثلاثة أيام فماذا يجب عليها ؟

فأجاب : إذا شك الإنسان فيما عليه من واجب القضاء فإنه يأخذ بالأقل ، فإذا شكَّت المرأة أو الرجل هل عليه قضاء ثلاثة أيام أو أربعة ؟ فإنه يأخذ بالأقل ، لأن الأقل متيقن ، وما زاد مشكوك فيه ، والأصل براءة الذمة ، ولكن مع ذلك : الأحوط أن يقضي هذا اليوم الذي شك فيه ، لأنه إن كان واجباً عليه فقد حصلت براءة ذمته بيقين ، وإن كان غير واجب فهو تطوع ، والله تعالى لا يضيع أجر من أحسن عملاً " انتهى من "فتاوى نور على الدرب" .

**( وَيُسِنَّ الْقَضَاءُ عَلَى الْفُجْرِ ) .**

أي : أن الأفضل والمستحب أن يكون قضاء تلك الأيام فوراً .

لقوله تعالى ( وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ) .

وقوله أيضاً ( أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ) .

وأسرع في إبراء الذمة .

**لكن لا يجب لذلك :**

لحديث عائشة رضي الله عنها قالت ( كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ ) .

فهذا الحديث دليل على أن قضاء رمضان ليس على الفور بل هو على التراخي .

**قال ابن قدامة :** ... أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ صَوْمٌ مِنْ رَمَضَانَ ، فَلَهُ تَأْخِيرُهُ مَا لَمْ يَدْخُلْ رَمَضَانُ آخِرُ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ قَالَتْ : كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّيَّامُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَمَا أَقْضِيهِ حَتَّى يَجِيءَ شَعْبَانُ .

**قال الحافظ ابن حجر :** وفي الحديث دلالة على جواز تأخير قضاء رمضان مطلقاً سواء كان لعذر أو لغير عذر

لكن لا يجوز تأخيره عن شعبان .

#### فائدة :

الحديث دليل على أنه يجب قضاء رمضان قبل مجيء رمضان الثاني .

**قال الحافظ :** يُؤْخَذُ مِنْ حَرْصِهَا عَلَى ذَلِكَ فِي شَعْبَانَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْقَضَاءِ حَتَّى يَدْخُلَ رَمَضَانُ آخِرُ .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) : وقضاء رمضان يكون على التراخي . لكن الجمهور يقيده بما إذا لم يفت وقت قضاائه ، بأن يهل رمضان آخر ، لقول عائشة رضي الله تعالى عنها : ( كان يكون علي الصوم من رمضان ، فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان ، لمكان النبي ﷺ ، كما لا يؤخر الصلاة الأولى إلى الثانية

ولا يجوز عند الجمهور تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر من غير عذر يأثم به ، لحديث عائشة هذا

**( وَكَانَ يَجْعَلُ إِلَى رَمَضَانَ الْآخِرِ مِنْ هَيْسِرٍ صَدْرٍ )** .

أي : لا يجوز تأخير قضاء رمضان إلى رمضان من غير عذر .

فمن أخر قضاء رمضان إلى ما بعد رمضان الثاني فله أحوال :

**الحالة الأولى : أن يؤخره بعذر .**

كأن يستمر مرضه أو سفره .

فهنا يجب عليه القضاء فقط ( فلا إثم ولا كفارة ) .

**الحالة الثانية : أن يؤخره بغير عذر . فعليه :**

**أ-الإثم :**

لأنه إذا أخره إلى ما بعد رمضان صار كمن أخر فريضة إلى وقت الثانية من غير عذر ، ومعلوم أنه لا يجوز تأخير صلاة الفريضة إلى وقت الثانية إلا لعذر .

**قال ابن قدامة :** وَلَا يَجُوزُ لَهُ تَأْخِيرُ الْقَضَاءِ إِلَى رَمَضَانَ آخِرٍ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمْ تُؤَخِّرْهُ إِلَى ذَلِكَ ، وَلَوْ أَمَكَّنَهَا لِأَخَّرَتْهُ ، وَلَئِنْ الصَّوْمُ عِبَادَةٌ مُتَكَرِّرَةٌ ، فَلَمْ يَجْزِ تَأْخِيرُ الْأَوَّلَى عَنْ الثَّانِيَةِ ، كَالصَّلَاةِ الْمُفْرُوضَةِ .

**ب-القضاء .**

**ج-الكفارة :** اختلف أهل العلم هل عليه كفارة أم لا ؟

**ف قيل :** عليه كفارة .

وهذا مذهب ، والشافعي ، وأحمد .

**قال ابن قدامة :** .... وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ عُذْرٍ ، فَعَلَيْهِ مَعَ الْقَضَاءِ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ لِكُلِّ يَوْمٍ .

وَيَحْدَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ .

**أ- ولما روي عن ابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، أنهم قالوا : أطعم عن كل يوم مسكيناً .**

**وَمِمَّنْ يُروى عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ خِلَافُهُمْ .**

**ب- وَلَئِنْ تَأَخَّرَ صَوْمُ رَمَضَانَ عَنْ وَقْتِهِ إِذَا لَمْ يُوجِبِ الْقَضَاءُ ، أَوْجِبَ الْفِدْيَةُ ، كَالسَّيِّخِ الْهَرِمِ . ( المغني ) .**

**وقيل :** لا كفارة عليه .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

لأن الله قال ( ... فعدة من أيام أخر ) فلم يوجب إلا الصيام .

ولم يرد دليل على إيجاب الكفارة .

وهذا القول اختاره الإمام البخاري رحمه الله ، قال في صحيحه: قَالَ إِبْرَاهِيمُ -يعني : النخعي- : إِذَا فَرَطَ حَتَّى جَاءَ رَمَضَانُ آخِرُ يَصُومُهُمَا وَلَمْ يَرَ عَلَيْهِ طَعَامًا ، وَيَذْكُرْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْسَلًا وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ يُطْعَمُ . ثم قال البخاري : وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ الْإِطْعَامَ ، إِنَّمَا قَالَ : (



فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ( ١٠هـ .

والأول أحوط .

( ولا يصح الابتداء بطلوع من هلكه قضاء رمضان ) .

أي : لا يصح أن يصوم الإنسان تطوعاً وعليه قضاء من رمضان .

وهذا المذهب .

لحديث هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال ( من أدرك رمضان وعليه من رمضان شيء لم يقضه لم يتقبل منه ، ومن صام تطوعاً وعليه من رمضان شيء لم يقضه فإنه لا يتقبل منه حتى يصومه ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يجوز ذلك .

وهذا مذهب الأئمة الثلاثة .

أ- لقول الله تعالى : ( ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ) ولم يقيد الله تعالى القضاء بالاتصال برمضان ولا بالتتابع

ب- ولحديث عائشة السابق قالت ( كان يكون علي الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان ) متفق عليه .

ج- أن قضاء رمضان موسع ، ومن المقرر عند الفقهاء : أن الواجب الموسع يجوز الاشتغال بالتطوع من جنسه قبل الاشتغال به .

قال ابن رجب في القواعد : " القاعدة الحادية عشرة : من عليه فرض ، هل له أن يتنقل قبل أدائه بجنسه أم لا ؟ هذا نوعان : أحدهما :

العبادات المحضة ، فإن كانت موسعة جاز التنقل قبل أدائها كالصلاة بالاتفاق ، وقبل قضائها أيضاً كقضاء رمضان على الأصح .

وقال ابن قدامة معللاً سبب الجواز : لأنها عبادة تتعلق بوقت موسع ، فجاز التطوع بها في وقتها قبل فعلها .

( ومن مات وعليه صيام صام عنه وليه ) .

أي : إذا مات الإنسان وعليه صيام ، فإنه يستحب لوليّه أن يقضيه عنه .

لحديث عائشة رضي الله عنها : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ ) متفق عليه .

فإن قيل : متى يكون على الميت صيام ؟

ويكون عليه صيام إذا تمكن منه فلم يفعل ، أما إذا لم يتمكن فليس عليه صيام .

مثال : إنسان نذر أن يصوم [ ٣ ] أيام ، ثم مات من يومه ، فهذا ليس عليه شيء لأنه لم يتمكن منه .

مثال آخر : إنسان مرض في : ٢٠ رمضان فأفطر ، وتواصل به المرض شهر شوال وشهر ذي القعدة ، ثم مات ، فهذا ليس عليه صوم ، فلا يقضى عنه ، لأنه لم يمر عليه أيام يتمكن منها القضاء . ( الشيخ ابن عثيمين ) .

قال الشيخ ابن عثيمين : ... ومفهوم الحديث أن من مات ولا صيام عليه لم يُصم عنه ، وقد علمت مما سبق أن المريض إذا استمر به المرض لم يجب عليه الصوم أداء ولا قضاء في حال استمرار مرضه .

وقال ابن قدامة : وجملة ذلك أن من مات وعليه صيام من رمضان لم يُجَلَّ من حالين :

أحدهما : أن يموت قبل إمكان الصيام ، إما لضيق الوقت ، أو لعذر من مرض ، أو سفر ، أو عجز عن الصوم : فهذا لا شيء عليه في قول أكثر أهل العلم ... ثم ذكر الحالة الثانية .

وقال النووي : فرع في مذاهب العلماء فيمن مات وعليه صوم فاته بمرض ، أو سفر ، أو غيرهما من الأعذار ، ولم يتمكن من قضائه حتى مات :

ذكرنا أن مذهبنا لا شيء عليه ، ولا يصام عنه ، ولا يطعم عنه ، بلا خلاف عندنا .

وبه قال أبو حنيفة ومالك والجمهور ، قال العبدري : وهو قول العلماء كافة إلا طاوساً وقتادة . ( المجموع ) .

جاء في ( فتاوى اللجنة الدائمة ) السؤال : كانت والدي مريضة في شهر رمضان عام ٩٧هـ ولم تستطع صيام ثمانية أيام منه ، وتوفيت بعد شهر رمضان بثلاثة أشهر ، فهل أصوم عنها ثمانية الأيام ، وهل يمكن تأجيلها إلى ما بعد رمضان ٩٨هـ أو أتصدق عنها ؟

فكان الجواب : إذا كانت والدتك شفيت بعد شهر رمضان الذي أفطرت فيه ثمانية أيام ، ومر بها قبل وفاتها وقت تستطيع القضاء فيه ، وماتت ولم تقض ، استحب لك أو لأحد أقاربها صيام ثمانية الأيام عنها ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : ( من مات وعليه صيام صام عنه وليه ) متفق عليه ، ويجوز تأجيل صيامها ، والأولى المبادرة به مع القدرة .  
أما إن كان المرض استمر معها ، وماتت ولم تقدر على القضاء ، فلا يقضى عنها لعدم تمكنها من القضاء ، لعموم قوله تعالى : ( لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ) وقوله : ( فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ) " انتهى .

#### فائدة : ١

اختلف العلماء : هل يشرع القضاء عن الميت على أقوال ؟

**القول الأول :** أنه يقضى عنه النذر فقط .

وهو قول أحمد وإسحاق .

**قال الحافظ :** وقال الليث وأحمد وإسحاق وأبو عبيد : لا يصام عنه إلا النذر ، وأما رمضان فيقطع عنه .

حملاً للعموم الذي في حديث عائشة ( من مات وعليه صيام صام عنه وليه ) على المقيّد في حديث ابن عباس .

ففي حديث ابن عباس أن امرأة قالت ( إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذْرٌ . أَفَأَصُومُ عَنْهَا ؟ ) فَقَالَ : أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَنِي ، أَكَانَ ذَلِكَ يُؤَدِّي عَنْهَا ؟ فَقَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : فَصُومي عَنْ أُمِّكَ ) .

**القول الثاني :** يصام عن الميت النذر والواجب بأصل الشرع .

وهذا مذهب أبي ثور ، وأهل الحديث ، ونصره ابن حزم ، واختاره ابن تيمية والشيخ السعدي .

ورجحه النووي، وقال : وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ الَّذِي نَعْتَقِدُهُ ، وَهُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ مُحَقِّقُو أَصْحَابِنَا الْجَامِعُونَ بَيْنَ الْفُقَهَةِ وَالْحَدِيثِ لَهُذِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الصَّرِيحَةُ .

أ- للحديث السابق ( من مات ... ) .

ب- ولحديث بريدة قال ( بينا أنا جالس عند رسول الله ﷺ إذ أتته امرأة فقالت : إن أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٌ ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا ؟ قال : صومي عنها ) رواه مسلم .

**وجه الدلالة :** أن عموم حديث عائشة يتناول رمضان وغيره ، وفي حديث بريدة لم يستفصل من السائل عن هذا الشهر : هل هو رمضان أو غيره ، ولو كان هناك فرق في الحكم لوجب الاستفسار أو بينه ، فلما سكّت عنه ﷺ دل على اتحاد الحكم .

**قال البيهقي** عن حديث بريدة : فهذا الحديث قد صحّ، وهو صريح في جواز الصوم عن الميت بعيداً من التأويل .

**وقال الشوكاني** عن حديث (من مات وعليه صوم) : فيه دليل على أنه يصوم الولي عن الميت إذا مات وعليه صوم، أيّ صوم كان.

ج- ما ذكره ابن تيمية : أنه إذا جاز الإطعام عنه وهو ليس من جنس الصيام، فالصيام من باب أولى، لأنه أقرب إلى المماثلة.

**القول الثالث :** لا يصام عن الميت مطلقاً .

وهذا مذهب الجمهور .

**قال النووي :** وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُصَامُ عَنْ مَيِّتٍ لَا نَذْرَ وَلَا غَيْرَهُ، حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ، وَرَوَايَةٌ عَنْ الْحَسَنِ وَالزُّهْرِيِّ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ وَغَيْرُهُ : هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ .

**وقال الحافظ ابن حجر :** وقال الشافعي في الجديد ومالك وأبو حنيفة : لا يصام عن الميت .

أ- لحديث ابن عمر . أن رسول الله ﷺ قال (من مات وعليه صوم رمضان، فليطعم عن كل يوم مسكيناً) رواه الترمذي (حديث ضعيف)

ب- لقول ابن عباس ( لا يَصِلُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ، وَلَا يَصِمُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ) . أخرجه النسائي

ج- ولقول عائشة ( لا تصوموا عن موتاكم ، وأطعموا عنهم ) . أخرجه عبد الرزاق . قالوا :

فلما أفى ابن عباس وعائشة بخلاف ما رواه ، دلّ ذلك على أن العمل على خلاف ما رواه .

قال ابن حجر : وهذه قاعدة لهم معروفة ، إلا أن الآثار المذكورة عن عائشة وعن ابن عباس فيها مقال ، وليس فيها ما يمنع الصيام إلا الأثر الذي عن عائشة وهو ضعيف جداً ، والراجح أن المعنى ما رواه لا ما رآه .

والراجح القول الثاني ، وأنه يصام عنه الواجب بأصل الشرع والنذر .

■ بماذا أجاب الجمهور عن حديث عائشة ( من مات وعليه صيام صام عنه وليه ) ؟

قالوا المراد بقوله ( صام عنه وليه ) أي يفعل عنه ما يقوم مقام الصوم وهو الإطعام .

قال النووي : وَتَأَوَّلُوا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهُ يُطْعَمُ عَنْهُ وَلِيُّهُ ، وَهَذَا تَأْوِيلٌ ضَعِيفٌ ، بَلْ نَاطِلٌ ، وَأَيُّ ضَرُورَةٍ إِلَيْهِ وَأَيُّ مَانِعٍ يَمْتَنِعُ مِنَ الْعَمَلِ بِظَاهِرِهِ مَعَ تَظَاهُرِ الْأَحَادِيثِ ، مَعَ عَدَمِ الْمُعَارِضِ لَهَا ، قَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُنَا: وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَنْهُ صَلَاةٌ فَائِتَّةٌ ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يُصَامُ عَنْ أَحَدٍ فِي حَيَاتِهِ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْمَيِّتِ .

وقال الشوكاني : وهو عذر بارد لا يتمسك به منصف في مقابلة الأحاديث الصحيحة .

■ ما الجواب عن حديث ابن عمر ( من مات وعليه صوم رمضان ، فليطعم عن ... ) ؟

الجواب عنه : أنه حديث لا يصح .

قال الترمذي : لا يصح مرفوعاً إلى النبي ﷺ والصحيح عن ابن عمر موقوف قوله .

وقال ابن حجر : قال الدارقطني : المحفوظ وقفه على ابن عمر .

وقال البيهقي : هذا خطأ من وجهين ؛ أحدهما : رفعه الحديث إلى النبي ﷺ وإنما هو قول ابن عمر .

وقال النووي : ليس بثابت .

فائدة : ٢

الأمر بالحديث ( فليصم عنه وليه ) ليس للوجوب عند جمهور العلماء ، وبالغ إمام الحرمين ومن تبعه فادّعوا الإجماع على ذلك .

قال الحافظ ابن حجر : وفيه نظر ، لأن بعض أهل الظاهر أوجبوه ، فلعله لم يعتد بكلامهم على قاعدته .

الدليل على أنه غير واجب :

أ- أننا لو قلنا بالوجوب للزم أن يأثم الولي إذا لم يصم ، والله يقول ( ولا ترزوا رزراً ) .

ب- أن النبي ﷺ شبهه بالدين ، كما قال ﷺ للمرأة ( أرايت لو كان على أمك دينٌ أكنت قاضيته ؟ ... فقال : صومي ) ومن المعلوم أن الوارث لا يجب عليه قضاء دين مورثه .

فائدة : ٣

اختلف العلماء في المراد بالولي في قوله ( صام عنه وليه ) :

ف قيل : كل قريب ، وقيل : الوارث خاصة ، وقيل : عصبه ، والأول أرجح .

قال النووي : وَالْمُرَادُ بِالْوَلِيِّ الْقَرِيبِ ، سَوَاءً كَانَ عَصَبَةً أَوْ وَارِثًا أَوْ غَيْرَهُمَا ، وَقِيلَ : الْمُرَادُ الْوَارِثُ ، وَقِيلَ : الْعَصَبَةُ ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ .

وقال في الفتح : واختلف في المراد بقوله ( وليه ) فقيل : كل قريب ، وقيل : الوارث خاصة ، وقيل : عصبته ، والأول أرجح ، والثاني

قريب ، ويرد الثالث قصة المرأة التي سألت عن نذر أمها .

فائدة : ٤

يجوز أن يقضيه عن الميت أجنبي .

قال النووي : ولا فرق بين أن يقضيه عنه وارث أو غيره ، فيبرأ به بلا خلاف .

فائدة : ٥

لا يشترط التتابع في القضاء ، فيجوز متتابعاً ويجوز متفرقاً .

فائدة : ٦

هل يجوز إذا كان للميت عدد من الأولياء أن يتقاسموا أيام الصيام التي على مورثهم ، ويصوم كل واحد منهم قسماً منها سواء كانوا رجالاً أو نساءً أو من الصنفين ؟

نعم يجوز ، ( هذا ما لم يشترط فيه التتابع كال كفارة ، فإنه لا يجوز أن يصوموا جميعاً ) .

### باب صيام التطوع

#### ( يسن صوم التطوع ) .

أي : يسن الإكثار من صيام التطوع .

وقد تقدم في أول الباب الأحاديث التي تدل على فضل الصيام .

#### ( وأفضل صوم يوم وإفطار يوم ) .

أي : أفضل صيام التطوع صوم يوم وإفطار يوم .

لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّ أَحَبَّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ . وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ . كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ . وَيَنَامُ سُدُسَهُ . وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا ) متفق عليه .

وعنه ( أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَقُولُ : وَاللَّهِ لَأَصُومَنَّ النَّهَارَ ، وَلَأَقُومَنَّ اللَّيْلَ مَا عَشْتُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَنْتَ الَّذِي قُلْتَ ذَلِكَ ؟ فَعُلْتُ لَهُ : قَدْ قُلْتُهُ ، يَا أَبِي أَنْتَ وَأَبِي . فَقَالَ : فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ . فَصُمُّ وَأَفْطِرْ ، وَفَمَّ وَفَمَّ . وَصُمُّ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بَعَشْرَ أَمْثَالِهَا . وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ . قُلْتُ : فَإِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : فَصُمُّ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ . قُلْتُ : أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : فَصُمُّ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا . فَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ دَاوُدَ . وَهُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ . قُلْتُ : إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ) متفق عليه .

وإنما كان ذلك أعدل الصيام، وأحبه إلى الله تعالى، لأن فاعله يُؤدِّي الحقوق الواجبة عليه، كما تقدّم قريباً، بخلاف من يصوم الدهر، أي يتابع الصوم، ويسرده، فإنه يفوت بعض الحقوق، وقد لا يشقّ عليه باعتياده، فلا يحصل المقصود من قمع النفس، نظير ما قاله الأطباء من أن المرض إذا تعود عليه البدن لم يحتاج إلى دواء.

قال القرطبي : قوله ( وهو أعدل الصيام ) من جهة حفظ القوة ، ووجدان صوم مشقة العبادة ، وإذا كان أعدل في نفسه فهو عند الله أفضل وأحب .

قال في الفتح : في رواية عند البخاري ( أحب الصيام إلى الله صيام داود ) يقتضي ثبوت الأفضلية مطلقاً ، ورواه مسلم والترمذي بلفظ ( أفضل الصيام صيام داود ) ومقتضاه أن تكون الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة .

#### فائدة : ١

قال ابن رجب : قوله ﷺ في حق داود عليه السلام ( كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ، ولا يفر إذا لاقى ) يشير إلى أنه كان لا يضعفه صيامه عن ملاقة عدوه ومجاهدته في سبيل الله .

#### فائدة : ٢

هذا الصوم — صوم يوم وإفطار يوم — مشروط بما إذا لم يضيق ما أوجب الله عليه . ففي حديث عبد الله بن عمرو السابق ( ... فَصُمُّ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ ) قُلْتُ : فَإِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ : (( فَصُمُّ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا فَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ ﷺ ، وَهُوَ أَغْدَلُ الصِّيَامِ )) .

وفي رواية : (( هُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ )) قُلْتُ : فَإِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (( لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ )) ، وَلَئِنْ أَكُونَ قَبْلَ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَهْلِي وَمَالِي ) .

وفي رواية ( فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ بَعْدَ مَا كَبِرَ : يَا لَيْتَنِي قَبِلْتُ رُحْصَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ) .

ومعنى كلامه : أنه كبير، وعجز عن المحافظة على ما التزمه، ووظفه على نفسه عند رسول الله ﷺ، فشق ذلك عليه فعله لعجزه، ولم يعجبه

أن يتركه لالتزامه له ولأن النبي ﷺ قال: يا عبد الله لا تكن مثل فلان، كان يقوم الليل فترك قيام الليل، فتمنى أن لو قبل الرخصة فأخذ بالأخف، ومع عجزه، وتمنيته الأخذ بالرخصة لم يترك العمل بما التزمه، بل صار يتعاطى فيه نوع تخفيف، فقد ثبت عنه أنه كان حين ضعف وكبر يصوم تلك الأيام كذلك، يصل بعضها إلى بعض، ثم يفطر بعد تلك الأيام، فيقوى بذلك، وكان يقول: لأن أكون قبلت الرخصة أحب إليّ مما عدل به، لكنني فارقت على أمر أكره أن أخالفه إلى غيره . [ قاله في الفتح ]

قال الشيخ ابن عثيمين : ونأخذ من هذا فائدة، وهي أن الإنسان ينبغي ألا يقيس نفسه في مستقبله على حاضره، فقد يكون الإنسان في أول العبادة نشيطاً يرى أنه قادر، ثم بعد ذلك يلحقه الملل، أو يلحقه ضعف وتعب، ثم يندم، لهذا ينبغي للإنسان أن يكون عمله قصداً، ولهذا قال النبي ﷺ مرشداً أمته ( اكلفوا من العمل ما تطيقون ) أي: لا تكلفوا أنفسكم وقال: «استعينوا بالغدوة والروحة، وشيء من الدلجة والقصد القصد تبلغوا ) وقال ( إن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى ) والمنبت هو الذي يسير ليلاً ونهاراً، فالإنسان ينبغي له أن يقدر المستقبل، لا يقول أنا الآن نشيط سأحفظ القرآن والسنة، وزاد المستقنع وألفية ابن مالك كلها في أيام قليلة، فهذا لا يمكن، فأعط نفسك حقها، وقد قال النبي ﷺ ( أحب العمل إلى الله أدومه وإن قل ) .

### ( وفي صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، والأفضل أن تكون أيام البيض ) .

من الصيام التطوع : صيام ٣ أيام من كل شهر .

أ- عن عبد الله بن عمرو -رضي الله عنهما- قال: قال لي رسول الله ﷺ ( يا عبد الله بن عمرو إنك لتصوم الدهر وتقوم الليل وإنك إذا فعلت ذلك هجمت له العين وهككت لا صام من صام الأبدي صوم ثلاثة أيام من الشهر صوم الشهر كله ) . متفق عليه

وقد أوصى بذلك بعض الصحابة :

ب- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال ( أوصاني خليلي ﷺ بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحى ، وأن أوتر قبل أن أنام ) متفق عليه .

ج- وعن أبي الدرداء قال ( أوصاني حبيبي ﷺ بثلاث لئن أدعتهن ما عشت بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وصلاة الضحى وبأن لا أنام حتى أوتر ) رواه مسلم .

د- ومنهم أبو ذر كما عند الترمذي .

هـ- وعن معاذة العدوية ( أنها سألت عائشة زوج النبي ﷺ: أكان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام؟ قالت: نعم. فقلت لها: من أي أيام الشهر كان يصوم؟ قالت: لم يكن يُبالي من أي أيام الشهر يصوم ) رواه مسلم .

### ( والأفضل أن تكون أيام البيض ) .

أي : أن الأفضل أن تكون هذه الأيام الثلاثة : ١٣ - ١٤ - ١٥ لورود أحاديث في الأمر بها :

أ- عن أبي ذر رضي الله عنه قال: ( أمرنا رسول الله ﷺ أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام: ثلاث عشرة، وأربع عشرة وخمس عشرة ) رواه النسائي، والترمذي .

ب- وعن جرير عن النبي ﷺ قال : ( صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر، أيام البيض صبيحة ثلاث عشر، وأربع عشر، وخمس عشر ) رواه النسائي، قال المنذري : إسناده جيد . وقال الحافظ : إسناده صحيح .

ج- وعن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ له : ( إذا صمت من الشهر ثلاثاً، فصم ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة ) رواه النسائي والترمذي .

#### فائدة : ١

أيام البيض، سميت بذلك لأن لياها بيضاً لوضوح القمر فيها .

#### فائدة : ٢

ذكر السندي عن بعضهم أن الحكمة في صومها أنه لما عمّ النور لياها ناسب أن تعمّ العبادة نهارها. وقيل: الحكمة في ذلك أن الكسوف

يكون فيها غالباً، ولا يكون في غيرها، وقد أمرنا بالتقرب إلى الله تعالى بأعمال البر عند الكسوف انتهى (٣).

### ﴿وَالْاِثْنَيْنِ وَالْاِثْمِينِ﴾

أي : ومن الصيام التطوع ، صيام الاثنين والخميس .

أ- لحديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ . قَالَ : " يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ " وَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ غَاثُورَاءَ . قَالَ : " يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ " وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ ، قَالَ : " ذَاكَ يَوْمٌ وَلِدْتُ فِيهِ ، وَبُعِثْتُ فِيهِ ، أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ " رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ب- وعن عائشة قالت (كان النبي ﷺ يتحرى صوم الاثنين والخميس ) رواه الترمذي .

ج- وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال (تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس، فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم). رواه الترمذي

### ﴿وَسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ﴾

أي : ومن الصيام التطوع : صيام ست أيام من شوال .

لحديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ) . رَوَاهُ مُسْلِمٌ

فهذا الحديث دليل على استحباب صيامها .

وبلاستحباب قال الجمهور ، وهو مذهب السلف والخلف .

وقال مالك وأبو حنيفة : يكره ذلك ، حتى لا يظن وجوبها .

قال مالك : ما رأيت أحداً من أهل العلم يصومها .

قال النووي رداً عليهم : ودليل الشافعي وموافقيه هذا الحديث الصحيح الصريح ، وإذا ثبتت السنة لا تترك لتترك بعض الناس أو أكثرهم أو كلهم لها ، وقولهم : قد يظن وجوبها ، ينتقض بصوم عرفة وعاشوراء وغيرها من الصوم المندوب .

وقال الشوكاني رداً عليهم : وهو باطل لا يليق بعقل ، فضلاً عن علماً نصب مثله في مقابلة السنة الصحيحة الصريحة ، وأيضاً يلزم مثل ذلك في سائر أنواع الصوم المرغب فيها ، ولا قائل بها .

وأحسن ما اعتذر به عن مالك :

ما قاله شارح موطنه أبو عمر بن عبد البر : إن هذا الحديث لم يبلغ مالكا ، ولو بلغه لقال به ..

### فائدة : ١

يجوز صوم هذه الأيام متفرقة ومتتابعة .

قال في سبيل السلام : واعلم أن أجر صومها يحصل لمن صامها متفرقة أو متوالية، ومن صامها عقيب العيد أو في أثناء الشهر .

لكن الأفضل عقيب العيد مباشرة لعدة اعتبارات :

- المسارعة في فعل الخير .
- المسارعة إليها دليل على الرغبة في الصيام والطاعة .
- أن لا يعرض له من الأمور ما يمنعه من صيامها إذا أخرها .
- أن صيام ستة أيام بعد رمضان كالراتبة بعد فريضة الصلاة ، فتكون بعدها .

### فائدة : ٢

قوله ( كصيام الدهر ) المراد بالدهر العام .

قال النووي : قال العلماء : وإنما كان ذلك كصيام الدهر، لأن الحسنه بعشر أمثالها، ف رمضان عشرة أشهر، والستة بشهرين، وقد جاء في هذا حديث مرفوع في كتاب النسائي .

### فائدة : ٣

هل يصح صوم ست من شوال لمن عليه قضاء من رمضان ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** لا يصح صيامها لمن عليه قضاء من رمضان .

وهذا اختيار الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين رحم الله الجميع .

لقوله ( من صام رمضان ) أي كاملاً ، فلا يصح صيام ست من شوال إلا باستكمال رمضان ، وأما الذي عليه بقية من رمضان فلا يصدق في حقه أنه صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال .

**القول الثاني :** أنه يجوز .

وهو مذهب الحنفية، والمالكية، والشافعية، ورواية عند الحنابلة اختارها ابن قدامة وغيره .

أ-لفعل عائشة، وإقرار النبي ﷺ لها .

ب-ولأن قوله ﷺ ( مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ) خرج مخرج الغالب .

ج-ولو أخذ قوله ﷺ ( مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ) على ظاهره لم يدخل في هذه الفضيلة الكثير من النساء؛ لأن المرأة يأتيها العذر أثناء رمضان فيكون عليها قضاء .

د-ومن المعلوم أن الفرض إذا كان موسعاً فإنه لا حرج أن يتنفل صاحبه، بدليل ما لو أذن الظهر مثلاً فإن الإنسان يصلي الراتبة القبلية مع أنه مخاطب بالفرض، لأن الوقت واسع، وكذلك بالنسبة لرمضان فإن وقت قضاؤه واسع كما ثبت ذلك من حديث عائشة رضي الله عنها ( كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ فَمَا أَسْتَطِيعُ إِلَّا فِي شَعْبَانَ الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ يَرْسُولُ اللَّهِ ﷺ ) متفق عليه .

وهذا أرجح .

**فائدة : ٤**

**ما الحكم إن أخر صيام الست من شوال حتى خرج شوال بلا عذر ؟**

إن أخرها بلا عذر ، فإنه لا يقضيها لأنه تركها بلا عذر .

**فائدة : ٥**

حكم إن أخرها بعذر كمرض أو حيض ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

قبيل : يقضيها ، واختاره السعدي .

**قال السعدي :** أما إن كان له عذر من مرض أو حيض أو نفاس أو نحو ذلك من الأعذار التي بسببها أخر صيام قضاؤه أو أخر صيام الست فلا شك في إدراك الأجر الخاص، وقد نصوا على ذلك .

وأما إذا لم يكن له عذر أصلاً بل أخر صيامها إلى ذي القعدة أو غيره فظاهر النص على أنه لا يدرك الفضل الخاص، وأنه سنة في وقت فات محله، كما إذا فات صيام عشر ذي الحجة أو غيرها حتى فات وقتها، فقد زال ذلك المعنى الخاص وبقي الصيام المطلق .

**وقيل :** لا يقضيها ، وهذا أرجح .

لأنها مؤقتة بوقت وقد مضى هذا الوقت .

**( وَشَهْرُ الْحَرَمِ ) .**

أي : ومن الصيام التطوع صيام شهر الله المحرم .

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ ) رواه مسلم .

**فائدة : ١**

اختلف العلماء : ما الأفضل صوم شعبان أم صوم محرم على قولين :

**القول الأول :** صوم محرم .

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : ( أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم ) . رواه مسلم  
فهذا تصريح بأنه أفضل الشهور .

**قالوا :** وأما إكثار النبي ﷺ من صوم شعبان دون محرم ، فلعله إنما علم فضله في آخر حياته .  
أو لعله كان يعرض عليه أعدار من سفر أو مرض أو غيرهما . [ قاله النووي ]

**القول الثاني :** صوم شعبان أفضل .

ورجح هذا ابن رجب رحمه الله ، وقال : ويكون قوله ( أفضل الصيام بعد رمضان المحرم ) محمولاً على التطوع المطلق بالصيام ، فأما ما قبل  
رمضان وبعده فإنه يلتحق به في الفضل ، كما أن قوله في تمام الحديث : ( وأفضل الصلاة بعد المكتوبة قيام الليل ) إنما أريد به تفضيل  
قيام الليل على التطوع المطلق دون السنن الرواتب عند جمهور العلماء .

**قال النووي :** قوله ﷺ ( أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ )

تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ أَفْضَلُ الشُّهُورِ لِلصَّوْمِ ، وَقَدْ سَبَقَ الْجَوَابُ عَنْ إِكْثَارِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ صَوْمِ شَعْبَانَ دُونَ الْمُحَرَّمِ ، وَذَكَرْنَا فِيهِ جَوَابَيْنِ :  
أَحَدُهُمَا : لَعَلَّهُ إِنَّمَا عَلِمَ فَضْلَهُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ .

وَالثَّانِي : لَعَلَّهُ كَانَ يَعْزِزُ فِيهِ أَعْدَارَ ، مِنْ سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِهَا . ( نووي ) .

**وقال ابن رجب :** فإن قيل : فكيف كان النبي ﷺ يخص شعبان بصيام التطوع فيه مع أنه قال ( أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله  
المحرم ) ؟

فالجواب : أن جماعة من الناس أجابوا عن ذلك بأجوبة غير قوية ، لاعتقادهم أن صيام المحرم والأشهر الحرم أفضل من شعبان كما صرح به  
الشافعية وغيرهم .

والأظهر خلاف ذلك وأن صيام شعبان أفضل من صيام الأشهر الحرم .

ويدل على ذلك ما خرجه الترمذي من حديث أنس ( سئل النبي ﷺ أي الصيام أفضل بعد رمضان ؟ قال : شعبان تعظيماً لرمضان ) وفي  
إسناده مقال .

وفي سنن ابن ماجه ( أن أسامة كان يصوم الأشهر الحرم فقال له رسول الله ﷺ : صم شوالاً ) فترك الأشهر الحرم فكان يصوم شوالاً حتى  
مات ( وفي إسناده إرسال .

وقد روي من وجه آخر يعضده .

فهذا نص في تفضيل صيام شوال على صيام الأشهر الحرم ، وإنما كان كذلك لأنه يلي رمضان من بعده كما أن شعبان يليه من قبله ،  
وشعبان أفضل لصيام النبي ﷺ له دون شوال ، فإذا كان صيام شوال أفضل من الأشهر الحرم فلا أن يكون صوم شعبان أفضل بطريق الأول

فظهر بهذا أفضل التطوع ما كان قريباً من رمضان قبله وبعده ، وذلك يلتحق بصيام رمضان لقربه منه ، وتكون منزلته من الصيام بمنزلة  
السنن الرواتب مع الفرائض قبلها وبعدها فيلتحق بالفرائض في الفضل ، وهي تكملة لنقص الفرائض ، وكذلك صيام ما قبل رمضان وبعده  
، فكما أن السنن الرواتب أفضل من التطوع المطلق بالصلاة ، فكذلك صيام ما قبل رمضان وبعده أفضل من صيام ما بعد منه ، ويكون  
قوله ﷺ ( أفضل الصيام بعد رمضان المحرم ) محمولاً على التطوع المطلق بالصيام ، فأما ما قبل رمضان وبعده فإن يلتحق في الفضل كما  
أن قوله في تمام الحديث ( وأفضل الصلاة بعد المكتوبة : قيام الليل ) إنما أريد به تفضيل قيام الليل على التطوع المطلق دون السنن الرواتب  
عند جمهور العلماء خلافاً لبعض الشافعية والله أعلم .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** واختلف العلماء — رحمهم الله — أيهما أفضل صوم شهر المحرم ، أم صوم شعبان ؟

فقال بعض العلماء : شهر شعبان أفضل ؛ لأن النبي ﷺ كان يصومه إلا قليلاً منه ولم يُحفظ عنه أنه كان يصوم شهر المحرم ، لكنه حث  
على صيامه بقوله : " إِنَّهُ أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ .



قالوا : ولأن صوم شعبان ينزل منزلة الراتبه قبل الفريضة ، وصوم المحرم ينزل منزلة النفل المطلق ، ومنزلة الراتبه أفضل من منزلة المطلق ، وعلى كل فهذان الشهران يسن صومهما ، إلا أن شعبان لا يكمله .

#### فائدة : ٢

قال الحافظ ابن رجب : وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم المحرم شهر الله ، وإضافته إلى الله تدل على شرفه وفضله ، فإن الله تعالى لا يضيف إليه إلا خواص مخلوقاته ، كما نسب محمدًا وإبراهيم وإسحاق ويعقوب وغيرهم من الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه إلى عبوديته ، ونسب إليه بيته وناقته ، ولما كان هذا الشهر مختصاً بإضافته إلى الله تعالى ، وكان الصيام من بين الأعمال مضافاً إلى الله تعالى ، فإنه له من بين الأعمال ، ناسب أن يختص هذا الشهر المضاف إلى الله بالعمل المضاف إليه ، المختص به ، وهو الصيام .

#### فائدة : ٣

اختلف أهل العلم رحمهم الله في مدلول الحديث؛ هل يدل الحديث على صيام الشهر كاملاً أم أكثره؟ وظاهر الحديث - والله أعلم - يدل على فضل صيام شهر المحرم كاملاً . وحمله بعض العلماء على الترغيب في الإكثار من الصيام في شهر المحرم لا صومه كله . لقول عائشة رضي الله عنها (ما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر قط إلا رمضان، وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان) أخرجه مسلم .

ولكن قد يقال إن عائشة رضي الله عنها ذكرت ما رأيته هنا ولكن النص يدل على صيام الشهر كاملاً.

( وَكَذَلِكَ الْعَاشِرُ، ثُمَّ التَّاسِعُ ) .

أي : أكد صوم شهر المحرم العاشر ثم التاسع .

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ . قَالَ : " يَكْفِرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ " وَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ . قَالَ : " يَكْفِرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ " وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ ، قَالَ : " ذَلِكَ يَوْمٌ وَلِدْتُ فِيهِ ، وَبَعِثْتُ فِيهِ ، أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وعاشوراء : هو اليوم العاشر من محرم ، وهذا مذهب جمهور العلماء .

ثم يليه تاسوعاء .

فالأفضل أن يصوم مع العاشر التاسع ، وعلى هذا جاءت أكثر الأحاديث .

فقد قال رسول الله ﷺ ( لئن بقيت إلى قابل لأصومنَّ التاسع ) . رواه مسلم

وقد روى عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس أنه قال ( صوموا التاسع مع العاشر ) .

وأما حديث : صوموا يوماً قبله وبعده - وكذلك حديث : صوموا يوماً قبله أو بعده ، ضعيفة لا تصح .

#### فائدة : ١

ما الحكمة من استحباب صوم اليوم التاسع مع العاشر ؟

قال النووي : وذكر العلماء من أصحابنا وغيرهم في حكمة استحباب صوم تاسوعاء أوجهاً :

أحدها: أن المراد منه مخالفة اليهود في اقتصارهم على العاشر وهو مروي عن ابن عباس في حديث رواه الإمام أحمد بن حنبل عن ابن عباس قال . قال رسول الله ﷺ صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود وصوموا قبله يوماً وبعده يوماً .

الثاني : أن المراد به وصل يوم عاشوراء بصوم كما نهي أن يصام يوم الجمعة وحده ذكرهما الخطابي وآخرون .

الثالث : الاحتياط في صوم العاشر خشية نقص الهلال ووقوع غلط فيكون التاسع في العدد هو العاشر في نفس الأمر .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : نهي ﷺ عن التشبه بأهل الكتاب في أحاديث كثيرة مثل قوله في عاشوراء : لئن عشتُ إلى قابل لأصومنَّ التاسع .

وقال ابن حجر رحمه الله في تعليقه على حديث (لن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع): ما هم به من صوم التاسع يحتمل معناه ألا يقتصر عليه بل يضيفه إلى اليوم العاشر إما احتياطاً له، وإما مخالفة لليهود والنصارى وهو الأرجح، وبه يُشعر بعض روايات مسلم .

#### فائدة : ٢

هل يكره إفراد صوم عاشوراء ؟

لا ، لا يكره .

لأن النبي ﷺ صام العاشر وأمر به ، ويحصل بصيامه الأجر المترتب على ذلك من التكفير .

#### فائدة : ٣

سبب صيام عاشوراء :

ما جاء في حديث ابن عباس قال : ( قدم النبي ﷺ فرأى اليهود تصوم عاشوراء ، فقال : ما هذا ؟ قالوا : يوم نحيى الله نبيه موسى وبني إسرائيل من عدوهم ، فصامه موسى . فقال : أنا أحق بموسى منكم ، فصامه وأمر بصيامه ) . متفق عليه

#### فائدة : ٤

هل كان صوم يوم عاشوراء واجباً أم تطوعاً ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنه لم يكن واجباً قبل فرض رمضان ، بل كان سنة باق على سنته .

وهذا قول الشافعية والحنابلة .

**قال ابن حجر:** ذهب الجمهور - وهو المشهور عند الشافعية - إلى أنه لم يجب قط صوم قبل صوم رمضان .

أ- لحديث مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ ، وَلَمْ يُكْتَبْ عَلَيْكُمْ صِيَامُهُ ، وَأَنَا صَائِمٌ ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْ ) متفق عليه .

وجه الدلالة : أن قوله ( لم يكتب عليكم صيامه ) يدل على أنه لم يكن واجباً قط ، لأن لم لنفي الماضي .

**القول الثاني :** أنه كان واجباً فنسخ وجوبه بفرض صيام رمضان .

وهذا قول الحنفية والمالكية واختيار ابن تيمية .

أ- عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ (كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ تَصُومُهُ فُرُشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ تَرَكَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَه ) . متفق عليه

**قال ابن بطال :** دلّ حديث عائشة على أن صومه كان واجباً قبل أن يُفرض رمضان ، ودل أيضاً أن صومه قد رد إلى التطوع بعد أن كان فرضاً .

#### فائدة : ٥

من لم يصم يوم عرفة أو عاشوراء هل يقضيه أم لا ؟

**قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله :** النوافل نوعان: نوع له سبب، ونوع لا سبب له .

فالذي له سبب يفوت بفوات السبب ولا يقضى .

مثال ذلك: تحية المسجد، لو جاء الرجل وجلس ثم طال جلوسه ثم أراد أن يأتي بتحية المسجد، لم تكن تحية المسجد، لأنها صلاة ذات سبب، مربوطة بسبب، فإذا فات فاتت المشروعية، ومثل ذلك فيما يظهر يوم عرفة ويوم عاشوراء، فإذا أخر الإنسان صوم يوم عرفة ويوم عاشوراء بلا عذر فلا شك أنه لا يقضي، ولا ينتفع به لو قضا، أي لا ينتفع به على أنه يوم عرفة ويوم عاشوراء.

وأما إذا مر على الإنسان وهو معذور كالمراة الحائض والنفساء أو المريض، فالظاهر أيضاً أنه لا يقضي، لأن هذا خص بيوم معين يفوت حكمه بفوات هذا اليوم.

## فائدة : ٦

أيهما أفضل يوم عرفة أم يوم عاشوراء ؟

**قال ابن حجر :** روى مسلم من حديث أبي قتادة مرفوعاً: إن صوم يوم عاشوراء يكفر سنة، وإن صيام يوم عرفة يكفر سنتين. وظهره أن صيام يوم عرفة أفضل من صيام يوم عاشوراء، وقد قيل في الحكمة في ذلك: إن يوم عاشوراء منسوب إلى موسى عليه السلام، ويوم عرفة منسوب إلى النبي ﷺ ؛ فلذلك كان أفضل .

**وقال ابن القيم :** فإن قيل: لم كان عاشوراء يكفر سنة، ويوم عرفة يكفر سنتين؟ قيل: فيه وجهان:

أحدهما / أن يوم عرفة في شهر حرام ، وقيله شهر حرام ، وبعده شهر حرام ، بخلاف عاشوراء .

الثاني / أن صوم يوم عرفة من خصائص شرعنا ، بخلاف عاشوراء ، فضعف ببركات المصطفى .

**( وَتِسْعَ ذِي الْحِجَّةِ ) .**

أي : ومن صيام التطوع صوم تسع من ذي الحجة .

لحديث ابن عباس ، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ أَفْضَلَ مِنْ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ قَالُوا ، وَلَا الْجِهَادُ قَالَ ، وَلَا الْجِهَادُ إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ ) رواه البخاري .

والصوم من العمل الصالح .

عن هنيذة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي ﷺ قالت : ( كان رسول الله ﷺ يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر أول اثنين من الشهر وخمسين ) رواه الإمام أحمد .

## فائدة :

فإن قيل : جاء في صحيح مسلم : عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ ) .

**قال النووي :** قَالَ الْعُلَمَاءُ : هَذَا الْحَدِيثُ بِمَا يُؤْهِمُ كَرَاهَةَ صَوْمِ الْعَشْرِ ، وَالْمُرَادُ بِالْعَشْرِ هُنَا : الْأَيَّامُ التَّسْعَةُ مِنْ أَوَّلِ ذِي الْحِجَّةِ ، قَالُوا : وَهَذَا بِمَا يُتَأَوَّلُ فَلَيْسَ فِي صَوْمِ هَذِهِ التَّسْعَةِ كَرَاهَةٌ ، بَلْ هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ إِسْتِحْبَابًا شَدِيدًا لَا سِيَّمًا التَّاسِعَ مِنْهَا ، وَهُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ ، وَقَدْ سَبَقَتْ الْأَحَادِيثُ فِي فَضْلِهِ ، وَتَبَيَّنَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : " مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَفْضَلُ مِنْهُ فِي هَذِهِ " - يَعْنِي : الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ - .

فَيَتَأَوَّلُ قَوْلَهَا : لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ ، أَنَّهُ لَمْ يَصُمْهُ لِعَارِضٍ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ غَيْرِهَا ، أَوْ أَنَّهَا لَمْ تَرَهُ صَائِمًا فِيهِ ، وَلَا يَلْزَمُ عَنْ ذَلِكَ عَدَمُ صِيَامِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ حَدِيثُ هُنَيْدَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ إِمْرَأَتِهِ عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ تِسْعَ ذِي الْحِجَّةِ ، وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ ، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ : الْاِثْنَيْنِ مِنَ الشَّهْرِ وَالْخَمِيسِ ( وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَهَذَا لَفْظُهُ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَفِي رَوَايَتَيْهِمَا ( وَخَمِيسَيْنِ ) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( شرح مسلم ) .

**وقال ابن حجر :** ولا يرد على ذلك ما رواه أبو داود وغيره عن عائشة قالت ( ما رأيت رسول الله ﷺ صائماً العشر قط ) لاحتمال أن يكون ذلك لكونه كان يترك العمل وهو يجب أن يعمل خشية أن يفرض على أمته كما رواه الصحيحان من حديث عائشة أيضاً . ( الفتح ) .

## الخلاصة :

سلك بعض الفقهاء مسلك الجمع بين الحديثين بأحد الوجوه التالية :

أن حديث عائشة أرادت به أنه لم يصم العشر كاملاً، وحديث حفصة أرادت أنه كان يصوم غالبه، وهذا أحد جوابي الإمام أحمد .

أن حديث عائشة متأول بأنها لم تره صائماً، ولا يلزم منه تركه في نفس الأمر؟ لأنه يكون عندها في يوم من تسعة أيام، والباقي عند أمهات المؤمنين .

ويحتمل أن يكون المراد أنه يصوم بعضها في بعض الأوقات، وكلها في بعض الأوقات، ويتركها في بعض الأوقات لعارض .

## ( وَأَكْثَرُهُ يَوْمَ هَرَقَهُ النَّبِيُّ حَاجٍ بِهَا ) .

أي : وأكد تسع ذي الحجة صيام يوم عرفة لغير الحاج .

لحديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ . قَالَ : " يَكْفِرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ " وَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ . قَالَ : " يَكْفِرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ " وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ ، قَالَ : " ذَلِكَ يَوْمٌ وَلِدْتُ فِيهِ ، وَبُعِثْتُ فِيهِ ، أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

### فائدة : ١

قوله (لَغَيْرِ حَاجٍ بِهَا ) فلا يشرع صومه لمن كان بعرفة حاجاً .

وقد اختلف العلماء في حكم صومه للحاج على أقوال :

**القول الأول :** يستحب فطره .

وهذا قول مالك والشافعي وأحمد .

أ- عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ ( أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ صَائِمٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ بِصَائِمٍ . فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ لَبَنٍ وَهُوَ وَقَفَتْ عَلَى بَعِيرِهِ بِعَرَفَةَ فَشَرِبَهُ ) متفق عليه .

ب- وَعَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ ( إِنَّ النَّاسَ شَكُّوا فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ مَيْمُونَةُ بِحِلَابِ اللَّبَنِ وَهُوَ وَقَفَتْ فِي الْمَوْقِفِ فَشَرِبَ مِنْهُ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ ) متفق عليه .

**وجه الاستدلال :** يُستفاد من الحديثين استحباب فطر يوم عرفة للحجاج تأسيًا برسول الله ﷺ .

قال الخطابي -شارحاً لحديث ميمونة رضي الله عنها- وفيه: الاستحباب للإفطار بعرفة لمن شهدها، وإنما جاء الترغيب لمن غاب عنها.

وقال ابن القيم - بعد أن أورد حديث أم الفضل في فطر رسول الله ﷺ يوم عرفة بعرفة وغيره من الآثار في ذلك - : وصح عنه : صيامه يكفر سنتين ، فالصواب أن الأفضل لأهل الآفاق - أي الذين لم يَحْجُوا - صومه، ولأهل عرفة فطره، لاختياره ﷺ ذلك لنفسه، وعمل خلفائه بعده بالفطر .

تنبيه : في الحديث الأول أن أم الفضل هي التي أرسلت إلى النبي ﷺ بقدرح اللبن، وفي هذا الحديث أن ميمونة هي التي أرسلته!! والجواب على ذلك - كما قال ابن القيم في تهذيب السنن ، فقيل: يحتمل أن تكون ميمونة أرسلت، وأم الفضل أرسلت، كلٌّ منهما بقدرح، ويحتمل أن يكون مجتمعين فإنها أختها، فاتفقتا على الإرسال بقدرح واحد، فينسب إلى هذه وإلى هذه .

ج- وقال ابن عمر : ( حججت مع النبي ﷺ فلم يصمه - يعني يوم عرفة - ومع أبي بكر فلم يصمه ، ومع عمر فلم يصمه ، ومع عثمان فلم يصمه ، وأنا لا أصومه ولا أمر به ولا أنهى عنه ) . رواه الترمذي

**وجه الاستدلال :** في الحديث بيان هدي النبي ﷺ والخلفاء الراشدين في تركهم صيام يوم عرفة بعرفة .

د- أن يوم عرفة يوم عبادة وتضرُّع ودعاء، فيستحب للحاج أن يفطر ذلك اليوم ليقوى على التعبُّد والذكر والدعاء .

قال ابن قدامة : لأنَّ الصوم يُضعفه ويمنعه الدعاء في هذا اليوم المعظم الذي يستجاب فيه الدعاء في ذلك الموقف الشريف الذي يُقصد من كل فحٍّ عميق، رجاء فضل الله فيه، وإجابة دعائه به؛ فكان تركه أفضل .

**القول الثاني :** يكره صومه .

وهذا ذهب إليه بعض العلماء .

لحديث أبي هريرة . ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ ) رواه أبو داود .

لكنه حديث ضعيف ، قال العقيلي: لا يصح عنه أنه نهى عن صومه .

وقال النووي : ضعيف .

**القول الثالث :** يستحب صومه .

وهذا قول ابن حزم .

للحديث السابق ( يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَّةُ وَالْبَاقِيَةُ ) .

لكن هذا الحديث ورد في حق غير الحاج، أما الحاج فلا يصومه اقتداءً وناسياً بالنبي ﷺ وخلفائه من بعده، وفيه قوة على الدعاء والذكر والعبادة، والدعاء فيه مستجاب، وأن يوم عرفة هو يوم عيد لأهل عرفة؛ لاجتماعهم فيه كما في الحديث الذي تقدّم ذكره. والراجح القول الأول وهو استحباب فطره .

#### فائدة : ٢

الحكمة من استحباب فطره للحاج :

قيل : ليتقوى على الدعاء .

وقيل : لأنه عيد لأهل عرفة .

قال ابن القيم : قالت طائفة : ليتقوى على الدعاء ، وهذا قول الخرقى وغيره .

وقال غيرهم - منهم شيخ الإسلام ابن تيمية - الحكمة فيه أنه عيد لأهل عرفة ، فلا يستحب صومه لهم ، قال : والدليل عليه الحديث الذي في السنن عنه ﷺ أنه قال : ( يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام منى ، عيدنا أهل الإسلام ) قال شيخنا : وإنما يكون يوم عرفة عيداً في حق أهل عرفة لاجتماعهم فيه ، بخلاف أهل الأمصار فإنهم إنما يجتمعون يوم النحر ، فكان هو العيد في حقهم .

#### فائدة : ٣

تكفير الذنوب في صوم عرفة يشمل الصغائر دون الكبائر ، وهذا مذهب جمهور العلماء .

أ- لقوله تعالى ( إِنَّ جُنُودَهُمَا كَبِيرٌ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ) .

ب- ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما لم تغش الكبائر ) . رواه مسلم

فإذا كانت الصلوات الخمس لا تقوى على تكفير الكبائر ، فمن باب أولى صيام عرفة .

#### ( وصوم شعبان ) .

أي : ومن صوم التطوع ، صوم شهر شعبان .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ لَا يُفْطِرُ ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَصُومُ ، وَمَا زَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ ، وَمَا زَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وعنها قَالَتْ ( لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الشَّهْرِ مِنَ السَّنَةِ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ ) رواه مسلم .

وعنها قالت ( لَمْ أَرَهُ صَائِمًا مِنْ شَهْرٍ قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ مِنْ شَعْبَانَ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ إِلَّا قَلِيلًا ) رواه مسلم

#### فائدة : ١

الحكمة من إكثاره ﷺ من صوم شعبان ؟ اختلف العلماء في ذلك :

فقيل : كان يشتغل عن صوم الثلاثة أيام من كل شهر لسفر أو غيره ، فتجتمع فيقضيه في شعبان .

وهذا فيه حديث ضعيف أخرجه الطبراني في الأوسط .

وقيل : كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان .

وهذا فيه حديث آخر أخرجه الترمذي من طريق صدقة بن موسى عن ثابت عن أنس قال ( سئل رسول الله ﷺ أي الصوم أفضل بعد رمضان ؟ قال : شعبان لتعظيم رمضان ) قال الترمذي : حديث غريب ، وصدقة عندهم ليس بذاك القوي .

**والأولى في ذلك :** ما جاء في حديث أصح مما مضى أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة عن أسامة بن زيد قال : ( قلت يا رسول الله ، لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم في شعبان ؟ قال : ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان ، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين ، فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم ) .

## فائدة : ٢

جاء عند أبي داود من حديث أم سلمة ( أنه كان لا يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان يصله برمضان ) ؟  
اختلف العلماء في معنى ذلك على أقوال :  
قيل : أي أنه كان يصوم معظمه ، فالمراد بالكل أكثره .  
ويدل ذلك الحديث السابق ( وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ ) .  
وجاء عند مسلم ( كان يصوم شعبان إلا قليلاً ) .  
قال الحافظ : وهذا يبين أن المراد بقوله في حديث أم سلمة عند أبي داود : ( أنه كان لا يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان يصله برمضان ) أي كان يصوم معظمه ، فالمراد بالكل الأكثر .  
وقيل : يحتمل أنه كان يصوم شعبان كله تارة ، ويصوم معظمه أخرى ، فلما يتوهم أنه واجب كله كرمضان .  
وقيل : المراد بقولها (كله) أنه كان يصوم من أوله تارة ، ومن آخره أخرى ، ومن أثنائه طوراً ، فلا يخلو شيئاً منه من صيام ، ولا يخص بعضه بصيام دون بعض .  
وقيل : قال ابن المنير : إما يحمل قول عائشة على المبالغة والمراد الأكثر ، وإما أن يجمع بأن قولها الثاني متأخر عن قولها الأول ، فأخبرت عن أول أمره أنه كان يصوم أكثر شعبان ، وأخبرت ثانياً عن آخر أمره أنه كان يصومه كله .  
قال الحافظ : ولا يخفى تكلفه ، والأول هو الصواب ، ويؤيده رواية عبد الله بن شقيق عن عائشة عند مسلم ولفظه ( ولا صام شهراً كاملاً قط منذ قدم المدينة غير رمضان ) .

## فائدة : ٣

قال ابن رجب : عند حديث ( ذاك شهر يغفل الناس عنه ... ) وفيه دليل على استحباب عمارة أوقات غفلة الناس بالطاعة ، وأن ذلك محبوب عند الله عز وجل .  
وفي إحياء الوقت المغفول عنه بالطاعة فوائد :  
منها : أنه يكون أخفى ، وإخفاء النوافل وإسراها أفضل .  
ومنها : أنه أشق على النفوس ، وأفضل الأعمال أشقها على النفوس ، وسبب ذلك أن النفوس تتأسى بما تشاهده من أحوال أبناء الجنس ، فإذا كثرت يقظة الناس وطاعتهم كثر أهل الطاعة ، لكثرة المقتدين بهم ، فسهلت الطاعة ، وإذا كثرت الغفلات وأهلها تأسى بهم عموم الناس ، فيشقى على نفوس المتيقظين طاعتهم ، لقلة من يقتدون بهم فيها .  
ومنها : أن المنفرد بالطاعة بين أهل المعاصي والغفلة قد يُدْفَعُ به البلاء عن الناس كلهم ، فكأنه يحميهم ويدافع عنهم . [لطائف المعارف ٢٥١ - ٢٥٤]

## ( وَكَانَ تَصَوُّمُ الْمَرْأَةِ طَطْوًا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا ) .

أي : لا يجوز للمرأة أن تصوم تطوعاً إلا بإذن زوجها .  
أ- لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
ولفظ أبي داود والترمذي ( لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَبَعْلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ غَيْرَ رَمَضَانَ ) .  
ب- ولأن حق الزوج فرض فلا يجوز تركه بنفل .  
قال النووي : هَذَا تَحْمُولٌ عَلَى صَوْمِ التَّطَوُّعِ وَالْمُنْدُوبِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ زَمَنٌ مُعَيَّنٌ ، وَهَذَا التَّنْهِي لِلتَّحْرِيمِ صَرَّحَ بِهِ أَصْحَابُنَا ، وَسَبَّهَ أَنَّ الزَّوْجَ لَهُ حَقٌّ الْاسْتِمْتَاعُ بِهَا فِي كُلِّ الْأَيَّامِ ، وَحَقُّهُ فِيهِ وَاجِبٌ عَلَى الْفُؤَرِ فَلَا يَقُونُهُ بِتَطَوُّعٍ وَلَا بِوَاجِبٍ عَلَى التَّرَاجِي .

## فائدة : ١

الحكمة من المنع :

لأن حق الزوج واجب ، وصيام غير الفرض مستحب ، ومن الفقه تقديم الواجبات ، ومن ذلك تقديم طاعة الزوج على المستحبات .

#### فائدة : ٢

صوم الفرض كرمضان لا يحتاج إذن الزوج ، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

#### فائدة : ٣

هل يجب على الزوجة أن تستأذن زوجها في قضاء رمضان أم لا ؟

هذه المسألة لا تحلو من حالين :

الحال الأولي : أن يضيق الوقت ، بأن لم يبق من شعبان إلا بمقدار ما عليها من رمضان .

فهنا لا يجب أن تستأذنه .

الحال الثانية : إذا لم يضيق الوقت ، ( الوقت موسع للقضاء ) فهنا اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : يجب أن تستأذنه .

وهذا مذهب الشافعية والحنابلة .

أ- لحديث عائشة قالت ( كان يكون عليّ الصوم من رمضان ، فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان ) متفق عليه .

ب- أنه ليس لها أن تمنع الزوج حقه الذي هو على الفور بما ليس على الفور .

القول الثاني : أنه لا يجب أن تستأذنه .

وهذا مذهب الحنفية والمالكية .

أ- لحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( لا تصومن امرأة تطوعاً وبعلمها شاهد إلا بإذنه ) رواه البخاري ومسلم وعبد الرزاق وهذا لفظه .

فمفهوم المخالفة من هذا الحديث يدل على أن لها أن تصوم بغير إذنه إذا لم يكن تطوعاً .

ب- أنه ليس للزوج منع الزوجة من المبادرة إلى قضاء رمضان إلا باختيارها ، لأن لها حقاً في إبراء ذمتها من الفرض الذي لزمها

وهذا القول هو الصحيح .

#### فائدة : ٤

قوله ﷺ ( وزوجها شاهد ) ؟

نستفيد : أن الزوج إذا كان غائباً فيجوز لها أن تصوم ولا تحتاج إلى إذنه .

أ- لمفهوم الحديث .

ب- ولأن صيامها لا يضيع عليه حقاً من حقوقه .

ج- ولأن المعنى المراد من المنع لا يوجد .

قال النووي : قوله ( وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ ) أي مُقِيمٌ فِي الْبَلَدِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ مُسَافِرًا فَلَهَا الصَّوْمُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَتَّى مِنْهُ الْإِسْتِمْتَاعُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَعَهُ .

فصل

### ( وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ رَجَبٍ )

أي : يكره إفراد شهر رجب بصيام .

قال ابن قدامة : وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ رَجَبٍ بِالصَّوْمِ .

أ- لحديث ابن عباس ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِهِ ) رواه ابن ماجه .

ب- وَلَأنَّ فِيهِ إِخْتِاءَ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَغَطِّيهِ وَلِهَذَا صَحَّ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ فِيهِ وَيَقُولُ : كُلُّوا فَإِنَّمَا هُوَ شَهْرٌ كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تُعْظِمُهُ

( كشف القناع ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ... بَلْ نَصُّوا ( يعني الحنابلة ) عَلَى كَرَاهَةِ إِفْرَادِ رَجَبٍ بِالصَّوْمِ .

لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ رَجَبٍ ) .  
وَلَا فِيهِ إِحْتِيَاءٌ لِشُعَارِ الْجَاهِلِيَّةِ بِتَعْظِيمِهِ .

#### فائدة : ١

قوله ( إفراد ) يؤخذ منه أنه لو صامه مع غيره ، فلا يكره .  
جاء في (الموسوعة الفقهية ) ... وَتُرْوَى الْكَرَاهَةُ بِفِطْرِهِ فِيهِ وَلَوْ يَوْمًا ، أَوْ بِصَوْمِهِ شَهْرًا آخَرَ مِنَ السَّنَةِ وَإِنْ لَمْ يَلْ رَجَبًا .

#### فائدة : ٢

لم يصح في فضل صوم رجب حديث .  
قال ابن تيمية : كل ما ورد في فضل الصلاة والصيام في رجب فكله كذب .

#### ( وَالْإِجْمَاعُ ) .

أي : ويكره إفراد الجمعة بصيام .  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( لَا يَصُومُونَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِلَّا أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَبْلَهُ ، أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ ) متفق عليه .  
وعنه . عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( لَا تَخْتَصِمُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي ، وَلَا تَخْتَصِمُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ ) رواه مُسْلِمٌ .  
وعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ ( سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ) متفق عليه ، وَزَادَ مُسْلِمٌ ( وَرَبَّ الْكُفْبَةِ ) .

#### فائدة : ١

اختلف العلماء : في النهي في قوله ( لا يصومون ... ) هل هو للتحريم أم للكره على قولين :

القول الأول : أنه للكره .

وهذا قول الشافعية والحنابلة .

لقوله ( لا يصومون ... ) والصارف عن النهي أن النبي ﷺ أجاز صيامه إذا صام يوماً قبله أو بعده .

القول الثاني : أنه للتحريم .

وهذا قول الظاهرية ، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

أ- للأحاديث ، قالوا : والأصل في النهي التحريم .

ب- ولحديث جابر ( فقد سئل أنهي رسول الله ﷺ عن صوم يوم الجمعة ؟ قال : نعم ) .

والراجح الأول .

#### فائدة : ٢

دلت هذه الأحاديث على أن النهي يزول بأمرين :

الأول : أن يوافق يوم الجمعة صيام معتاد ، كأن يصوم يوماً ويفطر يوماً ، فصادف يوم صيامه يوم الجمعة .

الثاني : إذا لم يفرد بالصيام ، بل جمع معه غيره .

قال النووي : فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الدَّلَالَةُ الظَّاهِرَةُ لِقَوْلِ جُمْهُورِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَمُؤَافِقِيهِمْ ، وَأَنَّهُ يُكْرَهُ إِفْرَادُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِالصَّوْمِ إِلَّا أَنْ يُؤَافِقَ عَادَةً لَهُ ، فَإِنْ وَصَلَهُ يَوْمٌ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ ، أَوْ وَافَقَ عَادَةً لَهُ بِأَنْ نَدَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ شِفَاءٍ مَرِيضِهِ أَبَدًا ، فَوَافَقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَمْ يُكْرَهُ ؛ لِحُذِّهِ الْأَحَادِيثَ .

وقال ابن قدامة : يُكْرَهُ إِفْرَادُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِالصَّوْمِ ، إِلَّا أَنْ يُؤَافِقَ ذَلِكَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ ، مِثْلُ مَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا فَيُؤَافِقُ صَوْمَهُ



يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَمَنْ عَادَتْهُ صَوْمُ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرِ ، أَوْ آخِرِهِ ، أَوْ يَوْمَ نَصْفِهِ .

### فائدة : ٣

اختلف في السبب في النهي عن إفراذ يوم الجمعة بالصيام ؟

ف قيل : لئلا يضعف عن العبادة ، ورجحه النووي .

قال في الفتح : وتعقب ببقاء المعنى المذكور مع صوم غيره معه .

وقال ابن القيم : ولكن يشكل عليه زوال الكراهة بضم يوم قبله أو بعده إليه .

وقيل : سداً للذريعة من أن يلحق بالدين ما ليس منه ، ويوجب التشبه بأهل الكتاب في تخصيص بعض الأيام بالتجرد من الأعمال الدنيوية . [ قاله ابن القيم ]

وقيل : لكونه يوم عيد والعيد لا يصام ، ورجحه الحافظ ابن حجر ، وقال : ورد فيه صريحاً حديثان :

أحدهما : رواه الحاكم وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : ( يوم الجمعة يوم عيد ، فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا يوماً قبله أو بعده ) .

والثاني : رواه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي قال : ( من كان منكم متطوعاً من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة ، فإنه يوم طعام وشراب وذكر .

### فائدة : ٤

صوم يوم الجمعة إذا صادف يوم عرفة أو عاشوراء أو قضاء رمضان .

صوم يوم الجمعة مكروه ، لكن ليس على إطلاقه ، فصوم يوم الجمعة مكروه لمن قصده وأفرده بالصوم ، لقول النبي ﷺ ( لا تخصوا يوم الجمعة بصيام ، ولا ليلتها بقيام ) .

وأما إذا صام الإنسان يوم الجمعة من أجل أنه صادف صوماً كان يعتاده فإنه لا حرج عليه في ذلك ، وكذلك إذا صام يوماً قبله أو يوماً بعده فلا حرج عليه في ذلك ، ولا كراهة .

مثال الأول : إذا كان من عادة الإنسان أن يصوم يوماً ويفطر يوماً فصادف يوم صومه الجمعة فلا بأس ، وكذلك لو كان من عادته أن يصوم يوم عرفة فصادف يوم عرفة يوم الجمعة فإنه لا حرج عليه أن يصوم يوم الجمعة ويقتصر عليه ؛ لأنه إنما أفرذ هذا اليوم لا من أجل أنه يوم الجمعة ، ولكن من أجل أنه يوم عرفة ، وكذلك لو صادف هذا اليوم يوم عاشوراء واقتصر عليه ، فإنه لا حرج عليه في ذلك ، وإن كان الأفضل في يوم عاشوراء أن يصوم يوماً قبله ، أو يوماً بعده .

ومثال الثاني : أن يصوم مع الجمعة يوم الخميس ، أو يوم السبت ، أما من صام يوم الجمعة لا من أجل سبب خارج عن كونه يوم جمعة فإننا نقول له : إن كنت تريد أن تصوم السبت فاستمر في صيامك ، وإن كنت لا تريد أن تصوم السبت ولم تصم يوم الخميس فأفطر كما أمر النبي ﷺ بذلك ، والله الموفق . ( الشيخ ابن عثيمين ) .

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله : إذا صادف يوم الجمعة يوم عرفة فصامه المسلم وحده فلا بأس بذلك ، لأن هذا الرجل صامه لأنه يوم عرفة لا لأنه يوم جمعة .

سئل الشيخ ابن عثيمين : هل يجوز صيام يوم الجمعة منفرداً قضاء ؟

فأجاب رحمه الله تعالى : صيام يوم الجمعة منفرداً نهي عنه النبي ﷺ (دخلت عليه امرأة من نساءه أو دخل هو عليها فوجدتها صائمة فقال لها أصمت أمس قالت لا قال أتصومين غدا قالت لا قال فأفطري) لكن إذا صادف يوم الجمعة يوم عرفة مثلاً وصامه وحده فلا بأس لأن هذا الرجل صامه لأنه يوم عرفة لا لأنه يوم الجمعة وكذلك لو كان عليه قضاء من رمضان ولا يتسنى له الفراغ إلا يوم الجمعة فإنه لا حرج عليه أن يفرد لأنه لم يفرد يوم الجمعة ولكن أفرده لأنه يوم فراغه وكذلك لو صادف يوم الجمعة يوم عاشوراء فصامه فإنه لا حرج عليه أن يفرد لأنه صامه لأنه يوم عاشوراء لا لأنه يوم الجمعة ولهذا قال النبي ﷺ (لا تخصوا يوم الجمعة بصيام ولا ليلتها بقيام) فنص على

الخصوصية أي على أن يفعل الإنسان هذا لخصوصية يوم الجمعة وليلة الجمعة.

( وَالسَّبْتِ ) .

أي : ويكره أفراد السبت بصيام .

لحديث الصَّمَاءِ بِنْتُ بُشَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ( لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ، إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءَ عِنَبٍ، أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضُغْهَا ) رواه أبو داود والترمذي .

لكن هذا الحديث لا يصح .

قال أبو داود : هذا حديث منسوخ .

وقال مالك : هذا كذب .

وقال النسائي : هذا حديث مضطرب .

وضعفه يحيى بن سعيد ، والطحاوي ، وابن القيم ، وابن حجر كما في التلخيص .

وسبب الضعف : الاضطراب في سنده والنكارة في متنه :

أما الاضطراب في سنده : فإن الحديث مداره على الصحابي : عبد الله بن بُشَيْرٍ لكن اضطرب الرواة في روايته عنه :

فتارة رَوَّه عنه عن النبي ﷺ [ بدون ذكر أخته ] . [ هذا عند أحمد ] .

وتارة رَوَّه عنه عن أخته . [ هذا كما في الرواية التي معنا : عند أبي داود والترمذي ] .

وتارة عنه عن عمته . [ وهي لم يتغير اسمها : الصماء ] . [ عند ابن خزيمة والبيهقي ] .

وتارة عنه عن خالته الصماء . [ عند النسائي في الكبرى ] .

وتارة عنه عن أمه الصماء . [ انفرد بها تمام الرازي في كتابه الفوائد ] .

فقالوا : هذا اضطراب .

وأما نكارة متنه : فإن الحديث يدل على النهي عن صوم السبت إلا في حالة واحدة فقط : وهي أن يكون في صوم الفريضة ، وهذا يدل

على أنه لا يصام ولو كان قبله يوم أو بعده يوم .

وهذا يعارضه أحاديث أخرى أصح منه .

أ- ما رواه البخاري عن جويرية (أن النبي ﷺ دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة، فقال : أصمت أمس ؟ قالت : لا، قال : تريد أن

تصومي غداً ؟ قالت : لا ، قال : فأفطري ) .

فهذا حديث صريح في أنه يجوز صيام يوم السبت إذا كان قبله يوم ، بخلاف حديث الباب فإنه لم يستثن هذه الحالة .

ب- ومنها : حديث ( لا يصومون أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو بعده ) ومعلوم قطعاً أن اليوم الذي بعد الجمعة هو يوم السبت .

ج- حديث أم سلمة ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَكْثَرَ مَا يَصُومُ مِنْ الْأَيَّامِ يَوْمَ السَّبْتِ، وَيَوْمَ الْأَحَدِ ) .

فهذه الأحاديث تدل على نكارة حديث الصماء بنت بسر ، وهذا القول هو الصحيح .

قال الشيخ ابن باز : لا حرج أن يصوم الإنسان يوم السبت مطلقاً في الفرض والنفل، والحديث الذي فيه النهي عن صوم يوم السبت

حديث ضعيف مضطرب مخالف للأحاديث الصحيحة، فلا بأس أن يصوم المسلم من يوم السبت، سواء كان عن فرض أو عن نفل، ولو

ما صام معه غيره، والحديث الذي فيه النهي عن صوم يوم السبت إلا في الفرض حديث غير صحيح، بل هو ضعيف وشاذ مخالف

للأحاديث الصحيحة . ( نور على الدرب ) .

ولذلك فالراجح جواز صوم يوم السبت من غير كراهة ولو منفرداً .

فائدة :

بما أجاب من قال بصحة الحديث ؟

من صحح الحديث ، بعضهم ذهب إلى أنه منسوخ .

قال أبو داود : وهذا حديث منسوخ . كما في سننه .

لكن لا دليل على النسخ ، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص متعقباً دعوى أبي داود : ولا يتبين وجه النسخ فيه .

**وذهب بعضهم** : إلى أن النهي محمول على إفراده بالصيام ، فإن صام يوماً قبله أو بعده فلا بأس .

وهذا رأي الترمذي وابن خزيمة وغيرهم .

أ- الترمذي ، فقد أخرج حديث الصَّامِ وقال: هذا حديث حسن، ومعنى كراهته في هذا أن يُحْصَى الرجل يومَ السَّيِّئِ بصيامٍ لأنَّ اليهود تُعَظِّمُ يومَ السَّيِّئِ .

ب- ابن خزيمة ، فقد أخرج الحديث ( ويؤبَّ له في صحيحه: باب النهي عن صوم يوم السَّيِّئِ تطوُّعاً إذا أُفِرِدَ بالصوم ) .

ج- منهم ابن حبان ، فقد ترجم (ذكر الزجر عن صوم يوم السَّيِّئِ مُفْرَداً) وأخرج تحته حديث عبد الله بن بشر ، وترجم بَعْدَهُ: (ذكر العلة التي من أجلها نُهي عن صيام يوم السَّيِّئِ مع البيان بأنَّه إذا قُرِنَ بيومٍ آخرَ جازَ صومُهُ) . وساق تحته حديث كُرَيْبٍ مولى ابن عباس عن أم سلمة ( إنَّ رسول الله ﷺ أكثرَ ما كانَ يصومُ من الأيام يومَ السَّيِّئِ والأحد وكانَ يقول: إنَّهما عيدانِ للمشركين، وأنا أريد أنْ أخالفَهُم ) .

د- قال النووي في المجموع : يُكرَهُ إفرادُ يومِ السَّيِّئِ بالصوم، فإنَّ صامَ قَبْلَهُ أو بَعْدَهُ معه لم يُكرَه، صرَّح بكراهة إفراده أصحابنا، منهم الدارمي والبخاري وغيرهم... والصواب...أنَّه يُكرَهُ إفرادُ السَّيِّئِ بالصيام إذا لم يُوافق عادةً له لحديث الصَّامِ....

ه- قال ابن القيم : وقال جماعة من أهل العلم: لا تعارض بينه وبين حديث أم سلمة، فإنَّ النهي عن صومه: إنَّما هو عن إفراده، وعلى ذلك تَرَجَّم أبو داود ... قالوا: ونظيرُ هذا أنَّه نُهي عن إفراد يومِ الجُمُعَةِ بالصوم إلا أنَّ يصوم يوماً قَبْلَهُ أو يوماً بَعْدَهُ، وبهذا يزول الإشكالُ الذي ظنَّه مَنْ قال: إنَّ صومَهُ نَوْعٌ تعظيمٍ له: فهو موافقةٌ لأهل الكتاب في تعظيمه، وإنَّ تضمَّنَ مخالفتَهُم في صومه، فإنَّ التعظيم إنَّما يكون إذا أُفِرِدَ بالصوم ولا ريب أنَّ الحديث لم يجيء بإفراده، وأمَّا إذا صامه مع غيره، لم يكن فيه تعظيمٌ والله أعلم).

و- وقال الشوكاني : وقد جَمَعَ صاحبُ البدر المنير بين هذه الأحاديث فقال النهي متوجِّهٌ إلى الإفراد، والصوم باعتبار انضمام ما قَبْلَهُ أو بَعْدَهُ إليه، ويؤيِّدُ هذا ما تقدَّم من إذنه ﷺ لَمَنْ صامَ الجُمُعَةَ أنَّ يصوم السَّيِّئَ بعدها، والجُمُعُ مهمَّا أفكَنَ أولى من النسخ .

ك- وهو رأي الشيخ ابن عثيمين رحمه الله .

**والله اعلم** .

أي : ويكره صوم الدهر .

**ومعنى صيام الدهر** : سرد الصوم متتابعاً جميع الأيام باستثناء ما نُهي عن صومه كأيام العيد وأيام التشريق .

وقد اختلف العلماء في حكم صيام الدهر على أقوال :

**القول الأول** : المنع مطلقاً ، إما على وجه التحريم أو على وجه الكراهة ..

وهو قول ابن حزم ، والكراهة هو مذهب الحنفية واختيار ابن قدامة وابن تيمية .

**قال ابن قدامة** : الذي يقوى عندي أن صوم الدهر مكروه وإن لم يصم هذه الأيام - يعني العيد والتشريق - ، فإن صامها قد فعل محرماً ، وإنما كره صوم الدهر لما فيه من المشقة والضعف ، وشبه التبتل المنهي عنه .

**وقال ابن حزم** : يحرم صوم الدهر أصلاً .

أ- لقوله ﷺ ( لا صام من صام الأبد ) ، وفي رواية ( لا صام ولا أفطر ) .

**قال الحافظ رحمه الله** : وَالْمَعْنَى بِاللَّفْظِ أَنَّهُ لَمْ يُحْصَلِ أَجْرُ الصَّوْمِ لِمُخَالَفَتِهِ .

ب- الحديث أبي موسى مرفوعاً ( من صام الدهر ضيقت عليه جهنم ) أخرجه أحمد .

**قال ابن حجر** : وظاهره أنه تضيق عليه حصراً لتشديده على نفسه ، وحمله عليها ، ورغبته عن سنة نبيه ﷺ ، واعتقاده أن غير سنته

أفضل منها ، وهذا يقتضي الوعيد الشديد فيكون حراماً .

ج- قوله ﷺ ( لَكَيْتِ أَصُومُ وَأُفْطِرُ وَأُصَلِّي وَأُزَوِّجُ النِّسَاءَ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي ) وهذا وعيد شديد من مخالفة صوم النبي كصيام الدهر كما فعل بعض الصحابة ، إذ قال أحدهم (أصوم أبداً) .

د- لحدِيث عبد الله بن عمرو - ( قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ! أَلَمْ أُخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ ، وَتَقُومُ اللَّيْلَ ؟ فَقُلْتُ : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : فَلَا تَفْعَلْ ، صُمْ وَأَفْطِرْ ، وَتَمِّمْ وَتَمِّمْ ، فَإِنَّ لِحَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ... إلى آخر الحديث . وفي رواية : فَقُلْتُ : إِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ) رواه مسلم .

هـ- وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمرو الشيباني قال : ( بلغ عمر أن رجلاً يصوم الدهر ، فأتاه فعلاه بالدرة وجعل يقول : كل يا دهري ) .

و- النظر الصحيح لما في صيام الدهر من المشقة على النفس وهذا يتعارض مع التشريع من التخفيف والتيسير .

**القول الثاني :** أنه يستحب صوم الدهر .

وهذا قول جمهور العلماء من المالكية ، والشافعية والحنابلة .

أما المالكية والشافعية فقد صرحوا بالاستحباب ، وأما الحنابلة فنصوصهم جاءت بلفظ الجواز .

( والاستحباب مقيد عند الجميع بأن لا يؤدي صوم الدهر إلى تقصير في أداء الحقوق والواجبات ، أو يخاف الصائم ضرراً على نفسه ، فإن أدى لذلك فيكره حينئذ عند الشافعية والحنابلة ، ويجوز عند المالكية ) .

**واستدل هؤلاء :**

أ- بحديث حمزة بن عمرو عند مسلم ( أنه قال : يا رسول الله ، إني أسرد الصوم ) وموضع الدلالة أن النبي ﷺ لم ينكر عليه سرد الصوم

ب- ولحديث أبي موسى . قال ﷺ ( من صام الدهر ضيقت عليه جهنم ) .

**قال النووي رحمه الله :** ومعنى : ( ضيقت عليه ) أي : عنه ، فلم يدخلها .

وحملوا قوله ﷺ لعبد الله بن عمرو ( لا أفضل من ذلك ) أي في حقك ، فيلتحق به من في معناه ممن يدخل فيه على نفسه مشقة ، أو يفوت حقاً ، ولذلك لم ينه حمزة بن عمرو عن السرد ، فلو السرد ممتنعاً لبينه له ، لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز .

ج- ولقوله ﷺ في صيام ثلاثة أيام من كل شهر ( كصيام الدهر ) . متفق عليه

قالوا : فدل على أن صوم الدهر أفضل مما شبه به ، وأنه أمر مطلوب .

د- أنه فعل بعض الصحابة كعائشة وعثمان وأبو طلحة .

عن ابن عمر أنه سئل عن صيام الدهر فقال : ( كنا نعد أولئك فينا من السابقين ) رواه البيهقي .

وعن عروة أن عائشة ( كانت تصوم الدهر في السفر والحضر ) رواه البيهقي بإسناد صحيح .

وعن أنس قال ( كان أبو طلحة لا يصوم على عهد النبي ﷺ من أجل الغزو ، فلما قبض النبي ﷺ لم أره مفطراً إلا يوم الفطر أو الأضحى ) رواه البخاري في صحيحه .

هـ- عموم الآيات والأحاديث الدالة على فضل العبادة وعمل الخير :

منها قوله تعالى ( مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ) .

وقوله ﷺ ( مَنْ صَامَ يَوْماً فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفاً ) .

**وأجاب هؤلاء ( وهم الجمهور ) عن أدلة من قال بالمنع ؟**

أجابوا بما قال النووي رحمه الله :

**أحدها :** جواب عائشة رضي الله عنها وتابعها عليه خلائق من العلماء ، أن المراد : من صام الدهر حقيقة ، بأن يصوم معه العيد والتشريق ، وهذا منهى عنه بالإجماع .

**الثاني :** أنه — يعني حديث ( لا صام من صام الأبد ) — محمول على أن معناه أنه لا يجد من مشقته ما يجد غيره ، لأنه يألفه ويسهل عليه ، فيكون خيراً لا دعاء ، ومعناه لا صام صوماً يلحقه فيه مشقة كبيرة ، ولا أفطر ، بل هو صائم له ثواب الصائمين

**والثالث :** أنه محمول على من تضرر بصوم الدهر أو فوت به حقاً ، ويؤيده أنه في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص كان النهي خطاباً له ، وقد ثبت عنه في الصحيح أنه عجز في آخر عمره وندم على كونه لم يقبل الرخصة ، وكان يقول : يا ليتني قبلت رخصة رسول الله ﷺ فنهي النبي ﷺ ابن عمرو بن العاص لعلمه بأنه يضعف عن ذلك ، وأقر حمزة بن عمرو — سيأتي حديثه فيما بعد — لعلمه بقدرته على ذلك بلا ضرر . ( المجموع ) .

**وأجاب أصحاب القول الأول عن أدلة من قال بالجواز ؟**

**أجابوا :**

أما حديث حمزة بن عمرو ( إني أسرد الصوم ) بأن سؤال حمزة إنما كان عن الصوم في السفر لا عن صوم الدهر ، ولا يلزم من سرد الصوم صوم الدهر ، فقد قال أسامة بن زيد ( أن النبي ﷺ كان يسرد الصوم فيقال لا يفطر ) . رواه أحمد ، ومن المعلوم أن النبي ﷺ لم يكن يصوم الدهر ، فلا يلزم من ذكر السرد صوم الدهر . ( الفتح ) .

وقد أجاب ابن حزم عن حديث حمزة بن عمرو الأسلمي وغيره من الصحابة الذين ورد أنهم كانوا يسردون الصوم : بأن سرد الصوم ليس هو صيام الدهر كله ، وإنما هو متابعة الصيام لأشهر طويلة حتى يقال : لا يفطر ، ولكن ليس صيام العام كله ، وروي عن بعض الصحابة كعمر بن الخطاب رضي الله عنه النهي الصريح عن صيام الدهر .

وأما قوله (صيام ثلاثة أيام كصيام الدهر ...) **قال ابن القيم :** هذا التشبيه إنما يقتضي التشبيه في ثوابه لو كان مستحباً.

وأما الآية ( من جاء بالحسنة ... ) والحديث ( من صام يوماً ... ) فأجيب عن هذين الدليلين بأنهما عائنان في كل صيام ، وقد جاءت الأدلة السابقة بتخصيص صيام الدهر من عموم الاستحباب .

وأما الجواب عن فعل بعض الصحابة كعائشة وأبو طلحة :

**أولاً :** أنه موقوف لا يعارض به المرفوع .

**ثانياً :** وضح عن بعض السلف أنهم كانوا يمتنعون من يصوم الدهر .

**ثالثاً :** نصوص المنع أقوى من نصوص الجواز .

**والراجع المنع من صومه .**

**فائدة :**

**قال ابن رجب :** الحكمة من النهي عن استدامة الصيام :

قد أشار النبي ﷺ إلى الحكمة في ذلك من وجوه :

**منها :** قوله ﷺ في صيام الدهر ( لا صام ولا أفطر ) يعني أنه لا يجد مشقة الصيام ولا فقْدَ الطعام والشراب والشهوة ، لأنه صار الصيام له عادة مألوفة ، فربما تضرر بتركه ، فإذا صام تارة وأفطر تارة حصل له بالصيام مقصوده بترك هذه الشهوات ، وفي نفسه داعية إليها ، وذلك أفضل من أن يتركها ونفسه لا تتوق إليها .

**ومنها :** قوله ﷺ في حق داود عليه السلام ( كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ، ولا يفر إذا لاقى ) يشير إلى أنه كان لا يضعفه صيامه عن ملاقاته عدوه ومجاهدته في سبيل الله .

**ومنها :** ما أشار إليه بقوله ﷺ لعبد الله بن عمرو ( لعله أن تطول بك حياة ) يعني أن من تكلف الاجتهاد في العبادة فقد تحمّل قوة الشباب ما دامت باقية ، فإذا ذهب الشباب وجاء المشيب والكبر عجز عن حمل ذلك ، فإن صابر وجاهد واستمرّ فربما هلك بدنه ، وإن قطع فقد فاتته أحب الأعمال إلى الله تعالى ، وهو المداومة على العمل الصالح .

**﴿ وَيُحَرِّمُ صَوْمَ الْيَهُودِيِّ وَلَيْسَ فِيهِ فَرْحٌ ﴾**

أي : من الصيام المحرم صوم العيدين . ( يوم عيد الفطر ، ويوم عيد الأضحى ) .  
 عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ : ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ : الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ ) متفق عليه .  
 وَعَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ وَاسْمُهُ سَعْدُ بْنُ عُبَيْدٍ - قَالَ : ( شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فَقَالَ : هَذَانِ يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا : يَوْمَ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرُ : تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ ) متفق عليه .  
 ففي هذين الحديثين تحريم صيام يومي العيد .

**قال النووي :** أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال ، سواء صامهما عن نذر ، أو تطوع ، أو كفارة .  
**وقال ابن قدامة :** أجمع أهل العلم أن صوم يومي العيد منهي عنه ، محرم في التطوع والنذر المطلق والقضاء والكفارة .

#### فائدة : ١

ما الحكم لو نذر صيامهما ، فهل يصح نذره ؟  
 لا يصح نذره ، ولا يتعقد ، ولا يجوز الوفاء به .  
 لأنه نذر معصية ، وقد قال النبي ﷺ ( من نذر أن يعص الله فلا يعصه ) . متفق عليه

#### فائدة : ٢

الحكمة من النهي عن صيامهما : هو الأكل من النسك في عيد الأضحى تقرباً إلى الله تعالى ، وتمييز الصوم من الفطر في عيد الفطر .  
**قال الشوكاني :** والحكمة في النهي عن صوم العيدين : أن فيه إعراضاً عن ضيافة الله تعالى لعباده ، كما صرح بذلك أهل الأصول .

#### فائدة : ٣

عيد الفطر هو يوم واحد فقط ، وهو اليوم الأول من شوال .  
 وأما ما اشتهر عند الناس من أن عيد الفطر ثلاثة أيام ، فهذا مجرد عرف اشتهر بين الناس لا يترتب عليه حكم شرعي .  
 قال البخاري رحمه الله : بَابُ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ  
 ثم روى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ ، وَالنَّحْرِ .  
 فعلى هذا فيوم الفطر يوم واحد فقط ، وهو الذي يحرم صومه ، أما اليوم الثاني أو الثالث من شوال فلا يحرم صومهما ، فيجوز صومهما عن قضاء رمضان أو تطوعاً .

#### ( وَصِيَامُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، إِلَّا عَنْ دَمٍ مُنْعَةٍ وَقِرَانٍ ) .

أي : ومن الصيام المحرم ، صوم أيام التشريق إلا عن دم منعة وقران .  
**وأيام التشريق :** هي الأيام التي بعد يوم النحر ، وهي [ ١١ ، ١٢ ، ١٣ ] من ذي الحجة .  
**وسميت بذلك :** لأن لحوم الأضاحي تشرق فيها ، أي تنشر في الشمس .  
**وقيل :** لأن الهدى لا ينحر حتى تشرق الشمس .  
**وقيل :** لأن صلاة العيد تقع عند شروق الشمس .  
**فصوم هذه الأيام :** لا يصح إلا للمتمتع والقارن إذا لم يجدا الهدى .  
 وهو قول مالك والشافعي في القديم .  
 ونسبه ابن حجر لابن عمر ، وعائشة ، وعبيد بن عمير .  
 أ- عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ قَالَا ( لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمَّنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدْ الْهَدْيَ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .  
 وقد أخرجه الدارقطني والطحاوي بلفظ ( رخص رسول الله ﷺ للمتمتع إذا لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق ) .  
 فهذا الحديث صريح في الترخيص للمتمتع الذي لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق ، وهو مقتد لما جاء من النهي عن صوم هذه الأيام مطلقاً .  
 ورجحه الشوكاني وقال : وهو أقوى المذاهب .

وهذا القول هو الصحيح .

وذهب بعض العلماء : إلى المنع مطلقاً .

وهذا قول أبي حنيفة والشافعي في الجديد وابن حزم .

قال في الفتح : وعن علي وعبد الله بن عمرو المنع مطلقاً ، وهو المشهور عن الشافعي .

أ-عن بُيُشَّةَ الْهَذَلِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكُلُ وَشُرِبَ، وَذُكِرَ لِلَّهِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

قال الخطابي : فيه دليل على أنَّ صوم أيام التشريق غير جائز؛ لأنه قد وسّمها بالأكل والشرب كما وسّم يوم العيد بالفطر ثم لم يجر صيامه، فكذا أيام التشريق، وسواء كان تطوعاً من الصائم أو نذرًا أو صامها الحاج عن التمتع .

ب-وعن كعب بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : ( أيام منى أيام أكل وشرب ) . رواه مسلم

ج-عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ (يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام، وهي أيام أكل وشرب ) رواه أحمد

قال الخطابي : وهذا كالتعليل في وجوب الإفطار فيها وأما مستحقة لهذا المعنى، فلا يجوز صيامها ابتداءً تطوعاً ولا نذرًا، ولا عن صوم التمتع إذا لم يكن الممتع صام الثلاثة الأيام في العشر .

والصحيح الأول ، وهو تحريم صومها إلا للمتمتع الذي لم يجد الهدي .  
فائدة :

« وَمَنْ دَخَلَ فِي تَطَوُّعٍ لَمْ يَجِبِ إِتِمَامُهُ » .

أي : أنه يجوز للصائم نفلاً أن يقطع صومه ولو من غير عذر .

أ- عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قَالَتْ ( دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ» . فَقُلْنَا لَا . قَالَ «فَإِنِّي إِذَا صَائِمٌ» . ثُمَّ أَتَانَا يَوْمًا آخَرَ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَهْدَيْ لَنَا خَبِثٌ . فَقَالَ «أَرَيْنِيهِ فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا» فَأَكَلَ ) رواه مسلم .

ب- عن أبي جحيفة . قَالَ (أَخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ سَلْمَانَ ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ، فَزَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ ، فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَدِّلَةً . فَقَالَ لَهَا: مَا شَأْنُكِ؟ قَالَتْ: أَخَوْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا . فَجَاءَ أَبُو الدَّرْدَاءِ ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا . فَقَالَ كُلْ . قَالَ فَإِنِّي صَائِمٌ . قَالَ مَا أَنَا بِأَكْلِي حَتَّى تَأْكُلِ . قَالَ: فَأَكَلَ . فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ . قَالَ: نَمْ . فَنَامَ ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقُومُ . فَقَالَ: نَمْ . فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ سَلْمَانُ: قُمْ الْآنَ . فَصَلَّيَا ، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ: إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلَأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ . فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : صَدَقَ سَلْمَانُ) . رواه البخاري

ج- وعن أبي سعيد الخدري أنه قال (صنعت لرسول الله ﷺ طعاماً فأتاني هو وأصحابه فلما وضع الطعام قال رجل من القوم: إني صائم، فقال رسول الله ﷺ: دعاكم أخوكم وتكلف لكم ثم قال له أفطر وصم مكانه يوماً إن شئت) رواه البيهقي .

د- وعن أم هانئ قال رسول الله ﷺ : (الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر) . رواه الحاكم وحسنه العراقي  
ج- ولأنه نفل فهو إلى خيرة الإنسان في الابتداء ، وكذا في الدوام . [ قاله النووي ]

فائدة : لكن هؤلاء اتفقوا على استحباب إتمامه .

وذهب بعض العلماء : أنه لا يجوز قطعه .

وهذا مذهب الحنفية والمالكية .

أ-لقوله تعالى ( ولا تبطلوا أعمالكم ) .

ب- ولحديث عائشة قالت: (كنت أنا وحفصة صائمتين فعرض لنا طعام اشتبهناه فأكلنا منه فجاء رسول الله ﷺ فبدرتني إليه حفصة وكانت ابنة أبيها، فقالت: يا رسول الله! إنا كنا صائمتين فعرض لنا طعام اشتبهناه فأكلنا منه، قال اقضيا يوماً آخر مكانه) رواه الترمذي .

والراجح القول الأول .

وأما الجواب عن أدلة القول الثاني :

أما الآية (ولا تبطلوا أعمالكم) فيجانب عنها؛ بأن الخروج من صيام التطوع ليس إبطالاً للعمل، لأن إبطال العمل يكون بالردة، وقد يكون بالرياء والسمعة .

وأما حديث عائشة وحفصة ؛ فهو حديث ضعيف لا يصح .

### ﴿ وحي شرعي يجب ﴾ .

أي : وفي صوم الفرض - كقضاء رمضان ، أو نذر ، أو كفارة - يجب إتمامه ولا يجوز قطعه .  
قال ابن قدامة : وَمَنْ دَخَلَ فِي وَاجِبٍ، كَقَضَاءِ رَمَضَانَ، أَوْ نَذْرٍ مُعَيَّنٍ أَوْ مُطْلَقٍ، أَوْ صِيَامِ كَفَّارَةٍ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَيَّنَ وَجِبَ عَلَيْهِ الدُّخُولُ فِيهِ، وَغَيْرَ الْمُتَعَيَّنِ تَعَيَّنَ بِدُخُولِهِ فِيهِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْفَرْضِ الْمُتَعَيَّنِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا خِلَافٌ بِحَمْدِ اللَّهِ.  
فلا يجوز قطع الفرض من صلاة أو صيام ، إلا في مسألتين :

الأولى : للضرورة ، كما لو كان في ذلك إنقاذ نفس معصومة من الهلاك .

كمن شرع في صلاة فريضة ، ورأى طفلاً يريد أن يقع في هلكة ، فهنا يجب أن يقطعها لينقذه .

الثانية : إذا قطع الفرض ليفعله على وجه أكمل .

مثال : إنسان دخل في الصلاة لوحده، وفي أثناء صلاته دخل جماعة وشرعوا في الفريضة ، فهنا يجوز أن يقطع الفريضة ليدخل معهم .  
فهو قطعها ليفعلها على وجه أكمل ( .

والدليل على هذه المسألة : حديث جابر بن عبد الله ( أَنَّ رَجُلًا ، قَامَ يَوْمَ الْفَتْحِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي نَذَرْتُ لِلَّهِ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ ، أَنْ أَصِلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ رَكْعَتَيْنِ ، قَالَ : صَلِّ هَاهُنَا ، ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : صَلِّ هَاهُنَا ، ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : شَأْنُكَ إِذَنْ ) رواه أبو داود .

### ﴿ وَتَرَجَى لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ وَالْأَوْتَارِ الْكَادِ ، وَلَيْلَةُ سَبْعٍ وَهَرِيقِ الْبَلْعِ وَيَدْفَعُهَا فِيهَا بِمَا وَرَدَ ﴾ .

أي : أن ليلة القدر ترجى في العشر الأواخر من رمضان ، وأكد العشر أوتاره ، وأكد هذه الأوتار ليلة سبع وعشرين .

مباحث تتعلق بليلة القدر :

#### المبحث : ١

سبب تسميتها بليلة القدر :

فقيل : لأن الله يقدر فيها الأرزاق والأجال وحوادث العام ، كما قال تعالى ( فيها يفرق كل أمر حكيم ) .

وعزه النووي للعلماء حيث صدر كلامه فقال : قال العلماء : سميت ليلة القدر لما تكتب فيها الملائكة من الأقدار .

قال الشنقيطي : قَوْلُهُ تَعَالَى ( فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ) مَعْنَى قَوْلِهِ: يُفْرَقُ، أَيُّ يُفْصَلُ وَيُبَيَّنُّ، وَيُكْتَبُ فِي اللَّيْلَةِ الْمُبَارَكَةِ الَّتِي هِيَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ ( كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ) أَيُّ ذِي حِكْمَةٍ بَالِغَةٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَنْوَاعِ الْحُكْمِ الْبَاهِرَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: حَكِيمٌ، أَيُّ مُحْكَمٌ، لَا تَغْيِيرَ فِيهِ وَلَا تَبْدِيلَ ، وَكَذَا الْأَمْرَيْنِ حَقٌّ ؛ لِأَنَّ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ لَا يَتَغَيَّرُ وَلَا يَتَبَدَّلُ، وَلِأَنَّ جَمِيعَ أَعْمَالِهِ فِي غَايَةِ الْحِكْمَةِ.

وإيضاح معنى الآية أَنَّ اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- فِي كُلِّ لَيْلَةٍ قَدَرٌ مِنَ السَّنَةِ يُبَيِّنُ لِلْمَلَائِكَةِ وَيَكْتُبُ هُمْ بِالتَّفْصِيلِ وَالْإِضَاحِ جَمِيعَ مَا يَقَعُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ إِلَى لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ السَّنَةِ الْجَدِيدَةِ ، فَتَبَيَّنَ فِي ذَلِكَ الْأَجَالُ وَالْأَزْزَاقُ، وَالْفَقْرُ وَالْغِنَى، وَالْخُصْبُ وَالْجُدْبُ وَالصِّحَّةُ وَالْمَرَضُ، وَالْخُرُوبُ وَالزَّلَازِلُ، وَجَمِيعُ مَا يَقَعُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ كَائِنًا مَا كَانَ . ( أضواء البيان ) .

وقيل : سميت بذلك لأنها ليلة عظيمة وذات شرف، من قولهم لفلان قدر عند فلان، أي : منزلة وشرف، ويدل لذلك قوله تعالى ( ليلة القدر خير من ألف شهر ) .

وقيل : سميت بذلك لأنها تكسب من أحيائها قدراً عظيماً ، ويدل لذلك قوله ﷺ (من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من



ذنبه) .

## مبحث : ٢

وهي ليلة شريفة وفاضلة ، ومن فضائلها :

أولاً : قيامها سبب لمغفرة الذنوب .

قال ﷺ ( من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ) متفق عليه .

ثانياً : أنزل فيها القرآن .

قال تعالى ( إنا أنزلناه في ليلة القدر ) .

ثالثاً : أنها مباركة .

قال تعالى ( إنا أنزلناه في ليلة مباركة ) .

**قال الشنقيطي :** قوله تعالى ( إنا أنزلناه في ليلة مباركة ) أُبْهِمَ تَعَالَى هَذِهِ اللَّيْلَةَ الْمُبَارَكَةَ هُنَا، وَلَكِنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّهَا هِيَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( إنا أنزلناه في ليلة القدر ) وَبَيَّنَّ كَوْنَهَا (مُبَارَكَةً) الْمَذْكُورَةَ هُنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ) إِلَى آخِرِ السُّورَةِ ، فَقَوْلُهُ ( فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ ) أَي كَثِيرَةِ الْبَرَكَاتِ وَالْخَيْرَاتِ .

وَلَا شَكَّ أَنَّ لَيْلَةَ هِيَ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ، إِلَى آخِرِ الصِّفَاتِ الَّتِي وُصِفَتْ بِهَا فِي سُورَةِ «الْقَدْرِ» - كَثِيرَةُ الْبَرَكَاتِ وَالْخَيْرَاتِ جِدًّا . وَقَدْ بَيَّنَّ تَعَالَى أَنَّ هَذِهِ اللَّيْلَةَ الْمُبَارَكَةَ هِيَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ ، الَّتِي أُنْزِلَ فِيهَا الْقُرْآنُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ) . ( أضواء البيان ) .

رابعاً : نزول الملائكة والروح فيها .

قال تعالى ( تنزل الملائكة والروح فيها ) .

**قال ابن كثير:** أي: يكثر تنزل الملائكة في هذه الليلة لكثرة بركاتها، والملائكة يتنزلون مع تنزل البركة والرحمة، كما يتنزلون عند تلاوة القرآن، ويحيطون بحلق الذكر، ويضعون أجنحتهم لطالب العلم بصدق تعظيمه له .

خامساً : أنها سلام إلى مطلع الفجر .

قال تعالى ( سلام هي حتى مطلع الفجر ) .

عن مجاهد في قوله ( سَلَامٌ هِيَ ) قال: سالمة لا يستطيع الشيطان أن يعمل فيها سوءاً أو يعمل فيها أذى .

**قال ابن الجوزي:** ... وفي معنى السلام قولان:

أحدهما: أنه لا يحدث فيها داء ولا يُرْسَل فيها شيطان، قاله مجاهد .

والثاني: أن معنى السلام: الخير والبركة، قاله قتادة .

## مبحث : ٣

اختلف العلماء في تحديد ليلة القدر على أقوال كثيرة ذكرها الحافظ ابن حجر في فتح الباري .

ويمكن تقسيم هذه الأقوال إلى :

هناك أقوال مرفوضة . كالقول بإنكارها من أصلها أو رفعها .

هناك أقوال ضعيفة . كالقول بأنها ليلة النصف من شعبان .

هناك أقوال مرجوحة . كالقول بأنها في رمضان في غير العشر الأخيرة منه .

القول الراجح . أنها في العشر الأواخر من رمضان ، وأكدها أوتارها .

**قال ابن حجر :** وأرجاها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين .

الدليل على أن أوتار العشر أكد :

حديث عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : ( تحروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان ) . رواه البخاري ومسلم . وفي رواية : ( في الوتر من العشر الأواخر ) .

ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما . قال : قال رسول الله ﷺ : ( أرى رؤياكم في العشر الأواخر فاطلبوها في الوتر منها ) . رواه مسلم وأكد هذه الأوتار ليلة سبع وعشرين ، الأدلة :

كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه [ المحدث الملهم ] وحذيفة بن اليمان [ صاحب السر ] لا يشكون أنها ليلة سبع وعشرين . وروى مسلم : عَنْ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي بْنَ كَعْبٍ يَقُولُ - وَقِيلَ لَهُ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ مَنْ قَامَ السَّنَةَ أَصَابَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ - فَقَالَ أَبِي : وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِنَّهَا لَفِي رَمَضَانَ - يَخْلِفُ مَا يَسْتَتْنِي - وَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ أَيُّ لَيْلَةٍ هِيَ . هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقِيَامِهَا هِيَ لَيْلَةُ صَبِيحَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَأَمَارَتُهَا أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فِي صَبِيحَةِ يَوْمِهَا بَيَاضًا لَا شُعَاعَ لَهَا ) .

قال ابن رجب : وما استدلل به من رجح أنها ليلة سبع وعشرين الآيات والعلامات التي رويت فيها قديماً وحديثاً .

قال الحافظ ابن حجر : لَيْلَةُ الْقَدْرِ مُنْخَصَرَّةٌ فِي رَمَضَانَ ، ثُمَّ فِي الْعَشْرِ الْأَخِيرِ مِنْهُ ، ثُمَّ فِي أَوْتَارِهِ ، لَا فِي لَيْلَةٍ مِنْهُ بَعِيْنَهَا ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ مَجْمُوعُ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِيهَا .

وقال النووي رحمه الله : " حَدِيثُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّهُ كَانَ يَخْلِفُ أَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ ، وَهَذَا أَحَدُ الْمَذَاهِبِ فِيهَا ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهَا لَيْلَةُ مُبْهَمَةٍ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ ، وَأَرْجَاهَا أَوْتَارُهَا ، وَأَرْجَاهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثَ وَعِشْرِينَ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ ، وَأَكْثَرُهُمْ أَنَّهَا لَيْلَةُ مُعَيَّنَةٍ لَا تَنْتَقِلُ ، وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ : إِنَّهَا تَنْتَقِلُ فَتَكُونُ فِي سَنَةٍ : لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ ، وَفِي سَنَةٍ : لَيْلَةُ ثَلَاثَ ، وَسَنَةٍ : لَيْلَةُ إِخْدَى ، وَلَيْلَةُ أُخْرَى وَهَذَا أَظْهَرُ ، وَفِيهِ جَمْعُ بَيْنِ الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَلِفَةِ فِيهَا . ( شرح مسلم ) .

#### مبحث : ٤

قال الحافظ ابن حجر في الفتح : قال العلماء : الحكمة في إخفاء ليلة القدر ، ليحصل الاجتهاد في التماسها ، بخلاف ما لو عينت لها لاقتصر عليها .

#### مبحث : ٥

سبب رفع علمها :

جاء في حديث عبادة ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يُخَبِّرُ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ ، فَتَلَاخَى رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ «إِنِّي خَرَجْتُ لِأُخْبِرْكُمْ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ ، وَإِنَّهُ تَلَاخَى فُلَانٌ وَفُلَانٌ فَرُفِعَتْ وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ التَّمَسُّوْهَا فِي السَّعْرِ وَالتَّسْبِيحِ وَالحُسْنِ ) رواه البخاري .

فهذا يفيد أنها رفعت بسبب المخاصمة .

وجاء في صحيح مسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( أَرَيْتُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أَقْبَضَنِي بَعْضُ أَهْلِي فَنَسِيتُهَا فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْعَوَاوِرِ ) .

والجمع : إما أنه يحمل على التعدد ، أو يكون المعنى : أيقظني بعض أهلي فسمعت تلاحي الرجلين فقامت لأحجز بينهما فنسيتها للاشتغال بهما .

قوله ( رفعت ) قال ابن كثير : أي رفع علم تعيينها لكم ، لا أنها رفعت بالكلية من الوجود ، لأنه قال بعد هذا : فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة .

وقوله ( وعسى أن يكون خيراً ) أي وإن كان عدم الرفع أزيد خيراً وأولى منه ، لأنه متحقق فيه ، لكن في الرفع خير مرجو لاستلزامه مزيد الثواب ، لكونه سبباً لزيادة الاجتهاد في التماسها .

وقال ابن كثير : وعسى أن يكون خيراً : يعني عدم تعيينها لكم ، فإنها إذا كانت مبهمة اجتهد طلابها في ابتغائها في جميع محال رجائها فكان أكثر للعبادة ، بخلاف ما إذا علموا عنها فإنها كانت المهم تنقاصر على قيامها فقط . وإنما اقتضت الحكمة إبهامها لتعم العبادة جميع الشهر في ابتغائها ، ويكون الاجتهاد في العشر الأخير أكثر ولهذا كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله عز

وجل ثم اعتكف أزواجه من بعده . [تفسير ابن كثير . ٥٣٤/٤]

قال القاضي عياض : فيه أن المخاصمة مذمومة ، وأنها سبب في العقوبة المعنوية أي الحرمان .

#### مبحث : ٦

بعض علامات ليلة القدر :

جاء في صحيح مسلم عن أبي بن كعب ( أن النبي ﷺ أخبر من أماراتها أن تطلع الشمس في صبيحة يومها بيضاء لا شعاع لها ) .

ما جاء في حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال : (ليلة القدر ليلة طلقة لا حارة ولا باردة ، تصبح الشمس يومها حمراء ضعيفة). رواه ابن خزيمة

وذكر بعض العلماء علامات أخرى : زيادة النور في تلك الليلة ،طمأنينة القلب وانشرح الصدر من المؤمنين

#### مبحث : ٧

بعض العلامات التي لا أصل لها :

**قال الحافظ:** وذكر الطبري عن قوم أن الأشجار في تلك الليلة تسقط إلى الأرض ثم تعود إلى منابتها وأن كل شيء يسجد فيها.

ذكر بعضهم أن المياه المالحه تصبح في ليلة القدر حلوة ، وهذا لا يصح .

وذكر بعضهم أن الكلاب لا تتبع فيها ولا ترى نجومها ، وهذا لا يصح .

#### مبحث : ٨

هل يحصل الثواب المرتب عليها لمن اتفق له أنه قامها وإن لم يظهر له شيء، أو يتوقف ذلك على كشفها ؟

ذهب إلى الأول الطبري وابن العربي وجماعة .

وإلى الثاني ذهب الأكثر ، ويدل له ما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ ( من يقيم ليلة القدر فيوافقها ) .

وفي حديث عبادة بن الصامت عند أحمد ( من قامها إيماناً واحتساباً ثم وفقت له ) .

**قال النووي :** معنى يوافقها : أي يعلم أنها ليلة القدر فيوافقها .

#### مبحث : ٩

يسن أن يقول لمن علمها :

ما جاء عن عائشة - رضي الله عنها - قالت ( قلت : يا رسول الله ، أرايت إن علمت أي ليلة القدر ما أقول فيها ؟ قال : قولي اللهم إنك عفو

تحب العفو فاعف عني ) رواه الترمذي .

#### مبحث : ١٠

**قال النووي في المجموع :** ويسن لمن رآها كتبتها .

**وقال في شرح مسلم :** وإِغْلَمَ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ مَوْجُودَةٌ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ ، فَإِنَّهَا تُرَى ، وَيَتَحَقَّقُهَا مَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ بَنِي آدَمَ كُلِّ سَنَةٍ فِي رَمَضَانَ كَمَا تَطَاهَرَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ السَّابِقَةُ فِي الْبَابِ ، وَإِحْبَارُ الصَّالِحِينَ بِهَا وَرُؤْيَاهُمْ لَهَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ ، وَأَمَّا قَوْلُ الْقَاضِي عِيَّاضَ : عَنْ الْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صُقْرَةَ لَا يُمَكِّنُ رُؤْيَاهَا حَقِيقَةً ، فَعَلَطَ فَاجْشَ ، نَبَّهَتْ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ يُعْتَرَّ بِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**وقال شيخ الإسلام :** وَقَدْ يَكْشِفُهَا اللَّهُ لِبَعْضِ النَّاسِ فِي الْمَنَامِ أَوْ الْيَقَظَةِ . فَيَرَى أَنْوَارَهَا أَوْ يَرَى مَنْ يَقُولُ لَهُ هَذِهِ لَيْلَةُ الْقَدْرِ وَقَدْ يُفْتَحُ عَلَى قَلْبِهِ مِنَ الْمُسَاهَدَةِ مَا يَتَبَيَّنُ بِهِ الْأَمْرُ .

روى عبد الرزاق في مصنفه أن التابعي الجليل مكحول الدمشقي كان يرى ليلة القدر ثلاث وعشرين .

**قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية في ترجمة أبو زيد الأنصاري :** يقال أنه كان يرى ليلة القدر .

**قال النووي :** ليلة القدر مختصة في هذه الأمة زادها الله شرفاً لم تكن لمن كان قبلنا . ( المجموع ) .

وقال أيضاً رحمه الله : إنه الصحيح المشهور الذي قطع به أصحابنا كلهم وجامهير العلماء .

وقيل : بل كانت موجودة في الأمم الماضية .

لحديث أبي ذر أنه قال : ( يا رسول الله ، أخبرني عن ليلة القدر في رمضان أو في غيره ؟ فقال : بل هي في رمضان ، قال : قلت : يا رسول الله ، تكون مع الأنبياء ما كانوا فإذا قبض الأنبياء رفعت أم هي إلى يوم القيامة ؟ قال : لا بل هي إلى يوم القيامة ) . رواه النسائي تخصيص ليلة القدر بعمره فليس بمشروع ، وقد نبه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله على أن تحرى العمرة في ليلة القدر قد يكون بدعة؛ لأنه تخصيص بما لم يأت دليل من الشارع على تخصيصه.

والعمره خصت في رمضان كله ، لقوله ﷺ "عمره في رمضان تقضى حجة" أو قال: "حجة معي" .

### باب الاعتكاف

**الاعتكاف لغة :** الإقامة، يقال: عكف بالمكان إذا أقام فيه، ومنه قوله تعالى : ( ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ) .

**وشرعاً :** لزوم المسجد بنية مخصوصة لطاعة الله وتفرغاً لعبادته .

**فائدة :**

الحكمة من الاعتكاف :

التفرغ للعبادة ، والانقطاع عن العوائق والشواغل .

**قال ابن تيمية :** ولما كان المرء لا يلزم ويواظب إلا من يحبّه ويعظمه، كما كان المشركون يعكفون على أصنامهم وتماثيلهم، ويعكف أهل الشهوات على شهواتهم شرع الله لأهل الإيمان أن يعكفوا على رحم سبحانه وتعالى .

وذلك: لكي ينأى بنفسه عن الشواغل التي تحول بين المرء وبين أن يتفرغ لعبادته ربّه سبحانه وتعالى!

**وهذه الشواغل تتمثل في الفضول الأربعة:**

فضول الطعام والشراب، وفضول مخالطة الأنام، وفضول الكلام، وفضول المنام!

فالقدر المناسب من هذه المضرتّات الأربعة، ليس مضراً، ولكن الزيادة فيها عن حدّ الاعتدال!

**وقال ابن رجب :** فمعنى الاعتكاف وحقيقته : قطع العلائق عن الخلائق للاتصال بخدمة الخالق وكلما قويت المعرفة بالله والمحبة له والأنس به أوثرت صاحبها الانقطاع إلى الله تعالى بالكلية على كل حال .

### ( وهي سنة )

أي : أن الاعتكاف سنة للرجل والمرأة .

**قال ابن قدامة :** وما يدل على أنه سنة، فعل النبي ﷺ ومداومته عليه، تقرباً إلى الله تعالى، وطلباً لثوابه، واعتكاف أزواجه معه وبعده، ويدل على أنه غير واجب أن أصحابه لم يعتكفوا ، ولا أمرهم النبي ﷺ به إلا من أَرَادَهُ .

**وقال ابن المنذر :** وأجمعوا على أن الاعتكاف لا يجب على الناس فرضاً إلا أن يوجبه المرء على نفسه، فيجب عليه .

**وقال النووي :** ... فالاعتكاف سنة بالإجماع ولا يجب إلا بالنذر بالإجماع . ( المجموع ) .

أ- قال تعالى (وَعَهْدُنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ) .

ب- وعن عائشة ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ، حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ اغْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ج- قوله ﷺ ( ... فمن أحب أن يعتكف فليعتكف العشر الأواخر ) رواه مسلم .

د - وعن عائشة ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ أَنَّ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ فَاسْتَأْذَنَتْهُ عَائِشَةُ فَأَذِنَ لَهَا وَسَأَلَتْ حَفْصَةُ عَائِشَةَ أَنَّ تَسْتَأْذِنَ لَهَا فَفَعَلَتْ فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ زَيْنَبُ ابْنَةُ جَحْشٍ أَمَرَتْ ابْنَةَ بَيْنَاءَ فَبَنِي لَهَا ... ) متفق عليه .

نقل عن الإمام مالك أنه قال ( تأملت أمر الاعتكاف وما ورد فيه كيف أن المسلمين تركوه مع أن النبي ﷺ لم يتركه ، فرأيت أنهم إنما تركوه لمشقة ذلك عليهم ) .

**قال الزهري :** عجباً للمسلمين تركوا الاعتكاف مع أن النبي ﷺ ما تركه منذ قدم المدينة حتى قبضه الله .

**فائدة :**

وهو سنة في رمضان وغير رمضان ، لكن الأفضل والسنة في رمضان في العشر الأواخر .

**( ويصحُّ بلا صوم ) .**

أي : يصح الاعتكاف بلا صوم .

وهذا مذهب الشافعية والحنابلة .

أ- أن النبي ﷺ اعتكف العشر الأول من شوال .

فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه وإنه أمر بجنائنه فضرب أراد الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان فأمرت زينب بجنائنها فضرب وأمر غيرها من أزواج النبي ﷺ بجنائنه فضرب فلما صلى رسول الله ﷺ الفجر نظر فإذا الأحنبة فقال « أليس ترون » . فأمر بجنائنه ففوض وترك الاعتكاف في شهر رمضان حتى اعتكف في العشر الأول من شوال ( رواه مسلم .

**قال البغوي:** وفي اعتكافه في أول شوال دليل على أن الصوم ليس بشرط لصحة الاعتكاف؛ لأن يوم العيد غير قابل للصوم .

ب- ولحديث ابن عمر : ( أن عمر سأل النبي ﷺ قال : كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ؟ قال : فأوف بنذرك ) . متفق عليه .

**قال الخطابي:** وفيه دليل على أن الاعتكاف جائز بغير صوم؛ لأنه كان نذر اعتكاف ليلة، والليل ليس بمحل للصوم .

وهذا الحديث أيضاً قد بوب له ابن خزيمة بقوله: باب الخبر الدال على إجازة الاعتكاف بلا مقارنة للصوم، إذ النبي ﷺ قد أمر باعتكاف ليلة، ولا صوم في الليل .

ج- حديث ابن عباسي - أن النبي ﷺ قال ( ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه ) وهو ضعيف .

د- ولأنه عبادة تصح في الليل، فلم يشترط له الصيام كالصلاة، ولأنه عبادة تصح في الليل، فأشبهه سائر العبادات .

هـ- ولأن إيجاب الصوم حكم لا يثبت إلا بالشرع، ولم يصح فيه نص، ولا إجماع، فدل على أنه ليس بشرط لصحة الاعتكاف .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يشترط للاعتكاف صوم .

وهذا قول أبي حنيفة ، ومالك ، وهذا اختيار ابن تيمية وابن القيم .

**قال ابن القيم :** القول الراجح في الدليل الذي عليه جمهور السلف أن الصوم شرط في الاعتكاف ، وهو الذي كان يرجحه شيخ الإسلام ابن تيمية .

أ- لقوله تعالى ( ... ) ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ) .

وجه الاستدلال: أن الله تعالى ذكر الاعتكاف إثر الصوم فوجب أن لا يكون الاعتكاف إلا بصوم .

ب- وعن عائشة . قالت: ( الكسنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً، ولا يشهد جنازة، ولا يمس امرأة، ولا يبأثرها، ولا يخرج لحاجة، إلا لما لا بد له منه، ولا اعتكاف إلا بصوم ... ) رواه أبو داود .

ج- ما روته عائشة مرفوعاً ( لا اعتكاف إلا بصوم ) رواه الدارقطني .

**( ويجب بالنذر ) .**

أي : الاعتكاف لا يجب إلا إذا نذره الإنسان على نفسه .

**قال الحافظ :** وليس واجباً إجماعاً إلا على من نذره .

لحديث عمر أنه قال ( يا رسول الله إني نذرت أني أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، فقال : أوف بنذرك ) متفق عليه .

ولحديث عائشة ( من نذر أن يطيع الله فليطعه ) رواه البخاري ، والاعتكاف طاعة .

( وآكدته في رمضان في العشر الأخير ) .

أي : وآكد الاعتكاف وأفضله في رمضان في العشر الأخير منه ، لفعل النبي ﷺ .

أ- عن عائشة ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ ، حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ ، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

ب- وعن أبي سعيد الخدري ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ مِنْ رَمَضَانَ فَأَعْتَكَفَ عَامًا حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يُخْرِجُ مِنْ صَبِيحَتِهَا مِنْ اعْتِكَافِهِ قَالَ مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِيَ فَلْيُعْتَكِفِ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ وَقَدْ أُرِيتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ ثُمَّ أَنْسِيْتُهَا وَقَدْ رَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ مِنْ صَبِيحَتِهَا ) رواه البخاري .

**فائدة :**

الحكمة من تخصيص الاعتكاف في العشر الأخير من رمضان ؟

لالتماس ليلة القدر .

عن أبي سعيد الخدري قَالَ ( إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ ثُمَّ اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ .... ثُمَّ أَطْلَعَ رَأْسَهُ فَكَلَّمَ النَّاسَ فَدَنُّوا مِنْهُ فَقَالَ : إِنِّي اعْتَكَفْتُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ أَلْتَمِسُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ ثُمَّ اعْتَكَفْتُ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ ثُمَّ أُتِيتُ فَيَقِيلُ لِي إِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَغْتَكِفَ فَلْيُعْتَكِفِ ، فَأَعْتَكَفَ النَّاسُ مَعَهُ ) متفق عليه .

( وَهَذَا هُوَ الْعَشْرُ ) .

أي : لا حد لأكثر الاعتكاف .

قال ابن حجر : اتفقوا على أنه لا حد لأكثره .

وقال ابن الملقن : أجمع العلماء على أن لا حد لأكثره .

**فائدة :**

اختلف العلماء في أقل الاعتكاف على أقوال :

القول الأول : أن أقله لحظة .

وهذا مذهب الجمهور ، فهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد .

قال النووي : وَأَمَّا أَقَلُّ الْإِعْتِكَافِ فَالصَّحِيحُ الَّذِي قُطِعَ بِهِ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لُبُّهُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ الْكَثِيرُ مِنْهُ وَالْقَلِيلُ حَتَّى سَاعَةً أَوْ لَحْظَةً .

أ- أن الاعتكاف في اللغة هو الإقامة ، وهذا يصدق على المدة الطويلة والقصيرة ولم يرد في الشرع ما يحدده بمدة معينة .

قال ابن حزم : والاعتكاف في لغة العرب الإقامة .. فكل إقامة في مسجد لله تعالى بنية التقرب إليه اعتكاف .. مما قل من الأزمان أو كثر ، إذ لم يخص القرآن والسنة عدداً من عدد ، ووقتاً من وقت .

ب- روى ابن أبي شعبة عن يعلى بن أمية ﷺ قال : إني لأمكث في المسجد الساعة ، وما أمكث إلا لأعتكف . احتج به ابن حزم في المحلى ( ١٧٩/٥ ) وذكره الحافظ في الفتح وسكت عليه . والساعة هي جزء من الزمان وليست الساعة المصطلح عليها الآن وهي ستون دقيقة .

ج- أن الاعتكاف في اللغة يقع على القليل والكثير .

قال الشيخ ابن باز : الاعتكاف هو المكث في المسجد لطاعة الله تعالى سواء كانت المدة كثيرة أو قليلة ، لأنه لم يرد في ذلك فيما أعلم ما يدل على التحديد لا بيوم ولا بيومين ولا بما هو أكثر من ذلك ، وهو عبادة مشروعة إلا إذا نذر صار واجباً بالنذر وهو في المرأة والرجل سواء .

القول الثاني : أن أقل مدته يوم .

وقال به بعض المالكية .

**القول الثالث :** أن أقل مدته يوم وليلة .

وهذا مذهب المالكية .

لحديث عمر أنه قال ( يا رسول الله إني نذرت أني أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، فقال : أوف بنذرك ) . متفق عليه .

**والراجح القول الأول .**

**﴿ وَكَانَ يَصِحُّ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ ﴾ .**

أي : لا يصح الاعتكاف إلا في مسجد .

لقوله تعالى ( وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ) .

قال ابن عبد البر : وأجمعوا أن الاعتكاف لا يكون إلا في مسجد .

وقال القرطبي : أجمع العلماء على أن الاعتكاف لا يكون إلا في مسجد .

وقال في المغني : لا نعلم فيه خلافاً .

**﴿ يَجْمَعُ فِيهِ ﴾ .**

أي : في مسجد تقام فيه الجماعة .

وهذا مذهب الحنفية والحنابلة .

لقوله تعالى ( وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ) .

**وجه الدلالة :** أن الآية تعم كل مسجد ، وخص منها ما تقام فيه الجماعة لأدلة وجوب الجماعة .

قال ابن قدامة في المغني : وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ وَاجِبَةٌ ، وَاعْتِكَافُ الرَّجُلِ فِي مَسْجِدٍ لَا تُقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ يُفْضِي إِلَى أَحَدِ أَفْرَاقٍ :

الأول : إِنَّمَا تَزُكُّ الْجَمَاعَةُ الْوَاجِبَةُ - وَإِنَّمَا خُرُوجُهَا إِلَيْهَا ، فَيَتَكَزَّرُ ذَلِكَ مِنْهُ كَثِيرًا مَعَ إِمْكَانِ التَّخَرُّجِ مِنْهُ ، وَذَلِكَ مُنَافٍ لِلِإِعْتِكَافِ ، إِذْ هُوَ لُزُومُ الْمُعْتَكِفِ وَالْإِقَامَةُ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ فِيهِ .

**وذهب بعض العلماء :** أنه لا يصح إلا في المساجد الثلاثة .

لحديث حذيفة مرفوعاً ( لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة ) رواه سعيد بن منصور .

**وذهب بعضهم :** إلى أنه يصح في كل مسجد سواء تقام فيه الجماعة أم لا .

وهذا مذهب الشافعية .

لقوله تعالى ( وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ) . قالوا : وهذا عام يشمل كل المساجد ولا يقبل تخصيصها ببعض المساجد إلا بدليل .

**والراجح المذهب ، وأنه يصح في كل مسجد جماعة .**

**فائدة :**

الجواب عن حديث حذيفة ( لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة ) :

**أولاً :** أنه لا يثبت مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

**ثانياً :** أنه لو كان ثابتاً مرفوعاً لاشتهر ذلك بين الصحابة ، وقد خالفه جمع من الصحابة .

قال علي بن أبي طالب : لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة . أخرجه ابن أبي شيبة .

وقالت عائشة : لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة . أخرجه البيهقي .

وقال ابن عباس : لا اعتكاف إلا في مسجد تقام فيه الصلاة . أخرجه البيهقي

**ثالثاً :** أنه لو قيل : بموجب هذا الحديث لكان حملاً للآية على النادر ، وهذا من معايب الاستدلال .

رابعاً : على فرض ثبوته ، فالمراد : لا اعتكاف كامل لما تقدم من أدلة الرأي الأول .

( إله الكرامة هفي كل مسجد سري مسجد بيتها ) .

أي : أن المرأة يشرع لها الاعتكاف كالرجل كما تقدم ، في الحديث ( ... ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ ) .

ويصح اعتكافها في كل مسجد ولو لم تقم فيه الجماعة ، سوى مسجد بيتها .

وهذا مذهب الجمهور . ( خلافاً لمن قال يجوز في مسجد بينها وهو مصلها ) .

وقد ذهب بعض العلماء : إلى أنه يجوز لها أن تعتكف في مسجد بيتها ( وهو مصلها ) .

والراجح مذهب الجمهور ، وأنه لا يصح في مسجد بيتها .

قال ابن قدامة :

أ- وَلَمَّا ، قَوْلُهُ تَعَالَى ( وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ) .

وَالْمُرَادُ بِهِ الْمَوَاضِعُ الَّتِي يُنْبِتُ لِلصَّلَاةِ فِيهَا ، وَمَوْضِعُ صَلَاتِهَا فِي بَيْتِهَا لَيْسَ بِمَسْجِدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبْنَ لِلصَّلَاةِ فِيهِ ، وَإِنْ سُمِّيَ مَسْجِدًا كَانَ مَجَازًا ، فَلَا يَثْبُتُ لَهُ أَحْكَامُ الْمَسَاجِدِ الْحَقِيقِيَّةِ ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( جَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا ) .

ب- وَلَأنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ اسْتَأْذَنَتْهُ فِي الْإِعْتِكَافِ فِي الْمَسْجِدِ ، فَأَذِنَ لَهُنَّ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعًا لِإِعْتِكَافِهِنَّ ، لَمَّا أُذِنَ فِيهِ ، وَلَوْ كَانَ الْإِعْتِكَافُ فِي غَيْرِهِ أَفْضَلَ لَدَهْنٍ عَلَيْهِ ، وَتَبَهُّهُنَّ عَلَيْهِ .

ج- وَلَأنَّ الْإِعْتِكَافَ قُرْبَةٌ يُشْتَرَطُ لَهَا الْمَسْجِدُ فِي حَقِّ الرَّجُلِ ، فَيُشْتَرَطُ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ ، كَالطَّوَافِ . ( المغني ) .

د- وعن عائشة . ( أن النبي ﷺ اعتكف معه بعض نسائه وهي مستحاضة ترى الدم ، فرما وضعت الطست تحتها من الدم ) أخرجه البخاري .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ مكَّن امرأته أن تعتكف في المسجد وهي مستحاضة ، إذ لا تفعل ذلك إلا بأمره ، ولو كان الاعتكاف في البيت جائزاً لما أمرها بالمسجد ، ولأمرها بالبيت ؛ فإنه أسهل وأيسر وأبعد عن تلوث المسجد بالنجاسة ، وعن مشقة حمل الطست ونقله ، وهو ﷺ لم يُخَيَّرْ بين أمرين إلا اختار أيسرها ما لم يكن إثماً ، فغلب أن الجلوس في غير المسجد ليس باعتكاف .

فائدة :

شروط اعتكاف المرأة :

أولاً : إذن الزوج . ثانياً : إذا أمنت الفتنة . ثالثاً : أن تكون طاهرة .

( ويشترط لاعتكاف المرأة إذا وليها ) .

أي : يشترط لاعتكاف المرأة إذا وليها من زوج أو غيره ، فلا يجوز للمرأة أن تعتكف إلا بإذن زوجها ، لأن اعتكافها في المسجد يفوت حق الزوج ، فإن أذن لها فله الرجوع في الإذن وإخراجها من الاعتكاف .

ففي عائشة وقد تقدم ( ... فَاسْتَأْذَنَتْهُ عَائِشَةُ فَأَذِنَ لَهَا وَسَلَّطَتْ حَفْصَةُ عَائِشَةَ أَنْ تَسْتَأْذِنَ لَهَا فَفَعَلَتْ ... ) .

قال ابن قدامة : ... وَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَعْتَكِفَ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا ... فَإِنْ أَذِنَ الزَّوْجُ لَهَا ، ثُمَّ أَرَادَ إِخْرَاجَهَا مِنْهُ بَعْدَ شُرُوعِهَا فِيهِ ، فَلَهُ ذَلِكَ فِي النَّطْوَعِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ... فَإِنْ كَانَ مَا أُذِنَ فِيهِ مِنْدُورًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ تَحْلِيلُهَا مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ بِالشُّرُوعِ فِيهِ ، وَيَجِبُ إِتِمَامُهُ ، فَيَصِيرُ كَالْحُجَّ إِذَا أُخْرِجَتْ مِنْهُ بِتَصَرُّفٍ .

وقد دلت السنة على جواز منع الرجل امرأته من الاعتكاف إلا بإذنه .

ففي حديث عائشة - وقد تقدم - قَالَتْ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ مَعْتَكِفَهُ وَإِنَّهُ أَمَرَ بِجَنَابِهِ فَضُرِبَ أَرَادَ الْإِعْتِكَافَ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ فَأَمَرَتْ زَيْنَبُ بِجَنَابِهَا فَضُرِبَ وَأَمَرَ غَيْرُهَا مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ بِجَنَابِهِ فَضُرِبَ فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَجْرَ نَظَرَ فَإِذَا الْأُخْبِيَّةُ فَقَالَ الْبَرُّ تُرْدَنَ فَأَمَرَ بِجَنَابِهِ فَمُوضَ وَتَرَكَ الْإِعْتِكَافَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى اعْتَكَفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَوَّالٍ ) متفق عليه .



وفي رواية للبخاري ( فَاسْتَأْذَنَتْهُ عَائِشَةُ فَأَذِنَ لَهَا ، وَسَأَلَتْ حُفْصَةَ عَائِشَةَ أَنْ تَسْتَأْذِنَ لَهَا فَفَعَلَتْ ) .  
**قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ :** فِي الْحَدِيثِ إِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَعْتَكِفُ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ زَوْجَهَا وَأَنَّهَا إِذَا اعْتَكَفَتْ بَعِيرَ إِذْنِهِ كَانَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا ، وَإِنْ كَانَ بِإِذْنِهِ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فَيَمْنَعَهَا . وَعَنْ أَهْلِ الرَّأْيِ إِذَا أَذِنَ لَهَا الزَّوْجُ ثُمَّ مَنَعَهَا أَيْمَ بِذَلِكَ وَامْتَنَعَتْ ، وَعَنْ مَالِكٍ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ، وَهَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ . ( فتح الباري ) .

### ﴿ وَيَبْطُلُ بِالْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ الْخَيْرُ هَذَا ﴾ .

أي : ويبطل الاعتكاف بالخروج من المسجد بجميع بدنه بلا عذر . ( كالبيع والشراء ) .  
وهذا باتفاق الأئمة .  
عن عائشة قَالَتْ : ( إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَدْخُلَ عَلَيَّ رَأْسُهُ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - فَأَرْجِلُهُ ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِلْحَاجَةِ ، إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .  
وعنها قالت ( السنة للمعتكف أن لا يخرج لحاجة إلا لما لا بد له ) رواه أبو داود .  
**فائدة :**

ويمكن أن يُقسم خروج المعتكف من المسجد إلى أقسام :  
**أولاً : خروج بعض جسد المعتكف .**  
فهذا لا يبطل الاعتكاف بالاتفاق .  
لحديث عائشة السابق ( إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَدْخُلَ عَلَيَّ رَأْسُهُ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - فَأَرْجِلُهُ ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِلْحَاجَةِ ، إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا ) متفق عليه .  
وعنها قالت ( كَانَ ﷺ يُخْرِجُ رَأْسَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ ) متفق عليه .  
**ثانياً : الخروج بجميع بدنه بلا عذر . ( كالبيع والشراء ) .**  
فهذا يبطل اعتكافه باتفاق الأئمة .  
لحديث عائشة السابق ( ... وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِلْحَاجَةِ ، إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا ) متفق عليه .  
**ثالثاً : الخروج لما لا بد منه .**

( كالبول والغائط ، وخروجه للوضوء إذا لم يكن فعله في المسجد ) .  
عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِلْحَاجَةِ الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا ) متفق عليه .  
**قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن للمعتكف أن يخرج عن معتكفه للغائط أو البول .**  
**قال ابن قدامة :** وَالْمَرْأَةُ بِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ الْبَوْلَ وَالْغَائِطَ ، كَتَّى بِذَلِكَ عَنْهُمَا ؛ لِأَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ يَحْتَاجُ إِلَى فِعْلِهِمَا ، وَفِي مَعْنَاهُ الْحَاجَةُ إِلَى الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْ يَأْتِيهِ بِهِ ، فَلَهُ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ إِذَا احتَاجَ إِلَيْهِ ... وَكُلُّ مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ ، وَلَا يُحْكِنُ فِعْلُهُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَهُ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ ، وَلَا يُغْسِدُ اعْتِكَافُهُ وَهُوَ عَلَيْهِ ، مَا لَمْ يُطْلَأْ بِهِ . ( المغني ) .

### فائدة : ١

إذا وجد من يأتيه بالأكل فهل له الخروج من المسجد إلى منزله للأكل؟ اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:  
**القول الأول:** ليس له الخروج من المسجد في هذه الحال فإن خرج بطل اعتكافه.  
وإليه ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية ، والحنابلة .  
أ- واستدل هؤلاء بحديث عائشة السابق ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِلْحَاجَةِ الْإِنْسَانِ ) .  
فقولها ( إلا لحاجة الإنسان ) كناية عن البول والغائط فدل ذلك على أنه ﷺ لا يخرج للأكل والشرب مع قرب بيته من المسجد .  
ب- ولأن الأصل في الاعتكاف لزوم المسجد والمكث فيه وعدم الخروج منه إلا لحاجة ملحة ، ومادام المعتكف يوجد من يأتي له بالأكل

فقد أمكن قضاء حاجة الأكل في المسجد، فيكون خروجه في هذه الحال خروجاً لغير حاجة، والخروج لغير حاجة ينافي الاعتكاف .

**القول الثاني :** له الخروج من المسجد إلى منزله للأكل وإن أمكنه ذلك في المسجد .

وهذا هو الصحيح من مذهب الشافعي .

والراجح قول الجمهور .

**تنبيه :** وأما خروج المعتكف من المسجد لشرب الماء في منزله مع إمكان ذلك في المسجد فلا يجوز في قول أكثر الفقهاء .

## فائدة : ٢

الخروج لصلاة الجمعة .

إذا تخلل الاعتكاف جمعة في مسجد غير جامع وجب على المعتكف الخروج إلى صلاة الجمعة إذا كان من أهلها .

**ولكن هل يبطل اعتكافه ؟**

**قيل :** لا يبطل اعتكافه .

وهذا مذهب الحنفية ، والحنابلة ، وبه قال ابن حزم .

أ- واستدلوا بالأدلة الدالة على مشروعية الاعتكاف في مسجد الجماعة .

وجه الدلالة : أن الشارع أذن بالاعتكاف في مسجد الجماعة مع إيجاب صلاة الجمعة ، فدل ذلك على إذنه للخروج لصلاة الجمعة ، وما

ترتب على المأذون غير مضمون .

ب- أدلة وجوب صلاة الجمعة كقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ) .

وجه الدلالة : دلت هذه الأدلة على عدم بطلان الاعتكاف بالخروج إلى صلاة الجمعة ، لأن إيجاب الشارع لها يقتضي استثناءها من عدم

البطلان بالخروج .

**وقيل :** يبطل اعتكافه .

وهذا مذهب المالكية والشافعية .

قالوا : بأنه يمكن الاحتراز من الخروج بأن يعتكف في مسجد جامع .

**والراجح القول الأول ، وهو عدم البطلان .** ( فقه الاعتكاف للمشيقح ) .

## ﴿ لَآ أَنْ يَشْتَرَطَ ﴾ .

الاشتراط في الاعتكاف معناه: أن يشترط في ابتداء اعتكافه الخروج من المسجد لأمر لا ينافي الاعتكاف .

أي : إذا اشترط في اعتكافه أن يزور مريضاً ، أو شهود جنازة فإنه يجوز له الخروج لذلك .

وهذا مذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة . ( يجوز له الخروج إذا اشترط ) .

أ- عن عائشة قالت: ( أَسْنَيْتُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا، وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً، وَلَا يَمَسَّ امْرَأَةً، وَلَا يُبَايِعَهَا، وَلَا يُخْرِجَ لِحَاجَةٍ، إِلَّا لِمَا

لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَلَا اغْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ وَلَا اغْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَلَا بَأْسَ بِرَجَالِهِ، إِلَّا أَنَّ الرَّاجِعَ وَقَفَ آخِرَهُ .

ب- وعنهما قالت ( إِنْ كُنْتُ لَأَدْخُلُ الْبَيْتَ لِلْحَاجَةِ وَالْمَرِيضِ فِيهِ فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَأْرَةٌ ) رواه مسلم .

ولقوها ( كان النبي ﷺ يمر بالمريض وهو معتكف ، فيمر كما هو ولا يعرج يسأل عنه ) رواه مسلم .

عموم قوله ﷺ ( المسلمون على شروطهم ) .

ولحديث ضباعة بنت الزبير ، وفيه قال لها النبي ﷺ ( حجي واشترطي ) متفق عليه .

**وجه الدلالة :** أنه إذا كان الشرط يؤثر في الإحرام ، وهو ألزم العبادات بالشروع فيه ، فلاعتكاف من باب أولى .

## ﴿ وَبِالنَّوَطِ فِي الْفَرَجِ ﴾ .

أي : ويبطل الاعتكاف بالجماع في الفرج ، وهذا بالإجماع .

**قال ابن المنذر :** وأجمعوا على أنه من جامع امرأته وهو معتكف عامداً لذلك في فرجها أنه يفسد اعتكافه.

**وقال ابن حجر :** واتفقوا على فساده بالجماع .

قال تعالى ( وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ) .

وقد نقل ابن المنذر الإجماع على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع .

**فائدة :**

**حكم مباشرة الزوجة حال الاعتكاف :**

إذا باشر المعتكف زوجته لا يخلو من حالين :

**الحال الأولى :** إن كان لغير شهوة فلا يبطل اعتكافه باتفاق الأئمة الأربعة .

**والحال الثانية :** وإن كانت المباشرة لشهوة حرم ذلك عليه باتفاق العلماء .

أ-لحديث الباب ( وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْمُبْتَائِةَ إِلَّا لِحَاجَةٍ ) .

ب- ولمناقضاته حال الاعتكاف .

■ **وهل يبطل اعتكافه ؟**

قولان للعلماء :

جماهير العلماء أنه لا يبطل اعتكافه إلا بالإنزال ، إبقاء على الأصل ، وهو صحة الاعتكاف ، ولم يرد ما يدل على بطلانه .

وأما الآية (وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) فالمراد بالمباشرة هنا الجماع في قول جمهور المفسرين ، وهو اختيار ابن جرير . (

فقه الاعتكاف للمشيقح ) .

**( ويَدْخُلُ مَعْتَكِفُهُ قَبْلَ غُرُوبِ شَمْسٍ مِنْ لَيْلَةٍ إِحْدَى وَعَشْرِينَ ) .**

أي : أن من أراد أن يعتكف العشر الأواخر من رمضان فإنه يدخل المسجد الذي يريد أن يعتكف فيه : قبل غروب الشمس من ليلة

إحدى وعشرين .

وهذا مذهب الأئمة الأربعة . ( الفتح ) .

قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله : ... والعشر الأواخر من رمضان تدخل من ليلة إحدى وعشرين وليس من فجر إحدى وعشرين .

أ-أنه ثبت أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان . متفق عليه، وهذا يدل على أنه كان يعتكف الليالي لا الأيام، لأن

العشر تمييز لليالي ، قال الله تعالى ( وَلَيَالٍ عَشْرٍ ) والعشر الأواخر تبدأ من ليلة إحدى وعشرين .

٢- قالوا : إن من أعظم ما يقصد من الاعتكاف التماس ليلة القدر ، وليلة إحدى وعشرين من ليالي الوتر في العشر الأواخر فيحتمل أن

تكون ليلة القدر ، فينبغي أن يكون معتكفاً فيها .

قال ابن تيمية : لأنه لا يكون معتكفاً جميع العشر إلا باعتكاف أول ليلة منه، لا سيما وهي إحدى الليالي التي يلتبس فيها ليلة القدر .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يدخل من بعد صلاة الصبح من يوم إحدى وعشر وعش ٢١رين .

**قال ابن حجر :** وهو قول الأوزاعي والليث والثوري .

ومال إليه الصنعاني .

لحديث عائشة قالت: ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ، ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفُهُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

**قال الخطابي :** وفيه من الفقه : أن المعتكف يبتدئ اعتكافه من أول النهار ، ويدخل في معتكفه بعد أن يصلي الفجر .

**وقال الصنعاني :** فيه دليل على أن أول وقت الاعتكاف بعد صلاة الفجر، وهو ظاهر في ذلك .

**لكن الصحيح قول الجمهور .**

والجواب عن حديث عائشة (إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ، ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفُهُ) من وجهين :

**الأول :** أن النبي ﷺ كان معتكفاً قبل غروب الشمس ولكنه لم يدخل المكان الخاص بالاعتكاف إلا بعد صلاة الفجر .  
**قال النووي :** ( إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَكَبَّفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ ) اِخْتَجَّ بِهِ مَنْ يَقُولُ : يَبْدَأُ بِالْإِعْتِكَافِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ، وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَالتَّوْرِيُّ ، وَاللَّيْثُ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ ، وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ : يَدْخُلُ فِيهِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِذَا أَرَادَ إِعْتِكَافَ شَهْرٍ أَوْ إِعْتِكَافَ عَشْرٍ ، وَأَوَّلُوا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهُ دَخَلَ الْمُعْتَكِفُ ، وَانْقَطَعَ فِيهِ ، وَتَخَلَّى بِنَفْسِهِ بَعْدَ صَلَاتِهِ الصُّبْحِ ، لَا أَنَّ ذَلِكَ وَقْتُ إِبْدَاءِ الْإِعْتِكَافِ ، بَلْ كَانَ مِنْ قَبْلِ الْمَغْرِبِ مُعْتَكِفًا لَا يَبْنَاءُ فِي جُمْلَةِ الْمَسْجِدِ ، فَلَمَّا صَلَّى الصُّبْحَ انْفَرَدَ .

**وقال ابن حجر :** وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل ، ولكن إنما تخلّى بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح .  
 وسئل الشيخ ابن عثيمين : متى يبتدئ الاعتكاف ؟

فأجاب : جمهور أهل العلم على أن ابتداء الاعتكاف من ليلة إحدى وعشرين لا من فجر إحدى وعشرين، وإن كان بعض العلماء ذهب إلى أن ابتداء الاعتكاف من فجر إحدى وعشرين مستدلاً بحديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري : ( فلما صلى الصبح دخل معتكفه ) لكن أجاب الجمهور عن ذلك بأن الرسول عليه الصلاة والسلام انفراد من الصباح عن الناس ، وأما نية الاعتكاف فهي من أول الليل ، لأن العشر الأواخر تبتدئ من غروب الشمس يوم عشرين .

**الجواب الثاني :** أجاب به القاضي أبو يعلى من الحنابلة بحمل الحديث على أنه كان ﷺ يفعل ذلك في يوم العشرين . قال السندي : وَهَذَا الْجَوَابُ هُوَ الَّذِي يُفِيدُهُ النَّظَرُ ، فَهُوَ أَوْلَى وَبِالاعْتِمَادِ أُخْرَى .

#### فائدة :

متى يخرج المعتكف من معتكفه ؟

ذهب بعض العلماء إلى أنه يستحب أن يكون خروجه من معتكفه عند خروجه إلى صلاة العيد .

لكي يصل عبادة بعبادة .

وقيل : يخرج إذا غربت الشمس ليلة العيد .

وهذا القول هو الصحيح ، لأن العشر الأواخر تنتهي بانتهاء الشهر ، والشهر ينتهي بغروب الشمس من ليلة العيد .

**( وَمَنْ نَذَرَ الْأَعْتِكَافَ فِي مَسْجِدٍ ، فَفُلَهُ فَعَلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْثَلَاثَةَ ) .**

المراد بالمساجد الثلاثة : المسجد الحرام ، والمسجد النبوي ، والمسجد الأقصى .

أي : من نذر أن يعتكف في مسجد - غير هذه الثلاثة - فله فعل ذلك فيه وفي غيره من المساجد ، إلا المساجد الثلاثة إذا نذر الاعتكاف بها تعين الوفاء به .

فمن نذر الصلاة في أحد المساجد الثلاثة أو الاعتكاف بها لزمه الوفاء بنذره ، ولو لزم من ذلك شد الرحال ، لأن هذه المساجد تشد إليها الرحال .

أ- لعموم ما جاء عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال ( من نذر أن يطيع الله فليطعه ) .

فالوفاء بنذر الطاعة واجب .

ب- وعن ابن عمر ( أن عمر سأل النبي ﷺ قال : كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام . قال : فأوف بنذرك ) متفق عليه .

ج- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِ الْأُقْصَى ، وَمَسْجِدِي ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ومن نذر إتيان غير هذه المساجد لصلاة أو غيرها لا يلزمه الوفاء به .

لأنه لا فضل لبعضها على بعض ، فتكفي صلاته في أي مسجد كان ، ويدل لذلك :

**أولاً :** بأن الشارع الحكيم لم يعين موضعاً خاصاً للعبادات فلا تتعين .

ثانياً : أنه لو أُرْمِئَهُ بما نذر للزم من ذلك أن تشد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة فلو نذر أن يعتكف في مسجد خارج بلدته للزمه أن يشد الرحال إلى هذا المسجد ، والنبي ﷺ يقول ( لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) اختلف الفقهاء في حكم من نذر الإعتكاف في مسجد بعينه غير المسجد الحرام ، ومسجد النبي ﷺ والمسجد الأقصى ، وعمّا إذا كان يتعزّ بالندّر أو لا يتعزّ ، وذلك على اتجاهين :

الإتجاه الأول : يرى أنّ من عتّى مسجداً غير المساجد الثلاثة السابقة لا اعتكافه ، فإنه لا يتعزّ بالندّر ويؤجره أن يعتكف في غيره من المساجد .

إلى هذا ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في الأصح والحنابلة في رأي لهم أنّه يُجْزَى سواء احتاج إلى شدّ الرحال أو لم يحتج . واستدلوا بما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال ( لا تشدّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجد ذي هذا ، ومسجد الحرام ، ومسجد الأقصى ) .

فالمسجد المعزّ في النذر لو كان يتعزّ بالتعزّين للزم النادر المضي إليه واحتاج إلى شدّ الرحال إليه ؛ لقضاء نذره فيه ، وقد نهى الشارع عن شدّ الرحال والسفر إلا إلى المساجد الثلاثة المذكورة ، فيلزم على هذا عدم تعزّ غيرها بالندّر ، للنهي عن شدّ الرحال إليها وقالوا كذلك : إنّ الله تعالى لم يعزّ لعبادته مكاناً معيّناً ، فلا يتعزّ هذا الموضع بتعزّين غيره كما أنّه لا مريّة لبعض المساجد على بعض باستثناء المساجد الثلاثة السابقة ، فلا يتعزّ بعضها بالتعزّين .

وأضافوا : إنّ المقصود من النذر هو التقرّب إلى الله تعالى ، فلا يدخل تحت النذر إلا ما كان قربة ، وعزّ الموضع الذي تؤدّى فيه القربة ليس قربة في نفسه ، فلا يدخل في النذر ، ولا يتقيّد به النذر .

الإتجاه الثاني : يرى أنّ من نذر الإعتكاف في مسجد غير المساجد الثلاثة فإنه يتعزّ بالندّر ، ولا يجزّى النادر أن يعتكف في غيره . وهذا قول زفر ووجه في مذهب الشافعية ورأي عند الحنابلة . ( الموسوعة ) .

فائدة :

لو نذر الصلاة في المسجد الأقصى جاز أن يصليها في المسجد الحرام أو المسجد النبوي .

ولو نذر الصلاة في المسجد النبوي جاز أن يصليها في المسجد الحرام ولم يجز أن يصليها في المسجد الأقصى .

لو نذر أن يصلي في المسجد الحرام فإنه لا يجوز له أداؤها إلا فيه لعدم جواز الانتقال من الأفضل إلى المفضول .

وبدل لذلك :

حديث جابر بن عبد الله (أن رجلاً، قام يوم الفتح، فقال: يا رسول الله، إنني نذرت لله إن فتح الله عليك مكة، أن أصلي في بيت المقدس ركعتين، قال: صل هاهنا، ثم أعاد عليه، فقال: صل هاهنا، ثم أعاد عليه، فقال: شأنك إذن) رواه أبو داود .

قال ابن تيمية : وهذا مذهب عامة العلماء كالشافعية وأحمد بن حنبل وغيرهما وأبي يوسف صاحب أبي حنيفة وابن المنذر وغيرهم : قالوا : إذا نذر أن يصلي في بيت المقدس أجزأه الصلاة في مسجد النبي ﷺ وإن نذر الصلاة في مسجد النبي ﷺ أجزأه الصلاة في المسجد الحرام وإن نذر الصلاة في المسجد الحرام لم تجزه الصلاة في غيره عند الأكثرين وهو مذهب ابن المسيب ومالك والشافعية في أصح قوليه ومذهب أبي يوسف صاحب أبي حنيفة .

فمسألة نقل النذر لها ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن ينقله من المفضول إلى الفاضل : فهذا لا بأس به .

مثال : لو نذر أن يصوم يوم الثلاثاء ، ثم صام يوم الإثنين ، فهذا لا يحنث ، لأنه نقل نذره من مفضول إلى فاضل ، فهو أتى بالمفضول وزيادة .

الحالة الثانية : أن ينقله من مساوٍ إلى مساوٍ : فهذا تلزمه كفارة بيمين .

مثال : لو نذر أن يصوم يوم الأربعاء فصام يوم الثلاثاء .

الحالة الثالثة : أن ينقل من فاضل إلى مفضول .

مثال : لو نذر صيام يوم الإثنين ، ثم صام يوم الثلاثاء ، فليس له ذلك ، وعليه أن يصوم يوم الإثنين ، لأن النذر لم يقع موقعه .

**( وَأَهْضُلُهَا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، ثُمَّ الْمَسْجِدَ النَّبَوِيَّ ، ثُمَّ الْأَقْصَى ) .**

أي : وأفضل هذه المساجد : المسجد الحرام .

لأن له من الخصائص ما ليس لغيره :

فهو أول مسجد وضع في الأرض .

كما قال تعالى ( إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ) .

وعن أبي ذر . قال ( سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَوَّلِ مَسْجِدٍ وُضِعَ فِي الْأَرْضِ قَالَ « الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ » . قُلْتُ ثُمَّ أَيٌّ قَالَ « الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى » . قُلْتُ كَمْ بَيْنَهُمَا قَالَ « أَرْبَعُونَ عَامًا ثُمَّ الْأَرْضُ لَكَ مَسْجِدٌ فَخِئْتُمَا أَذْرَكْتُكَ الصَّلَاةُ فَصَلَّ ) متفق عليه .

وهو مبارك .

كما قال تعالى (مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ) .

والبركة كثرة الخير ودوامه ، وليس في بيوت العالم أبرك منه ، ولا أكثر خيراً منه ، ولا أدام منه ، ولا أنفع للخلائق .

وأنه أحد المساجد التي لا تشد الرحال إلا إليها .

كما تقدم في قوله ﷺ (لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِي هَذَا ، وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى ) .

وأن الله تعالى أضافه إلى نفسه .

كما قال تعالى ( وطهر بيتي ) ، فاقتضت هذه الإضافة الخاصة من الإجلال والتعظيم والحب ما اقتضته .

وجعل الله قصده مكفراً لما سلف من الذنوب .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( مَنْ خَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَزُفْهُ وَلَمْ يَغْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ ) متفق عليه .

والصلاة فيه مضاعفة ، فالصلاة فيه بمائة ألف صلاة .

عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي بِمِائَةِ صَلَاةٍ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ .

وقد جاء عند ابن ماجه ( وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه ) .

**فائدة : ١**

وقد اختلف العلماء : هل هذا الفضل يشمل جميع الحرام أم فقط خاص بمسجد الكعبة على قولين :

**القول الأول :** أن المضاعفة خاصة بالمسجد الذي فيه الكعبة .

وهذا مذهب المالكية ، وإلى هذا ذهب جماعة من العلماء منهم النووي والمحجب الطبري ، وابن مفلح ، وابن حجر الهيتمي واختاره ابن عثيمين رحمهم الله .

أ- لقوله تعالى (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا خَوْلَهُ) .

وجه الدلالة : أن الإسراء بالنبي ﷺ كان من مسجد الكعبة ، كما يدل على ذلك حديث أنس قال ( أسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة ) فدل ذلك على أن المراد بالمسجد الحرام في مضاعفة الصلاة ، مسجد الكعبة .

ب- ولقوله تعالى ( قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ) والمقصود أن الاستقبال في هذه الآية للكعبة .

ج- ولحديث ميمونة . أن النبي ﷺ قال ( صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواها من المساجد إلا مسجد الكعبة ) رواه مسلم .

وجه الدلالة : قوله (إلا مسجد الكعبة) وهذا نص ، حيث فسرت هذه الرواية ، الروايات الأخرى التي فيها ذكر المسجد الحرام .

**القول الثاني :** أن المضاعفة عامة في جميع الحرم .

وهو مذهب الحنفية ، والشافعية ، وقول للحنابلة ، واختاره ابن القيم والشيخ ابن باز .

أ- لقوله تعالى ( إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَائِمِهِمْ هَذَا ) .

فهذه الآية تدل على أن المقصود بالمسجد الحرام هو الحرم كله وليس المسجد فقط، قال ابن حزم بلا خلاف.

ب- أن النبي ﷺ - عندما كان في صلح الحديبية - (أخرجه أحمد مطولاً ٣٢٣/٤) كان يصلي في الحرم مع أن إقامته في الحديبية بالحل

وذكر الشافعي أن الحديبية بعضها في الحل وبعضها في الحرم .

وهذا من أصرح الأدلة على أن مضاعفة الصلاة تتعلق بجميع الحرم وليس مسجد الجماعة فقط .

قال ابن القيم رحمه الله : وفي هذا دلالة على أن مضاعفة الصلاة بمكة تتعلق بجميع الحرم لا يخص بها المسجد الذي هو مكان الطواف

## فائدة : ٢

اختلف العلماء : هل المضاعفة تختص بالفريضة أم تشمل حتى النافلة على قولين :

**القول الأول :** إن المضاعفة تختص بالفريضة فقط .

وهذا مذهب أبي حنيفة والمالكية ورجحه الطحاوي .

لقوله ﷺ : ( أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ) .

**القول الثاني :** أن المضاعفة تعم صلاة الفريضة والنفل .

وهذا هو مذهب الشافعية والحنابلة ورجحه النووي .

**قال النووي في شرح صحيح مسلم :** اعلم أن مذهبنا أنه لا يختص هذا التفضيل بالصلاة في هذين المسجدين بالفريضة؛ بل يعم الفرض

والنفل جميعاً، وبه قال مطرف من أصحاب مالك. وقال الطحاوي: يختص بالفرض، وهذا مخالف لإطلاق هذه الأحاديث الصحيحة. والله

اعلم.

لإطلاق الأحاديث الصحيحة .

**قال الشيخ ابن باز :** المضاعفة عامة للفرض والنفل في مسجد النبي ﷺ وفي المسجد الحرام، والنبي ﷺ لم يخص الفريضة بل قال ( صلاة

في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ) .

وقال ﷺ (صلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة) ، وهذا يعم النفل والفرض ، لكن النفل في البيت أفضل، ويكون له أجر أكثر،

والمرأة في بيتها أفضل ولها أجر أكثر، وإذا صلى الرجل في مسجد النبي ﷺ فرضاً أو نفلاً فله هذه المضاعفة، ومع هذا فالمشروع له أن

يصلي النافلة في البيت، سنة الظهر سنة المغرب سنة العشاء سنة الفجر أفضل، وتكون له المضاعفة أكثر؛ لأن الرسول ﷺ: قال للناس:

(أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة) ويخاطبهم وهو في المدينة ﷺ ، فدل ذلك على أن صلاتهم في بيوتهم صلاة النافلة أفضل وتكون

مضاعفتها أكثر، وهكذا في المسجد الحرام.

وهذا القول هو الراجح .

**فائدة :** قال الحافظ ابن حجر : ثم إن التضعيف المذكور يرجع إلى الثواب ولا يتعدى إلى الإجزاء باتفاق العلماء كما نقله النووي وغيره .

**( ثم المسجد النبوي ) .**

أي : يلي المسجد الحرام في الأفضلية والتضعيف المسجد النبوي ، الذي بناه النبي ﷺ .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ ( صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ) متفق عليه .

واختلف العلماء : هل المضاعفة خاص بمسجد الرسول ﷺ الذي بناه أو يشمل الزيادة التي طرأت على المسجد بعد وفاته على قولين :

**القول الأول :** أن الصلاة تضاعف فيها كما تضاعف في أصل المسجد .

وهذا مذهب الجمهور .

قال ابن رجب رحمه الله : وحكم الزيادة حكم المزيد فيه في الفضل أيضاً ، فما زيد في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ كله سواء في المضاعفة والفضل .

وقد قيل : إنه لا يعلم عن السلف في ذلك خلاف ، إنما خالف فيه بعض المتأخرين من أصحابنا ، منهم ابن عقيل وابن الجوزي ، وبعض الشافعية .

القول الثاني : أن هذه الفضيلة مختصة بنفس مسجده ﷺ الذي كان في زمانه دون ما زيد فيه بعده .

ورجح هذا النووي .

والراجح الأول .

والله أعلم .

ومما جاء في فضله :

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ ) متفق عليه .

قال ابن حجر : قوله ( روضة من رياض الجنة ) أي : كروضة من رياض الجنة في نزول الرحمة، وحصول السعادة بما يحصل من ملازمة خلق الذكر، لا سيما في عهده ﷺ فيكون تشبيهاً بغير أداة، أو المعنى: أن العبادة فيها تؤدي إلى الجنة، فيكون مجازاً، أو هو على ظاهره، وأن المراد أنه روضة حقيقة، بأن ينتقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة إلى الجنة. هذا محصل ما أوله العلماء في هذا الحديث، وهي على ترتيبها هذا في القوة. انتهى . ( الفتح ) .

( ثم للمسجد الأقصى ) .

فهو أفضل المساجد بعد الحرمين .

فهو أول القبلتين ، وثاني مسجد وضع في الأرض .

وسمي بذلك : قيل : لبعده عن المسجد الحرام في المسافة ، وقيل : في الزمان ، وفيه نظر ، لأنه ثبت في الصحيح أن بينهما أربعين سنة .

واختلف في مقدار الصلاة فيه :

قيل : عن [ ٥٠٠ ] صلاة .

جاء ذلك عند الطبراني .

والذي يظهر من كلام ابن تيمية وابن القيم ترجيح هذا القول .

وقيل : بألف صلاة .

جاء عند ابن ماجه ، وهو ضعيف .

وقيل : بخمسين ألف صلاة .

جاء عند ابن ماجه .

قال ابن القيم تعليقاً على هذه الرواية : وهذا محال ، لأن مسجد الرسول ﷺ أفضل منه ، والصلاة فيه تفضل على غيره بألف صلاة .

وقال الذهبي : هذا منكر جداً .

وقيل : بمائتين وخمسين صلاة .

عن أبي ذر رضي الله عنه قال ( تذاكرنا ونحن عند رسول الله ﷺ أيهما أفضل مسجد رسول الله ﷺ أم بيت المقدس؟ فقال رسول الله ﷺ : صلاة في مسجدي أفضل من أربع صلوات فيه ولنعم المصلى هو ، وليوشكن أن يكون للرجل مثل شطن فرسه من الأرض حيث يرى منه بيت المقدس خيراً له من الدنيا جميعاً ) رواه الحاكم ( ٤ / ٥٠٩ ) وصححه ووافقه الذهبي والألباني كما في " السلسلة الصحيحة " في آخر الكلام على حديث رقم ( ٢٩٠٢ ) .



## كتاب الحج

### تعريف الحج :

لغة : القصد ، يقال : حج كذا بمعنى قصد .

وشرعاً : التعبد لله بأداء المناسك على صفة مخصوصة في وقت مخصوص .

والعمرة لغة : الزيارة .

وشرعاً : التعبد لله بالطواف والسعي والحلق أو التقصير .

### فائدة : ١

حكم الحج .

الحج واجب بالكتاب والسنة والإجماع ، وهو أحد أركان الإسلام الخمسة .

أ- قال تعالى : ( والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ) .

وجه الدلالة من وجهين :

الأول : قوله ( على ) فإن هذا الحرف موضوع في خطاب الشرع للدلالة على الأمر .

الثاني : قوله ( ومن كفر ) فإن الكفر لا يذكر إلا على ترك مأمور به واجب .

ب- وقال رسول الله ﷺ : ( بني الإسلام على خمس : ... وذكر منها : حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ) .

ج- وصح عن عمر أنه قال ( من أطاق الحج فلم يحج فسواء عليه يهودياً مات أو نصرانياً ) رواه البيهقي ، وإسناده صحيح كما ذكر ابن كثير وابن حجر .

والإجماع ، قال ابن المنذر : أجمعت الأمة على وجوب الحج على المستطيع في العمر مرة واحدة .

### فائدة : ٢

اختلف العلماء في فرض الحج :

ف قيل : قبل الهجرة .

قال في الفتح : هو شاذ .

وقيل : بعدها ، واختلف في أي سنة :

فالجمهور أنه فرض في السنة السادسة لأنه نزل فيه قوله تعالى ( وأتموا الحج والعمرة لله ) .

ورجح هذا القول الحافظ ابن حجر .

وقيل سنة تسع ، ورجحه ابن القيم وقال :

فإن فرض الحج تأخر سنة تسع أو عشر ، وأما قوله تعالى : ( وأتموا ... ) فإنها وإن نزلت سنة ست عام الحديبية فليس فيها فرض الحج ،

وإنما فيها الأمر بإتمامه وإتمام العمرة بعد الشروع فيهما ، وذلك لا يقضي وجوب الابتداء .

وهذا القول هو الراجح .

فإن قيل : لماذا لم يحج النبي ﷺ في السنة التاسعة ؟

فالجواب :

أ- لكثرة الوفود في تلك السنة ، ولهذا تسمى السنة التاسعة سنة الوفود .

ب- ولأن في السنة التاسعة كان من المتوقع أن يحج المشركون .

ج- وقال بعض العلماء : إن النبي ﷺ أخر ذلك لبيان أن إمامة المسلمين في غيبته لأبي بكر رضي الله عنه ، فكما كان إماماً لهم في الصلاة يكون

إماماً لهم أيضاً في الحج .

د- ذكر بعضهم قال : كون النبي ﷺ يؤخر الحج يدل على أن الحج ليس بواجب على الفور، ولكن هذا القول ضعيف.

### فائدة : ٣

حكم تارك الحج تهاوناً وكسلاً :

اختلف العلماء فيمن ترك الحج تهاوناً وكسلاً هل يكفر أم لا على قولين :

القول الأول : أنه يكفر .

وهذا مذهب ابن عمر ، وسعيد بن جبير وهو أحد القولين عن ابن عباس .

أ- واستدلوا بقوله تعالى ( .. ومن كفر .. ) والكفر هنا الكفر الأكبر .

ب- وبحديث علي . قال : قال ﷺ ( من ملك زاداً وراحلة فلم يحج ، مات يهودياً أو نصرانياً ) . رواه الترمذي وهو ضعيف

القول الثاني : أنه لا يكفر .

وهذا مذهب جمهور العلماء ، وهو الصحيح .

فإن قيل : ما الجواب عن قوله تعالى ( ومن كفر ... ) ؟

قال الشنقيطي : المراد بقوله : وَمَنْ كَفَرَ أُوجُهُ لِلْعُلَمَاءِ :

الأول : أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ : ( وَمَنْ كَفَرَ ) أَيُّ : وَمَنْ جَحَدَ فَرِيضَةَ الْحَجِّ ، فَقَدْ كَفَرَ وَاللَّهُ عَنِّي عَنْهُ ، وَبِهِ قَالَ : ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالَهُ ابْنُ كَثِيرٍ .

الوجه الثاني : أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ : ( وَمَنْ كَفَرَ ) أَيُّ : وَمَنْ لَمْ يَحْجْ عَلَى سَبِيلِ التَّغْلِيظِ الْبَالِغِ فِي الرَّجْرِ عَنْ تَرْكِ الْحَجِّ مَعَ الْإِسْتِطَاعَةِ كَقَوْلِهِ لِلْمُقَدِّدِ الثَّابِتِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» حِينَ سَأَلَهُ عَنْ قَتْلِ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْكُفَّارِ بَعْدَ أَنْ قَطَعَ يَدُهُ فِي الْحَرْبِ ( لَا تَقْتُلْهُ ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ الْكَلِمَةَ الَّتِي قَالَ ) .

الوجه الثالث : حُمِلَ الْآيَةُ عَلَى ظَاهِرِهَا وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَحْجْ مَعَ الْإِسْتِطَاعَةِ فَقَدْ كَفَرَ .

### فائدة : ٤

حكم من حج بمال حرام :

الذي عليه جمهور أهل العلم أن من حج بمال حرام سقط عنه وجوب الحج مع ارتكابه لإثم تناول ذلك المال الحرام.

قال النووي : إذا حج بمال حرام أو ركباً دابة مغضوبة أثم وصح حجه وأجزأه عندنا، وبه قال أبو حنيفة ومالك ، وبه قال أكثر الفقهاء.

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) فَإِنْ حَجَّ بِمَالٍ فِيهِ شُبْهَةٌ أَوْ بِمَالٍ مَعْصُوبٍ صَحَّ حُجُّهُ فِي ظَاهِرِ الْحُكْمِ، لَكِنَّهُ غَاصٌّ وَلَيْسَ حُجًّا مَبْرُورًا ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَجَمَاهِرِ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : لَا يُجْزِيهِ الْحَجُّ بِمَالٍ حَرَامٍ . وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى يَصِحُّ مَعَ الْحُرْمَةِ . وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : أَنَّهُ ﷺ : ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ ، أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ : يَا رَبِّ ، يَا رَبِّ وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ ، وَغُذِّي بِالْحَرَامِ ، فَأَيُّ يَسْتَجَابُ لِذَلِكَ أ. هـ .

وقال الشيخ ابن باز : الحج صحيح إذا أداه كما شرعه الله ، ولكنه يأثم لتعاطيه الكسب الحرام ، وعليه التوبة إلى الله من ذلك ويعتبر حجه ناقصاً بسبب تعاطيه الكسب الحرام ، لكنه يسقط عنه الفرض أ. هـ . فتاوى ابن باز ( ٣٨٧/١٦ ) .

وفي فتاوى اللجنة الدائمة ( ٤٣/١١ ) كون الحج من مال حرام لا يمنع من صحة الحج ، مع الإثم بالنسبة لكسب الحرام ، وأنه ينقص أجر الحج ، ولا يبطله . ا. هـ . ( موقع الإسلام سؤال وجواب ) .

### فائدة : ٥

قال ابن القيم : ولا خلاف أنه ﷺ لم يحج بعد هجرته إلى المدينة سوى حجة الوداع ، ولا خلاف أنها كانت سنة عشر .

## ﴿ فضائل الحج ﴾ .

أي : فضل الحج كبير وعظيم .

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- وعن أبي هُرَيْرَةَ . قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ ( مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ ) رواه البخاري .

ج- وعن عمرو بن العاص . قال : قال ﷺ ( أما علمت أن الحج يهدم ما قبله ) رواه مسلم .

## فائدة : ١

قوله ( الحج المبرور ... ) .

قيل : الذي لا يخالطه شيء من الإثم ، ورجحه النووي .

قال النووي : الأصح والأشهر أن المبرور هو الذي لا يخالطه إثم .

وقال الشيخ ابن باز : الحج المبرور هو الذي لا يرتكب فيه صاحبه معصية لله ، كما يدل على ذلك قوله ﷺ فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه :

(من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه) .

وقال ابن عبد البر : الحج المبرور هو الذي لا رياء فيه ولا سمعة ولا رفث ولا فسوق وخرج بمال حلال .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : الحج المبرور هو الذي جمع أوصافاً :

أولاً : أن يكون خالصاً لله .

ثانياً : أن يكون بمال حلال .

ثالثاً : أن يقوم فيه الإنسان بفعل ما يجب ليكون عبادة .

ومن الحج المبرور أن لا تحج المرأة إلا بمحرم ، فإن حجت بغير محرم لم يكن حجها مبرور .

● تنبيه : لو اقتصر الحاج على الواجبات دون المستحبات مع تركه المحرمات والمكروهات فهل يكون حجه مبروراً ؟

الجواب : نعم ، لكن يزداد براً بفعل المستحبات .

## فائدة : ٢

( فَلَمْ يَرْفُثْ ) الرفث الجماع ومقدماته ، ( وَلَمْ يَفْسُقْ ) أي : لم يأت بسبيّة ، ولا معصية .

وإنما صرح بنفي الفسق في الحج ، مع كونه ممنوعاً في كلّ حال ، وفي كلّ حين ؛ لزيادة التقبيح ، والتشنيع ، ولزيادة تأكيد النهي عنه في الحج ،

وللتنبيه على أن الحج أبعد الأعمال عن الفسق . والله تعالى أعلم .

## فائدة : ٣

قوله ( الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا ) .

استدل به جماهير العلماء على استحباب تكرار العمرة في العام الواحد أكثر من مرة .

ولحديث ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ ( تابعوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد

والذهب والفضة ) رواه الترمذي .

قال ابن قدامة : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَعْتَمَرَ فِي السَّنَةِ مَرَّاتًا، رُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنَسٍ، وَعَائِشَةَ، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ،

وَعِكْرَمَةَ، وَالشَّافِعِيَّ لِأَنَّ عَائِشَةَ اعْتَمَرَتْ فِي شَهْرٍ مَرَّتَيْنِ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

وقال النووي : مذهبن أن لا يكره ذلك بل يستحب ، وبه قال أبو حنيفة ، وأحمد ، وجمهور العلماء من السلف والخلف .

للحديث السابق ( تابعوا بين الحج والعمرة ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يشرع تكرار العمرة في العام الواحد أكثر من مرة .

وهذا قول جماعة من العلماء .

والراجع القول الأول .

وأما كونه ﷺ لم يعتمر في السنة أكثر من مرة فهذا لا يعني عدم مشروعية الاعتمار أكثر من مرة في السنة .

**( الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ وَالْحِجَابَانِ ) .**

أي : أن حكم الحج والعمرة الوجوب .

أما الحج فتقدم أنه واجب فرض بإجماع المسلمين .

وأما العمرة : فهي واجبة أيضاً .

وهذا مذهب الإمام أحمد ، والشافعي .

وروي هذا القول عن عمر ، وابن عباس ، وزيد بن ثابت ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، وعطاء ، وطاووس ، ومجاهد والحسن ،

وابن سيرين ، والشعبي ، والثوري .

أ- لحديث عائشة رضي الله عنها قالت ( قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! عَلَى الْمَرْأَةِ جِهَادٌ ؟ قَالَ: " نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالٌ فِيهِ: الْحُجُّ،

وَالْعُمْرَةُ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَةَ وَاللَّفْظُ لَهُ ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحِ .

وجه الدلالة : أن الرسول ﷺ قرن العمرة مع الحج ، فدل على الاتفاق في الحكم وهو الوجوب .

ولقوله ( عليهن ) تدل على الوجوب ، ( وعلى من صيغ الوجوب ) .

ب- ولحديث أبي رزين ( أنه أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ، قال : حج عن أبيك

واعتمر ) رواه أبو داود والترمذي .

قالوا : إن الرسول ﷺ قرن الحج والعمرة لعاجز بلغة الأمر .

ج- ولحديث عمر أن النبي ﷺ قال للذي سأله ما الإسلام ؟ قال : ( تقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتحج وتعتمر ) وهذه عند الدارقطني

وصححها ( والحديث في الصحيح دون ذكر العمرة ) .

د- ولحديث جابر مرفوعاً ( الْحُجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ ) وهو ضعيف .

هـ- هو قول جماعة من الصحابة؛ منهم: ابن عباس ، وابن عمر ، وجابر بن عبد الله ﷺ .

قال جابر: لَيْسَ مُسْتَلِمٌ إِلَّا عَلَيْهِ عُمْرَةٌ . قال الحافظ : رَوَاهُ ابْنُ الْجُهَيْمِ الْمَالِكِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ .

وقال البخاري رحمه الله : بَابُ وَجُوبِ الْعُمْرَةِ وَفَضْلِهَا ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ ، وَقَالَ ابْنُ

عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّهَا لَقَرِيْنَتُهُمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ (وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ) وقوله: (لَقَرِيْنَتُهُمَا) أي: قرينة فريضة الحج.

قال الشيخ العصيمي : الأحاديث الواردة في وجوب العمرة لا يصح منها شيء ، لكن العمدة في إيجاب العمرة ما صح من الآثار عن

الصحابة ، كجابر ( عند ابن خزيمة ) وابن عباس ( عند ابن أبي شيبه ) .

وذهب بعض العلماء : إلى عدم وجوبها .

وهذا مذهب مالك وأبو حنيفة ، واختاره ابن تيمية .

قال ابن تيمية : والعمرة في وجوبها قولان للعلماء ، هما قولان في مذهب الشافعي وأحمد ، والمشهور عنهما وجوبها ، والقول الآخر لا

يجب ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك . وهذا القول هو الراجح ، فإن الله إنما أوجب الحج بقوله : ( وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ) لم

يوجب العمرة ؛ وإنما أوجب إتمامها ، فأوجب إتمامها لمن شرع فيها ، وفي الابتداء إنما أوجب الحج .

أ-لحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: ( أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَغْرَابِيٌّ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَخْبِرْنِي عَنْ الْعُمْرَةِ، أَوَاجِبَةٌ هِيَ؟ فَقَالَ :

لَا. وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالرَّاجِحُ وَفَقَهُ .

ب-ولحديث : ( الحج والعمرة تطوع ) رواه الدارقطني وهو ضعيف .

قال الشوكاني مؤيداً هذا القول : والحق عدم الوجوب ، لأن البراءة الأصلية لا ينتقل عنها إلا بدليل يثبت به التكليف ، ولا دليل يصلح

لذلك لا سيما مع اعتضادهما بما تقدم من الأحاديث القاضية بعدم الوجوب .  
**وقال الصنعاني :** والأدلة لا تنهض عند التحقيق على الإيجاب الذي الأصل عدمه .  
**والراجح** عدم الوجوب .

**تشييه :** إذا قلنا بوجوب العمرة ، فإن عمرة المتمتع تجزئ عن عمرة الإسلام .

**فائدة : ١**

عدد عُمر النبي ﷺ :

**قال الشنقيطي :** إن المحفوظ الثابت بالروايات الصحيحة أن النبي ﷺ لم يعتمر في رمضان قط ، لأنه لم يعتمر إلا أربع عمر :  
أ- عمرة الحديبية التي صده فيها المشركون عن البيت الحرام عام ٦ هـ .  
ب- عمرة القضاء التي وقع عليها الصلح في الحديبية ، وهي عام ٧ هـ .  
ج- عمرة الجعرانة بعد فتح مكة ، عام ٨ هـ .  
ثم قال رحمه الله : وكل هذه العمر في شهر ذي القعدة بالإجماع والروايات الصحيحة .  
د- عمرته مع حجه في حجة الوداع .

**قال ابن القيم :** وَلَا خِلَافَ أَنَّ عُمَرَهُ لَمْ تَزِدْ عَلَى أَرْبَع .

**وقال :** لم يعتمر رسول الله ﷺ في رمضان قط .

**وقال :** عمر النبي ﷺ كلها كانت في أشهر الحج ، مخالفة لهدى المشركين ، فإنهم كانوا يكرهون العمرة في أشهر الحج ، ويقولون : هي من أفجر الفجور .

**قال النووي :** قَالَ الْعُلَمَاءُ : وَإِنَّمَا اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ هَذِهِ الْعُمْرَةَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ لِفَضِيلَةِ هَذَا الشَّهْرِ ، وَلِمُخَالَفَةِ الْجَاهِلِيَّةِ فِي ذَلِكَ ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَزَوْنَهُ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ كَمَا سَبَقَ ، فَفَعَلَهُ ﷺ مَرَّاتٍ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي بَيَانِ جَوَازِهِ فِيهَا ، وَأَبْلَغَ فِي إِبْطَالِ مَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ عَلَيْهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فائدة : ٢**

المفاضلة بين الاعتمار في ذي القعدة والاعتمار في رمضان .

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

**القول الأول :** الاعتمار في رمضان أفضل .

وهذا قول الجمهور .

لقوله ﷺ لِامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ : مَا مَنَعَكَ أَنْ تُحْجِي مَعَنَا ؟ قَالَتْ لَمْ يَكُنْ لَنَا إِلَّا نَاضِحَانِ فَحَجَّ أَبُو وَلَدَهَا وَابْنُهَا عَلَى نَاضِحٍ وَتَرَكْنَا نَاضِحًا نَنْضِجُ عَلَيْهِ قَالَ : فَإِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَاعْتَمِرِي فَإِنَّ عُمْرَةً فِيهِ تَعْدِلُ حَجَّةً ( متفق عليه ) .

**القول الثاني :** أن العمرة في ذي القعدة أفضل .

أ- لأن النبي ﷺ اعتمر في ذي القعدة ولم يعتمر في رمضان ، وما كان الله ليختار لنبيه ﷺ إلا الأفضل .

ب- لم يثبت عن صحابي قط أنه اعتمر في رمضان .

**القول الثالث :** أن العمرة في رمضان - لغير النبي ﷺ - أفضل .

وهذا اختيار ابن حجر .

قال ابن حجر : لم يعتمر النبي ﷺ إلا في أشهر الحج كما تقدم وقد ثبت فضل العمرة في رمضان فأيهما أفضل ؟  
الذي يظهر أن العمرة في رمضان لغير النبي ﷺ أفضل وأما في حقه فما صنعه هو أفضل لأن فعله لبيان جواز ما كان أهل الجاهلية يمنعونه فأراد الرد عليهم بالقول والفعل وهو لو كان مكروها لغيره لكان في حقه أفضل والله أعلم .

## ﴿ مَرَّةٌ فِي الصُّمْرِ ﴾ .

أي : أن الحج يجب على المسلم مرة في العمر وكذا العمرة .

**قال النووي :** أجمعوا على أنه لا يجب الحج ولا العمرة في عمر الإنسان إلا مرة واحدة إلا أن ينذر فيجب الوفاء بالنذر بشرطه .  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ (أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوا، فَقَالَ رَجُلٌ أَكُلْتُ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَتْ ثَلَاثًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجِبَتْ وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ -ثُمَّ قَالَ- ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سؤَالِهِمْ وَاحْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ) رواه مسلم  
وعند أبي داود ( ... لَوْ قُلْتُهَا لَوَجِبَتْ، الْحَجُّ مَرَّةً، فَمَا زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ ) .

## ﴿ هَلَكَى الْكُفْرُ ﴾ .

أي : أن الحج واجب على الفور .

والمراد بالفورية : المبادرة إلى فعله عند أول التمكن منه .

فالحج واجب على الفور .

وهذا قول المالكية والحنابلة .

**قال ابن قدامة :** وجلة ذلك أن من وجب عليه الحج، وأمكنه فعله ، وجب عليه على الفور، ولم يجز له تأخيره .

وبهذا قال أبو حنيفة، ومالك .

أ- لقوله تعالى ( وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ) .

ب- ولقوله ﷺ ( أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوا ) .

والأمر على الفور .

ج- وروي عن النبي ﷺ أنه قال ( مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ ) رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه . وفي رواية أحمد وابن ماجه ( فَإِنَّهُ قَدْ يَمْرُضُ الْمَرِيضُ ، وَتَضِلُّ الصَّالَةُ ، وَتَعْرِضُ الْحَاجَّةُ ) .

د- وروي عن النبي ﷺ أنه قال ( من ملك زاداً وراحلة تبلغه إلى بيت الله؛ ولم يحج، فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً ) رواه الترمذي وفيه ضعف .

هـ- وقال ﷺ ( من أراد الحج فليتعجل ) رواه أحمد وفيه ضعف .

وما جاء في قصة الحديبية ، وفيها أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه : ( قوموا فانحروا ثم احلقوا ... فوالله ما قام منهم رجل ... فدخل على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس ) .

**ووجه الدلالة :** أنه لو لم يكن الأمر للفور ما دخل على أم سلمة مغضباً .

و- ولأن المبادرة بالفعل أحوط وأبرأ للذمة .

ز- ولأن وجوبه بصفة التوسع يخرج عن رتبة الواجبات .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه على التراخي وليس على الفور .

وهذا مذهب أكثر الشافعية .

**قال النووي :** مذهبنا أنه على التراخي ، وبه قال الاوزاعي ، والثوري ، ومُحَمَّدُ بن الحسن ونقله الماوردي عن ابن عباس وأنس وجابر وعطاء وطاوس رضي الله تعالى عنهم .

أ- قالوا : إن الحج فرض عام ست من الهجرة، ولا خلاف أن آية (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ) نزلت عام ست من الهجرة في شأن ما وقع في الحديبية من إحصار المشركين رسول الله ﷺ، وأصحابه، وهم محرومون بعمرة، وذلك في ذي القعدة من عام ست بلا خلاف وإذا كان الحج فرض عام ست، وكان النبي ﷺ لم يحج إلا عام عشر، فذلك دليل على أنه على التراخي .

ب-ومن أدلتهم أيضاً: أنه إن أخر الحج من سنة إلى أخرى، أو إلى سنتين ثم فعله فإنه يسمى مؤدياً للحج لا قاضياً له بالإجماع، قالوا : ولو حرم تأخيره لكان قضاء لا أداء .

ج-ومنها: أنهم قاسوه على قضاء رمضان في كونهما على التراخي، بجامع أن كليهما واجب، ليس له وقت معين ، قالوا: ولكن ثبتت آثار: أن قضاء رمضان غاية زمنه مدة السنة .

د- إن الله أوجب الحج على المستطيع مرة في العمر-وعلى هذا الإجماع- فهو وظيفة العمر، فكان العمر فيه كالوقت في الصلاة.

( هَلَىٰ لِلْمُسْلِمِ الْهَيُّ لِلْعَمَلِ الْفَعَالِ ) .

أي : أن الحج يجب على المسلم ، فلا يجب على الكافر .

فكل عبادة لا تصح من كافر .

قال ابن قدامة : أما الكافر فغير مخاطب بفروع الدين خطاباً يلزمه أداء، ولا يوجب قضاء . ( المغني ) .

وهو شرط للوجوب وللصححة وللإجزاء .

فائدة :

من حج الفريضة، ثم ارتد ثم تاب وأسلم فهل يجب عليه الحج من جديد؟

الراجح من أقوال العلماء : لا تجب عليه حجة الإسلام مجدداً بعد التوبة عن الردة .

وهذا مذهب الشافعية ، والحنابلة ، وقول ابن حزم .

أ- لقوله تعالى ( وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ) .

وجه الدلالة : أن الآية دلت على أن إحباط الردة للعمل مشروط بالموت كافراً ، فشرط لحبوط الأعمال استمرار الإنسان على الردة إلى أن يموت ، فدللت الآية بمفهومها على أنه لو تاب قبل الوفاة فإن أعماله التي أداها قبل الردة تكون صحيحة، ومجزئة إن شاء الله .

ب- ولقول النبي ﷺ لحكيم بن حزام ( أسلمت على ما أسلفت عليه من خير ) .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ قد أثبت له ثواب ما قدم من أعمال صالحة حال كفره، بعد أن أسلم، فمن باب أولى ثبوت الأعمال التي قدمها المرء حال إسلامه قبل ارتداده إذا عاد إلى الإسلام . ( المجموع ) .

قال النووي : ومن حج ثم ارتد ثم أسلم لم يلزمه الحج بل يجزئه حجته السابقة عندنا ، وقال أبو حنيفة وآخرون : يلزمه الحج ومبنى الخلاف على أن الردة متى تحبط العمل فعندهم تحبطه في الحال سواء أسلم بعدها أم لا فيصير كمن لم يحج ، وعندنا لا تحبطه إلا إذا اتصلت بالموت لقوله تعالى (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) . ( المجموع ) .

وقال رحمه الله : إذا صلى المسلم ثم ارتد ثم أسلم ووقت تلك الصلاة باق لم يجب إعادتها ، وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه يجب ، والمسألة مبنية على أصل سبق وهو أن عندنا لا تبطل الاعمال بالردة إلا أن يتصل بالموت وعندهم يبطل بنفس الارتداد احتجوا بقول الله تعالى ( ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله ) .

واحتج أصحابنا :

بقول الله تعالى ( ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم ) فعلق الحبوط بشرطين الردة والموت عليها والمعلق بشرطين لا يثبت بأحدهما والآية التي احتجوا بها مطلقة وهذه مقيدة فيحمل المطلق على المقيد . ( المجموع ) .

وقال الشنقيطي : قَوْلُهُ تَعَالَى ( وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ) ظَاهِرُ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنَّ الْمُزْتَدَّ يُحْبَطُ جَمِيعُ عَمَلِهِ بِرَدِّهِ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ زَائِدٍ ، وَلَكِنَّهُ أَشَارَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ ( وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ ) وَمُقْتَضَى الْأَصُولِ حَمْلُ هَذَا الْمُطْلَقِ عَلَى هَذَا الْمُقَيَّدِ ، فَيَقْبُذُ إِحْبَاطَ الْعَمَلِ بِالمَوْتِ عَلَى الْكُفْرِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ ، خِلَافًا لِمَا لِكِ الْقَائِلِ بِإِحْبَاطِ الرَّدَةِ الْعَمَلِ . ( أضواء البيان ) .

## ﴿ الْكُفْرُ ﴾ .

أي : أن الحج يجب على الحر فلا يجب على الرقيق .

قال الشنقيطي : وَأَمَّا الْحُرِّيَّةُ : فَهِيَ شَرْطٌ وَجُوبٌ ، فَلَا يَجِبُ الْحُجُّ عَلَى الْعَبْدِ ، وَاسْتَدَلَّ الْعُلَمَاءُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الْحُجِّ عَلَى الْعَبْدِ بِأَمْرَيْنِ :

الأول : إجماع أهل العلم على ذلك ، وَلَكِنَّهُ إِذَا حَجَّ صَحَّ حُجُّهُ ، وَلَمْ يُجْزِئْهُ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ عَتِقَ بَعْدَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ .

قال النووي : : أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَلْزِمُهُ الْحُجُّ ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَهُ مُسْتَحَقَّةٌ لِسَيِّدِهِ ، فَلَيْسَ هُوَ مُسْتَطِيعًا .

الأمر الثاني : حَدِيثٌ جَاءَ عَنْ ﷺ .

عن ابن عباس . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّمَا صَبِيٌّ حَجٌّ ، ثُمَّ بَلَغَ الْحُسْنَ ، فَعَلَيْهِ [ أَنْ يَحُجَّ ] حُجَّةُ أُخْرَى ، وَإِنَّمَا عَبْدٌ حَجٌّ ، ثُمَّ أُعْتِقَ ، فَعَلَيْهِ [ أَنْ يَحُجَّ ] حُجَّةُ أُخْرَى ) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَابْنُ مَهْزُومٍ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ .

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ عَلَى أَنَّ الْحُرِّيَّةَ شَرْطٌ فِي وَجُوبِ الْحُجِّ أَنَّهُ لَوْ حَجَّ وَهُوَ مَمْلُوكٌ ، ثُمَّ أُعْتِقَ بَعْدَ ذَلِكَ لَزِمَتْهُ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، فَلَوْ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ فِي خَالِ كَوْنِهِ مَمْلُوكًا أَجْزَأَهُ حُجُّهُ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى . ( أضواء البيان ) .

تنبيه : حديث ابن عباس اختلف العلماء في رفعه ووقفه .

فروي مرفوعاً ، وصححه مرفوعاً البيهقي والشيخ ابن باز ، ومال إلى تصحيحه مرفوعاً الحافظ في التلخيص وصححه الألباني .

قال الحافظ في التلخيص : ويؤيد صحة رفعه ما رواه ابن أبي شيبه في مصنفه ، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال ( احفظوا عني ولا تقولوا قال بن عباس... فذكره ) وهذا ظاهره أنه أراد أنه مرفوع فلذا نأهم عن نسبته إليه .

وروي موقوفاً وهو الصحيح .

### فائدة : ١

فالعبد إذا حج قبل عتقه فحجه صحيح ، لكن لا يجزئه عن حجة الإسلام .

فالحرية شرط للوجوب وللإجزاء .

قال ابن قدامة : فَلَوْ حَجَّ الصَّبِيُّ وَالْعَبْدُ صَحَّ حُجُّهُمَا ، وَلَمْ يُجْزِئْهُمَا عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ .

### فائدة : ٢

ذهب بعض العلماء إلى أن العبد إذا حج وهو بالغ أنه يصح حجه ويجزئه عن حجة الإسلام لأنه مكلف .

وهذا قول ابن حزم ورجحه السعدي وقال : إنه إذا حج ( أي العبد ) بعد بلوغه-ولو قبل حرته-أن حجته هي حجة الإسلام ، كما أن الفقير معفو عنه الحج ، ولا يجب عليه ، فإذا تيسر له وفعله أجزأه ذلك ، ولم يلزمه إعادته إذا استغنى ، فكذلك هذا الرقيق إذا أدى فريضته فإن ذلك يجزئه .

وأيضاً : فإن الحج لم يوجبه الله ورسوله في العمر إلا مرة واحدة وذلك مجمع عليه ، فلزم على قول من يقول : إن حج الرقيق لا يجزئه ، أنه يجب في العمر مرتين ، وهذا واضح .

## ﴿ الْمَجْنُونُ ﴾

أي : أن الحج يجب على العاقل ، فلا يجب على المجنون ، ولو حج فإنه لا يجزئه .

أ- عن عائشة رضي الله عنها ، أن النبي ﷺ قال (رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل) رواه أبو داود .

ب- أن المجنون ليس من أهل العبادات، فلا يتعلق التكليف به كالصبي .

ج- أن الحج لا بد فيه من نية وقصد، ولا يمكن وجود ذلك في المجنون .



قال النووي : أجمعت الأمة على أنه لا يجب الحج على المجنون .

وقال المرادوي : لا يجب الحج على المجنون إجماعاً .

• العقل شرط في وجوب الحج وإجزائه، فلا يجب على المجنون، ولا تجزئ عن حجة الإسلام إن وقعت منه.

#### ﴿الكسطي﴾

أي : أن الحج يجب على البالغ ، فلا يجب على الصغير .

لحديث عائشة السابق ( رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم ) .

قال الترمذي : وقد أجمع أهل العلم أن الصبي إذا حج قبل أن يدرك فعلية الحج إذا أدرك لا تجزئ عنه تلك الحجة عن حجة الإسلام .

وقال ابن المنذر: أجمعوا على أن المجنون إذا حج ثم أفاق أو الصبي ثم بلغ أنه لا يجزئهما عن حجة الإسلام .

فائدة :

البلوغ شرط وجوبٍ وشرط إجزاء، فلا يجب الحج على الصبي، فإن حج لم يجزئه عن حجة الإسلام، وتجب عليه حجة أخرى إذا بلغ .

لكن لو حج فيصح حجه :

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ رَجُلًا بِالرُّوحَاءِ فَقَالَ: مَنْ الْقَوْمُ؟ قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ. فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةً صَبِيًّا. فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ: وَلَكِ أَجْرٌ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

( أَلِهَذَا حَجٌّ؟ ) أي : يحصل لهذا الصبي ثواب حج .

ففي هذا الحديث صحة حج الصبي ، وقد نقل الإجماع على ذلك الطحاوي .

قال النووي : فِيهِ حُجَّةٌ لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ حَجَّ الصَّبِيِّ مُنْعَقِدٌ صَحِيحٌ يُثَابُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ لَا يُجْزِيهِ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ ، بَلْ يَقَعُ تَطَوُّعًا ، وَهَذَا الْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِيهِ .

ومما يدل على صحة حج الصبي :

ما رواه البخاري عن السائب بن يزيد قال ( حج بي أبي مع رسول الله ﷺ وأنا ابن سبع سنين ) .

#### ﴿الكسطي﴾

أي : أن الحج يجب على المستطيع ، فلا يجب على غير المستطيع .

وهذا شرط بالإجماع .

قال ابن قدامة : أجمعت الأمة على وجوب الحج على المستطيع في العمر مرة واحدة .

وقال القرطبي: الحج إنما فرضه على المستطيع إجماعاً .

وقال النووي : الاستطاعة شرط لوجوب الحج بإجماع المسلمين .

لقوله تعالى ( وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ) .

فائدة :

الاستطاعة ليست شرط إجزاء في الحج، فإذا تحشم غير المستطيع المشقة، فحج بغير زاد وراحلة، فإن حجه يقع صحيحاً مجزئاً عن حج الفريضة .

ويدل لذلك ما يلي:

أ- أن خلقاً من الصحابة رضي الله عنهم حجوا ولا شيء لهم، ولم يؤمر أحدٌ منهم بالإعادة .

ب- أن سقوط الوجوب عن غير المستطيع إنما كان لدفع الحرج، فإذا تحمله وقع عن حجة الإسلام، كما لو تكلف القيام في الصلاة والصيام من يسقط عنه، وكما لو تكلف المريض حضور الجمعة، أو الغني خطر الطريق وحج، فإنه يجزئ عنهم جميعاً .

( **وَاسْتَطَاعَ : مَلَكَ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ** ) .

هذا تفسير الاستطاعة ، وهي ملك الزاد والراحلة .

**قال ابن قدامة :** **وَإِلْسِطَاعَةُ الْمُشْتَرِطَةِ مِلْكُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ ، وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ .**

**قَالَ التِّرْمِذِيُّ :** **وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ . ( المعني ) .**

**الزاد :** وهو ما يتزود به في السفر من طعام وشراب وغير ذلك من حوائج السفر .

**الراحلة :** وهي ما يرتحلها الإنسان من مركوب من إبل وحمار وسيارات وطائرات وسفن وغيرها .

وهذا ما عليه جمهور العلماء .

لحديث أنس ( أن النبي ﷺ فسرها لما قيل له ما السبيل يا رسول الله ؟ قال : الزاد والراحلة ) رواه الدارقطني والحاكم .

وهذا الحديث ضعيف ، لكن يتقوى بشواهد .

**قال الشوكاني :** ولا يخفى أن هذه الطرق يقوي بعضها بعضاً فتصلح للاحتجاج بها .

**وقال الشنقيطي :** حديث الزاد والراحلة لا يقل بمجموع طرقه عن درجة القبول والاحتجاج .

وقد ذكر الترمذي أن أكثر أهل العلم على العمل بها ، وقد روى ابن جرير بسنده عن ابن عباس في تفسير السبيل أنه قال : أن يصح بدن

العبد ، ويكون له ثمن زاد وراحلة من غير أن يححف به ، وسنده صحيح .

**ودهب بعض العلماء :** إلى أن المراد بالاستطاعة على قدر الطاقة .

واختار هذا ابن جرير في تفسيره .

فيدخل في ذلك الزاد والراحلة وأمن الطريق ووجود مكان صالح للمبيت بالمشاعر وزوال الموانع من أداء الحج أي كانت، ونحو ذلك.

**قال ابن جرير الطبري في تفسيره :** وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب قول من قال بقول ابن الزبير وعطاء: إن ذلك على قدر الطاقة

؛ لأن السبيل في كلام العرب الطريق. فمن كان واجداً طريقاً إلى الحج لا مانع له منه، من زمانة، أو عجز، أو عدو، أو قلة ماء في طريقه،

أو زاد، أو ضعف عن المشي، فعليه فرض الحج، لا يجزئه إلا أدائه ( إلى أن قال : ) وإنما قلنا: هذه المقالة أولى بالصحة مما خالفها؛ لأن

الله عز وجل لم يخص -إذ أزم الناس فرض الحج- بعض مستطيعي السبيل إليه بسقوط فرض ذلك عنه. فذلك على كل مستطيع إليه

سبيلاً بعموم الآية. فأما الأخبار التي رويت عن رسول الله ﷺ في ذلك بأنه الزاد والراحلة فإنها أخبار في أسانيدنا نظر، لا يجوز الاحتجاج

بمثلها في الدين ) .

**فائدة :**

**قال الشنقيطي :** وبذلك كله تعلم أن سؤال الناس ليس استطاعة على ركن من أركان الإسلام، وأن قول بعض المالكية: إنه لا يعد

استطاعة، هو الصواب وهو قول جمهور أهل العلم. ومن ذهب إليه: الشافعي وأحمد وأبو حنيفة، ونقله ابن المنذر عن الحسن البصري

ومجاهد، وسعيد بن جبيرة وأحمد، وإسحاق. وبه قال بعض أصحاب مالك. قال البغوي: وهو قول العلماء اهـ.

قَالَ النَّوَوِيُّ. ( أضواء البيان ) .

**وقال أيضاً :** والذي يظهر لي رجحانه بالدليل من قول المالكية في هذه المسألة: هو القول الأول؛ وهو أن الحج لا يجب على من يعيش

في طريقه بتكف النّاس، وأن سؤال الناس لا يعد استطاعة. ( أضواء البيان ) .

( **بَعْدَ فَتَاوَى الْأَجِبَاتِ ، وَالنِّفَاقَاتِ الشَّرِيفَةِ ، وَالْحَقِّ الْأَصْنِيِّ** ) .

أي : أن تكون الراحلة والزاد فاضلة وزائدة عن هذه الأمور الثلاثة :

**أولاً : بعد فتاوى الأجيال .**

من الديون، حالة أو مؤجلة، والزكوات، والكفارات، والنذور ، فلا بد أن يقضي هذه الديون .

لأن ذمته مشغولة به، وهو محتاج لبراءتها، فتجب مقدمة على الحج، وإن ترك حقاً يلزمه من دين وغيره حرم وأجزأه، لتعلقه بزمته.

## فائدة : ١

حج المدين له أحوال :

أولاً : أن تكون قيمة الحج تغطي ديونه فيجب عليه والحالة هذه أن يقضي الديون ، فيكون في هذه الحالة غير مستطيع للحج فيسقط عنه .

ثانياً : أن تكون قيمة الحج لا تغطي الديون ولكنها تخفف شيئاً كثيراً ، فالأولى أن يدفع قيمة الحج للغرماء .

ثالثاً : أن تكون قيمة الحج لا تغطي شيئاً بالنسبة للديون .

ف قيل : إنه يحج لأن الحج مجلبة للرزق كما في حديث [ تابعوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب ... ] .

وقيل : بل يسد دينه ولا يحج لخطر الدين ولو كان قليلاً .

## فائدة : ٢

إذا تُبرع له بمال هل يلزمه أخذه ؟ الجواب : لا يلزمه لأنه قد يكون فيه منة من الناس ، وإن أخذه جاز ولكن لا يجب عليه .

**ثانياً : والنفقات الشرعية .**

له ولعياله .

لقوله ﷺ ( ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ) .

وقال ﷺ ( كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت ) .

ولأن ذلك مقدم على الدين، فلأن يقدم على الحج بطريق الأولى . ( حاشية الروض ) .

**ثالثاً : والحوادث الأصلية .**

أي : وبعد الحوائج الأصلية ، من كتب ، ومسكن ، وخادم ، ولباس مثله وغطاء ، ووطاء ، ونحوها ولا يصير مستطيعاً ببذل غيره له .

## فائدة :

يقدم الحج أم الزواج .

إذا كان الرجل يحتاج إلى الزواج ، ويشق عليه تأخيرها فإنه يقدم الزواج على الحج .

أما إذا كان لا يحتاج إلى الزواج فإنه يقدم الحج .

قال ابن قدامة : وَإِنْ احتَاجَ إِلَى النِّكَاحِ ، وَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْعَنَتَ ( أي المشقة ) ، قَدَّمَ التَّزْوِيجَ ، لِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ ، وَلَا غِنَى بِهِ عَنْهُ ، فَهُوَ كَنَفَقَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ ، قَدَّمَ الْحَجَّ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ تَطَوُّعٌ ، فَلَا يُقَدَّمُ عَلَى الْحَجِّ الْوَاجِبِ .

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: هل يجوز تأجيل الحج إلى ما بعد الزواج للمستطيع ، وذلك لما يقابل الشباب في هذا الزمن من المغريات والفن صغيرة كانت أم كبيرة ؟

فأجاب:

لا شك أن الزواج مع الشهوة والإلحاح أولى من الحج لأن الإنسان إذا كانت لديه شهوة ملحة فإن تزوجه حينئذٍ من ضروريات حياته ، فهو مثل الأكل والشرب ، ولهذا يجوز لمن احتاج إلى الزواج وليس عنده مال أن يدفع إليه من الزكاة ما يُزوج به ، كما يعطى الفقير ما يقتات به وما يلبسه ويستتر به عورته من الزكاة .

وعلى هذا فنقول : إنه إذا كان محتاجاً إلى النكاح فإنه يقدم النكاح على الحج لأن الله سبحانه وتعالى اشترط في وجوب الحج الاستطاعة فقال : ( وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ) آل عمران / ٩٧ .

أما من كان شاباً ولا يهمه أن يتزوج هذا العام أو الذي بعده فإنه يقدم الحج لأنه ليس في ضرورة إلى تقديم النكاح . ( فتاوى منار الإسلام )  
( وَإِنْ أُجْزَهُ كَبِيرٌ ، أَوْ مَرَضٌ ، أَوْ يَرْجَى بَرُّهُ لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّمَ مِنْ يَحْتَجُّ وَيُعْتَمِرُ هُنَا ) .

أي : من لا يستطيع الحج لكبر ، أو مرض لا يرجى برؤه ، أو كان يضئ الخلق ، لا يُقدِرُ عَلَى التُّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ غَيْرِ مُحْتَمَلَةٍ

، وَالشَّيْخُ الْفَارِسِيُّ ، وَهُوَ قَادِرٌ بِمَالِهِ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقِيمَ مِنْ يَحِجُّ عَنْهُ .  
عن ابن عباس قَالَ: (كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَزِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَتْ إِفْرَاءً مِنْ خَنَعَمَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ ، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ  
وفي لفظ لمسلم ( فَحُجِّي عَنْهُ ) .

( أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ ) أي : أيجوز لي أن أنوب عنه فأحج عنه ، ( قَالَ: نَعَمْ ) وفي حديث أبي هريرة ( احججي عن أبيك ) .  
فالإنسان إذا كان قادراً بماله لكنه غير قادر ببذنه (لا يرجى زوال مرضه) فهذا يجب عليه أن ينيب أحداً عنه لهذا الحديث .  
والقدرة قسمها العلماء إلى ثلاثة أقسام :

أولاً : قدرة بالمال والبدن ، فهذه توجب حج الإنسان بنفسه .

ثانياً : قدرة بالبدن دون المال ، فهذه توجب حج الإنسان بنفسه إذا كان قادراً على المشي ، سواء من بلده أم من مكة ، فإن كان لا يقدر على المشي وليس عنده راحلة ، فإنه لا يجب عليه الحج ، لأنه غير مستطيع .

ثالثاً : قدرة بالمال دون البدن ، فهذا يقسمه العلماء إلى قسمين :

قسم يرجى زوال عجزه ، فهذا لا يجب أن يقيم من يحج عنه ، بل لا يصح ، لأن عجزه مؤقت .

وقسم لا يرجى زوال عجزه ، فهذا يجب أن ينيب أحداً ، لحديث الباب .

قال النووي : والجمهور على أن النيابة في الحج جائزة عن الميت والعاجز الميئوس من برئه .

وقال ابن حجر : واتفق من أجاز النيابة في الحج على أنها لا تجزئ في الفرض إلا عن موت أو عصب -أي : شلل-، فلا يدخل المريض؛ لأنه يرجى برؤه، ولا المجنون ؛ لأنه ترجى إفاقته، ولا المحبوس؛ لأنه يرجى خلاصه، ولا الفقير؛ لأنه يمكن استغناؤه .

قال ابن قدامة : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَالًا يَسْتَنْيِبُ بِهِ ، فَلَا حَجَّ عَلَيْهِ بِعَرِّ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ لَوْ لَمْ يَجِدْ مَا يَحُجُّ بِهِ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ، فَالْمَرِيضُ أَوْلَى .

#### فائدة : ١

قال ابن قدامة : وَمَتَى أَحْجَّ هَذَا عَنْ نَفْسِهِ ، ثُمَّ عَوِيَ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ حَجٌّ آخَرُ .

وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : يَلْزَمُهُ .

لِأَنَّ هَذَا بَدَلُ إِبِلٍ ، فَإِذَا بَرَأَ ، تَبَيَّنَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَأْيُوسًا مِنْهُ ، فَلَزِمَهُ الْأَصْلُ ، كَالْأَيَسَةِ إِذَا اعْتَدَّتْ بِالشُّهُورِ ، ثُمَّ خَاصَتْ ، لَا تُجْزئُهَا تِلْكَ الْعِدَّةُ .

وَلَمَّا أَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَ بِهِ ، فَخَرَجَ مِنَ الْعَهْدَةِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَبْرَأْ ، أَوْ نَقُولُ: أَدَّى حَجَّةَ الْإِسْلَامِ بِأَمْرِ الشَّارِعِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ حَجٌّ ثَانٍ ، كَمَا لَوْ حَجَّ بِنَفْسِهِ .

وَلِأَنَّ هَذَا يُفْضِي إِلَى إِيْجَابِ حَجَّتَيْنِ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُوجِبِ اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَّا حَجَّةً وَاحِدَةً .

وَقَوْلُهُمْ : لَمْ يَكُنْ مَأْيُوسًا مِنْ بُرْئِهِ .

قُلْنَا : لَوْ لَمْ يَكُنْ مَأْيُوسًا مِنْهُ ، لَمَا أُبَيِّحَ لَهُ أَنْ يَسْتَنْيِبَ ، فَإِنَّهُ شَرْطُ الْجَوَازِ الْإِسْتِنَابَةُ . ( المعني ) .

#### فائدة : ٢

قال ابن قدامة : مَنْ يُرْجَى زَوَالُ مَرَضِهِ ، وَالْمَحْبُوسُ وَخَوُّهُ ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَنْيِبَ .

فَإِنْ فَعَلَ ، لَمْ يُجْزئْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ ، وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَهُ ذَلِكَ .

وَيَكُونُ ذَلِكَ مُرَاعَى ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ لِرَمَّةٍ ، وَإِلَّا أَجْزَأَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنْ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ ، أَشْبَهَ الْمَيُّوسَ مِنْ بُرْئِهِ .

وَلَنَا : أَنَّهُ يَرْجُو الْقُدْرَةَ عَلَى الْحُجِّ بِنَفْسِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْإِسْتِنَابَةُ ، وَلَا تُجَرِّئُهُ إِنْ فَعَلَ ، كَالْفَقِيرِ ، وَفَارَقَ الْمَأْيُوسَ مِنْ بُرْئِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، آيِسٌ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْأَصْلِ ، فَأَشْبَهَ الْمَيِّتَ .  
وَلَأَنَّ النَّصَّ إِنَّمَا وَرَدَ فِي الْحُجِّ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ ، وَهُوَ مِمَّنْ لَا يُرْجَى مِنْهُ الْحُجُّ بِنَفْسِهِ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ كَانَ مِثْلَهُ .  
فَعَلَى هَذَا إِذَا اسْتَنَابَ مَنْ يَرْجُو الْقُدْرَةَ عَلَى الْحُجِّ بِنَفْسِهِ ، ثُمَّ صَارَ مَأْيُوسًا مِنْ بُرْئِهِ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ مَرَّةً أُخْرَى ؛ لِأَنَّهُ اسْتَنَابَ فِي حَالٍ لَا تَجُوزُ لَهُ الْإِسْتِنَابَةُ فِيهَا ، فَأَشْبَهَ الصَّحِيحَ . ( المغني ) .

### فائدة : ٣

أنه لا يجوز الحج عن القادر المستطيع ببدنه .  
قال ابن قدامة : لا يجوز أن يستنيب في الحج الواجب من يقدر على الحج بنفسه إجماعاً .  
قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن من عليه حجة الإسلام وهو قادر على أن يحج لا يجزئ عنه أن يحج غيره عنه . ( المغني )

### فائدة : ٤

أن من كان قادراً بماله ، عاجزاً ببدنه عاجزاً لا يرجى برؤه ، فإنه يجب عليه أن ينيب من يحج عنه .

### فائدة : ٥

يشترط في هذا النائب أن يكون قد حج عن نفسه .  
وقد ذهب إلى هذا جماهير العلماء ، فالواجب أن يبدأ بنفسه ، ثم يحج عن غيره .  
لحديث ابن عباس ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ : لَبَّيْكَ عَنْ شُبْرَمَةَ ، قَالَ : " مَنْ شُبْرَمَةُ ؟ " قَالَ : أَخِي [ ي ] ، أَوْ قَرِيبِي لِي ، قَالَ : " حَجَّجْتُ عَنْ نَفْسِكَ ؟ " قَالَ : لَا . قَالَ : " حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرَمَةَ " رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ ، وَالتِّرَاجُحُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَفَقُّهُ .

ورجح بعض العلماء وقف هذا الحديث .  
وما دل عليه هذا الموقف هو الصحيح لوجوه :  
أولاً : أنه قول صحابي لم يثبت خلافه .  
ثانياً : أنه الأصل ، فالأصل أن يحج الإنسان عن نفسه قبل أن يحج عن غيره .  
ثالثاً : أن الله قد خاطب هذا المكلف وأمره أن يؤدي هذا الفرض ، فكيف يذهب يؤدي فرض غيره ، والله قد خاطبه بنفسه : ( والله على الناس حج ... ) .

### فائدة : ٦

إن حج عن غيره وهو لم يحج عن نفسه ، فإن هذه الحجة تكون عن نفسه ، ويرد المال لصاحبه .  
وقد جاء في رواية عند ابن ماجه لهذا الحديث ( فاجعل هذه عن نفسك ، ثم احجج عن شبرمة ) .  
قال الشيخ ابن عثيمين : لو فرضنا أن هذا الذي أقيم وهو لم يؤدي فريضة الحج ، حج وقال : لبيك عن فلان الذي وكله ، يكون الحج لهذا الذي حج ويرد النفقة التي أعطاه لمن وكله ، لأن ذلك العمل الذي وكله فيه لم يصح ، فيرد عوضه . ( الشرح الممتع )  
وهذا القول هو مذهب الشافعي وأحمد .  
قال النووي : لَا يَجُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ أَوْ حَجَّةُ قَضَاءٍ أَوْ نَذْرٌ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ وَلَا لِمَنْ عَلَيْهِ عُمْرَةٌ الْإِسْلَامِ إِذَا أُوجِبَتْهَا أَوْ عُمْرَةٌ قَضَاءٍ أَوْ نَذْرٌ أَنْ يَعْتَمِرَ عَنْ غَيْرِهِ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَنَا ، فَإِنْ أَحْرَمَ عَنْ غَيْرِهِ وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ لَا عَنْ الْغَيْرِ ، هَذَا مَذْهَبُنَا وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ . ( المجموع ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أن من حج عن غيره قبل أن يحج عن نفسه فإن الحج يقع عن الغير .  
وهذا قول الحنفية ، والمالكية .

واستدلوا بحديث المرأة الختعية - وقد تقدم - ولم يسألها هل حججت عن نفسك أم لا ؟  
ولكن **الراجح** القول الأول ، وأما حديث الختعية فالجواب عنه بأن يقال : أن المرأة سألت وهي متلبسة بالحج ( تحج عن نفسها ) فهي تسأل عن المستقبل .

#### فائدة : ٧

الحج والعمرة عن الغير لا يشترط فيهما ذكر اسم الشخص المنوي عنه الحج أو العمرة ، ولا التلفظ بذلك ، بل تكفي النية عنه ، والنية محلها القلب .

ولكن الأفضل أن يقول عند أول تلبية : لبيك اللهم عن فلان - كما في حديث شبرمة .  
جاء في فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء : الحج عن الغير يكفي فيه النية عنه ، ولا يلزم فيه تسمية المحجوج عنه ، لا باسمه فقط ولا باسمه واسم أبيه أو أمه ، وإن تلفظ باسمه عند بدء الإحرام أو أثناء التلبية أو عند ذبح دم التمتع إن كان متمتعاً أو قارناً - فحسن ؛ لما روى أبو داود وابن ماجه ، وصححه ابن حبان ، عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول : لبيك عن شبرمة ، قال : " من شبرمة " ؟ قال : " أخ لي أو قريب لي ، قال : " حججت عن نفسك " ؟ قال : لا . قال : " حج عن نفسك ، ثم حج عن شبرمة " .

وسئل **الشيخ ابن باز رحمه الله** : رجل حج عن امرأة وعندما أراد الإحرام من الميقات نسي اسمها ماذا يصنع ؟  
فأجاب : إذا حج عن امرأة أو عن رجل ونسي اسمه فإنه يكفي فيه النية ولا حاجة لذكر الاسم ، فإذا نوى عند الإحرام أن هذه الحجة عمن أعطاه الدراهم أو عمن له الدراهم كفى ذلك ، فالنية تكفي ؛ لأن الأعمال بالنيات ، كما جاء بذلك الحديث عن رسول الله ﷺ .  
يشرع الجهر بالتلبية ، فالرجل إذا حج عن غيره فإنه يصرح بذكره فيقول : لبيك عن فلان لكن لو قال : لبيك عمن استنابني فإنه جائز . إذا نسي اسم من وكله فإنه يقول : لبيك عمن استنابني .

#### فائدة : ٨

إذا كان الرجل فقير لم يحج عن نفسه لفقره ، هل يصح أن ينوب عن غيره ؟  
**قيل** : لا يصح .  
**وقيل** : يصح لإنسان الذي لم يؤد الفريضة عن نفسه أن يحج عن غيره ، إذا كان الحج لا يجب عليه ، كالفقير .  
مثال : رجل فقير ليس عنده شيء ، فأنابه شخص وقال : حج عني ، فإنه يصح .  
والسبب قالوا : الحج لا يجب على هذا الفقير ، فهو لم يسقط فرض غيره قبل فرض نفسه ، لأن الفريضة هنا غير واجبة . وهذا القول هو الصحيح .  
القاعدة : من وجب عليه الحج لم يصح أن يحج عن غيره قبل نفسه ، وأما من لم يجب عليه الحج فيصح .

#### فائدة : ٩

يجوز للمرأة أن تحج عن الرجل والعكس كذلك .  
للحديث السابق .

**قال ابن قدامة** : يَجُوزُ أَنْ يُنُوبَ الرَّجُلُ عَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، وَالْمَرْأَةُ عَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، فِي الْحَجِّ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا ، إِلَّا الْحَسَنَ بْنَ صَالِحٍ ، فَإِنَّهُ كَرِهَ حَجَّ الْمَرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ .  
**قال ابن المنذر** : هَذِهِ عَقْلَةٌ عَنْ ظَاهِرِ السُّنَّةِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْمَرْأَةَ أَنْ تُحَجَّ عَنْ أَبِيهَا ، وَعَلَيْهِ ؛ يَعْتَمِدُ مَنْ أَجَازَ حَجَّ الْمَرْءِ عَنْ غَيْرِهِ وَفِي الْبَابِ حَدِيثُ أَبِي رَزِينٍ ، وَأَحَادِيثُ سِوَاهُ . ( المغني ) .

#### فائدة : ١٠

إن من اعتمر عن غيره أو حج عنه ، فهو مأجور ، وقد اختلف أهل العلم في أجره ، هل ينال أجر أعمال الحج أو العمرة ، أو يختص أجرهما بالشخص الذي ناب عنه ، ويكون للنائب أجر الطاعات التي يؤديها في الحرم على قولين :  
**ف قيل** : إن النائب ينال أجر الحج إن كان متطوعاً به - أي يؤديه بغير أجر -

وقيل : إن النائب لا ينال أجر الحج وإنما ينال أجر القربات التي عملها في الحج أما أجر الحج فيختص فقط بالمستتيب .

#### فائدة : ١١

لا يجوز لمن يحج عن غيره أن يكون قصده المال ، فليست العبادة عرضة للتجارة ، ولا من مجالات الربح ، والأفضل لمن أراد أن يحج عن غيره أن يتبرع بكامله من غير أن يأخذ مالاً ، وهذا له أجر عظيم ، وهو في أعلى المراتب ، كما يجوز أن يطلب من أهل من سيحج عنهم تكاليف السفر وأداء المناسك ، دون أن يستوفي زيادة على قدر تلك التكاليف ، إلا أن يعطوه شيئاً منهم عن طيب نفس منهم ، وله أجر على فعله ذاك ، وهو في أوسط المراتب ، وأما من قصد بالحج عن غيره المال والدنيا : فلا ثواب له على عمله ذلك .

قال ابن تيمية : الحاجة عن الميت : إن كان قصدها الحج ، أو نفع الميت : كان لها في ذلك أجر ، وثواب ، وإن كان ليس مقصودها إلا أخذ الأجرة : فما لها في الآخرة من خلاق [أي : نصيب] . ( مجموع الفتاوى ) .

وقال رحمه الله : أما الحاج عن الغير لأن يؤتي دينه فقد اختلف فيها العلماء أئمتنا أفضل .

والأصح أن الأفضل الترك . فإن كَوَّنَ الإنسانَ حُجَّجَ لِأَجْلِ أَنْ يَسْتَفْضِلَ شَيْئاً مِنَ الثَّقَفَةِ لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ السَّلَفِ حَتَّى قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : مَا أَعْلَمُ أَحَدًا كَانَ يُحْجُّ عَنْ أَحَدٍ بِشَيْءٍ . وَلَوْ كَانَ هَذَا عَمَلًا صَالِحًا لَكَانُوا إِلَيْهِ مُبَادِرِينَ وَالْإِزْزَاقُ بِأَعْمَالِ الْبِرِّ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ الصَّالِحِينَ . أَعْنِي إِذَا كَانَ إِنَّمَا مَقْصُودُهُ بِالْعَمَلِ احْتِسَابُ الْمَالِ وَهَذَا الْمَدِينُ يَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ مَا يُؤْتِي بِهِ دَيْنُهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَقْصِدَ أَنْ يُحْجَّ لِيَأْخُذَ دَرَاهِمَ يُؤْتِي بِهَا دَيْنُهُ وَلَا يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَأْخُذَ مَالًا يُحْجُّ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ إِلَّا لِأَحَدِ رَجُلَيْنِ : إِمَّا رَجُلًا يُحِبُّ الْحَجَّ وَرُؤْيَا الْمَشَاعِرِ وَهُوَ عَاجِزٌ . فَيَأْخُذُ مَا يُقْضِي بِهِ وَطَرَهُ الصَّالِحَ وَيُؤَدِّي بِهِ عَنْ أَخِيهِ فَرِيضَةَ الْحَجِّ . أَوْ رَجُلًا يُحِبُّ أَنْ يُبَرِّئَ ذِمَّةَ الْمَيِّتِ عَنْ الْحَجِّ إِمَّا لِصِلَةِ بَيْنَهُمَا أَوْ لِرَحْمَةِ عَاقِبَةِ الْمُؤْمِنِينَ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَيَأْخُذُ مَا يَأْخُذُ لِيُؤَدِّي بِهِ ذَلِكَ . وَجَمَاعٌ هَذَا أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَ لِيَحْجَّ لَا أَنْ يَحْجَّ لِيَأْخُذَ ، وَهَذَا فِي جَمِيعِ الْأَزْوَاقِ الْمَأْخُودَةِ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ فَمَنْ ارْتَزَقَ لِيَتَعَلَّمَ أَوْ لِيُعَلِّمَ أَوْ لِيُجَاهِدَ فَحَسَنٌ . كَمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ ( مَثَلُ الَّذِينَ يَعْرِوْنَ مِنْ أَمْتِي . وَيَأْخُذُونَ أَجُورَهُمْ . مَثَلُ أُمِّ مُوسَى تُرْضِعُ ابْنَهَا وَتَأْخُذُ أَجْرَهَا ) شَبَّهَهُمْ بِمَنْ يَفْعَلُ الْفِعْلَ لِرَغْبَةٍ فِيهِ كَرَغْبَةِ أُمِّ مُوسَى فِي الْإِرْضَاعِ بِخِلَافِ الطَّيْرِ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى الرِّضَاعِ إِذَا كَانَتْ أَجْنَبِيَّةً . وَأَمَّا مَنْ اشْتَغَلَ بِصُورَةِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ لِأَنْ يَرْتَرِّقَ فَهَذَا مِنْ أَعْمَالِ الدُّنْيَا . فَفَرَّقَ بَيْنَ مَنْ يَكُونُ الدِّينُ مَقْصُودَهُ وَالدُّنْيَا وَسِيلَةً وَمَنْ تَكُونُ الدُّنْيَا مَقْصُودَهُ وَالدِّينُ وَسِيلَةً . وَالْأَشْبَهُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ لَهُ فِي الْأَجْرَةِ مِنْ خِلَاقٍ . كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ نُصُوصٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهَا . ( مجموع الفتاوى )

#### « مِنْ هَيْثُ وَجِبَا » .

أي : من المكان الذي وجب على المستتيب أن يحج منه .

فإن كان هذا المريض الذي لا يستطيع الحج من الرياض فإنه يجب أن يخرج نائباً من الرياض .

قال البهوتي : ويحج النائب من حيث وجبا على الميت ، لأن القضاء يكون بصفة الأداء . ( كشف القناع )

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يلزم ذلك .

أولاً : أن السفر إلى مكة ليس مقصوداً لذاته .

ثانياً : أن النبي ﷺ أجاز النيابة في الحج ولم يشترط أن يكون من بلده ، ولو كان شرطاً لبيته .

#### « وَيُجْزَى عَنْهُ وَإِنْ صُورِي بِهِ الْإِحْرَامُ » .

أي : أن النائب بعدما أحرم بالحج عوفي المنيب ( وهو المريض الذي لا يرجى برؤه ) فإنه يجزئ عنه الحج .

• قوله ( بعد الإحرام ) مفهومة أنه لو عوفي ( المنيب ) قبل الإحرام فإنه لا يجزئه ولا تصح النيابة .

الخلاصة :

أ- أن يبرأ المنيب بعد الفراغ من أعمال الحج ، فهذا يجزئه ، لأنه أتى بما أمر به .

ب- أن يبرأ المنيب قبل إحرام النائب ، فلا يجزئه .

ج- أن يبرأ المنيب بعد الإحرام وقبل الفراغ من النسك .

فهذه وقع فيها خلاف بين العلماء :

**فَقِيلَ** : يجزئه لك .

وهذا قول الحنابلة .

أ- أنه أتى بما قدر عليه .

ب- وبالقياس على المكفر إذا قدر على الأصل بعد الشروع في البدل ، وكالمتنع إذا شرع في الصوم ثم قدر على الهدى ، لم يلزمه الهدى ، بل يكمل صومه ، فكذلك هنا .

**وَقِيلَ** : لا يجزئه ذلك .

وهذا قول الشافعية ، واختاره ابن تيمية .

أ- لِأَنَّهُ قَدَرَ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ تِمَامِ الْبَدْلِ ، فِيلْزَمُهُ الْأَصْلُ .

ب- وبالقياس على التميم إذا رأى الماء في صلاته ، فإنه يقطع صلاته لبطان التميم ، ويجب عليه الوضوء ، فكذلك هنا .

**والراجع القول الأول .**

### ﴿ وَيُشْتَرَطُ لِلْمَرْأَةِ عَلَى الْحَجِّ أَنْ يَكُنْ لَهَا مُحْرِمٌ ﴾

أي : يشترط لوجوب الحج على المرأة وجود محرم لها ، فإن لم يكن لها محرم فلا يجب عليها الحج لأنها غير مستطاعة .

أ- لأن الله يقول ( والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ) . قال الإمام أحمد : المحرم من السبيل .

ب- وعن ابن عباس . قال : قال ﷺ ( لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ رَجُلٌ بِأَمْرٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ ، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ " فَقَامَ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً ، وَإِنِّي اكْتَنَيْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا ، قَالَ : انْطَلِقْ ، فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ج- وعنه . عن النبي ﷺ أنه قال ( لَا تَحْجَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ ) رواه الدارقطني ، قال ابن حجر : إسناده صحيح .

**وجه الاستدلال** : أن هذين الحديثين نصان صريحان في المسألة .

د- عن أبي سعيد الخدري قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ فَلَانًا إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ ) .

هـ- وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قَالَ ( لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ ) . رواه البخاري ومسلم

هـ- وعنه قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ ) . رواه البخاري ومسلم

**وذهب بعض العلماء** : إلى أنه يجوز إذا كان مع نساء ثقات .

وهذا مذهب الشافعية .

أ- لما رواه البخاري معلقاً : ( أن عمر أذن لأزواج النبي ﷺ في آخر حجة حجها ، وبعث معهن عثمان وعبد الرحمن بن عوف ) .

ب- وعن عدي بن حاتم قَالَ ( بَيْنَا أَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ فَشَكَا إِلَيْهِ الْفَاقَةَ ، ثُمَّ أَتَاهُ آخَرُ ، فَشَكَا قَطْعَ السَّبِيلِ . فَقَالَ « يَا عَدِيُّ هَلْ رَأَيْتَ الْحَيْرَةَ » . قُلْتُ لَمْ أَرَهَا وَقَدْ أُتْبِثْتُ عَنْهَا . قَالَ « فَإِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ لَتَرَيَنَّ الطَّعِينَةَ تَزْجُلُ مِنَ الْحَيْرَةِ ، حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَفْبَةِ ، لَا تَخَافُ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ ) رواه البخاري .

**والراجع المذهب** : التحريم مطلقاً .

لأن النبي ﷺ - كما في حديث ابن عباس - لم يستفصل هل معها نساء أم لا ، أو صغيرة أو كبيرة ، أو آمنة أو غير آمنة .

**قال الشيخ محمد بن عثيمين** : هذا العمل وهو الحج بدون محرم : مُحَرَّمٌ لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو يخطب : لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم ، فقام رجل فقال : يا رسول الله ، إن امرأتي خرجت حاجة ، وإني قد اكتنبتُ في غزوة كذا وكذا ، فقال النبي ﷺ : انطلق فحج مع امرأتك ) .

فلا يجوز للمرأة السفر بدون محرم ، والمحرم : من تحرم عليه على التأييد بنسب أو سبب مباح ، ويشترط أن يكون بالغاً عاقلاً ، وأما الصغير فلا يكون محرماً ، وغير العاقل لا يكون محرماً أيضاً ، والحكمة من وجود المحرم مع المرأة حفظها وصيانتها ، حتى لا تعبت بما أهواء من لا



يخافون الله عز وجل ولا يرحمون عباد الله .  
ولا فرق بين أن يكون معها نساء أو لا ، أو تكون آمنة أو غير آمنة ، حتى ولو ذهبت مع نساء من أهل بيتها وهي آمنة غاية الأمن ، فإنه لا يجوز لها أن تسافر بدون محرم ؛ وذلك لأن النبي ﷺ لما أمر الرجل بالحج مع امرأته لم يسأله ما إذا كان معها نساء وهل هي آمنة أم لا ، فلما لم يستفسر عن ذلك دل على أنه لا فرق ، وهذا هو الصحيح .  
وقد تساهل بعض الناس في وقتنا الحاضر فسوّغ أن تذهب المرأة في الطائرة بدون محرم ، وهذا لا شك أنه خلاف النصوص العامة الظاهرة ، والسفر في الطائرة كغيره تعتريه الأخطار .

#### فائدة : ١

المحرم بالنسبة للمرأة .  
ضابط المحرم الذي يجوز السفر معه والخلوة به : هو زوجها أو من تحرم عليه على التأييد بنسب أو سبب مباح .  
( على التأييد ) احترازاً من أخت الزوجة وعمتها وخالتها .  
( بنسب ) كالأب ، والابن ، والأخ ، والعم ، وابن الأخ ....  
( مباح ) كالرضاع : الأب من الرضاع ، والأخ من الرضاع ....  
والحرم بالمصاهرة : أبو زوجها ، ابن زوجها ، زوج أم المرأة ، زوج بنت المرأة .  
قال النووي : قوله ﷺ ( إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ ) فيه دلالة لمذهب الشافعي والجمهور أن جميع المحارم سواء في ذلك ، فيجوز لها المسافرة مع محرمها بالنسب كإيها وإبن أخيها وإبن أختها وخلاتها وعمتها ، ومع محرمها بالرضاع كأخيها من الرضاع وإبن أخيها وإبن أختها منه ومحرمهم ، ومع محرمها من المصاهرة كأبي زوجها وإبن زوجها ، ولا تحراه في شيء من ذلك ، وكذا يجوز لكل هؤلاء الخلوة بما والنظر إليها من غير حاجة ، ولكن لا يحل النظر بشهوة لأحد منهم ، هذا مذهب الشافعي والجمهور ، ووافق مالك على ذلك كله إلا إبن زوجها ، فكره سفرها معه لفساد الناس بعد العصر الأول ، ولأن كثيراً من الناس لا ينفرون من زوجة الأب نفرتهم من محارم النسب ، قال : والمرأة فتنة إلا فيما جبل الله تعالى النفوس عليه من النفرة عن محارم النسب ، وعموم هذا الحديث يؤيد على مالك .

#### فائدة : ٢

شروط المحرم :  
أولاً : أن يكون بالغاً ، فالصغير لا يكفي أن يكون محرماً ، لأن المقصود من المحرم حماية المرأة وصيانتها ، ومن دون البلوغ لا يحصل فيه ذلك .

ثانياً : عاقلاً ، فالجنون لا يصح أن يكون محرماً ، لأنه لا يحصل للمجنون حماية المرأة وصيانتها .  
سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: الولد متى يكون محرماً لأمه؟ هل هو بالبلوغ أو بالتميز؟ فأجاب: المحرم ببارك الله فيك! يكون محرماً إذا كان بالغاً عاقلاً، فمن لم يبلغ فليس بمحرم، ومن كان في عقله خلل فليس بمحرم. (لقاءات الباب المفتوح)  
ثالثاً : الذكورية ، فالمرأة لا تكون محرماً للمرأة .

#### فائدة : ٣

اختلف العلماء : هل يجب على الزوج أن يحج مع زوجته ؟ قولان :  
القول الأول : يجب إذا لم يكن لها غيره .  
لحديث ابن عباس السابق ( انطلق فحج مع امرأتك ) .  
قال ابن حزم : ففرض عليه أن يحج معها .  
القول الثاني : لا يلزمه .  
وهذا القول أقوى .

وأما الحديث : ( انطلق ... ) فهنا أمره بالحج مع امرأته لأن المرأة قد شرعت في السفر ، ولا طريق إلى خلاص من ذلك إلا أن يسافر معها .

لكن ليس للزوج أن يمنعها عن حج فرض باتفاق العلماء .

#### فائدة : ٤

خروج المرأة للحج من غير محرم في حج التطوع : لا يجوز لها ذلك .

وهذا مذهب أغلب الفقهاء ، فيه قال الحنفية والمالكية وهو المذهب الراجح عند الشافعية وقال به الحنابلة .

**( وَإِنْ مَاتَ مِنْ لَزِمَاهُ الْخُرُجًا مِنْ تَرِكَتِهِ ) .**

أي : من تمت الشروط في حقه ، ثم مات ، فإنهما يخرجان من تركته قبل الإرث والوصية .

لأن الحج دين في ذمته ، ودين الله أحق بالقضاء .

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : ( قَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبِي مَاتَ وَلَمْ يُحَجَّ ، أَفَأُحُجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ : ( أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ أَكُنْتُ قَاضِيَهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ ) .

قال ابن قدامة : متى تُؤْتَى مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحُجُّ وَلَمْ يُحَجَّ ، وَجِبَ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ مَا يُحُجُّ بِهِ عَنْهُ وَيُعْتَمَرُ ، سَوَاءً فَاتَهُ بِتَفْرِيطٍ أَوْ بَعَثَ تَفْرِيطٍ .

وَيَحْدَا قَالَ الْحُسَيْنُ ، وَطَاوُسُ ، وَالشَّافِعِيُّ .

#### فائدة : ١

حكم من مات ولم يحج وكان قادراً :

اختلف العلماء في هذا :

**فمنهم من قال :** إنه يحج عنه وأن ذلك ينفعه ، ويكون كمن حج لنفسه .

**ومنهم من قال :** لا يحج عنه ، وأنه لو حج عنه ألف مرة لم تقبل . يعني لم تبرأ بها ذمته .

وهذا القول هو الحق ، لأن هذا الرجل ترك عبادة واجبة عليه مفروضة على الفور بدون عذر ، فكيف يرغب عنها ، ثم نلزمه إياها بعد الموت ، ثم التركة الآن تعلق بها حق الورثة ، كيف نحرّمهم من ثمن هذه الحجة وهي لا تجزئ عن صاحبها ، وهذا هو ما ذكره ابن القيم رحمه الله في "تهذيب السنن" ، وبه أقول : إن من ترك الحج تمّواً مع قدرته عليه لا يجزئ عنه الحج أبداً ، لو حج عنه الناس ألف مرة .

#### فائدة : ٢

إن كان في حياته لا يملك نفقة الحج الفاضلة عن نفقته ونفقته عياله ، فالحج لم يجب عليه ، ولا يجب الحج عنه ، إلا إن تبرع أحد بذلك .

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : لي ابن أخ أصيب بمرض السرطان -أعيدكم بالله من ذلك وجميع المسلمين- وتوفي هذا العام وعمره تسع عشرة سنة ولم يؤد فريضة الحج ، علماً بأنه أصيب بهذا المرض منذ خمس سنوات ، فهل نحج عنه ؟

فأجاب :

" لا بد أن نسأله : هل هذا الشاب عنده مال يستطيع أن يحج به ؟ إن كان الأمر كذلك فلا بد أن يحج عنه ، وإذا لم يكن عنده مال فالحج ليس بواجب عليه وقد مات بريئاً من الفريضة ، لكن إن أرادوا أن يتطوعوا ويحجوا عنه فلا حرج .

#### فائدة : ٣

سئل أيضاً : رجل جاء من بلده للحج ثم تحطمت الطائرة قبل أن يصل هل يعتبر حاجاً ؟

فأجاب :

"إذا هلك من سافر للحج قبل أن يخرج فليس بحاج ، لكن الله عز وجل يثيبه على عمله ، أما إذا أحرّم وهلك فهو حاج ، لقول النبي

ﷺ في الرجل الذي وقصته ناقته وهو واقف بعرفة فقال : ( اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبيه ، ولا تحنطوه ، ولا تحمروا رأسه ، فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً ) . ولم يأمرهم بقضاء حجه ، وهذا يدل على أنه يكون حاجاً .

### باب إلى أهيت

المواقيت جمع ميقات : وهو الموضع من الأرض الذي يحرم منه مرید النسك بحج أو عمرة .

( **يُحِبُّ عَلَى الْحَاجِّ أَوْ الْعُمْمَرِ أَنْ يَحْرِمَ مِنَ الْإِلَهِ الْهَيْتِ الَّتِي فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ** ) .

أي : يجب لمن أراد الحج أو العمرة أن يحرم من الميقات المعتبر له .

والمواقيت المكانية عينها النبي ﷺ :

أ- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ : ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ : الْجُحْفَةَ ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ : قَرْنَ الْمَنَازِلِ ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ : يَلَمْلَمَ ، هُنَّ لَهْنٌ وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ بَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- وفي حديث ابن عمر . قال : قال ﷺ ( يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ... ) متفق عليه .

ج- وفي حديث ابن عمر - عند البخاري - قال ( فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا ، وَلَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ) .

( ذَا الْحُلَيْفَةِ ) مكان معروف بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين .

قال النووي : وهي أبعد المواقيت من مكة ، بينهما نحو عشر مراحل ، وهي قريبة من المدينة .

( الْجُحْفَةُ ) قال الحافظ : هي قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أو ستة .

قال النووي : سميت بذلك لأن السيل اجتحفها .

( يَلَمْلَمَ ) وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة .

( قَرْنَ الْمَنَازِلِ ) على نحو مرحلتين من مكة ، وهو أقرب المواقيت إلى مكة .

قال ابن قدامة بعد ما ذكر المواقيت : أجمع أهل العلم على أربعة منها ، وهي : ذو الحليفة ، وقرن ، والجحفة ويلملم ، واتفق أئمة النقل على صحة الحديث عن رسول الله فيها .

### فائدة : ١

يجب الإحرام من هذه المواقيت لمن أراد الحج أو العمرة .

أ- لقوله ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ... ) .

ب- وفي حديث ابن عمر . قال : قال ﷺ ( يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ... ) .

ج- وفي حديث ابن عمر - عند البخاري - قال ( فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا ، وَلَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ) .

### فائدة : ٢

أبعد هذه المواقيت من مكة ذو الحليفة ميقات أهل المدينة .

قال الحافظ : فقيل في الحكمة في ذلك أن تعظم أجور أهل المدينة ، وقيل : رفقاً بأهل الآفاق ، لأن أهل المدينة أقرب الآفاق إلى مكة ، أي من له ميقات معين .

### فائدة : ٣

ميقات أهل العراق : ذات عرق .

وهذا قول أكثر العلماء .

**قال ابن قدامة :** فأما ذات عرق فميقات أهل المشرق في قول أكثر أهل العلم .

وقد اختلف العلماء من الذي وقته : على أقوال :

**القول الأول :** الذي وقته رسول الله ﷺ .

لحديث عائشة رضي الله عنها ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

**القول الثاني :** أن الذي وقته عمر .

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ( لَمَّا فُتِحَ هَذَانِ الْبِصْرَانِ أَتَوْا عُمَرَ فَقَالُوا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا، وَهُوَ جَزْرٌ عَنْ طَرِيقِنَا، وَإِنَّا إِنِ ارْتَدْنَا قَرْنًا شَقَّ عَلَيْنَا . قَالَ فَانْظُرُوا حَذْوَهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ . فَحَدَّ لَهُمْ ذَاتَ عِرْقٍ ) رواه البخاري .

ولو كان النبي ﷺ هو الذي حدده لاشتهر ذلك كما اشتهر تحديد المواقيت الأخرى ، وأيضاً لو وقع تحديدها لما احتاج عمر إلى تحديدها لأهل العراق .

وضعف هؤلاء الأحاديث التي فيها أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق .

ومن قال بهذا أبو الشعثاء جابر بن زيد ، وطاووس ، ومُجَدِّد بن سيرين ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن المنذر ، وابن خزيمة ، والخطابي ، والبغوي ، وابن الجوزي ، والنووي .

**قال مسلم :** فأما الأحاديث التي ذكرناها من قبل أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق فليس واحد منها يثبت .

**قال ابن المنذر :** ولا يثبت فيه عن رسول الله ﷺ سنة .

**قال ابن خزيمة :** وقد روي في ذات عرق أنه ميقات أهل العراق أخبار عن غير ابن جريج لا يثبت عند أهل الحديث شيء منها .

**قال البغوي :** والصحيح أن النبي ﷺ لم يوقت لهم شيئاً .

**قال النووي :** وَأَمَّا ( ذَاتَ عِرْقٍ ) يَكْسِرُ الْعَيْنَ فَهِيَ مِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَاحْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ صَارَتْ مِيقَاتَهُمْ بِتَوْقِيتِ النَّبِيِّ ﷺ أَمْ بِاجْتِهَادِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؟ وَفِي الْمَسْأَلَةِ وَجْهَانِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : أَحْصَاهُمَا : وَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ ﷺ فِي الْأُمِّ : بِتَوْقِيتِ عُمَرَ ﷺ ، وَذَلِكَ صَرِيحٌ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ .

**القول الثالث :** أن الذي وقته النبي ﷺ وعمر لم يبلغه النص فجاء توقيته على وفق توقيت النبي ﷺ .

وعمر معروف بموافقاته الكثيرة .

وبهذا قال ابن حزم ، وابن قدامة ، وابن تيمية ، والعيبي .

**قال ابن قدامة :** ويجوز أن يكون عمر ومن سألوه لم يعلموا توقيت النبي ﷺ ذات عرق فقال برأيه فأصاب ، ووافق قول النبي ﷺ فقد كان كثير الإصابة .

والقول الثاني أصح .

### فائدة : ٣

حكم من تجاوز هذه المواقيت من غير إحرام وهو مريد النسك .

لا يجوز للمسلم إذا أراد الحج أو العمرة أن يتجاوز الميقات الذي يمر به إلا بإحرام ، فإن تجاوزه بدون إحرام لزمه الرجوع إليه والإحرام منه ، فإن ترك ذلك وأحرم من مكان دونه أو أقرب منه إلى مكة فعليه دم عند الكثير من أهل العلم ، يذبح في مكة ويوزع بين الفقراء ؛ لكونه ترك واجباً وهو الإحرام من الميقات الشرعي .

**قال ابن قدامة :** وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتِ مُرِيدًا لِلنَّسْكِ غَيْرَ مُحَرَّمٍ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ لِلْحَرَمِ مِنْهُ، إِنْ أَمَكَّنْهُ، سِوَاءَ تَجَاوُزِهِ عَالِمًا بِهِ أَوْ جَاهِلًا، عَلِمَ تَحْرِيمَ ذَلِكَ أَوْ جَهْلَهُ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهِ، فَأَحْرَمَ مِنْهُ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لَا تَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا .

وَيَقُولُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، وَالْحَسَنُ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَغَيْرُهُمْ .

لَأَنَّهُ أَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ الَّذِي أُمِرَ بِالْإِحْرَامِ مِنْهُ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَجَاوَزْهُ .

وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ ذَوْنِ الْمَيْمَاتِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، سَوَاءٌ رَجَعَ إِلَى الْمَيْمَاتِ أَوْ لَمْ يَرْجِعْ .  
وَيَحْدَا قَالَ مَالِكٌ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ .

#### فائدة : ٤

من مَرَّ بميقات ليس ميقاته فإنه يجب عليه أن يحرم منه ، فهذه المواقيت لأهلها ولمن مَرَّ عليها من غير أهلها ممن أراد الحج أو العمرة .  
فمن سلك طريقاً فيها ميقات فهو ميقاته ، فإذا مَرَّ أحد من أهل نجد ميقات أهل الشام فإنه يحرم منه ، ولا يكلف أن يذهب إلى ميقات أهل نجد .

#### فائدة : ٥

حكم المرأة الحائض إذا كانت تريد الحج أو العمرة وحاضت بالميقات :  
المرأة التي تريد العمرة لا يجوز لها مجاوزة الميقات إلا بإحرام ، حتى لو كانت حائضاً فإنها تحرم وهي حائض وينعقد إحرامها ويصح ؛ والدليل لذلك أن أسماء بنت عميس زوجة أبي بكر رضي الله عنهما ولدت - والنبي ﷺ نازل في ذي الحليفة يريد حجة الوداع - فأرسلت إلى النبي ﷺ كيف أصنع ؟ فقال ( اغتسلي واستتفري بثوب وأحرمي ) .  
ودم الحيض كدم النفاس ، فنقول للمرأة الحائض : إذا مررت بالميقات وأنت تريد العمرة أو الحج فاعتسلي واستتفري بثوب وأحرمي " .  
والاستنفار معناه : أنها تشد على فرجها خرقة وتربطها ثم تحرم ، سواء بالحج أو بالعمرة " .  
ولكنها إذا أحرمت ووصلت إلى مكة لا تأتي إلى البيت ولا تطوف به حتى تطهر ولهذا قال النبي ﷺ لعائشة حين حاضت في أثناء العمرة قال لها ( افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي في البيت حتى تطهري ) هذه رواية البخاري ومسلم ، وفي صحيح البخاري أيضاً ذكرت عائشة أنها لما طهرت طافت بالبيت وبالصفا والمروة ، فدل هذا على أن المرأة إذا أحرمت بالحج أو العمرة وهي حائض أو أتاها الحيض قبل الطواف فإنها لا تطوف ولا تسعى حتى تطهر وتغتسل ، أما لو طافت وهي طاهرة وبعد أن انتهت من الطواف جاءها الحيض ، فإنها تستمر وتسعى ولو كان عليها الحيض وتقص من رأسها وتنتهي عمرتها ، لأن السعي بين الصفا والمروة لا يشترط له الطهارة . ( الشيخ ابن عثيمين ) .

#### فائدة : ٦

اختلف العلماء : في حكم إذا مر الشامي بميقات أهل المدينة ، هل له أن يؤخر الإحرام إلى الجحفة والتي هي الأصل أو يجب أن يحرم من ذي الحليفة على قولين :  
**القول الأول : يجب أن يحرم من ذي الحليفة .**  
وهذا قول الشافعي وأحمد .

لقوله ﷺ ( هَنَ لَهَنَ وَلَمَن مَرَّ عَلَيْهِنَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ) .

وجه الدلالة : أن الرسول ﷺ حدد ذا الحليفة ميقاتاً من ضمن هذه المواقيت ، فلم يجز تجاوزه بغير إحرام كسائر المواقيت .

**القول الثاني : يجوز ذلك تجاوز ذي الحليفة إلى الجحفة ويحرم من الأخير .**

وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك ، وهو اختيار شيخ الإسلام .

أ- واستدلوا بالحديث ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ : ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ : الْجُحْفَةَ ) .

قالوا : لأن هذا الرجل مَرَّ بميقتين ، يجب عليه الإحرام منهما ، أحدهما فرع ، والثاني أصل ، والأصل الجحفة وميقات المدينة فرع ، فله أن يدع الإحرام من الفرع إلى الأصل .

ب- وقالوا : إن أهل الشام بنص الحديث ميقاتهم الجحفة .

والأول أحوط .

#### فائدة : ٧

من كان منزله دون الميقات يكون ميقاته من مكانه الذي هو ساكن فيه .

لقوله ﷺ ( ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ ) .

**وقال الشيخ ابن باز :** جدة ليست ميقاتاً للوافدين ، وإنما هي ميقات لأهلها ولمن وفدوا إليها غير مريدين الحج ولا العمرة ، ثم أنشئوا الحج والعمرة منها .

#### فائدة : ٨

حكم من سافر من بلده إلى جدة ثم أراد العمرة فهل يحرم من جدة :

لا يخلو الأمر من حالين :

أ- الإنسان قد سافر إلى جدة بدون نية العمرة، ولكن طرأت له العمرة وهو في جدة: فإنه يُحرم من جدة، ولا حرج في ذلك؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنهما حين ذكر المواقيت قال: (ومن كان دون ذلك: فمن حيث أنشأ، حتى أهل مكة من مكة).

ب- يكون سافر من بلده بنية العمرة عازماً عليها : فإنه يجب في هذه الحالة أن يُحرم من الميقات الذي يمر به، ولا يجوز الإحرام من جدة ؛ لأنها دون الميقات، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه وَقَّت المواقيت فقال: (هَرَّ لَهْرٌ وَلَمَنْ مَرَّ عَلَيْهِنَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ لِمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ) .

فإن أحرم من جدة ونزل إلى مكة في هذه الحال: فإن عليه عند أهل العلم فدية، دماً يذبحه في مكة، ويتصدق به على الفقراء، وعمرته صحيحة، فإن لم يحرم من جدة بعد وصوله إليها، وهو ناوٍ العمرة قبل وصوله: فإنه يرجع إلى الميقات، ويحرم منه، ولا شيء عليه . (الشيخ ابن عثيمين)

#### فائدة : ٩

من تجاوز هذه المواقيت بلا نية النسك ، ثم طرأ عليه نية العزم على النسك فإنه يحرم من حيث أراد النسك .

لقوله ﷺ ( ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ ) أي: ومن كان منزله دون هذه المواقيت، بأن كان بينها وبين مكة، فميقاته من حيث أنشأ السفر أو أنشأ النية للحج أو العمرة .

#### فائدة : ١٠

حكم من لا يمر بميقات :

الذي لا يمر بميقات فإنه يحرم إذا حاذى أقرب المواقيت إليه ، واعتبار المحاذاة أصل بنى عليه عمر حين قرر ذات عرق ميقاتاً لأهل العراق . عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (كُنَّا فُتِحَ هَذَانِ الْمَصْرَانِ أَتَوْا عُمَرَ فَقَالُوا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا، وَهُوَ جَزْرٌ عَنْ طَرِيقِنَا، وَإِنَّا إِنِ ارْتَدْنَا قَرْنًا شَقَّ عَلَيْنَا . قَالَ فَأَنْظَرُوا حَدَّوْهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ . فَحَدَّ لَهُمْ ذَاتَ عَرَقٍ). رواه البخاري فنستفيد من قول عمر (قَالَ فَأَنْظَرُوا حَدَّوْهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ . فَحَدَّ لَهُمْ ذَاتَ عَرَقٍ) أن من لا يمر بشيء من هذه المواقيت فإنه ينظر إلى حدو الميقات الأقرب إليه (فيحرم منه) .

فإذا مر في طريق بين يلملم وقرن المنازل ينظر أيهما أقرب إليه ، فإذا حاذى أقربهما إليه أحرم من محاذاته فعمر قال لهم : انظروا إلى حدوها من طريقكم ) .

فأمرهم أن ينظروا إلى محاذاة قرن المنازل ويحرموا .

**فائدة :** من أين يحرم من جاء بالطائرة .

قال ابن عثيمين : ...وفي حكم عمر ﷺ هذا فائدة جلييلة ، وهي أن الذين يأتون عن طريق الطائرات وقد نواوا الحج أو العمرة ويمرون بهذه المواقيت إما فوقها أو عن يمينها أو يسارها يجب عليهم أن يحرموا إذا حاذوا هذه المواقيت ، ولا يحل لهم أن يؤخروا الإحرام حتى ينزلوا في جدة ، كما يفعله كثير من الناس ، فإن هذا خلاف ما حدده النبي ﷺ . وقد قال الله تعالى ( وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ) . وقال الله تعالى ( وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ) .

فعلى الإنسان إذا جاء عن طريق الجو وهو يريد الحج أو العمرة أن يكون متهيئاً للإحرام في الطائرة ، فإذا حاذى أول ميقات يمر به وجب عليه أن يحرم ، أي أن ينوي الدخول في النسك ولا يؤخر هذا حتى يدخل في مطار جدة . ( الشيخ ابن عثيمين )

#### فائدة : ١١

الإحرام قبل الميقات :

ذهب عامة أهل العلم على أن الإحرام من وراء الميقات صحيح معتد به، وأن من أحرم قبل بلوغ الميقات فإحرامه صحيح، وحكاية ابن المنذر إجماعاً .

والقائلون بأن الإحرام قبل الميقات منعقد اختلفوا هل هو أفضل، أو هو جائز أو مكروه؟

**قال ابن بطال** في شرح البخاري حكاية عن ابن المنذر بعد حكاية الإجماع المشار إليه ما عبارته:

غير أن طائفة من السلف كرهت ذلك ، واستحبه آخرون .

فممن رأى ذلك ابن عمر أحرم من إيلياء ، وسئل علي وابن مسعود عن قوله تعالى ( وَأَتِمُّوا الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ) فقالا : أن تحرم من دويرة أهلك .

وأجاز ذلك علقمة والأسود ، وهو قول أبي حنيفة، والثوري، والشافعي .

وكره الإحرام قبل المواقيت عمر بن الخطاب ، وأنكر على عمران بن حصين إحرامه من البصرة .

وأنكر عثمان بن عفان على عبد الله بن عامر إحرامه قبل الميقات .

وهو قول عطاء، والحسن، ومالك، وأحمد، وإسحاق، وقال أحمد: المواقيت أفضل؛ لأنها سنة النبي ﷺ . ١. هـ

**والصواب** قول من كره الإحرام قبل الميقات، لأنه قول عمر وعثمان رضي الله عنهما، ولموافقتهم لفعل النبي ﷺ ولا يختار إلا الأفضل، وإحرام من أحرم قبل الميقات منعقد لأن من أنكره من الصحابة لم يلزم من فعله بتجديد الإحرام، ولأنه قول عامة العلماء، والذاهبون إلى عدم الصحة قليل من أهل العلم.

**قال ابن قدامة** مبيناً وجه كراهة الإحرام قبل الميقات : ولنا أن النبي ﷺ وأصحابه أحرموا من الميقات ولا يفعلون إلا الأفضل .

**قال الشيخ ابن عثيمين** : الإحرام قبل هذه المواقيت المكانية مكروه، لأن النبي ﷺ وقتها، وكون الإنسان يحرم قبل أن يصل إليها فيه شيء من تقدم حدود الله سبحانه وتعالى، ولهذا قال النبي ﷺ في الصيام ( لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين ) يدل على أنه ينبغي لنا أن نتقيد بما وقته الشرع من الحدود الزمانية والمكانية، ولكنه إذا أحرم قبل أن يصل إليها فإن إحرامه ينعقد.

وهنا مسألة أحب أن أتنبه عليها، وهي أن الرسول ﷺ لما وقت هذه المواقيت قال (هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن) فمن كان من أهل نجد فمر بالمدينة فإنه يحرم من (ذو الحليفة) ومن كان من أهل الشام، ومر بالمدينة، فإنه يحرم من (ذو الحليفة) ولا يحل له أن ينتظر حتى يصل إلى ميقات الشام الأصلي على القول الراجح من قولي أهل العلم .

#### فائدة : ١٢

اختلف العلماء: هل الإنسان إذا مر بالميقات وهو لا يريد نسكاً وكان قد أدى فرضه، هل يلزمه الإحرام أم لا على قولين:

**القول الأول:** إنه يجب عليه الإحرام، ولا يتجاوز الميقات إلا محرماً، لأداء عمرة أو حج .

ومن قال بهذا القول جمهور الفقهاء من الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ، إلا إن الحنفية قيده فيما إذا كان منزله خارج المواقيت، وهو قول عند الشافعية .

أ-عن عطاء، عن ابن عباس ؓ قال الرسول ﷺ ( لا يتجاوز أحد الميقات إلا وهو محرم ) .

بالنسبة للفظ الأول: قال ابن حجر :رواه ابن عدي مرفوعاً من وجهين ضعيفين .

وفي لفظ آخر عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس ؓ أن النبي ﷺ قال ( لا تجوزوا الوقت إلا بإحرام ) .

قال المهيتمي : وفيه خفيف، وفيه كلام وقد وثقه جماعة .

وقال الذهبي عنه: صدوق سيء الحفظ، ضعفه أحمد، ووصفه أبو حاتم بالاختلاط .

ب-عن ابن عباس ؓ قال ( لا يدخل أحد مكة إلا محرماً ) رواه البيهقي ، **قال الحافظ** : إسناده جيد .

ج-عن علي قال ( لا يدخلها إلا بإحرام، يعني مكة ) أخرج ابن أبي شيبة .

**القول الثاني :** أنه لا يجب .

وهذا مذهب الشافعي .

**قال النووي :** أن الأصح عندنا أنه يستحب له الإحرام ولا يجب .

واختار هذا القول ابن حزم ، والشوكاني ، والشيخ ابن باز ، والشيخ ابن عثيمين ، والشيخ الشنقيطي .

أ-لقوله : ( ممن أراد الحج والعمرة ) فمفهومه أن من لم يرد النسك لا يجب عليه .

ب- حديث جابر - مرفوعاً - ( الحج مرة وما زاد فهو تطوع ) .

**وجه الدلالة :** إن الحج والعمرة لا يجبان في العمر إلا مرة واحدة، وأن ما زاد كان تطوعاً، والتطوع لا يجب وإنما يستحب ، فإذا أوجبنا

على الداخل إلى مكة الإحرام وهو لا يريد الحج، أو العمرة فكأننا قد أوجبنا عليه شيء لم يوجبه الشرع .

● **الخلاصة :** أن من مر بالميقات فله ٣ أحوال :

**الحال الأول :** أن يكون مريداً للنسك ، فيجب عليه الإحرام من الميقات .

**الحال الثانية :** أن يكون غير مريد للنسك ، فلا يجب عليه .

**الحال الثالثة :** أن يكون متردداً ( كأن يقول : لا أدري هل أتمكن من العمرة أم لا ) فهنا لا يجب عليه الإحرام لقوله ( ممن أراد الحج أو

العمرة ) وهذا متردد وليس بعازم .

**فائدة : ١٣**

ميقات أهل مكة للحج من مكة .

لقوله ( حتى أهل مكة من مكة ) .

فمن حج من مكة فممنها حتى لو من غير أهلها .

**فائدة : ١٤**

ميقات أهل مكة للعمرة من الحل . ( كالتنعيم أو عرفة ) . وهذا مذهب الأئمة الأربعة .

**قال ابن قدامة :** لا نعلم في هذا خلافاً .

لأن النبي ﷺ أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج بعائشة إلى الحل لتحرم منه .

## بَابُ الْإِحْرَامِ

**( الْإِحْرَامُ: فَيْعٌ لِلنُّسْكِ ) .**

أي : أن الإحرام المراد به أن ينوي الدخول في النسك .

وسميت نية الدخول في النسك إحراماً ، لأنه إذا نوى الدخول في النسك حرم على نفسه ما كان مباحاً قبل الإحرام ، فيحرم عليه مثلاً :

الرفث ، والطيب ، وحلق الرأس وغير ذلك .

**فائدة :**

**قال ابن حجر :** قال العلماء: والحكمة في منع المحرم من اللباس والطيب البعد عن الترفه والاتصاف بصفة الخاشع وليتذكر بالتجرد القდوم

على ربه فيكون أقرب إلى مراقبته وامتناعه من ارتكاب المخطورات .

**( سَبَّحُ لِلْمُتَبَرِّعِ هُسْلٌ ) .**

أي : يسن لمن أراد الدخول في الإحرام أن يغتسل .

**قال النووي :** وهو مجمع على الأمر به، لكن مذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور أنه مستحب، وقال الحسن: وأهل الظاهر هو



واجب .

**وقال ابن قدامة :** ... وَعَلَى كُلِّ خَالٍ ، فَمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ ، اسْتَجَبَ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ قَبْلَهُ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ طَاوُسٌ ، وَالنَّحَيْيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

**وقال ابن رشد:** واتفق جمهور العلماء على أن الغسل للإهلال سنة، وأنه من أفعال المحرم .

أ- عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه ( أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ وَاعْتَسَلَ ) رَوَاهُ الْبُزْجِيُّ وَحَسَنَهُ .

ب- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَجَّ ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ ، حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ ، فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ ، فَقَالَ : اغْتَسِلِي وَاسْتَغْفِرِي بِثَوْبٍ ، وَأَخْرَمِي ) رواه مسلم .

ج- وجاء عن ابن عمر أنه قال : ( من السنة أن يغتسل عند إحرامه وعند دخوله مكة ) رواه الحاكم وصححه الحفاظ ابن حجر

د- وَلَوْلَا هَذِهِ الْعِبَادَةُ يَجْتَمِعُ لَهَا النَّاسُ ، فَسُقِّ لَهَا الْإِعْتِسَالُ ، كَالْجُمُعَةِ .

وَلَيْسَ ذَلِكَ وَاجِبًا فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، قَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْإِحْرَامَ جَائِزٌ بِغَيْرِ اغْتِسَالٍ ، وَأَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ .

**فائدة :**

هل يجزئ الغسل لو اغتسل في بلده ثم لم يغتسل عند الإحرام؟

الجواب: في هذا تفصيل، إذا كان لا يمكنه الاغتسال عند الميقات كالذي يسافر بالطائرة فلا شك أن ذلك يجزئه لكن يجعل الاغتسال عند خروجه إلى المطار.

وإن كان في سيارة نظرنا فإن كانت المدة وجيزة كالذين يسافرون إلى مكة عن قرب أجزأه وإن كانت بعيدة لا يجزئه، لكن لا حرج عليه أن يغتسل في بيته، ويقول: إن تمهياً لي الاغتسال عند الميقات فعلت، وإلا اكتفيت بهذا. ( الشرح الممتع ) .

**( أَوْ تَتِيمٌ لِصَدَقَةٍ ) .**

أي : يسن لمن أراد الإحرام أن يغتسل فإن لم يستطع فإنه يسن له أن يتيمم.

لأن الشارع الحكيم أقام التيمم بدلاً عن الاغتسال، فإذا لم يتمكن من الاغتسال تيمم.

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا يتيمم .

واختار هذا القول ابن قدامة وشيخ الإسلام ابن تيمية .

لأن المراد من الغسل التنظف ، والتراب لا ينظف .

● **قال ابن قدامة :** فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً ، لَمْ يُسَنَّ لَهُ التَّيْمُمُ .

وَقَالَ الْقَاضِي : يَتَيَّمُ ؛ لِأَنَّهُ غُسِلَ مَشْرُوعٌ ، فَتَابَ عَنْهُ التَّيْمُمُ ، كَالْوَاجِبِ .

وَلَنَا : أَنَّهُ غُسِلَ مَسْنُونٌ ، فَلَمْ يُسْتَحَبَّ التَّيْمُمُ عِنْدَ عَدَمِهِ ، كَغُسْلِ الْجُمُعَةِ ، وَمَا ذَكَرَهُ مُنْتَقَضٌ بِغُسْلِ الْجُمُعَةِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأُغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْمَسْنُونِ ، أَنَّ الْوَاجِبَ يُرَادُ لِإِتَابَةِ الصَّلَاةِ ، وَالتَّيْمُمُ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ ، وَالْمَسْنُونُ يُرَادُ لِلتَّنْظِيفِ وَقَطْعِ الرَّائِخَةِ ، وَالتَّيْمُمُ لَا يُحْصَلُ هَذَا ، بَلْ يَرِيدُ شَعْنًا وَتَغْيِيرًا ، وَلِذَلِكَ افْتَرَقَا فِي الطَّهَارَةِ الصَّغْرَى ، فَلَمْ يُشْرَعْ بِتَحْدِيدِ التَّيْمُمِ ، وَلَا تَكَرُّارِ الْمَسْحِ بِهِ .

**( وَيَتَنَظَّفُ ) .**

أي : ويسن أن يتنظف ، والمراد بالتنظف هنا : تقليم الأظفار إذا كانت طويلة ، وكذا الشعر المأمور بإزالته إذا كان طويلاً ، كشعر العانة ، والإبط ، والشارب .

وهذه ليست سنة مستقلة ، وإنما ذكرها العلماء إذا كانت طويلة ، حتى لا يضطر إلى أخذها بعد إحرامه .

**قال ابن قدامة :** لِأَنَّ الْإِحْرَامَ يَمْتَنِعُ قَطْعُ الشَّعْرِ وَقَلَمُ الْأَظْفَارِ ، فَاسْتَجَبَ فِعْلُهُ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي إِحْرَامِهِ ، فَلَا يَتِمُّ مِنْهُ .

**( وَيَطِيبُ ) .**

أي : ويسن الطيب عند الإحرام .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ  
**قال النووي :** وفيه دلالة على استحباب الطيب عند إرادة الإحرام ، وأنه لا بأس باستدامته بعد الإحرام ، وإنما يحرم إتياده في الإحرام ،  
وهذا مذهبننا ، وبه قال خلائق من الصحابة والتابعين وجمهير المحدثين والفقهاء ، منهم سعد بن أبي وقاص ، وابن عباس وابن الزبير  
ومعاوية وعائشة وأم حبيبة وأبو حنيفة والثوري وأبو يوسف وأحمد وداود وغيرهم .

**وقال في الفتح :** وهو قول الجمهور .

وقد جاء في الصحيحين عن عائشة قالت (كأنني أنظر إلى وبيض المسك في مفرق رأسه ) ( **الوبيض** ) هو البريق .  
وقد جاء عند أبي داود بسند قوي عن عائشة قالت ( كنا نضمخ جباهنا بالمسك المطيب ، فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها فيرانا  
النبي ولا ينهانا ) .

#### فائدة : ١

لا يجوز للمحرم أن يطيب ملابس الإحرام قبل إحرامه .  
وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية ، واختيار ابن باز ، وابن عثيمين .  
لحديث ابن عمر السابق ( ... وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِنْ الْثِيَابِ مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرْسُ ... ) .  
ولأن الرخصة جاءت إنما جاءت في البدن .  
**قال الشيخ ابن باز :** لا يجوز للمحرم أن يضع الطيب على الرداء والإزار ، وإنما السنة تطيب البدن كرأسه ولحيته وإبطيه ونحو ذلك ، أما  
الملابس فلا يطيبها عند الإحرام ؛ لقوله ﷺ ( لا تلبسوا شيئاً من الثياب مسه الزعفران أو الورس ) فالسنة أنه يتطيب في بدنه فقط ، أما  
ملابس الإحرام فلا يطيبها ولا يلبسها حتى يغسلها أو يغيرها .

#### فائدة : ٢

ما الحكم لو انتقل الطيب إلى ملابس الإحرام ؟  
يجب غسله .

#### فائدة : ٣

نستفيد من قولها ( وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ ) استحباب الطيب بعد التحلل الأول وقبل الطواف ، وهذه سنة قليل من يعمل بها .

**( شِي إِذَا رَوَدَا هِ الْبَيْتَيْنِ ) .**

أي : ويسن أن يحرم في إزار وداء أبيضين .

**الإزار :** اسم لما يستر به أسفل البدن ، **والرداء :** اسم لما يستر به أعلى البدن .

عَنِ ابْنِ عُمَرَ . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( وَلْيُحْرِمَ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ ، وَتَعْلَيْنِ ) رواه أحمد .

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

وَتَبَيَّنَ أَيْضًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( إِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَارًا ، فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ ، وَإِذَا لَمْ يَجِدِ التَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْحَقْفَيْنِ ) .

وَلِأَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ لُبْسِ الْمَخِيطِ فِي شَيْءٍ مِنْ بَدَنِهِ ، يَغْنِي بِذَلِكَ مَا يُخَاطُ عَلَى قَدْرِ الْمَلْبُوسِ عَلَيْهِ ، كَالْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ .

وأما دليل استحباب كونهما بيضا :

فلقوله ﷺ ( البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم ) .

فإن أحرم بثوب لونه آخر فلا حرج في ذلك .

#### فائدة : ١

يجوز للمحرم الذي لا يجد الإزار أن يلبس السراويل .

**قال ابن قدامة :** لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أن للمحرم أن يلبس السراويل إذا لم يجد الإزار ، والخفين إذا لم يجد نعلين .

أ- لحديث ابن عباس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول يخطب بعرفات (من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل) متفق عليه .

ب- وعن جابر . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خَفَيْنِ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ ) رواه مسلم .

ج- ولحديث ابن عمر الآتي (وَلَا الْحِفَافَ ، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خَفَيْنِ ) .

#### فائدة : ٢

اختلف العلماء : هل يجب على المحرم الذي لا يجد نعلين ولبس خفين هل يجب عليه قطعهما أم لا على قولين :

**القول الأول :** أنه يجب عليه قطعهما من أسفل من الكعبين .

وهو قول عروة ، ومالك ، والثوري ، والشافعي وإسحاق وابن المنذر .

لحديث ابن عمر رضي الله عنهما ( أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ النَّيَابِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْعَمَائِمَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْبُرَنْسَ ، وَلَا الْحِفَافَ ، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خَفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا يَلْبَسُ مِنَ النَّيَابِ شَيْئًا مِثْلَهُ زَعْفَرَانٌ أَوْ وَرْسٌ ) متفق عليه .

قالوا : يحمل المطلق على المقيد ، فحديث ابن عباس مطلق ليس فيه قطع ، فيحمل على حديث ابن عمر المقيد بالقطع .

**القول الثاني :** أنه لا يجب قطعهما .

وهذا هو المشهور من مذهب الحنابلة .

لحديث عباس السابق قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ (مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خَفَيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ) متفق عليه .

قالوا : فهو يعتبر ناسخاً لحديث ابن عمر ، لأن حديث ابن عباس كان في عرفات ، ولأن المقام مقام تعليم ، والناس متوافرون ، ولو قصد النبي ﷺ تقييد هذا الخبر بحديث ابن عمر لبينه ووضحه .

ولأن في القطع إضاعة للمال .

وهذا القول هو **الراجح** ، وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية .

**( وَإِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ ) .**

أي : ويسن لمريد الإحرام ، أن يحرم عقب ركعتين ، فيسن أن يصلي ركعتين ليحرم بعدها .

وهذا قول الجمهور من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أ- لحديث جابر ( أنه ﷺ صلى بذي الحليفة ركعتين ثم أحرم ) رواه مسلم .

ب- واستدلوا أيضاً بفعل ابن عمر ( أنه كان يأتي مسجد ذي الحليفة فيصلي ثم يركب ، وإذا استوت به راحلته قائمة أحرم ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل ) رواه البخاري .

ج- واستدلوا بحديث عمر . أن النبي ﷺ قال ( أتاني آت من ربي وقال لي : صل في هذا الوادي المبارك ركعتين ، وقل : لبيك بعمره وحجة ) رواه البخاري .

وهذا القول أرجح والله أعلم .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه ليس للإحرام صلاة تخصه، فإن كان في وقت فريضة استحب أن يحرم عقب الصلاة المكتوبة .

وهو رواية عن أحمد واختيار ابن تيمية ، والألباني وابن عثيمين وزاد: أو عقب صلاة مشروعة من عادته أنه يصليها .

قالوا : إنه لم يرد عن النبي ﷺ صلاة خاصة بالإحرام، وأنه ﷺ إنما أحرم عقب الفريضة .

وقول الجمهور **أصح** .

**فائدة :**

أ- اتفق العلماء على مشروعية الإحرام بعد صلاة الفريضة أو نافلتها إذا كان وقت فريضة .

ب- واتفقوا على أن من لم يصل للإحرام فلا شيء عليه .

### ( وَفِيهِ شَرْطٌ ) .

أي : نية الدخول في النسك شرط .

لقوله ﷺ ( إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ) متفق عليه .

فلو لبى بدون نية الدخول ، فإنه لا يكون محرماً بمجرد التلبية ، ولو لبس ثياب الإحرام بدون نية الدخول ، فإنه لا يكون محرماً بلبس ثياب الإحرام ، فإن التلبية تكون للحاج وغيره ، ولبس الإزار والرداء يكون للمحرم وغيره .

### ( وَيَسْتَحِبُّ الْاِشْتِرَاطُ ) .

أي : يستحب عند الإحرام أن يشترط .

والاشتراط : أن يقول المحرم : إن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني .

فالاشتراط عند الإحرام سنة لكل أحد .

وهذا مذهب الحنابلة ، ورجحه ابن حزم .

لحديث عائشة رضي الله عنها قالت ( دخل النبي ﷺ على ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب رضي الله عنها ، فقالت : يا رسول الله ! إني أريد الحج ، وأنا شاكية ، فقال النبي ﷺ : حُجِّي واشترطي : أن محلي حيث حبستني ) متفق عليه .

( حُجِّي ) أي : أحرمي بالحج . ( واشترطي ) أي : واجعلي شرطاً في حجك عند الإحرام ، وهو اشتراط التحلل متى احتاجت إليه . ( أن محلي ) بكسر الحاء ، أي : محل خروجي من الإحرام . ( حيث حبستني ) أي : المكان والزمان الذي يحصل لي فيه الحبس .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يشرع مطلقاً .

وهو قول الحنفية والمالكية .

لأن النبي ﷺ لم يفعله ولم ينقل عنه .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يستحب للخائف فقط .

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ،

وهو الصحيح جمعاً بين الأدلة .

لأن النبي ﷺ لم يأمر بذلك كل من حج .

قال ابن تيمية : فإن النبي ﷺ أمر ابنة عمه ضباعة بنت الزبير أن تشتري على ربحها لما كانت شاكية ، فخاف أن يصبدها المرض عن البيت ، ولم يكن يأمر بذلك كل من حج .

وقال الشيخ ابن عثيمين : ... فإن الرسول ﷺ أحرم بعمره كلها ، حتى في الحديبية أحرم ، ولم يقل : إن حبسني حابس ، وحبس ، وكذلك في عمرة القضاء ، وعمرة الجعرانة ، وحجة الوداع ، ولم ينقل عنه أنه قال : وإن حبسني حابس ، ولا أمر به أصحابه أمراً مطلقاً ، بل أمر به من جاءت تستفتي ، لأنها مريضة تخشى أن يشتد بها المرض فلا تكمل النسك .

### فائدة : ١

فائدة الاشتراط :

قال ابن قدامة : ويفيد هذا الشرط بشيئين :

أحدهما : أنه إذا عاقه عائق من عدو أو مرض أو ذهاب نفقة ونحوه ، أنه له التحلل .

الثاني : أنه متى حل بذلك فلا دم عليه ولا صوم .

### فائدة : ٢

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : بالنسبة للاشتراط في الحج، هل هناك حالات معينة يَشْتَرَطُ فيها الحاج ويقول: إن حَبَسَنِي حابسٌ فمحلي حيث حَبَسَنِي؟

**فأجاب :** الاشتراط في الحج أن يقول عند عقد الإحرام: إن حَبَسَنِي حابسٌ فمحلي حيث حَبَسَنِي. وهذا الاشتراط لا يُسَنُّ إلا إذا كان هناك خوف من مرض أو امرأة تخاف من الحيض ، أو إنسان متأخر يخشى أن يفوته الحج ، ففي هذه الحالة ينبغي أن يشترط ، وإذا اشترط وحصل ما يمنع من إتمام النسك ، فإنه يتحلل وينصرف ولا شيء عليه. أما إذا كان الإنسان غير خائف فالسنة أن لا يشترط ، بل يعزم ويتوكل على الله .

### فائدة : ٣

**قال الشيخ ابن عثيمين :** وهنا عبارتان:

**العبارة الأولى:** أن يقول: إن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني، «محلي» أي: مكان إحلائي من النسك، أو وقت إحلائي منه.

**العبارة الثانية:** أن يقول: إن حبسني حابس فلي أن أحل.

والفرق بينهما :

إذا قال: فمحلي حيث حبستني، حل بمجرد وجود المانع؛ لأنه علق الحل على شرط فوجد الشرط، فإذا وجد الشرط وجد المشروط، وأما إذا قال: إن حبسني حابس فلي أن أحل، فإنه إذا وجد المانع فهو بالخيار إن شاء أحل، وإن شاء استمر.

**( وَهُوَ مَخِيرٌ بَيْنَ التَّمَتُّعِ ، وَالْإِفْرَادِ ، وَالْقَرَانِ ، وَالْأَنْسَاكِ التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ ، ثُمَّ الْقَرَانُ ) .**

أي : أن من أراد الحج فإنه يخيّر بين هذه الأنساك الثلاثة ، فكلها جائزة .

وقد ذكر غير واحد من أهل العلم الإجماع على أنه يجوز الحج بكل نسك من الأنساك الثلاثة لكل مكلف على الإطلاق .

**فقد قال ابن هبيرة :** وأجمعوا على أنه يصح الحج بكل نسك من أنساك ثلاثة: التمتع ، والإفراد ، والقران ، لكل مكلف على الإطلاق .

**وقال النووي :** مذهبننا جواز الثلاثة وبه قال العلماء وكافة الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

**وقال ابن عبد البر :** وفي حديث ابن شهاب عن عروة عن عائشة من الفقه : أن التمتع جائز وأن الإفراد جائز وأن القران جائز وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم .

**وقال ابن قدامة :** وأجمع أهل العلم على جواز الإحرام بأي الأنساك الثلاثة شاء ، واختلفوا في الأفضل .

**وقال الماوردي :** لا اختلاف بين الفقهاء في جواز الإفراد ، والتمتع ، والقران ، وإنما اختلفوا في الأفضل .

وبدل لذلك :

أ- حديث عائشة رضي الله عنها قالت ( خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ ، وَأَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ ، فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ ، وَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ ، أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَلَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

( خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ) يعني من المدينة ، وكان خروجه يوم السبت لخمس بقين من ذي القعدة .

( حَجَّةُ الْوَدَاعِ ) سنة عشر من الهجرة ، سميت بذلك لأن النبي ﷺ ودع بها الناس .

( فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ ) هؤلاء هم المتمتعون ، فالتمتع يهل من الميقات بالعمرة ، فإذا فرغ منها حل وجوباً ، ثم أهل بالحج يوم التروية .

( مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ ) أي : حج مع عمرة ، وهؤلاء القارنون .

( وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ ) وهؤلاء المفردون .

ب- وعنهما رضي الله عنهما ، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال ( من أراد منكم أن يهل بحج وعمرة فليفعل ، ومن أراد أن يهل بحج فليهل ، ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل ) .

**قال النووي -** بعدما أورد الحديثين- فيه دليل لجواز الأنواع الثلاثة ، وقد أجمع المسلمون على ذلك ، وإنما اختلفوا في الأفضل كما سيأتي

إن شاء الله .

( وَأَهْلُهَا الْعَمَلُ ) .

أي : وأفضل هذه الأنساك : التمتع .

وبه قال الإمام أحمد في الصحيح من المذهب ، والشافعي في قول ، وهو مروي عن ابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة وعلي ، وبه قال الحسن وعطاء وطاووس ومجاهد .

أ- استدلوا بالأحاديث الصحيحة عن ابن عباس وجابر وأبي موسى وعائشة وغيرهم ﷺ ، أن النبي ﷺ أمر أصحابه لما طافوا ، أن يحلوا ويجعلوها عمرة ، وذلك في أحاديث صحيحة متفق عليها .

كقوله ﷺ ( لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي ولجعلتها عمرة ) متفق عليه .

فهو ﷺ تأسف على فواته ، وأمر أصحابه أن يفعلوه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : قد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ ، أنه أمر أصحابه في حجة الوداع لما طافوا بالبيت وبين الصفا والمروة ، أن يحلوا من إحرامهم ويجعلوها عمرة ، إلا من ساق الهدي ، فإنه أمره أن يبقى على إحرامه حتى يبلغ الهدي محله ، لهذا لما قال سلمة بن شبيب لأحمد : يا أبا عبد الله ، قويت قلوب الرافضة لما أفتيت أهل خراسان بالمتعة - أي متعة الحج - فقال : يا سلمة كان يبلغني عنك أنك أحق ، وكنت أدافع عنك ، والآن فقد تبين لي أنك أحق . عندي أحد عشر حديثاً صحيحاً عن رسول ﷺ أدعها لقولك ؟

ب- أن المتمتع يجتمع له الحج والعمرة في أشهر الحج ، مع كمالها وكمال أفعالها على وجه اليسر والسهولة ، مع زيادة لنسك هو الدم ، فكان ذلك هو الأولى .

ج- أن التمتع منصوص عليه في كتاب الله تعالى ، بقوله تعالى ( فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ) وذلك دون سائر الأنساك .

د- أنه أيسر للمكلف .

وذهب بعض العلماء : إلى أن القرآن أفضل .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

ورجحه النووي ، والمزني .

واستدلوا بالأحاديث الصحيحة ، التي دلت على أن النبي ﷺ كان قارناً . قالوا : فلما ثبت أن النبي ﷺ كان قارناً ، وهو إنما يختار لنفسه الأفضل ، دل على أن القرآن أفضل الأنساك .

ونوقش هذا الاستدلال : بأنه وإن كان الصحيح أن النبي ﷺ كان قارناً ، لكن هذا لا يدل على أنه الأفضل ؛ إذ لو كان القرآن هو الأفضل لما أمر النبي ﷺ من كان قارناً ولم يسق الهدي أن يفسخ حجه إلى عمرة ، فالنبي ﷺ نقل أصحابه من الحج إلى المتعة ، وتأسف كيف لم يمكنه ذلك ، ولو كان القرآن هو الأفضل لكان الأمر بالعكس .

وذهب بعض العلماء : إلى أن التمتع أفضل الأنساك إلا لمن ساق الهدي فإن القرآن في حقه أفضل .

ودليل هذا القول : أن النبي ﷺ قرن حين ساق الهدي ، ومنع كل من ساق الهدي من الحل حتى ينحر هديه .

وهذا اختيار شيخ الإسلام وهو الراجح .

( وَصِفَتُهُ : أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَيُفْرَغَ مِنْهَا ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي حَامٍ ) .

أي وصفه التمتع : أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويفرغ منها ثم يحرم بالحج من عامه .

فلا يكون متمتعاً إلا إذا جمع هذه الأوصاف :

أ- أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج . ( وهي شوال ، وذو القعدة ، وذو الحجة ) على القول الراجح .

فمن أحرم بالعمرة في رمضان وأتمها في شوال لم يكن متمتعاً ، لأنه لم يحرم بها في أشهر الحج .

ب- أن يفرغ من العمرة بالطواف والسعي والتقصير .

وهنا التقصير أفضل من الحلق لسببين :

أولاً : أن النبي ﷺ أمر به في قوله : ومن لم يسق الهدي فليقصّر .

ثانياً : من أجل أن يبقى للحج ما يُحلق أو يقصر، ولو أنه حلق ، والمدة قصيرة لم يتوفر الشعر للحج.

ففي حديث ابن عمر السابق قال ﷺ ( ... وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْدَى فَلْيُطِفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّنَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيُقَصِّرْ وَلْيَحْلِلْ ، ثُمَّ لِيَهْلِ بِالْحَجِّ وَلْيَهْدِ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْياً فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ) .

**قال النووي :** .... وَإِنَّمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالتَّقْصِيرِ وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْحَلْقِ مَعَ أَنَّ الْحَلْقَ أَفْضَلُ لِيَبْقَى لَهُ شَعْرٌ يَحْلِقُهُ فِي الْحَجِّ ، فَإِنَّ الْحَلْقَ فِي تَحْلُلِ الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي تَحْلُلِ الْعُمْرَةِ . وَإِنَّمَا قَوْلُهُ ﷺ : ( وَلْيَحْلِلْ ) فَمَعْنَاهُ وَقَدْ صَارَ حَلَالاً فَلَهُ فِعْلٌ مَا كَانَ مَحْظُوراً عَلَيْهِ فِي الْإِحْرَامِ مِنَ الطَّيِّبِ وَاللِّبَاسِ وَالنِّسَاءِ وَالصَّيِّدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . ( شرح مسلم ) .

ج- أن يحرم بالحج من عامه .

**﴿ وَالْإِفْرَاقُ : أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ وَهَدًى ﴾ .**

أي وصفة الإفراق : أن يحرم بالحج مفرداً فيقول : لبيك حجاً .

**﴿ وَالْقِرَانُ : أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا ﴾**

أي وصفة القران : أن يحرم بالحج والعمرة معاً ويقول : لبيك عمرة وحجاً .

جاء جبريل إلى النبي ﷺ وقال ( صل في هذا الوادي المبارك وقل : عمرة في حج ) .

فالقارن لا يتحلل إلا يوم النحر .

أ- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ( تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَأَهْدَى . فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ . ... فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلنَّاسِ : مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ حَتَّى يَنْقُضِيَ حَجَّهُ ) متفق عليه .

ب- وَعَنْ خَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ ( يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَمْ يَحِلَّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ فَقَالَ : إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي ، وَقَلَّدْتُ هَدْيِي ، فَلَا أَجِلَّ حَتَّى أُنْحَرَ ) متفق عليه .

وفي حديث حفصة ( ... إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي ، وَقَلَّدْتُ هَدْيِي ، فَلَا أَجِلَّ حَتَّى أُنْحَرَ ) .

**﴿ أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ يَدْخُلُ هَلِكِيهَا الْحَجِّ ﴾ .**

هذه صورة أخرى للقران : أن يحرم بالعمرة أولاً ( على أنه متمتع ) ثم يدخل الحج عليها .

مثال : أن يحرم بالعمرة أولاً ( على أنه متمتع ) ثم يحدث له عذر لا يتمكن بسببه من إكمال العمرة ، فحينئذ يدخل الحج ليكون قارناً .

مثل ما حصل لعائشة حينما أحرمت بالعمرة ، لكنها قبل أن تصل إلى مكة حاضت بسرف ، ... فقال لها النبي ﷺ : افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت .

**فائدة : ١**

واختلفوا لو أحرم بالحج ( مفرداً ) ثم أدخل العمرة عليه على قولين :

**ف قيل :** لا يجوز .

لأن فيه إدخالاً للأصغر على الأكبر .

**وقيل :** يجوز ، وهذا الصحيح .

**فائدة : ٢**

اختلف في حج النبي ﷺ ، هل كان قارناً أم متمتعاً على أقوال :

**القول الأول :** أن النبي ﷺ كان مفرداً .

وبه قال الإمام مالك ، والشافعي في قول من أقواله ، واختاره البيهقي ، وابن عبد البر ، والقاضي عياض .

أ-عن عائشة ( أن رسول الله ﷺ أهل بالحج ) رواه البخاري .

ب-وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال ( أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج مفرداً ) .

وفي رواية ( أن رسول الله ﷺ أهل بالحج مفرداً ) رواها مسلم .

ج-عن جابر ﷺ ( أن رسول الله ﷺ أفرد الحج ) رواه مسلم .

**القول الثاني :** أنه ﷺ كان متمتعاً .

وهو قول للشافعي .

أ-عن عمران بن حصين ﷺ قال ( تمتعنا مع رسول الله ﷺ ولم ينزل فيه القرآن ، قال رجل برأيه ما شاء ... ) متفق عليه .

ب- وعنه قال ( تمتع نبي الله ﷺ و تمتعنا معه ) رواه مسلم .

ج-وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال ( تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى ، وساق الهدي من ذي الحليفة ،

وبدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج ، وتمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج ، فكان من الناس من أهدى فساق

الهدي ، ومنهم من لم يهد ، فلما قدموا مكة قال للناس: من كان منكم أهدى فإنه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه ، ومن لم

يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وليقصر وليتحلل ثم ليهل بالحج وليهد ... ) متفق عليه .

**القول الثالث :** أنه حج قارناً .

وهو قول أبي حنيفة وأحمد وإسحاق ، واختاره الطحاوي ، وابن حزم ، وابن الجوزي ، وابن قدامة ، والنووي ، وابن تيمية ، وابن القيم ،

وابن كثير ، وابن حجر .

**قال الإمام أحمد :** لا شك أنه كان قارناً .

**وقال ابن حزم :** ... صح لنا بلا شك أنه ﷺ كان قارناً .

**وقال النووي :** والصواب الذي نعتقد أنه النبي ﷺ كان قارناً .

**وقال ابن تيمية:** أما حجه ﷺ فالصحيح أنه كان قارناً .

**وقال ابن القيم:** ومن تأمل الأحاديث الواردة في هذا الباب حق التأمل جزم جزمًا لا ريب فيه أن النبي ﷺ أحرم في حجته قارناً.

**وقال ابن حجر:** والذي تجتمع به الروايات أن النبي ﷺ كان قارناً .

أ-عن نافع عن ابن عمر ( أنه قرن الحج إلى العمرة ، وطاف لهما طوافاً واحداً ، ثم قال: هكذا فعل رسول الله ﷺ ) رواه مسلم

ب-عن ابن عباس ( اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر: عمرة الحديبية، والثانية حين تواطعوا على عمرة من قابل، والثالثة من الجعرانة ،

والرابعة التي قرن مع حجته ) رواه أبو داود .

ج-عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول ( أتاني الليلة آت من ربي عز وجل ، فقال: صل في هذا الوادي المبارك

وقل عمرة في حجة ) رواه البخاري .

**قال ابن حجر :** وهذا دال أنه صلى ﷺ كان قارناً .

د-عن حميد بن هلال ، قال: سمعت مطرفاً ، قال: قال لي عمران بن حصين : أحدثك حديثاً ينفعك الله به (إن رسول الله ﷺ جمع بين

حجة وعمرة ، ثم لم يمه عنه حتى مات ، ولم ينزل قرآن يحرمه) رواه مسلم .

هـ- عن حفصة ﷺ قالت: قلت للنبي ﷺ ( ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت من عمرتك؟ قال: إني قلدت هدي ولبدت رأسي ، فلا

أحل حتى أحل من الحج ) متفق عليه .

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أقربها على كونه معتمراً، وأخبرها أنه ساق الهدي، وأنه لن يحل من عمرته حتى يحل من الحج يوم النحر، وهذه



صفة القران.

و-وعن أنس . قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ( لبيك عمرة وحجاً ) رواه مسلم .

وهذا القول هو الصحيح .

**( وَالسَّنَةُ لِلَّهِ أَوَّلُهَا فَسُكَا أَنْ يُحْيِيَهُ ) .**

أي : أن السنة لمن أراد الإحرام أن يعين نسكه .

أ-عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ( أتاني الليلة آت من ربي عز وجل ، فقال : صل في هذا الوادي المبارك ، وقل : عمرة في حجة ) رواه البخاري .

**وجه الدلالة :** أن النبي ﷺ أمر أن يُعَيَّن نسكه.

ب- أن النبي ﷺ أمر أصحابه بالإحرام بنسك معين فقال ( من شاء منكم أن يهل بالحج أو عمرة فليهل ، ومن أراد أن يهل بحج فليهل ، ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل ) متفق عليه .

**( وَهَلَى التَّمَتُّعُ هَدْيٌ ) .**

أي : يجب على المتمتع هدي .

أ-لقوله تعالى ( فَإِذَا أُمِنتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ) .

**قال ابن كثير :** أي : إذا تمكنتم من أداء المناسك ، فمن كان منكم متمتعاً بالعمرة إلى الحج ، وهو يشمل من أحرم بهما (أي القران) أو أحرم بالعمرة أولاً ، فلما فرغ منها أحرم بالحج ، وهذا هو التمتع الخاص ، وهو المعروف في كلام الفقهاء . ... ( فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ) أي : فليذبح ما قدر عليه من الهدي ، وأقله شاة .

ب- ولحديث ابن عمر السابق وفيه (...ومن لم يكن معه هدي فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصّر ثم ليهل بالحج وليهدي) متفق عليه .

وكذلك يجب على القارن .

ودم التمتع والقران دم نسك وعبادة ، فهو دم شكر حيث حصل للعبد تُسْكُنَان في سفر واحد ودم واحد . ولهذا كان دم التمتع والقران مما يؤكل منه ويهدي ويتصدق - فليس هو دم جبران - ، وأما دم المحذور لا يؤكل منه ولا يهدي ، فهو يصرف على الفقراء .

**فائدة : ١**

أن المفرد ليس عليه هدي بالإجماع كما حكاه النووي .

**فائدة : ٢**

يشترط لوجوب الهدي على المتمتع والقارن أن لا يكونا من حاضري المسجد الحرام بالإجماع .

قال تعالى ( ... ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ) .

واختلف ما المراد بحاضري المسجد الحرام بعد الاتفاق على أن أهل الحرم داخلون في ذلك :

**ف قيل :** المراد بهم أهل الحرم خاصة دون غيرهم .

**وقيل :** هم أهل الحرم ومن بينه وبين مكة مسافة دون القصر .

**وقيل :** هم أهل الحرم ومن كان داخلأ في مسمى مكة .

**والراجح** أنهم أهل الحرم وأهل مكة .

**فائدة : ٣**

يشترط في الهدي ما يشترط في الأضحية من اعتبار السن ، والسلامة من العيوب ، وهذا قول أكثر العلماء .

**فائدة : ٤**

يشترط في هدي المتعة أن يذبح في الوقت الذي يذبح فيه الأضاحي وهو يوم العيد وأيام التشريق .

ومما يدل على أنه لا يجوز ذبحه قبل يوم النحر :

بحديث حفصة قالت ( يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا شَأْنُ النَّاسِ خَلُّوا مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَمْ يَحِلُّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ فَقَالَ : إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي ، وَقَلَّدْتُ هَدْيِي ، فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَنْحَرُ ) .

#### فائدة : ٥

يشترط أن يذبح في الحرم ، فلو ذبحه خارج الحرم كعرفة لم يجزئ حتى لو دخل به إلى منى ، وكذلك تفريقه لا بد أن يكون في الحرم .

قال ابن العربي : ولا خلاف في أن الهدي لا بد له من الحرم .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) اتفاق الفقهاء على أن دماء الهدي - عدا الإحصار - يختص جواز إراقته بالحرم ، ولا يجوز ذبح شيء منها خارجه؛ لقوله تعالى في جزاء الصيد: ( هَذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ ) وقوله تعالى : ( ثُمَّ حُلُّهَا إِلَى النَّبِيِّ الْعَتِيقِ ) ولقوله ﷺ: ( نَحَرْتُ هَاهُنَا ، وَمَنِ كَلَهَا مَنَحَرٌ ، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ ) وقوله ﷺ: ( كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنَحَرٌ ) .

قال الشيخ ابن باز : هدي التمتع والقران لا يجوز ذبحه إلا في الحرم ، فإذا ذبحه في غير الحرم ، كعرفات وجدة وغيرها : فإنه لا يجزئه ، ولو وزع لحمه في الحرم ، وعليه هدي آخر يذبحه في الحرم ، سواء كان جاهلاً أو عالماً؛ لأن النبي ﷺ نحر هديه في الحرم ، وقال: ( خذوا عني مناسككم ) وهكذا أصحابه رضي الله عنهم ، إنما نَحَرُوا هديهم في الحرم تأسيساً به ﷺ .

#### فائدة : ٦

من لم يجد الهدي كأن لم يوجد هدي في الأسواق ، أو يوجد بهيمة لكن لا يكون معه ثمن ، فإنه يصوم عشرة أيام ، ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله .

قال تعالى ( فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحُجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ) .

#### لكن متى يصوم الثلاثة أيام ؟

يبتدئ صومها من حين إحرامه بالعمرة .

لكن الأفضل أن تصام في أيام التشريق [ ١١ ، ١٢ ، ١٣ ] من ذي الحجة .

لقول عائشة وابن عمر ( لم يرخس في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي ) رواه البخاري .

فظاهر هذا النص أن الصحابة كانوا يصومونها في أيام التشريق ، وصومها في أيام التشريق صوم لها في أيام الحج لأن أيام التشريق من أيام الحج .

#### • هل يلزم التتابع ؟

إذا ابتدأها في أول يوم من أيام التشريق لزم أن تكون متتابعة ، لأنه لا يجوز أن يؤخرها عن أيام التشريق .

وأما إذا صامها قبل أيام التشريق فيجوز أن يصومها متفرقة ومتتابعة .

﴿ وَإِذَا اسْتَوَىٰ عَلَىٰ رَأْسِهِ فَقَالَ : «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ» ثُمَّ شَرِبَكَ ثُمَّ لَبَّيْكَ ، إِنَّ اللَّهَ وَاللَّهُمَّ لَكَ وَاللَّهُمَّ لَكَ... » .

أي : يسن أن يلي إذا استوى على راحلته .

وهذا القول هو الصحيح : أن أول وقت التلبية عندما يركب فيه مركوبه عند إرادة ابتداء السير ، لصحة الأحاديث في ذلك :

أ- عن ابن عمر . ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَىٰ بِهِ رَاحِلَتُهُ فَأَيْمَنَ عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ أَهْلًا فَقَالَ « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ... » ) متفق عليه .

وفي رواية ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْعَزْرِ وَانْبَعَثَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ فَأَيْمَنَ أَهْلًا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ) .

ب- وعنه . قال ( مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ ) رواه مسلم .

ج- وعنه . قال ( وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَلِإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ حَتَّى تَبْعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ ) رواه مسلم .

د- وعن أنس بن مالك ، رضي الله عنه ، قال ( صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ فَلَمَّا رَكِبَ رَاحِلَتَهُ وَاسْتَوْتُ بِهِ أَهْلًا ) متفق عليه .

**قال النووي** بعد ذكره لروايات حديث الباب : هذه الروايات كلها متفقة في المعنى ، وانبعثها هو : استواؤها قائمة ، وفيها دليل لمالك والشافعي والجمهور ، أن الأفضل أن يحرم إذا انبعثت به راحلته .

**وقال رحمه الله** : هذه أحاديث صحيحة قاطعة بترجح الإحرام عند ابتداء السير . ( المجموع ) .

#### فائدة : ١

فإن قيل : ما الجواب عما ورد أنه ﷺ : **أهل لما استوت به دابته على البيداء** .

أ-فني حديث جابر الطويل ( فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ رَكِبَ الْقُصْوَاءَ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَافَتْهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ ... فَأَهْلًا بِالتَّوْحِيدِ : لبيك اللهم لبيك ... ) رواه مسلم .

ب-وفي حديث ابن عباس ( قَالَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ثُمَّ دَعَا بِنَافَتِهِ فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةٍ سَنَامِهَا الْأَيْمَنُ وَسَلَّتِ الدَّمَ وَفَلَدَهَا نَعْلَيْنِ ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلًا بِالْحَجِّ ) متفق عليه .

وكذا ما ورد أنه ﷺ : **أحرم بعد الصلاة** .

عن ابن عباس ( أن النبي ﷺ أهل في دُبر الصلاة ) رواه أحمد والنسائي .

#### فالجواب :

وأما حديث جابر -أنه لبي على البيداء- فيحمل على أن جابر لم يسمع التلبية إلا حين استوت راحلة النبي ﷺ على البيداء.

**قال الشنقيطي** : وجه الجمع معروف عند أهل الحديث، وهو أنه ﷺ ابتدأ إهلاله حين استوت به راحلته قائمةً فسمعه قوّم، ثم لما استوت به على البيداء أعاد تلييته فسمعه آخرون لم يسمعوا تلييته الأولى فحدّث كل واحدٍ منهم بما سمع.

#### فائدة : ٢

قوله ( لبيك اللهم لبيك ... ) هذه تلبية رسول الله ﷺ .

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ( أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ ) . قَالَ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَزِيدُ فِيهَا " لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ ، وَسَعْدَيْكَ ، وَالْحَيَّرُ بَيْدَيْكَ ، وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ .

( لَبَّيْكَ ) ( إجابة لك بعد إجابة ، وإقامة على طاعتك دائمة ، والمراد بالتلبية التأكيد .

( لَا شَرِيكَ لَكَ ) ( أي : في كل شيء ، فلا شريك لك في ملكك ، ولا شريك لك في ألوهيتك ، ولا شريك لك في أسمائك وصفاتك .

( إِنَّ الْحَمْدَ ) ( أي : لك الحمد على كل حال ، والحمد وصف المحمود بالكمال محبة وتعظيمًا .

( وَالنِّعْمَةُ ) ( أي : الفضل والإحسان ، كله لك ، لأن الله وحده المحمود والمنعم .

( وَالْمُلْكُ ) ( أي ملك الخلائق وتديرها لك وحدك .

ففي هذا الحديث دليل على مشروعية التلبية ، وقد سماها جابر بالتوحيد فقال ( فأهل بالتوحيد ) .

#### فائدة : ٣

اختلف العلماء في حكم التلبية على أقوال :

**قال ابن حجر في فتح الباري** : ... وفيها مذاهب أربعة يمكن توصيلها إلى عشرة .

**القول الأول** : أنها سنة لا يجب بتركها شيء وهو قول الشافعي وأحمد .

**القول الثاني** : واجبة يجب بتركها دم. وهو مذهب أبي حنيفة ومالك .

**القول الثالث :** أنها ركن في الإحرام لا ينعقد بدونها. وهذا مروى عن الثوري وأبي حنيفة وأهل الظاهر، وقالوا: هي نظير تكبيرة الإحرام للصلاة .

**قال الشنقيطي في أضواء البيان :** وإذا عرفت مذاهب أهل العلم في حكم التلبية فاعلم أن النبي ﷺ لبي وقال ( لتأخذوا عني مناسككم ) فعلينا أن نأخذ عنه من مناسكنا التلبية، وهذا القدر هو الذي قام عليه الدليل، أما كونها مسنونة أو مستحبة أو واجبة بدونها وتجر بدم، فكل ذلك لم يرد فيه دليل خاص، والخير كله في اتباعه ﷺ والعلم عند الله تعالى.

#### فائدة : ٤

الأفضل الاقتصار على تلبية الرسول ﷺ ، وقد قال جابر ( ولزم رسول الله ﷺ تلبيته ) .  
وتلبية رسول الله ﷺ كما في حديث ابن عمر السابق ( لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ، لَا شَرِيكَ لَكَ ) .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ( أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ » ) . قَالَ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَزِيدُ فِيهَا : لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ ) متفق عليه .

وكان من تلبيته ﷺ : لبيك إله الحق .

**قال القاضي :** قال أكثر العلماء : المستحب الاقتصار على تلبية رسول الله ﷺ ، وبه قال مالك والشافعي .

لكن يجوز الزيادة على تلبية رسول الله ﷺ .

أ- لأنه ﷺ كان يسمع الناس يزيدون فأقرهم ولم ينكر ذلك ، فدل على جواز ذلك .

ب- وبعضهم يقول : لبيك ذا المعارج ، لبيك ذا القواصل .

ج- ( وكان ابن عمر يزيد فيها : لبيك وسعديك ، والخير بيديك ، والرغبة إليك والعمل ) رواه مسلم .

د- وروى أحمد في مسنده عن جابر قال ( أهل رسول الله ﷺ ... فذكر تلبية النبي ﷺ وقال : والناس يزيدون : ذا المعارج ) .

**« وَيَسْتَحِبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ بِهَا » .**

أي : يسن للرجل أن يرفع صوته بالتلبية .

أ- عن خَلَادِ بْنِ الْكَأْسِبِ عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( أَتَانِي جَبْرِيلُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ ) رَوَاهُ الْحُمْسَةُ .

ب- عن ابن عمر : ( أن النبي ﷺ سئل أي الحج أفضل ؟ فقال : العج والثج ) رواه ابن ماجه .

**العج :** رفع الصوت بالتلبية ، **الثج :** إسالة دماء الهدايا . قال تعالى ( وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ثَجَاجًا ) أي : سيالاً .

ج- وعن سهل بن سعد قال : قال رسول الله ﷺ : ( ما من مسلم يلبى إلا لبي ما على يمينه وشماله من حجر أو شجر أو مدر ) رواه الترمذي .

د- وعن أنس قال ( صلى النبي ﷺ بالمدينة الظهر أربعاً والعصر بذي الحليفة ركعتين سمعتهما يصرخون بهما جميعاً ) رواه البخاري

**قال ابن حجر :** فيه حجة للجمهور في استحباب رفع الأصوات بالتلبية .

هـ- وعن أبي سعيدٍ قَالَ ( خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَصْرُحُ بِالْحَجِّ صُرَاخًا ) رواه مسلم .

**قال النووي :** فيه إstimحباب رفع الصوت بالتلبية ، وهو مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ رَفْعًا مُقْتَصِدًا بِحَيْثُ لَا يُؤْذِي نَفْسَهُ . وَالْمَرْأَةُ لَا تَرْفَعُ بَلْ تُسَمِعُ نَفْسَهَا لِأَنَّ صَوْتَهَا تَحِلُّ فِتْنَةً . وَرَفَعَ الرَّجُلُ مَنُذُوبٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً . وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ : هُوَ وَاجِبٌ .

هـ- عن بكر بن عبد الله المزني قال ( كنت مع ابن عمر فلبى حتى أسمع ما بين الجبلين ) **قال الحافظ :** إسناده صحيح .

**وجمهور العلماء على أن رفع الصوت بالتلبية مستحب ، وذهب ابن حزم إلى وجوب رفع الصوت بالإهلال**

تنبيه :

رفع الصوت خاص بالرجال ، أما المرأة فالمستحب عدم رفع صوتها إلا عند محارمها فلا مانع حينئذ أن ترفع الصوت .  
وأما ابن حزم فيرى أن المرأة ترفع صوتها بالتلبية كالرجل تماماً ، وقال : لم يرد دليل على التخصيص .

فائدة : ١

قال النووي : وَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنْهَا لَا سِيَّمَا عِنْدَ تَغَايُرِ الْأَحْوَالِ ، كِاقْبَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَالصُّعُودِ وَالْهَبُوطِ ، وَاجْتِمَاعِ الرِّفَاقِ ، وَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالرُّكُوبِ وَالنُّزُولِ ، وَأَذْبَارِ الصَّلَوَاتِ .

فائدة : ٢

لا تشرع التلبية لغير المحرم في الأمصار ، لعدم الدليل ، فيكره أن يلي غير المحرم وهذا قول مالك وهو الصحيح ، لأن التلبية من شعائر الحج وليست بعبادة مستقلة بنفسها ، وقد قال بعض العلماء باستحباب التلبية للحلال ، لكنه قول ضعيف .

قال ابن قدامة : وَلَا بَأْسَ أَنْ يُلَيَّيَ الْحَلَالَ .

وَبِهِ قَالَ الْحُسَيْنُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَرِهَهُ مَالِكٌ .

وَلَنَا ، أَنَّهُ ذِكْرٌ يُسْتَحَبُّ لِلْمُحْرِمِ ، فَلَمْ يُكْرَهْ لِغَيْرِهِ ، كَسَائِرِ الْأَذْكَارِ .

فائدة : ٣

يستحب للمحرم إذا فرغ من التلبية : صلى على النبي ﷺ ودعاء بما أحب .

وقد جاء في ذلك حديث لا يصح :

عن حُرَيْمَةَ بِنْتِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ سَأَلَ اللَّهَ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ وَاسْتَعَاذَ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ ) رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

قال النووي : يستحب إذا فرغ من التلبية أن يصلي على رسول الله ﷺ ، وأن يسأل الله تعالى رضوانه والجنة ، ويستعيذ به من النار ، ثم يدعو بما أحب . ( المجموع ) .

وقال ابن قدامة : وَإِذَا فَرَغَ مِنَ التَّلْبِيَةِ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَدَعَا بِمَا أَحَبَّ مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .

وقال ابن قاسم : ويسن الدعاء بعد التلبية بما أحب بلا نزاع ، لأنه مظنة إجابة الدعاء ، ويسأل الله الجنة ، ويعوذ به من النار . ( حاشية الروض ) .

وقال الشيخ ابن عثيمين : وينبغي للمحرم أن يكثر من التلبية ، خصوصاً عند تغير الأحوال والأزمان ، مثل أن يعلو مرتفعاً ، أو ينزل منخفضاً ، أو يقبل الليل أو النهار ، وأن يسأل الله بعدها رضوانه والجنة ، ويستعيذ برحمته من النار .

فائدة : ٤

حكم التلبية الجماعية :

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : قول أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حججنا مع النبي ﷺ فمننا المكبر ومننا المهمل) - متفق عليه - يدل على أنهم ليسوا بلبون التلبية الجماعية ، ولو كانوا بلبون التلبية الجماعية لكانوا كلهم مهلين أو مكبرين ، لكن بعضهم يكبر ، وبعضهم يهمل ، وكل يذكر ربه على حسب حاله .

وقد سئلت اللجنة الدائمة للإفتاء : ما حكم التلبية الجماعية للحجاج ؟ حيث أحدهم يلي والآخرين يتبعونه ؟

فأجابت : لا يجوز ذلك ، لعدم وروده عن النبي ﷺ ، ولا عن خلفائه الراشدين رضوان الله عليهم ، بل هو بدعة .

### باب محظورات الإجماع

مَحْظُورَاتُ الْإِجْمَاعِ : هي ما يمنع منه المحرم بحج أو عمرة ، وقد عرفت بالتتابع والاستقراء .

## ( وَهِيَ تِسْعَةٌ ) .

أي : أن عدد محظورات الإحرام تسعة ، عرف ذلك بالتتابع والاستقراء .

فائدة :

المحظورات ثلاثة أقسام :

**القسم الأول :** ما يحرم على الرجال والنساء وهو :

إزالة الشعر ، وتقليم الأظفار ، واستعمال الطيب ، والجماع ودواعيه ، ولبس القفازين باليدين ، وقتل الصيد .

**القسم الثاني :** ما يحرم على الرجال دون النساء وهو :

لبس المخيط ، وتغطية الرأس .

**القسم الثالث :** ما يحرم على النساء دون الرجال وهو : النقاب .

## ( حَلَقَ الشَّعْرَ ) .

هذا المحذور الأول من محظورات الإحرام ، لا يجوز للمحرم أن يأخذ شيئاً من شعر رأسه .

**قال النووي :** أجمع المسلمون على تحريم حلق شعر الرأس ، وسواء في تحريمه الرجل والمرأة .

أ- قال تعالى ( وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ ) .

ب- وعن كعب بن عجرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال له ( لعلك يؤذيك هوام رأسك؟ قال: نعم يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ احلق رأسك ، وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو انسلك شاة ) متفق عليه .

**وجه الدلالة :** أنه رتب فدية الأذى على حلق الرأس مع كونه للعذر، فدل على أنه من محظورات الإحرام .

فائدة :

الحق جمهور العلماء شعر بقية الجسم الذراع والساق والإبط بشعر الرأس ، ونقل ابن عبد البر الإجماع عليه .

بجامع أن الكل يحصل بخلقه الترفه، والتنظيف، وهو بناي الإحرام لكون المحرم أشعث أغبر .

## ( وَتَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ ) .

هذا هو المحذور الثاني ، لا يجوز للمحرم أن يقص أظافره سواء الرجلين أو اليدين المرأة أو الرجل .

**قال ابن قدامة :** أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من قلم أظفاره ، إلا من عذر ؛ لأن قلع الأظفار إزالة جزء يترفع به .

أ- جاء عن ابن عباس أنه قال ( لا بأس للمحرم إذا انكسر ظفره أن يقصه ) رواه ابن أبي شيبة .

ف قوله ( لا بأس للمحرم .. ) مشعر أنه إن لم يحتاج إليه كان في قصه بأس .

ب- عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه قال في تفسير آية الحج ( ثُمَّ يُقَلِّصُوا تَقْلِيصَهُمْ ) .

التفت: الرمي، والذبح، والحلق والتقصير، والأخذ من الشارب، والأظفار، واللحية .

ج- قياساً على حلق الرأس .

فائدة :

**قال ابن المنذر :** أجمعوا على أن المحرم ممنوع من أخذ أظفاره .

**قال الشنقيطي :** لم يعتبر ابن المنذر في حكايته الإجماع قول داود الظاهري: إن المحرم له أن يقص أظفاره، ولا شيء عليه لعدم النص، وفي

اعتبار داود في الإجماع خلاف معروف، والأظهر عند الأصوليين اعتباره في الإجماع والله تعالى أعلم .

## ( وَهِيَ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا دَمٌ ) .

أي : متى حلق المحرم ثلاث شعرات فعليه دم ، أو قلم ثلاثة أظفار فعليه دم .

لأن أقل الجمع ثلاثة .

وقد اختلف العلماء متى تجب الفدية ؟

فقيل: إذا حلق ثلاث شعرات .

وقيل: إذا حلق أربع .

والصحيح أنه إذا حلق من شعر رأسه ما يحصل به إماطة الأذى .

وهو مذهب المالكية ، واختاره ابن حزم ، وابن عبد البر ، وابن عثيمين .

لقوله تعالى ( وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ) .

وجه الدلالة: أنَّ حلق شعر الرأس من أذى به، لا يكون إلا بمقدار ما يماط به الأذى .

ب- وعن كعب بن عجرة ؓ قال ( أتى عليّ النبي ﷺ زمن الحديبية والقمل يتناثر على وجهي، فقال: أيؤذيك هوام رأسك؟. قلت:

نعم. قال: فاحلق وصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، أو انسلك نسيكة ) متفق عليه .

وجه الدلالة : أن الكفارة إنما تجب في حلق الرأس في مثل ما أوجبه رسول الله ﷺ على كعب بن عجرة، وهو حلق ما يماط به الأذى .

ج- عن ابن عباس . ( أن النبي ﷺ احتجم وهو محرمٌ في رأسه ) .

وجه الدلالة: أن الحجامة في الرأس من ضرورتها أن يُحْلَق الشعر من مكان المحاجم، ولا يمكن سوى ذلك، ولم ينقل عن النبي ﷺ أنه

افتدى؛ لأن الشعر الذي يزال من أجل المحاجم لا يماط به الأذى، فهو قليلٌ بالنسبة لبقية الشعر .

• فلو حلق شعرة واحدة متعمداً من غير عذر فهو آثم لكن ليس عليه فدية .

﴿ وَإِنْ خَرَجَ فِي مِثْنِهِ شَعْرٌ فَهَلَمَهُ ، أَوْ نَزَلَ شَعْرُهُ فَهَطَلَهُ مِثْنِيهِ ، أَوْ انْكَسَرَ ظُفْرُهُ فَهَضَمَهُ ، فَلَا شَيْءَ

هِيَءَ ۝ ۞ .

لأنه معذور .

قال ابن قدامة : فَإِنْ انْكَسَرَ ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ تَلْزُمُهُ .

قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّدِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ خَفِظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّ لِلْمَحْرَمِ أَنْ يُزِيلَ ظُفْرَهُ بِنَفْسِهِ إِذَا انْكَسَرَ ، وَلَئِنْ مَا انْكَسَرَ يُؤْذِيهِ وَيُؤْلِمُهُ ،

فَأَشْبَهَ الشَّعْرَ النَّابِتَ فِي عَيْنِهِ ، وَالصَّبَدَ الصَّائِلَ عَلَيْهِ .

فَإِنْ قَصَّ أَكْثَرَ مِمَّا انْكَسَرَ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ لِذَلِكَ الرَّائِدِ ، كَمَا لَوْ قَطَعَ مِنَ الشَّعْرِ أَكْثَرَ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ . ( المغني ) .

﴿ وَلْيَبْسُ الْإِنْفِخِيْلَ إِنْ كَانَ رَجُلًا ۝ ۞ .

هذا هو المخطور الثالث ، لا يجوز للمحرم أن يلبس مخططاً .

والمراد بالمخطط : هو ما خيط على قدر البدن أو على جزء منه أو عضو من أعضائه ، كالقميص ، والسرَّويل ، والفنايل ، والخفاف ،

والجوارب وشراب اليدين و الرجلين .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما ( أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ

، وَلَا الْعَمَائِمَ ، وَلَا السَّرَاوِيْلَاتِ ، وَلَا الْبِرَّانِسَ ، وَلَا الْخِفَافَ ، إِلَّا أَخَذَ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ وَلْيَقُطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا

يَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ أَوْ وَرْسٌ ) .

وَلْيُبْحَارِيْ ( وَلَا تَنْتَقِبِ الْمَرْأَةُ . وَلَا تَلْبَسِ الْفُقَّازَيْنِ ) .

فالحديث دليل على أن المحرم ممنوع عليه لبس هذه الملابس (الملابس المعتادة التي خيطة للبدن) وبعضهم يعبر بلبس المخطط.

قال النووي : لا يتوقف التحريم والفدية على المخطط ، بل سواء المخطط وما في معناه ، وضابطه : أنه يحرم كل ملبوس معمول على قدر

البدن أو قدر عضو منه بحيث يحيط به بخياطة أو غيرها .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من لبس القميص والعمايم والسرَّويلات والخفاف والبرانس .

قال المجد ابن تيمية : واتفقوا على أن التحريم هنا على الرجال المحرمين خاصة دون النساء .

#### فائدة : ١

عبر بعض الفقهاء رحمهم الله عن هذا المخطور باسم ( لبس المخيط ) .

قال الشيخ ابن عثيمين : وهذه الأشياء الخمسة صار العلماء يعبرون عنها بلبس المخيط، وقد توهم بعض العامة أن لبس المخيط هو لبس ما فيه خياطة ، وليس الأمر كذلك ، وإنما قصد أهل العلم بذلك أن يلبس الإنسان ما فصل على البدن، أو على جزء منه كالقميص والسراويل، هذا هو مرادهم، ولهذا لو لبس الإنسان رداءً مرقعاً، أو إزاراً مرقعاً فلا حرج عليه، ولو لبس قميصاً منسوجاً بدون خياطة كان حراماً.

#### فائدة : ٢

يقاس على هذه المحرمات غيرها مما يشبهها :

فالقمص : ويشمل ما كان بمعناه كالفنيلة ، والكوت .

والبرانس : يشمل المشلح ، والفروة ، والبشت .

والعمائم : وتشمل كل ما غطى الرأس بملاصق ، كالغتر ، والطاقي .

والخفاف : يشمل كل ما ستر القدم كالجوارب .

السراويلات : يشمل كل ما ستر بعض البدن ، مثل السراويل القصيرة .

الورس والزعفران : يشمل كل أنواع الطيب ، وهذا عام في حق الرجال والنساء .

ما عدا ذلك فهو حلال : الساعة ، النظارة ، والخاتم ، والعلاقي .

#### فائدة : ٣

قال النووي : قَالَ الْعُلَمَاءُ : وَالْحِكْمَةُ فِي تَحْرِيمِ اللَّبَاسِ الْمَذْكُورِ عَلَى الْمُحْرِمِ وَلِبَاسِهِ الْإِزَارُ وَالرِّدَاءُ أَنَّ يَنْبَغُ عَنِ التَّرَفُّهِ وَيَتَّصِفُ بِصِفَةِ الْحَاشِعِ الدَّلِيلِ ؛ وَلَيَتَذَكَّرُ أَنَّهُ مُحْرَمٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، فَيَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى كَثْرَةِ أَذْكَارِهِ ، وَأُبْلَغَ فِي مُرَاقَبَتِهِ وَصِيَانَتِهِ لِعِبَادَتِهِ ، وَامْتِنَاعِهِ مِنْ إِرْتِكَابِ الْمُخْطُوءَاتِ ؛ وَلَيَتَذَكَّرَ بِهِ الْمَوْتُ وَلِبَاسِ الْأَكْفَانِ ، وَلَيَتَذَكَّرَ الْبُعْثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَالنَّاسُ حُقَاةَ عُرَاةٍ مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِي . ( شرح مسلم ) .

ولأجل أن يتساوى المحرمون في هذا اللباس فلا يبقى بينهم مكان للتباهي والتفاخر .

ولأجل أن يتذكر المحرم كلما لاح له إزاره ورداؤه أنه في نسك وعبادة ، فيبتعد عن المعاصي .

ولأجل أن يتذكر بهذا اللباس أيضاً يوم القيامة .

#### فائدة : ٤

هذا المخطور خاص بالرجل، فللمرأة أن تلبس من الثياب ما تشاء غير أن لا تتبرج بالزينة ، ولا تلبس القفازين وهما شراب اليدين، ولا تنقب لقوله ﷺ ( ولا تنقب المحرمة ولا تلبس القفازين ) .

( وَتَهْطِئُ رَأْسَهُ إِنْ كَانَ رَجُلًا ) .

هذا هو المخطور الرابع ، لا يجوز للمحرم أن يغطي رأسه بملاصق ، كالعمامة ، والطاقي .

قال ابن عبد البر : أجمعوا أن إحرام الرجل في رأسه، وأنه ليس له أن يغطي رأسه بنهي رسول الله ﷺ عن لبس البرانس والعمائم .

وقال ابن رشد : اختلفوا في تحمير المحرم وجهه بعد إجماعهم على أنه لا يحمر رأسه .

وقال النووي : وأما تحمير الرأس في حق المحرم الحي فمجمع على تحريمه .

أ- للحديث السابق (... لا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْعَمَائِمَ ) .

ب- لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : ( بَيْنَمَا رَجُلٌ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ ، إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ ، فَوَقَصَتْهُ - أَوْ قَالَ : فَأَوْقَصَتْهُ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفِّتُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ . وَلَا تُحْطَوْهُ ، وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ .... ) متفق عليه .



## فائدة : ١

ستر الرأس للمحرم ينقسم إلى أقسام:

أولاً : أن يغطي رأسه بما يلبس عادة كالطاقية والغترة والعمامة .

فهذا حرام للأحاديث السابقة .

ثانياً : أن يستظل بالشجرة أو الحائط أو السقف أو الخيمة ، فهذا لا بأس به .

فقد قال جابر في صفة حج النبي ﷺ (وأمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة فنزل بها ....) رواه مسلم.

قال ابن قدامة : ولا بأس أن يستظل بالسقف والحائط والشجرة والخباء، وإن نزل تحت شجرة، فلا بأس أن يطرح عليها ثوباً يستظل به، عند جميع أهل العلم .

وقال النووي : وأجمعوا على أنه لو قعد تحت خيمة أو سقف جاز .

ثالثاً : أن يغطي رأسه بالحناء والكتم ، فهذا جائز .

حديث ابن عمر قال ( رأيت رسول الله ﷺ يهل ملبداً ) متفق عليه.

رابعاً : أن يظلل رأسه بتابع له كالشمسية ومحمل البعير فهذا محل خلاف ، والصحيح جوازه.

وهو مذهب الحنفية ، والشافعية ، واختاره ابن المنذر .

خامساً : أن يغطيه بما يحمله على رأسه ولا يقصد به التغطية .

فهذا جائز، باتفاق المذاهب الفقهية: الحنفية والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وهو اختيار ابن حزم .

وذلك لأنه لا يقصد به الستر؛ ولا يستر بمثله عادةً.

قال ابن باز: حمل بعض المتاع على الرأس لا يعد من التغطية الممنوعة إذا لم يفعل ذلك حيلة، وإنما التغطية المحرمة هي: ما يغطي بها الرأس عادة كالعمامة والقلنسوة، ونحو ذلك مما يغطي به الرأس، وكالرداء والبشت ونحو ذلك، أما حمل المتاع فليس من الغطاء المحرم كحمل الطعام ونحوه إذا لم يفعل ذلك المحرم حيلة؛ لأن الله سبحانه قد حرم على عباده التحيل لفعل ما حرم .

وقال ابن عثيمين : أن يغطيه بما لا يقصد به التغطية والستر كحمل العفش ونحوه، فهذا لا بأس به؛ لأنه لا يقصد به الستر، ولا يستر بمثله غالباً .

## فائدة : ٢

هل تغطية الوجه من المخطورات ؟ قولان للعلماء :

قبل : من المخطورات .

لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : ( بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقِفْتُ بِعَرَفَةَ ، إِذْ وَقَعَ عَنْ رِجْلَيْهِ ، فَوَقَصَتْهُ - أَوْ قَالَ : فَأَوْقَصَتْهُ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَيْفُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ . وَلَا تُحِطُّوهُ ، وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ . فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا ) .

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ ( وَلَا تُحْمَرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ ) .

وقيل : إنه ليس من المخطورات ، فيباح للمحرم أن يغطي وجهه .

روى ذلك عن عثمان ، وزيد بن ثابت ، وابن الزبير ، وسعد بن أبي وقاص .

وهذا المذهب .

وبه قال الشافعي ، وابن حزم .

أ- لحديث ابن عباس السابق ( ولا تحمروا رأسه ) .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ نهي عن تغطية رأس المحرم فقط ، فدل على جواز ستر الوجه لأنه لو كان حراماً لنهى عنه .

ب- ولما روي عن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابن الزبير يخمرون وجوههم وهم محرمون .

ج- وقالوا إن زيادة ( ولا وجهه ) زيادة شاذة أعرض عنها البخاري ، وكذلك ورد عن بعض الصحابة تغطية الوجه .

#### ١) ( ولا الطيب ) .

هذا هو المخطور الخامس ، لا يجوز للمحرم أن يتطيب وهو محرم .

قال النووي : يحرم على الرجل والمرأة استعمال الطيب، وهذا مجمع عليه .

وقال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من الطيب .

أ- للحديث السابق وفيه ( لا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْعَمَائِمَ ... وَلَا يَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ شَيْئاً مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ أَوْ وَرْسٌ ) .

[ الزعفران ] طيب [ الورس ] نبت أصفر يصبغ الثياب وله رائحة طيبة.

ب- وقال ﷺ في المحرم الذي وقصته ناقته ( اغسلوه بماء وسدرٍ ، وكفئوه في ثوبيه . وَلَا تُحَنِّطُوهُ ... ) .

وفي لفظ ( ... اغسلوه بماء وسدرٍ وكفئوه في ثوبيه وَلَا تُسَوِّهُ بِطِيبٍ ) .

والطيب يشمل الطيب في رأسه وفي لحيته وفي صدره وفي ثوبه وغيره من الأماكن .

#### فائدة : ١

قال النووي : وَالْحِكْمَةُ فِي تَحْرِيمِ الطِّيبِ وَالنِّسَاءِ : أَنَّ يَتَعَدَّ عَنِ التَّرَفُّهِ وَزِينَةِ الدُّنْيَا وَمَلَادَهَا ، وَيَجْتَمِعُ هَهُ لِمَقَاصِدِ الْآخِرَةِ .

وقال أيضاً : وَسَبَّبَ تَحْرِيمَ الطِّيبِ أَنَّهُ دَاعِيَةٌ إِلَى الْجَمَاعِ ؛ وَلَأنَّهُ يُنَاقِشُ تَذَلُّلَ الْحَاجِّ ، فَإِنَّ الْحَاجَّ أَشْعَثُ أَغْبَرُ ، وَسَوَاءٌ فِي تَحْرِيمِ الطِّيبِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ .

#### فائدة : ٢

شم الطيب له أحوال :

الحال الأولى : أن يشمه بقصد التلذذ [ فهذا من محظورات الإحرام ] .

الحال الثانية : أن يشمه بغير قصد ، كما لو مر بسوق العطارين وشم الطيب [ هذا ليس من محظورات الإحرام ] .

الحال الثالثة : شم الطيب ليرى جودته من عدمها [ المذهب أنه من المحظورات ، واختار ابن القيم أنه ليس من المحظورات ] .

١) وَهُنَالِكَ الصَّيْدُ : وَهُوَ الْبَرِّيُّ ، وَالْوَحْشِيُّ ، أَلَمْأَكُولٌ ، وَاللَّدَائِكُ هَلِيهِ ، وَالْإِهَانَةُ هَلِيهِ ١

هذا هو المخطور السادس : لا يجوز للمحرم أن يقتل الصيد حال إحرامه .

مباحث تتعلق بهذا المخطور :

#### مبحث : ١

الأدلة على تحريم قتل الصيد للمحرم :

أ- قال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ) .

قال ابن كثير : وهذا تحريم منه تعالى لقتل الصيد في حال الإحرام ، ونهي عن تعاطيه فيه .

ب- وقال تعالى ( وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ) .

ج- وعن الصَّعْبِ بنِ جَنَامَةَ الليثي ( أنه أهدى لرسول الله ﷺ حماراً وحشياً، فَرَدَّه عليه، فلما رأى ما في وجهه قال: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حَرَمَ ) متفق عليه .

قال ابن قدامة : لا خلاف بين أهل العلم ، في تحريم قتل الصيد واصطياده على المحرم .

وقال النووي : أجمعت الأمة على تحريم الصيد في الإحرام .

#### مبحث : ٢

قوله ( وهو البري ، الْوَحْشِيُّ ، أَلَمْأَكُولٌ ... ) أن الصيد الحَرَمُ على المحرم : هو الحيوان البري - المتوحش - المأكول اللحم .

أن يكون مأكولاً : فإذا كان غير مأكول فليس عليه فدية .

أن يكون برياً : وضده البحري ، فلا يحرم على المحرم .

أن يكون وحشياً : فما ليس بوحشي لا يحرم على المحرم أكله ولا ذبحه كبهيمة الأنعام والخيل والدجاج .

إذاً الشرط : أن يكون الصيد : مأكولاً — برياً — متوحشاً .

(كالحمامة ، والضبع ، والغزال ، والأرنب ) .

• فيجوز للمحرم صيد البحر .

قال تعالى ( أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ ) .

قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن صيد البحر مباح للمحرم اصطاده ، وأكله وبيعه وشراؤه .

• ويجوز للمحرم ذبح بهيمة الأنعام والدجاج ونحوها .

قال ابن قدامة : ما ليس بوحشي لا يحرم على المحرم ذبحه ولا أكله ، كبهيمة الأنعام كلها ، والخيل ، والدجاج ، ونحوها ، لا نعلم بين أهل العلم في هذا خلافاً .

### مبحث : ٣

المحرم لا يجوز له أن يُعَيَّنَ على قتل الصيد ، ولا يجوز له أن يدلَّ عليه .

لحديث أبي قتادة رضي الله عنه في "الصحيحين" حينما صاد حماراً وحشياً وهو محل — وفيه قال رضي الله عنه ( ... هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ ) . قَالَ قَالُوا لَا ، قَالَ : فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا .

إذاً : المحرم يجوز له أن يأكل الصيد بشرط :

أن لا يكون هذا الصيد صاده مُحَرَّمٌ آخر ، أو أعانه مُحَرَّمٌ ، أو أشار إليه مُحَرَّمٌ ، أو صيده لأجله .

أما إذا كان هناك شخص ليس مُحَرَّمًا وصاد صيداً وقدم منه شيئاً إلى مُحَرَّمٍ؛ فلا بأس أن يأكل ، النبي ﷺ قال ( فكلوه ) .

### مبحث : ٤

إذا اصطاد المحرم صيداً : فقد عصى الله بذلك ، كما تبين مما سبق ، وحرم عليه أيضاً أن يأكل منه ، باتفاق العلماء .

ويحرم كذلك على غيره أن يأكل من هذا الصيد الذي اصطاده المحرم ، عند أكثر العلماء .

قال النووي : إذا ذبح المحرم صيداً حرم عليه بلا خلاف .

وفي تحريمه على غيره قولان : الجديد : تحريمه وهو الأصح عند الجمهور . ( المجموع ) .

وقال ابن قدامة : وإذا ذبح المحرم الصيد صار ميتة ، يحرم أكله على جميع الناس ، وهذا قول الحسن ، والقاسم ، وسالم ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي ، وقال الحكم ، والثوري ، وأبو ثور : لا بأس بأكله ، قال ابن المنذر : وهو بمنزلة ذبيحة السارق .

وقال الشنقيطي : وقد أجمع جميع العلماء على أن ما صاده محرم : لا يجوز أكله للمحرم الذي صاده ، ولا لمحرم غيره ، ولا لحلال غير محرم لأنه ميتة .

### مبحث : ٥

اختلف العلماء في حكم : إذا صاد المحل صيداً وأطعمه المحرم ، فهل يكون حلالاً للمحرم أم لا على قولين :

القول الأول : أنه حرام على المحرم .

وهذا مذهب ابن عباس وابن عمر وإسحاق والثوري .

أ- لقوله تعالى ( وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دَفَعْتُمْ حُرْمًا ) .

ب- ولحديث الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ رضي الله عنه ( أَنَّهُ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَحْشِيًّا ، وَهُوَ بِالْأَنْوَاءِ أَوْ يَوْذَانَ — فَرَدَّهُ عَلَيْهِ . فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ ، قَالَ : إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرِّمٌ ) .

**القول الثاني :** يجوز أكل الحرم مما صاده المجل مطلقاً ولو صاده لأجله .

وهذا مذهب أبي حنيفة وعطاء ومجاهد .

لحديث أبي قتادة الأنصاري ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ حَاجًّا . فَخَرَجُوا مَعَهُ . فَصَرَفَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ - فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ - وَقَالَ : خُذُوا سَاجِلَ الْبَحْرِ ، حَتَّى تَلْتَقِي . فَأَخَذُوا سَاجِلَ الْبَحْرِ فَلَمَّا انْصَرَفُوا أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ ، إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ ، فَلَمْ يُحْرَمْ . فَبَيْنَمَا هُمْ يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا حُمُرَ وَحْشٍ . فَحَمَلَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى الْحُمُرِ . فَعَقَرَ مِنْهَا أَثَنًا . فَتَزَلْنَا فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا . ثُمَّ قُلْنَا : أَنَا كُلُّ لَحْمٍ صَيْدٍ ، وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ ؟ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا فَأَذَرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَسَأَلَنَاهُ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا ) متفق عليه .

وَفِي رِوَايَةٍ : ( قَالَ : هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ . فَتَنَاوَلْتُهُ الْعَصْدَ ، فَأَكَلْتُ مِنْهَا ) .

**القول الثالث :** القول بالجمع : فما صاده الحلال لأجل الحرم حرم على الحرم فقط ، وما لم يصد لأجله فهو حلال له .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأصحابهما ، وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، ورجحه ابن حبان ، وابن عبد البر ، والبيهقي ، والقاضي عياض ، والنووي ، وابن القيم ، وابن حجر وغيرهم .

واحتجوا لمسلكتهم بأن فيه توفيقاً وجمعاً بين الأحاديث المختلفة وعملاً بجميعها .

ويؤيد هذا الجمع ما رواه أحمد وأبو داود عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ ( صيد البر حلال لكم وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم ) .

**قال الترمذي** بعد هذا الحديث : والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بأكل الصيد للمحرم بأساً إذا لم يصدده أو يصد من أجله .

**قال الشوكاني :** والحق ما ذهب إليه الجمهور من الجمع بين الأحاديث .

وهذا القول هو **الراجح** .

#### **مبحث : ٦**

لو استأنس البري فلا يجوز للمحرم اصطيداده ، لأنه باعتبار أصله هو بري ، فمتى استأنس الطباء أو الأرناب أو البط أو الحمام فلا يحل للمحرم اصطيداده .

#### **مبحث : ٧**

إذا صاد السمك داخل حدود الحرم ، كأن تكون بحيرة بها أسماك ، فالصحيح أنه يجوز ، لأن المحرم صيد البر .

#### **مبحث : ٨**

من اضطر إلى الأكل فذبح الصيد لذلك فإنه يحل له ، لأنه لا تحريم مع الضرورة .

#### **مبحث : ٨**

قوله ( صَيْدُ الْبَرِّ الْوَحْشِيِّ الْمَأْكُولُ ... ) فإن كان غير مأكول فليس قتله من محظورات الإحرام .

ولكن هل يقتل أم لا :

ينقسم الحيوان من حيث القتل وعدمه إلى أقسام :

**القسم الأول :** قسم أمر بقتله .

كالخمس التي نص النبي ﷺ على قتلها :

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( حَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ ، يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ : الْغُرَابُ ، وَالْحِدَاةُ ، وَالْعُقْرُبُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ) متفق عليه ، وعند مسلم ( والحية ) .

( الْغُرَابُ ) وفي صحيح مسلم تقييده ( بالأنثى ) وهو الذي في ظهره وبطنه بياض . ( العقرب ) دويبة ذات سم تلسع . ( الحداة ) طائر

معروف يختطف الأموال الثمينة . (وَالْكَلْبُ الْعُقُورُ) أي : الجراح المفترس .

تنبيه : لماذا سميت هذه بالفواسق ؟

**قال النووي :** تسمية هذه الخمس فواسق تسمية صحيحة جارية على وفق اللغة، فإن أصل الفسق لغة الخروج، ومنه سمي الرجل الفاسق لخروجه عن أمر الله وطاعته ، فوصفت هذه الخمس بذلك لخروجها عن حكم غيرها من الحيوان في تحريم قتله أو حل أكله أو خروجها بالإيذاء أو الإفساد .

**وقال ابن حجر :** وأما المعنى في وصف الدواب المذكورة بالفسق.

**فقيل :** لخروجها عن حكم غيرها من الحيوان في تحريم قتله.

**وقيل :** ثم ذكر القول الثاني ... ، ثم قال :

**وقيل :** لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء والإفساد وعدم الانتفاع.

ووقع في حديث أبي سعيد عند ابن ماجه: قيل له: لم قيل للفأرة فويسقة؟ فقال: لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ استيقظ لها وقد أخذت الفتيلة لتحرق بها البيت.

فهذا يومئ إلى أنَّ سبب تسمية الخمس بذلك لكون فعلها يشبه فعل الفساق، وهو يرجح القول الأخير . ( الفتح ) .

تنبيه : قوله ( والغراب ) هل الغراب يقتل مطلقاً أم هناك غراب معين ؟

في الحديث السابق الإذن في قتل الغراب مطلقاً ولم يخص نوعاً فيها من نوع .

وجاء في صحيح مسلم عن عائشة أيضاً . قال ﷺ ( خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم .... وذكر منها : والغراب الأبقع ) ، وكذلك في حديث ابن عمر .

فاختلف العلماء في ذلك .

فذهب بعض العلماء بحمل الأحاديث المطلقة في الإذن بقتل كل غراب على المقيدة بالغراب الأبقع .

ومن سلك هذا المسلك أبو حنيفة وصاحبه محمد بن الحسن وأبو يوسف والطحاوي ، وحكاه ابن المنذر عن بعض أصحاب الحديث ، وبه أخذ ابن خزيمة ، وابن حجر ، العيني .

وذهب بعض العلماء إلى تقديم الروايات المطلقة على المقيدة .

ومن سلك هذا المسلك ابن عبد البر ، وابن قدامة .

**قال ابن قدامة :** الروايات المطلقة أصح .

واعتذر بعضهم بأن رواية ( الأبقع ) شاذة .

وذكر بعض العلماء أن التقييد بالأبقع أنه خرج مخرج الغالب فلا يختص الحكم به .

**قال القرطبي :** قوله ( الغراب الأبقع ) تقييد لمطلق الروايات الأخرى التي ليس فيها الأبقع ، وبذلك قالت طائفة ، فلا يميزون إلا قتل الأبقع ، وغير هذه الطائفة رأوا جواز قتل الأبقع وغيره من الغراب ، ورأوا أن ذكر الأبقع إنما جرى لأنه الأغلب عندهم .

تنبيه : اختلف العلماء هل يتعدى القتل إلى غيرها من المؤذيات أم لا على قولين :

**القول الأول :** أنه لا يتعدى إلى غيرها .

وهذا مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر .

لأنها هي التي ورد بها النص .

**القول الثاني :** بل يتعدى إلى غيرها من كل مؤذ .

وهذا مذهب جمهور العلماء .

وأن ما جاء في الحديث على سبيل المثال .

**قال ابن القيم :** إنما اختصت هذه بالذكر لينبه بها على ما في معناها ، وأنواع الأذى مختلفة ، فيكون ذكر نوع منها منبهاً على جواز قتل ما فيه ذلك النوع .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** والتنبيه بهذه الأمثلة يدل على أن ما كان مثلها في الحكم وما كان أشد منها فهو أولى منها بالحكم ، ولهذا أخذوا قاعدة من ذلك ، وقالوا : يسن قتل كل مؤذٍ .

**القسم الثاني :** قسم منهي عن قتله .

كالنملة ، والنحلة ، والهدهد ، والصرد .

لحديث ابن عباس قال ( نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من الدواب: النملة ، والنحلة ، والهدد ، والصرد ) رواه أبو داود .

**القسم الثالث :** قسم سكت عنه .

كالذباب ، والصراصير ، والجعلان .

فهذه إن آذت قتلت ، وإن لم تؤذ : فقبل يجوز قتلها ، وقبل يكره ، وهذا الأقرب .

لأن الله خلقها لحكمة ، فلا ينبغي أن تقتل .

#### مبحث : ٩

لو دلّ المحرم غير المحرم ، أو أعانه ، فإنه يضمن .

**قال الشنقيطي :** إذا دلّ المُحَرَّمُ حلالاً على صَيِّدٍ فَقَتَلَهُ ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُحَرَّمِ جَزَاءٌ ؛ لِتَسْبِيهِ فِي قَتْلِ الْحَالِلِ لِلصَّيِّدِ بِدَلَالَتِهِ لَهُ عَلَيْهِ أَوْ لَا ؟ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ :

فَدَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَابْنُ حَبِيبٍ إِلَى أَنَّ الْمُحَرَّمِ الدَّلَالُ يَلْزَمُهُ جَزَاؤُهُ كَامِلًا .

وَرَوَى نَحْوَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَبُكَرٍ الْمُرَزِيِّ ، وَإِسْحَاقَ .

وَيَدُلُّ هَذَا الْقَوْلُ سُؤَالَ النَّبِيِّ ﷺ أَصْحَابَهُ : هَلْ أَشَارَ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَى أَبِي قَتَادَةَ عَلَى الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ ؟ .

فَإِنْ ظَاهِرُهُ أَنَّهُمْ لَوْ دَلُّوهُ عَلَيْهِ كَانَ بِمِثَابَةِ مَا لَوْ صَادُوهُ فِي تَحْرِيمِ الْأَكْلِ ؛ وَيُعْفَمُ مِنْ ذَلِكَ لُزُومُ الْجَزَاءِ ، وَالْقَاعِدَةُ لُزُومُ الضَّمَانِ لِلْمُتَسَبِّبِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَضْمِينُ الْمُبَاشِرِ ، وَالْمُبَاشِرُ هُنَا لَا يُمْكِنُ تَضْمِينُهُ الصَّيِّدَ ؛ لِأَنَّهُ حَالِلٌ ، وَالدَّلَالُ مُتَسَبِّبٌ .

**وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْأَطْهَرُ .**

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ : لَا شَيْءَ عَلَى الدَّلَالِ .

وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ نَحْوَهُ .

قَالُوا : لِأَنَّ الصَّيِّدَ يُضْمَنُ بِقَتْلِهِ ، وَهُوَ لَمْ يَقْتُلْهُ . ( أضواء البيان ) .

ورجح هذا القول ابن قدامة فقال :

فَإِذَا دَلَّ الْمُحَرَّمُ حَالِلًا عَلَى الصَّيِّدِ فَأَتْلَفَهُ ، فَالْجَزَاءُ كُلُّهُ عَلَى الْمُحَرَّمِ .

رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ وَبُكَرٍ الْمُرَزِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ .

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَصْحَابِ أَبِي قَتَادَةَ (هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟) وَلَأنَّهُ سَبَبٌ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى إِتْلَافِ الصَّيِّدِ ، فَتَعَلَّقَ بِهِ الضَّمَانُ ، كَمَا لَوْ نَصَبَ أَحْبُولَةً .

وَلَأنَّهُ قَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَا نَعْرِفُ لَهُمَا مُخَالَفًا فِي الصَّحَابَةِ . ( المغني ) .

#### مبحث : ١٠

وَأَمَّا إِذَا دَلَّ الْمُحَرَّمُ مُحَرَّمًا آخَرَ عَلَى الصَّيِّدِ فَقَتَلَهُ :

**فَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ :** عَلَيْهِمَا جَزَاءٌ وَاحِدٌ بَيْنَهُمَا .

وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سَلَيْمَانَ ، كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُمْ ابْنُ قُدَامَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ» .

**وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ :** عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَزَاءٌ كَامِلٌ .

وَبِهِ قَالَ الشَّعْبِيُّ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالْحَارِثُ الْغُلَكِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُمْ أَيْضًا صَاحِبُ «الْمُعْنِيِّ» .  
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : الْجُزْأُ كُلُّهُ عَلَى الْمُحْرَمِ الْمُبَاشِرِ ، وَلَيْسَ عَلَى الْمُحْرَمِ الدَّالِّ شَيْءٌ .  
وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَهُوَ الْجَارِي عَلَى قَاعِدَةِ تَقْدِيمِ الْمُبَاشِرِ عَلَى الْمُتَسَبِّبِ فِي الضَّمَانِ ، وَالْمُبَاشِرُ هُنَا يُمَكِّنُ تَضَمُّنُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُحْرَمٌ ، وَهَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ ، وَعَلَيْهِ : فَعَلَى الدَّالِّ الْإِسْتِعْقَارُ وَالْتَوَهُُّ . ( أضواء البيان ) .

#### ( وَهَذَا نِكَاحٌ ) .

هذا المحذور السابع من محظورات الإحرام : وهو عقد الإحرام .  
لحديث عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : ( لَا يُنْكَحُ الْمُحْرَمُ ، وَلَا يُنْكَحُ ، وَلَا يَخْطُبُ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .  
( لَا يُنْكَحُ الْمُحْرَمُ ) أي : لا يتزوج . ( وَلَا يُنْكَحُ ) أي : يعقد النكاح لغيره .  
ذهب جمهور العلماء إلى أن المحرم محرم عليه أن ينكح - بفتح الباء - أي : يتزوج ، أو ينكح - بضم الباء - أي : يعقد النكاح لغيره ، أو يخاطب ، أي : يطلب زواج المرأة من نفسها أو من أهلها .  
فيحرم عقد النكاح على الذكور والإناث، سواء كان المحرم الولي أو الزوج أو الزوجة، فالحكم يتعلق بمؤلاء الثلاثة .  
لو عقد لرجل محرم على امرأة حلال فالنكاح لا يصح ، ولو عقد لرجل محل على امرأة والولي محرم لا يصح .

#### فائدة : ١

فإن قيل : ما الجواب عن حديث ابن عباس . ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ ) رواه مسلم .  
الجواب :  
أولاً : أن ابن عباس وهم إذ نسب إلى النبي ﷺ أنه تزوج ميمونة محرماً .  
قال سعيد بن المسيب : وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم .  
ثانياً : أن ميمونة وهي صاحبة القصة قالت ( أن النبي ﷺ تزوجها حلالاً ) رواه مسلم .  
ثالثاً : أن أبا رافع كان الرسول بينهما حيث قال ( تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال ، وبني بها وهو حلال ، وكنت أنا الرسول بينهما ) رواه الترمذي .  
رابعاً : أن الرواة بأنه ﷺ تزوجها حلالاً كثيرون ، منهم ميمونة نفسها ، ومنهم أبو رافع ، وسليمان بن يسار ، ومنهم صفية بنت شيبة .  
قال ابن عبد البر : وما أعلم أحداً من الصحابة روى أن رسول الله ﷺ نكح ميمونة وهو محرم إلا عبد الله بن عبد الله ، ورواية من ذكرنا معارضة لروايته ، والقلب إلى رواية الجماعة أميل ، لأن الواحد أقرب إلى الغلط .  
وقال : والرواية أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال متواترة عن ميمونة بعينها ، وعن أبي رافع مولى النبي ﷺ ، وعن سليمان بن يسار مولاها ، وعن يزيد بن الأصم وهو ابن أختها .  
وقال عياض : الذي صححه أهل الحديث أن النبي ﷺ تزوجها حلالاً ، وهو قول كبار الصحابة ورواياتهم ، ولم يأت عن أحد منهم أنه تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده .

#### فائدة : ٢

اختلف العلماء في الخطبة للمحرم على قولان:  
القول الأول : تكره الخطبة للمحرم، والمحرمة ، ويكره للمحرم أن يخاطب للمحلين .  
وهو مذهب الشافعية ، والحنابلة ، واختيار ابن قدامة .  
القول الثاني : أنه تحرم خطبة المحرم .  
وهو مذهب المالكية ، واختيار ابن حزم وابن تيمية ، والصنعاني ، والشنقيطي ، وابن باز ، وابن عثيمين .  
أ-لحديث عثمان السابق : ( ... ولا يخاطب ) .

فالنبي ﷺ نهي عن الجميع غيباً واحداً ولم يفصل وموجب النهي التحريم وليس لنا ما يعارض ذلك من أثر ولا نظر .  
 ب- أن الخطبة مقدمة النكاح وسبب إليه كما أن العقد سبب للوطء، والشرع قد منع من ذلك كله حسماً للمادة .  
 قال الشنقيطي : أظهر عندي أن المحرم لا يجوز له أن يحطب امرأة ، وكذلك المحرمة لا يجوز للرجل خطبتها لما تقدم من حديث عثمان ،  
 وبه تعلم أن ما ذكره كثير من أهل العلم من أن الخطبة لا تحرم في الإحرام وإنما تكره أنه خلاف الظاهر من النص .

فائدة : ٣

قال العلامة العثيمين : أما الشاهدان فلا تأثير لإحرامهما ، لكن يكره أن يحضرا عقده إذا كانا محرمين، فإن عقد النكاح في حق المحرم  
 منهما حرام .

### ( ولا يصح ) .

أي : ولا يصح العقد لو وقع حال الإحرام .  
 قال ابن قدامة : وَمَتَى تَزَوَّجَ الْمُحْرَمُ ، أَوْ زَوْجٌ ، أَوْ زَوْجَتٌ مُحْرَمَةٌ ، فَالِنِكَاحُ بَاطِلٌ ، سَوَاءٌ كَانَ الْكُلُّ مُحْرَمِينَ أَوْ بَعْضُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ مَنُهِى عَنْهُ ، فَلَمْ يَصِحْ ، كِنِكَاحِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَقْمِهَا أَوْ خَالَئِهَا .  
 وقال النووي : وَأَعْلَمُ أَنَّ النَّهْيَ عَنِ النِّكَاحِ وَالْإِنِّكَاحِ فِي خَالَ الإِحْرَامِ نَهْيٌ تَحْرِيمٌ ، فَلَوْ عَقِدَ لَمْ يَنْعَقِدْ سَوَاءٌ كَانَ الْمُحْرَمُ هُوَ الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ أَوْ الْعَاقِدَ لَمَّا بَوْلَانِيَّةٌ أَوْ وَكَالَةً ، فَالِنِكَاحُ بَاطِلٌ فِي كُلِّ ذَلِكَ ، حَتَّى لَوْ كَانَ الزَّوْجَانِ وَالْوَلِيُّ مُحْلَيْنِ ، وَوَكَّلَ الْوَلِيُّ أَوْ الزَّوْجُ مُحْرَمًا فِي الْعَقْدِ لَمْ يَنْعَقِدْ .

### ( ولا فدية ) .

أي : ليس فدية .  
 أولاً : لعدم الدليل على وجوب الفدية، والأصل براءة الذمة .  
 ثانياً : أنه وسيلة لم يترتب عليها الانتفاع بالمقصد المحرم، والذي يجبر إنما هو المقاصد .  
 ثالثاً : أنه فسَدَ لأجل الإحرام، فلم يجب به فدية، كشراء الصيد.

### ( وتصح الرجعة ) .

أي : يصح أن يراجع الإنسان المحرم مطلقته التي له الرجعة عليها .  
 مثال : رجل أحرَمَ بَعْمَرَةَ أَوْ حَجَّ ، وَكَانَ قَدْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلَاقاً رَجْعِيّاً ، فَأَرَادَ أَنْ يَرَاجِعَهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ .  
 قال ابن قدامة : فَأَمَّا الرَّجْعَةُ ، فَالْمَشْهُورُ بِإِبَاحَتِهَا ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .  
 وفيه رواية ثانية ، أَنَّهَا لَا تُبَاحُ ؛ لِأَنَّهَا اسْتِبَاحَةُ فَرْجٍ مَقْصُودٍ بِعَقْدٍ ، فَلَا تُبَاحُ لِلْمُحْرَمِ ، كَالنِّكَاحِ .  
 وَوَجْهُ الرِّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ ، أَنَّ الرَّجْعِيَّةَ زَوْجَةٌ ، وَالرَّجْعَةُ إِفْسَاكٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ( فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ) .  
 فَأُبَيِّحُ ذَلِكَ كَالْإِفْسَاكِ قَبْلَ الطَّلَاقِ .

وقال الشنقيطي : اعْلَمُ أَنَّ أَظْهَرَ قَوْلِي أَهْلَ الْعِلْمِ عِنْدِي: أَنَّ الْمُحْرَمَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ مُطْلَقَتَهُ فِي خَالَ الإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّ الرَّجْعَةَ لَيْسَتْ بِنِكَاحٍ مُؤْتَنَفٍ ؛ لِأَنَّهَا لَا يَخْتَلُجُ فِيهَا إِلَى عَقْدٍ ، وَلَا صَدَاقٍ ، وَلَا إِلَى إِذْنِ الْوَلِيِّ وَلَا الزَّوْجَةِ فَلَا تَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ ﷺ : « لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ » وَجَوَازُ الرَّجْعَةِ فِي الإِحْرَامِ هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ الْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ ، وَأَصْحَابُهُمْ : مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَهُوَ إِخْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ، عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَعَزَاهُ النَّوَوِيُّ فِي « شَرْحِ الْمُهْدَبِ » لِعَامَّةِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا رَوَايَةً عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ .

### ( لا يباشرة الشهوة فيما دون الفرج ) .

هذا المخطور الثامن : أن يباشر المحرم زوجته فيما دون الفرج .  
 قال تعالى ( فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ) .  
 قال النووي : اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه يحرم على المحرم المباشرة بشهوة كالمفاخذة والقبلة واللمس باليد بشهوة ...



وأما اللمس بغير شهوة فليس بحرام بلا خلاف .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) يحرم على الحرم باتفاق العلماء وإجماع الأمة الجماع ودواعيه الفعلية أو القولية وقضاء الشهوة بأي طريق .  
قال الشنقيطي: اعلم أنهم متفقون على مقدمات الجماع كالقبلة، والمفاخضة، واللمس بقصد اللذة حرام على الحرم، ولكنهم اختلفوا فيما يلزمه لو فعل شيئاً من ذلك .

#### فائدة : ١

من باشر ولم ينزل فعليه دم أو بدله من الإطعام أو الصيام، وهذا مذهب الشافعية ، والحنابلة ، وقال به طائفة من السلف وهو اختيار ابن عثيمين .

#### فائدة : ٢

ذهب بعض العلماء : إلى أن المباشرة إذا أنزل بها فعليه بدنة ، قياساً على الجماع .  
واختار الشيخ ابن عثيمين : أن المباشرة دون الفرج مع الإنزال كسائر المحظورات ، فيها الفدية على التخيير .

#### ( اللواط في الفرج وهو أهملها ) .

هذا هو المحظور التاسع : وهو الجماع في الفرج ، وهو أعظم المحظورات وأشدّها خطراً .  
قال ابن رشد : أجمع المسلمون على أن وطء النساء على الحاج حرام من حين يحرم .  
وقال النووي : أجمعت الأمة على تحريم الجماع في الإحرام .  
قال تعالى: ( فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ) .  
فسر ابن عباس الرفث بالجماع .

قال ابن كثير : وقوله ( فلا رفث ) أي من أحرم بالحج أو العمرة فليجتنب الرفث ، وهو الجماع .

#### فائدة : ١

يحصل الجماع بإيلاج الحشفة في قُبُل أو دُبُر .

#### ( طين كان قبل التحلل الأول فسده الحج ) .

فإن كان الجماع قد وقع قبل التحلل الأول ( كأن يجامع في عرفة مثلاً - أو ليلة مزدلفة ) . فإنه يترتب عليه أولاً : فساد الحج .  
لقضاء الصحابة بذلك .

#### ( ووجب لأخي في فاسده ) .

هذا الأمر الثاني مما يترتب على الجماع قبل التحلل الأول : وجوب المضي في فاسده .  
فعليه إتمامه وليس له الخروج منه .

أ- لقوله تعالى: ( وأتموا الحج والعمرة لله ) .

فالله تعالى أمر بتمام الحج والعمرة، وأطلق، ولم يُفَرِّق بين صحيحها وفاسدها .

ب- أفنى بذلك جمع من الصحابة رضي الله عنهم، ولا يعرف لهم مخالف .

#### ( والحج من قبل ) .

هذا الأمر الثالث مما يترتب على الجماع قبل التحلل الأول : وجوب الحج من قابل .

أي : يجب القضاء على الفور ، سواء كان الحج نفلاً أو فرضاً .

وهذا مروي عن جماعة من الصحابة .

قال ابن المنذر : أجمعوا على أن من جامع عامداً في حجه قبل وقوفه بعرفة أن عليه حج قابل .

وقال النووي: يجب على مفسد الحج أو العمرة القضاء بلا خلاف سواء كان الحج أو العمرة فرضاً أو نفلاً .

## ﴿ وَهَلِيهِ بِدَنَّةٌ ﴾ .

هذا الأمر الرابع مما يترتب على الجماع قبل التحلل الأول : عليه فدية بدنة .

وهذه البدنة تذبح في القضاء ويوزعها على المساكين في مكة أو في مكان الجماع.

**قال ابن قدامة:** يجب على الجماع بدنة، روي ذلك عن ابن عباس، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، ومالك، والشافعي، وأبي ثور.

**وقال النووي:** مذهبتنا أنه يلزم من أفسد حجه بدنة، وبه قال ابن عباس ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، ومالك ، والثوري ، وأبو ثور

وإسحق .

**وقال الشنقيطي:** وهو قول جماعات من الصحابة وغيرهم منهم ابن عباس، وطاوس، ومجاهد، والثوري، وأبو ثور، وإسحاق، وغيرهم .

## ﴿ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ : هَلِيهِ شَاةٌ ﴾ .

أي : وإن وقع الجماع بعد التحلل الأول ( كأن يجامع بعد الحلق والرمي ) فعليه شاة .

## ﴿ وَيُحَرِّمُ مِنَ التَّنْعِيمِ لِيَطُوفَ مُحَرَّمًا ﴾ .

أي : يفسد الإحرام فقط .

فيجب عليه أن يخرج إلى الحل ليحرم منه (يعني يخلع ثيابه (ثياب الحل) ويلبس إزاراً ورداءً ليطوف طواف الإفاضة محرماً، لماذا ؟ لأنه فسد ما تبقى من إحرامه فوجب عليه أن يجدده .

**فائدة :**

(التحلل الأول يحصل بعد الرمي والحلق ورجحه الشيخ ابن عثيمين، وقيل: يحصل التحلل الأول بالرمي وحده) .

## ﴿ وَإِنْ وَطِئَ بِالْعِمْرَةِ أَفْسَدَهَا وَهَلِيهِ شَاةٌ ﴾ .

أي : وإن جامع في أثناء العمرة أفسدها وعليه قضاؤها ، ويلزمه شاة .

## ﴿ وَإِذَا لَمْ يَلْبَسْ الْكِلَابَ إِلَّا فِي الْكِلَابِ ﴾ .

أي : أنه يحرم عليها ما يحرم على الرجال ، إلا في اللباس ، فليست كالرجل ، لأن الرجل لا يلبس القميص ، ولا السراويل ، ولا العمام ، ولا الخفاف ، والمرأة تلبس ذلك .

فمحظور ( لبس المخيط ) خاص بالرجل ، كما تقدم .

## ﴿ وَتَجَنَّبَ التَّنْعَابَ وَالْقَفَازِينَ ﴾ .

أي : يحرم على المحرمة أن تنتقب أو تلبس القفازين لليدين .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما ( أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْعَمَامَ ... وَلَا تَنْتَقِبُ الْمَرْأَةُ . وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ ) رواه البخاري .

● ولها أن تلبس جوارب الرجلين .

**فائدة :**

ذهب كثير من العلماء إلى أن إحرام المرأة في وجهها ، وأنه ليس لها أن تغطيه حال الإحرام ، ولكنهم يرون أن لها أن تسدل عليه ما يستره أمام الأجانب ، وبعضهم شرط أن لا يمس الوجه وبعضهم لم يشترطه .

وابن القيم له كلام متين عظيم في هذه المسألة يقول :

وَأَمَّا نَهْيُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمَرْأَةَ أَنْ تَنْتَقِبَ . وَأَنْ تَلْبَسَ الْقَفَازِينَ ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَجْهَ الْمَرْأَةِ كَبَدَنِ الرَّجُلِ ، لَا كَرَأْسِهِ ، فَيُحَرِّمُ عَلَيْهَا فِيهِ مَا وَضِعَ وَفُصِّلَ عَلَى قَدَرِ الْوَجْهِ كَالْتَّقَابِ وَالرُّفْعِ ، وَلَا يُحَرِّمُ عَلَيْهَا سِتْرَهُ بِالْمُفَنِّعَةِ وَالْجَلْبَابِ وَنَحْوِهَا وَهَذَا أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ . فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَوَّى بَيْنَ وَجْهِهَا وَيَدَيْهَا ، وَمَنْعَهَا مِنَ الْقَفَازِينَ وَالتَّقَابِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُحَرِّمُ عَلَيْهَا سِتْرَ يَدَيْهَا ، وَأَنَّهُمَا كَبَدَنِ الْمُحْرِمِ يُحَرِّمُ سِتْرَهُمَا

بِالْمُفَصَّلِ عَلَى قَدَرِهَا وَهِيَ الْقَفَّازَانِ ، فَهَكَذَا الْوَجْهَ إِنَّمَا يَحْرُمُ سِتْرُهُ بِالنَّقَابِ وَنَحْوِهِ ، وَلَيْسَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَرْفٌ وَاحِدٌ فِي وُجُوبِ كَشْفِ الْمَرْأَةِ وَجْهَهَا عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، إِلَّا النَّهْيَ عَنِ النَّقَابِ ، وَهُوَ كَالنَّهْيِ عَنِ الْقَفَّازَيْنِ فَيَنْسَبُ النَّقَابُ إِلَى الْوَجْهِ كَيَسْبَغُ الْقَفَّازَيْنِ إِلَى الْيَدِ سَوَاءً . وَهَذَا وَاضِحٌ بِحَمْدِ اللَّهِ . وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ أَهْلِ الْأَهْلِ أَنَّهَا كَانَتْ تُعْطَى وَجْهَهَا وَهِيَ مُحْرَّمَةٌ ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ ( كَانَتْ الرُّكْبَانُ يَمْزُورُونَ بِنَا ، وَنَحْنُ مُحْرَّمَاتٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَإِذَا حَادَوْا بِنَا سَدَلَتْ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا عَلَى وَجْهِنَا ، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهَا ) ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ . وَاشْتَرَاطُ الْمُجَافَاةِ عَنِ الْوَجْهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ضَعِيفٌ لَا أَصْلَ لَهُ دَلِيلًا وَلَا مَذْهَبًا .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: لم يرد عن النبي ﷺ نهي المرأة [الحرمة] عن تغطية وجهها ، وإنما ورد النهي عن النقاب ، والنقاب أحص من تغطية الوجه ، لكون النقاب لباس الوجه ، فكأن المرأة تقيت عن لباس الوجه ، كما نهي الرجل عن لباس الجسم . ( الشرح الممتع ) .

وبهذا يظهر أن القول بأن المرأة المحرمة أمرت بكشف وجهها ، غير صحيح .

( هَمِّنْ هَمْلاً مَحْظُوراً جَاهِلًا أَوْ مَكْرَهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ) .

فاعل المخطور له ثلاث أحوال :

أولاً : أن يفعل المخطور عالماً متعمداً ذاكراً غير معذور .

فهذا آثم ، وعليه الفدية .

فلو لبس طاقية متعمداً عالماً من غير حاجة ، فهذا آثم لارتكابه المخطور ، وعليه الفدية .

ثانياً : أن يفعله عالماً مختاراً ذاكراً معذوراً .

فهذا عليه الفدية ولا إثم عليه .

فلو احتاج الإنسان إلى تغطية رأسه من أجل برد أو حر يخاف منه ، جاز له تغطيته وعليه الفدية .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ ( جَلَسْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ . فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْفِدْيَةِ ؟ فَقَالَ : نَزَلَتْ فِي خَاصَّةٍ . وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةٌ . حُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يَتَنَاثَرُ عَلَى وَجْهِهِ . فَقَالَ : مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجْعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى - أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الْجُهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى - أَيْجُدُ شَاءً ؟ فقلتُ : لا . فَقَالَ : صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعَمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نَصْفَ صَاعٍ ) .

ثالثاً : أن يفعله معذور بجهل أو نسيان .

فهذا لا شيء عليه لأنه جاهل أو ناسي .

قال تعالى ( رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ) .

وقال تعالى ( وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ) .

وفي الحديث ( إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكروها عليه ) رواه ابن ماجه .

( وَمَنْ زَالَ عُدْرُهُ أَوْ لَكَ فِي الْكَمَالِ وَلَا هَدَى ) .

أي : يجب على من فعل محظوراً لعذر من الأعذار ، أن يزيل هذا المخطور فور زوال العذر ، فإن لم يفعل واستمر مع زوال العذر فعليه الفدية .

لاستدامة المخطور من غير عذر .

فائدة : ١

تكرار المخطور :

أ- إذا كرر محظوراً من جنس واحد، كلبس قميص، ولبس سراويل، ولم يفد فإنه يفدي مرة واحدة .

وهو مذهب الحنابلة ، وبه قال محمد بن الحسن الشيباني ، واختاره ابن باز .

لقوله تعالى ( وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ) .

وجه الدلالة: أن الله تعالى أوجب لحلق الرأس فدية واحدة، ولم يفرق بين ما وقع في دفعة أو دفعات، ثم إن الحلق لا يكون إلا شيئاً بعد شيء، فهو ارتكاب محظورات متتالية من جنس واحد، ومع ذلك لم يوجب فيه إلا فدية واحدة .

**قال ابن عثيمين :** إذا كرر الإنسان المحذور من جنس واحد، ففعله أكثر من مرة ولم يفد، فإنه يفدي مرة واحدة، لكن بشرط ألا يؤخر الفدية ؛ لئلا تتكرر عليه، بحيث يفعل المحذور مرة أخرى، فيعاقب بنقيض قصده، لئلا يتحیل على إسقاط الواجب، مثاله: أن يقلم مرتين، أو يلبس مخيطاً مرتين، أو يحلق مرتين، أو يباشر مرتين أو أكثر، وهو من جنس واحد، فإن عليه فدية واحدة إذا لم يفد؛ قياساً على ما إذا تعددت أحداث من جنس واحد فيكفيه وضوء واحد .

ب- إن كفر عن الأول ثم ارتكب المحذور أنه يلزمه فدية أخرى:

لأنه بالمحذور الثاني صادف إحراماً؛ فوجب فيه الفدية، كما وجبت على المحذور الأول، وقياساً على الحدود والأيمان .  
ولأنه لما كفر للأول فقد التحق المحذور الأول بالعدم؛ فيعتبر الثاني محظوراً آخر مبتدأ، كما إذا جامع في يومين من شهر رمضان .

## فائدة : ٢

إذا كان المحذور صيداً، فإن الفدية تتعدد بتعدد الصيد .

لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ) .

**وجه الدلالة:** أن الآية تدل على أن من قتل صيداً لزمه مثله، ومن قتل أكثر لزمه مثل ذلك .

## بَابُ الْفِدْيَةِ

الفدية ما يعطى لفداء شيء، وهي ما افتدى الإنسان نفسه بفعل محذور أو ترك واجب .

وسميت فدية؛ لقوله تعالى ( فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ ) .

( وَأَمَّا فِدْيَةُ الْفَدْيِ: إِذَا هَطِيَ رَأْسُهُ، أَوْ لَبَسَ الْمَخِيطَ، أَوْ هَطَلَتِ الْمَرْأَةُ وَجْهَهَا، أَوْ لَبَسَتْ الْفُتْلَازِينَ، أَوْ اسْتَعْمَلَ الطَّيْبَ، فَيُخَيَّرُ بَيْنَ: صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، أَوْ ذَبْحِ شَاةٍ ) .

فدية محظورات الإحرام تنقسم إلى أقسام :

**القسم الأول :** ما لا فدية فيه [ وهو عقد النكاح ] .

**القسم الثاني :** ما فديته فدية أذى وهي صيام ثلاثة أيام ، أو إطعام ستة مساكين ، أو ذبح شاة .

وهي : تغطية الرأس ، أو حلق الرأس ، أو لبس المخيط ، أو تغطية المرأة وجهها أو لبست قفازين ، أو استعمال الطيب ، والمباشرة .

قال تعالى ( فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ ) .

وقد جاءت السنة بتوضيح هذه الآية :

( فَفِدْيَةُ مَنْ صِيَامٍ ) وضحته السنة أنه ثلاثة أيام .

( أَوْ صَدَقَةٍ ) وضحته السنة أنه إطعام ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع .

( أَوْ نُسْكِ ) وضحته السنة أن النسك شاة .

عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَهُ ( لَعَلَّكَ أَذَاكَ هَوَاؤُكَ قَالَ نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اخْلُقْ رَأْسَكَ : وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعَمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، أَوْ انْسُكْ بِشَاةٍ ) متفق عليه .

## فائدة : ١

يشترط أن توزع الصدقة على مساكين الحرم، وهو مذهب الشافعية ، والحنابلة ، واختاره الشنقيطي .

**قال الشنقيطي:** التحقيق أن الهدى والإطعام يختص بهما فقراء الحرم المكي .

**وقال ابن باز:** يوزع الهدى على الفقراء والمساكين المقيمين في الحرم من أهل مكة وغيرهم .

## فائدة : ٢

يجوز الصيام في أي موضع مفترقاً أو متتابعاً .

قال الشنقيطي: ولا خلاف بين أهل العلم أن صيام الفدية له أن يصومه حيث شاء .

( وَبِحُزْنٍ أَهْ صَيْدٍ بَيْنَ مِثْلٍ إِنْ كَانَ، أَوْ تَقْرِيبِهِ بِدِرَاهِمٍ يَشْتَرِي بِهَا طَعَامًا، فَيُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ مَدًّا، أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا - وَبِمَا كَانَ مِثْلُ لَهُ بَيْنَ إِطْعَامٍ وَصِيَامٍ ) .

أي: ويخير بجزء صيد بين مثل إن كان، أي: مثل للصيد إن كان له مثل، وإن لم يكن له مثل فله حكم آخر.

فالصيد الذي قتله المحرم نوعان :

النوع الأول : أن يكون له مثل من النعم .

فهذا يختار بين ثلاثة أمور :

أن يخرج مثله إن كان له مثل - أو يقوم عليه الصيد ويشترى بقيمته طعاماً - أو يصوم عدد المساكين أياماً .

قال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِه ) .

مثال : الحرم إذا قتل حمامة فإن مثلها شاة ، فنقول الحرم مخير :

إما أن يذبح شاة ويتصدق بها على فقراء الحرم لقوله تعالى ( هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ) .

أو يقوم الشاة بدراهم [يقومها في محل الإتلاف مثلاً الشاة قيمتها ٣٠٠] ويشترى بها طعاماً، فيطعم كل مسكين مداً من البر، وإذا كان الطعام من غير البر يعطي الفقير مدين [يعني نصف صاع] .

أو يصوم عن كل مسكين يوماً . ال ٣٠٠ يطعم بها ١٠٠ مسكين ، يصوم ١٠٠ يوم .

ومثل ذلك النعمة قضى بها الصحابة بعير .

النوع الثاني : أن لا يكون له مثل من بهيمة الأنعام .

فهذا يختار بين أمرين :

تقويمه بطعام لكل مسكين مد من الطعام .

أو يصوم عن كل طعام مسكين يوماً .

مثاله : الجراد صيد لا مثل له ، فإذا قتل الحرم جراداً فعليه : إما قيمته يشترى بها طعاماً يطعم كل مسكين مداً ، وإما أن يصوم عن كل مد يوماً .

فائدة : ١

يشترط أن المثل للصيد يذبح بالحرم ويوزع على فقراء الحرم . وأما الصيام ففي أي مكان .

فائدة : ٢

في الحمامة : شاة - وفي حمار الوحش بقرة - والضبع فيه شاة - والغزال عنز - والوبر والضب جدي - والأرنب عناق - النعامة : بدنة .

### فصل

( وَيَجِبُ عَلَى الْمُتِمِّتِ وَالْمُحَرِّمِ أَنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ حَاضِرِي مَكَّةَ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ ) .

أي : يجب على من حج متمتعاً أو قارناً دم ، بشرط : ألا يكون من حاضري المسجد الحرام .

قال تعالى ( فَإِذَا أَمُنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَّمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ) .

وقد تقدمت المسألة قريباً .

ومحل ذبح هذا الهدى هو الحرم المكي .

**قال ابن العربي :** ولا خلاف في أن الهدى لا بد له من الحرم .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) اتفاق الفقهاء على أن دماء الهدى - عدا الإحصار - يختص جواز إراقته بالحرم ، ولا يجوز ذبح شيء منها خارجه ؛ لقوله تعالى في جزاء الصيد : ( هَذَا يَالِغُ الْكَعْبَةِ ) ، وقوله تعالى : ( ثُمَّ مَجِّئُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْمُقْبِصِ ) ، ولقوله ﷺ ( نَحَرْتُ هَاهُنَا ، وَمَنِ كُلَّهَا مَنْحَرٌ ، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ ) ، وقوله ﷺ ( كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ ) . انتهى .

والواجب في لحمه : أن يوزع منه على فقراء الحرم ومساكينه ، ويجوز نقل شيء منه لخارج الحرم للأكل والإهداء .

فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : " كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لَحْمٍ بُدِّنَا فَوْقَ ثَلَاثِ مِائَةٍ ، فَرَخَّصَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : ( كُلُوا وَتَزَوَّدُوا ) فَأَكَلْنَا وَتَزَوَّدْنَا ) متفق عليه .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** هدي المتعة والقران هدي شكران ، فلا يجب أن يصرف لمساكين الحرم ، بل حكمه حكم الأضحية ، أي : أنه يأكل منه ، ويهدي ، ويتصدق على مساكين الحرم .

فلو ذبح الإنسان هدي التمتع والقران في مكة ، ثم خرج بلحمه إلى الشرائع ، أو إلى جدة أو غيرها ، فلا بأس ، لكن يجب أن يتصدق منه على مساكين الحرم .

### ( وَيُؤْتِزُّمُ الْإِحْصَارُ دَمٌ ) .

الإحصار في اللغة : المنع .

وفي الشرع : هو منع المحرمين من المضي للحج أو العمرة أو كليهما من جميع الطرق .

- وقد أجمع أهل العلم على أن المحرم إذا حصره العدو من المشركين وغيرهم فمنعوه الحج ولم يجد طريقاً آمناً يوصله إليه جاز له التحلل من إحرامه .

وإلى هذا ذهب الإمام مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد رحمهم الله جميعاً .

وقد روي ذلك عن ابن عمر وابن عباس وأنس .

وذلك لأن الله تعالى قد نص على جواز التحلل عند الحصر بقوله ( فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ) .

ولأن النبي ﷺ أمر أصحابه يوم أحصروا بالحديبية أن ينحروا ويحلقوا ويحلوا .

وسواء كان الإحصار بالعمرة فقط أو بالحج أو بهما معاً لا خلاف فيه بين علماء الأمصار سوى ما نسب إلى ابن سيرين أنه قال : لا إحصار في العمرة لأنها غير مؤقتة ولا يخشى فواتها .

- الواجب على المحصر : دم .

لقوله تعالى ( فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ) .

**قال الشنقيطي :** هذه الآية نزلت في صد المشركين النبي ﷺ وأصحابه وهم محرمون بعمرة عام الحديبية عام ست بإطباق العلماء .

وجمهور العلماء على أن المراد به شاة فما فوقها ، وهو مذهب الأئمة الأربعة .

### فائدة : ١

ما الحكم إذا لم يكن مع المحصر هدي ؟

إذا كان مع المحصر هدي لزمه نحره إجماعاً ، واختلف العلماء إذا لم يكن مع المحصر هدي ، هل يلزمه شراؤه أو لا على قولين ؟

**القول الأول :** وجوب الهدى عليه ، وأنه يلزمه شراؤه .

وهذا قول الجمهور .

**القول الثاني :** أنه لا هدي على المحصر إن لم يكن ساقه معه قبل الإحصار .

وهذا قول مالك واختيار ابن القيم .  
لأن الصحابة الذين كانوا مع النبي ﷺ كانوا ألفاً وأربعمئة ، ولم يكن معهم كلهم هدي ، بل كان هديهم سبعين بدنة ، ولم ينقل أن النبي ﷺ أمرهم بالهدي ، وإنما أمرهم بالتحلل مطلقاً .  
وهذا أرجح .

#### فائدة : ٢

ومما يجب على المحصر : الحلق .  
وهذا مذهب مالك وأصحابه .  
لأنه ثبت في الأحاديث الصحيحة عنه ﷺ أنه حلق لما صده المشركون عام الحديبية وهو محرم وأمر أصحابه أن يخلقوا .  
وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا حلق عليه ولا تقصير ، لأنه لم تذكر الآية .  
والأول أصح .

#### فائدة : ٣

اختلف العلماء هل يجب عليه القضاء أم لا ( إذا كان حجه تطوعاً ) ؟  
القول الأول : يجب عليه القضاء .  
لحديث ( من كسر أو عرج فقد حل ، وعليه الحج من قابل ) .  
القول الثاني : لا يلزمه القضاء إلا إذا كان الحج الذي أحصر فيه فريضة الإسلام ، أو واجباً بنذر ، فإنه يلزمه القضاء السابق .  
أ- أن القرآن لم يذكر .  
ب- أن النبي ﷺ لم يبينه .  
ج- أن هذا النسك ليس واجب ابتداء ، وإنما الواجب إتمامه ، وإتمامه معذور بالعجز عنه .  
د- وأيضاً الذين كانوا مع النبي ﷺ في عمرة القضاء أقل من الذين كانوا معه في عمرة الحديبية ، فهو لم يأمرهم بالقضاء .  
وهذا أرجح .

#### فائدة : ٤

ذهب بعض العلماء : إلى أن المحصر إذا لم يجد الهدي يصوم عشرة أيام بنية التحلل .  
قال بذلك بعض العلماء : قياساً على من عجز عما استيسر من الهدي في التمتع .  
والصحيح أنه لا يجب .  
وهو مذهب مالك .  
فإنه لم يكن مع كل المحصرين الذين كانوا مع النبي ﷺ هدي ، ولم يأمرهم ولم يوجب عليهم ، وبذلك أمرهم بالتحلل مطلقاً .  
( وَكُلُّ هَدْيٍ أَوْ إِطْعَامٍ لِّسَاكِينٍ الْحَرَمِ ، أَوْ هَدْيَةٍ أَلَا تَدْرِي وَالْإِخْصَارُ فَهَيْثُ وَجِدَ أ ) .  
هذا مكان الهدي :

أي : كل هدي أو إطعام ، مثل جزاء الصيد ، وهدي التطوع ، وهدي المتمتع والقران ، فإنه يصرف لمساكين الحرم .  
قال تعالى ( هدياً بالغ الكعبة ) .  
وقال تعالى ( ثم محلها إلى البيت العتيق ) .

والمراد بمساكين الحرم : المقيم في الحرم والمجتاز من حاج وغيره ممن له أخذ الزكاة لحاجته كالفقراء والمساكين .  
فالهدي الذي لترك واجب ، يجب أن يتصدق بجميعه على مساكين الحرم .

( أَوْ هَدْيَةٍ أَلَا تَدْرِي وَالْإِخْصَارُ فَهَيْثُ وَجِدَ أ ) .

أي : إلا فدية الأذى ، وهي فدية حلق الرأس ، وكذا هدي الإحصار فحيث وجدا ، أي : حيث وجد السبب في حلٍ أو حرم .  
 فيذبح الهدي حيث وجد سبب الحلق أو سبب الإحصار .  
 لقوله تعالى ( فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي ) .  
 ولأنه ﷺ نحر هديه في موضعه بالحديبية ، وهي من الحل .  
 ولو ذبحه في الحرم أجزأ .  
 ودليل جوازه في محل المخطور :

أن الرسول ﷺ أمر كعب بن عجرة ﷺ أن يفدي بشاة في محل فعل المخطور .  
 ولأن هذا الدم وجب لانتهاك النسك في مكان معين ، فجاز أن يكون فداؤه في ذلك المكان ، وما جاز أن يذبح ويفرق خارج الحرم حيث وجد السبب ، فإنه يجوز أن يذبح ويفرق في الحرم ، ولا عكس . ( الشرح الممتع ) .

### باب دخول مكة

#### ( يُسَنُّ مِنْ أَهْلِهَا )

أي : أن السنة للحاج في دخول مكة أن يدخلها من أعلاها .  
 لحديث عائشة رضي الله عنها : ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَهَا مِنْ أَعْلَاهَا ، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
**قال النووي :** وَمَذْهَبُنَا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ دُخُولُ مَكَّةَ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا ، وَالْخُرُوجُ مِنْهَا مِنَ السُّفْلَى هَذَا الْحَدِيثُ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الثَّنِيَّةُ عَلَى طَرِيقِهِ كَالْمَدِينِ وَالشَّامِ أَوْ لَا تَكُونَ كَالْيَمَنِ ، فَيُسْتَحَبُّ لِلْيَمَنِ وَغَيْرِهِ أَنْ يَسْتَدِيرَ وَيَدْخُلَ مَكَّةَ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : إِنَّمَا فَعَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ لِأَنَّهَا كَانَتْ عَلَى طَرِيقِهِ ، وَلَا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ لَيْسَتْ عَلَى طَرِيقِهِ كَالْيَمَنِ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ .  
**وذهب بعض العلماء :** إلى أن هذا لا يسن .  
 لأن هذا الفعل لم يقع قصداً ، وإنما وقع من غير قصد .  
**والصحيح الأول** لمن قدر وسهل عليه ، لأن الأصل في أفعال النبي ﷺ التأسى .  
**فائدة :**

الحكمة في مخالفة النبي ﷺ في خروجه ودخوله :  
**قال في فتح الباري :** اختلف في المعنى الذي من أجله خالف النبي ﷺ بين الطريقتين :  
 فقيل : ليتبرك به كل من في طريقه .  
 وقيل : لمناسبة العلو عند الدخول ، لما فيه من تعظيم المكان .  
 وقيل : لأن من جاء من تلك الجهة كان مستقبلاً للبيت .  
 وقيل : لأنه ﷺ خرج منها محتفياً في الهجرة ، فأراد أن يدخلها ظافراً غالباً .  
**( هَذَا إِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ ، وَقَالَ مَا وَرَكَ ) .**

أي : يسن إذا رأى البيت أن يرفع يديه ويقول : اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً ، أو : اللهم أنت السلام ومنك السلام حيناً ربنا بالسلام .  
 لورود ذلك في بعض الآثار .

منها : ما رواه ابن جريج ( أن النبي ﷺ كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال : اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتكريماً وتعظيماً ومهابةً ، وزد من شرفه وكرمه ممن حجه واعتمر تشريفاً ، وتعظيماً ، وتكريماً ، وبراً ) أخرجه الشافعي في «المسند» ، والبيهقي ، وقال : هذا منقطع .  
**وذهب بعض العلماء :** إلى عدم سنة ذلك .

لأن هذه الآثار كلها لا تصح ، فلا يعتمد عليها في إثبات حكم شرعي ( فلا يصح ذكر ولا دعاء عند رؤية البيت ) وجابر الذي نقل حجة



النبي ﷺ لم يذكر شيء من هذه الأذكار .

● وإنما يسن دخول البيت كبقية المساجد : بالرجل اليمنى قائلاً الدعاء الوارد عند دخول المسجد .

عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ - أَوْ عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيُقِْلِ اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ . وَإِذَا خَرَجَ فَلْيُقِْلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ ) رواه مسلم .

وعند أبي داود ( إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيُسَلِّمْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لِيُقِْلِ : اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ ، فَإِذَا خَرَجَ فَلْيُقِْلِ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ ) رواه أبو داود .

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ( أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ ، وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ ، مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ) رواه مسلم .

( ثُمَّ يَطْلُبُ مَضْطَبِعاً ) .

أي : يبدأ الطواف وقد اضطبع .

والاضطباع : أن يدخل إزاره تحت إبطه الأيمن ، ويرد طرفه على منكبه الأيسر ، ويكون منكبه الأيمن مكشوف .

#### فائدة : ١

حكمه : سنة .

وهذا قول جماهير العلماء .

أ-لحديث يُعَلَى بْنِ أُمَيَّةَ ؓ قَالَ: ( طَافَ النَّبِيُّ ﷺ مُضْطَبِعًا يُبْرِدُ أَخْضَرَ ) رواه أبو داود .

ب- وعن ابن عباس ( أن رسول الله ﷺ وأصحابه اعتمدوا من الجعرانة ، فرملوا بالبيت وجعلوا أردبتهم تحت آباطهم ، ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى ) رواه أبو داود .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) الاضطباع في طواف القدوم مستحب عند جمهور الفقهاء .

لما روي « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ مُضْطَبِعاً وَعَلَيْهِ بَرْدٌ » وعن ابن عباس ؓ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَدُوا مِنَ الْجَعْرَانَةِ ، فَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ ، وَجَعَلُوا أَرْدَبَتَهُمْ تَحْتَ آبَاتِهِمْ ، ثُمَّ قَذَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِمَ الْيُسْرَى » فإذا فرغ من الطَّوَّافِ سَوَّاهُ فَجَعَلَهُ عَلَى عَاتِقِهِ .

#### فائدة : ٢

الحكمة منه :

أنه يعين على إسراع المشي .

#### فائدة : ٣

يكون الاضطباع في طواف القدوم في الأشواط السبعة كلها .

#### فائدة : ٤

لا يشرع الاضطباع في غير الطواف ، وما يفعله كثير من الحجاج حيث يضطبعون من الإحرام إلى أن يحلوا ، خطأ وخلاف السنة .

ولهذا قال العلماء : يستحب له أن يزيل الاضطباع مباشرة قبل ركعتي الطواف .

وذكر ابن قدامة في ( المغني ) استحباب الرمل والاضطباع في طواف العمرة وفي طواف القدوم ثم قال:

وَلَا يُسَنُّ الرَّمْلُ وَالْاضْطِبَاعُ فِي طَوَافِ سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ إِنَّمَا رَمَلُوا وَاضْطَبَعُوا فِي ذَلِكَ .

#### فائدة : ٥

من ترك الاضطباع في كل الأشواط أو في بعضها فطوافه صحيح ولا شيء عليه ، لأن الاضطباع سنة مستحبة وليس بواجب .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى: ... وَإِنْ تَرَكَ الرَّمْلَ وَالْاضْطِبَاعَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . اهـ .

وهذا هو الذي عليه أكثر أهل العلم، وذهب البعض إلى أن من ترك الاضطباع قضاءه في طواف الإفاضة.

## ( يَبْتَدِئُ الْمُعْتَمِرُ بِطَوَافِ الصُّمُرَةِ ، وَالْقَارِنُ وَالْمُقَرَّدُ لِلْقُدُومِ ) .

لأن النبي ﷺ أول ما قدم بدأ بالطواف .

عن عائشة . ( أن النبي ﷺ أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت ) متفق عليه .

( يَبْتَدِئُ الْمُعْتَمِرُ بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ ) وهذا يشمل المعتمر عمره تمتع ، والمعتمر عمره مفردة .

( وَالْقَارِنُ وَالْمُقَرَّدُ لِلْقُدُومِ ) أي : بطواف القدوم ، وهو ليس بواجب .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) طواف القدوم : ويسمى طواف القادم، وطواف الورد، وطواف التحية؛ لأنه شرع للقادم والوارد من غير

مكة ، لتحية البيت، ويسمى أيضا طواف اللقاء، وأول عهد بالبيت .

وطواف القدوم سنة للإفاقي القادم إلى مكة ، عند الحنفية والشافعية والحنابلة ، تحية للبيت العتيق، لذلك يستحب البدء به دون تأخير .

### فائدة : ١

أن من دخل المسجد الحرام للطواف فإنه يبتدئ به ، ولا يصلي تحية المسجد .

فمن دخل الحرم محرماً، فإنه لا يشرع له أن يصلي ركعتين، بل يبدأ مباشرة بالطواف لفعل النبي ﷺ، وأما إن دخل الحرم لغير الطواف، لصلاة أو حضور درس أو غيره، فإنه يشرع له أن يصلي ركعتين كغيره من المساجد، وأما حديث (تحية البيت الطواف) فلا يصح .

قال الألباني : تحية المسجد الحرام هي ركعتان كغيره من المساجد لعموم الأدلة الآمرة بالتحية دون تخصيص مسجد عن آخر، فمن دخل المسجد الحرام وأراد القعود لانتظار الصلاة أو لحضور درس أو لقراءة القرآن فإنه يصلي ركعتي المسجد ، أما من دخل المسجد الحرام يريد الطواف فإنه يطوف ويجزئ الطواف عن التحية لتضمنه الركعتين ، وأما القول بأن تحية المسجد الحرام الطواف لكل داخل ففيه نظر :

أولاً : لضعف الحديث الوارد وهو (من أتى البيت فليحييه بالطواف ) ضعفه ابن حجر .

ثانياً : لما فيه من حرج عظيم على المسلمين لاسيما إذا تكرر دخول المسجد وخصوصاً أيام المواسم كرمضان والحج .

وقال الشيخ ابن عثيمين : اشتهر عند كثير من الناس أن تحية المسجد الحرام الطواف، وليس كذلك ، ولكن تحية الطواف لمن أراد أن يطوف، فإذا دخلت المسجد الحرام تريد الطواف فإن طوافك يغني عن تحية المسجد، لكن إذا دخلت المسجد الحرام بنية انتظار الصلاة، أو حضور مجلس العلم، أو ما أشبه ذلك فإن تحيته أن تصلي ركعتين كغيره من المساجد لقول النبي ﷺ (إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ) وهذا يشمل المسجد الحرام، وأما إذا دخلت للطواف فإن الطواف يغني عن التحية؛ لأن النبي ﷺ دخل المسجد الحرام للطواف فلم يصل التحية .

### فائدة : ٢

القارن هو من أحرم بالعمرة والحج جميعاً ، والقارن ليس عليه إلا سعي واحد فقط ، وهذا السعي يكفيه للحج والعمرة . والأفضل أن يسعى بعد طواف القدوم كما فعله النبي ﷺ ، وله تأخيره حتى يكون مع طواف الإفاضة .

وقد دل على أن القارن ليس عليه إلا سعي واحد عدة أدلة ، منها:

أن النبي ﷺ كان قارناً ، ولم يسع بين الصفا والمروة إلى سعي واحد فقط بعد طواف القدوم .

عن جابر بن عبد الله ﷺ قال : لَمْ يَطُفْ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا ، طَوَافُهُ الْأَوَّلُ .

قال النووي : قوله ( لَمْ يَطُفْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ ) يَغْنِي النَّبِيَّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِهِ قَارِناً ، فَهَؤُلَاءِ لَمْ يَسْعُوا بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا فَإِنَّهُ سَعَى سَعْيَيْنِ ، سَعْيًا لِعُمْرَتِهِ ، ثُمَّ سَعْيًا آخَرَ لِحُجَّتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ لِلشَّافِعِيِّ وَمُؤَافِقِيهِ فِي أَنَّ الْقَارِنَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا طَوَافٌ وَاحِدٌ لِلِإِفَاضَةِ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ .

وقال الشيخ ابن عثيمين : إذا حج الإنسان قارناً فإنه يجزئه طواف الحج، وسعي الحج عن العمرة والحج جميعاً، ويكون طواف القدوم طواف سنة وإن شاء قدم السعي بعد طواف القدوم كما فعل النبي ﷺ، وإن شاء أخره إلى يوم العيد، بعد طواف الإفاضة، ولكن تقديمه أفضل لفعل النبي ﷺ، فإذا كان يوم العيد فإنه يطوف طواف الإفاضة فقط، ولا يسعى لأنه سعى من قبل .

( وَيَبْدَأُ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَيَسْتَلِمُهُ وَيَقْبَلُهُ ، هَذَا شَيْءٌ هَبْلٌ يَدُهُ ، هَذَا شَيْءٌ الْكَمْسُ أَشَارٌ إِلَيْهِ ) .

( فيستلمه ) الاستلام هو اللمس باليد .

أي : يسن للمحرم أن يبدأ الطواف من الحجر الأسود ، فيستلمه ويقبله .

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - فِي صِفَةِ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ ( ... ) حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ ، فَرَمَلْنَا ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا ... ) . رواه مسلم والمراد بالركن : أي الحجر الأسود ، وسمي ركناً لأنه في ركن الكعبة .

فنستفيد : أنه يسن للمحرم أن يبدأ طوافه بالحجر الأسود فيقصده ويبدأ الشوط منه .

● قوله ( فَيَسْتَلِمُهُ وَيَقْبَلُهُ ... ) أحوال استلام الحجر الأسود .

أ- أن يستلم الحجر ويقبله ، وهذا أعلاها [والمسح يكون باليد اليمنى لأن اليد اليمنى تقدم للتعظيم] .

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ( أَنَّهُ قَبَّلَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ : فَقَالَ : إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . [هذا من فقه عمر : أن تقبيل الحجر اتباعاً لله ولرسوله] .

ب- إن لم يتمكن ، استلمه بيده وقبل يده .

عَنْ نَافِعٍ قَالَ ( رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ ثُمَّ قَبَّلَ يَدَهُ وَقَالَ مَا تَرَكْتُهُ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ ) متفق عليه .

قال ابن حجر : ويستفاد منه استحباب الجمع بين التسليم والتقبيل بخلاف الركن اليماني فيستلمه فقط ، والاستلام المسح باليد والتقبيل بالفم .

ج- أن يستلمه بشيء في يده ، ويقبل ذلك الشيء .

عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَرٍ مَعَهُ ، وَيُقَبِّلُ الْمِخْجَرَ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

[ المِخْجَر ] هو عصا مخرنية الرأس .

د- إن لم يستطع أشار إليه واكتفى بذلك .

#### فائدة : ١

استلام الحجر الأسود وتقبيله تعظيماً لله تعالى واتباعاً للرسول ﷺ لا لكونه حجراً أو محبة له .

#### فائدة : ٢

ورد في استلام الحجر فضل عظيم .

قال ﷺ ( إِنَّ مَسْحَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ يَحْطِطَانِ الْخَطِيئَاتِ ) رواه أحمد عن ابن عمر .

وقال ﷺ ( والله ليعتق الله يوم القيامة ، له عينان يصير بهما ، ولسان ينطق به ، يشهد على من استلمه بحق ) رواه الترمذي عن ابن عباس .

#### فائدة : ٣

هل يشرع تقبيل الحجر الأسود واستلامه في غير نسك من حج أو عمرة ؟ الجمهور على المنع .

وصح عند ابن أبي شيبة ( أن ابن عمر كان إذا كان في المسجد الحرام ، فأراد أن يخرج قصد الحجر فقَبَلَهُ ) .

#### فائدة : ٤

قال ابن حجر : وفي قول عمر هذا التسليم للشارع في أمور الدين وحسن الاتباع فيما لم يكشف عن معانيها ، وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي ﷺ فيما يفعله ولو لم يعلم الحكمة فيه ، وفيه دفع ما وقع لبعض الجهال من أن في الحجر الأسود خاصة ترجع إلى ذاته .

وفيه بيان السنن بالقول والفعل ، وأن الإمام إذا خشي على أحد من فعله فساد اعتقاده أن يبادر إلى بيان الأمر ويوضح ذلك . (الفتح) .

#### فائدة : ٥

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وأما سائر جوانب البيت ، ومقام إبراهيم ، وحجرة النبي ﷺ ، ومقابر الأنبياء والصالحين ، وصخرة بيت

المقدس ، فالطواف بها واستلامها وتقبيلها من أعظم البدع المحرمة باتفاق الأئمة الأربعة .

#### فائدة : ٦

يشرع استلام الركن اليماني .

لحديث ابن عمر قال ( لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ ) رواه مسلم .

قال النووي : أجمعت الأمة على استحباب استلام الركنين اليمانيين ، واتفقت الجماهير على أنه لا يمسه الركنين الآخرين .

قال شيخ الإسلام : لا يستلم إلا الركنين اليمانيين دون الشاميين ، فإن النبي ﷺ إنما استلم اليمانيين خاصة لأنها على قواعد إبراهيم .

#### فائدة : ٧

عند استلام الركن اليماني لا يقل شيئاً لا تكبير ولا غيره ، لأن ذلك لم يرد عن النبي ﷺ .

#### فائدة : ٨

إن لم يتمكن من استلام الركن اليماني ، لم تشرع الإشارة إليه بيده .

قال في المعنى : الركن اليماني قبلة أهل اليمن ، يلي الركن الذي فيه الحجر الأسود ، وهو آخر ما يمر عليه من الأركان في طوافه ، وذلك

أنه يبدأ بالركن الذي فيه الحجر الأسود وهو قبلة أهل خراسان ، فيستلمه ويقبله ، ثم يأخذ على يمين نفسه ، ويجعل البيت على يساره ، فإذا انتهى إلى الركن الثاني ، وهو العراقي ، لم يستلمه ، وهذان الركنان يليان الحجر ، فإذا وصل إلى الرابع وهو الركن اليماني ، استلمه .

ثم قال رحمه الله : والصحيح أنه لا يقبله ، وهو قول أكثر أهل العلم .

#### ( وَيَجْعَلُ كَأَنَّهُ وَرْدٌ )

أي : يسن أن يقول عند استلام الحجر ما ورد ، وهو قول : الله أكبر .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ ( طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ كُلَّمَا أَتَى الرُّكْنَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ كَانَ عَنْدهُ وَكَبَّرَ ) رواه البخاري .

#### فائدة : ٩

الإشارة تكون باليد اليمنى دون اليدين جميعاً.

#### فائدة : ١٠

هل يشرع قول بسم الله ؟

لم ينقل في ذكر صفة حج النبي ﷺ أنه كان يقول ( بسم الله ) .

لكن ثبت عن ابن عمر أنه كان إذا استلم الحجر قال : باسم الله والله أكبر ، أخرجه البيهقي وغيره بإسناد صحيح ، كما قال النووي والحافظ .

#### ( ثُمَّ يَأْخُذُ عَلَى يَمِينِهِ ، وَيَجْعَلُ لِلْبَيْتِ عَلَى يَسَارِهِ )

وهو شرط لصحة الطواف ، فإن عكسه بأن جعل الكعبة عن يمينه في الطواف وممر من الحجر الأسود إلى الركن اليماني لم يصح طوافه .

وبهذا قال جمهور العلماء منهم : مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وداد ، وأبو ثور .

لفعل النبي ﷺ ، فإنه جعل البيت على يساره في الطواف ، وقال : لتأخذوا مناسككم .

وذلك تعليم منه ﷺ مناسك الحج .

ولأن الطواف عبادة متعلقة بالبيت ، فكان الترتيب شرطاً لصحتها كالصلاة .

#### ( وَيَطْلِفُ سَبْعًا )

لفعل النبي ﷺ .

أ- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ( قدم النبي ﷺ فطاف بالبيت سبعا ) وقد قال ﷺ : ( لتأخذوا مناسككم ) . رواه مسلم

ب- وعن جابر بن عبد الله - في صفة حج النبي ﷺ - قال (حتى إذا أتينا البيت معه، استلم الركن فرمل ثلاثاً، ومشى أربعاً). رواه مسلم

- قوله (سبعاً) أي : لابد من سبعة أشواط كاملة ، من الحجر إلى الحجر ، فلو ترك شيئاً يسيراً من شوط من السبعة لم يصح طوافه ، لأنه لم يأت بالعدد المعتبر .

**قال النووي :** شرط الطواف أن يكون سبع طوافات، كل مرة من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود، ولو بقيت خطوة من السبع لم يحسب طوافه، سواء كان باقياً في مكة أو انصرف عنها وصار في وطنه، ولا ينجز شيء منه بالدم، ولا بغيره. (المجموع)

جاء في (الموسوعة الفقهية) الجُمهُورُ عَلَى أَنَّ الرُّكْنَ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ لَا يُجْزَى عَنِ الْقَرْصِ أَقْلُ مِنْهَا. وَاسْتَدَلَّ الْجُمهُورُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ) .

وَقَدْ جَاءَ فِعْلُهُ ﷺ مُبَيَّنًا الْقَدَرُ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ امْتِثَالُ قَوْلِهِ: (وَلَيَطُوفُوا) وَهُوَ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ، فَتَكُونُ هِيَ الْقَرْصُ. كَمَا اسْتَدَلُّوا بِأَنَّ مَقَادِيرَ الْعِبَادَاتِ لَا تُعْرَفُ بِالرَّأْيِ وَالِاجْتِهَادِ، وَإِنَّمَا تُعْرَفُ بِالتَّوْقِيفِ، أَيْ التَّعْلِيمِ مِنَ الشَّارِعِ، وَالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ سَبْعًا، وَفِعْلُهُ هَذَا بَيَانٌ لِمَنَاسِكَ الْحَجِّ، كَمَا قَالَ: لَخَذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ . فَأَلْفَرَضُ طَوَافٌ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ وَلَا يُعْتَدُّ بِمَا دُونَهَا . ( الموسوعة ) .

#### فائدة : ١

الطواف داخل الحجر .

ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه يشترط لصحة الطواف أن يكون بجميع البيت (الكعبة) ، وأن من طاف من داخل الحجر لم يعتد بطوافه ؛ لأنه لم يطف بالبيت كله كما أمر الله سبحانه بقوله : ( وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ) .

والطائف من داخل الحجر، طائف ببعض البيت ؛ لأن الحجر جزء من الكعبة ، وعليه فلا يعتد بالشوط الذي وقع فيه الطواف من داخل الحجر .

**قال ابن قدامة** رحمه الله : مسألة : قال : ( ويكون الحجر داخلًا في طوافه ؛ لأن الحجر من البيت ) إنما كان كذلك لأن الله تعالى أمر بالطواف بالبيت جميعه ، بقوله ( وليطوفوا بالبيت العتيق ) والحجر منه ، فمن لم يطف به ، لم يعتد بطوافه . وبهذا قال عطاء ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر . وقال أصحاب الرأي : إن كان بمكة ، قضى ما بقي ، وإن رجع إلى الكوفة ، فعليه دم .

#### فائدة : ٢

إذا شك في عدد الأشواط فإنه يبنى على اليقين .

فلو شك هل طاف خمساً أو ستاً بنى على الأقل "خمساً"، لأن هذا هو المتيقن والزيادة "ستاً" مشكوك فيها .

لقوله ﷺ ( إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ) رواه مسلم .

**قال ابن قدامة :** ... وإن شك في عدد الطواف، بنى على اليقين. قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ذلك. ولأنها عبادة فمتى شك فيها وهو فيها، بنى على اليقين كالصلاة .

تنبيه :

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) أَمَّا إِذَا شَكَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الطَّوَافِ فَلَا يُتَنَفَّثُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْجُمُهورِ .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** الشك بعد الفراغ من العبادة لا عبرة به ، ومثل ذلك : لو شك في أشواط الطواف هل طاف ستة أو طاف خمسة ، نقول : إذا كان في أثناء الطواف فليأت بما شك فيه ، وينتهي الموضوع ، وإذا كان بعد أن فرغ من الطواف وانصرف ، قال : والله ما أدري هل طفت ستة أو سبعة ؟ فلا عبرة بهذا الشك ، يلغي هذا الشك ، ويجعلها سبعة.

وهذه قاعدة مفيدة للإنسان : إذا كثرت الشكوك معه فلا يلتفت إليها ، وإذا وقع الشك بعد الفراغ من العبادة فلا يلتفت إليه ، إلا أن يتيقن ، فإذا تيقن وجب عليه أن يأتي بما نقص " انتهى من فتاوى "نور على الدرب" .

( يَرْمِلُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ، وَيَمْشِي فِي الْأَرْبَعَةِ الْآخَرِ ) .

هذا هو الأمر الثاني الذي يسن فعله في طواف القدوم ، وهو الرمل ، وقد تقدم الأمر الأول وهو الاضطباع .

**والرمل :** هو إسرار المشي مع تقارب الخطا . ( قاله النووي ) .

فيسن للمحرم أن يرمل في الأشواط الثلاثة الأول .

أ- لحديث جابر - في صفة حج النبي ﷺ - قال ( حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن فرمى ثلاثاً ومشى أربعاً ) رواه مسلم  
ب- وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال ( لما قدم رسول الله ﷺ وأصحابه مكة . فقال المشركون : إنه يقدم عليكم قوم وهنتهم حتى يثرب . فأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا الأشواط الثلاثة ، وأن يمضوا ما بين الركنين ، ولم يمنعهم أن يرملوا الأشواط كلها : إلا الإبقاء عليهم ) متفق عليه .

ج- وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال ( رأيت رسول الله ﷺ حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود - أول ما يطوف - يخب ثلاثة أشواط ) متفق عليه .

#### فائدة : ١

يكون في طواف القدوم .

وذكر ابن قدامة في ( المغني ) استحباب الرمل والاضطباع في طواف العمرة وفي طواف القدوم ثم قال : ولا يسئ الرمل والاضطباع في طواف سوا ما ذكرناه ؛ لأن النبي ﷺ وأصحابه إنما رملوا واضطبعوا في ذلك .

#### فائدة : ٢

يستحب في الأشواط الثلاثة الأول ، والمشي في الأربعة الباقية .

**قال في المغني :** وهو سنة في الأشواط الثلاثة الأول من طواف القدوم ، ولا نعلم فيه بين أهل العلم اختلافاً ، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه رمل ثلاثاً ومشى أربعاً .

**وقال النووي :** لكن يفترق الرمل والاضطباع في شيء واحد وهو أن الاضطباع مشنون في جميع الطوافات السبع ، وأما الرمل إنما يسئ في الثلاث الأول ويمشي في الأربع الأواخر .

#### فائدة : ٣

الحكمة منه :

إظهار القوة والجلد للمشركين .

لحديث ابن عباس السابق ( ... فقال المشركون : إنه يقدم عليكم قوم وهنتهم حتى يثرب . فأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا الأشواط الثلاثة ، وأن يمضوا ما بين الركنين ... ) .

**فإن قيل : ما الحكمة في الرمل بعد زوال علته التي شرع من أجلها ؟**

**الجواب :** أن بقاء حكم الرمل مع زوال علته ، لا ينافي أن لبقائه علة أخرى ، وهي أن يتذكر به المسلمون نعمة الله عليهم حيث كثروهم وقواهم بعد القلة والضعف .

ومما يؤيده أن رسول الله ﷺ رمل في حجة الوداع بعد زوال العلة المذكورة .

#### فائدة : ٤

الرمل يكون من الحجر إلى الحجر .

لحديث ابن عمر ( أن رسول الله ﷺ رمل من الحجر إلى الحجر ) .

وهذا يقدم على حديث ابن عباس :

لأن حديث ابن عباس السابق كان في عمرة القضاء في ذي القعدة عام سبع ، وأما حديث ابن عمر : ( أن النبي ﷺ رمل من الحجر إلى الحجر ) كان في حجة الوداع ، فيكون هذا ناسخاً للمشي بين الركنين الثابت في حديث ابن عباس ، لأنه متأخر عنه .

**قال النووي** في شرح حديث ابن عمر (رمل من الحجر إلى الحجر) فيه : بَيَانُ أَنَّ الرَّمْلَ يُشْرَعُ فِي جَمِيعِ الْمَطَافِ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ، وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورُ بَعْدَ هَذَا بِعَلِيلٍ ( قَالَ : وَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَزْمَلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَمَشَوْا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ ) فَمَنْشُوخٌ بِالْحَدِيثِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ سَنَةً سَبْعَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ ، وَكَانَ فِي الْمُسْلِمِينَ ضَعْفٌ فِي أُيُدَانِهِمْ ، وَإِنَّمَا زَمَلُوا إِظْهَارًا لِلْقُوَّةِ وَاجْتِنَاحًا إِلَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ ؛ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا جُلُوسًا فِي الْحَجَرِ ، وَكَانُوا لَا يَرَوْنَهُمْ بَيْنَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ ، وَيَرَوْنَهُمْ فِيَمَا سِوَى ذَلِكَ ؛ فَلَمَّا حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ حَجَّةَ الْوُدَاعِ سَنَةَ عَشْرِ زَمَلٍ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ، فَوَجِبَ الْأُخُذُ بِهَذَا الْمُتَأَخَّرِ .

**وقال ابن تيمية** بعد ذكر حديث ابن عباس : وكان هذا في عمرة القضية ، ثم اعتمر رسول الله ﷺ بعد ذلك عمرة الجعرانة ومكة دار إسلام ، ثم حج حجة الوداع وقد نفى الله الشرك وأهله ورمل من الحجر إلى الحجر .

#### فائدة : ٥

الذين لا يشرع لهم الرمل :

أولاً : أهل مكة .

**قال ابن عبد البر** : واختلفوا في أهل مكة إذا حججوا هل عليهم رمل أم لا؟ فكان ابن عمر لا يرى عليهم زملاً إذا طافوا بالبيت .

**وقال ابن قدامة** : وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ رَمْلٌ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عُثْمَرَ ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا .

وَكَانَ ابْنُ عُثْمَرَ إِذَا أُخْرِجَ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَزْمَلْ .

والسبب أنه ليس لهم طواف قُدُومٍ ؛ لأنهم من حاضري المسجد الحرام .

**الثاني** : النساء فلا يشرع لهن الرمل .

**قال النووي** : اتفق العلماء على أن الرَّمْلَ لَا يُشْرَعُ لِلنِّسَاءِ ، كَمَا لَا يُشْرَعُ لهن شِدَّةُ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . وَلَوْ تَرَكَ الرَّجُلُ الرَّمْلَ حَيْثُ شُرِعَ لَهُ فَهُوَ تَارِكٌ سُنَّةٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

#### فائدة : ٦

إذا لم يرمل في الأشواط الثلاثة الأول فهل يشرع له قضاء في الأربعة الباقية ؟

لا يشرع قضاؤه ، لأنه سنة فات محلها .

**قال النووي** : قَالَ أَصْحَابُنَا: فَلَوْ أَخْلَى بِالرَّمْلِ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مِنَ السَّبْعِ لَمْ يَأْتِ بِهِ مِنَ الْأَرْبَعِ الْوَاخِرِ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ فِي الْأَرْبَعِ الْآخِرَةِ الْمَشْيُ عَلَى الْعَادَةِ فَلَا يُغَيِّرُهُ ، وَلَوْ لَمْ يُمْكِنَهُ الرَّمْلُ لِلرَّحْمَةِ أَشَارَ فِي هَيْئَةٍ مَشْيِهِ إِلَى صِفَةِ الرَّمْلِ ، وَلَوْ لَمْ يُمْكِنَهُ الرَّمْلَ يَقْرُبُ الْكَعْبَةَ لِلرَّحْمَةِ وَأُمْكِنَهُ إِذَا تَبَاعَدَ عَنْهَا فَأَلْوَى أَنْ يَتَبَاعَدَ وَيَزْمَلَ ؛ لِأَنَّ فَضِيلَةَ الرَّمْلِ هَيْئَةً لِلْعِبَادَةِ فِي نَفْسِهَا ، وَالْقُرْبُ مِنَ الْكَعْبَةِ هَيْئَةٌ فِي مَوْضِعِ الْعِبَادَةِ لَا فِي نَفْسِهَا ، فَكَانَ تَقْدِيمُ مَا تَعَلَّقَ بِنَفْسِهَا أَوْلَى .

**وقال ابن حجر** : لَا يُشْرَعُ تَدَارِكُ الرَّمْلَ ، فَلَوْ تَرَكَهُ فِي الثَّلَاثَةِ لَمْ يَقْضِهِ فِي الْأَرْبَعَةِ الْبَاقِيَةِ .

**( يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ كُلَّ مَرَّةٍ )** .

أي : كلما حاذى الحجر الأسود فإنه يستلمه ويكبر .

ففي سنن أبي داود ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَدْعُ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَالْحَجَرَ ، فِي كُلِّ طَوْفَةٍ ) وحسنها الألباني

قد سئل الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله : ذكرتم أن الطائف يشرع له في طوافه أن يقبل الركن الأسود إن أمكن، وإلا يلمس أو يكبر، وهذا في الشوط الأول، فما حكم بقية الأشواط؟ وما الحكم لو لم يفعل؟

فأجاب : جميع الأشواط حكمها واحد، وإن لم يفعل فليس عليه شيء، لأن التكبير والتقبيل والمسح سنة، والمقصود الطواف .

**( وَيَعْمَلُ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ : رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ )** .

أي : مما يشرع فيما بين الركن اليماني والحجر الأسود أن يدعو الحاج أو المعتمر بهذا الدعاء .

عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ : رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ

النَّارِ ) رواه أبو داود .

فلم يرد عن النبي ﷺ فيما نعلم أدعية أو أذكار تقال في الطواف :

إلا فيما بين الركن اليماني والحجر الأسود ( ربنا آتنا في الدنيا حسنة ... ) .

والتكبير كلما حاذى الحجر الأسود .

أما في باقي الطواف فهو مخير بين الذكر والدعاء وقراءة القرآن.

**قال ابن قدامة :** ويستحب الدعاء في الطواف، والإكثار من ذكر الله تعالى؛ لأن ذلك مستحب في جميع الأحوال، ففي حال تلبسه بهذه العبادة أولى، ويستحب أن يدع الحديث [الكلام] إلا ذكر الله تعالى، أو قراءة القرآن، أو أمراً بمعروف، أو نهيًا عن منكر، أو ما لا بد منه " انتهى.

**وقال ابن تيمية :** وليس فيه - يعني الطواف - ذكر محدود عن النبي ﷺ ، لا بأمره ، ولا بقوله ، ولا بتعليمه ، بل يدعو فيه بسائر الأدعية الشرعية ، وما يذكره كثير من الناس من دعاء معين تحت الميزاب ، ونحو ذلك فلا أصل له ، وكان النبي ﷺ يحتم طوافه بين الركنين بقوله : ( ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ) ، كما كان يحتم سائر دعائه بذلك ، وليس في ذلك ذكر واجب باتفاق الأئمة .

وقال الشيخ ابن عثيمين : ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يكبر الله تعالى كلما أتى على الحجر الأسود ، وكان يقول بين الركن اليماني والحجر الأسود : ( رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ) ولم يرد عن النبي ﷺ في الطواف دعاء مخصص لكل شوط ، وعلى هذا : فيدعو الطائف بما أحب من خيري الدنيا والآخرة ويذكر الله تعالى بأي ذكر مشروع من تسبيح أو تحميد أو تهليل أو تكبير أو قراءة قرآن .

#### مباحث تتعلق بالطواف :

##### مبحث : ١

لو ترك شيئاً ولو يسيراً من الطواف لم يصح .

لأنه يشترط أن يكون مستوعباً لجميع الأشواط . ( وقد تقدمت المسألة ) .

**قال النووي :** شرط الطواف أن يكون سبع طوافات ، كل مرة من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود ، ولو بقيت خطوة من السبع لم يحسب طوافه ، سواء كان باقياً في مكة أو انصرف عنها وصار في وطنه ، ولا ينجز شيء منه بالدم ، ولا بغيره .

##### مبحث : ٢

لو طاف عريان لم يصح .

اتفق جمهور الفقهاء وهم: المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، على أن ستر العورة شرط في الطواف.

**قال النووي :** ستر العورة شرط لصحة الطواف عندنا وعند مالك وأحمد والجمهور . ( المجموع ) .

أ- لقوله تعالى ( يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ) .

ومن الزينة التي أمروا بأخذها عند كل مسجد: لبسهم الثياب عند المسجد الحرام للطواف؛ لأنه هو صورة سبب النزول، فدخلوها في حكم الآية قطعي عند الجمهور، فالأمر في الآية: شامل لستر العورة للطواف وهو أمر محتّم أوجبه الله مخاطباً به بني آدم، وهو السبب الذي نزل فيه الأمر .

ب- قوله ﷺ ( ألا لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان ) متفق عليه .

فهذا الحديث يدل دلالة واضحة على أن علة المنع اتصاف الطائف بالعري، وهو دليل على اشتراط ستر العورة.

**قال الشيخ ابن عثيمين :** فإن طاف وهو عريان لم يصح ؛ لأنه طواف منهى عنه ، وإذا كان منهياً عنه ، فقد قال النبي ﷺ : من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد .



### مبحث : ٣

يشترط لصحة الطواف طهارة الحدث .

وهذه المسألة اختلف العلماء فيها : هل يشترط الوضوء لصحة الطواف أم لا على قولين :

**القول الأول :** لا بد من الوضوء .

وهذا قول جماهير العلماء .

فمن طاف محدثاً ، لم يصح طوافه ، ولا يعتد به .

وإلى هذا القول ذهب : مالك ، والشافعي ، وأحمد في المشهور عنه ، وجهاً من العلماء .

**قال النووي :** حكاه الماوردي عن جمهور العلماء ، حكاه ابن المنذر عن عامة العلماء في طهارة الحدث .

أ- لحديث عائشة ( أن النبي ﷺ أول شيء بدأ به حين قدم مكة أن توضأ ثم طاف بالبيت ) متفق عليه ، وقد قال ﷺ ( لتأخذوا عني مناسككم ) .

**وجه الاستدلال منه من وجهين :**

**أولاً :** أن فعل النبي ﷺ في الطواف بيان لمحمل القرآن ، لأن الله عز وجل أمر بالطواف في كتابه العزيز ولم يبين كيفيته ، فجاء البيان بفعله ﷺ إذ توضأ قبل طوافه ، والفعل إن جاء بياناً لأمر واجب دل على وجوبه ، فدل ذلك على وجوب الطهارة من الحدث قبل الطواف .  
**ثانياً :** أن أمر النبي ﷺ صحابته ﷺ بأخذ مناسكه ، والافتداء به في ذلك دليل على وجوب جميع ما صدر منه في بيان أفعال المناسك- إلا ما دل الدليل على استثنائه- ومن ذلك الطهارة من الحدث قبل الطواف .

ب- حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال ( الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه المنطق فمن نطق فيه فلا ينطق إلا بخير ) . ( الصحيح أنه موقوف على ابن عباس ) .

**وجه الاستدلال منه من وجهين:**

**أولاً :** أن النبي ﷺ شبه الطواف بالصلاة وليس المراد التشبيه في الأفعال والهيئة لتباينهما ، وإنما المراد التشبيه بما في الحكم ، فدل ذلك على أن للطواف جميع الأحكام المتعلقة بالصلاة- إلا ما استثناه الدليل- ومن ذلك اشتراط الطهارة؛ لقوله ﷺ ( لا يقبل الله صلاة بغير طهور ) .

**ثانياً :** من قوله ( إلا أن الله أباح فيه المنطق ) فاستثناؤه ﷺ إباحة المنطق في الطواف ، دليل على اشتراط ما عداه كما يشترط في الصلاة ، ومن ذلك اشتراط الطهارة من الحدث .

ج- قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها حين حاضت وهي محرمة ( افعلي ما يفعل الحاج غير ألا تطوفي بالبيت حتى تطهري ) متفق عليه . وفي رواية لمسلم ( حتى تغتسلي ) .

**وجه الاستدلال منه :** أن النبي ﷺ رخص لعائشة أن تفعل وهي حائض جميع ما يفعله الحاج ، ولم يمنعها إلا من الطواف ، وجعل ذلك مقيداً باغتسالها وتطهرها ، فدل ذلك على ترتب منع الطواف على انتفاء الطهارة ، وعلى أن الطهارة شرط لصحة الطواف ، وعلى عدم صحته بدونها ، لأن النهي في العبادات يقتضي الفساد .

د- قوله ﷺ لما أخبر بأن صفية حاضت ( أحابستنا هي؟ قالوا: إنما قد أفاضت . قال: فلا إذا ) متفق عليه .

**وجه الاستدلال :** إخباره ﷺ بانحباسه- وانحباس من كان معه لانحباسه- لحيض صفية ، لو لم تكن قد أفاضت ، مع ما في ذلك من المشقة العامة ، دليل ظاهر- إن لم يكن نصاً صريحاً- على اشتراط الطهارة لصحة الطواف .

**القول الثاني :** الطهارة للطواف من الحدث سنة .

وإلى هذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية .

أ- لأن النبي ﷺ بعث أبا بكر عام تسع لما أمره على الحج ينادي ( ألا يطوف بالبيت عريان ) .

**وجه الاستدلال منه :** أن النبي ﷺ نهي عن طواف العرة بالبيت ، ولم يثبت أنه أمر بالطهارة للطواف ، فدل ذلك على أن الطهارة ليست واجبة إذ لو كانت واجبة لأمر بها .

ب- وقالوا : إن الأصل براءة الذمة ، وعدم وجوب الطهارة إلا بدليل ولا دليل صريح صحيح على وجوبها .

ج- ولحديث عائشة (أن النبي ﷺ أول شيء بدأ به حين قدم مكة أن توضأ ثم طاف بالبيت) وهذا فعل والفعل يدل على الاستحباب . ( بحث في مجلة البحوث الإسلامية ٥٦ ) .

**وأجاب أصحاب هذا القول عن أدلة من قال باشتراط الطهارة للطواف :**

أما حديث ( الطواف بالبيت صلاة ) فقالوا : لا يصح من قول النبي ﷺ ، وإنما هو من قول ابن عباس رضي الله عنهما .

**قال النووي في المجموع :** الصحيح أنه مؤقوف على ابن عباس ، كذا ذكره البيهقي وغيره من الحفاظ أ.هـ .

وأما فعل النبي ﷺ وأنه طاف متطهراً فقالوا : هذا لا يدل على الوجوب ، وإنما يدل على الاستحباب فقط ، لأن النبي ﷺ فعله ولم يرد أنه أمر أصحابه بذلك .

وأما قوله ﷺ لعائشة ( افعلني ما يفعله الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهري ) فإنما منعها النبي ﷺ من الطواف لأنها حائض ، والحائض ممنوعة من دخول المسجد .

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية :** والذين أوجبوا الوضوء للطواف ليس معهم حجة أصلاً ؛ فإنه لم ينقل أحد عن النبي ﷺ لا بإسناد صحيح ولا ضعيف أنه أمر بالوضوء للطواف ، مع العلم بأنه قد حج معه خلائق عظيمة ، وقد اعتمر عمراً متعددة والناس يعتمرون معه ، فلو كان الوضوء فرضاً للطواف لبينه النبي ﷺ بياناً عاماً ، ولو بينه لتقل ذلك المسلمون عنه ولم يهملوه ، ولكن ثبت في الصحيح أنه لما طاف توضأ ، وهذا وحده لا يدل على الوجوب ؛ فإنه قد كان يتوضأ لكل صلاة ، وقد قال : إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر . ( مجموع الفتاوى ٢١ ) .

والله أعلم .

**تنبيه :**

الطهارة شرط لصحة الطواف عند جمهور العلماء كما تقدم .

لكنهم اختلفوا فيما إذا أحدث في الطواف ثم توضأ ، هل يكمل الأشواط أم يستأنف الطواف ؟ على قولين :

فذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يبني على طوافه ، ولو طال الفصل بينهما .

لأن الموالاة بين الأشواط ليست شرطاً في الطواف .

وذهب المالكية والحنابلة إلى أنه يستأنف الطواف من أوله .

لأن الحادث يطل الطواف ، ويلزمه الاستئناف من جديد ، وكذلك الحكم فيما لو طال الفصل بين الأشواط ، لأن الموالاة بين أشواط الطواف شرط لصحته .

**قال الشيخ عبد العزيز بن باز :** إذا أحدث الإنسان في الطواف انقطع طوافه كالصلاة ، يذهب فيتطهر ثم يستأنف الطواف ، هذا هو الصحيح ، والمسألة فيها خلاف ، لكن هذا هو الصواب في الطواف والصلاة جميعاً ؛ لقول النبي ﷺ ( إذا فسا أحدكم في الصلاة فليتنصرف ، وليتوضأ ، وليعد الصلاة ) رواه أبو داود ، وصححه ابن خزيمة ، والطواف من جنس الصلاة في الجملة .

**مبحث : ٤**

أن يطوف ماشياً مع القدرة على المشي .

أجمع العلماء على أن طواف المشي أولى وأفضل من طواف الراكب والمحمول ، لأن طواف الراكب أو المحمول يزاحم الطائفين ، وربما حصل منه أذى لهم ، أو كان فيه تمييز للأغنياء عن الفقراء .

**قال ابن قدامة :** وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الطَّوَافَ رَاجِعاً - أي ماشياً - أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ طَافُوا مَشْيًا ، وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي غَيْرِ حَاجَةٍ

الْوَدَاعَ طَافَ مَشْيًا . ( المغني ) .

واتفقوا على أن المعذور يجوز له الطواف والسعي راكباً، سواء كان العذر مرضاً أو عجزاً أو مشقة أو كبراً في السن، ونحو ذلك.

لحديث أم سلمة رضي الله عنها قالت (شكوت إلى رسول الله ﷺ أنني أشتكي فقال: طوفي من وراء الناس وأنت راكبة). متفق عليه

**قال الحافظ :** وفيه جواز الطواف للراكب إذا كان لعذر ، وإنما أمرها أن تطوف من وراء الناس ليكون أسير لها ، ولا تقطع صفوفهم أيضاً ، ولا يتأذون بدابتها .

**وقال ابن تيمية :** يجوز الطواف راكباً ومحمولاً للعذر بالنص ، وإتفاق العلماء .

واختلف العلماء فيمن طاف راكباً من غير عذر على أقوال :

**القول الأول :** أن ذلك يجزئه .

أ- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ( طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير ) رواه مسلم .

والنبي ﷺ إنما فعل ذلك لمصلحة وهي أن يراه الناس ويسألوه .

ففي صحيح مسلم : عن جابر ، قال ( طاف رسول الله ﷺ بالبيت في حجة الوداع على راحلته يستلهم الحجز بحجته؛ لأن يراه الناس ، وليشرف ، وليسألوه ، فإن الناس عشوه ) أي ازدحموا عليه .

قال النووي : " هذا بيان لعله ركوبه ﷺ .

ب- ولأن الله تعالى أمر بالطواف مطلقاً فكيفما أتى به أجزأه راكباً أو ماشياً؛ لأنه لا يجوز تقييد المطلق بغير دليل .

**تنبيه :**

وأما ما جاء في "سنن أبي داود" ( من طريق يزيد بن أبي زياد، عن عكرمة عن ابن عباس ( أن رسول الله ﷺ قدم مكة وهو يشتكي، فطاف على راحلته ) .

فهي رواية ضعيفة لا يعتمد عليها في تعليل ركوبه بالمرض .

ومن ضعفها : البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٢٥٨/٧)، وابن كثير في "البداية والنهاية" (١٤٢/٥) ، والشوكاني في "نيل الأوطار" (١٢٢/٥) ، والمباركفوري في "تحفة الأحوذ" (٢٩٨/٣) .

**قال الشافعي :** فأخبر جابر عن النبي ﷺ أنه طاف راكباً ، وأخبر أنه إنما فعل ليراه الناس .

وفي هذا دلالة على أنه لم يطف من شكوى ولا أعلمه اشتكى ﷺ في حجته تلك . ( الأم ) .

**القول الثاني :** من طاف محمولاً أو راكباً لغير عذر لا يجزئ طوافه ولا يصح .

وهذا القول مروى عن الإمام أحمد بن حنبل، وهو ظاهر كلام الخريفي .

وعلى هذا فالمشي شرط لصحة الطواف، فإذا طاف راكباً أو محمولاً لغير عذر لم يجزئه طوافه .

لأن النبي ﷺ ورد عنه أنه قال ( الطواف بالبيت صلاة ) .

ولأن الطواف عبادة تتعلق بالبيت، فلم يجز فعلها راكباً لغير عذر كالصلاة .

**القول الثالث :** يجزئه طوافه راكباً ويجزئه بدم إذا لم يستطع إعادته .

وبهذا قال أبو حنيفة ، وهو رواية عن الإمام أحمد بن حنبل .

ودليل هذا: أنه ترك صفة واجبة في الحج، أشبه ما لو دفع من عرفة قبل الغروب .

وعند المالكية يلزمه دم إذا كان الطواف واجباً ، وأما غيره فسنة ولا دم عليه . ( بحث في مجلة البحوث الإسلامية ) .

**مبحث ٥ :**

أن يكون الطواف داخل المسجد الحرام .

لأن الواجب على المسلم أن يطوف بالبيت ، وإذا طاف خارج المسجد فقد طاف بالمسجد وليس بالبيت .

أ- لقوله تعالى ( وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ) .

**وجه الدلالة:** أن الله عز وجل، أمر بالطواف بالبيت، فمن طاف خارج البيت لم يكن طائفاً به.

ب- ولفعله ﷺ ، فقد طاف عليه الصلاة والسلام داخل المسجد الحرام، وقال ( لتأخذوا مناسككم ) .

ج- أنه إذا طاف خارج المسجد لم يكن طائفاً بالبيت، وإنما طاف حول المسجد .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** قال العلماء: يشترط لصحة الطواف أن يكون في المسجد الحرام، وأنه لو طاف خارج المسجد ما أجزأه؛ فلو أراد الإنسان - مثلاً - أن يطوف حول المسجد الحرام من خارج فإنه لا يجزئ؛ لأنه يكون حينئذ طائفاً بالمسجد لا بالكعبة؛ أما الذين يطوفون في نفس المسجد سواء فوق أو تحت، فهؤلاء يجزئهم الطواف؛ وعلى هذا يجب الحذر من الطواف في المسعى، أو فوقه؛ لأن المسعى ليس من المسجد .

#### مبحث : ٦

الموالة بين الأشواط .

فالموالة بين أشواط الطواف شرط في صحته، على الراجح من أقوال أهل العلم، فإن فصل بينها بفواصل يسير فلا بأس.

أ- لفعل النبي ﷺ فقد والى بين طوافه وقال: «خذوا عني مناسككم».

ب- والطواف صلاة، فاشتطت له الموالة، كسائر الصلوات والموالة بين ركعاتها.

ج- والطواف عبادة تعلق بالبيت فاشتطت لها الموالة، كالصلاة .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** من شروط صحة الطواف : الموالة بين أشواطه .

• لكن رخص أهل العلم للطائف إذا حضرت الجنازة أو أقيمت الصلاة أن يصلي ثم يكمل طوافه ولا يستأنفه.

جاء في (الموسوعة الفقهية) اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا ابْتَدَأَ بِالطَّوَافِ ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ الطَّوَافَ ، وَيُصَلِّي مَعَ الْجَمَاعَةِ ، ثُمَّ يَبْنِي عَلَى طَوَافِهِ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَشْرُوعًا فَلَمْ يَقْطَعْهُ ، كَالْفِعْلِ الْيَسِيرِ .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** الموالة بين أشواط الطواف شرط لا بد منه ، لكن رخص بعض العلماء بمثل صلاة الجنازة أو التعب ثم يستريح قليلاً ثم يواصل وما أشبه ذلك .

• **وسئل رحمه الله :** رجل طاف من الطواف شوطين ولكثرة الزحام خرج من الطواف وارتاح لمدة ساعة أو ساعتين ، ثم رجع للطواف ثانية فهل يبدأ من جديد أو يكمل طوافه من حيث انتهى؟

فأجاب :

إذا كان الفصل طويلاً كالساعة والساعتين : فإن الواجب عليه إعادة الطواف ، وإذا كان قليلاً فلا بأس ، وذلك لأنه يشترط في الطواف وفي السعي : الموالة ، وهي تتابع الأشواط ، فإذا فصل بينها بفواصل طويلة : بطل أول الأشواط ، ويجب عليه أن يستأنف الطواف من جديد ، أما إذا كان الفصل ليس طويلاً جلس لمدة دقيقتين أو ثلاث ثم قام وأكمل فلا بأس .

**( ثم يصلي ركعتين خلف المقام ) .**

أي : يسن للطائف أن يصلي بعد فراغه ركعتين خلف المقام لفعل النبي ﷺ ، يقرأ في الأولى بعد الفاتحة ( قل يا أيها الكافرون ) وفي الثانية ( قل هو الله أحد ) .

**قال النووي :** أجمع المسلمون على أنه ينبغي لمن طاف أن يصلي بعده ركعتين عند المقام . ( المجموع ) .

أ- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - فِي صِفَةِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ - ( ... حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا ، ثُمَّ نَفَذَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَرَأَ ) (وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ ، كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وَ (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ ... ( رواه مسلم .

ب- وعن عبدالله بن أبي أوفى قال ( اعتمر رسول الله ﷺ فطاف بالبيت، وصلى خلف المقام ركعتين ) رواه البخاري .

## فائدة : ١

اختلف العلماء في هاتين الركعتين على أقوال :

**القول الأول :** أنهما سنتان سنة مؤكدة ، غير واجبة ، فلو تركهما أساء ، وليس عليه شيء لتركهما .

وإلى هذا ذهب : أحمد ، ومالك في إحدى الروايتين عنه ، والشافعي في الأصح .

أ- لحديث : طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه ( أن أعرابياً قال : يا رسول الله ، ماذا فرض الله على عباده من الصلاة؟ قال : خمس صلوات في اليوم والليلة . قال : هل علي غيرها؟ قال : لا ، إلا أن تطوع ) متفق عليه .

**وجه الدلالة :** أن النبي صلى الله عليه وسلم صرح بأن الصلوات التي افترضها الله على عباده إنما هي الصلوات الخمس ، فدل ذلك على أن ما عداها ليس بفرض ولا واجب ، وأكد ذلك بقوله : إلا أن تطوع فدل ذلك على أن ما عدا الصلوات الخمس تطوع وليس بواجب .

ب- ولحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( خمس صلوات كتبهن الله على العباد ... الحديث ) رواه أبو داود .

**وجه الدلالة :** كسابقه ، وهو : أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أن الصلوات التي كتبهن الله على عباده ، وافترضهن عليهم إنما هي خمس صلوات ، فدل ذلك على أن ما عداهن ليس بفرض ، ومن ذلك ركعتا الطواف .

ج- وقالوا : إنما صلاة لم تشرع لها جماعة ، فلم تكن واجبة كسائر النوافل .

**القول الثاني :** أنهما واجبتان ، وليستا شرطاً لصحة الطواف ، فإن تركهما عقب الطواف ، وجب عليه أداؤهما بعد ذلك ، فلا يتقيد أداؤهما بزمان ولا مكان .

وإلى هذا ذهب : أبو حنيفة .

أ- لقوله تعالى ( وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ) .

**وجه الدلالة :** إن الله جل وعلا أمر بالصلاة عند مقام إبراهيم بعد الفراغ من الطواف ، والأمر للوجوب ، فدل ذلك على وجوب ركعتي الطواف .

ب- ولحديث جابر في صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ( .. حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن ، فرمل ثلاثاً ، ومشى أربعاً ، ثم نفذ إلى مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام فقرأ : فجعل المقام بينه وبين البيت ... ) .

ولحديث ابن عمر رضي الله عنه ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف في الحج أو العمرة أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف ومشى أربعة ، ثم سجد سجدتين ... ) .

وجه الدلالة من أوجه :

**أحدها :** أن فعله صلى الله عليه وسلم لهما متصل بالطواف دليل على أنهما من الطواف ، وفعله بيان لمجمل الكتاب .

**الثاني :** أنه صلى الله عليه وسلم نبه أن ما فعله امتثالاً للأمر في الآية ، والأمر للوجوب ، فدل على وجوبهما .

**الثالث :** أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يواظب عليهما بعد الطواف ، فدل ذلك على وجوبهما .

**القول الثالث :** أنهما واجبتان ، يجب أداؤهما عقب الطواف بطهره ، فإن أخرهما لكراهة الصلاة في ذلك الوقت ، فلا بأس بذلك ما لم تنتقض طهارته ، فإن انتقضت وكان الطواف واجباً ، وجب عليه إعادة الطواف ، إلا إن تباعد ، فله أن يصليهما وعليه دم .

وإلى هذا ذهب : مالك في المشهور . ( بحث في مجلة البحوث الإسلامية ) .

## فائدة : ٢

هل يلزم أداء هاتين الركعتين خلف المقام ؟

لا يلزم أداء هاتين الركعتين خلف المقام ، فلو صلاهما في أي مكان من الحرم أو خارجه جاز .

**قال ابن قدامة :** وَحَيْثُ رَكَعَهُمَا وَمَهْمَا قَرَأَ فِيهِمَا ، جَازٌ ؛ فَإِنَّ عُمَرَ رَكَعَهُمَا بِذِي طُوًى .

أ- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ : وَهُوَ بِمَكَّةَ وَأَرَادَ الْخُرُوجَ وَلَمْ تُكُنْ أُمُّ سَلَمَةَ طَافَتْ بِالْبَيْتِ

وَأَرَادَتْ الْخُرُوجَ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُقِيمَت صَلَاةُ الصُّبْحِ فَطُوبَى عَلَى بَعِيرِكَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ فَفَعَلْتَ ذَلِكَ فَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجْتَ ( متفق عليه .

وجه الدلالة : الإخبار بأنها لم تصل حتى خرجت ، وإقرار النبي ﷺ لها دليل صريح على عدم اشتراط الصلاة داخل المسجد أو خلف المقام .

ب- وثبت ( أن عمر رضي الله عنه طاف بالبيت بعد صلاة الصبح ، فركب حتى أناخ بذي طوى ، فصلى ركعتين ) رواه مالك .

ج- وعن ابن عمر ( أنه كان يطوف بالبيت سبعا ، ثم يدخل البيت ، فيصلى فيه ركعتي الطواف ) رواه عبد الرزاق .

#### فائدة : ٣

المشروع في هاتين الركعتين التخفيف وليس قبلهما دعاء ولا بعدهما دعاء .

#### فائدة : ٤

إذا دار الأمر بين أن يصلي قريبا من المقام مع كثرة حركته، كرد المارين بين يديه، وبين أن يصلي بعيداً عن المقام ولكن بطمأنينة، فما الأفضل ؟

فالأفضل الثاني ، لأن ما يتعلق بذات العبادة أولى بالمراعاة مما يتعلق بمكانها .

#### فائدة : ٥

ما حكم الموالاة بين الطواف والركعتين ؟

اختلف الفقهاء في حكم الموالاة بين الطواف والركعتين، على قولين:

الصحيح أن الموالاة سنة، فلو فصل بين الطواف وركعتيه بوقت طويل، جاز .

وهو قول الحنفية، والشافعية، والحنابلة.

أ-أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه طاف بالبيت بعد صلاة الصبح، فلما قضى طوافه، نظر فلم ير الشمس طلعت، فركب حتى أناخ بذي طوى فصلى ركعتين).

ب-عن أم سلمة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال - وهو بمكة، وأراد الخروج ولم تكن أم سلمة طافت بالبيت وأرادت الخروج - فقال لها رسول الله ﷺ ( إذا أُقِيمَت صَلَاةُ الصُّبْحِ، فَطُوبَى عَلَى بَعِيرِكَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ، فَفَعَلْتَ ذَلِكَ، فَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجْتَ ) .

#### فائدة : ٦

يستحب إذا جاء المقام أن يقرأ ( واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ) .

#### فائدة : ٧

الحكمة من قراءة هذه الآية :

أولاً : بالنسبة للنبي ﷺ ، إبلاغ الناس أنه فعل ذلك امتثالاً لأمر الله .

ثانياً : أن يشعر نفسه أنه يفعل ذلك امتثالاً لأمر الله .

#### فائدة : ٨

هل تجزئ سنة راتبة عنهما أو صلاة مكتوبة ؟

هذا موضع خلاف والصحيح أنها لا تجزئ ، لأنهما سنة مستقلة بنفسهما .

( ثُمَّ يَمُودُ إِلَى الرُّكْنِ فَيسْتَلِمُهُ ) .

أي : بعد أن يصلي ركعتي الطواف يسن أن يعود إلى الحجر الأسود فيستلمه .

لحديث جابر -في صفة حجة النبي ﷺ- قال ( ... فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ أَتَى مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ فَصَلَّى، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ ... ) رواه مسلم .

**قال النووي :** فيه دلالة لما قاله الشافعي وغيره من العلماء أنه يستحب للطائف طواف القدوم إذا فرغ من الطواف وصلاته خلف المقام أن يعود إلى الحجر الأسود فيستلمه ، ثم يخرج باب الصفا ليسعى . واتفقوا على أن هذا الاستلام ليس بواجب وإنما هو سنة لو تركه لم يلزمه دم . ( شرح مسلم ) .

**وقال ابن قدامة :** وإذا فرغ من الركوع ، وأراد الخروج إلى الصفا ، استحب أن يعود فيستلم الحجر . نص عليه أحمد ؛ لأن النبي ﷺ فعل ذلك .

ذكره جابر في صفة حج النبي ﷺ وكان ابن عمر يفعل .

وبه قال النخعي ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، ولا نعلم فيه خلافاً . ( المغني ) .

**وقال ابن عبد البر :** وأما استلام الركن فسنة مسنونة عند ابتداء الطواف ، وعند الخروج بعد الطواف ، والرجوع إلى الصفا ، لا يختلف أهل العلم في ذلك قديماً وحديثاً والحمد لله . ( التمهيد ) .

قال بعض العلماء : وظاهر ذلك أنه لا يسن تقبيله ولا الإشارة إليه .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** بعد أن يصلي ركعتين يستلم الركن مرة ثانية كالمودع للبيت في هذا العمل . ولم ترد السنة بالتقبيل في هذا الموضع ولم ترد أيضاً بالإشارة .

وعلى هذا فلا تقبيل ولا إشارة ، فان تيسر لك أن تستلمه فهو سنة وإلا فدعه .

وهذا فيمن خرج ليسعى ، أما من طاف ولا يريد السعي [كطواف الوداع مثلاً أو طواف الإفاضة لمن سعى بعد طواف القدوم] فإنه لم يرد أن النبي ﷺ رجع إلى الركن فاستلمه .

#### فائدة : ١

قوله ( الركن ) المراد بالركن هنا الحجر الأسود ، وسمي ركناً ، لأنه في ركن البيت .

#### فائدة : ٢

جاء عند الإمام أحمد ( ثم ذهب إلى زمزم فشرب منها وصب على رأسه ) فيسن بعد صلاة الركعتين أن يذهب إلى زمزم ويشرب ويصب على رأسه .

### ( ثم يشرب من ماء زمزم ) .

أي : يستحب للحاج والمُعتمر خصوصاً والمسلم عموماً أن يشرب من ماء زمزم .

لما جاء في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ شرب من ماء زمزم . رواه البخاري .

وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في ماء زمزم ( إنها مباركة إنها طعام طعم ) رواه مسلم .

وزاد الطيالسي ( وشفاء سقم ) .

أي شرب مائها يغني عن الطعام ويشفي من السقام لكن مع الصدق كما ثبت عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه أنه أقام شهراً بمكة لا قوت له إلا ماء زمزم .

وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال ( ماء زمزم لما شرب له ) رواه أحمد .

**قال شيخ الإسلام :** ويستحب أن يشرب من ماء زمزم ويتصلع منه ويدعو عند شربه بما شاء من الأدعية الشرعية اهـ .

**وقال ابن قدامة :** ويستحب أن يأتي زمزم ، فيشرب من مائها لما أحب ، ويتصلع منه . قال جابر ، في صفة حج النبي ﷺ : ثم أتى بني عبد المطلب ، وهم يسفون ، فناولوه دلو ، فشرب منه اهـ .

ومعنى ( يتصلع ) أي يكثر من الشرب حتى يمتلئ جنبه وأضلاعه . حاشية السندي على ابن ماجه .

**وقال النووي :** قال الشافعي والأصحاب وغيرهم : يستحب أن يشرب من ماء زمزم ، وأن يكثر منه ، وأن يتصلع منه - أي يتملى - ويستحب أن يشربه لمطلوباته من أمور الآخرة والدنيا ، فإذا أراد أن يشربه للمغفرة أو الشفاء من مرض ونحوه استقبل القبلة ثم ذكر اسم

اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ قَالَ (اللَّهُمَّ إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَكَ ﷺ قَالَ: (مَاءٌ زَمَزَمٌ لِمَا شُرِبَ لَهُ) اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْرَبُهُ لِتَغْفِرَ لِي، اللَّهُمَّ فَاعْفِرْ لِي أَوْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْرَبُهُ مُسْتَشْفِيًا بِهِ مِنْ مَرَضٍ، اللَّهُمَّ فَاشْفِنِي) وَنَحْوَ هَذَا، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَنَفَّسَ ثَلَاثًا كَمَا فِي كُلِّ شُرْبٍ، فَإِذَا فَرَغَ حَمَدَ اللَّهَ تَعَالَى . اهـ.

#### فائدة : ١

وقد ذكر الفقهاء آداباً تستحب لشرب ماء زمزم، منها استقبال الكعبة، والتسمية ، والتنفس ثلاثاً، والتضلع منها ، وحمد الله بعد الفراغ، والجلوس عند شربه كغيره، واستحبوا أيضاً لمن يشرب من زمزم نضح الماء على رأسه ووجهه وصدره، والإكثار من الدعاء عند شربه ، وشربه لمطلوبه من أمر الدنيا والآخرة لما جاء في الحديث عنه ﷺ : ماء زمزم لما شرب له .

#### فائدة : ٢

استحب بعض الفقهاء النزود من ماء زمزم وحمله إلى البلاد لأنه شفاء لمن استشفى ، وجاء في حديث عائشة رضي الله عنها أنها حملت من ماء زمزم في القوارير ، وقالت : حمل رسول الله ﷺ منها ، وكان يصب على المرضى ويسقيهم .

#### فائدة : ٣

يذكر على بعض الألسنة أن فضيلته ما دام في محله فإذا نقل يتغير وهو شيء لا أصل له .  
فقد كتب ﷺ إلى سهيل بن عمرو : إن وصل كتابي ليلاً فلا تصبحن أو نهاراً فلا تمسين حتى تبعث إليّ بماء زمزم ، وفيه أنه بعث بمزادتين وكان حينئذ بالمدينة قبل أن يفتح مكة ، وهو حديث حسن لشواهد .  
وكذا كانت عائشة رضي الله عنها تحمل وتخبر أنه ﷺ كان يفعله وأنه كان يحمله في الأداوي والقرب فيصب منه على المرضى ويسقيهم .  
وكان ابن عباس إذا نزل به ضيف أتحفه بماء زمزم .  
وسئل عطاء عن حمله فقال : قد حمله النبي ﷺ والحسن والحسين .

#### فائدة : ٤

**قال ابن القيم :** وقد جربت أنا وغيري من الاستشفاء بماء زمزم أموراً عجيبة واستشفيت به من عدة أمراض فبرأت بإذن الله وشاهدت من يتغذى به الأيام ذوات العدد قريباً من نصف الشهر أو أكثر ولا يجد جوعاً ويطوف مع الناس كأحدهم وأخبرني أنه ربما بقي عليه أربعين يوماً وكان له قوة يجامع بها أهله ويصوم ويطوف مراراً . ( زاد المعاد ) .

**( ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا حِينَئِذٍ يَرَى الْبَيْتَ ... ) .**

أي : بعد ذلك يذهب إلى الصفا ليسعى بين الصفا والمروة .

كما في حديث جابر - في صفة حجة النبي ﷺ - قال ( ... ) ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ: " إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ " " أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ " فَرَفَعِيَ الصَّفَا، حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ وَقَالَ: " لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ [ وَحْدَهُ ] أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ " . ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ، حَتَّى انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي [ سَعَى ] حَتَّى إِذَا صَعَدْنَا مَشَى إِلَى الْمَرْوَةِ فَقَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ، كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا ... ) .

#### • مباحث الصفا :

##### مبحث : ١

السعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج والعمرة ، وستأتي أدلة المسألة إن شاء الله في أركان الحج .

##### مبحث : ٢

الحكمة من السعي بين الصفا والمروة .

**قال ابن دقيق العيد :** ... مثاله: السعي بين الصفا والمروة إذا فعلناه وتذكرنا أن سببه: قصة هاجر مع ابنها وترك الخليل لهما في ذلك المكان الموحش منفردين منطوعي أسباب الحياة بالكلية مع ما أظهره الله تعالى لهما من الكرامة والآية في إخراج الماء لهما - كان في ذلك



مصالح عظيمة أي في التذكر لتلك الحال وكذلك رمي الجمار إذا فعلناه وتذكرنا أن سببه: رمي إبليس بالجمار في هذه المواضع عند إرادة الخليل ذبح ولده: حصل من ذلك مصالح عظيمة النفع في الدين.

**وقال الشنقيطي:** قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «فَذَلِكَ سَعْيُ النَّاسِ بَيْنَهُمَا» ، فِيهِ الْإِشَارَةُ الْكَافِيَةُ إِلَى حِكْمَةِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؛ لِأَنَّ هَاجَرَ سَعَتْ بَيْنَهُمَا السَّعْيَ الْمَذْكُورَ، وَهِيَ فِي أَشَدِّ حَاجَةٍ، وَأَعْظَمَ فَاقَةً إِلَى رَحْمَتِهِ، لِأَنَّ ثَمَرَةَ كَيْدِهَا، وَهُوَ وَلَدُهَا إِسْمَاعِيلُ تُنْظَرُهُ يَتَلَوَّى مِنَ الْعَطَشِ فِي بَلَدٍ لَا مَاءَ فِيهِ، وَلَا أُنَيْسَ، وَهِيَ أَيْضًا فِي جُوعٍ، وَعَطَشٍ فِي غَايَةِ الْاضْطِرَّارِ إِلَى خَالِقِهَا جَلٍّ وَعَلَا، وَهِيَ مِنْ شِدَّةِ الْكَرْبِ تَصْعَدُ عَلَى هَذَا الْجَبَلِ فَإِذَا لَمْ تَرَ شَيْئًا جَرَتْ إِلَى الثَّانِي فَصَعِدَتْ عَلَيْهِ لَتَرَى أَحَدًا، فَأَمَرَ النَّاسُ بِالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِيَشْعُرُوا بِأَنَّ حَاجَتَهُمْ وَفَقْرَهُمْ إِلَى خَالِقِهِمْ وَرَازِقِهِمْ كَحَاجَةِ وَفَقْرِ تِلْكَ الْمَرْأَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ الضَّيِّقِ، وَالْكَرْبِ الْعَظِيمِ إِلَى خَالِقِهَا وَرَازِقِهَا، وَلِيَتَذَكَّرُوا أَنَّ مَنْ كَانَ يُطِيعُ اللَّهَ كِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِيِّنَا ﷺ لَا يُضَيِّعُهُ، وَلَا يُحَيِّبُ دُعَاءَهُ وَهَذِهِ حِكْمَةُ بَالِغَةُ ظَاهِرَةٍ دَلَّ عَلَيْهَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي حَدِيثِ الْبَيْهَقِيِّ الْمَذْكُورِ حِكْمَةَ الرَّمْيِ أَيْضًا فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ حِكْمَةَ السَّعْيِ، وَالرَّمْيِ مَعْرُوفَةٌ ظَاهِرَةٌ خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ. وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

### مبحث : ٣

يستحب إذا دنا من الصفا أن يقرأ هذه الآية ( إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ) .  
إذ دنا من الصفا وليس إذا صعد ، ولا يشرع إكمال الآية وإنما يقتصر فقط على ( إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ) .

### مبحث : ٤

الحكمة من قراءة هذه الآية :

أولاً : اقتداء بالرسول ﷺ .

ثانياً : امتثالاً لأمر الله .

ثالثاً : وليشعر نفسه أنه إنما سعى لأنه من شعائر الله .

تنبيه :

ولا يقال هذا الذكر إلا إذا أقبل على الصفا من بعد الطواف -فلا يقال بعد ذلك- لا عند المروة ولا عند الصفا في المرة الثانية ، لأنه ليس ذكراً يختص بالصعود وإنما هو ذكر يبين أن ابتداء الإنسان من الصفا إنما هو بتقديم الله له .

### مبحث : ٥

البداة بالسعي من الصفا ، فلو بدأ بالمروة لم يعتد بالشوط الأول ، والبداة بالصفا هو تفسير لقوله تعالى ( إن الصفا والمروة من شعائر الله ) فقد بدأ بما قدم الله ذكره .

**قال الشنقيطي:** اعْلَمْ أَنَّ جُمْهُورَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَشْتَرِطُونَ فِي السَّعْيِ التَّرْتِيبَ، وَهُوَ أَنْ يُبْدَأَ بِالصَّفَا، وَيُخْتِمَ بِالْمَرْوَةِ، فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ لَمْ يُعْتَدَ بِذَلِكَ الشَّوْطِ، وَمَنْ قَالَ بِاشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ: مَالِكٌ، وَالثَّوَالِيفِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَأَصْحَابُهُمْ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَدَاوُدُ، وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافٌ فِي ذَلِكَ.

### مبحث : ٦

ما يفعله الحاج على الصفا :

يستحب أن يصعد الصفا وأن يستقبل القبلة حينما يطلع عليه ( وليس هو واجب ، الواجب هو حدود العرييات ) .

ويستحب رفع اليدين عند الصعود على الصفا ، وصفة رفعهما كصفة رفعهما عند الدعاء .

ويستحب على الصفا أن يوحد الله ويكره ويقول ( لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده أُنْجَزَ وَعُدَّةٌ وَنَصْرَ عَبْدِهِ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ » . ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ قَالِ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ) .

[ أنجز وعده ] أي: بإظهار هذا الدين، وكون العاقبة للمتقين . [ ونصر عبده ] أي: نبيه مُحَمَّدًا ﷺ [ وهزم الأحزاب ] أي: غلبهم

وكسرهم [ وحده ] أي: بلا قتال من الناس .

- قوله : يستحب الدعاء فيما بين ذلك ، وصفه هذا : أن يذكر الله أولاً ، ثم يدعو ، ثم يذكر الله ثانياً ، ثم يدعو ، ثم يذكر الله ثالثاً ، ثم ينزل من الصفا .

#### مبحث : ٧

بعد الذكر والدعاء يتجه إلى المروة ، إذا حاذى العلم الأخضر هرول حتى العلم الثاني ، والهرولة خاصة بالرجال .

قال ابن قدامة : وهو يذكر صفة السعي بين الصفا والمروة :

وَهُوَ أَنْ يَنْزِلَ مِنَ الصَّفا ، فَيَمْشِي حَتَّى يَأْتِيَ الْعَلَمَ ، مَعْنَاهُ يُحَازِي الْعَلَمَ ، وَهُوَ الْمِيلُ الْأَخْضَرُ الْمُعَلَّقُ فِي رُكْنِ الْمَسْجِدِ ، فَإِذَا كَانَ مِنْهُ حُجُورًا مِنْ سِتَّةِ أَذْرُعَ ، سَعَى سَعْيًا شَدِيدًا ، حَتَّى يُحَازِي الْعَلَمَ الْآخَرَ ، ثُمَّ يَتْرُكُ السَّعْيَ ، وَيَمْشِي حَتَّى يَأْتِيَ الْمَرْوَةَ ، فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَيَدْعُو بِمِثْلِ دُعَائِهِ عَلَى الصَّفا ، وَمَا دَعَا بِهِ فَجَائِزٌ ، وَلَيْسَ فِي الدُّعَاءِ شَيْءٌ مُؤَقَّتٌ .

ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَمْشِي فِي مَوْضِعٍ مَشْيِهِ ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعٍ سَعْيِهِ ، وَيُكَبِّرُ مِنَ الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ . ( المغني ) .

#### مبحث : ٨

الهرولة خاصة بالرجال دون النساء .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أنه لا رمل على النساء حول البيت ، ولا بين الصفا والمروة ، وليس عليهن اضطباع ؛ وذلك لأن الأصل فيهما إظهار الجلد [القوة] ، ولا يقصد ذلك في النساء ؛ ولأن النساء يقصد فيهن الستر ، وفي الرمل والاضطباع تعرض للكشف . انتهى .

فالرمل بين العلمين الأخضرين أثناء السعي بين الصفا والمروة سنة في حق الرجال وليس بواجب . أما النساء فلا يسرن لهن الرمل أثناء السعي وإن كان هذا الرمل قد حصل من هاجر أثناء سعيها بين الصفا والمروة ، والذي هو أصل مشروعية السعي عموماً ، ففي صحيح البخاري أثناء الحديث عن سعي هاجر بين الصفا والمروة :

( ... فَوَجَدَتِ الصَّفاً أَقْرَبَ جَبَلٍ فِي الْأَرْضِ يَلِيهَا فَقَامَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ اسْتَقْبَلَتِ الْوَادِي تَنْظُرُ هَلْ تَرَى أَحَدًا فَلَمْ تَرَ أَحَدًا فَهَبَطَتْ مِنَ الصَّفا حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْوَادِي رَفَعَتْ طَرَفَ ذِرْعَيْهَا ثُمَّ سَعَتْ سَعْيَ الْإِنْسَانِ الْمَجْهُودِ حَتَّى جَاوَزَتِ الْوَادِي ثُمَّ أَتَتْ الْمَرْوَةَ فَقَامَتْ عَلَيْهَا وَنَظَرَتْ هَلْ تَرَى أَحَدًا فَلَمْ تَرَ أَحَدًا فَفَعَلَتْ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ - قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَذَلِكَ سَعْيُ النَّاسِ بَيْنَهُمَا ) .

#### مبحث : ٩

لا تشترط الطهارة للسعي .

قال النووي : مذهبا ومذهب الجمهور أن السعي يصح من المحدث والجنب والحائض .

وقال ابن قدامة : أكثر أهل العلم يرون أن لا يشترط الطهارة للسعي بين الصفا والمروة ، ومن قال ذلك عطاء ومالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي .

وقال الشنقيطي : اعلم أن جمهور العلماء على أن السعي لا يشترط له طهارة المحدث ، ولا الحنب ، ولا ستر العورة ، فلو سعى ، وهو محدث أو جنب ، أو سعت امرأة وهي حائض ، فالسعي صحيح ، ولا يبطله ذلك ، ومن قال به الأئمة الأربعة ، وجمهور أهل العلم .

وقال رحمه الله : وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ عَلَى أَنَّ السَّعْيَ لَا تُشْتَرَطُ لَهُ الطَّهَارَةُ: هِيَ مَا تَقْدَمُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَمَرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ: أَنْ تَفْعَلَ كُلَّ مَا يَفْعَلُهُ الْحَاجُّ، وَهِيَ حَائِضٌ إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ خَاصَّةً. وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّعْيَ لَا تُشْتَرَطُ لَهُ الطَّهَارَةُ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: لَا دَلِيلٌ فِي الْحَدِيثِ، لِأَنَّ السَّعْيَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ طَوَافٍ، وَالْحَيْضُ مَانِعٌ مِنَ الطَّوَافِ، وَهُوَ مُرَدُّودٌ بِأَنَّ النَّفْيَ وَالْإِتْبَاتَ نَصٌّ فِي أَنَّ غَيْرَ الطَّوَافِ يَصِحُّ مِنَ الْحَائِضِ وَيَدْخُلُ فِيهِ السَّعْيُ.

#### مبحث : ١٠

السعي بين الصفا والمروة سبعة أشواط ، الذهاب شوط والرجوع شوط آخر .

**قال النووي :** قوله : ( حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرَ طَوَافٍ عَلَى الْمَرْوَةِ ) فِيهِ دَلَالَةٌ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ أَنَّ الدَّهَابَ مِنَ الصَّفَا إِلَى الْمَرْوَةِ يُحْسَبُ مَرَّةً وَالرُّجُوعُ إِلَى الصَّفَا ثَانِيَةً وَالرُّجُوعُ إِلَى الْمَرْوَةِ ثَالِثَةً وَهَكَذَا ، فَيَكُونُ إِبْدَاءُ السَّبْعِ مِنَ الصَّفَا ، وَآخِرُهَا بِالْمَرْوَةِ .

**وقال ابن قدامة :** حَتَّى يُكْمِلَ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، يَحْتَسِبُ بِالدَّهَابِ سَعْيَةً ، وَبِالرُّجُوعِ سَعْيَةً .  
وَحُكْمِي عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ ، وَبَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُمْ قَالُوا : ذَهَابُهُ وَرُجُوعُهُ سَعْيَةٌ .  
وَهَذَا غَلَطٌ ؛ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ ( ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ ، حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ ، زَمَلَ فِي بَطْنِ الْوَادِي ، حَتَّى إِذَا صَعِدْنَا مَشَى ، حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ ، فَقَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا ، فَلَمَّا كَانَ آخِرَ طَوَافِهِ عَلَى الْمَرْوَةِ ، قَالَ : لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ ، لَمْ أَسُقِ الْهَدْيَ ، وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً ) .

وَهَذَا يَفْتَضِي أَنَّهُ آخِرُ طَوَافِهِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ ، كَانَ آخِرَ طَوَافِهِ عِنْدَ الصَّفَا ، فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ .  
وَلَا يُنْفَضِي فِي كُلِّ مَرَّةٍ طَائِفٌ بِهَيْمًا ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْتَسِبَ بِذَلِكَ مَرَّةً ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا طَافَ بِجَمِيعِ النَّبْتِ احْتَسَبَ بِهِ مَرَّةً . ( المغني ) .

#### مبحث : ١١

يقول في سعيه ما أحب من ذكر ودعاء وقرآن ، وإن دعا في السعي بقوله ( رب اغفر وارحم ، إنك أنت الأعز الأكرم ) فلا بأس لثبوت ذلك عن ابن مسعود وابن عمر .

#### مبحث : ١٢

إذا كان في آخر شوط من السعي أتمه بصعوده المروة ، ولا يقف للدعاء ولا للذكر ، لأن العبادة قد انتهت .

#### مبحث : ١٣

حكم الموالاة بين الطواف والسعي :

اختلف الفقهاء في حكم الموالاة بين الطواف والسعي على قولين :

**القول الأول :** أن الموالاة بينهما سنة ، فلا يضر الفصل بزمان طويل .

وهو قول الحنفية ، وقول عند المالكية ، والمذهب عند الشافعية ، وقول الحنابلة .

أ- أن كل واحد من الطواف والسعي ركن ، والموالاة بين أركان الحج لا تجب ، كالوقوف بعرفة وطواف الإفاضة .

ب- أن الموالاة إذا لم تجب في السعي نفسه ، ففيما بينه وبين الطواف أولى .

**القول الثاني :** أن الموالاة بين الطواف والسعي شرط ، فلو فرق بينهما كثيراً لزم إعادة الطواف والسعي .

وهو قول عند المالكية ، ووجه عند الشافعية .

واستدلوا له : بأن السعي لما افتقر إلى تقدم الطواف عليه ليمتاز عما لغير الله تعالى ، افتقر إلى الموالاة بينه وبينه ليقع به الامتياز ، ولا يحصل الميز إذا أخل بالموالاة .

**والراجع الأول .**

**قال الشيخ ابن باز رحمه الله :** لا حرج في الفصل بين السعي والطواف عند أهل العلم ، فلو سعى بعد الطواف بزمان أو في يوم آخر فلا بأس بذلك ولا حرج فيه ، ولكن الأفضل أن يتوالى السعي مع الطواف ، فإذا طاف بعمرته سعى بعد ذلك من دون فصل ، وهكذا في حجه ولو فصل فلا حرج في ذلك ؛ لأن السعي عبادة مستقلة ، فإذا فصل بينهما بشيء فلا يضر ، ولهذا لو قدم الحاج أو القارن وطاف فقط وأجل السعي إلى ما بعد نزوله من عرفات فلا حرج في ذلك ، وإن قدمه فلا حرج في ذلك .

#### مبحث : ١٤

لا يشرع التطوع بالسعي بين الصفا والمروة لغير الحاج والمعتمر .

**قال ابن حجر :** ... إجماع المسلمين على أن التطوع بالسعي لغير الحاج والمعتمر غير مشروع .

**وقال الشنقيطي :** ... إجماع المسلمين على أن التطوع بالسعي لغير الحاج والمعتمر غير مشروع ، والعلم عند الله تعالى .

وقال الشيخ ابن عثيمين: لا يجوز التطوع بالسعي ، لأن السعي إنما يُشرع في النُّسك ، الحج والعمرة ، لقول الله تعالى ( إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ) .

#### مبحث : ١٥

يشترط في صحة السعي أن يقع بعد الطواف .

عن ابن عمر رضي الله عنهما ( أن رسول الله ﷺ كان إذا طاف في الحج أو العمرة أول ما يقدم، سعى ثلاثة أطواف، ومشى أربعة، ثم سجد سجدتين، ثم يطوف بين الصفا والمروة ) متفق عليه .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ كان يقدم الطواف على السعي بدلالة كلمة (ثم) وقد قال (لتأخذوا مناسككم) وفعله في المناسك يفيد الوجوب.

ب- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال (حاضت عائشة رضي الله عنها)، فنسكت المناسك كلها غير أنها لم تطف بالبيت، فلما طهرت طافت بالبيت، قالت: يا رسول الله، تنطلقون بحجة وعمرة، وأنطلق بحج! فأمر عبدالرحمن بن أبي بكر أن يخرج معها إلى التنعيم، فاعتمرت بعد الحج) .

وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها ( فقدمت مكة وأنا حائض، ولم أطف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة ) .

وجه الدلالة : أنه لولا اشتراط تقدم الطواف على السعي؛ لفعلت في السعي مثل ما فعلت في غيره من المناسك؛ فإنه يجوز لها السعي من غير طهارة .

قال الماوردي : فإذا ثبت وجوب السعي فمن شرط صحته أي السعي أن يتقدمه الطواف، وهو إجماع ليس يُعرف فيه خلاف بين الفقهاء .

وقال الشنقيطي : اعلم أن جمهور أهل العلم على أن السعي لا يصح، إلا بعد طواف ، فلو سعى قبل الطواف لم يصح سعيه، عند الجمهور، منهم الأئمة الأربعة، ونقل الماوردي وغيره الإجماع عليه .

قال النووي في شرح المهذب: وحكى ابن المنذر، عن عطاء، وبعض أهل الحديث: أنه يصح، وحكاؤه أصحابنا عن عطاء، وداود . وحجة الجمهور: أن النبي ﷺ لم يسع في حجة، ولا عمرة إلا بعد الطواف، وقد قال «لتأخذوا عني مناسككم» فعلمنا أن تأخذ ذلك عنه . (أضواء البيان ) .

#### تنبيه :

اختلف العلماء في صحة السعي إذا وقع بعد طواف نفل، فعند الشافعية والحنابلة لا يصح، وإنما يشترط لصحته أن يقع بعد طواف ركن أو قدوم .

#### تنبيه :

اعلم أن القارن والمفرد يكفيه هذا السعي، فلا يلزمه أن يسعى مرة أخرى بعد طواف الإفاضة .

أما المتمتع، فإنه يلزمه أن يسعى سعيًا آخر بعد طواف الإفاضة .

ثم يحل المتمتع من إحرامه بالحل أو التقصير، والمقصود: أنه إذا كان متمتعًا فإنه يحل من إحرامه بالحل أو التقصير، وبهذا يكون قد انتهى من مناسك العمرة.

وأما القارن والمفرد؛ فإنهما يظلان على إحرامهما، فلا يملكان ولا يقصران حتى يوم التروية -الثامن من ذي الحجة - ليكملوا بقية المناسك، كما سيأتي بيانه.

( ثم يقصر من شعره إن كان محتصرًا وقد هلّ ) .

أي : إن كان متمتعًا وقد انتهى من عمرته فالأفضل أن يقصر من شعره دون الحلق .

وهنا التقصير أفضل من الحلق لسببين :

أولاً : أن النبي ﷺ أمر به في قوله ( ومن لم يسق الهدي فليقصّر ) .

ثانياً : من أجل أن يبقى للحج ما يُخلق أو يقصر، ولو أنه حلق ، والمدة قصيرة لم يتوفر الشعر للحج.

ففي حديث ابن عمر السابق قال ﷺ ( ... وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْدَى فَلْيُطْفِئْ بِالْيَبِيتِ وَالصَّافَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ ، ثُمَّ لِيَهْلِ بِالْحَجِّ وَلْيَهْدِ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ) .

قال النووي : ... وَإِنَّمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْتَّقْصِيرِ وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْحُلُقِ مَعَ أَنَّ الْحُلُقَ أَفْضَلُ لِيَنْبَغِيَ لَهُ شَعْرٌ يَخْلُقُهُ فِي الْحَجِّ ، فَإِنَّ الْحُلُقَ فِي تَحْلُلِ الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي تَحْلُلِ الْعُمْرَةِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ : ( وَلْيَحْلِلْ ) فَمَعْنَاهُ وَقَدْ صَارَ خَلَالًا فَلَهُ فِعْلٌ مَا كَانَ تَحْظُورًا عَلَيْهِ فِي الْإِحْرَامِ مِنَ الطِّيبِ وَاللِّبَاسِ وَالنِّسَاءِ وَالصَّيْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . ( شرح مسلم ) .

وقال ابن قدامة : وَقَوْلُ الْحَرْفِيِّ : ( قَصَرَ مِنْ شَعْرِهِ ، ثُمَّ قَدْ حَلَ ) .

يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ فِي حَقِّ الْمُتَمَتِّعِ عِنْدَ حِلِّهِ مِنْ عُمْرَتِهِ التَّقْصِيرُ ؛ لِيَكُونَ الْحُلُقُ لِلْحَجِّ .

قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ : وَيُعْجِنُنِي إِذَا دَخَلَ مُتَمَتِّعًا أَنْ يُقْصِرَ ؛ لِيَكُونَ الْحُلُقُ لِلْحَجِّ .

وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ إِلَّا بِالْتَّقْصِيرِ :

فَقَالَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ ( أَجْلُوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافِ بَيْنِ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ ، وَقَصِّرُوا ) .

وَفِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ ( فَحَلَ النَّاسُ كُلُّهُمْ ، وَقَصَّرُوا ) .

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ ( مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَلْيُطْفِئْ بِالْيَبِيتِ ، وَبَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصِرْ ، وَلْيَحْلِلْ ) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَإِنْ خَلَقَ جَارٌ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ النَّسَكِينَ ، فَجَازَ فِيهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ إِلَّا بَعْدَ التَّقْصِيرِ ، وَهَذَا يَنْبَغِي عَلَى أَنَّ التَّقْصِيرَ نُسْكٌ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ ، فَلَا يَحِلُّ إِلَّا بِهِ . ( المغني )

• وأما إذا كان معتمراً فقط دون حج فالأفضل في حقه الحل .

## ﴿ وتعالى ﴾ .

أي : من عمرته ، فحل له كل شيء حتى النساء .

## ﴿ إلا الشراون والشرد فإنه لا يحل ﴾ .

أي : فإن كان الحاج قارناً أو مفرداً ، فإنه لا يحل ، بل يستمر على إحرامه حتى يرمي جمره العقبة يوم العيد .

## صفة الحج

﴿ يَسُنُّ لِلْمُحَلِّينَ بِمَكَّةَ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّوْبَةِ قَبْلَ النَّوَالِ مِنْهَا ﴾ .

أي : في هذا اليوم — وهو يوم التوبة — يسن لمن كان حلالاً أن يحرم بالحج ضحى .

والحل هو المتمتع ، لأنه حل من إحرامه ، أو كان من أهل مكة .

عن جابر قال ( ... فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّوْبَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِنًى فَأَهْلَلُوا بِالْحَجِّ ) رواه مسلم .

قال النووي : فيه دليل للشافعي وموافقيه أن المتمتع، وكل من بمكة، وأراد الإحرام بالحج، فالسنة له أن يُحرم يوم التوبة .

ويوم التوبة : هو اليوم الثامن من ذي الحجة .

قال النووي : وسمي بذلك لأن الناس كانوا يترؤون فيه من الماء ، أي يحملونه معهم من مكة إلى عرفات ليستعملوه في الشرب وغيره . [

توجهوا إلى منى ] توجهوا من الأبطح ، لأن النبي ﷺ نزل هناك .

فائدة : ١

ويحرم من مكانه .

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ ( أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا أَخْلَلْنَا أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مَنَى. قَالَ فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ). رواه مسلم  
 وإنما أهلوا من الأبطح لأنه مكان نزولهم ، والأبطح : هو مسيل فيه دقاق الحصى يقع شرقي مكة ، فأحرم النبي ﷺ في هذا المكان ومعه  
 أصحابه قبل الزوال ، ثم توجهوا إلى منى وكان ذلك يوم الخميس .  
 تنبيه : قال بعض الفقهاء : أنه يحرم من الحرم تحت الميزاب ، وهذا غلط وبدعة ، فلم يفعله النبي ﷺ ، ولا عهد عن أحد من الصحابة أنه  
 فعله .

#### فائدة : ٢

أعمال الحج تبتدئ من اليوم الثامن .

#### فائدة : ٣

يسن أن يفعل الحاج عند إحرامه هذا ما يفعله عند الإحرام من الميقات من الغسل والتنظف والتجرد من المخيط ويهل بالحج بعدها قائلاً :  
 لبيك حجاً .

#### ( وَيَبِيتُ بِمَنَى ) .

أي : يسن أن يخرج إلى منى ويبيت بها ليلة التاسع ، ويصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر قصراً بلا جمع .  
 ففي حديث جابر - في صفة حجة النبي ﷺ - قال ( فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مَنَى، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ،  
 وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ، وَالْعِشَاءَ، وَالْفَجَرَ ... ) رواه مسلم .  
**قال النووي :** والسنة أن يبيتوا بمنى ليلة التاسع، وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا واجب، فلو تركه فلا شيء عليه، لكن فائته الفضيلة وهذا  
 الذي ذكرناه من كونه سنة لا خلاف فيه . ( المجموع ) .

#### فائدة : ١

الأفضل أن تكون صلاة الظهر في اليوم الثامن في منى .

#### فائدة : ٢

أن الصلاة في منى تكون قصراً من غير جمع .

#### فائدة : ٣

أنه يسن المكث في منى حتى تطلع الشمس .

#### فائدة : ٤

أن الذين يذهبون إلى عرفات من ليلتها قد خالفوا السنة ، وكذلك من لم يحرم اليوم الثامن ، وهو وإن كان جائزاً لكنهم حرموا أنفسهم  
 السنة .

#### فائدة : ٥

فإذا صادف يوم التروية يوم الجمعة، فأيهما أفضل، أن يصلي الحاج في المسجد الحرام ثم يخرج إلى منى، أو أن يخرج إلى منى (ضحى) ويصلي  
 الظهر في منى؟ الثاني أفضل، لأن بقاءك في منى عبادة، وأنت أيها الحاج لم تأت من بلادك إلا لأجل هذه العبادة .

#### ( فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ سَارَ إِلَى عَرَفَةَ وَكَانَهَا مَرْتَبَةً إِلَهُ بَطْنِ هِزْجَةٍ ) .

أي : فإذا طلعت الشمس من اليوم التاسع سار إلى عرفة وينزل أولاً بنمرة .

لحديث جابر - في صفة حجة النبي ﷺ - قال ( ... ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَأَجَاَزَ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ، فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ  
 بِئِمْرَةٍ فَنَزَلَ بِهَا. حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ، فَرُجِلَتْ لَهُ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي، فَخَطَبَ النَّاسَ ... ) .

( حتى أتى عرفة ) قال النووي : "المراد قارب عرفات ، فإن مرة ليست من عرفات" . [ القبة ] قال ابن الأثير : "القبة من الخيام بيت  
 صغير مستدير .

#### فائدة : ١

عرفة : مشعر خارج حدود الحرم ، لأنها واقعة في الحل ، وهي اسم لمكان الوقوف في الحج .

سميت بذلك :

قيل : لأن الناس يتعارفون فيها .

وقيل : لأن أمين الوحي جبريل طاف بإبراهيم عليه السلام وكان يريه المشاهد فيقول له "أَعَرَفْتَ؟ أَعَرَفْتَ؟"، فيرد إبراهيم "عَرَفْتُ، عَرَفْتُ" .

وقيل : لأن آدم وحواء عندما هبطا من الجنة التقيا فعرفها وعرفته في هذا المكان .

وقيل : لأنها مرتفعة على غيرها ؛ والشيء المرتفع يسمى عُرفاً ، ومنه : أهل الأعراف ، كما قال تعالى (وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا) ، ومنه : عُرف الديك ؛ لأنه مرتفع ؛ وكل شيء مرتفع يسمى بهذا الاسم.

#### فائدة : ٢

إن تيسر له النزول بنمرة نزل إلى زوال الشمس [ونمرة قرية قرب عرفة وليست من عرفة] وهذا النزول نزول نسك ، بناءً على أن الأصل التعبد في جميع أعمال الحج إلا ما قام الدليل على أنه ليس كذلك، وإلا ذهب إلى عرفات واستقر بها ولو قبل الزوال .

#### فائدة : ٣

عرفة كلها موقف إلا بطن عُرنة .

عَنْ جَابِرٍ . قَالَ : قَالَ ﷺ ( نَحَرْتُ هَا هُنَا وَمَعِيَ كُلُّهَا مَنَحَرٌ فَأَنْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ وَوَقِفْتُ هَا هُنَا وَعُرْفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ وَوَقِفْتُ هَا هُنَا وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ ) رواه مسلم .

إلا بطن عرنة :

قال ﷺ ( كل عرفة موقف ، وارتفعوا عن بطن عُرنة ) .

قال القاضي عياض: اتفق العلماء على أنه لا موقف فيه [يعني بطن عرنة] .

#### فائدة : ٤

قوله (حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة) نمرة ليست من عرفة، فاختلف الشراح في معنى قوله (حتى أتى عرفة فوجد القبة ... بنمرة) لأنها توهم أن نمرة من عرفة .

ف قيل : المعنى أي قد قارب عرفة .

وقيل : أن مراد جابر أن ينتهي سيره عرفة ، وأنه لم يفعل كما تفعل قريش في الجاهلية ، فتنتهي بمزدلفة وتقف فيه يوم عرفة ، وفي طريقه إلى عرفة نزل بنمرة ، وهذا أصح .

**( فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ ) .**

وذلك لفعل النبي ﷺ .

ففي حديث جابر - في صفة حجة النبي ﷺ - قال (حَتَّى أَتَى عُرْفَةَ فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِنَمْرَةٍ فَتَنَزَلَ بِهَا حَتَّى إِذَا رَأَعَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقُصْوَاءِ فَرُحِلَتْ لَهُ فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي فَخَطَبَ النَّاسَ ... ثُمَّ أَدْنَى ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ) .

[القصواء] لقب لناقته التي حج عليها [فرحلت له] أي جعل عليها الرحل [بطن الوادي] وادي عرنة الذي فيه مقدمة المسجد، لأن المسجد بعضه في عرفة وبعضه خارج عرفة، وبطن الوادي موضع متسع، ولذا خصه النبي ﷺ بخطبته .

ففي هذا استحباب الخطبة للإمام ليعلم الناس صفة الوقوف ويذكروهم بهذا اليوم ، وقد خطب ﷺ خطبة عظيمة بين فيها أحكام مهمة وعظيمة .

#### فائدة : ١

فيه : استحباب جمع العصر مع الظهر في عرفات وهذا الجمع مجمع عليه ، بأذان واحد وإقامتين .

لقول جابر ( ثُمَّ أَذَّنَ بِإِلَّالٍ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ) .

#### فائدة : ٢

حكم القصر والجمع لأهل مكة في عرفة ومزدلفة :

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :

**القول الأول :** يشرع لهم الجمع والقصر كغيرهم .

وهذا مذهب المالكية ، واختيار ابن تيمية ، وابن القيم .

أ- قالوا : إن النبي ﷺ كان يقصر الصلاة بمنى ، وجمع وقصر بعرفة ومزدلفة ، وصلى معه جميع المسلمين من أهل مكة وغيرهم ، ولم يأمر أهل مكة بالإتمام ، ولا بتأخير العصر في عرفة ، أو تقديم المغرب في المزدلفة ، وكذا خلفاؤه من بعده ، فدل ذلك على مشروعية الجمع والقصر لأهل مكة في المشاعر .

ب- أن خروج أهل مكة إلى منى وعرفات ومزدلفة ، يعتبر سفراً ، فشرع لهم الجمع والقصر كغيرهم .

**القول الثاني :** لا يجوز الجمع والقصر لهم .

وهذا مذهب الشافعية والحنابلة .

قالوا : إن خروج أهل مكة إلى منى وعرفة ومزدلفة لا يعد سفراً لعدم المسافة ، وهم في اعتبار المسافة كغيرهم ، فلم يجز لهم الجمع والقصر .

**والراجح :** الأحوط عدم الجمع والقصر .

#### فائدة : ٣

الحكمة من جمع التقديم هنا : ليتفرغ الناس للدعاء ، وأيضاً لو تفرقوا لفاتت الجماعة ، وصلى كل إنسان لوحده .

#### فائدة : ٤

أن الخطبة يوم عرفة قبل الأذان ، لقوله : ( ثم أذن ثم أقام ) .

#### فائدة : ٥

أنه لا تشرع للمسافر أن يصلي راتبة الظهر ، لقوله : ( ولم يصل بينهما ) .

#### فائدة : ٦

بداية الوقوف بعرفة :

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

**القول الأول :** أن بداية الوقوف من زوال الشمس .

لأن النبي ﷺ ومعه أصحابه لم يقفوا إلا بعد الزوال .

**القول الثاني :** أن بداية الوقوف من طلوع الفجر يوم عرفة .

وهذا مذهب الحنابلة ، وستأتي المسألة إن شاء الله .

لحديث عروة بن المضرس قال ( أتيت رسول الله ﷺ بالموقف - يعني بجمع - قلت : جئت يا رسول الله من جبلي طي ، أكللت مطيتي ، وأتعبت نفسي ، والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه ، فهل لي من حج؟ فقال رسول الله ﷺ : ( مَنْ شَهِدَ صَلَاتِنَا هَذِهِ - يعني : بِالْمُزْدَلِفَةِ - قَوَّفَ مَعَنَا حَتَّى نَذْفَعَ ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ وَقَضَى تَفَتُّهُ ) رَوَاهُ الْخُمْسَةُ ، وَصَحَّحَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ ، وَابْنُ حُرَيْمٌ ، قالوا : فقلوه (أو نهاراً) يشمل ما قبل الزوال وما بعده .

**والراجح** قول الجمهور ، والجواب عن حديث عروة بن مضرس بأن المراد بـ ( بالنهار ) فيه خصوص ما بعد الزوال ، بدليل فعل النبي ﷺ وفعل خلفائه من بعده .

■ ما نهاية وقت الوقوف بعرفة ؟



نهاية وقته : طلوع الفجر يوم النحر .

لقوله ﷺ ( الحج عرفات - ثلاثاً - فمن أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك ) رواه أبو داود .

قال جابر : ( لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع ) . [ قاله في المغني ]

﴿ وَيَقِفُ وَالْجَبَا ﴾ .

المراد بالوقوف هنا المكث .

أي : يسكن أن يقف بعرفة واقفاً .

أ- لقول جابر ( ... فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَذَهَبَتْ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ ) .

ب- وعن أُمِّ الْقُضَيْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ ( أَنَّ نَاسًا احْتَلَفُوا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ صَائِمٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ بِصَائِمٍ فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ لَبَنٍ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ فَشَرِبَتْهُ ) متفق عليه .

وجه الدلالة من الحديثين : أن هذين الحديثين دلا على أن الرسول ﷺ وقف بعرفة راكباً ، والرسول ﷺ لا يفعل إلا الأفضل .

وذهب بعض العلماء : أن الأفضل ترك الركوب .

لأن ترك الركوب أشبه بالتواضع والخضوع .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يختلف باختلاف الناس .

وهذا اختيار ابن تيمية .

﴿ هُنَا الصَّغَرَاتِ وَجِبِلَ الْكُرُومِ ﴾

لقول جابر ( ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمُؤَقَفَ ، فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقُصُوءَ إِلَى الصَّخَرَاتِ وَجَعَلَ خَبَلُ الْمُشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ) .

فائدة :

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : الصعود على جبل عرفات ليس من الأمور المشروعة، بل هو إن اتخذ الإنسان عبادة بدعة، لا يجوز للإنسان أن يعتقد عبادة، ولا أن يعمل به على أنه عبادة، والرسول ﷺ أحصر الناس على فعل الخير، وأبلغ الناس في تبليغ الرسالة، وأعلم الناس بدين الله، لم يصعده ولم يأمر أحداً بصعوده، ولا أقر أحداً بصعوده فيما أعلم، وعلى هذا فإن صعود هذا الجبل ليس بمشروع، بل قال رسول الله ﷺ حين وقف خلفه من الناحية الشرقية قال: (وقفت هاهنا، وعرفة كله موقف) وكأنه ﷺ يشير بهذا إلى أن كل إنسان يقف في مكانه ولا يزدحمون على هذا المكان الذي وقف فيه الرسول ﷺ .

﴿ وَيُكْفِّرُ الْكُفْرَ ، مِمَّا وَرَدَ ﴾ .

يستحب للحاج أن يتفرغ للدعاء في يوم عرفة .

وينبغي أن يكون حال الدعاء مستقبل القبلة وإن كان الجبل خلفه أو يمينه أو شماله، لأن السنة استقبال القبلة، ويرفع اليدين ، ولا يزال هكذا ذاكراً ملبياً داعياً راجياً من الله أن يجعله من عتقائه الذين يباهي بهم الملائكة كما في الحديث : ( ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة ، وأنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة فيقول : ( ماذا أرادوا هؤلاء ) ) .

قال شيخ الإسلام: لم يعين النبي ﷺ لعرفة دعاء خاصاً ولا ذكراً خاصاً، بل يدعو بما شاء من الأدعية .

﴿ وَمِنْ وَاقِفٍ وَكَانَ لِمَنْ هُوَ مِنْ هَجْرٍ يَوْمَ حَرَفَةٍ إِلَى هَجْرٍ يَوْمِ النَّحْرِ وَهُوَ أَهْلٌ لَهُ صَاحِبُهُ وَإِلَهُ خَلَا ﴾ .

أي : أن وقت الوقوف بعرفة يبدأ من طلوع الفجر .

وهذا مذهب الحنابلة .

لحديث عروة بن المضرس قال ( أتيت رسول الله ﷺ بالموقف - يعني بجمع - قلت : جئت يا رسول الله من جبلي طيء ، أكلت مطيبي ، وأتعبت نفسي ، والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه ، فهل لي من حج ؟ فقال رسول الله ﷺ : مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ - يعني :

بِالْمُزْدَلِفَةِ - فَوَقَّفَ مَعَنَا حَتَّى نَدْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ وَقَضَى تَفَتُّهُ ( رَوَاهُ الْحُمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ الزَّيْمُذِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ .

قالوا : فقلوه ( أو نهاراً ) يشمل ما قبل الزوال وما بعده .  
وهذا مذهب الحنابلة .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن بداية الوقوف يكون من زوال الشمس يوم التاسع من ذي الحجة .

وهو قول الجمهور من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ورواية عن أحمد .

وحكى الإجماع على ذلك ابن عبد البر ، وابن حزم ، والقرطبي .

**قال القرطبي :** أجمع أهل العلم على أن من وقف بعرفة يوم عرفة قبل الزوال، ثم أفاض منها قبل الزوال أنه لا يعتد بوقوفه ذلك قبل الزوال . ( التفسير ) .

لأن النبي ﷺ وقف بعد الزوال، وكذلك الخلفاء الراشدون فمن بعدهم إلى اليوم، وما نُقِلَ أن أحداً وقف قبل الزوال .

والراجح قول الجمهور .

والجواب عن حديث عروة بن مضرس بأن المراد (بالنهار) فيه خصوص ما بعد الزوال ، بدليل فعل النبي ﷺ وفعل خلفائه من بعده .

**فائدة :**

من وقف مغمى عليه :

نقول ابتداء: إن الإغماء لا يؤثر على الإحرام، فمن أحرم ثم أغمى عليه فحجه صحيح .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) الإغماء بَعْدَ الإحْرَامِ لَا يُؤَثِّرُ فِي صِحَّتِهِ، بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ.

وَعَلَى ذَلِكَ، فَهَذَا حَمْلُهُ مُتَعَيِّنٌ عَلَى رُقَاتِهِ، وَلَا سَيِّمًا لِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَلَوْ كَانَ نَائِمًا أَوْ مُغْمًى عَلَيْهِ عَلَى تَفْصِيلٍ . هـ.

لكنه إذا حمل إلى عرفة ولم يبق جزءاً من الوقت، فقد اختلف الفقهاء هل يصح حجه أم لا؟ على قولين :

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) أمّا بالنسبة للوقوف بعرفة، فالكلّ مجمّع على أنّه لو أفاق المغمى عليه في زمن الوقوف ولو لحظةً أجزأه، وإن لم يبق من إغمائه إلّا بعد الوقوف :

فمذهب المالكية والحنابلة إلى أنّه فاته الحجّ في ذلك العام.

وللشافعية قولان في إجزاء وقوف المغمى عليه أو عدمه.

والحنفية يكتفون بالكيفية في محلّ الوقوف وزمنه مع سبق الإحرام، فوقوف المغمى عليه مجزئ.

ورجح الشيخ ابن عثيمين . رحمه الله تعالى . في الشرح الممتع صحة وقوفه، فقال:

مثال المغمى عليه: أن يحصل له حادث وهو متجه إلى عرفة، فأغمى عليه قبل أن يصل إلى عرفة، وبقي مغمى عليه حتى انصرف الناس وانصرفوا به، فنقول: هذا الرجل لم يصح وقوفه، لأنه مغمى عليه، ونقول: إنه فاته الحج، فإذا أفاق تحلل بعمره، ثم قضاها إذا كان فرضاً من

العام القادم، هذا هو المشهور من المذهب،

والقول الثاني: أن وقوفه صحيح، لأن عقله باق لم يزل، وهذا هو الراجح. هـ.

ولا شك أن الأحوط والأبرأ للذمة أن لا يعتد بتلك الحجة ويعيدها إن تيسر له ذلك .

( وَمَنْ وَقَفَ نَهَارًا وَدَفَعَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَلَمْ يَمُتْ قَبْلَهُ فَهَلَالِهِ دَمٌ ) .

أي : من وقف نهاراً في عرفة ، فإن دفع قبل الغروب ولم يعد فعلية دم ،

لأنه ترك واجباً من واجبات الحج ، وهو الوقوف بعرفة إلى غروب الشمس .

هو قول جماهير أهل العلم، فقد قال بهذا القول الحنفية ، والشافعية في إحدى الروايتين ، والحنابلة في الصحيح من المذهب .

أ-لأن هذا فعل النبي ﷺ .

قال جابر ( ... فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ... ) .

ب- ولأن الدفع قبل الغروب من أعمال الجاهلية التي جاء الإسلام بمخالفتها .

● فإن عاد فلا دم عليه .

( وَمَنْ وَفَّكَ لَيْلًا فَهَطَّ لَهَا ) .

أي : بأن أتى إلى عرفة بعد غروب الشمس ، فإنه يجزئه ولا دم عليه .

قال العلامة الشنقيطي : **والخاتمة :**

أَنَّ الْوُفُوفَ بِعَرَفَةَ زَكَّى مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ إِجْمَاعًا .

وَأَنَّ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنْ بَعْدِ الزَّوَالِ، فَوُفُوهُ تَامٌ إِجْمَاعًا .

وَأَنَّ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى اللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ، فَوُفُوهُ تَامٌ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، خِلَافًا لِلْمَالِكِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِلُزُومِ الدَّمِ .

وَأَنَّ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى النَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ، لَمْ يَصِحَّ وَفُوهُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ . وَعِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ: حَجُّهُ صَحِيحٌ . مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَعَطَاءٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ .

وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ الدَّمِ، فَقَالَ أَحْمَدُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ: يَلْزَمُهُ دَمٌ، وَعَنِ الشَّافِعِيَّةِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: لَا دَمَ عَلَيْهِ . وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ .

وَالثَّانِي: عَلَيْهِ دَمٌ . قِيلَ وَجُوبًا، وَقِيلَ: اسْتِثْنَاءًا، وَقِيلَ: نَدْبًا . وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ سُنَّةٌ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ، كَمَا جَزَمَ بِهِ النَّوَوِيُّ . وَأَمَّا قَبْلَ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمِ

عَرَفَةَ لَيْسَ وَفُتًا لِلْوُفُوفِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، خِلَافًا لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ .

( ثُمَّ يَدْفَعُ بَعْدَ الشَّرُوبِ إِلَى مَنْ دَلَفَ بِسَكِينَةٍ وَيُسْرِعُ فِي الْفَجْرِ ) .

أي : يسن الدفع من عرفة إلى مزدلفة بعد غروب الشمس ( وهذا من واجبات الحج ) .

ففي حديث جابر ( حَتَّى غَابَ الْفَرْصُ وَأُزْدِفَ أُسَامَةُ وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ شَقَّ لِلْقُصَوَاءِ الزِّمَامَ حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيُصِيبُ مَوْرِكَ رَحْلِهِ وَيَقُولُ بِيَدِهِ أَلَيْمَنِي : ( أَيْهَا النَّاسُ، أَلَسْكِينَةُ، أَلَسْكِينَةُ ) كُلُّمَا أَتَى حَبَلًا مِنْ الْحَبَالِ أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى تَصْعَدَ، حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ ) .

#### فائدة : ١

يستحب أن يكون الدفع إلى مزدلفة بسكينة وهدوء .

لقول جابر ( حَتَّى غَابَ الْفَرْصُ وَأُزْدِفَ أُسَامَةُ وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ شَقَّ لِلْقُصَوَاءِ الزِّمَامَ حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيُصِيبُ مَوْرِكَ رَحْلِهِ وَيَقُولُ بِيَدِهِ أَلَيْمَنِي : ( أَيْهَا النَّاسُ، أَلَسْكِينَةُ، أَلَسْكِينَةُ ) كُلُّمَا أَتَى حَبَلًا مِنْ الْحَبَالِ أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى تَصْعَدَ ) .

[ شق للقصواء الزمام ] هو الخيط الذي يشد إلى الحلقة التي في أنف البعير . [ مورك رحله ] هو الموضع الذي يجعل عليه الراكب رحله إذا مل من الركوب . [ كلما أتى حبلًا ] هو التل اللطيف من الرمل الضخم، والمعنى إذا أتى حبلًا من حبال الرمل أرخى لناقته قليلاً من أجل أن تصعد [ المزدلفة ] وتسمى جمعاً .

#### فائدة : ٢

سبب تسمية مزدلفة في ذلك :

قيل : لأنهم يقربون فيها من منى، والازدلاف القرب .

وقيل : لأن الناس يجتمعون فيها، والاجتماع الازدلاف .

وقيل : لأنهم يزدلفون إلى الله تعالى؛ أي يقربون بالوقوف، ويقال للمزدلفة : جمع لأنه يجمع فيها بين صلاة العشاء والمغرب ، وهذا قول قتادة ، وقيل إن آدم عليه السلام اجتمع فيها مع حواء ، وازدلف إليها أي دنا منها .

( وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْعِشَاءِ هَيْثُ وَيَبْسُتُ بِهَا ) .

يسن أن يجمع بين المغرب والعشاء إذا وصل إلى مزدلفة ، وأن يصليهما بأذان واحد وإقامتين .

لحديث جابر ( فَصَلَّى بَيْنَا الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ) .

وأيضاً لفعل النبي ﷺ بعرفة .

#### فائدة : ١

ما الحكم لو صلى في الطريق ؟

لو صلى في الطريق أجزأه ذلك لقوله ﷺ ( جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ) .

وذهب ابن حزم إلى أنه لو صلى في الطريق لم يجزئه لأن النبي ﷺ قال لأسامة بن زيد (الصلاة أمامك) لكن هذا قول ضعيف، وقول النبي ﷺ لأسامة (الصلاة أمامك) لأنه لو وقف ليصلي وقف الناس، ولو أوقفهم في هذا المكان لكان في ذلك مشقة عليهم .

#### فائدة : ٢

متى يجب أن يصلي في الطريق ؟

يجب أن يصلي في الطريق إذا خشي خروج وقت العشاء بمنتصف الليل .

#### فائدة : ٣

ثبت عن النبي ﷺ أنه قال وتوضأ وضوءاً خفيفاً ، لحديث أسامة بن زيد قال ( دفع رسول الله ﷺ من عرفة حتى إذا كان بالشعب نزل فبال ثم توضأ ، فقلت له الصلاة يا رسول الله ؟ قال : الصلاة أمامك ) متفق عليه ، فهل يسن للإنسان أن ينزل في أثناء الطريق وفي المكان الذي نزل فيه الرسول ﷺ إن كان سار معه ويول ويتوضأ وضوءاً خفيفاً ؟  
الجواب : لا يسن هذا ، لأن هذا وقع اتفاقاً ، بمقتضى الطبيعة حيث احتاج أن يول فنزل فبال .

#### فائدة : ٤

ما الحكم إذا وصل مزدلفة في وقت المغرب ؟

قيل : يؤخر الصلاة لفعل النبي ﷺ .

وقيل : يقدم ، لأن النبي ﷺ من حين وصل إلى مزدلفة صلى .

قال الشيخ ابن عثيمين : قد يقال: روى البخاري عن ابن مسعود أنه قدم مزدلفة العشاء أو قريباً من العشاء، فأذن وصلى المغرب، ثم دعا بعشائه فتعشى، ثم أذن فصلى العشاء، وهذا يدل على أنه ﷺ لما وصل في هذا الوقت رأى أن لا يجمع، وبناء على هذا نقول: من وصل مبكراً فليصل ثم لينظر حتى يأتي العشاء فيؤذن ويصلي العشاء، فإن قال الحاج: الراحة لي والأسهل عليّ أن أصلي المغرب من حين أن أصل وأصلي معها العشاء وأستريح، نقول: ذلك جائز ولا بأس به .

#### فائدة : ٥

ماذا نستفيد من قول جابر ( ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ ) ؟

نستفيد : أنه يسن أن ينام حتى يصبح .

#### فائدة : ٦

هل يصلي الوتر أم لا ؟

يستثنى الوتر فإنه يصليه ولا يتركه لأسباب :

أولاً : لأن النبي ﷺ كان لا يدعه لا سفرراً ولا حضراً، حتى كان ﷺ يوتر على راحلته في السفر .

ثانياً : أن النبي ﷺ أمر به أمراً عاماً بدون استثناء .

ثالثاً : أن عدم النقل ليس نقلاً للعدم ، فإما أن يكون جابر سكت عن ذكره لأنه لا يدرى ، ولهذا لم ينف الوتر كما نفى التنفل في قوله [ ولم يسبح بينهما ] .

رابعاً : أن يكون ترك ذكره للعلم به ، ولأنه ليس من المناسك ، والحديث في سياق المناسك .

#### فائدة : ٧

هل يشرع قيام الليل ؟

قال بعض العلماء يشرع قيام الليل ، لأنه قد ثبت عن أسماء ، فقد ثبت عنها ( أنها نزلت ليلة جمع بالمزدلفة ، فقامت تصلي ، فصلت ساعة ، ثم قالت : يا بني هل غاب القمر ؟ قلت : لا ، فصلت ساعة ، ثم قالت : هل غاب القمر ؟ قلت : نعم ، قالت : ارتحلوا ، فارتحلنا ومضينا حتى رمت الجمرة ... ) متفق عليه .

#### فائدة : ٨

هل يجوز أن يدفع من مزدلفة قبل الفجر ؟

قال بعض العلماء : يجوز بعد منتصف الليل للضعفة من النساء والصبيان والكبار والعاجزين والمرضى .

وقال بعض العلماء : إن المعتبر غروب القمر ، ولذلك كان من فقه أسماء أنها تنتظر حتى إذا غاب القمر دفعت ، وغروب القمر يكون بعد مضي ثلثي الليل تقريباً .

لحديث عائشة قالت ( كانت سودة امرأة ضخمة ثبطة، فاستأذنت رسول الله ﷺ أن تفيض من جُح بليل فأذن لها ) . متفق عليه وعن ابن عباس قال ( أنا ممن قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في ضعة أهله ) متفق عليه .

• أما غير الضعفاء والعاجزين فالجمهور على أنه يجوز أن يدفع آخر الليل، وقال بعض العلماء لا يجوز ورجحه بعض المحققين، لكن الصحيح الجواز، والأحوط البقاء حتى صلاة الصبح .

• والمبيت بمزدلفة واجب من واجبات الحج ، إذا تركه عمداً فحجه صحيح مع الإثم وعليه دم .

{ فَإِذَا صَلَّى الصُّبْحَ أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَيُحِرُّهُ، أَوْ يَقِفُ حَنْدَهُ، وَيَحْمَدُ اللَّهَ، وَيُكَبِّرُهُ، وَيَعْرَأُ: { وَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ مَرَاتِلَ } الْاِثْنَيْنِ وَيَذْهَبُ إِلَى الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ } .

[ المشعر الحرام ] هو جبل صغير بمزدلفة والآن المسجد المبنى في مزدلفة على المشعر الحرام .

أي : يسن أن يصلي الصبح في مزدلفة ، وينادر بها مبادرة تكون غير معتادة ، ولعل هذه المبادرة ليتسع وقت الذكر والدعاء بعد الصلاة . لحديث جابر وفيه ( ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ وَصَلَّى الْفَجْرَ - حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ - بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ثُمَّ رَكِبَ الْقُصُوءَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَدَعَا وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَّدَهُ ) .

ففي هذا : أنه يسن للحاج في مزدلفة بعد صلاة الصبح أن يأتي المشعر الحرام فيركي عليه ويستقبل القبلة ويذكر الله ويهلله ويدعو كما قال تعالى ( فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ) ، وإن لم يتيسر له الذهاب إلى المشعر الحرام دعا في مكانه لقوله ﷺ (وقفت ههنا وجمع كل موقف) رواه مسلم.

على الحاج أن يحذر من تضييع هذه الدقائق الغالية .

يبقى للدعاء والذكر حتى يسفر جداً .

#### فائدة :

قال النووي : السُّنَّةُ أَنْ يُبَالِغَ بِتَقْدِيمِ صَلَاةِ الصُّبْحِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَيَتَأَكَّدُ التَّبَكُّيرَ بِهَا فِي هَذَا الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ تَأَكُّدِهِ فِي سَائِرِ السَّنَةِ لِإِلْفِتْدَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّ وَطَائِفَ هَذَا الْيَوْمِ كَثِيرَةٌ فَسُنُّ الْمُبَالَغَةِ بِالتَّبَكُّيرِ بِالصُّبْحِ لِيَتَسِعَ الْوَقْتُ لِلْوَطَائِفِ .

{ ثُمَّ يَذْهَبُ إِلَى الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ } .

يسن للحاج أن يدفع من مزدلفة إلى منى قبل طلوع الشمس من يوم العيد .

قال ابن قدامة : لا نعلم خلافاً في أن السنة الدفع قبل طلوع الشمس .

قال ابن القيم : أجمع المسلمون على أن الإفاضة من مزدلفة قبل طلوع الشمس سنة .

لفعل النبي ﷺ ، ومخالفة لأهل الجاهلية .

أ- عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَيَقُولُونَ: أَشْرُقَ نَبِيرُ وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ، ثُمَّ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ

تَطْلُعُ الشَّمْسُ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

ب- وفي حديث جابر في صفة حج النبي ﷺ : ( ... فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً ، فدفع قبل أن تطلع الشمس ) . رواه مسلم  
[ لا يفيضون ] أي من جمع كما جاء في رواية [ أشرق ] أي من الإشراق ، أي أدخل في الشروق ، والمعنى : لتطلع عليه الشمس ، [ ثبير ]  
جبل معروف هناك ، وهو على يسار الذهاب إلى منى ، وهو أعظم جبال مكة ، [ ثم أفاض ] أي النبي ﷺ ، والدليل على أن المراد هو النبي  
ﷺ : ما جاء في رواية أبي داود الطيالسي : ( فخالفهم النبي ﷺ فأفاض ) وفي حديث جابر عند مسلم : ( ... فدفع قبل أن تطلع الشمس ) .

ففي هذا الحديث أن السنة في الإفاضة من مزدلفة قبل طلوع الشمس .

لفعل النبي ﷺ ومخالفة المشركين ، فإنهم كانوا يبقون في مزدلفة صباح يوم النحر حتى تشرق الشمس ، ثم يفيضون إلى منى ، ففي هذا  
الحديث تأكد الإفاضة من مزدلفة وقت الإسفار قبل طلوع الشمس .

#### فائدة : ١

أن من تأخر عامداً فقد أساء وخالف هدي النبي ﷺ ، وأما من تعذر عليه ذلك بعد أن أخذ في الإفاضة ولكن عاقه المسير لشدة زحام ،  
أو خلل في مركوبه ، أو نحو ذلك فهو معذور .

#### فائدة : ٢

أنواع إفاضات الحج :

حصل بالتتابع والاستقراء أن إفاضات الحج ثلاثة :

الأولى : من عرفة إلى مزدلفة ليلة عيد النحر .

وهذه هي المذكورة في قوله تعالى ( ثم أفوضوا من حيث أفاض الناس ) .

الثانية : من مزدلفة إلى منى .

وهي المذكورة في حديث عمر السابق ( ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس ) .

الثالثة : الإفاضة من منى إلى مكة لأداء طواف الحج .

وهي المشار إليها في حديث جابر السابق وفيه : ( ثم ركب رسول الله ﷺ فأفاض بالبيت ) .

( **هَذَا إِذَا بَلَغَ مُحَسِّرًا أَسْرَعَ وَبِئْسَ هَجْرٌ** ) .

لحديث جابر - في صفة حجة النبي ﷺ - وفيه قال ( وَأَزْدَفَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ ... حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ فَحَرَكَ قَلِيلًا ) .

في هذا كيفية الدفع من مزدلفة ، وأنه إذا مر بوادي محسر حرك دابته قليلاً ، وهذه هي السنة فيمن أتى بطن محسر ، وكذا سيارته إن  
أمكن ، وإن كان ماشياً أسرع .

ووادي محسر هو وادي بين مزدلفة ومنى لا من هذه ولا من هذه .

واختلف العلماء لماذا أسرع في وادي محسر :

قيل : هذا أمر تعبدية .

وقيل : لأن الله أهلك فيه أصحاب الفيل فينبغي للإنسان أن يسرع إذا مر بأراضي العذاب .

وهذا تعليل عليل لأمرين :

أ- لأن أصحاب الفيل لم يهلكوا هنا ، بل في مكان يقال له [ المَعَمَس ] حول الأبطح .

ب- أنه لا يشترع الإسراع للذهاب ، ولا يشترع الإسراع لغير القادم من مزدلفة ، فلو كان على ما ذكروا لشرع الإسراع لكل من مر به ،  
وهم لا يقولون بهذا .

وقيل : لأنهم كانوا في الجاهلية يقفون في هذا الوادي ويذكرون أمجاد آبائهم ، فأراد النبي ﷺ أن يخالفهم ، كما خالفهم في الخروج من عرفة

، وفي الإفاضة من مزدلفة . والله أعلم .

**(هتق يأتني منى، فبيدأ بجمرة العقبه، فيرميها بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة).**

أي : السنة للحاج إذا وصل إلى منى : أن يبدأ برمي جمرة العقبة ، فيرميها بسبع حصيات .  
ففي حديث جابر ( ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجُمُرَةِ الْكُبْرَى حَتَّى أَتَى الْجُمُرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ ) .  
وقد سماها جابر الكبرى ، وسماها بذلك باعتبار ما قبلها من الجمرتين الصغرى والوسطى ، ولأنها تنفرد بالرمي يوم العيد .

#### فائدة : ١

أول أعمال يوم العيد للحاج : رمي جمرة العقبة .

#### فائدة : ٢

عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ التَّخَعُمِيِّ ( أَنَّهُ خَجَّ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ . فَرَأَاهُ رَمَى الْجُمُرَةَ الْكُبْرَى بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، وَوَيْئَ عَنْ يَمِينِهِ . ثُمَّ قَالَ : هَذَا مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ﷻ ) متفق عليه .  
( فَرَأَاهُ رَمَى الْجُمُرَةَ الْكُبْرَى ) وهي جمرة العقبة .

في هذا الحديث ذكر صفة رمي جمرة العقبة المفضل وهو جعل مكة عن اليسار ومنى عن اليمين .  
قال النووي : وأجمعوا على أنه من حيث رمي جمرة العقبة جاز ، سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو عن يساره ، أو رماها من فوقها أو أسفلها ، أو وقف وسطها ورماها .

#### فائدة : ٣

الأفضل في رميها يوم النحر ضحى .  
عن جابر ( رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ضحى ، وأما بعد ذلك فإذا زالت الشمس ) رواه مسلم .  
قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا رَمَاهَا ضَحَى ذَلِكَ الْيَوْمِ .  
● وأما أهل الأعدار إذا وصلوا في آخر الليل ووصلوا إلى منى فإنهم يرمون ، وهذا هو الصحيح من أقوال أهل العلم ، فكل من جاز له الدفع من مزدلفة جاز له الرمي وإلا لما استفاد شيئاً .

#### فائدة : ٤

ترمى لوحدها بسبع حصيات .  
أ- لحديث جابر ( فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا ، مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ ) رواه مسلم .  
ب- وفي حديث ابن مسعود السابق ( .. بسبع حصيات ) .

#### فائدة : ٥

يسن التكبير مع كل حصاة .  
أ- ففي حديث جابر السابق ( .. فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا ) رواه مسلم .  
ب- وعن ابْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ( أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجُمُرَةَ الدُّنْيَا ، بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ عَلَى أَثَرِ كُلِّ حَصَاةٍ ... هَكَذَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ يَفْعَلُهُ ) متفق عليه .  
فلو ترك التكبير فلا شيء عليه .

#### فائدة : ٦

لا يشرع الدعاء بعدها .  
وقد علل بعض العلماء بعدم الدعاء بعد جمرة العقبة بعدة علل :

قيل : لضيق المكان في ذلك الوقت .

وقيل : لانتهاه العبادة .

وقيل : لأنها ليست من منى .

قال ابن القيم : فقيل لضيق المكان بالجبل، وقيل وهو أصح : إن دعاءه كان في نفس العبادة قبل الفراغ منها ، فلما رمى جمره العقبة ، فرغ الرمي والدعاء في صلب العبادة قبل الفراغ منها أفضل منه بعد الفراغ منها ، وهذا كما كانت سنته في دعائه في الصلاة إذ كان يدعو في صلبها ، فأما بعد الفراغ منها ، فلم يثبت عنه أنه كان يعتاد الدعاء ومن روى عنه ذلك فقد غلط عليه وإن روي في غير الصحيح أنه كان أحياناً يدعو بدعاء عارض بعد السلام وفي صحته نظر ، ولا ريب أن عامة أذعبيته التي كان يدعو بها ، وعلمها الصديق إنما هي في صلب الصلاة وأما حديث معاذ بن جبل : لا تنس أن تقول دبر كل صلاة : اللهم أعني على ذكرك وشكرك ، وحسن عبادتك فدبر الصلاة يراد به آخرها قبل السلام منها ، كدبر الحيتوان ويراد به ما بعد السلام كقوله تسبحون الله وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة الحديث .

#### فائدة : ٧

المقصود من رمي الجمار .

عن ابن عباس رضي الله عنهما رفعه إلى النبي ﷺ قال ( لما أتى إبراهيم خليل الله المناسك عرض له الشيطان عند جمره العقبة فرماه بسبع حصيات حتى ساخ في الأرض ، ثم عرض له عند الجمره الثانية فرماه بسبع حصيات حتى ساخ في الأرض ، ثم عرض له عند الجمره الثالثة فرماه بسبع حصيات حتى ساخ في الأرض ، قال ابن عباس : الشيطان ترجمون ، وملة أبيكم إبراهيم تتبعون ) رواه ابن خزيمة في صحيحه ، والحاكم واللفظ له ، وقال : صحيح على شرطهما .

وقد ذكر العلامة الشنقيطي رحمه الله في أضواء البيان : أن حكمة الرمي معقولة المعنى وذكر هذا الحديث وقال : وعلى هذا الذي ذكره البيهقي فذكر الله الذي شرع الرمي لإقامته هو الاقتداء بإبراهيم في عداوة الشيطان ورميه وعدم الانقياد إليه .

#### فائدة : ٨

قوله ( فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ) دليل على أنه لا بد من الرمي ، فلو وضع الحصى وضعاً لم يجزئ .

#### فائدة : ٩

قوله ( بسبع حصيات ) دليل على أنه لا يجزئ الرمي بغير الحصى ولو كان ثميناً كالجواهر .

#### فائدة : ١٠

قوله ( يكبر مع كل حصاة ) دليل على أنه يشترط رمي الجمرات الواحدة بعد الأخرى ، وهذا مذهب جماهير العلماء ، فلو رمى الحصيات دفعة واحدة فإنه لا يجزئه إلا عن واحدة .

قال ابن قدامة : وإن رمى الحصيات دفعة واحدة ، لم يجزه إلا عن واحدة .

نص عليه أحمد ، وهو قول مالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي .

#### فائدة : ١١

لا يستحب غسل الحصى .

#### فائدة : ١٢

لم يذكر جابر من أين أخذ النبي ﷺ حصى جمره العقبة ، وهذا يدل على أنه ليس لذلك مكان معين .

بعضهم قال أن النبي ﷺ التقطها من منى ، وبعضهم قال إنه التقطها من موقفه الذي رمى فيه ، وبعضهم قال إنه التقطها من طريقه لحديث الفضل وفيه ( حتى إذا دخل محسراً وهو من منى ، قال : عليكم بحصى الخذف ... ) وبهذا جزم ابن القيم ، والمقصود أنه ليس للحصى مكان معين ، وأما ما يعتقد بعض العوام أن المستحب أن يلتقط الحصى من مزدلفة فهذا لا أصل له فضلاً على أن يكون واجباً



#### فائدة : ١٣

يكون الحصى يمثل حصى الخذف - وهي بالخاء المعجمة - وقدر حصى الخذف أكبر من حبة الحمص قليلاً .  
لحديث جابر في صفة حج النبي ﷺ وفيه (...فرماها بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة منها، مثل حصى الخذف). رواه مسلم  
فلا يجوز أن يرمي بالحجر الكبير فيؤذي المسلمين ، ولا بالصغير الذي لا يمكن رميه .

#### فائدة : ١٤

يشترط أن يكون المرمي به حجراً .  
وهذا قول الجمهور ( المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ) ، فلا يصح الرمي بالطين والمعادن والتراب .  
وقد استدلل الجمهور بما ثبت من فعل النبي ﷺ عندما رمى جمرة العقبة ؛ فعن جابر يصف رمي رسول الله ﷺ لجمرة العقبة ، فيقول :  
(فرماها بسبع حصيات - يكبر مع كل حصاة منها - مثل حصى الخذف) .

#### فائدة : ١٥

ما حكم الرمي بالحجر مرة ثانية ؟  
قال بعض العلماء : لا يجزئ الرمي بحصاة رمي بها .  
وقيل : يجزئ ذلك ، وهذا أصح .  
واختاره الشيخ الشنقيطي ، والشيخ ابن عثيمين .

#### فائدة : ١٦

قال الشيخ ابن عثيمين : من شرط الرمي أن تقع الحصاة في الحوض ، وإذا وقعت الحصاة في الحوض ، فقد برئت بهذا الذمة ، سواء بقيت في الحوض أو تدرجت منه ، ومن الأخطاء أيضاً في الرمي : أن بعض الناس يظن أنه لا بد أن تصيب الحصاة الشاخص ، أي : العمود ، وهذا ظن خطأ ؛ فإنه لا يشترط لصحة الرمي أن تصيب الحصاة هذا العمود ، فإن هذا العمود إنما جعل علامة على المرمي الذي تقع فيه الحصى ، فإذا وقعت الحصاة في المرمى ، أجزأت سواء أصابت العمود أم لم تصبه .

( وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ ) .

أي : أن الحاج يستمر في التلبية حتى ابتداء الرمي .  
عن ابن عباس وأسماء بنت زيد رضي الله عنهما : ( لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ ) زَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .  
وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد .

قال النووي : يبدأ وقت التلبية من حين الإحرام إلى يوم النحر حتى يرمي جمرة العقبة لما أخرجه الشيخان من حديث ابن عباس أنه قال ( لم يزل النبي ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة ) وهذا قول الشافعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة وأبي ثور وأحمد وإسحاق وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار .

قال ابن عبد البر : فقال الثوري والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وأبو ثور : يقطعها في أول حصاة يرميها من جمرة العقبة .  
قال الشنقيطي : ... فاعلم أن الصحيح الذي قام عليه الدليل : أن الحاج لا يقطع التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة لما جاء عند مسلم عن الفضل بن عباس ( أن رسول الله ﷺ لم يزل يلبي حتى بلغ الجمرة ) وقوله في هذا الحديث ( حتى بلغ الجمرة ) هو حجة من قال يقطع التلبية عند الشروع في الرمي لأن بلوغ الجمرة هو وقت الشروع في الرمي .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يلبي حتى يفرغ من رمي جمرة العقبة .

وهو قول إسحاق ، وابن خزيمة ، واختاره ابن حزم .

لحديث الفضل قال : ( إن النبي ﷺ قطع التلبية مع آخر حصاة ) . رواه ابن خزيمة

لكن هذه اللفظة : ( ثم قطع التلبية مع آخر حصاة ) منكراً ، لم ترد في الحديث .

**قال البيهقي في سننه :** هذه الزيادة غريبة ، وليست في الروايات المشهورة عن ابن عباس عن الفضل .

**والراجع القول الأول .**

ومن القرائن الدالة على ذلك ، ما ثبت في الروايات الصحيحة من التكبير في كل حصاة ، فظرف الرمي لا يستغرق غير التكبير مع الحصاة لتتابع رمي الحصيات .

● **فإن قيل :** ما الجواب عن حديث عَنْ نَافِعٍ قَالَ ( كَانَ ابْنُ عُمَرَ - رضى الله عنهما - إِذَا دَخَلَ أَدْنَى الْحَرَمِ أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ ، ثُمَّ يَبِيتُ بِذِي طَوًى ، ثُمَّ يُصَلِّي بِهِ الصُّبْحَ وَيَغْتَسِلُ ، وَيُحَدِّثُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ) (رواه البخاري ؟

**الجواب :** أن يقال : إن المراد بقطع التلبية عند دخول الحرم الإمساك عنها - للحاج - إمساكاً مؤقتاً ينتهي بالطواف والسعي ، ثم يعاودها بعد الخروج من مكة إلى عرفة .

**قال ابن خزيمة :** وأخبار النبي ﷺ أنه لم يزل يلي حتى رمى جمرة العقبة دالة على أنه لم يقطع التلبية عند دخوله الحرم قطعاً لم يعاود لها .  
**ويدل لهذا الجمع :** ما روى مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى الحرم حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم يلي حتى يغدو من منى إلى عرفة ، فإذا غدا ترك التلبية ، وكان يترك التلبية في العمرة إذا دخل الحرم .

**فائدة :**

متى يقطع المعتمر التلبية ؟

اختلف العلماء في ذلك على أقوال :

**القول الأول :** يقطعها عند دخول أدنى الحرم .

وهو قول ابن عمر وعروة بن الزبير والحسن ومالك والنسائي وابن خزيمة .

عَنْ نَافِعٍ قَالَ ( كَانَ ابْنُ عُمَرَ - رضى الله عنهما - إِذَا دَخَلَ أَدْنَى الْحَرَمِ أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ ، ثُمَّ يَبِيتُ بِذِي طَوًى ، ثُمَّ يُصَلِّي بِهِ الصُّبْحَ وَيَغْتَسِلُ ، وَيُحَدِّثُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ) (رواه البخاري .

**القول الثاني :** يقطعها إذا استلم الركن .

**قال في المغني :** وبهذا قال ابن عباس ، وعطاء ، وعمرو بن ميمون ، وطاوس ، والنخعي ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

**قال الترمذي** بعدما خرج حديث ابن عباس الآتي قال : والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ، قالوا : لا يقطع المعتمر التلبية حتى يستلم الحجر .

أ- عن ابن عباس قال ( بمسك ﷺ عن التلبية في العمرة ، إذا استلم الحجر ) . قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

ب- وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ ( اعتمر ثلاث عمر ، ولم يزل يلي حتى استلم الحجر ) (رواه أحمد وإسناده ضعيف وضعفه ابن حزم .

ج- ولأن التلبية إجابة إلى العبادة ، وإشعار للإقامة عليها ، وإنما يتركها إذا شرع فيما ينافيها ، وهو التحلل منها ، والتحلل يحصل بالطواف والسعي ، فإذا شرع في الطواف فقد أخذ في التحلل ، فينبغي أن يقطع التلبية ، كالحج إذا شرع في رمي جمرة العقبة ، لحصول التحلل بها . وأما قبل ذلك ، فلم يشرع فيما ينافيها ، فلا معنى لقطعها . (المغني) .

**﴿ وَكَهْ هُنَا ﴾ .**

أي : إذا انتهى من رمي جمرة العقبة يوم العيد ، فإنه لا يقف عندها ، لأن النبي ﷺ لم يفعل ذلك .

**﴿ وَيُرْمِي بِحَدِّ الشَّمْسِ ، وَيَجْزِي بِحَدِّ الْكَلِيلِ ﴾ .**

وقد تقدم دليل ذلك .

## ﴿ ثُمَّ يَنْحَرُهُ هَدْيَهُ ﴾ .

هذا العمل الثاني من أعمال يوم العيد : وهو نحر الهدى .  
 لقول جابر ( .. ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمُنْحَرِ فَنَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ يَدِيَهُ ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا فَنَحَرَ مَا غَبَرَ ) .  
 والهدى على المتمتع والقارن، أما المتمتع بنص القرآن قال تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) وأما القارن فوجوب الهدى عليه هو مذهب جمهور العلماء، قياساً على المتمتع .  
 ودم التمتع والقارن دم نسك وعبادة، فهو دم شكر حيث حصل للعبد سُكَّان في سفر واحد ودم واحد. ولهذا كان دم التمتع والقارن مما يؤكل منه ويهدى ويتصدق -فليس هو دم جبران-، وأما دم المخطور لا يؤكل منه ولا يهدى، فهو يصرف على الفقراء.  
 فإن عدم الهدى فقد قال تعالى ( فَإِذَا أُمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ) . فعليه -كما أخبر الله- صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم .

ومعنى لا يجد الهدى : أن لا يوجد هدي في الأسواق ، أو أن يوجد بهيمة أنعام لكنه لا يملك الثمن . ( وقد تقدمت المسألة )

## ﴿ وَيَقَصِّرُ أَوْ يَحْشُرُ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ ، وَيُقَصِّرُ الْبُرْءَ مِنْهُ تَدْوِ الْأُفْئَةِ ﴾ .

هذا العمل الثالث من أعمال يوم العيد : الحلق أو التقصير .  
 لم يذكر جابر الحلق في هذه الرواية ، لكن جاء عند أحمد من حديث جابر ( ... نحر رسول الله ﷺ فحلق ) .  
 وفي حديث أنس ( أن رسول الله ﷺ أتى منى ، فأتى الجمرة فرماها ، ثم أتى منزله بمنى ونحر ، ثم قال للحلاق : خذ ، وأشار إلى جانبه الأيمن ثم الأيسر ، ثم جعل يعطيه الناس ) .  
 وهذا يدل على أن السنة أن يكون الحلق بعد النحر ( رمي ، نحر ، حلق ) .  
 • والحلق أفضل من التقصير :  
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ . قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ . قَالُوا وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : وَالْمُقَصِّرِينَ ) متفق عليه .  
 وقد قال تعالى (لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رءوسكم ومقصرين لا تخافون).  
 فقدم الله عز وجل الحلق على التقصير ، وهذا يدل على أن الحلق أفضل لتقدمه .  
 ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : ( حلق رسول الله ﷺ في حجته ) متفق عليه .  
 وهذا فعل النبي ﷺ ، ولا شك أن فعل النبي ﷺ هو الأفضل .

### فائدة : ١

وجه كون الحلق أفضل من التقصير .  
**قال في الفتح :** وجه كون الحلق أفضل من التقصير أنه أبلغ في العبادة ، وأبين للخضوع والذلة ، وأدل على صدق النية ، فالذي يقصّر يُقَي على نفسه شيئاً مما يتزين به ، بخلاف الحالق ، فإنه يشعر بأنه ترك ذلك لله تعالى.  
**وقال النووي :** ووجه فضيلة الحلق على التقصير أنه أبلغ في العبادة ، وأدل على صدق النية في التذلل لله تعالى ، ولأن المقصر مبق على نفسه الشعر الذي هو زينة، والحاج مأمور بترك الزينة، بل هو أشعث أغبر .

### فائدة : ٢

الإنسان مخير بين الحلق والتقصير .  
**قال ابن قدامة :** في قول أكثر أهل العلم .  
**قال النووي :** وذكر الأحاديث في دعائه ﷺ للمحلقين ثلاث مرات ، وللمقصرين مرة بعد ذلك ، هذا كله تصريح بجواز الاختصار على

أحد الأمرين إن شاء اقتصر على الحلق ، وإن شاء على التقصير ، وتصريح بتفضيل الحلق ، وقد أجمع العلماء على أن الحلق أفضل من التقصير ، وعلى أن التقصير يجزي إلا ما حكاه ابن المنذر عن الحسن البصري أنه كان يقول : يلزمه الحلق في أول حجة ، ولا يجزئه التقصير ، وهذا إن صح عنه مردود بالنصوص وإجماع من قبله .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن التقصير يجزئ .

### فائدة : ٣

الحلق أو التقصير في الحج واجب من واجبات الحج في قول جمهور العلماء .  
أ- لقوله تعالى ( لَتَذْلَلُنَّ لِمَنْجِدٍ الْحَرَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ ) مُحَلِّقِينَ زُفُوفَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ) .  
وجه الدلالة: أن الله تعالى جعل الحلق والتقصير وصفاً للحج والعمرة، والقاعدة أنه إذا عبر بجزء من العبادة عن العبادة، كان دليلاً على وجوبه فيها.

ب- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ( أن رسول الله ﷺ خرج معتمراً، فحال كفار قريش بينه وبين البيت، فنحر هديه وحلق رأسه بالحدبية ) . أخرجه البخاري

ج- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ( أن رسول الله ﷺ حلق رأسه في حجة الوداع ) أخرجه البخاري ومسلم ، وقد قال ﷺ ( لتأخذوا عني مناسككم ) ، مع كون فعله وقع بياناً لمحمل الكتاب.

### فائدة : ٤

اختلف العلماء : ماذا يفعل من كان أصلع الرأس على أقوال :

القول الأول: يجب أن يمر موسى على رأسه إمراراً .

وبهذا قال الحنفية والمالكية .

واستدلوا على ذلك بما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال في الأصلع ( يمر موسى على رأسه ) وهو أثر لا تقوم به حجة لضعفه.

القول الثاني: استحباب إمرار موسى على الرأس .

وبه قال الشافعية والحنابلة .

واستدلوا بما استدل به أصحاب القول الأول، وبالإجماع .

قال النووي رحمه الله : ونقل ابن المنذر إجماع العلماء على أن الأصلع يمر موسى على رأسه .

القول الثالث: أنه لا شيء عليه .

وبه قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله ، قال: وهذا في الحقيقة لا فائدة له (أي: إمرار موسى على رأس الأصلع)؛ لأن إمرار موسى على الشعر ليس مقصوداً لذاته حتى يُقال: لما تعدد أحد الأمرين شرع الأخذ بالآخر؛ لأن المقصود من إمرار موسى إزالة الشعر، وهذا لا شعر له ، لقوله تعالى ( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ) وهذا لم يؤت الله شعراً فلا يكلف عمل شيء .

### فائدة : ٥

الحلق أفضل من التقصير لعموم دعاء النبي ﷺ إلا في حالة واحدة فإن التقصير أفضل ، وذلك للمتمتع إذا كان الإنسان متمتعاً بالعمرة إلى الحج ، فإن التقصير أفضل لأجل أن يتوفر الشعر للحلق في الحج ، ولهذا لما قدم النبي ﷺ في اليوم الرابع من ذي الحجة وأمر أصحابه بالتحلل أمرهم بالتقصير ، فقال : ( وليقصّر ثم ليحل ) .

### فائدة : ٦

اختلف العلماء في أقل الجزئ في حلق الرأس على أقوال :

القول الأول : أن أقل ما يجزئ حلق أو تقصير ثلاث شعرات .

وهذا مذهب الشافعية .

قالوا : الشعر جمع، وأقل الجمع ثلاثة.

**القول الثاني :** أن الواجب حلق ربع الرأس .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

واستدلوا بالقياس على قولهم في مسح الرأس في الوضوء، فقد أوجبوا مسح ربع الرأس فأكثر.

**القول الثالث :** أن الحلق أو التقصير لا بد أن يعم جميع الرأس .

وهذا مذهب الإمامين : مالك وأحمد .

أ-لأن الله تعالى قال (تَحْلِقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ) ومن المعلوم أن الإنسان إذا قصر ثلاث شعرات من جانب الرأس ما أحس الناس أنه مقصّر .

ب-ولأن النبي ﷺ حلق جميع رأسه تفسيراً منه لمطلق الأمر، فيجب الرجوع إليه، ولأنه نسك تعلق بالرأس، فوجب استيعابه به كالمسح.

**فائدة : ٧**

أن المرأة تقصر من شعرها مقدار الأتملة ، فالمشروع للمرأة التقصير دون الحلق .

**قال ابن قدامة :** لا خلاف في ذلك .

**قال ابن المنذر :** أجمع على هذا أهل العلم .

**فائدة : ٨**

محل الحلق أو التقصير هو شعر الرأس خاصة دون بقية شعور البدن .

واستحب بعض العلماء ومنهم : المالكية والحنابلة ، الأخذ من الشعور المستحب إزالتها أو تخفيفها ، كالعانة والشارب وكذلك تقليم الأظافر ، وكان ابن عمر يفعلها .

**فائدة : ٩**

**قال البخاري في صحيحه :** وزعموا أن الذي حلق النبي ﷺ معمر بن عبد الله .

**قال ابن القيم :** وحلق كثير من الصحابة ، بل أكثرهم ، وقصر بعضهم .

**( ثُمَّ هَكَذَا هَلْ لَكَ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا لِلنِّسَاءِ ) .**

أي : بعد حلقه يكون قد حل له كل شيء إلا النساء .

وقد اختلف العلماء بما يكون التحلل الأول على قولين :

**القول الأول :** برمي جمرة العقبة .

وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة ، ونصره ابن قدامة .

وهو أحد القولين عن أمير المؤمنين عمر ، وأفقي به جمع غفير من الصحابة والتابعين .

فإذا رمى حل له كل شيء إلا النساء .

لما رواه أحمد عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : (إذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء) رواه أحمد مرفوعاً، وهذا الحديث مختلف فيه، ورواه البيهقي موقوفاً .

وجاء عن عمر أنه يحل بمجرد الرمي ، رواه مالك في الموطأ بسند صحيح .

وثبت هذا عن عائشة قالت ( إذا رمى حل له كل شيء إلا النساء ، حتى يطوف بالبيت ، فإذا طاف بالبيت حل له النساء ) . إسناده صحيح ، رجاله ثقات رواه ابن أبي شيبة في المصنف .

وعن ابن الزبير قال ( إذا رميت الجمرة من يوم النحر ، فقد حل لك ما وراء النساء ) . إسناده صحيح ، رجاله ثقات . رواه ابن أبي خزيمة في صحيحه .

قال ابن قدامة : وهو الصحيح إن شاء الله .

القول الثاني : حصول التحلل الأول بفعل اثنين من الثلاثة: الرمي ، والحلق أو التقصير ، والطواف بالبيت .

هذا مذهب الشافعية ، والصحيح المشهور في مذهب الحنابلة .

قال ابن قدامة : وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُحْرِمَ ، إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، ثُمَّ حَلَّقَ ، حَلَّ لَهُ كُلُّ مَا كَانَ مَحْظُورًا بِالْإِحْرَامِ ، إِلَّا النِّسَاءَ .

هَذَا الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ .

نَصَّ عَلَيْهِ ، فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ ، فَيَبْقَى مَا كَانَ مُحْرَمًا عَلَيْهِ مِنَ النِّسَاءِ ، مِنَ الْوُطْءِ ، وَالْفُتْبَلَةِ ، وَاللَّمْسِ لِسَهْوَةٍ ، وَعَقْدِ النِّكَاحِ ، وَحُلِّكَ لَهُ مَا سِوَاهُ .

هَذَا قَوْلُ ابْنِ الرَّثْبِيِّ ، وَعَائِشَةَ ، وَعَلْقَمَةَ ، وَسَلَامٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَالتَّخَعِيِّ ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، وَخَارِجَةَ بِنْتُ زَيْدٍ ، وَالشَّافِعِيَّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ . ( المغني ) .

أ-لحديث عائشة ؓ، قالت (طابت رسول الله ﷺ بيدي هاتين، حين أحرم، ولحله حين أحل، قبل أن يطوف، وبسطت يديها) متفق عليه .

وجه الدليل من الحديث يتبين من تراجم أهل العلم ، وشروحهم له :

فقد ترجم الإمام البخاري له بقوله ( باب الطيب بعد رمي الجمار والحلق قبل الإفاضة ) .

وترجم له إمام الأئمة ابن خزيمة بقوله ( باب إباحة التطيب يوم النحر بعد الحلق ، وقبل زيارة البيت ضد قول من زعم أن التطيب محظور حتى يزور البيت ) .

وترجم الإمام ابن حبان له بقوله (باب ذكر الإباحة للمحرم إذا أراد طواف الزيارة أن يتطيب بمنى قبل إفاضته).

وترجم الإمام الترمذي له بقوله ( باب ما جاء في الطيب عند الإحلال ، قبل الزيارة ... " ثم ساقه .

وقال ابن خزيمة موجهاً لذلك: " وفي أخبار عائشة ( طيب رسول الله ﷺ حله قبل أن يطوف بالبيت ) دلالة على أنه إذا رمى الجمرة ، وذبح ، وحلق ، كان حلالاً ، قبل أن يطوف بالبيت ، خلا ما زجر عنه من وطء النساء ، الذي لم يختلف العلماء فيه أنه ممنوع من وطء النساء ، حتى يطوف طواف الزيارة .

قال الحافظ ابن حجر : فدل ذلك على أن تطيبها له وقع بعد الرمي ، وأخذه من حديث الباب من جهة التطيب ، فإنه لا يقع إلا بعد التحلل ، والتحلل الأول يقع بأمرين من ثلاثة: الرمي ، والحلق ، والطواف . فلولا أنه حلق بعد أن رمى لم يتطيب .

وقال الشنقيطي في دلالة الحديث على المسألة: " وقد دل النص الصحيح على حصول التحلل الأول بعد الرمي والحلق ... إلى أن قال: والتحقيق أن الطيب يحل له بالتحلل الأول؛ لحديث عائشة المتفق عليه ، الذي هو صريح بذلك .

قلت: وما يوضح دلالة الحديث على أن التحلل الأول حصل بالرمي والحلق معاً وجوه:

الأول: أن أعمال الحج التي فعلها رسول الله ﷺ يوم النحر في حجته تلك أنه رمى جمرَةَ الْعَقَبَةِ ، ثم نحر ، ثم حلق ، ثم طاف بالبيت ، كما ثبت ذلك عنه ﷺ من حديث أنس بن مالك ؓ، ولفظه ( أن رسول الله ﷺ أتى منى ، فأتى الجمرَةَ فوماها ، ثم أتى منزله بمنى ، ونحر ، ثم قال للحلاق: " خذ" وأشار إلى جانبه الأيمن ثم الأيسر ، ثم جعل يعطيه الناس ) .

وفي رواية ( لما رمى رسول الله ﷺ الجمرَةَ ، ونحر نسكه ، ناول الحالق شقه الأيمن فحلّقه ، ثم دعا أبا طلحة الأنصاري ، فأعطاه إياه ، ثم ناوله الشق الأيسر ، فقال: " احلق " فحلق فأعطاه أبا طلحة ، فقال: " اقسامه بين الناس ) أخرجه مسلم .

وقد جاء في حديث عائشة ؓ التصريح بأنها طيبت رسول الله ﷺ حله حين أحل قبل أن يطوف بالبيت ، وتقييدها بالإحلال بقبليّة طواف الزيارة يدل على أن الرمي ، والحلق ، قد تحقق فعلهما قبل الطواف ، وأن الحل حصل بهما .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : ويؤخذ ذلك من كونه ﷺ في حجته رمى ، ثم حلق ، ثم طاف . فلولا أن الطيب بعد الرمي والحلق لما اقتضت على الطواف في قولها: " قبل أن يطوف .

وقال زين الدين أبو الفضل العراقي رحمه الله في شرحه للحديث: فيه دليل على إباحة التطيب بعد رمي جمرة العقبة والحلق وقبل طواف الإفاضة ، وهو المراد بالطواف هنا . وإنما قلنا: بعد رمي جمرة العقبة والحلق؛ لأنه ﷺ رتب هذه الأفعال يوم النحر هكذا: فرمى ، ثم حلق ، ثم طاف .

فلولا أن التطيب كان بعد الرمي والحلق لما اقتضت على الطواف في قولها: قبل أن يطوف بالبيت .

وقال النووي : وقولها في الرواية الأخرى ( ولحله قبل أن يطوف بالبيت ) فيه تصريح بأن التحلل الأول يحصل بعد رمي جمرة العقبة والحلق ، قبل الطواف . وهذا متفق عليه

**( ثُمَّ يُحِيطُونَ إِلَيَّ مَكَّةَ ، هَيْطُوكَ الْكَزْبَارَةِ ) .**

هذا العمل الرابع من أعمال يوم العيد : وهو طواف الإفاضة ( ثم يسعى إن كان متمتعاً ) .

ففي حديث جابر ( ... ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقَاضَ إِلَى الْبَيْتِ ) .

وهذا الطواف ركن من أركان الحج بالإجماع قال تعالى ( ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ) .

السنة أن يكون هذا الطواف يوم العيد اقتداء بالنبي ﷺ .

#### فائدة : ١

يشترط لطواف الإفاضة أن يكون مسبوقاً بوقوف عرفة ، فلو طاف للإفاضة قبل الوقوف فلا يسقط به فرض الطواف .

#### فائدة : ٢

اختلف العلماء في بداية وقت الطواف على قولين :

**ف قيل :** أول وقت طواف الإفاضة بعد منتصف ليلة النحر لمن وقف بعرفة قبله .

وهذا مذهب الشافعية ، والحنابلة .

**وقيل :** يبدأ من طلوع فجر اليوم الثاني .

وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية .

والراجح الأول .

#### فائدة : ٣

فإن كان متمتعاً أتى بالسعي بعد الطواف ، لأن سعيه الأول كان للعمرة ، فالتمتع عليه طوافين وسعيين ، فيطوف طواف العمرة ويسعى ، ويطوف طواف الحج ويسعى .

وأما القارن والمفرد : فإن كانا قد سعيًا بعد طواف القدوم ( وهو أفضل لفعل النبي ﷺ ) لم يعيدا السعي مرة أخرى ، لحديث جابر قال ( لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه الذين بقوا على إحرامهم ... )

فالقارن يكفيه سعي واحد وطواف واحد لعمرة وحجه جميعاً ، اذا سعى عند قدومه أجزأ ذلك عن سعي الحج .

فالقارن ليس عليه إلا سعي واحد ويدل لذلك :

أ-أن النبي ﷺ كان قارناً ، ولم يسع بين الصفا والمروة إلى سعيًا واحداً فقط بعد طواف القدوم .

روى مسلم عن جابر بن عبد الله ﷺ قال ( لَمْ يَطُفْ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوة إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا ، طَوَافُهُ الْأَوَّلُ )

**قال النووي رحمه الله :** ( لَمْ يَطُفْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ ) يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِهِ قَارِنًا ، فَهَؤُلَاءِ لَمْ يَسْعُوا بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوة إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا فَإِنَّهُ سَعَى سَعِيَيْنِ ، سَعْيًا لِعُمْرَتِهِ ، ثُمَّ سَعْيًا آخَرَ لِحَجَّتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ لِلشَّافِعِيِّ وَمُوافِقِيهِ فِي أَنَّ الْقَارِنَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا طَوَافٌ وَاحِدٌ لِلِإِفاضةِ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ .

ب-وروى البخاري ومسلم عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ ( ... فَطَافَ الَّذِينَ كَانُوا أَهْلًا بِالْعُمْرَةِ (وهم المتمتعون) بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوةِ ثُمَّ حَلُّوا ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَكَّةَ ، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ (وهم القارنون) فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا ) .

ومرادها ﷺ بالطواف الواحد السعي بين الصفا والمروة ، فإن السعي يطلق عليه طواف .  
**قال ابن القيم :** وفي الحديث دليل على تعدد السعي على المتمتع ، فإن قولها ( ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى الْحَجَّيْهِمْ ) تريد به الطواف بين الصفا والمروة ، ولهذا نفته عن القارنين ، ولو كان المُرَاد به الطواف بالبيت لكان الجميع فيه سواء فإن طواف الإفاضة لا يفترق فيه القارن والمتمتع .

**وسئل الشيخ ابن عثيمين :** هل يكفي طواف واحد وسعي واحد للقارن ؟

**فأجاب :**

إذا حج الإنسان قارناً فإنه يجزئه طواف الحج ، وسعي الحج عن العمرة والحج جميعاً ، ويكون طواف القدوم طواف سنة وإن شاء قدم السعي بعد طواف القدوم كما فعل النبي ﷺ ، وإن شاء أخره إلى يوم العيد ، بعد طواف الإفاضة ، ولكن تقدمه أفضل لفعل النبي ﷺ ، فإذا كان يوم العيد فإنه يطوف طواف الإفاضة فقط ، ولا يسعى لأنه سعى من قبل ، والدليل على أن الطواف والسعي يكفيان للعمرة والحج جميعاً قول الرسول ﷺ لعائشة رضي الله عنها وكانت قارئة (طوافك بالبيت وبالصفا والمروة يسعك لحجك وعمرتك) فبين النبي ﷺ أن طواف القارن وسعي القارن يكفي للعمرة جميعاً .

**فائدة : ٤**

اختلف العلماء : كم سعي على المتمتع ، هل يكفي سعي واحد أم لا على قولين :

**القول الأول :** أنه لا يكفي ، بل عليه سبعان ، سعي لعمرته ، وسعي لحجته بعد إفاضته من عرفات .

أ- لحديث عائشة رضي الله عنها قالت ( خرجنا مع رسول الله ﷺ فذكرت الحديث ، وفيه فقالت : فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبالصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم ) رواه البخاري ومسلم .

وقولها ﷺ - عن الذين أهلوا بالعمرة - ( ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم ) تعني به : الطواف بين الصفا والمروة ، على أصح الأقوال في تفسير هذا الحديث .

وأما قول من قال : أرادت بذلك طواف الإفاضة ، فليس بصحيح ؛ لأن طواف الإفاضة ركن في حق الجميع وقد فعلوه ، وإنما المراد بذلك : ما يخص المتمتع ، وهو الطواف بين الصفا والمروة مرة ثانية بعد الرجوع من منى لتكميل حجه ، وذلك واضح بحمد الله ، وهو قول أكثر أهل العلم .

ويدل على صحة ذلك أيضاً ما رواه البخاري في الصحيح تعليقاً مجزوماً به ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه سئل عن متعة الحج ، فقال : أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي ﷺ ، في حجة الوداع وأهللنا ، فلما قدمنا مكة قال رسول الله ﷺ : ( اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة إلا من قلد الهدى ) ، فطفنا بالبيت وبالصفا والمروة ، وأتيننا النساء ، ولبسنا الثياب ، وقال : ( من قلد الهدى فإنه لا يحل حتى يبلغ الهدى محله ) ، ثم أمرنا عشية التروية أن نحل بالحج ، فإذا فرغنا من المناسك جئنا فطفنا بالبيت وبالصفا والمروة . انتهى المقصود منه ، وهو صريح في سعي المتمتع مرتين .

**القول الثاني :** أن المتمتع يكفي سعي واحد .

وبهذا قال عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وهذا اختيار ابن تيمية رحمه الله .

لحديث جابر (أن النبي ﷺ وأصحابه لم يطوفوا بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً، طوافهم الأول) رواه مسلم

**قال ابن القيم :** من تمسك بهذا الحديث ، هذا نص صحيح ، صرح فيه جابر بأن النبي ﷺ لم يطف هو ولا أصحابه إلا طوافاً واحداً ، ومعلوم أن أصحابه فيهم القارن ، وهو من كان معه الهدى ، وفيهم المتمتع ، وهو من لم يكن معه هدى ، ففي هذا الحديث الصحيح الدليل على استواء القارن والمتمتع في لزوم طواف واحد وسعي واحد .

**لكن الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :**

**الجواب الأول :** بحمل حديث جابر هذا على أن المراد بأصحاب النبي ﷺ الذين لم يطوفوا إلا طوافاً واحداً للعمرة والحج ، خصوص



القارنين منهم ، كالنبي ﷺ .

**قال النووي :** قوله : ( لَمْ يَطُفْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا وَهُوَ طَوَافُهُ الْأَوَّلُ ) يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِهِ قَارِنًا ، فَهُؤُلَاءِ لَمْ يَسْعُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا فَإِنَّهُ سَعَى سَعْيَيْنِ ، سَعْيًا لِعُمْرَتِهِ ، ثُمَّ سَعْيًا آخَرَ لِحَجَّهِ يَوْمَ النَّحْرِ . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ لِلشَّافِعِيِّ وَمُؤَافِقِيهِ فِي أَنَّ الْقَارِنَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا طَوَافٌ وَاحِدٌ لِلْإِقَاضَةِ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ .

**الجواب الثاني :** أن يقال: إن حديث جابر ينفي طواف المتمتع بعد رجوعه من منى، وحديث عائشة وحديث ابن عباس يثبتانه، وقد تقرر في الأصول وعلوم الحديث أن المثبت مقدم على النافي ، فيجب تقديم حديث ابن عباس وعائشة ، لأنهما مثبتان على حديث جابر النافي .

**الجواب الثالث :** أن عدم طواف المتمتع بعد رجوعه من منى الثابت في الصحيح رواه جابر وحده، وطوافه بعد رجوعه من منى رواه في الصحيح ابن عباس، وعائشة، وما رواه اثنان أرجح مما رواه واحد .

**( وَأَهْمَالُ يَوْمِ الْعِيدِ الْأَفْضَلُ تَرْتِيبًا كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ) .**

أي : أن الأفضل والأكمل ترتيب أعمال يوم العيد فعل النبي ﷺ :

رمي ، ثم نحر ، ثم حلق ، ثم طواف ، ثم سعي .

● فإن أخل بترتيبها ولو متعمداً فلا شيء عليه ، وهذا قول جمهور العلماء .

لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُرْ ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبَحَ . قَالَ: " إِذْبَحْ وَلَا حَرَجَ " فَجَاءَ آخَرُ ، فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ ، فَتَحَرَّثْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ ، قَالَ: " إِرْمِ وَلَا حَرَجَ " فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قَدِيمٍ وَلَا أُجِرَ إِلَّا قَالَ: " افْعَلْ وَلَا حَرَجَ " مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

فإن أخل بترتيبها ناسياً أو جاهلاً فلا شيء عليه .

**قال في المعنى :** وهو قول كثير من أهل العلم .

وإن قدم بعضها على بعض في حق العامد العالم ، اختلف العلماء في ذلك :

**والصحيح** من أقوال أهل العلم ، وهو قول الإمام أحمد وجمهور التابعين وفقهاء الحديث أنه يجوز تقديم بعضها على بعض في حق العامد . مستدلين بأحد طرق هذا الحديث التي رواها البخاري ومسلم عن ابن عمرو ( قال السائلون: يا رسول الله، خلقت قبل أن أذبح؟ قال: اذبح ولا حرج. وقال آخر: ذبحت قبل أن أرمي؟ قال: ارم ولا حرج. فما سئل عن شيء قدم ولا آخر إلا قال: افعل ولا حرج). ولم يقيده بالناسي والجاهل .

**فائدة : ١**

اختلف العلماء : هل يجوز تقديم سعي الحج على الطواف في يوم النحر ؟

ذهب بعض العلماء إلى جواز ذلك .

أ- لحديث أسامة بن شريك قال ( خرجت مع رسول الله ﷺ حاجاً ، وكان الناس يأتونه ، فمن قائل يقول: يا رسول الله سعت قبل أن أطوف أو أخرت شيئاً أو قدمت شيئاً ، فكان يقول : لا حرج لا حرج ، إلا رجلٌ اقترض عِرْضَ رجلٍ مسلم وهو ظالم فذاك الذي حرج وهلك ) رواه أبو داود .

ب- ويؤيد ذلك قوله ( ما سئل عن شيء في ذلك اليوم قدم ولا آخر إلا قال : افعل ولا حرج ) .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** لو قدم السعي على الطواف في يوم النحر جاز ، خلافاً لأكثر أهل العلم .

ومن صحيح حديث (سعت قبل أن أطوف) ابن خزيمة حيث أوردته في صحيحه وابن جماعة حيث قال: إسناده صحيح، وكذا قال النووي كما في المجموع .

وقد حكم بعض العلماء على رواية (سعت قبل أن أطوف أو أخرت ... ) بالشذوذ .

**قال ابن القيم :** وقوله (سعت قبل أن أطوف) ليس بمحفوظ والمحفوظ تقديم الرمي والنحر والحلق، بعضها على بعض .  
وجماهير أهل العلم على عدم جواز تقديم السعي على الطواف ، وجعلوا الترتيب بينهما شرطاً .

#### فائدة : ٢

قال جابر في - صفة حجة النبي ﷺ - ( فَأَقَاضَ إِلَى الْبَيْتِ فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ ) .

وجاء في الصحيحين عن ابن عمر ( أنه صلاها بمنى ) .

عن نافع عن ابن عمر ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنَى ، قَالَ نَافِعٌ فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُفِيضُ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُصَلِّي الظُّهْرَ بِمِنَى وَيَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ ) متفق عليه .

**والجمع :** أن يقال أن الرسول ﷺ صلى الظهر بمكة ، ثم خرج إلى منى فوجد بعض أصحابه لم يصل ، فصلى بهم إماماً ، فتكون صلاته في منى معادة ، كما وقع له في بعض حروبه .

**قال النووي :** وَوَجَّهَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ ﷺ طَافَ لِلْإِقَاضَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ بِمَكَّةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مِنَى فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ مَرَّةً أُخْرَى بِأَصْحَابِهِ حِينَ سَأَلُوهُ ذَلِكَ ، فَيَكُونُ مُتَنَفِّلاً بِالظُّهْرِ الثَّانِيَةِ الَّتِي بِمِنَى ، وَهَذَا كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ فِي صَلَاتِهِ ﷺ بِبَطْنِ نَخْلٍ أَخَذَ أَنْوَاعَ صَلَاةِ الْحَوْفِ فَإِنَّهُ ﷺ صَلَّى بِطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ الصَّلَاةَ بِكَمَالِهَا وَسَلَّمْ بِهِمْ ، ثُمَّ صَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْأُخْرَى تِلْكَ الصَّلَاةَ مَرَّةً أُخْرَى ، فَكَانَتْ لَهُ صَلَاتَانِ ، وَلَهُنَّ صَلَاةٌ .

**وقال الشوكاني :** ويمكن الجمع بأن يقال إنه صلى بمكة ثم رجع إلى منى فوجد أصحابه يصلون الظهر فدخل معهم متنقلاً لأمره ﷺ بذلك لمن وجد جماعة يصلون وقد صلى .

**وقال الشنقيطي :** وَوَجَّهَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ : أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِمَكَّةَ ، كَمَا قَالَ جَابِرٌ وَعَائِشَةُ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مِنَى ، فَصَلَّى بِأَصْحَابِهِ الظُّهْرَ مَرَّةً أُخْرَى ، كَمَا صَلَّى بِهِمْ صَلَاةَ الْحَوْفِ مَرَّتَيْنِ : مَرَّةً بِطَائِفَةٍ ، وَمَرَّةً بِطَائِفَةٍ أُخْرَى فِي بَطْنِ نَخْلٍ ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ سَابِقًا فِي سُورَةِ النَّسَاءِ ، فَرَأَى جَابِرٌ وَعَائِشَةُ صَلَاتَهُ فِي مَكَّةَ فَأَخْبَرَا بِمَا رَأَيَا وَقَدْ صَدَقَا . وَرَأَى ابْنُ عُمَرَ صَلَاتَهُ بِهِمْ فِي مِنَى فَأَخْبَرَ بِمَا رَأَى ، وَقَدْ صَدَّقَ وَهَذَا وَاضِحٌ ، وَهَذَا الْجَمْعُ جَزَمَ النَّوَوِيُّ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ .

#### فصل

**( ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مِنَى ، وَكَهْ يَبِيتُ لَيْلَالِيهَا لَا يَحُجُّ ) .**

أي : يرجع الحاج بعد الطواف والسعي إلى منى فيمكث فيها بقية يوم العيد وأيام التشريق ولياليها .

**والمبيت بمنى أيام التشريق :** من واجبات الحج .

وهو قول الجمهور فقد ذهب إليه المالكية ، والشافعية ، والحنابلة وبه قال الشوكاني .

أ-أن النبي ﷺ بات بمنى ، وقال : ( خذوا عني مناسككم ) .

ب- ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما ( أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﷺ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْلَالِي مِنَى ، مِنْ أَجْلِ سِقَاتِيهِ ، فَأُذِنَ لَهُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وفي رواية ( رخص ) .

ووجه الدلالة: أن تخصيص العباس بالرخصة لعذر دلي على أنه لا رخصة لغيره من الحجاج .

ج-ورود بعض الآثار عن عمر بن الخطاب وابنه عبدالله وابن عباس ﷺ بمنع الحجاج من المبيت خارج منى .

#### فائدة : ١

اختلف العلماء في مقدار المبيت المجزئ على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أن القدر المجزئ هو أن يكون موجوداً بمنى عند طلوع الفجر .

وهو أحد القولين في مذهب الشافعية .

ودليل هذا القول: القياس على المبيت ليلة المزدلفة فإن النبي ﷺ قال ليلتها في حديث عروة بن المضرّس (من شهد صلاتنا هذه - يعني صلاة الصبح - ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى تفته ) .  
وقد أجيب عن هذا : أن عروة كان معذوراً في عدم مبيته بمزدلفة .  
**القول الثاني :** أنه لا فرق بين المبيت أكثر الليل أو أقله .  
وبه قال ابن حزم .

ودليل هذا القول : إن لم يرد دليل على التحديد فلا يصار إلى شيء من ذلك إلا بدليل .  
**القول الثالث :** أن المقدار المجزئ هو أكثر الليل .

وهذا مذهب الجمهور من المالكية وهو الأظهر عند الشافعية وهو مذهب الحنابلة .  
أ-ومن أدلتهم : أن النبي ﷺ رخص للضعفة من أهله أن يدفعوا بعد منتصف الليل .  
ووجه الدلالة : أن الترخيص للضعفة إنما كان لعذرهم فيدل هذا على أن من عداهم يبقون أكثر الليل .  
ب- أن أكثر الشيء يقوم مكانه ممن بات أكثر الليل صار في حكم من بات جميعه .  
وهذا القول هو **الراجح** .

## فائدة : ٢

هل يجوز لأهل الأعدار المبيت خارج منى ؟

نعم .

فالنبي ﷺ أرخص للعباس أن يبيت بمكة ، وأرخص لرعاة الإبل .

وهل يعذر غير هؤلاء ؟

**قال الشيخ ابن عثيمين :** ومثل ذلك في وقتنا الحاضر رجال المرور، والأمن، ومن ذلك الأطباء، فإنه يسمح لهم في ترك المبيت، فكل من يشتغل بمصلحة عامة يعذر في ترك المبيت قياساً على السقاية والرعاية .

## فائدة : ٣

إن كان لمصلحة خاصة ، مثل : مرض أو خوف ، أو ضياع مال ، هل يرخص له ؟

نعم .

**قال ابن القيم :** وإذا كان النبي ﷺ قد رخص لأهل السقاية ، وللرعاة في ترك البيوتة ، فمن له مال يخاف ضياعه أو مريض يخاف من تخلفه عنه ، أو كان مريضاً لا تمكنه البيوتة سقطت عنه بتنبيه النص على هؤلاء .

**قال في المغني :** وأهل الأعدار كالمريض ومن له مال يخاف ضياعه ونحوهم ، كالرعاة في ترك البيوتة .

## ● الخلاصة :

ترك المبيت بمنى ليال أيام التشريق على تفصيل :

**الحالة الأولى :** إذا كان ترك المبيت بمنى لعذر .

سئل الشيخ ابن باز عن حكم من لم يستطع المبيت في منى أيام التشريق فقال :

لا شيء عليه لقول الله تعالى : ( فاتقوا الله ما استطعتم ) سواء كان تركه المبيت لمرض أو عدم وجود مكان أو نحوها من الأعدار الشرعية كالسقاة والرعاة ومن في حكمهما .

**الحالة الثانية :** إذا ترك المبيت ليال أيام التشريق لغير عذر .

**قال الشيخ رحمه الله :** من ترك المبيت بمنى أيام التشريق بدون عذر فقد ترك شيئاً شرعه رسول الله ﷺ بقوله وفعله وبدلالة ترخيصه لبعض أهل الأعدار مثل الرعاة وأهل السقاية . والرخصة لا تكون إلا مقابل العزيمة، ولذلك اعتبر المبيت بمنى أيام التشريق من واجبات الحج في

أصح قول أهل العلم، ومن تركه بدون عذر شرعي فعليه دم ، لما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال ( من ترك نسكاً أو نسيه فليرق دماً ) ويكفيه دم واحد عن ترك المبيت أيام التشريق .

تنبيه : المراد بالمبيت : الإقامة بمعنى أكثر الليل .

قال الحافظ ابن حجر : ولا يحصل المبيت إلا بمعظم الليل .

( فيرمي الجمرات بعد الزوال من أيامها ) .

( **يُرمي الجَمْرَةَ الْأُولَى، الَّتِي وَسْجِدَ الْأَخْيَفِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، وَيَجْعَلُهَا مِنْ يَسَارِهِ، وَيَتَأَخَّرُ ثَلَاثًا، وَيَدْعُو طَوِيلًا، ثُمَّ لِلْوُسْطَى مِثْلَهَا، ثُمَّ جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ، وَيَجْعَلُهَا مِنْ يَمِينِهِ، وَيَسْتَبْطِنُ الْوَادِي، وَكَأَنَّهُ يَفْعُ وَنَدَهَا** ) .

هذه صفة الرمي أيام التشريق: أن يرمي الجمرة الأولى التي تلي مسجد الخيف، ثم يتقدم فيقوم مستقبل القبلة قياماً طويلاً فيدعو رافعاً يديه، ثم يرمي الجمرة الوسطى، ثم يأخذ ذات الشمال فيدعو وهو رافع يديه، ثم يرمي جمرة العقبة فينصرف ولا يقف للدعاء.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ( أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجُمْرَةَ الدُّنْيَا، بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ عَلَى أَمْرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ، ثُمَّ يُسْهَلُ، فَيَقُومُ فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، فَيَقُومُ طَوِيلًا، وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الْيَمِينِ فَيُسْهَلُ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ يَدْعُو فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعُلُهُ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

**فائدة : ١**

لا يقف للدعاء بعد جمرة العقبة .

وقد علل بعض العلماء بعدم الدعاء بعد جمرة العقبة بعدة علل :

قيل : لضيق المكان في ذلك الوقت .

وقيل : لانتهاى العبادة .

وقيل : لأنها ليست من منى .

قال ابن القيم : فقيل لضيق المكان بالجبل، وقيل وهو أصح : إن دُعَاءَهُ كَانَ فِي نَفْسِ الْعِبَادَةِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْهَا ، فَلَمَّا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ ، فَرَعَ الرَّمْيَ وَالْدَّعَاءُ فِي صُلْبِ الْعِبَادَةِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْهَا أَفْضَلُ مِنْهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا . ( وقد تقدمت المسألة ) .

**فائدة : ٢**

لا خلاف في مشروعية الترتيب في رمي الجمرات ( الصغرى ، ثم الوسطى ، ثم الكبرى ) واختلف العلماء في حكم هذا الترتيب على أقوال :

**القول الأول :** أنه شرط .

وهو قول مالك والشافعي وأحمد .

فلو نسي ورمى العقبة ، ثم الوسطى ، ثم الأولى ، حسبت الأولى فقط ، ووجب عليه أن يرمي الثانية والثالثة .

أ- واستدلوا بأن النبي ﷺ رتبها كما جاء في حديث ابن عمر .

ب- ويقولون ﷺ : ( من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ) .

**القول الثاني :** سنة .

وهو قول أبي حنيفة والحسن وعطاء . واحتجوا :

أن الجمار مناسك متكررة، في أمكنة متفرقة، في وقت واحد، ليس بعضها تابعاً لبعض، فلم يشترط الترتيب بها كالرمي والذبح.

**القول الثالث :** أنه واجب ليس بشرط .

والرأي الأول أحوط .

فائدة : ٣

يجوز للنائب أن يرمي الجمرة عن نفسه ثم عن مستنبيه كل جمرة من الجمار الثلاث وهو في موقف واحد ، هذا هو القول الصحيح من أقوال العلماء .

وأنه لا يلزم أن يرمي عن نفسه أولاً الثلاث ، فيرمي الأولى ثم الثانية ثم الثالثة ، ويرجع مرة أخرى فيرمي مثلما رمى لنفسه رمياً عن غيره .

( يَفْعَلُ هَذَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ الزَّوَالِ )

أي : أن رمي الجمرات أيام التشريق يكون بعد الزوال ، فلا يجوز قبله .

وهذا مذهب الجمهور .

قال ابن قدامة : ولا يرمي في أيام التشريق إلا بعد الزوال، فإن رمى قبل الزوال أعاد. نصّ عليه [أي الإمام أحمد]. وروي ذلك عن ابن عمر، وبه قال مالك، والثوري، والشافعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي. وروي عن الحسن، وعطاء، إلا أن إسحاق وأصحاب الرأي، رخصوا في الرمي يوم النفر قبل الزوال، ولا ينفر إلا بعد الزوال .

وقال النووي : ومذهبنا من الشافعية ومذهب مالك وأحمد وجاهير العلماء أنه لا يجوز الرمي في الأيام الثلاثة إلا بعد الزوال لهذا الحديث الصحيح .

أ- عن جابر قال ( رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجُمُرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى، وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِذَا زَادَتْ الشَّمْسُ ) رواه مسلم .

ب- ولحديث ابن عمر قال : ( كنا نتحين زوال الشمس ، فإذا زالت رمينا ) رواه البخاري .

ج- وعن ابن عباس قال : ( رمى رسول الله ﷺ حينما زالت الشمس ) رواه الترمذي .

قال الشيخ ابن عثيمين : وما يدل على أنه لا يجزئ الرمي قبل الزوال : لو كان الرمي جائزاً قبل الزوال لفعله النبي ﷺ لما فيه من فعل العبادة في أول وقتها من وجه ، ولما فيه من التيسير على العباد من وجه آخر ، ولما فيه من تطويل الوقت من وجه ثالث ، فلما كان رسول الله ﷺ يتعمد أن يؤخر حتى تزول الشمس مع أنه أشق على الناس ، دلّ على أنه قبل الزوال لا يجزئ .

القول الثاني : يجوز .

وهو قول عطاء وطاووس .

القول الثالث : يجوز قبل الزوال يوم النفر الأول .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

درءاً للمشقة ، وتيسيراً للناس .

والأول هو الصحيح .

فائدة :

اختلف العلماء في جواز الرمي ليلاً على قولين :

القول الأول : الجواز .

وهو قول مالك والشافعي .

لحديث ابن عباس : ( أن رسول الله ﷺ كان يسأل يوم النحر بمنى فيقول : لا حرج ... الحديث وفيه : فسأله رجل : رميت بعد ما أمسيت ؟ فقال : لا حرج ) . رواه البخاري قالوا : واسم المساء يصدق بجزء من الليل .

القول الثاني : عدم الجواز .

وهو قول أبي حنيفة وابن المنذر . قالوا في الجواب عن دليل أصحاب القول الأول :

أن مراد السائل بالإمساء: يعني بعد زوال الشمس في آخر النهار قبل الليل، ودليل ذلك قول ابن عباس في أول الحديث: (كان النبي ﷺ

يسأل يوم النحر) فبتصرجه بقوله : يوم النحر ، يدل على أن السؤال وقع في النهار .

**والراجع الأول** وهو الجواز . ويدل لذلك :

أن النبي ﷺ بين بداية الرمي ، ولم يبين نهايته ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع .

وروى ابن أبي شيبه من طريق ابن جريج عن ابن سابط قال : ( كان أصحاب رسول الله ﷺ يقدمون حجاجاً فيدعون ظهرهم فيجيئون فيرقون بالليل ) .

**( وَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ خَرَجَ قَبْلَ الْغُرُوبِ، وَإِلَّا لَرَمَاهُ الْبَيْتُ وَالرَّمْيُ مِنَ اللَّهِ )**

المراد باليومين : ١١ ، ١٢

قال تعالى ( وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى ... ) .

أي : فمن تعجل في يومين من هذه الأيام الثلاثة ( أيام التشريق ) فلا بد أن يخرج من منى قبل الغروب .

فإذا غربت الشمس في اليوم الثاني عشر قبل نفره من منى فلا يتعجل حينئذ .

لأن الله قال : ( فمن تعجل في يومين ... ) فقيد التعجيل في اليومين ولم يطلقه ، فإذا انتهت اليومان فقد انتهى وقت التعجيل ، واليوم ينتهي بغروب شمس ، فيجب عليه أن يبيت بمنى ويرمي من الغد .

#### فائدة : ١

إذا تأخر الحاج إلى الغروب يوم الثاني عشر بغير اختياره ، مثل : أن يتأهب للسفر ويشد رحله فيتأخر خروجه من منى بسبب زحام السيارات أو نحو ذلك فإنه ينفر ولا شيء عليه لو غربت عليه الشمس قبل أن يخرج من منى .

#### فائدة : ٢

يخطئ بعض الناس في قوله تعالى : ( فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ... ) حيث ظنوا أن يوم الثاني عشر هو اليوم الحادي عشر وظنوا أن اليوم الأول هو يوم العيد ، وليس الأمر كذلك ، إنما اليومان هما : الحادي عشر والثاني عشر .

#### فائدة : ٣

التأخر أفضل .

لأنه فعل النبي ﷺ ، ولأنه أكثر عملاً .

**( فَإِذَا أَرَادَ الْغُرُوبَ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يَطُوفَ بِالْوَدَاعِ ) .**

أي : إذا انتهى الحاج من أعمال وأراد الخروج من مكة ، فإنه لا يخرج حتى يطوف طواف الوداع .

فطواف الوداع للحاج واجب :

أ- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ( أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنْ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ ) متفق عليه .

#### ووجه الدلالة من وجهين :

**الأول :** الأمر بطواف الوداع ، بقوله (أمر) وفي رواية لمسلم (لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت) .

**الثاني :** أنه قال ( خفف عن الحائض ) والتخفيف لا يقال إلا في مقابل الإلزام .

**قال الحافظ في الفتح :** فيه دليل على وجوب طواف الوداع للأمر المؤكد به وللتعبير في حق الحائض بالتخفيف ، والتخفيف لا يكون إلا من أمر مؤكد " انتهى . ونحوه قاله النووي في "شرح مسلم" .

ب- ولحديث ابن عباس قال ( كان الناس ينصرفون من كل وجه ، فقال رسول الله ﷺ ( لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت ) رواه مسلم .

**وجه الدلالة :** أن النهي عن النفر قبل طواف الوداع دليل على الوجوب .

**قال النووي :** وهو الصحيح من مذهبنا ، وبه قال أكثر العلماء ، منهم : الحسن البصري ، والحكم ، وحماد ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .

#### فائدة : ١

يسقط طواف الوداع عن الحائض .

لقوله ( إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ ) ففيه دليل على سقوط طواف الوداع عن الحائض .

**قال في المغني :** هو قول عامة الفقهاء .

**قال النووي :** هذا مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد والعلماء كافة ، إلا ما حكاه ابن المنذر عن عمر وابن عمر وزيد بن ثابت .

**وهل يسقط عن النفساء أم لا ؟** الصحيح نعم ، أنه يسقط عن النفساء خلافاً لابن حزم .

#### فائدة : ٢

اختلف العلماء في حكم طواف الوداع للمعتمر على قولين :

**القول الأول :** أنه سنة .

وهذا قول جمهور العلماء ، وحكاه ابن عبد البر إجماعاً .

أ- أن الصحابة ﷺ لما حلوا من عمرتهم في حجة الوداع ، خرجوا إلى منى وعرفة ، ولم يؤمروا بطواف الوداع ، ولو كان واجباً لأمروا به .

ب- ولأنه ﷺ لم يطف للوداع عند خروجه من مكة بعد عمرة القضاء والجعرانة .

ج- ولأن الأحاديث لم تأت إلا بأمر الحاج به ، ففي حديث ابن عمر المخرّج عند ابن خزيمة ( أمر الحاج .. ) وكذلك رواية ابن عباس

عند الشافعي ، فتخصيصه بالحاج يدل على أن المعتمر على خلافه .

وحديث ( لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت ) أمر للحجاج بدليل قرينة الحال ، لأنه ﷺ قاله عند الفراغ من الحج إرشاداً للحجاج .

**قال الشيخ ابن باز :** المعتمر لا وداع عليه في أصح قول العلماء .

**القول الثاني :** أنه يجب على المعتمر وداع .

وبه قال الثوري .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** وهذا القول هو الراجح ، ... وقال : طواف الوداع واجب على كل إنسان مغادر مكة وهو حاج أو معتمر ، للأدلة التالية :

أ- عموم قوله : ( لا ينفرن واحد حتى يكون آخر عهده بالبيت ) .

وهذا شامل ( واحد ) نكرة في سياق النفي ، أو في سياق النهي ، فتعم كل من خرج .

ب- أن العمرة كالحج ، سماها النبي ﷺ حجاً أصغر ، كما في حديث عمرو بن حزم المشهور الذي تلقته الأمة بالقبول : ( والعمرة هي الحج الأصغر ) .

ج- أن النبي ﷺ قال ليعلى بن أمية ( اصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجك ) .

فإذا كنت تصنع طواف الوداع في حجك ، فاصنعه في عمرتك ، ولا يخرج من ذلك إلا ما أجمع العلماء على خروجه ، مثل : الوقوف بعرفة ، والمبيت بمزدلفة ، والمبيت بمنى ، ورمي الجمار ، فإن هذا بالإجماع ليس مشروعاً في العمرة . ( انتهى كلام الشيخ )

د- حديث الحارث بن عبد الله بن أوس قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ( من حج هذا البيت أو اعتمر فليكن آخر عهده بالبيت ) رواه الترمذي ، لكنه ضعيف .

**والراجح** أن طواف الوداع للعمرة سنة .

لكن ينبغي للإنسان أن يفعله خروجاً من الخلاف وأبرأ للذمة . والله أعلم .

تنبيه :

أجمع العلماء على أن المعتمر إذا اعتمر ثم خرج مباشرة ، أنه لا يجب عليه طواف وداع ، كأن يقدم مكة فيطوف ويسعى ويحلق ثم يخرج مباشرة ، فهذا لا طواف عليه .

### فائدة : ٣

أهل مكة ليس عليهم أن يطوفوا للوداع ؛ لأن الطواف وجب توديعا للبيت ، وهذا المعنى لا يوجد في أهل مكة لأنها وطنهم . قال شيخ الإسلام ابن تيمية ، في بيانه أن طواف الوداع ليس من أركان الحج التي لا بد منها : ولهذا لم يكن على أهل مكة طواف قدوم ، ولا طواف وداع ؛ لانتفاء معنى ذلك في حقهم ، فإنهم ليسوا بقدامين إليها ولا مودعين لها ما داموا فيها .

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله : ليس على أهل مكة طواف وداع .

وهذا الأمر يشمل كل من كان داخل حدود الحرم .

قال ابن قدامة : ومن كان منزله في الحرم فهو كالمكي ، لا وداع عليه .

لكن إذا أراد شخص من أهل مكة أن يسافر منها بعد أداء المناسك فإنه يلزمه طواف الوداع قبل الخروج من مكة .

قال النووي رحمه الله : قال أصحابنا : من فرغ من مناسكه، وأراد المقام بمكة، ليس عليه طواف الوداع، وهذا لا خلاف فيه، سواء كان من أهلها، أو غريباً، وإن أراد الخروج من مكة إلى وطنه أو غيره طاف للوداع .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : إذا كان الرجل من أهل مكة، وحج وسافر بعد الحج، فليطف للوداع؛ لقول النبي ﷺ (لا ينفرن أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت) مسلم، وهذا عام ، فنقول لهذا المكي : ما دمت سافرت في أيام الحج، وقد حججت، فلا تسافر حتى تطوف .

### فائدة : ٤

من ترك طواف الوداع لزمه أن يرجع فيطوف ، فإن شق أو لم يرجع فعليه دم .

لأنه ترك واجباً من واجبات الحج .

أما الحائض فإن طهرت قبل مفارقة بنيان مكة فإنه يلزمها الرجوع ، وأما إذا طهرت بعد مفارقة البنيان ولو بيسير ، فإنه لا يلزمها أن ترجع . ( الشرح الممتع ) .

« طَائِفُ أَهْلَامٍ أَوْ اتَّجَرَ بِعِدَّةِ أَهْلَادِهِ » .

أي : فإن أقام الحاج في مكة بعد طواف الوداع ، أو اتجر فإنه يعيده .

قال في المعنى : إذا طاف للوداع ، ثم اشتغل بتجارة أو إقامة ، فعليه إعادته .

وبهذا قال عطاء ومالك والثوري والشافعي وأبو ثور .

### فائدة : ١

رخص العلماء له في الأشياء التي يفعلها وهو عابر وماش، مثلاً يشتري حاجة في طريقه، أو أن ينتظر رفقته متى جاءوا ركب ومشى، ومثله لو تغدى أو تعشى .

### فائدة : ٢

قول بعض الفقهاء : تقف الحائض والنفساء على باب المسجد ...، هذا فيه نظر، فقد انعقد سببه في عهد النبي ﷺ ولم يندب إليه، فلما حاضت صفية قال: (فلتنفر) فقد خفف عنها النبي ﷺ طواف الوداع، ولم يشرع لها الدعاء عند الباب.

### فائدة : ٣

بعض الناس إذا طاف للوداع ثم انصرف ووصل إلى باب المسجد الحرام اتجه إلى الكعبة وكأنه يودعها ، فيدعو أو يُسَلِّم أو ما أشبه ذلك ، وهذا من البدع أيضاً لأن الرسول ﷺ لم يفعله ، ولو كان خيراً لفعله النبي ﷺ .



( وَإِنْ أَخْرَجَكَ طَوَافُ الزَّيَارَةِ فَطَافَهُ مِنْهُ الْخُرُوجُ أَجْزَاءً مِنْ الْوُدَاعِ ) .

أي : إن أخر الحاج طواف الإفاضة فطافه عند الخروج أجزاء عن الوداع .  
لأن طواف الوداع ليس مقصوداً لذاته، وإنما المقصود أن يكون آخر العهد بالبيت؛ لقوله ﷺ : لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ .

وهذه المسألة لها ٣ أحوال :

أن ينوي طواف الإفاضة : فيجزئ .

أن ينويهما جميعاً : فيجزئ أيضاً .

أن ينوي طواف الوداع فقط : فإن ذلك لا يجزئ .

**قال البهوتي :** وإن أخر طواف الزيارة... أو القدوم فطافه عند الخروج كفاه ذلك الطواف عنهما لأن المأمور به أن يكون آخر عهده بالبيت الطواف وقد فعل، ولأن ما شرع مثل تحية المسجد يجزئ عنه الواجب من جنسه؛ كإجزاء المكتوبة عن تحية المسجد، وكإجزاء المكتوبة أيضاً عن ركعتي الطواف وعن ركعتي الإحرام، فإن نوى بطوافه الوداع لم يجزئه عن طواف الزيارة؛ لقوله ﷺ : وإنما لكل امرئ ما نوى.

( وَيُسْتَحَبُّ إِذَا طَافَ أَنْ يَقِفَ فِي الْمُلْتَزِمِ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ وَالْأَبَابِ ) .

الملتزم : ما بين باب الكعبة والحجر الأسود .

قال ابن عباس : الملتزم ما بين الركن والباب .

ومعنى التزامه أي : وضع الداعي صدره ووجهه وذراعيه وكفيه عليه ودعاء الله تعالى بما تيسر له مما يشاء.

والدعاء عند الملتزم : جاء ذلك عن ابن عباس وغيره من السلف .

ولم يصح فيه شيء عن النبي ﷺ .

**قال ابن قدامة :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ الْمُؤَدِّعُ فِي الْمُلْتَزِمِ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ وَالْأَبَابِ، فَيُلْتَزِمُهُ، وَيُلْصِقُ بِهِ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ، وَيَدْعُو اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ .

**وقال المرداوي :** وإذا فرغ من الوداع ، وقف في الملتزم ، بين الركن والباب .

**باب أركان الحج وأحكامه .**

( الْإِحْرَامُ ) .

هذا الركن الأول من أركان الحج : وهو نية الدخول في النسك .

لقوله ﷺ ( إنما الأعمال بالنيات ) .

( وَالْحَجُّ عَرَفَةُ ) .

هذا الركن الثاني من أركان الحج : وهو الوقوف بعرفة .

**قال ابن عبد البر :** أجمع العلماء في كل عصر وبكل مصر - فيما علمت - أنه فرض لا ينوب عنه شيء ، وأنه من فاته الوقوف بعرفة في وقته الذي لا بد منه فلا حج له .

**وقال النووي :** الوقوف بعرفات ركن من أركان الحج ، وهو أشهر أركان الحج للأحاديث الصحيحة (الحج عرفة) وأجمع المسلمون على كونه ركن .

أ- لقوله ﷺ : ( الحج عرفة ) .

ب- وَعَنْ غُرُورَ بِنْتِ مُصَرِّسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ - يَعْنِي: بِالْمُزْدَلِفَةِ - فَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نَدْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَقَاتَهُ ) رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ الْإِسْلَامِيُّ، وَابْنُ حُزَيْمَةَ .

فائدة :

متى ينتهي الوقوف بعرفة ؟

لا خلاف في أن آخر الوقوف طلوع فجر يوم النحر .

وقال ابن قدامة رحمه الله : ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أن آخر الوقت طلوع فجر يوم النحر .

أ- قال جابر : لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع . [ قاله في المغني ]

ب- ولحديث عُرْوَةَ بْنِ مُصَرَّسٍ السَّامِيُّ (مَنْ شَهِدَ صَلَاتِنَا هَذِهِ -يَعْنِي: بِالْمُزْدَلِفَةِ- فَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى تُدْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ وَقَضَى تَفَتُّهُ) .

### ﴿ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ ﴾ .

هذا الركن الثالث من أركان الحج : وهو طواف الإفاضة .

قال ابن قدامة : وهو ركن لا يتم الحج إلا به لا نعلم فيه خلافاً .

قال تعالى ( ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ) .

● السنة أن يكون هذا الطواف يوم العيد اقتداء بالنبي ﷺ .

### ﴿ وَالسَّعْيِ ﴾ .

هذا الركن الرابع من أركان الحج : وهو السعي .

وهو ركن عند جمهور العلماء .

أ- لقوله تعالى : ( إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ) .

ب- وقال ﷺ : ( اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي ) . رواه أحمد

### ﴿ وَوَأَجْبَائِهِ ﴾

أي : الحج .

### ﴿ الْفَحْرَامُ مِنَ الْمَيْمَنَاتِ ﴾ .

فيجب على الحاج أو المعتمر أن يحرم من الميقات ، ولا يجوز أن يتجاوزه بغير إحرام إذا أراد الحج أو العمرة .

أ- لقوله ﷺ : ( يهل أهل المدينة ... ) وهذا خبر بمعنى الأمر .

ب- وقال ابن عمر : ( فرض رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ... ) . رواه البخاري .

### ﴿ وَاللَّيْلُ بِعَرَفَةَ إِلَى الْغُرُوبِ ﴾ .

لفعل النبي ﷺ مع أنه لو دفع بالناس قبل الغروب لكان أرفق ومع ذلك وقف إلى الغروب .

ولأن الدفع قبل الغروب فيه مشابهة لأهل الجاهلية لأنهم يدفعون قبل الغروب . [ الممتع : ٧ ] .

فتأخير النبي ﷺ الدفع إلى ما بعد غروب الشمس ثم مبادرته به قبل أن يصلي المغرب مع أن وقت المغرب قد دخل ، يدل على أنه لا بد

من البقاء إلى هذا الوقت ، وكأنه ﷺ ممنوع حتى تغرب الشمس .

### ﴿ وَالْمَيْمَنَاتُ لَيْلَةَ النَّحْرِ بِمُزْدَلِفَةٍ ﴾ .

فالمبيت بمزدلفة من واجبات الحج ، وهذا قول الأكثر .

لقوله تعالى ( فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ) .

وقال ﷺ ( وقفت ههنا وجمع كلها موقف ) رواه مسلم .

وذهب بعض العلماء إلى أن ذلك سنة ، وذهب بعضهم إلى أنه ركن ، وتقدم ذلك كله .

### ١) واللبيت بمبنى أيام التشريق .

أي : ومن واجبات الحج المبيت بمبنى ليالي أيام التشريق .  
 لحديث ابن عمر رضي الله عنهما ( أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﷺ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْلِي مَيْي، مِنْ أَجْلِ سَفَاتِيهِ، فَأَذَنَ لَهُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وفي رواية ( رخص ) .  
 فالعباس استأذن رسول الله ﷺ فأذن له ، ولو لم يكن واجباً ما احتاج إلى الاستئذان .

### ٢) ورمي الجمار .

لقوله ﷺ ( إنما جعل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة ورمي الجمار لإقامة ذكر الله ) رواه الترمذي .  
 لأنه عمل يترتب عليه الحل فكان واجباً ليكون فاصلاً بين الحل والإحرام .

### ٣) والتمتع أو التقصير .

لأن الله جعله وصفاً في الحج والعمرة فقال: (لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ) .

### ٤) وطواف القدوم .

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خَفَفَ عَنِ الْحَائِضِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
 وفي رواية ( لا ينصرفن أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت ) .

١) والفرق بين ترك الركن ذي النحر وترك الركنين : أَنَّ تَارِكَ الرُّكْنَيْنِ لَا يَصِحُّ حَجُّهُ حَتَّى يَفْعَلَهُ وَلَكِنْ صَحَّتْ الشَّرْهِيحُ ، وَتَارِكَ الرُّكْنِ الْحَجُّ حَجٌّ صَحِيحٌ وَلَيْسَ لَهُ إِثْمٌ وَدَمٌ لِتَرْكِهِ .  
 إذا ترك الحاج ركن من أركان الحج :

فإن كانت الإحرام - وهي النية - لم ينقذ نسكه لحديث ( إنما الأعمال بالنيات ) .  
 وإن ترك ركناً من أركان الحج - غير النية - لم يتم حجه حتى يأتي به ، فإذا كان الركن مما يفوت فالجح لا غ ، كما لو ترك الوقوف بعرفة حتى خرج فجر يوم العيد .  
 فإن ترك واجباً فعليه دم .

عن ابن عباس قال : (من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دمًا) . رواه مالك  
 هذا الدم جبران لا شكران ، وعليه فيجب أن يتصدق بجميعه على فقراء الحرم ويذبح في الحرم ويوزع في الحرم . ( وهذا ما عليه جماهير العلماء ) .

### ٥) وأركان العمرة : إحرام ، وطواف ، وسعي ، وواجباتها : التمتع ، والإحرام من ميقاتها .

وقد تقدم أدلة ذلك .

#### باب الفوات .

الفوات : أن يفوت الحج ، كأن يفوته الوقوف بعرفة ، حيث لم يصلها إلا بعد مضي وقتها .

### ١) ومن لم يفت بعرفته حتى طلع الفجر يرمي النحر ، فقد طأه الحج .

تقدم أن بداية الوقوف بعرفة - على مذهب الجمهور - يبدأ من زوال الشمس يوم التاسع .  
 وأما انتهاء وقت الوقوف : فينتهي بطلوع فجر يوم النحر ، وهذا بالاتفاق .

أ- لحديث غزوة بن مضر رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ شَهِدَ صَلَاتِنَا هَذِهِ - يَعْنِي: بِالْمُزْدَلِفَةِ - فَوَقَّفَ مَعَنَا حَتَّى نَذْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَقَعُّهُ ) رَوَاهُ الْحُمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حُرَيْمَةَ .

ب - قال جابر : لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع .

قال ابن قدامة : ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أن آخر الوقت طلوع فجر يوم النحر .

وقال النووي : فإذا أحرم بالحج فلم يقف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج بالإجماع .

وقال الشنقيطي : اعلم أن العلماء أجمعوا على أن الوقوف ينتهي وقتُهُ بطلوع فجر يوم النحر، فمن طلع فجر يوم النحر وهو لم يأت عرفة فقد فاته الحج إجماعاً .

فمن لم يأت عرفة قبل طلوع فجر يوم النحر ، ولو لحظة ، ولو ماراً ، فاته الحج بإجماع العلماء .

قال النووي رحمه الله في (المجموع): فإذا أحرم بالحج، فلم يقف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج بالإجماع.

ولذلك سمي الوقوف بعرفة ركن الحج الأعظم، لأنه بفوته يفوت الحج، وليس هناك ركن من أركان الحج إلا ويمكن تداركه إلا الوقوف بعرفة، ومن ثم قال النبي (الحج عرفة)، بخلاف الطواف لأنه ليس له وقت محدود.

( هَيْتَ هَاجِلٍ بِطَلْعِ الْوَسْعِيِّ ، وَيَنْحَرُ هَدِيًّا إِنْ كَانَ مَعَهُ ، وَهَلْيَكُنِ الْفَضْلُ ) .

هذا بيان ما يلزم من فاته الحج :

أي : يلزم من فاته الحج : أن يتحلل بطواف وسعي - وأن ينحر هدياً - وعليه القضاء .

الأمر الأول : أن يحول هذا الحج إلى عمرة ، فيأتي إلى الكعبة ويطوف بالسعي ويقصر .

لأنه ليس بإمكانه إتمام الحج الآن ، ولأن الحج عرفة .

لما رواه مالك في الموطأ أن أبا أيوب الأنصاري رضي الله عنه (خرج حاجاً حتى إذا كان بالنَّازِيةِ مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ أَضَلَّ رَوَاجِلَهُ ، وَإِنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ عُمَرُ : اصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْمُعْتَمِرُ ، ثُمَّ قَدْ خَلَلْتُ ، فَإِذَا أَذْرَكَ الْحُجَّ قَابِلًا ، فَاحْجُجْ وَأَهْدِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) وصحح إسناده النووي رحمه الله .

قال ابن قدامة : أن من فاته الحج يتحلل بطواف وسعي وخلاقي .

هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ .

وروي ذلك عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَائِيهِ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ .

ولأنه قول من سمينا من الصحابة ، ولم نعرف لهم مخالفاً ؛ فكان إجماعاً .

الأمر الثاني : وجوب الهدي .

وهذا قول جماهير العلماء .

أ- لقول عمر لأبي أيوب رضي الله عنهما (فإذا أذركك الحج قايلاً ، فاحجج وأهد ما استيسر من الهدي) .

ب- وروى مالك عن نافع عن سليمان بن يسار (أن هَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ جَاءَ يَوْمَ النَّحْرِ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَنْحَرُ هَدْيَهُ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أَخْطَأْنَا الْعِدَّةَ ، كُنَّا نَرَى أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمُ عَرَفَةَ ، فَقَالَ عُمَرُ : اذْهَبْ إِلَى مَكَّةَ فَطُفْ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ ، وَانْحَرُوا هَدْيًا ، إِنْ كَانَ مَعَكُمْ ، ثُمَّ اخْلِفُوا أَوْ قَصَرُوا ، وَارْجِعُوا ، فَإِذَا كَانَ عَامٌ قَابِلٌ فَحُجُّوا وَأَهْدُوا ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحُجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ ) .

قال ابن قدامة : الهدي يلزم من فاته الحج في أصح الروايتين . وهو قول من سمينا من الصحابة، والفقهاء، إلا أصحاب الرأي ، فإنهم قالوا : لا هدي عليه...، ولنا ، حديث عطاء ، وإجماع الصحابة..." انتهى .

الأمر الثالث : وجوب القضاء .

من فاته الحج وكان حجه فرضاً ، فعليه إعادته بغير خلاف .

قال ابن رشد : لا خلاف أن من فاته الحج بعد أن شرع فيه إما بفوت ركن من أركانه وإما من قبل غلظه في الزمان أو من قبل جهله أو نسيانه أو إتيانه في الحج فعلاً مفسداً له، فإن عليه القضاء إذا كان حجا واجباً . ( بداية المجتهد ) .

وأما من فاته الحج وكان حجه نفلاً ، فهل يلزمه إعادته أم لا ؟

جماهير العلماء : يلزمه إعادته .

فهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والمذهب عند الحنابلة .

**قال ابن قدامة :** أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ مِنْ قَابِلٍ ، سَوَاءٌ كَانَ الْفَائِثُ وَاجِبًا ، أَوْ تَطَوُّعًا .

رُويَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَائِيَّةَ ، وَزَيْدٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَمَرْوَانَ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . (المغني) .

أ- عن الأسود بن يزيد ( أن رجلاً فاته الحج ، فأمره عمر بن الخطاب أن يحل بعمره ، وعليه الحج من قابل ) .

وفي رواية : قال الأسود: مكثت عشرين سنة ثم سألت زيد بن ثابت عن ذلك؟ فقال: مثل قول عمر . رواه البيهقي

ب- وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال ( من لم يدرك عرفة حتى طلع الفجر فقد فاته الحج ، فليأت البيت فليطوف به سبعاً ، وليطوف بين الصفا والمروة سبعاً ، ثم ليحلق أو يقصر إن شاء ، وإن كان معه هدي فلينحره قبل أن يحلق ، فإذا فرغ من طوافه وسعيه فليحلق أو يقصر ، ثم ليرجع إلى أهله ، فإن أدركه الحج من قابل فليحج إن استطاع ، وليهد في حجه ، فإن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ) رواه البيهقي .

**وجه الدلالة من هذه الآثار :** أن عمومها يشمل الفرض والنفل .

وذهب الظاهرية إلى أنه لا يلزمه إعادته .

والأول أصح .

### باب الإحصار

الإحصار في اللغة : المنع .

وفي الشرع: هو منع المحرمين من المضي للحج أو العمرة أو كليهما من جميع الطرق .

**قال النووي :** ويجوز للمحرم بالعمرة التحلل عند الإحصار بلا خلاف ودليل التحلل واحصار العدو نص القرآن والاحاديث الصحيحة المشهورة في تحلل النبي ﷺ وأصحابه عام الحديبية وكانوا محرمين بعمره وإجماع المسلمين على ذلك .

● حكمة مشروعية التحلل عند الإحصار :

شرع الله التحلل لحاجة المحصر إليه، ورفعاً للحرج والضرر عنه، حتى لا يظل محرمًا إلى أن يندفع عنه المانع من إتمام الحج أو العمرة **قال الشافعي** في حكمة مشروعية التحلل: جعل الله على الناس إتمام الحج والعمرة وجعل التحلل للمحصر رخصة .

**وقال الكاساني:** المحصر محتاج إلى التحلل لأنه منع عن المضي في موجب لإحرام على وجه لا يمكنه الدفع، فلو لم يجز له التحلل لبقى محرمًا لا يحل له ما حظره الإحرام إلى أن يزول المانع، فيمضي في موجب الإحرام، وفيه من الضرر والحرج ما لا يخفى، فمست الحاجة إلى التحلل والخروج من الإحرام دفعاً للضرر والحرج، وسواء كان الإحصار عن الحج أو عن العمرة أو عنهما عند عامة العلماء .

**« وَمِنْ صَدْرِهِ هَدْيٌ مِنَ الْبَيْتِ الْهَدْيِ ثُمَّ حَلَّ » .**

أي : من منع عن الوصول إلى البيت بعدو ، فإنه يهدي ثم يحل .

وقد أجمع أهل العلم على أن المحرم إذا حصره العدو من المشركين وغيرهم فمنعوه الحج ولم يجد طريقاً آمناً يوصله إليه جاز له التحلل من إحرامه .

وإلى هذا ذهب الإمام مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد رحمهم الله جميعاً .

وقد روي ذلك عن ابن عمر وابن عباس وأنس .

أ- وذلك لأن الله تعالى قد نص على جواز التحلل عند الحصر بقوله ( فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي ) .

ب- ولأن النبي ﷺ أمر أصحابه يوم أحصروا بالحديبية أن ينحروا ويحللوا ويحللوا .

وسواء كان الإحرام بالعمرة فقط أو بالحج أو بهما معاً لا خلاف فيه بين علماء الأمصار سوى ما نسب إلى ابن سيرين أنه قال: لا إحصار في العمرة لأنها غير مؤقتة ولا يخشى فواتها .

**فائدة : ١**

والواجب على المحصر : هدي .

لقوله تعالى ( فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ) .

**قال الشنقيطي :** هذه الآية نزلت في صد المشركين النبي ﷺ وأصحابه وهم محرمون بعمره عام الحديبية عام ست بإطباق العلماء وجهور العلماء على أن المراد به شاة فما فوقها ، وهو مذهب الأئمة الأربعة .

- والمحصر يذبح الهدى في المكان الذي أحصر فيه ، سواء كان في الحل أو في الحرم . وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، ورواية عند الخنابلة (وهو قول أكثر أهل العلم ، واختيار ابن باز ، وابن عثيمين) .
- أ- لأن النبي ﷺ نحر هديه بالحديبية حيث أحصر ، وهي خارج الحرم .
- ب- لأن ذلك يفضي إلى تعذر الحل ، لتعذر وصول الهدى إلى محله .

**تنبيه :**

حكم إذا لم يكن مع المحصر هدي :

إذا كان مع المحصر هدي لزمه نحره إجماعاً ، واختلف العلماء إذا لم يكن مع المحصر هدي ، هل يلزمه شراؤه أو لا على قولين ؟

**القول الأول :** وجوب الهدى عليه ، وأنه يلزمه شراؤه .

وهذا قول الجمهور .

**القول الثاني :** أنه لا هدي على المحصر إن لم يكن ساقه معه قبل الإحصار .

وهذا قول مالك واختيار ابن القيم .

لأن الصحابة الذين كانوا مع النبي ﷺ كانوا ألفاً وأربعمائة ، ولم يكن معهم كلهم هدي ، بل كان هديهم سبعين بدنة ، ولم ينقل أن النبي ﷺ أمرهم بالهدى ، وإنما أمرهم بالتحلل مطلقاً .

وهذا أرجح .

**فائدة : ٢**

ومما يجب على المحصر : الحلق .

وهذا مذهب مالك وأصحابه .

لأنه ثبت في الأحاديث الصحيحة عنه ﷺ أنه حلق لما صده المشركون عام الحديبية وهو محرم وأمر أصحابه أن يحلقوا .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا حلق عليه ولا تقصير ، لأنه لم تذكر الآية .

والأول أصح .

**فائدة : ٣**

اختلف العلماء في وجوب القضاء عليه . ( إذا حجه تطوعاً ) على قولين :

**القول الأول :** يجب عليه القضاء .

لحديث ( من كسر أو عرج فقد حل ، وعليه الحج من قابل ) .

**القول الثاني :** لا يلزمه القضاء إلا إذا كان الحج الذي أحصر فيه فريضة الإسلام ، أو واجباً بنذر ، فإنه يلزمه القضاء السابق .

أ- أن القرآن لم يذكر .

ب- أن النبي ﷺ لم يبينه .

ج- أن هذا النسك ليس واجب ابتداء ، وإنما الواجب إتمامه ، وإتمامه معذور بالعجز عنه .

د- وأيضاً الذين كانوا مع النبي ﷺ في عمرة القضاء أقل من الذين كانوا معه في عمرة الحديبية ، فهو لم يأمرهم بالقضاء .

وهذا أرجح .

**قال ابن عثيمين :** إن كانت هذه الحجة هي الفريضة ، أداها فيما بعد بالخطاب الأول لا قضاء ، وإن كانت غير الفريضة فإنه لا شيء عليه

على القول الراجح .

**فائدة :**

الإحصار يقع في الحج، ويقع في العمرة أيضاً. والدليل ما يلي:  
أ- قوله تعالى: (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) عقيب قوله عز وجل (وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ) فالمراد أن الإحصار يقع في الحج ويقع في العمرة.

ب -وروي أن رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم حصروا بالحديبية فحال كفار قريش بينهم وبين البيت وكانوا معتمريين فنحروا هديهم وحلقوا رؤوسهم.

ج -ولأن التحلل بالهدي في الحج لمعنى هو موجود في العمرة وهو التضطرر بامتداد الإحرام .

﴿ وَكَانَ إِحْصَارُ بَغِيٍّ هَدًى ﴾ .

أي : أن الإحصار خاص بمن حصره ومنعه العدو فقط .

وهذا لا خلاف فيه : أن المحصر بعدو له التحلل .

قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن المحرم إذا حصره عدو من المشركين ، أو غيرهم ، فمنعه الوصول إلى البيت ، ولم يجد طريقاً آمناً ، فله التحلل .

وقال ابن تيمية : فالمحصر بعدو له أن يتحلل باتفاق العلماء .

لكن وقع الخلاف بين العلماء : هل يقع الإحصار بغير عدو ، كمرض ، أو ذهاب نفقة ، ونحو ذلك على قولين :  
القول الأول : لا إحصار بغير عدو .

وإلى هذا ذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه وهو المشهور من المذهب .

أ- لقوله تعالى (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) .

وهذه نزلت في صد المشركين النبي ﷺ وأصحابه عام الحديبية .

ب- ولقول ابن عباس : لا حصر إلا من عدو . أخرجه البيهقي .

وعلى هذا القول : فالمحصر بمرض ونحوه لا يتحلل من إحرامه ، بل يبقى محرمًا إلى أن يبرأ من مرضه ، ثم يكمل النسك ، فإن فاته الوقوف تحلل بعمرة .

القول الثاني : إلى أن الإحصار يتحقق بكل ما يمنع المحرم من المضي في نسكه ، من عدو ، أو مرض ، أو ذهاب نفقة ونحو ذلك .

وبهذا قال بعض الصحابة كابن مسعود .

وبه قال مجاهد وعطاء .

وهو قول أبي حنيفة .

ورجح هذا القول ابن تيمية ، وابن القيم ، وابن عثيمين .

أ- لقوله تعالى ( فَاِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ) .

وجه الدلالة : أن لفظ الإحصار عام يدخل فيه العدو والمرض ونحوه.

ب- ولحديث الحجاج بن عفره الأنصاري قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرِجَ فَقَدْ خَلَّ ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ . قَالَ عِكْرِمَةُ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَا : صَدَقَ ) رواه أبو داود .

وفي لفظ : ( مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرِجَ أَوْ مَرَضَ ) .

( أو عَرِجَ ) يفتح الراء ، أي : أصابه شيء في رجله وليس بخلقة ، فإن كان خلقة قيل : عَرِجَ بكسر الراء .

ج- أن المعنى الذي لأجله ثبت حق التحلل للمحصر بالعدو موجود كذلك في المرض .

قال الشيخ عبد العزيز ابن باز : والصواب أن الإحصار يكون بالعدو ويكون بغير العدو فيهدي ويحلق ويقصر ويتحلل هذا هو حكم المحصر يذبح ذبيحة في محله ولو كان خارج الحرم فإن لم يتيسر حوله أحد نقلت إلى فقراء الحرم أو إلى من حوله من الفقراء أو إلى فقراء بعض القرى ثم يحلق أو يقصر ويتحلل .

وقال الشيخ ابن عثيمين : والصحيح في هذه المسألة أنه إذا حصر بغير عدو فكما لو حصر بعدو؛ لعموم قول الله تعالى ( وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ) أي : عن إتمامهما ، ولم يقيد الله تعالى المحصر بعدو .

#### فائدة :

الفرق بين الإحصار والفوات :

الإحصار : هو عجز الحاج عن فعل النسك بعد الإحرام بأي سبب من الأسباب .  
والفوات : هو أن يذهب وقت الوقوف بعرفة، دون أن يدرك الحاج الوقوف بها، سواء كان ذلك بعذر أم بغير عذر.  
الفوات يختص بالحج، أما العمرة: فإنها لا تفوت، لأنها غير مؤقتة بوقت.

#### فائدة : ١

يستحب للحاج إذا رمى الجمرات وخرج من منى أن ينزل المحصب ، وهو الأبطح .  
وعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، ثُمَّ رَفَدَ رَفْدَةً بِالْمُحَصَّبِ ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

(بِالْمُحَصَّبِ) على وزن مُجَدَّ ، وهو اسم مكان متسع بين جبلين، وهو إلى منى أقرب من مكة، سمي بذلك لكثرة ما به من الحصى .  
( بِالْأَبْطَحِ ) وهو المحصب . قال النووي : وَ ( الْمُحَصَّبُ ) بِفَتْحِ الحَاءِ وَالصَّادِ الْمُهِمْلَتَيْنِ ( وَالْحَصْبَةُ ) بِفَتْحِ الحَاءِ وَإِسْكَانِ الصَّادِ ، وَ ( الْأَبْطَحُ ) وَالْبَطْحَاءُ وَخَيْفُ بَنِي كِنَانَةَ اسْمٌ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ ، وَأَصْلُ الْخَيْفِ كُلُّ مَا انْحَدَرَ عَنِ الْجَبَلِ وَارْتَفَعَ عَنِ الْوَيْلِ .  
فنزول المحصب للحاج سنة .

وهو مذهب جمهور العلماء .

قال النووي : ... فَحَصَلَ خِلَافٌ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَالْجُمْهُورِ اسْتِخْبَاطُهُ إِقْبَادَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَغَيْرِهِمْ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَيَبِيتَ بِهِ بَعْضَ اللَّيْلِ أَوْ كُلَّهُ إِقْبَادَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

قال في طرح الشريب : وهو قول الأئمة الأربعة .

أ-لفعل النبي ﷺ ، كما في حديث أنس .

ب- عن أبي هريرة قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ بِمِنَى ( نَحْنُ نَارِلُونَ عِدًّا بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ ، وَذَلِكَ إِنَّ قُرَيْشًا وَبَنِي كِنَانَةَ تَخَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ أَنْ لَا يَنَاجِيَهُمْ وَلَا يُنَاجِيَهُمْ حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ) يَعْنِي بِذَلِكَ الْمُحَصَّبُ ( متفق عليه .

فالمحصب والأبطح والبطحاء وخيف بني كنانة أسماء للموضع الذي نزل به رسول الله ﷺ حين خرج من مكة يوم النفر قبل أن يودع ، وهو موضع بين مكة ومنى .

وهذا يدل على أن نزوله ﷺ بالمحصب كان قصداً ، لهذه المصلحة ، شكراً لله تعالى .

قال النووي : قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : وَكَانَ نَزُولُهُ ﷺ هُنَا شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى الظُّهُورِ بَعْدَ الْإِحْتِفَاءِ ، وَعَلَى إِظْهَارِ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى

ج- وعن ابن عمر ( أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا ينزلون الأبطح ) رواه مسلم .

د- ولفعل الصحابة ، فعن سالم : ( أن أبا بكر وعمر وابن عمر كانوا ينزلون بالأبطح ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه ليس بسنة .

وهذا مروي عن ابن عباس وعائشة .

أما عائشة ( أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلْ ذَلِكَ -أَي: التَّزُولَ بِالْأَبْطَحِ- وَتَقُولُ : إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ مَنْزِلًا مُسْتَحَبًّا لِحُجْرِهِ ) .

وأما ابن عباس فقال ( التحصيب ليس بشيء ، وإنما منزل نزل رسول الله ﷺ ) . متفق عليه .

والصحيح الأول .

فإن قيل : ما الجواب عن ما ورد عن عائشة وابن عباس ؟



**قال الحافظ :** والحاصل أن من نفى أنه سنة كعائشة وابن عباس أراد أنه ليس من المناسك ، فلا يلزم بتركه دم ، ومن أثبتته كابن عمر أراد دخوله في عموم التأسي بأفعاله ﷺ لا الإلزام بذلك .

#### فائدة : ٢

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ ( دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ ، وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ ، فَأَعْلَقُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَلَمَّا فَتَحُوا : كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَجَّحَ . فَلَقِيْتُ بِلَالاً ، فَسَأَلْتُهُ : هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ ) متفق عليه .

قوله ( دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ ) كان ذلك في عام الفتح كما وقع مبيّناً من رواية يونس بن يزيد عن نافع عن ابن عمر عند البخاري بزيادة فوائد. ولفظه: أقبل النبي ﷺ يوم الفتح من أعلى مكة على راحلته.

فهذا الدخول كان في عام الفتح لا في حجة الوداع ، كما في رواية : ( أقبل النبي ﷺ عام الفتح ... ) . وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن دخول الكعبة من سنن الحج ، وهذا غلط .

لأن النبي ﷺ لم يدخل البيت في الحج .

وقد قال ابن عباس : ( يا أيها الناس ، إن دخولكم البيت ليس في حجكم من شيء ) رواه ابن أبي شيبة .

وجاء عند البخاري تعليقاً ( وكان ابن عمر يحج كثيراً ولا يدخل ) .

**قال الحافظ ابن حجر :** كأنه - أي البخاري - أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم أن دخولها من مناسك الحج ، واقتصر المصنف - أي البخاري - على الاحتجاج بفعل ابن عمر لأنه أشهر من روى عن النبي ﷺ دخول الكعبة ، فلو كان دخولها من المناسك لما أخل به مع كثرة اتباعه .

#### فائدة : ٣

الجمع بين حديث ابن عمر السابق الدال على أن النبي ﷺ صلى في الكعبة ، وحديث ابن عباس الدال على أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة .

ولفظ حديث ابن عباس عند مسلم : قال ﷺ : أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ حَتَّى خَرَجَ فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ فِي قُبُلِ الْبَيْتِ رُكْعَتَيْنِ . وَقَالَ « هَذِهِ الْقِبْلَةُ » . قُلْتُ لَهُ: مَا نَوَاحِيهَا أَيْ زَوَائِهَا؟ قَالَ: بَلْ فِي كُلِّ قِبْلَةٍ مِنَ الْبَيْتِ ) .

**ف قيل :** أن تحمل الأحاديث على دخولين مختلفين ، صلى في أحدهما في البيت ، ولم يصل في الآخر .

وهذا مسلك ابن حبان .

**وقيل :** تحمل الصلاة المثبتة في حديث ابن عمر عن بلال على الصلاة اللغوية وهي الدعاء ، والصلاة المنفية في حديث ابن عباس عن أسامة الصلاة الشرعية ذات الركوع والسجود .

وهذا المسلك مردود بما تقدم أنه جاء في بعض طرق حديث ابن عمر أنه قال ( ونسيت أن أسأله كم صلى ) .

**وقيل :** يحمل إثبات بلال على صلاة التطوع ، ونفي أسامة على صلاة الفرض .

وهذا ضعيف .

**وقيل :** بترجيح حديث ابن عمر الدال على أن النبي ﷺ صلى في الكعبة على حديث أسامة الدال على أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة .

وهذا مسلك أكثر العلماء ، إليه ذهب أبو حنيفة ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، والبخاري ، وابن خزيمة ، وابن المنذر ، واختاره ابن عبد البر .

وسبب الترجيح : أن بلالاً أثبت صلاة النبي ﷺ في الكعبة ونفاها أسامة ، وإذا تعارض الإثبات والنفي قدم قول المثبت ، لأن معه زيادة علم ، لا سيما إذا تساوى في العدالة والإتقان كما هاهنا .

قال النووي : وأجمع أهل الحديث على الأخذ برواية بلال ، لأنه مثبت ، فمعه زيادة علم فواجب ترجيحه ، والمُزاد الصلاة المَعهُودَة ذات الركوع ، والسجود ، ولهذا قال ابن عمر : ونسيت أن أسأله : كم صلى ؟ وأما نفي أسامة فسببه أنهم لما دخلوا الكعبة أغلقوا الباب ، واشتعلوا بالدعاء ، فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو ، ثم اشتعل أسامة بالدعاء في ناحية من نواحي البيت ، والنبي ﷺ في ناحية أخرى ، وبلال قريب منه ، ثم صلى النبي ﷺ قرأة بلال لقرينه ، ولم يره أسامة ليُعده واشتعاله ، وكانت صلاة خفيفة فلم يرها أسامة لإغلاق الباب مع بعده واشتعاله بالدعاء ، وجاز له نفيها عملاً بطريقه ، وأما بلال فحقيقها فأخبر بها .

### باب الأضحية

الأضحية : ما يذبح من هيمة الأنعام أيام الأضحي بسبب العيد تقريباً إلى الله .

سميت بذلك : لأنها تذبح ضحى بعد صلاة العيد .

الحكمة من مشروعيتها :

أولاً : تعظيم الله بذبح الأضاحي تقريباً إليه . ( اراقه الدماء بنية الأضحية هذا من تعظيم الله ) .

ثانياً : إظهار شعائر الله تعالى .

ثالثاً : التوسعة على الأهل والفقراء والإهداء للجيران والأقرباء .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) أنها حكمة مشروعيتها ، فهي شكرٌ لله تعالى على نعمة الحياة ، وإحياء سنة سيدنا إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام حين أمره الله عز اسمه بذبح الفداء عن ولده إسماعيل عليه الصلاة والسلام في يوم النحر ، وأن يتذكر المؤمن أن صبر إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام وإيقارهما طاعة الله ومحبة على محبة النفس والولد كانا سبب الفداء ورفع البلاء ، فإذا تذكر المؤمن ذلك اقتدى بهما في الصبر على طاعة الله وتقديم محبته عز وجل على هوى النفس وشهواتها .

« وهي سنة مؤكدة » .

أي : أن حكم الأضحية سنة مؤكدة .

والأضحية مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع ، وهي من شعائر الدين .

قال تعالى ( فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْزَرْ ) .

قال ابن كثير : الصحيح أن المراد بالنحر ذبح المناسك ، وهو ذبح البدن ونحوها .

وقال تعالى ( وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ حَيْمَةِ الْأَنْعَامِ ) المنسك المراد به هنا هو الذبح الذي يتقرب به إلى الله تعالى .

وقد ذكر ابن كثير عند هذه الآية أن هذه الآية تدل على أن ذبح المناسك مشروعة في جميع الملل .

وأما السنة :

فالأحاديث كثيرة وسيأتي بعضها في الشرح ومنها :

أ- عن أنس بن مالك رضي الله عنه ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، أَقْرَنَيْنِ، وَيُسَمِّي، وَيُكَبِّرُ، وَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا ) وفي لَفْظٍ ( دَبَحَهُمَا بِيَدِهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وفي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ، وَيَقُولُ ( بِسْمِ اللَّهِ. وَاللَّهُ أَكْبَرُ ) .

ب- وعن عائشة رضي الله عنها ( أَمَرَ بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَ، يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ؛ لِيُضَحِّيَ بِهِ، فَقَالَ: "إِشْحَازِي الْمُدَيَّةَ ، ثُمَّ أَخَذَهَا، فَأَضَجَعَهُ، ثُمَّ دَبَحَهُ، وَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، أَللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ) رواه مسلم .

ج- وعن البراء بن عازب ، رضي الله عنهما ، قَالَ ( حَطَبْنَا النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْأَضْحَى بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَالَ مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَنَسَكَ نُسُكَنَا فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فَإِنَّهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَلَا نُسُكَ لَهُ ) متفق عليه .

وأجمع المسلمون على مشروعيتها .

قال ابن قدامة : أجمع المسلمون على مشروعية الأضحية .

وقال ابن دقيق العيد : لا خلاف أن الأضحية من شعائر الدين .

قال ابن القيم : فإنه ﷺ لم يكن يدع الأضحية .

وقال ابن حجر : ولا خلاف في كونها من شرائع الدين .

• واختلف العلماء في وجوبها - بعد إجماعهم على مشروعيتها - على قولين :

**القول الأول :** أنها واجبة .

وهذا مذهب أبي حنيفة واختيار ابن تيمية رحمه الله .

أ- لقوله تعالى ( فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ) أن الله أمر نبيه ﷺ بالنحر ، والأمر يفيد الوجوب .

ب- ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا ) رواه أحمد وابن ماجه . صححه الحاكم وحسنه الألباني ، وروي موقوفاً على أبي هريرة ، ورجحه الترمذي والطحاوي والبيهقي وابن عبد الهادي والحافظ ابن حجر في الفتح وجه الدلالة : أنه قد خرج مخرج الوعيد على ترك الأضحية ، والوعيد إنما يكون على ترك الواجب ، مما يدل على أن الأضحية واجبة .

ج- ولحديث جندب قال : قال ﷺ ( من ذبح قبل الصلاة فليذبح شاة مكانها ، ومن لم يكن يذبح فليذبح على اسم الله ) متفق عليه ، فلو لم تكن الأضحية واجبة لما أمر النبي ﷺ بإعادة الذبح لمن ذبح قبل الصلاة .

**القول الثاني :** أنها غير واجبة .

وهذا مذهب الجمهور . [ وقد قال كثير من أصحاب القول يقولون : يكره للقادر تركها ] .

أ- حديث أم سلمة أن النبي ﷺ قال (إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يأخذ شيئاً من شعره وأظفاره). رواه مسلم

**قال الإمام الشافعي :** هذا دليل أن التضحية ليست بواجبة ، لقوله ﷺ ( وأراد ) ، فجعله مفوضاً إلى إرادته ولو كان واجباً لقال ﷺ ( فلا تمس من شعره وبشره حتى يضحي ) .

وقال ابن قدامة : علقه على الإرادة ، والواجب لا يعلق على الإرادة ، فلو كانت واجبة لاقتصر على قوله : إذا دخل العشر فلا تمس من شعره وبشره شيئاً .

ب- وعن جابر رضي الله عنه قال ( صليت مع رسول الله ﷺ عيد الأضحي فلما انصرف أتني بكبش فذبحه و قال : بسم الله والله أكبر ، اللهم هذا عني وعن من أمتي لم يضح من أمتي )

فالنبي ﷺ ضحى عن أمة فهي تجزئ عمن تمكن منها ومن لم يتمكن منها .

ج- ما أخرجه البيهقي عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان السنة والسنتين مخافة أن يرى ذلك واجباً ، مما يدل على أنهما لم يكونا يريان الوجوب .

**والراجح** مذهب الجمهور .

**وأما أدلة أصحاب القول الأول :**

أما الآية فهي محتملة لوجوب النحر يوم العيد ، وتحتمل معنى آخر كوضع اليدين عند النحر في الصلاة ، ولو سلم أن المقصود بالنحر الذبح فالآية تدل على وقت النحر لا وجوبه .

**وقيل :** المراد بالآية تخصيص الرب ﷻ بالنحر له لا لغيره .

وأما الحديث ، فقال عنه ابن قدامة : ضعفه أصحاب الحديث ، ولو صح فيحمل على تأكيد الاستحباب كقوله ﷺ ( غسل الجمعة واجب على كل محتلم ) .

أما الحديث الآخر فلا يدل على وجوب الأضحية ابتداء ، بل يدل على وجوب الأضحية إذا نوى أن يضحي وذبح قبل الصلاة فقد انقلب التطوع إلى فرض .

فبهذا يظهر رجحان مذهب الجمهور .

**فائدة :**

تجب الأضحية بالنذر .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ نَذَرَ التَّضَحِّيَةِ يُوجِبُهَا ، سَوَاءٌ أَكَانَ النَّاذِرُ غَنِيًّا أَمْ فَقِيرًا ، وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَذْرًا لِمُعَيَّنَةٍ نَحْوُ : لِلَّهِ عَلَى أَنْ أَضَحِّيَ بِهَذِهِ الشَّاةِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَذْرًا فِي الدِّمَةِ لِعَبْرٍ مُعَيَّنَةٍ لِمُضْمُونَةٍ ، كَأَنْ يَقُولَ : لِلَّهِ عَلَى أَنْ أَضَحِّيَ ، أَوْ يَقُولَ : لِلَّهِ عَلَى أَنْ أَضَحِّيَ بِشَاةٍ . فَمَنْ نَذَرَ التَّضَحِّيَةَ بِمُعَيَّنَةٍ لِرَمَاهُ التَّضَحِّيَةَ بِهَا فِي الْوَقْتِ .

**فائدة : ٢**

ليس من شرط الأضحية الذكورية .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) وليست الذكورة من شروط الوجوب ولا السنية ، فكما تجب على الذكور تجب على الإناث ، لأن أدلة الوجوب أو السنية شاملة للجميع .

**فائدة : ٣**

يشترط لوجوب الأضحية أو سنيتهما : غنى المضحى ، بأن يكون ثمن الأضحية فاضلاً عن كفايته وكفاية من ينفق عليهم . ودل على اشتراط الغنى قول النبي ﷺ (من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا) رواه ابن ماجه . والسعة هي الغنى.

**( وَالتَّضَحِّيَةُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِبْرَةِ بِثَمَنِهَا ) .**

أي : أن ذبح الأضحية أفضل من التصدق بثمنها .

وهذا مذهب جماهير العلماء ، لأمر :

**أولاً :** أن إراقة الدم والذبح عبادة مقصودة ، فإخراج القيمة فيه تعطيل لهذه الحكمة العظيمة .

**ثانياً :** أن الأضحية سنة النبي ﷺ وعمل المسلمين إلى يومنا هذا ، ولم ينقل أن أحداً منهم أخرج القيمة .

**ثالثاً :** اقتداء بأبينا إبراهيم عليه السلام .

**قال الحافظ ابن عبد البر :** الضحية عندنا أفضل من الصدقة . وذكر أن هذا هو الصحيح من مذهب مالك وأصحابه .

**قال ابن قدامة :** وَالْأَضْحِيَّةُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِقِيَمَتِهَا .

نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَهَذَا قَالَ رَبِيعَةُ وَأَبُو الزِّنَادِ .

وَرَوَى عَنْ بَلَّالٍ ، أَنَّهُ قَالَ : مَا أَتَانِي أَنْ لَا أَضَحِّيَ إِلَّا بِدِيكَ ، وَلَأَنْ أَضَعُهُ فِي يَتِيمٍ قَدْ تَرَبَّ قُوهُ ، فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَضَحِّيَ . وَهَذَا قَالَ الشَّعْبِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ .

وَلَمَّا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى وَالْخَلَفَاءُ بَعْدَهُ ، وَلَوْ عَلِمُوا أَنَّ الصَّدَقَةَ أَفْضَلُ ، لَعَدَلُوا إِلَيْهَا .

وَلَأَنَّ إِبْرَاهِيمَ الصَّدَقَةَ عَلَى الْأَضْحِيَّةِ يُفْضِي إِلَى تَرْكِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

**وقال الإمام النووي :** مذهبا أن الأضحية أفضل من صدقة التطوع ، للأحاديث الصحيحة المشهورة في فضل الأضحية ، ولأنها تختلف في وجوبها ، بخلاف صدقة التطوع ، ولأن الأضحية شعار ظاهر .

**وقال شيخ الإسلام ابن تيمية :** والأضحية والعقيقة والهدي أفضل من الصدقة بثمن ذلك ، فإذا كان معه مال يريد التقرب إلى الله كان له أن يضحى به ، والأكل من الأضحية أفضل من الصدقة . انتهى .

وكان من هدي النبي ﷺ أنه كان حريصا على الأضحية ، حتى إنه ضحى ، لما أدركه الأضحى في سفره .

روى مسلم عن ثوبان ، قَالَ : دَنَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَحِيَّتَهُ ، ثُمَّ قَالَ : ( يَا ثَوْبَانُ ، أَصْلِحْ لَحْمَ هَذِهِ ) ، فَلَمْ أَزَلْ أُطْعِمُهُ مِنْهَا حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ .

**قال النووي :** فِيهِ أَنَّ الضَّحِيَّةَ مَشْرُوعَةٌ لِلْمُسَافِرِ ، كَمَا هِيَ مَشْرُوعَةٌ لِلْمُقِيمِ وَهَذَا مَذْهَبُنَا وَبِهِ قَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ " انتهى .

وهذا دليل على تعظيم النبي ﷺ لأمر الأضحية .

( **أَفْضَلُهَا: إِبِلٌ ، ثُمَّ بَقَرٌ ، ثُمَّ هَنَمٌ .** )

أي : الأفضل في الأضحية أن تكون من الإبل ، ثم من البقر ، ثم من الغنم .

هذا هو الشرط الأول من شروط الأضحية : أن تكون من بهيمة الأنعام .

لقوله تعالى ( وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ) .

قال القرطبي : والأنعام هنا هي الإبل والبقر والغنم .

ولم تنقل الأضحية عن رسول الله ﷺ بغير بهيمة الأنعام .

قال ابن رشد: أجمع العلماء على جواز الضحايا من جميع بهيمة الأنعام، واختلفوا في الأفضل من ذلك .

وقال النووي : فشرط الجزئ في الأضحية أن يكون من الأنعام وهي الإبل والبقر والغنم .

• قوله ( **أَفْضَلُهَا: إِبِلٌ ، ثُمَّ بَقَرٌ ، ثُمَّ هَنَمٌ .** ) .

وهذا قول الشافعية ، والحنابلة ، والظاهرية ، وبه قال بعض المالكية .

قال ابن قدامة : وأفضل الأضاحي البدنة، ثم البقرة، ثم الشاة، ثم شرك في بقرة، وبهذا قال أبو حنيفة، والشافعي .

أ- لحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح

في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً ... ) متفق عليه .

قال النووي : وفيه أن التضحية بالإبل أفضل من البقرة ، لأن الرسول ﷺ قدّم الإبل ، وجعل البقرة في الدرجة الثانية .

ب- قال ابن قدامة : ولأنه ذبح يتقرب به إلى الله تعالى ، فكانت البدنة فيه أفضل ، كالهدي فإنه قد سلّمه .

ج- ولأنها أكثر ثمناً ولحماً وأنفع .

القول الثاني : أن الأفضل الجذع من الضأن .

وهذا قول مالك .

لأن النبي ﷺ صحى بكبشين ، ولا يفعل إلا الأفضل، ولو علم الله خيراً منه، لَقَدَىٰ إسحاق به.

قال ابن دقيق العيد : وقد يستدل للمالكية باختيار النبي ﷺ في الأضاحي للغنم ، وباختيار الله تعالى في فداء الذبيح .

والراجح الأول .

فائدة : ١

الأفضل في لونها : البياض .

قال الإمام النووي : أفضلها ، البياض ثم الصفراء ثم الغبراء ، وهي التي لا يصفو بياضها ثم البلقاء ، وهي التي بعضها أبيض وبعضها

أسود ثم السوداء .

وقال ابن قدامة : والأفضل في الأضحية من الغنم في لونها البياض .

للحديث السابق ( بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ ) .

قال الحافظ ابن حجر : الأملح : هو الذي فيه سواد وبياض والبياض أكثر ، ويقال هو الأغبر وهو قول الأصمعي .

وزاد الخطابي : هو الأبيض الذي في خلل صوفه طبقات سود. ويقال الأبيض الخالص قاله ابن الأعرابي ، وبه تمسك الشافعية في تفضيل

الأبيض في الأضحية .

فائدة : ٢

هل الأفضل في الأضحية السمينة أو من هي أكثر ثمناً ؟ رجح ابن تيمية الثاني .

فائدة : ٣

أيهما أفضل التضحية بواحدة غالبية الثمن ، أو بأعداد لكنها رخيصة الثمن ؟

الجواب : غالبية الثمن أفضل ، ورجحه ابن تيمية .

**فائدة : ٤**

أن الذكر في الأضحية أفضل من الأنثى ، لأنه ﷺ ضحى بكبشين ، ولأن لحمه أطيب ، مع جواز التضحية بالأنثى بالإجماع .  
( وَكَهْ يَجْزِي إِيَّكَ الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ ، وَهُوَ مَا كَمِلَ لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ ، وَالثْنِيَّيْنِ مِمَّا سَوَاهُ ، وَثْنِيَّ الْإِبِلِ مَا كَمِلَ لَهُ خَمْسُ سَنِينَ ، وَمِنْ الْبَقَرِ مَا لَهُ سِتَتَانِ ، وَمِنْ الْغَنَمِ : مَا لَهُ سَنَةٌ ) .

هذا هو الشرط الثاني من شروط الأضحية : أن تبلغ السن المعتبرة شرعاً .

بأن يكون ثنياً إن كان من الإبل أو البقر أو المعز ، وجذعاً إن كان من الضأن .

عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً ، إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

○ الثني من الإبل : ما تم له خمس سنين .

○ الثني من البقر : ما تم له ستتان .

○ الثني من الغنم : ما تم له سنة .

○ الجذع : ما تم له ستة أشهر .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) في ذكر شروط الأضحية : الشرط الثاني : أن تبلغ سن التضحية ، بأن تكون ثنية أو فوق الثنية من الإبل والبقر والمعز ، وجذعة أو فوق الجذعة من الضأن ، فلا تجزئ التضحية بما دون الثنية من غير الضأن ، ولا بما دون الجذعة من الضأن ... وهذا الشرط متفق عليه بين الفقهاء ، ولكنهم اختلفوا في تفسير الثنية والجذعة " انتهى .

**قال النووي :** أجمعت الأمة على أنه لا يجزئ من الإبل والبقر والمعز إلا الثني ، ولا من الضأن إلا الجذع ، وأنه يجزئ هذه المذكورات إلا ما حكاه بعض أصحابنا ابن عمر والزهري أنه قال : لا يجزئ الجذع من الضأن . وعن عطاء والأوزاعي أنه يجزئ الجذع من الإبل والبقر والمعز والضأن . ( المجموع ) .

**ونقل ابن قدامة** عن أئمة اللغة : إذا مضت الخامسة على البعير ودخل في السادسة وألقى ثنيته فهو حينئذ ثني ... وأما البقرة فهي التي لها ستتان لأن النبي ﷺ قال ( لا تذبحوا إلا مسنة ) ومسنة البقر التي لها ستتان .

**وقال النووي :** قال العلماء المسنة هي الثنية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم فما فوقها وهذا تصريح بأنه لا يجوز الجذع من غير الضأن في حال من الأحوال وهذا مجمع عليه . ( شرح مسلم ) .

**وقال الشيخ ابن عثيمين** رحمه الله في ( أحكام الأضحية ) فالثني من الإبل : ما تم له خمس سنين ، والثني من البقر : ما تم له ستتان . والثني من الغنم : ما تم له سنة ، والجذع : ما تم له نصف سنة ، فلا تصح التضحية بما دون الثني من الإبل والبقر والمعز ، ولا بما دون الجذع من الضأن " انتهى

**فائدة :**

هل قول الرسول ﷺ ( ... إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ ) على ظاهره ؟

ظاهر الحديث أنه لا يجوز التضحية بالجذع من الضأن إلا إذا عسر على المضحي وجود المسنة ، لكن الجمهور أن هذا الحديث على الاستحباب .

**قال النووي :** وَأَمَّا الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ فَمَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَأَنَّهُ يُجْزِي سَوَاءً وَجَدَ غَيْرَهُ أَمْ لَا ، وَحَكَوْا عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ وَالزُّهْرِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا : لَا يُجْزِي ، وَقَدْ يُخْتَلَفُ لِهَذَا بَظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ .

قَالَ الْجُمْهُورُ : هَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ وَالْأَفْضَلُ ، وَتَقْدِيرُهُ يُسْتَحَبُّ لَكُمْ أَلَّا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً فَإِنْ عَجَزْتُمْ فَجَذَعَةَ ضَّأْنٍ ، وَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِمَنْعِ جَذَعَةِ الضَّأْنِ ، وَأَنَّهَا لَا تُجْزِي بِحَالٍ ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ ؛ لِأَنَّ الْجُمْهُورَ يُجْزُونَ الْجَذَعَ مِنْ

الضَّانَّ مَعَ وُجُودِ غَيْرِهِ وَعَدَمِهِ ، وَابْنُ عُمَرَ وَالزُّهْرِيُّ يَمْتَنِعَانِهِ مَعَ وُجُودِ غَيْرِهِ وَعَدَمِهِ ، فَتَعَيَّنَ تَأْوِيلُ الْحَدِيثِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِسْتِحْبَابِ .  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( نووي ) .

وقال الحافظ في ( التلخيص ) ظاهر الحديث يقتضي أن الجذع من الضَّان لا يجرى إلا إذا عجز عن المسنة، والإجماع على خلافه، فيجب تأويله بأن يحمل على الأفضل ، وتقديره : المستحب ألا يذبحوا إلا مسنة " انتهى .

وقال في "عون المعبود" : هذا التَّأْوِيلُ هُوَ الْمُتَعَيَّنُ .

وبدل على جواز الجذع من الضَّان ولو مع وجود الثنية :

أ- عَنْ عُثْبَةَ بْنِ غَامِرٍ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ بَيْنَ أَصْحَابِهِ ضَحَايَا ، فَصَارَتْ لِي جَذَعَةٌ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، صَارَتْ لِي جَذَعَةٌ ، فَقَالَ : ضَحَّ بِهَا ) متفق عليه .

ب- وعنه ﷺ قال ( ضَحَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِجَذَعٍ مِنَ الضَّانِّ ) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، قَالَ الْحَافِظُ سَنَدُهُ قَوِي .

ج- وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ ( كُنَّا فِي سَفَرٍ ، فَحَضَرَ الْأَصْحَى ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ مِنَّا يَشْتَرِي الْمُسِنَّةَ بِالْجَذَعَتَيْنِ ، وَالثَّلَاثَةِ ، فَقَالَ لَنَا رَجُلٌ ، مِنْ مُزَيْنَةَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَحَضَرَ هَذَا الْيَوْمَ ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَطْلُبُ الْمُسِنَّةَ بِالْجَذَعَتَيْنِ ، وَالثَّلَاثَةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ الْجَذَعُ يُؤْفِي بِمَا يُؤْفِي مِنْهُ النَّبِيُّ ) رواه أبو داود .

### ( وَتَجَزَّى الشَّاةُ مِنْ وَاهِلِهِ )

أي : تجزئ الشاة الواحدة عن الشخص وعن أهل بيته . ( من حيث الثواب ) .

فقد كان النبي ﷺ يضحى بالشاة الواحدة عنه وعن أهل بيته ، وعنده تسع نسوة .

أ- ففي حديث عائشة ( أن النبي ﷺ أَمَرَ بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَ ، يَطَأُ فِي سَوَادٍ ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ ؛ لِيُضَحِّيَ بِهِ ، فَقَالَ : "إِشْحَازِي الْمُدْيَةَ ، ثُمَّ أَخَذَهَا ، فَأَضْجَعَهُ ، ثُمَّ ذَبَحَهُ ، وَقَالَ : بِسْمِ اللَّهِ ، اَللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ) .

فهذا يدل على أن الأضحية بالشاة الواحدة تجزئ عن الرجل وعن أهل بيته .

قال النووي : واستدل بهذا من جوَّز تضحية الرجل عنه وعن أهل بيته واشتراكهم معه في الثواب ، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور .

وقال الخطابي : وفي قوله (تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد) دليل على أن الشاة الواحدة تجزئ عن الرجل وأهله وإن كثروا، وروي عن أبي هريرة وابن عمر ﷺ أنهما كانا يفعلان ذلك، وأجازاه مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد .

ب- وعن أبي رافع ﷺ ( أن النبي ﷺ ضحى بكبشين أحدهما عنه وعن آل محمد والآخر عن أمة محمد ) .

ج- وعن أبي أيوب قال (كان الرجل في عهد رسول الله ﷺ يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته فيأكلون ويطعمون). رواه ابن ماجه

قال النووي : هذا حديث صحيح . والصحيح أن هذه الصيغة تقتضي أنه حديث مرفوع .

قال ابن القيم : وكان من هديه ﷺ أن الشاة تجزئ عن الرجل وعن أهل بيته ولو كثر عددهم، ثم ذكر حديث أبي أيوب السابق.

وقال الشوكاني : قوله ( يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته ) فيه دليل على أن الشاة تجزئ عن أهل البيت ، لأن الصحابة كانوا يفعلون ذلك في عهده ﷺ والظاهر اطلاعه فلا ينكر عليهم ... والحق أنها تجزئ عن أهل البيت ، وإن كانوا مئة نفس أو أكثر كما قضت بذلك السنة .

فائدة :

لو كان عنده أكثر من بيت كما لو كان له زوجتان أو ثلاث وعنده بيوت متعددة فإن ظاهر السنة أنه يكفي بشاة واحدة لأن النبي ﷺ عنده تسعة أبيات ومع ذلك لم يعدد النبي ﷺ الأضحية .

### ( وَالْبَيْدَةُ وَالْبَقَرَةُ مِنْ سَبْعَةٍ ) .

أي : عن سبع شياه .

فلو اشترك ثمانية في بيع ، فإن هذا لا يجوز .

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ( تَحَرَّنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ: الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .  
ففي هذا الحديث : جواز الاشتراك في البدنة والبقرة وأنها يجزيان عن سبعة أشخاص .

وروى أبو داود عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( الْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْجَزُورُ - أي : البعير - عَنْ سَبْعَةٍ ) .  
**قال النووي :** في هذه الأحاديث دلالة لجواز الاشتراك في الهدي ، وأجمعوا على أَنَّ الشاة لا يجوز الاشتراك فيها . وفي هذه الأحاديث أَنَّ الْبَدَنَةَ تُجْزَى عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَتَقُومُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مَقَامَ سَبْعِ شِيَاهُ ، حَتَّى لَوْ كَانَ عَلَى الْمُحْرِمِ سَبْعَةُ دِمَاءٍ بِغَيْرِ جِزَاءِ الصَّيِّدِ ، وَذَبَحَ عَنْهَا بَدَنَةً أَوْ بَقَرَةً أَجْزَأَهُ عَنْ الْجَمِيعِ . ( شرح مسلم ) .  
**وقال ابن قدامة :** وهذا قول أكثر أهل العلم .

روي ذلك عن علي وابن عمر وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم ، وبه قال عطاء ، وطاووس ، وسالم ، والحسن وعمر بن دينار ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .  
( وَكَهَّ تَجْزَى الْكُسِيرَةُ الْبَيْنُ مَوْرُهَا ، وَكَهَّ الْكُسِيرَةُ الْبَيْنُ مَوْرُهَا ، وَكَهَّ الْكُسِيرَةُ الْبَيْنُ مَوْرُهَا ، وَكَهَّ الْكُسِيرَةُ الْبَيْنُ مَوْرُهَا ) هذا هو الشرط الثالث من شروط الأضحية : أن تكون الأضحية سالمة من العيوب .

والعيوب تنقسم إلى قسمين :

عيوب غير مجزئة - وعيوب مجزئة لكنها مكروهة .

العيوب الغير المجزئة ما ذكره النبي ﷺ في حديث البراء .

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ ( أَزْبَعُ لَا تَجُوزُ فِي الصَّحَايَا: الْعَوْرَاءُ الْبَيْنُ عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيْنُ ظَلْعُهَا ، وَالْكَسِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي ) رَوَاهُ الْحُمْسَةُ . وَصَحَّحَهُ الْإِسْلَامِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ .

( الْعَوْرَاءُ الْبَيْنُ عَوْرُهَا ) وهي التي انخسفت عنها أو برزت .

( وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْنُ مَرَضُهَا ) هي التي ظهر عليها آثار المرض، مثل: الحمى التي تقعدها عن المرعى، والجرب الظاهر المفسد للحمها، أو المؤثر على صحتها .

( إِنْ كَانَ فِيهَا فَتُورٌ أَوْ كَسَلٌ يَمْنَعُهَا مِنَ الْمَرْعَى وَالْأَكْلِ، أَجْزَأَتْ لَكِنْ السَّلَامَةُ مِنْهَا أُولَى ) .

( وَالْعَرْجَاءُ الْبَيْنُ ظَلْعُهَا ) وهي التي لا تستطيع معانقة السليمة في المشي .

( فَإِنْ كَانَ فِيهَا عَرَجٌ يَسِيرُ لَا يَمْنَعُهَا مِنْ مَعَانِقَةِ السَّلِيمَةِ أَجْزَأَتْ وَالسَّلَامَةُ مِنْهَا أُولَى ) .

( وَالْكَسِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي ) يعني الهزيلة التي لا مخ فيها .

( فَإِنْ كَانَتْ هَزِيلَةً فِيهَا مَخٌ أَوْ كَسِيرَةً فِيهَا مَخٌ أَجْزَأَتْ ) .

هذه الأربع المنصوص عليها وعليها أهل العلم .

**قال في المغني :** لا نعلم خلافاً في أنها تمنع الإجزاء .

**وقال ابن عبد البر :** أما العيوب الأربعة المذكورة في هذا الحديث فمجتمع عليها لا أعلم خلافاً بين العلماء فيها ، ومعلوم أن ما كان في معناها داخل فيها ولا سيما إذا كانت العلة فيها أبين ، ألا ترى أن العوراء إذا لم تجز فالعمياء أخرى ألا تجوز ، وإذا لم تجز العرجاء فالملقطة الرجل أو التي لا رجل لها المقعدة أخرى ألا تجوز ، وهذا كله واضح لا خلاف فيه .

**فائدة : ١**

ويلحق بهذه الأربع ما كان في معناها أو أولى:

العمياء: فهي أولى بعدم الإجزاء من العوراء البين عورها .

الزمنى: وهي العاجزة عن المشي لعاهة، لأنها أولى بعدم الإجزاء من العرجاء البين عرجها .

مقطوعة إحدى اليدين أو الرجلين: لأنها أولى بعدم الإجزاء من العرجاء البين عرجها .



## فائدة : ٢

ما حكم لو طرأ على الذبيحة عيب محل بما بعد تعيينها أضحية ؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول:** يذبحها وتجزئ .

نقل هذا القول عن عطاء ، والحسن ، والنخعي ، والزهري ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، واسحق .

**القول الثاني:** لا تجزؤه ، ولا بد أن يذبح بدله .

وهو قول الحنفية ، والمالكية .

## فائدة : ٣

من فوائد الحديث : أن العوراء الذي لا يبين عورها تجزئ ، وأن المريضة التي مرضها خفيف تجزئ .

**( وَتَجْزَى الْبَيْتْرَاءُ هَاهُنَا )** .

الأبتر مقطوع الذنب .

أي : يجوز الأضحية بالتي ليس لها ذنب خلقة . ( يعني خلقت بلا ذنب ) .

وأما لو قطع ذنبها فإنها لا تجزئ .

واختار الشيخ ابن عثيمين جواز الأمرين .

**( وَالْجَمَاءُ )** .

أي : ويجزئ الأضحية بالجماء ، وهي التي لم يخلق لها قرن أصلاً .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) وَقَدْ اتَّفَقَتِ الْمَذَاهِبُ عَلَى إِجْزَاءِ الْجَمَاءِ .

لكن الأفضل التضحية بذات قرن ، لأن النبي ﷺ ضحى بكبشين أقرنين .

**( وَالْخَصِي )** .

أي : ويجزئ التضحية بالخصي . ( وهو مقطوع الخصيتين ) .

قال الشيخ ابن عثيمين : يجوز الأضحية بالخصي ؛ لأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه ضحى بكبشين موجوءين - يعني: مقطوعي الخصيتين -

ووجه ذلك أن الخصي يكون لحمه أطيب ، فالخصاء لن يضره شيئاً .

## فائدة :

إذا قطع مع الخصيتين الذكر فلا يجزئ ، ويسمى الخصي المحبوب .

**( وَمَا بَالِدُهُ أَوْ هَرَبُهُ قَطْعُ أَمْلٍ مِنَ النِّصْفِ )** .

فتجزئ الأضحية بها .

فإن زاد على النصف فإنه لا يجزئ .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) وَاخْتَلَفَتْ فِي مَكْسُورَةِ الْقُرْنِ .

فَقَالَ الْمَالِكِيُّ : تُجْزَى مَا لَمْ يَكُنْ مَوْضِعَ الْكَسْرِ دَائِمًا ، وَفُسِّرُوا الدَّائِمِي بِمَا لَمْ يَحْصُلِ النِّقَاءُ مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ دَمٌ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : تُجْزَى وَإِنْ أَدْمَى مَوْضِعَ الْكَسْرِ ، مَا لَمْ يُؤْثِرْ أَلَمُ الْإِنْكَسَارِ فِي اللَّحْمِ ، فَيَكُونُ مَرَضًا مَانِعًا مِنَ الْإِجْزَاءِ .

وَقَالَ الْحَنَابِلَةُ : لَا تُجْزَى إِنْ كَانَ الدَّاهِبُ مِنَ الْقُرْنِ أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ ، وَتُسَمَّى عُضْبَاءَ الْقُرْنِ .

## فائدة :

القسم الثاني : عيوب مجزئة لكنها مكروهة . ( ووقع في بعضها خلاف ) .

**الشرقاء :** وهي مشقوقة الأذن وتسمى عند أهل اللغة أيضاً عضباء .

وهذه تجزئ مع الكراهة عند المالكية والشافعية والحنابلة وهو الأولى . وقال الحنفية تجزئ بلا كراهة .

**الخرقاء :** وهي التي يئذنها خرق وهو ثقب مستدير .

وهذه تجزئ مع الكراهة عند المالكية والشافعية والحنابلة .

وقال الحنفية تجزئ بلا كراهة ، والنهي الوارد في الحديث عن الخرقاء ، يحمل على الخرق الكثير دون القليل . وقول الجمهور أولى أيضاً .

**قال ابن قدامة :** وتكره المشقوقة الأذن والمثقوبة وما قطع شيء منها لما روي عن علي رضي الله عنه قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن ولا نضحى بمقابلة ولا مدابة ولا خرقاء ولا شرقاء. قال زهير: قلت لأبي إسحاق: ما المقابلة؟ قال: تقطع طرف الأذن، قلت: فما المدابة؟ قال: تقطع من مؤخرة الأذن، قلت: ما الخرقاء؟ قال: تشق الأذن، قلت: فما الشرعاء؟ قال: تشق أذنها للسمه. رواه أبو داود والنسائي، قال القاضي: الخرقاء التي انتقبت أذنها، وهذا نهي تنزيه ويحصل الإجزاء بها ولا نعلم فيه خلافاً ولأن اشتراط السلامة من ذلك يشق إذ لا يكاد يوجد سالم من هذا كله. انتهى.

وقال القرطبي رحمه الله: والخرقاء التي تحرق أذنها السمه. والعيب في الأذن مراعى عند جماعة العلماء، قال مالك والليث: المقطوعة الأذن أو جل الأذن لا تجزئ، والشق للميسم تجزئ، وهو قول الشافعي وجماعة الفقهاء. انتهى.

#### **مقطوعة الأذن :**

مقطوعة الأذنين أو مقطوعة الأذن لا تجزئ عند الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

هذا إذا كان القطع لجميع الأذن .

وأما إذا قُطِعَ بعض الأذن ، فقال الحنفية والحنابلة إذا قطع أكثر الأذن لا تجزئ ، ويؤيد قولهم حديث علي السابق : ( نهي أن يضحى بعضباء الأذن والقرن . وقال قتادة: قلت لسعيد بن المسيب ما الأعضب ؟ قال : النصف فما فوقه ) .

قال الشوكاني في نيل الأوطار عند كلامه على حديث : نهي رسول الله ﷺ أن يضحى بأعضب القرن... إلخ فيه دليل على أنها لا تجزئ التضحية بأعضب القرن والأذن وهو ما ذهب نصف قرنه أو أذنه، وذهب أبو حنيفة والشافعي والجمهور إلى أنها تجزئ التضحية بمكسور القرن مطلقاً، وكرهه مالك إذا كان يدمي، وجعله عيباً . انتهى

**الحولاء :** وهي التي في عينها حول ، وهذه تجزئ لأن الحول لا يؤثر عليها ولا يمنعها من الرعي .

**التي في عينها بياض :** تجزئ في الأضحية نص على ذلك المالكية والحنابلة .

• **المخلوقة بلا ألية أصلاً :** تجزئ عند أبي حنيفة والشافعية والحنابلة ولا تجزئ عند المالكية .

وأما مقطوعة الألية وهي التي كانت لها ألية فقطعت، فلا تجزئ عند الفقهاء، لأنها فقدت عضواً مأكولاً .

وأما إن قطع بعض أليتها فاختلف الفقهاء فيها .

**الاهتمام :** قال ابن تيمية : والاهتمام التي سقط بعض أسنانها ، فيها قولان : هما وجهان في مذهب أحمد ، أحدهما أنها تجزئ .

**( وَوَقَّعْتُ لَدَيْهِ بِعْدَ صَلَاةِ الْكَلْبِ أَوْ قَدْرَهُ إِلَى يَوْمَيْنِ بَعْدَهُ ) .**

هذا الشرط الرابع من شروط الأضحية : أن تكون في الوقت المحدد لها ، وهو بعد صلاة العيد .

أ- عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( شَهِدْتُ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ بِالنَّاسِ، نَظَرَ إِلَى عَنَمٍ قَدْ دُبِحَتْ، فَقَالَ: مَنْ دَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَدْبَحْ شَاةً مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ دَبَحَ فَلْيَدْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّ أَوَّلَ مَا نُبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا نُصَلِّي ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَنْحَرُ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا وَمَنْ دَبَحَ فَإِنَّمَا هُوَ حَتَمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ السُّلُكِ فِي شَيْءٍ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ج- وَعَنْ جُنْدُبٍ قَالَ ( صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ خَطَبَ ثُمَّ دَبَحَ فَقَالَ مَنْ دَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَدْبَحْ أُخْرَى مَكَانَهَا ، وَمَنْ لَمْ يَدْبَحْ فَلْيَدْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ ) رواه البخاري .

• قوله ( ... إلى يَوْمَيْنِ بَعْدَهُ ) فيه أن وقت الذبح ينتهي بانتهاء اليوم الثاني من أيام التشريق ، فتكون أيامه ثلاثة .

وهذا قول الجمهور من الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة . ( أيام التضحية ثلاثة: يوم العيد واليومان الأولان من أيام التشريق ) .

أ- أن النبي ﷺ نهي عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث .

وجه الدلالة : أنه لا يجوز الذبح في وقت لا يجوز ادخار الأضحية إليه ، فمن ذبح في اليوم الرابع وقع في هذا المحذور بحصول اللحم زمن النهي عن أكله .

ب- أن اليوم الرابع لا يجب فيه الرمي فيه ، فلم تحز الأضحية فيه كالذي بعده .

ج- أنه قول عمر ، وعلي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وأنس .

قال الإمام أحمد : أيام النحر ثلاثة ، عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ .

وفي رواية أخرى عنه قال : خمسة من أصحاب رسول الله .

قال ابن قدامة : ولا يخالف لهم إلا رواية عن علي - رضي الله عنه - ، وقد روي عنه مثل مذهبا .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) دَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّ أَيَّامَ التَّضْحِيَةِ ثَلَاثَةٌ ، وَهِيَ يَوْمُ الْعِيدِ ، وَالْيَوْمَانِ الْأَوَّلَانِ مِنْ أَيَّامِ

التَّشْرِيقِ ، فَيَنْتَهِي وَقْتُ التَّضْحِيَةِ بِغُرُوبِ شَمْسِ الْيَوْمِ الْأَخِيرِ مِنَ الْأَيَّامِ الْمَذْكُورَةِ ، وَهُوَ ثَانِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

وَاحْتَجُّوا : بِأَنَّ عُمَرَ وَعَلِيًّا وَأَبَا هُرَيْرَةَ وَأَنَسًا وَابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَخْبَرُوا أَنَّ أَيَّامَ النَّحْرِ ثَلَاثَةٌ .

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُقَادِيرَ لَا يُهْتَدَى إِلَيْهَا بِالرَّأْيِ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ أَخْبَرُوا بِذَلِكَ سَمَاعًا .

وذهب بعض العلماء : أن النحر خاص بيوم العيد .

وهو قول ابن سيرين .

وذهب بعض العلماء : أن أيام الذبح أربعة ، يوم العيد ، وأيام التشريق الثلاثة .

وهو قول الشافعية ، واختيار ابن تيمية ، فينتهي بغروب شمس اليوم ١٣ من ذي الحجة .

قال ابن القيم: وقد قال علي بن أبي طالب: أيام النحر: يوم الأضحية، وثلاثة أيام بعده ، وهو مذهب إمام أهل البصرة الحسن ، وإمام أهل

الكوفة عطاء بن أبي رباح ، وإمام أهل الشام الأوزاعي ، وإمام فقهاء أهل الحديث الشافعي ، واختاره ابن المنذر، ولأن الثلاثة تختص

بكونها: أيام منى، وأيام النحر، وأيام التشريق، ويحرم صيامها، فهي إحوة في هذه الأحكام، فكيف تفترق في جواز الذبح بغير نص ولا

إجماع . [زاد المعاد ٢/ ٢٩١]

أ- جاء في حديث ( كل أيام التشريق ذبح ) لكن يختلف في صحته .

ب- حديث نبیة . قال : قال ﷺ ( أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر لله ) رواه مسلم .

وهذا الراجح .

فائدة : ١

إذا كان المضحى في مكان لا يُصلى فيه العيد كالبادية، فإن وقت الأضحية يبدأ فيما يمضي من قدر صلاة العيد .

فائدة : ٢

في قوله ( من ذبح قبل الصلاة ... ) نستفيد أنه لا يشترط أن يكون الذبح بعد خطبة الإمام ، وإنما العبرة بالصلاة .

ونستفيد : أن من ذبح قبل الصلاة وجب عليه أن يضمن بدلها .

ونستفيد : أن العبادة إذا فعلت قبل وقتها فإنها لا تقبل .

فائدة : ٣

يجوز الذبح ليلاً من غير كراهة .

وقد ذهب بعض العلماء إلى كراهته .

واستدلوا بحديث رواه الطبراني .

والصحيح أنه لا يكره وهو قول الجماهير لعدم الدليل على الكراهة ، وأما الحديث الوارد فهو لا يصح ، وقد عزا الهيثمي للطبراني وقال : فيه راوٍ متروك .

#### فائدة : ٤

ما حكم إذا اجتمعت الأضحية والعقيقة ؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** لا تجزئ الأضحية عن العقيقة .

وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، ورواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

وحجة أصحاب هذا القول : أن كلا منهما — أي : العقيقة والأضحية — مقصود لذاته فلم تجزئ إحداها عن الأخرى .

ولأن كل واحدة منهما لها سبب مختلف عن الآخر ، فلا تقوم إحداها عن الأخرى ، كدم التمتع ودم الفدية .

**القول الثاني :** تجزئ الأضحية عن العقيقة .

وهو رواية عن الإمام أحمد ، وهو مذهب الأحناف ، وبه قال الحسن البصري ومُجد بن سيرين وقتادة رحمهم الله .

وحجة أصحاب هذا القول : أن المقصود منهما التقرب إلى الله بالذبح ، فدخلت إحداها في الأخرى ، كما أن تحية المسجد تدخل في

صلاة الفريضة لمن دخل المسجد .

**( وَالسُّنَّةُ نَحْرُ الْإِبِلِ قَائِمَةٌ مَعْقُولَةً يَدُهَا الْيُسْرَى ) .**

هذا هو السنة ، لفعل النبي ﷺ ،

عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ (رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ أَتَى عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ، فَتَحَرَّهَا. فَقَالَ ابْعَثْهَا قِيَامًا مُقْبِلَةً سُنَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ). متفق عليه

في هذا الحديث بيان هدي النبي ﷺ في نحر الإبل : هو أن ينحرها وهي قائمة قد عقلت يده اليسرى ويطعنه في الوعدة تأسيساً بالنبي ﷺ

كراهة ذبحها بركة ، لأن فيه تطويلاً في إزهاق روحها .

**قال ابن قدامة :** السُّنَّةُ نَحْرُ الْإِبِلِ قَائِمَةً مَعْقُولَةً يَدُهَا الْيُسْرَى ، فَيَضْرِبُهَا بِالْحَرْبَةِ فِي الْوَهْدَةِ الَّتِي بَيْنَ أَصْلِ الْعُنُقِ وَالصَّدْرِ .

وَيَمْنٌ اسْتَحَبَّ ذَلِكَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُثَنَّى .

وَاسْتَحَبَّ عَطَاءٌ نَحْرَهَا بَارِكَةً .

وَجَوَّزَ الثَّوْرِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ كُلُّ ذَلِكَ .

وَلَمَّا ، مَا رَوَى دِينَارُ بْنُ جُبَيْرٍ ، قَالَ (رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ أَتَى عَلَى رَجُلٍ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ لِيُنْحَرَهَا ، فَقَالَ : ابْعَثْهَا قِيَامًا مُقْبِلَةً ، سُنَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ )

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَنْحَرُونَ الْبَدَنَةَ مَعْقُولَةً الْيُسْرَى ، قَائِمَةً عَلَى مَا بَقِيَ

مِنْ قَوَائِمِهَا ) .

وَفِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا تُنْحَرُ قَائِمَةً .

وَيُرَوَّى فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى ( فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافً ) ( أَيْ قِيَامًا .

وَيُحَرِّثُهُ كَيْفَمَا نَحَرَ .

**( وَدَبِجُ شَيْهَا ) .**

أي : ويسن ذبح غير الإبل : كالغنم والبقر .

عَنْ أَنَسٍ قَالَ (ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَسَمَّى وَكَبَّرَ وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا) متفق عليه .

**( وَبِجَزِي مَسْجِدَا ) .**

أي : يجوز نحر ما يذبح وذبح ما ينحر .

لقوله ﷺ ( ما أخر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ) ولم يفرق بين النحر والذبح .

( وَيَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ ) .

أي : بسم الله ، وهذا واجب .

ويسن أن يزيد : الله أكبر ، اللهم هذا منك ولك ، اللهم تقبل مني ، اللهم هذا عني وعن أهل بيتي .

لورود ذلك عن النبي ﷺ .

عن أنس قال ( ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ دَبَّحَهُمَا بِيَدِهِ وَسَمَّى وَكَبَّرَ وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا ) متفق عليه .

وعن عائشة ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَأُتِيَ بِهِ لِيُضَحِّيَ بِهِ فَقَالَ لَهَا يَا عَائِشَةُ هَلُمِّي الْمُدْيَةَ (يعني السكين) ثُمَّ قَالَ اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ فَقَعَلَتْ ثُمَّ أَخَذَهَا وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضَجَعَهُ ثُمَّ دَبَّحَهُ ثُمَّ قَالَ بِاسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ثُمَّ ضَحَّى بِهِ ) رواه مسلم .

وعن جابر بن عبد الله قال ( شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْأَضْحَى بِالْمُصَلَّى فَلَمَّا قَضَى حُطْبَتَهُ نَزَلَ عَنْ مِنْبَرِهِ فَأُتِيَ بِكَبْشٍ فَدَبَّحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ وَقَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ هَذَا عَنِّي وَعَمَّنْ لَمْ يُضَحَّ مِنْ أَقْبَى ) رواه الترمذي .

وجاء في بعض الروايات زيادة ( اللَّهُمَّ إِنْ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ ) رواه أبو داود .

( اللَّهُمَّ مِنْكَ ) : أي هذِهِ الْأَضْحِيَّةُ عَطِيَّةٌ وَرَزَقٌ وَصَلَّ إِلَيَّ مِنْكَ ( وَلَكَ ) : أي خَالِصَةٌ لَكَ .

فائدة :

التسمية في الذكاة تكون على الحيوان المذبح لا على الآلة ، وفي الصيد تقع على الآلة .

فلو أمسك سكيناً يريد أن يذبح شاة ، فقال : باسم الله ، ثم بدا له أن يذبح شاة غيرها ، فلا بد من إعادة التسمية .

لأن الله قال ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليها ) . والشاة الثانية لم يذكر اسم الله عليها .

بخلاف الصيد : التسمية تقع على الآلة :

فلو أن إنساناً أراد أن يصيد غزالاً فصاد أرنباً ، يحل الأرنب .

ولو أراد أن يرمي طائراً فوق الشجرة ( في ظنه أنه طائر واحد ) فوقع عشرة ، فإنها تحل ، لأنه سمَّ على الآلة .

قال ﷺ ( إذا أرسلت سهماً وذكرت اسم الله عليه ) .

فلو أراد أن يصيد ببندقية وسم ، ثم غير البندقية فلا بد أن يعيد التسمية .

( وَيَتَعَيَّانِ صَاحِبُهَا ) .

أي : أن الأفضل أن يتولى الإنسان ذبح أضحيته بنفسه ولو امرأة .

أ- لفعل النبي ﷺ .

فالنبي ﷺ ذبح ثلاث وستين بيده ، ثم أمر علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن يكمل الباقي .

ب- ولأنه قُرْبَةٌ ، وَمُبَاشَرَةٌ الْقُرْبَةِ أَفْضَلُ مِنْ تَقْوِيضِ إِنْسَانٍ آخَرَ فِيهَا .

الخلاصة : فائدة ذلك :

الفائدة الأولى : الإقتداء بالنبي ﷺ .

الفائدة الثانية : فعل هذه العبادة .

الفائدة الثالثة : أنه يطمئن إلى فعل هذه العبادة بشروطها الشرعية .

قال ابن قدامة : إِنْ دَبَّحَهَا بِيَدِهِ كَانَ أَفْضَلَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ ، دَبَّحَهُمَا بِيَدِهِ ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا .

وَنَحَرَ الْبَدَنَاتِ السِّنَّ بِيَدِهِ .

وَنَحَرَ مِنَ الْبَدَنِ الَّتِي سَاقَهَا فِي حَجَّتِهِ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدْنَةً بِيَدِهِ .

وَلَأَن فِعْلَهُ فُرْثَةً ، وَفِعْلُ الْفُرْثَةِ أَوَّلَى مِنْ اسْتِنَابَتِهِ فِيهَا فَإِنْ اسْتَنَابَ فِيهَا ، جَازَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَنَابَ مِنْ نَحَرَ بَاقِي بَدْنِهِ بَعْدَ ثَلَاثِ وَسِتِّينَ وَقَالَ النَّوَوِي : قَوْلُهُ ( ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ ) نَسْتَفِيدُ : أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَلَّى الْإِنْسَانُ ذَبْحَ أَضْحِيَّتِهِ بِنَفْسِهِ ، وَلَا يُؤَكَّلُ فِي ذَبْحِهَا إِلَّا لِعَدْرِ ، وَحِينَئِذٍ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَشْهَدَ ذَبْحَهَا ، وَإِنْ اسْتَنَابَ فِيهَا مُسْلِمًا جَازَ بِلاَ خِلَافٍ ، وَإِنْ اسْتَنَابَ كِتَابِيًّا كَرَاهِيَّةَ تَنْزِيهِهِ وَأَجْزَأُهُ وَوَقَعَتْ التَّضَحُّيَةُ عَنْ الْمُؤَكَّلِ ، هَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً إِلَّا مَا لَكَ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ . ( نَوَوِي ) .

**( أَوْ يُؤَكَّلُ مُسْلِمًا وَيَشْهَدُهَا ) .**

أي : أو يوكل صاحبها مسلمًا ليدبحها ، ويحضر هو ذبحها .

وقوله ( أَوْ يُؤَكَّلُ مُسْلِمًا ... ) علم منه أنه يكره أن يؤكل كتابياً - مع أنه تحل ذبيحته - ليدبحها ، لأن ذبح الأضحية عبادة ، والكتابي ليس من أهل العبادة .

قال ابن قدامة : وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْبَحَهَا إِلَّا مُسْلِمٌ ، وَإِنْ ذَبَحَهَا بِيَدِهِ كَانَ أَفْضَلَ وَجَمَلُهُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَذْبَحَ الْأَضْحِيَّةَ إِلَّا مُسْلِمٌ ؛ لِأَنَّهَا فُرْثَةٌ ، فَلَا تِلْكَهَا غَيْرُ أَهْلِ الْفُرْثَةِ ، وَإِنْ اسْتَنَابَ ذِمِّيًّا فِي ذَبْحِهَا ، جَازَ مَعَ الْكِرَاهَةِ .

وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ .

لَأَنَّ مَنْ جَازَ لَهُ ذَبْحُ غَيْرِ الْأَضْحِيَّةِ ، جَازَ لَهُ ذَبْحُ الْأَضْحِيَّةِ ، كَالْمُسْلِمِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى الْكَافِرُ مَا كَانَ فُرْثَةً لِلْمُسْلِمِ ، كِبْنَاءِ الْمَسَاجِدِ وَالْقَنَاطِرِ ، وَلَا تُسَلِّمُ تَحْرِيمُ الشُّحُومِ عَلَيْنَا بِذَبْحِهِمْ ، وَالْحَدِيثُ يَحْمِلُ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْبَحَهَا الْمُسْلِمُ لِيُخْرِجَ مِنَ الْخِلَافِ . ( المغني ) .

وقال النووي : وَإِنْ اسْتَنَابَ فِيهَا مُسْلِمًا جَازَ بِلاَ خِلَافٍ ، وَإِنْ اسْتَنَابَ كِتَابِيًّا كَرَاهِيَّةَ تَنْزِيهِهِ وَأَجْزَأُهُ وَوَقَعَتْ التَّضَحُّيَةُ عَنْ الْمُؤَكَّلِ ، هَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً إِلَّا مَا لَكَ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذهب الجمهور إلى صِحَّةِ التَّضَحُّيَةِ مَعَ الْكِرَاهَةِ إِذَا كَانَ النَّائِبُ كِتَابِيًّا ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الذِّكَاوَةِ ، وَذَهَبَ الْمَالِكِيُّ - وَهُوَ قَوْلُ تَحَكِّيٍّ عَنْ أَحْمَدَ - إِلَى عَدَمِ صِحَّةِ إِنَائَتِهِ ، فَإِنْ ذَبَحَ لَمْ تَقَعِ التَّضَحُّيَةُ وَإِنْ حَلَّ أَكَلَهَا .

وجاء في المجموع : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ النَّائِبُ ذَكَرًا مُسْلِمًا ، فَإِنْ اسْتَنَابَ امْرَأَةً أَوْ كِتَابِيًّا جَازَ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَةِ .

### فصل

**( وَتَعْيِينَ الْأَضْحِيَّةِ بِقَوْلِهِ : هَذِهِ الْأَضْحِيَّةُ ) .**

أي : أن الأضحية تتعين بالقول ، فلا تتعين بالنية ولا بالشراء .

وذهب بعض العلماء : إلى أنها تتعين أيضاً بالشراء مع النية .

وهو مذهب الحنفية ، وقول للحنابلة ، واختاره ابن تيمية ، واللجنة الدائمة .

فجاء في ( فتاوى اللجنة الدائمة ) الأضحية تتعين بشرائها بنية الأضحية أو بتعيينها " انتهى .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : وأما إذا اشترى أضحية فتعيب قبل الذبح ، ذبحها في أحد قولي العلماء " انتهى .

أ- لقوله ﷺ ( إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى ) متفق عليه .

ب- أنه مأمور بشراء أضحية ، فإذا اشتراها بالنية وقعت عنه كالوكيل .

وهذا الراجح .

**( وَإِذَا تَعَيَّنَتْ لَمْ يَجْزِ بَيْنُهُمَا ، وَكَهَبَتْهُمَا إِلَّا أَنْ يُبَدِّلَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا ) .**

هذا ما يترتب على تعيينها :

أ- أنه لا يجوز التصرف بها بما يمنع التضحية بها من بيع ، وهبة ، ورهن وغيرها إلا أن يبدلها بخير منها لمصلحة الأضحية ، لا لغرض في

نفسه، فلو عين شاة أضحية ثم تعلقت بما نفسه لغرض من الأغراض فندم وأبدلها بخير منها ليستبقيها لم يجوز له ذلك؛ لأنه رجوع فيما أخرجه الله تعالى لحظ نفسه لا لمصلحة الأضحية.

ب- أنه إذا مات بعد تعيينها لزم الورثة تنفيذها، وإن مات قبل التعيين فهي ملكهم يتصرفون فيها بما شاءوا.

ج- أنه لا يستغل شيئاً من منافعتها فلا يستعملها في حرث ونحوه، ولا يركبها إلا إذا كان لحاجة وليس عليها ضرر، ولا يخلب من لبنها ما ينقصها أو يحتاجه ولدها المتعين معها، ولا يجوز شيئاً من صوفها ونحوه إلا أن يكون أنفع لها فيجزه ويتصدق به أو يهديه أو ينتفع به ولا يبيعه.

### ﴿ وَلَا يُضْطَرُّ جَازِرُهَا لِجَزَائِهِ مِنْهَا ﴾ .

أي : لا يجوز أن يعطى الجزار شيئاً من الأضحية مقابل ذبحها وسلخها .

أ- لحديث علي بن أبي طالب عليه السلام قَالَ ( أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ، وَأَنْ أَقْسِمَ لِحَوْمِهَا وَجُلُودِهَا وَجِلَاحِهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ، وَلَا أُعْطِيَ فِي جِزَارَتِهَا مِنْهَا شَيْئاً ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

جاء في رواية ( نحن نعطيهِ من عندنا ) .

( أَنَّ أَقْوَمَ عَلَى بُذْنِهِ ) بضمين ، أو بضمة فسكون ، جمع بدنة ، أي : إبله التي أهداها إلى البيت وكانت مائة . ( وَأَنْ أَقْسِمَ لِحَوْمِهَا وَجُلُودِهَا وَجِلَاحِهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ ) جلالها بكسر الجيم : ما يطرح على ظهر البعير من كساء ونحوه ، وقاية له . ( وَلَا أُعْطِيَ فِي جِزَارَتِهَا مِنْهَا شَيْئاً ) أي : وأمرني بعدم إعطاء أجرة الجزار منها .

ب- وقال ابن قدامة : وَلَئِنْ دَفَعَ جُزْءٌ مِنْهَا عَوْضًا عَنْ الْجِزَارَةِ كَتَبْتُهُ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهَا .

قال القرطبي : (ولا أعطي الجازر منها) يدل على أنه لا تجوز المعاوضة على شيء منها، لأن الجزار إذا عمل عمله استحق الأجرة على عمله، فإن دفع له شيء منها كان ذلك عوضاً على فعله، وهو بيع ذلك الجزء منها بالمنفعة التي عملها، وهي الجزر . والجمهور : على أنه لا يعطى الجازر منها شيئاً ، تمسكاً بالحديث . وكان الحسن البصري ، وعبدالله بن عبيد بن عمير لا يريان بأساً أن يعطى الجزار الجلد . ( المفهم ) .

جاء في رواية ( نحن نعطيهِ من عندنا ) مبالغة في سد الذريعة ، وتحقيق للجهة التي تجب عليها أجرة الجازر ؛ لأنه لما كان الهدي منفعة له تعينت أجرة الذي تتم به تلك المنفعة عليه . ( المفهم ) .

فائدة :

يجوز أن يعطى الجزار منها كهدية أو صدقة .

قال ابن قدامة : وَإِنْ كَانَ الْجَازِرُ فَقِيرًا ، فَأَعْطَاهُ لِفَقْرِهِ سِوَى مَا يُعْطِيهِ أَجْرُهُ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقُّ الْأَخْذِ مِنْهَا لِفَقْرِهِ ، لَا لِأَجْرِهِ ، فَجَازَ كَعَبْرِهِ .

وقال ابن حجر : قال ابن خزيمة : والنهي عن إعطاء الجزار المراد به أن لا يعطى منها عن أجرته وكذا قال البغوي في شرح السنة قال : وأما إذا أعطي أجرته كاملة ثم تصدق عليه إذا كان فقيراً كما يتصدق على الفقراء فلا بأس بذلك وقال غيره إعطاء الجزار على سبيل الأجرة ممنوع لكونه معاوضة وأما إعطاؤه صدقة أو هدية أو زيادة على حقه فالقياس الجواز . ( الفتح ) .

### ﴿ وَإِنْ تَصَيَّبَتْ ذَبْحُهَا وَأَجْزَأَتْ ﴾ .

مثال ذلك : اشترى شاة للأضحية ثم انكسرت رجلها، وصارت لا تستطيع المشي مع الصحاح بعد أن عينها، فإنه في هذه الحال يذبحها وتجزئها ، لأنه لم يحصل منه تعد ولا تفريط .

فإذا عيّن الإنسان الأضحية ، ثم حصل لها عيب من غير تعدٍ منه ولا تفريط ، ثم ذبحها في وقت الذبح ، فإنها تجزئ ، وتكون أضحية .

قال ابن قدامة : إِذَا أُوجِبَ أَضْحِيَّةٌ صَحِيحَةٌ سَلِيمَةٌ مِنَ الْعُيُوبِ ، ثُمَّ حَدَثَ بِهَا عَيْبٌ يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ ، ذَبَحَهَا ، وَأَجْزَأَتْهُ .

رُويَ هَذَا عَنْ عَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَالتَّوْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . ( المغني ) .

ودليل ذلك:

ما رواه البيهقي عن ابن الزبير رضي الله عنه أنه أُنِي في هداياه بناقة عوراء ، فقال: (إن كان أصابها بعد ما اشتريتموها فأَمْضُوهَا، وإن كان أصابها قبل أن تشتروها فأبْدِلُوهَا) . قال النووي في ( المجموع ) إسناده صحيح.

وقال الشيخ ابن عثيمين في رسالة ( أحكام الأضحية ) في ذكر الأحكام المترتبة على تعيين الأضحية:

قال : إذا تعيبت عيباً يمنع من الإجزاء فلها حالان:

إحدهما : أن يكون ذلك بفعله أو تفريطه فيجب عليه إبدالها بمثلها على صفتها أو أكمل ؛ لأن تعييبها بسببه فلزمه ضمانها بمثلها يذبحه بدلاً عنها ، وتكون المعيبة ملكاً له على القول الصحيح يصنع فيها ما شاء من بيع وغيره.

الثانية : أن يكون تعييبها بدون فعل منه ولا تفريط فيذبحها وتجزئه ، لأنها أمانة عنده وقد تعيبت بدون فعل منه ولا تفريط فلا حرج عليه ولا ضمان " انتهى .

قال ابن قدامة : فَأَمَّا إِنْ تَعَيَّبَتْ بِفِعْلِهِ ، فَعَلَيْهِ بَدَلُهَا ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ .

( وَيُسْنَى أَنْ يَأْكُلَ وَيَهْدِيَ وَيَتَصَدَّقَ بِالثَّلَاثِ ) .

هذا السنة في تفريق الأضحية : أن يأكل من أضحيته ثلثها ، ويهدي ثلثها ، ويتصدق بثلثها .

قال ابن قدامة : وَالْإِسْتِحْبَابُ أَنْ يَأْكُلَ ثُلُثَ أَضْحِيَّتِهِ ، وَيُهْدِيَ ثُلُثَهَا ، وَيَتَصَدَّقَ بِثُلُثِهَا ، وَلَوْ أَكَلَ أَكْثَرَ جَازٍ .

قَالَ أَحْمَدُ : نَحْنُ نَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ : يَأْكُلُ هُوَ الثُّلُثُ ، وَيُطْعِمُ مَنْ أَرَادَ الثُّلُثُ ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى الْمَسَاكِينِ بِالثُّلُثِ .

أ- لما روي عن ابن عباس ، في صِفَةِ أَضْحِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( يُطْعِمُ أَهْلَ بَيْتِهِ الثُّلُثُ ، وَيُطْعِمُ فُقَرَاءَ جِيرَانِهِ الثُّلُثُ ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى السُّؤَالِ بِالثُّلُثِ ) رَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى الْأَصْفَهَائِيُّ ، فِي الْوُطَائِفِ ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ .

ب- وَلَئِنَّهُ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ ، وَلَمْ نَعْرِفْ هُمَا مُخَالِفًا فِي الصَّحَابَةِ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا .

ج- وَلَئِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ ( فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ) .

وَالْقَانِعُ: السَّائِلُ يُقَالُ : قَنِعَ قَنْوعًا ، إِذَا سَأَلَ وَقَبِعَ قَنْاعَةً إِذَا رَضِيَ .

وَالْمُعْتَرُّ: الَّذِي يَغْتَرِّكُ، أَيْ يَتَعَرَّضُ لَكَ لِطُعْمِهِ، فَلَا يَسْأَلُ، فَذَكَرَ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ، فَيُنْبَغِي أَنْ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ أَثْلَاثًا. ( المعني )

فالقانع : الفقير الذي يسأل ، والمعتز : الذي يعتريك ويتعرض لك رجاء أن تحديه دون سؤال منه .

وذهب الشافعية إلى أفضلية التصديق بجميعها إلا شيئاً يسيراً يأكله .

وذهب المالكية إلى عدم التحديد فيأكل ما شاء ويهدي ويتصدق بما شاء .

أ- لما روى مسلم في صحيحه عن ثوبان قال ( دَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَحِيَّتَهُ ثُمَّ قَالَ « يَا ثَوْبَانُ أَصْلِحْ لَحْمَ هَذِهِ » . فَلَمْ أَرَلْ أَطْعِمُهُ مِنْهَا حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةُ ) .

ب- ولعموم قوله تعالى: ( فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا النَّائِسَ الْفَقِيرَ ) .

ج- وقوله ﷺ ( فَكُلُوا وَادَّخِرُوا وَتَصَدَّقُوا ) رواه مسلم .

فالأمر في ذلك واسع إن شاء ثلث لوروده عن الصحابة ، وإن شاء ترك ذلك لمصلحة راجحة المهم يستحب له أن يجمع بين الأكل والإهداء والصدقة على حسب وسعه واستطاعته.

#### فائدة : ١

الفرق بين الهدية والصدقة : ما قصد به التودد والألفة فهو هدية ، وما قصد به التقرب إلى الله فهو صدقة .

#### فائدة : ٢

الأمر من الأكل من لحم الأضحية في قوله تعالى ( فكلوا منها .. ) للاستحباب ، وهذا قول جماهير العلماء .

#### فائدة : ٣



حكم الصدقة من الأضحية :

اختلف الفقهاء في حكم ذلك :

فذهب الشافعية والحنابلة إلى الوجوب .

لقوله تعالى ( فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ ) .

فيجب على المضحي أن يتصدق بشيء منها فإن أكلها جميعاً ولم يتصدق ضمن أوقية وإلا لم تجزئه أضحيتها .

وذهب الحنفية والمالكية إلى استحباب الصدقة وعدم الوجوب .

وهذا هو الصحيح .

لأن الأمر الوارد في الآية والحديث محمول على الاستحباب والإرشاد كالأكل والإهداء .

ولأن المقصود من الأضحية إراقة الدم تقرباً لله وشكراً له وليس انتفاع الفقراء خلافاً لمصرف الزكاة .

ولأن إلزام المضحي بالصدقة فيه تضيق عليه ولا يصار إليه إلا بدليل ثابت سالم من المعارض وقولهم بتحديد أوقية تحكم من غير دليل لأن الشارع لم يحدد شيئاً فعلم أن الأمر واسع في هذا فلو أكلها جميعاً لحاجته للتوسعة على عياله ولم يتصدق بشيء منها أجزأه ذلك على الصحيح ولم يلزمه شيء . ( صيد الفوائد : البليهد ) .

﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَى مَنْ يُضْحِي أَنْ يَأْخُذَ فِي الْعَشْرِ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ بِشْرَتِهِ شَيْئاً ﴾ .

أي : من أراد أن يضحي ، فإنه يحرم عليه أن يأخذ شيئاً من شعره أو ظفره إذا دخلت العشر .

لحديث أم سلمة أن النبي ﷺ قَالَ ( إِذَا رَأَيْتُمْ هَلاَئِلَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضَحِّيَ فَلْيُمْسِكْ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ ) وفي رواية ( فَلَا يَمَسُّ مِنْ شَعْرِهِ وَبَشَرَتِهِ شَيْئاً ) رواه مسلم .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :

القول الأول : يجب أن يمسك ويحرم عليه أن يأخذ .

قال النووي : فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَزَيْبَةُ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَدَاوُدُ وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : إِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَخْذَ شَيْءٍ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ حَتَّى يُضَحِّيَ فِي وَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ .

وَاحْتَجَّ مَنْ حَرَّمَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ .

القول الثاني : أنه مكروه .

قال النووي : وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ : هُوَ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ وَلَيْسَ بِحَرَامٍ .

أ- وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ وَالْأَخْزَوْنَ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ ( كُنْتُ أَقْبِلُ فَلَا يَدِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يُقْلِدُهُ ، وَيَنْعَثُ بِهِ وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ حَتَّى يَنْحَرَهُ هَذِهِ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : الْبَعْثُ بِالْهَذِي أَكْثَرُ مِنْ إِزَادَةِ التَّضَحِّيَةِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ ذَلِكَ وَحَمَلَ أَحَادِيثَ التَّنْهِي عَلَى كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ .

ب- ويرى الإمام الخطابي : أن من صوارف وجوب ترك أخذ الشعر والظفر في حديث أم سلمة، إلى استحباب ذلك ما قاله: وأجمعوا أنه لا يحرم عليه اللباس والطيب، كما يحرم على المحرم، فدل ذلك أنه على سبيل الندب والاستحباب، دون الحتم والإيجاب .

ويقول الإمام الفقيه المالكي الخطاب: وحديث أم سلمة رضي الله عنها فيه نهي، والنهي إذا لم يقتض التحريم، حمل على الكراهة.

ج- وقال الشيخ خالد البليهد : ولأنه لا يمكن إلزام الناس بأمر والتشديد عليهم وتأنيبهم بحديث مختلف في ثبوته ودلالته ، فالحديث أعله الدارقطني بالوقف ، وأشار مسلم لعلته ، واستشكل متنه الأئمة كالليث وابن مهدي وغيرهما ، والقول بالكراهة قول وسط بين من يحرمه وهم قلة كأحمد ، وبين من يبيحه وهم أكثر الفقهاء كمالك وأبي حنيفة ، وفيه توسعة على الخلق لا سيما من احتاج لذلك وشق عليه تركه ، وهو قول الشافعي ووجهه عند الحنابلة وقال في الإنصاف لما حكى الكراهة : قلت وهو أولى وأطلق أحمد الكراهة .

فعلى هذا يكره للمضحي أخذ ظفره وشعره ولا يأثم بذلك لكن لا ينبغي له فعل ذلك إلا عند الحاجة اتباعاً للحديث وآثار الصحابة .

القول الثالث : الجواز .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

والله أعلم .

فائدة : ١

الحكمة من النهي .

لم يرد في السنة الصحيحة ذكر للحكمة من النهي عن قص الأظفار والشعور على المضحى . وقد حاول بعض الفقهاء التماس الحكمة . فمنهم من قال نهي المضحى عن ذلك تشبيهاً بالحرم بالحج فكما شارك المحرم في ذبح القران ناسب أن يشاركه في شيء من خصائص الإحرام .

وقال بعضهم الحكمة توفير الشعر والظفر ليأخذه مع الأضحية فيكون ذلك من تمام الأضحية عند الله .

وقيل لتشمل المغفرة والعنق من النار جميع أجزائه .

وأصل الحكمة التبعيد لله بالإمسك وتعظيم الله وإظهار التذلل له والله أعلم .

قال النووي : قَالَ أَصْحَابُنَا : وَالْحِكْمَةُ فِي النَّهْيِ أَنْ يَبْقَى كَامِلُ الْأَجْزَاءِ لِيُعْتَقَ مِنَ النَّارِ .

وَقِيلَ : التَّشْبِيهُ بِالْمُحْرَمِ ، قَالَ أَصْحَابُنَا : هَذَا غَلَطٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَزَلُ النِّسَاءُ وَلَا يَتْرُكُ الطَّبِيبُ وَاللِّبَاسُ وَغَيْرَ ذَلِكَ بِمَا يَتْرُكُهُ الْمُحْرَمُ .

النهي عن ذلك يشمل شعر الرأس والعانة والشارب والإبط وغيره من جميع شعور الجسم وكذلك يشمل أظافر اليدين والرجلين وجميع البشرة خلافاً لمن خصه بشعر الرأس أو غيره .

جاء في (الموسوعة الفقهية) وَالْحِكْمَةُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْإِمْسَاكِ عَنِ الشَّعْرِ وَالْأَظْفَارِ وَتَحْوِيلِهَا قِيلَ : إِنَّهَا التَّشْبِيهُ بِالْمُحْرَمِ بِالْحَجِّ ، وَالصَّحِيحُ : أَنَّ الْحِكْمَةَ أَنْ يَبْقَى مُرِيدُ التَّضَحِّيَةِ كَامِلُ الْأَجْزَاءِ رَجَاءً أَنْ يُعْتَقَ مِنَ النَّارِ بِالتَّضَحِّيَةِ .

فائدة : ٢

هذا الحكم خاص بالشخص العازم على شراء الأضحية من ماله فقط سواء تولى الذبح بنفسه أو بنائبه ولا يثبت في باقي أهل بيته ممن يضحي عنهم لأن النبي ﷺ خصه بالمضحى ، ولأنه لم ينقل أنه أمر أهله بذلك .

فائدة : ٣

ولا يمسك الوكيل الذي وكل بذبح الأضحية ولا يتعلق الحكم به لأنه غير مخاطب به .

فائدة : ٤

من كان متردداً عند دخول العشر في ذبح الأضحية لم يثبت له الحكم ولم يشرع له الإمساك ، لأنه غير عازم على الأضحية ، فإن عزم في أثناء العشر أمسك لما بقي ولا شيء عليه فيما مضى من المدة ، لأنه لم يكن مكلفاً حينئذ .

فائدة : ٥

إذا كان الإنسان ناوياً للأضحية في أول العشر ثم حلق شيئاً من ظفره أو شعره أو جلده كان مخالفاً للأولى بفعله على الصحيح وليس عليه كفارة لأنه لم يرد في الشرع تعيين كفارة لذلك .

قال ابن قدامة : ولا فدية فيه إجماعاً سواء فعله عمداً أو نسياناً .

أما إذا أخذ شيئاً من شعره ناسياً أو جاهلاً أو مضطراً فلا كراهة فيه وأضحيتته صحيحة لا يتأثر حكمها بذلك .

قال ابن عثيمين : وأما ما اشتهر عند العوام أنه إذا أخذ الإنسان من شعره أو ظفره أو بشرته في أيام العشر فإنه لا أضحية له فهذا ليس بصحيح ؛ لأنه لا علاقة بين صحة التضحية والأخذ من هذه الثلاثة .

فائدة : ٦

لا يشرع للمضحى أن يمسك عن شيء آخر غير ظفره وشعره وجلده ولا ينهى عن الطبيب أو مباشرة النساء أو غيره لأنه لم يرد ، وما شاع

عن بعض العامة تحريم النساء وغيره على المضحي قياساً على الحرم بالحج قول محدث ليس له أصل في الشرع ولا علاقة في الأحكام بين المضحي والحرم بالحج .

#### فائدة : ٧

لا فرق بين الرجل والمرأة في هذا الحكم ، فلو أرادت امرأة أن تضحي عن نفسها ، سواء كانت متزوجة أم لم تكن فإنها تمتنع عن أخذ شيء من شعر بدنّها وقص أظفارها ، لعموم النصوص الواردة في المنع من ذلك .

#### باب العقيقة

##### تعريفها :

هي الذبيحة التي تذبح عن المولود يوم سابعه .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْعَقِيقَةُ اسْمُ الشَّاةِ الْمَذْبُوحَةِ عَنِ الْوَلَدِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تُعَقَّقُ مَذَابِحَهَا: أَيُّ تُشَقَّقُ، وَتُقَطَّعُ .

##### • الحكمة من العقيقة :

قال الإمام ابن القيم . رحمه الله تعالى . ما ملخصه:

ومن فوائد العقيقة : أنها قربان يقرب به المولود في أول أوقات خروجه إلى الدنيا .

ومن فوائدها : أنها تفك رهان المولود ، فإنه مرتحن بعقيقته حتى يشفع لوالديه .

ومن فوائدها : أنها فدية يفدى بها المولود كما فدى الله سبحانه إسماعيل بالكبش . ( تحفة المودود ) .

( وَتُسَنُّ الْعَقِيقَةُ ) .

أي : أن حكم العقيقة سنة .

وقد جاءت نصوص كثيرة تدل على مشروعيتها :

أ- عن سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّي قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ (مَعَ الْعُلَامِ عَقِيقَةٌ فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى) رواه البخاري

( أَمِيطُوا الْأَذَى: المقصود بإماطة الأذى هنا حلق الرأس وتطيبه بطيب طيب ) .

ب- ولحديث سَمُرَةَ . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (كُلُّ غُلَامٍ مَرْتَنٌ بِعَقِيقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُحْلَقُ، وَيُسَمَّى) رواه أبو داود .

ج- وعنْ أُمِّ كُرْزٍ الْكَعْبَجِيَّةِ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ (عَنِ الْعُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ قَالَ: مُكَافَتَانِ: أَيُّ مُسْتَوِيَّتَانِ أَوْ مُقَارِبَتَانِ.

د- وعن عائشة ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ؛ أَنْ يُعَقَّقَ عَنِ الْعُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ ) .

هـ - وعن عمرو بن شعيب ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ . قال ﷺ ( ... مَنْ وَلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يُنْسِكَ عَنْهُ فَلْيُنْسِكْ عَنِ الْعُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ ) رواه أبو داود .

#### فائدة : ٨

ذهب بعض العلماء : إلى وجوبها .

وهو قول الحسن البصري ، وهو قول الظاهرية .

أ- لحديث سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ السَّابِقِ ( مَعَ الْعُلَامِ عَقِيقَةٌ فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى ) رواه أبو داود .

ب- ولحديث سَمُرَةَ السَّابِقِ ( كُلُّ غُلَامٍ مَرْتَنٌ بِعَقِيقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُحْلَقُ، وَيُسَمَّى ) .

فقوله مرتحن يدل على الوجوب لأن الرهن شيء لازم .

والراجح عدم وجوبها .

وهذا مذهب الجمهور .

قال ابن قدامة : وَالْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُزَيمَر ، وَعَائِشَةُ ، وَفُقَهَاءُ التَّابِعِينَ ، وَائِمَّةُ الْأَمْصَارِ ، إِلَّا

أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، قَالُوا لَيْسَتْ سُنَّةٌ ، وَهِيَ مِنْ أَفْرِ الْجَاهِلِيَّةِ .

لحديث عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَرَاهُ عَنْ جَدِّهِ - السابق - ( مَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يُنْسَكَ عَنْهُ فَلْيُنْسَكَ عَنْهُ الْغُلَامُ شَاتَانِ مُكَافَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ ) .

قال الشوكاني: احتج الجمهور بقوله (من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل) وذلك يقتضي عدم الوجوب لتفويضه في الاختيار.

فائدة : ٢

**هل يكره تسمية العقيقة بهذا الاسم ؟**

**ذهب بعض أهل العلم إلى كراهة تسمية العقيقة بهذا الاسم - عقيقة - وقالوا الأولى أن تسمى نسيكة أو ذبيحة .**

واستدلوا بحديث :

عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَرَاهُ عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ ( سُمِّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْعَقِيقَةِ ؟ فَقَالَ : لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْعُقُوقَ . كَأَنَّهُ كَرِهَ الْإِسْمَ ، وَقَالَ : مَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يُنْسَكَ عَنْهُ فَلْيُنْسَكَ عَنْهُ الْغُلَامُ شَاتَانِ مُكَافَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ ) .

**قال الإمام الباقي :** قوله ( لا أحب العقوق ) ظاهره كراهية الاسم لما فيه من مشابحة لفظ العقوق وآثر أن يسمى نسكاً .

**وذهب بعض العلماء :** إلى عدم كراهة ذلك ، وأن ذلك مباح .

ففي حديث سمرة السابق ( الغلام مرتحن بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويسمى ) .

وفي حديث سلمان بن عامر السابق ( مع الغلام عقيقة فأهريقوا عنه دمًا وأميطوا عنه الأذى ) .

ففي هذين الحديثين لفظ العقيقة ، فدل ذلك على الإباحة لا على الكراهة في الاسم .

**وهذا الراجح .**

ورجح ابن القيم - وجماعة من العلماء - أن المكروه هو هجر الاسم الشرعي .

قال بكر أبو زيد في ( معجم المناهي اللفظية ) .

قد جرى الخلاف أيضاً لدى العلماء في حكم إطلاقها على أقوال ثلاثة:

**الأول: كراهته .**

لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ سئل عن العقيقة فقال: لا يحب الله العقوق ، وكأنه كره الاسم .

**الثاني:** جوازه بلا كراهة. واحتجوا بأحاديث كثيرة منها: حديث سمرة (الغلام مرتحن بعقيقته) . وغيره من الأحاديث الصحيحة التي فيها إطلاق النبي ﷺ لهذا اللفظ عليها.

**الثالث:** ما حققه الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - بعد ذكره الخلاف بقوله ( قلت: ونظير هذا اختلافهم في تسمية العشاء بالعتمة، وفيه روايتان عن الإمام أحمد، والتحقيق في الموضوعين: كراهة هجر الاسم المشروع من العشاء والنسيكة، والاستبدال به اسم العقيقة والعتمة، فأما إذا كان المستعمل هو الاسم الشرعي، ولم يهجر، وأطلق الاسم الآخر أحياناً فلا بأس بذلك.

وعلى هذا تتفق الأحاديث. وبالله التوفيق) اهـ.

**قال الشيخ حمد الحمد في شرح زاد المستقنع :** في قوله ( إن الله لا يحب العقوق ) يدل على أن هذا الاسم ( العقيقة ) : يستحب ألا يداوم عليه ، والمداومة عليه مكروهة ، وإنما قلنا أن المكروه هو المداومة عليه دون إطلاق التسمية هكذا من غير مداومة - إنما قلنا ذلك لقوله ﷺ - فيما ثبت عند الخمسة بإسناد صحيح : ( كل غلام رهينة بعقيقته ) فسمها - أي هذه الذبيحة - عقيقة ، فدل على أن المكروه هو أن تغلب هذه التسمية على أسمائها الأخرى فتكون هي التسمية السائدة الغالبة أما إن تسمى بهذا الاسم من غير أن تكون هذه التسمية غالبة فلا حرج في هذا .

( في حَقِّ الْأَبِ ) .

الأصل أن العقيقة مشروعة في مال والد المولود ، وليس في مال أمه ، ولا في مال المولود نفسه ، إذ الأب هو المخاطب الأول في

الأحاديث الواردة في مشروعية العقيدة .

**قال المرداوي :** لا يَعْقُ غيرُ الأب على الصحيح في المذهب ونص عليه أكثر الأصحاب .

**وقال البهوتي** رحمه الله : والعقيدة سنة مؤكدة ... في حق أب لا غيره .

**وقال الشيخ ابن عثيمين** رحمه الله : العقيدة سنة مؤكدة للذكر اثنتان وللأنثى واحدة، وإذا اقتصر على واحدة للذكر فلا حرج، وهي سنة في حق الأب، فإذا جاء وقت العقيدة وهو فقير فليس عليه شيء؛ لقول الله تعالى: ( فاتقوا الله ما استطعتم ) ، وإذا كان غنياً فهي باقية على الأب وليس على الأم ولا على الأولاد شيء منها . ( الباب المفتوح ) .

**أ- ويستدل لذلك :** بالحديث السابق ( ... من وُلِدَ له وَلَدٌ فَأَحَبَّ أن ينسك عنه فليفعل ) .

قالوا هذا يقتضي أن العقيدة في مال الأب عن ابنه ولذلك قال : ( فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل ) فأثبت ذلك في جهة الأب عن الابن .

**ب-** واحتجوا أيضاً بأن الأب هو المأمور بها في الأحاديث كما في قوله ( فأهريقوا عنه دماً ) .

لكن يجوز لغير الأب أن يعق عن المولود في الحالات الآتية:

**أولاً :** إذا قصر الأب وامتنع عن ذبح العقيدة .

**ثانياً :** أو إذا استأذن من الأب أن ينوب عنه في ذبح العقيدة فأذن له.

واستدلوا بحديث الباب ( عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحُسَيْنِ وَالحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِكَبْشَيْنِ كَبْشَيْنِ ) .

قالوا : فتولي النبي ﷺ العقيدة عن حفيده الحسن والحسين رضي الله عنهما دليل على جواز تولي العقيدة قريب غير الأب إذا كان يأذنه ورضاه .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله - في شرح حديث ( كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيدَتِهِ ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ ، وَيُحْلَقُ ، وَيُسَمَّى ) - قوله : ( يذبح ) بالضم على البناء للمجهول ، فيه أنه لا يتعين الذابح ، وعند الشافعية يتعين من تلزمه نفقة المولود ، وعن الحنابلة يتعين الأب إلا أن تعذر بموت أو امتناع .

**قال ابن القيم :** فصل : أن التسمية حق للأب لا للأم .

هَذَا بِمَا لَا نَزاع فِيهِ بَيْنَ النَّاسِ وَأَنَّ الْأَبَوَيْنِ إِذَا تَنَازَعَا فِي تَسْمِيَةِ الْوَلَدِ فَهِيَ لِلْأَبِ وَالْأَحَادِيثُ الْمُتَقَدِّمَةُ كُلُّهَا تَدلُّ عَلَى هَذَا وَهَذَا كَمَا أَنَّهُ يَدْعَى لِأَبِيهِ لَا لَأُمِّهِ فَيُقَالُ فَلَانُ ابْنُ فَلَانٍ قَالَ تَعَالَى (ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ) وَالْوَلَدُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ فِي الْحُرِّيَّةِ وَالرِّقِّ وَيَتَّبِعُ أَبَاهُ فِي التَّسَبُّبِ وَالتَّسْمِيَةِ تَعْرِيفُ التَّسَبُّبِ وَالْمَنْسُوبِ وَيَتَّبِعُ فِي الدِّينِ خَيْرَ أَبَوَيْهِ دِيناً فَالتَّعْرِيفُ كالتَّعْلِيمِ والعقيدة وَذَلِكَ إِلَى الْأَبِ لَا إِلَى الْأُمِّ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَدَ لِي اللَّيْلَةُ مَوْلُودٌ فَسَمِيْتُهُ بِاسْمِ أَبِي إِسْرَافِيلَ وَتَسْمِيَةُ الرَّجُلِ ابْنَهُ كَتَسْمِيَةِ غُلَامِهِ . (التحفة)

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يعق عن المولود من تلزمه نفقته من مال العاق لا من مال المولود .

وهو مذهب الشافعية .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يعق عن المولود غير الأب وغير من تلزمه نفقة المولود .

وبه قال الحافظ ابن حجر ، والصنعاني ، والشوكاني .

وحجة هؤلاء ما ورد في حديث سَمُرَةَ ( تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ ) .

**قال الحافظ ابن حجر :** وقوله ( تُذْبَحُ ) بالضم على البناء للمجهول فيه أنه لا يتعين الذابح .

**وقال الشوكاني :** قوله (تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ) وفيه دليل على أنه يصح أن يتولى ذلك الأجنبي كما يصح أن يتولاه القريب عن قريبه .

« هُنَّ الشَّاهِدَاتُ ، وَهِنَّ الْجَارِيَةُ شَاهِدَةٌ » .

وهذا ما عليه جمهور العلماء .

للأحاديث السابقة :

أ- حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ في العقيقة ( من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليفعل: عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة ) .

ب- وحديث عائشة ( أن رسول الله ﷺ أمرهم : أن يعق عن الغلام شاتان مكافئتان ، وعن الجارية شاة ) .

ج- وحديث أم كرز ( عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ ) .

قال الحافظ ابن حجر : وهذه الأحاديث حُجَّةٌ لِلْجُمْهُورِ ، فِي التَّفَرُّقِ بَيْنَ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ .

فإن قيل :

ما الجواب عن حديث ابن عباس ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّى عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا كَبْشًا ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

قال الحافظ : ولا حُجَّةٌ فِيهِ ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظٍ : " كَبْشَيْنِ ، كَبْشَيْنِ " . وَأَخْرَجَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِهِ بَنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ مِثْلَهُ .

وعلى تقدير ثبوت رواية أبي داود ، فَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يُرَدُّ بِهِ الْأَحَادِيثُ الْمَوَارِدَةُ فِي التَّنْصِيفِ عَلَى التَّثْنِيَةِ لِلْغُلَامِ ، بَلْ غَايَتُهُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى جَوَازِ الْإِقْتِصَارِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، فَإِنَّ الْعَدَدَ لَيْسَ شَرْطًا ، بَلْ مُسْتَحَبٌّ .

وقال النووي : السنة أن يعق عن الغلام شاتين ، وعن الجارية شاة ، فإن عاق عن الغلام شاة حصل أصل السنة .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يستحب أن يعق عن الذكر بشاتين متماثلتين ، وعن الأنثى بشاة ؛ لحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ ( أمرهم عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية بشاة ) ويجوز العق عن الذكر بشاة واحدة؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنهما .

فائدة : ١

هذا أحد المواضع التي يكون فيها الأثنى على النصف من الرجل ، وهناك مواضع أخرى :

الثاني : العتق .

وَالثَّالِثُ : الشَّهَادَةُ فَإِنَّ شَهَادَةَ امْرَأَتَيْنِ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ .

وَالرَّابِعُ : الْمِيرَاثُ .

وَالْخَامِسُ : الدِّيَّةُ .

فائدة : ٢

قال ابن القيم: والتفضيل تابع لشرف الذكر، وما يميزه الله به على الأنثى، ولما كانت النعمة به على الوالد أتم، والسرور والفرحة به أكمل، فكان الشكران عليه أكثر، فإنه كلما كثرت النعمة كان شكرها أكثر.

فائدة : ٣

قال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله : ولو ذبح واحدة اليوم ، والثانية ذبحها بعد أيام .. فلا مانع ، وليس اللازم أن تكون الشاتان مجتمعتين في وقت واحد .

( تَذْبِيحُ يَوْمِ سَابِعِهِ ) .

أي : يسن أن تذبح في اليوم السابع .

لحديث سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( كُلُّ غُلَامٍ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ ، وَيُحْلَقُ ، وَيُسَمَّى ) .

قال الإمام الترمذي بعد أن ساق حديث سَمُرَةَ : والعمل على هذا عند أهل العلم يستحبون أن يذبح عن الغلام العقيقة يوم السابع ..

فائدة : ١

كيفية معرفة اليوم السابع :

قال الشيخ ابن عثيمين : يسن أن تذبح في اليوم السابع ، فإذا ولد يوم السبت فتذبح يوم الجمعة يعني قبل يوم الولادة بيوم هذه هي

القاعدة ، وإذا ولد يوم الخميس فهي يوم الأربعاء وهلم جرا .

#### فائدة : ٢

الحكمة من ذبحها في اليوم السابع :

**قال ابن القيم :** وحكمة هذا - والله اعلم - أن الطفل حين يولد يكون أمره متردداً بين السلامة والعطب ولا يدري هل هو من أمر الحياة أو لا ؟ إلى أن تأتي عليه مدة يستدل بما يشاهد من أحواله فيها على سلامة بنيته وصحة خلقته وأنه قابل للحياة وجعل مقدار تلك المدة أيام الأسبوع فإنه دور يومي كما أن السنة دور شهري ... والمقصود أن هذه الأيام أول مراتب العمر فإذا استكملها المولود انتقل إلى المرتبة الثانية وهي الشهور فإذا استكملها انتقل إلى الثالثة وهي السنين فما نقص عن هذه الأيام فغير مستوف للخلقة وما زاد عليها فهو مكرر يعاد عند ذكره اسم ما تقدم من عدده فكانت السنة غاية لتمام الخلق وجمع في آخر اليوم السادس منها فجعلت تسمية المولود وإمالة الأذى عنه وفديته وفك رهانه في اليوم السابع .

**وقال ابن عثيمين :** أن اليوم السابع تختتم به أيام السنة كلها فإذا ولد يوم الخميس مرَّ عليه الخميس والجمعة والسبت والأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء فبمرور أيام السنة يُثفأل أن يبقى هذا الطفل ويطول عمره . ( ابن عثيمين ) .

#### فائدة : ٣

حكم ذبح العقيقة قبل اليوم السابع ؟ في المسألة قولان :

**القول الأول :** أنه يجوز .

وهذا مذهب الشافعية والحنابلة .

**قال ابن القيم :** والظاهر أن التقييد بذلك -السابع- استحباب وإلا فلو ذبح عنه في الرابع أو الثامن أو العاشر أو ما بعده أجزأت .

**القول الثاني :** لا يجوز ذبح العقيقة قبل اليوم السابع .

وهو قول المالكية .

وهو قول ابن حزم الظاهري .

لأنه خلاف النص لأن قوله ( تُذبح عنه يوم سابعه ) فيه تحديد لوقتها فلا تشرع قبله .

**والراجح الجواز .**

#### فائدة : ٤

حكم العقيقة إذا مات قبل اليوم السابع ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال .:

**القول الأول :** تستحب العقيقة عن المولود إذا مات قبل اليوم السابع .

وهذا قول الشافعية .

**القول الثاني :** تجب .

وهذا قول ابن حزم .

**القول الثالث :** لا تستحب .

وهذا قول المالكية والحنابلة .

ورجح الشيخ ابن عثيمين أن العقيقة تسن ولو مات المولود قبل اليوم السابع .

والله أعلم .

#### فائدة : ٥

قوله ﷺ ( كُلُّ غُلَامٍ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ ) ؟ اختلف العلماء في معناه على أقوال :

**قيل :** الإمساك عن تفسيرها لأن النبي ﷺ لم يفسرها ولا يجوز القول على الله بغير علم فهو مرتحن فالله أعلم بكيفية هذا الارتحان، اختاره

ابن باز رحمه الله .

**وقيل :** إن نشأة المولود الصحيحة وكمال الانتفاع به رهينة بالعقيقة كما أن الرهن لا ينتفع به كمال الانتفاع إلا بعد فكه ، قالوا: هكذا المولود لا يتم الانتفاع به كمال الانتفاع حتى يفك عنه هذه الرهينة التي هي العقيقة .

**وقيل :** أن المولود مرهون ومحبوس لا يشفع لوالديه يوم القيامة حتى يعق عنه وهذا مروى عن الإمام أحمد .

وقد قال به قبله عطاء الخراساني ومُجدد بن مطرف .

وضعف ابن القيم هذا المعنى ، وضعفه كذلك الشيخ ابن باز رحم الله الجميع .

**والراجح هو الإمساك .**

قال ابن القيم : قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُحْبُوسٌ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي أَبَوَيْهِ وَالرَّهْنُ فِي اللَّغَةِ الْحَبْسُ قَالَ تَعَالَى ( كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ ) وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ رَهِينَةٌ فِي نَفْسِهِ مَمْنُوعٌ مُحْبُوسٌ عَنْ خَيْرٍ يُرَادُ بِهِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ يُعَاقَبَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْآخِرَةِ وَإِنْ حُبِسَ بِتَرْكِ أَبَوَيْهِ الْعَقِيقَةُ عَمَّا يَنَالُهُ مَنْ عَقَّ عَنْهُ أَبَوَاهُ وَقَدْ يَفُوتُ الْوَلَدَ خَيْرٌ يَسْتَبِطُ الْأَبَوَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ كَشْبِهِ كَمَا أَنَّهُ عِنْدَ الْجَمَاعِ إِذَا سَمِيَ أَبُوهُ لَمْ يَصُرْ الشَّيْطَانُ وَلَدَهُ وَإِذَا تَرَكَ التَّسْمِيَةَ لَمْ يَحْصُلْ لِلْوَلَدِ هَذَا الْحِفْظُ . وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَازِمَةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا ، فَشَبَّهَ لَزُومَهَا وَعَدَمَ انْفِكَائِهَا الْمَوْلُودَ عَنْهَا بِالرَّهْنِ ، وَقَدْ يَسْتَدِلُّ بِهَذَا مَنْ يَرَى وَجُوهَهَا كَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَالْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ ، وَأَهْلِ الظَّاهِرِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( زاد المعاد ) .

وقال الحافظ ابن حجر -نقلًا عن الخطابي-: "اختلف الناس في هذا، وأجود ما قيل فيه: ما ذهب إليه أحمد بن حنبل، قال: هذا في الشفاعة؛ يريد: أنه إذا لم يُعَقَّ عنه فمات طفلاً، لم يشفع في أبيه، وقيل: معناه: أن العقيقة لازمة لا بدَّ منها، فشبه المولود في لزومها، وعدم انفكاكه منها بالرهْن في يد المرهن، وهذا يَقْوِي قول مَنْ قال بالوجوب، وقيل: المعنى: أنه مرهون بأذى شجره؛ ولذلك جاء: فأُمِيطُوا عنه الأذى .

## فائدة : ٦

قوله ﷺ (تُدْنِعُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُسَمَّى) دليل على استحباب تسمية المولود في اليوم السابع .

وجاء ما يدل على التسمية في أول يوم الولادة :

أ- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( وَلَدِيَ اللَّيْلَةُ غُلَامٌ فَسَمَيْتُهُ بِاسْمِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ) رواه مسلم .

ب- وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ ( وَلَدِيَ لِي غُلَامٌ فَأَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَسَمَّاهُ إِبْرَاهِيمَ وَحَنَكُهُ بِتَمْرَةٍ ) متفق عليه .

وذهب جمهور العلماء إلى أن الأولى التسمية في اليوم السابع ، قالوا : وحديث أنس بن مالك وأبي موسى تدل على جواز التسمية في يوم الولادة فقط ، وليس على الاستحباب . ( المغني ) .

وقال بعض المالكية والنووي ووجه عند الحنابلة باستحباب التسمية في أول يوم ، وكذا استحبابها في اليوم السابع.

يقول النووي في ( الأذكار ) السنة أن يُسَمَّى المولود في اليوم السابع من ولادته ، أو يوم الولادة .

وذهب البخاري إلى أنَّ من يريد أن يُعَقَّ أَخَّرَ التسمية إلى حين العقيقة في اليوم السابع ، أما من لم يكن يريد العقيقة فَيُسَمِّي في أول يوم

**قال ابن حجر :** وهو جمع لطيف لم أره لغير البخاري .

يقول العراقي في "طرح التثريب" وهذا ( يعني باستحباب اليوم السابع ) قَالَ الْحُسَيْنُ الْبَصْرِيُّ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمْ قَالَ أَصْحَابُنَا : وَلَا بَأْسَ أَنْ يُسَمَّى قَبْلَهُ .

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وَقَتَادَةُ وَالْأَوْزَاعِيُّ : إِذَا وَلِدَ وَقَدْ تَمَّ خَلْقُهُ سَمَّى فِي الْوَقْتِ إِنْ شَاءَ .

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : تَسْمِيَتُهُ يَوْمَ السَّابِعِ حَسَنٌ ، وَمَتَى شَاءَ سَمَّاهُ .

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ : يُسَمَّى يَوْمَ وَلَادَتِهِ ، فَإِنْ أُخِّرَتْ تَسْمِيَتُهُ إِلَى السَّابِعِ فَحَسَنٌ .

وَقَالَ ابْنُ الْمُهَلَّبِ : يَجُوزُ تَسْمِيَتُهُ حِينَ يُولَدُ وَبَعْدَهُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْعَقِيقَةَ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ ، فَالْسُّنَةُ تَأْخِيرُهَا إِلَى السَّابِعِ ، وَأُخِذَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ



الْبُخَارِيُّ فِي تَبْوِيهِهِ ( بَابُ تَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ عِدَّةَ يَوْمٍ لَمْ يَمُتْ لَمْ يَغُتَّ ) " انتهى .

وعلى كل حال ، فإن جميع ما سبق يدل على أن الأمر يدور بين الاستحباب والجواز ، وليس ثمة ما يفرض ويوجب التسمية في اليوم السابع ، فلو أخر التسمية عن السابع فلا بأس ولا حرج في ذلك .

يقول النووي رحمه الله في ( المجموع ) قال أصحابنا وغيرهم : يستحب أن يسمى المولود في اليوم السابع ، ويجوز قبله ، وبعده ، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة في ذلك " انتهى .

● وهناك جمع ذكره الشيخ ابن عثيمين قال :

المولود إذا كان اسمه قد هيئ من قبل فالأفضل أن يسمى من حين الولادة ، وإن كان لم يهيأ فالأفضل أن يكون يوم السابع .

دليل ذلك : أن النبي ﷺ قال حين ولد ولده إبراهيم ﷺ قال لأهله ولد لي الليلة ولد فسميته إبراهيم ، فسماه حين ولادته عليه الصلاة والسلام ، أما في السابع فقال ( كل غلام مرثى بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق ويسمى ) .

والجمع بين الحديثين : إن كان اسمه قد هيئ فيسمى من حين الولادة ، وإن لم يهيأ قبل الولادة ينتظر حتى يكون اليوم السابع . ( فتاوى نور على الدرب ) .

#### فائدة : ٨

قوله ﷺ ( تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ ، وَيُحْلَقُ ) .

نستفيد أنه يستحب حلق رأس الصبي يوم سابعه .

عن علي بن أبي طالب قال ( عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ شاذٍ ، وَقَالَ : ( يَا فَاطِمَةُ ، اخْلُقِي رَأْسَهُ ، وَتَصَدَّقِي بِزَنَةِ شَعْرِهِ فَضَةً ) ، قَالَ : فَوَزَنَتْهُ فَكَانَ وَزَنُهُ دِرْهَمًا أَوْ بَعْضَ دِرْهَمٍ ) رواه الترمذي .

قال ابن قدامة : ويستحب أن يحلق رأس الصبي يوم السابع ويسمى لحديث سمرة وإن تصدق بزنة شعره فضة فحسن .

وقال النووي : يستحب حلق رأس المولود يوم سابعه قال أصحابنا ويستحب أن يتصدق بوزن شعره ذهباً فإن لم يفعل ففضة .

وقال الشيخ ابن عثيمين : شعر المولود يحلق في اليوم السابع إذا كان ذكراً ، وأما الأنثى فلا يحلق رأسها ، وإذا حلق شعر الرأس ، فإنه يتصدق بوزنه فضة ، كما جاء في الحديث .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) هَبَ الْجُمُهورُ ( الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ ) إِلَى اسْتِحْبَابِ حَلْقِ شَعْرِ رَأْسِ الْمَوْلُودِ يَوْمَ السَّابِعِ ، وَالتَّصَدُّقِ بِزَنَةِ شَعْرِهِ ذَهَبًا أَوْ فَضَّةً عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ ، وَفَضَّةً عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَحْلُقْ : نُحْرَى ، وَتَصَدَّقَ بِهِ ، وَيَكُونُ الْحَلْقُ بَعْدَ ذَبْحِ الْعَقِيقَةِ

#### فائدة : ٩

حكم تلطخ رأس المولود بشيء من دم العقيقة ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : ذهب جمهور أهل العلم من المالكية والشافعية والحنابلة وأهل الحديث إلى كراهة تلطخ رأس المولود بشيء من دم العقيقة ، لأن ذلك من عادة أهل الجاهلية ، وهو قول الزهري وإسحاق وابن المنذر وداود .

القول الثاني : ذهب الحسن البصري وقتادة من التابعين وابن حزم الظاهري إلى أن ذلك مستحب فيلطح رأس المولود بدم العقيقة ثم يغسل بعد ذلك ، ونقله ابن حزم عن ابن عمر وهو قول عند الحنابلة .

واحتج هؤلاء برواية ( غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق ويدعى ) .

وقد أجاب الجمهور على هذا الاستدلال وبينوا أن هذا القول شاذ وأن الرواية المحفوظة لحديث سمرة ( يسمّى ) وليست ( يدعى ) :

قال أبو داود صاحب السنن بعد روايته للحديث المذكور : خولف همام في هذا الكلام وهو وهم من همام وإنما قالوا : يسمّى . فقال : همام : يدعى . قال أبو داود وليس يؤخذ بهذا .

وأكد الجمهور قولهم بأن التسمية منسوخة أنها كانت من أمر الجاهلية فلما جاء الإسلام أبطلها ويدل على نسخها وإبطالها ما يلي :

أ- حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : سمعت أبي - بريدة - يقول ( كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة ولطح رأسه

بدمها ، فلما جاء الله بالإسلام كنا ندبح شاة ونخلق رأسه ونلطحه بزعفران ) .

ب- عن عائشة رضي الله عنها في حديث العقيقة قالت : ( وكان أهل الجاهلية يجعلون قطنة في دم العقيقة ويجعلونه على رأس الصبي فأمر رسول الله ( أن يجعل مكان الدم خلوقاً ) رواه البيهقي وهذا لفظه ، وقال النووي بإسناد صحيح . وقال الحافظ ابن

« **هَإِنِ ثَلَاثَ هَإِنِي أَرْبَعَةَ عَشَرَ هَإِنِ ثَلَاثَ هَإِنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ** » .

أي : فإن فات وقتها في السابع سن ذبحها في الرابع عشر ، فإن فات ذبحها فيه انتقلت إلى الحادي والعشرين .

قال ابن قدامة : أمّا كونه في أربع عشرة ، ثم في أحد وعشرين ، فالخجّة فيه قول عائشة رضي الله عنها وهذا تقدير ، الظاهر أنّها لا تقول إلا توفيقاً .

فائدة :

فإن فات الحادي والعشرين ففي أي يوم تيسر للإنسان فيه الذبح .

قال ابن قدامة : وإن ذبح قبل ذلك أو بعده ، أجزأه ؛ لأن المقصود يحصل .

وإن تجاوز أحدًا وعشرين ، احتمل أن يستحب في كل سابع ، فيجعل في ثمانية وعشرين ، فإن لم يكن ، ففي خمسة وثلاثين ، وعلى هذا ، قياساً على ما قبله ، واحتمل أن يجوز في كل وقت ؛ لأن هذا قضاء فائت ، فلم يتوقّت ، كقضاء الأضحية وغيرها وقال في الكافي :

فإن أخرها عن إحدى وعشرين ذبحها بعده ، لأنه قد تحقق سببها .

وقال المرداوي : مفهوم قوله (إن فات) يعني لم يكن في سبع (ففي أربع عشرة). فإن فات ففي إحدى وعشرين) أنه لا يعتبر الأسابيع بعد ذلك. فيعقّب بعد ذلك في أي يوم أراد. وهو أحد الوجّهين. وهو ظاهره كلام كثير من الأصحاب، وصححه ابن رزّين في شرحه.

قلت: وهو الصواب.

« **تَنْزِعُ يَدِيكَ وَكَأَنَّكَ يَكْسِرُ هَظْمَهَا** » .

قال صاحب القاموس : ( الجدّل : كل عظم مؤقّر لا يكسر ، ولا يخلط به غيره ) .

أي : تنزع اليد ، والرجل ، والرقبة وهكذا عضواً عضواً .

أ- قالوا : لأن هذا ورد عن عائشة ، قالت ( تطبخ جُدولاً ، ولا يكسر لها عظم ) .

ب- ومن باب التفاؤل .

قال ابن قدامة : ... لما روي عن عائشة ، أنّها قالت : السنّة شأنان مكافئتان عن الغلام ، وعن الجارية شاة ، تطبخ جُدولاً ، ولا يكسر عظم ، يأكل ، ويضع ، ويتصدّق ، وذلك يوم السابع .

وإنما فعل بها ذلك ؛ لأنّها أول دبيخة دُبحَت عن المولود ، فاستحبّ فيها ذلك تفاؤلاً بالسلامة . ( المعني ) .

وذهب بعض العلماء : إلى جواز ذلك .

لأنه لم يصح في المنع من ذلك ولا كراهته سنة يجب المصير إليها .

وقد جرت العادة بكسر عظام اللحم وفي ذلك مصلحة أكله وتام الانتفاع به ولا مصلحة تمتنع من ذلك .

وهذا أرجح .

« **وَهَظْمَهَا كَالْأَضْحِيَةِ** » .

أي : أن العقيقة كالأضحية في أكثر الأحكام .

فلا بد أن تكون من بهيمة الأنعام ، وأن تكون سليمة من العيوب ، وأن تبلغ السن المعتبرة .

قال ابن قدامة : ومثله أنّ حكم العقيقة حكم الأضحية ؛ في سنّها ، وإنه يمتنع فيها من العيب ما يمتنع فيها ، ويُسْتَحَبُّ فيها من الصّفة ما يُسْتَحَبُّ فيها ... فلا يجزئ فيها أقل من الجدع من الضأن والثني من المعز ، ولا يجوز فيها العوزاء البين عوزها ، والعزجاء البين ظلها ، والمريضة البين مرضها ، والعجفاء التي لا تنقى ، والعضباء التي ذهب أكثر من نصف أذنّها أو قرنيها .

﴿ إِيَّاهُ لَا يُجْزَى فِيهَا شَرِكٌ هِيَ دَمٌ ﴾ .

أي : مما تخالف فيها العقيدة الأضحية :

أولاً : أنه لا يجزى فيها شرك في دم .

فلا يجزى البعير عن اثنين ، ولا البقر عن اثنين .

أ- لأنه لم يرد التشريك فيها .

ب- أنها فداء ، والفداء لا يتبعض . ( الشرح الممتع ) .

ثانياً : أن طبخها أفضل من توزيعها نية ، لأن ذلك أسهل لمن أطعمت له .

ثالثاً : أنه لا يكسر عظمها عند بعض العلماء ، وقد تقدم ذلك .

﴿ وَكَانَ الْفَرْعُ ، وَكَانَ الْفَرْعُ ﴾ .

والعتيرة هي ذبيحة كان يذبحها أهل الجاهلية في شهر رجب .

والفرع : ذبح أول ولد الناقة ، وكان أهل الجاهلية يذبحونها لأهلهم .

فلا تسن الفرع ولا العتيرة :

وقد اختلف العلماء في حكم العتيرة :

وسبب اختلافهم : اختلاف الأحاديث الواردة فيها ، فمنها ما أمر بها ورخص فيها ، ومنها ما نهي عنها .

والصحيح من أقوالهم - كما سيأتي - أن أحاديث الأمر بها والترخيص في فعلها كانت في أول الأمر ، ثم نهي عنها النبي ﷺ .

وقد اختلف العلماء في حكمها على عدة أقوال :

**القول الأول :** أنها سنة مستحبة .

وهذا قول الإمام الشافعي رحمه الله .

قال ابن رجب : وحكاه الإمام أحمد عن أهل البصرة ورجحه طائفة من أهل الحديث المتأخرين .

أ- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ سئل عن الْعَتِيرَةِ فَقَالَ : ( الْعَتِيرَةُ حَقٌّ ) رواه أحمد .

ب- وعن مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمٍ قَالَ : كُنَّا وَفُوقًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَاتٍ فَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ : ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَضْحِيَّةٌ وَعَتِيرَةٌ . هَلْ تَذَرُونَهَا مَا الْعَتِيرَةُ ؟ هِيَ الَّتِي تُسَمُّونَهَا الرَّجَبِيَّةَ ) رواه أبو داود .

قال ابن رجب رحمه الله : وهؤلاء جمعوا بين هذه الأحاديث ، وبين حديث أبي هريرة ( لا فَرَعَ وَلَا عَتِيرَةَ ) بأن المنهي عنه هو : ما كان يفعلُه أهل الجاهلية من الذبح لغير الله ، وحمله سفيان بن عُيينة على أنَّ المراد به نهي الوجوب . ( اللطائف ) .

**قال الشيخ مشهور بن حسن :** والعتيرة : الذبيحة في رجب ، وهذه الذبيحة قال أهل العلم : منسوخة ، والزَّاحج نسخ الوجوب فقط وليس نسخ الأصل ، فمن السنة أن كل أهل بيت يذبحون ذبيحة في رجب ، وهذه سنة مهجورة .

**القول الثاني :** أنها لا تستحب ولا تكره .

وقال بهذا القول بعض الشافعية ، كما حكاه النووي عنهم في "المجموع" .

**القول الثالث :** أنها مكروهة ، لنهي النبي ﷺ عنها ، وقال بعضهم : هي حرام باطلة .

وقالوا : أحاديث الترخيص فيها والأمر بها كانت في أول الأمر ، ثم نسخت بنهي النبي ﷺ عنها .

نقل النووي في ( شرح مسلم ) عن القاضي عياض قوله : إن الأمر بالعتيرة منسوخ عند جماهير العلماء .

واستدلوا على تحريمها بـ :

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : ( لَا فَرَعَ وَلَا عَتِيرَةَ ) متفق عليه .

والفرع هو أول ولد للناقة كانوا يذبحونه لأصنامهم .

ب- أن العتيرة من شأن أهل الجاهلية ، ولا يجوز التشبه بهم في عباداتهم لقول النبي ﷺ ( من تشبه بقوم فهو منهم ) .

وقال ابن القيم رحمه الله بعد أن ذكر بعض الأحاديث الدالة على مشروعية العتيرة:

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ - بعد أن ذكر بعض الأحاديث في العتيرة - قال : وَقَدْ كَانَتْ الْعَرَبُ تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَفَعَلَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَا نَهَى عَنْهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : ( لَا فَرَعَ وَلَا عَتِيرَةَ ) فَأَنْتَهَى النَّاسَ عَنْهُمَا لِتَنْهِيهِ إِيَّاهُمْ عَنْهُمَا ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّهْيَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ شَيْءٍ قَدْ كَانَ يُفْعَلُ ، وَلَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ نَهَايَهُمْ عَنْهُمَا ثُمَّ أَذِنَ فِيهِمَا ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ كَانَ قَبْلَ النَّهْيِ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ نُبَيْشَةَ : ( إِنَّا كُنَّا نَعْتَرُ عَتِيرَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَإِنَّا كُنَّا نَفْرَعُ فَرَعًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ) وَفِي إِجْمَاعِ عَوَامِ عُلَمَاءِ الْأُمُصَارِ عَلَى عَدَمِ اسْتِعْمَالِهِمْ ذَلِكَ وَقُفُوفِ عَنِ الْأَمْرِ بِهَا ، مَعَ ثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ بَيَانًا لِمَا قُلْنَا . انتهى .

قال ابن قدامة : قل أصحابنا : لا تُسَلِّ الْفَرَعَةَ وَلَا الْعَتِيرَةَ.

وهو قول علماء الأمصار سوى ابن سيرين ، فإنه كان يدبِّح العتيرة في رجب ، ويروي فيها شيئًا .

ثم قال : ولنا ما روى أبو هريرة ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( لَا فَرَعَ ، وَلَا عَتِيرَةَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وهذا الحديث متأخر عن الأمر بها ، فيكون ناسخًا ، ودليل تأخره أمران :

أحدهما : أَنَّ رَاوِيَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَهُوَ مُتَأَخِّرُ الْإِسْلَامِ ، فَإِنَّ إِسْلَامَهُ فِي سَنَةِ فَتْحِ خَيْبَرَ ، وَهِيَ السَّنَةُ السَّابِعَةُ مِنَ الْهِجْرَةِ .

والثاني : أَنَّ الْفَرَعَ وَالْعَتِيرَةَ كَانَ فِعْلُهُمَا أَثَرًا مُتَقَدِّمًا عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَالظَّاهِرُ بِمَاؤُهُمْ عَلَيْهِ إِلَى حِينَ نَسَخِهِ ، وَاسْتِمْرَارُ النَّسْخِ مِنْ غَيْرِ رَفْعٍ لَهُ ، وَلَوْ قَدَّرْنَا تَقَدُّمَ النَّهْيِ عَلَى الْأَمْرِ بِهَا ، لَكَانَتْ قَدْ نُسِخَتْ ثُمَّ نُسِخَ نَاسِخُهَا ، وَهَذَا خِلَافُ الظَّاهِرِ .

وقال ابن رجب : و العتيرة اختلف العلماء في حكمها في الإسلام ، فالأكثر على أن الإسلام أبطلها ، وفي الصحيحين عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال ( لا فرع ولا عتيرة ) .

بسم الله الرحمن الرحيم

سكسكس

دروس فقهية

كتاب البيوع

## شروط البيع - موانع البيع - البيوع المحرمة

### الشروط في البيع - باب الخيار - باب الربا - باب بيع الأصول والثمار

باب السلم - باب القرض - باب الرهن - باب الضمان والكفالة - باب الحوالة - باب الصلح - باب أحكام الجوار  
باب الحجر - باب الوكالة - باب الشركة - باب المساقاة والمزارعة - باب الإجارة - باب السبق - باب العارية  
باب الغصب - باب الشفعة - باب الوديعة - باب أحياء الموات - باب الجعالة - باب اللقطة - كتاب الوقف -  
باب الهبة والعطية - كتاب الوصايا - كتاب النكاح

بقلم

سليمان بن محمد اللهيبيد

السعودية - رفحاء

الموقع / رياض المتقين

[www.almotaqeen.net](http://www.almotaqeen.net)

#### كتاب البيوع

تعريفه :

لغة : أخذ شيء وإعطاء شيء ، وسمي بيعاً من الباع ، لأن كلاً من الآخذ والمعطي يمد يده .  
واصطلاحاً : هو مبادلة مال بمال على التأييد غير ربا وقرض .  
فقوله ( على التأييد ) احترازاً من الإجارة ، فالإجارة مبادلة مال بمال ولكن ليس على سبيل التأييد .  
مثال : كأن أشتري منك هذا البيت لمدة سنة ، هذا ليس بيعاً لكن إجارة .  
وقوله ( غير ربا ) فإنه ليس من البيع لقوله تعالى ( وحرّم الربا ) ، مع أنه مبادلة .  
مثال : كأن أعطيتك ريال بريالين .  
وقوله ( وقرض ) فالقرض لا يسمى بيعاً ، وإن كان فيه مبادلة ، لأن القصد من القرض الإرفاق والإحسان ، والبيع القصد منه المعاوضة .  
• والأصل في البيع الحل .  
أي : أن الأصل في البيع الحل ، فكل صورة من صور البيع يدعى أنها حرام فعلى المدعي البينة أي الدليل ، فإذا شككنا في بيع هل هو حلال أو حرام ، فالأصل أنه حلال . ( وهذا ضابط مهم ) .

لقوله تعالى ( وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ) .

**فائدة :**

جاء في الحديث ( الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لُهُمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا مُحِفَّتْ بَرَكَتُهُ بَيْعُهُمَا ) .

البيع المبرور ما جمع الصدق والبيان .

الصدق : في الوصف .

والبيان : في العيب .

**قال الشيخ السعدي** في شرح حديث ( ... فإن صدقا وبينا بورك .. ) .

هذا الحديث أصل في بيان المعاملات النافعة ، والمعاملات الضارة ، وأن الفاصل بين النوعين : الصدق والبيان .

فمن صدق في معاملته ، وبين جميع ما تتوقف عليه المعاملة من الأوصاف المقصودة ، ومن العيوب والنقص ، فهذه معاملة نافعة في

العاجل : بامتنال أمر الله ورسوله ، والسلامة من الإثم ، ونزول البركة في معاملته ، وفي الآجلة : بحصول الثواب ، والسلامة من العقاب .

ومن كذب وكنم العيوب ، وما في المعقود عليه من الصفات ، فهو — مع إثم — معاملته محققة البركة .

ومتى نزع البركة من المعاملة خسر صاحبها ديناه وأخراه .

**( البيعُ جائزٌ بالكتابِ والسنةِ والإجماعِ والقياسِ ) .**

أ- قال تعالى ( وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ) .

ب- وقال تعالى ( وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ) فهذا دليل على مشروعيته ، لأن الله سبحانه وتعالى لا يأمر بالإشهاد إلا على أمر مباح .

ج- وقال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ .

فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ) فمنع سبحانه من البيع قبل الصلاة بعد

الأذان للجمعة وفي أثنائها ، ثم أذن فيه بعد الصلاة ، والأمر إذا جاء بعد نهي فهو إباحة .

د- وقال ﷺ ( البيعان بالخيار ) متفق عليه .

هـ- وقال ﷺ ( رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع ، وإذا اشترى ، وإذا اقتضى ) رواه البخاري .

و- عن رفاعة . ( أن النبي ﷺ سئل أي الكسب أطيب ؟ قال : عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور ) رواه البزار .

ز- وعن حكيم بن حزام ( أنه قال للنبي ﷺ : إنه يأبيني الرجل يريد البيع ليس عندي فأذهب إلى السوق فأشتره ، فقال له النبي ﷺ : ( لا

تبع ما ليس عند ) رواه الترمذي ، فدل بمفهومه على جواز بيع ما عنده .

وأجمع المسلمون على جوازه .

**قال ابن قدامة :** وأجمع المسلمون على جواز البيع في الجملة .

والحكمة تقتضيه : وذلك لأن مصالح الناس تحتاج إلى البيع ، فقد يكون عند رجل دراهم وليس عنده لباس أو طعام ، أو صاحب طعام

ونحوه في حاجة إلى دراهم ، فيتوصل كل منهم إلى مقصوده بواسطة البيع ، وهذا من رحمة الله بعباده .

**فائدة :**

اختلف العلماء أي المكاسب أفضل ، مع اتفاقهم على أن العمل كله فاضل إذا كان مشروعاً .

فمنهم من ذهب إلى أن أفضل المكاسب الزراعة .

ومنهم من رأى أن أفضلها كسب اليد أي الصناعة .

وذهب آخرون إلى تفضيل التجارة على غيرها .

وفريق آخر رأى أن أفضل المكاسب على الإطلاق ما يكتسب من أموال الكفار المحاربين عن طريق الجهاد في سبيل الله .

**وقال الحافظ :** أفضل ما يكسب من الأموال من الجهاد ( أي الغنيمة ) فهو مكسب النبي ﷺ ولما فيه من إعلاء كلمة الله .

ورجحه ابن القيم ، وقال : والراجح أن أحلها الكسب الذي جعل منه رزق رسول الله ﷺ وهو كسب الغائبين وما أبيح لهم على لسان الشارع ، وهذا الكسب قد جاء في القرآن مدحه أكثر من غيره ، وأثني على أهله ما لم يثن على غيرهم ، ولهذا اختاره الله خير خلقه وخاتم أنبيائه ورسله ، حيث يقول : ( بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له ، وجعل رزقي تحت ظل رمحي ، وجعل الذلة والصغار على من خالف أمري ) وهو الرزق المأخوذ بعزة وشرف وقهر لأعداء الله وجعل أحب شيء إلى الله فلا يقاومه كسب غيره . ( زاد المعاد : ٥ / ٧٩٣ ) .

**وقال النووي :** والصواب أن أطيب الكسب ما كان بعمل اليد ، فإن كان زراعة فهو أطيب الكسب لما يشمل عليه من كونه عمل اليد ، ولما فيه من التوكل ، ولما فيه من النفع العام للآدمي والدواب ، ولأنه لا بد فيه في العادة أن يؤكل منه بغير عوض . وقد ورد في فضل العمل في التجارة حديث لكنه لم يثبت ، وهو ما روي عنه ﷺ أنه قال ( تسعة أعشار الرزق في التجارة ) وأما ورد في تفضيل العمل من كسب اليد ( الصنائع ) والتجارة :

فهو ما رواه زافع بن خديج رضي الله عنه قال : قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ ؟ قَالَ : ( عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ ) . وَعَنْ أَمِّ الْقَدَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ ) رواه البخاري .

#### ﴿ وَيُنْتَهَدُ بِالْقَوْلِ الْإِدْلَالُ عَلَى الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ ، وَبِالْمَعَاطَاةِ ﴾ .

هذا ما ينعقد به البيع .

فالبيع له صيغتان : صيغة قولية \_ وصيغة فعلية .

الصيغة القولية ( وهي الإيجاب والقبول ) .

الإيجاب : اللفظ الصادر من البائع أو من يقوم مقامه كالوكيل .

والقبول : اللفظ الصادر من المشتري .

مثال : يقول البائع بعثك هذه السيارة { هذا إيجاب } ، فيقول المشتري قبلت { هذا قبول } .

#### ● الصيغة الفعلية ( وتسمى المعاطاة ) .

وهي أن يدفع المشتري الثمن ويدفع البائع السلعة بدون لفظ بينهما .

( كما يحصل في الأسواق الحديثة حيث تأتي وتأخذ السلعة وتعطيه الثمن ) .

وقد اختلف العلماء في صحة البيع بهذه الصيغة على أقوال :

**والراجح** أنه يصح البيع بهذه الصيغة .

وهذا مذهب المالكية ، والحنابلة ، واختاره النووي .

أ- لأن الله قال ( وأحل الله البيع ) فأطلق الله ، ولم يقل أحل البيع بصورة كذا ، أو بصورة كذا .

ب- ولأن الشرع ورد بالبيع ، وعلق عليه أحكاماً ، ولم يبين كيفيته ، فيجب الرجوع فيه إلى العرف .

وهناك أقوال أخرى في المسألة :

**فقليل :** لا يصح البيع بهذه الصيغة .

وهذا مذهب الشافعي .

**وقيل :** يصح في الأشياء اليسيرة دون الأشياء النفيسة .

قال الزحيلي في حكم بيع المعاطاة :

فقال الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة في الأرجح عندهم: يصح بيع المعاطاة متى كان هذا معتاداً دالاً على الرضا .

وقال الشافعية: يشترط أن يقع العقد بالألفاظ الصريحة أو الكنائية، بالإيجاب والقبول، فلا يصح بيع المعاطاة، سواء أكان المبيع نفساً أم

حقيراً .

وقد اختار جماعة من الشافعية منهم النووي ، والبعوي ، والمتولي صحة انعقاد بيع المعاوضة في كل ما يعده الناس بما بيعاً ، لأنه لم يثبت اشتراط لفظ ، فيرجع للعرف كسائر الألفاظ المطلقة .

**قال النووي:** وهذا هو المختار للفتوى، وبعض الشافعية كابن سريج، والرويانى خصص جواز بيع المعاوضة بالحققرات، أي : غير النفيسة، وهي ما جرت العادة فيها بالمعاوضة كرتل خبز وحزمة بقل . ( الفقه الإسلامى وأدلته ) .

### ﴿ شروطه سبعة ﴾ .

أي : شروط البيع سبعة ، عرفت بالتبعية والاستقراء .

### ﴿ أحدها : التراضي ﴾ .

والمعنى : أن يأتيا بالبيع اختياراً .

أ-قال تعالى ( يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ) .

ب- وعن ابنِ عمرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا يَحِلُّ أَحَدٌ مَا شِئَ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ) رواه مسلم .

ج- وعن أبي سعيد . قال : قال رسول الله ﷺ ( إنما البيع عن تراض ) رواه ابن حبان .

ج- وعن عمرو بنِ لُحَيْثٍ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ ( أَلَا وَلَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ مِنْ مَالِ أَخِيهِ شَيْءٌ، إِلَّا بِطِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ ) رواه أحمد .

ومن المعلوم أنه إذا لم يحصل رضا لم يحصل طيب نفس

د-ومن النظر : لأنه لو قلنا لا يشترط الرضا لأدى ذلك إلى العدوان والفوضى ، فكل من أراد مال غيره يأخذه قهراً ويعطيه ثمنه ، وهذا فتح لباب الفوضى والعدوان .

### فائدة : ١

فإن أكره البائع أو المشتري على البيع لم يصح ، لعموم الأدلة الدالة على أن المكروه لا يؤخذ ولا يترتب على عقوده شيء كما قال تعالى ( مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ) .

مثال : لو أن سلطاناً أرغم شخصاً على أن يبيع هذه السلعة لفلان فباعها فإن البيع لا يصح لأنها صدرت عن غير تراض .

### فائدة : ٢

لو كان الإكراه بحق فإنه يجوز ، مثال : كمن كان مديناً وطالبه الغرماء بالسداد وعنده سلع ، فيجبره القاضي على البيع لسداد ديونه، فإن أبي أن يبيع باع الحاكم أمواله وسدد .

مثال آخر : أن يضطر رجل إلى طعام وهو عند هذا الشخص ولا يريد بيعه فإنه يجبر على أن يبيعه .

### فائدة : ٣

بيع الهازل .

وهو الذي يتكلم بكلام البيع لا على إرادة حقيقته .

هذا البيع : ذهب بعض العلماء إلى عدم صحته .

لعدم الرضا بالبيع . ( فهو لم يقصد البيع ) .

### ﴿ الثاني : أن يكون العاقد جائز التصرف ﴾

وجائز التصرف هو : الحر ، البالغ ، العاقل ، الرشيد .

الحر : فالمملوك لا يجوز بيعه ولا شراؤه ( أي أنه لا يبيع ولا يشتري ) إلا بإذن سيده ، لأن العبد لا يملك ، فما في يد العبد ملك لسيده .

البالغ : فالصغير دون التمييز لا يصح بيعه بالإجماع لأنه لا يتأتى منه القصد .



وأما المميز دون البلوغ فمحلل خلاف بين العلماء على قولين :

**قيل :** يصح تصرفه ، وقيل : لا يصح ، لكن لوليه أن يأذن له بالتصرف في الأشياء اليسيرة ليتدرب وهذا القول هو الصحيح .

**العاقل :** فالجنون لا يصح بيعه لعدم العقل الذي يحصل به التراضي والقصد .

**الرشيذ :** وهو الذي يحسن التصرف في ماله ، وضده السفیه فلا يصح تصرفه .

والدليل على هذا الشرط قوله تعالى ( وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ) .

(وَابْتَلُوا الْيَتَامَى) أي اختبروهم، كأن يعطيه مال وينظر كيف يتصرف فيه (حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ) هذا الشرط الأول وهو البلوغ (فَإِنْ آنَسْتُمْ) علمتم (مِنْهُمْ رُشْدًا) هذا الشرط الثاني، والرشد حسن التصرف (فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ) وأما قبل البلوغ وقبل الرشد لا يدفع إليهم أموالهم، ولا يدفع إليهم أموالهم لأنه غير نافذ التصرف .

**( الثالث : أن تكون العين مباحة للنفع ) .**

أي : أن تكون العين التي وقع العقد عليها بالشراء مباحة النفع .

**فأولاً :** أن يكون فيها نفع .

**ثانياً :** أن يكون النفع مباحاً .

كبيع النحل ، ودودة القز والجراد .

- فقوله ( نفع ) خرج ما لا نفع فيه كالحشرات ، فإنه لا يجوز بيعها .

أ- لأن بذل المال فيما لا نفع فيه يعتبر سفه .

ب- ولأن في ذلك إضاعة للمال .

فلو أن شخصاً جمع صراصير في إناء، وقال لإنسان: أبيع عليك هذه الصراصير فلا يجوز بيعها، لأنها ليس فيها نفع، لكن لو جمع جراداً في إناء، وقال: أبيع عليك هذا الجراد فهنا يجوز البيع؛ لأن فيها نفعاً مباحاً؛ إذاً الحشرات لا يجوز بيعها، لأنها ليس فيها نفع . (الشرح المتع)

- وقوله ( مباحة ) خرج به محرمة النفع ، مثل : آلات اللهو ، فإنه لا يجوز بيعها وكذلك الخمر لأن منفعتها محرمة .

عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ ( إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ) متفق عليه .

الميتة : كل ما لم يمّت بذكاة شرعية .

الخمر : كل ما أسكر ، كما قال ﷺ ( كل مسكر خمر ) .

والأصنام : جمع صنم وهو كل ما عبد من دون الله من أشجار أو أحجار أو نحو ذلك ، ومثل ذلك الوثن .

**فائدة : ١**

بيع الخمر حرام ، وهذا بالإجماع ، وكذلك شربها واقتنائها .

وقد حكى غير واحد من العلماء الإجماع على تحريم بيعها كابن المنذر ، والنووي .

عن أنس قال ( لعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة : عاصرها ، ومعتصرها ، وشاربها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وساقها وبائعها ، وأكل ثمنها ، والمشتري لها ، والمشتراة له ) رواه أبو داود .

● **والحكمة من تحريم بيعها ،** لأن بها تزول عن الإنسان نعمة العقل التي كرمه الله بها، ويأتي في حال سكره ولهو بأنواع المنكرات والعظائم، وإشاعة العداوة والبغضاء بين المسلمين، والصد عن الخير وعن ذكر الله.

**فائدة : ٢**

بيع الميتة حرام ، وهذا بالإجماع .

قال النووي : وأما الميتة والخمر والخنزير : فأجمع المسلمون على تحريم بيع كل واحد منها .

- **الحكمة من تحريم بيع الميتة ،** لأن فيها مضرة كبيرة على البدن، وهدم للصحة، ومع هذا فهي جيفة خبيثة تنبعث نجاسة، تعافها النفوس،

ولو أكلت مع إكراهها والتقزز منها، لصارت مرضاً على مرض، وبلاء مع بلاء .

• يستثنى من بيع الميتة : السمك والجراد .

أ- الحديث ( أحلت لنا ميتتان : الحوت والجراد ) .

ب- إنما حرم بيع الميتة لأنه لا ينتفع بها ، والميتة الحلال ينتفع بها .

### فائدة : ٣

بيع الخنزير حرام .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن بيع الخنزير وشراؤه محرم .

وقال ابن القيم : وأما تحريم بيع الخنزير ، فيتناول جملته ، وجميع أجزائه الظاهرة والباطنة .

وقال : والخنزير أشد تحريماً من الميتة .

• الحكمة من تحريم بيع الخنزير ، لضرره على البدن والعقل عظيم؛ لأنه يسمم الجسد بأمراضه، ويورث آكله من طباعه الخبيثة، وهو مشاهد في الأمم التي تأكله، فقد عرفوا بالبرودة .

### فائدة : ٤

بيع الأصنام حرام .

قال ابن القيم : تحريم بيع الأصنام أعظم تحريماً وإثماً وأشد منافاة للإسلام من بيع الميتة والخنزير .

• الحكمة من تحريم بيع الأصنام ، لأنه ذريعة للشرك ومفسدة للأديان .

### ( إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ )

أي : أن الكلب يباح نفعه في بعض الأمور ( كالحرث والصيد والزراعة ) لكن لا يصح بيعه .

ولذلك ذهب جماهير العلماء إلى تحريم بيع الكلب مطلقاً المعلم أو غير المعلم .

قال النووي: وبهذا قال جماهير العلماء منهم: أبو هريرة، والحسن، والبصري، وربيعة، والأوزاعي، والحكم، وحماد والشافعي، وأحمد، وداود، وابن المنذر، وغيرهم .

وقال الحافظ : ظاهر التَّهْمِي تحريم بيعه ، وَهُوَ عَامٌ فِي كُلِّ كَلْبٍ مُعَلِّماً كَانَ أَوْ غَيْرَهُ بِمَا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ أَوْ لَا يَجُوزُ ، وَمِنْ لَازِمِ ذَلِكَ أَنَّ لَا قِيمَةَ عَلَى مُثْلِفِهِ ، وَبِذَلِكَ قَالَ الْجُمْهُور " انتهى .

الأدلة على تحريم بيعه :

أ- عَنْ أَبِي مُسْعُودٍ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ تَمَنِ الْكَلْبِ ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ ، وَخُلُوانِ الْكَاهِنِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- ولحديث زافع بن حديد رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( تَمَنُ الْكَلْبِ حَبِيبٌ ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ حَبِيبٌ ، وَكَسْبُ الْحُجَّامِ حَبِيبٌ ) . متفق عليه

ج- ولحديث أبي جحيفة رضي الله عنه قَالَ ( نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَمَنِ الْكَلْبِ ) رواه البخاري .

د- ولحديث ابن عباس مرفوعاً ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَمَنِ الْكَلْبِ ) قَالَ : إِنْ جَاءَ يَطْلُبُ ثَمَنَ الْكَلْبِ فَامْلَأْ كَفَّهُ تَرَاباً ) رواه أبو داود وإسناده صحيح كما قال الحافظ ابن حجر .

هـ- ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا يَحِلُّ تَمَنُ الْكَلْبِ ، وَلَا خُلُوانُ الْكَاهِنِ ، وَلَا مَهْرُ الْبَغِيِّ ) رواه أبو داود ، قال الحافظ : إسناده حسن .

وذهب بعض العلماء : إلى جواز بيع كلب الصيد لرواية ( إلا كلب صيد ) لكن هذا القول ضعيف وهذه الزيادة غير ثابتة .

قال النسائي بعد روايته للحديث : هَذَا مُنْكَرٌ .

وقال السندي في ( حاشية النسائي ) ضعيف باتفاق المحدثين .

وقال النووي : وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي التَّهْمِي عَنْ تَمَنِ الْكَلْبِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ ، وَأَنَّ عُثْمَانَ عَزَمَ إِنْسَانًا تَمَنُ كَلْبٌ فَتَلَّهُ عَشْرِينَ بَعِيرًا ،

وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ التَّغْرِيمِ فِي إِثْلَافِهِ فَكُلَّهَا ضَعِيفَةٌ بِاتِّفَاقِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ . ( شرح مسلم ) .

**فائدة :**

اختلف العلماء في حكم بيع السنور على قولين :

**القول الأول :** بتحريم بيعه .

وهو قول الظاهرية ، ورواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

وحكاية ابن المنذر عن أبي هريرة رضي الله عنه ومجاهد وجابر بن زيد .

وحزم ابن القيم بتحريم بيعه في ( زاد المعاد ) وقال : وكذلك أفتى أبو هريرة رضي الله عنه وهو مذهب طاووس ، ومجاهد ، وجابر بن زيد ، وجميع

أهل الظاهر ، وإحدى الروایتين عن أحمد ، وهو الصواب لصحة الحديث بذلك ، وعدم ما يعارضه فوجب القول به .

**قال الشوكاني :** وهو يتكلم عن فقه الحديث : وفيه دليل على تحريم بيع الهر ، وبه قال أبو هريرة ، ومجاهد ، وجابر وابن زيد حكى ذلك

عنهم ابن المنذر وحكاية المنذري عن طاووس .

أَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ ثَمَنِ السِّنُّورِ وَالْكَلْبِ؟ فَقَالَ ( زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ) زَوَاهُ مُسْلِمٌ

ب- وروى أبو داود والترمذي عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسِّنُّورِ ) .

**القول الثاني :** جوزا بيعه .

وهو قول جمهور العلماء . ( كما حكاها النووي عنهم ) .

**قال النووي :** هذا مذهبننا ومذهب العلماء كافة .

وأجاب هؤلاء عن حديث النهي بأجوبة :

**الجواب الأول :** أنه ضعيف .

وأشار إلى هذا الإمام الخطابي ، وعزاه النووي لابن المنذر .

والرد عليهم :

**قال النووي :** وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ أَنَّ الْحَدِيثَ فِي النَّهْيِ عَنْهُ ضَعِيفٌ فَلَيْسَ كَمَا قَالَا ، بَلْ الْحَدِيثُ صَحِيحٌ

زَوَاهُ مُسْلِمٌ وَعَظَرَهُ . ( شرح مسلم ) .

وقال رحمه الله: أما ما ذكره الخطابي وابن المنذر أن الحديث ضعيف فغلط منهما، لأن الحديث في صحيح مسلم بإسناد صحيح.(المجموع)

**الجواب الثاني :** أنه محمول على كراهة التنزيه .

والرد عليهم :

**قال الشوكاني في ( نيل الأوطار )** ولا يخفى أن هذا إخراج للنهي عن معناه الحقيقي بلا مقتضى .

**الجواب الثالث :** أن المراد بالنهي : الهرة الوحشية التي لا يملك قيادها فلا يصح بيعها لعدم الانتفاع بها .

**قال النووي :** وأما النهي عن ثمن السنور فهو محمول على أنه لا ينفع ، فَإِنْ كَانَ ثَمًّا يَنْفَعُ وَبَاعُهُ صَحَّ الْبَيْعُ .

**الجواب الرابع :** أن ذلك كان في ابتداء الإسلام .

والرد عليهم :

قال البيهقي في السنن ردأ على الجمهور أيضاً : وقد حمله بعض أهل العلم على الهر إذا توحش فلم يقدر على تسليمه، ومنهم من زعم أن

ذلك كان في ابتداء الإسلام حين كان محكوماً بنجاسته، ثم حين صار محكوماً بطهارة سوره حل ثمنه، وليس على واحد من هذين القولين

دلالة بينة .

**( الترتيب : أن يحرر مقدوراً على تسليمه ) .**

أي : يشترط أن يكون المبيع أو الثمن مقدوراً على تسليمه ، فلا يجوز بيع معجوز عن تسليمه .

أ-لحديث أبي هريرة ( أن النبي ﷺ نهي عن بيع الغرر ) رواه مسلم .

وجه الدلالة : أن ما لا يقدر على تسليمه هو بيع مجهول العاقبة ، وما كان مجهول العاقبة فهو غرر . ( لأنه لا يدري هل يتمكن من إمساكه أم لا ) .

ب- قبض المبيع واستيلاء العاقد عليه هو المقصود من البيع، وعلى هذا لا يجوز بيع غير المقدور على تسليمه لفوات الغرض المقصود ، ولأنه غرر ، فالمشتري قد يحصل عليه فيكون غائماً ، وقد لا يحصل عليه فيكون غارماً .

( فلا يصح بيع هبة آبق ) .

أي : فلا يجوز بيع عبد هارب من سيده ، لأنه غير مقدور على تسليمه .

أ- لأنه غرر ، لأنه لا يدري هل يتمكن من إمساكه أم لا .

ب- وأيضاً هو داخل في الميسر أيضاً [ لأنه دائر بين المغنم والمغرم ] ، لأن البائع لن يبيعه بسعر مثله ، لأنه آبق ، ومن المعلوم أنه لا يمكن أن يباع الآبق بمثل سعر غير الآبق، وكذلك المشتري إذا حصل على العبد فهو غانم، وإن لم يحصل فهو غارم ، وهذا هو الميسر .

قال ابن قدامة : وَجْهُهُ ؛ أَنَّ بَيْعَ الْعَبْدِ الْآبِقِ لَا يَصِحُّ ، سَوَاءٌ عَلِمَ مَكَانَهُ ، أَوْ جَهِلَهُ ، وَكَذَلِكَ مَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْجَمَلِ الشَّارِدِ ، وَالْفَرَسِ الْعَائِرِ ، وَشَبْهَيْهِمَا .

وَيَحْدَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ الْمُثَنِّرِ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

وَرُوي عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْ بَعْضِ وَلَدِهِ بَعِيرًا شَارِدًا .

وَعَنْ ابْنِ سِيرِينَ لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْآبِقِ ، إِذَا كَانَ عُلْمُهُمَا فِيهِ وَاحِدًا .

وَعَنْ شُرَيْحٍ مِثْلَهُ .

أ-ولنا ، ما روى أبو هريرة ، قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْخَصَاةِ وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وهذا بيع غرر .

ب-ولأنه غير مقدور على تسليمه ، فلم يجز بيعه ، كالطير في الهواء ، فإن حصل في يد إنسان ، جاز بيعه ؛ لإمكان تسليمه .

( وجعل شاردا ) .

أي : ولا يجوز بيع البعير الشارد .

لأنه غرر كما تقدم في العلة السابقة .

( وطير في هواء ) .

أي : وكذلك لا يجوز بيع الطير في الهواء .

لأنه غير مقدور على تسليمه .

فائدة :

لكن إذا كان يألف المكان والرجوع إليه فهل يجوز بيعه ؟ قولان :

القول الأول : المنع مطلقاً .

وهذا المذهب .

والقول الثاني : الجواز ، واختاره ابن عقيل ، وهو الأظهر ، فإن رجع إلى مكانه فذاك ، وإلا فللمشتري الفسخ .

( والسمك في الماء ) .

أي : لا يجوز بيع السمك في الماء ، لأنه لا يقدر على تسليمه .

قال ابن قدامة : وَلَا السَّمَكُ فِي الْأَجَامِ هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

رُوي عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ نَهَى عَنْهُ ، قَالَ : إِنَّهُ غَرَرٌ .

وَكَرِهَ ذَلِكَ الْحَسَنُ وَالنَّحِيُّ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو يُوسُفَ وَأَبُو ثَوْرٍ وَلَا نَعْلَمُ لَهُمْ مُخَالَفًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ الْحَدِيثِ .  
وَالْمَعْنَى لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ فِي الْمَاءِ إِلَّا أَنْ يَجْتَمِعَ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ :  
أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ رَقِيقًا ، لَا يَمْتَنِعُ مُشَاهَدَتُهُ وَمَعْرِفَتُهُ .

الثَّالِثُ : أَنْ يُمَكِّنَ اصْطِبَاؤُهُ وَإِمْسَاكُهُ .

فَإِنْ اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ ، جَازَ بَيْعُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ مَعْلُومٌ مَقْدُورٌ عَلَى تَسْلِيمِهِ ؛ فَجَازَ بَيْعُهُ ، كَالْمَوْضُوعِ فِي الطَّسْتِ .  
وَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِمَّا ذَكَرْنَا ، لَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ ؛ لِذَلِكَ . ( المغني ) .

### ( رُكُوبُ بَيْعِ الْمَغْضُوبِ ) .

أي : ولا يجوز بيع المغضوب .

المغضوب : هو ما أخذ من ماله فهرأ ، فهذا لا يجوز بيعه .

أ- لأنه غير مقدور على تسليمه .

ب- ولأن الإنسان غالباً لا يبيع المغضوب إلا بدون ثمنه، فإن حصله المشتري فهو غانم، وإن لم يحصله فهو غارم، وهذا هو الميسر.

### ( إِذْكَ الْغَاصِبُ أَوْ مَنْ يَقْدِرُ عَلَى اخْذِهِ مِنْهُ ) .

أي : لا يجوز بيع المغضوب إلا لواحد من اثنين :

الأول : الغاصب .

لكن بشرط الرضا من قبل صاحبه ، فيقول المالك للغاصب اشترى مني ما غصبتي ، فاشتره ، فهذا يصح .

الثاني : من يقدر على أخذه منه .

كأن يبيع المالك المغضوب إلى أحد أقارب الغاصب ، كأبيه أو عمه ، فهذا البيع يجوز ، لإمكان القدرة على التسليم .

فائدة :

تعريف الغرر :

قال ابن تيمية : هو ما تردد بين السلامة والعطب ، ومعنى هذا : ما كان متردداً بين أن يسلم للمشتري فيحصل المقصود بالعقد ، وبين أن يعطب فلا يحصل المقصود بالعقد .

وقال ابن القيم : الغرر ما تردد بين الحصول والفوات . ( الذي لا يدري حصوله ، هل يحصل أم لا ) كبيع جمل شارد .

- الجهالة : هو ما علم حصوله وجهلت صفته . مثال : قال المشتري : أشترى منك هذا الكتاب بالمال الذي في جيبى ( هذا يسمى جهالة لأننا علمنا حصوله لكننا لا ندري مقدار الدراهم ) .

- والنهي عن بيع الغرر أصل عظيم في باب البيع يدخل تحته مسائل كثيرة .

قال النووي : النهي عن بيع الغرر أصل عظيم من أصول كتاب البيوع ، ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة ببيع الآبق والمعدوم والمجهول وما لا يقدر على تسليمه .

- قاعدة مهمة : كل معاملة محرمة إنما تحرم لواحد من أمور أربعة: إما لوجود الربا فيها، وإما لما فيها من الميسر [ إما غائماً أو غارماً ] وإما لما فيها من الظلم والتغريب والخذاع ، وإما هذا العقد يتضمن ترك واجب أو فعل محرم [ مثل البيع بعد نداء الجمعة الثاني ، أو باع سلاحاً في فتنه ، أو باع عبداً لمن يتخذه خيراً ] .

### ( الْإِخْلَاصُ : وَأَنْ يَكُونَ الْبَائِعُ وَالْمَشْتَرِي [ وَالْشَيْءُ أَوْ مِلْكُهُمْ ] ) .

فلا يجوز للإنسان أن يبيع ملك غيره ، فلو باع إنسان سيارة غيره ، فإن البيع لا يصح .

أ-لحديث حكيم بن حزام . ( أنه جاء إلى النبي ﷺ يسأله فقال : إنه يأتيني الرجل يسألني البيع ليس عندي فأبيعه منه ثم أبتاعه من

- السوق . فقال : لا تبع ما ليس عندك ) رواه أحمد ، أي لا تبع ما ليس في ملكك أو تحت تصرفك .
- ب-ولأن بيع ما لا يملك تصرف في مال الغير ، والتصرف في مال الغير حرام وظلم ومن أكل المال بالباطل وقد قال ﷺ ( لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه ) .
- ج-ولأننا إذا قلنا يجوز بيع الإنسان لملك غيره أدى ذلك إلى أن يستحل المال فيأكل المال المدفوع في مقابل ذلك المملوك بدون وجه حق.
- إذا كان المبيع ليس عنده وقت العقد فإن البيع لا يصح ( كما يفعله بعض التجار يبيع السلعة قبل أن يملكها ، فهذا لا يجوز ، وكذلك يفعله كثير من البنوك ) .

( فإن باع مالك غيره لم يصح ) .

لأنه ليس بمالك لهذا الشيء .

( ولا يصح بيع الفضل لغيره ) .

- الفضولي عند الفقهاء : هو من يتصرف في حق الغير بغير إذن شرعي أو ولاية .
- فتصرف الفضولي وبيعه لا يصح ولو أجازته المالك .
- وهذا مذهب الشافعي في الجديد ، ومذهب الحنابلة ، وبه قال الظاهرية .
- أ- لحديث حكيم بن حزام مرفوعاً ( لا تبع ما ليس عندك ) رواه الترمذي .
- وجه الدلالة : أن الفضولي ليس بمالك ، فكان ممنوعاً من البيع والشراء لعدم الملك .
- ب-ولحديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً ( لا تطلق إلا فيما تملك ، ولا عتق إلا فيما تملك ، ولا بيع إلا فيما تملك ) رواه أبو داود .
- وجه الدلالة : أن فيه النهي عن بيع ما لا يملك ، وهذا الفضولي لا يملك ، والنهي يقتضي الفساد فيبطل .
- ج- ولحديث أبي بكر مرفوعاً ( إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ) متفق عليه .
- وجه الدلالة : أن تصرف الفضولي في مال الغير حرام ، لأنه تصرف في مال أخيه المسلم بلا إذن فيحرم .
- د- ولأنه تملك ما لا يملك ، وبيع ما لا يقدر على تسليمه ، فأشبه بيع الطير في الهواء .
- وذهب بعض العلماء : أن تصرف الفضولي موقوف على الإجازة ، فإن أجازته المالك صح وإلا فلا .
- وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية ، ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم .
- أ-لحديث عروة البارقي رضي الله عنه ( أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشتري به أضحية ، أو شاة ، فاشتري شاتين ، فباع إحداهما بدينار ، فأتاه بشاة ودينار ، فدعا له بالبركة في بيعه ، فكان لو اشتري ثراباً لربح فيه ) رواه الخمسة إلا النسائي .
- وقد أخرجه البخاري ضمن حديث ، ولم يسق لفظه .
- وجه الدلالة : أن عروة قد أذن له الرسول ﷺ بشراء شاة واحدة ، ولم يأذن له في البيع ، فاشتري شاة أخرى ، وباع ، وكل ذلك كان من قبيل تصرف الفضولي ، فأجازته الرسول ودعا له بالبركة .
- ب-أن عقد الفضولي إذا أجازته المالك جاز قياساً على الوصية بأكثر من الثلث ، فإنها تصح وتكون موقوفة على إجازة الورثة .
- وهذا القول هو الصحيح .

فائدة :

إذا لم يجز المالك تصرف الفضولي فلا ينفذ تصرفه بلا خلاف .

( لا يضمن : أن يكون المبيع معلوماً برؤية أو صفة ) .

أي : أن يكون المبيع معلوماً برؤية أو صفة ، أي : عند البائع والمشتري ، فلا يكفي علم أحدهما .

لأن النبي ﷺ نهي عن بيع الغرر ، وإذا لم يكن معلوماً كان فيه غرر وجهالة .

فالرؤية فيما يعلم بالرؤية ، والشئ فيما يعلم بالشئ .

**( هَلَا يُبَاعُ حَمْلٌ فِي بَطْنٍ ) .**

أي : لا يجوز بيع الحمل في البطن .

مثال : قال بعثك ما بطني هذه الشاة .

لا يجوز لأنه غرر ، وقد نهي النبي ﷺ عن بيع الغرر ، فإنه لا يدري هل هو ذكر أو أنثى ، وهل هو حي أو ميت ، وقد يكون واحداً أو أكثر .

- وكذلك لا يجوز بيع ما في بطن أمته .

فلو كان عنده أمة يطأها فقال بعثك حمل هذه الأمة ، هذا لا يجوز لأنه بيع معدوم ، لو قدرنا أنه سيوجد فهو مجهول العاقبة : لا ندري هل متعدد أولاً ، وهل هو ذكر أم أنثى .

**( وَلَيْسَ فِي ضَرْعٍ ) .**

أي : لا يجوز بيع اللبن في الضرع منفرداً .

لأنه مجهول .

**فائدة : ١**

لا يجوز بيع عبد من عبيده ، مثال : عندي عشرة عبيد ، فقلت : بعت عليك واحداً منهم بمائة ، فلا يصح ، لأن فيه غرر ، لأن العبيد يختلفون ، ومثل ذلك الغنم .

- لكن لو قال : خذ ما تشاء من هؤلاء العبيد أو من هذه الغنم بمائة ، فالمذهب لا يجوز ، والصحيح أن هذه الصورة جائزة ، فإن أخذ المشتري شيئاً غالباً فنقول : إن البائع هو الذي فرط .

**فائدة : ٢**

كل بيع يتضمن الغرر أو الجهالة فهو حرام لأمرين :

**الأمر الأول :** إبعاد الناس عن أكل الأموال بالباطل ، **والثاني :** إبعاد الناس عن الشقاق والنزاع .

**فائدة : ٣**

يستثنى من ذلك : حمل الشاة وهي حامل ، فإنه هذا يجوز ، لأن الحمل ثبت تبعاً ( ويثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً ) .

- الجهالة مفضية إلى النزاع ، والشريعة راعت سد مفسدة النزاع .

**( الْأَسَاجِعُ : أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مَعْلُوماً قَدْرَهُ وَصِفَتُهُ لِلطَّرَفَيْنِ ) .**

أي : يشترط أن يكون الثمن ( وهو المال ) معلوماً قدره ، وهل هو حال أو مؤجل .

لأن الرسول ﷺ نهي عن بيع الغرر ، وإذا كان الثمن مجهولاً حصل الغرر والخداع ، والثمن أحد العوضين ، فالجهل به غرر كالجهل بالمبيع .

مثال : لو قال اشتريت منك هذه السلعة بما في جيبتي من الدراهم ، فهذا لا يجوز .

**فائدة :**

اختلف العلماء : في بيع بما ينقطع به السعر ، وهو ما تقف عليه المساومة :

**فقييل :** لا يصح .

لأنه مجهول ، فقد يقف السعر على ثمن كثير أو قليل فيحصل الغرر .

**وقيل :** يصح البيع بما ينقطع به السعر .

واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم ، لأن الإنسان يطمئن ويقول : لي أسوة بالناس آخذه بما يأخذ به غيره .

وَيُؤْتَى الْكَاسِيحَ

**المانع** : هو ما يلزم من وجوده العدم .

والأشياء لا تتم إلا بوجود شروطها وانتفاء موانعها وهذا في كل شيء .

مثال: قد يدعو الإنسان ربه ويأتي بأسباب الإجابة لكن لا يستجاب له؟ لأنه قد يكون هناك مانع من الإجابة من أكل للحرام أو غيره.

### **( يحرمُ بيعُ وشراءُ في المسجد ) .**

أ- لحديث أبي هريرة . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال ( إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ ، أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقُولُوا : لَا أُرِيحُ اللَّهَ بِتِجَارَتِكَ ) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ .

ب- ولحديث عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ ) رواه الترمذي .

قالوا : إن النبي ﷺ دعا على البائع والمشتري في المسجد بعدم البيع ، وهذا عقوبة لهم .

**وذهب بعض العلماء** : إلى كراهة ذلك .

وهذا قول جماهير العلماء .

للأحاديث السابقة .

وجه الدلالة : أن هذا الدعاء عليه يدل على كراهة البيع، ولو كان محرماً لبين النبي ﷺ بطلانه، إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

**وهذا الراجح** .

**قال ابن رجب** : وحكى الترمذي في جامعه قولين لأهل العلم من التابعين في كراهة البيع في المسجد ، والكراهة قول الشافعي وأحمد وإسحاق ، وهو عند أصحابنا كراهة تحريم ، وعند كثير من الفقهاء كراهة تنزيه . ( الفتح ) .

**فائدة :**

واختلف العلماء : هل إذا وقع البيع يصح أم لا ؟

والذي عليه جمهور العلماء : أن العقد صحيح مع الكراهة .

**قال ابن هبيرة**: واختلفوا في البيع والشراء في المسجد: فمنع صحته وجوازه: أحمد، ... وأجازة مالك والشافعي مع الكراهة . (اختلاف الأئمة العلماء)

وقال البهوتي : فَإِنْ بَاعَ أَوْ اشْتَرَى فِي الْمَسْجِدِ : فَبَاطِلٌ ، قَالَ أَحْمَدُ : وَإِنَّمَا هَذِهِ بُيُوتُ اللَّهِ لَا يُبَاعُ فِيهَا وَلَا يُشْتَرَى ، وَجَوَّزَ أَبُو حَنِيفَةَ الْبَيْعَ ، وَأَجَازَهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ مَعَ الْكَرَاهَةِ . (كشاف القناع ) .

**وهذا الأقرب وهو صحة البيع** .

لأن النهي يرجع إلى سبب خارج عن ماهية البيع وشروطه .

وقد رجح هذا القول : ابن قدامة من الحنابلة ، وشيخ الإسلام ابن تيمية .

**قال الخصاص** : وَلَوْ بَاعَ فِيهِ : جَازٌ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ تَعَلَّقَ بِمَعْنَى فِي غَيْرِ الْعَقْدِ . ( أحكام القرآن ) .

**وقال ابن قدامة** : فَإِنْ بَاعَ فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ تَمَّ بِإِرْكَائِهِ ، وَشُرُوطِهِ ، وَلَمْ يَتَّبِعْ وَجُودَ مُفْسِدٍ لَهُ ، وَكَرَاهَتُهُ ذَلِكَ لَا تُوجِبُ الْفُسَادَ ، كَالْعِشِّ فِي الْبَيْعِ وَالتَّدْلِيسِ وَالتَّصْرِيفِ .

وَفِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( قُولُوا : لَا أُرِيحُ اللَّهَ بِتِجَارَتِكَ ) ، مِنْ غَيْرِ إِحْبَارٍ بِفَسَادِ الْبَيْعِ : دَلِيلٌ عَلَى صِحَّتِهِ . ( المغني ) .

**وقال ابن خزيمة** : لَوْ لَمْ يَكُنِ الْبَيْعُ يُنْعَقَدُ ، لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ( لَا أُرِيحُ اللَّهَ بِتِجَارَتِكَ ) مَعْنَى .

**وقال المرداوي** : وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يَصَحُّ مَعَ الْكَرَاهَةِ .

**بل قال ابن بطلال** : وقد أجمع العلماء أن ما عقد من البيع في المسجد: أنه لا يجوز نقضه، إلا أن المسجد ينبغي أن يُجنب جميع أمور الدنيا .

### **( ولا ممن نكزوه أجمعهم بعد النداء الثاني ) .**



أي : لا يصح البيع ولا الشراء بعد النداء الثاني للجمعة لأي واحد تجب عليه الجمعة .

فالبيع عند نداء الجمعة الثاني : حرام .

وهذا قول عامة الفقهاء .

لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ) .

قال القرطبي : قوله تعالى ( وَذَرُوا الْبَيْعَ ) منع الله عز وجل منه عند صلاة الجمعة وحرمه في وقتها على من كان مخاطباً بفرضها ، والبيع لا يخلو من شراء فاكتفى بذكر أحدهما ... وخص البيع لأنه أكثر ما يشتغل به أصحاب الأسواق . ( تفسير القرطبي ) .

• قوله ( ولا يصح البيع ... ) هذا القول الأول في المسألة : أن البيع - حرام كما تقدم - ولا يصح بل هو باطل .

قال الشيخ ابن عثيمين : إن البيع بعد نداء الجمعة الثاني حرام وباطل أيضاً ، وعليه فلا يترتب عليه آثار البيع ، فلا يجوز للمشتري التصرف في المبيع ؛ لأنه لم يملكه ، ولا للبائع أن يتصرف في الثمن المعين ؛ لأنه لم يملكه ، وهذه مسألة خطيرة ؛ لأن بعض الناس ربما يتبايعون بعد نداء الجمعة الثاني ثم يأخذونه على أنه ملك لهم " انتهى .

وذهب بعض العلماء : إلى أن البيع حرام لكنه إذا وقع فهو صحيح .

قالوا : لأن النهي عن البيع وقت النداء لصلاة الجمعة ليس لعين البيع ، وإنما لأمر خارج مقارن له ، وهو تفويت الجمعة ، وتعطيل السعي إليها .

وهذا قول قوي .

#### فائدة : ١

المراد بالنداء هو النداء الثاني الذي يكون بعد جلوس الخطيب على المنبر ، فلو باع بعد النداء الأول واشترى لكان صحيحاً .  
فمذهب الجمهور : أن التحريم متعلق بالأذان الثاني - الذي يكون عقب جلوس الإمام على المنبر - لأنه لم يكن على عهد رسول الله ﷺ إلا أذان واحد للجمعة - بعد أن يجلس الإمام على المنبر - ، فيتعين أن يكون هذا الأذان هو المراد في الآية ( فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ) حين نزلت ، ولأن البيع عند هذا الأذان يشغل عن الصلاة ، ويكون ذريعة إلى فواتها ، أو فوات بعضها .  
قال ابن قدامة : والنداء الذي كان على عهد رسول الله ﷺ هو النداء عَقِبَ جلوس الإمام على المنبر ، فتعلق الحكم به دون غيره . ولا فرق بين أن يكون ذلك قبل الزوال أو بعده .

#### فائدة : ٢

قوله ( ممن تلزمه الجمعة ) فمن لا تلزمه الجمعة : كالمرأة - والمسافر - والصبي - والمريض ، لهم البيع والشراء .  
لأن النهي ملعل بوجوب السعي لذكر الله ، والعلة اذا نص عليها الدليل فان الحكم يدور معها وجوداً وعدمًا ، فكل من لم يخاطب بالسعي لا يخاطب بالنهي .  
قال ابن قدامة : وَتَحْرِيمُ الْبَيْعِ ، وَوُجُوبُ السَّعْيِ ، يَخْتَصُّ بِالْمُخَاطَبِينَ بِالْجُمُعَةِ ، فَأَمَّا غَيْرُهُمْ مِنَ الرِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالْمُسَافِرِينَ ، فَلَا يَتَّبِعُ فِي حَقِّهِ ذَلِكَ .  
فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا نَهَى عَنِ الْبَيْعِ مِنْ أَمْرِهِ بِالسَّعْيِ ، فَعَيَّرَ الْمُخَاطَبَ بِالسَّعْيِ لَا يَتَنَاوَلُهُ النَّهْيُ ، وَلِأَنَّ تَحْرِيمَ الْبَيْعِ مُعَلَّلٌ بِمَا يَخْصُلُ بِهِ مِنَ الْإِشْغَالِ عَنِ الْجُمُعَةِ ، وَهَذَا مَعْدُومٌ فِي حَقِّهِمْ . ( المعني ) .

#### فائدة : ٣

إذا كان الأذان يقع في أوقات مختلفة لاختلاف المساجد التي تقام فيها الجمعة، فهل يعتبر في وجوب ترك البيع الأذان الذي يكون في أول مسجد، أو يعتبر الأذان في المسجد الذي تراء الصلاة فيه؟  
في هذا خلاف بين العلماء .

ف قيل : الانكفاف عن البيع يكون من أذان أول هذه الجوامع المختلفة .

لعموم الآية .

وقيل : إن ترك البيع إنما يلزم بأذان المسجد الذي يريد الصلاة فيه ، فإذا لم يكن يريد الصلاة في أول مسجد أذن في لم يلزمه ترك البيع .  
قال الشيخ ابن عثيمين : إنه لا يحل لرجل تلزمه الجمعة إذا سمع النداء الثاني من المسجد الذي يريد أن يصلي فيه الجمعة لا يحل له أن يتلهى عن الحضور بل يجب عليه المبادرة فوراً إلى المسجد ، ويجب عليه أيضاً أن يدع البيع والشراء فمن باع أو اشترى بعد أذان يوم الجمعة الثاني من المسجد الذي يريد الصلاة فيه فإن بيعه محرم وهو آثم به . انتهى .

#### فائدة : ٤

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) أما لو وجبت على أحدهما دون الآخر : فمذهب الجمهور من الحنفية ، والشافعية ، أهما يأثمان جميعاً ، لأن الأول الذي وجبت عليه ارتكب النهي ، والآخر الذي لم تجب عليه أعانه عليه .

#### ( ويصح النكاح وسائر العقود ) .

أي : يصح النكاح - وكذا سائر العقود كالضمان والإجارة ونحوها - بعد نداء الجمعة الثاني .  
لأن النهي مختص بالبيع ، وغيره لا يساويه في الشغل عن السعي ؛ لقله وجوده ، فلا يصح قياسه على البيع . ( المغني )  
وذهب بعض العلماء : إلى النهي عام لجميع العقود النكاح وسائر العقود .

وهذا قول الجمهور .

جاء في الموسوعة الفقهية : النهي عند الجمهور شامل البيع والنكاح وسائر العقود .

وروى الإمام البخاري عن عطاء أحد أئمة التابعين أنه قال : تحرم الصناعات كلها - أي وقت النداء للجمعة .

وذكر الحافظ ابن حجر رواية أخرى عن عطاء بلفظ آخر : إذا نودي بالأذان حرم اللهو والبيع والصناعات كلها والرقاد وأن يأتي الرجل أهله وأن يكتب كتاباً .

وقال الحافظ : وبهذا قال الجمهور أيضاً . ( فتح الباري ) .

#### ( ولا يصح بيع عصير هلكي من يتخذ خمرأ ) .

أي : لا يجوز بيع عصير لرجل يعلم أنه يتخذه خمرأ .

وهذا قول الجمهور .

أ - لقوله تعالى ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ) .

ب - لأنه إعانة على الإثم والعدوان .

قال ابن قدامة : لقول الله تعالى ( ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ) وهذا نهى يقتضي التحريم .

وروي عن النبي ﷺ أنه لعن في الخمر عشرة .

فروى ابن عباس ( أن النبي ﷺ أتاه جبريل فقال : يا محمد إن الله لعن الخمر ، وعاصيرها ، ومعتصرها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وشاربها وبائعها ، ومبتاعها ، وساقها ) وأشار إلى كل معاين عليها ، ومساعد فيها أخرج هذا الحديث الترمذي ، من حديث أنس .  
ولأنه يعقد عليها لمن يعلم أنه يريد لها للمعصية ، فأشبهه إجارة أمته لمن يعلم أنه يستأجرها ليزني بها .

#### فائدة : ٥

وهذا التحريم مقيد بعلم البائع قصد المشتري .

فالجمهور اشترطوا للمنع من هذا البيع : أن يعلم البائع بقصد المشتري اتخاذ الخمر من العصير ، فلو لم يعلم لم يكره بلا خلاف .

قال ابن قدامة : إذا ثبت هذا ، فإنما يحرم البيع ويبطل ، إذا علم البائع قصد المشتري ذلك ، إما بقوله ، وإما بفرائن مختصة به ، تدل على ذلك .

فإنما إن كان الأمر محتملاً ، مثل أن يشتريها من لا يعلم ، أو من يعمل الخل والخمر معا ، ولم يلفظ بما يدل على إرادة الخمر ، فالبيع

جائز . ( المغني ) .

فائدة : ٢

ومثله بيع السلاح لمن يقتل مسلماً ، فكل ما يتوصل به إلى محرم فهو حرام .  
قال ابن قدامة : ... وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي كُلِّ مَا يُقْصَدُ بِهِ الْحَرَامُ ، كَبَيْعِ السِّلَاحِ لِأَهْلِ الْحَرْبِ ، أَوْ لِقُطَاعِ الطَّرِيقِ ، أَوْ فِي الْفِتْنَةِ ، وَبَيْعِ الْأُمَةِ لِلْعَنَاءِ ، أَوْ إِجَارَتِهَا كَذَلِكَ ، أَوْ إِجَارَةَ دَارِهِ لِبَيْعِ الْحُمْرِ فِيهَا ، أَوْ لِتُنْحَدَ كَبَيْسَةٍ ، أَوْ بُيْتِ نَارٍ ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ فَهَذَا حَرَامٌ .

( وَكَانَ يَصِحُّ بَيْعُ هَبٍ وَمَسْلَمٍ لِلْكَافِرِ ) .

لأن فيه إذلالاً للعبد المسلم .

يستثنى من ذلك مسألتين :

الأولى : إذا كان هذا العبد ابناً لهذا الكافر ، أو أبا له ، فإنه يعتق بمجرد الشراء .

الثانية : أن يقول الكافر : إذا اشتريت هذا العبد فهو حر .

ووجه استثناء هذه المسائل :

لأن فيها مصلحة للعبد .

البَيْعُ الْمَحْزُورُ

( بَيْعُ الْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ ) .

يحرم أن يبيع المسلم على بيع أخيه .

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلَا تَنَاجَشُوا ، وَلَا يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ) متفق عليه .

ب- وَعَنْ ابْنِ عُمرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ) رواه مسلم .

ج- وعن أبي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا تَنَاجَشُوا وَلَا يَبِيعَ الْمَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ ) متفق عليه .

د- وعن عُبَيْدِ بْنِ غَامِرٍ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَبْتَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ ) رواه مسلم .

- مثاله : أن يشتري شخص من إنسان سلعة بـ (١٠) ثم يأتيه آخر ويقول : أعطيك مثلها بـ (٩) أو يقول أعطيك أحسن منها بـ (١٠) .

- ومثله : الشراء على شراء الرجل ، فإنه حرام .

قال ابن قدامة : ... كَذَلِكَ إِنْ اشْتَرَى عَلَى شِرَاءِ أَخِيهِ ، وَهُوَ أَنْ يَجِيءَ إِلَى الْبَائِعِ قَبْلَ لُزُومِ الْعَقْدِ ، فَيَدْفَعُ فِي الْمَبِيعِ أَكْثَرَ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ أَيْضًا .

أ- لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَنْهِيِّ عَنْهُ .

ب- وَلِأَنَّ الشِّرَاءَ يُسَمَّى بَيْعًا ، فَيَدْخُلُ فِي النَّهْيِ .

ج- وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ، وَهُوَ فِي مَعْنَى الْخُاطِبِ . ( المغني ) .

مثال ذلك : علمت أن زيداً باع على عمر بيته بـ ١٠٠ ، فذهبت إلى زيد وقلت له : يا فلان ، أنت بعت بيتك على عمر بـ ١٠٠ ، أنا سأعطيك ١٢٠ .

● الحكمة من النهي : قطع العدوان على الغير ، واجتناب ما يؤدي إلى العداوة والبغضاء .

قال ابن قدامة : ... فَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ ؛ لِتَنْهِي النَّبِيِّ ﷺ ، وَلِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِالْمُسْلِمِ ، وَالْإِفْسَادِ عَلَيْهِ .

● اختلف العلماء في حكم هذا البيع على قولين :

القول الأول : أنه صحيح مع الإثم .

وهذا مذهب الجمهور كما ذكر ذلك الشوكاني .

القول الثاني : أنه باطل .

وهذا مذهب المالكية ، والحنابلة ورجحه ابن حزم وابن تيمية .

لأن النهي عائد إلى العقد نفسه .

-اختلف العلماء : هل يجوز البيع على بيع الكافر على قولين :

القول الأول : يجوز .

لقوله ﷺ ( ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ) والكافر ليس أخاً .

القول الثاني : لا يجوز .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

قالوا : وأما قوله ( لا يبيع الرجل على بيع أخيه ) فهذا قيد أغلبي لا مفهوم له .

- مثال ذلك : اشترى مسلم من كافر سلعة ، فلا يجوز أن يذهب البائع المسلم ويقول له : أنا أعطيتك السلعة بأقل

- يجوز بيع الرجل على بيع الرجل إذا أذن له البائع .

لحديث ابن عمر عن النبي ﷺ قَالَ ( لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ إِلَّا أَنْ يُأْذَنَ لَهُ ) متفق عليه .

قال الحافظ : قوله ( إلا أن يأذن له ) يحتمل أن يكون استثناء من الحكمين كما هو قاعدة الشافعي .

ويحتمل أن يختص بالأخير .

ويؤيد الثاني رواية المصنف في النكاح من طريق بن جريج عن نافع بلفظ ( نهي أن يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطب الرجل على

خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب ) .

ومن ثم نشأ خلاف للشافعية هل يختص ذلك بالنكاح أو يلتحق به البيع في ذلك والصحيح عدم الفرق ، وقد أخرج النسائي من وجه

آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ ( لا يبيع الرجل على بيع أخيه حتى يبتاع أو يذر ) .

( يبيع الملامسة والمناينة والمصاة ) .

وهذه بيوع محرمة .

أ- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُنَابَذَةِ - وَهِيَ طَرْحُ الرَّجُلِ ثَوْبَهُ بِالْبَيْعِ إِلَى الرَّجُلِ قَبْلَ أَنْ يُقْلِبَهُ ، أَوْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ - وَنَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ . وَالْمَلَامَسَةُ : لَمَسُ الثَّوْبِ وَلَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ ) متفق عليه .

ب- عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُنَابَذَةِ ، وَالْمُنَابَذَةِ : رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

• تفسير الملامسة :

أن يقول : أي ثوب لمسته فهو لك بكذا .

• تفسير المناينة :

أن يقول البائع للمشتري : أي ثوب نبذته فهو لك بعشرة .

قد يكون هذا الثوب الذي نبذه إليه لا يساوي عشرة ، وقد يساوي أكثر ، وقد يساوي أقل .

فالمشتري و البائع أحدهما غانم والآخر غارم .

هذه البيوع كانت موجودة في الجاهلية ونهى عنها الإسلام لما فيها من الغرر والجهالة

• الحكمة من النهي :

اشتغالها على الغرر والجهالة ، ولدخولهم تحت الميسر فيكون : أحدهما إما غانماً أو غارماً .

- البيع لا يصح .

وهذا مذهب جمهور العلماء ، وهو أن البيع لا يصح ، لأن النهي منصب على نفس الفعل .

إذا بيع المنابذة والملازمة والحصة يترتب عليه أمران : إثم العاقدان - فساد العقد .

( بيع الشر ) .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرْرِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

تعريفه :

قال ابن تيمية : هو مجهول العاقبة .

وقال : هو ما تردد بين السلامة والعطب ، ومعنى هذا : ما كان متردداً بين أن يسلم للمشتري فيحصل المقصود بالعقد ، وبين أن يعطب فلا يحصل المقصود بالعقد .

وقال ابن القيم : الغرر ما تردد بين الحصول والفوات . ( الذي لا يدري حصوله ، هل يحصل ام لا ) كبيع جمل شارد .

- وبيع الغرر يدخل تحته مسائل كثيرة .

قال النووي : أَمَّا النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْغَرْرِ فَهُوَ أَصْلُ عَظِيمٍ مِنْ أَصُولِ كِتَابِ الْبَيْعِ ، وَلِهَذَا قَدَّمَهُ مُسْلِمٌ وَيَدْخُلُ فِيهِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مُنْحَصَرَةٍ كَبَيْعِ الْأَبْقِ وَالْمَغْدُومِ وَالْمَجْهُولِ وَمَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ وَمَا لَمْ يَتِمَّ مِلْكُ الْبَائِعِ عَلَيْهِ وَبَيْعِ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ وَاللَّبَنِ فِي الصَّرْعِ وَبَيْعِ الْحُمْلِ فِي الْبَطْنِ وَبَيْعِ بَعْضِ الصُّبْرَةِ مُتَبَهِّمًا وَبَيْعِ ثَوْبٍ مِنْ أَثْوَابٍ وَشَاةٍ مِنْ شِيَاهِ وَنَظَائِرِ ذَلِكَ ، وَكُلُّ هَذَا بَيْعُهُ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ غَرَرٌ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ .

• يعنى عن اليسير من الغرر الذي لا بد منه .

قال القرطبي : كل بيع لا بد فيه من نوع من الغرر ، لكنه لما كان يسيراً غير مقصود لم يلتفت الشرع إليه .

وقال النووي : .... وَقَدْ يَحْتَمِلُ بَعْضُ الْغَرْرِ بَيْعًا إِذَا دَعَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ كَالْجُهْلِ بِأَسَاسِ الدَّارِ وَكَمَا إِذَا بَاعَ الشَّاةَ الْحَامِلَ وَالَّتِي فِي ضَرْعِهَا لَبَنٌ فَإِنَّهُ يَصِحُّ لِلْبَيْعِ ، لِأَنَّ الْأَسَاسَ تَابِعٌ لِلظَّاهِرِ مِنَ الدَّارِ ، وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ رُؤْيَاهُ . وَكَذَا الْقَوْلُ فِي حَمْلِ الشَّاةِ وَلَبْنِهَا . وَكَذَلِكَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ أَشْيَاءَ فِيهَا غَرَرٌ خَفِيرٌ ، مِنْهَا أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى صِحَّةِ بَيْعِ الْجَبَّةِ الْمَحْشُوءَةِ وَإِنْ لَمْ يُرْ حَشْوُهَا ، وَلَوْ بَيْعَ حَشْوِهَا بِإِفْرَادِهِ لَمْ يَجُزْ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ إِجَارَةِ الدَّارِ وَالِدَّابَّةِ وَالثَّوْبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ شَهْرًا مَعَ أَنَّ الشَّهْرَ قَدْ يَكُونُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَقَدْ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ دُخُولِ الْحَتَمِ بِالْأُخْزَةِ مَعَ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِي اسْتِعْمَالِهِمُ الْمَاءَ وَفِي قَدْرِ مُكْتَنِهِمْ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ الشُّرْبِ مِنَ السِّقَاءِ بِالْعَوْضِ مَعَ جَهَالَةِ قَدْرِ الْمَشْرُوبِ وَاخْتِلَافِ عَادَةِ الشَّارِبِينَ وَعَكْسُ هَذَا .

قَالَ الْعُلَمَاءُ : مَذَارِ الْبُطْلَانِ بِسَبَبِ الْغَرْرِ . وَالصَّحَّةُ مَعَ وُجُودِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَهُوَ أَنَّهُمْ إِنْ دَعَتْ حَاجَةٌ إِلَى إِرْتِكَابِ الْغَرْرِ وَلَا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ وَكَانَ الْغَرَرُ خَفِيرًا جَازَ الْبَيْعِ وَإِلَّا فَلَا . ( شرح مسلم ) .

وقال ابن القيم : ليس كل غرر سبباً للتحريم ، والغرر إذا كان يسيراً أو لا يمكن الاحتراز منه لم يكن مانعاً من صحة العقد .

( بيع المصاة ) .

أي : ومن البيوع المحرمة : البيع الذي استعملت فيه الحصة . ( أو البيع المنسوب إلى الحصة ) .

وهو بيع حرام ، لنهي النبي ﷺ عنه .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرْرِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

- معناه :

أن يقول البائع للمشتري : ارم هذه الحصة ، فعلى أي ثوب وقعت فهو لك بكذا .

أو يقول له : ارم هذه الحصاة ، فحيث وقعت من الأرض فهي لك بكذا .

وهذه أقوال بعض العلماء في تفسير الحصاة :

**قال النووي :** أَمَّا بَيْعُ الْحَصَاةِ فَبَيْنَهُ ثَلَاثُ تَأْوِيلَاتٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَقُولَ : بِعْتُكَ مِنْ هَذِهِ الْأُتُوبِ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْحَصَاةُ الَّتِي أَرْمِيهَا ، أَوْ بِعْتُكَ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ مِنْ هُنَا إِلَى مَا انْتَهَتْ إِلَيْهِ هَذِهِ الْحَصَاةُ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَقُولَ : بِعْتُكَ عَلَى أَنَّكَ بِالْخِيَارِ إِلَى أَنْ أَرْمِيَ بِهَذِهِ الْحَصَاةِ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَ الرُّمِي بِالْحَصَاةِ بَيْعًا ، فَيَقُولَ : إِذَا رَمَيْتَ هَذَا الثُّوبَ بِالْحَصَاةِ فَهُوَ مَبِيعٌ مِنْكَ بِكَذَا .

**وقال القرطبي :** اختلف فيه على أقوال :

أولها : أن يبيعه من أرضه قدر ما انتهت إليه رمية الحصاة .

وثانيها : أي ثوب وقعت عليه الحصاة فهو المبيع .

وثالثها : أن يقبض على الحصى ، فيقول : ما خرج كان لي بعدده دراهم أو دنانير .

ورابعها : أي زمان وقعت الحصاة من يده وجب البيع . فهذا إيقاف لزوم على زمن مجهول .

وهذه كلها فاسدة لما تضمنته من الخطر ، والجهل ، وأكل المال بالباطل .

#### • الحكمة من النهي :

أ-لماذا ذلك من الجهالة والغرر .

ب-ولأنه أكل لأموال الناس بالباطل .

ج-ولأنه يوقع العداوة والبغضاء بين الناس .

#### ( بيع الهينة ) .

العينة مشتقة من العين ، لأن صاحبها محتاج إلى العين ، وهي النقد وما يقوم مقامه ، وقيل : مشتقة من العون ، لأن البائع يستعين بالمشتري على تحصيل مقاصده .

واصطلاحاً : أن يقوم البائع ببيع سلعة بثمن مؤجل ، ثم يشتريها من باعها عليه بأقل من ذلك الثمن نقداً .

**مثالها :** أن يكون محتاج إلى دراهم فلا يجد من يقرضه فيشتري من شخص سلعة بثمن مؤجل ثم يبيعه على صاحبها الذي اشتراها منه بثمن أقل منه نقداً .

مثال آخر : بعت عليك هذا البيت بمائة ألف لمدة سنة نسيئة { مؤجل } ثم رجعت إليك من الغد واشتريته منك نقداً بثمانين ألف .

#### حكمها :

حرام عند جماهير العلماء .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ... ولظهور الحيلة الربوية في هذا النوع من البيوع ، ذهب جماهير أهل العلم من السلف والخلف إلى تحريمه والمنع منه . حتى قال محمد بن الحسن الشيباني في إحدى صور العينة - كما في "فتح القدير" ( ٢١٣/٧ ) : هذا البيع في قلبي كأمثال الجبال ، اخترعه أكله الربا .

**قال ابن قدامة :** أَنَّ مَنْ بَاعَ سَلْعَةً بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا بِأَقْلَ مِنْهُ نَقْدًا لَمْ يَحْزَ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةَ ، وَالْحَسَنِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالتَّحَوِّعِيِّ وَبِهِ قَالَ أَبُو الزِّنَادِ ، وَرَبِيعَةُ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ ، وَالتَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ وَإِسْحَاقُ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

وَأَجَازَةُ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّهُ تَمَّ يَكُونُ بَيْعُهَا بِهِ مِنْ غَيْرِ بَائِعِهَا فَجَازَ مِنْ بَائِعِهَا ، كَمَا لَوْ بَاعَهَا بِمِثْلِ ثَمَنِهَا . ( المغني ) .

أ- عَنْ ابْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنَةِ ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ ، وَرَضِيْتُمْ بِالزَّرْعِ ، وَتَرَكْتُمْ

الْجِهَادِ، سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ دُلًّا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

ب- أن القول بالتحريم هو المنقول عن عدد من الصحابة ، كعائشة ، وابن عباس ، وأنس .

ج- سئل ابن عباس عن حرية بيعت إلى أجل ، ثم اشترت بأقل . فقال : دراهم بدرهم ، دخلت بينهما حرية . رواه سعيد وغيره ، وجاء نحوه عند عبد الرزاق في مصنفه .

د- ولأنه ذريعة إلى الربا ، ليستبيح بيع ألف بنحو خمسمائة إلى أجل ، والذريعة معتبرة في الشرع بدليل منع القاتل من الإرث . ( المغني )

هـ- أن الله تعالى حرم الربا ، والعينة وسيلة إلى الربا ، بل هي من أقرب وسائله ، والوسيلة إلى الحرام حرام ، ولهذا نقل عن ابن عباس أنه سئل عن رجل باع من رجل حرية بمائة ثم اشتراها بخمسين فقال: دراهم بدرهم متفاضلة دخلت بينهما حرية .

**فائدة :**

عكس مسألة العينة .

وهي أن يبيع السلعة نقداً بثمن ثم يشتريها منه بأكثر من الثمن الأول نسيتاً ، كأن يبيع عليك سيارة بعشرة آلاف نقداً ثم يشتريها منه بخمسة عشر ألفاً إلى سنة .

**فقيه :** كالعينة في الحرمة .

**وقيل :** تجوز بلا حيلة .

**( انتهى التريبيان ) .**

الركبان : هم من يقدمون للبلد لبيع سلعتهم ، والتعبير بالركبان خرج مخرج الغالب ، وإلا فهو شامل للمشاة .

**حكمه :** حرام .

أ- عن أبي هريرة رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ ، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ . وَلَا تَنَاجَشُوا . وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ... ) متفق عليه .

ب- وعن ابن عباس رضي الله عنهما - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ( لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ " . قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : مَا قَوْلُهُ : " وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ؟ " قَالَ : لَا يَكُونُ لَهُ يَمَسَّارٌ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .

ج- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا تَلْقُوا الْجَلَبَ ، فَمَنْ تَلَقَّى فَاشْتَرَى مِنْهُ ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ

● الحكمة من النهي :

لأن فيه ضرراً على الركبان ، وعلى أهل البلد .

أما الركبان فإن المتلقي لهم سبب أخذ السلعة بثمن أقل من ثمن السوق ، فيحصل لهم الخديعة والغبن .

وأما أهل البلد فإن من تلقى هؤلاء فسوف يشتري منهم برخص ، ويكون شراؤه سبب لرفع الأسعار ، بخلاف ما لو هبطوا بها الأسواق ، فإنه سوف يحصل منهم تنشيط لأهل البلد وربما نزلت الأسعار مع كثرة ما جلب .

**قال النووي :** سبب التحريم إزالة الضرر عن الجالب وصيانته عن الخديعة .

- إذا وقع البيع فالبيع صحيح .

وهذا مذهب الجمهور ، ورجحه الشوكاني .

أ- لقوله ﷺ ( ... ) فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار .

قالوا : ثبوت الخيار للسيد فرع عن صحة البيع .

ب- ولأن النهي لا يرجع إلى نفس العقد .

- إذا قدم الركاب السوق ، وعلم أنه قد غبن فإن له الخيار .

لقوله ﷺ ( لا تلقوا الجلب ، فمن تلقى فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار ) رواه مسلم .

( فَإِذَا أَتَى سَيِّدُهُ السُّوقَ ) المراد بالسيد المتلقي .

﴿ بَيْعُ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي ﴾ .

الحاضر هو المقيم في المدن والقرى ، والباد هو ساكن البادية .

وقد عبر بعض أهل العلم عن البادي بأعم من ذلك ، كما قال ابن قدامة : البادي ها هنا من يدخل البلدة من غير أهلها سواء كان بدوياً أو من قرية أو بلدة أخرى .

– إذاً يكون ذكر البادي مثلاً لا قيداً .

– جاء في رواية أن طاووس سأل ابن عباس : ما معنى لا يبيع حاضر لباد ؟ قال : لا يكون له سمساراً .

[ السمسار هو الذي يبيع لغيره بأجرة ] .

• حكمه : حرام .

عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ( لَا تَلْقُوا الرِّجْبَانَ ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ " . قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : مَا قَوْلُهُ : " وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ؟ " قَالَ : لَا يَكُونُ لَهُ يَمْسَارًا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبَحَارِيِّ .

• الحكمة من النهي .

قال ابن قدامة : المعنى في ذلك أنه متى ترك البدوي يبيع سلعته اشتراها الناس برخص ، ويوسع عليهم السعر ، فإذا تولى الحاضر بيعها ، وامتنع من بيعها إلا بسعر البلد ، ضاق على البلد ، وقد أشار النبي ﷺ في تعليقه إلى هذا المعنى .

جاء في رواية ( لا يبيع حاضر لباد ، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ) .

• إذا وقع البيع فهو صحيح لكن مع الإثم .

﴿ النَّجَشُ ﴾ .

النجش : هو أن يزيد في السلعة وهو لا يريد شراءها .

• حكمه : حرام .

أ- عن ابن عمر . قَالَ ( نَهَى ﷺ عَنِ النَّجَشِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- وعن أبي هريرة ؓ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا تَلْقُوا الرِّجْبَانَ ، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ . وَلَا تَتَنَاجَشُوا ... ) متفق عليه .

• هدف الناجش :

أ- أن ينفع البائع .

ب- أن يضر المشتري .

ج- أو الأمرين جميعاً .

هـ- أو مجرد العبث .

( وهو حرام مطلقاً سواء كان بمواطئة صاحب السلعة أو بغيرها ) .

• إذا وقع البيع فإن البيع صحيح عند أكثر العلماء .

لأن المنهي عنه هو الفعل لا العقد .

• من وقع عليه النجش فإن له الخيار إذا زاد الثمن عن العادة .

الخيار بين : أن يرد السلعة ويأخذ الثمن ( الفسخ ) ، أو يبقاها بثمنها الذي استقر عليه العقد .

فائدة : ١

حكم قول البائع أعطيت بالسلعة كذا وكذا ، وهو كاذب :

يجب على البائع أن يصدق في بيعه ، ولا يكذب ، حتى يبارك الله له في بيعه ، فإن كذب محق الله البركة من بيعه .



قال النبي ﷺ (الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُرْكَ لُحْمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا حُفَّتْ بَرَكَهُ بَيْعُهُمَا) رواه البخاري ومسلم  
وقول البائع : إنه أُعطي في السلعة كذا ، وهو لم يُعْطَ هذا المبلغ كذبٌ بلا شك ، وأكل لمال المشتري بالباطل ، لأن المشتري إذا صدَّق  
البائع أنه أُعطي في السلعة ١٠٥ فسوف يزيده بلا شك ، فيكون البائع قد خدعه ، وكذب عليه ، ليزيد السعر ، فيكون أكل ماله  
بالباطل ، وقد نهي النبي ﷺ عن التناجش فقال ( وَلَا تَنَاجَشُوا ) .

والتَّجَشُّ هو أن يأتي شخص لا يريد شراء سلعة فيزيد في ثمنها حتى يغير المشتري ويجعله يزيد في الثمن .  
قال ابن قدامة : ولو قال البائع : أعطيت بهذه السلعة كذا وكذا ، فصدقه المشتري ، واشتراها بذلك ، ثم بان كاذباً .. فهو في معنى  
النجش .

وقال الشيخ محمد بن عثيمين : ومن المناجشة : أن يقول البائع للمشتري : أعطيت في السلعة كذا ، وهو يكذب ، والمشتري سوف يقول  
: إذا كانت بميت بمائتين فأشترتها بمائتين وعشرة ، وفعلاً ، اشتراها بمائتين وعشرة ، وتبين أن قيمتها مائة وخمسون ، فإن له الخيار ، لأنه  
عُيِّنَ (خُدِعَ) على وجه يشبه النجش . ( الإسلام سؤال وجواب ) .

فائدة : ٢

ومن صور النجش أن يتفق أهل السوق الذين لهم رغبة في السلعة ألا يحضر أحد عند بيع السلعة ، ويحضر أحدهم ولا يزيد عليه  
أحد حتى يأخذها بثمن رخيص ويكونون شركاء فيها ، وقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية على تحريم ذلك ، وإذا تبين للبائع أنه غبن  
غبناً فاحشاً فإن له الخيار .

( هبيل الهبيل ) .

عن ابن عمر ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ، وَكَانَ بَيْعاً يَتَّبِعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ: كَانَ الرَّجُلُ يَبْتَاعُ الْجُرُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجِ النَّاقَةُ،  
ثُمَّ تُنْتَجِ الْيَ فِي بَطْنِهَا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .  
( حَبْلِ الْحَبْلَةِ ) بفتح الباء ، والحبل : الحمل . ( الْجُرُور ) هو البعير .

● اختلف العلماء في تفسيره على تفسيريْن :

التفسير الأول : هو البيع بثمن مؤجل إلى أن تلد الناقة ويلد ولدها .

قال النووي : وقد ذكر مسلم في هذا الحديث هذا التفسير عن ابن عمر ، وبه قال مالك والشافعي ومن تابعهم .

التفسير الثاني : وهو بيع ولد الناقة الحامل في الحال .

قال النووي : وهذا تفسير أبي عبيدة معمر بن المثنى وصاحبه أبي عبيد القاسم بن سلام ، وآخرين من أهل اللغة ، وبه قال أحمد بن حنبل  
وإسحاق بن راهوية ، وهذا أقرب إلى اللغة ، لكن الراوي هو ابن عمر وقد فسره بالتفسير الأول وهو أعرف .

قال النووي : وهذا البيع باطل على التفسيرين .

وقال : أجمع العلماء على بطلان بيع الجنين للجهالة .

● الحكمة في النهي عن هذا البيع :

أما على التفسير الأول : فللجهالة في الأجل .

مثال : باع عليه شخص شيء ، وأجل الثمن فقال : لا تسلمني الثمن إلا أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها .

وأما على التفسير الثاني : فلأنه بيع معدوم ومجهول وغير مملوك وغير مقدور على تسليمه .

وقد نقل ابن عبد البر إجماع العلماء على عدم جواز هذه الصورة من البيوع .

فقد يكون الجنين الذي في بطن الناقة ذكراً ، وقد يكون أنثى ، وقد يخرج حياً وقد يخرج ميتاً ، وقد يكون واحداً ، وقد يكون متعدداً .

● لا يقاس عليه بيع الحامل .

لأن الحمل حينئذ تبع والقاعدة ( يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً ) .  
ومثله : لو باع اللبن في الضرع ، فإنه لا يصح ، لكن لو باع شاة فيها لبن صح .

( بيع فضل الماء ) .

أي : يحرم بيع فضل الماء .

لحديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قال ( نهى النبي ﷺ عن بيع فضل الماء ) رواه مسلم .

معناه : النهي عن بيع الماء الفاضل عن حاجة الإنسان وحاجة عياله وماشيته ، وأن الواجب بذل الزائد منه لاحتاجه ، والمراد بذلك : ما كان في الفلاة من مورد ونحوه ، وكذا تقع البئر والعين الجارية ، لأن الناس شركاء في ثلاث : في الماء والكلأ والنار .  
قال القرطبي : وأما ماء الأنهار ، والعيون ، وآبار الفيافي ، التي ليست بمملوكة : فالانفاق حاصل : على أن ذلك لا يجوز منعه ، ولا بيعه ، ولا يشك في تناول أحاديث النهي لذلك .

وقد قال ﷺ ( المسلمون شركاء في ثلاث : في الكلأ والماء والنار ) .

قال الخطابي : معناه الكلأ الذي يثبت في موات الأرض يرعاه الناس ليس لأحد أن يختص به دون أحد أو يحجزه عن غيره ، ... وأما الكلأ إذا كان في أرض مملوكة لمالك بعينه فهو مال له ليس لأحد أن يشركه فيه إلا بإذنه .

فائدة :

أما بيع الماء إذا حازه الإنسان في خزانة أو في قرية فهذا جائز ، قياساً على جواز بيع الحطب إذا أحرزه الحاطب .  
كما في قوله ﷺ ( لأن يأخذ أحدكم خبله ، فيأتي بخزمة خطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه ) رواه البخاري

قال ابن قدامة : وأما ما يجوز من الماء في إنائه فإنه يملكه بذلك وله بيعه بلا خلاف بين أهل العلم ... وعلى ذلك مضت العادة في الأمصار ببيع الماء في الروايا من غير نكير ، وليس لأحد أن يشرب منه ولا يتوضأ ولا يأخذ إلا بإذن مالكة . ( المغني ) .  
الخلاصة : بيع الماء لا يخلو من حالتين :

الحال الأولى : أن يكون الماء في بئر أو نهر عام ليس ملكاً لأحد ، فهذا لا يجوز بيعه .

لما روى أبو داود أن النبي ﷺ قال ( المسلمون شركاء في ثلاث : في الكلأ والماء والنار ) .

قال في "عون المعبود : المراد المياه التي لم تحدث باستنباط أحد وسعيه كماء الآبار ولم يحجز في إناء أو بركة أو جدول مأخوذ من النهر ، والكلأ : وهو النبات رطبه ويابس .

الحال الثانية : أن يكون الماء في ملك الشخص ، وهو الذي أخرجه وحازه في ملكه ، فهذا يجوز له أن يبيعه .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع : أما إذا ملكه وحازه وأخرجه ووضع في البركة ، فإنه يجوز بيعه ؛ لأنه صار ملكاً له بالحيازة " انتهى .

( بيع الثمر قبل بدو صلاحها ) .

حكمه : حرام .

لحديث ابن عمر ( أن رسول الله ﷺ نهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحها ، نهي البائع والمشتري ) متفق عليه .

الحكمة من النهي :

هو أنها قبل بدو صلاحها معرضة لكثير من الآفات ، فإذا تلفت أو تضررت صار ذلك في ملك المشتري الذي لم ينتفع منها .  
وقد علل النبي ﷺ المنع فقال ( أرأيت إذا منع الله الثمرة بم يستحل أحدكم مال أخيه ؟ ) .  
أي لو حصلت آفة أنت عليها، أو على بعضها، فيما يحل لك \_ أيها البائع \_ مال أخيك المشتري، تأخذه بلا عوض تنتفع به؟  
وكذلك في منع ذلك قطع للتخاصم والتنازع بين المتعاملين .  
( بَيْعُ الْأَشْيَاءِ هَبْلٌ هَبْلًا ) .

حكمه : حرام .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ ) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَخْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلُهُ . متفق عليه .

وعن ابن عمر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ وَيُقْبِضَهُ ) متفق عليه .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ ) رواه مسلم .

وعن زيد بن ثابت ( أن النبي ﷺ نهي أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم ) رواه أبو داود .

قوله ( مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا ) الطعام اسم لسائر المطعومات من القمح والأرز والشعير والتمر .

في هذه الأحاديث نهي من اشترى طعاماً أن يبيعه حتى يستوفيه . ( والاستيفاء يكون بكيله ) .

مثال : اشترت من صاحب هذه المزرعة هذه الكومة من الحب كل صاع بدرهم، فجاءني شخص وقال: بع عليّ هذا البر الذي اشتريته، فهذا لا يجوز حتى يستوفيه ويقبضه ويكيله .

● واختلف العلماء : هل يقاس عليه غيره أم لا على أقوال :

القول الأول : لا يجوز بيع أي شيء قبل قبضه ، سواء مطعموم أو معدود أو عقار أو سيارات .

وهذا مذهب الشافعية ، وهو قول محمد وزفر من الحنفية ، ورجحه ابن القيم .

أ-لحديث ابن عباس السابق ( من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه ) .

قال ابن عباس : وأحسب كل شيء مثله .

ب-ولحديث حكيم بن حزام قال : ( قلت : يا رسول الله ، إني أشتري بيوعاً ، فما يحل لي منها وما يحرم ؟ قال : إذا اشترت بيعاً فلا تبعه حتى تقبضه ) . لكنه حديث ضعيف رواه أحمد .

فقوله ( بيعاً ) نكرة في سياق الشرط فتفيد العموم من طعام وغيره .

ج- عن زيد بن ثابت ( أن النبي ﷺ نهي أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم ) رواه أبو داود .

فقوله ( نهي أن تباع السلع ... ) يفيد العموم ، وهذا القول رجحه ابن القيم وأطال في نصرته .

د- ولحديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً ( لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن ) رواه أبو داود

وجه الدلالة : أن السلعة قبل قبضها من ضمان البائع ، لأن من شرط انتقال الضمان للمشتري قبضه للمبيع ، فإذا باع المشتري السلعة قبل قبضها فيكون قد ربح في شيء لم يدخل في ضمانه ، وهذا لا يجوز حتى يقبضه فيكون من ضمانه .

القول الثاني : يجوز بيع كل شيء قبل قبضه إلا الطعام المكبل أو الموزون ، فلا يجوز حتى يقبضه .

أ- للحديث السابق ( من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه ) . وفي رواية : ( حتى يستوفيه ) .

قالوا : الأحاديث الواردة جاءت خاصة بالطعام ، فدل هذا على أن غير الطعام ليس كذلك في الحكم .

وهذا مذهب المالكية .

**القول الثالث :** لا يجوز بيع أي شيء قبل قبضه ، لكن يستثنى العقار [ الأراضي ، المزارع ] .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

**والراجح القول الأول ،** وهو عدم جواز بيع شيء من المبيعات قبل قبضه .

● الحكمة من النهي :

لعدم استيلاء المشتري على السلعة .

وعدم انقطاع علاقة البائع عنها ، فإنه يطمع في الفسخ ، وقد يمتنع من الإقباض إذا رأى المشتري قد ربح .

وربما أمضاه إلى التحيل على فسخ العقد ولو ظلماً ، وجز ذلك إلى الخصام والمعاداة .

● يختلف القبض من سلعة إلى أخرى :

بالنسبة للطعام يكون بالوزن ، فإذا وزنه فإنه يعتبر قبضه ، فيجوز بيعه .

أما بقية المبيعات فيرجع إلى العرف .

فمن الأشياء ما يكون قبضه بالتخلي ( كالأراضي ) ومن الأشياء ما يكون بنقله ( كالسيارات ) ومنها ما يكون باليد ( كالذهب

والجواهرات ) ومن الأشياء ما يكون قبضه بالتخلي عنه ( كالبطيخ ) .

فلو بعث أقلام على شخص ، فالقبض يكون باستلامها بيده .

( يبيع التورق ) .

صورتها : أن يحتاج الإنسان إلى دراهم ولا يوجد من يقرضه فيشتري سلعة بثمن مؤجل ثم يبيع السلعة على شخص آخر غير الذي

اشتراها منه ، فهو قصده الدراهم لحاجته إليها .

والتورق في الاصطلاح أن يشتري سلعة نسيئة ، ثم يبيعها نقداً - لغير البائع - بأقل مما اشتراها به ؛ ليحصل بذلك على النقد .

وقد اختلف العلماء في هذه الصورة على قولين :

القول الأول : أنها حرام .

وهذا اختيار ابن تيمية .

أ- أن هذا من بيع المضطر ، وقد نهي النبي ﷺ عن بيع المضطر .

ب- أن الله حرم الربا لما فيه من ضرر المحتاج ، وهو في حقيقته أخذ دراهم بدراهم ، وهذا المعنى موجود في التورق ، لأنه يريد

الدراهم ، والنية معتبرة في الأحكام .

القول الثاني : أنها جائزة .

وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية ، وهو مذهب الحنابلة .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) جمهور العلماء على إباحته .

أ- لغموم قوله تعالى ( وأحل الله البيع ) .

ب- ولأنه لم يظهر فيه قصد الربا ولا صورته .

قال الشيخ ابن باز: وأما مسألة التورق فليست من الربا، والصحيح حلها، لعموم الأدلة، ولما فيها من التفرج والتيسير وقضاء الحاجة

الحاضرة، أما من باعها على من اشتراها منه، فهذا لا يجوز بل هو من أعمال الربا، وتسمى مسألة العينة، وهي محرمة لأنها تحايل على الربا.

#### فائدة : ١ .

حكم تعجيل الدين المؤجل مقابل إسقاط بعضه حالاً .

هذه المسألة تسمى مسألة ( ضَع وتَعَجَّل ) ، وهي أن يُصالح عن الدين المؤجل ببعضه حالاً .

وقد اختلف العلماء في حكم هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** تحریم ذلك وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي والمشهور عن أحمد .

**وجه ذلك :** أنه شبهه بالزيادة مع الإنظار المجمع على تحريمها ؛ لأنه جعل للزمان مقداراً من الثمن بدلاً منه في الموضعين جميعاً ، فهو في الصورتين جعل للزمان ثمناً لزيادته ونقصه .

وعَلَّل صاحب المبدع من الخبايلة بقوله : لأنه يذلل القدر الذي يحطه عوضاً عن تعجيل ما في ذمته ويبيع الحلول والتأجيل لا يجوز .

وهذا التعليل بمعنى ما علل به صاحب فتح القدير من الحنفية حيث يقول : وذلك اعتياض عن الأجل وهو حرام ) ، وهما يتفقان مع قول ابن رشد : لأنه جعل للزمان مقداراً من الثمن ( فأنفقوا كلمتهم على أن بيع الأجل لا يجوز وهو الذي من أجله منعوا مسألة : ( ضَع وتَعَجَّل ) :

قال ابن القيم في إغاثة اللهفان : واحتج المانعون بالأثر والمعنى ؛ أمّا الآثار ففي سنن البيهقي عن المقداد بن الأسود قال : ( أسلفنا رجلاً مائة دينار فقلنا له : عجل تسعين ديناراً وأحط عشرة دنانير )

فقال : نعم ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : أكلت ربا مقداد وأطعمته وفي سنده ضعف .

وصح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قد سئل عن الرجل يكون له الدين على رجل إلى أجل فيضع عنه صاحبه ويعجل له الآخر ، فكره ذلك ابن عمر وهى عنه .

وصح عن أبي المنهال أنه سأل ابن عمر رضي الله عنهما فقال لرجل : علي دين ، فقال لي : عجل لي لأضع عنك ، قال : فتهاني عنه . وقال : همى أمير المؤمنين - يعني عمر - أن يبيع الغن بالدين . وقال أبو صالح مولى السفاح واسمه عبيد : بعثت برّاً من أهل السوق إلى أجل ثم أردت الخروج إلى الكوفة فعرضوا علي أن أضع عنهم وينقدوني

فسألت عن ذلك زيد بن ثابت فقال : ( لا أترك أن تأكل هذا ولا تؤكله ) رواه مالك في الموطأ .

وأما المعنى فإنه إذا تعجل البعض وأسقط الباقي فقد باع الأجل بالقدر الذي أسقط وذلك عين الربا ، كما لو باع الأجل بالقدر الذي يُريده إذا حلّ عليه الدين ، فقال : زدني في الدين وأزيدك في المدة ، فأني فرق بين أن تقول خط من الأجل وأخط من الدين ، أو تقول : زدني في الأجل وأزيد في الدين ... قالوا : فنقص الأجل في مقابلة نقص العوض كزيادته في مقابلة زيادته ، فكما أن هذا ربا فكذلك الآخر .

**القول الثاني :** جواز الوضع والتعجيل .

وهو رواية عن أحمد ، ونسب ابن رشد وابن القيم القول بجوازه إلى ابن عباس وزفر من الحنفية .

والقول بالجواز هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

قال في الاختيارات : ويصح الصلح عن المؤجل ببعضه حالاً ، وهو رواية عن أحمد وحكي قولاً للشافعي ( واختار هذا القول أيضاً ابن القيم وقال :

لأن هذا عكس الربا فإن الربا يتضمن الزيادة في أحد العوضين في مقابلة الأجل ، وهذا يتضمن براءة ذمته من بعض العوض في مقابلة سقوط الأجل فسقط بعض العوض في مقابلة سقوط بعض الأجل فانتفع به كل واحد منهما ، ولم يكن هنا ربا لا حقيقة ولا لغة ولا عرفاً ، فإن الربا الزيادة ، وهي منتفية هاهنا ، والذين خرّموا ذلك قاسوه على الربا ولا يخفى الفرق الواضح بين قوله : ( إنما أن ثري وإما أن تقضي ) وبين قوله ( عجل لي وأهب لك مائة ) فأين أحدهما من الآخر فلا نص في تحريم ذلك ولا إجماع ولا قياس صحيح .

قال ابن رشد وقال وعُمدة من أجازاه ما روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ لما أمر بإخراج بني النضير جاء ناس منهم فقالوا : يا نبي الله إنك أمرت بإخراجنا ولنا على الناس ديون لم تحل ، فقال رسول الله ﷺ : ضعوا وتعتلوا .

**القول الثالث :** يجوز ذلك في دين الكتابة ولا يجوز في غيره .  
لأن ذلك يتضمن تعجيل العتق المحبوب إلى الله ، والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم ، ولا ربا بين العبد وبين سيده ، فالمكاتب وكسبه للسيّد فكأنه أخذ بعض كسبه وترك بعضه .

**والراجح :** هو القول الثاني وهو جواز ذلك مطلقاً ، لأنه ليس مع من منعه دليل صحيح ، والأصل في المعاملات الصحة والجواز ما لم يدل دليل على التحريم ، وقياسهم منع ذلك على منع زيادة الدين وتمديد أجله قياس مع الفارق ؛ لأن منع الزيادة في مقابلة التمديد ملاحظ فيه منع إقبال كاهل المدين من غير استفادة تحصل له ، بخلاف هذه المسألة فإن فيها تخفيفاً عنه  
فائدة : ٢

الوساطة مشروعة في بيع الأراضي وغيرها، وهي عقد سمسة وجعالة.

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) والسمسة اصطلاحاً : هي التوسط بين البائع والمشتري ، والسمسار هو : الذي يدخل بين البائع والمشتري متوسطاً لمضاء البيع ، وهو المسمى الدلال ، لأنه يدل المشتري على السلع ، ويدل البائع على الأثمان انتهى.

إذا تم البيع استحق الوسيط العمولة ، أو الجعل، ولم يكن مطالباً بعد ذلك بشيء.

فلو فسخ البيع، لم يكن مسئولاً عن رد الثمن إلى المشتري، ولا عن رد السلعة إلى البائع؛ لأن عمله هو التقريب بين

المشتري والبائع حتى تتم الصفقة، وليس مسئولاً عن تبعات البيع .

لكن : هل يستحق الوسيط عمولته في حال الفسخ؟

وفي ذلك تفصيل:

أ- فإن كان الفسخ باختيار العاقدین ، كالفسخ بالإقالة، فلا تسقط أجرة الوسيط ، لأن أجرته استقرت بانتهاء عمله.

ب- وإن كان الفسخ بسبب معتبر ، كوجود عيب ترد به السلعة، أو تبين أن لها مستحقاً آخر، فللفقهاء في استحقاق الوسيط الأجرة قولان:

القول الأول : أنه لا يستحق الأجرة .

واليه ذهب المالكية والحنابلة.

وذلك لأن البيع انتقض، فلم يحصل تمام العمل الذي يستحق به الوسيط الأجر.

القول الثاني : أنه يستحق الأجرة، إلا إن تبين أن العقد لم ينعقد أصلاً ، كأن يكون المبيع وقفاً ، أو نحو ذلك .

وهذا مذهب الحنفية.

وذلك لأن أجرته مقابل عمله، وقد تم العمل، فاستحق الأجرة.

والراجح هو القول الأول ، لأن السمسة مقابل حصول البيع ، وقد نُقض البيع ، ونقضه كان بسبب قديم قبل العقد فلم يتم البيع .

فائدة : ٣

اختلف العلماء : إذا تبين أن المبيع به عيب ، أو مستحق للغير ، فعلى من تكون العهدة؟

ف قيل: لا عهدة على السمسار بل على البائع .

وقيل: العهدة على السمسار .

وقيل: العهدة عليه إذا كان يعلم ذلك.

والراجح أنه لا عهدة عليه إلا إذا وجد شرط أو عرف بأن العهدة على الوسيط، كما لو شرط ولي الأمر على السماسرة أن يتأكدوا من ملك البائع للسلعة ، ومن سلامتها من العيوب ، أو كانوا على علم بالعيب ، أو بما في المبيع ، فغروا المشتري به .

فائدة : ٤

بيع التصريف .

صورة بيع التصريف : أن يشتري البضاعة ويتفق مع من باعها له أنه إن لم يتمكن من بيعها فإنه سيعيدها للبائع ، وما باعه منها يكون قد اشتراه.

وهذه الصورة من صور البيع قد صرح العلماء بمنعها ، لأن فيها جهالة وغرراً ، فكل من البائع والمشتري لا يدري قدر الكمية التي سيشتريها ، وهل سيعيد كل البضاعة أو بعضها أو لا يعيد منها شيئاً ؟

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه نهي عن بيع الغرر .

وبيع الغرر هو كل بيع مجهول العاقبة.

قال ابن قدامة : إذا اشترط إن نَقَّ المبيع وإلا رده فهو شرط فاسد . وهل يفسد به البيع ؟ على روايتين ؛ قال القاضي : المنصوص عن أحمد أن البيع صحيح . وهو قول الحسن ، والشعبي والنخعي والحكم وابن أبي ليلى ، وأبي ثور . والثانية : البيع فاسد . وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي لأنه شرط فاسد ، فأفسد البيع . انتهى

ومعنى (نق المبيع) أي إن باعه ، وهو صورة البيع على التصريف.

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله عن بيع التصريف فقال:

"صورته أن يقول : بعت عليك هذه البضاعة فما تصرف منها فهو على بيعه ، ولما لم يتصرف فردّه إليّ ، وهذه المعاملة حرام ، وذلك لأنها تؤدي إلى الجهل ولا بد ، إذ إن كل واحد من البائع والمشتري لا يدري ماذا سيتصرف من هذه البضاعة ، فتعود المسألة إلى الجهالة ، وقد ثبت عن الرسول ﷺ أنه ( نهي عن بيع الغرر ) وهذا لا شك من الغرر .

ولكن إذا كان لا بد أن يتصرف الطرفان هذا التصرف فليعط صاحب السلعة بضاعته إلى الطرف الآخر لبيعها بالوكالة وليجعل له أجراً على وكالته فيحصل بذلك المقصود للطرفين ، فيكون هذا الثاني وكياً عن الأول بأجرة ولا بأس بذلك ( لقاءات الباب المفتوح ) .

فائدة : ٥

عن أبي هريرة قال: ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ .

اختلف العلماء في معنى ذلك على أقوال :

القول الأول : أن يقول البائع أبيعك هذه السلعة نقداً بعشرة ، ونسيئة بأحد عشرة ، ويعقدان العقد من غير تحديد لأحد الثمنين

وقد قال بهذا القول ابن مسعود .

وهو قول الحنفية ، والمالكية .

واستدلوا :

أ- أنه هذا التفسير مما لا يختلف فيه الناس .

ب- أن هذا التفسير يصدق عليه أنه بيعتين في بيعة ، لأن هناك بيعاً بثمن مؤجل وبيعاً بثمن معجل ، ولم يحدد أحد البيعتين ، كما أنه يصدق على أن من فعل ذلك فله أوكسهما أو الربا .

**قال البغوي** رحمه الله في شرح السنة - عن هذه الصورة- : هُوَ فَاسِدٌ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ لِأَنَّهُ لَا يُدْرَى أَيُّهُمَا جُعِلَ الثَّمَنُ اهـ  
**وقال الترمذي** بعد إخراجهِ للحديث : وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا : بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ أَنْ يَقُولَ : أَيْبِعُكَ هَذَا الثَّوبَ بِثَمَنٍ بِعَشْرَةٍ وَبَنِيْمَةٍ بِعَشْرَيْنِ ، وَلَا يُفَارِقُهُ عَلَى أَحَدٍ الْبَيْعَيْنِ ، فَإِذَا فَارَقَهُ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَا بَأْسَ ، إِذَا كَانَتْ الْعُقْدَةُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمَا اهـ

**وقال النسائي** في السنن : بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : أَيْبِعُكَ هَذِهِ السِّلْعَةَ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ نَقْدًا وَبِمِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ نَسِيئَةً .

**وقال الشوكاني** في نيل الأوطار : وَالْعِلَّةُ فِي تَحْرِيمِ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ عَدَمُ اسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ فِي صُورَةِ بَيْعِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ بِثَمَنَيْنِ .

**القول الثاني** : أن ( بيعتين في بيعة ) يراد به : اشتراط عقد في عقد ، كأن يقول له : لا أبيعك هذه السلعة حتى توجرني بيتك .  
وقال بهذا الحنابلة .

**القول الثالث** : أن المراد بـ(بيعتين في بيعة) بيع العينة ، وهو أن يبيع الشيء نسيئة ثم يشتريه بأقل من الثمن الذي باعه به نقداً (عاجلاً).  
وقال بهذا القول ابن تيمية ، وابن القيم .

**ووجه القول** : أن البائع جمع بين بيعتين في بيعة واحدة ، وذلك لأنه باع السلعة ، ثم اشتراها ، وقصده من ذلك بيع دراهم بدراهم ، بزيادة مقابل النسيئة ، فليس له في هذه الحال إلا الأوكس ( الأقل ) أو فإنه سيقع في الربا .

**وهذا القول هو الراجح .**

**فائدة : ٦**

بيع العربون .

قال ابن الأثير: العربون هو أن يشتري السلعة ويدفع إلى صاحبها شيئاً على أنه إن أمضى البيع حسب من الثمن، وإن لم يمض البيع كان لصاحب السلعة ولم يترجمه المشتري .

وقالت اللجنة الدائمة : هو أن يدفع المشتري للبائع أو وكيله مبلغاً من المال أقل من ثمن المبيع بعد تمام عقد البيع ، لضمان المبيع ؛ لئلا يأخذه غيره على أنه إن أخذ السلعة احتسب به من الثمن ، وإن لم يأخذها فللبائع أخذه وتملكه .

اختلف العلماء رحمهم الله في حكم بيع العربون على قولين :

**القول الأول** : التحريم .

ذهب إليه جمهور علماء الأمصار إلى أنه غير جائز بل هو باطل ولا يصح .

وهو قول مالك ، والشافعي، والليث ابن سعد ، وعبد العزيز بن أبي سلمة ، وسفيان الثوري ، والأوزاعي، والحنفية، وحكى ابن المنذر بطلانه عن ابن عباس ، والحسن البصري .

أ-لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْعَرَبَانِ ) رَوَاهُ مَالِك .

ب- ولقوله ﷺ ( لَا يَحِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ ، وَلَا شَرْطَانٌ فِي بَيْعٍ ) رواه الخمسة .

**قال الشوكاني** : فاشتمل العربون على شرطين فاسدين .

ج- قوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ) .

**قال القرطبي** في تفسيره : ومن أكل أموال الناس بالباطل بيع العربان .. فهذا لا يصلح ، ولا يجوز عند جماعة فقهاء الأمصار من الحجازيين، والعراقيين، لأنه من باب بيع القمار والغرر والمخاطرة وأكل المال بالباطل، بغير عوض ولا هبة، وذلك باطل بالإجماع .

د-أن في بيع العربان معنى الميسر، قاله الدهلوي في الحجة .



هـ- أنه بمنزلة الخيار المجهول ، فإنه اشترط أن له رد المبيع من غير ذكر مدة ، كما لو قال : ولي الخيار، متى شئت رددت السلعة ومعها درهم .

#### القول الثاني : الجواز .

وهو مذهب الإمام أحمد ، وفعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وعن ابن عمر أنه أجازاه .  
وقال ابن المسيب : لا بأس إذا كره السلعة أن يردها، ويرد معها شيئاً . قال أحمد : هذا في معناه .  
أ- لما رواه ابن أبي شيبه في مصنفه ، وعلقه البخاري : عن عبد الرحمن بن فروخ ( أن نافع بن عبد الحارث اشترى داراً للسجن من صفوان بن أمية بأربعة آلاف درهم ، فإن رضي عمر فالبيع له، وإن عمر لم يرض فأربعمئة لصفوان ) .  
ومما يقوي هذا الحديث أيضاً أن قصة شراء عمر بن الخطاب داراً للسجن بمكة من صفوان بن أمية قد اشتهرت بين أهل العلم، وبين من كتب في تاريخ مكة، مثل : الأزرقى، والفاكهي، وابن شبة، حتى إنها كانت موجودة في عصر الفاكهي، وكانت لا تزال سجن مكة، فليراجع، والله أعلم .

ب- ومن المعلوم : قالوا: إنَّ ذلك الثمن في صفقة العربان إنما استحقه البائع في مقابل الزمن وتأخير بيعه وتفويت الفرصة على البائع .  
قال الشيخ **مُحمَّد بن عثيمين** : الجهالة في بيع العربون ليست جهالة ميسر ، لأن جهالة الميسر يكون فيه المتعاملان بين الغنم والغرم ، أما هذه فإن البائع ليس بغرم ، بل البائع غائم ، وغاية ما هنالك أن ترد إليه سلعته ، ومن المعلوم أن المشتري لو شرط الخيار لنفسه مدة يوم أو يومين كان ذلك جائزاً ، وبيع العربون يشبه شرط الخيار، إلا أنه يعطى للبائع جزء من الثمن إذا رد إليه السلعة ، لأن قيمتها قد تنقص إذا علم الناس بهذا، ولو على سبيل التقديم، ففيه مصلحة .

وفيه أيضاً مصلحة للبائع من وجه آخر، أن المشتري إذا سلم العربون فإن في هذا دافع لتتميم البيعة .  
وفيه كذلك مصلحة للمشتري، لأنه يكون بالخيار في رد السلعة إذا دفع العربون، بينما لو لم يدفعه للزمه البيع. ( بحث للأخ عدنان الأحمدى )

#### الشروط في البيع

##### تعريف الشرط .

الشرط لغة : العلامة ومنه قوله تعالى { فقد جاء أشراطها } أي علاماتها .

واصطلاحاً : ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود .

- الفرق بين شروط البيع ( التي سبقت في أول الباب وهي سبع ) والشروط في البيع من وجوه أربعة :  
الأول : أن شروط البيع من وضع الشارع، والشروط في البيع من وضع المتعاقدين.

الثاني : شروط البيع يتوقف عليها صحة البيع، والشروط في البيع يتوقف عليها لزوم البيع، فهو صحيح، لكن ليس بلازم؛ لأن من له الشرط إذا لم يوف له به فله الخيار .

الثالث : أن شروط البيع لا يمكن إسقاطها، والشروط في البيع يمكن إسقاطها من له الشرط.

الرابع : أن شروط البيع كلها صحيحة معتبرة؛ لأنها من وضع الشرع، والشروط في البيع منها ما هو صحيح معتبر، ومنها ما ليس بصحيح ولا معتبر؛ لأنه من وضع البشر، والبشر قد يخطئ وقد يصيب ( الشرح الممتع ) .

- هل المعتبر من الشروط في البيع ما كان في صلب العقد، أو ما بعد العقد، أو ما قبل العقد؟

المذهب: أن المعتبر ما كان في صلب العقد، أو في زمن الخيارين: خيار المجلس، وخيار الشرط .

مثال: بعتك هذه السيارة واشترطت أن أسافر عليها إلى مكة، فهذا محله في نفس العقد وهو صحيح.

مثال آخر: بعتك هذه السيارة، وبعد أن تم العقد بالإيجاب والقبول، قلت: أنا أشتري عليك أن أسافر بها إلى مكة يصح؛ لأنه في زمن الخيار؛ لأنك لو قلت: لا، قلت: فسخت الآن؛ لأن بيدي الخيار ما دمتنا لم نتفرق فلنا أن نزيد الشرط.

مثال آخر: بعتك هذه السيارة ولي الخيار ثلاثة أيام، وفي اليوم الثاني جئت إليك، وقلت: أشتري أن أسافر بها إلى مكة يصح؛ لأنه في زمن الخيارين.

وأما ما كان قبل ذلك مما اتفق عليه قبل العقد، فالمذهب أنه غير معتبر.

مثاله: اتفقت أنا وأنت على أن أبيع عليك السيارة، واشترط: أن أسافر عليها إلى مكة، وعند العقد لم نذكر هذا الشرط إما نسياناً وإما اعتماداً على ما تقدم، فهل يعتبر هذا أو لا؟ الجواب: لا يعتبر على المذهب.

والصحيح: أنه يعتبر لما يلي :

أولاً: لعموم الحديث ( المسلمون على شروطهم ) ، وأنا لم أدخل معك في العقد إلا على هذا الأساس.

ثانياً: أنهم جوزوا في النكاح تقدم الشرط على العقد، فيقال: أي فرق بين هذا وهذا ؟ وإذا كان النكاح يجوز فيه تقدم الشرط على العقد، فالبيع مثله، ولا فرق.

إذاً الشروط في البيع معتبرة سواء قارنت العقد، أو كان بعده في زمن الخيارين، أو كانت متفقاً عليها من قبل . (الشرح الممتع)

( ألم أجيب في الشروط أنه خالف الشرع ) .

فإن خالفته فهي باطلة .

لحديث عائشة - في قصة برة - أن النبي ﷺ قال ( ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، قضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق ، وإنما الولاء لمن أعتق ) متفق عليه .

( منها صحيح ) .

أي : من هذه الشروط : شروط صحيحة ، وهذه يجب الوفاء بها .

أ- لقوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ) .

ب- ولقوله سبحانه ( وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً ) .

ج- ولقوله ﷺ ( المسلمون على شروطهم ) رواه أحمد .

( كماله رهن ) .

هذا مثال للشروط الصحيحة ، أن يطلب البائع رهناً على المشتري .

مثال : أن أبيع على هذا الرجل شيئاً بثمن مؤجل ، فلا أثق به فأقول ارهني شيئاً .

( وتأجيل الثمن ) .

وهذا من أمثلة الشروط الصحيحة ، أن يطلب المشتري من البائع أن يكون الثمن مؤجلاً .

مثال : أن يقول أريد أن اشتري السيارة بثمن كذا وكذا لمدة سنة .

( الذي يطلبه غالباً المشتري ) .

ويشترط في الأجل - كما هو معلوم - أن يكون معلوماً .

( ومن الأمثلة كون العبد كاتباً قوياً ، أو خصياً ) .

( وإن كان يشترط البائع في البيع نفعاً كسكنى الدار شهراً ) .

أي : إذا اشترط البائع سكنى الدار شهراً ، فإن هذا شرط صحيح .

لحديث جابر ( أنه كان يسير على جمل له فأعيا ، فأراد أن يسيبه ، قال : فلحقني النبي ﷺ فقال : بعنيه .. فبعته واستثنيت حملانه إلى أهلي ) متفق عليه .

- لكن بشرط أن يكون هذا النفع معلوماً :

إما بزمان مثال : كسكنى الدار شهراً .

أو بالمكان : كما لو بعث سيارة واشترطت عليك أن أسافر بها إلى مكة وأرجع .

أو بالعمل : كما لو بعث عبداً واشترطت أن يخط لي ثوباً .

- فإن كان النفع مجهولاً فإنه لا يصح :

مثال : أبيعك بيتي واستثنيت سكناه حتى يقدم زيد ، فهذا لا يصح .

مثال آخر : أبيعك بيتي واستثنيت سكناه حتى أجد بيتاً ، فهذا لا يصح لجهالة المدة .

مثال آخر : بعثك هذه السيارة بألف على أن أطلب عليها ضالتي ، فلا يصح للجهالة

( أو شرط المشتري على البائع حمل الخطب ، أو تكسيره ، أو خياطة الثوب ) .

هذه كلها شروط صحيحة .

حمل الخطب :

مثال : اشتري منه حطباً ، وقال : بشرط أن تحمله إلى بيتي في المكان الفلاني ، فيصح .

لعموم ( المسلمون على شروطهم ) .

أو تكسيره :

يعني اشترط المشتري على البائع أن يكسر الحطب .

( وإن جمع بين شرطين بطل البيع ) .

أي : لو اشترط البائع أو المشتري على الآخر شرطين فالشرط غير صحيح ويبطل البيع .

فلو شرط البائع سكنى الدار شهراً ، وسكنى الدكان شهراً ، فلا يصح .

ولو اشترط المشتري على البائع حمل الحطب وتكسيه جميعاً ، فلا يصح .

وهذا مذهب الحنفية ، والشافعية ، والمشهور من مذهب الحنابلة .

لحديث عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ ) رواه أبو داود .  
قالوا : لأن ذلك يفضي إلى النزاع والشقاق .

وذهب بعض العلماء : إلى صحة اشتراط شرطين في بيع، بل يجوز ولو زاد عن شرطين ما لم تكن الشروط محرمة.

وهذا رواية عن الإمام أحمد، اختارها ابن تيمية ، وابن القيم .

أ- لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ) .

ب- ولقوله ﷺ ( المسلمون على شروطهم ) .

وجه الدلالة من الآية والحديث : أنهما دلا على وجوب الوفاء بالشروط ، والخروج عن هذا الأصل يحتاج إلى دليل صريح

ج- أن الأصل في المعاملات كلها : أصلها وشروطها الصحة والإباحة ما لم يدل دليل صريح على المنع .

وهذا هو الصحيح .

وأما الجواب عن حديث ( ... ولا شرطان في بيع ) فالمقصود به بيع العينة كما رجحه ابن القيم رحمه الله .

فائدة :

يجوز أن يشترط النفع في غير المبيع .

مثال : لو قال بعثك بيتي على أن تسكنني بيتك شهراً .

- ( ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يصح لحديث : أن رسول الله ﷺ نهي عن بيعتين في بيعة ) .

واختار شيخ الإسلام ابن تيمية الجواز والشيخ السعدي إلا إذا تضمن محظوراً شرعياً :

مثال : لو قلت أقرضتك ألف ريال بشرط أن تسكنني بيتك لمدة شهر ، لأنه قرض جر منفعة .

أما حديث ( نهي عن بيعتين في بيعة ) فقد قال بعض العلماء إن المقصود بها : مسألة العينة .

( ومثلها : شروط فاسدة تبطل للعقد ) .

كأن يشترط أحدهما على الآخر عقداً آخر كقرض .

كأن يجمع بين بيع وقرض فهذا شرط فاسد مبطل للعقد .

مثال : بعثك بيتي بـ ( ١٠٠ ) على أن تقرضني ( ١٠٠ ) .

لأن كل قرض جر نفعاً فهو ربا .

فائدة :

ذهب بعض العلماء إلى أن من الشروط الفاسدة التي تبطل العقد أن يشترط أحدهما عقداً آخر غير القرض ، مثال : بعثك هذا

البيت على أن تخرجني بيتك لمدة سنة ، أو بعثك هذا البيت على أن تبيعني بيتك لحديث نهي رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة ) .

والصحيح في هذه المسألة أنه يصح أن يشترط عليه عقداً آخر {غير القرض} لأن ليس فيه محذور شرعي ولعموم قوله تعالى {وأحل الله البيع} وأما حديث (نهي عن بيعتين في بيعة) فإن من العلماء من قال إن المراد بما مسألة العينة كما هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية.

مثالها : لو بعت عليك هذا البيت بـ {١٠٠} إلى سنة (هذه بيعة) واشتريته منك بـ {٨٠} نقداً، هذه بيعة ثانية ، والمبيع واحد، فهما بيعتان في بيعة .

(ومنها شروط فاسدة غير مفسدة للبيع ) .

هذا القسم الثالث : وهي شروط فاسدة لكن لا تبطل العقد .

( كأن يشترط أن لا يخساره عليه ) .

فهذا يبطل الشرط والعقد صحيح .

مثال : اشترى إنسان شيئاً من شخص وقال : بشرط ليس عليّ خسارة إن بعته ونقصت قيمته .

هذا شرط فاسد لكن لا يبطل العقد .

لأن هذا مخالف لمقتضى العقد ، لأن مقتضى العقد أن الإنسان إذا ملك شيئاً صار له غنمه وغرمه .

(أو أن يشترط أن لا يبيعه مطلقاً) .

أي : شرط البائع على المشتري ألا يبيعه ، فهذا شرط فاسد غير مفسد للعقد على المذهب .

لأنه يخالف مقتضى العقد . إذ أن مقتضى العقد أن يبيع المالك ملكه لمن يشاء وإن شاء لم يبعه .

وهذه المسألة : اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :

القول الأول : أنه يبطل البيع والشرط .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي .

أ- لحديث ( أن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط ) .

لكن هذا الحديث ضعيف ، ضعفه الإمام أحمد ، وابن تيمية ، واستغربه النووي .

ب- لأنه مناف لمقتضى العقد ، لأن العقد يقتضي التمليك ، والتصرف في المبيع بيعاً أو هبة .

القول الثاني : أنه يبطل الشرط ويصح البيع .

وهذا هو المشهور من مذهب الحنابلة .

لحديث بريرة حيث دل على صحة العقد وبطلان الشرط ، فالشرط إذا نافي لمقتضى العقد بطل في نفسه ، ولا يلزم منه بطلان العقد .

القول الثالث : يصح العقد والشرط .

ويجوز قال جماعة من السلف ، منهم الحسن البصري ، والنخعي ، وابن أبي ليلى ، وابن المنذر ، وهو اختيار ابن تيمية وابن القيم .

أ- لحديث ( المسلمون على شروطهم )

ب- أن الأصل في العقود والشروط الصحة ، والخروج عن هذا الأصل يحتاج إلى دليل .

والراجح - والله أعلم - القول الثاني ، أنه يبطل الشرط ويصح البيع .

فائدة

اختلف العلماء في مسألة : إذا باعة واشترط البائع البراءة من كل عيب مجهول .

والصحيح في هذه المسألة التفصيل :

أنه إذا أبرأه من العيوب المجهولة :

فإنما أن يكون عالماً بما ولكنه كتمها ، فهذا لا يبرأ ، لأنه خدعه وغشه .

قال النبي ﷺ ( من غشنا فليس منا ) .

وقال ﷺ في المتبايعين ( إن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما ) .

وإنما أن يكون جاهلاً بالعيوب - فهذا يبرأ - لأن هذا هو الذي يقدر عليه ، وهو أن يريد أن يسلم .

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم .

قال شيخ الإسلام مرجحاً هذا التفصيل :

( والصحيح في مسألة البيع بشرط البراءة من كل عيب والذي قضى به الصحابة وعليه أكثر أهل العلم ، أن البائع إذا لم يكن علم

بذلك العيب فلا رد للمشتري ) .

وقال ابن القيم : هذا الذي جاء عن الصحابة .

### باب الخيار

تعريفه :

الخيار : هو طلب خير الأمرين من الإمضاء أو الفسخ .

( وهو أقسام ) .

أي: أقسام سبعة ، وحصرت الأقسام بسبعة بناءً على التبع والاستقراء .

( ومنها : خيار المجلس ، ويثبت للمتعاقدين ما لم يتفترقا ) .

هذا النوع الأول من أنواع الخيار ، وهو خيار المجلس .

وهو الخيار الذي يثبت للمتعاقدين ما دام في المجلس .

والمراد بالمجلس هنا مكان الجلوس ، وإن لم يكن متخذاً للجلوس بل موضع التبايع كأنه ما كان .

- ودليل ثبوت هذا الخيار .

عَنْ ابْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ( إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا، وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

مثاله : إذا بعث على إنسان سيارة ، فما دمنا بالجلس فلكل واحد منا الخيار .

- وإلى ثبوت خيار المجلس ذهب جماهير العلماء ، كالشافعي وأحمد .

قال ابن قدامة : وهو مذهب أكثر أهل العلم .

وقال النووي : وبهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

وهو مروى عن ابن عمر ، وأبي بركة الأسلمي من الصحابة رضي الله عنهم .

وقال ابن رشد : ولا يخالف لهما من الصحابة .

وقال البخاري : به قال ابن عمر ، وشريح ، والشعبي ، وطاوس ، وعطاء ، وابن أبي مليكة .

أ- لحديث ابن عمر السابق .

ب- ولحديث حكيم بن حزام . قال : قال ﷺ ( الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورُكَ لُهُمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَذَبَا وَكُنَّا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا ) متفق عليه .

وجه الدلالة : هذان الحديثان، وما في معناها . يدلان دلالة صريحة على ثبوت خيار المجلس، بما يعطي الحق للمتبايعين . ومن في معناهما في كل عقد فيه معارضة في إمضاء البيع أو فسخه مدة المجلس .

فائدة :

الحكمة من خيار المجلس :

هي أن الإنسان قد يتعجل في بيع الشيء أو شرائه ويقع ذلك منه من غير تروٍّ، فيحتاج إلى أن يعطى هذه الفسحة، وإنما أعطي هذه الفسحة لأنه إذا وقع الشيء في ملك الإنسان فإن الرغبة التي كانت عنده قبل أن يملكه تقل فجعل الشارع له الخيار، وهذا من حكمة الشارع، ولم يكن طويلاً لانتفاء الضرر. (الشرح الممتع).

( يَنْتَهِي خِيَارُ الْمَجْلِسِ بِالتَّفَرُّقِ ) .

أي : يثبت البيع في خيار بالمجلس إذا تفرقا .

لقوله ﷺ ( ما لم يتفرقا ) ، فإذا تفرقا بأبدانهما ثبت البيع .

ففي حديث ابن عمر ( ... وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا، وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ ) .

والمقصود بالتفرق هو التفرق بالأبدان ، فإذا تفرقا بأبدانهما بعد التبايع فقد ثبت البيع .

وقال بعض العلماء : المراد بالتفرق ، تفرق الأقوال ، وهذا ضعيف .

والصحيح أن المراد بالتفرق بالأبدان .

أ- لرواية البيهقي ( حتى يتفرقا من مكانهما ) .

ب- أن راوي الحديث ابن عمر فسر بذلك .

ففي رواية البخاري ( وكان ابن عمر إذا اشترى شيئاً يعجبه فارق صاحبه ) .

ج- أن ذلك خلاف الظاهر .

وقال صاحب المعنى حمل التفرق على الأقوال باطل لوجوه :

**أولاً :** أَنَّ اللَّفْظَ لَا يَحْتَمِلُ مَا قَالُوهُ ؛ إِذْ لَيْسَ بَيْنَ الْمُتَبَايِعِينَ تَفَرُّقٌ بِلَفْظٍ وَلَا اعْتِقَادٌ ، إِنَّمَا بَيْنَهُمَا اتِّفَاقٌ عَلَى الثَّمَنِ وَالْمَبِيعِ بَعْدَ الْإِخْتِلَافِ فِيهِ .

**الثَّانِي :** أَنَّ هَذَا يُبْطِلُ فَائِدَةَ الْحَدِيثِ ؛ إِذْ قَدْ عَلِمَ أَنََّّهُمَا بِالْخِيَارِ قَبْلَ الْعَقْدِ فِي إِشْنَائِهِ وَإِتْمَامِهِ ، أَوْ تَرْكِهِ .

**الثَّالِث :** أَنَّهُ يَرْوَاهُ تَفْسِيرُ ابْنِ عُمَرَ لِلْحَدِيثِ بِفِعْلِهِ ، فَإِنَّهُ كَانَ إِذَا بَايَعَ رَجُلًا مَشَى خُطُوبَاتٍ ؛ لِيَلْزَمَ الْبَيْعَ ، وَتَفْسِيرُ أَبِي بَرزَةَ لَهُ ، بِقَوْلِهِ عَلَى مِثْلِ قَوْلِنَا ، وَهُمَا زَاوِيَا الْحَدِيثِ ، وَأَعْلَمُ بِمَعْنَاهُ .

**فائدة :**

ضابط التفرق :

اختلف العلماء في حد هذا التفرق .

**قيل :** التفرق أن يغيب عن صاحبه .

**وقيل :** بأن يمشي أحدهما مستديراً لصاحبه خطوات .

**وقيل :** هو أن يبعد منه بحيث لا يسمع كلامه الذي يتكلم به في العادة .

**والراجح من أقوال العلماء** هو عرف الناس وعاداتهم فيما يعدونه تفرقاً ، فما عداه العرف تفرقاً فهو كذلك وإلا فلا ، والقاعدة : كل ما ورد مطلقاً في لسان الشارع ، ولم يحدد ، فإنه يرجع إلى تحديده إلى العرف .

ولأن التفرق في الشرع مطلق فوجب أن يحمل على التفرق المعهود .

ولأن الشارع علق عليه حكماً ولم يبينه ، فدل ذلك على أنه أراد ما يعرفه الناس كالقبض والاحراز .

فمتى تفرقا بأبدانهما تفرقاً يعتد به العرف انقطع خيارهما ولزم العقد ، ولو أقاما في مجلسهما مدة متطاولة أو قاما وتماشيا مراحل أو حجز بينهما حاجز من جدار أو غيره فهما على خيارهما وبه قطع جمهور القائلين بالخيار .

**أمثلة :**

إذا كانا في بيت ، فبخروج أحدهما منه .

إذا كانا في غرفة ، فبخروج أحدهما منها .

﴿ لَمْ يَخْتَبَايَاهَا هَكَذَا أَنْ لَا خِيَارَ ﴾ .

**فيلزم البيع بمجرد العقد .**

**مثال :** بعثك هذا الشيء على أنه لا خيار بيننا .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( الْمُتَبَايِعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفَقَةً خِيَارٍ ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ ) رواه أبو داود .

**والصفقة لغة :** اسم المرة من الصفق ، وهو الضرب باليد على يد أخرى .

**والمعنى :** أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا ، إلا إذا قال أحدهما للآخر : اختر إمضاء البيع أو فسخه ، فاختر الإمضاء ، تم البيع وإن لم يتفرقا .

**قال الشوكاني :** إلا أن تكون صفقة خيار: المراد أن المتبايعين إذا قال أحدهما لصاحبه اختر إمضاء البيع أو فسخه فاختر أحدهما تم البيع وإن لم يتفرقا . اهـ

﴿ أَوْ يَسْقُطُ عَلَيْهِ بِمَعْنَى الْهَيْبَةِ ﴾ .



فيسقط ، لأن الخيار حق للعائد ، فسقط بإسقاطه .

مثال : بعد أن تم البيع ، ألغيا الخيار فلا بأس لأن الحق لهما .

( وَإِنْ أَسْقَطَهُ أَحَدُهُمَا بَقِيَ الْخِيَارُ الْآخَرُ ) .

فإن قال : أسقطت خياري ، فإنه يبقى خيار الآخر .

لأنه لم يحصل منه إسقاط لخياره بخلاف صاحبه .

وفي حديث ابن عمر السابق ( إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ) .

( وَإِذَا تَفَرَّقَا لَزِمَ الْبَيْعُ ) .

أي : إذا تفرقا بأبداهما فقد لزم وثبت البيع - كما تقدم - وهذا بالإجماع .

لحديث ابن عمر السابق ( ... وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا، وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ ) .

( وَيَنْقُطُ الْخِيَارُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا ) .

لأن الموت أعظم الفرقتين .

وذهب بعض العلماء - وهو مذهب الشافعي - إلى أنه لا ينقطع بالموت ، وينتقل للورثة .

( وَتَحْرِمُ الشَّرْهَةُ مِنَ الْمَجْلِسِ خَشْيَةَ الْاِسْتِقَالَةِ ) .

يعني : لا يجوز للإنسان مفارقة صاحبه لإسقاط خياره ، لأن هذا من التحيل لإسقاط حق الغير .

لحديث عمرو بن شعيب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( الْبَائِعُ وَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفَقَةً خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

والمعني : لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ البيع ، فالمراد بالاستقالة فسخ النادم منهما للبيع ، وعلى هذا حملة الترمذي ، وغيره من العلماء .

- فإن قيل : ما الجواب عن فعل ابن عمر : أنه كان إذا بايع رجلاً فأراد أن لا يقيه قام فمشى هنيئة ثم رجع إليه ؟  
الجواب :

أولاً : هذا اجتهاد منه ، مدفوع بالحديث المتقدم الذي ينهى عن ذلك .

ثانياً : أو يحمل على أنه لم يبلغه الخبر .

قال ابن قدامة : لِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ يُقَدِّمُ عَلَى فِعْلِ ابْنِ عُمَرَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمْ يَبْلُغْهُ هَذَا ، وَلَوْ عَلِمَهُ لَمَا خَالَفَهُ .

فائدة :

يثبت خيار المجلس بالإجارة مثال : إذا اتفقت أنا وأنت على أن أؤجرك بيتي لمدة ، فما دما في المجلس فلكل واحد منا الخيار ) .

( وَمِنْهَا : خِيَارُ الشَّرْطِ ، وَهِيَ أَنْ يَشْرُطَ ، أَوْ أَحَدُهُمَا الْخِيَارَ إِلَى مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ وَلَيْسَ بِطَوِيلَةٍ ) .

هذا النوع الثاني من أنواع الخيار : وهو خيار الشرط .

وهو أن يشترط المتبايعان في العقد مدة معلومة ولو طويلة .

مثاله : بعتك هذه السيارة على أن الخيار بيننا عشرة أيام .

قال النووي : يصح شرط الخيار في البيع بالإجماع إذا كانت مدته معلومة .

– وهذا الشرط دل عليه :

عموم قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ) .

وحديث : ( المسلمون على شروطهم ) .

مثاله : بعتك هذا الشيء على أن لنا الخيار لمدة ( ٥ ) أيام .

فائدة : ١

قوله ( إلى مدة معلومة ) أي : لا بد أن تكون المدة معلومة ، كإلى شهر صفر مثلاً .

فلو كانت مجهولة لم تصح .

مثال : بعتك بيتي على أن لي الخيار حتى أشتري بيتاً .

هذا فيه جهالة ويحصل فيه نزاع .

فائدة : ٢

قوله ( ولو طويلة ) فيه دليل على أن المدة تصح ولو كانت طويلة إذا كانت محددة .

وهذا قول الحنابلة .

لحديث ( المسلمون على شروطهم ) .

ولأنه حَقٌّ يَتَمَيِّدُ الشَّرْطَ ، فَرُجِعَ فِي تَقْدِيرِهِ إِلَى مُشْتَرِطِهِ ، كَالْأَجَلِ ، أَوْ نَقُولُ : مُدَّةٌ مُلْحَقَةٌ بِالْعَقْدِ ، فَكَانَتْ إِلَى تَقْدِيرِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ كَالْأَجَلِ .

وَلَا يَثْبُتُ عِنْدَنَا مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ خِلَافُهُ .

وزهد بعض العلماء : إن المدة التي تحددها ثلاثة أيام .

وهذا قول الحنفية ، والشافعية .

لحديث ابن عمر . قال : ( سمعت رجلاً من الأنصار وكانت بلسانه لؤثة يشكو إلى رسول الله ﷺ : أنه لا يزال يغبن في البيع ، فقال له رسول الله ﷺ : إذا بايعت فقل لا خلافة ، ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال ) رواه البيهقي

قال ابن قدامة : وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ .

لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ : مَا أَجِدُ لَكُمْ أَوْسَعَ مِمَّا جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِجَابًا ، جَعَلَ لَهُ الْخِيَارَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، إِنْ رَضِيَ أَخَذَ ، وَإِنْ سَخِطَ تَرَكَ .

وَلِأَنَّ الْخِيَارَ يُنَافِي مُقْتَضَى الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْمَلِكَ وَالزُّوْمَ وَإِطْلَاقَ النَّصْرِفِ ، وَإِنَّمَا جَازَ لِمَوْضِعِ الْحَاجَةِ ، فَجَازَ الْقَلِيلُ مِنْهُ ، وَآخِرُ حَدِّ الْقَلَّةِ ثَلَاثٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ( فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ) بَعْدَ قَوْلِهِ ( فَيَأْخُذْكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ ) .

وقيل : أن المدة ثلاثة أيام ولا بأس بالزيادة اليسيرة مدة يوم أو يومين للحاجة إذا كانت البلد بعيدة .

والراجح مذهب الحنابلة .

( لَكُنْ يَحْرُمُ تَصَرُّفُهُمَا فِي الْكُفْلِ وَالْكَفْلُ مَدَّةُ الْخِيَارِ ) .

لأن تصرف أحدهما في المبيع يستلزم سقوط حق الآخر لكن يستثنى من ذلك :

أ- إذا أذن صاحب الحق .

ب- أن يكون الخيار للمشتري وحده فينفذ تصرفه ، ويبطل خياره كالمعيب .

( وَإِذَا مَضَتْ مَدَّتُهُ ، أَوْ أَسْقَطَاهُ لَزِمَ الْبَيْعُ ) .

أي : يلزم البيع في خيار الشرط بأمرين :

الأول : إذا مضت مدته .

الثاني : إذا أسقطاه :

مثال : إذا قدر أنهما تبايعا على أن يكون الخيار لمدة ( ١٠ ) أيام ، وبعد مضي ( ٥ ) أيام اتفقا على إلغاء الشرط ، فإن هذا يجوز ويسقط الشرط لأن الحق لهما .

( وَإِنْ شَرَطَاهُ لِأَحَدِهِمَا دُونَ صَاحِبِهِ صَحَّ ) .

قوله ( صح ) أي : صح الشرط .

أي : وسقط خيار الآخر ، وثبت له الخيار وحده .

أ- لأن الحق لهما فكيفما تراضيا به جاز .

ب- وفي حديث ابن عمر السابق ( إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَّفَقَا وَكَانَا جَمِيعًا ، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ) .

( وَلَكِنْ لَهُ الْخِيَارُ الشَّيْءُ وَلَوْ مَعَ تَبَيُّعِ الْآخَرِ وَسَقَطَهُ ) .

أي : أن الذي له الخيار سواء كان البائع أو المشتري أو كليهما ، فله الفسخ ، سواء كان بحضور الآخر أو غيبته ، أو رضاه أو كراهته .

لأن القاعدة : أن من لا يشترط رضاه لا يشترط علمه .

ولذلك يجوز للرجل أن يطلق زوجته وإن لم تعلم ، لأنه لا يشترط رضاها . ( الشرح الممتع ) .

( وَتَصَرَّفَ الْمَشْتَرِي فُسْخَ الْخِيَارِ ) .

أي : وتصرف المشتري في المبيع - الذي اشترط فيه الخيار له وحده - فسخ لخياره .

لأنه دليل الرضى به ، فكأنه يقول: أسقطت خياري: وأمضيت البيع .

( وَالْمَشْتَرِي النِّمَاءَ الْمَنْفُصِلَ زَمَنَ الْخِيَارِ ) .

النماء المنفصل ( أي من المبيع ) للمشتري .

مثال : باع إنسان شاة واشترط هذا المشتري الخيار ( ٧ ) أيام ، اللبن نماء منفصل ، فهو للمشتري .

– وأما النماء المتصل : ( وهو ما لا يمكن انفكاكه عن الأصل ، مثل السمن ، وتعلم الصنعة ، والصحة بعد المرض ) .

ف قيل : للبائع زمن الخيار .

مثل : اشترى شاة ، هذه الشاة سمت وصارت ذات لحم وشحم ، فهذا الشحم واللحم للبائع ، لأنه نماء متصل ، لا يمكن تخليصه من الأصل ، فيكون تبعاً له .

وقيل : النماء المتصل للمشتري أيضاً .

لأنه حصل بسببه .

مثال : اشترت عبداً واشترطت الخيار لمدة { ٦ } أشهر ، فعلمته الكتابة والقراءة في هذه المدة ، فقال البائع رجعت عن بيع العبد { العبد الآن يكتب وقد زادت قيمته والكتابة نماء متصل } فيأخذ البائع العبد وتقدر قيمته وهو لا يعرف القراءة والكتابة ، وقيمته وهو متصف بهذه الزيادة ، والفرق بين القيمتين للمشتري .

( وَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا زَمَنُ الْخِيَارِ ظَاهِرٌ يَبْطُلُ خِيَارُهُ ) .

أي : إذا مات أحد المتبايعين زمن خيار الشرط بطل خياره ، ولا ينتقل للورثة .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يبطل خيار من مات منهما وينتقل إلى ورثته

لأن الوارث قائم مقام المورث .

( وَمِنْهَا : خِيَارُ الْغَبْنِ ، هِيَ أَنْ يُغْبِنَ فِي الْبَيْعِ غِبْنًا يُخْرِجُ مِنَ الْعَادَةِ ) .

هذا النوع الثالث من أنواع الخيار : وهو خيار الغبن .

وهو أن يغبن في المبيع غبناً يخرج عن العادة ، فإذا غبن فله الخيار .

– لا بد أن يكون الغبن يخرج عن العادة .

– قيده بعضهم بالخمس وبعضهم بالثلث والصحيح أنه راجع للعرف .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) وَالْمُرَادُ بِالْغَبْنِ الْفَاحِشُ عِنْدَ الْحَفَنَةِ وَالْمَالِكِيَّةِ فِي الرَّاجِحِ وَالْحَنَابِلَةِ فِي قَوْلِ أَنَّ الْغِبْرَةَ فِي تَقْدِيرِ الْغَبْنِ عَلَى عَادَةِ التَّجَارِ . وَإِنْ اخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُهُمْ فَإِنَّهَا كُلُّهَا تُؤْذِي إِلَى هَذَا الْمَعْنَى .

وَأَمَّا كَانَتِ الْغِبْرَةُ بِتَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ ، لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يُرْجَعُ إِلَيْهِمْ فِي الْغُيُوبِ وَخَوَافِهَا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَقْتَضِي الْخَبْرَةَ فِي الْمُعَامَلَاتِ .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي لِكُلِّ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي الْغَبْنِ الثُّلُثُ ، وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ لِلْمَالِكِيَّةِ مَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ .

فائدة : ١

قوله ( يخرج عن العادة ) أما الغبن البسيط فلا يضر ، وهو واقع لا محالة في البيوع ، ولا أثر له في صحة العقد باتفاق الفقهاء .

فائدة : ٢

يثبت الخيار بالغبن في ثلاثة مواضع :

الأولى : الغبن بزيادة الناجش .

( وقد تقدم مباحث النجش ) .

مثال : رجل اشترى سلعة وزاد ثمنها بسبب النجش هي تساوي { ١٠ } ووصلت { ١٥ } بسبب النجش .

فللمشتري الخيار ، لأنه زيد عليه على وجه محرم .

الثانية : تلقي الركبان .

( وقد تقدم مبحث تلقي الركبان ) .

وأنه لا يجوز أن يتلقاهم ويشترى منهم .

هؤلاء إن غبنوا فلهم الخيار .

الثالث : بيع المسترسل .

وهو لغة : من الاسترسال ، وهو الاطمئنان .

والمراد به : الجاهل بقيمة السلعة الذي لا يحسن المبايعة ولا يُماكس ، فينقاد للبائع ويأخذ السلعة بأكثر من قيمتها ، فيغبن غبناً فاحشاً ، ففي هذه الحالة يثبت له الخيار .

قال ابن قدامة : الْمُسْتَرَسِلُ إِذَا غَبَنَ غَبْنًا يَخْرُجُ عَنِ الْعَادَةِ ، فَلَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ الْفَشَخِ وَالْإِمْضَاءِ . وَجَدًا قَالَ مَالِكٌ .

لأنه غبن حصل لجهله بالمبيع ، فأثبت الخيار ، كالعن في تلقي الركبان .

فأما غير المسترسل ، فإنه دخل على بصيرة بالغبن ، فهو كالعالم بالغيب ، وكذا لو استعجل ، فجعل ما لو تثبت لعلمه ، لم يكن له خيار ؛ لأنه انبنى على تفصيله وتفريطه .

والمسترسل هو الجاهل بقيمة السلعة ، ولا يحسن المبايعة .

قال أحمد : المسترسل ، الذي لا يحسن أن يُماكس .

وفي لفظ ، الذي لا يُماكس .

فكأنه استرسل إلى البائع ، فأخذ ما أعطاه من غير مأكسة ، ولا معرفة بعينه .

فأما العالم بذلك ، والذي لو توقف لعرف ، إذا استعجل في الحال فعن ، فلا خيار لهما . ( المغني ) .

( ومنها : خيار التخييس ) .

هذا النوع الرابع من أنواع الخيار : وهو خيار الغبن .

تعريفه : هو عدم إخراج الشيء على حقيقته .

وله صورتان :

أ- أن يظهر الشيء على وجه أكمل مما كان عليه .

ب- أو أن يظهر الشيء على وجه كامل وفيه عيب .

وهذا النوع من التدليس حرام .

قال ﷺ ( لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ ) متفق عليه .

وقال ﷺ ( من غشنا فليس منا ) متفق عليه .

أمثلة :

كتسويد شعر الجارية ليظن من رآها أنها شابة ( فهنا للمشتري الخيار بين الرد أو الإمساك ) .

وتصرية اللبن في صرع بهيمة الأنعام .

فائدة : ١

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ ، فَمَنْ إِبْتِنَاعَهَا بَعْدَ فَإِنَّهُ بِخَيْرِ التَّطَرُّعِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمَرٍ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَلِمُسْلِمٍ ( فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ) .

ففي هذا الحديث تحريم تصرية الإبل والغنم ، وكانوا يجمعون لبنها في صرعها ليظن من رآها أنها كثيرة اللبن ، فيشتريها بزيادة ، فنهاهم النبي ﷺ .

قال النووي : مَعْنَاهُ لَا يَجْمَعُوا اللَّبَنَ فِي صَرْعِهَا عِنْدَ إِزَادَةِ بَيْعِهَا حَتَّى يَعْظُمَ صَرْعُهَا فَيُظَنُّ الْمُشْتَرِي أَنَّ كَثْرَةَ لَبْنِهَا عَادَةٌ لَهَا مُسْتَمِرَّةٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ : صَرَيْتُ الْمَاءَ فِي الْخَوْضِ أَيْ جَمَعْتُهُ وَصَرَى الْمَاءُ فِي ظَهَرِهِ أَيْ حَبَسَهُ فَلَمْ يَنْزَوِج .

فائدة : ٢

الحكمة من التحريم :

أولاً : لأن ذلك غش وخداع وتدليس وإيذاء للحيوان ، وقد قال ﷺ : ( من غشنا فليس منا ) .

ثانياً : أن في ذلك ضرراً على الحيوان .

فائدة : ٣

وهل مثل الإبل والغنم البقر وغيرها ؟

نعم .

قال ابن قدامة : جُهِزُوا أَهْلَ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي التَّصْرِيعِ بَيْنَ الشَّاةِ وَالنَّاقَةِ وَالْبَقَرَةِ ، وَشَدَّ دَاوُدُ ، فَقَالَ : لَا يَتَّبِثُ الْخَيْتَارُ بِتَّصْرِيعِ الْبَقَرَةِ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ ( لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ ) فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهُمَا يَحِلُّ فِيهِمَا ، وَلِأَنَّ الْحُكْمَ ثَبَتَ فِيهِمَا بِالنَّصِّ ، وَالْقِيَاسُ لَا تَثْبُتُ بِهِ الْأَحْكَامُ .

وَلَنَا غُمُومٌ قَوْلِهِ ( مَنْ اشْتَرَى مُصْرَةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ) ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ( مَنْ إِبْتِنَاعَ مُحْفَلَةً ) .

وَلَمْ يُقْصَلْ ، وَلِأَنَّهُ تَصْرِيعٌ يَلْبَسُ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، أَشَبَّهَ الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ ، وَالْخَبَرُ فِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى تَصْرِيعِ الْبَقَرِ ؛ لِأَنَّ لَبْنَهَا أَعَزُّ وَأَكْثَرُ نَفْعًا .

وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ الْأَحْكَامَ لَا تَثْبُتُ بِالْقِيَاسِ . ( المغني ) .

وقال ابن حجر : لكن لم يذكر البقر لغلبيتها عندهم ، وإلا فحكمهما سواء خلافاً لداود الظاهري ( قاله في الفتح ) .

وقال ولي الدين : الظاهر أن ذكر الإبل والغنم دون غيرها ، خرج مخرج الغالب فيما كانت العرب تصريه ، وتبيعه ، تدليساً وغشاً ، فإن

البقر قليل ببلادهم ، وغير الأنعام لا يقصد لبنها غالباً ، فلم يكونوا يصرون غير الإبل والغنم ، وما خرج مخرج الغالب لا مفهوم له .

فائدة : ٤

فمن اشتراها ووجدها مصرة : هو بالخيار ثلاثة أيام إذا علم بالتصرية بين أمرين :

إما أن يمسكها بلا أرض . ( لأن هذا ليس عيباً ولكنه فوات صفة ) .

وإن شاء ردها إلى البائع وصاعاً من تمر .

وقد ذهب إلى ذلك عامة أهل العلم .

**قال في الفتح :** وقد أخذ بظاهر هذا الحديث جمهور أهل العلم ، وأفتى به ابن مسعود ، وأبو هريرة ، ولا يخالف لهما من الصحابة ، وقال به من التابعين ، ومن بعدهم من لا يحصى عدده ، ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن الذي احتلب قليلاً أو كثيراً ، ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا .

#### فائدة : ٥

إن ردها يرد معها صاعاً من تمر .

وهذا مذهب الشافعي وأحمد .

لوروده في الحديث : ( وصاعاً من تمر ) .

**قال النووي :** ثُمَّ إِذَا اخْتَارَ رَدَّ الْمُصَرَّاةَ بَعْدَ أَنْ حَلَبَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ سَوَاءَ كَانَ اللَّبَنُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، سَوَاءَ كَانَتْ نَاقَةٌ أَوْ شَاةٌ أَوْ بَقَرَةٌ، هَذَا مَذْهَبُنَا، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَاللَّبِيثُ وَابْنُ أَبِي لُبَيْلٍ وَأَبُو يُوسُفَ وَأَبُو ثَوْرٍ وَفُقَهَاءُ الْمُحَدِّثِينَ وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُوَافِقُ لِلْسُّنَّةِ .

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يُرَدُّ صَاعًا مِنْ قُوتِ الْبَلَدِ وَلَا يَحْتَصُّ بِالتَّمْرِ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ وَمَالِكٌ فِي رِوَايَةٍ غَرِيبَةٍ عَنْهُ : يُرَدُّهَا وَلَا يُرَدُّ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ إِذَا أَتْلَفَ شَيْئًا لِبَعْرِهِ رَدَّ مِثْلَهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ، وَإِلَّا فَقِيَمَتُهُ . وَأَمَّا جَنْسٌ آخَرٌ مِنَ الْعُرُوضِ فَخِلَافُ الْأَصُولِ ، وَأَجَابَ الْجُمْهُورُ عَنْ هَذَا بِأَنَّ السُّنَّةَ إِذَا وَرَدَتْ لَا يُغْتَرَضُ عَلَيْهَا بِالْمَعْقُولِ .

#### فائدة : ٧

الحكمة من تقييده بالتمر :

أ- قال النووي : وَأَمَّا الْحِكْمَةُ فِي تَقْيِيدِهِ بِصَاعِ التَّمْرِ ، لِأَنَّهُ كَانَ غَالِبَ قُوتِهِمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَاسْتَمَرَّ حُكْمُ الشَّرْعِ عَلَى ذَلِكَ . (نوي)

ب- ولأن التمر أشبه باللبن أو الحليب من غيره ، لكونه غذاء وقوتاً ، ولا يحتاج إلى كلفة ومؤنة حين الانتفاع به .

#### فائدة : ٨

هذا التمر عوض عن اللبن الذي كان في ضرعها .

#### فائدة : ٩

لماذا قدره النبي ﷺ بصاع ؟

قدر النبي ﷺ بالصاع ، مع أن اللبن قد يكون كثيراً ، وقد يكون قليلاً قطعاً للنزاع .

**قال النووي :** وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ مِثْلُهُ وَلَا قِيَمَتُهُ بَلْ وَجِبَ صَاعٌ فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ لِيَكُونَ ذَلِكَ حَدًّا يَرْجِعُ إِلَيْهِ وَيُرْوَلُ بِهِ التَّخَاصُّمُ . وَكَانَ ﷺ خَرِيصًا عَلَى رَفْعِ الْحِصَامِ وَالْمَنْعِ مِنْ كُلِّ مَا هُوَ سَبَبٌ لَهُ .

#### فائدة : ١٠

ما صحة البيع ؟

البيع صحيح لقوله ( إن رضيها أمسكها ) ، وهو مجمع عليه .

وأنه ثبت للمشتري الخيار إذا علم بالتصرية ، وبه قال الجمهور ، وخالف فيه أبو حنيفة فقال : لا يردها ، بل يرجع بنقصان العيب .

#### فائدة : ١١

إن علم بالتصرية قبل حلبها ؟

**قال ابن قدامة :** وَإِنْ عَلِمَ بِالتَّصْرِيَةِ قَبْلَ حَلْبِهَا ، مِثْلُ أَنْ أَقَرَّ بِهِ الْبَائِعُ ، أَوْ شَهِدَ بِهِ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ ، فَلَهُ رَدُّهَا ، وَلَا شَيْءَ مَعَهَا ؛ لِأَنَّ

التَّمَرُ إِنَّمَا وَجِبَ بَدَلًا لِلْبَنِّ الْمُحْتَلَبِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ اشْتَرَى عَنْمَا مُصْرَّةً فَاحْتَلَبَهَا ، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ سَخِطَهَا ، فَفِي حَلَبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ ) وَلَمْ يَأْخُذْ لَهَا لَبَنًا هَاهُنَا ، فَلَمْ يَلْزِمُهُ رَدُّ شَيْءٍ مَعَهَا ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : هَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ .

فائدة : ١٢

ما الحكم لو احتلبها وترك اللبن بحاله ، هل يرد اللبن أم صاعاً من تمر ؟

قال ابن قدامة : وَأَمَّا لَوْ احْتَلَبَهَا وَتَرَكَ اللَّبْنَ بِحَالِهِ ثُمَّ رَدَّهَا ، رَدَّ لَبَنَهَا ، وَلَا يَلْزِمُهُ أَيْضًا بِشَيْءٍ .

لِأَنَّ الْمُبِيعَ إِذَا كَانَ مُوجِبًا فَرَدَّهُ ، لَمْ يَلْزِمُهُ بَدْلُهُ .

فَإِنْ أَتَى الْبَائِعُ قَبُولَهُ ، وَطَلَبَ التَّمَرَ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ ، إِذَا كَانَ بِحَالِهِ لَمْ يَتَّعَيَّر .

وَقِيلَ : لَا يَلْزِمُهُ قَبُولُهُ .

لِظَاهِرِ الْحَبْرِ .

وَلَأَنَّهُ قَدْ نَقَصَ بِالْحَلَبِ ، وَكَوْنُهُ فِي الصَّرْعِ أَحْفَظُ لَهُ .

وَلَنَا ، أَنَّهُ قَدَرٌ عَلَى رَدِّ الْمُبْدَلِ ، فَلَمْ يَلْزِمُهُ الْبَدْلُ ، كَسَائِرِ الْمُبْدَلَاتِ مَعَ أَبْدَالِهَا .

وَالْحَدِيثُ الْمُرَادُ بِهِ رَدُّ التَّمَرِ حَالَةً عَدَمَ اللَّبَنِ ؛ لِقَوْلِهِ ( فِي حَلَبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ ) .

وَلَمَّا ذَكَّرْنَا مِنَ الْمَعْنَى .

وَقَوْلُهُمْ إِنَّ الصَّرْعَ أَحْفَظُ لَهُ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِنْقَاؤُهُ فِي الصَّرْعِ عَلَى الدَّوَامِ ، وَبِقَاؤُهُ يَضُرُّ بِالْحَيَوَانِ .

( تَيْشِيْبِتُ الْمَشْتَرِي الْخِيَارَ ) .

أي : بين الرد أو الإمساك .

( وَمِنْهَا : خِيَارُ الْعَيْبِ ) .

هذا النوع الخامس من أنواع الخيار ، وهو خيار العيب .

فإن وجد أحدهما بما اشترى عيباً لم يكن علمه ، فله الرد ، أو أخذ أرض العيب .

أمثلة : الدابة مريضة ، الثوب مخرقاً ، الكتاب فيه بياض أو صفحات ساقطة .

اتفق أهل العلم على أن المشتري إذا اطلع في المبيع على عيب سابق للعقد ولم يكن عالماً به أن له الخيار بين الرد وبين الأرض .

وقد استدلل العلماء على ثبوت خيار العيب بأدلة :

قَوْلُهُ تَعَالَى ( إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ) .

وَالْوَجْهُ فِي الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الْعِلْمَ بِالْعَيْبِ فِي الْمُبِيعِ مُنَافٍ لِلرِّضَا الْمَشْرُوطِ فِي الْعُقُودِ ، فَالْعَقْدُ الْمُلْتَبَسُ بِالْعَيْبِ تِجَارَةٌ عَنْ غَيْرِ تَرَاضٍ

ب- أَنَّ مُطْلَقَ الْعَقْدِ يَقْتَضِي وَصْفَ السَّلَامَةِ : أَيْ سَلَامَةِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ عَنِ الْعَيْبِ .

ج- لأن مطلق العقد يقتضي السلامة من العيب فكانت السلامة كالمشروطة في العقد صريحاً لكونها مطلوبة عادة فعند فواتها يتخير كي لا

يتضرر بالزام ما لا يرضى به كما إذا فات الوصف المرغوب فيه المشروط في العقد كمن اشترى عبداً على أنه خباز أو نحوه فوجده بخلاف

ذلك .

د- الإجماع على خيار العيب .

قال الإمام مالك رحمه الله : الأمر المجتمع عليه عندنا ، في الرجل يشتري العبد ثم يظهر منه على عيب يرده منه .

- خيار العيب : هو ما ينقص قيمة المبيع .



جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ضابط العيب في المبيع عند الحنفية، والحنابلة أنه ما أوجب نقصان الثمن في عادة التجارة، لأن الضرر بنقصان المالية .

– يشترط للرد بالعيب ألا يعلم به المشتري حال العقد ، فإن كان عالماً به وقت العقد فلا خيار له ، لأن علمه به دليل على رضاه .

( وَإِذَا عَلِمَ بِالْعَيْبِ بَعْدَ الْبَيْعِ فَالْمُشْتَرِي يَخِيرُ بَيْنَ الْكَرِّ وَالْإِمْسَاكِ مَعَ الْأَرْضِ ) .

أي : أن المشتري إذا وجد السلعة معيبة فإنه يخير بين أمرين :

الأمر الأول : رد المبيع وأخذ الثمن .

الأمر الثاني : أو إمساك السلعة ويدفع البائع أرض العيب

والأرض : هو قسط ما بين قيمة الصحة والعيب .

فيقوم هذا الشيء صحيحاً ثم يقوم معيباً ، وتؤخذ النسبة التي بين قيمته صحيحاً وقيمه معيباً ، وتكون هي الأرض ، فيسقط نظيرها من الثمن ، ويكون التقويم وقت العقد ، ولا وقت العلم بالعيب ، لأن القيمة قد تختلف فيما بين وقت العقد والعلم بالعيب .

– قوله ( فإذا علمَ بالعيب بعد البيع ... ) أي : فإن كان عالماً بالعيب وقت العقد فلا خيار له .

( وَإِنْ تَهَوَّرَ الْكَرُّ فَكُلُّهُ الْأَرْضُ ) .

أي : إذا تعذر رد المبيع ، كأن يشتري ناقة فيجد فيها عيباً ، ثم تموت قبل أن يردها ، فيتعين الأرض على البائع .

مثاله : رجل اشترى ناقة فوجد فيها عيباً ، ولكن الناقة ماتت قبل أن يردها ، فهنا يتعين الأرض .

( وَخِيَارُ عَيْبٍ مَتَرَاتٍ مَا لَمْ يَجِدْ دَلِيلَ الْكَرِّهَا ) .

فلا يلزمه أن يطالب به فوراً ، ولا يسقط إلا بما يدل على إسقاطه .

إلا إن تأخر تأخراً يضر البائع .

( وَإِنْ اخْتَلَفَا مِنْ حُدُوثِ الْعَيْبِ ، فَهَوَّلَ مُشْتَرٍ مَعِ يَمِينِهِ ) .

أي : وإن وقع خلاف بين البائع والمشتري فيمن حدث عنده العيب – وليس هناك بينة – ، فالقول قول المشتري مع يمينه .

مثال : لو اشترى سيارة ، وبعدما ذهب بها رجع وقال : السيارة فيها عيب ، فقال البائع : العيب حدث عندك ؟ وقال المشتري بل العيب من عندك ؟

مثاله : باعه عبداً ثم ادعى المشتري أن به عيباً ( وهو عرج ) .

فالمذهب القول قول المشتري مع يمينه .

قالوا : لأن الأصل عدم قبض الجزء الفاتت بالعيب .

وذهب بعض العلماء : إلى أن القول قول البائع . ( بيمينه ) .

وهذا قول الجمهور .

أ – لحديث إِبْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ ، فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ رَبُّ السِّلْعَةِ أَوْ يَتَنَارَكَانِ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

ب – ولأن الأصل السلامة وعدم وجود العيب .

ج-ولأن النبي ﷺ قال ( البينة على المدعي واليمين على من أنكر ) ( فالدعي هنا المشتري فليأت ببينة )

د-أن دعوى المشتري وجود العيب تستلزم استحقاق الفسخ والأصل عدم الفسخ .

وهذا القول هو اختيار ابن تيمية وهو الراجح .

**قَالَ الشَّوْكَانِيُّ :** قَدْ اسْتَدْلَّ بِالْحَدِيثِ مَنْ قَالَ إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ إِذَا وَقَعَ الْإِخْلَافُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُشْتَرِي فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْعَقْدِ . وَلَكِنْ مَعَ يَمِينِهِ كَمَا وَقَعَ فِي الرِّوَايَةِ الْآخِرَةِ . وَهَذَا إِذَا لَمْ يَقَعْ التَّرَاضِي بَيْنَهُمَا عَلَى التَّرَادُّ، فَإِنْ تَرَاضِيَا عَلَى ذَلِكَ جَازَ بِلَا خِلَافٍ . إِذَا الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ مَعَ يَمِينِهِ ( لِأَن كُلَّ مَنْ قُلْنَا : إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ ) .

**فائدة :**

**ما الحكم لو اختلف البائع والمشتري في قدر ثمن المبيع ؟**

مثال : اشترت هذه الساعة منك ، فلما جئت لأتقده الثمن ، أعطيتني ( ١٠٠ ) ريال ، فقال البائع : أنا بعتها عليك بـ ( ١٢٠ ) ريال ، فالمشتري يقول اشتريتها بـ ( ١٠٠ ) والبائع يقول بعتها بـ ( ١٢٠ ) اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أحكما يتحالفان .

وهذا هو المشهور من المذهب .

أ-واستدلوا بما روي عن النبي ﷺ ( إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة ولا بينة لأحدهما تحالفا ) هذا الحديث بهذا اللفظ لا أصل له .

ب- وقالوا : لأن كلاً منهما مدعٍ ومنكر ، والقاعدة أن اليمين على المنكر ، البائع يدعي أن القيمة ١٢٠ وينكر أن القيمة ١٠٠ ، والمشتري يدعي أن القيمة ١٠٠ وينكر أن القيمة ١٢٠ ، فهنا يتحالفا ويفسخ العقد .

وكيفية الحل : نص الفقهاء أنه يبدأ بيمين البائع لأن القاعدة في الأيمان أنه يبدأ بيمين أقوى المتداعيين ، وأقواهما البائع لأن المبيع يرد عليه .

يخلف البائع بالنفي والإثبات ، يبدأ بالنفي لأن الأصل في اليمين أنها للنفي ، يخلف فيقول والله ما بعت الكتاب بـ ( ١٠٠ ) والله لقد بعت بـ ( ١٢٠ ) ، ثم يقول المشتري والله ما اشترت الكتاب بـ ( ١٢٠ ) والله لقد اشتريته بـ ( ١٠٠ ) ثم يفسخ العقد إذا لم يرض بقول صاحبه ، فتزد السبابة للبائع والثمن للمشتري .

**القول الثاني :** أن القول قول البائع، أو يترادان البيع (يعني إذا رضي المشتري بقول البائع فذاك وإلا فسخ البيع من غير بينة ولا شيء).

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

أ-لحديث الباب ( إذا اختلف المتبايعان وليس بينهما بينة ، فالقول قول البائع ، أو يترادان ) رواه أبو داود وأحمد .

ب-ولأن البائع لم يرض بإخراج هذا المبيع عن ملكه إلا بهذا الثمن ، فكيف نجبره على قبول ما هو أقل .

وهذا القول هو الصحيح .

#### ● حالات مستثناة :

**الحالة الأولى :** إذا كان متنع صدق أحدهما- البائع أو المشتري -، فهنا القول قول من لا يمتثل قوله الكذب .

مثال ذلك : الإصبع الزائدة، فإذا اشترى عبداً فوجد فيه إصبعاً زائدة، فأراد رده، فقال البائع: حدث هذا العيب عندك، وقال المشتري: أبداً، فالقول قول المشتري؛ إذ لا يمكن أن يحدث له إصبع زائدة، ولو أمكن أن يحدث لكان كل إنسان يتوقع أن يحدث له ذلك، وإذا قبلنا قول المشتري فلا يشترط أن يخلف؛ لأنه لا حاجة للحلف.

**الحالة الثانية :** إذا كان لا يمتثل أن يكون قول المشتري .

مثاله : اشترى بهيمة ثم ردها، والعيب الذي فيها جُرْحٌ، ادعاه المشتري فنظرنا إلى الجرح وإذا هو يثعب دماً، جرح طري والبيع له مدة أسبوع، فالقول قول البائع بلا يمين؛ لأنه لا يمتثل أن يكون هذا الجرح قبل العقد.

## فصل

الإقالة تعريفها : هي أن يرضى أحد المتبايعين بفسخ العقد إذا طلبه صاحبه .

( الإقالة مستحبة ) .

أ- لقوله تعالى ( وافعلوا الخير ) .

ولا شك أن إقالة النادم من فعل الخير .

ب- ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا بَيْعَتَهُ ، أَقَالَهُ اللَّهُ عَثْرَتَهُ ) رواه أبو داود، وابن ماجه .

وعند ابن ماجه ( .. أقال الله عثرته يوم القيامة ) . { عثرته } أي غفر الله زلته وخطيئته .

ج- وهي من رحمة الخلق والإحسان إليهم .

قال ﷺ ( الراحون يرحمهم الرحمن ، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء ) رواه أبو داود .

وقال ﷺ ( إنما يرحم الله من عباده الرحماء ) رواه البخاري .

وقال ﷺ ( من فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ) رواه البخاري .

قال الشيخ ابن عثيمين : ولكن هي سنة في حق المقليل، ومباحة في حق المستقل، أي : لا بأس أن تطلب من صاحبك أن يقلبك، سواء كنت البائع أو المشتري، أما في حق المقليل فهي سنة لما فيها من الإحسان إلى الغير، وقد قال الله تعالى ( وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ) ، وقد قال النبي ﷺ من أقال مسلماً بيعته أقال الله عثرته يوم القيامة ) ، ولأن فيها إدخال سرور على المقلل وتفريجاً لكربته، لا سيما إذا كان الشيء كثيراً وكبيراً ، فتكون داخلة في قول الرسول ﷺ ( من فرج عن مؤمن كربة من كرب الدنيا فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ) ، وقال النبي ﷺ ( رحم الله امرأً سمحاً إذا باع، سمحاً إذا اشترى، سمحاً إذا قضى، سمحاً إذا اقتضى ) ، فتكون سبباً للدخول في دعاء النبي ﷺ بالرحمة .

- وينبغي أن يعلم أن عقد البيع إذا تم بصدور الإيجاب والقبول من المتعاقدين فهو عقد لازم ، والعقد اللازمة عند الفقهاء لا يملك أحد المتعاقدين فسخها إلا برضى الآخر إذا لم يكن بينهما خيار لقوله ﷺ ( البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ) ، ومع ذلك فقد اتفق أهل العلم على أن من آداب البيع والشراء الإقالة .

( وهي مستحبة ) .

أي : لا عقد جديد .

أي : أن الإقالة فسخ وإلغاء للعقد الأول وليست بيعاً .

وهذا قول الشافعية ، والحنابلة .

ووجه هذا الرأي : بأن الإقالة في اللغة عبارة عن الرفع، يقال في الدعاء ( اللهم أقل عثراتي ) أي : ارفعها، والأصل أن معنى التصرف شرعاً ينبيء عنه اللفظ لغة، ورفع العقد فسخه، ولأن البيع والإقالة اختلافاً اسماً فتخالفاً حكماً، فإذا كانت رفعاً فلا تكون بيعاً ، لأن البيع إثبات والرفع نفي وبينهما تناف، فكانت الإقالة على هذا التقدير فسخاً محضاً .

وذهب بعض العلماء : إلى أنها بيع .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله مرجحاً القول الأول : الصواب أنها فسخ لعقد مضى ، ولهذا تجوز قبل قبض المبيع ، وتجوز بعد نداء الجمعة الثاني ، وتجوز بعد إقامة الصلاة إذا لم تمنع من الصلاة ، لأنها ليست بيعاً ، وتجوز في المسجد .

فائدة :

اختلف العلماء : هل تجوز الإقالة بأقل أو أكثر من الثمن على قولين :

قيل : لا تجوز إلا بالثمن .

لأن مقتضى الإقالة رد الأمر على ما كان عليه ، ورجوع كل واحد منهما إلى ماله ، فلم تجز بأكثر من الثمن .

**وقيل :** يجوز .

ورجح ذلك ابن رجب ، والشيخ ابن عثيمين .

قال الشيخ ابن عثيمين في الشرح الممتع : ... وكذلك . أيضاً . لو أن البائع طلب من المشتري الإقالة فقال: أفيلك على أن تعطيني كذا وكذا زيادة على الثمن فإنه لا يجوز؛ لأنها تشبه العينة حيث زيد على الثمن.

**ولكن القول الراجح** أنها تجوز بأقل وأكثر إذا كان من جنس الثمن؛ لأن محذور الربا في هذا بعيد فليست كمسألة العينة ، لأن مسألة العينة محذور الربا فيها قريب، أما هذه فبعيد، وقد قال ابن رجب . رحمه الله . في ( القواعد ) إن للإمام أحمد رواية تدل على جواز ذلك، حيث استدلل ببيع العربون الوارد عن عمر رضي الله عنه ، وقال: الإقالة بعوض مثله، وعليه فيكون هناك رواية أومأ إليها الإمام أحمد بجواز الزيادة على الثمن والنقص منه، وهذا هو القول الراجح، وهو الذي عليه عمل الناس، وهو من مصلحة الجميع؛ وذلك لأن البائع إذا أقال المشتري، فإن الناس سوف يتكلمون ويقولون: لولا أن السلعة فيها عيب ما ردها المشتري، فيأخذ البائع عوضاً زائداً على الثمن من أجل جبر هذا النقص.

وقال في شرح البلوغ : الصحيح الجواز، ومحذور الربا فيها بعيد ، فمثلاً : إذا بعت عليك سيارة بعشرين ألفاً، ثم جئت إليّ وقلت : أقلني، أنا لا أريد السيارة ، فقلت : لا أفيلك إلا إذا أعطيتني ألفين من الثمن ، فقال : أعطيك .

## باب الرِّبَا

**الربا لغة :** الزيادة .

**وشرعاً :** الزيادة الحاصلة بمبادلة الربوي بجنسه ، أو تأخير القبض فيما يلزم فيه التقابض من الربويات .

وهو محرم بالكتاب والسنة والإجماع .

قال الله تعالى ( الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَخْلَى اللَّهُ الْبَيْعَ وَخَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ) .

وقال سبحانه وتعالى ( يَحْقِقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ) .

وقال عز وجل ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ) .

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - ( هذه آخر آية نزلت على النبي ﷺ ) .

وقال سبحانه وتعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ) .

وقال سبحانه وتعالى في شأن اليهود حينما نهاهم عن الربا وحرمه عليهم، فسلكوا طريق الحيل لإبطال ما أمرهم به قال سبحانه في ذلك (وَأَخَذْنَاهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً) .

وقال عز وجل ( وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَا لِيَرْزُبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْزُبُوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضَعِفُونَ ) .

وعن جابر . قَالَ: (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الرِّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدِيهِ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ) رواه مسلم .

( أكل الربا ) أخذه ، ( وموكله ) بضم الميم ، معطي الربا ، لأنه ما حصل الربا إلا منه ، فيكون داخلاً في الإثم .

وعن سمرة . قال : قال ﷺ ( ... ولكي رأيت الليثلة رجلين أتياي، فأخذاً بيدي، فأخرجاني إلى الأرض المقدسة، فإذا رجل جالس، ... الحديث وفيه : ... فأنطلقنا حتى أتينا على نهر من دم، فيه رجل قائم على وسط النهر، ورجل بين يديه حجارة، فأقبل الرجل الذي في النهر، فإذا أراد أن يخرج، رمى الرجل بحجر في فيه، فردّه حيث كان، فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر، فيرجع كما كان، فقلت:

مَا هَذَا؟ قَالَ: وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّهْرِ أَكَلُوا الرِّبَا ( رواه البخاري .  
 وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُفْبِقَاتِ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ قَالَ الشِّرْكُ بِاللَّهِ وَالسِّحْرُ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَكْلُ الرِّبَا وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ ) متفق عليه .  
 وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( مَا أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنَ الرِّبَا إِلَّا كَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهِ إِلَى قَلَّةٍ ) رواه أحمد .  
 وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ ( لِيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبَالِي الْمَرْءُ بِمَا أَخَذَ الْمَالُ أَوْ مِنْ الْحَلَالِ أَمْ مِنْ الْحَرَامِ ) رواه البخاري .  
 وعن أبي جحيفة ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدِّمِّ ، وَثَمَنِ الْكَلْبِ ، وَكَسْبِ الْأُمَةِ ، وَلَعْنِ الْوَائِمَةِ وَالْمُسْتَوْثَمَةِ ، وَآكِلِ الرِّبَا ، وَمُؤْكِلِهِ ، وَلَعْنِ الْمُصَوِّرِ ) رواه البخاري .  
 قال ابن قدامة : أجمعت الأمة على أن الربا محرم .  
 وقال ابن تيمية : ولم يأت بعد الشرك وعيد كما جاء في الربا .

● وهو ينقسم إلى قسمين :  
 ربا الفضل : بيع الشيء بجنسه مع التفاضل .  
 كما لو باع صاعاً من البر بصاعين .  
 أو كيلو من الذهب بكيلوين .  
 وربا النسيئة : بيع الشيء بجنسه أو بغير جنسه مما يساويه في العلة بدون قبض .  
 صاع من البر بصاع من البر من تأخر القبض  
 باع صاع من البر بصاع من الشعير مع تأخر القبض .  
 وهنا قسم ثالث وهو : ربا الجاهلية :  
 وهو قلب الدين على المعسر .  
 وأصله أن الرجل يكون له على الرجل المال المؤجل فإذا حل الأجل قال له : أنتقصي أم تري فإن وفاه وإلا زاد هذا في الأجل وزاد هذا في المال فيتضاعف المال والأصل واحد .  
 وهذا الربا حرام بإجماع المسلمين ، قال الله تعالى ( وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ) .  
 فإذا حل الدين وكان الغريم معسراً لم يجز بإجماع المسلمين أن يقلب الدين عليه بل يجب إنظاره .

فائدة : ١

حرم الربا لأسباب :  
 انتهاك حرمة مال المسلم بأخذ الزائد من غير عوض .  
 الإضرار بالفقير ، لأن الغالب غنى المقرض وفقير المستقرض فلو مكن الغني من أخذ أكثر من المثل أضر بالفقير .  
 انقطاع المعروف والإحسان الذي في القرض .

فائدة : ٢

الأموال الربوية ( أي التي يجري فيها الربا ) .  
 عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( أَلْذَهَبُ بِالذَّهَبِ ، وَالْفِصَّةُ بِالْفِصَّةِ ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرُ

بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيَبْعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ ( رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

الحديث دليل على أن الأموال الربوية ستة ، وهي : الذهب ، والفضة ، والبر ، والشعير ، والتمر ، والملح .  
قوله ( الذهب بالذهب ) أي بيع الذهب بالذهب ، ( مثلاً بمثل ) أي في الوزن ليس في الصفة ، أي لا يزيد أحدهما على الآخر ، صاع بر بصاع بر ، ١٠٠ جرام ذهب بـ ١٠٠ جرام ذهب ، ( سواء سواء ) السواء : هو المثل والنظر ، أي مثلاً بمثل ، وجمع مع ما قبله للتأكيد والمبالغة في الإيضاح ( يدأ بيد ) أي : متقابضين في مكان التبايع قبل أن يتفرقا ( فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم ) أي من حيث الكمية متساوياً ومتفاضلاً ، لا من حيث التقابض [ كصاع بر بصاعين شعير ، أو ١٠٠ جرام من الفضة بـ ٢٠ جرام من الذهب ] وهذا الإطلاق مقيد بما بعده ، وهو قوله ( إذا كان يدأ بيد ) .

( إذا بيع الكريهي بجنسه مشاركاً له في الأهلية فلا بد من شرطين : الإمكانية ، والتقابض ) .

كذهب بذهب - بر ببر - شعير بشعير - فضة بفضة .

أ- لحديث أبي سعيد السابق ( الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ ) .

ب- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ( لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

( إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ) أي : متساويين ، ( وَلَا تُشِفُّوا ) أي : لا تفضلوا ولا تزيدوا بعضها على بعض ، ( يَدًا بِيَدٍ ) أي : متقابضين في مكان التبايع قبل أن يفترا .

مثال :

ذهب بذهب ( لا بد من شرطين : تقابض - مماثلة ) .

فضة بفضة ( لا بد من شرطين : تقابض - مماثلة ) .

بر ببر ( لا بد من شرطين : تقابض - مماثلة ) .

ولذلك : جاء في جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ لَا يُعْلَمُ مَكِيلُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

( عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ ) بضم الصاد المهملة ، وسكون الموحدة ، وهي الطعام المجتمع ، كالكومة . ( لَا يُعْلَمُ مَكِيلُهَا ) أي : لا يعلم مقدار تلك الصبرة .

فهذا الحديث دليل على النهي عن بيع الصبرة من التمر - وهي الكومة - التي يعلم كيلها ، بتمر آخر علم كيله .

قال الشوكاني : والحديث فيه دليل على أنه لا يجوز أن يباع جنس بجنسه وأحدهما مجهول المقدار . ( نيل الأوطار )

لأن الصبرة يُجهل كيلها ومقدارها ، فالتساوي غير معلوم ، فيكون ربا ، لأن بيع التمر بالتمر لابد من شرطين : التساوي ، والتقابض كما تقدم ، وهذا لا يتم إلا يتم إلا بمعرفة كل من العوضين .

وقال ابن قدامة : وَلَوْ بَاعَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ جُزْأً أَوْ كَانَ جُزْأً مِنْ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ ، لَمْ يَجْزِ .

وقال ابن المنذر : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ إِذَا كَانَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ ؛ وَذَلِكَ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ ، لَا يُعْلَمُ مَكِيلُهَا ، بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ ) .

وفي قول النبي ﷺ ( الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ ) إِلَى تَمَامِ الْحَدِيثِ ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا كَذَلِكَ ، وَلِأَنَّ التَّمَاثُلَ شَرْطٌ ، وَالْجَهْلُ بِهِ يُبْطِلُ الْبَيْعَ ، كَحَقِيقَةِ التَّفَاضُلِ . ( المغني ) .

وقال النووي : هذا تصريح بتحريم بيع التمر بالتمر حتى يعلم المائلة ، قال العلماء : لأن الجهل بالمائلة في هذا الباب كحقيقة المفاضلة ، لقوله ﷺ ( إلا سواء يسواء ) ولم يحصل تحقق المساواة مع الجهل ، وحكم الحنطة بالحنطة ، والشعير بالشعير ، وسائر الربويات إذا بيع بعضها ببعض حكم التمر بالتمر . ( شرح مسلم )

( وإذا بيع الربوي بغير جنسه لكنه مشارك له في العلة فيشتترط شرط واحد وهي : التقبض ) . كذهب بفضة ، بر بشعير .

لقوله ﷺ ( فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد ) .

مثال : ذهب بفضة يشترط شرط واحد التقابض . ( لأن الذهب غير جنس الفضة لكنه مشارك له في العلة كما سيأتي ) .

مثال : باع ١٠ آصع من البر بـ ١٠٠ صاع من الشعير يجوز بشرط واحد وهو التقابض . [ لأن التمر غير جنس الشعير لكنه مشارك له في العلة ] .

ومثل : بيع الريالات بالدولارات ، فكلاهما اتحدا في العلة ( وهي الثمنية ) لكن اختلفت في الجنس ( هذه ريالات وهذه دولارات ) فإنه يجوز بشرط التقابض .

( وإذا بيع الربوي بغير جنسه ولم يكن مشاركاً له في العلة فإنه لا يشترط شيء ، يجوز التفاضل والتعريف ) .

مثال : ذهب بشعير ، يجوز مطلقاً من غير شروط .

مثال : فضة ببر يجوز مطلقاً من غير شروط .

( ويجوز لأحد الجنسين أن يبرر زيادة أحدهما على الآخر ) .

فلا أثر لاختلاف النوع والجودة إذا كان الجنس واحداً والعلة واحدة ، فلا بد من شرطين : التساوي والتقابض .

فتمر جيد بتمر رديء لابد من شرطين .

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيْبٍ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا . » . فَقَالَ لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَلَا تَفْعَلْ بَعِ الْجُمُعَ بِالذَّرَاهِمِ ثُمَّ ابْتَغِ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيْبًا ) متفق عليه .

( الجنيب ) التمر الطيب ، ( الجُمُع ) الرديء .

فالحديث دليل على تحريم التفاضل بين نوعي الجنس الواحد من الأشياء الربوية .

فاختلاف الجنس في الجودة والرداءة لا يؤثر في منع الربا .

قال الشوكاني : الحديث يدل على أنه لا يجوز بيع رديء الجنس بجيده متفاضلاً ، وهذا أمر مجمع عليه ، لا خلاف بين أهل العلم فيه . وأما سكوت الرواة عن فسخ البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع إما ذهولاً وإما اكتفاءً بأن ذلك معلوم ، وقد ورد في بعض طرق الحديث أن النبي ﷺ قال هذا هو الربا فردّه كما بنه على ذلك في الفتح . ( نيل الأوطار ) .

مثال : لا يجوز أن تبيع ( ١٠٠ ) قمح جيد بـ ( ١١٠ ) رديء ، لأنه ربا .

وقد جاء في حديث أبي سعيد قال ( جاء بلالٌ بِتَمْرٍ بَرِّيٍّ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مِنْ أَيْنَ هَذَا » . فَقَالَ بِأَلِّ تَمْرٍ كَانَ عِنْدَنَا رَدِيءٌ

فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِمَطْعَمِ النَّبِيِّ ﷺ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عِنْدَ ذَلِكَ « أَوْهَ عَيْنُ الرِّبَا لَا تَفْعَلْ وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ التَّمْرَ فَبِعْهُ بِبَيْعِ آخَرَ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ ) متفق عليه .

ففي هذا الحديث جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر برني جيد ، فتعجب النبي ﷺ من جودته ، فقال : من أين هذا ، فقال بلال : كان عندنا تمر ، فبعت الصاعين من الرديء بصاع من هذا الجيد ، ليكون مطعم النبي ﷺ ، فعظم ذلك على النبي ﷺ وأخبر بلال بأن عمله هذا هو عين الربا ، فلا تفعل ثم أرشده للطريقة الصحيحة ، وهي إذا أراد استبدال رديء بجيد ، أن يبيع الرديء بدراهم ثم اشتر بالدراهم تمراً جيداً .

قال النووي رحمه الله: قَوْلُهُ ﷺ ( أَوْهَ عَيْنُ الرِّبَا ) قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: هِيَ كَلِمَةٌ تَوَجُّعٌ وَخُزْنٌ ، وَمَعْنَى عَيْنِ الرِّبَا : أَنَّهُ حَقِيقَةُ الرِّبَا الْمَحْرَمِ .  
- أرشد النبي ﷺ في هذا الحديث إلى الطريقة السليمة البعيدة عن الربا ، التي يسلكها من أراد أن يستبدل التمر الجيد بالتمر الرديء ، وذلك بأن يبيع التمر الرديء بدراهم ويشتري بالدراهم تمراً جيداً ، وهذه الطريقة تتبع في كل ربوي يراد استبداله بربوي أحسن منه ، لأن الجودة في أحد الجنسين لا تبرر الزيادة إذا بيع أحدهما بالآخر .

فائدة : ١

اختلف العلماء : هل يجري الربا في غير هذه الأصناف الستة مما هو مثلها أم لا على قولين :

**القول الأول :** أن تحريم الربا محصور في هذه الأشياء الستة لا يتجاوزها إلى غيرها .

يروى هذا القول عن قتادة وهو قول أهل الظاهر .

وقال به أيضاً طاوس ، وعثمان البتي ، وأبو سليمان .

ومن اختار هذا القول الإمام الصنعاني .

**قال الصنعاني :** ... ولكن لما لم يجدوا - أي الجمهور - علة منصوصة اختلفوا فيها اختلافاً كثيراً يقوي للناظر العارف أن الحق ما ذهب إليه الظاهرية من أنه لا يجري الربا إلا في الستة المنصوص عليها ، وقد أفردنا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة سميتها : (القول المحتجى) . واختاره من الحنابلة ابن عقيل .

القول الثاني : أنه يلحق بما ما شاركها في العلة .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

أ- لحديث مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( الْطَّعَامُ بِالطَّعَامِ وَمِثْلًا بِمِثْلٍ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ

ولفظ ( الطعام ) أعم من الأصناف الأربعة المذكورة في حديث عبادة .

ب- واستدلوا أيضاً بالمعنى ، وذلك أن ما وافقها في العلة يجب أن يأخذ حكمها ، مراعاة لمقصود الشارع في التحريم ، فما دام أن العلة واضحة وموجودة في غير هذه الأصناف فليحكم بالإلحاق ، لأن الشرع لا يفرق بين متماثلين ، كما لا يجمع بين مختلفين ، قالوا : وقد اقتصر الحديث على الأصناف الستة من باب الاكتفاء بالأشياء التي لا يستغني عنها الناس عادة .

وهذا القول هو الراجح .

فائدة : ٢

علة التحريم في النقدین :

أرجح الأقوال : أن العلة فيهما مطلق الثمنية ، أي أهما أثمان للأشياء .

وهذا قول المالكية ، واختاره ابن تيمية ، وابن القيم .



قال شيخ الإسلام ابن تيمية : والأظهر أن العلة في ذلك هي الثمنية لا الوزن .

جاء في مجلة البحوث الإسلامية : فإن هيئة كبار العلماء تقرر بأكثريتها : أن الورق النقدي يعتبر نقداً قائماً بذاته كقيام النقدية في الذهب والفضة وغيرها من الأثمان ، وأنه أجناس تتعدد بتعدد جهات الإصدار ، بمعنى أن الورق النقدي السعودي جنس ، وأن الورق الأمريكي جنس ، وهكذا كل عملة ورقية جنس مستقل بذاته وأنه يترتب على ذلك الأحكام الشرعية الآتية :

أولاً : جريان الربا بنوعيه فيها كما يجري الربا بنوعيه في النقدين الذهب والفضة وفي غيرها من الأثمان كالفلوس وهذا يقتضي ما يلي :

ثانياً : لا يجوز بيع بعضه ببعض أو غيره من الأجناس النقدية الأخرى من ذهب أو فضة أو غيرها نسيئة مطلقاً ، فلا يجوز مثلاً بيع الدولار الأمريكي بخمسة أريالة سعودية أو أقل أو أكثر نسيئة .

ثالثاً : لا يجوز بيع الجنس الواحد منه بعضه ببعض متفاضلاً سواء كان ذلك نسيئة أو يداً بيد ، فلا يجوز مثلاً بيع عشرة أريالة سعودية ورق بأحد عشر ريالاً سعودياً ورقاً .

رابعاً : يجوز بيع بعضه ببعض من غير جنسه مطلقاً إذا كان ذلك يداً بيد ، فيجوز بيع الليرة السورية أو اللبانية بريال سعودي ورقاً كان أو فضة أو أقل من ذلك أو أكثر ، وبيع الدولار الأمريكي بثلاثة أريالة سعودية أو أقل أو أكثر إذا كان ذلك يداً بيد ، ومثل ذلك في الجواز بيع الريال السعودي الفضة بثلاثة أريالة سعودية ورق أو أقل أو أكثر يداً بيد ؛ لأن ذلك يعتبر بيع جنس بغير جنسه ، ولا أثر لجرد الاشتراك في الاسم مع الاختلاف في الحقيقة . ( أبحاث هيئة كبار العلماء ) .

وعلى هذا : فيجري الربا في كل ما اتخذته الناس عملة وراج رواج النقدين ، مثل الأوراق النقدية الآن ، وعلى هذا فلا يجوز بيع ( ١٥ ) ريالاً سعودياً ورقاً بـ ( ١٦ ) ريالاً سعودياً ورقاً ، ويجوز بيع بعضها ببعض من غير جنسها إذا كان يداً بيد ، كما لو باع ورق نقد سعودي بليرة سورية أو لبنانية أو كويتية ، لأن العملات الورقية أجناس متعددة بتعدد جهات إصدارها .

فائدة : ٣

علة التحريم في الأربعة الباقية . ( التمر والشعير والملح والبر ) .

اختلف العلماء في ذلك على أقوال :

القول الأول : أن العلة هي الطعم مع الكيل . ( إذا يلحق بها كل مكيل ومطعوم ) .

ورجح هذا القول ابن قدامة ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية .

وعلى هذا القول : الأرز يجري فيه الربا ، لأنه مطعوم ومكيل ، وكذلك : الذرة والذرة والعدس واللحم ونحوها ، ولا يجري في مطعوم لا يكال كالرمان والسفرجل والبيض والأترج والتفاح ، والأشنان مكيل لكنه غير مطعوم فلا يجري فيه الربا .

واستدل هؤلاء بأن الأصناف الأربعة المذكورة في حديث عبادة مطعومة مكيلة ، فيلحق بها كل ما كان كذلك .

القول الثاني : أن العلة هي الاقتنيات والادخار .

أي كون الطعام قوتاً يقتات به الناس غالباً ، ويدخره مدة من الزمن فلا يفسد ، وعلى هذا القول فيجري الربا في الأرز والقمح والذرة ونحوها .

وهذا مذهب مالك ، واختاره ابن القيم .

واستدل هؤلاء بحديث عبادة ، قالوا : إن الأصناف المذكورة في حديث عبادة يجمعها وصف الاقتيات والادخار .

القول الثالث : أن العلة في هذه الأربعة هي الطعمية - أي كونها مطعومة - .

وهذا قول الشافعي .

القول الرابع : أن العلة في الأربعة المذكورة هي الكيل ولو كانت غير مطعومة .

وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد .

قال العلامة الشنقيطي : وهذا القول أظهر دليلاً .

والله أعلم .

أمثلة :

مبادلة تفاحة بتفاحتين ، هل يجري الربا ؟

عند الحنفية والحنابلة : لا يجري ؛ لأنها ليست مكيلة ولا موزونة ، بل معدودة .

وعند الشافعية : يجري ؛ لأنها مطعومة .

وعند الإمام مالك : لا يجري ؛ لأنها ليست ذهباً ولا فضة ، وليست مقتاة تدخر .

صاع برّ بصاعين :

عند الحنابلة والحنفية : يجري ؛ لأنها مكيلة .

وعند الشافعية : يجري ؛ لأنها مطعومة .

وعند المالكية : يجري ؛ لأنها مدخرة ومقتاة .

وعند شيخ الإسلام : يجري ، لأنها مطعومة ومكيلة .

كيلو حديد بكيلوين حديد :

عند الحنفية والحنابلة : يجري ؛ لأنها موزونة .

وعند الشافعية : لا يجري فيها الربا ؛ لأنها ليست ذهباً ولا فضة ، ولا مطعومة .

وعند الإمام مالك : لا يجري ؛ لأنها ليست ذهباً ولا فضة ، ولا يقتات ولا يدخر .

وعند شيخ الإسلام : لا يجري ؛ لأن العلة عنده الثمنية ، أو الطعم مع الكيل أو الطعم مع الوزن .

قلم بقلمين :

عند الحنفية والحنابلة : لا يجري ؛ لأنها ليست مكيلة ولا موزونة ، بل معدودة .

وعند الشافعية : لا يجري ؛ لأنها ليست ذهباً ولا فضة ، وليست طعماً ؛ لأن العلة عندهم غلبة الطعم أو غلبة الثمنية - الاقتصار على

الذهب والفضة - .

وعند المالكية : لا يجري ؛ لأنها ليست ذهباً ولا فضة ، وليست مقتاة ولا مدخرة .

وعند شيخ الإسلام : لا يجري ؛ لأنه يرى أن العلة الثمنية ، والطعم مع الوزن أو الطعم مع الكيل .

فائدة : ٤

قال ابن قدامة : والحاصل أن ما اجتمع فيه الكيل والوزن والطعم، من جنس واحد، ففيه الرّبا رواية واحدة، كالأرز، والدُّخْن، والدُّرّة،

والتُّطَيَّات، والدُّهْن، والحلّ، واللّبَن، واللّحم، ونحوه .

وهذا قول أكثر أهل العلم .

قَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ : هَذَا قَوْلُ عُلَمَاءِ الْأُمُصَارِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ ، سَوَى قَتَادَةَ ، فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّهُ شَدَّ عَنْ جَمَاعَةِ النَّاسِ ، فَقَصَرَ تَحْرِيمَ التَّفَاضُلِ عَلَى السِّيَةِ الْأَشْيَاءِ . ( المغني ) .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَمَا انْعَدَمَ فِيهِ الْكِبَالُ ، وَالْوَزْنُ ، وَالطَّعْمُ ، وَاخْتَلَفَ جِنْسُهُ ، فَلَا رِبَا فِيهِ ، رَوَاهُ وَاحِدَةٌ .  
وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، كَالْبُخَارِيِّ ، وَالتَّيْمِيِّ ، وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، وَابْنِ أَبِي عَرَبَةَ ، وَابْنِ أَبِي حَتْمٍ ، فَإِنَّهُ يُؤْكَلُ دَوَاءً ، فَيَكُونُ مَوْزُونًا مَأْكُولًا ، فَهُوَ إِذَا مِنْ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ . ( المغني ) .

فائدة : ٥

كل شيءٍ جمعهما اسم خاص فهما جنس واحد .

الجنس هو الذي يشمل أشياء مختلفة بأنواعها .

فالبر : يشمل الخنطة ، والجرياء ، واللقيمي وغير ذلك .

والتمر : جنس يشمل : البرحي ، والسكري ، والخضري ونحوه .

فلا يجوز أن يباع سكري برحي إلا مثلاً بمثل ، يداً بيد ، لأحدهما نوعان من جنس واحد .

فائدة : ٦

ذهب بعض الصحابة كابن عباس وجماعة إلى جواز ربا الفضل .

واستدلوا بحديث أسامة بن زيد . قال : قال ﷺ ( لا ربا إلا في النسيئة ) متفق عليه .

قال ابن قدامة : وَالرِّبَا عَلَى صَرِيحَيْنِ : رِبَا الْفَضْلِ ، وَرِبَا النَّسِيَةِ ، وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِهِمَا .

وَقَدْ كَانَ فِي رِبَا الْفَضْلِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ الصَّحَابَةِ ؛ فَخُكِجِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيَةِ ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( لَا رِبَا إِلَّا فِي النَّسِيَةِ ) .

والراجح تحريمه وهو قول جماهير العلماء للأحاديث الصحيحة في ذلك ، وقد تقدم ذكرها .

وأجاب جمهور العلماء عن حديث أسامة بأجوبة :

الجواب الأول : أنه منسوخ .

قال النووي : وأما حديث أسامة ( لا ربا إلا في النسيئة ) فقال قائلون : بأنه منسوخ بهذه الأحاديث ، وقد أجمع المسلمون على ترك العمل بظواهره وهذا يدل على نسخه .

وقال الحافظ ابن حجر : اتفق العلماء على صحة حديث أسامة واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد .

ف قيل : منسوخ لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال .

وقال الشوكاني : لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال .

الجواب الثاني : أنه حديث مجمل والأحاديث التي تمنع ربا الفضل مبينة ، فيجب العمل بالمبين وتنزيل المجمل عليه .

الجواب الثالث : أنه رواية صحابي واحد ، وروايات منع ربا الفضل عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ رويها صريحة عنه ﷺ ناطقة بمنع ربا الفضل ، ورواية الجماعة من العدول أقوى وأثبت وأبعد عن الخطأ من رواية الواحد .

الجواب الرابع : أن المعنى في قوله : لا ربا إلا في النسيئة ، أي الربا الأغلظ الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد كما تقول العرب : لا عالم في البلد إلا زيد مع أن فيها علماء غيره ، وإنما القصد نفى الأكمل لا نفى الأصل . ( قاله النووي ) .

قال النووي : كان معتمد ابن عباس وابن عمر حديث أسامة ابن زيد ( إنما الربا في النسيئة ) ثم رجع ابن عمر وابن عباس عن ذلك ، وقالوا بتحريم بيع الجنس بعضه ببعض ، متفاضلاً حين بلغهما حديث أبي سعيد كما ذكره مسلم من رجوعهما صريحاً ، وهذه الأحاديث التي

ذكرها مسلم تدلّ على أن ابن عمر وابن عباس لم يكن بلغهما حديث النهي عن التفاضل في غير النسب، فلما بلغهما رجعا إليه. وأيضاً نفى تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث أبي سعيد؛ لأن دلالة بالمنطوق ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدّم. والله أعلم .

فائدة : ٧

لا يجوز لمسلم أن يعمل في بنك تعامله بالربا، ولو كان العمل الذي يتولاه ذلك المسلم في البنك غير ربوي؛ لتوفيره لموظفيه الذين يعملون في الربويات ما يحتاجونه، ويستعينون به على أعمالهم الربوية، وقد قال تعالى: (وَلَا تَعَاوُنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ). (فتاوى اللجنة الدائمة) وفي فتوى للجنة أخرى :

أولاً : العمل في البنوك التي تتعامل بالربا حرام ، سواء كانت في دولة إسلامية أو دولة كافرة ؛ لما فيه من التعاون معها على الإثم والعدوان الذي نهى الله سبحانه وتعالى عنه بقوله : ( وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ) .

ثانياً : ليس في أقسام البنك الربوي شيء مستثنى فيما يظهر لنا من الشرع المطهر ؛ لأن التعاون على الإثم والعدوان حاصل من جميع موظفي البنك . ( فتاوى اللجنة ) .

وجاء في فتوى للجنة الدائمة أيضاً :

البنوك التي تتعامل بالربا لا يجوز للمسلم أن يشتغل فيها ، لما فيه من إعانة لها على التعامل بالمعاملات الربوية ، بأي وجه من وجوه التعاون من كتابة وشهادة وحراسة وغير ذلك من وجوه التعاون ، فإن التعاون معها في ذلك تعاون على الإثم والعدوان ، وقد نهى الله عنه بقوله تعالى : ( وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ) .

– وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : هل يجوز العمل في مؤسسة ربوية كسائق أو حارس ؟

فأجاب : لا يجوز العمل بالمؤسسات الربوية ولو كان الإنسان سائقاً أو حارساً ، وذلك لأن دخوله في وظيفة عند مؤسسات ربوية يستلزم الرضى بها ، لأن من ينكر الشيء لا يمكن أن يعمل لمصلحته ، فإذا عمل لمصلحته فإنه يكون راضياً به ، والراضي بالشيء المحرم يناله من إثمه. أما من كان يباشر القيد والكتابة والإرسال والإيداع وما أشبه ذلك فهو لا شك أنه مباشر للحرام . وقد ثبت من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن أكل الربا وموكله وشاهديه وكتابه وقال : هم سواء . ( من موقع الإسلام س ج )

فائدة : ٨

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : عن بيع العملة القديمة بأكثر من قيمتها ؟

فأجاب: ليس فيه بأس؛ لأن العملة القديمة أصبحت غير نقد، فإذا كان مثلاً عنده من فئة الريال الأولى الحمراء أو من فئة خمسة أو عشرة التي بطل التعامل بها وأراد أن يبيع ذات العشرة بمائة فلا حرج؛ لكونها أصبحت سلعة ليست بنقد، فلا حرج. (لقاء الباب المفتوح)

فائدة : ٩

ذهب بعض العلماء إلى جواز الربا بين المسلم والكافر الحربي في دار الحرب .

وقد جاء في ذلك حديث عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ( لا ربا بين مسلم وحربي في دار الحرب ) .

والصحيح – وهو ما ذهب إليه أكثر العلماء ، ومنهم الأئمة : مالك والشافعي وأحمد – : أن الربا محرم بين مسلم ومسلم ، وبين مسلم وكافر في ديار الإسلام ، أو ديار الكفر ، أو ديار الحرب.

قال ابن قدامة : وَيَحْرُمُ الرِّبَا فِي دَارِ الْحَرْبِ ، كَتَحْرِيمِهِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ .

وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو يُونُسَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجْرِي الرِّبَا بَيْنَ مُسْلِمٍ وَحَرَبِيٍّ فِي دَارِ الْحَرْبِ .

وَعَنْهُ فِي مُسْلِمَيْنِ أَسْلَمَا فِي دَارِ الْحَرْبِ ، لَا رِبَا بَيْنَهُمَا .

لَمَّا رَوَى مَكْحُولٌ ، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ ( لَا رِبَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْحَرْبِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ) .

وَلَا نَأْمُوهُمْ مُبَاهِجَةً ، وَإِنَّمَا خَطَرُهَا الْأَمَانُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ كَانَ مُبَاهِجًا .  
وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ( وَحَرَّمَ الرِّبَا ) .  
وَقَوْلُهُ ( الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ) .  
وَقَالَ تَعَالَى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ) .  
وَعُمُومُ الْأَخْبَارِ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ التَّفَاضُلِ .  
وَقَوْلُهُ ( مَنْ زَادَ أَوْ إِزَادَ فَقَدْ أَرَى ) .  
عَالِمٌ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَحَادِيثِ .  
وَلَا نَأْمُو مَا كَانَ مُحَرَّمًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ كَانَ مُحَرَّمًا فِي دَارِ الْحَرْبِ ، كَالرِّبَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَخَبَرُهُمْ مُرْسَلٌ لَا نَعْرِفُ صِحَّتَهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ النَّهْيَ عَنْ ذَلِكَ . ( المغني ) .

وقال النووي : الربا يجري في دار الحرب جريانه في دار الإسلام ، وبه قال مالك وأحمد وأبو يوسف .  
ودليلنا : عموم الأدلة المحرمة للربا ، فلا نكل ما كان حراماً في دار الإسلام : كان حراماً في دار الشرك ، كسائر الفواحش والمعاصي -  
ولأنه عقد فاسد فلا يستباح به المعقود عليه كالنكاح . انتهى .  
وأما حديث ( لا ربا بين مسلم وحربي في دار الحرب ) فحديث ضعيف .  
فهو حديث مرسل لأن "مكحول" من التابعين ، والمرسل من أقسام الضعيف .  
وقد ضعفه الإمام الشافعي ، وابن حجر ، والنووي ، وآخرون .  
قال الإمام الشافعي : وما احتج به أبو يوسف لأبي حنيفة ليس بثابت ، فلا حجة فيه " انتهى .

فائدة : ١٠

قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله :

( وقد استحسّن بعض الناس يعقوبهم استحساناً مخالف لشرع الله ، فقالوا : إن الإنسان إذا أودع بل إذا جعل أمواله عند أهل الربا فإنه يجوز أن يأخذ الربا ثم يتصدق به تخلصاً منه ، وهذا القول مخالف للقرآن الكريم :  
\_\_ لأن الله يقول ( وإن تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون ) .

يقولون : إننا لو تركناه للبنوك لكانوا يستعينون به على بناء الكنائس وإعانة الكفار على قتال المسلمين وما أشبه ذلك من الأقوال ، ونقول لهم :

أولاً : إن هذا الربا ليس داخلاً في ملكه حتى نقول إنه تبرع للبنك به ، فهو من الأصل لم يدخل في ملكه .

ثانياً : من يقول إنهم يستعينون بها ويجعلونها في الكنائس والأسلحة ضد المسلمين .

ثالثاً : هل إذا أخذتها منهم سوف يمسون عن قتال المسلمين وعن إضلالهم عن دينهم .

رابعاً : إذا قلنا بذلك ثم قلنا خذها وتصدق بها ، فمعنى ذلك أننا قلنا له تلطخ بالنجاسة ثم حاول أن تغسل يدك منها ، إذا ما الفائدة من أن تأخذها ثم تتصدق بها ، لا فائدة ، أتركها من الأصل تسلم منها .

خامساً : ثم إذا قلنا خذها وتصدق بها ، فهل يضمن نفسه أن يقوى على التصديق بها ولا سيما إذا كانت كثيرة ، قد يأخذها بهذه النية ثم تغلبه نفسه فلا يتصدق بها ويأكلها .

سادساً : وأيضاً إذا قلنا خذها وتصدق بها ، فأخذها أمام الناس ، فمن الذي يعلم الناس أنه تصديق بها ، الناس لا يدرون ، وربما

اتخذوه من فعله هذا قدوة .

( وَكَيْفَ يَصْحَقُ بِإِيجَالٍ لِّحَمٍّ يَّخْتَلِكُ فِيهِ الْغَنَاءُ مِنَ الْجِنِّ ، وَيَصْحَقُ بِغَيْرِ حَقٍّ ) .

بيع اللحم بالحيوان قسمان :

الأول : بيع لحم بحيوان من جنسه : فلا يجوز .

كلحم إبل بإبل ، أو لحم بقر ببقر .

الثاني : بيع اللحم بحيوان من غير جنسه : فيجوز .

كلحم بقر بشاة .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجوز بيع اللحم بالحيوان ، سواء كان من جنسه أو من غير جنسه .

وهذا مذهب الشافعية ، وهو قول الفقهاء السبعة .

أ- لما روى سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ ( أنه نهي عن بيع اللحم بالحيوان ) رواه مالك والبيهقي ، وهو مرسل .

ب- ولحديث سهل بن سعد . أن النبي ﷺ ( نهي عن بيع اللحم بالحيوان ) أخرجه الدارقطني وضعفه وأقره الحافظ ابن حجر والبيهقي بالغلط في إسناده ، قال ابن عبد البر : إنه حديث موضوع .

وذهب بعضهم : أنه إذا كان المقصود اللحم ، فيحرم سواء بيع بجنسه أو بغير جنسه ، أما إذا لم يقصد اللحم ( كركوب أو تأجير أو حرث ) فيجوز .

وهذا اختيار ابن تيمية وابن القيم .

وسبب التحريم إذا أريد بالحيوان اللحم ، لأنه باع لحمًا بلحم من غير تماثل .

وأما بيع اللحم باللحم ، فإن اللحم أجناس ، فلحم الإبل جنس ، ولحم البقر جنس ، ولحم الضأن جنس ، فلا يجوز بيع اللحم بلحم من جنسه إلا بالتساوي ، فلا يباع كيلو من لحم الضأن بكيوليين منه ، ويجوز كيلو من البقر بكيوليين من لحم الضأن لاختلاف الجنس .

( وَكَفَى النَّاسَ كُفًّا هَذَا ) .

كما في حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابَنَةِ؛ أَنْ يَبِيعَ تَمْرٌ خَائِطُهُ إِنْ كَانَ تَحْلًا يَتَمَرُ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فالمرابنة : هي بيع التمر على النخل بتمر مجذوذ .

مثال : أن يبيع رطباً على رؤوس النخل ، بتمر في الزنبيل ، فهذا لا يجوز .

مثال آخر : رجل عنده شجر من الأعناب ، وآخر عنده أكياس من الزبيب ، فقال أحدهما للآخر : نتبايع هذه الأشجار من الأعناب بهذه الأكياس من الزبيب ، فهذا لا يجوز .

● الحكمة من النهي :

أ- مظنة الربا لعدم التساوي .

لأن بيع تمر بتمر يشترط فيه التساوي ، والتساوي هنا معدوم .

لأنه لو فرضنا أن أكياس الزبيب معلومة المقدار ، لكن أشجار العنب غير معلومة المقدار .

أ- حصول الغرر به ، وكل ما حصل به غرر فهو غير صحيح .

( وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ إِذَا عَاهَدْتُمْ ) .

تقدم : أن بيع الرطب بالتمر ( وهو المزابنة ) لا يجوز ، لأن الرطب ينقص إذا جف ، وبيع التمر بالتمر يشترط فيه شرطان : التساوي - والتقابض ، والتساوي هنا معدوم .

يستثنى من ذلك : العرايا ، وهي : بيع رطب في رؤوس نخله بتمر كيلاً .

أن يخرص الخارص نخلات فيقول : هذا الرطب الذي عليها إذا بيعس يجيء منه ثلاثة أوسق من التمر مثلاً ، ويتقايضان في المجلس ، فيسلم المشتري التمر ، ويسلم بائع الرطب الرطب بالنخلة .

وهو مستثنى من بيع المزابنة ، وهذا مذهب أكثر العلماء .

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا: أَنَّ ثُبَاعَ يَخْرُصَهَا كَيْلًا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَلِمُسْلِمٍ ( رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ يَخْرُصُهَا تَمْرًا، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا ) .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا يَخْرُصُهَا، فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

#### • شروط حل العرايا ؟

**الشرط الأول :** أن تباع النخلة بخرصها ، ولا بد أن يكون من عالم به .

لقوله ( أن ثُبَاعَ يَخْرُصَهَا كَيْلًا ) .

فلا يجوز أن يأتي أي أحد من الناس ، لا بد أن يكون الخارص خبيراً .

**قال النووي :** وَأَمَّا الْعَرَايَا فَهِيَ أَنَّ يَخْرُصَ الْخَارِصُ نَخْلَاتَ فَيَقُولُ: هَذَا الرُّطْبُ الَّذِي عَلَيْهَا إِذَا بَيْعَسَ يَجِيءُ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ مَثَلًا، فَيَبِيعُهُ صَاحِبُهُ لِإِنْسَانٍ بِثَلَاثَةِ أَوْسُقٍ تَمْرًا، وَيَتَقَابِضَانِ فِي الْمَجْلِسِ، فَيُسَلِّمَ الْمُشْتَرِي التَّمْرَ وَيُسَلِّمَ بَائِعُ الرُّطْبِ الرُّطْبَ بِالتَّخْلِيَةِ .

**الشرط الثاني :** أن يكون فيما دون خمسة أوسق ، وهذه لها أحوال :

**أولاً :** الزيادة على خمسة أوسق ، لا يجوز بلا خلاف .

**ثانياً :** أقل من خمسة أوسق ، يجوز .

**ثالثاً :** في خمسة أوسق ، هذه فيها خلاف :

**قيل :** لا يجوز .

وهذا مذهب الحنابلة ، والشافعية ، ورجحه ابن المنذر .

**قالوا :** الأصل أن بيع التمر بالرطب حرام ، وتبقى الخمسة مشكوكاً فيها ، والأصل المنع .

**وقيل :** يجوز .

عملاً برواية الشك ( خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق ) .

**والراجح الأول .**

قال النووي : وَهَذَا جَائِزٌ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ ، وَلَا يَجُوزُ فِيمَا زَادَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْسُقٍ ، وَفِي جَوَازِهِ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ أَصَحُّهُمَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَحْرِيمُ بَيْعِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ وَجَاءَتْ الْعَرَايَا رُخْصَةً ، وَشَكُّ الزَّوَالِي فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ دُونَهَا فَوَجِبَ الْأَخْذُ بِالْبَاقِينَ وَهُوَ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ وَبَقِيَتْ الْخَمْسَةُ عَلَى التَّحْرِيمِ . ( شرح مسلم ) .

**الشرط الثالث :** أن يكون المشتري محتاجاً إلى الرطب ، فإن لم يكن محتاجاً فإنها لا تجوز .

لأن بيع العرايا رخص فيه للحاجة .

**الشرط الرابع :** التقابض بين الطرفين .

لأن الأصل في بيع التمر بالتمر أنه لا بد من شرطين : التساوي والتقابض .

فالتساوي عرفنا أنه رخص فيه ، ويبقى التقابض على الأصل لم يرخص فيه .

( والتقابض يكون في النخل : بالتخلية ، وفي التمر بالكيل لأخذ ) .

#### فائدة :

اختلف العلماء : هل العرايا خاصة بالتمر ، أم يجوز في جميع الثمار على قولين :

**القول الأول :** أن العرايا خاصة بالتمر ، فيقتصر الجواز على النخل فقط دون غيرها من الثمار .

وهذا المشهور من مذهب الحنابلة ، وبه قال الليث بن سعد ، والظاهرية .

أ-واستدلوا بالأحاديث السابقة ، حيث إنها صريحة في حصر الجواز بالتمر دون غيره .

ب-أن الأصل يقتضي تحريم العرية ، وإنما جازت في ثمرة النخل رخصة ، ولا يصح قياس غيرها عليها لوجهين :

**الأول :** أن غيرها لا يساويها في كثرة الاقتيات بها ، وسهولة خرصها .

**الثاني :** أن القياس لا يعمل به إذا خالف نصاً .

**القول الثاني :** أنه عام في جميع الثمار .

فلو أن شخصاً عنده زبيب جاز أن يشتري به عنباً يتفكه به .

وهذا مذهب مالك ، واختاره من الحنابلة أبو يعلى ، وهو مذهب الأوزاعي ، واختاره ابن تيمية .

واستدلوا بالقياس على النخل بجامع الحاجة في كلِّ الاقتيات ، وهذا المعنى موجود في غير النخل ، وعليه فلا يصح قصر الحكم على النخل .

**القول الثالث :** أنه يجوز في العنب وحده ، فيباع العنب في الشجر بزبيب .

وهو قول الشافعي ، واختاره النووي .

قالوا : قياساً على التمر ، بجامع أنه يخرص مثله ويبس ويقتات ويوسق ويحتاج لأكله كالتمر ، أما غير العنب فليس كذلك .

والراجح : الله أعلم .

#### باب بيع الأصول والثمار

الأصول : جمع أصل وهو ما يبنى عليه غيره ، والمراد بها الأرض أو الدار أو الشجر .

( والفقهاء يقصدون ما الذي يتبع البائع وما الذي يتبع المشتري منها ) .

والثمار : جمع ثمر وهو حمل الشجر .

**( إذا باع داراً شمل البيع أرضها ، وبناءها ، وسقفها ، وباباً منصوباً ، ومختلاً بها لصاحبها**

**كالسلاكم ، والأبواب المنصوبة ، لا كغزاً وحجراً مدفونين ، ولا منفصل كحبل ودلى وفرش ) .**

إن كان هناك شرط وجب العمل به — إن شرط البائع أو المشتري — أن هذا يتبعه وجب العمل به لحديث ( المسلمون على شروطهم ) .

إن لم يكن هناك شرط : فالبيع يشمل الأشياء المتصلة دون المنفصلة إلا بشرط .

فبيع الدار : يشمل الجدران والأبواب والنوافذ .

ولا يشمل المنفصلة : كأواني الطبخ والرفوف والمكيفات .

■ يستثنى المفاتيح لأنها منفصلة ويشملها البيع .

والثمار : المراد بها ثمر النخل أو التين أو العنب أو غيرها .

**( وإن كان البيع أرضاً شمل هرسها وبناءها لا ما فيها من زرع لا يحصد إلا مرة ) .**

أي : إن باع أرضاً فإنه يشمل البيع الغرس والبناء .

وأما ما يتعلق بالزرع :

فإن كان لا يحصد إلا مرة واحدة ( كبر وشعير وبصل ) فإنه للبائع ، ما لم يشترطه المشتري .



وإن كان يجوز مرة بعد أخرى (كالبرسيم ، والكراث ) فالأصول للمشتري ، والجزء الظاهرة واللقطة الأولى للبائع .  
وكذا ما يلقط مراراً ، كالباذنجان ، والطماطم ، فالأصول للمشتري تبعاً للأرض ، واللقطة الموجودة تكون للبائع مبقاة إلى أوان أخذها .

#### ( وَإِنْ اشْتَرَى الْمَشْتَرِي ذَلِكَ صَحَّ ) .

المشار إليه : اللقطة الظاهرة ، والجزء الظاهرة .

فإذا قال المشتري : أنا اشتريت أن تكون لي ، فقبل البائع ، فإنه يصح .

#### ( مَنْ بَاعَ نَخْلًا هَكَذَا لَيْسَ فَتَمَرُهَا الْبَائِعُ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُبْتَاعُ ) .

هذا نص حديث عن النبي ﷺ .

عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( مَنْ ابْتِئَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْتَرَ ، فَتَمَرُهَا لِلْبَائِعِ الَّذِي بَاعَهَا ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُبْتَاعُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

( مَنْ ابْتِئَاعَ ) أي : اشترى . ( نَخْلًا ) أي : باع أصل النخل . ( بَعْدَ أَنْ تُؤْتَرَ ) التأبير هو التلقيح ، وهو وضع طلع الفحل من النخل بين طلع الإناث . ( الْمُبْتَاعُ ) أي : المشتري .

فهذا الحديث دليل على أن من اشترى نخلاً بعد التأبير فتمرتها للبائع .

وأنه لو باعها قبل التأبير فتمرتها للمشتري لمفهوم الحديث .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

لهذا الحديث ، فهو صريح بذلك ، فهو يدل على أن ثمرة النخل المبيع يكون للبائع بعد التأبير ما لم يشترطه المبتاع .

قال ابن حجر : وقد استدلل بمنطوقه على أن من باع نخلاً وعليها ثمرة مؤبرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تستمر على ملك البائع ، وبمفهومه على أنها إذا كانت غير مؤبرة أنها تدخل في البيع وتكون للمشتري وبذلك قال جمهور العلماء .

وقال القرطبي : وإذا تقرّر هذا ، فظاهر هذا الحديث يقتضي بلفظه : أن الثمرة المأبورة لا تدخل مع أصولها إذا بيعت الأصول إلا بالشرط ، ويقتضي دليل خطابه : أن غير المأبورة داخلية في البيع ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، والليث .

#### فائدة : ١

الحكمة من ذلك :

الحكمة : لأن البائع عمل في هذه الثمرة عملاً يصلحها ، لأن التأبير يصلح الثمرة ، فلما عمل فيها عملاً يصلحها ، تعلقت بها وصار له تأثير فيها ، وبذلك جعلها الشارع له .

#### فائدة : ٢

الحديث دليل على أنه لو اشترط المشتري أن تكون له الثمرة بعد التأبير ، فإنه يصح لك .

لقوله ( إلا أن يشتري المبتاع ) .

#### فائدة : ٣

هل يجوز للبائع إبقاء الثمرة على رؤوس الشجر إلى وقت الجذاذ ؟

قيل : للبائع إبقاؤها إلى الجذاذ .

وهذا مذهب جمهور العلماء .

وقيل : يجب على البائع قطع ثمرته من أصل المبيع في الحال .

وإليه ذهب الحنفية .

#### فائدة : ٤

يلحق بالتمر ما عداه كالعنب ، والتين ، والبرتقال .

#### فائدة : ٥

هذا الحكم في هذا الحديث إنما هو لعام واحد ، وأما السنوات القادمة فهي للمشتري .

#### ( وَكَهْ يَصْغِي بِبَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهَا ) .

لحديث ابنِ عُمَرَ قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
وَفِي رِوَايَةٍ : وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صِلَاحِهَا؟ قَالَ : حَتَّى تَذْهَبَ عَاقَتُهُ .

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؓ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِى . قِيلَ : وَمَا زَهْوُهَا؟ قَالَ : ( تَحْمَارُ وَتَصْفَارُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِلْبَحَارِ  
وَعِنَهُ . ﷺ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ أَلْعَنْبِ حَتَّى يَسْنُوذَ ، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ ) زَوَاهُ الْخُمْسَةُ ، إِلَّا التَّنَائِي ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ ، وَالْحَاكِمُ  
فَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ تَحْرِيمُ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهَا .

#### فائدة : ١

الحكمة من النهي .

قال ابن حجر : قوله ( نهى البائع والمبتاع ) أما البائع فلئلا يأكل مال أخيه بالباطل ، وأما المشتري فلئلا يضيع ماله ويساعد البائع على الباطل . وفيه أيضاً قطع النزاع والتخاصم . ( الفتح ) .

وقال بعض العلماء : الحكمة في النهي قبل بدو صلاحها : أنه في بيع الثمرة قبل بدو صلاحها غرراً وخطراً ظاهراً يفضي إلى المفساد الكثيرة بين المسلمين من إيقاع التشاحن والتشاجر وأكل مال الغير بغير حق .  
فالبائع إذا باع قبل بدو الصلاح وتعجل البيع فإنه ستقل قيمتها عما لو أخر البيع إلى ما بعد الصلاح والنضج فيكون في ذلك خسارة عليه .

وأما المشتري : ففي ذلك حفظ لماله من الضياع والمخاطر والتغير ، لأن الثمرة قد تتلف وتناها الآفات قبل الانتفاع بها فيذهب ماله ،  
فنهى عن ذلك تحميئاً للأموال من الضياع وحفظاً للحقوق ، وقطعاً للمخاصمات والمنازعات بين المتبايعين .  
فالخلاصة أن حكمة النهي ترجع إلى ثلاثة أمور :

أولاً : لما فيه من الغرر .

ثانياً : أنه سبب في تنازع الناس .

ثالثاً : أنه طريق إلى أكل أموالهم بالباطل .

#### فائدة :

يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه ، وبدو صلاحه جاء بيانه في بعض الأحاديث :

فقد جاء في حديث ( حتى يزهر ) ، وفي رواية ( حتى يبدو صلاحها ) .

وأجمع هذه الألفاظ حديث جابر ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تَطْعَمَ ) ، وفي رواية ( حَتَّى تَطْيِبَ ) .  
فالضابط أن يطيب أكله ويطهر نضجه .

قال النووي : بدو الصلاح يرجع إلى تغير صفة في الثمرة ، وذلك يختلف باختلاف الأجناس ، وهو على اختلافه راجع إلى شيء واحد مشترك بينها ، وهو طيب الأكل . ( المجموع ) .

وقال الشيخ ابن عثيمين : الضابط يدور على إمكان أكلها واستساغته ؛ لأنه إذا وصل إلى هذا الحد أمكن الانتفاع به ، وقبل ذلك لا يمكن الانتفاع به إلا على كره ، وهو أيضاً إذا وصل هذه الحال من النضج قلَّت فيه الآفات والعاهات . ( الشرح الممتع ) .

#### ( لَا بَشْرَاطَ قَطْعٍ إِنْ كَانَ مُتَعَمِّلاً بِهِ ) .

أي : أنه يجوز بيع الثمر قبل بدو صلاحها في هذه الحالة : بشرط القطع في الحال إذا كان يريد أن ينتفع به .

لِأَنَّ الْمَنْعَ إِنَّمَا كَانَ خَوْفًا مِنْ تَلَفِ الثَّمَرَةِ ، وَخُدُوثِ الْعَاقَةِ عَلَيْهَا قَبْلَ اخْتِذِهَا ، وَهَذَا مُتَنَفٍّ هُنَا .

وقد قسم ابن قدامة بيع الثمر قبل بدو صلاحه إلى أقسام ، فقال رحمه الله :

لا يخلو بيع الثمرة قبل بدو صلاحها من ثلاثة أقسام :

**أحدها :** أن يشترطها بشرط التَّيَقُّنِ ، فلا يصحُّ البَيْعُ إجماعاً .

( لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُو صلاحها ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي فُسَادَ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ .

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ بِمُغْلَةِ هَذَا الْحَدِيثِ .

**القسم الثاني :** أن يبيعهَا بِشَرْطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ ، فَيَصِحُّ بِالْإِجْمَاعِ .

لِأَنَّ الْمَنْعَ إِنَّمَا كَانَ خَوْفًا مِنْ تَلَفِ الثَّمَرَةِ ، وَخُدُوثِ الْعَاهَةِ عَلَيْهَا قَبْلَ اخْتِذَاهَا ؛ بِدَلِيلِ مَا رَوَى أَنَسٌ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَرْثُوهُ . قَالَ : أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ ، يَمْ تَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ ؟ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

وَهَذَا مَا مُوِّفٌ فِيمَا يُقَطَّعُ ، فَصَحَّ بَيْعُهُ كَمَا لَوْ بَدَأَ صَلَاحُهُ .

**القسم الثالث :** أن يبيعهَا مُطْلَقًا ، وَلَمْ يَشْتَرْطِ قَطْعًا وَلَا تَبَقُّيَةً ، فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ .

وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ .

وَأَجَازَهُ أَبُو حَنِيفَةَ .

ثُمَّ قَالَ مَرْجَحاً رَأْيَ الْجُمْهُورِ :

وَلَنَا : ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْلَقَ النَّهْيَ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدْوَ صَلَاحِهَا ) فَيَدْخُلُ فِيهِ مَحَلُّ النِّزَاعِ .

#### فائدة : ١

متى يجوز بيع الثمار قبل بدو صلاحها ؟

**أولاً :** إذا بيعت الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع في الحال .

قال ابن قدامة : أن يبيعهَا بِشَرْطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ ، فَيَصِحُّ بِالْإِجْمَاعِ ... كما تقدم .

**ثانياً :** إذا بيعت الثمرة مع أصلها ، أو بيع الزرع مع الأرض ، فلا يشترط بدو الصلاح في الثمر والزرع .

قال ابن قدامة رحمه الله : أن يبيعهَا مَعَ الْأَصْلِ ، فَيَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ .

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( مَنْ ابْتِاعَ ثَمَرًا بَعْدَ أَنْ تُؤْتَرَ ، فَتَمَرَّتْهُ لِلَّذِي بَاعَهَا ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ ) .

وَلِأَنَّهُ إِذَا بَاعَهَا مَعَ الْأَصْلِ حَصَلَتْ تَبَعًا فِي الْبَيْعِ ، فَلَمْ يَضُرَّ اخْتِمَالُ الْعَرْرِ فِيهَا ، كَمَا اخْتَمَلَتْ الْجَهَالَةُ فِي بَيْعِ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ مَعَ بَيْعِ الشَّاةِ ، وَالنَّوَى فِي الثَّمَرِ مَعَ الثَّمَرِ ، وَأَسَاسَاتُ الْحَيْطَانِ فِي بَيْعِ الدَّارِ . ( المغني ) .

#### فائدة : ٢

ما الحكم لو وقع العقد على هذا البيع ؟

لو وقع العقد على هذا البيع لكان البيع باطلاً ، لأن النهي عائد إلى ذات المنهي عنه . لكن استثنى العلماء :

إذا باعه بشرط القطع ، لأن عاهته مضمونة ، لأنه سيقطع الآن قبل أن يتعرض للعاهات ، وهذا ليس من إضاعة المال ، لأنه يمكن أن يجعله علفاً لبهائمهم ، لكن لو علمنا أنه سيأخذه ليرميه في الأرض ، فهذا يمنع .

#### فائدة : ٣

ما الحكم لو باع البستان جميعاً ؟

تحرير محل النزاع :

**أولاً :** لا خلاف بين العلماء أنه لا يجوز بيع جنس ، ببدو الصلاح في جنس آخر .

**ثانياً :** لا خلاف بين العلماء في أن الشجرة إذا بدا صلاحها يجوز بيعها .

**ثالثاً :** اختلف العلماء في جواز بيع النوع الواحد والجنس الواحد ، بصلاح بعض أشجاره :

**القول الأول :** أنه إذا بدا الصلاح في الشجرة جاز سائر أنواعها من الجنس الواحد ، فإذا بدا في السكري — مثلاً — جاز بيع جميع النخيل في البستان مهما كانت أنواعه .

وهذا مشهور مذهب الشافعية ، ومذهب المالكية .

أ- قالوا : إن أنواع الجنس الواحد يتلاحق طيبها عادة .

ب- لو لم نقل بجواز بيع الجنس الواحد يبدو الصلاح في بعضه ، لأدى ذلك إلى المشقة والضرر بسوء المشاركة ، والمشقة والضرر مرفوعان في الشريعة الإسلامية .

**القول الثاني :** إذا بدا في شجرة جاز بيع سائر أنواعها في البستان ، دون الأنواع الأخرى .

فلو بدأ الصلاح في النخل السكري جاز بيعه ، لكن لو بدأ في السكري لم يجز بيع غيره لم يبدو صلاحه .

وهذا قول عند الشافعية ، ومشهور مذهب الحنابلة .

أ- القياس على الشجرة الواحدة .

ب- اعتبار بدو الصلاح في الجميع يشق ، ويؤدي إلى الاشتراك واختلاف الأيدي ، فوجب أن يتبع ما لم يبدو صلاحه من نوعه ما بدا .

**القول الثالث :** يشترط لجواز بيع الثمرة أن يبدو الصلاح في كل شجرة من شجر الثمرة المبيعة .

وهذا قول عند الحنابلة .

أ- لدخول ما لم يبدو صلاحه في عموم النهي

ب- ما لم يبدو صلاحه لا يجوز بيعه إلا بشرط القطع كالجنس الآخر .

والراجح القول الأول ( الجوائح وأحكامها ) .

**( رواه الشيخان في صحيحهما ) .**

هذه المسألة تسمى : وضع الجوائح .

**تعريف الجائحة ؟**

**قال ابن قدامة :** الجائحة كل آفة لا صنع للإنسان فيها .

**وقال ابن تيمية :** الجائحة هي الآفات السماوية التي لا يمكن معها تضمين أحد .

**وقال القرطبي :** الجائحة ما اجتاحت المال ، وأتلفته إتلافاً ظاهراً ، كالسيل والمطر والحرق والسرقة وغلبة العدو ، وغير ذلك مما يكون إتلافه للمال ظاهراً .

**فالجائحة إذاً :** هي كل آفة لا صنع للإنسان فيها ، فيدخل في ذلك المطر الشديد ، والحر والبرد ، والريح ، والجراد ، والغبار المفسد ونحو ذلك من الآفات السماوية .

مثالها : إنسان باع على أخيه ثمر عنب فقدر أنه جاء حر شديد فتلفت هذه العنب أو مطر مصحوباً ببرد فأتلفه .

أ- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا. يَمْ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ب- وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ ) .

( لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ) ( من ) بمعنى ( على ) ( فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ ) أي : أصابت ذلك الثمر آفة ( فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا )

أي : من أخيك ، وهذا صريح في التحريم . ( يَمْ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ ) أي : في مقابلة الثمر الذي أصابته الجائحة .

**ففي هذا الحديث :** الأمر بوضع الجوائح ، ( أي أن تلف الثمار المبيعة بجائحة يكون من مال البائع ) ، وهذا قول أكثر العلماء .

**قال ابن قدامة :** ما تملكه الجائحة من الثمار من ضمان البائع ، وبهذا قال أكثر أهل المدينة ، منهم : يحيى بن سعيد الأنصاري ، ومالك ، وأبو عبيد ، وجماعة من أهل الحديث ، وبه قال الشافعي في القديم .

**قال الحافظ في الفتح :** استدل بهذا الحديث على وضع الجوائح في الثمر يُشترى بعد بدو صلاحه ، ثم تصيبه جائحة .

فهذا مذهب المالكية والحنابلة والشافعية في القديم .

أ- لقوله تعالى ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ... ) .

وجه الدلالة : أن الله نهي عن أكل أموال الناس بالباطل ، وأخذ البائع الثمن من المشتري بعد أن تلفت الثمرة بجائحة قبل تمام نضجها

نوع مما نهي الله عنه ، لأنه أخذه بدون مقابل ، حيث لم يحصل للمشتري مقصوده من العقد ، وهو أخذ الثمرة بعد تمام نضجها .

ب- لحديث الباب ( لَوْ يَغْتَرُ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا . يَمْ تَأْخُذُ مَالُ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟ ) .

ج- وفي رواية له ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ ) .

أي : أمر بإسقاطها ، وعدم المطالبة بها ، يعني أن من اشترى ثمرًا فأصابها آفة سماوية كالبرد - بفتحتين - والحر الشديدين والجراد ونحو

ذلك من الآفات التي تعرض للثمار ، فإنه لا يحل للبائع أن يطالب بثمرها .

وجه الدلالة من الحديثين :

دل الحديثان على وجوب وضع الجوائح بالنص الصريح ، أما الأول فقد جاء دلالة على وجوب وضع الجوائح بصريح التحريم ، حيث

نفى النبي ﷺ حل أخذ شيء من مشتري الثمرة إذا أجيحت ، ثم أكد حرمة بصيغة الاستفهام الإنكاري ، ووصفه بأنه غير حق .

ودل عليه الحديث الثاني بالأمر الصريح ، والأمر يقتضي الوجوب مالم يصرفه صارف ، ولم يوجد ، فدل الحديثان على وجوب وضع

الجوائح .

قال الشيخ عبد الله الفوزان : وجه الاستدلال :

**أولاً :** أن النبي ﷺ نفى حل أخذ شيء من مشتري الثمرة إذا أصابها جائحة .

**ثانياً :** أن النبي ﷺ أكد حرمة أخذ مال المشتري بصيغة الاستفهام الإنكاري ، ووصفه بأنه غير حق .

**ثالثاً :** أنه أمر أمراً صريحاً بوضع الجوائح ، والأمر يقتضي الوجوب .

#### فائدة : ١

هل هناك فرق بين قليل الجائحة وكثيرها ؟

اختلف العلماء بذلك على قولين :

**القول الأول :** يوضع قليل الجائحة وكثيرها .

وإليه ذهب الإمام أحمد في أشهر الروايتين عنه وأبو عبيد وغيره من فقهاء الحديث .

أ- عموم الأحاديث الواردة في الأمر بوضع الجوائح ، فإن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح ، وما دون الثلث داخل فيه فيجب وضعه .

ب- ولأن هذه الثمرة لم يتم قبضها ، فكان ما تلف منها من مال البائع وإن كان قليلاً .

**القول الثاني :** لا توضع الجائحة إلا إذا بلغت الثلث .

وهو قول مالك في جوائح الثمار .

أ- قالوا : لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَأْكُلَ الطَّيْرُ مِنْهَا ، وَتَنْتُرُ الرِّيحُ ، وَيَسْفُطُ مِنْهَا ، فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ ضَائِطٍ وَاحِدٍ فَاصِلٍ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ الْجَائِحَةِ ،

وَالثُّلُثُ قَدْ رَأَيْنَا الشَّرْعَ اعْتَبَرَهُ فِي مَوَاضِعَ : مِنْهَا ؛ الْوَصِيَّةُ ، وَعَطَايَا الْمَرِيضِ ، وَتَسَاوِي جَزَاحِ الْمَرْأَةِ جَزَاحِ الرَّجُلِ إِلَى الثُّلُثِ .

ب- ولأنَّ الثُّلُثَ فِي حَدِّ الْكَثْرَةِ ، وَمَا دُونُهُ فِي حَدِّ الْقَلَّةِ ، بِذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْوَصِيَّةِ ( الثُّلُثُ ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ ) فَيَبْدُلُ هَذَا عَلَى أَنَّهُ

أَخِرُ حَدِّ الْكَثْرَةِ ، فَلِهَذَا قُدِّرَ بِهِ .

والراجح الأول ، لعموم أحاديث وضع الجوائح .

تنبيه : قال ابن قدامة : إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ إِذَا تَلَفَ شَيْءٌ لَهُ قَدَرٌ خَارِجٌ عَنِ الْعَادَةِ ، وَضَعَ مِنَ الثَّمَنِ بِقَدْرِ الدَّاهِبِ ، فَإِنْ تَلَفَ الْجَمِيعُ ،

بَطَلَ الْعَقْدُ ، وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بِجَمِيعِ الثَّمَنِ .

## فائدة : ٢

ما الحكم لو فرط المشتري وتأخر في جذاذ النخل مثلاً ؟  
لو فرط المشتري وتأخر في جذاذ النخل - مثلاً - عن وقته المعتاد فأصابته جائحة بمطر - مثلاً - فهو من ضمانه لا من ضمان البائع ، لتفريطه بترك نقل الثمرة في وقت نقلها مع قدرته .

## فائدة : ٣

ما حكم الجائحة إذا كانت بفعل آدمي ؟  
إذا كانت الآفة بفعل الآدمي فيطالب به الجاني .

## فائدة : ٤

هل السرقة تعتبر جائحة ؟  
السرقة لا تعتبر جائحة على القول الراجح .

## باب السلم

مقدمة :

قال ابن قدامة : باب السلم : وهو أن يُسَلِّمَ عَوْضًا حَاضِرًا ، فِي عَوْضٍ مُوصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ إِلَى أَجَلٍ ، وَيُسَمَّى سَلَمًا ، وَسَلَمًا .  
يُقَالُ : أَسْلَمَ ، وَأَسْلَفَ ، وَسَلَفَ .  
وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْبَيْعِ ، يَنْعَقِدُ بِمَا يَنْعَقِدُ بِهِ الْبَيْعُ ، وَيَلْفِظُ السَّلَامُ وَالسَّلَفُ ، وَيُعْتَبَرُ فِيهِ مِنَ الشُّرُوطِ مَا يُعْتَبَرُ فِي الْبَيْعِ .  
وَهُوَ جَائِزٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ .  
أَمَّا الْكِتَابُ : فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَانَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ) .  
وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ سَنَادَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ السَّلَفَ الْمُضْمَنُونَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قَدْ أَحَلَّهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ ، وَأَذِنَ فِيهِ ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ .

وَلِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ يَصْلُحُ لِلسَّلَامِ ، وَيَشْمَلُهُ بِعُمُومِهِ .  
وَأَمَّا السُّنَّةُ : ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ( أَنَّهُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ ، فَقَالَ : مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ : فَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ تَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ السَّلَامَ جَائِزٌ ، وَلِأَنَّ الْمُتَمَنَّيَ فِي الْبَيْعِ أَخَذَ عَوْضِي الْعَقْدِ ، فَجَازَ أَنْ يَنْبُتَ فِي الذِّمَّةِ ، كَالثَّمَنِ ، وَلِأَنَّ النَّاسَ حَاجَةً إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ أَرْبَابَ الزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ وَالتَّجَارَاتِ يَحْتَاجُونَ إِلَى التَّفَقُّعِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَعَلَيْهَا ؛ لِتَكْمُلِ ، وَقَدْ تَعَوَّزُوهُمُ التَّفَقُّعَ ، فَجَوَّزَ لَهُمُ السَّلَامَ ؛ لِيُرْتَفِقُوا ، وَيُرْتَفِقَ الْمُسْلِمُ بِالْإِسْتِخْصَاصِ .  
( وَهِيَ هَذِهِ هَلَاكَ مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ مِنْ جِهَةِ بِشْمَنِ مَقْبُوضٍ بِمَجْلَسِ الْعَقْدِ ) .

هذا تعريف السلم .

قوله ( عقد على موصوف ) خرج به العقد على معين ، فليس بسلم .

قوله ( مؤجل ) لا بد أن يكون هناك تأجيل .

قوله ( بشمن مقبوض في مجلس العقد ) أي : لا بد أن يقبض الثمن كاملاً في مجلس العقد .

- وهو ثابت بالكتاب والسنة والإجماع .

قال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَانَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ) .

وأما السنة :

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ( قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ ، وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ : السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ . فَقَالَ : مَنْ

أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، وَوَزَنَ مَعْلُومٍ ، إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ ) .

( قَدِيمُ النَّبِيِّ ﷺ الْفَدِيَّةُ ) أي : جاء إليها مهاجراً . ( وَهُمْ يُسْلِفُونَ ) الواو فيه للحال ، أي وأهل المدينة من الأوس والخزرج وغيرهم يتعاملون بالسلف ، أي بالسلم ، ( وسيأتي تعريفه إن شاء الله ) .  
( أَلْسَنَةُ وَالشُّنْفَيْنِ ) أي : مدة سنة أو مدة سنتين ، يعني يدفعون المال إلى من يتعاملون معه بالسلم ، ويكون تسليم الثمار موجلاً إلى سنة أو إلى سنتين بعد تسليم الثمن . ( من أسلف ) وعد في عقد صفقة سلم ( كيل معلوم ) مقدار محدد من الكيل مع ضبط نوع الكيل . ( ووزن معلوم ) أي فيما يوزن . ( إلى أجل معلوم ) وقت محدد .

قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز .

وقال الحافظ في الفتح : واتفقوا على مشروعيته إلا ما حكى عن ابن المسيب .

مثاله : أن أعطي رجل ١٠٠ ريال ، على أن يعطيني بعد سنة ١٠٠ كيلو من الأرز .

#### ● الحكمة منه :

من أجل التوسعة ، لأن الإنسان يحتاج إلى نقود وعنده تمر أو صناعة تتأخر ، فيحتاج إلى شراء أدوات لصنعة أو ثمرته .  
فالزراع يبدأ زرع في شهر ربيع الثاني مثلاً ، ولا يحصده إلا في شهر شعبان أو بعده ، ففي هذه المدة هو بحاجة إلى دراهم لشراء البذور أو نفقة عماله أو عياله ، أو آلاته ، وأنت عندك دراهم لست بحاجة إليها ، فتقول له : أنا أشتري منك براً بأنقص من قيمته [ مثلاً يساوي الصاع ريالين ، وأنت تقول : أشتريه الآن بريال ] فكل منكما انتفع ، فالأول احتاج المال وأخذه ، والثاني اشتراه رخيصاً .

( يصنع بشروط ، أهدأها : انضباط صفاته بمكييل وموزون ومذروع ) .

هذا الشرط الأول من شروط صحة السلم : أن يمكن ضبط صفاته ، ففي المكييل بمقدار المكييل وفي الموزون بمقدار الوزن ، وفيما عدا ذلك بالأوصاف .

بمكييل : كالبر .

وموزون : كاللحم ، والسكر .

ومذروع : كالأقمشة ، والفرش ، والحبال .

والسبب : لأن ما لا يمكن ضبطه بالصفة يؤدي إلى التنازع والخصام بين المسلم والمسلم إليه .

فقد يقول التاجر : أنا ما أردت هذا ، ويقول المسلم ( المزارع ) هذا الموجود ، فيحصل نزاع .

مثال : لو قال المزارع للتاجر : أنا بحاجة إلى نقود للقيام على مزرعتي وأنا أريد أن اتفق معك على عقد سلم ، فأعطيك ١٠٠ كيلو من السكري الذي صفته كذا وكذا مقابل عشرة آلاف ريال ، فيسلم المبلغ الآن والتمر إذا جاء وقته سلمه إليه ، ( يحدد موعد معين أو إلى موسم التمر ) .

مثلاً : أريد ألف إبريق مثل هذا الإبريق ، أو ١٠٠ سطل مثل هذا السطل .

– فما لا يمكن ضبطه بالصفة فلا يصح السلم فيه ، مثل الفواكه والبرتقال ، لأنها تختلف بالكبر والصغر فلا يمكن ضبطها بالصفة ، وكذا البطيخ .

( الثاني : ذكر الجنس والكمية ، وكل وصف يختلف به الثمن ظاهراً ) .

هذا الشرط الثاني من شروط صحة السلم ، وهو أن يصف الشيء المسلم فيه .

بذكر جنسه ونوعه .

مثال : أن يقول أسلمت لك في تمر من نوع السكري .

وفي الرز يبين أنه من النوع الهندي مثلاً .

وأيضاً يذكر كل وصف يختلف بسببه الثمن اختلافاً ظاهراً ، مثل ذكر اللون في الثياب ، أو أنه قديم أو جديد ، فالقديم مثلاً في القمح يفضل على الجديد الذي حُصد هذا العام .

أ– لترفع الجهالة .

ب– وتسد الأبواب التي تفضي إلى المنازعة عند التسليم .

قال ابن قدامة : الشرط الثاني ، أن يضبطه بصفاتِه التي يختلف الثمن بها ظاهراً .  
 فإنَّ المسلم فيه عوضٌ في الدِّمَةِ ، فلا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ معلوماً بالوصفِ كالثمن .  
 ولأنَّ العلمَ شرطٌ في المبيع ، وطريقه إما الرُّؤية وإما الوصفُ ، والرُّؤية مُتَّبِعَةٌ هَاهُنَا ، فَتَعَيَّنَ الوصفُ .  
 والأوصافُ على ضربين : مُتَّفَقٌ على اشتراطِها ، ومُخْتَلَفٌ فيها فالْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا ثَلَاثَةٌ أوصافٍ ؛ الجنسُ ، والنوعُ ، والجُودَةُ والرِّدَاءَةُ  
 فهذه لا بُدَّ مِنْهَا في كُلِّ مُسْلِمٍ فيه .  
 وَلَا نَعْلَمُ بَيِّنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافاً فِي اشْتِراطِهَا . ( المغني ) .

### ❶ الخاتمة : أن يكون الأجل معلوماً .

هذا الشرط الثالث من شروط صحة السلم ، وهو أن يكون الأجل معلوماً .  
 لقوله ﷺ في الحديث السابق ( إلى أجل معلوم ) كشهر أو شهرين أو أكثر أو أقل بحسب الاتفاق .  
 فلا يصح أن يكون مجهولاً . لو قال : أسلمت إليك مائة درهم بمائة صاع من البر إلى مقدم زيد ، فهذا لا يجوز ، لأن مقدم زيد غير معلوم .

#### فائدة : ١

اختلف العلماء في مقدار الأجل في السلم على أقوال :  
 فقيل : لا فرق بين الأجل القريب والبعيد ، فلو قدره بنصف يوم جاز .  
 وقيل : أقله ثلاثة أيام .  
 والصحيح أنه لا بد من أجل له وقع في الثمن ، يعني أن الثمن ينقص به ، أما ما لا يتأخر به الثمن فهذا غير مؤجل ، وبناء على ذلك  
 يمكن أن تختلف المدة باعتبار المواسم .

#### فائدة : ٢

اختلف العلماء لو قال : إلى الجذاذ أو إلى الحصاد على قولين :  
 القول الأول : لا يصح .  
 وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي .  
 قالوا : لأن ذلك يختلف ويقرب ويبعد فلا يجوز .  
 القول الثاني : أنه يصح .  
 وهذا مذهب مالك واختيار ابن تيمية .  
 قالوا : إنه أجل يتعلق بوقت من الزمن يعرف في العادة ، لا يتفاوت فيه تفاوتاً كثيراً ، فأشبهه إذا قال : إلى رأس السنة .  
 والله أعلم .

#### فائدة : ٣

ما الحكم إذا أسلم في جنس إلى أجلين وبالعكس ؟  
 يجوز ، لكن لا بد أن يبين قسط كل أجل .  
 مثال : أن يقول أسلمت إليك مائة درهم بمائة صاع من البر حنطة ، لكن إلى أجلين ، يحل بعضها في رجب وبعضها في شوال ، فهذا  
 يصح ، لكن لا بد أن يبين قسط كل أجل ، فيقول : يحل منه خمسون في رجب ، وخمسون في شوال ، حتى لا يكون فيه جهالة .

#### فائدة : ٤

ما الحكم إذا أسلم في جنسين إلى أجل واحد ؟  
 يجوز .  
 مثال : أسلمت إليك مائة درهم في تمر سكري ، وبرحي ، يحل في شوال ، فهذا يصح ، لكن لا بد أن يبين كل جنس وثنه ، فيقول مثلاً :



أسلمت إليك في البر والتمر ، خمسين صاعاً من البر ، وخمسين صاعاً من التمر .

**( الرابع : أن يكون المسلم فيه عام الأبيح ) .**

هذا هو الشرط الرابع من شروط صحة السلم ، وهو أن يكون المسلم فيه عام الوجود .

قال ابن قدامة : ... وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، أَمَكَّنَ تَسْلِيمَهُ عِنْدَ وَجُوبِ تَسْلِيمِهِ .

وإذا لم يكن عام الوجود ، لم يكن موجوداً عند المجلّ بحكم الظاهر ، فلم يمكن تسليمه ، فلم يصح بيعه ، كبيع الأبي ، بل أولى ؛ فإنّ السلم أحتمل فيه أنواع من العَرَرِ للحاجة ، فلا يحتمل فيه عَرَرٌ آخر ، لئلا يكثر العَرَرُ فيه . ( المغني ) .

( لأن القدرة على التسليم شرط ، ولا يتحقق إلا إذا كان عام الوجود ) .

مثال : لو أسلم إليه ( ١٠٠ ) ريال بمائة كيلو عنب يحل في وسط الشتاء ، لم يجوز ، لأن المسلم فيه لا يوجد وقت حلول الأجل ، إلا إذا أريد عنب يحفظ في برادات صح ، لوجوده في زماننا هذا ، ومثله السلم في الرطب إلى وسط الشتاء .

**فائدة :**

هل يشترط كون المسلم فيه موجوداً حال السلم أم لا ؟

الصحيح - وهو قول أكثر العلماء - أنه لا يشترط .

أ- لأن النبي ﷺ قدم المدينة وهم يسلفون السنة والسنتين ، فقال ( من أسلف فليسلف في كيل معلوم ..... ) ولم يذكر الوجود ، ولو كان شرطاً لذكره ، ولنهاهم عن السلف سنتين .

ب- ولأنه ليس وقت وجوب التسليم .

**( الخامس : قبض الثمن قبل التفريق ) .**

هذا الشرط الخامس من شروط صحة السلم ، وهو قبض الثمن قبل التفريق .

وهذا موضع إجماع بين العلماء .

أ- لقوله ﷺ ( من أسلف في شيء فليسلف ... ) والإسلاف التقديم ، سمي سلفاً لما فيه من تقديم رأس المال .

ب- ولأنه يصير من بيع الدين بالدين .

فإذا تفرقا قبل قبضه بطل .

**( السادس : أن يكون معلوم القدر ) .**

هذا الشرط السادس من شروط صحة السلم ، وهو أن يكون المسلم فيه معلوم القدر .

مثال : أسلمت إليك ألف ريال بمائة صاع بر .

قال ابن قدامة : ... وَمَعْرِفَةُ مِقْدَارِ الْمُسْلَمِ فِيهِ بِالْكَيْلِ إِنْ كَانَ مَكِيلًا ، وَبِالْوَزْنِ إِنْ كَانَ مَوْزُونًا ، وَبِالْعَدَدِ إِنْ كَانَ مَعْدُودًا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، أَوْ وَزْنٍ مَعْلُومٍ ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ ) .

وَلِأَنَّهُ عَوَضٌ غَيْرُ مُشَاهِدٍ يَثْبُتُ فِي الدِّمَةِ ، فَاشْتَرَطَ مَعْرِفَةَ قَدْرِهِ ، كَالثَّمَنِ .

وَلَا نَعْلَمُ فِي اعْتِبَارِ مَعْرِفَةِ الْمِقْدَارِ خِلَافًا . ( المغني ) .

**( سبعة من وضع الألفاء وإن لم يصلح موضعه للعقد له ) .**

أي : إذا كان موضع عقد السلم لا يصلح موضعاً للوفاء ، كأن يعقده في بر ، أو في سفينة ، أو طائرة ، فلا بد من تعيين الوفاء

وإلا فسد السلم ، لتعذر الوفاء موضع العقد ، فيكون محل التسليم مجهولاً ، فاشتراط تعيينه بالقول كالأجل .

الخلاصة : ( موضع الوفاء )

أولاً : إن شرطاه أو شرطه أحدهما موضعاً فعلياً ما شرطاه .

ثانياً : إن لم يكن هناك شرط نظرنا ، إن كان موضع العقد مما يمكن الوفاء به ، فالتسليم يكون في مكان العقد .

وإن كان موضع العقد مما لا يمكن الوفاء به ( كسفينة أو طائرة ) وجب عليهما أن يشترطا .

فائدة : ١

بيع المسلم فيه قبل قبضه :

قال ابن قدامة : أما بيع المسلم فيه قبل قبضه فلا نعلم في تحريمه خلافاً .

فائدة : ٢

حكم الإسلام في الحيوانات :

اختلف العلماء في حكم الإسلام في الحيوانات على قولين :

القول الأول : لا يصح السلم في الحيوانات .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

أ- لحديث ابن عباس ( أن النبي ﷺ نهي عن السلم في الحيوان ) رواه الحاكم وهو ضعيف .

ب- ولأن الحيوانات تختلف اختلافاً متبايناً فلا يمكن ضبطه .

القول الثاني : أنه يصح السلم في الحيوان .

قال ابن المنذر : وما روينا عنه أنه لا بأس بالسلم في الحيوانات ، وهو قول ابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر ، وسعيد بن المسيب ،

والحسن البصري ، والزهري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق ، ومالك ، وأحمد .

قالوا : قياساً على جواز القرض فيه ، فقد روى مسلم أنه ﷺ اقترض بكراً . وهذا القول هو الصحيح .

باب القرض

تعريفه :

لغة : هو القطع ، ومنه المقرض الذي يقطع به .

واصطلاحاً : هو تمليك مال لمن ينتفع به ويرد بدله .

قول ( ويرد بدله ) خرج بذلك العارية ، لأن العارية لا يرد بدله وإنما يرد عينها .

- وسمي قرضاً : لأن المقرض يقطع جزءاً من ماله للمقرض .

- وَهُوَ جَائِزٌ بِالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ .

أَمَّا السُّنَّةُ . فَرَوَى أَبُو رَافِعٍ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا ، فَقَدِمَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِبِلُ الصَّدَقَةِ ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا خِيَارًا رُبَاعِيًّا فَقَالَ : أَعْطِهِ ، فَإِنَّ خَيْرَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً ) .

رَوَاهُ مُسْلِمٌ

وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ الْقَرْضِ . ( المعني ) .

– والقرض من عقود التبرعات :

والعقود تنقسم إلى ( ٣ ) أقسام :

الأول : عقود تبرعات ( كالقرض ، والهبة ، والوصية ) .

الثاني : عقود معاوضات ( كالبيع ، والإجارة ) .

الثالث : عقود توثيقات ( كالرهن ، والضمان ) .

( وهي سنة ) .

هذا حكم القرض بالنسبة للمقرض أنه سنة .

أ- قال تعالى ( وأحسنوا إن الله يحب المحسنين ) . والقرض إحسان .

وقال تعالى ( من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة ) .

وجه الدلالة : أن هذه الآية عامة في الصدقة والإنفاق في سبيل الله ، ويدخل في ذلك القرض ، ولهذا قالوا: إن الله -تبارك وتعالى- شبه الأعمال الصالحة والإنفاق في سبيل الله بالمال المقرض ، وشبه الجزاء المضاعف على ذلك ببذل القرض وهذا يدل على فضيلة القرض .

ب- عن أبي هريرة قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَنْ يَسِّرْ عَلَى مُعْسِرٍ يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ) رواه مسلم .

عن البراء بن عازب قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( مَنْ مَنَحَ مَنِيحَةً لَبَنٍ أَوْ وَرْقٍ أَوْ هَدَى زُقَافًا كَانَ لَهُ مِثْلُ عَتَقِ رَقَبَةٍ ) رواه الترمذي . [الزقاق : الطريق والمراد من دل الضال على طريقه ] .

قال الترمذي : وَمَعْنَى قَوْلِهِ « مَنْ مَنَحَ مَنِيحَةً وَرَقٍ » . إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ قَرْضَ الدَّرَاهِمِ قَوْلُهُ « أَوْ هَدَى زُقَافًا » . يَعْنِي بِهِ هِدَايَةَ الطَّرِيقِ .

قال الحافظ في الفتح : المنيحة بالنون والمهملة وزن عظيمة هي في الأصل العطية ، قال أبو عبيدة : المنيحة عند العرب على وجهين : أحدهما : أن يعطي الرجل صاحبه صلة فتكون له ، والآخر : أن يعطيه ناقة أو شاة ينتفع بجلبها وبورها زماناً ثم يردها ، وقال القزاز : قيل لا تكون المنيحة إلا ناقة أو شاة والأول أعرف .

وقال المباركفوري : قوله : ( من منح ) أي : أعطى ( منيحة لبن أو ورق ) بكسر الراء وسكونها أي فضة ، قال الجزري في النهاية منحة الورق القرض ، ومنحة اللبن أن يعطيه ناقة أو شاة ينتفع بلبنها ويعيدها ، وكذلك إذا أعطاه لينتفع بوبرها وصوفها زماناً ثم يردها ، ومنه الحديث ( المنحة مردودة ) .

ج- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، أَنَّهُ قَالَ : لَأَنْ أُقْرِضَ دِينَارَيْنِ ثُمَّ يَرُدَّانِ ، ثُمَّ أُقْرِضَهُمَا ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِمَا .

قال ابن قدامة : وَلَأَنَّ فِيهِ تَفَرُّجًا عَنْ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ ، وَقَضَاءً لِحَاجَتِهِ ، وَعَوْنًا لَهُ ، فَكَانَ مَنُودًا إِلَيْهِ ، كَالصَّدَقَةِ عَلَيْهِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ .

قال الشوكاني : وفي فضيلة القرض أحاديث وعموميات الأدلة القرآنية والحديثية القاضية بفضل المعاونة وقضاء حاجة المسلم وتفريج كربته وسد فاقته شاملة له ، ولا خلاف بين المسلمين في مشروعيته .

– وأما بالنسبة للمقرض فمباح .

قال ابن قدامة : لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ فِي حَقِّ الْمُقْرِضِ .

وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَقْرِضُ ، بِدَلِيلِ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ ، وَلَوْ كَانَ مَكْرُوهًا ، كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ .

وَلِأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُهُ بِعَوْضِهِ ، فَأَشْبَهَ الشِّرَاءَ بِدَيْنٍ فِي ذِمَّتِهِ . ( المعني ) .

– يجب القرض إذا كان المقرض مضطراً لا تدفع ضرورته إلا بقرض لكن لا يجب إلا على من كان قادراً عليه ، ومن غير ضرر عليه .

( وَمَنْ أَهْتَدَى إِلَى النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا ، أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ ) .

هذا جزء من حديث للنبي ﷺ ولفظه :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا ، أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ ، وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِتْلَافَهَا ، أَتْلَفَهُ اللَّهُ ) . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

( مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ ) هذا عام في أخذ الأموال عن طريق القرض ، أو البيع إلى أجل ، أو الشركة ، أو العارية ، أو أي معاملة من وجوه المعاملات الأخرى .

( يُرِيدُ أَدَاءَهَا ) أي : عند أخذه لها كانت نيته الوفاء والأداء مما يرزقه الله تعالى .

( أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ ) تأدية الله عنه يشمل تيسيره تعالى لقضاائها في الدنيا بأن يعينه الله يوسع رزقه ، ويسوق له من المال ما يقضي به دينه لحسن نيته ، ويشمل أدائها عنه في الآخرة بإرضائه غريمه بما شاء الله ، فإن فاتته الأول في دار الدنيا لم يفته الثاني -إن شاء الله- في الدار الآخرة لحسن نيته .

( وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِتْلَافَهَا ) أي : عند أخذه لها لم تكن نيته الوفاء ، بل يريد إتلاف ما أخذ على صاحبه ، وهو يشمل ما إذا إذان وليس عنده نية الوفاء ، أو أخذها بلا حاجة وإنما يريد إتلافها على صاحبها .

( أَتْلَفَهُ اللَّهُ ) في الدنيا بإتلاف الشخص نفسه وإهلاكه ، ويدخل فيه إتلاف ماله وجاهه وطيب عيشه وتضييق أموره وتعسيره مطالبه .

فهذا الحديث فيه الترغيب في حسن النية عند الاستدانة من الناس ، وأن من استدان ونيته الوفاء أعانه الله .

فقد روى النسائي : عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ ( أَنَّ مَيْمُونَةَ ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ اسْتَدَانَتْ فَقِيلَ لَهَا : يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ ، تَسْتَدِينِينَ وَلَيْسَ عِنْدَكَ وَفَاءٌ ، قَالَتْ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : مَنْ أَخَذَ دَيْنًا وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُؤَدِّيَهُ ، أَعَانَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ) .

– وفي الحديث التحذير الشديد من أن يبيت الإنسان نية عدم السداد لقوله ( أتلفه الله ) .

قال الحافظ ابن حجر : قوله : ( أتلفه الله ) ظاهره أن الإتلاف يقع له في الدنيا وذلك في معاشه أو في نفسه ، وهو علم من أعلام النبوة لما نراه بالمشاهدة ممن يتعاطى شيئاً من الأمور ، وقيل المراد بالإتلاف عذاب الآخرة .

قال ابن بطال : فيه الحض على ترك استئصال أموال الناس والترغيب في حسن التأدية إليهم عند المدانة وأن الجزاء قد يكون من جنس العمل ، وفيه : الترغيب في تحسين النية والترهيب من ضد ذلك وأن مدار الأعمال عليها ( الفتح ) .

عَنْ صُهَيْبِ الْحَضْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( أَيُّمَا رَجُلٍ يَدِينُ دَيْنًا وَهُوَ مُجْمَعٌ أَنْ لَا يُؤَقِّبَهُ إِيَّاهُ لَقِيَ اللَّهَ سَارِقًا ) رواه ابن ماجه .

وقد امتنع النبي ﷺ من صلاة الجنازة على رجل مات وعليه ديناران . رواه أحمد .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: وفي هذا الحديث إشعار بصعوبة أمر الدين ، وأنه لا ينبغي تحمله إلا من ضرورة.

● فالمدين له حالات :

**الحالة الأولى :** إذا أخذ الدين بنية عدم الوفاء .

فإنه آثم سواء مات ولم يوفه أو أعسر في حياته ، فإنه يؤخذ يوم القيامة .

لأنه غير معذور بالاستدانة ، ولأنه قصد استهلاك مال المسلم بغير وجه حق ، وهذا من أكل أموال الناس بالباطل ، وقد قال الله تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ...) .

ومما يدل على ذلك أيضاً :

أ- حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من كان عند مظلمة لأخيه ، من عرضه أو من شيء ، فليتحلل منه اليوم قبل أن لا يكون ديناً ولا درهم ، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلوميته ، وإن لم يكن له حسنة أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه) رواه البخاري

ب- وعنه . قال : قال صلى الله عليه وسلم (أتدرون من المفلس ؟ قالوا : المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع . فقال : «إن المفلس من أعتى من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ، ويأتي وقد شتم هذا ، وقذف هذا وأكل مال هذا ، وسفك دم هذا ، وضرب هذا ، فيعطى هذا من حسناته ، وهذا من حسناته ، فإن فُتيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه ، أُجِد من خطاياهم فطرح على ، ثم طرح في النار) . رواه مسلم

ج- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لَتَوُذَّ الْحَقُوقُ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الْجُلُخَاءِ مِنَ الشَّاةِ الْقُرْنَاءِ) . رواه مسلم

فهذه الأحاديث تبين عظمة حقوق الغير ، سواء كانت في النفس ، أو في العرض ، أو في المال ، وأن من ظلم مسلماً في شيء منها فإنه مؤاخذ به يوم القيامة ، وأن الله يقتص منه لخصمه ، وأن هذا الأمر سبب عظيم لدخول النار كما نصت عليه الأحاديث .

**الحالة الثانية :** إذا الدين في مباح وبنية الوفاء .

فإن مات قبل الوفاء من غير تقصير منه ، فإن الله يقضي عنه دينه يوم القيامة ، فيعوض دائنيه فضلاً منه وتكرباً ، وأما المدين فلا مؤاخذه عليه لعدم تقصيره أو تفريطه .

**قال ابن حجر :** من مات قبل الوفاء بغير تقصير منه كأن يعسر مثلاً ... وكانت بنية وفاء دينه ، ولم يوف عنه في الدنيا ، .... الظاهر أنه لا تبعة عليه والحالة هذه في الآخرة ، بحيث يؤخذ من حسناته لصاحب الدين ، بل يتكفل الله عنه لصاحب الدين ، كما دل عليه حديث الباب .

**- وينبغي على الإنسان أن يحذر من التساهل بالدين من غير حاجة .**

أ- عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول (لا تحيفوا أنفسكم بعد أمنه ) قالوا : وما ذاك يا رسول الله ؟ قال : الدين) . رواه أحمد

ب- وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة ( اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم . فقال له قائل : ما أكثر ما تستعيذ من المغرم ؟! فقال : إن الرجل إذا غرم [أي : استدان] حدث فكذب ، ووعد فأخلف ) رواه البخاري ومسلم .

ج- وعن محمد بن جحش رضي الله عنه قال : (كنا جلوساً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع رأسه إلى السماء ، ثم وضع راحته على جبهته ثم قال : سبحان الله! ماذا نزل من التشديد؟ فسكننا وفرغنا ، فلما كان من الغد سألته : يا رسول الله ، ما هذا التشديد الذي نزل؟ فقال : والذي نفسي بيده! لو أن رجلاً قُتل في سبيل الله ثم أُحيي ، ثم قُتل ، ثم أُحيي ، ثم قُتل ، وعليه دين ما دخل الجنة حتى يُقضى عنه دينه) حسنه الألباني .

د- وعن ثوبان رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من مات وهو بريء من ثلاث : الكبر والعلول والدين دخل الجنة) رواه الترمذي .

هـ- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يُقضى عنه) رواه الترمذي .

( كل شيء يصح بيعه يصح قرضه إلا بني آدم ) .

**فيصح قرض الحيوانات ، والأواني ، والكتب ، والطاولات .**

**والكلب لا يصح قرضه ، لأنه لا يصح بيعه .**

**- قوله ( إلا بني آدم ) أي الأرقاء ، قالوا : لتلا يؤدي إلى أن يستقرض أمة فيجامعها .**

فائدة :

اختلف العلماء في حكم قرض المنافع ؟

مثال : كأن يقول : احصد عندي هذا اليوم وأحصده عندك غداً ، أو أن ينسخ له كتاباً على أن ينسخ له كتاباً آخر مثله .

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : لا يجوز قرض المنافع .

وهذا مذهب الشافعية ، والحنابلة .

أ- قالوا : إن من صحة القرض أن يكون معلوم القدر حتى يمكن رد بدله ، والمنافع يصعب تقديرها ، فلا تتحقق المماثلة الواجبة .

ب- لأنه يكون من قبيل القرض الذي جر نفعاً ، وهو محرم .

ج- أنه غير معهود في العادة والعرف .

القول الثاني : أنه يجوز .

وهو مذهب المالكية ، واختاره ابن تيمية .

أ- أن القرض عقد إرفاق وقربة ، ويتسامح فيه ما لا يتسامح في غيره من عقود المعاوضات .

ب- أن الأصل في المعاملات الإباحة ، وإذا قيل هذا في باب المعاوضات فباب الإرفاق والتبرع أولى بذلك وأحرى .

والله أعلم بالراجح .

﴿ وَيَمْلِكُ وَيُلْزِمُ بِالْغَيْبِ ، فَلَا يَمْلِكُ الْقَرَضُ الِاسْتِزْجَارَ ﴾ .

أي : المقرض .

فإذا قبضه المستقرض ملكه ، يجوز بيعه ، ويجوز أن يؤجره ، ويتصرف فيه تصرف المالك في أملاكهم .

فلا يجوز للمقرض حق الرجوع ، لأنه دخل في ملك المقرض .

﴿ وَإِنْ أَجَلَهُ لَمْ يَتَأْجَلْ ﴾ .

أي : إن بدل القرض يثبت حالاً في ذمة المقرض ، وله مطالبة به في الحال مطلقاً ، فلا يتأجل ولو أجله المقرض .

وهذا قول جمهور العلماء ، من الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

أ- لقوله تعالى ( مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ) .

قالوا : نفي السبيل عنهم على وجه نصوصية الاستغراق ، فلو لزم تحقق سبيل عليه .

ب- أن القرض من عقود التبرعات ، فهو صلة في ابتداء ، فلو لزم لكان سبباً في الخروج عن باب الإرفاق .

ج- القياس على العارية في عدم لزومها .

وذهب بعض العلماء : إلى صحة التأجيل ولزومه .

وهذا قول مالك ، والليث بن سعد ، وهو قول بعض الصحابة والتابعين وأتباعهم ، وهو اختيار ابن تيمية وابن القيم .

أ- لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ) وبقيّة النصوص الواردة في وجوب الوفاء بالعهد والوعد

ب- ولقوله ﷺ ( المسلمون على شروطهم ) رواه الترمذي .

ج- ولأن المطالبة به وهو مؤجل إخلاف للوعد، وقد قال ﷺ (آية المنافق ثلاث : .. وإذا وعد أخلف). متفق عليه، فالوعد يجب الوفاء به.

د- القياس على سائر الدين ، حيث لا يحق لصاحب الحق تعجيلها قبل أجلها ، كضمن المبيع المؤجل ( باتفاق ) والأجرة المؤجلة .

هـ- ما ثبت عن ابن عمر (أنه سئل عن القرض إلى أجل، فقال: لا بأس به، قال: وإن أعطى أفضل من دراهمه ما لم يشترط) أخرجه البخاري تعليقا .

و- أن الأصل في الديون جواز التأجيل ، لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ) وإخراج القرض من ذلك يحتاج إلى دليل ، لأنه دين من الديون .

وهذا القول هو الراجح ، وقد نصره الإمام ابن القيم في إعلام الموقعين .

- والجواب عن قول أصحاب القول الأول : أن القرض من عقود التبرعات ؟

أن تأجيل القرض لا ينافي موضوع التبرعات ، إذ القرض إحسان ، وتأجيله إحسان آخر ، وكون المقرض ملزماً بالكف عن المطالبة حتى ينتهي الأجل ، لا ينافي كونه متبرعاً ، إذ هو ألزم نفسه برضاه مع علمه بأن النفع للمقرض .

( وَيُؤْتَى الْمَثَلُ فِي الْمَثَلِيَّاتِ وَالْكَفِّ يُؤْتَى فِي شَرَاهَا ) .

أي : إذا أراد المستقرض الوفاء ، فالواجب أن يرد المثل في المثليات ، والقيمة في غير المثليات .

- الراجح أن المثلي : كل ما كان له مثيل مقارب .

( وَيُحَرِّمُ كُلَّ شَرْطٍ يَجْرُ نُفْعاً ) .

أي : إذا شرط المقرض زيادة أو منفعة فإنه حرام .

قال ابن عبد البر : وكل زيادة من عين أو منفعة يشترطها المسلف على المستسلف فهي ربا ، لا خلاف في ذلك .

وقال ابن قدامة : وكل قرض شرط فيه أن يزيده ، فهو حرام بغير خلاف .

وقال القرطبي : أجمع المسلمون نقلاً عن نبيه ﷺ أن اشتراط الزيادة في السلف ربا ولو كان قبضة من علف .

وقال ابن تيمية : وقد اتفق العلماء على أن المقرض متى اشترط زيادة على قرضه كان ذلك حراماً .

وقال الشوكاني : وأما إذا كانت الزيادة مشروطة فتحرم اتفاقاً .

لأن القرض عقد إرفاق وهو قربة ، فإذا أخذ عليه الزيادة لم يكن إرفاقاً ولا قربة ، بل يكون بيعاً ورباً صريحاً .

- والمنفعة قد تكون بدنية ، أو مالية ، أو عين .

مثال البدنية : أن يقول أقرضتك ألف ريال بشرط أن تشتغل عندي يوماً واحداً .

مثال المالية : أقرضتك ألف ريال بشرط أن تعطيني ساعتك

مثال عين : أقرضتك ألف ريال بشرط أن أسكن بيتك يوم واحد .

- وقد ورد في ذلك حديث لكنه لا يصح ( كل قرض جر منفعة فهو ربا ) .

وقد ورد هذا مرفوعاً إلى النبي ﷺ رواه الحارث بن أبي أسامة ، لكنه لا يصح ، قال ابن حجر : وإسناده ساقط .

( وإذا كانت الزيادة غير مشروطة فلا بأس ) .

وبدل لذلك :

عَنْ أَبِي رَافِعٍ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ ، فَقَالَ : لَا أَجِدُ إِلَّا خِيَارًا ، قَالَ : " أَعْطِهِ إِيَّاهُ ، فَإِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

( خياراً رباعياً ) الرباعي ما دخل في السنة السابعة ، لأنها زمن ظهور رباعيته .

فالحديث دليل على جواز الزيادة بالوفاء بما هو أفضل من الشيء المقرض ، وأن ذلك من حسن القضاء .

قال النووي : وفيه : أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ قَرْضٍ وَغَيْرِهِ أَنْ يَرُدَّ أَجُودَ مِنَ الَّذِي عَلَيْهِ ، وَهَذَا مِنَ السُّنَّةِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً فَإِنَّهُ مِنْهِيَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْمُنْهِيَ عَنْهُ مَا كَانَ مَشْرُوطاً فِي عَقْدِ الْقَرْضِ ، وَمَذْهَبُنَا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ فِي الْأَدَاءِ عَمَّا عَلَيْهِ . وَيجوز للمقرض أخذها سواء زاد في الصِّفَةِ أَوْ فِي الْعَدَدِ بِأَنْ أَفْرَضَهُ عَشْرَةَ فَأَعْطَاهُ أَحَدَ عَشَرَ ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ : أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْعَدَدِ مِنْهِيَ عَنْهَا ، وَخِجَّةُ أَصْحَابِنَا عُمُومُ قَوْلِهِ ﷺ ( خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً ) . ( نووي ) .

فالزيادة في القرض على نوعين :

الأول : أن تكون مشترطة في أصل العقد ، وهذا ربا بالإجماع .

الثاني : أن تكون الزيادة غير مشروطة في أصل العقد ، وإنما بذلها المقرض من باب حسن الأداء ، فهذا مستحب ومن مكارم الأخلاق ، كما في حديث أبي رافع .

فائدة : ١

وتجوز الزيادة مطلقاً سواء كانت الزيادة في القدر ، أو كانت الزيادة في الصفة .

وهذا قول جماهير العلماء من الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

أ- حديث أبي رافع السابق ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ ، فَقَالَ : لَا أَجِدُ إِلَّا خِيَارًا ، قَالَ : " أَعْطِهِ إِيَّاهُ ، فَإِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً ) .

ب- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ( أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ : ( صَلِّ رَكَعَتَيْنِ . وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ فَقَضَانِي وَزَادَنِي ) متفق عليه .

وجه الدلالة من الحديثين :

أن حديث أبي رافع دل على جواز الزيادة في الصفة ، وحديث جابر دل على جواز الزيادة في العدد ، وكلاهما تطبيق عملي لقوله ﷺ : إن خيار الناس أحسنهم قضاء .

فائدة : ٢



اختلف العلماء : ما الحكم لو اشترط الوفاء بالأقل على قولين :

القول الأول : لا يجوز اشتراط الوفاء بالأقل .

وهذا مذهب الحنابلة ، واختاره ابن حزم .

أ- أن مقتضى القرض رد المثل ، فإذا شرط النقصان عما أقرضه فقد شرط ما ينافي بمقتضاه فلم يجز .

ب- القياس على اشتراط الزيادة .

القول الثاني : يجوز اشتراط الوفاء بالأقل .

لأن القرض شرع رفقا بالمقترض ، واشترط الوفاء بالأقل منفعة للمقترض ، ونفع المقترض لا يمنع منه .

وهذا الصحيح .

فائدة : ٣

اختلف العلماء : في حكم القرض إذا كان من المعلوم عن المقترض أنه يزيد في الوفاء ؟

كره بعض الفقهاء ذلك . وهذا قول الحنفية .

قالوا : إن المقرض إذا أقرض للمعروف بحسن القضاء ، فإنه إنما فعل ذلك لأنه يطمع في حسن عاداته .

والصحيح عدم الكراهة ، ورجحه ابن قدامة .

قال ابن قدامة : وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ مَعْرُوفًا بِحُسْنِ الْقَضَاءِ ، لَمْ يُكْرَهْ إِقْرَاضُهُ .

وَقَالَ الْقَاضِي : فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّهُ يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَطْمَعُ فِي حُسْنِ عَادَتِهِ .

وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَعْرُوفًا بِحُسْنِ الْقَضَاءِ ، فَهَلْ يَسُوغُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ إِقْرَاضَهُ مَكْرُوهٌ ، وَلِأَنَّ الْمَعْرُوفَ بِحُسْنِ الْقَضَاءِ خَيْرُ النَّاسِ وَأَفْضَلُهُمْ ، وَهُوَ أَوَّلَى النَّاسِ بِقَضَائِهِمْ حَاجَتِهِ ، وَإِجَابَةِ مَسْأَلَتِهِ ، وَتَفْرِيجِ كَرْبَتِهِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَكْرُوهًا ، وَإِنَّمَا يُنْتَهَى مِنَ الزِّيَادَةِ الْمَشْرُوطَةُ . ( المغني ) .

فائدة : ٤

حكم إذا أقرضه واشترط عليه الوفاء في بلد آخر ؟ هذه المسألة لها صور :

الصورة الأولى : تمحض المنفعة للمقرض ، حيث يكون غاية المقرض من اشتراط الوفاء في بلد غير بلد القرض نفع نفسه فقط ، ليستفيد به سقوط خطر الطريق ، الذي قد يتعرض له ماله ، كما ينتفع المقرض - أيضاً - بإسقاء كراء الحمل فيما يحتاج حمله إلى مؤنة لنقله من بلد إلى آخر .

ففي هذه الحالة لا يجوز اشتراط الوفاء في غير بلد القرض ، وهذا بالإجماع .

لأن كل قرض جر نفعاً فهو ربا .

الصورة الثانية : تمحض المنفعة للمقترض ، حيث يكون غاية المقرض من اشتراط الوفاء في غير بلد القرض نفع المقترض فقط .

وفي هذه الحالة : يجوز اشتراط الوفاء في غير بلد القرض ، لأن هذا إرفاق مع إرفاق .

الصورة الثالثة : أن يكون اشتراط الوفاء في غير بلد القرض لمنفعة المقرض والمقترض معاً .

وهذه محل خلاف بين العلماء :

وقيل : يكره .

وقيل : يحرم .

وقيل : يجوز ، وهو اختيار ابن تيمية وابن القيم .

وقيل : لا يجوز اشتراط الوفاء في غير بلد القرض إذا كان لحمل مال الوفاء مؤنة ، ويجوز اشتراط الوفاء في غير بلد القرض إذا لم يكن لحمل الوفاء مؤنة .

واختاره ابن قدامة .

فائدة : ٥

ما حكم قرض الحيوان ؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين : وجهور العلماء على جواز ذلك ، لحديث أبي رافع السابق .

قال الشوكاني : وفي الحديث جواز قرض الحيوان ، وهو مذهب الجمهور .

( وَإِنْ أَهْطَاهُ هَدِيَّةً بَعْدَ الْقَرْضِ جَازٍ ) .

أي : إن أهدى المقرض هدية للمقرض فإن كانت بعد الوفاء فجائز .

وإن كانت قبل الوفاء فلا يجوز إلا أن تكون قد جرت العادة بينهما بمثل هذا، فكان بينهما تحاد قبل الاستقراض، لأن جريان العادة بذلك بينهما قرينة ظاهرة على أنه لم يرد مجازاته على قرضه .

وعلى هذا ، فلا يجوز للمقرض أن يعد المقرض بأن يعطيه هدية عند الوفاء ، وله أن يعطيه ذلك إذا كان بدون اتفاق سابق .

أما إذا كان هذا الشخص لم تجر العادة بأن يهدي لك فلا يجوز لك قبولها لأنها قد تكون بسبب القرض ، فإذا قبلتها تكون قد وقعت في الربا لأن القاعدة في القرض أن "كل قرض جرّ نفعاً فهو ربا" وهذا القرض قد جر لك نفعاً .

وأيضاً : لأنه قد يكون دفعها إليك حتى تؤجل مطالبتك بالدين ، وهذا أيضاً من الربا .

وقد دل على ذلك ما رواه ابن ماجه عن أنس بن مالك . قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا أَقْرَضَ أَحَدُكُمْ قَرْضًا فَأَهْدَى لَهُ أَوْ حَمَلَهُ عَلَى الدَّابَّةِ فَلَا يَرْكَبُهَا وَلَا يَقْبَلُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَبْلَ ذَلِكَ ) . حسنه شيخ الإسلام ابن تيمية

وقد ورد هذا المعنى عن جماعة من الصحابة ، قال ابن القيم في "إعلام الموقعين" ( ١٣٦/٣ ) : "وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَغْيَانِهِمْ (يعني الصحابة) كَأَبِي بَنْ كَعْبٍ وَأَبْنِ مَسْعُودٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَأَبْنِ عُمَرَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُمْ نَهَوْا الْمُقْرِضَ عَنْ قَبُولِ هَدِيَّةِ الْمُقْرِضِ ، وَجَعَلُوا قَبُولَهَا رِبَاً .

فائدة : ١

جمعية الموظفين :

صورتها : أن يتفق عدد من الأشخاص على أن يدفع كل واحد منهم مبلغاً من المال مساوياً لما يدفعه الآخرون وذلك عند نهاية كل شهر أو عند نهاية كل ستة أشهر أو نحو ذلك ، ثم يدفع المبلغ كله في الشهر الأول لواحد منهم، وفي الشهر الثاني يدفع المبلغ لآخر، وهكذا حتى يستلم كل واحد منهم مثل ما تسلمه من قبله سواء بسواء.

حكمها :

اختلف العلماء في حكم هذه الجمعية على قولين :

فذهب غالب هيئة كبار العلماء إلى جوازها وفي مقدمتهم الشيخ ابن باز رحمه الله والشيخ ابن عثيمين رحمه الله .

لأن الأصل في العقود الحل ، فكل عقد لم يرد دليل شرعي يدل على تحريمه فهو جائز .

أن في هذه المعاملة تعاوناً على البر والتقوى ، فهي طريق لسد حاجة المحتاجين ، وإعانة لهم على البعد عن المعاملات المحرمة كالربا أو التحايل عليه ببيع العينة .

وذهب بعض العلماء المعاصرين إلى تحريمها .

فائدة : ٢

ما يسن للمدين تجاه المقرض ؟

أولاً : حسن القضاء .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ( كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَقٌّ فَأَعْلَظَ لَهُ فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالاً - فَقَالَ لَهُمْ - اشْتَرُوا لَهُ سِنّاً فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ » . فَقَالُوا إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِنّاً هُوَ خَيْرٌ مِنْ سِنِيهِ . قَالَ « فَاشْتَرَوْهُ فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ - أَوْ خَيْرِكُمْ - أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً ) متفق عليه .

عَنْ أَبِي رَافِعٍ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ فَقَالَ لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا خَيْاراً رُبَاعِيًّا . فَقَالَ : أَعْطِهِ إِيَّاهُ إِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً ) متفق عليه .  
ثانياً : أخذ الدين بنية الوفاء .

لحديث أبي هريرة -وفد تقدم- ( من أخذ أموال الناس يريد أداها أدى الله عنه ) .

ولحديث ميمونة -وفد تقدم- ( من أخذ ديناً وهو يريد أن يؤديه أعانه الله عز وجل ) رواه النسائي .

ثالثاً : الدعاء للدائن والثناء عليه .

أ-عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ الْمُخْزُومِيُّ . ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْهُ حِينَ غَزَا حَنْينًا ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ أَلْفًا ، فَلَمَّا قَدِمَ قَضَاهَا إِيَّاهُ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ ، إِنَّمَا جَزَاءُ السَّلَفِ الْوَفَاءُ وَالْحَمْدُ ) رواه النسائي وابن ماجه .

ب-عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ (مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ، فَأَعْيَدُوهُ، وَمَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ، فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ دَعَاكُمْ، فَأَجِيبُوهُ، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَغْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ بِهِ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَيْتُمُوهُ). حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي

فائدة : ٣

ماذا يستحب للدائن ؟

أولاً : يستحب له السماحة في طلب الدين .

لحديث جابر . قال : قال ﷺ ( رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع ، وإذا اشترى ، وإذا اقتضى ) رواه البخاري .

ولفظ الترمذي ( غفر الله لرجل كان قبلكم ، كان سهلاً إذا باع ، سهلاً إذا اشترى ، سهلاً إذا اقتضى ) زاد أحمد ( سهلاً إذا قضى ) .

قوله ( سمحاً ) قال ابن حجر : أي سهلاً ، وهي صفة مشبهة تدل على الثبوت ، فلذلك كرر أحوال البيع والشراء والتقاضى ، والسمح الجواد ، يقال : سمح بكذا أي : إذا أجاد ، والمراد هنا المساهلة . (وإذا اقتضى ) أي : طلب قضاء حقه بسهولة وعدم إلحاف .

ثانياً : إنظاره إذا كان معسراً .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( كَانَ رَجُلٌ يُدَايِنُ النَّاسَ فَكَانَ يَقُولُ لِفَتَاهٍ إِذَا أَتَيْتَ مُعْسِراً فَتَجَاوَزْ عَنْهُ لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزَ عَنَّا . فَلَقِيَ اللَّهَ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ ) متفق عليه .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ ( أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ طَلَبَ غَرِماً لَهُ فَتَوَارَى عَنْهُ ثُمَّ وَجَدَهُ فَقَالَ إِنِّي مُعْسِرٌ . فَقَالَ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ . قَالَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلْيُنْقِصْ عَنْ مُعْسِرٍ أَوْ يَضَعْ عَنْهُ ) رواه مسلم .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِراً ، أَوْ وَضَعَ لَهُ ، أَظْلَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَحْتَ ظِلِّ عَرْشِهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ ) رواه الترمذي .

وعن أبي اليسر . قال : قال ﷺ ( مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِراً أَوْ وَضَعَ عَنْهُ أَظْلَهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ ) رواه مسلم .

ثالثاً : الوضع عنه .

للحديث السابق (مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِراً أَوْ وَضَعَ عَنْهُ أَظْلَهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ ) .

ولحديث أبي قتادة السابق ( مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلْيُنْقِصْ عَنْ مُعْسِرٍ أَوْ يَضَعْ عَنْهُ ) .

( أنظر معسراً ) أي : أمهله في قضاء الدين . ( وضع عنه ) أي تجاوز عن الدين أو بعضه .

#### باب الرهن

تعريفه :

لغة : يطلق على معان منها الحبس ، كما في قوله تعالى ( كل نفس بما كسبت رهينة ) أي : محبوسة بعمله .

ويطلق على الثبوت والدوام ، يقال : ماء رهن ، أي : دائم .

#### • أركان الرهن :

الراهن : وهو الذي أعطى الرهن ( الذي عليه الدين ) .

المرتهن : وهو الذي أخذ الرهن توثقة لدينه .

الرهن : وهي العين المرهونة بينهما .

( وَهِيَ تَمَثَّلُ بِمَنْ يَهِينُ ) .

هذا تعريف الرهن اصطلاحاً : توثقة دين بعين يمكن استيفاؤه أو بعضه منها أو من بعضها .

مثال : في ذمتي لزيد ( ١٠٠ ) درهم فأرهنته مسجل .

فإذا كان الرهن أكثر من الدين فإنه يمكن استيفاء الدين من بعضها .

وإذا الدين أكثر من العين المرهونة فإنه يمكن استيفاء بعضه منها .

وإذا كان الدين بقدر العين فإنه يمكن استيفاؤه كله منها .

الحكمة منه :

توثقة الدين ، فكما أن الدين يوثق بالشهود طمأنينة لقلب الدائن حفاظاً لحقه فكذاك يوثق بالرهن .

( وَهِيَ جَائِزٌ بِالْكِتَابِ وَالسِّنِّ وَالْإِجْمَاعِ ) .

أي : أن الرهن جائز بالكتاب والسنة والإجماع .

قال تعالى ( وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة ) .

وعن عائشة . ( أن رسول الله ﷺ اشترى من يهودي طعاماً ورهنه درعاً من حديد ) متفق عليه .

وقال ابن قدامة : أجمع المسلمون على جواز الرهن .

فائدة :

جماهير العلماء على جواز الرهن في الحضر كما يشرع في السفر .

لفعل الرسول ﷺ له وهو مقيم بالمدينة ، وأما تقيده بالسفر في الآية فإنه خرج مخرج الغالب ، لأن الرهن غالباً يكون في السفر .

قال ابن حجر رحمه الله في قول البخاري في التيوب للحديث ( في الحضر ) .

فيه إشارة إلى أن التقييد بالسفر في الآية خرج للغالب ، فلا مفهوم له ، لدلالة الحديث على مشروعيته في الحضر ، وهو قول الجمهور .

واحتجوا له من حيث المعنى بأن الرهن شرع توثقة على الدين لقوله تعالى ( فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِيَ أَمَانَتَهُ ) فإنه يشير إلى أن المراد بالرهن الاستيثاق ، وإنما قيده بالسفر لأنه مظنة فقد الكاتب فأخرجه مخرج الغالب .

وخالف في ذلك مجاهد والضحاك فيما نقله الطبري عنهما فقالا: لا يشرع إلا في السفر حيث لا يوجد الكاتب، وبه قال داود وأهل الظاهر .

( وَكَلَّ مَا جَاءَ بِيَمِينِهِ جَاءَ رَهْنَهُ ) .

أي : يصح الرهن في كل ما يجوز بيعه ، كالكتب ، والسيارات ، والدور ، والعقارات ، والثياب وغيرها .

فإن كان لا يجوز بيعه - كالكلب ، والوقف ، والخمر ، والمجهول - فإنه لا يصح رهنه .

العلة :

لأن الرهن إذا كان مما لا يصح بيعه - كالخمر ، والكلب والوقف - فإنه لا يمكن الاستيفاء منه إذا تعذر السداد .

فلو قال له : أقرضك على أن ترهنني كلبك ، فهذا لا يصح ، لأن الكلب لا يجوز بيعه .

فائدة :

لا يصح رهن المجهول ، وكذلك لا يصح رهن الوثائق الرسمية كبطاقة الأحوال ، وجواز السفر ونحوهما ، لأن هذه الوثائق الرسمية لا يمكن بيعها عند تعذر استيفاء الدين .

( وَيَلْزَمُ فِي حَقِّ الرَّاهِنِ تَقْطُّ ) .

أي : أن الرهن عقد لازم من وجه ، وجائز من وجه آخر .

فهو لازم في حق الراهن ، جائز في حق المرتهن .

فليس للراهن الفسخ إلا برضى المرتهن .

( وَكَانَ يَلْزَمُ الرَّاهِنَ إِلَّا بِاتِّفَاقٍ ) .

أي : أن الرهن لا يكون لازماً في حق الراهن إلا إذا حصل من المرتهن قبض الرهن ، أما قبل القبض فلا يكون لازماً بمجرد العقد .

وهذا مذهب جماهير العلماء : أن الرهن لا يلزم إلا القبض ، فلا يلزم بمجرد العقد .

مثال قلت لشخص : بعثك سيارتي بشرط أن ترهني هذه الساعة ، قال : قبلت ( ولم يقبض المرتهن الساعة ) .

وعلى هذا القول : فإن للراهن أن يتصرف بالرهن ( وهو الساعة كما في المثال السابق ) بيعاً أو هبة لأنه لم يقبضه .  
واستدلوا :

أ- بقوله تعالى ( فرهان مقبوضة ) . وعلى هذا الرهان التي لم تقبض لا أثر لها ولا تنفع .

ب- ومحدث ( الظاهر يُركب بنفقته إذا كان مرهوناً ... ) فالحديث ظاهر في صورة ما إذا قبض المرتهن الرهن .

وقالوا : إن النبي ﷺ مات ودعاه مرهونة عند يهودي أقبضه إياه ، فالرسول ﷺ أقبض اليهودي الدرع ، ولو لم يكن القبض شرطاً لما أقبضه إياه .

وذهب بعض العلماء : إلى أن القبض ليس شرطاً للزوم ، بل يلزم الرهن بمجرد عقد الرهن .

وعلى هذا القول فلا يجوز للراهن أن يتصرف فيه ، ولو تصرف فيه فإن تصرفه غير صحيح .

وهذا مذهب المالكية ، وهو اختيار ابن تيمية رحمه الله .

أ- لعموم قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ) وعقد الرهن تام بالاتفاق فيجب الوفاء به .

ب- ولقوله تعالى ( وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً ) . والعقد عهد وقد تعاقد على الرهن فيجب الوفاء به .

ج- ولحديث ( المسلمون على شروطهم ) وجه الاستدلال : أنه لما شرط عليه الرهن وقبِلَ هذا الرهن فإنه يجب العمل بمقتضاه ، ومقتضاه عدم التصرف فيه بغير إذن المرتهن .

د- ولقوله تعالى ( فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ ) وهذا دليل على أنه إذا حصل الائتمان لم يلزم القبض اكتفاء بالائتمان عليه ، ولهذا أكد الله تعالى على المؤتمن أن يؤدي أمانته حيث أمره بالأداء ويتقوى الله .

فهذا المرتهن الذي شرط الرهن وتركه عند الراهن قد ائتمنه عليه وتركه عنده ، وإذا كان قد ائتمنه عليه فإنه يجب الوفاء بما يقتضيه الرهن وهو أن يبقى عنده أمانة .

وقالوا: إن القول باشتراط القبض يؤدي إلى الخصومة والنزاع وفتح باب التحايل، لأن هذا الشخص إذا عقد العقد وعلم أن الرهن لا يلزم إلا بالقبض فإنه سيعقد هذا العقد ويتحايل في تأخير قبض الرهن ثم بعد ذلك يتصرف فيه ببيع أو غيره، فينشأ عن ذلك النزاع والخصومة.

وهذا القول هو الراجح .

وأما الجواب عن الآية ( فرهان مقبوضة .. ) :

فقالوا : إن الله لم يذكر في الآية القبض على وجه الإطلاق، وإنما ذكره في حال معين وهو السفر، فهنا لا يمكن التوثقة إلا برهن مقبوضة، لأنك إذا لم تقبض الرهن وليس بينكما مكتوبة صار ذلك عرضة بأن يجحدك الراهن ، ومما يدل على ذلك بقية الآية ( فإن آمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أؤتمن أمانته ) فهذا يدل على أنه إذا حصل الائتمان بيننا فإننا يجب أن نعتد على أداء الأمانة سواء حصل القبض أم لم يحصل ، وإلا لكانت هذه الجملة لا معنى لها .

( وَكَانَ يَنْفَعُ تَصْرِفَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخَرِ ) .

هذا حكم التصرف في العين المرهونة حال الرهن ، سواء ببيع أو هبة أو غيرها .

فلا يجوز للمرتهن وللراهن التصرف في الرهن .

أما المرتهن : فالأنه ليس بمالك ولا قائماً مقام المالك .

مثال : أخذت منك مائة درهم وأعطيتك هذا المسجل رهن ، المسجل الآن بيد المرتهن ، المرتهن لا يملك أن يبيع المسجل لأنه ليس ملكاً له ولا قائماً مقام الملك .

وأما الراهن : لتعلق حق المرتهن به ، فتصرفه فيه يستلزم إبطال حق المرتهن .

( إِلَّا عَتَقَ الرَّاهِنَ فَلَهُ يَصْغِيَ مَعَ الْإِثْمِ وَتَوَدُّهُ قِيَمَتُهُ رَهْنًا مَكَانَهُ ) .

أي : إلا عتق الراهن ، فإنه يجوز ، وتؤخذ قيمته رهناً مكانه .

فإذا كان العبد الذي أهرنه قيمته عشرة آلاف وأعتقه ، فإنه يلزمه أن يجعل عشرة آلاف رهناً مكان هذا العبد .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجوز ولا ينفذ تصرفه .

لأن في تنفيذه إسقاطاً لحق المرتهن .

ولأن هذا عمل غير مأذون به شرعاً . قال ﷺ ( من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ) .

وهذا القول هو الصحيح .

( وَهِيَ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ ) .

أي : الرهن أمانة في يد المرتهن ، لأنه حصل في يده بإذن مالكه .

وقد تقدم تعريف الأمين (وهو كل من قبض المال بإذن من الشارع أو بأذن مالكه) وإذا كان كذلك، فإن المرتهن لا يضمنه إذا تلف إلا إذا تعدى أو فرط .

● التعدي : أن يفعل ما لا يجوز ، والتفريط : أن يترك ما يجب .

مثال : إنسان أخذ السيارة رهناً ، لكن قدر أنها سرقت ، فلا يضمنها لأنه لم يتعد ولم يفرط .

مثال آخر : إنسان أخذ كتاباً رهناً ، ووضع الكتاب في مكان آمن مع كتبه ، لكن هذا الكتاب سرق ، فإنه لا يضمن لأنه لم يتعد ولم يفرط .

– فإن فرط أو تعدى فإنه يضمن .

مثال : أخذ كتاباً رهناً ووضعها في الخوض ، فجاء المطر فأتلفه ، فهنا يضمن الكتاب لأنه مفرط .

مثال آخر : أخذ السيارة رهناً ، فاستعملها ففعل حادثاً فيها ، فإنه يضمن ، لأنه تعدى ، لأن هذه السيارة أمانة عنده ، والأمانة صفتها لا تستعملها ولا تقصر في حفظها .

● قاعدة (كل من قبض مال غيره بإذن من الغير أو من الشارع فهو أمانة عنده فلا يضمن إلا بتعد أو تفريط )

( وَإِنْ شَرِطَ إِنْ جَاءَهُ بِحَقِّهِ فِي وَاقْتِ كَذَا ، وَإِلَّا فَالْرَهْنُ لَهُ ، لَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ ) .

اختلف العلماء : لو قال صاحب الرهن للمرتن إذا حل الأجل ولم أوفك فالرهن لك ووافق على ذلك المرتن ، فهل يجوز أم لا ؟  
اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : أنه لا يجوز .

وهذا قول جماهير العلماء .

قال ابن قدامة : وَإِنْ شَرِطَ أَنَّهُ مَتَى حَلَّ الْحَقُّ وَلَمْ يُؤَفِّي فَالْرَهْنُ لِي بِالَّذِينَ أَوْ : فَهُوَ مَبِيعٌ لِي بِالَّذِينَ الَّذِي عَلَيْكَ ، فَهُوَ شَرْطٌ فَاسِدٌ .

رُويَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ وَشُرَيْحٍ وَالتَّحَمِي ، وَمَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَهُمْ . (المعنى)

لحديث أبي هريرة . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ ، لَهُ غَنَمُهُ ، وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ ) . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ

القول الثاني : أنه يجوز .

وهذا اختيار ابن القيم .

أ-لقلوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ) .

ب- ولحديث ( المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حل حراماً أو حرم حلالاً ) .

ويرى ابن القيم رحمه الله أن الحديث جاء لإبطال عادة كانت في الجاهلية ، وهي أن المرتن يأخذ الرهن إذا حل الأجل ولم يؤد  
الراهن الدين من غير رضا الرهن ولا اشتراط ذلك عليه في عقد الرهن .

قال رحمه الله في أعلام الموقعين : إذا رهنه رهنأً بدين وقال : إن وفيتك الدين إلى كذا وكذا وإلا فالرهن لك بما عليه صح ذلك  
، وفعله الامام أحمد ، وقال أصحابنا : لا يصح ، وهو المشهور من مذاهب الائمة الثلاثة ، واحتجوا بقوله ( لا يغلق الرهن ) .

ولا حجة لهم فيه ، فإن هذا كان موجه في الجاهلية ، أن المرتن يتملك الرهن بغير إذن المالك إذا لم يوفه ، فهذا هو غلق الرهن  
الذي أبطله النبي ﷺ ، وأما بيعه للمرتن بما عليه عند الحل فلم يبطله كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس صحيح ، ولا مفسدة  
ظاهرة ، وغاية ما فيه أنه بيع علق على شرط ، ونعم فكان ماذا ؟ وقد تدعو الحاجة والمصلحة إلى هذا من المرتنين ، ولا يحرم  
عليهما ما لم يحرمه الله ورسوله ، ولا ريب أن هذا خير للراهن والمرتن من تكليفه الرفع إلى الحاكم وإثباته الرهن ، واستئذانه في بيعه  
والتعب الطويل الذي لا مصلحة فيه سوى الخسارة والمشقة ، فإذا اتفقا على أنه بالدين عند الحل كان أصلح لهما وأنفع وأبعد  
من الضرر والمشقة والخسارة .

( وَكَانَ يُنْتَفَعُ بِشَيْءٍ مِنْهُ ، إِنْ كَانَ مَرْكُوبًا أَوْ مَحَلِّيًا ، فَيُرَكَّبُ وَيُحَالَفُ بِقَدْرِ الْعَالَمِ ) .

أي : إذا كان الرهن حيواناً يحتاج إلى مؤنة فللمرتن أن يركب ويحلب بقدر علفه ولو لم يأذن له المالك ، لأنه مأذون فيه شرعاً .

كأن يكون الرهن دابة ( بعيراً ) واحتاج المرتن إلى الركوب ، فإنه يركبه ولو لم يستأذن من الراهن .

لأن الشارع هو الذي أذن له ، لأن الشارع جعل الانتفاع مقابل النفقة .

لحديث أبي هريرة ؓ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( الظَّهْرُ يُرَكَّبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا ، وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا ، وَعَلَى  
الَّذِي يُرَكَّبُ وَيُشْرَبُ النَّفَقَةُ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .



( الظَّهُرُ ) المراد به الحيوان المعد للركوب . ( بِنَقْتِهِ ) أي : مقابل نفقته .

وجه الدلالة : أن الحديث جعل المنفعة بدلاً وعوضاً عن النفقة ، ومعلوم أن الراهن يستحق المنافع بملك الرقبة ، لا بالنفقة ، مما يدل على أن المراد المرتهن .

وهذا مذهب الحنابلة .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجوز للمرتهن الانتفاع بالمركوب ، أو المحلوب إذا لم يأذن له الراهن .

وإلى هذا ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية .

أ- حديث أبي هريرة . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ ، لَهُ غَنَمُهُ ، وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ ) رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ ، وَالحَاكِمُ .

وجه الدلالة : أن الحديث جعل الغنم للراهن ، ولا شك أن منافع الرهن من غنمه ، والحديث لم يفرق بين مركوب أو محلوب .

ب- إن الرهن لم يخرج المرهون من ملك الراهن ، والراهن لم يأذن للمرتهن بالانتفاع ، فالمرتهن كالأجنبي ، والرهن كالوديعة .

فائدة : ١

أجاب الجمهور عن حديث أبي هريرة ( الظهر يركب ... ) بأجوبة :

أولاً : أن هذا الحديث ورد على خلاف القياس من وجهين :

أ- التجويز لغير المالك أن يركب ويشرب بغير إذنه .

ب- تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة .

قال ابن عبد البر : هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يردّه أصول مجمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها ، ويدل على نسخه حديث ابن عمر ( لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه ) .

ثانياً : أن المراد بالحديث : أن الرهن مركوب ومحلوب للمرتهن بإذن الراهن .

ثالثاً : إن الحديث مجمل ، لم يبين من الذي يركب ويشرب ، هل هو الراهن أم المرتهن ؟

فائدة : ٢

أجاب أصحاب القول الأول عن هذه الاعتراضات :

أما قولهم : إنه على خلاف القياس .

فالجواب : بأن السنة الصحيحة من جملة الأدلة والأصول ، فلا يجوز ردها بدعوى المخالفة للأصول ، وهي لا ترد إلا بمعارض أرجح .

وأما قولهم : إن المراد بإذن المالك .

فالجواب : أن الحديث مطلق ، إذ ليس فيه تعليق بالإذن .

وأما قولهم : إن الحديث مجمل لم يبين هل هو الراهن أم المرتهن .

فالجواب : إن الذي يركب ويشرب هو المرتهن لأمرين :

الأول : أن الحديث يجعل الركب واللبن بدل النفقة ، فإذا أنفق المرتهن ركب وشرب .

الثاني : أنه قد ورد في رواية هشيم عن زكريا بلفظ ( إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها ... ) .  
والقول الأول هو الراجح .

● الخلاصة : نقول : إن أحوال انتفاع المرتهن بالرهن له أحوال :

الأولى : ما لا يحتاج إلى مؤنة كالدار والمتاع ونحوه ، فهذا لا يجوز الانتفاع به بغير إذن الراهن .  
قال ابن قدامة : لا نعلم في هذا خلافاً .

الثانية : إذا كان مركوباً أو مخلوباً ، فإنه يجوز للمرتهن الانتفاع إذا قام بنفقته ولو لم يأذن المالك ، ويكون الانتفاع بقدر النفقة .  
وهذا مذهب الحنابلة كما تقدم .

( فَإِذَا كَانَ الرَّاهِنُ ظَامِتًا لِلرَّاهِنِ مِنْ الْإِثْمِ أَوْ جَبْرًا أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ ) .

أي : إذا حلّ الدين ألزم الراهن بالإيفاء ، فإذا وفى دينه انفسخ الرهن وعاد إلى صاحبه .  
فإن امتنع من الوفاء والسداد فلا يخلو من حالات :

الحالة الأولى : أن يكون الراهن قد أذن للمرتهن بالبيع ، فإنه يبيعه .

الحالة الثانية : أن لا يأذن للمرتهن بالبيع ، ولا يبيع هو بنفسه العين المرهونة ، فهنا يجبره الحاكم على السداد ، أو البيع للعين المرهونة والسداد منها .

الحالة الثالثة : أن يمتنع بعد كل هذا ، فإن الحاكم يتدخل ويبيع الرهن ويوفي الدين من قيمته .

#### باب الضمان

تعريف الضمان :

لغة : مشتق من الضمن ، ضمن الشيء ضمناً .

وشرعاً : التزام الإنسان نفسه ما وجب أو ما قد يجب على غيره .

مثال ما وجب : أن ترى شخصاً ممسكاً بشخص يريد أن يحاكمه ويدفعه إلى ولاية الأمور لأنه يطلبه مال ، فتأتي أنت وتقول لهذا الطالب أنا ضامن فلان .

مثال ما يجب : أن يقول لك شخص إني أريد أن أشتري من فلان سيارة وهو لا يعرفني ، فأريدك أن تضميني في قيمتها .

فائدة : ١

أركانه ثلاثة :

ضامن ، ومضمون عنه ، ومضمون له .

الضامن : هو المحتمل . ( وهو من تبرع بالتزام حق مالي على غيره ) .

المضمون عنه : هو المتحمل عنه . ( وهو المدين ) .

المضمون له : المالك له . ( وهو البائع ) .

فائدة : ٢

الحكمة من الضمان : مساعدة ومعاونة المحتاج .

ولذلك هي بالنسبة للضامن مستحبة ، لأنها إحسان ، وقد الله تعالى ( وأحسنوا إن الله يحب المحسنين ) .

( وهي ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع ) .

وَالْأَصْلُ فِي جَوَازِهِ ، الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ .

أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ( وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ) .

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : الزَّعِيمُ الْكَفِيلُ .

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( الزَّعِيمُ غَارِمٌ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ .

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُنِيَ بِرَجُلٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، دِينَارَانِ . قَالَ : هَلْ تَرَكَ هُمَا وَفَاءً ؟ قَالُوا : لَا ، فَتَأَخَّرَ ، فَقِيلَ : لَمْ لَا تُصَلِّ عَلَيْهِ ؟ فَقَالَ : مَا تَنْفَعُهُ صَلَاتِي وَذِمَّتُهُ مَرْهُونَةٌ ؟ أَلَا إِنْ قَامَ أَحَدُكُمُ فَضَمِنَهُ . فَقَامَ أَبُو قَتَادَةَ ، فَقَالَ : هُمَا عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَصَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ) .

وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ الضَّمَانِ فِي الْجُمْلَةِ . ( المغني ) .

( لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ جَائِزٍ أَلْتَصَرَّفَ ) .

جائز التصرف : هو البالغ العاقل الحر الرشيد .

أي : لا يصح الضمان إلا من جائز التصرف .

لأن الضمان تبرع بالتزام حق مالي فلا يصح إلا ممن يجوز تصرفه في ماله .

فقولنا ( البالغ ) يخرج الصبي ، فالصبي لا يصح ضمانه إلا في الأمور اليسيرة عرفاً .

وقولنا ( العاقل ) يخرج المجنون ، فالمجنون لا يصح ضمانه .

وقولنا ( الحر ) يخرج الرقيق ، فالرقيق لا يصح ضمانه إلا بإذن سيده .

وقولنا ( الرشيد ) يخرج السفهية ، فالسفيه لا يصح ضمانه إلا في الأمور اليسيرة ، لأن السفهية حكمه الصبي المميز ، أما الصبي غير المميز لا يصح ضمانه لا في قليل ولا في كثير .

( وَالرَّبُّ الْحَقُّ مُطَالِبٌ مِنْ شَاءٍ مِنْهُمَا ) .

رب الحق : الدائن .

أي : إذا حل الأجل ، فإن لصاحب الحق أن يطالب من شاء منهما ، الضامن أو المضمون عنه .

وهذا قول الجمهور .

أقولوا : لأن الحق ثابت في ذمتها فله مطالبة من شاء منهما .

ب-وقد قال النبي ﷺ ( الزعيم غارم ) والزعيم هو الضمين ، والغرم : أداء شيء يلزمه .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجوز لصاحب الحق أن يطالب الضامن إلا إذا تعذر مطالبة المضمون عنه .

وقوى هذا القول ابن القيم ، واختاره الشيخ السعدي رحمه الله .

أ-لأن الضامن محسن وقد قال الله تعالى ( ما على المحسنين من سبيل ) فليس لنا عليه من سبيل وهو محسن إلا أن يتعذر الحق .

ب-ولأن المضمون أصل والضامن فرع ، وإذا أمكن الرجوع إلى الأصل فإنه يُستغنى به عن الفرع .

ج- ولأنه من المستقبح أن يطالب الضامن بالحق الذي هو على غيره مع القدرة على استيفاء الحق ممن هو عليه .

وهذا الراجح

( ويشترط رضا المضمون ) .

أي : يشترط رضا الضامن .

لأن الضمان تبرع بالتزام الحق ، فاعتبر له الرضا

والرضا شرط في جميع العقود ، كما تقدم في شروط البيع .

فائدة : ١

أما المضمون عنه ( المستقرض ) ، فلا يشترط رضاه

قال ابن قدامة : وَلَا يُعْتَبَرُ رِضَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

لِأَنَّهُ لَوْ قُضِيَ الدَّيْنُ عَنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَرِضَاهُ صَحَّ ، فَكَذَلِكَ إِذَا ضَمِنَ عَنْهُ . ( المغني ) .

فائدة : ٢

وَلَا يُعْتَبَرُ رِضَى الْمَضْمُونِ لَهُ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَحَمَّادٌ : يُعْتَبَرُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ بَاتَ مَالٌ لِأَدَمِيٍّ ، فَلَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِرِضَاهُ أَوْ رِضَى مَنْ يُنُوبُ عَنْهُ ، كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ

وَلَنَا ، أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ ضَمِنَ مِنْ غَيْرِ رِضَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ ، فَأَجَازَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَكَذَلِكَ رُوي عَنْ عَلِيٍّ .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْأُتَاهَا وَثِيقَةً لَا يُعْتَبَرُ فِيهَا قَبْضٌ ، فَأَشْبَهَتْ الشَّهَادَةَ ، وَلِأَنَّهُ ضَمَانٌ دَيْنٍ ، فَأَشْبَهَ ضَمَانَ بَعْضِ الْوَرِثَةِ دَيْنِ الْمَيِّتِ لِلْغَائِبِ ، وَقَدْ سَلَّمُوهُ . ( المغني ) .

( فإن برئت ذمة المضمون عنه برئت ذمة المضمون له كحسه ) .

أي : إذا برئت ذمة المضمون عنه ( المدين ) بالإيفاء ، أو أبراه صاحب الحق ، فإن الضامن يبرأ .

لأنه تبع له ، فإذا برأ الأصل برأ الفرع .

قال ابن قدامة : إِنْ أَبْرَأَ صَاحِبُ الدَّيْنِ الْمَضْمُونِ عَنْهُ ، بَرَّتْ ذِمَّةُ الضَّامِنِ .

لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ ، وَلِأَنَّهُ وَثِيقَةٌ ، فَإِذَا بَرِيَ الْأَصْلُ زَالَتْ الْوَثِيقَةُ ، كَالرَّهْنِ . ( المغني ) .

– قوله ( لا عكسه ) أي : لا يبرأ المضمون عنه ( المدين ) ببراءة ضامن .

لأن الأصل لا يبرأ ببراءة التبع .

قال ابن قدامة : وَإِنْ أُبْرَأَ الضَّامِنُ لَمْ تَبْرَأْ ذِمَّةُ الْمُضْمُونِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ أَصْلٌ ، فَلَا يَبْرَأُ بِإِبْرَاءِ التَّبَعِ ؛ وَلِأَنَّهُ وَثِيقَةٌ انْحَلَّتْ مِنْ غَيْرِ اسْتِيفَاءِ الدَّيْنِ مِنْهَا ، فَلَمْ تَبْرَأْ ذِمَّةُ الْأَصِيلِ ، كَالرَّهْنِ إِذَا انْفَسَخَ مِنْ غَيْرِ اسْتِيفَائِهِ . ( المغني ) .

فائدة : ١

فإن قيل : متى يبرأ الضامن ؟

أولاً : إن قام المضمون عنه بما التزم به من حق . ( فهنا يبرأ الضامن ) .

ثانياً : بإبراء المضمون له ( صاحب الحق ) له .

كأن يقول التاجر : أبرأتك يا ضامن ، واكتفي بصاحب الحق .

لأنه أبرأه من الضمان فقط ( يعني من الوثيقة ) أما الدين فهو متعلق بصاحب الحق .

ثالثاً : إذا برئ الأصل .

أي : إذا أبرأ التاجر المضمون عنه ( وهو من عليه الحق ) فإنه ذمة الضامن تبرأ .

لأنه إذا برئت ذمة المضمون عنه لم يبق هناك شيء يضمن ، ولأنه إذا برئ الأصل برأ الفرع .

فائدة : ٢

لا يبرأ الضامن بموت المضمون :

لأن الضامن إنما ضمن الحق ، والحق لا يموت بموت من عليه الحق .

( ويرجع بما أدى ناوياً للرجوع ) .

أي : إذا استوفى المضمون له ( صاحب الحق ) من الضامن فإن الضامن يرجع على المضمون عنه إذا نوى .

– وقوله ( ناوياً ) نستفيد أنه إذا لم ينو الضامن حال القضاء لم يرجع .

– إذا قضى الضامن الدين عن المضمون ، ففي رجوعه عليه لا يخلو من حالات :

الأولى : أن يقضي عنه الدين وهو ينوي التبرع به ، فلا يرجع عليه .

قال في الإنصاف : بلا نزاع ، لأنه متطوع بذلك ، أشبه الصدقة .

الثانية : أن يقضي عنه الدين بإذنه وينوي الرجوع عليه ، فيرجع عليه فيما دفعه .

الثالثة : أن يقضي ما عليه بغير إذنه وينوي الرجوع ، ففيه خلاف ، والراجح أنه يرجع إليه .

فائدة :

هل يجوز أخذ أجره على الضمان ؟

مثال : ذهبت إلى زيد وقلت له : أريدك أن تضميني عند فلان ؟ فقال زيد : لا مانع عندي ، لكن أضمنك بألف ريال .

الجواب : لا يجوز أخذ الأجر على الضمان لأمرين :

الأمر الأول : أن الضمان من باب الإحسان والمعروف الذي يُبدل ابتغاء وجه الله .

الأمر الثاني : أن أخذ العوض يستلزم أن يربح فيما إذا وفى عن المضمون عنه ثم أخذ الحق منه ، فيصير كالقرض الذي جر نفعاً .

### باب الكفالة

تعريفها :

لغة : المراجعة والعناية ومنه قوله تعالى ( وكفلها زكريا ) .

وشرعاً : هي التزام جائز التصرف إحضار بدن من عليه الحق .

— وعلى هذا فالفرق بين الضمان والكفالة : أن الضمان يتعلق بالأموال ، والكفالة تتعلق بالأبدان .

مثال : رجل أقرض شخصاً مائة ريال ، فجاء رجل فكفل الرجل ، فلما حل الأجل جاء الغريم إلى الكفيل وقال : أعطني حقي ، فقال الكفيل : خذ هذا المكفول .

فائدة : ٢

أركان الكفالة :

الكفيل : هو الملتزم بإحضار البدن

المكفول : من يُطلب حضور بدنه .

المكفول له : صاحب الحق .

فائدة : ٢

الفرق بين الضمان والكفالة :

أولاً : أن الضمان يتعلق بالدين والكفالة تتعلق بالبدن .

ثانياً : أن الكفيل يبرأ بموت المكفول أو تلف العين المكفول بها ، والضامن لا يبرأ بموت المضمون .

ثالثاً : أن الكفالة تصح مؤقتة ولا يصح الضمان مؤقتاً .

رابعاً : أنه يصح ضمان دين الميت دون كفالته .

﴿ وهي جائزة بالكتاب والسنة ﴾ .

قال تعالى عن يعقوب ( قَالَ لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ لَتَأْتُنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ ) .

وقال ﷺ ( الزعيم غارم ) والزعيم لفظ عام يطلق على الكفيل وعلى الضمين ، ومعنى ( غارم ) أي ملزم نفسه بما ضمن .

﴿ تصح بيد من وليه حتى والي ﴾ .

أي : أن الكفالة تتعلق بالبدن لا بالعين .

( قَالَ كَفَالَتُهُ فِي رَحْمَةٍ ) .

أي : لا تصح الكفالة ببدن من عليه حد ، سواء كان لله تعالى أو لآدمي .

صورة ذلك ( أن يجب حد على شخص فيكفله آخر بإحضاره عند إقامة الحد أو القصاص ) .

وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة .

أ- لحديث عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا كَفَالَةَ فِي حَدٍّ ) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

ب- ولأنه حد لا يمكن استيفاءه من الكفيل إذا تعذر عليه إحضار المكفول له .

والقول الثاني في المسألة : لا تصح الكفالة ببدن من عليه حد لحق الله ، دون من وجب عليه حق لآدمي .

وهذا مذهب الشافعية .

قالوا : إن حقوق الآدميين من القصاص ونحوه مبنية على المشاحة ، وهي حق مالي لازم فأشبهه الكفالة بالمال ، فتجوز الكفالة فيها لتوثيق الحق ، بخلاف حدود الله فهي مبنية على المسامحة .

والقول الثالث : تصح الكفالة في الحدود والقصاص ، سواء كان حقاً لله أو لآدمي .

وهذا اختيار ابن تيمية .

لحديث بريدة في قصة الغامدية التي اعترفت بالزنا ، وفيه قال : فقال لها : ( حتى تضعي ما في بطنك ، قال : فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت ) . رواه مسلم

والصحيح الأول ، لأن الكفالة في البدن في الحقوق المالية إذا تعذرت انتقلت إلى الضمان المالي ، بخلاف هذه المسألة ، فلا عوض للبدن إذا تعذر حضوره ، إذ لا يمكن الاستيفاء من الكفيل في الحد والقصاص .

( وَشَرِطَ وَضْعًا كَفِيلًا هَهُنَا ) .

لأنه لا يلزمه الحق ابتداءً إلا برضاه .

فإن أكره على الكفالة فلا يصح .

وتقدم أن كل العقود يشترط فيها الرضا .

- وقوله ( فقط ) نستفيد أنه لا يشترط رضا المكفول ، ولا المكفول له كالضمان .

( هَإِنْ جَاءَتْ أَوْ تَلَفَتْ أَلَيْسَ لِمَنْ كَانَ مِنْهُ قَرْضٌ أَوْ سَلَّمَ نَفْسَهُ بِرِيٍّ أَلَيْسَ ) .

الأمر التي يبرأ بها الكفيل :

أولاً : إذا مات المكفول .

لأن الكفالة تتعلق بالبدن ، وهذا البدن تعذر إحضاره .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة : هل إذا مات المكفول يبرأ الكفيل أم لا على قولين :

القول الأول : أن الكفيل يبرأ بموت المكفول .

وهذا مذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

أ- لأنه ثبت عجزه عن إحضاره بسبب موته فبطلت الكفالة .

ب- أن الحضور سقط عن الأصل فسقط عن الفرع وهو الكفيل .

القول الثاني : أنه لا يبرأ ، بل يلزمه الضمان المالي ، ويرجع به هو على ورثته .

وهذا قول الليث ، واختيار ابن تيمية .

أ- أن العقود مبنية على التراضي ، والبائع لم يرض بالعقد إلا في حال توثيقه بكفالة تحفظ حقه ، فإذا برئ الكفيل كان ذلك منافياً لفهم الرضى في العقد ، منافياً لمقصود الشارع من مشروعية الكفالة .

ب- القياس على ما لو عجز الكفيل في الحياة عن إحضار بدن المكفول ، فإنه يلزمه الضمان المالي .

وقول الجمهور أرجح .

ثانياً : إذا تلفت العين .

إنسان استعار سيارة من شخص ، ثم ان الله قدر ع هذه السيارة التلف ، فالكفيل يبرأ ، لأن الكفيل التزم بإحضار بدن من عليه هذه العين ، وإذا تلفت العين فلا حق للمكفول له على المكفول .

ثالثاً : أن يسلم المكفول نفسه .

لأنه أتى بما يلزم الكفيل لأجله ، وهو إحضار نفسه ، فبرئت ذمته .

رابعاً : إذا أبرأه صاحب الحق .

( إذا برئ المكفول برئ الكفيل كعكس ) .

كما تقدم في الضمان .

( وإن تضرر على الكفيل إحضار المكفول ضمن جميع ما عليه ) .

أي : فإن حان وقت إحضار المكفول وهو حي ، فلم يأت به الكفيل ، فالكفيل يضمن ما في ذمة المكفول من حق ، ويلزم بدفعه .

لقوله ﷺ ( الزعيم غارم ) .

ولأنها أحد نوعي الكفالة ، فوجب بما الغرم ، كالكفالة بالمال .

وقال أكثرهم لا يغرم . ( المغني ) .

## باب العوالة



تعريفها :

هي نقل الحق من ذمة إلى ذمة .

مثال : زيد يطلب عمر مائة ريال ، وعمر يطلب خالد مائة ريال ، فجاء زيد إلى عمر وقال أعطني حقي فقال عمر : إن لي حقاً عند خالد هو مائة درهم وقد أحلتك عليه .  
إذاً تحول الحق من ذمة عمر إلى ذمة خالد .

فائدة : ١

وهو من عقود الإرفاق ، فيها إرفاق للطالب والمطلوب ، أما الطالب فوجه الإرفاق في حقه أنه ربما يكون المطلوب ذا صلة بالطالب بقرابة أو غيره فيشقى عليه أن يطالبه ، فيحيل المطلوب على الثالث فيكون إرفاقاً بالحيل ( الطالب ) .  
أما بالنسبة للمطلوب فلأن الطالب قد يكون سيء المعاملة بالنسبة للمطلوب يضايقه ويكثر التردد عليه فيتخلص منه بالتحويل إلى ذمة الآخر فيكون إرفاقاً بالمطلوب .

فائدة : ٢

أركانها :

محيل : وهو من عليه الحق .

محال : وهو من له الحق .

محال عليه : وهو المطلوب للمحيل .

( وهي جائرة بالسنة والإجماع ) .

الحالة ثابتة بالسنة والإجماع .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَطْلُ الْعَيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أَتَبِعُ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
وفي رواية أحمد ( فليحتل ) .

( مَطْلٌ ) المثل : المنع ، يعني منع ما يجب على الإنسان دفعه من دين . ( الْعَيِّ ) القادر على السداد .

( ظُلْمٌ ) الظلم شرعاً : نقص كل حق حقه . ( وَإِذَا أَتَبِعُ أَحَدُكُمْ ) أي : أجبل . ( عَلَى مَلِيٍّ ) أي : قادر على الوفاء ( فَلْيَتَّبِعْ ) أي : فليتحول ، كما في رواية أحمد ( فليحتل ) .

قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على جواز الحوالة في الجملة .

وقال النووي : أصلها مجمع عليه .

( ويشترط رضا المحيل ) .

المحيل : من عليه الحق .

فهذا يشترط رضاه .

لأن الدين عليه فلا يلزمه أن يسدد عن طريق الحوالة .

قال ابن قدامة : وَيُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهَا رِضَى الْمُحِيلِ ، بِلَا خِلَافٍ ؛ فَإِنَّ الْحَقَّ عَلَيْهِ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ جِهَةٌ قَضَائِهِ .

وقال ابن حجر : ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف .

وقال الشوكاني : ويشترط في صحة الحوالة رضا المحيل بلا خلاف .

( ٤ ) الْمَحَالُّ عَلَى الْوَقْفِ .

أي : أنه لا يشترط رضا المحال عليه .

لأن للمحيل أن يستوفي الحق بنفسه أو بوكيله ، وقد أقام المحال مقام نفسه بالقبض فلزم المحال عليه الدفع إليه كالوكيل .

( ٥ ) الْمَحَالُّ عَلَى الْوَقْفِ وَالْقَادِرُ عَلَى الْوَقْفِ .

أي : أن المحال ( وهو صاحب الحق ) في رضاه تفصيل :

إن كان على مليء لم يعتبر رضاه ، وإن كان على غير مليء اعتبر رضاه .

للحديث السابق ( وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ ) وفي رواية ( فليحتل ) .

وهذا مذهب الحنابلة . أنه يجب أن يتحول إذا كان على مليء .

لأمر النبي ﷺ بذلك ( فليحتل .. ) وهذا أمر والأمر للوجوب .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجب بل يستحب .

ونسبه ابن عبد البر لأكثر الفقهاء .

وقال ابن حجر : وهو قول الجمهور .

والقول الأول هو الصحيح لظاهر الحديث .

فائدة : ١

وأجاب الجمهور عن الحديث السابق ( ... فليتبع ) .

أ- قالوا : الأمر محمول على الاستحباب .

قال ابن الملقن : مذهب الشافعي وغيره أنه إذا أحيل على مليء استحبه له قبول الحوالة ، وحملوا الحديث على الندب ، لأنه من باب التيسير على المعسر .

وقال القرطبي : وهذا الأمر عند الجمهور محمول على الندب ، لأنه من باب المعروف والتيسير على المعسر .

فائدة : ٢

المليء : هو القادر على الوفاء بماله ويقول به وبدنه .

بماله : يكون عنده القدرة على الوفاء ، أي : أن يكون عنده مال .

يقوله : ألا يكون ماطلاً .

بيدنه : معناه أن يمكن محاكمته شرعاً وعادة ( يمكن إحضاره لمجلس الحكم ) ، فإن لم يمكن إحضاره لمجلس الحكم ، فإن المحال لا يلزمه قبول الحوالة .

مثال : كأن يقول أحلتك على أبيك ، فإنه هنا لا يلزمه قبول الحوالة ، لأنه لا يمكن شرعاً إحضار الأب لمجلس لقضاء ، وقد قال النبي ﷺ ( أنت ومالك لأبيك ) .

وكذلك لو أحاله على أمير البلد ، فإنه لا يلزمه قبول الحوالة ، لأن أمير البلد لا يمكن إحضاره لمجلس الحكم عادة .

فائدة : ٣

لو أحيل على غير مليء ( كمماطل ) لا يلزمه أن يتحول لأمرين :

الأمر الأول : لمفهوم الحديث ( ... على مليء ) فمفهومه أنه لو أحيل على غير مليء فلا يلزمه القبول .

الأمر الثاني : لأن في ذلك ضرراً عليه ، وقد قال النبي ﷺ ( لا ضرر ولا ضرار ) .

( وَإِذَا تَمَّتِ الْحَوَالَةُ نَقَلْتُ الْحَقَّ إِلَى دُومَةِ الْإِحْمَالِ عَلَيْهِ وَيُبرئُ الْإِحْمِيلَ ) .

أي : إذا تمت الحوالة بشروطها وانتفاء موانعها نقلت الحق إلى ذمة المحال عليه وبرئ المحيل بمجرد الحوالة .

قال في المغني : وهذا قول عامة الفقهاء .

وعلى هذا فلو قدر أن المحال عليه افتقر بعد تمام الحوالة ، فإن المحال لا يرجع على المحيل ، لأن الحق انتقل انتقالة كاملة من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه .

فائدة :

— لا يجوز أن يحيل ناقص على زائد :

مثال : لو أحلتك بمائة على مائة وعشرين .

لأن هذا يشبه البيع ، والبيع مع التفاضل لا يصح .

فائدة : ٢

يجوز أن يحيله بموَجَل على حال :

مثال : أنت تطلبني مائة درهم تحل بعد شهرين ، أحلتك على رجل عنده لي مائة درهم حالة .

#### باب الصلح

تعريفه :

لغة : قطع المنازعة .

واصطلاحاً : هو معاهدة يرتفع بها النزاع بين الخصوم ، ويُتوصل بها إلى الموافقة بين المختلفين .

والصلح مشروع بالكتاب والسنة والإجماع .

قال تعالى ( وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ) .

وقال تعالى ( لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ) .

وقال تعالى ( فَأَتُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ) .

وقال تعالى ( وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ) .

وقال ﷺ ( كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ تَعْدِلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَائِبِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَبِكُلِّ خُطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَتُحِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ ) رواه البخاري ومسلم .

وقال ﷺ ( ألا أخبركم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة ؟ قالوا : بلى ؟ قال : إصلاح ذات البين ) رواه أحمد وعن سهل بن سعد ( أن أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة ، فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال: اذهبوا بنا نصلح بينهم). رواه البخاري قال أنس : من أصلح بين اثنين أعطاه الله بكل كلمة عتق رقبة .

وقال أبو أمامة : امش ميلاً وعد مريضاً ، وامش ميلين وزر أخاً في الله ، وامش ثلاثة أميال وأصلح بين اثنين .

وقال بعض العلماء : من أراد فضل العابدين فليصلح بين الناس ، ولا يوقع بينهم العداوة والبغضاء .

– فالصلح عقد وُضِعَ لرفع المنازعة بعد وقوعها بالتراضي ، كالإصلاح بين قبيلتين ، أو بين زوجين ، أو بين مسلمين وأهل حرب ، أو بين متخاصمين في مال ، وهذا هو المراد بهذا الباب دون ما تقدم .

( يَصِحُّ وَمِنْ يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ ) .

والذي يصح تبرعه : هو البالغ العاقل الحر الرشيد المالك .

فإذا كان لا يملك التصرف كناظر وقف ، وولي صغير ، ومجنون لم يصح منه الصلح .

لأنه تبرع بإسقاط بعض الحق ، وهؤلاء لا يملكونه .

( مع الإقرار والإقرار ) .

أي : أن الصلح ينقسم إلى قسمين :

النوع الأول : الصلح مع الإقرار .

وهو : أن يقر الطرفان بالحق ثم يتصالحا عليه ، فهذا حكمه حكم البيع .

النوع الثاني : الصلح على الإنكار .

وهو : أن يدعي شخص على آخر ديناً أو عيناً فينكر المدعى عليه ثم يتصالحان على شيء معين .

( فإذا أقر له بدين أو عيْنٍ فاستقط أو وهبَ للبعض وأهدى للباقى صحح بلا شرط ) .

هذا النوع الأول من أنواع الصلح على الإقرار : وهو الصلح على جنس الحق .

فقوله ( فإذا أقر له بدين ... ) أي : أن يقر له ثم يصالحه في نفس العين فيجوز .

مثلاً : قال له هذه الأرض التي عندك لي ، فقال له : نعم أنا أقر أن الأرض لك ، لكن خذ النصف وأنا النصف .

هنا مصالحة على نفس العين .

مثال آخر : قال رجل لرجل : هذه الدراهم ( ألف درهم ) التي بيدك لي ، فقال المدعى عليه : نعم أقر بذلك ، فقال المدعي : أعطني ٦٠٠ ، فهنا أسقط عنه .

أو يهب : يأخذ الألف ، ثم يعطيه : ١٠٠ .

فهذا يصح ، لأن الإنسان لا يُمنع من إسقاط حقّه كما لا يُمنع من استيفائه .

– قوله ( بلا شرط ) أي : لا يكون الإسقاط أو الهبة شرطاً .

أي : لا يشترط المدعى عليه ذلك .

أي : أن هذا النوع من الإقرار يشترط لصحته ألا تكون الهبة أو الوضع شرطاً للإقرار .

مثال : قال له : هذه الدراهم التي بيدك لي ، فقال : لا أقر لك بها حتى تحب لي نصفها ، أو تضع عني نصفها .

فإذا قال ذلك نقول : هذا شرط باطل ولا يسقط شيء ، لأنه مادام أنه يقر يجب أن يخرج الحق لأهله .

وهذا الشرط من أكل أموال الناس بالباطل ، وقال الله عز وجل ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) .

( وَإِنْ سَأَلْتَهُمْ هَلْ كَانَ هَذَا هَذَا لَكُمْ يَجِبُ ) .

هذا النوع الثاني من أنواع الإقرار مع الحق ، وهو الصلح على غير العين المدعاة ، أو على غير الدين الذي يدعيه .

أن يقر المدعى عليه بالحق ثم يصاحبه على عين غير المدعاة .

مثال : أن يقر له بألف ريال ، لكن قال : سأعطيك بدلها شاة ، فرضي ، فإنه يجوز .

أو يقول : نعم هذه الأرض لك وليست لي ، لكن سأعطيك بدلها كتباً .

فهذا حكمه حكم البيع ، لأنه مبادلة مال بمال ، وهذا هو البيع .

وعلى هذا تثبت فيه أحكام البيع بثبت فيه خيار المجلس ، وخيار العيب وغير ذلك من الأحكام .

فمثلاً : لو أنه أقر له بهذه الأرض ثم صاحبه على أرض أخرى قال أعطيك بدلاً عنها الأرض الفلانية فاتفقا على ذلك ، ثم بدا له أن

يفسخ المدعي ، أو المدعى عليه ، يصح ذلك لأن هذا بيع بثبت فيه خيار المجلس .

أو قال أعطيك بدل هذه الأرض التي تدعيها سيارة ، فقال لي الخيار لمدة ثلاثة أيام أو يوم أو يومين ، حكم ذلك : صحيح ، لأن هذا

في حكم البيع فتثبت له أحكام البيع .

مثال آخر : أن يعترف له بأن هذه الريالات له ، فيصاحبه على نقد آخر ، فيصح ، ولكنه يأخذ أحكام الصرف ، فيشترط فيه

التقابض قبل التفرق وإلا لم يصح .

( وَإِنْ أَنْكَرَ دَعْوَى الدَّعِيّ أَوْ سَكَتَ وَهِيَ بِيَعْلَهُ ، ثُمَّ سَأَلَهُ ، صَحَّ اللِّصَاحُ ، وَكَانَ إِبْرَاءُ فِي حَقِّهِ ،

وَيُصَاحُّ فِي حَقِّ الدَّعِيّ ) .

هذا النوع الثاني من أنواع الصلح : وهو الصلح على إنكار .

وهو : أن يدعي شخص على آخر عيناً أو ديناً أو منفعة ، فينكر ما ادعاه ثم يتصالحان .

وهو جائز عند جماهير العلماء .

مثاله : أن يدعي (زيد) على (عمرو) عشرة آلاف ريال ، أو يدعي عليه سيارة بيده ، أو داراً ، فأنكر المدعى عليه (عمرو) هذا الدين ،

وبدلاً من الذهاب إلى المحكمة والقضاء ، أراد المدعى عليه قطع النزاع وافتداء اليمين ، فصالح المدعى عليه المدعي على سبعة آلاف

ريال مثلاً ، فأخذها زيد وانتهى ما بينهما .

( وَإِنْ كَذَّبَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصِحَّ فِي حَقِّهِ بَاطِئاً وَلا أَخْذُهُ حَرَامٌ ) .

قوله ( أحدهما ) أي: المدعى عليه أو المدعي .

وقوله ( لم يصح في حقه باطناً ) أي: فيما بينه وبين الله .

أما ظاهراً فإنهما لو ترافعا إلى القاضي في المحكمة حكم بالصلح، لكن باطناً فيما بينه وبين الله، فالكاذب لا يصح الصلح في حقه، وعلى هذا فلا يصح أن يتصرف في العين التي أخذها وهو يعتقد أنها ليست له في الواقع؛ لأنه ادعاها كذباً، وما أخذه من العوض . سواء كان المدعي أو المدعى عليه . حرام لا يحل له؛ لأنه أخذه بغير حق .

مثال ذلك: رجل ادعى على رجل أن قطعة الأرض هذه له، وهي أرض مشتركة، فأنكر من بيده الأرض ثم اتفقا على الصلح، فأعطى المدعى عليه للمدعي مائة درهم، عوضاً عن الأرض .

إن كان المدعي صادقاً، والمنكر . المدعى عليه . كاذباً، فالأرض حرام على المدعي عليه كالأرض المغصوبة تماماً .

وإن كان بالعكس ، المدعى عليه هو الحق والمدعي هو المبطّل، فالعوض الذي أخذه عن الأرض وهو الدراهم تكون حراماً عليه، وهذا واضح ويتمشى مع القواعد الشرعية؛ لأن كلّ من أخذ شيئاً بغير حق فهو حرام عليه .

ولهذا قال النبي ﷺ ( إنكم تختصمون إليّ ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له، وإنما أقضي بنحو ما أسمع، فمن اقتطعت له شيئاً من مال أخيه فإنما أقتطع له جمره من النار فليستقل أو ليستكثر ) .

فجعل النبي ﷺ هذا الحكم له جهتان، جهة الظاهر يحكم بحسب الظاهر، وجهة الباطن يعذب على حسب الباطل، لو كان الحكم الظاهر يقضي على الحكم الباطن، لكان إذا حكم لأخيه بشيء حسب الدعوى لا تكون قطعة من النار، لكنها إذا كانت دعوى باطلة كانت قطعة من النار . ( الشرح الممتع ) .

فليزم المدعي إن كان كاذباً رد المال الذي أخذه ، لأنه لم يأخذه بحقه .

ويلزم المدعى عليه إن كان هو الكاذب أن يبرأ ذمته ، وأن يقر بالحق الذي عليه ، ولا تبرأ ذمته إلا بذلك .

( أو كان له عليه دينٌ لا يعلمان قدره فصالحه على شيء . صح ذلك ) .

مثال : زيد وعمرو بينهما دين ، ولكن كل منهما لا يعلم مقدار الدين ، فتصالحا على شيء معين ، فزيد يقول أذكر أنني أخذت منك دراهم لكن لا أذكر كم ، وعمرو يقول أذكر أنني أعطيتك دراهم ، لكن لا أذكر كم هي ؟ فتصالحا على ألف ريال وينتهي الأمر بذلك .

فقوله ( لا يعلمان قدره ) مفهومه أنه إذا كان أحدهما يعلم قدر الدين ولكنه أخفى وجحد فإنه لا يصح في حقه باطناً .

فائدة :

وإن صالح عن الدين المؤجل ببعضه حالاً جاز على القول الراجح .

هذه تسمى عند العلماء مسألة ( ضع وتعجل ) .

وقد تقدمت المسألة والخلاف فيها :

مثالها : أنا أطلب شخصاً ألف ريال تحل بعد ستة أشهر ، بعد مضي ثلاثة أشهر ، قلت له : أعطني الآن : ٥٠٠ وأسقط الباقي عنك ، فتصالحا على ذلك .

ف قيل : بحرمتها .

وقيل : بجوازها .

وهو اختيار ابن تيمية ، أنها جائزة .

لحديث ابن عباس . ( أن النبي ﷺ حين أمر بإخراج بني النضير من المدينة ، جاءه أناس منهم فقالوا : إن لنا ديوناً لم تحل ؟ فقال : ضعوا وتعجلوا ) رواه الدارقطني .

حيث أذن النبي ﷺ فيه لأصحاب الحقوق أن يضعوا من ديونهم مقابل التعجيل بالوفاء فدل ذلك على جوازه .

### باب أحكام الجوار

( والجار له حق عظيم في الإسلام ) .

أي : أن الجار له حق عظيم وكبير في الإسلام ، وقد حث الإسلام ورغب في الإحسان إليه ، وفي تحريم إيذائه .

عن ابن عمر . قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورُّهُ ) متفق عليه .  
وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُتَّقِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْنُمْتُ وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ) متفق عليه .

وفي رواية ( مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ ) .

وفي رواية عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْخَزَاعِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُحْسِنِ إِلَى جَارِهِ ... ) رواه مسلم .

وعَنْ أَبِي دَرٍّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( يَا أَبَا دَرٍّ إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً فَأَكْثِرْ مَاءَهَا وَتَعَاهَدْ جِيرَانَكَ ) رواه مسلم .

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بِوَأَيْفِهِ ) رواه مسلم .

قال ﷺ : ( حسن الأخلاق وحسن الجوار يزيدان في الأعمار ) رواه أحمد .

عن أبي هريرة قال ( قال رجل : يا رسول الله ! إن فلانة تكثر من صلاتها وصيامها غير أنها تؤذي جيرانها بلسانها؟ قال : هي في النار ) رواه أحمد

### فائدة : ١

أقسام الجيران :

قسم الفقهاء -رحمهم الله- الجيران إلى ثلاثة أقسام :

أ- جار له حق واحد ، وهو الذمي الأجنبي .

ب- جار له حقان ، وهو المسلم الأجنبي ، له حق الجوار ، وحق الإسلام .

ج- جار له ثلاثة حقوق ، وهو المسلم القريب ، له حق الإسلام ، وحق الجوار ، وحق القرابة .

### فائدة : ٢

حدود الجوار:

اختلفت عبارات أهل العلم اختلفت في حد الجوار المعتبر شرعاً، على أقوال :

القول الأول : إن حد الجوار المعتبر شرعاً: أربعون داراً من كل جانب .

وقد جاء ذلك عن عائشة رضي الله عنها كما جاء ذلك عن الزهري والأوزاعي .

لحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( حق الجار أربعون داراً هكذا وهكذا ... ) رواه أبو يعلى وهو ضعيف .

**القول الثاني :** الجار هو الملاصق فقط .

وبه قال أبو حنيفة وزفر .

قالوا : لأن الجار من المجاورة وهي الملاصقة حقيقة ، والاتصال بين الملكين بلا حائل بينهما ، فأما مع الحائل فلا يكون مجاوراً حقيقة .

**القول الثالث :** أن الجار هو الملاصق وغيره ممن يجمعهم المسجد إذا كانوا أهل محلة واحدة .

وبه قال القاضي أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن الشيباني .

**القول الرابع :** الجار هو من قاربت داره دار جاره ، ويرجع في ذلك إلى العرف .

وهذا اختيار ابن قدامة ، وصوبه في الإنصاف .

وهذا القول هو الراجح .

**قال الألباني :** وقد اختلف العلماء في حد الجوار على أقوال ذكرها في "الفتح" ( ١٠ / ٣٦٧ ) ، وكل ما جاء تحديده عنه ﷺ بأربعين

ضعيف لا يصح ، فالظاهر أن الصواب تحديده بالعرف .

**﴿ يحرم على الشخص أن يجري ماءً في أرض غيره أو سطحه بلا إذنه ﴾**

لأن فيه تصرفاً في أرض غيره بغير إذنه ، فلم يجز ، كالزرع فيها ، وخاصة إذا كان فيه ضرر على صاحب الأرض ، كأن يفسد عليه زرعه ، أو حرثه .

- واختلف العلماء إذا لم يكن هناك ضرر على صاحب الأرض ، والجار محتاجاً لذلك على قولين :

**ف قيل :** لا يجوز إلا بإذنه .

لحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال ( لَا يَحْلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ أَجِبْتُ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتِيَ مَشْرُبَهُ فَنُكْسِرَ خِرَازِنُهُ فَيُنْتَقَلَ طَعَامُهُ إِنَّمَا نَحْنُ لَهُمْ ضُرُوعٌ مَوَاشِيَهُمْ أَطْعَمْتَهُمْ فَلَا يَحْلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ ) متفق عليه .

**وقيل :** يجوز بلا إذنه ، لكن بشرطين :

**أولاً :** أن يكون محتاجاً .

**ثانياً :** ولم يكن هناك ضرر على صاحب الأرض .

وهذا القول هو الصحيح .

**﴿ وحرم على الجار أن يحدّث بماله ما يضر بجاره ، كحمام ، أو كنيث ، والله منعه من ذلك ﴾**

أي : يحرم على الجار أن يتصرف في ملكه تصرفاً يضر بجاره ضرراً معتبراً ، وأن لجاره منعه من ذلك .

كأن يجعل بيته مكاناً للحيوانات ، فتؤذي الجيران بروائحها وأصواتها .

أن يجعل الكنيث إلى جهة جاره .

أو يرفع بيته رفعا يكشف من خلاله عورات جيرانه .

وقد تقدم حديث ( مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُوْذِي جَارَهُ ) .

وحديث ( لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بَوَائِقِهِ ) .

**﴿ ولا يمنع جار جاره أن يشرق خشباً إذا كان محتاجاً ولا ضرراً عليه ﴾**

أي : لا يمنع الجار جاره إن أراد أن يضع خشبة على جداره بشرطين :

**الشرط الأول :** أن يكون الجار محتاجاً لذلك .

**والشرط الثاني :** وأن لا يكون هناك ضرر على صاحب الجدار .



ويدل لذلك :

حديث أبي أيوب هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا يَمْنَعَنَّ جَارٌ جَارَهُ : أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ ، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ : مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ؟ وَاللَّهِ لَا زَمِيئَ بَهَا بَيِّنٌ أَكْتَفَاكُمْ ) متفق عليه .

[ جار ] الجار المراد به هنا الملاصق [ خشبة ] أي من خشب سقفه الذي يسقف به داره . [ في جداره ] الضمير يعود على الجار [ عنها ] الضمير يعود إلى السنة المذكورة في كلامه [ معرضين ] أي غير مسارعين للعمل بها وتضييعها .

في هذا الحديث نهي الجار أن يمنع جاره أن يضع خشبة على جدار جاره .

وهذا مذهب الحنابلة ، وبه قال أبو ثور ، وإسحاق ، وابن حزم .

للحديث السابق ( لَا يَمْنَعَنَّ جَارٌ جَارَهُ : أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً ... ) .

وجه الدلالة : أنه نهي صريح عن منع الجار من الانتفاع بجدار جاره ، وظاهر النهي يقتضي التحريم ، وبالتالي فلا يجوز للجار منع جاره من الانتفاع بجداره عند الحاجة .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجوز وضع الخشب على حائط الجدار إلا بإذنه ، وإن لم يأذن فلا يجوز ، لكن يستحب له بذله .

وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك ، والقول الجديد عند الشافعية .

واستدلوا بعموم الآيات التي تنهى عن الظلم والتعدي على أموال الآخرين وحقوقهم .

كقوله تعالى : ( وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ) .

وبالأحاديث التي تنهى عن أخذ أموال الآخرين ظلماً وعدواناً .

كقوله ﷺ ( لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بَطْيَبٍ نَفْسٍ مِنْهُ ) .

وقوله ﷺ ( إِنْ دِمَاؤُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ ) .

والقول الأول هو الصحيح .

وأما الجواب عن أدلة أصحاب القول الثاني :

أنها نصوص عامة ، وحديث : ( لَا يَمْنَعُ ... ) خاص ، والخاص يقضي على العام .

قال البيهقي : لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم إلا عمومات لا يستنكر أن نخصها وقد حمله الراوي على ظاهره وهو أعلم بالمراد .

فائدة :

أولاً : لا يدخل في هذا النزاع الانتفاع الذي ينتج عنه إلحاق ضرر بجدار الجار كتهديمه أو وهنه ، فذلك غير جائز ، لحديث : ( لا ضرر ولا ضرار ) .

ثانياً : كذلك لا يدخل في هذا النزاع الانتفاع الذي ليس له به حاجة ، فليس للجار أن يضع خشبة على جدار جاره إن كان به غنية عن ذلك ، لأنه انتفاع بملك غيره بغير إذنه من غير حاجة ، فلم يجوز .

الخلاف وقع : في الانتفاع غير المضر بالجار ، وهو الذي يحتاج إليه المنتفع لتسقيف بيته أو قيام بنائه .

## بَابُ الْحَجَرِ

تعريفه :

لغة : المنع .

وشرعاً : منع الإنسان من التصرف في ماله إما لمصلحته أو لمصلحة الغير .

وينقسم إلى قسمين :

الأول : حجر لمصلحة الغير :

فيمنع الإنسان من التصرف في ماله فقط ، فإذا كان الإنسان مدين ، ودَّينه أكثر من ماله ، حُجر عليه لمصلحة الغرماء ، ويمنع من التصرف في ماله فقط ، فلا يبيع ولا يشتري ولا يرهن ولا يهب ، أما في الذمة فلا بأس ، فلو استدان من غيره شيء فإن له ذلك .

الثاني : وحجر لمصلحة المحجور عليه :

( كالحجر على السفهه والمجنون والصغير ) .

( وهى منع الإنسان من التصرف في ماله ) .

هذا تعريف الحجر ، فيمنع الإنسان من التصرف في ماله ، فلا يصح بيعه وشراؤه وصدقته وهبته .

— فإذا كان الإنسان عليه دين فإنه لا يخلو من ثلاث حالات :

الأولى : أن يكون معسراً ليس عنده مال ، فهذا يحرم مطالبته كما سيأتي .

الثانية : أن يكون ماله أكثر من دينه ، فهذا يلزم بالسداد والوفاء كما سيأتي .

الثالثة : أن يكون دينه أكثر من ماله ، فهذا يحجر عليه بطلب الغرماء ، ( وهو المفلس عند الفقهاء ) .

وهذه تفصيلاً هذه الحالات :

( ومن كان قادراً يجب عليه ألا يظلم بطلب ربه ولم يحجر عليه ، فإن أبي حنيس ) .

هذه الحالة الأولى : أن يكون عنده مال :

أ— فهذا يؤمر بالوفاء ولا يحجر عليه لعدم الحاجة إلى الحجر عليه .

لقوله ﷺ ( مطل الغني ظلم ) متفق عليه .

فإذا كان ظلم وجب أن يزال .

ب— فإن أبي حنيس بطلب صاحب الدين لأن الحق له .

لقوله ﷺ ( لي الواجد يحل عرضه وعقوبته ) رواه أبوداود .

( لي ) يعني مطل . ( الواجد ) القادر على الوفاء . ( وعقوبته ) أي : حبسه .

ج— فإن أبي باع الحاكم ماله .

لأن إيصال الحق إلى صاحبه واجب ، دفعاً للظلم ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

قال ابن قدامة: إذا امتنع الموصي من قضاء الدين، فلغيره ملازمته، ومطالبة، والإغلاط له بالقول، فيقول: يا ظالم، يا معتد ونحو ذلك.

لقول رسول الله ﷺ ( أي الواجد ، يحلُّ عُقُوبَتُهُ وَعَرْضَهُ ) فَعُقُوبَتُهُ حَبْسُهُ ، وَعَرْضُهُ أَيُّ حُلِّ الْقَوْلِ فِي عَرْضِهِ بِالْإِغْلَاطِ لَهُ .

وَقَالَ : النَّبِيُّ ﷺ ( مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ ) .

وَقَالَ ( إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا ) . ( المعني ) .

( وَكَأَنَّ يُطَالِبُ مَدِينٍ بِمِثْلِ جَلٍّ ) .

أي : من كان دينه مؤجلاً ، فلا يملك غريمه مطالبته بالدين قبل حلوله ، ولا يحجر عليه .

لأنه لا يلزمه أدائه قبل حلوله .

( طَائِفٌ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ وَجِبَتْ تَحَالِيَّتُهُ ، وَهَرَمَتْ مَطَالِبَتُهُ وَهَبَسَهُ وَالْهَجْرُ عَلَيْهِ مَا دَامَ مَعْسَرًا ) .

هذه الحالة الثانية : أن لا يكون عنده مال ، فهذا لا يجوز مطالبته ولا حبسه ولا الحجر عليه .

لقلوله تعالى ( وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ) .

ب- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ : ( أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَمَارٍ إِبْتَاعَهَا ، فَكَثُرَ دَيْنُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ " فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَقَاءَ دَيْنِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُرْمَائِهِ : " خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

الحديث دليل على أن المعسر لا تحل مطالبته ، ولا ملازمته ، ولا سجنه ، وبهذا قال الشافعي ومالك وجمهور العلماء .

كما قال تعالى ( وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ) .

ولقلوله ( وليس لكم إلا ذلك ) .

فائدة : ١

قوله ( خذوا ما وجدتم )

فيه : أن المفلس يؤخذ منه كل ما يوجد له ، ويستثنى من ذلك ما كان من ضرورته .

وفيه أيضاً : أنه لا حق للغرماء في ما زاد على ما عنده .

- لكن هل هذا يعني سقوط بقية الدين ؟

الجواب : لا ، ولكن المراد سقوط الطلب ببقية الدين ، وليس المراد سقوط بقية الدين .

فائدة : ٢

فضل إنظار المعسر والوضع عنه .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( كَانَ رَجُلٌ يُدَايِنُ النَّاسَ فَكَانَ يَقُولُ لِقَتَاهُ إِذَا أَتَيْتَ مُعْسِرًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزُ عَنْكَ . فَلَقِيَ اللَّهَ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ ) متفق عليه .

عن أبي قتادة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ( مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّهَ اللَّهَ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلْيُنْقِسْ عَنْ مُعْسِرٍ أَوْ يَضَعْ عَنْهُ ) . رواه مسلم .

عن أبي اليسر عن رسول الله ﷺ قال ( مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ أَطْلَهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ ) رواه مسلم .

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال ( مَنْ نَقَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا ، نَقَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ ، يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ... ) رواه مسلم .

قال ابن رجب : والتيسير على المعسر في الدنيا من جهة المال يكون بأحد أمرين :

إما بإنظاره إلى الميسرة ، وذلك واجب ، كما قال تعالى ( وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ) .

وتارة بالوضع عنه إن كان غريباً ، وإلا فإعطائه ما يزول به إعساره ، وكلاهما له فضل عظيم .

( وَمَنْ مَالَهُ كَيْفَ يَهَيِّجُ إِيمَانَهُ هَالِكًا وَجِبَّ الْهَجْرِ عَلَيْهِ يَسْئُلُ لَالِ ثَرَوَاتِهِ أَوْ يَعْصِيهِمْ ) .

هذا الحالة الثالثة : أن يكون دينه أكثر من ماله .

مثال : دينه عشرة وماله خمسة .

فهذا لا يحبس ولكن يحجر عليه بالدين الحال لا المؤجل ، فيمنعه القاضي من التصرف من ماله ، بطلب غرمائه أو بعضهم ، فالحجر لا يكون إلا بطلب من الغرماء .

- ومعنى الحجر : منع الإنسان من التصرف في جميع ماله ، ويمنع من التصرف في ماله فقط ، فلا يبيع ولا يشتري ولا يرهن ولا يهب ، أما في الذمة فلا بأس ، فلو استدان من غيره شيء فإن له ذلك .

أ-عَنِ ابْنِ كَعْبٍ بَنِي مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ، وَبَاعَهُ فِي ذَيْنِ كَانَ عَلَيْهِ ) رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِي .

ب- ولأن في الحجر عليه حماية لحق الدائن ، وحماية لذمة المدين ، لئلا تبقى ذمته مشغولة بالدين .

( وَيُسْتَحَبُّ إِظْهَارُهُ ) .

أي : ويستحب إظهار الحجر وإعلانه ، وذلك لفائدتين :

الأولى : ليطهر من لده دين عند هذا الرجل .

الثانية : حتى لا يتصرف أحد معه في هذا المال الذي عنده الآن ، لأن تصرفه بعد الحجر باطل .

قال ابن قدامة : وَيُسْتَحَبُّ إِظْهَارُ الْحَجْرِ عَلَيْهِ ، لِتُجْتَنَّبَ مُعَامَلَتُهُ ، كَيْ لَا يَسْتَصِيرَ النَّاسُ بِضَيَاعِ أَمْوَالِهِمْ عَلَيْهِ ، وَالْإِشْهَادُ عَلَيْهِ ، لِيَسْتَشِيرَ ذَلِكَ عَنْهُ ، وَرُبَّمَا غُرِلَ الْحَاكِمُ أَوْ مَاتَ ، فَيُنْتَبِئُ الْحَجْرُ عِنْدَ الْآخِرِ ، فَيُضْمِيهِ ، وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى ابْتِدَاءِ حَجْرٍ ثَانٍ . ( المعني ) .

( وَلَا يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ فِي مَالِهِ بَعْدَ الْحَجْرِ ) .

أي : أنه بعد الحجر عليه ، لا ينفذ تصرفه في ماله ، لا يبيع ، ولا يشترى ، ولا هبة ، ولا وقف

فإن باع بيته فالبيع غير صحيح وغير نافذ .

- وقوله ( في ماله ) يؤخذ منه أنه يصح تصرفه في ذمته، بأن يشتري شيئاً بثمن مؤجل، وهو كذلك، فلو اشترى المحجور عليه في ذمته لم تمنعه؛ لأن المال الذي حجر عليه لا يتضرر بذلك، ولكن البائع لا يدخل مع الغرماء فيما حجر عليه فيه هذا الشخص، فإذا اشترى من شخص سيارة فنقول: الشراء صحيح، لكن لا ينقد ثمنها من المال الذي عنده، وتكون السيارة للمحجور عليه ، وصاحب السيارة لا يدخل مع الغرماء في ماله السابق؛ وذلك لأنه حجر عليه قبل هذا التصرف. ( الشرح الممتع ) .

- وأما تصرفه في ماله قبل الحجر عليه فصحيح ، لأنه رشيد غير محجور عليه ، لكن يحرم عليه الإضرار بغيره .

( وَلَا إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ ) .

أي : لا يصح بعد الحجر أن يقر على شيء من ماله الذي بيده .

مثال : لما حُجر عليه ، قال هذه السيارة التي عندي ليست لي ، هذه لفلان ، فإنه لا يقبل .

( وَمَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ، فَهِيَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ شَيْئِهِ ) .

هذا لفظ حديث عن النبي ﷺ ولفظه :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ( مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

قوله ( ... عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ ... ) المفلس : هو من دينه أكثر من ماله .

قال ابن حجر : المفلس شرعاً : من تزيد ديونه على موجوده ، سمي مفلساً لأنه صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم ودنانير ، إشارة إلى أنه صار لا يملك إلا أدنى الأموال وهي الفلوس ، أو سمي بذلك لأنه يمنع التصرف إلا في الشيء التافه كالفلوس ، لأنهم ما كانوا يتعاملون بها إلا في الأشياء الحقةرة ، أو لأنه صار إلى حالة لا يملك فيها فلساً .

وقال ابن قدامة : وَالْمُفْلِسُ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ : مَنْ دَيْنُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ ، وَخَرَجُهُ أَكْثَرُ مِنْ دَخْلِهِ .

وَسَمَّوْهُ مُفْلِسًا وَإِنْ كَانَ ذَا مَالٍ ؛ لِأَنَّ مَالَهُ مُسْتَحَقُّ الصَّرْفِ فِي جِهَةِ دَيْنِهِ ، فَكَأَنَّهُ مُعْدُومٌ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَمِّيَ بِذَلِكَ لِمَا يَقُولُ إِلَيْهِ مِنْ غَدَمٍ مَالِهِ بَعْدَ وَفَاءِ دَيْنِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَمِّيَ بِذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يُنْتَعَمُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ ، إِلَّا الشَّيْءَ التَّافَهُ الَّذِي لَا يَعْيشُ إِلَّا بِهِ ، كَالْفُلُوسِ وَنَحْوِهَا . ( المغني ) .

فائدة : ١

الحديث دليل على أن من باع متاعه [ كسيارة ، أو ثوباً ، أو غيره ] لأحد مؤجلاً ، أو ودعه ، فأفلس المشتري ، بأن كان ماله لا يفي بديونه ، فللبائع أخذ متاعه إذا وجد عينه ، بأن كان بحالة لم تتغير صفاته بما يخرج عنه اسمه ، ولم يقبض من ثمنه شيئاً ، فحينئذ يكون أحق به من الغرماء .

وهذا مذهب جمهور العلماء من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

قال ابن عبد البر : ومن قال بهذا الحديث ، واستعمله وأفتى به ، فقهاء المدينة ، وفقهاء الشام ، وفقهاء البصرة ، وجماعة من أهل الحديث .

وقد جاء في رواية : ( إذا أفلس الرجل فوجد البائع سلعته بعينه فهو أحق بما دون الغرماء ) رواه ابن حبان .

فائدة : ٢

نستفيد من قوله ( بعينه ) أن تقديم صاحب السلعة على غيره يكون بشرط : أن يجد ماله بعينه ، أي لم يتغير ولم يتبدل ، فإن تغير فهو أسوة الغرماء .

مثال : باع رجل على رجل بعيراً ، ثم أفلس هذا الرجل ، لكن البعير سمنت أكثر ، فهنا لا يستحق هذا المال ، بل يكون أسوة الغرماء .

كذلك إذا قبض من ثمنه شيئاً ، فإنه في هذه الحالة لا حق له ، ويكون أسوة الغرماء .

فقد جاء في رواية : ( إنما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض البائع من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحق به ) فمفهومه أنه إذا قبض من ثمنه شيئاً كان أسوة الغرماء .

إذا يشترط :

أولاً : أن تكون عين المتاع موجودة عند المشتري المفلس لم تتغير لقوله ( بعينه ) .

الثاني : أن يكون الثمن غير مقبوض من المشتري ، فإن قبض البائع شيئاً من الثمن فلا رجوع له على المفلس بعين ماله ، لرواية أبي داود ( ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً ) .

الثالث : أن يكون المشتري حياً ، فإن مات فلا رجوع للبائع بل هو أسوة الغرماء . ( وهذا المذهب كما سيأتي ) .

فائدة : ٣

ما الحكم إذا مات المفلس ، هل يكون الرجل أحق بماله أو يكون أسوة الغرماء ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

فقييل : هو أحق بماله .

وهذا مذهب الشافعي .

قال الحافظ ابن حجر : واحتج الشافعي بحديث أبي هريرة قال ( قضى رسول الله ﷺ ) أما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه

إذا وجده بعينه) وهو حديث حسن يحتج بمثله، أخرجه أحمد وأبو داود .

وقيل : بل يكون أسوة الغرماء .

وهذا مذهب مالك وأحمد .

لقوله ( من أدرك ماله بعينه عند رجل ) وبعد موته لا يكون أدركه عند هذا الرجل ، وإنما أدركه عند الورثة .

وهذا الراجح .

فائدة : ٤

ما الحكم إذا مات صاحب المتاع ؟ فهل تسقط حق ورثته ، أو أن الورثة ينزلون منزلة المورث ؟

قولان للعلماء ، والراجح فيها أنه يورث فيكون الورثة أحق به من بقية الغرماء .

( وَيُيَسِّعُ الْهَاطِكُ مَالُ الْفَلَسِ وَيَقْسِمُ مِنْهُ بِقَدْرِ دِينِ تَرَوَاتِهِ ) .

أي : يقسم الحاكم المال بقدر الديون ويكون التوزيع بالتنقيط .

مثال : إذا كان رجل عليه دين ، ومُخَّد يطلبه { ٢٠٠٠ } وخالد { ٣٠٠٠ } وأحمد { ٥٠٠٠ } المجموع : ١٠٠٠٠ ، ولم نجد عنده

إلا { ٥٠٠٠ } فيكون التوزيع كالتالي .

( ننسب الموجود إلى المطلوب ونعطي كل واحد من الغرماء بقدر نسبته ) .

ننسب { ٥٠٠٠ } إلى { ١٠٠٠ } ، يخرج النصف فيصير مُخَّد له : ١٠٠٠ ، وخالد : ١٥٠٠ وأحمد : ٢٥٠٠ .

— إذا كان الدين من جنس الدين فلا يبيعه .

مثال : مطلوب بر ، وعنده بر ، فهنا لا يبيعه بل يسلمه الغرماء .

فائدة : ١

ويجب على الحاكم أن يقسم المال فوراً .

ولا يفرق بين صاحب السابق واللاحق .

فائدة : ٢

ولا يفك حجر المفلس إلا حاكم ، لأنه ثبت بحكم الحاكم فلا يرتفع إلا بحكمه .

قال ابن قدامة : لا يَزُولُ إِلَّا بِحُكْمِ الْحَاكِمِ ؛ لِأَنَّهُ تَبَتَّ بِحُكْمِهِ ، فَلَا يَزُولُ إِلَّا بِحُكْمِهِ ، كَالْمُخْجَرِ عَلَيْهِ لِسْفِهِ .

وَفَارَقَ الْجُنُونَ ، فَإِنَّهُ يَتَبَتُّ بِنَفْسِهِ ، فَزَالَ بِرَوَالِهِ .

وَلِأَنَّ فَرَاغَ مَالِهِ يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةٍ وَبَحْثٍ ، فَوُفِّقَ ذَلِكَ عَلَى الْحَاكِمِ ، بِخِلَافِ الْمُجْتَنُونَ . ( المغني ) .

( وَكَانَ تُبَاعُ دَارُهُ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ لَهُ مِنْ سَكْنَاهَا ) .

أي: أن الحاكم يترك للمفلس من ماله: ما يحتاج إليه ولا يستغني عنه مثل: الثياب، والكتب، والبيت الذي يسكنه، وآلات الصنعة،

والقوت الضروري، ورأس مال التجارة ... إلخ

ويؤخذ الزائد عن حاجته من هذه الأشياء ، ويترك له ما يكفيه بلا زيادة .

قال ابن قدامة : ... وَلَا تُبَاعُ دَارُهُ الَّتِي لَا غِنَى لَهَا عَنْ سُكْنَاهَا .

لأنَّ هَذَا يَمَّا لَا غِنَى لِلْمُفْلِسِ عَنْهُ ، فَلَمْ يُصَرَّفْ فِي دَيْنِهِ ، كَتَبَابِهِ وَقُوتِهِ . ( المعني ) .

فائدة : ١

قال ابن قدامة : وَجُمِلَتْهُ أَنَّ الْمُفْلِسَ إِذَا حَجَرَ عَلَيْهِ ، بَاعَ الْحَاكِمُ مَالَهُ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَحْضُرَ الْمُفْلِسُ الْبَيْعَ ، لَمَعَانِ أَرْبَعَةٍ : أَحَدُهَا : لِيُحْصِيَ ثَمَنَهُ ، وَيَضْبِطَهُ .

الثَّانِي : أَنَّهُ أَعْرِفُ بِثَمَنِ مَتَاعِهِ ، وَجَوِيدِهِ وَرَدِيئِهِ ، فَإِذَا حَضَرَ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ ، وَعَرَفَ الْعَيْنُ مِنْ غَيْرِهِ .

الثَّالِثُ : أَنْ تَكْثُرَ الرِّغْبَةُ فِيهِ ، فَإِنَّ شِرَاءَهُ مِنْ صَاحِبِهِ أَحَبُّ إِلَى الْمُشْتَرِي .

الرَّابِعُ : أَنَّ ذَلِكَ أَطْيَبُ لِنَفْسِهِ ، وَأَسْكَنُ لِقَلْبِهِ .

فائدة : ٢

قال ابن قدامة : وَيُسْتَحَبُّ إِحْضَارُ الْغُرَمَاءِ أَيْضًا ، لِلأُمُورِ أَرْبَعَةٌ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ يُبَاعُ لَهُمْ .

الثَّانِي : أَنَّهُمْ رُبَّمَا رَغِبُوا فِي شِرَاءِ شَيْءٍ مِنْهُ ، فَرَادُوا فِي ثَمَنِهِ ، فَيَكُونُ أَصْلَحَ لَهُمْ وَلِلْمُفْلِسِ .

الثَّالِثُ : أَنَّهُ أَطْيَبُ لِلْمُؤَيِّدِمْ ، وَأَبْعَدُ مِنَ التُّهْمَةِ .

الرَّابِعُ : أَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَجِدُ عَيْنَ مَالِهِ ، فَيَأْخُذُهَا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، وَبَاعَهُ مِنْ غَيْرِ حَضُورِهِمْ كُلِّهِمْ ، جَارَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُؤْكَلٌ إِلَيْهِ ،

وَمُقَوَّضٌ إِلَى اجْتِهَادِهِ ، وَرُبَّمَا آذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، وَبَانَتْ لَهُ الْمَصْلَحَةُ فِي الْمُبَادَرَةِ إِلَى الْبَيْعِ قَبْلَ إِحْضَارِهِمْ . ( المعني ) .

﴿ وَكَهْلُ مَحْلٍ مَحْلٍ بِفُلْسٍ ﴾ .

أي : إذا كان الدين مؤجلاً ، فأفلس من هو عليه ، لا يصير الدين حالاً .

لأن الأجل حق للمفلس ، فلا يسقط بفلسه كسائر حقوقه . ( الروض المربع ) .

فلو أن رجلاً أفلس وحجرتنا عليه ، ولشخص آخر عليه دين مؤجل لا يحل إلا بعد سنة ، فلا يحل هذا الدين المؤجل لتفليس المدين .

قال ابن قدامة : ... وَلَنَا : أَنَّ الْأَجَلَ حَقٌّ لِلْمُفْلِسِ ، فَلَا يَسْقُطُ بِفُلْسِهِ ، كَسَائِرِ حُقُوقِهِ .

وَلِأَنَّهُ لَا يُوجِبُ حُلُولَ مَالِهِ ، فَلَا يُوجِبُ حُلُولَ مَا عَلَيْهِ ، كَالْجُنُونِ وَالْإِعْمَاءِ .

وَلِأَنَّهُ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ عَلَى حَيٍّ ، فَلَمْ يَحُلْ قَبْلَ أَجَلِهِ ، كَغَيْرِ الْمُفْلِسِ ... إِذَا ثَبَتَ هَذَا :

فَإِنَّهُ إِذَا حَجَرَ عَلَى الْمُفْلِسِ ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا لَا يُشَارِكُ أَصْحَابُ الدُّيُونِ الْمُؤَجَّلَةِ غُرَمَاءَ الدُّيُونِ الْحَالَّةِ ، بَلْ يُقَسَّمُ الْمَالُ الْمَوْجُودُ

بَيْنَ أَصْحَابِ الدُّيُونِ الْحَالَّةِ ، وَيَبْقَى الْمُؤَجَّلُ فِي الذِّمَّةِ إِلَى وَقْتِ حُلُولِهِ . ( المعني ) .

﴿ وَكَهْلُ مَحْلٍ مَحْلٍ بِرَهْنٍ مَحْرُورٍ أَوْ كَشِيلٍ مَلِيٍّ ﴾ .

أي : كذلك لا يحل المؤجل بموت المدين بشرطين :

الأول : إن وثق الورثة من الدين برهن يكفي .

الثانية : أو أتوا بكفيل مليء .

لأنه لا ضرر على صاحب الحق .

فإن لم يوثقوا حل لغلبة الضرر . ( الروض المربع ) .

قال ابن قدامة : ... فَأَمَّا إِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دُيُونٌ مُوجَلَّةٌ ، فَهَلْ تَحِلُّ بِالْمَوْتِ ؟

فيه روايتان .

إحداها : لا تَحِلُّ إِذَا وَثَّقَ الْوَرِثَةُ .

وهو قول ابن سيرين وعبدالله بن الحسن ، وإسحاق ، وأبي عبيد .

والرواية الأخرى : أَنَّهُ يَحِلُّ بِالْمَوْتِ .

وبه قال الشَّعْبِيُّ ، والنَّحَّعِيُّ ، وسَوَّازٌ ، وَمَالِكٌ ، والثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّوهُ إِذَا أُنْ بَقِيَ فِي دِمَّةِ الْمَيِّتِ ، أَوْ الْوَرِثَةِ ، أَوْ يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ ، لَا يَجُوزُ بَقَاؤُهُ فِي دِمَّةِ الْمَيِّتِ جِرَاحًا ، وَتَعَدُّرٌ مُطَالَبَتِهِ بِهَا ، وَلَا دِمَّةُ الْوَرِثَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَلْتَزِمُوها ، وَلَا رَضِيَ صَاحِبُ الدِّينِ بِذِمَّتِهِمْ ، وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ مُتَبَايِنَةٌ ، وَلَا يَجُوزُ تَغْلِيْفُهُ عَلَى الْأَعْيَانِ وَتَأْجِيلُهُ ؛ لِأَنَّهُ صَرَّرَ بِالْمَيِّتِ وَصَاحِبِ الدِّينِ ، وَلَا نَفْعَ لِلْوَرِثَةِ فِيهِ .

أَمَّا الْمَيِّتُ فَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (الْمَيِّتُ مُرْتَهَنٌ بِدِينِهِ، حَتَّى يَقْضَى عَنْهُ) وَأَمَّا صَاحِبُهُ فَيَتَأَخَّرُ حَقُّهُ، وَقَدْ تَشَلَّفَ الْعَيْنُ فَيَسْقُطُ حَقُّهُ وَأَمَّا الْوَرِثَةُ، فَإِنَّهُمْ لَا يَنْتَفِعُونَ بِالْأَعْيَانِ، وَلَا يَتَصَرَّفُونَ فِيهَا، وَإِنْ خَصَلَتْ لَهُمْ مَنْفَعَةٌ، فَلَا يَسْقُطُ حَقُّ الْمَيِّتِ وَصَاحِبِ الدِّينِ لِمَنْفَعَةِ هُمْ. (المعنى)

وقال ابن رشد : وجهور العلماء على أن الديون تحل بالموت .

( وَإِنْ ظَهَرَ هَرِيمٌ بَعْدَ الْقِسْمَةِ رَجَعَ هَلَى الْخُرُوجِ بِقِسْطِهِ ) .

لأنه لو كان حاضراً شاركهم ، فكذا إذا ظهر .

قال ابن قدامة : ... وَلَوْ قَسَمَ الْحَاكِمُ مَالَهُ بَيْنَ غُرْمَائِهِ ، ثُمَّ ظَهَرَ غَرِيمٌ آخَرُ ، رَجَعَ عَلَى الْغُرْمَاءِ بِقِسْطِهِ ، وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَخَكِي ذَلِكَ عَنْ مَالِكٍ ، وَخَكِي عَنْهُ : لَا يَخَاصُّهُمْ ؛ لِأَنَّهُ نَقَضَ حُكْمَ الْحَاكِمِ وَلَنَا ، أَنَّهُ غَرِيمٌ لَوْ كَانَ حَاضِرًا فَاسْتَمُّهُمْ ، فَإِذَا ظَهَرَ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَاسْتَمُّهُمْ ، كَغَرِيمِ الْمَيِّتِ يَظْهَرُ بَعْدَ قَسَمِ مَالِهِ ، وَلَيْسَ قِسْمُ الْحَاكِمِ مَالَهُ حُكْمًا ، إِنَّمَا هُوَ قِسْمَةٌ بَانَ الْخَطَأَ فِيهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَسَمَ مَالُ الْمَيِّتِ بَيْنَ غُرْمَائِهِ ثُمَّ ظَهَرَ غَرِيمٌ آخَرُ .

أَوْ قَسَمَ أَرْضًا بَيْنَ شُرَكَاءَ ، ثُمَّ ظَهَرَ شَرِيكَ آخَرُ .

أَوْ قَسَمَ الْمِيرَاثَ بَيْنَ وَرَثَةٍ ، ثُمَّ ظَهَرَ وَارِثٌ سِوَاهُ ، أَوْ وَصِيَّةٌ ، ثُمَّ ظَهَرَ مُوصَى لَهُ آخَرُ . ( المعنى ) .

وهصل

( وَيُجْعَلُ هَلَى الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ لِحَقِّهِمْ ) .

هذا القسم الثاني من أنواع الحجر ( المحجور عليه لمصلحة نفسه ) ، وهم السفية والصغير والمجنون .

فهؤلاء ممنعون من التصرف في المال والذمة .

السفيه : الذي لا يحسن التصرف في ماله بأن يبذل ماله في حرام ، أو في غير فائدة ، أو يغبن كثيراً .

الصغير : هو من لم يبلغ .

المجنون : من لا عقل له .



( وَمَنْ أَعْطَاهُمْ مَالَهُ بَيْعاً أَوْ قَرْضاً بَمَا بَقِيَ لَهُ مِنْ مَالِهِ ) .

أي : من أعطى ماله ( ببيع أو قرض أو غيرهما ) لصبي أو لسفيه أو لجنون فإنه يرجع بما بقي منه .  
لأنه ماله .

( كَيْفَ مَا تَلَفْتُ ) .

أي : أن ما أتلّفوه فإنهم لا يضمنونه .

لأن البيع غير صحيح ، لأنه هو الذي سلطهم على ماله ، فلا شيء له إذا تلف .

( وَإِنْ هُمُ الْصَّبِيُّرُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً ، أَوْ نَبَتَ حَيْلُ قَبْلِهِ شَجَرٌ أَوْ أَنْزَلَ ، أَوْ عَقَلَ وَجَنَيْنَ وَرِشْتِ ، أَوْ وَشَتْ سَفِيَهُ زِلَالٍ حَجَرَهُمْ ) .

في هذه القطعة ذكر متى يزول حجر هؤلاء :

أولاً : الصبي :

ويزول حجره بأمور :

أ- بلوغ خمس عشرة سنة .

قال ابن حجر : وقال الشافعي وأحمد وابن وهب والجمهور : حده فيها استكمال خمس عشرة سنة .

وقال النووي : وهو مذهب الشافعي والأوزاعي وابن وهب وأحمد وغيرهم ، قالوا : باستكمال خمس عشرة سنة يصير مكلفاً وإن لم يحتلم .

لحديث ابن عمر قال ( عَرَضَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ فِي الْقِتَالِ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجْزِنِي وَعَرَضَنِي يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجَازَنِي ) متفق عليه .

وفي رواية البيهقي ( فلم يجزني ولم يربي بلغت ) وصححها ابن خزيمة .

( لكن لا بد أن ينظم إلى هذا الشرط الرشد ) .

لقوله تعالى ( وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ) .

( وَابْتَلُوا الْيَتَامَى ) أي اختبروهم ، كأن يعطيه مال وينظر كيف يتصرف فيه ( حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ) هذا الشرط الأول وهو البلوغ ( فَإِنْ آنَسْتُمْ ) علمتم ( مِنْهُمْ رُشْدًا ) هذا الشرط الثاني ، والرشد حسن التصرف ( فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ) وأما قبل البلوغ وقبل الرشد لا يدفع إليهم أموالهم .

- لكن لا يدفع إليه مال حتى يختبر ليعلم رشده .

ب- الإنبات : ( أن ينبت الشعر الحشن حول ذكر الرجل أو فرج المرأة ) .

قال ابن حجر : فاعتبر مالك والليث وأحمد وإسحاق وأبو ثور الإنبات .

وقال ابن حزم : والإنبات بلوغ صحيح .

عن عَطِيَّةَ الْقُرَظِيِّ ، قَالَ ( كُنْتُ مِنْ سَبِيِّ بَنِي قُرَيْظَةَ ، فَكَانُوا يَنْظُرُونَ ، فَمَنْ أَنْبَتَ الشَّعْرَ قُبُلَ ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ لَمْ يُقْتَلْ ، فَكُنْتُ فِيهِمْ لَمْ يُنْبِتْ ) رواه أبوداود .

ج- الإنزال : ( وهذا بالإجماع حكاة ابن قدامة ) .

قال الحافظ ابن حجر : وقد أجمع العلماء على أن الاحتلام في الرجال والنساء يلزم به العبادات والحدود وسائر الأحكام .  
قال تعالى ( وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا ) .  
وقال ﷺ : ( رفع القلم عن ثلاثة : ... وعن الصبي حتى يحتلم ) رواه أبو داود .  
( وهذه الثلاثة للذكر والأنثى وتزيد الأنثى الحيض ) .

قال ابن قدامة : وأما الحيض فهو علم على البلوغ ، لا نعلم فيه خلافاً .  
وقال الحافظ ابن حجر : وقد أجمع العلماء على أن الحيض بلوغ في حق النساء .  
عن عائشة . عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : ( لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ إِلَّا النَّسَائِيُّ  
- ( حائض ) أي بالغ . وقال ابن الأثير : أي التي بلغت سن الحيض وجرى عليها القلم ، ولم يرد في أيام حيضها ، لأن الحائض لا صلاة عليها .

ثانياً : المجنون : يزول حجره بأمرين :

١- زوال الجنون بأن يعقل ، وذلك بالتمييز في تصرفاته .

٢- الرشد .

ثالثاً : السفیه : ويزول حجره بشرط واحد وهو الرشد :

لأنه بالغ عاقل .

الرشد : هو الصلاح في المال كما تقدم .

( بِلَا هَكَمٍ حَاكِمٍ ) .

أي : هؤلاء يزول حجرهم بلا قضاء حاكم .

لأنه ثبت بغير حكمه فزال بغير حكمه .

( وَلَا يَنْفَكُ الْحَجَرُ قَبْلَ شُرُوطِهِ ) .

أي : لا ينفك الحجر عن هؤلاء الثلاثة قبل شروطه السابقة بحال ، ولو صار شيخاً .

وقد تقدم :

يشترط في الصغير : البلوغ والرشد .

وفي المجنون : العقل والرشد .

وفي السفیه : الرشد ، فلا بد إذن من تمام الشروط ، فإذا تمت الشروط انفك ، ولا حاجة للحاكم .

( وَالرُّشْدُ هُنَا الصَّلَاحُ فِي الْمَالِ ) .

أي : الرشد هنا في باب المال .

وتقدم من هو الرشيد : وهو من يتصرف مراراً فلا يغبن غالباً .

ويكون السفية : من لا يحسن التصرف بالمال ، بأن يغبن كثيراً ويخدع .

( ووليهم حال العجز الأب ، ثم وصيه ثم الهاكم ) .

أي : وولي السفية الذي بلغ سفيهاً واستمر ، والصغير ، والمجنون حال الحجر أبوهم .

لأنه أكمل شفقة ونصحاً من غيره .

– يشترط في هذا الأب أن يكون رشيداً ، فإن كان سفيهاً ، أو مجنوناً ، فلا يكون ولياً لهم .

لأنه هو بحاجة لولي ، فكيف يكون ولياً على غيره .

( ثم وصيه ) .

بأن قال : يتولى أمر أولادي بعد موتي فلان ، فإن الولاية تكون له .

( ثم الهاكم ) .

لأن الحاكم ولي من لا ولي له .

( ولا يتصرف لأحد منهم وليه إلا بالأخط ) .

لقوله تعالى ( ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن ) .

ولأن هذا الولي يتصرف لغيره ، فوجب عليه أن يأخذ بالأخط .

– فإذا أراد أن يبيع له عقاراً فلا يتعجل في بيعه بل يترث حتى يكون ذلك أحظ له .

– وأيضاً لا يحل له أن يهب من ماله أو يعتق ولا أن يهدي ، ولا أن يحايي كأن تكون الأرض تساوي مائة ألف فيشتريها من صديقه بمائة وعشرة آلاف لليتيم ، وإن تصرف بمثل هذه التصرفات فهم ضامن لأنه متعد ) .

#### باب الوكالة

تعريفها :

لغة : التفويض .

الوكالة : هي استنابة جائر التصرف مثله فيما تدخله النيابة .

وهذا التعريف يدل على أن الموكل لابد أن يكون جائر التصرف فلا تصح الوكالة من صبي أو مجنون .

ولابد أن يكون أن الوكيل جائر التصرف .

فائدة :

أركان الوكالة :

الموكل : وهو الذي يستعين بغيره ، ليقوم ببعض التصرفات نيابة عنه .

الوكيل : وهو الذي يقوم بالتصرف نيابة عن غيره ، بإذن منه وتوكيل .

الموكل فيه : وهو التصرف الذي يقوم به الوكيل نيابة عن الموكل .

( وهي جائزة بالكتاب والسنة والإجماع ) .

قال تعالى ( واخلفني في قومي وأصلح ) .

وقال تعالى \_ عن سليمان أنه قال للهدد \_ ( اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم ) .

عن أبي هريرة - في قصة الغصيف - قال النبي ﷺ ( واغد يا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها ... ) متفق عليه .

وعن أبي هريرة ﷺ قال ( بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة ... ) متفق عليه .

وعن جابر ﷺ ( أن النبي ﷺ حذر ثلاثاً وسنتين، وأمر علياً أن يذبح الباقي ) . رواه مسلم .

وفي البخاري ( أن النبي ﷺ وكل عروة بن الجعد في شراء شاة ) .

وكل أبا بكر أن يصلي بالناس في مرض موته ﷺ : ففي الصحيحين عن عائشة ( أن النبي ﷺ قال : مروا أبا بكر فليصل بالناس ) . متفق عليه

وكل أبا هريرة في حفظ الصدقة : ففي صحيح البخاري عن أبي هريرة ﷺ قال ( وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان ، فأتاني آت فجعل يخبئ من الطعام ، فأخذته ... ) .

قال ابن قدامة : وأجمعت الأمة على جواز الوكالة في الجملة .

ولأن الحاجة داعية إلى ذلك ؛ فإنه لا يمكن كل واحد فعل ما يحتاج إليه ، فدعت الحاجة إليها . ( المعني ) .

( تصح بكل قول أو فعل يدل على الإذن ) .

أي : تصح الوكالة بكل قول أو فعل يدل على الإذن في التصرف ، ولا يتعين لفظ الوكالة .

كان يقول الموكل للوكيل : وكلتك في بيع داري ، أو أذنت لك في بيع سيارتي ، أو أقمته مقامي في بيع سيارتي .

فهو أوسع العقود ، ويصح القبول على الفور أو التراخي بكل قول أو فعل .

( وتصح بمنجزة ومعلقة ومؤقتة ) .

منجزة : كأن يقول أنت وكيلي الآن .

معلقة : إذا جاء رمضان فأنت وكيلي .

مؤقتة : أنت وكيلي لمدة شهر .

قال المرداوي : بلا نزاع نعلمه .

( يصح التوكيل في كل حق آدمي من العقود ، والشيوخ ، والطلاق ، والرجوع )

تنقسم الوكالة في حقوق الأدميين من حيث التوكيل إلى قسمين :

الأول : قسم يصح التوكيل فيه :

مثل العقود : البيع ، والشراء ، والإجارة ، والقرض والنكاح .

كأن أقول لشخص : وكلتك تبيع سيارتي .  
 الشراء : كأن أقول لشخص : وكلتك تشتري لي سيارة .  
 الإجارة : كأن أقول لشخص : وكلتك تستأجر لي بيتاً .  
 والفسوخ : كالطلاق ، والخلع ، والعق ، والإفالة .  
 الطلاق : كأن أقول لشخص : يا فلان وكلتك أن تطلق زوجتي ( وتكون الفائدة — أنه يثبت طلاقها عند المحكمة ) .  
 الخلع : كأن أقول لشخص : وكلتك مخالعة زوجتي ( الخلع مفارقة الزوجة على عوض ) .  
 العتق : كأن أقول لشخص : وكلتك تعتق عبيدي فلان .  
 الإفالة : اشتريت من فلان سيارة ثم لم تعجبني السيارة ، فرجعت إليه وقلت : أريد أن تقيلي البيع ، فقال : نعم ، فلو وكلت إنساناً في الإفالة يجوز سواء من البائع أو من المشتري .  
 فهذه الأمور يصح التوكيل فيها لأن المقصود إيجادها بقطع النظر عن الفاعل .  
 قال ابن قدامة : لَا نَعْلَمُ خِلَافاً فِي جَوَازِ التَّوَكُّلِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ .  
 وَقَدْ ذَكَرْنَا الدَّلِيلَ عَلَيْهِ مِنَ الْآيَةِ وَالْحَبْرِ ، وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَى التَّوَكُّلِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِمَّنْ لَا يُحْسِنُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ ، أَوْ لَا يُمْكِنُهُ الْخُرُوجُ إِلَى السُّوقِ .  
 وَقَدْ يَكُونُ لَهُ مَالٌ وَلَا يُحْسِنُ التِّجَارَةَ فِيهِ ، وَقَدْ يُحْسِنُ وَلَا يَتَفَرَّغُ ، وَقَدْ لَا تَلِيْقُ بِهِ التِّجَارَةُ لِكُونِهِ امْرَأَةً ، أَوْ مِمَّنْ يَتَغَيَّرُ بِهَا ، وَيُحْطُ ذَلِكَ مِنْ مَنْزِلَتِهِ ، فَأَبَاحَهَا الشَّيْخُ دَفْعاً لِلْحَاجَةِ ، وَتَحْصِيلاً لِمَصْلَحَةِ الْأَدَمِيِّ الْمَخْلُوقِ لِعِبَادَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ .  
 وَيَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي الْحَوَالَةِ ، وَالرَّهْنِ ، وَالضَّمَانِ ، وَالْكَفَالَةِ ، وَالشَّرَكَةِ ، الْوَدِيعَةِ ، وَالْمُضَارَبَةِ ، وَالْجُعَالَةِ ، وَالْمُسَاقَاةِ ، وَالْإِجَارَةِ ، وَالْقَرَضِ ، وَالصِّلْحِ ، وَالْوَصِيَّةِ ، وَالْهَبَةِ ، وَالْوَقْفِ ، وَالصَّدَقَةِ ، وَالْفَسْخِ ، وَالْإِبْرَاءِ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْبَيْعِ فِي الْحَاجَةِ إِلَى التَّوَكُّلِ فِيهَا ، فَيَثْبُتُ فِيهَا حُكْمُهُ ، وَلَا نَعْلَمُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ اخْتِلَافاً .  
 وَيَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ فِي الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ .  
 لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَكَّلَ عُمَرُو بْنَ أُمَيَّةَ ، وَأَبَا رَافِعٍ ، فِي قَبُولِ النِّكَاحِ لَهُ .  
 وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا احتَاجَ إِلَى التَّرْجُحِ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ ، لَا يُمْكِنُهُ السَّفَرُ إِلَيْهِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ أُمَّ حَبِيبَةَ ، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ .  
 وَيَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي الطَّلَاقِ ، وَالْخُلْعِ ، وَالرَّجْعَةِ ، وَالْعَتَاقِ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ ، كَدُعَائِهَا إِلَى التَّوَكُّلِ فِي الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ .

﴿ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ﴾

هذا القسم الثاني : وهو ما لا يصح التوكيل فيه وهو :

الظهار ، واللعان ، والأيمان .

—لأنها تتعلق بنفس الشخص ، فالوكيل لا يستطيع أن يفعلها .

ب- ولأنه تفوت الحكمة في التوكيل فيه .

قال ابن قدامة : وَلَا يَصِحُّ التَّوَكُّلُ فِي الشَّهَادَةِ .

لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِعَيْنِ الشَّاهِدِ لِكَوْنِهَا خَبَرًا رَأَى أَوْ سَمِعَهُ ، وَلَا يَتَحَقَّقُ هَذَا الْمَعْنَى فِي نَائِبِهِ .

وَلَا يَصِحُّ فِي الْأَيْمَانِ وَالتَّذَوُّرِ : لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِعَيْنِ الْحَالِفِ وَالتَّادِيرِ ، فَأَشْبَهَتْ الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةَ وَالْحُدُودَ .

وَلَا يَصِحُّ فِي الْإِبْلَاءِ وَالْقَسَامَةِ وَاللِّعَانِ : لِأَنَّهَا أَيْمَانٌ .

وَلَا فِي الْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ : لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِبَدَنِ الزَّوْجِ لِأَمْرِ لَا يُوْجَدُ مِنْ غَيْرِهِ . ( المغني ) .

الظهار : فلو وكل شخصاً في الظهار من امرأته ، فذهب الرجل إلى المرأة ، وقال لها : أنتِ على زوجك كظهر أمه عليه ، فهذا لا يجوز ولا يثبت الظاهر .

اللعان : وهو ما يكون بين الزوج وزوجته - إذا رماها بالونا - ولم تعترف ، فإنه يقام بينهما لعان ( وهو أيمان مؤكدة بشهادات ، فيقسم الرجل ثم الزوجة ، فهنا لا يجوز للزوج أن يوكل أحداً غيره لإقامة اللعان ، لأنها تتعلق بالشخص نفسه . - أن الوكيل لا يصح أن يضيف اللعنة إلى نفسه .

الأيمان : أي لا يجوز أن يوكل شخصاً يذهب عنه إلى القاضي ليؤدي اليمين عنه ، لأنها تتعلق بالشخص نفسه .

- فلا يصح التوكيل في الظهار لأمر ثلاثة :

أولاً : لأنه يتعلق بنفس الشخص كما سبق .

ثانياً : أن الموكل لا يملك ذلك ، بل هو حرام عليه ، فكيف يصح ذلك من الوكيل .

ثالثاً : أن في قبول الوكيل هذا العمل الموكل فيها من باب التعاون على الإثم والعدوان وقد نهى الله عن ذلك .

( وَفِي كُلِّ حَقٍّ تَدْبُهُ الْإِنْيَابُ مِنَ الْعِبَادَاتِ ) .

العبادات من حيث الوكالة وعدمها تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : قسم يصح التوكيل فيه مطلقاً : كالعبادات المالية .

كتفريق صدقة ، أو زكاة ، أو نذر ، أو كفارة .

قال في الإنصاف : بلا نزاع أعلمه .

لأنه ﷺ كان يبعث عماله لقبض الصدقات وتفريقها .

الزكاة : كأن أعطي شخص ألف ريال زكاة كمالي ، وأقول له وزعها على الفقراء .

ويصح أن يوكل من يكفر عنه كفارة مالية ونحو ذلك من العبادات المالية .

الثاني : قسم لا يصح التوكيل فيها مطلقاً ، وهي العبادات البدنية الحضة . ( أي الخالصة التي لا تتعلق بالمال ) .

مثل : الصلاة ، والصوم ، والوضوء .

لأنها تتعلق بنفس الفاعل ، فلا يصح أن يوكل بها غيره .

الصلاة : كأن أقول لشخص : اذهب وصل عني صلاة الظهر ، فهذا لا يجوز .

الصوم : كأن أقول لشخص : علي يوم قضاء من رمضان ، أريدك أن تصومه عني ، فهذا لا يجوز .

الوضوء : كأن أقول لشخص : الجو بارد وأريدك أن تتوضأ عني ، فهذا لا يجوز .

الثالث : قسم فيه تفصيل :

وهو الحج في الفرض : فالذي لا يستطيع أن يحج عجزاً مستمراً فإنه يجوز له أن يوكل وإلا فلا يجوز .

لحديث ابن عباس . قال ( جاءت امرأة من خثعم فقالت : يا رسول الله ! إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : نعم ، وذلك في حجة الوداع ) متفق عليه .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : الحج كغيره من العبادات ، والأصل فيه عدم جواز التوكيل ، لأنه عبادة ، والأصل في العبادة أنها مطلوبة من العابد ، ولا يقوم غيره مقامه فيها ، وحينئذ نقول : الحج وردت النيابة فيه عن صنفين من الناس :

الأول : من مات قبل الفريضة ، فإنه يحج عنه ، لأنه ثبت ذلك بالسنة .

الثاني : من كان عاجزاً عن الفريضة عجزاً لا يرجى زواله ، فهذا جاءت به السنة ، وسبق دليلها .

( وهي ههنا جائرة ) .

أي : من الطرفين .

وقد تقدم ، أن العقد الجائر هو الذي يملك كل واحد من المتعاقدين فسخه بدون رضا الآخر ، ولا إذنه أيضاً .

فالوكالة عقد جائز .

لأنها من جهة الموكِّل إذنٌ ، ومن جهة الوكيل بذل نفع وكلاهما غير لازم .

– لكن يلزمه في حالتين :

الحالة الأولى : إذا كان هناك ضرر في فسخ الوكالة ، كأن يكون فسخ الوكالة بشيء يتضرر به الموكِّل .

الحالة الثانية : إذا كانت الوكالة بجعل ( أي بمقابل ) ، فهذه حكمها حكم الإجارة ، فلا يجوز لأحد فسخها .

( وَلَيْسَ لِلَّذِي كَفَّلَ مَنْ يَكْفُلُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ إِلَيْهِ ) .

كأن أوكل شخصاً ليشتري لي سيارة ، فيذهب هو ويوكل آخر ، هذا لا يجوز .

أ- لأن النبي ﷺ قال ( إن دماءكم وأعراضكم وأموالكم عليكم حرام ) والتوكيل بغير إذن تعد على مال الغير .

ب- ولأن تصرف الوكيل مستفاد بالإذن ، فوجب أن يقتصر في تصرفه على ما أُذن فيه ، فإذا وكل غيره فمعناه أنه وكل غيره أن يتصرف في ملك الغير .

ج- وأيضاً : يقال : إن الموكِّل قد يرضى أن يتصرف في ملكه فلان ، ولا يرضى أن يتصرف في ملكه فلان .

( إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ إِلَيْهِ ) .

أي : أن يأذن له ، فيجوز ، ولهذا قال ( إلا أن يجعل إليه ) .

مثال : أقول وكتلتك أن تبيع سيارتي ولك أن توكل من شئت ، أو من تتق به .

قال ابن قدامة : إذا أذن له في التوكيل ، فيجوز له ذلك ؛ لأنه عَقْدٌ أَذِنَ لَهُ فِيهِ ، فَكَانَ لَهُ فِعْلُهُ ، كَالْتَصَرُّفِ الْمَأْذُونِ فِيهِ .  
وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَيْنِ خِلَافًا .

فائدة :

فإن أطلق الوكالة فلا يخلو من أقسام ثلاثة :

أحدها : أن يكون دينيًا لا يقوم به مثله .

قال ابن قدامة : أن يكون العمل مما يرتفع التوكيل عنه مثله ، كالأعمال الدينية في حق أشراف الناس المرتفعين عن فعلها في العادة ، أو يعجز عن عمله لكونه لا يحسنه ، أو غير ذلك ، فإنه يجوز له التوكيل فيه ؛ لأنه إذا كان مما لا يعمل التوكيل عادة ، انصرف الإذن إلى ما جرت به العادة من الاستئابة فيه .

القسم الثاني : إذا كان يعجز عن القيام بمثله عادة .

قال ابن قدامة : أن يكون مما يعمل بنفسه ، إلا أنه يعجز عن عمله كله ؛ لكثرة وانتشاره ، فيجوز له التوكيل في عمله أيضًا ؛ لأن الوكالة اقتضت جواز التوكيل ، فجاز التوكيل في فعل جميعه ، كما لو أذن في التوكيل بلفظه . ( المعني ) .

مثال : وكلت رجلاً أن يصعد بحجر كبير إلى السطح ، لأنك تريد أن تبي به السطح ، وهو رجل ضعيف لا يقوى على ذلك ، فهل له أن يوكل من يحمل الحجر إلى فوق ؟ الجواب نعم ، لأن مثله يعجز عنه .

القسم الثالث : ما عدا هذين القسمين ، وهو ما يمكنه عمله بنفسه ، ولا يترفع عنه ، فهل يجوز له التوكيل فيه ؟  
ف قيل : لا يجوز .

وهو مذهب أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، والشافعي .

لأنه لم يأذن له في التوكيل ، ولا تضمنه إذنه ، فلم يجز ، كما لو نهاه ، ولأنه استئمان فيما يمكنه النهوض فيه ، فلم يكن له أن يؤكله لمن لم يأمنه عليه ، كالوديعه .

وقيل : يجوز .

والأول أولى . ( المعني ) .

( وَمَنْ وُكِّلَ بَيْعَ أَوْ شِرَاءٍ لَمْ يَبِعْ وَلَمْ يَشْتَرِ مِنْ نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ ) .

أي : إذا وُكِّلَ في بيع أو شراء فليس له أن يبيع أو يشتري لنفسه ولا لأصوله ولا لفروعه .

مثال ذلك : وكلت إنساناً أن يبيع البيت ، قلت : وكلتك في بيع بيتي ، باعه على ابنه ، فإنه لا يصح البيع .

العلة :

لأنه متهم في حقهم ، فرمى أرخص لهم ، وحاباهم على حساب من وكله .

فائدة :

يستثنى من ذلك :



الأولى: إذا كان البيع في المزايدة وانتهى الثمن على ولده أو نفسه فإن البيع يصح؛ لأنه ليس فيه تحمة.

الثانية: إذا حدد الموكل الثمن للوكيل وقال: بعها، قال: بكم أبيعها؟ قال: بعها بعشرة آلاف، وباعها على ولده بعشرة آلاف، فهذا يجوز؛ لأن الموكل حدد الثمن، فهو لا يريد أكثر من ذلك، فيصح أن يبيعها على ولده لانتفاء التهمة حينئذ .

﴿ وَإِنْ بَاعَ بِدُونِ ثَمَنِ الْإِثْلِ أَوْ دُونَ مَا قَدَرَهُ لَهُ صَحَّ وَيُضْمِنُ النِّقْصَ ﴾ .

هذه عدة مسائل يصح فيها تصرف الوكيل ، ويضمن مع ذلك النقص والزيادة .

أولاً : إذا باع الوكيل السلعة بدون ثمن المثل ، ولم يحدد الموكل ثمناً يبيع به .

فالبيع صحيح ، ويضمن الوكيل النقص .

مثال : وكل في بيع سيارة تساوي ( ٥٠ ) ألفاً ، فباعها بـ ( ٤٠ ) ألفاً .

فالبيع صحيح ويضمن الوكيل النقص .

فائدة :

إذا كان النقص مما جرى العرف المتعارفين فيه ، فالبيع صحيح ولا يضمن .

وكل في بيع سيارة تساوي ( ٥٠ ) ألفاً فباعها بـ ( ٩٥٠٠ ) فهنا لا يضمن .

لأن الناس يتغابنون في الأمور اليسيرة ، ويشق التحرز منه .

ثانياً : إذا باع دون ما قدر له .

مثال : قال الموكل : بع الأرض بمائة ، فباعها بتسعين .

فالبيع صحيح ويضمن الوكيل الباقي ، ولو كان مما يتغابن به عادة ، لأنه ليس له أن يبيع دون ما قدر له .

﴿ وَإِنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِيهِ وَهَبَتْ هَلِكُ الْإِجَارَةِ وَالْكَرْمِ ﴾ .

أي : وإن اشترى الوكيل شيئاً لم يأذن له فيه الموكل، فإن الشراء صحيح، ويكون موقوفاً على إجازة الموكل، فإن أجازته صح ولزم الموكل، وإن لم يجزه لزم الوكيل، لأن الشراء صدر منه، ولا يلزم الموكل، لأنه لم يأذن في شرائه .

وقيل : أن الشراء باطل .

وهو قول الشافعية .

وقيل : أن الشراء صحيح ، ويكون للوكيل لا للموكل .

وهذا قول الحنفية ، والمالكية .

﴿ وَإِذَا قَالَ : بَعْ هَذَا بِعَشْرَةِ دِينَارٍ ذَلِكَ صَحَّ ﴾ .

أي : يصح وله ( للوكيل ) الزيادة .

قال ابن قدامة : إذا قال : بَعْ هَذَا الثَّوبَ بِعَشْرَةٍ ، فَمَا زَادَ عَلَيْهَا فَهُوَ لَكَ ، صَحَّ ، وَاسْتَحَقَّ الزِّيَادَةُ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَصَحُّ .

وَلَنَا ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ لَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا ، وَلِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِي مَالِهِ بِإِذْنِهِ ، فَصَحَّ شَرْطُ الرِّجْحِ لَهُ فِي الثَّانِي ، كَالْمُضَارِبِ وَالْعَامِلِ فِي الْمُسَاقَاةِ . ( المعني )

لكن هل يلزم أن يخبر الموكل بضمن المبيع ؟ لا يلزم .

وهل يلزم أن يخبر المشتري بسعرها الذي حدده الموكل ؟ قولان :

قيل : يلزم ، وقيل : لا يلزم ، وهو الصحيح .

( والى وكيل أمين ما تلف بيده إلا بتفريط أو تعد ) .

الوكيل أمين ، فلا يضمن إلا إذا تعدى أو فرط .

والأمين هو : كل من كان المال بيده بإذن من الشارع أو بإذن من المالك فهو أمين، ومن كان في يده بغير إذن من الشارع أو من المالك فليس بأمين .

والوكيل أمين؛ لأن العين حصلت بيده بإذن من الموكل، ومتى ترتفع الأمانة؟

ترتفع الأمانة إذا تعدى أو فرط، وصارت يده غير أمينة.

التعدي : أن يفعل ما لا يجوز .

التفريط : أن يترك ما يجب .

مثال آخر: الوكيل وكله في شراء ساعة، واشترى الساعة، ثم وضعها في بيته على رف يتناوله الصبيان، فأخذ الصبيان الساعة وخربوها، فإنه يضمن؛ لأنه فرط.

مثال آخر: وكلته أن يشتري لي ساعة فاشتراها، ثم إنه نسي ساعته في البيت فوضع الساعة التي اشتراها لي في يده . يعني استعمالها . فجاءها شيء وكسرها، فإنه يضمن؛ لأن هذا من التعدي.

مثال آخر: اشترى الساعة ووضعها في رف عال لا يتناوله الصبيان، ولكن أحد الصبيان كان بذياً، أتى بسلم، وصعد على الرف وأخذ الساعة وكسرها، فهنا لا يضمن؛ لأن هذا ليس تعدياً ولا تفريطاً، إذ إنه جرت العادة أن الناس يحفظون مثل الساعة وشبهها في الرفوف العالية عن الصبيان، وهذا الصبي خرج عن العادة.

فعلى كل حال، إذا تلف الشيء الذي تحت يده بتعدٍ أو تفريط فهو ضامن، وبلا تعدٍ ولا تفريط فهو غير ضامن. ( الشرح الممتع ) .

( وتبطل بموت أحدهما ) .

هذه مبطلات الوكالة :

موت أحدهما . أي : إذا مات الوكيل أو الموكل بطلت الوكالة .

لأنها تعتمد على الحياة ، فإذا انتفت صحتها ، لانتهاء ما تعتمد عليه وهو أهلية التصرف .

لأنه إذا مات الموكل انتقل المال إلى ورثته ، فلا بد من تجديد الوكالة إذا شأوا أن يستمروا مع الوكيل ، أما الوكيل فتبطل بموته ، لأن الموكل إنما رضيه بعينه ، فإذا مات فإن المعقود عليه قد زال وفات ، فتبطل بذلك الوكالة .

( وجهتيه ) .

أي : وتبطل بمجنون أحدهما .

لأن المجنون ليس أهلاً للتصرف .

(ويفسخ أحدهما) .

أي : بفسخ الوكيل أو الموكل لها .

وقد تقدم أن هذا مقيد بما إذا لم يكن يتضمن الفسخ ضرراً .

فائدة :

اختلف العلماء : لو تصرف الوكيل قبل أن يعلم بفسخه .

مثاله : وكلت هذا الرجل على أن يبيع بيتي ، ثم في اليوم الثاني أشهدت رجلين أي فسخت وكالته ، ثم باع البيت في اليوم الثالث ولم يعلم بالفسخ .

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه لا ينفذ تصرفه ، والبيع باطل .

وهذا مذهب الشافعي ، والحنابلة ، واختاره ابن تيمية .

وعلى هذا القول فالبيع غير صحيح ، لأنه فسخ الوكالة قبل البيع .

القول الثاني : أن تصرفه نافذ .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

قالوا : لأن تصرفه مستند إلى إذن سابق لم يعلم بإزالته فكان تصرفاً صحيحاً . (لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان) فالأصل بقاء الوكالة.

ب- أنه لم يصدر منه تفريط ، وإنما التفريط من الموكل الذي لم يبلغه .

ج- أن الوكيل يتصرف بأمر الموكل ولمصلحته ، وعزله قبل علمه حل للعقد ، فلا يثبت في حقه قبل علمه كالنسخ ، لا يثبت في ذمة المكلف إلا بعد العلم .

د- أن في القول بعزله إضراراً به ، لأنه قد يتصرف بعد عزله بما يوجب الضمان ، والضرر يزال .

هـ- أن الوكيل محسن ، ولا يكون جزاء المحسن الإساءة بتحميله الضمان .

وهذا القول هو الصحيح .

#### باب الشركة

تعريفها :

اجتماع في تصرف .

يعني أن يتعاقد شخصان في شيء يشتركان فيه . ( وتسمى هذه شركة عقود ) .

( وهي جائزة بالكتاب والسنة والإجماع ) .

قال تعالى ( وإن كثيراً من الخلقاء لبيغي بعضهم على بعض .. ) .

وقال سبحانه (ضرب لكم مثلاً من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء).

وقال ﷺ ( أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإن خان خرجت من بينهما ) رواه أبو داود .

( وهي خمسة أنواع )

أي : أن الشركة خمسة أنواع ، ودليل ذلك التتبع والاستقراء .

( أحدها : شركة العنان ، وهي أن يشترك اثنان فأكثر في مال يتجران فيه ، ويكون الربح بينهما ) ويكن الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه .

هذه النوع الأول من أنواع الشركات : شركة العنان .

وهي أن يشتركان اثنان فأكثر في مال يتجران فيه ويكون الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه .

مثال ذلك : اثنان اشتركا في فتح محل تجاري لبيع المواد الغذائية هذا أحضر مالا وهذا أحضر مالا ، وشرعا يعملان فيه بالبيع والشراء .. إلخ ، فهذه نقول بأنها شركة عنان .

فائدة : ١

وهذا النوع من الشركات جائز باتفاق الفقهاء .

وقد ورد في جوازها أدلة تقريرية عن الرسول ﷺ ، والتقارير أحد وجوه السنة .

فقد ورد عن سليمان بن أبي مسلم قال ( سألت أبا المنهال عن الصرف يدأ بيد ، فقال : اشتريت أنا وشريك لي شيئا يدأ بيد ، ونسيئة ، فجاءنا البراء بن عازب فسألناه ، فقال : فعلت أنا وشريكي زيد بن أرقم ، وسألنا النبي ﷺ عن ذلك فقال : ما كان يدأ بيد فخذوه ، وما كان نسيئة فذروه ) رواه البخاري .

مثال : رجل عنده ( ١٠٠ ) ريال ، وآخر عنده ( ١٠٠ ) ، فاتفقا على أن يفتحا محلاً لهذا المال ، وصار كل واحد منهما يعمل بهذا المحل

فائدة : ٢

– سميت بذلك : إما من عَنَّ يعن بكسر العين وضمها : إذا ظهر أمامك ، وذلك لظهور مال كل من الشريكين لصاحبه .

وإما من العنان : وهو سير اللجام الذي تمسك به الدابة ، والفارسان إذا تساويا في السير ، فإن عنانيهما يكونان سواء .

أو أخذاً من عنان الدابة المانع لها من السير ، لمنع كل من الشريكين من التصرف بغير مصلحة .

فائدة : ٣

هذا النوع هو السائد بين الناس : لأنه لا يشترط فيها المساواة لا في المال ولا في التصرف ، فيجوز أن يكون أحد الشريكين أكثر من الآخر .

فائدة : ٤

ويكون الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه .

لأنه يرجع إلى العمل ، والخبرة ، والثقة ، والسمعة ونحو ذلك ، وهذا يختلف باختلاف الناس ، قد يكون هذا الرجل ممن يثق به

الناس لخبرته وجودته ونحو ذلك ، فيشترط أن له ثلاثة أرباع الربح .

فلو قال أحدهما ، لي ثلاثة أرباع الربح ولك الربع ، جاز .

فائدة : ٥

يشترط أن يكون المال معلوماً ولو متفاوتاً .

أي : المال الذي يدفعه كل واحد من الشريكين لابد أن يكون معلوماً ، قدره ووصفه .

لأن المجهول لا يمكن الرجوع إليه عند الفسخ .

– قوله (ولو متفاوتاً) يعني بعضه أكثر من بعض .

مثال ذلك : إنسان شارك بألف ، وإنسان بخمسمائة ريال .

فائدة : ٦

وأن يشترطاً لكل منهما جزءاً من الربح مشاعاً معلوماً .

( المشاع : كالربع ، والثلث ) .

كأن يقول : لي ربع الربح ولك ثلاث أرباع يصح .

أو قال : الربح بيننا فإنه يصح ، أو قال : لي ثلث الربح ولك الثلثان .

فإن قال أحدهما لك من الربح ( ١٠٠ ) درهم ، فإنه لا يصح ، لأنه ربما لا تريح إلا هذا الربح فيبقى الثاني لا ربح له .

( معلوماً ) احترازاً من المجهول ، كما لو قال : ولك شيء من ربحه ، فلا يصح .

فائدة : ٧

إن لم يذكر الربح فإنه لا يصح ، لأمرين :

الأمر الأول : أن الربح هو المقصود في الشركة فلا يجوز الإخلال به .

الأمر الثاني : أن عدم ذكر الربح يبقى مجهولاً ، وهذا يؤدي إلى النزاع .

فائدة : ٨

ينفذ تصرف كل واحد منهما بالمالين : بحكم الملك في نصيبه ، وبحكم الوكالة في نصيب شريكه .

فائدة : ٩

والخسارة على قدر المال .

بخلاف الربح ، فعلى ما شرطاه .

مثال : جاء أحدهما بـ { ٢٠٠ } والآخر { ١٠٠ } وخسرا ، وعند التصفية أصبح المال { ١٥٠ } ، فيكون على صاحب {

٢٠٠ } خسارة { ١٠٠ } وعلى صاحب { ١٠٠ } خسارة { ٥٠ } .

( والثالثاني : المضاربة ، وهي أن يدفع أحدهما إلى الآخر مالاً يتجر فيه ويستتركان في ربحه ) .

فشركة المضاربة : دفع مال معلوم لمن يتجر به بجزء معلوم من ربحه .

مثال : أعطى عمر زيدا { ١٠٠ } ريال ليتجر بها على أن يكون الربح بينهما .

فائدة : ١

حكمها : جائزة بالإجماع .

قال ابن قدامة : وأجمع أهل العلم على جواز المضاربة في الجملة .

وقال ابن رشد : ولا خلاف بين المسلمين في جواز القراض .

وقال ابن القيم: وقد أقر النبي ﷺ المضاربة على ما كانت عليه قبل الإسلام، فضارب أصحابه في حياته وبعد موته، وأجمعت الأمة عليها.

والناس بحاجة إلى هذه الشركة ، حيث أن الأموال لا تنمو إلا بالتنقيب والتجارة وليس كل من يملكها يحسن العمل بها ، وكذلك هناك من يحسن العمل لكن لا مال له فكانت الحاجة لصالح الطرفين .

فائدة : ٢

ولا يضارب العامل بمال لآخر إلا بشرطين :

الأول : إن رضي الأول .

الثاني : إن لم يضر بالأول .

مثال: أعطيتك مبلغاً من المال على أن تتجر به بالكتب، فأخذتها وضاربت، ثم عقد هذا الرجل عقد مضاربة مع رجل آخر في نفس السلعة، فهذا العقد يضر بالأول، لأن السلعة إذا كثرت رخصت .

لكن إن رضي الأول جاز .

فائدة : ٣

من شروط المضاربة معرفة الربح . ( معرفة نصيب كل واحد منهما ) ، وأن يكون مشاعاً .

قال ابن قدامة : وَمَنْ شَرَطَ صِحَّةَ الْمُضَارَبَةِ تَقْدِيرُ نَصِيبِ الْعَامِلِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ بِالشَّرْطِ ، فَلَمْ يُقَدَّرْ إِلَّا بِهِ . ( المغني ) .

إن قال رب المال اتجر به والربح بيننا فنصفان .

وإن قال اتجر به ولي ثلاثة أرباع أو الثلث صح، لأنه متى علم نصيب أحدهما أخذه والباقي للآخر .

قال ابن قدامة : ويشترط تقدير نصيب العامل، ونصيب كل واحد من الشريكين في الشركة بجزء مشاع؛ لأن النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها، والمضاربة في معناها.

فإن قال: خذه مضاربة والربح بيننا ؟

صح وهو بينهما نصفين؛ لأنه أضافه إليهما إضافة واحدة من غير ترجيح لأحدهما، فاقتضى التسوية ، كقوله: هذه الدار بيني وبينك، وإن قال: على أن لك ثلث الربح، صح، والباقي لرب المال؛ لأنه يستحقه، لكونه ثماء . ( الكافي ) .

وقال في المغني : وَإِنْ قَالَ : خُذْهُ مُضَارِبَةً ، وَلَكَ جُزْءٌ مِنَ الرِّبْحِ ، أَوْ شَرَكَةٌ فِي الرِّبْحِ ، أَوْ شَيْءٌ مِنَ الرِّبْحِ ، أَوْ نَصِيبٌ أَوْ حَظٌّ لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ ، وَلَا تَصِحُّ الْمُضَارِبَةُ إِلَّا عَلَى قَدْرِ مَعْلُومٍ .

وَإِنْ قَالَ : خُذْهُ ، وَلَكَ مِثْلُ مَا شَرَطَ لِثَلَاثٍ . وَهُمَا يَعْلَمَانِ ذَلِكَ .

صَحَّ ؛ لِأَنَّهُمَا أَشَارَا إِلَى مَعْلُومٍ عِنْدَهُمَا .

وَإِنْ كَانَا لَا يَعْلَمَانِهِ ، أَوْ لَا يَعْلَمُهُ أَحَدُهُمَا ، فَسَدَتْ الْمُضَارِبَةُ ؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ . ( المغني ) .

وقال ابن حزم : ولا يجوز القراض إلا بأن يسميا السهم الذي يتقارضان عليه من الربح ، كسدس ، أو ربع ، أو ثلث ، أو نصف ، وبيننا ما لكل واحد منهما من الربح .

فائدة : ٤

تصح المضاربة مؤقتة : بأن يقول رب المال : ضاربتك على هذه الدراهم أو الدينارين سنة ، فإذا مضت السنة فلا تبع ولا تشتري .

فائدة : ٥

المضاربة بالدين : وهو ما إذا كان لرجل على آخر دين ، فيقول له : ضارب بالدين الذي عليك ، لم يصح .

قال ابن قدامة : ولا نعلم فيه خلافاً . ( المغني ) .

وذلك لعدم حضور المال ، ولأن المال الذي في يد المدين له ، وإنما يصير لغريمه بقبضه ، ولم يقبضه .

فائدة : ٦

إن فسدت شركة المضاربة : فقول : المال كله لرب المال ، وللعامل أجرة المثل ، وقيل : أن للعامل سهم المثل ، فيقال : لو اتجر الإنسان بهذا المال كم يعطى في العادة ؟ فقالوا — مثلاً — يعطى نصف الربح ، فيكون له نصف الربح ، وهكذا ، وهذا القول هو الصحيح ، لأن العامل إنما عمل على أنه شريك لا على أنه أجير .

فائدة : ٧

من شرطها أن يكون رأس المال معلوماً للعاقدين .

قال ابن قدامة : وَمَنْ شَرَطَ الْمُضَارِبَةُ أَنْ يَكُونَ رَأْسُ الْمَالِ مَعْلُومَ الْمِقْدَارِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْهُولًا وَلَا جُزْأً .

فائدة : ٨

هل يجوز أن يكون رأس مال المضاربة من العروض ؟

قيل : لا يجوز .

قال الماوردي : لا يصح القراض إلا بالدراهم والدينارين دون العروض والسلع ، وبه قال جمهور الفقهاء .

وقيل : يجوز .

وهو قول طاووس والحسن والأوزاعي . لعدم الدليل المانع .

فائدة : ٩

قال ابن قدامة : ويصح أن يشترط على العامل أن لا يسافر بالمال، ولا يتجر به إلا في بلد بعينه، أو نوع بعينه أو لا يعامل إلا رجلاً بعينه؛ لأنه إذن في التصرف فجاز ذلك فيه كالوكالة . ( الكافي ) .

وقال في المغني : وَالشُّرُوطُ فِي الْمُضَارَبَةِ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ؛ صَحِيحٌ ، وَقَاسِدٌ ، فَالصَّحِيحُ مِثْلُ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى الْعَامِلِ أَنْ لَا يُسَافِرَ بِالْمَالِ ، أَوْ أَنْ يُسَافِرَ بِهِ ، أَوْ لَا يَتَجَرَ إِلَّا فِي بَلَدٍ بَعِيْنِهِ ، أَوْ نَوْعٍ بَعِيْنِهِ ، أَوْ لَا يَشْتَرِيَ إِلَّا مِنْ رَجُلٍ بَعِيْنِهِ . فَهَذَا كُلُّهُ صَحِيحٌ ، سَوَاءٌ كَانَ النَّوعُ مِمَّا يَغُمُّ وَجُودُهُ ، أَوْ لَا يَغُمُّ ، وَالرَّجُلُ مِمَّنْ يَكْثُرُ عِنْدَهُ الْمَتَاعُ أَوْ يَقَلُّ . ( المغني ) .

فائدة : ١٠

العامل في المضاربة أمين .

قال ابن قدامة : وَالْعَامِلُ أَمِينٌ فِي مَالِ الْمُضَارَبَةِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَصَرِّفٌ فِي مَالٍ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ ، لَا يَخْتَصُّ بِنَفْعِهِ ، فَكَانَ أَمِينًا ، كَالْوَكِيلِ .

فائدة : ١١

مبطلات المضاربة :

جاء في كشف القناع : وإذا مات أحد المتقارضين أو جن جنوناً مطبقاً أو توسوس بحيث لا يحسن التصرف ... انفسخ القراض .

فائدة : ١٢

قال ابن قدامة : إِذَا تَلَفَ الْمَالُ قَبْلَ الشِّرَاءِ انْفَسَخَتِ الْمُضَارَبَةُ ؛ لِزَوَالِ الْمَالِ الَّذِي تَعَلَّقَ الْعَقْدُ بِهِ .

( اللئاليث : شركة اللوحية ، أن يشتريا شي دمتيهما بإلههما هما ربحا فبينهما ) .

وهي شركة تقوم على اشتراك رجلين أو أكثر ولا مال لهم على أن يشتروا بوجوههم .

فائدة : ١

سميت بذلك : لبنائها على وجهة كل منهما ومكانته عند الناس .

فائدة : ٢

حكمها : جائزة .

وهذا مذهب الحنفية والحنابلة .

وذهب بعض العلماء : إلى عدم صحتها .

فائدة : ٣

تبطل بموت أحد الشريكين .

فائدة : ٤

ويكون الربح بينهما على ما اشترطاه من تساو أو تفاضل، لأن أحدهما قد يكون أوثق عند التجار .

فائدة : ٥

والوضعية على قدر المال ، وهذا في جميع الشركات كما تقدم .



قال ابن قدامة : وحكمها في جواز ما يجوز لكل واحد منهما، أو يمنع منه حكم شركة العنان.

( الأثر الرابع : شركة الأبدان ، وهي أن يشتركا شيئا يكتسبان بأبدانهم ) .

وهذه الشركة عادة تكون بين الحدادين والتجارين وأمثالهم ممن يعملون بالبدن .

فائدة : ١

تصح مع اختلاف الصنائع .

كحداد ونجار مثلاً .

فائدة : ٢

إن مرض أحدهما فالكسب الذي عمله أحدهما بينهما .

لأن الأصل الشركة .

وإن طالبه الصحيح أن يقيم مقامه لزمه .

لأنهما دخلا على أن يعمل ، فإذا تعذر عليه العمل بنفسه لزمه أن يقيم مقامه .

فائدة : ٣

يشترط في شركة الأبدان أن يكون نصيب كل واحد ومقداره معلوماً لهما ، وهذا الشرط لا بد منه في جميع الشركات ، فليس مختصاً في شركة الأبدان .

ويشترط أن يكون نصيب كل واحد منهما شائعاً كالنصف أو الثلث أو الربع .

فائدة : ٤

قال ابن قدامة : وَإِنْ دَفَعَ رَجُلٌ ذَاتَهُ إِلَى آخَرَ لِيَعْمَلَ عَلَيْهَا ، وَمَا يُزِقُّ اللَّهُ بَيْنَهُمَا بَصْفَيْنِ أَوْ أَثْلَاثًا أَوْ كَيْفَمَا شَرَطَا ، صَحَّ ، نَصُّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْبٍ وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ .

وَنُقِلَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا . ( المعني ) .

باب المساقاة

وسياقي تعريفها إن شاء الله .

( وهي جارة بالسنة )

عَنْ ابْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ حَيِّبٍ بِشَطْرِ مَا يُخْرِجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ ، أَوْ زَرْعٍ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا : فَسَأَلُوا أَنْ يُقَرَّعَ بِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يُقَرَّعُ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا " ،  
فَقَرُّوا بِهَا ، حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ - .

وَلِمُسْلِمٍ : ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ حَيِّبٍ تَحْلَ حَيِّبٍ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَعْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، وَلَهُ شَطْرُ ثَمَرِهَا ) .

فقوله ( من ثمر ) هذه مساقاة ، وقوله ( أو زرع ) هذه مزارعة .

فجمهور العلماء على جوازها .

قال ابن رشد : أما جوازها - يعني المساقاة - فعليه جمهور العلماء مالك ، والشافعي ، والثوري ، وأبو يوسف ، ومُحمَّد بن الحسن صاحباً أبي حنيفة ، وأحمد ، ودาวود . ( بداية المجتهد ) .

وقال الماوردي : والمساقاة حكمها جائزة ، لا يعرف خلاف بين الصحابة والتابعين في جوازها ، وهو قول الفقهاء إلا أبا حنيفة دون أصحابه ، فإنه تفرد بإبطالها .

للحديث السابق ، وجاء في بعض الروايات ( أنه ﷺ ساقاهم على نصف ما تخرجه الأرض من الثمرة ) .

وفي رواية للبخاري ( أعطى النبي ﷺ خيبر اليهود أن يعملوها ويزرعوها ، ولهم شطر ما يخرج منها ) .

ف قوله ( أن عملوها ) يراد به المساقاة ، حيث يطلق أهل المدينة على المساقاة المعاملة .

وقوله ( أن يزرعوها ) يراد بها المزارعة ، فالحديث جمع بين عقدي المساقاة والمزارعة .

( وهي دفع شجر لمن يقيم بمصالحه بجزء من ثمره ) .

هذا تعريف المساقاة .

فالمساقاة : لغة مشتقة من السقي لأن السقي هو أهم الأعمال الذي يستفيد منها التمر .

وتعريفها : أن يدفع الرجل شجره إلى آخر ليقوم بسقيه وعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم من ثمره مشاع .

مثال : إنسان عنده أرض وعليها أشجار من نخيل وأعناب ورمان وغيرها ، فأعطاه شخصاً ينميها بجزء من الثمرة .

والمزارعة : مأخوذة من الزرع ، وهي دفع أرض لمن يزرعها بجزء معلوم مما يخرج منها .

مثالها : إنسان عنده أرض بيضاء وليس فيها زرع ، فأعطاه فلاحاً يزرعها وله نصف الزرع - مثلاً - فهذا يجوز .

فائدة : ١

جاء في ( كشف القناع ) وَتَصِحُّ الْمُسَاقَاةُ بِلَفْظِ مُسَاقَاةٍ لِأَنَّهُ لَفْظُهَا الْمَوْضُوعُ لَهَا ، وَ بِلَفْظِ مُعَامَلَةٍ وَمُفَاجَلَةٍ ، وَاعْمَلْ بِلَفْظِ هَذَا حَتَّى تَكْمُلَ ثَمَرَتُهُ وَيَكُنْ لَفْظُ يُوَدِّي مَعْنَاهَا ، لِأَنَّ الْقَصْدَ الْمَعْنَى ، فَإِذَا دَلَّ عَلَيْهِ بِأَيِّ لَفْظٍ كَانَ صَحَّ كَالْبَيْعِ .

فائدة : ٢

جاء في ( كشف القناع ) وَتَصِحُّ هِيَ ، أَيْ الْمُسَاقَاةُ بِلَفْظِ إِجَارَةٍ ، ... فَلَوْ قَالَ اسْتَأْجَرْتُكَ لِتَعْمَلَ لِي فِي هَذَا الْحَائِطِ بِنِصْفِ ثَمَرَتِهِ أَوْ زَرْعِهِ صَحَّ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْمَعْنَى وَقَدْ وَجَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ مِنْهُ .

وقال ابن قدامة : وَإِنْ قَالَ : اسْتَأْجَرْتُكَ لِتَعْمَلَ لِي فِي هَذَا الْحَائِطِ ، حَتَّى تَكْمُلَ ثَمَرَتُهُ ، بِنِصْفِ ثَمَرَتِهِ .

فَفِيهِ وَجْهَانِ : ... وَالثَّانِي يَصِحُّ .

وَهُوَ أَقْبَسُ ؛ لِأَنَّهُ مُؤَدٍّ لِلْمَعْنَى ، فَصَحَّ بِهِ الْعَقْدُ ، كَسَائِرِ الْأَلْفَافِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا . ( المعني ) .

( ويشترط أن يكون على ثمر يثمر كل ) .

هذا الشرط الأول : أن يكون الشجر له ثمر يؤكل وينتفع به ، كالنخل ، والعنب ، والرمان ونحوها .

فإن لم يكن له ثمر كالأثل ، لم يصح ، وللعامل أجرة المثل ، لأن المساقاة إنما تكون بجزء من الثمرة ، وهذا لا ثمر له .

وكذا لو كان له ثمر غير مأكول ، كالصنوبر والقرظ .

قال ابن قدامة : وَأَمَّا مَا لَا ثَمَرَ لَهُ مِنَ الشَّجَرِ ، كَالصَّنْصَافِ وَالْجُوزِ وَنَحْوِهِمَا ، أَوْ لَهُ ثَمَرٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ ، كَالصَّنَوْبَرِ وَالْأَرْزِ ، فَلَا تَحْجُوزُ الْمُسَاقَاةُ عَلَيْهِ .

وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ .

وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ ، وَلَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ .

وَلِأَنَّ الْمُسَاقَاةَ إِنَّمَا تَكُونُ بِجُزءٍ مِنَ الثَّمَرَةِ ، وَهَذَا لَا ثَمَرَةَ لَهُ . ( المعني ) .

وقيل : يصح على شجر ليس له ثمر . وحينئذ يقدر للعامل أجرة المثل .

ويصح أيضاً أن يكون ليس بمأكول .

( بِجُزءٍ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا ) .

هذا الشرط الثاني : أن تكون المساقاة بجزء من الثمر مشاع معلوم ، كالربع ، والثلث ، والنصف .

لحديث ابن عمر السابق ( أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع ) .

والمراد بالشطر هنا : النصف .

لو قال : لي ثمرة هذا العام ، ولك ثمرة العام القادم ، لا يصح .

لو قال : لي ثمرة الجانب الشرقي ، ولك ثمرة الجانب الغربي ، لا يصح .

لو قال : للعامل ١٠٠ صاع ، لا يصح .

إن قال : ساقيتك على أن لك الثلث ، فإنه يجوز ، ويكون لصاحب الأرض الثلثان .

فإذا عين حق أحدهما فالباقي للآخر .

قال ابن قدامة : الْمُسَاقَاةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا عَلَى جُزءٍ مَعْلُومٍ مِنَ الثَّمَرَةِ مُشَاعٍ ، كَالنَّصْفِ وَالثُّلُثِ ، لِحَدِيثِ ابْنِ عُثْمَرَ : عَامَلَ أَهْلَ ، خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا ، وَسَوَاءٌ قَلَّ الْجُزءُ أَوْ كَثُرَ ، ... وَإِنْ شَرَطَ لَهُ ثَمَرٌ تَحَلَّاتٍ بَعْثِيهَا ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ لَا تَحْمِلُ ، فَتَكُونُ الثَّمَرَةُ كُلُّهَا لِزَبِّ الْمَالِ ، وَقَدْ لَا تَحْمِلُ غَيْرَهَا ، فَتَكُونُ الثَّمَرَةُ كُلُّهَا لِلْعَامِلِ . ( المعني ) .

( وَهِيَ هِيَ جَائِزٌ ) .

وهذا مذهب الحنابلة .

أ- لحديث ابن عمر السابق ( ... فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَقَرَّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا ) .

وجه الدلالة : أنه لو كان لازماً لم يجوز بغيره تقدير مدة ، ولا يجعل الخيرة إليه في مدة إقرارهم .

ب- ولأن النبي ﷺ لم ينقل عنه أنه قدر لهم ذلك بمدة ، ولو قدر مدة لم يترك نقله ، لأن هذا مما يحتاج إليه ، وعمر أجلاهم من الأرض وأخرجهم من خيبر ، ولو كانت لهم مدة مقدرة لم يجوز إخراجهم منها .

وذهب بعض العلماء : إلى أنها عقد لازم .

وهذا قول جمهور العلماء من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، واختيار ابن تيمية .

أ- لأنه عقد معاوضة فكان لازماً كالإجارة .

ب- أنه لو كان جائزاً لجاز لرب المال فسحهما إذا أدركت الثمرة فيسقط حق العامل فيستضر .

ج- أن الوفاء بالوعد واجب وإخلافه محرم ، فإذا عقد معه على سنة لزمه الوفاء به من باب الوفاء بالشروط وهو واجب .  
وهذا القول هو الراجح .

وعلى هذا القول :

لا يمكن لأحدهما الفسخ ، فإن يقدر على العامل العمل لمرض أو نحوه ، فإنه يقسم ، ويقوم مقامه على حسابه .  
( وَهَلْكَ كَلٌّ مِنْهُمَا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ ) .

أي : وعلى كل من العامل وصاحب الأرض ما جرت العادة به ، لأنه لم يرد فيه نص ( بأن على العامل كذا وعلى صاحب الأرض كذا ) فيكون المرجع فيه إلى العرف ، فالمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً .

فائدة : ١

العرف يدل على أن على العامل الحرث والسقي والتسميد وقطع الأغصان الرديئة ، وإصلاح طرق الماء ونحو ذلك .  
وعلى رب المال ما يحفظ الأصل كبناء حائط ، أو بناء ما اتهدم منه ، وحفر البئر ، وإحضار آلة رفع الماء .

فما يلزم العامل ورب الأرض مما ليس فيه نص ، فيرجع فيه إلى العرف ، فما تعارف عليه الناس أنه من اختصاص العامل لزمه ، أو من اختصاص رب الأرض لزمه ، فإن لم يكن هناك عرف معلوم فعلى ما تشارطاه .

فائدة : ٢

أقل مدة للمساقاة .

قال ابن قدامة : ... فَأَمَّا أَقَلُّ الْمُدَّةِ ، فَيَتَقَدَّرُ بِمُدَّةِ تَكْمُلِ الثَّمَرَةِ فِيهَا ، فَلَا يَجُوزُ عَلَى أَقَلِّ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ أَنْ يَشْتَرِكَ فِي الثَّمَرَةِ ، وَلَا يُوْجَدُ فِي أَقَلِّ مِنْ هَذِهِ الْمُدَّةِ ، فَإِنْ سَاقَاهُ عَلَى مُدَّةٍ لَا تَكْمُلُ فِيهَا الثَّمَرَةُ ، فَلَمْ سَاقَاةً فَاسِدَةً .

( وَكَذَا الْكُزَّارَةُ بِجُزْءٍ مِنَ الْكُزْرِ مَعْلُومٍ ) .

تقدم أن المزارعة مأخوذة من الزرع .

وتعريفها : دفع أرض لمن يزرعها بجزء معلوم مما يخرج منها .

مثالها : إنسان عنده أرض بيضاء وليس فيها زرع ، فأعطاهها فلاحاً يزرعها وله نصف الزرع - مثلاً - فهذا يجوز .

فقوله ( بجزء ) هذا شرط خرج به ما لو دفع الأرض لمن يزرعها مجاناً، فهذه لا تسمى مزارعة؛ لأن الزرع كله للعامل.

مثال ذلك: رجل عنده أرض، وله صديق عاطل، فقال له: يا فلان خذ أرضي، وازرعها واسترزق الله بها، بدون أي سهم لصاحب الأرض، فهذه لا تسمى مزارعة، وإنما هي منحة منحها صاحب الأرض لمن يعمل فيها فلا تصح مزارعة؛ لأن المزارعة نوع من المشاركة، لكنها تبرع.

وقوله ( من الزرع ) أي : مما يخرج من الأرض ، فإن أعطاه إياها بجزء أو بشيء معلوم مما لا يخرج من الأرض، فليست مزارعة بل هي إجارة، مثل أن يقول: خذ هذه الأرض ازرعها بمائة صاع من البر فهذا يصح، لكن يكون إجارة .

لأنني لم أقل: بمائة صاع مما يخرج منها، بل مائة صاع من البر، فالعوض الآن ثابت في الذمة، ليس ناتجاً من عمل هذا المزارع، بل هو ثابت في الذمة حتى وإن لم يزرعها يلزمه مائة صاع.

وقوله ( معلوم ) خرج به المجهول، فلو قال: خذ هذه الأرض مزارعة ببعض الزرع، فهذا لا يجوز؛ لأن البعض مجهول، فلا بد أن

يُجَدِّد.

وأيضاً لا بد أن يكون معلوم النسبة يعني أن علمه نسبي، وليس بالتحديد، فالنسبة أن يقول: ربع، ثلث، عُشر، وما أشبه ذلك، احترازاً من المعلوم بالتحديد، والمعلوم بالتحديد لا تصح معه المزارعة، مثل أن يقول: لك الجانب الشرقي من الأرض، ولي الجانب الغربي، فهذا لا يجوز؛ لأنه قد يسلم هذا ويهلك هذا أو بالعكس. ( الشرح الممتع ) .

عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ (سَأَلْتُ زَافِعَ بْنَ حَدِيحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّنْبِ وَالْفَضِي؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَازِيَانَاتِ، وَأَقْبَالِ الْجُدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلُمُ هَذَا، وَيَسْلُمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زَجَرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

قال ابن قدامة : وَإِنْ زَارَعَهُ عَلَى أَنَّ لِرَبِّ الْأَرْضِ زَرْعًا بَعِيْنَهُ، وَلِلْعَامِلِ زَرْعًا بَعِيْنَهُ، مِثْلُ أَنْ يَشْتَرِطَ لِأَحَدِهِمَا زَرْعٌ نَاجِيَةً، وَلِلْآخَرِ زَرْعٌ أُخْرَى، أَوْ يَشْتَرِطَ أَحَدُهُمَا مَا عَلَى السَّوَابِ وَالْجُدَاوِلِ، إِنَّمَا مُنْفَرِدًا، أَوْ مَعَ تَصْبِيهِ، فَهُوَ قَاسِدٌ بِاجْتِمَاعِ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ الْحَبَرَ صَحِيحٌ فِي النَّهْيِ عَنْهُ، غَيْرُ مُعَارَضٍ وَلَا مُنْسَوخٍ، وَلِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَلَفِ مَا عَيْنَ لِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، فَيَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا بِالْعَلَّةِ دُونَ صَاحِبِهِ . ( المغني )

( وَهَذَا يَشْتَرِطُ كَوْنُ الْبَذْرِ مِنْ رَبِّ الْأَرْضِ ) .

اختلف العلماء في هذه المسألة : هل يشترط أن يكون البذر من رب الأرض أم لا على قولين :

القول الأول : أنه يشترط .

وهذا المذهب ، وهو مذهب الشافعية .

قالوا : قياساً على المضاربة ، فكما أنه في المضاربة يكون العمل من شخص ، والمال من شخص ، فكذلك المزارعة .

القول الثاني : أنه لا يشترط ، فيجوز من رب الأرض ويجوز من العامل .

ورجح هذا القول ابن قدامة ، وابن القيم .

لحديث ابن عمر السابق ( أنه ﷺ عامل أهل خيبر ... ) ولم يذكر النبي ﷺ البذر على المسلمين .

قال ابن تيمية : فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامِلَ أَهْلِ خَيْبَرَ بِشَطَرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ ، عَلَى أَنْ يَعْمُرُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، فَكَانَ الْبَذَرُ مِنْ عِنْدِهِمْ .

وقد ذكر ابن القيم أن الحديث دليل على عدم اشتراط كون البذر من رب الأرض ، وإنما يجوز أن يكون من العامل ، فإن النبي ﷺ ما كان ينقل البذر إليهم من المدينة قطعاً .

قال ابن القيم : والذين اشتراطوا البذر من رب الأرض قاسوها على المضاربة ، وهذا القياس مع أنه مخالف للسنة الصحيحة وأقوال الصحابة ، فهو من أفسد القياس ، فإن المال في المضاربة يرجع إلى صاحبه ويقتسمان الربح ، فهذا نظير الأرض في المزارعة ، وأما البذر الذي لا يعود نظيره إلى صاحبه ، بل يذهب نفع الأرض ، فلحاقه بالنفع الذاهب أولى من إلحاقه بالأصل الباقي ...

وحديث ابن عمر : ( أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر ... ) ولم يذكر البذر على النبي ﷺ .

وهذا القول هو الراجح .

## بَابُ الْإِجْرَاءِ

تعريفها :

لغة : مشتقة من الأجر وهو العوض . قال تعالى ( لو شئت لاتخذت عليه أجراً ) .

وشرعاً: عقد على منفعة مباحة من عين معينة أو موصوفة في الذمة مدة معلومة، أو على عمل معلوم بعوض معلوم.

( وهي جائزة بالكتاب والسنة والإجماع ) .

أي : أن الإجارة جائزة بالكتاب والسنة والإجماع .

قال تعالى ( قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ) .

وقال تعالى ( فَإِنْ أَرْضَعْنَا لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجْرَهُنَّ ) .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( قَالَ اللَّهُ - عز وجل - ثَلَاثَةٌ أَنَا حَصْنُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أُعْطِيَ بِي ثُمَّ عَدَرَ، وَرَجُلٌ تَاعَ حُرًّا، فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَاسْتَوْفَى مِنْهُ، وَمَنْ يُعْطِهِ أَجْرُهُ ) رواه البخاري .

وقد استأجر النبي ﷺ رجلاً بدله الطريق في سفره للهجرة .

عن عائشة - رضي الله عنها - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ ( ... وَاسْتَأْجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ ، هَادِيًا خَرِيتًا وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارٍ قُرَيْشِي ، فَدَفَعَا إِلَيْهِ رَا حِلَّتَيْهِمَا ، وَوَعَدَاهُ غَارَ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ) رواه البخاري .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْعَنَمَ ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ وَأَنْتَ فَقَالَ : نَعَمْ كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطٍ لِلأَهْلِ مَكَّةَ ) رواه البخاري .

- قال في المغني : وأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي كُلِّ عَصْرِ وَكُلِّ مَصْرِ عَلَى جَوَازِ الْإِجَارَةِ ، إِلَّا مَا يُحْكِي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصَمِّ أَنَّهُ قَالَ : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ عَرَّرَ ، يُعْنِي أَنَّهُ يَغْفِدُ عَلَى مَنَافِعٍ لَمْ تَخْلُقْ وَهَذَا غَلَطٌ لَا يَمْتَعُ انْعِمَادُ الْإِجْمَاعِ الَّذِي سَبَقَ فِي الْأَعْصَارِ ، وَسَارَ فِي الْأَمْصَارِ .

( وهي عقد هائي للثنايف ) .

أي : أن الإجارة عقد على المنفعة لا على العين ، فالمستأجر يملك المنفعة .

- الإجارة ضربان :

الأول : الإجارة على العين يستوفي منافعها .

كأجرتك هذه الدار سنة .

الثاني : الإجارة على عمل ، وهي عقد على عمل معلوم يقوم به العامل .

كحمل هذا المتاع إلى مكان كذا ، أو بناء هذا الجدار ونحو ذلك .

( وتصيغ باي الفظ دل هاليجا ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) جُمُهورُ الْمُفَقَّهَاءِ عَلَى أَنَّ الْإِجَارَةَ تَتَعَقَّدُ بِأَيِّ لَفْظٍ دَالٍّ عَلَيْهَا ، كَالِاسْتِئْجَارِ وَالِإِكْتِرَاءِ وَالِإِحْرَاءِ . وَتَتَعَقَّدُ بِأَعْرَئِكَ هَذِهِ الدَّارَ شَهْرًا بِكَذَا ؛ لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ بِعَوَضٍ إِجَارَةٌ . كَمَا تَتَعَقَّدُ بِوَهْبَتِكَ مَنَافِعَهَا شَهْرًا بِكَذَا ، وَصَالِحَتِكَ عَلَى أَنْ تُسَكِّنَ الدَّارَ لِمُدَّةٍ شَهْرٍ بِكَذَا ، أَوْ مَلِكُتِكَ مَنَافِعَ هَذِهِ الدَّارِ سَنَةً بِكَذَا ، أَوْ عَوَظَتِكَ مَنَافِعَ هَذِهِ الدَّارِ سَنَةً بِمَنَفَعَةٍ دَارَكَ ، أَوْ سَلَّمْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ فِي خِيَاطَةِ هَذَا ، أَوْ فِي دَائِيَّةٍ صِفْتُهَا كَذَا ، أَوْ فِي حِمْلِي إِلَى مَكَّةَ ، فَيَقُولُ : قَبِلْتُ ، مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ لَمْ تُوضَعْ فِي اللَّعَةِ لِلذِّلِكَ ، لَكِنَّهَا أَفَادَتْ فِي هَذَا الْمَقَامِ تَمْلِيكَ الْمَنَفَعَةِ بِعَوَضٍ . ( الموسوعة ) .

( تصيغ بثلاث شروط : مصرقة للثنايف ) .

هذا الشرط الأول : أن تكون المنفعة المعقود عليها معلومة للطرفين .

أ- لأنها المعقود عليها فاشترط العلم كالبيع .

ب- ولأن النبي ﷺ نهي عن بيع الغرر .

ج - ولأن المستأجر والمؤجر بين غانم وغارم .

مثال : استأجرت منك هذا البيت للسكنى ، يصح .

مثال : استأجرتك أن تدلني على طريق مكة ، يصح .

( وَأَنْ تَكُونَ مَبَاحَةً ) .

هذا الشرط الثاني : أن تكون هذه المنفعة مباحة .

فلا تصح على نفع محرم كالزنا ، والغناء ، وجعل داره كنيسة ، أو لبيع الخمر ، أو استأجر رجلاً للغناء ، أو تأجير المحلات لأشياء محرمة ، مثل بيع آلات اللهو ، أو بيع الأشرطة الفاسدة .

أ- لقوله تعالى ( ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ) .

ب- ولأن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه .

ج- ولأن المنفعة المحرمة مطلوب إزالتها ، والإجارة تنافياها ، فلم تصح .

( وَمَصْرُوعُهُ أَجْرُهُ ) .

هذا الشرط الثالث : أن تكون الأجرة معلومة .

وهو العوض المأخوذ على المنافع .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) الأجرة هي ما يلتزم به المستأجر عوضاً عن المنفعة التي يتملكها . وكل ما يصلح أن يكون ثمناً في البيع يصلح أن يكون أجراً في الإجارة . ( الموسوعة ) .

قال في المغني : لا نعلم فيه خلافاً .

وذلك لأنه عوض في عقد معاوضة فوجب أن يكون معلوماً كالبيع .

وقد جاء في حديث : عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا ، فَلْيُعْلَمْهُ أَجْرَهُ ) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ .

فلو استأجرت منك هذا البيت ببعض ما في يدي من الدراهم لم يصح .

لو استأجرت منك هذا البيت بما تلده هذه الفرس لم يصح .

فائدة : ١

الإجارة الواردة على منفعة يشترط أن تكون المدة معلومة ؟

قال في الإنصاف : ويشترط كون المدة معلومة بلا نزاع في الجملة .

وقال في المغني : الإجارة إذا وقعت على مدة يجب أن تكون معلومة كشهري وسنّي ، ولا خلاف في هذا نعلمه ، لأن المدة هي الضابطة للمعقود عليه ، المعرفة له ، فوجب أن تكون معلومة ، كعدد المكيالات فيما يبيع بالكيل .

لأن عدم تحديد المدة يؤدي إلى الغرر والجهالة المفضية إلى المنازعة .

وقد نهي النبي ﷺ عن بيع الغرر .

ولأن الأجرة تختلف باختلاف المدة فوجب العلم بها .

فائدة : ٢

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) وَشْتَرَطُ فِيهِمَا لِلْإِعْقَادِ الْعَقْلُ ، فَلَا تَنْعَقِدُ الْإِجَارَةُ مِنَ الْمَجْنُونِ وَلَا مِنَ الصَّبِيِّ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ ، فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا لَا تَنْعَقِدُ إِلَّا مِنْ جَانِبِ التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ .

( وَتَصَحُّ فِي الْأَجِيرِ وَالْإِجَارِ بِطَعَامِهِمَا وَكِسْوَتِهِمَا ) .

أي : ويصح أن يستأجر شخصاً ليعمل عنده بأكله وشرابه .

( والظئر المرضعة ) أي : ويصح أن يستأجر امرأة لترضع ولده بطعامها وكسوتها .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، والمالكية ، والحنابلة .

أ- لقوله تعالى ( فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ) .

ب- ولقوله تعالى ( وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجوز .

وهذا مذهب الشافعية .

قالوا : إن العلم بالأجرة شرط في صحة عقد الإجارة ، وإطلاق الطعام والكسوة دون وصفهما يجعل الطعام مجهول الجنس والمقدار والصفة

والراجح الجواز .

فائدة : ١

يجوز أيضاً استئجار الأجير بطعامه وشرابه .

وهذا مذهب المالكية ، واختاره ابن تيمية .

قياساً على الظئر .

قال في الشرح : روي عن أبي بكر وعمر وأبي موسى ﷺ أنهم استأجروا الأجراء بطعامهم وكسوتهم .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجوز .

وهذا مذهب الحنفية ، واختاره ابن حزم .

قالوا : إن العلم بالأجرة شرط في صحة عقد الإجارة ، وإطلاق الطعام والكسوة دون وصفهما يجعل الطعام مجهول الجنس والمقدار والصفة

والراجح الجواز ، ويكون الطعام والكسوة بالعرف .

فائدة : ٢



اختلف العلماء : هل يجوز استئجار حيواناً بطعامه وشرابه ؟

مثاله : أن يستأجر شخص دابة لينتفع بها ، وتكون الأجرة علفها وصيانتها وحفظها ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : عدم الجواز .

وهذا مذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

أ- قالوا : لأن العوض مجهول معدوم ، ولا يدري أ يوجد أم لا ؟ والأصل عدمه ، ولا يصح أن يكون ثمناً .

ب- استدلوا بدليل الإجماع على ذلك ، حيث ابن قدامة أنه لا يعلم مخالفاً في ذلك .

القول الثاني : الجواز .

وهو مذهب المالكية ، واختيار ابن تيمية .

أ- القياس على استئجار الأجير بطعامه .

ب- أن علف الدابة معروف بالعادة ، وهذا يرفع عنه صفة الجهالة فيكون معلوماً .

وهذا القول هو الراجح .

( وإن دخل حماماً ، أو سفينته ، أو أعطى ثوبه قصاراً ، أو خياطاً بلا عقد صج بأجرة واحدة ) .

( القصار : الغسال ) .

لأن العرف الجاري بذلك يقوم مقام القول .

والقاعدة ( أن كل من أعد نفسه لعمل معين فإنه يستحق الأجرة ولو لم يكن هناك عقد ) .

فهؤلاء ( صاحب الحمام ، وصاحب السفينة ، والخياط ، والغسال ) استحقوا الأجرة - مع أنه ليس هناك عقد - لأنهم أعدوا أنفسهم لهذا العمل .

قال ابن القيم : لو دفع ثوبه إلى من يعرف أنه يغسل أو يخط بالأجرة أو عجينة لمن يخبزه أو لحماً لمن يطبخه ، أو حباً لمن يطحنه ، أو متاعاً لمن يحمله ونحو ذلك ممن نصب نفسه للأجرة على ذلك ، وجب له أجرة مثله وإن لم يشترط معه ذلك لفظاً عند جمهور أهل العلم

( ويشترط في الهين للأجرة معرفتها ) .

هذا الشرط الأول من شروط العين المؤجرة ، وهو معرفتها برؤية أو صفة .

لأن النبي ﷺ نهي عن بيع الغرر . ولأن عدم معرفتها يفضي إلى النزاع .

( ولا تقبلوه على التسليم ) .

هذا الشرط الثاني من شروط العين المؤجرة ، وهو القدر على التسليم .

أي : أن يكون المؤجر متمكناً من تسليم العين للمستأجر لاستيفاء المنافع ، لأن الإجارة بيع المنافع أشبهت بيع الأعيان .

أ- لقوله ﷺ ( لا تبع ما ليس عندك ) والإجارة نوع من البيع .

ب- ولأن غير المقدور عليه ، إجارته غرر ، والنبي ﷺ نهي عن بيع الغرر .

فلا تصح إجارة العبد الآبق ، أو الجمل الشارد .

مثال : إنسان له عبد آبق ، فقال له آخر : أجريني عبدك فلان ، فقال له : إن عبدي هرب ، قال : أجري وأنا أبحث عنه . قال : أجرتك ، فهذا لا يصح .

( وَاشْتِمَالُ الْعَيْنِ عَلَى الْإِنْفَعِ ) .

هذا الشرط الثالث من شروط العين المؤجرة ، وهو اشتمال العين المعقود عليها على النفع .

أ- لأن الإجارة عقد على منفعة ، ولا يمكن استيفاء هذه المنفعة من هذه العين .

ب- كما أن أخذ أموال الناس في مقابل ما لا نفع فيه يعتبر من أكل أموال الناس بالباطل .

مثال : لا يجوز إجارة بحيمة زمنة لحمل ، ولا أرض لا تنبت للزرع .

قال النووي : أن يكون منتفعاً به ، فما لا نفع فيه ليس بمال .

وقال ابن قدامة : لا يجوز بيع ما لا نفع فيه .

( وَأَنْ تَكُونَ الْإِنْفَعُ لِلْمُؤْجِرِ أَوْ مَأْذُوناً لَهُ فِيهَا ) .

هذا الشرط الرابع من شروط العين المؤجرة ، وهو أن تكون العين المؤجرة للمؤجر ، أو مأذوناً له فيها .

وهذا شرط في جميع العقود ، فكل العقود لا بد أن يكون العاقد مالكاً للمعقود عليه ، إما بملك أو بنيابة عن المالك .

- فلو أجر وتصرف فيما لا يملكه بغير إذن مالكة لم يصح كبيعه .

( وَإِجَارَةُ الْعَيْنِ قَسَمَانِ : إِلَى أَمَدٍ مَعْلُومٍ يَغْلِبُ عَلَى الْظَنِّ بِقَائِلِهَا فِيهِ ، وَالثَّانِي : لِعَمَلٍ مَعْلُومٍ ، كِإِجَارَةِ دَابَّةٍ لِرَكْابٍ أَوْ حِمْلٍ إِلَى مَوْضِعٍ مَعِينٍ ) .

إجارة العين إما أن تكون إلى أمد .

مثال : أجرة بيتي سنة ، أو شهراً ، فهنا يشترط أن تكون المدة معلومة .

قال في الإنصاف : ويشترط كون المدة معلومة بلا نزاع في الجملة .

وقال في المغني : الإجارة إذا وَقَعَتْ عَلَى مُدَّةٍ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً كَشَهْرٍ وَسَنَةٍ ، وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا نَعْلَمُهُ ، لِأَنَّ الْمُدَّةَ هِيَ الضَّابِطَةُ لِلْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ، الْمَعْرِفَةُ لَهُ ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً ، كَعَدَدِ الْمَكِيلَاتِ فِيمَا يَبِيعُ بِالْكَيْلِ . ( المغني ) .

لأن عدم تحديد المدة يؤدي إلى الغرر والجهالة المفضية إلى المنازعة .

وقد نهي النبي ﷺ عن بيع الغرر .

ولأن الأجرة تختلف باختلاف المدة فوجب العلم بها .

- وقوله ( يغلب على الظن بقاؤها فيه ) .

أي : أنه ليس في عقد الإجارة حد أقصى لتأجير العين ، فتصح الإجارة مهما طالّت المدة ، ولكن بشرط أن يغلب على الظن بقاء العين المؤجرة .

قال ابن قدامة : وَلَا تَتَقَدَّرُ أَكْثَرُ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ ، بَلْ تَجُوزُ إِجَارَةُ الْعَيْنِ الْمُدَّةَ الَّتِي تَبْقَى فِيهَا وَإِنْ كَثُرَتْ .

وَهَذَا قَوْلُ كَافَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

إِلَّا أَنَّ أَصْحَابَ الشَّافِعِيِّ اخْتَلَفُوا فِي مَذْهَبِهِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَهُ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، كَقَوْلِ سَائِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ .

الثَّانِي لَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ لَا تَدْعُو إِلَى أَكْثَرِ مِنْهَا .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَهُ قَوْلٌ ثَالِثٌ ، أَنَّهَا لَا تَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِينَ سَنَةً ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْأَعْيَانَ لَا تَبْقَى أَكْثَرَ مِنْهَا ، وَتَتَغَيَّرُ الْأَسْعَارُ وَالْأَجُزُ .

وَلَنَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى إِخْبَارًا عَنْ شُعَيْبٍ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ ( عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ ) ، وَشَرْعٌ مِنْ قَبْلِنَا شَرْعٌ لَنَا مَا لَمْ يَقُمْ عَلَى نَسْخِهِ دَلِيلٌ .

وَلِأَنَّ مَا جَارَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ سَنَةً ، جَازَ أَكْثَرَ مِنْهَا ، كَالْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ وَالْمَسَاقَاةِ ، وَالتَّقْدِيرُ بِسَنَةٍ وَثَلَاثِينَ ، تَحْكُمُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ أَوَّلَى مِنَ التَّقْدِيرِ بِزِيَادَةٍ عَلَيْهِ أَوْ نُقْصَانٍ مِنْهُ . ( المعنى ) .

قال الشيخ ابن عثيمين : لو أجرها مدة طويلة يغلب على الظن أنها لا تبقى فيها، فظاهر كلام المؤلف أن الإجارة لا تصح ... لو أجره البعير لمدة خمسين سنة فإنه لا يصح ؛ لأن البعير لا يبقى إلى خمسين سنة، أو أجره سيارة لمدة مائة سنة فلا يصح؛ لأن الغالب أنها لا تبقى إلا أن توقف ولا تستعمل فهذا شيء آخر، لكن إذا استعملت فلا تبقى إلى هذه المدة.

فاشترط المؤلف في تأجير العين مدة يغلب على الظن بقاء العين فيها، فإن لم يغلب على الظن بقاء العين فيها فإنه لا يصح؛ لأنه لا يتم استيفاء المنفعة، ومن شرط الإجارة أن يمكن استيفاء المنفعة، فإذا استأجرها لمدة يغلب على الظن بقاء العين فيها، ولكنها لم تبق؛ فإن الإجارة تنفسخ ويسقط عن المستأجر بقسطه من الأجرة . ( الشرح الممتع ) .

- قوله ( والثاني : لعمل معلوم ... ) .

هذا النوع الثاني من أنواع إجارة العين ، وهو لعمل معين ، فهذا يشترط أن يكون معلوماً . ( تحديد الموضع المعين ) .

مثال : استأجرت سيارتك لأسافر بها إلى مكة وأرجع ، فهذا يصح .

فلو قال : استأجرت منك هذه الدابة لأطلب عليها ضالتي التي ضاعت مني ، فإنه لا يصح .

لأنها مجهولة ، لأننا لا ندري أيجدها قريباً أم بعيداً .

ويجوز أن استأجر رجلاً ليدلني على الطريق ، لكن لابد من تحديد ومعرفة هذا الطريق .

عن عائشة - رضى الله عنها - رَوَى النَّبِيُّ ﷺ قَالَتْ ( ... وَاسْتَأْجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ ، هَادِيًا خَرِيْتًا وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارٍ قُرَيْشِي ، فَدَفَعَا إِلَيْهِ رَاحِلَتَيْهِمَا ، وَوَاعَدَاهُ غَارَ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ) رواه البخاري .

( رَوَاهُ ﷺ ) .

وهذا مذهب عامة العلماء .

فلا يملك أحد المتعاقدين الانفراد بفسخ العقد إلا برضا الطرف الآخر أو وجود ما يقتضي الفسخ .

أ- لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ) ويدخل في ذلك عقد الإجارة ، لأنه عقد من العقود .

ب- ولقوله ﷺ ( المسلمون على شروطهم ) .

ج- ولأنها نوع من البيع . ( بيع منافع ) .

د- أن القول بعد لزوم عقد الإجارة فيه ضرر للمتعاقدين أو لأحدهما .

( وَإِنْ تَحَرَّلَ مُسْتَأْجِرٌ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ بِلا هِذْرٍ فَعَلَيْهِ كُلُّ الْأَجْرَةِ ، وَإِنْ حَرَلَ مَالِكٌ ظِلًا شَيْءٍ لَهُ ) .

إذا حصل فسخ للعقد فلا يخلو من حالين :

الأولى : إن كان الفسخ بلا عذر شرعي :

فإن كان من المستأجر فعليه الأجرة كاملاً .

وإن كان من المؤجر فلا شيء له .

مثال : إنسان استأجر بيتاً من شخص لمدة سنة بألف ريال ، وفي أثناء السنة فسخ المستأجر ، فيلزمه الأجرة كاملة .

وكذلك بالنسبة للمؤجر ، فلو منع المستأجر بعض المدة أو كلها ، فلا أجرة له .

والثانية : وأما إن كان الفسخ بعذر شرعي :

فإن كان من قبل المؤجر : له من الأجرة بالقسط .

وكذلك إذا كان الفسخ من المستأجر .

مثال : استأجر منه بيتاً ، وفي أثناء المدة اتهم ، فيتعذر استيفاء المنفعة ، فعليه من الأجرة بالقسط .

فائدة : ١

حكم إن تلفت العين المؤجرة بغير تفريط من المستأجر ؟

قال ابن قدامة : وَالْعَيْنُ الْمُسْتَأْجَرَةُ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ ، إِنْ تَلَفَتْ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ ، لَمْ يَضْمَنْهَا ، ... وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَبْضُ الْعَيْنِ لِاسْتِيفَاءِ مَنْفَعَةٍ يَسْتَحِقُّهَا مِنْهَا ، فَكَانَتْ أَمَانَةً .

فائدة : ٢

قال الشيخ ابن عثيمين : الأمين كل من حصل في يده مال بإذن من الشارع ، أو إذن من المالك .

فائدة : ٣

حكم إذا تلفت العين المستأجرة بفعل من المستأجر ؟

إذا تعدى المستأجر ( بأن فعل ما ليس له فعله ) أو فرط ( بأن ترك ما يجب عليه فعله ) فإنه في هذه الحالة يجب عليه الضمان .

قال السعدي في القواعد الجامعة : التلف في يد الأمين غير مضمون إذا لم يتعد ولم يفرط ، وفي يد الظالم مضمون مطلقاً .

فائدة : ٣

حكم إذا تلفت العين المستأجرة بعد الانتهاء من الإجارة :

فهذا له حالتان :

الأولى : أن يترك الرد لعذر : ففي هذه الحالة لا ضمان عليه . كأن يكون المالك غائباً .

الثانية : أن يمسك العين المستأجرة بغير عذر ، ويطلبه المالك فيمتنع المستأجر .

ففي هذه الحالة يعتبر غاصباً ، فعليه أجره المدة التي بقيت فيها العين في يده ، وإن تلفت العين فعليه ضمانها .

( وَتَنْفُسُكَ يَتْلَفُ الْاَلَمِينَ الْكُفْرَةَ ) .

كدار اخدمت ، أو عبد مات . لتعذر الاستيفاء ، ويكون للمؤجر من الإجارة بالقسط .

( وَبِمِيتِ مَرْتَضٍ ) .

مثال : استأجر امرأة على أن ترضع هذا الولد لمدة سنتين ، فمات الولد بعد سنة ، فليس لها من الأجرة إلا مقدار سنة واحدة .

( وَانْقِلَاعُ ضَرْسٍ ) .

مثال : رجل استأجر شخصاً أن يقلع ضرسه، فواعده على أن يأتيه في الصباح، فلما كان في الليل انقلع الضرس، فهنا تنفسخ الإجارة، لأن المعقود عليه معين وتلف .

( وَبِمِيتِ الرَّاكِبِ إِنْ لَمْ يَخْلَفْ بِهِ ) .

مثال : جاء رجل إلى شخص واستأجر منه جملأ إلى الرياض ، ومات المستأجر ، فهنا هل تنفسخ الإجارة أم لا ؟

نقول فيه تفصيل :

إن خلف بدلاً فإنها لا تنفسخ ، وإن لم يخلف بدلاً فإنها تنفسخ .

والبدل هو الوارث أو رجل أوصى له بها .

مثال : هذا الرجل الذي مات ، كان معه ولده ، فقال الولد : أنا أركب الناقة بدلاً من أبي .

وهذا القول هو الصحيح .

وقال بعض العلماء : لا تنفسخ الإجارة بموت الراكب مطلقاً ، وهذا المذهب كما في الإنصاف .

فائدة :

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) انقضاء الإجارة بالإفالة : كَمَا أَنَّ الْإِفَالََةَ جَائِزَةٌ فِي الْبَيْعِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : مَنْ أَقَالَ نَادِمًا بَيْعَتُهُ أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَهِيَ كَذَلِكَ جَائِزَةٌ فِي الْإِجَارَةِ ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ بَيْعٌ مَنَافِعٍ .

( لَا يَمِيتُ الْاَلَمِينَ أَوْ اُرْهَدِهِمَا ) .

أي : لا تنفسخ الإجارة بموت المتعاقدين أو أحدهما .

وهذا مذهب جمهور العلماء .

لأن المعقود عليه في الإجارة هي منفعة العين ، وليس المعقود عليه ذات المؤجر أو المستأجر .

قال البخاري في صحيح : باب إذا اشتأجر أرضاً فمات أخذها .

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ لَيْسَ لِأَهْلِهِ أَنْ يُخْرِجُوهُ إِلَى تَمَامِ الْأَجَلِ .

وَقَالَ الْحَكَمُ وَالْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُعَاوِيَةَ تُمَضَى الْإِجَارَةُ إِلَى أَجْلِهَا .

وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ أَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ بِالشَّطْرِ ، فَكَانَ ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُثْمَانَ ، وَلَمْ يُدَكَّرْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُثْمَانَ جَدَّدَا الْإِجَارَةَ بَعْدَ مَا قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ .

مثال : رجل استأجر من آخر بيتاً ، وفي أثناء المدة مات ، فهنا لا تنفسخ الإجارة ، ويكون حق الاستيفاء لورثته ، وكذلك بالعكس ، لو أن المؤجر مات ، فإنها لا تنفسخ ، ويكون بقية الأجرة للورثة .

فائدة :

– ما الحكم إذا طلب من المستأجر الخروج قبل انتهاء المدة وطلب عوضاً مقابل لك ؟

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله : إذا كان هذا المستأجر له مدة معينة ، وجاءه صاحب الدكان يطلب منه الخروج قبل انتهاء هذه المدة : فلا حرج عليه أن يطلب عوضاً عن إسقاط حقه فيما بقي من المدة .

مثال ذلك : أن يكون قد استأجر هذا الدكان عشر سنين ، ثم يأتيه صاحب الدكان بعد مضي خمس سنين ، ويطلب منه أن يُفْرِغ الدكان له ، فلا حرج على المستأجر حينئذ أن يقول : أنا لا أخرج وأدع بقية مدتي إلا بكذا وكذا ؛ لأن هذا معاوضة على حق له ثابت بمقتضى العقد الذي أمر الله بالوفاء به في قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ) .

( وَتَجِزُ الْإِجَارَةَ لِلْعَيْنِ لَنْ يَهْتَمَّ بِمَقَامِهِ ، كَمَا يَكْثُرُ مِنْهُ ضَرَرًا ) .

لأنها مملوكة له ، فجاز أن يستوفيها بنفسه أو نائبه .

مثال : استأجرت منك بيتاً لمدة (٥) سنوات وسكنت فيه لمدة سنة وانتهى غرضي منه ، فإنه يجوز أن أؤجر هذا البيت لشخص لمدة (٤) سنوات .

فائدة : ١

بخلاف العارية ، فالعارية إباحة نفع ، يعني لو أن شخصاً أعارك هذا الدكان تبيع وتشترى فيه ، فهل لك أن تؤجره أو تعيره ؟ نقول : لا تملك أن تؤجره ولا أن تعيره ؛ لأن العارية إباحة نفع ، بخلاف الإجارة فإن المستأجر يملك المنفعة ، وما دام أنه يملك المنفعة فله أن يستوفيها كما سلف بنفسه أو بنائيه عن طريق الإجارة أو عن طريق الإعارة .

– وقوله ( لا بأكثر منه ضرراً ) يعني : لا يجوز للمستأجر أن يؤجرها لمن أكثر منه ضرراً .

لأن العقد الذي أبرم بين المؤجر والمستأجر اقتضى منفعة مقدرة ، فلا يجوز بأكثر منه .

مثال : لو استأجر داراً للسكنى ، جاز أن يؤجرها لغيره للسكنى أو دوئها ، ولا يجوز أن يؤجرها لمن يجعل فيها مصنعاً أو معبلاً .

فائدة : ٢

يجوز للمستأجر أن يؤجر العين أكثر من أجرة الأصل ، هذه المسألة لها أحوال :

أولاً : أن يؤجرها بأقل ، فهذا يصح .

ثانياً : أن يؤجرها بمثل الأصل ، فهذا يصح .

ثالثاً : أن يؤجرها بأكثر ، فيه خلاف والصحيح أنه يصح .

قال ابن تيمية : للمستأجر أن يؤجرها بمثل الأجرة ، وإنما تنازعوا في إيجارها بأكثر من الأجرة ، لئلا يكون ذلك ربحاً فيما لا يضمن ، والصحيح جواز ذلك ، لأنها مضمونة على المستأجر .

( وَكَانَ يَحْتَمِلُ هِجَالَهُ ، وَطَبِيبٌ إِذَا كَانَ حَاضِرًا ، وَلَمْ يَحِثْ بِهِ ) .

الحجام : من يقوم بإخراج الدم ، سواء من الرأس أو من غيره .

الطبيب : من يتولى علاج البشر .

فهؤلاء لا يضمنون إذا أتلّفوا بشرطين :

لا يضمن لكن بشروط :

أ-أن لا تحن أيديهم ، بأن لا يتجاوز ما له فعله في العلاج .

ب-أن يعرف حذقهم . ( أي إجادتهم للصنعة ومعرفتهم بها ) .

العلة :

لأنه فعل فعلاً مباحاً ، فلم يضمن سرايته .

فهو كالإمام يقطع يد سارق فتسري الجراحة حتى يموت فلا يضمن .

والقاعدة : ما ترتب على المأذون غير مضمون .

فإن تخلف أحد الشرطين ، إما بأن تحني يده ويقطع ما ليس له قطعه ، أو لا يكون حاذقاً عارفاً بالطب فيتطبب ، فإنه يضمن .

وقد جاء في الحديث ( من تطبّب ولا يعلم منه طب فهو ضامن ) رواه أبو داود .

( كَافٍ يَحْيَى بْنُ الْكَمَلِ أَنَّ تَوْجَرَ ثَمَشَهَا بِخَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا ) .

أ-لقوله ﷺ ( لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ) متفق عليه .

ب- ولما فيه من فوات الاستمتاع بها ، وهي مملوكة المنافع للزوج إلا إذا اشترطت عليه عند العقد .

( وَيَجِبُ إِطْلَاقُ الْأَخِيرِ أَجْرَهُ ) .

لحديث ابن عمر قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَحِفَّ عَرْقُهُ ) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ .

وللحديث السابق (ثلاثة أنا خصمهم : ... وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا ، فَاسْتَوْفَى مِنْهُ ، وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ ) .

ويحرم المماطلة في حق العامل :

قال ﷺ ( مطل غني ظلم ) متفق عليه .

#### فائدة : ١

متى تستقر الأجرة ؟ تستقر الأجرة بفراغ العمل .

فإن لم يتم العمل نظرنا : فإن كان لغير عذر فلا حق له في شيء من الأجرة ، وإن كان بعذر فله من الأجرة بقدر ما عمل .

مثال : رجل استأجر شخصاً أن يعمل له يوماً كاملاً ، فلما انتصف النهار ترك العمل بدون عذر ، فحينئذ لا حق له فيما عمل ، أما لو أصيب بمنتصف النهار بمرض لا يستطيع معه إكمال العمل ، ففي هذه الحالة يستحق من الأجرة بقدر ما عمل .

#### فائدة : ٢

ما الحكم إن كان ترك الإتمام من المستأجر لا من الأجير ؟

الحكم : أن يستحق جميع الأجرة ، إلا إذا كان لعذر فله من الأجرة بقدر ما عمل .

مثال : استأجر شخص رجلاً ليبني له جداراً ، فلما كان في أثناء العمل أتى السيل فهدم الجدار ، وليس عند المستأجر شيء يبني به الجدار من جديد ، فهنا لا يستحق العامل إلا مقدار ما عمل . ( ابن عثيمين ) .

#### فائدة : ٣

ما الحكم إذا استأجر شخصاً لعمل محرم ، فهل يعطيه أجرته أم لا ؟ كأن يستأجره للعزف والزمير مثلاً ، أو ليشهد له زوراً ، أو ليضرب له بريفاً ، أو كمن يستأجر امرأة للزنا ونحو ذلك من الأعمال المحرمة .

الحكم : أنه لا يجوز أن يدفع له الأجرة على العمل المحرم ، ويلزمه أن يتصدق بهذا المال ، لئلا يجمع بين العوضين: المنفعة المحرمة ، والمال . جاء في ( الموسوعة الفقهية ) الإجابة على المنافع المحرمة كالزنى ، والنوح والغناء ، والملاهي محرمة وعقدها باطل ، لا يستحق به أجرة . وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله عن رجل حلق ذقنه عند الحلاق وقال : سوف أعطيك المال فيما بعد ديناً عليّ ، ثم هداه الله والتزم بأحكام الإسلام فهل يعطيه المال أم لا ؟

فأجاب : يقول له : أنا لن أعطيك إياه لأن هذا مقابل عمل محرم ، ويتصدق به .

#### فائدة : ٤

ما الحكم إن تاب من عمل محرم وقد اكتسب مالاً محرماً كأجرة الغناء أو شهادة الزور والأجرة على كتابة الربا ؟

من تاب إلى الله تعالى من عمل محرم ، وقد اكتسب منه مالاً ، كأجرة الغناء ، والرشوة ، والكهانة وشهادة الزور ، والأجرة على كتابة الربا ، ونحو ذلك من الأعمال المحرمة ، فإن كان قد أنفق المال ، فلا شيء عليه ، وإن كان المال في يده ، فيلزمه التخلص منه بإنفاقه في وجه الخير ، إلا إذا كان محتاجاً فإنه يأخذ منه قدر الحاجة ، ويتخلص من الباقي .

قال ابن القيم رحمه الله : إذا عاوض غيره معاوضة محرمة وقبض العوض ، كالزانية ، والمغنى ، وبائع الخمر وشاهد الزور ونحوهم ثم تاب والعوض بيده .

فقالت طائفة: يردّه إلى مالكه؛ إذ هو عين ماله ولم يقبضه بإذن الشارع ولا حصل لصاحبه في مقابلته نفع مباح .

وقالت طائفة: بل توبته بالتصدق به ولا يدفعه إلى من أخذه منه ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وهو أصوب القولين . (مدارج السالكين) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : ومن أخذ عوضاً عن عين محرمة أو نفع استوفاه ، مثل أجرة حَمَّال الخمر ، وأجرة صانع الصليب ، وأجرة البغي ونحو ذلك فليتصدق بها ، وليتب من ذلك العمل المحرم ، وتكون صدقته بالعوض كفارة لما فعله ، فإن هذا العوض لا يجوز الانتفاع به ؛ لأنه عوض خبيث ، ولا يعاد إلى صاحبه ؛ لأنه قد استوفى العوض ، ويتصدق به كما نص على ذلك من نص من العلماء ، كما نص عليه الإمام أحمد في مثل حامل الخمر ، ونص عليه أصحاب مالك وغيرهم . ( مجموع الفتاوى ) .

#### فائدة : ٥



إذا تسلم عينا بإجارة فاسدة فهذه لها أحوال :

إن لم تبدأ المدة لم يلزمه شيء ويردها إلى صاحبها .

إن انتهت المدة يسلم أجره المثل كاملة .

في أثناء المدة يسلم القسط من أجره المثل .

- تفسد الإجارة إما بفوات شرط أو وجود مانع .

مثال : رجل استأجر بيتاً من غير مالكة ولا قائم مقام مالكة . {الإجارة هنا فاسدة}

إذا انتهت المدة ، ثبت لصاحب البيت أجره المثل سواء كان مثل ما اتفق عليه أو أكثر أو أقل .

هذا المستأجر قد استأجر بـ {١٠٠} وأجره المثل بـ {٢٠٠} فيلزم المستأجر {٢٠٠} ويرجع بالمائة الزائدة على الذي غره وخصده ، وهو الذي أجر بيت غيره بغير إذنه .

فائدة : ٦

حكم أخذ الأجرة على تعليم القرآن ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :

القول الأول : الجواز .

وهذا مذهب الشافعي ، وبه قال ابن حزم .

أ- عَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ حَقًّا كِتَابَ اللَّهِ ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

ب- عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ ( جَاءَتْ اقْرَأَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ أَهْبُ لَكَ نَفْسِي . فَتَنَظَّرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ ثُمَّ طَاطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئاً جَلَسَتْ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوَّجْنِيهَا . فَقَالَ « فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ » . فَقَالَ لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ « أَذْهَبَ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ يَجِدُ شَيْئاً » . فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئاً . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « انْظُرْ وَلَوْ خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ » . فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ . فَقَالَ لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ . وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي - قَالَ سَهْلٌ مَا لَهُ رِذَاءٌ - فَلَهَا نِصْفُهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ إِنْ لَبِستَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ وَإِنْ لَبِستَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ » . فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ فَرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُؤَلِّياً فَأَمَرَ بِهِ فُدِعِيَ فَلَمَّا جَاءَ قَالَ : مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، قَالَ مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا - عَدَدَهَا . فَقَالَ « تَقْرُؤُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ » . قَالَ نَعَمْ . قَالَ « أَذْهَبَ فَقَدْ رَوَّجْتُكُهَا فَعَلِمْتُهَا مِنَ الْقُرْآنِ » .

وفي رواية ( انْطَلِقْ فَقَدْ رَوَّجْتُكُهَا فَعَلِمْتُهَا مِنَ الْقُرْآنِ ) .

ج- أنه يجوز أخذ الرزق على ذلك ، فجاز أخذ الأجرة ، ولا فرق .

وقال الشيخ ابن عثيمين : وأما أخذ الأجرة على إلقاء القرآن أي على تعليم القرآن فهذا مختلف فيه ، والراجح أنه جائز لأن الإنسان يأخذه على تعبه وعمله لا على قراءته القرآن وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال إن أفضل ما أخذتم عليه أجراً أو قال أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله . وثبت عنه ﷺ أنه قال للرجل الذي لم يجد مهراً ، قال : زوجتكها بما معك من القرآن أي يعلمها ما معه من القرآن فتبين بهذا أن الاستئجار لقراءة القرآن محرم وفيه إثم وليس فيه أجر ولا ينتفع به الميت وأما الأجرة على تعليم القرآن فالصحيح أنها جائزة ولا بأس بها . انتهى .

القول الثاني : التحريم .

وهذا مذهب الحنفية ، وهو مذهب الحنابلة في تعليم القرآن .

أ- لقوله تعالى ( ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً ) .

**وجه الدلالة :** أنها دلت على تحريم تعاطي الأجر على آيات الله كالقرآن ، وما في معناه من العلوم الشرعية .

ب- عَنْ عُبادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، قَالَ ( عَلَّمْتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ الْكِتَابَ ، وَالْقُرْآنَ ، فَأَهْدَى إِلَيَّ رَجُلٌ مِنْهُمْ قَوْسًا فَقُلْتُ : لَيْسَتْ بِمَالٍ وَأُرْمِي عَنْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، لَا تَبْنَئَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَا سَأْلَ لَهُ فَأَتَيْتُهُ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، رَجُلٌ أَهْدَى إِلَيَّ قَوْسًا بِمَنْ كُنْتُ أُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ ، وَلَيْسَتْ بِمَالٍ وَأُرْمِي عَنْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، قَالَ : إِنْ كُنْتُ تُحِبُّ أَنْ تُطَوَّقَ طَوْقًا مِنْ نَارٍ فَأَقْبِلْهَا ) رواه أبو داود .

ج- وعن أبي الدرداء . أن رسول الله ﷺ قال ( من أخذ قوساً على تعليم القرآن ، قلده الله قوساً من النار ) رواه البيهقي .

د- وعن أبي بن كعب قال ( علمت رجلاً القرآن ، فأهدى إليّ قوساً ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : إِنْ أَخَذْتَهَا أَخَذْتَ قَوْسًا مِنْ نَارٍ ، فَرَدَدْتُهَا ) رواه ابن ماجه .

فالحديث دل على تحريم الهدية ، فمن باب أولى الأجرة المشروطة .

( الحديث حكم عليه ابن عبد البر والبيهقي بالانقطاع ، وأعله ابن القطان بجهالة أحد رواه ، وله طرق عن أبيّ ، قال ابن القطان : لا يثبت منها شيء ) .

ه- وعن سهل . قال : قال ﷺ ( ... اقرؤوه قبل أن يقرأه أقوام يقيمونه كما يقوم السهم ، يتعجل أجره ولا يتأجله ) رواه أبو داود .

**القول الثالث :** الجواز للحاجة .

وهذا اختيار ابن تيمية .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى: تنازع العلماء في أخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه وفيه ثلاثة أقوال في مذهب الإمام أحمد وغيره أعدلها أنه يباح للمحتاج .

أ- استدلو بأدلة الفريقين وجمعوا بينهما ، فقيدوا الجواز بالحاجة ومنعوه في غير الحاجة .

ب- واستدلوا بأن الحاجة تنزل منزلة الضرورة ، والحاجة للتعليم حاجة عامة للصغار والكبار .

ج- القياس على ولي اليتيم .

**قال ابن تيمية :** كما أذن الله لولي اليتيم أن يأكل مع الفقر ويستغني مع الغنى .

د- أن الإنفاق على الأهل واجب ، فمن عجز عن التكسب في حال تعليمه فيجوز له أخذ الأجرة لوجوب النفقة عليه إن لم نقل بالوجوب .

**قال ابن تيمية :** وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُحْتَاجِ وَغَيْرِهِ - وَهُوَ أَقْرَبُ - قَالَ : الْمُحْتَاجُ إِذَا اكْتَسَبَ بِمَا أَمَكَّنَهُ أَنْ يَتَوَيَّ عَمَلَهَا لِلَّهِ وَيَأْخُذَ الْأَجْرَةَ لِيَسْتَعِينَ بِهَا عَلَى الْعِبَادَةِ ؛ فَإِنَّ الْكَسْبَ عَلَى الْعِيَالِ وَاجِبٌ أَيْضًا فَيُؤَدِّي الْوَاجِبَاتِ بِهَا ؛ بِخِلَافِ الْغَنِيِّ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْكَسْبِ فَلَا حَاجَةَ تَدْعُوهُ أَنْ يَعْمَلَهَا لِغَيْرِ اللَّهِ ؛ بَلْ إِذَا كَانَ اللَّهُ قَدْ أَغْنَاهُ وَهَذَا فُرْضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ : كَانَ هُوَ مُحْتَاطًا بِهِ وَإِذَا لَمْ يَغْنَمْ إِلَّا بِهِ كَانَ ذَلِكَ وَاجِبًا عَلَيْهِ عَيْنًا .

وهذا القول هو الراجح .

**قال الشنقيطي** في أضواء البيان بعد أن ذكر الخلاف : الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - : أن الإنسان إذا لم تدعه الحاجة الضرورية : فالأولى له ألا يأخذ عوضاً على تعليم القرآن ، والعقائد ، والحلال والحرام ؛ للأدلة الماضية ، وإن دعت الحاجة : أخذ بقدر الضرورة ، من بيت مال المسلمين ؛ لأن الظاهر أن المأخوذ من بيت المال من قبيل الإعانة على القيام بالتعليم ، لا من قبيل الأجرة .

والأولى لمن أغناه الله : أن يتعفف عن أخذ شيء في مقابل التعليم للقرآن ، والعقائد ، والحلال والحرام .

- بماذا أجاب أصحاب القول الأول عن أدلة القول الثاني ( المانعين ) ؟

أولاً : أن حديث عبادة في سنده المغيرة بن زياد ، وقد تكلم فيه أحمد والبخاري وأبو حاتم .

ثانياً : أنه يحتمل أنه بدأ العمل مخلصاً محتسباً لله فلم يرد أن يغير نيته .

**قال الصنعاني :** فذهب الجمهور ، ومالك ، والشافعي إلى جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن سواء كان المتعلم صغيراً أو كبيراً ولو تعين تعليمه على المعلم عملاً بحديث ابن عباس ويؤيده ما يأتي في النكاح من جعله ﷺ تعليم الرجل لامرأته القرآن مهراً لها، قالوا: وحديث عبادة لا يعارض حديث ابن عباس إذ حديث ابن عباس صحيح وحديث عبادة في رواية مغيرة بن زياد مختلف فيه واستنكر أحمد حديثه ، وفيه الأسود بن ثعلبة فيه مقال فلا يعارض الحديث الثابت .

قالوا: ولو صح فإنه محمول على أن عبادة كان متبرعاً بالإحسان وبالتعليم غير قاصد لأخذ الأجرة فحذره ﷺ من إبطال أجره وتوعده، وفي أخذ الأجرة من أهل الصفة بخصوصهم كراهة ودناءة لأنهم ناس فقراء كانوا يعيشون بصدقة الناس فأخذ المال منهم مكروه . وقال صاحب عون المعبود في شرح حديث عبادة : قال الخطابي اختلف قوم من العلماء في معنى هذا الحديث وتأويله : فذهب بعضهم إلى ظاهره فرأوا أن أخذ الأجرة على تعليم القرآن غير مباح وإليه ذهب الزهري وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه . وقال طائفة لا بأس به ما لم يشترط وهو قول الحسن البصري وابن سيرين والشافعي .

وأباح ذلك آخرون وهو مذهب عطاء ومالك والشافعي وأبي ثور واحتجوا بحديث سهل بن سعد أن النبي ﷺ قال للرجل الذي خطب المرأة فلم يجد لها مهراً زوجتكما على ما معك من القرآن .

وتأولوا حديث عبادة على أنه كان تبرع به ونوى الاحتساب فيه ولم يكن قصده وقت التعليم إلى طلب عوض ونفع ، فحذره النبي ﷺ بإبطال أجره وتوعده عليه ، وكان سبيل عبادة في هذا سبيل من رد ضالة لرجل أو استخرج له متاعاً قد غرق في بحر تبرعاً وحسبة فليس له أن يأخذ عليه عوضاً ولو أنه طلب لذلك أجرة قبل أن يفعله حسبة كان ذلك جائزاً، وأهل الصفة قوم فقراء كانوا يعيشون بصدقة الناس فأخذ المال منهم مكروه ودفعه إليهم مستحب، وقال بعض العلماء أخذ الأجرة على تعليم القرآن له حالات فإذا كان في المسلمين غيره ممن يقوم به حل له أخذ الأجرة عليه، لأن فرض ذلك لا يتعين عليه، وإذا كان في حال أو في موضع لا يقوم به غيره لم تحل له الأجرة. وعلى هذا يؤول اختلاف الأخبار فيه. انتهى.

وقال النووي : وأجاب المجوزون عن حديث عبادة بجوابين:

أحدهما : أن في إسناده مقالاً .

والثاني : أنه كان تبرع بتعليمه فلم يستحق شيئاً ثم أهدي إليه على سبيل العوض فلم يجوز له الأخذ بخلاف من يعقد معه إجارة قبل التعليم. والله أعلم

**— بماذا أجاب أصحاب القول الثاني عن أدلة القول الأول ( الجواز ) .**

أما حديث ابن عباس:

أ—فقالوا : إن المراد بالأجر هنا الثواب .

ب— أن الحديث منسوخ بما ورد من نصوص الوعيد في أخذ الأجرة .

ج— أن الرقية نوع من التداوي ، فهي من الأمور المباحة ، وليست مثل التعليم إذ هو عبادة ، فالقياس عليها قياس مع الفارق . الأكمل والافضل أن الإنسان لا يأخذ على تعليمه أجراً .

قال الشنقيطي : قَوْلُهُ تَعَالَى ( وَيَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ ) .

ذَكَرَ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ عَنْ نَبِيِّهِ نُوحٍ عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِيِّنَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : أَنَّهُ أَحْبَرَ قَوْمَهُ أَنَّهُ لَا يَسْأَلُهُمْ مَالًا فِي مُقَابَلَةِ مَا جَاءَهُمْ بِهِ مِنَ الْوَحْيِ وَالْهُدَى ، بَلْ يَبْذُلُ لَهُمْ ذَلِكَ الْخَيْرَ الْعَظِيمَ مَجَّانًا مِنْ غَيْرِ أَخْذِ أَجْرَةٍ فِي مُقَابَلِهِ .

وَبَيَّنَ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ شَأْنُ الرُّسُلِ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ ، كَقَوْلِهِ فِي «سَبِّحِ» عَنْ نَبِيِّنَا ﷺ (فَلَنْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ) .

وَقَوْلِهِ فِيهِ أَيْضًا فِي آخِرِ «سُورَةِ ص» ( قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ) .

وَقَوْلِهِ فِي «الطُّورِ» ، وَ «الْقَلَمِ» ( أَمْ نَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلُونَ ) .

وَقَوْلِهِ فِي «الْفُرْقَانِ» ( قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ) .  
 وَقَوْلِهِ فِي «الْأَنْعَامِ» ( قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ) .  
 وَقَوْلِهِ عَنْ هُودٍ فِي «سُورَةِ هُودٍ» ( يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي ) .  
 وَقَوْلِهِ فِي «الشُّعْرَاءِ» عَنْ نُوحٍ ، وَهُودٍ ، وَصَالِحٍ ، وَلُوطٍ ، وَشُعَيْبٍ عَلَيْهِمُ وَعَلَىٰ نَبِيِّنَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ( وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ ) .  
 وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ عَنْ رُسُلِ الْقُرَيْيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي «يس» ( اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا ) .  
 وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ : أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَىٰ اتِّبَاعِ الرُّسُلِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَغَيْرِهِمْ أَنْ يَبْدُلُوا مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ مِجَانًا مِنْ غَيْرِ أَخْذِ عَوَاضٍ عَلَىٰ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَخْذُ الْأُجْرَةِ عَلَىٰ تَعْلِيمِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا عَلَىٰ تَعْلِيمِ الْعُقَايِدِ وَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ .  
 تنبيهه :  
 أخذ الأجرة على مجرد القراءة .  
 قال ابن تيمية : الاستتجار على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الأئمة .

#### بَابُ السَّبْقِ

السَّبْقُ - بسكون الباء - بمعنى واحد وهو : المسابقة وبلوغ الغاية قبل غيره .  
 والسَّبْقُ - بفتح الباء - العوض والجعل ، وهو ما يتراهن عليه المتسابقون ، فمن سبق أخذه .  
 وهي جائزة بالكتاب والسنة والإجماع .  
 قال تعالى ( وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ) .  
 فأمر سبحانه وتعالى بإعداد القوة ورباط الخيل ، ومن طرق ووسائل إعدادها المسابقة ، فدل على مشروعيتها .  
 قال الجصاص : وهذا يدل على أن جميع ما يقوي على العدو فهو مأمور بإعداده .  
 وقال تعالى حكاية عن إخوة يوسف ( إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا ... ) .  
 قال السعدي : نستبق إما على الأقدام أو بالرمي والنضال .  
 وعنُ إِبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ( سَابَقَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْخَيْلِ الَّتِي قَدْ أُضْمِرَتْ ، مِنَ الْحَقْبَاءِ ، وَكَانَ أَمْدُهَا ثِيَابُ الْوَدَاعِ . وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّيِّبَةِ إِلَىٰ مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ ، وَكَانَ إِبْنُ عُمَرَ فَيَمُنُ سَابِقَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
 ( قَدْ أُضْمِرَتْ ) الإضمار : المراد به أن تُعَلَّفَ الخيل حتى تسمن ، وتقوى ، ثم يقلل علفها بقدر القوت ، وتدخل بيتاً ، وتغشى بالجلال ، حتى تحمى فتعرق ، فإذا جف عرقها خف لحمها ، وقويت على الجري ، وأما الخيل التي لم تضمر فهي ضدها ، التي لم يعمل بها هذا العمل . ( مِنَ الْحَقْبَاءِ ) موضع بظاهر المدينة . ( وَأَمْدُهَا ) أي : غايتها . ( ثِيَابُ الْوَدَاعِ ) الثنية لغة : الطريقة إلى العقبة ، وثنية الوداع : موضع بالمدينة ، سمي بذلك لأن الخارج من المدينة يمشي معه المودعون إليها .  
 ففيه تشجيع من النبي ﷺ للمسابقات بالخيل ، وفيه دلالة أكيدة على مشروعيتها السابق .

**قال ابن حجر :** وفي الحديث مشروعية المسابقة ، وأنه ليس من العبث بل من الرياضة المحمودة الموصلة إلى تحصيل المقاصد في الغزو والانتفاع بما عند الحاجة .

وعن أنس رضي الله عنه قال ( كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَاقَةٌ تُسَمَّى الْعُضْبَاءَ لَا تُسَبِّقُ - قَالَ حُمَيْدٌ ، أَوْ لَا تَكَاذُ تُسَبِّقُ - فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى قَعُودٍ فَسَبَّقَهَا فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ حَتَّى عَرَفَهُ فَقَالَ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْتَفَعَ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ ) رواه البخاري .

**قال ابن حجر :** وفي الحديث اتخاذ الإبل للركوب والمسابقة عليها .  
وعن عائشة رضي الله عنها ( أَنَّهَا كَانَتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ قَالَتْ : فَسَابَقْنَاهُ فَسَبَّقْنَاهُ عَلَى رَجُلِي ، فَلَمَّا حَمَلْتُ اللَّحْمَ سَابَقْنَاهُ فَسَبَّقَنِي فَقَالَ : هَذِهِ بَيْتُكَ السَّبَقَةُ ) رواه أبو داود .

وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال ( مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى نَفَرٍ مِنْ أَسْلَمَ يَنْتَضِلُونَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ازْمُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ زَاوِيًا ازْمُوا وَأَنَا مَعَ بَنِي فُلَانٍ قَالَ فَأَمْسَكَ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ بِأَيْدِيهِمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا لَكُمْ لَا تَزْمُونَ فَأَلَوْا كَيْفَ تَزْمِي وَأَنْتَ مَعَهُمْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ازْمُوا فَأَنَا مَعَكُمْ كُلِّكُمْ ) رواه البخاري .

وعن زكاته ( أَنَّهُ صَارَعَ النَّبِيَّ ﷺ فَصَرَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ ) رواه أبو داود .

وحكى الإجماع ، ابن قدامة ، وابن القيم وغيرهما على جواز المسابقة في الجملة .

( وهي ثلاثة أنواع ) .

**أي :** أن المسابقات والمغالبات بالنسبة إلى أخذ العوض ثلاثة أنواع .

( النوع الأول بلا عوض ولا يجوز ولا يحرم بعوض وهو ما يجوز بلا عوض ويحرم بعوض . جميع المغالبات يشير الثلاثة المذكورة ) .

هذا النوع الأول من المسابقات : وهو ما يجوز بلا عوض ويحرم بعوض .

وهو ما لا مضرة فيه شرعية ، وليس فيه منفعة تربو على مفسدة المراهنة فيه .

وهذا هو الأصل ، وهو الأغلب ، ويدخل في هذا :

المسابقة على الأقدام - وسائر الحيوانات - والسفن - والمزاريق - ، وقد تقدمت أدلة ذلك .

فائدة : ١

وهذا النوع لا يجوز بعوض من الطرفين .

لأن في بذل السبق من المتسابقين قمار ، لأن كل واحد من المتسابقين يجوز أن يذهب ماله إلى صاحبه .

فائدة : ٢

لو كان الجعل من الإمام فإنه يجوز من غير خلاف .

قال النووي : فأما المسابقة بعوض فجازة بالإجماع لكن بشرط أن يكون العوض من غير المتسابقين .

وقال الصنعاني : فإذا كان الجعل من غير المتسابقين كالإمام يجعله للسابق حل ذلك بلا خلاف .

ويدل ذلك حديث ابن عمر ( أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل وأعطى السابق ) رواه أحمد .

فائدة : ٣

إذا كان الجعل من أحد المتسابقين وصورته : أن يقول أحد المتسابقين للآخر : سابقني فإن سبقني فأعطيك سبقاً وجعلاً مقداره كذا

، ولا يُخرج الآخر شيئاً من ماله البتة .

وهذه الصورة جمهور العلماء على جوازها لانتفاء شبهة القمار .

فائدة : ٤

#### الشروط المتعلقة بأداة السباق :

الشرط الأول : أن تكون الأداة المسابقة بما أو عليها يجوز فيها المسابقة ، نحو خيل وأقدام وإبل .

الشرط الثاني : تعيين الآتين — من مركوبين ونحو ذلك — برؤية أو صفة .

الشرط الثالث : أن يكون المركوبان من جنس واحد .

وهذا مذهب الحنابلة ، وبعض الشافعية .

فلا تجوز المسابقة بين جنسين مختلفين كفرس وبعير .

لأن البعير لا يكاد يسبق الفرس ، فلا يحصل الغرض .

وقال بعض الشافعية وجمهور المالكية ، بالتقارب في السبق ، فإن تقارب جنسان كالبعير والحصان جاز .

الشرط الرابع : إمكان سبق كل من المتسابقين عادة .

وهذا اشترطه الحنفية ، وبعض المالكية ، وأكثر الشافعية .

لأن النبي ﷺ لم يسابق بين المضمورات وغيرها ، بل جعل كل صنف منها مع ملائمه ، لأن غير المضمرة لا تساوي المضمرة .

ولأن عقد السبق يراد به التنافس وعلم السابق ، فإذا علم أن أحدهم لا يستطيع السبق لم يتوصل حينئذ إلى جديد في سباقهما . ولأن

موضوع المسابقة : توقع كل منهما سبق نفسه ليسعى ، فيعلم أو يتعلم .

● نستفيد من قوله ( ... مِنْ الْخَفِيَاءِ ، وَكَانَ أَمْدُهَا نَبِيَّةَ الْوَدَاعِ ) ؟

نستفيد أنه يشترط في المسابقة تحديد المسافة ، وتعيين المبتدأ والغاية .

لأن الغرض معرفة الأسبق ، ولا يحصل بتحديد المسافة .

وفي حديث الباب حدد النبي ﷺ المبتدأ والمنتهى .

لأنه مع عدم تعيينهما تحصل المنازعة ، ولا يتحقق غرض المسابقة .

( وَثِيْقٌ يَجِيْزُ بِعِيْضٍ وَثِيْقِهِ : وَهِيَ مَسَابِقَةُ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَالسَّهَامِ ) .

هذا النوع الثاني من المسابقات : وهو ما يجوز بعوض وبغير عوض وهي المسابقة على الخيل والإبل والسهم ، فهي يجوز فيها العوض

ومن غير عوض .

لحديث أبي هريرة ؓ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خَفٍّ ، أَوْ نَصْلٍ ، أَوْ خَافِرٍ ) زَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالثَّلَاثَةُ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ .

( لَا سَبَقَ ) بفتح الباء ، وهو العوض ما يجعل من الجوائز للسابق .

( إِلَّا فِي خَفٍّ ) هذا كناية عن الإبل لأنها هي ذات الخف .

( أَوْ نَصْلٍ ) هي حديدة السهم والرمح .

( أَوْ خَافِرٍ ) كناية عن الخيل لأنها هي ذات الحافر .

ومعنى الحديث :

أي لا أخذ عوض إلا في هذه الثلاثة ، وأنه اذا حصل سباق في غير هذه الثلاثة فإنه يجوز لكن بدون عوض ، ويكون أكل المال بمذهبه

الثلاثة مستثنى من جميع أنواع المغالبات .

قال الخطّابي ( السبق ) بفتح الباء: هو ما يُجعل للسابق على سَبْقِهِ من جُعْلٍ، ونوال، فأما السَبْقُ بسكون الباء، فهو مصدر سبقت الرجل أسبقه سَبْقًا، والرواية الصحيحة في هذا الحديث السَبْقُ مفتوحة الباء، يريد أن الجعل والعطاء لا يُستحقّ إلا في سباق الخيل، والإبل، وما في معناهما، وفي النصل، وهو الرمي،

#### فائدة : ١

الحكمة من إباحة أخذ العوض في هذه الثلاثة :

لأن في بذل الجعل عليها ترغيب في الجهاد وتحريض عليه .

قال الخطّابي : وذلك لأن هذه الأمور عُذّة في قتال العدو، وفي بذل الجُعْل عليها ترغيب في الجهاد، وتحريض عليه .

وقال ابن قدامة : وأما المسابقة بعوض ، فلا تجوز إلا بين الخيل، والإبل، والرمي، قال: وبهذا قال الزهري، ومالك .

لحديث ( لا سبق إلا في نصل، أو خف، أو حافر ) فنفي السبق في غير هذه الثلاثة .

ولأن غير هذه الثلاثة لا يحتاج إليها في الجهاد كالحاجة إليها، فلم تجز المسابقة عليها بعوض . ( المغني ) .

#### فائدة : ٢

اختلف العلماء في حكم أخذ العوض في المسابقة على غير هذه الثلاثة (كالبغال والحمير ) على قولين :

القول الأول : المنع .

وهذا مذهب المالكية ، والحنابلة ، وقول ابن حزم وكثير من السلف والخلف .

أ- لأن غير هذه الثلاثة لا يساويها فيما تضمنته من الفروسية ، وتعلم أسباب الجهاد .

ب- ولأن هذه الثلاثة هي التي عاهدت عليها المسابقة في عهد النبي ﷺ ، ولم يسابق قط على بغل ولا على حمار مع وجودها عندهم .

القول الثاني : الجواز في كل ذات حافر من البغال والحمير .

وهذا مذهب الحنفية ، والشافعية .

لأنها ذوات حوافر ، وقد يحتاج إلى سرعة سيرها ونجائها ، لأنها تحمل أثقال العساكر ، وتكون معها في المغازي .

والقول الأول أرجح .

#### فائدة : ٣

اختلف العلماء : هل يجوز أخذ العوض في المسابقات العلمية على قولين :

القول الأول : المنع .

وهذا قول جمهور العلماء .

فهو قول المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، والظاهرية .

أ- للحديث ( لا سبق ... ) فالحديث فيه الحصر .

ب- أن الرهان في العلم لا يحتاج إليه في الجهاد .

القول الثاني : الجواز .

وهذا مذهب الحنفية ، واختاره ابن تيمية ، وابن القيم .

أ- استدلوا بقصة مراهنة أبي بكر للمشركين بفوز الروم ، وهذه مراهنة في العلم .

ب- القياس على ما ورد به النص في الأمور الثلاثة ، بجامع أن العلة نصره الدين وقيامه ، فكما يقوم بالجهاد فهو كذلك يقوم

بالعلم .

قال ابن القيم : فإذا جازت المراهنة على آلات الجهاد ، فهي في العلم أولى بالجواز . والله أعلم .

تنبيه : القمار : قيل : كل لعب على مال يأخذه الغالب من المغلوب ، أو هو الذي لا يخلو أن يكون الداخل فيه غائماً إن أخذ أو غارماً إن أعطى .

فائدة : ٤

اشتراط جمهور العلماء وجود محلل إذا كان الجعل من الطرفين ، لإخراج العقد من صورة القمار .

وهذا مذهب أكثر الحنابلة ، وجميع الحنفية ، والشافعية .

قالوا : لا يجوز أن يكون بذل العوض من جميع المتسابقين إلا أن يدخل في السباق محلل .

والحلل : اسم فاعل من حلل : جعله حلالاً ، لأنه حلل الجعل بدخوله ، والمقصود به هنا : الفرس الثالث من خيل الرهان ، وذلك بأن يضع الرجلان رهنتين بينهما ، ثم يأتي رجل سواهما فيرسل معهما فرسه ، ولا يضع رهناً .

واستدلوا :

أ- بحديث أبي هريرة . عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( مَنْ أَدْخَلَ فَرَساً بَيْنَ فَرَسَيْنِ - وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُسَبِّقَ - فَلَا تَأْسَ بِهِ ، وَإِنْ أَمِنَ فَهُوَ قِمَارٌ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ .

ب- قالوا : بدون محلل قمار ، وبالحلل ينتفي القمار ، لأن الثالث ( المحلل ) لا يغرم قطعاً وبقيناً ، وإنما يحتمل أن يأخذ أو لا يأخذ ، فخرج بذلك من أن يكون قماراً .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يشترط وجود محلل .

هذا اختيار ابن تيمية ، وابن القيم .

للحديث السابق ( لا سبق إلا في خف ... ) ولم يشترط محلاً .

و لو كان المحلل شرطاً لصرح به .

وعلى هذا فإن إخراج الجعل من الطرفين قمار في الأصل ، ولكنه في هذه المسألة ليس قماراً محرماً ، بل هو مستثنى منه ، لأن فيه مصلحة ، وهي التمرن على آلات القتال ، وهي مصلحة عظيمة تنغمر فيها المفسدة التي تحصل بالميسر .

قال السعدي : الصحيح جواز المسابقة على الخيل ، والإبل ، والسهم بعوض ، ولو كان المتسابقان كل منهما مخرجاً العوض ، ولأنه لا يشترط المحلل ، وتعليقهم لأجل أن يخرج عن شبه القمار تعليل فيه نظر ، فإنه لا يشترط أن يخرج عن شبه القمار ، بل هو قمار جائز .

وقال رحمه الله تعالى : المغالبات بالنسبة لأخذ العوض ثلاثة أقسام :

الأول : يجوز بلا عوض ، ولا يجوز بعوض ، وهذا هو الأصل والأغلب ، فدخل في هذه المسابقة على الأقدام ، والسفن ، والمصارعة ، ومعرفة الأشد في غير ما فيه تملكة .

الثاني : لا يجوز بعوض ، ولا بغير عوض ؛ وذلك كالشطرنج ، والنرد ، وكل مغالبة ألهمت عن واجب ، أو دخلت في محرم ، والحكمة منها ظاهرة .

الثالث : تجوز بعوض ، وهي المسابقة ، والمغالبة بين السهم ، والإبل ، والخيل ، لصريح الحديث المبيح .



تنبيه :

الخلاصة : الجعل في المسابقات ينقسم إلى أقسام :

أولاً : إما أن يكون من المتسابقين جميعاً :

فهنا لا يجوز لأنه قمار ، إلا في الثلاثة المنصوص عليها . ( الخيل والإبل والسهام ) .

ثانياً : وإما أن يكون من أحدهما :

فهذا جائز .

ثالثاً : وإما أن يكون من أجنبي :

فهذا جائز في كل مسابقة مباح .

فائدة :

﴿ **وشرع يحرم مطلقاً** ﴾ .

هذا النوع الثالث من أنواع المسابقات : التي لا تجوز مطلقاً لا بعوض ولا بغير عوض .

ومن أمثلتها :

– النرد .

فإذا كان اللعب بما على مال للغالب فهي حرام بالاتفاق ، وإذا كان بغير مال فحرام عند جماهير العلماء .

أـ الحديث بريدة . أن النبي ﷺ قال ( من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه ) رواه مسلم .

قال النووي : هذا الحديث حجة للشافعي والجمهور في تحريم اللعب بالنرد .

بـ ولحديث أبي موسى . قال : قال ﷺ ( من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله ) رواه أبوداود .

قال بعض العلماء : أخبر أن من لعب بما عاص الله ، وذلك يقتضي النهي عن اللعب ، وهذا عام في اللعب بما على أي وجه كان من قمار أو غيره .

واللعب بما يجر إلى مفساد :

منها : المقامرة بما .

ومنها : أن لعبها ولو بغير مال يفضي إلى إلف النفوس لها والمداومة عليها .

ومنها : أن النفوس مجبولة على حب الغلبة والرفعة ، وكثرة المغالبة تؤدي إلى التحاسد والتباغض والتظالم .

ومنها : قالت طائفة من العلماء بأن أصل وضعه كان مبنياً على نفي القدر وإحياء سنة الجوس .

يقول ابن تيمية : قيل : الشطرنج مبني على مذهب القدر ، والنرد مبني على مذهب الجبر ، فإن صاحب النرد يرمي ويحسب بعد ذلك ، وأما صاحب الشطرنج فإنه يقدر ويفكر ويحسب حساب النقلات قبل النقل .

– الشطرنج :

إذا كان على مال فمحرم بالإجماع ، وأما بغير مال فجماهير العلماء على تحريمها .

وقد جاءت أحاديث في تحريمها لا يصح منها شيء .

لكن صح عن علي أنه مر بقوم يلعبون الشطرنج فقال : ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون .

وعن مالك قال ( بلغنا عن ابن عباس أنه ولي مال يتيم فأحرقها ) .

قال الذهبي : ولو كان اللعب بما حلالاً لما جاز له أن يحرقها لكونها مال اليتيم ، ولكن لما كان اللعب بما حراماً أحرقها ، فتكون من جنس الخمر إذا وجد في مال اليتيم وجبت إراقته .

وقياساً على الرد .

فائدة :

تعريف القمار .

قال ابن قدامة : القمار ألا يخلو كل واحد منهما - أي المتسابقين - من أن يغرم أو يغرم .

وقال الخطابي : معنى القمار الذي إنما هو : مواضعة بين اثنين على مال يدور بينهما في الشقين ، فيكون كل واحد منهما إما غائماً أو غارماً .

وقال الشوكاني : كل ما لا يخلو اللاعب فيه من غنم أو غرم فهو ميسر .

● أدلة تحريمه .

قال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٩٠) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ) .

ب- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ خَلَفَ فَقَالَ فِي خَلْفِهِ وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيُفَلِّمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ تَعَالَ أَقَامِرَكَ فَلْيَتَصَدَّقْ ) متفق عليه .

ودلالة الحديث على الحرمة واضحة ، فإن النبي ﷺ جعل مجرد الدعوة إلى القمار موجباً للكفارة بالصدقة .

قال النووي : قَالَ الْعُلَمَاءُ : أَمَرَ بِالصَّدَقَةِ تَكْفِيرًا لِحَطِيبَةٍ فِي كَلَامِهِ بِهَذِهِ الْمَعْصِيَةِ ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ : مَعْنَاهُ : فَلْيَتَصَدَّقْ بِمِقْدَارِ مَا أَمَرَ أَنْ يُقَامَرَ بِهِ ، وَالصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ الْمِقْدَارُ ؛ بَلْ يَتَصَدَّقُ بِمَا تَبَيَّنَ بِمَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الصَّدَقَةِ ، وَيُؤَيِّدُهُ رَوَايَةُ مَعْمَرِ النَّبِيِّ دَكَّرَهَا مُسْلِمٌ ( فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ ) .

وقال ابن حجر : القمار من جملة اللهو ، ومن دعا إليه دعا إلى المعصية ، فلذلك أمر بالتصدق ليكفر عنه تلك المعصية ، لأن من دعا إلى معصية وقع بدعائه إليها في معصية .

## باب العارية

تعريفها :

العارية بتخفيف الياء وتشديدها ، من العري ، وهو التجرد ، سميت عارية لتجردها عن العوض .

أو أنها مأخوذة من عار الشيء يعير ، إذا ذهب وجاء ، لأنها تذهب إلى المستعير ثم تعود إلى المعير .

واصطلاحاً : هي إباحة نفع عين تبقى بعد استيفائه ليردها إلى مالكها .

( تبقى ) خرج به الأطعمة والأشربة فإنها لا تبقى بعد الاستيفاء .

والعلة : أن الإعارة تستلزم رد العين بعد الانتفاع ، وما يستهلك بالانتفاع به كالطعام لا يمكن رده فيكون قرضاً .

( ليردها إلى مالكها ) فيه إشارة إلى أن العارية إنما تكون حال حياة المعير ، فيخرج بذلك الوصية بالمنفعة ، لأنها تملك بعد الوفاة .

من أمثلة العارية : أن يعيره كتاباً ليقرأ فيه ، أو شيئاً من متاع البيت ليستخدمه ، أو سيارة يركبها .

( وهي مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع ) .

قال ابن قدامة : والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب : فقول الله تعالى ( وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ) .

رُوي عن ابن عباس وابن مسعود أنَّهما قالا : العواري .

وفسرها ابن مسعود فقال : القدر والميزان والدلو .

وأما السنة ، فما روي عن النبي ﷺ أنه قال في خطبة عام حجة الوداع ( العارية مؤداة ) أخرجه الترمذي .

وعن أنس . قال ( كان فرج بالمدينة فاستعار النبي ﷺ فرساً من أبي طلحة يُقال له المندوب فركب فلما رجع قال ما رأيتم من شيء وإن وجدناه لبخراً ) رواه البخاري .

وروي صفوان بن أمية ( أن النبي ﷺ استعار منه أذرعاً يوم حنين ، فقال : أغصباً يا محمد؟ قال : بل عارية مضمونة ) . رواه أبو داود وأجمع المسلمون على جواز العارية واستحبها .

فائدة :

والعارية سنة .

لأنها حسان والله يحب الحسنيين .

أ- لقوله تعالى ( وتعاونوا على البر والتقوى ) .

ب- وقال تعالى ( وأحسنوا إن الله يحب المحسنين ) .

ج- ولأن فيها عوناً للمسلم ، وقضاء حاجته ، والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه .

- وقد اختلف العلماء في وجوبها من عدمه على قولين :

القول الأول : أنها واجبة على الغني .

وهذا اختيار ابن تيمية .

أ- لقوله تعالى ( ويمنعون الماعون ) .

وجه الاستدلال : أن الله تعالى ذم منع الماعون ، وقد فُسر ببذل المنافع .

قال ابن مسعود وابن عباس : هو إعارة القدر ، والدلو والفأس ونحوها .

ب- عن أبي هريرة . عن النبي ﷺ -وقد ذكر الخيل- قال ( ... الخيل ثلاثة هي لرجل ورز وهي لرجل ستر وهي لرجل أجر فأما التي هي له ورز فرجل رطبها رياء وفخرًا ونواءً على أهل الإسلام فهي له ورز وأما التي هي له ستر فرجل رطبها في سبيل الله ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقاها فهي له ستر وأما التي هي له أجر فرجل رطبها في سبيل الله لأهل الإسلام ) . رواه مسلم

وجه الاستدلال : أن النبي ﷺ جعل من حق الخيل ما يكون في رقاها وظهورها من الحمل ونحو ذلك ، لأن الخيل لا زكاة فيها كما

هو معلوم ، فكذلك سائر المنافع التي يحتاجها إليها .

ج- وعن جابر . عن النبي ﷺ ( أنه سئل عن حق الإبل ؟ فقال : إطراق فحلها وإعارة دلوها ) متفق عليه .

وجه الاستدلال : أن النبي ﷺ جعل بذل هذه المنافع من حق الإبل ، فدل ذلك على أن بذل المنافع حق على المستغني .

القول الثاني : عدم الوجوب .

وهذا قول جماهير العلماء .

قال ابن قدامة : وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

أ- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -في قصة الذي سأل النبي ﷺ عن أركان الإسلام- وفيه: ... قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا زَكَاةً فِي أَمْوَالِنَا. قَالَ «صَدَقَ». قَالَ فَبِالَّذِي أُرْسِلَكَ اللَّهُ أَمْرَكَ بِهَذَا قَالَ «نَعَمْ» ... قَالَ ثُمَّ وَلى. قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أُرِيدُ عَلَيْهِنَّ وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُنَّ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَيْنَ صَدَقَ لِيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ متفق عليه .

ب- وعن أبي هريرة . عن النبي ﷺ قال ( إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك ) رواه الترمذي .

وجه الاستدلال : أن النبي ﷺ اقتصر فيهما على إيجاب الزكاة ، وأن أدائها يتم به الفرض ، ولم يزد على ذلك ، فإيجاب العارية زائد .

ج- وعن فاطمة بنت قيس . عن النبي ﷺ قال ( ليس في المال حق سوى الزكاة ) رواه ابن ماجه .

وجه الاستدلال : أن ما سوى الزكاة ليس بواجب بذله ، والعارية تدخل في هذا العموم فلا تجب .

( تَنْعَمُ الْعَارِيَّةُ بِكُلِّ شَيْءٍ أَوْ فَعَلٍ يَحِلُّ عَلَيْهَا ) .

مِثْلُ قَوْلِهِ : أَعَزَّتْكَ هَذَا ، أَوْ يَذْفَعُ إِلَيْهِ شَيْئًا ، وَيَقُولُ : أَخْبَثَكَ الْإِنْفَاعَ بِهِ ، أَوْ خَذُ هَذَا فَانْتَفِعْ بِهِ ، أَوْ يَقُولُ : أَعَزَّنِي هَذَا ، أَوْ أَعْطَانِيهِ أَرْكَبُهُ أَوْ أَحْمِلُ عَلَيْهِ . وَيُسَلِّمُهُ إِلَيْهِ ، وَأَشْبَاهُ هَذَا .

لِأَنَّهُ إِباحَةٌ لِلتَّصَرُّفِ ، فَصَحَّ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَيْهِ ، كِإِبَاحَةِ الطَّعَامِ بِقَوْلِهِ وَتَقْدِيمِهِ إِلَى الضَّيْفِ . ( المعني ) .

( تَجْزِي إِعَارَةُ كُلِّ شَيْءٍ يَنْتَفَعُ بِهِا وَتَنْفَعُ بِهَا ) .

هذه شروط صحة العارية :

الشرط الأول : كون العين منتفعاً بها مع بقائها .

كالدار ، والعبيد ، والجواري ، والثياب ، والحلي للبس ، فلا يجوز إعارة ما لا نفع فيه .

الشرط الثاني : كون النفع مباحاً .

فلا يجوز إعارة المحرم مثل آلات اللهو .

( وَيَشْتَرِطُ كَوْنُ الْمَعِيرِ جَائِزًا لِلتَّصَرُّفِ ) .

أي : يشترط للعارية : كون المعير جائز التصرف .

قال ابن قدامة : وَلَا تَصِحُّ الْعَارِيَّةُ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ .

لأنَّه تَصَرَّفُ فِي الْمَالِ ، فَأَشْبَهَ التَّصَرُّفَ بِالْبَيْعِ . ( المعنى )

وجاء في ( كشف القناع ) : وَيُعْتَبَرُ أَيْضًا كَوْنُ الْمُعِيرِ أَهْلًا لِلتَّبِعِ شَرْعًا ، لِأَنَّ الْإِعَارَةَ نَوْعٌ مِنَ التَّبِعِ لِأَنَّهَا إِباحَةٌ مَنْفَعَةٌ .

– وتقدم أن جائر التصرف هو : العاقل ، البالغ ، الحر ، الرشيد .

( وَتُضْمَنُ مَطْلَقًا ) .

أي : أن العارية مضمونة مطلقاً فرط أم لم يفرط .

وهذا المذهب .

قال ابن قدامة : العارية مضمونة ، وإن لم يتعد فيها المستعير .

أ- لحديث سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ) . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالْأَرْبَعَةُ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ

وجه الدلالة : أن الحديث أفاد إطلاق الضمان على ما يأخذه الشخص حتى يؤديه ، وهذا يتناول العارية .

ب- وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ دُرُوعًا يَوْمَ حُنَيْنٍ . فَقَالَ : أَغْصَبَ يَا مُحَمَّدُ؟ قَالَ : بَلْ عَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ وصف العارية بأنها مضمونة ، فدل ذلك على ضمانها مطلقاً .

وذهب بعض العلماء : أنها لا تضمن إلا إذا فرط أو تعدى .

كَأَن أُعْطِيَهُ كِتَابًا لِيَقْرَأَ فِيهِ ، فَوَضَعَهُ فِي حَوْشِ الْبَيْتِ فَسَرَقَ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ ، لِأَنَّهُ فَرَطَ فَلَمْ يَحْفَظْهُ فِي حِرْزِهِ .

وهذا القول هو الراجح من أقوال العلماء : أنها لا تضمن إلا بالتعدي والتفريط .

وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية .

لأن قبض المستعير للعارية إنما وقع بإذن مالكيها فكانت أمانة كالوديعة .

– وأما حديث صفوان (بَلْ عَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ) فمعناه –والله أعلم– أضمن لك ردها لأمرين :

الأمر الأول : في اللفظ الآخر ( بل عارية مؤداة ) فهذا يبين أن المراد ضمان الأداء لا ضمان التلف .

الثاني : أنه لم يسأله عن تلفها ، وإنما سأله : هل تأخذها غصباً ، تحول بيني وبينها ؟ فقال : لا ، بل أخذ عارية أؤديها لك .

وأما حديث ( على اليد ما أخذت ... ) معناه : عليها رد ما قبضت لمالكه لا ضمانه ، لأن الضمان شيء والأداء شيء آخر .

( وَتُضْمَنُ الْعَارِيَّةُ بِبَدْلِهَا ) .

المثل في المثلية ، والقيمة إن لم تكن مثلية .

مثال : فناجيل القهوة تضمن بمثلها لأنها مثلية .

( وَالْمُسْتَعِيرُ الرَّاجِعُ فِي حَاقِلِهِ أَلَيْ قَدْ شَاءَ مَا لَمْ يَضُرْ بِالْمُسْتَعِيرِ ) .

لأن المنافع المستقبلية لم تحصل في يد المستعير ، فجاز الرجوع فيه ، كالحبة قبل القبض .

فإن أضر به لم يرجع ، لحديث ( لا ضرر ولا ضرار ) .

إدأً : رجوع المعير في عاريتها ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : أن تكون مطلقة ليست مقيدة بزمن أو عمل ، فيجوز للمعير أن يرجع في عاريتها متى شاء .  
لأن العارية إباحة منافع ، وهذه المنافع تقبض شيئاً فشيئاً ، فما لم يقبض من هذه المنافع لم يملكه المستعير .  
القسم الثاني : أن تكون العارية مقيدة بزمن أو عمل ، هذا موضع خلاف ، والأقرب : رأي الإمام مالك : أن العارية إذا كانت مقيدة بزمن أو عمل ، فإنه لا يجوز للمعير أن يرجع فيها حتى ينتهي ذلك الزمن أو العمل . ( المختصر في المعاملات ) .  
فائدة :

قال ابن قدامة : وَيَجُوزُ لِلْمُسْتَعِيرِ الرَّدُّ مَتَى شَاءَ بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ إِباحَةٌ ، فَكَانَ لِمَنْ أُبِيحَ لَهُ تَرْكُهُ ، كإِبَاحَةِ الطَّعَامِ .

( وَهِيَ رَدُّ الْعَارِيَةِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ ) .

أ- لقوله تعالى ( إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ) .

ب- وقال ﷺ ( أَدِ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ أُتِمِنَكَ ) رواه أبو داود .

ج- أن هذا المستعير قبض العين لمصلحته الخاصة .

د- لأن المعير محسن .

هـ- أننا لو ألزمتنا المعير بمؤونة الرد فيه سد باب العارية .

( وَكَانَ يَجُوزُ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يَعْيرَ الْعَارِيَةَ لِشَيْءٍ بِشَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ وَكَانَ يَجُوزُهَا ) .

أي : لا يملك المستعير إعارة ما استعاره .

لأن الإعارة ليست تملكاً للمنفعة كالإجارة ، وإنما هي إباحة انتفاع .

جاء في ( كشف القناع ) أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ لَا يَمْلِكُ الْإِعَارَةَ وَلَا الْإِجَارَةَ ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْمُنْفَعَةَ بَلْ الْإِنْتِفَاعَ .

لو أذن المعير للمستعير بإعارة ما استعاره منه ، جاز ذلك .

فائدة : ١

إعارة العبد المسلم لكافر .

قيل : لا يجوز .

قال ابن قدامة : ... لَا تَجُوزُ إِعَارَةُ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ لِكَافِرٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَمَكُّنُهُ مِنْ اسْتِخْدَامِهِ ، فَلَمْ تَجُزْ إِعَارَتُهُ لِذَلِكَ .

وقيل : يكره .

والصواب في هذه المسألة : ما يتعلق في خدمة المسلم للكافر قسمان :

القسم الأول : الخدمة المباشرة الذاتية فهذا لا يجوز .

كأن يغسل ثوب الكافر وماعونه ويكنس بيته ونحو ذلك، وعلى هذا لا يصح أن يعير رقيقه المسلم لكافر لمثل هذا النوع من الخدمة .

القسم الثاني : أن تكون الخدمة غير المباشرة الذاتية .

كما لو اشتغل عنده كاتباً ، فإن الأصل فيه جائز ولا بأس به ، وعلي ﷺ آجر نفسه من نصراني .

فائدة : ٢

ولا تعار أمة شابة لغير محرم أو امرأة .

قال ابن قدامة : ... وَلَا إِعَارَةُ الْمَرْأَةِ الْجَمِيلَةِ لِرَجُلٍ غَيْرِ مُحَرَّمِهَا ، إِنْ كَانَ يَحُلُّو بِهَا ، أَوْ يَنْظُرُ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا .

وَيَحُوزُ إِعَارَتُهَا لِامْرَأَةٍ وَلِذِي مُحَرَّمِهَا . ( المغني ) .

مثال : هذا رجل عنده أمة شابة فهل يعيرها لرجل ؟

لا يجوز لأنه يترتب على ذلك الفتنة من خلوة ونحو ذلك من المحاذير ، فإذا أعارها لذي محرم لأخيها أو لعمها جائز ولا بأس به ، كذلك لو أعارها لامرأة جائز ولا بأس به .

فائدة : ٣

الفرق بين الإجارة والعارية :

أولاً : أن نفقة رد العين المستعارة على المستعير ، وفي باب الإجارة مؤونة رد العين المؤجرة على المؤجر ، فالمستأجر يرفع يده عنها .

ثانياً : أن المستعير لا يملك أن يعير العارية ، وأما المستأجر يملك إعارتها .

ثالثاً : أن المستعير لا يملك أن يؤجر ( استعرت السيارة لمدة أسبوع لا تملك أن تؤجر على زيد أو بكر ؛ لأنك لست مالكا للمنافع ) ، لكن المستأجر يملك أن يؤجر .

رابعاً : أن عقد الإجارة من عقود المعاوضات ، وأما عقد العارية من عقود التبرعات .

خامساً : أن العارية إباحة للمنافع ، وإما الإجارة فهي تملك للمنافع .

## باب الغصب

تعريفه :

لغة : أخذ الشيء ظلماً .

اصطلاحاً : هو الاستيلاء على حق الغير قهراً بغير حق .

قوله : ( الاستيلاء ) أي : إن الغصب تصرف فعلي ، يقوم على الاستيلاء الذي يبني على القهر والغلبة .

وقوله : ( قهراً ) خرج به لو استولى عليه خلسة أو سرقة ، فإن هذا لا يعد غصباً اصطلاحاً ، فالسارق : هو من يأخذ المال خفية ، والمختلس : هو من يأخذ الشيء جهاراً بحضرة صاحبه في غفلة منه .

وقوله : ( بغير حق ) خرج به الاستيلاء بحق ، كاستيلاء الحاكم على مال المفلس ليوفي الغرماء .

( وهي حرالم ) .

أي : أن الغصب محرم .

أ- قال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ) .

ب- وقال ﷺ ( إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ) .

ج- وعن سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَنْ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ ) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

وأجمع العلماء على تحريم الغصب في الجملة . ( قاله ابن قدامة )

فائدة :

وقد اختلف العلماء في معنى قوله ﷺ ( مَنْ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ ) :

ف قيل : أن يكلف نقل ما ظلم منها في القيامة إلى المحشر ويكون كالطوق في عنقه .

وقيل : يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين ، أي فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه ، ويؤيد هذا حديث ابن عمر . قال : قال رسول الله ﷺ ( من أخذ من الأرض شبراً بغير حق خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين ) .

وقيل : أنه يطوق إثم ذلك ويلزمه كلزوم الطوق بعنقه .

( يَلْزَمُ الْغَاصِبُ رَدَّ الْغَاصِبِ بِزِيَادَتِهِ ) .

أي : يجب على الغاصب رد المغصوب إذا كان بحاله .

قال ابن قدامة : فمن غصب شيئاً لزمه رده إن كان باقياً بغير خلاف نعلمه .

أ- لقوله ﷺ ( على اليد ما أخذت حتى تؤديه ) رواه أبو داود .

ب- ولقوله ﷺ ( من أخذ عصا أخيه فليردها ) رواه أبو داود .

- قوله ( بزيادته ) أي : يلزم الغاصب رد المغصوب بزيادته سواء كانت متصلة أو منفصلة .

لأنها من ثناء المغصوب ، وهو للمالك ، فلزمه ردها كالأصل .

مثال الزيادة المتصلة : غصب عناقاً صغيرة ثم كبرت وسمنت ، فيجب عليه أن يردها بزيادتها ، وكتعلم العبد صنعة .

مثال الزيادة المنفصلة : غصب شاة حائلاً ، فولدت عنده ، فيجب عليه أن يردها بزيادتها .

( وَلِي غَرَمُ الْأَضْعَافِ ) .

أي : يجب رده ولو غرم أضعاف ، فلو لم يتمكن من رده إلا أن يخسر الغاصب قيمته عشر مرات ، فإنه يجب رده ولو غرم .

لقوله ﷺ ( ليس لعرق ظالم حق ) رواه أحمد .

والقاعدة : أن الغاصب ظالم معتدي ، فيعامل بأضييق الأمرين .

( يَلْزَمُ الْغَاصِبَ ضَمَانُ نَقْصِ الْغَاصِبِ وَلِي كَانَ بِهَيْبٍ هَالِكِ ) .

مثاله : غصب أمة شابة ، وبقيت عنده لمدة شهرين ، وأتاها ما يوحشها ، فايض شعرها ، فكانت بالأول تساوي [ ١٠٠ ] درهم ، والآن

تساوي [ ٥٠ ] درهم ، فيلزم الغاصب [ ٥٠ ] درهم ، لأنها نقصت تحت استيلائه ، فوجب عليه الضمان .

وأيضاً : لو أن هذه البهيمة هزلت وقل لحمها وجب عليه أرشها فيضمن النقص .



ومثل ذلك : ثوب تحرق ، وبناء تقدم ، وإناء تكسر .

لأنه نقص حصل في يد الغاصب فوجب ضمانه .

فائدة : ١

وإن غضب شيئاً له أجرة ، كالعقار ، والدواب ونحوها فعليه أجرة مثله ، سواء استوفى المنافع أو تركها حتى ذهبت .

لأنها تلفت في يده العادية ، فكان عليه عوضها .

فلو غضب أرضاً فعليه أجرها منذ غضبها إلى وقت تسليمها .

فائدة : ٢

اختلف العلماء : هل يضمن ما نقص بسعر ؟

مثال : غضب شاة تساوي ٢٠٠ ريال ، وبقيت عنده ولم يلحقها نقص في ذاتها ولا عيب ، ولكن القيمة نقصت فصارت تساوي :

١٠٠ ، فردها الغاصب على صاحبها ، فهل يضمن المائة ؟

قيل : لا يضمن .

لأنه رد العين بذاتها لم تتغير .

وقيل : يضمن ، واختاره ابن تيمية .

وهذا القول هو الصحيح .

( والأجر شيء له أجرة ، كالعقار ، والدواب ونحوها فعليه أجرة مثله ، سواء استوفى المنافع أو تركها حتى ذهبت .

أي : وإن غضب شيئاً له أجرة ، كالعقار ، والدواب ونحوها فعليه أجرة مثله ، سواء استوفى المنافع أو تركها حتى ذهبت .

لأنها تلفت في يده العادية ، فكان عليه عوضها .

فلو غضب أرضاً فعليه أجرها منذ غضبها إلى وقت تسليمها .

لأنه فوّت منفعة على صاحبه .

( والضمان إذا تلف ماله ) .

أي : ويجب ضمانه إذا تلف ماله مطلقاً ، سواء تعدى أو فرط أو لم يتعدى ولم يفرط ، لأن يده يد ظالم .

فإن كان مثلياً وجب ضمانه بمثله ، وإن لم يكن له مثل ففي قيمته .

فائدة :

المثلي : ما له نظير أو مقارب من معدود أو مكيل أو موزون أو مصنوع أو غير ذلك ( وهذا قول ابن تيمية ) .

بدليل حديث أنس رضي الله عنه ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ يَقْضَعُ فِيهَا طَعَامَ فَضْرَتِ

يَدَيْهَا ، فَكَسَرَتِ الْقُضْعَةَ ، فَضَمَّهَا ، وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ وَقَالَ « كُلُوا » . وَحَبَسَ الرَّسُولَ وَالْقُضْعَةَ حَتَّى فَرَّغُوا ، فَدَفَعَ الْقُضْعَةَ الصَّحِيحَةَ

وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ ) رواه البخاري .

ولأن الضمان بالشبيه والمقارب يجمع الأمرين وحصول مقصود صاحبه .

مثال : فناجين القهوة يضمنها بفناجين قهوة مثله .

فإذا لم يكن ضمانه بالمثلي ضمنه بقيمته .

( وإنْ هُصِبَ هِبَةً هَذَا فِي يَدَيْهِ أَوْ بِتَحْلِيمِهِ ، ثُمَّ هَبَتْ لَكَ زِيَادَةٌ ، وَدَهُ وَهَيْمَةٌ لَكَ زِيَادَةٌ ) .

يعني أن العبد زادت قيمته الغاصب ، كأن يتعلم صنعة عنده ، فيزيد في قيمته ، ثم ذهبت الزيادة الحاصلة ، كأن ينسى الصنعة بعد أن تعلمها عند الغاصب ، فهنا يلزم الغاصب رد العبد مع قيمة الزيادة التي حصلت عنده .  
**وذهب بعض العلماء :** بل يرد العبد فقط ولا يضمن الزيادة .  
لأنه ردّ العين كما أخذها .

**( وَإِنْ كَانَتْ أَرْضًا فَغَرَسَ فِيهَا أَوْ بَنَى فِيهَا فَتَرْكُهُ تَالِفٌ ) .**

أي : من غصب أرضاً فبنى فيها أو غرس زرعاً ألزم قلع البناء والغرس .  
لحديث عروة بن الزبير قال ( قال رجل من أصحاب النبي ﷺ : إن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في أرض غرس أحدهما فيها نخلاً ، والأرض لآخر ، فقضى رسول الله ﷺ بالأرض لصاحبها ، وأمر صاحب النخل أن يُخرج نخله منها ، وقال : **ليس لعرق ظالم حق** ) رواه أبو داود وحسنه الحافظ ابن حجر .  
قال أبو عبيد : فهذا الحديث مفسر للعرق الظالم ، وإنما صار ظالماً لأنه غرس في الأرض وهو يعلم أنها ملك لغيره ، فصار بهذا الفعل ظالماً غاصباً ، فكان حكمه أن يقلع ما غرس .  
■ أما إذا زرع فيها الغاصب : حُرِّجَ مالكها بين أخذ الزرع ويدفع نفقته للغاصب ، وبين تركه إلى الحصاد بأجرة مثله ، لأن الغاصب شغلها بماله ، فملك صاحبها أخذ الأجرة .  
والقول بالتفريق بين الغرس فيقلع ، والزرع فيبقى هو الأظهر من قولي أهل العلم ، لأن الغرس مدته تطول ولا يعلم متى ينقلع من الأرض ، بخلاف الزرع .

**( وَمَنْ أَسْتَفْتَى إِلَيْهِ الْعَبْدُ مِنَ الْغَاصِبِ وَهُوَ هَالِكٌ فَهَكَمَهُ بِحُكْمِ الْغَاصِبِ ) .**

أي : لو اشترى شخص بيتاً وهو يعلم أنه مغضوب ، فهو شريك للغاصب ، لأنه يعتبر شريكه في الغصب ، لأن هذه العين ليس ملكاً له وإنما هي مغضوبة .

**( وَيُضْمَنُ رَبُّ بَعِيْمَةٍ مَا أَتلفتَ مِنْ زَوْجٍ وَشَيْءٍ لِيَاكُ لَا نَهَاراً إِنْ لَمْ تُرْسَلْ بِعَرَبِهِ ) .**

وقد اختلف العلماء رحمهم الله إذا أتلقت البهائم شيئاً من الزروع .  
فأكثر العلماء على أن ما أفسدته البهائم ليلاً يضمنه أرباب الماشية بقيمته .  
لحديث ( أن النبي ﷺ قضى أن على أهل الحوائط حفظها في النهار وما أفسدته المواشي بالليل ضامن على أهلها ) رواه أبو داود والحاظ : هو البستان إذا كان عليه جدار .

**قال الشافعي** عن الحديث : أخذنا به لثبوت واتصاله ومعرفة رجاله . ( التلخيص الحبير ) .

ومن أهل العلم من يحتج في هذه المسألة بقصة داود وسليمان عليهما السلام في الغنم التي نفشت في الحرث قال تعالى : ( وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي الْخِزْيِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ ) .

قال الشوكاني : فإن قلت فما حكم هذه الحادثة التي حكم فيها داود وسليمان في هذه الشريعة الحمدية والملة الإسلامية ، قلت قد ثبت عن النبي ﷺ من حديث البراء أنه شرع لأمرته أن على أهل الماشية حفظها بالليل وعلى أصحاب الحوائط حفظها بالنهار وأن ما أفسدت المواشي بالليل مضمون على أهلها وهذا الضمان هو مقدار الذاهب عيناً أو قيمة ، وقد ذهب جمهور العلماء إلى العمل بما تضمنه هذا الحديث . ( تفسير فتح القدير ) .

وقال الإمام البغوي : ذهب إلى هذا بعض أهل العلم : أن ما أفسدت الماشية بالنهار من مال الغير فلا ضمان على رباها وما أفسدت بالليل يضمنه رباها لأن في عرف الناس أن أصحاب الحوائط والبساتين يحفظونها بالنهار وأصحاب المواشي يسرحونها بالنهار ويردونها بالليل إلى المراح فمن خالف هذه العادة كان خارجاً عن رسوم الحفظ إلى حد التنصيص هذا إذا لم يكن مالك الدابة معها فإن كان معها فعليه

ضمان ما أتلفته سواء كان راكبها أو سائقها أو قائدها أو كانت واقفة وسواء أتلقت بيدها أو رجلها أو فمها وإلى هذا ذهب مالك والشافعي . ( شرح السنة ) .

وقال الحافظ ابن عبد البر : وإنما وجب - والله أعلم - الضمان على أرباب المواشي فيما أفسدت من الزرع وشبهه بالليل دون النهار لأن الليل وقت رجوع الماشية إلى مواضع مبيتها من دور أصحابها ورحالهم ليحفظوها ويمسكوها عن الخروج إلى حرث الناس وحوائطهم لأنها لا يمكن أربابها من حفظها بالليل لأنه وقت سكون وراحة لهم مع علمهم أن المواشي قد آواها أربابها إلى أماكن قرارها ومبيتها وأما النهار فيمكن فيه حفظ الحوائط وحرزها وتعاهدها ودفع المواشي عنها. ولا غنى لأصحاب المواشي عن مشيتها لترعى فهو عيشها فألزم أهل الحوائط حفظها تحاراً لذلك والله أعلم وألزم أرباب الماشية ضمان ما أفسدت ليلاً لتفريطهم في ضبطها وجبها عن الانتشار بالليل. ولما كان على أرباب الحوائط حفظ حوائطهم في النار فلم يفعلوا كانت المصيبة منهم لتفريطهم أيضاً وتضييعهم ما كان يلزمهم من حراسة أموالهم . ( الاستذكار ) .

فيؤخذ من كلام أهل العلم أن تفريق النبي ﷺ بين إفساد المواشي بالنهار وإفسادها بالليل لأنه بالنهار يمكن التحفظ من الماشية دون الليل فإذا أتلقت بالنهار فالتقصير من أصحاب المزارع في حفظ زروعهم فلا يكون الإتلاف بالنهار موجباً للضمان بخلاف الإتلاف بالليل فإن التقصير يكون من صاحب المواشي فيكون الإتلاف بالليل موجباً للضمان.

تنبيه :

قال الإمام النووي : إذا كان مع البهيمة شخص ضمن ما أتلفته من نفس ومال سواء أتلقت ليلاً أو نهاراً وسواء كان سائقها أو راكبها أو قائدها وسواء أتلقت بيدها أو رجلها أو عضها أو ذنبها لأنها تحت يده وعليه تعهدا وحفظها وسواء كان الذي مع البهيمة مالكة أو أجيره أو مستأجراً أو مستعيراً أو غاصباً لشمول اليد وسواء البهيمة الواحدة والعدد . روضة الطالبين ٤٠٠/٧ .

فائدة : ١

إذا غصب جارحاً أو كلباً فحصل بذلك صيداً ، فإن الصيد يكون لمالكه ، لأن الكلب لمالكه .

وكذلك إذا غصب عبداً وصاد هذا العبد طيوراً ، فإن الصيد لمالكه .

فائدة : ٢

وأما إذا غصب فرساً : فصاد به ، فإن الصيد للغاصب ، لأن الفرس ليس هو الذي يصيد ، بل يصاد عليه ، والصائد هو الغاصب ، لأن الغاصب صاد بسهمه ، لكن على الغاصب أجرة الفرس .

#### باب الشفعة

تعريفها :

الشفعة شرعاً : هي انتزاع الشريك حصّة شريكه ممن اشتراها منه بالثمن الذي استقر عليه العقد .

قال ابن قدامة : وَهِيَ اسْتِحْقَاقُ الشَّرِيكِ انْتِزَاعَ حِصَّةِ شَرِيكِهِ الْمُنْتَقِلَةِ عَنْهُ مِنْ يَدِ مَنْ انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ .

وقال في الفتح : وفي عُرف الشرع : انتقال حصّة شريك إلى شريك ، كانت انتقلت إلى أجنبي ، بمثل العوض المسمّى .

مثال الشفعة : زيد وعمرو شريكان في أرض ، فباع عمرو نصيبه على خالد ، فنقول لزيد أن ينتزع نصيب عمرو من خالد بالثمن الذي استقر عليه العقد .

( وَهِيَ ثَابِتَةٌ بِالسُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ ) .

قال ابن قدامة : وَهِيَ ثَابِتَةٌ بِالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ .

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ : ( قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُفْعَةَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .

وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ ( الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَرِكٍ : أَرْضٌ ، أَوْ رَنْجٌ ، أَوْ حَائِطٌ ، لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُعْرَضَ عَلَى شَرِيكِهِ ) .

قال ابن قدامة : أَمَّا الْإِجْمَاعُ ، فَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى إِبْثَابِ الشُّفْعَةِ لِلشَّرِيكِ الَّذِي لَمْ يُقَاسِمْ ، فِيمَا يَبِيعُ مِنْ أَرْضٍ أَوْ دَارٍ أَوْ حَائِطٍ .

وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ نَصِيبَهُ ، وَمَتَّكَنَ مِنْ بَيْعِهِ لِشَرِيكِهِ ، وَتَخْلِيصِهِ مِمَّا كَانَ بِصَدَدِهِ مِنْ تَوَقُّعِ الْخُلَاصِ وَالِاسْتِخْلَاصِ ، فَالَّذِي يَقْتَضِيهِ حُسْنُ الْعِشْرَةِ ، أَنْ يَبِيعَهُ مِنْهُ ، لِيَصِلَ إِلَى غَرَضِهِ مِنْ بَيْعِ نَصِيبِهِ ، وَتَخْلِيصِ شَرِيكِهِ مِنَ الضَّرَرِ ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ، وَبَاعَهُ لِأَجْنَبِيٍّ ، سَلَطَ الشَّرْعُ الشَّرِيكَ عَلَى صَرْفِ ذَلِكَ إِلَى نَفْسِهِ .

وقال في الفتح : ولم يختلف العلماء في مشروعيتها ، إلا ما نقل عن أبي بكر الأصم من إنكارها .

فائدة :

وقد اختلف العلماء في ثبوت الشفعة للكافر على المسلم على قولين : ( لو باع شريك الذمي شقصاً على مسلم ، فهل للذمي الشفعة على المسلم أم لا ) .

القول الأول : أنه لا شفعة لكافر على مسلم .

وهذا المذهب ، واختيار ابن القيم .

أ- لما روي عن النبي ﷺ أنه قال ( لا شفعة للنصراني ) رواه البيهقي ولا يصح .

ب- أننا لو مكناه من الشفعة لجعلنا له سلطاناً على المسلم .

القول الثاني : أن له الشفعة .

وهذا قول جماهير العلماء .

لعموم الأدلة .

وهو الصحيح .

( وَكَانَ تَثْبِيْتُهَا بِشُرُوطٍ مِنْهَا : كَمِثْلِهِ وَبِيعاً ) .

وهذا بالإجماع في أن الشفعة تثبت بالبيع .

أي : يشترط لحصول الشفعة أن تكون حصة الشريك انتقلت إلى المشتري الأجنبي بالبيع .

قال ابن قدامة : مَا عَوَّضَهُ الْمَالُ ، كَالْبَيْعِ ، فَهَذَا فِيهِ الشُّفْعَةُ بِغَيْرِ خِلَافٍ .

- واختلف العلماء فيما لو انتقلت بغير عوض مالي كالهبة ، هل للشريك الشفعة أم لا :

مثال : شريكان في أرض ، وهب أحدهما نصيبه لشخص ثالث ، فهل لشريكه أن يأخذ بالشفعة ؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : لا تثبت بالهبة

وهذا مذهب جمهور العلماء .

لأنها انتقلت بغير عوض مالي .

القول الثاني : أن الشفعة تثبت في الهبة .

وهذا قول ابن أبي ليلى وجماعة .

قالوا : لأن الضرر حاصل بالشريك الجديد .

قال الشيخ ابن عثيمين : أن يكون انتقال الملك فيه بالاختيار كالهبة، فالمذهب أنه لا شفعة، والصحيح أن الشفعة ثابتة؛ لأن الحكمة من الشفعة موجودة في الهبة، إذ إن الحكمة من الشفعة إزالة ضرر الشريك الجديد عن الشريك الأول .

فائدة :

لا تثبت الشفعة إذا انتقل النصيب بالإرث .

مثال : زيد وعمرو شريكان في أرض ، فمات عمرو ، فانتقل نصيبه إلى ورثته ، فهل لزيد أن يشفع ؟

الجواب : لا ، لأنه انتقل بغير عوض ، ولأنه انتقال غير اختياري .

( وَمِنْهَا : أَنْ يَكُونَ هَبًا ) .

أجمع العلماء على ثبوت الشفعة في العقارات .

فائدة : ١

اختلفوا في غير العقارات كالمقولات ( كالسيارات ونحوها ) على قولين :

القول الأول : عدم ثبوت الشفعة في المنقول .

وبه قال الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أ- لحديث جابر السابق ( ... فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتْ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ ) .

قالوا : إن وقوع الحدود وتصريف الطرق لا يتصور في المنقول .

ب- ولحديث ( الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ : أَرْضٍ ، أَوْ رَيْعٍ ، أَوْ خَائِطٍ ) .

قالوا : جعل الشفعة في الربع والخائط ، ولم يذكر المنقول .

القول الثاني : ثبوت الشفعة في المنقول .

وهذا اختيار ابن تيمية .

أ- للحديث ( قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل شيء ) .

قالوا : إن هذا الحديث عام ، فيدخل فيه المنقول .

ب- أن الشفعة شرعت لإزالة الضرر ، والضرر الثابت في العقار هو بعينه ثابت في المنقول .

وهذا القول هو الصحيح .

مثال : زيد وعمرو شريكان في سيارة ، فباع عمرو نصيبه على بكر ، فإنه - على القول الراجح - لزيد أن يشفع .

فائدة: ٢

اختلف العلماء : هل تثبت الشفعة فيما لا يقبل القسمة من العقار ؟

لأن العقار المبيع إما أن يكون مما يقبل القسمة كالعقار الكبير من أرض أو دار أو مزرعة ، وإما أن يكون مما لا يقبل القسمة بحيث لو قسم لم يعد كل قسم صالحاً للبيع وحده أو الانتفاع به ، كالعقار الصغير من طريق ضيقة أو بئر أو نحو ذلك ، فأما ما يقبل القسمة فلم يختلف أهل العلم في ثبوت الشفعة فيه ، وأما ما لا يقبل القسمة فقد اختلف العلماء فيه على قولين :

القول الأول : ثبوت الشفعة .

وبه قال الحنفية ، والظاهرية ، واختار ذلك ابن تيمية .

أ- لعموم الحديث ( قضى النبي ﷺ في الشفعة في كل ما لم يقسم ) .

ب- أن الشفعة تثبت لإزالة الضرر بدخول شريك ، والضرر متحقق في هذا النوع من العقار .

القول الثاني : عدم ثبوت الشفعة .

وبه قال المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أ- للحديث ( ... في كل ما لم يقسم ) .

قالوا : إن تعليقه ثبوت الشفعة في الشيء بما إذا لم يقسم دليل على أن ما لا يقبل القسمة لا تجري فيه الشفعة أصلاً .

ب- أن إثبات الشفعة هنا يلحق الضرر بالشريك البائع ، لأنه لا يمكن أن يستقل بنصيبه بالقسمة ، وقد يتمتع المشتري لأجل الشفع ، وفي كل هذا ضرر على البائع .

( وَمِنْهَا : أَنْ يَكُونَ شَقَصًا مَشَاعًا ) .

( شَقَصًا ) يعني جزءاً ( مَشَاعًا ) المشاع : هو الشيء المشترك غير المقسوم .

فالعقار إذا كان فيه شركة ينقسم إلى قسمين :

الأول : أن يكون العقار كعقار واحد كما هو للشخص الواحد ، فهذا النوع من العقار تثبت فيه الشفعة بالسنة والإجماع كما تقدم .

والثاني : أن يقسم العقار ويحدد لكل شريك نصيبه ، فحينئذ هو عقار مقسوم ، فهذا اختلف العلماء فيه ، وجهاهير العلماء على عدم الشفعة .

فائدة :

اختلف العلماء في الشفعة للجار على أقوال :

القول الأول : عدم ثبوت الشفعة للجار مطلقاً .

وهذا قول جماهير العلماء .

قال الشوكاني : وقد حكى هذا القول عن : علي ، وعمر ، وعثمان ، وسعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار ، وعمر بن عبد العزيز ، وربيعه ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، والأوزاعي ، وإسحاق .

أ- لحديث جابر السابق ( ... فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُدُودُ وَصُرِفَتْ الطَّرِيقُ فَلَا شُفْعَةَ ) .

فهذا الحديث دليل على أن ما قسم لا شفعة فيه ، وأن الحدود إذا وجدت بين الأملاك فلا شفعة .

ب- أن الضرر الذي شرعت من أجل رفعه الشفعة لا يتحقق بسبب الجوار ، لتمييز كل ملك عن الآخر ، لصاحبه حرية التصرف فيه ، بخلاف الملك المشترك .

القول الثاني : أن للجار الشفعة مطلقاً .

وهذا مذهب الحنفية .

أ- لحديث أبي رافع رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

ب- ولحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ ) زَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ .

القول الثالث : ثبوت الشفعة للجار عند الاشتراك في حق من حقوق الارتفاق .

وهذا اختيار ابن تيمية ، وابن القيم .

أ-لحديث جابر قال: قال ﷺ (الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ جَارِهِ، يُنْتَظَرُ بَيْنَهُمَا -وَإِنْ كَانَ غَائِبًا- إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا). زَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْهَعِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ  
فهذا الحديث أثبت الشفعة للجار إذا كان الطريق مشتركاً بينهما .

ب- أن المشاركة في الحقوق كالمشاركة في الملك ، من حيث كثرة المخالطة ووجود الضرر بين الشركاء ، والشفعة إنما شرعت لرفع الضرر .

وهذا القول هو الصحيح .

وأما الجواب عن حديث جابر ( فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُدُودُ وَصُرِفَتْ الطَّرِيقُ فَلَا شُفْعَةَ ) :

أولاً : أن قوله ( فإذا وقعت ... ) مدرجة من قول جابر .

ورد ذلك بأن الأصل ، أن كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج .

ثانياً : قالوا : إن ذكر الحكم لبعض أفراد العموم لا يقتضي التخصيص ، بمعنى : إذا جاء عموم ثم فرع عليه بذكر حكم يختص ببعض أفرادها فإنه لا يقتضي التخصيص .

( وَمِنْهَا : أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَنْقَسِمُ ، فَأَمَّا مَا لَا يَنْقَسِمُ فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ ) .

أي : أن تكون الشفعة في شيء يمكن قسمته كأرض ، ودار واسعة .

لحديث جابر السابق ( .. في كل ما لم يقسم ) .

فأما ما لا ينقسم كبير ، ودار صغيرة ، ودار صغير ، فلا شفعة فيه .

واختار ابن تيمية أن الشفعة تثبت فيما لا ينقسم ، لعموم الدليل ، فإنه صريح في عموم الشفعة في كل عقار لم يقسم ، سواء أمكنت قسمته أم لا ، ولأن الشفعة شرعت لدفع الضرر ، والضرر في هذا النوع أكثر .

( وَمِنْهَا : طَلَبُ الشُّفْعَةِ سَائِعٍ يَحَالِمُ ) .

فإن آخر الطلب لغير عذر بطلت .

فالشفعة على الفور . ( أي : من حين أن يعلم يجب أن يطالب ) .

وها مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد .

قال ابن قدامة : الصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ حَقَّ الشُّفْعَةِ عَلَى الْفَوْرِ ، إِنَّ طَالَ بِهَا سَاعَةٌ يَعْلَمُ بِالْبَيْعِ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ .

أ- لحديث إِبْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ( الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعُقَالِ ) رَوَاهُ إِبْنُ مَاجَه ، وهو ضعيف .

ب- ما روي عن النبي ﷺ أنه قال ( الشفعة لمن واثبها ) .

ج- ولأن الشفعة لدفع الضرر عن الشريك فكانت على الفور .

وذهب بعض العلماء إلى أن الشفعة تثبت للشريك على التراخي .

وهذا مذهب المالكية .

أ- أن الشفعة حق من جملة الحقوق التي لا تسقط إلا بالرضا بإسقاطها بما يدل على الرضا من قول أو فعل .

فالشفعة لا تسقط إلا بما يدل على سقوطها ، إما بقول صريح ، أو قرينة ظاهرة .

القول الصريح : أن يقول : لما علم أن شريكه قد باع ، أنا لست بمطالب .

القرينة الظاهرة : أن يسكت ويرى أن المشتري قد تصرف وعمل وهو ساكت ، فهذه قرينة ظاهرة تدل على رضاه .

ب- أن إلقاء الشفيع إلى الفورية وعدم إعطائه الفرصة للنظر غير مناسب لما شرعت له الشفعة .

فائدة :

إن ترك الشفعة لعنبة ، أو حبس أو صغر فهو على شفيعته متى قدر عليها .

( وَمِنْهَا : أَلَيْسَ بِمَبِيعٍ الْبَيْعُ ) .

دفعاً لضرر المشتري بتبعض الصفقة في حقه بأخذ بعض المبيع ، مع أن الشفعة على خلاف الأصل دفعاً لضرر الشركة ، والضرر لا

يزال بالضرر .

( وَمِنْهَا : إِنْ كَانَ الْاِثْمُ ، فَإِنْ حُجِرَ عَنْهُ ، أَوْ عَنْ بَعْضِهِ بَطَلَتْ شَفَعَتُهُ ) .

لتعذر حصول المشتري على الثمن ، والشفعة إنما شرعت لدفع الضرر فلا تثبت معه .

فائدة :

تسقط الشفعة بأمور :



أولاً : ترك طلب الشفعة .

ثانياً : إذا طلب الشفع بعرض العقار المبيع .

ثالثاً : الإبراء والتنازل عن الشفعة .

رابعاً : التنازل عن الشفعة مقابل تعويض أو صلح .

( وَيُحْرَمُ التَّحِيلُ لِإِسْقَاطِ الشَّفْعَةِ ) .

لحديث أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( لا تتركبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل ) رواه ابن بطه .

– من صور التحيل :

أولاً : أن يظهر الشريك والمشتري أن البيع بثمان كبير .

مثال : أن يبيعه بعشرة آلاف ، ويقول أنني بعته بخمسين ألف ، فإن الشريك الآن لن يطالب بالشفعة ، لأنه إذا طالب سوف يأخذها بالثمان الذي استقر عليه العقد .

ثانياً : أن يظهر الشريك والمشتري أن الانتقال بغير عوض ، فيقول الشريك لشريكه : إنني قد وهبت فلان نصيبي من الأرض ، وإذا قال : وهبت فلا شفعة على مذهب الجمهور .

ثالثاً : أن يوقف المشتري النصيب فوراً .

#### باب الوديعة

تعريفها :

لغة : من ودع الشيء إذا تركه ، سميت بذلك لأنها متروكة عند المودع .

وشرعاً : اسم للمال المودع عند من يحفظه بلا عوض .

وعلى هذا فالشرط في الوديعة أن تكون على سبيل التبرع ، فخرج بذلك الأجير على حفظ المال .

( وَهِيَ ثَابِتَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ ) .

قال ابن قدامة : وَالْأَصْلُ فِيهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ .

أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ( إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ) .

وقوله تَعَالَى ( فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ ) .

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ( أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّيَمَّنَكَ ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ ) .

وَرُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ( أَنَّهُ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدَائِعُ فَلَمَّا أَرَادَ الْمِجْرَةَ أَوْدَعَهَا عِنْدَ أَمِّ أَيْمَنَ ، وَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَرُدَّهَا عَلَى أَهْلِهَا ) .

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ ، فَاجْتِمَاعُ عُلَمَاءِ كُلِّ عَصْرِ عَلَى جَوَازِ الْإِبْدَاعِ وَالِاسْتِيعَادِ .

وَالْعَبْرَةُ تَفْتَضِيهَا ، فَإِنَّ النَّاسَ إِلَيْهَا حَاجَةٌ ، فَإِنَّهُ يَتَعَدَّرُ عَلَى جَمِيعِهِمْ حِفْظُ أَمْوَالِهِمْ بِأَنْفُسِهِمْ ، وَيَحْتَاجُونَ إِلَى مَنْ يَحْفَظُ لَهُمْ . (المعنى)

( يَسُنُّ لِلْمُودَعِ تَقْبِيلُهَا إِذَا عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ تَمَّ عَلَى حِفْظِهَا ) .

أي : يسن للمودع يستحب أن يقبل الوديعة إذا علم من نفسه أنه ثقة على حفظها .

أ-لأن في ذلك ثواباً جزيلاً .

ب- وقال تعالى ( وَأَخْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ) .

ج- قال رسول الله ﷺ ( ... والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه ) رواه مسلم .

د- ولأن ذلك من باب إعانة المسلم .

قال ابن قدامة: قبول الوديعة مستحب لمن علم من نفسه الأمانة، لما فيه من قضاء حاجة أخيه ومعاونته، وقد أمر الله تعالى ورسوله بهما .

وإن كان عاجزاً عن حفظها ، أو خائفاً من نفسه عليها ، لم يجز له قبولها؛ لأنه يغرر بها إلا أن يخبر بها بذلك فيرضاه ، فإن الحق له، فيجوز بذله . ( الكافي ) .

( وَيَشْتَرَطُ لِمَقْبُولِهَا كَيْفَانِهَا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ لِمِثْلِهِ ) .

وجائز التصرف هو : العاقل ، البالغ ، الحر ، الرشيد .

فلو أودع ماله لصغير ، أو مجنون ، أو سفيه فأتلفه فلا ضمان ، لتفريطه بدفعه إلى أحدهم .

وإن أودعه أحدهم صار ضامناً .

فالحالات أربع :

من جائز التصرف لمثله : فهذه جائزة صحيحة .

من جائز التصرف لغير جائز التصرف : فلا ضمان على المودع ، لأنه هو الذي فرط بإعطاء ماله لهؤلاء .

من سفيه لمثله : فهذه لا تعقد ، ولا تصح .

من سفيه لجائز التصرف : وهذا لا يصح ، فإن أخذ المال منه وتلف المال عند المودع ضمنه ، لأنه أخذ المال بغير إذن وليه .

( وَيَجِبُ عَلَى الْمُودَعِ حِفْظُ الْوَدِيعَةِ فِي حِرْزِ مِثْلِهَا كَمَا يَحْفَظُ مَالَهُ ) .

أي : أنه يجب على المودع أن يحفظ الوديعة ، وأن يكون ذلك الحفظ في حرز مثله .

إذاً : يجب أولاً حفظها ، وثانياً : في حرز مثله .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن على المودع إحراز الوديعة وحفظها .

وقال ابن حزم : فرض على من أودعت عنده وديعة حفظها .

أ- لأن الله تعالى أمر بأدائها ، كما قال تعالى ( إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ) ولا يمكن أداؤها إلا بحفظها .

ب- ولأن المقصود من الإيداع الحفظ ، والاستيداع التزام ذلك ، فإذا لم يحفظها لم يفعل ما التزمه .

( حرز مثلها ) المكان الذي تحفظ فيه عادة . فالغنم مثلاً تحفظ في الأحواش ، الذهب في الصناديق .  
قال ابن قدامة : إِذَا لَمْ يَحْفَظْهَا كَمَا يَحْفَظُ مَالَهُ ، وَهُوَ أَنْ يُحَرِّزَهَا بِحُرْزِ مِثْلِهَا ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُهَا ، وَحُرْزُ مِثْلِهَا يُذَكِّرُ فِي بَابِ الْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ .  
( وَرَدَهَا إِذَا طَلَبَهَا صَاحِبُهَا ) .

أي : يجب على المودع رد الوديعة إلى صاحبها إذا طلبها المودع .  
قال تعالى ( إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ) .  
وقال ﷺ ( أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ أَنْتَ مَنَّكَ ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ ) .  
وَلِأَنَّهَا حَقٌّ لِمَالِكِهَا لَمْ يَتَّعَلَّقْ بِمَا حَقُّ غَيْرِهِ ، فَلَزِمَ أَدَاؤُهَا إِلَيْهِ ، كَالْمَغْصُوبِ وَالذَّيْنِ الْحَالِ .  
قال ابن قدامة : لا خلاف في وجوب رد الوديعة على مالكها ، إذا طلبها .  
وقال ابن حزم : فرض على من أودعت عنده وديعة حفظها ، وردها إلى صاحبها إذا طلبها منه .  
( وَالَّذِي دِيْعُهُ أَمَانَةٌ ، فَلَا تُضْمَنُ إِلَّا بِالتَّعْدِي وَالتَّشْرِيطِ ) .  
قال ابن قدامة : وَجُمِلَتْهُ أَنَّ الْوَدِيعَةَ أَمَانَةٌ ، فَإِذَا تَلَفَتْ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ مِنَ الْمُدَّعِ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ ، سَوَاءً ذَهَبَ مَعَهَا شَيْءٌ مِنْ مَالِ الْمُدَّعِ أَوْ لَمْ يَذْهَبْ ، هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . ( المعني ) .  
أ- لأنها أمانة ، والأمين لا يضمن إذا لم يتعد .

ب- ولأن المودع يحفظها تبرعاً ، فلو ضمن لامتنع الناس من قبول الودائع فيترتب على ذلك الضرر بالناس وتعطل المصلحة .  
ج- وقد جاء في حديث ( من أودع وديعة فلا ضمان عليه ) .

فائدة : ١

الأمين : من قبض المال بإذن من الشارع أو من المالك .

فائدة : ٢

فإن فرط أو تعدى فإنه يضمن .

قال ابن قدامة : فَأَمَّا إِنْ تَعَدَّى الْمُسْتَوْدِعُ فِيهَا ، أَوْ فَرَطَ فِي حِفْظِهَا ، فَتَلَفَتْ ، ضَمِنَ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُتَلَفٌ لِمَالِ غَيْرِهِ ، فَضَمِنَهُ ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِيدَاعٍ . ( المعني ) .

فائدة : ٣

التعدي : أن يفعل ما لا يجوز ، والتفريط : أن يترك ما يجب ( في الحفظ ) .

أمثلة للتعدي والتفريط :

أ- أن يحفظها بدون حرزها ، كأن يحفظ الدراهم في السيارة بدلاً من الصندوق .

ب- أن يستعملها بغير إذن صاحبها ، كأن يستعمل السيارة أو الدابة أو يقرأ الكتاب .

ج- أن يتصرف في الوديعة بإجارة أو إعارة أو رهن أو إقراض ونحو ذلك .

( وَإِذَا دَفَعَ الْمُدَّعِ الْوَدِيعَةَ لِأَجْنَبِيٍّ - لِشَيْرٍ عَذْر - فَتَلَقَّيْتَهَا بِإِثْمِهِ يَضْمَنُ ) .

لأنه خالف المودع ، فإنه أمره أن يحفظها بنفسه ولم يرض لها غيره ، فالمودع إما رضي المودع ولم يرض غيره .

فدفع الوديعة إلى أجنبي ليقوم بحفظها لها حالتان :

الأولى : أن يكون ذلك لغير عذر .

فهذا لا يجوز ، ويضمن إذا تلفت .

الثانية : أن يكون ذلك لعذر .

كأن يحترق البيت ، فيسلم الأمانة التي فيه لأجنبي ليحفظها حتى يتمكن من تهيئة مكان ، أو يمرض لا يقدر على متابعتها ، فإن أمكنه أن يردها إلى مالكها ردها ، فإن لم يقدر فله أن يعطيها لأجنبي ويتحرى الأمين .

فائدة: ١

إذا حدث للمودع سفر فإنه :

يردها إلى صاحبها أو وكيله في قبضها .

فإن تعذر { أي صاحب الوديعة غائب } فإنه يسافر بها إن كان أحرز .

فإن لم يكن السفر أحفظ دفعها إلى الحاكم ، لأن الحاكم يقوم مقام صاحبها عند غيبته .

فإن لم يمكن إيداعها عند الحاكم أودعها عند ثقة .

فائدة: ٢

هل له أن يسافر بالوديعة ؟

له أن يسافر بها إلا في حالتين :

الأولى : إذا نهاه بها قال لا تسافر بها .

الثانية : إن كان عدم السفر بها أحفظ لها .

فائدة: ٣

إذا أودع الرجل وديعة ، وطلب من المودع أن يحفظها في مكان معين ، فإن حفظها فيه فلا ضمان عليه .

قال ابن قدامة : ... فَإِنْ عَيَّنَّ لَهُ - يعني ما يحفظها فيه - لِرَمَاهُ حِفْظَهَا فِيمَا أَمَرَهُ بِهِ ، سَوَاءٌ كَانَ حِزْرًا مِثْلَهَا أَوْ لَمْ يَكُنْ .

وقال رحمه الله : وَجُئِلَ ذَلِكَ أَنَّ رَبَّ الْوَدِيعَةِ إِذَا أَمَرَ الْمُسْتَوْدِعَ بِحِفْظِهَا فِي مَكَانٍ عَيَّنَّهُ ، فَحِفْظُهَا فِيهِ ، وَلَمْ يَحْشَ عَلَيْهِ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، يَغْيَرُ خِلَافَ لِأَنَّهُ مُتَّيِّلٌ لِأَمْرِهِ ، غَيْرُ مُفَرِّطٍ فِي مَالِهِ .

وَأِنْ خَافَ عَلَيْهَا سَيْلًا وَتَوَى ، يَغْيِي هَلَاكًا ، فَأَخْرَجَهَا مِنْهُ إِلَى حِزْرٍ ، فَتَلَقَّيْتُ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ .

يَغْيَرُ خِلَافَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ نَقْلَهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ تَعَيَّنَ حِفْظًا لَهَا ، وَهُوَ مَأْمُورٌ بِحِفْظِهَا .

وَأِنْ تَرَكَهَا مَعَ الْخَوْفِ فَتَلَقَّيْتُ ، ضَمِنَهَا سَوَاءٌ تَلَقَّيْتُ بِالْأَمْرِ الْمَخُوفِ أَوْ بَعِيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ فَرَّطَ فِي حِفْظِهَا ، لِأَنَّ حِفْظَهَا نَقْلُهَا ، وَتَرَكَهَا تَضْيِيعُهَا .

( المغني )

فائدة :

ما الحكم إذا قال ربما : خذ الوديعة فاحفظها في مكان كذا وكذا ، فخالف ؟

إذا خالف المودع فلا يخلو من ثلاث حالات :

**الحالة الأولى :** أن يخالف إلى أعلى . ( يحفظها في مكان أحرز منه ) .

مثال : قال احفظها في صندوق الخشب ، فحفظها في صندوق الحديد .

فلا ضمان عليه .

لأن من رضي حرزاً رضي بما هو أحرز منه ، ولأنه بفعله هذا قد زاده ولم ينقصه .

**قال ابن قدامة :** وإن أحرزها في حرز مثلها أو فوقه لم يضمن؛ لأن من رضي بحرز مثلها رضي بما فوقه . ( الكافي ) .

**الحالة الثانية :** أن يخالف إلى مساوٍ .

مثال : قال احفظها في صندوق الخشب الأول فحفظها في صندوق الخشب الثاني .

فإنه في هذه الحالة يضمن .

**الحالة الثالثة :** أن يخالف إلى أدنى .

قال احفظها في صندوق الحديد ، فحفظها في صندوق الخشب ونحو ذلك .

فإنه يضمن ، إلا أن يخاف عليه من حرق أو غرق كما تقدم عن ابن قدامة .

( وَإِذَا قَطَعَ الْعَالِفُ مِنْ أَلْفٍ أَوْ حَبِيٍّ مَالَهُ يَلْزَمُهُ ) .

لأنه مفرط .

لأن العرف يقتضي علفها وسقيها ، فكأنه مأمور به عرفاً .

وقيل : لا يلزمه .

لأنه استحفظه إياها ولم يأمره بعلفها .

قال ابن قدامة : وَإِنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يَأْمُرْ بِعَلْفِهَا ، لَزِمَهُ ذَلِكَ أَيْضًا ، وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزَمَهُ ذَلِكَ ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ .

لِأَنَّهُ اسْتَحْفَظَهَا إِيَّاهَا ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِعَلْفِهَا ، وَالْعَلْفُ عَلَى مَالِكِهَا ، فَإِذَا لَمْ يَغْلُفْهَا كَانَ هُوَ الْمُفْرِطُ فِي مَالِهِ .

قال ابن قدامة مرجحاً القول الأول :

وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِثْلَافُهَا ، وَلَا التَّفْرِيطُ فِيهَا ، فَإِذَا أَمَرَهُ بِحِفْظِهَا تَصَمَّنَ ذَلِكَ عِلْفُهَا وَسَقْيُهَا . ( المعني ) .

فائدة:

وقد اختلف العلماء في حكم : إن قال صاحبها لا تعلقها فماتت ؟ فهل يضمن المودع أم لا على قولين :

قيل : لا يضمن .

وهذا مذهب الحنابلة ، وهو أكثر أصحاب الشافعي .

لأنه متمثل لقول صاحبها .

وقيل : بل يضمن .

وهو قول ابن المنذر .

لأنها نفس محترمة تتألم ، وحبس الطعام عنها إيذاء لها ، فيجب الضمان .  
وقول صاحبها في هذه الحال معصية لله ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .  
ورجح هذا الشيخ ابن عثيمين .  
( وَيَسْبِلُ قَوْلُ الْوَدْعِ فِي رَدِّهَا إِلَى رِيهَا ) .  
أ-لأنه أمين .

ب- ولأن الله تعالى قال ( ما على المحسنين من سبيل ) .  
ج- ولأن الأصل براءة الذمة .

فائدة : ١

الأموال التي عند البنوك هل هي ودیعة ؟  
الصواب أنها قروض ، ويترب على ذلك مسألة التلف والزيادة وغيرها ، فإذا تلفت في البنك صار ضامناً بخلاف لو قلنا : بأنه ودیعة ، وكذلك الزيادة يكون قرضاً جر نفعاً فهو ربا .

فائدة : ٢

لو شرط الضمان على المودع فهل يضمن ؟  
قولان لأهل العلم : أحدهما أنه لا يضمن إذا لم يتعد أو يفرط .  
قال ابن المنذر : وإذا شرط المودع على المودع أنه ضامن للوديعة فلا ضمان عليه ، كذلك قال الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، ويشبه ذلك مذهب مالك . ( الإشراف ) .  
لأن يد المودع يد أمانة ، واشتراط الضمان على الأمين باطل ، لأنه شرط ينافي مقتضى العقد .

فائدة : ٣

قال ابن مفلح : وتنفسخ - أي الوديعة - بموت وجنون وعزل مع علمه .

بَابُ إِحْيَاءِ الْأَمْوَالِ

هي الأرض البائرة التي لا يعلم لها مالك .  
والأموات بفتح الميم والواو الأرض التي لا مالك لها من الأديمين ولا ينتفع بها أحد .  
التي لا يعرف لها مالك : هذا شرط الموات ، أن تكون الأرض التي يراد إحيائها لا يعلم لها مالك معين .  
تعريف الموات عند الفقهاء : هي الأرض المنفكة عن الاختصاصات وملك معصوم .  
المنفكة عن الاختصاصات : أي التي لا يختص بها واحد بعينه ، كالأرض الخراب الدارسة التي لا يملكها أحد ولا يتعلق بها مصلحة عامة .  
فالأرض التي فيها مصلحة لأهل البلد فلا يجوز إحيائها ، كأن تكون الأرض مدفن الأموات لأهل البلد ، أو كانت هذه الأرض

يستنبطون منها الملح أو يأخذون منها الحجارة أو غير ذلك فلا يجوز إحيائها .

وملك معصوم : أي : ما جرى عليه ملك معصوم بشراء أو عطية أو غيرها ، فلا يملك بالإحياء لأنه ملك لصاحبه .

﴿ وَمِنْ أَحْيَاءِ الْأَرْضِ مَتْفَعَةٌ مِنْ الْأَخْتَصَاصَاتِ ، وَمِنْ ذَلِكَ مَعْصُومٌ مَالُهَا ﴾ .

أي : من أحياء أرضاً لا ماله لها ، ومنفعة عن الاختصاصات فإنه يملكها .

هذه شروط إحياء الأرض الموات :

الأول : أن تكون الأرض لا مالك لها .

فإن كان لها مالك فلا يجوز يصح إحيائها إجماعاً .

قال ابن قدامة : فَهَذَا لَا يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ ، بَعْدَ خِلَافٍ .

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَا عُرِفَ بِمِلْكٍ مَالِكٍ غَيْرِ مُنْقَطِعٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِحْيَاؤُهُ لِأَحَدٍ غَيْرِ أَرْبَابِهِ .

الثاني : ألا تكون الأرض من اختصاصات البلد .

فالأرض التي فيها مصلحة لأهل البلد فلا يجوز إحيائها ، كأن تكون الأرض مدفن الأموات لأهل البلد ، أو كانت هذه الأرض

يستنبطون منها الملح أو يأخذون منها الحجارة أو غير ذلك فلا يجوز إحيائها .

ولذلك جاء في الحديث ( الناس شركاء في ثلاثة : الماء ، والنار ، والحطب ) .

ودليل تملكها :

عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (مَنْ عَمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا) قَالَ عُرْوَةُ: وَقَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ ) . رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ

( مَنْ عَمَرَ أَرْضًا ) لفظ البخاري ( أعمار ) ، وهذا مفسر لحديث ( من أحيى ) .

( لَيْسَتْ لِأَحَدٍ ) هذا شرط من شروط إحياء الأرض ، كما في الحديث الثاني ( أرضاً ميتة ) .

( فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا ) أي : من غيره .

( وَقَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ ) أي : قضى بأن الإحياء ملك شرعي .

قال ابن قدامة : وَعَامَّةُ فَقَهَاءِ الْأُمُصَارِ عَلَى أَنَّ الْمَوَاتَ يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي شُرُوطِهِ .

فائدة : ١

هل يشترط أن يكون الخبي مسلماً ؟ اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : أنه لا يشترط .

قال ابن قدامة : نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ .

قال ابن قدامة : وَلَنَا عُمُومُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ ) .

وَلِأَنَّ هَذِهِ جِهَةٌ مِنْ جِهَاتِ التَّمْلِيكِ ، فَاشْتَرَكَ فِيهَا الْمُسْلِمُ وَالْدِيمِيُّ ، كَسَائِرِ جِهَاتِهِ . ( المغني ) .

القول الثاني : أنه يشترط أن يكون مسلماً .

واستدلوا بحديث ( موتان الأرض لله ولرسوله ثم لكم ) لكنه ضعيف .

والراجح الأول .

فائدة : ٢

هل يشترط إذن الإمام لإحياء الموات ؟

اختلف العلماء على قولين :

القول الأول : أنه لا يشترط .

وهذا مذهب الجمهور .

قال ابن قدامة :

ولنا عموم قوله الطه ( مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً ، فَهِيَ لَهُ ) .

وَلَا نَنْهَذَا عَيْنٌ مُبَاحَةٌ ، فَلَا يَفْتَقِرُ تَمْلُكُهَا إِلَى إِذْنِ الْإِمَامِ ، كَأَخْذِ الْحَشِيشِ وَالْحُطْبِ ، وَنَظَرِ الْإِمَامِ فِي ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِ إِذْنِهِ .

القول الثاني : أنه يشترط إذن الأمام .

وهذا مذهب أبي حنيفة . وذلك لأمرين :

الأول : أن الأرض الموات في سلطان الإمام ويعتبر بولايته على البلدان واضع اليد عليها ، فلا يُستولى على ما تحت يده إلا بإذنه .

الثاني : أن الإحياء من غير إذن الإمام قد يدفع إلى التزاحم والنزاع .

والصحيح الأول أنه لا يشترط .

لكن في هذا الزمان ينبغي أن يكون بإذن الإمام لما يترتب من عدم الإذن المفاسد والنزاعات والخصومات .

فائدة : ٣

هل تملك أرض الحرم بالإحياء كأرض عرفات ومنى ؟

لا ، لا تملك بالإحياء .

لأنها عامة مشتركة بين جميع المسلمين فهي كمختصات البلد ويقعها كبقع المساجد يشترك فيها كافة الناس فلا تملك بالإحياء ، ولو قلنا أنها تملك بالإحياء لأدى ذلك إلى التضيق على الحجاج ونحوهم .

( وَمَنْ أَحَاطَ بِمَوَاتٍ ، أَوْ حَفَرَ بَيْتاً طَرِفاً إِلَى الْبَلَدِ ، أَوْ أَجْرَاهُ إِلَيْهِ مِنْ هَيْئَةٍ وَنَحْوِهَا ، أَوْ مَنَعَ مَا لَا تَرْوِجُ مَعَهُ هَيئَةً أَحْيَاهُ ) .

هذا بيان لما يحصل به الإحياء :

أولاً : ببناء حائط .

أي يبنى جداراً منيعاً يحيط بها ويحميها ، ويكون كما جرت به عادة أهل البلد ، ومعنى منيع : ألا يدخل إلى ما وراءه إلا بباب .



ثانياً : أو حفر بئراً فوصل إلى الماء .

هذا الأمر الثاني مما يحصل به الإحياء ، وهو حفر بئر في الأرض الموات ووصل إلى الماء .

ثالثاً : أو أجرأه إليه من عين ونحوها .

هذا الأمر الثالث مما يكون به الإحياء ، وهو سوق الماء وإجراؤه إلى الأرض الموات من عين أو نهر ونحوهما .

رابعاً : أو منع ما لا تزرع معه .

هذا الأمر الرابع مما يحصل به الإحياء ، وهو قلع الأشجار والأحجار المانعة من زرعها وسقيها ، ويزيل عنها ما لا يمكن زرعها معه .

مثال : فيها أشجار وحشائش لا يمكن زرعها معها فجاء بجرافه وقلعها فهذا إحياء .

فإذا فعل بها ما مضى من الإحياء فقد ملك الأرض ومنافعها ومعادنها الباطنة ملكاً له شرعاً .

للحديث السابق ( من أعمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق ) رواه البخاري .

#### باب الجعالة

( هي أن يجعل جوائز التصرف شيئاً معلوماً لمن يعمل له عملاً معلوماً أو عملاً مجهولاً ودق معلومته أو مجهولته )

هذا تعريف الجعالة .

قوله ( هي أن يجعل جوائز التصرف ) وقد تقدم ما المراد بجائز التصرف .

وقوله ( شيئاً معلوماً ) لا بد أن يكون الجعل معلوماً .

مثال : من رد ضالتي فله { ١٠٠ } ريال .

فلو قال : من رد ضالتي فله مال فإنه لا يصح .

فالذي يشترط في الجعالة أن يكون الجعل معلوماً .

وقوله ( لمن يعمل له عملاً معلوماً أو عملاً مجهولاً ... ) فلا يشترط في الجعالة تعيين الجعول له .

فقد يقول هذا القول ، ويذهب واحد من الناس ويأتي بها .

وكذلك العمل الذي يعمل الجعول له لا يشترط أن يكون معلوماً .

مثال : من رد ضالتي فله { ١٠٠ } ريال .

هنا العوض : معلوم ، والجعول عليه مجهول ، لأن رد اللقطة قد يكون يسيراً وقد يكون صعباً وقد لا يردها .

وهي جائزة :

عن أبي سعيد الخدري ( أن قوماً لدغ رجل منهم ، فأتوا أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا : هل منكم من راق؟ فقالوا : لا حتى تجعلوا لنا شيئاً ، فجعلوا لهم قطيعاً من الغنم ، فجعل رجل منهم يقرأ بفاتحة الكتاب ويرقي ويتفل حتى برأ ، فأخذوا الغنم .. ) رواه البخاري ومسلم .

وجه الدلالة : أن العمل مجهول ، فقد يبرأ وقد لا يبرأ .

مثال : إنسان قال من خاط لي هذا الثوب فله ١٠٠ ريال ، الـ ١٠٠ هذا مال معلوم ، والثوب عمل معلوم .

مثال : إنسان قال من رد سيارتي المسروقة فله ألف ريال .

المال معلوم وهو ألف ريال ، العمل مجهول ( فهذا الشخص الذي ذهب يبحث عن السيارة قد يجدها وقد لا يجدها ) .

■ فالعمل في الجعالة لا يشترط أن يكون معلوماً ( يجوز يكون معلوماً ويجوز أن يكون مجهولاً ) .

■ فالذي يشترط في الجعالة : أن يكون الجعل ( وهو المال ) معلوماً .

مثال : من رد ضالتي فله { ١٠٠ } ريال ، فلو قال : من رد ضالتي فله مال فإنه لا يصح كما تقدم .

والسبب : لأن عقد الجعالة عقد جائز ، بإمكان الإنسان أن يفسخ العقد بعكس الإجارة فهي عقد لازم .

● إذا شروط الجعالة :

أن يكون العوض معلوماً .

أن يكون العمل مباحاً .

أن يكون الجاعل جائز التصرف .

( وهي هفت جائز ) .

لكل فسخها .

فلو فرض أن الرجل قال: من رد بعيري فله مائة ريال، وبعد يومين رجع وقال: يا أيها الناس إني قد فسخت الجعالة، فله ذلك، ومن عمل بعد أن علم بفسخها فلا حق له؛ لأن الجعالة عقد جائز.

وكل عقد جائز من الطرفين فإن لكل منهما فسخه إلا إذا قصد الإضرار بالآخر .

( وَمَنْ أَلْعَاوِلَ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئاً ) .

أي : متى كان الفسخ من قبل العامل قبل تمام العمل فإنه لا يستحق شيئاً ، لأنه أسقط حق نفسه ، حيث لم يأت بما شرط عليه .

( وَمَنْ أَلْعَاوِلَ بَعْدَ الشَّرْعِ لِلْعَاوِلِ أَجْرُهُ حَمَلٌ ) .

أي : وإن كان الفسخ من الجاعل بعد الشروع للعامل أجره عمله ، فإذا قدرنا أنه بنى نصف الجدار، وفسخ الجاعل، فللعامل أجره عمله.

– إن فسخ الجاعل قبل العمل فلا شيء للعامل .

( وَمَنْ فَعَلَ مَا جُعِلَ عَلَيْهِ بَعْدَ حَالِهِمْ يَسْتَحِقُّهُ ) .

أي : من فعل ما جعل له الجعل ، فإن كان ذلك بعد علمه بقول صاحب العمل ( من فعل كذا فله كذا وكذا ) فهذا يستحق الجعل كاملاً .

كرجل سمع آخر يقول: من رد بعيري فله مائة ريال، فبادر، وخرج، وطلبه فجاء به، فإنه يستحق العوض؛ لأنه عمل بعد أن علم .

لأن العقد استقر بتمام العمل .

( وَإِنْ بَلَغَهُ فِي الْإِثْنَاءِ الْعَمَلُ اسْتَحَقَّ حَمَلُهُ تَمَامَهُ ) .

مثال : إذا قال أنا كنت أطلبها منذ يومين ، فسمعت بالإعلان ، وبعد سماعي بالإعلان طلبتها يومين آخرين فهنا يستحق نصف الجعل .

مثال آخر : بدأ في بناء حائط على الأرض ، فلما أتم نصفه ، قال المالك : من بني حائطاً على أرضي فله كذا .

فهنا يأخذ قسط تمامه ، أي : مقابل ما عمله بعد بلوغه .

لأن ما فعله قبل بلوغ الخبر غير مأذون فيه ، فلم يستحق به عوضاً ، لأنه يكون متبرعاً ، لأن عمله السابق بغير أجره ، وبغير إذن المالك .

( وَيَجِدُ فَرَاغَ الْعَمَلِ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئاً ) .

فإن أعطاه الجاعل شيئاً تطيباً لحاطره ، وترغيباً وتشجيعاً له .

وقد قال ﷺ ( من صنع إليكم معروفاً فكافنوه ) .

فائدة :

إذا وجدها جماعة فإنهم يستحقون الجعل كلا بقسطه .

مثال : قال من وجد ضالتي فله { ١٠٠ } ريال ، فذهب عشرة يطلبونها ووجدوها جميعاً ، فإنه يقسط الجعل بينهم .

( مَنْ عَمِلَ الْخَيْرَ عَمَلًا لَخَيْرِهِ بِخَيْرٍ جَعَلَ لَهُ إِذْنٌ مِنْ صَاحِبِ الْعَمَلِ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئاً ) .

لأنه متبرع ، وقد بذل منفعته بغير مقابل .

ولنلا يلزم الإنسان ما لم يلتزمه .

- لكن يستثنى : من قام بتخليص متاع غيره من هلكة .

( كإخراجه من البحر أو الحرق أو وجده في مهلكة يذهب لو تركه ) .

فله أجره المثل ، وإن لم يأذن له ربه .

لأن في دفع الأجرة ترغيباً في مثل هذا العمل ، وهو إنقاذ الأموال من الهلكة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : من استنقذ مال غيره من الهلكة ورده ، استحق أجره المثل ولو بغير شرط في أصح القولين .

فائدة :

الفرق بين الجعالة والإجارة في أمور :

أولاً : أن الجعالة تجوز على أعمال القرب بخلاف الإجارة .

القرب جمع قرابة : وهو ما يتقرب به إلى الله تعالى كالأذان وتعليم القرآن والحج ونحوها .

لو قال شخص من حج عن مبيتي فله ألف ( هذه جعالة ) .

أما الإجارة فلا تجوز على أعمال القرب ، لأن الأصل أن أعمال القرب لا تقع إلا قربة لله تعالى وأخذ الأجرة عليها ينافيها .

فلو أجرة شخصاً يؤذن بالمسجد بمائة ريال ، فإن هذا لا يجوز .

ثانياً : أن العمل في الجعالة قد يكون معلوماً وقد يكون مجهولاً ، وفي الإجارة لابد أن يكون معلوماً .

مثال في الجعالة : من رد بعيري فله ألف ريال ( هنا العمل - وهو رد البعير - مجهول ) مثال آخر : من يبني لي هذا الجدار فله

ألف ريال ( هنا العمل - وهو بناء الجدار - معلوم ) .

أما في الإجارة فلا بد أن يكون العمل معلوماً .

ثالثاً : أن الجعالة عقد جائز بخلاف الإجارة فإنها عقد لازم .

فالإجارة عقد لازم من الطرفين ، لقوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ) وقال ﷺ ( المسلمون على شروطهم ) ، وأما

الجعالة فهي عقد جائز ، لا يلزم بالشروع فيه .

رابعاً : من الفروق أن المدة في الجعالة لا يشترط العلم بها ، أما بالنسبة للإجارة فلا بد أن تكون المدة معينة فلا يقول : استأجرت

منك هذه الدار بألف ويسكت ، لابد من تحديد مدة تنتهي بها الإجارة

#### باب اللقطة

تعريفها :

وشرعاً : مال ضل عن صاحبه .

والأصل فيها : حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال : ( جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن اللقطة ؟ فقال : اعرف عفاصها

ووكاءها ، ثم عرفها سنة ، فإن جاء صاحبها وألا فشأنك بما . قال : فضالة الغنم ؟ قال : هي لك ، أو لأخيك ، أو للذيئ ، قال :

فضالة الإبل ؟ قال : " ما لك ولها ؟ معها سقاؤها وحذاؤها ، ترد الماء ، وتأكل الشجر ، حتى يلغها ربها ) . متفق عليه

فائدة :

قال الخطابي : اسم الضالة لا يقع على الدرهم والدنانير والمتاع ونحوها ، وإنما الضالة اسم للحيوان .

وقال ابن حجر : قال العلماء الضالة لا تقع إلا على الحيوان وما سواه يقال له لقطة .

( واللقطة ثلاثة أقسام ) .

أي : إن اللقطة باعتبار الشيء الملقوط هل يملك أو لا ؟ وهل يعرف أو لا ؟ ثلاثة أقسام .

( ما لا تتبعه همة أوساط الناس ، فيملك بلا تعريف ) .

هذا القسم الأول : ما لا تتبعه همة أوساط الناس ، وتقل قيمته ، ولا يهتم به الناس ، كالعصا ، والحبل ، والرغيف ، والتمرة ، والقرش .

فهذا يجوز أخذه ولا يجب تعريفه . ( بشرط أن لا يكون عالماً بصاحبه ) .

أي يملكه واجده بمجرد التقاطه ، ويباح له الانتفاع به ، ولا يحتاج إلى تعريف .

لحديث أنس . ( أن النبي ﷺ مر بتمرّة في الطريق ، فقال : لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها ) متفق عليه .

فهذا دليل على أن التمرة ونحوها مما لا تتبعه همة أوساط الناس ، إذا وجدها الإنسان ملقاة في الطريق يأخذها ويأكلها إن شاء ، لأنه ﷺ ذكر أنه لم يمتنع من أكلها إلا تورعاً ، خشية أن تكون من الصدقة التي حرمت ، لا لكونها مرمية في الطريق فقط ، مما يدل على أنه ليس لها حكم اللقطة .

قال الحافظ ابن حجر : قوله ( لأكلتها ) ظاهر في جواز أكل ما يوجد من المحقرات ملقى في الطرقات ، لأنه ﷺ ذكر أنه لم يمتنع من أكلها إلا تورعاً لخشية أن تكون من الصدقة التي حرمت عليه ، لا لكونها مرمية في الطريق فقط ، فلو لم يخش ذلك لأكلها ، ولم يذكر تعريفاً ، فدل على أن مثل ذلك يملك بالأخذ ولا يحتاج إلى تعريف .

وقال النووي : وفيه : أَنَّ الثَّمَرَةَ وَنَحْوَهَا مِنْ مُحَقَّرَاتِ الْأَمْوَالِ لَا يَجِبُ تَعْرِيفُهَا بَلْ يُبَاحُ أَكْلُهَا وَالتَّصَرُّفُ فِيهَا فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا تَرَكَهَا خَشْيَةَ أَنْ تُكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَا لِكُونِهَا لِقْطَةً ، وَهَذَا الْحُكْمُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَعَلَّلَهُ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ بِأَنَّ صَاحِبَهَا فِي الْعَادَةِ لَا يَطْلُبُهَا وَلَا يَبْقَى لَهُ فِيهَا مَطْمَعٌ .

وقال الصنعاني : دل الحديث على جواز أخذ الشيء الحقير الذي يتسامح به ، ولا يجب التعريف به ، وأن الآخذ يملكه بمجرد الأخذ له .

قال ابن قدامة : لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في إباحة السير والانتفاع به .

■ لكن يشترط في هذا القسم أن لا يكون عالماً بصاحبه .

( والثاني : المصنوع الذي تمتنع من صغار السباع ، كخيل ، وإبل ، وبقر ، فيحرم الانتفاع بها ، ولا يملك بالتصرف ) .

صغار السباع : كالذئب والنعلب وولد الأسد ونحوها .

هذا القسم الثاني : أي : أن ما يمتنع من صغار السباع لا يملك بالتقاطه ، لأنه يحرم أخذه ، ولو عرفه لم يملكه ، لأنه متعد بأخذه .

كالخيل ، والإبل ، والبقر .

والذي يمتنع من صغار السباع :

إما لضخامته ( كالإبل ، والخيول ، والبقر ، والبغال ) .

وإما لطيرانه ( كالطيور ) .

وإما لسرعة عدوها ( كالظباء ) .

وإما لدفعها عن نفسها بنابها ( كالفهد ) .

والدليل على تحريم أخذه :

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ . قَالَ ( جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ « اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا » . قَالَ فَصَالَةُ الْعَنَمِ قَالَ « لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ » . قَالَ فَصَالَةُ الْإِبِلِ قَالَ : مَا لَكَ وَلَهَا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَجَدَاؤُهَا تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا ) متفق عليه .

( قَالَ فَصَالَةُ الْإِبِلِ ) أي ما حكمها ؟

( قَالَ : مَا لَكَ وَلَهَا ) هذا استفهام إنكاري ، والمعنى : مالك ولها ، لماذا تأخذها والحال أنها مستقلة بأسباب تمنعها من الهلاك ،

بدليل قوله ( معها سقاؤها وحذاؤها ... ) . ويدل على أن هذا الاستفهام إنكاري ما جاء في رواية ( ... فغضب النبي ﷺ حتى احمر وجنتاه أو احمر وجهه فقال : مالك ولها ) ، وفي رواية للبخاري ( فتمعر وجه النبي ﷺ ) .

( مَعَهَا سِقَاؤُهَا ) السقاء هو جوفها الذي يحمل الماء .

( وَحَذَاؤُهَا ) الحذاء هو خفها .

قال العلماء : وفي هذا تنبيه من النبي ﷺ إلى أن الإبل غير محتاجة إلى الحفظ بما ركب الله في طباعها من الجلادة على العطش وتناول الماء بغير تعب لطول عنقها وقوتها على المشي ( حَتَّى يَلْقَاهَا رُبُّهَا ) أي صاحبها الذي أضلها .

( وَهَذَا يَبْرَأُ مِنْ أَخْذِهِ إِذْ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى الْإِمَامِ ) .

أي : من أخذ الحيوان الممتنع بنفسه من صغار السباع لم يبرأ بأخذه ، وعليه ضمانه ، لأنه أخذ ملك غيره بغير إذنه ، ولا إذن الشارع ، فهو كالغاصب ، إلا أن يدفعها إلى الإمام ، فيزول عنه الضمان ، لأن الإمام له نظر في ضوال الناس ، فكان نائباً عن أصحابها ، وعلم منه أن للإمام ونائبه أخذها للحفظ .

فائدة :

يستثنى من ذلك ما إذا وجد الضالة في مهلكة لا ماء فيها ولا مرعى أو أرض مسبعة ، أو قريباً من دار الحرب يخاف عليها من أهلها ، فإنه يردّها أو يأخذها بقصد الإنقاذ لا الالتقاط ، ولا ضمان عليه ، لأن فيه إنقاذها من الهلاك ، أشبهت تخلصها من حريق ونحوه .

( والثالث : ما تكثر قيمته من الأثمان ، والحيوان الذي لا يمتنع من صغار السباع فهذا له التقاطه إن أومن نفسه على ذلك ) .

هذا القسم الثالث : ما تكثر قيمته من الأثمان ، كذهب ، وفضة ، ومتاع ، وغنم .

لحديث زيد بن خالد السابق (جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن اللقطة فقال : اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها وإلا فشانك بها) . قَالَ فَضَالَةُ الْغَنَمِ قَالَ : لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ ) .

قال النووي : قوله : ( فَضَالَةُ الْغَنَمِ ، قَالَ : لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ ) معناه الإذن في أخذها ، بخلاف الإبل . وَفَرَّقَ ﷺ بَيْنَهُمَا ، وَبَيَّنَ الْفَرْقَ بَأَنَّ الْإِبِلَ مُسْتَعْيِيَةٌ عَنْ مَنْ يَحْفَظُهَا لِاسْتِقْلَالِهَا بِحِذَائِهَا وَسِقَائِهَا وَوُجُودِهَا الْمَاءِ وَالشَّجَرِ ، وَامْتِنَاعِهَا مِنَ الذَّنَابِ وَغَيْرِهَا مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ ، وَالْغَنَمُ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، فَلَمْ أَنْ تَأْخُذْهَا أَنْتَ أَوْ صَاحِبِهَا ، أَوْ أَخُوكَ الْمُسْلِمَ الَّذِي يَمُرُّ بِهَا أَوْ الذَّنْبُ فَلِهَذَا جَازَ أَخْذُهَا ذُونَ الْإِبِلِ .

وقال في الفتح : قوله ( لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ ... ) فيه إشارة إلى جواز أخذها كأنه قال هي ضعيفة لعدم الاستقلال معرضة للهلاك متروكة بين أن تأخذها أنت أو أخوك ، والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملقط آخر ، والمراد بالذنب جنس ما يأكل الشاة من السباع ، وفيه حث له على أخذها ، لأنه إذا علم أنه إن لم يأخذها بقيت للذنب كان ذلك أدعى له إلى أخذها ، ووقع في رواية إسماعيل بن جعفر عن ربيعة كما سيأتي بعد أبواب ( فقال خذها فإنما هي لك الخ ) وهو صريح في الأمر بالأخذ .

• فهذا النوع يجوز التقاطه لكن بشرطين :

الأول : إن أومن نفسه على ذلك .

الثاني : القدرة على التعريف .

– وقوله ( فهذا له التقاطها .. ) دليل على إباحة الأخذ .

لكن هل الأفضل الالتقاط أم عدمه ؟ اختلف العلماء في ذلك .

القول الأول : الأفضل الالتقاط .

وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي .

أ– واستدلوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ( ... وقد جاء في هذا الحديث أسئلة عن الضالة ، وفيه قال ﷺ : وسئل عن الضالة فقال : لك أو لأخيك أو للذئب ، اجمعها إليك حتى يأتي باغيها ) رواه أحمد .

فقالوا : فقوله ( اجمعها .. ) دليل على استحباب التقاط القطعة .

ب– وقالوا : إن الواجب على المسلم حفظ مال أخيه ، وفي التقاط اللقطة حفظ مال أخيك .

القول الثاني : الترك الأفضل .

وهذا قول الإمام أحمد وجماعة من السلف .

قالوا : لأنه إذا التقط اللقطة يكون قد عرضه للحرام ، لأنه قد يقصر في حقها وفي تعريفها .

القول الثالث : أنه مخير .

وهذا مذهب المالكية .

لحديث زيد بن خالد ، فإن ظاهره أن الملتقط مخير .

والراجح التفصيل :

إن آمن من نفسه الخيانة ، ووثق بأنه سيحفظها ويعرفها التعريف الشرعي ، فالأفضل الالتقاط ، لأن في ذلك حفظ مال الغير .

وإن عرف من نفسه الخيانة ، أو سيعجز عن تعريفها أو سيفرط فيها فالأولى هنا الترك ، لما في ذلك من تضييع مال غيره وتعرض نفسه للوقوع في الحرام .

• وهذا النوع ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون ما التقطه حيوان ، وهذه تحتاج إلى نفقة وكلفة .

فهنا يخير بين أمور ثلاثة :

أ– أكله بقيمته .

ودليل جواز أكلها : قوله ﷺ في ضالة الغنم ( هي لك أو لأخيك أو للذئب ) فسوى بينه وبين الذئب ، وهو لا يتأني بأكلها ، ولأن فيه إغناء عن الإنفاق عليها وحراستها ، وهذا يؤدي إلى أن يغرم أضعاف قيمتها .

ب– أو يبيعه وحفظ ثمنه .

ج– أو حفظه وينفق عليه من ماله ، وله الرجوع إذا نوى .

الثاني : إن كانت اللقطة مما يخشى فسادها إذا بقي؛ فهذا بخير :

أ- إما بيعه وحفظ ثمنه .

ب- أو أكله بقيمته .

مثال : التقط طعاماً (كراتين فواكه أو خضار ) وهذه لا يمكن أن تحفظ مدة طويلة ، فهذا هو بالخيار كما سبق .

الثالث : باقي الأموال ، كالذهب ، والفضة ، والنياب ، والساعات ، والدراهم ، والمتاع . فهذه يلزمه تعريفها وحفظها كما سيأتي .

( وَيُحِبُّ حِفْظَهَا ) .

أي : يجب حفظ اللقطة .

لأنه بأخذه لها صارت في يده أمانة ، والأمانة يجب حفظها .

لأن الله أمر بأدائها ، ولا يمكن الأداء إلا بالحفظ .

- وحفظها يكون في حرز مثلها .

( وَتُعَرِّفُهَا فِي مَجَامِعِ النَّاسِ شِيعَ السَّاجِدِ حَتَّى كَامِلًا ) .

أي : ويجب تعريفها في مجامع الناس ، فيجب أن يعرفها وينشدها سنة كاملة .

والتعريف فيه مباحث :

أولاً : التعريف : هو أن ينادي في الموضع الذي وجدها فيه ، وفي مجامع الناس .

وهو واجب .

لقوله ﷺ ( ... ثُمَّ عَرَفُهَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا ) .

قال ابن قدامة : أَمَا وَجُوبُهُ ، فَإِنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُلْتَقِطٍ ، سَوَاءً أَرَادَ تَمْلُكَهَا أَوْ حِفْظَهَا لِصَاحِبِهَا .

وقال القرطبي : والتعريف واجب ؛ لأنه مأمور به . ثم يختص الوجوب بسنة في المال الكثير ؛ الذي لا يفسد ، ولا ينقص منها . وهو

قول فقهاء الأمصار .

ثانياً : ويجب تعريفها فوراً .

لأن تعريفها أول وقت التقاطها أدعى إلى وجود مالِكها ، لأن صاحبها يطلبها عقب ضياعها .

ثالثاً : مدة التعريف : سنة .

للحديث السابق ( ثُمَّ عَرَفُهَا سَنَةً ) .

قال ابن قدامة - بعد أن ذكر بعض الأقوال في المسألة - : وَلَنَا حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الصَّحِيحُ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِعَامٍ وَاحِدٍ ، وَلِأَنَّ السَّنَةَ لَا تَتَأَخَّرُ عَنْهَا الْقَوَائِلُ ، وَبِمَضِيِّ فِيهَا الزَّمَانُ الَّذِي تَقْصِدُ فِيهِ الْبِلَادُ ، مِنْ الْحَرِّ وَالْبُرْدِ وَالِإِعْتِدَالِ ، فَصَلَحَتْ قَدْرًا كَمُدَّةِ أَجَلِ الْعَيْنِ .

رابعاً : إذا أختَر التعريف أتم .



قال ابن قدامة : إِذَا أَحْرَ التَّعْرِيفَ عَنِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ ، مَعَ إِمْكَانِهِ أَتَمَّ .

أولاً : لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ فِيهِ ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ .

وَقَالَ فِي حَدِيثِ عِيَّاضِ بْنِ جِمَارٍ ( لَا يَكُنْهُمْ وَلَا يُعَيَّبُ ) .

ثانياً : وَلِأَنَّ ذَلِكَ وَسِيلَةٌ إِلَى أَنْ لَا يَعْرِفَهَا صَاحِبُهَا ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ بَعْدَ الْحَوْلِ يَبْئَسُ مِنْهَا ، وَيَسْلُو عَنْهَا ، وَيَتْرُكُ طَلِبَهَا .

خامساً : يَجِبُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ السَّنَةُ تَلِي الْإِلْتِقَاطِ .

قال ابن قدامة : ... فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ السَّنَةُ تَلِي الْإِلْتِقَاطِ ، وَتَكُونَ مُتَوَالِيَةً فِي نَفْسِهَا لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِتَعْرِيفِهَا حِينَ سُئِلَ عَنْهَا ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْقَوْرَ ، وَلِأَنَّ الْقَصْدَ بِالتَّعْرِيفِ وَصُولَ الْحَبْرِ إِلَى صَاحِبِهَا ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِالتَّعْرِيفِ عَقِيبَ ضِيَاعِهَا مُتَوَالِيًا ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا فِي الْغَالِبِ إِنَّمَا يَتَوَقَّعُهَا وَيَطْلُبُهَا عَقِيبَ ضِيَاعِهَا ، فَيَجِبُ تَخْصِيصُ التَّعْرِيفِ بِهِ . ( المعني ) .

سادساً : مَكَانَ التَّعْرِيفِ : مَجَامِعُ النَّاسِ ، وَأَبْوَابُ الْمَسَاجِدِ . ( وَالْمَكَانَ الَّذِي وَجَدَتْ فِيهِ ) .

أما تعريفها في المكان الذي وجدت فيه : فلأن صاحبها يطلبها في ذلك الموضع غالباً .

وأما في مجامع الناس :

فقد قال ابن قدامة : فِي مَكَانِهِ ، وَهُوَ الْأَسْوَاقُ ، وَأَبْوَابُ الْمَسَاجِدِ وَالْجَوَامِعِ ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَجْتَمِعُونَ فِيهِ ، كَأَذْبَارِ الصَّلَوَاتِ فِي الْمَسَاجِدِ ، وَكَذَلِكَ فِي مَجَامِعِ النَّاسِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِشَاعَةَ ذِكْرِهَا ، وَإِظْهَارَهَا ، لِيَطَّهَّرَ عَلَيْهَا صَاحِبُهَا ، فَيَجِبُ تَحْرِي مَجَامِعِ النَّاسِ .

وقال النووي : قَالَ أَصْحَابُنَا : وَالتَّعْرِيفُ أَنْ يَنْشُدَهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي وَجَدَهَا فِيهِ ، وَفِي الْأَسْوَاقِ ، وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ ، وَمَوَاضِعِ اجْتِمَاعِ النَّاسِ . ( نووي ) .

سابعاً : لَا يَجُوزُ تَعْرِيفُهَا فِي الْمَسَاجِدِ .

لحديث أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ صَائِلًا فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا ) رواه مسلم .

قال الشيخ ابن عثيمين : وهذا من باب التعزير ، كما أمر النبي ﷺ بعدم تسميت العاطس إذا لم يحمد .

ثامناً : كيفية التعريف .

في الأسبوع الأول من التقاطها ينادي كل يوم ، لأن مجيء صاحبها في ذلك الأسبوع أخرى ، ثم بعد الأسبوع ينادي عليها على حسب عادة الناس في ذلك .

قال ابن قدامة : فِي زَمَانِهِ ، وَهُوَ النَّهَارُ دُونَ اللَّيْلِ ؛ لِأَنَّ النَّهَارَ مَجْمَعُ النَّاسِ وَمُلْتَقَاهُمْ دُونَ اللَّيْلِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي وَجَدَهَا ، وَالْأُسْبُوعُ أَكْثَرُ ؛ لِأَنَّ الطَّلَبَ فِيهِ أَكْثَرُ ، وَلَا يَجِبُ فِيْمَا بَعْدَ ذَلِكَ مُتَوَالِيًا .

وقال رحمه الله : ... وَهُوَ أَنْ يَذْكُرَ جَنْسَهَا لَا غَيْرُ ، فَيَقُولُ : مَنْ صَاعَ مِنْهُ ذَهَبٌ أَوْ فِصَّةٌ أَوْ دَنَانِيرُ أَوْ ثِيَابٌ ، وَتَحْوُ ذَلِكَ ... لِأَنَّهُ لَوْ وَصَفَهَا لَعَلِمَ صِفَتَهَا مَنْ يَسْمَعُهَا ، فَلَا تَبْقَى صِفَتُهَا دَلِيلًا عَلَى مَلِكِهَا . ( المعني ) .

وجاء في ( كشف القناع ) اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِفُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَدْعِيَهَا بَعْضُ مَنْ سَمِعَ صِفَتَهَا فَتَضَيِّعَ عَلَى مَالِكِهَا .

( وأَجْرَةُ الْخَادِي عَلَى الْمَلْتَقَطِ ) .

لقوله ﷺ ( ثم عرفها سنة ) فجعل ﷺ التعريف على الملتقط ، والمنادي ينوب منابه ، فتكون أجرته عليه .  
ولأنه متطوع بحفظها ، فلا يرجع بشيء من ذلك على صاحب اللقطة .  
وقيل : إن الأجرة على مالك اللقطة .  
وهذا أقرب .

( وَتُؤْتِيكَ بِهِ هُكْمًا ) .

أي : بعد الحول والتعريف ، حكماً : أي قهراً .

أي : فإذا عرفها سنة كاملة فإنه يمتلكها قهراً بدون أن يختار ، كما يملك الوارث مال مورثه .  
سواء كان الملتقط غنياً أو فقيراً ، لكنه ملك مقيد بما إذا جاء صاحبها .

قال ابن قدامة : إِذَا عَرَفَ اللَّقْطَةُ حَوْلًا ، فَلَمْ تُعْرَفْ ، مَلَكَهَا مُلْتَقِطُهَا ، وَصَارَتْ مِنْ مَالِهِ ، كَسَائِرِ أَمْوَالِهِ ، غَنِيًّا كَانَ الْمُلْتَقِطُ أَوْ فَقِيرًا .

وَرَوَى نَحْوَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ .

وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ .

لقوله ﷺ في حديث زيد بن خالد ( فَإِنْ لَمْ تُعْرَفْ ، فَاسْتَنْفَقْهَا ) .

وَفِي لَفْظٍ ( وَإِلَّا فَهِيَ كَسَبِيلِ مَالِكَ ) .

وَفِي لَفْظٍ ( ثُمَّ كُلُّهَا ) وَفِي لَفْظٍ ( فَانْتَفَعْ بِهَا ) وَفِي لَفْظٍ ( فَشَأْنُكَ بِهَا ) وَفِي حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ( فَاسْتَنْفَقْهَا ) وَفِي لَفْظٍ ( فَاسْتَمْتَعْ بِهَا ) وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ . ( المعني ) .

( هَيْتُ صَرَفَ فِيهَا بِمَا شَاءَ بِشَرَطِ حَمَائِلِهَا ) .

أي : فله أن يفعل بما ما يفعله بماله من هبة ، أو بيع ، أو أكل ، لكن يضمنها لمالكها ، بحيث إذا جاء مالكاها بعد الحول يضمنها له .  
وهذا قول جماهير العلماء .

فالجمهور على وجوب الرد إن كانت العين موجودة ، أو البدل إن كانت استهلك .

لقوله ﷺ في رواية ( ولتكن ودیعة عندك ) .

وجاء عند مسلم : ( فاعرف عفاصها ووكاءها ثم كلها ، فإن جاء صاحبها فأدها إليه ) .

قال ابن حجر : فإن ظاهر قوله : ( فإن جاء صاحبها ... ) بعد قوله : ( كلها ) يقتضي وجوب ردها بعد أكلها ، فيحمل على رد البدل .  
وقال : وأصرح من ذلك رواية أبي داود ( فإذا جاء باغيها فأدها إليه ، وإلا فاعرف عفاصها ووكاءها ثم كلها فإن جاء باغيها فأدها إليه )  
فأمر بأدائها إليه قبل الإذن في أكلها وبعده ، وهي أقوى حجة للجمهور .

( وَيُحَرِّمُ تَصْرِفَهُ فِيهَا حَتَّى يَصِلَ إِلَيْهَا ) .

أي : يحرم على واحد اللقطة أن يتصرف فيها قبل معرفة صفتها بحيث لو جاء صاحبها في أي وقت ووصفها ردها عليه إن كانت موجودة أو ردّ بدلها إن لم تكن موجودة ، لأن ملكه لها مراعى يزول بمجيء صاحبها .

لحديث زيد بن خالد السابق (جاء رجلٌ إلى النَّبيِّ ﷺ فسأله عن اللَّقْطَةِ فَقَالَ : اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوَكَاءَهَا ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً ... ) .

( عِفَاصُهَا ) بكسر العين ، والعفاس الوعاء الذي تكون فيه النفقة .

( وَوَكَاءَهَا ) الْوَكَاء هو الخيط الذي يشد به العفاس .

وأمر النبي ﷺ بمعرفة ذلك لأمرين :

الأمر الأول : لأجل أن يميزها من بين ماله ، فلا تلتبس بماله .

الأمر الثاني : لأجل أن يعرف صدق واصفها من كذبه .

– واختلف العلماء هل يجب الإشهاد على وجدانها أم لا على قولين :

قيل : يجب .

لحديث عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهَدْ ذَا عَدْلٍ أَوْ ذَوِي عَدْلٍ ، وَلَا يَكُنْتُمْ وَلَا يُعَيِّبُ فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبَهَا فَلْيُرَدِّهَا عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ) رواه أبو داود .

قالوا : هذا أمر ، والأمر للوجوب .

وقيل : مستحب .

وهذا مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

قالوا : لأنه لم يذكر في الأحاديث الصحيحة ، فيحمل على الندب .

ولأن في الإشهاد عليها صيانة لنفسه عن الطمع فيها وكتمها ، وحفظها من ورثته إن مات ، ومن غرمائه إن أفلس .

﴿ وَصِفْهَا طَالِبَهَا وَهَمَهَا إِلَيْهِ ﴾ .

أي : متى جاء طالب الشيء الملتقط ولو بعد الحول فوصفه بأن عرف العفاس والوكاء والعدد ونحو ذلك مما يتعلق به دفعه إليه .

للحديث السابق ( ... فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدِّهَا إِلَيْهِ ) .

﴿ بِإِلَاقَتِهِ ﴾ .

أي : تدفع إليه بلا بينة من شهود أو يمين .

أ- لأن النبي ﷺ أطلق وقال ( فإذا جاء أحد يخبرك بعددها ووعائها ووكائها ، فادفعها إليه ) .

ب- وفي حديث زيد بن خالد السابق ( ... فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدِّهَا إِلَيْهِ ) .

ج- ولأن وصفها يكفي .

د- ولأن الرسول ﷺ لم يأمر بذلك .

قال ابن المنذر : هذا الثابت عن رسول الله ﷺ وبه أقول .

قال ابن قدامة : ... فَإِنْ جَاءَ رَجُلٌ فَوَصَفَهَا لَهُ ، دُفِعَتْ إِلَيْهِ بِلا بَيِّنَةٍ ، يَعْنِي إِذَا وَصَفَهَا بِصِفَاتِهَا الْمَذْكُورَةِ ، دَفَعَهَا إِلَيْهِ ، سَوَاءً غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهُ أَوْ لَمْ يَغْلِبْ .

وَيَحْدُثُ قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو عُيَيْدٍ ، وَدَاوُدُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . ( المغني ) .

﴿ وَإِنْ تَلَقَّيْتَ أَوْ تَقَعَّتْ فِي حِمْلٍ التَّصْرِيحُ وَلَمْ يَحْطِ لَمْ يَضْمِنْ ، وَبَعْدَ الْحِمْلِ يَضْمِنْ طَالِبُهَا ﴾ .

ذكر إذا هلك اللقطة :

إذا كان في أثناء الحول :

فلا ضمان عليه إذا لم يتعدى ولم يفرط ، لأن اللقطة أمانة بيده .

قال ابن رشد : ... الْعُلَمَاءُ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مِنَ التَّقْطَعِ وَأَشْهَدَ عَلَى الْتِقَاطِهَا فَهَلَكَتْ عِنْدَهُ أَنَّهُ غَيْرُ ضَامِنٍ، وَاحْتَلَفُوا إِذَا لَمْ يُشْهَدْ، فَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يُصَيِّحْ وَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَزُفَرٌ: يَضْمَنُهَا إِنْ هَلَكَتْ وَلَمْ يُشْهَدْ.

وَاسْتَدَلَّ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ بِأَنَّ اللَّقْطَةَ وَدِيعَةٌ فَلَا يَنْقُلُهَا تَرْكُ الْإِشْهَادِ مِنَ الْأَمَانَةِ إِلَى الضَّمَانِ . ( بداية المجتهد ) .

وقال ابن قدامة : واللقطة مع الملتقط قبل تملكها أمانة، عليه حفظها بما يحفظ به الوديعة، وإن ردها إلى موضعها، ضمنها؛ لأنه ضيعها، وإن تلفت بغير تفريط، لم يضمن؛ لقول رسول الله ﷺ: ولتكن الوديعة وديعة عندك ، ولأنه يحفظها لصاحبها بإذن الشرع، أشبه الوديعة. ( الكافي )

وأما بعد الحول :

يضمن مطلقاً وإن لم يفرط ، لأنها بمضي الحول تدخل إلى ملكه قهراً ، ويثبت بدلها لمالكها إذا جاء بعد .

قال ابن قدامة : ... وَإِنْ تَلَفَتْ بَعْدَ الْحَوْلِ ، ثَبَتَ فِي ذِمَّتِهِ مِثْلُهَا أَوْ قِيمَتُهَا بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهَا دَخَلَتْ فِي مِلْكِهِ ، وَتَلَفَتْ مِنْ مَالِهِ ، وَسَوَاءٌ قَرِطَ فِي حِفْظِهَا أَوْ لَمْ يَقَرِطْ .

فائدة :

قال ابن قدامة : إِذَا التَّقْطَعُ لِقْطَةً ، عَازِمًا عَلَى تَمْلِكِهَا بِغَيْرِ تَغْرِيفٍ ، فَقَدْ فَعَلَ مُحَرَّمًا ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَخْذُهَا بِهَذِهِ النَّيَّةِ ، فَإِذَا أَخَذَهَا لِرَمَاهُ ضَمَانُهَا ، سَوَاءٌ تَلَفَتْ بِتَفْرِيطٍ أَوْ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ . ( المغني ) .

( وَمَنْ أَخَذَ نَعْلَهُ وَنَحْوَهُ وَوَجَدَ شَيْئَهُ تَلْقُظًا ) .

أي : من أخذ نعله ووجد مكان غيره ، فإن هذا الموجود يكون لقطة .

وهذه المسألة لها صورتان :

الأولى : أن تدل القرينة على أن هذا الآخذ أخذها غلطاً ، والقرينة هنا ، أن تكون النعل الموضوعة في محل نعله مشابهة لنعله .

فهنا لا تكون لقطة ، بل يأخذها ، ثم إن كان نعله مساوياً أو خيراً من هذا النعل الذي وجده ، فواضح .

وإن كان نعله دون نعل الآخذ فإنه يخرج الفرق بينهما .

الثانية : أن لا تدل القرينة على أن الآخذ وقع خطأ ، حيث وجد في مكان نعله نعل آخر غير مشابه لنعله .

فهنا يكون هذا النعل الذي وجده لقطة .

فائدة : ١

لا يجوز للملتقط أن ينتفع بهذه اللقطة ونحوها ، مما لا يحتاج إلى نفقة ، قبل مضي سنة ؛ لأنها أمانة عنده ، وليست ملكاً له .

قال الإمام الشافعي رحمه الله : "لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنَ اللَّقْطَةِ بِشَيْءٍ حَتَّى تَمُضِيَ سَنَةٌ .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) يَدُ الْمُلتَقِطِ أَثناءَ الحَوْلِ : يَدُ أَمَانَةٍ ، وَإِنْ تَلَفَتْ عِنْدَ الْمُلتَقِطِ أَثناءَ الحَوْلِ بَعَثَ تَفْرِيطُهُ ، أَوْ نَقَصَتْ : فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، كَالْوَدِيعَةِ ، وَإِنْ أَخَذَهَا لِنَفْسِهِ : ضَمِنَ .

#### فائدة : ٢

لقطة الحرم يحرم التقاطها إلا لمنشد .

وقد اختلف العلماء في لقطة الحرم على قولين :

القول الأول : لا يجوز التقاطها إلا لمن أراد ينشدها ويعرفها دائماً وأبداً .

وهذا مذهب الشافعي ، واختاره ابن القيم وقال : هذا هو الصحيح .

قال ابن دقيق العيد : ذهب الشافعي إلى أن لقطة الحرم لا تؤخذ للملك ، وإنما تؤخذ للتعريف لا غير .

وقال النووي : في لقطة مكة وحرمها وجهان : الصحيح أنه لا يجوز أخذها للملك ، وإنما تؤخذ للحفظ أبداً .

أ-عن ابن عباس قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ ( لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ . وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَاغْرُورُوا ، وَقَالَ : يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ : إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ . ... وَلَا يَلْتَقِطُ لِقَظَتَهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا ... ) متفق عليه .

ب- ولحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِلْمُنْشِدِ ) متفق عليه .

قال الحافظ ابن حجر : والمعنى : لا تحل لقطتها إلا لمن يريد أن يعرفها فقط ، فأما من أراد أن يعرفها ثم يملكها فلا .

قال النووي : وَمَعْنَى الْحَدِيثِ لَا تَحِلُّ لِقَظَتَهَا لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَعْرِفَهَا سَنَةً ثُمَّ يَتَمَلَّكَهَا كَمَا فِي بَاقِي الْبِلَادِ ، بَلْ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِمَنْ يَعْرِفَهَا أَبَدًا . وَلَا يَتَمَلَّكُهَا ، وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُمْ ، وَقَالَ مَالِكٌ : يُجُوزُ تَمَلُّكُهَا بَعْدَ تَعْرِفِهَا سَنَةً ، كَمَا فِي سَائِرِ الْبِلَادِ ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، وَيَتَأَوَّلُونَ الْحَدِيثَ تَأْوِيلَاتٍ ضَعِيفَةٍ .

ج- وعن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لِقَظَةِ الْحَاجِّ ) رواه مسلم .

القول الثاني : أن لقطة الحرم والحل سواء .

وهذا مذهب الجمهور .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) اِخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي لِقَظَةِ الْحَرَمِ ، فَقَالَ الْحَنَفِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ وَهِيَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا كَلِقَظَةِ الْحِلِّ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ مِنَ التَّقْطِ لِقَظَةً مِنَ الْحَرَمِ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَهَا أَبَدًا حَتَّى يَأْتِيَ صَاحِبُهَا ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لَا تُلْتَقِطُ لِقَظَتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا ) .

أ-لحديث زيد بن خالد . قال ( سئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لِقَظَةِ الدَّهَبِ ، أَوْ الْوَرِقِ ؟ فَقَالَ : اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا ، ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ فَاسْتَنْفِئْهَا ) .

فلم يفرق رسول الله ﷺ بين لقطة الحرم وغيرها .

ب- وأنه أحد الحرمين ، فأشبهه حرم المدينة .

ج- ولأنها أمانة فلم يختلف حكمها بالحل والحرم ، كالوديعة . ( المغني ) .

والراجح القول الأول .

والجواب عن حديث زيد بن خالد: أنه عام، مخصوص بلقطة مكة لحديث الباب (لا تحل ساقطتها إلا لمنشد).

فللقطة الحرم لها ثلاثة أحوال :

أ-أن يأخذها للملك من الآن ، فهذا حرام .

ب-أن يأخذها للملك بعد الإنشاد ، فهذا حرام .

ج-أن يأخذها للإنشاد ، فهذا حلال .

أما لقطة غير الحرم فيجوز أن يملكها بعد الإنشاد الشرعي .

فائدة : ٣

قال ابن قدامة : فإن التقطها صبي أو مجنون أو سفيه، صح التقاطه؛ لأنه كسب بفعل، فصح منه كالصيد، فإن تلفت في يده بغير تفريط لم يضمها؛ لأنه أخذ ماله، وإن تلفت بتفريط ضمنها، ومتى علم وليه بها، لزمه نزعها منه وتعريفها؛ لأنها أمانة . ( الكافي ) .

فائدة : ٤

قال ابن قدامة : وَإِنِ التَّقَطَّ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ طِفْلاً مَحْكُومًا بِكُفْرِهِ ، فَالْمُسْلِمُ أَحَقُّ ، ... لِأَنَّ دَفْعَهُ إِلَى الْمُسْلِمِ أَوْضَحُّ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُسْلِمًا ، فَيَسْعُدُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَيَنْجُو مِنَ النَّارِ ، وَيَتَخَلَّصُ مِنَ الْجُزْيَةِ وَالصَّغَارِ .

فائدة : ٥

قال ابن قدامة : إِذَا أَخَذَ اللَّقْطَةَ ، ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى مَوْضِعِهَا ، ضَمِنَهَا .

رُويَ ذَلِكَ عَنْ طَاوُوسٍ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ .

لأنها أمانة حصلت في يده ، فلزمه حفظها ، فإذا ضيعها لزمه ضمانها كما لو ضيع الوديعة .

ولأنها لما حصلت في يده ، لزمه حفظها ، وتركها تضيعها . ( المغني ) .

فصل : اللقيط

تعريفه :

( هي طفل ضال لا يعرف نسبه ولا رقه ثبت ) . ؟؟؟

( لا يعرف نسبه ) لأنه لو عرف نسبه ليس بلقيط .

( ولا رقه ) لأنه إذا علمنا رقه فليس بلقيط ، لأنه مال فيكون لبيت مال المسلمين .

( وألغته واجب )

هذا الحكم الأول : أن أخذ اللقيط واجب .

لأنه آدمي محترم .

قال ابن قدامة : وَالتَّقَاتُ وَاجِبٌ .

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ) .

ولأن فيه إحياء نفسه ، فكان واجباً ، كإطعامه إذا اضطر ، وإنجائه من الغرق .

ووجوبه على الكفاية ، إذا قام به واحد سقط عن الباقي ، فإن تركه الجماعة ، أثموا كلهم ، إذا علموا فتركوه مع إمكان أخذه وروي عن سنان أبي جميلة ، قال : وجدت ملفوفاً ، فأتيت به عمر رضي الله عنه فقال عريفي : يا أمير المؤمنين، إنه رجل صالح، فقال عمر : أكذلك هو ؟ قال : نعم ، قال فاذهب فهو حر ، ولك ولاؤه ، وعليتنا نفقته .

( وهي حر ) .

هذا الحكم الثاني : أن اللقيط حر ، ولا يجوز جعله رقيقاً .

لأن الأصل في الآدميين الحرية .

قال ابن قدامة : وَجُمِلَهُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّقِيطَ حُرٌّ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا الشَّعْبِيُّ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ عَوَامُّ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ اللَّقِيطَ حُرٌّ .

رُويَنا هَذَا الْقَوْلَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالشَّعْبِيُّ وَالْحَكَمُ ، وَجَمَادٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ . فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي الْآدَمِيِّينَ الْحُرِّيَّةَ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ وَذُرِّيَّتَهُ أَحْرَارًا ، وَإِنَّمَا الرِّقُّ لِعَارِضٍ ، فَإِذَا لَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ الْعَارِضُ ، فَلَهُ حُكْمُ الْأَصْلِ . ( المعنى ) .

( وسالم ) .

هذا الحكم الثالث : أنه محكوم بإسلامه ، وهذا إذا كان في دار إسلام خالصة أو بالأكثرية .

لقوله ﷺ ( كل مولود يولد على الفطرة .. ) .

( واختلف إن وجد في دار كفرة : فقيل : يعتبر كافر تبعاً للدار ، وقيل : يعتبر مسلم ، والله أعلم ) .

( وَهَذَا وَجْهٌ هَنَدَهُ مِنَ اللَّيَالِ هَهُيْ لَهُ ) .

هذا الحكم الرابع : إن وجد معه شيء صرف عليه منه ، وكذلك ما وجد منه قريباً أو متصلاً به .

فإن لم يكن معه شيء من ذلك فإنه ينفق عليه من بيت المال .

لأن ميراثه لبيت المال فتكون نفقته عليه .

قال في الإنصاف : وينفق عليه من بيت المال إن لم يكن معه ما ينفق عليه بلا نزاع .

( وَتَعْمِدُ حَضَانَتُهُ إِلَى إِيَّاهُ ) .

هذا الحكم الخامس : أن حضانتها تكون لواجده .

بشرط أن يكون أميناً .

لأن عمر أقر اللقيط في يد أبي جميلة حين علم أنه رجل صالح .

فائدة : ١

قال ابن قدامة : وَلَيْسَ لِلْكَافِرِ الْتِقَاطُ مُسْلِمٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا وَلَايَةَ لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ ، وَلِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَفْتِنَهُ وَيُعَلِّمَهُ الْكُفْرَ ، بَلْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يُرِيْبُهُ عَلَى دِينِهِ ، وَيَنْشَأُ عَلَى ذَلِكَ ، كَوَلَدِهِ ، فَإِنَّ التَّقَطُّ لَمْ يَقْرَ فِي يَدِهِ .

فائدة : ٢

لا يشترط في الملتقط أن يكون غنياً .

قال ابن رشد : وليس من شرط الملتقط الغنى .

وقال النووي : لا يشترط في الملتقط الذكورة قطعاً ، ولا الغنى .

( وميراثه لبيت المال ) .

هذا الحكم السادس : أن ميراثه يكون لبيت مال المسلمين .

وهذا قول أكثر العلماء .

قال في الإنصاف : وميراث اللقيط وديته إن قتل لبيت المال .

أ-لأن الالتقاط ليس من أسباب الميراث الشرعي .

ب-ولأن نفقته على بيت مال المسلمين ، فكذلك ميراثه له .

وزهد بعض العلماء : إلى أن ميراث اللقيط لملتقطه .

واختار ذلك ابن تيمية .

لحديث وائلة بن الأسقع قال : قال رسول الله ﷺ (المرأة تحوز ثلاثة موارث: عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه). رواه أبو داود

( وإن أقر رجل أنه ولده فإنه يلحق به ) .

هذا الحكم السابع : أنه إذا ادعاه أحد فإنه يلحق به وينسب إليه .

لأن في ذلك مصلحة له باتصال نسبه ولا مضرة على غيره

قال النووي : ونسب اللقيط ... فإذا استلحقه حر مسلم لحقه ... ولا فرق في ذلك بين الملتقط وغيره .

وقال في الإنصاف : وإن أقر إنسان أنه ولده ألحق به ، مسلماً كان أو كافراً ، رجلاً كان أو امرأة ، حياً كان اللقيط أو ميتاً .

– لكن بشرطين :

أن ينفرد بادعائه \_ أن يمكن كونه منه .

مثال : اللقيط عمره ( ٤ ) سنوات وجاء رجل عمره ( ١٢ ) سنة فقال هذا ولدي : فإننا لا نصدقه .

قال ابن قدامة : أَنَّ يَدَّعِيَهُ وَاحِدٌ يَنْفَرِدُ بِدَعْوَاهُ، فَيُنْظَرُ؛ فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي رَجُلًا مُسْلِمًا حُرًّا، لَحِقَ نَسَبُهُ بِهِ، يَغْيَرُ خِلَافَ بَيْنِ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِذَا امْتَكَنَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْإِفْرَازَ مُحْضٌ نَفْعٌ لِلطِّفْلِ لِاتِّصَالِ نَسَبِهِ، وَلَا مَضَرَّةَ عَلَى غَيْرِهِ فِيهِ، فَقَبِلَ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ لَهُ بِمَالٍ. ( المعني )

فائدة : ١

وإن ادعته امرأة : فالراجح أنه يلحق بها إلا أن تكون ذات زوج فلا يلحق بها إلا أن يقر زوجها.

فائدة : ٢

وإن ادعاه جماعة : قدم ذو البينة .

فائدة : ٣



فإن لم تكن بينة أو كانت لهم بينات متعارضة فمن أحقته القافة .

والقافة : قوم يعرفون الأنساب بالشبه .

قال ابن قدامة : أنه إذا لم تكن به بينة ، أو تعارضت به بينتان ، وسقطنا ، فإنما نريه القافة معهما ، أو مع عصبيتهما عند فقديهما ، فنلحقه بمن أحقته به منهما .

هذا قول أنس ، وعطاء ، ويزيد بن عبد الملك ، والأوزاعي ، والليث ، والشافعي ، وأبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : لا حكم للقافة ، ولحق بالمُدعين جميعاً . ( المغني ) .

عن عائشة . قالت ( دخل علي رسول الله ﷺ تبرق أسارير وجهه . فقال : أي عائشة ألم تري إلى مجزأ المدجلي دخل فرأى أسامة وزيداً وعليهما قطيفة غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض ) رواه البخاري ومسلم .

فلولا جواز الإعتقاد على القافة لما سر به النبي ﷺ ولا اعتمد عليه .

ولأن عمر رضي الله عنه قضى به بحضرة الصحابة ، فلم ينكره منكر ، فكان إجماعاً

ويشترط في القائف أن يكون : حراً ، مكلفاً ، ذكراً ، مجرب في الإصابة .

قال ابن قدامة : والقافة قوم يعرفون الإنسان بالشبه ، ولا يختص ذلك بقبيلة معينة ، بل من عرف منه المعرفة بذلك ، وتكررت منه الإصابة ، فهو قائف .

وقيل : أكثر ما يكون في بني مذليج رطب مجزأ المدجلي الذي رأى أسامة وأباه زيداً قد غطيا رؤوسهما ، وبدت أقدامهما ، فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض .

وكان إياس بن معاوية المزني قائفاً ، وكذلك قيل في شريح .

ولا يقبل قول القائف إلا أن يكون ذكراً ، عدلاً ، مجرباً في الإصابة ، حراً .

لأن قوله حكم ، والحكم تعتبر له هذه الشروط . ( المغني ) .

#### كتاب الوقف

تعريفه :

لغة : هو الحبس والمنع .

وشرعاً : هو تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة .

والتحبيس : مدر حبس الشيء ، أي : جعله محبوساً لا يباع ولا يوهب .

والأصل : أي : العين الموقوفة ، كالعقار ، والحيوان ، والأثاث ونحوها مما ينتفع به مع بقاء عينه .

(وتسبيل المنفعة) أي : منفعة العين الموقوفة ، وهي غلتها وثمرتها ، وذلك بإطلاق فوائد العين الموقوفة وبيعها للجهات التي حدد صرفها فيه .

مثال : أن يقول هذا بيتي وقف على الفقراء ، فأصل البيت محبوس ، لا يمكن أن يتصرف فيه ببيع ولا هبة ولا غير ذلك ، ومنفعته مطلقة للفقراء ، فكل من كان فقيراً استحق هذا الوقف .

فائدة :

يرى بعض العلماء أن الوقف نظام إسلامي صرف ، لم يعرف قبل الإسلام .

قال الشافعي : ولم يحبس أهل الجاهلية علمته داراً ولا أرضاً تبرراً بحبسها ، وإنما حبس أهل الإسلام .

( وهي مستحبة ) .

أي : الوقف مستحب ومشروع ، وهو من أفضل القرب إلى الله وأجل الطاعات التي حث الله عليها ووعد بالثواب الجزيل ، لأنه صدقة ثابتة دائمة في وجوه البر والخير ، ولأنه إحسان إلى الموقوف عليه .

أ- قال تعالى ( لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ) .

والوقف داخل في الإنفاق .

ب- قال تعالى ( وافعلوا الخير ) .

ج- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ ) (رواه مسلم) .

والصدقة الجارية هي الوقف .

قال النووي في شرح هذا الحديث : الصدقة الجارية هي الوقف ، وقال : وفيه دليل لصحة أصل الوقف ، وعظيم ثوابه .

قال ابن حزم في المحلى (١٥١/٨) : الصَّدَقَةُ الْجَارِيَّةُ ، الباقى أجرتها بعد الموت .

وقال السرخسي في "المبسوط" (٣٢/١٢) : مَقْصُودُ الْوَاقِفِ أَنْ تَكُونَ الصَّدَقَةُ جَارِيَةً لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

وقال في أسنى المطالب (٤٤٥٧/٢) : وَالصَّدَقَةُ الْجَارِيَةُ مَحْمُولَةٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْوَقْفِ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ .

وقال الشيخ ابن عثيمين : الصدقة الجارية : كل عمل صالح يستمر للإنسان بعد موته ، والذي يتصدق به الإنسان من ماله ، هو ماله الحقيقي الباقي له ، الذي ينتفع به .

- والصدقة الجارية هي التي يستمر ثوابها بعد موت الإنسان ، وأما الصدقة التي لا يستمر ثوابها كالصدقة على الفقير بالطعام . فليست صدقة جارية .

منها : بناء المساجد ، وغرس الأشجار ، وحفر الآبار ، وطباعة المصحف وتوزيعه ، ونشر العلم النافع بطباعة الكتب والأشرطة وتوزيعها .

د- وَعَنْ إِبْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : (أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِحَبِيرٍ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي أَصْبَحْتُ أَرْضًا بِحَبِيرٍ لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَنفَسُ عِنْدِي مِنْهُ ) قَالَ : "إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا ، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا" . قَالَ : فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ ، [غَيْرَ] أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا ، وَلَا يُورَثُ ، وَلَا يُوهَبُ ، فَتَصَدَّقَ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ ، وَفِي الْفُرْقَى ، وَفِي الرِّقَابِ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَالصَّيْفِ ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ ، وَيُطْعِمَ صَدِيقًا - غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالًا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

وفي رواية للبُخَارِيِّ : ( تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ ، وَلَكِنْ يُنْفَقَ ثَمَرُهُ ) .

وفي رواية ( احبس أصلها وسبل ثمرها ) .

قال ابن حجر : وحديث عمر هذا أصل في مشروعية الوقف .

ه- قال جابر : لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ عنده مقدرة إلا وقف .

قال النووي في شرح حديث ( إذا مات الإنسان ... ) قَالَ الْعُلَمَاءُ : مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ عَمَلَ الْمَيِّتِ يَنْقَطِعُ بِمَوْتِهِ ، وَيَنْقَطِعُ بِجُدْدِ الثَّوَابِ لَهُ ، إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ ؛ لِكَوْنِهِ كَانَ سَبَبُهَا ؛ فَإِنَّ الْوَلَدَ مَنْ كَسَبَهُ ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ الَّذِي خَلَفَهُ مِنْ تَعْلِيمٍ أَوْ تَصْنِيفٍ ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ الْجَارِيَةُ ، وَهِيَ الْوَقْفُ .

– المقصود من الوقف أمران :

الأمر الأول : الأجر الحاصل للواقف .

الأمر الثاني : نفع الموقوف عليه في عين الوقف أو غلته .

مثال : قلت هذا البيت وقف على زيد من الناس – لو أراد أن يسكنه فهذا انتفع بعين الوقف، ولو أجر الناظر البيت وأعطاه الغلة فهذا انتفع بغلته .

﴿ وَيَصِحُّ بِالْعَمَلِ ، وَهُوَ صَرِيحٌ ، وَكُنَائِيَّةٌ ، وَبِالْفِعْلِ الْكَدَّالِ هَلِيَّةٌ ، كَمَنْ يَجْعَلُ أَرْضَهُ مَسْجِدًا وَالْأَرْضَ لِلنَّاسِ فِي الصَّلَاةِ هَيْيَةٌ ۖ ﴾ .

أي : أن الوقف يتعقد بالصيغة القولية ، والصيغة الفعلية .

أولاً : الصيغة القولية .

قال في المعني : وَأَلْفَاظُ الْوُقُوفِ سِتَّةٌ ، ثَلَاثَةٌ صَرِيحَةٌ ، وَثَلَاثَةٌ كُنَائِيَّةٌ .

فَالصَّرِيحَةُ : وَقَفْتُ ، وَحَبَسْتُ ، وَسَبَّلْتُ .

مَتَى أَتَى بِوَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ ، صَارَ وَقْفًا مِنْ غَيْرِ انْتِصَامٍ أَمْرٍ زَائِدٍ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ ثَبَتَ لَهَا عُرْفُ الْإِسْتِعْمَالِ بَيْنَ النَّاسِ ، وَأَنْصَمَ إِلَى ذَلِكَ عُرْفُ الشَّرْعِ ، يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ ( إِنَّ شَيْئًا حَبَسْتَ أَصْلَهَا ، وَسَبَّلْتَ ثَمَرَتَهَا ) .

فَصَارَتْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ فِي الْوُقُوفِ كَلْفُظِ التَّطْلِيْقِ فِي الطَّلَاقِ . ( المعني ) .

قال في الإنصاف : وقفت ، وحبست ، صريح في الوقف بلا نزاع .

وأما الكناية :

وهي ما يحتمل الوقف وغيره ، فلا يكفي فيه اللفظ ، بل يشترط انضمام أمر زائد إليه .

تصدقت ، حرمت ، أبدت .

فهذه لا يحصل بها الوقف إلا بشروط :

أولاً : النية ، فيكون على ما نوى .

مثال : قال تصدقت بداري ، وينوي أنها وقف ، فإنها تصير وقفاً ، لأنه نوى بذلك .

لأن قوله [ تصدقت بداري ] لفظ مشترك، فيحتمل أن تكون الصدقة التي ليست هي بوقف، ويحتمل أنه يريد وقفاً، فلما كان لفظاً مشتركاً اشترط فيه النية .

ثانياً : أن يقترب بما أحد الألفاظ الصريحة أو الباقي من ألفاظ الكناية .

فإذا تلفظ بلفظ من ألفاظ الكناية، وضم إليها لفظاً من الألفاظ الباقية، فحينئذ يزول الإشكال ويكون وقفاً.

مثال : إذا قال تصدقت بداري صدقة موقوفة [ تصير وقفاً ] .

مثال : قال تصدقت بهذه الدار صدقة محبسة [ تصير وقفاً ] .

مثال : قال حرمت داري تحريمًا مؤبدًا أو تحريمًا موقوفًا [ تصير وقفاً ] .

ثالثاً : أن ينضم إلى هذا اللفظ [ الذي هو الكناية ] ما يدل على الوقف .

كأن يقول: تصدقت بداري صدقة لا تباع فقلوله [ لا تباع ] يدل على أن قوله تصدقت يريد بذلك الوقف، لأن الذي لا يباع هو الوقف.

أو قال : تصدقت بداري هذه صدقة لا تورث [ فإنه يصير وقفاً ] لأن الذي لا يورث هو الوقف .

ثانياً : الصيغة الفعلية .

أن يبني مسجداً ويأذن للناس في الصلاة فيه ، فهذا يكون وقفاً ، لأن هذا الفعل منه يدل على ذلك ، ولا يشترط أن يقول هذا وقف ، لأن فعله يدل على ذلك .

## ﴿ وهو عقد لازم ﴾ .

أي : أن الوقف عقد لازم بمجرد القول ، فلا يملك الواقف الرجوع فيه .

وهذا قول الجمهور من العلماء .

أ- لحديث عمر السابق ( إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا ، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا... أَنَّهُ لَا يُبَاغِ أَصْلُهَا ، وَلَا يُورَثُ ، وَلَا يُوهَبُ ... ) .

وجه الاستدلال من وجهين :

**الوجه الأول :** أن النبي ﷺ أمر عمر أن يحبس الأصل ، والحبس هو المنع ، والقول أن الوقف عقد جائز يناهي التحبيس .

**الوجه الثاني :** أن النبي ﷺ ذكر أحكام الوقف فقال ( تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ ، لَا يُبَاغِ وَلَا يُوهَبُ ... ) .

ب- حديث أبي هريرة السابق ( ... أو صدقة جارية ) ، فالوقف إذا لم يرد به الدوام لم يكن صدقة جارية .

ج- إذا كان الرجوع في الصدقة بعد إخراجها من يده لا يجوز ، لأن العطية لا يجوز الرجوع فيها بعد إخراجها من يده ، فكذلك الوقف لا يجوز الرجوع فيه بعد أن يتصدق به .

**فائدة :**

وهل يثبت فيه خيار المجلس ؟

يعني لو أنه وقف وفي أثناء المجلس قال هذه الأرض وقف \_ مسجد لله عز وجل ... ثم بعد أن تلفظ بكونه مسجدا \_ قال رجعت عن الوقف .. فهل يملك الرجوع ؟

لا يملك الرجوع : لأن خيار المجلس كما سبق لنا لا يكون إلا في البيع وما كان في معي البيع .

## ﴿ ويشترط فيه أن يضمن شيئاً يجوز بيعها ﴾ .

أي من شروط الوقف : أن يكون في عين يجوز بيعها ، كالعقار ، والكتب ونحوها .

قوله ( أن يكون عيناً ) فلا يجوز وقف المنفعة ، مثل : سكنى البيت .

وهذا قول الجمهور .

مثال : هذا رجل استأجر بيتاً لمدة سنة الآن يملك سكنى البيت لمدة سنة ، فلا يصح أن يقول : سكنى البيت هذه على الفقراء والمساكين .

لأن الوقف صدقة مقيدة ، يعني ينظر فيها إلى الدوام والاستمرار وهذا لا يوجد في المنفعة .

ولأن تحبيس المنفعة وحدها يعني توقيت الوقف ، ولو جاز التوقيت لجاز بيع الوقف ، وهبته ، وتوريثه .

**وذهب بعض العلماء :** إلى صحة وقف المنفعة .

واختار ذلك ابن تيمية .

وقوله ( يجوز بيعها ) يخرج العين التي لا يجوز بيعها - كالمهون ، والكلب - .

**وذهب بعض العلماء :** إلى صحة وقف الكلب المعلم .

واختار ذلك ابن تيمية .

## ﴿ ويشترط فيه ألا ينفع مع بقاءه شيئاً ﴾ .

أي : ومن شروط الوقف : أن تكون العين ينتفع بها دائماً مع بقائها : كعقار ، وحيوان ، وأثاث ، وسلاح .

**فلا يصح وقف ما لا نفع فيه :** كما لو أوقف حملاً مقطوع الأرجل ، فإنه لا يصح ، لأنه لا ينتفع به .

**ولا يصح وقف ما لا ينتفع به إلا بذهاب عينه :** كما أوقف طعاماً على فقراء ، فإنه لا ينتفع به إلا بتلف عينه .

فلو قلت : هذه الخبز وقف لله تعالى على الجائعين ، فهذا لا يصح وقفاً ، وتكون صدقة .

لو قال : هذه مائة كيس من الأرز وقف على الفقراء والمساكين لا يصح ؛ لأنها تنفد باستهلاكها .

أو قال : هذه مائة لتر من البنزين على طلبة العلم لا يصح ، لأنها تنفد باستهلاكها .

لأنه الوقف يرد للدوام ليكون صدقة جارية ، ولا يوجد ذلك فيما لا تبقى عينه .

### ( من مصيّن مصالهم ) .

فلا يصح وقف المبهم ، ولا يصح وقف المجهول .

كأن يقول وقفت بيتاً ، أو يقول وقفت عبداً ، فلا يصح ، لأنه مجهول .

أو يقول : وقفت أحد هذين البيتين ، فهذا لا يصح ، لأنه مبهم .

الفرق بين المجهول والمبهم ، أن المجهول ما لا يعلم ، والمبهم ما يحتاج إلى تمييز .

وقيل : يصح وقف المجهول أو المبهم .

قال الشيخ ابن عثيمين : ... فلو وقف أحد عقاراته بدون أن يعلمه فإنه يصح وقفه؛ لأن هذا معين، والمذهب أنه لا يصح؛ لأنه مجهول، وإذا كان مجهولاً فإنه قد يكون أكثر مما قد يتصوره الواقف، والراجح صحة هذا؛ لأنه لم يجبر على الوقف؛ وليس الوقف مغالبة حتى يقول: خدعت أو غلبت؛ بل الوقف تبرع أخرجه الإنسان لله تعالى، كما لو تصدق بدراهم بلا علة فتصح وتنفذ ولا يصح الرجوع فيها؛ لأنه تصدق وتبرع؛ فلهذا كان الراجح أنه يصح وقف المعين وإن كان مجهولاً؛ لأنه تبرع محض إذا أمضاه الإنسان نفذ.

### ( وأن يكون على بر وطاعة ، كالساجد ، والفقراء ، واليتامى ونحوها ) .

أي ومن شروط الوقف : أن يكون على جهة من جهات البر .

لأن المقصود به التقرب إلى الله ، كبناء مسجد أو مدرسة علمية ، أو داراً ريعها للفقراء ، فإذا لم يكن على بر لم يحصل مقصوده الذي شرع من أجله .

قال ابن مفلح : أن يكون على بر ومعروف إذا كان الواقف على جهة عامة .

وقال ابن قدامة : الْوَقْفُ لَا يَصِحُّ إِلَّا عَلَى مَنْ يُعْرَفُ ، كَوَلَدِهِ ، وَأَقَارِبِهِ ، وَرَجُلٍ مُعَيَّنٍ ، أَوْ عَلَى بَرٍّ ، كِبْنَاءِ الْمَسَاجِدِ وَالْفَنَاطِرِ ، وَكُتُبِ الْفَقْرِ وَالْعِلْمِ وَالْقُرْآنِ ، وَالْمَقَابِرِ ، وَالسَّبَايَاتِ وَسَبِيلِ اللَّهِ

- فلا يصح على الكنائس ، ولا على اليهود والنصارى ، ولا على الأغنياء والفساق ، وقطاع الطريق ، لأن ذلك إعانة على المعصية .

لو قال : هذا وقف على الأغنياء ، فإنه لا يصح ، لأنهم ليسوا محلاً للقرية .

### فائدة :

أما إذا كان على معين فإنه لا يشترط أن يكون على بر [ لكن يشترط ألا يكون إثم ] .

مثال : وقفت هذا البيت على فلان الغني ، فإنه يصح ، لأنه ليس على جهة .

وقد روي ( أن صفية بنت حيي زوج النبي ﷺ وقفت على أخ لها يهودي ) .

### فائدة :

الوقف على نفسه .

قيل : لا يجوز .

وهذا قول الجمهور .

فهو قول المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

لحديث ابن عمر في قصة وقف عمر قال ﷺ ( حبس الأصل وسبل الثمرة ) .

وجه الدلالة : أن تسبيل الثمرة تمليكها للغير ، ولا يتصور أن يملك الشخص من نفسه لنفسه .

وقيل : يجوز .

وهذا اختيار ابن تيمية .

تنبيه :

لم يختلف العلماء في الرجل يقف وفقاً عاماً على المسلمين ، أن له أن ينتفع معهم ، كأن يقف مسجداً فيصلي فيه ، أو بئراً للمسلمين فيشرب منه .

#### ( وگيرئ في هير مسجد ونعموه هلكي مهين پمائل ) .

أي : يشترط أن يكون الوقف إذا كان على معين ، أن يكون على معين يملك .

لأن الوقف تمليك ، فلا يصح على مجهول .

فلا يصح الوقف على حمل ، ولا على بهيمة .

لو قال : هذا وقف على ما بطن فلانة ، فلا يصح .

أو قال هذا وقف على بقرة زيد ، فلا يصح .

أو قال : على فرس عمرو ، فلا يصح .

فائدة :

ولا يصح على نفسه .

وهذا قول الجمهور .

لحديث عمر السابق ، وفيه قال النبي ﷺ ( حبس الأصل وسبب الثمرة ) رواه أحمد .

قالوا : إن تسبيل الثمرة تمليكها للغير ، ولا يتصور أن يملك الشخص من نفسه لنفسه .

واختار ابن تيمية صحة ذلك .

أ- لحديث جابر . قال : قال ﷺ لرجل ( ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلاهلك ... ) رواه مسلم .

قالوا : أن النبي ﷺ جعل الصدقة على النفس هي المقدمة ، والوقف نوع من الصدقة .

ب- أن المقصود من الوقف القرية ، وهي حاصلة بالوقف على النفس .

#### ( وگيرئ واقف فائذ بالتصريف ) .

فلا يصح الوقف

#### ( وإن يگيرئ لاواقف فاجزأ ) .

فلا يصح الوقف أن يكون معلقاً .

وهذا قول الجمهور .

كأن يقول : إذا جاء رمضان فبيتي وقف .

لأن الأصل في العقود التنجيز ، والتعليق يناهز التنجيز .

وذهب بعض العلماء : إلى جواز الوقف معلقاً .

وهذا مذهب المالكية ، واختاره ابن تيمية .

لأن الأصل في الشروط الصحة والجواز ، ولا يبطل منها شيء إلا بدليل ، ولا دليل على بطلان تعليق الوقف بالشروط .

#### ( ويجب العمل بشروط الواقف في قسمه ، وجميعه ، وتقديمه وقت ذلك ) .

لأنه خرج من ملك الواقف على شرط معين .

ولأن عمر وقف وفقاً وشرط فيه شروطاً (... فَتَصَدَّقَ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ ، وَفِي الْفُرَى ، وَفِي الرِّقَابِ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَالضَّيْفِ ...) .

ولو لم يجب اتباع شرطه لم يكن فيه فائدة .

- قوله ( في قسمة ) .

مثال : قال هذا البيت وقف ، نصف ريعه للفقراء ، ونصف ريعه لطلاب العلم .

أو قال : نصفه للإمام المسجد والنصف الآخر للمؤذن ، أو نصفه لأولادي ونصفه للفقراء ، ونحو ذلك .

فإنه يجب أن يعمل بشرط الواقف .

فلا يجب عليه أن يسوي بين الموقوف عليهم ، إلا في أولاده ، فلو قال هذا وقف على أولادي الذكور دون الإناث .

فقبل : يجوز .

وقيل : لا يجوز أن يوقف على أولاده الذكور دون الإناث .

لقوله ﷺ ( اتقوا الله واعملوا بين أولادكم ) متفق عليه .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : فإنه يكون بهذا العمل غير متق لله ، وسمى النبي ﷺ تخصيص بعض الأبناء جوراً ، فقال : لا أشهد على

جور ، ولا شك أن من وقف على بنيه دون بناته أنه جور

فائدة :

لو قال : هذا وقف على أولاد زيد الذكور دون الإناث ، فإنه يصح ، لأنه لا يجب العدل ، لأنهم ليسوا أبنائه .

فائدة :

إذا وقف على قبيلة فإنه يشمل الجميع - الذكور والإناث - إلا أولاد النساء من غيرهم .

- وقوله ( وجمع ) .

مثال : لو قال : أوقفت داري على أولادي وأولاد أولادي ، فهنا جمع بين أولاده وأولاد أولاده ، فيكون ريع الوقف لهم جميعاً ، لأن هذر

شرطه .

- وقوله ( وتقديم ) .

مثال : لو قال : هذا وقف على زيد وعمرو والمقدم زيد ، فيعمل بشرطه ، فإنه قد شرط التقديم لزيد ، فيعطى زيد من الريع وما يكفيه ،

فإن فضل شيء فهو لعمرو ، وإن لم يفضل شيء فلا شيء له .

مثال : هذا وقف على أولاد فلان ، والناظر عليه فلان ، فيجب العمل بشرطه .

**( فإن أطلق سري بين الموقوف عليهم ) .**

أي : إذا أطلق الواقف ، و لم يشترط شيئاً : استوى في الاستحقاق الغني والفقير والذكر والأنثى من الموقوف عليهم .

فكل من اتصف بالوصف الذي علق الواقف الوقف عليه فإنه يدخل في ذلك .

فلو قال : هذا وقف على طلاب العلم - ولم يقدم أحد ولا آخر أحد ولا جعل ترتيباً ونحو ذلك - فإنه يقسم على الجميع ،

**( والناظر عند الشرط للموقوف عليه إن كان محصراً ولا غيرهم ) .**

الناظر : هو القائم بشؤون الوقف .

أي : الناظر على الوقف له أحوال :

أ- إن كان الواقف عين ناظراً فإنه يكون هو الناظر .

ب- إن لم يعين : فالناظر هو الموقوف عليهم إذا كانوا معينين .

ج- إذا كان الوقف على جهة كالمساجد ، أو لا يمكن حصرهم كالمساكين ، فالناظر على الوقف للحاكم .

أمثلة :

قال : هذه داري وقف على الفقراء ، والناظر عليه فلان ، فإنه يصير ناظراً عليها .

قال : هذه داري وقف على أولاد زيد ، ولم يعين ناظراً ، فالناظر يكون للموقوف عليهم ، ويكون بقدر حصصهم ، لأن المنفعة لهم

قال : هذه داري وقف على زيد ، ولم يعين ناظراً ، فزيد هو الناظر .

**( لا يبالغ إلا أن تتعطل ماله ) .**

أي : أن الوقف لا يجوز بيعه .

لقوله ﷺ لعمر ( تصدق بأصلها لا يباع ، ولا يُوهب ، ولكن ينفق ثمره ) هذا لفظ البخاري .

وقوله ( إلا أن تعطل منافعه ) كدار اخدمت ، أو أرض خربت وعادت مواتاً ولم تكن عمارتها ، أو مسجد انتقل أهل القرية عنه .

قال الشيخ ابن عثيمين : فإذا كان هذا الوقف وقفاً على الفقراء ، وتعطلت منافعه ، وبغناه بالثمن؟ هل تصدق به على الفقراء ، أو نشترى به وقفاً يكون للفقراء ؟ يتعين الثاني ، فلا يجوز أن نقول : إن هذا وقف على الفقراء ، والآن بعناه لتعطل منافعه ، فنصرف دراهمه إلى الفقراء ، فهذا لا يجوز، لأن هذه الدراهم عوض عن أصل الوقف ، وأصل الوقف لا ينقل ملكه لا ببيع ولا بغيره .

﴿ وإن وقف على جماعة يمكن حصرهم وجب تميمهم والتسوية بينهم ، وإلا جاز التفصيل والتقتطار على واحد ﴾ .

إذا وقف الإنسان شيئاً فلا يخلو من حالتين :

الحالة الأولى : أن يكون يمكن حصرهم ، فهنا يجب التعميم والتساوي .

مثال : هذا وقف على أولاد فلان ، وأولاد فلان عددهم عشرة، فهنا يمكن حصرهم ، فيجب أن يعمموا كل واحد، ويجب أن يساوي بينهم [ الذكور والإناث ، والغني والفقير ، والضعيف والقوي ، والكبير والصغير ] .

الحالة الثانية : إن كان لا يمكن حصرهم ، فهنا لا يجب التعميم ولا التساوي .

لأنه لا يمكن حصرهم ، ولا الإحاطة بهم .

مثال : لو قال : هذا وقف على قبيلة بني تميم ، فهنا لا يجب التعميم ولا التساوي ، فيجوز أن يعطي بعضهم دون بعض ، وأن يفضل بعضهم على بعض .

﴿ وإن وقف على والده أو ولد هير ههم لذكر وأنثى بالسوية ﴾ .

لأن لفظ ( الولد ) يشمل الذكر والأنثى .

كما قال تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) .

وبالإجماع أن المراد بالأولاد هنا الذكور والإناث .

واللغة دلت على ذلك فإن الولد \_ يشمل الذكور والإناث .

قال العيني : الإجماع قائم على أن اسم الولد يقع على البنين والبنات .

فائدة : ١

الراجح لا يجوز أن يوقف على أولاده الذكور دون الإناث .

لقوله ﷺ ( اتقوا الله واعدلو بين أولادكم ) متفق عليه .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : فإنه يكون بهذا العمل غير متق لله ، وسمى النبي ﷺ تخصيص بعض الأبناء جوراً ، فقال : لا أشهد على جور ، ولا شك أن من وقف على بنيه دون بناته أنه جور

فائدة : ٢

لو قال : هذا وقف على أولاد زيد الذكور دون الإناث ، فإنه يصح ، لأنه لا يجب العدل ، لأنهم ليسوا أبنائه .

فائدة : ٣

إذا وقف على قبيلة فإنه يشمل الجميع — الذكور والإناث — إلا أولاد النساء من غيرهم .

فائدة : ٤

قال الشيخ ابن عثيمين : وإذا قال: على ذريته، وذرية فعيلة بمعنى مفعولة، أي: من ذرأهم الله منه، والذين ذرأهم الله منه هم أولاد الصلب، فإذا قال: هذا وقف على ذريتي دخل الأولاد من بنين وبنات، ودخل بعد ذلك أولاد البنين، دون أولاد البنات؛ لأنهم ليسوا من



ذريته.

#### فائدة : ٥

لا خلاف بين العلماء أن الوقف إذا كان معلوم الابتداء والانتفاء غير منقطع فإنه صحيح .  
قال ابن قدامة : أنَّ الْوَقْفَ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِي صِحَّتِهِ ، مَا كَانَ مَعْلُومَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ ، غَيْرَ مُنْقَطِعٍ ، مِثْلُ أَنْ يُجْعَلَ عَلَى الْمَسَاكِينِ ، أَوْ طَائِفَةٍ لَا يَجُوزُ بِحُكْمِ الْعَادَةِ انْقِرَاضُهُمْ .

وأما إذا كان الوقف على جهة يجوز انقطاعها بحكم العادة كما لو وقف على أولاده ، أو على فلان من الناس ، ولم يجعله بعد ذلك على الفقراء والمساكين ، فإن ذلك يؤول إلى الانقطاع ، فهل يصح ؟

قيل : لا يصح

وبه قال أبو حنيفة .

لأن الوقف إذا كان منقطعاً صار وفقاً على مجهول فلم يصح .

ولحديث ( إذا مات الإنسان انقطع ... ) والوقف إذا لم يرد به التأييد لم يكن صدقة جارية .

وقيل : يصح الوقف المنقطع .

وهذا المذهب .

قال ابن قدامة : وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْلُومِ الْإِنْتِهَاءِ ، مِثْلُ أَنْ يَقِفَ عَلَى قَوْمٍ يَجُوزُ انْقِرَاضُهُمْ بِحُكْمِ الْعَادَةِ ، وَلَمْ يَجْعَلْ آخِرَهُ لِلْمَسَاكِينِ ، وَلَا لِحِجَةٍ غَيْرِ مُنْقَطِعَةٍ ، فَإِنَّ الْوَقْفَ يَصِحُّ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ .

لأنه تَصَرَّفَ مَعْلُومُ الْمَصْرُوفِ ، فَصَحَّ ، كَمَا لَوْ صَرَّحَ بِمَصْرُوفِهِ الْمُتَّصِلِ ، وَلَئِنْ الْإِطْلَاقُ إِذَا كَانَ لَهُ عُرْفٌ ، حُمِلَ عَلَيْهِ ، كَنَقْلِ الْبَلَدِ وَعُرْفِ الْمَصْرُوفِ ، وَهَاهُنَا هُمْ أَوْلَى الْجِهَاتِ بِهِ ، فَكَأَنَّهُ عَيْنُهُمْ .

إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ عِنْدَ انْقِرَاضِ الْمُؤَقَّوفِ عَلَيْهِمْ إِلَى أَقَارِبِ الْوَاقِفِ .

وبه قال الشافعي .

وعن أحمد رواية أخرى ، أنه ينصرف إلى المساكين .

وعن أحمد رواية ثالثة ، أنه يجعل في بيت مال المسلمين ؛ لأنه مال لا مستحق له ، فأشبهه مال من لا وارث له .

#### فائدة : ٦

من الشروط الباطلة في الوقف .

قال ابن قدامة : وَإِنْ شَرَطَ فِي الْوَقْفِ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ شَاءٍ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ ، وَيُدْخَلَ مِنْ شَاءٍ مِنْ غَيْرِهِمْ ، لَمْ يَصَحَّ ؛ لِأَنَّهُ شَرَطُ يُنَاقِضُ مُقْتَضَى الْوَقْفِ ، فَأَفْسَدَهُ ، كَمَا لَوْ شَرَطَ أَنْ لَا يُنْتَفَعَ بِهِ .

### باب الهبة

تعريفها :

قال ابن قدامة : تمليك في الحياة بلا عوض .

قولنا ( تمليك ) يخرج العارية ، لأن العارية إباحة العين لا تمليكها ، لأنه ينتفع بها ويردها .

وقولنا ( في الحياة ) هذا يخرج الوصية ، لأن الوصية بعد الموت .

وقولنا ( بلا عوض ) وهذا يخرج البيع ، لأنه تمليك بعوض معلوم .

قال ابن قدامة : وجملة ذلك أن الهبة والصدقة والهدية والعطية معانيها متقاربة ، وكلها تمليك في الحياة بلا عوض ، واسم العطية شامل

لجميعها وكذلك الهبة .

**وقال ابن حجر :** والهبة بكسر الهاء وتخفيف الباء الموحدة تطلق بالمعنى الأعم على أنواع الإبراء ، وهو هبة الدين ممن هو عليه ، والصدقة هي هبة ما يتمحض به طلب ثواب الآخرة ، والهدية هي ما يكرم به الموهوب له ومن خصها بالحياة أخرج الوصية ، وهي أيضا تكون بالأنواع الثلاثة ، وتطلق الهبة بالمعنى الأخص على ما لا يقصد له بدل ، وعليه ينطبق قول من عرف الهبة بأنها تمليك بلا عوض .

#### فائدة : ١

والهبة من عقود التبرعات .

وهي العقود التي يقوم التمليك فيها على التبرع من غير مقابل؛ إذ إن أحد طرفي العقد فيها لا يطلب عوضا عما يدفعه إلى الطرف الآخر، ويقابلها عقود المعاوضات، وهذا من حيث الغرض من العقد .

#### فائدة : ٢

واعلم أن تبرع الإنسان ماله لغيره يقع على أوجه :

أن يكون صدقة : وهي ما أريد بها ثواب الآخرة .

أن يكون هدية : وهي ما قصد بها التودد والتحبب للغير .

أن يكون هبة : وهي ما قصد بها مجرد النفع المحض . ( والغالب تكون من الأعلى إلى الأدنى ) .

أن يكون عطية : وهي كالهبة ، لكنها هي تكون في مرض الموت المخوف .

أن يكون وصية : هي التبرع بالمال بعد الموت .

أن يكون رشوة : وهي بذل المال للتوصل لأمر محرم .

#### فائدة : ٣

#### الفرق بين الهدية والصدقة :

الفرق : أن من أعطى شيئا ينوي به التقرب إلى الله تعالى للمحتاج فهو صدقة ، وإن حملت إلى المهدى إليه إكراماً وتودداً فهو هدية .

ويدل على هذا حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال ( كان رسول الله ﷺ إذا أتى بطعام سأل عنه أهديه ، أو صدقة ؟ فإن قيل: صدقة ، قال لأصحابه: كلوا ، ولم يأكل ، وإن قيل: هدية ، ضرب بيده فأكمل معهم ) .

فهذا الحديث يدل دلالة واضحة على الفرق بين الصدقة ، والهدية ، وأنها متغايران ، فمن أعطى للمحتاج شيئا لوجه الله فهو صدقة ، وإن حمل إلى الملك إكراماً وتودداً فهو هدية .

#### فائدة : ٤

#### أيهما أفضل الصدقة أم الهدية ؟

قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" : **الْصَّدَقَةُ** مَا يُعْطَى لَوَجْهِ اللَّهِ عِبَادَةً تَخْضَعُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فِي شَخْصٍ مُعَيَّنٍ وَلَا طَلَبِ غَرَضٍ مِنْ جِهَتِهِ ؛ لَكِنْ يُوضَعُ فِي مَوَاضِعِ الصَّدَقَةِ كَأَهْلِ الْحَاجَاتِ . وَأَمَّا " الْهَدِيَّةُ " فَمَقْصِدُهَا إِحْرَامُ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ ؛ إِنَّمَا لِمَحَبَّةٍ وَإِنَّمَا لِصَدَاقَةٍ ؛ وَإِنَّمَا لِيُطْلَبَ حَاجَةٌ ؛ وَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُتَيْبُ عَلَيْهَا فَلَا يَكُونُ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ مَنَّةٌ وَلَا يَأْكُلُ أَوْسَاحَ النَّاسِ الَّتِي يَتَطَهَّرُونَ بِهَا مِنْ ذُنُوبِهِمْ وَهِيَ الصَّدَقَاتُ وَلَمْ يَكُنْ يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ لِذَلِكَ وَغَيْرِهِ . وَإِذَا تَبَيَّنَ ذَلِكَ فَالْصَّدَقَةُ أَفْضَلُ ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْهَدِيَّةِ مَعْنَى تَكُونُ بِهِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ : مِثْلُ الْإِهْدَاءِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي خِيَارِهِ حَبَّةً لَهُ . وَمِثْلُ الْإِهْدَاءِ لِقَرِيبٍ يَصِلُ بِهِ رَحْمَهُ ، وَأَخٍ لَهُ فِي اللَّهِ : فَهَذَا قَدْ يَكُونُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ .

(وهي مستحبة ) .

أي : أن حكم الهبة بالنسبة للواهب مستحبة ، لما فيها من المصالح العظيمة ، من التوسعة على الغير ، ونفي الشح وغير ذلك .

لقوله تعالى ( إن الله يحب المحسنين ) .

وقال ﷺ ( تحادوا تحابوا ) رواه البخاري في الأدب المفرد .

وقال ﷺ ( لو أهدي إلي ذراع أو كراع لقبلت ) متفق عليه .

وأما بالنسبة للموهوب : فالسنة أن يقبل الهدية ولا يردّها ، لأن هذا هديه .

عن عائشة . قالت ( كان النبي ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها ) رواه البخاري .

( ١٠ تصحح في مجهول ) .

أي : أن الهبة يشترط فيها أن تكون معلومة ، فلا تصح أن تكون مجهولة .

مثال : لو وهبت لشخص حمل في بطن ، أو طيراً في هواء ، أو ما في جيب .

وهذا قول جمهور العلماء .

لأن الهبة عقد ، ويشترط في العقود العلم ، فكما أن المجهول لا يصح بيعه ، فكذا هبته .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يصح هبة المجهول .

لأن عقد الهبة من عقود التبرعات وعقود التبرعات يتوسع فيها مالا يتوسع في عقود المعاوضات ، فعقود المعاوضات كالبيع ونحوه يشترط فيها العلم والتحرير والضبط لأنها مبنية على المشاحة ، أما هنا فالموهوب له لا ضرر عليه فهو يدخل إما غانم أو سالم .

( ١١ تصحح في مجهول ) .

قال ابن قدامة : ولا تصح هبة المهدوم ، كالذي تثمر شجرته ، أو تحمل أمته ، لأن الهبة عقد تمليك لم تصح في هذا كله كالبيع .

وذهب بعض العلماء : إلى جواز ذلك .

واختاره ابن تيمية .

لأن الهبة من عقود التبرعات لا من عقود المعاوضات ، فيتوسع فيها ما لا يتوسع في عقود المعاوضات .

فائدة : ١

ذهب بعض العلماء : إلى أنه يشترط لصحة الهبة ، أن يكون الموهوب مقدوراً على تسليمه .

وعلى هذا إذا كان غير مقدور على تسليمه كالآبق والشارد والعين المسروقة ، فإنه لا يصح ، والخلاف في هذه المسألة كالحلاف في المجهول .

والصحيح في هذا : أن هذا صحيح كما سلف لنا فهبة الذي لا يقدر على تسليمه جائز ولا بأس به إن شاء الله .

فائدة : ٢

قال بعض العلماء : كل ما جاز بيعه جاز هبته .

وقال بعض العلماء : لا يشترط ذلك ، بل يشترط أن يكون مما يباح نفعه ، سواء أبيع بيعه أو لا .

( ١٢ تصحح في مجهول ) .

أي : أن الهبة تنعقد بأمرين : الصيغة القولية — الصيغة الفعلية .

الصيغة الأولى : صيغة قولية .

وهي الإيجاب والقبول ، فالإيجاب اللفظ الصادر من الواهب أو من يقوم مقامه ، والقبول اللفظ الصادر من الموهوب له أو من يقوم مقامه كأن يقول : وهبتك ، فيقول : قبلت ، أو يقول : أعطيتك ويقول : قبلت ، أو أهديتك فيقول : قبلت ونحو ذلك .

**الصيغة الثانية : بالمعاطاة .**

فأكثر العلماء أنها تنعقد بالمعاطاة .

لأن النبي ﷺ كان يهدي ويهدي إليه ، ويعطي ويُعطى ، ويفرق الصدقات ويأمر ساعاته بأخذها وتفريقها ، وكان الصحابة يفعلون ذلك ولم ينقل عن النبي ﷺ إيجاب ولا قبول .

**( ويستحب قبول الهدية ) .**

أي : يستحب للإنسان أن يقبل الهدية ، لأن ذلك هدي النبي ﷺ .

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ ، وَيُثِيبُ عَلَيْهَا ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

وقد أهدت أم الفضل للنبي ﷺ شربة لبن فقبلها . كما في البخاري ومسلم .

وأهدى له أبو طلحة ورك أرنب فقبله . رواه البخاري ومسلم .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ ( يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ ! لَا تَحْقِرَنَّ حَارَةً لِحَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةٍ ) متفق عليه .

[ فرسن الشاة : حافرها ] .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( لَوْ دُعِيْتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ أَوْ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ ) رواه البخاري .

[ وَالْكَرَاعُ مِنَ الدَّابَّةِ مَا دُونَ الْكَعْبِ ] .

**قَالَ ابْنُ بَطَّال :** هذا حض منه لأئمة على المهاداة ، والصلة ، والتأليف ، والتحاب ، وإنما أخبر أنه لا يحقر شيئاً مما يُهدى إليه أو يدعى إليه ، لئلا يمتنع الباعث من المهاداة لاحتقار المهدي ، وإنما أشار بالكراع وفرسن الشاة إلى المبالغة في قبول القليل من الهدية ، لا إلى إعطاء الكراع والفرسن ومهاداته؛ لأن أحداً لا يفعل ذلك " انتهى .

– فيستحب قبول الهدية وذلك لأمرين :

**الأمر الأول :** أن قبول الهدية هو هدي النبي ﷺ .

**الأمر الثاني :** أن في قبولها فوائد متعددة منها: إرضاء المهدي، وجبر خاطره، وتقدير أهديته، والنظر إليها بعين الاعتبار، ولأن في ردها: مخالفة للسنّة ، وفيه كسر لقلب المهدي وإساءة إليه .

**فائدة : ١**

لا خلاف بين أهل العلم في مشروعية قبول الهدية ، وإنما الخلاف في وجوب قبولها على قولين :

الجمهور أن قبولها مستحب لا واجب .

**قال النووي :** اختلف العلماء فيمن جاءه مال هل يجب قبوله أم يُندب ؟ على ثلاثة مذاهب حكاهما أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، والصحيح المشهور الذي عليه الجمهور

**فائدة : ٢**

بل كان قبول الهدية إحدى علامات نبوته لدى أهل الكتب السابقة ، حتى عرفه بها سلمان الفارسي ؓ في قصة إسلامه ، كما في مسند الإمام أحمد .

**فائدة : ٣**

ورد أشياء بعينها لا ترد .

عَنْ أَنَسٍ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ ) رواه البخاري .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ عَرِضَ عَلَيْهِ رِيحَانٌ فَلَا يَرُدُّهُ فَإِنَّهُ خَفِيفُ الْمَحْمِلِ طَيِّبُ الرِّيحِ ) رواه مسلم .

ولفظ أبي داود ( من عرض عليه طيب ... ) .

عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( ثَلَاثٌ لَا تُرَدُّ الْوَسَائِدُ وَالْدُّهُنُّ وَاللَّبَنُ ) رواه الترمذي . الدُّهُنُّ يَعْنِي بِهِ الطَّيِّبُ .  
الوسائد : جمع وسادة وهي المخذة .

﴿ وَيَكْرِهُ رَدَّ الْهَدِيَّةِ وَإِنْ هَانَتْ ﴾ .

أي : يكره للإنسان أن يرد الهدية مهما صغرت .

عَنْ خَالِدِ بْنِ عَدِيِّ الْجُهَنِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( مَنْ بَلَغَهُ مَعْرُوفٌ عَنْ أَخِيهِ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ ، وَلَا إِشْرَافٍ نَفْسٍ ، فَلْيَقْبَلْهُ وَلَا يَرُدَّهُ ، فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ سَاقَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ) وصححه الألباني

ب- لحديث عبد الله بن مسعود ؓ عن النبي ﷺ أنه قال ( أَجْبِبُوا الدَّاعِيَ ، وَلَا تُرَدُّوا الْهَدِيَّةَ ، وَلَا تَضْرِبُوا الْمُسْلِمِينَ ) رواه أحمد .

يقول ابن حبان في ( روضة العقلاء ) زجر النبي ﷺ في هذا الخبر عن ترك قبول الهدايا بين المسلمين ، فالواجب على المرء إذا أهديت إليه هدية أن يقبلها ولا يردها ، ثم يثيب عليها إذا قدر ، ويشكر عنها .

ج- وتقدم حديث ( يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ ! لَا تَحْقِرْنَ جَارَةً لِحَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةٍ ) .

د- وحديث ( وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ أَوْ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ ) رواه البخاري .

فائدة :

يستحب لمن امتنع من قبول الهدية أن يبين السبب .

عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَنَازَةَ اللَّيْثِيِّ ( أَنَّهُ أُهْدِيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِمَارًا وَحْشِيًّا وَهُوَ بِالْأَنْوَاءِ - أَوْ بِوَدَّانَ - فَرَدَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ فَلَمَّا أَنْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ : إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرْمٌ ) متفق عليه

قال القاضي عياض : وفي اعتذار النبي ﷺ دليل على استحباب قبول هدية الصديق وكراهة ردها لما يقع في نفسه، ألا ترى تطيب النبي ﷺ قلبه .

وقال النووي : فيه أنه يستحب لمن امتنع من قبول هدية ونحوها لعذر أن يعتذر بذلك إلى المهدي تطيباً لقلبه .

وقال ابن حجر : فيه الاعتذار عن رد الهدية تطيباً لقلب المهدي .

﴿ وَإِنْ هَانِمِ أَثَرُهُ أَهْدَى حَيَاءً وَجِبَ الْكِرَامُ ﴾ .

أي : يستحب قبول الهدية ويكره ردها إلا إذا تضمنت محذوراً شرعياً :

فيشترط لقبول شروط الهدية شروطاً :

أولاً : ألا يكون أهدى له حياء وخجلاً .

فإذا علم أنه وهب له حياء وخجلاً فلا يجوز له أن يقبلها .

ثانياً : ألا يتضمن محذوراً شرعياً .

كما لو وقعت موقع الرشوة ، أو السكوت عن حق أو الدفاع عن باطل .

ثالثاً : ألا تكون محرمة ( لعينها ) مثل : الخنزير ، والميتة ، والدم ( أو لحق الغير ) مثل : المغصوب ، والمسروق ، والمختلس .

فائدة :

أما المحرم لكسبه فإنه يجوز قبولها ، لأن النبي ﷺ قبل هدية اليهودية، مع أن اليهود كانوا يتعاملون بالربا.

قال الشيخ ابن عثيمين : كان النبي ﷺ يتعامل مع اليهود بالبيع و الشراء ، ويقبل منهم الهدية مع أنهم يتعاملون بالربا .

قال تعالى : ( قِطْلُكُمْ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا \* وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ) .

ومع ذلك قَبِلَ النبي ﷺ هديَّهم . قَبِلَ هدية المرأة التي أهدت الشاة بخير وعاملهم ومات ودرعه مرهونة عند يهودي .

**( بَلَى لَكِنَّهُ أَنْ يَصِيَّبَ بِهَا فَإِذَا يَدْعُو ) .**

أي : يسن الإثابة على الهدية ، وأن المكافأة عليها أمر مطلوب ، اقتداء بالنبي ﷺ .

لحديث عائشة السابق ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا ) .

فإن لم يقدر فليدعو للمهدي .

أ-عن جابر . قال : قال ﷺ ( مَنْ أُعْطِيَ عَطَاءً فَوَجَدَ فُلَيْحُورَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فُلَيْثُنَ بِهِ ، فَمَنْ أَثْنَى بِهِ فَقَدْ شَكَرَهُ ، وَمَنْ كَتَمَهُ فَقَدْ كَفَرَهُ ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

ب- وَلِحَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ مَرْفُوعًا ( مَنْ صَنَعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا فَقَدْ أَتْلَعَ فِي الثَّنَاءِ ) رواه الترمذي .

ج- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ ، وَمَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ ، وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ ، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنْكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ ) رواه أبو داود .

**( وَتَلْزَمُوا بِالْهَبِئِ ) .**

أي : تلزم الهبة بالقبض بإذن الواهب ، وأما قبل القبض وبعد القبول فهي غير لازمة ، فيجوز الرجوع فيها .

فلو قال : وهبتك كذا ولم يسلمه له ثم رجع ، فرجوعه جائز .

وهذا قول أكثر العلماء .

ويستدل على جواز الرجوع قبل القبض :

أ- ما ورد عن أبي بكر وعمر وعلي وغيرهم ﷺ .

ب- أن النبي ﷺ ( العائد في هبته كالكلب بقيء ثم يعود في قبئه ) والرجوع في الموهوب إنما يكون في حق الأعيان دون الأقوال ، والهبة قبل القبض رجوع في قول فلا يدخل في هذا الحديث ؛ لأن عقد الهبة لم يتم .

ج- ويمكن أن يستدل لذلك أيضاً : بأن عقد الهبة من عقد التبرعات التي لا تلزم باتفاق ، وإلزام المتبرع بقوله الصادر منه مصير إلى اللزوم دون حاجة تدعو إلى ذلك ؛ لأن مجرد القول لم يترتب عليه استحقاق أو ظلم ، وإنما هو مجرد وعد .

**( وَأَوَّلُ بَعْثِ الْكَلْبِ فِيهِمْ الْكَرْجِيُّ ) .**

هذا حكم الرجوع في الهبة بعد قبضها ، وأنه حرام .

وهذا مذهب جمهور العلماء من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

قال ابن حجر : بتحريم الرجوع في الهبة بعد أن تقبض ذهب جمهور العلماء .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ويجوز الرجوع في الهبة قبل القبض عند الجمهور ، فإذا تم القبض : فلا رجوع عند الشافعية والحنابلة إلا فيما وهب الوالد لولده .

أ- حديث ابن عباس قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ بَقِيءٌ ، ثُمَّ يُعَوِّدُ فِي قَبِيئِهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وفي رواية للبُخَارِيِّ ( لَيْسَ لَنَا مَثَلُ الْكَلْبِ ، الَّذِي يُعَوِّدُ فِي هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ يَرْجِعُ فِي قَبِيئِهِ ) .

قال الحافظ ابن حجر عن ترجمة البخاري : باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته ، ثم ذكر البخاري حديث الباب ( العائد في هبته ... ) .

**قال الحافظ :** كذا بت الحكم في هذه المسألة لقوة الدليل عنده .

وقال أيضاً قوله ﷺ ( ليس لنا مثل السوء ) أي : لا ينبغي لنا معشر المؤمنين أن نتصف بصفة ذميمة يشابهنا فيها أخس الحيوانات في أخس أحوالها ، قال الله سبحانه وتعالى ( لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ) ، ولعل هذا أبلغ في الزجر عن ذلك ، وأدل على التحريم مما لو قال مثلاً : لا تعودوا في الهبة .

**وقال النووي :** هَذَا ظَاهِرٌ فِي تَحْرِيمِ الرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ بَعْدَ إِقْبَاضِهِمَا . ( شرح مسلم ) .

فقد شبه النبي ﷺ العائد في هبته في أقبح صورة ، فإن الكلب من أخبث الحيوانات ، ثم إن هذه الصورة من أبشع الصور ، أن بقيء ثم يعود في قبئه .

ب- ولحديث ابن عمر وابن عباس . قال : قال رسول الله ﷺ ( لا يحل للرجل أن يعطي العطية فيرجع فيها ، إلا الوالد فيما يعطي ولده ) رواه أبو داود .

( إِنْ كَانَ لِلْأَبِ شَرْطٌ أَنْ يَرْجِعَ ) .

**أي :** إلا للأب فيجوز الرجوع في هبته لولده .

لحديث عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ السَّابِقِ ( لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ ، ثُمَّ يَرْجِعَ فِيهَا ؛ إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالْأَرْنَؤَةُ .

فهذا الحديث دليل على جواز رجوع الوالد في هبته لولده صغيراً كان أم كبيراً .

فائدة :

كما تقدم : الأصل تحريم الرجوع في الهبة بعد القبض، ويستثنى من ذلك أمران :

**الأول :** رجوع الأب في ما وهبه لأولاده.

كما تقدم في الحديث السابق ( لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً أَوْ يَهَبَ هَبَةً فَيَرْجِعَ فِيهَا ، إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ ) .

**الثاني :** من وهب هبة لغرض ولم يتحقق غرضه، جاز له الرجوع في هبته.

لأن هذه الهبة ليست هبة محضة، بل فيها معنى المعاوضة ، والفقهاء يسمونها: الهبة للشواب أي للعوض، فإذا لم يُنْب من هبته، جاز له الرجوع فيها.

وبدل لذلك ما روى مالك في "الموطأ" (١٤٧٧) أن عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( مَنْ وَهَبَ هَبَةً لِصَلَةِ رَجُلٍ ، أَوْ عَلَى وَجْهِ صَدَقَةٍ : فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِيهَا ، وَمَنْ وَهَبَ هَبَةً يَرَى أَنَّهَا أَرَادَ بِهَا الثَّوَابَ : فَهُوَ عَلَى هَبَّتِهِ ؛ يَرْجِعُ فِيهَا إِذَا لَمْ يُرْضَ مِنْهَا ) .

قال الألباني: " وهذا سند صحيح على شرط مسلم .

( أَنْ لَا يَسْقُطَ هَبُّهُ مِنْ الْكَرْجِيِّ ) .

هذا الشرط الأول من شروط رجوع الأب في هبته ، أن لا يسقط حقه من الرجوع .

كما لو قال : وهبتك هذه السيارة ولن أرجع فيها .

( أَنْ تَكُونَ بِإِثْقَالِهِ فِي مَالِكَ ) .

هذا الشرط الثاني من شروط رجوع الأب في هبته ، أن تكون الهبة باقية في ملك الابن .

فلو أن الأب وهب ابنه سيارة ، ثم الابن وهبها أو باعها ، فالأب في هذه الحالة لا يملك الرجوع ، لأنه يلزم من رجوعه إبطال حق الغير .

( وَأَنْ لَا يَتَحَلَّقَ بِهَا حَقَّ الشَّيْرِ ) .

هذا الشرط الثالث من شروط رجوع الأب في هبته ، أن لا يتعلق بما حق للغير .

كما لو رهنها الولد ، لما في ذلك من إسقاط حق المَرْتَن .

فائدة : ١

ومن الشروط التي ذكرها بعض العلماء :

ألا يكون ما وهبه له نفقة : فلو أعطاه ( ١٠٠ ) ليشتري ثوباً ، فهنا ليس للأب أن يرجع في هبته ، لأنه رجوع في أمر واجب .

فائدة : ٢

ومن الشروط : ألا يتعلق بما رغبة الغير للولد .

مثال : وهب الأب ابنه ألف ريال ، فرغب بعض الناس بهذا الولد فزوجوه مثلاً أو أصبح يجد من يقرضه ، فهل للأب أن يرجع أم لا ؟

فيه خلاف :

قيل : ليس له أن يرجع .

لأنه يتعلق به حق لغير الابن ، لما في ذلك من الإضرار بالناس ، لأن الناس ربما يكونوا قد أقرضوه أو بايعوه .

وقيل : للأب أن يرجع .

لعموم الحديث السابق .

وقيل : ليس له أن يرجع بقدر الرغبة ، لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً .

وهذا اختيار ابن تيمية . ( مسائل مهمة في الهبة والهبة ) .

فائدة : ٣

اختلف العلماء : هل الرجوع في الهبة خاصة بالأب ، أم يجوز للأم أيضاً على قولين :

القول الأول : ليس لها الرجوع .

لأن الأب هو الذي يملك من مال ولده دون الأم .

القول الثاني : أن الأم لها الرجوع في هبتها لولدها .

أ- لعموم قوله ﷺ ( ... إلا الوالد فيما يعطي ولده ) .

وجه الدلالة : أن لفظ الوالد يشمل الأم .

ب- وكفوله ﷺ ( واعدلوا بين أولادكم ) فدخل فيه الأم ، فإنها مأمورة بالتسوية والعدل ، والرجوع في الهبة طريق التسوية .

ج- ولأنها دخلت في المعنى في حديث بشير فينبغي أن تدخل في جميع مدلوله ؛ لقوله ﷺ ( فأرجعه ) أي : أن الهبة المذكورة كانت بمشورة من والدة النعمان كما سبق .



د- أنها ساوت الأب في تحريم تفضيل بعض ولدها فينبغي أن تساويه في التمكن من الرجوع فيما فضلته به تخلصاً لها من الإثم وإزالة التفضيل المحرم كالأب .

فائدة : ٤

حكم تعليق الهبة وإضافتها إلى المستقبل ؟ كأن يقول الرجل : وهبتك هذا المال إن قدم زيد ، على قولين :  
قيل : لا يصح .

وهذا قول الجمهور .

قالوا : إن الهبة عقد تمليك ، وعقود التمليك لا تقبل التعليق كالبيع .

قال ابن حزم : وَلَا تَجُوزُ الْهَبَةُ بِشَرْطِ أَصْلًا .

وقال ابن قدامة : لَا يَصِحُّ تَعْلِيقُ الْهَبَةِ بِشَرْطٍ ؛ لِأَنَّهَا تَمْلِكُ لِمُعَيَّنٍ فِي الْحَيَاةِ ، فَلَمْ يَجَزْ تَعْلِيقُهَا عَلَى شَرْطٍ ، كَالْبَيْعِ .  
وقيل : يصح .

وهذا مذهب المالكية ، واختيار ابن تيمية .

لعدم الدليل الذي يمنع من ذلك ، والأصل في المعاملات الصحة والجواز .

فائدة : ٥

قال ابن قدامة : فَأَمَّا الْهَبَةُ مِنَ الصَّبِيِّ لِغَيْرِهِ ، فَلَا تَصِحُّ ، سَوَاءٌ أَذِنَ فِيهَا الْوَلِيُّ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ ؛ لِأَنَّهُ مُحْجُوزٌ عَلَيْهِ لِحُطِّ نَفْسِهِ ، فَلَمْ يَصِحَّ تَبَرُّعُهُ ، كَالسَّقِيَةِ . وَأَمَّا الْعَبْدُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَهَبَ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ لِسَيِّدِهِ ، وَمَالُهُ مَالٌ لِسَيِّدِهِ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ إِزَالَةُ مِلْكِ سَيِّدِهِ عَنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، كَالْأَجْنَبِيِّ . ( المعنى )

فائدة : ٦

اختلف الفقهاء في هبة المازل على قولين :

قيل : هبته صحيحة .

وهذا مذهب الحنفية .

وقيل : لا تصح .

وهذا مذهب الحنابلة .

فائدة : ٧

فهل تبطل الهبة بموت الواهب قبل القبض؟ في ذلك خلاف بين الفقهاء.

مذهب الحنفية والمالكية وبعض الحنابلة : أنها تبطل.

ومذهب الشافعية والحنابلة: أنها لا تبطل، لكن يقوم الورثة مقام الواهب ، فيحق لهم الإذن في الهبة أو الرجوع فيها.

قال في ( الإنصاف ) قوله ( وإن مات الواهب : قام وارثه مقامه في الإذن والرجوع ) هذا المذهب...

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) اختلفوا في حكم العقد إذا مات الواهب أو الموهوب له قبل قبضها.

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ مَاتَ الْوَاهِبُ أَوْ الْمُوهُوبُ لَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ لَمْ يَنْفَسِحِ الْعَقْدُ ، لِأَنَّهُ يَتَوَلَّى إِلَى الْوَرِثِ ، وَيَقُومُ الْوَارِثُ مَقَامَ مُورِثِهِ .  
وَقَالَ الْحَنَابِلَةُ : إِذَا مَاتَ الْمُوهُوبُ لَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ بَطَلَ الْعَقْدُ ، أَمَّا إِذَا مَاتَ الْوَاهِبُ فَلَا تَبْطُلُ الْهَيْبَةُ ، وَيَقُومُ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فِي الْإِقْبَاضِ أَوْ الرُّجُوعِ فِي الْهَيْبَةِ .

#### فائدة : ٨

المقولة المشهورة بين كثير من الناس : " الهدية لا تُهدى ولا تُباع " مقولة غير صحيحة ، ومخالفة للشرع ، بل من تملك هدية بطريق شرعي فإن له الحق في التصرف بها بيعاً وإجارة وإهداء ووقفاً ، ولا حرج عليه في ذلك ، ومن منع شيئاً من ذلك لم يُصب ، وقد جاء في السنة النبوية الصحيحة ما يدل على هذا .

أولاً : عن عليٍّ ؓ أَنَّ أَكْبَدَرَ ذُومَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَوْبَ خَرِيرٍ ، فَأَعْطَاهُ عَلِيًّا ، فَقَالَ : ( شَقِيقَةُ خُمُرَا بَيْنَ الْفَوَاطِمِ ) . متفق عليه " أَكْبَدِرُ ذُومَةُ " : هو أكيدر بن عبد الملك الكندي ، واختلف في إسلامه والأكثر على أنه لم يُسلم . " الخمر " : جمع خمار .

" الفواطم " : هن ثلاث : فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، وفاطمة بنت أسد ، وهي أم علي بن أبي طالب ، وفاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب . وفي الحديث أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى مَا أَهْدَى إِلَيْهِ ، وعليه : فهو يدل على بطلان من منع من إهداء الهدية .

ثانياً : وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ : ( أَخَذَ عُمَرُ جُبَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ تُبَاعُ فِي السُّوقِ ، فَأَخَذَهَا فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ابْتَغِ هَذِهِ بِحَمَلٍ بِنَا لِعَبْدٍ وَالْوُفُودِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَا خَلَقَ لَهُ ، فَلَبِثَ عُمَرُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَلْبِثَ ثُمَّ أُرْسِلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجُبَّةٍ دِينَاجٍ ، فَأَقْبَلَ بِهَا عُمَرُ فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّكَ قُلْتَ إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَا خَلَقَ لَهُ ، وَأُرْسِلَتْ إِلَيَّ بِهَذِهِ الْجُبَّةِ ! فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تَبِيعَهَا أَوْ تُصِيبُ بِهَا حَاجَتَكَ ) . رواه البخاري ومسلم

وفي الحديث نصٌّ على جواز بيع الهدية ، حيث قال النبي ﷺ لعمر في الهدية التي أهداه إياها : " تبيعها . " ثالثاً : وعن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ( كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَكُنْتُ عَلَى بَكْرِ صَغْبٍ لِعُمَرَ ، فَكَانَ يَغْلِبُنِي فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ الْقَوْمِ ، فَيَزُجُّهُ عُمَرُ وَيَزُدُّهُ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيَزُجُّهُ عُمَرُ وَيَزُدُّهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ : بَغْيِيهِ . قَالَ : هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : بَغْيِيهِ . فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، تَصْنَعُ بِهِ مَا شِئْتَ ) رواه البخاري .

( بكر ) : ولد الناقة أول ما يتركب . ( صعب ) كثير النفور .

فقول الرسول ﷺ لعبد الله بن عمر : هُوَ لَكَ ، تَصْنَعُ بِهِ مَا شِئْتَ يدل على أن من أهدى إليه شيء فقد صار ملكاً له ، يتصرف فيه كما يشاء ، بالبيع أو الهدية أو غير ذلك .

ﷺ

( وَيُحِبُّ أَنْ يَصْدَلَ فِي صَلَاحٍ أَوْ لَدَنَهُ بِقَدْرِ إِرَائِهِمْ ) .

أي : يحب على الوالد أن يسوي في عطية أولاده ، ويعزم التفضل .

فلا يجوز أن يعطي الولد دون البنت ، أو البنت دون الولد ، أو ولد دون ولد .

وإلى هذا ذهب الحنابلة ، والظاهرية .

أ- لحديث الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ ( تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِيُشْهَدَهُ عَلَى صَدَقَتِي فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ » . قَالَ لَا . قَالَ « اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا فِي أَوْلَادِكُمْ » . فَرَجَعَ أَبِي فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ ( ق .

ومسلم ) ... قَالَ : فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي - ثُمَّ قَالَ - أَيْسَرُكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءً » . قَالَ بَلَى . قَالَ « فَلَا إِذَا » .

وفي رواية ( فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا بَشِيرُ أَلَمْ وَلَدٌ سِوَى هَذَا » . قَالَ نَعَمْ . فَقَالَ « أَكُلُّهُمْ وَهَبْتَ لَهُ بِمِثْلِ هَذَا » . قَالَ لَا . قَالَ « فَلَا تُشْهَدُنِي إِذَا فَرَّيْتُ لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ » .

وجه الدلالة من وجوه :

**الأول :** أمره بالعدل والأمر يقتضي الوجوب .

**الثاني :** بيانه أن تفضيل أحدهم أو تخصيصه دون الباقي ظلم وجور ، إضافة إلى امتناعه عن الشهادة عليه وأمره برده وهذا كله يدل على تحريم التفضيل .

ب- واستدلوا أيضا بحجج عقلية :

**فمنها :** ما ذكره ابن حجر في (فتح الباري) حيث قال رحمه الله : ومن حجة من أوجب : أن هذا مقدمة الواجب لأن قطع الرحم والعقوق محرمان فما يؤدي إليهما يكون محرما والتفضيل مما يؤدي إلى ذلك " .

ويؤيد ذلك ما جاء في لفظ عند مسلم ( قَالَ فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا عَزَّيْ ثُمَّ قَالَ أَيْسُرُكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءً قَالَ بَلَى قَالَ فَلَا إِذَا ) .

**ومنها :** أن تفضيل بعضهم على بعض يورث العداوة والبغضاء فيما بينهم ، وأيضاً فيما بينهم وبين أبيهم فمنع منه .

واختار هذا القول : ابن تيمية ، وتلميذه العلامة ابن قيم الجوزية ، والشوكاني ، والشيخ صديق حسن خان .

**قال الشوكاني :** وبه صرح البخاري ، وهو قول طاووس والثوري وأحمد وإسحاق وبعض المالكية .

وذهب بعض العلماء إلى أن التسوية مستحبة غير واجبة ، والتفضيل مكروه .

وهذا مذهب الجمهور .

**قال النووي :** فَلَئِنْ فَضَّلَ بَعْضُهُمْ ، أَوْ وَهَبَ لِبَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ ، فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ : أَنَّهُ مَكْرُوهٌ وَلَيْسَ بِحَرَامٍ ، وَالْهَبِيَّةُ

صَحِيحَةٌ ، وَقَالَ طَاوُسٌ وَعُرْوَةُ وَمُجَاهِدٌ وَالثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَذَاوُدُ : هُوَ حَرَامٌ . ( شرح مسلم ) .

وعلى هذا القول : فلو أعطى ولداً ولم يعط الآخر ، فلا يحرم ، وإذا أعطى ولداً دون بنت ، فلا يحرم .

واستدلوا بقوله ﷺ ( سوا بينهم ) .

وحملوا الأمر في حديث الباب على الاستحباب .

– وأجابوا عن حديث النعمان بن بشير بأجوبة كثيرة ذكرها الحافظ ابن حجر في فتح الباري :

**منها :** أن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده ، حكاه ابن عبد البر .

**وتعقب :**

بأن كثيراً من طرق الحديث مصرحة بالبعضية ، كما في قوله ( تصدق علي أبي ببعض ماله ) .

**ومنها :** أن العطية المذكورة لم تنجز ، وإنما جاء بشير يستشير النبي ﷺ في ذلك فأشار عليه بأن لا يفعل فترك .

**وتعقب :**

بأن أمر النبي ﷺ له بالارتجاع يشعر بالتنجيز .

**ومنها :** أن قوله ﷺ : ( أشهد على هذا غيري ) إذن بالإشهاد على ذلك ، وإنما امتنع من ذلك لكونه الإمام ، وكأنه قال : لا أشهد

لأن الإمام ليس من شأنه أن يحكم .

**وتعقب :**

أن الإذن المذكور المراد به التوييح ، لما تدل عليه بقية الروايات .

وغيرها من الأجوبة الضعيفة .

**والراجح الوجوب وتحريم التفضيل .**

**فائدة :**

إذا تقرر وجوب العدل في عطية الأب ، فهل يجري الحكم في حق الجد ، بمعنى هل يجب على الجد أن يعدل في الهبة بين

أحفاده أم لا يجب عليه العدل؟

الذي عليه جمهور العلماء أن ذلك مستحب غير واجب .

**قال ابن قدامة :** وجبت التسوية بين الأولاد بالخير وليس غيرهم في معانهم ؛ لأنهم استنوا في وجوب بر والدم فاستنوا في عطيته ، وبهذا علل النبي ﷺ حين قال : ( أيسرك أن يستنوا في بركي ؟ ) ، قال : نعم ، قال : ( فسوّ بينهم ) ولم يوجد هذا في غيرهم ... ولأن الأولاد لشدة محبة الوالد لهم ، وصرف ماله إليهم عادة يتنافسون في ذلك . ( المغني ) .

**قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله :** فإن قال قائل : وهل يشمل ذلك الجد ، يعني لو كان له أولاد أولاد ، فهل يجب أن يُعَلَّل بينهم ؟ الجواب : الظاهر أنه لا يجب ؛ لأن قوة الصلة بين الأب وابنه ، أقوى من قوة الصلة بين الجد وأبناء أبنائه ، لكن لو كان هناك خوف من قطيعة رحم ، فيتجه مراعاتهم بأن يعطي من يعطي على وجه السر . ( الشرح الممتع ) .  
( بِهَدْيِ إِرْثِهِمْ ) .

**أي :** إذا أعطى أولاده عطية قسمها بينهم على قدر إرثهم ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم .

أ- لقوله ﷺ ( اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم ) .

قالوا : ولا أحد أعدل من الله ، حيث قال ( لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ) .

ب- ولأن حاجة الأنثى ليست كحاجة الذكر .

**قال ابن قدامة رحمه الله :** إذا ثَبَتَ هَذَا ، فَالتَّسْوِيَةُ الْمُسْتَحَبَّةُ أَنْ يُقَسِّمَ بَيْنَهُمْ عَلَى حَسَبِ قِسْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى الْمِيرَاثَ ، فَيَجْعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ وَبِهَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَشُرَيْحٌ ، وَإِسْحَاقُ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ . قَالَ شُرَيْحٌ لِرَجُلٍ قَسَمَ مَالَهُ بَيْنَ وَلَدَيْهِ : أَرَدْتُ أَنْ أُزِدَّهُمْ إِلَى سَهَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَفَرَائِضِهِ . وَقَالَ عَطَاءٌ : مَا كَانُوا يُقَسِّمُونَ إِلَّا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى .

لأن الله تعالى قَسَمَ بَيْنَهُمْ ، فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، وَأَوَّلَى مَا اقْتَدَى بِقِسْمَةِ اللَّهِ ، وَلَئِنْ الْعَطِيَّةُ فِي الْحَيَاةِ أَحَدُ خِلَالِ الْعَطِيَّةِ ، فَيُجْعَلُ لِلذَّكَرِ مِنْهَا مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، كَحَالَةِ الْمَوْتِ . يَعْنِي الْمِيرَاثَ . ( المغني ) .

**قال ابن تيمية :** ويجب التعديل في عطية أولاده على حسب ميراثهم . وهو مذهب أحمد .

فإذا أعطى الذكر [ ١٠ ] أعطى الأنثى [ ٥ ] .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يعطي الأنثى قدر الذكر .

فإذا أعطى الذكر [ ١٠ ] يعطي الأنثى [ ١٠ ] .

وهذا مذهب الجمهور .

لأن النبي ﷺ قال لبشير بن سعد ( سوّ بينهم ) ، وعلل ذلك بقوله ( أيسرك أن يستنوا في بركي ؟ قال : نعم ، قال : فسوّ بينهم ) . والبنات كالابن في استحقاق برها ، وكذلك في عطيتها .

لقوله ﷺ ( سواوا بينهم ) .

والراجح الأول .

( وَالْأُمُّ كَالْأَبِ ) .

**أي :** والأم كالأب في التسوية بين أولادها في العطية ، فيجب عليها العدل في العطية لأولادها .

**قال ابن قدامة :** وَالْأُمُّ فِي الْمَنْعِ مِنَ الْمُفَاضَلَةِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ كَالْأَبِ .

أ- لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( اتَّقُوا اللَّهَ ، وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ ) .

ب- وَلَئِنَّهَا أَخَذَ الْوَالِدَيْنِ ، فَمُنِعَتْ التَّفْضِيلَ كَالْأَبِ .

ج- وَلَئِنْ مَا يَحْضُلُ بِتَخْصِصِ الْأَبِ بَعْضَ وَلَدِهِ مِنَ الْحَسَدِ وَالْعَدَاوَةِ ، يُوجَدُ مِثْلُهُ فِي تَخْصِصِ الْأُمِّ بَعْضَ وَلَدِهَا ، فَتَبَتْ لَهَا مِثْلُ حُكْمِهِ فِي ذَلِكَ . ( المغني ) .

( هَذَا هُوَ مِثْلُ بَعْضِهِمْ سَوَى بَيْنِهِمْ بِرَجْعِ الْأَرْوَاقِ ) .

أي : إن فضل أو خص بعض الأولاد على بعض سوى بينهم .

التفضيل : أن يعطي بعضهم [ ١٠٠ ] والآخر يعطيه [ ٥٠ ] .

التخصيص : أن يعطي أحدهم [ ١٠٠ ] والآخر لا يعطيه شيئاً ، فهذا يجب التعديل .

فإذا أعطى أحدهم [ ١٠٠ ] والآخر [ ٥٠ ] فيجب التعديل ، ويكون كالتالي :

أولاً : أن يأخذ من صاحب المائة خمسين . ( هذا يرجوع ) .

ثانياً : أن يعطي صاحب الخمسين خمسين أخرى . ( هذا بزيادة ) .

ثالثاً : أن يأخذ من صاحب المائة خمس وعشرين يضعها على الناقص ، فيكون نصيب كل واحد منهم خمس وسبعون .

قال ابن قدامة : ... أَنَّهُ يُجِبُّ عَلَى الْإِنْسَانِ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ أَوْلَادِهِ فِي الْعَطِيَّةِ ، وَإِذَا لَمْ يَخْتَصَّ أَحَدُهُمْ بِمَعْنَى التَّفْضِيلِ ، فَإِنْ خَصَّ بَعْضَهُمْ بِعَطِيَّتِهِ ، أَوْ فَاضَلَ بَيْنَهُمْ فِيهَا أَيْمٌ ، وَوَجَبَتْ عَلَيْهِ التَّسْوِيَةُ بِأَخِيهِ أَمْرَيْنِ ؛ إِمَّا زِدَ مَا فَضَّلَ بِهِ الْبَعْضُ ، وَإِمَّا إِمْتَأَمَ نَصِيبَ الْآخَرِ . ( المغني )  
( هَذَا هُوَ مِثْلُ هَبْلِكُمْ هَبْلَت ) .

أي : إن مات قبله ( أي قبل التسوية ) ثبتت العطية .

يعني إذا مات الأب الذي فضل بعض الأولاد قبل أن يسوي ثبتت العطية .

وبهذا قال الجمهور .

قالوا : لأن المطالب بالرجوع الأب وقد مات .

ولقول أبي بكرٍ رضي الله عنه ، لِعَائِشَةَ ، لَمَّا نَحَلَهَا نَحْلًا : وَدِدْتُ لَوْ أَنَّكَ كُنْتَ حُرَّتِي ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حَارَتُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ وَكَذَلِكَ قَوْلُ عُمَرَ : لَا نَحْلَةَ إِلَّا نَحْلَةً يَحْوِيهَا الْوَلَدُ دُونَ الْوَالِدِ وَلَئِنْهَا عَطِيَّةٌ لَوْلَدِهِ فَلَرِمَتْ بِالْمَوْتِ كَمَا لَوْ انْفَرَدَ .

وذهب بعض العلماء : أن الوالد إذا مات وقد فضل بعض أولاده بعطية فإنها لا تثبت له ، وللباقين الرجوع .

واختاره ابن تيمية .

وبهذا قال الظاهرية .

لَأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم سَمَّى ذَلِكَ جَوْرًا بِقَوْلِهِ ( لَا تُشْهِدُنِي عَلَى جَوْرٍ ) وَالْجَوْرُ حَرَامٌ لَا يَحِلُّ لِلْفَاعِلِ فِعْلُهُ ، وَلَا لِلْمُعْطَى تَنَاوُلُهُ .

وَالْمَوْتُ لَا يُغَيِّرُهُ عَنْ كَوْنِهِ جَوْرًا حَرَامًا ، فَيَجِبُ رَدُّهُ .

وَلَئِنْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ أَمَرَا قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ ، أَنْ يُرَدَّ قِسْمَةُ أَبِيهِ حِينَ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ ، وَلَمْ يَكُنْ عِلْمٌ بِهِ ، وَلَا أَعْطَاهُ شَيْئًا ، وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِ سَعْدٍ . ( المغني ) .

وهذا الراجح .

فائدة :

ذهب بعض العلماء إلى أن التفضيل إذا كان لسبب شرعي ، فإنه يجوز .

واختار هذا القول ابن قدامة ، وابن تيمية .

واستدل هؤلاء بما رواه مالك في الموطأ بسنده عن عائشة رضي الله عنهما الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ كَانَ نَحَلَهَا جَادًا عِشْرِينَ وَسَقًا مِنْ مَالِهِ بِالْعَابَةِ فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ وَاللَّهِ يَا بَنِيَّ مَا مِنْ النَّاسِ أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ غَيِّ بَعْدِي مِنْكَ وَلَا أَعَزُّ عَلَيَّ فَقَرًا بَعْدِي

مِنْكَ وَإِنِّي كُنْتُ لَخُلُوتِكَ جَاءَ عَشْرِينَ وَسَمًا فَلَوْ كُنْتُ جَدِّتِيهِ وَاخْتَرْتِيهِ كَانَ لَكَ وَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَالٌ وَارِثٌ وَإِنَّمَا هُمَا أَخَوَاكَ وَأَخْتَاكَ فَافْتَسِمُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ قَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ يَا أَبَتِ وَاللَّهِ لَوْ كَانَ كَذَا وَكَذَا لَتَرَكْتُهُ إِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءُ فَمَنْ الْأُخْرَى فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ذُو بَطْنٍ بِنْتُ خَارِجَةَ أَرَاهَا جَارِيَةً ) . قال ابن حجر في الفتح ( ٢١٥/ ٥ ) [إسناده صحيح .

ووجه الدلالة منه ما ذكره ابن قدامة : " يحتمل أن أبابكر خصها بعتبة لحاجتها وعجزها عن الكسب ، مع اختصاصها بالفضل وكونها أم المؤمنين وغير ذلك من فضائلها .

وأجيب عنه بما ذكره الحافظ في الفتح ( ٢١٥/ ٥ ) قال : " قد أجاب عروة عن قصة عائشة بأن إخوانها كانوا راضين بذلك " قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : لا يجوز للإنسان أن يفضل بعض أبنائه على بعض إلا بين الذكر والأنثى فإنه يعطي الذكر ضعف ما يعطي الأنثى لقول النبي ﷺ ( اتقوا الله واعدلوا في أولادكم ) فإذا أعطى أحد أبنائه ١٠٠ درهم وجب عليه أن يعطي الآخرين مائة درهم ويعطي البنات ٥٠ درهما ، أو يرد الدراهم التي أعطاهن لابنه الأول ويأخذها منه ، وهذا الذي ذكرناه في غير النفقة الواجبة ، أما النفقة الواجبة فيعطي كلا منهم ما يستحق فلو قدر أن أحد أبنائه احتاج إلى الزواج ، وزوجه ودفع له المهر لأن الابن لا يستطيع دفع المهر فإنه في هذه الحال لا يلزم أن يعطي الآخرين مثل ما أعطى لهذا الذي احتاج إلى الزواج ودفع له المهر لأن التزويج من النفقة ، وأود أن أنه على مسألة يفعلها بعض الناس جهلا ؛ يكون عنده أولاد قد بلغوا النكاح فيزوجهم ، ويكون عنده أولاد آخرون صغار ، فيوصي لهم بعد موته بمثل ما زوج به البالغين وهذا حرام لا يجوز لأن هذه الوصية تكون وصية لوارث والوصية لوارث محرمة لقوله ﷺ : " إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث " . أخرجه بهذا اللفظ أبوداود ( ٣٥٦٥ ) والترمذي ( ١٦ / ٢ ) وغيرهما ؛ وحسن الألباني الإسناد بهذا اللفظ ، وصحح لفظ " لا وصية لوارث " في الإرواء ( ٨٧ / ٦ ) .

فإن قال أوصيت لهم بهذا المال لأني قد زوجت إخوانهم بمثله فإننا نقول إن بلغ هؤلاء الصغار النكاح قبل أن تموت فزوجهم مثلما زوجت إخوانهم فإن لم يبلغوا فليس واجبا عليك أن تزوجهم .

قال الشيخ ابن عثيمين : وهنا مسألة: لو كان لرجل عدة أبناء منهم الذي بلغ سن الزواج فزوجه ، ومنهم الصغير فهل يجوز لهذا الرجل أن يوصي بشيء من ماله يكون مهرا للأبناء الصغار لأنه أعطى أبنائه الكبار؟ الجواب : لا يجوز للرجل إذا زوج أبنائه الكبار أن يوصي بالمهر لأبنائه الصغار ، ولكن يجب عليه إذا بلغ أحد من أبنائه سن الزواج أن يزوجه كما زوج الأول . أما أن يوصي له بعد الموت فإن هذا حرام .

وقال ابن عثيمين أيضاً : الزواج من النفقة فمن احتاجه من الأولاد قام الوالد بحاجته فيه ، ومن لم يحتجته فإنه لا يجوز له أن يعطيه شيئاً ، وعلى هذا فإذا كان للإنسان ثلاثة أبناء وزوج اثنين منهم في حياته ، وبقي الصغير لم يصل إلى حد الزواج ، ثم إن هذا الأب أوصى للصغير بمقدار المهر الذي أعطاه أخويه ، فإن ذلك حرام ، والوصية باطلة ، فإذا مات فإن هذه الوصية ترد في التركة ، إلا أن يسمح عنه بقية الورثة لقول النبي ﷺ ( لا وصية لوارث ) .

( وَلِلرَّجُلِ أَنْ يَتِمَّلَكَ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ ، وَإِنْ هَازَرَهُ ، وَلَكِنْ تَتَمَلَّكَ حَاجَةً الْإِنْسَانِ بِهِ ) .

أي : للأب أن يتملك من مال ولده ما شاء .

أ- لحديث جابر . قال : قال ﷺ ( أنت ومالك لأبيك ) رواه ابن ماجه .

ب- ولحديث عائشة . قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ وَإِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ ) رواه الترمذي .

- وقوله ( من مال ولده ) يشمل الذكر والأنثى ، والمراد الولد لصلبه .

وهذا مذهب الحنابلة .

قال ابن قدامة : وَلِأَبٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ مَا شَاءَ ، وَيَتَمَلَّكَهُ ، مَعَ حَاجَةِ الْأَبِ إِلَى مَا يَأْخُذُهُ ، وَمَعَ عَدَمِهَا ، صَغِيرًا كَانَ الْوَلَدُ أَوْ كَبِيرًا ، بِشَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ لَا يُجْحِفَ بِالْإِبْنِ ، وَلَا يَضُرَّ بِهِ ، وَلَا يَأْخُذَ شَيْئًا تَعَلَّقَتْ بِهِ حَاجَتُهُ .

الثَّانِي : أَنْ لَا يَأْخُذَ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ فَيُعْطِيَهُ الْآخَرَ . ( المِغْنَى ) .

وذهب جمهور العلماء إلى أنه ليس للأب أن يملك من مال ولده إلا بإذنه أو بقدر حاجته .

أ- لقوله ﷺ ( فَإِنْ دُمَاكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ ... ) متفق عليه .

وهذا عام يشمل الولد وغيره .

ب- وعن ابن عمر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا يَخْلُقَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ أُيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرُئْتُهُ فَتُكْسَرَ خِزَانَتُهُ فَيَنْتَقَلَ طَعَامُهُ إِمَّا تَخْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أُطْعِمَتَهُمْ فَلَا يَخْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ ) متفق عليه .

ج- ولأن ملك الولد تام على ماله ، فلم يجز انتزاعه منه .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) دَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ الْوَالِدَ لَا يَأْخُذُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ شَيْئًا إِلَّا إِذَا احتَاجَ إِلَيْهِ .

وَدَهَبَ الْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّ لِلْأَبِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ مَا شَاءَ وَيَتَمَلَّكَهُ مَعَ حَاجَةِ الْأَبِ إِلَى مَا يَأْخُذُهُ وَمَعَ عَدَمِهَا ، صَغِيرًا كَانَ الْوَلَدُ أَوْ كَبِيرًا بِشَرْطَيْنِ .

أَحَدُهُمَا : أَنْ لَا يُجْحِفَ بِالْإِبْنِ وَلَا يَضُرَّ بِهِ ، وَلَا يَأْخُذَ شَيْئًا تَعَلَّقَتْ بِهِ حَاجَتُهُ .

الثَّانِي : أَنْ لَا يَأْخُذَ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ فَيُعْطِيَهُ وَلَدَهُ الْآخَرَ .

فائدة :

هل للأم أن تملك من مال ولدها ؟

قيل : ليس لها ذلك .

لأن الخبر ورد في الأب لقوله ( أنت ومالك لأبيك ) .

وقيل : أن لها التملك كالأب .

والأول أرجح .

● لكن لتملك الأب من مال ولده شروط هي :

الأول : أن يجوز المال .

والحياة أن يضم الإنسان إلى نفسه شيئاً ويضع يده عليه ، والمراد هنا : أن يقبض المال ليصح تصرفه فيه ببيع أو هبة ، فإن تصرف قبل حيازته لم يصح تصرفه ، لأنه لا يملكه إلا بالقبض .

الثاني : ألا تتعلق حاجة الابن بهذا المال .

فإن تعلقت حاجته به لم يجز للأب أن يملكه .

لأن حاجة الإنسان مقدمة على دينه ، فلأن تقدم على أبيه بطريق الأولى .

مثال الحاجة : ألا يكون عنده غير هذا المال ، كسيارة يركبها ، أو بيت يسكنه .

وقد قال ﷺ ( لا ضرر ولا ضرار ) رواه ابن ماجه .

ومن باب أولى لو كان هذا الأمر يضر بالابن ، فلا يجوز أن يملك .

الثالث : أن لا يكون وسيلة للتفضيل .

فإذا كان الأب يمنع أن يخصص أحد أولاده من ماله ، فكذلك يمنع كونه يملكه من ابنه زيد ويعطيه عمراً ، فهذا ممنوع من باب أولى .

الرابع : أن لا يكون في مرض أحدهما المخوف .

لأن الإنسان إذا مرض مرضاً مخوفاً لا يملك من ماله إلا الثلث ، فهذا هو الذي يملك أن يتبرع به ، وعلى هذا إذا مرض الأب مرضاً مخوفاً فليس له أن يملك الآن ، كذلك الابن إذا مرض مرضاً مخوفاً فليس للأب أن يملك ، لأننا لو قلنا يملك ، لكان تملك مال غيره ، لأن هذا المال للورثة لانعقاد سبب الإرث .

( وَلَيْسَ لِلْأَبِ جُحْدٌ بَدَيْنٍ وَنَحْوِهِ ) .

أي : لا يملك الولد أن يطالب والده بدین ونحوه .

لقول النبي ﷺ ( إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم ) .

ولأنه إذا جاز أن يملك من ماله فإنه لا يجوز للولد أن يطالبه بدینه .

مثال ذلك: استقرض الأب من ابنه عشرة آلاف ريال، فليس للولد أن يقول: يا أبت أعطني الدّين، وليس له أن يطالبه، ولكن له أن يُعَرِّض ويقول: يا أبت أنا محتاج، وأنت قد أغناك الله .

فائدة : ١

إذا كان سبب الدين النفقة فإنه يجوز أن يطالب والده ، لأنها واجبة على الأب .

فائدة : ٢

وهل له أن يطالب أمه بدينه ؟

الصحيح أنه لا يملك أن يطالب أمه .

لقول النبي ﷺ وقد سئل من أحق الناس بحسن صحبتي؟ فقال ( أمك ، قال: ثم من؟ قال: أمك ، قال: ثم من؟ قال: أمك ، قال: ثم من؟ قال: ثم أبوك ) .

وهذا صريح في أنه إذا كان لا يملك مطالبة أبيه فعدم مطالبته أمه من باب أولى، وهل من البر أن يقود أمه عند ركب القضاة؟! أبداً ليس من البر، هذا مستهجن شرعاً وعادة . ( الشرح الممتع ) .

فائدة : ٣

لا تجب التسوية بين الأقارب .

فالأخ لا يجب أن يسوي بين إخوانه .



لأن النص إنما ورد في الأولاد .

ولأن الأصل براءة الذمة وعدم وجوب التسوية .

## مُصَلِّ

### في تبرعات المريض

١) والمرضى غير الخوف تبرع صاحبه فأن في جميع ماله ، وتبرعات المريض مرض الخوف ، أو كالمخوف ، كعائلة الطعام العرب ، وهيجان البحر ، والطاهون ، ومن قدم ليقتل ، إذا اتصل بهم الميت ، حكمه حكم الوصي ، فلا تنفذ إلا في الثلث فأنل ، إلا بإجازة الورثة .

هذا الفصل خاص بتبرعات المريض مرضاً مخوفاً .

والمرض المخوف : هو كل ما يخشى منه الهلاك عرفاً ، وهذا يختلف باختلاف الزمان والمكان .

والمرض ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : المرض غير المخوف .

هذا حكمه حكم الصحيح ، فلإنسان أن يتبرع من كل ماله .

جاء في ( الملخص الفقهي ) ... مرض غير مخوف، أي: لا يخاف منه الموت في العادة ، كوجع ضرس ، وعين ، وصداع يسير؛ فهذا القسم من المرض يكون تصرف المريض فيه لازماً كتصرف الصحيح، وتصح عطيته من جميع ماله، ولو تطور إلى مرض مخوف ومات منه ، اعتباراً بحاله حال العطية ، لأنه في حال العطية في حكم الصحيح.

القسم الثاني : المرض مرضاً مخوفاً ( يخشى منه الهلاك ) .

ومن كان في حكمه كالواقف بين الصفين ، ومن قدم ليقتل قصاصاً وكراكب البحر حال هيجانه .

فهذا ليس له من ماله تبرعاً إلا الثلث (كأنه مات) .

وحكمه : حكم الوصية .

فلا يجوز بزيادة على الثلث ولا لوارث بشيء ولو أقل من الثلث إلا بإجازة الورثة .

لحديث ابن عمر ( أن رجلاً أعتق ستة مملوكين عند موته لم يكن له مال غيرهم ، فدعا بهم النبي ﷺ فجزأهم أثلاثاً ، فأعتق اثنين وأرق أربعة ) رواه مسلم .

فائدة : ١

مرض الموت : هو كل مرض يكون الغالب منه الموت .

وهذا قول الجمهور .

وقيل : ما يكثر حصول الموت منه ، وإن لم يكن غالباً .

قال الشيخ ابن عثيمين : فالمرض المخوف هو الذي إذا مات به الإنسان لا يعد نادراً ، أي: لا يستغرب أن يموت به الإنسان ، وقيل: ما يغلب على الظن موته به، وغير المخوف هو الذي لو مات به الإنسان لكان نادراً . ( الشرح الممتع )

فائدة : ٢

فالعطية في مرض الموت المخوف حكمها حكم الوصية . هذا قول جمهور العلماء .

في أنها تنفذ في الثلث فما دونه لأجنبي ، وتقف على إجازة الورثة فيما زاد عليه ، أو لوارث بشيء .

مثال : لو أن شخصاً وهو في مرض الموت تبرع بنصف ماله ، نقول : ليس لك أن تتبرع إلا بالثلث إلا أن يميز الورثة .

يستثنى من ذلك عدة أمور :

أي : أن حكم العطية في مرض الموت حكم الوصية ، ويستثنى من ذلك أربعة أحكام ، تخالف فيها العطية الوصية :  
أولاً : كونها لازمة ، فلا رجوع فيها .

هذا الفارق الأول ، وهو أن العطية بعد قبضها تكون لازمة ، فلا يملك المعطي الرجوع ، وتنتقل إلى المعطي في الحياة ولو كثرت ، بخلاف الوصية فليست لازمة ، فله الرجوع فيها متى شاء .

ثانياً : ويبدأ بالأول عند ضيق ثلثه .

هذا الفارق الثاني ، وهو أن العطايا إذا كانت في أزمنة مختلفة وعجز الثلث عن جميعها يبدى بالأول فالأول ، لأن الأول في العطية راجح على ما بعده ، لسبقه له في الاستحقاق ، والوصية بخلاف ذلك ، فيُسَوَّى فيها بين الأول والآخر .

مثال : قال : زيد يعطى خمسون ألف وعمرو يعطى خمسون ألف وبكر يعطى خمسون ألف فلما مات الثلث مائة ألف وهذه عطاباً ، ماذا نعمل ؟

في العطية نبدأ بالأول فالأول ، فنعطي زيداً خمسون وعمرواً خمسون وبكراً ليس له شيء انتهى الثلث استغرق الثلث زيد وعمرو ، هذا بالنسبة للعطية ، وأما بالنسبة للوصية لا تقدم بعضهم على بعض حتى لو سبقت وصية أحدهما على الآخر .  
ثالثاً : أن العطية تنفذ من حينها .

هذا الفارق الثالث ، وهو أن قبول العطية ينفذ من حين التبرع ، وهو حال حياة المعطي ، لأنها تصرف في الحال ، بخلاف الوصية ، فلا حكم لقبولها أو ردها إلا بعد موت الموصي .

رابعاً : أن العطية يعتبر قبولها وردّها عند وجودها قبل موت المعطي .

هذا الفارق الرابع ، أن العطية يعتبر قبولها وردّها عند وجودها قبل موت المعطي ، بخلاف الوصية ، فلا يعتبر قبولها ولا ردها إلا بعد موت الموصي .

لو أن شخصاً وهو في مرض الموت تبرع بنصف ماله ، نقول : ليس لك أن تتبرع إلا بالثلث إلا أن يجيز الورثة كما تقدم .

فنقول للورثة : هذا مورثكم أبوكم تبرع بنصف المال ، هل تجيزونه أو لا ؟

إن أجازوه نفذ وإن لم يجيزوه لا ينفذ إلا ثلث المائتين فقط .

تنبيه : لو مرض مرضاً من الأمراض المخوفة ، وقد تبرع بنصف ماله ، ثم عافاه الله عز وجل ، قال : فهل ينفذ الثلث أم ينفذ جميع ما تبرع به ( النصف ) ؟

قال : أنا تبرعت كنت أظن أنه مرض موت وسوف أموت ، لا ينفذ مني إلا الثلث ، نقول له : هذا شيء أخرجه لا يجوز أن ترجع فيه .

ويعتبر ثلثه عند موته .

فهو كما تقدم لا يملك أن يتبرع إلا بالثلث ، والمعتبر عند الموت لا عند التبرع .

مثال : أن هذا الشخص تبرع بمائة ألف ، وعنده ثلاثمائة ألف تبرع بالثلث وهو مريض مرض مخوف ، وقال : ثلثي أخرجه الله وقف مسجداً وعنده من المال ثلاثمائة ألف يكون ثلثه مائة ألف ، قبل أن يموت جاءته مكاسب وأصبحت الشركة ستمائة ألف أصبح الثلث

مائتي ألف فنعتبر حين الموت لا نعتبر حين التبرع .

فائدة : ٦

الحكمة لا ينفذ إلا الثلث : لأنه في حال المرض المخوف يغلب موته به، فكانت عطيته من رأس المال تحجف بالوارث، فردت إلى الثلث كالوصية.

### كتاب العتق

تعريفه .

الْعَتَقُ فِي اللُّغَةِ : الْخُلُوصُ .

وَمِنْهُ عَتَقُ الْخَيْلَ وَعَتَقَ الطَّيْرَ ، أَيِ خَالَصَتْهَا ، وَنَمِيَ الْبَيْتُ الْحَرَامُ عَتِيقًا ؛ لِخُلُوصِهِ مِنْ أَيْدِي الْجَبَايِرَةِ .

وَهُوَ فِي الشَّرْعِ : تَحْرِيرُ الرَّقَبَةِ وَتَخْلِيصُهَا مِنَ الرِّقِّ .

يُقَالُ : عَتَقَ الْعَبْدُ ، وَأَعْتَقْتَهُ أَنَا ، وَهُوَ عَتِيقٌ ، وَمُعْتَقٌ .

— سواء كان التخليص من مالك أو من غيره .

من مالك : كأن يكون عنده رقاب فأعتقها .

أو من غيره : كما لو اشترى رقبة وأعتقها .

— وَالْأَصْلُ فِيهِ الْكِتَابُ ، وَالسُّنَّةُ ، وَالْإِجْمَاعُ .

أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ( فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ) .

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى ( فَكُ رَقَبَةٍ ) .

وَأَمَّا السُّنَّةُ : الْحَدِيثُ الْآتِي ، فِي أَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ سِوَى هَذَا .

وَأُجْمِعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى صِحَّةِ الْعَتَقِ ، وَخُصُولِ الْقُرْبَةِ بِهِ . ( المغني ) .

( وَهِيَ مِنَ الْأَصْلِ الْفَرَجِ ) .

أي : العتق من أعظم القرب التي يتقرب بها إلى الله ، وهو من أفضل العبادات .

قال ابن قدامة : وَالْعَتَقُ مِنْ أَفْضَلِ الْقُرْبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى .

أ—لأن الله تَعَالَى جَعَلَهُ كَفَّارَةً لِلْقَتْلِ ، وَالْوُطْءِ فِي رَمَضَانَ وَالْإِيمَانِ .

ب— وَجَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَكَأَكَا لِمُعْتِقِهِ مِنَ النَّارِ .

ج— وَلَأنَّ فِيهِ تَخْلِيصًا لِلْأَدَمِيِّ الْمَغْصُومِ مِنْ ضَرَرِ الرِّقِّ وَمِلْكٍ نَفْسِهِ وَمَنَافِعِهِ ، وَتَكْمِيلَ أَحْكَامِهِ ، وَتَمَكُّنُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي نَفْسِهِ وَمَنَافِعِهِ ، عَلَى حَسَبِ إِزَادَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ . ( المغني ) .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ غُضُو مِنْهُ غُضُوًّا مِنَ النَّارِ حَتَّى فَرُجَهُ بِفَرَجِهِ ) متفق عليه

وَلِلْبَيْهَقِيِّ وَصَحَّحَهُ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ( وَأَمَّا امْرَأَتِي مُسْلِمٌ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ ، كَانَتَا فَكَأَكَا مِنَ النَّارِ ) .

وَلِإِبْنِ دَاوُدَ : مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ ( وَأَمَّا امْرَأَةٌ أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً ، كَانَتْ فَكَأَكَا مِنَ النَّارِ ) .

[أما أمرى مسلم] هذا لفظ مسلم ولفظ البخاري (أما رجل) . [مسلم] يخرج الكافر ، [مسلمة] هذا قيد في الرقبة المعتقة ، فهذه الفضيلة لا تنال إلا بعق الرقبة المسلمة . [أعتق الله] وفي رواية: استغنى الله عنه أي وفى وأتقذ وخلص . [بكل عضو منه] أي من المعتق [عضواً منه] أي من المعتق . [فكاهه] أي : خلاصه .

فالحديث دليل على فضل عتق الرقاب وتخليصها من الرق وأن ذلك من أجل الطاعات وأعظم القربات ، لأنه من أسباب العتق من النار . وعن سهل بن حنيف قال : قال رسول الله ﷺ ( مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ غَارِمًا فِي عُسْرَتِهِ أَوْ مُكَاتِّبًا فِي رَقَبَتِهِ أَظَلَّهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ ) رواه أحمد .

وهذا الفضل - والله أعلم - لكون الرقيق قبل العتق كان في حكم المعدوم ، إذ لا تصرف له في نفسه ، بل هو يتصرف فيه .

#### ( وَأَنْفُسُهَا أَنْفُسُهَا هِيَ أَهْلُهَا ) .

أي : أفضل الرقاب للمعتق لأنفسها عند أهلها ، وأغلاها ثمناً .

لحديث أبي ذر . قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ قَالَ: «الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ». قَالَ قُلْتُ أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ قَالَ «أَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا وَأَكْثَرُهَا ثَمَنًا» رواه مسلم .

[أي الرقاب أفضل ؟] المراد بالرقبة الرقيق ، وسمي رقبة لأنه بالرق كالأسير المربوط في رقبته ، والمعنى: أي المماليك أحب في العتق إلى الله .

[أغلاها ثمناً] أي : أكثرها ثمناً .

[ وأنفسها عند أهلها ] أي : أكرمها عند أهلها وأغلاها عندهم .

فالحديث دليل على أن أفضل الرقاب التي يراد إعتاقها ما كان أكثرها قيمة وأكثرها نفاسة عند أهلها لحسن أخلاقها وكثرة منافعها ، والنفس إذا جادت بالنفيس دل هذا على قوة إيمانها لقوله تعالى ( لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) .

قال النووي : قوله ﷺ في الرقاب ( أفضلها أنفسها عند أهلها وأكثرها ثمناً ) فالمراد به والله أعلم إذا أراد أن يعتق رقبة واحدة ، أما إذا كان معه ألف درهم وأمكن أن يشتري بها رقبتي مفضولتين أو رقبة نفيسة مثمنة فالرقيتان أفضل وهذا بخلاف الأضحية فان التضحية بشاة سمينة أفضل من التضحية بشاتين دونها في السمن .

#### ( يَسْتَحِبُّ هِتُّ مَنْ لَهُ كَسْبٌ ، وَيَكْفُرُهُ إِنْ كَانَ لَا هِتَّ لَهُ ) .

الأصل في العتق الاستحباب ، لكن يكون مستحباً ويكون مكروهاً .

يكون مستحباً : إذا كان المعتق قادر على التكسب المباح .

ويكون مكروهاً : إذا كان لا قدرة له على التكسب ، كأن يكون كبيراً ، أو مرضاً ، أو ضعيفاً .

لأنه سيكون عالة على غيره .

ويكون حراماً : إن علم منه أنه سيقع في الزنا ، أو في الحرام ، أو التكسب عن طريق الحرام .

قال ابن قدامة : وَالْمُسْتَحَبُّ عِتْقُ مَنْ لَهُ دِينَ وَكَسْبٌ يَنْتَفِعُ بِالْعِتْقِ .

فَأَمَّا مَنْ يَتَضَرَّرُ بِالْعِتْقِ ، كَمَنْ لَا كَسْبَ لَهُ ، تَسْقُطُ نَفَقَتُهُ عَنْ سَيِّدِهِ ، فَيُضَيِّعُ ، أَوْ يَصِيرُ كَلًّا عَلَى النَّاسِ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى الْمَسْأَلَةِ ، فَلَا يُسْتَحَبُّ عِتْقُهُ .

وَإِنْ كَانَ مَنْ يُخَافُ عَلَيْهِ الْمُضْيِي إِلَى دَارِ الْحَرْبِ وَالرُّجُوعِ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ، أَوْ يُخَافُ عَلَيْهِ الْفَسَادُ ، كَعَبْدٍ يُخَافُ أَنَّهُ إِذَا أُعْتِقَ وَاحْتَاجَ سَرَقَ ، وَفَسَقَ ، وَقَطَعَ الطَّرِيقَ أَوْ جَارِيَةً يُخَافُ مِنْهَا الزَّنى وَالْفَسَادَ ، كَرِهَ إِعْتَاقَهُ .

وَإِنْ غَلَبَ عَلَى الطَّرِيقِ إِفْضَاؤُهُ إِلَى هَذَا ، كَانَ مُحَرَّمًا ؛ لِأَنَّ التَّوَسُّلَ إِلَى الْحَرَامِ حَرَامٌ . ( المغني ) .

#### ( وَيَحْصِلُ الْعِتْقُ : بِالنَّهْلِ : وَهِيَ الْفَهْلُ الْعَتَقُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ ) .

أي : ويحصل العتق بالصيغة القولية ، وهي نوعان : صريح وكناية .

أ- الصريح : ما لا يحتمل إلا العتق ، مثل : أعتقتك ، حررتك ، أنت عتيق ، أنت حر .

لِأَنَّ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ وَرَدَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَهُمَا يُسْتَعْمَلَانِ فِي الْعِتْقِ عُرْفًا ، فَكَانَا صَرِيحَيْنِ فِيهِ ، فَمَتَى أَتَى بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ ،

حَصَلَ بِهِ الْعَتَقُ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوَ شَيْئًا ، عَتَقَ أَيْضًا . ( المعني ) .

ب- الكناية : كل لفظ يحتمل المعنى وغيره . أي : يحتمل العتق ويحتمل غيره ، فلا يقع العتق به إلا بالنية .

قال ابن قدامة: وَأَمَّا الْكِنَايَةُ ، فَنَحْوُ قَوْلِهِ: لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ ، وَلَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ ، وَأَنْتَ سَائِيَةٌ ، وَأَذْهَبَ حَيْثُ شِئْتَ ، وَقَدْ خَلَّيْتُكَ .

فَهَذَا إِنْ نَوَى بِهِ الْعَتَقَ ، عَتَقَ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوَ بِهِ لَمْ يَعْتَقِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ .

وَلَمْ يَرِدْ بِهِ كِتَابٌ ، وَلَا سُنَّةٌ ، وَلَا غَرْفٌ اسْتِعْمَالٍ . ( المعني ) .

إذا : الفرق بينهما : أن الصريح لا يحتاج إلى نية ، والكناية يحتاج إلى نية .

قال ابن قدامة : وَلَا يَحْصُلُ بِالْيَبَةِ الْمُجَرَّدَةِ ، لِأَنَّهُ إِزَالَةُ مِلْكٍ ، فَلَا يَحْصُلُ بِالْيَبَةِ الْمُجَرَّدَةِ ، كَسَائِرِ الْإِزَالَةِ .

( وبالمالك ، فمن ملك ذا رَحِمٍ محرمٍ من النسب حتى هلكه ) .

أي : ويحصل العتق بملك ذا رحم .

لحديث سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ ، فَهُوَ حُرٌّ ) رواه أبو داود .

[ من ملك ] عام يدخل فيه من ملك ذا رحم بالشرء أو بالهبة أو بالغنيمة أو أي نوع من أنواع الملك .

[ ذا رحم ] الرحم اسم لكل من بينك وبينه قرابة نسب توجب تحريم النكاح ، ولهذا قال العلماء : ذو الرحم : هو القريب الذي يحرم نكاحه لو كان أحدهما رجلاً والآخر أنثى .. كالأخ والعم والخال وابن الأخ .

[ فهو حر ] أي يعتق على ماله بسبب ملكه له .

فالحديث دليل على أن ملك من بينه وبينه رحم محرمة للنكاح فإنه يعتق عليه بمجرد ملكه له فيكون حراً ، فإذا ملك أباه أو أمه أو أخته أو خالته ، ملكها بشرء أو هبة أو بغنيمة فإنه بمجرد دخوله في ملكه فإنه يعتق عليه ، فيدخل في الحديث الآباء وإن علوا ، والأبناء وإن نزلوا ، والإخوة والأخوات وأولادهم ، والأخوال والخالات ، والأعمام والعمات لا أولادهم ، لأنهم ليسوا من ذي الرحم المحرم .

قال ابن قدامة : ذُو الرَّحِمِ الْمَحْرَمُ : الْقَرِيبُ الَّذِي يَحْرُمُ نِكَاحُهُ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا رَجُلًا وَالْآخَرُ أَمْرًا .

وَهُمُ الْوَالِدَانِ وَإِنْ عَلَوْا مِنْ قِبَلِ الْأَبِّ وَالْأُمِّ جَمِيعًا ، وَالْوَلَدُ وَإِنْ سَقَلَ مِنْ وَلَدِ الْبَيْنِ وَالْبَنَاتِ ، وَالْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ وَأَوْلَادُهُمْ وَإِنْ سَقَلُوا ، وَالْأَعْمَامُ وَالْعَمَّاتُ وَالْأَخْوَالُ وَالْخَالَاتُ ذُوْنَ أَوْلَادِهِمْ .

فَمَتَى مَلَكَ أَحَدًا مِنْهُمْ عَتَقَ عَلَيْهِ .

رُويَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَالْحَكَمُ ، وَحَمَّادٌ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالتَّوْرِيُّ ، وَاللَيْثُ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَشَرِيكٌ ، وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ . ( المعني ) .

- وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْمَحَارِمَ مِنْ غَيْرِ ذَوِي الْأَرْحَامِ لَا يُعْتَقُونَ عَلَى سَيِّدِهِمْ ، كَالْأُمِّ وَالْأَخِ مِنَ الرِّضَاعَةِ ، وَالرَّيْبَةِ ، وَالْمَرْجُومَةِ ، وَابْنَتِهَا إِلَّا أَنَّهُ حُكِيَ عَنْ الْحَسَنِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، وَشَرِيكٍ ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْأَخِ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَرُويَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَرِهَهُ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ . ( المعني )

( وبالنسبة إلى بطلان بعضه من أعضائه أو تهريقه ) .

أي : ويحصل بالتمثيل بعبد ، كإنسان عنده عبد فحل ، وخاف على أهله منه فخصاه ، أي : قطع خصيته ، فإنه يعتق عليه ، وكذلك لو غضب على عبده فقطع شحمة أذنه فإنه يعتق .

( وبالنسبة إلى ) .

وهو نوعان :

الأول : أن يعتق جزءاً من عبده ، مشاعاً أو معيناً ، عتق كله .

فلو أن إنساناً عنده عبد فقال : عتقك حر ، يعتق كله ، أو : إصبعك حر ، يسري العتق إليه كله ، فلا يتبعض العتق .

الثاني : أن يعتق نصيبه من عبد مشترك بينه وبين غيره ، فيسري العتق إلى نصيب الشركاء .

لحديث ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًَا لَهُ فِي عَبْدٍ ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يُبْلَغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ ، فَوَيْمَ قِيَمَةِ عَدْلٍ ،

فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ ( مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَهُمَا: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه (وَالْأَوَّلُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ، وَاسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ) .

اختلف في رواية (وَاسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ) هل هي من كلام النبي ﷺ أو مدرجة من كلام أبي هريرة ؟

وقد رجح البخاري ومسلم بأنها غير مدرجة حيث أدخلوا الحديث في كتابيهما، وكذا ابن دقيق العيد وابن عبد الهادي .

[ من أعتق شركاً له ] الشريك : الحصة والنصيب . [ في عبد ] اسم للمملوك الذكر . [ فكان له مال ] الضمير يعود على من أعتق نصيبه . [ يبلغ ثمن العبد ] أي : قيمة بقية العبد ، والمراد : مالاً يعتق منه ، والمعنى : إذا كان شخص مشترك بين أربعة ، فأعتق واحد منهم نصيبه وهو الربع [ وكان العبد قيمته : ٤٠٠٠ مثلاً ] وبقي ثلاثة أرباع ، ولكن هذا المعتق كان غنياً يملك ٣ آلاف وأكثر ، فإن الشرع يلزمه يعتق الباقي ، ويدفع [ ٣٠٠٠ ريال ] لأصحاب الحصص . [ قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدْلٌ ] أي : قدر هذا العبد تقديراً عادلاً لا زيادة فيه ولا نقصان ، فيقدر العبد كاملاً لا عتق فيه ، وتعرف قيمة حصص الذين لم يعتقوا نصيبهم . [ وأعطى شركاءه ] أي : المعتق أعطى الشركاء نصيبهم ويعتق عليه العبد كاملاً . وهذا خبر بمعنى الأمر . [ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ ] أي : صار جميع العبد حراً . [ وإلا فقد عتق منه ما عتق ] أي : وإن لم يكن للمعتق نصيبه مأل يكفي يعتق باقي العبد ، فإنه يعتق من العبد ما عتق ، ويبقى الباقي على ما هو ويكون العبد مبعوضاً . [ واستسعى عليه ] أي : ألزم العبد بالاكتساب وتحصيل ما يفك باقيه من الرق ، وقيل معنى استسعى : أي أن يخدم سيده الذي لم يعتقه بقدر ماله من الرق . [ غير مشقوق عليه ] أي : لا يكلف المملوك ما يشق عليه في الكسب والتحصيل وهذا على المعنى الأول ، أو لا يكلف ما لا يستطيع من الخدمة على المعنى الثاني .

الحديث دليل على جواز عتق العبد المشترك من بعض الشركاء ، وأن من أعتق نصيبه من عبد مشترك بينه وبين غيره ، لزمه عتق باقيه وخلاصه كله من ماله إذا كان غنياً قادراً على دفع قيمة أنصاء الشركاء الذين لم يعتقوا نصيبهم ، لأن تبيعض العتق مع القدرة يضر بالعبد ولا تتم به المصلحة .

وأما إذا كان الذي أعتق نصيبه فقيراً غير قادر على دفع أنصاء شركائه .

فقد اختلف العلماء فيما إذا أعتق الشريك نصيبه من عبد بينه وبين غيره وعجز عن عتق باقيه على قولين :

**القول الأول:** أنه ينفذ العتق في نصيب المعتق ولا يطالب المعتق بالاستسعاء .

وهذا قول مالك والشافعي وهو قول أبي عبيد .

لرواية ( فقد عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ ) .

وأما لفظ ( واستسعى ) فهي من كلام الراوي وليست من كلام النبي ﷺ .

**القول الثاني:** أن الشريك إذا أعتق نصيبه استسعى العبد وطلب منه أن يعمل لتحصيل نصيب بقية الشركاء .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، واختار هذا القول ابن تيمية وابن القيم ، وهؤلاء أثبتوا لفظ ( واستسعى ... ) .

وهذا القول هو الراجح .

**( وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ أَنْتِ حُرٌّ فِي وَهْتِ سَمَاهُ حَتَّى إِذَا جَاءَ الْوَهْتُ ) .**

كقوله أنت حر إذا جاء شهر رمضان ، فإنه يعتق إذا جاء رمضان .

**( أَوْ مَلَكَ حَتَّى يَكُنْ شَرْطٌ حَتَّى إِذَا وَجِدَ الشَّرْطَ ) .**

كقوله إذا قدم زيد فأنت حر ، فإنه لا يعتق حتى يقدم زيد .

**( وَالْمُيَحْتَقُ قَبْلَهُ ) .**

أي : فلا يعتق حتى يجيء الشرط ، لأن المعلق على شرط ينعدم عند عدمه ، ويعتق عند وجوده ، لوجود السبب .

لكن بشرط : أن يكون في ملكه عند حصول الشرط ، فإن خرج من ملكه لم يعتق لقوله ﷺ ( ولا عتق فيما لا يملك ) .

كما لو مات السيد قبل رمضان ، أو قبل قدوم زيد .

( وَكَيَمَالِكَ إِحْطَالُهُ بِالْعُقُولِ ) .

أي : لا يطل التعليق بقوله : أبطلت ما علقت عليه العتق ، لأنها صفة لازمة ألزمها نفسه .

( وَإِنْ هَلِكَ عَتَقَهُ بِمَوْتِهِ هُوَ الْمَدْبَرُ ، يَحْتَقُّ بِمَوْتِهِ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْاِثْمِ ) .

التدبير : مأخوذ من دبر الحياة ، أي : ما بعدها .

وهو تعليق العتق بالموت .

أن يقول لرفيقه : أنت حر بعد موتي ، فهذا هو المدبر ، فعتقه معلق بالموت ، فلا يعتق إلا إذا مات مدبره .

وسمي تعليق العتق بالموت تدبيراً ، لأمرين :

أولاً : لأن الرقيق يعتق بعدما يُدبر سيده ، أي يموت .

ثانياً : أو لأن فاعله دبر أمر دنياه ( لأنه استفاد من هذا العبد في حال الحياة بالخدمة ) ودبر أمر آخرته ( لأنه لما جعل عتقه بعد موته حصل له ثواب العتق ) .

ويدل له :

عَنْ جَابِرٍ ( أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ . فَقَالَ : " مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي ؟ " فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِمِائَةِ دِينَارٍ . فَتَقَرَّرَ عَلَيْهِ . وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ : فَاحْتَاجَ ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ ( وَكَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، فَبَاعَهُ بِمِائَةِ دِينَارٍ ، فَاعْتَقَهُ ) .

[ غلاماً له ] أي عبداً رقيقاً له . [ عن دبر ] أعتقه بعد موته .

الحديث دليل على مشروعية التدبير وهو عتق العبد بالموت وعلى صحته .

فائدة : ١

اختلف العلماء في التدبير هل يكون من الثلث أو من رأس المال ؟ الجمهور قالوا : بحسب عتقه من الثلث قياساً على الوصية ، بجامع النفوذ بعد الموت .

فائدة : ٢

الحديث دليل على جواز بيع العبد المدبر قبل موت سيده ، لكن ظاهر الحديث أن النبي ﷺ باع هذا العبد لما علم حاجة صاحبه .

والقول : أن العبد المدبر لا يباع إلا من حاجة هو قول الحسن وجماعة .

وقيل : يجوز بيعه مطلقاً سواء كان لحاجة أو لغير حاجة وهذا قول الشافعي .

لأنه شبيه بالوصية ، ومن المعلوم أن الموصي يجوز له الرجوع بالوصية في حياته .

وقيل : لا يجوز بيع المدبر ، وهذا قول ابن عمر وسعيد بن المسيب وهو قول أبي حنيفة ومالك .

لعموم ( أوفوا بالعقود ) وهذا عقد بينه وبين رقيقه في أنه يعتق بعد موته .

وقالوا : لأن المدبر استحق العتق بموت سيده فصار شبيهاً بأم الولد . والراجح القول بالجواز .

فائدة : ٣

الحديث دليل على أنه ينبغي لمن ليس عنده سعة في الرزق وأموره ضيقة أن يهتم بنفسه أولاً وبمن يعول .

### باب الكتابية

( وَهِيَ : أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّقِيقُ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ بِشَيْءٍ مَوْجُودٍ ) .

هذا تعريف الكتابة : أن يشتري الرقيق نفسه ... الخ .

قال ابن قدامة : الْكِتَابَةُ : إِعْتَاؤُ السَّيِّدِ عَبْدَهُ عَلَى مَالٍ فِي ذِمَّتِهِ يُؤَدَّى مُؤَجَّلًا ، سُمِّيَتْ كِتَابَةً ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ يَكْتُبُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ كِتَابًا بِمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ .

وَقِيلَ : سُمِّيَتْ كِتَابَةً مِنْ الْكُتُبِ ، وَهُوَ الصَّمُّ ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ يَصُومُ بَعْضُ النُّجُومِ إِلَى بَعْضٍ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْحَزْرُ كِتَابًا ؛ لِأَنَّهُ يَصُومُ أَحَدَ الطَّرَفَيْنِ إِلَى الْآخَرِ يَحْزَرُهُ . ( المغني ) .

فالكتابة : هو شراء العبد نفسه من سيده بأن يقع بين الرقيق وسيده عقد اتفاق على أن الرقيق يدفع لسيده مبلغاً من المال وتكون هذه المال نجوماً موزعة على مدد معينة . فإذا أداها العبد لسيده عتق العبد وصار حراً .

- قوله (بشمن مؤجل) أي : لا بد أن يكون المال مؤجلاً فلا تصح بمال حال .

لأن العبد ليس عنده مال ولو ملكه أحد ماله فماله لسيده .

ولو قال قائل: العبد ليس عنده مال، ولكن لو فرض أن أحداً من الناس قال له: اشتر نفسك من سيدي، وأنا أعطيك المال نقداً، ولهذا إن أراد المؤلف أنه لا بد من التأجيل فهذا ليس بصحيح؛ لأنه قد تكون القضية كقضية بريرة مع عائشة . رضي الله عنهما . فإن بريرة كاتبته أهلها على تسع أواق، ثم جاءت تستعين عائشة . رضي الله عنها . فقالت: إن أراد أهلك أن أعدها لهم ويكون ولاؤك لي فعلت .

فهذا دليل على أن الكتابة يجوز أن تكون بحال إذا كان من غير العبد، أما من العبد فهذا متعذر؛ لأنه لا يملك . (الشرح الممتع)

- والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع .

( وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ) .

ومن السنة :

حديث عائشة . أَنَّهَا قَالَتْ ( جَاءَتْ بَرِيرَةُ إِلَى فَقَالَتْ يَا عَائِشَةُ إِنِّي كَاتِبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَةً ... ) متفق عليه .

وحديث عمرو بن شعيب ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَكَاتِبَتِهِ دَرَاهِمٌ ) رواه أبو داود .

وحديث أبي هريرة قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( ثَلَاثَةٌ حَقُّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُمُ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُكَاتَبُ الَّذِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ وَالنَّاسِكُ الَّذِي يُرِيدُ الْعُقَافَ ) رواه الترمذي .

وأجمع العلماء على مشروعية الكتابة .

**فائدة :**

قال ابن قدامة : وَلِلْمُكَاتَبِ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ بِإِجْمَاعٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ .

لِأَنَّ عَقْدَ الْكِتَابَةِ لِتَحْصِيلِ الْعَقْدِ ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِأَدَاءِ عَوْضِهِ ، وَلَا يُمَكِّنُهُ الْأَدَاءُ إِلَّا بِالْإِكْتِسَابِ ، وَالْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ مِنْ أَقْوَى جِهَاتِ الْإِكْتِسَابِ ، فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَثَارِ ، أَنَّ تِسْعَةَ أَعْشَارِ الرِّزْقِ فِي التِّجَارَةِ .

وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ وَيُعْطِيَ ، فِيمَا فِيهِ الصَّلَاحُ لِمَالِهِ ، وَالتَّوْفِيرُ عَلَيْهِ .

وَلَهُ أَنْ يُنْفِقَ مِمَّا فِي يَدِهِ مِنَ الْمَالِ عَلَى نَفْسِهِ؛ فِي مَأْكَلِهِ، وَمَشْرَبِهِ، وَكُسُوتِهِ بِالْمَعْرُوفِ مِمَّا لَا غِنَاءَ لَهُ عَنْهُ، وَعَلَى رَقِيقِهِ، وَالْحَيَوَانِ الَّذِي لَهُ.

وَلَهُ تَأْدِيبُ عَبِيدِهِ ، وَتَعَزِيرُهُمْ ، إِذَا فَعَلُوا مَا يَسْتَحْفُونَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَصْلَحَةِ مِلْكِهِ ، فَمَلَكَهُ ، كَالْتَفَقَةِ عَلَيْهِمْ . (المغني)

**( وتسنن مع أمانع الذهب وذهب ) .**

أي : تسن الكتابة إذا طلب العبد ذلك من سيده .

لقوله تعالى ( فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ) .

لكن الله اشترط أن يعلم أسيادهم فيهم خيراً ، وهو :

أ- الصلاح في الدين .

ب- والقدرة على الاكتساب .

لأنه لو كان غير صالح في دينه ازداد بعد عتقه فساداً، ويخشى أن يميل بعاطفته إلى الكفر، ولو كان غير قادر على الاكتساب كمرضى صار كلاً على الناس .

**وهذا مذهب جماهير العلماء : أن الأمر للاستحباب .**



قال ابن قدامة : إذا سأل العبد سيده مكاتبته ، أَسْتَحِبَّ لَهُ إِبْرَأَتُهُ ، إِذَا عَلِمَ فِيهِ خَيْرًا ، وَلَمْ يَحِبَّ ذَلِكَ .

فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، وَهُوَ قَوْلُ عَاقَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . (الْمَغْنِي)

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يجب إجابته ، إن علمنا فيه خيراً . ( صلاح في الدين - وقدرة على الكسب ) .

لظاهر الآية ( فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ) .

وهذا أمر ، والأمر للوجوب .

والراجح مذهب الجمهور .

لأن العبد مال للسيد ، وقد قال الرسول ﷺ ( لا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ ) رواه أحمد .

( وَتَكْرَهُ مَعَ قَدَمِهِ ) .

أي : وتكره الكتابة مع عدم الخير .

فإذا كان يخشى منه الشر والفساد ، أو إذا لم يكن ذا كسب ، لأنه إذا اعتق وليس ذا كسب صار كلاً على نفسه وعلى غيره .

( وَيُجوزُ بَيْعُ الْمَكَاتِبِ ، وَشُرْطُهُ يَقُومُ مَقَامَ مَكَاتِبِهِ ) .

أي : ويجوز بيع المكاتب .

لحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت ( جاءني بريدة فقالت : كاتبٌ أهلي على تسع أواق ، في كلِّ عامٍ أوقيةٌ ، فأعنيني . فقلت : إن أحبَّ أهلِكَ أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ ، وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ ، فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا ، فَقَالَتْ لَهُمْ ، فَأَبَوْا عَلَيْهَا . فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ ، فَقَالَتْ : إِنِّي عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ، فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ ، فَأُخْبِرَتْ عَائِشَةُ - رضي الله عنها - النبي ﷺ فقال : ( خذوها ، واشترطي لَهُمُ الْوَلَاءَ ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ) فَفَعَلْتُ عَائِشَةُ ، ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي النَّاسِ ، فَحَمَدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : ( أما بعد : ما بالُ رجالٍ يشترطونَ شروطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ ، فَقَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ ، وَشَرْطُهُ أَوْثَقُ ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ) متفق عليه .

قال ابن الملقن : اختلف العلماء في جواز بيع المكاتب على ثلاثة مذاهب :

أحدها : جوازه .

وهو قول عطاء والنخعي وأحمد ومالك في رواية الشافعي في أحد قوليه .

استدللاً بهذا الحديث .

وعليه بوب البخاري بيع المكاتب إذا رضي المكاتب .

فإن بريدة كانت مكاتبه وباعتها الموالى واشترتها عائشة وأمر ﷺ ببيعها وعليه بوب البخاري بيع المكاتب إذا رضي المكاتب . (الإعلام بفوائد عمدة الأحكام)

( وَشُرْطُهُ يَقُومُ مَقَامَ مَكَاتِبِهِ ) .

أي : ويقوم مشتري المكاتب مقام سيده .

( فَإِنْ أَدَّى لَهُ مَتْنًا ) .

أي : فإن أدى المكاتب للمشتري ما بقي من مال الكتابة عتق .

( وَوَجُودُهُ لَهُ ) .

أي : للمشتري .

لأن العتق حصل تحت ملكه .

والرسول ﷺ يقول ( إنما الولاء لمن أعتق ) .

قال ابن قدامة : لَا تَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فِي أَنَّ وَلَاءَ الْمُكَاتَبِ لِسَيِّدِهِ ، إِذَا أَدَّى إِلَيْهِ .

وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .  
 وَذَلِكَ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ إِنْعَامٌ وَإِعْتِقَاقٌ لَهُ ؛ لِأَنَّ كَسْبَهُ كَانَ لِسَيِّدِهِ بِحُكْمِ مِلْكِهِ إِيَّاهُ ، فَرَضِي بِهِ عَوَضًا عَنْهُ ، وَأَعْتَقَ رَقَبَتَهُ عَوَضًا عَنْ مَنْفَعَتِهِ  
 الْمُسْتَحَقَّةَ لَهُ بِحُكْمِ الْأَصْلِ ، فَكَانَ مُعْتَقًا لَهُ ، مُنْعَمًا عَلَيْهِ ، فَاسْتَحَقَّ وِلَاةَهُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ ( الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ) .  
 وَفِي حَدِيثِ بَرِيرَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ ، فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةً ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : إِنْ شَاءَ أَهْلُكَ أَنْ أَعْدَهَا لَهُمْ عِدَّةً  
 وَاحِدَةً ، وَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي ، فَعَلْتُ .  
 فَرَجَعْتُ بَرِيرَةَ إِلَى أَهْلِهَا ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُمْ ، فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ .  
 وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ثُبُوتَ الْوَلَاءِ عَلَى الْمُكَاتَبِ لِسَيِّدِهِ كَانَ مُتَقَرَّرًا عِنْدَهُمْ . (المنعني)

#### ( وَإِنْ عَجَزَ )

أي : عجز المكاتب عن أداء جميع مال الكتابة .

#### ( هَادِئًا )

أي : رجع عبداً .

#### ( وَكَهْ يَمْتَنِعُ الْمُكَاتَبُ إِلَّا بِالْإِذْنِ )

أي : أن العبد الذي كاتب سيده لا يعتق ما دام بقي شيء من مال كتابته .  
 لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . قال : قال ﷺ ( المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم ) رواه أبو داود .  
 فهذا الحديث يدل على أن المكاتب لا يعتق ويكون له حكم الأحرار حتى يؤدي ما عليه من مال الكتابة، فإن بقي عليه شيء ولو قليلاً  
 فهو عبد ، تجري عليه أحكام الرقيق ، وهذا مذهب جمهور العلماء .  
**قال النووي :** أَنَّ الْمُكَاتَبَ لَا يَصِيرُ حُرًّا بِنَفْسِ الْكِتَابَةِ بَلْ هُوَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ  
 وَغَيْرِهِ ، وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ .

#### ( وَمَتَى أَدَّى الْمُكَاتَبُ مَا عَلَيْهِ لِسَيِّدِهِ ، أَوْ أَبْرَأَهُ مِنْهُ فَتَقَى )

أي : أن المكاتب يعتق بأمرين :

الأول : أن يؤدي المال المنفق عليه في الكتابة ، وقد تقدم هذا .

الثاني : إذا أبرأ السيد الرقيق من باقي ما عليه أصبح حراً .

فلو بقي عليه من دين الكتابة ألف ، فقال : تنازلت عنها .

#### فائدة : ١

الكتابة عقد لازم ، فليس للآخر فسخ الكتابة إلا بإذن صاحبه .

#### فائدة : ٢

ولا تنفسخ بموت السيد وجنونه ، لأنها عقد لازم أشبه البيع ، فإذا مات السيد أدى المكاتب ما عليه لورثة السيد .

**قال ابن قدامة :** ... وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْكِتَابَةَ لَا تَنْفَسَخُ بِمَوْتِ السَّيِّدِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَازِمٌ مِنْ جِهَتِهِ ،  
 لَا سَبِيلَ إِلَى فُسْخِهِ ، فَلَمْ يَنْفَسَخْ بِمَوْتِهِ ، كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ .  
 إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ الْمُكَاتَبَ يُؤَدِّي نُجُومَهُ ، وَمَا بَقِيَ مِنْهَا ، إِلَى وَرَثَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ ذَيْنَ لِمَوْرُوثِهِمْ ، وَيَكُونُ مَقْسُومًا بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ مَوَارِيثِهِمْ ،  
 كَسَائِرِ ذُبُونِهِ ؛ فَإِنْ كَانَ لَهُ أَوْلَادٌ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ ، فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ . (المنعني)

#### فائدة : ٣

إذا حلَّ نجم فلم يؤده فلسيده الفسخ ، لأن السيد رضي بالكتابة على أن يسلم له مال الكتابة على الوجه الذي كاتبه عليه ، فإذا لم يف  
 فله الحق في فسخ العتق .

#### فائدة : ٤

قال ابن قدامة : وَإِذَا مَاتَ وَلَمْ يُخْلَفْ وَفَاءً ، فَلَا خِلَافَ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ الْكِتَابَةَ تَنْفَسِيحُ بِمَوْتِهِ ، وَمَوْتُ عَبْدًا ، وَمَا فِي يَدِهِ لِسَيِّدِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْفَتْوَى مِنْ أَئِمَّةِ الْأُمُصَارِ .

#### فائدة : ٥

ليس للمكاتب أن يتزوج من غير إذن سيده .  
قال ابن قدامة : هَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَمَالِكٍ ، وَاللَّيْثِ ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيَّ ، وَأَبِي يُوسُفَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( أَمَّا عَبْدٌ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ ، فَهُوَ عَاهِرٌ ) .  
وَلَأَنَّ عَلَى السَّيِّدِ فِيهِ ضَرَرًا ، لِأَنَّهُ يُنْمَا عَجَزَ فَمَرَجِعُ إِلَيْهِ نَاقِصَ الْقِيَمَةِ ، وَيَحْتَاجُ أَنْ يُؤَدِّيَ الْمَهْرَ وَالنَّقْصَةَ مِنْ كَسْبِهِ ، فَيَعْجُزُ عَنْ تَأْدِيَةِ مُجُومِهِ ، فَيُشْنَعُ مِنْ ذَلِكَ ، كَالْتَّبُحُّ بِهِ .  
إِذَا تَبَتَّ هَذَا ، فَإِنَّهُ إِذَا تَزَوَّجَ لَمْ يَصِحَّ تَزْوِجُهُ . (الغني)

#### أحكام أمهات الأولاد

أم الولد : هي التي ولدت لسيدها في ملكه ( أن يطاء سيد أمته فتضع ما يتبين فيه خلق إنسان سواء وضعته حياً أو ميتاً ) فإنها تعتق بموته من رأس ماله .

( إِذَا أُولَدَ حُرٌّ أُمَّهُ يَتَبَيَّنُ فِيهِ خَلْقُ إِنْسَانٍ فَإِنَّهَا تَعْتَقُ بِمَوْتِهِ ) .

أي : إذا وطأ السيد أمته ، فولدت له ، فإنها تسمى أم ولد ، وتعتق بموت سيدها .  
وقد جاء عن ابن عباس مرفوعاً وعن عمر موقوفاً ( أما أمة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته ) أخرجه ابن ماجه ، والراجح الموقوف على عمر رضي الله عنه .

فهذا الحديث دليل على أن السيد إذا وطئ أمته صارت أم ولد ، بشرط أن تضع ما يتبين فيه خلق إنسان سواء ولدته حياً أو ميتاً ، وتكون حرة بعد موت سيدها وتعتق عتقاً قهرياً من رأس المال .

قال الشيخ ابن عثيمين : يعني إذا ولدت ولو ميتاً أو حياً فإنه لا بد أن يتبين فيه خلق إنسان، يتبين فيه اليدين والرجلان والرأس، وهذا إنما يكون بعد بلوغ الحمل ثمانين يوماً، أما قبل ذلك فلا يمكن أن يُخلَقَ؛ لأن الجنين في بطن أمه يكون في الأربعين الأولى نطفة، وفي الثانية علقه، ثم في الثالثة يكون مضغة مخلقة وغير مخلقة، إذاً لا يمكن أن يبدأ التخطيط إلا بعد الثمانين، فبعد الثمانين يمكن أن يخلق، وفي التسعين الغالب أنه مخلق.

## كتاب النكاح

مقدمة - شروط النكاح - المحرمات في النكاح - الشروط في النكاح  
العيوب في النكاح - نكاح الكفار - الصداق - الوليمة - آداب الأكل  
عشرة النساء - القسم - النشوز - الخلع

## كتاب النكاح

النكاح في اللغة : الضم والجمع والتداخل ، ومنه : تناكحت الأشجار : إذا تمايلت وانضم بعضها إلى بعض .  
ويقال ( نكح المطر الأرض : اعتمد عليها ) ونكحت القمح في الأرض : إذا حرثتها ، وبذرته فيها ، ونكحت الحصاة أخفاف الإبل .  
و في المصباح ( نكحه الدواء إذا خامره وغلبه ) وسواء كان التداخل حسيّاً كما سبق أو معنويّاً ، ففي القاموس ( نكح النعاس عينه غلبها والنكح بالفتح : البضع ، والمناكح : النساء ) .  
وأما اصطلاحاً : فأدق ما قيل فيه : إنه عقد وضعه الشارع ليفيد حل استمتاع كل من الزوج والزوجة بالآخر على الوجه المشروع .  
**﴿ هِيَ سُنَّةٌ ﴾** .

أي : أن الأصل في النكاح أنه سنة .  
وقد جاءت النصوص الكثيرة في الحث عليه والترغيب فيه .  
فهو من سنن المرسلين عليهم الصلاة والسلام .  
قال تعالى ( وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً ) .  
وقال تعالى ( هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ) .  
قوله في عباد الرحمن ( وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا فَرَّةً أُغْنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ) .  
وقوله تعالى ( وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ) .

وقوله تعالى ( وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ) .  
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ ! مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، فَإِنَّهُ أَغْنَى لِلْبَصْرِ ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
وعَنْ أَنَسٍ ( أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ عَمَلِهِ فِي السِّرِّ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا أَكُلُ اللَّحْمَ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ . فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ . فَقَالَ « مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا لِكَيْ أَصْلَى وَأَنَامُ وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
وعَنْ أَنَسٍ . قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِالْبَاءَةِ ، وَيَنْهَى عَنِ التَّبَتُّلِ نَهْيًا شَدِيدًا ، وَيَقُولُ : تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ . إِنِّي مُكَاتِّرٌ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جَبَانَ .

وعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ ، قَالَ ( جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : إِنِّي أَصَبْتُ امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ وَجَمَالٍ ، وَإِنَّهَا لَا تَلِدُ ، أَفَأَتَزَوَّجُهَا ، قَالَ : لَا ثُمَّ أَنَاهُ الثَّانِيَةَ فَتَنَاهَا ، ثُمَّ أَنَاهُ الثَّالِثَةَ ، فَقَالَ : تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مُكَاتِّرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ .  
وعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ هَلْ تَزَوَّجْتَ قُلْتُ : لَا قَالَ فَتَزَوَّجْ فَإِنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَكْثَرُهَا نِسَاءً .  
وعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ (حبب إلي من دنياكم النساء والطيب، وجعلت قرة عيني في الصلاة) رواه أحمد .

وعَنْ أَبِي ذَرٍّ ( أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأُجُورِ يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ وَيَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ . قَالَ « أَوَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ إِنَّ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلِّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلِّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ وَفِي بَضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ » . قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَبَايَ أَحَدُنَا شَهْوَةٌ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ قَالَ « أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزْرٌ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ » رواه مسلم .

## فائدة : ١

قوله في حديث ابن مسعود ( ... مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ ) اختلف العلماء في المراد بها على قولين :

**القول الأول :** القدرة على الوطء .

**القول الثاني :** القدرة على مؤن النكاح ، وهو الصحيح لأمر ثلاثة :

**أولاً :** أن الخطاب إنما جاء للقادر على الجماع وهم الشباب أصلاً .

**ثانياً :** أن الرسول ﷺ قال في آخر الحديث ( ومن لم يستطع فعله بالصوم ) لو فسرنا الباء بالجماع يصير المعنى : ومن لم يستطع الجماع فعله بالصوم ولا ريب أن الذي لا يستطيع الجماع لا معنى لكونه يؤمر بالصوم .

**ثالثاً :** جاء في رواية عند النسائي ( من كان ذا طول فليتزوج ) .

قال شيخ الإسلام : واسْتَطَاعَهُ النِّكَاحُ هُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى الْمَثُونَةِ لَيْسَ هُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى الْوُطْءِ ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ إِنَّمَا هُوَ خُطَابٌ لِلْقَادِرِ عَلَى فِعْلِ الْوُطْءِ ، وَلِهَذَا أَمَرَ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَصُومَ فَإِنَّهُ وَجَاءَ .

**وذهب بعض العلماء إلى الجمع بين القولين :**

قال النووي : وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِالْبَاءَةِ هُنَا عَلَى قَوْلَيْنِ يَرْجِعَانِ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ أَصَحَّهَمَا : أَنَّ الْمُرَادَ مَعْنَاهَا اللَّغْوِيُّ وَهُوَ الْجَمَاعُ ، فَتَقْلِيدُهُ : مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْجَمَاعَ لِقُدْرَتِهِ عَلَى مَثُونِهِ وَهِيَ مَثُونُ النِّكَاحِ فَلْيَتَزَوَّجْ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْجَمَاعَ لِعَجْزِهِ عَنْ مَثُونِهِ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ لِيُدْفَعَ شَهْوَتُهُ ، وَيَقْطَعَ شَرٌّ مَبِيتِهِ ، كَمَا يَقْطَعُهُ الْوُجَاءُ . ١٠هـ .

وقال ابن القيم : وقوله ( من استطاع منكم الباءة فليتزوج ) فسرت الباء بالوطء ، وفسرت بمؤن النكاح ، ولا ينافي التفسير الأول إذ المعنى على هذا مؤن الباءة .

## فائدة : ٢

قوله ( فَإِنَّ حَبِيرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَكْثَرُهَا نِسَاءً ) قال الحافظ ابن حجر : قيل المعنى : خير أمة مُجَّد من كان أكثر نساء من غيره ممن يتساوى معه فيما عدا ذلك من الفضائل ، والذي يظهر أن مراد ابن عباس بالخير النبي ﷺ ، وبالأمة أخصاء أصحابه ، وكأنه أشار إلى أن ترك التزويج مرجوح ، إذ لو كان راجحاً ما أثر النبي ﷺ غيره .

## فائدة : ٣

**بعض حكم النكاح :**

**الحكمة الأولى :** طلب النسل ، لأنه ليس المقصود من الزواج التلذذ قضاء الوطر وإنما من مقاصده العظيمة طلب النسل.

**الحكمة الثانية :** الاستمتاع ، استمتاع كل واحد من الزوجين بالآخر.

**الحكمة الثالثة :** تحصيل النسل لتكثير الأمة ولا ريب أن تكثير الأمة هو مصدر قوتها وعزتها وهيبتها بين الأمم فهذا مقصد عظيم من مقاصد الزواج وهو تكثير الأمة.

**الحكمة الرابعة :** حفظ المرأة والإنفاق عليها لأن الزواج يهيئ للمرأة حياة سعيدة كريمة في ظل الزوج.

**الحكمة الخامسة :** تحصين كل من الزوجين الآخر كما قال ﷺ : فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، فما حفظ الفرج وغيض البصر بمثل الزواج .

## فائدة : ٤

استدل بعض العلماء بحديث ابن مسعود ( يا معشر الشباب من استطاع ... ) على تحريم الاستمنااء .

وهذه العادة قديمة معروفة في الجاهلية قبل الإسلام، فقد كانوا يجلدون عُمَيْرَةَ إذا خلوا بواد لا أنيس به .

كما قال الشاعر :

إذا ما خلوت بوادٍ لا أنيسَ به      فاجلد عُمَيْرَةَ لا عيبَ ولا حرجَ

وعميرة كناية عن الذكر .

**ومعنى الاستمناء :** هو استدعاء خروج المني بغير جماع ، سواء كان باليد أو غيرها .

وقد اختلف العلماء في حكمه :

**القول الأول :** أنه حرام .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

أ- لقوله تعالى ( وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوحِهِمْ حَافِظُونَ . إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ . فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ) .

فأوجب الله على المسلم أن يحفظ فرجه إلا من زوجته أو ما ملكت يمينه ، فإذا تجاوز زوجته وملك يمينه إلى غيرها فإنه من العادين .

**قال ابن كثير** رحمه الله تعالى : وقد استدل الإمام الشافعي ومن وافقه على تحريم الاستمناء باليد بهذه الآية

ب- ولحديث ابن مسعود ( من استطاع منكم الباءة ... فعليه بالصوم ) فالرسول ﷺ أمر بالصيام ، ولو كان الاستمناء جائزاً لأرشد إليه النبي ﷺ .

ج- ومن الأدلة : أن الله سبحانه وتعالى أباح للصحابة المتعة في أول الأمر ، ثم نسخت بعد ، وسبب إباحتها ما لقوه من شدة العزوبة في أسفارهم ، وقد جعلها الله حلالاً مؤقتاً لدفع حاجتهم ، ولو كان الاستمناء مباحاً لبينه لهم ، وهو أيسر وأقل مؤونة وأثراً .

وسئل ابن تيمية رحمه الله تعالى عن الاستمناء هل هو حرام أم لا ؟

فأجاب: أما الاستمناء باليد فهو حرام عند جمهور العلماء وهو أصح القولين في مذهب أحمد ، وكذلك يعزى من فعله وفي القول الآخر هو مكروه غير محرم ، وأكثرهم لا يبيحونه خوفاً للعنت ولا غيره ، ونقل عن طائفة من الصحابة والتابعين أنهم رخصوا فيه للضرورة مثل أن يخشى الزنا فلا يعصم منه إلا به ، ومثل أن يخاف إن لم يفعله أن يمرض وهذا قول أحمد وغيره وأما بدون الضرورة فما علمت أحداً رخص فيه .

**وقال الشنقيطي :** اعْلَمْ أَنَّهُ لَا شَكَّ فِي أَنَّ آيَةَ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ هَذِهِ الَّتِي هِيَ ( فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ) تَدُلُّ بِعُمُومِهَا عَلَى مَنَعِ الْإِسْتِمْنَاءِ بِالْيَدِ .

لِأَنَّ مَنْ تَلَدَّدَ بِيَدِهِ حَتَّى أُتْرِلَ مَنِيُّهُ بِذَلِكَ ، قَدْ ابْتَغَى وَرَاءَ مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ ، فَهُوَ مِنَ الْعَادِينَ بِنَصِّ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ الْمَذْكُورَةِ هُنَا ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ كَثِيرٍ : أَنَّ الشَّافِعِيَّ وَمَنْ تَبِعَهُ اسْتَدَلُّوا بِهَذِهِ الْآيَةِ ، عَلَى مَنَعِ الْإِسْتِمْنَاءِ بِالْيَدِ ، وَقَالَ الثَّرْطُيُّ : قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ : سَمِعْتُ حَزْمَةَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، قَالَ : سَأَلْتُ مَالِكاً عَنِ الرَّجُلِ يَجْلِدُ عَمِيرَةً فَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ ( وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوحِهِمْ حَافِظُونَ إِلَى قَوْلِهِ الْعَادُونَ ) .

قَالَ مُقْبِدُهُ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَعَفَّرَ لَهُ - : الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ اسْتِدْلَالَ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيَّ وَغَيْرَهُمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، عَلَى مَنَعِ جَلْدِ عَمِيرَةٍ الَّذِي هُوَ الْإِسْتِمْنَاءُ بِالْيَدِ اسْتِدْلَالٌ صَحِيحٌ بِكِتَابِ اللَّهِ ، يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ الْفُرَّانِ ، وَلَمْ يَرِدْ شَيْءٌ يُعَارِضُهُ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ . ( أضواء البيان ) .

**وقال الشيخ الألباني :** وأما نحن فنرى أن الحق مع الذين حرّموه مستدلين بقوله تعالى ( وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوحِهِمْ حَافِظُونَ . إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ . فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ) ولا نقول بجوازه لمن خاف الوقوع في الزنا، إلا إذا استعمل الطب النبوي وهو قوله ﷺ للشباب في الحديث المعروف الأمر لهم بالزواج ( فمن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ) ولذلك فإننا ننكر أشد الإنكار على الذين يفتنون الشباب بجوازه خشية الزنى، دون أن يأمرهم بهذا الطب النبوي الكريم .

**القول الثاني :** أنه مباح .

وهو قول لبعض أهل الظاهر .

لعدم الدليل المانع ، حيث لم يثبت دليل على المنع .

وهو قول ابن حزم .

والراجع القول الأول .

○ لكن يباح الاستمنااء في حالتين :

الحالة الأولى : خوف الوقوع بالزنا .

الحالة الثانية : الضرر بحبس هذا الماء .

فائدة : ٥

حث النبي ﷺ على الصيام لمن لا يستطيع على مؤن النكاح لأمرين :

أولاً : لأن الصيام يورث التقوى. كما قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ).

ثانياً : لأن شهوة النكاح تابعة لشهوة الأكل ، تقوى بقوته وتضعف بضعفه .

فائدة : ٦

استدل العلماء بهذا الحديث بأنه لا ينبغي أن يستقرض من أجل الزواج .

فإن النبي ﷺ قال : من لم يستطع فعله بالصوم ، ولم يقل : فليستقرض .

ويدل لذلك قوله تعالى (وَلَيْسَتَغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ) فأمره الله بالتعفف حتى يغنيه الله ، ولم يأمر

بالاستدانة . [ المراد بالتعفف : حفظ الفرج وغيض البصر ] .

فائدة : ٧

هل يجوز استعمال دواء لدفع الشهوة ؟ المسألة تنقسم إلى حالتين :

الحالة الأولى : أن يستعمل دواء لقطعها ، فهذا حرام .

لأنه قد يقدر بعدُ فيندم .

الحالة الثانية : أن يستعمل دواء لتخفيفها .

ف قيل : لا يجوز .

لأن النبي ﷺ أرشد إلى الصيام لمن عجز عن مؤن النكاح ، فهو العلاج النبوي ، فلا يجوز غيره .

وقيل : يجوز . وهذا هو الصحيح .

( وَفَضْلُهُ مَعَ الشَّهِوَةِ أَفْضَلُ مِنْ تَرْكِهَا لِلْعِبَادَةِ ) .

أي : أن النكاح أفضل من الاشتغال بنفل العبادة .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

أ-لأن النكاح من سنن المرسلين .

ب-والأحاديث في الحث عليه ، والأمر به ، والرغبة في الولد ، أكثر من أن تحصر .

ج-ولأن أثر النكاح يصل إلى المرأة ، وإلى المجتمع ، فضلاً عن الزوج نفسه .

وذهب بعض العلماء : إلى أن التخلي لنوافل العبادة أفضل .

وهذا مذهب الشافعي .

أ-لأن الله مدح يحيي بقوله ( وسيداً وحصواً ) والحضور الذي لا يأتي النساء ، فلو كان النكاح أفضل لما مدح بتركه .

ب-ولأن الله سبحانه ذكر النساء من جملة المزيّنات فقال ( زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ ) .

والراجع الأول .

قال الشنقيطي : وَالتَّحْقِيقُ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ ( وَحَصُورًا ) أَنَّهُ الَّذِي حَصَرَ نَفْسَهُ عَنِ النِّسَاءِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى إِيْتَابِهِنَّ تَبْتُلًا مِنْهُ ، وَانْقِطَاعًا

لِعِبَادَةِ اللَّهِ ، وَكَانَ ذَلِكَ جَائِزًا فِي شَرْعِهِ ، وَأَمَّا سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ فَهِيَ التَّزْوِيجُ وَعَدَمُ التَّبْتُلِ .

أَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْخُصُورَ فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، وَأَنَّهُ خُصُورٌ عَنِ النِّسَاءِ ؛ لِأَنَّهُ عَيْنٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِثْبَانِهِمْ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ .  
لِأَنَّ الْعِنَةَ عَيْتٌ وَنَقْصٌ فِي الرِّجَالِ ، وَلَيْسَتْ مِنْ فِعْلِهِ حَتَّى يُثْبِتَ عَلَيْهِ بِهَا ، فَالصَّوَابُ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ هُوَ مَا ذَكَّرْنَا ، وَاخْتَارَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ  
الْعُلَمَاءِ . ( أضواء البيان ) .

## ( وَيَجِبُ هَلَاكُ مَنْ يَخَافُ زِنًا بِتَرْكِهِ ) .

أي : يجب النكاح إذا خاف على نفسه الوقوع في الزنا ، لأن ترك الزنا واجب ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .  
قال القرطبي : المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة لا يرتفع عنه ذلك إلا بالتزوج ، لا يختلف في وجوب التزويج عليه .  
وقال ابن قدامة : وَالنَّاسُ فِي النِّكَاحِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرٍ ؛ مِنْهُمْ مَنْ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ الْوُقُوعَ فِي خَطَرٍ إِنْ تَرَكَ النِّكَاحَ ، فَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ  
النِّكَاحُ فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْمُفَقِّهَاءِ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزُمُهُ إِعْقَابُ نَفْسِهِ ، وَصَوْنُهَا عَنِ الْحَرَامِ ، وَطَرِيقَةُ النِّكَاحِ . ( المغني ) .  
وقال المرداوي رحمه الله في كتابه الإنصاف : الْقِسْمُ الثَّالِثُ : مَنْ خَافَ الْعَنَتَ . فَالنِّكَاحُ فِي حَقِّ هَذَا : وَاجِبٌ . قَوْلًا وَاحِدًا .. " الْعَنَتُ  
" هُنَا : هُوَ الزِّنَا . عَلَى الصَّحِيحِ .

## • ولهذا قال بعض العلماء : أن النكاح تجري فيه الأحكام الخمسة :

أولاً : مستحب ، وهذا هو الأصل .

ثانياً : واجب ، على من خاف الزنا بتركه ، لأن ترك الزنا واجب ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

ثالثاً : مكروه ، إذا كان فقيراً لا شهوة له ، لأنه سوف يرهق نفسه بالنفقات ، وليس لديه شهوة .

رابعاً : مباح ، إذا كان غنياً لا شهوة له ، لأنه قادر على الإنفاق ، فهو قد ينفع المرأة بالإنفاق عليها .

خامساً : حرام ، وذلك فيما إذا كان بدار حرب ، لأنه قد يؤدي إلى أن يكون له أولاد ، فيقتل أولاده أو يخطفون ، ويحرم أيضاً إذا أراد  
أن يتزوج ثانية وهو يعلم أنه غير قادر على العدل .

## ( وَيُسْنَى نِكَاحُ ذَاتِ دِينٍ ) .

أي : من صفات المرأة التي يستحب للرجل أن يتزوجها : أن تكون دينة .

لحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ : لِمَالِهَا ، وَلِحَسَبِهَا ، وَلِحِمَالِهَا ، وَلِدِينِهَا ، فَاطْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ )  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

( وَلِحَسَبِهَا ) الحسب في الأصل الشرف بالأباء والأقارب ، مأخوذ من الحساب ، لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدوا مناقبهم ومآثر آباءهم وقومهم وحسبها ، فيحكم لمن زاد على غيره . وقيل :  
المراد بالحسب هنا الفعال الحسنة . ( فَاطْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ ) أي : احرص بالزواج بالمرأة ذات الدين ، تكتسب بها مصالح الدنيا والآخرة .  
قال ابن حجر : والمعنى ، أن اللائق بذي الدين والمروءة ، أن يكون الدين مطمح نظره في كل شيء ، لا سيما فيما تطول صحبته .  
( تَرَبَّتْ يَدَاكَ ) لصقت يداك بالتراب ، والعرب تعني به حصول الفقر — كلمة دعاء لا يراد معناها — يفسدون بها التحريض بها ، واللوم من جهة أخرى .

## فائدة : ١

معنى الحديث :

قال النووي : الصَّحِيحُ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ بِمَا يَفْعَلُهُ النَّاسُ فِي الْعَادَةِ فَإِنَّهُمْ يَقْصِدُونَ هَذِهِ الْخِصَالَ الْأَرْبَعَ وَآخِرَهَا  
عِنْدَهُمْ ذَاتُ الدِّينِ ، فَاطْفَرُ أَنْتَ أُتِيهَا الْمُسْتَرْشِدُ بِذَاتِ الدِّينِ . لَا أَنَّهُ أَمَرَ بِذَلِكَ .

وقال القرطبي : أي : هذه الأربع الخصال هي المرغوبة في نكاح المرأة ، وهي التي يقصدها الرجال من النساء ، فهو خبرٌ عما في الوجود  
من ذلك ، لا أنه أمرٌ بذلك ، وظاهره إباحة النكاح ؛ لقصد مجموع هذه الخصال أو لواحدة منها ، لكن قصد الدِّينِ أولى وأهم ؛ ولذلك  
قال ( فاطفر بذات الدِّينِ ) .

## فائدة : ٢

وحت النبي ﷺ على الزواج بذات الدين لحكم :

أولاً : فهي تعين على طاعة الله .



ثانياً : تُصلح من يتربى علي يديها .

ثالثاً : ويأمن أولاده عندها .

رابعاً : تحفظ ماله وبيته في غيبته .

**قال الغزالي :** وليس أمره ﷺ بمراعاة الدين نهيًا عن مراعاة الجمال ، ولا أمرًا بالإضرار عنه ، وإنما هو نهي عن مراعاته مجردًا عن الدين ، فإن الجمال في غالب الأمر يرغب الجاهل في النكاح دون الالتفات إلى الدين ، فوقع في النهي عن هذا . ( الإحياء ) .

وقد جاء في حديث ثوبان قال : لَمَّا نَزَلَ فِي الْفِصَّةِ وَالذَّهَبِ مَا نَزَلَ قَالُوا : فَأَيُّ الْمَالِ تَتَّخِذُ ؟ قَالَ عُمَرُ : فَأَنَا أَعْلَمُ لَكُمْ ذَلِكَ فَأَوْضَعَ عَلَى بَعِيرِهِ فَأَذْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا فِي أَثَرِهِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْمَالِ تَتَّخِذُ ؟ فَقَالَ ( لِيَتَّخِذَ أَحَدُكُمْ قَلْبًا شَاكِرًا ، وَلِسَانًا ذَاكِرًا ، وَزَوْجَةً مُؤْمِنَةً تُعِينُ أَحَدَكُمْ عَلَى أَمْرِ الْآخِرَةِ ) رواه الترمذي .

قال المباركفوري - رحمه الله - ( وزوجة مؤمنة تعينه على إيمانه ) أي: على دينه، بأن تذكره الصلاة، والصوم، وغيرها من العبادات، وتمنعه من الزنا ، وسائر المحرمات .

وعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( أَرْبَعٌ مِنَ السَّعَادَةِ : الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ ، وَالْمَسْكِينُ الْوَاسِعُ ، وَالْجَارُ الصَّالِحُ ، وَالْمَرْكَبُ الْهَيِّئُ ، وَأَرْبَعٌ مِنَ الشَّقَاوَةِ : الْجَارُ الشُّوْءُ ، وَالْمَرْأَةُ الشُّوْءُ ، وَالْمَسْكِينُ الضَّيِيقُ ، وَالْمَرْكَبُ الشُّوْءُ ) رواه ابن حبان .

#### ﴿ الحديث ٤ ﴾

أي : ويستحب أن تكون ولوداً .

أ- حديث أنس . قال ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِالْبَاءَةِ ، وَيَنْهَى عَنِ التَّمَثُّلِ نَهْيًا شَدِيدًا ، وَيَقُولُ : تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ . إِنْ مَكَاتِرَ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ .

ب- وعن مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ ، قَالَ ( جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : إِنِّي أَصَبْتُ امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ وَجَمَالٍ ، وَإِنِّهَا لَا تَلِدُ ، أَفَأَتَزَوَّجُهَا ، قَالَ : لَا ثُمَّ أَنَا هُيَ الْثَانِيَّةُ فَتَنْهَاهُ ، ثُمَّ أَنَا هُيَ الثَّالِثَةُ ، فَقَالَ : تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنَّ مَكَاتِرَ بِكُمْ الْأُمَمُ ) رواه أبو داود .

• ويمكن معرفة المرأة الولود بأحد طريقتين :

**الأولى :** من النظر في حال أمها وأخواتها .

**والثانية :** أن تكون تزوجت قبل ذلك ، فيعلم ذلك من زواجها المتقدم .

○ ذكر الغزالي أن الرجل إذا تزوج ونوى بذلك حصول الولد كان ذلك قرينة يؤجر عليها من حسنت نيته ، ويبيِّن ذلك بوجوه :

**الأول :** موافقة محبة الله عز وجل في تحصيل الولد لإبقاء جنس الإنسان .

**الثاني :** طلب محبة الرسول ﷺ في تكثير من يباهي بهم الأنبياء والأمم يوم القيامة .

**الثالث :** طلب البركة ، وكثرة الأجر ، ومغفرة الذنب بدعاء الولد الصالح له بعده . ( الإحياء ) .

#### ﴿ الحديث ٥ ﴾

للأحاديث السابقة .

**قال الخطابي :** ( الودود ) هي التي تحب زوجها .

قال في عون المعبود : وَقَيَّدَ يَهْدَيْنِ لِأَنَّ الْوُلُودَ إِذَا لَمْ تَكُنْ وَدُودًا لَمْ يَزَعْزَعْ الرِّجْسُ فِيهَا ، وَالْوُدُودُ إِذَا لَمْ تَكُنْ وَلُودًا لَمْ يَحْصُلِ الْمَطْلُوبُ وَهُوَ تَكْثِيرُ الْأُمَّةِ بِكَثْرَةِ التَّوَالِدِ ، وَيُعْرَفُ هَذَانِ الْوَصْفَانِ فِي الْأُبْكَارِ مِنْ أَقَارِبِهِنَّ إِذْ الْغَالِبُ سِرَايَةُ طِبَاعِ الْأَقَارِبِ بَعْضُهُنَّ إِلَى بَعْضٍ ١ هـ .

#### ﴿ الحديث ٦ ﴾

أي : يسن أن تكون المرأة بكرًا .

أ- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ( أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ - أَوْ قَالَ سَبْعَ - فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً نَبِيًّا فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « يَا جَابِرُ

تَزَوَّجَتْ . قَالَ فُلْتُ نَعَمْ . قَالَ « فَبِكْرٌ أَمْ ثَيِّبٌ » . قَالَ فُلْتُ بَلْ ثَيِّبٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ « فَهَلَّا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ » . أَوْ قَالَ « تُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ » متفق عليه .

**قال النووي :** وفيه فضيلة تزوج الأبكار وثوابهن أفضل .

**وقال الحافظ :** وفي الحديث الحث على نكاح الأبكار .

ب- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت ( فُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ نَزَلَتْ وَادِيًا وَفِيهِ شَجَرَةٌ قَدْ أُكِلَ مِنْهَا ، وَوَجَدْتُ شَجَرًا لَمْ يُؤْكَلْ مِنْهَا ، فِي أَهْلِهَا كُنْتُ تُرْتَعُ بِعَبْرِكَ قَالَ « فِي الَّذِي لَمْ يُرْتَعِ مِنْهَا » . تَعْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِكَرٍّ غَيْرَهَا ) رواه البخاري .

ج- وقال عثمان لابن مسعود : هل لك يا أبا عبد الرحمن في أن نزولك بكرًا تُذكر ما كنت تعهد .

د- وفي الحديث عن جابر . قال : قال ﷺ ( عليكم بالأبكار ، فإنهم أنقى أرحامًا ، وأعذب أفواهًا ، وأقل خبًا ، وأرضى باليسير ) .

د- ولأن البكر تحب الزوج وتأنف أكثر من الثيب ، وهذه طبيعة جبل الإنسان عليها - أعني الأنس بأول مألوف .

وقد مدح الله الأبكار وجعل هذه الصفة من صفات نساء الجنة قال تعالى ( إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً . فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا ) .

**يقول الغزالي :** في البكر خواص لا توجد في الثيب :

**منها :** أنها لا تحن أبدًا إلا للزوج الأول ، وأكد الحب ما يقع في الحبيب الأول .

**ومنها :** إقبال الرجل عليها ، وعدم نفوره منها ، فإن طبع الإنسان النفور عن التي مسها غيره ، ويثقل عليه ذلك .

**ومنها :** أنها ترضى في الغالب بجميع أحوال الزوج ؛ لأنها أنست به ولم تر غيره ، وأما التي اختبرت الرجال ومارست معهم الأحوال فرمما لا ترضى بعض الأوصاف التي تخالف ما ألفته .

### ( الأجنبيات ) .

أي : ليس بينه وبينها نسب .

وهذا ذهب إليه جماعة من الفقهاء ، وعللوا ذلك بأمور :

**الأول :** نجابة الولد ، أي حسن صفاته ، وقوة بدنه ، لأنه يأخذ من صفات أعمامه وأخواله .

**الثاني :** أنه لا يؤمن أن يقع بينهما فراق ، فيؤدي إلى قطيعة الرحم .

**قال ابن قدامة :** وَيَحْتَارُ الْأَجْنَبِيُّ ، فَإِنَّ وَلَدَهَا أَنْجَبٌ ، وَلِهَذَا يُقَالُ : اغْتَرَبُوا لَا تَضُوعُوا يَغْنِي : انْكُحُوا الْغَرَائِبَ كَيْ لَا تَضْعَفَ أَوْلَادُكُمْ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : الْغَرَائِبُ أَنْجَبٌ ، وَيَبْتَائُ الْعِمُّ أَصْبَرُ ؛ وَلَئِنَّهُ لَا تُؤْمَرُ الْعَدَاوَةُ فِي النِّكَاحِ ، وَإِفْضَاؤُهُ إِلَى الطَّلَاقِ ، فَإِذَا كَانَ فِي قَرَابَتِهِ أَفْضَى إِلَى قَطِيعَةِ الرَّحِمِ الْمَأْمُورِ بِصِلَتِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( المغني ) .

قال في ( الإنصاف ) : ويستحب تحيّر ذات الدين الولود البكر الحسبية الأجنبية .

**لكن هذا فيه نظر :**

فقد تزوج علي بن أبي طالب بفاطمة بنت رسول الله ﷺ ( وأبوها رسول الله ﷺ ابن عم علي ) وأنجبا سييدا شباب الجنة .

وتزوج النبي ﷺ زينب بنت جحش وهي ابنة عمته .

وقد جاء في بعض الأحاديث الحث على تغريب النكاح ، إلا أن هذه الأحاديث لم يثبت منها شيء عن النبي ﷺ .

قال الحافظ ابن الملقن رحمه الله : لم أر أنا في الباب في كتاب حديثي ما يستأنس به " انتهى من " البدر المنير " ( ٧ / ٥٠٠ ) .

وهذه بعض الأحاديث الواردة في هذا :

حديث ( غربوا النكاح ) وحديث ( لا تنكحوا القرابة القريبة ، فإن الولد يخلق ضاويًا ) .

قال السبكي رحمه الله - معلقا على القول باستحباب تغريب النكاح - ينبغي أن لا يثبت هذا الحكم لعدم الدليل ، وقد زوج النبي ﷺ عليًا بفاطمة رضي الله تعالى عنهما ، وهي قرابة قريبة .

وقد سئل الشيخ ابن باز رحمه الله : فرأيت قولاً يقول : ( اغتربوا لا تضووا ) هل هو حديث صحيح ، وهل هناك أحاديث أخرى حول

هذا الموضوع ؟ نرجو توضيح السنة الصحيحة في مسألة اختيار الزوجة ؟

فأجاب : ليس لهذا أصل ، بل كونها تتزوج من الأقارب أفضل ، والنبي ﷺ زوج من أقرابه عليه الصلاة والسلام ، أما قول بعض الفقهاء هذا لا أصل له ، بل هو مخير ، إن شاء تزوج قريبة كينت عمه وخاله ، وإن شاء تزوج بعيداً ، لا حرج في ذلك .  
وأما قول من قال : الأجنبية أنجب وأفضل ، فهذا لا أصل له ، ولا دليل عليه ، فإن تيسرت قريبة طيبة فهي أولى ، وهي من هذا الباب صلة رحم ، أما إن كانت الأجنبية أزين ، وأكثر خيراً ، فالأجنبية أفضل ، المقصود أن يتحرى المرأة الصالحة قريبة أو غير قريبة ، لقوله ﷺ (تنكح المرأة لأربع : لمالها ، ولحسبها ، ولجمالها ، ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك) ، فالمؤمن يلتبس ذات الدين الطيبة وإن كانت من غير أقرابه ، والزوجة كذلك تلتبس الزوج الصالح ، وتسأل عنه ، وإن كان من غير أقرابها . ( فتاوى نور على الدرب )

## ( والحمد لله )

أي : يسن نكاح واحدة لا أكثر .

لأن الزيادة عليها تعريض للمحرم ، قال الله تعالى ( ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ) .  
قال المرداوي الحنبلي : وَيُسْتَحَبُّ أَيْضًا : أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى وَاحِدَةٍ ، إِنْ حَصَلَ بِهَا الْإِعْقَافُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ... قَالَ ابْنُ خَطِيبٍ السَّلَامِيَّةُ : جُمُوهُورُ الْأَصْحَابِ اسْتَحَبُّوا أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى وَاحِدَةٍ . ( الإنصاف ) .  
وقال الحجاوي : " وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى وَاحِدَةٍ إِنْ حَصَلَ بِهَا الْإِعْقَافُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعَرُّضِ لِلْمَحَرَّمَ ، قَالَ تَعَالَى : ( وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ) ، وَقَالَ ﷺ ( مَنْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقَّةُ مَا لَيْلٍ ) رَوَاهُ الْحُمْسَةُ . ( كشف القناع ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أن السنة التعدد بشروطه .

قال ابن قدامة : ... ولأن النبي ﷺ تزوج وبالع في العدد ، وفعل ذلك أصحابه ، ولا يشتغل النبي ﷺ وأصحابه إلا بالفضل . ولا تجتمع الصحابة على ترك الأفضل ، والاشتغال بالأدنى . ( المغني ) .

وقال الشيخ ابن باز : الأصل في ذلك شرعية التعدد لمن استطاع ذلك ، ولم يخف الجور ، لما في ذلك من المصالح الكثيرة في عفة فرجه ، وعفة من يتزوجهن ، والإحسان إليهن ، ويكثر النسل الذي به تكثر الأمة . وكثير من يعبد الله وحده ، ولأنه ﷺ تزوج أكثر من واحدة .

## ( ويحرم فحش الرجل إلى المرأة الأجنبية )

أي : يحرم الرجل أن ينظر إلى المرأة الأجنبية عنه ، فيجب على الإنسان أن يغض بصره عن كل ما حرم الله تعالى .  
أ- قال تعالى ( قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ . وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ... ) .

ب- وقال النبي ﷺ ( إياكم والجلوس في الطرقات ... ثم قال : غض البصر ، وكف الأذى ، ورد السلام ... ) .

ج- وعن جرير قال ( سألت رسول الله ﷺ عن نظر الفجاءة فأمرني أن أصرف بصري ) رواه مسلم .

د- عن ابن جرير قال : قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيٍّ ( يَا عَلِيُّ لَا تُتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ ، فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ ) رواه أبو داود .

هـ- وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قَالَ ( حُتِّبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِيحَتُهُ مِنَ الرَّبِّ مُدْرِكُ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ فَالْعَيْنَانِ زَانَاهُمَا النَّظْرُ وَالْأُذُنَانِ زَانَاهُمَا الْإِسْتِمَاعُ وَاللِّسَانُ زَانَاهُ الْكَلَامُ وَالْيَدُ زَانَاهَا الْبَطْشُ وَالرَّجُلُ زَانَاهَا الْخَطَا وَالْقَلْبُ يَهْوَى وَيَتَمَتَّى وَيُضَيِّقُ ذَلِكَ الْفُرْجُ وَيُكَذِّبُهُ ) متفق عليه .

## فائدة : ١

قوله ( يغضوا من أبصارهم ) قدم غض البصر على حفظ الفرج ، لأن غض البصر وسيلة إلى حفظ الفرج ، وإطلاق البصر سبب لعدم حفظ الفرج .

## فائدة : ٢

في غض البصر فوائد :

**أحدها :** تخليص القلب من ألم الحسرة ، فإن من أطلق نظره دامت حسرته .

**ثانيها :** أنه يورث القلب نوراً وإشراقاً يظهر في العين وفي الوجه .

**ثالثها :** أنه يورث حجة الفراسة .

فمن غض بصره عن المحارم عوضه الله سبحانه وتعالى إطلاق نور بصيرته .

**رابعها :** أنه يفتح له طرق العلم وأبوابه ، ويسهل عليه أسبابه .

**خامسها :** أنه يورث قوة القلب وثباته وشجاعته، وفي **الأثر:** أن الذي يخالف هواه يفرق الشيطان من ظله .

**سادسها :** أنه يورث القلب سروراً وفرحة وانشراحاً أعظم من اللذة والسرور الحاصل بالنظر .

**سابعها :** أنه يخلص القلب من أسر الشهوة .

قال ابن القيم : فتنة النظر أصل كل فتنة .

وقال : من أطلق بصره دامت حسرته .

**قال في الفروع :** وَلْيَحْذَرِ الْعَاقِلُ إِطْلَاقَ الْبَصَرِ ، فَإِنَّ الْعَيْنَ تَرَى غَيْرَ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ عَلَيْهِ ، وَرُبَّمَا وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ الْعِشْقُ فَيُهْلِكُ الْبَدَنَ وَالْدِّينَ ، فَمَنْ أَبْثَلِي بِشَيْءٍ مِنْهُ فَلْيَتَفَكَّرْ فِي غُيُوبِ النِّسَاءِ .

قَالَ ابْنُ مَشْعُودٍ : إِذَا أُعْجِبْتَ أَحَدَكُمْ امْرَأَةً فَلْيَذْكُرْ مَثَانَتَهَا ، وَمَا عَيْبَ نِسَاءِ الدُّنْيَا بِأَعْجَبَ مِنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ( وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ ) وَإِيَّاكَ وَالْإِسْتِخَارَ مِنَ النِّسَاءِ فَإِنَّهُ يُشْتَبِثُ الشَّمْلُ ، وَيُكْثَرُ الْهَمُّ .

### فائدة : ٣

الزواج سبب للإحصان .

عَنْ جَابِرٍ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى امْرَأَةً فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ وَهِيَ تَمْعَسُ مَنِيَّةً لَهَا فَفَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ وَتُذْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ ) رواه مسلم .

**قال النووي :** وَمَعْنَى الْحَدِيثِ : أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ رَأَى امْرَأَةً فَتَحَرَّكَتْ شَهْوَتُهُ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَتَهُ أَوْ جَارِيَتَهُ إِنْ كَانَتْ لَهُ ، فَيُلْوَاقِعَهَا لِيَذْفَعَ شَهْوَتَهُ ، وَتَسْكُنَ نَفْسُهُ ، وَيَجْمَعَ قَلْبُهُ عَلَى مَا هُوَ بِصَدَدِهِ .

قَوْلُهُ ﷺ : ( إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ وَتُذْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ ) قَالَ الْعُلَمَاءُ : مَعْنَاهُ : الْإِشَارَةُ إِلَى الْهُوَى وَالْذُّعَاءِ إِلَى الْفِتْنَةِ بِمَا لِمَا جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي نُفُوسِ الرِّجَالِ مِنَ الْمَيْلِ إِلَى النِّسَاءِ ، وَالْإِلْتِدَادِ بِنَظَرِهِنَّ ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِنَّ ، فَهِيَ شَبِيهَةٌ بِالشَّيْطَانِ فِي دُعَائِهِ إِلَى الشَّرِّ يُوَسَّوْسِيهِ وَتَزِينُهُ لَهُ . وَيُسْتَنْبَطُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَا أَلَّا تَخْرُجَ بَيْنَ الرِّجَالِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ الْعَصْرَ عَنْ نِيَابِهَا ، وَالْإِعْرَاضَ عَنْهَا مُطْلَقًا .

**وقال القرطبي :** ( ... في صورة شيطان ) أي : في صفته من الوسوسة ، والتحريك للشهوة ؛ بما يبدو منها من المحاسن المثيرة للشهوة النفسية ، والميل الطبيعي ، وبذلك تدعو إلى الفتنة التي هي أعظم من فتنة الشيطان ، ولذلك قال ﷺ ( ما تركت في أمتي فتنة أضر على الرجال من النساء ) فلما خاف ﷺ هذه المفسدة على أمته أرشدهم إلى طريق بها تزول وتنحسم ، فقال ( إذا أبصر أحدكم المرأة فأعجبته فليأت أهله ) ، ثم أخبر بفائدة ذلك ، وهو قوله ( فإن ذلك يرد ما في نفسه ) ، وللدرد وجهان : أحدهما : أن المأثي إذا خرج ؛ انكسرت الشهوة ، وانطفأت ، فزال تعلق النفس بالصورة المرئية .

وثانيهما : أن محل الوطء والإصابة متساوٍ من النساء كلهن ، والتفاوت إنما هو من خارج ذلك ، فليُكْتَفَ بِمَحَلِّ الْوُطْءِ ، الذي هو المقصود ، ويُعْقَلُ عَنَّا سِوَاهُ ، وقد دلَّ على هذا ما جاء في هذا الحديث في غير "الأم" بعد قوله ( فليأت أهله ، فإن معها مثل الذي معها ) .

**( لاك من يريد خطبتها فله رؤيتها ) .**

أي : يستثنى من النظر المحرم : الرجل إذا رغب في خطبة امرأة فله رؤيتها .

قوله ( فله ) يحتمل أن تكون اللام للإباحة ويحتمل أن تكون للاستحباب ، وهذا هو الراجح .

أ- لحديث أبي هريرة قال ( جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إني تزوجت امرأة من الأنصار . فقال له النبي ﷺ « هل نظرت إليها فإن في عيون الأنصار شيئاً » . قال قد نظرت إليها ) رواه مسلم .

- قوله ( فإن في عيون الأنصار شيئاً ) اختلف في المراد بقوله ( شيئاً ) فقيل : عمش ، وقيل : صغر ، قال الحافظ : الثاني وقع في رواية أبي عوانة في مستخرجه ، فهو المعتمد .

ب- وعن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ ( إذا خطب أحدكم المرأة ، فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل ، قال : فخطبت جارية فكنث أنجباً لها حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها وتزوجتها فتزوجتها ) رواه أبو داود .

ج- وعن المغيرة بن شعبه أنه خطب امرأة فقال النبي ﷺ ( انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما ) رواه الترمذي .

د- وعن محمد بن مسلمة ، قال ( خطبت امرأة ، فجعلت أنجباً لها ، حتى نظرت إليها في نخل لها ، فقيل له : أتفعل هذا وأنت صاحب رسول الله ﷺ ؟ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا ألقى الله في قلب امرئ خطبة امرأة ، فلا بأس أن ينظر إليها ) رواه ابن ماجه .

فهذه الأحاديث تدل على جواز نظر الرجل للمرأة التي يريد أن يخطبها وأن ذلك مستحب .

قال النووي : وهو مذهبن ومذهب مالك وأبي حنيفة وسائر الكوفيين وأحمد وجمهور العلماء ، وحكى القاضي عن قوم كراهته ، وهذا خطأ مخالف لصريح هذا الحديث . ( نووي ) .

وقال في ( روضة الطالبين ) إذا رغب في نكاحها استحب أن ينظر إليها لئلا يندم ، وفي وجه : لا يستحب هذا النظر بل هو مباح ، والصحيح الأول للأحاديث .

وقال الصنعاني : دلت الأحاديث على أنه يُدب تقديم النظر إلى من يريد نكاحها ، وهو قول جماهير العلماء .

ولأن النبي ﷺ علل الحكم بعله تدل على الطلب وهي قوله ( فإنه أحرى أن يؤدم بينكما ) .

فائدة : ١

متى يكون النظر ؟

الصحيح أنه يكون بعد العزم وقبل الخطبة .

قال ابن تيمية : ينبغي أن يكون النظر بعد العزم على نكاحها وقبل الخطبة .

ويدل لذلك :

أ- حديث محمد بن مسلمة السابق (إذا ألقى الله في قلب امرئ خطبة امرأة ... ) .

ففي هذا الحديث رتب الإذن بالنظر بمجرد الإلقاء في القلب ، والإلقاء يكون قبل الخطبة ، مما يدل على أن وقت النظر بعد العزم وقبل الخطبة .

ب- وحديث جابر السابق في قوله ( إذا خطب أحدكم المرأة ... ) أي : إذا أراد أن يخطب .

ج- وأيضاً من أجل أن يقدم أو يحجم ، ولا يكون بعد الخطبة ، لأنه لو خطب امرأة ثم نظر إليها ولم تعجبه وتركها ، فهذا يؤثر عليه وعليها .

فائدة : ٢

هل يشترط رضا المخطوبة ؟

لا يشترط رضا المخطوبة في النظر ، وهذا مذهب جمهور العلماء ، ينظر إليها ولو لم ترض .

فهو قول الشافعية ، والحنابلة ، والظاهرية .

قال النووي : ... ثم مذهبنا ومذهب مالك وأحمد والجمهور أنه لا يشترط في جواز هذا النظر رضاها ، بل له ذلك في عقلتها ، ومن غير تقدم إغلام ، لكن قال مالك : أكره نظره في عقلتها تخافة من وقوع نظره على عورة . وعن مالك رواية ضعيفة أنه لا ينظر إليها إلا بإذنها

، وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَدَانَ فِي ذَلِكَ مُطْلَقًا ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ اسْتِثْنَاءَهَا ، وَلِأَنَّهَا تَسْتَحْيِي غَالِبًا مِنَ الْإِذْنِ ، وَلِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَغْيِيرًا ، فَرُبَّمَا رَأَاهَا فَلَمْ تُعْجِبْهُ فَيَتَوَكَّرُهَا فَتَنْكَبُهَا وَتَتَأَدَّى . ( نوي ) .

أ- لحديث أبي حميد قال: قال ﷺ (إذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح عليه أن ينظر إليها لخطبته وإن كانت لا تعلم) رواه أحمد .  
وحديث جابر - السابق - وفيه (...) فخطبت جارية، فكنت أتخبأ لها حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها وتزوجها، فتزوجتها).  
ففي هذين الحديثين دلالة على جواز النظر بدون رضاها وإعلامها ، للتصريح بذلك في الحديث الأول ، وتخبأ جابر في الحديث الثاني ، ولو كان النظر بإعلامها لما احتاج إلى ذلك ، مما يدل على عدم اشتراط إعلامها قبل النظر .

### فائدة : ٣

ولكن كيف ينظر؟ إذا أمكن أنه ينظر إليها باتفاق مع وليها، بأن يحضر وينظر لها فله ذلك، فإن لم يمكن فله أن يختبئ لها في مكان تمر منه، وما أشبه ذلك، وينظر إليها . ( الشرح الممتع ) .

( هَيْتَظَرُ مِنْهَا مَا يَظْهَرُ هَالِبًا ) .

هذا بيان ما الذي يجوز لهذا الخاطب أن ينظر من هذه المرأة : وهو ما يظهر غالباً .

كالوجه ، واليدين ، والقدمين ، هذا الراجح من أقوال العلماء .

لأنه ﷺ لما أذن في النظر إليها من غير علمها علم أنه أذن في النظر إلى جميع ما يظهر غالباً ، إذ لا يمكن إفراذ الوجه بالنظر مع مشاركة غيره في الظهور ، ولأنه يظهر غالباً أشبه الوجه . (كشف القناع) .

ورجح هذا القول الألباني ، وهو الصحيح .

وقال بعض العلماء : ينظر إلى الوجه والكفين فقط .

وهذا مذهب الشافعي .

قال النووي : ثم إنه يباح النظر إلى وجهها وكفيها فقط ، لأنه يستدل بالوجه على الجمال أو ضده ، وبالكفين على خصوبة البدن أو عدمها .

وقال بعضهم : ينظر إلى جميع بدنها .

وهو قول داود .

( بِإِلَاحْظِهِ ) .

أي : لا يجوز أن يخلو بها ، لأنها ما زالت أجنبية .

قال ابن قدامة : ولا يجوز له الخلوة بها لأنها مُحَرَّمَةٌ ، ولم يرد الشرع بغير النظر فبقيت على التحريم ، ولأنه لا يؤمن مع الخلوة موقعة المحذور .

عن ابن عباس . قال : ﷺ ( لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحَرِّمٍ ) متفق عليه .

وقال ﷺ ( لا يخلون رجل بامرأة فإن ثالثهما الشيطان ) .

● الخلوة بالمرأة الأجنبية حرام .

قال في الفتح : وهو إجماع .

للأحاديث السابقة .

ولحديث عقبة بن عامر ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : إِذَا كُنتُمُ الدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَرَأَيْتَ الْحُمُومَ قَالَ الْحُمُومُ الْمَوْتُ ( رواه مسلم ) .

قال الإمام النووي في "شرح صحيح مسلم" : قَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ : الْحُمُومُ أَخُو الزَّوْجِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَقَارِبِ الزَّوْجِ : إِنَّ الْعَمَّ وَنَحْوَهُ .  
إِتَّفَقَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّ الْأَحْمَاءَ أَقَارِبَ زَوْجِ الْمَرْأَةِ كَأَبِيهِ، وَأَخِيهِ، وَابْنِ أَخِيهِ، وَابْنِ عَمِّهِ، وَنَحْوَهُمْ. وَالْأَخْتَانِ أَقَارِبَ زَوْجَةِ الرَّجُلِ . وَالْأَصْهَارُ

يَنفَع عَلَى التَّوَعُّينِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ (الْحُمُو الْمَوْتُ) فَمَعْنَاهُ أَنَّ الْخَوْفَ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ، وَالشَّرُّ يُتَوَقَّعُ مِنْهُ، وَالْفِتْنَةُ أَكْثَرُ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْمَرْأَةِ وَالْخُلُوةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْكَرَ عَلَيْهِ بِجِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ. وَالْمُرَادُ بِالْحُمُوِّ هُنَا أَقَارِبُ الزَّوْجِ غَيْرُ آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ. فَأَمَّا الْأَبَاءُ وَالْأَبْنَاءُ فَمَحَارِمُ لِزَوْجَتِهِ يُجُوزُ لَهُمْ الْخُلُوةُ بِهَا، وَلَا يُوصَفُونَ بِالْمَوْتِ، وَأَمَّا الْمُرَادُ الْأَخَ، وَابْنُ الْأَخِ، وَالْعَمَّ، وَابْنَهُ، وَخَوَهُمْ مِمَّنْ لَيْسَ بِمَحْرَمٍ. وَعَادَةُ النَّاسِ الْمَسَاهَلَةُ فِيهِ، وَيَخْلُو بِامْرَأَةِ أُخِيهِ، فَهَذَا هُوَ الْمَوْتُ، وَهُوَ أَوَّلَى بِالْمَنْعِ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ هُوَ صَوَابٌ مَعْنَى الْحَدِيثِ — هذه الحرمة مطلقة ، سواء أمنت الفتنة أم لم تؤمن، وسواء وجدت العدالة أو لم توجد .

● وفي قوله ( لا يخلون ... ) نستفيد : جواز الخلوة مع وجود المحرم .

**فائدة :**

ما يرفع الخلوة بين امرأة أجنبية ورجل أجنبي :

أ- الزوج .

**قال النووي :** لو كان معها زوجها كان كالحرم وأولى بالجواز .

ب- محرم المرأة — كأبيها أو أخيها — وهو يرفع الخلوة بلا ريب ؛ لنص الحديث على ذلك ؛ ففي الصحيحين عن ﷺ قال ( لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ ) وأنه إذا صلح محرماً لها في السفر فأولى أن يرفع الخلوة المحرمة في الحضر .

ج- وجود امرأة مأمونة أو أكثر .

**قال النووي :** وأمّا إذا خلا الأجنبي بالأجنبية من غير ثالث معهم: فهو حرام باتفاق العلماء، وكذا لو كان معهما من لا يُستحى منه لصغره كابن سنتين وثلاث ونحو ذلك؛ فإن وجوده كالعدم . ( شرح مسلم ) .

**وقال أيضاً :** والمشهور جواز خلوة رجل بنسوة لا محرم له فيهن؛ لعدم المفسدة غالباً؛ لأن النساء يستحين من بعضهن بعضاً . (المجموع)

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** إذا كان مع المرأة مثلها انتفت الخلوة .

د- وجود رجل مأمون أو أكثر .

**قال الشيخ عبد العزيز بن باز :** أما إذا كان معهما رجل آخر أو أكثر ، أو امرأة أخرى أو أكثر : فلا حرج في ذلك إذا لم يكن هناك ريبة ؛ لأن الخلوة تزول بوجود الثالث أو أكثر .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** أما إذا كان معه امرأتان فأكثر : فلا بأس ؛ لأنه لا خلوة حينئذ بشرط أن يكون مأموناً ، وأن يكون في غير سفر .

**فائدة : ٢**

شروط النظر إلى المخطوبة :

**أولاً :** أن يغلب على ظنه الإجابة .

**ثانياً :** أن لا يقصد التلذذ ، لأن المقصود الاستعلام لا الاستمتاع .

**ثالثاً :** أن لا يكون بخلوة ، لأنها أجنبية عنه .

**رابعاً :** أن يكون عازماً على الخطبة .

**خامساً :** ألا تكون المرأة متجملة ، لأمرين :

**الأمر الأول :** أنه تدليس بالنسبة للرجل ، **والأمر الثاني :** أنه فتنة .

**فائدة : ٣**

يجوز تكرار النظر للمخطوبة :

يجوز للخطاب أن ينظر للمخطوبة ، ويجلس معها ، ويحادثها ، ولو تكرر ذلك أكثر من مرة ، ما دام متردداً ويهدف للوصول إلى قناعة تامة ، وقبول كليٍّ منهما بالآخر ، شريطة أن يكون ذلك دون خلوة ، وفي حدود الكلام المباح والمعتاد .

فإذا جزم بالخطبة أو عدمها ، رجع الحكم إلى الأصل وهو تحريم النظر إليها ، لأن سبب الإباحة قد زال .  
ويدل على هذا قوله عليه الصلاة والسلام ( إِذَا خُطِبَ أَخَذُكُمُ الْمَرْأَةُ ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا ، فَلْيَفْعَلْ ) .  
قال الشيخ ابن عثيمين : يجوز أن يكرر النظر إليها ... فإذا كان في أول مرة ما وجد ما يدعوه إلى نكاحها ، فلينظر مرة ثانية ، وثالثة .  
( الشرح الممتع ) .

وقال الشيخ ابن باز : يجوز للرجل إذا أراد خطبة المرأة أن يتحدث معها ، وأن ينظر إليها من دون خلوة ... ، فإذا كان الكلام معها فيما يتعلق بالزواج والمسكن وسيرتها ، حتى تعلم هل تعرف كذا ، فلا بأس بذلك إذا كان يريد خطبتها .  
وفي ( الموسوعة الفقهية ) يُجَوِّزُ تَكَرُّرُ النَّظَرِ إِنْ حَاجَّ إِلَيْهِ لِيَتَبَيَّنَ هَيْئَتُهَا ، فَلَا يَنْدُمُ بَعْدَ النِّكَاحِ ، إِذْ لَا يَخْضُلُ الْعَرَضُ غَايِلًا بِأَوَّلِ نَظَرَةٍ .  
فائدة : ٤

الصورة لا تقوم مقام النظر ، لأن التصوير حرام ، ولأن الصورة لا تقوم مقام الحقيقة ، فإن الصورة تحمل الإنسان أكثر مما هو عليه .  
فائدة : ٥

قال أبو الفرج المقدسي : ولا خلاف بين أهل العلم في إباحة النظر إلى وجهها .. مجمع المحاسن ، وموضع النظر .  
فائدة : ٦

هل يجوز أن ترسل امرأة صورتها بالإنترنت لرجل خاطب في مكان بعيد ليراها فيقرر هل يتزوجها أم لا ؟  
الجواب : لا أرى هذا :  
أولا : لأنه قد يشاركه غيره في النظر إليها .

ثانيا : لأن الصورة لا تحكي الحقيقة تماماً ، فكم من صورة رآها الإنسان فإذا شاهد المصوّر وجدته مختلف تماماً .  
ثالثا : أنه ربما تبقى هذه الصورة عند الخاطب ويعدل عن الخطبة ولكن تبقى عنده يلعب بها كما شاء . والله أعلم . ( ابن عثيمين ) .  
وسئل الشيخ ابن عثيمين عن حكم لبس دبله الخطوبة فقال :

دبله الخطوبة عبارة عن خاتم ، والخاتم في الأصل ليس فيه شيء إلا أن يصحبه اعتقاد كما يفعله بعض الناس يكتب اسمه في الخاتم الذي يعطيه مخطوبته ، وتكتب اسمها في الخاتم الذي تعطيه إياه زعماً منهما أن ذلك يوجب الارتباط بين الزوجين ، ففي هذه الحال تكون هذه الدبله محرمة ، لأنها تعلق بما لا أصل له شرعاً ولا حسناً ، كذلك أيضاً لا يجوز في هذا الخاتم أن يتولى الخاطب إلباسه مخطوبته ، لأنها لم تكن زوجه بعد ، فهي أجنبية عنه ، إذ لا تكون زوجة إلا بعد العقد .

( وَيَحْرِمُ التَّصْرِيعُ بِخُطْبَةِ الْمُعْتَدَةِ مِنْ وَفَاقٍ ، وَالْمُبَانَةِ دُونَ التَّعْرِيزِ ) .

أي : يحرم ولا يجوز أن يصرح بخطبة المرأة المعتدة مطلقاً ، ويجوز التعريض بخطبة المعتدة من وفاة أو مطلقة ثلاثاً .

- والخطبة بكسر الخاء طلب المرأة للزواج .

- والمعتدة : من لم يمض على وفاة زوجها أربعة أشهر وعشراً ، وعلى طلاقها ثلاث حيضات إن لم تكن حاملاً .

- التصريح : هو وعد المرأة بالنكاح أو طلب التزوج بما باللفظ الصريح ، نحو أريد أن أتزوجك ، أو زوجيني نفسك ، أو فإذا انقضت عدتك أتزوجتك ، ونحو ذلك مما لا يحتمل غير النكاح .

- التعريض : خلاف التصريح ، نحو : إني في مثلك لراغب ، أو إذا انقضت عدتك فأعلميني ، أو لا تفوتيني على نفسك .

حكم المسألة :

يجوز التعريض بخطبة المعتدة من وفاة زوجها ، أو في المرأة التي طلقها زوجها طلاقاً بائناً لا يستطيع الرجوع إليها ، وهي إما أن تكون مطلقة آخر ثلاث تطليقات ، أو مطلقة على عرض ، ويحرم التصريح :

والدليل على ذلك :

أ- قوله تعالى ( وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ ) .



أي لا إثم عليكم أيها الرجال في التعريض بخطبة النساء المتوفى عنهن أزواجهن في العدة بطريق التلميح لا التصريح ، فخص التعريض بنفي الحرج ، وذلك يدل على وجود الحرج في التصريح ، فيكون ذلك دليلاً على عدم جوازه ، ولأن التصريح لا يحتل غير النكاح ، فلا يؤمن أن يحملها الحرص على النكاح على الإخبار بانقضاء عدتها قبل انقضائها .

ب- وعن فاطمة بنت قيس أن النبي ﷺ قالها لما طلقها زوجها ثلاثاً (فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ فَآذِينِي) وفي لفظ (لَا تُفَوِّتِينَا بِنَفْسِكَ) رواه مسلم

#### فائدة :

المطلقة الرجعية [ وهي من طلقت طليقة واحدة أو اثنتين ] لا يجوز التعريض بخطبتها ، لأنها زوجة حكمها حكم الزوجات .

**( وَيُحَرِّمُ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ إِنْ أُجِيبَ ) .**

أي : لا يجوز للرجل أن يخاطب امرأة خطبها رجل آخر وأجيب .

أ- لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما- قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا يَخْطُبُ بَعْضُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ، حَتَّى يَتْرَكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ولفظه عند مسلم ( لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ ) متفق عليه .

ب- وعن عُثْمَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَبْتَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَأْذَرَ ) .

ج- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ) رواه مسلم .

**قال النووي :** هذه الأحاديث ظاهرة في تحريم الخطبة على خطبة أخيه ، وأجمعوا على تحريمها إذا كان قد صرح للخاطب بالإجابة ، ولم يأذن ، ولم يترك . ( شرح مسلم ) .

**وقال ابن قدامة :** ... أَنْ تَسْكُنَ إِلَى الْخَاطِبِ لَهَا ، فَتُجْبِيَهُ ، أَوْ تَأْذَنَ لَوْلِيَتِهَا فِي إِجَابَتِهِ أَوْ تَرْوِيحِهِ ، فَهَذَا يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِ خَاطِبِهَا خِطْبَتُهَا : وذكر الأحاديث السابقة .

وَلَأَنَّ فِي ذَلِكَ إِسْتِثْنَاءً عَلَى الْخَاطِبِ الْأَوَّلِ .

وإِبْتِاعُ الْعَدَاوَةِ بَيْنَ النَّاسِ ، وَلِذَلِكَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الرَّجُلِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ .

وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا أَنَّ قَوْمًا حَمَلُوا النَّهْيَ عَلَى الْكَرَاهَةِ ، وَالظَّاهِرُ أَوَّلُ . ( المغني ) .

**وقال ابن حجر :** قال الجمهور ، هذا النهي للتحريم . ( الفتح ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذهب جمهور الفقهاء إلى أَنَّ الْخِطْبَةَ عَلَى الْخِطْبَةِ حَرَامٌ إِذَا حَصَلَ الرُّكُوعُ إِلَى الْخَاطِبِ الْأَوَّلِ .

#### فائدة :

الحكمة من تحريم الخطبة على خطبة المسلم :

أن هذا التصرف من أسباب العداوة والبغضاء بين الناس .

ولأن هذا التصرف فيه ظلم للخاطب الأول وفيه تعد عليه لأن الحق له ما دام أنه هو الخاطب .

**( هَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَخْطُبَ الْخَاطِبُ ) .**

أي : أنه في حالتين يجوز أن يخاطب الثاني :

**الأولى :** إن رُدَّ الخاطب .

لأن حق الخاطب الأول سقط بالرد .

**الثانية :** إذا أذن له .

للحديث السابق ( .... لَا يَخْطُبُ بَعْضُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ، حَتَّى يَتْرَكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ ) .

ومن الحالات التي يجوز :

**الثالثة :** إذا ترك الخاطب الأول الخطبة .

لرواية ( وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ ) .

**قال النووي :** وَأَتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَرَكَ الْخُطْبَةَ رَغْبَةً عَنْهَا ، وَأَذِنَ فِيهَا ، جَازَتْ الْخُطْبَةُ عَلَى خِطْبَتِهِ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ

**فائدة : ١**

اختلف العلماء : إذا لم يكنوا إلى الخاطب . ( يعني لم يقبلوا حتى الآن ، ما زالوا في التفاوض وفي طور البحث ) هل يجوز أن يخطب على خطبته أم لا على قولين :

**القول الأول :** يجوز .

**القول الثاني :** لا يجوز .

لأن هذا يعتبر خطبة على خطبة أخيه .

لأنهم قد يكونون على وشك الموافقة .

والله أعلم .

**فائدة : ٢**

اختلف العلماء : هل يجوز أن يخطب على خطبة غير المسلم أم لا على قولين :

مثال : أن يخطب يهودي يهودية ، فهل يجوز للمسلم أن يذهب ويخطب هذه اليهودية ؟

**القول الأول :** أنه يجوز .

**قال النووي :** وبه قال الأوزاعي ، ورجحه ابن المنذر ، والخطابي .

أ- لقوله ( على خطبة أخيه ) والكافر ليس أخاً للمسلم .

ويؤيده رواية ( الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَبْتَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ ) .

**قال الخطابي :** قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم ، فيختص النهي بالمسلم .

ب- ولأن الكافر ليس له حرمة .

**القول الثاني :** أنه لا يجوز .

وبه قال جمهور العلماء .

لرواية ( ولا يخطب الرجل على خطبة الرجل ) .

وأما التقييد (بأخيه) فيحمل على الغالب، فلا مفهوم له كقوله تعالى ( ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق ) .

وهذا القول هو الصحيح .

**فائدة : ٣**

يحرم أن تخطب المرأة على خطبة المرأة لنفس العلة .

مثال: امرأة عرضت نفسها على رجل، فلا يحل لامرأة أخرى أن تأتي وتعرض نفسها عليه وتزهد في التي قبلها.

**فائدة : ٤**

الجواب عن قصة فاطمة بنت قيس، أنها جاءت تستشير النبي ﷺ لما خطبها ثلاثة: أبو جهم، ومعاوية، وأسامة ، الجواب : أن تحمل هذه

القصة على أن الواحد منهم لم يعلم بخطبة الآخر .

**فائدة : ٥**

قال ابن قدامة المقدسي : وَلَا يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ الرَّجُوعُ عَنِ الْإِجَابَةِ ، إِذَا رَأَى الْمَصْلَحَةَ لَهَا فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا ، وَهُوَ نَائِبٌ عَنْهَا فِي النَّظَرِ

لَهَا ، فَلَمْ يُكْرَهُ لَهُ الرُّجُوعُ الَّذِي رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِيهِ ... وَلَا يُكْرَهُ لَهَا أَيْضًا الرُّجُوعُ إِذَا كَرِهَتْ الْحَاطِبُ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ عُمَرُ يَدُومُ الضَّرَرُ فِيهِ ، فَكَانَ لَهَا الْإِحْتِيَاظُ لِنَفْسِهَا ، وَالنَّظَرُ فِي خَطِّهَا .

وَإِنْ رَجَعَا عَنْ ذَلِكَ لِغَيْرِ غَرَضٍ ، كَرِهَ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِخْلَافِ الْوَعْدِ ، وَالرُّجُوعِ عَنِ الْقَوْلِ ، وَلَمْ يُجَزَمْ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ بَعْدُ لَمْ يَلْزَمْهُمَا . ( المعني ) .

#### ﴿ وَيَصِحُّ الْعَقْدُ ﴾ .

أي : مع تحريم الخطبة .

وهذا قول أكثر العلماء ، أن العقد صحيح .

وإنما كان صحيحاً : لأن النهي في الحديث مسلط على الخطبة لا على العقد ، والعقد استوفى شروطه وأركانه ، والمخالفة في الوسيلة وهي غير لا زمة ، فقد يجري العقد من غير خطبة . ( فقه الدليل ) .

قال النووي : ... فَلَوْ خُطِبَ عَلَى خُطْبَتِهِ ، وَتَزَوَّجَ وَالحَالَةُ هَذِهِ غَضَى ، وَصَحَّ النِّكَاحُ ، وَلَمْ يُفْسَخ . هَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ .

وقال ابن قدامة : ... فَإِنْ فَعَلَ فَنِكَاحُهُ صَحِيحٌ .

نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فَقَالَ : لَا يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ .

أَنَّ الْمُخْرَجَ لَمْ يُقَارِنْ الْعَقْدَ ، فَلَمْ يُؤْثَرِ فِيهِ ، كَمَا لَوْ صَرَخَ بِالْخُطْبَةِ فِي الْعِدَّةِ . ( المعني ) .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) ... فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ عَلَى مَنْ تَحْرُمُ خُطْبَتُهَا - كَعَقْدِ الْحَاطِبِ الثَّانِي عَلَى الْمُخْطُوبَةِ ، وَكَعَقْدِ الْحَاطِبِ فِي الْعِدَّةِ عَلَى الْمُعْتَدَةِ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا - يَكُونُ صَحِيحًا مَعَ الْحُرْمَةِ ؛ لِأَنَّ الْحُطْبَةَ الْمُحْرَمَةَ لَا تُقَارِنُ الْعَقْدَ فَلَمْ تُؤْثَرِ فِيهِ ؛ وَلِأَنَّهَا لَيْسَتْ شَرْطًا فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ فَلَا يُفْسَخُ النِّكَاحُ بِوُقُوعِهَا غَيْرَ صَحِيحَةٍ .

#### ﴿ وَيُسْنَى أَنْ يَخْطُبَ بِخُطْبَتِهِ الْإِبْنُ مَسْعُودٌ ﴾ .

أي : يستحب للعاقدة أن يخاطب بخطبة ابن مسعود .

قال ابن قدامة : يستحب أن يخاطب العاقد أو غيره ، قبل التواجب [ أي : قبل الإيجاب والقبول ] ثم يكون العقد بعده ... والمستحب

أن يخاطب بخطبة عبد الله بن مسعود التي قال : ( علمنا رسول الله ﷺ التشهد في الصلاة ، والتشهد في الحاجة . ( المعني ) .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : ( عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْتَّشَهُدَ فِي الْحَاجَةِ : " إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، نَحْمَدُهُ ، وَنُسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ : قوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ) .

وقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ) .

وقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَفُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالْأَزْهَرِيُّ ، وَحَسَنَةُ الزُّرْمَذِيُّ ، وَالْحَاكِمُ .

فالحديث دليل على استحباب تقديم هذه الخطبة على عقد النكاح .

#### فائدة : ١

- هذه الخطبة سنة عند جماهير العلماء وليست واجبة ، ومما يدل على عدم وجوبها :

حديث الواهبة نفسها ، فإن الرسول ﷺ قال ( زوجتكها بما معك من القرآن ) ولم يذكر الخطبة .

#### فائدة : ٢

وهذه الخطبة قصد بها : إظهار النكاح وإشهاره ، وبيان خطر هذا العقد .

#### فائدة : ٣

لم يرد عن أحد من السلف أنه كان يزيد على هذه الخطبة بشيء مما يزيده بعض الناس من الخطب المطولة إما في فضل النكاح أو في

الترغيب في الطاعات أو الترهيب من المعاصي عند عقد النكاح، وهذه بدعة وقد قال النبي ﷺ: (من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد)

#### فائدة : ٤

ذهب بعض العلماء إلى أنه يسن العقد في المسجد .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذهب جمهور العلماء إلى استحباب عقد النكاح في المسجد ، وفي يوم الجمعة للتبرك بهما ، فقد قال الرسول ﷺ : اَعْلُوا هَذَا النِّكَاحَ ، وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْذُّفُوفِ . ( الموسوعة ) .

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - استحباب عقد النكاح في المسجد لا أعلم له أصلاً ، ولا دليلاً عن النبي ﷺ ، لكن إذا صادف أن الزوج والولي موجودان في المسجد وعقد : فلا بأس ؛ لأن هذا ليس من جنس البيع والشراء ، ومن المعلوم أن البيع والشراء في المسجد حرام ، لكن عقد النكاح ليس من البيع والشراء ، فإذا عقد في المسجد : فلا بأس ، أما استحباب ذلك بحيث نقول : اخرجوا من البيت إلى المسجد ، أو تواعدوا في المسجد ليعقد فيه : فهذا يحتاج إلى دليل ، ولا أعلم لذلك دليلاً . ( الفتاوى ) .

والحديث الوارد في ذلك رواه الترمذي ، وهو حديث ضعيف ، وضعفه الترمذي ، وابن حجر ، والألباني ، وغيرهم . وقولهم : بأن عقد النكاح في المسجد بركة ، لكن يُشكّل على ذلك أنه لو كان الأمر كذلك لحرض النبي ﷺ على عقد الأنكحة لنفسه في المسجد ، ولحرص على تبين ذلك لأصحابه .

وعليه ، فالأظهر هنا أن يقال :

أن إنشاء عقد الزواج في المسجد جائز من حيث الأصل ، لا سيما إن كان ذلك في بعض الأحيان ، أو كان أبعد لهم عن المنكر ، مما لو عقد في مكان آخر . وأما التزام ذلك في كل عقد ، أو اعتقاد أن له فضلاً خاصاً : فهو بدعة ، ينبغي التنبيه عليها ، ونهي الناس عن فعله على هذا الوجه .

وإن كان أثناء العقد وجد اختلاط بين الرجال والنساء ، أو حصل استعمال للمعارف : صار عقده في المسجد أشد حرمة من عقده خارجه ؛ لما في ذلك من التعدي على حرمة بيت الله .

ودليل مشروعية عقد النكاح في المسجد ، من حيث الأصل : حديث الواهبه نفسها للنبي ﷺ ، والذي رواه البخاري ومسلم ، حيث ثبت أنه زوجها لأحد أصحابه في المسجد ، ولا يُحفظ أنه كرر ذلك في عقد غيره .

#### فائدة : ٥

ذهب بعض العلماء إلى استحباب عقد النكاح يوم الجمعة .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه يُندب عقد النكاح يوم الجمعة ، قال ابن قدامة : لِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ اسْتَحَبُّوا ذَلِكَ ، مِنْهُمْ ضَمَرَةُ بْنُ حَبِيبٍ وَرَاشِدُ بْنُ سَعْدٍ وَحَبِيبُ بْنُ عَتَبَةَ ، وَلَئِنَّهُ يَوْمٌ شَرِيفٌ ، وَيَوْمٌ عِيدٌ ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَنَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّهُ يُسَنُّ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ النَّهَارِ لِخَيْرِ ( اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمَمِي فِي بُكُورِهَا ) .

وَقَالَ الْحَنَابِلَةُ : الْإِمْسَاءُ بِالنِّكَاحِ أَوَّلَى ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( أَمْسُوا بِالْمَلَائِكَةِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْبِرَكَةِ ) وَلَئِنَّهُ أَقْرَبُ لِمَقْصُودِهِ وَأَقْلَ لِنْتَظَارِهِ ، وَلِأَنَّ فِي آخِرِ النَّهَارِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ سَاعَةً الْإِجَابَةِ . ( الموسوعة الفقهية ) .

قال ابن قدامة : يستحب عقد النكاح يوم الجمعة .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: لا أعلم في هذا سنة، وقد علّلوا ذلك بأن يوم الجمعة آخره فيه ساعة الإجابة، فيرجى إجابة الدعاء الذي يكون عادة بين الزوج ومن يبركون عليه، برك الله لك وعليك، ولكن يقال: هل النبي ﷺ من هديه وسنته أنه يتحرى هذا الوقت؟ إذا ثبت هذا فالقول بالاستحباب ظاهر، وأما إذا لم يثبت فلا ينبغي أن تُسن سنة، ولهذا كان النبي ﷺ يزوج في أي وقت، ويتزوج في أي وقت، ولم يثبت أنه اختار شيئاً معيناً.

نعم لو صادف هذا الوقت لقلنا: هذا . إن شاء الله . مصادفة طيبة، وأما تقصُّد هذا الوقت ففيه نظر، حتى يقوم دليل على ذلك.

فالصواب: أنه متى تيسر العقد، سواء في المسجد أو البيت أو السوق أو الطائرة ونحو ذلك، وكذلك. أيضاً. يعقد في كل زمان .

### ﴿إعلان النكاح﴾ .

أي : ويسن إعلان النكاح وإظهاره .

عَنْ غَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( اُعْلِنُوا النِّكَاحَ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ .

والمقصود بإعلان النكاح : إشهاره و ضرب الدف عليه للنساء والغناء المباح، وجعله ظاهراً بين الناس لا خفية لا يعلم به إلا بعض الناس.

وهذا الإشهار مستحب في النكاح .

### ﴿الضرب بالدف للنساء﴾ .

أي : ويسن أيضاً الضرب بالدف للنساء .

وَالْقُرْطُبِيُّ بَيْنَ الطَّبْلِ وَالدَفِّ عَلَى الرَّاحِجِ: أَنَّ الدَّفَّ مَفْتُوحٌ مِنْ أَحَدِ طَرَفَيْهِ وَلَيْسَ لَهُ جَلَاظِلٌ، أَمَّا الطَّبْلُ فَمُعَلَّقٌ مِنَ الْجِهَتَيْنِ .

أ-قال ﷺ ( فصل ما بين الحلال والحرام الصوت بالدف ) رواه أحمد وغيره ، وحسنه الألباني .

وجه الدلالة : أنه ﷺ جعل ضرب الدف في النكاح وما يلحق به من إشهار النكاح بين الناس، جعل ذلك فارقاً بين هذا النكاح المشروع وبين السفاح الذي حرمه الشارع لخفائه وعدم إعلانه، وهذا من أوضح الأدلة على مشروعيته.

ب-وتقدم قوله ﷺ ( أعلنوا النكاح ) .

ج-وعَنْ عَائِشَةَ ( أَنَّهَا زَفَّتْ امْرَأَةً إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ : يَا عَائِشَةُ مَا كَانَ مَعَكُمْ هُوَ فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهُ ) رواه البخاري .

د-عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ قَالَتْ ( دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ عِدَاةَ بُنَيَّ عَلَيَّ ، فَجَلَسَ عَلَيَّ فَرَأَيْتُ كَمْ جَلَسْتُ مَعَهُ ، وَجُوبِرَاتٍ يَضْرِبْنَ بِالدَّفِّ ، يَنْدُبْنَ مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِهِنَّ يَوْمَ بَدْرٍ حَتَّى قَالَتْ جَارِيَةٌ وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي عَدِي . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( لَا تَقُولِي هَكَذَا ، وَقُولِي مَا كُنْتُ تَقُولِينَ ) رواه البخاري .

وهذا إنما كان في عرس الربيع بنت معوذ ﷺ .

وجه الاستدلال: أن هذا الحديث أفاد مشروعية إعلان النكاح بالدف وبالغناء المباح . فإن النبي ﷺ لم ينكر على هؤلاء الجواري ضربهن بالدف ولم ينكر عليها سماعها لهن.

هـ- ( وكان عمر ﷺ إذا استمع صوتاً أنكره وسأل عنه ، فإن قيل عرس أو ختان أقره ) رواه معمر بن راشد في كتاب الجامع وابن أبي شيبه .

وفي رواية للبيهقي أن عمر بن الخطاب ﷺ كان إذا سمع صوتاً أو دُفّاً قال : ما هذا ؟ فإن قالوا : عرس أو ختان صمت .

ففسرت رواية البيهقي الصوت الذي يُنكره عمر ﷺ ، وأنه صوت الدف .

ووجه الدلالة: أن عمر بن الخطاب كان يرى أن ضرب الدف في النكاح لا محذور فيه، بدليل سكوته، وعدم إنكاره.

و- وعن عامر بن سعد قال ( دخلت على ابن مسعود وقرظة بن كعب وعندهما جوارٍ تغنين فقلت : أتفعلن هذا وأنتم أصحاب رسول

الله ﷺ ؟ قال : فقال : إنه رخص لنا في اللهو عند العرس ) رواه النسائي وابن أبي شيبه والحاكم .

ك- وعن عمرو بن ربيعة أنه قال (كنت مع ثابت بن وداعة وقرظة بن كعب في عرس فسمعت صوت غناء، فقلت: ألا تسمعان؟ فقال:

إنه قد رخص لنا في الغناء عند العرس والبكاء على الميت من غير نياحة) رواه ابن أبي شيبه والحاكم في المستدرک .

### فائدة : ١

قال بعض العلماء :

روى البخاري أن النَّبِيَّ ﷺ قال : لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحْجِلُونَ الْحِرَّ وَالْحَرِيرَ وَالْحُمْرَ وَالْمَعَارِفَ .

و (الحِرّ) أي الزنا .

فهذا الحديث يدل على تحريم كل الآلات الموسيقية ومنها الدف .

وقال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : الدف حرام ، والمعازف حرام ، والكوبة [أي الطبل] حرام ، والمزمار حرام . رواه البيهقي ولكن وردت أحاديث تدل على إباحة الضرب بالدف في بعض المواطن وهي : العيد ، والعرس ، وقدم الغائب .

وهذه أدلتها مرتبة :

أولاً : عَنْ عَائِشَةَ ( أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ ، دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا جَارِيَتَانِ فِي أَيَّامٍ مِئِي تَذَقَّنَا وَتَضْرِبَانِ النَّبِيَّ ﷺ مُتَمَتِّعَتَيْنِ بِقَوْبِهِ فَأَنْتَهَرَهُمَا أَبُو بَكْرٍ فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ وَجْهِهِ فَقَالَ دَعُهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ فَإِنَّهُمَا أَيَّامٌ عِيدٌ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ مِئِي ) متفق عليه .

ثانياً : عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ مُعَوِّذٍ قَالَتْ ( دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ عِدَّةَ بَنِي عَلِيٍّ فَجَلَسَ عَلَى فِرَاشِي كَمَجْلِسِكَ مِئِي وَجَوَازِيَا تَضْرِبُنِ بِالْذِّفِّ يَنْدُبُنِ مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِهِمْ يَوْمَ بَدْرٍ حَتَّى قَالَتْ جَارِيَةٌ وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي عِدِّ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا تَقُولِي هَكَذَا وَقُولِي مَا كُنْتُ تَقُولِينَ ) رواه البخاري .

قال المهلب : في هذا الحديث إعلان النكاح بالدف وبالغناء المباح . انتهى من ( فتح الباري ) .

قال ابن بطال : اتفق العلماء على جواز اللهو في وليمة النكاح ، مثل ضرب الدف وشبهه ما لم يكن محرماً .

ثالثاً : عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْبِ ﷺ قَالَ : ( خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَعَاذِرِهِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ جَاءَتْ جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ أَنْ رَدَّكَ اللَّهُ سَالِمًا أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالْذِّفِّ وَأَتَعَنِّي ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ( إِنْ كُنْتُ نَذَرْتُ فَاضْرِبِي ، وَإِلَّا فَلَا ) فَجَعَلَتْ تَضْرِبُ ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ ، ثُمَّ دَخَلَ عَلِيٌّ وَهِيَ تَضْرِبُ ، ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ وَهِيَ تَضْرِبُ ، ثُمَّ دَخَلَ عُمَرُ ، فَأَلْقَبَتْ الْذِّفَّ تَحْتَ اسْتِئْثَارِهَا ، ثُمَّ قَعَدَتْ عَلَيْهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ( إِنْ الشَّيْطَانُ لَيَخَافُ مِنْكَ يَا عُمَرُ ، إِنِّي كُنْتُ جَالِسًا وَهِيَ تَضْرِبُ فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ ، ثُمَّ دَخَلَ عَلِيٌّ وَهِيَ تَضْرِبُ ، ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ وَهِيَ تَضْرِبُ ، فَلَمَّا دَخَلْتُ أَنْتَ يَا عُمَرُ أَلْقَبْتَ الْذِّفَّ ) . رواه الترمذي قال ابن القيم رحمه الله : حديث صحيح ، وله وجهان :

أحدهما : أن يكون أباح لها الوفاء بالنذر المباح ؛ تطييباً لقلبها ؛ وجبراً وتأليفاً لها على زيادة الإيمان ، وقوته ، وفرحها بسلامة رسول الله ﷺ . والثاني : أن يكون هذا النذر قرينة لما تضمنه من السرور والفرح بقدم رسول الله ﷺ سالماً ، مؤيداً ، منصوراً على أعدائه ، قد أظهره الله ، وأظهر دينه ، وهذا من أفضل القرب ، فأمرت بالوفاء به . ( إعلام الموقعين ) .

وقال العراقي في ( طرح التثريب ) وقد يقرن بالضرب بالدف قصد جميل كجبر يتيمة في عرسها ، وإظهار السرور بسلامة من قد يعود نفعه على المسلمين ، ومن ذلك : ضرب هذه المرأة بالدف ، فهو مباح بلا شك انتهى . وقال زكريا الأنصاري في ( أسنى المطالب ) وضرب الدف مباح في العرس والختان وغيرها مما هو سبب لإظهار السرور كعيد وقدم غائب ... وذكر حديث الجارية المتقدم .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) تعقيباً على حديث الجارية : " وهذا نص في إباحة الغناء عند قدوم غائب تأكيداً للسرور " انتهى . فهذه الأحاديث تدل على جواز الضرب بالدف في هذه المواطن الثلاثة ، وما عدا ذلك فيبقى على الأصل وهو التحريم ، وتوسع بعض العلماء فقالوا يجوز الضرب بالدف في الولادة والختان ، وتوسع آخرون أكثر فقالوا بجوازه في كل ما سبب لإظهار السرور كشفاء مريض ونحوه . ( انظر الموسوعة الفقهية ) .

والأولى الاقتصار على ما ورد به النص والله اعلم . ( الإسلام سؤال وجواب ) .

## فائدة : ٢

حكم ضرب الدف للرجال ؟

اختلف العلماء في حكم الضرب به للرجال في الأعراس :

فمذهب جمهور العلماء من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة : الجواز .

لأن الأحاديث لم تفرق بين الرجال والنساء .  
**وذهب الحنفية** ، وبعض العلماء من المذاهب الأخرى إلى اختصاص الضرب به بالنساء ؛ لأن المعهود في عهد النبي ﷺ والصحابة أن يضرب به النساء لا الرجال ، وهو من الأعمال الخاصة بهن .  
وهو اختيار الحافظ ابن حجر ، وابن قدامة المقدسي ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وعليه فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء .  
**قال ابن حجر** : والأحاديث القوية فيها الإذن في ذلك للنساء ، فلا يلتحق بهن الرجال لعموم النهي عن التشبه بهن .  
**قال شيخ الإسلام ابن تيمية** : رُجِّصَ للنساء أن يَضْرَبْنَ بالِدُفِّ في الأعراس والأفراح ، وأما الرجال على عهده فلم يَكُنْ أحدٌ منهم يَضْرِبُ بِدُفٍّ ، ولا يُصَقِّقُ بِكُفٍّ .  
**وقال الحافظ ابن رجب** : ولهذا كان جمهور العلماء على أن الضرب بالدف للغناء لا يُباح فعله للرجال؛ فإنه من التشبه بالنساء، وهو ممنوع منه، هذا قول الأوزاعي وأحمد، وكذا ذكر الحليمي وغيره من الشافعية ... فأما الغناء بغير ضرب دُفٍّ، فإن كان على وجه الخداء والنصب [وهو ضرب من أغاني العرب شبه الخداء]، فهو جائز، وقد رُوِيَتِ الرخصة فيه عن كثيرٍ من الصحابة .  
**وقال الشيخ عبد العزيز بن باز** - رحمه الله - : وإنما الرخصة لمن في استعمال الدف خاصة ، أما الرجال فلا يجوز لهم استعمال شيء من ذلك لا في الأعراس ولا في غيرها ، وإنما شرع الله للرجال التدريب على آلات الحرب كالرمي وركوب الخيل والمسابقة بها وغير ذلك .  
وقال أيضاً - رحمه الله - أما الزواج فيشرع فيه ضرب الدف مع الغناء المعتاد الذي ليس فيه دعوة إلى محرم ولا مدح لمحرم في وقت من الليل للنساء خاصة لإعلان النكاح والفرق بينه وبين السفاح كما صحت السنة بذلك عن النبي ﷺ .

( وَكَانَ يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ إِلَّا بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ ) .

أي : لا يصح النكاح إلا بإيجاب وقبول .

**فالإيجاب** : وهو اللفظ الصادر من الولي ، كقوله : زوجتك أو أنكحتك .

**والقبول** : وهو اللفظ الصادر من الزوج أو نائبه كقوله : قبلت هذا الزواج ، أو قبلت ، ونحوه .

( وَكَانَ يَصِحُّ مِنْ يَحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ بِغَيْرِ لَفْظٍ زَوْجَتُ ، أَوْ أَنْكَحْتُ ) .

أي : لا بد أن يكون الإيجاب والقبول بلفظ : زوجتك ، أو أنكحتك .

فلو قال : جوزتك ، أو ملكتك فإنه لا يصح .

وهذا المذهب ، وهذا مذهب الشافعي وجماهير أصحابه .

أ- لأهما اللفظان اللذان ورد بهما القرآن الكريم .

**قال تعالى ( فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا .. )** .

**وقال تعالى ( وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ... )** .

وقال ابن مفلح : ولا ينعقد الإيجاب إلا بلفظ النكاح والتزويج إجماعاً ، لورودهما في نص القرآن في قوله تعالى ( زَوَّجْنَاكَهَا ) ( وَلَا تَنْكِحُوا

مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ ) ولا ينعقد بغيرهما ، إذ العادل عنهما - مع معرفته لهما - عادل عن اللفظ الذي ورد القرآن بهما مع القدرة .

ب- قال الله تعالى ( وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ) .

**وجه الاستدلال** : أن الآية دللت أن النبي ﷺ مخصوص بلفظ الهبة، فلا يجوز أن تشاركه الأمة في ذلك.

وقال ابن قدامة: ولنا: قوله تعالى ( وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ) ، فذكر

ذلك خالصاً لرسول الله ﷺ .

ج- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه في حديثه في صفة حجة النبي ﷺ أنه قال ( فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم

فروجهن بكلمة الله ) رواه مسلم .

وجه الاستدلال: قال الماوردي: فموضوع الدليل من هذا الحديث قوله ( واستحلتم فروجهن بكلمة الله ) ، وليس في كتاب الله إلا لفظ النكاح والتزويج ، فدلّ على أنه لم يستحل الفرج إلا بهما .  
وقال البيهقي: وفيه الدليل على أنّ الفرج لا يُستباح إلا بكلمة الله: النكاح أو التزويج ، وهما اللذان قد ورد بهما القرآن .  
وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يشترط ، وأنه يجوز بغير لفظ الإنكاح والتزويج ، فأَي لفظ يدل على النكاح فإنه يجوز .  
وهذا قول جماهير العلماء ، وهو اختيار ابن تيمية رحمه الله .  
أ- لقول النبي ﷺ الذي طلب أن يزوجه الواهبة نفسها ( ملكتها بما معك من القرآن ) .  
ب- ولحديث أنس ( أن رسول الله ﷺ أعتق صفية وجعل عتقها صداقها ) متفق عليه .  
ج- ولأن العبرة في العقود المعاني ، لا بالألفاظ والمباني ، فألفاظ البيع والشراء والإجارة والهبة والنكاح ليست ألفاظاً تعبدية لا يجوز تجاوزها إلى غيرها ، وإنما المرجع فيها إلى ما تعارف الناس عليه .  
وهذا القول هو الصحيح .

### شروط النكاح

#### ١) وَكَيْهٌ شُرُوطٌ:

أي : وللنكاح شروط :

هناك فرق بين شروط النكاح، والشروط في النكاح:

أولاً: شروط النكاح قيود وضعها الشرع ولا يمكن إبطالها، والشروط في النكاح شروط وضعها العاقد ويمكن إبطالها.  
ثانياً: شروط النكاح يتوقف عليها صحته، والشروط في النكاح يتوقف عليها لزومه.

#### ٢) أَحَدُهُمَا: تَعْيِينُ الزَّوْجَيْنِ :

هذا الشرط الأول من شروط النكاح : وهو تعيين الزوجين .

أ- لأن المقصود من النكاح التعيين ، فلا يصح بدونه ، كزوجتك بنتي وله غيرها . ( الروض المربع ) .

ب- ولأنَّ كُلَّ عَاقِدٍ وَمَعْقُودٍ عَلَيْهِ يَجِبُ تَعْيِينُهُمَا ، كَالْمُشْتَرِيِّ وَالْمَبِيعِ . ( المغني ) .

ج- ولأن النكاح لا بد فيه من الإشهاد ، والإشهاد لا يكون على مبهم . ( الشرح الممتع ) .

#### ٣) فَإِنْ أَشَارَ الْوَلِيُّ إِلَى الزَّوْجَةِ، أَوْ سَمَّاها، أَوْ وَصَفَهَا بِمَا تَتَمَيَّزُ بِهِ صَحَّ :

هذه طرق تعيين الزوجة :

( فَإِنْ أَشَارَ الْوَلِيُّ إِلَى الزَّوْجَةِ ) هذا الطريق الأول : وهو الإشارة إلى الزوجة بيده .

كأن يقول : زوجتك بنتي هذه ، ويشير إليها بيده .

قال ابن قدامة : ... فَإِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ حَاضِرَةً، فَقَالَ: زَوَّجْتُكَ هَذِهِ صَحَّ، فَإِنَّ الْإِشَارَةَ تَكْفِي فِي التَّعْيِينِ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ ، فَقَالَ: بِنْتِي هَذِهِ، أَوْ هَذِهِ فَلَا تَعْنِي تَأْكِيدًا .

( أَوْ سَمَّاها ) هذا الطريق الثاني : أن يسميها باسمها التي تعرف به .

كأن يقول زوجتك بنتي عائشة .

( أَوْ وَصَفَهَا بِمَا تَتَمَيَّزُ بِهِ ) هذا الطريق الثالثة : أن يصفها بصفة تتميز به عن غيرها .

كأن يقول : زوجتك بنتي العوراء ، أو القصيرة ، أو الموظفة .

#### ٤) أَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي وَكَيْهٌ وَاحِدَةٌ لَا أَكْثَرَ صَحَّ :



أي : لو قال الولي : زوجتك بنتي ، وليس له غيرها ، فإن ذلك يصح .

لعدم الإلباس .

( الثاني: رضاهما ) .

أي : الشرط الثاني من شروط النكاح : رضا الزوجين .

فلا يصح إجبار الرجل على نكاح من لا يريد ، ولا إجبار المرأة على نكاح من لا تريده .

عن أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( لا تُنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تُنكح البكر حتى تستأذن قالوا : يا رسول الله وكيف إذن قال : أن تستكت ) رواه مسلم . [ الأيم ] هي البكر التي فارت زوجها بموت أو طلاق ، وقد تطلق على من لا زوج لها .

وعند مسلم ( والبكر يستأذنها أبوها في نفسها وإذنها صماتها ) .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ نهي عن تزويجها بدون إذنها ، ولو لم يكن إذنها معتبراً لما جعله غاية لإنكاحها .

ب- عن ابن عباس ( أن جارية بكرة أتت النبي ﷺ فذكرت أن أبانها زوجها وهي كارهة ، فخيرها النبي ﷺ ) رواه أبو داود .

ج- وقياًساً على البيع فإنه يشترط فيه الرضا فكذلك النكاح .

( إِنْ أَلْبَيْتِ الصَّغِيرَةَ، وَالْكَبِيرَةَ، وَالْأَصْفِيَّ، وَالْبَغْرَ وَلَوْ مَكَافَةً ) .

ذكر هنا من لا يشترط رضاهم :

( الصَّغِيرَةُ ) أي : التي لم تبلغ ، فهذه لا يشترط رضاها .

قال ابن المنذر : وأجمع أهل العلم على أن نكاح الأب ابنته البكر الصغيرة جائز ، إذا زوجها من كفاء .

وقال المهلب : وأجمعوا أنه يجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة البكر ، ولو كانت لا يوطأ مثلها .

وقال ابن بطال : يجوز تزويج الصغيرة بالكبير إجماعاً ، ولو كانت في المهد ، لكن لا يمكن منها حتى تصلح للوطء .

وقال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن للأب أن يزوجه ابنته الصغيرة ولا يشاورها ، لتزويج رسول الله ﷺ عائشة وهي بنت ست سنين ،

إلا أن العراقيين قالوا : لها الخيار إذا بلغت ، وأبى ذلك أهل الحجاز ، ولا حجة مع من جعل لها الخيار - عندي - والله أعلم .

أ- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ ( تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسِتِّ سِنِينَ وَتَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ ) متفق عليه .

وجه الدلالة : تزويج أبي الصديق ابنته عائشة إلى رسول الله ﷺ وهي صغيرة ، ومعلوم أنها لم تك في تلك الحال ممن يعتبر إذنها .

قال النووي : هَذَا صَرِيحٌ فِي جَوَازِ تَزْوِيجِ الْأَبِ الصَّغِيرَةَ بِغَيْرِ إِذْنِهَا لِأَنَّهُ لَا إِذْنَ لَهَا ، وَالْجَدُّ كَالْأَبِ عِنْدَنَا ... وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ تَزْوِيجِ بِنْتِ الْبَكْرِ الصَّغِيرَةِ لِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَإِذَا بَلَغَتْ فَلَا خِيَارَ لَهَا فِي فَسْخِهَا عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَسَائِرِ فُقَهَاءِ الْحِجَازِ .

ب- فعل الصحابة : فقد زوج علي بن أبي طالب ابنته أم كلثوم وهي صغيرة ، عمر بن الخطاب . أخرجه البيهقي .

( وَالْبَكْرُ وَلَوْ مُكَلَّفَةً ) أي : البنت البكر البالغة ، فهذه لا يشترط رضاها .

وهذا مذهب مالك ، والشافعي ، ورواية عن أحمد ، وعليها جماهير أصحابه .

أي : أن للأب أن يجير بنتها البكر البالغة على النكاح .

واستدلوا : أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا تُنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تُنكح البكر حتى تستأذن ) قالوا : يا رسول الله ، وكيف إذن ؟ قَالَ : " أَنْ تَسْكُتَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وجه الدلالة : أنه جعل الثيب أحق بنفسها من وليها ، فدل على أن ولي البكر أحق بها منها ، وأما الاستئذان فهو تطيب لخاطرها .

وهذه بعض العلماء : إلى أنه يجب استئذانها ولا تجبر على النكاح .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، والثوري ، ورجحه ابن المنذر ، واختاره ابن تيمية .

أ- للحديث السابق ( ولا تنكح البكر حتى تستأذن ) .

**وجه الدلالة :** فعلق النبي ﷺ النكاح على الإذن ، فدل على أنه واجب .

ب- وفي رواية ( والبكر يستأذنها أبوها في نفسها ) وهذا نص في محل النزاع .

ج- وعن ابن عباس: ( أن جارية أنت النبي ﷺ فذكرت أن أباه زوجها وهي كارهة، فخيرها النبي ﷺ ) رواه أبو داود . ( هذا الحديث أعله أبو حاتم ، وأبو زرعة ، والبيهقي بالإرسال ، وقد رد ابن القيم التعليل بالإرسال ) .

ففي هذا الحديث أن النبي ﷺ رد نكاح البكر التي زوجها أبوها وهي كارهة ، فدل على أن إذن البكر لا بد منه في النكاح .

ج- أنه لا ولاية للأب فضلاً عن غيره في التصرف في مالها إلا بإذنها ، ويضعها أعظم من مالها .

وهذا القول هو **الراجح** .

ورجحه ابن القيم ، **وقال** : وهو الذي ندين الله به ، ولا نعتقد سواه ، وهو الموافق لحكم الرسول ﷺ وأمره ونهيه وقواعد شريعته ومصالح أمته .

#### **الخلاصة :**

إذن المرأة في الزواج له أحوال :

**أولاً :** أن تكون البنت بكرة صغيرة ، فهذه يجوز تزويجها من غير إذنها .

**ثانياً :** أن تكون بكرة بالغة ، فلمذهب للأب إجبارها ، والراجح أنه لا يجوز إجبارها .

**ثالثاً :** أن تكون ثيباً .

فهذه لا بد من رضاها واستئمارها بذلك .

**قال ابن تيمية :** وأما البالغ الثيب فلا يجوز تزويجها بغير إذنها لا للأب ولا لغيره بإجماع المسلمين .

أ- للحديث السابق ( لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ ) ، وفي رواية ( الأيم أحق بنفسها من وليها ) .

ب- وعن خنساء بنت خدام الأنصارية ( أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهَا ) رواه البخاري .

وجه الدلالة : رد الرسول ﷺ نكاح خنساء ، لأنها زوجت بغير إذنها ، مع أن المزوج كان أباً .

ج- أن الثيب الكبيرة ، رشيدة ، عالمة بالمقصود من النكاح ، وقد خبرت الرجال ، وهي أدري بمصلحتها ، فلم يجز إجبارها على النكاح .

#### **فائدة : ١**

أما غير الأب ، فلا يجوز له أن يزوج البكر الكبيرة بالاتفاق .

قال الشافعي : ولم أعلم أهل العلم اختلفوا في أنه ليس لأحد من الأولياء غير الآباء أن يزوج بكرة ولا ثيباً إلا بإذنها .

#### **فائدة : ٢**

بم يكون إذن الثيب والبكر ؟

أما الثيب ، فقد اتفق الفقهاء أن إذنها بالنطق .

أ- للحديث السابق ( لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ .. ) .

**وجه الدلالة :** إخبار الرسول ﷺ بأن إذن البكر هو السكوت ، فدل بمفهومه على أن إذن الثيب بالنطق

ب- قال ﷺ ( الثيب تعرب عن نفسها ) رواه أحمد وابن ماجه .

**وجه الدلالة :** أن الحديث صريح في أن الثيب تعرب عن نفسها ، والإعراب لا يكون إلا بالكلام .

ج- من المعقول : أن البكر تستحي لعدم مخالطة الرجال ، والحياء يمنعها من النطق ، فلذلك جعل إذنها سكوتها ، وأما الثيب فقد مارست

الرجال ، ومخالطتهم فلم يبق لديها حياء الأكار ، فجعل إذنها بالنطق .

**وأما البكر ،** فإذا الصمت .

وبهذا قال عامة العلماء .

للحديث السابق (وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: "أَنْ تَشْكُتَ") .

(الْعَالِمُ: النَّبِيُّ) .

أي : الشرط الثالث من شروط النكاح : الولي .

والمراد بالولي : القريب الذي ولاه الله أمر تزويج من لا يجوز أن يزوج نفسه بنفسه ، كالمراة ، والصغير .

وهذا قول جماهير العلماء .

قال البغوي في ( شرح السنة ) والعمل على حديث النبي ﷺ : لا نكاح إلا بولي ، عند عامة أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم .

ويدل على أنه لا بد من ولي لصحة النكاح :

أ- قوله تعالى ( فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ) .

فقد جاء في سبب نزولها ما رواه البخاري: عن مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ (أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِ قَالَ زَوَّجْتُ أَخْتًا لِي مِنْ رَجُلٍ فَطَلَّقَهَا، حَتَّى إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا جَاءَ يَحْطُبُهَا، فَقُلْتُ لَهُ زَوَّجْتُكَ وَفَرَشْتُكَ وَأَكْرَمْتُكَ، فَطَلَّقَتْهَا، ثُمَّ جِئْتُ يَحْطُبُهَا، لَا وَاللَّهِ لَا تَعُودُ إِلَيْكَ أَبَدًا، وَكَانَ رَجُلًا لَا بَأْسَ بِهِ وَكَانَتِ الْمَرْأَةُ تُرِيدُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ (فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ) فَقُلْتُ الْآنَ أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ فَرَزَّجَهَا إِيَّاهُ). رواه البخاري  
قال الحافظ ابن حجر في شأن هذه الآية : وهي أصرح دليل على اعتبار الولي ، وإلا لما كان لرفضه معنى ، ولأنها لو كان لها أن تزوج نفسها لم تحتج إلى أخيها .

وقال القرطبي : ففي الآية دليل على أنه لا يجوز النكاح بغير ولي لأن أخت معقل كانت ثيباً ، ولو كان الأمر إليها دون وليها لزوجت نفسها ، ولم تحتج إلى وليها معقل فالخطاب إذاً في قوله تعالى ( فلا تعضلوهن ) للأولياء ، وأن الأمر إليهم في التزويج مع رضاهن .

وقال الإمام الطبري : وفي هذه الآية الدلالة الواضحة على صحة قول من قال : لا نكاح إلا بولي من العصبية .

ب- وقال تعالى ( وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا .. ) فالذي ينكح هو الولي ، فالخطاب للأولياء .

قال الحافظ في الفتح : ووجه الاحتجاج من الآية والتي بعدها أنه تعالى خاطب بالنكاح الرجال ، ولم يخاطب به النساء فكأنه قال : لا تنكحوا أيها الأولياء مولاتكم للمشركين .

وقال ابن كثير : لا تزوجوا الرجال المشركين النساء المؤمنات .

وقال القرطبي في الجامع : وفي هذه الآية دليل بالنص على أنه لا نكاح إلا بولي .

ج- وعن أبي موسى الأشعري . قال : قال رسول الله ﷺ ( لا نكاح إلا بولي ) رواه أبوداود .

د- وعن عائشة . قالت . قال رسول الله ﷺ ( أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ) رواه أبوداود .

هـ- وقال ﷺ ( لا تزوج المرأة نفسها ) رواه ابن ماجه .

و- وقول عمر لعثمان - بعد أن تأيحت حفصة - ( إن شئت أنكحتك حفصة ) رواه البخاري .

فائدة :

ذهب بعض العلماء إلى عدم اشتراط الولي ، وقاسوا ذلك على البيع ، وهذا قول ضعيف .

والقياس على البيع قياس لا يصح لأمرين :

أولاً : هذا قياس باطل ، لأنه في مقابلة النص .

ثانياً : لأن عقد النكاح أخطر من عقد البيع .



وَهُوَ رَأْيُ الشَّافِعِيَّةِ فِي الْمَذْهَبِ وَالْحَتَابِلَةِ كَذَلِكَ وَغَيْرُ الْمَشْهُورِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ .

لحديث ( لا نكاح إلا بإذن ولي مرشد ) رواه الطبراني . ( الصحيح أنه موقوف ) .

وقد نقل عن الشافعي رحمه الله قوله: والمراد بالمرشد في الحديث العدل ، أي أن الفاسق غير رشيد .

ب-ولأن ولاية النكاح ولاية نظر، فلا تثبت لفاسق، كولاية المال .

ج-ولأن الفسق عيب قاذح في الشهادة فكذلك الولاية .

والرأي الثاني : لا تشتط .

وَهُوَ رَأْيُ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَوَجْهٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ .

أ-لأن فسقه لا يمنع وجود الشفقة لديه ورعاية المصلحة لقريبه، ولأن حق الولاية عام .

ب- ولم ينقل أن ولياً في عهد الرسول ﷺ ومن بعده منع من التزويج بسبب فسقه .

ج- ولأن الفاسق يلي نكاح نفسه، فتثبت له الولاية على غيره كالعدل .

قال الشيخ محمد بن إبراهيم : إنه الصحيح ، فللرجل أن يزوجه ابنته ولو كان فاسقاً ، لأن ولاية النكاح ولاية نظر ، والفسق لا يقدح في

القدرة على تحصيل النظر ، والرجل ولو كان فاسقاً يختار لموليته الكفء خشية لحوق العار بهم . ( فقه الدليل ) .

( وَأَمَّا النَّاسُ بِنِكَاحِ الْفَرَاةِ الْفُرَةِ أَبْنَاهَا ، ثُمَّ أَبْنَاهُ وَإِنْ هَلَا ) .

أي : أن أولى الناس بتزويج الحرة أبوها ، وَلَا وَلَايَةَ لِأَخِيذٍ مَعَهُ .

لِأَنَّ الْأَبَّ أَكْمَلُ نَظَرًا ، وَأَشَدُّ شَفَقَةً ، فَوَجَبَ تَقْدِيمُهُ فِي الْوَلَايَةِ .

( ثم أبوه ) يعني الجد ، فإنه كالأب في مزيد حنوه ورأفته على بنات ابنه .

قال ابن قدامة : إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَالْجَدُّ وَإِنْ عَلَا أَوْلَى مِنْ جَمِيعِ الْعَصَبَاتِ غَيْرِ الْأَبِّ ، وَأَوْلَى الْأَجْدَادِ أَقْرَبُهُمْ وَأَحْفُهُمْ فِي الْمِيرَاثِ .

فائدة :

قال ابن قدامة : إِنَّمَا قَبِلَ الْمَرْأَةُ بِالْحَرَّةِ هَاهُنَا ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ لَا وَلَايَةَ لِأَبْنَيْهَا عَلَيْهَا ، وَإِنَّمَا وَلِيُّهَا سَيِّدُهَا يَغْيِرُ خِلَافَ عِلْمِنَاهُ .

( ثُمَّ أَبْنَاهَا وَأَبْنَاهُ وَإِنْ سَهَلَ ) .

أي : متى غُذِمَ الْأَبُّ وَأَبَاؤُهُ ، فَأَوْلَى النَّاسِ بِتَزْوِيجِ الْمَرْأَةِ ابْنُهَا ، ثُمَّ ابْنَةُ بَعْدَهُ وَإِنْ نَزَلَتْ دَرَجَتُهُ ، الْأَقْرَبُ فَأَلْقَرُّبُ مِنْهُمْ .

لأنه أولى بالميراث من غيره ، فكذا في النكاح .

( ثُمَّ أَخُوَهَا وَأَخِيذُهَا وَأُمُّهَا ) .

لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَقْدِيمِ الْأَخِ بَعْدَ عُمُودَيْ النَّسَبِ ؛ لِكَوْنِهِ أَقْرَبُ الْعَصَبَاتِ بَعْدَهُمْ ، فَإِنَّهُ ابْنُ الْأَبِّ ، وَأَقْرَبُهُمْ تَغْصِينًا ،

وَأَحْفُهُمْ بِالْمِيرَاثِ . ( المغني ) .

( ثُمَّ لَأَبٌ ثُمَّ بَنُوهُمَا كَهَذَا ) .

أي : ثم الأخ لأب ، ثم بنو الإخوة لأبوين ، ثم بنو الإخوة لأب ، ثم الأعمام كذلك ، ثم بنوهم .

يقدم في جهة الولاية : الأبوة ، ثم البنوة ، ثم الأخوة ، ثم العمومة .

أمثلة : لو كان للبت ابن وأب ، فالأب هو الذي يزوجه ، لو وجد ابن وأخ شقيق ، فيقدم الابن .

فائدة : ١

هل تستفاد الولاية بالوصية ؟

لا خلاف بين الفقهاء في أن للولي أن يوكل عنه من يعقد النكاح في حياته .

واختلفوا فيما لو أوصى من يُنكح موليته بعد وفاته ، فهل تكون للوصي ولاية النكاح كالوكيل ؟

فذهب الحنفية والشافعية وأحمد في رواية إلى أنه لا تستفاد ولاية النكاح بالوصية .

وقالوا : إن زَوَّجها في حياة الموصي فهو وكيل . وإن كان الميت قد أوصى إليه فلا يملك ذلك ؛ ويكون الحق في تزويجها لعصبتها ، كأخيها وعمها .

وذهب المالكية والحنابلة في المذهب إلى أن ولاية النكاح تستفاد بالوصية .

قال في ( كشاف القناع ) ووصي كل واحد من الأولياء في النكاح بمنزلته ، لقيامه مقامه ، فتستفاد ولاية النكاح بالوصية إذا نص له على التزويج ، لأنها ولاية ثابتة للولي فجازت وصيته بها كولاية المال ، ولأنه يجوز أن يستنيب فيها في حياته ويكون نائبه قائما مقامه فجاز أن يستنيب فيها بعد موته .

ورجح الشيخ ابن عثيمين رحمه الله أنه لا تستفاد ولاية النكاح بالوصية .

قال : والصحيح أنها لا تستفاد بالوصية ، وأنها تسقط بموت صاحبها ، فإذا مات الأب فإنه لا حق له في الوصية بالتزويج ، بل إن الوصية في الأصل لم تنعقد ؛ لأن ولاية النكاح ولاية شرعية تستفاد من الشرع ، ونحن إذا قلنا باستفادة الولاية بالوصية ألغينا ما اعتبره الشرع ، فكما أن الأب لا يوصي بأن يرث ابنه وصيه ، فكذلك لا يوصي بأن يزوج بنته وصيه .

فلو أن إنساناً قال : أوصيت بنصيب بنّي أن يملكه فلان ، ومات الأب ثم ماتت البنت ، فهل يرثها الوصي ؟ لا يرثها ؛ لأنه لا يملك بالوصاية ، كذلك الولاية لا تملك بالوصاية ، فإذا مات الأب وقد أوصى بطلت الوصية ، وهذا هو القول الصحيح ؛ لأن الولاية متعلقة من الشرع .

نعم ، له أن يوكل ما دام حياً ، أما بعد الموت فولايته ماتت بموته . ( الشرح الممتع ) .

فائدة : ٢

قال ابن قدامة : لَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فِي أَنَّ لِلْمُتَّحِقِ وَلَايَةَ تَزْوِيجِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ عَدَمِ أَوْلِيَائِهَا أَوْ عَضْلِهِمْ .

وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

لقوله النبي ﷺ ( فَالْمُتَّحِقُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ ) وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ .

وَلَا نَظَرْنَا لِلْمُتَّحِقِ وَلَايَةَ عَامَّةً بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يَلِي الْمَالَ ، وَيَحْفَظُ الصَّوَالَ ، فَكَانَتْ لَهُ الْوَلَايَةُ فِي النِّكَاحِ كَالْأَبِ . ( المغني ) .

( فَإِنْ عَضَلَ الْأَقْرَبُ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا ، أَوْ ظَاهِرَ هَيْبَةٍ مُنْقَطِعَةٍ لَا تُقْطَعُ إِلَّا بِكُلْفَةٍ ، وَمَشَقَّةٍ زَوْجِ الْأَقْرَبِ ) .

هذه حالات : متى يجوز تزويج الولي الأبعد :

الحالة الأولى : ( فَإِنْ عَضَلَ الْأَقْرَبُ ) .

أي : منع الولي الأقرب من تزويجها من كفاء وهي ترغبه .

الحالة الثانية ( أَوْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا ) .

أي : كان الولي الأقرب ليس بأهل ، كأن يكون صغيراً ، أو مجنوناً .

الحالة الثالثة ( أَوْ غَابَ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً لَا تُقْطَعُ إِلَّا بِكُلْفَةٍ ، وَمَشَقَّةٍ ) .

أي : إذا غاب الأقرب غيبة منقطعة لا تقطع إلا بكلفة فإنه يزوج الأبعد .

هذا حد الغيبة المنقطعة عند الحنابلة : هي التي تقطع بكلفة عرفاً .

وحد الغيبة المنقطعة عند الحنفية هو أن يكون في بلد لا تصل إليها القوافل في السنة إلا مرة واحدة ، وهو اختيار القدوري .

وقيل : أدنى مدة السفر ؛ لأنه لا نهاية لأقصاه ، وقيل : إذا كان بحال يفوت الخاطب الكفء باستطلاع رأي الولي .

**فائدة :**

**قال ابن قدامة :** وَمَعْنَى الْعَضْلِ مَنَعَ الْمَرْأَةَ مِنَ التَّزْوِيجِ بِكَفِّهِهَا إِذَا طَلَبَتْ ذَلِكَ ، وَرَغِبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي صَاحِبِهِ .

وَسَوَاءٌ طَلَبَتْ التَّزْوِيجَ بِمَهْرٍ مِثْلَهَا أَوْ دُونَهُ .

وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو يُوسُفَ وَحُمَّدٌ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَهُمْ مَنَعُهَا مِنَ التَّزْوِيجِ بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلَهَا ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ عَارًا ، وَفِيهِ ضَرَرٌ عَلَى

نِسَائِهَا ، لِتَقْصِي مَهْرٍ مِثْلِهِمْ .

فَإِنْ رَغِبَتْ فِي كُفٍّ بِعَيْنِهِ ، وَأَرَادَ تَزْوِيجَهَا لَعَبْرِهِ مِنْ أَكْفَائِهَا ، وَامْتَنَعَ مِنْ تَزْوِيجِهَا مِنَ الَّذِي أَرَادَتْهُ ، كَانَ عَاضِلًا لَهَا .

فَأَمَّا إِنْ طَلَبَتْ التَّزْوِيجَ بِعَمْرٍ كُفِّهَا ، فَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا يَكُونُ عَاضِلًا لَهَا . ( المغني ) .

وقد عده بعض العلماء من الكبائر ، جاء في ( الرواجر عن اقتزاف الكبائر ) الكبيرة الخامسة والخمسون بعد المائتين : عضل الولي موليته

عن النكاح ، بأن دعتة إلى أن يزوجه من كفء لها ، وهي بالغة عاقلة : فامتنع .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذَهَبَ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا تَحَقَّقَ الْعَضْلُ مِنَ الْوَلِيِّ وَبَيَّنَّ ذَلِكَ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، أَمَرَهُ الْحَاكِمُ بِتَزْوِيجِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ

الْعَضْلُ بِسَبَبٍ مُقْبُولٍ ، فَإِنْ امْتَنَعَ انْتَقَلَتْ الْوِلَايَةُ إِلَى غَيْرِهِ .

لَكِنَّ الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِيمَنْ تَنَقَّلَ إِلَيْهِ الْوِلَايَةُ :

فَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ ، وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ - عَدَا ابْنَ الْقَاسِمِ - وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ الْوِلَايَةَ تَنَقَّلُ إِلَى السُّلْطَانِ .

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( فَإِنْ اسْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيٌّ مِنْ لَا وَلِيَّ لَهُ ) .

وَلِأَنَّ الْوَلِيَّ قَدْ امْتَنَعَ ظُلْمًا مِنْ حَقِّ تَوْجِّهِ عَلَيْهِ فَيَقُومُ السُّلْطَانُ مَقَامَهُ لِإِزَالَةِ الظُّلْمِ ، كَمَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَامْتَنَعَ عَنْ قَضَائِهِ .

وَالْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ أَنَّهُ إِذَا عَضَلَ الْوَلِيُّ الْأَقْرَبُ انْتَقَلَتْ الْوِلَايَةُ إِلَى الْوَلِيِّ الْأَبْعَدِ .

لأنه تَعَذَّرَ التَّزْوِيجُ مِنْ جِهَةِ الْأَقْرَبِ فَامْلَكَ الْأَبْعَدُ كَمَا لَوْ جُنَّ ، ؛ وَلَأنَّهُ يُعْسَقُ بِالْعَضْلِ فَتَنَقَّلُ الْوِلَايَةُ عَنْهُ .

فَإِنْ عَضَلَ الْأَوْلِيَاءُ كُلُّهُمْ رَجَعَ الْحَاكِمُ ، وَأَمَّا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : السُّلْطَانُ وَلِيٌّ مِنْ لَا وَلِيَّ لَهُ فَيُخَمَلُ عَلَى مَا إِذَا عَضَلَ الْكُلُّ . ( الموسوعة )

**( وَإِنْ زَوَّجَ الْأَبْعَدُ ، أَوْ أَجْنَبِيٍّ مِنْ هَيْبَةٍ لَمْ يَصِحَّ ) .**

أي : وإن زوج المرأة الولي الأبعد ، أو زوجها أجنبي من غير عذر للأقرب لم يصح النكاح .

أ- لعدم الولاية من العاقد عليها مع وجود مستحقها . ( الروض المربع ) .

ب- لأن هذا مستحق بالتعصيب ، فلم يثبت للأبعد مع وجود الأقرب ؛ كالميراث . وبهذا فارق القريب . ( المغني ) .

سفل الشيخ ابن عثيمين : امرأة عقد لها ابنها مع وجود أبيها، ما حكم هذا العقد؟

فأجاب : ننظر أيهما أولى أن يزوج المرأة أبوها أو ابنها؟ الجواب: أبوها هو الذي يزوجه، فإذا زوجها ابنها مع وجود الأب فإن كان الأب

في مكان بعيد لا يمكن مراجعته فلا حرج ، أو كان الأب يمنعها أن يزوجه من هذا الشخص الذي رضيته وهو كفء في دينه وخلقه فلا

بأس أن يزوجه ابنها، أما إذا كان الأب حاضراً ولم يمتنع فالعقد غير صحيح وتجب إعادته . ( لقاء الباب المفتوح لقاء ) .

**فائدة :**

**قال ابن قدامة :** فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لِلْمَرْأَةِ وَلِيًّا وَلَا سُلْطَانَ ، فَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَزُوجُهَا رَجُلٌ عَدِلٌ بِإِذْنِهَا .

**وقال ابن تيمية :** أما من لا ولي لها فإن كان في القرية أو المحلة نائب حاكم زوجها .. ورئيس القرية ، وإذا كان فيهم إمام مطاع زوجها

أيضاً بإذنها .

## (الرابع: الشهادة )

أي : الشرط الرابع من شروط النكاح : الشهادة .

أي: أن يشهد على عقد النكاح شاهدان .

وهذا قول أكثر العلماء .

قال به الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

قال ابن قدامة : وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَالْحُسَيْنِ ، وَالنَّحَعِيِّ ، وَفَتَادَةَ ، وَالتَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . ( المغني ) .

وقال ابن رشد : وكثير من الناس رأى هذا داخلاً في باب الإجماع وهو ضعيف . ( بداية المجتهد ) .

قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين وغيرهم، قالوا : لا نكاح إلا بشهود ، لم يختلفوا في ذلك من مضى منهم إلا قوماً من المتأخرين من أهل العلم .

واستدل الجمهور بعدة أحاديث فيها ضعف :

عن جابر . قال : قال ﷺ ( لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ) رواه الدارقطني وهو ضعيف بزيادة وشاهدي عدل .

عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال ( لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل وإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له ) .

ففي هذا الحديث نص صريح على نفي صحة النكاح إلا بالشاهدين كما أنه لا يصح إلا بولي.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ ( لا نكاح إلا بولي وشاهدين ومهر ما قل أو كثر ) .

عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال ( لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ) .

وهذه الأحاديث – وإن كانت ضعيفة – لكن يقوي بعضها بعضاً ، كما قال الشوكاني .

ب- وَلَأنَّه يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقٌّ غَيْرُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ ، وَهُوَ الْوَلَدُ ، فَاسْتَرْطَطَ الشَّهَادَةُ فِيهِ ، لِأنَّ يَجْعَلُهُ أَبَوْهُ ، فَيَضِيعُ نَسَبُهُ ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ .

ج- ولأن في اشتراط الشهادة في عقد النكاح احتياطاً للأبضاع، وصيانة للأنكحة عن الجحود .

جاء في ( نيل المآرب بشرح دليل الطالب ) من شروط صحة النكاح : الشهادة عليه ؛ احتياطاً للنسب خوف الإنكار ، ولأن الغرض من الشهادة إعلان النكاح ، وأن لا يكون مستوراً

وذهب بعض العلماء : إلى أنه إذا أعلن النكاح لا يشترط الشهادة . ( المغني ) .

وهذا قول مالك واختاره ابن تيمية وقالوا : إن زيادة وشاهدي عدل لا تصح .

قال ابن المنذر : لا يثبت في الشاهدين خبر .

والراجح أنها شرط لصحة النكاح .

قال الشوكاني : وَحُكِيَ فِي الْبَحْرِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ الرُّبَيْرِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ وَدَاوُدُ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ الْإِشْهَادُ وَحُكِيَ أَيْضًا عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَكْفِي الْإِعْلَانُ بِالنِّكَاحِ ، وَالْحَقُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُونَ؛ لِأنَّ أَحَادِيثَ الْبَابِ يَقْوِي بَعْضُهَا بَعْضًا ، وَالتَّفْهِي فِي قَوْلِهِ: " لَا نِكَاحَ " يَتَوَجَّهُ إِلَى الصِّحَّةِ ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْإِشْهَادُ شَرْطًا لِأنَّه قَدْ اسْتَلْزَمَ عَدَمُ الصِّحَّةِ وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ شَرْطٌ . ( نيل



(الأوطار)

( هَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ، هَدَلَيْنِ، ذَكَرَيْنِ، وَكَافَيْنِ، سَمِيحَيْنِ، فَاطِلَيْنِ ) .

هذه شروط الشهود :

( أن يكونا عدلين ) فلا تقبل شهادة الفاسق .

والعدالة : هي: الصلاح في الدين والمروءة، باستعمال ما يجمله ويزينه، واجتناب ما يدينسه ويشينه ، والعدالة معتبرة في الشهادة بنص القرآن والسنة .

قال تعالى ( فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ) .

وجه الدلالة: لما شرط الله العدالة في الشهادة على الرجعة وهي أخف كان اشتراطها في النكاح أولى ؟

ب- ولحديث عائشة وقد تقدم ( لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ) .

فالحديث حجة على اشتراط العدالة في الشهود .

ج- ولأن كل موضع وجبت فيه الشهادة اعتبرت فيه العدالة كالحقوق .

( ذكرين ) فلا تصح شهادة الأثني ، ولا شهادة رجل وامرأتين .

أ-قال الزهري: مضت السنة من رسول الله ﷺ أن لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح ولا في الطلاق .

ب- ولأن النكاح عقد ليس بمال ولا يقصد منه المال ويحضره الرجال في غالب الأحوال؛ فلم يثبت بشهادتهن كالحدود .

ج- قالوا: إن هذا القول مروى عن عدد من التابعين مثل: إبراهيم النخعي والحسن البصري وابن المسيب وقتادة وبربعة وعمر بن عبد العزيز .

د- ولأن هذا الأمر يطلع عليه الرجال .

قال ابن قدامة : وَلَا يَنْعَقِدُ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، وَهَذَا قَوْلُ النَّخَعِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ .

( مُكَلَّفَيْنِ ) بالغين عاقلين .

( سَمِيحَيْنِ ) لأن الأصم لا يسمع العقد فيشهد به .

( فَاطِلَيْنِ ) أي : فلا بد أن يكون الشاهد ناطقاً لا أخرس .

لأن الشهادة تفتقر إلى صريح اللفظ، والأخرس لا يتأتى منه ذلك، فلا يتمكن من أداء الشهادة فوجوده كعدمه .

فائدة : ١

حكم شهادة عمودي نسب الزوجين والولي في النكاح :

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول: ينعقد النكاح بشهادة عمودي نسب الزوجين أو عمودي نسب الولي .

وهذا هو مذهب الحنفية ، والصحيح عند الشافعية ، ووجه في مذهب الإمام أحمد، وقدمه ابن قدامة .

أ- لعموم قوله ﷺ ( لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ) فيدخل فروع الزوجين وأصولهما ، وكذا فروع الولي وأصوله في هذا العموم ولا يخصص لهم .

ب- ولأنه ينعقد بالفروع والأصول نكاح غير هذا الزوج، لأنهم أهل الشهادة لذا انعقد بهما النكاح كسائر العدول.

القول الثاني: لا ينعقد النكاح بشهادة عمودي نسب الزوجين أو عمودي نسب الولي .

وهذا القول هو مذهب الحنابلة ، ووجه عند الشافعية .

أ- قالوا: إن شهادة الابن لا تقبل لوالده وكذا العكس للثمة؛ لقول رسول الله ﷺ (لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا مجلود حداً ولا

مجلودة ولا ذي غمر لأخيه ولا مجرب شهادة ولا القانع أهل البيت لهم، ولا ظنين في ولاء ولا قرابة ) . وموضع الاستدلال في قوله عليه الصلاة والسلام: (ولا ظنين في ولاء ولا قرابة) أي متهم في شهادته بسبب القرابة، والأب يتهم لولده وكذا العكس .

ولأن بين الفروع والأصول بعضية فكان الشاهد يشهد لنفسه ، ولهذا قال ﷺ (فاطمة بضعة مني يربني ما رابها ) . قال الشيخ ابن عثيمين : القول الثاني في المسألة : أنه يصح أن يكون الشاهدان أو أحدهما من الأصول أو من الفروع، وهذا القول هو الصحيح بلا شك؛ لأن شهادة الأصول والفروع ممنوعة حيث كانت شهادة للإنسان؛ خشية التهمة، أما حيث تكون الشهادة عليه وله، كما هو الحال في عقد النكاح فلا تمنع ... فالنكاح في الحقيقة ليس حقاً للزوج أو للزوجة ، ولا حقاً عليه ، بل هو له وعليه ؛ لأنه يوجب حقوقاً للعائد وحقوقاً عليه ، فالصواب إذاً أنه يصح العقد ، وهو رواية عن أحمد رحمه الله ، واختارها كثير من الأصحاب ( الشرح الممتع ) .

#### فائدة : ٢

اختلف الفقهاء في شهادة الإخوة على عقد زواج أخيهم أو أختهم : فذهب الحنفية إلى جواز شهادتهم وصحة العقد بما ابتداء . وذهب المالكية إلى خلاف ما ذهب إليه الحنفية، حيث لم يميزوا شهادة كل من يصح أن يكون ولياً للزوجة. وأما الشافعية، فشهادة الإخوة عندهم على عقد أختهم جائزة بشرط عدم توكيل غيرها من الأولياء في العقد، فإن وكلا غيرهما من الأولياء في العقد لم تصح شهادتهما . والقاعدة عند الحنابلة أن الشهود إذا كانوا من غير عمودي النسب (وهم أصول وفروع الزوجين) جازت شهادتهم، ما لم يكن الشاهد ابناً للولي . والله أعلم .

#### فائدة : ٣

حكم شهادة الأعمى : اختلف في صحة عقد النكاح بشهادة الأعمى على قولين: القول الأول: ينعقد النكاح بشهادة الأعمى . وهو قول الإمام أحمد ، ووجه عند الشافعية . وقال به الحسن البصري وابن سيرين وعطاء والشعبي ، وهو قول البخاري ، وابن حزم . أ- أن الشهادة في النكاح شهادة على قول فصحت من الأعمى كالشهادة بالاستفاضة، وإنما تعتبر شهادتهما إذا تيقنا الصوت على وجه لا يشك فيه . ب- أن قبول شهادة الأعمى مروى عن جابر ، وابن عباس ، ولا يعرف لهما مخالف في الصحابة لحصول العلم له بذلك كاستمتاعه بزوجه . ج- الأعمى ثبتت السنة بجواز نكاحه ومبايعته وقبول تأذنيه وروايته، فكذا شهادته على ما استيقنه من الأصوات

القول الثاني: لا ينعقد النكاح بشهادة الأعمى . وهو مذهب الحنفية ، والصحيح في مذهب الشافعية . أ- لأن الأعمى لا يميز بين المشهود له والمشهود عليه إلا بدليل مشتبه وهو النغمة والصوت، فلم تصح شهادته لورود الشبهة . ب- قياس الأعمى على الأصم في عدم جواز صحة عقد النكاح بشهادته بجامع عدم معرفتهما التامة للعائد، ولعدم الرؤية في الأعمى وعدم السماع في الأصم .

والراجع الجواز .

(وَالْيَسْمُ الْكُفَاةُ = وَهِيَ دِينٌ وَنَسَبٌ - شَرْطًا هِيَ صَمْتُهُ ) .

أي : أن الكفاءة في الدين ليست شرطاً في صحته ، لكن للزوم النكاح ، فلمن لم يرض من المرأة أو الأولياء الفسخ .

الكفاءة لغة : المماثلة و المساواة ، فيقال : فلان كفء لفلان ، أي مساو له ، وكل شيء يساوي شيئاً فهو مكافئ له ، وكُفء و كُفء و كُفء والجمع أكفاء و كُفء بمعنى مثل و نظير . و في الحديث ( المؤمنون متكافؤ دماؤهم ) .

والكفاءة اصطلاحاً : هي المماثلة بين الزوجين في أمور مخصوصة .

وقد اختلف العلماء : هل الكفاءة شرط لصحة النكاح أم لا على أقوال :

**القول الأول :** أن النسب معتبر به في الكفاءة ، وهو شرط لصحة النكاح . ( الأعجمي ليس كفواً للعربية ) .

أ- حديث ( الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ ، وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ ، إِلَّا خَائِثٌ ) وهو حديث لا يصح .

ب- عن عائشة قالت ( تخيروا لنطفكم ، وأنكحوا الأكفاء ، وأنكحوا إليهم ) رواه ابن ماجه .

**وجه الاستدلال :** أن النبي ﷺ أمر بإنكاح الأكفاء ، والكفاءة إذا أطلقت انصرفت إلى النسب ؛ لأن العرب يعدون الكفاءة في النسب ، ويأمنون من نكاح الموالي ، ويرون ذلك نقصاً وعاراً ، فإذا أطلقت الكفاءة وجب حملها على المتعارف ، وهو النسب .

ج- قال عمر ( لأمنعن تزوج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء ) رواه البيهقي .

**وجه الاستدلال :** ظاهر في منع عمر ذوات الأحساب - وهي الأنساب - إلا ممن كافأهن في ذلك .

لكن هذا لا يثبت عن عمر .

فيه تدليس حبيب . قال ابن حجر : ثقة فقيه جليل ، وكان كثير الإرسال والتدليس .

وفيه الانقطاع بين إبراهيم وعمر ، فإنه لم يدركه فضلاً عن أن يسمع منه .

د- قال ابن قدامة : ولأن العرب يعدون الكفاءة في النسب ، ويأمنون من نكاح الموالي ، ويرون ذلك نقصاً وعاراً ، فإذا أطلقت الكفاءة ، وجب حملها على المتعارف ، ولأن في فقد ذلك عاراً ونقصاً ، فوجب أن يعتبر في الكفاءة كالدين .

**القول الثاني :** أن النسب معتبر به في الكفاءة ، ولكنه شرط لزوم وليس شرط صحة .

وبه قال الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة في المشهور عنهم .

أ- واستدلوا هؤلاء بالأدلة السابقة ، ولكنهم لم يحملوها على اشتراط الكفاءة لصحة النكاح ، وإنما جعلوها دالة على اشتراطها للزوم .

ومن المعقول :

ب- قالوا : أن في ذلك غضاضة على أولياء المرأة وعليها ، فالأمر إليهم في ذلك .

ج- أن المعنى في اشتراط الأولياء في النكاح لكيلا تضع المرأة نفسها عند غير الكفء .

**تنبيه :** الفرق بين الزوم والصحة أن كون الكفاءة شرطاً للزوم العقد معناه أن المرأة إذا تزوجت غير كفء كان العقد صحيحاً ، وكان لأوليائها حق الاعتراض عليه وطلب فسخه دفعاً لضرر العار عن أنفسهم ، إلا أن يسقطوا حقهم في الاعتراض فيلزم ، ولو كانت الكفاءة شرطاً للصحة لما صح العقد أصلاً .

**القول الثالث :** أن النسب لا اعتبار به في الكفاءة ، وإنما الكفاءة في الدين فقط .

وبه قال المالكية ، وهو اختيار ابن تيمية ، وابن القيم .

واختاره ابن حزم فقال : أي مسلم - ما لم يكن زانياً - فله الحق أن يتزوج أية مسلمة ، ما لم تكن زانية .

أ- لقوله تعالى ( إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ) .

ب- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قَالَ ( يَا بَنِي بَيْتِاضَةَ ، أَنْكِحُوا أَبَا هِنْدٍ ، وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِ ) وَكَانَ حَجَّامًا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالحَاكِمُ يَسْتَدِيرُ جَيِّدٌ

فأمر النبي ﷺ هذه القبيلة ، وهي القبيلة القحطانية الأزدية العربية أن ينكحوا أبا هند ، وهو أحد موالي بني بياضة المذكورين ، وكان حجاماً والحجامة عند العرب صناعة ومهنة دينية .

قال الخطابي : في هذا الحديث حجة لمالك ولمن ذهب مذهبه في أنّ الكفاءة بالدين وحده دون غيره ، وأبو هند مولى بني بياضة ليس من

أنفسهم .

**وقال الصنعاني:** فهو من أدلة عدم اعتبار كفاءة الأنساب .

ج- وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا ( إِنَّكِجِي أُسَامَةَ ) زَوْأَهُ مُسْلِمٌ .

وكان مولى ، فهو غير كفؤاً لها ، لأنها قرشية وهو قد مسه الرق .

**قال الخطابي:** وفيه دليل على جواز نكاح المولى القرشية .

**قال القرطبي:** وقوله ( **انكحي أسامة** ) فيه ما يدلُّ على جواز نكاح المولى للقرشية، فإنَّ أسامة مولى وفاطمة قرشية كما تقدم، وإنَّ الكفاءة المعتبرة هي كفاءة الدِّين لا النسب، كما هو مذهب مالك . ( المفهم ) .

وقال ابن عبد البر: وهذا أقوى شيء في نكاح المولى العربية والقرشية ونكاح العربي القرشية .

د- عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ ( دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الرَّبِيعِ فَقَالَ لَهَا لَعَلَّكَ أَرَدْتَ الْحَجَّ قَالَتْ وَاللَّهِ لَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجَعَةً فَقَالَ لَهَا حُجِّي وَاشْرُطِي قُولِي اللَّهُمَّ حَلِّمِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي وَكَأَنَّهُ تَحْتَ الْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسَدِ ) رواه البخاري .

**وجه الاستدلال:** أنَّ المقداد بن الأسود من حلفاء قريش، وضباعة هاشمية، فلمَّا تزوج بها دلَّ على أنَّ الكفاءة في النسب غير معتبرة.

**قال ابن حجر :** فلو أنَّ الكفاءة لا تعتبر بالنسب لَمَا جاز له أن يتزوجها؛ لأنها فوقه في النسب .

هـ- عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ( أَنَّ أَبَا حُدَيْفَةَ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ ، وَكَانَ يَمُنُّ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ تَبَيَّ سَالِمًا وَأَنَّكَحَهُ بِنْتَ أَخِيهِ هِنْدَ بِنْتَ الْوَلِيدِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَهُوَ مَوْلَى لَامِرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ) رواه البخاري .

**وجه الاستدلال:** أنَّ سالمًا كان مولى، في حين أنَّ هندًا قرشية.

قال العيني: مطابقته للترجمة تؤخذ من تزويج أبي حذيفة بنت أخيه هندًا لسالم الذي تنبأه وهو مولى لامرأة من الأنصار، ولم يعتبر فيه الكفاءة إلا في الدِّين .

وقال ابن العربي: فدَلَّ على جواز نكاح المولى العربية، وإنما تُراعى الكفاءة في الدِّين .

**قال ابن القيم :** فَالَّذِي يَقْتَضِيهِ حُكْمُهُ ﷺ اغْتِبَاؤُ الدِّينِ فِي الْكَفَاءَةِ أَصْلًا وَكَمَالًا فَلَا تُزَوَّجُ مُسْلِمَةٌ بِكَافِرٍ وَلَا عَفِيفَةٌ بِفَاجِرٍ .

**فائدة :**

تعتبر الكفاءة - عند من يقول بها - وقت إنشاء العقد فهي شرط في ابتدائه ولا تشترط لبقائه .

وعلى ذلك لو تزوج رجل امرأة وكان كفناً لها ثم زالت كفاءته بأن كان غنياً فافتقر، أو كان صالحاً ثم انحرف وأصبح فاسقاً، أو كان صاحب حرفة شريفة فاحترف غيرها أقل منها، فالزواج باق لا يفسخ لزوال الكفاءة .

**جاء في المغني :** ... فإذا قلنا باشتراطها (يعني الكفاءة) فإنما يعتبر وجودها حال العقد، فإن عدمت بعده، لم يبطل النكاح؛ لأن شروط النكاح إنما تعتبر لدى العقد؛ وإن كانت معدومة حال العقد فالنكاح فاسد حكمه حكم العقود الفاسدة .

ولأننا لو اشترطنا استمرار الكفاءة لتهدمت الأسر ولما استقر عقد من عقود الزواج؛ لتقلب الأحوال كما هي سنة الحياة؛ ولأن المرأة في هذه الحالة لا يلحقها عار ببقائها مع من زالت كفاءته؛ بل قد تكون محمودة مشكورة على صبرها ورضاها بقضاء الله، وفي عرف الناس يعد بقاءها ورضاها وفاءً، ونفورها وعدم رضاها غير ذلك .

**« هَلَا تُزَوَّجُ مُسْلِمَةٌ بِفَاجِرٍ أَوْ كَافِرٍ » .**

أي : لا يجوز أن تزوج عفيفة بفاجر ، وهو الزاني .

فيحرم على الرجل أن ينكح زانية ، ويحرم على المرأة أن تنكح زانياً .

وهذا مذهب أحمد ، وإسحاق ، واختاره ابن قدامة ، واختاره ابن تيمية .

أ- لقوله تعالى ( الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ) .

وهذه الآية للعلماء كلام كثير ، رجع بعض العلماء المعاصرين معناها : أن المرأة إذا تزوجت الرجل الزاني ، فإن كانت مستحيلة للزنا

فهي مشركة ، وإن كانت تقر بتحريم الزنا لكن رضىت به فهي زانية ، لأن الراضي كالفاعل ، وكذا الرجل إذا تزوج امرأة يعلم أنها زانية ، فإن كان مستحلاً له فهو مشرك ، وإن كان مقراً بتحريم الزنا لكنه رضى فهو زان .

قال السعدي رحمه الله في تفسير الآية السابقة : هذا بيان لرديلة الزنا، وأنه يدنس عرض صاحبه ، وعرض من قارنه ومازجه ، ما لا يفعله بقية الذنوب. فأخبر أن الزاني لا يقدم على نكاحه من النساء، إلا أنثى زانية، تناسب حاله حالها، أو مشركة بالله، لا تؤمن بيعت ولا جزاء، ولا تلتزم أمر الله. والزانية كذلك، لا ينكحها إلا زان أو مشرك (وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) أي: حرم عليهم أن يُنْكِحُوا زانياً، أو يُنْكِحُوا زانية . ( التفسير ) .

وقد ورد في سبب نزول الآية ما يزيد الحكم بياناً .

ب- وهو ما رواه أبو داود عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ( أَنَّ مَرْثَدَ بْنَ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيَّ كَانَ يَحْمِلُ الْأَسَارَى بِمَكَّةَ وَكَانَ بِمَكَّةَ بَعْثِي يُقَالُ لَهَا عَنَاقٌ وَكَانَتْ صَدِيقَتُهُ . قَالَ : جِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَنْكِحْ عَنَاقَ ؟ قَالَ : فَسَكَتَ عَنِّي ، فَتَرَلْتُ (وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٌ أَوْ مُشْرِكٌ) فَدَعَانِي فَقَرَأَهَا عَلَيَّ ، وَقَالَ : لَا تَنْكِحُهَا ) .

قال في "عون المعبود" : فيه دليل على أنه لا يحل للرجل أن يتزوج بمن ظهر منها الزنا ، ويدل على ذلك الآية المذكورة في الحديث لأن في آخرها : ( وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ) فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي التَّحْرِيمِ انتهى .

ج- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا يَنْكِحُ الزَّانِي الْمَجْلُودُ إِلَّا بِمِثْلِهِ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ . قال الشوكاني : وفيه دليل على أنه لا يحل للمرأة أن تتزوج من ظهر منه الزنى وكذلك لا يحل للرجل أن يتزوج بمن ظهر منها الزنى، ويدل على ذلك الآية المذكورة في الكتاب لأن في آخرها : { وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ } [النور: ٣] فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي التَّحْرِيمِ

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يجوز نكاح الزانية قبل توبتها .

وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية .

لأن المولى عز وجل بعد من ذكر المحرمات من النساء قال ( وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ ) .

والراجح التحريم .

وقال ابن تيمية : نكاح الزانية حرام حتى تتوب ، سواء كان زنى بها هو أو غيره . هذا هو الصواب بلا ريب وهو مذهب طائفة من السلف والخلف : منهم أحمد بن حنبل وغيره ، وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة والاعتبار .

فائدة : ١

حكم نكاح الزانية بعد توبتها ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : يحل نكاحها لمن زنا بها ولغيره.

وهذا هو قول الجمهور من العلماء وهو مذهب الأئمة الأربعة .

أ- لقوله تعالى ( وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقُولُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا (٦٨) يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا (٦٩) إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا (٧٠) وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ) .

وجه الدلالة :

أولاً : أن الله عز وجل صرح بأن الذين يزنون ومن ذكر معهم، إن تابوا وآمنوا وعملوا الصالحات، فإن الله يتوب عليهم، ويبدل سيئاتهم حسنات .

ثانياً : إن القرآن الكريم ذكر أنه تقبل التوبة من الشرك وهو أعظم الذنوب ، فلأن يقبل التوبة من الزنا من باب أولى وأحرى .

**القول الثاني :** أن الزانية الثابتة لا تحل لمن زنا بها أبداً .

وهو مروى عن ابن مسعود ، والبراء ، وعائشة .

**والقول الأول أصح .**

**قال ابن قدامة :** ... ويحتمل أنهم أرادوا بذلك ما كان قبل التوبة ، أو قبل استيرائها ، فيكون كفولنا .

فأما تحريمها على الإطلاق فلا يصح ؛ لقوله تعالى ( وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم ) .

ولأنها محللة لغير الزاني ، فحللت له ، كغيرها . ( المغني ) .

**قال الشنقيطي :** اعلم أن أظهر قول أهل العلم عندي أن الزانية والزاني إن تابا من الزنا وتديما على ما كانا منهما وتوبيا أن لا يعودا إلى

الذنب ، فإن نكاحهما جائز ، فيجوز له أن ينكحها بعد توبتهما ، ويجوز نكاح غيرها لهما بعد التوبة ؛ لأن الثابت من الذنب كمن لا

ذنب له . ( أضواء البيان ) .

## فائدة : ٢

كيفية توبة الزانية :

اختلف العلماء في كيفية توبتها على قولين :

**القول الأول :** أن توبة الزانية كتوبة غيرها ، وتكون بالإقلاع عن الذنب ، والندم على ما فات ، والعزم على عدم العودة إلى الذنب .

وهذا هو قول الجمهور .

**القول الثاني :** أن تراود على الزنا فتمتنع .

وهو مروى عن عمر ، وابنه ، وابن عباس ، وهو المشهور من مذهب الحنابلة .

ودليلهم ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قيل له : كيف تعرف توبتها؟ قال : يريد لها على ذلك ، فإن طوعته فلم تتب ، وإن أبت

فقد تابت .

**والراجح القول الأول .**

قال ابن قدامة مرجحاً القول الأول : ... وأما التوبة ، فهي الإِسْتِغْفَارُ وَالنَّدَمُ وَالْإِقْلَاعُ عَنِ الذَّنْبِ ، كَالْتَّوْبَةِ مِنْ سَائِرِ الذُّنُوبِ .

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : كَيْفَ تُعَرَفُ تَوْبَتُهَا ؟ قَالَ : يُرِيدُهَا عَلَى ذَلِكَ ، فَإِنْ طَاوَعَتْهُ فَلَمْ تُتْبِ ، وَإِنْ أَبَتْ فَقَدْ تَابَتْ .

فَصَارَ أَحْمَدُ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ اتِّبَاعًا لَهُ .

**وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يَدْعُو امْرَأَةً إِلَى الزَّيْنِ ، وَيَطْلُبُ مِنْهَا .**

وَلِأَنَّ طَلْبَهُ ذَلِكَ مِنْهَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي خَلْوَةٍ ، وَلَا يَحِلُّ الْخَلْوَةُ بِالْجَنَبَةِ ، وَلَوْ كَانَ فِي تَعْلِيمِهَا الْقُرْآنَ ، فَكَيْفَ يَحِلُّ فِي مُرَاوَدَتِهَا عَلَى الزَّيْنِ ، ثُمَّ لَا

يَأْمَنُ إِنْ أَجَابَتْهُ إِلَى ذَلِكَ أَنْ تَعُودَ إِلَى الْمَعْصِيَةِ ، فَلَا يَحِلُّ لِلتَّعَرُّضِ لِمِثْلِ هَذَا ، وَلِأَنَّ التَّوْبَةَ مِنْ سَائِرِ الذُّنُوبِ ، وَفِي حَقِّ سَائِرِ النَّاسِ ،

وَبِالنَّسَبَةِ إِلَى سَائِرِ الْأَحْكَامِ ، عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ ، فَكَذَلِكَ يَكُونُ هَذَا . ( المغني ) .

**قال الشيخ ابن عثيمين عن القول الأول :** هذا القول ضعيف لأسباب ذكرها الشيخ ابن عثيمين رحمه الله منها : إنه بالمرادة قد

تعود بعد أن تابت \_ وأن هذا المارود لا يأمن على نفسه لو وافقته \_ أن المارودة إما بخلوة وهذا حرام وإما بحضرة ناس فإنها لن

تطيع .

## فائدة : ٣

**قال الشنقيطي :** اعلم أن الذين قالوا يجوز نكاح العفيف الزانية ، لا يلزم من قولهم أن يكون زوج الزانية العفيف ديوئاً ؛ لأنه إنما

يتزوجها ليحفظها ، ويحرسها ، ويمنعها من ارتكاب ما لا ينبغي منعاً باتاً بأن يراقبها دائماً ، وإذا خرج ترك الأبواب مقفلة دونها ،

وأوصى بها من يحرسها بعده فهو يستمتع بها ، مع شدة العيرة والمحافظة عليها من الزينة ، وإن جرى منها شيء لا علم له به مع

اجْتِهَادِهِ فِي صِبَاغَتِهَا وَجَفْظِهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِ ، وَلَا يَكُونُ بِهِ دُيُوتًا ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ، وَقَدْ عَلِمْتَ بِمَا مَرَّ أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى جَوَازِ نِكَاحِ الْعَفِيفِ الرَّائِيَةِ كَعَكْسِهِ ، وَأَنَّ جَمَاعَةً قَالُوا يَمْنَعُ ذَلِكَ .

### بَابُ الْمُحَرَّمَاتِ فِي النِّكَاحِ

( وَهْنُ قِسْمَانِ : مُحَرَّمَاتٍ إِلَى الْأَبَدِ ، وَمُحَرَّمَاتٍ إِلَى أَمَدٍ . )

أي : المحرمات التي يحرم على الإنسان التزوج بمن قسمان :

القسم الأول : محرمات إلى الأبد . فلا تحل أبدًا .

القسم الثاني : محرمات إلى أمد . أي إلى غاية ، فمضى زال المانع فإنها تحل له .

( وَالْمُحَرَّمَاتُ إِلَى الْأَبَدِ سَبْعٌ مِنَ النَّسَبِ وَهْنِ : الْأُمّهَاتُ وَإِنْ هَلَكْنَ ، وَالْبَنَاتُ .... ) .

هذا القسم الأول : المحرمات إلى الأبد . وهن سبع :

قال تعالى ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ ) .

( الْأُمّهَاتُ وَإِنْ هَلَكْنَ ) .

لقوله تعالى ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ) .

ويدخل فيهن : الأم والجدات ، سواء كن من جهة الأب أو من جهة الأم .

( وَالْبَنَاتُ وَإِنْ نَزَلْنَ ) .

لقوله تعالى ( وَبَنَاتُكُمْ ) .

ويدخل فيهن : بنات الصلب ، وبنات الأبناء ، وبنات البنات وإن نزلن .

فائدة :

وتحرم البنت ولو كانت من زنا ، وهذا قول جماهير العلماء .

أ- لقوله تعالى ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ) .

وجه الشاهد : قالوا هذه ابنته فإنها أنثى مخلوقة من مائه هذه حقيقة لا تختلف بالحلل والحرمة.

ب- قول النبي ﷺ في امرأة هلال بن أمية انظروه يعني ولدها فإن جاءت به على صفة كذا فهو لشريك بن سحماء ، يعني المتهم بالزنا .

وجه الدلالة : أن الرسول ﷺ نسب الابن من الزنا لأبيه على الحقيقة، مع أنه خلق بماء غير محترم.

ج- وقول النبي ﷺ في قصة جريج - : يا غلام من أبوك؟ قال فلان الراعي .

وجه الشاهد : فهذا يدل على أن الزنا يحرم كما يحرم الوطء الحلال فلا تحل أم المزني بها ولا بناتها لآباء الزاني ولا لأولاده .

د- قالوا : لأنها أشبهت المخلوقة من وطء بشبهة ولأنها بضعة منه فلم تحل له كابنته من النكاح وتختلف بعض الأحكام لا ينفى كونها بنتا كما لو تختلف لرق أو اختلاف دين .

سئل ابن تيمية عَنِ بَنَاتِ الزَّانَا: هَلْ تُزَوَّجُ بِأَبْنَاهَا؟ فَأَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّزْوِيجُ بِهَا، وَهُوَ

الصَّوَابُ الْمَقْطُوعُ بِهِ؛ حَتَّى تَنَازَعَ الْجُمْهُورُ: هَلْ يُقْتَلُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ .

( وَ الْأَخَوَاتُ مَحَلُّهَا ) .

لقوله تعالى ( وَأَخَوَاتُكُمْ ) ، شقيقة كانت ، أو لأب ، أو لأم .

( وَ بَنَاتُ الْأَخِ ) .

أي : ويحرم عليه نكاح بنت أخيه ، لأنه عمها .

لقوله تعالى ( وَبَنَاتُ الْأَخِ ) .

ويدخل فيهن : بنات الأخ الشقيق ، وبنات الأخ لأب ، وبنات الأخ لأم ، وبنات أبنائهم ، وبنات بناتهن وإن نزلن .

( وَبَنَاتُ الْأَخَوَاتِ ) .

أي : وكذلك يحرم عليه نكاح بنت الأخت ، لأنه خالها .

لقوله تعالى ( وَبَنَاتُ الْأُخْتِ ) .

ويدخل فيهن : بنات الأخت الشقيقة ، وبنات الأخت لأب ، وبنات الأخت من الأم ، وبنات أبنائهن وبنات بناتهن وإن نزلن

( وَالْعَمَّاتُ وَالْخَالَاتُ لَهُ أَوْ لِأَحَدِ أُصْلَاهُ ) .

لقوله تعالى ( وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ ) .

العمات جمع عمّة ، وهي أخت الأب أو الجد وإن علا ، والخالات : جمع خالة ، وهي أخت الأم ، أو الجدة وإن علت .

قال ابن جرير : فكل هؤلاء اللواتي سماهن الله تعالى وبينَ تحريمهن محرمات غير جائز نكاحهن لمن حَرَّمَ الله ذلك عليه من الرجال بإجماع جميع الأمة لا اختلاف بينهم .

ومن حكى الإجماع القرطبي ، والطحاوي ، وابن تيمية .

فائدة : ١

أما بنات العمات والأعمام ، وبنات الخالات والأخوال فلا يحرمن لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّائِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّائِي هَاجَرْنَ مَعَكَ ... ) وحكم الأمة حكمه ﷺ ما لم يدل دليل على تخصيصه .

فائدة : ٢

قال السعدي في كتابة ( نور البصائر ) : فالقربات كلهن حرام ، إلا بنات العم وبنات العمات ، وبنات الأخوال ، وبنات الخالات .

( وَسَبْعٌ مِنَ الرِّضَاعِ تُظَاهِرُ الْكَفَرَاتِ ) .

أي : ومن المحرمات تأبيداً المحرمات بالرضاع ، وهن سبع نظير المحرمات بالنسب .

والدليل على التحريم بالرضاع :



قوله ﷺ ( يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ) متفق عليه .

والمعنى : يحرم بسبب الرضاع نظير ما يحرم بسبب النسب ( من للسببية ) .

فتحرم عليك أختك من الرضاع كما تحرم عليك أختك من النسب ، وتحرم عمته من الرضاع كما تحرم عمته من النسب وهكذا .  
قال ابن قدامة : كُلُّ امْرَأَةٍ حُرِّمَتْ مِنَ النَّسَبِ حُرْمٌ مِثْلُهَا مِنَ الرِّضَاعِ ، وَهِنَّ الْأُمّهَاتُ ، وَالْبَنَاتُ ، وَالْأَخَوَاتُ ، وَالْعَمَّاتُ ، وَالْخَالَاتُ ، وَبَنَاتُ الْأَخِ ، وَبَنَاتُ الْأَخْتِ ... لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : ( يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ... وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافاً .  
فتحرم عليك أمك من الرضاع ، وأختك من الرضاع ، وبناتك من الرضاع ... الخ .

( وَيُحْرَمُ - بِالضَّمِّ - زَوْجَةُ أَبِيهِ ) .

أي : وما يحرم أبداً ، المحرمات بالصهر ، وهن أربع ، ثلاث بمجرد العقد الصحيح . ( لا يشترط للتحريم وطء أو خلوة ) .

الصهر هو الاتصال بين إنسانين بسبب عقد النكاح ، فليس هناك قرابة ولا رضاع ولكن سببه عقد النكاح .

( زَوْجَةُ أَبِيهِ ) .

أي : وما يحرم بالمصاهرة زوجة الأب وجده وإن علا ، وهذه تحرم بمجرد العقد ، دخل بها أبوه أو لم يدخل .

قال تعالى ( وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتاً وَسَاءَ سَبِيلًا ) .

فزوجة أبيك حرام عليك على التأييد حتى لو مات أبوك عنها . وكذلك لو طلقها .

( وَزَوْجَةُ الْأَخِي وَإِنْ سَهَّلَ ) .

أي : وما يحرم بالمصاهرة زوجة ابنك .

قال تعالى ( وَخَالَاتُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ) .

أي أنه لو كان لابنك زوجة ثم طلقها فإنها لا تحل لك .

( وَأُمُّ الزَّوْجَةِ وَإِنْ هَلَّتْ ) .

أي : وما يحرم بسبب الصهر أم زوجتك وجدتها وإن علون ، فيحرم من بمجرد العقد على البنت .

لقوله تعالى ( وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ) .

مثلاً: زوجتك اسمها رقية ولها أم اسمها خديجة ، فإنها لا تحل لك ، لأنها أم زوجتك وكذلك جدتها وأم جدتها .

وهذه تحرم بمجرد العقد .

فائدة :

حكم من زنى بأُم زوجته - عياداً بالله من ذلك - هل تحرم عليه زوجته بذلك أم لا ؟

فيه خلاف بين الفقهاء .

ذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه تحرم عليه زوجته بسبب زناه بأُمها .

جاء في عمدة الفقه ( ومن وطئ امرأة حلالاً أو حراماً حُرِّمَتْ عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ ، وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ أُمُّهُمَا وَبَنَاتُهَا ) .

وجعلوا هذا الوطء المحرّم كالوطء الحلال في تحريم المصاهرة ، فإن الرجل لو نكح امرأة ودخل بها حرمت عليه بنتها إجماعاً .

لقوله تعالى في المحرمات من النساء : ( وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ) .

وذهب المالكية والشافعية : إلى أنه لا تحرم عليه زوجته بسبب وطئه لأمرها بالزنا ؛ لأن الحرام لا يحرم الحلال .  
قال ابن قدامة : ... وَلَوْ وَطِئَ أُمُّ امْرَأَتِهِ أَوْ بَنَتُهَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا ، فِي رِوَايَةٍ جَمَاعَةٍ وَرُوِيَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ وَبِهِ قَالَ الْحُسَيْنُ وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالشَّعْبِيُّ وَالنَّخَعِيُّ ، وَالتَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .  
وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ الْوُطْءَ الْحَرَامَ لَا يُحْرِمُ .

وبه قال سعيد بن المسيب ويحيى بن يعمر ، وعروة ، والفريرى ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور وابن المنذر .  
لما روي عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( لَا يُحْرِمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ ) وَلَئِنَّهُ وَطْءٌ لَا تَصِيرُ بِهِ الْمُوَطَّؤَةُ فِرَاشًا ، فَلَا يُحْرِمُ كَوُطْءُ الصَّغِيرَةِ . ( المغني ) .  
والقول الثاني ، الذي ذهب إليه المالكية والشافعية ، قد رجحه جماعة من أهل التحقيق ، منهم العلامة محمد الأمين الشنقيطي ، قال رحمه الله : " الخلاف في هذه المسألة مشهور معروف ، وأرجح القولين دليلاً فيما يظهر أن الزنى لا يحرم به حلال .

وقال الشيخ ابن عثيمين : لو زنى رجل بامرأة فهل يحرم عليها أصله وفرعه ، وهل يحرم عليه أصلها وفرعها ؟  
الجواب : لا يحرم ، لأنه لا يدخل في الآية ، قال تعالى : ( وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ ) قال ( مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ ) والزانية لا تدخل في هذا ... ومع هذا فمذهب الحنابلة أن الزنى كالنكاح ، فإذا زنى بامرأة حرم عليه أصولها وفروعها ، وحرم عليها أصوله وفروعه تحريماً مؤكداً ، بل من غرائب العلم أن يجعل السفاح كالنكاح ، بل من أغرب ما يكون ، وهو من أضعف الأقوال ... والصواب أنه لا أثر في تحريم المصاهرة لغير عقد صحيح ؛ وذلك لأن العقود إذا أطلقت في الشرع حملت على الصحيح ، فالصواب في هذه المسألة أن كل ما كان طريقه محرماً فإنه لا أثر له في التحريم والمصاهرة . ( الشرح الممتع ) .

﴿ وَبِئْسَ الْأَخْرُوجُ ﴾ إِنَّ دَخَلَ بِأَمْرَهَا ۝

أي : وما يحرم من المصاهرة بنت زوجته ، وهذه تحرم إذا دخل بأمرها [ وهو وطء الزوجة بنكاح صحيح ] .

وهذه هي الربيبة . ( الربيبة بنت الزوجة ) .

قال تعالى ( وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ) .

[ ومعنى دخلتم بهن : أي جامعتموهن ] .

مثال : لو كان لك زوجة ولها بنت من رجل آخر ، فهذه البنت حرام عليك .

لكن لا يقع التحريم إلا بالدخول وهو الجماع ، فإن حصل الفراق قبل الجماع فلا تحرم .

لقوله تعالى ( وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ) .

لكن الآية فيها قيدان :

اللائي في حجوركم - أن تكون من نسائكم اللائي دخلتم بهن .

لكن أكثر العلماء على أنه يشترط شرط واحد وهو الدخول { الجماع } ، وأما شرط كونها في الحجر فهذا شرط أغلبي .

فائدة :

قال الشيخ ابن عثيمين : المراد بالدخول هنا الوطء يعني الجماع ، فلو تزوج امرأة وخلا بها ، ولم تعجبه وطلقها فله أن يتزوج بنتها .

## فَصْلٌ

(وَيُحَرِّمُ إِلَيْهِ الْأُمُّ)

هذه النوع الثاني من المحرمات ، وهي من تحرم إلى أمد ، أي إلى غاية ، فمضى زال المانع فإِنَّمَا تحل له .

وهذا القسم نوعان :

الأول : المحرمات لأجل الجمع .

الثاني : المحرمات إلى أمد ، وهن المحرمات لعارض قابل للزوال .

( أَلْهَمْتُ زَوْجَتِي ) .

أي : وما يحرم إلى أمد أخت زوجته . ( المحرم الجمع بينهما ) .

فيحرم الجمع بين الأختين .

أ- قال تعالى ( وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ) .

قال ابن جرير : معناه : وحرم عليكم أن تجمعوا بين الأختين عندكم بنكاح .

قال ابن كثير : وقد أجمع العلماء من الصحابة والتابعين والأئمة قديماً وحديثاً على أنه يحرم الجمع بين الأختين في النكاح .

قال الحافظ ابن حجر : والجمع بين الأختين في التزويج حرام بالإجماع ، سواء كانت شقيقتين أم من أب أم من أم ، وسواء

البنت من الرضاع .

ومن الأدلة على التحريم :

ب- حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت (دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ فَقَالَ «أَفْعَلْ مَاذَا» قُلْتُ تَنْكِحُهَا. قَالَ «أَوْتَحِيْبِي ذَلِكَ». قُلْتُ لَسْتُ لَكَ بِمُحَلِّبَةٍ وَأَحَبُّ مِنْ شَرِكِي فِي الْخَيْرِ أُخْتِي. قَالَ «فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي». قُلْتُ فَإِنِّي أُخْبِرُ أَنَّكَ تَحْطُبُ دَرَّةً بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ. قَالَ «بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ». قُلْتُ نَعَمْ. قَالَ «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجَرِي مَا حَلَّتْ لِي إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا تُؤَيِّبُهُ فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ». رواه مسلم

### فائدة : ١

إذا طلقت المرأة وانتهت عدتها ، حلت أختها وعمتها وخالتها ، لانتفاء الضرر .

ومثل ذلك الرضاع فأخت زوجتك من الرضاع لا تجمعها مع زوجتك ، كذلك عمه زوجتك من الرضاع لا يجوز ، وكذلك خالة زوجتك من الرضاع لا يجوز .

فإذا توفيت زوجة الرجل ، أو طلقها ، فله نكاح أختها سواء كانت الصغرى أو الكبرى؛ لأن الممنوع هو الجمع بينهما ؛ فإذا حصلت الفرقة ، بالموث أو بالطلاق ، انقطعت العلاقة الزوجية ، فجاز له نكاح أختها .

قال الشيخ حمد بن عبد الله الحمد : إذا طلق المرأة وفرغت من عدتها ، فله أن ينكح أختها ، وله أن ينكح عماتها ، وله أن ينكح خالتها وذلك؛ لأن التحريم إلى أمدٍ وليس بتحريم على الأبد ، فقد زال المانع وهو الجمع وهنا لا جمع ، فإذا طلق المرأة وقضت عدتها ، أو ماتت ، ثم نكح أختها أو عماتها أو خالتها فذلك جائز لزوال المانع " انتهى من "شرح الزاد" .

وسئل الشيخ ابن جبرين رحمه الله : هل يجوز لرجل توفيت زوجته أن يتزوج من ابنة أخيها أو عماتها أو خالتها أو بناتها ؟

فأجاب: يجوز ذلك لفقد المحذور ، وهو الجمع بين الأقارب الذي يسبب قطع الأرحام ، فإذا طلق الرجل زوجته ، أو ماتت : حلت له أختها ، أو بنت أخيها ، أو بنت أختها ، أو عماتها ، أو خالتها ، أو بنات المذكورات " . انتهى من ( فتاوى إسلامية ) .

(وَمِمَّنْهَا وَخَالَتُهَا ) .

أي : ومما يحرم إلى أمد عمة زوجته ، وخالتها .

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
ففي هذا الحديث : تحريم أن يجمع الرجل في عصمته بين المرأة وعمتها ، أو المرأة وخالتها .

قال النووي : في هذا دليل لمذهب العلماء كافة أنه يحرم الجمع بين المرأة وعمتها ، وبينها وخالتها .

وقال ابن قدامة في بيان محرمات النكاح (والجمع بين المرأة وعمتها ، وبينها وبين خالتها) ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ وَلَيْسَ فِيهِ - بِحَدِّهِ - إِخْتِلَافٌ ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْبِدْعِ جَمَعَ لَا تُعَدُّ مُخَالَفَتُهُ خِلَافًا ، وَهُمْ الرَّافِضَةُ وَالْخَوَارِجُ ، لَمْ يُحَرِّمُوا ذَلِكَ ، وَلَمْ يَقُولُوا بِالسُّنَّةِ الثَّابِتَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهِيَ مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ( لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ ( لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا ، وَلَا الْعَمَةُ عَلَى بِنْتِ أُخِيهَا ، وَلَا الْمَرْأَةُ عَلَى خَالَتِهَا ، وَلَا الْحَالَةُ عَلَى بِنْتِ أُخْتِهَا ، لَا تُنْكَحُ الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى ، وَلَا الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى ) وَلِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي تَحْرِيمِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِيقَاعُ الْعَدَاوَةِ بَيْنَ الْأَقْرَابِ ، وَإِفْضَاؤُهُ إِلَى قِطْعَةِ الرَّحِمِ الْمُحَرَّمِ وَهَذَا مُوجُودٌ فِيمَا ذَكَرْنَا ، فَإِنْ اخْتَجَّجُوا بِعُمُومِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ( وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ) خَصَّصْنَاهُ بِمَا رَوَيْنَاهُ . ( المغني )

فائدة : ١

بين صلى الله عليه وسلم الحكمة من ذلك ، فقال صلى الله عليه وسلم ( إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم ) رواه ابن حبان .

وذلك لما يكون بين الضرائر من الغيرة .

قال السعدي : ... وذلك لما في ذلك من أسباب التقاطع بين الأرحام .

( وَإِنْ جُمِعَ بَيْنَ مَنْ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُ فِي هَذِهِ الْوَاحِدَةِ هَسَمٌ ) .

أي : فسد العقد .

مثاله : ... بأن يقول الأب للشخص : زوجتك ابنتي هاتين ، فيقول : قبلت ، فهنا لا يصح إنكاح واحدة منهما ، فلا يصح العقد لا على هذه ، ولا على هذه . ( الشرح الممتع ) .

أو يعقد على امرأة وعمتها ، أو على امرأة وخالتها ، فيفسد العقد .

قال ابن قدامة : فَإِنْ تَزَوَّجَهُمَا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ فَسَدَ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَرْئِيَّةَ لِإِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى ، وَسَوَاءٌ عَلِمَ بِذَلِكَ خَالَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ . ( المغني )

وقال في الكافي : فَإِنْ تَزَوَّجَ أُخْتَيْنِ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ بَطُلَ فِيهِمَا ، لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا لَيْسَتْ أُولَى بِالْبَطْلَانِ مِنَ الْأُخْرَى ، فَبَطُلَ فِيهِمَا .

( وَإِنْ كَانَ فِي عَقْدَيْنِ لَمْ يَصْغُ الثَّانِي مِنْهُمَا ) .

أي : وإن كان كل واحدة بعقد ، فنكاح الثاني مفسوخ باطل .

كان يعقد على امرأة ثم بعد فترة عقد على أختها ، أو عمتها ، أو خالتها ، فإن الذي يصح هو العقد السابق ويبطل الثاني .

قال ابن قدامة : فَإِنْ تَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا بَعْدَ الْأُخْرَى فَنِكَاحُ الْأُولَى صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ جَمْعٌ ، وَنِكَاحُ الثَّانِيَةِ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ بِهِ يَحْصُلُ الْجَمْعُ . ( المغني ) .

فائدة :

قال ابن قدامة : وَلَا يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ ابْنَتَيْ الْعَمِّ ، وَابْنَتَيْ الْحَالِ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ لِعَدَمِ النَّصِّ فِيهِمَا بِالتَّحْرِيمِ ، وَدُخُولِهِمَا فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ) وَلِأَنَّ إِحْدَاهُمَا نَحِلُّ لَهَا الْأُخْرَى لَوْ كَانَتْ ذَكَرًا . ( المغني ) .

( وَإِلَى أَسْلَمَ كَاهِنٌ وَتَمَتَّتْهُ أُخْتَانِ الْاِخْتِلَافِ مِنْهُمَا الْوَاحِدَةُ ) .

أي : فمن أسلم وتحتة أختان خَيْرٌ ، فيمسك إحداها ويطلق الأخرى لا محالة .

عَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ قَيْسٍ الدَّيْلَمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ ( قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَحْتِي أُخْتَانِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : طَلَّقْ أُيْتَهُمَا شِئْتَ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ .

قال ابن قدامة : ومن أسلم وتحتة أختان لزمه أن يختار إحداهما .

لما روى الضاحك بن فيروز عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله إني أسلمت وتحتي أختان قال : ( طلق أيهما شئت ) رواه أبو داود .  
ولأن الجمع بينهما محرم فأشبهه الزيادة على الأربع .

وهذا القول في المرأة وعمتها والمرأة وخالتها لأن جمعهما محرم . ( الكافي ) .

« وَلَيْسَ لِلْمَرْءِ أَنْ يَجْمَعَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ » .

أي : ويحرم على الرجل أن يجمع في عصمته أكثر من أربع زوجات في وقت واحد .

وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد ، منهم ( ابن حجر ، وابن قدامة ، وابن كثير ) .

قال تعالى (فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) .

أي إن شاء أحدكم اثنتين ، وإن شاء ثلاثاً ، وإن شاء أربعاً .

قال ابن حزم : واتفقوا على أن نكاح أكثر من أربع زوجات لا يحل لأحد بعد رسول الله ﷺ .

وقال ابن رشد : واتفق المسلمون على جواز نكاح أربعة من النساء معاً ، وذلك للأحرار من الرجال .

وقال الإمام البغوي : وهذا إجماع أن أحداً من الأمة لا يجوز له أن يزيد على أربع نسوة ، وكانت الزيادة من خصائص النبي ﷺ لا مشاركة معه لأحد من الأمة فيها . ( تفسير البغوي ) .

والشافعي رحمه الله حيث نقل عنه الحافظ ابن كثير في "تفسيره" أنه قال : (وقد دلت سنة رسول الله ﷺ المبينة عن الله أنه لا يجوز لأحد غير رسول الله ﷺ أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة) .

قال ابن كثير : وهذا الذي قاله الشافعي رحمه الله مجمع عليه بين العلماء ، إلا ما حكى عن طائفة من الشيعة أنه يجوز الجمع بين أكثر من أربع إلى تسع ، وقال بعضهم : بلا حصر .

وقد بوب البخاري ( باب لا يتزوج أكثر من أربع لقوله تعالى : مثنى وثلاث ورباع ) .

قال الحافظ ابن حجر : أما حكم الترجمة فبالإجماع إلا قول من لا يعتد بخلافه من رافضي ونحوه .

عن ابن عمر ( أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ ، فَأَسْلَمَ مَعَهُ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالتِّرْمِذِيُّ .

– من خصوصيات النبي ﷺ أن له أن يجمع أكثر من أربع .

– وأما ملك اليمين : فله أن يوطأ ما شاء .

قال تعالى (فَوَاجِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) ولم يقيد

قال تعالى ( والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم .. ) ولم يحدد .

فيجوز أن يوطأ من ملك اليمين ما أراد .

فائدة :

حكم من أسلم وعنده أكثر من أربع .

أنه من أسلم وتحتة أكثر من أربع نسوة ، فإنه يتخير منهن أربعاً ويطلق الباقي .

**قال ابن القيم :** فَصَلَ فِي حُكْمِهِ ﷺ فِيمَنْ أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ أَوْ عَلَى أُخْتَيْنِ فِي التَّرْمِذِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ( أَنَّ غِيْلَانَ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ اخْتَرْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا ) وَفِي طَرِيقٍ أُخْرَى : وَفَارِقِي سَائِرَهُنَّ ، وَأَسْلَمَ فَيُرَوِّ الدَّيْلِمِيُّ وَتَحْتَهُ أُخْتَانِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ اخْتَرْ أُبَيَّهُمَا شِئْتَ ، فَتَضَمَّنَ هَذَا الْحُكْمُ صِحَّةَ نِكَاحِ الْكُفَّارِ وَأَنَّهُ لَهُ أَنْ يَخْتَارَ مَنْ شَاءَ مِنَ السَّوَابِقِ وَاللَّوَابِقِ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْخِيَرَةَ إِلَيْهِ وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِنَّ تَزْوُجَهُنَّ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ فَسَدَ نِكَاحُ الْجَمِيعِ وَإِنْ تَزَوَّجَهُنَّ مُتَرَتِّبَاتٍ ثَبَتَ .

**( وَلِلَّهِدِ أَنْ يَجْمَعَ أَكْثَرَ مِنْ زَوْجَتَيْنِ ) .**

أي : لا يجوز للعبد أن يجمع أكثر من اثنتين ، لأنه قول عمر وعلي وغيرهما ولا مخالف لهما .  
**( وَتَهْرَمُ الْمَهْنَةُ ) .**

أي : ومن المحرمات إلى أمد ، المرأة التي في عدتها من الغير ، فلا يحل لأحد نكاحها حتى تنقضي عدتها .  
 لقوله تعالى ( وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ ) أي : ولا تعقدوا عقد النكاح حتى تنتهي العدة والمراد : ببلوغ الكتاب أجله: انقضاء العدة .

وقد نقل ابن رشد الاتفاق على أن النكاح لا يجوز في العدة.

**قال ابن قدامة :** المعتدة لا يجوز لها أن تنكح في عدتها ، إجماعاً ، أي عدة كانت ؛ لقول الله تعالى : ( وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ ) .. وإن تزوجت ، فالنكاح باطل .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْأُجْنَبِيِّ نِكَاحُ الْمُعْتَدَةِ أَيَّا كَانَتْ عِدَّتُهَا مِنْ طَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ أَوْ فُسْخٍ أَوْ شُبْهَةٍ ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا أَمْ بَائِنًا بَيِّنُونَةً صُغْرَى أَوْ كُبْرَى . وَذَلِكَ لِحِفْظِ الْأَنْسَابِ وَصَوْنِهَا مِنَ الْإِخْتِلَاطِ وَمُرَاعَاةِ لِحَقِّ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ .

#### فائدة : ١

فإذا وقع فإنه يجب التفريق بينها وبين زوجها الثاني ، ثم تكمل عدتها من الأول ، ثم إذا فرغت من عدة الأول جاز للثاني أن يعقد عليها عقداً جديداً.

**قال ابن قدامة :** وَجُعِلَ الْأَمْرُ أَنَّ الْمُعْتَدَةَ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تُنْكَحَ فِي عِدَّتِهَا ، إجماعاً ، أيَّ عِدَّةٍ كَانَتْ .  
 لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ ) .

وَلَأَنَّ الْعِدَّةَ إِنَّمَا أُعْثِرَتْ لِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ لئَلَّا يُفْضِيَ إِلَى اخْتِلَاطِ الْمَيَاهِ ، وَامْتِزَاجِ الْأَنْسَابِ .

وَإِنْ تَزَوَّجَتْ ، فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهَا مُتَوَعَّدَةٌ مِنَ النِّكَاحِ لِحَقِّ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ ، فَكَانَ نِكَاحًا بَاطِلًا ، كَمَا لَوْ تَزَوَّجَتْ وَهِيَ فِي نِكَاحِهِ ، وَيَجِبُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَالْعِدَّةُ بِحَالِهَا ، وَلَا تُنْقَطُ بِالْعِدَّةِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ بَاطِلٌ لَا تَصِيرُ بِهِ الْمَرْأَةُ فِرَاشًا ، وَلَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ بِالْعِدَّةِ شَيْءٌ ، وَتُسْقَطُ سُكْنَاهَا وَتَقْضَى عَنْ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهَا نَاشِئَةٌ ، وَإِنْ وَطَّئَهَا ، انْقَطَعَتِ الْعِدَّةُ سَوَاءً عَلِمَ التَّخْرِيمُ أَوْ جَهِلَهُ .

ثم قال :

إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَعَلَيْهِ فِرَافُهَا ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، وَجِبَ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ فَارَقَهَا أَوْ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا ، وَجِبَ عَلَيْهَا أَنْ تُكْمَلَ عِدَّةُ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ أَسْبَقُ ، وَعِدَّتُهُ وَجِبَتْ عَنْ وَطْءٍ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ ، فَإِذَا اكْتَمَلَتْ عِدَّةُ الْأَوَّلِ ، وَجِبَ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَ مِنَ الثَّانِي ، وَلَا تَتَدَاخَلُ الْعِدَّتَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ رَجُلَيْنِ . ( المعني ) .

**قال ابن كثير :** قد أجمع العلماء على أنه لا يصح العقد في مدة العدة ، واختلفوا فيمن تزوج امرأة في عدتها فدخل بها ، فإنه يفرق بينهما ، وهل تحرم عليه أبداً؟ على قولين: الجمهور على أنها لا تحرم عليه، بل له أن يخطبها إذا انقضت عدتها ، وذهب الإمام مالك إلى أنها تحرم عليه على التأبيد. ( التفسير ) .

فائدة : ٢

قال ابن قدامة : وَإِذَا تَزَوَّجَ مُعْتَدَّةً ، وَهِيَ عَالِمَانِ بِالْعِدَّةِ ، وَتَحْرِيمِ النِّكَاحِ فِيهَا ، وَوَطَّنَهَا ، فَهِيَ زَانِيَانِ ، عَلَيْهِمَا حَدُّ الزَّانَا ، وَلَا مَهْرَ لَهَا ، وَلَا يُلْحَقُهُ النَّسَبُ .

وإن كانا جاهلين بالعدَّة ، أو بالتَّحْرِيمِ ، ثَبَتَ النَّسَبُ ، وَانْتَفَى الْحُدُّ ، وَوَجِبَ الْمَهْرُ .

( وَالزَّانِيَةُ هِيَ الَّتِي تَتَّيِبُ وَتَنْهَضِي مَعَهَا ) .

أي : ومما يحرم إلى أمد : نكاح الزانية حتى تتوب . ( الزنا : فعل الفاحشة في قبل أو دُبُر ) .

وقد تقدم الكلام على هذه المسألة ، وأن الراجح تحريم نكاح الزانية حتى تتوب ، وكذا يحرم على العفيفة أن تنكح الزاني حتى يتوب .

فائدة : ١

قوله ( حتى تتوب ) اختلف العلماء في كيفية توبتها :

والراجح أن تتوب وتقلع عن ذلك كغيرها ، ورجح ذلك ابن قدامة .

قال ابن قدامة : وَأَمَّا التَّوْبَةُ ، فَهِيَ الْإِسْتِغْفَارُ وَالنَّدَمُ وَالْإِفْلَاحُ عَنِ الذَّنْبِ ، كالتَّوْبَةِ مِنْ سَائِرِ الذُّنُوبِ .

وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : كَيْفَ تُعْرَفُ تَوْبَتُهَا ؟ قَالَ : يُرِيدُهَا عَلَى ذَلِكَ ، فَإِنْ طَاعَتْهُ فَلَمْ تَتُبْ ، وَإِنْ أَبَتْ فَقَدْ تَابَتْ

فَصَارَ أَحْمَدُ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ اتِّبَاعًا لَهُ .

وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ :

فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يَدْعُو امْرَأَةً إِلَى الزَّيْنِ ، وَيَطْلُبُهَا مِنْهَا .

وَلَاَنْ طَلَبَهُ ذَلِكَ مِنْهَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي خُلُوةٍ ، وَلَا تَحِلُّ الْخُلُوةُ بِأَجْنَبِيَّةٍ ، وَلَوْ كَانَ فِي تَعْلِيمِهَا الْقُرْآنَ ، فَكَيْفَ يَحِلُّ فِي مُرَاوَدِّهَا عَلَى الزَّيْنِ

ثُمَّ لَا يَأْمَنُ إِنْ أَجَابَتْهُ إِلَى ذَلِكَ أَنْ تَعُودَ إِلَى الْمَعْصِيَةِ ، فَلَا يَحِلُّ لِلتَّعَرُّضِ لِمِثْلِ هَذَا .

وَلَأَنَّ التَّوْبَةَ مِنْ سَائِرِ الذُّنُوبِ ، وَفِي حَقِّ سَائِرِ النَّاسِ ، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ الْأَحْكَامِ ، عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ ، فَكَذَلِكَ يَكُونُ هَذَا ( الْمُعْنَى ) .

فائدة : ٢

قوله ( وتنقضي عدتها ) اختلف العلماء في عدة الزانية :

فقليل : ثلاث حيض كغيرها .

وهذا مذهب الحنابلة .

قال ابن قدامة معللاً لهذا القول : لِأَنَّهُ وَطَّنَ وَيَقْتَضِي شُغْلَ الرَّجْمِ ، فَوَجِبَتْ الْعِدَّةُ مِنْهُ ، كَوَطْنِ الشُّبْهَةِ ، وَأَمَّا وَجُوبُهَا كَعِدَّةِ الْمُطَلَّاقَةِ ، فَلِأَنَّهَا خُرَّةٌ فَوْجِبَ اسْتِبْرَازُهَا بِعِدَّةٍ كَامِلَةٍ ، كَالْمَوْطُوءَةِ بِشُبْهَةٍ . ( الْمُعْنَى ) .

وقيل : ليس عليها عدة ، وإنما استبراء بحيضة .

واختار هذا القول ابن تيمية .

وهو الراجح .

وقد جاء في ( الموسوعة الفقهية الكويتية ) : اختلف الفقهاء في عدة الزانية على ثلاثة أقوال :

القول الأول : ذهب الحنفية والشافعية والثوري إلى أن الزانية لا عدة عليها ، حاملاً كانت أو غير حامل .

وهو المروي عن أبي بكر وعمر وعلي .

واستدلوا بقول الرسول ﷺ : الولد للفراش وللعاهر الحجر .

ولأن العدة شرعت لحفظ النسب ، والزنا لا يتعلق به ثبوت النسب ، ولا يوجب العدة .

القول الثاني : وهو المعتقد لدى المالكية والحنابلة في المذهب وهو ما ذهب إليه الحسن والنخعي : أن المزني بها تعتد عدة المطلقة .

لأنه وطء يقتضي شغل الرحم ، فوجب العدة منه ، ولأنها حرة فوجب استبراءها بعدة كاملة قياساً على الموطوءة بشبهة ، ولأن المزني بها إذا تزوجت قبل الإعتداد اشتبه ولدت الزوج بالولد من الزنا ، فلا يحصل حفظ النسب .

القول الثالث : ذهب المالكية في قول ، والحنابلة في رواية أخرى إلى أن الزانية تستبرأ بحيضة واحدة .

واستدلوا بحديث : لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة .

تنبيه : أمّا الحمل من زنا أو من غصب فيحرم على زوجها وطؤها قبل الوضع اتفاقاً ، وإذا كانت الزانية غير متزوجة فإنه لا يجوز العقد عليها زمن الاستبراء ، فإن عقد عليها وجب فسخؤه .

( وَمَطْلَقَتُهُ ثَلَاثًا حَتَّى يَطْلَاهَا زَوْجٌ هَيِّرُهُ ) .

أي : ومن المحرمات إلى أمد مطلقته ثلاثاً ، فإنها تحرم عليه حتى تنكح زوجاً غير زوجها نكاحاً صحيحاً ( نكاح رغبة ) ، ثم يطلقها بعد ذلك ، فيجوز للأول إعادتها .

لقوله تعالى ( الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ... ) ثم قال ( ... فإن طلقها ) يعني الثالثة ( فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ) .

فائدة : ١

فمن طلق زوجته آخر ثلاث تطليقات ، فإنها لا ترجع إليه إلا بشروط :

الشرط الأول : أن تنكح زوجاً غيره .

أ- لقوله تعالى ( فَإِنْ طَلَّقَهَا [ يعني الثالثة ] فَلَا تحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ) .

ب- ولحديث عائشة قالت ( جاءت امرأة رفاعة إلى النبي ﷺ فقالت كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَبِتُّ طَلَاقِي فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّيَّيرِ وَإِنْ مَا مَعَهُ مِثْلُ هَذِهِ النَّوْبِ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ « أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ لَا ، حَتَّى تَذُوقِي عُسْبِلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسْبِلَتِكَ » . قَالَتْ وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَهُ وَخَالِدٌ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤَدَّنَ لَهُ فَنَادَى يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا تَسْمَعُ هَذِهِ مَا يَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ) متفق عليه .



**[ فبت طلاقى ]** البت بمعنى القطع .يحتمل أنه قال لها : أنت طالق البتة ، ويحتمل أنه طلقها الطلقة الأخيرة ، وهذا الراجح ، فقد جاء عند البخاري : ( طلقني آخر ثلاث تطليقات ) فيكون طلقها ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها .

**[ عبد الرحمن بن الزبير ]** الزبير : بفتح الزاي ، بعدها باء مكسورة . [ مثل هدبة الثوب ] هدبة بضم الهاء وسكون الدال هو طرف الثوب ، وأرادت أن ذكره يشبه الهدبة في الاسترخاء وعدم الانتشار . **[ عسيلته ]** العسيلة حلاوة الجماع الذي يحصل بتغيب الحشفة في الفرج ، قال الجمهور : ذوق العسيلة كناية عن المجامعة ، وهو تغيب حشفة الرجل في فرج المرأة .

**الشرط الثاني :** أن يجامعها في الفرج .

أ- لقوله ﷺ : ( حتى يذوق عسيلتك وتذوقي عسيلته ) فعلق النبي ﷺ الحل على ذواق العسيلة منها، ولا يحصل هذا إلا بالوطء في الفرج.

ب- ولقوله ( حتى تنكح زوجاً غيره ) فالمراد بالنكاح هنا الوطء لدلالة حديث عائشة السابق .

وهذا مذهب جمهور العلماء أنه لا بد من الجماع، قال ابن المنذر: أجمع العلماء على اشتراط الجماع لتحل للأول، إلا سعيد بن المسيب. يعني أنه قال : يكفي العقد .

**قال النووي** رحمه الله : قَوْلُهُ ﷺ ( لَا ، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ ) كِنَايَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ ، شَبَّهَ لَذَّةَ الْغَسَلِ وَخَلَاوَتَهُ . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ : أَنَّ الْمُطَلَّقةَ ثَلَاثًا لَا تَحِلُّ لِمُطَلِّقِهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، وَيَطَّأَهَا ثُمَّ يُفَارِقَهَا ، وَتَنْقُضِي عِدَّتَهَا . فَأَمَّا مُجَرَّدُ عَقْدِهِ عَلَيْهَا فَلَا يُبَيِّحُهَا لِلْأَوَّلِ . وَبِهِ قَالَ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ ، إِلَّا سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ ، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ هَذَا الْحَدِيثُ " انتهى .  
**وقال ابن قدامة :** ومع تصريح النبي ﷺ ببيان المراد من كتاب الله تعالى ، وأنها لا تحل للأول حتى يذوق الثاني عسيلتها وتذوق عسيلته، لا يعرج على شيء سواه، ولا يجوز لأحد المصير إلى غيره . ( المغني ) .

**فائدة : ١**

يكفي حلها لمطلقها ثلاثاً ، تغيب حشفة الرجل في الفرج ، ولا بد من انتشار الذكر .

ولا يشترط الإنزال ، وهذا مذهب الجمهور خلافاً للحسن البصري .

**الشرط الثالث :** أن يكون النكاح صحيحاً .

فإن كان فاسداً كنكاح التحليل أو الشغار ، فإنه لا يحلها وطئها .

**ونكاح التحليل هو :** أن يعتمد الرجل إلى المرأة المطلقة ثلاثاً فيتزوجها ليحلها لزوجها الأول .

وهو حرام ولا تحل به المرأة لزوجها الأول .

لحديث ابن مسعود قال : ( لعن رسول الله المحلل والمحلل له ) . رواه أحمد والترمذي

وسماه النبي ﷺ تيساً مستعاراً .

فمتى نوى الزوج الثاني أنه متى حللها طلقها ، فإنه لا تحل للأول ، والنكاح باطل .

**فالملعون على لسان الرسول ﷺ هو :**

**المحلل :** هو الزوج الثاني إذا قصد التحليل ونواه ، وكان عالماً .

**والمحلل له :** هو الزوج الأول ، فيلحقه اللعن إذا كان عالماً . (وستأتي المسألة إن شاء الله) .

**فائدة : ٢**

لو وطأها الثاني بحيض أو نفاس أو إحرام ، هل تحل ؟

**قيل :** لا تحل بالوطء المحرم .

قالوا لأنه وطء حرام لحق الله ، فلم يحصل به الإحلال .

**وقيل :** أنه يحلها .

وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي .

ورجحه ابن قدامة في المغني ، حيث قال : وَظَاهِرُ النَّصِّ جُلُّهَا وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى ( حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ) وَهَذِهِ قَدْ نَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ . وَأَيْضًا قَوْلُهُ ( حَتَّى تَذُوقِيَ عُسَيْلَهُ ، وَتَذُوقُ عُسَيْلَتِكَ ) . وَهَذَا قَدْ وَجَدَ .  
وَلَأَنَّهُ وَطْءٌ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ فِي حَلِّ الْوُطْءِ عَلَى سَبِيلِ التَّمَامِ ، فَأَحْلَاهَا ، كَالْوُطْءِ الْحَلَالِ ، وَكَمَا لَوْ وَطَّئَهَا وَقَدْ ضَاقَ وَقْتُ الصَّلَاةِ ، أَوْ وَطَّئَهَا مَرِيضَةً يَضُرُّهَا الْوُطْءُ .  
وَهَذَا أَصَحُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ . ( المغني ) .

### فائدة : ٣

الحكمة من كون الزوج الأول لا يحل له نكاح مطلقته ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره :  
أولاً : تعظيم أمر الطلاق ، حتى لا يكثر وقوعه ، فإنه إذا علم أنه لا ترجع إليه بعد الثلاث حتى يتزوجها غيره ، لم يستعجل بإيقاعه .  
ثانياً : الرفق بالمرأة ، فإن المرأة إذا طلقت ثلاثاً فإنها تتزوج غيره ، وقد يكون خيراً من زوجها الأول فتسعد به .  
( وَالْمُحَرِّمُ هَتَّى لَهْلٍ ) .

أي : ومن المحرمات إلى أمد : المحرمة حتى تحل من إحرامها [ التحلل الثاني عند جمهور العلماء ] .  
لحديث عثمان رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ ، وَلَا يَنْكِحُ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .  
وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ ( وَلَا يَخْطُبُ ) . وَزَادَ ابْنُ جَبَّانَ ( وَلَا يُخْطَبُ عَلَيْهِ ) .  
( لَا يَنْكِحُ الْمُتَعَزِّمُ ) بفتح الياء ، أي لا يتزوج لنفسه ، ( وَلَا يَنْكِحُ ) بضم الياء ، لا يزوج امرأة بولاية ولا وكالة في مدة الإحرام .  
ففي هذا الحديث : أن المحرم محرم عليه أن ينكح - بفتح الياء - أي : يتزوج ، أو ينكح - بضم الياء - أي : يعقد النكاح لغيره ، أو يخطب ، أي : يطلب زواج المرأة من نفسها أو من أهلها .  
تحريم عقد النكاح للمحرم لنفسه سواء كان رجلاً أو امرأة كلاهما محرماً أو أحدهما محرماً والآخر حلالاً .  
فلا يجوز أن يكون المحرم ولياً في عقد النكاح ، ولو كان الزوج والزوجة حلالاً .  
فلو عقد لرجل محرم على امرأة حلال فالنكاح لا يصح ، ولو عقد لرجل محل على امرأة والولي محرم لا يصح .  
فائدة : ١

فإن قيل : ما الجواب عن حديث ابن عباس ( أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم ) رواه مسلم ؟  
الجواب من وجوه :  
أولاً : أن ابن عباس وهم إذ نسب إلى النبي ﷺ أنه تزوج ميمونة محرماً .  
قال سعيد بن المسيب : وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم .  
ثانياً : أن ميمونة وهي صاحبة القصة قالت ( أن النبي ﷺ تزوجها حلالاً ) .  
ثالثاً : أن أبا رافع كان الرسول بينهما حيث قال ( تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال ، وبنى بها وهو حلال ، وكنت أنا الرسول بينهما ) رواه الترمذي .  
رابعاً : أن الرواية بأنه ﷺ تزوجها حلالاً كثيرون ، منهم ميمونة نفسها ، ومنهم أبو رافع ، وسليمان بن يسار ، ومنهم صفية بنت شيبة .  
قال ابن عبد البر : وما أعلم أحداً من الصحابة روى أن رسول الله ﷺ نكح ميمونة وهو محرم إلا عبد الله بن عباس ، ورواية من ذكرنا معارضة لروايته ، والقلب إلى رواية الجماعة أميل ، لأن الواحد أقرب إلى الغلط .  
وقال : والرواية أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال متواترة عن ميمونة بعينها ، وعن أبي رافع مولى النبي ﷺ ، وعن سليمان بن يسار مولاها ، وعن يزيد بن الأصم وهو ابن أختها .  
وقال عياض : الذي صححه أهل الحديث أن النبي ﷺ تزوجها حلالاً ، وهو قول كبار الصحابة ورواياتهم ، ولم يأت عن أحد منهم أنه تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده .

## فائدة : ٢

حكم الخطبة للمحرم ؟ لأهل العلم في خطبة المحرم قولان:

**القول الأول :** تكره الخطبة للمحرم، والمحرمه ، ويكره للمحرم أن يخاطب للمحليين .

وهو مذهب الشافعية ، والحنابلة ، واختيار ابن قدامة .

**القول الثاني :** أنه تحرم خطبة المحرم .

وهو مذهب المالكية ، واختيار ابن حزم ، وابن تيمية والصنعاني ، والشنقيطي ، وابن باز ، وابن عثيمين .

أ-لرواية ( ... ولا يخاطب ) .

فالنبي ﷺ نهي عن الجميع نهيًا واحداً ولم يفصل وموجب النهي التحريم وليس لنا ما يعارض ذلك من أثر ولا نظر .

ب-أن الخطبة مقدمة النكاح وسبب إليه كما أن العقد سبب للوط، والشرع قد منع من ذلك كله حسماً للمادة .

**قال الشنقيطي :** الأظهر عندي أن المحرم لا يجوز له أن يخاطب امرأة ، وكذلك المحرمه لا يجوز للرجل خطبتها لما تقدم من حديث عثمان ،

وبه تعلم أن ما ذكره كثير من أهل العلم من أن الخطبة لا تحرم في الإحرام وإنما تكره أنه خلاف الظاهر من النص .

## فائدة : ٣

أن المحرم يجوز له أن يشهد على عقد النكاح لرجل وامرأة ليسا محترمين .

( ۞ يَنْكِحُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَةَ ۞ ) .

**أي :** لا يجوز لأي كافر كان أن يتزوج مسلمة .

**أ-لقوله تعالى ( وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ) .**

**ب-ولقوله تعالى ( فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ )**

**ج-والنظر يقتضي ذلك :** فإنه لا يمكن أن يكون للكافر سلطة على المسلم أو المسلمة .

قال القرطبي: وأجمعت الأمة على أن المشرك لا يطاء المؤمنة بوجه ، لما في ذلك من الغضاضة على الإسلام، وأجمع القراء على ضم

النساء من تنكحوا.

وقال الرازي: فلا خلاف ههنا أن المراد به الكل، وأن المؤمنة لا يحل تزويجها من الكافر البتة على اختلاف أنواع الكفرة.

– وهذا الحكم عام فيحرم على المسلمة أن تنكح أي رجل كافر سواء كان من أهل الكتاب يهودي أو نصراني أو كان وثنيا أو

مجوسيا أو ملحدًا لأن الشارع لم يستثن شيئاً من هذا العموم. فما دام أن الرجل ثابت كفره فلا يحل للمسلمة قبول خطبته ونكاحه

لأن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه .

فائدة :

سئل الشيخ عبد العزيز بن باز – رحمه الله – : " تزوج رجل بامرأة مسلمة ثم ظهر أن الرجل كافر ، فما الحكم ؟

فأجاب : إذا ثبت أن الرجل المذكور حين عقد النكاح كان كافراً والمرأة مسلمة : فإن العقد يكون باطلاً ؛ لأنه لا يجوز بإجماع

المسلمين نكاح الكافر للمسلمة ؛ لقوله الله سبحانه ( وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ) وقوله عز وجل ( فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ

مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ) الآية .

( ۞ وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ امْرَأَةٍ نَكَحَتْ مُشْرِكًا فَقَالَتْ هُوَ مُؤْمِنٌ فَقَالَ ﷺ هِيَ كَافِرَةٌ ۚ ) .

أي : لا يجوز للمسلم - ولو كان عبداً - أن يتزوج كافرة ، ويستثنى من ذلك الحرة الكتابية فيجوز التزوج بها .

قال تعالى (وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ) .

وقال تعالى ( وَلَا تَمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ ) ( الكوافر ) جمع كافرة .

قال ابن كثير : تحريم من الله عز وجل على عباده المؤمنين نكاح المشركات والاستمرار معهن . ( التفسير ) .

ويستثنى من هذا التحريم : الحرة الكتابية :

لقوله تعالى ( وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ) أي: وأحل لكم المحصنات من الذين أوتوا الكتاب .

قال ابن كثير : هذا تحريم من الله عز وجل على المؤمنين أن يتزوجوا المشركات من عبدة الأوثان ، ثم إن كان عمومها مراداً وأنه يدخل فيها كل مشركة من كتابية ووثنية فقد خص من ذلك نساء أهل الكتاب بقوله : ( والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين . ( التفسير ) .

قال ابن قدامة : لِمَنْ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، بِحَمْدِ اللَّهِ ، اخْتِلَافٌ فِي جِلِّ خَرَائِرِ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ .

وَمِنْ رُؤْيٍ عَنْهُ ذَلِكَ عُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَطَلْحَةُ ، وَحَدِيقَةُ وَسَلْمَانُ ، وَجَابِرٌ ، وَغَيْرُهُمْ .

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَلَا يَصِحُّ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَوَائِلِ أَنَّهُ حَرَّمَ ذَلِكَ .

ثم قال رحمه الله : إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَلَاوُلَى أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ كِتَابِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ قَالَ لِلَّذِينَ تَزَوَّجُوا مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ : طَلَّقُوهُنَّ .

فَطَلَّقُوهُنَّ إِلَّا حَدِيقَةَ ... وَلَأنَّهُ رُبَّمَا مَالَ إِلَيْهَا قَلْبُهُ فَفَتَنَتْهُ ، وَرُبَّمَا كَانَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فَيَمِيلُ إِلَيْهَا . ( المغني ) .

• وقد اختلف في المراد بالمحصنات هنا على قولين:

قيل: المراد بالمحصنات الحرائر ، وقيل: المراد بالمحصنات العفيفات منهن.

ورجح ابن كثير وقال: ويحتمل أن يكون أراد بالحرّة العفيفة كما قاله مجاهد في الرواية الأخرى عنه، وهو قول الجمهور ههنا، وهو الأشبه، لنلا يجتمع فيها أن تكون ذمية وهي مع ذلك غير عفيفة، فيفسد حالها بالكلية.

قال ابن القيم: ويجوز نكاح الكتابية بنص القرآن، قال تعالى ( والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ) والمحصنات هنا هن العفاف .

الخلاصة : يجوز للمسلم أن يتزوج كافرة بشرطين :

أن تكون كتابية ، وأن تكون محصنة .

فائدة : ١

وقد تزوج بعض الصحابة من الكتابيات :

تزوج عثمان نصرانية ، وتزوج طلحة بن عبيد الله نصرانية ، وتزوج حذيفة يهودية.

عن شقيق ، قَالَ ( تَزَوَّجَ حَدِيقَةُ يَهُودِيَّةٌ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ : خَلِّ سَبِيلَهَا ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ : أَنْتَزِعُمْ أَنَّهَا حَرَامٌ فَأَخْلَى سَبِيلَهَا ؟ فَقَالَ : لَا أَرْغَمُ أَنَّهَا حَرَامٌ ، وَلَكِنْ أَخَافُ أَنْ تَعَاطُوا الْمُؤْمِسَاتِ مِنْهُنَّ ) رواه ابن جرير .

قال ابن كثير : إسناده صحيح .

وعن عابر بن عبد الرحمن بن نسطاس ، ( أَنَّ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ نَكَحَ بِنْتَ عَظِيمِ الْيَهُودِ قَالَ: فَعَزَمَ عَلَيْهِ عُمَرُ إِلَّا مَا طَلَّقَهَا ) رواه عبد الرزاق .

قال ابن جرير : إِنَّمَا كَرِهَ عُمَرُ ، لَطْلَحَةَ ، وَحَدِيثَهُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ نِكَاحَ الْيَهُودِيَّةِ ، وَالنَّصْرَانِيَّةِ ، حَدَرًا مِنْ أَنْ يُقْتَدِيَ بِمَا النَّاسُ فِي ذَلِكَ فَيَزْعُمُوا فِي الْمُسْلِمَاتِ ، أَوْ لَعَنَ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي ، فَأَمَرَهُمَا بِتَحْلِيَّتِهِمَا .

#### فائدة : ٢

اختلف العلماء في الحرية من أهل الكتاب هل يجوز الزواج منها أو لا على أقوال :

ف قيل : يكره .

وهذا المذهب عند الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، واختيار ابن تيمية .

وقيل : يجوز نكاحها في دار الإسلام لا في دار الحرب .

وقيل : يحرم . والله أعلم .

#### فائدة : ٣

اختلف العلماء : المرأة إذا كانت تدين بدين أهل الكتاب من نصرانية أو يهودية ، ولكن أبويها ليسا من أهل الكتاب ، فهل تعتبر كتابية يباح نكاحها ، أو لا تعتبر فيمنع النكاح منها ؟ على قولين :

القول الأول : أن العبرة في إطلاق وصف الكتابي على دين الشخص نفسه دون النظر إلى أبويه ، فتحل الكتابية وإن لم يكن أبواها كتابيين .

وبهذا قال الحنفية ، والمالكية ، واختاره ابن تيمية .

القول الثاني : أن من كان أبواها غير كتابيين فلا تحل ، وإن كانت تدين بدين أهل الكتاب .

وبهذا قال الشافعية ، والحنابلة .

﴿وَلَا يَنْكِحُ هُوَ مُسْلِمٌ أَمَةً مُسْلِمَةً، إِلَّا أَنْ يَخَافَ هُنْتَ الْكَافِرُ وَبِعَ، لِإِحَاجَةِ الْتُّحَمِ، وَيَعْجُزُ مِنْ طَوْلِ حُرَّةٍ﴾.

أي : لا يجوز للحر المسلم أن يتزوج الأمة المسلمة إلا بشرطين :

الشرط الأول : أن يخاف العنت ، وهو المشقة بعدم الزواج ويخشى الزنا .

الشرط الثاني : أن يعجز عن مهر الحرية .

قال تعالى ( وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُخَصَّنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ... ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ ) .

والحكمة من أن الحر لا يتزوج أمة كما قال الإمام أحمد: لأنه إذا تزوج الأمة رق نصفه ، أي صار رقيقاً، لأن الأولاد يكونون أرقاء تبعاً لأهمهم .

قال ابن قدامة : ... أَنَّهُ يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْأَمَةِ الْمُسْلِمَةِ إِذَا وَجِدَ فِيهِ الشَّرْطَانِ ، عَدَمُ الطُّوْلِ ، وَخَوْفُ الْعَنَتِ .

وهذا قول عامة العلماء ، لا نعلم بينهم اختلافاً فيه .

والأصل فيه قول الله سبحانه ( وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا ) الآية .

والصبر عنها مع ذلك خير وأفضل ؛ لقول الله تعالى ( وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ ) .

إِذَا عَدِمَ الشَّرْطَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا ، لَمْ يَحِلَّ نِكَاحُهَا حَرِّ .

لقوله تعالى (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ) إِلَى قَوْلِهِ: (ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ) .

فَشَرَطَ فِي نِكَاحِهَا عَدَمَ اسْتِطَاعَةِ الطَّوْلِ ، فَلَمْ يَجْزَ مَعَ الْإِسْطَاعَةِ كَالصَّوْمِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ مَعَ عَدَمِ اسْتِطَاعَةِ الْإِعْتِقَانِ .

وَلَا يُنْزِلُ فِي تَرْوِيجِ الْأَمَةِ إِذَا قَاقَ وَلَدَهُ . ( المغني ) .

( وَصَّى مَعَهُ هَاتَيْنِهَا وَهِيَ الشَّرْطَانِ ؛ عَدَمُ الطَّوْلِ ، وَخَوْفُ الْعَنَتِ ، ثُمَّ أَيْسَرَ ، لَمْ يَنْفَسِحِ النِّكَاحُ ) .

هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ .

وَفِي الْمَذْهَبِ وَجْهٌ آخَرٌ ، أَنَّهُ يَفْسُدُ النِّكَاحُ .

وَهُوَ قَوْلُ الْمُزَنِّي ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُبِيحَ لِلْحَاجَةِ ، فَإِذَا زَالَتْ الْحَاجَةُ لَمْ يَجْزَ لَهُ اسْتِدَامَتُهُ ، كَمَنْ أُبِيحَ لَهُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ لِلضَّرُورَةِ ، فَإِذَا وَجَدَ الْحَالَ لَمْ يَسْتَدِمَّهُ .

وَلَنَا ، أَنَّ فَقْدَ الطَّوْلِ أَخَذَ شَرْطِي إِبَاحَةِ نِكَاحِ الْأَمَةِ ، فَلَمْ تُعْتَبَرِ اسْتِدَامَتُهُ ، كَخَوْفِ الْعَنَتِ ، وَيُعَارِضُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ ، فَإِنَّ أَكْلَهَا بَعْدَ الْقُدْرَةِ ابْتِدَاءً لِلأَكْلِ ، وَهَذَا لَا يَبْتَدِئُ النِّكَاحُ إِنَّمَا يَسْتَدِمُّهُ ، وَالْإِسْتِدَامَةُ لِلنِّكَاحِ تَخَالِفُ ابْتِدَاءَهُ ، بِذَلِكَ أَنَّ الْعِدَّةَ وَالرِّدَّةَ وَأَمْنُ الْعَنَتِ يَنْعَنُ ابْتِدَاءَهُ دُونَ اسْتِدَامَتِهِ . ( المغني ) .

( وَكَانَ يَنْكِحُ هَبْنَةَ سَيِّدَتِهِ ) .

أَي : لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْكِحَ الْعَبْدُ سَيِّدَتَهُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ مِلْكِهَا .

لِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ .

قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ : يَحْزُمُ عَلَى الْعَبْدِ نِكَاحُ سَيِّدَتِهِ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّبِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ نِكَاحَ الْمَرْأَةِ عَبْدَهَا بَاطِلٌ .

وَرَوَى الْأَثَرِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي الثَّوْبَرِيِّ ، قَالَ : سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ الْعَبْدِ يَنْكِحُ سَيِّدَتَهُ ، فَقَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَخُنْ بِالْجَانِيَةِ ، وَقَدْ نَكَحَتْ عَبْدَهَا ، فَأَنْتَهَرَهَا عُمَرُ وَهَمَّ أَنْ يَرْجُمَهَا ، وَقَالَ : لَا يَحِلُّ لَكَ....

وَلَوْ مَلَكَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا [يعني : إِنْ كَانَ عَبْدًا أَوْ اشْتَرَتْهُ مِثْلًا] ، انْفَسَخَ نِكَاحُهَا . ( المغني ) .

وَنَقَلَ الزَّيْلَعِيُّ الْخَنَفِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى بَطْلَانِ نِكَاحِ الْعَبْدِ لِسَيِّدَتِهِ .

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ : وَأَمَّا قَوْلُهُ : " أَبَاحَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَسْتَمْتَعَ مِنْ أَمَتِهِ يَمْلِكُ الْيَمِينَ بِالْوَطْءِ وَعَوَّيْرِهِ ، وَلَمْ يُبَحِّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَسْتَمْتَعَ مِنْ عَبْدِهَا لَا بِوَطْءٍ وَلَا عَوَّيْرِهِ ، فَهَذَا أَيْضًا مِنْ كَمَالِ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ وَحُكْمَتِهَا ، فَإِنَّ السَّيِّدَ قَاهِرٌ لِمَمْلُوكِهِ ، حَاكِمٌ عَلَيْهِ ، مَالِكٌ لَهُ ، وَالزَّوْجُ قَاهِرٌ لَزَوْجَتِهِ حَاكِمٌ عَلَيْهَا ، وَهِيَ تَحْتَ سُلْطَانِهِ وَحُكْمِهِ شَبْهُ الْأَسِيرِ ؛ وَلِهَذَا مَنَعَ الْعَبْدَ مِنْ نِكَاحِ سَيِّدَتِهِ لِلتَّنَافِي بَيْنَ كَوْنِهِ مَمْلُوكًا وَبَعْلًا ، وَبَيْنَ كَوْنِهَا سَيِّدَةً وَمَوْطُوءَةً ، وَهَذَا أَمْرٌ مَشْهُورٌ بِالْفِطْرَةِ وَالْعُقُولِ قُبْحُهُ ، وَشَرِيعَةُ أَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ مُنْزَهَةٌ عَنْ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ . ( إِبْرَاهِيمُ الْمَوْقِعِينَ ) .

( وَكَانَ سَيِّدُ أَمَتِهِ ) .

أَي : لَا يَنْكِحُ السَّيِّدُ أَمَتَهُ ، ( لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ) .

فَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَتَهُ .

لِأَنَّ عَقْدَ الْمَلِكِ أَقْوَى مِنْ عَقْدِ الزَّوْجِيَّةِ ، وَيَفِيدُ مَا يَفِيدُهُ عَقْدُ الزَّوْجَةِ وَزِيَادَةً ، وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَةً غَيْرَهُ إِذَا تَوَفَّرَتْ شُرُوطُ ذَلِكَ .

لِأَنَّهُ يَسْتَغْنِي بِوَطْفِهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ عَنْ نِكَاحِهَا بِالْعَقْدِ .

وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا ، فَهُوَ ﷺ لَمْ يَتَزَوَّجَهَا إِلَّا بَعْدَ أَعْتَقِهَا .

وَلِأَنَّ مِلْكَ الْيَمِينِ أَقْوَى مِنْ عَقْدِ النِّكَاحِ .

قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ : وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَتَهُ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الرَّقَبَةِ يُفِيدُ مِلْكَ الْمَنْفَعَةِ ، وَإِبَاحَةُ الْبُضْعِ ، فَلَا يَجْتَمِعُ مَعَهُ عَقْدٌ أَوْضَعُ مِنْهُ .

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : ... وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَةً نَفْسَهُ ؛ لِتَعَارُضِ الْحَقُوقِ وَاخْتِلَافِهَا . ( التفسير ) .

## بَابُ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ

تقدم تعريف الشرط .

( وهي ما يشترطه أحد الزوجين على الآخر ) .

أي : أن الشروط في النكاح : هي ما كان من وضع العاقدين ، يشترطه أحد الزوجين على الآخر .

والفرق بينها وبين شروط النكاح :

أ- أن شروط النكاح من وضع الشارع ، والشروط في النكاح من وضع العاقد .

ب- أن شروط النكاح يتوقف عليها صحة النكاح ، وأما الشروط في النكاح فلا يتوقف عليها صحة النكاح وإنما يتوقف عليها لزومه .

ج- شروط النكاح لا يمكن إسقاطها ، والشروط في النكاح يمكن إسقاطها . ( وقد تقدم ذلك ) .

( وهي قسمان ) .

أي أن الشروط في النكاح تنقسم إلى قسمين .

( صحيح ) .

هذا النوع الأول من أنواع الشروط، وهو : الشروط الصحيحة، وهو كل شرط لا يستلزم وقوعه في محرم .

وليعلم أنه يجب الوفاء بالشروط وخاصة شروط النكاح .

قال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ) .

وقال تعالى ( وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ) .

وهناك حديث خاص في المسألة :

عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ ) متفق عليه .

[ توفوا ] أي توتوها وافية كاملة . [ ما استحللتم به الفروج ] أي أحق الشروط بالوفاء شروط النكاح ، لأن أمره أحوط وبابه أضيق

فالحديث يبين أنه ينبغي لكل من الزوجين الوفاء بالشروط في النكاح ، فأحق شرط يجب الوفاء به وأوله ، هو ما استحل به الفرج .

( كشرط زيادة في مهرها ، أو كإخراجها من دارها أو بلدها ، أو اشتراطت زيادة في مهرها أو زيادة في نفقتها ، صح

هذه أمثلة للشروط الصحيحة ، فإذا اشترطت أن لا يخرجها من دارها أو بلدها ، أو اشتراطت زيادة في مهرها أو زيادة في نفقتها ، صح

الشرط ، ووجب الوفاء به ، للحديث السابق ( إن أحق الشروط أن توفوا به ... ) .

( أو أن لا يتزوج غيرها ) .

أي : كأن تشترط الزوجة أن لا يتزوج عليها .

فهذا الشرط صحيح ، فإن نكث بالشرط وتزوج عليها كان من حقها فسخ النكاح ، لأنها إنما قبلت بالزواج منه على هذا الشرط .

وهذا المذهب عند الحنابلة ، وهو اختيار ابن تيمية ، وابن القيم : أنه شرط صحيح ، ويجب على الزوج الوفاء به .

أ- للحديث السابق ( إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ ) .

فهو صريح في وجوب الوفاء بشروط النكاح ، ومنها اشتراط المرأة على ناكحها أن كل امرأة يتزوجها عليها فهي طالق ، فإذا أحل بذلك

فلها حق الفسخ .

ب- وقد وقع في زمن الصحابة ﷺ اشتراط مثل ذلك .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ولأن رجلاً زوّج امرأة بشرط أن لا يتزوج عليها، فرفع ذلك إلى عمر، فقال: مقاطع الحقوق عند الشروط .

ج- ولحديث ( المسلمون على شروطهم ) . وهو صريح في وجوب أن يفى المسلم بما شرط عليه .

د- أن اشتراط المرأة على ناكحها عدم تزوجه عليها فيه منفعة ومصلحة لها ، وهذا الشرط لا يمنع المقصود من النكاح فكان صحيحاً لازماً

هـ- أن في موافقة الزوج على هذا الشرط إسقاط لحقه في الزواج بأخرى ، ويجوز أن يتنازل الزوج عن حق من حقوقه عند عقد النكاح .

و- أن الشارع حرم على الإنسان مال غيره إلا عن تراض منه ، ولا شك أن المرأة لم ترض ببذل فرجها إلا بهذا الشرط ، وشأن الفرج أعظم من المال ، فإذا حرم المال إلا بالتراضي فالفرج أولى .

ز- أن المرأة قد تشترط هذا الشرط ، كأن تكون شديدة الغيرة ، فتخشى أن تضيع حق بعلمها

وذهب بعض العلماء : أن الشرط باطل ، والنكاح صحيح .

وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية .

أ- أن رسول الله ﷺ قال ( المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً ) ، قالوا : وهذا الشرط الذي اشترط يحرم الحلال، وهو التزوج والتسري وغير ذلك .

ب- لحديث ( لا تسأل المرأة طلاق أختها ... ) .

ج- ولقوله ﷺ ( كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط ) متفق عليه.

وقالوا: وهذا ليس في كتاب الله ، لأن الشرع لا يقتضيه .

د- وقالوا: إن هذه الشروط ليست من مصلحة العقد ولا مقتضاه .

والراجح الجواز ، ورجحه ابن القيم .

قال ابن القيم : وتضمن حكمه ﷺ بطلان اشتراط المرأة طلاق أختها، وأنه لا يجب الوفاء به. فإن قيل: فما الفرق بين هذا وبين اشتراطها أن لا يتزوج عليها حتى صحتم هذا وأبطلتم شرط الضرة؟ قيل: الفرق بينهما أن في اشتراط طلاق الزوجة من الإضرار بها، وكسر قلبها، وخراب بيتها، وشماتة أعدائها ما ليس في اشتراط عدم نكاحها، ونكاح غيرها، وقد فرق النص بينهما، فقياس أحدهما على الآخر فاسد.

قال ابن قدامة : ( وَإِذَا تَزَوَّجَهَا ، وَشَرَطَ لَهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا أَوْ بَلَدِهَا فَلَهَا شَرْطُهَا لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( أَحَقُّ مَا أُوقِفْتُمْ بِهِ مِنَ الشُّرُوطِ مَا اسْتَخْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ ) وَإِنْ تَزَوَّجَهَا ، وَشَرَطَ لَهَا أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا ، فَلَهَا فِرَاقُهُ إِذَا تَزَوَّجَ عَلَيْهَا ) . وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الشُّرُوطَ فِي النِّكَاحِ تَنْقَسِمُ أَفْسَاسًا ثَلَاثَةً ، أَحَدُهَا مَا يُلْزِمُ الْوَفَاءَ بِهِ ، وَهُوَ مَا يَعُودُ إِلَيْهَا نَفْعُهُ وَفَائِدَتُهُ ، مِثْلُ أَنْ يَشْتَرِطَ لَهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا أَوْ بَلَدِهَا أَوْ لَا يُسَافِرَ بِهَا ، أَوْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا ، وَلَا يَتَسَرَّى عَلَيْهَا ، فَهَذَا يُلْزِمُهُ الْوَفَاءَ لَهَا بِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَهَا فَسْخُ النِّكَاحِ . ( المغني ) .

( أو طلاق غيرها ) .

كأن تقول الزوجة عند العقد ، رضيت به زوجاً بشرط أن يطلق زوجته .

وهذا القول رواية عن الإمام أحمد ، وبه قال أبو الخطاب . [ قال ابن قدامة : ولم أره لغيره ] . ( المغني ) .



أنه شرط لا ينافي العقد، ولأن لها فيه فائدة، إذ إن خلو المرأة من ضرة من أكبر أغراضها .

**وذهب بعض العلماء :** إلى هذا الشرط باطل .

وهو قول جمهور العلماء .

للنهي الوارد في ذلك .

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَسْأَلُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا ) متفق عليه .

وفي رواية ( لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا وَلْتُنْكِحَ فَإِنَّ لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا ) متفق عليه .

وفي رواية ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا ) متفق عليه .

وفي رواية ( لَا تَشْتَرِطُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا ) رواه أحمد .

وقد بوب البخاري في صحيحه على هذا الحديث بقوله: باب الشروط التي لا تحل في النكاح .

**ب- ولما فيه من الظلم والعدوان، لأن حق الزوجة سابق.**

**[ ولا تسأل المرأة ]** أي المرأة الأجنبية . **[ أختها ]** أي أختها في الدين ، وفي التعبير باسم الأخت تشنيع لفعالها وتأکید للنهي عنه ، وتحريض لها على تركه . **[ لتكفي ما في إنائها ]** هذا تمثيل لإمالة الضرة حق صاحبته من زوجها إلى نفسها إذا سألت الطلاق .

نقل الحافظ في (الفتح) عن ابن عبد البر قوله: الأخت الضرة، وفيه من الفقه أنه لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن يطلق ضررتها لتنفرد به. وقال الشوكاني : ومن الشروط التي تنافي مقتضى العقد أن تشتترط عليه أن لا يقسم لضررتها أو ينفق عليها ، أو يطلق من كانت تحته ، فلا يجب الوفاء بشيء من ذلك .

فائدة : ١

إن شرط أن يقسم لها أقل من ضررتها . فهذا يصح .

لحديث سودة ( أنها جعلت يومها لعائشة على أن تبقى زوجة للرسول ﷺ ) متفق عليه .

لأن الحق لها وقد أسقطته .

فائدة : ٢

إن شرط أن لا نفقة لها .

الصحيح أنه يصح ، لأن المرأة قد ترغب بالزوج لدينه وخلقه ويكون هو فقير .

فائدة : ٣

إن شرطت الزوجة الجديدة أن يقسم لها أكثر من ضررتها . فهذا شرط لا يصح .

لأنه متضمن للجور ، وكذلك يتضمن إسقاط حق الغير بغير إذنه.

فائدة : ٤

إن شرط لا مهر لها .

قال بعض العلماء : يصح النكاح دون الشرط ، واختار ابن تيمية أن هذا الشرط فاسد مفسد .

لقوله تعالى : (وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ) .

فشرط الله للحل أن تبتغوا بأموالكم ، وما كان مشروطاً في الحل ، فإن الحل لا يتم إلا به .  
ولأنه إذا تزوجها بلا مهر ، صار ذلك بمعنى الهبة ، ومعلوم أن الهبة خاصة بالرسول ﷺ .

**( طَائِفَةٌ خَالِفَةٌ هَاهُنَا فَهَاهُنَا يُفْسَخُ ) .**

أي : إن خالف الزوج هذه الشروط فللمرأة الفسخ ، حسب رغبتها ، إن شاءت فسخت وإن شاء لم تفسخ .  
وقد تقدم أن مخالفة الشرط الصحيح حرام ، وأنه يجب الوفاء بالشرط الصحيح ، خلافاً لبعض العلماء الذين قالوا : إن الوفاء الشرط مستحب .

إذاً : يترتب على إخلال الزوج بالوفاء بالشرط أمرين :

**الأول : الوقوع في الإثم .**

لمخالفته قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ) وأولى العقود أن يوفى بها : عقود الزواج .

**الثاني : حق الزوجة في طلب فسخ النكاح .**

فهي بالخيار إن شاءت فسخت النكاح ، وإن شاءت تنازلت عنه وبقيت على نكاحها .

**قال ابن قدامة : ... مثلُ أن يشترط لها أن لا يخرجها من دارها أو بلديها أو لا يسافر بها ، أو لا يتزوج عليها ، ولا يتسرى عليها ، فهذا يلزمه الوفاء لها به ، فإن لم يفعل فلها فسخ النكاح .**  
**يُروى هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسعد بن أبي وقاص ، ومعاوية وعمر بن العاص رضي الله عنهم وبه قال شريح ، وعمر بن عبد العزيز ، وجابر بن زيد ، وطائفة ، وألوزاعي ، وإسحاق .**

**( على التراضي ولا يسقط إلا بما يدل على رضاها من قول أو تمكين ) .**

أي : فسخ المرأة للنكاح على التراضي وليس على الفور ، إلا إن وجد منها ما يدل على الرضا من قول أو فعل .  
من قول : كأن تقول : رضيت ، أو تنازلت ونحو ذلك .

**وفعل : كأن تمكنه من وطئها .**

**( والفاصد نهيان ) .**

أي : أن الشروط الفاسدة نوعان : نوع يبطل العقد ، ونوع لا يبطله .

**( نوع يبطل النكاح ، كمنكاح الشغار : أن يزوجه من أخته بشرط أن يزوجه الآخر من أخته ولا مهر بينهما ) .**

**تعريف نكاح الشغار :**

الشغار : بالتشديد والكسر من شجر الكلب برجله إذا رفعها ، بال أو لم يبل ، أو من شجر المكان من أهله ، أو من شجرت القرية من أميرها .

**تعريفه اصطلاحاً :**

تعريفه اصطلاحاً : أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق .

وسمي نكاح الشغار شغاراً : لأن المتزوجين يرفعان المهر بينهما ، أو أحدهما يخليان النكاح من المهر .

**حكمه حرام .**

ونكاح الشغار حرام والنكاح باطل .

**قال ابن عبد البر رحمه الله : وأما معناه في الشريعة : فهو أن ينكح الرجل ولأخته رجلاً على أن ينكحها الآخر ولأخته ، ولا صداق بينهما إلا بضغ هذه بضغ هذه ، على ما فسره مالك وجماعة الفقهاء . ( الاستدكار ) .**

وقال - أيضاً - : " وهذا ما لا خلاف بين العلماء فيه أَنَّ الشَّعَارَ الْمُنْهِي عَنْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ . ( التمهيد ) .  
 وقال ابن رشد رحمه الله : فَأَمَّا نِكَاحُ الشَّعَارِ ، فَإِنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ صِفَتَهُ هُوَ أَنْ يُنْكِحَ الرَّجُلُ وَلَيْتَهُ رَجُلًا آخَرَ عَلَى أَنْ يُنْكِحَهُ الْآخَرُ وَلَيْتَهُ ، وَلَا صَدَاقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بَضْعَ هَذِهِ بَضْعِ الْآخَرَى ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ نِكَاحَ غَيْرِ جَائِزٍ ؛ لِثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْهُ . ( بداية المجتهد ) .  
**أدلة تحريمه :**

أ- عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّعَارِ ؛ وَالشَّعَارُ: أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- وعن ابنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( لَا شَعَارَ فِي الْإِسْلَامِ ) رواه مسلم .

ج- وعن أبي هريرة قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّعَارِ ، وَالشَّعَارُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ زَوْجِي ابْنَتَكَ وَأَزْوَجَكَ ابْنَتِي أَوْ زَوْجِي أُخْتَكَ وَأَزْوَجَكَ أُخْتِي ) رواه مسلم .

فإذا وقع نكاح الشعار : فهو باطل سواء وقع قبل الدخول أم بعده .

وهذا مذهب جمهور العلماء .

لحديث الباب ، وفيما معناه من الآثار التي تدل على النهي عن نكاح الشعار ، وأن النهي عن الشيء حكم بفساده وبطلانه.

إذا وقع نكاح الشعار فهو باطل يجب فسخه عند جمهور العلماء ، وتجديد العقد.

وقال الشافعي : فَلَا يِلُّ الْنِكَاحَ ، وَهُوَ مَقْسُوحٌ . ( الأم ) .

وقال ابن قدامة : وَلَا تَخْتَلِفُ الرِّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي أَنَّ نِكَاحَ الشَّعَارِ فَاسِدٌ . ( المغني ) .

وقال ابن عبد البر : وَلَا يَصِحُّ عَقْدُ هَذَا النِّكَاحِ ، وَيُفْسَخُ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَبَعْدَهُ . ( الاستدكار ) .

**حكمه إذا سمي المهر ؟**

اختلف العلماء إذا سمي المهر ، هل هو من الشعار أم لا على قولين :

**القول الأول :** إن سمي المهر فليس بشعار .

فالشعار لابد فيه من شرطين : وجود الشرط - وعدم المهر .

وهذا مذهب الحنابلة والحنفية .

**قال الشافعي :** وَإِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ الرَّجُلَ أَوْ الْمَرْأَةَ يَلِي أَمْرَهَا ، عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ ، أَوْ الْمَرْأَةَ يَلِي أَمْرَهَا ، عَلَى أَنْ صَدَاقَ إِحْدَاهُمَا كَذَا ، لِشَيْءٍ يُسَمِّيهِ ، وَصَدَاقَ الْآخَرَى كَذَا ، لِشَيْءٍ يُسَمِّيهِ ، أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرُ ... فَلَيْسَ هَذَا بِالشَّعَارِ الْمُنْهِي عَنْهُ .

وقال ابن قدامة : فَأَمَّا إِنْ سَمَّوْا مَعَ ذَلِكَ صَدَاقًا ، فَقَالَ : زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي ، عَلَى أَنْ تُزَوِّجَنِي ابْنَتَكَ ، وَمَهْرُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِائَةٌ ، أَوْ مَهْرُ ابْنَتِي مِائَةٌ وَمَهْرُ ابْنَتِكَ خَمْسُونَ ، أَوْ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرُ ، فَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ فِيمَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ : صَحُّهُ . ( المغني ) .

**القول الثاني:** أنه متى وجد الشرط فهو شعار ولو ذكر المهر.

وهذا مذهب المالكية والظاهرية، واختيار الخراقي .

أ-لحديث ابن عمر السابق ( لا شعار في الإسلام ) .

ب- ولحديث أبي هريرة . قال ( نهى رسول الله ﷺ عن الشَّعَارِ ، زاد ابن غير - والشعار: أن يقول الرجل للرجل: زوجني ابنتك وأزواجك ابنتي، أو زوجني أختك وأزواجك أختي ) رواه مسلم .

ج- وبأن العباس بن عبد الله بن العباس أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته، وأنكحه عبد الرحمن ابنته وكانا جعلاً صدقاً، فكتب معاوية إلى مروان يأمره بالتفريق بينهما، وقال معاوية: هذا الشعار الذي نهى عنه رسول الله ﷺ ( رواه أبو داود .

قال ابن حزم : فهذا معاوية بحضرة الصحابة لا يعرف له منهم مخالف يفسخ هذا النكاح، وإن ذكر فيه الصداق، ويقول: إنه الذي نهى عنه رسول الله ﷺ ، فارتفع الإشكال جملة .

قال الشيخ ابن باز : فهذه الحادثة التي وقعت في عهد أمير المؤمنين معاوية توضح لنا معنى الشغار الذي نهي عنه الرسول ﷺ في الأحاديث المتقدمة ، وأن تسمية الصداق لا تصحح النكاح ولا تخرجه عن كونه شغاراً ؛ لأن العباس بن عبد الله ، وعبد الرحمن بن الحكم قد سميا صداقاً ، ولكن لم يلتفت معاوية ﷺ إلى هذه التسمية وأمر بالتفريق بينهما، وقال: (هَذَا الشِّغَارُ الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ). ومعاوية ﷺ أعلم باللغة العربية وبمعاني أحاديث الرسول ﷺ من نافع مولى ابن عمر رضي الله عن الجميع .

أما العلاج لمن وقع في نكاح الشغار وهو يرغب في زوجته وهي ترغب فيه : فهو تحديد النكاح بولي ، ومهر جديد ، وشاهدي عدل ؛ وبذلك تبرأ الذمة وتحل الزوجة ، مع التوبة إلى الله سبحانه مما سلف . ( انتهى ) .

تنبيه :

اختيار الشيخ ابن عثيمين :

قال رحمه الله : إذا توفرت في هذا النكاح ثلاثة شروط فإنه يصح ولا محذور وهي : رضا الزوجين ، ومهر المثل ، وأن يكون الزوج كفواً .

العلة من تحريمه :

قيل : الخلو من الصداق .

وقيل : هو اشتراط كل واحد من الرجلين أن ينكحه موليته .

وقيل : التشريك في البضع .

قال ابن القيم رحمه الله : واختلف في علة النهي :

فقيل : هي جعل كل واحد من العقدين شرطاً في الآخر .

وقيل : العلة التشريك في البضع، وجعل بضع كل واحدة مهراً للآخرى، وهي لا تنتفع به، فلم يرجع إليها المهر، بل عاد المهر إلى الولي، وهو ملكه لبضع زوجته بتملكه لبضع موليته، وهذا ظلم لكل واحدة من المرأتين، وإخلاء لنكاحهما عن مهر تنتفع به، وهذا هو الموافق للغة العرب . ( زاد المعاد ) .

وقال الشوكاني مبيناً علة النهي :

الأول: هي خلو بضع كل منهما من الصداق - وليس المقتضي للبطلان عندهم مجرد ترك ذكر الصداق ؛ لأن النكاح يصح بدون تسميته - بل المقتضي لذلك جعل البضع صداقاً .

ثانياً: التعليق والتوقيف؛ وكأنه يقول: لا ينعد لك نكاح ابنتي حتى ينعد لي نكاح ابنتك .

- ومن الحكم : أن الغالب أن الولي لا يختار الكفء لموليته ، لأنه يريد شخصاً يزوجه ويبدله .

فائدة :

قال النووي : وأجمعوا على أن غير البنات من الأخوات ، وبنات الأخ ، والعمات ، وبنات الأعمام ، والإماء ، كالبناات في هذا .

( وفي كتاب العميل : أن يتزوج بشرط أنه إذا أحلها طلقها ) .

هذا النوع الثاني من الشروط الفاسدة التي تبطل النكاح .

نكاح التحليل هو : أن يعتمد الرجل إلى المرأة المطلقة ثلاثاً فيتزوجها ليحلها لزوجها الأول .

وهو حرام ولا تحل به المرأة لزوجها الأول .

قال ابن قدامة رحمه الله : نكاح المحلل حرام باطل، في قول عامة أهل العلم، ... فإن شرط عليه التحليل قبل العقد، ولم يذكره في العقد، أو نوى التحليل من غير شرط، فالنكاح باطل أيضاً . ( المغني ) .

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحْلِلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ .

الْمُحْلَلُّ هُوَ مَنْ تَزَوَّجَهَا لِيَحْلِلَهَا لِزَوْجِهَا الْأَوَّلِ - وَالْمُحْلَلُّ لَهُ هُوَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ .

**وجه الاستدلال:** إن رسول الله ﷺ لعن المحلل، فعلم أن فعله حرام؛ لأن اللعن لا يكون إلا على معصية، بل لا يكاد يلحن إلا على فعل الكبيرة إذ الصغيرة تقع مكفرة بالحسنات إذا اجتنبت الكبائر - واللعنة هي الإقصاء والإبعاد عن رحمة الله - ولم يستوجب ذلك إلا بكبيرة .  
**قال ابن القيم:** ولعنه ﷺ هما : إما خبر عن الله تعالى بوقوع لعنته عليهما ، أو دُعاء عليهما باللعنة ، وهذا يدل على تحريمه ، وأنه من الكبائر . ( زاد المعاد ) .

ب- وسماه النبي ﷺ تيساً مستعاراً .  
عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ ؟ ) قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : ( هُوَ الْمُحْلِلُّ ، لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلِلَ وَالْمُحْلَلَّ لَهُ ) رواه ابن ماجه .

فهذه الأحاديث تدل على تحريم نكاح التحليل ، وأنه من كبائر الذنوب ، وتدل أيضاً على عدم صحته .  
فمضى نوى الزوج الثاني أنه متى حللها طلقها ، فإنه لا تحل للأول ، والنكاح باطل .

**فالملعون على لسان الرسول ﷺ هو :**

**المحلل :** هو الزوج الثاني إذا قصد التحليل ونواه ، وكان عالماً .

**والمحلل له :** هو الزوج الأول ، فيلحقه اللعن إذا كان عالماً .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) وقد صرح الجمهور - المالكية والشافعية والحنابلة وأبو يوسف من الحنفية - بفساد هذا النكاح ؛ للحديثين السابقين ، ولأن النكاح بشرط الإحلال في معنى النكاح المؤقت ، وشرط التأقيت في النكاح بفسده ، وما دام النكاح فاسداً : فلا يقع به التحليل ، ويؤيد هذا قول عمر رضي الله عنه : ( والله لا أوتى بمحلل ومحلل له إلا رجمتما ) .

**فائدة :**

قال ابن القيم رحمه الله : ولا فرق عند أهل المدينة ، وأهل الحديث ، وفقهاءهم ، بين اشتراط ذلك بالقول ، أو بالتواطؤ ، والقصد ، فإن القصد في العقود عندهم معتبر ، والأعمال بالنيات ، والشرط المتواطئ عليه الذي دخل عليه المتعاقدان : كالملفوظ عندهم ، والألفاظ لا تُراد لعينها ، بل للدلالة على المعاني ، فإذا ظهرت المعاني والمقاصد : فلا عبرة بالألفاظ ؛ لأنها وسائل ، وقد تحققت غاياتها ، فترتب عليها أحكامها . ( زاد المعاد ) .

وقال علماء اللجنة الدائمة للإفتاء : إذا تزوج الرجل المرأة بشرط التحليل ، أو نواه ، أو اتفقا عليه : فالعقد باطل ، والنكاح غير صحيح .  
وروى البيهقي في " السنن الكبرى " ( ٧ / ٢٠٨ ) : عن نافع أنه قال : جاء رجل إلى ابن عمر رضي الله عنه فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً ، فتزوجها أتح له عن غير مؤامرة منه ليحللها لأخيه : هل تحل للأول؟ قال : لا ، إلا نكاح رغبة ، كنّا نعد هذا سفاحاً على عهد رسول الله ﷺ .

وسئل الإمام أحمد عن الرجل يتزوج المرأة ، وفي نفسه أن يحللها لزوجه الأول ، ولم تعلم المرأة بذلك . فقال : هو محلل ، إذا أراد بذلك الإحلال فهو ملعون .

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله : إذا نوى الزوج الثاني أنه متى حللها للأول طلقها : فإنما لا تحل للأول ، والنكاح باطل ، والدليل : أن هذا نوى التحليل ، فيكون داخلاً في اللعن ، وقد قال النبي ﷺ : ( إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ) . ( الممتع )  
قال ابن عبد البر رحمه الله : وفي قوله ﷺ لامرأة رفاعة : ( أتريد أن ترجعي إلى رفاعة ) دليل على أن إرادة المرأة الرجوع إلى زوجها لا يضر العاقد عليها ، وإنما ليست بذلك في معنى التحليل المستحق صاحبه اللعنة " انتهى . " التمهيد " ( ١٣ / ٢٢٧ ) .

وقال ابن القيم رحمه الله : لا أثر لنية الزوجة ولا الولي وإنما التأثير لنية الزوج الثاني فإنه إذا نوى التحليل كان محلاً فيستحق اللعنة ثم يستحقها الزوج المطلق إذا رجعت إليه بهذا النكاح الباطل ، فأما إذا لم يعلم الزوج الثاني ولا الأول بما في قلب المرأة أو وليها من نية التحليل لم يضر ذلك العقد شيئاً . وقد علم النبي ﷺ من امرأة رفاعة أنها كانت تريد أن ترجع إليه ولم يجعل ذلك مانعاً من رجوعها إليه ،

وإنما جعل المانع عدم وطء الثاني فقال : ( حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك ) .

**الخلاصة :**

إذا تم الاتفاق مع الزوج الثاني أنه سيتزوجها ليحلها لزوجها الأول ، أو نوى الزوج الثاني ذلك من غير اتفاق مع أحد ، وليس له رغبة في نكاحها ولا البقاء معها ، فهذا هو نكاح التحليل الذي لعن رسول الله ﷺ من فعله ، ولا تحل المرأة بهذا النكاح المحرم لزوجها الأول ، حتى لو جامعها الثاني .

**فائدة :**

**لكن هل نية المرأة معتبرة أم لا ؟**

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أن النية المعتبرة في نكاح التحليل هي نية الزوج المحلل الناكح فقط .

وهذا مذهب المالكية ، والحنابلة ، ورجحه ابن عبد البر .

لأن الطلاق والإمساك في عقد النكاح إنما هو للمحلل الناكح ، وأما المرأة المحللة وكذا الزوج المحلل له فلا مدخل لهما في ذلك ، فلزم أن لا يعتبر في نكاح التحليل سوى نية المحلل ، لعدم تأثير من سواه في بقاء عقد النكاح وزواله .

**قال ابن قدامة :** ونية المرأة ليس بشيء ، إنما قال النبي ﷺ ( لعن الله المحلل والمحلل له ) ولأن العقد إنما يبطل بنية الزوج ؛ لأنه الذي إليه المفارقة والإمساك ، أما المرأة فلا تملك رفع العقد ، فوجود نيتها وعدمها سواء ، وكذلك الزوج الأول لا يملك شيئاً من العقد ، ولا من رفعه ، فهو أجنبي كسائر الأجانب .

**فإن قيل :** فكيف لعنه النبي ﷺ ؟ قلنا : إنما لعنه إذا رجع إليها بذلك التحليل ؛ لأنها لم تحل له ، فكان زانياً ، فاستحق اللعنة لذلك .

**القول الثاني :** أن النية المعتبرة هي نية المرأة أو وليها أو الزوج الناكح .

وبه قال الحسن البصري ، وسعيد بن المسيب .

**القول الثالث :** أن النية المعتبرة هي نية الزوج المحلل والزوجة المحللة فقط .

ومال إلى هذا ابن تيمية .

لأن فعلها ذلك تحايل على ما حرمه الشرع ، فإن الشرع منعها من الرجوع إلى الأول حتى يحصل النكاح الثاني المبني على الرغبة والتأييد ، لا النكاح المؤقت التي يتوصل به إلى الرجوع للزوج الأول ، ولما في عملها هذا من غش الزوج الثاني وخداعه ، وإلحاق الضرر به غالباً ، فإنها قد لا تتوصل إلى الخلاص منه إلا بتنغيص عيشه والإساءة إليه حتى يطلقها أو يخلعها .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وقال الحسن والنخعي وغيرهما: إذا هم أحد الثلاثة فهو نكاح محلل، ويروى ذلك عن ابن المسيب. ولفظ إبراهيم النخعي: إذا كانت نية أحد الثلاثة : (الزوج الأول، أو الزوج الثاني، أو المرأة) أنه محلل فنكاح هذا الأخير باطل، ولا تحل للأول .

ووجه هذا : أن المرأة إذا نكحت الرجل وليست هي راغبة فيه فليست هي ناكحة كما تقدم ، بل هي مستهزئة بآيات الله متلاعبة بحدود الله ، وهي خادعة للرجل مأكرة به ، وهي إن لم تملك الانفراد بالفرقة فإنها تنوي التسبب فيها على وجه تحصل به غالباً بأن تنوي الاختلاع منه وإظهار الزهد فيه وكراهته وبغضه ، وذلك مما يبعثه على خلعها أو طلاقها ، ويقتضيه في الغالب ، ثم إن انضم إلى ذلك أن تنوي النشور عنه ، وفعل ما يكره لها ، وترك ما ينبغي لها ، فهذا أمر محرم وهو موجب للفرقة في العادة ، فأشبهه ما لو نوت ما يوجب الفرقة شرعاً ، وإن لم تنو فعل محرم ولا ترك واجب ، فهي ليست مريدة له ، ومثل هذه في مظنة أن لا تقيم حدود الله معه ، ولا يلتزم مقصود النكاح بينهما ، فيفضي إلى الفرقة غالباً.

وأيضاً : فإن النكاح عقد يوجب المودة بين الزوجين والرحمة كما ذكره الله سبحانه في كتابه ، ومقصوده السكن والازدواج ، ومتى كانت المرأة من حين العقد تكره المقام معه وتود فرقة لم يكن النكاح معقوداً على وجه يحصل به مقصوده .

وأيضاً : فإن الله سبحانه قال (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) فلم يباح إلا نكاحاً يظن فيه أن يقيم حدود الله ومثل هذه المرأة لا تظن أن تقيم حدود الله ؛ لأن كراهيتها له تمنع هذا الظن ، ولأن المرأة تستوفي منافع الزوج بالنكاح كما يستوفي الرجل منافعها ، وإذا كانت إنما تزوجت لتفارقه وتعود إلى الأول لا لتقيم معه لم تكن قاصدة للنكاح ولا مريدة له ، فلا يصلح هذا النكاح على قاعدة إبطال الحيل . ( الفتاوى الكبرى ) ( ٢٩٨/٦ ) .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : وماذا لو نوته الزوجة ، فوافقت على الزوج بالثاني من أجل أن تحل للأول ؟ فظاهر كلام المؤلف أنه لا أثر لنية الزوجة ؛ ووجهه : أنه ليس بيدها شيء ، والزوج الثاني لا يطلقها ؛ لأنه تزوجها نكاح رغبة ، فليس على باله هذا الأمر ، فإن لم تنوه هي ولكن نواه وليها فكذلك .

ولهذا قال بعض الفقهاء عبارة تعتبر قاعدة ، قال : من لا فرقة بيده لا أثر لنيته ، فعلى هذا تكون الزوجة ووليها لا أثر لنيتهما ؛ لأنه لا فرقة بيدهما .

وزهد بعض أهل العلم إلى أن نية المرأة ووليها كنية الزوج ، وهو خلاف المذهب ، وسلموا بأنه لا فرقة بيدهما ، لكن قالوا : بإمكانهما أن يسعيا في إفساد النكاح ، بأن تنكد على الزوج حتى يطلقها ، أو يُغروه بالدرهم ، والنكاح عقد بين زوج وزوجة ، فإذا كانت نية الزوج مؤثرة فلتكن نية الزوجة مؤثرة أيضاً .

فعندنا ثلاثة : الزوج ، والزوجة ، والولي ، والذي تؤثر نيته منهم هو الزوج على المذهب ، والقول الراجح أن أي نية تقع من واحد من الثلاثة فإنما تُبطل العقد ، لقول النبي ﷺ : (إنما الأعمال بالنيات) والولي حينما عقد لم ينو نكاحاً مستمراً دائماً ، وكذلك الزوجة .

فإذا قال قائل : امرأة رفاعة القرظي تزوجت عبد الرحمن بن الزبير رضي الله عنهما وجاءت تشكو للرسول عليه الصلاة والسلام أن ما معه مثل هدبة الثوب ، فقال لها : (أُتْرِيدِينَ أَنْ تُرْجَعِي إِلَى رِفَاعَةَ) ، فقالت : نعم ، ألا يدل ذلك على أن نية الزوجة لا تؤثر؟ نقول : هذه الإرادة ، هل هي قبل العقد ، أو حدثت بعد أن رأت الزوج الثاني بهذا العيب ؟ الذي يظهر أنها بعد أن رأت ؛ لأن كون الرجل يتزوجها ويدخل بها ، وليس عندها أي ممانعة ، ثم جاءت تشتكي ، فظاهر الحال أنه لولا أنها وجدت هذه العلة ما جاءت تشتكي ، والله أعلم ، وإن كان الحديث فيه احتمال " انتهى من "الشرح الممتع" (١٢/١٧٧) .

## فائدة : ٢

نكاح المتعة خير من نكاح التحليل من أوجه :

قال ابن القيم : وسمعت شيخ الإسلام يقول : نكاح المتعة خير من نكاح التحليل من أوجه :

أحدها : أن نكاح المتعة كان مشروعاً في أول الإسلام ، ونكاح التحليل لم يشرع في زمن من الأزمان .

الثاني : أن الصحابة تمتعوا على عهد النبي ﷺ ، ولم يكن في الصحابة محلل قط .

الثالث : أن رسول الله ﷺ لم يجيء عنه في لعن المستمتع والمستمتعة بما حرم الله ، وجاء عنه في لعن المحلل والمحلل له .

الرابع : أن المستمتع له غرض صحيح في المرأة ، ولها غرض أن تقيم معه مدة النكاح ، فغرضه المقصود بالنكاح مدة ، والمحلل لا غرض له سوى أنه مستعار للضراب كالتيس ، فنكاحه غير مقصود له ، ولا للمرأة ، وللولي ، وإنما هو كما قال الحسن : مِسْمَارُ نارٍ في حدود الله ، وهذه التسمية مطابقة للمعنى .

الخامس : أن المستمتع لم يحل على تحليل ما حرم الله ، فليس من المخادعين الذين يخادعون الله كأنما يخادعون الصبيان ، بل هو ناكح ظاهراً وباطناً ، والمحلل مكر مخادع ، متخذ آيات الله هزواً ، ولذلك جاء في وعيده ولعنه ما لم يجيء في وعيد المستمتع مثله ، ولا قريب منه .

السادس : أن الفطر السليمة ، والقلوب التي لم يتمكن منها مرض الجهل والتقليد ، تنفر من التحليل أشد نفاً ، وتُعَيَّرُ به أعظم تعبير ، حتى إن كثيراً من النساء تعيّر المرأة به أكثر مما تعيّر بالزنا .

السابع : أن المحلل من جنس المنافق ، فإن المنافق يُظهر أنه مسلم ملتزم لعقد الإسلام ظاهراً وباطناً ، وهو في الباطن غير ملتزم به له ، وكذلك المحلل يظهر أنه زوج ، وأنه يريد النكاح ، ويُسمّي المهر ، ويُشهد على رضا المرأة ، وفي الباطن بخلاف ذلك .

## ١) ونكاح المتعة : وهو أن يتزوجها إلى مدة .

هذا النوع الثالث من الشروط الفاسدة للمفسدة للعقد ، وهو نكاح المتعة .

ونكاح المتعة : هي النكاح إلى أجل محدد بمهر .

قال ابن قدامة : معنى نكاح المتعة أن تزوج المرأة مدة ، مثل أن يقول زوجتك ابنتي شهراً أو سنة .

وقال الحافظ ابن حجر : يعني تزويج المرأة إلى أجل ، فإذا انقضى وقعت الفرقة .

وحكمه : حرام .

وهو مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل الفقه والحديث .

قال الخطابي : تحريم المتعة كالإجماع إلا عن بعض الشيعة .

أ- عن الربيع بن سبرة الجهمي أن أباه حدثه أنه كان مع رسول الله ﷺ عام الفتح فقال ( يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتكموهن شيئا ) .

وفي رواية ( أن رسول الله ﷺ نهى يوم الفتح عن متعة النساء ) . رواه مسلم .

ب- وعن سلمة بن الأكوع قال ( رخص رسول الله ﷺ عام أوطاس في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنها ) . رواه مسلم

[ عام أوطاس أي سنة غزوة أوطاس ، وأوطاس واد في الطائف ، غزوة أوطاس في شوال سنة ٨ هـ [فتح مكة في رمضان وأوطاس في شوال]

ج- وعن علي بن أبي طالب ( أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم حبيّر وعن أكل لحوم الحمير الإنسية ) .

### فائدة : ١

هل كان هذا النكاح مباحاً في أول الإسلام ؟

نعم ، كان مباحاً في أول الإسلام ثم نهى عنه النبي ﷺ .

كما في الحديث السابق [ الربيع بن سبرة عن أبيه ] .

### فائدة : ٢

والحكمة من تحريم نكاح المتعة :

أن المقصود من النكاح هو العشرة الدائمة ، وبناء البيت والأولاد ، وهذا لا يمكن مع النكاح المؤجل في الحقيقة ، كأنه استئجار للزنا .

### فائدة : ٣

سبب إذن النبي ﷺ للصحابة بالاستمتاع بالنساء :

سبب ذلك : هو الحاجة والحرب .

أ- ففي حديث ابن مسعود قال ( كنا نغزو مع رسول الله ﷺ ليس معنا نساء ، فقلنا ألا نختصي ؟ فنهانا عن ذلك ، ثم رخص لنا بعد أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل ) متفق عليه .

ب- وذكر أبو ذر كما رواه عنه البيهقي بسند حسن : ( أن الرسول ﷺ أذن لهم فيها لحرهم ولخوفهم ) .

ج- وعن أبي جرة قال ( سمعت ابن عباس يسأل عن متعة النساء فرخص ، فقال مولى له : إنما ذلك في حال الشدائد وفي النساء قلة ؟ فقال : نعم ) .

د- وفي حديث جابر وسلمة بن الأكوع قال ( كنا في جيش فأتانا رسول رسول الله ﷺ فقال : إنه قد أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا ) رواه البخاري .

ف قوله ( في جيش ) تدل على أن الحال حال غزو .

ه- ولحديث سبرة : ( أن أباه حدثه أنه كان مع رسول الله ﷺ يوم الفتح ، فقال : يا أيها الناس ، إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء ، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة ) .



قال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر هذه الآثار : هذه أخبار يقوي بعضها بعضاً ، وحاصلها أن المتعة إنما رخص فيها بسبب العزبة في حال السفر .

#### فائدة : ٤

متى كان تحريم نكاح المتعة ؟

وقع الخلاف بين العلماء متى كان تحريم نكاح المتعة وهل حرمت ثم أبيحت ثم حرمت أو حرمت مرة واحدة على أقوال :

**القول الأول :** أن تحريمها كان عام خبير .

وهذا قول الشافعي وغيره .

لحديث عليّ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَعَنْ أَكْلِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ ) .

**القول الثاني :** أنها حرمت عام الفتح .

ورجحه ابن القيم .

لحديث سيرة الماضي ، فإن فيه التصريح أن التحريم كان عام الفتح .

والرواية الصحيحة عن سيرة أنها عام الفتح .

جاء في رواية لحديث سيرة : ( أن رسول الله ﷺ نهي عنها في حجة الوداع ) رواه أبو داود .

لكن هذه الرواية شاذة ، كما قال البيهقي ، ولذلك قال الحافظ ابن حجر : الرواية عنه بأنها في الفتح أصح وأشهر .

**والراجح** أنها حرمت عام الفتح كما قال ابن القيم .

#### فائدة : ٥

**النكاح بنية الطلاق .**

تعريفه : أن يتزوج الرجل المرأة وهو يضمن في نيته طلاقها من غير علم المرأة أو وليها بذلك .

جاء في ( المجمع الفقهي ) الزواج بنية الطلاق وهو : زواج توافرت فيه أركان النكاح وشروطه وأضرمت الزوج في نفسه طلاق المرأة بعد مدة

معلومة كعشرة أيام، أو مجهولة ؛ كتعليق الزواج على إتمام دراسته أو تحقيق الغرض الذي قدم من أجله . (المجمع الفقهي)

اختلف العلماء في حكم الزواج بنية الطلاق هل هو متعة أم لا على أقوال :

اختلف العلماء في حكمه على أقوال :

فقليل : جائز وليس بمتعة .

وهو قول الجمهور .

قالوا : إن النكاح بنية الطلاق لا ينطبق عليه تعريف نكاح المتعة الذي ينكح فيه الزوجة إلى أجل ، ومقتضى أنه إذا انتهى الأجل

انفسخ النكاح ولا خيار للزوج فيه ولا للزوجة .

وقيل : حرام وهو نكاح متعة .

قال ابن مفلح : وإن تزوجها بغير شرط إلا أن في نيته طلاقها ، فالنكاح صحيح في قول عامتهم خلافاً للأوزاعي فإنه قال : نكاح

متعة والصحيح لا بأس به .

وقيل : هو حرام لكن النكاح صحيح .

وهذا اختيار الشيخ ابن عثيمين .

لما يترتب عليه من غش الزوجة وغش أهلها ، ولما يترتب عليه من مفسد كثيرة .

( وثالثه في بطلانها ) .

هذا النوع الثالث من أنواع الشروط : شروط فاسدة لكن لا تبطل العقد . ( يصح النكاح ) .

( كشرط أن لا مهر لها ) .

أي : إن شرط الزوج عدم المهر ، فهذا شرط فاسد لكن النكاح صحيح .

وبهذا قال الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

يبطل الشرط : لأنه يناهض مقتضى العقد .

ويصح النكاح : لأن هذا الشرط يعود إلى معنى زائد في العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فلم يبطل كما لو شرط في العقد صداقاً محرماً .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يصح النكاح .

وهذا اختيار ابن تيمية .

أ- لقوله تعالى ( وَأَحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ) .

فشرط الله للحل أن تبغوا بأموالكم ، وما كان مشروطاً في الحل ، فإن الحل لا يتم إلا به .

ب- ولأنه إذا تزوجها بلا مهر ، صار ذلك بمعنى الهبة ، ومعلوم أن الهبة خاصة بالرسول ﷺ .

ج- أن اشترط عدم المهر شبيهه بنكاح الشغار .

وهذا الصحيح .

( أو في نفقة ) .

أي : إن شرط الزوج أن لا نفقة لها ، فهذا شرط فاسد لكن النكاح صحيح .

لأنه يناهض مقتضى العقد ، لأن مقتضى العقد أن الزوج ينفق على زوجته .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه شرط صحيح .

لأن المرأة قد ترغب بالزوج لدينه وخلقه ويكون هو فقير .

فائدة : ١

اختلف أهل العلم فيما إذا اشترط الزوج على زوجته أن يقسم لها مبيتاً أقل من ضررتها ، أو ينفق عليها أقل من ضررتها ، هل لها أن ترجع عما شرط عليها وتنازلت عنه ، على قولين .

القول الأول : لها أن ترجع وعلى الزوج حينئذ أن يعطيها حقها من القسم والنفقة .

وهذا قول جمهور أهل العلم من الحنفية والحنابلة والشافعية والمالكية .

لها أن ترجع ، وعلى الزوج حينئذ أن يعطيها حقها من القسم والنفقة ، فإن لم يستطع الوفاء ، أو لم يُرد: فلها الحق في فسخ النكاح.

والقول الثاني : ليس لها الرجوع .

وهو قول الحسن وعطاء وغيرهما .

فإن رجعت مستقبلاً وأصرّت على المطالبة بكامل حقها من المبيت أو النفقة ، فلا يجبر الزوج على الطلاق ، بل تفقدي نفسها وتختلج .

وأظهر القولين في المسألة -الله أعلم- هو القول الثاني؛ فإن هذا شرط رضيت به على نفسها عند العقد، وقد قال ﷺ (إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج) وكما أنها إذا شرطت عليه إسقاط بعض حقه لزمه، فكذلك إذا شرط عليها إسقاط بعض حقها فيلزمها.

( أَوْ أَنْ يَنْقَسِمَ لَهَا أَهْلٌ مِنْ صُرَّتِهَا ) .

فهذا شرط فاسد لكن النكاح صحيح .

وذهب بعض العلماء : إلى صحة هذا الشرط .

لحديث سودة ( أنها جعلت يومها لعائشة على أن تبقى زوجة للرسول ﷺ ) متفق عليه .

قال الشيخ ابن عثيمين : إذا شرط أن يقسم لها أقل من صرتها، فالمذهب لا يصح .

والصحيح أنه يصح، فإذا قال: أنا عندي زوجة سأعطيها يومين وأنت يوماً ، فرضيت بذلك فلا مانع، فهذه سودة بنت زمعة . ﷺ .

وهبت يومها لعائشة . ﷺ . فأقرها النبي ﷺ . ( الشرح الممتع ) .

#### فائدة : ١

حكم إن شرطت أن يكون الطلاق بيدها ؟

قيل : لا يجوز هذا الشرط .

وهذا قول المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أ- لأن الله قال ( الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ) .

والطلاق فرع عن جعل القوام للرجل، وبالتالي فإن الطلاق في الأصل هو من حق الرجل، وهذا هو الذي يتفق مع الفطرة .

ب- وقال تعالى ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ) .

فجعل الله الطلاق بيد الرجل ، واشترط أن الطلاق بيد المرأة مخالف لظاهر الآية .

وقيل : يصح هذا الشرط .

وهو قول الحنفية .

واستدلوا بعموم الأدلة الآمرة بالوفاء بالعقود والعهود .

والراجح الأول .

#### فائدة : ٢

قال ابن قدامة : ... الزَّوْجُ مُحَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَطْلُقَ بِنَفْسِهِ ، وَبَيْنَ أَنْ يُؤَكِّلَ فِيهِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَفْوضَهُ إِلَى الْمَرْأَةِ ، وَيَجْعَلَهُ إِلَى اخْتِيَارِهَا ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ حَيَّرَ نِسَاءَهُ ، فَاحْتَرَنَهُ ، وَمَتَى جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيَدِهَا ، فَهُوَ يَبْدِئُهَا أَبَدًا ، لَا يَتَقَيَّدُ ذَلِكَ بِالْمَجْلِسِ .

رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ؓ ، وَبِهِ قَالَ الْحَكَمُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ .

وقال النووي : يصح توكيل المرأة في طلاق غيرها على الأصح ، كما يصح أن يفوض إليها طلاق نفسها . (روضة الطالبين)

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) الطَّلَاقُ تَصَرُّفٌ شَرْعِيٌّ قَوْلِيٌّ ، وَهُوَ حَقُّ الرَّجُلِ كَمَا تَقَدَّمَ ، فَيَمْلِكُهُ وَيَمْلِكُ الْإِنَاةَ فِيهِ كَسَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ

الْقَوْلِيَّةِ الْآخَرَى الَّتِي يَمْلِكُهَا ، كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ ... فَإِذَا قَالَ رَجُلٌ لِآخَرَ : وَكَلِّتُكَ بِطَّلَاقِ زَوْجَتِي فَلَانَّةٌ ، فَطَلَّقَهَا عَنْهُ ، جَازَ ، وَلَوْ قَالَ

لِزَوْجَتِهِ نَفْسِهَا : وَكَلِّتُكَ بِطَّلَاقِ نَفْسِكَ ، فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ، جَازَ أَيْضًا ، وَلَا تَكُونُ فِي هَذَا أَقَلُّ مِنَ الْأَجْتِي .. " انتهى .

جاء في فتاوى اللجنة الدائمة : ... الأصل أن الطلاق بيد الزوج ، ومن يفوض إلى ذلك من طريق الزوج ، هذا إذا كان الزوج أهلاً

لصدور الطلاق منه ، وأما إذا لم يكن أهلاً فإن وليه يقوم مقامه .

وإذا فوض الزوج إلى زوجته أن تطلق نفسها منه فلها أن تطلق نفسها منه ما لم يفسخ الوكالة ، وأما جعل الزوج العصمة بيد الزوجة بشرط

في العقد ؛ متى شاءت طلقت نفسها : فهذا الشرط باطل ؛ لكونه يخالف مقتضى العقد ، وقد قال النبي ﷺ : كل شرط ليس في كتاب

الله فهو باطل وإن كان مائة شرط . ( فتاوى اللجنة ) .

( وَإِنْ هَتَمَتْ تَحْتَ هَيْبِ هَذَا الْخِيَارِ تَحْتَ هَرٍ ) .

أي : إذا عتقت الأمة وكان زوجها عبداً ، فإن لها الخيار بين البقاء معه وبين فراقه .  
 لحديث عائشة قالت ( كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ قَضِيَّاتٍ أَرَادَ أَهْلُهَا أَنْ يَبِيعُوهَا وَيَشْتَرُوهَا وَلَا عَاهَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ « اشْتَرِ بِهَا وَأَعْتِقْ بِهَا فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ » . قَالَتْ وَعَتَقْتُ فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا . قَالَتْ وَكَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا وَتُهْدَى لَنَا . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ « هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ لَكُمْ هَدِيَّةٌ فَكُلُوهُ » رواه مسلم .  
 وعن ابن عباس قال (كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا أَسْوَدَ يُقَالُ لَهُ مُعْنِيٌّ عَبْدًا لِيَنِي فَلَانِ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ وَرَاءَهَا فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ) رواه البخاري  
 قال ابن قدامة : ولأن عليها ضرراً في كونها حرة تحت العبد فكان لها الخيار ، وهذا مما لا خلاف فيه .

**( ظَاهِرٌ مَكْنَتُهُ مِنْ وَطْعِهَا أَوْ مِبَاشَرَتِهَا أَوْ هُبَالَتِهَا بِحُلِّ خِيَارِهَا ) .**

يسقط خيار المرأة في الفسخ :

**بالقول** : كأن تقول : رضيت به .

**بالفعل** : بأن تمكنه من نفسها بوطء أو مباشرة أو قبلة بعد علمها بثبوت الحق لها .

وقد روى أبو داود عن عائشة ( أن برة أعقت وهي عند مُعْنِيٍّ ، فخيرها رسول الله ﷺ وقال لها : إن قَرَيْتُكِ فَلَا خِيَارَ لَكَ ) .

**( لا تتمت هي ) .**

أي : إذا عتقت الأمة وزوجها حر فلا خيار لها .

وهذا قول أكثر العلماء .

**قال ابن قدامة** : وَإِنْ عَتَقْتُ تَحْتَ حُرٍّ ، فَلَا خِيَارَ لَهَا ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عُثْمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، وَأَبِي قِلَابَةَ ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى وَمَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ .

وقال ابن حجر عند قول البخاري ( **باب خيار الأمة تحت العبد** ) واقتضت الترجمة بطريق المفهوم أن الأمة إذا كانت تحت حر فعتقت لم يكن لها خيار ، وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الجمهور إلى ذلك .

أ- أنه لا خيار لها ، لأن الحديث (كان زوجها عبداً) فمفهومه أنه إذا كانت تحت حر فعتقت لم يكن لها خيار .

ب- لأنها كافت زوجها في الكمال ، فلم يثبت لها الخيار ، كما لو أسلمت الكتابية تحت مسلم .

**وذهب بعض العلماء** : إلى أن لها الخيار .

وهذا قول الحنفية .

أ- واحتجوا برواية ( وكان زوجها حراً ) وتقدم أن الصواب أن زوجها كان عبداً .

ب- ولأنها كملت بالحرية ، فكان لها الخيار ، كما لو كان زوجها عبداً .

**والراجع الأول** .

### **باب العيوب في النكاح**

**العيوب** : لغة جمع عيب وهو النقص .

**واصطلاحاً** : نقص عقلي أو بدني في أحد الزوجين يمنع من تحصيل مقاصد النكاح أو التمتع بالحياة الزوجية.

فائدة : ١

**ذهب جمهور العلماء** إلى ثبوت فسخ النكاح إذا وجد عيب بأحد الزوجين .

وذهب الحنفية إلى أن الزوج لا حق له في الفسخ إذا وجد زوجته معيبة، استغناءً بما جعل له الشرع من الطلاق، وسترًا على المرأة، وتجنباً للتشهير بها، وأما الزوجة فيقولون : إن كانت عيوباً منفرة فلا فسخ لها، وإن كان العيب يمنع الوطء فلها

الفسخ .

فائدة : ٢

اختلف العلماء في العيوب التي يفسخ بها النكاح ، هل هي محصورة بعدد معين أم لا على قولين :

القول الأول : أن العيوب التي يفسخ بها عقد النكاح محصورة في عدد معين من العيوب .

وإلى هذا ذهب جماهير العلماء .

كعيوب الفرج والجدام والبرص والجنون ، قالوا : لأن هذا هو المروي عن الصحابة فلا نتعداه لغيره .

القول الثاني : عدم حصر العيوب الموجبة لفسخ عقد النكاح بعدد معين .

بل إن كل عيب يحصل به ضرر فاحش، أو يكون منفراً يمنع المقاصد المشروعة من النكاح يفسخ به عقد النكاح إذا طالب المتضرر من الزوجين بذلك.

وإلى هذا ذهب الزهري ، وأبو ثور ، وابن تيمية ، وابن القيم .

قال ابن القيم : وأما الاقتصار على عيبين أو ستة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو أولى منها أو مساوٍ لها فلا وجه له . وهذا الأرجح .

فكل عيب يمنع استمتاع الزوجين أو ينفر عن كماله أو يخشى تعدياً أو لا يحصل معه مقصود النكاح من الرحمة والمودة فإن هذا يثبت الخيار ، وهذا قول شيخ الإسلام ابن تيمية واختيار الشيخ السعدي .

وعلى هذا : فالعمى عيب ، وكذلك الخرس ، وكذلك قطع أحد الأعضاء .

أ- عموم الأدلة الدالة على جواز فسخ العقد بالعيوب كما سبق ذكرها فإن تلك الأدلة عامة تدل على جواز فسخ عقد النكاح بالعيوب، وما ذكر فيها من العيوب إنما جاء ذلك على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر .

قال العلامة ابن القيم : ومن تأمل في فتاوى الصحابة والسلف علم أنهم لم يخصوا الرد بعيوب دون عيب .

ب- ما رواه عبد الرزاق ( أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث رجلاً على بعض السعابة فتزوج امرأة وكان عقيماً، فقال له عمر: «أعلمتها أنك عقيم؟ قال: لا، قال: فانطلق فأعلمها ثم خيرها » ) .

وجه الاستدلال: أن عمر أمره بتخيير زوجته بعيوب العقم، والعقم ليس من العيوب التي ذكرها المخالفون على سبيل الحصر، وهذا يدل على أنه لا حصر في العيوب الموجبة لفسخ النكاح.

ج- قياس عقد النكاح على عقد البيع، وذلك لأن كلاهما عقد يجب أن يوفي بالشروط التي تشترط فيه، ولما كان عقد البيع يثبت فيه الفسخ بأي عيب جرى العرف السلامة منه، فكذلك عقد النكاح يثبت فيه الفسخ إذا وجد في أحد الزوجين عيب جرى العرف السلامة منه، لأن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، بل إن عقد النكاح أولى بذلك من عقد البيع، لما ورد من التأكيد على الوفاء بشرطها .

د- أن ثبوت الفسخ ببقية العيوب المذكورة المتفق عليها إنما جاء لدفع الضرر عن الطرف الخالي منها من الزوجين، وهذا أمر متفق عليه بين العلماء جميعاً كما ظهر ذلك من خلال تعليلاتهم للفسخ بالعيوب التي قالوا بالفسخ بها، وإذا كان الأمر كذلك، فهناك من العيوب ما هو أشد ضرراً على الزوج السليم وعلى النسل منهما، من العيوب المذكورة؛ لأن بعضها قد تكون عيوباً معدية، فلما

ثبت الخيار ببرص صغير في الجسم، فلأن تثبت بتلك العيوب والأمراض المضرة والخطيرة من باب أولى .

فائدة : ٣

الأصل في هذا الباب :

أ- ما ورد عن عمر ، وابنه ، وابن عباس وغيرهم . ( لم يرد شيء مرفوع إلى النبي ﷺ ) .

ب- والقياس على العيوب في البيع .

« متى وجد أحد الزوجين الآخر مملوكاً أو مجنوناً أو أبرصاً أو مجذوماً أو وجد للرجل المرأة وثقلاً أو وجدته مجبياً ، أو هنئياً فله فسخ النكاح إن لم يكن مالم ذلك قبل العقد » .

هذه جملة من العيوب ، متى وجدت في أحد الزوجين جاز له الفسخ .

والعيوب ثلاثة أقسام :

قسم مشترك بين الزوجين . ( كالجذام ، والجنون ، والبرص ، وبخر الفم ) .

وقسم مختص بالزوجة . ( كالرتق ... ) .

وقسم مختص بالزوج . ( كالعنة ، أو مقطوع الذكر ، أو ... ) .

« مملوكاً » فمتى تزوج الحر امرأة فبان أن أمه فله الفسخ .

أو العكس ، أي : تزوجت الحرة رجلاً فبان عبداً مملوكاً فلها الفسخ .

« أو مجنوناً » الجنون : اختلال العقل بحيث يمنع جريان الأفعال على نهضة إلا نادراً .

« أو أبرصاً » البرص : بياض يظهر في ظاهر البدن لفساد المزاج ، وعند الفقهاء هو : بياض شديد يقع الجلد ويذهب دمويته .

« أو مجذوماً » الجذام : علة يحمر منها العضو ثم يسود ، ثم ينقطع ويتناثر ، وينتشر في كل عضو ، غير أنه يكون في الوجه أغلب .

« أو وجد الرجل المرأة وثقلاً » الرثق : انسداد الفرج باللحم .

أو وجدته مجبياً » الجب : قطع الذكر كله بحيث لم يبق منه ما يطأ به .

« أو هنئياً » العنين هو من لا يقدر على جماع فرج زوجته مع وجود الآلة لمانع منه ككبر أو سحر .

« فله فسخ النكاح إن لم يكن مالم ذلك قبل العقد » أي : فلكل من وجد عيباً في صاحبه من العيوب السابقة فسخ النكاح إن لم يكن علم بذلك .

فائدة :

قال ابن قدامة : إن رضي بعيب ، فبان به غيره ، فله الخيار ؛ لأنه وجد به عيباً لم يرض به ، ولا يجنسه ، فثبت له الخيار ، كالمبيع إذا رضي بعيب فيه ، فوجد به غيره .

وإن رضي بعيب ، فزاد بعد العقد ، كأن به قليل من البرص ، فأنبسط في جلده ، فلا خيار له ؛ لأن رضاه به رضي بما يحدث منه . ( المعني )

وقال الشيخ ابن عثيمين : فإذا ظن العيب يسيراً فبان كبيراً .

مثال ذلك : رأى في أصبع امرأته برصاً ، أو هي رأت في طرف أصبعه فظنت أنه يسير ، لكن تبين أنه غالب جلده المستور بالثياب .

فهنا يسقط الخيار ؛ لأنها رضيت بجنس العيب ، وكذلك هو بالعكس ، لما رضي بجنس العيب ، قلنا : أنت الذي فرطت ، لماذا لم تنقب عن هذا العيب ، هل هو كثير أو قليل ؟

وكذلك لو رضيت بجنونه أو رضي هو بجنونها لمدة ساعة، فتبين أنها تجن لساعات، أو لأيام فإنه يسقط الخيار؛ وذلك لأنه رضي بجنس العيب، أما مقداره فهو المفرط في عدم التثبت والتنقيب عن مدى هذا العيب. (الشرح الممتع).

**(وَالَّذِي حَدَّثَ بَعْدَ الْعَقْدِ ) .**

أي : ولو حدث العيب بعد العقد ، فلمن له الحق أن يفسخ .

**( أَوْ كَانَ بِالْأَخْرِ هَيْبٌ مِثْلُهُ ) .**

أي : فله الفسخ .

لأن الإنسان ينفر من عيب غيره ولا ينفر من عيب نفسه .

**قال ابن قدامة :** إِذَا أَصَابَ أَحَدُهُمَا بِالْأَخْرِ عَيْبًا ، وَبِهِ عَيْبٌ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ ، كَالْأَبْرَصِ يَجِدُ الْمَرْأَةَ مَجْنُونَةً أَوْ مَجْدُومَةً ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْخِيَارُ ؛ لِوُجُودِ سَبَبِهِ ، إِلَّا أَنْ يَجِدَ الْمَجْذُوبُ الْمَرْأَةَ رَثْقَاءَ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْتَبِهُ لَهَا خِيَارًا ؛ لِأَنَّ عَيْبَهُ لَيْسَ هُوَ الْمَانِعُ لِصَاحِبِهِ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ ، وَإِنَّمَا افْتَنَعَ لِعَيْبِ نَفْسِهِ .

وَإِنْ وَجَدَ أَحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ عَيْبًا بِهِ مِثْلُهُ ، فَقَبِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا ، لَا خِيَارَ لَكُمَا ؛ لِأَنَّكُمَا مُتَسَاوِيَانِ ، وَلَا فَرْقَ لَأَحَدِهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ ، فَأَشْبَهَا الصَّحِيحَيْنِ .

وَالثَّانِي ، لَهُ الْخِيَارُ ؛ لِوُجُودِ سَبَبِهِ ، فَأَشْبَهَهُ مَا لَوْ غَرَّ عَبْدٌ بِأَمَةٍ . ( المغني ) .

**( وَإِذَا وَجَدْتَهُ حَنِئًا : أَجَلٌ إِلَّا سَنَةً ، فَإِنْ مَضَتْ وَهِيَ هَكَذَا فَهِيَ الْفَسْخُ ) .**

أي : وإذا وجدت المرأة الزوج عنيئاً [ وهو العاجز عن الجماع لمرضٍ أصابه أو لضعف خلقته أو لكبر سنه ] فإنه يؤجل سنة .

فالعين يؤجل سنة منذ رفعته للحاكم لا منذ دخوله عليها .

فالعنة عيب ، يثبت للزوجة الفسخ ، لأن العنة معنى لا يمكن معه الوطء ، وذلك هو المقصود بالنكاح .

وقد جاء التفريق بالعنة : عن عمر وعثمان وابن مسعود وحمزة بن حنبل ومعاوية بن أبي معاوية وغيرهم من الصحابة .

-**وقوله ( أجل إلى سنة )** الحكمة من تأجيله سنة : لتمر عليه الفصول الأربعة ، فإن تعذر الجماع قد يكون لعارض حرارة فيزول في الشتاء ، أو لبرودة فيزول في الصيف ، أو بيوسة فيزول في الربيع أو رطوبة فيزول في الخريف ، فإذا مضت الفصول فلم يزل علم أنه خلقة .

**( هَيْبٌ بِكُلِّ هَيْبٍ تَهْدُمُ لَا يَشِيرُهُ ، كَصَمْرٍ وَهَرَجٍ وَقَطْعِ رَجُلٍ وَهَمَى ) .**

تقدم أن أكثر العلماء يرون أن العيوب في النكاح محصورة في عدد معين .

وعلى هذا القول : فالعمى ، والعمور ، والعرج ، وقطع الرجل لا تعتبر عيوباً .

لأن ذلك لا يمنع الاستمتاع ، ولا يخشى تعديده .

**قال ابن قدامة :** وَإِنَّمَا اخْتَصَّ الْفَسْخُ بِهَذِهِ الْعُيُوبِ ؛ لِأَنَّهَا تَمْنَعُ الْإِسْتِمْتَاعَ الْمَقْصُودَ بِالنِّكَاحِ ، فَإِنَّ الْجُدَامَ وَالْبَرَصَ يُبَيِّرَانِ نَفَرَةً فِي النَّفْسِ تَمْنَعُ قُرْبَانَهُ ، وَيُخْشَى تَعْدِيهِ إِلَى النَّفْسِ وَالنَّسْلِ ، فَيَمْنَعُ الْإِسْتِمْتَاعَ ، وَالْجُنُونُ يُبَيِّرُ نَفَرَةً وَيُخْشَى صَرَرَهُ ، وَالْجُبُّ وَالرَّثَقُ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْوُطْءُ ، وَالْفَتَقُ يَمْنَعُ لَذَّةَ الْوُطْءِ وَفَائِدَتَهُ . ( المغني ) .

وقال رحمه الله : لَا يَنْبَغِي الْخِيَارُ لِغَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ :

لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ الْمَقْصُودِ عَلَيْهِ ، وَلَا يُخْشَى تَعْدِيهِ ، فَلَمْ يُفَسَخْ بِهِ النَّكَاحُ ، كَالْعَمَى وَالْعَرَجِ .

وَلِأَنَّ الْفَسْخَ إِنَّمَا يَنْبَغِي بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ ، وَلَا نَصٌّ فِي غَيْرِ هَذِهِ وَلَا إِجْمَاعٌ .

وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَى هَذِهِ الْعُيُوبِ ؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنَ الْفَرْقِ . ( المغني ) .

وتقدم أن الراجح أن العيوب في النكاح ليست محصورة بعدد معين ، بل كل عيب ينفر منه الآخر عرفاً يعتبر عيباً .

ورجحه ابن القيم كما تقدم .

فائدة : ١

هل العقم عيب أم لا ؟

اختلف الفقهاء في العقم هل يعد عيباً في النكاح ، على قولين :

الأول : أنه لا يعد عيباً .

وهو قول جمهور أهل العلم ، إلا الحسن البصري رحمه الله فقد جعله عيباً يوجب الفسخ ، واستحب أحمد أن يبين الرجل العقيم أمره قبل الزواج .

القول الثاني : أنه يعتبر عيباً .

بناء على ما قرره ابن القيم : أن كل عيب ينفر أحد الزوجين من الآخر ، ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة ، فإنه عيب يوجب الخيار .

وهذا المروي عن عمر بن الخطاب ورجحه ابن القيم .

وذلك لأن تحصيل الولد من أهم وأعظم مقاصد النكاح .

قال الشيخ ابن عثيمين : والصواب : أن العيب كل ما يفوت به مقصود النكاح ، ولا شك أن من أهم مقاصد النكاح المتعة والخدمة والإنجاب ، فإذا وجد ما يمنعها فهو عيب ، وعلى هذا فلو وجدت الزوج عقيماً ، أو وجدها هي عقيمة فهو عيب .

#### فصل

( وَمَنْ رَضِيَ بِالْعَيْبِ، أَوْ وَجَدَتْ مِنْهُ دَلَالَتُهُ مَعَ عِلْمِهِ فَلَا خِيَارَ لَهُ ) .

أي : فإن رضي أحد الزوجين بعيب الآخر فلا خيار له .

كأن تقول المرأة : رضيت به معيماً .

قال ابن قدامة : لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِهِ ، فَأَشْبَهَ مُشْتَرِيَ الْمَعِيبِ .

وقوله ( أَوْ وَجَدَتْ مِنْهُ دَلَالَتُهُ ... ) فلا خيار .

كأن تمكنه من الجماع ، فإذا مكنته من ذلك مع علمها بعيبه ، دل ذلك على رضاها .

إذاً : يسقط الخيار بأمور :

أولاً : الرضا الصريح .

ثانياً : تمكين المرأة لزوجها مع وجود العيب .

( وَلَا يَتِمُّ فُسْخُ أَحَدِهِمَا إِلَّا بِعَاكِمٍ ) .

أي : لا يصح فسخ أحدهما إلا بحاكم يفسخ النكاح ، وذلك لسببين :



الأول : لقطع النزاع .

الثاني : ولأن بعض العيوب مختلف فيها وحكم الحاكم يرفع الخلاف .

فائدة :

الفرق بين الفسخ والطلاق من وجهين :

أولاً : أن الفسخ لا يحتسب من الطلاق .

ثانياً : أن عدة الفسخ تكون استبراء بحضة وعدة الطلاق ثلاث حيض .

**﴿ وَإِذَا وَقَعَ الْفُسْخُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرٌ ﴾ .**

أي : إذا وجد الزوج في زوجته عيباً من العيوب التي يفسخ بها النكاح (كالجذام أو البرص أو غيرها ) ، فإن كان قبل الدخول بها فلا مهر لها .

مثال : إذا اتضح له قبل الدخول أن بها برصاً أو جذاماً ثم طلقها وحصل الفراق ، فهنا لا مهر لها .

لأن الفرقة جاءت من قبلها ، لأنها هي المتسببة في فسخ النكاح .

● فإن كان العيب في الزوج ، وهي فسخت من أجل عيب الزوج :

فقليل : لا مهر لها .

لأن الفرقة جاءت من قبلها ، فهي التي طلبت الفسخ .

وقيل : لها نصف المهر ، كالمطلقة قبل الدخول .

لأن الزوج هو السبب ، وهذا هو مقتضى العدل ، واختار هذا القول ابن عثيمين .

قال ابن قدامة : **الْفُسْخُ إِذَا وَجِدَ قَبْلَ الدُّخُولِ ، فَلَا مَهْرَ لَهَا عَلَيْهِ ، سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الزَّوْجِ أَوِ الْمَرْأَةِ .**

وهذا قول الشافعي لأنَّ الفُسْخَ إِنْ كَانَ مِنْهَا ، فَالْفُرْقَةُ مِنْ جِهَتِهَا ، فَسَقَطَ مَهْرُهَا ، كَمَا لَوْ فَسَخْتَهُ بِرِضَاعِ زَوْجَةٍ لَهُ أُخْرَى ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُ ، فَإِنَّمَا فَسَخَ لَعَيْبٍ بِهَا دَلَّسَتْهُ بِالْإِخْفَاءِ ، فَصَارَ الْفُسْخُ كَأَنَّهُ مِنْهَا .

فإن قيل : فهلاً جعلتم فسخها لعيبه ، كأنه منه ؛ لحصوله بتدليسِهِ ؟ قلنا : العوض من الزوج في مقابلة منافعها ، فإذا اختار فسخ العقب مع سلامة ما عقدت عليه ، رجع العوض إلى العاقبة معها ، وليس من جهتها عوض في مقابلة منافع الزوج ، وإنما ثبت لها الحياض لأجل ضرر يلحقها ، لا لتعذر ما استحققت عليه في مقابله عوضاً ، فأفتى . ( المغني ) .

**﴿ وَبَعْدَهُ يَسْتَقِرُّ ﴾ .**

أي : ذا علم بالعيب بعد الدخول بها ، فإن المهر يستقر للزوجة وتملكه ، سواء كان العيب فيها أو فيه .

لقوله ﷺ ( ... ولها المهر بما استحلتت من فرجها ) .

لكن هل يضيع حق الزوج إذا كان العيب في الزوجة ؟

**﴿ وَيَرْجِعُ هَلْكَ مِنْ غَرِّهِ إِنْ وَجِدَ ﴾ .**

أي : ويرجع الزوج على من غره إن كان هناك غروراً .

مثال : لو قال أحد الزوج ، إن هذه الزوجة سليمة من العيوب ، فتبين بها عيباً . فإنه يرجع على من غره .

سواء كان الذي غره أباه أو أخاه ، أو الذي خطبها له ومدها .

لقول عمر ( إِنَّمَا رَجُلٌ زَوَّجَ امْرَأَةً ، فَدَخَلَ بِهَا ، فَوَجَدَهَا بِرِصَاءٍ ، أَوْ مَجْنُونَةً ، أَوْ مَجْدُومَةً ، فَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَبِيسِهِ إِذَاهَا ، وَهُوَ لَهُ عَلَى مَنْ غَرَّهُ مِنْهَا ) أخرجهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَمَالِكٌ .

لكن بشرط أن يكون الولي عالماً بالعيب، فإن كان جاهلاً فلا غرم عليه .

• فإن كان الغرور من المرأة ، بمعنى أن المرأة فيها عيباً فسكتت كتمت ؟ فإنه يرجع عليها .

• إذا لم يكن هناك غرور ، فإنه لا يرجع على أحد .

وذهب بعض العلماء : أنه لا يرجع على أحد .

وهذا قول أبي حنيفة والشافعي في الجديد ، واختاره الشوكاني .

قالوا : لان المهر ثبت عليه بمسيسه إياها .

### باب نكاح الكفار

( نِكَاحُهُمْ مُحْتَبَرٌ وَلَا اِئْتَمَدُوا عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَتْرَأَهُوا إِلَيْنَا ) .

أي : أن نكاح الكفار معتبر ويقرون على فاسده وإن خالف أنكحة المسلمين وذلك بشرطين :

الأول : أن يعتقدوا حله وصحته في شرعهم ولو كان محرماً في شرعنا .

والثاني : ألا يترافعوا إلينا .

قال ابن قدامة : أَنْكَحَةُ الْكُفَّارِ صَحِيحَةٌ ، يُقْرُونَ عَلَيْهَا إِذَا أَسْلَمُوا أَوْ تَحَاكَمُوا إِلَيْنَا ، إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ مِمَّنْ يَجُوزُ ائْتِمَادُ نِكَاحِهَا فِي الْحَالِ ، وَلَا يُنْظَرُ إِلَى صِفَةِ عَقْدِهِمْ وَكَيْفِيَّتِهِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ لَهُ شُرُوطُ أَنْكَحَةِ الْمُسْلِمِينَ ، مِنَ الْوَلِيِّ ، وَالشُّهُودِ ، وَصِيعَةِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ ، بَلَا خِلَافٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ . ( المغني ) .

وقال ابن عبد البر : وقد أسلم خلق في زمن النبي ﷺ ونساؤهم وأقروا على أنكحتهم ولم يسألهم رسول الله ﷺ عن شروط النكاح ولا عن كيفيته ، وهذا أمر علم بالتواتر والضرورة ، فكان يقيناً .

وقال السيد سابق : القاعدة العامة في زواج غير المسلمين : إقرار ما يوافق الشرع منها إذا أسلموا .

إن أنكحة الكفار لم يتعرض لها رسول الله ﷺ ، كيف وقعت ، وهل صادفت الشروط المعتبرة في الإسلام فتصح ، أم لم تصادفها فتبطل؟ .

وإنما اعتبر حالها وقت إسلام الزوج ، فإن كان ممن يجوز له المقام مع امرأته أقرها ، ولو كان في الجاهلية وقد وقع على غير شرطه من الولي والشهود وغير ذلك ، وإن لم يكن ممن يجوز له الاستمرار لم يقر عليه ، كما لو أسلم وتحتته ذات رحم محرم ، أو أختان ، أو أكثر ، فهذا هو الأصل الذي أصطله سنة رسول الله ﷺ وما خالفه فلا يلتفت إليه . ( فقه السنة ) .

وقد تقدم :

الرجل يسلم وتحتته أختان ، يخير في إمساك إحداها وترك الأخرى .

والرجل يسلم وعنده أكثر من أربع يختار أربعاً منهن .

( وَإِنْ تَرَائِغَهُمَا صَارَ كَالْمُكْرَمَاتِ ) .

أي : وإن ترافعوا إلينا قبل عقده عقدناه على حكمنا ، كأنكحة المسلمين ، بإيجاب وقبول ، وولي ، وشهود .

قال تعالى ( وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ) .

وإن ترافعوا إلينا بعد العقد ، فإن كان مقتضى الفساد قائماً ، كأن تكون زوجته من محارمه ، فسخنا النكاح .

وإن كان مقتضيه قد زال أقرناهم عليه ، مثل أن يكون قد تزوجها في عدة انقضت ، أو بدون ولي ، أو على أخت زوجة ماتت .

( وَإِنْ أَسْلَمَ التَّوَجَّانِ مَعًا ، أَوْ أَسْلَمَ زَوْجٌ اِلَّاكِتَابِيَّةً ، فَهِيَ عَلَى نِكَاحِهِمَا ) .

أي : فإن أسلم الزوجان معاً ، بأن تلفظا بالإسلام دفعة واحدة فهما على نكاحهما ، سواء كان قبل الدخول أو بعده .

لأنه لم يحصل بينهما اختلاف في الدين ، وهذا بالإجماع .

قال ابن قدامة : ... أَنَّ التَّوَجَّانِ إِذَا أَسْلَمَا مَعًا ، فَهِيَ عَلَى النِّكَاحِ ، سَوَاءٌ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ ، وَلَيْسَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا

اِخْتِلَافٌ بِحَمْدِ اللَّهِ ، ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّهُ إِجْمَاعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُمْ اِخْتِلَافٌ دِينِي . ( المغني ) .  
**قال ابن عبد البر :** أجمع العلماء على أن الزوجين إذا أسلما معاً في حالة واحدة ، أن لهما المقام على نكاحهما ما لم يكن بينهما نسب ولا رضاع ، وقد أسلم خلق في زمن النبي ﷺ ونساؤهم وأقروا على أنكحتهم ولم يسألهم رسول الله ﷺ عن شروط النكاح ولا عن كيفيته ، وهذا أمر علم بالتواتر والضرورة ، فكان يقيناً .  
**وقال ابن المنذر :** وأجمعوا على أهما -أي الزوجين غير المسلمين- لو أسلما معاً ، أهما على نكاحهما ؛ كانت مدخولاً بها ، أو لم تكن . ( الإجماع ) .

**قال ابن رشد :** وأما الأنكحة التي انعقدت قبل الإسلام، ثم طرأ عليها الإسلام؛ فإنهم اتفقوا على أن الإسلام إذا كان منهما معاً؛ أعني من الزوج والزوجة، وقد كان عقد النكاح على من يصح ابتداء العقد عليها في الإسلام، أن الإسلام يصحح ذلك . ( بداية المجتهد ) .  
 - وكذا إن أسلم زوج الكتابية - سواء كان كتابياً أو غير كتابي - فعلى نكاحهما .

لأنه يجوز للمسلم نكاح الكتابية في الإسلام ، فبقاؤه أولى من ابتدائه .  
**( وَإِنْ أَسْلَمَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ هَيْرَ الْكِتَابِيِّينَ ، أَوْ زَوْجَهُ كِتَابِيٌّ فَلَا يَكُلُّ قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَهُوَ مَهْرٌ )**  
 أي : وإن أسلم أحد الزوجين غير الكتابيين ، كالمجوسيين يسلم أحدهما قبل الدخول بطل النكاح .

لأن اختلاف الدين يمنع الإقرار على النكاح .

أو أسلمت زوجة كتابي أو غير كتابي قبل الدخول فلا نكاح .

لأن المسلمة لا تحل لكافر .

**( وَيُحْدِثُ بَعْضُ الْفُرَقَةِ عَلَى إِسْلَامِ الْآخَرِ فِي الْبَيْدَةِ )** .

وبعده : أي بعد الدخول .

أي : إذا أسلم أحد الزوجين غير الكتابيين ، أو زوجة كتابي أو غيره ، بعد الدخول :

فإن الفرقة تتوقف على انقضاء العدة :

فإن أسلم الآخر قبل انقضائها فهما على نكاحهما ، وإن لم يسلم حتى انقضت العدة وقعت الفرقة بينهما .

وهذا قول جمهور العلماء .

لحديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ ) رواه الترمذي .

**ودهب بعض العلماء :** أن النكاح باق حكماً ما لم تنزوج المرأة بآخر ، ولو مكثت سنين ، والأمر في ذلك إليها ، ولا حكم له عليها ، ولا حق لها عليه .

وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم ، وهو الذي رجحه الشيخ ابن عثيمين - رحمهم الله أجمعين - .

أ- لحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : ( رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ ، بَعْدَ سِتِّ سِنِينَ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ ، وَلَمْ يُحْدِثْ نِكَاحًا ) رواه الترمذي .

وكان إسلامه بعد نزول آيات سورة الممتحنة والتي فيها تحريم المسلمات على المشركين بسنتين ، والظاهر انقضاء عدتها في هذه المدة . ومع ذلك ردها النبي ﷺ إليه بالنكاح الأول.

ب- عن ابن عباس قال ( كَانَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى مَنْزِلَتَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ كَانُوا مُشْرِكِي أَهْلِ حَرْبٍ يُقَاتِلُهُمْ وَيُقَاتِلُونَهُ وَمُشْرِكِي أَهْلِ عَهْدٍ لَا يُقَاتِلُهُمْ ، وَلَا يُقَاتِلُونَهُ ، وَكَانَ إِذَا هَاجَرَتْ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ لَمْ تُحْطَبْ حَتَّى تُحْيِضَ وَتَطْهَرُ فَإِذَا طَهَرَتْ خَلَّ لَهَا النَّكَاحُ فَإِنْ هَاجَرَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ رُدَّتْ إِلَيْهِ ) رواه البخاري .

**وجه الدلالة:** قوله ( فَإِنْ هَاجَرَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ رُدَّتْ إِلَيْهِ ) يدل على أن الزوجة ترد إليه وإن طال الزمن، لأنه أطلق في هذا الحديث.

قال ابن القيم : الذي دلّ عليه حكمه ﷺ : أن النكاح موقوف ، فإن أسلم قبل انقضاء عدتها : فهي زوجته ، وإن انقضت عدتها : فلها

أن تنكح من شاءت ، وإن أحببت انتظرت ، فإن أسلم : كانت زوجته من غير حاجة إلى تجديد نكاح . ( زاد المعاد ) .

فائدة :

أجاب الجمهور عن حديث ابن عباس بأجوبة :

أولاً : أنه معارض بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، والمثبت مقدم على النافي .

وأجيب : بأن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، حديث ضعيف .

قال الترمذي : هذا حديث في إسناده مقال .

ثانياً : أن عدة زينب امتدت إلى أن أسلم زوجها .

وأجيب : بأن هذا بعيد غاية البعد ، وخلاف ما عرف من طبيعة النساء أن تبقى العدة إلى ست سنين .

ثالثاً : أن القصة كانت قبل تحريم المسلمات على المشركين ، فلا دلالة فيها على هذا الحكم أصلاً .

وأجيب : بأن هذا مخالف لما أطبق عليه أهل المغازي أن إسلام أبي العاص كان بعد نزول تحريم المسلمة على المشرك .

وأيضاً : أسلم أناس بعد نزول التحريم كما أسلم الطلقاء وأسلم أهل الطائف وغيرهم فلم يفرق النبي ﷺ بينهم وبين نسائهم ، مع أن إسلامهم لم يكن في لحظة واحدة قطعاً .

رابعاً : أن معنى ردها بالنكاح الأول ، أي : على مثل الصداق الأول .

وأجيب : بأن هذا عكس المفهوم من الحديث والظاهر منه .

### كتاب الصدقات

تعريفه : هو ما تعطاه المرأة من المال ، أو ما يقوم مقامه عوضاً عن عقد النكاح عليها .

فائدة : ١

الحكمة من الصداق :

أن الصداق إظهار لشرف هذا العقد وأهميته .

أن فيه إعزاز للمرأة وتشريف لها .

أن فيه الدليل على الرغبة في الزوجة .

تمكين المرأة من تجهيز نفسها بما أحببت من لباس ونفقة وزينة .

فائدة : ٢

وللصداق عدة أسماء :

فيسمى نحلة كما قال تعالى (وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً) .

ويسمى فريضة كما قال تعالى (وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً) .

ويسمى أجراً كما قال تعالى (فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً) .

ويسمى طولاً كما قال تعالى (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ) .

### ( وهي واجب )

وقد نقل ابن عبد البر إجماع أهل العلم على وجوبه .

أ- لقوله تعالى ( وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ) .

قال ابن عباس : النحلة : المهر

قال ابن كثير : في مضمون كلام المفسرين في هذه الآية : أن الرجل يجب عليه دفع الصداق إلى المرأة حتماً وأن يكون طيب النفس.

ب- ولأن الله تعالى قيد الحل بقوله ( أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ) .

قال القرطبي : ( بِأَمْوَالِكُمْ ) أباح الله تعالى الفروج بالأموال ولم يفصل ، فوجب إذا حصل بغير المال ألا تقع الإباحة به ؛ لأنها على غير الشرط المأذون فيه . ( تفسير القرطبي ) .

ج- ولأن النبي ﷺ لم يعذر الفقير الذي لم يجد خاتماً من حديد حتى ألزمه أن يعلمها من القرآن .

قال ابن حجر : فيه أن النكاح لا بد فيه من الصداق لقوله : هل عندك من شيء تصدقها ؟ وقد أجمعوا على أنه لا يجوز لأحد أن يطأ فرجاً بغير ذكر صداق .

د- ولأن شرط إسقاطه يجعل العقد شبيهاً بالهبة ، والزواج بالهبة من خصائص النبي ﷺ .

### ( وَيَسِّنُّ تَخْفِيفَهُ ) .

أي : يسن تخفيف الصداق .

أ- عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّهُ قَالَ : ( سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ) قَالَتْ : كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَةً وَنَشَأَ . قَالَتْ : أُنْذِرِي مَا النَّشْ ؟ قَالَ : قُلْتُ : لَا . قَالَتْ : نِصْفُ أُوقِيَةٍ . فَبَلَكَ خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ ، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

( أُوقِيَةٌ ) الأوقية ٤٠ درهماً . ( وَنَشَأَ ) النش نصف أوقية . ( فَبَلَكَ خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ ) يعني ذلك الصداق ٥٠٠ درهم ( ١١٥٠ ) جرام ( ١٧٢٥ ) ريالاً . ( فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ ) أي : هذا غالب أزواجه .

ب- عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ

ج- وعن عائشة . عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( إِنْ أَعْظَمَ النِّكَاحَ بَرَكَةُ أَيْسَرُهُ مُؤُونَةٌ ) رواه أحمد .

د- وقال النبي ﷺ لرجل أراد الزواج ( التمس ولو خاتماً من حديد ) متفق عليه .

هـ- وقد ضرب النبي ﷺ لأمنته المثل الأعلى في ذلك ، حتى ترسخ في المجتمع النظرة الصادقة لحقائق الأمور ، وتشيع بين الناس روح السهولة واليسر .

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ( أَنَّ عَلِيًّا قَالَ : تَزَوَّجْتُ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ابْنُ هـ - وهو الدخول بالزوجة - قَالَ : أُعْطِيَهَا شَيْئًا . قُلْتُ : مَا عِنْدِي مِنْ شَيْءٍ . قَالَ : فَأَتَيْتُ دِرْعُكَ الْخَطِيمِيَّةَ ؟ قُلْتُ : هِيَ عِنْدِي . قَالَ : فَأَعْطِيَهَا إِيَّاهُ ) . ٢٢٢

فهذا كان مهر فاطمة بنت رسول الله ﷺ سيدة نساء أهل الجنة .

و- وروى ابن ماجه أن عمر بن الخطاب قال : لا تُعَالُوا صَدَاقَ النِّسَاءِ فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرُمَةً فِي الدُّنْيَا أَوْ تَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ كَانَ أَوْلَاكُمْ وَأَحَقُّكُمْ بِهَا مُحَمَّدٌ ﷺ مَا أَصْدَقَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ وَلَا أَصْدَقَتْ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِهِ أَكْثَرَ مِنَ الثَّنِيِّ عَشْرَةَ أُوقِيَةً وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُثْقَلُ صَدَقَةُ امْرَأَتِهِ حَتَّى يَكُونَ لَهَا عَدَاوَةٌ فِي نَفْسِهِ وَيَقُولُ قَدْ كَلِمْتُ إِلَيْكَ عَلَى الْقَرْبَةِ .

قال ابن القيم : تضمنت الأحاديث أن الصداق لا يتقدر أفعله ، وأن المغالة في المهر مكروهة في النكاح ، وأنها من قلة بركته وعسره ، وأن المرأة إذا رضيت بعلم الزوج وحفظه للقرآن أو بعضه مهرها جاز ذلك ، بل إن رضيت بالعلم والدين وإسلام الزوج وقرائه القرآن ، كان من أفضل المهور وأنفعها وأجلها . ( زاد المعاد ) .

وقال الإمام الشوكاني تعليقاً على حديث عائشة ( إن أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة ) فيه دليل على أفضلية النكاح مع قلة المهر ، وأن الزواج بمهر قليل مندوب إليه ؛ لأن المهر إذا كان قليلاً ، لم يستصعب النكاح من يريده ؛ فيكثر الزواج المرغوب فيه ، ويقدر عليه الفقراء ، ويكثر النسل الذي هو أهم مطالب النكاح ، بخلاف ما إذا كان المهر كثيراً ، فإنه لا يتمكن منه إلا أرباب الأموال ، فيكون الفقراء الذين هم الأكثر في الغالب غير مزوجين ، فلا تحصل المكاثرة التي أرشد إليها النبي ﷺ .

فائدة :

بعض مصالح تخفيف الصداق ؟

أولاً : العمل بالسنة وامتنال ما أرشدت إليه .

ثانياً : تيسير سبل الزواج .

ثالثاً : أن تخفيفه من أسباب المحبة ودوام المودة .

رابعاً : أن تخفيف الصداق يسهل على الزوج مفارقة زوجته إذا ساءت العشرة ، ولم يحصل توافق بينهما .

**( وَتَسْمِيَّتُهُ فِي الْعَقْدِ )**

أي : يسن أن يذكر ويسمى الصداق في العقد .

قال ابن قدامة : فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

أ- لقول النبي ﷺ ( التمس ولو خاتماً من حديد ) .

ب- ولقوله ﷺ لعلي - لما أراد أن يتزوج فاطمة - أعطها شيئاً ، قلت ( أي علي ) ما عندي شيء ، قال : فأين درعك

الخطمية ، قلت : هي عندي ، قال : فأعطها إياها .

ج- ولأنه أقطع للنزاع والخلاف .

فائدة :

وليست تسميته شرطاً ، وهذا مذهب الجمهور .

لقوله تعالى ( لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ) .

وجه الدلالة : أن الله تعالى رفع الحرج عن الطلاق في النكاح الذي لم يسم فيه المهر ، والطلاق لا يكون إلا في نكاح قد تم بعقد

صحيح .

ب- ولحديث ابن مسعود ( أنه قضى في رجل تزوج امرأة فمات عنها ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداقاً ، قال ﷺ : لها الصداق

كاملاً ، وعليها العدة ، ولها الميراث ، فقام معقل بن يسار فقال : سمعت رسول الله ﷺ قضى في برّوع بنت واشق بمثل ذلك ) .

وجه الدلالة : أن العقد صح مع عدم تسميته المهر ، فلو لم يكن نكاحاً صحيحاً لما قضى النبي ﷺ لبروع بالصداق .

**( وَكُلُّ مَا صَحَّ ثَمَنًا أَوْ أَجْرَةً صَحَّ مَهْرًا وَإِنْ هَلَكَ )**

كل ما صح العقد عليه بيعاً ، أو إجارة ، فإنه يصح أن يكون صداقاً ، سواء كان عيناً أو منفعة ، ولو كان شيئاً قليلاً .

فالعين مثل : أن يعطيها دراهم أو يعطيها متاعاً .

والمنفعة مثل : استخدامها إياه ، أو تستوفي منه بغير الخدمة أن يبني لها بيتاً .

وبدل على أنه يجوز ولو كان قليلاً :

حديث سهل بن سعد الساعدي - رضي الله عنهما - قَالَ (جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله! جئت أهب لك

نَفْسِي، فَنَظَرُ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا، وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَاطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا

جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوَّحِيهَا، قَالَ: "فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟" فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ

يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: "إِذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ، فَانْظُرْ هَلْ يَجِدُ شَيْئًا؟" فَذَهَبَ، ثُمَّ رَجَعَ؟ فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا وَجَدْتُ شَيْئًا. فَقَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ" فَذَهَبَ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي -قَالَ

سَهْلٌ: مَالُهُ رِدَاءٌ- فَلَمَّا نَصَفَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ؟ إِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ

فَجَلَسَ الرَّجُلُ، وَحَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ؛ فَرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُؤَلِّيًا، فَأَمَرَ بِهِ، فَدُعِيَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ. قَالَ: "مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟" قَالَ:

مَعِيَ سُورَةُ كَذَا، وَسُورَةُ كَذَا، عَدَدَهَا، فَقَالَ: "تَقْرَأُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "إِذْهَبْ، فَقَدْ مَلَكَتْكِهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ).

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْمُسْلِمِ .

والخاتم من الحديد لا يساوي شيئاً .

**وقد ذهب بعض العلماء :** أن أقل الصداق عشرة دراهم .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

لحديث جابر قال: قال رسول الله ﷺ: ( لا يزوج النساء إلا الأولياء، ولا مهر أقل من عشرة دراهم) رواه الدار قطني وهو حديث ضعيف .

**وذهب بعضهم :** إلى أن أقله ربع دينار .

وهذا مذهب مالك .

قياساً على نصاب القطع في السرقة ، وهذا قياس في مقابل النص .

**فائدة :**

لا حد لأكثر الصداق .

**قال ابن قدامة :** ويجوز أن يكون كثيراً .

لقوله تعالى ( وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً ) . ( الكافي ) .

**قال القرطبي :** ... اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِأَكْثَرِهِ حَدٌ . ( بداية المجتهد ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) لا خلاف بين الفقهاء في أنه لا حد لأكثر المهر .

**( وَإِنْ يَكُونُ مَهْرُهَا ) .**

أي : يجب أن يكون المهر معلوماً .

فإن اتفقا على مهر مجهول لم يصح ، ووجب للزوجة مهر المثل .

مثال : لو قال أعطيك أحد دوري ، أو أحد عبيدي ، فلها مهر المثل .

**قال ابن قدامة :** ولا يصح الصداق إلا معلوما ، وهذا مذهب الشافعي .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** لو أصدقها شيئاً مجهولاً فلا يجوز ، ولها مهر المثل .

**( وَإِنْ أَسَدَّهَا فَتَصْلِيْمُهَا أَنْ لَمْ يَصِحَّ ) .**

أي : إن جعل صداقها أن يعلمها القرآن لم يصح .

أ- لقوله تعالى ( أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ... ) .

ب- وقال تعالى ( وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ ... ) ، فالفروج لا تستباح إلا بالأموال .

ج- وروى أن رسول الله ﷺ زوج امرأة على سورة من القرآن ، ثم قال ( لا تكون لأحد بعدك مهراً ) رواه سعيد بن منصور ولا يصح .

د- وقالوا : إن تعليم القرآن لا يقع إلا قربة ، فلا يجوز أن يكون صداقاً كالصلاة .

هـ- أن تعليم القرآن أمر يختلف ولا ينضبط فأشبهه المجهول ، والمجهول لا يصح جعله مهراً .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يجوز .

وهذا مذهب الشافعي ، واختاره ابن القيم .

لحديث الواهبة نفسها وفيه ( قَالَ : انْطَلِقْ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا فَعَلِمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ ) .

والراجح - والله أعلم - أنه لا يصح جعل تعليم القرآن صداقاً إذا كان المال متيسراً على الزوج، فإن لم يتيسر المال صح جعله صداقاً، وهذا هو الذي يدل عليه حديث الواهبة ، فإن الرسول ﷺ ما جعل تعليم القرآن صداقاً لهذا الرجل إلا حينما تعذر عليه المال ولم يجد شيئاً .

فائدة :

قال ابن قدامة : فإن قلنا بجوازه فأصدقها تعليم بعض القرآن فمن شرطه تعيين ذلك البعض لأن التعليم والمقاصد تختلف باختلافه .  
(الكافي)

**( وَمتى بطل المسمى وجب مهر المثل ) .**

هذه قاعدة : إذا بطل المسمى لأي سبب فلها مهر المثل .

ويبطل المسمى : إما لجهالته ، أو لعدم ماليته ، أو لكونه مغضوباً .

لجهالته : لو أصدقها عبد أبى لم يصح ، ولها مهل المثل .

لعدم ماليته : كأن يصدقها شيئاً محرماً كخمر .

فإذا بطل المسمى وجب مهر المثل .

وقد تقدم في حديث ابن مسعود في امرأة عقد عليها زوجها ثم مات ولم يسم لها صداقاً فقال ( لها مهر مثلها ) رواه أبو داود .

– والمراد بمثلها : ما اعتاد الناس أن يدفعوه مهرأ لأمثال هذه المرأة من قريباتها .

**( وَإِذَا أَجَلَ الصَّدَاقُ أَوْ بَعْضُهُ صَحَّ ) .**

أي : يجوز أن يكون الصداق مُعَجَّلاً ، ومُؤَجَّلاً ، وَبَعْضُهُ مُعَجَّلاً وَبَعْضُهُ مُؤَجَّلاً ؛ لِأَنَّهُ عِوَضٌ فِي مُعَاوَضَةٍ ، فَجَارَ ذَلِكَ فِيهِ كَالثَمَنِ . ( المغني ) .

مثال : قال لك خمسة آلاف حالة وخمسة آلاف مؤجلة إلى سنة ، فإن هذا التأجيل يصح .

– لكن الأولى عدم التأجيل :

لقصة الواهبة ، فإن النبي ﷺ قال للرجل ( التمس ولو خائفاً من حديد ) ولم يقل النبي ﷺ يبقى في ذمتك .

**( هَإِنِ حِينَئِذٍ أَجَلَ الْفَيْطِ بِهِ ، وَإِلَّا فَمَحَلُّهُ الْفُرْقَةُ ) .**

أي : إذا عيّن الزوج والزوجة أجلاً معيناً للصدّاق تعين به .

وإن لم يعينا فمحله ومكانه الفرق بموت أو طلاق .

قال ابن القيم : تأجيل جزء من المهر وحكم المؤجل... الذي اتفق الزوجان على تأخير المطالبة به ، وإن لم يسميا أجلاً ، بل قال الزوج مائة مقدمة ومائة مؤخرة ؛ فإن المؤخر لا يستحق المطالبة به إلا بموت أو فرقة . هذا هو الصحيح ، وهو منصوص أحمد فإنه قال في رواية جماعة من أصحابه: إذا تزوجها على العاجل والآجل ، لا يحل الأجل إلا بموت أو فرقة . واختاره قدماء شيوخ المذهب والقاضي أبو يعلى ، وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية ، وهو قول النخعي والشعبي والليث بن سعد . ( إعلام الموقعين ) .

قال الشيخ ابن عثيمين : الصداق المؤجل جائز ولا بأس به ، فإذا اشترط الرجل تأجيل الصداق أو بعضه فلا بأس ، ولكن يحل إن كان قد عين له أجلاً معلوماً ، فيحل بهذا الأجل ، وإن لم يؤجل فيحل بالفرقة : بطلاق ، أو فسخ ، أو موت ، ويكون دَيْئاً على الزوج يطالب به بعد حلول أجله في الحياة ، وبعد الممات كسائر الديون . ( مجموع الفتاوى ) .

فإن مات الزوج أولاً : حق للزوجة أن تأخذ من تركته مؤخر صداقها ، قبل إخراج وصيته ، أو توزيع تركته على الورثة ، ثم تأخذ نصيبها من التركة كاملاً ، إن بقي شيء فيها .

وإن كانت الزوجة هي التي ماتت قبل زوجها : فلورثتها أن يأخذوا نصيبهم في مؤخر الصداق ، كغيره من أموالها ، ويوزع عليهم بحسب نصيبهم في الميراث ، بمن فيهم الزوج .

الخلاصة :

أن المهر المؤجل لا يخلو من أمرين :

الأول : أن يعين الأجل ، مؤجل إلى مدة سنة أو إلى سنتين ، فيرجع إلى هذا الاتفاق .



والثاني : أن يكون مؤجلاً ويطلق ، فيحل إذا حصلت الفرقة ، إما بموت إذا مات الزوج حل المهر ، أو طلقها طلاقاً بائناً حل المهر .

**﴿ وَإِنْ وَجَدْتَ الْإِبْلَاحَ مَحِيْبًا مَحِيْبَتَ بَيْنِ الْأَوْشِهِ وَحِيْمَتِهِ ﴾ .**

أي : وإن وجدت المرأة المهر معيياً فإنها تختار بين أمرين : بين أرشه وقيمته .

مثال : هذا رجل أصدقها بعيراً ، ثم وجدته يعرج ، فنقول لك الخيار ، إن شئت أخذت القيمة ، وإن شئت أخذت الأرض ، فتأخذ القيمة إذا ردت إلى زوجها ، وإن أبقته فلها الأرض ، فيقال : هذا البعير يساوي لو كان سليماً مائة ، ومعيباً ثمانين ، فتعطي عشرين .

- والمراد بالعيب ما تنقص به قيمة المبيع .

- والأرض هو فرق ما بين القيمتين معيباً وسليماً .

**﴿ وَيَصِحُّ هَلَى أَلْفٍ لَهَا وَأَلْفٌ لِأَيِّمِهَا وَيَمْلِكُهُ بِعَبْضِهِ ﴾ .**

أي : إذا قال الأب في النكاح مهرها ألف لي وألف لها ، فهذا صحيح .

لماذا صحيح ؟

لَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِي صَصَةِ شُعَيْبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ( إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَّجٍ ) فَجَعَلَ الصَّدَاقَ الْإِجَارَةَ عَلَى رِعَايَةِ غَنَمِهِ ، وَهُوَ شَرْطٌ لِنَفْسِهِ .

وَلَأَنَّ الْوَالِدَ الْأَخْذَ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ ( أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ ) .

فَإِذَا شَرَطَ لِنَفْسِهِ شَيْئًا مِنَ الصَّدَاقِ ، يَكُونُ ذَلِكَ أَخْذًا مِنْ مَالِ ابْنَتِهِ ، وَلَهُ ذَلِكَ . ( المغني ) .

وذهب بعض العلماء : أنه لا يجوز للأب أن يشترط شيئاً من مهر ابنته .

قال الشيخ ابن عثيمين : والذي تؤيده السنة أنه لا يجوز أن يشترط الولي لنفسه شيئاً من المهر ، سواء كان الأب أم غيره ، لكن إذا تم العقد وأراد الزوج أن يعطي الأب أو غيره من الأولياء ، أو الأم ، أو الخالة ، أو ما أشبه ذلك شيئاً من باب الإكرام ، فلا بأس به ، كما دلت على ذلك السنة ، أما ما كان قبل العقد فكله للمرأة ، ولا يحل لأحد أن يشترط منه شيئاً لنفسه . ( تفسير سورة النساء ) .

**﴿ وَإِنْ شَرَطَ الْغَيْرُ الْأَبَ هَذَاكَ الْأَلْسَمَى كَالْهَى ﴾ .**

أي : غير الأب لا يجوز أن يشترط شيئاً من المهر .

قال ابن قدامة : إِنْ شَرَطَ ذَلِكَ غَيْرُ الْأَبِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ ، كَالْجَدِّ وَالْأَخِ وَالْعَمِّ ، فَالشَّرْطُ بَاطِلٌ ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ وَجَمِيعُ الْمُسَمَّى لَهَا . ( المغني )

قال الشيخ ابن عثيمين : المهر أو الصداق أو الجهاز أو ما أشبه ذلك من العبارات الدالة على العوض الذي تعطاه المرأة في مقابل نكاحها هذا مما يكون ملكاً للزوجة لقوله تعالى (وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً) ولا يحل لأحد أن يشترط لنفسه منه شيئاً لا الأب ولا غيره ولكن إذا تم العقد وأراد الزوج أن يكرم أحداً من أقارب الزوجة بمهدة فلا حرج وكذلك أيضاً إذا تم العقد واستلمت المرأة مهرها وأراد أبوها أن يتملك منه شيئاً فلا حرج عليه لأن النبي ﷺ يقول ( أنت ومالك لأبيك ) وأما جعل هذا شرطاً عند العقد بحيث يعرف أن لأبيها أو لأخيها أو من يتولى عقدها شيئاً مما جعل لها فإن ذلك حرام . ( فتاوى نور على الدرب ) .

**فائدة :**

حكم الهدايا التي يقدمها الخطيب لمخطوبته ؟ إذا تم فسخ الخطبة ؟

الأصل تحريم الرجوع في الهدية والهبة ، لما ورد في ذم ذلك والنهي عنه .

عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً أَوْ يَهَبَ هَبَةً فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ وَمَثَلُ الَّذِي يُعْطِي الْعَطِيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهَا كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَأْكُلُ فَإِذَا شَبِعَ قَاءَ ثُمَّ عَادَ فِي قَيْئِهِ ) .

فما يقدمه المخاطب لمخطوبته قبل العقد ، قد يكون جزءاً من المهر ، وقد يكون هدية من الهدايا ، ويعرف ذلك بالتصريح ، أو بالعرف ، فالشبكة في بعض البلدان تكون جزءاً من المهر ، ولهذا قد يقدم المخاطب قبلها خاتماً أو شيئاً يسيراً من الذهب هدية للمخطوبة .

وبناء على هذا التفصيل يبنى الحكم :

فإن كانت الشبكة جزءاً من المهر ، وعُلم ذلك ، بالتصريح ، أو بجريان العرف في بلدك ، فإن الشبكة تعود للخاطب عند فسخ الخطبة ، سواء تم الفسخ من جهتها أو جهتك ؛ لأن المهر لا يُستحق شيء منه إلا بالعقد ، وإذا دُفع إلى المخطوبة كان أمانة في يدها حتى يتم العقد .

وإن كانت الشبكة هدية من الهدايا ، ففي حكمها خلاف :

**فَقِيلَ :** الخاطب يسترد ما كان باقياً دون ما هلك أو استهلك .

وهذا مذهب الحنفية .

**وَقِيلَ :** إن كان الفسخ من جهته فليس له الرجوع ، وإن كان الفسخ من جهتها فله الرجوع .

وهذا قول للمالكية .

لأنه في نظير شيء لم يتم .

**وَقِيلَ :** له الرجوع .

وهذا مذهب الشافعي .

**وَالرَّاجِحُ :** أن الفسخ إن جاء من الخاطب ، فليس له الرجوع والمطالبة بمداياه ، وإن كان الفسخ من المخطوبة ، فله المطالبة بذلك ، لأن هديته ليست هبة محضة ، وإنما هي هبة يراد منها العوض ، وهو التزويج ، فإذا لم يزوجه جاز له الرجوع في الهبة . وإلى هذا ذهب المالكية في قول ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، وعزاه إلى أحمد رحمه الله . ( الإسلام سؤال وجواب ) .

**﴿ وَمَنْ زَوْجَهُ بِنْتُهُ فَلَيْسَ بِمَرْفُوعٍ وَلَا بِمَنْكُوحٍ ﴾ .**

أي : يصح للأب أن يزوج بنته — ولو كانت ثيباً — بدون مهر المثل .

فإذا كان مهر مثيلاتها عشرة آلاف درهم ، فزوجها بخمسة آلاف درهم ، فإن هذا يصح .

لأنه ليس المَقْصُودُ مِنَ النِّكَاحِ الْعُوضُ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ السَّكُنُ وَالْإِزْوَاجُ ، وَوَضَعَ الْمَرْأَةُ فِي مَنْصِبٍ عِنْدَ مَنْ يَكْفِيهَا وَيَصُونُهَا وَالظَّاهِرُ مِنَ الْأَبِ مَعَ تَمَامِ شَفَقَتِهِ وَحُسْنِ نَظَرِهِ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُهَا مِنَ الصَّدَاقِ إِلَّا لِتَحْصِيلِ الْمَعَايِنِ الْمَقْصُودَةِ فَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ بِخِلَافِ عُقُودِ الْمُعَاوَضَاتِ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا الْعُوضُ . ( كشف القناع ) .

**﴿ وَإِنْ زَوْجَهَا بِهِ وَلَيْسَ هِيَ بِإِلَافَتِهِ ﴾ .**

أي : وإن زوجها ( به ) أي : بدون مهر المثل ( ولي غيره ) أي : غير الأب ، كالأخ أو العم ، ( بإذنها ) وموافقتها صح .

لأن الحق لها ، وقد أسقطته . ( الروض المربع ) .

كما لو أذنت ببيع سلعتها بدون قيمتها . ( حاشية الروض ) .

**﴿ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ بِمَنْكُوحٍ ﴾ .**

أي : فإن زوج الأخ ( مثلاً ) الأخت بخمسين ومهر مثيلاتها مائة ولم تأذن فيجب على الزوج مهر المثل على المذهب .

لأنه عوض بضعها ولم تأذن بإسقاطه .

جاء في ( كشف القناع ) لأنه قيمة بُضْعِهَا ، وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ نَقْصُهَا مِنْهُ وَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ لَا يُؤْتَرُ فِيهِ فَسَادُ التَّسْمِيَةِ وَعَدَمُهَا .

**﴿ وَيَتَعَرَّضُ الْوَلَدُ كَامِلاً بِالنِّكَاحِ ﴾ .**

أي : ويتأكد وينتقل المهر كاملاً للزوجة إذا مات زوجها ( سواء كان ذلك قبل الدخول أو بعده ) .

لحديث ابن مسعود رضي الله عنه ( أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ اِمْرَأَةً ، وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا ، لَا وَكُسْ ، وَلَا شَطَطٌ ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ ، فَقَامَ مَقِيلُ بْنُ سِنَانٍ الْأَشْجَعِيُّ فَقَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقٍ - اِمْرَأَةً مَيِّتًا - مِثْلَ مَا قَضَيْتَ ، فَقَرِحَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

فهذا الحديث دليل على أن المرأة تستحق كامل المهر بموت زوجها ، فإن كان المهر مسمى فتستحقه كاملاً ، وإن لم يسمى فإنه يفرض لها

مثل صدق نساها .

#### فائدة : ١

ولعل هذا — والله أعلم — فيه جبر لحاظرها بما حصل من العقد دون الدخول بسبب الموت ، وهو مصيبة بالنسبة لها ، لما كانت ترجو من الخير وراء هذا الزواج .

#### فائدة : ٢

وهذا الحديث اشتمل على حكمين آخرين أيضاً هما :

أنه يجب عليها عدة الوفاة بالإجماع — أربعة أشهر وعشرة أيام — وهذا مجمع عليه ، لعموم الأدلة ، مثل قوله تعالى ( وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَتَّبْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ) فهي عامة في المدخول بها وغير المدخول بها .  
وأيضاً لها الميراث من زوجها الذي عقد عليها ثم مات ، لأنها زوجة ، والإرث يجب بمجرد العقد .

#### ( والاختصاص )

أي : ويتقرر المهر كاملاً للزوجة بالدخول بالزوجة .

قال ابن رشد : اتفق العلماء على أن الصداق يجب كله ، بالدخول ، أو الموت .

لقوله ﷺ ( ... ولها المهر بما استحلتت من فرجها ) .

#### ( والاختصاص )

أي : إذا خلا بها ولم يمسه ثم طلقها ، فإنه يتقرر المهر كاملاً .

فإذا تم الطلاق قبل الدخول ، لكن مع وقوع خلوة كاملة يتمكن من الدخول بها :

فقد ذهب جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية — في القديم من مذهبه — والحنابلة إلى لها المهر كاملاً .

والخلوة الصحيحة : وجود المرأة مع الرجل في مكان لا يمكن أن يطلع عليهما فيه أحد ، كغرفة أغلقت أبوابها ونوافذها وأرخت ستورها .

ونقل ابن حزم ذلك عن الخلفاء الراشدين ، وعن عدد من الصحابة .

وذكر ابن قدامة — في المغني — إجماع الصحابة على ذلك .

فقال : وَجُمِلَهُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا خَلَا بِامْرَأَتِهِ بَعْدَ الْعَقْدِ الصَّحِيحِ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ مَهْرُهَا وَوَجِبَتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ ، وَإِنْ لَمْ يَطَأ .

رَوَى ذَلِكَ عَنْ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَزَيْدٍ ، وَابْنِ عُمَرَ .

وَبِهِ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ وَغُرُورُهُ ، وَعَطَاءٌ ، وَالزَّهْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَهُوَ قَدِيمُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ .

لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ ﷺ . ثم ذكر بعض الآثار الآتية ثم قال : وَهَذِهِ قَضَايَا تَشْتَهَرُ ، وَلَمْ يُخَالَفْهُمْ أَحَدٌ فِي عَصَرِهِمْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . (المغني)

وهذا هو المنقول عن الصحابة ﷺ ، وهو كالإجماع منهم على ذلك ، فيما ذكر .

فقد ثبت ذلك عن عدد من كبار علمائهم ، كعمر بن الخطاب وعلي بن زيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عمر .

بل استشار عمر ﷺ عدداً من أصحاب النبي ﷺ فلم يختلفوا في وجوب المهر .

عن زرار بن أوفى قال (قضى الخلفاء الراشدون المهديون: أن من أغلق باباً، أو أرخى ستراً فقد وجب المهر، ووجبت العدة). أخرجه البيهقي

وعن عمر قال ( إذا أُجِيفَ الباب ، وأرخت الستور ، فقد وجب المهر ) أخرجه الدارقطني .

وعن علي قال ( من أصفق باباً ، وأرخى ستراً فقد وجب الصداق والعدة ) أخرجه البيهقي .

قال ابن قدامة : وَهَذِهِ قَضَايَا تَشْتَهَرُ ، وَلَمْ يُخَالَفْهُمْ أَحَدٌ فِي عَصَرِهِمْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . ( المغني ) .

وقال البيهقي : وَهَذِهِ قَضَايَا أَشْهَرَتْ ، وَلَمْ يُخَالَفْهُمْ أَحَدٌ فِي عَصَرِهِمْ ، فَكَانَ كَالِإِجْمَاعِ . ( كشف القناع ) .

كما استدلووا بقوله تعالى ( وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ) ووجه الاستدلال : أن الإفشاء أن يخلو بها وإن لم يجامعها .

ولأن المرأة سلمت المبدل ، حيث رفعت الموانع ، وذلك وسعها فيتأكد حقها في البذل .  
ولأن وجوب إتمام المهر لا يتوقف على الاستيفاء ، بل على التسليم .  
**القول الثاني :** أنه لا يستقر المهر بالخلوة فحسب ، بل لابد من الوطء .  
وهذا قول مالك والشافعي في الجديد وداود وشريح .  
قالوا: لأن الله قال ( وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ...) والمطلقة التي خلا بها من غير وطء مطلقة قبل المسيس ، لأن المسيس هو الجماع .

#### فائدة : ١

ثم اختلف العلماء في استنباط العلة من جعل الخلوة كالجماع ؟  
**فقييل :** العلة هي أن الخلوة مظنة الوطء ، أي : أنه إذا حصلت الخلوة، فإنه يغلب على الظن حصول الدخول الحقيقي ، فأقيمت غلبة الظن في هذا، مقام تحقق الدخول.  
**وقيل :** لأن ردها بعد الخلوة، وقبل الدخول: كسر لقلبها ، وفيه شيء من الإهانة لها ، فحجر ذلك بتقرر المهر كاملاً ، وليس نصفه.  
**وقيل :** العلة هي أن المرأة حصل منها التمكين ، فقد فعلت ما وجب عليها ، فاستحقت المهر كاملاً .  
ومع أن هذه العلة : عامتها معقولة ، متجهة ؛ فقد نقل عن بعض الصحابة رضي الله عنهم ، ما يقوي أن التعليل الأخير، وهو حصول التمكين من الزوجة، هو مناط الحكم.  
قال البيهقي رحمه الله في "السنن الكبرى" (٢٥٦/٧): "ظاهر ما روينا عن عمر وعلى رضي الله عنهما: يدل على أنهما جعلوا الخلوة كالقبض في البيوع.

#### فائدة : ٢

اتفق العلماء على أنه ليست كل خلوة تحصل بين الزوجين تكون ملحقه بالدخول ، بل المقصود بالخلوة هنا : التي يتمكن الزوج فيها من الاستمتاع بزوجته، بلا ممانعة منها.  
ولذلك اتفقوا على أنه لابد لهذه الخلوة من شروط :  
**الشرط الأول :** أن لا يكون عندهما مميز ، لأن وجود شخص ثالث معهما يمنع الزوج من الاستمتاع.  
**الشرط الثاني :** أن لا تمنعه نفسها.  
قال ابن قدامة : وَإِنْ خَلَا بِهَا، فَمَنَعَتْهُ نَفْسُهَا لَمْ يَكْمُلْ صَدَاقُهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَجَدْ التَّمَكُّنُ مِنْ جِهَتِهَا، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَخُلْ بِهَا .  
**الشرط الثالث :** أن يأمن من اطلاع أحد عليهما .  
وعلى هذا ؛ فالخلوة في السيارة داخل المدينة ، أو الخلوة في محل، أو مكتب مفتوح الباب ، أو الخلوة في جانب من طريق عام ، أو الخلوة في بيت أهلها مع وجود بعض أهلها في البيت، وتمكنهم من الدخول عليها في أي وقت، أو مع فتح باب الغرفة .. ونحو ذلك : كل هذا لا يترتب عليه شيء ، من أحكام الخلوة السابقة.  
جاء في ( الموسوعة الفقهية ) في بيان مذهب الحنفية في شروط الخلوة التي تقرر المهر وتوجب العدة : "وَلَا تَصِحُّ الْخُلُوءُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَالطَّرِيقِ ، وَالصَّخْرَاءِ ، وَعَلَى سَطْحٍ لَا حِجَابَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْمَسْجِدَ يَجْمَعُ النَّاسَ لِلصَّلَاةِ ، وَلَا يُؤْمَنُ مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهِ سَاعَةً فَسَاعَةً ، ... وَالطَّرِيقُ يَمُرُّ النَّاسُ لَا يَخْلُو عَنْهُمْ عَادَةً ، وَذَلِكَ يُوجِبُ الْإِتْقَانَ فَيَمْنَعُ الْوُطْءَ ، وَكَذَا الصَّخْرَاءُ وَالسَّطْحُ مِنْ غَيْرِ حِجَابٍ ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْقَبِضُ عَنِ الْوُطْءِ فِي مِثْلِهِ لَا حَيْثَمَالُ أَنْ يَحْصُلَ هُنَاكَ تَالِثٌ ، أَوْ يَنْظُرُ إِلَيْهِ أَحَدٌ" انتهى.

#### الشرط الرابع : أن يعلم بها .

فقد يكون الزوج مريضاً أو مغمى عليه، فتزوره زوجته في المستشفى وتبقى معه في الغرفة ساعة أو نحوها لا يشعر بها ، فلا حكم لهذه الخلوة.

**قال المرداوي :** فعلى المذهب ، يتقرر المهر كاملاً إن لم تمنعه؛ بشرط أن يعلم بها .  
وقال الشيخ محمد بن عثيمين : يشترط في الخلوة - يعني على مذهب الإمام أحمد - أن تكون المرأة مطاوعة، وأن يكون عالماً بها، وأن يكون قادراً على الوطء . ( الشرح الممتع ) .

#### **( وَيُخْتَصُّ بِكُلِّ فِرْقَةٍ قَبْلَ الدَّخُولِ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ كَطَلَاكِه ) .**

أي : وتستحق الزوجة نصف المهر إذا فارقتها زوجها قبل الدخول ، إذا كان الطلاق من قبيله ، إن كان المهر مسمى .  
جاء في ( الموسوعة الفقهية ) اتفق الفقهاء على أن من طلق زوجته قبل الدخول بها وقد سمى لها مهراً يجب عليه نصف المهر المسمى .  
لقوله تعالى ( وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ) .  
فدللت الآية على أن للزوجة المطلقة نصف الصداق المعين إذا طلقت قبل الجماع ، ومعلوم أن الطلاق فرقة من جهة الزوج .  
مثال : عقد على امرأة وأمهرها عشرة آلاف ، وقبل الدخول طلقها ، فلها خمسة آلاف ريال .  
- وفي حال عدم تحديد المهر فإنها تستحق متعة على قدر سعته ؛ لقوله تعالى ( لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُسَعَّى قَدَرُهُ ) كما سيأتي إن شاء الله .  
- قوله ( من جهة الزوج ) فلو كانت الفرقة من قبل الزوجة فلا مهر لها كما سيأتي .

**فائدة :**

قوله تعالى ( إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ) أي: المطلقات، أي: إلا أن تعفو المطلقات قبل المسيس عما وجب لهن على أزواجهن من نصف المهر المفروض.

**قال الرازي:** المعنى إلا أن يعفون المطلقات عن أزواجهن فلا يطالبنهم بنصف المهر، وتقول المرأة: ما رأني ولا خدمته، ولا استمتع بي فكيف آخذ منه شيئاً.

( أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ) وهو الزوج على القول الصحيح، فهو الذي بيده عقدة النكاح، والمعنى: أو يعفو الذي بيده النكاح -وهو الزوج- فيترك للزوجة المهر كاملاً ولا يطالبها برد نصف المهر.

( وَأَنْ تَعْفُوا ) أيها الأزواج، أو أيها الأزواج والزوجات.

( أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ) أي: إلى تقوى الله.

وفي هذا ترغيب بالعتق والتسامح، وبخاصة بين الزوجين، فمن عفا عن صاحبه فهو أقرب لتقوى الله عز وجل.

**قال ابن عاشور:** ومعنى كون العفو أقرب للتقوى: أن العفو أقرب إلى صفة التقوى من التمسك بالحق؛ لأن التمسك بالحق لا ينافي التقوى لكنه يؤذن بتصلب صاحبه وشدته، والعفو يؤذن بسماحة صاحبه ورحمته، والقلب المطبوع على السماحة والرحمة أقرب إلى التقوى من القلب الصلب الشديد، لأن التقوى تقرب بمقدار قوة الوازع، والوازع شرعي وطبيعي، وفي القلب المفطور على الرأفة والسماحة لين يزعه عن المظالم والقساوة، فتكون التقوى أقرب إليه، لكثرة أسبابها فيه.

#### **( وَيُسْقِطُ بِهَرِيقَةٍ مِنْ قِبَلِهَا ) .**

أي : ويسقط المهر ولا يصبح لها شيئاً إذا كانت الفرقة من قبيلها .

مثال : كرجل عقد على امرأة وأمهرها عشرة آلاف ريال ، وبعد فترة طلبت الطلاق ، فطلقها ، فلا مهر لها ، لأن الفرقة جاءت من جهتها

#### **( أَوْ هَسَقَهُ الْهَيْبَةُ ) .**

أي : ويسقط المهر ولا يكون لها شيئاً إذا فسخ الزوج النكاح بسبب عيب فيها .

مثال : إنسان عقد على امرأة وقبل الدخول تبين أن فيها عيباً ، ففسخ العقد ، فليس لها مهر ، لأن الفرقة جاءت من قبيلها .

فائدة :

قال بعض العلماء : ويسقط المهر كله أيضاً إذا الفسخ من قبلها بسبب عيب الزوج .

وذهب بعض العلماء : إلى أن لها النصف .

لأن الفرقه جاءت من قبل الزوجه لكن بسبب عيب الزوج .

« **هَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ - وَلَمْ يَسْمِ لَهَا مَهْرًا - فَهِيَ لِلْمَتْعَةِ** » .

أي : وإن طلقها قبل أن يدخلها ولم يفرض لها مهراً فيجب لها المتعة .

والمتعة : بضم الميم هي ما يعطيه الزوج لمن طلقها لجبر خاطرها المنكسر بآلم الفراق .

فالراجح من أقوال أهل العلم : أن المتعة إنما تحب على المطلقة إذا لم يدخل بها ولم يفرض لها .

والدليل على ذلك :

قوله تعالى ( لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ) وقوله تعالى ( وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ) .

وجه الدلالة من الآية : ( .. ومتعوهن .. ) فأمر بالمتعة لا بغيرها ، والأمر للوجوب ، والأصل براءة ذمته من غيرها ، والله عز وجل قسم المطلقات إلى قسمين : فأوجب المتعة لمن لم يسم لها إذا طلقت قبل الدخول ، ونصف المسمى لمن سمى لها ، وذلك يدل على اختصاص كل قسم بحكمه .

وهناك أقوال أخرى في المسألة :

**فقييل** : المتعة واجبة لكل مطلقة ، سواء طلقت قبل الدخول أم بعده ، وسواء فرض لها صداق أم لم يفرض .

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وجماعة من أهل العلم .

لقوله تعالى ( وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ) ولفظ المطلقات عام ، وأكد ذلك بقوله ( حقاً ) .

**وقيل** : المتعة مستحبة لكل مطلقة .

لقوله تعالى ( ... حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ) ( ... حقاً على المحسنين ) قالوا : ولو كانت واجبة لما خص بها المحسنون والمتقون ، بل كانت حقاً على كل أحد .

والراجح - والله أعلم - ما تقدم أن المتعة واجبة لمن طلقت قبل الدخول ولم يفرض لها مهر ، وأما غيرها من المطلقات فالمتعة في حقها مستحبة .

فائدة : ١

الحكمة من المتعة : تعويضاً لها عما فاتها من المهر ، وجيراً لمصيبتها ، وإحساناً إليها .

« **بَعْدَ يَسْرِ الزَّوْجِ وَهَسْرِ** » .

أي : أن المتعة تكون على قدر حال الزوج .

لقوله تعالى ( عَلَى الْمَوْسِعِ ) الغني ( قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ ) الفقير ( قَدَرُهُ ) .

قال ابن قدامة : ولتعة معتبرة بحال الزوج ( على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ) فقدرها بحال الزوج دون حال المرأة .

وفي قدرها روايتين :

**إحداهما** : يرجع فيها إلى اجتهاد الحاكم فيفرض لها ما يؤديه اجتهاده إليه لأنه أمر لم يرد الشرع بتقديره ويحتاج إلى الاجتهاد فرد إلى الحاكم كالنفقة

**والثانية** : أعلى المتعة خادم وأدناها كسوة تجزئها في صلاحها وأوسطها ما بين ذلك لقول ابن العباس : أعلى المتعة خادم ثم دون ذلك

النفقة ثم دون ذلك الكسوة وهذا تفسير من الصحابي فيجب الرجوع إليه . ( الكافي ) .

**( وَيَجِبُ مَهْرُ الْإِثْمِ لِزَوْجَتِهِ بِشَبْهَةِ ) .**

مثال الوطء بشبهة : وطئ امرأة يظنها زوجته ، فلها مهر المثل . ( هذا يسمى شبهة اعتقاد ) .

لأن الزوج جامعها معتقداً أن هذا الجماع حلال ، فوجب مقتضاه وهو مهر المثل .

- لكن في شبهة العقد إذا كان قد سمى لها مهراً ، وجامعها على هذا الأساس ، فلها أيضاً : مهر المثل .

مثال هذا: رجل تزوج امرأة بعقد ، ومهر مسمى ، ثم تبين أنها أخته من الرضاع ، فالشبهة هنا شبهة عقد ، لأنه تزوجها وجامعها على أنها زوجته ، فلها مهر المثل .

وتعليل ذلك أنه لما بطل أصل العقد ، بطلت توابع العقد ، وهو المهر ، فتبطل التسمية ، ويجب مهر المثل .

قال الشيخ ابن عثيمين : ولكن في هذا نظراً ، لأننا نقول: إنهما قد رضيا بهذا المسمى ، وجامعها على أن هذا مهرها ، وليس هناك ما يبطله .

فالصواب: أنه إذا كانت الشبهة شبهة عقد ، وسمى لها صداقاً فلها صداقها المسمى ، سواء كان مثل مهر المثل ، أو أكثر ، أو أقل .

**( أَوْ زِنَا كَرِهًا ) .**

أي : ويجب مهر المثل للمكرهة على الزنا .

وبهذا قال المالكية ، والشافعية ، ومذهب الحنابلة .

لحديث ( ... فلها المهر بما استحل من فرجها ) .

وجه الدلالة : أن المكره على الزنا مستحل لفرجها ، فإن الاستحلال هو الفعل في غير موضع الحل . ( المغني ) .

ب- أن المهر ما هو إلا بدل المنفعة المستوفاة بالوطء ، وهنا قد تم الوطء .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجب للمكرهة على الزنا مهر مطلقاً .

والراجح قول الجمهور .

فائدة :

قوله ( أَوْ زِنَا كَرِهًا ) فلو كانت راضية فلا شيء لها ، لأنها مختارة ببذل بضعها فلا تستحق شيئاً ، ويدل لهذا قول النبي ﷺ ( مهر البغي خبيث ) .

**( وَهِيَ يَجِبُ مَهْرُ الْأَرْضِ بِكَارِهِ ) .**

أي : إذا زنى بامرأة كرهاً فلها مهر المثل كما تقدم ، لكن لا يجب لها أرض زوال بكارها .

لدخوله - أي هذا الأرض - في المهر .

قال ابن قدامة : والدليل على أنه لا يجب الأرض ، أنه وطئ ضمن بالمهر ، فلم يجب معه أرض ، كسائر الوطء ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ الْمَهْرَ بَدَلُ الْمَنْفَعَةِ الْمُسْتَوْفَاةِ بِالْوَطْءِ ، وَبَدَلُ الْمُتَلَفِ لَا يَحْتَاطُ بِكَوْنِهِ فِي عَقْدٍ فَاسِدٍ ، وَكَوْنِهِ تَمَحُّضٌ عُذْوَانًا ، وَلِأَنَّ الْأَرْضَ يَدْخُلُ فِي الْمَهْرِ ، لِكُونِ الْأَوَاجِبِ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ . ( المغني ) .

**( وَالْمَرْأَةُ إِذَا مَنَعَ نَفْسَهَا حَتَّى تَقْبِضَ مِنْ أَهْلِهَا الْإِهْلَالُ ) .**

أي : إذا كان المهر حالاً ، فيحق للمرأة أن تمتنع عن الذهاب لزوجها وتمكينه منها حتى يسلمها إياه .

لِأَنَّ الْمَنْعَةَ الْمَعْقُودَ عَلَيْهَا تُتَلَفُ بِالِاسْتِيقَاءِ فَإِذَا تَعَدَّرَ الْمَهْرَ عَلَيْهَا لَمْ يُمْكِنْهَا اسْتِزْجَارُ عَوْضِهَا بِخِلَافِ الْبَيْعِ . ( كشف القناع ) .

قال ابن قدامة : فَإِنْ مَنَعَتْ نَفْسَهَا حَتَّى تَتَسَلَّمَ صَدَاقَهَا ، وَكَانَ حَالاً ، فَلَهَا ذَلِكَ .

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَأَجْمَعَ كُلُّ مَنْ حَفِظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْتَنَعَ مِنْ دُخُولِ الزَّوْجِ عَلَيْهَا ، حَتَّى يُعْطِيَهَا مَهْرَهَا . ( المغني ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) : اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ لِلْمَرْأَةِ مَنَعَ نَفْسَهَا حَتَّى تَقْبِضَ مَهْرَهَا ، لِأَنَّ الْمَهْرَ عَوْضٌ عَنْ بُضْعِهَا ؛ كَالْتَمَنِ

عَوَاضٌ عَنِ الْمَبِيعِ ؛ وَلِلْبَائِعِ حَقُّ حَبْسِ الْمَبِيعِ لِاسْتِيفَاءِ الثَّمَنِ فَكَانَ لِلْمَرْأَةِ حَقُّ حَبْسِ نَفْسِهَا لِاسْتِيفَاءِ الْمَهْرِ ، هَذَا إِذَا كَانَ الْمَهْرُ خَالًا  
وَلَمْ يَحْصُلْ وَطْءٌ وَلَا تَمَكُّين .

فائدة :

قال ابن قدامة : وَإِنْ قَالَ الرَّوْحُ : لَا أُسَلِّمُ إِلَيْهَا الصَّدَاقَ حَتَّى أُسَلِّمَهَا .

أَجِبَ الرَّوْحُ عَلَى تَسْلِيمِ الصَّدَاقِ أَوَّلًا ، ثُمَّ يُجْبَرُ هِيَ عَلَى تَسْلِيمِ نَفْسِهَا .

لأن في إجبارها على تسليم نفسها أولاً خطرٌ إلتلاف البضع ، والإمتناع من بذل الصَّدَاقِ ، وَلَا يُمَكِّنُ الرَّوْحُ فِي الْبُضْعِ ، بِخِلَافِ الْمَبِيعِ  
الَّذِي يُجْبَرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ لَهَا .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَلَهَا التَّفَقُّهُ مَا امْتَنَعَتْ لِذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ مُعْصِرًا بِالصَّدَاقِ ؛ لِأَنَّهُ امْتِنَاعُهَا بِحَقِّ . ( المغني ) .

وَإِنْ كَانَ الصَّدَاقُ مُؤَجَّلًا ، فَلَيْسَ لَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا قَبْلَ قَبْضِهِ ؛ لِأَنَّهُ رِضَاها بِتَأْجِيلِهِ رِضًا بِتَسْلِيمِ نَفْسِهَا قَبْلَ قَبْضِهِ ، كَالثَّمَنِ الْمُؤَجَّلِ فِي  
الْبَيْعِ .

جاء في ( كشف القناع ) ( وَلَوْ أَبَى كُلُّ مَنْ الرَّوْحِ التَّسْلِيمَ الْوَاجِبَ ) عَلَيْهِ ( أَجِبَ رَوْحٌ ) عَلَى تَسْلِيمِ الصَّدَاقِ ( ثُمَّ ) يُجْبَرُ ( زَوْجَةٌ ) عَلَى  
تَسْلِيمِ نَفْسِهَا لِأَنَّ فِي إِجْبَارِهَا عَلَى تَسْلِيمِ نَفْسِهَا أَوَّلًا خَطَرٌ إلتلاف البضع والإمتناع من بذل الصَّدَاقِ وَلَا يُمَكِّنُ الرَّوْحُ فِي الْبُضْعِ .

قال الشيخ ابن عثيمين : مثال ذلك : رجل تزوج امرأة على صداق قدره عشرة آلاف ريال غير مؤجلة ، فقالت له : أعطني المهر ، فقال  
: انتظري ، فلها أن تمنع نفسها ، وتقول : لا أسلم نفسي إليك حتى تسلم المهر ؛ وذلك أن المهر عوض عن المنفعة ويخشى إن سلمت  
نفسها واستوفى المنفعة أن يماطل بها ويلعب بها ، فيُخَرِّمَ منها حتى يسلم الصداق . ( الشرح الممتع ) .

( هَإِن كَانَ مَوْجَلًا ، أَوْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا تَبَرُّعًا فَلَيْسَ لَهَا مَنَعُهَا ) .

أي : إذا كان المهر مؤجلًا ، فليس للمرأة طلبه ولا المطالبة به حتى يحل أجله ، وليس لها أن تمنع نفسها من الزوج ؛ لأن حقها لم يحل بعد .

جاء في ( كشف القناع ) ( وَإِنْ كَانَ الصَّدَاقُ مُؤَجَّلًا ( لَمْ تَمْلِكْ مَنَعُ نَفْسِهَا ) حَتَّى تَقْبِضَهُ لِأَنَّهَا لَا تَمْلِكُ الطَّلَبَ بِهِ .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) أمَّا إِذَا كَانَ الْمَهْرُ مُؤَجَّلًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ فَيَرَى جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ أَنَّ عَلَيْهَا تَسْلِيمَ نَفْسِهَا وَلَيْسَ لَهَا الْإِمْتِنَاعُ  
لِقَبْضِ الْمَهْرِ وَلَوْ حَلَّ الْأَجَلُ قَبْلَ الدُّخُولِ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ رَضِيَتْ بِتَأْجِيلِ حَقِّهَا وَتَعْجِيلِ حَقِّهِ ؛ فَصَارَ كَالْبَيْعِ بِالْثَمَنِ الْمُؤَجَّلِ يَجِبُ عَلَى الْبَائِعِ  
تَسْلِيمُ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ .

– وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ خَالًا وَبَعْضُهُ مُؤَجَّلًا ، فَلَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا قَبْلَ قَبْضِ الْعَاجِلِ دُونَ الْأَجَلِ . ( المغني ) .

– قَوْلُهُ ( أَوْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا تَبَرُّعًا فَلَيْسَ لَهَا مَنَعُهَا ) .

أي : إذا سلمت المرأة سلمت نفسها ابتداءً ثقة بالزوج على أنه سيسلم المهر الحال ، فلا تملك أن تمنع نفسها ، لو ماطل الزوج ولم يدفع  
المهر .

لأنها رضيت بالتسليم بدون شرط ، فلا يمكن أن ترجع ، لكن لها أن تطالبه .

واختار الشيخ ابن عثيمين أن لها أن تمنع نفسها .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) .... فَإِنْ تَطَوَّعَتِ الْمَرْأَةُ بِتَسْلِيمِ نَفْسِهَا قَبْلَ قَبْضِ الْمَهْرِ ؛ ثُمَّ أَرَادَتْ بَعْدَ التَّسْلِيمِ أَنْ تَمْتَنِعَ عَلَيْهِ لِقَبْضِ  
الْمَهْرِ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي الْمَسْأَلَةِ :

فَيَرَى أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ حَامِدٍ مِنَ الْخَنَابِلَةِ : .. لَهَا أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا حَتَّى تَأْخُذَ الْمَهْرَ .

لِأَنَّ الْمَهْرَ مُقَابَلٌ بِجَمِيعِ مَا يُسْتَوْفَى مِنْ مَنَافِعِ الْبُضْعِ فِي جَمِيعِ الْوَطْأَتِ الَّتِي تُوجَدُ فِي هَذَا الْمِلْكِ ؛ لَا بِالْمُسْتَوْفَى بِالْوَطْأَةِ الْأُولَى خَاصَّةً .

وَذَهَبَ الْمَالِكِيُّ فِي الْمُعْتَمَدِ وَالْخَنَابِلَةُ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ إِلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَ لَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا لِقَبْضِ الْمَهْرِ الْحَالِ بَعْدَ أَنْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا  
وَمَكَّنَتْهُ مِنَ الْوُطْءِ قَبْلَ قَبْضِهِ .

لِأَنَّ التَّسْلِيمَ اسْتَقَرَّ بِهِ الْعَوَاضُ بِرِضَا الْمُسْلِمِ ؛ فَلَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تَمْتَنِعَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ ؛ كَمَا لَوْ سَلَّمَ الْبَائِعُ الْمَبِيعَ .



## بَابُ وَلِيمَةِ الْعُرْسِ

قال ابن قدامة : الوليمة : اسم للطعام في العرس خاصة ، لا يقع هذا الاسم على غيره .

كذلك حكاه ابن عبد البر عن ثعلب وغيره من أهل اللغة .

وقال بعض الفقهاء من أصحابنا وغيرهم: إن الوليمة تقع على كل طعام لسرور حادث، إلا أن استعمالها في طعام العرس أكثر .

( وَلَيْسَتْ وَلِيمَةُ الْعُرْسِ ) .

هذا قول جماهير العلماء ، أن وليمة العرس سنة مستحبة .

ودل على مشروعيتها سنة رسول الله ﷺ القولية والفعلية .

عن أنس بن مالك رضي الله عنه ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرُ صُفْرَةٍ ، قَالَ : " مَا هَذَا ؟ " ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ دَهَبٍ . فَقَالَ : " فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ ، أَوْلَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

فقوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف أولم أمر ، وأقل أحوال الأمر الاستحباب .

وأولم ﷺ في زواجه من زينب بشاة .

عن أنس قال ( مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ فَإِنَّهُ دَبَّحَ شَاةً ) متفق عليه .

وأولم في زواجه بصفية وعلى أخرى بمدين من شعر .

وذهب بعض العلماء : إلى وجوبها .

أ- لقوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف ( أَوْلَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ ) وهذا أمر والأمر يقتضي الوجوب .

ب- ولقوله ﷺ ( إنه لا بد للعرس من وليمة ) . رواه أحمد ، قال ابن حجر : سنده لا بأس به .

ج- ولأن الإجابة إليها واجبة ؛ فكانت واجبة .

والراجع الأول .

أ- لأن وليمة العرس طعام لحادث سرور فلم يجب كسائر الولائم .

ب- إن سبب هذه الوليمة عقد النكاح ، هو غير واجب ، ففرعه أولى بعدم الوجوب

قال ابن قدامة : وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

لأنها طعام لسرور حادث ؛ فأشبهت سائر الأطعمة .

والجبر محمول على الاستحباب ؛ بدليل ما ذكرناه ، وكونه أمر بشاة ولا خلاف في أنها لا يجب .

وما ذكرناه من المعنى لا أصل له ، ثم هو باطل بالسلام ، ليس بواجب وإجابة المسلم واجبة . ( المغني ) .

( وَتَجِبُ الْإِجَابَةُ لَهَا ) .

أي : أن حكم إجابة دعوة العرس واجبة .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

بل نقل بعض العلماء الإجماع على ذلك كابن عبد البر ، والقاضي عياض وغيرهما .

قال ابن حجر : وقد نقل ابن عبد البر ، ثم عياض ، ثم النووي الاتفاق على القول بوجوب الإجابة لوليمة العرس ، وفيه نظر .

أ- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وليسلم : ( إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَحَاهُ ، فَلْيُجِبْ ؛ غُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ ) .

وفي رواية ( ائْتُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ ) . وفي رواية ( أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ لَهَا ) .

ووجه الدلالة : أنها تضمنت الأمر بإجابة الدعوة لوليمة العرس ، والأمر للوجوب ، والخطاب عام لكل من عُيِّنَ بالدعوة ، فكانت الإجابة

فرض عين على من دعي إليها.

ب- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ: يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا ، وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْتَاهَا ، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

فهذا ظاهر على الوجوب ، لأنه حكم بالعصيان على من ترك الإجابة ، ولا يحكم بالعصيان إلا على ترك واجب .

**قال الشوكاني :** والظاهر الوجوب، للأوامر الواردة بالإجابة من غير صارف لها عن الوجوب، ولجعل الذي لم يجب عاصياً ، وهذا في وليمة النكاح في غاية الظهور .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنها مستحبة .

وإليه ذهب بعض المالكية والشافعية والحنابلة ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

قالوا : لأن الأصل في الوليمة أنها مندوبة فيكون الحضور مندوباً .

وقالوا : لأن الوليمة تملك مال ، وتمليك المال ليس بواجب

**وذهب بعضهم :** إلى أنها فرض كفاية .

قالوا : لأن المقصود من حضور الوليمة إظهار الزواج وإعلانه ، وهذا يحصل ببعض الناس .

**والراجح القول الأول** وهو الوجوب .

ولهذا قال ابن عبد البر: وفي قوله في هذا الحديث ( فقد عصى الله ورسوله ) ما يرفع الإشكال، ويغني عن الإكثار .

#### فائدة : ١

حكم إجابة دعوة غير العرس :

اختلف العلماء على قولين :

**القول الأول :** مستحبة .

وعزاها ابن حجر للجمهور .

أ- لحديث ابن عمر ( إذا دعي أحدكم إلى وليمة عرس فليجب ) .

قالوا : فلما خص الوجوب بوليمة العرس دل على أن غيرها لا يجب .

ب- ولحديث أنس ( أن جاراً فارسياً لرسول الله ﷺ كان طيب المرق فدعا رسول الله ﷺ فقال الرسول وهذه [ لعائشة ] ؟ فقال الفارسي : لا فقال النبي : لا ، فعاد يدعوه فقال رسول الله ﷺ : وهذه [ لعائشة ] قال : لا ، فقال رسول الله ﷺ : لا ، ثم عاد يدعوه ، فقال رسول الله ﷺ : وهذه ، قال : نعم ، فقاما يتدافعان حتى أتيا منزله ( رواه مسلم .

قال العلماء : وإنما أبي الفارسي من حضور عائشة : أن هذا المرق كان قليلاً لا يكفي اثنين ، فأراد أن يؤثر به النبي ﷺ .

**القول الثاني :** الوجوب كالعرس .

وهذا مذهب ابن عمر وهو قول أهل الظاهر وبعض الشافعية ونصره ابن حزم .

أ- لرواية مسلم ( ... عرساً كان أو نحوه ) فهذا دليل على وجوب إجابة الدعوة مطلقاً .

ب- ولقوله ﷺ ( ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله ) .

ج- ولحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( حق المسلم على المسلم خمس : وذكر منها إجابة الدعوة ) وفي رواية لمسلم ( حق المسلم على المسلم : وإذا دعاك فأجبه ) .

د- ولقوله ﷺ ( عودوا المريض وأجيبوا الداعي ) . رواه البخاري

#### فائدة : ٢

قوله ( يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا ، وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْتَاهَا ) هذه الجملة فيها ثلاثة فوائد : الأولى : أنها للتعليل ، ثانياً : فيها الإخبار عن واقع

الناس ، ثالثاً : فيها التحذير ، كأنه قيل : لا ينبغي أن يدعى لها من يابها ويمنعها من يأتيها . ( منحة العلام ) .

### ( هِيَ الْأَوَّلُ مَرَّةً ) .

هذه شروط حضور وليمة العرس .

الشروط الأولى : أن تكون الدعوة في المرة الأولى .

أ- لأن الوجوب سقط في المرة الأولى .

ب- استدل بعضهم بحديث إِبْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( طَعَامُ الْوَلِيمَةِ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّلَاثِ سُنَّةٌ ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ ) رَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ ، وَلَهُ شَاهِدٌ : عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ إِبْنِ مَاجَةَ .

وهذا الحديث فيه ضعف ، وجاءت عدة أحاديث في هذا المعنى ، لكن بعض العلماء رأي أنها تتقوى بذلك .

ورأى أن هذه الأحاديث - وإن كان كل منها لا يخلو من مقال - فإن مجموعها يدل على أن للحديث أصلاً .

وهذا رأي الحافظ ابن حجر ، والشوكاني .

قال الحافظ ابن حجر : وقد وجدنا لحديث زهير بن عثمان شواهد ، ... ثم ذكرها وقال : وهذه الأحاديث وإن كان كل منها لا يخلو عن مقال فمجموعها يدل على أن للحديث أصلاً ، وقد وقع في رواية أبي داود والدارمي في آخر حديث زهير بن عثمان " قال قتادة : بلغني عن سعيد بن المسيب أنه دعي أول يوم وأجاب ، ودعي ثاني يوم فأجاب ، ودعي ثالث يوم فلم يجب وقال : أهل رياء وسمعة ، فكأنه بلغه الحديث فعمل بظاهره إن ثبت ذلك عنه ، وقد عمل به الشافعية والحنابلة .

قال النووي : إذا أُلِّمَ ثلاثاً فالإجابة في اليوم الثالث مكروهة وفي الثاني لا تجب قطعاً ولا يكون استحبابها فيه كاستحبابها في اليوم الأول . ( فتح الباري ) .

### ( إِبْجَابُهُمْ وَسَلَامٌ )

هذا الشرط الثاني : أن يكون الداعي مسلماً .

قال ابن قدامة : فَإِنْ دَعَا ذِمِّيٌّ ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : لَا تَجِبُ إِجَابَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْإِجَابَةَ لِلْمُسْلِمِ لِلْإِكْرَامِ وَالْمُؤَالَاةِ وَتَأْكِيدِ الْمَوَدَّةِ وَالْإِخَاءِ ، فَلَا تَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ لِلذِّمِّيِّ ، وَلَئِنَّهُ لَا يَأْمُرُ اخْتِلَاطَ طَعَامِهِمْ بِالْحَرَامِ وَالنَّجَاسَةِ . ( المغني ) .

فإن كافراً لم تجب الإجابة وإنما تجوز حسب المصلحة ، وإنما سقط الوجوب ، لانتفاء طلب المودة معه وعدم الموالاة .

قال ابن قدامة : ... وَلَكِنْ يُجُوزُ إِجَابَتُهُمْ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ ( أَنَّ يَهُودِيًّا دَعَا النَّبِيَّ ﷺ إِلَى خُبْزِ شَعِيرٍ ، وَإِهَالَةِ سَبِيخَةٍ ، فَأَجَابَهُ ) .

[ ما يتعلق بشعائرهم الدينية فهذا لا يجوز الحضور مطلقاً لأن إجابته معناها الرضا بما هو عليه من الكفر والضلال ] .

### ( يَحْرُمُ هَجْرُهُ لِلْيَهْدَى ) .

والذي يحرم هجره : المسلم المستقيم غير المبتدع ، وغير المجاهر بالمعصية .

فإن دعاك ممن يجب هجره فلا تجيب .

قال الشيخ ابن عثيمين : أن الهجر ينقسم إلى أقسام :

القسم الأول : من يجب هجره .

وذلك كصاحب البدعة الداعي إلى بدعته ، إذا لم ينته إلا بالهجر ، فإنه يجب علينا أن نحجره وجوباً ؛ لأن في الهجر فائدة ، وهو ترك الدعوة إلى البدعة .

القسم الثاني : من هجره سنة .

وهو هجر فاعل المعصية التي دون البدعة ، إذا كان في هجره مصلحة ... فإن لم يكن في هجره مصلحة فإنه لا يهجر ؛ لأن الأصل أن هجر المؤمن حرام .

القسم الثالث : هجر مباح .

وهو ما يحصل بين الإنسان وأخيه بسبب سوء تفاهم، وهو مقيد بثلاثة أيام فأقل.

لقوله ﷺ ( لا يحل للمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة ) .

والقول الراجح أن الهجر لا يجب، ولا يسن، ولا يباح إلا حيث تحققت المصلحة، فإذا كان هناك مصلحة هجرنا وإلا فلا . (الشرح الممتع)

﴿ إِن هِيَئَهُ ﴾

الشرط الرابع : أن يعين الداعي المدعو .

فإن كانت الدعوة عامة كأن يقول : يا أيها الناس احضروا الوليمة ، أو يقول ادع من شئت ، فلا تجب ، لأن صاحب الطعام لم يعينه .

قال ابن قدامة : وَإِنَّمَا يَجِبُ الْإِجَابَةُ عَلَى مَنْ عُيِّنَ بِالِدَّعْوَةِ ، بِأَنْ يَدْعُوَ رَجُلًا بَعِيْنَهُ ، أَوْ جَمَاعَةً مُعَيَّنِينَ .

• لكن هل تكره ( تسمى دعوة الجفلى ) ؟

قيل : تكره الإجابة .

قالوا : لأن في ذلك دناءة بالنسبة للمدعو ، ومباهاة ومفاخرة للداعي .

وقيل : لا تكره .

لحديث أنس . قَالَ ( لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ أَهْدَتْ لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ حَيْسًا فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَابَةٍ فَقَالَ أَنَسُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « اذْهَبْ فَادْعُ لِي فَلَانًا وَفَلَانًا وَمَنْ لَقِيتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ » . فَدَعَوْتُ لَهُ مَنْ لَقِيتُ [ قال قلت لأنس : عددكم كم ؟ قال : زهاء ثلاثمائة ] فَجَعَلُوا يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ [ فدخلوا حتى امتلأت الصفة والحجرة ... ] .

فعيّن في الأول ، ثم عمم .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : الصحيح أن الإجابة ليست مكروهة ، بل في ظني أن عدم الإجابة إلى الكراهة أقرب .

وهذا الراجح .

قال ابن قدامة : فَإِنْ دَعَا الْجَفْلَى ؛ بِأَنْ يَقُولَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، أَجِيبُوا إِلَى الْوَلِيمَةِ .

أَوْ يَقُولَ الرَّسُولُ : أُمِرْتُ أَنْ أَدْعُوَ كُلَّ مَنْ لَقِيتُ ، أَوْ مَنْ شِئْتُ .

لَمْ يَجِبِ الْإِجَابَةُ ، وَلَمْ تُسْتَحَبْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعَيَّنْ بِالِدَّعْوَةِ ، فَلَمْ تَتَّعَيَّنْ عَلَيْهِ الْإِجَابَةُ ، وَلِأَنَّهُ غَيْرُ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ ، وَلَا يَحْصُلُ كَسْرُ قَلْبِ الدَّاعِي بِتَرْكِ إِجَابَتِهِ ، وَتَجَوُّزُ الْإِجَابَةِ بِهَا ؛ لِدُخُولِهِ فِي عُمُومِ الدَّعَاءِ . ( المغني ) .

﴿ وَالْمُكْنِ ثُمَّ مُنْكَرٌ ﴾ .

هذه الشرط الخامس : أن لا يكون هناك منكر .

فإن كان هناك منكر فلا يجوز الحضور .

قال تعالى (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) .

وقال تعالى (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَعْبُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا) .

وقال ﷺ ( من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يدار فيها الخمر ) رواه أحمد .

فائدة :

قال ابن قدامة : إِذَا دُعِيَ إِلَى وَلِيمَةٍ ، فِيهَا مَعْصِيَةٌ ، كَالْخَمْرِ ، وَالزَّمْرِ وَنَحْوِهِ ، وَأَمَكْنَةُ الْإِنْكَارِ ، وَإِزَالَةُ الْمُنْكَرِ ، لَزِمَهُ الْحُضُورُ وَالْإِنْكَارُ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي فَرْضَيْنِ :

إِجَابَةُ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ - وَإِزَالَةُ الْمُنْكَرِ .

وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِنْكَارِ ، لَمْ يَحْضُرْ .

وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْمُنْكَرِ حَتَّى حَضَرَ ، أَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَنْصَرَفَ . ( المغني ) .

وقال الشيخ ابن عثيمين : إذا كان المجيب قادراً على تغيير المنكر فيجب الحضور لسببين :

إجابة للحضور – وتغييراً للمنكر .

– إذا امتنع حضوره بسبب المنكر فإنه عليه أن يبلغ الداعي السبب وذلك لأسباب :

لبيان عذره – وردعاً لهؤلاء – ربما هؤلاء يجهلون أن هذا الأمر محرم . [ الممتع ١٢ / ٣٤٠ ] .

﴿ وَمَنْ صَوَّمَهُ وَاجِبٌ دَعَا وَانْتَصَرَ فَإِنْ يَفْطُرْ لَنْ يَجْبِرَ ﴾

أي : أن إجابة الدعوة واجبة ولو كان الإنسان صائماً .

ثم هو لا يخلو من حالين :

الحالة الأولى : أن يكون صومه واجباً [ كقضاء رمضان ، أو نذر ، أو كفارة ] .

فلا يجوز له الإفطار ، لأن الفرض لا يجوز الخروج منه ، بل يدعو وينصرف [ لكن يخر الداعي بذلك حتى لا يقع في قلبه شك وريب ] .

عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ( إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ ؛ فَإِنْ كَانَ صَائِماً فَلْيُصَلِّ ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِراً فَلْيُطْعَمْ ) أخرجهُ مُسْلِمٌ وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ نَحْوُهُ . وَقَالَ : ( فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ ) . ( فليصل : فليدع ) .

قال النووي: وأما الصائم فلا خلاف أنه لا يجب عليه الأكل ، لكن إن كان صومه فرضاً لم يجز له الأكل لأن الفرض لا يجوز الخروج منه.

الحالة الثانية : أن يكون صومه نفلاً .

فإنه يجوز له الفطر ، لأن التطوع يجوز قطعه خاصة إذا وجد سبب كتطبيب خاطر الداعي .

قال النووي : فإن كان يشق على صاحب الطعام صومه فالأفضل الفطر ، وإلا فإتمام الصوم .

أ- عَنْ أُمِّ هَانِئٍ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَدَعَا بِشَرَابٍ فَشَرِبَتْ ثُمَّ نَاولَهَا فَشَرِبَتْ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا إِنِّي كُنْتُ صَائِمَةً فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّائِمُ الْمُتَطَوِّعُ أَمِيرٌ نَفْسِهِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ ) رواه أحمد

قال في تحفة الأحوذى عقب هذا الحديث: وأحاديث الباب تدل على أنه يجوز لمن صام تطوعاً أن يفطر لا سيما إذا كان في دعوة إلى طعام أحد من المسلمين . ١هـ

ب- وعن أبي سعيد الخدري قال ( صَنَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَاماً فَلَمَّا وُضِعَ قَالَ رَجُلٌ أَنَا صَائِمٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (دَعَاكَ أَحْوَكُ وَتَكَلَّفْتَ لَكَ ، أَفْطِرْ فَصُمْ مَكَانَهُ إِنْ شِئْتَ) أخرجه البيهقي ، قال الحافظ : إسناده حسن .

قال ابن قدامة : وَإِنْ كَانَ صَوْماً تَطَوُّعاً ، اسْتَحَبَّ لَهُ الْأَكْلُ ؛ لِأَنَّ لَهُ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّوْمِ ، فَإِذَا كَانَ فِي الْأَكْلِ إِبَاحَةٌ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ ، وَإِذْخَالُ الشُّرُورِ عَلَى قَلْبِهِ ، كَانَ أَوْلَى .

وقد روي ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي دَعْوَةٍ ، وَمَعَهُ جَمَاعَةٌ ، فَاعْتَزَلَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ نَاحِيَةً ، فَقَالَ : إِنِّي صَائِمٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : دَعَاكُمْ أَحْوَكُمْ ، وَتَكَلَّفَ لَكُمْ ، كُلْ ، ثُمَّ صُمْ يَوْماً مَكَانَهُ إِنْ شِئْتَ ) .

وإن أحب إتمام الصيام جاز ؛ لما روينا من الخبر المتفق ، ولكن يدعوا لهم ، ويترك ، ويغيرهم بصيامه ؛ ليعلموا عذره ، فتزول عنه التهمة في ترك الأكل . ( المغني ) .

﴿ وَكَهْ يَجِبُ الْأَكْلُ ﴾

أي : لا يجب الأكل من الوليمة ، وإنما الواجب هو الحضور .

لحديث جابر قال: قال رسول الله ﷺ ( إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ ) مسلم .

وهذا قول الحنابلة والشافعية .

قالوا : لأن الذي أمر به النبي ﷺ وتوعد على تركه هو الحضور ، أما الأكل فلم يأت ما يدل على وجوبه .

لكن لاشك أن الأكل أفضل وأكمل .

قال ابن قدامة : وَلَمَّا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ( إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ ، فَإِنْ شَاءَ أَكَلْ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ ) حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

وَلَا يَلْزَمُهُ لَوْ وَجِبَ الْأَكْلُ ، لَوْ جَبَ عَلَى الْمُتَطَوِّعِ الصَّوْمِ ، فَلَمَّا لَمْ يَلْزَمُهُ الْأَكْلُ ، لَمْ يَلْزَمُهُ إِذَا كَانَ مُفْطِرًا .  
وَقَوْلُهُمْ : الْمَقْصُودُ الْأَكْلُ . قُلْنَا : بَلِ الْمَقْصُودُ الْإِجَابَةُ ، وَلِذَلِكَ وَجِبَتْ عَلَى الصَّائِمِ الَّذِي لَا يَأْكُلُ . ( المغني ) .

وقال بعض العلماء : أن الأكل واجب .

لقوله ﷺ ( وإن كان مفطراً فليطعم ) وهذا أمر .

وقالوا : لأن المقصود من الحضور هو الأكل .

والقول الأول أصح .

### ( وَكَيْفُهُ النَّشَارُ ) .

النثار : ما ينثر ويطر في النكاح وغيره عند اجتماع الناس من طعام أو نفود .

فالنثار مكروه .

أ- لحديث عبد الله بن يزيد قال ( نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ التَّهْيِ وَالْمُثَلَّةِ ) رواه البخاري .

ب- ولأن فيه دناءة .

### ( وَالنَّعَاطَةُ ) .

أي : ويكره التقاطه وأخذه . لما في ذلك من الدنائة .

## آداب الأكل

### ( يَسْتَحَبُّ غَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الْأَطْعَامِ وَبَعْدَهُ ) .

أي : يستحب لمن أراد الأكل أن يغسل يده قبل ذلك .

وقد ورد في ذلك أحاديث لكن لا تصح .

كحديث ( بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده ) رواه أبو داود . [ المراد بالوضوء هنا غسل اليدين لا الوضوء الشرعي ] .

وحديث ( مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكْتُمَ خَيْرَ بَيْتِهِ ، فَلْيَتَوَضَّأْ إِذَا خَضَرَ غَدَاؤُهُ وَإِذَا رُفِعَ ) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ .

وحديث ( الوضوء قبل الطعام وبعده ينفي الفقر وهو من سنن المرسلين ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يستحب .

قال ابن القيم في حاشية السنن : في هذه المسألة قولان لأهل العلم :

أحدهما : يستحب غسل اليدين عند الطعام .

والثاني : لا يستحب وهما في مذهب أحمد وغيره .

ورجح النووي أنه لا يستحب إلا إن كان على اليد قدر .

قال النووي : وَاحْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي اسْتِحْبَابِ غَسْلِ الْيَدِ قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ وَالْأَطْهَرُ اسْتِحْبَابُهُ أَوَّلًا إِلَّا أَنْ يَتَيَقَّنَ نَظَافَةَ الْيَدِ مِنَ التَّجَاسَةِ

وَالْوَسَخِ ، وَاسْتِحْبَابُهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ إِلَّا أَنْ لَا يَبْقَى عَلَى الْيَدِ أَثَرُ الطَّعَامِ بِأَنْ كَانَ يَابِسًا وَلَمْ يَمَسَّهُ بِهَا . ( شرح مسلم ) .

### ( وَتُسَمَّى التَّسْمِيَةُ ) .

أي : يسن أن يقول : بسم الله قبل الأكل .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يجب ذلك .

أ- لحديث عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( يَا غُلَامُ ! سَمِّ اللَّهَ ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ ، وَكُلْ مِمَّا بَيْنَكَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- وعن عائشة . أن النبي ﷺ قال ( إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ ، فَلْيَقُلْ : بِسْمِ اللَّهِ فِي

أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ ) . أخرجه أبو داود ، والترمذي .

قال ابن القيم : وَالصَّحِيحُ : وَجُوبُ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْأَكْلِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْوُجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ أَحْمَدَ ، وَأَحَادِيثُ الْأَمْرِ بِهَا صَحِيحَةٌ صَرِيحَةٌ وَلَا

مُعَارِضَ لَهَا، وَلَا إِجْمَاعٌ يُسَوِّغُ مُخَالَفَتَهَا وَيُخْرِجُهَا عَنْ ظَاهِرِهَا، وَتَارِكُهَا شَرِيكُهُ الشَّيْطَانُ فِي طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ . ( زاد المعاد ) .

فائدة : ١

#### صيغة التسمية قبل الأكل ؟

قول : بسم الله .

للحديث السابق ( سم الله ) .

قال العيني في عمدة القارئ : وأصرح ما ورد في صفة التسمية ما رواه أبو داود والترمذي من طريق أم كلثوم عن عائشة . رضي الله عنها . مرفوعاً ( إذا أكل أحدكم الطعام فليقل بسم الله، فإن نسي في أوله فليقل بسم الله أوله وآخره ) والأمر بالتسمية عند الأكل محمول على الندب عند الجمهور، وحمله بعضهم على الوجوب لظاهر الأمر .

فائدة : ٢

لكن ما الحكم لو زاد ( الرحمن الرحيم ) ؟

لا بأس بذلك .

وهذا قول أكثر لعلماء .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : إذا قال عند الأكل **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** كان حسناً فإنه أكمل .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذهب الفقهاء إلى أن التسمية عند البدء في الأكل من السنن ، وصيغتها : بسم الله ، **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** ... انتهى .

وقال النووي رحمه الله : من أهم ما ينبغي أن يعرف صفة التسمية ... والأفضل أن يقول : **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**، فإن قال : بسم الله، كفاه وحصلت السنة . ( . الأذكار )

وتعقبه المحافظ ابن حجر رحمه الله بقوله : " لَمْ أَرِ لِمَا ادَّعَاهُ مِنَ الْأَفْضَلِيَّةِ دَلِيلًا خَاصًّا . ( الفتح ) .

وقال الشيخ الألباني رحمه الله : وأقول : لا أفضل من سنته ﷺ ، وخير الهدي هدي ﷺ ، فإذا لم يثبت في التسمية على الطعام إلا " بسم الله " ، فلا يجوز الزيادة عليها ، فضلاً عن أن تكون الزيادة أفضل منها ، لأن القول بذلك خلاف ما أشرنا إليه من الحديث " وخير الهدي هدي ﷺ . ( السلسلة الصحيحة ) .

فائدة : ٣

حكم من نسي التسمية قبل الأكل :

المشروع لمن نسي التسمية في أول الطعام أن يقول حين يذكرها ( بسم الله أوله وآخره ) أو يقول ( بسم الله في أوله وآخره ) لحديث عائشة السابق ( إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَوَّلِهِ ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَوَّلِهِ فَلْيَقُلْ : بِسْمِ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ ) .

وقوله : ( فإن نسي أن يذكر الله في أوله ، فليقل .. ) شامل لمن تذكر التسمية أثناء الطعام ، أو آخره ، أو بعد الفراغ منه بالزمن اليسير ، لعموم مفهوم الحديث .

قال في كشاف القناع ( ١٧٣/٥ ) : وظاهره ولو بعد فراغه من الأكل .

وجاء في مغني المحتاج ( ٤١١/٤ ) : فإن تركها ( أي التسمية ) في أوله أتى بها في أثنائه، فإن تركها في أثنائه أتى بها في آخره. انتهى. وقال في نهاية المحتاج ( ١٨٤/١ ) : لا يأتي بها ( أي التسمية ) بعد فراغ وضوئه ، بخلاف الأكل فإنه يأتي بها بعده " انتهى. قال في الحاشية على نهاية المحتاج : محله إذا قَصُرَ الفصل ، بحيث يُسَبَّحُ إليه عُرفاً " انتهى.

وقد دل الحديث أيضاً على أن قول ( بسم الله في أوله وآخره ) يقوم مقام التسمية في البداية ، ويكتب للمسلم أجر الاستعانة بالله في أول الطعام ، تक्रماً وتقضلاً منه سبحانه وتعالى .

يقول المناوي في "فيض القدير" (٢٩٦/١) : (لا يقال كيف تصدق الاستعانة بسم الله في الأول ، وقد خلا الأول عنها ؟ ! لأننا نقول : الشرع جعله إنشاء استعانة في أوله ، وليس هذا إخباراً حتى يُكذَّب ، وبه يصير المتكلم مستعينا في أوله ، ويتربُّت عليه ما يترتب على الاستعانة في أوله . ( الإسلام سؤال وجواب )

#### فائدة : ٤

كم مرة يقوم الفرد بالتسمية عندما يأكل ؟  
فالجواب: أنَّ قول الرسول ﷺ في الحديث السابق (إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى) يدلُّ على أنَّ التسمية تكون مرة واحدة عند الأكل ، فلو وُضعت على المائدة أصناف من الطعام ، فإنَّ التسمية الواحدة تكفي ؛ لأنَّ المطلوب يحصل بالمرَّة الواحدة. أمَّا إذا رُفعت ، وأُتي بأنواع أخرى فتعاد التسمية ، وهكذا لو جيء بالشَّاي بعد الأكل فعليك أن تسمي الله كذلك ؛ لأنك تريد الشرب والتناول منه.

#### فائدة : ٥

هل يشرع تذكير الحاضرين بالتسمية ؟  
نعم ، بل هو السنَّة ، ولك الأجر في ذلك .  
لحديث عمر بن أبي سلمة السابق .  
فذكره ﷺ بالتسمية ، وفيه دليل على أنَّ لك تذكير غيرك بها ، وإذا رأيت منهم تضايقاً ، فاستعمل الحكمة واللطف في ذلك ، ويمكنك أن تجهز أنت بالتسمية من غير أن تأمرهم بها ، حتى يسمعوا.  
ولك أن تذكرهم بأنَّ التسمية واجبة على جميع الأكلين ، ولا يكفي أن يسمي بعضهم.

#### فائدة : ٦

هل تسمية غيره تكفي عنه ؟  
قال الشَّيخ ابن باز : وهذا هو الصواب ، أنَّ تسمية غيره لا تكفي عنه ، والرسول ﷺ قال لعمر بن سلمة : (سم الله) ، والرسول ﷺ قد سمى هو وأصحابه ، فلم تكف تسميتهم عنه ؛ ولهذا جاء في حديث حذيفة : إنَّا حضرنَا مع رسول الله ﷺ طعاماً ، فجاءت جارية كأنما تُدْفَع ، فذهبت لتضع يدها في الطعام ، فأخذ رسولُ الله ﷺ بيدها ، ثُمَّ جاء أعرابي كأنما يُدْفَع ، فأخذ بيده ، فقال رسول الله ﷺ : (إنَّ الشَّيْطَانَ لَيَسْتَجِلُّ الطَّعَامَ أَنْ لَا يُذَكَّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ جَاءَ بِحِذْيِهِ الْجَارِيَةِ لَيَسْتَجِلَّ بِهَا، فَأَخَذْتُ بِيَدِهَا ، فَجَاءَ بِحِذْيِ الْأَعْرَابِيِّ لَيَسْتَجِلَّ بِهِ ، فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ يَدَهُ لَفِي يَدِي مَعَ يَدَيْهِمَا) ، ثم ذكر اسم الله وأكل ، ولو كانت تسمية الواحد تكفي ، لما وضع الشيطان يده في ذلك الطعام .

#### فائدة : ٧

هل يلزم الجهر بالتسمية قبل الأكل ؟  
لا يلزم الجهر بالتسمية قبل الأكل ، فلو قالها سراً ، فقد امتثل أمر النبي ﷺ ، بالتسمية قبل الأكل ، ولكن أقل ذلك أن يحرك بها لسانه ، وإن لم يجهر بالصوت .  
والأفضل له أن يجهر بها حتى يُذَكَّرَ الناس ، ويُعَلِّمَ الجاهل.

#### (والأكل باليمين ٨)

أي : ويستحب الأكل باليمين .  
وهذا قول جمهور العلماء .  
استدلوا بما سيأتي من الأحاديث الأمر بالأكل باليمين ، وحملوا الأمر بالأكل باليمين على الاستحباب والندب، والنهي عن الأكل بالشمال على الكراهة والتنزيه؛ لأن الصارف لذلك هو قصد الإرشاد والأدب والفضيلة .



وذهب بعض العلماء : إلى وجوب الأكل باليمين .

اختاره ابن أبي موسى ، وابن حزم ، وابن عبد البر ، وابن تيمية ، وابن القيم ، والشوكاني ، ومُحَمَّد بن صالح العثيمين غيرهم .

أ- لحديث جَابِرٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا تَأْكُلُوا بِالْشِّمَالِ ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِالْشِّمَالِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وجه الدلالة : دل الحديث على النهي عن الأكل بالشمال ، بدلالة قوله ( لا تأكلوا ) وهذا نهي ، والأصل في النهي إذا ورد مجرداً عن القرائن فإنه يقتضي التحريم .

ب- ولحديث ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( إِذَا أَكَلْتُمْ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ ) رواه مسلم .

قال ابن القيم: ومقتضى هذا تحريم الأكل بـ، وهو الصحيح، فإن الأكل بـ، إما شيطان، وإما مشبه به .

ج- ولحديث عمر بن أبي سلمة السابق ( يَا غُلَامُ سَمِعَ اللَّهُ وَكُلَّ يَمِينِكَ وَكُلَّ يَمَانِكَ ) .

وجه الدلالة : أمر النبي ﷺ بالأكل باليمين .

قال العيني: وأما الأكل باليمين فقد ذهب بعضهم إلى أنه واجب لظاهر الأمر .

د- وعن سلمة بن عمرو بن الأكوع ﷺ ( أَنَّ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشِمَالِهِ ، فَقَالَ : ( كُلْ بِيَمِينِكَ ) قَالَ : لَا أَسْتَطِيعُ . قَالَ : ( لَا أَتَطَعْتُ ) مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ فَمَا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ ) رواه مسلم .

قال الشيخ ابن عثيمين : فيه استعمال الاستطاعة بمعنى الإرادة ، فقوله ( لا أستطيع ) أي : لا أريد ، ومنه قول الحواريين ( هل يستطيع ربك ) أي : هل يريد ربك .

( قَالَ : لَا أَتَطَعْتُ ) هذا دعاء منه ﷺ عليه ، لأنه لم له في ترك الأكل باليمين عذر ، وإنما قصد المخالفة .

( قَالَ فَمَا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ ) أي : أن ذلك الرجل لم يستطع بعد ذلك اليوم أن يرفع يده اليمنى إلى فيه ، وهو كناية أنها شلت بدعائه ﷺ عليه .

قال الصنعاني في شرح حديث الباب: وفي الحديث دليل على وجوب الأكل باليمين للأمر به أيضاً، ويزيده تأكيداً أنه ﷺ أخبر بأن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله وفعل الشيطان يحرم على الإنسان ويزيده تأكيداً أن رجلاً أكل عنده ﷺ بشماله فقال: "كل بيمينك" فقال: لا أستطيع قال: "لا استطعت ما منعه إلا الكبر" فما رفعها إلى فيه ، أخرجه مسلم، ولا يدعو ﷺ إلا على من ترك الواجب ، وأما كون الدعاء لتكبره فهو محتمل أيضاً ، ولا ينافي أن الدعاء عليه للأميرين معاً . ( سبل السلام )

﴿ وَالْأَكْلُ مِمَّا يَلِكُهُ ﴾ .

أي : يسن أن يأكل مما يليه .

ومعناه : أن يأكل الإنسان ممَّا يليه في الطَّعام مُبَاشَرَةً ، وَلَا تَمْتَدُّ يَدُهُ إِلَى مَا يَلِي الْآخِرِينَ ، وَلَا إِلَى وَسْطِ الطَّعَامِ .

لحديث عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( يَا غُلَامُ ! سَمِعَ اللَّهُ ، وَكُلَّ يَمِينِكَ ، وَكُلَّ يَمَانِكَ ) .

فائدة : ١

الحكمة من ذلك :

قال النووي : لِأَنَّ أَكْلَهُ مِنْ مَوْضِعٍ يَدِ صَاحِبِهِ سُوءُ عِشْرَةِ وَتَرْكُ مُرُوءَةٍ فَقَدْ يَتَّقِدْرُهُ صَاحِبُهُ لَا سِيَّمَا فِي الْأَمْرَاقِ وَشَبَّهَهَا ، وَهَذَا فِي التَّرِيدِ وَالْأَمْرَاقِ وَشَبَّهَهَا ، فَإِنْ كَانَ نَمْرًا أَوْ أَجْنَسًا فَقَدْ نَقَلُوا إِبَاحَةَ اخْتِلَافِ الْأَيْدِي فِي الطَّبَقِ وَخَوَهُ ، وَالَّذِي يَنْبَغِي تَعْمِيمُ النَّهْيِ حَمْلًا لِلنَّهْيِ عَلَى غُلُومِهِ حَتَّى يَنْتَبِتَ دَلِيلُ مُخَصَّصٍ .

فائدة : ٢

يستثنى من ذلك :

أولاً : إذا كان الطعام منوعاً .

عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ . قَالَ ( إِنَّ خِيَّاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِطَعَامٍ صَنَعَهُ . قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ فَقَرَّبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُبْزًا مِنْ شَعِيرٍ وَمَرَقًا فِيهِ دُبَاءٌ وَقَدِيدٌ . قَالَ أَنَسُ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَنَبَّعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوَالِي الصَّخْفَةِ . قَالَ فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَاءَ مُنْذُ يَوْمَئِذٍ ) متفق عليه

ثانياً : إذا كان الإنسان لوحده .

﴿ وَإِنْ يَأْكُلْ بِثَلَاثَةِ أَصَابِعٍ ﴾ .

أي : يسن أن يأكل بثلاثة أصابع .

لحديث كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ . قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ وَيَلْعُقُ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَمْسَحَهَا ) رواه مسلم .

﴿ وَإِنْ يَلْعُقُ أَصَابِعَهُ بَعْدَ الْأَكْلِ ﴾ .

أي : ويسن أن يلحق أصابعه بعد الانتهاء من الأكل .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعُقَهَا ، أَوْ يُلْعُقَهَا ) ق .

وقد جاء في الحديث بيان الحكمة من ذلك :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَلْعُقْ أَصَابِعَهُ فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي فِي أَثْنِهَا الْبِرْكَهَ ) م .

عَنْ جَابِرٍ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بَلْعُقِ الْأَصَابِعِ وَالصَّخْفَةِ وَقَالَ : إِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ فِي أَثْنِ الْبِرْكَهَ ) م .

قال في تحفة الأحوذى عند شرح هذا الحديث: قال النووي: معناه أن الطعام الذي يحضر الإنسان فيه بركة ولا يدري أن تلك البركة فيما أكله، أو فيما بقي على أصابعه، أو فيما بقي في أسفل القصعة، أو في اللقمة الساقطة. فينبغي أن يحافظ على هذا كله لتحصل البركة . وأصل البركة: الزيادة وثبوت الخير والامتناع به. والمراد هنا ما يحصل به التغذية وتسلم عاقبته من أذى ويقوي على طاعة الله تعالى وغير ذلك.

﴿ وَيُحَمِّدُ اللَّهَ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الطَّعَامِ ﴾ .

أي : ومن آداب الطعام أن يحمده الله بعد فراغه من طعامه .

وقد ورد عدة صيغ عن النبي ﷺ :

عن أنس قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ، فَيُحَمِّدَهُ عَلَيْهَا، أَوْ يَشْرِبَ الشَّرْبَةَ، فَيُحَمِّدَهُ عَلَيْهَا ) رواه مسلم عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ مَائِدَتَهُ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ غَيْرٌ مَكْفِيٍّ ، وَلَا مُوَدَّعٍ ، وَلَا مُسْتَعْتَى عَنْهُ رَبَّنَا ) رواه البخاري .

وعن مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَنْ أَكَلَ طَعَامًا ثُمَّ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا الطَّعَامَ ، وَزَوَّجَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ ) رواه أبو داود .

فائدة : ١

ومن الآداب : أن لا يأكل من وسط القصعة .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آتَى بِقِصْعَةٍ مِنْ تَرِيدٍ، فَقَالَ : "كُلُوا مِنْ جَوَانِبِهَا، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهَا، فَإِنَّ الْبِرْكَهَ تَنْزِلُ فِي وَسْطِهَا ) . رواه الأزرقي ، وهذا لَفْظُ النَّسَائِيِّ .

— فإن قيل : لماذا نهى النبي ﷺ عن الأكل من وسط القصعة مع أن البركة تنزل فيها ؟

لأنهم متى فعلوا ذلك ذهب البركة من الطعام ، وربما لم يصب أحدهم منها شيئاً ؛ لأن أعلاها فيه البركة ، ومتى ذهب بعضهم بأعلاها ذهب البركة ، ولم يبق شيء ينحدر منها من أعلاها إلى جوانبها ، وفي هذا من سوء الأدب وسوء العشرة والشره والحرص وعدم القناعة ما يجعل الناس يشتمزون وينفرون من الطعام ومن مجلسه ، وبذلك تذهب البركة أو تقل .

قال الصنعاني رحمه الله : دل على النهي عن الأكل من وسط القصعة ، وعلمه بأنه تنزل البركة في وسطها ، وكأنه إذا أكل منه لم تنزل

البركة على الطعام . ( سبل السلام ) .

وقال الحافظ العراقي رحمه الله : وجه النهي عن الأكل من الوسط أن وجه الطعام أفضله وأطيبه ، فإذا قصد به الأكل استأثر به على رفقته ، وهو ترك أدب وسوء عشرة .  
والمراد بالبركة هنا الإمداد من الله .

فائدة : ٢

يجوز قطع اللحم بالسكين .

قال ابن القيم رحمه الله : وَأَمَّا حَدِيثُ النَّهْيِ عَنْ قَطْعِ الْخُبْزِ بِالسَّكِينِ : فَباطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا الْمَرْيُوءُ: النَّهْيُ عَنْ قَطْعِ اللَّحْمِ بِالسَّكِينِ، وَلَا يَصِحُّ أَيْضًا ( زاد المعاد ) .

قال العيني رحمه الله : قَالَ ابْنُ حَزْمٍ : وَقَطْعُ اللَّحْمِ بِالسَّكِينِ لِلْأَكْلِ حَسَنٌ ، وَلَا يَكْرَهُ أَيْضًا قَطْعُ الْخُبْزِ بِالسَّكِينِ ؛ إِذْ لَمْ يَأْتِ نَهْيٌ صَرِيحٌ عَنْ قَطْعِ الْخُبْزِ وَغَيْرِهِ بِالسَّكِينِ . ( عمدة القارئ ) .

الحديث المشار إليه : ( لا تقطعوا اللحم والخبز بالسكين ) ولا يصح .

وهو معارض بما اتفق عليه الشيخان : عن عمرو بن أمية قال ( أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْتَزُّ مِنْ كَيْفِ شَاةٍ فُدْعِي إِلَى الصَّلَاةِ فَأَلْفَى الْبَيْتَيْنِ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ) .

### باب هشة النساء

( يَنْزِمُ الزَّوْجَيْنِ بِالْمَعْرُوفِ ، مِنَ الصَّحْبَةِ الْجَمِيلَةِ ، وَكَفِّ الْأَذَى ) .

أي : يجب على كل واحد من الزوجين معاشرة الآخر بما يقره الشرع والعرف من الصحبة والقيام بحقه وكف الأذى .  
أ- قال تعالى (وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) .

أي : صاحبوهن وعاملوهن بالمعروف ، فأدوا ما لهن ، واصبروا على أذاهن وتقصيرهن .

ب- وقال تعالى (وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ) .

فبينت الآية أن الحقوق بين الزوجين متبادلة ، فكما أن على المرأة حقاً لزوجها ، فإن لها أيضاً عليه حقاً ، إلا أن حق الرجل عليها أعظم وأعلى ، لأن عليه الرعاية والكفاية والحماية .

• ينبغي أن ينوي كل واحد من الزوجين بالمعاشرة بالمعروف استجابة أمر الله .

( وَيَحْرَمُ مَطْلَ كُلِّ وَاحِدٍ بِمَا يَنْزِمُهُ الْآخَرُ ، وَالانْتِكَارَ لِبَيْتِهِ ) .

أي : ويجب على كل واحد من الزوجين أن يؤدي حق الآخر ويقوم به مع قدرته على أدائه ، ويحرم أن يماطل أو يتكره عند الأداء ، بل يؤديه ببشر وطلاقة .

كأن تقول المرأة : أريد كسوة فيقول إن شاء الله ، ثم يماطل وتضي الأيام ولم يأتي لها بشيء .

لأن المطل مع القدرة عليه حرام ، ولذلك قال النبي ﷺ ( مطل الغني ظلم ) .

( وَحَقُّ الزَّوْجِ هَلْيَا أَهْلًا مِنْ هَلْيَا هَلْيَا ) .

لقوله تعالى ( وللرجال عليهن درجة ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) حَقُّ الزَّوْجِ : عَلَى الزَّوْجَةِ مِنْ أَكْثَرِ الْحَقُوقِ ، بَلْ إِنَّ حَقَّهُ عَلَيْهَا أَكْثَرُ مِنْ حَقِّهَا عَلَيْهِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ) .

قال الجصاص: أَجْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ عَلَى صَاحِبِهِ حَقًّا ، وَأَنَّ الزَّوْجَ مُحْتَضِرٌ بِحَقِّ لَهُ عَلَيْهَا لَيْسَ لَهَا عَلَيْهِ .

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : هَذَا نَصٌّ فِي أَنَّهُ مُفَضَّلٌ عَلَيْهَا مُقَدَّمٌ فِي حُقُوقِ النِّكَاحِ فَوْقَهَا .

وَلَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( لَوْ كُنْتُ أَمْرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا ) . ( الموسوعة ) .

### ( وَيَاكُزُّهَا طَاهَتُهُ فِي الْأَسْتِمْتَاعِ ) .

أي : ويجب عليها طاعته للاستمتاع بها .

والاستمتاع معناه : الوطء ، لأن المقصود من النكاح الاستمتاع .

لحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قَالَ ( إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا لَعْنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ ) متفق عليه .

وفي رواية : ( حتى ترجع ) .

وفي لفظ ( إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ فَبَاتَ عَضْبَانٌ عَلَيْهَا لَعْنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ ) .

وعنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا فَتَأْتِي عَلَيْهِ إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا ) رواه مسلم .

إذاً : عقوبة المرأة إذا دعاها زوجها للفراش وامتنعت من غير سبب :

أولاً : لعنتها الملائكة حتى تصبح .

ثانياً : غضب الله حتى يرضى الزوج .

فائدة : ١

صار هذا التهيب للمرأة إذا لم تستجب لزوجها : لأن امتناعها يؤدي إلى الإضرار بالزوج ، لأنه قد يؤدي به إلى الأمر المحرم ، وما يسببه الامتناع من التوتر النفسي والغضب .

فائدة : ٢

قوله ( لعنتها الملائكة ) اللعن الطرد والإبعاد من رحمة الله ، واختلف في المراد بالملائكة :

ف قيل : الحفظة .

وقيل : ملائكة السماء ، للرواية الأخرى : ( لعنتها الملائكة في السماء ) وهذا هو الصحيح .

فائدة : ٣

قال العلماء : هذا اللعن مقيد بما إذا كان الزوج أدى حق الزوجة من نفقة ومسكن وكسوة ، ثم دعاها وامتنعت ، وهذا القيد مأخوذ من عمومات الشريعة ، فأما إذا ظلمها ومنعها حقها وتعدى عليها ، فإنه لا يلزمها السمع والطاعة لأنه لا بد من المعاوضة .

فائدة : ٤

قوله ( فبات غضبان عليها ) معنى هذه الرواية مقيدة بما إذا غضب زوجها عليها ، أما إذا لم يغضب أو تنازل عن حقه فلن يكون هناك لعن .

فائدة : ٥

قوله [ حتى تصبح ] وفي الرواية الأخرى ( حتى ترجع ) :

والفرق بين الروایتين : ذكر الحافظ ابن حجر أن رواية (حتى ترجع) أكثر فائدة، لأن رواية (حتى تصبح) مقيدة بالليل [إذا امتنعت بالليل] لكن رواية حتى ترجع تشمل حتى لو دعاها بالنهار ، وتحمل رواية (حتى تصبح) محمولة على الغالب ، يعني غالباً أن الرجل يدعو زوجته ليلاً.

### ( مَا لَمْ يَخْضِرْ بِهَا ) .

فإن أضر بما فإنه يحرم عليه .

مثال : لو فرض أنها حامل ، والاستمتاع يشق عليها مشقة عظيمة، فإنه في هذه الحالة لا يجوز له أن يبشرها.

﴿ أَوْ يَشْغَلْهَا عَنْ هَرَضٍ ﴾ .

كأن يضيق وقت الصلاة ، فليس له وطئها لئلا يشغلها عنه ، أو حال صومها الفرض .  
مثال : كأن يطلب منها الجماع وهي لم تصل الفجر وقد بقي على طلوع الشمس زمناً قليلاً ( كأربع دقائق مثلاً ) ، فهنا لا يجوز له أن يستمتع بها ، لأنه يشغلها عن فرض وهي الصلاة .

﴿ وَكَانَ يُجِزُّ لَهَا أَنْ تَتَلَوَّى بَصِيحٍ وَهِيَ حَاضِرٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ .

وذلك لأمرين :

أ- لحديث أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَرَوْحُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَرَأَى أَبُو دَاوُدَ ( غَيْرَ رَمَضَانَ ) .  
ب- لأن حق الزوج فرض فلا يجوز تركه بنفل .

فائدة : ١

الحكمة من المنع : لأن حق الزوج واجب ، وصيام غير الفرض مستحب ، ومن الفقه تقديم الواجبات ، ومن ذلك تقديم طاعة الزوج على المستحبات .

فائدة : ٢

صوم الفرض كرمضان لا يحتاج إذن الزوج .  
لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

فائدة : ٣

هل يجب على الزوجة أن تستأذن زوجها في قضاء رمضان أم لا ؟

هذه المسألة لا تخلو من حالين :

الحال الأولي : أن يضيق الوقت ، بأن لم يبق من شعبان إلا بمقدار ما عليها من رمضان .  
فهنا لا يجب أن تستأذنه .

الحال الثانية : إذا لم يضيق الوقت ، ( الوقت موسع للقضاء ) فهنا اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : يجب أن تستأذنه .

وهذا مذهب الشافعية والحنابلة .

أ- لحديث عائشة قالت ( كان يكون عليّ الصوم من رمضان ، فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان ) متفق عليه .

ب- أنه ليس لها أن تمنع الزوج حقه الذي هو على الفور بما ليس على الفور .

القول الثاني : أنه لا يجب أن تستأذنه .

وهذا مذهب الحنفية والمالكية .

أ- لحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( لا تصومن امرأة تطوعاً وبعلمها شاهد إلا بإذنه ) رواه البخاري ومسلم وعبد الرزاق وهذا لفظه .

فمفهوم المخالفة من هذا الحديث يدل على أن لها أن تصوم بغير إذنه إذا لم يكن تطوعاً .

ب- أنه ليس للزوج منع الزوجة من المبادرة إلى قضاء رمضان إلا باختيارها ، لأن لها حقاً في إبراء ذمتها من الفرض الذي لزمها .

وهذا القول هو الصحيح .

فائدة : ٤

نستفيد من قوله ﷺ ( وزوجها شاهد ) نستفيد : أن الزوج إذا كان غائباً فيجوز لها أن تصوم ولا تحتاج إلى إذنه .

أ- لمفهوم الحديث .

ب- ولأن صيامها لا يضيع عليه حقاً من حقوقه .

ج- ولأن المعنى المراد من المنع لا يوجد .

**( وَيَحْرُمُ وَطْئُهَا فِي الْحَيْضِ ) .**

أي : يحرم على الزوج جماع زوجته في فرجها حال الحيض .

أ- لقوله تعالى ( فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ) .

ب- ولحديث أنس . قال : قال ﷺ ( اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْبِكَاحَ ) رواه مسلم ، أي : الجماع .

ج- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ (من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ) رواه الترمذي .

**قال الشوكاني :** ولا خلاف بين أهل العلم في تحريم وطء الحائض ، وهو معلوم من ضرورة الدين .

**( وَاللَّكْبِ ) .**

أي : ويحرم وطؤها أيضاً في الدبر .

أ- لقوله تعالى (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) والدبر ليس محلاً للحرث .

ب- عن جابر قال (كاتب اليهود تقول إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبيلها كان الولد أخول فنزلت (نيساؤكم حرث لكم) فأثوا حرثكم أنى شئتم) .

**[أتى امرأته]** أي جامعها . **[من دبرها]** أي من جهة دبرها . **[في قبيلها]** أي أن الوطء في القبل ، لكن جاءها من خلفها . **[كان الولد أخول]** أي جاء الولد الذي ينتج عن الوطء أخولاً . **[نيساؤكم]** أي زوجاتكم . **[حرث لكم]** أي إن النساء موضع إنبات الولد . **[فأتوا حرثكم]** أي واقعوا زوجاتكم في موضع الحرث . **[أنى شئتم]** أي من أي جهة شئتم ، مقبلة أو مدبرة أو على جنب أو غير ذلك . وليس المعنى : من أي مكان شئتم ، حيث يستدل بها على وطء الدبر ، فإن سبب النزول يرد هذا المعنى .

**قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله :**

قوله تعالى: (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) لم يبين هنا هذا المكان المأمور بالإتيان منه المعبر عنه بلفظة (حَيْثُ) وَلَكِنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْإِثْنَانِ فِي الْقُبُلِ فِي آيَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا : هِيَ قَوْلُهُ هُنَا ( فَأْتُوا حَرْثَكُمْ ) .

لِأَنَّ قَوْلَهُ : ( فَأْتُوا ) أَمَرَ بِالْإِثْنَانِ بِمَعْنَى الْجَمَاعِ ، وَقَوْلُهُ : ( حَرْثَكُمْ ) ، يُبَيِّنُ أَنَّ الْإِثْنَانِ الْمَأْمُورَ بِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي مَحَلِّ الْحَرْثِ يَعْنِي بَدَنَ الْوَلَدِ بِالطَّفَةِ ، وَذَلِكَ هُوَ الْقُبُلُ دُونَ الدُّبْرِ كَمَا لَا يَخْفَى ؛ لِأَنَّ الدُّبْرَ لَيْسَ مَحَلًّا بِدَرِّ الْأَوْلَادِ ، كَمَا هُوَ ضَرُورِيٌّ.

الثَّانِيَةُ : قَوْلُهُ تَعَالَى ( فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ) لِأَنَّ الْمُرَادَ بِمَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ الْوَلَدَ ، عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ جَرِيرٍ ، وَقَدْ نَقَلَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ وَالْحَكَمِ وَعِكْرَمَةَ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالشَّيْبَانِيِّ ، وَالتَّبَرِيعِ وَالضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ ابْتِغَاءَ الْوَلَدِ إِنَّمَا هُوَ بِالْجَمَاعِ فِي الْقُبُلِ . فَالْقُبُلُ إِذْ هُوَ الْمَأْمُورُ بِالْمُبَاشَرَةِ فِيهِ بِمَعْنَى الْجَمَاعِ ، فَيَكُونُ مَعْنَى الْآيَةِ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَلْتَكُنْ تِلْكَ الْمُبَاشَرَةُ فِي مَحَلِّ ابْتِغَاءِ الْوَلَدِ ، الَّذِي هُوَ الْقُبُلُ دُونَ غَيْرِهِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ( وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ) ، يَعْنِي الْوَلَدَ.

وَيَتَضَحَّى لَكَ مِنْ هَذَا أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى ( أَنَّى شِئْتُمْ ) يَعْنِي أَنَّ يَكُونُ الْإِثْنَانُ فِي مَحَلِّ الْحَرْثِ عَلَى أَيِّ حَالَةٍ شَاءَ الرَّجُلُ ، سَوَاءٌ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مُسْتَلْقِيَةً ، أَوْ نَاكِحَةً ، أَوْ عَلَى جَنْبٍ ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ : كَانَتِ الْيَهُودُ تَقُولُ : إِذَا جَامَعَهَا مِنْ وَرَائِهَا جَاءَ الْوَلَدُ أَخُولَ ، فَنَزَلَتْ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ.

فَطَهَّرَ مِنْ هَذَا أَنَّ جَابِرًا رضي الله عنه يَرَى أَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ : فَأْتُوهُنَّ فِي الْقُبُلِ عَلَى أَيِّ حَالَةٍ شِئْتُمْ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ وَرَائِهَا.

وَالْمَقَرُّ فِي غُلُومِ الْحَدِيثِ أَنَّ تَفْسِيرَ الصَّحَابِيِّ الَّذِي لَهُ تَعَلُّقٌ بِسَبَبِ النَّزُولِ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ . ( أضواء البيان ) .

**وقد جاءت الأدلة على تحريم وطء الدبر ، يقوي بعضها بعضاً :**

عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( ملعون من أتى امرأة في دبرها ) رواه أبو داود .

وعن ابن عباس . قال : قال رسول الله ﷺ ( لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة في دبرها ) رواه الترمذي . [ وهذه الأحاديث مختلف فيها لكن بعضها يقوي البعض ] .

وعن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ (من أتى امرأة حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد) . رواه الترمذي [مختلف

[في صحته]

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله عن هذه الأحاديث : " لكن طرقها كثيرة فمجموعها صالح للاحتجاج به . ( فتح الباري ) .

وقد ساق ابن القيم رحمه الله أوجها كثيرة لتحريم الوطء في الدبر فقال :

وَأَيْضًا : فَلِلْمَرْأَةِ حَقٌّ عَلَى الزَّوْجِ فِي الْوُطْءِ وَوُطْئُهَا فِي دُبُرِهَا يُفَوِّتُ حَقَّهَا وَلَا يَقْضِي وَطْرَهَا وَلَا يُحْصِلُ مَقْصُودَهَا .

وَأَيْضًا : فَإِنَّ الدَّبْرَ لَمْ يَنْهَيْ هَذَا الْعَمَلَ وَلَمْ يَخْلُقْ لَهُ وَإِنَّمَا الَّذِي هُمِّيَ لَهُ الْفَرْجُ فَالْعَادِلُونَ عَنْهُ إِلَى الدَّبْرِ خَارِجُونَ عَنْ حِكْمَةِ اللَّهِ وَشَرْعِهِ جَمِيعًا .

وَأَيْضًا : فَإِنَّ ذَلِكَ مُضِرٌّ بِالرَّجُلِ وَلِهَذَا يَنْهَى عَنْهُ عَقْلَاءُ الْأَطْبَاءِ مِنَ الْفَلَّاسِقَةِ وَغَيْرِهِمْ لِأَنَّ الْفَرْجَ خَاصِّيَّةٌ فِي اجْتِنَابِ الْمَاءِ الْمُحْتَقَنِ وَرَاحَةُ

الرَّجُلِ مِنْهُ وَالْوُطْءُ فِي الدَّبْرِ لَا يُعِينُ عَلَى اجْتِنَابِ جَمِيعِ الْمَاءِ وَلَا يُخْرِجُ كُلَّ الْمُحْتَقَنِ لِمُخَالَفَتِهِ لِأَمْرِ الطَّبِيعِيِّ .

وَأَيْضًا : يَضُرُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَهُوَ إِخْوَانُهُ إِلَى حَرَكَاتٍ مُتَعَبَةٍ جِدًّا لِمُخَالَفَتِهِ لِلطَّبِيعَةِ .

وَأَيْضًا : فَإِنَّهُ يَحُلُّ الْقَذْرَ وَالتَّجَوُّ فَيَسْتَقْبِلُهُ الرَّجُلُ بِوَجْهِهِ وَيُلَاقِيهِ .

وَأَيْضًا : فَإِنَّهُ يَضُرُّ بِالْمَرْأَةِ جِدًّا لِأَنَّهُ وَارِدٌ غَرِيبٌ بَعِيدٌ عَنِ الطَّبَاعِ مُنَاقِزٌ لَهَا غَايَةً الْمُتَنَافَرَةِ .

وَأَيْضًا : فَإِنَّهُ يُخْذِلُ الْهَمَّ وَالْعَمَّ وَالتَّفَرُّعَ عَنِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ .

وَأَيْضًا : فَإِنَّهُ يُسَوِّدُ الْوَجْهَ وَيَطْلُمُ الصَّدْرَ وَيَطْمِسُ نُورَ الْقَلْبِ وَيَكْسُو الْوَجْهَ وَحَشَةً تَصِيرُ عَلَيْهِ كَالسَّيْمَاءِ يَعْرِفُهَا مَنْ لَهُ أُذُنٌ فِرَاسَةٍ .

وَأَيْضًا : فَإِنَّهُ يُوجِبُ التَّفَرُّعَ وَالتَّبَاعُضَ الشَّدِيدَ وَالتَّقَاطُعَ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَلَا يَدَّ . ( زاد المعاد ) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وطء المرأة في دبرها حرام بالكتاب والسنة ، وهو قول جماهير السلف والخلف ، بل هو اللوطية الصغرى .

### « وَالْخُرُوجُ وَالسَّفَرُ إِلَّا بِإِذْنِهِ » .

أي : ويحرم عليها الخروج من بيته ولا السفر إلا بإذنه .

لحديث أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ) متفق عليه .

فإذا كان هذا في الصوم ، فكيف بمن تسافر ؟

### فائدة : ١

إذا سافرت المرأة بغير إذن زوجها ، سقط حقها من القسم ، وكذلك سقط حقها من النفقة .

لأن القسم للأنس ، والنفقة للمتمين من الاستمتاع وقد منعت ذلك بالسفر . [ قاله النووي ]

— معنى قولنا ( إن سافرت بغير إذن فلا قسم ) أي : لا يلزمه القضاء إذا رجعت .

### فائدة : ٢

فإن سافرت بإذن زوجها لحاجتها ، للتجارة مثلاً ، أو للحج ، أو للعمرة ، أو لزيارة أقرانها ، ففي هذه المسألة قولان :

القول الأول : لا قسم لها ولا نفقة .

لأن النفقة في مقابل الاستمتاع ، وقد تعذر بسبب من جهتها ، فتسقط .

أما القسم فيسقط ، لأنها اختارت ذلك بسفرها .

القول الثاني : لها النفقة .

لأنها سافرت بإذنه ، فأشبه إذا سافرت معه ، فهو الذي أسقط حقه في الاستمتاع .

وهذا الراجح .

فإن سافرت بإذنه لحاجته فلها النفقة والقسم ، مثلاً ، له أم في المستشفى في بلد آخر ، وسافرت بإذنه ، فالحاجة له هو ، ففي هذه الحال

نقول : لها النفقة ، لأن ذلك لحاجته .

### « وَكَأَيُّ نَزْلٍ هُنَّ الْهَرَّةُ بِغَيْرِ إِذْنِهَا » .

العرل : النزاع بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج .

قال القاضي عياض: العزل أن يعزل الرجل الماء عن رحم المرأة إذا جامعها حذر الحمل.

والعزل جائز :

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : ( كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْفَرْأُ يُنْزَلُ ، وَلَوْ كَانَ شَيْئًا يُنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْفَرْأُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِمُسْلِمٍ : ( قَبِلَ ذَلِكَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا ) .

وقد جاء الجواز في العزل عن عشرة من الصحابة رضي الله عنهم .

وهو جائز من الحرة بإذنها .

لأن لها في الولد حقاً ، وعليها في العزل ضرر .

#### فائدة : ١

علة النهي عن العزل :

فَقِيلَ : لتفويت حق المرأة . وقيل : لمعاندة القدر .

قال الحافظ ابن حجر : وهذا الثاني هو الذي تقتضيه معظم الأخبار الواردة في ذلك .

#### فائدة : ٢

ترك العزل أولى لأمرين :

أولاً : أن فيه إدخال ضرر على المرأة لما فيه من تفويت لذتها .

ثانياً : أنه يفوت بعض مقاصد النكاح

#### فائدة : ٣

ثبت كما تقدم جواز العزل ، فما الجواب عن حديث جَدَامَةَ بِنْتِ وَهْبٍ قَالَتْ : ( حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ .... ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( ذَلِكَ الْوَأْدُ الْحَفِي ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

قال النووي : الْعَزْلُ هُوَ أَنْ يُجَامَعَ فَإِذَا قَارَبَ الْإِنْزَالَ نَزَعَ وَأَنْزَلَ خَارِجَ الْفَرْجِ ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ عِنْدَنَا فِي كُلِّ حَالٍ ، وَكُلُّ امْرَأَةٍ ، سَوَاءٌ رَضِيَتْ أَمْ لَا لِأَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَى قَطْعِ النَّسْلِ ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ تَسْمِيَتُهُ ( الْوَأْدُ الْحَفِي ) لِأَنَّهُ قَطَعَ طَرِيقَ الْوِلَادَةِ كَمَا يُقْتَلُ الْمَوْلُودُ بِالْوَأْدِ . وَأَمَّا التَّحْرِيمُ فَقَالَ أَصْحَابُنَا : لَا يَحْرُمُ ... .

ثُمَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ مَعَ غَيْرِهَا يَجْمَعُ بَيْنَهَا بِأَنَّ مَا وَرَدَ فِي النَّهْيِ مُحْمُولٌ عَلَى كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ ، وَمَا وَرَدَ فِي الْإِذْنِ فِي ذَلِكَ مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ نَهْيُ الْكَرَاهَةِ . ( شرح مسلم ) .

﴿ وَيَسْنَ أَنْ يَلْهَبَهَا قَبْلَ الْجَمَاعِ ﴾ .

سواء بالكلام أو بالفعل ، لأن ذلك يحرك الشهوة ، وتكمل اللذة ، وهذا من العشرة بالمعروف .

﴿ وَالتَّسْمِيَةُ هِيَ اللَّيْطُ ، وَهِيَ اللَّيْطُ ﴾ .

أي : يسن إذا أراد الرجل أن يجامع زوجته أن يسمى ويقول ما ورد .

لحديث ابن عباس قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ . اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا ؛ فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ ، لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ويقال هذا الدعاء قبل الشروع في الجماع .

لرواية ( لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله ) وهي عند أبي داود .

#### فائدة : ١

ما المراد بالضرر المنفي في قوله ( لم يضره ... ) ، اختلف العلماء في ذلك على أقوال :



فقيل : لم يطعن في بطنه ، وهذا ضعيف .

لقوله ﷺ ( إن كل بني آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد إلا عيسى بن مريم ) متفق عليه .

وقيل : لم يصرعه ، وهذا ضعيف .

وقيل : لم يفتنه عن دينه إلى الكفر ، وليس المراد عصمته منه عن المعصية .

وقيل : لم يضره بمشاركة أبيه في جماع أمه .

وقد جاء عن مجاهد : ( أن الذي يجامع ولا يسمى يلتف الشيطان على إحليله فيجامع معه ) .

ورجح هذا القول الحافظ ابن حجر .

وأقرها الأخير والذي قبله ، والله أعلم بالصواب .

## فائدة : ٢

أن هذا الدعاء يقوله الرجل دون المرأة .

فليس هناك دعاء خاص تقوله المرأة قبل الجماع .

## فائدة : ٣

بركة اسم الله - أن ذكر الله يطرد الشيطان .

## ( واليس هاكها خدمه زوجها في هجن وهجن وطبيع ونحوه ) .

هذا المذهب ، أنه لا يجب على الزوجة خدمة زوجها .

قالوا : إن المعقود عليه من جهتها هو الاستمتاع فلا يلزمها غيره .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) لا خلاف بين الفقهاء في أن الزوجة يجوز لها أن تخدم زوجها في البيت ، سواء أكانت ممن تخدم نفسها أو ممن لا تخدم نفسها .

إلا أنهم اختلفوا في وجوب هذه الخدمة ، فذهب الجمهور ( الشافعية والحنابلة وبعض المالكية ) إلى أن خدمة الزوج لا تجب عليها لكن الأولى لها فعل ما جرت العادة به (

وذهب بعض العلماء : إلى وجوب خدمة المرأة لزوجها بالمعروف من مثلها لمثله .

وبه قال المالكية ، واختاره ابن تيمية .

أ- لقوله تعالى ( الرجالون قوامون على النساء ) .

وجه الدلالة : أن مقتضى القوامه من الرجل على المرأة أن تخدمه .

ب- ولقوله ﷺ ( لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد ، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ، ولو أن رجلا أمر امرأته أن تنفل من جبل أحمر إلى جبل أسود ، ومن جبل أسود إلى جبل أحمر ، لكانت تؤلفا أن تفعل ) رواه ابن ماجه .

ج- أن النبي ﷺ كان يأمر نساءه بخدمته كقوله ( يا عائشة اسقينا .. يا عائشة أطعمينا ) رواه أحمد .

د- عن علي ( أن فاطمة اشتكت ما تلقى من الرخي مما تطحن فبلغها أن رسول الله ﷺ أتى بسبي فأنته تسأله خادما فلم توافق فذكرت لعائشة فجاء النبي ﷺ فذكرت ذلك عائشة له فأتانا وقد دخلنا مضاجعنا فذهبنا لنقوم فقال على مكانكما حتى وجدت برد قدميه على صدري فقال ألا أدلكما على خير مما سألتماه إذا أخذتما مضاجعكما فكبرا الله أنبعا وثلاثين واحمدا ثلاثا وثلاثين وسبحا ثلاثا وثلاثين فإن ذلك خير لكما مما سألتماه ) متفق عليه .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ لم يحكم على علي بأن يأتيها بخادم ، وهو ﷺ لا يجازي في الحكم أحدا .

ه- عن أسماء بنت أبي بكر قالت ( تزوجني الزبير وما له في الأرض من مال ولا مملوك ولا شيء غير فرسه - قالت - فكنت أغلف فرسه وأكفيه مؤنته وأوسسه وأدث النوى لناضجه وأغلفه وأسقى الماء وأحرز غزبه وأعجن ولم أكن أحسن أخير وكان يحضر لي جارات

مِنَ الْأَنْصَارِ وَكُنَّ نِسْوَةً صِدْقٍ - قَالَتْ - وَكُنْتُ أَنْقُلُ النَّوَى مِنْ أَرْضِ الرُّبَيْرِ الَّتِي أَقْطَعُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَأْسِي وَهِيَ عَلَى ثُلُثَيْ فَرَسَخٍ - قَالَتْ - فَجِئْتُ يَوْمًا وَالنَّوَى عَلَى رَأْسِي فَلَقِيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَدَعَانِي ثُمَّ قَالَ « إِنْ إِنْ » لِيُحْمِلَنِي خَلْفَهُ - قَالَتْ - فَاسْتَحْبَبْتُ وَعَرَفْتُ غَيْرَتَكَ فَقَالَ وَاللَّهِ لَحَمْلُكَ النَّوَى عَلَى رَأْسِكَ أَشَدُّ مِنْ رُكُوبِكَ مَعَهُ. قَالَتْ حَتَّى أُرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ بِحَادٍ فَكَفَّنَنِي سَيَّاسَةُ الْفَرَسِ فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَنِي ( متفق عليه .

**وجه الدلالة :** أن النبي ﷺ قد رأى ما تلقاه أسماء من هذا العناء ، ومع ذلك لم يقل للزبير لا خدمة عليها وأن هذا ظلم لها .  
جاء في ( الموسوعة الفقهية ) .... وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْمَالِكِيَّةِ وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو إِسْحَاقَ الْجُوزْجَانِيُّ ، إِلَى أَنَّ عَلَى الْمَرْأَةِ خِدْمَةَ زَوْجِهَا فِي الْأَعْمَالِ الْبَاطِنَةِ الَّتِي جَزَتْ الْعَادَةُ بِقِيَامِ الزَّوْجَةِ بِمِثْلِهَا .  
لِقِصَّةِ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، حَيْثُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى عَلَى ابْنَتِهِ فَاطِمَةَ بِخِدْمَةِ الْبَيْتِ ، وَعَلَى عَلِيٍّ بِمَا كَانَ خَارِجَ الْبَيْتِ مِنْ الْأَعْمَالِ ، وَلِحَدِيثٍ : لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَخِي لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَمَرَ امْرَأَتَهُ أَنْ تَنْفُلَ مِنْ جَبَلٍ أَحْمَرٍ إِلَى جَبَلٍ أَسْوَدَ ، وَمِنْ جَبَلٍ أَسْوَدَ إِلَى جَبَلٍ أَحْمَرٍ لَكَانَ نَوْلُهَا أَنْ تَفْعَلَ ) .  
قال الجوزجاني : فَهَذِهِ طَاعَتُهُ فِيمَا لَا مَنَفْعَةَ فِيهِ فَكَيْفَ بِمُؤَنَةِ مَعَاشِهِ ؟

وَلَاِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ نِسَاءَهُ بِخِدْمَتِهِ فَيَقُولُ : يَا عَائِشَةُ هَلِّمِي الْمُدِيَّةَ وَاشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ .  
وَقَالَ الطَّبْرِيُّ : إِنَّ كُلَّ مَنْ كَانَتْ لَهَا طَاقَةٌ مِنَ النِّسَاءِ عَلَى خِدْمَةِ بَيْتِهَا فِي خَبَرٍ ، أَوْ طَحْنٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَلْزِمُ الزَّوْجَ ، إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا أَنَّ مِثْلَهَا يَلِي ذَلِكَ بِنَفْسِهِ . ( الموسوعة الفقهية ) .

**قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله :** أما خدمتها لزوجها فهذا يرجع إلى العرف ، فما جرى العرف بأنها تخدم زوجها فيه وجب عليها خدمته فيه ، وما لم يجر به العرف لم يجب عليها ، ولا يجوز للزوج أن يلزم زوجته بخدمة أمه أو أبيه أو أن يغضب عليها إذا لم تقم بذلك ، وعليه أن يتقي الله ولا يستعمل قوته ، فإن الله تعالى فوقه ، وهو العلي الكبير عز وجل ، قال الله تعالى : ( فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ) " انتهى من "فتاوى نور على الدرب".  
وقال في ( الشرح الممتع ) والصحيح أنه يلزمها أن تخدم زوجها بالمعروف .

## فصل

( وَإِنْ سَافَرَ الزَّوْجَ نِصْفَ سَنَةٍ وَطَلَبَتْ قُدُومَهُ وَهَدَرَ زَوْجَهُ ) .

أي : إذا سافر الزوج من دون زوجته فلا يخلو من أمرين :

**الأول :** أن لا تطلب قدومه بل يتراضيان ، فالأمر راجع إليها .

**والثاني :** أن تطلب الزوجة قدومه ، فيجب أن يقدم إذا توفرت عدة شروط :

أ- أن يكون السفر فوق نصف سنة ، فإن كان أقل لم يجب أن يقدم إذا طلبت .

لأن المرأة لا تصبر غالباً عن زوجها أكثر من ستة أشهر .

ب- أن لا يكون في جهاد أو حج واجبين ، أو في طلب رزق يحتاجه .

ج- أن يقدر على القدوم ، فإن عجز فلا يلزمه .

( فَإِنْ أَبَى طَرَفٌ مِمَّنْهُمَا بِطَلَابِهَا ) .

أي : إن أبى الزوج أن يقدم من سفره وتوفرت فيه الشروط ، فإنه يفرق بينهما إذا طلبت المرأة التفريق .

( وَيَحْرَمُ عَلَيْهَا الْخُرُوجُ بِلَا إِذْنِهِ ) .

أي : يحرم على الزوجة أن تخرج من البيت من غير إذن زوجها .

فإن خرجت دون إذنه، كانت عاصية ناشراً، تسقط نفقتها، وتأنم بذلك . لكن يستثنى حالات الاضطرار، وقد مثل لها الفقهاء بأمثلة:

منها : إذا خرجت لشراء ما لا بد منه ، أو خافت من انعدام المنزل ، ونحو ذلك .  
ولا فرق في ذلك بين أن تكون الزوجة في بيت زوجها أو بيت أهلها ، فليس لها أن تخرج إلا بإذنه ، فإذا منعها وجب عليها امتثال ذلك ، لأنها مأمورة بطاعة زوجها في غير المعصية ، وقد جعل الله تعالى له القوامة عليها ، وهو مسئول عنها .  
ومما يدل على اشتراط إذن الزوج في الخروج حتى لزيارة أهلها :  
ما جاء في الصحيحين أن عائشة رضي الله عنها قالت للنبي ﷺ ( أتأذن لي أن آتي أبي ) متفق عليه .

**قال العراقي :** فيه : أن الزوجة لا تذهب إلى بيت أبيها إلا بإذن زوجها .  
جاء في ( الموسوعة الفقهية ) يرى جمهور الفقهاء أنه يجوز للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية بلا إذن الزوج إن كانت لها نازلة ، ولم يُغنيها الزوج الثقة أو نحو مخزمتها ، وكذا لقضاء بعض حوائجها التي لا بد لها منها ، كإتيانها بالماء من الدار ، أو من خارجها ، وكذا مأكلاً ، ونحو ذلك مما لا غناء عنه للضرورة إن لم يعم الزوج بقضائه لها ، وكذا إن صرّحها صريحاً مبرحاً ، أو كانت تحتاج إلى الخروج لقاضي تطلب عنده حقها .

## باب القسم

**تعريفه :**

القسم بفتح فسكون ، وهو معنى القسمة وهو العطاء ، والمراد به هنا : القسم بين الزوجات ، وهو إعطاء المرأة حقها في البيتوتة عندها للصحبة والمؤانسة . ( وقيل توزيع الزمان بين الزوجات ) .  
وعرفه بعضهم بقوله ( القسم هو مبيت الزوج مع زوجته في نوبتها سواء حصل في هذا المبيت وطء أم لم يحصل ) .  
جاء في كشاف القناع : القسم هو توزيع الزمان على زوجاته إن كن ثنتين فأكثر .

**( يجب عليه التسوية بين زوجاته في البيت ) .**

أي : يجب على الزوج أن يسوي بين زوجاته في القسم . وذلك في المبيت .  
أ- لقوله تعالى ( وعاشروهن بالمعروف ) .  
**قال ابن قدامة :** وليس مع الميل معروف .  
ب- ولحديث عائشة قالت : ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ ، فَيُعْدِلُ ، وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ ، فَلَا تُلْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ ) رواه أبو داود .

ج- ولحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( من كان له امرأتان ، فمال إلى إحداهما ، جاء يوم القيامة وشقه مائل ) رواه الترمذي .  
**قال الشوكاني :** وفيه دليل على تحريم الميل إلى إحدى الزوجتين دون الأخرى إذا كان ذلك في أمر يملكه الزوج كالقسمة والطعام والكسوة .

د- وعن عائشة قالت ( لَمَّا ) تَقُلُ النَّبِيُّ ﷺ وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ ، اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجُهُ فِي أَنْ يَمْرُضَ فِي بَيْتِي ، فَأُذِنَ لَهُ ) متفق عليه .  
من هذا الحديث قال العلماء بوجوب القسم على الزوج ولو كان مريضاً هذا إذا استطاع فإن شق عليه ذلك استأذن في المكوث عند واحدة منهن كما فعل النبي ﷺ في استئذانه باقي نسوته في المكوث عند عائشة السابق الذكر فأذن له فمكث عندها حتى مات في بيتها .  
عن جابر بن زيد قال : كانت لي امرأتان وكنت أعديل بينهما حتى في القبل .

وعن مجاهد قال : كانوا يستحبون أن يعدلوا بين النساء ، حتى في الطيب يتطيب لهذه كما يتطيب لهذه .

**قال ابن قدامة :** لا نعلم بين أهل العلم وجوب القسم ، والتسوية بين الزوجات في القسم خلافاً .

**فائدة : ١**

هل يجب أن يعدل بين زوجاته في النفقة والكسوة ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** لا يجب عليه ، إذا كفى كل واحدة وأعطى واحدة منهن زيادة .

وهذا قول الجمهور من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

**قال ابن قدامة :** وَلَيْسَ عَلَيْهِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ نِسَائِهِ فِي التَّفَقَّةِ وَالْكُسُوفِ إِذَا قَامَ بِالْوَاجِبِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ .

قَالَ أَحْمَدُ فِي الرَّجُلِ لَهُ امْرَأَتَانِ : لَهُ أَنْ يُفَضِّلَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فِي التَّفَقَّةِ وَالشَّهَوَاتِ وَالْكُسَى ، إِذَا كَانَتْ الْأُخْرَى فِي كِفَايَةٍ ، وَيَشْتَرِي لِهَذِهِ أَرْفَعَ مِنْ ثَوْبِ هَذِهِ ، وَتَكُونُ تِلْكَ فِي كِفَايَةٍ . ( المغني ) .

مثال : لو أعطى الأولى ١٠٠ وهو كفايتها ، وأعطى الثانية ١٠٠ كفايتها وزادها ١٠٠ .

قالوا : لأنه أدى الواجب للأولى [ وهو كفايتها ] ولم يظلمها .

أ-أن التسوية في النفقة والكسوة فيما زاد على الواجب أمر يصعب التحرز منه ، فلو وجب لم يمكنه القيام به إلا بخرج ، فسقط وجوبه كالتسوية في الوطء .

ب-أن حقهن في النفقة والكسوة ، وقد سوى بينهما ، وما زاد على ذلك فهو متطوع ، فله أن يفعله إلى من شاء .

**القول الثاني :** يجب عليه .

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

أ- لعموم قوله تعالى ( إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ) .

ب- ولحديث ( من كان له امرأتان فمال إلى إحداها ... ) .

ج- ولأن عدم العدل بين الزوجات في النفقة يوغر الصدور ، ويثير الأحقاد ، مما يؤثر على الحياة الزوجية ويعكر صفوها ، (والعدل في النفقة أن يعطي كل واحدة ما يكفيها) .

وهذا القول أقرب للصواب ، ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، واختاره الشيخ السعدي ، والشيخ ابن باز ، والشيخ ابن عثيمين ، وعلماء اللجنة الدائمة .

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية .** رحمه الله . : " وأما العدل في " النفقة والكسوة " فهو السنة أيضاً اقتداء بالنبي ﷺ ، فإنه كان يعدل بين أزواجه في النفقة ؛ كما كان يعدل في القسمة ؛ مع تنازع الناس في القسم : هل كان واجباً عليه ؟ أو مستحباً له ؟ وتنازعا في العدل في النفقة : هل هو واجب ؟ أو مستحب ؟ ووجوبه أقوى وأشبه بالكتاب والسنة .

**فائدة : ٢**

هل القسم كان واجباً على النبي ﷺ ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أن القسم كان واجباً عليه ﷺ .

وهذا قول الشافعية ، والحنابلة .

أ- لعموم الأدلة القاضية على وجوب القسم بين النساء ، كقوله تعالى ( وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُفْسِدُوا فِي الْإِيمَانِ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ أَلَّا تَعْلَمُوا ) .

ب- ويقول عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض في القسم .

ج- واستدلوا باستئذان رسول الله ﷺ أهله في أن يمرض في بيت عائشة رضي الله عنها

عن عائشة قالت ( أَوَّلُ مَا اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ فَاسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَمْرُضَ فِي بَيْتِهَا وَأَذْنٌ لَهُ ... ) متفق عليه .

قالوا : لو كان القسم واجباً عليه لما احتاج إلى استئذان في ذلك .

**القول الثاني :** لم يكن واجباً .

وهذا مذهب المالكية ، واختاره ابن جرير .

لقوله تعالى ( تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنِ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَحْزَنَ

وَيَرْزُقْنِي بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا ) .

قال أبو بكر الجصاص رحمه الله : وهذه الآية تدل على أن القسم بينهن لم يكن واجباً على النبي ﷺ ، وأنه كان مخيراً في القسم لمن شاء منهن ، وترك من شاء منهن ... .  
وحمل أصحاب هذا القول حديث ﷺ ( اللهم هذا قسمي فيما أملك ، فلا تلمني فيما لا أملك ) على مكارم الأخلاق وجميل العشرة منه ﷺ .

### فائدة : ٣

قوله ( طاف على نسائه في ليلة واحدة بغسل واحد ) .

قال الفقهاء : أقل القسم ليلة لكل امرأة ، فكيف طاف على الجميع في ليلة واحدة ؟  
والجواب من أوجه :

قيل : إنه برضا صاحبة النوبة .

وقيل : إنه يفعل ذلك عند استيفاء القسمة ثم يستأنف القسمة .

وقيل : إنه كان يفعل ذلك عند إقباله من السفر .

وقيل : قال ابن حجر : ويحتمل أن يكون ذلك قبل وجوب القسمة ، ثم ترك بعدها .

### ( في القسمة ) .

أي : فلا يجب أن يسوي بينهن في الوطء .

أ- لقوله تعالى ( وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمُعَلَقَةِ ) .

قال البغوي : أي : لن تقدروا أن تسووا بين النساء في الحب وميل القلب ولو حرصتم على العدل .

وقال القرطبي : أخبر تعالى بنفي الاستطاعة في العدل بين النساء ، وذلك في ميل الطبع بالحب والجماع والحظ من القلب ، فوصف الله تعالى حالة البشر وأنهم يحكم الخلقة لا يملكون ميل قلوبهم إلى بعض دون بعض .

وقال ابن كثير : أي : ولن تستطيعوا أيها الناس أن تساووا بين النساء من جميع الوجوه ، فإنه وإن وقع القسم الصوري ليلة وليلة فلا بد من التفاوت في المحبة والشهوة .

وقال الرازي : المعنى أنكم لستم منهيين عن حصول التفاوت في الميل القلبي لأن ذلك خارج عن وسعكم ، ولكنكم منهيون عن إظهار ذلك التفاوت في القول والفعل .

وقال الشنقيطي : هذا العدل الذي ذكر الله تعالى هنا أنه لا استطاع ، هو العدل في المحبة والميل الطبيعي ، لأنه ليس تحت قدرة البشر ، بخلاف العدل في الحقوق الشرعية فإنه مستطاع .

ب- ولحديث عائشة السابق ( أن النبي ﷺ كان يقول : اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك ) .

ج- أن النبي ﷺ أخبر أن عائشة أحب نسائه إليه .

قال ابن قدامة : لَا تَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فِي أَنَّهُ لَا يُجِبُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ النِّسَاءِ فِي الْجَمَاعِ .  
وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ .

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَمَاعَ طَرِيقُ الشَّهْوَةِ وَالْمِيلِ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُنَّ فِي ذَلِكَ ، فَإِنَّ قَلْبَهُ قَدْ يَمِيلُ إِلَى إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ( وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ) قَالَ عُبَيْدُ السَّلَمَانِيُّ فِي الْحُبِّ وَالْجَمَاعِ .

وَإِنْ أَمَكَنْتَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا فِي الْجَمَاعِ ، كَانَ أَحْسَنَ وَأَوْلَى ؛ فَإِنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْعَدْلِ ( وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْسِمُ بَيْنَهُنَّ فَيَعْدِلُ ، ثُمَّ يَقُولُ :  
اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ ، فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا لَا أَمْلِكُ ) وَرَوَى أَنَّهُ كَانَ يُسَوِّي بَيْنَهُنَّ حَتَّى فِي الْقَبْلِ . ( المعني ) .

وقال ابن القيم : إن ترك الجماع لعدم الداعي إليه من المحبة والانتشار فهو معذور ، وإن وجد الداعي إليه ، ولكنه إلى الضرر أقرب فليس

بمعدور ، وعليه أن يعدل .

**( وَصَادَهُ اللَّيْلُ لِمَنْ مَعَاشُهُ النَّهَارُ ، وَالْمَعْسُ بِالْمَعْسِ )**

أي : أن عماد القسم بالليل لمن كان معاشه بالنهار .

**قال ابن قدامة :** لَا خِلَافَ فِي هَذَا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّيْلَ لِلسَّكَنِ وَالْإِيَّاءِ ، يَأْوِي فِيهِ الْإِنْسَانُ إِلَى مَنْزِلِهِ ، وَيَسْكُنُ إِلَى أَهْلِهِ ، وَيَنَامُ فِي فِرَاشِهِ مَعَ زَوْجَتِهِ عَادَةً ، وَالنَّهَارَ لِلْمَعَاشِ ، وَالخُرُوجِ ، وَالتَّكْسِبِ ، وَالِاسْتِعَالِ ... فَعَلَى هَذَا يَقْسِمُ الرَّجُلُ بَيْنَ نِسَائِهِ لَيْلَةً وَلَيْلَةً ، وَيَكُونُ فِي النَّهَارِ فِي مَعَاشِهِ ، وَقَضَاءِ حُقُوقِ النَّاسِ ، وَمَا شَاءَ بِمَا يُبَاحُ لَهُ ... إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ مَعَاشِهِ بِاللَّيْلِ ، كَالْحَرَّاسِ وَمَنْ أَشَبَّهُهُمْ ، فَإِنَّهُ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ بِالنَّهَارِ ، وَيَكُونُ اللَّيْلُ فِي حَقِّهِ كَالنَّهَارِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ . ( المغني ) .

**( وَيَقْسِمُ بِالْحَائِضِ ، وَنَفْسَاءَ ، وَمَرِيضَةٍ )**

أي : أن الزوجة إذا كانت مريضة أو حائضاً أو مريضة فإنه يقسم لها .

**قال في المغني :** لأن القسم للأنس ، وذلك حاصل ممن لا يظأ .

وقد روت عائشة : ( أن رسول الله ﷺ لما كان في مرضه جعل يدور على نسائه ويقول : أين أنا غداً ؟ أين أنا غداً ؟ ) .

**ومن الأدلة :** ما رواه البخاري عن ميمونة قالت : ( كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه أمرها فاتزرت وهي حائض ) .

قال الشافعي رحمه الله : ويبيت عند المريضة التي لا جماع فيها ، والحائض والنفساء ؛ لأن مبيتته سكن إلف وإن لم يكن جماع أو أمر تحبه المرأة وترى الغضاضة عليها في تركه . ( الأم ) .

وفي كشف القناع ( ويقسم الزَّوْجُ لَزَوْجَةٍ حَائِضٍ وَنَفْسَاءَ وَمَرِيضَةٍ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ السَّكَنُ وَالْإِيَّاءَ وَالْأَنَسَ وَحَاجَتُهُنَّ دَاعِيَةً إِلَى ذَلِكَ ) .

**( وَيَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ الْمَرِيضِ أَنْ يَقْسِمَ بَيْنَ زَوَّجَاتِهِ كَالصَّحِيحِ )**

أ- لعموم ما تقدم من أدلة وجوب القسم .

ب- ولحديث عائشة ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ يَقُولُ أَتَيْنَ أَنَا غَدًا أَتَيْنَ أَنَا غَدًا يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ ... ) . فلو سقط بالمرض لم يكن للاستئذان معنى .

ج- ولأن القسم للصحة والموانسة ، وذلك يحصل من المريض كما يحصل من الصحيح .

**فائدة :**

اختلف الفقهاء فيما لو شق على المريض الطواف بنفسه على زوجاته فكيف يقسم ؟

**قيل :** يستأذن من أزواجه أن يكون عند إحداهن ، فإن لم يأذن له أقام عند من تعينها القرعة ولا يقضي للباقيات .

وهذا مذهب الحنابلة .

أ- لحديث عائشة قالت ( لَمَّا قُتِلَ النَّبِيُّ ﷺ وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجُهُ فِي أَنْ يَمْرُضَ فِي بَيْتِي فَأَذِنَ لَهُ ... ) متفق عليه .

ب- أنهم إذا لم يأذن لهن أفرع بينهن ، لتساوين في الحق ، فتميز القرعة بينهن .

وقيل : يقيم عند من شاء الإقامة عندها لرفقها به في تمرضه ، لا لميله إليها ، ثم إذا صح ابتداء القسم ، ولا يقضي للأخرى .

**والراجع الأول .**

**( وَيَحْرُمُ دَخْلُهُ فِي ثِيَابِهِ وَاحِدَةٍ إِلَى هَيْبَتِهَا إِذَا لَمْ يَخْرُجْ ، وَفِي نَهَارِهَا إِذَا لَمْ يَخْرُجْ )**

خروج الزوج من بيت صاحبة النوبة ودخوله بيت الأخرى فيه تفصيل :

**أولاً : فإن كان ذلك في النهار :**

فإنه يجوز للحاجة ، كوضع متاع ، وتسليم نفقة وتعرف خير ، وعبادة ، ونحو ذلك .

أ- لحديث عائشة قالت : ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُفْضِلُ بَعْضَنَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْقَسَمِ مِنْ مَكْنِيهِ عِنْدَنَا ، وَكَانَ قَلَّ يَوْمٌ إِلَّا وَهُوَ يَطُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعًا ، فَيَذْنُو مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ مَسِيْسٍ ، حَتَّى يَبْلُغَ إِلَى الَّتِي هُوَ يَوْمُهَا فَيَبِيتُ عَنْدَهَا ، وَلَقَدْ قَالَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَيْدٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ )

وَقَرِئَتْ أَنْ يُفَارِقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يَوْمِي لِعَائِشَةَ . فَقِيلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا) رواه أبو داود .

ب- وعن عائشة قالت ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ الْعَصْرِ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ فَيَقْدُئُو مِنْ إِحْدَاهُنَّ ... ) رواه البخاري .

ويجوز للزوج أن يستمتع بزوجه عند دخوله عليها ، بغير الجماع .

لقول عائشة (كان رسول الله ﷺ يدخل علي في يوم غيري ، فينال مني كل شيء ، إلا الجماع ) .

ولحديثها السابق ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ الْعَصْرِ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ فَيَقْدُئُو مِنْ إِحْدَاهُنَّ ... ) .

**ثانياً : الخروج للزوجة الثانية ليلاً :**

فلا يجوز إلا للضرورة ، كمرضها المخوف ، وشدة الطلق ، وخوف النهب والحرق .

فإن أطل المكث قضى لصاحبة النوبة .

أ- أن الليل هم عماد القسم وأصله .

ب- ولما فيه من إبطال حق ذات النوبة ، وترك الواجب عليه .

ج- ويجوز حال الضرورة ، لأن حال الضرورة يباح له ترك الواجب ، لإمكان قضائه في وقت آخر .

**قال ابن قدامة رحمه الله :** وَأَمَّا الدُّخُولُ عَلَى صَرَّتْهَا فِي زَمَنِهَا :

فَإِنْ كَانَ لَيْلًا لَمْ يَجْزْ إِلَّا الضَّرُورَةُ ، وَمِثْلُ أَنْ تَكُونَ مَنزُولًا بِهَا ، فَيُرِيدُ أَنْ يَحْضُرَهَا ، أَوْ تُوصِي إِلَيْهِ ، أَوْ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ يَخْرُجْ ، لَمْ يَقْضِ .

وَأَمَّا الدُّخُولُ فِي النَّهَارِ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي يَوْمٍ غَيْرِهَا ، فَيَجُوزُ لِلْحَاجَةِ ، مِنْ دَفْعِ التَّفَقُّعِ ، أَوْ عِيَادَةٍ ، أَوْ سُؤَالٍ عَنْ أَمْرِ يَخْتَلِجُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ ، أَوْ زِيَارَتِهَا لِيُعَدَّ عَهْدُهُ بِهَا ، وَتَحْوُ ذَلِكَ . ( المعني ) .

**فائدة :**

لو خرج أثناء الليل مما لم يجر العادة بالخروج في أثناءه ، فإن لم يلبث وعاد لم يقض لمن خرج من عندها هذا الوقت للمساومة به .

وغن طال زمن خروجه ، فاختلف العلماء في وجوب القضاء عليه على قولين :

**قيل :** عدم وجوب القضاء .

وهو مذهب الحنفية ، والمالكية .

**وقيل :** يجب عليه القضاء لصاحبة النوبة .

وهذا مذهب الشافعية والحنابلة .

أ- لعموم أدلة وجوب العدل بين النساء .

ب- أنه مع طول الزمن لا يسمح به عادة ، فيكون حقها قد فات بغيبته عنها .

والله أعلم .

﴿ وَإِنْ سَافَرَتْ بِلاَ إِذْنِهِ ، أَوْ بِإِذْنِهِ فِي حَاجَتِهَا ، أَوْ أَبَتِ السَّفَرَ مَعَهُ ، أَوْ الْكَبَيْتَ فَمِنْهُ فِي حَرِّ الشَّيْءِ ، فَلَا تَقْسَمُ لَهَا ، وَلَا نَفَقَةً ﴾ .

هذه عدة أمور يسقط فيها القسم :

أولاً : ( وَإِنْ سَافَرَتْ بِلاَ إِذْنِهِ ) .

فإذا سافرت المرأة بغير إذن زوجها ، سقط حقها من القسم والنفقة ، لأن القسم للأنس ، والنفقة للتمكين من الاستمتاع وقد منعت

ذلك بالسفر . [ قاله النووي ]

( أَوْ بِإِذْنِهِ فِي حَاجَتِهَا ) .

إذا سافرت بإذنه لكن لحاجتها هي .

قالت له مثلاً: إني أريد أن أزور أقاربي أو ما أشبه ذلك، فأذن لها .

فلا قسم لها . ( فلا يقضي لها ) .

وهذا مذهب الشافعية والحنابلة .

أ- لأنها فوتت حقه من الاستمتاع بها ، ولم تكن في قبضته ، وإذنه لها بالسفر رافع للإثم خاصة .

ب- أن القسم للأنس ، وقد تعذر ذلك بسبب من جهتها ، فسقط كما لو تعذر ذلك قبل دخوله بها .

- فإن سافرت بإذنه لحاجته هو ، فلا يسقط حقها من القسم .

مثلاً له أم في المستشفى في بلد آخر، وسافرت بإذنه، فالحاجة له هو، ففي هذه الحال لها القسم ولها النفقة .

**والخلاصة : سفر المرأة له أحوال :**

أولاً : أن تسافر من غير إذنه : فلا قسم لها ، ولا نفقة لها لأنها ناشز .

ثانياً : أن تسافر بإذنه لحاجته هو : فهذه لها القسم والنفقة .

ثالثاً : أن تسافر بإذنه لحاجتها ، فلا قسم لها .

( أو أَبَتْ السَّفَرَ مَعَهُ ) .

فلو رفضت السفر معه فليس لها قسم ولا نفقة .

( أو أَلْبِيتَ عِنْدَهُ فِي فِرَاشِهِ ) .

أي : إذا دعاها إلى الفراش فأبت ورفضت فلا قسم لها ولا نفقة . وتقدم خطر ذلك .

**( وَمِنْ وَهَبَتْ قِسْمَهَا لِصَاحِبِهَا بِإِذْنِهِ جَانِبًا فَإِنْ رَجَعَتْ قَسَمَ لَهَا مُسْتَقْبَلًا ) .**

أي : يجوز للزوجة أن تنازل من حقها في القسم ووهبها نوبتها لزوجها ، لكن بشرط إذن الزوج .

قال ابن قدامة : ويجوز للمرأة أن تحب حقها من القسم لزوجها، أو لبعض ضرائرها، أو لهن جميعاً ، ولا يجوز إلا برضى الزوج؛ لأن حقه

في الاستمتاع بها لا يسقط إلا برضاه . ( المغني ) .

قال تعالى ( وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْلِهَا يُشْوَرًا أَوْ إِغْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُخْضِرَتِ الْأَنْفُسُ

الشَّحْنَ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ) .

عَنْ عَائِشَةَ ( أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

- لكن يشترط : أن يرضى الزوج بذلك .

لأن الأصل أن حق الزوج متعلق بالزوجة الواهبة ، فليس لها أن تسقط حق زوجها إلا برضاه ، وسودة وهبت يومها من النبي ﷺ لعائشة ،

وقد قبل النبي ﷺ ذلك ، فكان يقسم لعائشة يومين .

**فائدة : ١**

فعلت سودة ذلك لأمر :

الأمر الأول: جاء عند البخاري ( تبتغي بذلك رضا رسول الله ﷺ ) .

الأمر الثاني: جاء عند مسلم ( لما كبرت سودة جعلت يومها لعائشة ) .

الأمر الثالث: خوفها أن يطلقها رسول الله ﷺ، قالت عائشة (كان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكثه

عندنا... ولقد قالت سودة حين أسنت ، وفرت أن يفارقها رسول الله ﷺ: يا رسول الله! يومي لعائشة، فقبل رسول الله ﷺ منها ) .

وقد جاء عند ابن سعد في الطبقات أوضح من هذا ( قالت للرسول ﷺ : إني أريد أن أبقى معك لأجل أن أبعث مع أزواجك يوم القيامة

وإن يومي وهبته لعائشة ) .

**فائدة : ٢**



وتصرفها هذا يدل على أمرين :

**الأول :** على فقهاء ، لأن الرسول ﷺ لو طلقها لم تبقى من أمهات المؤمنين ولم تكن من أزواجه في الدار الآخرة .  
**الثاني :** وكونها اختارت عائشة بالذات ، هذا يدل على محبتها للرسول ﷺ وشفقتها عليه ، لأنها تعلم أن عائشة أحب نسائه إليه ، فكان إهداء قسمها لعائشة مما يسر النبي ﷺ .

### فائدة : ٣

**يجوز للمرأة أن تحب نوبتها للزوج** ، فيتصرف فيها كيف يشاء ، وللزوج أن يجعلها لمن شاء من زوجاته .  
لكن إن شاء جعلها للجميع ، ومعنى للجميع : بدل ما كان يقسم لأربع ، يصير الآن يقسم لثلاث ، فصار الجميع اشتغدون من حقوق هذه الليلة ، بخلاف ما لو أعطيت لواحدة .  
وله أن يخص به واحدة منهن ، لكن كونه للجميع هذا أقرب للعدل وأبعد عن الميل .

### فائدة : ٤

إسقاط الزوجة للقسم بعوض :

**أولاً : كون العوض غير مالي .**

يجوز للزوجة أن تسقط حقها من القسم كله أو بعضه مقابل عوض غير مالي ، كأن تسقطه لأجل أن يمسكها الزوج فلا يطلقها ، أو تسقط بعض القسم لكي ترضي الزوج .  
أ- عن عائشة ، رضي الله عنها ، ( وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا ، أَوْ إِعْرَاضًا ) قَالَتْ هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ لَا يَسْتَكْبِرُ مِنْهَا فَيُرِيدُ طَلَاقَهَا وَيَتَزَوَّجُ غَيْرَهَا تَقُولُ لَهُ أُمِسْ كُنِي ، وَلَا تُطَلِّقْنِي ثُمَّ تَزَوَّجُ غَيْرِي فَأَنْتِ فِي حِلٍّ مِنَ النَّفَقَةِ عَلَيَّ وَالْقِسْمَةِ لِي فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصَالِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ) متفق عليه .  
ب- إسقاط سودة قسمها - كما تقدم - لأجل أن يمسكها النبي ﷺ .

**ثانيًا : كون العوض مالياً .**

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

**القول الأول :** يجوز أن تتنازل الزوجة عن قسمها بعوض مالي سواء كان ذلك من الزوج ، أو من قبل الضرة الأخرى .

وهذا مذهب المالكية ، واختيار ابن تيمية .

لقوله تعالى ( وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا ، أَوْ إِعْرَاضًا ) فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصَالِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ) وهذا يشمل الصلح بإسقاط القسم بعوض .

**القول الثاني :** لا يجوز للزوجة أخذ العوض مقابل إسقاط قسمها .

وهذا قول جمهور العلماء .

لأنه اعتياض عن حق لم يجب .

**والراجع جوازه .**

### فائدة : ٥

هل يجوز للواهب الرجوع ؟ الجمهور أنه يجوز أن ترجع .

### فائدة : ٦

**قال ابن قدامة :** وَلَيْسَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ امْرَأَتَيْهِ فِي مَسْكَنِ وَاحِدٍ بِغَيْرِ رِضَاهُمَا ، صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِمَا ضَرَرًا ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْعَدَاوَةِ وَالْغَيْرَةِ ، وَاجْتِمَاعُهُمَا يُبَيِّرُ الْمُخَاصَمَةَ وَالْمُقَاتَلَةَ ، وَتَسْمَعُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حِسَّهُ إِذَا أَتَى إِلَى الْأُخْرَى ، أَوْ تَرَى ذَلِكَ ، فَإِنْ رَضِينَا بِذَلِكَ جَازَ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَكُمَا ، فَلَهُمَا الْمُسَاحَقَةُ بِتَرْكِهِ .

## ﴿ وَإِذَا أَرَادَ لَكُمْ سَفَرًا أَرْسَلْ بِكُمْ نِسَاءَهُ ﴾ .

أي : أنه يجب على أن الرجل إذا أراد السفر بإحدى نساؤه أن يقرع بينهما ، فمن خرجت لها القرعة سافر بها .  
أ-عن عائشة قَالَتْ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَرْسَلَ بَيْنَ نِسَائِهِ ، فَأَيُّهُنَّ خَرَجَ سَهْلُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ ) متفق عليه .

ب- ولأن السفر ببعضهن من غير قرعة فيه تفضيل وميل ، وهذا لا يجوز .

**قال ابن قدامة :** وَجْهُهُ أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا ، فَأَحَبَّ حَمْلَ نِسَائِهِ مَعَهُ كُلِّهِنَّ ، أَوْ تَرْكَهُنَّ كُلِّهِنَّ ، لَمْ يَخْتِجْ إِلَى قُرْعَةٍ ؛ لِأَنَّ الْقُرْعَةَ لِتَعْيِينِ الْمُخْصُوصَةِ مِنْهُنَّ بِالسَّفَرِ ، وَهَاهُنَا قَدْ سَوَّى ، وَإِنْ أَرَادَ السَّفَرُ بَعْضَهُنَّ لَمْ يَجْزِ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ بِهَا إِلَّا بِقُرْعَةٍ .  
وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . ( المغني ) .

**وقال النووي :** فيه : أن من أراد سفرًا ببعض نساؤه: أقرع بينهما كذلك ، وهذا الإقراع عندنا واجب .  
وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) واتفق الشافعية والحنابلة : على أن الزوج لا يجوز له أن يسافر ببعض زوجاته - واحدة أو أكثر - إلا برضاء سائرهن أو بالقرعة .

### فائدة : ١

هل يقضي للحاضرة بعد رجوعه ؟

لا يقضي .

**قال ابن قدامة :** وَلَا يَلْزُمُهُ الْقَضَاءُ لِلْحَاضِرَاتِ بَعْدَ قُدُومِهِ .

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْحَرَفِيِّ " فَإِذَا قَدِمَ ابْتَدَأَ الْقِسْمَ بَيْنَهُنَّ " .

وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وَحُكْمِي عَنْ دَاوُدَ أَنَّهُ يَقْضِي ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( فَلَا تَمْلِكُوا كُلَّ الْمَالِ ) .

وَلَمَّا ، أَنَّ عَائِشَةَ لَمْ تَذْكُرْ قَضَاءً فِي حَدِيثِهَا ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الَّتِي سَافَرَ بِهَا يَلْحَقُهَا مِنْ مَشَقَّةِ السَّفَرِ بِإِزَاءِ مَا حَصَلَ لَهَا مِنَ السَّكَنِ ، وَلَا يَحْصُلُ لَهَا مِنَ السَّكَنِ مِثْلُ مَا يَحْصُلُ فِي الْحَضَرِ ، فَلَوْ قُضِيَ لِلْحَاضِرَاتِ ، لَكَانَ قَدْ مَالَ عَلَى الْمُسَافِرَةِ كُلِّ الْمَيْلِ . ( المغني ) .

### فائدة : ٢

أ- إن سافر بإحدها بغير قرعة ، أثم ، وقضى للبواقي بعد سفره . ( المغني ) .

ب- إن رضين بخروج إحدها معه بلا قرعة فلا بأس ، لأن الحق لهن ، إلا أن لا يرضى الزوج ، ويريد غير من اتفقن عليها ، فيصار إلى القرعة ، وكذا لو كان كثير الأسفار ، وأراد أن يجعل لكل واحدة سفرة فإنه يجوز ، لأن هذا حق متميز لا خفاء فيه .

ج- ومتى سافر بأكثر من واحدة ، سوى بينهما كما يسوي بينهما في الحضر .

### فائدة : ٣

حديث عائشة السابق دليل على العمل بالقرعة ، وقد ذكرت القرعة في موضعين من القرآن :

قال تعالى ( فَسَاءَ لَهُمْ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ) .

وقال تعالى ( وَمَا كُنْتُمْ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتُمْ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ) .

وجاءت في أحاديث كثيرة : منها الحديث السابق .

وحديث ( لو يعلمون ما في الصف الأول لكانت قرعة ) رواه مسلم .

قال أبو عبيد : وقد عمل بالقرعة ثلاثة من الأنبياء : يونس ، وزكريا ، ونبينا محمد ﷺ .

وقال الإمام أحمد : أقرع النبي ﷺ في خمسة مواضع وهي في القرآن في موضعين .

**والقرعة يعمل بها :** عند التساوي في الاستحقاق وعدم إمكان الجمع ، قال ابن القيم : الحقوق إذا تساوت على وجه لا يمكن التمييز

بينها إلا بالقرعة صح استعمالها فيها .

### فصل

( وَإِنْ تَزَوْجَ بِكَرٍّ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ثُمَّ دَارَ، وَثِيْبًا ثَلَاثًا ) .

أي : أن الرجل إذا تزوج امرأة جديدة ، فإنه يجلس عندها سبعا إذا كانت بكرًا ، ويجلس عندها ثلاثًا إذا كانت الزوجة الجديدة ثيبًا . وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد .

قال في المعنى : متى تزوج صاحب النسوة امرأة جديدة ، قطع الدور ، وأقام عندها سبعا إن كانت بكرًا ، ولا يقضيها للثبقيات ، وإن كانت ثيبًا أقام عندها ثلاثًا ، ولا يقضيها .

وقال النووي : وفيه أن حق الزفاف ثابت للمزوجة وتقدم به على غيرها فإن كانت بكرًا كان لها سبع ليالٍ بأيامها بلا قضاء ، وإن كانت ثيبًا كان لها الخيار إن شاءت سبعا ، ويقضي السبع لثبتي النساء ، وإن شاءت ثلاثًا ولا يقضي . هذا مذهب الشافعي وموافقيه وهو الذي ثبتت فيه هذه الأحاديث الصحيحة ، وممن قال به مالك وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن جرير ومجهور العلماء . وقال أبو حنيفة والحكم وخماد : يجب قضاء الجميع في الثيب والبكر واستدلوا بالطواهر الواردة بالعدل بين الزوجات . وحجة الشافعي هذه الأحاديث وهي مخصوصة للطواهر العامة . ( نووي ) .

مثال : رجل عنده زوجة اسمها فاطمة ، ثم بعد ذلك تزوج امرأة أخرى اسمها عائشة وكانت بكرًا ، فنقول : يجلس عند عائشة سبع أيام ثم يقسم .

عن أنس قال ( من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعا ، ثم قسم ، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثًا ، ثم قسم ) متفق عليه .

وعن أم سلمة - رضي الله عنها - ( أن النبي ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثًا ، وقال : إنه ليس بك على أهلِكَ هوانٌ ، إن شئت سبعت لك ، وإن سبعت لك سبعت لئسائي ) رواه مسلم .

قوله ( أقام عندها ثلاثًا ، وقال ) لما طلبت منه أن لا يخرج ، ففي رواية لمسلم ( أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة ، فدخل عليها ، فأراد أن يخرج أخذت بثوبه )

وقوله ( إنه ليس بك على أهلِكَ هوانٌ ) قيل : المراد بالأهل قبيلتها ، وقيل : أراد بالأهل نفسه ﷺ ، أي : ليس اقتصاري على الثلاثة هوانك عليّ ، ولا لعدم رغبتك فيك ، ولكن لأنه الحكم الشرعي .

فائدة : ١

الحكمة من ذلك :

أولاً : أن البكر تنفر من الرجل أكثر من نفور الثيب .

ثانياً : أن رغبة الرجل في البكر أكثر من رغبته في الثيب .

### باب النشز

تعريفه :

لغة : مأخوذ من النشز وهو المكان المرتفع من الأرض .

واصطلاحاً : معصية الزوجة فيما فرض الله عليها من طاعته .

( وَإِنْ خَافَ نَشْزَ امْرَأَتِهِ ، وَظَهَرَ مِنْهَا هَرَأْنٌ مُحْصِيَةٌ وَهَلْهَا ) .

أي : إذا خاف الرجل نشوز امرأته بأن ظهر منها قرائنه ، كأن تمنعه حقه بأن لا يجيبه إلى الاستمتاع ، أو يجيبه متبرمة متكرهة ، فإنه : يعظها .

هذا العلاج الأول لنشوز المرأة : الوعظ .

والوعظ التذكير بما يرغَّب أو يخوف .

لقوله تعالى ( وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ ) .

بأن يذكرها بما يلين قلبها، ويصلح عملها من ثواب وعقاب، يخوفها بالله سبحانه وتعالى وأليم عقابه ، ويذكرها بما أعد الله للمرأة العاصية لزوجها من أليم عقابه :

مثل قوله ﷺ ( إذا دعا الرجل زوجته إلى فراشه فأبت لعتتها الملائكة حتى تصبح ) .

ومثل قوله ﷺ ( لو كنت امرأ أحد أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ) .

فإذا لم ينفع هذا العلاج ينتقل إلى الأمر الثاني وهو :

### ( هَإِنِ أَصْرَتْ هَجْرَهَا لَا فِي الْمَضْجِعِ ) .

هذا العلاج الثاني من علاج نشوز المرأة : وهو هجرها في المضجع .

لقوله تعالى ( وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ) .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : وتركها في المضجع على ثلاثة أوجه :

أولاً : أن لا ينام في حجرها ، وهذا أشد شيء .

ثانياً : أن لا ينام على الفراش معها ، وهذا أهون من الأول .

ثالثاً : أن ينام معها في الفراش ، ولكن يلقبها ظهره ولا يتحدثها ، وهذا أهون .

ويبدأ بالأهون فالأهون ، لأن ما كان المقصود به المدافعة فالواجب البداءة بالأسهل فالأسهل .

• وبهجرتها ما شاء حتى ترتدع وترجع .

### ( هَإِنِ لَمْ تَرْتَدِعْ ضَرْبًا ضَرْبًا هِيَ مَرْبُوحٌ ) .

أي : فإن لم ترتدع ولم ينفع معها الوعظ والهجر ، ضربها .

لقوله تعالى ( وَاضْرِبُوهُنَّ ) .

لكن لهذا الضرب شروطاً :

أولاً : أن يكون غير مبرحاً أي : غير شديد .

أ-عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال في حجة الوداع (اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ وَاسْتَخْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوْطِئَنَّ فُرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُنَّ فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) رواه مسلم .

ب- ولأن المقصود التأديب والزجر والإصلاح ، لا الإيذاء والضرر والانتقام .

ثانياً : أن يتقي الوجه .

عن معاوية بن حيدة القشيري قال : قلت : يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ قال ( أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَبْتَ أَوْ اكْتَسَبْتَ وَلَا تُضْرِبَ الْوَجْهَ وَلَا تُقْبَحَ وَلَا تُهَجَرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ ) قال أبو داود : وَلَا تُقْبَحَ : أَنْ تَقُولَ قَبْحَكَ اللَّهُ .

ب- وعن جابر رضي الله عنه قال ( نهى رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه ) رواه مسلم .

قال النووي -رحم الله- وأما الضرب في الوجه: فمنهني عنه في كل الحيوان المحترم، من الآدمي، والحمير، والخيول، والإبل، والبغال، والغنم، وغيرها، لكنه في الآدمي أشد؛ لأنه مجمع المحاسن، مع أنه لطيف؛ لأنه يظهر فيه أثر الضرب، وربما شانه، وربما أذى بعض الحواس.

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) طُرُقُ تَأْذِيبِ الزَّوْجَةِ :

الْوَعْظُ - الْمَجْرُ فِي الْمَضْجِعِ - الضَّرْبُ غَيْرَ الْمُبْرِحِ .

وَهَذَا التَّرْتِيبُ وَاجِبٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ ، فَلَا يَنْتَقِلُ إِلَى الْمَجْرِ إِلَّا إِذَا لَمْ يُجِدِ الْوَعْظُ ، هَذَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ )

وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ) .

جاء في الْمُعْنَى: فِي الْأَيَّةِ إِضْمَارُ تَقْدِيرِهِ: وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَيَعْطُوهُنَّ فَإِنْ نَشَزْنَ فَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ، فَإِنْ أَصْرَزْنَ فَأَضْرِبُوهُنَّ .  
وَدَهَبَ الشَّافِعِيُّ - فِي الْأَطْهَرِ مِنْ قَوْلَيْنِ عِنْدَهُمْ - إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يُؤْذِبَهَا بِالضَّرْبِ بَعْدَ ظُهُورِ النُّشُوزِ مِنْهَا يَقُولُ أَوْ فِعْلٍ ، وَلَا تَرْتِيبَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بَيْنَ الْهَجْرِ وَالضَّرْبِ بَعْدَ ظُهُورِ النُّشُوزِ ، وَالْقَوْلُ الْآخِرُ يُوَافِقُ رَأْيَ الْجُمْهُورِ . ( الموسوعة الفقهية ) .

**(وَيُمنعُ من ذلك إن كان مانعاً لهما ) .**

أي : يمنع الزوج ولا يجوز له أن يستعمل هذه المراتب إذا كان مانعاً لهما ، وذلك بأن يمنع زوجته حقها من النفقة والقسم ، أو تجد منه إساءة خلق ، أو أن يؤذيها ، سواء كان بالضرب أو بغيره بلا سبب .

**( وَإِنْ خِيفَ الشَّقَاقُ بَيْنَهُمَا : يَحْتَاطُ الْحَاكِمُ حَكْماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكْماً مِنْ أَهْلِهَا ) .**

أي إذا كان الشقاق بين الزوجين ، وعدم قيام كل واحد بما يجب عليه ، فإنه يَحْتَاطُ القاضي حَكْماً مِنْ أَهْلِهَا وَحَكْماً مِنْ أَهْلِهِ .  
قال تعالى (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكْماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكْماً مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحاً يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً)

فالخل يكون عند الحاكم ، والحاكم حينئذ يقيم حكمين أحدهما من أقارب الزوج والآخر من أقارب الزوجة .

**فائدة : ١**

اختلف العلماء في الرجلين المبعوثين هل هما حكمان أم وكيلان للزوجين على قولين :

أحدهما : أنهما وكيلان . والثاني : أنهما حكمان ، وهذا هو الصحيح .

**ورجح هذا القول ابن القيم وقال :** العجب كل العجب ممن يقول : هما وكيلان لا حاكمان ، والله تعالى قد نصبهما حكمين

وعلى هذا القول فإنما يلزم الزوج بدون إذنهما ما يريان فيه المصلحة من طلاق أو خلع .

لأن الله سمى كلاهما حكماً ، والحكم هو الحاكم ، ومن شأن الحاكم أن يلزم بالحكم .

وقد روى ابن أبي شيبة هذا القول عن عثمان ، وعلي ، وابن عباس ، والشعبي ، وسعيد بن جبير ، وهو قول مالك .

واختار ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وقال : إنه الأصح ، لأن الوكيل ليس بحكم ، ولا يحتاج فيه إلى أمر الأئمة ، ولا يشترط أن يكون من الأهل .

**فائدة : ٢**

والسر في اختيار كل واحد من الحكمين من أقارب الآخر : لأنهما أدري بحالهما وأعلم ببواطن الأمور ، لأن الزوجين يفشيان لأقاربهما ما لا يفشيان لغيرهم .

**قال الألوسي:** وخص الأهل لأنهم أطلب للمصالح وأعرف بباطن الحال وتسكن إليهم النفس فيطلعون على ما في ضمير كل من حب وبغض وإرادة صعبة أو فرقة .

**فائدة : ٣**

وعلى الحكمين المذكورين تقوى الله سبحانه وتعالى والنظر فيما يصلح شأنهما ودراسة قضيتهما من جميع الجوانب ، وبعد ذلك يقرران ما يريانه من جمع أو تفريق .

**فائدة : ٤**

قوله تعالى ( إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحاً ) :

الضمير في قوله ( إِنْ يُرِيدَا ) يعود للحكمين - وهذا قول الجمهور -

**وقيل :** على الزوجين .

والأول أصح ، لأن الحكمين هما اللذان يريدان أن يحكما ، فنية الإصلاح تكون منهما ، أما الزوجان فالخلاف قائم بينهما ، وكل واحد يريد

الانتصار لنفسه.

### باب الخلع

قال ابن حجر : الخلع بضم المعجمة وسكون اللام وهو في اللغة : فراق الزوجة على مال .

قال ابن قدامة : فإذا ثبت هذا ، فإن هذا يسمى خلعاً ؛ لأن المرأة تنخلع من لباس زوجها .

قال الله تعالى ( هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ) ويسمى افتداء ؛ لأنها تفتدي نفسها بمال تبذله .

قال الله تعالى ( فلا جناح عليهما فيما افتدت به ) .

« وهو فراق زوجته بعوضٍ منها أو من غيرها »

هذا تعريف الخلع ، وهو فراق الزوج زوجته بعوض منها أو من غيرها .

فائدة : ١

قوله ( بعوض ) يخرج ما إذا كان الفراق بغير عوض ، كالفسخ لوجود عيب أو غيره .

فائدة : ٢

قوله ( أو من غيرها ) .

أي : يصح عوض الخلع ولو من أجنبي ، بأن يدفع العوض للزوج على أن يخالعه زوجته .

وهذا قول الجمهور .

لكن بشرط أن يكون قصده :

مصلحة الزوج : كأن يكون الزوج كارهاً الزوجة ، إلا أنه يشح أن يفارقها بلا عوض ، فيعطيه عوضاً ليفارقها .

أو يقصد مصلحة الزوجة : كأن تكون كارهة الزوج ، ولكن ليس لديها من المال ما تدفعه عوضاً .

فإن قصد غير ذلك لم يجز .

فائدة : ٣

الحكمة منه : تخلص الزوجة من الزوج على وجه لا رجعة له عليها إلا برضاها وعقد جديد ، وسماه الله افتداء ، لأن المرأة تفتدي نفسها

من أسر زوجها ، كما يفتدي الأسير نفسه بما يبذله .

« وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ » .

هذه الآية : هي الدليل على إباحة الخلع :

قال تعالى ( وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ )

(وَإِنْ خِفْتُمْ) الخطاب في الآية لذوي السلطان من ولاية الأمر ، أو لأقارب الزوجين .(أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) هي ما يجب لكل واحد منهما

على الآخر .(فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ) أي : دفعته فداءً عن البقاء معه .

ومن السنة على جوازه :

حديث ابن عباس ( أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أُعْتِبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقِي وَلَا دِينِي، وَلَكِنِّي

أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتُرِيدِينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟ قَالَتْ نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبَلِي الْحَدِيثَ وَطَلِّقِيهَا تَطْلِيقًا». رواه

البخاري

وفي رواية له ( وَأَمَرَهُ بِطَلَّاقِهَا ) .

ولأبي داود ، وَالتَّزْمِيدِ وَحَسَنَهُ : ( أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عِدَّتَهَا خِيَصَةً ) .

وفي رواية عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عند ابن ماجه : ( أَنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ كَانَ دَمِيمًا وَأَنَّ امْرَأَتَهُ قَالَتْ : لَوْلَا خَافَهُ اللَّهُ إِذَا

دَخَلَ عَلَيَّ لَبَسْتُ فِي وَجْهِهِ ) .

وَالْحَمْدُ : مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ ( وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ خُلْعٍ فِي الْإِسْلَامِ ) .

#### فائدة : ١

[ ثابت بن قيس ] بن شماس الأنصاري الخزرجي ، مشهور بخطيب الأنصار ، أول مشاهدته غزوة أحد ، وقد بشره النبي ﷺ بالجنة ، قتل يوم اليمامة شهيداً سنة ١٢ هـ .

[ ما أعتب عليه ] يعني ما ألوم عليه أي تصرف ، وفي رواية ( ما أعيب ) العيب معناه الرداءة والنقص .

[ في خلق ولا دين ] أي لا أريد مفارقتك لسوء خلقه ، ولا لنقصان دينه ولكن أكرهه بغضاً وقد جاء في رواية ( لا أطيعه ) .

[ أكره الكفر في الإسلام ] هذه الجملة فيها قولان للعلماء :

القول الأول : الأخذ بظاهرها ، والمعنى أنها خشيت من شدة بغضها أن يحملها ذلك الكفر لأجل أن يفسخ النكاح .

القول الثاني : أن المراد بالكفر كفران العشير والتقصير فيما يجب له بسبب شدة البغض له ، وهذا أصح ، وأما الذي قبله فما أبعد احتمالاً ، في صحابيّة فاضلة ، تكلم النبي ﷺ بمثله ويسكت عنها ، إن هذا لشيء بعيد ، قال الطيبي : المعنى أخاف على نفسي في الإسلام ما ينافي حكمه ، من نشوز وفرك وغيره ، مما يقع من الشابة الجميلة المبغضة لزوجها إذا كان بالضد منها ، فأطلقت على ما ينافي مقتضى الإسلام الكفر .

[ أتردين عليه حديثه ] هذا استفهام حقيقي ولذلك قالت : نعم . ( الاستفهام الذي يطلب به الجواب فيكون على معناه الحقيقي ) والحديقة : هي البستان من النخيل وفي رواية عند البزار ( وكان قد تزوجها على حديقة نخل ) وعند أبي داود ( فإني أصدقها حديثين ) .

[ اقبل الحديقة وطلقها ] قيل : هذا أمر إيجاب ، لأن النبي ﷺ لما نظر بحالها وواقعها أمره أمر إيجاب ، وقيل : أمر إرشاد وإصلاح ، والراجح القول الأول .

[ وَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً ] أي طلقة واحدة بائة فليس له رجعة عليها إلا برضاها وعقد جديد .

#### فائدة : ٢

الحديث دليل على مشروعية الخلع إذا وجدت أسبابه ودواعيه كما سيأتي إن شاء الله .

#### فائدة : ٣

هل مجرد وقوع الشقاق من المرأة وحدها كاف في جواز الخلع أم لا بد منهما جميعاً ؟

ظاهر الحديث أن مجرد وقوع الشقاق من المرأة وحدها كاف في جواز الخلع ، فلا يشترط أن سوء العشرة منهما معاً . وهذا قول جماهير العلماء .

لحديث ثابت السابق فهو نص صريح ، فأمره بالخلع بمجرد أن سمع كلام زوجته .

وقيل : لا بد أن يقع الشقاق منهما معاً .

وهؤلاء اخذوا بظاهر الآية ( فإن خفتم ألا يقيما ... ) .

وهذا القول قال به داود الظاهري .

قال الشوكاني : وظاهر أحاديث الباب أن مجرد وجود الشقاق من قبل المرأة كاف في جواز الخلع ، واختار ابن المنذر أنه لا يجوز حتى يقع الشقاق منهما جميعاً وتمسك بظاهر الآية ، وبذلك قال طاوس والشعبي وجماعة من التابعين ، وأجاب عن ذلك جماعة منهم الطبري بأن المراد أنها إذا لم تقم بحقوق الزوج كان ذلك مقتضياً لبغض الزوج لها ، فنسبت المخالفة إليهما لذلك ، ويؤيد عدم اعتبار ذلك من جهة الزوج أنه ﷺ لم يستفسر ثابتاً عن كراهته لها عند إعلانها بالكراهة له .

( وَإِذَا كَرِهَتْ خُلْعٌ زَوْجَهَا، أَوْ خُلْعَهُ، أَوْ تَفَرَّقَ دَيْنُهُ، أَوْ خَالَاتُ إِثْمًا بِخَوْنٍ حَقٍّ أَيْبَحَ الْخُلْعُ ) .

هذا بيان متى يباح الخلع :

( فإذا كرهت المرأة خُلُق زوجها ) الخُلُق بالضم هو الصورة الباطنة ، فإذا كرهت الزوجة أخلاقه كأن تكون أخلاقه سيئة .  
( أو خُلُقَه ) والخُلُقَة هي الصورة الظاهرة ، فإذا كرهت الزوجة خُلُقَه بأن تكون صورته دميمة ، فإنه في هذه الحالة يباح لها أن تخالع .  
( أو نَقَصَ دينه ) كأن يكون متهاوناً بصلاة الجماعة ونحوها .  
( أو خَافَتْ إِنْهَا بِتَرْكِ حَقِّهِ أُبَيَحَ الخُلْع ) أي : وإذا خافت المرأة ألا تقوم بالحقوق الواجبة عليها وهي ( حدود الله ) أي : شرائع التي أوجبها الله عليها لزوجها ، بسبب بغضها له فله فداء نفسها .  
لحديث ابن عباس السابق ، فإن امرأة ثابت بن قيس قالت ( يَا رَسُولَ اللَّهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَعْتَبْتُ عَلَيْهِ فِي خُلُقِي وَلَا دِينٍ ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ ) وجاء في رواية ( ولكي لا أطيعه ) .  
قال ابن تيمية : الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة أن تكون المرأة كارهة للزوج تريد فراقه ، فتعطيه الصداق أو بعضه فداء نفسها ، كما يفندي الأسير ، وأما إذا اكل منهما مريداً لصاحبه فهذا الخلع محرم في الإسلام .  
قال ابن قدامة : أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَرِهَتْ زَوْجَهَا ، لِخُلُقِهِ ، أَوْ خُلُقِهِ ، أَوْ دِينِهِ ، أَوْ كِبَرِهِ ، أَوْ ضَعْفِهِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، وَخَشِيَتْ أَنْ لَا تُؤَدِّيَ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى فِي طَاعَتِهِ ، جَازَ لَهَا أَنْ تُخَالِعَهُ بِعَوَضٍ تَقْتَدِي بِهِ نَفْسَهَا مِنْهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ .

فائدة :

هل يلزم الزوج قبول الخلع ؟ اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : يستحب له ولا يجب .

القول الثاني : يجب عليه .

أ- لقول النبي ﷺ ( اقبل الحديقة وطلقها تطليقة ) وهذا الأمر للوجوب .

ب- ولما فيه من إزالة الضرر عن المرأة مع ثبوت حق الرجل وعدم ضياع حقه .

( وَيُكْرَهُ مَعَ اسْتِقَامَةٍ ) .

أي : يكره الخلع مع استقامة الحال .

وذهب بعض العلماء : إلى تحريمه من غير سبب .

أ- لحديث ثوبان . قال : قال ﷺ ( أَمَا امْرَأَةٌ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ ، فَحَرَامَ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ ) رواه الترمذي .

فهذا يدل على أن سؤال المرأة الطلاق من زوجها من غير سبب من كبائر الذنوب .

ب- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( الْمُخْتَلَعَاتُ وَالْمُنْتَزِعَاتُ هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ ) رواه أحمد .

قال ابن قدامة : وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُخَالَعَةِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ ، وَلَئِنَّهُ إِضْرَارٌ بِمَا وَبَّرَ وَجْهَهَا ، وَإِزَالَةٌ لِمَصَالِحِ النِّكَاحِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، فَحُرْمٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ( لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ) . ( المعني ) .

فائدة : ١

أكثر العلماء : إن خالعه مع استقامة الحال يكره ويقع . [ ذكر ذلك ابن قدامة في المعني ] .

فائدة : ٢

عدة المختلعة .

اختلف العلماء في عدة المختلعة على قولين :

القول الأول : عدتها ثلاث حيض .

وهذا قول جماهير العلماء .

قال ابن قدامة : أكثر أهل العلم يقولون: عدة المختلعة عدة المطلقة .



وقال الشنقيطي : اختلف العلماء في عدّة المختلعة : فذهب أكثر أهل العلم إلى أنّها تعتد بثلاثة فُرُوءٍ إن كانت بمن تحيض ، كعدّة المطلقة منهم : مالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق بن راهويه في الرواية المشهورة .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذهب جمهور الفقهاء ( الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في المذهب ) إلى أنّ عدّة المختلعة عدّة المطلقة وهو قول سعيد بن المسيّب وسالم بن عبد الله ، وسليمان بن يسار ، وعمر بن عبد العزيز ، والحسن ، والشافعي ، والنخعي ، والزهرري وغيرهم .

واحتجوا بقوله تعالى ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة فُرُوءٍ ) .

ولأنّ الخلع فُرُوءٌ بين الزوجين في الحياة بعد الدخول فكانت العدّة ثلاثة فُرُوءٍ كغير الخلع .

القول الثاني : عدتها حيضة واحدة .

أ- لحديث ابن عباس ( أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها على عهد النبي ﷺ فأمرها النبي ﷺ أن تعتد بحيضة ) رواه الترمذي وأبو داود ب- وعن الربيع بنت معوذ ( أنها اختلعت على عهد رسول الله ﷺ فأمرها النبي ﷺ أو أمرت أن تعتد بحيضة ) رواه الترمذي .

ج- وعن ابن عمر قال : ( عدة المختلعة حيضة ) رواه أبو داود .

قال الترمذي : واختلف أهل العلم في عدّة المختلعة فقال أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم إنّ عدّة المختلعة عدّة المطلقة ثلاث حيض . وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة وبه يقول أحمد وإسحاق . وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم إنّ عدّة المختلعة حيضة . قال إسحاق وإن ذهب ذاهب إلى هذا فهو مذهب قوي .

قال ابن القيم رحمه الله : أمره ﷺ المختلعة . أنّ تعتد بحيضة واحدة دليل على حكمين أحدهما : أنه لا يجب عليها ثلاث حيض بل تكفيها حيضة واحدة وهذا كما أنه صريح السنة فهو مذهب أمير المؤمنين عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر بن الخطاب والربيع بنت معوذ وعمتها وهو من كبار الصحابة لا يُعرف لهم مخالف منهم .

﴿ وَتَبَيَّنَ بِهِ ﴾ .

أي : إن الخلع طلاق بائن ، فليس للزوج رجعة إلا برضاها وعقد جديد .

أ- لأن الله تعالى قال ( فيما افتردت له ) وإنما يكون فداء إذا خرجت من قبضته وسلطانه ، ولو كان للزوج عليها رجعة في العدة لم يكن لدفع العوض معنى .

ب- ولأن القصد إزالة الضرر عن المرأة ، فلو جازت الرجعة لعاد الضرر .

قال ابن قدامة : ولا يثبت في الخلع رجعة ، سواء قلنا : هو فسخ أو طلاق .

في قول أكثر أهل العلم ؛ منهم الحسن وعطاء وطاوس والشافعي والثوري والأوزاعي ومالك والشافعي وإسحاق .

وقال ابن عبد البر : جمهور أهل العلم : لا سبيل له إليها إلا برضى منها ، ونكاح جديد ، وصداق معلوم .

وقال ابن رشد : جمهور العلماء : أجمعوا على أنه لا رجعة للزوج على المختلعة في العدة ... والجمهور أجمعوا على أن له أن يتزوجها برضاها في عدتها . ( بداية المجتهد ) .

وقال الشنقيطي : ليس للمخالع أن يُراجع المختلعة في العدة بغير رضاها عند الأئمة الأربعة وجمهور العلماء ؛ لأنها قد ملكت نفسها بما بذلت له من العطاء .

وقال رحمه الله : أجمع العلماء على أنّ للمختلعة أن يتزوجها برضاها في العدة ، وما حكاه ابن عبد البر عن جماعة من أنّهم منعوا تزويجها لمن خالعتها ، كما يمنع لغيره فهو قول باطل مردود ولا وجه له بخال . كما هو ظاهر والعلم عند الله تعالى .

﴿ وَهِيَ بِالْفَرْقِ خَالِعٌ ، أَوْ فَسَخٌ أَوْ مُخَالَعٌ فَسَخٌ ﴾ .

أي : أن الخلع فسخ وليس بطلاق . ( لا ينقص به عدد الطلاق ) .

فلو قال : خالعتك بكذا وكذا ، أو فسختك بكذا وكذا ( ولكنه لم يأت بلفظ الطلاق ) فإنها تبين منه ولكن لا نحسب هذا طلاقاً .

وهذا المذهب ، واختاره ابن تيمية ، وابن القيم ، وابن عثيمين .

واختاره الصنعاني والشوكاني والسعدي .

أ- لقوله تعالى ( الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ... ) ثم ذكر الخلع فقال ( فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقيِمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ... ) ثم ذكر الطلقة الثالثة فقال ( فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ) . فلو كان الخلع طلاقاً لكانت هذه الطلقة هي الرابعة .

قالوا : وهذا هو الذي فهمه ابن عباس ، فقد ورد عنه عند عبد الرزاق ( أن إبراهيم بن سعد سأل ابن عباس عن رجل طلق زوجته تطليقتين ثم اختلعت منه ؟ أَيْكِحُهَا ؟ قال : نعم ، ذكر الله الطلاق في أول الآية وفي آخرها والخلع بين ذلك ) .

ب- ما جاء عند أبي داود ( أن امرأة ثابت اختلعت منه فجعل النبي ﷺ عدتها حيضة ) .

**وجه الدلالة :** أن الاعتداد بحيضة دليل على أن الخلع فسخ ، لأن هذا غير معتبر بالطلاق ، فلو كان طلاقاً لم يُكتفى بحيضة .

قالوا : إنه جاء في بعض الروايات ذكر الفراق وما شابهه ، فقد جاء في رواية ( فردت عليه [ يعني حديثه ] وأمره بفراقها ) وعند أبي داود ( قال : خذها ففارقها ) .

وقال الإمام الخطابي أيضاً معلقاً على قول النبي ﷺ في حديث ابن عباس : ( فجعل النبي ﷺ عدتها حيضة ) قال : " هذا أدل شيء على أن الخلع فسخ وليس بطلاق ، وذلك أن الله تعالى قال ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) فلو كانت مطلقة لم يقتصر لها على قرء واحد .

**وذهب بعض العلماء :** أن الخلع طلاق ( طلقة بائنة بينونة صغرى ) .

وهذا قول الجمهور من المالكية ، والحنفية ، والشافعية ، واختاره محمد بن إبراهيم ، والشنقيطي ، وابن باز .

لرواية ( اقْبَلِي الْحَدِيثَةَ وَطَلِّقِيهَا تَطْلِيقَةً ) . فهذا نص على أن الخلع طلاق .

**والراجح المذهب .**

**فائدة :**

اختلف العلماء في حكم الخلع إذا كان بلفظ الطلاق ، كقوله : ( طلقت زوجتي على مال قدره كذا ) على قولين :

**القول الأول :** أنه يكون طلاقاً .

وهذا قول جماهير أهل العلم .

فهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والمشهور من مذهب الحنابلة .

قالوا : بأنه إذا وقع بلفظ الطلاق لم يحتمل غير الطلاق ، فلا يكون فسخاً بل طلاقاً .

**القول الثاني :** أنه فسخ وليس بطلاق .

وهو مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ، وقال : إنه المنصوص عن الإمام أحمد وقدماء أصحابه ، ورجحه الشيخ ابن عثيمين .

قال ابن عثيمين : فكل لفظ يدل على الفراق بالعوض فهو خلع ، حتى لو وقع بلفظ الطلاق ، بأن قال مثلاً : طلقت زوجتي على عوض قدره ألف ريال ، فنقول : هذا خلع ، وهذا هو المروي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : أن كل ما دخل فيه العوض فليس بطلاق ، قال عبد الله ابن الإمام أحمد : كان أبي يرى في الخلع ما يراه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، أي : أنه فسخ بأي لفظ كان ، ولا يحسب من الطلاق .

ويترتب على هذا مسألة مهمة ، لو طلق الإنسان زوجته مرتين متفرقتين ، ثم حصل الخلع بلفظ الطلاق ، فعلى قول من يرى أن الخلع بلفظ الطلاق تكون طلاق بانته ، لا تحل له إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره ، وعلى قول من يرى أن الخلع فسخ ولو بلفظ الطلاق ، تحل له بعقد جديد حتى في العدة ، وهذا القول هو **الراجح** . لكن مع ذلك ننصح من يكتبون المخالعة أن لا يقولوا طلق زوجته على

عوض قدره كذا وكذا ، بل يقولوا : خالغ زوجته على عوض قدره كذا وكذا ؛ لأن أكثر الحكام (القضاة) عندنا وأطن حتى عند غيرنا يرون أن الخلع إذا وقع بلفظ الطلاق صار طلاقاً ، ويكون في هذا ضرر على المرأة ، فإن كانت الطلقة الأخيرة فقد بانت ، وإن كانت غير الأخيرة حسبت عليه . ( الممتع ) .

أ- لقوله ﷺ للزوج المخالغ ( اقبل الحديقة وطلقها تطليقة ) .

فالنبي ﷺ ذكر لفظ الطلاق في معرض الخلع ، وهذا يدل على أن الخلع يقع أيضاً بلفظ الطلاق .

ب- قال ابن عباس : كل ما أجازته المال فليس بطلاق . رواه البيهقي .

وهذا الراجح .

فائدة الخلاف :

على القول بأن الخلع فسخ فلا ينقص به عدد الطلاق ، أي : لا يحسب من الطلقات الثلاث ، أما على القول بأن الخلع طلاق فإنه يحسب من عدد الطلاق .

ب- على القول بأن الخلع فسخ يصح خلع الزوجة وهي حائض ، وعلى القول بأنه طلاق لا يصح .

( **ظَاهِرٌ مَضْلُومٌ ظَلَمَ إِلَى أَهْلِ حَرَمٍ** ) .

أي : يحرم على الزوج أن يعضل زوجته ويمنعها حقها ظلماً ( من غير فاحشة ولا نشوز ) من أجل تفتدي هي .

والعضل : هو المنع ، وفي الاصطلاح : منع الزوجة من حقها لكي تفتدي .

مثال : رجل عنده زوجة وملّ منها أو رغب عنها ، فقال : لو طلقته ذهب مالي ، فبدأ يعضلها ، وأصبح

لقوله تعالى ( **وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ** ) .

فقوله تعالى ( **وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ** ) الخطاب للأزواج ، والعضل المنع والحبس ، والمعنى :

قال ابن كثير : أي لا تضاروهن في العشرة لتترك لك ما أصدقتها أو بعضه أو حقاً من حقوقها عليك أو شيئاً من ذلك على وجه القهر لها والاضطهاد .

وقال الرازي : أن الرجل منهم قد كان يكره زوجته ويريد مفارقتها ، فكان يسيء العشرة معها ويضيق عليها حتى تفتدي منه نفسها

بمهرها ، وهذا القول اختيار أكثر المفسرين ، فكأنه تعالى قال : لا يحل لكم التزوج بمن بالإكراه ، وكذلك لا يحل لكم بعد التزوج بمن

العضل والحبس لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن .

فالمراد هنا الأزواج كما ذهب إليه هؤلاء العلماء .

( **إِنْ نَزَلَتْ أَوْ نَشِزَتْ** ) .

أي : يجوز أن يعضلها في هذه الحالة لتفتدي ، فإذا جاءت بفاحشة مبينة كزنا ، أو نشزت فيجوز له العضل .

لقوله تعالى ( **وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ** ) .

قوله ( **إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ** ) أي لا يحل لكم أن تعضلوهن بحال من الأحوال إلا في حالة إتيانهن بفاحشة مبينة ، والفاحشة كل

ما فحش وظهر قبحه ، واختلف في المراد بالفاحشة هنا :

فقليل : المراد الزنا ، وهو قول الحسن وأبي قلابة والسدي .

وقيل : النشوز .

وقيل : بدءا اللسان .

واختار الطبري وابن كثير القول بالتعميم ، وهو الصحيح .

( **وَكَيْفَ يَصِحُّ شَرْطُ الْإِلْحَاقِ بِهِ** ) .

أي : لا يصح شرط الرجعة في الخلع .

بأن قال: أنا أخالعك، لكن لي أن أرجع في الخلع، فأعطيك العوض وأراجعك .

فهذا الشرط لا يصح ، لأنه يناهي مقصود الخلع . [ مقصود الخلع : أن تملك المرأة نفسها على وجه لا رجعة للزوج فيه ] .

﴿ وَإِنْ خَالَعَهَا بِشَيْءٍ رِضِيٍّ لَمْ يَصِحَّ ﴾ .

وهذا قول أبي حنيفة ، والشافعي ، والحنابلة .

قال السعدي : أما الخلع، فكما قالوا : لا بد أن يكون بعوض ؛ لأنه ركنه الذي ينبني عليه ، وإذا خلا منه، فليس بخلع ، بل يكون طلاقاً رجعيّاً إذا نوى به الطلاق .

أ- لقوله تعالى ( ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله، فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ) .

إذ إن الأصل عدم جواز الخلع إلا بعوض لورود النص به.

ب- لقوله ﷺ ( أتردن عليه حديثه ) .

ج- أن الخلع عقد معاوضة ، فإذا لم يكن فيه عوض خرج عن أصله فلم يصح.

د- ثم إن أخذ الزوج للقداء فيه إنصاف وعدل ، لأنه هو الذي دفع المهر وقام بتكاليف الزواج ، ثم قابلت هذا الزوجة بالجحود والنكران. فمن العدل أن يُعطى ما أعطى .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يصح بدون عوض ورضي بعدم بذل العوض صح .

قال شيخ الإسلام رحمه الله : ويصح الخلع بغير عوض ، وتقع به البينونة إما طلاقاً ، وإما فسحاً على إحدى القولين ، وهذا مذهب مالك المشهور عنه في رواية ابن القاسم ، وهو الرواية الأخرى عن الإمام أحمد ، اختارها الحنفي . وهذا القول له مأخذان :

أحدهما : أن الرجعة حق للزوجين ، فإذا تراضيا على إسقاطها سقطت .

والثاني : أن ذلك فرقة بعوض ؛ لأنها رضية بترك النفقة والسكن ورضي هو بترك استرجاعها . وكما أن له أن يجعل العوض إسقاط ما كان ثابتاً لها من الحقوق كالدين ، فله أن يجعله إسقاط ما ثبت لها بالطلاق ، كما لو خالفها على نفقة الولد . وهذا قول قوي وهو داخل في النفقة من غيره . ( انتهى ) .

قالوا : إن الخلع قطع للنكاح فصح من غير عوض كالطلاق .

ولأن المقصود من الخلع تخليص الزوجة نفسها وقد حصل هذا بدون عوض ، فيصح .

ولأن العوض حق للزوج ، فإذا أسقطه باختياره سقط . واختاره ابن تيمية .

﴿ وَيَكْرِهُهُ الْبَاقُونَ مِمَّا أُعْطَاهَا ﴾ .

أي : يكره الخلع بأكثر مما أعطاه في المهر .

وهذا المذهب .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يجوز للزوج أخذ الزيادة .

مثال : الصداق ( ١٠ ) آلاف ، فخالعها على ( ٢٠ ) ألفاً ، فعلى هذا القول يجوز .

وهذا قول الجمهور .

قال ابن قدامة : وأكثر أهل العلم على أنه يصح الخلع بأكثر من الصداق .

قال بن بطل ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاه وقال مالك لم أر أحداً ممن يقتدى به بمنع ذلك لكنه ليس من مكارم الأخلاق .

قال ابن كثير في تفسيره : وَقَدْ اختلفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي أَنَّهُ هَلْ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُفَادِيَهَا بِأَكْثَرِ مِمَّا أُعْطَاهَا ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى جَوَازِ

ذَلِكَ ؛ لِغُثُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ( فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ) .

أ- لقوله (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) قالوا: إن (ما) من صيغ العموم، لأنها اسم موصول تصدق على القليل والكثير.

ب- وعللوا : قالوا إن عوض الخلع كسائر الأعواض الأخرى بالمعاملات ، فعلى أي شيء وقع الاتفاق جاز .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجوز الخلع بأكثر مما أعطاهما .

وهذا القول قال به عطاء والزهري ، وعلى هذا القول يرد ما أخذ من غير زيادة .

واستدلوا برواية عند ابن ماجه ( أن النبي ﷺ أمر ثابتاً أن يأخذ حديقته ولا يزداد ) .

والراجح أن الزوجة إن بذلت له الزيادة ابتداءً جاز له أخذها، مع أن هذا ليس من مكارم الأخلاق، وأما إذا طلب هو الزيادة فإنه يمنع،

لأمرين :

الأمر الأول : أن الزيادة ليس لها حد ، والنفوس مجبولة على حب الطمع .

الأمر الثاني : أن إباحة الزيادة قد تغري الأزواج بالعضل .

( وَإِنْ خَالَصَتْ حَامِلٌ بِنَفَقَةٍ مِنْهَا صَغٍ ) .

لأن الحامل لها نفقة على زوجها .

فلو قالت : أخالعلك بنفقة حملي ، فقال : قبلت ، صح .

فلو فرض أن نفقة حملها ألف ريال ، فتكون كأنها خالعت بألف ريال .

فائدة : ١

يجوز الخلع أثناء الحيض .

لأن الخلع لا يكون إلا بطلب من المرأة لما يلحقها من سوء عشرة زوجها، فجاز وقوعه حال الحيض لإزالة الضرر.

قال ابن قدامة : وَلَا تَأْسَ بِالْخُلْعِ فِي الْحَيْضِ وَالطُّهُرِ الَّذِي أَصَابَهَا فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ مِنْ أَجْلِ الضَّرَرِ الَّذِي يَلْحَقُهَا بِطُولِ الْعِدَّةِ ، وَالْخُلْعُ لِإِزَالَةِ الضَّرَرِ الَّذِي يَلْحَقُهَا بِسُوءِ الْعِشْرَةِ وَالْمَقَامِ مَعَ مَنْ تَكْرَهُهُ وَتُبْعِضُهُ ، وَذَلِكَ أَعْظَمُ مِنْ ضَرَرِ طُولِ الْعِدَّةِ ، فَجَازَ دَفْعُ أَغْلَاقِهَا بِأَذْنَانِهَا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَسْأَلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُخْتَلَعَةَ عَنْ خَالَتِهَا ، وَلِأَنَّ ضَرَرَ تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا ، وَالْخُلْعُ يَحْصُلُ بِسُؤْلِهَا ، فَيَكُونُ ذَلِكَ رِضَاءً مِنْهَا بِهِ ، وَدَلِيلًا عَلَى رُجْحَانِ مَصْلَحَتِهَا فِيهِ . ( المغني ) .

وقال البغوي في تفسيره : والخلع في حال الحيض ، أو في طهر جامعها فيه : لا يكون بدعياً ؛ لأن النبي ﷺ أذن لثابت بن قيس في مخالعة زوجته من غير أن يعرف حالها ، ولولا جوازه في جميع الأحوال لأشبه أن يتعرف الحال .

وقال ابن تيمية: ولهذا جوز أكثر العلماء الخلع في الحيض، لأنه على قول فقهاء الحديث ليس بطلاق، بل فرقة بائنة .

وفي الشرح الممتع للشيخ ابن عثيمين: واعلم أن الخلع ليس له بدعة، بمعنى أنه يجوز حتى في حال الحيض لأنه ليس بطلاق، والله إنما أمر بالطلاق للعدة: إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ الطلاق) ولهذا يجوز أن يخالعه ولو كانت حائضاً، ويجوز أن يخالعه ولو كان قد جامعها في الحال، لأنه ليس بطلاق، بل هو فداء، ولأن أصل منع الزوج من التطليق في حال الحيض، أو في حال الطهر الذي جامعها فيه، أن فيه إضراراً بما لتطويل العدة عليها، فإذا رضيت بذلك فقد أسقطت حقها. انتهى.

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والشافعية والحنابلة - إلى جواز الخلع في زمن الحيض لإطلاق قوله تعالى : ( فلا جناح عليهما فيما افتدت به ) ولحاجتها إلى الخلاص بالمفارقة حيث افتدت بالمال.

فائدة : ٢

إذا طلق الرجل زوجته وفي أثناء عدتها طلبت الخلع فأجابها صح ؛ لأنها زوجة .

قال ابن قدامة: والرجعية زوجة يلحقها طلاقه، وظهاره، وإبلاؤه، ولعانه، ويرث أحدهما صاحبه، بالإجماع، وإن خالعه صح خلعه .

فائدة : ٣

قال ابن قدامة : ولا يحصل الخلع بمجرد بذل المال وقبوله ، من غير لفظ الزوج .

بسم الله الرحمن الرحيم

مسالك

دروس فقهية

كتاب الطلاق

كتاب الطلاق - باب الرجعة - باب الإيلاء - كتاب الظهار -  
كتاب اللعان - كتاب العدد - باب الإحداد - باب الاستبراء -  
كتاب الرضاع - كتاب النفقات - باب الحضانة

بقلم

سليمان بن محمد اللهيبي

السعودية - رفحاء

الموقع / رياض المتقين

[www.almotaqeen.net](http://www.almotaqeen.net)

كتاب الطلاق

تعريفه :

لغة : التخلية . يقال : ناقة طالق أي مخلاة .

واصطلاحاً : حل قيد النكاح أو بعضه [ لأن النكاح ربط بين الزوجين ] فإن كان بائناً فهو حل لكليه ، وإن كان رجعيّاً فهو لبعضه .

والطلاق ينقسم إلى ثلاثة أقسام من حيث البينونة وعدمها :

**النوع الأول :** الطلاق البائن بينونة كبرى ، وهو الطلاق الثلاث ، ( المستكمل للعدد ) .

فإذا كان الرجل قد طلق زوجته مرتين سابقتين ثم طلقها الثالثة فنقول : إن هذا الطلاق بائن بينونة كبرى ، فلا تحل له إلا بعد زوج .

**النوع الثاني :** طلاق بائن بينونة صغرى .

وهو الطلاق الذي لا يستطيع فيه المطلق إرجاع زوجته بإرادته المنفردة كما كان له ذلك في الطلاق الرجعي .

والفرق بينه وبين الطلاق البائن بينونة كبرى ، أن في الطلاق البائن بينونة صغرى لا يمكن أن ترجع إليه إلا بعقد جديد ، بخلاف البينونة الكبرى فإنها لا تحل إلا بعد زوج .

كالطلاق على عوض ، والفسخ إذا حصل فسخ بموجب [فقد شرط أو وجود عيب] والرجعية إذا خرجت من العدة ، والطلاق قبل الدخول والخلوة .

**النوع الثالث :** الطلاق الرجعي .

وهو : إذا طلق دون ماله من العدد ، كأن يطلق مرة أو مرتين ، وسمي رجعيّاً لأنه يستطيع فيه الزوج خلال فترة العدة التي يجب على المرأة أن تبقى في بيت زوجها مراجعتها وإعادة الحياة الزوجية .

( يُبَاحُ لِلْحَاجَةِ ) .

أي : أن الطلاق يكون مباحاً عند الحاجة .

فإذا كانت الزوجة فيها بعض القصور في أداء بعض حقه ، وكذلك إذا ساءت العشرة بينهما ولم يستطع على الإصلاح ، وإذا كان لا يستطيع الصبر على امرأته .

وهذا يدخل فيه كل ما يتصور منه القصور في النساء : الجسماني والخلقي والخلقي .

جاء في ( الروض المربع ) كسوء خلق المرأة ، والتضرر بها مع عدم حصول الغرض بالزوجة .

لكن يحث الزوج على إمساك المرأة وإن كانت سيئة الخلق وفيها شيء من القصور ، فهذا خير من أن يطلقها ، وقد قال تعالى : ( فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ) .

( وَيُكْرَهُ لِعَدَمِهَا ) .

أي : يكره الطلاق لعدم الحاجة ( مع استقامة الحال ) .

أ-لحديث ابن عمر . قال : قال ﷺ ( أبغض الحلال إلى الله الطلاق ) رواه أبو داود .

ب- ولحديث جابر . قال : قال رسول الله ﷺ ( إِنْ إِبْلِيسَ يَضَعُ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ ثُمَّ يَبْعَثُ سَرَايَاهُ فَأَذْنَاهُمْ مِنْهُ مَنَزِلَةً أَغْظَمُهُمْ فَتَنَّةٌ يَجِيءُ أَخَذَهُمْ فَيَقُولُ فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا فَيَقُولُ مَا صَنَعْتُ شَيْئًا قَالَ ثُمَّ يَجِيءُ أَخَذَهُمْ فَيَقُولُ مَا تَرَكْتُهُ حَتَّى فَرَّقْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ - قَالَ - فَيُذْنِبُهُ مِنْهُ وَيَقُولُ نَعَمْ أَنْتَ ) رواه مسلم .

د- ولما فيه من تشنيت الأسرة ، وكسر قلب المرأة .

( وَيُسْتَحَبُّ لِلضَّرَرِ ) .

أي : ضرر المرأة .

فإذا كان في دوام النكاح ضرر على المرأة ، أو لكونها غير راغبة في الزوج ، فيؤجر الزوج في فراقها .

وكذلك إذا كانت الزوجة مقصرة في حق الله .

وفي الحديث ( لا تصاحب إلا مؤمناً ولا يأكل طعامك إلا تقي ) وفي الحديث الآخر ( من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه ) .

( ويجب للإيلاء ) .

أي : ويجب الطلاق في الإيلاء ( وهو أن يحلف الزوج على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر ) . [ وسيأتي مباحثه ] .  
فهنا تضرب له أربعة أشهر ، فإن فاء ورجع عن يمينه يكفر عن يمينه والنكاح باق ، وإن لم يرجع فإنه يقال له : إما أن ترجع أو تطلق ،  
الطلاق هنا - إن لم يرجع - واجب ، فيطلق عليه الحاكم ، لأن فيه دفعاً للضرر الحاصل على الزوجة .

وكذلك يجب الطلاق إذا كانت تفعل الفاحشة ولم يمكنه الإصلاح ويمنعها ، لأنه لو لم يفعل صار ديوثاً .

( وَيَحْرُمُ لِلْبِدْعَةِ ) .

الطلاق البدعي المحرم .

أولاً : أن يطلقها في الحيض .

عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ( أَنَّهُ طَلَّقَ إِفْرَأَتَهُ - وَهِيَ حَائِضٌ - فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَتَغَيَّظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : مُرْهُ فَلْيُزَاجِعْهَا ، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ ، ثُمَّ يُحِيضُ ، ثُمَّ تَطْهَرُ ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أُمْسَكَ بَعْدَ ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ بَعْدَ أَنْ يَمَسَّ ، فَبَلَكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا الْيَسَاءُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ ( مُرْهُ فَلْيُزَاجِعْهَا ، ثُمَّ لِيُطْلِقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا )

فهذا الحديث دليل على تحريم الطلاق حال الحيض وفاعله عاصٍ لله إذا كان عالماً بالنهي ، ويؤخذ هذا الحكم من وجهين :

أولاً : لقوله ( فتغيب رسول الله ﷺ ) ومعلوم أن النبي ﷺ لا يتغيب إلا على أمرٍ محرم .

ثانياً : أن النبي ﷺ أمر ابن عمر بإمسакها بعد المراجعة ثم تطليقها في الطهر ، فدل على أن تطليقها في الحيض محرماً ، إذ لو لم يكن محرماً لأقر النبي ﷺ التطليق في الحيض وبغى عن الطلقة التي تأتي في الطهر .

وقد نقل جماعة من العلماء : الإجماع على أن الطلاق حال الحيض محرم ( ابن المنذر - ابن قدامة - النووي ) .

وهذا التحريم خاص بالمدخل بها ، أما غير المدخول بها فيجوز تطليقها مطلقاً حائضاً أو طاهراً ، لأن غير المدخول بها ليس عليها عدة .

[وهذا مذهب الأئمة الأربعة]

- ويستثنى : ما إذا كان الطلاق على عوض ( فيجوز أن يخالعه وهي حائض ) .

ثانياً : أن يطلقها في طهر مسها فيه .

لقوله ﷺ ( مُرْهُ فَلْيُزَاجِعْهَا ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ يُحِيضُ ثُمَّ تَطْهَرُ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أُمْسَكَ بَعْدَ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ فَبَلَكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا الْيَسَاءُ ) .

وفي رواية ( ... ثُمَّ يُجَاهِلُهَا حَتَّى تَطْهَرُ مِنْ حَيْضَتِهَا فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُطْلِقَهَا فَلْيُطْلِقْهَا حِينَ تَطْهَرُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُجَامِعَهَا ) .

ثالثاً : أن يطلق امرأته ثلاث تطليقات بلفظ واحد .

( ولا يصح الطلاق إلا من زوج ) .

أي : لا يصح الطلاق إلا إذا كان من زوج أو من يقوم مقامه كوليّه .

فإذا طلق غير الزوج فلا يصح ولا يقع .

- وقوله ( من زوج ) فلو طلق قبل الزواج فلا يصح .

فمن قال : إذا تزوجت فلانة فهي طالق فقولوه لا يعتبر ولا تقع به طلقة ولا غيرها .

أ- لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ ) . فذكر الله النكاح قبل الطلاق ،

ب- ولحديث المسور مرفوعاً ( لا طلاق قبل نكاح ) رواه ابن ماجه وحسنه ابن حجر .

( مُكَلَّف ) .



أي : يشترط أن يكون الزوج مكلفاً : بالغاً عاقلاً .

فالمجنون لا يصح طلاقه ، لحديث : ( رفع القلم عن ثلاث : وعن المجنون حتى يفيق ) .

فالصبي الغير المميز لا يقع طلاقه بالاتفاق .

أما المميز فيه قولان :

فقبيل : لا يقع طلاقه .

وهذا قول الجمهور .

لحديث : ( رفع القلم عن ثلاثة : ... وعن الصبي حتى يبلغ ) .

وقيل : يقع .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) الطَّلَاقُ رَفْعُ قَيْدِ الزَّوْاجِ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ التَّزَامَاتُ مَالِيَّةٌ ، فَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ طَلَاقُ الصَّبِيِّ مُمَيِّزًا أَوْ غَيْرَ مُمَيِّزٍ ، وَأَجَازَ الْحَنَابِلُ طَلَاقَ مُنْجِلِ الطَّلَاقِ وَلَوْ كَانَ دُونَ عَشْرِ سِنِينَ ، بِأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ زَوْجَتَهُ تَبَيَّنَ مِنْهُ وَحَرَمٌ عَلَيْهِ إِذَا طَلَّقَهَا .

( مختار ) .

أي : لا بد أن يكون الزوج مختاراً غير مكروه .

- فلا يقع طلاق المكروه .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

أ- لقوله تعالى ( مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ) .

وجه الدلالة : أن الإنسان إذا أكره على الكفر وتلفظ به ظاهراً فلا يكون كافراً ، وهذا في العقيدة ، فلئلا يقع طلاقاً عند الإكراه على الطلاق من باب أولى وأحرى .

ب- ولحديث ابن عباس عن النبي ﷺ قَالَ ( إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ ، وَالنِّسْيَانَ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ ) . رواه ابن ماجه والحاكم

ج- ولحديث عائشة قالت . سمعت رسول الله ﷺ يقول ( لا طلاق ولا عتاق في إغلاق ) رواه أبو داود .

والمكروه مغلق عليه .

د- ولأن المكروه لم يكن قاصداً وقوع الطلاق ، وإنما قصد دفع الأذى والضرر عن نفسه .

هـ- قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه ( كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمكروه ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يقع طلاقه .

وهذا مذهب الحنفية .

معللين ذلك بأنه طلاق من مكلف في محل يملكه فوقع .

والراجح الأول .

ففي الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ولا يقع طلاق المكروه، والإكراه يحصل إما بالتهديد أو بأن يغلب على ظنه أنه يضره في نفسه أو ماله بلا تهديد إكراها. انتهى.

وفي القوانين الفقهية لابن جزي المالكي: وأما من أكره على الطلاق بضرب أو سجن أو تخويف فإنه لا يلزمه عند الإمامين وابن حنبل خلافا لأبي حنيفة. انتهى. يقصد بالإمامين مالك والشافعي.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى : أفنى الصحابة بعدم وقوع طلاق المكروه وإقراره . ( زاد المعاد ) .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : إذا أكره الإنسان على فعل محرم ، فهل يترتب على هذا الفعل إثم أو فدية أو كفارة ؟

الجواب : لا يترتب ، ودليل هذا قول الله تبارك وتعالى في القرآن الكريم : ( مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صُدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ) النحل/ ١٠٦ . فإذا كان الرجل لا يؤاخذ في الإكراه على الكفر

وهو أعظم المعاصي ، فعدم مؤاخذته في الإكراه على ما دونه من باب أولى .  
 سئل رحمه الله : ما تقولون في رجل أجبرته زوجته على أن يطلقها ، وقالت : إما أن تطلق وإما أن تقتل نفسها ، وهي قادرة على أن تنفذ هذا ، السكن بيدها ، فطلق ، هل يقع الطلاق أو لا ؟  
 لا يقع الطلاق لأنه مكروه .

فائدة : ١

#### شروط الإكراه :

ذكر أهل العلم شروطاً للإكراه منها :  
 قال ابن قدامة : مِنْ شَرْطِ الْإِكْرَاهِ ثَلَاثَةٌ أُمُورٌ :  
 أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مِنْ قَادِرٍ يَسْلُطَانِ أَوْ تَغْلِبُ ، كَاللَّيْصِ وَنَحْوِهِ .  
 وَخِصِّي عَنْ الشَّعْبِيِّ : إِنَّ أَكْرَهَهُ اللَّيْصُ ، لَمْ يَقَعْ طَلَاقُهُ ، وَإِنْ أَكْرَهَهُ السُّلْطَانُ وَقَعَ .  
 قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : لِأَنَّ اللَّيْصَ يَقْتُلُهُ .  
 وَعُثْمُومٌ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي دَلِيلِ الْإِكْرَاهِ يَتَنَاوَلُ الْجَمِيعَ ، وَالَّذِينَ أَكْرَهُوا عَمَّارًا لَمْ يَكُونُوا لُصُوصًا ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَعَمْرَاؤُا ( إِنْ عَادُوا فَعُدُّ ) .  
 وَلِأَنَّهُ إِكْرَاهٌ ، فَمَنْعَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ ، كِإِكْرَاهِ اللَّصُوصِ .  
 الثَّانِي : أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ نَزُولُ الْوَعِيدِ بِهِ ، إِنْ لَمْ يُجِبْهُ إِلَى مَا طَلَبَهُ .  
 الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ بِمَا يَسْتَضِرُّ بِهِ ضَرَرًا كَثِيرًا ، كَالْقَتْلِ ، وَالضَّرْبِ الشَّدِيدِ ، وَالْقَيْدِ ، وَالْحَبْسِ الطَّوِيلِ ، فَأَمَّا الشَّتْمُ ، وَالسَّبُّ ، فَلَيْسَ بِإِكْرَاهٍ ، رَوَاهُ وَاجِدٌ ، وَكَذَلِكَ أَخَذَ الْمَالِ الْمَيْسِرُ .  
 فَأَمَّا الضَّرَرُ الْمَيْسِرُ فَإِنْ كَانَ فِي حَقِّ مَنْ لَا يُبَالِي بِهِ ، فَلَيْسَ بِإِكْرَاهٍ ، وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِ ذَوِي الْمُرُوءَاتِ ، عَلَى وَجْهِ يَكُونُ إِخْرَاقًا بِصَاحِبِهِ ، وَغَضًّا لَهُ ، وَشَهْرَةً فِي حَقِّهِ ، فَهُوَ كَالضَّرْبِ الْكَثِيرِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ .  
 وَإِنْ تَوَعَّدَ بِتَغْذِيبِ وَلَدِهِ ، فَقَدْ قِيلَ : لَيْسَ بِإِكْرَاهٍ ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ لَا حَقَّ بَعْدَهُ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ إِكْرَاهًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَخْذِ مَالِهِ ، وَالْوَعِيدُ بِذَلِكَ إِكْرَاهٌ ، فَكَذَلِكَ هَذَا . ( المغني ) .

فائدة : ٢

#### معنى الإغلاق الوارد في الحديث ( لا طلاق وعتاق في إغلاق ) :

قال الحافظ في التلخيص: الإغلاق فسرهُ علماء الغريب بالإكراه، وقال: هو قول ابن قتيبة والخطابي وابن السيد وغيرهم، وقيل: الجنون، وقيل: الغضب، ووقع في سنن أبي داود في رواية ابن الأعرابي، وكذا فسرهُ أحمد  
 وقال ابن القيم : أما الإغلاق فقد نص عليه صاحب الشرع، والواجب حمل كلامه فيه على عمومهِ اللفظي والمعنوي ، فكل من أغلق عليه باب قصده وعلمه كالجنون والسكران والمكره والغضبان فقد تكلم في الإغلاق . ومن فسرهُ بالجنون أو السكر أو بالغضب أو بالإكراه فإنما قصد التمثيل لا التخصيص، ولو قدر أن اللفظ يختص بنوع من هذه الأنواع لوجب تعميم الحكم بعموم العلة، فإن الحكم إذا ثبت لعلة تعدى بتعديها وانتفى بانتفائه .

#### ( فلا يصح طلاق المكره )

وقد تقدم ذلك قبل قليل .

#### ( ولا زائل العقل ) .

أي : ولا يقع طلاق زائل العقل ، كطلاق النائم ، والمغمى عليه ، والمجنون .  
 لأنه ليس قاصداً للطلاق . ولأنه معذور بزوال عقله .

فائدة : ١

اختلف العلماء في زوال العقل بالسكر ، هل يقع طلاق السكران أم لا ؟

طلاق السكران : له حالتان :

**الحالة الأولى :** أن يقع السكر عن غير عمد .

كأن يشرب الخمر يظنها عصيراً ، فهذا لا يقع الطلاق بإجماع .

**الحالة الثانية :** أن يتعمد السكر ، ففيه قولان :

**القول الأول :** يقع الطلاق .

وهذا المذهب .

**قال في المغني :** وهو مذهب سعيد بن المسيب ، وعطاء ، ومجاهد ، ومالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة .

أ- لقوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ) .

فنهاهم حال السكر من قربان الصلاة ، وهذا يقتضي عدم زوال التكليف .

ب- لأنه عاص بشربه هذا المسكر ، والعاصي لا يناسبه التخفيف .

**القول الثاني :** لا يقع طلاقه .

وهو قول عثمان ، ومذهب عمر بن عبد العزيز ، واختاره ابن تيمية .

قال الإمام البخاري رحمه الله: وَقَالَ عُثْمَانُ: لَيْسَ لِمَجْنُونٍ وَلَا لِسَكْرَانَ طَلَاقٌ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَلَاقُ السَّكْرَانِ وَالْمُسْتَكْرِه لَيْسَ بِجَائِزٍ.

قال ابن المنذر رحمه الله : هذا ثابت عن عثمان ، ولا نعلم أحدا من الصحابة خلافه .

وهذا القول هو الصحيح الذي رجح إليه الإمام أحمد حيث كان يقول بطلاق السكران فرجع عنه .

أ- لقوله تعالى : ( لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ) .

فهذه الآية دلت على أن السكران غير مكلف ، لأن الله أسقط الصلاة عنه حال السكر .

ب- لقول علي ( كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله ) رواه البخاري .

ج- ولأن السكران زائل العقل كالمجنون فهو لا يدري ما يقول .

د- ولأنه مفقود الإرادة أشبه المكره .

هـ- ولأن العقل شرط التكليف ولا يتوجه التكليف إلى من لا يفهمه .

و- ولأن النبي ﷺ لم يؤخذ حمزة لما سكر فقال : وهل أنتم إلا عبيد أبي .

وهذا القول هو الصحيح .

## فائدة : ٢

طلاق الغضب .

الغضب ثلاثة أقسام :

**الأول :** أن يحصل للإنسان مبادئ الغضب وأوائله بحيث لا يتغير عليه عقله ويعلم ما يقول .

فهذا يقع طلاقه بلا إشكال ؛ فإنه مكلف عالم بأقواله ومريد للتكلم بها .

**الثاني :** أن يبلغ به الغضب نهايته فيزيل عقله فلا يعلم ما يقول .

وهذا لا يقع طلاقه ، قال ابن القيم ( بلا نزاع ) .

وذلك أنه لم يعلم صدور الطلاق منه ، فهو أشبه ما يكون بالنائم والمجنون ونحوهم .

**الثالث :** أن يستحكم الغضب بصاحبه ويشد به فهو قد تعدى مبادئه ولم ينته إلى آخره .

فهذا موضع خلاف بين العلماء على قولين :

### القول الأول : وقوع طلاقه .

وهذا مذهب المالكية والحنابلة .

أ- عن خولة بنت ثعلبة امرأة أوس بن الصامت أنها راجعت زوجها فغضب فظاهر منها ، وكان شيخاً كبيراً قد ساء خلقه وضجر ، وإنها جاءت إلى النبي ﷺ فجعلت تشكو إليه ما تلقى من سوء خلقه ، فأَنْزَلَ اللهُ آيةَ الظَّهَارِ وأمره رسول الله ﷺ بالكفارة في قصة طويلة .  
فهذا الرجل ظاهر في غضبه فألزم بالكفارة ولم يبلغه ؛ لكونه غضباناً والظهار كالطلاق .

ب- ما روي عن مجاهد عن ابن عباس أن رجلاً قال له : إني طلقت امرأتي ثلاثاً وأنا غضبان . فقال : ابن عباس لا أستطيع أن أحل لك ما حرم الله عليك ، عصيت ربك وحرمت عليك امرأتك .

ج - قول الحسن : طلاق السنة أن يطلقها واحدة طاهراً من غير جماع ، وهو بالخيار ما بينه وبين أن تحيض ثلاث حيض ، فإن بدا له أن يراجعها كان أملاًك بذلك ، فإن كان غضبان ففي ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر إن كانت لا تحيض ، ما يذهب غضبه .

### القول الثاني : عدم وقوعه .

وهذا مذهب الحنفية .

أ- لحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال ( لا طلاق ولا عتاق في إغلاق ) .

والإغلاق يتناول الغضبان ؛ فإنه قد انغلق عليه رأيه .

ب- قوله تعالى ( لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّعْنِ فِي أَيْمَانِكُمْ ) قال ابن عباس : ( لغوا اليمين أن تحلف وأنت غضبان ) فلما رفع الله المؤاخذة عن الغضبان فيما تلفظ به علمنا إلغاءه لكلامه ومنه طلاقه .

ج- حديث أبي بكره مرفوعاً ( لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان ) ، ولولا أن الغضب يؤثر في قصده وعلمه لم يمهله عن الحكم حال الغضب ، فدل على نفي القصد فيبطل قوله ومنه طلاقه .

د- أن السكران بسبب مباح طلاقه غير واقع ؛ لأنه غير قاصد للطلاق ، ومعلوم أن الغضبان كثيراً ما يكون أسوأ حالاً من السكران .

## فصل

(وَالسُّنَّةُ : أَنَّ يُطَلِّقَهَا وَاحِدَةً فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامِعْ فِيهِ) .

هذا بيان طلاق السنة :

أي : (وَالسُّنَّةُ لِمَنْ أَرَادَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ أَنْ يُطَلِّقَهَا طَلْقَةً وَاحِدَةً فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامِعْهَا فِيهِ) .

قوله ( أن يطلقها واحدة ) فلو طلقها مرتين ، بأن قال : أنت طالق طلقتين ، أو أنت طالق ثنتين ، أو أنت طالق مرتين ، أو أنت طالق أنت طالق ، فهذا ليس بسنة .

قوله ( أن يكون في طهر ) خرج ما لو طلقها وهي حائض ، فليس بسنة ، وتقدم أن طلاق الحائض طلاق بدعي .

وقوله ( في طهر لم يجامع فيه ) خرج ما لو طلقها في طهر جامع فيه فليس بسنة .

لقوله ﷺ في حديث ابن عمر ( ... فليطلقها قبل أن يمسه ... ) .

قال تعالى ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ) .

( فَتَحْرُمُ الثَّلَاثُ إِذَا ) .

أي : يحرم إيقاع الطلقات الثلاث جميعاً : بأن يقول : أنت طالق ثلاثاً ، أو يقول : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق .

فإنه لا فرق بين الصورتين كما نص على ذلك ابن تيمية . ( فقه الدليل ) .

والقول بالتحريم : هو مذهب الحنفية والمالكية ، وإحدى الروایتين عن أحمد ، وقول شيخ الإسلام وابن القيم :

لحديث محمود بن لبيد قال ( أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ إِفْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا ، فَقَامَ غَضْبَانٌ ثُمَّ قَالَ : أُتِلَعِبُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ " . حَتَّى قَامَ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَلَا أَقْتُلُهُ ؟ ) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ .

قال ابن قدامة : ... وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنَّ جَمَعَ الثَّلَاثِ طَلَاقٌ بِدَعْوَةٍ ، مُحَرَّمٌ .

اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ ، وَأَبُو حَفْصٍ .

رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عُمر .

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، .

قَالَ عَلِيٌّ عليه السلام : لَا يُطْلَقُ أَحَدٌ لِسُنَّةٍ فَيَنْدُمُ .

وَعَنْ عُمَرَ عليه السلام أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَتَى بِرَجُلٍ طَلَّقَ ثَلَاثًا ، أَوْجَعَهُ ضَرْبًا .

وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ : إِنَّ عَتِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا . فَقَالَ : إِنَّ عَمَّكَ عَصَى اللَّهَ ، وَأَطَاعَ الشَّيْطَانَ ،

فَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ مَخْرَجًا . وَوَجْهُ ذَلِكَ :

أ- قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ) إِلَى قَوْلِهِ ( لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ) .

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ ( وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ) .

وَمَنْ جَمَعَ الثَّلَاثَ لَمْ يَتَّقِ لَهُ أَمْرٌ يَحْدُثُ ، وَلَا يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ مَخْرَجًا وَلَا مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا .

ب- وَرَوَى النَّسَائِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمُودِ بْنِ لَبِيدٍ قَالَ ( أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا ، فَعَضِبَ ، ثُمَّ

قَالَ : أَيُلْعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَا بَيْنَ أَطْهَرِكُمْ ؟ . حَتَّى قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا أَقْتُلُهُ ) .

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمر قَالَ ( قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ لَوْ طَلَّقْتُمُهَا ثَلَاثًا ؟ قَالَ : إِذَا عَصَيْتَ رَبَّكَ ، وَبَايَعْتَ مِنْكَ امْرَأَتَكَ ) .

ج- وَلَأنَّهُ مُحَرَّمٌ لِلْبُضْعِ بِقَوْلِ الزَّوْجِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، فَحُرْمٌ كَالظَّهَارِ ، بَلْ هَذَا أَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الظَّهَارَ يَرْتَفِعُ تَحْرِيمُهُ بِالتَّكْفِيرِ ، وَهَذَا لَا سَبِيلَ

لِلزَّوْجِ إِلَى رَفْعِهِ بِحَالٍ ، وَلَأنَّهُ ضَرَرٌ وَاضِرٌّ بِنَفْسِهِ وَبِامْرَأَتِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، فَيَدْخُلُ فِي غُموْمِ النَّهْيِ ، وَبِمَا كَانَ وَسِيلَةً إِلَى عَوْدِهِ إِلَيْهَا حَرَامًا ،

أَوْ بِحِيلَةٍ لَا تُزِيلُ التَّحْرِيمَ ، وَوُقُوعِ النَّدَمِ ، وَخَسَارَةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، فَكَانَ أَوَّلُ بِالتَّحْرِيمِ مِنَ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ ، الَّذِي ضَرَرُهُ بَقَاؤُهَا فِي

الْعِدَّةِ أَيْمًا يَسِيرَةً ، أَوْ الطَّلَاقِ فِي طَهَرٍ مَسْتَهًا فِيهِ ، الَّذِي ضَرَرُهُ اخْتِمَالُ النَّدَمِ بِظُهُورِ الْحَمْلِ ؛ فَإِنَّ ضَرَرَ جَمْعِ الثَّلَاثِ يَتَضَاعَفُ عَلَى ذَلِكَ

أَضْعَافًا كَثِيرَةً .

ثم قال ابن قدامة :

وَلَأنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، رَوَاهُ الْأَثَرُ وَعَبِيرُهُ ، وَلَمْ يَصِحَّ عِنْدَنَا فِي عَصَرِهِمْ خِلَافُ قَوْلِهِمْ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ إِجْمَاعًا . ( المغني ) .

فائدة : ١

حكم الطلاق الثلاث بكلمة واحدة ، كقولك : أنت طالق بالثلاث ؟

اختلف العلماء في حكم الطلاق الثلاث بكلمة واحدة ، هل يقع ثلاثاً أم واحدة على قولين :

القول الأول : أن طلاق الثلاث واحدة .

وهذا اختيار ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم .

أ- لقوله تعالى ( الطلاق مرتان ) .

وجه الدلالة : أن المرتين في لغة العرب إنما تكون مرة بعد مرة ، وهذا ما يدل عليه القرآن أيضاً كما في قوله تعالى ( سنعذبهم مرتين ) .

ب- ولقوله تعالى ( فطلقوهن لعدتهن ) .

وجه الاستدلال : أن الآية بينت أن الطلاق المشروع هو ما كان للعدة ، أي : لاستقبال العدة ، بأن تطلق المرأة واحدة لتستقبل العدة ،

والقول بجمع الثلاث مخالف لمقتضى الآية ، لأنه لا يكون فيه استقبال لعدتها حيث تكون الطلقة الثانية والثالثة في وقت عدتها فلا تصح

وإذا لم يصح لم يقع .

ج- ولحديث ابن عباس قال ( كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَأَبِي بَكْرٍ ، وَسَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً ، فَقَالَ

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ ، فَلَوْ أَمَضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ ؟ فَأَمَضَاهُ عَلَيْهِمْ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

**وجه الدلالة :** أن الطلاق بلفظ واحد كان يعد طلاقاً واحدة في زمن رسول الله ﷺ وأبي بكر ، وأن عمر لم يجعله ثلاثاً إلا لما رأى استعجال الناس في جمع الطلاق ، وهذا من باب السياسة الشرعية التي توجد مع الحاجة والمصلحة ، وإلا فإن الأمر مستقر عند الصحابة في ذلك .

د- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ ( طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ أُمَّ رُكَانَةَ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَاجِعِ امْرَأَتَكَ " ، فَقَالَ : إِنِّي طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا . قَالَ : قَدْ عَلِمْتُ ، رَاجِعِهَا ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .  
وَبِی لَفْظٍ لِأَحْمَدَ : ( طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ امْرَأَتَهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ثَلَاثًا ، فَخَرَجَ عَلَيْهَا ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّهَا وَاحِدَةٌ ) وَفِي سَنَدِهَا ابْنُ إِسْحَاقَ ، وَفِيهِ مَقَالٌ .

**وجه الاستدلال :** ظاهر حيث جعل ﷺ الثلاث واحدة .

**القول الثاني :** أن طلاق الثلاث يقع ثلاثاً .

وهذا قول جماهير العلماء ، بل حكى إجماعاً .

**قال ابن قدامة :** وإن طلق ثلاثاً بكلمة واحدة وقع الثلاث وحرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره، ولا فرق بين قبل الدخول وبعده، روي ذلك عن ابن عباس، وأبي هريرة، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو، وابن مسعود، وأنس، وهو قول أكثر أهل العلم من التابعين، والأئمة بعدهم .

**وقال القرطبي :** قال علماؤنا : واتفق أئمة الفتوى على لزوم إيقاع الطلاق الثلاث في كلمة واحدة ، وهو قول الجمهور .

**قال ابن القيم :** أنه يقع ، وهذا قول الأئمة الأربعة ، وجمهور التابعين وكثير من الصحابة .

**وقال ابن عبد الهادي :** قال ابن رجب : اعلم أنه لم يثبت عن أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من أئمة السلف المعتد بقولهم في الفتاوى في الحلال والحرام- شيء صريح في أن الطلاق الثلاث بعد الدخول يحسب واحدة إذا سبق بلفظ واحد .

**وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي :** وعلى هذا القول -أي: اعتبارها ثلاثاً- جل الصحابة وأكثر العلماء منهم الأئمة الأربعة . اهـ .  
أ- لقوله تعالى ( الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِخْسَارٍ ) .

وجه الدلالة : أن قوله (الطلاق مرتان) يدل على جواز جمع التلقيات معاً وأنه يقع بهما، وإذا وقع بالاثنتين وقع بالثلاث إذا جمعت .

ب- **قال النووي :** واحتج الجمهور بقوله تعالى ( وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ) .

قالوا: معناه: أن المطلق قد يحدث له ندم فلا يمكنه تداركه ؛ لوقوع البينونة، فلو كانت الثلاث لا تقع لم يقع طلاقه إلا رجعيّاً فلا يندم .

**قال الشنقيطي :** ... وَمِمَّا يُؤَيِّدُ هَذَا الإِسْتِدْلَالُ الْقُرْآنِيُّ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ إِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَرَرْتُهَا إِلَيْهِ ، فَقَالَ : يَنْطَلِقُ أَحَدُكُمْ فَيَرْكَبُ الْأُخْمُوقَةَ ، ثُمَّ يَقُولُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ ، إِنَّ اللَّهَ قَالَ : وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ، وَإِنَّكَ لَمِنْ تَتَّقِ اللَّهَ ، فَلَا أَجْدَ لَكَ مَخْرَجًا ، عَصَيْتَ رَبَّكَ ، وَبَانَكَ مِنْكَ امْرَأَتُكَ .

وَأَخْرَجَ لَهُ أَبُو دَاوُدَ مُتَابِعَاتٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَحْوِيهِ ، وَهَذَا تَفْسِيرٌ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لِلآيَةِ بِأَنَّهَا يَدْخُلُ فِي مَعْنَاهَا وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ وَلَمْ يَجْمَعْ الطَّلَاقَ فِي لَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا بِالرَّجْعَةِ ، وَمَنْ لَمْ يَتَّقِهِ فِي ذَلِكَ بِأَنْ يَجْمَعَ الطَّلَاقَ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا بِالرَّجْعَةِ ؛ لَوْفُوعِ الْبَيْنُونَةِ بِهَا مُجْتَمِعَةٌ ، هَذَا هُوَ مَعْنَى كَلَامِهِ ، الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ . وَهُوَ قَوِيٌّ جِدًّا فِي حَقِّ النَّزَاعِ ؛ لِأَنَّهُ مُفَسِّرٌ بِهِ قُرْآنًا ، وَهُوَ تَرْجُمَانُ الْقُرْآنِ وَقَدْ قَالَ ﷺ (اللَّهُمَّ عَلِّمْنَا التَّأْوِيلَ) وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ جُلُّ الصَّحَابَةِ وَكَثَرُ الْعُلَمَاءِ ، مِنْهُمْ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ . وَحَكَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ .

ج- سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ ( أَنَّ عُومَيْرَ الْعَجَلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ لَهُ أَرَأَيْتَ يَا عَاصِمُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَنَتْهُ فَتَقَتْلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ فَسَلَّ لِي عَنْ ذَلِكَ يَا عَاصِمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

فَسَأَلَ عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُومَيْرٌ فَقَالَ يَا عَاصِمُ مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ عَاصِمٌ لِعُومَيْرٍ لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ فَذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا . قَالَ عُومَيْرٌ وَاللَّهِ لَا أَنتَهِي حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا . فَأَقْبَلَ عُومَيْرٌ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ

رَجُلًا أُيْقِنْتُهُ فَتَقَتُّلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ فَأَذْهَبَ فَأَتَتْ بِهَا . قَالَ سَهْلٌ فَتَلَاعَنَا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا فَرَعْنَا قَالَ عُومِرُ كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُنْسَكُنْهَا . فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَكَانَتْ سُنَّةَ الْمُتَلَاعِنِينَ ( متفق عليه .

**وجه الدلالة:** أن عومراً جمع الطلقات الثلاث بلفظ واحد ومع ذلك لم ينكر عليه رسول الله ﷺ هذا الطلاق مما يدل على أنه جائز وواقع .  
د-عن عائشة رضي الله عنها ( أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فتزوجت فطلقت ، فسئل النبي ﷺ أنحل للأول ؟ قال : حتى يذوق عسيلتها كما ذاق الأول ) متفق عليه .

**وجه الدلالة:** ذكر البخاري هذا الحديث تحت ترجمة (باب من أجاز الطلاق ثلاثاً) وقال ابن حجر والعيني: هو ظاهر في كونها مجموعة .  
هـ- ثبت في الصحيحين من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن ( أن فاطمة بنت قيس أخبرته : أن زوجها أبا حفص بن المغيرة المخزومي طلقها ثلاثاً ، ثم انطلق إلى اليمن ، فانطلق خالد بن الوليد في نفر فأتوا رسول الله ﷺ في بيت ميمونة أم المؤمنين فقالوا: إن أبا حفص طلق امرأته ثلاثاً فهل لها نفقة ؟ فقال رسول الله ﷺ : ليس لها نفقة وعليها العدة ) .

**وجه الدلالة:** أن فاطمة أخبرت بأن زوجها طلقها ثلاثاً ، ومع ذلك لم ينكره رسول الله ﷺ مما يدل على أنه جائز وواقع .  
لكن هذا الاستدلال فيه نظر ، لأن المراد : أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات كما جاء عند مسلم ، وليس المراد الثلاث المجتمعة .  
و- حديث ركانة ( أنه طلق امرأته سهيمة البتة ، فأخبر النبي ﷺ وقال : والله ما أردت إلا واحدة ، فقال رسول الله ﷺ : والله ما أردت إلا واحدة ؟ قال ركانة : والله ما أردت إلا واحدة ، فردها إليه رسول الله ﷺ ) .

**ووجه الاستدلال** بهذا الحديث يتضح في أن النبي ﷺ حلف ركانة ، أنه ما أراد بالبتة إلا واحدة ، فدل على أنه لو أراد بها أكثر لوقع ما أرادوه ولو لم يفترق الحال لم يخلفه ، ومن استدلل بهذا الحديث لمذهب الجمهور أبو بكر الرازي الجصاص قال : لو لم تقع الثلاث إذا أرادها لما استحلفه بالله ما أردت إلا واحدة .

وكذلك ابن قدامة قال : ومتى طلقها ثلاثاً بكلمة واحدة أو بكلمات حُرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ؛ لما روي أن « ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته سهيمة البتة ، ثم أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، طلقتم امرأتي سهيمة البتة ، والله ما أردت إلا واحدة ، فقال رسول الله ﷺ : والله ما أردت إلا واحدة ؟ فقال ركانة : والله ما أردت إلا واحدة ، فقال : هو ما أردت فردها إليه رسول الله ﷺ ) رواه الترمذي والدارقطني وأبو داود وقال : الحديث صحيح . فلو لم تقع الثلاث لم يكن للاستحلاف معنى .

ز- حديث محمود بن لبيد وقد تقدم . .

**وجه الاستدلال :** أنه لو كانت الثلاث المجموعة لا تقع ، لبين ذلك النبي ﷺ ، لأنه لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة

ك- واستدلوا بحديث ابن عباس : بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمضاها على الناس .

وجه الدلالة: أن هذا قول عمر وقد وافقه الصحابة ولم يخالفوه، فكانه إجماع منهم على ذلك، وهو ليس مخالفة لما كان على عهد رسول الله ﷺ ، لأنه قد يكون عند الصحابة ما ينسخ جعل الثلاث واحدة، إذ يبعد أن يجمعوا على أمر مخالف لما كان عليه رسول الله ﷺ .  
والله أعلم .

## فائدة : ٢

أجاب الجمهور عن حديث ابن عباس ( كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَيُّ بَكْرٍ ، وَسَنَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ ... ) . بأجوبة :

أولاً : أنه منسوخ .

قال ابن حجر : دعوى النسخ ، فنقل البيهقي عن الشافعي أنه قال يشبه أن يكون بن عباس علم شيئاً نسخ ذلك قال البيهقي : ويقويه ما أخرجه أبو داود من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن بن عباس قال : كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعته وإن طلقها ثلاثاً فنسخ ذلك .

ومن رجع النسخ ابن حجر فقال بعد بحث للمسألة : فالذي وقع في هذه المسألة نظير ما وقع في مسألة المتعة سواء، أعني: قول جابر : أنها كانت تفعل في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وصدر من خلافة عمر، قال: ثم نحانا عمر عنها فانتبهنا، فالراجح في الموضعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث؛ للإجماع الذي انعقد في عهد عمر على ذلك، ولا يحفظ أن أحداً في عهد عمر خالفه في واحدة منهما، وقد دل إجماعهم على وجود .

**الجواب الثاني :** : حمل الحديث على غير المدخول بها .

**قال ابن حجر :** وهو جواب إسحاق بن راهويه وجماعة وبه جزم زكريا الساجي من الشافعية .

**قال الشيخ الشنقيطي :** وحجة هذا القول: أن بعض الروايات كرواية أبي داود جاء فيها التقييد بغير المدخول بها، والمقرر في الأصول هو حمل المطلق على المقيد، ولا سيما إذا اتحد الحكم والسبب كما هنا .

**الجواب الثالث :** ليس في الحديث ما يدل على أن الرسول ﷺ هو الذي جعل ذلك ولا أنه علم به وأقر عليه، وهذا جواب ابن المنذر وابن حزم ومن وافقهما.

وهناك أجوبة أخرى ذكرها ابن حجر والشنقيطي .

### فائدة : ٣

**قال ابن رجب في آخر كتابه:** اعلم أن ما قضى به عمر على قسمين:

**أحدهما :** ما جمع فيه عمر الصحابة وشاورهم فيه فأجمعوا معه عليه، فهذا لا يشك أنه الحق كهذه المسألة، والعمريتين، وكقضائه فيمن جامع في إحرامه أنه يمضي في نسكه وعليه القضاء والهدي ومسائل كثيرة.

**الثاني :** ما لم يجمع الصحابة فيه مع عمر، بل مختلفين فيه في زمنه، وهذا يسوغ فيه الاختلاف كمسائل الجد مع الإخوة .

( وَإِنْ طَلَّقَ مَدْخُولًا بِهَا فِي حَيْضٍ أَوْ طَهْرٍ جَامِعٍ فِيهِ فَبِدْعَةٍ، مُحَرَّمٌ ) .

وقد تقدم ذلك في الكلام على حديث ابن عمر لما طلق امرأته .

فالطلاق حال الحيض أو حال الطهر الذي جامع فيه بدعة محرم .

( ويقع ) .

أي : مع تحريمه لكنه إذا طلقها وهي حائض فإن هذا الطلاق واقع .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

**قال ابن قدامة :** فإن طلقها للبدعة ، وهو أن يطلقها حائضاً ... وقع طلاقه في قول عامة أهل العلم .

أ- لقوله تعالى ( الطلاق مرتان ... ) .

ب- وقوله تعالى ( فإن طلقها فلا تحل ... ) .

**وجه الدلالة :** أن الآيات عامة تدل على وقوع الطلاق في أي وقت ممن له حق وقوعه ، فلم يفرق بين أن يكون الطلاق في حال الحيض أو الطهر ، ولم يخص حالاً دون حال توجب حمل الآيات على العموم .

**ج-** ولحديث ابن عمر لما طلق امرأته قال ﷺ : ( ... مره فليراجعها ... ) فهذا دليل على أن الطلاق يقع ، إذ لا تكون المراجعة إلا بعد الطلاق الذي يعتد به .

**د-** وروى البخاري عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال : ( حسبت علي تطليقة ) .

وفي رواية للدارقطني : ( أن عمر قال : يا رسول الله ، فيحسب بتلك التطليقة ؟ قال : نعم ) .

وعن نافع عن ابن عمر : ( أنه طلق امرأته وهي حائض ، فأتى عمر النبي ﷺ وذكر ذلك له فجعلها واحدة ) رواه الدارقطني .

**قال الحافظ في الفتح :** وهو نص في موضع الخلاف ، فيجب المصير إليه .

**هـ-** أن ابن عمر مذهبه الاعتداد بها ، وهو صاحب القصة ، وصاحب القصة أعلم .



**قال النووي :** أَجْمَعَتِ الْأُئِمَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ طَلَاقِ الْحَائِضِ الْخَائِلِ بِعَرِّ رِضَاهَا فَلَوْ طَلَّقَهَا أَنْتُمْ وَوَقَعَ طَلَّاقُهُ وَيُؤْمَرُ بِالرَّجْعَةِ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمَدْكُورِ فِي الْبَابِ ، وَشَدَّدَ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ ، فَقَالَ : لَا يَنْعَمُ طَلَّاقُهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْدُونٍ لَهُ فِيهِ فَأَشْبَهَ طَلَّاقُ الْأَجْنَبِيَّةِ . وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ ، وَبِهِ قَالَ الْعُلَمَاءُ كَافَّةً وَدَلِيلُهُمْ أَمْرُهُ بِمُرَاجَعَتِهَا وَلَوْ لَمْ يَنْعَمْ لَمْ تَكُنْ رَجْعَةً . فَإِنْ قِيلَ الْمُرَادُ بِالرَّجْعَةِ الرَّجْعَةُ اللَّعْوِيَّةُ وَهِيَ الرَّدُّ إِلَى حَالِهَا الْأَوَّلِ لَا أَنَّهُ تُحْسَبُ عَلَيْهِ طَلِّقَةٌ فَلَنَّا هَذَا عَلَطَ لَوُجْهِينِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ حَمَلَ اللَّفْظِ عَلَى الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ يُقَدِّمُ عَلَى حَمَلِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ اللَّعْوِيَّةِ كَمَا تَقَرَّرُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ ، الثَّانِي أَنَّ ابْنَ عُمَرَ صَرَّحَ فِي رَوَايَاتٍ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ بِأَنَّهُ حَسَبَهَا عَلَيْهِ طَلِّقَةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( نووي ) .

**وذهب بعض العلماء :** إلى عدم وقوعه .

وهذا قول الظاهرية ، واختيار شيخ الإسلام ، ونصره ابن القيم ، واختاره ابن باز ، وابن عثيمين .

أ- لقوله تعالى ( فطلقوهن لعدن ) .

**وجه الدلالة :** أن المطلق في حال الحيض لا يكون مطلقاً للعدة ، لأن الطلاق المشروع المأذون فيه أن يطلقها في طهر لم يمسه فيها ، وما عدا هذا لا يكون طلاقاً للعدة في حق المدخول بها .

ب- واستدلوا بما رواه أبو داود من حديث أبي الزبير عن ابن عمر ( أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ ، فسأل عمر رسول الله ﷺ ... قال عبد الله : فردها علي ولم يرها شيئاً ) .

**والجواب عن هذا :**

أن قوله ( ولم يرها شيئاً ) بأنها لا تصح ، فإن أبا الزبير خالف في روايته رواية الجمهور ، وهي أكثر عدداً وأثبت حفظاً ، فروايتهم أولى من روايته .

**قال ابن عبد البر :** قوله: ( ولم يرها شيئاً ) منكر ، لم يقله غير أبي الزبير ، وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله ، فكيف فيمن هو أثبت منه .

**قال الخطابي :** لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا .

ج- قالوا : المراد بالمراجعة هنا إمساكها على حالها ، لان المراجعة لها معنى أعم من إعادة المطلقة .

( وَتُسَنُّ رَجْعَتُهَا ) .

أي : إذا طلقها وهي حائض - فإنه يقع الطلاق كما تقدم - لكن يسن رجعتها ، لكي يطلقها في طهر لم يجامع فيه .

لحديث ابن عمر ( أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ - وَهِيَ حَائِضٌ - فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا ، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا ... ) .

**قال النووي :** أجمعوا على أنه إذا طلقها يؤمر برجعتها .

- لكن اختلف العلماء : هل الرجعة واجبة أم مستحبة على قولين :

**فقييل :** مستحبة .

وهذا مذهب جمهور العلماء ، كما نقله النووي والشوكاني .

**قالوا :** لأن ابتداء النكاح لا يجب ، فاستدامته كذلك ، فكان القياس قرينة على أن الأمر للندب .

**وقيل :** واجب .

فمن طلق زوجته وهي حائض وجب مراجعتها .

وهو قول جماعة من العلماء كداود وغيره .

للأمر به ( مره فليراجعها ) .

وقالوا : لما كان الطلاق في حال الحيض محرماً كان استدامة النكاح واجبة .

وقالوا : لأن المراجعة تتضمن الخروج من المعصية .

**والراجح** الوجوب للأمر به في قوله ( مره ... ) .

#### فائدة :

الحكمة من الأمر برجعته وإعادتها إلى عصمتها :

قيل : لأجل أن يقع الطلاق الذي أذن الله فيه في زمن الإباحة ( وهو زمن الطهر الذي لم يجامعها فيه ) .

وقيل : عقوبة المطلق الذي طلق في زمن الحيض ، فعوقب بنقيض قصده .

وقيل : ليزول المعنى الذي حرم الطلاق في الحيض لأجله ( وهو تطويل العدة ) .

(وَلَا سُنَّةَ وَلَا بَدْعَةَ لِمُسْتَبِينَ حَمْلُهَا، وَصَغِيرَةٍ، وَآيسَةٍ، وَغَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا).

في هذه الأصناف الأربعة لا يوجد طلاق سنة ولا بدعة في الزمن ، بل يصح أن يطلق في أي وقت ، سواء أكانت طاهرة أم حائضاً .

#### الحامل :

ففي حديث ابن عمر (أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ « مُرَّهْ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيُطْلِقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا » ) .

قوله : ( فليطلقها حاملاً ... ) .

قال النووي : فيه دلالة لجواز طلاق الحامل التي تبين حملها ، وهو مذهب الشافعي ، قال ابن المنذر : وبه قال أكثر العلماء .

وقال الحافظ ابن حجر : وقد تمسك بهذه الزيادة : ( ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً ) من استثنى من تحريم الطلاق في طهر جامع فيه ما

إذا ظهر الحمل ، فإنه لا يحرم ، والحكمة فيه أنه إذا ظهر الحمل فقد أقدم على ذلك على بصيرة فلا يندم على الطلاق ، وأيضاً فإن زمن

الحمل زمن رغبته في الوطء ، فإذا دامه على الطلاق فيه يدل على رغبته عنها ، ومحل ذلك أن يكون الحمل من المطلق .

#### الصغيرة :

وهي من لم يأتها الحيض .

#### الآيسة :

وهي التي لا ترجو الحيض حيث انقطع عنها لكيرها .

لأنها لا تعتد بالأقراء ، فلا تختلف عدتها .

وغير مدخول بها .

لأنها لا عدة عليها فتتضرر بتطويلها .

قال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ) .

#### فائدة :

طلاق هؤلاء لا يوصف ببدعة ولا سنة من حيث الزمن ، أما من حيث العدد فالصواب أنه يوصف بالبدعة .

( وصريحه لفظ الطلاق وما تصرف منه فيقع وإن لم ينوه ) .

أي : أن ألفاظ الطلاق تنقسم إلى قسمين : صريحه ، وكناية .

#### النوع الأول : الصريحة .

وهي الألفاظ الموضوعة له التي لا تحتمل غيره . ( وهو لفظ الطلاق وما تصرف منه ) .

وحكمه : يقع الطلاق بمجرد نطقه به ولو لم ينوه ، لأنه فراق معلق على لفظ فحصل به ، وليس عملاً يتقرب به الإنسان إلى ربه حتى

نقول : إنما الأعمال بالنيات . [ قاله الشيخ ابن عثيمين رحمه الله ] .

مثل : أنت طالق ، أنت مطلقة ، طلقتك ، فلو قال رجل لزوجته : أنت طالق ، فإنها تطلق ولو لم ينوه .

#### فائدة :

لو قال الزوج : أنا أقصد بقولي : أنت طالق ، طالق من وثاق ، فهل يقبل؟ فيه تفصيل : أما حكماً فلا يقبل ، بمعنى أن الزوجة لو حاكمته

عند القاضي فلا يقبل ، لأن هذا اللفظ صريح في الطلاق لا يحتمل غيره ، لكن إن دبتته الزوجة (وكلته إلى دينه) فلا يقع في الظاهر ، فلها

ذلك (فالزوجة تحير) فإن كان زوجها معروفاً بالصدق فلتدينه، وإن كان معروفاً بالكذب والفجور فيجب أن تدينه .  
( جاد أو هازل ) .

أي : يقع الطلاق من الجاد ومن الهازل .

والفرق بين الجاد والهازل : الجاد قصد اللفظ والحكم ، والهازل : قصد اللفظ دون الحكم .  
فيقع الطلاق من الهازل .

وهذا قول الأكثر ، وهو قول الحنفية والشافعية .

قال ابن القيم : أما طلاق الهازل فيقع عند الجمهور .

فإذا تلفظ ولو هازلاً بصريح لفظ الطلاق فإن الطلاق يقع .

أ- لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ (ثَلَاثُ جِدْهَنْ جِدٌّ، وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: الْكِتَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرَّجْعَةُ). رَوَاهُ الْأَزْهَرِيُّ إِلَّا النَّسَائِيَّ

والحديث مختلف في صحته ، لكن قد ورد معناه موقوفاً على بعض الصحابة:

فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ( أربع جائزات إذا تكلم بهن : الطلاق ، والعنق ، والنكاح ، والنذر ) .

وعن علي رضي الله عنه : ( ثلاث لا لعب فيهن : الطلاق ، والعنق ، والنكاح ) .

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : ( ثلاث اللعب فيهن كالجد : الطلاق ، والنكاح ، والعنق ) .

ب- ولو قلنا لا يقع لصار مفسدة ، وهي أن كل إنسان يطلق امرأته ثم يقول : إنه لم ينو .

قال ابن قدامة : قد ذكرنا أن صريح الطلاق لا يحتاج إلى نيّة ، بل يقع من غير قصدٍ ، ولا خلاف في ذلك .

ولأنّ ما يُعتبر له القول يكتفي فيه به ، من غير نيّة ، إذا كان صريحاً فيه ، كالبيع .

وسواء قصد المزوج أو الجِدِّ؛ لقول النبي ﷺ (ثَلَاثُ جِدْهَنْ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ الْكِتَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرَّجْعَةُ). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ؛ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ

قال ابن المنذر : أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم ، على أن جد الطلاق وهزله سواء . ( المغني ) .

وقال البغوي في شرح السنة : اتفق أهل العلم على أن طلاق الهازل يقع، فإذا جرى صريح لفظ الطلاق على لسان العاقل البالغ لا ينفعه أن يقول: كنت فيه لاعباً أو هازلاً لأنه لو قيل ذلك منه، لتعطلت الأحكام، وقال كل مطلق، أو ناكح، إني كنت في قولي هازلاً فيكون في ذلك إبطال أحكام الله تعالى، فمن تكلم بشيء مما جاء ذكره في هذا الحديث لزمه حكمه، وخص هذه الثلاث بالذكر لتأكيد أمر الفرج . والله أعلم .

وذهب بعض العلماء : إلى أن طلاق الهازل لا يقع .

وهو قول جماعة من العلماء .

واستدلوا بقوله تعالى ( وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ) فدل على اعتبار العزم ، والهازل لا عزم له .

قالوا : ولأن الهازل لم يرد الطلاق ولا نوى معناه ، فكيف يترتب عليه مقتضاه ؟

والراجح قول الجمهور .

( وغيره كناية : كنحو أنت خلية ، وبرية ، وبنة ، فيقع بنيته ) .

الكناية : هي الألفاظ التي تحتل الطلاق وغيره .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) كما اتفقوا على أن الكِنَائِيَّ في الطَّلَاقِ هُوَ : مَا لَمْ يُوضَعْ اللَّفْظُ لَهُ ، وَاحْتَمَلَهُ ، وَغَيْرُهُ ، فَإِذَا لَمْ يَحْتَمَلْهُ أَصْلًا لَمْ يَكُنْ كِنَايَةً ، وَكَانَ لَعْوًا لَمْ يَقَعْ بِهِ شَيْءٌ " انتهى .

وقال الشيخ ابن عثيمين : كل ما يحتمل الفراق ، فهو كناية " انتهى من " الشرح المنع "

مثال : كأن يقول الحقي بأهلك ، أنت حرة ، أنت خلية ، اذهبي .

حكمه : لا يقع به الطلاق إلا مع نية أو قرينة .

فإنه إذا قال الحقي بأهلك فإنه يحتتمل مجرد الطلب إليها أن تذهب إلى أهلها ، ويحتتمل إرادة الطلاق .

مع النية : أن يقول لها : الحقي بأهلك ، وينوي أنه طلاق .

**فائدة :**

اختلف العلماء في لفظ ( السراح ، والفراق ) هل يعد التلفظ بما طلاقاً دون اعتبار النية على قولين :

**قيل :** أن هذين اللفظين ( السراح والفراق ) لفظان صريحان في الطلاق ، فيقع بهما الطلاق دون اعتبار النية .

فلو قال الرجل لزوجته ( فارقيني ) أو ( سرحتك ) فإن هذا طلاق ولا ينظر في ذلك إلى النية .

لكونهما جاءا في القرآن بمعنى الطلاق في قوله ( وَأَسْرَحْكَ سَرَاحًا جَمِيلًا ) وقوله ( فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ) .

وقوله ( وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلاًّ مِّن سَعَتِهِ ) .

فإن هذه الآيات صريحة في الطلاق ، لأنها وردت في القرآن بهذا اللفظ ، أي : بمعنى الطلاق .

**وقيل :** أن هذين اللفظين لا بد من اعتبار النية فيهما كغيرهما كسائر الكنايات .

وهذا اختيار ابن تيمية .

**وهذا الراجح .**

( وَإِنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي: تَطْلُقُ فِي الْحَالِ ) .

لأنه ما قبل موته يكون من حين تلفظه .

( وبعده لا تطلق ) .

لِحُصُولِ الْبَيِّنُونَةِ بِالْمَوْتِ .

لأن الموت أعظم فرقة .

ولأن من شرط صحة الطلاق كونه من زوج ، وهو بعد موته ليس زوجاً .

وفي "الاختيارات الفقهية" لابن تيمية (٥٧٦/١): "وإذا قال: أنت طالق مع موتي أو مع موتك فليس هذا بشيء" انتهى .

وفي "الروض المربع" (٥٢٩/٦) : "إذا قال: أنت طالق مع موتي أو بعده فلا يقع؛ لأن البيئونة حصلت بالموت، فلم يبق نكاح يزيله

الطلاق" انتهى .

( وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي هَذَا الشَّهْرِ ، أَوْ فِي هَذَا الْيَوْمِ ، أَوْ فِي هَذِهِ السَّنَةِ : تَطْلُقُ فِي الْحَالِ ) .

قال لها : أنت طالق في هذا الشهر ، فإنها تطلق في الحال .

لأن ما يلي لفظه من الشهر .

لِأَنَّهُ جَعَلَ الشَّهْرَ وَالْيَوْمَ وَالسَّنَةَ ظَرْفًا لِّلْوُقُوعِ ، فَكُلُّ جُزْءٍ مِنْهَا صَالِحٌ لِّلْوُقُوعِ فِيهِ .

( وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ عَدًّا ، أَوْ يَوْمَ السَّبْتِ « وَنَحْوُهُ: تَطْلُقُ بِأَوَّلِهِ ) .

لأنه علق الطلاق على صفة متى وجدت وجد الطلاق .

( وَإِنْ قَالَ: إِذَا مَضَتْ سَنَةٌ: فَأَنْتِ طَالِقٌ: تَطْلُقُ بِمُضِيِّ إِثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا ) .

لأنه علقه على صفة وقد وجدت .

**الخلاصة :**

متى علق الطلاق على زمن فوجد الزمن تطلق بأوله

لأنه علق الطلاق على صفة وقد وجدت .

( ومن قال لزوجته أنت علي حرام فهو ظهارٌ ولو نوى به الطلاق ) .

اختلف العلماء : في تحريم الرجل زوجته على أقوال كثيرة :

**القول الأول :** يكون ظهاراً .

وهذا هو المشهور من المذهب ، واختاره ابن تيمية والشنقيطي .

**القول الثاني :** أنه يمين مطلقاً ، يكفرها بكفارة يمين .

**القول الثالث :** أنه لغو لا يترتب عليه شيء ، واختاره الصنعاني .

**القول الرابع :** التفصيل على حسب نيته :

إن نوى الظهار فهو ظهار .

وإن نوى الطلاق فهو طلاق .

وإن نوى اليمين فهو يمين .

وإن لم ينو شيئاً ففيه كفارة يمين . واختار هذا القول الشيخ ابن عثيمين رحمه الله .

#### باب تعليق الطلاق

( ويقع الطلاق منجزاً ) .

أي: ويقع الطلاق منجزاً، والطلاق المنجز هو الذي يقع في الحال، كأن يقول: هي طالق، فتطلق من الآن، أي: يقع الطلاق في الحال.

( أو معلقاً على شرط كقوله : إذا جاء الوقت الفلاني فأنت طالق ، فمضى وجد الشرط الذي علق عليه الطلاق وقع ) .

تعليق الطلاق ينقسم إلى أقسام :

**أولاً :** أن يكون تعليقاً محضاً . ( سمي محضاً لأنه لا اختيار للزوج فيه ) .

كأن يقول : إذا طلعت الشمس فأنت طالق ، فيقع الطلاق إذا طلعت الشمس . (فطلوع الشمس لا تملك منعه ) .

ومثله : إذا دخل رمضان فأنت طالق ، وإذا غربت الشمس فأنت طالق .

**ثانياً :** أن يعلق الطلاق على فعل زوجته أو فعله هو ، كأن يقول لزوجته : إن دخلت دار فلان فأنت طالق ، أو ذهبت لبيت أختك فأنت طالق :

فهذه إن قصد إيقاع الطلاق بالفعل إذا حصل المعلق عليه ، فإن هذا الطلاق يقع عند حصول ما علق عليه قولاً واحداً بلا خلاف .

وإن لم يقصد الطلاق ولكنه يريد بذلك حملها على فعل أو منعها من فعل، فهذه اختلف فيها العلماء على قولين :

**القول الأول :** يقع الطلاق إذا حصل المعلق عليه .

وهذا مذهب الأئمة الأربعة .

**القول الثاني :** أنه لا يقع الطلاق إذا حصل ما علق عليه ، وإنما فيه كفارة يمين .

وهذا مذهب داود الظاهري وجماعة وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية . والله أعلم .

**فائدة :**

إذا علق طلاق امرأته على شرط فهل له أن ينقضه قبل وقوع الشرط أم لا ؟

جمهور العلماء يقولون لا يمكن أن يتنازل عنه ، لأنه أخرج الطلاق من فيه على هذا الشرط ، فلزم كما لو كان الطلاق منجزاً .

( ومن شك في طلاقٍ لم يلزمه ) .

أي : شك هل طلق زوجته أم لا ؟ فلا يلزمه الطلاق ، لأن الأصل بقاء النكاح .

والشك : التردد بين الأمرين لا مزية لأحدهما عن الآخر .

والشك في الطلاق له عدة صور :

**الصورة الأولى :** أن يشك في وقوع أصل الطلاق - يشك هل طلق أم لم يطلق - .

الأصل عدم الطلاق ، لأن النكاح متيقن والطلاق مشكوك فيه والشك لا يعارض اليقين ( اليقين لا يزول بالشك ) .

**الصورة الثانية :** أن يشك في عدد الطلاق ، بأن يتيقن بأنه طلق امرأته لكنه شك هل طلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثة ، فاليقين الأقل وهو واحدة ، وما زاد على الواحدة مشكوك فيه .

**الصورة الثالثة :** أن يشك في وجود الشرط وعدمه ، هل طلاق زوجته كان معلقاً أو كان منجزاً ، فالأصل عدم الشرط .

**الصورة الرابعة :** الشك في تحقق الشرط وجوداً أو عدماً ، تيقن أنه طلق وأنه علق زوجته على شرط لكن يشك بحصول الشرط ، كأن يقول : إن فعلت كذا فزوجتي طالق ، وشك هل حصل الأمر أم لا ، فالأصل عدم الوقوع .

(وَأِنْ قَالَ لِمَنْ طَلَّهَا زَوْجَتَهُ: أَنْتِ طَالِقٌ: طَلَّقَتْ زَوْجَتَهُ لَا عَكْسَهَا) .

اغْتِبَارًا بِالْقَصْدِ دُونَ الْخِطَابِ .

جاء في الشرح الممتع : أي: وجد امرأة تشبه زوجته في اللباس، وفي الجسم، وفي المشي فظننها زوجته، فقال: أنت طالق، وتبين أنها غير زوجته، يقول المؤلف: تطلق الزوجة؛ لأنه أوقع الطلاق بصيغته التي يقع بها، مع أنه تبين أنها أجنبية ليست زوجة له، فنقول: العبرة بالمقاصد، وهذا الرجل قصد طلاق زوجته في شخص يظنها زوجته.

قوله (لا عكسها) .

بِأَنْ لَقِيَ امْرَأَتَهُ، فَظَنَّهَا أَجْنَبِيَّةً، فَقَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، لَمْ تَطْلُقِي امْرَأَتَهُ.

(وإن قال لئسائه إحداكن طالق ولم ينو واحدة بعينها خرجت بالقرعة) .

أي : وجب إخراج من لم يعينه منهن بالقرعة ، فمن خرجت عليها القرعة فهي الطالقة بتلك اللفظة التي تلفظ بها .

**وذهب بعض العلماء :** أنه يتخير أيتهما شاء .

( وإن خيّر امرأته فاختارت نفسها طلقته واحدة ، وإن لم تختّر أو اختارت زوجها لم يقع شيء ) .

أي : لو خيّر الرجل زوجته فقال لها اختاري ، فخيرها بين أن تبقى معه زوجة ، وبين أن يطلقها ، فاختارت الطلاق ، أي : اختارت نفسها فإنه يقع طلاق واحدة ، وإن لم تختّر ، أو اختارت البقاء معه لم يحصل بذلك طلاق ولا شيء .

عَنْ عَائِشَةَ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيَّرَ نِسَاءَهُ فَلَمْ يَكُنْ طَلَقًا ) متفق عليه .

فهذا الحديث دليل على أن من خيّر امرأته بين البقاء معه وبين مفارقتها ، فاختارته لا يقع عليها بذلك طلاق .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

فإن اختارت نفسها فطلقة واحدة على القول الراجح .

وقيل : هو طلاق رجعي ، وقيل : يقع به طلاق بائنة ، لكن هذه الأقوال ضعيفة .

**فائدة :**

**قال الخطابي :** يؤخذ من قول عائشة ( فاخترناه فلم يكن طلاقاً ) أنها لو اختارت نفسها لكان ذلك طلاقاً ، ووافقه القرطبي في المفهوم

فقال : في الحديث أن المخيرة إذا اختارت نفسها أن نفس ذلك الاختيار يكون طلاقاً من غير احتياج إلى نطق بلفظ يدل على الطلاق ،

قال : وهو مقتبس من مفهوم قول عائشة المذكور .

**فوائد منوعة عن الطلاق :**

**فائدة : ١**

طلاق الأمة تطليقتان .

**قال ابن قدامة :** ... وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الطَّلَاقَ مُعْتَبَرٌ بِالرِّجَالِ، فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ حُرًّا؛ فَطَلَّاقُهُ ثَلَاثُ حُرَّةٍ كَانَتْ الزَّوْجَةُ أَوْ أُمَةً وَإِنْ كَانَ عَبْدًا؛

فَطَلَّاقُهُ اثْنَتَانِ حُرَّةٌ كَانَتْ زَوْجَتُهُ أَوْ أُمَةً .

رُويَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَزَيْدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَابْنُ الْمُثَنِّرِ .

لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَاطَبَ الرِّجَالِ بِالطَّلَاقِ فَكَانَ حُكْمُهُ مُعْتَبَرًا بِهِمْ .

وَلَأَنَّ الطَّلَاقَ خَالِصٌ حَقِّ الزَّوْجِ وَهُوَ نِمَّا يَحْتَلِفُ بِالرِّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ فَكَانَ اخْتِلَافُهُ بِهِ كَعَدَدِ الْمُنْكَوحَاتِ . ( المغني ) .

فقد ورد عن عمر أنه قال ( ينكح العبد امرأتين ، ويطلق تطليقتين ) أخرجه الدارقطني .

ولأن العبد على النصف من الحر ، ولم يجعل الطلاق طلقة ونصف لأن الطلاق لا يتنصف .

**وقد وقع خلاف في هذه المسألة :**

فذهب جمهور العلماء من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة إلى أن عدد الطلاق معتبر بالزوج .

فإن كان حراً فإنه يملك على زوجته ثلاث تطليقات ولو كانت أمة ، وإن كان الزوج عبداً فإنه يملك تطليقتين لا غير ولو كانت زوجته حرة ،

فإن طلقها الثانية بانتهى منه ولم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

لما ورد عن عمر كما تقدم .

ولأن الرجل هو المخاطب بالطلاق فهو المعتبر به .

ولأن الطلاق خالص حق الزوج .

**وذهب الحنفية** إلى أن الطلاق معتبر بالنساء ، فإن كانت الزوجة حرة فطلاقها ثلاث ولو كان زوجها عبداً ، وإن كانت الزوجة أمة

فطلاقها اثنتان وإن كان زوجها حراً .

قالوا : لأن المرأة محل الطلاق ، فيعتبر بها كالعدة .

**وذهب بعض العلماء** إلى أن العبد كالحرة في هذه المسألة .

لأن النصوص لم تخص الحر دون العبد .

**فائدة : ٢**

الطلاق لا يقع بمجرد النية .

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ : ( إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمِّي مَا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا ، مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلِّمْ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

فهذا الحديث دليل : على أن الطلاق بمجرد النية أو دون النطق به لا يقع .

وهذا هو قول جمهور أهل العلم كما نقله الحافظ في الفتح ( ٩ / ٣٩٤ ) ، ونقله ابن قدامة في المغني ( ١٢١/٧ ) عن عامة أهل العلم .

ب- ولأن الفرق في الشرع علقته على لفظ الطلاق ، ونية الطلاق ليست لفظاً .

ج- أن إيقاع الطلاق بالنية لا يثبت إلا بالدليل ، وليس ثمة دليل على ذلك .

**قال ابن قدامة :** جُمِلَ ذَلِكَ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْفِعْلِ ، فَلَوْ نَوَاهُ بِقَلْبِهِ مِنْ غَيْرِ لَفِظٍ ، لَمْ يَقَعْ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ عَطَاءٌ ،

وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَبُخَيْرٌ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ .

لِقَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ( إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمِّي عَمَّا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا ، مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ ) .

وَلَأَنَّهُ تَصَرُّفٌ يُرِيْلُ الْمِلْكَ ، فَلَمْ يَحْصُلْ بِالنِّيَّةِ كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ .

**فائدة : ٣**

إذا كتب الرجل بيده صريح الطلاق ، فإنه لا يقع إلا إذا نواه ، عند جمهور العلماء ؛ لأن الكتابة محتملة .

**قال ابن قدامة :** ولا يقع الطلاق بغير لفظ الطلاق ، إلا في موضعين :

أحدهما : من لا يقدر على الكلام ، كالأخرس إذا طلق بالإشارة ، طلقت زوجته . وبهذا قال مالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . ولا

نعلم عن غيرهم خلافهم...

**الموضع الثاني :** إذا كتب الطلاق ، فإن نواه طلقت زوجته ، وبهذا قال الشعبي ، والنخعي ، والزهري ، والحكم ، وأبو حنيفة ، ومالك

وهو المنصوص عن الشافعي ...

فأما إن كان كتب ذلك من غير نية، فذهب بعض العلماء إلى أنه يقع وهو قول الشعبي، والنخعي، والزهري، والحكم؛ لما ذكرنا. والقول الثاني : أنه لا يقع إلا بنية، وهو قول أبي حنيفة، ومالك، ومنصوص الشافعي؛ لأن الكتابة محتملة، فإنه يقصد بها تجربة القلم، وتجويد الخط، وغم الأهل، من غير نية. ( المغني ) .  
وقال الشيخ ابن باز : هذا قول الجمهور ، لأن الكتابة في معنى الكناية ، والكناية لا يقع بها الطلاق إلا مع النية في أصح قولي العلماء ، إلا أن يقتنر بالكتابة ما يدل على قصد إيقاع الطلاق فيقع بها الطلاق.

#### فائدة : ٤

إذا قال الزوج: أنت طلاق، أو قال: أنت الطلاق، ففي هذا خلاف، هل هو صريح فيقع بدون نية، أو كناية لا يقع معها الطلاق إلا بالنية.

فالجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة على أنه صريح.

قال ابن قدامة : فَإِنْ قَالَ : أَنْتِ الطَّلَاقُ .

فَقَالَ الْقَاضِي : لَا تَحْتَلِفُ الرِّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ بِهِ ، نَوَاهُ أَوْ لَمْ يَنْوِهِ ، وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ .  
وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِيهِ وَجْهَانِ . ( المغني ) .

#### فائدة : ٥

قال الشيخ ابن عثيمين : إن قال : إن كلمت زيدا فأنت طالق ، ثم طلقها وبانت منه ، ثم تزوجها قبل أن تكلم زيدا ، ثم كلمت زيدا بعد التزويج ، فعلى المذهب وغير المذهب تطلق ؛ لأن يمينه لم تنحل ، فالصفة لم توجد فتطلق بكل حال.  
وعند شيخ الإسلام في هذه المسألة أنها لا تطلق ؛ لأن الظاهر أنه أراد وقوع الصفة في النكاح الأول الذي علق عليه ، وفي الحقيقة أنك إذا تدبرت الأمر وجدت أن هذا القول أرجح من غيره ؛ لأن الظاهر من هذا الزوج أنه لم يطرأ على باله أن هذا التعليق يشمل النكاح الجديد ، اللهم إلا إذا كان علقها على صفة يريد ألا تتصف بها مطلقا ، فهذا قد يقال : إنها تعود الصفة " انتهى من " الشرح الممتع "

#### باب الرَّجْعَةِ

( مَنْ طَلَّقَ مَدْخُولًا بِهَا بِلَا عَوَظٍ دُونَ مَا لَهُ مِنَ الْعَدَدِ فَلَهُ رَجْعَتُهَا فِي عَدَّتِهَا وَلَوْ كَرِهَتْ ) .

تعريف الرجعة : إعادة مطلقة غير بائن إلى ما كانت عليه بغير عقد ما دامت في العدة ( وسبأني محترزات هذا التعريف بعد قليل ) .  
( مَنْ طَلَّقَ ) هذا الشرط الأول .

فلا رجعة إلا بعد طلاق ، فلو فسخ النكاح لفقد مانع فليس له حق الرجعة .

( مَدْخُولًا بِهَا ) هذا الشرط الثاني .

فإن لم يكن مدخولاً بها فلا رجعة ، لأنه لا عدة عليها .

( بِلَا عَوَظٍ ) هذا الشرط الثالث .

فإن كان بعوض فلا رجعة إلا بعقد جديد .

( دُونَ مَا لَهُ مِنَ الْعَدَدِ ) هذا الشرط الرابع .

كأن يطلق طليقة أو تطليقتين .

فلو طلقها الطليقة الثالثة فلا رجعة .

( فَلَهُ رَجْعَتُهَا فِي عَدَّتِهَا ) هذا الشرط الخامس .

فإن راجعها بعد العدة فلا رجعة .

لقوله تعالى (وَيُعَوِّلُكُمُ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ) . أي : في العدة .



فعلم من الآية أنه لا حق للأزواج بعد انتهاء العدة .

**قال القرطبي :** وأجمع العلماء على أن الحر إذا طلق زوجته الحرة ، وكانت مدخولاً بها تطليقة أو تطليقتين أنه أحق برجعته ما لم تنقض عدتها ، وإن كرهت المرأة ، فإن لم يراجعها المطلق حتى انقضت عدتها فهي أحق بنفسها ، وتصير أجنبية منه لا تحل له إلا بخطبة ونكاح مستأنف بولي ، وهذا إجماع من العلماء .

مثال : رجل قال لزوجته أنت طالق ، فتطلق ، فله الحق ما دامت في العدة أن يراجعها ، لكن بالشروط السابقة .

#### - أدلة مشروعية الرجعة :

أ- قوله تعالى ( وَيُغَوِّلُهَا أَحَقُّ بِرَدِّهِ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ) . والمراد بالبعث هنا الزوج .

قال ابن كثير: أي وزوجها الذي طلقها أحق بردها ما دامت في عدتها.

قوله تعالى ( فِي ذَلِكَ ) الإشارة إلى التبرص المفهوم من قوله تعالى ( يتبرصن ).

والمعنى: وأزواجهن أحق بإرجاعهن إذا رغبوا في ذلك مادمن في العدة.

**قال الشنقيطي :** ... كما أنه أشار هنا إلى أنها إذا بانث بانقض العدة لا رجعة له عليها، وذلك في قوله تعالى ( وَيُغَوِّلُهَا أَحَقُّ بِرَدِّهِ فِي ذَلِكَ ) لأن الإشارة بقوله ( ذَلِكَ ) رجعة إلى زمن العدة المعبر عنه في الآية بثلاثة قروء.

ب- قال تعالى ( الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ) .

فقوله ( فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ ) هو الرجعة مع المعروف ( أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ) وهو تطليقها .

ج- وفي قصة ابن عمر حينما طلق زوجته قال ﷺ لعمر ( مره فليراجعها ) .

د- وثبت في سنن أبي داود ( أن النبي ﷺ طلق حفصة ثم راجعها ) .

وأجمع العلماء على مشروعية الرجعة .

( ولو كرهت ) .

أي : ولو كرهت الزوجة الرجوع ، فإنه لا يشترط رضاها ، وكذا لا يشترط علمها .

**قال ابن حجر :** وقد أجمعوا على أن الحر إذا طلق الحرة بعد الدخول بها تطليقة أو تطليقتين فهو أحق برجعته ، ولو كرهت المرأة ذلك .

**وقال ابن قدامة :** وَجُمِلَتْهُ أَنَّ الرِّجْعَةَ لَا تُقْتَضَرُ إِلَى وَلِيٍّ ، وَلَا صَدَاقٍ ، وَلَا رِضَى الْمَرْأَةِ ، وَلَا عِلْمِهَا . بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الرِّجْعَةَ فِي أَحْكَامِ الرُّوْحَانِ ، وَالرِّجْعَةُ إِمْسَاكٌ لَهَا ، وَإِسْتِيقَاءٌ لِنِكَاحِهَا ، وَلِهَذَا سَمَّى اللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - الرِّجْعَةَ إِمْسَاكًا ، وَتَرَكَّهَا فِرَاقًا وَسَرَاحًا ، فَقَالَ : ( فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ) .

وَفِي آيَةِ أُخْرَى : ( فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ) .

وَأَمَّا تَشَعُّثُ النِّكَاحِ بِالطَّلَاقِ وَأَنْعَقَدَ بِمَا سَبَبَ زَوَالِهِ ، فَالرِّجْعَةُ تُرْبِلُ شُعْنَهُ ، وَتَقْطَعُ مُصِيبَهُ ، إِلَى الْبَيِّنُونَةِ ، فَلَمْ يَحْتَاجْ لِذَلِكَ إِلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ابْتِدَاءُ النِّكَاحِ . ( المغني ) .

( بلفظ : راجعت امرأتي ونحوه ) .

أي : أن الرجعة تحصل بالقول : كقوله : راجعتك .

وهذا محل اتفاق بين العلماء .

كقول : راجعت امرأتي ، رددتها ، أمسكتها ، أعدتها .

**قال ابن قدامة :** فأما القول فتحصل به الرجعة بغير خلاف .

**فائدة :**

هل تحصل الرجعة بالفعل ( وهو الوطء ) ؟ يعني لو وطء زوجته الرجعية دون أن يتلفظ هل مجرد الوطء يكون رجعة :

اختلف العلماء على أقوال :

**القول الأول :** إن الرجعة لا تحصل بالفعل ، فلا تحصل إلا بالقول .

وهذا قول الشافعي وهو قول ابن حزم .

أ- لأن إعادة الزوجية بعد الطلاق إنشاء للزواج من وجه ، فلا بد من القول .

ب- أن الله سمى الرجعة رداً ( وبعولتهن أحق بردهن ... ) والرد إنما يكون بالكلام دون الفعل .

**القول الثاني :** أن مجرد الوطء يكفي ولو لم ينو .

وهذا مذهب الحنفية .

أ- لأنه استباح منها ما لا يستباح .

ب- لقوله ( مره فليراجعها ) فلم يخص قولاً من فعل ، ومن ادعى الاختصاص فعليه الدليل .

**القول الثالث :** يصح بشرط نية الرجوع . ( أن يجامعها بنية الرجعة ) .

وهذا قول مالك ، واختاره ابن تيمية .

لعموم ( إنما الأعمال بالنيات ) .

لأن المرتجع الواطئ إذا نوى بوطئه إحداث الرجعة حصلت له كما نواها ، وإن وطئ دون نية الرجعة فلا تكون رجعة لانتفاء شرطها وهو النية .

**والراجع** تحصل بالوطء مع نية المراجعة ، واختاره ابن تيمية .

**قال السعدي :** وإن كان قد طلقها رجعيّاً فلا يخلو إما أن تكون العدة قد فرغت فلا تحل له إلا بنكاح جديد مجتمعة فيه شروطه، وإما أن تكون في العدة، فإن قصد بالوطء الرجعة : صارت رجعة وصار الوطء مباحاً، وإن لم يقصد به الرجعة : فعلى المذهب تحصل به الرجعة، وعلى الصحيح : لا تحصل به رجعة، فعليه : يكون الوطء محرماً .

**وقال ابن عثيمين :** القول الثاني : أنها لا تحصل الرجعة بالوطء إلا بنية المراجعة؛ لأن مجرد الوطء قد يستبيحه الإنسان في امرأة أجنبية مثل الزنا، فهذا الرجل قد تكون ثارت شهوته عليها، أو أنه رآها متجملة وعجز أن يملك نفسه فجامعها، وما نوى الرجعة، ولا أرادها، ولا عنده نية أن يرجع لها، فعلى هذا القول لا تحصل الرجعة بالوطء إلا بنية الرجعة، وهذا هو الصحيح، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله؛ لأن الوطء قد يكون عن رغبة في إرجاعها فيكون نية إرجاع، وقد يكون لمجرد الوطء والشهوة فلا يدل على الإرجاع ... إلى أن قال: فالصواب أن الرجعة لا تحصل بمجرد الوطء إلا إن كان من نيته أنه ردها، وأنه استباحها على أنها زوجة، فإذا كان كذلك فهذه مراجعة، لكن على هذا القول لو أنه جامعها بغير نية الرجوع، وأتت بولد من هذا الجماع، فهل يكون ولداً له؟ الجواب: نعم، يكون ولداً له، لأن هذا الوطء وطء شبهة، لأنها زوجته ولم تخرج من عدتها، ولا يحد عليه حد الزنا، وإنما يعزر عليه تعزيراً . (الشرح الممتع) **( وَيُسَنُّ الْإِشْهَادُ ) .**

أي : يسن للزوج إذا أراد أن يرجع زوجته في العدة أن يشهد على ذلك .

وقد اتفق العلماء على استحباب الإشهاد .

**قال ابن قدامة :** ولا خلاف بين أهل العلم في أن السنة الإشهاد .

لكن اختلف العلماء هل هو واجب أم لا على قولين :

**القول الأول :** أنه واجب .

وهو قول الشافعي في القديم وابن حزم ونقله ابن كثير عن عطاء .

أ- لقوله تعالى ( فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذُوَيْ عَدْلِ مِّنكُمْ ) والضمير يعود على الطلاق والرجعة .

ب- أثر عمران بن الحصين ( أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ، ثُمَّ يَرَاجِعُ، وَلَا يُشْهَدُ؟ فَقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى طَلَاقِهَا، وَعَلَى رَجْعَتِهَا ) .

ج- ولما يترتب على ذلك من المصلحة، من عدم الإنكار، فإذا كان الزوج قد أشهد على الرجعة فلا تستطيع الزوجة أن تنكر .  
**القول الثاني :** أنه مستحب .

وهذا مذهب الحنفية في المشهور عنهم ، والشافعي في قوله الجديد ، ومالك ، وأحمد في أشهر الروايتين عنه .

أ- لحديث ابن عمر ( مره فليراجعها ) ولم يذكر الإشهاد والمقام مقام بيان .

ب- ولأنها لا تفتقر إلى قبول فلم تفتقر إلى شهادة .

**قال ابن قدامة :** وهي اختيار أبي بكر ، وقول مالك ، وأبي حنيفة ؛ لأنها لا تفتقر إلى قبول ، فلم تفتقر إلى شهادة ، كسائر حقوق الزوج ، ولأن ما لا يشترط فيه الولي لا يشترط فيه الإشهاد ، كالبيع ، وعند ذلك يحمل الأمر على الاستحباب ، ولا خلاف بين أهل العلم ، في أن السنة للإشهاد . ( المغني ) .

**والراجح القول بالاستحباب ، والقول بالوجوب قول قوي :**

أ- لأن فيه قطعاً للنزاع فيما لو ادعت الزوجة أنه لم يراجع .

ب- ولأن فيه احتياطاً والنكاح ينبغي فيه الاحتياط .

وأما أثر عمران بن حصين فلا يدل على الوجوب لأمر :

**أولاً :** أنه من قول الصحابي واجتهاده .

**ثانياً :** مما يؤكد تضعيف هذا الاستدلال ، أن عمران بن حصين قد أمر السائل بأن يشهد على أمرين : الطلاق والرجعة ، والإجماع منعقد على عدم وجوب الإشهاد في الطلاق .

**ثالثاً :** أن الأمر الوارد في أثر عمران قد خرج مخرج الحث والتشديد ، وذلك أن المقام مقام إفتاء ، وإلا فقد ثبت عن عمران - في الخبر نفسه - أنه أجاب السائل بقوله : طلقت لغير السنة ، ورجعت لغير السنة ، فهذا اللفظ مفهوماً أن الإشهاد على الطلاق والرجعة سنة . ( أحكام الرجعة ) .

**( وَهِيَ زَوْجَةٌ، لَهَا وَعَلَيْهَا حُكْمُ الزَّوْجَاتِ، لَكِنْ لَا قَسَمَ لَهَا ) .**

**أي :** أن المطلقة الرجعية - ما دامت في العدة - حكمها حكم الزوجات من وجوب النفقة والكسوة والمسكن، ويرث كل منهما صاحبه إذا مات في العدة

أ- لقوله تعالى ( وبعولتهن أحق بردهن ) فسماهم بعولة ، والبعل الزوج .

ب- ولأن الصحابة أجمعوا على توريث الرجعية ، وهذا دليل على أنها زوجة .

**قال ابن قدامة :** وإذا مات زوج الرجعية ، استأنفت عدة الوفاة ، أربعة أشهر وعشراً ، بلا خلاف .

**وقال ابن المنذر :** أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ذلك . وذلك لأن الرجعية زوجة يلحقها طلاقه ، وينالها ميراثه ، فاعتدت للوفاة ، كغير المطلقة . ( المغني ) .

**قال ابن القيم :** وما يُبيِّن الفرق بين عدة الرجعية والبائن : أن عدة الرجعية لأجل الزوج ، وللمرأة فيها النفقة والسكنى باتفاق المسلمين . ( زاد المعاد ) .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) الْمُعْتَدَةُ عَنْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ تُعْتَبَرُ زَوْجَةً ؛ لِأَنَّ مِلْكَ النِّكَاحِ قَائِمٌ ، فَكَانَ الْحَالُ بَعْدَ الطَّلَاقِ كَالْحَالِ قَبْلَهُ ، وَلِهَذَا اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ جَمِيعًا عَلَى وَجُوبِ السُّكْنَى فِيهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ ) .

**فائدة :**

حكم بقاء المطلقة الرجعية في بيت زوجها :

يجب على المرأة المطلقة طلاقاً رجعياً أن تبقى في بيت زوجها ، ويحرم على زوجها أن يخرجها منه .

لقوله تعالى : ( لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ) .

وما عليه الناس الآن من كون المرأة إذا طلقت طلاقاً رجعيّاً تنصرف إلى بيت أهلها فوراً هذا خطأ ومحرم، لأن الله قال : ( لَا تُخْرِجُوهُنَّ )، ( وَلَا يُخْرِجَنَّ )، ولم يستثن من ذلك إلا إذا أتت بفاحشة مبينة، ثم قال بعد ذلك : ( وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ) . ثم بين الحكمة من وجوب بقائها في بيت زوجها بقوله : ( لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ) فقد يكون بقاؤها في البيت سبباً لتراجع الزوج عن الطلاق ، فإرجاعها ، وهذا أمر مقصود ومحبوب للشرع .

**قال القرطبي رحمه الله :** ( لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ) أي ليس للزوج أن يخرجها من مسكن النكاح ما دامت في العدة ، ولا يجوز لها الخروج أيضاً لحق الزوج إلا لضرورة ظاهرة ، فإن خرجت أثمت ولا تنقطع العدة . والرجعية والمبتوتة في هذا سواء . وهذا لصيانة ماء الرجل . وهذا معنى إضافة البيوت إليهن؛ كقوله تعالى : ( وَادْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ) وقوله تعالى : ( وَقُرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ) فهو إضافة إسكان وليس إضافة تملك . وقوله : ( لَا تُخْرِجُوهُنَّ ) يقتضي أن يكون حقاً في الأزواج . ويقتضي قوله : ( وَلَا يُخْرِجَنَّ ) أنه حق على الزوجات . انتهى .

## فائدة : ٢

الذي يجوز للمطلقة الرجعية في أثناء العدة مع زوجها :

قال الشيخ ابن عثيمين : لها أن تكشف له وأن تتزين وأن تتجمل وأن تنظف وأن تكلمه وبكلمتها وتجلس معه وتفعل كل شيء ما عدا الاستمتاع بالجماع أو المباشرة فإن هذا إنما يكون عند الرجعة وله أن يرجعها بالقول فيقول راجعت زوجتي وله أن يراجعها بالفعل فيجامعها بنية المراجعة . " انتهى من "فتاوى إسلامية" .

( لَكِنْ لَا قَسَمَ لَهَا ) .

أي : لكن يستثنى شيء واحد : وهو القسم ، فلا يقسم لها .

أي : لو كان له زوجات أخر ، فليس لها حق في القسم ، لأنها مطلقة .

( وَلَا تَصُحُّ مُعْلَقَةٌ بِشَرِطٍ ) .

أي : لا يصح أن تكون الرجعة معلقة بشرط .

مثال : أن يقول إذا جاء آخر الشهر راجعتك ، أو إن قدم زيد راجعتك .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يصح تعليقها .

( فَإِذَا طَهَّرْتَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ ، وَلَمْ تَغْتَسِلْ ، فَلَهُ رَجْعَتُهَا ) .

أي : إذا طهرت الرجعية من الحيضة الثالثة ولم تغتسل فلزوجها أن يراجعها .

أ- وروي ذلك عن عمر ، وعلي ، وابن مسعود ... ، ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم ، فيكون إجماعاً .

ولأن أكثر أحكام الحيض لا تزول إلا بالغسل ، وكذلك هذا . ( المغني ) .

ورجحه الشيخ ابن عثيمين .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه ليس له رجعتها .

لقوله تعالى : ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) ، والقراء : الحيض ، وقد زالت ، فيزول التربص .

( وَإِنْ فَرِغَتْ عِدَّتُهَا قَبْلَ رَجْعَتِهَا بَانَتْ وَحُرِّمَتْ قَبْلَ عَقْدٍ جَدِيدٍ ) .

أي : إذا فرغت من العدة ولم يراجعها فقد بانَتْ ، ولا يقدر على مراجعتها إلا بعقد جديد .

وهذا بالإجماع .

قال تعالى ( وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ) أي في العدة ، فمفهوم الآية أنها إذا فرغت عدتها لم تبح إلا بعقد جديد بشرطه .

( وَتَعَوَّذْ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ طَلَاقِهَا ، وَلَوْ نَكَحَتْ غَيْرَهُ ) .

أي : إذا طلق الرجل زوجته دون ما يملك من العدد ، بأن طلقها واحدة أو اثنتين ، فإذا راجعها في أثناء العدة ، أو أن العدة انتهت وتزوجها بعقد جديد ، فإنه يعود على ما بقي من طلاقها ، ولا تلغى الطلاقات السابقة .

( ولو نكحَتْ غيره ) .

أي : حتى ولو تزوجت .

فلو أنه طلقها طلقتين ، ثم انتهت عدتها ، ثم تزوجت رجلاً ثم طلقها ، ثم عاد الزوج الأول وعقد عليها ، فإنه يعود على ما بقي له ، وهنا بقي له طقة واحدة .

الخلاصة :

أولاً : لا خلاف بين الفقهاء أن الرجل إذا طلق زوجته ثلاثاً ثم تزوجت غيره بعد انتهاء عدتها من الأول ، ثم طلقها الثاني بعد الدخول بها أنها ترجع إلى الأول بعد انتهاء عدتها من الثاني بثلاث تطليقات .

وحكم الإجماع ابن المنذر وغيره .

ثانياً : لا خلاف بين الفقهاء أن الرجل إذا طلق زوجته بما دون الثلاث ثم عادت إليه برجعة أو نكاح جديد قبل زوج ثانٍ فإنها ترجع إليه على ما بقي من طلاقها .

قال ابن قدامة : وَإِنْ رَغِبَ مُطَلِّقُهَا فِيهَا فَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَّابِ يَتَزَوَّجُهَا بِرِضَاهَا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ وَتَرْجِعُ إِلَيْهِ بِطَلْقَتَيْنِ وَإِنْ طَلَّقَهَا اثْنَتَيْنِ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِطَلْقَةٍ وَاحِدَةٍ بَعْدَ خِلَافِ بَيِّنٍ أَهْلُ الْعِلْمِ .

ثالثاً : وقع الخلاف بين الفقهاء : فيما إذا طلق الرجل زوجته بأقل من ثلاث ، وانتهت عدتها منه ، ثم تزوجت غيره ودخل بها ، ثم طلقها أو مات عنها ، وانتهت عدتها من الثاني ، ثم تزوجها الأول ، فهل يستأنف الأول ثلاث طلاقات أو تكون عنده على ما بقي من الثلاث على قولين :

القول الأول :

أنها تكون عنده على ما بقي من الثلاث ، فإن طلقها واحدة بقي له طلقتان ، وإن طلقها اثنتين بقي له واحدة .

وهذا قول الجمهور .

قال ابن قدامة : وَهَذَا قَوْلُ الْأَكْبَرِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَأَبِي وَمُعَاذٌ وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ .

وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ زَيْدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ .

وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعُبَيْدَةُ وَالْحَسَنُ وَمَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَابْنُ أَبِي لُبَيْلٍ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَأَبُو ثَوْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَابْنُ الْمُنْذِرِ .

أ- لأنه الوارد عن كبار الصحابة كعمر وعلي وعمران .

عن عمر بن الخطاب قال ( أما امرأة طلقها زوجها تطليقة أو تطليقتين ثم تركها حتى تحل وتنكح زوجها غيره فيموت عنها أو يطلقها ثم ينكحها زوجها الأول فإنها تكون عنده على ما بقي من طلاقها ) رواه مالك في الموطأ .

قال مالك : وعلى ذلك السنة عندنا التي لا اختلاف فيها .

ب- ولأن وطء الثاني لا يحتاج إليه في الإخلال للزوج الأول فلا يغير حكم الطلاق كوطء .

ج- ولأنه تزويج قبل استيفاء الثلاث فأشبه ما لو رجعت إليه قبل وطء الثاني .

القول الثاني :

أنه يستأنف ثلاث طلاقات .

وهذا مذهب الحنفية .

( وَإِنْ ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا فِي زَمَنِ يُمَكِّنُ انْقِضَاؤَهَا فِيهِ ، أَوْ بَوْضِعِ الْحَمْلِ الْمُمْكِنِ ، وَأَنْكَرَهُ فَقَوْلُهَا ) .

أي : إذا ادعت المرأة انقضاء عدتها فالقول قولها بشرط أن يكون في زمن يمكن انقضاؤها فيه .

لأنه أمر لا يعرف إلا من قبلها ، فقبل قولها فيه .

**قال ابن قدامة :** وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا ، فِي مُدَّةٍ يُحْكَمُ انْقِضَاؤُهَا فِيهَا ، قُبِلَ قَوْلُهَا .

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ يَكُنْ مِنْهَا حَلَقٌ مِمَّا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ) .

فَلَوْلَا أَنَّ قَوْلَهُنَّ مُقْبُولٌ ، لَمْ يُجْرَجْنَ بِكِتْمَانِهِ ، وَلَئِنَّهُ أَمْرٌ يُخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهَا فِيهِ ، كَالْبَيِّنَةِ مِنَ الْإِنْسَانِ فِيمَا تُعْتَبَرُ فِيهِ الْبَيِّنَةُ ، أَوْ أَمْرٌ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا ، فَتُقْبَلُ قَوْلُهَا فِيهِ . ( المغني ) .

#### فائدة : ١

ما الحكم إذا ادعى الزوج بعد انقضاء عدتها أنه قد راجعها فأنكرته ؟

الحكم :

إن كان الزوج له بينه حكم له بما .

وإن لم يكن له بينة فالقول قولها .

أ- لأن الأصل عدم الرجعة .

ب- ولأن جانب العدد يرجح على جانب الزوج .

#### فائدة : ٢

**الحكم إذا راجع الرجل زوجته بالعدة وهي لا تعلم ، وبعد انقضاء عدتها تزوجت ؟**

لو أن المرأة تزوجت بعد انقضاء عدتها ، ثم ادعى زوجها الأول أنه راجعها دون علمها ، وأقام البينة على ذلك : زُدت إليه .

**قال ابن قدامة :** وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ زَوْجَ الرَّجْعِيَّةِ إِذَا رَاجَعَهَا ، وَهِيَ لَا تَعْلَمُ ، صَحَّتِ الْمُرَاجَعَةُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقْتَضِي إِلَى رِضَاهَا ، فَلَمْ تَقْتَضِرْ إِلَى عِلْمِهَا كَطَلَاقِهَا .

فَإِذَا رَاجَعَهَا وَلَمْ تَعْلَمْ ، فَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، وَتَزَوَّجَتْ ، ثُمَّ جَاءَ وَادَّعَى أَنَّهُ كَانَ رَاجِعَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ ، ثَبِتَ أَنَّهَا زَوَّجَتْهُ ، وَأَنَّ نِكَاحَ الثَّانِي فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً غَيْرَهُ ، وَتُرَدُّ إِلَى الْأَوَّلِ ، سَوَاءً دَخَلَ بِهَا الثَّانِي أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا .

**هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ ؛ مِنْهُمْ الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .**

وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ؓ .

وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- رَوَايَةً ثَانِيَةً ، إِنَّ دَخَلَ بِهَا الثَّانِي فَهِيَ امْرَأَتُهُ ، وَيَبْطُلُ نِكَاحُ الْأَوَّلِ .

رُويَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . ( المغني ) .

#### باب الإيلاء

**( الإيلاء أن يحلف على ترك وطء زوجته أبداً أو مدة تزيد على أربعة أشهر ) .**

الإيلاء لغة : الحلف .

**واصطلاحاً :** حلف زوج على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر .

مثال : كأن يقول لزوجته : والله لا أطأك خمسة أشهر .

ف قوله ( حلف ) أن يحلف بالله أو بصفة من صفاته على ترك الوطء .

فإن حلف على ترك الوطء بغير ذلك ، مثل أن يحلف بالطلاق أو العتق كأن يقول : إن وطئتكَ فأنت طالق ، أو فلله علي صوم شهر ، فقد

اختلف العلماء هل يكون مولى أم لا؟ والجمهور أنه يكون إيلاء ، وقد روي عن ابن عباس أنه قال (كل يمين منعت جماعاً فهي إيلاء).

وقوله ( على ترك وطء ) هذا الشرط الثاني ، أن يحلف على ترك الجماع في القبل ، فلو حلف أن لا يباشر زوجته لمدة سنة ونيته المباشرة

دون الفرج ، فليس بمولى .

وقوله ( زوجته ) هذا الشرط الثالث ، وهو أن يكون المخلوف عليها زوجته ، سواء كانت مدخولاً بها أم غير مدخول .

لقوله تعالى (لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ) .

ولأن غير الزوجة لا حق لها في وطئه فلا يكون مولياً عنها ، فلو حلف على ترك وطء أجنبية ثم نكحها لم يكن مولياً لذلك .

قوله ( أكثر من أربعة أشهر ) هذا الشرط الرابع .

وهو أن يحلف على ترك الوطء أكثر من أربعة أشهر ، ولا خلاف في ذلك أنه إيلاء ، فإن حلف على أربعة أشهر فما دونها لم يكن مولياً ، ولا يتعلق به أحكام الإيلاء ، لقوله تعالى (لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) فجعل الله للزوج تربص أربعة أشهر ، فإذا حلف على أربعة أشهر فما دونها فلا معنى للتربص ، لأن مدة الإيلاء تنقضي قبل ذلك أو مع انقضائه، وتقدير التربص بأربعة أشهر يقتضي كونه في مدة يتناولها الإيلاء، وهو ما كان أكثر من أربعة أشهر .

واختار بعض العلماء — ومنهم الشيخ ابن عثيمين رحمه الله — أنه إذا حلف على ترك الوطء أربعة أشهر أو أقل فإنه يعتبر إيلاء ، لأن الله قال (لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ) فأثبت الله الإيلاء ، لكن جعل المدة التي ينظرون فيها أربعة أشهر ، فلو قال : والله لا أجامع زوجتي ثلاثة أشهر ، فإن هذا مولٍ ، لأنه حلف أن لا يجامعها ، ولكننا لا نقول له شيئاً الآن ، لأنه إذا تمت المدة انحلت اليمين .

**فائدة :**

**حكم الإيلاء :**

إن كان فوق أربعة أشهر فإنه حرام

وإن كان دونها فهو جائز للمصلحة . وقد ثبت في البخاري عن أنس ( أن النبي ﷺ آلى من نسائه شهراً ) .

ومعنى إيلاء النبي ﷺ هنا : اعتزال نسائه شهراً .

( فإذا طلبت الزوجة حقها من الوطء أمر بوطئها ) .

أي : إذا طلبت الزوجة حقها من الوطء ، فإنه يؤمر بذلك .

لأن في عدم ذلك إضراراً بالزوجة .

( وضربت له أربعة أشهر ) .

أي : إذا رفض الرجوع والفتية للوطء ، وطلبت المرأة حقها ، فإن القاضي يضرب له أربعة أشهر .

لقوله تعالى (لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) .

وقد اختلف العلماء متى تبدأ مدة الإيلاء ؟

**فقييل :** تبدأ من المطالبة .

**وقيل :** تبدأ من الإيلاء ، وهذا هو الصحيح .

لقوله تعالى (لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) فجعل الله التربص مقروناً بالوصف وهو الإيلاء ، ويثبت هذا الوصف من اليمين ، لأنه من حين أن يحلف يصدق عليه بأنه مولي .

مثال : فإذا آلى في اليوم (٢٧) من شهر محرم ، ولم تطالبه إلا في (٢٧) من شهر ربيع الأول ، فيكون مضى عليه شهران، فهل تبدأ المدة من (٢٧) محرم أو من (٢٧) ربيع الأول ؟ تبدأ من (٢٧) محرم ويكون بقي له شهرين .

( فإذا وطئ كفر كفارة يمين ) .

أي : إذا مضت المدة وهي أربعة أشهر ، ورجع وفاء وجامع ، فإنه يكفر كفارة يمين عن يمينه .

لقوله (فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) (فَإِنْ فَاءُوا) أي رجعوا إليهن بالجماع .

**فائدة : ١**

فإن وطئ في الدبر فما فاء ، لأن الوطء في الدبر حرام ، ولا يسمى جماعاً ، لأنه لا يحصل به كمال الاستمتاع .

#### فائدة : ٢

أو بما دون الفرج كالفخذين فما فاء ، لأن هذا ليس جماعاً تحصل به كمال اللذة .

( وإن امتنع ألزم بالطلاق ) .

أي : بعد مضي أربعة أشهر - إن لم يرجع للجماع - يأمره القاضي بالطلاق إذا طلبت الزوجة ذلك ، لأن الحق لها ، وأما إذا لم تطلب المرأة الطلاق فلا يجوز للحاكم أن يأمره .

عن ابن عمر قال : ( إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَقَفَ الْمُؤَلِّي حَتَّى يُطَلِّقَ ، وَلَا يَقْعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَتَّى يُطَلِّقَ ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

#### فائدة : ١

ذهب جمهور العلماء إلى أن الزوجة لا تطلق بمجرد مضي المدة ، وإنما يغير بين الرجوع أو الطلاق إذا طلبت الزوجة .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه بمجرد مضي المدة تطلق المرأة من زوجها ، وهذا القول ضعيف .

#### فائدة : ٢

إن ترك الوطء إضراراً بها بلا يمين ولا عذر .

فقال بعضهم : يعتبر إيلاء ، وهذا قول مالك .

وقال أبو حنيفة والشافعي ، لا يكون مولياً ، وهذا القول هو الصحيح .

وإنما يطالب بالمعاشرة بالمعروف وإلا تملك الفسخ أو الطلاق .

#### فائدة : ٣

هل إذا طلق الحاكم يكون طلاقاً بائناً أم رجعياً ؟

قيل : إذا فرق الحاكم بينهما فإنه يكون طلاقاً رجعياً .

وهذا قول الجمهور .

وقيل : يكون طلاقاً بائناً .

لأنه طلاق شرع لرفع الضرر عن المرأة . والأول أصح .

#### كتاب الظهار

( والظهار أن يقول لزوجته : أنت علي كظهر أمي ) .

هذا تعريف الظهار ، وهو أن يقول لزوجته : أنت علي كظهر أمي .

مثال : أن يقول الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي .

قال في المغني : والظهار : مُشْتَقٌّ مِنَ الظَّهْرِ ، وَإِنَّمَا حَصُوا الظَّهْرَ بِذَلِكَ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَرْكُوبٍ يُسَمَّى ظَهْرًا ، لِحُصُولِ الرُّكُوبِ عَلَى ظَهْرِهِ فِي الْأَعْلَى ، فَسَبَّهُوا الزَّوْجَةَ بِذَلِكَ .

#### فائدة : ١

وقد ذكر المفسرون أن آيات الظهار نزلت في أوس بن الصامت الأنصاري الخزرجي، لما ظاهر من زوجته خولة بنت مالك بن ثعلبة، فأرادها فأبى عليه حتى تأتى النبي ﷺ، فجاءت النبي ﷺ وجعلت تجادلها، والنبي ﷺ يحاورها، والله يسمع ذلك، فأنزل الله الآيات من أول سورة المجادلة .

#### فائدة : ٢

قوله ( أن يقول لزوجته ) يَصِحُّ الظَّهَارُ مِنْ كُلِّ زَوْجَةٍ ، كَبِيرَةٍ كَانَتْ أَوْ صَغِيرَةٍ ، مُسْلِمَةٍ كَانَتْ أَوْ ذِمِّيَّةً ، مُمَكِّنًا وَطُفْهًا أَوْ غَيْرَ مُمَكِّنٍ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ .



أ- لَعْمُومُ الْآيَةِ .

ب- وَلَانَّهَا زَوْجَةٌ يَصِحُّ طَلَاقُهَا ، فَصَحَّ الظَّهَارُ مِنْهَا ، كَغَيْرِهَا .

### فائدة : ٣

قوله ( أن يقول لزوجته ) فيه أن الظهار يكون من الزوجة ، فلا يصح من أجنبية .

وهذا قول أبي حنيفة والشافعي .

أ- لقوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) والأجنبية ليست من نسائه .

ب- وَلَأنَّ الظَّهَارَ يَمِينٌ وَرَدَّ الشَّرْعُ بِحُكْمِهَا مُقَيَّدًا بِنِسَائِهِ ، فَلَمْ يَثْبُتْ حُكْمُهَا فِي الْأَجْنَبِيَّةِ .

وذهب بعض العلماء : إلى انه يصح الظهر من الأجنبية .

وهذا قول مالك وهو المذهب .

فإذا قال لأجنبية : أنت علي كظهر أمي ، فإنه لا يطؤها إذا تزوجها حتى يكفر .

لأنها يمين مكفرة فصح انعقادها قبل النكاح .

وأجاب هؤلاء عن الآية بأنها خرجت مخرج الغالب .

قال ابن قدامة : ... أمَّا الآية ، فَإِنَّ التَّحْصِيصَ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ ؛ فَإِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يُظَاهِرُ مِنْ نِسَائِهِ ، فَلَا يُوجِبُ تَحْصِيصَ

الْحُكْمِ بِهِنَّ . ( المغني ) .

### فائدة : ٤

قوله ( كظهر أمي ) من شَبَّهَ امْرَأَتَهُ بِمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ فهو ظهار وهو على ثلاث أضرب :

الضرب الأول : إذا شبه زوجته بأمه ، كأن يَقُولَ : أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي .

فَهَذَا ظَهَارٌ إِجْمَاعًا ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ تَصْرِيحَ الظَّهَارِ أَنْ يَقُولَ : أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي .

وَفِي حَدِيثِ حُوَيْلَةَ امْرَأَةِ أُوسِ بْنِ الصَّامِتِ ، أَنَّهُ قَالَ لَهَا : أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي ، فَذَكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهُ بِالْكَفَّارَةِ .

الضَّرْبُ الثَّانِي : أَنْ يُشَبَّهَهَا بِظَهْرِ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ مِنْ دَوَى رَجْمِهِ ، كَجَدَّتِهِ وَعَمَّتِهِ وَخَالَتِهِ وَأُخْتِهِ .

فَهَذَا ظَهَارٌ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

قال ابن قدامة مستدلاً بهذا القول :

أ- وَلَكِنَّا أَتَيْنَاهُ مُحَرَّمَاتٍ بِالْقُرْآنِ ، فَأَشْبَهَنَ الْأُمَّ فَأَمَّا الْآيَةُ فَقَدْ قَالَ فِيهَا ( وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ) .

وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي مَسْأَلَتِنَا ، فَجَرَى مَجْرَاهُ .

ب- وَتَعْلِيْقُ الْحُكْمِ بِالْأُمِّ لَا يَمْتَنِعُ ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِي غَيْرِهَا إِذَا كَانَتْ مِثْلَهَا .

الضَّرْبُ الثَّالِثُ : أَنْ يُشَبَّهَهَا بِظَهْرِ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ سِوَى الْأَقَارِبِ ، كَالْأُمَّهَاتِ الْمُرْضِعَاتِ ، وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الرِّضَاعَةِ ، وَخَالَاتِ

الْأَبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ ، وَأُمَّهَاتِ النِّسَاءِ ، وَالرَّبَائِبِ اللَّائِي دَخَلَ بِأَمْنِهِنَّ ، فَهَوَ ظَهَارٌ أَيْضًا .

وَالْخِلَافُ فِيهَا كَالَّذِي قَبْلَهَا .

### فائدة : ٥

اختلف العلماء : إِذَا شَبَّهَهَا بِظَهْرِ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ تَحْرِيمًا مُؤَقَّتًا ؛ كَأَخْتِ امْرَأَتِهِ ، وَعَمَّتِهَا .

فقيل : لا يكون ظهارًا .

وهو مذهب الشافعي .

لِأَنَّهَا غَيْرُ مُحَرَّمَةٍ عَلَى التَّأْيِيدِ ، فَلَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ بِهَا ظَهَارًا .

وقيل : يكون ظهارًا .

وَهُوَ اخْتِيَارُ الْحَرْقِيِّ وَقَوْلُ أَصْحَابِ مَالِكٍ .  
لأنَّهُ شَبَّهَهَا بِمَحْرَمَةٍ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ شَبَّهَهَا بِالْأُمِّ .  
وهذا ظاهر اختيار ابن قدامة .

#### فائدة : ٦

أذا قال لزوجته : أنت عليّ كأبي يريد تحريمها ؟  
فَقِيلَ : يكون ظهاراً .  
وقيل : ليس بظهار .  
وهذا قول جمهور العلماء .  
لأنه تشبيه لامرأته بما ليس بمحل لاستمتاع الرجال .

#### فائدة : ٧

إذا قال لزوجته أنتِ عندي أو مني كظهر أُمِّي فإنه يعتبر ظهاراً .  
لأنه بمنزلة [ عليّ ] ، لأن هذه الألفاظ بمعناها .  
قال ابن قدامة : وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَأُمِّي . أَوْ: مِثْلُ أُمِّي . وَنَوَى بِهِ الظَّهَارَ ، فَهُوَ ظَهَارٌ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ ؛ مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَصَاحِبَانَا ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَإِنْ نَوَى بِهِ الْكَرَامَةَ وَالتَّوْفِيرَ ، أَوْ أَنَّهَا مِثْلُهَا فِي الْكِبَرِ ، أَوْ الصَّقَةِ ، فَلَيْسَ بِظَهَارٍ . وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي نِيَّتِهِ .  
(المغني)  
سئل شيخ الإسلام : عن رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : أَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُ أُمِّي ، وَأُخْتِي ؟  
فَأَجَابَ : " إِنْ كَانَ مَقْصُودُهُ أَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُ أُمِّي وَأُخْتِي فِي الْكَرَامَةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ مَقْصُودُهُ يُشَبِّهُهَا بِأُمِّهِ وَأُخْتِهِ فِي " بَابِ النِّكَاحِ " فَهَذَا ظَهَارٌ عَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُظَاهِرِ إِذَا أَمْسَكَهَا فَلَا يَفْرُقُهَا حَتَّى يُكْفِرَ كَفَارَةَ ظَهَارٍ .

#### فائدة : ٧

إذا قال الرجل لزوجته : إن فعلت كذا أو إن لم تفعل كذا ، فأنت حرام عليّ كأُمِّي ، أو تكونين حراماً كأُمِّي ، أو كظهر أُمِّي ، فهذا ظهار معلق على شرط ، والجمهور على أنه إن وقع الشرط وقع الظهار .

( وهو محرم ) .

أي : الظهار حرام .

أ- لقوله تعالى (الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهُاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا).

[ منكرًا ] أي : حرام . [ وزورًا ] أي كذب ، لأن إخبار الرجل عن زوجته أنها أمه كذب .

ب- ولحديث ابن عباس ( أن رجلاً ظاهر من امرأته ، ثم وقع عليها ، فأثنى النبي ﷺ فقال : إني وقعتُ عليها قبل أن أكفر ، قال : فلا تقرّ بها حتى تفعل ما أمرك الله ) رواه أبو داود .

وجه الدلالة على التحريم : أنه أمر بالكفارة .

وقد نقل الصنعاني الإجماع على تحريمه .

( ولا تحرم الزوجة به ) .

أي : لا يصير الظهار طلاقاً .

أ- لقوله تعالى ( ... فتحريروا رقبة من قبل أن يتماسا ) ولو كان طلاقاً لم تحلها الكفارة .

ب- وأيضاً لو جعلناه طلاقاً لكنا قد وافقنا حكم الجاهلية ، لأنهم في الجاهلية يجعلون الظهار طلاقاً .

( وإن قالنّه لزوجه فليس بظهار ، وعليها كفارته ) .

أي : إذا قالت المرأة لزوجها أنت علي كظهر أبي فليس بظهار .

وهذا قول أكثر العلماء .

لأن الله خصه بالرجال دون النساء بقوله ( والذين يظاهرون منكم من نسائهم ... ) .

لكن عليها : عليها كفارته ، أي : كفارة الظهار .

وذهب بعض العلماء : إلى أنها عليها كفارة بيمين .

وهذا الراجح .

( ويصح منجزاً ومعلقاً ومطلقاً ومؤقتاً ) .

أي : يصح الظهار أن يكون :

منجزاً : كأن يقول أنت علي كظهر أمي .

ومعلقاً : كأن يقول : إن قميت فأنت علي كظهر أمي ، إن كلمت زيدا فأنت علي كظهر أمي .

ومؤقتاً : كأن يقول أنت علي كظهر أمي شهر رمضان .

قال ابن قدامة : وَيَصِحُّ الظَّهَارُ مُؤَقَّتًا ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي شَهْرًا ، أَوْ حَتَّى يَنْسَلِخَ شَهْرُ رَمَضَانَ .

فَإِذَا مَضَى الْوَقْتُ زَالَ الظَّهَارُ ، وَخَلَّتِ الْمَرْأَةُ بِلَا كَفَّارَةٍ ، وَلَا يَكُونُ عَائِدًا إِلَّا بِالْوَطْءِ فِي الْمُدَّةِ .

وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَفَتَادَةَ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَخَذَ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ .

لِحَدِيثِ سَلَمَةَ بِنْتِ صَخْرٍ ، وَقَوْلِهِ ( ظَاهَرْتُ مِنْ امْرِأَتِي حَتَّى يَنْسَلِخَ شَهْرُ رَمَضَانَ ) وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ أَصَابَهَا فِي الشَّهْرِ ، فَأَمَرَهُ بِالْكَفَّارَةِ .

وَلَمْ يَغْتَبِرْ عَلَيْهِ تَقْيِيدُهُ ، وَلَأَنَّهُ مَنَعَ نَفْسَهُ مِنْهَا بِبَيَمِينٍ لَهَا كَفَّارَةٌ ، فَصَحَّ مُؤَقَّتًا كَالْإِلْبَاسِ . ( المغني ) .

ومثل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله للظهار المؤقت بقوله: وهذا ربما يجري ويحصل من الإنسان أن يغضب من زوجته لإساءة عشرتها فيقول:

أنت علي كظهر أمي كل هذا الأسبوع، أو كل هذا الشهر، أو ما أشبه ذلك، فهذا يصح ظهاراً، وليس معنى قولنا: "إنه يصح" أنه يحل،

بل المعنى أنه ينعقد. فإذا مضت المدة التي وقَّت بها الظهار وجامعها بعد مضي الوقت لا تجب الكفارة؛ لأن المدة انتهت فزال حكم

الظهار. فإن وطئ الزوج زوجته في الوقت الذي وقَّت فيه الظهار وجبت عليه الكفارة، وإن فرغ الوقت ووطئ بعد الفراغ زال الظهار.

(الشرح الممتع)

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) الأصل في الظَّهَارِ إِنْ أُطْلِقَ أَنْ يَقَعَّ مُؤَقَّتًا ، فَإِنْ أَقْتَهُ كَأَنْ يُظَاهَرَ مِنْ زَوْجَتِهِ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً ، فَقَدِ

اِخْتَلَفَ الْمُفْقِهَاءُ فِي حُكْمِهِ ، فَدَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَالشَّافِعِيَّةُ فِي الْقَوْلِ الْأَطْهَرِ إِلَى أَنَّهُ يَقَعُّ مُؤَقَّتًا ، وَلَا يَكُونُ الْمُظَاهَرُ عَائِدًا إِلَّا بِالْوَطْءِ

فِي الْمُدَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَغْتَرِبْهَا حَتَّى مَضَتْ الْمُدَّةُ سَقَطَتْ عَنْهُ الْكَفَّارَةُ ، وَبَطَلَ الظَّهَارُ عَمَلًا بِالتَّأْقِيَةِ ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ صَادَفَ ذَلِكَ الزَّمَنَ دُونَ

غَيْرِهِ ، فَوَجِبَ أَنْ يَنْقَضِيَ بِانْقِضَائِهِ .

وَلَا يَنْظَرُ فِي الظَّهَارِ مُنْكَرٌ مِنَ الْقَوْلِ وَرُورٌ ، فَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ حُكْمُهُ كَالظَّهَارِ الْمُعْلَقِ .

وَدَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ فِي غَيْرِ الْأَطْهَرِ إِلَى أَنَّ الظَّهَارَ لَا يَقْبَلُ التَّأْقِيَةَ ، فَإِنْ قَيَّدَهُ بِوَقْتٍ تَأَبَّدَ كَالطَّلَاقِ ، فَيُلْغَى تَقْيِيدُهُ ، وَيَصِيرُ

مُظَاهَرًا أَبَدًا لِيُجُودَ سَبَبُ الْكَفَّارَةِ ، وَدَكَرَ الشَّافِعِيَّةُ فِي قَوْلٍ ثَالِثٍ عِنْدَهُمْ أَنَّ الظَّهَارَ الْمُؤَقَّتَ لَعَوٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَدِّدِ التَّحْرِيمَ فَأَشْبَهَ مَا إِذَا

شَبَّهَهَا بِامْرَأَةٍ لَا تُحْرَمُ عَلَى التَّأْيِيدِ . ( الموسوعة ) .

( وَيَحْرَمُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ وَطْءٌ وَدَوَاعِيهِ مِنْ ظَاهَرِ مِنْهَا ) .

أي : يحرم على المظاهر وطء زوجته حتى يخرج الكفارة .

أ- لقوله تعالى ( فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا .. ) أي : من قبل أن يمس أحدهما الآخر بالجماع .

ب- ولحديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال للمظاهر ( فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله به ) .

فالإخراج شرط لحل الوطء .

فإذا كفر زال حكم التحريم .

فائدة : ١

قوله ( قبل أن يكفر ) لا فرق بين أن تكون الكفارة عتقاً ، أو صوماً ، أو إطعاماً .

فائدة : ٢

قال السعدي : لعل الحكمة في وجوب الكفارة قبل المسيس ، أن ذلك أدعى لإخراجها ، فإنه إذا اشتاق إلى الجماع ، وعلم أنه لا يمكن من ذلك إلا بعد الكفارة بادر إلى إخراجها .

فائدة : ٣

الصحيح من أقوال العلماء فيمن جامع امرأته قبل الكفارة : أنها لا تسقط عنه ، ولا تتضاعف عليه ، بل تلزمه الكفارة ذاتها ، مع وجوب التوبة ، والكف الفوري عن جماعها حتى يكفر

قال ابن القيم : الكفارة لا تسقط بالوطء قبل التكفير ، ولا تتضاعف ، بل هي بحاله ، كفارة واحدة ، كما دل عليه حكم رسول الله ﷺ الذي تقدم ، قال الصلث بن دينار : سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر يُجامع قبل أن يكفر ، فقالوا : كفارة واحدة ، قال : وهم الحسن ، وابن سيرين ، ومسروق ، وبكر ، وقتادة ، وعطاء ، وطاووس ، ومجاهد ، وعكرمة ، قال : والعاشر : أراه نافعا ، وهذا قول الأئمة الأربعة . ( زاد المعاد ) .

( ودواعيه ) .

أي : دواعي الوطء : كالتقبيل ، والنظر إليها بشهوة ، وتكراره ، والضم ، فهذه أيضاً تحرم .

أ-أخذاً بعموم الآية .

ب- والنظر يقتضي ذلك : فإن لفظ المظاهر يقتضي ذلك : فإنه قال لامرأته : أنت علي كظهر أمي ، وهذا يقتضي المنع من الدواعي ، لأن الدواعي محرمة عليه تجاه أمه ، وقد شبه امرأته بأمه .

ج- ولأن القبلة والمس ونحوهما من ذرائع الوطء .

وذهب بعض العلماء : إنه لا يحرم .

قالوا : لأن لفظ المسيس كناية عن الجماع ، فيقتصر عليه .

والراجع الأول .

## فصل

( كَفَّارَتُهُ عَتَقُ رَقَبَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَطْعَمَ سِتِينَ مِسْكِينًا ) .

أي : وكفارة الظهارة : عتق رقبة ، فإن يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا .

والدليل على ذلك :

قال تعالى ( وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَمْ ثَوَاعِلُكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ .

فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِينًا ) .

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ قَالَ : ابْنُ الْعَلَاءِ الْبَيْهَقِيُّ قَالَ : كُنْتُ امْرَأً أُصِيبُ مِنَ النِّسَاءِ مَا لَا يُصِيبُ غَيْرِي ، فَلَمَّا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ حِفْتُ أَنْ أُصِيبَ مِنْ امْرَأَتِي شَيْئًا يَتَابَعُ بِي حَتَّى أَصْبَحَ ، فَظَاهَرْتُ مِنْهَا حَتَّى يَنْسَلِخَ شَهْرُ رَمَضَانَ ، فَبَيْنَا هِيَ تَخْدُمُنِي ذَاتَ لَيْلَةٍ ، إِذْ تَكَشَّفَ لِي مِنْهَا شَيْءٌ ، فَلَمْ أَتَّيِّنْ أَنْ نَزَوْتُ عَلَيْهَا ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ خَرَجْتُ إِلَى قَوْمِي فَأَخْبَرْتُهُمُ الْحَبْرَ ، وَقُلْتُ امشُوا مَعِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا : لَا وَاللَّهِ ، فَانْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : أَنْتَ بِذَاكَ يَا سَلَمَةُ ؟ قُلْتُ : أَنَا بِذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ وَأَنَا صَابِرٌ لِأَمْرِ اللَّهِ ، فَاحْكُمْ بِي مَا أَرَاكَ اللَّهُ ، قَالَ : حَرِّزْ رَقَبَةً ، قُلْتُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَفْلِكُ رَقَبَةً غَيْرَهَا ، وَصَرَبْتُ صَفْحَةَ رَقَبَتِي ، قَالَ : فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، قَالَ : وَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنَ الصِّيَامِ ، قَالَ : فَأَطْعِمِ وَسَقًا مِنْ قَمَرٍ يَنْ سِتِينَ مِسْكِينًا ) ( رواه أبو داود .

أولاً : عتق رقبة . [ أي تخليصها من الرق ] .

أولاً : قال ابن قدامة : ... أَنَّ كَفَّارَةَ الْمُظَاهِرِ الْقَادِرِ عَلَى الْإِعْتِقَاقِ ، عِتْقُ رَقَبَةٍ ، لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُ ذَلِكَ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ .

ثانياً : يشترط أن تكون الرقبة مؤمنة .

وهذا مذهب جمهور العلماء .

أ- حملاً للمطلق هنا على المقيد في آية القتل

ب- ولحديث الجارية ( قال لها رسول الله: أين الله ؟ قالت: في السماء ، فقال: من أنا ؟ قالت: أنت رسول الله ، قال : أعتقها فإنها مؤمنة ) رواه مسلم .

وجه الدلالة : أنه علل جواز إعتاقها عن الرقبة بأنها مؤمنة فدل على أنه لا يجزئ عن الرقبة التي عليه إلا مؤمنة .

ثالثاً : أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا رَقَبَةٌ سَالِمَةٌ مِنَ الْغُيُوبِ الْمُصْرَّةِ بِالْعَمَلِ ضَرَرًا بَيِّنًا .

لِأَنَّ الْمُقْصُودَ تَمْلِيكَ الْعَبْدِ مَنَافِعَهُ ، وَمُكِنُّهُ مِنَ التَّصَرُّفِ لِنَفْسِهِ ، وَلَا يَحْصُلُ هَذَا مَعَ مَا يَضُرُّ بِالْعَمَلِ ضَرَرًا بَيِّنًا ، فَلَا يُجْزِئُ الْأَعْمَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ الْعَمَلُ فِي أَكْثَرِ الصَّنَائِعِ ، وَلَا الْمُفْعَدُ ، وَلَا الْمُقْطُوعُ الْيَدَيْنِ أَوْ الرَّجْلَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْيَدَيْنِ آلَةُ الْبَطْشِ ، فَلَا يُمْكِنُهُ الْعَمَلُ مَعَ فَقْدِهِمَا ، وَالرَّجُلَانِ آلَةُ الْمَشْيِ ، فَلَا يَتَّهَيَّأُ لَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعَمَلِ مَعَ تَلَفِهِمَا ، وَالشَّلْلُ كَالْقَطْعِ فِي هَذَا .

وَلَا يُجْزِئُ الْمَجْنُونُ جُنُونًا مُطْبِقًا ، لِأَنَّهُ وَجَدَ فِيهِ الْمُعْتَبَانِ ، ذَهَابَ مَنَفَعَةِ الْجِنْسِ ، وَحُضُورُ الضَّرَرِ بِالْعَمَلِ .

وَيَحْدَا حَلْيَهُ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . ( المغني ) .

رابعاً : وَيُجْزِئُ الْأَعْوَرُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : فِيهِ قَوْلٌ آخَرُ ، لَا يُجْزِئُ ؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ يَمْتَنِعُ التَّضَحُّيَّةُ وَالْإِجْزَاءُ فِي الْهَدْيِ ، فَأَشْبَهَ الْعَمَى .

وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَاهُ ؛ فَإِنَّ الْمُقْصُودَ تَكْمِيلُ الْأَحْكَامِ ، وَتَمْلِيكَ الْعَبْدِ الْمَنَافِعِ ، وَالْعَوْرُ لَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَضُرُّ بِالْعَمَلِ ، فَأَشْبَهَ قَطْعَ إِيْدِي الْأُذُنَيْنِ .

وَيُقَارِئُ الْعَمَى ؛ فَإِنَّهُ يَضُرُّ بِالْعَمَلِ ضَرَرًا بَيِّنًا ، وَيَمْتَنِعُ كَثِيرًا مِنَ الصَّنَائِعِ ، وَيَذْهَبُ بِمَنَفَعَةِ الْجِنْسِ .

وَيُقَارِئُ قَطْعَ إِيْدِي الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ بِإِحْدَاهُمَا مَا يَعْمَلُ بِحَمَا ، وَالْأَعْوَرُ يُدْرِكُ بِإِحْدَى الْعَيْنَيْنِ مَا يُدْرِكُ بِحَمَا . ( المغني ) .

خامساً : وَيُجْزِئُ الْأَحْمَقُ ، وَهُوَ الَّذِي يُحْطِئُ عَلَى بَصِيرَةٍ ، وَيَصْنَعُ الْأَشْيَاءَ لِغَيْرِ فَائِدَةٍ ، وَيَرَى الْخَطَأَ صَوَابًا ، وَمَنْ يُحْتَقُ فِي الْأَخْيَانِ ، وَالْخُصْيِ ، وَالْمَجْجُوبِ ، وَالرَّثَقَاءِ ، وَالْكَبِيرِ الَّذِي يَقْدُرُ عَلَى الْعَمَلِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَضُرُّ بِالْعَمَلِ ، لَا يَمْتَنِعُ تَمْلِيكَ الْعَبْدِ مَنَافِعَهُ ، وَتَكْمِيلُ أَحْكَامِهِ ، فَيَحْصُلُ الْإِجْزَاءُ بِهِ كَالسَّالِمِ مِنَ الْغُيُوبِ . ( المغني ) .

ثانياً : صِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ .

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُظَاهَرَ إِذَا لَمْ يَحْدِ رَقَبَةً ، أَنَّ فَرَضَهُ صِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ .

وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( فَمَنْ لَمْ يَحْدِ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ) .

أولاً : يجب التتابع في صيامهما ، فلو أفطر بينهما يوماً واحداً من غير عذر استأنف من جديد .

قال ابن قدامة : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وَجُوبِ التَّنَاقُصِ فِي الصِّيَامِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ صَامَ بَعْضَ الشَّهْرِ ، ثُمَّ قَطَعَهُ لِغَيْرِ عُدْرٍ ، وَأَفْطَرَ ، أَنَّ عَلَيْهِ اسْتِثْنَاءَ الشَّهْرَيْنِ ؛ وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِوُجُودِ لَفْظِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِهِ ، وَمَعْنَى التَّنَاقُصِ الْمُوَالَاةُ بَيْنَ صِيَامِ أَيَّامِهَا ، فَلَا يُفْطَرُ فِيهِمَا ، وَلَا يَصُومُ عَنْ غَيْرِ الْكَفَّارَةِ . ( المغني ) .

وقال : ... وَإِنْ أَفْطَرَ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرَيْنِ لِغَيْرِ عُدْرٍ ، أَوْ قَطَعَ التَّنَاقُصَ بِصَوْمِ نَدْرٍ ، أَوْ قَضَاءٍ ، أَوْ تَطَوُّعٍ ، أَوْ كَفَّارَةٍ أُخْرَى ، لَزِمَهُ اسْتِثْنَاءُ الشَّهْرَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ أَحَلَّ بِالتَّنَاقُصِ الْمَشْرُوطِ ، وَيَقَعُ صَوْمُهُ عَمَّا نَوَاهُ .

ثانياً : فإن تخلل هذا القضاء شهر رمضان ، فإنه يصوم رمضان ثم يكمل من اليوم الثاني من شوال .

ثالثاً : إن تخلله فطر واجب كعيد الفطر أو الأضحى أو أيام التشريق لم ينقطع .

رابعاً : إن أفطر بعذر يبيح الفطر فإن التتابع لا ينقطع ، أما إذا تحيل بالسفر على الفطر فإن التتابع ينقطع .

فالحلاصة : أن التتابع في الصيام لا ينقطع في ثلاث مسائل :

إذا انقطع التتابع بصوم واجب كرمضان .

وإذا انقطع لفطر واجب كالعيدين وأيام التشريق .

وإذا انقطع التتابع لعذر يبيح الفطر في رمضان .

خامساً : إن أفطر لصوم مستحب انقطع التتابع .

سادساً : المذهب : المعتبر بالشهرين الأهلة إذا ابتدأ من أول الشهر سواء كان ٣٠ يوماً أو كان ٢٩ يوماً .

وإن ابتدأ من أثناء الشهر فالمعتبر العدد .

مثال : رجل صام من (١) محرم، وكان محرم (٢٩) يوماً ينتهي الشهر، وكان مثلاً صفر (٢٩) يوماً فإنه يجزي ويكون صام (٥٨) يوماً .

لكن إن صام من أثناء الشهر فالمعتبر العدد، فلو صام من اليوم ( ١١ ) من محرم ، فإنه ينقضي الشهر الأول ( ١١ ) من صفر، ثم يشرع

في ( ١٢ ) صفر وينقضي الشهر بـ ( ١٢ ) من ربيع الأول . فيكون قد صام ( ٦٠ ) يوماً .

والصحيح أن المعتبر بالشهرين الأهلة مطلقاً سواء صام من أول الشهر أو من أثناءه .

سابعاً : فإذا جامعها في أثناء الشهرين نهاراً فإنه يستأنف الصيام من جديد وهذا بالإجماع .

أما الجماع بالليل هل يقطع التتابع ؟ قولان للعلماء :

قيل : يقطع التتابع .

لعموم الآية ( ... فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ) . فإله أمر بصيام الشهرين خاليين من الوطء ، فإن وطئ ليلاً لم يصدق

أنه صام الشهرين خاليين من الوطء .

وقيل : إذا أصابها ليلاً أتم بوطئه قبل إتمام الصوم ، لكن لا ينقطع التتابع .

وهذا قول الشافعي واختاره ابن المنذر وابن قدامة .

لأن وطء الليل لا يبطل الصيام ، فلا يُوجب الاستئذان .

وقالوا : لأن التتابع في الصيام معناه : اتباع صيام يوم بالذي قبله ، وهذا حاصل .

ثالثاً : فإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا .

قال ابن قدامة : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُظَاهَرَ إِذَا لَمْ يَجِدِ الرَّقَبَةَ ، وَلَمْ يَسْتَطِعِ الصِّيَامَ ، أَنَّ فَرَضَهُ إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ، عَلَى مَا أَمَرَ

اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ ، وَجَاءَ فِي سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ سَوَاءٌ عَجَزَ عَنِ الصِّيَامِ لِكِبَرٍ ، أَوْ مَرَضٍ يَخَافُ بِالصَّوْمِ تَبَاطُؤَهُ أَوْ الزِّيَادَةَ فِيهِ ،

أولاً : الواجب إطعام ستين مسكيناً لا يجزئ أقل من ذلك ، فمن أطعم واحداً [ ٦٠ ] يوماً لم يكن أطعم إلا واحداً فلم يمثل الأمر .

قال ابن قدامة : الْوَاجِبُ فِي الْإِطْعَامِ إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ، لَا يُجْزِئُهُ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ .

وَيَحْدَا قَالَ الشَّافِعِيُّ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَوْ أَطْعَمَ مَسْكِينًا وَاحِدًا فِي سِتِّينَ يَوْمًا ، أَجْزَأُهُ .

وَلَنَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ( فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ) .

وَهَذَا لَمْ يُطْعَمْ إِلَّا وَاحِدًا ، فَلَمْ يَمْتَثِلِ الْأَمْرُ ، وَلَئِنَّهُ لَمْ يُطْعَمْ سِتِّينَ مَسْكِينًا ، فَلَمْ يُجْزِئِهِ . ( المغني ) .

ثانياً : يجزئ كل شيء يكون قوتاً للبلد ، لأن الله تعالى قال ( إطعام ستين مسكيناً ) ولم يخص من أي نوع ، فيرجع ذلك إلى ما جرى

به العرف . وهذا اختيار ابن تيمية .

وذهب بعض العلماء : أنه لا يجزئ من الطعام إلا ما يجزئ في صدقة الفطر .

ثالثاً : لا يجزئ إخراج القيمة في كفارة الظهار .

وهذا مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

لقوله تعالى (فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا) .

وجه الدلالة : أن الشارع أمر بالإطعام ، ومن أخرج القيمة لم يصدق عليه أن أطعم المساكين .

( فَإِنْ مَاتَ ، أَوْ مَاتَتْ ، أَوْ طَلَّقَهَا ، لَمْ تَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ ) .

أي : أنَّ الْكَفَّارَةَ لَا تَجِبُ بِمَجَرَّدِ الظَّهَارِ ، فَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ فَارَقَهَا قَبْلَ الْعَوْدِ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ .

وهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَالتَّحَعِّي ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالْحَسَنِ وَالتَّوْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ .

أ- لقوله تعالى ( وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ) .

فَأَوْجِبَ الْكَفَّارَةَ بِأَمْرَيْنِ ، ظَهَارٍ وَعَوْدٍ ، فَلَا تَثْبُثُ بِأَحَدِهِمَا .

ب- وَلِأَنَّ الْكَفَّارَةَ فِي الظَّهَارِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ يَغْيِرُ الْحَيْثُ ، كَسَائِرِ الْأَيْمَانِ ، وَالْحَيْثُ فِيهَا هُوَ الْعَوْدُ ، وَذَلِكَ فِعْلٌ مَا خَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ وَهُوَ

الْجَمَاعُ ، وَتَرْكُ طَلَاقِهَا لَيْسَ بِحَيْثٍ فِيهَا ، وَلَا فِعْلٌ لَا خَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ ، فَلَا تَجِبُ بِهِ الْكَفَّارَةُ .

ج- وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْإِمْسَاكُ عَوْدًا ، لَوَجِبَتْ الْكَفَّارَةُ عَلَى الْمُنْظَاهِرِ الْمُؤَقَّتِ وَإِنْ بَرَّ .

( فَإِنْ عَادَ فَتَزَوَّجَهَا ، لَمْ يَطَّأَهَا حَتَّى يُكْفَرَ ) .

أي : فإن طلقها - لم تجب عليه الكفارة - كما تقدم ، فلو تزوجها فيما بعد فإنه لا يطأها حتى يكفر كفارة الظهار .

أ- لَعُمُومُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ) .

وهَذَا قَدْ ظَاهَرَ مِنْ أَمْرَاتِهِ ، فَلَا يَحِلُّ أَنْ يَتَمَاسَا حَتَّى يُكْفَرَ .

ب- وَلِأَنَّهُ ظَاهَرٌ مِنْ أَمْرَاتِهِ ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ مَسْهَقُ قَبْلِ التَّكْفِيرِ ، كَالَّذِي لَمْ يُطَلِّقَهَا ، وَيَمِينُ الظَّهَارِ يَمِينٌ مُكْفَرَةٌ ، فَلَمْ يَبْطُلْ حُكْمُهَا بِالطَّلَاقِ ،

كَالْإِيلَاءِ .

( وَمَنْ كَرَّرَهُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ فَوَاحِدَةٌ كَالْيَمِينِ ) .

أي : من كرر الظهار قبل أن يكفر فعليه كفارة واحدة .

يعني إذا قال: أنت علي كظهر أمي، ثم عاد فقال: أنت علي كظهر أمي، ثم قال: أنت علي كظهر أمي .

فيلزمه كفارة واحدة .

لأن المظاهر منها واحدة .

- وقوله ( قبل التكفير ) أي : إن كثر عن الأول ثم أعاد الظهار فإن الكفارة تتعدد؛ لأن هذا الظهار غير الأول، ولأنه صادفه ودمته قد

برئت من الظهار الأول، فيلزمه أن يعيد الكفارة.

( وَلِظَاهَرِهِ مِنْ نِسَائِهِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ) .

أي : إن ظاهر من نسائه بكلمة واحدة ، بأن قال لزوجاته : أنثى علي كظهر أمي ، فعليه كفارة واحدة .

لأنه ظاهر واحد .

قال ابن قدامة : ... إِذَا ظَاهَرَ مِنْ نِسَائِهِ الْأَرْبَعَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، فَقَالَ : أَنْثَى عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ كَفَّارَةٍ .

بَعْدَ خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ .

وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ ، وَعُمَرَ وَعُرْوَةَ ، وَطَاوُسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَرَبِيعَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ وَالشَّافِعِيَّ فِي الْقَدِيمِ .

أ- لَعُمُومُ قَوْلِ عُمَرَ وَعَلِيٍّ أَنَّ اللَّهَ عَنْهُمَا رَوَاهُ عَنْهُمَا الْأَثَرُ ، وَلَا تَعْرِفُ لهُمَا فِي الصَّخَابَةِ مُخَالَفًا ، فَكَانَ إِجْمَاعًا .

ب- وَلِأَنَّ الظَّهَارَ كَلِمَةٌ تَجِبُ بِمُخَالَفَتِهَا الْكَفَّارَةُ ، فَإِذَا وَجِدَتْ فِي جَمَاعَةٍ أُوجِبَتْ كَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ ، كَالْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى .

وَفَارَقَ مَا إِذَا ظَاهَرَ بِكَلِمَاتٍ ؛ فَإِنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ تَقْتَضِي كَفَّارَةً تَرْفَعُهَا ، وَتُكْفَرُ بِهَا .

وَهَاهُنَا الْكَلِمَةُ وَاحِدَةٌ ، فَالْكَفَّارَةُ الْوَاحِدَةُ تَرْفَعُ حُكْمَهَا ، وَتَمُحُو إِثْمَهَا ، فَلَا يَبْقَى لَهَا حُكْمٌ . ( المعني ) .

( وإن ظاهرَ منهنَّ بكلماتٍ فكفارات ) .

أي : وإن ظاهر من زواجه بكلمات ، بأن قال لكل واحدة منهن : أنتِ عليّ كظهر أمي ، فعليه كفارات بعددهن .  
لتعدد الظهار والمظاهر منها .

أ- لأنها أئمانٌ مُتَكَرِّرَةٌ عَلَى أَعْيَانٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، فَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ كَفَّارَةٌ ، كَمَا لَوْ كَفَّرَ ثُمَّ ظَاهَرَ .

ب- وَلَا لَهَا أَيْمَانٌ لَا يَحْتَسِبُ فِي إِحْدَاهَا بِالْحِنْتِ فِي الْأُخْرَى ، فَلَا تُكْفَرُ بِهَا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ، كَالْأَصْلِ .

ج- وَلَا لَهَا الظَّهَارُ مَعْنَى يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ ، فَتَتَعَدَّدُ الْكَفَّارَةُ بِتَعَدُّدِهِ فِي الْمَحَالِّ الْمُخْتَلِفَةِ ، كَالْقَتْلِ . ( المغني ) .

( ويجوز الظهار مطلقاً ، أو مؤقتاً بوقت كرمضان ونحوه ) .

أي : أن الظهار يكون مطلقاً ويكون مؤقتاً .

المؤقت : كأن يقول : أنتِ علي كظهر أمي شهر رمضان .

المطلق : الذي لم يؤقت ، كأن يقول : أنتِ علي كظهر أمي .

ويكون أيضاً : منجزاً ويكون معلقاً :

المنجز : كأن يقول لزوجته : أنتِ علي كظهر أمي .

المعلق : إن فعلت كذا فأنتِ علي كظهر أمي .

فإذا قال : أنتِ علي كظهر أمي شهر رمضان ، فهذا ظهار مؤقت ، فإذا انتهى رمضان زال حكمه .

#### كتاب اللعان

تعريفه :

هو مشتق من اللعن ، لأن كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة إن كان كاذباً .

واصطلاحاً : هو شهادات مؤكدات من الجانبين مقرونة بلعن من الزوج وغضب من الزوجة .

قال ابن حجر : هو مأخوذ من اللعن ، لأن الملاعن يقول لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، واختير لفظ اللعن دون الغضب في

التسمية لأنه قول الرجل وهو الذي بدئ به في الآية ، وهو أيضاً يبدأ به وله أن يرجع عنه فيسقط عن المرأة بغير عكس ، وقيل سمي لعاناً

لأن اللعن الطرد والابعاد وهو مشترك بينهما ، وإنما خصت المرأة بلفظ الغضب لعظم الذنب بالنسبة إليها لأن الرجل إذا كان كاذباً لم

يصل ذنبه إلى أكثر من القذف ، وإن كانت هي كاذبة فذنبها أعظم ، لما فيه من تلويث الفرائض والتعرض للاحق من ليس من الزوج به .

● وسببه أن يقذف الرجل زوجته بالزنا .

سواء قذفها بمعين كقوله : زنى بك فلان ، أو بغير معين كقوله : يا زانية .

( وأما اللعان : فإذا رمى الرجل زوجته بالزنى فعليه حد القذف ثمانون جلدة إلا أن يقيم البينة: أربعة شهود فيقام عليها الحد ، أو

يلاعن فيسقط عنه حد القذف ) .

الاصل أن من قذف شخصاً بالزنا أن يأتي ببينة وإلا جلد ثمانين جلدة .

لقوله تعالى ( وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ) .

واللعان خارج عن هذا الأصل ، لأن الزوج لا يمكن أن يقذف زوجته إلا وهو متأكد من ذلك ، ولأنه لا يمكن أن يندس فراشه .

فمن قذف زوجته بالزنا فله أحوال :

الأولى : أن يأتي ببينة - وهي أربعة شهود على صحة دعواه - لحديث ابن عباس الآتي ( أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ

بِشْرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : الْبَيِّنَةُ ، أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ ) فإذا أقام البينة أقيم على المرأة حد الزنا .

الثانية : ألا يكون هناك بيّنة ، ولكن تقر هي بذلك ، فيقام عليها حد الزنا .

الثالثة : أن لا يكون بيّنة ولا إقرار ، فيقام عليه حد القذف ، لعموم آية القذف ( والذين يرمون المحصنات ... ) ولحديث ابن عباس



المتقدم ، إلا أن يسقط حد القذف باللعان .

فإذا لا عن ولا عنت ثبت اللعان وله أحكام ستأتي إن شاء الله .

- فإن نكل الزوج عن اللعان فعليه حد القذف .

لقوله تعالى (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ).

قال ابن قدامة : ... إذا قَذَفَ زَوْجَتَهُ الْمُحْصَنَةَ ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْحُدُّ ، وَحُكِمَ بِفِسْقِهِ ، وَرَدَّ شَهَادَتِهِ ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِبَيِّنَةٍ أَوْ يُلَاعِنَ ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ، أَوْ امْتَنَعَ مِنَ اللَّعَانِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ .

وَيَحْدُ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ .

أ- لَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) وَهَذَا عَامٌّ فِي الزَّوْجِ وَغَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا خَصَّ الزَّوْجَ بِأَنْ أَقَامَ لِعَانَتِهِ مَقَامَ الشَّهَادَةِ ، فِي نَفْيِ الْحُدِّ وَالْفِسْقِ وَرَدَّ الشَّهَادَةَ عَنْهُ .

ب- وَأَيْضًا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ( الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ ) .

ج- وَقَوْلُهُ لَمَّا لَاعَنَ ( عَذَابُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ ) .

د- وَلَوْلَا قَازِفٌ يَلْزِمُهُ الْحُدُّ لَوْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ ، فَلَزِمَهُ إِذَا لَمْ يَأْتِ بِالْبَيِّنَةِ الْمَشْرُوعَةِ ، كَأَلَّا جَنِّي . ( المغني ) .

- فإذا نكلت الزوجة فإنه يقام عليها حد الزنا .

لأن الملاعة بمنزلة البينة ، وقد قال الله تعالى ( وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ) والعذاب هو الحد .

- والأصل في مشروعيتها الكتاب والسنة .

قال تعالى ( وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ . وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ) .

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ( أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : الْبَيِّنَةُ ، أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ فَقَالَ هِلَالٌ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ فَكَيْفَ تَرَى اللَّهُ مَا يُبْرِي ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ فَتَزَلْ جَنَابِلُ وَأَنْزِلْ عَلَيْهِ (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ) فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ (إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ) فَأَنْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَجَاءَ هِلَالٌ فَشَهِدَ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ مِنْكُمَا نَائِبٌ ثُمَّ قَامَتْ فَشَهِدَتْ فَلَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَقَفَوْهَا وَقَالُوا إِنَّهَا مُوجِبَةٌ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَتَلَكَّأَتْ وَنَكَصَتْ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهَا تَرْجِعُ ثُمَّ قَالَتْ لَا أَفْضَحُ قَوْمِي سَائِرَ الْيَوْمِ فَمَضَتْ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْصَرُوهَا فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْخَلُ الْعَيْنَيْنِ سَابِغِ الْأَلْيَتَيْنِ خَدَجَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ ) رواه البخاري .

- فإذا رمى الرجل زوجته بالزنا ولم تفر هي بذلك ، ولم يرجع هو عن رميه فقد شرع الله لهما اللعان .

فائدة :

سبب نزول آيات الملاعة :

لنزول هذه الآية سببان :

الأول : الحديث السابق (أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : الْبَيِّنَةُ ، أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ...) .

الثاني : عن سهل بن سعد الساعدي (أَنَّ عُومَيْرَ الْعَجَلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ لَهُ أَرَأَيْتَ يَا عَاصِمُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَنَتْهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ فَسَلْ لِي عَنْ ذَلِكَ يَا عَاصِمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَسَأَلَ عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُومَيْرُ فَقَالَ يَا عَاصِمُ مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ عَاصِمُ لِعُومَيْرٍ لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا . قَالَ عُومَيْرُ وَاللَّهِ لَا أَنتَهِيَ حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا . فَأَقْبَلَ عُومَيْرُ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَنَتْهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ فَقَالَ رَسُولُ

الله ﷺ «قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ فَأَذْهَبَ فَأَتَتْ بِهَا». قَالَ سَهْلٌ فَتَلَاَعْنَا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا فَرَغَا قَالَ عُومِرُ كَذَبْتَ عَلَيْهِمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَمْسَكُنَّهَا. فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَكَانَتْ سَنَةً الْمُتَلَاعِنَيْنِ). متفق عليه

**قال النووي :** واختلف العلماء في نزول آية اللعان هل هو بسبب عومير العجلاني أم بسبب هلال بن أمية ؟ فقال بعضهم : بسبب عومير العجلاني . واستندل بقوله ﷺ في الحديث الذي ذكره مسلم في الباب أولاً لعومير : ( قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ ) .

وقال جمهور العلماء : سبب نزولها قصة هلال بن أمية . واستندلوا بالحديث الذي ذكره مسلم بعد هذا في قصة هلال قال : وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ .

قال الماوردي من أصحابنا في كتابه الحواشي : قال الأَكْثَرُونَ : قصة هلال بن أمية أسبق من قصة العجلاني . قال : والتأمل فيهما مشتبه ومختلف . وقال ابن الصبَّاح من أصحابنا في كتابه الشامل في قصة هلال : تبين أن الآية نزلت فيه أولاً ، قال : وأما قوله ﷺ لعومير ( إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ ) فمعناه ما نزل في قصة هلال لأن ذلك حكم عام لجميع الناس . قلت : ويُحْتَمَلُ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِمَا جَمِيعًا فَلَعَلَّاهُمَا سَأَلَا فِي وَفْتَيْنِ مُتَفَارِقَيْنِ فَنَزَلَتْ الْآيَةُ فِيهِمَا وَسَبَقَ هَلَالُ اللَّعَانِ فَيَصْدُقُ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي هَذَا وَفِي ذَاكَ وَأَنَّ هَلَالَ أَوَّلَ مَنْ لَاعَنَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( نووي ) .

وقال ابن حجر : وقد اختلف الأئمة في هذا الموضع :

فمنهم من رجح أنها نزلت في شأن عومير .

ومنهم من رجح أنها نزلت في شأن هلال .

ومنهم من جمع بينهما بأن أول من وقع له ذلك هلال وصادف مجيء عومير أيضاً فنزلت في شأنهما معاً في وقت واحد وقد جنح النووي إلى هذا وسبقه الخطيب فقال لعلهما اتفقا كونهما جائي في وقت واحد . ( الفتح ) .

قوله ( فَكِرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا )

قال النووي : المراد كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها لا سيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو مسلمة أو إشاعة فاحشة أو شناعة على مسلم أو مسلمة قال العلماء : أما إذا كانت المسائل بما يحتاج إليه في أمور الدين وقد وقع فلا كراهة فيها وليس هو المراد في الحديث . وقد كان المسلمون يسألون رسول الله ﷺ عن الأحكام الواقعة فيجيبهم ولا يكرهها ، وإنما كان سؤال عاصم في هذا الحديث عن قصة لم تقع بعد ولم يحتاج إليها ، وفيها شناعة على المسلمين والمسلمات ، وتشليط اليهود والمنافقين ونحوهم على الكلام في أعراض المسلمين وفي الإسلام ، ولأن من المسائل ما يفتضي جوابه تضييقاً وفي الحديث الآخر : أعظم الناس خرباً من سأل عما يحرم فحرم من أجل مسأله .

( يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ زَوْجَيْنِ ) .

هذا الشرط الأول : يعني بين زوج وزوجته .

لقوله تعالى ( وَالَّذِينَ يَزُمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ... ) .

قال ابن قدامة : ... لا لعان بين غير الزوجين ، فإذا قذف أجنبيةً مُحْصَنَةً ، حَدٌّ وَلَمْ يَلَاعَنَّ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُحْصَنَةً عَزْرٌ ، وَلَا لِعَانٌ أَيْضًا ، وَلَا خِلَافٌ فِي هَذَا .

وذلك لأن الله تعالى قال ( وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ) .

ثم خص الزوجات من عموم هذه الآية بقوله سبحانه وتعالى ( وَالَّذِينَ يَزُمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ) ففيمَا عَدَاهُنَّ يَبْقَى عَلَى قَضِيَّةِ الْعُموم .

وقال رحمه الله : ولا فرق بين كون الزوجة مدخولاً بها ، أو غير مدخول بها ، في أنه يلاعنها .

قال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من علماء الأمصار؛ منهم عطاء، والحسن، والشعي، والنخعي، وعمرو بن دينار، وقتادة، ومالك، وأهل المدينة، والثوري، وأهل العراق، والشافعي، بظاهر قول الله تعالى: (والذين يرمون أزواجهم) .

( وَمَنْ عَرَفَ الْعَرَبِيَّةَ لَمْ يَصِحَّ لِعَانُهُ بِعَرَبِيَّهَا ) .

هذا الشرط الثاني : أن يكون باللغة العربية إن كان يحسن العربية .

قال ابن قدامة : وَإِنْ كَانَ الرَّوْجَانِ يَعْرفَانِ الْعَرَبِيَّةَ ، لَمْ يَجِزْ أَنْ يَلْتَعِنَا بِعَرَبِيَّهَا ؛ لِأَنَّ الْإِعَانَ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ بِلَفْظِ الْعَرَبِيَّةِ .  
وَإِنْ كَانَا لَا يُحْسِنَانِ ذَلِكَ ، جَازَ لَكُمَا الْإِلْتِعَانُ بِلِسَانِهِمَا ؛ لِمَوْضِعِ الْحَاجَةِ . ( المعني ) .

( وَأَنْ يَقْذِفَ زَوْجَتَهُ بِالزَّنا ) .

هذا الشرط الثالث : أن يقذف الزوج زوجته بالزنا .

فلو قال أتيت بشبهة ، أو قتلك فلان ، فإن اللعان لا يثبت ، لأن هذا لا يثبت به حد القذف .

( وَأَنْ يَبْدَأَ الزَّوْجَ بِاللَّعَانِ ) .

هذا الشرط الرابع : أن يبدأ الزوج قبل الزوجة ، فإن بدأت به هي لم يصح .

أ- لقوله تعالى ( ... فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ ) .

ب- وفي الحديث السابق (.. فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ ..) .

ج- لأن لعان الرجل بينة لإثبات زناها ، ولعان المرأة للإنكار ، فقدمت بينة الإثبات كتقديم الشهود على الأيمان .

د- ولأن لعان المرأة لدرء العذاب عنها ولا يتوجه عليها ذلك إلا بلعان الرجل .

(وصفة العان : على ما ذكره الله في سورة النور (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْحَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ . وَالْحَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ) . فيشهد خمس شهادات بالله إنها لزانية ، ويقول الخامسة: وأن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، ثم تشهد هي خمس مرات بالله إنه لمن الكاذبين ، وتقول في الخامسة : وأن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ) .

هذا صفة اللعان :

قال في المعني : وَصَفْتُهُ أَنَّ الْإِمَامَ يَبْدَأُ بِالزَّوْجِ، فَيُتِمُّهُ، وَيَقُولُ لَهُ: قُلْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتَ بِهِ زَوْجَتِي هَذِهِ مِنَ الزَّنا، وَيُشِيرُ إِلَيْهَا إِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً، وَلَا يَحْتَاجُ مَعَ الْحُضُورِ وَالْإِشَارَةِ إِلَى نَسَبِهِ وَتَسْمِيَّتِهِ، كَمَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْعُقُودِ، وَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً أَسْمَاهَا وَنَسَبَهَا، فَقَالَ: امْرَأَتِي فُلَانَةُ بِنْتُ فُلَانٍ، وَيَرْفَعُ فِي نَسَبِهَا حَتَّى يَنْفِي الْمُشَارَكَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا، فَإِذَا شَهِدَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَقَفَّهَ الْحَاكِمُ، وَقَالَ لَهُ: اتَّقِ اللَّهَ، فَإِنَّهَا الْمُوجِبَةُ، وَعَذَابُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، وَكُلُّ شَيْءٍ أَهْوَنُ مِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ، وَيَأْمُرُ رَجُلًا فَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى فِيهِ، حَتَّى لَا يُبَادِرَ بِالْحَامِسَةِ قَبْلَ الْمُوعِظَةِ، ثُمَّ يَأْمُرُ الرَّجُلَ، فَيُرْسِلُ يَدَهُ عَنْ فِيهِ، فَإِنْ رَأَاهُ تَمْضِي فِي ذَلِكَ، قَالَ لَهُ: قُلْ: وَإِنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيَّ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَيْتَ بِهِ زَوْجَتِي هَذِهِ مِنَ الزَّنا .

ثُمَّ يَأْمُرُ الْمَرْأَةَ بِالْقِيَامِ، وَيَقُولُ لَهَا قَوْلِي: أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّ زَوْجِي هَذَا لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنا .

وَيُشِيرُ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا أَسْمَتْهُ وَنَسَبَتْهُ، فَإِذَا كَمُرَتْ ذَلِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَقَفَّهَ، وَوَعَظَهَا كَمَا ذَكَرْنَا فِي حَقِّ الزَّوْجِ، وَيَأْمُرُ امْرَأَةً فَتَضَعُ يَدَهَا عَلَى فِيهَا، فَإِنْ رَأَاهَا تَمْضِي عَلَى ذَلِكَ، قَالَ لَهَا: قَوْلِي: وَإِنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيَّ إِنْ كَانَ زَوْجِي هَذَا مِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنا .

(المعني)

فائدة : ١

الحكمة في كونها أربع شهادات : لأنها في مقابل أربعة شهود .

فائدة : ٢

الحكمة من ذكر الغضب في المرأة : لأنه اشد من اللعن، إذ اللعن أثر من آثار الغضب، لأن الرجل كما تقدم تدل القرائن في الغالب أنه لا يرم زوجته وهو كاذب، فجعل في جانب اللعن لأنه أخف بخلاف المرأة، ولهذا غلظ عليها .

### فائدة : ٣

لا بد من حضور اللعان الحاكم أو نائبه .

لحديث سهل بن سعد وفيه ( قال رسول الله ﷺ : اذهب فأْت بما فتلنا عند رسول الله ﷺ .. ) .

( فإذا تم اللعان ) .

أي : إذا تم اللعان بين الزوجين على الصفة المذكورة فيما سبق ، فإنه يترتب عليه ما يلي :

( سقط عنه الحد ) .

أي : فيسقط عن الزوج الحد - وهو حد القذف - إذا كانت الزوجة محصنة ( يعني عفيفة ) والتعزير إن كانت غير محصنة .

### فائدة :

فإن أكذب نفسه فعليه الحد .

قال ابن قدامة : ... أن الرجل إذا قذفت امرأته ، ثم أكذب نفسه ، فلها عليه الحد ، سواء أكذبها قبل إلعانها أو بعده .

وهذا قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ، ولا نعلم لهم مخالفاً .

وذلك لأن اللعان أقيم مقام البينة في حق الزوج ، فإذا أكذب نفسه بأن أن لعانها كذب ، وزيادة في هتكها ، وتكرار لقذفها ، فلا أقل

من أن يجب الحد الذي كان واجباً بالقذف المجرد . ( المغني ) .

( واندرأ عنها العذاب ) .

أي : وما يترتب على اللعان أيضاً : أنه يدرأ عن الزوجة العذاب وهو الحد .

لقوله تعالى ( وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ) .

يدرأ : أي يدفع . العذاب : المراد به هنا الحد .

( وحصلت الفرقة بينهما والتحريم المؤبد ) .

أي : وما يترتب على اللعان أن الفرقة بينهما تكون فرقة مؤبدة .

أ-عن ابن عمر ( أن رسول الله ﷺ فرق بين رجل وامرأة قذفها وأحلفهما ) متفق عليه .

ب-وعنه قال ( لاعن النبي ﷺ بين رجل وامرأة من الأنصار وفرق بينهما ) متفق عليه .

ج- وعن علي وابن مسعود قالا ( مضت السنة في المتلاعنين أن لا يجتمعا أبداً ) أخرجه البيهقي .

ج- ولأنه وقع بينهما من التباغض والتقاطع ما أوجب القطيعة بينهما بصفة دائمة .

### فائدة : ١

لا تحل له ولو أكذب الرجل نفسه .

قال ابن قدامة : ... أَنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ بِاللَّعَانِ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا ، فَلَا حِلَّ لَهُ ، وَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ .

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُكْذِبْ نَفْسَهُ لَا حِلَّ لَهُ .

وَأَمَّا إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ ، فَالَّذِي رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهَا لَا حِلَّ لَهُ أَيْضًا .

وَجَاءَتْ الْأَخْبَارُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّ الْمُتْلَاعِنَيْنِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا .

وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالتَّحَفِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْحَكَمُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو

ثَوْرٍ ، وَأَبُو يُونُسَ .

### فائدة : ٢

اختلف العلماء متى يقع التفريق ، هل بمجرد قذف الرجل لامرأته ؟ أم بعد حلفه وشهادته ؟ أم بعد ملاعنتهما معاً ؟

الجمهور على أن التفريق يقع بعد ملاعنتهما معاً للأحاديث السابقة .

وقال الشافعي : تحصل الفرقة بلعان الزوج وحده وإن لم تلتعن المرأة ، **والأول أصح** .  
**قال ابن قدامة** : قال الشافعي : تحصل الفرقة بلعان الزوج وحده ، وإن لم تلتعن المرأة ؛ لأنها فرقة حاصلة بالقول ، فتحصل بقول الزوج وحده ، كالطلاق ، **ولا نعلم أحداً وافق الشافعي على هذا القول** . ( المغني ) .

### فائدة : ٣

اختلف العلماء في اللعان هل هو في حد ذاته تفريق ؟ أم يلزم حكم الحاكم ( القاضي ) ؟  
ذهب فريق من أهل العلم - كالإمام مالك وأهل الظاهر - إلى أن اللعان في حد ذاته موجب للفرقة ، وهو قول الجمهور كما نقله النووي عنه .

لحديث سهل . أن النبي ﷺ قال ( ذاكم التفريق بين كل متلاعنين ) رواه مسلم .  
بينما ذهب آخرون من أهل العلم كأبي حنيفة إلى أنه يلزم قضاء القاضي .

لحديث ابن عمر وفيه ( ثم فرق بينهما ) .

( وانتهى الولد إذا ذكر في اللعان ) .

أي : وما يترتب على اللعان انتفاء الولد ، وهذه المسألة اختلف العلماء فيها على قولين :

**ف قيل** : أن الولد ينتفي بمجرد اللعان .

ويكون انتفاء الولد تبعاً لللعان .

واختاره ابن عثيمين .

**وقيل** : لا بد أن ينفيه ، فإن لم ينفيه فالولد له .

واستدلوا بحديث ( الولد للفراش ) وهذا ولد على فراشه له .

( **وَالْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ** ) .

هذا لفظ حديث صحيح .

عن عائشة رضي الله عنها قالت . قال ﷺ ( **الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ** ) متفق عليه .

( **الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ** ) فراش الزوجية إذا كانت زوجة ، وفراش التسري إذا كانت أمة ، والمعني : أن الولد تابع له ومحكوم له به . ( **وَلِلْعَاهِرِ** ) أي الزاني .

( **الْحَجَرُ** ) أي : للزاني الخيبة والحرمان ، ومعنى الخيبة هنا حرمان الولد الذي يدعيه ، وجرت العرب أن تقول لمن خاب : له الحجر ، وبفيه الحجر والتراب . وقيل : المراد بالحجر هنا أنه يرجم ، لكنه قول ضعيف .

ويؤيد الأول ما أخرجه أحمد من قوله ﷺ : ( **الولد للفراش وفي فم العاهر الحجر** ) .

**فهذا الحديث دليل** : أن الولد يحكم بأنه للفراش إذا أمكن اللحاق به .

أ- لقوله ( **الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ** ) .

ب- ولحديث عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال ( **قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فُلَانًا ابْنِي عَاهَرْتُ بِأُمِّي فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا دَعْوَةَ فِي الْإِسْلَامِ، دَهَبَ أُمُّ الْجَاهِلِيَّةِ، الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ** ) رواه أبو داود وحسنه ابن حجر .

**قال ابن قدامة** : أن المرأة إذا كانت فراشاً ، أي متزوجة ، وأتت بولد بعد ستة أشهر من زواجها ، فإنه ينسب إلى الزوج ، ولا ينتفي عنه إلا بملاعنته لزوجته . ولو ادعى رجل أنه زنى بالمرأة وأن هذا ابنه من الزنا ، لم يلتفت إليه بالإجماع ، وذلك لقول النبي ﷺ : الولد للفراش وللعاهر الحجر .

**وقال** : وأجمعوا على أنه إذا ولد على فراش رجل ، فادعاه آخر . أنه لا يلحقه ، وإنما الخلاف فيما إذا ولد على غير فراش .

وهذا هو الأصل حفظاً للأنسب من الضباغ فلو أن رجلاً غاب عن زوجته فولدت فالولد للاحق به مالم ينغه باللعان . ( المغني ) .

– مثال لا يمكن اللحاق به: كأن يتزوج شخص امرأة وولدت غلاماً بعد ثلاثة أشهر، فهذا لا يمكن أن يكون من هذا الزوج، لأن أقل مدة الحمل ستة أشهر .

**قال النووي :** قوله ( الولد للفراش ) معناه أنه إذا كان للرجل زوجة أو مملوكة ، صارت فراشاً له ، فأنت بولد لمدة الإمكان منه لحقه الولد وصار ولداً يجري بينهما التوارث وغيره من أحكام الولادة ، سواء كان موافقاً له في الشبه أو مخالفاً ومدة إمكان كونه منه ستة أشهر من حين اجتماعهما .

#### فائدة : ١

متى تكون الزوجة فراشاً ؟

اختلف العلماء متى تكون الزوجة فراشاً ؟ على قولين :

**القول الأول :** بمجرد العقد تكون فراشاً ، ويلحق الولد بالزوج .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

لعموم قوله ﷺ : ( الولد للفراش ... ) .

**القول الثاني :** تصير فراشاً بالعقد مع إمكان الوطء .

وهذا قول الشافعي وأحمد .

**القول الثالث :** لا تصير فراشاً حتى يتحقق اجتماعه معها مع الوطء .

وهذا اختيار ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم .

أ- لقوله ﷺ ( الولد للفراش ) .

وجه الدلالة : أهل العرف واللغة لا يعدون المرأة فراشاً قبل الدخول بها .

ب- أنه لم يعهد في الشريعة أن تأتي بالحق نسب بمن لم يبين بامراته ولم يدخل بها .

**وهو الصحيح ،** لأن الفراش لا يتحقق إلا بالمجامعة .

وعلى القول الأول : لو عقد على امرأة وهو في أقصى المغرب ، وهي في أقصى المشرق ، ثم ولدت له بعد العقد بنصف سنة ، فإن الولد

يلحق به وإن لم يسافر إليها . [ لكن هذا القول ضعيف ] .

#### فائدة : ٢

اختلف العلماء : لو زنى رجل بامرأة وجاءت بولد فادعاه الزاني ، فهل يلحق به ؟ على قولين :

**القول الأول :** أنه لا ينسب إليه . وهذا قول جمهور العلماء .

**قال ابن قدامة :** وولد الزنى لا يلحق الزاني في قول الجمهور .

وبناء على هذا القول : فإن ولد الزنا – ذكراً كان أو أنثى – لا ينسب إلى الزاني، ولا يقال إنه ولده، وإنما ينسب إلى أمه ، وهو محرم لها،

ويرثها كبقية أبنائها.

أ- لقوله ( ... وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ ) .

بين ﷺ أنه ليس للزاني إلا الحجر ، وذلك بفوات نسب المولود له ، فلا ينسب ولد الزنى بالزاني .

ب- لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قضى النبي ﷺ أن من كان من أمة لم يملكها ، أو من حرة عاهر بها فإنها لا يلحق به ولا يرث وإن كان الذي يدعى له هو ادعاء فهو ولد زنية من حرة كان أو أمة.

فقضى النبي ﷺ أن ولد الزنى لا يلحق بالزاني ولا يرثه ، حتى لو ادعاه الزاني.

**القول الثاني :** أنه ينسب إليه .

وهذا نقل عن الحسن وابن سيرين وعروة والنخعي وإسحاق وسليمان بن يسار ، أنه ينسب إليه.

واختار هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وقال ابن مفلح رحمه الله : واختار شيخنا [ابن تيمية] أنه إن استلحق ولده من زنا ولا فراش لحقه اهـ .

وقال المرداوي : وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رَحْمَهُ اللَّهُ : إِنْ اسْتَلْحَقَّ وَلَدَهُ مِنَ الزَّانِي وَلَا فِرَاشَ : لِحَقِّهِ .

قال ابن القيم : كَانَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْمَوْلُودَ مِنَ الزَّانِي إِذَا لَمْ يَكُنْ مَوْلُودًا عَلَى فِرَاشٍ يَدَّعِيهِ صَاحِبُهُ ، وَادَّعَاؤُ الزَّانِي : الْحَقُّ بِهِ ... وَهَذَا مَذْهَبُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، رَوَاهُ عَنْهُ إِسْحَاقُ بِإِسْنَادِهِ فِي رَجُلٍ زَانٍ بِامْرَأَةٍ ، فَوَلَدَتْ وَلَدًا ، فَادَّعَى وَلَدَهَا فَقَالَ : يُجْلَدُ وَيَلْزَمُهُ الْوَلَدُ ، وَهَذَا مَذْهَبُ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْعِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ . ( زاد المعاد ) .

**وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:** الجمهور على أنه عام، وأنه لا حق للزاني في الولد الذي خلق من مائه، وذهب بعض العلماء إلى أن هذا خاص في المخاصمة، يعني إذا تخاصم الزاني وصاحب الفراش قضينا به لصاحب الفراش، أما إذا كان لا منازع للزاني، واستلحقه فله ذلك ويلحق به، وهذا القول هو الراجح المناسب للعقل، وكذلك للشرع عند التأمل. ( الشرح الممتع )

وقال : حديث (الولد للفراش وللعاهر الحجر) يدل أن هناك رجلين ، زان وصاحب فراش كل واحد منهما يدعي أن الولد له ، صاحب الفراش يقول: هذا ولدي ولد على فراشي ، والزاني يقول: هذا ولدي خلق من مائي ، فهنا تغلب جانب الشرع كما قال النبي ﷺ: (الولد للفراش وللعاهر الحجر) أما إذا كان الزاني لا ينازعه أحد في ذلك، يعني: زنا بامرأة بكر -مثلاً- أو امرأة ليس لها زوج ولم يدع أحد هذا الولد وقال الزاني: إنه ولدي فهو له . ( الباب المفتوح ) .

**أدلة هذا القول :**

أ- إن في إلحاق ولد الزنى بالزاني إذا لم يكن ثم فراش فيه حفظ لنسب الولد من الضياع ، حتى لا يصيبه الضرر والعار بسبب جريمة لم يرتكبها .

ب- قوله ﷺ ( الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ ) .

قالوا : إن نص الحديث يثبت النسب بسبب الفراش ، فإذا ولد للزاني ولا فراش يعارضه أصلاً لم يتناوله الحديث .

وقال شيخ الإسلام : وأيضاً ففي استلحاق الزاني ولده إذا لم تكن المرأة فراشاً قولان لأهل العلم ، والنبي ﷺ قال : الولد للفراش ، وللعاهر الحجر ، فجعل الولد للفراش ؛ دون العاهر . فإذا لم تكن المرأة فراشاً لم يتناوله الحديث ، وعمر الحق أولاداً ولدوا في الجاهلية بأبائهم ، وليس هذا موضع بسط هذه المسألة .

ج- يشهد لما سبق من جواز الإلحاق ما جاء في قصة جريج العابد ، لما قال للغلام الذي زنت أمه بالراعي : (قَالَ مَنْ أَبُوكَ يَا غُلَامَ ، قَالَ : الرَّاعِي...) متفق عليه .

فكلام الصبي كان على وجه الكرامة وخرق العادة من الله ، وقد أخبر أن الراعي أبوه ، مع أن العلاقة علاقة زنى ؛ فدل على إثبات الأبوة للزاني.

قال ابن القيم : وَهَذَا إِنْطَاقٌ مِنَ اللَّهِ لَا يُمْكِنُ فِيهِ الْكَذِبُ .

وقال القرطبي : النبي ﷺ قد حكى عن جريج أنه نسب ابن الزنى للزاني ، وصدق الله نسبته بما خرق له من العادة في نطق الصبي بالشهادة له بذلك ، وأخبر بها النبي ﷺ عن جريج في معرض المدح وإظهار كرامته ، فكانت تلك النسبة صحيحة بتصدق الله تعالى وإخبار النبي ﷺ عن ذلك ، فثبتت البنية وأحكامها . ( التفسير ) .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** واستدل بعض العلماء بهذا الحديث على أن ولد الزنى يلحق الزاني؛ لأن جريجاً قال: من أبوك؟ قال: أبي فلان الراعي، وقد قصها النبي ﷺ علينا للبرة، فإذا لم ينازع الزاني في الولد واستلحق الولد فإنه يلحقه ، وإلى هذا ذهب طائفة يسيرة من أهل العلم . ( ش رياض الصالحين ) .

د- القياس .

قال ابن القيم : الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ يَقْتَضِيهِ ، فَإِنَّ الْأَبَّ أَحَدُ الزَّانِيَيْنِ ، وَهُوَ إِذَا كَانَ يُلْحَقُ بِأُمِّهِ ، وَيُنْسَبُ إِلَيْهَا ، وَتَرْتُهُ وَبَرْتُهُا ، وَيُثَبِّتُ

النَّسَبُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَقَارِبِ أُمِّهِ مَعَ كَوْنِهَا زَنْتٌ بِهِ ، وَقَدْ وَجَدَ الْوَلَدُ مِنْ مَاءِ الرَّائِيَتَيْنِ ، وَقَدْ اشْتَرَكَا فِيهِ ، وَاتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ ابْنُهُمَا ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ لُحُوقِهِ بِالْأَبِ إِذَا لَمْ يَدَّعِهِ غَيْرُهُ ؟ فَهَذَا تَحْضُرُ الْقِيَّاسَ . ( زاد المعاد ) .

هـ- أن الشارع يتشوف لحفظ الأنساب ورعاية الأولاد ، والقيام عليهم بحسن التربية والإعداد ، وحمائيتهم من التشرد والضياع .  
- وفي نسبة ولد الزنا إلى أبيه تحقيق لهذه المصلحة ، خصوصاً أن الولد لا ذنب له ، ولا جناية حصلت منه ، ولو نشأ من دون أب ينسب إليه ويعني بتربيته والإنفاق عليه لأدى ذلك في الغالب إلى تشرده وضياعه وانحرافه وفساده ، وربما نشأ حاقداً على مجتمعه ، مؤذياً له بأنواع الإجرام والعدوان . ينظر : "فقه الأسرة عند ابن تيمية" ( ٧٥٩/٢ ) . والله أعلم .

**الخلاصة :**

أولاً : أن تكون المرأة المزني بها ذات فراش ، أي متزوجة ، وأنت بولد بعد ستة أشهر من زواجها ، ففي هذه الحال ينسب الولد إلى الزوج ، ولا ينتفي عنه إلا بملاعنته لزوجته .

ولو ادعى رجل آخر أنه زنى بهذه المرأة وأن هذا ابنه من الزنا ، لم يلتفت إليه بالإجماع ، وذلك لقول النبي ﷺ (الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ) .

قال ابن قدامة : وَأُجْمِعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ رَجُلٍ ، فَأَدَّعَاهُ آخَرٌ : أَنَّهُ لَا يُلْحَقُهُ .

ثانياً : أن لا تكون المرأة ذات فراش ، ولا يستلحقه الزاني به ، ولا ادَّعَى أنه ابنه من الزنا ، ففي هذه الحال لا يُلْحَقُ به أيضاً قولاً واحداً .

فلم يقل أحد من أهل العلم بالحق ولد الزنا بالزاني من غير أن يدعيه الزاني .

وقد أشار الماوردي في "المحايي الكبير (٤٥٥/٨)" إلى إجماعهم عَلَى نَقْيِهِ عَنْهُ مَعَ اغْتِرَافِهِ بِالزَّانَا .

ثالثاً : إذا لم تكن المرأة فراشاً لأحد ، وأراد الزاني استلحاق هذا الولد به .

فهذه الصورة محل الخلاف بين العلماء .

قال ابن قدامة : وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيْمَا إِذَا وُلِدَ عَلَى غَيْرِ فِرَاشٍ .

#### كتاب العدد

( العدة تربص من فارقتها زوجها بموت أو طلاق ) .

هذا تعريف العدة .

هي : تربص محدود شرعاً بسبب فرقة نكاح وما ألحق به ، والمراد بالتربص الانتظار .

قوله ( محدود شرعاً ) أي : أن هذا التربص محدد من قبل الشرع ، إما ثلاث حيض ، وإما وضع الحمل ، وإما ثلاثة أشهر ونحو ذلك .

قوله ( بسبب فرقة نكاح ) كما لو طلق الرجل زوجته .

قوله ( وما ألحق به ) كوطء الشبهة ، فإنه على المذهب تجب فيه العدة .

( وهي واجبة ) .

أي : أن العدة واجبة بالكتاب والسنة والإجماع .

أ- قال تعالى (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) قال العلماء : هذا خير بمعنى الأمر .

ب- وقال تعالى ( وَاللَّائِي يُمْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ انْبَتِغْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ) هذا بالنسبة للمفارقة في الحياة .

ج- وأما بالنسبة للمفارقة للوفاة :

فقد قال الله تعالى ( وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ) .

د- وقال ﷺ لفاطمة بنت قيس ( اعتدي في بيت ابن أم مكتوم ) متفق عليه .

وأجمعت الأمة على وجوب العدة في الجملة .



## فائدة : ١

الحكمة من العدة عدة أمور :

أ- استبراء رحم المرأة من الحمل لتلا يحصل اختلاط الأنساب .

ب- وكذلك إتاحة الفرصة للزوج المطلق ليراجع إذا ندم وكان الطلاق رجعياً .

ج- وتعظيم عقد النكاح وأن له حرمة .

د- تعظيم حق الزوج وخطره .

( فالمفارقة بالموت إذا مات عنها تعتد على كل حال ، مدخولاً بها أو غير مدخول بها ) .

أي : أن المرأة إذا مات عنها زوجها فإنه يجب عليها العدة على كل حال ، أي مدخولاً بها أو غير مدخول بها .

لقوله تعالى ( وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ) .

والرجل إذا عقد على المرأة فإنها تعتبر زوجة .

مثال : رجل عقد على امرأة ولم يدخل بها ، ثم مات عنها ، فإنه يجب عليها العدة .

( فإن كانت حاملاً فعدتها وضع جميع ما في بطنها ) .

أي : إذا مات عنها زوجها وهي حامل فعدتها وضع جميع حملها .

أ- لقوله تعالى ( وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ) .

ب- ولحديث سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ (أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ، وَكَانَ مِنْ شَهَدٍ بَدْرًا - فَتَوَفَّى عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، وَهِيَ حَامِلٌ . فَلَمْ تَنْشُبْ أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نَفْسِهَا : تَحَمَّلَتْ لِلْخَطَإِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكُكٍ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - فَقَالَ لَهَا : مَا لِي أَرَاكَ مُتَجَمِّلَةً ؟ لَعَلَّكَ تُرِيحِينَ لِلنِّكَاحِ ، وَاللَّهِ مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى يَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ . قَالَتْ سُبَيْعَةُ : فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ : جَعَثَ عَلَيَّ تِيَابِي حِينَ أُمْسَيْتُ ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَأَقْتَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي ، وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوِيجِ إِنْ بَدَأَ لِي ) متفق عليه .

وفي رواية للبخاري ( فوضعت بعد موته بأربعين ليلة ) متفق عليه .

عن أم سلمة قالت (إِنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ نَفْسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ وَإِنَّهَا ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ). متفق عليه ( نفست : أي ولدت ) .

عن الميموني بن مخزومة (أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ نَفْسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ فَجَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَنْكِحَ فَأَذِنَ لَهَا فَتَنَكَحَتْ). رواه البخاري

قال النووي : أَخَذَ بِهَذَا جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ فَقَالُوا : عِدَّةُ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ ، حَتَّى لَوْ وَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِ زَوْجِهَا بِلِخَطَئٍ قَبْلَ غَسَلِهِ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَحَلَّتْ فِي الْحَالِ لِلْأَزْوَاجِ . هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ .

وقال الحافظ ابن حجر : قال جمهور العلماء من السلف وأئمة الفتوى في الأمصار ، أن الحامل إذا مات عنها زوجها تحل بوضع الحمل وتنقضي عدة الوفاة .

قال النووي : وهو مخصوص ، لعموم قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) ، ومبين أن قوله تعالى : (وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) عام في المطلقة المتوفى عنها، وأنه على عمومه .

وذهب بعض العلماء : إلى أنها تعتد بأقصى الأجلين ، وهو قول ابن عباس وجماعة .

قال الحافظ : ومعناه أنها إن وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر ، تربصت إلى انقضائها ولا تحل بمجرد الوضع ، وإن انقضت المدة قبل الوضع تربصت إلى الوضع .

مثال على هذا القول : رجل مات وزوجته حامل في الشهر الأول : عدتها : وضع الحمل .

مات عنها وهي في الشهر السابع ، فعدتها — على هذا القول — أربعة أشهر وعشرًا .

**والراجح القول الأول** وهو قول الجمهور .

**فائدة : ١**

ذهب جمهور العلماء إلى أنه يجوز لها أن تنكح ولو لم تطهر من دم النفاس .

لدلالة ألفاظ الحديث عليه . ففي رواية : ( فَأُفْتَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي ) .

وهو ظاهر القرآن في قوله تعالى (يُضَعْنَ حَمَلُھُنَّ) فعلق الحل بحين الوضع وقصره عليه، ولم يقل إذا طهرت، ولا إذا انقطع دمك.

**لكن لا يطؤها زوجها حتى تطهر من نفاسها وتغتسل .**

قَالَ الرَّفْعِيُّ: وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَزَوَّجَ وَهِيَ فِي دِمَھَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْرُبُھَا زَوْجُھَا حَتَّى تَطْهُرَ .

وذهب بعض العلماء إلى أنها لا تنكح حتى تطهر ، لقوله في الحديث : ( فلما تعلق من نفاسها ) ومعناه : طهرت .

والراجح قول الجمهور .

**وأما الجواب عن فعلها : ( فلما تعلق من نفاسها ) :**

**قال النووي :** هذا إخبار عن وقت سؤلها ، ولا حجة فيه ، وإنما الحجة في قول النبي ﷺ : أنها حلت حين وضعت ، ولم يعلل بالطهر من النفاس .

**وقال القرطبي :** وقول ابن شهاب : فلا بأس أن تزوج حين وضعت ، وإن كانت في دمها ، غير أنه لا يقربها زوجها حتى تطهر ؛ هذا مذهب الجمهور .

**( ولو كانت حاملاً بتوأمين لم تنقض عدتها حتى تضع الثاني منهما ) .**

وهذا باتفاق أهل العلم ، أنه لا تنقضي عدتها حتى تضع الثاني منها .

وإذا كان في بطنها ثلاثة أولاد ، وخرج الأول ، فلا تنتهي العدة ، ثم وضعت الثاني ، فلا تنتهي العدة ، فلا تنتهي حتى تضع جميع ما في بطنها .

وهذا أيضاً يشمل الطفل الواحد ، فلو خرج بعضه فإنه لا تنتهي العدة حتى يخرج كله .

أ- لأن الحمل اسم لجميع ما في الرحم .

ب- ولأن العدة إنما شرعت لمعرفة براءة الرحم من الحمل ، فإذا علم وجود الولد الثاني فقد ثبت وجود الموجب للعدة وانتفتت البراءة الموجبة لانقضائها .

**فائدة :**

**الحمل الذي تنقضي به العدة :**

أن تضع ما يتبين فيه خلق إنسان ، بأن تتبين مفاصله ويداه ورجلاه ورأسه ولا عبرة بالخطوط ، فإذا تميز بأن عرف رأسه وبانت رجلاه ويداه ووضعت فحينئذ تنقضي العدة .

والمدة التي يتبين فيها خلق إنسان: لا يتبين إلا بعد ٨١ يوماً . وقبل ذلك لا يمكن ، وبعد (٩٠) متيقن ، وقبل (٨٠) لا يمكن .

مثال: امرأة مات عنها زوجها وهي حامل ووضعت من شهرين: فلا تنتهي عدتها، لأنه في شهرين لا يتبين فيه خلق إنسان، وتعتد بأربعة أشهر وعشرًا .

مثال آخر : امرأة مات عنها زوجها وهي حامل ، فوضعت من ثلاثة أشهر ، فهنا تنقضي عدتها ، لأنه في هذه المدة يتبين فيه خلق إنسان .

**( وإن لم تكن حاملاً فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام إن كانت حرة ) .**

أي : إذا كانت المرأة المتوفى عنها زوجها غير حامل فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام ( سواء كان مدخولاً بما أم غير مدخول بها ) .

أ- لقوله تعالى ( وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ) .

ب- عن زينب بنت جحش قالت : قال ﷺ ( لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ) متفق عليه .

قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن عدة المرأة المسلمة غير ذات الحمل من وفاة زوجها أربعة أشهر وعشراً، مدخولاً بها أو غير مدخول بها . ( المغني ) .

والدليل على أن غير المدخول بها يشملها هذا الحكم :

عن علقمة ، عن ابن مسعود ﷺ ( أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ، وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا ، لَا وَكَسَ ، وَلَا شَطَطَ ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ الْأَشْجَعِيُّ فَقَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقٍ - امْرَأَةٍ مَيِّتَةٍ - مِثْلَ مَا قَضَيْتَ ، فَفَرَّخَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ ) رواه أبو داود .

وقد سبق أن هذا الحديث يدل على ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : وجوب العدة على المرأة المتوفى عنها زوجها ولو قبل الدخول .

المسألة الثانية : أن المرأة التي مات عنها زوجها قبل الدخول عليها العدة .

المسألة الثالثة : أن المرأة التي مات عنها زوجها لها الميراث ولو قبل الدخول .

فائدة : ١

عدة الأمة نصفها، شهران وخمس ليال، في قول عامة أهل العلم، لإجماع الصحابة على تنصيف عدة الأمة في الطلاق فكذا عدة الوفاة.

فائدة : ٢

اختلف العلماء في المرأة يموت عنها زوجها وهو غائب، أو طلقها وهو غائب، من متى تبدأ العدة؟

فقييل : تعتد من يوم مات زوجها .

وهذا مذهب الجمهور .

وقيل : تعتد من يوم يأتيها الخبر ، وستأتي المسألة إن شاء الله قريباً .

فائدة : ٣

لو مات زوج الرجعية :

قال في المغني : وإذا مات زوج الرجعية استأنفت عدة الوفاة أربعة أشهر وعشراً بلا خلاف ، لأن الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وينالها ميراثه ، فاعتدت للوفاة كغير المطلقة .

( وأما المفارقة في حال الحياة، فإذا طلقها قبل أن يدخل بها فلا عدة له عليها ) .

أي : إذا فارق الرجل زوجته في الحياة بطلاق أو فسخ قبل الخلوة والدخول فلا عدة عليها .

لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ) .

قال ابن كثير : هذا أمر مجمع عليه بين العلماء أن المرأة إذا طلقت قبل الدخول بها لا عدة عليها ، فتذهب وتزوج من فورها متى شاءت، ولا يستثنى من هذا إلا المتوفى عنها زوجها، فإنها تعتد منه أربعة أشهر وعشراً، وإن لم يكن دخل بها بالإجماع أيضاً .

فائدة : ١

قوله (المؤمنات) خرج مخرج الغالب ، إذ لا فرق في الحكم بين المؤمنة والكتانية في ذلك بالإتفاق . [ قاله ابن كثير ] .

فائدة : ٢

من المسائل التي نستفيدها من الآية : إباحة طلاق المرأة قبل الدخول بها .

فائدة : ٣

استدل بهذه الآية بعض العلماء على أن الطلاق لا يقع إلا إذا تقدمه نكاح ، لأن الله تعالى قال (إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ ) فعقب النكاح بالطلاق ، فدل على أنه لا يصح ولا يقع قبله ، وهذا مذهب الشافعي وأحمد بن حنبل وطائفة كثيرة من السلف والخلف رحمهم الله . [ قاله ابن كثير ] .

وقد سبقت المسألة ومثالها : أن يقول : إن تزوجت فلانة فهي طالق ، ثم فيما بعد تزوجها ، فلا تطلق .

( وإن كان قد دخل بها أو خلا بها ، فإن كانت حاملاً فعدتها وضع حملها ، قصرت المدة أو طالت ) .

أي : وعدة الزوجة المدخول بها أو خلا بها زوجها وطلقها زوجها وكانت حاملاً أن تضع حملها .

لعموم قوله تعالى ( وَأُولَاثِ الْأَحْصَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ) .

[ وَأُولَاثِ الْأَحْصَالِ ] أي : صاحبات الحمل . [ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ] أي : انقضاء عدتهن بوضع الحمل .

( وإن لم تكن حاملاً ، فإن كانت تحيض فعدتها ثلاث حيض كاملة ) .

أي : وإن كانت الزوجة غير حامل وطلقها زوجها وكانت ممن تحيض فعدتها ثلاث حيض كاملة .

لقوله تعالى ( وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ) أي : ثلاث حيض .

[ يَتَرَبَّصْنَ ] ينتظرن ، وهو خبر بمعنى الأمر ، فدللت الآية على أن زمن العدة ثلاث حيض .

قال ابن قدامة : إن عدة المطلقة ، إذا كانت حرة وهي من ذوات القروء ، ثلاثة قروء بلا خلاف بين أهل العلم .

وذلك لقول الله تعالى ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) . ( المغني ) .

#### فائدة : ١

قال ابن قدامة : أَنَّ الْحَيْضَةَ الَّتِي تَطْلُقُ فِيهَا ، لَا تُحْسَبُ مِنْ عِدَّتِهَا .

يَعْبَرُ خِلَافِ بَيِّنِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

أ- لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ ، فَتَنَاقَلَ ثَلَاثَةُ كَامِلَةٍ ، وَالَّتِي طَلَّقَ فِيهَا لَمْ يَبْقَ مِنْهَا مَا يَتِمُّ بِهِ مَعَ اثْنَتَيْنِ ثَلَاثَةُ كَامِلَةٍ ، فَلَا يُعْتَدُ بِهَا .

ب- وَلِأَنَّ الطَّلَاقَ إِنَّمَا حُرِّمَ فِي الْحَيْضِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا ، فَلَوْ احْتَسِبَتْ بِتِلْكَ الْحَيْضَةِ قُرْءًا ، كَانَ أَقْصَرُ لِعِدَّتِهَا ، وَأَنْفَعُ لَهَا ، فَلَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا .

#### فائدة : ٢

قال ابن قدامة : فَإِنْ كَانَتْ عَادَةُ الْمَرْأَةِ أَنْ يَتَّبَاعَدَ مَا بَيْنَ حَيْضَتَيْهَا ، لَمْ تَنْقُصِ عِدَّتُهَا حَتَّى تَحِيضَ ثَلَاثَ حِيضٍ ، وَإِنْ طَالَتْ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ لَمْ يَرْتَفَعْ حَيْضُهَا ، وَلَمْ تَتَأَخَّرْ عَنْ عَادَتِهَا ، فَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ الْقُرُوءِ ، بَاقِيَةٌ عَلَى عَادَتِهَا ، فَأُسْبِغَتْ مِنْ لَمْ يَتَّبَاعَدَ حَيْضُهَا .

وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا مُحَالًا .

#### فائدة : ٣

اختلف العلماء في المراء بالقرء في قوله تعالى (ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) على قولين :

القول الأول : أنه الحيض .

وهو مروي عن الخلفاء الراشدين وأكابر الصحابة والصحيح عند الإمام أحمد وهو مذهب الحنفية .

قال ابن القيم : هَذَا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي مُوسَى وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ؓ وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ كُلِّهِمْ كَعَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ وَإِبْرَاهِيمَ وَشُرَيْحٍ وَقَوْلُ الشَّعْبِيِّ وَالْحَسَنِ وَقَتَادَةَ وَقَوْلُ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَطَاوُوسٍ وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَهُوَ قَوْلُ أُيْمَةَ الْحَدِيثِ كِاسْحَاقِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَأَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فَإِنَّهُ رَجَعَ إِلَى الْقَوْلِ بِنَهْ وَاسْتَقَرَّ مَذْهَبُهُ عَلَيْهِ فَلَيْسَ لَهُ مَذْهَبٌ سِوَاهُ .

وتفسير القروء بالحيض مستقر معلوم مستفيض وأدلتهم في ذلك .

أ- أن الأصل الاعتداد بالحيض ، فإن لم يكن فبالأشهر قال تعالى ( وَاللَّائِي يَحْسَبْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ

وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتِ الْأُحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ) .  
والمبدل -الحيض- هو الذي يشترط عدمه لجواز إقامة البدل -الأشهر- مقامه، والمبدل هو الحيض فكان هو المراد من القراء.  
قال ابن قدامة : فنقلهن عند عدم الحيض إلى الاعتداد بالأشهر ، فدل ذلك على أن الأصل الحيض ، كما قال تعالى ( فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً ) .

ب-ظاهر النص في قوله تعالى ( وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ ... ) .  
أن العدة ثلاثة، فمن جعل معنى القروء الطهر لم يوجب ثلاثة لأنه يحسب لها الطهر الذي طلقت فيه ولو بقي منه جزء يسير، وهذا يخالف ظاهر النص ، ومن جعل معناه الحيض فاشتراط له ثلاثة كاملة وهذا الموافق للنص.

ج-قوله ﷺ ( دعي الصلاة أيام أقرائك ) .  
والصلاة لا تترك إلا في الحيض ، لذلك استعمل لفظ القروء هنا بمعنى الحيض وهو أصل ما تنقضي به العدة ، ولفظ القراء لم يستعمل في الشرع إلا للحيض ، وحمله في الآية على ذلك متعين.

قال ابن قدامة : ولأن المعهود في لسان الشرع استعمال القراء بمعنى الحيض ، قال النبي ﷺ ( تدع الصلاة أيام أقرائها ) .  
وقال لفاطمة بنت أبي حبيش (انظري، فإذا أتى قرؤك، فلا تصلي، وإذا مر قرؤك، فطهري، ثم صلي ما بين القراء إلى القراء). رواه النسائي ولم يعهد في لسانه استعماله بمعنى الطهر في موضع ، فوجب أن يحمل كلامه على المعهود في لسانه . ( المغني ) .  
د-قوله ﷺ ( طلاق الأمة تطليقتان وقرؤها حيضتان ) وفيه تصريح بأن القرء هو الحيض ، وقد أمرت عائشة رضي الله عنها أن تعتد ثلاث حيض.

هـ-ما يدل على الاستبراء هو الحيض ، والاستبراء من حكم العدة ، والطهر بعد الطلاق لا يدل على براءة الرحم فلا يجوز إدخاله في العدة الدالة على البراءة.

#### القول الثاني : هو الطهر .

قال ابن القيم : وَهَذَا قَوْلُ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ . وَيُرْوَى وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ عَنْ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ وَأَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ وَالزَّهْرِيِّ وَعَامَّةِ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ .  
وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . ( زاد المعاد ) .

ورجحه ابن حزم ، والشنقيطي .

أ-قوله تعالى ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ ... ) .

أي في وقت عدتهن كقوله تعالى ( ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ) أي : في يوم القيامة ، فدل على أنه وقت العدة .  
والطلاق في الحيض محرم ، فلزم إيقاعه في الطهر .

ب-أمره ﷺ في حديث ابن عمر لعمر بن الخطاب ﷺ أن يراجع ابن عمر زوجته والحديث الوارد في ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما ( أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله ﷺ فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ فقال : مره فليراجعها . ثم ليتركها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء ) .  
وهنا قد فسر النبي ﷺ القراء بالطهر بأن جعله زمان العدة والطلاق ؛ لأن الطلاق المأمور به في الطهر فوجب أن يكون الطهر هو العدة دون الحيض.

وفي رواية أخرى ( طلق ابن عمر امرأته وهي حائض ، فسأل عمر النبي ﷺ قال : مره فليراجعها، قلت : تحتسب ؟ قال : رأيته إن عجز واستحسق ؟ ) .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال ( حسبت على تطليقة ) .

والراجح القول الأول القائل بأن معنى القروء الحيض لا الطهر لذهاب أكابر الصحابة رضوان الله عليهم إليه ومنهم الخلفاء الراشدون ،

وقد رجحه وصوبه جمع من العلماء .

#### فائدة : ٤

عدة الأمة حيضتان .

قال ابن قدامة : أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ : عِدَّةُ الْأُمَةِ بِالْفَرْقِ فَرْعَانِ .

مِنْهُمْ ؛ عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ عُمَرَ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَطَاءٌ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْبَةَ وَالْقَاسِمُ وَسَلَمٌ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ وَالزُّهْرِيُّ وَقَتَادَةُ وَمَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

أ-لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( قُرْءُ الْأُمَةِ حَيْضَتَانِ ) .

ب-وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ، وَقَوْلُ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا فِي الصَّحَابَةِ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَهَذَا يَخُصُّ عُمُومَ الْآيَةِ .

وَلَأَنَّهُ مَعْنَى دُوْ عِدَّةٍ ، بُنِيَ عَلَى التَّفَاضُلِ ، فَلَا تُسَاوِي فِيهِ الْأُمَةُ الْحُرَّةَ ، كَالْحَدِّ .

وَكَانَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ حَيْضَةً وَنِصْفًا ، كَمَا كَانَ خُذَهَا عَلَى النِّصْفِ مِنْ حَدِّ الْحُرَّةِ ، إِلَّا أَنَّ الْحَيْضَ لَا يَتَبَعُضُ ، فَكَمَلَتْ حَيْضَتَيْنِ

، وَهَذَا قَالَ عُمَرُ ﷺ : لَوْ أُسْتَطِيعَ أَنْ أَجْعَلَ الْعِدَّةَ حَيْضَةً وَنِصْفًا لَفَعَلْتُ . ( المغني ) .

( وإن لم تكن تحيض - كالصغيرة ، ومن لم تحض ، والأيسة - فعدتها ثلاثة أشهر ) .

عدة بعض النساء اللاتي لا يحضن وهن :

الصغيرة : التي لم يأتها الحيض بعد - أو البالغات اللاتي لم يأتهن حيض بالكلية - والأيسة : وهي من أيست من الحيض : ثلاثة أشهر .

قال ابن قدامة : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى هَذَا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ يَقُولُهُ سُبْحَانَهُ ( وَاللَّائِي يَمْسُنَ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ ) .

فَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ فِي أَوَّلِ الْهِلَالِ ، اغْتَبِرَ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ بِالْأَهْلَةِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ) .

وَقَالَ سُبْحَانَهُ ( إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ) .

وَلَمْ يَخْتَلِفِ النَّاسُ فِي أَنَّ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ مُعْتَبَرَةٌ بِالْأَهْلِ .

وَإِنْ وَقَعَ الطَّلَاقُ فِي اثْنَاءِ شَهْرٍ اعْتَدَتْ بِقِيَّتِهِ ، ثُمَّ اعْتَدَتْ شَهْرَيْنِ بِالْأَهْلِ ، ثُمَّ اعْتَدَتْ مِنَ الشَّهْرِ الثَّلَاثِ ثَمَامَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا . ( المغني ) .

#### فائدة :

وقد اختلف العلماء في سن اليأس :

فبعض العلماء يرى أنه سن الخمسين ، وبعضهم : يرى أنه يختلف باختلاف النساء ، وليس له سن معين تتفق فيه النساء ، لأن اليأس ضد الرجاء ، فإذا كانت المرأة قد يمست من الحيض لم ترج رجوعه فهي آيسة ، سواء كان لها أربعون أو خمسون أو أقل من ذلك أو أكثر ، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

( فَإِنْ كَانَتْ تَحِيضُ وَارْتَفَعَ حَيْضُهَا لِرِضَاعٍ أَوْ نَحْوِهِ انْتَهَرَتْ حَتَّى يَعُودَ الْحَيْضُ فَتَعْتَدَ بِهِ ) .

أي : فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا تَحِيضُ لَكِنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا بِسَبَبٍ مَعْلُومٍ كَرِضَاعٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِهَا ، كَدَوَاءٍ يَمْنَعُ نَزُولَ الْحَيْضِ وَقَدْ تَنَاوَلْتَهُ ، فَإِنَّمَا تَبْقَى فِي عِدَّتِهَا حَتَّى يَعُودَ الْحَيْضُ فَتَعْتَدَ بِهِ وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ .

لأنها مطلقة لم تيأس من الحيض ، فلا تزال في عدة حتى يعود الحيض ، أو تبلغ سن الإياس فتعتد عدته .

وذهب بعض العلماء : إلى أنها تنتظر زوال ما رفع الحيض ، كانهاء الرضاع ، أو الشفاء من المرض ، فإن عاد الحيض عند زوال ما رفعه اعتدت به ، وإلا اعتدت سنة ، كالتى ارتفع حيضها ولم تدر سببه .

واختار ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ، وقال صاحب الإنصاف : وهو الصواب ، وهذا هو اللائق ببسر الإسلام وسهولته ، لأن القول الأول فيه مشقة عظيمة وحرَج لا تأتي الشريعة بمثله .

( وإن ارتفع ولا تدري ما رفعه ، انتظرت تسعة أشهر احتياطاً للحمل ، ثم اعتدت بثلاثة أشهر عدة آيسة ) .

أي : من ارتفع حيضها ولا تدري سبب رفعه ، فتعتد سنة :

تسعة أشهر للحمل ، لأنها غالب مدة الحمل .

وثلاثة أشهر ، عدة الآيسة .

لأنه يحتمل أن تكون حاملاً ، فتعتد تسعة أشهر لأن هذا غالب الحمل ، فإن مكثت تسعة أشهر وتبين أنها غير حامل ، فإنها تعتد ثلاثة أشهر وهي عدة الآيسة .

وهذا القول هو الصحيح في هذه المسألة وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

قال ابن قدامة : وَجُمِلَهُ ذَلِكَ ، أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ، وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ ، فَلَمْ تَرَ الْحَيْضَ فِي عَادَتِهَا ، وَلَمْ تَدْرِ مَا رَفَعَهُ ، فَإِنَّهَا تَعْتَدُ سَنَةً ؛ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ مِنْهَا تَتَرَتَّبُ فِيهَا لِتَعْلَمَ بَرَاءَةَ رَجُلِهَا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمُدَّةَ هِيَ غَالِبُ مُدَّةِ الْحَمْلِ ، فَإِذَا لَمْ يَبَيَّنِ الْحَمْلُ فِيهَا ، عَلِمَ بَرَاءَةُ الرَّجُلِ ظَاهِرًا ، فَتَعْتَدُ بَعْدَ ذَلِكَ عِدَّةَ الْإِسَابَةِ ، ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ .

هَذَا قَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ الشَّافِعِيُّ هَذَا قَضَاءُ عُمَرَ بْنِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ، لَا يُنْكَرُهُ مِنْهُمْ مُنْكَرٌ عَلِمْنَاهُ .

وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ . ( المغني ) .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : يعني امرأة من ذوات الحيض عمرها ثلاثون سنة ، لم تبلغ سن اليأس ، ارتفع حيضها ، فطلقها زوجها ، وهي في هذه الحال ، فتعتد سنة ، لأن ذلك هو الذي روي عن عمر ، وقضى به الصحابة ، هذا من حيث الاستدلال بالأثر ، أما النظر فلاحتمال أنها حامل تعتد تسعة أشهر ، لأن ذلك غالب الحمل ، ولاحتمال أنها آيسة تعتد ثلاثة أشهر ، لأن عدة الآيسة والتي لم تحض ثلاثة أشهر ، فتعتد اثني عشر شهراً من فراق زوجها لها ، وهذا من باب الاحتياط .

( وإذا ارتابت بعد انقضاء العدة لظهور أمارات الحمل لم تنزوج حتى تزول الريبة ) .

أي : لو أن المرأة اعتدت سنة وانتهت ، وبعد السنة ظهر عندها ريبة في بطنها مما يشكك وجود حمل ، فهنا لا تنزوج حتى تزول الريبة .

وتزول الريبة : إما بظهور الحمل ، أو تيقن عدم الحمل ، إما بكلام طبيب أو نزول حيض .

( ومن مات زوجها الغائب ، أو طلقها اعتدت منذ الفُرقة ) .

أي : من مات زوجها — وهي لم تعلم — أو طلقها ، فإنها تعتد من الوفاة لا من حين وصلها الخبر .

وهذا القول هو الراجح ، وهو قول الجمهور : أنها تعتد من يوم مات زوجها .

لعموم الأدلة .

فلو فرض أنه طلقها ، ولم تعلم ، وحاضت حيضتين ثم علمت ، فإنه يبقى عليها حيضة واحدة ، وكذلك إذا مات عنها زوجها ، ولم تعلم إلا بعد مضي شهرين ، فإنه يبقى عليها شهران وعشرة أيام .

وقيل : تعتد من يوم يأتيها الخبر .

وبه قال الحسن وعمر بن عبد العزيز .

لأن العدة اجتناب أشياء وما اجتنبتها .

والراجح قول الجمهور . .

#### فائدة : ١

امرأة المفقود :

أي : ومن المعتدات امرأة المفقود ، وهو من خفي أمره فلم يعلم أحي هو أم ميت ؟ لسفر أو أسر ونحوهما .

اختلف العلماء في امرأة المفقود متى تعتد ؟

القول الأول : لا تنزوج امرأته حتى يتبين موته أو فراقه لها .

قال ابن حجر في فتح الباري : وجاء عن علي : إذا فقدت المرأة زوجها لم تنزوج حتى يقدم أو يموت . أخرجه أبو عبيد في كتاب النكاح .

وقال عبد الرزاق: بلغني عن ابن مسعود أنه وافق علياً في امرأة المفقود أنها تنتظره أبداً .  
**القول الثاني :** من فقد زوجها -بأي صورة تم فقده- أن ترفع أمرها للحاكم، ثم تنتظر أربع سنين، ثم تعدد عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرًا، ثم تتزوج -إن شاءت- .

قضى بهذا الخليفتان عمر وعثمان وغيرهم من الصحابة والتابعين.  
قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في فتح الباري : فإن مذهب الزهري في امرأة المفقود أنها تتربص أربع سنين.  
وقد أخرجه عبد الرزاق وسعيد ابن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن عمر، منها لعبد الرزاق من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر وعثمان قضيا بذلك .

وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن عمر وابن عباس قالوا: تنتظر امرأة المفقود أربع سنين .  
وثبت أيضاً عن عثمان وابن مسعود في رواية وعن جمع من التابعين كالنخعي وعطاء والزهري ومكحول والشعبي .  
واتفق أكثرهم على أن التأجيل من يوم ترفع أمرها للحاكم وعلى أنها تعدد عدة الوفاة بعد مضي الأربع سنين واتفقوا أيضاً على أنها إن تزوجت فجاء الزوج الأول خير بين زوجته وبين الصداق، وقال أكثرهم: إذا اختار الأول (الصداق) غرمه الثاني، ولم يفرق أكثرهم بين أحوال الفقد إلا ما تقدم عن سعيد بن المسيب . ( الفتح ) .

**القول الثالث :** تنتظر أربع سنين ثم تعدد ، وهؤلاء قالوا بالتفصيل :  
**قالوا :** إذا كان ظاهر غيبته الهلاك انتظر به أربع سنين منذ فُقد ، وإن كان ظاهر غيبته السلامة انتظر به تمام تسعين سنة منذ ولد .  
مثال: فمن فقد وعمره (٨٠) سنة ، فإن كان غالب سفره الهلاك انتظر أربع سنين، وإن كان غالب سفره السلامة انتظر عشر سنوات.  
**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يرجع في تقدير مدة الانتظار إلى اجتهاد الحاكم ، لعدم الدليل على التحديد ، لأنه إذا تعذر الوصول إلى اليقين ، يُرجع إلى غلبة الظن في كل مسائل الدين ، فيجتهد الحاكم في تقدير مدة الانتظار ، ويختلف ذلك باختلاف الأزمنة والبلدان والأشخاص واختلاف وسائل البحث .

**قال السعدي :** وامرأة المفقود تنتظر حتى يحكم بموته ، بحسب اجتهاد الحاكم ثم تعدد .  
فإذا حكم الحاكم وقضى بأنه ينتظر سنتين ، فبعد مرور السنتين نحكم بموته ، وبعد ذلك تعدد المرأة أربعة أشهر وعشرًا ، وبعد هذه العدة لها أن تتزوج .

**فائدة : ٢**

**ما الحكم إن تزوجت امرأة المفقود ثم قدم زوجها الأول ؟**  
إن تزوجت امرأة المفقود بعد خروجها من العدة ، ثم قدم زوجها الأول :  
**الحالة الأولى :** إن كان قدومه قبل وطء الثاني فهي للأول . لماذا ؟ قالوا : لأنه لما قدم الزوج الأول تبين أن نكاح الثاني باطل ، لأنه نكاح امرأة ذات زوج ، ونكاح المرأة ذات الزوج باطل .

**الحالة الثانية :** أن يكون قدومه بعد وطء الثاني، فهو يختار الزوج الأول ، فإن شاء استردها، وإن شاء أبقاها مع الزوج الثاني.  
فإن استردها فهل يحتاج إلى تجديد عقد ؟ الجواب : لا ، لأنها زوجة له .

وإن اختار أن تبقى عند الثاني ؟ فهل يحتاج الثاني إلى تجديد عقد ؟ الجواب : لا يحتاج إلى تجديد عقد لأن هذا العقد صحيح في حكم الظاهر . وقيل : لا بد من تجديد العقد ، وهذا أقيس لأنه بقدم الأول تبين أن نكاح الثاني باطل .

واختار شيخ الإسلام ابن تيمية أن الزوج الأول له الخيار حتى لو قبل الوطء ، فإن اختار أن يأخذها فله ذلك وإن اختار أن يتركها مع الثاني فله ذلك .

- بالنسبة لبعد الوطء واختار الزوج الأول أن يأخذها ، فإنه لا يطلأ حتى تعدد من الثاني .
- وإن اختار أن تبقى مع الثاني ؟ المذهب لا يحتاج الثاني لتجديد عقد ، وقيل : لا بد من تجديد العقد ، وهذا أصح .



● بالنسبة للصدّاق : إذا اختار أن تبقى مع الثاني ؟ الزوج الأول يرجع للزوج الثاني ، ويرجع بما أعطاهما هو . ويرجع الثاني على الزوجة عند بعض العلماء ، وقيل : لا يرجع الثاني على المرأة إلا إذا كان منها غرور بحيث لم تعلمه بأنها امرأة مفقود ، أما إذا أعلمته بأنها امرأة مفقود فلا يرجع ، لأنه دخل على بيّنة وبصيرة .

( ومضى نكحت المعتدة فنكاحها باطل ويُفَرَّق بينهما ) .

أي : أن المرأة المعتدة من الغير لا يحل نكاحها حتى تنقضي عدتها ، فإن نكحت فنكاحها باطل . لقوله تعالى ( وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ ) أي : ولا تعقدوا عقد النكاح حتى تنتهي العدة والمراد : ببلوغ الكتاب أجله: انقضاء العدة .

وقد نقل ابن رشد الاتفاق على أن النكاح لا يجوز في العدة.

قال ابن قدامة : المعتدة لا يجوز لها أن تنكح في عدتها ، إجماعاً ، أي عدة كانت ؛ لقول الله تعالى : ( وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ ) .. وإن تزوجت ، فالنكاح باطل .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْأَجْنَبِيِّ نِكَاحَ الْمُعْتَدَةِ أَبًا كَانَتْ عِدَّتُهَا مِنْ طَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ أَوْ فَسْخٍ أَوْ شُبْهَةٍ ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا أَمْ بَائِنًا بَيِّنُونَةً صَغْرَى أَوْ كُبْرَى . وَذَلِكَ لِحِفْظِ الْأَنْسَابِ وَصَوْنِهَا مِنَ الْإِحْتِلَاطِ وَمُرَاعَاةِ لِحَقِّ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ .

— فإذا وقع فإنه يجب التفريق بينها وبين زوجها الثاني ، ثم تكمل عدتها من الأول ، ثم إذا فرغت من عدة الأول جاز للثاني أن يعقد عليها عقداً جديداً.

قال ابن قدامة : وَجْهُ الْأَمْرِ أَنَّ الْمُعْتَدَةَ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تُنْكَحَ فِي عِدَّتِهَا ، إجماعاً ، أَيَّ عِدَّةٍ كَانَتْ . لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ ) .

وَلَأَنَّ الْعِدَّةَ إِنَّمَا أُعْثِرَتْ لِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ الرَّجْمِ لِقَوْلِهِ يُفْضَى إِلَى الْإِحْتِلَاطِ الْمَيْتَةِ ، وَامْتِزَاجِ الْأَنْسَابِ .

وإن تزوجت ، فالنكاح باطل ؛ لأنها ممنوعة من النكاح لحق الزوج الأول ، فكان نكاحها باطلاً ، كما لو تزوجت وهي في نكاحه ، ويجب أن يُفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَالْعِدَّةُ بِحَالِهَا ، وَلَا تَنْقَطِعُ بِالْعِدَّةِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ بَاطِلٌ لَا تَصِيرُ بِهِ الْمَرْأَةُ فِرَاشًا ، وَلَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ بِالْعِدَّةِ شَيْءٌ ، وَتُسْفَطُ سَكَنُهَا وَتَفْقُتْهَا عَنِ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُا نَاشِئٌ ، وَإِنْ وَطَّقَهَا ، انْقَطَعَتْ الْعِدَّةُ سَوَاءً عَلِمَ التَّحْرِيمُ أَوْ جَهِلَهُ .

ثم قال :

إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَعَلَيْهِ فِرَاقُهَا ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، وَجِبَ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ فَارَقَهَا أَوْ فُرِقَ بَيْنَهُمَا ، وَجِبَ عَلَيْهَا أَنْ تُكْمَلَ عِدَّةُ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ أَسْبَقُ ، وَعِدَّتُهُ وَجِبَتْ عَنْ وَطْءٍ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ ، فَإِذَا اكْتُمِلَتْ عِدَّةُ الْأَوَّلِ ، وَجِبَ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَ مِنَ الثَّانِي ، وَلَا تَتَدَاخَلُ الْعِدَّتَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ رَجُلَيْنِ . ( المعني ) .

قال ابن كثير : قد أجمع العلماء على أنه لا يصح العقد في مدة العدة ، واختلفوا فيمن تزوج امرأة في عدتها فدخل بها ، فإنه يفرق بينهما ، وهل تحرم عليه أبداً؟ على قولين: الجمهور على أنها لا تحرم عليه ، بل له أن يخطبها إذا انقضت عدتها. وذهب الإمام مالك إلى أنها تحرم عليه على التأييد. ( التفسير ) .

فائدة : ١

عدة المختلعة .

تقدم أن العلماء اختلفوا في ذلك على قولين :

قيل : ثلاث حيض .

وقيل : حيضة واحدة .

واختاره ابن تيمية .

وتقدمت المسألة .

#### فائدة : ٢

عدة الزانية .

تقدم أيضاً أن العلماء اختلفوا في عدتها :

فقبل : تعدد كالمطلقة ، بثلاث حيض .

وقيل : تستبرأ بحيضة واحدة .

واختاره ابن تيمية .

تنبيه :

قال ابن قدامة : وَكُلُّ فُرْقَةٍ بَيْنَ زَوْجَيْنِ فَعِدَّتُهَا عِدَّةُ الطَّلَاقِ ، سَوَاءَ كَانَتْ بِخُلْعٍ أَوْ لِعَانٍ أَوْ رِضَاعٍ ، أَوْ فُسْخٍ بِعَيْبٍ ، أَوْ إِغْسَارٍ ، أَوْ إِعْتَاقٍ ، أَوْ اخْتِلَافٍ دِينٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ، فِي قَوْلٍ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ عِدَّةَ الْمُلَاعَنَةِ تِسْعَةُ أَشْهُرٍ .

وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ : عِدَّةُ الْمُخْتَلَعَةِ عِدَّةُ الْمُطَلَّغَةِ .

وَرُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، وَابْنِ عُمرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ، أَنَّ عِدَّةَ الْمُخْتَلَعَةِ خِيْضَةٌ . (المغني)

#### باب الإحداد

الإحداد لغة المنع ، ومنه سمي البواب حداداً لمنعه الداخل .

واصطلاحاً : تريض يجتنب فيه المرأة ما يدعو إلى جماعها أو يرغب في النظر إليها من الزينة وما في معناها مدة مخصوصة .

– الحكمة من الإحداد :

أولاً : تعظيم خطر هذا العقد ورفع قدره .

ثانياً : تعظيم حق الزوج وحفظ عشرته .

ثالثاً : تطييب نفس أقارب الزوج ومراعاة شعورهم .

رابعاً : سد ذريعة تطلع المرأة للنكاح أو تطلع الرجال إليها .

خامساً : موافقة الطباعة البشرية .

( وهو واجب ) .

أي : الإحداد واجب على المرأة التي توفي عنها زوجها ، سواء كانت مدخولاً بها أم لا .

عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ : أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ) متفق عليه .

وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : ( لَا تُحِدُّ امْرَأَةٌ عَلَى الْمَيِّتِ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ : أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا تُؤَبِّ عَصَبٍ ، وَلَا تُكْتَجِلُ ، وَلَا تَمَسُّ طَبِيبًا ، إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ : تُبَدِّلُهُ مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَطْفَارٍ ) .

فالحديث ظاهر في المنع من الإحداد على أحد فوق ثلاث إلا الزوج ، فإنه يحد عليه أربعة أشهر وعشراً ، ويدل لذلك رواية مسلم : ( ... إلا على زوجها فإنها تحد عليه أربعة أشهر وعشراً ) ف قوله ﷺ : ( فإنها تحد ) خبر بمعنى الأمر .

#### فائدة : ١

والإحداد منه واجب ، ومنه جائز ، ومنه ممنوع ، فالواجب على المتوفى عنها ، والجائز على من مات له صديق أو قريب لمدة ثلاثة أيام ، والممنوع ما زاد على ذلك ؛ كأربعة أيام أو خمسة أو أكثر . ( الشرح الممتع ) .

## فائدة : ٢

الإحداد على غير الزوج جائز .

فيجوز للمرأة أن تحد على غير زوجها ، كالأخ ، أو الأب ، أو أم ، أو أي قريب - ثلاثة أيام فأقل ، لكنه غير واجب .  
فالحديث السابق يدل على الجواز والإباحة .

قال ابن القيم : فإن الإحداد على الزوج واجب وعلى غيره جائز .

قال الحافظ ابن حجر : وليس ذلك واجباً لاتفاقهم على أن الزوج لو طالبها بالجماع لم يحل لها منعه في تلك الحال .

وقال ابن بطال : الإحداد: ترك المرأة الزينة كلها من اللباس والطيب والحلى والكحل، وكل ما كان من دواعي الجماع، يقال : امرأة حادة ومحدّ، وأباح النبي ﷺ أن تحد المرأة على غير زوجها من ذوى محارمها ثلاثة أيام ، لما يغلب من لوعة الحزن ، ويهجم من أليم الوجد ، ولم يوجب ذلك عليها ، وهذا مذهب الفقهاء ، وحرم عليها من الإحداد ما فوق ذلك.

ومما يدل على أن الإحداد في الثلاثة أيام على غير الزوج غير واجب إجماع العلماء على أن من مات أبوها، أو ابنها ، وكانت ذات زوج، وطالبها زوجها بالجماع في الثلاثة الأيام التي أبيح لها الإحداد فيها أنه يقضى له عليها بالجماع فيها ، ونص التنزيل أن الإحداد على ذوات الأزواج أربعة أشهر وعشراً واجب .

( مُدَّة الْعِدَّة ) .

أي : زمن العدة سواء طالت أم قصرت، فإذا كانت حائلاً فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام، وإحداها أربعة أشهر وعشرة أيام، وإذا كانت حاملاً فعدتها إلى وضع الحمل، فإحداها إلى وضع الحمل، وإذا لم تعلم بموت زوجها إلا بعد تمام العدة فلا إحداد؛ لأنه تابع للعدة.

( على كل امرأة مات عنها زوجها ) .

كما تقدم في الأحاديث السابقة .

( ولو كتابت ) .

أي : يجب الإحداد ولو كانت الزوجة من أهل الكتاب .

لعموم الأدلة الموجبة للإحداد ، فإن الأدلة لم تفرق بين مسلمة وكتيبة .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجب عليها الإحداد .

لقوله ﷺ ( لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ ... ) فَخَصَّ بِالْمُؤْمِنَةِ .

والراجح قول الجمهور .

وأما المراد بقوله ﷺ : ( تُوْمِنُ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ... ) الإغراء ، أي إغراء المرأة على الفعل .

قال النووي : فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُعْتَدَّةٍ عَنْ وَفَاةٍ سَوَاءَ الْمَدْحُولِ بِهَا وَغَيْرَهَا الصَّغِيرَةُ وَالْكَبِيرَةُ وَالْبَكْرُ وَالنَّيْبُ وَالْحُرَّةُ وَالْأَمَةُ وَالْمُسْلِمَةُ وَالْكَافِرَةُ هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ وَأَبُو ثَوْرٍ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ: لَا يَجِبُ عَلَى الزَّوْجَةِ الْكِتَابِيَّةِ بَلْ تَخْتَصُّ بِالْمُسْلِمَةِ لِقَوْلِهِ ﷺ ( لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ ) فَخَصَّ بِالْمُؤْمِنَةِ .

ودليل الجمهور أنَّ الْمُؤْمِنَ هُوَ الَّذِي يَشْمَلُ خِطَابَ الشَّارِعِ وَيَنْتَفِعُ بِهِ وَيَتَّقَادُ لَهُ ، فَلِهَذَا قَيَّدَ بِهِ .

( أَوْ أَمَةً ) .

أي : يجب الإحداد على المتوفى عنها زوجها ولو كانت أمة ، وتكون أمة إذا كان زوجها رقيقاً، أو كان حراً ممن يجوز له نكاح الإماء، فتلزمها العدة والإحداد.

( أَوْ غَيْرَ مُكَلَّفَةٍ ) .

أي : يجب الإحداد على المتوفى عنها زوجها ولو كانت مجنونة .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

لعموم الأدلة الدالة على وجوب الإحداد .

- ويجب أيضاً الإحداد على الصغيرة .

أ- لعموم الأدلة الدالة على وجوب الإحداد .

ب- واستدلوا أيضاً بحديث أم سلمة وفيه ( جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن ابنتي توفي عنها زوجها ، وقد اشتكت عينها أفنكحلها ؟ قال : لا ) .

وجه الدلالة : قال القرطبي : ولم يسأل عن سننها ؛ ولو كان الحكم يفترق بالصغر والكبر لسأل عن سننها حتى يبين الحكم ، وتأخير البيان في مثل هذا لا يجوز ، وأيضاً فإن كل من لزمها العدة بالوفاة لزمها الإحداد كالكبيرة . ( التفسير ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجب الإحداد على الصغيرة .

لقوله ﷺ ( لامرأة ... ) .

فقد تمسك بمفهومه الحنفية ، فقالوا : لا يجب الإحداد على الصغيرة .

وذهب جمهور العلماء على وجوب الإحداد عليها .

قالوا : إن التقيد بالمرأة خرج مخرج الغالب .

( وتجتنب المحادة الزينة ) .

هذا بيان ما تجتنبه المحادة في أيام إحداها .

الزينة :

فيحرم على المحادة أن تلبس كل ما فيه زينة من الثياب .

لحديث أم عطية السابق ( ... وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا تَوْبَ عَصِي ... ) .

وفي حديث أم سلمة عند أبي داود : ( ... وَلَا تلبس المعصر من الثياب ، وَلَا المَشْفَّة ... ) .

( الممشقة : المصبوغة بالمشق ، بكسر الميم ، وهو الطيب الأحمر ) .

فائدة :

ذهب بعض العلماء إلى أن المحادة لا تلبس النقاب ، لأن المعتدة من وفاة زوجها مشبهة بالخمرية ، والحرمة تمنع من ذلك ، لكن هذا القول فيه بعد .

( والطيب ) .

أي : فيحرم على المحادة أن تتطيب .

قال ابن قدامة : ولا خلاف في تحريمه عند من أوجب الإحداد .

لحديث أم عطية السابق ( ... وَلَا تَمَسَّ طَبِيًّا ) .

قال ابن قدامة : ولأن الطيب يحرك الشهوة ، ويدعو إلى المباشرة .

فائدة : ١

الأدهان غير المطيبة لا بأس أن تستعملها المحادة لأنها ليست طيباً ، فلا يشملها النص .

فائدة : ٢

استثنى النبي ﷺ الشيء اليسير عند الطهر للحاجة ، لقوله ( ... إِلَّا إِذَا طَهَّرْتُ : تُبَدِّلُ مِنْ قُشَطٍ أَوْ أَطْفَارٍ ) .

( والحلي ) .

أي : وما يحرم على المحادة لبس الحلي بأنواعه .

**قال ابن المنذر :** أجمعوا على منع المرأة المحادة من لبس الحلي .

لحديث أم سلمة عند أبي داود : ( ... ولا تلبس الحلي ... ) .

#### فائدة : ١

وهذا المنع شامل لما ظهر من الحلي وما استتر تحت الثياب .

والحلي يشمل كل ما تتجمل به المرأة وتتحلى به من قرط أو سوار أو خاتم ، سواء ذلك من فضة أو غيرها .

#### فائدة : ٢

ما كان بمعنى الذهب والفضة فله حكم الحلي ، لأن قوله ﷺ : ( ولا الحلي ) والحلي اسم يصدق على الذهب والفضة وغيره كاللؤلؤ والزمرد والألماس .

#### فائدة : ٣

إذا كانت المحادة متلبسة بشيء من الحلي قبل وفاة زوجها ، فإن الواجب عليها إزالة ما يمكن إزالته منها .

( والتحسين ببناء ونحوه ) .

أي : وما يحرم على المحادة الخضاب بالحناء ونحوه .

ففي حديث أم سلمة : ( ولا تختضب ... ) . رواه أبو داود

**قال ابن القيم :** فيحرم عليها الخضاب والنقش والحرمة ، فإن النبي ﷺ نص على الخضاب منبهاً على هذه الأنواع التي هي أكثر زينة منه وأعظم فتنة ، وأشد مضادة لمقصود الحداد .

( والكحل ) .

لحديث أم عطية : ( ... ولا تكتحل ... ) . متفق عليه

وحديث أم سلمة قالت : ( جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن ابنتي توفي عنها زوجها ، وقد اشتكت عينها ، أفنكحلها ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا ) . متفق عليه ، فلم يرخص لها النبي ﷺ مع حاجتها إليه .

( وَتَجِبُ عِدَّةُ الْوَفَاةِ فِي الْمَنْزِلِ حَيْثُ وَجَبَتْ ) .

هذا من الأمور التي يجب على المحادة فعله : وهو المكث في المنزل الذي مات زوجها وهي ساكنة فيه .

لحديث الزُّبَيْدَةَ بِنْتُ مَالِكٍ ( أَنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أُعْبُدٍ لَهُ فَقَتَلُوهُ . قَالَتْ : فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي ؛ فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَبْرُكْ لِي مَسْكَنًا يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةً ، فَقَالَ : " نَعَمْ " . فَلَمَّا كُنْتُ فِي الْحُجْرَةِ نَادَانِي ، فَقَالَ : " أَفَكُنِّي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ " . قَالَتْ : فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، قَالَتْ : فَقَضَى بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ عُثْمَانُ ) رواه أبو داود .

**قال الترمذي** بعد إخراجها للحديث : والعمل على هذا الحديث عند أكثر العلم ، من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، لم يروا للمعتدة أن تنتقل من بيت زوجها حتى تنقضي عدتها ، وهو قول سفيان ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم : للمرأة أن تعتد حيث شاءت ، وإن لم تعتد في بيت زوجها .

( جامع الترمذي ) .

والأول أصح .

**وقال ابن قدامة :** وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى الْمُتَوَتَّى عَنَّا زَوْجَهَا الْإِعْتِدَادَ فِي مَنْزِلِهَا ، عُمَرُ ، وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ ، وَالتَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَبِهِ يَقُولُ جَمَاعَةٌ فَقَهَاءُ الْأَمْصَارِ ، بِالْحِجَازِ ، وَالشَّامِ ، وَالْعِرَاقِ ، وَمِصْرَ وَقَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ تَعْتَدُ حَيْثُ شَاءَتْ . ( المغني ) .

**وقال ابن القيم :** بعد أن ذكر القائلين بوجوب العدة في منزلها : وَهَذَا قَوْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَأَصْحَابِهِمُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَبِي عُبَيْدٍ وَإِسْحَاقُ . قَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَبِهِ يَقُولُ جَمَاعَةٌ فَقَهَاءُ الْأَمْصَارِ بِالْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ . وَحُجَّةُ

هؤلاء حديثُ الفُرَيْعَةِ بِنْتِ مَالِكٍ وَقَدْ تَلَقَّاهُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رضي الله عنه بِالْقُبُولِ وَقَضَى بِهِ بِمَحْضَرِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَلَقَّاهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَالْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ بِالْقُبُولِ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ طَعَنَ فِيهِ وَلَا فِي رِوَايَةِ هَذَا مَالِكٍ مَعَ تَحْرِيبِهِ وَتَشْدِيدِهِ فِي الرِّوَايَةِ . وَقَوْلُهُ لِلْسَّائِلِ لَهُ عَنْ رَجُلٍ أَتَيْتُهُ هُوَ ؟ فَقَالَ لَوْ كَانَ نَعْمَةً لَرَأَيْتُهُ فِي كُنْهِي : قَدْ أَدْخَلَهُ فِي " مُوطِئِهِ " وَبَنَى عَلَيْهِ مَذْهَبَهُ . قَالُوا : وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ النِّزَاعَ بَيْنَ السَّلَفِ فِي الْمَسْأَلَةِ وَلَكِنَّ السَّنَةَ تَفْصِلُ بَيْنَ الْمُتَنَازِعِينَ . قَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَمَا السَّنَةُ فَتَأْيِيدُ مُحَمَّدٍ اللَّهِ . وَأَمَا الْإِجْمَاعُ فَمُسْتَعْنَى عَنْهُ مَعَ السَّنَةِ لِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ إِذَا نَزَلَ فِي مَسْأَلَةٍ كَانَتْ الْحُجَّةُ فِي قَوْلِ مَنْ وَافَقْتُهُ السَّنَةَ .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه لا يلزمها لزوم بيت زوجها ، بل تعتد حيث شاءت .

وهذا قول علي وابن عباس وجابر ، وهو قول ابن حزم .

#### فائدة : ١

ما الحكم لو بلغها الخبر وهي في غير بيتها ؟

لو بلغها الخبر وهي في بيت غير بيتها ، فذهب أكثر العلماء إلى أنه يجب عليها الاعتداد في المنزل الذي توفي زوجها وهي فيه ، فإذا بلغها الخبر وهي في غيره وجب عليها الرجوع .

**قال ابن قدامة :** ... إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ الْإِعْتِدَادَ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي مَاتَ زَوْجُهَا وَهِيَ سَاكِنَةٌ بِهِ ، سَوَاءً كَانَ مَمْلُوكًا لِرَّوْجِهَا ، أَوْ بِإِجَارَةٍ ، أَوْ عَارِيَّةً ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم ( قَالَ لِلْفُرَيْعَةِ : أَمْكُنِي فِي بَيْتِكَ ) وَلَمْ تَكُنْ فِي بَيْتِ مَمْلُوكِهِ زَوْجِهَا . وَفِي نَعْصِ أَلْفَاظِهِ (اعْتَدِي فِي الْبَيْتِ الَّذِي أَتَاكَ فِيهِ نَعْيَ زَوْجِكَ) وَفِي لَفْظِ (اعْتَدِي حَيْثُ أَتَاكَ الْحَبْرُ) فَإِنْ أَتَاكَ الْحَبْرُ فِي غَيْرِ مَسْكِنِهَا ، رَجَعْتَ إِلَى مَسْكِنِهَا فَاعْتَدْتِ فِيهِ . ( المغني ) .

#### فائدة : ٢

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: فتاة مات عنها زوجها بعد العقد ، وقبل الدخول ، فأين تعتد ؟

فأجاب : في بيت أهلها ، لكونها لم تنتقل بعد إلى بيت الزوج . ( ثمرات التدوين ) .

( وَلَهَا الْخُرُوجُ لِحَاجَتِهَا نَهَارًا لَا لَيْلًا ) .

أي : يجوز للمحادة أن تخرج من بيتها إذا كان حاجة في النهار دون الليل .

**- خروج المحادة من منزلها له أحوال :**

**أولاً :** أن يكون لضرورة ، فيجوز ليلاً أو نهاراً .

مثل : إذا خيف هدم ، أو عدو ، أو حريق ، أو كانت الدار غير حصينة يخشى فيها من اقتحام اللصوص ، أو كانت بين فسقة تخاف على نفسها ، فإن لها الانتقال .

**ثانياً :** الخروج المؤقت ، فهذا جائز إذا كان حاجة نهاراً .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

واستدلوا بحديث الفريضة السابق .

ووجه الدلالة فيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليها خروجها من منزلها لما جاءته سائلة عن جواز انتقالها .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** مثل لو ذهبت تشتري مثلاً عصيراً؛ أو تشتري شيئاً، ومنها أن تكون مدرّسة فتخرج للتدريس في النهار، ومنها أن تكون دارسة فتخرج للدراسة في النهار لا في الليل، ومنها أنها إذا ضاقت صدرها فإنها تخرج إلى جارتها في البيت لتستأنس بها في النهار فقط؛ لأن أزمة ضيق الصدر قد تتطور إلى مرض نفسي، ومنها أن تخرج لتزور أباه المريض، فهي حاجة من جهة الأب، ومن جهةها هي، أما هي فستكون قلقة؛ حيث لم ترَ بعينها حال أبيها، وأما أبوها فإن قلب الوالد يحن إلى ولده، فنقول: لا بأس أن تخرج لتعود أباه إذا مرض، أو أمها، أو أحداً من أقاربها، فلها أن تخرج نهاراً لا ليلاً؛ ووجه التفريق بين الليل والنهار أن الناس في النهار في الخارج والأمن عليها أكثر، وبالليل الناس محتفون والخوف عليها أشد. ( الشرح الممتع ) .

ثالثاً : إذا كان لغير حاجة ولا ضرورة ، فلا يجوز .

كما تقدم .

كما لو قالت: أريد أن أخرج للنزهة، أو للعمرة، فإنه لا يجوز؛ لأنه ليس بحاجة ولا لضرورة.

فائدة :

هل يجوز للمحادة الذهاب لحج الفرض ؟

لا يجوز .

قال ابن قدامة: الْمُعْتَدَّة مِنَ الْوَفَاةِ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْحَجِّ، وَلَا إِلَى غَيْرِهِ. رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَعُثْمَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالْقَاسِمُ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدٍ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَالثَّوْرِيُّ. وَإِنْ خَرَجَتْ، فَمَاتَ زَوْجُهَا فِي الطَّرِيقِ، رَجَعَتْ إِنْ كَانَتْ قَرِيبَةً؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْإِقَامَةِ، وَإِنْ تَبَاعَدَتْ، مَضَتْ فِي سَفَرِهَا. وَقَالَ مَالِكٌ: تُرَدُّ مَا لَمْ تُحْرَمْ.

ويدل على وجوب الرجوع إذا كانت قَرِيبَةً، مَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: تُؤْفَى أَزْوَاجُ نِسَائِهِمْ حَاجَاتٍ أَوْ مُعْتَمِرَاتٍ، فَرَدَّهِنَّ عُمَرُ مِنْ ذِي الْحُلْفَةِ، حَتَّى يَعْتَدِلْنَ فِي بُيُوتِهِنَّ.... وَلَوْ كَانَتْ عَلَيْهَا حِجَّةُ الْإِسْلَامِ، فَمَاتَ زَوْجُهَا، لَرَمَتْهَا الْعِدَّةُ فِي مَنْزِلِهَا وَإِنْ فَاتَهَا الْحَجُّ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ فِي الْمَنْزِلِ تَفُوتُ، وَلَا يَبْدَلُ لَهَا، وَالْحَجُّ يُكْرَهُ الْإِثْنَانِ بِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْعَامِ. ( المغني ) .

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : عن امرأة عزم على الحج هي وزوجها فمات زوجها في شعبان : فهل يجوز لها أن تحج ؟

فأجاب : ليس لها أن تسافر في العدة عن الوفاة إلى الحج في مذهب الأئمة الأربعة . ( مجموع الفتاوى ) .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) دَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ خُرُوجُ الْمُعْتَدَّةِ مِنْ وَفَاةٍ إِلَى الْحَجِّ، لِأَنَّ الْحَجَّ لَا يَفُوتُ، وَالْعِدَّةُ تَفُوتُ .

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله عن امرأة توفي عنها زوجها وأدركها حج الفريضة ، وهي في الحداد وهي مستطبعة وقادرة وعندها محرم هل تحج أو لا ؟

فأجاب: لا تحج، بل تبقى في بيتها، وفي هذه الحال لا يجب عليها الحج، لقول الله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) وهذه المرأة لا تستطيع شرعاً، وإن كان معها محرم، وتوكل إلى السنة الثانية، أو الثالثة حسب استطاعتها. (مجموع فتاوى ابن عثيمين)

( فَإِنْ تَحَوَّلَتْ خَوْفًا، أَوْ قَهْرًا، أَوْ بِحَقٍّ، انْتَقَلَتْ حَيْثُ شَاءَتْ ) .

قال ابن قدامة : فَإِنْ خَافَتْ هَذِمًا أَوْ غَرَقًا أَوْ عَدُوًّا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، أَوْ حَوَّلَهَا صَاحِبُ الْمَنْزِلِ لِكَوْنِهِ غَارِبَةً رَجَعَ فِيهَا ، أَوْ بِإِجَارَةٍ انْقَضَتْ مُدَّتُهَا ، أَوْ مَنَعَهَا السُّكْنَى تَعْدِيًا ، أَوْ امْتَنَعَ مِنْ إِجَارَتِهِ ، أَوْ طَلَبَ بِهِ أَكْثَرَ مِنْ أُخْرَةِ الْمِثْلِ ، أَوْ لَمْ يَجِدْ مَا تَكْتَرِي بِهِ ، أَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مِنْ مَالِهَا ، فَلَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ ؛ لِأَنَّهَا حَالٌ عُدْرٍ ، وَلَا يَلْزَمُهَا بِذَلِكَ أَجْرُ الْمُسْكَنِ ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ عَلَيْهَا فِعْلُ السُّكْنَى ، لَا تَحْصِيلُ الْمُسْكَنِ ، وَإِذَا تَعَدَّرَتْ السُّكْنَى ، سَقَطَتْ ، وَلَهَا أَنْ تَسْكُنَ حَيْثُ شَاءَتْ . ( المغني ) .

وسئل علماء اللجنة الدائمة عن امرأة مات زوجها وليس في مدينتهم أحد يقوم بمسئوليتها، فهل لها أن تعند في مدينة أخرى؟

فأجابوا: إذا كان الواقع كما ذكر من أنها لا يوجد في البلد الذي مات فيه زوجها من يقوم بمسئولياتها وشئونها، ولا تستطيع أن تقوم هي بشئون نفسها شرعاً، جاز لها أن تنتقل إلى بلد آخر تأمن فيه على نفسها، وتجدها فيه من يقوم بشئونها شرعاً . (فتاوى اللجنة الدائمة)

وجاء فيها أيضاً : إذا كان تحول أختك المتوفى عنها زوجها من بيت الزوجية إلى بيت آخر في أثناء عدة الوفاة للضرورة ، كأن تخاف على نفسها من البقاء فيه وحدها ، فلا بأس بذلك ، وتكمل عدتها في البيت الذي انتقلت إليه " انتهى

– قوله ( حَيْثُ شَاءَتْ ) هذا القول هو الصحيح ، خلافاً لمن قال إنها تنتقل إلى أقرب مكان آمن من بيتها .

مثلاً لزوجها بيتان، بيت هي ساكنته، وبيت آخر ساكنته زوجة أخرى، والزوجة الأولى تخاف على نفسها، فهل نقول: يجب أن تنتقل إلى البيت القريب، أو لها أن تنتقل عند أهلها ولو كانوا بعيدين؟ نقول: لها أن تنتقل إلى بيت أهلها ولو كانوا بعيدين؛ لأنه لما تعذر المكان الأصلي سقط الوجوب .

( وَإِنْ تَرَكَتِ الْإِحْدَادَ أَثَمْتُ، وَتَمَّتْ عِدَّتُهَا بِمُضِيِّ زَمَانِهَا ) .

أي : وإن تركت المحادة الإحداد عمداً ( بأن تطيب أو لبست الحلي ) فإنها تعتبر أثمة : لأنها تركت واجباً .

وتمت عدتها بِمُضِيِّ زَمَانِهَا : أي زمان العدة، لأن الإحداد ليس شرطاً في انقضاء العدة .

( وَإِنْ خَرَجَتْ لِسَفَرٍ أَوْ حَجٍّ فَتَوَفَّى زَوْجُهَا وَهِيَ قَرِيبَةٌ ، رَجَعَتْ لَتَعْتَدَ فِي بَيْتِهَا ، وَإِنْ تَبَاعَدَتْ مُضَتْ فِي سَفَرِهَا ) .

المعتدة التي مات عنها زوجها في الحج ، لا تخلو من حالتين:

**الحال الأولي :** أن يأتيها خبر وفاة زوجها قبل أن تخرج من بيتها للحج ، فهذه لا يجوز لها الخروج للحج.

**قال ابن قدامة :** ولو كانت عليها حجة الإسلام ، فمات زوجها ، لزمته العدة في منزلها ، وإن فاتها الحج ؛ لأن العدة في المنزل تفوت ، ولا بدل لها ، والحج يمكن الإتيان به في غير هذا العام" . ( المغني ) .

**الحال الثانية :** أن يأتيها خبر وفاة زوجها بعد أن خرجت للحج ، فهذه ينظر في حالها :

أ- فإن كانت قريبة ، بحيث لم تقطع مسافة القصر ، فترجع وتعتد في بيت زوجها .

ب- وإن كانت قد قطعت مسافة القصر ، فتمضي في سفرها ، ولا يلزمها الرجوع .

**قال ابن قدامة :** وإن خرجت ، فمات زوجها في الطريق ، رجعته إن كانت قريبة ؛ لأنها في حكم الإقامة ، وإن تباعدت ، مضت في سفرها . وقال مالك : ترد ما لم تحرم . والصحيح أن البعيدة لا ترد . ( المغني ) .

وقد سئل فضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: إذا خرجت المرأة حاجة، وبعد وصولها إلى جدة سمعت بوفاة زوجها، فهل لها أن تتم الحج، أو أن تجلس للإحداد؟

فأجاب: تتم الحج؛ لأنها إن رجعت سترجع بسفر، وإن بقيت بقيت بسفر مستمر، فتتم الحج لا سيما إذا كان فريضة، ثم ترجع، وحتى لو كان نافلة فإنها تتمه .

#### فائدة : ١

**كيف حساب مدة الإحداد ( أربعة أشهر وعشراً ) ؟**

تعتد المرأة المتوفى عنها زوجها بالأشهر القمرية لا بالأشهر الشمسية ؛ وذلك لأن الأحكام الشرعية إنما تناط بالأشهر القمرية. ويحتسب الشهر بماله إذا كانت الوفاة في أول الشهر ، فلو كانت بعض الشهور تامة ثلاثين يوماً ، وبعضها ناقصة تسعة وعشرين يوماً ، فالاعتداد صحيح ولا يلزم المعتدة قضاء ما نقص من أيام ذلك الشهر الناقص.

جاء في "الموسوعة الفقهية" : إن حساب أشهر العدة في الطلاق أو الفسخ أو الوفاة يكون بالشهور القمرية لا الشمسية ، فإذا كان الطلاق أو الوفاة في أول الهلال اعتبرت الأشهر بالأهلة؛ لقوله تعالى : (يسألونك عن الأهلة قل هي موافق للناس والحج) حتى ولو نقص عدد الأيام؛ لأن الله أمرنا بالعدة بالأشهر، فقال سبحانه ( فعدن ثلاثة أشهر )، وقال تعالى: (أربعة أشهر وعشراً) ، فلزم اعتبار الأشهر ، سواء أكانت ثلاثين يوماً أو أقل " انتهى.

وأما إذا كانت الوفاة في أثناء الشهر :

فإنها تعتد بقية الشهر الأول ، وثلاثة شهور بالأهلة — كاملة أو ناقصة — ، وعشرة أيام ، وما فاتها من الشهر الأول لها في حسابه طريقتان لأهل العلم :

**الأولى :** أن تحسب ثلاثين يوماً ، سواء كان الشهر في واقع الأمر تاماً أم ناقصاً ؛ فإذا كانت قد اعتدت منه عشرين يوماً ، أكملت عشراً في الشهر الخامس ، وهكذا .



**الثانية :** أن تعتد من الشهر الخامس بقدر ما فاتها من الأول ، سواء كان الشهر تاماً أم ناقصاً .

وينظر : المغني (٨/٨٥) ، كشاف القناع (٥/٤١٨) ، الموسوعة الفقهية (٢٩/٣١٥) .

وقد اختار القول الثاني شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، ورجحه من علمائنا المعاصرين الشيخ ابن عثيمين رحمه الله .

فقد ذكر الشيخ ابن عثيمين فيمن صام شهرين متتابعين ابتداء من يوم ١٥ جمادى الأولى ، وكان كل من جمادى الأولى والآخرة تسعة وعشرين يوماً ، أنه ينتهي صيامه بصوم اليوم الخامس عشر من رجب ، على القول بأنه يتم الشهر الأول ثلاثين يوماً .

وعلى القول الراجح يعتبر الشهرين بالهلال ، فينتهي صومه بصوم اليوم الرابع عشر من رجب .

وكذلك ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنه "لا حاجة إلى أن نقول بالعدد، بل ننظر اليوم الذي هو المبدأ من الشهر الأول، فتكون النهاية مثله من الشهر الآخر" انتهى من (مجموع الفتاوى) .

مثال ذلك في عدة الوفاة : لو توفي الرجل في يوم ١٢ من محرم ، فاعتد امرأته إلى ١٢ جمادى الأولى ، فهذه أربعة أشهر ، سواء كانت كاملة أم ناقصة ، ثم تزيد عشرة أيام ، فتنتهي عدتها يوم ٢٢ جمادى الأولى في الساعة التي مات فيها زوجها .

وعلى هذا ، فليس على أمك إلا أن تزيد عشرة أيام فقط ، وليس عليها أن تكمل الأشهر الناقصة ثلاثين يوماً .

وما قلناه هنا في عدة الوفاة ينطبق على من صام شهرين متتابعين ، وينطبق أيضاً على عدة الطلاق إذا حسبت بالشهور ، وذلك في حال كون المطلقة صغيرة أو يائسة لا تحيض . ( الإسلام س ج ) .

#### فائدة : ٢

الإحداد على المطلقة البائن ؟ **الصحيح** أنه لا يجب عليها الإحداد .

**قال ابن قدامة :** وهو قول عطاء ، وربيعة ، ومالك ، وابن المنذر ونحوه قول الشافعي . ورجحه ابن القيم ، والشوكاني .

أ- لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُحْدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا). وَهَذِهِ عِدَّةُ الْوَفَاةِ ، فَيُحْدُّ عَلَى أَنَّ الْإِحْدَادَ إِنَّمَا يَجِبُ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ .

ب- وَلِأَنَّهَا مُعْتَدَّةٌ عَنْ غَيْرِ وَفَاةٍ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا الْإِحْدَادُ ، كَالرَّجْعِيَّةِ ، وَالْمَوْطُوءَةِ بِشُبْهَةٍ .

ج- وَلِأَنَّ الْإِحْدَادَ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ لِإِظْهَارِ الْأَسْفِ عَلَى فِرَاقِ زَوْجِهَا وَمَوْتِهِ ، فَأَمَّا الطَّلَاقُ فَإِنَّهُ فَارَقَهَا بِاخْتِيَارِ نَفْسِهِ ، وَقَطَعَ نِكَاحَهَا ، فَلَا مَعْنَى لَتَكْلِيفِهَا الْحُزْنَ عَلَيْهِ . ( المغني ) .

**وقال ابن القيم :** فَإِنْ قِيلَ فَهَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُعْتَدَةِ مِنْ طَلَاقٍ أَوْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ أَوْ زِنَى أَوْ اسْتِبْرَاءٍ إِحْدَادٍ ؟

قُلْنَا : هَذَا هُوَ الْحُكْمُ الْحَامِسُ الَّذِي ذَكَرْتُمْ عَلَيْهِ السَّنَّةُ أَنَّهُ لَا إِحْدَادَ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْ هَؤُلَاءِ لِأَنَّ السَّنَةَ أَثْبَتَتْ وَنَقَتْ فَحَصَّتْ بِالْإِحْدَادِ الْوَاجِبِ الزَّوْجَاتِ وَبِالْجَائِزِ غَيْرَهُنَّ عَلَى الْأَمْوَآتِ خَاصَّةً وَمَا عَدَاهُمَا فَهُوَ دَاخِلٌ فِي حُكْمِ التَّحْرِيمِ عَلَى الْأَمْوَآتِ فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ دُخُولُهُ فِي الْإِحْدَادِ عَلَى الْمُطَلَّاقَةِ الْبَائِنِ . ( زاد المعاد ) .

#### فائدة : ٣

**أحدث بعض الناس أموراً في الإحداد لا أصل لها في الشرع ، منها :**

- التزام بعض النساء لباساً معيناً (كالأسود) للإحداد .
- امتناع المحادة من مشط شعرها .
- امتناع المحادة من الاغتسال للتنظف .
- امتناع المحادة عن العمل في بيتها من خياطة وغيرها .
- امتناع المحادة من البروز للقمر .
- امتناع المحادة من الظهور على سطح البيت .

#### باب الاستبراء

الاستبراء : لغة طلب البراءة .

واصطلاحاً : تربص يقصد منه العلم ببراءة الرحم .

( ومن مَلِكْ أُمَّةً يوطأ مثلها من أي شخصٍ كان ، حُرْمٌ عليه وطءٌ ومقدماته قبل استبراء حامل بوضع ، ومن تحيض بحیضة ) .

أي : إذا اشترى أمة أو وهبته له أو ملكها بعد زوج ، فلا يجوز أن يجامعها حتى يستبرئها بحیضة ، ليعلم براءة رحمها ، لأنها قد تكون حاملاً من مالکها الأول ، وإن كانت حاملاً فلا يطأها حتى تضع .

وقد جاء في الحديث :

أ-عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ ( لَا يَحِلُّ لِمَرْءٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

[ لا يحل ] أي : يحرم . [ أن يسقي ماء غيره ] أي : أن يطأ امرأة وهي حبلى من غيره .

ب- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ فِي سَبَايَا أَوْطَاسٍ ( لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تُحِضَ حَيْضَةً ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

#### فائدة : ١

قوله ( حُرْمٌ عليه وطءٌ ومقدماته ) أي : يحرم الوطء ومقدماته من المباشرة وغيرها .

وهذا المذهب : .

وذهب بعض العلماء : أنه لا يحرم إلا الوطء .

واختاره ابن القيم .

لأن النهي إنما جاء عن الوطء فلا يستدل به على تحريم المباشرة .

#### فائدة : ٢

قوله ( من مَلِكْ أُمَّةً ) ظاهره أن الاستبراء واجب مطلقاً ، سواء ملك الأمة من طفل أو امرأة ، أو كانت بكرًا أو ثيباً .

أخذاً بعموم الحديث .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجب استبراء الأمة إذا ملكها من طفل أو امرأة .

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم .

لأن المقصود من الاستبراء العلم ببراءة الرحم ، فحيث تيقن المالك براءة رحم الأمة فله وطؤها ولا استبراء عليه .

- وكذا لو ملكها وهي بكر فلا استبراء عليه .

والصحيح يجب الاستبراء ولو كانت بكرًا .

أ- لعموم الأحاديث التي فيها الأمر باستبراء الإمام ، وهي أدلة عامة لم تفرق بين البكر والثيب كما تقدم .

ب- قول عمر : من ابتاع جارية قد بلغت الحيض فليتربص بها حتى تحيض . رواه أبو داود .

ج- أن العدة تجب على المرأة الحرة البكر مع العلم ببراءة الرحم ، فكذلك تقاس عليها الأمة البكر في وجوب الاستبراء .

د- أن السيد ملك جارية كانت محرومة عليه فلم تحل له قبل استبرائها كالثيب التي تحمل .

### كتاب الرضاع

الرضاع لغة : مص الثدي .

واصطلاحاً : هو مص طفل صغير لبن امرأة أو شربه ونحوه .

( يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ ) .

هذا لفظ حديث عن النبي ﷺ .

قال ﷺ (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) متفق عليه .

معنى الحديث : ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب : من سببية والتقدير : ويحرم النكاح بسبب الرضاعة كما يحرم بسبب النكاح .

وقد ذكر الله تعالى المحرمات بالنسب وهن سبع :

قال تعالى (لَحْرِمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ) .

فيحرم مثلهن من الرضاع ، وهن سبع نظير المحرمات بالنسب .

والدليل على التحريم بالرضاع الحديث السابق ( يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ) .

قال ابن قدامة : كُلُّ امْرَأَةٍ حُرِّمَتْ مِنَ النَّسَبِ حَرِّمٌ مِثْلُهَا مِنَ الرِّضَاعِ ، وَهِنَّ الْأُمَّهَاتُ ، وَبَنَاتُ ، وَالْأَخَوَاتُ ، وَالْعَمَّاتُ ، وَالْخَالَاتُ ،

وَبَنَاتُ الْأَخِ ، وَبَنَاتُ الْأُخْتِ ... لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : ( يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ... وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافاً .

فتحرم عليك أمك من الرضاع ، وأختك من الرضاع ، وبناتك من الرضاع ... الخ .

- والتحريم بالرضاع ثابت بالكتاب والسنة والإجماع .

قال تعالى ( وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة ) ذكرهما في جملة المحرمات .

وعن عائشة . أن النبي ﷺ قال (يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ) متفق عليه .

وعن ابن عباس . قال : قال رسول الله ﷺ ( يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ) متفق عليه .

وأجمع العلماء على التحريم بالرضاع . قاله في المغني .

( وَالْمُحْرَمُ خَمْسُ رَضَعَاتٍ ) .

هذا الشرط الأول من شروط الرضاع : أن يكون خمس رضعات .

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ (كَانَ فِيْمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ . ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ فَتَوَقَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهَرْنَ

فِيْمَا يُفْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ) رواه مسلم .

قال ابن قدامة : هذا هو الصحيح في المذهب ، وروي هذا عن عائشة وابن الزبير وابن مسعود وعطاء وطاووس .

ورجحه الصنعاني والشوكاني .

وذهب بعض العلماء : إلى أن قليل الرضاع وكثيره محرم .

وهذا مذهب جمهور العلماء .

أ- واستبدلوا بالعمومات ، كقوله تعالى : (وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ ...) ففي هذه الآية علق التحريم على مطلق الإرضاع ، فحيث

وجد وجد حكمه .

ب- وعموم قوله ﷺ : ( يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ) .

ج- وعن عُمَيْمَةَ بِنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمِّي يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِبَاهٍ ، فَجَاءَتْ أُمِّي سَوْدَاءُ ، فَقَالَتْ : قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ

قَالَ : فَأَعْرَضَ عَنِّي . قَالَ : فَتَنَحَّيْتُ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ . قَالَ : كَيْفَ ؟ وَقَدْ رَعِمْتَ أَنْ قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا ) .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ أمر الزوج أن يترك زوجته لمجرد علمه بأخما رضعا من ثدي واحد دون أن يسأل عن عدد الرضعات ، فدل

ذلك على أن مطلق الإرضاع يثبت به التحريم .

ج- وعموم قوله ﷺ : ( إنما الرضاعة من المجاعة ) متفق عليه .

وذهب بعضهم : إلى أن المحرم ثلاث رضعات .

وهو قول داود ، وأبي ثور ، وابن المنذر .

لحديث عائشة قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا تُحْرِمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ ) .

**وجه الدلالة :** أن النبي ﷺ صرح فيها أن المصبة والمصبتان لا تحرمان ، فيكون ما فوقهما مُحَرَّم ، وهو الثلاث ، لأن ذلك لو لم يكن محرماً لبينه النبي ﷺ .

**والراجع** أن المحرّم خمس رضعات .

**أما أدلة من قال أن قليل الرضاع وكثيره محرّم :** فهي عمومات ، وقد قيدت بالسنة بعدد معين من الرضاعة ، كما في حديث عائشة **وأما أدلة من قال إن المحرّم ثلاث رضعات :** هذا الاستدلال بالمفهوم ، وهو لا يعمل به إلا عند القائلين به ، إلا إذا لم يكن هناك منطوق يعارضه ، وقد جاء ما يعارضه مثل حديث عائشة المثبت للتحريم بخمس رضعات .

**فائدة : مقدار الرضعة :**

الرضعة : المراد بها الوجبة التامة التي يأخذها الطفل وإن تخللها تنقّس أو انفصال من الثدي إلى آخر أو جاء الطفل ما يليه ، فالمراد : أن يترك الثدي عن ريّ وطيب نفس . [ هذا هو ضابط الرضعة ] .

فاذا جاءت امرأة ووضعت الطفل على حضنها ثم التقم الثدي ثم تركه للتنفس ثم رجع أو أُمّا نقلته من الثدي إلى آخر في الحال فهذه كلها رضعة واحدة ، لأن ضابط الرجعة لم يرد لها دليل من الشرع فيرجع فيها إلى اللغة وإلى العرف .

ففي اللغة : الرضعة اسم للمرأة ، وأما العرف ، فإن الناس لا يعدون الأكلة إلا الوجبة التامة وإن تخللها ما تخللها .

وهذا قول الشافعي ونصره ابن القيم في زاد المعاد واختاره الشيخ السعدي .

قال ابن القيم: الرضعة مرة من الرضاع بلا شك، كضربة وجلسة وأكلة، فمتى التقم الثدي فامتص منه ثم تركه من غير عارض كان ذلك رضعة .

لأن الشرع ورد بذلك مطلقاً فحمل على العرف ، والعرف هذا ، والقطع العارض لتنفس أو استراحة يسيرة أو لشيء يليه ثم يعود عن قرب لا يخرج عن كونه رضعة واحدة ، كما أن الأكل إذا قطع أكلته بذلك ثم عاد عن قريب لم يكن أكلتين بل واحدة ، هذا مذهب الشافعي ... ولو انتقل من الثدي المرأة إلى ثديها الآخر كانا رضعة واحدة .

وقيل : الرضعة أن يلتقم الطفل الثدي ثم يتركه سواء يتركه اضطراراً أو اختياراً ولو للتنفس فهذه رضعة فلو عاد فرضعة ثانية .

**( في الحَوْلَيْن ) .**

هذا الشرط الثاني من شروط الرضاعة : يعني أن تكون الرضعات الخمس كلها في الحولين من ولادة الطفل .

أ- لقوله تعالى ( والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ) .

**قال ابن قدامة :** فجعل تمام الرضاعة حولين ، فيدل على أنه لا حكم لها بعدها .

**وقال ابن كثير :** هذا إرشاد من الله للوالدان أن يرضعن أولادهن كمال الرضاعة وهي سنتان ، فلا اعتبار بالرضاعة بعد ذلك ، ولهذا قال [ لمن أراد أن يتم الرضاعة ] وذهب أكثر الإثمة إلى أنه لا يحرم من الرضاع إلا ما كان دون الحولين ، فلو ارتضع المولود وعمره فوقها لم يحرم .

ب- وعن عائشة قالت ( دخلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَرَأَيْتُ الْعَصَبَ فِي وَجْهِهِ قَالَتْ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ أَجْحِي مِنَ الرِّضَاعَةِ . قَالَتْ فَقَالَ « انْظُرْنَ إِخْوَتُكُنَّ مِنَ الرِّضَاعَةِ فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ » متفق عليه .

أي : الرضاعة التي تثبت بها الحرمة ، وتحل بها الخلوة ، هي حيث يكون الرضيع طفلاً يسد اللبن جوعته ، لأن معدته ضعيفة يكفيها اللبن وينبت بذلك لحمه فيصير كجزء من المرضعة ، فيشترك في الحرمة مع أولادها ، فكانه قال : لا رضاعة معتبرة إلا المغنية عن المجاعة أو المطعمة . [ قاله في الفتح ]

**وقال القرطبي :** قوله ( نَمَّا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ ) ، وهذا منه ﷺ تقعيد قاعدة كلية ؛ تُصَرِّحُ بأن الرِّضَاعَةَ المعتبرة في التحريم؛ إنما هي في الزمان الذي تغني فيه عن الطعام ، وذلك إنما يكون في الحولين وما قاربهما . ( المفهم ) .

ج- عن أم سلمة . قال : قال ﷺ ( لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء في الثدي ، وكان قبل الفطام ) رواه الترمذي .

قوله ( الثدي ) أي وقت الحاجة إلى الثدي ، أي في الحولين .

د- وعن ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : ( لا رضاع إلا ما شد العظم ، وأنبت اللحم ) . رواه أبو داود  
**فإن قال قائل** : ما الجواب عن حديث عائشة قالت : ( جاءت سَهْلَةُ بِنْتُ سَهْلٍ . فقالت : يا رسول الله ! إن سَالِمًا مَوْلَى أَبِي خَدِيجَةَ مَعَنَا فِي بَيْتِنَا ، وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ . قَالَ : "أَرْضِعِيهِ . تَحْرُمِي عَلَيْهِ ( رَوَاهُ مُسْلِمٌ ) .

فالجواب : **أجاب العلماء بأجوبة** :

**أولاً** : أن هذه الحادثة رخصة خاصة بسالم ، فلا يتعداه إلى غيره ، ولذلك فإن أمهات المؤمنين سوى عائشة ، أبين أن يعملن بهذه الحادثة ، لأنهن كنا يرين أن ذلك رخصة لسالم .

**ثانياً** : أنه حكم منسوخ ، وبه جزم الحب الطبري في أحكامه ، وقرره بعضهم بأن قصة سالم كانت في أوائل الهجرة ، والأحاديث الدالة على اعتبار الحولين من رواية أحداث الصحابة ، فدل على تأخره ، وهو مستند ضعيف ، إذ لا يلزم من تأخر إسلام الراوي ، ولا صغره ، أن لا يكون ما رواه متقدماً . [ قاله في الفتح ]

**ثالثاً** : قول الشوكاني ، **حيث قال** : إن الرضاع يعتبر فيه الصغر إلا فيما دعت إليه الحاجة ، كرضاع الكبير الذي لا يستغنى عن دخوله على المرأة ، ويشق احتجائها منه ، وإليه ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهذا هو الراجح عندي ، وبه يحصل الجمع بين الأحاديث ، وذلك بأن تجعل قصة سالم المذكورة مخصصة لعموم : (إنما الرضاع من الجماعة) (ولا رضاع إلا في الحولين) (ولا رضاع إلا ما فتق الأمعاء) .

**قال النووي** : اختلف العلماء في هذه المسألة ، فقالت عائشة وداود :

تثبت حرمة الرضاع برضاع البالغ كما ثبت برضاع الطفل لهذا الحديث . وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء الأئمة إلى الآن : لا يثبت إلا بالرضاع من له ذن سنن ، إلا أبا حنيفة فقال : سنن ونصف ، وقال زفر : ثلاث سنن وعن مالك رواية سنن وأيام . واحتج الجمهور بقوله تعالى ( والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرضاعة ) وبالحديث الذي ذكره مسلم بعد هذا " إنما الرضاعة من الجماعة " وبأحاديث مشهورة وحملوا حديث سهلة على أنه مختص بها وبسالم ، وقد روى مسلم عن أم سلمة وسائر أزواج رسول الله ﷺ أنهن خالفن عائشة في هذا والله أعلم .

( ولبن ميتة كغيره ، لا لبن بهيمة ، ومن لم تحمل ) .

أي : أن لبن الميتة يحرم ويثبت به التحريم .

وهذا قول الجمهور .

لعموم الأدلة ، فهي لم تفرق بين لبن من هي على قيد الحياة ومن فقدت الحياة .

**قال ابن قدامة** : ولنا ، أنه وجد الإرضاع ، على وجه يثبت اللحم وينشئ العظم من امرأة ، فأثبت التحريم ، كما لو كانت حية . ولأنه لا فارق بين شربه في حياتها وموتها إلا الحياة والموت أو النجاسة ، وهذا لا أثر له ، فإن اللبن لا يموت ، والنجاسة لا تمنع ، كما لو حلب في وعاء نجس ؛ ولأنه لو حلب منها في حياتها ، فشربه بعد موتها ، لنشأ الحرمة ، ويقاؤه في ثديها لا يمنع ثبوت الحرمة ؛ لأن ثديها لا يزيد على الإناء في عدم الحياة ، وهي لا تزيد على عظم الميتة في ثبوت النجاسة . ( المغني ) .

فلو أنه رضع أربع رضعات من امرأة وهي حية ، ثم رضع منها الخامسة وهي ميتة ، فإن هذا الرضاع مؤثر ، لأنه هذا يسمى رضاعاً ويحصل به ما يحصل بلبن الحية .

( لا لبن بهيمة )

أي : أن لبن البهيمة غير محرم .

فلو فرضنا أن طفلين ارتضعا من بهيمة ، كل واحد خمس مرات ، هل يكونان أخوين من الرضاع ؟ لا .

( ومن لم تحمل ) .

أي : لو أن امرأة أرضعت طفلاً بدون حمل ، فإنه لا يثبت به التحريم .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يثبت به التحريم .

وهذا قول الجمهور .

ورجحه ابن قدامة .

وعليه فلو كانت المرأة بكراً ودرّ منها لبن فإنه يثبت به التحريم .

أ- لقوله تعالى ( وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم .. ) .

ب- قال في المغني : ولأنه لبن امرأة فتعلق به التحريم كما لو تاب بوطء .

قال ابن قدامة : وإن تاب لامرأة لبن من غير وطء ، فأرضعت به طفلاً ، نُسِرَ الحُرْمَةُ ، في أظهر الروايتين .

وهو قول ابن حامد ، ومذهب مالك ، والثوري ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ، وكل من يحفظ عنه ابن المنذر .

أ- لقول الله تعالى ( وأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ) .

ب- ولأنه لبن امرأة فتعلق به التحريم ، كما لو تاب بوطء ، ولأن ألبان النساء خلقت لإعذاء الأطفال ، وإن كان هذا نادراً ، فجنسُهُ مُعْتَادٌ . ( المغني ) .

وقال الماوردي الشافعي - رحمه الله - لبن النساء مخلوق للاغتذاء ، وليس جماع الرجل شرطاً فيه ، وإن كان سبباً لنزوله في الأغلب ، فصار

كالبكر إذا نزل لها لبن فأرضعت به طفلاً؛ انتشرت به حرمة الرضاع ، وإن كان من غير جماع . "الحاوي في فقه الشافعي" ( ٤١٣/١١ )

( ورجل ) .

أي : أن لبن الرجل لا يُحَرِّم .

فلو ارتضع طفلان من رجل لم يصيرا أخوين .

وهذا مذهب جمهور العلماء .

لقوله تعالى ( وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ) ولفظ الأم لا يتناول إلا الإناث .

( فَمَنْ أَرْضَعَتْ امْرَأَةٌ طِفْلاً صَارَ وَلَدَهَا فِي النِّكَاحِ ، وَالنَّظَرِ ، وَالْخُلُوءِ ، وَالْمَحْرَمِيَّةِ ) .

هذا ما يترتب على الرضاع :

إذا أرضعت المرأة طفلاً دون الحولين فإنه يصير ولدها في : النكاح ، والنظر ، والخلو ، والمحرمية .

في النكاح [ في تحريم النكاح ] .

والنظر [ في جوازه ] .

والخلو [ في جوازها ] .

والمحرمية في السفر ونحوه ، وولد من نُسب لبنها إليه ، دون بقية الأحكام .

فلا يصير ولداً لها في وجوب نفقتها عليه ، وكونها ترثه ويرثها ، والولاية في النكاح والمال ، فهذه لا تترتب على الرضاع .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : ...، فهذه أربعة أحكام من النسب تثبت بالرضاع ، وغير هذه من الأحكام لا يثبت ، فالنفقة لا تثبت ،

فلا يجب أن ينفق الإنسان على بنته من الرضاع ، كما ينفق على بنته من النسب ، والميراث لا يثبت ، فابنته من الرضاع لا ترث منه شيئاً ،

وتحمّلُ الدية في قتل الخطأ وشبهه لا يثبت بالرضاع ، ووجوب صلة الأرحام لا يثبت بالرضاع ، فكل أحكام النسب لا يثبت منها ، إلا

أربعة أحكام فقط ، وهي : النكاح ، والنظر ، والخلو ، والمحرمية . ( الممتع ) .

وقد سئل فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله : إذا توفيت امرأة ولها مال وليس بعدها وارث وأقرب شخص إليها هو من قامت

بإرضاعه رجلاً كان أو امرأة فهل هو أحق بتركها أم تقول إلى بيت مال المسلمين ؟

فأجاب : ليست الصلة بالرضاع من أسباب الإرث ، فأخوه من الرضاع وأبوه من الرضاع ليس له إرث ولا ولاية ولا نفقة ولا شيء من

حقوق القرباء ، ولكن لا شك أن له شيئاً من الحقوق التي ينبغي أن يكرم بها ، وأما الإرث فلا حق له في الإرث ، وذلك لأن أسباب

الإرث ثلاثة : القرابة والزوجية والولاء [العتق] ؛ وليس الرضاع من أسبابها.

وعلى هذا فللمرأة المذكورة يكون ميراثها لبيت مال المسلمين ، يصرف إلى بيت المال ، ولا يستحقه هذا الابن من الرضاع .

#### ● وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: هل تعطى الأم من الرضاعة والأخت من الرضاعة من الزكاة ؟

فأجاب : "نعم ، تعطى الأم من الرضاعة من الزكاة ، والأخت من الرضاعة إذا كن مستحقات للزكاة ، وذلك لأن الأم من الرضاعة والأخت من الرضاعة لا يجب النفقة عليهن ، فهن يعطين من الزكاة بشرط أن تثبت فيهما صفة الاستحقاق .

( والرضاع المحرم ما دخل الحلق من اللبن ، سواء دخل بارتضاع من الثدي ، أو وجور ، أو سغوط ) .

هذا بيان صفة اللبن الذي يحصل به الرضاع ، وهو ما كان عن طريق الحلق ، سواء دخل بارتضاع من الثدي ، أو وجور ، أو سغوط .

الوجور : هو أن يصب اللبن في فم الطفل .

والسغوط : هو أن ينقط اللبن في الأنف .

قال ابن قدامة : معنى السغوط : أَنْ يُصَبَّ اللَّبَنُ فِي أَنْفِهِ مِنْ إِنْاءٍ أَوْ غَيْرِهِ .

وَالْوَجُورُ : أَنْ يُصَبَّ فِي حَلْقِهِ صَبًّا مِنْ غَيْرِ الثَّدْيِ . ( المغني ) .

أ- لمعوم قوله تعالى (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم..) فلم تفرق الآية بين أن يكون الإرضاع عن طريق امتصاص الثدي أو غيره.

ب- ولأن العلة في التحريم بالارتضاع هو وصول اللبن إلى جوف الرضيع فيتغذى به ويسد جوعه وذلك متحقق في الوجور والسغوط .

فالرضاع المحرم لا يتوقف على مص اللبن من الثدي ، بل لو وضع في إناء وشرب منه الطفل ، كان ذلك رضاعاً معتبراً في قول جمهور العلماء.

قال ابن قدامة: وَلَإِنَّ هَذَا يَصِلُ بِهِ اللَّبَنُ إِلَى حَيْثُ يَصِلُ بِالْإِرْتِضَاعِ، وَيَحْصُلُ بِهِ مِنْ إِنْثَابِ اللَّحْمِ وَإِنْثَارِ الْعَظْمِ مَا يَحْصُلُ مِنَ الْإِرْتِضَاعِ، فَيَجِبُ أَنْ يُسَاوِيَهُ فِي التَّحْرِيمِ ، وَالْأَنْفُ سَبِيلُ الْفَطْرِ لِلصَّائِمِ ، فَكَانَ سَبِيلًا لِلتَّحْرِيمِ ، كَالرَّضَاعِ بِالْقَمِ .

(وينتشر إلى المرتضع وفروعه فقط دون أصوله وحواشيه ) .

أي : وينتشر الرضاع إلى المرتضع وفروعه فقط دون أصول وحواشي المرتضع ، فلا يتعدى التحريم إلى غير المرتضع ومن هو في درجته من إخوته وأخواته ، ولا إلى من فوقه من آباءه وأمهاته ، ومن في درجتهم من أعمامه وعماته وأخواله وخالاته .

وينتشر إلى أصول وفروع وحواشي المرضعة ، فأولاد الزوج والمرضة إخوة المرتضع وأخواته ، وأباؤهما أجداده وجداته ، وإخوة المرأة وأخواتها أخواله وخالاته ، وإخوة صاحب اللبن وأخواته أعمامه وعماته .

مثال : فإذا أرضعت المرأة طفلاً صار ولداً لها، وصار إخوة المرأة وأخواتها أخواله وخالاته، وإخوة الرجل وأخواته أعمامه وعماته.

فلا تحرم المرضعة على أبي المرتضع ولا أخيه ، ولا تحرم أم المرتضع ولا أخته على أبيه من الرضاع ولا أخيه .

فائدة : قال ابن قدامة : ولا تنتشر الحرمة بغير لبن الأدمية بحال ، فلو ارتضع اثنان من لبن بهيمة ، لم يصيرا أخوين ، في قول عامة أهل العلم ؛ منهم الشافعي ، وابن القاسم وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

ولو ارتضعا من رجل ، لم يصيرا أخوين ، ولم تنتشر الحرمة بينه وبينهما ، في قول عامتهم .

( وَلَبْنُ الْفَحْلِ مُحَرَّمٌ ) .

الفحل : الرجل ، ونسبة اللبن إليه مجازية لكونه السبب فيه .

وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن لبن الفحل محرم .

عن عائشة ( أَنَّ أَفْلَحَ -أَخَا أَبِي الْقَعِيسِ- جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا بَعْدَ الْحِجَابِ. قَالَتْ: فَأَبَيْتُ أَنْ آدَنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آدَنَ لَهُ عَلَيَّ. وَقَالَ: إِنَّهُ عَمَلُكَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

( أَنَّ أَفْلَحَ -أَخَا أَبِي الْقَعِيسِ- ) أفلح: هو عم عائشة من الرضاعة، لأنه أخو أبي القعيس نسباً الذي رضعت عائشة من زوجته . ( بَعْدَ الْحِجَابِ ) أي : بعد نزول آيات الحجاب ، وذلك آخر سنة خمس من الهجرة .

فهذا الحديث على ثبوت الأبوة من الرضاعة وأن زوج المرضعة يعتبر أباً للرضيع من الرضاعة . ووجهه : أن زوجة أبي القعيس أرضعت

عائشة ، فصارت أمّاً لها وصار زوجها أباً لها من الرضاعة وإخوانه أعمام عائشة من الرضاعة ولهذا قال أخو أبي القعيس لعائشة : " أتحتجبين عني وأنا عمك " رواه البخاري ، فأقره النبي ﷺ على أنه عمّ لعائشة بقوله : " ائذني له فإنه عمك تربت بمينك " .

**قال ابن قدامة :** (ولبن الفحل محرم) مَعْنَاهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَرْضَعَتْ طِفْلاً بِلَبَنِ ثَابٍ مِنْ وَطْءِ رَجُلٍ حُرِّمَ الطِّفْلُ عَلَى الرَّجُلِ وَأَقَارِبِهِ ، كَمَا يَحْرُمُ وَلَدُهُ مِنَ النَّسَبِ ؛ لِأَنَّ اللَّبَنَ مِنَ الرَّجُلِ كَمَا هُوَ مِنَ الْمَرْأَةِ ، فَيَصِيرُ الطِّفْلُ وَلَدًا لِلرَّجُلِ ، وَالرَّجُلُ أَبَاهُ ، وَأَوْلَادُ الرَّجُلِ إِخْوَتُهُ ، سَوَاءٌ كَانُوا مِنْ تِلْكَ الْمَرْأَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا ، وَإِخْوَةُ الرَّجُلِ وَأَخَوَاتُهُ أَعْمَامُ الطِّفْلِ وَعَمَّاتُهُ ، وَأَبَاؤُهُ وَأُمّهَاتُهُ أَجْدَادُهُ وَجَدَّاتُهُ .

قَالَ أَحْمَدُ لَبَنُ الْفَحْلِ أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ امْرَأَتَانِ ، فَتَرْضِعَ هَذِهِ صَبِيئَةً وَهَذِهِ صَبِيئًا لَا يُزَوِّجُ هَذَا مِنْ هَذَا وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ لَهُ جَارِيَتَانِ ، أَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا جَارِيَةً وَالْأُخْرَى غُلَامًا ، فَقَالَ : لَا ، اللَّقَاحُ وَاحِدٌ .

قَالَ الرَّيْمُذِيُّ : هَذَا تَفْسِيرُ لَبَنِ الْفَحْلِ .

وَمَنْ قَالَ بِتَحْرِيمِهِ عَلَيَّ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالْقَاسِمُ وَغَرَوَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَإِلَيْهِ ذَهَبَ فَقَهَاءُ الْأُمَّصَارِ بِالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَجَمَاعَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ . ( المغني ) .

**وقال أيضاً في عمدة الفقه :** عمدة الفقه : ولبن الفحل محرمٌ ، فإذا كان لرجل امرأتان فأرضعت إحداها بلبنه طفلاً والأخرى طفلة صارا أخوين لأن اللقاح واحد .

قال الشيخ الفوزان : إذا رضع طفل من امرأة الرضاع المعتبر شرعاً بأن يكون في الحولين وأن يكون خمس رضعات فأكثر فإنه يكون ابناً للرضعة ، وتكون بنات المرضعة كلهن أخوات له ، وكذلك يكون ابناً لمن له اللبن وهو زوجها ، وتكون بنات الزوج كلهن أخوات لهذا المرتضع سواء كن من المرضعة أو من غيرها كما عليه جمهور أهل العلم وهذا ما يسمى بلبن الفحل .

وسئل الشيخ ابن باز رحمه الله : رضعت من امرأة ثم تزوج زوجها من أخرى ، وأنجبت زوجته أبناء ، فهل هم إخوة لي؟

فأجاب : إذا كان الرضاع خمس رضعات فأكثر وكان اللبن منسوباً للزوج لكونها أنجبت منه فهم إخوة لك من أهلك وأملك من الرضاع ، وأما أولاده من الزوجة الثانية فهم إخوة لك من أهلك من الرضاع .

**( وَإِذَا شُكَّ فِي الرِّضَاعِ أَوْ عَدَدِهِ فَلَا تَحْرِيمٌ ) .**

أي : إذا شك في الرضاع : يعني أن أهل الطفل شكوا هل رضع من هذه المرأة أم لا؟ فلا تحريم .

لأن الأصل عدم الرضاع .

وإذا شك في عدده : ، بأن قالوا: نعم الطفل رضع من هذه المرأة عدة مرات ، لكن لا ندري أضع خمساً أم دون ذلك ؟ فلا تحريم .

لأن الأصل الحل ، وهنا لم يتيقن إلا ما دون الخمس ، وهذا من أكثر ما يقع .

**قال ابن قدامة :** وَإِذَا وَقَعَ الشُّكُّ فِي وُجُودِ الرِّضَاعِ ، أَوْ فِي عَدَدِ الرِّضَاعِ الْمُحْرَمِ ، هَلْ كَمَلًا أَوْ لَا ؟ لَمْ يَتَّبِعْ التَّحْرِيمَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، فَلَا تَزُولُ عَنْ الْيَقِينِ بِالشُّكِّ ، كَمَا لَوْ شُكَّ فِي وُجُودِ الطَّلَاقِ وَعَدَدِهِ . ( المغني ) .

**( وَيَتَّبِعُ بِقَوْلِ امْرَأَةٍ عَدْلٍ ) .**

أي : أن الرضاع يثبت بشهادة امرأة واحدة ، بشرط أن تكون مرضية .

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ ( أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ، فَجَاءَتْ امْرَأَةً . فَقَالَتْ : قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : " كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ ؟ " فَقَارَقَهَا عُقْبَةُ . وَتَكَحَّلَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ ) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ .

ففي هذا الحديث : أن الرضاع يثبت ويترتب عليه أحكامه بشهادة امرأة واحدة .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال : ( ذكر الخلاف ابن قدامة في المغني ) .

**القول الأول :** أن شهادة المرأة الواحدة مقبولة في الرضاع ، إذا كانت مرضية .

وبهذا قال طائفة ، والزهري ، والأوزاعي ، وابن أبي ذئب ، وسعيد بن عبد العزيز .



**القول الثاني :** لا يقبل من النساء أقل من أربع ؛ لأن كل امرأتين كرجل .

وهذا قول عطاء ، وقتادة ، والشافعي :

**القول الثالث :** لا يقبل فيه إلا رجلان ، أو رجل وامرأتان .

وهو قول أصحاب الرأي .

وروي ذلك عن عمر ؛ لقول الله تعالى ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ) .

قال ابن قدامة مرجحاً القول الأول :

ولنا : عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ ( أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِيَّادٍ ، فَجَاءَتْ إِمْرَأَةً . فَقَالَتْ : قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : " كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ ؟ " فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ . وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ

وهذا يدل على الاكتفاء بالمرأة الواحدة .

وقال الزهري : فرق بين أهل أبيات في زمن عثمان رضي الله عنه بشهادة امرأة في الرضاع .

وقال الأوزاعي : فرق عثمان بين أربعة وبين نسائهم ، بشهادة امرأة في الرضاع .

وقال الشعبي : كانت القضاة يفرقون بين الرجل والمرأة ، بشهادة امرأة واحدة في الرضاع .

ولأن هذا شهادة على عورة ، فيقبل فيه شهادة النساء المنفردات ، كالولادة . ( المغني ) .

#### فائدة : ١

استحب العلماء أن يختار المرضعة الحسنة الخلق والخلق ، فإن الرضاع يُغير الطباع .

والأحسن أن لا يرضعه إلا أمه ، لأنه أنفع وأمرأ ، وقد يكون ذلك واجباً عليها إذا لم يقبل الطفل ثدي غيرها .

وقد حث الأطباء على لبن الأم لا سيما في الأشهر الأولى .

#### فائدة : ٢

#### هل للزوجة حق في طلب أجره على إرضاع الطفل ؟

ذهب بعض العلماء إلى أن الزوجة إذا طلبت من زوجها أجره على إرضاعها أولادها منه وجب عليه ذلك ، واستدلوا بقول الله تعالى : ( فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ) وهذا مذهب الإمام أحمد رحمه الله .

ولكن الصحيح في ذلك أن الزوجة إذا كانت في عصمة الزوج ، فلا يجوز لها أن تطلب أجره مقابل إرضاعها لأولادها ، لأن ذلك واجب عليها ، وليس لها حينئذ إلا النفقة فقط ، لقول الله تعالى : ( وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ) .

وأما إذا كانت مطلقة ، وليست في عصمة زوجها ، فلها أن تطلب أجره على إرضاعها أولادها منه ، وذلك لقوله تعالى : ( فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَتَمُّوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ ) ، فهذه الآية في حق المطلقة ، والآية الأولى في حق الزوجة .

وهذا مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، ورجحه من المعاصرين الشيخ ابن عثيمين رحمه الله .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : وإرضاع الطفل واجب على الأم ، بشرط أن تكون مع الزوج ، وهو قول ابن أبي ليلى وغيره من السلف . ولا تستحق أجره المثل زيادة على نفقتها وكسوتها ، وهو اختيار القاضي وقول الحنفية ؛ لأن الله تعالى يقول : ( وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ) فلم يوجب لمن إلا الكسوة والنفقة بالمعروف ، وهو الواجب بالزوجية .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : وظاهر كلام المؤلف أن عليه أن يؤدي الأجره سواء كانت الأم معه ، أو بانئاً منه ، فإذا طلبت الأم من زوجها أن يؤدي الأجره عن إرضاع الولد ، ولو كانت تحته ، فعليه أن يؤدي الأجره ، نأخذ ذلك من قول المؤلف (وعلى الأب أن يسترضع لولده) ولم يقيده بما إذا كانت الأم بانئاً ، والدليل على ذلك عموم قوله تعالى : ( فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ) وهذا الذي ذهب إليه

المؤلف هو المشهور من المذهب [يعني: مذهب الإمام أحمد]، وأن الأجرة حق لها.

واختار شيخ الإسلام: أنه إذا كانت المرأة تحت الزوج فليس لها إلا الإنفاق فقط، وليس لها طلب الأجرة، وما قاله الشيخ أصح؛ لأن الله قال: (فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ) وهذا في المطلقات، والمطلقة ليست مع الزوج، وأما التي مع زوجها فقال تعالى: (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) فإن قلت: إذا كانت زوجة فعلى الزوج النفقة والكسوة بالزوجية، سواء أرضعت أم لم ترضع؟ قلنا: لا مانع من أن يكون للإنفاق سببان، فإذا تخلف أحدهما بقي الآخر، فلو كانت الزوجة في هذه الحال ناشراً، فليس لها الإنفاق بمقتضى الزوجية، لكن بمقتضى الإرضاع لها نفقة، ومن المعلوم أنك لو استقرأت أحوال الناس من عهد الرسول ﷺ إلى اليوم ما وجدت امرأة من النساء تطالب زوجها بأجرة إرضاع الولد، وهذا هو القول الصحيح .

(المتنع)

### فائدة : ٣

قال ابن قدامة : إذا كانَ لِامْرَأَةٍ لَبَنٌ مِنْ زَوْجٍ ، فَأَرْضَعَتْ طِفْلاً ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ ، وَانْقَطَعَ لَبَنُهَا ، فَتَزَوَّجَتْ آخَرَ ، فَصَارَ لَهَا مِنْهُ لَبَنٌ ، فَأَرْضَعَتْ مِنْهُ الصَّبِيَّ رَضَعَتَيْنِ ، صَارَتْ أُمًّا لَهُ ، بَعِيرٌ خِلَافَ عِلْمَتَاهُ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْحَمْسَ مُحَرَّمَاتٌ ، وَلَمْ يَصِرْ وَاحِدٌ مِنَ الزَّوْجَيْنِ أَبًا لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُكْمَلْ عَدَدُ الرِّضَاعِ مِنْ لَبَنِهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلَيْنِ ؛ لِكَوْنِهِ رِبِيبَهَا ، لَا لِكَوْنِهِ وَلَدُهَا .

### فائدة : ٤

قال ابن قدامة : وَيُكْرَهُ الْإِرْتِضَاعُ بِلَبَنِ الْحَمَقَاءِ ، كَبَيِّنٍ يُشَبِّهُهَا الْوَلَدُ فِي الْحَقِّ ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : إِنَّ الرِّضَاعَ يُغَيِّرُ الطَّبَاعَ .

### كتاب النفقات

#### تعريفها :

النفقات جمع نفقة : وهي كفاية من يمونه طعاماً وشراباً وكسوة وسكنى وعقافاً .

وأسباب النفقة ثلاثة : الزوجية \_ والقرابة \_ والملك .

وبدأ المصنف \_ رحمه الله \_ بالنفقة على الزوجات لأمرين :

أولاً : لأنها أقوى النفقات .

ثانياً : لأنها معاوضة ، فتطالب بها أو لها الفسخ .

( يجب على الإنسان نفقة زوجته وكسوتها ومسكنها ) .

أي : يجب على الزوج أن ينفق على زوجته [ من طعام وشراب ] وكسوتها [ من لباس ونحوه ] ومسكنها .

قال ابن قدامة : نفقة الزوجة واجبة بالكتاب والسنة والإجماع .

أ- قال تعالى ( لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُتَّقِ اللَّهَ يَأْتِهِ اللَّهُ مِنْ لَدُنْهِ غَنَاءً كَثِيراً ) .

ب- وقال تعالى ( أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ ) .

ج- وعن جابر أن رسول الله ﷺ خطب فقال ( ... فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِإِمانِ اللَّهِ وَاسْتَخْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ ... وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ) رواه مسلم .

د- وعن عائشة رضي الله عنها قالت ( دَخَلْتُ بَيْتَ عَتَبَةَ -امْرَأَةِ أَبِي سُفْيَانَ- عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيحٌ لَا يُعْطِينِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَيْتِي، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ: "خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ، وَيَكْفِي بَيْتَكَ" مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

هـ- وعن حكيم بن معاوية الأَشْجَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: - قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ ( أَنْ تُطْعَمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَبْتَ، وَلَا تُضْرَبَ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَيِّحَ ) رواه أبو داود .

و- ومن جهة المعنى : أن المرأة محبوسة على الزوج بمنعها من التصرف والاكتساب للتفرغ لحقه ، فلا بد أن ينفق عليها كالعبد مع سيده .

قال ابن قدامة : اتفق أهل العلم على وجوب نفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا بالغين إلا الناشئين ، ذكره ابن المنذر وغيره .

قال النووي : قوله ( وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ) فِيهِ وَجُوبُ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَكِسْوَتِهَا وَذَلِكَ ثَابِتٌ بِالْإِجْمَاعِ .

وقال الحافظ ابن حجر : وانعقد الإجماع على الوجوب .

فائدة :

والنفقة على الزوجة فضلها عظيم :

عن أبي مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : ( إذا أنفق الرجل على أهله يحتسبها فهو له صدقة ) متفق عليه .

وعن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله ﷺ قال: (إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها حتى ما تجعل في في امرأتك).

متفق عليه

( بالمعروف )

أي : نفقة الزوجة مقدرة بالمعروف .

وهذا قول الجمهور .

لقوله ﷺ ( ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) .

ولقوله ﷺ لهند (خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ، وَيَكْفِي بَيْتِكَ) .

فأمرها أن تأخذ الكفاية بالمعروف ، ولم يقدر لها نوعاً ولا قدراً ، ولو تقدر ذلك بشرع أو غيره لبين لها القدر والنوع كما بين فرائض الزكاة

والديات .

قال ابن حجر عند شرحه لحديث هند : وفيه وجوب نفقة الزوجة ، وأنها مقدرة بالكفاية ، وهو قول أكثر العلماء .

وقال النووي : وفيه أَنَّ النَّفَقَةَ مُقَدَّرَةٌ بِالْكِفَايَةِ لَا بِالْأَمْدَادِ ، وَمَذْهَبُ أَصْحَابِنَا أَنَّ نَفَقَةَ الْقَرِيبِ مُقَدَّرَةٌ بِالْكِفَايَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ هَذَا

الْحَدِيثِ ، وَنَفَقَةُ الزَّوْجَةِ مُقَدَّرَةٌ بِالْأَمْدَادِ عَلَى الْمُوسِرِ كُلِّ يَوْمٍ مُدَّانٍ ، وَعَلَى الْمُعْسِرِ مُدٌّ ، وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ مُدٌّ وَنِصْفُ ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يُرَدُّ

عَلَى أَصْحَابِنَا . ( شرح مسلم ) .

وقال ابن قدامة : وَالنَّفَقَةُ مُقَدَّرَةٌ بِالْكِفَايَةِ ، وَتَحْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مَنْ يَجِبُ لَهُ النَّفَقَةُ فِي مِقْدَارِهَا .

وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ .

لقول النبي ﷺ لهند ( خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ ) .

فأمرها بأخذ ما يكفيها من غير تقدير ، وَرَدَّ الْأَجْتِهَادَ فِي ذَلِكَ إِلَيْهَا ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ قَدْرَ كِفَايَتِهَا لَا يَنْحَصِرُ فِي الْمُدَّانِ ، بِحَيْثُ لَا يَزِيدُ

عَنْهُمَا وَلَا يَنْقُصُ .

وَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ ( وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ) .

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ) .

وَإِجَابَةُ أَقَلِّ مِنَ الْكِفَايَةِ مِنَ الرِّزْقِ تَرْكٌ لِلْمَعْرُوفِ ، وَإِجَابَةُ قَدْرِ الْكِفَايَةِ ( المعني ) .

( بحسب حال الزوج ) .

أي أن المعتبر بالإنفاق حال الزوج لا حال الزوجة .

لقوله تعالى (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُئْتِفِقْ يَمَا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ) .

وهذا مذهب الشافعي وهو الصحيح ، فالآية نص صريح في اعتبار النفقة بحال الزوج ، فيجب العمل به .

وعلى هذا القول: فإذا كان فقيراً فليس لها إلا نفقة فقير ، وإذا كان غنياً ألزم بنفقة غني ولو كانت الزوجة فقيرة.

وذهب بعض العلماء إلى أن المعتبر حال الزوجة .

وهو قول مالك وأبي حنيفة .

لقوله ﷺ ( خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف ) ، وعلى هذا القول : فإذا كانت فقيرة ، فليس لها إلا نفقة فقيرة ولو كان زوجها من أغنياء العالم .

وقال بعضهم : المعتبر بحالهما ، والراجح الأول .

( وعليه مؤنة نظافتها )

أي : على الزوج تكاليف مؤنة نظافة زوجته من دهنٍ وسدرٍ وما أشبه ذلك .

لأن ذلك كله من حوائجها المعتادة .

( لا دواء وأجرة طبيب ) .

أي : لا يلزم الزوج أجرة الطبيب الذي يعالج زوجته ولا ثمن دواء .

لأن ذلك ليس من حاجتها الضرورية المعتادة .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يلزمه ذلك .

لقوله تعالى ( وعاشروهن بالمعروف ) وليس من المعاشرة بالمعروف أن تمرض الزوجة ثم لا يقوم بعلاجها وشراء الدواء لها ، إلا إن شق عليه ذلك ، كدواء كثير أو غالي الثمن . ( فقه الدليل للفوزان ) .

( وإذا أعسر بنفقة القوت ، أو الكسوة فلها فسخ النكاح ) .

أي : إذا أعسر الزوج عن نفقة زوجته واختارت فراقه فإنه يفرق بينهما .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

أ- لحديث أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ ( أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا تَرَكَ غَيٌّ وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَإِذَا يَمَنُ تَعُولُ ) تَقُولُ الْمَرْأَةُ إِذَا أَنْ تُطْعِمَنِي وَإِنَّمَا أَنْ تُطَلَّقَنِي وَيَقُولُ الْعَبْدُ أَطْعِمْنِي وَاسْتَعْمِلْنِي وَيَقُولُ الْإِبْنُ أَطْعِمْنِي إِلَى مَنْ تَدْعُنِي فَقَالُوا يَا أَبَا هُرَيْرَةَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا هَذَا مِنْ كَيْسِ أَبِي هُرَيْرَةَ ( رواه البخاري ) .

ب- وعن سفيان عن أبي الزناد قال ( سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته أيفرق بينهما ؟ قال : نعم ، قلت : سنة ، قال : سنة ) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه .

ج- وقياساً على الرقيق والحيوان ، قالوا : إن من أعسر بالإنفاق عليه أجبر على بيعه اتفاقاً .

قال الصنعاني : وقد اختلف العلماء في هذا الحكم وهو فسخ الزوجية عند إعسار الزوج على أقوال :

الأول : ثبوت الفسخ .

وهو مذهب علي وعمر وأبي هريرة وجماعة من التابعين ومن الفقهاء مالك والشافعي وأحمد وبه قال أهل الظاهر .

مستدلين بما ذكر ومحدث ( لا ضرر ولا ضرار ) .

وبأن النفقة في مقابل الاستمتاع بدليل أن الناشز لا نفقة لها عند الجمهور فإذا لم تجب النفقة سقط الاستمتاع فوجب الخيار للزوجة .

وبأنهم قد أوجبوا على السيد بيع مملوكه إذا عجز عن إنفاقه فإيجاب فراق الزوجة أولى ، لأن كسبها ليس مستحقاً للزوج كاستحقاق السيد لكسب عبده .

وبأنه قد نقل ابن المنذر إجماع العلماء على الفسخ بالعنة ، والضرر الواقع من العجز عن النفقة أعظم من الضرر الواقع بكون الزوج عنيماً .

وبأنه تعالى قال ( وَلَا تُضَارُّوهُنَّ ) وقال ( فَإِذَا سَأَلَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ ) وأي إمساك بمعروف وأي ضرر أشد من تركها بغير نفقة . ( سبل السلام )

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يفرق بينهما .

قال ابن قدامة : وذهب عطاء ، والزهرى ، وابن شبرمة ، وأبو حنيفة وصاحبه إلى أنها لا تملك فراقه بذلك ، ولكن يرفع يده عنها لتكتسب ؛ لأنه حق لها عليه .

وقال الصنعاني : والثاني ما ذهب إليه المهادوية والحنفية وهو قول للشافعي أنه لا فسخ بالإعسار من النفقة .  
أ- لقوله تعالى ( وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ) قالوا وإذا لم يكلفه الله النفقة في هذه الحال فقد ترك ما لا يجب عليه ولا يأثم بتركه فلا يكون سبباً للتفريق بينه وبين سكنه .

ب- أن أزواج النبي ﷺ لما سأله النفقة قام أبو بكر إلى عائشة فوجأ عنقها ، وأن عمر قام إلى حفصة كذلك فوجأ عنقها .  
**وذهب بعض العلماء :** إلى أن المرأة إذا تزوجت عاملة بإعساره أو كان موسراً ثم أصابته جائحة فإنه لا فسخ لها وإلا كان لها الفسخ وكأنه جعل علمها رضا بعسرته .

واختار هذا ابن القيم ، فقال في زاد المعاد : **وَالَّذِي تَقْتَضِيهِ أَصُولُ الشَّرِيعَةِ وَقَوَاعِدُهَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرَّ الْمَرْأَةَ بِأَنَّهُ ذُو مَالٍ فَتَزَوَّجَتْهُ عَلَى ذَلِكَ فَظَهَرَ مُعْدِمًا لَا شَيْءَ لَهُ أَوْ كَانَ ذَا مَالٍ وَتَرَكَ الْإِنْفَاقَ عَلَى امْرَأَتِهِ وَلَمْ تَقْدِرْ عَلَى اخْتِصَانِهَا مِنْ مَالِهِ بِنَفْسِهَا وَلَا بِالْحَاكِمِ أَنَّ لَهَا الْفَسْخَ وَإِنْ تَزَوَّجَتْهُ عَالِمَةً بِعُسْرَتِهِ أَوْ كَانَ مُوسِرًا ثُمَّ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَنَحَتْ مَالَهُ فَلَا فُسْخَ لَهَا فِي ذَلِكَ وَلَمْ تَزَلِ النَّاسُ تُصِيبُهُمُ الْفَاقَةُ بَعْدَ الْبَسَارِ وَلَمْ تَرْفَعُهُمْ أَرْوَاحُهُمْ إِلَى الْحُكَامِ لِيَفْرُقُوا بَيْنَهُمْ وَيَبْنِئَهُنَّ وَيَالِلَ التَّوْفِيقِ .**

**والراجع قول الجمهور .**  
**( فَإِنْ مَنَعَهَا مَا يَجِبُ لَهَا ، أَوْ بَعْضَهُ ، وَقَدَّرَتْ لَهُ عَلَى مَالٍ ، أَخَذَتْ مِنْهُ مَقْدَارَ حَاجَتِهَا بِالْمَعْرُوفِ ) .**  
أي : أنَّ الزَّوْجَ إِذَا لَمْ يَدْفَعْ إِلَى امْرَأَتِهِ مَا يَجِبُ لَهَا عَلَيْهِ مِنَ التَّقْفَةِ وَالْكِسْفَةِ ، أَوْ دَفَعَ إِلَيْهَا أَقْلًا مِنْ كِفَايَتِهَا ، فَلَهَا أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ الْوَاجِبَ أَوْ تَمَامَهُ ، بِإِذْنِهِ وَبِعَیْرِ إِذْنِهِ .

لحديث عائشة قالت ( دخلت هند بنت عتبة - امرأة أبي سفيان - على رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله! إن أبا سفيان رجلاً شحيحاً لا يعطيني من النفقة ما يكفيني وبني، إلا ما أخذت من ماله بغير علمي، فهل عليّ في ذلك من جناح؟ فقال: "الخذ من ماله بالمعروف ما يكفيك، ويكفي بنيك" متفق عليه .

**قال ابن قدامة :** وهذا إذن لها في الأخذ من ماله بغير إذنه ... فَرَحَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لَهَا فِي اخْتِصَانِهَا بِغَيْرِ عِلْمِهِ .  
أ- لأنه موضع حاجة ، فإنَّ التَّقْفَةَ لَا غِنَى عَنْهَا ، وَلَا قَوَامٌ إِلَّا بِهَا ، فَإِذَا لَمْ يَدْفَعْهَا الزَّوْجُ وَلَمْ تَأْخُذْهَا ، أَفْضَى إِلَى ضَيَاعِهَا وَهَلَاكِهَا ، فَرَحَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لَهَا فِي اخْتِصَانِهَا نَفَقَتِهَا ، دَفْعًا لِحَاجَتِهَا .

ب- وَلَئِنْ التَّقْفَةُ تَتَجَدَّدُ بِتَجَدُّدِ الزَّمَانِ شَيْئًا فَشَيْئًا ، فَتَشْتَقُّ الْمَرَافَعَةَ إِلَى الْحَاكِمِ ، وَالْمُطَالَبَةُ بِهَا فِي كُلِّ الْأَوْقَاتِ . ( المغني ) .  
**فائدة :**

**فوائد من حديث هند :**  
أن نفقة الزوجة مقدرة بالكفاية لا بالأمداد ، لقوله : ( بالمعروف ) ، كما تقدم .

أنه لا يجوز للمرأة إذا أذن لها بالأخذ من مال زوجها للنفقة أن تأخذ ما خرج عن العادة والعرف .  
قال ابن القيم : وفيه دليل على تفرّد الأب بنفقة أولاده ولا تُشاركه فيها الأم وهذا إجماع من العلماء إلا قول شاذ لا يلتفت إليه أن على الأم من النفقة بقدر ميراثها .

استدل بحديث هند على جواز الحكم على الغائب .  
قال ابن القيم : ولا دليل فيه ، لأن أبا سفيان كان حاضراً في البلد لم يكن مسافراً ، والنبي ﷺ لم يسألها البينة ولا يُعطى المدعي بمجرد دعواه ، وإنما كان هذا فتوى منه ﷺ .

استدل بالحديث على مسألة الظفر ، وهي : أن للإنسان أن يأخذ من مال غيره إذا ظفر به بقدر حقه الذي جحده إياه .  
**قال ابن القيم :** ولا يدل لثلاثة أوجه :

**أحدها :** أن سبب الحق ها هنا ظاهر ، وهو الزوجية ، فلا يكون الأخذ خيانة في الظاهر ، فلا يتناول قول النبي ﷺ : ( أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك ) ولهذا نص أحمد على المسألتين مفرقاً بينهما فمنع من الأخذ في مسألة الظفر ، وجوز للزوجة الأخذ ،

وعمل بكلا الحديتين .

**الثاني :** أنه يشق على الزوجة أن ترفعه إلى الحاكم ، فيلزمه بالإنفاق أو الفراق ، وفي ذلك مضرة عليها مع تمكنها من أخذ حقها .

**الثالث :** أن حقها يتجدد كل يوم ، فليس هو حقاً واحداً مستقراً يمكن أن تستدين عليه ، أو ترفعه إلى الحاكم بخلاف حق الدين .

**قال ابن القيم :** وفي حديث هند دليل على جواز قول الرجل في غريمه ما فيه من العيوب عند شكواه ، وأن ذلك ليس بغيبية ، ونظير ذلك قول الآخر في خصمه : يا رسول الله ، إنه فاجر ولا يبالي ما حلف به .

أن الإنفاق في الزوجية من جانب واحد للزوج على زوجها .

ذم الشح ، وأنه يمنع الإنسان ما وجب عليه .

جواز سماع كلام الأجنبية للحاجة .

( وَتَجِبُ لِرَجْعِيَّةٍ وَبَائِنٍ حَامِلٍ ) .

أي : وتجب النفقة للمطلقة الرجعية سواء كانت حاملاً أم لا ، لها النفقة والسكنى والكسوة .

لأنها زوجة فحكمها حكم الزوجات ، فتشملها النصوص السابقة من الكتاب والسنة .

لقوله تعالى ( وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرِزْقِهِنَّ فِي ذَلِكَ ) .

فسمى الله تعالى المطلقة بعلاً ، والبعل هو الزوج ، إلا أنه لا قسم لها .

( وَبَائِنٍ حَامِلٍ ) .

أي : وتجب النفقة للبائنة بفسخ أو طلاق إذا كانت حاملاً .

أ- لقوله تعالى ( وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ) .

ب- وفي حديث فاطمة بنت قيس قال ﷺ ( لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً ) .

**قال القرطبي :** لا خلاف بين العلماء في وجوب النفقة والسكنى للحامل المطلقة ثلاثاً .

#### فائدة : ١

واختلف العلماء هل النفقة للحمل أو للحامل من أجل الحمل ؟

قيل : النفقة للحمل ، وهذا المذهب .

وقيل : للحامل من أجل الحمل .

#### فائدة : ٢

قوله ( وَبَائِنٍ حَامِلٍ ) مفهومه أن البائنة غير الحامل لا نفقة لها ولا سكنى .

وهذا مذهب الإمام أحمد ، وهذا القول هو الصحيح .

لقوله ﷺ لفاطمة ( لا نفقة لها ولا سكنى ) .

ولفظ الحديث : عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ( أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ ، وَهُوَ غَائِبٌ ) وَفِي رِوَايَةٍ ( طَلَّقَهَا ثَلَاثًا - فَأُرْسِلَ إِلَيْهَا وَكَيْلُهُ بِشَعِيرٍ ، فَسَخِطَتْهُ . فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ : فَبَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : [ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ وَلَا سَكْنَى ] فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ ، ثُمَّ قَالَ : تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي ، اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْنُومٍ . فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى ، تَضَعِينَ ثِيَابَكَ ، فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي . قَالَتْ : فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ : أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَنَا جُهِمَ خَطْبَانِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَمَّا أَبُو جُهِمٍ : فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ . وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ : فَضُغْلُوكُ لَا مَالَ لَهُ ، انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ، فَكَرِهَتْهُ ثُمَّ قَالَ : انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ، فَكَرِهَتْهُ . فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا ، وَاعْتَبَطَتْ بِهِ ) متفق عليه .

فهذا الحديث نص في الباب .

قال ابن عبد البر رحمه الله : لكن من طريق الحجة وما يلزم منها قول أحمد بن حنبل ومن تابعه أصح وأصح .

لأنه لو وجب السكنى عليها، وكانت عبادة تعبدها الله بها، لألزمها ذلك رسول الله ﷺ ولم يخرجها عن بيت زوجها إلى بيت أم شريك، ولا إلى بيت ابن أم مكتوم... وإذا ثبت أن النبي ﷺ قال لفاطمة بنت قيس وقد طلقت طلاقاً باتاً (لا سكنى لك ولا نفقة وإنما السكنى والنفقة لمن عليها رجعة) فأى شيء يعارض به هذا؟ هل يعارض إلا بمثله عن النبي ﷺ، الذي هو المبين عن الله مراده من كتابه. ولا شيء عنه عليه السلام يدفع ذلك، ومعلوم أنه أعلم بتأويل قول الله عز وجل: (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ) من غيره. ( التمهيد ) .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن لها السكنى دون النفقة .

وهذا قول عائشة وهو مذهب عائشة وفقهاء المدينة السبعة .

واستدلوا بقوله تعالى ( أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ ) .

لكن هذا القول ضعيف ، لأن الآية جاءت في حكم الرجعية لا في حكم البائن ، ويوضح ذلك قوله تعالى ( لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ) ، وإحداث الأمر معناه تغييره نحو الزوجة ورغبته فيها في زمن العدة ، وهو مستحيل في البائن .

**وذهب بعضهم :** أن لها النفقة والسكنى .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، وهذا القول ضعيف .

**( لا لمتوفى عنها ) .**

المتوفى عنها زوجها تنقسم إلى قسمين :

**الأول :** أن تكون حائلاً ( غير حامل ) .

فهذه لا نفقة لها بالإجماع .

**الثاني :** أن تكون حاملاً .

فلا نفقة لها أيضاً ، وهذا قول الجمهور .

فالمتوفى عنها زوجها لا نفقة لها ولو كانت حاملاً .

قال ﷺ ( إنما النفقة والسكن للمرأة إذا كان زوجها عليها الرجعة ) رواه النسائي .

ومن المعلوم أن المتوفى عنها زوجها لا رجعة لها .

**قال صاحب الروض :** ولا نفقة ولا سكنى من تركه لمتوفى عنها ولو حاملاً ، لأن المال انتقل عن الزوج إلى الورثة، ولا سبب لوجوب النفقة عليهم، فإن كانت حاملاً فالنفقة من حصّة الحمل من التركة إن كانت وإلا فعلى وارثه الموسر .

**قال الشيخ ابن عثيمين** رحمه الله في شرحه : المعتدات ثلاثة أقسام: قسم لها السكنى والنفقة بكل حال وهي الرجعية، وقسم ليس لها نفقة ولا سكنى إلا إن كانت حاملاً ، وهي البائن في الحياة، وقسم ليس لها نفقة ولا سكنى مطلقاً وهي المتوفى عنها، وهي البائن بالموت...

فالمتوفى عنها زوجها لا نفقة لها، ولا سكنى، ولو كانت حاملاً ، أما إذا لم تكن حاملاً فالأمر ظاهر؛ لأنها بانت، وأما إن كانت حاملاً فلا نفقة لها أيضاً .

فإن قيل: أي فرق بينها وبين البائن في حال الحياة ؟

الجواب: أن البائن في حال الحياة . إذا كانت حاملاً أوجبنا الإنفاق على زوجها في ماله، وأما المتوفى عنها زوجها فالمال انتقل للورثة فكيف نجعل النفقة في التركة؟! فنقول: لا نفقة لها وإن كانت حاملاً .

فإن قيل: ماذا نصنع فيما إذا حملت، وقد قلنا فيما سبق: إن النفقة للحمل، لا لها من أجله ؟

يقولون: إن النفقة تجب في حصّة هذا الجنين من التركة، فإن لم يكن تركه، كأن يموت أبوه ولا مال له، فإن النفقة تجب على من تلزمه نفقته من الأقارب، كأن يكون له إخوة أغنياء أو أعمام . ( الشرح الممتع ) .

ولا خلاف بين الفقهاء في أن المعتدة من وفاة إن كانت حائلاً (غير حامل) لا نفقة لها في العدة ، وجهوهم على أنه لا نفقة لها أيضاً إن كانت حاملاً . ( الموسوعة الفقهية ) .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر حديث فاطمة بنت قيس هنا مع أنه ليس في المتوفى عنها ، والمعنى : أنه إذا كانت البائن حال الحياة لا نفقة لها فالتوفى عنها من باب أولى .

- وأما قوله تعالى ( وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن ) فهذه في الحامل المبتوتة وهو قول أكثر المفسرين .

**قال الشوكاني :** فأما الحامل المتوفى عنها زوجها ، فقال عليّ ، وابن عمر ، وابن مسعود ، وشريح ، والنخعي ، والشعبي ، وحماد ، وابن أبي ليلى ، وسفيان وأصحابه : ينفق عليها من جميع المال حتى تضع .

وقال ابن عباس ، وابن الزبير ، وجابر بن عبد الله ، ومالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة وأصحابه : لا ينفق عليها إلا من نصيبها ، وهذا هو الحق للأدلة الواردة في ذلك من السنة .

( وَمَنْ حَبَسَتْ وَلَوْ ظُلْمًا ، أَوْ نَشَرَتْ ، أَوْ تَطَوَّعَتْ بِلَا إِذْنِهِ بِصَوْمٍ ، أَوْ سَافَرَتْ لِحَاجَتِهَا وَلَوْ بِإِذْنِهِ سَقَطَتْ ) .

هذه مسقطات النفقة :

**أولاً :** ( وَمَنْ حَبَسَتْ وَلَوْ ظُلْمًا ) .

فإذا حبست الزوجة سقطت نفقتها .

وهذا قول الحنفية والشافعية والحنابلة .

لفوات التمكين ، المقابل للنفقة ، وله البيوتة معها في حبسها . (الروض المربع) .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنها لو حبست ظلماً فإن نفقتها لا تسقط .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** لأن تعذر استمتاعه بها ليس من قبلها ، فيكون كما لو تعذر استمتاعه بها لمرض أو نحو ذلك .

**ثانياً :** ( أَوْ نَشَرَتْ ) .

فلا نفقة للناشر ما دامت قائمة على نشوزها .

**قال ابن قدامة :** معنى النشوز : معصيتها لزوجها فيما له عليها مما أوجبه له النكاح .. فمتى امتنعت من فراشه أو خرجت من منزله بغير إذنه أو امتنعت من الانتقال معه إلى مسكن مثله أو السفر معه فلا نفقة لها ولا سكنى في قول عامة أهل العلم .

**فائدة :**

إذا نشرت المرأة وهي حامل ، فهل يلزم الزوج نفقة الحمل ، أم لا ؟

فيه خلاف بين الفقهاء ، وهو مبني على اختلافهم في نفقة الحامل ، هل هي للحمل أم للحامل ؟ وجهور العلماء على أن الناشز الحامل لها النفقة ، وهو مذهب المالكية والحنابلة ، وقول للشافعية

قال ابن قدامة رحمه الله : **وَهَلْ يَجِبُ نَفَقَةُ الْحَمْلِ لِلْحَامِلِ مِنْ أَجْلِ الْحَمْلِ أَوْ لِلْحَمْلِ ، فِيهِ رَوَاتَانِ :**

**إِحْدَاهُمَا :** يَجِبُ لِلْحَمْلِ إِحْتَارَها أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهَا يَجِبُ بِوُجُودِهِ ، وَتَسْقُطُ عِنْدَ انْقِصَالِهِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَهُ .

**وَالثَّانِيَةُ :** يَجِبُ لَهَا مِنْ أَجْلِهِ ؛ لِأَنَّهَا يَجِبُ مَعَ الْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ ، فَكَانَتْ لَهُ كَنَفَقَةِ الزَّوْجَاتِ ، وَلِأَنَّهَا لَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ ، فَأَشْبَهَتْ نَفَقَتَهَا فِي حَيَاتِهِ .

وَيَنْبَنِي عَلَى هَذَا الْإِخْتِلَافِ فُرُوعٌ ... وَإِنْ نَشَرَتْ امْرَأَةً إِنْسَانٍ ، وَهِيَ حَامِلٌ ، وَقُلْنَا : النَّفَقَةُ لِلْحَمْلِ لَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا ؛ لِأَنَّ نَفَقَةَ وَلَدِهِ لَا تَسْقُطُ بِنَشُوزِ أُمِّهِ وَإِنْ قُلْنَا : لَهَا فَلَا نَفَقَةَ لَهَا ؛ لِأَنَّهَا نَاشِرٌ . ( المعني ) .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : " هذه المسألة فيها خلاف بين الفقهاء ، فمنهم من يقول :

إن النفقة للحامل من أجل الحمل ، ومنهم من يقول : إن النفقة للحمل ، لا للحامل من أجله .... وهذا القول الثاني أرجح ، لكنه لما

كان لا طريق لنا إلى إيصال النفقة إلى الحمل إلا عن طريق تغذيته بالأم ، صار الإنفاق على هذه الأم من أجل الحمل .

ينبغي على هذا الخلاف : لو كانت الزوجة ناشراً وهي حامل ، فهل لها نفقة ؟

إن قلنا : النفقة للحمل [وهو الأرجح كما سبق] وجب لها النفقة ، لأن الحمل ليس بناشر ، وإن قلنا : إن النفقة لها ، سقطت نفقتها ،



لأنها ناشز . ( الشرح الممتع ) .

وعلى هذا ؛ فنفقة الحمل واجبة على الأب ، حتى ولو كانت أمه ناشزاً .

**ثالثاً : ( أَوْ تَطَوَّعَتْ بِإِذْنِهِ بِصَوْمٍ ) .**

أي : إذا صامت الزوجة تطوعاً بلا إذن الزوج سقطت نفقتها ، وكذلك إذا حجت .

عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَرَجُلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ( غَيْرَ رَمَضَانَ ) .

فلا يجوز للزوجة أن تصوم نفلاً إلا بأذن زوجها .

أ-لهذا الحديث .

ب- لأن حق الزوج فرض فلا يجوز تركه بنفل .

**فائدة :**

في قوله ﷺ ( وزوجها شاهد ) نستفيد : أن الزوج إذا كان غائباً فيجوز لها أن تصوم ولا تحتاج إلى إذنه .

أ- لمفهوم الحديث .

ب- ولأن صيامها لا يضيع عليه حقاً من حقوقه .

ج- ولأن المعنى المراد من المنع لا يوجد .

**فائدة : ٢**

صوم الفرض كرمضان لا يحتاج إذن الزوج .

لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

**فائدة : ٣**

هل يجب على الزوجة أن تستأذن زوجها في قضاء رمضان أم لا ؟

هذه المسألة لا تحلو من حالين :

**الحال الأول :** أن يضيق الوقت ، بأن لم يبق من شعبان إلا بمقدار ما عليها من رمضان .

فهنا لا يجب أن تستأذنه .

**الحال الثانية :** إذا لم يضيق الوقت ، ( الوقت موسع للقضاء ) فهنا اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** يجب أن تستأذنه .

وهذا مذهب الشافعية والحنابلة .

أ- لحديث عائشة قالت ( كان يكون علي الصوم من رمضان ، فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان ) متفق عليه .

ب- أنه ليس لها أن تمنع الزوج حقه الذي هو على الفور بما ليس على الفور .

**القول الثاني :** أنه لا يجب أن تستأذنه .

وهذا مذهب الحنفية والمالكية .

أ- لحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( لا تصومن امرأة تطوعاً وبعلمها شاهد إلا بإذنه ) رواه البخاري ومسلم وعبد الرزاق وهذا لفظه .

فمفهوم المخالفة من هذا الحديث يدل على أن لها أن تصوم بغير إذنه إذا لم يكن تطوعاً .

ب- أنه ليس للزوج منع الزوجة من المبادرة إلى قضاء رمضان إلا باختيارها ، لأن لها حقاً في إبراء ذمتها من الفرض الذي لزمها

وهذا القول هو الصحيح .

**رابعاً : ( أَوْ سَافَرَتْ لِحَاجَتِهَا وَلَوْ بِإِذْنِهِ سَقَطَتْ ) .**

أحوال سفر المرأة :

أولاً : إذا سافرت المرأة بغير إذن زوجها ، سقط حقها من القسم ، وكذلك سقط حقها من النفقة .  
لأن القسم للأنس ، والنفقة للمتكمين من الاستمتاع وقد منعت ذلك بالسفر . [ قاله النووي ]  
معنى قولنا ( إن سافرت بغير إذن فلا قسم ) أي : لا يلزمه القضاء إذا رجعت .  
ثانياً : فإن سافرت بإذن زوجها لحاجتها ، للتجارة مثلاً ، أو للحج ، أو للعمرة ، أو لزيارة أقاربها .  
ففي هذه المسألة قولان :

القول الأول : لا نفقة .

لأن النفقة في مقابل الاستمتاع ، وقد تعذر بسبب من جهتها ، فتسقط .

القول الثاني : لها النفقة .

لأنها سافرت بإذنه ، فأشبه إذا سافرت معه ، فهو الذي أسقط حقه في الاستمتاع .

وهذا الراجح .

ثالثاً : إن سافرت بإذنه لحاجته فلها النفقة والقسم .

مثلاً ؛ له أم في المستشفى في بلد آخر ، وسافرت بإذنه ، فالحاجة له هو ، ففي هذه الحال نقول : لها النفقة ، لأن ذلك لحاجته .

– والخلاصة : سفر المرأة له أحوال :

أولاً : أن تسافر من غير إذن : فلا قسم لها ، ولا نفقة لها لأنها ناشز .

ثانياً : أن تسافر بإذنه لحاجتها ، فلا قسم لها ، ولها النفقة على الراجح .

ثالثاً : أن تسافر بإذنه لحاجته هو : فهذه لها القسم والنفقة .

( ومَنْ لَمْ يُنْفِقْ تَبَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ ) .

أي : إذا لم ينفق الزوج فإن النفقة تبقى في ذمته ولا تسقط بمضي الزمان .

قال ابن قدامة : وَمَنْ تَرَكَ الْإِنْفَاقَ الْوَاجِبَ لَأَمْرَاتِهِ مُدَّةً ، لَمْ يَسْقُطْ بِذَلِكَ ، وَكَانَتْ ذِمَّتُهُ فِي ذِمَّتِهِ ، سَوَاءً تَرَكَهَا لَعْدِرٍ أَوْ غَيْرِ عَدِرٍ ، فِي أَظْهَرِ الرُّوَايَتَيْنِ .

وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ .

أ- وَلَنَا ، أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ ، فِي رِجَالٍ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ ، يَأْمُرُهُمْ بِأَنْ يُنْفِقُوا أَوْ يُطْلَقُوا ، فَإِنْ طَلَّقُوا بَعَثُوا بِنَفَقَةٍ مَا مَضَى .

ب- وَلَئِنَّهَا حَقٌّ يَجِبُ مَعَ الْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ ، كَأَجْرَةِ الْعَقَارِ وَالْذُّيُونِ .

ج- قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ هَذِهِ نَفَقَةٌ وَجَبَتْ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ ، وَلَا يَزُولُ مَا وَجَبَ بِهَذِهِ الْحُجَجِ إِلَّا بِمِثْلِهَا .

د- وَلَئِنَّهَا عَوْضٌ وَاجِبٌ فَأَشْبَهَتْ الْأُجْرَةَ . ( المغني ) .

## فصل

في هذا الباب النفقة على الأقارب .

الأقارب : جمع قريب ، وهو الاتصال بين شخصين بولادة قريبة أو بعيدة .

والمراد بالأقارب هنا : من يرثه بفرض أو تعصيب .

( وعلى الإنسان نفقة أصوله وفروعه الفقراء إذا كان غنياً ، وكذلك من يرثه بفرض أو تعصيب ) .

– قوله ( وعلى الإنسان نفقة ... ) دليل على وجوب النفقة على الأقارب .

والأدلة على وجوب نفقة الأقارب .

أ- قوله تعالى ( وَفَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ) .

ومن الإحسان الإنفاق عليهما عند حاجتهما ، بل هو من أعظم الإحسان .

ب- وقوله تعالى ( وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ) .

ج- وقوله تعالى ( وَآتَ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ ) .

د- وعن طارق المخاربي قال ( قديمنا المدينة، فإذا رسول الله ﷺ قائم يخطب ويقول: "يَدُ الْمُعْطَى الْغُلْيَا، وَإِذَا بِمَنْ تَعُولُ: أُمُّكَ وَأَبَاكَ، وَأُخْتُكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَذْنَاكَ أَذْنَاكَ" ) رواه النسائي .

هـ- وعن عائشة . قالت . قال رسول الله ﷺ ( إن أطيب ما أكلتم من كسبكم ، وإن أولادكم من كسبكم ) .

- قوله ( ... الفقراء إذا كان غنياً .. ) هذه شروط النفقة على الأقارب :

**الشرط الأول :** قوله ( إذا كان غنياً ) أي : غنى المنفق .

فإن كان فقيراً فإنه لا يلزمه الإنفاق .

والمراد بالغنى هنا : أن يفضل عن قوت نفسه وزوجته ورقيقه يوم وليلته .

والدليل على هذا الشرط :

أ- قوله ﷺ ( ابدأ بنفسك ) رواه مسلم .

ب- ولقوله ﷺ ( لا ضرر ولا ضرار ) .

**الشرط الثاني :** قوله ( الفقراء .. ) أي : عجز المنفق عليه [ أن يكونوا فقراء ] ، بأن يكون معدماً عاجزاً عن التكسب .

فالمراد بالفقر هنا: فقر مال [بأن لا يجد مالاً] وفقر عمل [ ما لكونه ضعيفاً لا يستطيع العمل، وإما لكونه لا يجد عملاً].

فإن كان غنياً بماله أو بكسبه فإنه لا نفقة له ، لأنه إن كان غنياً بماله فلما له عنده ، وإن كان غنياً بكسبه فإننا نلزمه بأن يكتسب .

**الشرط الثالث :** قوله ( وكذلك من يرثه بفرض أو تعصيب ) أي : أن يكون المنفق وارثاً للمنفق عليه بفرض أو تعصيب ( سوى عمودي النسب فلا يشترط ) .

والدليل على وجوب نفقة القريب الذي يرثه المنفق بفرض أو تعصيب:

أ- قوله تعالى ( وعلى الوارث مثل ذلك ) .

ب- ولأن بين المتوارثين قرابة تقتضي كون الوارث أحق بمال الموروث من سائر الناس .

**الشرط الرابع :** اتفاق الدين بين المنفق وبين المنفق عليه .

لأن الله قطع المولاة بين الكافرين والمسلمين .

وهناك قول آخر في المسألة : أن هذا شرط إلا في عمودي النسب، فالأب ينفق عليه وإن كان كافراً، والولد ينفق عليه وإن كان كافراً ، أما الأخ فلا ينفق عليه إلا أن يكون مسلماً .

وقيل : أن هذا لا يشترط مطلقاً لعموم قوله تعالى : ( وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا )، وهكذا قوله : ( وبوالدين إحساناً ) وقوله : ( وآت ذا القربى حقه ) فالأدلة عامة ، نعم لو كان من المحاربين للإسلام فإنه لا ينفق عليه لأن الحربي المقصود اتلاف نفسه لا إبقاؤه .

**أمثلة :**

رجل عنده أب فقير وجد فقير ، فيجب أن ينفق على أبيه ، لأنه ابنه ووارثه ، ويجب أن ينفق على جده مع أنه لا يرثه في هذه الصورة .

رجل غني ، وأب أمه فقير ، فإنه يجب أن ينفق عليه مع أنه لا يرثه ، لأنه من عمودي النسب .

رجل غني له ابن عم فقير ، وليس هناك غيرها من القرابة ، فتجب عليه النفقة ، لأنه يرثه بالتعصيب .

ابن أخت غني وخاله فقير ، فعلى المذهب لا يجب عليه النفقة ، وعلى القول الراجح تجب النفقة .  
رجل فقير ، أمه فقيرة ، وجدته موسرة ، فنفته على الجدة وإن كانت غير وارثة ، لأن الأصول والفروع لا يشترط فيهم التوارث .

#### فائدة : ١

هل تجب النفقة لذوي الرحم أم لا ؟ اختلف العلماء على قولين :

القول الأول : أن النفقة لا تجب على ذوي الأرحام .

وهذا مذهب المالكية ، والشافعية ، والمشهور من مذهب الحنابلة .

أ- أن الأصل عدم وجوب النفقة إلا بدليل ، ولم يوجد دليل صريح في ذلك .

أن قرابة ذوي الأرحام ضعيفة ، بدليل أنها لا تمنع من دفع الزكاة لهم ولا يدخلون في العاقلة ، ولذا لا تجب بهذه القرابة النفقة .

القول الثاني : أن النفقة تجب على ذوي الأرحام مطلقاً حتى لو لم يرثوا .

وهذا اختيار ابن تيمية .

لقوله تعالى ( وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ) .

وجه الدلالة : أن الآية دلت على أن ذوي الأرحام أولى وأحق ببعض ، وإذا كان كذلك دل على وجوب النفقة فيما بينهم .

ب- ولقوله تعالى ( وَآتَ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ ) .

وجه الدلالة : أن ذوي الأرحام من القرابة ، وقد أمر الله بإيتائهم حقهم ، ومن حقهم النفقة عليهم .

مثال : ابن أخت غني له خال فقير ، وهذا الخال ليس له أحد يرثه سوى ابن أخته ، الراجح يجب الإنفاق عليه لأنه يرث .

#### فائدة : ٢

من يقدم بالنفقة ؟

الزوجة . لأنها معاوضة ، فتطالب بها أو لها الفسخ .

عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (إِبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا، بَيْنَ يَدَيْكَ، وَعَنْ يَمِينِكَ، وَعَنْ شِمَالِكَ) .

وعن أبي هريرة ؓ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( تَصَدَّقُوا . فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي دِينَارٌ . فَقَالَ : تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ . قَالَ : تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ . قَالَ : تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ . قَالَ : تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ . قَالَ : أَنْتَ أَبْصَرُ ) . رواه أبو داود .

وتسمية النبي ﷺ النفقة على الأهل صدقة لا يعني أنها مستحبة فقط .

قَالَ الْمُهَلَّبُ : التَّفَقُّةُ عَلَى الْأَهْلِ وَاجِبَةٌ بِالْإِجْمَاعِ ، وَإِنَّمَا سَمَّاهَا الشَّارِعَ صَدَقَةً خَشْيَةً أَنْ يَظُنُّوا أَنَّ قِيَامَهُم بِالْوَجِبِ لَا أَجْرَ لَهُمْ فِيهِ ، وَقَدْ عَرَفُوا مَا فِي الصَّدَقَةِ مِنْ الْأَجْرِ فَعَرَفَهُمْ أَنَّهَا لَهُمْ صَدَقَةٌ ، حَتَّى لَا يُخْرِجُوهَا إِلَى غَيْرِ الْأَهْلِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكْفُوهُمْ ؛ تَرْغِيْبًا لَهُمْ فِي تَقْدِيمِ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ قَبْلَ صَدَقَةِ التَّلَطُّعِ " . نقله عنه في " فتح الباري " ( ٦٢٣/٩ )

قال الخطَّابِيُّ : " هَذَا التَّرْتِيبُ إِذَا تَأَمَّلْتُمْ عَلِمْتُمْ أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَدَّمَ الْأَوَّلَى فَاَلْأَوَّلَى وَالْأَقْرَبَ فَاَلْأَقْرَبَ .

وقال النووي : إذا اجتمع على الشخص الواحد محتاجون ممن تلزمه نفقتهم ، نظر : إن وُثِّقَ ماله أو كسبه بنفقتهم فعليه نفقة الجميع قريبهم وبعيدهم ، وإن لم يفضل عن كفاية نفسه إلا نفقة واحد ، قَدِّمَ نفقة الزوجة على نفقة الأقارب ... لأن نفقتها أكد ، فإنها لا تسقط بمضي الزمان ، ولا بالإعسار .

وقال المرادوي : الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ : وَجُوبُ نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ وَإِنْ عُلُوًّا ، وَأَوْلَادِهِ وَإِنْ سَفَلُوا بِالْمَعْرُوفِ ... إِذَا فَضَلَ عَنْ نَفْسِهِ وَأَمْرَاتِهِ .

والشوكاني : وقد انعقد الإجماع على وجوب نفقة الزوجة ، ثم إذا فضل عن ذلك شيء فعلى ذوي قرابته .

فلم يختلف العلماء في تقديم الزوجة على الوالدين في النفقة ، وإنما اختلفوا في الزوجة والولد أيهما يقدم ؟

قال الشيخ ابن عثيمين : فالصواب أنه يبدأ بنفسه ، ثم بالزوجة ، ثم بالولد ، ثم بالوالدين ، ثم بقية الأقارب .

( وإن كان للفقير وارثان فأكثر ، فنفقته عليهم على قدر إرتهم ) .

لأن الله تعالى علق وجوب النفقة على الإرث ، والحكم يدور مع علته فيقدر الإرث يلزم بالنفقة .

أمثلة :

رجل فقير له أم موسرة ، وجد موسر .

فهنا يكون على الأم الثلث وعلى الجد الباقي وهو الثلثان ، لأنه لو مات ميت عن أم وجد من قبل أبيه لورثه كما ذكرنا : الأم الثلث والجد الباقي .

( إلا من له أب فإن نفقته على أبيه خاصة ) .

أي : أن الأب ينفرد بنفقة ولده .

أ- لقوله تعالى ( وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ) .

ب- ولحديث هند السابق في قوله ﷺ ( خذي من ماله ما يكفيك ويكفي بنيك ) .

قال ابن القيم : وفيه دليل على تفرد الأب بنفقة أولاده ولا يشاركه فيها الأم وهذا إجماع من العلماء إلا قول شاذ لا يلتفت إليه ، وأن على الأم من النفقة بقدر ميراثها . ( زاد المعاد ) .

المراد بالأب هنا الأب الأدنى ، وليس المراد به الجد .

فإذا وجد أم أغنية وأب غني ولهما ولد ، فالنفقة على الأب .

فائدة :

مسألة: لو كان رجل فقير، وله أب غني وابن غني، فهل ينفرد الأب بالنفقة؟ أو نقول: إنها على الابن، أو نقول: إن على الأب السدس والباقي على الابن؛ لأخما يرثان كذلك؟

أما المذهب فظاهر كلامهم في هذه الصورة أن النفقة على الأب، لعموم قوله تعالى: (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ).

والقول الثاني: اختاره ابن عقيل من أصحابنا، أن النفقة على الابن.

والقول الثالث: أن على الأب السدس، والباقي على الابن.

ويمكن أن نجيب على القول الأول بأن الآية في الرضيع، والرضيع ليس له ولد، والله - تعالى - يقول في الرضيع: (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْصِبَ الرِّضَاعَةَ) (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ) فالآية ليست شاملة، إنما هي حكم في صورة معينة، وهي أم ترضع طفلاً لشخص، فعليه أن ينفق عليه، أما الصورة التي ذكرناها فلا تدخل في الآية.

والراجح في المسألة أن يقال: إنها تجب على الابن فقط؛ وذلك لأن الابن مأمور برب أبيه أكثر من أمر الأب ببر ابنه .

ولأن النبي ﷺ يقول: (إن أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإن أولادكم من كسبكم) .

ويقول ( أنت ومالك لأبيك ) .

ويقول في فاطمة رضي الله عنها ( إنها بضعة مني ) ، فالإنسان جزء من أبيه . ( الشرح الممتع ) .

( وَعَلَى الْأَبِ أَنْ يُسْتَرْضِعَ لَوْلَدِهِ وَيُوَدِّيَ الْأُجْرَةَ ) .

أي : أن الزوجة إذا طلبت من زوجها أجرة على إرضاعها أولادها منه وجب عليه ذلك .

لقول الله تعالى : ( فَإِنْ أَضْعَنْ لَكُمْ فَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ) .

وهذا مذهب الإمام أحمد رحمه الله .

ولكن الصحيح في ذلك أن الزوجة إذا كانت في عصمة الزوج ، فلا يجوز لها أن تطلب أجرة مقابل إرضاعها لأولادها .

لأن ذلك واجب عليها ، وليس لها حينئذ إلا النفقة فقط .

لقول الله تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) .  
وأما إذا كانت مطلقة ، وليست في عصمة زوجها ، فلها أن تطلب أجره على إرضاعها أولادها منه ، وذلك لقوله تعالى : (فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأُتْمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ) ، فهذه الآية في حق المطلقة ، والآية الأولى في حق الزوجة.

وهذا مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، ورجحه من المعاصرين الشيخ ابن عثيمين رحمه الله.  
**قال ابن تيمية :** وإرضاع الطفل واجب على الأم ، بشرط أن تكون مع الزوج ، وهو قول ابن أبي ليلى وغيره من السلف . ولا تستحق أجره المثل زيادة على نفقتها وكسوتها ، وهو اختيار القاضي وقول الحنفية ؛ لأن الله تعالى يقول : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) فلم يوجب لهن إلا الكسوة والنفقة بالمعروف ، وهو الواجب بالزوجية .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : وظاهر كلام المؤلف أن عليه أن يؤدي الأجره سواء كانت الأم معه ، أو بئناً منه ، فإذا طلبت الأم من زوجها أن يؤدي الأجره عن إرضاع الولد ، ولو كانت تحتها ، فعليه أن يؤدي الأجره ، نأخذ ذلك من قول المؤلف (وعلى الأب أن يسترضع لولده) ولم يقيده بما إذا كانت الأم بئناً ، والدليل على ذلك عموم قوله تعالى : (فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ) وهذا الذي ذهب إليه المؤلف هو المشهور من المذهب [يعني : مذهب الإمام أحمد] وأن الأجره حق لها .

**واختار شيخ الإسلام :** أنه إذا كانت المرأة تحت الزوج فليس لها إلا الإنفاق فقط ، وليس لها طلب الأجره .  
وما قاله الشيخ أصح ؛ لأن الله قال : (فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ) وهذا في المطلقات ، والمطلقة ليست مع الزوج ، وأما التي مع زوجها فقال تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) فإن قلت : إذا كانت زوجة فعلى الزوج النفقة والكسوة بالزوجية ، سواء أرضعت أم لم ترضع ؟ قلنا : لا مانع من أن يكون للإنفاق سببان ، فإذا تخلف أحدهما بقي الآخر ، فلو كانت الزوجة في هذه الحال ناشراً ، فليس لها الإنفاق بمقتضى الزوجية ، لكن بمقتضى الإرضاع لها نفقة ، ومن المعلوم أنك لو استقرأت أحوال الناس من عهد الرسول ﷺ إلى اليوم ما وجدت امرأة من النساء تطالب زوجها بأجره إرضاع الولد ، وهذا هو القول الصحيح . (المتع) .

#### النفقة على الممالك

(وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ رَقِيقِهِ طَعَاماً، وَكِسْوَةً، وَسُكْنًى) .  
أي : يجب على الإنسان أن ينفق على رقيقه .  
أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنْ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .  
ب- وعن أبي ذر . قال : قال ﷺ ( إِخْوَانُكُمْ حَوْلُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدَيْهِ فَلْيُطْعِمْهُ بِمَا يَأْكُلُ وَلْيُلْبِسْهُ بِمَا يَلْبَسُ وَلَا تَكْلِفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ عَلَيْهِ ) متفق عليه .  
**قال ابن قدامة :** وأجمع العلماء على وجوب نفقة المملوك على سيده ، ولأنه لا بد له من نفقة ، ومنافعه لسيده ، وهو أخص الناس به ، فوجبت نفقته عليه ، كبهيمته .

#### فائدة :

مقدار النفقة على الرقيق : بالمعروف .  
ينفق عليه بالمعروف من المسكن والملبس والمأكل ما يكفيه . ( بالمعروف : ما تعارف عليه الناس ) .  
والنفقة على الرقيق على قسمين :  
نفقة واجبة ( أن ينفق عليه ما يكفيه وإن كان دون ما يأكل هو ويلبس ) .  
ونفقة مستحبة ( أن ينفق عليه من جنس ما ينفق على نفسه من المطعم والملبس والمسكن ) .

قال ابن قدامة : والواجب من ذلك قدر كفايته من غالب قوت البلد، سواء كان قوت سيده، أو دونه، أو فوقه، وأدم مثله بالمعروف.

لقوله ﷺ ( للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ) .

والمستحب أن يطعمه من جنس طعامه .

لقوله ﷺ ( فليطعمه مما يأكل ) .

فجمعنا بين الخبرين، وحملنا خبر أبي هريرة على الإجزاء ، وحديث خبر أبي ذر على الاستحباب .

( وأن يُزوجه إن طلب ) .

أي : إن طلب العبد من السيد تزويجه وجب على السيد أن يزوجه .

لقوله تعالى ( وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُعْزِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ) .

ولأن تزويجه من الإنفاق .

أو يبيعه على شخص يغلب على الظن تزويجه .

( وَإِنْ طَلَبَتْهُ أُمَةٌ وَطَنَهَا، أَوْ زَوْجَهَا، أَوْ بَاعَهَا ) .

إذا طلبت الأمة الزواج فيلزم السيد إعفافها بواحدة من أمور ثلاثة :

إما بأن يطأها --- أو يزوجه --- أو يبيعه .

( ويحرم أن يكلفه ما لا يطيق ) .

للأحاديث السابقة :

( ولا يكلف ما لا يطيق ) .

( وَلَا تُكَلَّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ عَلَيْهِ ) .

( وأن يضربه على وجهه ) .

أي : يحرم أن يضرب عبده على وجهه . (وقد تقدمت أدلة تحريم ضرب الوجه في كتاب النكاح)

وعن ابن عمر . قال : قال ﷺ ( مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ ) رواه مسلم .

( ويجب أن يريحه وقت القيلولة ، ووقت النوم ، ووقت الصلاة ) .

أي : يجب على السيد أن يريح رفيقه من الخدمة في هذه الأوقات الثلاثة :

وقت القيلولة : ليأخذ نصيبه من النوم والراحة .

ووقت النوم بالليل .

ووقت الصلاة المفروضة ليؤديها .

( ويُسن مداواته إن مرض ) .

أي : يسن أن يعالج رفيقه إذا مرض .

إزالة للضرر عنه .

وذهب بعض العلماء : إلى وجوب ذلك .

لأنه محبوس عليه .

وهذا أرجح .

#### النفقة على البهائم

( وَهَكَى مَا لَكَ الْبَهَائِمِ إِطْعَامَهَا وَسَقْيَهَا ) .

أي : يجب على الإنسان نفقة بهائمه بالمعروف من علفها وسقيها وما يصلحها وبقيتها من البرد والحر .

أ- عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال ( عَذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا، إِذْ هِيَ حَبَسَتْهَا وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ ) متفق عليه .

فدل هذا الحديث على وجوب النفقة على الحيوان المملوك ، لأن السبب في دخول تلك المرأة النار ترك الهرة بدون إنفاق .

ب- وعن عبد الله بن عمرو . قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَحْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ ) رواه مسلم .  
( فَإِنْ أَمْتَنَ أُجِرَ ) .

أي : إن امتنع من النفقة على بمائمه أجبره الحاكم على ذلك .

( هَإِنْ فَجَزَ مِنْ شَيْئِهَا الْأَجْرَ هَكَى بَيْنَهَا، أَوْ لِجَارِئِهَا، أَوْ دِيمِهَا، إِنْ أَكْبَحَتْ ) .

أي : إذا عجز مالك البهيمة عن الإنفاق عليها فإنه يخير بين :

بيعها --- أو يؤجرها --- أو يذبحها إن كانت مما تؤكل .

لأن بقاءها مع عدم الإنفاق عليها ظلم ، والظلم تجب إزالته .

فائدة :

وإن كانت لا تؤكل ولا تشتري وهو عاجز عن الإنفاق عليها فإنه يسيبها .

لحديث جابر ( أنه كان يسير على جمل له قد أغيا ، فأراد أن يسيبه ، ... ) متفق عليه .

( وَيَحْرُمُ لَهَا ) .

أي : يحرم لعن الحيوان .

أ- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخُصَّيْنِ قَالَ ( بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ وَامْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى نَاقَةٍ فَضَجَرَتْ فَلَعَنَتْهَا فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ « خُذُوا مَا عَلَيْهَا وَدَعُوهَا فَإِنَّهَا مَلْعُونَةٌ » . قَالَ عُمَرُ فَكَأَنِّي أَرَاهَا الْآنَ تَمْشِي فِي النَّاسِ مَا يَعْزُضُ لَهَا أَحَدٌ . رواه مسلم .

ب- عَنْ أَبِي بَرَّةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ ( بَيْنَمَا جَارِيَةٌ عَلَى نَاقَةٍ عَلَيْهَا بَعْضُ مَتَاعِ الْقَوْمِ إِذْ بَصُرَتْ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَتَضَايَقَ بِهِمُ الْجَبَلُ فَقَالَتْ خَلِّ اللَّهُمَّ الْعَنْهَا . قَالَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا تُصَاحِبُنَا نَاقَةً عَلَيْهَا لَعْنَةٌ ) رواه مسلم .

( خَلِّ ) كلمة تقال لزجر الإبل حتى تسرع المشي .

قال النووي : قوله ﷺ في الناقة التي لعنتها المرأة : ( خُذُوا مَا عَلَيْهَا وَدَعُوهَا فَإِنَّهَا مَلْعُونَةٌ ) وفي رواية : ( لَا تُصَاحِبُنَا نَاقَةً عَلَيْهَا لَعْنَةٌ ) : إِنَّمَا قَالَ هَذَا رَجُوعًا لَهَا وَلَعْنَتِهَا ، وَكَانَ قَدْ سَبَقَ نَهْيُهَا ، وَنَهَى غَيْرَهَا عَنْ اللَّعْنِ ، فَعُقِبَتْ بِإِرسَالِ النَّاقَةِ . وَالْمُرَادُ النَّهْيُ عَنْ مُصَاحَبَتِهِ لِتِلْكَ النَّاقَةِ فِي الطَّرِيقِ ، وَأَمَّا بَيْعُهَا وَذُبْحُهَا وَرُكُوبُهَا فِي غَيْرِ مُصَاحَبَتِهِ ﷺ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ الَّتِي كَانَتْ جَائِزَةً قَبْلَ هَذَا : فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى الْجَوَازِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا وَرَدَ بِالنَّهْيِ عَنْ الْمُصَاحَبَةِ ، فَبَقِيَ الْبَاقِي كَمَا كَانَ " انتهى .

وقال الخطابي : قلت : زعم بعض أهل العلم أن النبي ﷺ إنما أمرهم بذلك فيها لأنه قد استجيب لها الدعاء عليها باللعن : واستدل على

ذلك بقول : فإنها ملعونة ، وقد يحتمل أن يكون إنما فعل ذلك عقوبة لصاحبها ، لئلا تعود إلى مثل قولها " انتهى .

وقال ابن القيم : وَالصَّوَابُ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ عُقُوبَةً لَهَا ، لئلا تَعُودَ إِلَى مِثْلِ قَوْلِهَا ، وَتَلْعَنَ مَا لَا يَسْتَحِقُّ اللَّعْنَ ...

( وَتَعْمِيهَا مَشْعًا ) .

أي : يحرم أن يحمل فوق الحيوان ما يشق عليه .

لما في ذلك من الضرر عليها .

( وَخَرِبَهَا فِي وَجْهِهَا وَوَسْمَهَا فِيهِ ) .

وقد جاء الأحاديث في تحريم ذلك .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوُجْهَ ) ق . ولمسلم ( إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ ) .

وفي رواية ( إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ الْوُجْهَ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ ) م .



عَنْ جَابِرٍ قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّرْبِ فِي الْوَجْهِ وَعَنِ الْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ ) م .  
 وفي لفظ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَيْهِ جِمَارٌ قَدْ وُسِمَ فِي وَجْهِهِ فَقَالَ : لَعَنَ اللَّهُ الَّذِي وَسَّمَهُ ) م .  
**قال النووي :** وأما الوسم في الوجه فمنهني عنه بالإجماع للحديث ... وقال جماعة من أصحابنا : يكره ، وقال البغوي من أصحابنا : لا يجوز ، فأشار إلى تحريمه ، وهو الأظهر ، لأن النبي ﷺ لعن فاعله ، واللعن يقتضي التحريم . ( نووي ) .  
 وأما الوسم في غير الوجه ؛ فقد نص الفقهاء على أنه يجوز الوسم في الأذن ويجوز في غير الأذن من بدن البهيمة .  
**قال النووي رحمه الله :** وأما وسم غير الوجه من غير الأدمي فجائز بلا خلاف عندنا . انتهى  
 وقد ورد في السنة ما يدل على أن الرسول ﷺ وسم الدابة في أذنها :  
 فعن أنس رضي الله عن قال : ( دَخَلْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِزْبَدًا وَهُوَ يَسِمُ غَنَمًا . قَالَ أَحْسِبُهُ قَالَ فِي آذَانِهَا ) . رواه مسلم .

#### باب الحضانة

( وهي حفظ الطفل عما يضره والقيام بمصلحه ) .

هذا تعريف الحضانة : هي حفظ الطفل عما يضره ، والقيام بمصلحه في سن معينة .  
**قال النووي :** هي القيام بحفظ من لم يميز ولا يستقل بأمره ، وتربيته بما يصلحه ، ووقايته عما يؤذيه .  
**وقال الماوردي :** هي الحفظ والمراعاة وتدبير الولد والنظر في مصلحه .

#### فائدة : ١

وهي من محاسن الشريعة الإسلامية وعنايتها ورعايتها بالضعفاء والمحتاجين ، لأن المقصود منها أمور ثلاثة :  
**الأول :** القيام بمؤن المحضون من طعامه وشربه ولباسه ومضجعه وتنظيف جسمه .  
**الثاني :** حفظه عما يؤذيه برعاية حركاته وسكناته في منامه ويقظته .  
**الثالث :** تربيته بما يصلحه ، سواء كان ذلك في دينه أو دنياه .

#### فائدة : ٢

وسبب الحضانة : الفراق بين الزوجين ، فان الحضانة لا يأتي موضوعها الا إذا حصل نزاع بين الزوجين بطلاق أو غيره وبينهما أطفال .  
 - وليعلم أن مدة الحضانة هي إلى سن التمييز والاستغناء ، أي : أنه تستمر الحضانة إلى أن يميز المحضون ويستغني عن حاضنه ، بمعنى أن يأكل وحده ويشرب وحده ، ويستنجي وحده ونحو ذلك .

( وهي واجبة على من تجب عليه النفقة ) .

أي : أن رعاية المحضون واجبة على الحاضن ، لأنه قد يهلك بترك الحفظ ، فوجب حفظه عن الهلاك ، فهي في حق من وجبت عليه تعد من الواجبات العينية خاصة إذا لم يوجد إلا الحاضن ، أو وجد ولكن لم يقبل الصبي غيره ، أما في حالة تعدد الحاضن فيكون الوجوب كفاً .

**قال ابن قدامة :** كَفَالَةُ الطِّفْلِ وَحَضَانَتُهُ وَاجِبَةٌ ؛ لِأَنَّهُ يُهْلِكُ بِتَرْكِهِ ، فَيَجِبُ حِفْظُهُ عَنِ الْهَلَاكِ ، كَمَا يَجِبُ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ ، وَإِنْجَاؤُهُ مِنَ الْمَهَالِكِ وَيَتَعَلَّقُ بِهَا حَقُّ لِقَائِهِ ، لِأَنَّ فِيهَا وَلَايَةً عَلَى الطِّفْلِ وَاسْتِصْحَابًا لَهُ ، فَتَعَلَّقَ بِهَا الْحَقُّ ، كَكَفَالَةِ اللَّقِيطِ .  
 ( والأحقُّ بِهَا أُمُّهُ ، ثُمَّ أُمُّهُاتُهَا الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى ، ثُمَّ أَبٌ ، ثُمَّ أُمُّهُاتُهَا كَذَلِكَ ، ثُمَّ جَدٌّ ، ثُمَّ أُمُّهُاتُهَا كَذَلِكَ ، ثُمَّ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ ثُمَّ لَأَمٍّ ، ثُمَّ لَأَبٍ ، ثُمَّ خَالَةٌ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لَأَمٍّ ، ثُمَّ لَأَبٍ ، ثُمَّ عَمَّاتُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ خَالَاتُ أُمِّهِ ، ثُمَّ خَالَاتُ أَبِيهِ ، ثُمَّ عَمَّاتُ أَبِيهِ ، ثُمَّ بَنَاتُ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ ، ثُمَّ بَنَاتُ أَعْمَامِهِ وَعَمَّاتِهِ ، ثُمَّ بَنَاتُ أَعْمَامِ أَبِيهِ ، وَبَنَاتُ عَمَّاتِ أَبِيهِ ، ثُمَّ لَبَاقِي الْعَصْبَةِ ، الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ ) .

أي : أن الأحق بحضانة الطفل أمه ، لشفتتها .

ولحديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ( أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ : - يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ إِبْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ ، وَتَذْيِي لَهُ سِقَاءٌ ، وَحَجْرِي لَهُ حِوَاءٌ ، وَإِنْ أَبَاهُ طَلَّقْنِي ، وَأَرَادَ أَنْ يَنْتَرِعَهُ مِنِّي . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ ، مَا لَمْ تَنْكِحِي ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ .

#### فائدة : ١

نستفيد : أن الأم أحق بالحضانة من الزوج مالم تتزوج وكانت صالحة للحضانة .  
قال ابن المنذر رحمه الله: أجمعوا أن الزوجين إذا افترقا ولهما ولد طفل أن الأم أحق به ما لم تنكح، وأجمعوا على أن لا حق للأم في الولد إذا تزوجت .

وقال في المغني: وجملة أن الزوجين إذا افترقا ولهما ولد طفل، فأمه أولى الناس بكفالاته إذا كملت الشرائط فيها ذكراً كان أو أنثى.  
وهذا قول يحيى الأنصاري والزهرى والثوري ومالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ولا نعلم أحداً خالفهم . ( المغني ) .  
وقال ابن القيم رحمه الله: ودل الحديث - أي: حديث (أنت أحق به ما لم تنكحي) - على أنه إذا افترق الأبوان وبينهما ولد: فالأم أحق به من الأب، ما لم يقم بالأم ما يمنع تقديمها، أو بالولد وصف يقتضي تمييزه، وهذا ما لا يُعرف فيه نزاع.

#### فائدة : ٢

الحكمة من هذا التفصيل :  
هذا التفصيل من الشارع الحكيم راعى فيه حق الطفل وحق الزوج الجديد، فالأم قبل الزواج متفرغة للطفل وإصلاح شؤونه فحقه عليها باق، أما بعد الزواج فإنها ستهمل أحد الحقين إما حق زوجها وهو أكد وإما أن تعتني بزوجها فتهمل الطفل الذي يحتاج إلى العناية الدائمة.

#### فائدة : ٣

الأم إذا تزوجت سقطت حضانتها .  
لحديث الباب ( أنت أحق به ما لم تنكحي ) .

#### فائدة : ٤

الحكمة من سقوط حضانتها بالزواج ؟  
التمس الفقهاء عدة حكم لسقوط حضانتها إذا تزوجت :  
أولاً : لأنها قد تكون مشغولة عن الولد بمعايشة الزوج الجديد .  
ثانياً : أن هذا الصغير قد يلحقه شيء من الجفاء والغلظة من قبل الزوج الجديد ، وهذا يؤثر على الطفل .

#### فائدة : ٥

متى يسقط حقها من الحضانة إذا تزوجت ؟  
فقيب : يسقط حقها من الحضانة بمجرد العقد .  
وهذا مذهب الجمهور  
فإذا عقد على المرأة ونازعها زوجها سقط حقها من الحضانة .  
قالوا : لأنها قد تكون مشغولة بمهام زوجها ومتطلبات الحياة الزوجية الجديدة .  
وقيل : إن الحضانة لا تسقط إلا بالدخول .  
وهذا قول المالكية .  
قالوا : إن الدخول هو الأمر الذي تشغل به الأم عن طفلها .  
والراجح القول الأول .  
قال ابن القيم : وَالْأَشْبَهُ سُقُوطُ حَضَانَتِهَا بِالْعَقْدِ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ صَارَتْ فِي مَظَنَّةِ الْإِسْتِعْجَالِ عَنِ الْوَلَدِ وَالتَّهَيُّؤِ لِلدَّخُولِ وَأَخَذِهَا حِينَئِذٍ فِي أَسْبَابِهِ وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ .

#### فائدة : ٦

قوله في الحديث ( ما لم تنكحي ) هل هو على ظاهره أم لا ؟

ذهب بعض العلماء أنه على ظاهره ، سواء تزوجت قريباً للمحزون أو بعيداً .

لكن ذهب بعض العلماء إلى أنها إذا تزوجت بقريب من الطفل المحزون فلا تسقط حضانتها ، لأن القريب له حق في الحضانة وله شفقة تحمله على رعاية الطفل .

اختار ابن القيم واختاره أيضاً الشيخ السعدي أن الأم أحق بالحضانة إذا رضي الزوج ، وذلك لأن حقها سقط لحق الزوج الجديد ، فإذا رضي بإسقاط حقه في حضانة هذه المرأة فلا وجه لإسقاط حقها .

#### فائدة : ٧

للوالد الحق في زيارة ولده المحزون عند أمه ، وذلك باتفاق العلماء .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) لكل من أبوي المحزون إذا اختلفا حق رؤيته وزيارته ، وهذا أمر متفق عليه بين الفقهاء ، لكنهم يختلفون في بعض التفاصيل " انتهى .

وجاء في ( فتاوى اللجنة الدائمة ) إذا خرجت الزوجة من بيت الزوجية أو حصلت فرقة بين الزوجين بطلاق مثلاً ، وبينهما مولود أو أكثر : فإنه لا يجوز في الشريعة الإسلامية أن يمنع أحدهما الآخر من رؤية المولود بينهما وزيارته ، فإذا كان المولود مثلاً في حضانة أمه ، فلا يجوز لها منع والده من رؤيته وزيارته ؛ لأن الله سبحانه أوجب صلة الأرحام بقوله تعالى : ( وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ ) وفي الحديث : ( من فرق بين والدها وفرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة ) .

#### فائدة : ٨

قال ابن قدامة : وَإِنْ تَزَوَّجَتِ الْأُمُّ الْحَضَانَةَ مَعَ اسْتِحْقَاقِهَا لَهَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَنْتَقِلُ إِلَى الْأَبِ ؛ لِأَنَّ أُمَّهُاتَهَا قُرْعٌ عَلَيْهَا فِي الْإِسْتِحْقَاقِ ، فَإِذَا اسْتَقْطَطَتْ حَقَّهَا ، سَقَطَ قُرْعُهَا وَالثَّانِي : تَنْتَقِلُ إِلَى أُمِّهَا وَهُوَ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْأَبَ أَبْعَدُ ، فَلَا تَنْتَقِلُ الْحَضَانَةُ إِلَيْهِ مَعَ وَجُودِ أَقْرَبٍ مِنْهُ . ( المغني ) .

( ثُمَّ أُمَّهُاتُهَا الْقُرْبَىٰ فَالْقُرْبَىٰ ) .

فأمهات الأم مقدمات على الأب ، وعلى أمهات الأب .

فلو تنازعت جدة لأم مع الأب في حضانة الولد فإن هذه الجدة تقدم على الأب ؛ لأنها مدلية بالأم ، والأم أحق من الأب ، فصارت هي أحق من الأب أيضاً ، وإن كانت من حيث الدرجة أبعد .

وهذا قول جمهور العلماء : أن أحق الناس بالحضانة بعد الأم إذا ماتت أو لم تكن أهلاً للحضانة : أمهاتها المدليات بإناث ، القربى فالقربى ، أي جدة الطفل لأمه ، وإن علت .

قال ابن المنذر رحمه الله : أجمع مالك والشافعي وأبو ثور والنعمان على : أن الرجل إذا طلق امرأته ، ولها منه أولاد صغار ، أنها أحق بولدها ، ما داموا صغاراً ، فإن تزوجت ، فإنها أحق بهم إن كان لها أم . ( الإشراف ) .

وفي " فتاوى اللجنة الدائمة : أحق الناس بحضانة الطفل أمه إذا اختلف الزوجان ، فإن تزوجت انتقلت الحضانة إلى أم الأم ، فإن عدمت انتقلت إلى أم الأب ؛ لأن الحضانة للنساء ، وأمه أشفق عليه من غيرها .

وذهب بعض أهل العلم : إلى أن الأب مقدم على أم الأم .

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله .

( ثُمَّ أَبٌ )

أي : إن لم يكن هناك أم ، ولا أمهات للأم ، انتقلت الحضانة إلى الأب .

لقوله ﷺ : أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ ، أَي : مِنْهُ ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ دَرَجَتَهُ بَعْدَهَا .

ولأن الأب هو أصل النسب فكان أولى من غيره .

( ثُمَّ أُمَّهَاتُهُ كَذَلِكَ ) .

لأنهن يدلن بعصبة قريبة .

( ثُمَّ الْجَدُّ ) لأب .

لأنه في معنى الأب .

ثُمَّ أُمَّهَاتُهُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ أُحْتُ لَأَبَوَيْنِ ثُمَّ لَأُمٍّ ثُمَّ لَأَبٍ ، ثُمَّ خَالَةٌ لَأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لَأُمٍّ ، ثُمَّ لَأَبٍ ، ثُمَّ عَمَّاتُ كَذَلِكَ... الخ .

ذهب جمهور العلماء : إلى أن الحالة مقدمة على العمة المشاحة .

لقوله ﷺ ( الحالة بمنزلة الأم ) متفق عليه .

ولأن الحالة تدلي بالأم ، والعمة تدلي بالأب .

ولأن الحالة أشفق - غالباً - بولد أختها من العمة .

وذهب ابن تيمية أن العمة أحق من الحالة .

والراجح مذهب الجمهور .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في شرحه : وهذا الترتيب الذي ذكره المؤلف ليس مبنياً على أصل من الدليل، ولا من التعليل، وفيه شيء من التناقض، والنفس لا تطمئن إليه، ولهذا اختلف العلماء في الترتيب في الحضانة على أقوال متعددة، ولكنها كلها ليس لها أصل يعتمد عليه، لذلك ذهب شيخ الإسلام رحمه الله: إلى تقديم الأقرب مطلقاً، سواء كان الأب، أو الأم، أو من جهة الأب، أو من جهة الأم، فإن تساوى قدمت الأنثى، فإن كانا ذكراً أو أنثيين فإنه يقرع بينهما في جهة واحدة، وإلا تقدم جهة الأبوة .

( ولا تثبت لمن فيه رق ) .

فالحضانة لا تكون لمن فيه رق ، فلو كانت الأم رقيقة فلا حق لها في الحضانة .

وهذا مذهب جمهور العلماء .

لأن النبي ﷺ قال للمرأة [ أنت أحق به ما لم تنكحي ] ، فأسقط حقها بالنكاح وذلك لحق الزوج فإن المرأة تشغل بحق زوجها فكانت أحق به ما لم تنكح ، وكذلك الرقيق مشغول بحق سيده ولا شك أن شغله في حق سيده أعظم من شغل المرأة بحق زوجها .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذهب جمهور الفقهاء ( الحنفية والشافعية والحنابلة ) إلى أن الحضانة لا تثبت للرقيق .

لأنه لا يملك منافع نفسه ، والحضانة إنما تحصل بتلك المنافع .

ولأن الحضانة ولاية ، ولا ولاية لرقيق .

وعلى هذا فلو كانت أم الطفل مملوكة وكان ولدها حراً فحضنته لمن يلي الأم في استحقاق الحضانة إن كان حراً ، وكذا إن كان الأب عبداً فلا حضانة له . ( الموسوعة ) .

واختار ابن القيم : أن له حقاً في الحضانة ، إذ لا دليل على إسقاط حقه عنها ، ولأنه أشفق من غيره .

فقال رحمه الله : وأما اشتراط الحرية فلا ينتهض عليه دليل يركز القلب إليه وقد اشترطه أصحاب الأئمة الثلاثة . وقال مالك في حر له ولد من أمة إن الأم أحق به إلا أن تباع فتنتقل فيكون الأب أحق بها وهذا هو الصحيح . ( زاد المعاد ) .

( ولا لكافر على مسلم ) .

أي : أنه يشترط أن يكون الحاضن مسلماً ، فلا حضانة لكافر .

أ- لقوله تعالى ( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ) .

ب- ولأن الفاسق لا حضانة له [ عند الجمهور ] فالكافر من باب أولى .

ج- ولأن الفتنة بالأب الكافر أو الأم الكافرة عظيمة جداً فإن ذلك فتنة عن دينه وقد قال ﷺ [ فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ]

ولا سيما بعد تمييزه أي حيث صار الطفل مميزاً وأصبح يتلقى ويتعلم ويتربى .

**قال ابن قدامة :** وَلَنَا ، أَنَّهَا وَلَايَةٌ ، فَلَا تَثْبُتُ لِكَاْفِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ ، كَوَلَايَةِ النِّكَاحِ وَالْمَالِ ، وَلَئِنْهَا إِذَا لَمْ تَثْبُتْ لِلْفَاسِقِ ، فَالْكَافِرُ أَوَّلَى ، فَإِنَّ ضَرَرَهُ أَكْثَرُ ، فَإِنَّهُ يَفْتِنُهُ عَنْ دِينِهِ ، وَيُخْرِجُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ بِتَعْلِيمِهِ الْكُفْرَ ، وَتَرْبِيَّتِهِ لَهُ ، وَتَرْبِيَّتِهِ عَلَيْهِ ، وَهَذَا أَكْثَرُ الضَّرَرِ وَالْحُضَانَةُ إِنَّمَا تَثْبُتُ لِحَظِّ الْوَلَدِ ، فَلَا تُشْرَعُ عَلَى وَجْهِ يَكُونُ فِيهِ هَلَاكُهُ وَهَلَاكُ دِينِهِ . ( المغني ) .

**وقال ابن القيم :** لا حضانة لكافرٍ على مسلم لوجهين :

**أحدهما :** أن الحاضن حريص على تربية الطفل على دينه وأن ينشأ عليه ويتربى عليه فيصعب بعد كبره وعقله انتقاله عنه ، وقد يغيّره عن فطرة الله التي فطر عليها عباده فلا يراجعها أبداً كما قال النبي ﷺ ( كل مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ) فلا يؤمن تحويّد الحاضن وتنصيره للطفل المسلم .

**فإن قيل :** الحديث إنما جاء في الأبوين خاصة ، قيل : الحديث خرج مخرج الغالب ، إذ الغالب المعتاد نشوء الطفل بين أبويه فإن فقد أو أحدهما قام ولي الطفل من أقاربه مقامهما .

**الوجه الثاني :** أن الله سبحانه قطع المولاة بين المسلمين والكفار ، وجعل المسلمين بعضهم أولياء بعض ، والكفار بعضهم من بعض ، والحضانة من أقوى أسباب المولاة التي قطعها الله بين الفريقين . ( زاد المعاد ) .

**( ولا لفاسق ) .**

**أي :** أن من شروط الحاضن أن يكون عدلاً فلا حضانة لفاسق . ( الفاسق : من أتى بكبيرة ولم يتب منها أو أصر على صغيرة ) . وهذا مذهب جماهير العلماء أنه لا حضانة لفاسق .

**أ- لأنه لا يوثق بحضنته .**

**ب- ولأن في الحضانة ذريعة إلى إفساد الطفل وتربيته على مساوئ الأخلاق .**

واختار ابن القيم واختاره الشيخ السعدي : أن الفاسق له حق في الحضانة ، قالوا : وعليه العمل المستمر في الأعصار والأمصاّر وأن الحضانة تكون للوالد أباً كان أو أمّاً وإن كان فاسقاً ، ولأن الناس في عهد النبي ﷺ لم يكونوا يخلون من الفسق ومع ذلك لم يثبت أن النبي ﷺ نزع الحضانة من أحد ممن ثبت فسقه وللو كان هذا ثابتاً لنقل إلينا نقلاً بيناً .

**( ولا لمزوجة بأجنبي من محضون ) .**

**أي :** أن هذه المرأة لو تزوجت سقطت حضانتها إذا تزوجت بأجنبي من المحضون . ( من ليس قريباً للمحضون ) .

ومفهوم هذا الكلام : أنها لو تزوجت بقريب من المحضون لا تسقط حضانتها .

فلو تزوجت هذه المرأة بابن عم زوجها مثلاً ، فإن حضانتها لا تسقط ، لأنها تزوجت بقريب للمحضون .

**- فتلخص أن لزواج الأم مع الحضانة حالتان :**

**الأولى :** زواجها بأجنبي عن المحضون .

فهنا تسقط حضانتها .

وبهذا قال أكثر العلماء .

**الثانية :** زواجها بقريب للمحضون كعمه .

فلا تسقط حضانتها .

وهذا مذهب أحمد وأبي حنيفة .

وقيل : وتسقط حضانتها .

لأن الدليل لم يفصل ، والله أعلم .

**فائدة : ١**

تقدم أن المرأة إذا تزوجت بأجنبي فإنما حضانتها تسقط بمجرد العقد .

وهذا مذهب الجمهور

فإذا عقد على المرأة ونازعها زوجها سقط حقها من الحضانة .

قالوا : لأنها قد تكون مشغولة بمهام زوجها ومتطلبات الحياة الزوجية الجديدة .

#### فائدة : ٢

قال ابن قدامة : وَلَا تُنْبِثُ الْحَصَانَةُ لَطِفًا ، وَلَا مَعْتُوهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا ، وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى مَنْ يَكْفُلُهُ ، فَكَيْفَ يَكْفُلُ غَيْرَهُ .

وقال ابن القيم : الْعَمَلُ مُشْتَرِطٌ فِي الْحَصَانَةِ فَلَا حَصَانَةَ لِمَجْنُونٍ وَلَا مَعْتُوهُ وَلَا طِفْلٍ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ يَحْتَاجُونَ إِلَى مَنْ يَحْضَنُهُمْ وَيَكْفُلُهُمْ فَكَيْفَ يَكُونُونَ كَافِلِينَ لغيرهم .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) تَسْطُطُ الْحَصَانَةُ بِوُجُودِ مَانِعٍ مِنْهَا ، أَوْ زَوَالِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ اسْتِحْقَاقِهَا ، كَأَن تَنْزَوِجَ الْحَاضِنَةُ بِأَجَنِّيٍّ عَنِ الْمَحْضُونِ ، وَكَأَن يُصَابَ الْحَاضِنُ بِأَفَةٍ كَالْجُنُونِ وَالْعَتَمَةِ ، أَوْ يَلْحَقَهُ مَرَضٌ يَصْرِ بِالْمَحْضُونِ كَالْجَذَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِمَا سَبَقَ بَيَانُهُ .

( ومتى زال المانع عاد الحق إليه ) .

أي : إذا زال المانع الموجود في الحاضن عاد حق الحضانة إليه .

لزوال المانع .

فإذا تاب الفاسق عادت إليه الحضانة ، وإذا طلقت الأم عادت إليها الحضانة .

قال ابن قدامة : وَكُلُّ قَرَابَةٍ تُسْتَحَقُّ بِهَا الْحَصَانَةُ ، مَنَعَ مِنْهَا مَانِعٌ ، كَرَقٍّ ، أَوْ كُفْرٍ ، أَوْ فَسُوقٍ ، أَوْ جُنُونٍ ، أَوْ صِغَرٍ ، إِذَا زَالَ الْمَانِعُ ، مِثْلُ أَنَّ عَتَقَ الرَّقِيقَ ، وَأَسْلَمَ الْكَافِرَ ، وَعَدَلَ الْفَاسِقَ ، وَعَقَلَ الْمَجْنُونُ ، وَبَلَغَ الصَّغِيرُ ، عَادَ حَقُّهُمْ مِنَ الْحَصَانَةِ ؛ لِأَنَّ سَبَبَهَا قَائِمٌ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَتْ لِمَانِعٍ ، فَإِذَا زَالَ الْمَانِعُ ، عَادَ الْحَقُّ بِالسَّبَبِ السَّابِقِ الْمُلَازِمِ ، كَالزَّوْجَةِ إِذَا طَلَّقَتْ .

( فإذا بلغ سبعاً ، فإن كان ذكراً خیر بين أبويه فكان مع من اختار ) .

أي : إذا بلغ المحضون سبع سنوات [ وهو سن التمييز ] ، فإن كان ذكراً خیر بين أبويه .

لحديث أبي هريرة . ( أن امرأة قالت يا رسول الله ! إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد نفعتني وسقاني من بئر أبي عتبة ، فجاء زوجها ، فقال النبي ﷺ : يا غلام ! هذا أبوك وهذه أمك ، فخذ بيد أيهما شئت ، فأخذ بيد أمه فانطلقت به ) رواه أبو داود .

وهذا قول الشافعي وأحمد وإسحاق ، واختار هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم .

قال ابن قدامة : وجملة أن الغلام إذا بلغ سبعاً ، وليس بمعتوه ، خیر بين أبويه ، إذا تنازعا فيه ، فمن اختاره منهما ، فهو أولى به قضى بذلك عمر ، وعلي ، وشريح وهو مذهب الشافعي .

للحديث السابق .

قال ابن قدامة : إِنَّمَا يُخَيَّرُ الْغُلَامُ [ يعني : يخیر بين أبويه إذا بلغ سبع سنوات ] بِشَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ جَمِيعًا مِنْ أَهْلِ الْحَصَانَةِ ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْحَصَانَةِ ، كَانَ كَالْمَعْدُومِ ، وَيُعَيَّرُ الْآخَرُ .

الثَّانِي : أَنْ لَا يَكُونَ الْغُلَامُ مَعْتُوهُ ، فَإِنْ كَانَ مَعْتُوهُ كَانَ عِنْدَ الْأُمِّ ، وَلَمْ يُخَيَّرْ ؛ لِأَنَّ الْمَعْتُوهُ بِمَنْزِلَةِ الطِّفْلِ وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ الْأُمُّ أَحَقَّ بِكَفَالَةِ وَلَدِهَا الْمَعْتُوهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَلَوْ خَيَّرَ الصَّبِيُّ ، فَاخْتَارَ أَبَاهُ ، ثُمَّ زَالَ عَقْلُهُ ، رُدَّ إِلَى الْأُمِّ ، وَبَطَلَ الْخِيَارُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا خَيَّرَ حِينَ اسْتَقْلَلَتْ بِنَفْسِهِ ، فَإِذَا زَالَ اسْتِقْلَالُهُ بِنَفْسِهِ ، كَانَتْ الْأُمُّ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهَا أَشْفَقَ عَلَيْهِ ، وَأَقْوَمَ بِمَصَالِحِهِ ، كَمَا فِي خَالَ طُفُولِيَّتِهِ " انتهى

#### فائدة : ١

قال العلماء : إذا كان بين الأبوين فرق فلا اعتبار باختيار الطفل في هذه الحالة ، لأن الطفل قد يؤثر البطالة واللعب ، فرما يختار من يجد عنده اللعب والتساهل والعبث ، فلا يعرف مصلحة نفسه .

قال ابن القيم رحمه الله : وسمعت شيخنا رحمه الله - أي : ابن تيمية - يقول : تنازع أبوان صبياً عند بعض الحكام ، فخير بينهما فاختر أباه ، فقالت له أمه : سله لأي شيء يختار أباه فسأله ، فقال : أمني تبعثني كل يوم للكتاب والفقير يضربني ، وأبي يتركني للعب مع

الصبيان ، فقضى به للأم قال : أنت أحق به

#### فائدة : ٢

قالوا : وإن خير فلم يختَر فإنه يقرع بينهما . أو اختارهما معاً ، فإنه يقرع بينهما .

#### فائدة : ٣

قال العلماء : إذا اختار الطفل أباه كان عنده ليلاً ونهاراً ، من أجل أن يحفظه ويعلمه ويؤديه ولكن لا يجوز له أن يمنع من زيارة أمه ، وأما إذا اختار أمه فإنه يكون عندها بالليل ويكون عند أبيه بالنهار ، من أجل أن يحفظه ويعلمه ويؤديه .

( وإن كانت أنثى فعند أبيها )

أي : أن الأنثى بعد السابعة تكون عند أبيها .

وهذا مذهب الحنابلة .

لأنه أحفظ لها ، بشرط حفظها والعناية بها ، ولا يتركها عند ضرة تسيء لها ، وإلا فلا حضنة له .

وذهب بعض العلماء : إلى أنها تكون عند أمها . [ قال بعضهم : حتى تبلغ ، وبعضهم قال حتى تتزوج ] .

وهذا قول مالك وأبي حنيفة ورجحه ابن القيم .

لأن الأم أعلم بما يصلح ابنتها وأقوم بتربيتها وتعليمها ما تحتاج إليه من شؤون النساء .

وذهب بعضهم : إلى أنها تخير كالغلام .

وهذا قول الشافعي .

والراجح الله أعلم .

( ويكون الذكر بعد رشده حيث شاء ) .

أي : أن الذكر بعد رشده يملك نفسه .

قال في الروض : لأنه لم يبق عليه ولاية لأحد .

وقال الحاشية : ولقدرته على إصلاح أموره، إلا أن يكون أمرد يخاف عليه الفتنة، فيمنع من مفارقتها.

( ولا يترك المحضون بيد من لا يصونه ويصلحه ) .

أي : لا يترك المحضون بيد من لا يصونه ويصلحه ، لفوات المقصود من الحضنة .

لأن المقصود من الحضنة رعاية المحضون وتربيته وإصلاحه والقيام عليه بما ينفعه في الدنيا والآخرة

قال في ( الروض المربع ) ولا يقر محضون بيد من لا يصونه ويصلحه لفوات المقصود من الحضنة .

وقال ابن قدامة : والحضنة إنما تثبت لحظ الولد فلا تشرع على وجه يكون فيه هلاكه وهلاك دينه .

وقال ابن القيم : على أنا إذا قدمنا أحد الأبوين فلا بد أن نراعي صيانه وحفظه للطفل، ولهذا قال مالك والليث: إذا لم تكن الأم في

موضع حرزٍ وتحصين، أو كائنَ غيرٍ مرضية، فلأب أخذُ البنت منها، وكذلك الإمام أحمد رحمه الله في الرواية المشهورة عنه، فإنه يعتبر

قدرته على الحفظ والصيانة. فإن كان مهماً لذلك، أو عاجزاً عنه، أو غيرَ مرضي، أو ذا ديانة والأُم بخلافه، فهي أحقُّ بالبنت بلا ريب،

قال شيخنا: وإذا ترك أحد الأبوين تعليم الصبي، وأمره الذي أوجبه الله عليه، فهو عاصي، ولا ولاية له عليه، بل كُلُّ من لم يَقم بالواجب في

ولايته، فلا ولاية له، بل إما أن تُرفع يده عن الولاية ويُقام من يفعل الواجب، وإما أن يُضم إليه مَنْ يقومُ معه بالواجب، إذ المقصودُ

طاعة الله ورسوله بحسب الإمكان... فلو قدر أن الأب تزوج امرأة لا تراعي مصلحة ابنته، ولا تقوم بما وأمها أقوم بمصلحتها من تلك

الضرة، فالحضنة للأم قطعاً . ( زاد المعاد ) .

وقال الشيخ السعدي: فأما إذا أهمل أحدها ما يجب عليه من حضنة ولده وأهمله عما يصلحه فإن ولايته تسقط ويتعين الآخر.

#### فائدة : ١

قال ابن قدامة : وإن تركت الأم الحضانة مع استحقاقها لها ، ففيه وجهان :

أحدهما : تنتقل إلى الأب ؛ لأن أمها تم فرع عليها في الاستحقاق ، فإذا أسقطت حقها ، سقط فروعها .

والثاني : تنتقل إلى أمها وهو أصح ؛ لأن الأب أبعد ، فلا تنتقل الحضانة إليه مع وجود أقرب منه . ( المغني ) .

فائدة : ٢

قال ابن القيم : قَوْلُهَا : ( كَانَ بَطْنِي وَعَاءٌ ) إِلَى آخِرِهِ إِذْلَاءٌ مِنْهَا وَتَوَسَّلَ إِلَى اخْتِصَاصِهَا بِهِ كَمَا اخْتَصَّ بِهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاطِنِ الثَّلَاثَةِ وَالْأَبُّ لَمْ يُشَارِكْهَا فِي ذَلِكَ فَتَبَهَتْ وَالْمُخَاصَمَةُ .

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى اخْتِبَارِ الْمَعَانِي وَالْعِلَلِ وَتَأْثِيرِهَا فِي الْأَحْكَامِ وَإِنَاطَتِهَا بِهَا وَأَنَّ ذَلِكَ أَفْزَرُ مُسْتَقَرٌّ فِي الْفِطْرِ السَّلِيمَةِ حَتَّى فِطَرَ النِّسَاءَ وَهَذَا الْوَصْفُ الَّذِي أَذْلَتْ بِهِ الْمَرْأَةَ وَجَعَلَتْهُ سَبَبًا لِتَغْلِيْقِ الْحُكْمِ بِهِ قَدْ قَرَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَرَتَّبَ عَلَيْهِ أَثَرَهُ وَلَوْ كَانَ بَاطِلًا أَلْغَاهُ بَلْ تَرْتِيبُهُ الْحُكْمَ عُقْبَهُ دَلِيلٌ عَلَى تَأْثِيرِهِ فِيهِ وَأَنَّهُ سَبَبُهُ .

وَاشْتِدَالُ بِالْحَدِيثِ عَلَى الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ فَإِنَّ الْأَبَّ لَمْ يُذَكَّرْ لَهُ حُضُورٌ وَلَا مُخَاصَمَةٌ وَلَا دَلَالَةٌ فِيهِ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ عَيْنٍ فَإِنْ كَانَ الْأَبُّ حَاضِرًا فَطَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا فَالْمَرْأَةُ إِنَّمَا جَاءَتْ مُسْتَفْتِيَةً أَفْتَاهَا النَّبِيُّ ﷺ بِمَقْضَى مَسْأَلَتِهَا وَإِلَّا فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهَا عَلَى الرَّوْحِ إِنَّهُ طَلَّقَهَا حَتَّى يُحْكَمَ لَهَا بِالْوَلَدِ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهَا . ( زاد المعاد ) .

والله أعلم

## كتاب الجنايات

تعريفها :

لغة : جمع جنابة وهي التعدي على مال أو عرض أو بدن كما قال ﷺ ( إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم ... ) .

واصطلاحاً : هي التعدي على البدن خاصة بما يوجب القود أو الدية .

فالسرقة ( اصطلاحاً ) لا تسمى جنابة ، والتعدي على العرض لا تسمى جنابة على هذا الاصطلاح .

﴿ التَّحَرُّلُ هَوَاهِم ﴾ .

أي : أن قتل المسلم بغير حق حرام وكبيرة من الكبائر .

قال تعالى ( وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَدِّيًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ) .

وقال تعالى ( مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ) .

وقال تعالى ( وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ) .

وقال تعالى ( وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ... ) .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُفَوِّاتِ) . قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ قَالَ: الشِّرْكُ بِاللَّهِ وَالسِّحْرُ وَقَتْلُ النَّفْسِ

الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَأَكْلُ الرِّبَا وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْعَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ) متفق عليه .

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( الْكِبَائِرُ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَقَتْلُ النَّفْسِ وَالْيَمِينُ الْعَمُوسُ ) رواه البخاري .

وعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ ( سُبُلُ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْكِبَائِرِ قَالَ ( الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ ) رواه البخاري .

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ ) متفق عليه .

وعن جرير قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: (اسْتَنْصِبِ النَّاسَ) . ثُمَّ قَالَ (لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ

بَعْضٍ) متفق عليه



عَنِ ابْنِ عُمَرَ . قَالَ : : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِْبْ دَمًا حَرَامًا ) رواه البخاري .  
 عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ . قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِيٍّ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَخَذِي ثَلَاثٍ :  
 النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالنَّيْبُ الزَّائِي ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ ) متفق عليه .  
 عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ  
 سَنَّ الْقَتْلَ ) رواه البخاري .

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ (إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ  
 اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ قَالَ إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ ) متفق عليه .  
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَقَتُلُ مُؤْمِنٌ أَعْظَمَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ زَوَالِ الدُّنْيَا ) رواه النسائي .

## فائدة : ١

هل للقاتل عمداً توبة ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أن القاتل عمداً له توبة .

وهذا قول جماهير العلماء .

**قال النووي :** هذا مذهب أهل العلم وإجماعهم على صحة توبة القاتل عمداً ، ولم يخالف أحد منهم إلا ابن عباس .

**وقال ابن كثير :** والذي عليه الجمهور من سلف الأمة وخلفها : أن القاتل له توبة فيما بينه وبين الله ، فإذا تاب وأناب وخشع  
 وخضع وعمل عملاً صالحاً بدل الله سيئاته حسنات .

لقوله تعالى ( وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا )  
 إلى قوله تعالى ( إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ) .  
 ولقوله تعالى ( إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ) .

قال ابن كثير : فهذه الآية عامة في جميع الذنوب ما عدا الشرك .

ب- ولقوله تعالى ( قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ  
 الرَّحِيمُ ) .

قالوا : فهذا عام في جميع الذنوب ، من كفر، وشرك، ونفاق، وقتل، وفسق وغير ذلك، كل من تاب من أي ذنب تاب الله عليه

ج- وعن أبي سعيد أن نبي الله ﷺ قَالَ (كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ نَفْسًا، فَسَأَلَ عَنْ أَهْلِ الْأَرْضِ،  
 فَدُلَّ عَلَى رَاحِبٍ، فَأَتَاهُ. فَقَالَ: إِنَّهُ قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ نَفْسًا فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَتَلَهُ فَكَمَّلَ بِهِ مِئَةً، ثُمَّ سَأَلَ عَنْ أَهْلِ  
 أَهْلِ الْأَرْضِ، فَدُلَّ عَلَى رَجُلٍ عَالِمٍ. فَقَالَ: إِنَّهُ قَتَلَ مِئَةَ نَفْسٍ فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَمَنْ يَحْتَسِبُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّوْبَةِ؟ انْطَلِقْ إِلَى  
 أَرْضِ كَذَا وَكَذَا فَإِنْ بَخَا أَنْاسًا يَعْْبُدُونَ اللَّهَ تَعَالَى فاعْبُدِ اللَّهَ مَعَهُمْ، وَلَا تَرْجِعْ إِلَى أَرْضِكَ فَإِنَّهَا أَرْضُ سُوءٍ، فَاَنْطَلِقْ حَتَّى إِذَا نَصَفَ  
 الطَّرِيقَ أَتَاهُ الْمَوْتُ، فَاحْتَصَمَتْ فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ. فَقَالَتْ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ: جَاءَ تَائِبًا، مُقْبِلًا بِقَلْبِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى،  
 وَقَالَتْ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ: إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ، فَأَتَاهُمْ مَلَكٌ فِي صُورَةِ آدَمَ فَجَعَلُوهُ بَيْنَهُمْ - أَيَّ حَكَمًا - فَقَالَ: قِيَسُوا مَا بَيْنَ  
 الْأَرْضَيْنِ فَإِلَى أَيَّتَهُمَا كَانَ أَدْنَى فَهُوَ لَهُ. فَقَاسُوا فَوَجَدُوهُ أَدْنَى إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي أَرَادَ، فَحَبَسَتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

وفي رواية في الصحيح (فَكَانَ إِلَى الْقَرْيَةِ الصَّالِحَةِ أَقْرَبَ بِشِيرٍ فَجُعِلَ مِنْ أَهْلِهَا).

قالوا : وإذا كان هذا في بني إسرائيل ، فلأن يكون في هذه الأمة التوبة مقبولة بطريق الأولى والأخرى ، لأن الله وضع عنا الآصار والأغلال التي كانت عليهم .

د- وقالوا : إذا كانت التوبة تمحو أثر الكفر والسحر - وهما أعظم إثماً من القتل - فكيف تقصر عن محو أثر القتل .  
**القول الثاني :** أن القاتل عمدًا لا توبة له .

وهذا مذهب ابن عباس .

أ-لقوله تعالى ( وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ) .

ب- عَنْ سَلَمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ : عَمَّنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ، ثُمَّ تَابَ وَأَمَرَ وَعَمِلَ صَالِحًا ، ثُمَّ اهْتَدَى ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَأَنَّ لَهُ التَّوْبَةَ سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ ﷺ يَقُولُ (يَجِيءُ مُتَعَلِّقًا بِالْقَاتِلِ تَشَحُّبُ أَوْدَاجُهُ دَمَا يَقُولُ : سَلْ هَذَا فِيمَ قَتَلَنِي ، ثُمَّ قَالَ : وَاللَّهِ لَقَدْ أَنْزَلَهَا وَمَا نَسَخَهَا ) رواه النسائي .

ج- وعن معاوية قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول (كل ذنب عسى الله أن يغفره إلا الرجل يموت كافرًا، أو الرجل يقتل مؤمنًا متعمدًا) رواه أحمد .

**والصحيح** القول الأول ، وأما الجواب عن أدلة القول الثاني :

أما الآية :

**وقيل :** إن الآية على ظاهرها ، لكن قد يوجد مانع يمنع من ذلك .

وهذا اختيار النووي ، وابن تيمية ، وابن القيم ، والسفاري ، والسعدي .

**وقيل :** إن هذا جزاؤه إن جازاه .

وهذا اختيار الطبري ، والشنقيطي ، واستحسنه ابن كثير .

**قال الطبري :** وَأَوَّلَى الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ بِالصَّوَابِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: مَعْنَاهُ: وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ إِنْ جَزَاهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا، وَلَكِنَّهُ يَغْفُو أَوْ يَنْقُضُ عَلَى أَهْلِ الْإِيمَانِ بِهِ وَبِرَسُولِهِ ، فَلَا يُجَازِيهِمْ بِالْخُلُودِ فِيهَا ، وَلَكِنَّهُ عَزَّ ذِكْرُهُ إِمَّا أَنْ يَغْفُو بِفَضْلِهِ فَلَا يُدْخِلُهُ النَّارَ ، وَإِمَّا أَنْ يُدْخِلَهُ إِيَّاهَا ثُمَّ يُخْرِجَهُ مِنْهَا بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ لِمَا سَلَفَ مِنْ وَعْدِهِ عِبَادَةَ الْمُؤْمِنِينَ يَقُولُهُ ( يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ) .

**وقيل :** إن هذا وعيد ، وإخلاف الوعيد لا يذم بل يمدح .

وذهب إلى هذا الواحدي .

**وقيل :** حمل الآية على عمومها ، وتفسير الخلود بمعنى : المكث الطويل ، اعتماداً على ما ورد في كلام العرب من إطلاق الخلود على غير معنى التأبيد ، كقولهم : لأخلدن فلاناً في السجن ، وقولهم : خلد الله ملكه .

ورجح هذا القول ابن حزم ، ومحمد رشيد رضا ، وابن عثيمين ، وذهب إليه الرازي ، وأبو السعود .

**وقيل :** إن الآية للتشديد والتخويف والتغليظ في الزجر عن قتل المؤمن .

**وقيل :** إن هذه الآية في القاتل المستحل .

وقال بهذا عكرمة .

**فائدة : ٢**

معنى قوله تعالى (أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا).

**قيل:** المعنى من قتل نبياً أو إماماً عادلاً فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياه بأن شدد عضده ونصره فكأنما أحيانا جميعاً.

**وقيل:** من قتل نفساً واحدة وانتهك حرمتها فهو مثل من قتل الناس جميعاً.

**وقيل:** المعنى فكأنما قتل الناس جميعاً عند المقتول، ومن أحياه واستنقذها من هلكة فكأنما أحيانا جميعاً عند المستنقذ، وقيل غير ذلك.

**قال ابن القيم:** إن هذا تشبيه ولا يلزم من التشبيه أن يكون المشبه مثل المشبه به في كل شيء، فإن من المعلوم قطعاً أن إثم من قتل مائة أعظم من إثم من قتل نفساً واحدة، فليس المراد التشبيه في مقدار الإثم والعقوبة وإنما كون كل منهما:

عاص لله ولرسوله، مخالف لأمره متعرض لعقوبته.

أنهما سواء في استحقات القصاص.

أنهما سواء في الجرامة على سفك الدم الحرام.

أن كلاهما يسمى فاسقاً عاصياً بقتله نفساً واحدة.

### فائدة : ٣

متى يحل دم المسلم :

يحل بإحدى ثلاث التي ذكرها النبي ﷺ :

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا يَحِلُّ دَمُ إِمْرِيٍّ مُسْلِمٍ؛ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّيَ رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: الْكَيْبُ الرَّائِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ؛ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

وَعَنْ عَائِشَةَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا يَحِلُّ قَتْلُ مُسْلِمٍ إِلَّا فِي إِخْدَى ثَلَاثٍ خِصَالٍ: زَانٍ مُخْصَصٌ فَيُرْجَمُ، وَرَجُلٌ يَقْتُلُ مُسْلِمًا مُتَعَمِّدًا فَيُقْتَلُ، وَرَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ فَيُحَارِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَيُقْتَلُ، أَوْ يُضْلَبُ، أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِي، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ .

( الْكَيْبُ الرَّائِي ) فإنه يرجم ، وهذا باتفاق ، بخلاف البكر الزاني .

( وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ ) إذا قتل معصوماً عمداً فإنه يقتل .

( وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ؛ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ ) المرتد فإنه يقتل لقوله ﷺ ( من بدل دينه فاقتلوه ) .

### فائدة : ٤

**قال النووي :** قوله ﷺ (أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ) فِيهِ تَغْلِيظُ أَمْرِ الدِّمَاءِ، وَأَنَّهَا أَوَّلُ مَا يُقْضَى فِيهِ بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَذَا لِعِظَمِ أَمْرِهَا وَكَثِيرِ خَطَرِهَا، وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ مُخَالِفًا لِلْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ فِي السُّنَنِ: "أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ صَلَاتُهُ"؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ الثَّانِي فِيمَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَابِ فَهُوَ فِيمَا بَيْنَ الْعِبَادِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

**وقال الحافظ ابن حجر :** [ولا يعارض هذا حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: (إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته) الحديث أخرجه أصحاب السنن لأن الأول محمول على ما يتعلق بمعاملات الخلق والثاني فيما يتعلق بعبادة الخالق وقد جمع النسائي في روايته في حديث ابن مسعود بين الخبرين ولفظه: (أول ما يحاسب العبد عليه صلاته وأول ما يقضى بين الناس في الدماء) ] .

( الْقَتْلُ : هُمٌّ - يَخْتَصُّ الْقَوْدُ بِهِ - ، وَشِبْهُ هُمٍّ ، وَخَطَا ) .

أن القتل ( من حيث القصد وعدمه ) ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

قتل عمد ، وقتل شبه عمد ، وقتل خطأ .

وعلى هذا التقسيم أكثر العلماء .

ويدل لهذا التقسيم قوله ﷺ (ألا إن دية الخطأ وشبه العمد ما كان بالعصا والسوط، مائة من الإبل، منها أربعون في بطون أولادها) رواه أبو داود .

ويدل عليه حديث أبي هريرة قال (اقتتل امرأتان من هذيل ، فرمت إحداها الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاخصموا إلى رسول الله ﷺ ، ف قضى أن دية جنيها غرة عبد أو أمة ، وقضى بدية المرأة على عاقلتها) متفق عليه .

فالحديث يدل على أن القتل في هذه الحال كان شبه عمد ، ولم يكن عمداً ، لأنه لا ذكر للقصاص فيه ، ولم يكن خطأ ، لأن الضرب على ذلك الوجه لا يكون خطأ .

وذهب الإمام مالك إلى أن القتل ينقسم إلى قسمين : خطأ وعمد .

واستدلوا : بأنه لم يذكر في القرآن إلا العمد والخطأ . فالعمد في قوله تعالى (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً) والخطأ في قوله تعالى (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا) .

- قوله ( يختص العمد به )

( هَذَا الْعَمْدُ أَنْ يَقْصِدَ مِنْ يَهْتَكُمُ الْاَدَمِيَّ مَعْصُوماً هَيْئَتَهُ بِمَا يَخْلُبُ عَلَى الْاَكْثَرِ مِنْهُ بِهِ ) .

هذا تعريف قتل العمد : أن يقصد من يعلمه آدمياً معصوماً فيقتله بما يغلب على الظن موثقه به .

قوله ( أن يقصد ) أي لا بد أن يكون للقاتل قصداً ، وأما الصغير والمجنون فعمدهما خطأ ، لأنها ليس لهما قصد صحيح .

قوله ( من يعلمه آدمياً ) فلا يظنه صيداً ولا هدفاً ولا غير ذلك .

قوله ( معصوماً ) أي معصوم الدم فليس من المحاربين للإسلام .

( والادمي المعصوم أربعة أصناف : المسلم والذمي والمستأمن والمعاهد ) .

قوله ( فيقتله ) فلو قصد الجناية بما يقتل غالباً لكن المجني عليه سلم ، بأن ضربه بالفأس على رأسه يريد قتله حتى انفلق ، لكنه عولج حتى برئ فهذا ليس بقتل عمد ؛ لأنه لا بد أن يقتله .

( بما يغلب على الظن موثقه به ) لا بد أن تكون الجناية بما يغلب على الظن أنها تقتل ، مثل أن يضربه بسيف أو يرميه بسهم ونحو ذلك مما يغلب على الظن أنه يقتله به .

فائدة : ١

لو ادعى القاتل أنه لم يقصد القتل ؟ الجواب : لا يقبل قوله إلا بينة .

فائدة : ٢

اختلف العلماء إذا أذن المجني عليه للجاني بقتله ، فهل هذا من العمد ؟

القول الأول : هذا قتل عمد ويجب فيه القود .

وهذا قول المالكية .

قالوا : بأنه إذن في غير محله ، فكأنه غير موجود ، لأن الإنسان لا يملك نفسه فضلاً عن أن يأذن لغيره أن يقتله .

القول الثاني : شبه عمد .

وهذا قول الأحناف .

قالوا : إن قصد الاعتداء والقتل موجود ، ولكن وجود الإذن شبهة تمنع من إلحاقه بالقتل العمد .

القول الثالث : أن هذا القتل فيه الإثم ، ولا قصاص فيه ولا دية .

وهذا قول الشافعية والحنابلة .

قالوا : لأن القصاص والدية شرعاً لحق المجني عليه وقد تنازل عن حقه . والراجح الأول  
**( مَثَلُ أَنْ يَجْرَحَهُ بِمَا لَهُ مَوْرٌ فِي الْبَدَنِ ، أَوْ يَضْرِبَهُ بِحَجَرٍ كَبِيرٍ وَخَشِيهِ ، أَوْ يَنْتَقِي عَلَيْهِ حَاطِطاً ، أَوْ  
يَنْتَقِيهِ مِنْ شَاهِقٍ ، أَوْ فِي نَارٍ ، أَوْ مَاءٍ يَغْرِقُهُ وَكَامِنَةٍ أَلْتَّخَلَصَ مِنْهُمَا ، أَوْ يَخْنُقُهُ أَوْ يَحْبِسُهُ وَيَمْنَعُ  
عَنْهُ الْأَطْعَامَ أَوْ الْأَشْرَابَ فَيَمُوتُ مِنْ ذَلِكَ فِي مَدَّةٍ يَمُوتُ فِيهَا ظَالِمٌ ، أَوْ يَقْتُلُهُ بِسَهَرٍ أَوْ بِسَمٍ . )**

هذه بعض صور قتل العمد :

أن يضربه بمحدد : وهو ما يقطع ويدخل في البدن كالسيف والسكين .  
أن يضربه بحجر كبير ونحوه : أي بمثل ، لا بحجر صغير ، لأن الحجر الصغير لا يقتل غالباً .  
ويدل على أن القتل بالمثقل من القتل العمد ، حديث أنس ( أن يهودياً رض رأس جارية ... الحديث : فأمر به النبي ﷺ فرض رأسه بين  
حجرين ) .

أن يلقيه من شاهق أو في نار أو يلقي عليه حائط .

أو يلقيه في ماء يغرقه ولا يمكن التخلص منه .

أن يخنقه بحبل .

أو يقتله بسحر يقتل غالباً ، قال في المغني ( فيلزمه القود لأنه قتله بما يقتل غالباً فأشبه ما لو قتله بسكين ) .

أن يقتله بسم : بأن يطعمه السم .

**( هَذَا يَخْتِيرُ الْوَلِيُّ لِيُحْيِيَ بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْدِيَةِ )** .

أي : يجب بالقتل العمد القود أو الدية . يختير الولي بينهما .

فيخير الولي بين القصاص أو الدية ، إن شاء اقتص وإن شاء أخذ الدية وإن شاء عفا إلى غير شيء .

لحديث أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( من قتل له قتيل فهو بخير النظرين : إما أن يؤدَّ وإما أن يقاد ) متفق عليه .

وفي حديث آخر ( ... فأهله بين خيرين : إن أحبوا قتلوا ، وإن أحبوا أخذوا الدية ) رواه أبو داود .

وسياقي إن شاء الله مزيد بحث لهذه المسألة .

**( وَالْعَفْوُ مَجَانٌّ أَوْ مُجَانٌّ )** .

لقوله تعالى ( فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ) .

وقال ﷺ ( ما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً ) رواه مسلم .

وعن أنس . قال ( ما رأيت رسول الله ﷺ رفع إليه شيء فيه قصاص إلا أمر فيه بالعفو ) رواه أبو داود .

**فائدة :**

العفو : هو إسقاط مستحق الدم حقه في القصاص لا إلى بدل .

قال الشوكاني : ولا خلاف في مشروعية العفو في الجملة وإنما وقع الخلاف فيما هو الأولى للمظلوم هل العفو عن ظالمه أو الترك .

**( وَإِنْ صَالَحَ الْقَاتِلُ بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّيَةِ جَائِزٌ )** .

أي : أنه إذا اختار القصاص ، ثم إن القاتل وأهله قالوا لولي المقتول لا تقتله ، ونحن نعطيك بدل الدية دينتين ، أو ثلاث ديات ، أو أربعاً ، أو  
عشرًا ، فهذا جائز .

مثال : إذا كانت الدية مثلاً مائة ألف ، فقال الولي : أنا لا أقبل إلا مائتي ألف ، أو مليون مثلاً فرضي القاتل بذلك فله الحق بذلك .

لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . أن رسول الله ﷺ قال ( من قتل متعمداً دفع إلى أولياء المقتول فإن شاؤوا قتلوا وإن شاؤوا

أخذوا الدية ، . . وما صولخوا عليه فهو لهم ) رواه الترمذي .

والشاهد منه قوله ( وما صولخوا عليه فهو لهم ) فلم يقيد الصلح على الدية بشيء، فدل ذلك على جوازه بمثلها أو أكثر أو أقل منها .

قال ابن قدامة : وَجُمْلَتُهُ أَنَّ مَنْ لَهُ الْقِصَاصُ ، لَهُ أَنْ يُصَالِحَ عَنْهُ بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّيَةِ ، وَيَقْدِرُهَا وَأَقَلَّ مِنْهَا ، لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

لَمَّا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ قَتَلَ عَمْدًا دَفَعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ ؛ فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا ، وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ ، ثَلَاثِينَ جَفَّةً ، وَثَلَاثِينَ جَدْعَةً ، وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً ، وَمَا صَوْلَحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ .

وَذَلِكَ لِتَشْدِيدِ الْقَتْلِ ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ .

وَرَوَيْنَا أَنَّ هُذَيْبَةَ بْنَ حَشْرَمٍ قَتَلَ قَتِيلًا ، فَبَدَّلَ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ ابْنَ الْمَقْتُولِ سَنَعِ دِيَاتٍ ، لِيَعْتَمُو عَنْهُ ، فَأَبَى ذَلِكَ ، وَقَتَلَهُ .

وَلَأَنَّهُ عَوَظٌ عَنْ غَيْرِ مَالٍ ، فَجَازَ الصُّلْحُ عَنْهُ بِمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ ، كَالصَّدَاقِ ، وَعَوَظِ الْخُلْعِ ، وَلَأَنَّهُ صُلْحٌ عَمَّا لَا يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا ، فَأَشْبَهَ الصُّلْحَ عَنْ الْعُرُوضِ . ( المغني ) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا تصح المصالحة عن الدية بأكثر منها، بل على الدية أو دونها.

وبه قال بعض الحنفية ، ورجحه ابن القيم .

( وَشَبَّهَ الْأَعْمَدَ أَنْ يَقْصِدَ جَنَائِبَهُ لَا تَعْمَلُ هَالِكًا وَلَمْ يَجْرَحْهَا بِهَا ، كَمَنْ ضَرَبَهُ فِي هَيْبَةٍ وَقَتَلَ بِسَيْفٍ أَوْ هَاصًا صَغِيرًا ) .

هذا شبه العمدة .

قلنا ( في غير مقتل ) لأن الضرب بمقتل ولو كان بشيء صغير حقير فإنه يعتبر قتل عمد كالقلب أو من النخاع .

وسمي بذلك : لتردده بين هذين النوعين ( الخطأ والعمد ) .

فالفرق بين القتل العمدة وشبه العمدة : أنهما يشتركان في قصد الجناية ، ويختلفان في الآلة التي حصلت الجناية بها .

( وَالْأَخْطَا أَنْ يَفْعَلَ مَا لَهُ هِمَّتُهُ ، مِثْلُ أَنْ يَرْمِيَ مَا يَهْتَنُ صَيْدًا ، أَوْ فَرَسًا ، أَوْ شَفَصًا ، فَيُصِيبَ آدَمِيًّا لَمْ يَقْصِدْهُ ) .

أي : و قتل الخطأ: أن يفعل ما له فعله ، مثل أن يرمي ما يظنه صيداً ، أو يري غرضاً ، أو يرمي شخصاً مباح الدم، كحربي، وزان محصن فيصيب آدمياً معصوماً لم يقصده بالقتل فيقتله .

فائدة :

ما الحكم لو فعل ما لا يباح له ( كقتل شاة الغير عدواناً وانتقاماً ) فأصاب إنساناً فقتله ؟ ( هو لم يقصد قتل الآدمي لكنه قصد قتل البهيمة ) .

فقييل : يكون عمدًا .

لأنه فعل ما لا يباح له .

وقييل : خطأ .

وهو الصواب .

( وَهَمَّ اللَّاصِبِيُّ وَالْمَجْنُونُ خَطَا ) .

أي : فإذا تعمد الصبي أو المجنون القتل فهو خطأ .

لأنهما لا قصد لهما .

قال ابن قدامة : لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّهُ لَا قِصَاصَ عَلَى صَبٍّ وَلَا مَجْنُونٍ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ زَائِلِ الْعَقْلِ بِسَبَبٍ يُعَذَّرُ فِيهِ ، مِثْلُ النَّائِمِ ، وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ ، وَنَحْوِهِمَا .

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ( رَفَعَ الْقَلَمَ عَنْ ثَلَاثَةٍ ؛ عَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَعَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُعِيقَ ) .  
وَلِأَنَّ الْقَصَاصَ عُقُوبَةٌ مُعْلَظَةٌ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَى الصَّبِيِّ وَزَائِلِ الْعَقْلِ كَالْحُدُودِ ، وَلِأَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ قَصْدٌ صَحِيحٌ ، فَهُمْ كَالْقَاتِلِ خَطَا .  
( ففيه الدية والكفارة ، فالدية تكون في مال العاقلة ، والكفارة تكون في مالهما ) .

**( هَفِي الْأَسْمِينَ الْأَخْيَرِينَ : الْكُفَّارَةُ عَلَى الْقَاتِلِ وَالْأَدِيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ ) .**  
أي : في قتل الخطأ وشبه العمد الكفارة على القاتل والدية على العاقلة .

**الأول : الكفارة .**

كما قال تعالى ( وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ) .  
( وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً ) أي : يمنع شرعاً أن يقتل المؤمن أخاه عمداً ، لكن قد يقتله عن طريق الخطأ ( وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ) أي : ومن قتل مؤمناً خطأ فعليه كفارة : تحرير وتخليص رقبة مؤمنة من الرق وإعتاقها ، ويجب أن تكون مؤمنة ( وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ) الدية : ما يعطى عوضاً عن دم القاتل إلى أوليائه جبراً لقلوبهم وعوضاً عما فاتهم من قريتهم ( إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ) أي : يعفوا عن الدية .

**الثاني : الدية وتكون على عاقلة القاتل .**

لقوله تعالى ( ... وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ) .  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ ( إِفْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذَلٍ ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ ، فَفَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا: عُرَّةٌ أَوْ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ ، وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا ... ) متفق عليه .  
فهذا الحديث يدل على النوع الثالث من أنواع القتل وهو شبه العمد ، حيث أن قتلها كان عن عمد لكن الآلة لا تقتل غالباً لأنه حجر صغير .

وقد ذهب جمهور العلماء من الأحناف والشافعية والحنابلة ، إلى إثبات القتل شبه العمد كما تقدم .  
استدلوا بهذا الحديث ( اقتتل امرأتان من هذيل فرمت إحداها الأخرى بحجر ... ) .

**وجه الدلالة :**

**أولاً :** أن النبي ﷺ أوجب فيه الدية ، ولو كان عمداً لذكر القصاص .

**ثانياً :** أن النبي ﷺ قضى بدية المرأة إلى عاقلتها ، والعاقلة لا تحمل عمداً بإجماع العلماء .

– والدية في قتل شبه العمد [ وكذا الخطأ ] تكون على العاقلة ( أي عاقلة القاتل ) .

للحديث ( فقضى رسول الله ﷺ بدية المرأة على عاقلتها ) .

**مباحث العاقلة :**

والدية تكون على العاقلة :

**والعاقلة :** هم عصيته ، والمراد بالعصبة بالنفس ، فدخل فيهم : أباه وأبناؤه وإخوته وعمومتهم وبنوهم .  
**وسميت بذلك :** لأن الإبل تجمع فتعقل بفناء أولياء المقتول لتسلم إليهم ، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ، إبالاً أو نقداً ، وقيل سموا عاقلة لأنهم يمنعون عن القاتل من أن يعتدي عليه أحد .

• ويشمل القريب والبعيد منهم ، فكلهم يشتركون في العقل .

• وحاضرهم وغائبهم .

• ولا عقل على رقيق :

**أولاً :** لأنه ليس من أهل النصر ، **ثانياً :** أنه لا مال له ، لأن مال المملوك لسيده .





( وَإِنْ اشْتَرَكَ هَيْبَةُ الثَّانِي فَلَا يُجِبُ الْقَتْلُ عَلَى أَحَدِهِمَا مُنْغَرِداً كَالْبَيْتِ أَوْ هَيْرَهَا فَالْقَتْلُ عَلَى الشَّرِيكِ ) .

أي : يكون القود على الشريك وعلى الثاني نصف الدية .

مثاله : لو اشترك أب وأجنبي في قتل الولد، فالأجنبي يقتل بالولد، والأب لا يقتل بولده، فيكون القود على الشريك، والثاني (وهو الأب) لا قود عليه، لوجود المانع وهو الأبوة، وإذا نفذنا القصاص على الأجنبي فإن الأب يكون عليه نصف الدية، لأن الدية تنبعض، والقصاص لا يتبعض .

مثال آخر : رقيق وحر اشتركا في قتل رقيق، فالحر لا يقتل بالرقيق، والرقيق يقتل به، ففي هذه الحال يقتل الرقيق ولا يقتل الحر، ولكن عليه نصف دية، أي نصف قيمته .

( وَإِنْ أَمْسَكَ الْإِنْسَانُ آخَرَ كَيْفَ تَكُونُ قَتْلُهُ ، فُقُتِلَ الْإِنْسَانُ ، وَحُبْسُ الْمَمْسُوكِ حَتَّى يَمُوتَ ) .

أما القاتل فلا خلاف في قتله .

قال ابن قدامة : وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْقَاتِلَ يُقْتَلُ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ مَنْ يُكَافِيهِ عَمْدًا بِغَيْرِ حَقٍّ .

وأما المسك الذي أمسكه ليقته القاتل ، فقد اختلف العلماء على أقوال :

فالمذهب : أن القاتل يقتل ويمسك المسك حتى يموت .

وهذا المشهور من مذهب الحنابلة .

لحديث إِبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ ، وَقَتَلَهُ الْآخَرُ ، يُقْتَلُ الَّذِي قَتَلَ ، وَيُحْبَسُ الَّذِي أَمْسَكَ ) رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ .

قال ابن قدامة : ولنا ، ثم ذكر حديث الباب .

ولأنه حبسه إلى الموت ، فيحبس الآخر إلى الموت ، كما لو حبسه عن الطعام والشراب حتى مات ، فإننا نفعل به ذلك حتى يموت .

وقيل : لا قصاص على المسك .

وهذا قول أبي حنيفة والشافعي .

قال ابن قدامة : وقال أبو حنيفة ، والشافعي وأبو ثور وابن المنذر : يعاقب ، ويأثم ، ولا يقتل .

أ- لأن النبي ﷺ قال ( إن أعتى الناس على الله ، من قتل غير قاتله ) والمسك غير قاتل .

ب- ولأن الإمساك سبب غير ملجئ ، فإذا اجتمعت معه المباشرة ، كان الضمان على المباشر ، كما لو لم يعلم المسك أنه يقتله .

وقيل : القصاص عليهما جميعاً .

وهذا قول مالك .

لأنه لو لم يمسكه ما قدر على قتله، وبإمساكه تمكن من قتله، فالقتل حاصل بفعلهما فيكونان شريكان فيه .

والراجح المذهب .

( وَتُهْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِأَيِّ أَحَدٍ ) .

أي : لو اشترك جماعة في قتل شخص عمداً ، فإنه يجب عليهم القصاص جميعاً .

أ- لعموم الأدلة على مشروعية القصاص .

ب- وَعَنْ إِبْنِ عُمَرَ قَالَ ( قُتِلَ غُلَامٌ غِيلَةً ، فَقَالَ عُمَرُ : لَوْ اشْتَرَكَ فِيهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقُتِلَتْهُمْ بِهِ ) رواه البخاري .

ج- وسداً للذريعة ، فإنه لو لم يقتل الجماعة بالواحد لأدى ذلك إلى سقوط القصاص بهذه الحيلة ، فكل من أراد قتل شخص تعاون مع

آخرين ليسقط عنه القصاص ، فيؤدي ذلك إلى إسقاط حكمة الردع والزجر .

فائدة :

وشرط القصاص منهم جميعاً : أن يكون فعل كل واحد منهم يصلح لقتله لو انفرد ، كأن يصوب ثلاثة أشخاص مسدساً ضد شخص

واحد ويقتلونه في آن واحد .

وهذا الحكم : حيث كان فعل كل واحد منهم يوجب القصاص لو انفرد ، كأن يجتمعوا على ضربه بسيف ، كل واحد لو انفردت ضربته لقتلت غالباً .

### ﴿ وَإِنْ سَقَطَ الْقَوْدُ الْأَوَّلَى دِيَّةً وَاحِدَةً ﴾ .

أي : إذا سقط القود عن الجماعة بشيء من مسقطاته — كما لو عفى أولياء المقتول — فإن الدية تكون على الجماعة ، فيؤدون دية واحدة يشتركون فيها ، لأن المقتول واحد .

#### فائدة : ١

الفرق بين القتل العمد وبين شبه العمد :

أولاً : أن القصد في القتل العمد هو إزهاق روح المجني عليه ، أما في شبه العمد فالقصد هو الضرب دون القتل ، فيقصد الجاني ضرب المجني عليه بما لا يقتل غالباً .

ثانياً : الآلة .

أن الآلة المستخدمة في القتل العمد يغلب على الظن موت المجني عليه بها ، كأن يقتله بسيف أو سكين أو بخنجر كبير يقتل غالباً ، أما في شبه العمد فإن الآلة فيه لا تقتل غالباً كأن يضربه بخشبة صغيرة .

ثالثاً : الموجب .

موجب القتل العمد هو القود أو الدية ، والقود هو قتل القاتل لمن قتله ، وأما موجب قتل شبه العمد فهو الدية .

رابعاً : الدية .

الدية في القتل العمد تجب في مال القاتل فلا تحملها العاقلة ، قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن دية العمد تجب في مال القاتل لا تحملها العاقلة ، أما الدية في شبه العمد فلا تجب في مال القاتل ، بل تحملها العاقلة . ( وسيأتي تعريف العاقلة ) .

خامساً : تأجيل الدية .

ذهب جمهور العلماء إلى أن الدية في القتل العمد تجب حالة غير مؤجلة أو مقسطة إلا برضا ولي الدم ، لأن الجاني قد ارتكب جريمة القتل باختياره والواجب فيه القصاص حالاً ، والدية بدل القصاص فتكون حالة ، وأما دية شبه العمد فإنها مؤجلة ، قال ابن قدامة : ... ولا أعلم في أنها تجب مؤجلة خلافاً بين أهل العلم .

وذلك تخفيفاً على الجاني ، لأنه لم يقصد القتل ، وصفة التأجيل أنها توزع على ثلاث سنين ، في كل سنة ثلثها .

سادساً : الكفارة .

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجب في القتل العمد كفارة ، لأن القتل العمد أعظم من أن تمحوها الكفارة ، أما القتل شبه العمد فقد ذهب أكثر الفقهاء إلى وجوب الكفارة على القاتل .

سابعاً : العقاب الأخرى .

فإن الله توعّد قاتل العمد بقوله (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا) ، وأما شبه العمد ، فهو وإن كان القاتل آثماً فإنه لا يدخل في هذا الوعيد .

#### فائدة : ٢

يشارك الخطأ وشبه العمد في أمور :

أنه لا قصاص فيهما .

أن فيهما الدية .

أن الدية على العاقلة .

ويختلفان في :

أن شبه العمد قصد ، والخطأ ليس بقصد .

أن دية شبه العمد مغلظة ، ودية الخطأ غير مغلظة .

أن شبه العمد فيه إثم ، والخطأ لا إثم عليه .

فائدة : ٣

القتل من حيث ما يوجب ويترتب عليه ينقسم إلى أقسام :

القسم الأول : قتل يوجب القود فقط ، وهو القتل العمد .

القسم الثاني : قتل يوجب الكفارة والدية ، وهو قتل شبه العمد والخطأ .

القسم الثالث : قتل يوجب الكفارة فقط وهذا له صور :

الصورة الأولى : إذا قتل في صف كفار من ظنه حربياً فبان مسلماً ففيه الكفارة .

الصورة الثانية : وإذا قتل مسلم ورثته كفار وهم أعداء لنا ، لقوله تعالى ( فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ) . والمعنى : وإن كان القتيل من قوم كفار محاربين فعلى قاتله عتق رقبة مؤمنة فقط ، ولم يذكر الدية ، لأنه لا دية على القاتل ، لأن أهل المقتول كفار محاربون ، لا عهد لهم ولا ذمة ، وقد يتفقون بها على حرب المسلمين ، ولأنه مؤمن وهم كفار ، والكافر لا يرث المؤمن .

### شروط القصاص

هذه الشروط إذا فقد منها شرط سقط حد القصاص .

« وهي أربعة ، هي : ١- القاتل مكلفاً » .

هذا الشرط الأول : أن يكون القاتل مكلفاً ( عاقلاً بالغاً ) .

فلا قصاص على صغير ولا مجنون .

لقوله ﷺ ( رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يفريق .. ) .

وأما الصبي والمجنون فحكم قتلها قتل خطأ لأن عمدتها خطأ لكونهما لا يصح منهما قصد صحيح .

فائدة :

اختلف العلماء في حكم جناية السكران على قولين :

القول الأول : أنه يقتص منه .

وهذا قول الجمهور .

أ- لأن الصحابة أقاموا سكره مقام قذفه ، فأوجبوا عليه حد القذف ، فقد جاء في الموطأ ( أن عمر استشار الناس في شأن شارب الخمر فقال علي : يا أمير المؤمنين ، إن الشارب إذا سكر هذي ، وإذا هذي افتري وحد المفترى ثمانون جلدة ، أرى أن تجلده ثمانين جلدة ، فأعجب ذلك عمر وجعل عقوبته ثمانين جلدة ) فإذا وجب حد القذف على الشارب فالقصاص المتمحض حق آدمي أولى .

ب- ولأن في ذلك سداً للذريعة ، إذ لو لم يجب القصاص والحد لأفضى إلى أن من أراد أن يعصي الله شرب ما يسكره ثم قتل وزنى وسرق ولا يلزمه عقوبة ، فيصير عصياناً سبباً لسقوط العقوبة عنه .

القول الثاني : أنه لا يقتض منه .

وهذا وجه في مذهب الحنابلة .

قياساً على المجنون ، فإن كلاً منهما زائل العقل .

ولما ثبت في صحيح البخاري ( أن حمزة قال للنبي ﷺ وهو ثمل : وهل أنتم إلا عبيد أبي ) ولم يقم النبي ﷺ عليه حد الردة .

والراجع القول الأول .

وأما قياسه على المجنون ، فهذا قياس مع الفارق ، فإن السكران فقد عقله باختيابه عصبياً بخلاف المجنون .

وأما قصة حمزة ، فهذا كان قبل تحريم الخمر ، فلا يصح الاستدلال به ، وبأنه قول والقتل فعل ، والفعل أشد .

( الثاني : مصمعة القتال ) .

هذا الشرط الثاني : أن يكون المقتول معصوماً ، فإن كان حربياً أو مرتداً فلا ضمان فيه .

والعلة في ذلك : لأن القصاص شرع لحفظ الدم المعصوم دون الدم المهدر .

فائدة :

والمعصومون أربعة أصناف : المسلم ، والذمي ، والمعاهد ، والمستأمن .

فالمسلم واضح .

الذمي : وهو من بين قومه وبين المسلمين عقد ذمة ، أي : أنهم يدفعون الجزية للمسلمين .

والمستأمن : وهو الحربي الذي يدخل بلاد المسلمين بأمان من الإمام أو نائبه ، فيؤمن حتى يسمع كلام الله حتى يبلغ مأمنه .

والمعاهد : وهو من بين قومه وبين المسلمين عهد ، أي : صلح .

( الثالث : الكفاية في الإسلام والرق أو الحرية ) .

هذا الشرط الثالث : أن المساواة بين القاتل والمقتول في الإسلام والحرية أو الرق .

فإن كان القاتل أعلى من المقتول في دين أو حرية فلا قصاص .

( ثانياً يقتل مسلماً بكافراً ) .

لو قتل مسلم كافراً معصوماً ، فلا يقتل به .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

أما ثبت في البخاري مرفوعاً في صحيفة علي ( لا يقتل مسلم بكافر ) .

ب- ولحديث علي مرفوعاً ( المؤمنون تتكافأ دماؤهم ... ولا يقتل مؤمن بكافر ) رواه أبو داود .

فهذا يدل على أن غير المؤمن لا يكافئ المؤمن .

ج- ولأن المسلم أعلى وأكرم عند الله من الكافر ، والإسلام يعلو ولا يُعلى عليه كما قال تعالى ( وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ) وقال تعالى ( قَمَرٌ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ) .

وذهب الحنفية : إلى أنه يقتل المسلم بالذمي خاصة .

واستدلوا بالعمومات الدالة على أن النفس بالنفس كقوله تعالى ( وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ) .

وبحديث ورد عن النبي ﷺ ( أنه ﷺ أقاد مسلماً بذمي ، وقال : أنا أحق من وفي بدمته ) .

والراجع قول الجمهور ، وأما الحديث ( أنه ﷺ أقاد مسلماً بذمي ... ) فهو حديث ضعيف جداً .

( وكذا حر بصب ) .

فالحر لا يُقتل بالعبد إذا قتله .

وهذا مذهب جمهور العلماء .

فهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أ- لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى ) .

**وجه الدلالة :** أن قوله ( الحر بالحر ) يفيد الحصر ، أي : لا يقتل الحر إلا بالحر ، ومفهوم ذلك عدم قتل الحر بالعبد .

ب- وعن ابن عباس . عن النبي ﷺ قال ( لا يقتل حر بعبد ) رواه الدارقطني لكنه ضعيف .

ج- وعن علي ( من السنة : أن لا يقتل حر بعبد ) أخرجه ابن أبي شيبة وسنده لا يصح .

د- ولأن العبد لا يكافئ الحر ، فإنه منقوص بالرق .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن الحر يقتل بالعبد .

وهو قول داود الظاهري وبعض السلف .

لعموم الأدلة في وجوب القصاص ، كقوله تعالى ( وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ) .

ولقوله ﷺ ( المؤمنون تتكافأ دماؤهم ) رواه أبو داود .

فدل الحديث على أن دماء المؤمنين متكافئة ، وأن العبرة بأصل الإيمان ، وليست العبرة بالحرية أو الرق .

وهذا قول قوي ، لقوة أدلته .

**( وَهَكُوتُهُ يُقْتَلُ ) .**

فإذا قُتِلَ الكافر مسلماً ، فإنه يقتل به .

وكذا إذا قُتِلَ الرقيق حراً ، فإنه يقتل به .

**( وَيُقْتَلُ الذَّكَرُ بِالْأُنْثَى ، وَالْأُنْثَى بِالذَّكَرِ ) .**

إذا قتلت أنثى ذكراً : فإنها تقتل به .

وإذا قُتِلَ الذكر أنثى : فإنه يقتل بها .

قال في المغني : هذا قول عامة أهل العلم .

لقوله تعالى ( وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ) .

ولحديث أنس ( أن النبي ﷺ قتل يهودياً بجارية قتلها على أوضاع لها ) متفق عليه .

**( الرَّابِعُ : هَدْمُ الدَّيْخَةِ ، فَلَا يُقْتَلُ أَحَدُ الْإِبْرَئِيلِيِّينَ وَإِنْ هَلَكَ بِالنَّارِ وَإِنْ سَقَلَ ) .**

**هذا الشرط الرابع :** وهو أن يكون الجاني غير الأصل ، فلا يقتل الوالد بولده .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

أ- لحديث عمر . قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ( لا يقاد الوالد بالولد ) رواه الترمذي .

هذا الحديث ورد من طرق متعددة ، وبألفاظ متقاربة ثبتت مجموعها ، وقد صححه الحاكم في المستدرک ، والسيوطي في الجامع الصغير ، والألباني .

وضعه جمع من أهل العلم .

**قال ابن عبد البر :** هذا حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق ، مستفيض عندهم ، يستغني بشهرته وقبوله والعمل به

عن الإسناد فيه ، حتى يكون الإسناد في مثله لشهرته تكلفاً .

**وقال الجصاص :** وهذا خبر مستفيض مشهور .

ب- ولأن الأب سبب لوجود الولد فلا يكون الولد سبباً لإعدامه .

ج- ولعموم الأدلة الموجبة لبر الوالدين ، والإحسان إليهما .

د- أن الحدود تدرأ بالشبهات وقد قال النبي ﷺ (أنت ومالك لأبيك) فإذا لم يكن ذلك على حقيقته فلا أقل من أن يكون شبهة تدرأ الحد.

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يقتل الوالد بولده .

وهذا قول داود الظاهري ، وابن المنذر .

لعموم الأدلة في وجوب القصاص من القاتل ، وعدم ورود ما يقوى على تخصيصها .

وقالوا : وأما التعليل بأن الوالد سبب إيجاد الولد فلا يكون سبباً في إعدامه ، فهو مردود ، فإن الولد لم يكن سبباً في إعدامه ، بل هو سبب إعدام نفسه .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** والدليل الحديث المشهور: «لا يقتل والد بولده» ، هذا من الأثر، ومن النظر : أن الوالد سبب في إيجاد الولد، فلا ينبغي أن يكون الولد سبباً في إعدامه.

ولنتظر في هذه الأدلة ، أما الحديث فقد ضعفه كثير من أهل العلم ، فلا يقاوم العمومات الدالة على وجوب القصاص ، وأما تعليلهم النظري ، فالجواب عنه أن الابن ليس هو السبب في إعدام أبيه، بل الوالد هو السبب في إعدام نفسه بفعله جناية القتل.

والصواب: أنه يقتل بالولد، والإمام مالك . رحمه الله . اختار ذلك، إلا أنه قيده بما إذا كان عمداً، لا شبهة فيه إطلاقاً ، بأن جاء بالولد وأضجعه وأخذ سكيناً وذبحه ، فهذا أمر لا يتطرق إليه الاحتمال ، بخلاف ما إذا كان الأمر يتطرق إليه الاحتمال فإنه لا يقتص منه ، قال: لأن قتل الوالد ولده أمر بعيد ، فلا يمكن أن نقتص منه إلا إذا علمنا علم اليقين أنه أراد قتله.

والراجح في هذه المسألة: أن الوالد يقتل بالولد، والأدلة التي استدلوا بها ضعيفة لا تقاوم النصوص الصحيحة الصريحة الدالة على العموم ، ثم إنه لو تمّاهون الناس بهذا لكان كل واحد يحمل على ولده ، لا سيما إذا كان والداً بعيداً، كالجد من الأم ، أو ما أشبه ذلك ويقتله ما دام أنه لن يقتص منه . ( الشرح الممتع ) .

**وقول الجمهور أرجح .**

**فائدة : ١**

هل الأم كالأب في هذا ؟

نعم ، فلا تقتل بابنها .

**قال ابن قدامة ( وَالْأُمُّ فِي ذَلِكَ كَالْأَبِ )** هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ مُسْقِطِي الْقِصَاصِ عَنْ الْأَبِ .

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( لَا يُقْتَلُ وَالِدٌ بِوَلَدِهِ ) .

وَلَأَنَّهَا أَحَدُ الْوَالِدَيْنِ ، فَأَشْبَهَتْ الْأَبَ .

وَلَأَنَّهَا أَوَّلَى بِالْبِرِّ ، فَكَانَتْ أَوَّلَى بِنَفْيِ الْقِصَاصِ عَنْهَا .

وَالْجَدُّ وَإِنْ عَلَتْ فِي ذَلِكَ كَالْأُمِّ ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ ، أَوْ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْجَدِّ . ( المغني ) .

**فائدة : ٢**

هل يقتل الجد إذا قتل ولد ولده ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنه لا يقتص من الجد بقتل حفيده .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

**قال في الحاوي:** ولا يقتل الجد بابن ابنه.

**وقال ابن قدامة :** والجد وإن علا كالأب في هذا، وسواء كان من قبل الأب أو من قبل الأم، في قول أكثر مسقطي القصاص عن الأب.

أ- للحديث السابق ( لا يقتل والد بولده ) .

وجه الاستدلال : أن الجد يعد والدًا وأبًا فيدخل في عموم هذا النص .

ب- أن عدم القصاص من الأب سببه الولادة، فاستوى فيه من كانت ولادته قريبة، ومن كانت بعيدة كالجد، وذلك كالحرمية.

ج- أن الأب يشارك الجد في كثير من الأحكام ، ولذلك كان مثله هنا في عدم الاقتصاص منه .

القول الثاني : أنه يقتص من الجد إذا قتل ولد ولده .

وهذا اختيار ابن تيمية .

واستدلوا : بأن الأصل القصاص من كل قاتل إلا ما ورد استثناءه وتخصيصه بحكم من الشارع ، وقد جاءت السنة بأنه لا يقتل

الأب بولده ، وقياس الجد على الأب في عدم القصاص منه بعيد لا يصح فيبقى على الأصل وهو القصاص .

والراجع الأول .

( وَيُقْتَلُ الْوَلَدُ بِكُلِّ مَنَّهُمَا ) .

أي : إذا قتل الولد أحد الأبوين فيقتل .

قال في المعنى: هذا قول عامة أهل العلم لعموم الأدلة الدالة على وجوب القصاص .

#### شروط استيفاء القصاص

هذه الشروط إذا توفرت يتم استيفاء القصاص .

الشروط الماضية - شروط القصاص - وهي الشروط التي يثبت بها القصاص .

فالشروط السابقة : شروط لثبوته .

وهذه الشروط : لتنفيذه .

( يُشْتَرَطُ لَهُ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ أَحَدُهَا: كَوْنُهُ مُسْتَحِقًّا مَكْلَفًا ، فَإِنْ كَانَ صَبِيًّا ، أَوْ مَجْنُونًا لَمْ يُسْتَوْفَ ،

وَحَبْسُ الْجَانِي إِلَى الْإِسْكَانِ وَالْإِطَاقِ ) .

هذا الشرط الأول : كون مستحق القصاص مكلفاً . ( بالغاً عاقلاً ) .

أي : يشترط أن يكون ورثة المقتول مكلفين ، فَإِنْ كَانَ صَبِيًّا ، أَوْ مَجْنُونًا لَمْ يُسْتَوْفَ .

إذاً : ماذا يفعل بالجاني ؟

يجس حتى يبلغ الصغير ويعقل المجنون فيطالب أو يعفو .

أ- لأن معاوية حبس هذبة بن خشرم في قصاص حتى بلغ ابن القتيل .

وبذل الحسن والحسين وسعيد بن العاص سبع ديات لابن القتيل فلم يقبلها ، وكان ذلك بمحض من الصحابة فلم ينكر فكان إجماعاً .

ب- ولأنه لا يؤمن هربه فيضيع الدم .

قال الشافعي في الأم : ويجس القاتل إلى اجتماع غائبهم وبلوغ صغيرهم .

وقال ابن قدامة : وَكُلُّ مَوْضِعٍ وَجَبَ تَأْخِيرُ الْإِسْتِيفَاءِ ، فَإِنْ الْقَاتِلُ يُجْبَسُ حَتَّى يَبْلُغَ الصَّبِيُّ ، وَيُعْقَلَ الْمَجْنُونُ ، وَيَقْدَمَ الْغَائِبُ ،

وَقَدْ حَبَسَ مُعَاوِيَةُ هَذَبَةَ بَنِي خَشْرَمٍ فِي قِصَاصٍ حَتَّى بَلَغَ ابْنُ الْقَتِيلِ ، فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ ، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ ، وَبَدَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ

وَسَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ لَابْنِ الْقَتِيلِ سَبْعَ دِيَّاتٍ ، فَلَمْ يَقْبَلْهَا .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ لَا يُجْلَى سَبِيلُهُ كَالْمُعْسِرِ بِالَّذِينَ ؟ قُلْنَا : لِأَنَّ فِي تَحْلِيلَتِهِ تَضْيِيعًا لِلْحَقِّ ، فَإِنَّهُ لَا يُؤْمَنُ هَرَبُهُ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

الْمُعْسِرِ مِنْ وَجُوهٍ ؛ أَحَدُهَا : أَنَّ قَضَاءَ الدَّيْنِ لَا يَجِبُ مَعَ الْإِعْسَارِ ، فَلَا يُجْبَسُ بِمَا لَا يَجِبُ ، وَالْقِصَاصُ هَاهُنَا وَاجِبٌ ، وَإِنَّمَا

تَعَدَّرَ الْمُسْتَوْفِي .

الثَّانِي ، أَنَّ الْمُعْسِرَ إِذَا حَبَسَنَاهُ تَعَدَّرَ الْكَسْبُ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ ، فَلَا يُفِيدُ ، بَلْ يَضُرُّ مِنَ الْجَائِئِينَ ، وَهَذَا هُنَا الْحَقُّ نَفْسُهُ يَقُوتُ بِالتَّجْلِيَةِ لَا بِالْحَبْسِ .

الثَّالِثُ : أَنَّهُ قَدْ أُسْتُحِقَّ قَتْلُهُ ، وَفِيهِ تَقْوِيْتُ نَفْسِهِ وَنَفْعُهُ ، فَإِذَا تَعَدَّرَ تَقْوِيْتُ نَفْسِهِ ، جَازَ تَقْوِيْتُ نَفْعِهِ لِإِنْكَارِهِ . ( المغي ) .

وقال الشيخ ابن عثيمين : فلو كان المستحق للقصاص صغيراً وله أب، كما لو قتل رجل، وورثه أبوه وابنه الصغير، فليس للأب أن يستوفي القصاص؛ لأن أحد مستحقه صغير لم يبلغ .

والعلة أن القصاص إنما وجب للتشفي من القاتل، وليذهب الإنسان ما في قلبه من الغيظ على هذا القاتل الذي قتل مورثه، وهذا لا يمكن أن يقوم به أحد عن أحد؛ لأن التشفي معنى يقوم بالنفس، فأبو الرجل لا يتشقى عن ابنه .

ولهذا يحبس حتى البلوغ أو الإفاقة .

وقال في الروض : ولأن معاوية رضي الله عنه حبس هذبة بن خشرم في قصاص حتى بلغ ابن القاتل ، وكان ذلك في عصر الصحابة ولم ينكر . (الشرح للمتع)

فائدة :

ذهب بعض العلماء إلى أنه يجوز للأب والجد أن يستوفيا القصاص نيابة عن موليها الصغير والمجنون .

وهذا قول بعض الحنفية ، لأن ولايتهما ولاية نظر ومصلحة ، فهما مخوّلان لطلب القصاص .

والراجح - كما تقدم - أنه ليس لهم ذلك .

لأن المقصود من القصاص التشفي ودرك الغيظ ، ولا يحصل ذلك باستيفاء الولي أو الوصي أو الحاكم .

( الثَّانِي : إِيْثَاقُ الْأَوْلِيَاءِ بِالْمُسْتَوْفِيِّ عَلَيْهِ هَكَذَا اسْتِيفَائِهِ ، وَلَيْسَ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يَنْهَرِدَ بِهِ ) .

هذا الشرط الثاني : وهو اتفاق جميع الأولياء المشتركين في استحقاق القصاص على استيفائه .

لأنه حق لجميعهم فلم يكن لبعضهم الاستقلال به .

فإذا عفا أحد الأولياء سقط القصاص وانتقل الأمر إلى الدية .

وهذا مذهب جمهور العلماء :

أ- لقول الله تعالى ( فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ) .

فالمراد بالعفو إسقاط القصاص، و(شَيْءٌ) نكرة تعم أي شيء قل أو كثر، فإن العفو عن البعض من القصاص كالعفو عنه كله يسقط به القصاص .

ب- ما رواه قتادة ( أن عمر بن الخطاب رفع إليه رجل قتل رجلاً ، فجاء أولاد المقتول وقد عفا أحدهم ، فقال عمر لابن مسعود وهو إلى جنبه : ما تقول ؟ فقال ابن مسعود : أقول له : قد أحرز من القتل ، قال : فضرب على كتفه وقال : كُنْتُفٌ مَلِيٌّ عِلْمًا ) رواه الطبراني

فقد رأى ابن مسعود رضي الله عنه سقوط القصاص بتنازل بعض الورثة، ووافقه عمر رضي الله عنه .

ج- أن القصاص يدرأ بالشبهة كالحلد، وسقوط بعضه بتنازل بعض الورثة يوجب سرايته على النفس كلها مراعاة لحرمة النفس .

د- أن القصاص لا يتجزأ ، فإذا سقط بعضه سقط كله ضرورة .

فائدة :

إن كان فيهم غائب انتظر قدومه .

الذين لهم حق في استيفاء القصاص هم الورثة، ويدل لذلك قوله ﷺ (من قتل له قاتل فاهله بين خيرتين) رواه أبوداود وأصله في الصحيحين، فقوله [ أهله ] أي ورثته .



( **الثالث:** أَنْ يُؤْمِنَ فِيَّ الْاِسْتِيفَاءُ أَنْ يَتَعَدَّى الْجَائِي، إِذَا وَجِبَ عَلَى حَامِلٍ أَوْ حَائِلٍ فَحَمَلَتْ لِمَ تَقْتُلَ حَتَّى تَضَعَ إِلَيْكَ وَتُسْقِيَهُ الْكَبَاءُ ) .

هذا الشرط الثالث : الأمن من التعدي في الاستيفاء .

فلو كان الجاني حاملاً لم يجز استيفاء القصاص منها حتى تضع ولدها ويستغني عنها .

- قوله ( أو على حائل فحملت ) مثاله: امرأة ليست حاملاً، قتلت إنساناً عمداً عدواناً، ولكن قبل أن يحكم عليها بالقصاص حملت، فترك حتى تضع.

فإن قلت: كيف تترك مع أن الحق سابق على الحمل، والقاعدة أنه يقدم الأسبق فالأسبق؟

فالجواب: أن هذا التأخير لا يُضيق الحق، وغاية ما هنالك أنه يؤجل حتى يزول هذا المانع، فالقصاص يثبت . ( الشرح الممتع ) .

### فصل

( **وَكَيْفَ يُسْتَوْفَى قِصاصُ إِمْرَةٍ بِحَضْرَةِ سُلْطَانٍ أَوْ نَائِبِهِ** ) .

الأصل أن الذي يتولى استيفاء القصاص هو ولي المجني عليه إن كان يحسنه ، وإلا فينيب من يتولى إقامته ، أو يرجع الأمر إلى السلطان فينيب من يتولاه .

فإن تشاح الأولياء كل يريد إقامته وكلهم يحسنه فيقرع بينهم .

إذاً : يجوز أن يستوفي القصاص أولياء المقتول بشروط :

أن يحسن القصاص - ويأمن عدم التجاوز - وبحضور السلطان أو نائبه .

- ويجب حضور السلطان أو نائبه لأمرين :

أ- لافتقاره إلى اجتهاده ، وخوف الخيف .

ب- ولأن أولياء المقتول ربما يعتدون عليه بالتمثيل أو بسوء القتل أو بغير ذلك بسبب الغيظ الذي في قلوبهم عليه .

- والدليل على أنه يجوز لولي الدم أن يتولى القصاص :

قوله تعالى ( فلا يسرف في القتل ) .

( **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَحْبِهِمْ** ) .

أي : لا يستوفى القصاص إلا بآلة ماضية ، يجب أن يكون الاستيفاء بآلة حادة لا كالة .

أ- لقوله ﷺ ( فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ) .

ب- ولأن ذلك أرفق بالمقتول .

( **وَكَيْفَ يُسْتَوْفَى فِي النَّفْسِ إِمْرَةٍ بِضَرْبِ الصَّنِيِّ بِسَيْفٍ ، وَلَوْ كَانَ الْجَائِي هَتْلَهُ بِخَيْرِهِ** ) .

أي : يستوفى القصاص بضرب العنق دون غيره ، لأنه مجمع العروق .

ويكون بسيف لا بغيره ولو كان الجاني قتله بغير ذلك .

أ- لحديث ابن مسعود مرفوعاً ( لا قود إلا بالسيف ) رواه الطبراني وهو ضعيف .

ب- ولأنه أمضى ما يكون من الآلات التي يقتل بها .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن الجاني يقتل بمثل ما قتل به ولا يتعين السيف .

وهذا قول مالك ، والشافعي ، وجهه العلماء واختاره ابن تيمية رحمه الله .

أ- لقوله تعالى ( فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ) .

ب- ولقوله تعالى ( وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ) .

ج- ولحديث أنس بن مالك ﷺ ( أَنَّ جَارِيَةً وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضَّ بَيْنَ خَجْرَيْنِ، فَسَأَلُوهَا: مَنْ صَنَعَ بِكَ هَذَا؟ فَلَانَّ. فَلَانَّ. حَتَّى ذَكَرُوا

يَهُودِيًّا. فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا، فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ، فَأَقَرَّ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وهذا القول هو الصحيح .

وعليه : لو قتله بالرصاص فإننا نقتله بالرصاص ، وإن قتله بأن رماه من شاحق ، فإننا نرميه من شاحق .

لكن يستثنى ما لو قتله بوسيلة محرمة فإننا لا نقتله بها ، مثل أن يقتله باللواط أو بالسحر أو يقتله بإسقاء الخمر حتى يموت .

قَالَ ابن زُشد رحمه الله : اختلفوا في صفة القصاص في النفس .

فمنهم من قَالَ: يُقْتَصُّ مِنَ الْقَاتِلِ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي قُتِلَ، فَمَنْ قَتَلَ تَغْرِيقًا قُتِلَ تَغْرِيقًا، وَمَنْ قَتَلَ بِضَرْبِ بَحْرٍ قُتِلَ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: بِأَيِّ وَجْهِ قَتَلَهُ لَمْ يُقْتَلْ إِلَّا بِالسَّيْفِ، وَعَمْدَتُهُمْ مَا رَوَى الْحَسَنُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( لَا قُودَ إِلَّا بِحَدِيدَةٍ ) .

وعمدة الفريق الأول حديث أنس رضي الله عنه أن يهوديًا رضخ رأس امرأة بمحجر، فرضخ النبي ﷺ رأسه بمحجر، أو قَالَ: "بين حجرين"، وقوله عَزَّ وَجَلَّ ( كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ ) والقصاص يقتضى المماثلة . ( بداية المجتهد ) .

### مُصَلِّ

( وَيُجِبُّ بِعَمْدِ الْعَمْدِ أَوْ الدِّيَةِ ، هِيَ خَيْرُ الْآلِيَّةِ ) .

أي : أن الواجب في القتل العمد ، القود أو الدية ، وللولي اختيار التعيين ، إن شاء استوفى القصاص ، وإن شاء أخذ الدية من غير توقف على رضا القاتل .

وهذا رأي الحنابلة ، وبعض الشافعية ، والظاهرية .

وروي عن سعيد ابن المسيب وابن سيرين وعطاء ومجاهد وغيرهم ، وهو رواية عن الإمام مالك رحمه الله .

أ-لحديث أبي هريرة . قال : قال ﷺ ( ... وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا يُدَى وَإِمَّا يُقَاضَى ) متفق عليه .

ب-وعَنْ أَبِي شَرِيْحٍ الْخَزَاعِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ بَعْدَ مَقَالَتِي هَذِهِ، فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ. أَوْ يَقْتُلُوا ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائُلِيُّ .

وجاء عند أبي داود ( فإنه يختار إحدى ثلاث : إما أن يقتص ، وإما أن يعفو ، وإما أن يأخذ الدية ، فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه ) أي إذا أراد زيادة على القصاص أو الدية .

ب- ولقول ابن عباس: كان في بني إسرائيل القصاص ، ولم يكن فيهم الدية ، فأنزل الله تعالى هذه الآية ( كتب عليكم القصاص في القتل ) وذهب بعض العلماء : إلى موجب القتل العمد هو القود عيناً أي متعيناً .

وعلى هذا فلا يلزم الجاني بدفع الدية إن أرادها ولي الدم ، فإما أن يقتص منه وإما أن يعفو مجاناً إن لم يرض الجاني بدفع الدية . وهذا رأي الحنفية ، والمالكية ، وقول للشافعية .

أ-لقوله تعالى ( كتب عليكم القصاص في القتل ) وهذا يفيد تعين القصاص واجباً متعيناً للعمد .

ب- ولقوله ﷺ ( من قتل عمداً فهو قود ) .

ج- ولأن القصاص بدل شيء متلف ، فتعين الجزاء من جنسه ، كسائر المتلفات .

والراجح الأول .

فائدة :

من هم أولياء المقتول الذين لهم الحق في القصاص أو العفو ، اختلف العلماء على قولين :

القول الأول : أن حق القصاص والعفو عنه ثابت لكل من يرث بفرض أو تعصيب ذكراً كانوا أو إناثاً ، فيدخل الزوجان ، والأخوات .

وهذا مذهب الحنفية ، والمشهور من مذهب الشافعية والحنابلة .

لقوله ﷺ ( فمن قتل له قتيلاً فأهله بين خيرين .... ) .

**وجه الدلالة :** أن الحديث جعل حق القصاص أو العفو عنه لأهل المقتول وورثته ، وهو عام يشمل من يرث بفرض أو تعصيب ويشمل الرجال والنساء .

ب- ما ورد ( أن عمر رفع إليه رجل قتل رجلاً ، فأراد أولياء المقتول قتله ، فقالت أخت المقتول - وهي زوجة القاتل - قد عفوت عن حقي من زوجي ، فقال عمر : عتق الرجل من القتل ) رواه البيهقي .

**وجه الدلالة :** أن في هذا الأثر دليلاً على أن للزوجة حق العفو عن القصاص ، ومعلوم أن الزوجة ليست من العصابة .

ج- دليل عقلي : وهو أن الورثة من غير العصابة لما كانوا يرثون مال المقتول وديته كان لهم أن يرثوا حق القصاص من قاتله من باب القياس .

**القول الثاني :** أن حق القصاص والعفو عنه ثابت للعصابة بالنفس فقط .

وهو المشهور من مذهب المالكية ، واختيار ابن تيمية .

قالوا : إن استيفاء القصاص شرع لدفع العار عن ورثة المقتول ، فأشبه ولاية النكاح وهي خاصة بالرجال من العصابة ، فكذلك ولاية القصاص مثلها .

**والراجح قول الجمهور .**

**( وَهَفْوُهُ مَجَانٌّ أَوْ هَفْوُهُ مَطْلَقٌ ) .**

تقدم ذلك .

**( وَهَفْوُهُ مَجَانٌّ أَوْ هَفْوُهُ مَطْلَقٌ ) ، أَوْ هَفْوُهُ مَجَانٌّ ، تَحْيِينُ الدِّيَةِ ) .**

هذه حالات تتعين فيها الدية :

**الأولى :** إذا اختارها .

فلو قال : رجعت إلى الدية ، نقول : لا قصاص ، لأنك باختيارك الدية سقط القصاص .

**الثانية :** إذا عفا مطلقاً .

بأن قال : عفوت : ولم يقيده بقصاص ولا دية فله الدية ، لانصراف العفو إلى القصاص ، لأنه المطلوب ، الأعظم .

**الثالثة :** إذا هلك الجاني ، فإذا مات القاتل فهنا تتعين الدية .

لفوات المحل .

فلو أن إنساناً وجب عليه القصاص ، وقبل أن يقتص منه مات ، فهنا تتعين الدية للأولياء .

**فائدة :**

**حكم من قتل بعد أخذ الدية :**

**قَالَ الْقُرْطُبِيُّ :** قوله تعالى ( فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ ) شرط وجوابه: أي قَتَلَ بعد أخذ الدية، وسقوط الدم قَاتِلٌ وَلِيَّهُ فله عذاب أليم.

واختلف العلماء فيمن قتل بعد أخذ الدية .

فَقَالَ جماعة من العلماء، منهم: مالك، والشافعي: هو كمن قَتَلَ ابتداءً، إن شاء الولي قتله، وإن شاء عفا، وعذابه في الآخرة.

وَقَالَ قتادة، وعكرمة، والسُّدِّي، وغيرهم: عذابه أن يُقَتَلَ البتة، ولا يُكُونُ الحاكم الوليَّ من العفو.

وَرَوَى أبو داود، عن جابر بن عبد الله . قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ ( لَا أُعْفِي مَنْ قَتَلَ بعد أخذ الدية ) .

وَقَالَ الحسن: عذابه أن يَرُدَّ الدية فقط، ويبقى إثمُه إلى عذاب الآخرة.

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَمْرُهُ إِلَى الْإِمَامِ، يَصْنَعُ فِيهِ مَا يَرَى . ( تفسير القرطبي ) .

( وَإِنْ وَكَّلَ مَنْ يَنْتَقِصُ ثُمَّ هَذَا، فَانْتَقَصَ وَكَيْلُهُ وَلَمْ يَحْتَلَمْ هَذَا شَيْءٌ عَلَيْهِمَا ) .

أي : و إن وكَّل ولي الجناية من يقتص له ثم عفا الموكل عن القصاص ، فانتقص وكيله ولم يعلم بعفوه : فلا شيء عليهما .  
لا على الموكل ، ولا على الوكيل .

أما الموكل : فلأنه محسن بالعفو ، و ( ما على المحسنين من سبيل ) .

ولا على الوكيل : لأنه لا تفريط منه .

مثال : كإنسان وجب له قصاص، سواء كان في النفس أو فيما دونها، فوكل شخصاً ليقتص له، ثم إنه عفا قبل أن ينقذ الوكيل، ولكن الوكيل لم يعلم ونقذ القصاص فلا شيء عليهما . ( الشرح الممتع ) .

### بَابُ مَا يُوجِبُ الْقَصَاصَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ

أي : فكما أن القصاص يكون بالنفس يكون فيما دونها لقوله تعالى (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالْيَسْرَ بِالْيَسْرِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا) .

( فَمَنْ أَقِيدَ بِأَحَدٍ فِي النَّفْسِ أَقِيدَ بِهِ فِي الْطَرَفِ وَالْجِرَاحِ وَمِنْ ذَلِكَ ) .

الطرف : هو الأعضاء والأجزاء من البدن ، كاليد ، والرجل ، والعين ، والأنف ، والأذن ، والسن ، والذكر .

والجراح : هي الشقوق في البدن : مثل جرح يد إنسان أو ساقه ، أو فخذه ، أو صدره ، أو ظهره .

من أُقيد بأحد في النفس ( أي : قتل به قصاصاً ) فإنه يقاد به في الطرف والجراح .

فالقصاص في الطرف والجروح فرع عن القصاص في النفس .

فلو أن حراً قطع يد عبد ، فإنه لا يقطع الحر ، لأن الحر لا يقتل بالعبد .

ولو أن مسلماً قطع يد كافر ، فلا يقطع به المسلم ، لأن المسلم لا يقتل بكافر ، فإذا لم يقتص به في كله لا يقتص به في جزئه .

فائدة :

ولا يجب إلا بما يوجب القود في النفس وهو أن يكون عمداً ، فلا قود في الخطأ ولا في شبه العمد .

فإذا قطع أحد يد أحد عمداً وعدواناً ، قطعنا يده وإلا فلا ، فإن قطع يده خطأ فإنه لا يقطع .

( وَهُوَ فِي هَاتَيْنِ أَحَدُهُمَا : فِي الْطَرَفِ، فَتُرْهِقُ الْيَمِينُ، وَالْأَنْفُ، وَالْأُذُنُ، وَالسِّنُّ، وَالْجَفْنُ، وَالشَّفْرُ، وَالْكَيْدُ، وَالرَّجُلُ، وَالْإِصْبَعُ، وَالْكَفُّ، وَالْمِرْفَقُ، وَالذِّكْرُ، وَالْخُصِيَّةُ، وَالْأَكْبِيَّةُ، وَالشَّفْرُ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ بِمِثْلِهِ ) .

والقصاص فيما دون النفس نوعان : في الطرف ، وفي الجراح :

الأول في الطرف :

فتؤخذ العين بالعين : أي : اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى .

والأذن بالأذن : اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى .

والسن بالسن : الثنية بالثنية ، والرابعة بالرابعة ، والعليا بالعليا ، والسفلى بالسفلى .

والجفن بالجفن : وهو غطاء العين ، الأيمن بالأيمن ، والأعلى بالأعلى ، والأيسر بالأيسر .

والشَّفَّة بالشفة : وهي حافة الفم . العليا بالعليا والسفلى بالسفلى .

واليد باليد : اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى .

والرجل بالرجل : اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى .

والإصبع بالإصبع : فالإبهام بالإبهام ، والأيمن بالأيمن .

والخصية بالخصية : اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى .

والأصل في ذلك قوله تعالى (وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ) .

( **وَالْقِصَاصُ فِي الطَّرَفِ شُرُوطٌ: الْأَوَّلُ: الْأَمْنُ مِنَ الْخَيْفِ بَأَنْ يَكُونَ الْقَطْعُ مِنْ مَخْصِلٍ** ) .

أي : يشترط للقصاص في الطرف ثلاثة شروط : [ هذه شروط زائدة عما سبق من الشروط الأربعة ] .

**الأول : الأمن من الخيف .** [ أن نأمن في الاستيفاء أن تتعدى الجناية الموضع ] .

لأن الخيف جور وظلم، وإذا لم يمكن القصاص إلا به، لم يجوز فعله.

لأن المماثلة في غير ذلك غير ممكنة .

وذلك بأن يكون القطع من مفصل أو له حد ينتهي إليه ، فإن لم يكن كذلك لم يجوز القصاص .

فلو أن رجلاً قطع يد رجل من نصف الذراع فلا يقتص منه ، لأن القطع ليس من مفصل .

( **الثاني : التماثل بين هضوي الجاني والمجني عليه في الاسم والموضع** ) .

هذا الشرط الثاني من شروط القصاص في الطرف : المماثلة في الاسم والموضع .

في الموضع : يمين يمين ، وفي الاسم : خنصر بخنصر ، يداً بيد .

فلا تؤخذ يمين بيسار ، ولا يسار بيمين من الأيدي والأرجل والعين والأذان ونحوها ، ولا تؤخذ خنصراً ببنصر .

**العلة :**

أ-لأن لفظ القصاص يشعر بالمماثلة والمساواة ، ولا يتحقق إلا بهذا .

ب-ولأن الأعضاء تتفاوت في المنفعة بتفاوت مكانها واسمها .

**فائدة :**

لا يجوز ولو تراضيا بذلك .

( **الثالث : استواء الهضوين من الجاني والمجني عليه في الصفة والكمال** ) .

هذا الشرط الثالث من شروط القصاص في الطرف : لا يكون طرف الجاني أكمل من طرف المجني عليه .

فلا يؤخذ يد صحيحة بيد شلاء، أو رجل صحيحة برجل شلاء، ولا تؤخذ عين صحيحة بعين قائمة - وهي التي يياضها

وسوادها صافيان غير أنها لا تبصر - لعدم التساوي، ولا يؤخذ لسان ناطق بلسان أخرس.

مثال : إذا كانت يد الجاني سليمة ، ويد المجني عليه مشلولة ، فإنه لا يؤخذ يد الجاني بيد المجني عليه ، فلا قصاص ، لأن يد

الجاني أكمل

وإذا كانت عين الجاني صحيحة ، وعين المجني عليه قائمة ، فلا قصاص ، لعدم التساوي .

● ويؤخذ العضو الناقص بالعضو الكامل ، فتؤخذ الشلاء بالصحيحة ، وناقصة الأصابع بكاملة الأصابع ، لأن المقتص يأخذ

بعض حقه فلا خيف ، وإن شاء أخذ الدية بدل القصاص .

### فصل

( **الْبُحْرَانُ الثَّانِي: الْجُرَاحُ، هِيَقْتَصُ فِي كُلِّ جِرْحٍ يَنْتَهِي إِلَى هَظْمٍ، كَالْمَوْضِعِ** ) .

أي: النوع الثاني من القصاص فيما دون النفس : القصاص في الجراح :

( **هِيَقْتَصُ فِي كُلِّ جِرْحٍ يَنْتَهِي إِلَى هَظْمٍ** )

لإمكان الاستيفاء فيه بلا حيف ولا زيادة .

وذلك كالموضحة : وهي التي توضح العظم في الرأس والوجه خاصة ، فإذا جنى شخص على آخر عمداً ، وكشط جلد رأسه ولحمه حتى وصل إلى العظم فإنه يقتص منه ، لأنه جرح ينتهي إلى عظم .

وكذلك جرح العضد والساق والفخذ والقدم .

لأن الذي لا ينتهي إلى عظم لا يمكن القصاص منه .

فلا قصاص في الهاشمة : هي الجرح الذي يبرز العظم ويهشمه ، فهذه لا قصاص فيها .

ولا في المنقطة : وهي التي تهشم الرأس وتنقل العظام .

ولا في المأمومة : هي الشجة التي تصل إلى جلدة الدماغ .

فائدة :

وأما القصاص في الضربة بيده أو بعضاً أو سوط ونحوه ذلك:

قال ابن تيمية : فقالت طائفة: لا قصاص فيه، بل فيه التعزير، والمأثور عند الخلفاء وغيرهم من الصحابة والتابعين: أن القصاص مشروع في ذلك، وهو نص أحمد وغيره من الفقهاء، وبذلك جاءت سنة رسول الله ﷺ، وهو الصواب.

قال عمر: إني ما أرسل عمالي ليضربوا أبشاركم، فوالذي نفسي بيده؛ من فعل؛ لأقصنه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يقص من نفسه، رواه أحمد. ومعناه أن يضرب الوالي رعيته ضرباً غير جائز، فأما الضرب المشروع؛ فلا قصاص فيه بالإجماع .

وقال ابن القيم : قال الشافعية والحنفية والمالكية ومتأخرو الأصحاب: لا قصاص في اللطمة والضربة، وحكى بعضهم الإجماع، وخرجوا عن محض القياس وموجب النصوص وإجماع الصحابة، وقال تعالى: (وَأَنْ عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ).

فالواجب للملطوم أن يفعل بالجاني عليه كما فعل به، فلطمة، وضربة بضربة، في محلها، بالآلة التي لطمه بها، أو مثلها أقرب إلى المماثلة المأمور بها حساً وشرعاً من تعزير بغير جنس اعتدائه وصفته، وهذا هدي الرسول ﷺ وخلفائه، ومحض القياس، ونصوص أحمد .

( **وَسِرَايَةُ الْجَنَائِيَةِ مَضْمُونَةٌ فِي النَّفْسِ هَمَّا دُونَهَا** )

أي: السراية التي سببها الجناية مضمونة .

قال ابن قدامة : وَسِرَايَةُ الْجَنَائِيَةِ مَضْمُونَةٌ بِلاَ خِلَافٍ .

لِأَنَّهَا أَثَرُ الْجَنَائِيَةِ ، وَالْجَنَائِيَةُ مَضْمُونَةٌ ، فَكَذَلِكَ أَثَرُهَا . ( المغني ) .

فلو قطع إصبعاً، فتأكلت الإصبع الأخرى أو اليد وسقطت من مفصله؛ وجب القود في اليد، وإن، سرت الجناية إلى النفس، فمات الجاني عليه؛ وجب القصاص.

والقاعدة : ( ما ترتب على غير المأذون فهو مضمون ) فكل شيء ترتب على شيء لم يؤذن فيه، لا شرعاً ولا عرفاً، فإنه يكون

مضموناً . ( الشرح المنع )

( **وَسِرَايَةُ النَّفْسِ مَهْدُورَةٌ** ) .

معناه : إذا قطع طرفاً يجب القود فيه فاستوفى منه الجاني عليه ثم مات الجاني بسراية الجراح لم يلزم المستوفى شيء .

أ- لما روي أن عمر وعلياً قال ( من مات من حد أو قصاص لا دية له ، الحق قتله ) أخرجه البيهقي .

ب- ولأنه قطع مستحق مقدر فلا يضمن سرايته كقطع السارق .

قال الشيخ ابن عثيمين : في الممتع : قوله : ( وسراية القود مهدورة ) القود أي: القصاص، فلو اقتصرنا من الجاني ثم سرت الجناية فإنها

هدر، أي: لا شيء فيها؛ لأننا نقول: أنت المعتدي، فلا شيء لك.

وهذا الضابط مبني على قاعدة عند أهل العلم وهي ( ما ترتب على المأذون فليس بمضمون ) وهنا القود مأذون فيه، فإذا استقدنا من هذا الرجل، وقطعنا يده ثم سرى القود، فقد ترتب هذا على شيء مأذون فلا يكون مضموناً،

( وَكَانَ يَقْتَصُّ مِنْ هَذِهِ وَجَرَحَ قَبْلَ بَرِّهِ، كَمَا لَا تَطْلُبُ لَهُ دِيَّةٌ ) .

قال ابن قدامة : ولا يجوز القصاص في الطرف إلا بعد اندمال الجرح في قول أكثر أهل العلم ، منهم ؛ التَّحِيُّ ، والتَّوْزِيُّ ، وأبو حنيفة ، ومالك ، وإسحاق ، وأبو ثور وزوي ذلك عن عطاء ، والحسن .

قال ابن المنذر : كلُّ مَنْ حَفِظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى الْإِنْتِظَارَ بِالْجُرْحِ حَتَّى يَبْرَأَ . ( المغني ) .

أ- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ( أَنَّ رَجُلًا طَعَنَ رَجُلًا بِقَرْنٍ فِي رُكْبَتِهِ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَقْدِنِي. فَقَالَ: "حَتَّى تَبْرَأَ". ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ. فَقَالَ: أَقْدِنِي، فَأَقَادَهُ، ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! عَرِجْتُ، فَقَالَ: "قَدْ نَهَيْتُكَ فَعَصَيْتَنِي، فَأَبْعَدَكَ اللَّهُ، وَبَطَلَ عَرِجُكَ". ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْ جُرْحٍ حَتَّى يَبْرَأَ صَاحِبُهُ ) رواه أحمد، والدارقطني، وأعلل بالإرسال .

(يقْرُن) بفتح القاف وسكون الراء، عظم بنبت في رأس الحيوان. (أقْدِنِي) بفتح الهمزة، أمر من القود، وهو من الاقتصاص من الجاني.

فهذا الحديث دليل على أنه لا يقتص من عضو أو جرح حتى يبرأ .

ب- ولا احتمال السراية .

والسراية : تجاوز العطب من محل الجناية إلى غيره .

### كتاب الكديات

الدية : جمع دية : وهي المال المؤدى إلى المجني عليه أو لوليه بسبب الجناية .

فقوله ( المؤدى إلى المجني عليه ) هذا فيما إذا كانت الجناية فيما دون النفس .

(أو وليه) فيما إذا كانت الجناية بالنفس - وفيما إذا كانت الجناية فيما دون النفس لكن المجني عليه غير مكلف (كأن يكون صغيراً أو مجنوناً) .

والدية واجبة .

قال تعالى ( ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله .. ) .

وفي الحديث ( من قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين : إما أن يفدي وإما أن يقتل ) .

( كُلُّ مَنْ أَلْهَكَ إِنْسَانًا بِمُبَاشَرَةٍ، أَوْ سَبَبِ لَزِمَتِهِ دِيَّتُهُ ) .

مثال المباشرة : أن يأخذ الإنسان آلة تقتل ، فيقتل بها هذا الإنسان ، سواء عمداً أو خطأ ، أو يلقيه من شاهق .

مثال السبب : أن يحفر حفرة في طريق الناس ، فيقع فيها إنساناً ، فهذا لم يباشر لكنه تسبب ، فيكون عليه الضمان .

( وَإِنْ كَانَتْ هِمَّةٌ أَحَدًا مَحْضًا هِيَ وَالْإِنْسَانِي حَالَةً ) .

أي : فإن كانت الجناية عمداً محضاً فإن الدية تكون على الجاني .

قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن دية العمد تجب في مال القاتل ولا تحملها العاقلة .

لأن الأصل : أن من أتلف شيئاً فعليه ضمانه .

ولأن الجاني في العمد غير معذور فلا يناسبه التخفيف .

**فدية العمد مغلظة من وجوه :**

**أولاً :** أنها على الجاني ولا تحملها العاقلة .

**قال ابن قدامة :** أجمع أهل العلم على أن دية العمد تجب في مال القاتل ولا تحملها العاقلة .

**ثانياً :** أنها حالة غير مؤجلة .

**قال ابن قدامة :** وبهذا قال مالك والشافعي .

**ثالثاً :** أنها مثلثة كلها إناث ليس فيها ذكور .

**( وَشِبْهُ الصَّمْدِ وَالْخَطَا هَلَّى هَاكُنْتِ ) .**

**أي :** وإن كانت الجناية شبه عمد أو خطأ ، فعلى عاقلته .

ففي الخطأ على العاقلة بالإجماع .

ولأن الخطأ يكثر وقوعه ، فلو أوجبنا الدية على الجاني لأجحف ذلك في ماله .

**قال ابن قدامة :** لَا تَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي أَنَّ دِيَةَ الْخَطَا عَلَى الْعَاقِلَةِ .

**قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ :** أَجْمَعَ عَلَى هَذَا كُلُّ مَنْ تَحَقَّقَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ .

**وَقَدْ ثَبَتَ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَضَى بِدِيَةِ الْخَطَا عَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ .**

**وَقَدْ جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيَةَ عَمْدِ الْخَطَا عَلَى الْعَاقِلَةِ ، بِمَا قَدْ زَوَّيْنَاهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ ، وَفِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ الْعَاقِلَةَ تَحْمِلُ دِيَةَ الْخَطَا ، وَالْمَعْنَى فِي**

**ذَلِكَ أَنَّ جَنَائِاتِ الْخَطَا تَكْثُرُ ، وَدِيَةُ الْأَدَمِيِّ كَثِيرَةٌ ، فَلِإِجَابَتِهَا عَلَى الْجَانِي فِي مَالِهِ يُجْحَفُ بِهِ ، فَاقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ إِجَابَتَهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ ، عَلَى**

**سَبِيلِ الْمُوَاسَاةِ لِلْقَاتِلِ ، وَالْإِعَانَةِ لَهُ ، تَخْفِيفًا عَنْهُ ، إِذْ كَانَ مَغْدُورًا فِي فِعْلِهِ ، وَيَنْفَرِدُ هُوَ بِالْكَفَّارَةِ . ( المغني ) .**

**وفي شبه العمد ، على العاقلة أيضاً على القول الصحيح ، وهو المذهب .**

وهو مذهب الشافعية .

وبه قال الشعبي والنخعي والثوري وإسحاق .

لما ثبت في الصحيحين لحديث أبي هريرة . قال ( اقتتل امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلها وما في بطنها ، فقضى

النبي ﷺ أن دية جنينها عبداً أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها ) متفق عليه

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن العاقلة لا تتحمل دية شبه العمد بل تكون في مال القاتل .

وهو مذهب المالكية ، واختاره ابن تيمية .

لأن القاتل في شبه العمد قصد الجناية ، فهو معتد ظالم آثم ، فلا يستحق التخفيف بتحمل دية جنائته غيره .

**فائدة : ١**

من أمر شخصاً مكلفاً أن ينزل بئراً أو يصعد شجرة فهلك به لم يضممه .

مثال : أمر شخصاً مكلفاً أن ينزل بئراً ، فلما نزل قدمه فسقط في البئر فمات ، فلا ضمان على الأمر ، لأن النازل بالغ

عاقل ، إلا إذا كان الأمر يعلم أن في البئر ما يكون سبباً للهلاك ولم يخبره ، فعليه الضمان ، لأنه غره ، وكذلك لو كان في البئر

حية .

**فائدة : ٢**

وما ترتب على الفعل المأذون به شرعاً من تلف ؛ فهو غير مضمون .

كما لو أذب الرجل ولده أو زوجته ، أو أذب سلطان أحداً من رعيته ، ولم يسرف واحد من هؤلاء في التأديب ، ومات المؤدَّب .



لم يجب شيء على المؤدب .  
لأنه فعل ما له فعله شرعاً ، ولم يتعدَّ فيه .  
فإن أسرف في التأديب فزاد فوق المعتاد، فتلف المؤدَّب؛ ضمنه لتعديده بالإسراف.

### فائدة : ٣

ومن أمر شخصاً مكلفاً أن ينزل بئراً أو يصعد شجرة ونحوها، ففعل، وهلك بسبب نزوله أو صعوده .  
لم يضمنه الأمر ، لأنه لم يجن ولم يتعد عليه في ذلك.  
فإن كان المأمور غير مكلف؛ ضمنه الأمر؛ لأنه تسبب في إتلافه.  
ولو استأجر شخصاً لنزول البئر وصعود الشجرة فمات بسبب ذلك؛ لم يضمنه المستأجر؛ لأنه لم يجن ولم يتعد.  
ومن دعا من يحفر له بئراً بداره، فمات بهدمه لم يلحقه عليه أحد؛ فهو هدر؛ لعدم التعدي عليه.

### باب عقاب ديات النفس

( دِيَّةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ مِائَةُ بَعِيرٍ ) .  
قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أنَّ دِيَّةَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ مِائَةُ مِنْ الْإِبِلِ .  
وَقَدْ ذَكَرْتُ عَلَيْهِ الْأَخَادِيثَ الْوَارِدَةَ ؛ مِنْهَا حَدِيثُ عُمَرُو بْنِ حَرْمٍ ، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي دِيَّةِ خَطَا الْعُمْدِ ، وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي دِيَّةِ الْخَطَا . ( المغني ) .  
لقوله ( وَإِنَّ فِي النَّفْسِ الدِّيَّةَ مِائَةً مِنْ الْإِبِلِ ) .  
ويشهد لهذا حديث القسامة وفيه ( ... فوداه النبي ﷺ بمائة من إبل الصدقة ) .  
فقوله ( الحر ) نخرج العبد المملوك فديته قيمته . وقوله ( المسلم ) نخرج الكافر فديته تختلف كما سيأتي .  
وهذا يشمل الصغير والكبير والعاقل والمجنون والعالم والجاهل .  
فائدة :

ما الأصل في الدية ؟  
اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :  
قال ابن قدامة : وظاهر كلام الخري أن الأصل في الدية الإبل لا غير .  
وهذا إحدى الروايتين عن أحمد رحمه الله ذكر ذلك أبو الخطاب . وهو قول طاووس ، والشافعي ، وابن المنذر .  
وقال القاضي : لا يختلف المذهب أن أصول الدية الإبل والذهب والورق والبقر والغنم ، فهذه خمسة لا يختلف المذهب فيها .  
وهذا قول عمر ، وعطاء ، وطاووس ، وفقهاء المدينة السبعة .  
لأن عمرو بن حزم روى في كتابه ، أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن ( وأن في النفس المؤمنة مائة من الإبل ، وعلى أهل الورق ألف دينار ) رواه النسائي .  
وروى ابن عباس . ( أن رجلاً من بني عدي قتل ، فجعل النبي ﷺ ديته اثني عشر ألفاً ) رواه أبو داود ، وابن ماجه .  
وروى الشعبي ، أن عمر جعل على أهل الذهب ألف دينار .  
وعن عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده أن عمر قام خطيباً، فقال: ألا إن الإبل قد غلت، فقوم على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الحلل مائتي حلة). رواه أبو داود

ثم قال ابن قدامة مرجحاً القول الأول :

أ- ولنا ، قول النبي ﷺ ( ألا إن في قتل عمد الخطأ ، قتل السوط والعصا ، مائة من الإبل ) .

ولأن النبي ﷺ فرق بين دية العمد والخطأ ، فغلظ بعضها ، وخفف بعضها ، ولا يتحقق هذا في غير الإبل .

ج- ولأنه بدل متلف حقا لآدمي ، فكان متعينا كعوض الأموال .

وحديث ابن عباس يحتمل أن النبي ﷺ أوجب الورق بدلا عن الإبل ، والخلاف في كونها أصلاً .

وحديث عمرو بن شعيب يدل على أن الأصل الإبل ، فإن إيجابه لهذه المذكورات على سبيل التقويم ، لغلاء الإبل ، ولو كانت

أصولاً بنفسها ، لم يكن إيجابها تقويماً للإبل ، ولا كان لغلاء الإبل أثر في ذلك ، ولا لذكره معنى .

وقد روي أنه كان يقوم الإبل قبل أن تغلو بثمانية آلاف درهم ، ولذلك قيل : إن دية الدمي أربعة آلاف درهم ، وديته نصف

الدية ، فكان ذلك أربعة آلاف حين كانت الدية ثمانية آلاف درهم .

**فائدة :** قال ابن قدامة : وإن قلنا : الأصل الإبل خاصة .

فعليه تسليمها إليه سليمة من العيوب ، وأيهما أراد العدول عنها إلى غيرها ، فلا آخر منعه ؛ لأن الحق متعين فيها ، فاستحقت ،

كالمثل في المثليات المتلفة .

وإن أعوزت الإبل ، ولم توجد إلا بأكثر من ثمن المثل ، فله العدول إلى ألف دينار ، أو اثني عشر ألف درهم .

وهذا قول الشافعي القديم .

وقال في الجديد : تجب قيمة الإبل ، بالغة ما بلغت ؛ لحديث عمرو بن شعيب عن عمر في تقويم الإبل ، ولأن ما ضمن بنوع

من المال ، وجبت قيمته ، كذوات الأمثال ، ولأن الإبل إذا أجزأت إذا قلت قيمتها ، ينبغي أن تجزئ وإن كثرت قيمتها ،

كالدنانير إذا غلت أو رخصت .

وهكذا ينبغي أن نقول إذا غلت الإبل كلها ، فأما إن كانت الإبل موجودة بثلثي مثليها ، إلا أن هذا لم يجدها ، لكونها في غير

بلده ، ونحو ذلك ، فإن عمر قوم الدية من الدراهم اثني عشر ألفاً وألف دينار . ( المغني ) .

## فائدة : ٢

أسنان الإبل في قتل العمد :

**القول الأول :** مائة من الإبل مثلثة : ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفة .

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا

وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ وَهِيَ ثَلَاثُونَ حَقَّةً وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً وَمَا صَالَحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ ) وَذَلِكَ لِتَشْدِيدِ .

وهذا مذهب الشافعي .

**والقول الثاني :** أن أسنان دية العمد : تؤخذ مغلظة أربعاً .

خمس وعشرون بنت مخاض ، وهي التي دخلت في السنة الثانية .

وخمس وعشرون بنت لبون ، وهي التي دخلت في السنة الثالثة .

وخمس وعشرون حقة ، وهي التي دخلت في السنة الرابعة .

وخمس وعشرون جذعة ، وهي التي دخلت في السنة الخامسة .

وهذا مذهب الحنفية .

**فائدة :** جاء في زاد المستقنع ( فِي قَتْلِ الْعَمْدِ وَشِبْهِهِ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتٌ مَخَاضٍ ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتٌ لَبُونٍ ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ

حِقَّةً، وَخَمْسَ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً ... ) .

قال الشيخ ابن عثيمين : علم من قوله ( ففي قتل العمد وشبهه ) أن العمد وشبهه متفقان في أسنان الإبل .

#### فائدة : ٣

تقدم أن دية العمد مغلظة من وجوه :

أولاً : أنها على الجاني ولا تحملها العاقلة .

قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن دية العمد تجب في مال القاتل ولا تحملها العاقلة .

ثانياً : أنها حالة غير مؤجلة .

قال ابن قدامة : وبهذا قال مالك والشافعي .

ثالثاً : أنها مثلثة كلها إناث ليس فيها ذكور .

وشبه العمد مغلظة من وجه ومخففة من وجهين :

مغلظة كونها مثلثة ، ومخففة بكونها على العاقلة ، ومؤجلة .

#### فائدة : ٣

أسنان الإبل في دية الخطأ :

دية الخطأ مخففة أخماساً : عِشْرُونَ حِقَّةً، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ.

قال البسام: هذا الحديث أفاد أن دية قتل الخطأ دية مخففة، فهي تقسم أخماساً: عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنات

مخاض، وعشرون بنات لبون، وعشرون بني لبون، وهذا التحديد هو مذهب الأئمة الأربعة، وجمهور السلف، إلا أنهم اختلفوا في

الخامس:

فقال أبو حنيفة : ( إنَّه بنو مخاض ) .

وقال الآخرون : ( هو بنو لبون ) وإسناد الدارقطني أقوى، وفيه ( بنو لبون ) فهو أرجح.

قال ابن حجر : وإسناد هذا الحديث أقوى من الروايات الأخر، فهو أصل في تعيين أسنان إبل الدية. ( توضيح الأحكام ) .

#### فائدة : ٤

دية الخطأ مخففة من ثلاثة أوجه :

أولاً : كونها على العاقلة .

قال ابن قدامة : ولا نعلم بين أهل العلم خلافاً في أن دية الخطأ على العاقلة .

قال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم .

وقد ثبتت الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قضى بدية الخطأ على العاقلة ، وأجمع أهل العلم على القول به .

وقد جعل النبي ﷺ دية عمد الخطأ على العاقلة ، بما قد روينا من الأحاديث ، وفيه تنبيه على أن العاقلة تحمل دية الخطأ ،

والمعنى في ذلك أن جنائيات الخطأ تكثر ، ودية آدمي كثيرة ، فإيجابها على الجاني في ماله يمحف به ، فاقتضت الحكمة إيجابها

على العاقلة ، على سبيل المواساة للقاتل ، والإعانة له ، تخفيفاً عنه ، إذ كان معذوراً في فعله ، وينفرد هو بالكفارة . ( المغني ) .

ثانياً : كونها مؤجلة .

قال ابن قدامة : ولا خلاف بينهم في أنها مؤجلة في ثلاث سنين ؛ فإن عمر ، وعلياً ، رضي الله عنهما ، جعلوا دية الخطأ على

العاقلة في ثلاث سنين .

ولا تعرف لهما في الصحابة مخالفاً، واتبعهم على ذلك أهل العلم، ولأنه مال يجب على سبيل المواساة، فلم يجب حالاً كالزكاة، وكل دية تحملها العاقلة، تجب مؤجلة ؛ لما ذكرنا .

ثالثاً : كونها مخمسة .

وأدخل فيها الذكور ، والذكور عند الناس أقل رغبة من الإناث .

( **وديةُ الحرةِ المسلمةِ على النصفِ من ذلك** ) .

أي : أن دية المرأة المسلمة الحر على النصف من دية الرجل .

قال النووي : دية المرأة نصف دية الرجل، هذا قول العلماء كافة إلا الأصم وابن عليّة فإنهما قالاً: ديتها مثل دية الرجل .

وقال القرطبي في تفسيره : وأجمع العلماء على أن دية المرأة على النصف من دية الرجل .

وقال ابن قدامة ( **ودية الحرة المسلمة ، نصف دية الحر المسلم** ) قال ابن المنذر ، وابن عبد البر : أجمع أهل العلم على أن دية المرأة نصف دية الرجل.

وحكى غيرهما عن ابن عليّة، والأصم، أنهما قالاً: ديتها كدية الرجل؛ لقوله ﷺ (في نفس المؤمنة مائة من الإبل) .

وهذا قول شاذ، يخالف إجماع الصحابة، وسنة النبي ﷺ فإن في كتاب عمرو بن حزم (دية المرأة على النصف من دية الرجل).

وهي أخص مما ذكره ، وهما في كتاب واحد ، فيكون ما ذكرنا مفسراً لما ذكره ، مخصصاً له ، ودية نساء كل أهل دين على النصف من دية رجالهم ، على ما قدمناه في موضعه.

فائدة :

قال القرطبي : قال أبو عمر: إنما صارت ديتها - والله أعلم - على النصف من دية الرجل من أجل أن لها نصف ميراث الرجل، وشهادة امرأتين بشهادة رجل، وهذا إنما في دية الخطأ، وأما العمد ففيه القصاص بين الرجال والنساء؛ لقوله عز وجل ( **النَّفْسُ بِالنَّفْسِ** ) وقوله ( **الْحَرُّ بِالْحَرِّ** ) . ( تفسير القرطبي ) .

( **ودية الكتابي نصف دية المسلم** ) .

أي : أن دية الحر الكتابي نصف دية المسلم .

لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ( أن النبي ﷺ قضى بأن عَقْلُ أهل الكتاب نصف عقل المسلمين ) رواه أبو داود .

ومعنى ( عَقْلُ أهل الكتاب ) أي : ديتهم ، وسميت عقلاً ، لأن من عاذتهم أن دافع الدية يأتي بالإبل إلى بيت من هي له ، ويعقلها .

( **ودية الكتابية على النصف من رجالهم** ) .

أي : أن دية الكتابيات كاليهودية والنصرانية نصف دية الرجال منهم ، وهذا مجمع عليه ، فتكون ديتها خمساً وعشرين من الإبل .

( **ودية المجوسية والأثنية ثمانمائة درهم** ) .

روي هذا عن عمر وابن مسعود في المجوسية ، ولا يخالف لهم في عصرهم ، وألحق به سائر المشركين لأنهم دونه .

( **ونسأولهم على النصف كالمسلمين** ) .

أي : فتكون دية المجوسية ( ٤٠٠ ) درهم .

( **ويستوي الذكر والأنثى فيما يوجب ثلث الدية** ) .

أي : دية المرأة على النصف من الرجل وهذا فيما فوق الثلث ، أما ما دون الثلث فيستوي فيه الذكر والأنثى .

وقد جاء في الحديث ( **عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ** ، حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثُ مِنْ دِيَّتِهَا ) .

مثال: ثلث الدية ٣٣ بغيراً وثلث، مثال: لو قطع أصبعاً من امرأة ففيها عشر من الإبل، وكذا لو قطع إصبعاً من رجل فيه عشر من الإبل.

مثال : لو أتلّف سنّاً من امرأة ففيه خمس من الإبل ، وكذا لو أتلّف سنّاً من رجل فيه خمس كذلك .

مثال : لو قطع ٤ أصابع من امرأة فيه ٢٠ من الإبل ، نصف الرجل لأنها فوق الثلث .

**( وَدِيْعُهُ هُنَّ قِيَمَتُهُ ) .**

الغن هو العبد المملوك الذي يباع ويشترى، ويُسمى رقيقاً .

فدية الغن قيمته بالغة ما بلغت، وعلى هذا فتختلف الدية في الأرقاء.

والعلة : لأنه متقوم ، فضمن بقيمته مهما بغت .

مثال : فلو أن أحداً قتل رقيقاً شاباً قوياً عالماً صناعياً ماهراً في كل الميادين، فهذا قيمته غالية جداً، بل يكون كدية الحر أو أكثر، ولو قتل

قناً كبيراً أعمى العينين أشتل، فهذا ديته قليلة جداً.

**قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم أن في العبد ، الذي لا تبلغ قيمته دية الحر ، قيمته.**

وإن بلغت قيمته دية الحر أو زادت عليها :

فذهب أحمد رحمه الله إلى أن فيه قيمته ، بالغة ما بلغت ، وإن بلغت ديات ، عمداً كان القتل أو خطأ ، سواء ضمن باليد أو بالجنابة.

وهذا قول سعيد بن المسيب، والحسن، وابن سيرين، وعمر بن عبد العزيز ، وإياس بن معاوية، والزهري، ومكحول، ومالك، والأوزاعي، والشافعي، وإسحاق، وأبي يوسف.

**( وَفِي جِرَاحِهِ مَا نَقَصَهُ بَعْدَ الْبِرِّ ) .**

أي : أن دية جراح الغن ما نقص من قيمته بعد البرء من الجنابة .

مثال ذلك : رجل جنى على رقيق، فقطع إبهام يده اليسرى وبرئ، فكيف نعرف دية هذه الأصبع؟

نقول: يُقَوَّمُ الرقيق سليماً، ويقوَّم بعد البرء، فإذا كانت قيمته سليماً عشرة آلاف درهم، وقيمته مقطوع الإبهام تسعة آلاف درهم، فتكون دية الإبهام ألف درهم.

**( وَيَجِبُ فِي الْأَجْنَيْنِ دَكْرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى حُرًّا دِيَّةً أَوْ هَرَّةً ) .**

دية الجنين غرة (عبد أو امرأة) والمتخير في ذلك من يغرّم وهو القاتل، فإذا أتى بعبد لزم أولياء الجنين قبوله، وإذا أتى بأمة لزم أولياؤه قبولها.

وإذا لم يوجد عبد ولا أمة يرجع إلى خمس من الإبل يعطى أولياء الجنين .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( إِفْتَتَلَتْ امْرَأَتَانِ مِنْ هُدَيلٍ، فَرَمَتِ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ دِيَّةَ جَنِينِهَا: غُرَّةٌ؛ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِدِيَّةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا. وَوَرَّثَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ. فَقَالَ حَلُّ بْنُ النَّبَيعَةِ الْهُدَلِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ يَغْرُمُ مَنْ لَا شَرِبَ، وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهْلَ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطْلَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ؛ مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ ( مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ) .

الجنين الذي يموت في بطن أمه له أحوال :

**الأول :** أن يموت معها قبل أن يخرج .

فهذا لا شيء فيه ، وإنما الدية في الأم ، فهو لا دية له لأنه كعضو من أعضائها .

**الثاني :** أن يخرج حياً فيستهل أو يعطس أو يشرب، ثم يموت متأثراً بالجنابة، ففيه دية كاملة إن خرج لوقت يعيش لمثله [بعد ستة أشهر].

**مثال :** إنسان دفع حامل ولجنيها سبعة أشهر في بطنها ، وسقط حياً حياة مستقرة ثم مات .

فعليه دية كاملة ، لأنه قتل نفساً ، فيلزم الجاني دية كاملة .

وهذا قول عامة أهل العلم .

**قال ابن المنذر :** أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الجنين يسقط حياً من الضرب ، دية كاملة ، منهم : زيد ابن ثابت ، وعروة ، والزهرى ، والشعبي ، وقتادة ، وابن شبرمة ، ومالك ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، وذلك لأنه مات من جنابته بعد ولادته ، في وقت يعيش لمثله ، فأشبهه قتله بعد رضعه “ .

**الثالث :** أن يخرج ميتاً ، أو يخرج حياً لوقت لا يعيش لمثله فيموت .

فهذا فيه غرة ( عبد أو أمة ) .

لحديث أبي هريرة السابق .

ومقدار الغرة : خمس من الإبل في قول عامة أهل العلم .

• **على من تكون الدية الجنين ؟**

على القاتل لا على العاقلة .

لأنها أقل من الثلث ، وما كان أقل من ثلث الدية فإن العاقلة لا تحمله .

**( وَهَشْرُ هَيْمَتِهَا إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا ) .**

أي : إذا كانت أم الجنين رقيقة ، وكان ولدها مملوكاً ، فديته عُشر قيمة أمه .

مثال : قيمة المرأة التي اعتدي على جنينها تساوي عشرون ألفاً ، فدية الجنين إذاً : ألفي ريال .

مثال آخر : هذه المرأة التي قُتل جنينها تساوي عشرة آلاف ريال، فدية جنينها ألف ريال.

تنبيه :

وتكون رقيقة وولدها مملوك إذا وطئها غير سيدها كما لو تزوجت وهي أمة ، أما لو وطئها سيدها فولدها منه حر .

**( وَإِنْ جَنَى رَقِيقٌ هَذَا أَوْ عَمْدًا فَهُوَ فِيهِ ، أَوْ فِيهِ قَتْلٌ وَاخْتِيارٌ فِيهِ الْمَالُ ، أَوْ أَلْتَفَ مَالًا بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ تَعَلَّقَ ذَلِكَ بِرَقَبَتِهِ ، فَيُغِيرُ سَيِّدُهُ بَيْنَ أَنْ يَفْدِيَهُ بِأَرْضٍ جَنَائِيَّةٍ ، أَوْ يَسْلُمَهُ إِلَى وَلِيِّ الْجَنَائِيَّةِ هَيْمَتِهِ ، أَوْ يَبِيعَهُ وَيُدْفَعُ ثَمَنُهُ ) .**

هذه حالات تتعلق الجنابة فيها برقبة الرقيق الجاني :

( وإن جنى رقيق خطأ ) إذا جنى الرقيق خطأ ، فليس هناك قود وإنما الدية.

مثاله : رجل له عبد مملوك ، وهذا العبد أراد أن يرمي صيداً فأصاب إنساناً ، فالجنابة خطأ ، فتجب الدية ويتعلق ذلك برقبته ، أي: أن موجب الجنابة يتعلق برقبة العبد .

( أو عمدًا لا قود فيه ) مثل أن يقتل هذا الرقيق المسلم كافرًا عمدًا ، فلا قود ؛ لأنه أفضل منه في الدين ، ومن شروط القصاص أن لا يفضل القاتل المقتول في الدين .

( أو فيه قود واختير فيه المال ) يعني أن شروط القصاص تامة ، ولكن أولياء المقتول اختاروا المال ، كما لو قتل مسلماً ، أو قطع يده واختار الأولياء الدية .

( أو ألتف مالاً بغير إذن سيده ) يعني أن هذا الرقيق وجد سيارة لشخص وأحرقها ، أو وجد كتاباً فأحرقه أو وجد خبزاً فأكله .

ففي هذه الحالات يُخَيَّرُ سيد هذا الرقيق بين أحد أمور ثلاثة :

( أَنْ يُفْدِيَهُ بِأَرْضٍ جَنَائِيَّةٍ ) سماه فداءً ؛ لأن الجنابة تعلق برقبته ، فكان السيد إذا دفع موجب الجنابة فداه .

( أَوْ يُسَلِّمُهُ إِلَىٰ وَلِيِّ الْجَنَائَةِ فَيَمْلِكُهُ ) أي : أن السيد يسلم هذا الرقيق إلى ولي الجناية فيملكه.

( أَوْ يَبِيعَهُ وَيُدْفَعُ ثَمَنُهُ ) أي : أن السيد يبيع هذا الرقيق ويسلم ثمنه لولي الجناية .

#### باب ديات الأعضاء

( مَنْ أُلْتُفَ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ ، كَالْأَنْفِ ، وَاللِّسَانِ ، وَالذِّكْرِ ، فَفِيهِ دِيَةُ النَّفْسِ ... وَمَا فِيهِ مِنْهُ شَيْئَانِ ، كَالْعَيْنَيْنِ ، وَالْأُذُنَيْنِ ... فَفِيهِمَا الدِّيَةُ ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا ) .

هذه قاعدة ديات الأعضاء ومنافعها :

من أُلْتُفَ ما في الإنسان منه شيء واحد ففيه الدية كاملة .

كَالْأَنْفِ ، وَاللِّسَانِ ، وَالذِّكْرِ ، فَفِيهِ دِيَةُ النَّفْسِ .

وقد جاء في حديث عمرو بن حزم ( ... وَأَنَّ فِي النَّفْسِ الدِّيَةَ مِثْلَةَ مِثْلِ الْإِبِلِ ، وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِبَ جَدْعُهُ الدِّيَةُ وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَةُ ، وَفِي الذِّكْرِ الدِّيَةُ ... ) رواه النسائي .

وما في الإنسان منه شيان ففيهما الدية ، وفي أحدهما نصفها .

كَالْعَيْنَيْنِ ، وَالْأُذُنَيْنِ ، وَالشَّقَئَيْنِ ، وَالْحَيَيْنِ ، وَتَدْنِي الْمَرْأَةَ ، وَتُدْنِي الرَّجُلَ ، وَالْيَدَيْنِ ، وَالرِّجْلَيْنِ ، وَالْأُتْنَيْنِ ، وَالْأُنْثَيْنِ ، وَإِسْكَتِي الْمَرْأَةَ فَفِيهِمَا الدِّيَةُ ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا .

وقد جاء في حديث عمرو بن حزم ( ... وَفِي الشَّقَئَيْنِ الدِّيَةُ وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَةُ ، وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةُ وَفِي الرَّجُلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَةِ ) .

( وَفِي الْأُجْفَانِ الْإِصْبَعِ الدِّيَةُ ) .

وفي كل جفن ربع الدية .

لأن في الأُجْفَانِ جمالاً وكمالاً ونفعاً كثيراً ، لأنها تقي العينين مما يؤذيها .

( وَفِي أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ الدِّيَةُ كَأَصَابِعِ الرَّجُلَيْنِ ، وَفِي كُلِّ أُصْبَعٍ عُشْرُ الدِّيَةِ ) .

أي : في أصابع اليدين الدية كاملة ، وكذا أصابع الرجلين دية كاملة إذا قطعت جميعاً .

وفي كل أصبع عُشْرُ الدية .

ففي حديث عمرو بن حزم ( ... وَفِي كُلِّ أُصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرِّجْلِ عُشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ ) .

وعن ابن عباسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( دِيَةُ الْأَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ سَوَاءٌ عُشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ أُصْبَعٍ ) رواه الترمذي .

وعنه . عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ يَغْنِي الْخِنْصَرَ وَالْإِبْهَامَ ) رواه البخاري .

قال الشيخ الفوزان : فدل الحديثان على وجوب الدية في أصابع اليدين والرجلين ، وأن في كل أصبع عُشْرُهَا .

فائدة :

وفي كل أُمْلَةٍ من أصابع اليدين والرجلين ثلث عشر الدية؛ لأن في كل إصبع ثلاثة مفاصل، فتقسم دية الإصبع على عددها، كما قسمت

دية البدن على الأصابع بالسوية، والإبهام فيه مفصلان، في كل مفصل منهما نصف عشر الدية لما سبق .

( وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ) .

أي : أن دية السن خمس من الإبل ، ففي كل سن خمس من الإبل ولو اختلفت منافعها .

وعلى هذا فيكون في جميع الأسنان ( ١٦٠ ) بعيراً .

ففي حديث عمرو بن حزم ( ... وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ) .

﴿ وَفِي كُلِّ حَاسَةٍ دِيْعٌ كَامِلَةٌ، وَهِيَ السَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالشَّمُّ، وَالذَّوْقُ ﴾

هذا بيان دية المنافع .

وأما المنافع؛ فالمراد بها منافع تلك الأعضاء المذكورة ، كالسمع، والبصر، والشم، والكلام، والمشى؛ فكل عضو له منفعة خاصة.

ومن ذلك الحواس الأربع : وهي: السمع، والبصر، والشم، والذوق .

ففي كل حاسة منها إذا ذهب بسبب الجناية دية كاملة.

قال ابن المنذر : أجمع عوام أهل العلم على أن في السمع الدية .

وقال الموفق : لا خلاف في وجوب الدية بذهاب السمع .

وفي كتاب عمرو بن حزم ( وفي المشام الدية ) .

ولقضاء عمر رضي الله عنه في رجل ضرب رجلاً فذهب سمعه وبصره ونكاحه وعقله بأربع ديات والرجل حي، ولا يعرف له مخالف من الصحابة.

﴿ وَكَذَلِكَ فِي الْكَلَامِ ﴾

أي : إذا اعتدى عليه حتى أذهب بالكلية حتى صار أخرس فعليه دية كاملة

﴿ وَالْأَعْيُنُ ﴾ .

أي: إذا جنى عليه حتى أذهب عقله فعليه دية كاملة .

﴿ وَمَنْفَعَةُ الْمَشْيِ وَالْأَكْلِ وَالنُّكاحِ، وَهَدَمَ اسْتِمْسَاكَ النَّبْلِ، أَوْ الْغَائِطِ ﴾ .

منفعة المشي :

أي: لو جنى عليه حتى أذهب منفعة مشيه، كأن شلَّت رجلاه فأصبح لا يمشي، وهذا يقع كثيراً كما لو ضرب صلبه مثلاً، وفصل المخ حتى

صار لا يتصل بالأسفل فعليه دية كاملة؛ لأنه أذهب منفعة لا نظير لها في الجسم.

منفعة الأكل :

بأن تذهب شهوة الطعام ، أو الانتفاع به ، وعدم الاستطاعة عليه .

منفعة النكاح :

أي: جنى عليه حتى صار لا يشتهي النساء، أو يشتهي ولكنه لا يستطيع الجماع، كأن يصير عنيماً، أو يجامع ولكن لا ينزل، أو ينزل

ولكنه لا يلقح، فإذا أفسد واحدة من هذه الأربع ففيه الدية كاملة.

عدم استمساك البول أو الغائط :

فإذا جنى عليه حتى صار لا يستطيع إمساك البول أو الغائط ، فعليه دية كاملة .

لأن في كل واحدة من هذه منفعة كبيرة ، ليس في البدن مثلها.

﴿ وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّعُورِ الْأَرْبَعَةِ الدِّيَّةُ، وَهِيَ شَعْرُ الرَّأْسِ، وَالْأَلْفَيْعِ، وَالنَّجَاجِبَيْنِ، وَالْأَهْدَابِ الْهَيْنَيْنِ ﴾ .

لما في الشعر من الجمال ، ولما فيه من منفعة للبدن والوقاية به .

وقد روي عن علي بن زيد بن ثابت ( في الشعر الدية ) .

﴿ وَفِي هَيْئِ الْأَفْرِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ ﴾ .

أي : إذا جنى على عين الأعور السليمة فأصبح لا يرى وذهب بصره .



فعلى الجاني الدية كاملة .

لأنه الوارد عن الصحابة كعمر وعثمان وعلي .

ولأن عين الأعور تقام مقام العينين في البصر ، ففي إتلافها إذهاب لمنفعة البصر التي فيها الدية .

### بَابُ الشَّجَاعِ وَكَسْرِ الْعِظَامِ

#### ( الشَّجْعَةُ : الْجُرْحُ فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ خَاصَّةً )

الشجاج جمع شجة ، وهي الجراح في الوجه والرأس خاصة ، وفي غيرها لا تسمى شجة .

سميت بذلك من الشج ، وهو لغة: القطع لأنها تقطع الجلد ، فإن كان القطع في غير الرأس والوجه؛ سمي جرحاً لا شجة.

#### ( وَهِيَ هَشْرٌ ) .

الشجة لها عشر مراتب ، وهذه العشر خمس منها الدية فيها مقدرة ، وخمس لا دية فيها وإنما فيها حكومة .

الْحَارِصَةُ الَّتِي تَحْرُسُ الْجِلْدَ ، أَيُ: تَشْقُهُ قَلِيلًا وَهِيَ تَدْمِيهِ ، ثُمَّ الْبَازِلَةُ الَّتِي تَدْمِيهِ الدَّامِعَةُ وَهِيَ الَّتِي يَسِيلُ مِنْهَا الدَّمُ ، ثُمَّ الْبَاضِعَةُ وَهِيَ الَّتِي تَبْضَعُ اللَّحْمَ ، ثُمَّ الْمُتْلِحَةُ وَهِيَ الْغَائِصَةُ فِي اللَّحْمِ ، ثُمَّ السَّمْحَاقُ وَهِيَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِظَمِ قَشْرَةٌ رَقِيقَةٌ ، هَذِهِ الْخَمْسُ لَا مَقْدَرَ فِيهَا ، بَلْ حُكْمٌ .

الحارصة : وهي التي تحرس الجلد؛ أي: تشقه قليلاً ولا تدميه، وتسمى القاشرة؛ أي: لأنها تقشر الجلد.

البازلة : وهي التي يسيل منها الدم قليلاً، وتسمى الدامعة؛ تشبيهاً بخروج الدمع من العين.

الباضعة : وهي التي تبضع اللحم ، أي: تشقه بعد الجلد.

المتلاحمة : وهي الغائصة في اللحم ، ولذلك اشتقت منه.

السمحاق : وهي التي تنفذ من اللحم، ولا يبقى بينها وبين العظم سوى جلدة رقيقة تسمى السمحاق، سميت الجارحة الواصلة إليها باسمها.

وهذه الخمس المذكورة من الشجاج ليس في ديتها مبلغ مقدر من الشارع ، فيقدر فيها حكومة، يجتهد الحاكم في تقديرها.

#### ( وَهِيَ الْخَمْسُ وَهِيَ مَا تَبْضَعُ اللَّحْمَ وَتَبْرِزُهُ خَمْسَةُ أَبْعَرَةٍ ) .

فالموضحة : هي التي توضح العظم وتبرزه حيث بدأ شيء منه من الجناية .

ففيها : خمسة أبعره .

ففي حديث عمرو بن حزم ( ... وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ) .

#### فائدة : ١

- وإنما كان فيها القصاص :

أولاً : لأن الله نص على القصاص في الجروح في قوله ( والجروح قصاص ) فلو لم يجب ههنا لسقط حكم الآية .

ثانياً : ولأنه يمكن استيفائها بغير حيف ولا زيادة ، لأن السكين تنتهي إلى عظم فوجب فيها القصاص .

#### فائدة : ٢

وإذا كان الفقهاء قد اتفقوا على مشروعية القصاص في الموضحة لإمكان المماثلة ، فإنهم اختلفوا في معنى المماثلة على قولين :

الجمهور : أن المماثلة تتحقق بالاستيفاء بالمساحة ، فيؤخذ من رأس الجاني بطول ما أخذ من رأس المجني عليه .

#### فائدة : ٣

القصاص فيما فوق الموضحة .

لا خلاف بين أهل العلم في أنه لا قصاص فيما فوق الموضحة من الشجاج .

قال ابن المنذر : لا أعلم أحداً خالف في ذلك .

وقال ابن قدامة : وليس في شيء من شجاج الرأس قصاص سوى الموضحة ، وسواء في ذلك ما دون الموضحة ، كالخارصة ، والبازلة ، والباضعة ، والمتلاجمة ، والسّمحاق ، وما فوقها ، وهي الهاشمة والمنقلة والأمة .

ويحدا قال الشافعي .

فأما ما فوق الموضحة ، فلا نعلم أحداً أوجب فيها القصاص ، إلا ما روي عن ابن الزبير ، أنه أقاد من المنقلة ، وليس يثبت عنه . وممن قال به ؛ عطاء ، وقتادة ، وابن شبرمة ، ومالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي .

وقال ابن المنذر : لا أعلم أحداً خالف ذلك .

ولأنهما جراحتان لا تؤمن الزيادة فيهما ، أشبهها المأمومة والجائفة . ( المغني ) .

#### فائدة : ٤

إذا كانت الشجة فوق الموضحة ، فأحب أن يقتص موضحة جاز .

ذهب إليه الشافعية ، والحنابلة .

لأنه يقتصر على بعض حقه ، ويقتص من محل جنايته .

( ثم الهاشمة وهي التي توضع العظم وتشمه وفيها عشرة أبخرة ) .

الهاشمة : هي التي توضح العظم وتبينه ، وتشمه وتكسره .

فيها : عشرة أبخرة .

روي ذلك عن زيد بن ثابت ولم يعرف له في عصره مخالف من الصحابة .

( ثم المنقلة وهي ما توضع العظم وتشمه وتنقل عظامها ، وفيها خمس عشرة من الإبل ) .

المنقلة : وهي التي توضح العظم وتشمه وتنقل العظام بحيث تحتاج إلى جمع لتلتئم .

فيها : خمس عشرة من الإبل .

ففي حديث عمرو بن حزم ( وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل ) .

( وهي كل واحدة من المأمومة والدائمة ثلاث الدية ) .

المأمومة : وهي التي تصل إلى أم الدماغ؛ أي : جلدة الدماغ .

الدائمة : وهي التي تخرق تلك الجلدة .

ويجب في كل واحدة من هاتين الشجتين المأمومة ، والدائمة ثلث الدية .

لحديث عمرو بن حزم ( وفي المأمومة ثلث الدية ) .

والدائمة أبلغ منها؛ فهي أولى منها ، والغالب أن صاحبها لا يسلم ، ولذلك لم يرد بخصوصها تقدير .

( وهي الجائفة ثلاث الدية ، وهي التي تصل إلى باطن الجوف ) .

الكلام الآن على الجراح .

الجائفة : لجراحة التي تصل إلى باطن جوف بطن وظهر وصدر وحلق ومثانة .

وفيها : ثلث الدية :

لحديث عمرو بن حزم ( وفي الجائفة ثلث الدية ) .

قال الإمام الموفق : " وهو قول عامة أهل العلم ، منهم أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل الحديث وأصحاب الرأي .

( وهي الضلع وكل واحدة من العترتين بعير )

أي : يجب في الضلع إذا جرح بعد كسره كما كان بعير .

ويجب في كل واحدة من الترقوتين بعير .

لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال ( في الضلع جمل، وفي الرقوة جمل ) .

والترقوة هي العظم المستدير حول العنق من النحر إلى الكتف، ولكل إنسان ترقوتان.

وإن أنجز الضلع أو الترقوة بدون استقامة؛ وجب في ذلك حكومة.

**( وَفِي كَسْرِ الذَّرَاعِ وَهُوَ السَّاعِدُ الْجَامِعُ لِعَظْمَيْ الزَّنْدِ، وَالْعِضْدِ، وَالْفَخْذِ وَالسَّاقِ إِذَا جَبُرَ ذَلِكَ مُسْتَقِيمًا بَعِيرَانِ ) .**

يجب في كسر الذراع، وهو الساعد الجامع لعظمي الزند والعضد، إذا جبر مستقيماً : بعيران .

كما يجب ذلك أيضاً في كسر الفخذ ، وكسر الساق وكسر الزند .

لما روى سعيد عن عمرو بن شعيب ( أن عمرو بن العاص رضي الله عنه كتب إلى عمر في أحد الزندين إذا كسر؟، فكتب إليه عمر: أن فيه

بعيرين، وإذا كسر الزندان؛ ففيهما أربعة من الإبل ) ولم يظهر له مخالف من الصحابة.

**( وَمَا هَذَا ذَلِكَ مِنَ الْجِرَاحِ وَكَسْرِ الْعِظَامِ فِيهِ حَكْمَةٌ، وَالْحَكْمَةُ: أَنْ يَقُومَ الْمَجْنِي عَلَيْهِ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لَا جُنَايَةَ بِهِ، ثُمَّ يَقُومَ وَهِيَ بِهِ قَدْ بَرُئَتْ، فَمَا نَقَصَ مِنَ الْقِيَمَةِ ظَنَّهُ مِثْلَ نِسْبَتِهِ مِنَ الدِّيَةِ ) .**

أي : ما عدا ما سبق من الجراح وكسر العظام التي ذكرها ففيها حكومة .

وعليه :

شجاج الوجه والرأس خمس فيها حكومة ، وخمس فيها دية مقدرة .

جروح البدن كلها فيها حكومة إلا الجائفة .

العظام في السن مقدرة ، وفي بقية العظام حكومة ، استثنوا الضلع وترقوة والزند .

**معنى حكومة :** أن يقوم المجني عليه كأنه عبد لا جناية به، ثم يقوم وهي به قد برئت؛ فما نقص من القيمة؛ فللمجني عليه مثل نسبته من الدية.

مثال ذلك: لو قدر أن قيمته لو كان عبداً سليماً ستون، وقيمته بالجناية خمسون؛ ففيه سدس ديته؛ لأن الناقص بالتقويم واحد من ستة، وهو سدس قيمته، فيكون للمجني عليه سدس ديته.

#### بَابُ الْعَاقِلَةِ

**( فَالْعَاقِلَةُ الْإِنْسَانُ حَصَبَاتُهُ كَالنَّسَبِ وَالْأَوْلَادِ، تَرِيْبُهُمْ وَبَعِيدُهُمْ حَاضِرُهُمْ وَظَانِبُهُمْ، حَتَّى يَمُوتَ فِي نَسَبِهِ ) .**

**العاقلة :** وهم عصبته والمراد بالعصبة بالنفس ، فيدخل فيهم : آباؤه وأبناؤه وإخوته وعمومتهم وبنوهم .

وسميت بذلك : لأن الإبل تجمع فتعقل بفناء أولياء المقتول لتسلم إليهم، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية، إبالاً أو نقداً .

وقيل سموا عاقلة لأنهم يمنعون عن القاتل من أن يعتدي عليه أحد .

**فائدة :**

ويشمل القريب والبعيد منهم ، فكلهم يشتركون في العقل ، وحاضرهم وغائبهم .

**( وَكَهَاتِلٌ هَلَّى وَهَيْجٌ )**

أ-لأنه ليس من أهل النصرة .

ب-ولأنه لا مال له ، لأن مال المملوك لسيده .

**( وَهَيْجٌ مُكَافٍ ) .**

ولا على غير مكلف كالصغير والمجنون .

أ- لقوله ﷺ ( رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يفريق ) رواه أبو داود .

ب- ولأنهما ليسا من أهل النصرة .

( وَكَهَيِّئْ ) .

أي : ولا على فقير .

لأنه ليس عنده مال .

( وَكَأَنْفُسِي ) .

أي : ولا على أنثى .

لأنها ليست من أهل النصرة .

( وَكَتَحْمِيلِ الْعَاثِلَةِ عَمْدًا وَحَصًّا ) .

أي : أن العاقلة لا تتحمل دية العمد المحض .

فائدة : ١

يجتهد الحاكم في تحميل كل منهم ما يناسبه ، فيحمل الأقرب أكثر من الأبعد ، والغني أكثر ممن دونه وهكذا ، ولو اتفقت العاقلة فيما بينهم على تقدير معين جاز ، لأن الأمر راجع إليهم .

فائدة : ٢

الحكمة أن قتل الخطأ وشبه العمد على العاقلة :

أن هذه الجنايات تكثر ، ودية الآدمي كثيرة ، فإيجابها على الجاني في ماله يحفف به ، فاقتضت الحكمة إيجابها على العاقلة على سبيل المواساة للقاتل للإعانة له تخفيف عنه إذا كان معذور في فعله .

فائدة : ٣ :

الأشياء التي لا تحملها العاقلة .

أ- قتل العمد .

لأنه لا يستحق المواساة .

ب- ولا تحمل أيضاً قيمة عبد قتله الجاني .

لأنه مال ، والعاقلة لا تحمل بدل الأموال المتلفة .

ج- ولا تحمل أيضاً صلحاً عن إنكار .

مثال : جاء قوم لرجل فقالوا له : أنت قتلت أبانا ، فأنكر ، فاصطلحوا على أن يعطيهم مالاً وينتهي الموضوع .

فالعاقلة لا تتحمل هنا .

لأن هذا لم يثبت ببينة .

وقد يحصل فيه مواطاة .

د - ولا ما دون الثلث .

كأن يجني على شخص جناية خطأ فيما دون النفس ، وكانت الدية الواجبة عليه أقل من ثلث دية القتل ، فلا تحمله العاقلة ، لأنه قليل يمكن للجاني تحمله .

لقول ابن عباس : لا تحمل العاقلة عمداً ، ولا عبداً ، ولا صلحاً ، ولا اعتراًفاً .

فائدة : ٤

هل الجاني يتحمل مع العاقلة شيئاً من الدية أو لا يتحمل ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنه لا يتحمل معهم شيئاً .

وهذا هو المذهب وهو اختيار الشيخ عبد العزيز بن باز عليه رحمه الله

**قال ابن قدامة :** ولا يلزم القاتل شيء من الدية .

وبهذا قال مالك ، والشافعي .

أ- لما روى أبو هريرة ( أن النبي ﷺ قضى بدية المرأة على عاقلتها ) وهذا يقتضي أنه قضى بجميعها عليهم .

ب- ولأنه قاتل لم تلزمه الدية ، فلم يلزمه بعضها ، كما لو أمره الإمام بقتل رجل ، فقتله يعتقد أنه بحق ، فبان مظلوماً .

ج- ولأن الكفارة تلزم القاتل في ماله ، وذلك يعدل قسطه من الدية وأكثر منه ، فلا حاجة إلى إيجاب شيء من الدية عليه . (المغني)

**قال الشنقيطي :** ذهب الإمام أحمد و الشافعي : إلى أنه لا يلزمه من الدية شيء ، لظاهر حديث أبي هريرة ﷺ المتفق عليه المتقدم ( أن

النبي ﷺ قضى بالدية على عاقلة المرأة ) وظاهره قضاؤه بجميع الدية على العاقلة . ( أضواء البيان ) .

**القول الثاني :** أنه يتحمل معهم شيئاً من الدية .

- وقد سئل الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله تعالى إذا كان الجاني غنياً فهل يلزمه أن يتحمل مع العاقلة ؟

فأجاب : المذهب معروف أنه لا شيء عليه مطلقاً .

**والقول الآخر في المذهب** أنه يحمل مع العاقلة لأهم حملوا بسببه ، ولا ينافي هذا أن الشارع جعل الدية على العاقلة فإنها من باب التحمل

لأنها في الأصل على المتلف ولكن لما كانت الدية مبلغاً جسيماً ناسب أن يكون العصبة المتساعدون يتعاونون على حملها فلا يناسب ذلك

إلا أن يتحمل القاتل وهو غني وهذا القول هو الذي نختاره .

**فائدة : ٤**

إن عجزت العاقلة عن دفع الدية لفقرها أو من لا عاقلة له : فإن الدية تكون من بيت مال المسلمين ، فإن لم يمكن أخذها من بيت المال

، ففي المسألة خلاف ؟

منهم من قال : لا شيء على القاتل .

وهو المذهب عند الحنابلة .

والأكثر على أنه يتحملها القاتل نفسه ، وهو مذهب الأكثر .

واختاره ابن قدامة وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

قال في الإنصاف: ومن لا عاقلة له، أو لم تكن له عاقلة تحمل الجميع: فالدية أو باقيها من بيت المال، فإن لم يمكن أخذها من بيت المال،

فلا شيء على القاتل، وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب... وهو من مفردات المذهب، ويحتمل أن تجب في مال القاتل. قال المصنف

هنا [ابن قدامة] : وهو أولى ، فاخترته " انتهى .

قال الشيخ البليهي في السلسيل : أن من لا عاقلة له أو عجزت عن الدية أو بعضها أخذه دفعة واحدة من بيت المال فإن تعذرت

سقطت ، واختار الشيخ تؤخذ من الجاني عند تعذر العاقلة .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في الاختيارات العلمية : تؤخذ الدية من الجاني خطأ عند تعذر العاقلة في أصح قولي العلماء .

#### **باب كفارة القاتل**

(وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُحَرَّمَةً حَيَّرَ هِمْدَ أَوْ شَارَكَ فِيهِ فَكَيْفَ الْكَفَّارَةُ وَهِيَ كَكَفَّارَةِ ظَهَارٍ أَلَا إِنَّهَا لَا أَطْعَامَ

حَيْثُ وَبَيَّغَرُ هِمْدٌ بِالصَّوْمِ ) .

من قتل نفساً معصومة - وكان القتل خطأ أو شبه عمد - فإن على القاتل الكفارة .

وهي :

عتق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجد ، أو لم يقدر على ثمنها .

فصيام شهرين متتابعين .

قال تعالى ( وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ) .

**فائدة : ١**

والحكمة في إيجاب كفارة في قتل الخطأ مع أنه لا يوصف بتحريم ولا إباحة ثلاثة أمور :

أولاً : نظراً لاحترام النفس الذاهبة وعصمتها .

ثانياً : لكون القتل لا يخلو من تفریط من القاتل .

ثالثاً : ولعلا يخلو القاتل من تحمل شيء حيث لم يحمل الدية وإنما حملتها العاقلة .

**فائدة : ٢**

من قتل جماعة لزمته كفارات .

فمن قتل ثلاثة وجب عليه ثلاث رقاب ، فإن لم يجد صام ستة أشهر ، كل شهرين متتابعين

**فائدة : ٣**

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) اختلف الفقهاء في تعدد الكفارة بتعدد القتيلين واتحاد المقتول على قولين :

فذهب الحنفية والمالكية والشافعية في الأصح عندهم والحنابلة إلى أنه يجب الكفارة على كل من اشترك في قتل يوجب الكفارة .

وبه قال الحسن وعكرمة والتخفي والحارث العكلي والثوري .

واستدلوا بأنها كفارة وجبت لا على سبيل البدل عن النفس ، فوجب أن يكون على كل واحد من الجماعة إذا اشتركوا في سببها ، لأن

ما كان يجب على الواحد إذا انفرد يجب على كل واحد من الجماعة إذا اشتركوا ، فكفارة الطيب للمحرم .

وبأنها لا تتبعض ، وهي من موجب قتل الأدمي ، فكمملت في حق كل واحد من المشتركين كالفصص .

ودذهب أبو ثور وعثمان البني إلى أنه يجب على الجميع كفارة واحدة .

واستدلوا بقوله تعالى ( وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ) .

وذلك أن لفظة ( مَنْ ) تتناول كل قاتل ، الواحد والجماعة ولم توجب الآية إلا كفارة واحدة ودية ، والدية لا تتعدّد فكذلك لا تتعدّد

الكفارة . ( الموسوعة الفقهية ) .

**( وفي إطلاص هذا ) .**

لأن الله تعالى لم يذكره .

**فائدة :**

هذه الكفارة على الترتيب .

**( وفي كفارة بني النضير ) .**

أي : ليس في قتل العمد كفارة .

لقوله تعالى ( وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً ) فتخصيصه بما يدل على نفيها في غيره .

ولأنها لو وجبت في العمد لاحت عقوبته في الآخرة .

قال ابن قدامة : والمشهور في المذهب : أنه لا كفارة في قتل العمد .

وَبِهِ قَالَ النَّوَوِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .  
لِمَعْنَاهُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى ( وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٌ ) . ثُمَّ ذَكَرَ قَتْلَ الْعَمْدِ ، فَلَمْ يُوجِبْ فِيهِ كَفَّارَةً ، وَجَعَلَ جَزَاءَهُ جَهَنَّمَ ، فَمَعْنَاهُمْ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ .

وَرُوِيَ ( أَنَّ سُؤَيْدَ بْنَ الصَّامِتِ قَتَلَ رَجُلًا ، فَأَوْجَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ الْقَوْدَ ، وَلَمْ يُوجِبْ كَفَّارَةً ) .  
( وَعَمَرُوْهُ بْنُ أُمَيَّةَ الصَّمْعِيُّ قَتَلَ رَجُلَيْنِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَوَدَّاهُمَا النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يُوجِبْ كَفَّارَةً ) .  
وَلَأَنَّهُ فِعْلٌ يُوجِبُ الْقَتْلَ ، فَلَا يُوجِبُ كَفَّارَةً ، كَرَبَى الْمُحْصَنِ . ( الْمَغْنِي ) .

#### فائدة : ١

إذا عجز عن العتق والصيام سقطت عنه

#### فائدة : ٢

لا تسقط الكفارة بغفو الورثة عن الدية ، لأن الكفارة حق لله تعالى ، والدية حق الآدمي .

#### فائدة : ٣

لا إطعام في كفارة القتل : وإنما عتق فإن لم يجد فصيام شهرين .  
وهذا المذهب .

لأنه لو كان واجباً لما أحرز بيانه عن وقت الحاجة .

#### فائدة : ٤

وقد اختلف العلماء فيمن قتل نفسه خطأ هل تجب الكفارة في ماله أم لا ؟ وهل تجب الدية فتدفع إلى ورثته أم لا ؟  
والراجح لا كفارة ولا دية .

قال ابن قدامة : مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَأً ، وَجَبَتْ الْكَفَّارَةُ فِي مَالِهِ .  
وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ .

لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٌ ) .  
وَلَأَنَّهُ آدَمِيٌّ مُؤْمِنٌ مَقْتُولٌ خَطَأً ، فَوَجَبَتْ الْكَفَّارَةُ عَلَى قَاتِلِهِ ، كَمَا لَوْ قَتَلَهُ غَيْرُهُ .  
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا تَجِبُ .

لِأَنَّ ضَمَانَ نَفْسِهِ لَا تَجِبُ ، فَلَمْ تَجِبْ الْكَفَّارَةُ ، كَقَتْلِ نِسَاءِ أَهْلِ الْحَرْبِ وَصِبْيَانِهِمْ .

ورجح هذا ابن قدامة وقال :

وهذا أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَإِنَّ ( عَامِرَ بْنَ الْأَكْوَعِ ، قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَأً ، وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ بِكَفَّارَةٍ ) .  
وقَوْلُهُ تَعَالَى ( وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً ) إِنَّمَا أُريدَ بِهَا إِذَا قَتَلَ غَيْرَهُ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ( وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ) .

وَقَاتِلَ نَفْسِهِ لَا تَجِبُ فِيهِ دِيَّةٌ ؛ بِدَلِيلِ قَتْلِ عَامِرِ بْنِ الْأَكْوَعِ . ( الْمَغْنِي ) .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَهُوَ رِوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ : أَنَّ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَأً لَا تَجِبُ الدِّيَّةُ بِقَتْلِهِ وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ دِيَّتَهُ .

لِأَنَّ عَامِرَ بْنَ الْأَكْوَعِ بَارَزَ مَرْحَبًا يَوْمَ خَيْبَرَ فَرَجَعَ سَيْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ فَمَاتَ ، وَلَمْ يَقْضِ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ بِدِيَّةٍ وَلَا غَيْرَهَا ، وَلَوْ وَجَبَتْ لَبَيَّنَتْهُ .  
وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْكَفَّارَةِ : فَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ : تَجِبُ فِيهِ الْكَفَّارَةُ .

وقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ : لَا تَجِبُ ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ مَشْرُوطَةٌ بِعَدَمِ الْقَتْلِ ، فَإِذَا حَصَلَ الْقَتْلُ بَطَلَ الْخِطَابُ بِمَا كَمَا تَسْقُطُ دِيَّتُهُ عَنِ الْعَاقِلَةِ لِيُورَثَتْ . ( الموسوعة ) .

والراجح - والله أعلم - : أن من قتل نفسه خطأ فلا تجب الدية بقتله ولا تجب الكفارة في ماله .

وقد بوب البخاري رحمه الله حديث عامر بن الأكوع رضي الله عنه بقوله : **بَابُ إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَأً فَلَا دِيَّةَ لَهُ .**

قال ابن بطال رحمه الله:

"اختلف العلماء في من قتل نفسه ، فقالت طائفة: لا تعقل العاقلة أحدًا أصاب نفسه بشيء عمدًا أو خطأ ، [أي لا تتحمل العاقلة دية] هذا قول ربيعة ومالك والثوري وأبي حنيفة والشافعي . وقال الأوزاعي وأحمد وإسحاق: دية على عاقلته ... وحديث سلمة بن الكوع حجة للقول الأول؛ لأن النبي ﷺ لم يوجب له دية على عاقلته ولا غيرها، ولو وجبت على العاقلة لبين ذلك ؛ لأن هذا موضع يحتاج إلى بيان ، وأيضًا : فإن الدية إنما وجبت على العاقلة تخفيفًا على الجاني فإذا لم يجب على الجاني لأحد شيء لم يحتج إلى التخفيف عنه ، وجعلت الدية أيضًا على العاقلة معونة للجاني فتؤدي إلى غيره، فمحال أن يؤدي عنه إليه . ( شرح البخاري )

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله : من قتل نفسه خطأ فلا دية ولا كفارة عليه ، ولا يجب شيء من ذلك على أحد من قرابته .

#### فائدة : ٥

الكافر المعصوم ثلاثة أنواع:

الذمي . وهو من بيننا وبينه عقد الذمة.

المعاهد . من بيننا وبين قومه عهد على ترك القتال.

المستأمن . وهو من دخل بلاد الإسلام بأمان ، كمن دخلها للتجارة أو العمل أو زيارة قريب أو ما أشبه ذلك.

**فمن قتل كافرًا معصومًا فعليه شيثان:**

الأول : الدية ، تسلم إلى أهله . وهذا إذا كان أهله غير محاربين . وأما إذا كان أهله محاربين لنا فلا يستحقون الدية ، لأن أموالهم ودماهم لا حرمة لها .

الثاني : الكفارة وهذا قول جمهور العلماء.

قال ابن قدامة : **وَيَجِبُ (عني الكفارة) بِقَتْلِ الْكَافِرِ الْمُضْمُونِ ، سَوَاءَ كَانَ ذِمِّيًّا أَوْ مُسْتَأْمِنًا . وَهَذَا قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ : لَا كَفَّارَةَ فِيهِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ . فَمَنْ هُوَ أَوْلَى أَنْ لَا كَفَّارَةَ فِي غَيْرِ الْمُؤْمِنِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ . وَالذِّمِّيُّ لَهُ مِثَاقٌ ، وَهَذَا مُنْطَوِّقٌ يُقَدِّمُ عَلَى ذَلِيلِ الْخَطِإِ ، وَلَئِنَّهُ أَدْوَيُّ مُقْتُولٍ ظُلْمًا ، فَوَجِبَتْ الْكَفَّارَةُ بِقَتْلِهِ ، كَأَلْمُسْلِمِ أَهـ.**

وقد اختار هذا القول جماعة من المفسرين منهم : الطبري (٤٣/٩) والقرطبي (٣٢٥/٥) وابن كثير (٣٧٦/٢)

قال ابن جرير الطبري : ثم اختلف أهل التأويل في صفة هذا القتل الذي هو من قوم بيننا وبينهم ميثاق أهو مؤمن أو كافر؟ فقال بعضهم: هو كافر، إلا أنه لزم قاتله دية؛ لأن له ولقومه عهدا، فوجب أداء دية إلى قومه للعهد الذي بينهم وبين المؤمنين، وأنها مال من أموالهم، ولا يحل للمؤمنين شيء من أموالهم بغير طيب أنفسهم. . .

ثم قال الطبري : وأولى القولين في ذلك بتأويل الآية قول من قال: عني بذلك المقتول من أهل العهد، لأن الله أجمع ذلك ، فقال : ( وإن كان من قوم بينكم وبينهم ) ولم يقل : "وهو مؤمن" كما قال في القتل من المؤمنين وأهل الحرب ... فكان في تركه وصفه بالإيمان الذي وصف به القتيلين الماضي ذكرهما قبل، الدليل الواضح على صحة ما قلنا في ذلك.

#### فائدة : ٦

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : إذا حصل الحادث فإما أن يكون بتفريط من قائد السيارة أو بتعدي منه ، والتفريط ترك ما يجب مثل أن يدع الإنسان تفقد السيارة في حال يحتمل أن يكون فيها خلل ، فيدع تفقدتها ثم يحصل الحادث من جراء هذا التفريط : فيكون في ذلك ضامناً لأنه ترك ما يجب عليه ، أو بتعدي منه والتعدي فعل ما لا يجوز ، مثل أن يسير في خط معاكس للسير أو يقطع الإشارة ، أو يسرع سرعةً تُمنع في مثل هذا المكان ، وما أشبه هذا ، المهم أن القاعدة هو أنه إذا كان الإنسان الذي حصل منه الحادث متعدياً بفعل ما لا يجوز ، أو مفرطاً بترك ما يجب ، فإنه يجب عليه لهذا الحادث شيثان إذا تلفت منه نفس:



**الشيء الأول :** الكفارة وهي حق لله تعالى ، وهي عتق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين لا يفطر بينهما يوماً واحداً إلا بعذر حسي أو شرعي.

**والأمر الثاني** مما يجب عليه : الدية ، لكن الدية تتحملها عنه عاقلته ، وهذه حق لأولياء المقتول ، وهم ورثته ؛ إن عفوا عنها سقطت . أما الكفارة فإنها حق لله ولا بد منها ، حتى لو عفا أولياء المقتول عن الدية فإن الكفارة لا تسقط ؛ لأن الكفارة حق لله والدية حق للأدمنين ، ولا يلزم من سقوط أحد الحقين سقوط الآخر ، كما أن هذا لو كان لا يجد الرقبة ، ولا يستطيع أن يصوم شهرين متتابعين ، فإن الكفارة تسقط عنه وإن كانت الدية تجب لأولياء المقتول.

## كتاب الحدود

### تعريف الحدود :

الحدود جمع حد ، والحد لغة : هو الحاجز بين الشيئين فيمنع اختلاطهما ، والحد المنع ، ومنه قيل : للبواب حداً ، لأنه يمنع الناس عن الدخول ، وللسجان أيضاً؛ لأنه يمنع من الخروج ، أو لأنه يعالج الحديد من القيود .  
وسميت العقوبات حدوداً ، لأنها موانع من ارتكاب أسبابها ومعاودتها ، وحدود الله محارمه ؛ لأنه ممنوع عنها .  
**واصطلاحاً :** عقوبة مقدرة شرعاً لمنع الجناة من العود إلى المعاصي وزجر غيرهم وتكفير ذنب صاحبها .  
قوله ( مقدرة شرعاً ) خرج به العقوبة التي قدرها القاضي كالتعزير .

### فائدة :

الحكمة من الحدود :

**أولاً :** ردع العصاة ومنع انتشار الفساد .

**ثانياً :** التكفير والتطهير للمعاصي .

( لا يَجِبُ الْحُدُّ إِلَّا عَلَى بَالِغٍ ، عَاقِلٍ ) .

أي : يجب الحد على كل عاقل بالغ ، فلا يقام على صغير أو مجنون .

**فيشترط :** أن يكون مكلفاً . ( وهو البالغ العاقل ) .

**قال في الشرح :** أما البلوغ والعقل فلا خلاف في اعتبارهما في وجوب الحد وصحة الإقرار .

أ- حديث ( رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يفقه ) .

ب- وفي حديث ابن عباس - في قصة ماعز - ( أن النبي ﷺ سأل قومه : أمجنون هو ؟ قالوا : ليس به بأس . وفي رواية ( أنه سأل عنه ، أمجنون هو ؟ قالوا : ليس به بأس ) .

ج- ولأنهما لا قصد لهما .

( مُلْتَزِمٌ ) .

أي : ملتزم لأحكام المسلمين ، وهو المسلم والذمي .

ودليل ذلك حديث ابن عمر ( أن رسول الله ﷺ رجم اليهوديين لما زنيا ) متفق عليه .

( عَالِمٌ بِالتَّحْرِيمِ ) .

فإن كان جاهلاً ، كحديث عهد بالإسلام ، أو ناشئ في بادية بعيدة عن المسلمين فلا حدّ عليه .

أ- لأن الحد يدرأ بالشبهة ، والجهل بالشبهة .

ب- وقد قال تعالى ( ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ) . جاء في الحديث عن الله تعالى ( قد فعلت ) .

ج- وقال عمر وعلي وعثمان ( لا حد إلا على من علمه ) .

فمن كان جاهلاً بالحكم المنهي عنه ، وفعله ، وكان في إتيانه حدّاً أو كفارةً : فلا شيء عليه .

وقد قال ﷺ لمن اعترف على نفسه بالزنا ( فهل تُدري ما الزِّنا ؟ ) . رواه أبو داود ، والحديث أصله في الصحيحين .  
قال ابن القيم - وصَحَّح رواية أبي داود - فيه : أنَّ الحدَّ لا يجب على جاهلٍ بالتحريم ؛ لأنَّه ﷺ سألَه عن حكم الزنى ، فقال " أُتِيْتُ مِنْهَا حَرَامًا ما يَأْتِي الرجل من أهله حلالًا " . ( زاد المعاد ) .

فائدة :

هل يشترط أن يكون عالماً بالعقوبة ؟

لا يشترط ذلك .

فلو سرق - وهو يعلم أنه حرام - لكنه لا يعلم أن في السرقة قطع اليد ، فإنه يقام عليه الحد .  
قال ابن القيم في فوائده حديث ماعز : فيه أن الجهل بالعقوبة لا يسقط الحد إذا كان عالماً بالتحريم ، فإن ماعزاً لم يعلم أن عقوبته القتل ، ولم يُسقط هذا الجهل الحد عنه .

( هَيِّئْ لَهُمُ الْإِيمَانُ أَوْ خَالِفْهُ )

أي : لا يقيم الحد إلا الإمام أو نائبه .

أ- لأن النبي ﷺ كان يقيم الحد في حياته وخلفاؤه بعده .

ب- ولأن إقامة الحد من غير الإمام أو نائبه فيها مفسد .

ج- ولأنَّه أن يؤمن الخيف في استيفائه .

ولا يلزم حضور الإمام : لقوله ﷺ ( واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها ) .

وأمر برجم ماعز ولم يحضر .

فائدة :

وينبغي للإمام أن ينوي بإقامة الحد أموراً ثلاثة :

أولاً : الامتنال لأمر الله عز وجل في إقامة الحدود .

ثانياً : أن ينوي رفع الفساد .

ثالثاً : أن ينوي إصلاح الخلق .

( هِيَ هَيَّيْ مَسْجِدٌ )

أي : لا يجوز إقامة الحدود في المسجد .

وهذا قول أكثر العلماء .

أ- لحديث ابن عباس . أن النبي ﷺ قال ( لا تقام الحدود في المساجد ولا يقتل والد بولده ) رواه الترمذي .

ويمكن أن يستدل أيضاً :

ب- بحديث ابن عمر . قال : قال رسول الله ﷺ ( من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد فليقل : لا رده الله عليك ، فإن المساجد لم تبن لهذا ) رواه مسلم .

( وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ هِيَ النَّحْمُ قَائِمًا )

أي : يضرب الرجل إذا أقيم عليه الحد قائماً .

أ- لقول علي ( لكل موضع من الجسد حظ إلا الوجه والفرج ) .

ب- ولأن قيامه وسيلة إلى إعطاء كل عضو حظه من الضرب .

قال ابن قدامة : أَنَّ الرَّجُلَ يُضْرَبُ قَائِمًا .

وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ .

لَقَوْلُ عَلِيِّ عليه السلام : لِكُلِّ مَوْضِعٍ فِي الْجَسَدِ حَظٌّ - يَعْنِي فِي الْحَدِّ - إِلَّا الْوَجْهَ وَالْفَرْجَ .

وَقَالَ لِلْجَلَادِ : اضْرِبْ ، وَأُوجِعْ ، وَأَتَّقِ الرَّأْسَ وَالْوَجْهَ .

وَلَأَنَّ قِيَامَهُ وَسَبِيلَهُ إِلَى إِعْطَاءِ كُلِّ غُضُو حَظَّهُ مِنَ الضَّرْبِ .

وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الرَّجُلِ عَلَى الْمَرْأَةِ فِي هَذَا ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ يُقَصِّدُ سِتْرَهَا ، وَيُخَشِّي هَنْكُهَا . ( المغني ) .

**( بِسَوْطٍ جَدِيدٍ وَكَهْلَقٍ ) .**

أي : يكون الضرب بسوط .

لقوله عليه السلام ( إذا شرب فاجلدوه ) والجلد إنما يفهم من إطلاقه الضرب بالسوط .

ويكون بسوط لا جديد ولا مخلق .

لأن الجديد يجرح الجلد ، والقديم : لا يحصل به التأديب المطلوب .

قال علي ( ضرب بين ضربين ، وسوط بين سوطين ) يعني وسطاً .

**( وَكَهْلَقٍ ، وَكَهْلَقٍ ، وَكَهْلَقٍ ) .**

لا يمد : أي على الأرض .

ولا يربط : أي لا يقيد .

ولا يجرد من ثيابه .

قال ابن مسعود ( ليس في ديننا مد ولا قيد ولا تجريد ) .

وجلد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثبت عليه جريمة فلم ينقل عن أحد منهم شيء من ذلك .

**( وَيَتَقَى الرَّأْسَ وَالْوَجْهَ وَالْفَرْجَ وَالْمَقَاتِلَ ) .**

أي : يجب أن يُتَّقَى الوجه والرأس والفرج والمقاتل كالقلب والكبد .

الوجه : لقوله عليه السلام ( إذا ضرب أحدكم فليترك الوجه ) متفق عليه .

تتقى هذه : لأنها مقاتل وليس القصد قتله ، وإنما المقصود هو التأديب .

قال ابن قدامة : ... فَإِنَّ الضَّرْبَ يُفَرِّقُ عَلَى جَمِيعِ جَسَدِهِ ؛ لِتَأْخُذَ كُلُّ غُضُو مِنْهُ حِصَّتَهُ ، وَيُكْثِرُ مِنْهُ فِي مَوَاضِعِ اللَّحْمِ ، كَالْأَلْيَتَيْنِ

وَالْفَخَذَيْنِ ، وَيَتَّقِي الْمَقَاتِلَ ، وَهِيَ الرَّأْسُ وَالْوَجْهُ وَالْفَرْجُ ، مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ جَمِيعًا .

**( وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ فِيهِ إِلاَّ أَنَّهَا تُضْرَبُ جَالِسَةً ، وَتُشَدُّ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا ، وَتُمْسَكَ بِأُذُنِهَا لِئَلَّا تَنْكَشِفَ ) .**

أي : أن المرأة في إقامة الحد كالرجل ، لأن الأصل أن ما ثبت للرجال ثبت للنساء ، وما ثبت للنساء ثبت للرجال إلا بدليل .

إلا أن المرأة تختلف في أشياء :

أولاً : تضرب جالسة .

لأنه أستر لها .

ثانياً : وتشد عليها ثيابها :

لأنه ربما مع الضرب تضطرب وتتحرك وتنفك ثيابها .

ثالثاً : وتمسك يداها .

لئلا تكشف .

وجاء في حديث عمران بن حصين قال (فأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فشكت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجعت) رواه مسلم .

**( مِنْ مَاتَ فِي حَدِّهِ هُمُ ظَالِمٌ قَاتِلٌ ) .**

أي : من مات في حد الجلد أو القطع فالحق قتله ، لأن كل ما ترتب على الحق المأذون فيه فليس بمضمون .

لكن بشرط : عدم التعدي في إقامة الحد على الجاني بزيادة في الكم أو الكيف .

قال ابن قدامة : وَلَا تَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي سَائِرِ الْحُدُودِ ، أَنَّهُ إِذَا أُتِيَ بِهَا عَلَى الْوُجْهِ الْمَشْرُوعِ ، مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ ، أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ مَنْ تَلَفَ بِهَا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فَعَلَهَا بِأَمْرِ اللَّهِ ، وَأَمَرَ رَسُولِهِ ، فَلَا يُؤَاخَذُ بِهِ ؛ وَلَئِنَّهُ نَأْتَتْ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى ، فَكَانَ التَّلَفُ مَنْسُوبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى . وَإِنْ زَادَ عَلَى الْحَدِّ قَتْلَ ، وَجَبَ الضَّمَانُ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ بِغَدْوَانِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ ضَرَبَتْ فِي غَيْرِ الْحَدِّ . وقال النووي : وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَجَلَدَهُ الْإِمَامُ أَوْ جَلَّادُهُ الْحَدَّ الشَّرْعِيَّ فَمَاتَ فَلَا دِيَّةَ فِيهِ وَلَا كَفَّارَةَ ، لَا عَلَى الْإِمَامِ ، وَلَا عَلَى جَلَّادِهِ وَلَا فِي بَيْتِ الْمَالِ .

● وكذا لو مات من التعزير : لا ضمان فيه ولا كفارة أيضاً .

قال النووي : وَأَمَّا مَنْ مَاتَ مِنَ التَّعْزِيرِ : فَمَذْهَبُنَا وَجُوبِ ضَمَانِهِ بِالْذِّمَّةِ وَالْكَفَّارَةِ ، ... هَذَا مَذْهَبُنَا .

وَقَالَ جَاهِيزُ الْعُلَمَاءُ : لَا ضَمَانَ فِيهِ لَا عَلَى الْإِمَامِ وَلَا عَلَى عَاقِلَتِهِ وَلَا فِي بَيْتِ الْمَالِ . ( شرح مسلم ) .

وقال القرطبي : وجهه العلماء على أنه لا شيء عليه .

( وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا يُرْجَى بَرُّهُ الْخُرُوجُ حَتَّى يَبْرَأَ ) .

أي : من كان سيقام عليه الحد مريضاً مرضاً يرجى السلامة منه فإنه يؤخر عنه الجلد حتى يبرأ .

عن علي قال ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمْ الْحَدَّ مَنْ أَحْصَى مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصَ فَإِنَّ أُمَّةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنْتَ فَأَمَرَنِي أَنْ أُجْلِدَهَا فَإِذَا هِيَ خَدِيشٌ عَهْدٍ يَنْفَاسٍ فَخَشِيتُ إِنْ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : أَحْسَنْتَ ) رواه مسلم .

فائدة :

فإن كان المريض لا يرجى برؤه :

قال ابن قدامة : الْمَرِيضُ الَّذِي لَا يُرْجَى بُرُّهُ ، فَهَذَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِي الْحَالِ وَلَا يُؤَخَّرُ ، بِسَوْطِ يُؤْمَنُ مَعَهُ التَّلَفُ ، كَالْقَضِيبِ الصَّغِيرِ ، وَيُشْرَخُ النَّحْلُ ، فَإِنْ خِيفَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ ، جُمِعَ ضِعْثُ فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاحٍ ، فَضُرِبَ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ .

وَأَنْكَرَ مَالِكٌ هَذَا ، وَقَالَ : قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ( فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ) وَهَذَا جَلْدَةٌ وَاحِدَةٌ .

ولنا ، ما رَوَى أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حَنْظَلٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ( أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ اشْتَكَى حَتَّى ضَنِيَ ، فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ امْرَأَةٌ فَهَشَّتْ لَهَا ، فَوَقَّعَ بِهَا ، فَسُئِلَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْخُذُوا مِائَةَ شِمْرَاحٍ فَيَضْرِبُوهُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ : فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ .

وَلَئِنَّهُ لَا يَجُوزُ مِنْ أَنْ يُقَامَ الْحَدُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، أَوْ لَا يُقَامَ أَصْلًا ، أَوْ يُضْرَبَ ضَرْبًا كَامِلًا لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ بِالْكُلِّيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَلَا يَجُوزُ جَلْدُهُ جَلْدًا تَامًا ؛ لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى إِثْلَافِهِ ، فَتَعَنَّيَ مَا ذَكَرْنَاهُ . ( المغني ) .

( وَإِنْ اجْتَمَعَتْ حُدُودُ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا قَتْلٌ وَسَقَطَ سَائِرُهَا ) .

مثال ذلك : إن شرب ، وسرق ، وزنا وهو محصن ، فإنها تتداخل ويستوفى القتل ويسقط سائرهما .

وهذا قول الجمهور .

قال ابن مسعود : إذا جاء القتل محال كل شيء .

قال ابن قدامة : إِذَا اجْتَمَعَتْ الْحُدُودُ ... أَنْ يَكُونَ فِيهَا قَتْلٌ ، مِثْلُ أَنْ يَسْرِقَ ، وَيَزْنِيَ وَهُوَ مُحْصَنٌ ، وَيَشْرَبَ الْخَمْرَ ، وَيُقْتَلَ فِي الْمُحَارَبَةِ ، فَهَذَا يُقْتَلُ ، وَيَسْقَطُ سَائِرُهَا .

وهذا قول ابن مسعود ، وعطاء ، والشَّعْبِيِّ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَحَمَّادٍ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ .

لقول ابن مسعود : إِذَا اجْتَمَعَ حَدَانِ ، أَحَدُهُمَا الْقَتْلُ ، أَخَاطَ الْقَتْلُ بِذَلِكَ .

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ يَكْفِيهِ الْقَتْلُ .

و عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَعَطَاءٍ أَنَّهُمْ قَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ وَهَذِهِ أَقْوَالُ انْتَشَرَتْ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَهَا مُخَالَفٌ ، فَكَانَتْ إِجْمَاعًا .

وَلَا تُنْهَى حُدُودُ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا قَتْلٌ ، فَسَقَطَ مَا دُونَهُ ، كَالْمُحَارِبِ إِذَا قَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ ، فَإِنَّهُ يُكْتَفَى بِقَتْلِهِ ، وَلَا يُقْطَعُ .  
وَلَا أَنَّ هَذِهِ الْحُدُودَ تُرَادُّ لِمَجَرَّدِ الزَّجْرِ ، وَمَعَ الْقَتْلِ لَا حَاجَةَ إِلَى زَجْرِهِ ، وَلَا فَائِدَةَ فِيهِ ، فَلَا يُشْرَعُ . ( المغني ) .  
( ولو زنى مراراً ، أو سرق مراراً ولم يُحدِّ فحدِّ واحد ) .

هذه المسألة في حكم تكرار الزنا :

**الحالة الأولى :** إن زنا ثم أقيم عليه الحد ، فإنه إن زنا ثانية فإنه يُقام عليه الحد .

اتفق الفقهاء على أن من زنا مرة وأقيم عليه الحد ثم زنا أخرى أنه يجب عليه حد آخر .

**قال النووي :** الرَّابِعُ إِذَا حُدَّ ثُمَّ زَنَى ثَانِيًا يَلْزَمُهُ حَدٌّ آخَرٌ ، فَإِنْ زَنَى ثَالِثَةً لَزِمَهُ حَدٌّ آخَرٌ ، فَإِنْ حُدَّ ثُمَّ زَنَى لَزِمَهُ حَدٌّ آخَرٌ ، وَهَكَذَا أَبَدًا .  
**الحالة الثانية :** إذا تكرر منه الزنا ولم يَقم عليه الحد .

هذه الحالة اختلف العلماء فيها : هل يُقام حد واحد أو يُقام عليه لكل مرة حد؟ على قولين :

جمهور العلماء على أن من زنا مراراً ولم يَقم عليه الحد فلا يجب عليه إلا حد واحد.

**قال النووي :** فَأَمَّا إِذَا زَنَى مَرَّتَيْنِ وَلَمْ يُحَدِّ لِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فَيُكْفِيهِ حَدٌّ وَاحِدٌ لِلْجَمِيعِ .

واستدلوا بالإجماع والمعقول :

أما الإجماع :

أ- فقد قال ابن قدامة : قد أجمعوا أنه إذا تكرر الحد قبل إقامته أجزأ حد واحد .

أما المعقول :

ب- أن الغرض الزجر عن إتيان مثل ذلك في المستقبل وهو حاصل بالحد الواحد ، لأن الغرض هنا من جنس واحد فوجب التداعيل كالكفارات.

ج- أنها طهارة سببها واحد فتداخلت.

د- أن تكرار الزنا كتكرار الإيلاج و الاجترار جرعة بعد جرعة لأن ذلك كالأحداث إذا تواترت قبل الطهارة .

( وإن اجتمعت حدود من أجناس لا قتل فيها ، استوفيت كلها ، ويبدأ بالأخف فالأخف منها ) .

مثال ذلك : شرب الخمر ، وزنا غير محصن ، فإنها لا تتداخل ويستوفى كلها .

لأن أسبابها مختلفة فلم تتداخل .

ويبدأ بالأخف فالأخف : لأننا إذا بدأنا بالأغلظ لم نأمن أن يموت فيفوت به سائرهما .

**قال ابن قدامة :** وأخفها حد الشرب إن قلنا: هو أربعون، فبيدأ به، ثم بحد القذف ، وإن قلنا: هو ثمانون، بدئ بحد القذف؛ لأنه كحد الشرب في عدده، ويرجع لكونه حق آدمي، ثم بحد الشرب، ثم بحد الزنا، ثم بقطع للسرقة، ولا يُقام الثاني حتى يبرأ من الأول؛ لأننا لا نأمن من تلفه بموالاتهما، والمقصود زجره لا قتله . ( الكافي ) .

**قال ابن قدامة :** النُّوعُ الثَّانِي : أَنَّ لَا يَكُونُ فِيهَا قَتْلٌ ، فَإِنَّ جَمِيعَهَا يُسْتَوْفَى مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ، وَيُبْدَأُ بِالْأَخْفِ فَالْأَخْفِ ، فَإِذَا شَرِبَ وَزَنَى وَسَرَقَ ، حُدَّ لِلشُّرْبِ أَوَّلًا ، ثُمَّ حُدَّ لِلزَّانَا ، ثُمَّ قُطِعَ لِلسَّرِقَةِ .

وَلَا يُؤَالِي بَيْنَ هَذِهِ الْحُدُودِ ؛ لِأَنَّهُ زِمًا أَضْمَى إِلَى تَلْفِهِ ، بَلْ مَتَى بَرَأَ مِنْ حَدٍّ أُقِيمَ الَّذِي يَلِيهِ . ( المغني ) .

**فائدة : ١**

**قال ابن قدامة :** وَيَجِبُ أَنْ يَخْضُرَ الْحَدَّ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ .

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( وَلَيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ) .

قَالَ أَصْحَابُنَا : وَالطَّائِفَةُ وَاحِدٌ فَمَا فَوْقَهُ .

وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمُجَاهِدٍ .

**وقال الشوكاني :** ( وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ) أي : ليحضره زيادة في التكيل بهما ، وشيوع العار عليهما ، وإشهار فضيلتهما ، والطائفة الفرقة التي تكون حافة حول الشيء ، من الطوف ، وأقل الطائفة ثلاثة ، وقيل : اثنان ، وقيل : واحد ، وقيل : أربعة ، وقيل : عشرة . ( فتح القدير ) .

**تنبيه :** وقد اختلفوا في حكم حضور الطائفة، هل للوجوب أو للاستحباب؟ فقال الشافعي: إنها للاستحباب ، وقال غيره: بالوجوب، وهذا الرأي هو الراجح لدلالة قوله تعالى (وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ) .

#### فائدة : ٢

**قال ابن قدامة :** وَلَا يَجِبُ أَنْ يَحْضُرَ الْإِمَامُ ، وَلَا الشُّهُودُ .

وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْدَرِ .

لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِرَجْمِ مَاعِزٍ وَالْعَامِدِيَّةِ ، وَلَمْ يَحْضُرْهُمَا ، وَالْحَدُّ ثَبَتَ بِاعْتِرَافِهِمَا .

وَقَالَ ( يَا أُتَيْسُ ، اذْهَبِي إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمِيهَا ) وَلَمْ يَحْضُرْهَا .

وَلَا تَنْتَ حَدٌّ ، فَلَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَحْضُرَهُ الْإِمَامُ ، وَلَا الْبَيْتَةُ ، كَسَائِرِ الْحُدُودِ ، وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ تَحْلُفَهُمْ عَنْ الْحُضُورِ ، وَلَا امْتِنَاعُهُمْ مِنَ الْبَدَاءَةِ بِالرَّجْمِ ، شُبْهَةٌ .

#### باب حد الزنا

هو فعل الفاحشة في قُبُل ودبر وزاد بعضهم : من آدمي .

قوله ( في قُبُل ) المراد تغييب الحشفة أو قدرها ، أي : تغييب الزاني حشفته ، والحشفة : القسم المكشوف من رأس الذكر بعد الختان .

قوله ( ودبر ) أي : تغييب الحشفة في دبر امرأة أجنبية ، فإن هذا يعتبر زنا .

**قال ابن قدامة :** والوطء في الدبر مثله — أي مثل الوطء في القبل — في كونه زنا .

وهذا مذهب الجمهور ( أي وطء المرأة في دبرها يعتبر زنا ) .

قوله ( من آدمي ) احترازاً من غير آدمي ، بأن يطأ بهيمة فلا يعتبر زنا ، لا لغة ولا شرعاً ، ولا يجب فيه الحد ، بل يعزر على القول الراجح ، لأنه فعل محرماً مجموراً عليه ، فاستحق العقوبة .

( والزنا حرام ) .

الزنا حرام بالكتاب والسنة والإجماع .

أ- قال تعالى (وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا).

ب- وقال تعالى ( وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَةَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ) .

ج- وعن ابن مسعود قال: ( سألت رسول الله ﷺ : أي الذنب أعظم؟ فقال: أن تجعل لله نداً وهو خلقك. قلت: ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك . قلت: ثم أي؟ قال: أن تزني بحليلة جارك ) . متفق عليه . ( حليمة جارك : زوجة جارك ) .

د- وقال ﷺ ( لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ) .

ه- وقال ﷺ ( ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: شيخ زانٍ، ومملك كذاب، وعائل مستكبر). رواه مسلم

**قال القرطبي :** وقد أجمع أهل الملل على تحريمه، فلم يحل في ملة قط، ولذا كان حده أشد الحدود؛ لأنه جناية على الأعراض والأنساب، وهو من جملة الكليات الخمس، وهي حفظ النفس والدين والنسب والعقل والمال.

**وقال ابن القيم :** ومن خاصيته أنه يوجب الفقر ، ويقصر العمر ، ويكسو صاحبه سواد الوجه وثوب المقت بين الناس .

ومن خاصيته أيضاً : أنه يشتت القلب، ويعرضه إن لم يمته، ويجلب الهم والحزن والخوف، ويباعد صاحبه من الملك، ويقربه من الشيطان.

فائدة :

الزنا بعضه أشد من بعض :

**فالزنا بالجارية أعظم من الزنا بالبعيدة :**

لحديث ابن مسعود السابق ( ... قال: أن تزني بحليلة جارك ) .

ولحديث المقداد بن الأسود قال : قال ﷺ ( لأن يزني الرجل بعشر نسوة أيسر عليه من أن يزني بامرأة جاره ) رواه أحمد .

**قال النووي :** حليلة جارك : أي تزني بها برضاها، وذلك يتضمن الزنا وإفسادها على زوجها واستمالة قلبها إلى الزاني وذلك أفحش، وهو مع امرأة الجار أشد قبحاً وأعظم جرماً، لأن الجار يتوقع من جاره الذب عنه وعن حريمه ويأمن بوائقه ويطمئن إليه، وقد أمر بإكرامه والإحسان إليه ، فإذا قابل هذا كله بالزنا بامرأته وإفسادها عليه مع تمكنه منها على وجه لا يتمكن غيره منه كان في غاية القبح .

**والزنا بزوجات المجاهدين أعظم من غيرهن .**

عن بريدة . قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( حُرْمَةُ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ كَحُرْمَةِ أُمَّهَاتِهِمْ وَمَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْقَاعِدِينَ يَخْلُفُ رَجُلًا مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي أَهْلِهِ فَيَخُونُهُ فِيهِمْ إِلَّا وَقَفَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَأْخُذُ مِنْ عَمَلِهِ مَا شَاءَ فَمَا ظَنُّكُمْ ) رواه مسلم .

**وزنا الشيخ الكبير أعظم من زنا الشاب .**

لقوله ﷺ (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: شيخ زان، ومملك كذاب، وعائل مستكبر). رواه مسلم

وقال ﷺ ( أربعة يبغضهم الله : البياع الخلاف ، والفقير المحتال ، والشيخ الزاني ، والإمام الجائر ) رواه النسائي .

**والزنا بالمحرم أعظم من الزنا بغير المحرم .**

قال ﷺ ( من وقع على ذات محرم فاقتلوه ) رواه الترمذي .

( إِذَا زَنَا الْمَخْصَنَ رُجِمَ حَتَّى يَمُوتَ ) .

أي : حد الزاني إذا كان محصناً الرجم حتى الموت .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ( أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ الْآخَرُ - وَهُوَ أَقْبَهُ مِنْهُ - نَعَمْ. فَأَقْضَى بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَذَنْ لِي، فَقَالَ: "قُلْ". قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَرَزَى بِإِمْرَأَتِهِ، وَإِنِّي أُخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَأَتَدَبَّثُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي: أَمَّا عَلَى ابْنِي جُلْدُ مِائَةٍ وَتَعْرِيبُ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَلَوْلِيدُهُ وَالْعَنَمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَعْرِيبُ عَامٍ، وَاعْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمِهَا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، هَذَا وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ هَلْ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جُلْدُ مِائَةٍ، وَنَفْيٌ سَنَةٍ، وَالنَّيْبُ بِالنَّيْبِ جُلْدُ مِائَةٍ، وَالرَّجْمُ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْقَطَّابِ ﷺ ( أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ. فَرَأَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَحْدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَلَى مَنْ زَنَى، إِذَا أُخْصِنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ، أَوْ الْإِعْتِرَافُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

د- ورجم النبي ﷺ ماعزًا - كما في حديث أبي هريرة الآتي ( أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - فَتَنَادَاهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي زَنَيْتُ ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ . فَتَنَحَّى تَلْقَاءَ وَجْهِهِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي زَنَيْتُ ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى ثُبِّي ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ . فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ: دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : أَيْكَ جُنُوءٌ؟ قَالَ: لَا . قَالَ : فَهَلْ أُخْصِنْتُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ ) متفق عليه .

هـ- ورجم اليهوديين : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : ( إِنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ : أَنَّ امْرَأَةً مِنْهُمْ

وَرَجُلًا زَنِيًّا . فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ ، فِي شَأْنِ الرَّجْمِ ؟ فَقَالُوا : نَقْضُهُمْ وَيُجْلَدُونَ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : كَذِبُكُمْ ، فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ ، فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا ، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ فَقَرَأَ مَا قَبْلُهَا وَمَا بَعْدَهَا . فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : ازْفَعْ يَدَكَ . فَرَفَعَ يَدَهُ ، فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ ، فَقَالَ : صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ ، فَأَمَرَ بِهِمَا النَّبِيُّ ﷺ فَرَجَمَا . قَالَ : فَرَأَيْتَ الرَّجُلَ : يَجْنَأُ عَلَى الْمَرْأَةِ يَقِيهَا الْحِجَارَةَ ) متفق عليه .

قال ابن القيم رحمه الله : الَّذِينَ رَجَمَهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الزَّنا مَضْبُوطُونَ مُعْدُودُونَ ، وَقَصَصَهُمْ مُحْفُوظَةٌ مَعْرُوفَةٌ . وَهُمْ : الْعَامِدِيُّ ، وَمَاعِزٌ ، وَصَاحِبَةُ الْعَسِيفِ ، وَالْيَهُودِيَّانِ ( الطرق الحكمية ) .

#### فائدة : ١

فالرجم خاص بالمحصن :

قال ابن قدامة : الرجم لا يجب إلا على المحسن بإجماع أهل العلم .

أ- قال عمر ( إن الرجم حق على من زنا وقد أحسن ) .

ب- وقال ﷺ ( لا يحل دم مسلم إلا بإحدى ثلاث : ... والزاني النيب ) ، وفي رواية ( أو زنا بعد إحصان ) .

#### فائدة : ٢

من هو المحسن ؟

الشروط التي يكون الإنسان فيها محصناً :

الشرط الأول : الوطء في القبل .

قال ابن قدامة : وَلَا خِلَافَ فِي اشْتِرَاطِهِ .

لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( النَّكْبُ بِالنَّكْبِ الْجُلْدُ وَالرَّجْمُ ) .

وَالنَّكْبَةُ تَحْصُلُ بِالْوُطْءِ فِي الْقُبْلِ ، فَوَجِبَ اغْتِنَائُهُ . ( المغني ) .

فلا بد من الوطء في القبل ، فلو وطئها في الدبر أو بين الفخذين فإنه لا يكون محصناً .

قال في المغني : وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ الْحَالِيَّ عَنِ الْوُطْءِ ، لَا يَحْصُلُ بِهِ إِحْصَانٌ ؛ سَوَاءً حَصَلَتْ فِيهِ خُلُوءٌ ، أَوْ وَطْءٌ دُونَ الْفَرْجِ ، أَوْ فِي الدُّبْرِ ، أَوْ لَمْ يَحْصُلْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَصِيرُ بِهِ الْمَرْأَةُ نَيْبًا ، وَلَا تُخْرِجُ بِهِ عَنْ حَدِّ الْأُبْكَارِ .

الشرط الثاني : أَنْ يَكُونَ فِي نِكَاحٍ .

لِأَنَّ النِّكَاحَ يُسَمَّى إِحْصَانًا ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ) يَعْنِي الْمُتَزَوِّجَاتِ .

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فِي أَنَّ الزَّنى ، وَوُطْءَ الشُّبْهَةِ ، لَا يَصِيرُ بِهِ الْوَاطِئُ مُحْصَنًا .

وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ التَّسَرِّيَّ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِحْصَانُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛ لِكَوْنِهِ لَيْسَ بِنِكَاحٍ ، وَلَا تُثْبِتُ فِيهِ أَحْكَامُهُ . ( المغني ) .

الشرط الثالث : أن يكون النكاح صحيحاً .

احترازاً من النكاح الباطل .

فلو تبين بعد أن تزوجها وجامعها أنها أخته من الرضاع ، فإنه لا يكون محصناً ، لأن النكاح غير صحيح .

الشرط الرابع : أن يكون حراً .

قال ابن قدامة : الحرية ، وهي شرط في قول أهل العلم كلهم إلا أبا ثور . ( المغني ) .

فإذا تزوج وهو عبد رقيق ووطئ ، ثم طلقها ثم أعتق ثم زنى ، فإنه لا يكون محصناً ، لأنه حين النكاح ليس حراً .

خامساً : البلوغ ، العقل .

فلو وطئ وهو صغير أو مجنون ثم بلغ أو عقل لم يكن محصناً .

— فلو عقد على امرأة وباشرها لكنه لم يجامعها ، ثم زنى ، فإنه لا يرجم ، وهي لو زنت فإنها لا ترحم ، إلا إذا كانت قد تزوجت من زوج



قبله وحصل الجماع ، فإنها ترحم .

– لو تزوجها وهي صغيرة لم تبلغ وجامعها ، ثم زنى فإنه لا يرحم ، لأنه ليس بمحصن ، لأنها لم تبلغ .

– لو تزوج مجنونة وجامعها ، ثم زنى ، فإنه لا يرحم ، لأنه ليس بمحصن .

### فائدة : ٣

الراجح من أقوال أهل العلم أن الإسلام ليس شرطاً في الإحصان .

فالذمي يحصن الذمية ، وإذا تزوج المسلم ذمية فوطئها صاراً محصنين .

وهذا مذهب الشافعي وأحمد ، ورجحه ابن القيم .

ويدل عليه حديث رجم النبي ﷺ لليهوديين كما سبق .

### فائدة : ٤

هل يشترط للإحصان الاستمرار ؟

لا يشترط للإحصان استمرار .

فلو أن رجلاً تزوج ثم بعد ذلك طلق ، فإن زنى فإنه يعتبر محصناً .

وكذلك لو أن امرأة مطلقة ، فإنها تعتبر محصنة ، فلو زنت فإنها ترحم .

جاء في (الموسوعة الفقهية) وَمِمَّا يُحْدَرُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ بَقَاءُ النِّكَاحِ لِبَقَاءِ الْإِحْصَانِ، فَلَوْ نَكَحَ فِي عُمُرِهِ مَرَّةً ثُمَّ طَلَّقَ وَبَقِيَ مُجَرَّدًا، وَرَأَى رُجْمَ .

وقال الشيخ سيد سابق رحمه الله : ولا يلزم بقاء الزواج لبقاء صفة الإحصان ، فلو تزوج مرة زواجاً صحيحاً ، ودخل بزوجه ، ثم انتهت العلاقة الزوجية ، ثم زنى وهو غير متزوج فإنه يرحم ، وكذلك المرأة إذا تزوجت ، ثم طلقت فرزت بعد طلاقها ، فإنها تعتبر محصنة وترحم .

### فائدة : ٥

اختلف العلماء فيمن وجب عليه الرجم ، هل يجلد أولاً أم لا ؟

القول الأول : أن الزاني المحصن يرحم فقط ولا يجلد .

وهذا مذهب جمهور العلماء .

أ- لحديث أبي هريرة السابق ( فإن اعترفت فارجمها ) ولم يذكر الجلد .

ب- والنبي ﷺ رجم ماعزاً ولم يجلده .

ج- ورحم الغامدية ولم يجلد لها .

د- ورحم اليهوديين ولم يجلد لهما .

هـ- ولأن الحد الأصغر ينطوي في الحد الأكبر ، وذلك إنما وضع للزجر ، فلا تأثير للزجر بالضرب مع الرجم .

القول الثاني : الجمع بين الجلد والرجم ، فيجلد مائة ثم يرحم .

وهذا القول مروى عن علي وابن عباس .

أ- لحديث عبادة السابق ( خذوا عني خذوا عني ... والثيب بالثيب جلد مائة والرجم ) .

ب- ومن الأدلة : أَنَّ عَلِيًّا ؓ جَلَدَ شُرَاحَةَ الْهَمْدَانِيَّةِ يَوْمَ الْخُمَيْسِ ، وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَقَالَ : جَلَدْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، وَرَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

والراجح القول الأول .

وأما الجواب عن حديث عبادة : أنه منسوخ .

فإن الأدلة التي بها الرجم فقط كلها متأخرة عن حديث عبادة ، ويدل لذلك قوله ﷺ : ( قد جعل الله لهن سبيلاً ) فهو دليل على أن

حديث عبادة هو أول نص ورد في الرنا .

**قال الشنقيطي :** وَأَقْرَبُهُمَا عِنْدِي : أَنَّهُ يُرْجَمُ فَقَطْ ، وَلَا يُجْلَدُ مَعَ الرَّجْمِ لِأُمُورٍ :

مِنْهَا : أَنَّهُ قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وَمِنْهَا : أَنَّ رِوَايَاتِ الْإِفْتِصَارِ عَلَى الرَّجْمِ فِي قِصَّةِ مَا عِزٍ ، وَالْجُهَنِيَّةِ ، وَالْعَامِدِيَّةِ ، وَالْيَهُودِيَّةِ ، كُلُّهَا مُتَأَخِّرَةٌ بِلَا شَكٍّ عَنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ ، وَقَدْ يَبْغُدُ أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ مِنْهَا الْجُلْدُ مَعَ الرَّجْمِ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ مِنَ الرُّوَاةِ مَعَ تَعَدُّدِ طُرُقِهَا .

وَمِنْهَا : أَنَّ قَوْلَهُ الثَّابِتُ فِي الصَّحِيحِ ( وَاعْدُ يَا أَتَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُهَا ) ، تَصْرِيحٌ مِنْهُ ﷺ بِأَنَّ جَزَاءَ اعْتِرَافِهَا بِرَجْمِهَا ، وَالَّذِي يُوْجَدُ بِالشَّرْطِ هُوَ الْجَزَاءُ ، وَهُوَ فِي الْحَدِيثِ الرَّجْمُ فَقَطْ .

وَمِنْهَا : أَنَّ جَمِيعَ الرِّوَايَاتِ الْمَذْكُورَةِ الْمُتَضَيِّعَةِ لِنَسْخِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْجُلْدِ وَالرَّجْمِ عَلَى أَذْنَى الْإِحْتِمَالَاتِ لَا تَقِلُّ عَنْ شُبْهَةٍ ، وَالْحُدُودُ تُذَرَأُ بِالشُّبُهَاتِ .

وَمِنْهَا : أَنَّ الْخَطَأَ فِي تَرْكِ عُقُوبَةٍ لَازِمَةٌ أَهْوَنُ مِنَ الْخَطَأِ فِي عُقُوبَةٍ غَيْرِ لَازِمَةٍ ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى .

قَالَ بَعْضُهُمْ : وَيُؤَيِّدُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَنَّ الْقَتْلَ بِالرَّجْمِ أَكْبَرُ الْعُقُوبَاتِ فَلَيْسَ فَوْقَهُ عُقُوبَةٌ ، فَلَا دَاعِيَ لِلْجُلْدِ مَعَهُ ؛ لِأَنِّدِرَاجَ الْأَصْغَرِ فِي الْأَكْبَرِ . ( أضواء البيان ) .

**وقال النووي :** وَاخْتَلَفُوا فِي جُلْدِ النَّيِّبِ مَعَ الرَّجْمِ :

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ : يَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، فَيُجْلَدُ ثُمَّ يُرْجَمُ .

وَبِهِ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ زَاهَوِيٍّ وَدَاوُدُ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، وَقَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ : الْوَأَجِبُ الرَّجْمُ وَحْدَهُ .

وَحَكَّى الْقَاضِي عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، إِذَا كَانَ الزَّانِي شَيْخًا نَبِيًّا ، فَإِنْ كَانَ شَابًّا نَبِيًّا أَقْتَصَرَ عَلَى الرَّجْمِ ، وَهَذَا مَذْهَبُ بَاطِلٍ لَا أَصْلَ لَهُ .

وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْتَصَرَ عَلَى رَجْمِ النَّيِّبِ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مِنْهَا قِصَّةُ (مَا عِز) وَقِصَّةُ الْمَرْأَةِ الْغَامِدِيَّةِ ( وَفِي قَوْلِهِ ﷺ : "وَاعْدُ يَا أَتَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُهَا" قَالُوا: وَحَدِيثُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْجُلْدِ وَالرَّجْمِ مَنْسُوخٌ ، فَإِنَّهُ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ . ( شرح مسلم )

#### فائدة : ٦

**قال العلامة ابن القيم رحمه الله :** شرع في حق الزاني المحصن القتل بالحجارة :

ليصل الألم إلى جميع بدنه حيث وصلت إليه اللذة بالحرام .

ولأن تلك القتل أشنع القتل والداعي إلى الرنا داع قوي في الطباع ، فجعلت غلظة هذه العقوبة في مقابلة قوة الداعي .

ولأن في هذه العقوبة تذكيراً لعقوبة الله لقوم لوط بالرجم بالحجارة على ارتكاب الفاحشة . ( الصلاة وحكم تاركها ) .

( وَيُعَسِّلَانِ ، وَيُكَفِّنَانِ ، وَيُصَلِّيَانِ عَلَيْهِمَا وَيُذَفَّنَانِ ) .

لَا خِلَافَ فِي تَغْسِيلِهِمَا وَذَفْنِهِمَا ، وَكَثُرَ أَهْلُ الْعِلْمِ يَرَوْنَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِمَا .

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : سُئِلَ عَلِيُّ ﷺ عَنْ شُرَاحَةِ وَكَانَ رَجَمَهَا ، فَقَالَ : اصْنَعُوا بِهَا كَمَا تَصْنَعُونَ بِمَوْتَاكُمْ .

وَصَلَّى عَلِيٌّ عَلَى شُرَاحَةٍ .

وعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، فِي حَدِيثِ الْجُهَنِيَّةِ ( فَأَمَرَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ فَرَجِمَتْ ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ فَصَلُّوا عَلَيْهَا ، فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُصَلِّي عَلَيْهَا وَقَدْ زَنَتْ ؟ فَقَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً ، لَوْ فُيِسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ ، وَهَلْ وَجَدْتَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا ؟ ) وَفِيهِ : فَرَجِمَتْ ، وَصَلَّى عَلَيْهَا .

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ) .

وَلَأَنَّهُ مُسْلِمٌ لَوْ مَاتَ قَبْلَ الْحَلِّ صُلِّيَ عَلَيْهِ ، فَيُصَلَّى عَلَيْهِ بَعْدَهُ ، كَالسَّارِقِ .

وَأَمَّا خَبَرُ مَا عَزِيَ : فِي قَوْلِ جَابِرٍ حَدِيثِ مَا عَزِيَ : فَرَجَمَ حَتَّى مَاتَ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرًا ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ .  
فَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَحْضُرْهُ ، أَوْ اشْتَعَلَ عَنْهُ بِأَمْرٍ ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَلَا يُعَارِضُ مَا رَوَيْنَاهُ . ( المغني ) .  
( وَإِذَا زَنَا الْحُرَّ غَيْرَ الْمُحْصَنِ جُلْدَ مِائَةِ جَلْدَةٍ وَغَرَبَ عَامًا ) .

هذا حكم الزاني غير المحصن الحر : الجلد مائة ، والتغريب عن وطنه سنة .  
أما الجلد فلا خلاف فيه .

لقوله تعالى ( الرَّائِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ) .  
وعليه تغريب عام بالنسبة للذكر .

وهذا قول أكثر العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة .

أ- لحديث عبادة السابقي ( البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ) .

ب- ولحديث أبي هريرة وزيد ( وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ) .

وذهب الحنفية إلى أن الزاني البكر لا يغرب إلا إذا رأى الإمام .

واستدلوا بالآية ( الرَّائِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ) فقالوا : إن الحد هو الجلد ولم تذكر الآية التغريب .

والراجح مذهب الجمهور .

قال ابن كثير : إذا كان -الزاني- بكرًا لم يتزوج، فإن حده مائة جلدة كما في الآية، ويزاد على ذلك أن يُعَرَّبَ عاما عن بلده عند جمهور العلماء، خلافا لأبي حنيفة، رحمه الله؛ فإن عنده أن التغريب إلى رأي الإمام، إن شاء غرب وإن شاء لم يغرب .

فائدة :

هل تغرب المرأة إذا زنت وهي غير محصنة ؟ اختلف العلماء على أقوال :

القول الأول : تغرب مع محرمها .

وهذا قول الشافعية والحنابلة .

لعموم حديث عبادة السابقي .

قال النووي في شرحه لحديث عبادة السابقي : وأما قوله ﷺ في البكر ( ونفي سنة ) ففيه حجة للشافعي والجمهور : أنه يجب نفيه سنة ، رجلاً كان أو امرأة .

القول الثاني : لا تغرب .

وهذا قول المالكية .

لأن المرأة تحتاج إلى حفظ وصيانة .

ولأنها لا تخلو من التغريب بمحرم أو بغير محرم ، لا يجوز التغريب بغير محرم ؛ لقول النبي ﷺ ( لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ، أن تسافر مسيرة يوم وليلة ، إلا مع ذي محرم ) .

ولأن تغريبها بغير محرم إغراء لها بالفجور ، وتضييع لها ، وإن غربت بمحرم ، أفضى إلى تغريب من ليس بزاني ، ونفي من لا ذنب له ، وإن كلفت أجرته ، ففي ذلك زيادة على عقوبتها بما لم يرد الشرع به ، كما لو زاد ذلك على الرجل .

والخبر الخاص في التغريب إنما هو في حق الرجل ، وكذلك فعل الصحابة رضي الله عنهم ، وألغوا يجوز تخصيصه ؛ لأنه يلزم من العمل بعُمومه مخالفة مفهومه ، فإنه دلّ بمفهومه على أنه ليس على الزاني أكثر من العقوبة المذكورة فيه ، وإيجاب التغريب على المرأة يلزم منه الزيادة على ذلك ، وفوات حكمته ؛ لأن الحد وجب رجلاً عن الزنا ، وفي تغريبها إغراء به ، وتمكين منه ، مع أنه قد يخصص في حق النبي بإسقاط الجلد ، في قول الأكثرين ، فتخصيصه هاهنا أولى .

ورجح هذا القول ابن قدامة .

**القول الثالث :** أن التغريب ليس من تمام الحد، وإنما هو عقوبة تعزيرية راجعة إلى رأي الإمام حسب المصلحة.  
**والراجح** إن وجد محرم متبرعاً بالسفر معها فإنما تغرب عملاً بأحاديث التغريب ، وإن لم يوجد فلا تغرب عملاً بأحاديث النهي عن السفر بدون محرم .

**فائدة : ٢**

**ما فوائد التغريب ؟**

**أولاً :** أنه يبتعد عن محل الفاحشة لئلا تحدثه نفسه بالعودة إليها .

**ثانياً :** أن التغريب يكون منشغل البال غير مطمئن .

**فائدة : ٣**

**حكم الزنا في أول الإسلام :**

قال الله تعالى في سورة النساء : ( وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ) .

قال ابن كثير رحمه الله في تفسير هذه الآية: كان الحكم في ابتداء الإسلام أن المرأة إذا ثبت زناها بالبينة العادلة حبست في بيت فلا تمكن من الخروج منه إلى أن تموت ولهذا قال: "واللاتي يأتين الفاحشة" يعني الزنا "من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً" .

فالسبيل الذي جعله الله هو النسخ لذلك.

قال ابن عباس ؓ : كان الحكم كذلك حتى أنزل الله سورة النور فنسخها بالجلد أو الرجم .

وكذا روي عن عكرمة وسعيد بن جبير والحسن وعطاء الخراساني وأبي صالح وقتادة وزيد بن أسلم والضحاك أنها منسوخة وهو أمر متفق عليه .

وقال القرطبي رحمه الله في تفسير هذه الآية : هذه أول عقوبات الزنا ، وكان هذا في ابتداء الإسلام .. قاله ابن عباس والحسن . زاد ابن زيد : وأثم منعوا من النكاح حتى يموتوا عقوبة لهم حين طلبوا النكاح من غير وجهه .. غير أن ذلك الحكم كان ممدوداً إلى غاية .. وهي قوله ﷺ في حديث عبادة بن الصامت : (خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً ، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم) .. وقد قال بعض العلماء : أن الأذى والتعير باق مع الجلد ، لأنهما لا يتعارضان بل يحملان على شخص واحد . وأما الحبس فممنسوخ بإجماع .. والله أعلم.

( وَالرَّقِيقُ خَمْسِينَ جَلْدَةً وَلَا يُعْرَبُ ) .

أي : أن الرقيق — وهو المملوك — إذا زنا فإنه يجلد ٥٠ جلدة .

لقوله تعالى ( فَإِذَا أُحْصِيَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ) .

**قال ابن قدامة :** وَجُمْلَتُهُ أَنَّ حَدَّ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ خَمْسُونَ جَلْدَةً بِكَرْبَيْنِ كَانَا أَوْ ثَلَاثِينَ .

في قول أكثر الفقهاء ؛ مِنْهُمْ عُمَرُ ، وَعَلِيٌّ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَالثَّعْلَبِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ ، وَالْبُخَارِيُّ ، وَالْعَنْبَرِيُّ .

وَأَمَّا الْعَبْدُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَمَةِ ، فَالْتَّنْصِيفُ عَلَى أَحَدِهِمَا يَثْبُتُ خُكْمُهُ فِي حَقِّ الْآخَرِ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ (مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ) ثَبَتَ خُكْمُهُ فِي حَقِّ الْأَمَةِ ، ثُمَّ إِنَّ الْمَنْطُوقَ أَوَّلَى مِنْهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ . ( المغني ) .

**وقال النووي :** وفيه دليل على أَنَّ الْعَبْدَ وَالْأَمَةَ لَا يُرْجَمَانِ ، سَوَاءٌ كَانَا مُزَوَّجَيْنِ أَمْ لَا ، لِقَوْلِهِ ﷺ ( فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ )

وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مُزَوَّجَةٍ وَغَيْرِهَا .

**وقال الشنقيطي :** ... أَمَّا إِنْ كَانَتْ أَمَةً ، فَإِنَّهَا تُجْلَدُ نِصْفَ الْمَاءَةِ وَهُوَ خَمْسُونَ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْإِمَاءِ ( فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ )

فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ( ، وَالْمَرَاذُ بِالْمُحْصَنَاتِ هُنَا : الْحَارِثُ وَالْعَذَابُ الْجُلْدُ ، وَهُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحِزَةِ الرَّائِيَةِ : مِائَةُ جُلْدَةٍ وَالْأُتْمَةُ عَلَيْهَا نِصْفُهُ نِصْفُ آيَةِ «النِّسَاءِ» هَذِهِ ، وَهُوَ خَمْسُونَ ؛ فَإِنَّهُ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ مُحْصَصَةٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِ : الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي ، بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرَّائِيَةِ الْأُنْثَى .

وَعُمُومُ الرَّائِيَةِ فِي آيَةِ «النُّورِ» هَذِهِ ، مُحْصَصٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ أَيْضًا مَرَّةً أُخْرَى ، بِكَوْنِ جُلْدِ الْمِائَةِ خَاصًّا بِالرَّائِيَةِ الْحَرِّ ، أَمَّا الرَّائِيَةُ الدَّكْرُ الْعَبْدُ فَإِنَّهُ يُجْلَدُ نِصْفَ الْمِائَةِ ، وَهُوَ الْخَمْسُونَ .

وَوُجْهُ هَذَا التَّخْصِصِ : إِنْ خَلَّى الْعَبْدُ بِالْأُتْمَةِ فِي تَشْطِيرِ حَدِّ الرِّقِّ بِالرِّقِّ ؛ لِأَنَّ مَنَاطَ التَّشْطِيرِ الرِّقُّ بِأَلَا شَلٍّ ؛ لِأَنَّ الدُّكُورَةَ وَالْأُنْثَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْخُدُودِ وَصَفَانِ طَرْدِيَانِ ، لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِمَا حُكْمٌ ، فَدَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي آيَةِ «النِّسَاءِ» فِي الْإِمَاءِ : فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ، أَنَّ الرِّقَّ مَنَاطُ تَشْطِيرِ حَدِّ الرِّقِّ ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الدَّكْرِ وَالْأُنْثَى فِي الْخُدُودِ .

**فائدة :**

العبد لا يُعرب .

وهذا المذهب وقول مالك .

قال ابن قدامة : لَا تُعْرِبُ عَلَى عَبْدٍ وَلَا أَمَةٍ .

وَيَحْدُ قَالَ الْحَسَنُ ، وَحَمَّادٌ ، وَمَالِكٌ وَإِسْحَاقُ .

أ- لقوله ﷺ لما سئل عن الأمة إذا ولم تحصن فقال ( إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فبيعوها ولو بضعف )

وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ تَعْرِيْبًا ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَذَكَرَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِهِ .

ب- ولحديث علي عليه السلام أَنَّهُ قَالَ ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمُ الْحَدَّ ، مَنْ أَحْصَيْنَ مِنْهُمْ ، وَمَنْ لَمْ يُحْصَنْ ؛ فَإِنَّ أُمَّةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنَتْ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَهَا ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ عَرَبَتْهَا .

– وَلِأَنَّ التَّعْرِيْبَ فِي حَقِّ الْعَبْدِ عُقُوبَةٌ لِسَيِّدِهِ دُونَهُ ، فَلَمْ يَجِبْ فِي الرِّقِّ ، كَالْتَّعْرِيمِ .

بَيَانُ ذَلِكَ : أَنَّ الْعَبْدَ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي تَعْرِيْبِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَرَبٌ فِي مَوْضِعِهِ ، وَيُثَرِّفُهُ بِتَعْرِيْبِهِ مِنَ الْخِدْمَةِ ، وَيَضُرُّ سَيِّدَهُ بِتَفْوِيتِ خِدْمَتِهِ ، وَالْحَظْرُ بِمُزْجِجِهِ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ ، وَالْكُلْفَةُ فِي حِفْظِهِ ، وَالْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ مَعَ بُعْدِهِ عَنْهُ ، فَيَصِيرُ الْحَدُّ مَشْرُوعًا فِي حَقِّ غَيْرِ الرَّائِيَةِ ، وَالضَّرَرُ عَلَى غَيْرِ الْجَانِي .

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : يُعْرَبُ نِصْفُ عَامٍ .

لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ) وَحَدَّثَ ابْنُ عُثْمَانَ مَمْلُوكَةً لَهُ ، وَتَقَاهَا إِلَى فَدَكٍ .

وَعَنْ الشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالْمَذْهَبَيْنِ .

( وَلَا يَتَبَثُّ الزَّنا إِلَّا بِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ : إِفْرَارُهُ بِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، مُصْرَحًا بِذِكْرِ حَقِيقَتِهِ ) .

الزنا يثبت بالإقرار .

لقوله ﷺ - فِي الْحَدِيثِ الْمَتَقَدِّمِ - (... وَاعْدُ يَا أُنَيْسُ - لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ - عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا ، فَعَدَا عَلَيْهَا ، فَاعْتَرَفَتْ ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَتْ ) .

لكن يشترط أن يقر به أربع مرات .

وهذا المذهب .

لحديث أبي هريرة عليه السلام قَالَ ( أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - فَنَادَاهُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي زَنَيْتُ ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، فَتَنَحَّى تَلْقَاءَ وَجْهِهِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي زَنَيْتُ ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، حَتَّى ثَقَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ . دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ "أَبَاكَ جُنُونٌ؟" قَالَ . لَا . قَالَ : "فَهَلْ أَحْصَنْتَ؟" . قَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وجه الدلالة : النبي ﷺ لم يقيم عليه الحد حتى شهد أربع مرات .  
**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يثبت الزنا بإقراره مرة واحدة ، ولا يشترط التكرار أربعاً .  
وهذا مذهب مالك ، والشافعي ، ورجحه الشوكاني .  
أ-لحديث ( واغدوا يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها ) ولم يذكر تكراراً .  
ب- وأن النبي ﷺ رجم اليهوديين ، ولم ينقل أن النبي ﷺ كرر عليهما الإقرار .  
ج- والنبي ﷺ رجم امرأة من جهينة ولم تقر إلا مرة واحدة . رواه مسلم  
**قالوا :** فلو كان ترييع الإقرار شرطاً لما تركه النبي ﷺ في مثل هذه الوقائع التي يترتب عليها سفك الدماء وهتك الحرم .  
**وأجاب هؤلاء عن حديث ماعز .**

**قال الشوكاني :** وظاهر السياقات مشعر بأن النبي ﷺ إنما فعل ذلك في قصة جابر لقصد التثبيت، كما يشعر بذلك قوله: (أبك جنون) ثم بسؤاله بعد ذلك لقومه ، فتحمل الأحاديث التي فيها التراخي عن إقامة الحد بعد صدور الإقرار مرة على من كان أمره ملتبساً في ثبوت العقل واختلاله والصحو والسكر ونحو ذلك ، وإقامة الحد بعد الإقرار مرة واحدة على من كان معروفاً بصحة العقل وسلامة إقراره عن المبطلات .

( مُصَرِّحاً بِذِكْرِ حَقِيقَتِهِ ) .

أي : يشترط أن يصرح بذكر حقيقة الوطء .

أ- فإن النبي ﷺ قال لماعز ( أنكثها ؟ قال : نعم ، قال : حتى غاب ذلك منك في ذلك منها ؟ قال : نعم ، قال : كما يغيب الميل في المكحلة أو الرشاء في البئر ؟ قال : نعم ، قال : فهل تدري ما الزنا ؟ قال : نعم ، أتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً ) .  
وفي حديث ابن عباس : ( فقال : أنكثها ؟ قال : نعم ، قال : أتدري ما الزنا ؟ قال : نعم ، أتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً ، قال : فما تريد بهذا القول ؟ قال : تطهرني ، فأمر به فرجم ) .  
ب- التعليل : لأنه ربما يظن ما ليس بزناً موجباً للحد ، فاشترط فيه التصريح .  
**( أو شهادة أربعة رجال أحرار عدول ) .**

**الأمر الثاني الذي يثبت به الزنا :** البينة ، وهو شهادة أربعة رجال .

فالشهود لا بد أن يكونوا أربع رجال يشهدون بأنهم رأوا الزنا نفسه ، ولا تقبل شهادة النساء .  
قال تعالى : ( لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ) .  
وقال عمر ( وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَلَى مَنْ زَنَى ، إِذَا أُحْصِيَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ ، أَوْ الْإِغْتِرَافُ ) .  
**قال ابن قدامة رحمه الله في ذكر شروط الشهادة بالزنا :**  
أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونُوا أَرْبَعَةً ، وَهَذَا إِجْمَاعٌ لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ .  
لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ( وَاللَّائِي يَأْتِيَنِ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ) .  
وَقَالَ تَعَالَى : ( وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ) .

وَقَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا ، أُمَهِّلُهُ حَتَّى آتِيَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ( نَعَمْ ) رَوَاهُ مَالِكٌ ، فِي الْمُوطَأِ وَأَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ . ( المغني ) .

**فائدة : ١**

**يشترط في هؤلاء الشهود :**

**أولاً : أن يكونوا عدولاً .**

قال ابن قدامة : فلا خلاف في اشتراطها .

ثانياً : وأن يكونوا أحراراً .

فلا تقبل شهادة العبد ، قال ابن قدامة : ولا نعلم في هذا خلافاً .

## فائدة : ٢

وهل يشترط أن يكون مجيء الشهود كلهم في مجلس واحد ؟

المذهب : يشترط أن يكون في مجلس واحد دون الحضور ، وقيل : لا يشترط ، لأن النصوص عامة .

ويشترط : أن يصرحوا بشهادتهم ، فيصرحون بالزنا فيقولون : رأينا ذكره في فرجها ، فلو قالوا : رأينا عليها متجردين فلا يقبل .

( ولا ينزع عن إقراره حتى يتم عليه الحد ) .

هذا من الشروط : ألا ينزع عن إقراره ، أي : لا يرجع عن إقراره حتى يتم عليه الحد ، فإن رجع عن إقراره حرم إقامة الحد عليه .

وهذا قول أكثر العلماء :

أن المقر بالزنا إذا رجع ، فإنه يقبل رجوعه ولا يقام عليه الحد .

وهذا قول أكثر العلماء .

لأن النبي ﷺ قال كما عند أبي داود : ( هلا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه ) .

فقالوا : هذا دليل على جواز رجوع المقر ، وأنه إذا رجع في إقراره حرم إقامة الحد عليه .

القول الثاني : لا يقبل الرجوع عن الإقرار .

وهذا مذهب الظاهرية .

قالوا : لأن الرسول ﷺ قال لأنيس : ( واغد إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها ) ولم يقل ما لم ترجع .

قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله : وأما قولكم إن ماعزاً رجع عن إقراره ، فإن ماعزاً لم يرجع عن إقراره أبداً ، وهربه لا يدل على

رجوعه إطلاقاً ، نعم ماعز هروبه قد يكون عن طلب إقامة الحد عليه ، فهو في الأول يريد أن يقام عليه الحد ، وفي الثاني أراد أن لا يقام

عليه الحد وتكون التوبة بينه وبين الله ، ولهذا قال : ( ألا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه ) فدل هذا على أن حكم الإقرار باقٍ ، فنحن

نقول إن قصة ماعز ما فيها دليل إطلاقاً على رجوع الإقرار ، ولكن فيها دليل على أنه رجع عن إقامة طلب الحد عليه ، ولهذا إذا جاءنا

رجل يقر بأنه زنى ويطلب إقامة الحد ، ولما هيأنا الآلة لنقيم عليه الحد وآتينا بالحصى لأجل أن نرجمه ، فلما نظر إلى الحصى قال : دعوني

أتوب إلى الله ، ما ذا نقول له ؟ يجب أن ندعه يتوب إلى الله ، لأن الرسول ﷺ قال : ( هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه ) حينئذ ندعه

يتوب فيتوب الله عليه .

وأما لو قال : إنه ما زنى ، فلا يقبل ، لأن هذا الرجل يريد أن يدفع عن نفسه وصفاً ثبت عليه بإقراره .

( وحدث لوطي كزاً ) .

أي : حد اللوطي كحد الزنا : إن كان محصناً رجم حتى الموت ، وإن كان غير محصن جلد وغرب .

اتفق العلماء على تحريم اللواط .

قال في المعني : أجمع أهل العلم على تحريم اللواط ، وقد ذمه الله في كتابه وعاب على من فعله ، وذمه رسول الله ﷺ فقال الله تعالى

( وَلَوْطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ) .

وقد نقل الذهبي الاتفاق على أنه من كبائر الذنوب .

وجريمة اللواط لم يعملها أحد من العالمين قبل قوم لوط ، وقد ذكر الله تعالى السور التي فيها عقوبة اللوطية وما حل بهم من البلاء في عشر

سور من القرآن الكريم .

قال ابن القيم : لم يثبت عنه ﷺ أنه قضى في اللواط بشيء ، لأن هذا لم تكن تعرفه العرب ، ولم يرفع إليه ﷺ ، ولكن ثبت عنه أنه ﷺ

قال : (اقتلوا الفاعل والمفعول به) .

- واختلف العلماء في عقوبة اللواط على أقوال :

**القول الأول :** أنه عقوبته كالزاني ( الرجم إن كان محصناً والجلد لغير المحصن ) .

**قال ابن القيم :** وذهب الحسن ، وعطاء ، وسعيد بن المسيب ، وإبراهيم النخعي ، وقتادة ، والأوزاعي ، والشافعي في ظاهر مذهبه ، والإمام أحمد في الرواية الثانية عنه إلى أن عقوبته وعقوبة الزنا سواء .

أ-قالوا : لأن الله سماه فاحشة (أتأتون الفاحشة) كما سمي الزنا فاحشة في قوله (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً) واشتراكهما في الاسم يدل على اشتراكهما في الحكم .

ب- ولأن كلاهما إيلاج محرم في فرج محرم ، فيعطي حكمه .

**القول الثاني :** أن فيه التعزير .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

قالوا : لأنه معصية من المعاصي لم يُقَدَّر الله ولا رسوله فيه حداً مقدراً فكان فيه التعزير .

**القول الثالث :** أن عقوبته القتل مطلقاً ( محصناً أم غير محصن ) .

وهو رواية عن الإمام أحمد .

**قال ابن القيم :** إنها أصح الروايتين ، وهو مذهب مالك .

**وقال ابن القيم أيضاً :** فذهب أبو بكر الصديق وعلي وخالد بن الوليد وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس وجابر بن زيد وعبد الله بن معمر والزهرري وربيعة الرأي ومالك وإسحاق بن راهوية ... إلى أن عقوبته أغلظ من عقوبة الزنا ، وعقوبته القتل بكل حال ، محصناً كان أو غير محصن لحديث ( مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَغْمَلُ عَمَلٌ لَوْ طُفِقُوا فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ به ) .

قال ابن القيم : إن الإمام أحمد احتج بهذا الحديث .

وقد نقل ابن قدامة ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم وغيرهم إجماع الصحابة على قتله .

قال ابن القيم : اتفق أصحاب رسول الله ﷺ على قتله ، ولم يختلف فيه منهم رجلان ، وإنما اختلفت أقوالهم في صفة قتله ، فظن بعض الناس أن ذلك اختلاف منهم في قتله ، فحكاها مسألة نزاع بين الصحابة رضي الله عنهم ، وهي بينهم مسألة إجماع لا مسألة نزاع .

**والراجح أن عقوبته القتل مطلقاً .**

#### ● واختلف الصحابة في كيفية قتله :

**فقبيل :** يحرق .

وهذا قول أبي بكر وعلي وابن الزبير .

قال ابن القيم: حرق باللوطية أربعة من الخلفاء: أبو بكر الصديق، وعلي، وعبد الرحمن بن الزبير، وهشام بن عبد الملك.

**وقيل :** يجرم بالحجارة حتى الموت .

وهو قول عمر ، وعلي ، وابن عباس .

**وقيل :** يرمى من أعلى بناء في البلد ثم يتبع بالحجارة .

وهو مروي عن أبي بكر ، وابن عباس .

والأظهر أن ذلك راجع إلى اجتهد الإمام ، حسب مصلحة الردع والزجر .

**فائدة :**

من زنى بذات محرم (كعمته أو خالته) فجمهور العلماء أن حكمه حكم الزنا ( يجرم إن كان محصناً، ويجلد ويغرب إن كان غير محصن ) .

استدلوا بالأدلة العامة في حكم الزاني، وأنها تشمل بعمومها من زنا بأجنبية أو بذات محرم .



وذهب بعض العلماء إلى أنه يقتل بكل حال واختاره ابن القيم .  
 لحديث البراء قال ( لقيت خالي أبا بردة ومعه الراية ، فقال : أرسلني رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن أقتله وأخذ ماله ) رواه النسائي وأحمد  
 وفي سنن ابن ماجه من حديث ابن عباس . قال : قال ﷺ ( من وقع على ذات محرم فاقتلوه ) .  
**قال ابن القيم** : إنه مقتضى حكم رسول الله ﷺ .

#### فائدة : ١

عقوبة من وقع على بهيمة : اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :  
**القول الأول** : أنه يعزر ولا حد عليه .  
 وهذا قول الجمهور .  
**قال ابن القيم** : وبه أخذ الشافعي ومالك وأبو حنيفة، وأحمد في رواية فإن ابن عباس رضي الله عنهما أفتى بذلك وهو راوي الحديث .  
 وقال في موضع آخر : أنه يؤدب ولا حد عليه، وهذا قول مالك ، وأبي حنيفة ، والشافعي في أحد قوليه، وهو قول إسحاق .  
 واستدل هؤلاء : أنه لم يصح فيه شيء عن النبي ﷺ ، والعقوبات المقدرة لا بد فيها من دليل مثبت ولا دليل هنا ثابت فلا حد إذا .  
 قال ابن القيم : ومن لم ير عليه حدا قالوا: لم يصح فيه الحديث، ولو صح لقننا به، ولم يحل لنا مخالفته .  
**القول الثاني** : أنه يقتل بكل حال .  
 وهذا مذهب أبي سلمة ابن عبد الرحمن والرواية الثانية عن الإمام أحمد حكى ذلك ابن القيم عنهما . وقال الشافعي إن صح الحديث  
 قلت به .

لحديث (من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوه معها) .  
 وجه الاستدلال من هذا الحديث على هذا القول واضح فإنه ﷺ أمر بقتل من أتى بهيمة وقتل البهيمة معه، وليس فيه تفصيل في الفرق  
 بين المحسن وغيره بل يفيد قتله مطلقاً .  
**القول الثالث** : أن حده حد الزاني ، يجلد إن كان بكراً ويرجم إن كان محصناً .  
 وهو قول الحسن البصري ، وأحد أقوال الشافعي .  
 واستدل هؤلاء بالقياس على الزنى بجامع أن كلا منهما وطء في فرج محرم ليس له فيه شبهة فيكون حده كالزنا .

#### والراجح القول الأول .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذَهَبَ جَمَاهِيرُ الْمُفَقِّهَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَى مَنْ أَتَى بِهَيْمَةً لَكِنَّهُ يُعَزَّرُ ، لِمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ  
 تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَتَى بِهَيْمَةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ . وَمِثْلُ هَذَا لَا يَقُولُهُ إِلَّا عَنْ تَوْقِيفٍ ، وَلِأَنَّ الطَّبْعَ السَّلِيمَ يَأْبَاهُ فَلَمْ يَخْتَجِ إِلَى زَجْرِ بِحَدِّ  
 . وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ قَوْلٌ : إِنَّهُ يُحَدُّ حَدُّ الزَّانِي وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ قَوْلٌ آخَرُ : بِأَنَّهُ يُقْتَلُ مُطْلَقًا مُحْصَنًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُحْصَنٍ .  
**قال الشيخ ابن عثيمين** رحمه الله : فلو أوج الإنسان في بهيمة عزر ، وقتلت البهيمة على أنها حرام جيفة ، فإن كانت البهيمة له فانت  
 عليه ، وإن كانت لغيره وجب عليه أن يضمها لصاحبها .

وقيل إن من أتى بهيمة قتل لحديث ورد في ذلك أن النبي ﷺ قال ( من وجدتموه على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة ) وهذا عام أخذ به  
 بعض أهل العلم ، وقالوا : إن فرج البهيمة لا يحل بحال ، فيكون كاللواط ، ولكن الحديث ضعيف ، ولهذا عدل أهل العلم لما ضعف  
 الحديث عندهم إلى أخف الأمرين ، وهو قتل البهيمة ، وأما الآدمي فلا يقتل ؛ لأن حرمة أعظم ، ولكن يعزر لأن ذلك معصية ،  
 والقاعدة العامة أن التعزير واجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة . ( الشرح الممتع ) .

#### فائدة :

#### ما الحكمة من قتل البهيمة ؟

قال ابن قدامة : واختلف في علة قتلها .

فقيل : إنما قتلت لئلا يعير فاعلها ، ويذكر برؤيتها .

وقيل : لئلا تلد خلقاً مشوهاً .

وقيل : لئلا تؤكل . وإليها أشار ابن عباس في تعليقه . ( المغني ) .

وجاء في تحفة الأحوذى : قيل : لئلا يتوَلَّدَ مِنْهَا حَيَوَانٌ عَلَى صُورَةِ إِنْسَانٍ ، وَقِيلَ : كَرَاهَةً أَنْ يَلْحَقَ صَاحِبُهَا الْحَيَوَانُ فِي الدُّنْيَا لِإِتْقَانِهَا .

( وَإِنْ حَمَلَتْ امْرَأَةٌ لَا زَوْجَ لَهَا ، وَلَا سَيِّدَ لَمْ تُحَدِّ بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ ) .

أي : إذا حملت امرأة لا زوج لها ولا سيد فإنه لا يقام عليها الحد .

وهذا مذهب الحنفية ، والشافعية ، ورجحه الشوكاني .

لحديث ( ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً ) رواه ابن ماجه .

قالوا : والشبهة هنا متحقة من وجوه متعددة :

فيحتمل أنه من وطء إكراه ، والمستكرهة لا حد عليها .

ويحتمل أنه من وطء رجل واقعها في نوم وهي ثقيلة النوم .

ويحتمل أنه من وطء شبهة .

ويحتمل أنه حصل الحبل بإدخال ماء الرجل في فرجها إما بفعلها أو بفعل غيرها .

وذهب بعض العلماء : إلى إقامة حد الزنا بالحبل بشرط أن لا تدع شبهة موجبة لدرء الحد كدعوى أنها مكروهة .

وهذا قول عمر ، وهو مذهب مالك .

لقول عمر ( وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَلَى مَنْ رَأَى ، إِذَا أُخْصِنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، إِذَا قَامَتْ الْبَيِّنَةُ ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ ) .

فجعل عمر مجرد وجود الحمل موجباً لإقامة حد الزنا كإيجابه بالبينة أو الاعتراف .

قال ابن القيم : وقد حكم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب والصحابة معه برجم المرأة التي ظهر بها حمل ولا زوج لها ولا سيد .

ولأن وجود الحمل أمانة ظاهرة على الزنا أظهر من دلالة البينة ، وما يتطرق إلى دلالة الحمل يتطرق مثله إلى دلالة البينة وأكثر .

## بَابُ هَمِّ الْقَذْفِ

تعريفه :

لغة : الرمي .

واصطلاحاً : الرمي بالزنا وباللواط ونحوه مثل قول : يا زاني ، يا لوطي .

( وهي حرَامٌ ) .

أي : أن القذف حرام ومن كبائر الذنوب .

قال تعالى (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) .

وقال تعالى (إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) .

قال السعدي رحمه الله : ذكر الله تعالى الوعيد الشديد على رمي المحصنات فقال : (إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ) أي: العفاف عن

الفجور (الغافلات) التي لم يخطر ذلك بقلوبهن (الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) واللعة لا تكون إلا على ذنب كبير .

وأكد اللعة بأنها متواصلة عليهم في الدارين (وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) وهذا زيادة على اللعة، أبعدهم عن رحمته، وأحل بهم شدة نقمته .

وقال ﷺ ( اجتنبوا السبع الموبقات : ... وذكر منها : وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات ) متفق عليه .

وقال ابن قدامة : وهو محرم بإجماع الأمة .

فائدة :

الحكمة من مشروعية حد القذف :

أولاً : منع الترامي بالفاحشة.

ثانياً : صيانة أعراض الناس عن الانتهاك ، وحماية سمعتهم من التدنيس.

ثالثاً : لئلا تحصل عداوات وبغضاء ، وربما تحصل حروب بسبب الاعتداء على العرض وتدنيسه.

رابعاً : تنزيه الرأي العام من أن يسري فيه هذا القول ، ويسمعه الناس بآذانهم.

خامساً : منع إشاعة الفاحشة في المؤمنين ، فإن كثرة الترامي بها ، وكثرة سماعها ، وسهولة قولها ، يجريئ السفهاء على ارتكابها.

﴿ وَإِذَا قُضِيَ إِلَيْكَ الْأَمْرُ فَلْيَضْحَكُوا وَلَا تَبْكُوا وَلَا يَكُنْ لِلنَّاسِ حِزْبٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا تَبْكُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُكْفَرُونَ ﴾

هذا حد القذف : إذا قذف المكلف المختار محصناً جلد ثمانين جلدة إن كان حراً .

والدليل قوله تعالى ( وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمِحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ) .

فتضمنت هذه الآية ثلاثة أحكام في القاذف :

الأول : جلده ثمانين جلدة .

الثاني : رد شهادته أبداً .

الثالث : فسقه .

قال ابن كثير : فأوجب على القاذف إذا لم يقيم البينة على صحة ما قال ثلاثة أحكام: أحدها: أن يُجلد ثمانين جلدة، الثاني : أنه ترد شهادته أبداً ، الثالث : أن يكون فاسقاً ليس بعدل لا عند الله ، ولا عند الناس . ( التفسير ) .

في قوله تعالى (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ...) هذا الاستثناء يرفع الحكم الأخير، ولا شك في ذلك، وهو الفسق ، فإذا تابوا زال عنهم وصف الفسق إلى العدالة ، وهل يرجع الاستثناء إلى ما قبل الأخير وهو أنه إذا تاب قبلت شهادته ؟ فيه تفصيل :

○ إذا أقيم عليه الحد ولم يتب فإنه لا تقبل شهادته .

○ وأما بعد توبته ، فقد اختلف العلماء على قولين :

القول الأول : لا تقبل شهادة المحدود في قذف ولو تاب .

وهذا قول أبي حنيفة .

أ- واستدلوا بقوله تعالى (وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا .. ) .

وجه الدلالة : بأن الله أبد المنع من قبول شهادتهم ، وحكم عليهم بالفسق ، ثم استثنى التائبين من الفاسقين ، وبقي المنع من قبول الشهادة على إطلاقه وتأبيده .

ب- ولأن رد شهادة القاذف ولو تاب عقوبة من تمام الحد ، فلا تسقط هذه العقوبة بالتوبة .

القول الثاني : قبول شهادة القاذف إذا تاب .

وهذا قول الشافعي وأحمد ومالك .

أ- واستدلوا بالاستثناء في آية القذف وهو قوله تعالى ( ... إلا الذين تابوا .. ) عائد إلى الجملتين المتعاطفتين قبله في قوله تعالى (وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ) .

ب- ولأن الصحابة قبلوا شهادة القاذف كما ذكر ذلك ابن القيم .

ج- وقال ابن القيم : وأعظم موانع الشهادة : الكفر والسحر وقتل النفس وعقوق الوالدين والزنا ، ولو تاب من هذه الأشياء قبلت اتفاقاً ، والتائب من القذف أولى بالقبول .

د- ولعموم قوله ﷺ ( التائب من الذنب كمن لا ذنب له ) .

هـ - أنه ورد عن عمر ﷺ أنه قال لمن قذفوا المغيرة بن شعبة بعد ما جلدهم الحد، قال: (من تاب قبلت شهادته). رواه البخاري تعليقاً

مجزوماً به

وتوبته: أن يكذب نفسه في اتهام المقدوف بالزنى، ولهذا جاء لفظ عمر عند ابن جرير: (من كذب نفسه قبلت شهادته) فإذا تاب القاذف واستقام قُبِلَت شهادته ، كغيره من المسلمين العدول .

وهذا القول هو الصحيح .

#### فائدة : ١

لا فرق بين أن يكون القاذف أو المقدوف رجلاً أو امرأة.

قال الحافظ ابن حجر : وقد انعقد الإجماع على أن حكم قذف المحصن من الرجال حكم قذف المحصنة من النساء .

فإن قيل : ما الحكمة من ذكر المحصنات في الآية وكذلك في الحديث ؟

ف قيل : إنما ذكر النساء دون الرجال لأن قذفهن أكثر وأشنع.

قال ابن جزى رحمه الله : والمحصنات يراد بهن هنا العفاف من النساء ، وخصهن بالذكر لأن قذفهن أكثر وأشنع من قذف الرجال ، ودخل الرجال في ذلك بالمعنى ، إذ لا فرق بينهم ، وأجمع العلماء على أن حكم الرجال والنساء هنا واحد .

وقيل : المراد بالمحصنات في الآية (الأنفس المحصنات) ؛ فتعم بذلك الرجال والنساء.

وقيل : تخصيص النساء هنا لخصوص الواقعة ، ومراعاة قصة كانت سبب نزول الآية ، ثم يكون الحكم بالعلة الجامعة والمعنى المشترك الذي يمنع تخصيص النساء دون الرجال.

#### فائدة : ٢

قوله ( قَذَفَ الْمُكَلَّفُ ) يشترط في القاذف : التكليف وهو البالغ العاقل المختار (سواء كان ذكراً أو أنثى) فلو أن امرأة قذفت رجلاً فإنه يقام عليها الحد .

أ- ودليل ذلك قواعد الشريعة المأخوذة من النصوص العامة ، كحديث ( رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ) .

ب- وحديث ( إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أَقْتِي الْخَطَا وَالْيَسْتِيَانِ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ ) .

ج- ولأن القذف جنائية، وفعل الصبي والمجنون لا يوصف بأنه جنائية.

د- فإذا كان القاذف صبيّاً أو مجنوناً أو مكرهاً فلا حد عليه، لأن العقل مدار التكليف ومناطه، والمجنون لا يعتد بكلامه، فلا يؤثر قذفه، فإن كان الصبي مرافقاً بحيث يؤدي قذفه فإنه يعزر تعزيراً مناسباً، لكن لا يُحد ما دام أنه لم يبلغ .

#### فائدة : ٣

قوله ( قَذَفَ الْمُكَلَّفُ مُحْصَنًا ) المحصن هنا : الحر البالغ المسلم العاقل العفيف .

فإذا قذف المكلف : حرّاً بالغاً عاقلاً عفيفاً جلد ٨٠ جلدة .

الحر : فلو قذف عبداً فلا حد عليه .

لأن الإحصان يطلق على الحرية كما في قوله تعالى (فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) أي : الحرائر ، فالرقيق ليس محصناً بهذا المعنى على قول الجمهور .

فجمهور العلماء يرون اشتراط الحرية في المقدوف لإقامة الحد على القاذف.

قال القرطبي : وأجمع العلماء على أن الحر لا يجلد للعبد إذا افترى عليه لتباين مرتبتهما .

عن أبي هريرة قال : قال ﷺ ( من قذف مملوكه وهو بريء مما قال، جلد يوم القيامة، إلا أن يكون كما قال ) .

وجه الدلالة : إنه لو وجب الجلد على السيد في قذف عبده في الدنيا لذكره ﷺ؛ كما ذكر الجلد في الآخرة، وإنما خص الجلد بالآخرة تمييزاً للأحرار عن المملوكين في الدنيا، أما في الآخرة فإن ملكهم يزول ويتكافون في الحدود، ويقتص لكل منهم إلا أن يعفو، ولا مفاضلة حينئذ إلا بالتقوى.

**قال النووي** معلقاً على هذا الحديث : فيه إشارة إلى أنه لا حد على قاذف العبد في الدنيا، وهذا مجمع عليه، ولكن يعزر قاذفه؛ لأن العبد ليس بمحصن فيه، سواء من هو كامل الرق أو فيه شائبة حرية .

ومن المعقول : أن حرمة العبد ناقصة نقصاً أوجب الرق ، كالكافر فكل نقص منع أن يقتل به الحر المسلم منع أن يحد في القذف .

ولأن كل عبد قد منعه نقص الرق أن تؤخذ بنفسه نفس الحر، فكان أولى المنع من أن يؤخذ بعرضه عرض الحر .

وقالت الظاهرية : يقام الحد على قاذف العبد .

لعموم قوله ﷺ ( إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام ) ولم يفرق في ذلك بين الحر والعبد .

**البالغ** : بأن يكون المقذوف بالغاً ، فإن كان صبياً لم يجب الحد على القاذف وإنما يعزر .

لأن زنا الصبي لا يوجب عليه الحد فلا يجب الحد بالقذف كزنا المجنون .

**وقيل** : لا يشترط البلوغ ، وهذا قول مالك ، لأنه حر عاقل عفيف يتغير بهذا القول الممكن صدقه فأشبهه الكبير .

**والأول أظهر** ، وهو أن من قذف غير بالغ لا يحد، ولكنه يعزر .

**المسلم** : فالكافر ليس بمحصن ، فمن أشرك بالله فلا حد على قاذفه على قول الجمهور .

أ- لقوله تعالى ( إِنَّ الَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ) .

ب- وأنه لا يتورع عن الزنا ، إذ ليس هناك ما يردعه عن ارتكاب الفاحشة .

ج- ولأن عرض الكافر لا حرمة له ، كالفاسق المعلن لا حرمة لعرضه ، بل الكافر أولى ، لزيادة الكفر على المعلن بالفسق ، فلو قذف كافراً فلا حد عليه .

**العاقل** : بأن يكون المقذوف عاقلاً ، فإن كان مجنوناً لم يجب الحد على القاذف ولكنه يعزر .

**العفيف** : أي : أن يكون عفيفاً عن الزنا لقوله تعالى ( وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ) أي: العفيفات عن الزنا، وقال تعالى (وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا ) أي : عفت .

فمن قذف المعروف بفجوره أو المشتهر بالعبث والمجون فلا يحد ، لأن القذف إنما شرع لحفظ كرامة الإنسان الفاضل ، ولا كرامة للفاسق الماجن ، لكن كما سبق في قذف غير المحصن التعزير .

أمثلة : مكلف قذف صغيراً فلا حد عليه ، امرأة بالغة قذفت رجلاً بالغاً فإنه يقام عليها الحد ، حر قذف عبداً فلا يقام عليه الحد ، مكلف عاقل قذف مجنوناً فلا يقام عليه الحد .

قوله ( وَإِنْ كَانَ عَبْدٌ أُرْتَعِنَ ) أي : وإن كان عبداً جلد أرتعين .

وهذا قول جمهور العلماء : أن العبد إذا قذف حرّاً جلد ٤٠ .

**قال الشنقيطي** : اعلم أن جمهور العلماء على أن العبد إذا قذف حرّاً يُجلد أرتعين؛ لأنه حدٌ يتشطر بالرق كحد الرقي .

**وذهب بعض العلماء** : أن حد المملوك إذا قذف حرّاً ثمانون جلدة كحد الحر .

وهذا قول ابن مسعود ، واختاره ابن حزم .

لعموم الآية ( وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ) .

ورجحه الشنقيطي فقال : أظهر القولين عندي دليلاً : أن العبد إذا قذف حرّاً جلد ثمانين لا أرتعين، وإن كان مخالفاً لجمهور أهل العلم، وإنما استظهرنا جلده ثمانين .

لأن العبد داخل في عموم ( فاجلدوهم ثمانين جلدة ) ولا يمكن إخراجهُ من هذا العموم ، إلا بدليل ولم يرد دليل يخرج العبد من هذا العموم ، لا من كتاب ، ولا من سنّة ، ولا من قياس ، وإنما ورد النص على تشطير الحد عن الأمة في حد الرقي وأحق العلماء بها العبد بجامع الرقي ، والرقي غير القذف .

أما القذف فلم يرد فيه نص ولا قياس في خصوصه .

وَأَمَّا قِيَاسُ الْقَذْفِ عَلَى الزَّيْنِ فَهُوَ قِيَاسٌ مَعَ وُجُودِ الْفَارِقِ ؛ لِأَنَّ الْقَذْفَ جَنَائِيَّةٌ عَلَى عِزِّهِ إِنْسَانٍ مُعَيَّنٍ ، وَالزُّدْعُ عَنِ الْأَعْرَاضِ حَقٌّ لِلْأَدَمِيِّ فَيُزْدَعُ الْعَبْدُ كَمَا يُزْدَعُ الْحُرُّ ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى . ( أضواء البيان ) .

### ( وهو حق للمقدوف ) .

أي : أن حد القذف حق للمخلوق وليس حقاً لله .

وهذا قول المالكية والشافعية واختاره ابن تيمية ، وهذا الراجح .

قال ابن قدامة : ويعتبر لإقامة الحد [حد القذف] مطالبة المقدوف ، لأنه حق له فلا يستوفى قبل طلبه ، كسائر حقوقه...

فلو طلب [يعني : إقامة الحد] ثم عفا عن الحد ، سقط ، وبهذا قال الشافعي .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه من حقوق الله .

وهذا قول الحنفية ورجحه ابن حزم .

### ● فائدة الخلاف :

إذا قلنا إنه حق للمقدوف ترتب عليه عدة أمور :

أولاً : أنه يسقط بعفوه .

ثانياً : أنه لا يقام عليه الحد حتى يطالب به .

ثالثاً : ولا يقام للولد على والده ، وهذا المذهب قال ابن قدامة : مبيناً العلة : ولنا أنه عقوبة تجب حقاً لأدمي ، فلا يجب للولد على الوالد كالقصاص .

وذهب بعض العلماء إلى أنه يقام عليه الحد واختاره ابن المنذر لعموم الآية .

وإذا قلنا إنه حق لله ترتب عليه :

أولاً : لا يسقط بالعفو إذا بلغ الإمام .

ثانياً : يقام عليه الحد بدون طلب .

### فائدة :

يسقط حد القذف عن القاذف في عدة حالات :

الأولى : أن يأتي بأربعة شهود فيشهدون على المقدوف بأنه زنى ، لقوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) .

الثانية : أن يقر المقدوف على نفسه بالزنى ، باتفاق العلماء . ( المغني ) .

الثالثة : إذا كان القاذف هو الزوج وقد قذف زوجته ، فله أن يسقط الحد عن نفسه باللعان ، لقوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ \* وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ) .

ولما قذف هلال بن أمية امرأته لآعن النبي ﷺ بينهما ولم يجد هلالاً حد القذف . رواه مسلم .

الرابعة : أن يعفو المقدوف عن حقه ، ولا يطالب بإقامة الحد على القاذف .

( وَصَرِيحُ الْقَذْفِ: يَا زَانٍ، يَا لَوْطِيٍّ وَخَوُّهُ، وَكِنَايَتُهُ: يَا قَحْبَةَ، يَا فَاجِرَةً، يَا خَبِيئَةً، فَصَحَّتْ زَوْجُكِ، أَوْ نَكَسَتْ رَأْسَهُ ، وَإِنْ فُسِّرَهُ بِغَيْرِ الْقَذْفِ قِيلَ ) .

الألفاظ التي يقذف بها نوعان : صريحة ، وكنائية.

أما اللفظ الصريح ، فهو الذي لا يفهم منه إلا القذف بالزنى أو اللواط ، ولا يقبل من القاذف أن يدعي أنه أراد به معنى آخر غير القذف.

مثاله : يا زاني ، زنيته ، زنيته ، يا لوطي .

ولا يقبل منه إذا قال : أردت بقولي له : "يا لوطي" أنه على دين لوط عليه السلام ، أو أنه يعمل عمل قومه إلا إتيان الفاحشة ، لأن هذا اللفظ "يا لوطي" لا يفهم منه عند الإطلاق إلا القذف بالفاحشة.

قال في الروض المربع : وصريح القذف قول: يا زاني يا لوطي ونحوه ، كـ يا عاهر أو قد زנית أو زنى فرجك ويا منيوك ويا منيوك إن لم يفسره بفعل زوج أو سيد .

وأما الكناية .

فهو اللفظ الذي يحتمل أن يكون قذفاً ، ويحتمل غير ذلك احتمالاً قوياً.

فهذا يُسأل القاذف عما أراد ويجب عليه أن يصدق ، لأن إقامة الحد عليه في الدنيا أهون عليه من عقوبته في الآخرة، فإن قال : أردت القذف ، فهو قذف ، وإن قال : أردت غير القذف ، فلا حد عليه ، ولكن يعزر لسبه الناس.

مثال ذلك : يا خبيث ، يا خبيثة ، يا فاجر ، يا فاجرة...

وينبغي أن يُعلم أنه يرجع في معاني الألفاظ إلى العرف ، وذلك يختلف باختلاف البلاد والأزمان ، فقد يكون اللفظ كناية عند قوم ، صريحاً عند آخرين ، فيجب أن يراعى ذلك.

( وَإِنْ قَذَفَ أَهْلٌ بَلَدًا ، أَوْ جَمَاعَةٌ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُمْ الزَّنا عَادَةً عُزِّرَ ) .

أي : إن قذف أهل بلد أو جماعة لا يتصور منهم الزنا ، فإنه لا يجد ولكنه يعزر .

لأنه لا عار عليهم به ، للقطع بكذبه .

( وَيَسْقُطُ حَدُّ الْقَذْفِ بِالْعَفْوِ ، وَلَا يُسْتَوْفَى بِذَوْنِ الطَّلَبِ ) .

لأنه حق للمقذوف .

قال ابن تيمية : فإذا رمى الحر محصناً بالزنا واللواط : فعليه حد القذف ، وهو ثمانون جلدة.

وإن رماه بغير ذلك : عوقب تعزيراً.

وهذا الحد يستحقه المقذوف: فلا يُستوفى ، إلا بطلبه؛ باتفاق الفقهاء . ( المجموع ) .

– قوله ( ويسقط حد القذف بالعفو ) ظاهر كلامه ولو كان بعد رفعه إلى الإمام أو الحاكم؛ لأنه حق محض للمقذوف، بخلاف السرقة فإن الرجل لو سرق ماله فإن له أن لا يطالب السارق، والإمام لا يتعرض للسارق ما دام المسروق منه لم يطالبه، ولكن إذا رفع الأمر إلى ولي الأمر فإنه لا يملك إسقاطه ، والفرق بينهما ظاهر؛ لأن السرقة فيها شائتان: شائبة حق الأدي وهو ضمان المال، وشائبة قطع اليد وهو حق الله عز وجل، فلهذا صار بَيِّنٌ بَيِّنٌ، فإن رُفِعَ إلى القاضي لم يملك المسروق منه إسقاطه، وإن لم يُرْفَعْ فله أن لا يطالب. (الشرح الممتع) .

فائدة : ١

قذف عائشة كفر بالاتفاق .

قال الإمام النووي رحمه الله : براءة عائشة رضي الله عنها من الإفك وهي براءة قطعية بنص القرآن العزيز فلو تشكك فيها إنسان والعياذ بالله صار كافراً مرتداً بإجماع المسلمين .

وقال ابن القيم رحمه الله : واتفقت الأمة على كفر قاذفها .

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره : أجمع العلماء رحمهم الله قاطبة على أن من سبها بعد هذا ورمأها به بعد هذا الذي ذكر في هذه الآية فإنه كافر لأنه معاند للقرآن .

وقال بدر الدين الزركشي : فمن قذفها فقد كفر لتصريح القرآن الكريم ببراءتها .

فائدة : ٢

قال المرادوي الحنبلي : من تاب من الزنى ، ثم قُذِفَ : حُدَّ قاذفه ، على الصحيح من المذهب . ( الإنصاف ) .

### فائدة : ٣

هل جلد النبي ﷺ من تكلم في عائشة في قصة الإفك ؟

قال ابن القيم : وَلَمَّا جَاءَ الْوَحْيُ بِرَاءَتِهَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْ صَرَخَ بِالْإِفْكِ فَخَدَّوْا ثَمَانِينَ ثَمَانِينَ وَلَمْ يَخُذْ الْحَبِيبُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِيٍّ مَعَ أَنَّهُ رَأْسُ أَهْلِ الْإِفْكِ .

فَقِيلَ : لَأَنَ الْخُدُودَ تَخْفِيفٌ عَنْ أَهْلِهَا وَكَفَارَةٌ ، وَالْحَبِيبُ لَيْسَ أَهْلًا لِذَلِكَ ، وَقَدْ وَعَدَهُ اللَّهُ بِالْعَذَابِ الْعَظِيمِ فِي الْآخِرَةِ فَيَكْفِيهِ ذَلِكَ عَنِ الْخُدُودِ .

وَقِيلَ : بَلْ كَانَ يَسْتَوْشِي الْحَدِيثَ وَيَجْمَعُهُ وَيُحْكِيهِ وَيُخْرِجُهُ فِي قَوْلِهِ مَنْ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ .

وَقِيلَ : الْحَدُّ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ أَوْ بِبَيِّنَةٍ وَهُوَ لَمْ يَقَرَّ بِالْقَذْفِ وَلَا شَهِدَ بِهِ عَلَيْهِ أَحَدٌ فَإِنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يَذْكُرُهُ بَيْنَ أَصْحَابِهِ وَلَمْ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ يَذْكُرُهُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ .

وَقِيلَ : حَدُّ الْقَذْفِ حَقٌّ الْأَدَمِيِّ لَا يُسْتَوْفَى إِلَّا بِمُطَالَبَتِهِ وَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ فَلَا بُدَّ مِنْ مُطَالَبَةِ الْمَقْذُوفِ وَعَائِشَةُ لَمْ تُطَالَبْ بِهِ ابْنُ أَبِيٍّ .

وَقِيلَ : بَلْ تَرَكَ حَدَّهُ لِمَصْلَحَةٍ هِيَ أَعْظَمُ مِنْ إِقَامَتِهِ كَمَا تَرَكَ قَتْلَهُ مَعَ ظُهُورِ نِفَاقِهِ وَتَكَلُّمِهِ بِمَا يُوجِبُ قَتْلَهُ مِرَارًا وَهِيَ تَأْلِيفُ قَوْمِهِ وَعَدَمُ تَنْفِيرِهِمْ عَنِ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ كَانَ مُطَاعًا فِيهِمْ رَئِيسًا عَلَيْهِمْ فَلَمْ تُؤْمَرْ بِإِثَارَةِ الْفِتْنَةِ فِي حَدِّهِ وَلَعَلَّهُ تَرَكَ هَذِهِ الْوُجُوهُ كُلَّهَا .

فَجَلَدَ مَسْطَحَ ابْنِ أَثَاثَةَ ، وَحَمَنَةَ بِنْتَ جَحْشٍ ، وَحَسَانَ بْنَ ثَابِتٍ ، وَهَؤُلَاءِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الصَّادِقِينَ تَطْهِيرًا لَهُمْ وَتَكْفِيرًا . وَتَرَكَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ أَبِيٍّ ؛ إِذَا: فَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ ذَاكَ .

والحافظ ابن حجر يقف على هذه الوجوه من الحكمة التي أبداهها ابن القيم في ترك حد عبد الله ابن أبي فيتعقبه بأن الرواية قد وردت بإقامة الحد على عبد الله ابن أبي فيقول : وأبدى صاحب (الهدى) الحكمة في ترك الحد على عبد الله ابن أبي، وفاته أنه ورد ذكره أيضاً فيمن أقيم عليه الحد، ووقع ذلك في رواية أبي أويس عن الحسن بن زيد عن عبد الله ابن أبي بكر أخرجه الحاكم في (الإكليل) .

### فائدة : ٤

قال ابن قدامة : وإذا قال الرجل يا ولد الزنى ، أو يا ابن الزانية: فهو قاذف لأمه.

فإن كانت حية : فهو قاذف لها دونه ، لأن الحق لها.

ويعتبر فيها شروط الإحصان، لأنها المقدوفة.

وإن كانت أمه ميتة : فالقذف له؛ لأنه قدح في نسبه . ( الكافي ) .

### بَابُ هَذَا السَّكْرِ

الخمر لغة : ما خامر العقل وستره ، وسمي بذلك لأنها تغطي العقل وتستره .

وهو يطلق على كل ما أسكر العقل من عصير كل شيء أو نقيعه ، سواء كان من العنب أم التمر أم غيرها .

فالخمر : اسم لكل ما أسكر العقل، أي: خامره وستره وغطاه على سبيل اللذة والنشوة والطرب، قال ﷺ (كل مسكر خمر).

### فائدة : ١

لماذا سميت الخمر خمرًا ؟

ذكر علماء اللغة في ذلك خلافاً على أقوال ثلاثة :

الأول: سميت خمرًا لأنها تغطي حتى تدرك أي حتى تغلي.

حكاه النووي ، والقرطبي ، والحافظ بن حجر ، والرازي ، وعزاه لابن الأعرابي .

الثاني: أنها لما كانت تستر العقل وتغطيه سميت بذلك.

حكاه القرطبي ، والحافظ بن حجر ، والفيروز آبادي ، والنووي ، وعزاه للكسائي .

الثالث: سميت خمرًا لأنها تخامر العقل أي تخالطه.



حكاه الفيروز آبادي ، والقرطبي ، وابن حجر ، والنووي ، وعزاه لابن الأنباري.

وهذه المعاني الثلاثة يجدها الناظر متقاربة بل هي متشابهة لأن أصلها الستر فلا مانع إذا أن تكون سميت الخمر خمرًا لهذه الأمور الثلاثة ولا منافاة .

وهذا هو ما جنح إليه جمع منهم العلامة القرطبي إذ قال : فالمعاني الثلاثة متقاربة، فالخمر تركت، وخمرت حتى أدركت ثم خالطت العقل، ثم خمرته والأصل الستر .

ومنهم الحفاظ بن حجر إذ قال بعد حكايته: ولا مانع من صحة هذه الأقوال كلها لثبوتها عن أهل اللغة وأهل المعرفة باللسان .

قال ابن عبد البر: الأوجه كلها موجودة في الخمرة، لأنها تركت حتى أدركت وسكنت فإذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطيه. (الحدود عند ابن القيم) .

### « وهو محرم » .

أجمع العلماء على تحريم شرب الخمر .

قال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٩٠) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ) .

عَنِ ابْنِ عُمرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ ) ق .

عَنِ ابْنِ عُمرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ) ق .

وفي رواية ( كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ ) م .

وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ ( سِئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ فَقَالَ : كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ ) ق .

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال ( لَا يَنْزِي الرَّابِي حِينَ يَنْزِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ ) متفق عليه .

عَنْ جَابِرٍ . قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ( كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ إِنَّ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَهْدًا لِمَنْ يَشْرَبُ الْمُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طَبِئَةِ الْحَبَالِ) . قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا طَبِئَةُ الْحَبَالِ قَالَ (عَرِقَ أَهْلُ النَّارِ أَوْ غَضَارَةُ أَهْلِ النَّارِ) رواه مسلم .

عَنْ أَنَسٍ قَالَ (كُنْتُ سَاقِي الْقَوْمِ يَوْمَ حُرِّمَتِ الْخَمْرُ فِي بَيْتِ أَبِي طَلْحَةَ وَمَا شَرَابُهُمْ إِلَّا الْفَضِيخُ الْبُسْرُ وَالْتَمَرُ . فَإِذَا مُنَادٍ يُنَادِي : أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ - قَالَ - فَجَرْتُ فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ اخْرُجْ فَأَهْرِقْهَا . فَهَرَقْتُهَا فَقَالُوا أَوْ قَالَ بَعْضُهُمْ قُبُلَ فُلَانٍ قُبُلَ فُلَانٍ وَهِيَ فِي بُطُونِهِمْ - قَالَ فَلَا أَدْرِي هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ - فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) متفق عليه .

عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ ( لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ ، وَشَارِبَهَا ، وَسَاقِيَهَا ، وَبَائِعَهَا ، وَمُبْتَاعَهَا ، وَعَاصِرَهَا ، وَمُعْتَصِرَهَا ، وَخَامِلَهَا ، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ ) رواه أبو داود .

وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ ( إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنزِيرِ وَالْأَصْنَامِ ) متفق عليه .

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ قَالَ « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعْرِضُ بِالْخَمْرِ وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيُنْزِلُ فِيهَا أَمْرًا فَمَنْ كَانَ عَنْدهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِيعْهُ وَلْيَنْتَفِعْ بِهِ » . قَالَ فَمَا لَبِثْنَا إِلَّا بَسِيرًا حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرَبُ وَلَا يَبِيعُ . قَالَ فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عَنْدهُ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ فَسَفَكُوهَا ) رواه مسلم .

قال النووي : قَوْلُهُ ﷺ ( فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ ) أَيْ : أَدْرَكَتْهُ حَيًّا وَبَلَعَتْهُ ، وَالْمُرَادُ بِالْآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ) .

وعن أبي مَالِكٍ الْأَشْجَرِيِّ . أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( لَيْشْرَبَنَّ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يُسْمُونَهَا بِعَرِّ اسْمِهَا ) رواه أبو داود .

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَا أَشْكُرُ كَثِيرُهُ ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ ) رواه أبو داود .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مُدْمِنُ الْخَمْرِ كَعَابِدٍ وَتَنَ ) رواه ابن ماجه .

وعن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال ( لا يدخل الجنة مُدمن خمر ) رواه ابن ماجه .  
وعن عبد الله بن عمرو قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ شَرِبَ الْخُمْرَ وَسَكَرَ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا وَإِنْ مَاتَ دَخَلَ النَّارَ فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ عَادَ فَشَرِبَ فَسَكَرَ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا فَإِنْ مَاتَ دَخَلَ النَّارَ فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ عَادَ فَشَرِبَ فَسَكَرَ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا فَإِنْ مَاتَ دَخَلَ النَّارَ فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ عَادَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ رَدْعَةِ الْحَبَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا رَدْعَةُ الْحَبَالِ قَالَ غُصَارَةُ أَهْلِ النَّارِ ) رواه ابن ماجه .  
وليس معنى عدم قبول الصلاة أنها غير صحيحة ، أو أنه يترك الصلاة ، بل المعنى أنه لا يثاب عليها . فتكون فائدته من الصلاة أنه يرى ذمته ، ولا يعاقب على تركها .

**قال النووي :** وَأَمَّا عَدَمُ قُبُولِ صَلَاتِهِ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا ثَوَابَ لَهُ فِيهَا وَإِنْ كَانَتْ مُجَرَّثَةً فِي سُقُوطِ الْفَرَضِ عَنْهُ ، وَلَا يَخْتِاجُ مَعَهَا إِلَى إِعَادَةِ .

**قال القرطبي :** لا خلاف بين علماء المسلمين أن سورة المائدة نزلت بتحريم الخمر .

#### فائدة : ١

اختلف العلماء رحمهم الله في تحديد السنة التي حرمت فيها الخمر :

**ف قيل :** في السنة الثالثة بعد غزوة أحد .

وهذا القول هو أشهر أقوال أهل العلم في المسألة .

**وقيل :** عام الفتح في السنة الثامنة . وقيل : غير ذلك من الأقوال .

**قال القرطبي** رحمه الله : وَأَمَّا الْخُمْرُ فَكَانَتْ لَمْ تُحَرِّمْ بَعْدُ ، وَإِنَّمَا نَزَلَ تَحْرِيمُهَا فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ بَعْدَ وَقْعَةِ أُحُدٍ ، وَكَانَتْ وَقْعَةُ أُحُدٍ فِي شَوَّالِ سَنَةِ ثَلَاثٍ مِنَ الْهِجْرَةِ . ( التفسير ) .

**وقال شيخ الإسلام ابن تيمية :** "وكان تحريمها [يعني : الخمر] بعد غزوة أحد في السنة الثالثة من الهجرة .

**وقال ابن عاشور :** والمشهور أن الخمر حرمت سنة ثلاث من الهجرة بعد وقعة أحد .

#### فائدة : ٢

وقد جاء تحريم الخمر في القرآن الكريم متدرجاً في ثلاث مراحل .

وكان الناس يشربونها حين هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة فكثر سؤال الناس عن حكمها .

فأنزل الله سبحانه وتعالى قوله تعالى (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا).

ثم جاءت المرحلة الثانية فحرم شرها عن الدخول في الصلاة .

قال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ) .

ثم جاءت المرحلة الثالثة والقاطعة وفيها نزل حكم الله سبحانه وتعالى بتحريم الخمر نهائياً فقال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ) .

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، قَالَ : لَمَّا نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ قَالَ عُمَرُ : اللَّهُمَّ بَيِّنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتٍ شِفَاءً ، فَنَزَلَتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ) الْآيَةُ ، قَالَ : فَدُعِيَ عُمَرُ فَقُرِئَتْ عَلَيْهِ ، قَالَ : اللَّهُمَّ بَيِّنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتٍ شِفَاءً ، فَنَزَلَتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي النَّسَاءِ ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ) فَكَانَ مُنَادِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ يُنَادِي : أَلَا لَا يَقْرَبَنَّ الصَّلَاةَ سَكَرَانُ ، فَدُعِيَ عُمَرُ فَقُرِئَتْ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ بَيِّنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتٍ شِفَاءً ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ( فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُوْنَ ) قَالَ عُمَرُ : انْتَهَيْنَا .

( إِذَا شَرِبَهُ الْإِنْسَانُ مُخْتَارًا هَالِكًا أَنْ كَثِيرُهُ يَسْكُرُ هَمَلَيْنِ الْهَمْزُ ، ثَمَانُونَ جَلْدَةً مَعَ الْكُفْرِ ، وَالْأَرْبَعُونَ مَعَ الْإِسْلَامِ ) .

أي : عقوبة شرب الخمر حد ، مقدارها ٨٠ جلدة .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

**قال ابن قدامة :** إحداهما : أنه ثمانون ، وبهذا قال مالك ، والثوري ، وأبو حنيفة ومن تبعهم .  
لحديث أنس ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ ، فَجَلَدَهُ بِخَمْسِينَ نَحْوَ أَرْبَعِينَ ، قَالَ : وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ : أَحْفُ الْخُدُودِ ثَمَانُونَ ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ  
**وجه الدلالة :** أن هذا الأثر نص صريح في أن الصحابة وافقوا عمر وأجمعوا على أن عقوبة الشارب ثمانون جلدة .  
**قال الصنعاني** مبيناً وجه الاستدلال لهم : قالوا : لقيام الإجماع عليه في عهد عمر فإنه لم ينكر عليه أحد .  
**قال ابن قدامة :** لإجماع الصحابة .

**وذهب بعض العلماء :** الحد أربعون ، وأن الزيادة على الأربعين إلى الثمانين تعزيرية .  
وهذا مذهب الشافعي ، وهو قول داود ، ورجحه ابن تيمية وابن القيم .  
**قال ابن قدامة :** والرواية الثانية أن الحد أربعون ، وهو اختيار أبي بكر ومذهب الشافعي .  
**وقال النووي :** ... فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ وَآخَرُونَ : حَدَهُ أَرْبَعُونَ ، قَالَ الشَّافِعِيُّ ﷺ : وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَبْلُغَ بِهِ ثَمَانِينَ ، وَتَكُونَ الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ تَعْزِيرَاتٌ عَلَى تَسْبِيهِ فِي إِزَالَةِ عَقْلِهِ .  
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : وهذا أوجه القولين .

أ-لحديث أنس السابق ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ ، فَجَلَدَهُ بِخَمْسِينَ نَحْوَ أَرْبَعِينَ ، قَالَ : وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ ) .  
أ- ولحديث علي قال ( جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ ، وَأَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ ، وَعُمَرُ ثَمَانِينَ ، وَكُلُّ سَنَةٍ ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ ) .  
**قال ابن قدامة :** وَفَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ حُجَّةً لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ بِفِعْلٍ غَيْرِهِ ، وَلَا يَنْتَقِدُ الْإِجْمَاعُ عَلَى مَا خَالَفَ فِعْلَ النَّبِيِّ ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَتُحْمَلُ الزِّيَادَةُ مِنْ عُمَرُ عَلَى أَنَّهَا تَعْزِيرٌ ، يَجُوزُ فِعْلُهَا إِذَا رَأَى الْإِمَامُ .  
قال أصحاب هذا القول: فيحمل ما ثبت عن النبي ﷺ أنه هو الحد الشرعي، وما ثبت عن الصحابة على أنه زيادة تعزيرية تفعل عند الحاجة والمصلحة ولهذا قال علي (جلد رسول الله ﷺ أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وجلد عمر ثمانين، وكل سنة، وهذا أحب إلي) .  
**قال ابن القيم:** ومن تأمل الأحاديث رآها تدل على أن الأربعين حد ، والأربعون الزائدة عليها تعزير ، وقد اتفق عليه الصحابة .  
**وذهب بعض العلماء :** إلى أن الخمر لا حد فيها ، وإنما فيها التعزير .

**قال الحافظ ابن حجر :** إن الطبري وابن المنذر حكوا عن طائفة من أهل العلم أن الخمر لا حد فيها ، وإنما فيها التعزير .  
واستدلوا بأحاديث الباب؛ فإنها ساكتة عن تعيين عدد الضرب وأصرحها حديث أنس، ولم يجزم فيه بالأربعين في أرجح الطرق عنه.  
وورد أنه لم يضره أصلاً وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائي بسند قوي عن ابن عباس (أن رسول الله ﷺ لم يوقت في الخمر حدا).  
(الفتح) .  
وقال علي ( إن رسول الله ﷺ لم يسن فيه - أي الخمر - شيئاً ) رواه مسلم .

#### فائدة : ١

**سبب استشارة عمر الناس :** جاء في رواية عند مسلم ( فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ وَدَنَا النَّاسَ مِنَ الرَّيْفِ وَالْقُرَى ) .  
قال النووي : الرَّيْف : الْمَوَاضِعُ الَّتِي فِيهَا الْمَيَّاهُ ، أَوْ هِيَ قَرِيبَةُ مَنَافِئِهَا ، وَمَعْنَاهُ : لَمَّا كَانَ زَمَنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ وَفُتِحَتْ الشَّامُ وَالْعِرَاقُ وَسَكَنَ النَّاسُ فِي الرَّيْفِ وَمَوَاضِعِ الْخِصْبِ وَسَعَةِ الْعَيْشِ وَكَثُرَ الْأَعْنَابُ وَالنِّمَارُ أَكْثَرُوا مِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ ، فَزَادَ عُمَرُ فِي حَدِّ الْخَمْرِ تَغْلِيظًا عَلَيْهِمْ وَرَجَزًا لَهُمْ عَنْهَا .

#### فائدة : ٢

حديث علي السابق (جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ ، وَأَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ ، وَعُمَرُ ثَمَانِينَ ، وَكُلُّ سَنَةٍ ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ ) له قصة :  
عن حُضَيْنِ بْنِ الْمُثَنِّرِ . قَالَ ( شَهِدْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَأَتَى بِالْوَلِيدِ قَدْ صَلَّى الصُّبْحَ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ أَرِيدُكُمْ فَشَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ أَخَذُوهَا

خُمرانُ أَنَّهُ شَرِبَ الخُمَرَ وَشَهِدَ آخِرُ أَنَّهُ رَأَاهُ يَتَقَيُّ فَقَالَ عُثْمَانُ إِنَّهُ لَمْ يَتَقَيَّ حَتَّى شَرِبَهَا فَقَالَ يَا عَلِيُّ قُمْ فَاجْلِدْهُ. فَقَالَ عَلِيُّ قُمْ يَا حَسَنُ فَاجْلِدْهُ. فَقَالَ الْحَسَنُ وَلَ خَارَها مِنْ تَوَلَّى قَارَها - فَكَأَنَّهُ وَجَدَ عَلَيْهِ - فَقَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ قُمْ فَاجْلِدْهُ. فَجَلَدَهُ وَعَلِيُّ يَغْدُ حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِينَ فَقَالَ أَمْسِكْ. ثُمَّ قَالَ جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ وَعُمَرُ ثَمَانِينَ وَكُلُّ سُنَّةٍ وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ ( رواه مسلم .

( شَهِدْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَأَتَى بِالْوَلِيدِ ) ( الوليد هو ابن عقبة بن أبي معيط ، ظهر عليه أنه شرب الخمر ، فكثير على عثمان فيه ، فلما شُهد عنده بأنه شرها أقام عليه الحد .

( قَدْ صَلَّى الصُّبْحَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ أَرِيدُكُمْ ) لأنه سكران .

( فَشَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ أَحَدُهُما خُمرانُ ) بضم الحاء ابن أبان مولى عثمان .

( فَقَالَ عُثْمَانُ إِنَّهُ لَمْ يَتَقَيَّ حَتَّى شَرِبَهَا ) هذا بيان صريح في كون عثمان جلد الوليد لثبوت شرب الخمر منه .

( فَقَالَ يَا عَلِيُّ قُمْ فَاجْلِدْهُ ... ) قال النووي : معنى هذا الحديث أَنَّهُ لَمَّا ثَبِتَ الْحَدُّ عَلَى الْوَلِيدِ بْنِ عُثْمَةَ ، قَالَ عُثْمَانُ ﷺ وَهُوَ الْإِمَامُ لِعَلِّيٍّ عَلَى سَبِيلِ التَّكْرِيمِ لَهُ وَتَقْوِيضِ الْأَمْرِ إِلَيْهِ فِي اسْتِيفَاءِ الْحَدِّ : قُمْ فَاجْلِدْهُ ، أَيْ أَقِمِ عَلَيْهِ الْحَدَّ بِأَنْ تَأْمُرَ مَنْ تَرَى بِذَلِكَ . فَقَبِلَ عَلِيُّ ﷺ ذَلِكَ ، فَقَالَ لِلْحَسَنِ : قُمْ فَاجْلِدْهُ ، فَأَمْتَنَعَ الْحَسَنُ ، فَقَالَ لِابْنِ جَعْفَرٍ ، فَقَبِلَ فَجَلَدَهُ ، وَكَانَ عَلِيُّ مَادُونًا لَهُ فِي التَّقْوِيضِ إِلَى مَنْ رَأَى كَمَا دَكَّرْنَاهُ . وَقَوْلُهُ : ( وَجَدَ عَلَيْهِ ) أَيْ غَضِبَ عَلَيْهِ .

( وَلَ خَارَها مِنْ تَوَلَّى قَارَها ) الخار الشديد المَكْرُوه ، والقار : البارد الهنيء الطيب ، وهذا مثل من أمثال العرب ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ وَغَيْرُهُ مَعْنَاهُ : وَلَ شِدْها وَأَوْسَاها مِنْ تَوَلَّى هَنِيفَها وَلَدَّها . الضمير عائد إلى الخِلافة والولاية ، أَيْ كَمَا أَنَّ عُثْمَانَ وَأَقَارِبَهُ يَتَوَلَّوْنَ هِيَ الخِلافةَ وَيَحْتَضِرُونَ بِهِ ، يَتَوَلَّوْنَ نَكِدَها وَقَادُورَها . وَمَعْنَاهُ : لِيَتَوَلَّ هَذَا الْجُلْدَ عُثْمَانُ بِنَفْسِهِ أَوْ بَعْضِ خَاصَّةِ أَقَارِبِهِ الْأَذْنِينَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

( ثُمَّ قَالَ جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ وَعُمَرُ ثَمَانِينَ وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ ) قال النووي : معناه أَنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ سُنَّةٌ يُعْمَلُ بِها ، وَكَذَا فِعْلُ عُمَرَ ، وَلَكِنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ أَحَبُّ إِلَيَّ .

وَقَوْلُهُ : ( وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ )

إِشَارَةٌ إِلَى الْأَرْبَعِينَ الَّتِي كَانَ جَلَدَها ، وَقَالَ لِلْجَلَادِ : أَمْسِكْ ، وَمَعْنَاهُ هَذَا الَّذِي قَدْ جَلَدْتَهُ ، وَهُوَ الْأَرْبَعُونَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الثَّمَانِينَ . وَفِيهِ : أَنَّ فِعْلَ الصَّخَايِ سُنَّةٌ يُعْمَلُ بِها ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ ﷺ : "فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَدِّدِينَ عَصُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ" . وَاللَّهُ أَعْلَمُ

### فائدة : ٣

قوله ( إِذَا شَرِبَهُ الْمُسْلِمُ مُخْتَارًا عَالِمًا ) هذه شروط لإقامة الحد :

فیشترط لإقامة الحد على الشارب شروط :

أولاً : أن يكون الشارب مسلماً .

أما الذمي فلا يحد ، لأنهم يُقرون على ما يعتقدون حله كالخمر .

ثانياً : أن يكون الشارب مختاراً لشرها .

فإن كان مكرهاً فلا حدَّ عليه ولا إثم .

ثالثاً : أن يكون عالماً أنها خمر ، وأن كثيرها يسكر .

فالجاهل لا يحد .

( وَأَرَادَ بِصَوْنِ مَعَ الرِّقِّ ) .

أي : أن الرقيق المملوك إذا شرب الخمر فإنه يجلد : ٤٠ .

( وَيُحْبَبُ بِالْإِثْرَةِ مَرَّةً كَعَدَّةٍ ، أَوْ شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ ) .

يُحِبُّ شَرِبَ الخمر بأمرين : الإقرار - أو بشهادة عدلين .

قال ابن قدامة : وَلَا يَحِبُّ الْحَدُّ حَتَّى يَثْبُتَ شُرْهُ بِأَحَدٍ شَيْئَيْنِ ؛ الْإِقْرَارُ أَوْ الْبَيِّنَةُ .

وَيَكْفِي فِي الْإِفْرَارِ مَرَّةً وَاحِدَةً .

فِي قَوْلِ غَامَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهُ حَدٌّ لَا يَتَضَمَّنُ إِثْلَافًا ، فَأَشْبَهَ حَدَّ الْقَذْفِ .

أَمَّا الْبَيِّنَةُ : فَلَا تَكُونُ إِلَّا رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ ، يَشْهَدَانِ أَنَّهُ مُسَكِّرٌ .

وَلَا يَخْتَاجَانِ إِلَى بَيَانِ نَوْعِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنْقَسِمُ إِلَى مَا يُوجِبُ الْحَدَّ وَإِلَى مَا لَا يُوجِبُهُ ، بِخِلَافِ الزِّنَا ، فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الصَّرِيحِ وَعَلَى دَوَاعِيهِ ، وَهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( الْعَيْنَانِ تَزْنِيَانِ ، وَالْيَدَانِ تَزْنِيَانِ ، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ ) فَلِهَذَا اخْتِاجَ الشَّاهِدَيْنِ إِلَى تَفْسِيرِهِ ، وَفِي مَسْأَلَتِنَا لَا يُسَمَّى غَيْرَ الْمُسَكِّرِ مُسَكِّرًا ، فَلَمْ يُفْتَقَرْ إِلَى ذِكْرِ نَوْعِهِ .

فائدة : ١

حكم التداوي بالخمير :

لا يجوز .

عن طَارِقِ بْنِ سُوَيْدٍ الْجُعْفِيِّ ( أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخُمْرِ فَهَذَا أَوْ كَرِهَ أَنْ يَصْنَعَهَا فَقَالَ إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ فَقَالَ « إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ » ) رواه مسلم .

قال النووي : فيه التصريح بأنها ليست بدواء ، فيحرم التداوي بها .

وقال الخطابي : في الحديث بيان أنه لا يجوز التداوي بالخمير ، وهو قول أكثر الفقهاء .

ويدل لذلك :

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدَّوَاءِ الْحَبِيثِ ) رواه الترمذي .

وعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالِدَوَاءَ وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً ، فَتَدَاوَوْا وَلَا تَدَاوَوْا بِحَرَامٍ ) رواه أبو داود .

فائدة : ٢

حكم شرب الخمر لإزالة الغصة إذا لم يجد غيرها .

ذهب عامة العلماء إلى جواز ذلك .

قال ابن تيمية : وكذلك الخمر يباح لدفع الغصة بالاتفاق .

وقال النووي : لو غص ببقعة ولم يجد شيئاً يسيغها به إلا الخمر فله إساعتها به بلا خلاف نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب وغيرهم ، بل قالوا يجب عليه ذلك ، لأن السلامة من الموت بهذه الإساعة قطعية بخلاف التداوي وشرها للعطش .

أ- لقوله تعالى ( فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ) .

وجه الدلالة : أن الآية نفت الإثم حال الضرورة إذا لم يكن بغي ولا عدوان ، وإزالة الغصة ليست بغي ولا عدوان .

ب- ولقوله تعالى ( وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ إِلَيْهِ ) .

وجه الدلالة : أن الله تعالى بيّن لنا أن المحرمات مفصلة في كتابه واستثنى منها حال الضرورة ، وإزالة الغصة ضرورة فتكون مستثناة بنص القرآن .

ج- ولقوله تعالى ( وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ) .

وجه الدلالة : أن الآية نعت المسلمين عن الإلقاء بأيديهم في التهلكة ، وترك إزالة الغصة بالخمير إلقاء بالنفس إلى التهلكة وهو لا يجوز .

د- لأنه إحياء للنفس وهو متحقق النفع .

فائدة : ٣

حكم شرب الخمر لسد العطش والجوع عند الضرورة ، اختلف العلماء في ذلك :

فقيل : لا يجوز شرها لذلك .

وهذا قول جماهير العلماء .

أ- لأن شربها للضرورة قد يدعو على التعود على شربها في غير الضرورة .

ب- ولأن شربها لا يدفع العطش بل يزيده .

وذهب الحنفية إلى جواز شربها عند الضرورة القصوى .

لأن المعنى الذي أبيحت من أجله الميتة وما في حكمها وهو إنقاذ النفس من الهلاك موجود في الخمر ، فتباح لذلك .

**فائدة : ٤**

**هل يقام الحد على السكران أثناء سكره ؟**

لا يقام .

قال ابن قدامة : وَلَا يُقَامُ الْحُدُّ عَلَى السَّكَرَانِ حَتَّى يَصْحُوَ .

رُويَ هَذَا عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالشَّافِعِيِّ .

وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ .

لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الرَّجْرَ وَالْتَنَكِيلَ ، وَخُصُوصَهُ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ فِي صَحْوِهِ أَمُّ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُؤَخَّرَ إِلَيْهِ . ( المغني ) .

**فائدة : ٥**

قال ابن قدامة : أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ، قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ ، وَهُوَ خَمْرٌ حُكْمُهُ حُكْمُ عَصِيرِ الْعَنْبِ فِي تَحْرِيمِهِ ، وَوُجُوبِ الْحَدِّ عَلَى شَارِبِهِ .

وَرُويَ تَحْرِيمُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ ، وَأَنَسٍ ، وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالْقَاسِمُ ، وَقَتَادَةُ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ،

عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ ) .

وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالْأَثَرِيُّ ، وَغَيْرُهُمَا .

وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ . قَالَ : وَمَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرْقُ ، فَمِلْهُ الْكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ ) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ،

وَغَيْرُهُ

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ ، وَهِيَ مِنَ الْعَنْبِ وَالتَّمْرِ وَالْعَسَلِ ، وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ ، وَالْحَمْزُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَلِأَنَّهُ مُسْكِرٌ ، فَأُشْبِهَ عَصِيرَ الْعَنْبِ . ( المغني ) .

**فائدة : ٦**

**هل يجب الحد بوجود رائحة الخمر أو تقيأها ؟**

لا يجب الحد بوجود الرائحة أو القيء .

وهذا قول الجمهور .

قال ابن قدامة : وَلَا يَجِبُ الْحُدُّ بِوُجُودِ رَائِحَةِ الْخَمْرِ مِنْ فِيهِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

مِنْهُمْ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ .

لِأَنَّ الرَّائِحَةَ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا تَمُضُّ بِهَا ، أَوْ حَسِبَتْهَا مَاءً ، فَلَمَّا صَارَتْ فِي فِيهِ بَجْهًا ، أَوْ طَنَها لَا تُسَكِرُ ، أَوْ كَانَ مُكْرَهًا ، أَوْ أَكَلَ نَبْغًا بَالِغًا ، أَوْ

شَرِبَ شَرَابَ الثَّقَافِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنْهُ ، كَرَائِحَةِ الْخَمْرِ ، وَإِذَا أُحْتِمِلَ ذَلِكَ ، لَمْ يَجِبِ الْحَدُّ الَّذِي يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ .

وَحَدِيثُ عُمَرَ حُجَّةٌ لَنَا ، فَإِنَّهُ لَمْ يَحْدِّهُ بِوُجُودِ الرَّائِحَةِ ، وَلَوْ وَجِبَ ذَلِكَ ، لَبَادَرَ إِلَيْهِ عُمَرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - ( المغني )

وذهب بعض العلماء : أنه يثبت الحد بالرائحة أو القيء .

وهذا مذهب مالك .

**فائدة : ٧**

**حكم من كرر شرب الخمر للمرة الرابعة وما بعدها :**

اتفق العلماء على أن من شرب الخمر للمرة الأولى والثانية والثالثة فإنه يحسد بالجلد في كل مرة ، واختلفوا في عقوبته إذا كرر الشرب للمرة الرابعة وما بعدها على أقوال :

**القول الأول :** أن من كرر الشرب للمرة الرابعة فإنه يحسد بالجلد ولا يقتل مطلقاً لا حداً ولا تعزيراً .

وهذا مذهب جمهور العلماء من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أ- عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاضْرِبُوهُ ، فَإِنْ عَادَ فَاضْرِبُوهُ ، فَإِنْ عَادَ فَاضْرِبُوهُ ، فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ فَاضْرِبُوا عَنْقَهُ ، فَضْرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نُعَيْمَانَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، فَرَأَى الْمُسْلِمُونَ أَنَّ الْحَدَّ قَدْ وَقَعَ ، وَأَنَّ الْقَتْلَ قَدْ رُفِعَ ) رواه النسائي في الكبرى .

ب- وَعَنْ قَبِيصَةَ بِنِ دُوَيْبٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ ، فَإِنْ عَادَ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ ، فَأُتِيَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ ، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ فَجَلَدَهُ ، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ فَجَلَدَهُ ، وَرَفَعَ الْقَتْلَ ، وَكَانَتْ رُخْصَةً ) رواه أبو داود .

**وجه الدلالة :** ظاهر في كونه يفيد نسخ القتل ، والاكْتفاء بجلد الشارب في المرة الرابعة .

ج- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ( أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ ، وَكَانَ يُلْقَبُ جَمَارًا ، وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا فَأَمَرَ بِهِ فَجَلَدَ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ اللَّهُمَّ الْعَنهُ مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا تَلْعَنُوهُ فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ) رواه البخاري .

**وجه الدلالة :** أن ظاهر الحديث يدل على كثرة إقامة الحد بالجلد على هذا الرجل ، فدل ذلك على أن قتل الشارب في الرابعة منسوخ .  
د- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَّا يَأْخُذَ ثَلَاثَ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَالنَّيِّبِ الرَّائِي وَالْمَارِقِ مِنَ الدِّينِ التَّارِكِ الْجَمَاعَةِ ) متفق عليه .

**وجه الدلالة :** أن هذا الحديث دل على حصر القتل في هذه الأمور الثلاثة ، وشر الخمر في المرة الرابعة ليس منها ، بل قد يكون هذا الحديث ناسخاً لقتل الشارب في الرابعة .

وأجاب هؤلاء عن حديث معاوية ؓ عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي شَارِبِ الْخَمْرِ ( إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الثَّالِثَةَ فَاجْلِدُوهُ ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الرَّابِعَةَ فَاضْرِبُوا عَنْقَهُ ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَهَذَا لَقَطُهُ ، وَالْأَرْبَعَةُ .

بأجوبة ؟

**أولاً : أنه منسوخ .**

قال النووي : وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِشَرْبِهَا ، وَإِنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ هَكَذَا حَكَى الْإِجْمَاعُ فِيهِ التِّرْمِذِيُّ وَخَلَّاقٌ ، وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَنْ طَائِفَةٍ شَادَّةٍ أَنَّهُمْ قَالُوا : يُقْتَلُ بَعْدَ جَلْدِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، لِلْحَدِيثِ الْوَارِدِ فِي ذَلِكَ ، وَهَذَا الْقَوْلُ بَاطِلٌ مُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَغَدَهُمْ ، عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ وَإِنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مَنْسُوخٌ ، قَالَ جَمَاعَةٌ : دَلَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى نَسْخِهِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : نَسَخَهُ قَوْلُهُ ﷺ : لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا يَأْخُذَ ثَلَاثَ : النَّفْسِ بِالنَّفْسِ ، وَالنَّيِّبِ الرَّائِي ، وَالتَّارِكِ لِدِينِهِ الْمُفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ . ( نووي ) .

قال الشافعي:القتل منسوخ بهذا الحديث وغيره، وهذا مما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم علمته .

قال ابن حجر عن حديث - عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ( أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ ، وَكَانَ يُلْقَبُ - قَالَ : وفيه ما يدل على نسخ الأمر الوارد بقتل شارب الخمر إذا تكرر منه إلى الرابعة أو الخامسة، فقد ذكر ابن عبد البر أنه أتى به أكثر من خمسين مرة .

**القول الثاني :** أن للحاكم أن يقتله تعزيراً لا حداً إذا رأى المصلحة في ذلك .

وهذا اختيار ابن تيمية .

قال رحمه الله : لكن نسخ الوجوب لا يمنع الجواز فيجوز أن يقال : يجوز قتله إذا رأى الإمام المصلحة في ذلك .

**فائدة : ٨**

هل يجب الحد على من شرب قليلاً من المسكر ؟

**قال ابن قدامة :** أَنَّهُ يَجِبُ الْحَدُّ عَلَى مَنْ شَرِبَ قَلِيلًا مِنَ الْمُسْكِرِ أَوْ كَثِيرًا .  
وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ خِلَافًا فِي ذَلِكَ فِي عَصِيرِ الْعَنْبِ غَيْرِ الْمَطْبُوخِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي سَائِرِهَا ، فَدَهَبَ إِمَامُنَا إِلَى التَّشْوِيعِ بَيْنَ عَصِيرِ الْعَنْبِ وَكُلِّ مُسْكِرٍ .

وَهُوَ قَوْلُ الْحُسَيْنِ ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَقَتَادَةَ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ .  
وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا يُحَدُّ ، إِلَّا أَنْ يَسْكُرَ ؛ مِنْهُمْ أَبُو وَائِلٍ ، وَالتَّخَعِيُّ ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .  
وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : مَنْ شَرِبَهُ مُعْتَقِدًا تَحْرِيمَهُ حَدًّا ، وَمَنْ شَرِبَهُ مُتَأَوَّلًا ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، فَأَشْبَهَ التَّكَاحُ بِمَا وَلِيَ .  
وَلَمَّا مَا رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ ) زَوَّاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَغَيْرُهُ .  
وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ ، فَيَتَنَاوَلُ الْحَدِيثُ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ .  
وَلِأَنَّهُ شَرَابٌ فِيهِ شِدَّةٌ مُطْرِبَةٌ ، فَوَجِبَ الْحَدُّ بِقَلِيلِهِ ، كَالْخَمْرِ .  
وَالِاخْتِلَافُ فِيهِ لَا يَمْتَنِعُ وَجُوبَ الْحَدِّ فِيهَا ؛ بِدَلِيلٍ مَا لَوْ اعْتَقَدَ تَحْرِيمَهَا . ( المعني ) .

#### باب التعزير

#### ( وَهُوَ التَّأْدِيبُ )

هذا تعريف التعزير : وهو التأديب .

وإنما قيل للتعزير تأديباً لأنه يمنع مما لا يجوز فعله .

#### ( وَهُوَ وَاجِبٌ )

أي : أن حكمه واجب ، يجب على الإمام أن يقيمه .

( فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةَ ) .

أي : أن التعزير واجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة .

( لَا حَدَّ فِيهَا ) فالزنا لا تعزير فيه ، لأن فيه حداً ، وكذلك السرقة .

( وَلَا كَفَّارَةَ ) مثل الوطء في نهار رمضان ، لا تعزير فيه لأن فيه كفارة .

( كَاسِمَتَانِ لَا حَدَّ فِيهِ ، وَسَرِقَةٌ لَا قَطْعَ فِيهَا ، وَجَنَائَةٌ لَا قَوْدَ فِيهَا ، وَإِثْنَانِ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةِ ، وَالْقَذْفُ بِغَيْرِ الزَّنا وَنَحْوِهِ ) .

هذه أمثلة لما يكون فيها التعزير .

( كَاسِمَتَانِ لَا حَدَّ فِيهِ ) .

كأن يقبل الإنسان امرأة أجنبية، أو يضمها، أو يمسه بشهوة، أو ما أشبه ذلك، فهذا استمتاع محرم ولا حد فيه، فالواجب فيه التعزير .

( وَسَرِقَةٌ لَا قَطْعَ فِيهَا ) .

وهو يكون اختل فيها شرط من شروط وجوب القطع الآتية إن شاء الله .

كأن يسرق درهماً، فهذه سرقة لا قطع فيها فيعزر - أو أن يسرق من غير حرز ، فهذا ليس فيه قطع لكن فيه التعزير .

( وَإِثْنَانِ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةِ ) .

كالسحاق ، فهذا ليس فيه حد ، لكن فيه التعزير .

( وَالْقَذْفُ بِغَيْرِ الزَّنا وَنَحْوِهِ ) .

مثل السب والشتم : كأن يقول له : يا حمار ، يا كلب ، يا بخيل ، يا سيء الخلق ، وما أشبه ذلك، فهذا فيه التعزير ، وليس فيه الحد .

( وَلَا يُزَادُ فِي التَّعْزِيرِ عَلَى عَشْرِ جَلْدَاتٍ ) .

أي : أن التعزير لا يزداد في على عشرة أسواط .

هذا هو المعتمد في المذهب الحنبلي ، وهو مذهب الظاهرية ، وبه قال إسحاق والليث ، وبعض الشافعية .



قال ابن حزم : وقالت طائفة: أكثر التعزير عشرة أسواط فأقل لا يجوز به أكثر من ذلك، وهو قول الليث بن سعد وقول أصحابنا . واختاره ابن دقيق العيد ، والصنعاني ، والشوكاني .

لحديث أبي بُرْزَةَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
**وجه الدلالة :** أن الحديث صريح في أنه لا يزداد على عشر جلدات إلا في الحدود الشرعية ، والتعزير ليس حداً فلا يزداد فيه على العشر .  
**القول الثاني :** أن التعزير بالجلد ليس له حد معين، بل هو موكول إلى اجتهد القاضي حسب المصلحة .

وهو مذهب المالكية، وقول لأبي يوسف اختاره الطحاوي .

**القول الثالث:** أن لا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود .

وهو مذهب الحنفية ، والشافعية ، ورواية عند الحنابلة.

أ- لحديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ (من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين) رواه البيهقي .

ونوقش بأن البيهقي قال عنه المحفوظ مرسل، وكذلك رواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن الضحاك بن مزاحم .

ب- أن العقوبة على قدر المعصية، والمعاصي المنصوص على حد عقوبتها أعظم من غيرها، فلا يجوز أن يبلغ في أهون الأمرين عقوبة أعظمها .

ويناقش هذا بأن خطورة المعصية وضررها على المجتمع يختلف باختلاف الأحوال والأزمنة، فترك تقدير عقوبتها للقاضي، وقد يكون ضرر معصية أصغر من معصية الحد كبيراً في زمن أو حال، بحيث يكون أشد من ضرر معصية الحد.

**القول الرابع :** أن لا يبلغ في التعزير على معصية حداً مشروعاً في جنسها، ويجوز أن يزيد على حد غير جنسها، وعلى هذا فالتعزير الذي سببه الوطء لا يجوز أن يبلغ المائة (حد الزنا) وما كان سببه الشتم والسب لا يجوز أن يبلغ الثمانين (حد القذف) وهكذا.

وهذا قول للشافعية ، ورواية للحنابلة ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وقد تنازع العلماء في مقدار أعلى التعزير الذي يقام بفعل المحرمات على أقوال: أحدها: وهو أحسنها ... أنه لا يبلغ في التعزير في كل جريمة الحد المقدّر فيها ، وإن زاد على حد مقدّر في غيرها فيجوز التعزير في المباشرة المحرمة وفي السرقة المحرمة من غير حرز بالضرب الذي يزيد على حد القذف ولا يبلغ بذلك الرجم .

وأجابوا عن حديث ( لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ) بأجوبة :

**الجواب الأول :** أن الحديث محمول على التأديب الصادر من غير الولاة ، كتأديب الأب لولده ونحوه .

قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله : الصحيح أن المراد بالحد هنا حكم الله عز وجل ، وقد سمى الله أحكامه حدوداً فقال : ( وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) .

**الجواب الثاني :** أن هذا الحديث منسوخ .

ذهب جماعة من الحنفية والشافعية إلى أن هذا الحديث منسوخ، ودليل النسخ عندهم هو إجماع الصحابة رضي الله عنهم على العمل بخلافه من غير تكثير .

قال الحافظ ابن حجر : ومنها أنه منسوخ دل على نسخه إجماع الصحابة، ورد بأنه قال به بعض التابعين وهو قول الليث بن سعد أحد فقهاء الأمصار .

وقال النووي : وَأَجَابَ أَصْحَابُنَا عَنْ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ مَنْسُوخٌ ، وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم جَاوَزُوا عَشْرَةَ أَسْوَاطٍ .

**الجواب الثالث :** أن الحديث مقصور على زمن الرسول ﷺ ، لأنه كان يكفي الجاني منهم هذا القدر.

قال العلامة ابن دقيق العيد : وقال بعض المالكية: وتأول أصحابنا الحديث على أنه مقصور على زمن النبي ﷺ ؛ لأنه كان يكفي الجاني منهم هذا القدر ، وهذا في غاية الضعف أيضاً ، لأنه ترك للعموم بغير دليل شرعي على الخصوص وما ذكره مناسبة ضعيفة لا تستقل بإثبات التخصيص .

وقال النووي : وَهَذَا التَّأْوِيلُ ضَعِيفٌ .

### بَابُ الْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ

#### تعريف السرقة

لغة : مأخوذة من الاستخفاء والتستر .

وشرعاً : أخذ المال على وجه الخفية والاستتار .

( السرقة حرام ) .

السرقة حرام وكبيرة من الكبائر .

قال تعالى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) .

وقال تعالى (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ) .

عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قَالَ ( لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ وَيَسْرِقُ الْخَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ ) متفق عليه .

عن عائشة . ( أَنَّ قُرَيْشًا أَهْمَهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ : فَقَالَ ﷺ .. أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقُطِّعَتْ يَدُهَا ... ) متفق عليه .

وقال ﷺ ( إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا ) متفق عليه .

وقال ﷺ ( لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ) متفق عليه .

#### فائدة :

لماذا قدم تعالى الرجل في قوله ( وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا .. ) وفي الزنا قال تعالى ( الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ ) فقدم المرأة ؟

لأن مقام السرقة يكون الأكثر فيه الرجل ، فلديه من القوة والشجاعة والإقدام ما ليس عند المرأة ، ومن ثم قدمه في الذكر ، بينما في موضع الزنا ، قدم الأنثى لأن المرأة عندها من التفتن في الافتتان ما ليس عند الرجل ، ولذا قد يخرج الرجل يريد الزنا ولا يجد شيئاً ، بينما المرأة لو خرجت تريد الزنا وجدته ، فلذلك قدمها على الرجل .

وقال بعض العلماء : قُدِّمَ ذِكْرُ الزَّانِيَةِ عَلَى الزَّانِي لِإِلَاقَتِهِمَا بِالْحُكْمِ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ هِيَ الْبَائِعَةُ ( أي السبب ) عَلَى زِنَى الرَّجُلِ وَمُسَاعَفَتِهَا الرَّجُلُ يَحْضُلُ الزَّيْنُ وَلَوْ مَنَعَتِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا مَا وَجَدَ الرَّجُلُ إِلَى الزَّيْنِ تَمْكِينًا ، فَتَقْدِيمُ الْمَرْأَةِ فِي الذِّكْرِ لِأَنَّهُ أَشَدُّ فِي تَحْذِيرِهَا .

فقدمت المرأة في الزنا لأنها هي من تعرض نفسها ، فهي سلعة معروضة ، فإذا فقدت السلعة فقد الطالب لها ، فلما كانت معروضة كانت مطلوبة ، ولو بقيت محجوبة متعففة لما حصل بها فتنة .

فدور المرأة في مسألة الزنا أعظم ومدخلها أوسع ، فهي التي تغري الرجل وتثيره وتميج عواطفه ، وتفنته لذلك أمر الحق - تبارك وتعالى - الرجال بَعْضُ البصر وأمر النساء بذلك أيضاً وبعدد إبداء الزينة ، وعدم التبرج ، والمكوث في البيت كل ذلك ليسد نوافذ هذه الجريمة ويمنع أسبابها .

قال الحافظ في الفتح : وقدم السارق وقدمت الزانية على الزاني لوجود السرقة غالباً في الذكورية ، ولأن داعية الزنا في الإناث أكثر ، ولأن الأنثى سبب .

( ويجب بشروط ) .

أي : يجب القطع بشروط .

( منها : وجود السرقة ) .

هذا الشرط الأول للقطع : أن يكون هناك سرقة .

والسرقة أخذ مال الغير على وجه الاختفاء .

**قال ابن قدامة :** وَمَعْنَى السَّرِقَةِ : أَخْذُ الْمَالِ عَلَى وَجْهِ الْحِفْيَةِ وَالِاسْتِتَارِ .

وَمِنْهُ اسْتِزَائُ السَّمْعِ ، وَمُسَارَقَةُ النَّظَرِ ، إِذَا كَانَ يَسْتَخْفِي بِذَلِكَ ، فَإِنْ اخْتَطَفَ أَوْ اخْتَلَسَ ، لَمْ يَكُنْ سَارِقًا ، وَلَا قَطَعَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَحَدٍ عِلْمُنَاهُ غَيْرَ إِبَاسِ بْنِ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : أَقْطَعُ الْمُخْتَلِسَ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَخْفِي بِأَخْذِهِ ، فَيَكُونُ سَارِقًا ، وَأَهْلُ الْفَقْهِ وَالْفُتُوَى مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ عَلَى خِلَافِهِ .

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( لَيْسَ عَلَى الْخَائِنِ وَلَا الْمُخْتَلِسِ قَطْعٌ ) .

وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَيْسَ عَلَى الْمُنتَهَبِ قَطْعٌ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَقَالَ : لَمْ يَسْمَعْهُمَا ابْنُ جُرَيْجٍ مِنْ أَبِي الزُّبَيْرِ . وَلَئِنْ الْوَاجِبَ قَطْعُ السَّارِقِ ، وَهَذَا غَيْرُ سَارِقٍ ؛ وَلَئِنْ الْإِخْتِلَاسَ نَوَعَ مِنَ الْخَطْفِ وَالنَّهْبِ ، وَإِنَّمَا يَسْتَخْفِي فِي ابْتِدَاءِ الْإِخْتِلَاسِ ، بِخِلَافِ السَّارِقِ . ( المعني ) .

**فلا قطع على المنتهب :** وهو أخذ المال على وجه الغلبة، والقهر ، وهو بمعنى الغاصب ، إلا أن الغصب أعم .

**ولا على المختلس :** اسم فاعل من الاختلاس، وهو أخذ الشيء بسرعة على غفلة .

**ولا على الغاصب :** وهو الذي يأخذ المال قهراً بغير حق .

ولا على الخائن : وهو الآخذ مما في يده من الأمانة

لقوله ﷺ ( ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع ) رواه أبو داود .

ولعدم دخولهم في اسم السارق .

**فائدة :**

الحكمة من عدم قطع هؤلاء :

**قال النووي :** قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض : صَانَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَمْوَالَ بِإِجَابِ الْقَطْعِ عَلَى السَّارِقِ ، وَلَمْ يُجْعَلْ ذَلِكَ فِي غَيْرِ السَّرِقَةِ كَالِإِخْتِلَاسِ وَالِانْتِهَابِ وَالْغَصْبِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّرِقَةِ ؛ وَلَئِنَّهُ يُمْكِنُ اسْتِزْجَاعُ هَذَا النَّوعِ بِالِاسْتِدْعَاءِ إِلَى وِلَاةِ الْأُمُورِ ، وَتَسْهُلُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ السَّرِقَةِ فَإِنَّهُ تَنْدَرُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهَا ، فَعَظُمَ أَمْرُهَا ، وَاشْتَدَّتْ عُقُوبَتُهَا لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي الرَّجْحِ عَنْهَا . وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى قَطْعِ السَّارِقِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي فُرُوعٍ مِنْهُ .

**وقال ابن القيم :** وأما قطع يد السارق في ثلاثة دراهم ، وترك قطع المختلس والمنتهب والغاصب فمن تمام حكمة الشارع أيضاً ؛ فإن السارق لا يمكن الاحتراز منه ، فإنه ينقب الدور ، ويهتك الحرز ، ويكسر القفل ، ولا يمكن صاحب المتاع الاحتراز بأكثر من ذلك ، فلو لم يشرع قطعه لسرق الناس بعضهم بعضاً ، وعظم الضرر ، واشتدت الحنة بالسراق ، بخلاف المنتهب والمختلس ؛ فإن المنتهب هو الذي يأخذ المال جهرة بمرأى من الناس ، فيمكنهم أن يأخذوا على يديه ، ويخلصوا حق المظلوم ، أو يشهدوا له عند الحاكم ، وأما المختلس فإنه إنما يأخذ المال على حين غفلة من ماله وغيره ، فلا يخلو من نوع تفريط يمكن به المختلس من اختلاسه ، وإلا فمع كمال التحفظ واليقظ لا يمكنه الاختلاس ، فليس كالسارق ، بل هو بالخائن أشبه .

وأيضاً : فالمختلس إنما يأخذ المال من غير حرز مثله غالباً ، فإنه الذي يغافل ويختلس متاعك في حال تخليك عنه وغفلتك عن حفظه ، وهذا يمكن الاحتراز منه غالباً ، فهو كالمنتهب ؛ وأما الغاصب فالأمر فيه ظاهر ، وهو أولى بعدم القطع من المنتهب ، ولكن يسوغ كف عدوان هؤلاء بالضرب والنكال والسجن الطويل والعقوبة بأخذ المال . ( إعلام الموقعين ) .

**فائدة : ٢**

هل يقطع من سرق من بيت المال ؟

**قال ابن قدامة :** لا قطع على من سرق من بيت المال إذا كان مسلماً ، ويروى ذلك عن عمر وعلي . رضي الله عنهما . وبه قال الشعبي ، والنخعي ، والحكم ، والشافعي ، وأصحاب الرأي .

وقال حماد ومالك وابن المنذر: يقطع، لظاهر الكتاب... اهـ.

وقد انتصر ابن حزم في المحلى لمذهب مالك في القطع .

والسبب في عدم قطع السارق من المال العام عند الجمهور هو شبهة الملك ، والحدود تدرأ بالشبهات ، وقد اشترطوا في القطع ألا يكون للسارق في المسروق ملك ولا تأويل الملك أو شبهته .

( لكن يُقطع جاحد العارية ) .

أي : أن جاحد العارية تقطع يده .

وهذا مذهب الحنابلة ، واختاره ابن حزم ، وابن القيم .

عَنْ عَائِشَةَ . ( أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ... الحديث فقال ﷺ : أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا » . ثُمَّ أَمَرَ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقُطِعَتْ يَدُهَا ) متفق عليه .

جاء عند مسلم ( كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ ، وَتُجَحِّدُهُ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا ) .

وهي صريحة في أن جاحد العارية يجب عليه القطع .

وذهب بعض العلماء : إلى أن جاحد العارية لا قطع عليه .

وهذا مذهب جمهور العلماء : المالكية ، والحنفية ، والشافعية ، واختاره ابن قدامة .

أ- لحديث جابر قال : قال رسول الله ﷺ ( ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع ) رواه أبو داود .

وجاحد العارية خائن للأمانة فلا قطع عليه .

ب- أن شرط السرقة الأخذ من الحرز وهتكه ، وليس في جحد العارية هتك لحرز فلا قطع عليه .

ج- أن جاحد العارية غير السارق في المعنى ، لأن السارق يأخذ المال خفية بخلاف الجاحد ، فإنه مؤتمن خائن لأمانته ، والقطع واجب على السارق لا على الجاحد .

قال ابن قدامة : وَعَنْهُ : لَا قُطْعَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَرَقِيِّ ... ، وَسَائِرُ الْفُقَهَاءِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ( لَا قُطْعَ عَلَى الْخَائِنِ ) ، وَلَأَنَّ الْوَاجِبَ قُطْعَ السَّارِقِ ، وَالْجَا حِدٌ غَيْرُ سَارِقٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ خَائِنٌ ، فَأُشْبِهَ جَا حِدَ الْوَدِيعَةِ . ( المغني ) .

وأجابوا على رواية : ( كانت تستعير المتاع فتجحد به ) بأجوبة :

أولاً : أن هذه المرأة لم تقطع لجحدها العارية ، وإنما قطعت لكونها قد سرقت ، ويدل على ذلك أمران :

أ- الروايات الأخرى ( أن قريشاً أهتمهم المرأة المخزومية التي سرقت ... ) .

ب- أن الروايات في قصة المخزومية قد عللت سبب قطعها بالسرقة ، فقد قال ﷺ ( إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم ... وقال : لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ) ، فهذا دليل على أن قطعها كان لسرقتها .

ثانياً : أن الرواية التي فيها استعارتها للمتاع ، وجحد لها ، هذا لأنها كانت معروفة بهذه الصفة فسميت بها في هذه الرواية .

قال القرطبي : يترجح أن يدها قطعت على السرقة لا لأجل جحد العارية من أوجه : أحدها : قوله في آخر الحديث التي ذكرت فيه العارية : ( لولا أن فاطمة سرقت ) فإن فيه دلالة قاطعة على أن المرأة قطعت في السرقة ، إذ لو كان قطعها لأجل الجحد لكان ذكر السرقة لاغياً ، ولقال : لو أن فاطمة جحدت العارية .

وقال ابن قدامة : وَالْمَرْأَةُ الَّتِي كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ إِنَّمَا قُطِعَتْ لِسَرَقَتِهَا ، لَا بِجَحْدِهَا ، أَلَا تَرَى قَوْلَهُ : ( إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ ) ، وَقَوْلُهُ : ( وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ ، لَقَطَعْتُ يَدَهَا ) ، وَفِي بَعْضِ الْأَفَاظِ رَوَايَةٌ هَذِهِ الْقِصَّةُ عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَخْزُومَةِ الَّتِي سَرَقَتْ ، وَذَكَرْتُ الْقِصَّةَ . ( المغني ) .

**وقال النووي :** قَالَ الْعُلَمَاءُ : الْمُرَادُ أَنَّهَا قُطِعَتْ بِالسَّرِقَةِ ، وَإِنَّمَا ذُكِرَتْ الْعَارِيَّةُ تَعْرِيفًا لَهَا وَوَصْفًا لَهَا ، لَا أَنَّهَا سَبَبُ الْقَطْعِ . وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثَ فِي سَائِرِ الطَّرِيقِ الْمُصَرَّحَةِ بِأَنَّهَا سَرَقَتْ وَقُطِعَتْ بِسَبَبِ السَّرِقَةِ ، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَلَى ذَلِكَ جَمْعًا بَيْنَ الرِّوَايَاتِ ، فَإِنَّهَا قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ ، مَعَ أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْأَئِمَّةِ قَالُوا : هَذِهِ الرِّوَايَةُ شَاذَةٌ : فَإِنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِجَمَاهِيرِ الرُّوَاةِ ، وَالشَّاذَّةُ لَا يُعْمَلُ بِهَا . قَالَ الْعُلَمَاءُ : وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرِ السَّرِقَةَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا عِنْدَ الرَّوَايِ ذِكْرُ مَنَعَ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ ، لَا الْإِخْبَارَ عَنِ السَّرِقَةِ . قَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ وَفُقَهَاءُ الْأَنْصَارِ : لَا قَطْعَ عَلَى مَنْ جَحَدَ الْعَارِيَّةَ ، وَتَأَوَّلُوا هَذَا الْحَدِيثَ بِنَحْوِ مَا ذَكَرْتَهُ ، وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ : يَجِبُ الْقَطْعُ فِي ذَلِكَ .

وَجَاءَ فِي ( طَرَحِ الثَّرِيبِ ) وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ إِلَى أَنَّهُ لَا قَطْعَ عَلَى جَاوِدِ الْعَارِيَّةِ ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَهُوَ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ

وَأَجَابُوا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِأَجَوِبَةٍ :

**أَحَدُهَا :** أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ شَاذَةٌ ، فَإِنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِجَمَاهِيرِ الرُّوَاةِ ، وَالشَّاذَّةُ لَا يُعْمَلُ بِهَا ، حَكَاهُ النَّوَوِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ .

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ : مَنْ رَوَى أَنَّهَا سَرَقَتْ أَكْثَرُ وَأَشْهُرُ مِنْ رِوَايَةِ أَنَّهَا كَانَتْ تُجْحَدُ الْمَتَاعَ ، وَانْفَرَدَ مَعْمَرٌ بِذِكْرِ الْجَحْدِ وَخَذَهُ مِنْ بَيْنِ الْأَئِمَّةِ الْخَفَاطِ ، وَقَدْ تَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِحِفْظِهِ ...

**الجواب الثاني :** أَنَّ قَطْعَهَا إِنَّمَا كَانَ بِالسَّرِقَةِ ، وَإِنَّمَا ذُكِرَتْ الْعَارِيَّةُ تَعْرِيفًا لَهَا ، وَوَصْفًا ؛ لَا لِأَنَّهَا سَبَبُ الْقَطْعِ . وَبِذَلِكَ يَحْصُلُ الْجَمْعُ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ ؛ فَإِنَّهَا قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ .

وَهَذَا الْجَوَابُ هُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ أَكْثَرُ النَّاسِ ، وَحَكَاهُ الْمَازِرِيُّ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَالنَّوَوِيُّ عَنْ الْعُلَمَاءِ ، ثُمَّ قَالَ : قَالَ الْعُلَمَاءُ : وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرِ السَّرِقَةَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا عِنْدَ الرَّوَايِ ذِكْرُ مَنَعَ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ ، لَا الْإِخْبَارَ عَنِ السَّرِقَةِ .

**والراجح القول الثاني .**

**( وكون المسروق نصاباً ) .**

**هذا الشرط الثاني من شروط القطع :** أن يكون المسروق نصاباً .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

**قال النووي :** وَقَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ : وَلَا تُقَطَّعُ إِلَّا فِي نَصَابٍ لِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ .

وقد ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يشترط النصاب ، بل تقطع اليد في القليل والكثير .

**قال النووي :** ... فَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ : لَا يُشْتَرَطُ نَصَابُ بَلْ وَيُقْطَعُ فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ ، وَبِهِ قَالَ إِبْنُ بَنَتِ الشَّافِعِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا ، وَحَكَاهُ الْقَاضِي عِيَاضُ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالْحَوَارِجِ وَأَهْلِ الظَّاهِرِ ، وَاجْتَنَبُوا بِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَالسَّارِقِ وَالشَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ) وَلَمْ يَخْصُوا الْآيَةَ . ( نووي ) .

واستدلوا بالحديث السابق ( لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ... ) .

**والراجح مذهب الجمهور .**

**فائدة : ١**

والنصاب ربع دينار ، فلا قطع بسرقة ما دون ذلك .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا تُقَطَّعُ يَدُ سَارِقٍ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ . وَلَقَطُ الْبَحَارِيِّ: ( تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا ) .

وَبِهِ رِوَايَةٌ لِأَحْمَدَ ( اقْطَعُوا فِي رُبْعِ دِينَارٍ ، وَلَا تَقْطَعُوا فِيْمَا هُوَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ ) .

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ ، ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

**قال النووي :** فَقَالَ الشَّافِعِيُّ النَّصَابُ رُبْعُ دِينَارٍ ذَهَبًا ، أَوْ مَا قِيَمَتُهُ رُبْعُ دِينَارٍ ، سَوَاءٌ كَانَتْ قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ ، وَلَا يُقَطَّعُ فِي أَقَلِّ مِنْهُ .

وَيَحْذَرُ قَالَ كَثِيرُونَ أَوْ الْأَكْثَرُونَ .

وَهُوَ قَوْلُ عَائِشَةَ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَاللَّيْثِ وَأَبِي ثَوْرٍ وَإِسْحَاقَ وَعَبْدَ اللَّهِ ، وَزُيَّيْتُ أَيْضًا عَنْ دَاوُدَ .

وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ فِي رِوَايَةٍ : تُقَطَّعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ أَوْ مَا قِيَمَتَهُ أَحَدُهُمَا ، وَلَا تُقَطَّعُ فِيمَا دُونَ ذَلِكَ ، وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَّارٍ وَابْنُ شُبْرُمَةَ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَالْحَسَنُ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ : لَا تُقَطَّعُ إِلَّا فِي خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : لَا تُقَطَّعُ إِلَّا فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ أَوْ مَا قِيَمَتَهُ ذَلِكَ .

وَحَكَّى الْقَاضِي عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنَّ النَّصَابَ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمٍ .

وَعَنْ عُثْمَانَ النَّبِيِّ أَنَّهُ دَرَاهِمٌ .

وَعَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ دَرَاهِمَانِ .

وَعَنْ النَّحْجِيِّ أَنَّهُ أَرْبَعُونَ دَرَاهِمًا أَوْ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرٍ .

ثُمَّ قَالَ : وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَمُؤَافِقُوهُ .

لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَرَّحَ بِبَيَانِ النَّصَابِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ لَفْظِهِ وَأَنَّهُ رُبْعُ دِينَارٍ ، وَأَمَّا بَاقِي التَّقْدِيرَاتِ فَمَرْدُودَةٌ لَا أَصْلَ لَهَا مَعَ مُحَالَفَتِهَا لِصَرِيحِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ .

وَأَمَّا رِوَايَةُ أَنَّهُ ﷺ (قَطَعَ سَارِقًا فِي مَجْنٍ قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ) فَمُخْتَمَلَةٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ كَانَ رُبْعَ دِينَارٍ فَصَاعِدًا، وَهِيَ قَضِيَّةٌ عَنِ لَا عُمُومَ لَهَا، فَلَا يَجُوزُ تَرْكُ صَرِيحِ لَفْظِهِ ﷺ فِي تَحْدِيدِ النَّصَابِ لِهَذِهِ الرِّوَايَةِ الْمُحْتَمَلَةِ، بَلْ يَجِبُ حَمْلُهَا عَلَى مُوَافَقَةِ لَفْظِهِ، وَكَذَا الرِّوَايَةُ الْأُخْرَى: (لَمْ يَقْطَعْ يَدَ السَّارِقِ فِي أَقْلٍ مِنْ ثَمَنِ الْمَجْنِ) مُخْتَمَلَةٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ رُبْعَ دِينَارٍ، وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ لِتَوَافُقِ صَرِيحِ تَقْدِيرِهِ ﷺ. (نَوَوِي)

## فائدة : ٢

استدل بعض الفقهاء من أهل الظاهر إلى أنه متى سرق السارق شيئاً قطعت يده به، سواء كان قليلاً أو كثيراً .

بحديث (لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ... ) .

وقد اختلف العلماء في معنى الحديث :

**قال جماعة :** المراد بها بيضة الحديد ، وحبل السفينة ، وكل واحد منهما يساوي أكثر من ربع دينار ، وأنكره المحققون وضعفه .

**وقيل :** المراد التنبيه على عظم ما خسر ، وهي يده في مقابلة حقير من المال وهو ربع دينار ، فإنه يشارك البيضة والحبل في الحفارة .

**وقيل :** أراد جنس البيض وجنس الحبل .

**وقيل :** إنه إذا سرق البيضة فلم تقطع جره ذلك إلى سرقه ما هو أكثر منها فقطع ، فكانت سرقه البيضة هي سبب قطعه .

**قال النووي :** وَالصَّوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ التَّنْبِيهَ عَلَى عَظِيمِ مَا خَسِرَ ، وَهِيَ يَدُهُ فِي مُقَابَلَةِ حَقِيرٍ مِنَ الْمَالِ وَهُوَ رُبْعُ دِينَارٍ ، فَإِنَّهُ يُشَارِكُ الْبَيْضَةَ وَالْحَبْلَ فِي الْحَفَارَةِ، أَوْ أَرَادَ جِنْسَ الْبَيْضِ وَجِنْسَ الْحَبْلِ، أَوْ أَنَّهُ إِذَا سَرَقَ الْبَيْضَةَ فَلَمْ يُقَطَّعْ جَرُّ ذَلِكَ إِلَى سَرِقَةِ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهَا فُقِطَّعَ، فَكَانَتْ سَرِقَةُ الْبَيْضَةِ هِيَ سَبَبُ قَطْعِهِ، أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ قَدْ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ أَوْ الْحَبْلَ فَيَقْطَعُهُ بَعْضُ الْوَلَاةِ سِيَاسَةً لَا قُطْعًا جَائِزًا شَرْعًا، وَقِيلَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ هَذَا عِنْدَ نَزُولِ آيَةِ السَّرِقَةِ مُجْمَلَةً مِنْ غَيْرِ بَيَانِ نَصَابٍ ، فَقَالَهُ عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( نَوَوِي ) .

**وقال ابن كثير :** وقد أجاب الجمهور عما تمسك به الظاهرية من حديث أبي هريرة (يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده) بأجوبة:

**أحدها:** أنه منسوخ بحديث عائشة ، وفي هذا نظر؛ لأنه لا بد من بيان التاريخ.

**والثاني:** أنه مؤول ببيضة الحديد وحبل السفن، قاله الأعمش فيما حكاه البخاري وغيره عنه.

**والثالث:** أن هذا وسيلة إلى التدرج في السرقة من القليل إلى الكثير الذي تقطع فيه يده .

ويحتمل أن يكون هذا خرج مخرج الإخبار عما كان الأمر عليه في الجاهلية، حيث كانوا يقطعون في القليل والكثير، فلعن السارق الذي يبدل يده الثمينة في الأشياء المهينة . ( تفسير ابن كثير ) .

( وأُخرجَه من حرز ، فلو قطع من غير حرز فلا قطع ) .

هذا الشرط الثالث من شروط القطع : أن تكون السرقة من حرز .

وهذا قول جماهير العلماء

قال ابن قدامة : الشرط الرابع : أن يسرق من حرز ، ويُخرجَه منه .

وهذا قول أكثر أهل العلم .

وهذا مذهب غطاء ، والسَّعْيي ، وأبي الأسود الدؤلي ، وعمر بن عبد العزيز ، والثوري ، وعمرو بن دينار ، والثوري ، ومالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي .

عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ (أنه سئل عن التمر المعلق، فقال: من أصاب بفيه من ذي حاجة، غير متخذ حُبْنَةً، فلا شيء عليه، ومن خرج بشيءٍ منه، فعليه الغرامة والعقوبة، ومن خرج بشيءٍ منه بعد أن يؤويه الجرين، فبلغ ثمن المجرى فعليه القطع) أخرجه أبو داود والنسائي، وصححه الحاكم .

ففرق الرسول ﷺ بين من أخذ من التمر وهو على الشجر ومن أخذ منه بعد نقله إلى الجرين ، فالأول لا قطع عليه ، وإنما يعزر ، والثاني عليه القطع ، والفرق بينهما : أن الأول أخذ التمر من غير حرز ، والثاني أخذه من الحرز .

قال ابن عبد البر : هذا الحديث أصل عند جمهور أهل العلم في مراعاة الحرز واعتباره في القطع... قال أبو عبيد : التمر المعلق هو الذي في رؤوس النخل لم يُجذَّ ولم يجرز في الجرين " انتهى . ( التمهيد ) .

وقال الصنعاني : أخذ منه اشتراط الحرز في وجوب القطع ؛ لقوله ﷺ ( بعد أن يؤويه الجرين ) .

وقال القرطبي : تنبيه : آية السرقة وردت عامة مطلقة ، لكنها مخصصة مقيدة عند كافة العلماء ؛ إذ قد خرج من عموم السارق من سرق أقل من نصاب ، وغير ذلك . وتقيدت باشتراط الحرز ، فلا قطع على من سرق شيئاً من غير حرز بالإجماع ، إلا ما شد فيه الحسن ، وأهل الظاهر ، فلم يشترطوا الحرز . ( المفهم ) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : ولا يكون السارق سارقاً حتى يأخذ المال من حرز . فأما المال الصانع من صاحبه والتمر الذي يكون في الشجر في الصحراء بلا حائط ، والماشية التي لا راعي عندها ونحو ذلك ، فلا قطع فيه ، لكن يُعزَّر ألاخذ ويُضاعف عليه الغرم ، كما جاء به الحديث " انتهى

( وحرز كل مال : ما حفظ فيه عادة ) .

أي : أن حرز كل شيء ما حفظ فيه عادة ، ويختلف باختلاف الأموال والبلدان وعدل السلطان وجوره ، فحرز النقود غير حرز الماشية ، وكذا حرز الأطعمة والأمتعة وغيرها .

( وانتفاء الشبهة : فلا قطع في بسرقة من مال فروعه وأصوله ) .

هذا الشرط الرابع من شروط القطع : انتفاء الشبهة .

والشبهة : هي كل ما يمكن أن يكون عذراً للسارق في الأخذ .

فلو سرق الابن من مال أبيه فلا قطع ، لوجود شبهة إنفاق ، لأن نفقة كل واحد منهما تجب في مال الآخر .

ولو سرق الأب من مال ابنه فلا قطع ، لوجود شبهة ، وهي شبهة التملك والتبسط به .

فالأصول والفروع لا يقطع بعضهم بالسرقة من مال بعض .

وذهب بعض العلماء : إلى أن كل قريب سرق من قريبه يقطع ، إلا الأب إذا سرق من مال ولده فلا يقطع .

لعموم الأدلة الدالة على وجوب القطع ، واستثني الأب لحديث ( أنت ومالك لأبيك ) .

وهذا مذهب الشافعي .

وذهب بعض العلماء : أن من وجبت نفقته لم يقطع بالسرقة منه وإلا قطع .

وهذا القول فيه قوة وكذلك الذي قبله .

( وزوجته ) .

أي : لا يقطع أحد الزوجين بسرقة من مال الآخر .

لأن كل منهما يرث صاحبه بغير حجب ، ويتبسط في مال الآخر عادة ، فأشبهه الوالد والولد .

وقيل : يقطع لعموم الآية .

وقيل : يقطع الزوج ولا تقطع الزوجة ، لأن لها النفقة في مال زوجها .

( ومنها : أن يكون المسروق مالاً محترماً ) .

هذا الشرط الخامس من شروط القطع : أن يكون المسروق مالاً محترماً .

المال المحترم : مثل الثياب والطعام والدرهم والكتب وغيرها .

فلا قطع في سرقة آلة لهو كالزمار والعود والربابة لتحريمها .

( فمضى توفرت الشروط قطعت يده اليمنى من مفصل الكف وخسمت ) .

أي : متى توفرت الشروط السابقة فإن الواجب قطع يده اليمنى من مفصل الكف .

لقوله تعالى ( فاقطعوا أيهما ) .

وقد روي عن ابن مسعود أنه قرأ : فاقطعوا أيهما .

قال ابن كثير : وهي قراءة شاذة ، وإن كان الحكم عند جميع العلماء موافقاً لها ، لا بما ، بل هو مستفاد من دليل آخر .

وقال ابن قدامة : لا خلاف بين أهل العلم في أن السارق أول ما يقطع منه ، يده اليمنى ، من مفصل الكف ، وهو الكوع .

وفي قراءة عبد الله بن مسعود ( فاقطعوا أيماهما ) وهذا إن كان قراءة وإلا فهو تفسير .

وقد روي عن أبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما ، أنهما قالاً : إذا سرق السارق ، فاقطعوا يمينه من الكوع . ولا تخالف لهما في

الصحابية ؛ ولأن البطش بما أقوى ، فكانت البداية بما أضعف ؛ ولأنها آلة السرقة ، فناسب غنوبته بإعدام آلتها . ( المعني )

قال القرطبي : لا خلاف في أن اليمنى هي التي تقطع أولاً .

قوله ( من مفصل الكف ) أي : دون الذراع ، وإنما وجب قطعها من هنا لا إلى المرفق ، لأن الله أطلق ولم يقيد ، واليد عند الإطلاق تحمل

على الكف .

قوله ( وخسمت ) أي : حسم الدم أي قطعه ، وذلك بأن يغلي زيت أو دهن ثم تغمس فيه وهو يغلي ، فإذا غمست فيه وهو يغلي

تسددت أفواه العروق .

وإنما وجب حسمها : لأنها لو تركت لنزف الدم ومات .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) الحسم في اللغة : يأتى بمعنى القطع ، ومنه قوله ﷺ في شأن السارق : اقطعوه ثم احسموه أي اكثوه لينقطع

الدم ، وحسم العرق : قطعه ، ثم كواه لئلا يسيل دمه .

ويأتى الحسم أيضاً بمعنى المنع .

وهو في الإصطلاح : أن يعمس موضع القطع من يد أو رجل في السرقة ونحوها في زيت أو دهن مغلي ، أو الكي بحديدية محمأة لتنسّد

أفواه العروق وينقطع الدم . ( الموسوعة ) .

( ويسن تعليقها في عنقه ثلاثة أيام إن رآه الإمام ) .

أي : يسن تعليق اليد في عنقه .

لما روى فضالة بن عبيد . ( أن النبي ﷺ أتى بسارق ، فقطعت يده ، ثم أمر بما فعلقت في عنقه ) رواه أبو داود وابن ماجه .

وفعل ذلك عليّ ﷺ .



وَلَأَنَّ فِيهِ رَدْعًا وَرَجْرًا . ( المغني ) .

لكن الحديث ضعيف لا يصح .

وقال النسائي عقب روايته لهذا الحديث : " الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ ضَعِيفٌ ، وَلَا يُجْتَنَّبُ بِحَدِيثِهِ " .

وكذلك ضعفه الألباني .

لكن ثبت هذا من فعل علي .

فروى ابن أبي شيبة بسند صحيح عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ( أَنَّ عَلِيًّا قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ ، ثُمَّ عَلَّقَهَا فِي عُنُقِهِ ) .

فذهب طائفة من أهل العلم إلى استحباب تعليق يد السارق المقطوعة في عنقه ؛ ردعا لأمثاله ، وقيد بعضهم ذلك بما إذا رأى

الإمام المصلحة فيه .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) وَيُسَرُّ - عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ - تَعْلِيْقُ الْيَدِ الْمَقْطُوعَةِ فِي عُنُقِ السَّارِقِ ، رَدْعًا لِلنَّاسِ ، اسْتِنَادًا إِلَى مَا

رَوَى مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِسَارِقٍ فُقِطِعَتْ يَدُهُ ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فُعِلِقَتْ فِي عُنُقِهِ ، وَقَدْ حَدَّدَ الشَّافِعِيَّةُ مُدَّةَ التَّعْلِيْقِ بِسَاعَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَمَّا الْحَنَابِلَةُ

فَلَمْ يُجَدِّدُوا مُدَّةَ التَّعْلِيْقِ .

وَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّ تَعْلِيْقَ الْيَدِ لَا يُسَرُّ ، بَلْ يُتْرَكُ الْأَمْرُ لِلْإِمَامِ ، إِنْ رَأَى فِيهِ مَصْلَحَةً فَعَلَهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَالِكِيَّةُ شَيْئًا عَنْ

تَعْلِيْقِ الْيَدِ " انتهى .

( فَإِنْ عَادَ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى مِنْ مَفْصِلِ الْكَعْبِ ) .

أي : إن عاد للسرقة بعد قطع يده اليمنى قطعت قدمه اليسرى .

قال ابن قدامة : وَإِذَا سَرَقَ ثَانِيًا ، قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى .

وَبِذَلِكَ قَالَ الْجَمَاعَةُ إِلَّا عَطَاءٌ ، حُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ تَقَطَّعَ يَدُهُ الْيُسْرَى ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ ( فَافْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ) وَلَأَنَّهَا أَلَةُ السَّرِقَةِ وَالْبَطْشِ ،

فَكَانَتْ الْعُقُوبَةُ بِقُطْعِهَا أَوَّلَى ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ رَبِيعَةَ ، وَدَاوُدَ .

وَهَذَا شُدُودٌ ، يُخَالِفُ قَوْلَ جَمَاعَةِ فُقَهَاءِ الْأُمُصَارِ مِنْ أَهْلِ الْفُحْهِ وَالْأَنْزِ ، مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ .

ثم قال ابن قدامة : ... وَلَأَنَّ قُطْعَ يَدَيْهِ يُقَوِّثُ مَنَفْعَةَ الْجَنَسِ ، فَلَا تَبْقَى لَهُ يَدٌ يَأْكُلُ بِهَا ، وَلَا يَتَوَضَّأُ ، وَلَا يَسْتَنْطِيبُ ، وَلَا يَدْفَعُ عَنْ

نَفْسِهِ ، فَيَصِيرُ كَالْهَالِكِ ، فَكَانَ قُطْعُ الرَّجْلِ الَّذِي لَا يَسْتَعْمِلُ عَلَى هَذِهِ الْمَفْسَدَةِ أَوَّلَى .

وَلَأَنَّ قُطْعَ الْيُسْرَى أَرْفَقُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْمَشْيَ عَلَى خَشَبَةٍ ، وَلَوْ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُمْنَى لَمْ يُمَكِّنْهُ الْمَشْيُ بِحَالٍ . ( المغني ) .

-وتقطع الرجل من مفصل الكعب .

قال ابن قدامة : وَتُقَطَّعُ الرَّجُلُ مِنْ مَفْصِلِ الْكَعْبِ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَفَعَلَ ذَلِكَ عُمر .

وقال القرطبي : فقال الكافة : تقطع ( يعني اليد ) من الرسغ ، والرجل من المفصل ، ويحسم الساق إذا قطع .

( فَإِنْ عَادَ لَمْ يَقْطَعْ وَحُسِبَ ) .

أي : فإن عاد وسرق بعد قطع يده اليمنى ورجله اليسرى فسرق ثالثاً حبس ولا يقطع .

وهذا هو مذهب الحنفية والمعتمد لدى الحنابلة .

قال ابن قدامة : يَعْنِي إِذَا عَادَ فَسَرَقَ بَعْدَ قُطْعِ يَدِهِ وَرِجْلِهِ ، لَمْ يُقْطَعْ مِنْهُ شَيْءٌ آخَرَ وَحُسِبَ .

وَهَذَا قَالَ عَلِيُّ ﷺ وَالْحَسَنُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالتَّحِيْفِيُّ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَحَمَّادٌ ، وَالتَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يقطع في الثالثة يسري يديه وفي الرابعة يحنى رجله فإن سرق خامسة عزر .

وهذا قول قتادة ، ومالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وابن المنذر .

فائدة : ١

هل يجوز رد اليد بعد قطعها ؟

لا يجوز .

لأن هذا خلاف مقصود الشارع ، فليس مقصود الشارع الإيلاء فقط حتى نقول: إنه حصل بقطعها، وإنما مقصود الشارع أن يبقى، وليس له يد. ( الشرح الممتع ) .

#### فائدة : ٢

هل يجوز أن ينج محل القطع حتى لا يحس به المقطوع ؟

نعم يجوز ذلك .

لأن المقصود هو إتلاف اليد ، وهو حاصل سواء بنج أم لم ينج .

#### فائدة : ٣

هل يجوز ذلك في اليد المقطوعة قصاصاً ؟

لا يجوز .

لأننا لو بنجناها لم يتم القصاص . ( شرح البلوغ لابن عثيمين ) .

( ولا تثبت السرقة إلا بشهادة عدلين ) .

أي : أن السرقة تثبت السرقة بشهادة عدلين .

وهذا متفق عليه عند أهل العلم كما حكاه ابن رشد وابن قدامة .

فلا تثبت عقوبة القطع بشهادة رجل واحد ، ولا بشهادة النساء .

( أو اعتراف مرتين ) .

أي : أن السرقة تثبت بالإقرار .

والمذهب لا بد أن يكون الاعتراف مرتين .

أ-لحديث أبي أمية المَخْزُومِي قَالَ ( أَيُّ النَّبِيِّ ﷺ بَلَصَ قَدِ اعْتَرَفَ اعْتِرَافًا، وَلَمْ يُوجَدْ مَعَهُ مَتَاعٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا إِخْلَاكَ سَرَقْتَ«، قَالَ: بَلَى، فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَأَمَرَ بِهِ فُقِطِعَ، وَجِيءَ بِهِ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ» ، فَقَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيْهِ» ثَلَاثًا. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ .

ب- ولأنه يتضمن إتلافاً في حد ، فكان من شرطه التكرار كحد الزنا .

والصحيح أنه يكفي الإقرار مرة واحدة .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

قياساً على القصاص وحد القذف ، فإنه يكفي فيه الإقرار مرة واحدة .

والحديث — على فرض صحته — فالمراد به الاستنبات .

( ولا يقطع حتى يطالب المسروق منه بماله ) .

من شروط القطع : أن يطالب المسروق منه بماله ، فإن لم يطالب فإنه لا يقطع ، ولو ثبتت السرقة .

وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد .

أ-أن الجناية على مال الغير لا تثبت إلا بالخصومة والمطالبة ، فإذا لم يطالب المسروق منه بماله فلا خصومة ، وحينئذ فلا يقام الحد .

ب-أن قطع السارق شرع لصيانة مال الأدي فلله به تعلق وحق ، فلم يستوف من غير مطالبته به .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا تشترط المطالبة .

وهذا مذهب مالك ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية .

أ-لأن النصوص التي توجب إقامة حد السرقة عامة ليس فيها اشتراط مطالبة المسروق منه بماله ، كقوله تعالى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا

أَيَّدِيهِمَا) .

ب- لحديث صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ قَالَ ( كُنْتُ نَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ عَلَيَّ حَبِصَةٌ لِي ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَاخْتَلَسَهَا مِنِّي ، فَأَخَذَ الرَّجُلُ ، فَأَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ بِهِ لِيُقَطَعَ ، قَالَ : فَأَتَيْتُهُ ، فَقُلْتُ : أَتَقْطَعُهُ مِنْ أَجْلِ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا ، أَنَا أَبِيعُهُ وَأُنْسِيئُهُ كُنْهًا ؟ قَالَ : فَهَلَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ ) رواه أبو داود .

جاء في رواية ( يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ تَجَاوَزْتُ عَنْهُ ) وفي رواية الأوزاعي ( يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هُوَ لَه ) وفي رواية عكرمة ( مَا كُنْتُ أُرِدْتُ أَنْ تُقَطَعَ يَدُهُ فِي رَدَائِي ) .

( قَالَ : فَهَلَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ ) أي : قبل أن ترفعه إليّ متحاكماً ، يعني أنه لو تركه قبل إحضاره عنده ﷺ ليحكم به لنفعه ذلك ، وأما بعد رفعه ، وثبوت السرقة عليه ، فالحق للشرع ، لا للمالك .

**وجه الدلالة :** أن المسروق منه — وهو صفوان بن أمية — لم يطالب بالمسروق ، ومع ذلك أقام رسول الله ﷺ حد السرقة ، وبيّن أن عدم المطالبة إنما ينفع قبل رفع أمر السارق إليه ، فهذا دليل صريح على أنه لا يشترط مطالبة المسروق منه .

ج- أن قطع السارق حق لله ، فوجب أن يقام على من ثبت عليه من دون انتظار المسروق منه ومطالبته كحد الزنا ، فإنه يقام على الزاني ، وإن لم يحضر المزني بها .

**وهذا القول هو الصحيح ، لما في ذلك من حفظ الأموال واستتباب الأمن .**

**فائدة :**

أن تجاوز المسروق منه عن السارق بعد رفعه إلى الإمام لا يجوز .

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: لا أعلم بين أهل العلم اختلافاً في الحدود ، إذا بلغت إلى السلطان ، لم يكن فيها عفو ، لا له ولا لغيره ، وجائز للناس أن يتعافوا الحدود ما بينهم ، ما لم يبلغ السلطان ، وذلك محمود عندهم .

( وَإِنْ قُطِعَ فَعَلَيْهِ رَدُّ الْمَسْرُوقِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا ، أَوْ قِيمَتُهُ إِنْ كَانَ تَالِفًا ) .

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ : لَا يَخْتَلِفُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي وَجوب رد العين المسروقة عَلَى مالِكها ، إِذَا كَانَتْ بَاقِيَةً .

فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ تَالِفَةً ، فَعَلَى السَّارِقِ رَدُّ قِيمَتِهَا ، أَوْ مِثْلِهَا إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً ، قُطِعَ أَوْ لَمْ يُقَطَعْ مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا .

وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالنَّحْصِيِّ ، وَحَمَّادٍ ، وَالْبَيْهَقِيِّ ، وَاللَّبِيثِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ .

ثُمَّ قَالَ : وَلَوْ أَنَّهَا عَيْنٌ يَجِبُ ضَمَانُهَا بِالرَّذَى لَوْ كَانَتْ بَاقِيَةً ، فَجَبِبَ ضَمَانُهَا إِذَا كَانَتْ تَالِفَةً ، كَمَا لَوْ لَمْ يُقَطَعْ .

وَلَأَنَّ الْقُطْعَ وَالْعَزْمَ حَقَّانِ يَجِبَانِ لِمُسْتَحِقِّئِهِمَا ، فَجَازَ اجْتِمَاعُهُمَا ، كَالْجَزَاءِ وَالْقِيمَةِ فِي الصَّبْدِ الْحَرَمِيِّ الْمَمْلُوكِ . ( المغني ) .

وقال في ( سبل السلام ) : وذهب الشافعي وأحمد وآخرون ورواية عن أبي حنيفة إلى أنه يغرم .

أ- لقوله ﷺ ( على اليد ما أخذت حتى تؤديه ) .

وحديث عبد الرحمن هذا لا تقوم به حجة مع ما قيل فيه .

ب- ولقوله تعالى ( لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ) .

ج- ولقوله ﷺ ( لا يجل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه ) .

د- ولأنه اجتمع في السرقة حقان حق لله تعالى وحق للإنسان ، فاقضى كل حق موجه .

هـ- ولأنه قام الإجماع أنه إذا كان موجوداً بعينه أخذ منه ، فيكون إذا لم يوجد في ضمانه قياساً على سائر الأموال الواجبة .

ولا يخفى قوة هذا القول . ( سبل السلام ) .

**فائدة : ١**

تحرم الشفاعة في الحدود إذا بلغت السلطان .

قال ابن قدامة رحمه الله : وَلَا تَأْسَ بِالشَّفَاعَةِ فِي السَّارِقِ مَا لَمْ يَتْلَعْ الْإِمَامُ ، فَإِنَّهُ يُؤَيَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : ( تَعَاوُوا الْخُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ ،

فَمَا بَلَّغْنِي مِنْ حَدٍّ وَجِبَ .

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ الْإِمَامُ ، لَمْ يَحْزَرْ الشَّفَاعَةُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِسْقَاطُ حَقِّ وَجِبَ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَقَدْ غَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ شَفَعَ أُسَامَةَ فِي الْمَحْزُومَةِ الَّتِي سَرَقَتْ ، وَقَالَ : ( أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى ) ، وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ : مَنْ خَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ، فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ فِي حُكْمِهِ . ( المغني ) .

**وقال النووي:** وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحَدِّ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى الْإِمَامِ، هَذِهِ الْأَحَادِيثُ، وَعَلَى أَنَّهُ يَحْزَمُ التَّشْفِيعُ فِيهِ، فَأَمَّا قَبْلَ بُلُوغِهِ إِلَى الْإِمَامِ فَقَدْ أَجَازَ الشَّفَاعَةَ فِيهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْمَشْفُوعُ فِيهِ صَاحِبَ شَرٍّ وَأَدَى لِلنَّاسِ ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يُشْفَعْ فِيهِ . وَأَمَّا الْمَعَاصِي الَّتِي لَا حَدَّ فِيهَا وَوَاجِبُهَا التَّغْزِيرُ فَتَجُوزُ الشَّفَاعَةُ وَالتَّشْفِيعُ فِيهَا ، سَوَاءً بَلَغَتْ الْإِمَامُ أَمْ لَا ؛ لِأَنَّهَا أَهْوَنُ ، ثُمَّ الشَّفَاعَةُ فِيهَا مُسْتَحَبَّةٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْمَشْفُوعُ فِيهِ صَاحِبَ أَذَى وَنَحْوِهِ . ( نووي ) .

وقد ترجم البخاري - بباب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان.

ويؤيد هذا ما ورد في بعض روايات هذا الحديث فإنه ﷺ قَالَ لِأُسَامَةَ مَا تَشْفَعُ ( لا تشفع في حد، فإن الحدود إذا انتهت إلى فليست بمتروكة ) .

وأخرج أبو داود حديث عمرو بن شعيب عن أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ يَرْفَعُهُ ( تعافوا الحدود فيما بينكم، فما بلغني من حد فقد وجب ) وصححه الحاكم ، ترجم له أبو داود : العفو عن الحد ما لم يبلغ السلطان .

وأخرج أبو داود والحاكم، وصححه من حديث ابن عمر، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( من حالت شفاعته دون حد من حدود الله، فقد ضاد الله في أمره ) .

وأخرج الطبراني عن عروة بن الزبير قَالَ: (لقي الزبير سارقاً شافع فيه فقيل : حتى يبلغ الإمام ، فقال: إذا بلغ الإمام فلعن الله الشافع والمشفع ) .

فلا يجوز للإمام العفو عن الحد، ولا تجوز الشفاعة فيه إذا وصل الأمر إلى الحاكم.

ويؤيد هذا أيضاً ما أخرجه أحمد والأربعة، وصححه ابن الجارود، والحاكم، عن صفوان بن أمية ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لما أمر بقطع الذي سرق ردائه فشفع فيه ( هلا كان ذلك قبل أن تأتيني به ؟ ) .

## فائدة : ٢

### هل يقتل السارق في المرة الخامسة ؟

جاء في حديث جابر قَالَ ( جِيءَ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : اقْتُلُوهُ ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا سَرَقَ . قَالَ: «افْطَعُوهُ» ففُطِعَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ» فَذَكَرَ مِثْلَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّالِثَةَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الرَّابِعَةَ كَذَلِكَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الْخَامِسَةَ، فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَاسْتَنْكَرَهُ .

ذهب جماهير العلماء إلى أن من تكرر منه السرقة للمرة الرابعة وما بعدها أنه يعزر بالحبس ونحوه ولا يقتل .

فهذا مذهب المالكية ، والحنابلة ، والمشهور من مذهب الحنفية ، والشافعية .

وأجابوا عن حديث جابر السابق بعدة مسالك :

**المسلك الأول :** أنه حديث لا يصح .

**قَالَ النَّسَائِي :** وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَمُضْعَفٌ بَرُّ ثَابِتٍ، لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ .

**وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ** رحمه الله تعالى: هَذَا الْحَدِيثُ فِي بَعْضِ إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَقَدْ عَارَضَ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ، وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثَ: كَفَرٍ بَعْدَ إِيمَانٍ، وَزَنَّا بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ قَتَلَ نَفْسَ بَغِيرِ نَفْسٍ"، وَالسَّارِقُ لَيْسَ بِوَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ، فَالْوُقُوفُ عَنْ دَمِهِ وَاجِبٌ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْفُقَهَاءِ، يَبِيحُ دَمَ السَّارِقِ، وَإِنْ تَكَرَّرَتْ مِنْهُ السَّرِقَةُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى .

ومنهم ابن حجر إذ تعقب أسانيد بالتضعيف .

ومنهم الزيلعي حيث تعقب أسانيدہ بالتضعيف أيضاً .

ومنهم ابن عبد البر إذ قال (حديث القتل منكر لا أصل له) .

وهذا المسلك هو الذي تقتضيه قواعد النقد وأصول المنهج في البحث والله أعلم . (الحدود عند ابن القيم) .

**المسلك الثاني :** أن هذا الحديث جاء في حق رجل مستحق للقتل .

قال ابن القيم : ومنهم من يحسنه ويقول: هذا حكم خاص بذلك الرجل وحده لما علم رسول الله ﷺ من المصلحة في قتله .

وقال ابن حجر : وقال بعضهم هو خاص بالرجل المذكور فكأن النبي ﷺ اطلع على أنه واجب القتل ولذلك أمر بقتله من أول مرة .

**المسلك الثالث :** أن هذا الحديث منسوخ .

وهذا محكي عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى .

حكاه ابن حجر ، والآبادي ، ومن قبلهما البيهقي رحمه الله تعالى .

**المسلك الرابع :** حمل الحكم بقتله على أنه كان من المفسدين في الأرض .

حكى ، الخطابي ، وابن حجر ، والآبادي ، على أن هذا الحديث قد يخرج على مذاهب بعض الفقهاء ، وهو أن يكون هذا من المفسدين

في الأرض ، فيكون هذا من باب العقوبة التعزيرية للمفسدين في الأرض ، وهذا يعزى للإمام مالك رحمه الله تعالى .

**تنبيه :**

هل قال أحد بموجب الحديث ؟

**قال ابن القيم :** وطائفة ثالثة تقبله وتقول به ، وأن السارق إذا سرق خمس مرات قتل في الخامسة ومن ذهب إلى هذا المذهب أبو مصعب

من المالكية .

**وقال ابن حجر :** وقيل يقتل في الخامسة قاله : أبو مصعب الزهري المدني صاحب مالك .

وهذا المسلك مبني على القول بقبول الحديث وصحته .

#### **باب حد قطاع الطريق**

( وهم الذين يخرجون على الناس ، ويقطعون الطريق عليهم بنهب أو قتل ) .

( فمن قتل منهم وأخذ مالا : قُتِلَ وصلب ، ومن قُتِلَ : تحتم قتله ، ومن أخذ مالا : قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ، ومن

أخاف الناس : نُفِيَ من الأرض ) .

هذا بيان الحكم الشرعي للمحاربين .

كما قال تعالى ( إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ

أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٣٣) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ

عَفُورٌ رَّحِيمٌ ) .

فمن جمع بين القتل وأخذ المال : فهذا يقتل ويصلب .

ومن قتل ولم يأخذ المال : فهذا يقتل ولا يصلب .

ومن أخذ المال ولم يقتل : فهذا تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى .

ومن أخاف السبيل ولم يقتل ولم يأخذ مالا : فإنه ينفي من الأرض .

-اختلف في هذه الآية (أن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ ....) هل هي على التخيير أم الترتيب:

فقيل: على التخيير (فالإمام يخيّر بين القتل أو الصلّب أو النفي) لأن (أو) تقتضي التخيير .

وقيل: ليست على التخيير ويكون حكمهم كالتالي:

إذا قتلوا وأخذوا المال، فإنهم يقتلون ويصلبون.

وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال، فإنهم يقتلون ولا يصلبون.  
 وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطع أيديهم (اليمن) وأرجلهم (اليسرى).  
 وإن لم يقتلوا ولم يأخذوا مالاً نفوا.  
 هذا الترتيب في حكمهم وهو قول جمهور العلماء.  
 - إذا أخذ مالاً ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى، ويقطعان معاً، لأن الله قال (أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ) والواو للجمع والاشتراك.  
 - فإذا لم يقتل ولم يسرق فإنه ينفي، فلا يترك بأيدي إلى بلد، وهذا قول الحنابلة لظاهر الآية (أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ) وذهب بعض العلماء - وهو قول الحنفية والشافعية - أن النفي هو السجن.  
 وذهب بعض العلماء - وهو قول لمالك واختاره ابن جرير والشنقيطي - أنه ينفي إلى بلد آخر ويسجن فيه.  
 ولا يزال منفياً حتى تظهر توبته.

#### فائدة : ١

إذا قتل فإنه يتحتم قتله، فيقام عليه القصاص، وليس فيه خيار لأولياء المقتول، لأن القتل هنا ليس قصاصاً، ولكنه حد، فلا يجوز العفو عنه، وآية المحاربة بينت أن عقوبة القتل عقوبة تثبت جزاء المحاربة لله تعالى، وما كان كذلك فهو حق لله تعالى لا يجوز إسقاطه، ولأن ضرر هذه الجريمة ضرر عام للمجتمع بأسره غير مختص بالمجني عليه.

#### فائدة : ٢

إذا قتل وأخذ المال فإنه يقتل ويصلب، لقوله تعالى (أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا).  
 والصلب: أن يربط على خشبة لها يدان معترضان وعود قائم.  
 قيل: يقتل ثم يصلب، وقيل: بل يصلب قبل القتل، والله أعلم.  
 والراجح في مدة الصلب، أنه يصلب حتى يشتهر أمره، لأن المقصود يحصل به.

#### فائدة : ٣

هل هناك فرق بين كون المحاربين لله ورسوله والسعي في الأرض فساداً في الأمصار أو في الطرق؟  
 قيل: هو خاص بمن يقطع الطريق بالصحراء دون البنين.  
 وقيل: لا فرق بين كون ذلك في الأمصار أو في الصحراء، وهذا قول جمهور العلماء.  
 لعموم الآية.

قال ابن تيمية: بل هم في البنين أحق بالعقوبة منهم في الصحراء، لأن البنين محل الأمن والطمأنينة.

#### فائدة : ٤

قال الشنقيطي: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ( إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا ) فَأَمَرَ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى الْمُحَارِبِ إِذَا جَمَعَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، وَهُمَا الْمُحَارَبَةُ ، وَالسَّعْيُ فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ ، وَلَمْ يُخَصَّ شَرِيفًا مِنْ وَضِيعٍ ، وَلَا زَفِيحًا مِنْ دَنِيٍّ . اهـ مِنْ الْفُرُطِيِّ .

قَالَ مُقْبِدُهُ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - : وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ الْمَكَافَأَةِ فِي قَتْلِ الْحِرَابَةِ ، إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ عَفْوَ وَلِيِّ الْمَقْتُولِ فِي الْحِرَابَةِ لَعَوٍ لَا أَثَرَ لَهُ ، وَعَلَى الْحَاكِمِ قَتْلُ الْمُحَارِبِ الْقَاتِلِ ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مَسْأَلَةً قِصَاصٍ خَالِصٍ ، بَلْ هُنَاكَ تَغْلِيظٌ زَائِدٌ مِنْ جِهَةِ الْمُحَارَبَةِ . (الأضواء ) .

#### فائدة : ٥

إذا تاب المحاربون بعد القدرة عليهم، فتوبتهم حينئذ لا تغير شيئاً من إقامة الحدود المذكورة عليهم، وأما إن جاؤوا تائبين قبل القدرة عليهم،

فليس للإمام عليهم حينئذ سبيل. لأنهم تسقط عنهم حدود الله، وتبقى عليهم حقوق الآدميين، فيقتص منهم في الأنفس والجراح، ويلزمهم غرم ما أتلّفوه من الأموال، ولولي الدم حينئذ العفو إن شاء، ولصاحب المال إسقاطه عنهم.

وهذا قول أكثر العلماء مع الإجماع على سقوط حدود الله عنهم بتوبتهم قبل القدرة عليهم، كما هو صريح قوله تعالى (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ) الآية، وإنما لم أخذ ما بأيديهم من الأموال، وتضمنهم ما استهلكوا. لأن ذلك غصب، فلا يجوز لهم تملكه.

( وَيُدْفَعُ صَائِلٌ بِالْأَخْفِ فَإِلَّا خَفَ ، فَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِالْقَتْلِ فَلَا ضِمَانَ ، وَلِزِمَ الدَّفْعُ عَنْ نَفْسِهِ وَحَرَمَتْهُ دُونُ مَالِهِ ) .

الصائِل : الصول في اللغة : التعدي .

وأما في الاصطلاح : فهو التعدي على النفس أو المال أو العرض .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) والصائِل هُوَ مَنْ قَصَدَ غَيْرَهُ بِشَرٍّ سَوَاءٌ أَكَانَ الصَّائِلُ مُسْلِمًا أَمْ ذِمِّيًّا أَمْ عَبْدًا أَمْ حُرًّا أَمْ صَبِيًّا أَمْ مَجْنُونًا أَمْ بَحِيمَةً ، فَيَجُوزُ دَفْعُهُ عَنْ كُلِّ مَغْضُومٍ مِنْ نَفْسٍ ، أَوْ طَرَفٍ ، أَوْ مَنْفَعَةٍ ، وَعَنِ الْبُضْعِ ، وَمُقَدِّمَاتِهِ ، وَعَنِ الْمَالِ وَإِنْ قَلَّ .

فإذا صال على الإنسان يعنى أراد نفسه أو ماله أو عرضه فإنه يدفعه بالأسهل فالأسهل، فإن لم يندفع إلا بقتله فلا ضمان لا شيء عليه.

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخَذَ مَالِي قَالَ «فَلَا تُعْطِيهِ مَالَكَ» . قَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي قَالَ «قَاتِلْهُ» . قَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي قَالَ «فَأَنْتَ شَهِيدٌ» . قَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ قَالَ «هُوَ فِي النَّارِ» رواه مسلم .

ب- وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ) متفق عليه .

قال النووي : وفيه جواز قتل القاصد لِأَخْذِ الْمَالِ بِغَيْرِ حَقٍّ سَوَاءٌ كَانَ الْمَالُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا لِعُمُومِ الْحَدِيثِ .

وَهَذَا قَوْلُ الْجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ .

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ: لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ إِذَا طَلَبَ شَيْئًا يَسِيرًا كَالْثَوْبِ وَالطَّعَامِ وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ الْجَمَاهِيرُ .

وقال القرطبي : مذهب ابن عمر والحسن البصري وإبراهيم النخعي وقتادة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق والنعمان، وبهذا يقول عوام أهل العلم أن للرجل أن يقاتل عن نفسه وأهله وماله إذا أريد ظملاً، للأخبار التي جاءت عن النبي ﷺ لم يخص وقتاً دون وقت، ولا حالاً دون حال إلا السلطان. فإن جماعة أهل الحديث كالمجتمعين على أن من لم يمكنه أن يمنع عن نفسه وماله إلا بالخروج على السلطان ومحاربه أنه لا يحاربه ولا يخرج عليه . ( التفسير ) .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) إِنْ قَتَلَ الْمَصُولُ عَلَيْهِ الصَّائِلَ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ وَنَحْوَهَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ - عِنْدَ الْجُمْهُورِ - بِقِصَاصٍ وَلَا دِيَّةٍ وَلَا كَفَّارَةٍ وَلَا قِيمَةٍ ، وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِذَلِكَ .

فائدة : ١

كيفية مقاتلة الصائِل :

قال العلماء: لا يقتله بمجرد طلبه، بل يدافع بالأسهل فالأسهل، فإن دفع بالأسهل لم يجز ما فوقه، وإن لم يندفع إلا بالقتل فليقتله، فإن كان يندفع بقطع يديه، بأن يكون مع المعتدى عليه سيف يستطيع أن يتر به يديه، فإنه لا يجوز أن يقتله، لأن قطع اليدين أهون من القتل .

فقد جاء في رواية ( فانشدته بالله ) وفي رواية ( ذكّره بالله ) .

فائدة : ٢

أنه لا فرق بين أن يكون المال قليلاً أو كثيراً لعموم الحديث وهو قول الجماهير من العلماء ، كما تقدم .

وقال بعض أصحاب مالِك لا يجوز قتله إذا طلب شيئاً يسيراً كالثوب والطعام ، وهذا ليس بشيء والصواب ما قاله الجماهير .

قال الشوكاني : وَأَخَادِيثُ الْبَابِ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُجُوزُ مُقَاتَلَةُ مَنْ أَرَادَ أَخْذَ مَالِ إِنْسَانٍ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ إِذَا كَانَ الْأَخْذُ بِغَيْرِ حَقٍّ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ كَمَا حَكَاهُ النَّوَوِيُّ وَالْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ .

### فائدة : ٣

هل دفع الصائل واجب أم لا ؟

أولاً : الدفاع عن المال واجب أم مباح ؟

أكثر العلماء على أنه مباح غير واجب .

فالمعتدى عليه مخير بين أن يدفع عن ماله، وبين أن يعطيه المال .

قال النووي : وَالْمُدَافَعَةُ عَنِ الْمَالِ جَائِزَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ .

ثانياً : الدفاع عن العرض .

يجب الدفاع عن العرض .

لحديث سعيد بن زَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ) رواه النسائي .

قال النووي : وَأَمَّا الْمُدَافَعَةُ عَنِ الْحَرَمِ فَوَاجِبَةٌ بِلَا خِلَافٍ .

ثالثاً : الدفاع عن النفس .

اختلفت الفقهاء في حُكْمِ دَفْعِ الصَّائِلِ عَلَى النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا.

فَقِيلَ : يجب ، وقيل : يجب إلا في وقت الفتنة ، وقيل : لا يجب إذا كان الصائل مسلماً .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) اختلفت الفقهاء في حُكْمِ دَفْعِ الصَّائِلِ عَلَى النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا.

فَدَهَبَ الْحَنَفِيُّ - وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ - إِلَى وَجُوبِ دَفْعِ الصَّائِلِ عَلَى النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الصَّائِلُ كَافِرًا أَوْ مُسْلِمًا، عَاقِلًا أَوْ جُنُونًا، بَالِغًا أَوْ صَغِيرًا، مَعْصُومَ الدَّمِ أَوْ غَيْرَ مَعْصُومِ الدَّمِ، آذِيًا أَوْ غَيْرَهُ ....

وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُ هَذَا الرَّأْيِ :

أ- بِقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ) .

فَالِاسْتِسْلَامُ لِلصَّائِلِ لِلنَّفْسِ لِلتَّهْلُكَةِ، لِذَا كَانَ الدِّفَاعُ عَنْهَا وَاجِبًا.

ب- وَقَوْلُهُ تَعَالَى ( وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ) .

ج- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ فَقُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قَاتَلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قَاتَلَ دُونَ أَهْلِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ ) .

وَدَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ الصَّائِلُ كَافِرًا، وَالْمَصُورُ عَلَيْهِ مُسْلِمًا وَجَبَ الدِّفَاعُ ... أَمَّا إِنْ كَانَ الصَّائِلُ مُسْلِمًا غَيْرَ مَهْدُورِ الدَّمِ فَلَا يَجِبُ دَفْعُهُ فِي الْأَطْلَهَرِ، بَلْ يَجُوزُ الْإِسْتِسْلَامُ لَهُ، سَوَاءً كَانَ الصَّائِلُ صَبِيًّا أَوْ جُنُونًا، وَسَوَاءً أَمَكَّنَ دَفْعُهُ بَغَيْرِ قَتْلِهِ أَوْ لَمْ يُمْكِنْ ....

عن بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ عِنْدَ فِتْنَةِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ الْقَاعِدَ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي ) قَالَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ دَخَلَ عَلَيَّ بَيْتِي وَبَسَطَ يَدَهُ إِلَيَّ لِيَقْتُلَنِي؟ قَالَ: «كُنْ كَأَبْنِ آدَمَ» .

وعن الحسن، قَالَ: خَرَجْتُ بِسِلَاحِي لَيْلِي الْفِتْنَةِ، فَاسْتَقْبَلَنِي أَبُو بَكْرَةَ، فَقَالَ: أَيْنَ تَرِيدُ؟ فُلْتُ: أُرِيدُ نُصْرَةَ ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَاجَعَا الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَكِلَاهُمَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ» قِيلَ: فَهَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بَالُ الْمُقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ» .

وَلَكِنَّ عُثْمَانَ ﷺ تَرَكَ الْقِتَالَ مَعَ إِمْكَانِهِ، وَمَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ نَفْسَهُ، وَمَنَعَ حُرَّاسَهُ مِنَ الدِّفَاعِ عَنْهُ - وَكَانُوا أَرْبَعِيائَةٍ يَوْمَ الدَّارِ وَقَالَ: مَنْ أَلْقَى سِلَاحَهُ فَهُوَ حُرٌّ، وَاشْتَهَرَ ذَلِكَ فِي الصَّحَابَةِ ﷺ فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ.

وَدَهَبَ الْحَنَابِلَةُ إِلَى وَجُوبِ دَفْعِ الصَّائِلِ عَنِ النَّفْسِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْفِتْنَةِ .



لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَلَا تُقَاتِلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ) .

وَلَاِنَّهُ كَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَتْلُ نَفْسِهِ يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِتَاخَةُ قَتْلِهَا .

أَمَّا فِي زَمَنِ الْفِتْنَةِ فَلَا يَلْزُمُهُ الدِّفَاعُ عَنْ نَفْسِهِ .

لِقَوْلِهِ ﷺ ( فَإِنْ خَشِيتَ أَنْ يَبْهَرَكَ شِعَاعُ السَّيْفِ ، فَأَلْقِ ثَوْبَكَ عَلَى وَجْهِكَ ) .

وَلَكِنْ عُمَمَانِ ﷺ تَرَكَ الْقِتَالَ عَلَى مَنْ بَعَى عَلَيْهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، وَمَنَعَ غَيْرَهُ فِتَاهَهُمْ ، وَصَبَرَ عَلَى ذَلِكَ وَلَوْ لَمْ يَجُزْ لِاتِّكَرِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ ذَلِكَ . . . . اهـ (الموسوعة الفقهية)

#### فائدة : ٤

ما الحكم إن قتل المصُول عليه الصائل ؟

إِنْ قَتَلَ الْمَصُولُ عَلَيْهِ الصَّائِلَ دِفَاعًا عَنْ نَفْسِهِ وَخَوِّهَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ - عِنْدَ الْجُمْهُورِ - بِقِصَاصٍ وَلَا دِيَّةٍ وَلَا كَفَّارَةٍ وَلَا قِيمَةٍ ، وَلَا إِنْمَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِذَلِكَ .

أَمَّا إِذَا تَمَكَّنَ الصَّائِلُ مِنْ قَتْلِ الْمَصُولِ عَلَيْهِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ .

#### فائدة : ٥

كيف يدفع الصائل ؟

تقدم أنه يدفع بالأخف فالأخف .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) يُدْفَعُ الصَّائِلُ بِالْأَخْفِ فَالْأَخْفِ إِنْ أَمَكَّنَ ، فَإِنْ أَمَكَّنَ دَفَعَهُ بِكَلَامٍ أَوْ اسْتِعَاثَةٍ بِالنَّاسِ حُرْمِ الصَّرَبِ ، أَوْ أَمَكَّنَ دَفَعَهُ بِضَرْبٍ يَبِيدُ حُرْمِ بَسْوَطٍ ، أَوْ بَسْوَطٍ حُرْمِ بَعْصَا ، أَوْ أَمَكَّنَ دَفَعَهُ بِقَطْعِ غَضُو حُرْمِ دَفَعَهُ بِقَتْلِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ جُوزٌ لِلضَّرُورَةِ ، وَلَا ضَرُورَةَ فِي الْأَثَرِ مَعَ إِمْكَانِ تَحْصِيلِ الْمَقْصُودِ بِالْأَخْفِ .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : ( جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ إِنْ غَدَيْ عَلَى مَالِي ؟ قَالَ : " انْشُدِ اللَّهَ ، قَالَ : فَإِنْ أَبَوْا عَلَيَّ ، قَالَ : " انْشُدِ اللَّهَ " ، قَالَ : فَإِنْ أَبَوْا عَلَيَّ ، قَالَ : " فَاَنْشُدِ اللَّهَ " ، قَالَ : قَالَ : فَإِنْ أَبَوْا عَلَيَّ ، قَالَ : " فَقَاتِلْ ، فَإِنْ قُتِلْتَ فِئِي الْجَنَّةِ ، وَإِنْ قَتَلْتَ فَقِي النَّارِ ) رواه أحمد .

قال الشوكاني : ولكنه ينبغي تقديم الأخف فالأخف فلا يعدل المدافع إلى القتل مع إمكان الدفع بدونه ويدل على ذلك امره ﷺ بإنشاد الله قبل المقاتلة .

#### فائدة : ٦

هل يستثنى من ذلك شيء ؟

اسْتَثْنَى الْفُقَهَاءُ مِنْ ذَلِكَ صُورًا مِنْهَا :

أ - لَوْ كَانَ الصَّائِلُ يَنْدَفِعُ بِالسَّوْطِ أَوْ الْعَصَا وَخَوِّهَا ، وَالْمَصُولُ عَلَيْهِ لَا يَجِدُ إِلَّا السَّيْفَ فَلَهُ الصَّرَبُ بِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ الدَّفْعُ إِلَّا بِهِ ، وَلَيْسَ بِمُقَصِّرٍ فِي تَرْكِ اسْتِصْحَابِ السَّوْطِ وَخَوِّهِ .

ب - لَوْ اتَّخَمَ الْقِتَالَ بَيْنَهُمَا ، وَاشْتَدَّ الْأَمْرُ عَنِ الضَّبْطِ فَلَهُ الدِّفَاعُ عَنْ نَفْسِهِ بِمَا لَدَيْهِ ، دُونَ مُرَاعَاةِ التَّرْتِيبِ الْمَدْكُورِ .

ج - إِذَا ظَنَّ الْمَصُولُ عَلَيْهِ أَنَّ الصَّائِلَ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِالْقَتْلِ فَلَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ دُونَ مُرَاعَاةِ التَّرْتِيبِ الْمَدْكُورِ ، وَكَذَا إِنْ خَافَ أَنْ يَبْذُرَهُ بِالْقَتْلِ إِنْ لَمْ يَسْبِقْهُ هُوَ بِهِ فَلَهُ ضَرْبُهُ بِمَا يَقْتُلُهُ ، أَوْ يَقْطَعُ طَرْفَهُ . وَيُصَدَّقُ الْمَصُولُ عَلَيْهِ فِي عَدَمِ إِمْكَانِ التَّخْلُصِ بِدُونِ مَا دَفَعَ بِهِ ، لِعُسْرِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى ذَلِكَ .

د - إِذَا كَانَ الصَّائِلُ مُهْدِرَ الدِّمِ - كَمُرْتَدٍّ وَخَرَجِيٍّ وَزَانٍ مُخْصَنٍ - فَلَا يُجِبُ مُرَاعَاةُ التَّرْتِيبِ فِي حَقِّهِ بَلْ لَهُ الْغُدُولُ إِلَى قَتْلِهِ ، لِعَدَمِ حُرْمَتِهِ .

#### فائدة : ٧

هل يجب عليه الهرب إذا أمكنه ذلك ؟

ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ - مِنَ الْحَنْبَلِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَوَجْهُهُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ - إِلَى أَنَّهُ إِنْ أُمِكنَ الْمَصُولُ عَلَيْهِ أَنْ يَهْرَبَ أَوْ يَلْتَجِئَ إِلَى جِصٍّ أَوْ جَمَاعَةٍ أَوْ حَاكِمٍ وَجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَلَمْ يَجُزْ لَهُ الْقِتَالُ، لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِتَخْلِيصِ نَفْسِهِ بِالْأَهْوَنِ فَالْأَهْوَنُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَغْدِلَ إِلَى الْأَشَدِّ مَعَ إِمْكَانِ الْأَسْهَلِ وَلِأَنَّهُ أُمِكنَهُ الدِّفَاعُ عَنْ نَفْسِهِ دُونَ إِضْرَارِ غَيْرِهِ فَلَزِمَهُ ذَلِكَ.

#### فائدة : ٨

في الحديث : أن من قتل دون ماله فهو شهيد .

المراد أنه شهيد الآخرة دون الدنيا ، بل يغسل ويكفن ويصلى عليه . لأن الشهداء أقسام .

قال النووي : اعلم أن الشهيد ثلاثة أقسام :

أحدها : المقتول في حرب الكفار بسبب من أسباب القتال .

فهذا له حكم الشهداء في ثواب الآخرة وفي أحكام الدنيا ، وهو أنه لا يغسل ولا يصلى عليه .

والثاني : شهيد في الثواب دون أحكام الدنيا .

وهو المبطلون ، والمطعون ، وصاحب الهدم ، ومن قتل دون ماله ، وغيرهم ممن جاءت الأحاديث الصحيحة بتسميته شهيداً ، فهذا يغسل ويصلى عليه وله في الآخرة ثواب الشهداء ، ولا يلزم أن يكون مثل ثواب الأول .

والثالث : من غل في الغنيمة وشبهه ممن وردت الآثار بنفي تسميته شهيداً إذا قتل في حرب الكفار .

فهذا له حكم الشهداء في الدنيا ، فلا يغسل ولا يصلى عليه وليس له ثوابهم الكامل في الآخرة .

وقال النووي في المجموع: والدليل للقسم الثاني أن عمر وعثمان وعلياً ﷺ غسلوا وصلى عليهم بالاتفاق واتفقوا على أنهم شهداء. والله أعلم

#### بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ

( إِذَا خَرَجَ قَوْمٌ لَهُمْ شَوْكَةٌ وَمَنْعَةٌ عَلَى الْإِمَامِ بِتَأْوِيلِ سَائِعٍ فَهُمْ بُغَاةٌ ) .

البغاة جمع باغ ، وهو لغة : الظلم ومجاوزة الحد ، سمو بذلك لظلمهم وعدوهم عن الحق .

واصطلاحاً : هم الخارجون على الإمام بتأويل سائغ وهم شوكة .

سموا بغاة لعدوهم عن الحق وما عليه أئمة المسلمين .

-والأصل في هذا الباب الكتاب والسنة والإجماع .

قال تعالى ( وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَبْغِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ) .

وقوله ﷺ ( من خرج على أمي وهم جميع ، فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان ) رواه مسلم .

وقال ﷺ ( بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في المنشط والمكره ، وأن لا ننازع الأمر أهله ) رواه مسلم .

والبغي حرام ، والبغاة آثمون .

قوله ( إِذَا خَرَجَ قَوْمٌ لَهُمْ شَوْكَةٌ وَمَنْعَةٌ .... ) .

-يشترط في الخارجين على الإمام لكي يكونوا بغاة شروط :

أولاً : أن يكونوا مسلمين .

قال تعالى ( وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ... ) .

فإذا خرج على الإمام ذميون أو مستأمنون فلا يعتبرون بغاة ولهم أحكامهم الخاصة .

ثانياً : أن يكون لهم منعة وشوكة .

وهو أن يكون للبغاة منعة وقوة وشوكة يحتاج معها الإمام إلى إعداد جيش لقتالهم .

ثالثاً : أن يكون لهم تأويل سائع .

والدليل على ذلك : هو ما حصل من الخارجين على علي من أهل الجمل وصفين ، وذلك بأن قالوا إن علياً يعرف قتلة عثمان ويقدر عليهم ولا يقتص منهم لمواطأته إياهم ، وهذا تأويل اعتقدوا به على جواز الخروج على الإمام وهو علي بن أبي طالب .

ولا بد أن يكون التأويل سائغاً يصلح أن يعتمد عليه .

وقد ذكر ابن تيمية في تفريقه بين البغاة والخوارج بأن قتال أهل الجمل وصفين علياً كان بسبب اعتمادهم على تأويل سائع .

أما المارقون من الخوارج فقاتلهم علي بسبب تأويلهم الفاسد .

-فإن اختل شرط من ذلك بأن لم يخرجوا على إمام أو خرجوا على إمام بلا تأويل أو بتأويل غير سائع أو كانوا جمعاً يسيراً لا شوكة لهم فقطاع طريق .

فائدة :

ويعتبرون بغاة ولو كان الإمام ظالماً جائراً ما لم يحدث كفراً ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : مذهب أهل الحديث ترك الخروج بالقتال على الملوك البغاة ، والصبر على ظلمهم إلى أن يستريح بر أو يُستراح من فاجر ، ويدل لذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ).

فهذه الآية دلت على وجوب طاعة ولي الأمر ولم تشترط عدالته .

( وعلى الإمام مراسلة البغاة ، وإزالة ما ينقمون عليه مما لا يجوز وكشف شبههم ) .

هذا موقف الإمام من البغاة :

وهو أن يرأسلهم فيسألهم ما ينقمون منه ، لأن علياً أرسل ابن عباس إلى الخوارج الذين خرجوا عليه لينظرهم ، فنظرهم فرجع كثير منهم إلى الحق .

( فإن ذكروا مظلمة أزأها ) .

لقوله تعالى ( وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ) .

لأن إزالة المظلمة وسيلة إلى الصلح المأمور به .

( وَإِنْ ادَّعَا شُبُهَةٌ كَشَفَهَا ) .

لأن في كشف شبهتهم رجوعاً إلى الحق .

لأن الله أمر بالإصلاح أولاً ، والإصلاح إنما يكون بمراسلتهم وكشف شبهتهم وإزالة ما يدعونه من مظلمة .

( هَإِنْ طَائِفَتَانِ ، وَإِلَّا فَاتَّكُمُ ) .

أي : انتهوا ورجعوا إلى صوابكم فهذا المطلوب ، وإلا قاتلهم وجوباً لدفع شرهم .

أ-لقوله تعالى (فَإِنْ بَعَثَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) .

ب-ولدفع شرهم وأذاهم على المسلمين .

ج- وللحفاظ على وحدة الدولة الإسلامية وعزتها .

( وَهَلَى وَهَيْتُهُ : مَحْيَتُهُ هَلَى فَتَاتَكُمُ ) .

أي : ويجب على رعية الإمام مساعدته وتأييده على قتال البغاة .

لأن الصحابة قاتلوا مانعي الزكاة مع أبي بكر ، وقاتلوا الخوارج مع علي .

ولأنهم لو تركوا معونة الإمام لقهره أهل البغي وظهر الفساد في الأرض .

( وَإِنْ قُتِلَ الْكَافِرُ كَانَ شَهِيداً ) .

الدافع : هو الذي يقاتل مع الإمام ، لأن الإمام يلزمه قتال هؤلاء البغاة حتى يكف شرهم . فإذا قُتل هذا الدافع كان شهيداً لأنه قتل

مظلوماً ، فهو يقاتل مع أهل الحق ضد أهل البغي .

**( وَكَاتِبٌ لَهُمْ مَدِيرٌ )**

أي : لا يقاتل مدبرهم .

والمدبر : من ولي دبره وهرب .

**( وَكَاتِبٌ لَهُمْ جَرِيحٌ )**

أي : لا يقتل لهم جريح .

**( وَكَاتِبٌ لَهُمْ مَالٌ )**

أي : لا يجوز أخذ مال البغاة ، لأنهم لم يكفروا ببغيهم وقتالهم .

**( وَكَاتِبٌ لَهُمْ ذَرْبٌ )**

الذرية النساء والصبيان ، والسبي الأخذ .

فهؤلاء لا يجوز سبيهم .

لأن قتال البغاة إنما هو لدفعهم وردهم إلى الحق لا لكفرهم .

**( وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ فَهُوَ كَاتِبٌ وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ فَهُوَ كَاتِبٌ )**

لأنهم مسلمون .

الخلاصة :

أن قتال أهل البغي يختلف عن قتال الكفار من حيث القصد والهدف :

لأن القصد من قتالهم ردعهم إلى الطاعة وردعهم عن التمرد ودرء الفتنة ، لأنهم مسلمون .

الفرق بين قتالهم وقتال المشركين :

أولاً : أن القصد من قتالهم ردعهم بخلاف المشركين .

ثانياً : عدم جواز الإجهاز على جريح البغاة بعكس جريح المشركين فإنه يجوز الإجهاز عليه .

ثالثاً : أنه لا يقتل أسير البغاة بخلاف أسير المشركين فإنه يجوز قتله .

رابعاً : لا يتبع مدبرهم .

خامساً : أن أموال البغاة لا يجوز قسمتها ولا تسي ذريتهم ، لأنهم لم يكفروا ببغيهم وقتالهم ، بخلاف أموال المشركين فإنها غنيمة للمسلمين .

سادساً : أنه لا ينصب عليهم المنجنيق ومثله في عصرنا الحاضر المدافع والقنابل والطائرات .

سابعاً : لا تحرق مساكن البغاة ولا مصانعهم ولا يقطع نخيلهم وأشجارهم ولا يقطع الماء عنهم ، بخلاف المشركين فإنه يستعمل معهم الوسائل المؤدية إلى استسلامهم والنصر عليهم .

### باب حكم الكافر

**( وَهُوَ : مَنْ خَرَجَ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ إِلَى الْكُفْرِ بِفِعْلٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ إِتْقَانٍ أَوْ شَكٍّ )**

المرتد لغة : هو الراجع .

واصطلاحاً : هو الراجع عن دين الإسلام إلى الكفر .

**( هُمَنْ أَرَادَ وَهُوَ مَكْتَفٍ مَخْتَارٍ اسْتَتَيْبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ )**

فالمرتد كافر يقتل كفاً لا حداً .

قال ابن قدامة : وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وَجوبِ قَتْلِ الْمُرْتَدِّ ، وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، وَمُعَاذٍ ، وَأَبِي مُوسَى ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَخَالِدٍ ، وَغَيْرِهِمْ ، وَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا .

أ- عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ - فِي رَجُلٍ أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ - ( لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ ، فَضَاءَ اللَّهُ وَرَسُولِهِ ، فَأُمِرَ بِهِ ، فُقْتِلَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ ( وَكَانَ قَدْ أُسْتُيِبَ قَبْلَ ذَلِكَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

ج- وعن ابن مسعود . قال : قال رسول الله ﷺ ( لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة ) متفق عليه .

د- وقال ﷺ (أما رجل ارتد عن الإسلام فادعه فإن تاب وإلا فاضرب عنقه ، وإما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها فإن عادت وإلا فاضرب عنقها) سنده حسن كما قال الحافظ ابن حجر .

وهذا يدل على أن المرأة كالرجل وهو قول أكثر العلماء .

قال الترمذي بعد روايته لحديث (من بدل دينه فاقتلوه) هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْمُرْتَدِّ .

وقال ابن عبد البر : وفقه هذا الحديث ، أن من ارتد عن دينه حل دمه وضربت عنقه ، والأمة مجتمعة على ذلك ، وإنما اختلفوا في استتابته . (التمهيد) .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الرَّدَّةَ مِنَ الْمُسْلِمِ تُهْدَرُ دَمُهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ (لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ : النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ، وَالنَّيْبُ الزَّانِي ، وَالْمُفَارِقُ لِدِينِهِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ ( مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَيَقْتُلُهُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ .

قال الشيخ صالح الفوزان — حفظه الله — والمرتد في الاصطلاح : هو الذي يكفر بعد إسلامه طوعاً ، بنطق ، أو اعتقاد ، أو شك ، أو فعل .

والمرتد : له حكم في الدنيا ، وحكم في الآخرة:

أما حكمه في الدنيا : فقد بيَّنه الرسول ﷺ بقوله : ( مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ ) ، وأجمع العلماء على ذلك ، وما يتبع ذلك من عزل زوجته عنه ، ومنعه من التصرف في ماله قبل قتله .

وأما حكمه في الآخرة : فقد بيَّنه الله تعالى : بقوله ( وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَبِمَا كَفَرَ فَوَلَّيْكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ) .

والردة تحصل بارتكاب ناقض من نواقض الإسلام ، سواء كان جاداً ، أو هازلاً ، أو مستهزئاً ، قال تعالى : ( وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ) . ( الملخص الفقهي ) .

#### فائدة : ١

هل المرأة المرتدة كالرجل تقتل كما يقتل ؟

ذهب جمهور العلماء إلى أن المرأة المرتدة تقتل كالرجل .

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : قَالَ الْجُمْهُورُ : تُقْتَلُ الْمُرْتَدَّةُ .

وقال ابن قدامة : أنه لا فرق بين الرجال والنساء في وجوب القتل .

روي ذلك عن أبي بكر ، وعلي رضي الله عنهما .

وبه قال الحسن ، والزهري ، والنخعي ، وحماد ، ومالك ، والليث ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق . ( المغني ) .

أ- لعموم ( مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ ) .

ب- وللحديث السابق ( أما رجل ارتد عن الإسلام فادعه فإن تاب وإلا فاضرب عنقه ، وإما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها فإن

عادت وإلا فاضرب عنقها ( سنده حسن كما قال الحافظ ابن حجر .

وهذا يدل على أن المرأة كالرجل وهو قول أكثر العلماء .

**قال ابن حجر :** وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ مَعَاذٍ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَرْسَلَهُ إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ لَهُ: "إِنَّمَا رَجُلٌ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَأَدْعُهُ، فَإِنْ عَادَ، وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنُقَهُ، وَإِنَّمَا امْرَأَةٌ ارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَأَدْعُهَا، فَإِنْ عَادَتْ، وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنُقَهَا )

وَسَنَدُهُ حَسَنٌ، وَهُوَ نَصٌّ فِي مَوْضِعِ الْبَرَاءِ، فَيَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ.

وَيُؤَيِّدُهُ اشْتِرَاكُ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ كُلِّهَا، الزَّانَا، وَالسَّرْقَةَ، وَشُرْبَ الْخَمْرِ، وَالْقَذْفَ، وَمِنْ صُورِ الزَّانَا رَجْمَ الْمُخْصَنِ حَتَّى يَمُوتَ، فَاسْتَشْنِي ذَلِكَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ، فَكَذَلِكَ يُسْتَشْنَى قَتْلُ الْمُرْتَدَّةِ. ( الفتح ) .

#### فائدة : ٢

الحكمة من قتل المرتد دون الكافر الأصلي .

**قال ابن تيمية** رحمه الله : فإنه لو لم يُقْتَلْ ذَلِكَ - أي المرتد - لَكَانَ الدَّاحِلُ فِي الدِّينِ يَخْرُجُ مِنْهُ ، فَقَتْلُهُ حِفْظٌ لِأَهْلِ الدِّينِ وَلِلدِّينِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ مِنَ النَّفْسِ ، وَيَمْنَعُهُمْ مِنَ الْخُرُوجِ عَنْهُ ، بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ .

**وقال ابن عاشور :** وَحِكْمَةُ تَشْرِيعِ قَتْلِ الْمُرْتَدِّ - مَعَ أَنَّ الْكَافِرَ بِالْأَصَالَةِ لَا يُقْتَلُ - أَنَّ الْإِزِيدَادَ خُرُوجَ فَرْدٍ أَوْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، فَهُوَ يَخْرُجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الدُّخُولِ فِيهِ ، يُنَادِي عَلَى أَنَّهُ لَمَّا خَالَطَ هَذَا الدِّينَ وَجَدَهُ غَيْرَ صَالِحٍ ، وَوَجَدَ مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ أَصْلَحَ ، فَهَذَا تَعْرِيضٌ بِالذِّينِ وَاسْتِحْقَافٌ بِهِ .

وَفِيهِ أَيْضًا تَهْيِيدُ طَرِيقٍ لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يُنْسَلَ مِنْ هَذَا الدِّينِ، وَذَلِكَ يُفْضِي إِلَى ائْتِلَالِ الْجَمَاعَةِ، فَلَوْ لَمْ يُجْعَلْ لِذَلِكَ زَاجِرٌ، مَا انْتَجَزَ النَّاسُ، وَلَا يُجَدُّ شَيْئًا زَاجِرًا مِثْلَ تَوَقُّعِ الْمَوْتِ، فَلِذَلِكَ جُعِلَ الْمَوْتُ هُوَ الْعُقُوبَةُ لِلْمُرْتَدِّ، حَتَّى لَا يَدْخُلَ أَحَدٌ فِي الدِّينِ إِلَّا عَلَى بَصِيرَةٍ، وَحَتَّى لَا يَخْرُجَ مِنْهُ أَحَدٌ بَعْدَ الدُّخُولِ فِيهِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْإِكْرَاهِ فِي الدِّينِ الْمَنْفِيِّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا غَيْرُ مَنْشُوخَةٍ، لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ فِي الدِّينِ هُوَ إِكْرَاهُ النَّاسِ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْ أَدْيَانِهِمْ وَالدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا هَذَا فَهُوَ مِنَ الْإِكْرَاهِ عَلَى الْبَقَاءِ فِي الْإِسْلَامِ. (التحرير والتنوير) .

#### فائدة : ٣

هل يستتاب أم لا ؟

بعد أن اتفق أهل العلم على وجوب قتل المرتد ، اختلفوا في وجوب استتابته على قولين :

**القول الأول :** أنه يستتاب وإلا قتل .

وهذا مذهب أكثر أهل العلم .

**قال ابن قدامة :** المرتد لا يُقْتَلُ حَتَّى يُسْتَتَابَ ثَلَاثًا . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ عُمَرُ ، وَعَلِيٌّ ، وَعَطَاءٌ ، وَالتَّحِيْمِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . . . . لِأَنَّ الرِّدَّةَ إِنَّمَا تَكُونُ لِشِبْهَةِ ، وَلَا تَزُولُ فِي الْحَالِ ، فَوَجِبَ أَنْ يُنْتَظَرَ مُدَّةٌ يَرْتَبِي فِيهَا ، وَأَوَّلَى ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَه .

**القول الثاني :** أنه لا يجب استتابته .

وهذا قول الحسن وطاووس وأهل الظاهر .

لقوله ﷺ ( من بدل دينه فاقتلوه ) ولم يذكر الاستتابة .

والراجح أن الأمر راجع إلى رأي الإمام ينظر حسب المصلحة .

#### فائدة : ٤

من الذي يتولى قتل المرتد ؟

ولي الأمر .

قال ابن قدامة الحنبلي رحمه الله : قتل المرتد إلى الإمام ، حراً كان أو عبداً ، وهذا قول عامة أهل العلم ، إلا الشافعي ، في أحد الوجهين في العبد .

ويقول الحافظ ابن رجب رحمه الله: لا يجوز الافتئات على الأئمة ونواجمهم، ولا إظهار مخالفتهم، ولو كانوا مفرطين في نفس الأمر، فإن تفریطهم عليهم لا على من لم يفرط ، كما قال النبي ﷺ في الأئمة ( يصلون لكم ، فإن أصابوا فلكم ولهم ، وإن أخطأوا فلكم وعليهم ) خرجه البخاري .

#### فائدة : ٥

ما الفرق بين الكافر الأصلي والمرتد ؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : وقد استقرت السنة بأن عقوبة المرتد أعظم من عقوبة الكافر الأصلي من وجوه متعددة . منها : أن المرتد يقتل بكل حال ، ولا يضرب عليه جزية ، ولا تعتقد له ذمة ، بخلاف الكافر الأصلي . ومنها : أن المرتد يقتل وإن كان عاجزاً عن القتال ، بخلاف الكافر الأصلي الذي ليس هو من أهل القتال ، فإنه لا يقتل عند أكثر العلماء كأبي حنيفة ومالك وأحمد . ومنها : أن المرتد لا يرث ولا يترك ولا يتوكل ذبيحته ، بخلاف الكافر الأصلي ... إلى غير ذلك من الأحكام .

#### فائدة : ٦

بعض أسباب الردة :

قال مرعي الكرمي ( في دليل الطالب ) المرتد وهو من كفر بعد إسلامه ويحصل الكفر بأحد أربعة أمور :

بالقول : كسب الله تعالى ورسوله أو ملائكته أو ادعاء النبوة أو الشرك له تعالى .

وبالفعل : كالسجود للصنم ونحوه وكإلقاء المصحف في قاذورة .

وبالاعتقاد : كاعتقاده الشريك له تعالى أو أن الزنا أو الخمر حلال أو أن الخبز حرام ونحو ذلك مما أجمع عليه إجماعاً قطعياً .

وبالشك في شيء من ذلك .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) الردة : هي كُفْرُ الْمُسْلِمِ بِقَوْلٍ صَرِيحٍ ، أَوْ لَفْظٍ يَفْتَضِيهِ ، أَوْ فِعْلٍ يَتَضَمَّنُهُ ، أَوْ هِيَ : قَطْعُ الْإِسْلَامِ بِنَيْتِ الْكُفْرِ ، أَوْ قَوْلِ الْكُفْرِ ، أَوْ فِعْلٍ مُكْتَمَرٍ ، سَوَاءٌ قَالَهُ اسْتِهْزَاءً ، أَمْ عِدَادًا ، أَمْ اعْتِقَادًا ، وَالرَّدَّةُ أَفْحَشُ الْكُفْرِ وَأَعْلَطُهُ حُكْمًا . وقال ابن قدامة : الْمُرْتَدُّ هُوَ الرَّاجِعُ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ إِلَى الْكُفْرِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ) . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وَجُوبِ قَتْلِ الْمُرْتَدِّ .

#### فائدة : ٧

من ارتد في عهد النبوة :

أ- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : ( كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي سَرْحٍ يَكْتُمُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَزَلَّهُ الشَّيْطَانُ ، فَلَحِقَ بِالْكُفَّارِ ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَلَ يَوْمَ الْفَتْحِ ، فَاسْتَجَارَ لَهُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ، فَأَجَارَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ) رواه أبو داود والحاكم .

وقد بينت رواية أخرى أن النبي ﷺ أجاره بسبب أنه جاء نائبا من رده ، ورجع إلى الإسلام ، وبايع الرسول ﷺ .

ب- وعن البراء ، قَالَ : ( مَرَّ بِي خَالِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نَبَارٍ وَمَعَهُ لَوَاءٌ ، فَقُلْتُ : أَيْنَ تُرِيدُ؟ قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ ؛ أَنْ آتِيَهُ بِرَأْسِهِ ) رواه الترمذي .

قال عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل رحمهما الله تعالى : سألت أبي عن حديث النبي ﷺ ( أن رجلا تزوج امرأة أبيه ، فأمر النبي ﷺ بقتله ، وأخذ ماله ) قال أبي : نرى ، والله أعلم : أن ذلك منه على الاستحلال ، فأمر بقتله بمنزلة المرتد ، وأخذ ماله ؟

قال أبي : وكذلك المرتد : لا يرثه أهله ، لأن النبي ﷺ قال : ( لا يرث المسلم الكافر ) . انتهى . "مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله ( ) .

ج- وعن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ ( ... اذهب أنت يا أبا موسى، أو يا عبد الله بن قيس، إلى اليمن، ثم اتبعه معاذ بن جبل، فلما قدم عليه ألقى له وسادة، قال: انزل، فإذا رجل عنده موق، قال: ما هذا؟ قال: كان يهوديًا فأسلم ثم تهوّد، قال: اجلس، قال: لا أجلس حتى يقتل، فضاء الله ورسوله (ثلاث مرّات). فأمر به فقتل ... ) رواه البخاري ومسلم .

#### فائدة : ٨

إشكال :

عن أنس بن مالك، قال: ( لما نزلنا على ثنتر، فذكر الحديث في الفتح، وفي قدومه على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال عمر: يا أنس! ما فعل الزهط السبّة من بكر بن وائل الذين ارتدوا عن الإسلام فلاحقوا بالمشرّكين؟ قال: فأخذت به في حديث آخر ليشتعل عندهم، قال: ما فعل الزهط السبّة الذين ارتدوا عن الإسلام فلاحقوا بالمشرّكين من بكر بن وائل؟ قال: يا أمير المؤمنين! قتلوا في المعركة، قال: إننا لله وإننا إليه راجعون، قلت: يا أمير المؤمنين وهل كان سبيلهم إلا القتل؟ قال: نعم، كنت أعرض عليهم أن يدخلوا في الإسلام، فإن أبوا استودعتهم السجّج ) رواه البيهقي .

وهذا الأثر، لا يدل على أن عمر رضي الله عنه كان لا يرى قتل المرتد، فقد نقل أهل العلم اتفاق السلف على قتل المرتد، ولم يذكروا أن عمر خالف في ذلك، وإنما غاية ما نقلوا عنه أنه كان يرى استتابة المرتد والتأني به قبل قتله.

وقد ورد عنه الأمر بقتل المرتد :

فقد روى عبد الرزاق عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه، قال: ( أخذ ابن مسعود قوما ارتدوا عن الإسلام من أهل العراق، فكتب فيهم إلى عمر، فكتب إليه: أن أعرض عليهم دين الحق، وشهادة أن لا إله إلا الله، فإن قبلوها فخل عنهم، وإن لم يقبلوها فأقتلهم، فقبلها بعضهم فترّكه، ولم يقبلها بعضهم فقتله ) .

ولهذا قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى عن رواية السجن تلك : يعني استودعتهم السجن حتى يتوبوا، فإن لم يتوبوا قتلوا، هذا لا يجوز غيره؛ لقول رسول الله ﷺ ( من بدل دينه، فاضربوا عنقه ) . ( الاستدكار ) .

#### فائدة : ٩

المرتد إذا قُتل فإنه يموت كافراً فلا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، ويوم القيامة يكون من أصحاب النار الذي هم فيها خالدون.

وقد لفظت الأرض مرتدّاً في زمان النبي ﷺ، عبرة وعظة للناظرين.

عن أنس رضي الله عنه قال (كان رجل نصرانياً فأسلم وقرأ البقرة وآل عمران فكان يكتب للنبي ﷺ فعاد نصرانياً فكان يقول ما يدري محمد إلا ما كتبت له فأما الله فدفعه فأصبح وقد لفظته الأرض فقالوا هذا فعل محمد وأصحابه لما هرب منهم نبشوا عن صاحبنا فألقوه فحفروا له فأعمقوا فأصبح وقد لفظته الأرض فقالوا هذا فعل محمد وأصحابه نبشوا عن صاحبنا لما هرب منهم فألقوه فحفروا له وأعمقوا له في الأرض ما استطاعوا فأصبح قد لفظته الأرض فعلموا أنه ليس من الناس فألقوه) رواه البخاري ومسلم وفي آخره - عنده - فتركوه منبوذاً - .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - فهذا الملعون الذي افترى على النبي ﷺ أنه ما كان يدري إلا ما كتب له قصمه الله وفضحه بأن أخرجه من القبر بعد أن دفن مراراً، وهذا أمر خارج عن العادة يدل كل أحد على أن هذا كان عقوبة لما قاله وأنه كان كاذباً إذ كان عاقبة الموتى لا يصيبهم مثل هذا، وأن هذا الجرم أعظم من مجرد الارتداد؛ إذ كان عامة المرتدين يموتون ولا يصيبهم مثل هذا، وأن الله منتقم لرسوله ﷺ ممن طعن عليه وسبّه، ومظهر لدينه ولكذب الكاذب إذ لم يمكن الناس أن يقيموا عليه الحد . ( الصارم ) .

#### فائدة : ١٠

قتل المرتد لا يعتبر حداً، وإنما هو عقوبة دنيوية يعقبها العقاب الأخروي، ومن الخطأ إدخاله في الحدود.

قال في ( كشف القناع ) ولا يقتله إلا الإمام أو نائبه، حراً كان المرتد أو عبداً لأنه قتل لحق الله تعالى، فكان إلى الإمام أو نائبه، كقتل



الحر ، ولا يعارضه قوله ﷺ ( أقيموا الحدود على ما ملكتم أيمانكم ) ؛ لأن قتل المرتد لكفره ، لا حداً " انتهى .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** الحد إذا بلغ الإمام لا يستتاب صاحبه، بل يقتل بكل حال . أما الكفر، فإنه يستتاب صاحبه .

وهذا هو الفرق بين الحد ، وبين عقوبة الكفر .

وبهذا نعرف خطأ من أدخل حكم المرتد في الحدود ، وذكروا من الحدود قتل الردة ، فقتل المرتد ليس من الحدود ؛ لأنه يستتاب ، فإذا تاب ، ارتفع عنه القتل .

وأما الحدود ، فلا ترتفع بالتوبة ؛ إلا أن يتوب قبل القدرة عليه ، ثم إن الحدود كفارة لصاحبها ، وليس بكافر .

والقتل بالردة ليس كفارة ، وصاحبها كافر، لا يصلى عليه، ولا يغسل، ولا يدفن في مقابر المسلمين .

### كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ

الطعام في اللغة يطلق في الغالب على ما يؤكل ، وقد يطلق على ما يشرب بقلة .

قوله تعالى ( إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ) .

وقال ﷺ في زمزم (إنها طعام طعم) .

**( الْأَصْلُ فِيهَا الْإِهْلُ ) .**

أي : أن الأصل في الأطعمة الحل .

أ- لقوله تعالى ( هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ) .

**قال في تفسير المنار :** وهذه نص الدليل القطعي على القاعدة المعروفة عند الفقهاء : أن الأصل في الأشياء المخلوقة الإباحة ، والمراد بإباحة الانتفاع بها أكلاً وشرباً ولباساً وتداوياً وركوباً وزينة .

ب- وقال تعالى ( قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ) .

دلت هذه الآية على أن الأصل في المطاعم والملابس وأنواع التجملات الإباحة ، لأن الاستفهام في ( مَنْ ) للإنكار ، ومن هذا يعلم أن هذه الآية تدل على أن الأصل في هذه الأشياء التي هي من أنواع الزينة وكل ما يتجمل به ومن الطيبات من الرزق هو الحل .

ج- وقال تعالى ( وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ ) .

**وجه الدلالة :** أنه إذا كان ما في الأرض مسخراً لنا ، جاز استمتاعنا به ، وهذا معنى الإباحة .

وقال ﷺ (إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحنوا عنها) رواه الدار قطني .

**( وَهِيَ ثَوْبَانِ هَيِئَتَانِ وَهَيْئَةٌ ) .**

اعلم أن الأطعمة نوعان :

حيوانية : والحيوان بري وبحري .

غير حيوانية : مثل النبات والثمار والجامدات والمائعات .

**( فَأَمَّا هَيْئَةُ الْهَيْئَةِ الْهَيْئَةِ مَبْلُغٌ إِلَيْهَا مَا كَانَ نَجِساً أَوْ مُضَرّاً ) .**

لأن الأصل في الأطعمة الحل كما سبق .

**( إِلَيْهَا مَا كَانَ نَجِساً ) .**

أي : يستثنى من هذا النوع النجس ، فلا يجوز أكله : كالدّم والميتة .

والدليل على تحريم ما فيه نجاسة :

قوله تعالى ( قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خنزيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ ) .

**( أَوْ مُضَرّاً ) .**

ويستثنى أيضاً ما كان مضرراً : كالسم ونحوه ، فإنه حرام .

والدليل على تحريم ما فيه مضرة :

قوله تعالى (وَلَا تُقَاتِلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ) وقال تعالى ( وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ) .

والنهي عن قتل النفس نهي عن أسباب القتل . ولذا عُذَّ من أطمع السم لغيره قاتلاً .

ومثل السم الدخان ، حيث أثبت التجارب أنه مضر بالصحة ، وفيه أيضاً إضاعة للمال .

تنبيه :

ما كان مضرراً سواء كان ضرره عاماً أو خاصاً . العام: كالسم، والخاص: أكل ما فيه مضرة لهذا الشخص بعينه، كما لو كان أكله لهذا الطعام يسبب له مرضاً أو هلاكاً . وإن كان هذا الطعام لو أكله غيره لم يتضرر .

### ( وَإِنْ تَغَلَّتْ الْخَمْرُ طَهْرَتْ وَهَلَّتْ ) .

كما تقدم أن الأصل في ذلك الإباحة ، إلا ما كان مسكراً فإنه يحرم كما تقدم أدلة ذلك في باب حد الخمر .

فيستثنى من الأشربة المسكر فيحرم شربه .

ضابط الإسكار : إذهاب العقل على وجه اللذة والطرب ، ولهذا قال عمر ( الخمر ما خامر العقل ) أي ما غطاه .

والدليل على تحريم شرب المسكر :

قال تعالى ( إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ) .

وقال ﷺ ( كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام ) .

وقال ﷺ ( لعن الله الخمر وشاربها وساقياها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه ) رواه أبو داود .

وقال ﷺ ( من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حرمتها في الآخرة ) متفق عليه .

وقال ﷺ ( كل مسكر حرام ، وما أسكر منه الفرق فملء الكف منه حرام ) رواه أبو داود . [ الفرق ] إناء يسع ٣ أصع .

وقال ﷺ ( ما أسكر كثيره فقليله حرام ) .

معنى هذا الحديث : أن هذا الشراب لو أكثرت منه سكرت وإذا لم تكثر منه لم تسكر ، فالقليل منه حرام .

مثال : لو شربت منه قارورة سكرت ، ولو شربت فنجان لم تسكر — فنقول شرب الفنجان حرام .

وسبقت الأدلة .

### ( وَإِنْ تَغَلَّتْ الْخَمْرُ طَهْرَتْ وَهَلَّتْ ) .

أي : إن تخللت بنفسها بدون فعل آدمي : فإنها تطهر .

قال النووي : وأجمعوا على أنها إذا انقلبت بنفسها خلا طهرت ، وقد حكى عن سحنون أنها لا تطهر ، فإن صح عنه فهو محجوج

بإجماع من قبله .

### ( وَإِنْ هَلَّتْ لَمْ تَطْهَرْ ) .

أي : وإن تخللت بفعل آدمي ؟ كما لو تخللت بأن أضاف إليها إنسان شيئاً ، أو نقلها من الشمس إلى الظل أو العكس ؟

فإنها لا تطهر .

وهذا مذهب جمهور العلماء .

لحديث أنس بن مالك قال: ( سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْخَمْرِ تَتَخَذُ خَلًّا؟ قَالَ: لَا ) رواه مسلم .

وجاء في رواية عند أبي داود وأحمد : ( أن أبا طلحة سأل النبي ﷺ عن أيتام ورثوا خمرًا ، فقال النبي ﷺ: أهرقها ، قال : أفلا أجعلها خلاً

؟ قال : لا ) .

(تَتَخَذُ خَلًّا) المراد باتخاذها خلاً هو علاجها حتى تصير خلاً بعدما تشدد وتقدف الزبد، وذلك بوضع شيء فيها، كبصل أو خبز أو

خمية ونحو ذلك، أو ينقلها من الظل إلى الشمس أو بالعكس .

**ووجه الدلالة :** أنه لو كان هناك طريق للانتفاع لتطهير الخمر لأرشد إليه النبي ﷺ حفظاً للأموال، وأيضاً كما في الرواية الأخرى : (كانت لأيتام) والأيتام أولى بحفظ أموالهم، فلو كان تحليلها جائزاً لأرشد إليه النبي ﷺ .

وكذلك قوله (أهرقها) دليل على أنه لا يجوز تحليلها ، لأنه يجب إراققتها ولا يجوز اقتناؤها .

**(واللهيب اثاث قسمان : بحري وبري ، فأما للبحري فكله حلال) .**

أي : أن الحيوانات تنقسم إلى قسمين كما سبق بحري وبري .

أما البحري : فهو حلال كله .

**والمراد بالبحري :** ما لا يعيش إلا في البحر بحيث لو خرج من البحر هلك .

أ-قال تعالى (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة) .

**قال ابن عباس:** صيد البحر ما أخذ حي، وطعامه ما أخذ ميتاً .

ب-وعن أبي هريرة . أن رسول الله ﷺ قال في البحر ( هو الطهور ماؤه الحل ميتته ) رواه أبو داود .

وهذا دليل على حل جميع حيوان البحر سواء أخذ حياً أو ميتاً .

فكلب البحر حلال ، وخنزير البحر حلال .

**(إلا اللهيب) .**

يعني إلا حية البحر فإنها لا تحل .

والراجح أن جميع ما في البحر حلال .

**(والتمساح) .**

أي : إلا التمساح فلا يحل .

وهذا قول الجمهور .

وذهب المالكية إلى الجواز ، وهو رواية عن أحمد رحمه الله .

واختاره الشيخ ابن عثيمين .

وحجة من حرمة أن له ناباً يفترس به .

وحجة من أباحه دخوله في عموم قوله تعالى (أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ) .

وقول النبي ﷺ في البحر ( هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته ) .

وقد سئل علماء اللجنة الدائمة للإفتاء : أيجل أكل التمساح ؟

فأجابوا : ... أما التمساح فقيل : يؤكل كالسمك ؛ لعموم ما تقدم من الآية والحديث ، وقيل : لا يؤكل ؛ لكونه من ذوات الأنياب من

السباع ، والراجح الأول .

**(والضفدع) .**

أي : وإلا الضفدع فلا يحل أكله .

لنهى النبي ﷺ عن قتلها .

كما في حديث عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ ( أَنَّ طَبِيبًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ضِفْدَعٍ ، يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ فَتَنَاهَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا ) رواه أبو

داود

والقاعدة : أن كل ما نهي عن قتله فلا يجوز أكله ، إذ لو جاز أكله جاز قتله .

**فَالْخَطَاطِي :** في هذا دليل على أن الضفدع مُحَرَّم الأكل، وأنه غير داخل فيما أبيح من دواب الماء، وكل منهى عن قتله من الحيوان، فإنما

هو لأحد أمرين: إما حرمة في نفسه، كالآدمي، وإما لتحريم لحمه، كالصرد، والهدهد، ونحوهما، وإذا كان الضفدع ليس بمحرم، كالآدمي، كان النهي فيه منصرفاً إلى الوجه الآخر، وقد نهي رسول الله ﷺ عن ذبح الحيوان، إلا لما كله.

**وقال الشنقيطي:** والظاهر من أكل الضفادع مطلقاً؛ لثبوت النهي عن قتلها عن النبي ﷺ. وقال النووي في «شرح المهذب»: وأما حديث النهي عن قتل الضفدع فرواه أبو داود بإسناد حسن، والنسائي بإسناد صحيح من رواية عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله التميمي الصحابي وهو ابن أخي طلحة بن عبيد الله، قال: سأل طيب النبي ﷺ عن ضفدع يجعلها في دواء فنهاه عن قتلها.

**وذهب بعض العلماء إلى جواز أكله.**

لعموم قوله تعالى (أَحَلَّ لَكُم صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَائِهِ).

ولقوله ﷺ ( ... الحل ميتته ).

**﴿ وأما البري فمباح ﴾.**

لما سبق أن الأصل في الأشياء الحل.

**﴿ إكْلَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ ﴾**

أي: أن الحمر الأهلية حرام.

أ- عن جابر قال ( نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، وأذن في لحوم الخيل ) متفق عليه.

ب- و أنس قال ( لما كان يوم خيبر، أمر رسول الله ﷺ أبا طلحة، فنادى: إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية، فإنها رجس ) متفق عليه.

ج- وعن ابن عمر ﷺ قال ( أن رسول الله ﷺ نهي عن أكل لحوم الحمر الأهلية ) متفق عليه.

د- وعن علي ﷺ قال ( إن رسول الله ﷺ نهي عن متعة النساء يوم خيبر، وعن لحوم الحمر الإنسية ) متفق عليه.

هـ- وعن ابن أبي أوفى قال ( نهي النبي ﷺ عن لحوم الحمر ) رواه البخاري.

فهذه الأحاديث فيها النهي الصريح عن لحوم الحمر الأهلية.

**قال ابن قدامة:** أكثر أهل العلم يزعم تحريم الحمر الأهلية، قال أحمد: خمسة عشر من أصحاب النبي ﷺ كرهوها.

**وقال النووي:** فقال الجماهير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم بتحريم لحومها لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة، وقال ابن عباس: ليست بحرام، وعن مالك ثلاث روايات: أشهرها أنها مكروهة كراهية تنزيه شديدة، والثانية: حرام، والثالثة: مباحة، والصواب التحريم كما قاله الجماهير للأحاديث الصريحة.

**وقال ابن القيم:** أحاديث النهي عن أكل لحوم الحمر الأهلية رواها عن النبي ﷺ علي، وجابر، والبراء، وابن أبي أوفى، و... والعرياض، وأبو ثعلبة، وابن عمر، وأبو سعيد، وسلمة، ...

**فائدة: ١**

العلة في النهي عنها:

**قيل:** لحاجتهم إليها.

فقد جاء في حديث ابن عمر ( ... وكان الناس قد احتاجوا إليها ).

لكن يرد هذا القول حديث: ( أن النبي ﷺ نهي عن لحوم الحمر وأذن في لحوم الخيل ) فلو كان النهي من أجل أنها حمولة الناس لكان النهي عن لحوم الخيل أولى.

**وقيل:** لأنها كانت تأكل العذرة.

عن غالب بن أبيجر قال ( أصابتنا سنة فلم يكن في مالي شيء أطعم أهلي إلا شيء من حمر، وقد كان رسول الله ﷺ حرم لحوم الحمر

الأَهْلِيَّةُ، فَأَتَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَابَتْنَا السَّنَةُ فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أُطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا سِتَانِ حُمْرٍ، وَإِنَّكَ حَرَّمْتَ لَحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَقَالَ: أَطْعِمُ أَهْلَكَ مِنْ سِتِينَ حُمْرًا، فَإِنَّمَا حَرَّمْتُهَا مِنْ أَجْلِ حَوَالِ الْقَرْيَةِ). (يَعْنِي بِالْحَوَالِ الَّتِي تَأْكُلُ الْجُلَّةَ، وَهِيَ الْغُدْرَةُ). قال النووي: فَهَذَا الْحَدِيثُ مُضْطَرَبٌ مُخْتَلَفٌ الْإِسْنَادُ شَدِيدُ الْإِخْتِلَافِ، وَلَوْ صَحَّ حُجِّلَ عَلَى الْأَكْلِ مِنْهَا فِي خَالَ الْإِضْطِرَارِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وقال الشنقيطي: قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ الْمُهَذَّبِ»: اتَّفَقَ الْحَفَاطُ عَلَى تَضْعِيفِ هَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ الْحَطَّائِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ: هُوَ حَدِيثٌ يُخْتَلَفُ فِي إِسْنَادِهِ، يَعْتَوْنَ مُضْطَرَبًا، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَا تُعَارِضُ بِهِ الْأَحَادِيثُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا. وقيل: إنه إنما حرمت لأنها رجس في نفسها.

قال ابن القيم: وهذا أصح العلل، فإنها هي التي ذكرها رسول الله ﷺ بلفظه في الصحيحين. (إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِيكُمُ عَنْ لَحْمِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَإِنَّهَا رَجَسٌ).

## فائدة : ٢

أكل الحمر الوحشية : حلال .

فقد جاء في حديث جابر قال (أكلنا زمن خيبر الخيل وحمر الوحش، ونحن النبي ﷺ عن الحمار الأهلي) رواه مسلم . وفي حديث أبي قتادة قال: (قلت: يا رسول الله، أصبت حمار وحش وعندي منه فاضلة، فقال للقوم: كلوا، وهم محرمون). متفق عليه فقد أمر ﷺ الصحابة بالأكل من حمار الوحش وهم محرمون، وهذا دليل على حله .

## ٥) الْبِغَالُ

أي: وكذا البغال محرمة .

والبغل: حيوان متولد بين الحمار والفرس .

لحديث جابر، قَالَ (حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ، لَحْمَ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ، وَلَحْمَ الْبِغَالِ، وَكُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلَّ ذِي جَنْبٍ مِنَ الطَّيْرِ) أَصْلُ حَدِيثِ جَابِرٍ هَذَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ بِهَذَا اللَّفْظِ، بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ وَالشَّوْكَانِيُّ. وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ: وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادَيْنِ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ (ذَبَحْنَا يَوْمَ خَيْبَرَ الْحَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحُمَيْرَ، فَتَنَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِغَالِ وَالْحُمْرِ، وَلَمْ يَنْهَنَا عَنِ الْحَيْلِ).

قال الشنقيطي: وَهُوَ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْبِغَالِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهَا مُتَوَلَّدَةٌ عَنِ الْحُمَيْرِ وَهِيَ خَرَامٌ قَطْعًا؛ لِصِحَّةِ النُّصُوصِ بِتَحْرِيمِهَا وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: وَالْبِغَالُ خَرَامٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ حَرَّمَ الْحُمْرَ الْأَهْلِيَّةَ؛ لِأَنَّهَا مُتَوَلَّدَةٌ مِنْهَا، وَالْمُتَوَلَّدُ مِنَ الشَّيْءِ لَهُ حُكْمُهُ فِي التَّحْرِيمِ. قَالَ قَتَادَةُ: مَا الْبِغَالُ إِلَّا شَيْءٌ مِنَ الْحِمَارِ.

وعَنْ جَابِرٍ قَالَ (ذَبَحْنَا يَوْمَ خَيْبَرَ الْحَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحُمَيْرَ، فَتَنَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِغَالِ وَالْحُمَيْرِ، وَلَمْ يَنْهَنَا عَنِ الْحَيْلِ).

قال ابن قدامة رحمه الله: والبغال حرام (أي: أكلها) عند كل من حرم الحمر الأهلية؛ لأنها متولدة منها، والمتولد من الشيء له حكمه في التحريم.

جاء في (الموسوعة الفقهية): مَا تَوَلَّدَ بَيْنَ نَوْعَيْنِ أَحَدُهُمَا مُحَرَّمٌ أَوْ مَكْرُوهٌ تَحْرِيمًا، وَالثَّانِي خَلَائِلٌ مَعَ الْإِبَاحَةِ أَوْ مَعَ الْكَرَاهَةِ التَّزْيِيدِيَّةِ. وَمِنْ أَمَثَلِهِ هَذَا الصَّنْفُ: الْبِغَالُ:

قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ: إِنَّ الْبِغَالَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْمُتَوَلَّدَاتِ يَتَّبِعُ أَحْسَنَ الْأَصْلَيْنِ.

وَحُجَّتُهُمْ فِي قَوْلِهِمْ يَتَّبِعُ أَحْسَنَ الْأَصْلَيْنِ، أَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ مِنْهُمَا فَيَجْتَمِعُ فِيهِ جِلٌّ وَخُرْمَةٌ، فَيُعْلَبُ جَانِبُ الْحُرْمَةِ اخْتِطَابًا. وَمِنْ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ الْمَانِعُ وَالْمُقْتَضِي، أَوْ الْحَاطِرُ وَالْمُبِيحُ، عُלِبَ جَانِبُ الْمَانِعِ الْحَاطِرِ اخْتِطَابًا.

## ٦) مَا لَمْ يَخْتَرِسْ بِهِ

أي: ويجرم كل ما له ناب من السباع.

كَالْأَسَدِ، وَالنَّمْرِ، وَالذَّبِّ، وَالْفِيلِ، وَالْفَهْدِ، وَالْكَلْبِ، وَالْخَنَازِيرِ، وَابْنِ آوَى، وَابْنِ عَرَسٍ، وَالسِّنَّوْرِ، وَالنَّمَسِ، وَالْقَرْدِ، وَالذَّبِّ

أَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( كُلِّي ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ، فَأَكَلَهُ حَرَامٌ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .  
وعن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ ) رواه مسلم .  
ج- وعن أبي ثَعْلَبَةَ الْحُثَيْيِّ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ) متفق عليه .  
وهذا قول جماهير العلماء من الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، وإحدى الروایتين عن مالك .  
**قال النووي :** في هذه الأحاديث دلالة لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ وَدَاوُدَ وَالْجُمْهُورِ أَنَّهُ يَحْرُمُ أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَكُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ .  
**وقال ابن قدامة :** أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ تَحْرِيمَ كُلِّ ذِي نَابٍ قَوِيٍّ مِنَ السَّبَاعِ ، يَغْدُو بِهِ وَيَكْسِرُ ، إِلَّا الصَّبْعَ .  
**وقال الشوكاني :** وفي الحديث دليل على تحريم ذي الناب من السباع وذي المخلب من الطير وإلى ذلك ذهب الجمهور .

#### فائدة : ١

الحكمة من تحريم أكلها :

**قال ابن القيم :** السبع إنما حرم لما فيه من القوة السبعية التي تورث المتغذي بها شبهها ، فإن الغاذي شبيهه بالمغتذي .  
**وقال ابن عثيمين :** ولأن الحكمة تقتضيه ؛ لأن للغذاء تأثيراً على الْمُتَغَذِّي بِهِ ، فالإنسان ربما إذا اعتاد التَغَذِّي على هذا النوع من اللحوم صار فيه محبة العدوان على الغير ؛ لأن ذوات الناب من السباع تعتدي ، فإن الذئب مثلاً إذا رأى الغنم عدى عليها ، ومع ذلك فإن بعض الذئاب إذا دخل في القطيع ما يكتفي بقتل واحدة ويأكلها ، بل يمر على القطيع كله فيقتله كله ، ويأكل ما شاء ثم يخرج .

#### فائدة : ٢

ما الجواب عن قوله تعالى ( قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ) حيث استدل بها بعض العلماء على الكراهة دون التحريم ؟  
**الجواب :** أن الآية مكية نزلت قبل الهجرة ، قصد بها الرد على أهل الجاهلية في تحريم البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي ، ثم بعد ذلك حرم أمور كثيرة كالخمر والإنسية ولحوم البغال ، وكل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير ، فالآية ليس فيها إلا الإخبار بأنه لم يجد في ذلك الوقت محرماً إلا المذكورات في الآية ، ثم أوحى إليه بتحريم كل ذي ناب من السباع . ( أحكام الأطعمة الفوزان ) .  
**وقال النووي :** وَاجْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ قَالُوا : وَالْآيَةُ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْإِخْبَارُ بِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ مُحَرَّمًا إِلَّا الْمَذْكُورَاتِ فِي الْآيَةِ ، ثُمَّ أُوحِيَ إِلَيْهِ بِتَحْرِيمِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ، فَوَجَبَ قَبُولُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ .  
**وقال الشنقيطي :** الَّذِي يَظْهَرُ رُجْحَانُهُ بِالذَّلِيلِ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ : مِنْ أَنَّ كُلَّ مَا تَبَيَّنَ تَحْرِيمُهُ بِطَرِيقٍ صَحِيحَةٍ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ فَهُوَ حَرَامٌ ، وَيُزَادُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَاتِ ، وَلَا يَكُونُ فِي ذَلِكَ أَيُّ مُنَاقَضَةٍ لِلْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَاتِ الْمَزِيدَةَ عَلَيْهَا حُرِّمَتْ بَعْدَهَا ... فَوَقْتُ نَزُولِ الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ لَمْ يَكُنْ حَرَامًا غَيْرَ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ ، فَحَصْرُهَا صَادِقٌ قَبْلَ تَحْرِيمِ غَيْرِهَا بِلَا شَكٍّ ، فَإِذَا طَرَأَ تَحْرِيمُ شَيْءٍ آخَرَ بِأَمْرٍ جَدِيدٍ ، فَذَلِكَ لَا يُنَافِي الْحَصْرَ .

#### ( هَيْبَةُ الصَّبْعِ ) .

أي : فإنه حلال .

و( الصَّبْعُ ) هو الواحد الذكر والأنثى ضبعان ولا يقال ضبعة ، ومن عجيب أمره أنه يكون سنة ذكراً ، وسنة أنثى فيلقح في حال الذكورة وبلد في حال الأنوثة وهو مولع بنش القبور لشهوته للحوم بني آدم . ( نيل الأوطار ) .  
فالمذهب أنه حلال .

وروى ابن أبي شيبة في ( المصنف ) وعبد الرزاق في ( المصنف ) هذا القول عن علي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وجابر ، وأبي هريرة ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبي سعيد الخدري ﷺ جميعاً .  
وعزه ابن المنذر في ( الأوسط ) لأكثر أهل العلم .

**قال ابن المنذر :** وقد اختلف أهل العلم في أكل الضبع فرخص أكثر أهل العلم فيه .  
وعَنْ إِبْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ ( قُلْتُ لِحَابِرٍ : الضَّبُعُ صَيْدٌ هِيَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْتُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : نَعَمْ ) زَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالْأَزْهَعَةُ .  
ولفظ أبي داود عن جابر قال ( هو صيد ويجعل فيه كبش إذا أصابه المحرم ) .

**وجه الدلالة من الحديث :** أن جعل الضبع صيداً .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه حرام .

وهو قول الحنفية وجماعة من العلماء .

واستدلوا بعموم حديث ( نهي عن كل ذي ناب من السباع ) .

قالوا : والضبع لها ناب تصيد به فتدخل تحت الحديث .

**والراجح الأول .**

**فائدة :**

**فإن قيل :** ما الجواب عن حديث ( نهي عن كل ذي ناب من السباع ) ؟

أجابوا بجوابين :

**الأول :** قالوا بتخصيص الضبع من عموم حديث تحريم كل ذي ناب من السباع ، ودليل التخصيص هو حديث جابر رضي الله عنه ، فيحرم كل ذي ناب من السباع إلا الضبع .

**الثاني :** أجاب بعضهم بأن الضبع لا يشمل حديث التحريم أصلاً ، لأنه ليس من السباع العادية .

**قال ابن القيم :** فإنه ﷺ إنما حرم ما اشتمل على الوصفين ، أن يكون له ناب وأن يكون من السباع العادية بطبعها كالأسد ، والذئب ، والنمر ، والفهد ، وأما الضبع فإنما فيها أحد الوصفين ؛ وهو كونها ذات ناب وليست من السباع العادية ، ولا ريب أن السباع أخص من ذوات الأنياب ، والسبع إنما حرم لما فيه من القوة السبعية التي تورث المتغذي بها شبهها ، فإن الغاذي شبيهه بالمتغذي ، ولا ريب أن القوة السبعية في الذئب والأسد والنمر والفهد ليست في الضبع حتى تجب التسوية بينهما في التحريم ، ولا تعد الضبع من السباع لغة ولا عرفاً . ( إعلام الموقعين ) .

**وقال رحمه الله :** فحرم على الأمة أكلها ( أي السباع ذوات الأنياب ) ولم يحرم عليهم الضبع وإن كان ذا ناب فإنه ليس من السباع عند أحد من الأمم ، والتَّحْرِيمُ إِنَّمَا كَانَ لما تضمن الوصفين أن يكون ذا ناب وأن يكون من السباع . ( مفتاح دار السعادة ) .

تنبيه : استدلل بعضهم على تحريم أكل الضبع بما أخرجه الترمذي من حديث خزعة بن جزء قال ( سألت رسول الله ﷺ عن الضبع فقال أو يأكل الضبع أحد ) وفي رواية ( ومن يأكل الضبع ) فيجاب بأن هذا الحديث ضعيف لأن في إسناده عبد الكريم بن أمية وهو متفق على ضعفه والراوي عنه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف . ( نيل الأوطار ) .

**( وَمَا لَهُ مِنْ خَالِبٍ مِنَ الطَّيْرِ يَصِيدُ بِهِ ) .**

أي : ومما يحرم أكله ماله مخلب من الطير يصيد به .

للأحاديث السابقة .

كَالْعُقَابِ ، وَالْبَازِي ، وَالصَّغْرِ ، وَالشَّاهِينِ ، وَالْبَاشِيقِ ، وَالْحِدَاةِ ، وَالْبُومَةِ ، وَمَا يَأْكُلُ الْجَيْفَ كَالْيَسْرِ ، وَالرَّحْمِ ، وَاللَّلَقِ ، وَالْعَقْعَقِ ، وَالْغُرَابِ الْأَنْثَعِ ، وَالْغُدَافِ ، وَهُوَ أَسْوَدُ صَغِيرٍ أَغْبَرُ ، وَالْغُرَابِ الْأَسْوَدُ الْكَبِيرُ .

**( وَجَمِيعُ الْخَبَائِثِ وَحَرَمُهُ كَالْحَشَرَاتِ وَنَحْوِهَا ) .**

لأنها مستخبئة ، وقد قال تعالى ( ويحرم عليهم الخبائث ) .

كالخنافس والذباب والصراصير والعقارب والحيات والوزغ .

**قال الشنقيطي :** هذه خبائث لا يكاد طبع سليم يستسيغها ، فضلاً عن أن يستطيها ، والذين يأكلون مثل هذه الحشرات من العرب

إنما يدعوهم لذلك شدة الجوع .

**فائدة :**

حكم ما تولد بين نوعين :

ما تولد بين نوعين حلالين : فهذا حلال ولا إشكال .

ما تولد بين نوعين محرمين ، فهذا محرم ولا إشكال .

ما تولد بين نوعين أحدهما محرم والآخر مباح : فهذا محرم .

كالبلغل فإنه تولد من الفرس والحمار ، فهذا حرام وهو قول الجماهير .

لأنه اجتمع فيه حل ( نظراً إلى الفرس ) وحرمه ( نظراً إلى الحمار ) فيغلب جانب الحرمة احتياطاً .

**( وكل ما أُمِرَ بالشَّوْبِ بِقَتْلِهِ ، أَوْ نَهِيَ مِنْ قَتْلِهِ فَهُوَ حَرَامٌ ) .**

هذه قاعدة مفيدة :

**فالذي نهى النبي ﷺ عن قتلها :**

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ: النَّمْلَةُ، وَالنَّحْلَةُ، وَالْهُدُودُ، وَالصُّرَدُ ) رواه أبو داود .

فنستفيد : تحريم أكل هذه الدواب ، لأنه لو حلَّ أكلها لما نهي عن قتلها ، فكل شيء نهى الشرع عن قتله فأكله حرام .

ولأننا لو قتلناه لوقعنا فيما نهى الشارع عنه .

ولأنه لو كان حلال الأكل لما نهى عن قتله .

**والذي أمر النبي ﷺ بقتله :**

عن عائشة قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ، يُقْتَلْنَ فِي [ الْحِلِّ وَ ] الْحَرَمِ: الْعُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعُقْرُبُ، وَالْفَأْرَةُ،

وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ) متفق عليه .

وكذلك الوزغ ( فقد أمر النبي ﷺ بقتلها ) متفق عليه .

فهذه يحرم أكلها :

لأنه لو كان الانتفاع بأكلها جائزاً لما أذن ﷺ بقتلها .

ولما فيها من الإيذاء والتعدي .

**فائدة :**

اختلف العلماء في أكل القنفذ على قولين :

**القول الأول :** أنه حلال .

وهذا مذهب الشافعي .

واختاره ابن حزم ، وابن المنذر ، والشوكاني ، وابن باز .

لأن العرب تستطيبه لطيب أكله .

**القول الثاني :** أنه حرام .

وهذا قول الحنفية والحنابلة .

لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ الْقَنْفَذِ، فَقَالَ ( قُلُّ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ ) فَقَالَ شَيْخٌ عِنْدَهُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ

يَقُولُ: - ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ ( جَبِينَةُ مِنَ الْخَبَائِثِ ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ .

حيث جعل القنفذ من جملة الخبائث .

وهذا الحديث ضعيف لا يصح .



قال الإمام البيهقي : لم يرو إلا من وجه واحد وهو ضعيف لا يحتج به ، فلم يثبت شيء في تحريم القنفذ .  
 قال ابن حزم : والخبر الذي فيه ( أن القنفذ حبيث من الحبائث ) فهو عن شيخ مجهول لم يسم ، ولو صح لقلنا به وما خالفناه .  
 وجاء في ( فتاوى اللجنة الدائمة ) القنفذ حلال أكله .  
**( وَمَا هَذَا ذَلِكَ هَكَذَا ) .**  
 أي : ما عدا ما سبق من المحرمات فحلال ، لأنه الأصل .  
**( كَالْخَيْلِ ) .**

فالخيل حلال ، أكلها رسول الله ﷺ وأذن في أكلها .  
 وهذا مذهب جماهير العلماء .  
 قال النووي : فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَالْمُتَشَابِهُ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ أَنَّهُ مُبَاحٌ لَا كَرَاهَةَ فِيهِ ، وَبِهِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَفَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَأَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَسُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ وَعَلْقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ وَعَطَاءٌ وَشُرَيْحٌ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَحَمَّادُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَالأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ وَدَاوُدُ وَجَمَاهِيرُ الْمُحَادِّثِينَ وَغَيْرُهُمْ . ( شرح مسلم )  
 وقال في المجموع : قد ذكرنا أن مذهبنا أنه حلال لا كراهة فيه وبه قال أكثر العلماء .  
 أ- عَنْ جَابِرٍ قَالَ ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْأَهْلِيَّةِ ، وَأَذْنٍ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .  
 ب- عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ؓ قَالَتْ ( نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ ) متفق عليه . وَفِي رِوَايَةٍ ( وَنَحَرْنَا بِالْمَدِينَةِ ) .  
 ج- وعن جابر قال : ( سافرنا مع رسول الله ﷺ وكنا نأكل لحم الخيل ونشرب ألبانها ) رواه الدارقطني والبيهقي . قال النووي : بإسناد صحيح .  
 ج- وَلَأنَّهُ حَيَوَانٌ طَاهِرٌ مُسْتَضَاطٌّ ، لَيْسَ بِذِي نَابٍ وَلَا مَخْلَبٍ ، فَيَحِلُّ ، كَبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَلَأنَّهُ دَاخِلٌ فِي غُثُومِ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ الْمُبِيحَةِ .  
 ( المغني )

وذهب بعض العلماء إلى أنها حرام .  
 وهذا مذهب أبي حنيفة ، والأشهر عند مالك .  
 أ- لقوله تعالى : ( وَالْخَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْجَمِيرُ لَتَرَكَّبُوهَا وَزِينَةً ) .  
 وجه الدلالة من الآية : ( ذكرها ابن حجر في الفتح ) .  
 أَخَذَهَا : أَنَّ اللامَ لِلتَّعْلِيلِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تُخْلَقْ لِغَيْرِ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ الْمُنْصُوصَةَ ، تُفِيدُ الْحَصْرَ ، فَإِبَاحَةُ أَكْلِهَا تَقْتَضِي خِلَافَ ظَاهِرِ الْآيَةِ .  
 ثَانِيهَا : عَطَفَ الْبِغَالَ ، وَالْجَمِيرَ ، فَدَلَّ عَلَى اشْتِرَاكِهَا مَعَهَا فِي حُكْمِ التَّحْرِيمِ ، فَيَحْتَاجُ مَنْ أَفْرَدَ حُكْمَهَا عَنْ حُكْمِ مَا عَطَفَتْ عَلَيْهِ إِلَى دَلِيلٍ .  
 ثَالِثُهَا : أَنَّ الْآيَةَ سَبَقَتْ مَسَاقَ الْإِمْتِنَانِ ، فَلَوْ كَانَتْ يُنْتَفَعُ بِهَا فِي الْأُكْلِ ، لَكَانَ الْإِمْتِنَانُ بِهِ أَعْظَمَ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ بَقَاءُ الْبَنِيَّةِ ، بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، وَالْحَكِيمُ لَا يَحْتَمِلُ بِإِذْنِ الْبَغَمِ ، وَيَتْرَكَ أَعْلَاهَا ، وَلَا سِيَّمَا وَقَدْ وَقَعَ الْإِمْتِنَانُ بِالْأُكْلِ فِي الْمَذْكُورَاتِ قَبْلَهَا .  
 رَابِعُهَا : لَوْ أُبِيحَ أَكْلُهَا ، لَفَاتَتْ الْمُنْفَعَةُ بِهَا ، فِيمَا وَقَعَ بِهِ الْإِمْتِنَانُ ، مِنْ الرُّكُوبِ ، وَالزَّيْنَةِ ، هَذَا مُلْحَصٌ مَا تَمَسَّكُوا بِهِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ .  
 ( الفتح )

ب- ولحديث خالد بن الوليد قال ( غزوت مع رسول الله ﷺ خيبر ، فأنت اليهود فشكوا أن الناس قد شرعوا إلى حظائرهم ، فقال رسول الله ﷺ : ألا لا تحل أموال المعاهدين إلا بحقها ، وحرام حمر الأهلية وخيلها وبغالها وكل ذي ناب من السباع ) رواه أبو داود .  
 والصحيح الأول .

وأما الجواب عن الآية :  
 فإنها نزلت في مكة اتفاقاً ، والإذن في أكل لحوم الخيل يوم خيبر ، كان بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين .

وأما الحديث فلا يصح .

**قال النووي :** وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ مَنْسُوخٌ ، رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادَيْهِمَا عَنْ مُوسَى بْنِ هَارُونَ الْحَمَلِ ( بِالْحَاءِ ) الْخَافِظُ قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ، قَالَ : وَلَا يُعْرِفُ صَالِحُ بْنُ يَحْيَى وَلَا أَبُوهُ ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ نَظَرٌ ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ : هَذَا إِسْنَادٌ مُضْطَرِبٌ ، وَقَالَ الْحُطَّائِيُّ : فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ ، قَالَ : وَصَالِحُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ لَا يُعْرِفُ سَمَاعَ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا الْحَدِيثُ مَنْسُوخٌ ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ : حَدِيثُ الْإِبَاحَةِ أَصَحُّ ، قَالَ : وَيُشَبِّهُ إِنْ كَانَ هَذَا صَحِيحًا أَنَّ يَكُونُ مَنْسُوحًا . وَاحْتَجَّ الْجُمْهُورُ بِأَحَادِيثِ الْإِبَاحَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ صَرِيحَةٌ ، وَبِأَحَادِيثِ أُخْرٍ صَحِيحَةٍ جَاءَتْ بِالْإِبَاحَةِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِي النَّهْيِ حَدِيثٌ . ( نووي ) .

**وقال ابن حجر :** من حجج من منع أكل الخيل حديث خالد بن الوليد المخرج في السنن (أن النبي ﷺ نهي يوم خيبر عن لحوم الخيل) وتعبق بأنه شاذ منكر لأن في سياقه أنه شهد خيبر وهو خطأ فإنه لم يسلم الا بعدها على الصحيح والذي جزم به الأكثر أن إسلامه كان سنة الفتح . ( الفتح ) .

وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي " فَتْحِ الْبَارِي " فِي بَابِ " لَحُومِ الْخَيْلِ " مَا نَصَّهُ : وَقَدْ ضَعَّفَ حَدِيثَ خَالِدِ بْنِ أَحْمَدَ ، وَالْبُخَارِيُّ ، وَمُوسَى بْنُ هَارُونَ ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ ، وَالْحُطَّائِيُّ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَعَبْدُ الْحَقِّ ، وَآخَرُونَ .

### ﴿ وَبِهِمِةُ الْأَنْعَامِ ﴾

وبهيمة الأنعام حلال ، وهي الإبل ، والبقر ، والغنم .

أ- قال تعالى ( أَجَلْتُ لَكُمْ بِهِمَّةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ) .

ونقل الإجماع ابن المنذر فقال : دلت أخبار رسول الله ﷺ على إباحة لحوم الأنعام ، وأجمع أهل العلم على القول به .

ب- أَنَّ الْعُلَمَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ التَّضْحِيَةِ مِنْ جَمِيعِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَإِذَا أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ التَّضْحِيَةِ بِهَا ، كَانَ إِجْمَاعًا لِحِلِّ أَكْلِهَا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ ) .

### ﴿ وَاللَّحْمُ جَائِزٌ ﴾

أي : والدجاج حلال ، فقد أكله ﷺ .

عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ ( رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ دَجَاجًا ) متفق عليه .

### ﴿ وَاللَّحْمُ حَشِيٌّ مِنَ الْهَمِيرِ ﴾

أي : الحمار الوحشي حلال .

عن جابر بن عبد الله قال ( أَكَلْنَا زَمَنَ خَيْبَرَ الْحَمْلَ وَحُمُرَ الْوَحْشِ وَنَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ ) رواه مسلم .

عن أبي قتادة قَالَ ( خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجًّا وَخَرَجْنَا مَعَهُ - قَالَ - فَصَرَفَ مِنْ أَصْحَابِهِ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ فَقَالَ « خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى تَلْقَوْنِي ، قَالَ فَأَخَذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ . فَلَمَّا انْصَرَفُوا قَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ فَإِنَّهُ لَمْ يُحْرَمْ فَبَيْنَمَا هُمْ يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا حُمُرَ وَحْشٍ فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ فَعَقَرَ مِنْهَا أَثَنًا فَتَزَلُّوا فَأَكَلُوا مِنْ لَحْمِهَا - قَالَ - فَقَالُوا أَكَلْنَا لَحْمًا وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ - قَالَ - فَحَمَلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ الْأَثَنِ فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا أَخْرَمْنَا وَكَانَ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمْ فَرَأَيْنَا حُمُرَ وَحْشٍ فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ فَعَقَرَ مِنْهَا أَثَنًا فَتَزَلُّوا فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا فَقُلْنَا نَأْكُلُ لَحْمَ صَبَدٍ وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ . فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا . فَقَالَ : هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ » . قَالَ قَالُوا لَا . قَالَ : فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا ) . متفق عليه

وفي رواية ( فَقَالَ : هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ ، قَالُوا مَعَنَا رَجُلُهُ . قَالَ فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلَهَا ) .

**قال الشوكاني :** وأما الحمر الوحشية فالإجماع على حلها ثابت .

**وقال الصنعاني :** عند حديث أبي قتادة - فِي قِصَّةِ الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ . فَأَكَلَ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ - وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لِحْلٌ أَكُلَ لَحْمِهِ وَهُوَ إِجْمَاعٌ . وَفِيهِ خِلَافٌ شَازٌّ أَنَّهُ إِذَا غُلِفَ وَأُنْسَ صَارَ كَالْأَهْلِيِّ .

## ( وَالْبَيْعَرِ )

أي : الوحشي ، فهو حلال .

## ( وَالْأَضْبِ ) .

وهو حلال . وهذا قول جماهير العلماء .

حيث أكل على مائدة رسول الله ﷺ .

أ-عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ( دخلت أنا وخالد بن الوليد مع رسول الله ﷺ بيئت ميمونة ، فأني بضيت مخنوذ فأهوى إليهِ رسول الله ﷺ بيده ، فقال بعض النسوة اللاتي في بيئت ميمونة : أخبروا رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل فرفع رسول الله ﷺ يده ، فقلت : أحرآم هو يا رسول الله ؟ قال : لا ، ولكنه لم يكن بأرض قومي ، فأجدي أعافه ، قال خالد : فاجترأته ، فأكلته . والنبي ﷺ ينظر ) متفق عليه . ( مخنوذ ) أي مشوي بالحجارة الحمأة ، ( لم يكن بأرض قومي ) جاء في رواية : ( هذا لحم لم أكله قط ) .

وجه الدلالة : إقرار النبي ﷺ لخالد على أكله ، وإقرار النبي ﷺ دليل على الجواز .

ب- وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قال ( الضب لست أكله ولا أحرمه ) .

وفي رواية عند مسلم عن ابن عمر قال ( سئل النبي ﷺ عن الضب فقال : لست بأكله ولا محرمه ) .

وفي رواية عند مسلم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : ( كلوا فإنه حلال ، ولكنه ليس من طعامي ) .

وهذا نص صريح على عدم الحرمة الشرعية ، وإشارة إلى الكراهة الطبيعية .

قال النووي : ثبتت هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم وغيره ... وأجمع المسلمون على أن الضب حلال ليس بمكروه إلا ما حكى عن أصحاب أبي حنيفة من كراهته ، وإلا ما حكاه القاضي عياض عن قوم أنهم قالوا : هو حرام ، وما أظنه يصح عن أحد ، وإن صح عن أحد فمخرج بالخصوص وإجماع من قبله . ( شرح مسلم ) .

فائدة :

قوله ( ولكنه لم يكن بأرض قومي ) نستفيد بيان علة عدم أكل النبي ﷺ من الضب ، وهو قوله ﷺ ( لم يكن بأرض قومي ) .

قال ابن حجر : وقد ورد سبب آخر أخرجه مالك من مرسل سليمان بن يسار، فذكر نص حديث ابن عباس وفي آخره (قال النبي ﷺ : كلا - يعني لخالد بن الوليد ، وعباس - فإنني يحضرن من الله حاضرة).

قال المازري : يعني الملائكة ، وكان للحم الضب ريحاً فترك أكله لأجل ريحه ، وهذا إن صح يمكن ضمه إلى الأول ويكون لتركه الأكل من الضب سبباً . ( فتح الباري ) .

## ( وَالْأَهْلِيَّاءِ )

وهو حلال ، بناء على الأصل .

ولأن في صيده حال الإحرام فدية ، وكل شيء فيه فدية فهو حلال .

## ( وَالنَّهَامِ ) .

حلال ، بناء على الأصل .

وقد نص الفقهاء على حل النعام في مواضع ، منها:

الذبح : فعند ذكر ما يريح الحيوان قالوا : وأن يكون الذبح في العنق لما قصر عنقه ، وفي اللبة لما طال عنقه كالإبل والنعام والإوز لأنه أسهل لخروج الروح .

جزاء صيد الحرم : قال الشافعي : فإذا أصاب الحرم نعمة ففيها بدنة . ( الأم ) .

حل أجزاءه : قال ابن حزم : ومن حلف أن لا يأكل بيضاً لم يحنث إلا بأكل بيض الدجاج خاصة ولم يحنث بأكل بيض النعام وسائر الطير ، ولا بيض السمك لما ذكرنا ؛ وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأبي سليمان . ( المحلى ) .

## ( وَالْأَرْزَبُ ) .

وهو حلال .

عن أنس - في قصة الأرزب - قال ( فذبحها ، فبعث بوركها إلى رسول الله ﷺ قبله ) متفق عليه .

**قال النووي :** وأكل الأرزب حلال عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد والعلماء كافة ، إلا ما حكى عن عبد الله بن عمرو بن العاص وابن أبي ليلى أنهما كرهاها . دليل الجمهور هذا الحديث مع أحاديث مثله ، ولم يثبت في النهي عنها شيء .

**وقال ابن قدامة :** والأرزب مباحة ، أكلها سعد بن أبي وقاص .

ورخص فيها أبو سعيد ، وعطاء ، وابن المسيب ، والليث ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور وابن المنذر .

ولا نعلم أحدا قاتلا بتحريمها ، إلا شيئا زوي عن عمرو بن العاص .

وقد صح عن أنس أنه قال ( أنفجنا أرزبا ، فسعى القوم فلعبوا ، فأخذتها ، فجئت بها إلى أبي طلحة ، فذبحها فبعث بوركها - أو قال - فحزبها إلى النبي ﷺ قبله ) متفق عليه .

ولأنها حيوان مستطاب ، ليس بذي ناب ؛ فأشبهه الطائي . ( المغني ) . ( معنى استنفجنا : أنزنا ونقرنا ) .

**وقال ابن حجر :** وفي الحديث جواز أكل الأرزب وهو قول العلماء كافة إلا ما جاء في كراهتها عن عبد الله بن عمرو من الصحابة ، وعن عكرمة من التابعين ، وعن محمد بن أبي ليلى من الفقهاء .

واحتج بحديث خزعة بن جزء ( قلت يا رسول الله ما تقول في الأرزب ؟ قال : لا آكله ولا أحرمه ، قلت فإني أكل ما لا تحرمه ولم يا رسول الله قال ثبتت أنها تدمي ) وسنده ضعيف ولو صح لم يكن فيه دلالة على الكراهة .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) الأرزب حلالاً أكلها عند الجمهور . وقد صح عن أنس أنه قال : أنفجنا أرزبا فسعى القوم فلعبوا ، فأخذتها وحزب بها أبا طلحة ، فذبحها وبعث بوركها - أو قال : فحزبها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقبله .

وعن محمد بن صفوان ( أو صفوان بن محمد ) أنه قال : صيد أرزبين فذبحتهما يروى ، فسألت رسول الله ﷺ فأمرني بأكلهما .

ثم إنهما من الحيوان المستطاب ، وليس ذات ناب تفترس به ، ولم يرد نص بتحريمها ، فهذه المناطق تستوجب حلها كما سيأتي في الأنواع المحترمة .

وقد أكلها سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ورخص فيها أبو سعيد الخدري وعطاء وابن المسيب والليث وأبو ثور وابن المنذر .

**فائدة :**

قد يستحب العرب أو أكثرهم نوعاً من الأطعمة كأن يستحبوا حيواناً معيناً لم يرد نص بتحريمه أو تحليله ، فهل يؤثر استحبابهم لذلك الشيء فيكون حراماً ؟ أو لا يؤثر ؟ اختلف العلماء :

**ف قيل :** عدم تأثير استحباب العرب في تحريم الأطعمة .

وهو المشهور من مذهب الحنفية ، والمالكية ، وهو اختيار ابن تيمية .

أ- عن ابن عباس عن خالد بن الوليد قال ( أتي النبي ﷺ بصبي مشوي فأهوى إليه ليأكل فقبل له إنه صبي فأمسك يده فقال خالد أحرأه هو قال : لا ولكنه لا يكون بأرض قومي فأجذني أعافه فأكل خالد ورسول الله ﷺ ينظر ) متفق عليه .

**وجه الدلالة :** أن رسول الله ﷺ كره لحم الضب ولم يعتبر ذلك تحريماً له ، فدل على أن استحباب قريش أو غيرها من العرب لطعام ما ليس له أثر في تحريمه .

ب- أن بعض العرب بل قريش نفسها كانوا في الجاهلية يأكلون بعض الحباث ويعافون بعض الطيبات ، فكيف إذا اعتبر استحبابهم في تحريم الطعام .

**وقيل :** أن ما استحبيته العرب وإن لم يرد نص بتحريمه - فهو حرام - .

وهو مذهب الشافعية ، والحنابلة .

لقوله تعالى ( ويحرم عليهم الخبائث ) .

وجه الاستدلال : أن الله تعالى بيّن أنه حرم الخبائث ، وحيث لم يرد نص بتعيينها فيرجع في ذلك إلى من نزل القرآن بلغتهم وفي أرضهم ، وهم العرب ، فما استخبثوه كان حراماً .

والراجع الأول .

( وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى مُحَرَّمٍ . غَيْرِ السُّمِّ . حَلَّ لَهُ مِنْهُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ ) .

أي : من ألجأته الضرورة إلى محرم من المأكولات حل له أن يأكل من هذا المحرم - كالميتة - ما يسد رمقه .  
ويدل لذلك :

قوله تعالى ( إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ) .  
وقوله تعالى ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا دَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ يَنْتَقِ الْيَوْمَ يَسِّرُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ) .  
وأجمع العلماء على ذلك :

قال ابن قدامة: أجمع العلماء على تحريم الميتة حال الاختيار ، وعلى إباحة الأكل منها في الإضطرار ، وكذلك سائر المحرمات . (المغني)  
وقال ابن حزم : واتفقوا على أن الميتة والدم ولحم الخنزير حلال لمن خشى على نفسه الهلاك من الجوع .

وهنا مباحث :

أولاً: تعريف الضرورة لغة وشرعاً:

قال ابن منظور: الاضطراب الاحتياج إلى الشيء وقد اضطره إليه أمر .

وشرعاً: للضرورة تعاريف متقاربة في المعنى عند الفقهاء ، ومن ذلك ما يأتي:

قيل: إنما بلوغه حداً إن لم يتناول الممنوع هلك إذا قارب وهذا يبيح تناول الحرام .

وقيل: ومعنى الضرورة هاهنا خوف الضرر على نفسه أو بعض أعضائه بتركه الأكل ، والمعنى متقارب .

ثانياً : الدليل على جواز الأكل من الميتة عند الضرورة .

قال ابن قدامة : أجمع العلماء على تحريم الميتة حال الاختيار ، وعلى إباحة الأكل منها في الإضطرار .  
وتقدمت الأدلة .

ثالثاً : بيان حد الاضطراب الذي يبيح تناول المحرم:

حد الاضطراب هنا يتبين من مجموع الآيات الواردة في الموضوع ، وهي:

قوله تعالى ( وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّمُ إِلَيْهِ ) .

فأطلق في هذه الآية الإباحة بوجود الضرورة في كل حال وجدت الضرورة فيها .

قوله تعالى ( فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ) .

فقيد الإباحة في هذه الآية بأن يكون المضطر غير باغ ولا عاد لكنه لم يبين سبب الاضطراب ولم يبين المراد بالباغي والعادي .

قوله تعالى ( فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ) .

فبين سبحانه سبب الاضطراب وهو المخرصة .

وإذاً: يمكننا أن نقول: إن حد الاضطراب المبيح لتناول المحرم : هو أن يخاف على نفسه التلف بسبب الجوع ولم يجد ما يتغذى به من

الحلال ، بشرط أن يكون غير متجانف لإثم ، وهو الباغي والعادي .

قال ابن قدامة : إذا ثبت هذا ، فإنَّ الصَّوْرَةَ الْمُبِيحَةَ ، هِيَ الَّتِي يَخَافُ التَّلَفَ بِهَا إِنْ تَرَكَ الْأَكْلَ .

قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا كَانَ يَحْتَسِي عَلَى نَفْسِهِ ، سَوَاءَ كَانَ مِنْ جُوعٍ ، أَوْ يَخَافُ أَنْ تَرَكَ الْأَكْلَ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ ، وَانْقَطَعَ عَنِ الرُّفْقَةِ فَهَلَكَ ، أَوْ يَعْجِزُ عَنِ الرُّكُوبِ فَيَهْلِكُ ، وَلَا يَتَّقِي ذَلِكَ بِزَمَنِ مَحْضُورٍ . ( المغني ) .

وقال الشنقيطي : خُدَّ الاضْطِرَارُّ الْمُبِيحُ لِأَكْلِ الْمَيْتَةِ ، وَهُوَ الْخَوْفُ مِنَ الْهَلَاكِ عِلْمًا أَوْ ظَنًّا .

رابعاً : اختلف العلماء في المراد بالباغي والعادي على قولين:

القول الأول: أن المراد بالباغي هو الخروج على إمام المسلمين، والإثم الذي يتجانف إليه العادي هو إخافة الطريق وقطعها على المسلمين، ويلحق بذلك كل سفر معصية لله، لأن في ذلك إباحة على المعصية وذلك لا يجوز.

فعلى هذا القول: الباغي: الخارج على الإمام، والعادي: قاطع الطريق، وكل مسافر سفر معصية.

القول الثاني: أن المراد بالباغي: الذي يبغي المحرم من الطعام مع قدرته على الحلال، والعادي الذي يتعدى القدر الذي يحتاج إليه.

ورجح هذا التفسير شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وقال: وأما الآية فأكثر المفسرين قالوا: المراد بالباغي الذي يبغي المحرم من الطعام مع قدرته على الحلال، والعادي الذي يتعدى القدر الذي يحتاج إليه، وهذا التفسير هو الصواب، وهو قول أكثر السلف ... وليس في الشرع ما يدل على أن العصي بسفره لا يأكل الميتة ولا يقصر، بل نصوص الكتاب والسنة عامة مطلقة.

ورجح هذا القول القرطبي والإمام ابن جرير.

خامساً : بيان حكم تناول الطعام المحرم في حال الضرورة.

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: يجب على المضطر الأكل من الميتة ونحوها.

وهذا قول الحنفية ، والصحيح من مذهب المالكية ، وأحد الوجهين في مذهب الحنابلة، وأصح الوجهين عند الشافعية.

لقوله تعالى (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ).

ولقوله تعالى (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) .

وترك الأكل مع إمكانه في هذه الحال؛ إلقاء بيده إلى التهلكة .

ولأنه قادر على إحياء نفسه بما أحل الله له فلزمه، كما لو كان معه طعام حلال.

القول الثاني: أنه لا يلزمه في هذه الحال الأكل من المحرم.

لأن له غرضاً في تركه وهو أن يتجنب ما حرم عليه، ولأن إباحة الأكل رخصة فلا تجب عليه كسائر الرخص.

والراجح القول الأول أنه يجب عليه أن يأكل في هذه الحال، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، حيث قال:

قال ابن تيمية : ويجب على المضطر أن يأكل ويشرب ما يقيم به نفسه، فمن اضطر إلى الميتة أو الماء النجس فلم يشرب ولم يأكل حتى مات دخل النار.

وقال الشنقيطي : هَلْ يَجِبُ الْأَكْلُ مِنَ الْمَيْتَةِ وَنَحْوِهَا إِنْ خَافَ الْهَلَاكَ ، أَوْ يُبَاحُ مِنْ غَيْرِ مُجُوبٍ ؟ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ ، وَأَظْهَرُ الْقَوْلَيْنِ الْوُجُوبُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ) ، وَقَوْلِهِ : ( وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ) .

سادساً : بيان مقدار ما يباح للمضطر تناوله من المحرم.

يباح له أكل ما يسد به الرق ويأمن معه الموت بالإجماع، ويحرم ما زاد على الشبع بالإجماع.

قال ابن قدامة : وَيُبَاحُ لَهُ أَكْلُ مَا يَسُدُّ الرَّمَقَ ، وَيَأْمَنُ مَعَهُ الْمَوْتُ بِالْإِجْمَاعِ ، وَيَحْرُمُ مَا زَادَ عَلَى الشَّبَعِ ، بِالْإِجْمَاعِ أَيْضًا . ( المغني ) .

واختلف في حكم الشبع على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا يباح له الشبع.

وهو قول أبي حنيفة وأحد الروایتين عن أحمد وأحد القولين للشافعي.

وهو قول ابن الماجشون من المالكية.

قالوا: لأن الآية دلت على تحريم ما ذكر فيها، واستثنى ما اضطر إليه، فإذا اندفعت الضرورة لم يحل الأكل كحال الابتداء.  
ولأنه بعد سد الرمي غير مضطر فلم يحل له الأكل للآية، يحققه أن حاله بعد سد رمقه كحال قبل أن يضطر وثم لم يبيح له الأكل كذا هاهنا.

**القول الثاني:** أن له الشيع.

وهذا قول مالك وأحد القولين في مذهب الشافعي.

لحديث جابر بن سمرة (أن رجلاً نزل الحرة فنفتت عنده ناقة، فقالت له امرأته: اسلخها حتى نقدر شحمها ولحمها ونأكله، فقال: حتى أسأل رسول الله؟، فسأله فقال: (هل عندك غني يغنيك؟) قال: لا، قال: فكلوها) فأطلق النبي ﷺ الأمر بأكل ولم يحدد.

**القول الثالث:** التفصيل بين من يخشى استمرار الضرورة فيحل له الشيع، ومن ضرورته مرجوة الزوال فلا يحل له إلا سد الرمي، لأن من ضرورته مستمرة إذا اقتصر على سد الرمي عادت الضرورة إليه عن قرب ولا يتمكن من البعد من الميتة مخافة الضرورة، ويفضي إلى ضعف بدنه، وربما أدى ذلك إلى تلفه بخلاف من ليست ضرورته مستمرة فإنه يرجو الغنى عنها بما يحل له.

وهذا احتمال في مذهب الحنابلة، ذكره صاحب المغني، وقول في مذهب الشافعي.

**وهذا القول هو الراجح.**

**سابعاً: هل يجوز للمضطر أن يتزود من الطعام المحرم؟**

الصحيح أنه يجوز له ذلك، وهذا قول مالك ورواية عن أحمد وهو قول الشافعية.

لأنه لا ضرر في استصحابها ولا في إعدادها لدفع ضرورته وقضاء حاجته، ولا يأكل منها إلا عند ضرورته.

**ثامناً:** كل المحرمات إذا اضطر إليها، وزالت بها الضرورة كانت مباحة.

قلنا ( وزالت بها الضرورة ) احترازاً مما لا تزول به الضرورة، كما إذا ما اضطر الإنسان إلى أكل سم، فلا يجوز أن يأكل، لأنه لا تزول بها ضرورته، بل يموت به، ولو اضطر إلى شرب خمر لعطش لم يحل له، لأنه لا تزول به ضرورته، ولذلك لو احتاج إلى شربه لدفع لقمة غص بها حل له، لأنه تزول به ضرورته.

**قال الشيخ ابن عثيمين:** ليس هناك ضرورة تبيح المحرم إلا بشرطين:

أن نعلم أنه لا تزول ضرورته إلا بهذا.

أن نعلم أن ضرورته تزول به . ( لقاء الباب المفتوح ) .

**الخلاصة:** فشروط إباحة المحرم للضرورة هي:

**الأول:** وجود الضرورة.

**الثاني:** ألا توجد وسيلة لدفع الضرر إلا بفعل هذا المحرم.

**الثالث:** أن يكون فعل المحرم مزيل للضرورة قطعاً، فإن حصل شك هل تزول الضرورة بهذا الفعل أم لا؟ فلا يجوز فعل المحرم حينئذ.

**الرابع:** ألا يعارض هذه الضرورة ما هو مثلها أو أعظم منها.

**تاسعاً:** لو اضطر لميتة آدمي .

فالمشهور عند الحنابلة أنه لا يجوز أن يأكلها، وقالت الشافعية: إنه يجوز أكلها عند الضرورة .

( وإن وجد متفقاً على تحريمه ومختلفاً فيه أكل من المختلف فيه ) .

لأنه أخف تحريماً .

كالخنزير متفق على تحريمه والتغلب ومختلف فيه والقنفذ وما شاكل ذلك ، فهنا يأكل من المختلف فيه ، لأنه أخف تحريماً من المتفق عليه .

( فإن لم يجد إلا طعاماً لغيره به مثل ضرورته لم يبيح له أخذه ) .

لأن صاحب الطعام ساواه في الضرورة وانفرد بالملك فأشبهه غير حال الضرورة.

لأن المالك يزيد على غيره بالملكية ويتساوى معه في الاضرار فقدم .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** إذا اضطر إلى مال الغير ، فإن صاحب المال إن كان مضطراً إليه فهو أحق به .

مثاله : رجل معه خبزة وهو جائع وصاحبه جائع ، وليس معه خبز ، فالصاحب محتاج إلى عين مال الغير ، لكن الغير – أيضاً – محتاج إليه ، ففي هذه الحال لا يحل للصاحب أن يأخذ مال الغير ؛ لأن صاحبه أحق به منه . ( الشرح الممتع ) .

**ولكن هل يجوز لصاحبه أن يؤثره أو لا ؟**

لا يجوز له إثارة على نفسه ، لأن ذلك يعتبر قتلاً للنفس وهو محرم .

**وقال الشيخ ابن عثيمين :** المذهب أن الإيثار في هذه الحال لا يجوز ، وقد سبق لنا قاعدة في ذلك ، وهي أن الإيثار بالواجب غير جائز ، ومن أمثلتها في باب التيمم إذا كان الإنسان ليس معه من الماء إلا ما يكفي لطهارته ، ومعه آخر يحتاج إلى ماء فلا يعطيه إياه والثاني يتيمم ؛ لأن هذا إيثار بالواجب ، والإيثار بالواجب حرام .

وعلى هذا فإذا كان صاحب الطعام محتاجاً إليه ، يعني مضطراً إليه كضرورة الصاحب فإنه لا يجوز أن يؤثر به الصاحب ؛ لأن هذا يجب عليه أن ينقذ نفسه ، وقد قال النبي ﷺ (ابدأ بنفسك) فلا يجوز أن يؤثر غيره ؛ لوجوب إنقاذ نفسه من الهلكة قبل إنقاذ غيره ، هذا هو المشهور من المذهب . ( الشرح الممتع ) .

**( وإن كان مستغنياً عنه أخذته منه بثمنه ) .**

أي : وإن كان صاحب الطعام غير مضطر له لزمه بذله للمضطر .

لأن فيه إنقاذ حياة آدمي معصوم فلزمه بذله .

قال تعالى ( مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا يَعْنِي نَفْسِي أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ) .

ففي هذه الآية دليل على أن إنقاذ النفس من أسباب الهلاك كأنه إحياء للناس جميعاً .

**قال النووي :** إذا لم يكن المالك مضطراً فيلزمه إطعام المضطر مسلماً أو ذمياً أو مستأثماً .

– وعلى أكل طعام الغير عند الضرورة ضمان ما أكل .

وهذا قول الجمهور .

**فائدة :**

عند جمهور العلماء : أن المضطر إلى طعام غيره لا يجوز له أن يشبع ، بل يأكل مقدار ما يسد الرمق فقط .

**( فَإِنْ مَنَعَهُ مِنْهُ ، أَخَذَهُ قَهْرًا ، وَضِمَنَهُ لَهُ مَتَى قَلَبَر ) .**

أي : فإن أتى صاحب الطعام أن يعطيه ، فللمضطر أن يأخذه قهراً بالقوة .

**( فَإِنْ قُتِلَ الْمُضْطَرُّ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَعَلَى قَاتِلِهِ ضِمَانُهُ ، وَإِنْ قُتِلَ الْمَانِعُ فَلَا ضِمَانَ فِيهِ ) .**

أي : إن لم يتمكن المضطر من أخذ الطعام إلا بالقتال فإنه يقاتله .

فإن قُتِلَ المضطر فهو شهيد ، وإن قتل صاحب المال فهو ظالم .

قوله **( وعلى قاتله ضمانه )** أي : إذا مات المضطر فإن صاحب الطعام يضمنه .

لأنه تعدى بترك الواجب عليه .

**فائدة : ١**

إذا وجد المضطر الميتة وطعام الغير : فإنه يقدم الميتة على طعام الغير .

وهذا مذهب الشافعية – في أصح الأوجه ، والحنابلة ، وهو قول بعض السلف ، واختاره ابن تيمية .

أ – لأن حقوق الله تعالى مبنية على المسامحة والمساهلة ، وحقوق آدمي مبنية على الشخ والتضييق ؛ ولأن حق آدمي تلزمه غرامته ،



وحقَّ الله لا عَوْضَ له .

ب- أن أكل الميتة متصوص عليه، ومالَ الآدمي مُجْتَنِّدٌ فيه؛ والغدولُ إلى المنصوص عليه أولى .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يُقَدِّمُ مَالَ الْغَيْرِ إن لم يَخَفْ أن يُجْعَلَ سَارِقًا وَيُحْكَمَ عَلَيْهِ بِالْقَطْعِ .

وهذا قول مالك .

فَقِي «مُوطِئِهِ» مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يُضْطَرُّ إِلَى الْمَيْتَةِ أَيْأْكُلُ مِنْهَا وَهُوَ يَجِدُ ثَمَرًا لِقَوْمٍ ، أَوْ زَرْعًا ، أَوْ عَنَمًا يَمْكَنُ بِهِ ذَلِكَ ؟ قَالَ مَالِكٌ : إن ظَنُّ أَنْ أَهْلَ ذَلِكَ التَّغَرُّ ، أَوْ الزَّرْعَ ، أَوْ الْعَنَمَ يُصَدِّقُونَهُ بِضُرُورَتِهِ حَتَّى لَا يُعَدَّ سَارِقًا قُتِلَ يَدُهُ ، رَأَيْتُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ أَيْ ذَلِكَ وَجَدَ مَا يَرُدُّ جُوعَهُ ، وَلَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْئًا ، وَذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ . وَإِنْ هُوَ خَشِيَ أَلَّا يُصَدِّقُوهُ ، وَأَنْ يُعَدَّ سَارِقًا يَمَّا أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ ؛ فَإِنْ أَكَلَ الْمَيْتَةَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدِي ، وَلَهُ فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ سَعَةٌ .

## فائدة : ٢

إذا خاف الإنسان على نفسه الهلاك من الجوع ولم يجد إلا إنساناً حياً معصوماً لم يبيع له قتله إجماعاً ، ولا قطع عضو من أعضائه لأنه مثله .

فلا يجوز له أن يبقى نفسه بإتلاف غيره ، لأن الضرر لا يزال بضرر مثله ولا بأكثر منه ، وهذا لا خلاف فيه .

## فائدة : ٣

حكم أكل المضطر من الآدمي الميت ؟

قيل : لا يجوز .

وهو قول الجمهور : من الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة .

أ- لقوله تعالى ( ولقد كرمتنا بني آدم ) .

وجه الدلالة: أن من إكرام بني آدم حماية جسده من الاعتداء حياً وميتاً؛ فلا يُباح لأحدٍ أكله .

ب- وعن عائشة . أن رسول الله ﷺ قال ( كَسُرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكُسْرِهِ حَيًّا ) رواه ابن ماجه .

وجه الدلالة : أن الميت كالحي في الحرمة؛ فيَحْرُمُ أَذْيَتُهُ فِي جِسْمِهِ كَعَظْمِهِ .

ج- أن الآدمي لا يُسَمَّى مَيِّتَةً؛ فَلَمْ يَجُزْ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَأْكُلْهُ بِإِبَاحَةِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ أَكْلُ الْمَيِّتَةِ .

وقيل : يجوز .

لأن حرمة الحي أعظم من حرمة الميت ، فيجوز الأكل من الميت قدر الحاجة فقط .

قال ابن قدامة : وإن وجد معصوماً ميتاً لم يبيع أكله في قول أصحابنا، وقال الشافعي وبعض الحنفية يباح، وهو أولى لأن حرمة الحي أعظم .

وقال الشيخ ابن عثيمين : ... لكن إذا كان ميتاً فالمشهور عندنا -يعني في مذهب الحنابلة- أنه لا يجوز أكله حتى وإن كان ميتاً؛ لقول النبي ﷺ ( كَسُرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكُسْرِهِ حَيًّا ) فإذا قال: يا جماعة، أنا أموت إذا لم أكل منه، قلنا: ولتمت، هذا أجلك، وذهب بعض العلماء، وهو مذهب الشافعي أنه يجوز للحي أن يأكل الميت عند الضرورة، وعللوا ذلك بأن حرمة الحي أعظم من حرمة الميت.

## فائدة : ٤

اختلف الفقهاء في حكم الأكل للمضطر من الآدمي الحي غير المعصوم (كالخري مثلاً) :

فقيل : له قتله وأكله .

وقيل : لا يجوز للمضطر أن يقتل الإنسان ليأكله وإن كان غير معصوم .

( وَمَنْ مَرَّ بِشَجرٍ فِي شَجرَةٍ ، أَوْ مُتَسَاقِطٍ عَنْهُ ، وَلَا حَاطِطَ عَلَيْهِ ، وَلَا نَاطِرَ ، فَلَهُ الْأَكْلُ مِنْهُ مَجَانًاً مِنْ غَيْرِ حَمَلٍ ) .

إذا مرَّ الإنسان على بستان فيه ثمر فله الأكل منه مجاناً بشرط :

**أولاً :** أن يكون الثمر على الشجر ، أو متساقط منه .

**ثانياً :** ألا يكون على البستان ناظر وليس له حائط .

فإن كان له ناظر أو حائط فلا بد من الإذن ، لأن وضعها قرينة على عدم الرضى بالأكل .

**ثالثاً :** أن لا يحمل شيئاً .

فإن حمل أو أخذ شيئاً فهو حرام .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعَلَّقِ، فَقَالَ: مَنْ أَصَابَ فِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ، غَيْرَ مُتَّخِذٍ حُبْنَةً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ، فَعَلَيْهِ الْعَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُقَوِّمَهُ الْجُرَيْنَ، فَلَبَّغَ ثَمْرَ الْمَجْنِيِّ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائُيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ .

( غَيْرَ مُتَّخِذٍ حُبْنَةً ) بضم الحاء المعجمة، وسكون الباء الموحدة، ونون- قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الحُبْنَةُ: ما يأخذه الرجل في ثوبه، فيرفعه إلى فوق، ويقال للرجل إذا رفع ذيله في المشي: قد رفع حُبْنَتَهُ. انتهى.

وَقَالَ فِي (النهاية) الحُبْنَةُ: معطف الإزار، وطرف الثوب: أي لا يأخذ منه في ثوبه، يقال: أخب الرجل: إذا خبأ شيئاً في حُبْنَتِهِ ثوبه، أو سراويله.

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( مَنْ دَخَلَ حَائِطًا فَلْيَأْكُلْ وَلَا يَتَّخِذْ حُبْنَةً ) ورواه ابن ماجه بلفظ : ( إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ بِحَائِطٍ فَلْيَأْكُلْ وَلَا يَتَّخِذْ حُبْنَةً ) .

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( إِذَا أَتَيْتَ عَلَى رَاحٍ فَنَادِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَإِنْ أَجَابَكَ وَإِلَّا فَاشْرَبْ فِي غَيْرِ أَنْ تُفْسِدَ ، وَإِذَا أَتَيْتَ عَلَى حَائِطٍ بُسْتَانٍ فَنَادِ صَاحِبَ الْبُسْتَانِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فَإِنْ أَجَابَكَ وَإِلَّا فَكُلْ فِي أَنْ لَا تُفْسِدَ ) .

فدلت هذه الأحاديث على جواز أن يأكل الإنسان من ثمر غيره ، دون أن يحمل معه ، بشرط أن ينادي صاحبه أولاً ثلاثاً ، فإن أجابه استأذنه ، وإن لم يجبه أكل.

واشترط بعضهم : ليس عليه حائط .

فإن كان عليه حائط فإنه لا يأكل منه؛ لأن تحويط صاحبه عليه دليل على أنه لا يرضى أن يأكله أحد .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** اشتراط انتفاء الحائط فيه نظر؛ لأن لفظ الحديث ( من دخل حائطاً ) والحائط هو المحوط بشيء، وعلى هذا فلا فرق بين الشجر الذي ليس عليه حائط، وبين الشجر الذي عليه حائط.

فالذي تبين من السنة أن الشرط هو أن يأكل بدون حمل، وألا يرمي الشجر، بل يأخذ بيده منه، أو ما تساقط في الأرض، وأيضاً يشترط أن ينادي صاحبه ثلاثاً، إن أجابه استأذن، وإن لم يجبه أكل.

هذا الذي دل عليه الحديث هو ما ذهب إليه الإمام أحمد رحمه الله. ( الشرح الممتع ) .

**وذهب جمهور العلماء :** إلى أن ذلك ليس بجائز .

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي "شرح المذهب": اختلف العلماء، فيمن مر ببستان، أو زرع، أو ماشية، قَالَ الجمهور: لا يجوز أن يأخذ منه شيئاً ، إلا في حال الضرورة، فيأخذ، وَيَعْرِمُ عند الشافعي، والجمهور. ( المجموع ) .

لأن الأصل في مال المسلم التحريم ، فلا يجوز بغير إذنه .

**وأجابوا عن أحاديث الجواز :** بأن حديث النهي أصح، فهو أولى بأن يُعمل به .

وبأنه معارضٌ للقواعد القطعية، في تحريم مال المسلم، بغير إذنه، فلا يُلتفت إليه.

ومنهم من جمع بين الحديثين بوجوه من الجمع، منها: حل الإذن على ما إذا علم طيب نفس صاحبه، والنهي على ما إذا لم يعلم .

ومنها: تخصيص الإذن بابين السبيل، دون غيره، أو بالمضطر، أو بحال المجاعة مطلقاً ، وهي متقاربة.

وحكى ابن بطال عن بعض شيوخه: أن حديث الإذن كَانَ فِي زمنه ﷺ وحديث النهي أشار به إلى ما سيكون بعده من التشاح، وترك المواساة. (الفتح).

**قال الشوكاني في (نيل الأوطار)** عند كلامه على هذا الحديث : وأحاديث في الباب بمعناه: ظاهر أحاديث الباب جواز الأكل من حائط الغير، والشرب من ماشيته بعد النداء المذكور من غير فرق بين أن يكون مضطراً إلى الأكل أو لا ... إلى أن يقول : والممنوع إنما هو الخروج بشيء من ذلك من غير فرق بين القليل والكثير .  
( **وَتَحِبُّ ضَيْفَةَ الْمُسْلِمِ الْمُحْتَازِ بِهِ فِي الْقَرْيَ يَوْماً وَلَيْلَةً** ) .  
هذا بيان حكم الضيافة .

وقد أمر الشرع بالضيافة وحث عليها .  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ) متفق عليه .  
جَارَهُ [ وفي رواية : فلا يؤذ جاره ] وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ( متفق عليه ) .

وقد كان النبي ﷺ كان معروفاً بإكرام الضيف حتى قبل البعثة .  
فحين رجع النبي ﷺ إلى خديجة من غار حراء فرعاً من لقائه جبريل عليه السلام قال لخديجة : أي خديجة، ما لي لقد خشيت على نفسي ( أخبرها الخبر، قالت خديجة ( كلا، أبشر فوالله لا يخریک الله أبداً ، فوالله إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق ) متفق عليه .  
قال القسطلاني : وتقرى الضيف أي : تهيئ له طعامه ونزله.  
ج- أن النبي ﷺ جعل للضيف حقاً على المضيف: ففي حديث ابن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال له: (وإن لزورك عليك حقاً) رواه البخاري.

قال ابن حجر : قوله : (لزورك) بفتح الزاي، أي: لضيفك .

**وأما حكمها :**

فهي واجبة في حق أهل البوادي دون القرى .

وهذا المذهب .

**قال ابن حجر :** وخصه أحمد بأهل البوادي دون القرى .

**قال النووي :** وقد جاء في حديث : ( الضيافة على أهل الوبر وليست على أهل المدر ) لكنه حديث موضوع .

قال : ولأن المسافر يجد في الحضر المنازل في الفنادق ومواقع النزول .

**وقيل :** واجبة مطلقاً .

وبه قال الليث مطلقاً .

لحديث عثبة بن عامر أَنَّهُ قَالَ ( قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ تَبْعُنَا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ فَلَا يَقْرُونَنَا فَمَا تَرَى فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَأَقْبَلُوا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ ) متفق عليه .

**قال النووي :** واحتج بحديث : ( ليلة الضيف حق واجب على كل مسلم ) .

وبحديث عتبة بن عامر قال : قال رسول الله ﷺ : ( إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَأَقْبَلُوا ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ ) رواه البخاري

**وقيل :** أنها سنة مؤكدة غير واجبة .

قال النووي : وهو قول عامة الفقهاء .

**وقال ابن حجر :** وقال الجمهور الضيافة سنة مؤكدة .

وأجاب الجمهور عن حديث عقبة :

قيل : حمله على المضطرين .

وقيل : أن ذلك كان في أول الإسلام إذ كانت المواساة واجبة ، ورجح هذا النووي .

وقيل : أن هذا خاص بالعمال المبعوثين لمقتضى الصدقات من جهة الإمام .

وقيل : أن هذا خاص بأهل الذمة .

**والراجح** -والله أعلم- أن ضيافة المسافر المحتاز - لا المقيم - واجبة ، وأن وجوبها على أهل القرى ، والأمصار ، دون تفريق.

**جاء في ( الموسوعة الفقهية )** وَقَدْ ذَهَبَ الْحَنَفِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ الضِّيَافَةَ سُنَّةٌ ، وَمُدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ .

وَالرِّوَايَةُ الْأُخْرَى عَنْ أَحْمَدَ - وَهِيَ الْمَذْهَبُ - أَنَّهَا وَاجِبَةٌ ، وَمُدَّتُهَا يَوْمٌ لَيْلَةٌ ، وَالْكَمَالُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ . وَيَحْدَا يَقُولُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ .

وَيَرَى الْمَالِكِيُّ وَجُوبَ الضِّيَافَةِ فِي خَالَةِ الْمُجْتَازِ الَّذِي لَيْسَ عِنْدَهُ مَا يُبْلَغُهُ وَيَخَافُ الْهَلَكَ .

وَالضِّيَافَةُ عَلَى أَهْلِ الْقَرْىِ وَالْحَضَرِ ، إِلَّا مَا جَاءَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى أَهْلِ الْحَضَرِ ضِيَاةٌ .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** حكم الضيافة واجب ، وإكرام الضيف - أيضاً - واجب ، وهو أمر زائد على مطلق الضيافة ، قال النبي ﷺ :

( من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ) .

قوله ( : المحتاز به ) يعني : الذي مرَّ بك وهو مسافر ، وأما المقيم : فإنه ليس له حق ضيافة .

قوله ( في القرى ) دون الأمصار ، والقرى : البلاد الصغيرة ، والأمصار : البلاد الكبيرة .

قالوا: لأن القرى هي مظنة الحاجة، والأمصار بلاد كبيرة فيها مطاعم، وفنادق، وأشياء يستغني بها الإنسان عن الضيافة . وهذا -أيضاً-

خلاف القول الصحيح؛ لأن الحديث عام، وكم من إنسان يأتي إلى الأمصار وفيها الفنادق، وفيها المطاعم، وفيها كل شيء، لكن يكرهها

ويربأ بنفسه أن يذهب إليها، فينزل ضيفاً على صديق، أو على إنسان معروف، فلو نزل بك ضيف - ولو في الأمصار: **فالصحيح :**

**الوجوب . ( الشرح الممتع ) .**

**وقال الشوكاني :** والحق وجوب الضيافة لأمر :

الأول : إباحة العقوبة بأخذ المال لمن ترك ذلك ، وهذا لا يكون في غير واجب .

والثاني : التأكيد البالغ يجعل ذلك فرع الإيمان بالله واليوم الآخر يفيد أن فعل خلافه فعل من لا يؤمن بالله واليوم الآخر ، ومعلوم أن فروع

الإيمان مأمور بها ، ثم تعليق ذلك بالإكرام وهو أخص من الضيافة فهو دال على لزومها بالأولي .

والثالث : قوله : ( فما كان وراء ذلك فهو صدقة ) فإنه صريح في أن ما قبل ذلك غير صدقة بل واجب شرعاً .

قال الخطابي: يريد أن يتكلف له في اليوم الأول ما اتسع له من بر وألطف، ويقدم له في اليوم الثاني ما كان بحضرته ولا يزيد على عادته،

فما جاوز الثلاث فهو معروف وصدقة إن شاء فعل وإن شاء ترك . ( نيل الأوطار ) .

**جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ...** وَيَرَى الْمَالِكِيُّ وَجُوبَ الضِّيَافَةِ فِي خَالَةِ الْمُجْتَازِ الَّذِي لَيْسَ عِنْدَهُ مَا يُبْلَغُهُ وَيَخَافُ الْهَلَكَ .

وَالضِّيَافَةُ عَلَى أَهْلِ الْقَرْىِ وَالْحَضَرِ ، إِلَّا مَا جَاءَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى أَهْلِ الْحَضَرِ ضِيَاةٌ ، وَقَالَ سَخْنُونُ :

الضِّيَافَةُ عَلَى أَهْلِ الْقَرْىِ ، وَأَمَّا أَهْلُ الْحَضَرِ فَإِنَّ الْمُسَافِرَ إِذَا قَدِمَ الْحَضَرَ وَجَدَ نُزُلًا - وَهُوَ الْفُنْدُقُ - فَيَتَأَكَّدُ النَّدْبَ إِلَيْهَا وَلَا يَتَعَيَّنُ عَلَى

أَهْلِ الْحَضَرِ تَعَيُّنُهَا عَلَى أَهْلِ الْقَرْىِ لَمَعَانٍ :

**أحدها:** أَنَّ ذَلِكَ يَتَكَرَّرُ عَلَى أَهْلِ الْحَضَرِ ، فَلَوْ تَرَزَّمَ أَهْلُ الْحَضَرِ الضِّيَافَةَ لَمَا خَلَوْا مِنْهَا ، وَأَهْلُ الْقَرْىِ يَنْدُرُ ذَلِكَ عَنْهُمْ فَلَا تُلْحَقُهُمْ

مَشَقَّةٌ .

**ثانيها :** أَنَّ الْمُسَافِرَ يَجِدُ فِي الْحَضَرِ الْمَسْكَنَ وَالطَّعَامَ ، فَلَا تُلْحَقُهُ الْمَشَقَّةُ لِعَدَمِ الضِّيَافَةِ ، وَحُكْمُ الْقَرْىِ الْكِبَارِ الَّتِي تُوجَدُ فِيهَا الْفَنَادِقُ

وَالْمَطَاعِمُ لِلشَّرَاءِ وَيَكْثُرُ تَزَادُ النَّاسِ عَلَيْهَا حُكْمُ الْحَضَرِ ، وَهَذَا فِيمَنْ لَا يَعْرِفُهُ الْإِنْسَانُ ، وَأَمَّا مَنْ يَعْرِفُهُ مَعْرِفَةً مَوْدَّةً أَوْ بَيْنَةً وَبَيْنَهُ قَرَابَةً أَوْ

صِلَةً وَمُكَارَمَةً ، فَحُكْمُهُ فِي الْحَضَرِ وَغَيْرِهِ سَوَاءٌ .

## فائدة : ١

وجوب الضيافة مقيد بيوم وليلة .

عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْعَدَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ . قَالَ ﷺ (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ) . قَالُوا وَمَا جَائِزَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ «يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ وَالضَّيْفَانِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهِ -وَقَالَ- مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُقِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ) متفق عليه .

وفي لفظ ( وَلَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتَّى يُؤْثِمَهُ ) . قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ يُؤْثِمُهُ قَالَ « يُقِيمُ عِنْدَهُ وَلَا شَيْءَ لَهُ يَقْرِيه بِهِ ) . قال الخطابي : قوله : (جائزته يوم وليلة) سئل مالك بن أنس عنه فقال: يُكْرَمُ، ويتحفه، ويخصه، ويحفظه، يوماً وليلة، وثلاثة أيام ضيافة. قلت: يريد أنه يتكلف له في اليوم الأول بما اتسع له من بر، وألطف ، ويقدم له في اليوم الثاني والثالث ما كان بحضرته، ولا يزيد على عادته، وما كان بعد الثلاث: فهو صدقة، ومعروف، إن شاء فعل، وإن شاء ترك . ( معالم السنن ) .

وقال ابن القيم : إن للضيف حقاً على مَنْ نزل به، وهو ثلاث مراتب: حق واجب، وتمازج مستحب، وصدقة من الصدقات، فالحق الواجب: يوم وليلة، وقد ذكر النبي ﷺ المراتب الثلاثة في الحديث المتفق على صحته من حديث أبي شريح الخزاعي -وساق الحديث السابق . ( زاد المعاد ) .

وقال ابن قدامة : والواجب يوم ليلة ، والكمال ثلاثة أيام ؛ لما روى أبو شريح الخزاعي - وساق الحديث - .

## فائدة : ٢

قوله ( وَلَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتَّى يُؤْثِمَهُ ) لفظ البخاري ( حتى يخرجه ) .

قال النووي : مَعْنَاهُ لَا يَحِلُّ لِلضَّيْفِ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهُ بَعْدَ الثَّلَاثِ حَتَّى يُوقِعَهُ فِي الْإِثْمِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَغْتَابُهُ طُولُ مَقَامِهِ ، أَوْ يُعَرِّضَ بِمَا يُؤْذِيهِ ، أَوْ يَطْرُقَ بِهِ مَا لَا يَحُوزُ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ( اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ) وَهَذَا كُلُّهُ مُحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا أَقَامَ بَعْدَ الثَّلَاثِ مِنْ غَيْرِ اسْتِدْعَاءٍ مِنَ الْمُضَيِّفِ ، أَمَّا إِذَا اسْتَدْعَاهُ وَطَلَبَ زِيَادَةَ إِقَامَتِهِ ، أَوْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ إِقَامَتُهُ فَلَا بَأْسَ بِالزِّيَادَةِ ، لِأَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا كَانَ لِكُوزْنِهِ يُؤْثِمُهُ ، وَقَدْ زَالَ هَذَا الْمَعْنَى ، وَالْحَالَةَ هَذِهِ فَلَوْ شَكَّ فِي خَالَ الْمُضَيِّفِ هَلْ تُكْرَهُ الزِّيَادَةُ وَيَلْحَقُهُ بِهَا خَرَجٌ أَمْ لَا يَحِلُّ الزِّيَادَةُ إِلَّا بِإِذْنِهِ لِطَاهِرِ الْحَدِيثِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) مَنْ نَزَلَ ضَيْفًا فَلَا يَزِيدُ مُقَامَهُ عِنْدَ الْمُضَيِّفِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : الضَّيْفَانِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، فَمَا زَادَ فَصَدَقَةٌ لِّئَلَّا يَتَبَرَّكَ بِهِ وَيَضْطَرَّ لِإِخْرَاجِهِ ، إِلَّا إِنْ أَلَحَّ عَلَيْهِ رَبُّ الْمَنْزِلِ بِالْمُقَامِ عِنْدَهُ عَنْ خُلُوصِ قَلْبٍ فَلَهُ الْمُقَامُ .

## فائدة : ٣

قال حاتم الأصم : العجلة من الشيطان إلا خمسة فإنها من سنة رسول الله ﷺ : إطعام الضيف ، وتجهيز الميت ، وتزويج البكر ، وقضاء الدين ، والتوبة من الذنب .

## فائدة : ٤

إذا ترك المضيف حق ضيفه عليه ، فلم يقدم له ما يحتاجه ، فهل له أن يأخذ بقدر ضيافته بالمعروف ، ولو لم يأذنوا به ؟

إلى ذلك ذهب بعض أهل العلم القائلين بوجوب الضيافة . وهي إحدى الروايتين عن الإمام أحمد .

لأن الشرع قد جعل ذلك حقاً له ، فإن لم يعطه المضيف طوعاً ، كان له أن يأخذه قهراً ؛ إما بنفسه ، أو عن طريق القضاء .

لما رواه أبو داود عَنْ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ (وَأَمَّا رَجُلٌ ضَافَ قَوْمًا فَلَمْ يَقْرُوهْ فَإِنَّ لَهُ أَنْ يُعْقِبَهُمْ بِمَثَلِ قِرَاهِ).

وروى الإمام أحمد عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (أَمَّا ضَيْفٌ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَأَصْبَحَ الضَّيْفُ مَخْرُومًا فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَدْرِ قِرَاهِ وَلَا خَرَجَ عَلَيْهِ).

وروى البخاري ومسلم عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : ( قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ تَبْعُنَا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ فَلَا يَقْرُونَنَا فَمَا نَرَى ؟ فَقَالَ لَنَا رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ : ( إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ ) .

قال الإمام أحمد رحمه الله : يعني أن يأخذ من أرضهم وزرعهم وضرعهم بقدر ما يكفيه بغير إذنهم . ( المغني ) .

وقال الشيخ ابن عثيمين: الضيف إذا نزل بشخص وامتنع من ضيافته فإن للضيف أن يأخذ من ماله ما يكفيه لضيافته بالمعروف من غير علمه؛ لأن الحق في هذا ظاهر؛ فإن الضيف إذا نزل بالشخص يجب عليه أن يضيفه يوماً وليلة حقاً واجباً، لا يحل له أن يتخلف عنه. وذهب جمهور العلماء إلى أن الضيف لا يحل له أن يأخذ من مال مضيفه شيئاً بغير إذنه ، حتى ولو يقدم له ما ينبغي في ضيافته ، أو لم يضيفه أصلاً ؛ لقول النبي ﷺ : ( لَا يَحِلُّ مَالُ أَمْرِي إِلَّا بِطِبِّ نَفْسِي مِنْهُ ) رواه أحمد . وهذا ظاهر على مذهب الجمهور الذين يرون الضيافة مكرومة ومستحبة ، ولا يرون وجوبها من حيث الأصل.

## بَابُ الذَّكَاةِ

تعريفها :

لغة : تمام الشيء ، ومنه الذكاء إذا كان تام العقل .  
 وشرعاً : ذبح أو نحر الحيوان المأكول البري يقطع حلقومه ومريئه أو عقر ممتنع .  
 وقيل : إنحار الدم من بهيمة تحل ، إما في العنق إن كان مقدوراً عليها ، أو في أي محل من بدنه إن كان غير مقدور عليها .  
 ( لَا يُبَالِغُ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْيَاءِ أَنْ أَلْمَقَهُ وَرِثَاقُهُ بِخَيْرِ ذَكَاةٍ ) .  
 أي : أن الذكاة شرط لحل الحيوان المباح .  
 أجمع العلماء على أنه لا يحل الحيوان المأكول اللحم غير السمك والجراد إلا بذكاة .  
 لقوله تعالى ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلِيَ لَكُمْ بِهِ وَالْمُنْخَفَقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ) فاشتراط الله الذكاة .

والحكمة منها : تطيب الحيوان المذكي ، فالحيوان إذا أسيل دمه فقد طيب ، لأنه يسارع إليه التجفف .  
 والميتة إنما حرمت لاحتقان الرطوبات والفضلات والدم الخبيث فيها ، والذكاة لما كانت تزيل ذلك الدم والفضلات كانت سبب الحل .  
 ( لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ، وَلَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، كُلُّ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَهُهُ ) .  
 أي : أن السمك وكذا حيوانات البحر لا تحتاج إلى ذكاة ، لأن ميتته حلال .  
 لحديث أبي هريرة . أن النبي ﷺ قال في البحر ( هو الطهور ماؤه الحل ميتته ) رواه أبوداود .  
 وكذا الجراد ، لا يحتاج إلى تذكية .  
 لأن ميتته حلال ، لقوله ﷺ ( أحلت لنا ميتتان ودمان ، فأما الميتتان : فالحوت والجراد ... ) رواه أحمد ، والراجح أنه حديث موقوف لكن له حكم الرفع .

( وَيُشْتَرَطُ الذَّكَاةُ أَوْ بَعْضُ شُرُوطِ ) .

هذه شروط الذكاة التي لا بد من توفرها تكون صحيحة يحل بها الحيوان المذكي .

( الْهَلَكَةُ الْمَذْكِيَّةُ ، بِأَنْ يَكُونَ حَيًّا ) .

هذا الشرط الأول : أن يكون المذكي عاقلاً .

وهذا قول جماهير العلماء .

لأن الذكاة يعتبر لها قصد كالعبادة ، ومن لا عقل له لا يصح منه القصد ، فيصير ذبحه كما لو وقعت الحديدة بنفسها على حلق الشاة فذبحتها .

فلا تصح تذكية المجنون والسكران أو الطفل غير المميز لعدم إمكان القصد منهم .

( مُسْلِمًا أَوْ كُفْرًا ، وَلَوْ مُرَاهِقًا ، أَوْ أَمْرًا ، أَوْ أُنْثَى ، أَوْ أُنْثَى ) .

هذا الشرط الثاني : أن يكون المذكي مسلماً أو كتابياً .

أما المسلم فظاهر .

ولو امرأة أو أعمى تحل تذكيبتهم .

عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه ( أَنَّ امْرَأَةً دُبِحَتْ شَاءَ بِحَجَرٍ ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

فهذا الحديث يفيد حل ذبيحة المرأة ولو كانت حائضاً .

وقد بوب البخاري على الحديثين : باب ذبيحة المرأة والأمة .

**قال ابن حجر :** كأنه يشير إلى الرد على من منع ذلك ، وقد نقل محمد بن عبد الحكم عن مالك كراهته وفي المدونة جوازه وفي وجهه للشافعية يكره ذبح المرأة الأضحية وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم النخعي أنه قال في ذبيحة المرأة والصبي لا بأس إذا أطلق الذبيحة وحفظ التسمية وهو قول الجمهور . ( الفتح ) .

**قال ابن قدامة :** وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَفْكَنَهُ الذَّبْحُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ ، إِذَا ذَبَحَ ، حَلَّ أَكْلُ ذَبِيحَتِهِ ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً ، بَالِغًا أَوْ صَبِيًّا ، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا .

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ تَحَفَّظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى إِبَاحَةِ ذَبِيحَةِ الْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ .

وَقَدْ رَوِيَ ( أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ، كَانَتْ تَرَعَى غَنَمًا بِسِلْعٍ ، فَأُصِيبَتْ شَاءَ مِنْهَا ، فَأَذَرَكْتُهَا فَذَكَّيْتُهَا بِحَجَرٍ ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : كُلُّوْهَا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ قَوَائِدُ سَبْعٌ :

أَحَدُهَا : إِبَاحَةُ ذَبِيحَةِ الْمَرْأَةِ

وَالثَّانِيَةُ : إِبَاحَةُ ذَبِيحَةِ الْأَمَةِ .

وَالثَّالِثَةُ : إِبَاحَةُ ذَبِيحَةِ الْحَائِضِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَفْصِلْ .

وَالرَّابِعَةُ : إِبَاحَةُ الذَّبْحِ بِالْحَجَرِ .

وَالْخَامِسَةُ : إِبَاحَةُ ذَبْحِ مَا خِيفَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ .

وَالسَّادِسَةُ : حَلُّ مَا يَدْبَحُهُ غَيْرُ مَالِكِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

وَالسَّابِعَةُ : إِبَاحَةُ ذَبْحِهِ لِغَيْرِ مَالِكِهِ عِنْدَ الْخَوْفِ عَلَيْهِ . ( المغني ) .

وأما الكتابي : ( وهو اليهودي والنصراني ) فتحل بالكتاب والسنة والإجماع .

قال تعالى ( الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ ) قال ابن عباس : طعامهم ذبائحهم .

وعن أنس . ( أَنَّ امْرَأَةً يَهُودِيَّةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ فَأَكَلَ مِنْهَا ) رواه أحمد .

وعنه أيضاً ( أَنَّ يَهُودِيًّا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَبْزٍ وَشَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سَنَخَةٍ فَأَجَابَهُ ) رواه أحمد .

**[ الإهالة السنخة ] الشحم المذاب إذا تغيرت رائحته .**

قال شيخ الإسلام : ومن المعلوم أن حل ذبائحهم ونسائهم ثبت بالكتاب والسنة والإجماع .

فغير الكتابي لا تحل ذبيحته : كالمجوسي والوثني والمرتد والعلماني والرافضي وغيرهم من المشركين .

**فائدة :**

**اختلف العلماء :** هل يشترط حل ما ذكاه الكتابي أن يكون أبواه كتابيين أو أن المعتبر هو بنفسه ؟

الصحيح أن ذلك ليس بشرط وأن المعتبر هو بنفسه، فإذا كان كتابياً حل ما ذكاه وإن كان أبواه أحدهما من غير أهل الكتاب، كأن

يكونا من الوثنيين أو المجوس .

وهذا مذهب الحنفية .

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية :** وهذا القول هو الثابت عن الصحابة رضي الله عنهم ولا أعلم في ذلك بينهم نزاعاً .

وقيل : لا تحل ذبيحته .

وهذا المشهور من مذهب الشافعية ، والحنابلة .

لأن قد وجد في ذبيحته ما يقتضي الإباحة وهو كونه كتابياً ، ووجد فيها ما يقتضي التحريم وهو كون أحد أبويه غير كتابي فغلب ما يقتضي التحريم .

**والصحيح** - كما تقدم - أن ذبيحته حلال مطلقاً .

أ- لأن الأدلة الدالة على إباحة ذبائح أهل الكتاب أدلة عامة لم تفرق بين من كان أبواه كتابيين وبين غيره من أهل الكتاب .

ب- أن هناك عرباً دخلوا في دين اليهودية مع أن آبائهم لم يكونوا يهوداً ( كتابيين ) ومع ذلك لم يفرق رسول الله ﷺ بينهم وبين من كان أبواه يهوديين في أكل طعامهم وحل نسائهم ، بل حكم في الجميع بحكم واحد .

ج- أن الشخص يأخذ حكم المسلمين إذا كان مسلماً ولو كان أبواه كافرين ، ويأخذ حكم المشركين ولو كان أبواه مسلمين ، لأن الدين يتعلق بالنفس والاعتقاد والإرادة ، وإن تقرر هذا فكذا من كان كتابياً أخذ حكم أهل الكتاب ولو كان أبواه غير كتابيين .

### ( وإن يقصد التذكية ) .

**هذا الشرط الثالث :** أن يقصد التذكية .

لأن الله تعالى قال ( إلا ما ذكيتم ) فأضاف الفعل إلى المخاطبين .

فلو لم يقصد التذكية لم تحل الذبيحة : مثل أن تصول عليه البهيمة فيذبجها للدفاع عن نفسه فقط .

**فائدة :**

هل يشترط مع قصد التذكية قصد الأكل أم لا ؟

**قيل :** يشترط ذلك .

وأنه لا بد أن يقصد الأكل ، فإن لم يقصد الأكل لم تحل الذبيحة .

**وقيل :** لا يشترط .

وهذا الأقرب .

### ( وإن يكون بالآلة محددة ) .

**هذا الشرط الرابع :** أن يكون الذبح بالآلة محددة .

( بالآلة ) أي : فلا بد أن يكون الذبح بالآلة ، فلا يصح الخنق ، ولا التردية . أي : أن يردبها من الجبل حتى تموت . ولا الحذف بأن يحذفها بشيء حتى تموت ، ولا الضرب ، فكل هذا لا تحل به الذبيحة ، بل لا بد من آلة .

( محددة ) ولا بد أن تكون الآلة محددة ، أي لها حد يقطع ، فكل محدّد تصح به الذكاة : من حديد أو حجر .

أ- عَنْ زَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( مَا أَتَمَّ الدَّمُ ، وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَكُلَّ لَيْسَ الْبَيْتُ وَالطُّفْرُ ، أَمَّا الْبَيْتُ ؛ فَمَعْظَمُ ، وَأَمَّا الطُّفْرُ : فَمُدَى الْخَبَشِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

( مَا أَتَمَّ الدَّمُ ) أي : أسالته ، وصبه بكثرة ، ووزنه أفعل ، من النهر ، شَيْءٌ خَرُجَ الدَّمُ بِجَرِي الْمَاءِ فِي النَّهْرِ ، والذي ينهر الدم ما له نفوذ في البدن ، وهو المحدد كالسهم والحديد والخشب الذي له حد والزجاج .

ب- ولحديث شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ : قَالَ ﷺ ( إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ وَلِيَجِدَ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ فُلُوحٌ ذَبِيحَتُهُ ) رواه مسلم .

ج- ولأن الذبح بغير المحدد فيه إيلا م للبهيمة ، بخلاف المحدد ففيه إراحة لها وتعجيل بزهوق النفس .

فكل ما أضر الدم فإن التذكية به صحيحة مجزئة كالحديد والحجر والخشب .

فإن ذبحها بغير محدّد مثل أن يقتلها بالخنق ، أو بالصعق الكهربائي ، أو غيره ، أو بالصدم أو بضرب الرأس ونحوه حتى تموت لم تحل ، وإن



ذبحها بالسن أو بالظفر لم تحل وإن جرى دمها بذلك .

( إِنْكَ السِّنِّ وَالظُّفْرِ ) .

هذا مستثنى مما سبق ، أي : كل شيء يكون محمداً ينهر الدم ، فإنه تباح التذكية به ، وتحل الذبيحة إلا السن والظفر ولو كان محمداً .  
للحديث السابق ( مَا أَهْرَ الدَّمُ ، وَذَكَرَ إِسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَكُلْ لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ ؛ أَمَّا السِّنُّ ، فَعَظْمٌ ؛ وَأَمَّا الظُّفْرُ : فَمُدَى الْحَبَشِ ) .

فائدة : ١

لا فرق في السن والظفر أن يكونا متصلين أو منفصلين من آدمي أو غيره لظاهر الحديث .

وهذا مذهب جمهور العلماء .

وقالت الحنفية : تجوز الذكاة بالسن والظفر المنفصلين ، وإنما تحرم الذكاة بهما إذا كانا متصلين ، وأجابوا عن حديث رافع السابق ، بأن المراد به النهي عن الذبح بالسن القائم والظفر القائم ، لأن الحبشة إنما كانت تفعل لإظهار الجلادة وذلك بالقائم لا بالمنزوع .

والصحيح مذهب جمهور العلماء وهو عدم صحة التذكية بالسن والظفر مطلقاً لعموم الحديث .

قال في المعنى رداً عليهم : ولنا عموم حديث رافع ، ولأن ما لم تجز الذكاة به متصلاً لم تجز به منفصلاً .

قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله : والأقرب عندي أن الأصل في ذلك أن الحبشة كانوا يذبحون بأظفارهم فنهى الشارع عن ذلك لأنه يقتضي مخالفة الفطرة من وجهين :

أحدهما : أنه يستلزم توفير الأظافر ليذبح بها وهذا مخالف للفطرة التي هي تقليم الأظافر .

الثاني : أن في القتل بالظفر مشابهة لسباع البهائم والطيور التي فضلنا عليها ونهينا عن التشبه بها .

فائدة : ٢

علل النبي ﷺ منع الذكاة بالسن بأنه عظم .

فاختلف العلماء : هل الحكم خاص في محله وهو السن ، أو عام في جميع العظام ؟

القول الأول : أنه خاص في محله وهو السن ، وأما ما عداه من العظام فتحل الذكاة به .

وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد .

لأن النبي ﷺ لو أراد العموم لقال غير العظم والظفر ، لكونه أخصر وأبين ، والنبي ﷺ أعطي جوامع الكلم ومفاتيح البيان .

ولأننا لا نعلم وجه الحكمة في تأثير العظم ، فكيف نعدي الحكم مع الجهل .

القول الثاني أن الحكم عام في جميع العظام .

وهذا قول الشافعي .

لعموم العلة ، لأن النص على العلة يدل على أنها مناط الحكم متى وجدت وجد الحكم .

( قَطَعُ الْخَائِطَيْنِ وَالْمَرْيَ ) .

هذا الشرط الخامس : قطع ما يجب قطعه .

فإن في رقبة الحيوان أربعة عروق :

الحلقوم : وهو مجرى النفس خروجاً ودخولاً .

المريء : وهو مجرى الطعام والشراب .

والودجان : وهما عرقان غليظان محيطان بالحلقوم والمريء .

إذا قطع هذه الأشياء الأربعة حلت المذكاة بإجماع العلماء .

ثم اختلفوا إذا قطع بعض هذه الأربعة هل يجزئ أم لا ؟

فالمشهور من مذهب الحنابلة : أن الشرط قطع الحلقوم والمريء .

وقيل : لا بد من قطع الأربعة ، فلا يكفي قطع بعضها فقط . واختاره ابن المنذر .

وقيل : لا بد من قطع ثلاثة بدون تعيين .

وهذا مذهب أبي حنيفة ( وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ) .

وقيل : أنه لا بد من قطع ثلاثة معينة وهي : الحلقوم والودجان .

وهذا مذهب مالك .

وسبب الخلاف أن النبي ﷺ قال ( ما أضر الدم ... ) ولم يحدد ، فلذلك اختلفوا .

والراجح الله أعلم .

﴿ أَنْ يَقُولَ هَيْتَ الذَّبِيحَ بِاسْمِ اللَّهِ ، كَيْ يُحْزِيَهُ هَيْزُهَا ، فَإِنْ تَرَكَهَا سَهْوًا أَيْبَمَتْ كَهَيْمَدَا ١٠٠ ﴾ .

هذا الشرط السادس : التسمية عند الذبح .

وقد اختلف العلماء في حكم التسمية على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنها شرط لا تسقط مطلقاً ، حتى لو تركها نسياناً أو جاهلاً فلا تحل .

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وقال : وهذا أظهر الأقوال ، فإن الكتاب والسنة قد علقا الحل بذكر اسم الله عليه في غير موضع .

أ- لقوله تعالى ( وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ) .

قالوا : وهذا عام ، ففيه النهي عن الأكل مما لم يذكر اسم الله عليه ، وتسميته فسقاً .

ب- ولحديث رافع بن خديج . قال : قال ﷺ ( ما أضر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ) .

فقرن بين إضمار الدم وذكر اسم الله على الذبيحة في شرط الحل ، فكما أنه لو لم ينهر الدم ناسياً أو جاهلاً لم تحل الذبيحة ، فكذلك إذا لم يسم ، لأنهما شرطان قرن بينهما النبي ﷺ في جملة واحدة ، فلا يمكن التفريق بينهما إلا بدليل .

القول الثاني : أنها واجبة في حال الذكر دون حال النسيان .

وهذا قول الحنفية ، والمالكية ، والمشهور في مذهب الحنابلة .

لقوله ﷺ ( إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ) رواه ابن ماجه .

القول الثالث : أنها سنة مطلقاً .

وهذا مذهب الشافعي .

أ- لقوله تعالى ( إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ) .

قال النووي : فأباح التذكي من غير اشتراط التسمية .

ب- ولقوله تعالى ( وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ ) وهم لا يسمون .

والجواب عن الآية : بأن المراد ( إلا ما ذكيتم ) وذكرتم اسم الله عليه ، لما ثبت من الأدلة الأخرى على الأمر بالتسمية .

وأما آية ( وطعام الذين أوتوا الكتاب ... ) أن المراد بذبائح أهل الكتاب المباحة هي ما ذبحوها بشرطها كذبائح المسلمين .

ج- ولحديث ( ذبيحة المسلم حلال وإن لم يذكر اسم الله ) وهو حديث ضعيف .

والصحيح الأول وأنها لا تسقط مطلقاً ، واختاره ابن عثيمين رحمه الله .

قال ابن تيمية : وَالتَّسْمِيَةُ عَلَى الذَّبِيحَةِ " مَشْرُوعَةٌ " .

لَكِنْ قِيلَ : هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ . كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ .

وَقِيلَ : وَاجِبَةٌ مَعَ الْعَمْدِ وَتَسْقُطُ مَعَ السَّهْوِ .

كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ .

وَقِيلَ : يَجِبُ مُطْلَقًا ؛ فَلَا تُؤْكَلُ الذَّبِيحَةُ بِدُونِهَا سَوَاءً تَرَكَهَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا كَالرَّوَايَةِ الْأُخْرَى عَنْ أَحْمَدَ اخْتَارَهَا أَبُو الْخَطَّابِ وَعَبْرُهُ وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ ، وَهَذَا أَظْهَرُ الْأَقْوَالِ .

فَإِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ قَدْ عَلَّقَ الْحَلَّ بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ كَقَوْلِهِ ( فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ) .

وَقَوْلِهِ ( فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ) .

( وَمِمَّا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ) .

( وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ) .

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ قَالَ ( مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا ) .

وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ قَالَ لَعْدِي ( إِذَا أُرْسِلَتْ كُلُّبُكَ الْمُعَلَّمُ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَقَتَلَ فَكُلْ وَإِنْ خَالَطَ كُلُّبُكَ كِلَابُ آخَرَ فَلَا تَأْكُلْ ؛ فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كُلِّبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ ) .

وَتَبَّتْ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ الْجَنِّ سَأَلُوهُ الرَّادَّ لَهُمْ وَلِدَوَاهِمَ فَقَالَ ( لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا وَكُلُّ بَعْرَةٍ عَلَقًا لِدَوَائِبِكُمْ )

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( فَلَا تَسْتَنْجُوا بِيَمَا ؛ فَإِنَّهُمَا زَادَا إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجَنِّ ) فَهُوَ ﷺ لَمْ يُبَحِّ لِلْجَنِّ الْمُؤْمِنِينَ إِلَّا مَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ؛ فَكَيْفَ بِالْإِنْسِ . ( مجموع الفتاوى ) .

#### فائدة : ١

يشترط أن يكون بلفظ : بسم الله .

فلو قال : بسم الرحمن أو باسم رب العالمين :

فَقِيلَ : لَا يَجْزِي .

وهذا قول الشافعية ، والحنابلة .

لأن إطلاق التسمية ينصرف إلى : بسم الله .

وقيل : يَجْزِي .

وهذا مذهب الحنفية والمالكية .

قالوا : المراد بالتسمية ذكر الله من حيث هو ، لا خصوص : بسم الله ، وهذا الراجح .

#### فائدة : ٢

قال الشيخ ابن عثيمين : ويعتبر أن تكون التسمية على ما أراد ذبحه ، فلو سمي على شاة ثم تركها إلى غيرها أعاد التسمية ، وأما تغيير الآلة فلا يضر ، فلو سمي ويده سكين ثم ألقاها وذبح بغيرها فلا بأس .

أما في الصيد ، لو سمي على صيد فأصاب غيره حل ، مثال : أرسل كلبه على أرنب ، ثم إن الكلب صاد غزالاً فإنه يحل .

والفرق : أن التسمية في باب الصيد تقع على الآلة ، والتسمية في باب الذكاة تقع على عين المذبوح .

#### فائدة : ٣

وقت التسمية : وقتها عند الجميع وقت الذبح ، لأنه لا يتحقق معنى ذكر اسم الله تعالى على الذبيحة إلا إذا كان وقت الذبح ، ويجوز تقديمها عليه بزمن يسير لا يمكن التحرز منه .

( وَدَكَاةٌ مَا جُزِيَ عَنْهُ مِنَ الْبَيْدِ ، وَاللَّحْمُ الْمَتَّيْهِشُ ، وَاللَّحْمُ الْهَمْعُ فِي بَعْرِ وَنَحْوِهَا ، بِجَرْحِهِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ مِنْ بَدَنِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْمَاءِ وَنَحْوِهِ فَلَا يَبَاحُ ) .

أي : أن الحيوان الذي هرب ولا يمكن إدراكه من الإبل أو البقر أو الغنم أو غيرها من الحيوانات المستأنسة ، فإنه يكفي إغمار دمه من أي مكان .

لحديث رافع بن خديج رضي الله عنه قَالَ ( كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ مِنْ حِمَاةٍ ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ فَأَصَابُوا إِبِلًا وَعَتَمًا ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ

فِي أُخْرِيَاتِ الْقَوْمِ ، فَعَجَلُوا وَذَبَحُوا وَنَصَبُوا الْقُدُورَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِفَتْ ، ثُمَّ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ ، فَنَدَّ مِنْهَا بِعِيرٍ فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ ، وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرَةٌ فَأَهْوَى رَجُلٌ مِنْهُمْ بِسَهْمٍ ، فَحَبَسَهُ اللَّهُ . فَقَالَ : إِنَّ هَذِهِ الْبَهَائِمَ أَوَابِدُ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ ، فَمَا نَدَّ عَلَيْكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا ) متفق عليه .

( فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ ، فَأَصْبَحْنَا إِبِلًا وَغَنَمًا ) قَالَ فِي "الفتح" : كَانَ الصَّحَابِيُّ قَالَ هَذَا مِمَّهَذَا لِعَذْرِهِمْ فِي ذَبْحِهِمُ الْإِبِلَ ، وَالْغَنَمَ الَّتِي أَصَابُوا .  
وَفِي رِوَايَةٍ : " وَتَقَدَّمَ سَرْعَانِ النَّاسَ ، فَأَصَابُوا مِنَ الْمَغَانِمِ " ، وَفِي رِوَايَةٍ : ( فَأَصْبَحْنَا نَهَبَ إِبِلَ وَغَنَمَ ) .

( وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أُخْرِيَاتِ الْقَوْمِ ) جَمَعَ أُخْرَى ، وَفِي رِوَايَةٍ : " فِي آخِرِ النَّاسِ " ، وَكَانَ ﷺ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ؛ صَوْنًا لِلْعُسْكَرِ ، وَحِفْظًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَهُمْ لَحِشِي أَنْ يَنْقَطِعَ الضَّعِيفُ مِنْهُمْ ذُونَهُ ، وَكَانَ جُرْصِهِمْ عَلَى مُزَافَقَتِهِ شَدِيدًا ، فَيَلْزَمُ مِنْ سَبْرِهِ فِي مَقَامِ السَّاقَةِ ، صَوْنُ الضَّعْفَاءِ ؛ لِوُجُودِ مَنْ يَتَأَخَّرُ مَعَهُ قَصْدًا مِنَ الْأَقْوِيَاءِ .

( فَعَجَلُوا وَذَبَحُوا وَنَصَبُوا الْقُدُورَ ) يَعْنِي مِنَ الْجُوعِ الَّذِي كَانَ بِهِمْ ، فَاسْتَعَجَلُوا ، فَذَبَحُوا الَّذِي غَنِمُوهُ ، وَوَضَعُوهُ فِي الْقُدُورِ ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ ( فَانْطَلَقَ نَاسٌ ، مِنْ سَرْعَانِ النَّاسِ ، فَذَبَحُوا ، وَنَصَبُوا قُدُورَهُمْ ، قَبْلَ أَنْ يُقَسَّمِ ) وَفِي رِوَايَةٍ ( فَأَعْلَلُوا الْقُدُورَ ) أَيِ أَوْقَدُوا النَّارَ تَحْتَهَا ، حَتَّى عُلَتْ ( فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِفَتْ ) - بِضَمِّ الْهَمْزَةِ ، وَشُكُونِ الْكَافِ - أَيِ قُلِبَتْ ، وَأُفْرِغَ مَا فِيهَا .

( ثُمَّ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ ) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : يَعْنِي أَنَّهُ ﷺ قَسَمَ مَا بَقِيَ مِنَ الْغَنِيمَةِ عَلَى الْغَائِمِينَ ، فَجَعَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بِإِزَاءِ جُرُورٍ ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْقَرَعَةِ ؛ لِرِضَا كُلِّ مِنْهُمْ بِمَا صَارَ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ تَشَاخُصٌ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : وَكَانَ هَذِهِ الْغَنِيمَةُ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِلَّا الْإِبِلُ ، وَالْغَنَمُ ، وَلَوْ كَانَ فِيهَا غَيْرُهُمَا ، لَقُومَ جَمِيعُ الْغَنِيمَةِ ، وَلَقُسِمَ عَلَى الْقِيمِ .

( فَتَدَّ مِنْهَا بِعِيرٍ ) يَفْتَحُ النَّوْنُ ، وَتَشْدِيدُ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ : أَيِ هَرَبَ مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ الْمَقْسُومَةِ بِبَعِيرٍ نَافِرًا .  
( وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرَةٌ ) فِيهِ تَهْمِيدٌ لِعُذْرِهِمْ فِي كَوْنِ الْبَعِيرِ الَّذِي نَدَّ أَتَعَبَهُمْ ، وَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى تَحْصِيلِهِ ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : لَوْ كَانَ فِيهِمْ خَيْلٌ كَثِيرَةٌ ؛ لِأَمْكَنَهُمْ أَنْ يُحِيطُوا بِهِ ، فَيَأْخُذُوهُ . وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ : " وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ " : أَيِ كَثِيرَةٌ ، أَوْ شَدِيدَةُ الْجُرْيِ ، فَيَكُونُ النَّفْيُ لِبَصِيفَةِ فِي الْخَيْلِ ، لَا لِأَصْلِ الْخَيْلِ ، جَمْعًا بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ .

( فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ ) أَيِ أَتَعَبَهُمْ ، وَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى تَحْصِيلِهِ .

( فَأَهْوَى رَجُلٌ مِنْهُمْ بِسَهْمٍ ) أَيِ : قَصَدَ نَحْوَهُ ، وَرَمَاهُ . قَالَ الْخَافِضُ : وَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ هَذَا الرَّامِي .  
( فَحَبَسَهُ اللَّهُ ) أَيِ أَصَابَهُ السَّهْمُ ، فَوَقَفَ .

( إِنَّ هَذِهِ الْبَهَائِمَ ) وَفِي رِوَايَةٍ : ( إِنَّ هَذِهِ الْإِبِلَ ) .

( أَوَابِدُ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ ) جَمَعَ أَبَدَةٌ - بِالْمَدِّ ، وَكُسْرُ الْمُوحَّدَةِ - : أَيِ غَرِيبَةٍ ، يُقَالُ : جَاءَ فُلَانٌ بِأَبَدَةٍ : أَيِ بِكَلِمَةٍ ، أَوْ فَعْلَةٍ مُنْقَرَةٍ ، وَيُقَالُ : أَبَدْتُ - يَفْتَحُ الْمُوحَّدَةُ - تَأْبُدُ - بِضَمِّهَا - وَيَجُوزُ الْكُسْرُ ، أَيْبُودًا ، وَيُقَالُ : تَأْبَدْتُ : أَيِ تَوَحَّشْتُ ، وَالْمُرَادُ أَنَّ لَهَا تَوَحُّشًا . قَالَ فِي "الفتح"

( فَمَا نَدَّ عَلَيْكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا ) وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ ( فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا ، فَافْعَلُوا مِثْلَ هَذَا ) وَفِي رِوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ ( فَاصْنَعُوا بِهِ ذَلِكَ ، وَكُلُّوهُ ) .

هَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْبَهَائِمَ الْإِنْسِيَّةَ ، إِذَا تَوَحَّشَتْ ، وَنَفَرَتْ ، تُعْطَى حُكْمَ الْمَتَوَحَّشِ الْأَصْلِيِّ ، فَيَجُوزُ عَقْرُ النَّادَةِ مِنْهَا لِمَنْ عَجَزَ عَنْ ذَبْحِهَا ، كَالصَّيْدِ الْبَرِّيِّ ، وَيَكُونُ جَمِيعُ أَجْزَائِهَا مَذْبَحًا ، فَإِذَا أُصِيبَتْ فَمَاتَتْ مِنَ الْإِصَابَةِ حَلَّتْ ، أَمَّا الْمُقْدُورُ عَلَيْهِ ، فَلَا يُبَاحُ إِلَّا بِالذَّبْحِ ، أَوْ التَّخْرِ إِجْمَاعًا ، وَهَذَا قَالَ الْجُمْهُورُ .

قَالَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي "صَحِيحِهِ" : "بَابُ مَا نَدَّ مِنَ الْبَهَائِمِ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْوَحْشِ" ، وَأَجَازَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : مَا أَعْجَزَكَ مِنَ الْبَهَائِمِ ، مِمَّا فِي يَدَيْكَ ، فَهُوَ كَالصَّيْدِ ، وَفِي بَعِيرٍ تَرْدَى فِي بَرٍّ ، مِنْ حَيْثُ قَدَرْتَ عَلَيْهِ ، فَذَكَرَهُ . وَرَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ ، وَابْنُ عَمْرٍ ، وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . انْتَهَى .

وَقَدْ نَقَلَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ وَغَيْرُهُ عَنِ الْجُمْهُورِ ، وَخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ مَالِكٌ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ . وَنَقَلَ أَيْضًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَرَبِيعَةَ ، فَقَالُوا : لَا يَحِلُّ أَكْلُ الْإِنْسِيِّ إِذَا تَوَحَّشَ ، إِلَّا بِتَذَكُّبِهِ فِي حَلْقِهِ ، أَوْ لَبْتِهِ ، وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْمَذْكُورُ فِي الْبَابِ . أَفَادَهُ فِي (الفتح)

وقال ابن قدامة : وَكَذَلِكَ إِنْ تَرَدَّى فِي بئرٍ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَدْكِيهِ ، فَجَرَحَهُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ قَدَرَ عَلَيْهِ ، فَقَتَلَهُ ، أَكِلًا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ رَأْسُهُ فِي الْمَاءِ ، فَلَا يُؤْكَلُ ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يُعِينُ عَلَى قَتْلِهِ .

هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُفْهَمَاءِ .

وَلَنَا ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ الْبَابِ .

وَلِأَنَّ الْإِغْتِيَارَ فِي الذِّكَاةِ بِخَالِ الْحَيَوَانِ وَقَتَ ذُبْحِهِ ، لَا بِأَصْلِهِ ، بِدَلِيلِ الْوَحْشِيِّ إِذَا قُدِرَ عَلَيْهِ وَجَبَتْ تَدْكِيَتُهُ فِي الْخَلْقِ وَاللَّيْبَةِ ، فَكَذَلِكَ الْأَهْلِيُّ إِذَا تَوَخَّشَ يُعْتَبَرُ بِخَالِهِ .

فَأَمَّا إِنْ كَانَ رَأْسُ الْمُتَرَدِّي فِي الْمَاءِ ، لَمْ يُبَحْ ، لِأَنَّ الْمَاءَ يُعِينُ عَلَى قَتْلِهِ ، فَيَخْصُلُ قَتْلُهُ بِمُبِيعٍ وَخَاطِرٍ ، فَيَحْرُمُ ، كَمَا لَوْ جَرَحَهُ مُسْلِمٌ وَنَحْوِيٌّ . ( الْمَغْنِي ) .

قال النووي : قَالَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ : الْحَيَوَانُ الْمَأْكُولُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَيْتَتُهُ ضَرْبَانِ :

مَقْدُورٌ عَلَى ذُبْحِهِ ، وَمُتَوَخَّشٌ .

فَالْمَقْدُورُ عَلَيْهِ : لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالذَّبْحِ فِي الْخَلْقِ وَاللَّيْبَةِ كَمَا سَبَقَ ، وَهَذَا مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ .

وَسَوَاءٌ فِي هَذَا الْإِنْسِي وَالْوَحْشِيِّ إِذَا قَدَرَ عَلَى ذُبْحِهِ بِأَنْ أَمْسَكَ الصَّيْدَ أَوْ كَانَ مُتَأَيِّسًا فَلَا يَحِلُّ إِلَّا بِالذَّبْحِ فِي الْخَلْقِ وَاللَّيْبَةِ .

وَأَمَّا الْمُتَوَخَّشُ : كَالصَّيْدِ فَجَمِيعُ أَجْزَائِهِ يُذْبَحُ مَا دَامَ مُتَوَخَّشًا ، فَإِذَا رَمَاهُ بِسَهْمٍ أَوْ أَرْسَلَ عَلَيْهِ جَارِحَةً فَأَصَابَ شَيْئًا مِنْهُ وَمَاتَ بِهِ حَلًّا بِالْإِجْمَاعِ .

وَأَمَّا إِذَا تَوَخَّشَ إِنْسِيٌّ بِأَنْ نَذَّ بَعِيرٌ أَوْ بَقَرَةٌ أَوْ فَرَسٌ أَوْ شَرَذَتْ شَاةٌ أَوْ غَيْرَهَا فَهُوَ كَالصَّيْدِ ، فَيَحِلُّ بِالرَّمْيِ إِلَى غَيْرِ مَذْبَحِهِ ، وَيُرْسَلُ الْكَلْبُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْجَوَارِحِ عَلَيْهِ ، وَكَذَا لَوْ تَرَدَّى بَعِيرٌ أَوْ غَيْرُهُ فِي بئرٍ وَلَمْ يُمْكِنَ قَطْعُ خُلْفُوهِ وَمَرِئُهُ فَهُوَ كَالْبَعِيرِ النَّاذِي فِي حِلِّهِ بِالرَّمْيِ

ثُمَّ قَالَ النَّوَوِيُّ : قَالَ أَصْحَابُنَا : وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالتَّوَخُّشِ مُجَرَّدُ الْإِفْلَاتِ ، بَلْ مَتَى تَبَيَّنَ لِحُوفِهِ بَعْدَ وَلَوْ بِاسْتِعَانَةٍ بِمَنْ يُمْسِكُهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَيْسَ مُتَوَخَّشًا ، وَلَا يَحِلُّ حِينَئِذٍ إِلَّا بِالذَّبْحِ فِي الْمَذْبَحِ . ( شرح مسلم ) .

وقال الشيخ محمد بن عثيمين : إنَّه الدَّمُ له حالات :

الحالة الأولى : أَنْ يَكُونَ الْمَذْكِيُّ غَيْرَ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ ، مِثْلُ أَنْ يَهْرَبَ أَوْ يَسْقُطَ فِي بئرٍ أَوْ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ لَا يُمْكِنُ الْوَصُولُ إِلَى رِقْبَتِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، فَيَكْفِي فِي هَذِهِ الْحَالِ إِنْخَارُ الدَّمِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ مِنْ بَدَنِهِ حَتَّى يَمُوتَ ، لِحَدِيثِ الْبَابِ .

الحالة الثانية : أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ ، بِمِثْلِ أَنْ يَكُونَ حَاضِرًا أَوْ يُمْكِنُ إِحْضَارُهُ بَيْنَ يَدَيْ الْمَذْكِيِّ ، فَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْخَارُ فِي مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ وَهُوَ الرِّقْبَةُ .

( وَيُحَرِّمُهُ أَنْ يَذْبَحَ بِأَلَةٍ كَالْعِصَا ) .

أَيُّ : يَكْرَهُ الذَّبْحُ بِأَلَةٍ كَالْعِصَا ( أَيِ غَيْرِ حَادَةٍ قَدْ اسْتَعْمَلْتَ مَرَارًا وَتَكَرَّرًا حَتَّى صَارَتْ لَا تَنْهَرُ الدَّمَ إِنْخَارًا تَامًا ) .

أ- لقوله ﷺ : ( وَلِيُحَدِّثْ أَحَدَكُمْ شَفْرَتَهُ وَلِيُرِجْ ذَبِيحَتَهُ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

فقوله ( وَلِيُحَدِّثْ أَحَدَكُمْ شَفْرَتَهُ ) هَذَا أَمْرٌ وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ .

ب- وَلَأنَّ فِي الذَّبْحِ بِالْأَلَةِ الْكَأَلَةُ إِيْلَامٌ لِلْبَهِيمَةِ بِدُونِ فَائِدَةٍ .

والصحيح أن الذبح بألة كالألة حرام ، وأنه يجب إحداد الشفرة لقوله ﷺ ( وليحد .. ) وهذا أمر والأمر للوجوب .

( وَأَنْ يَحْدِيَ السَّكِينِ وَنَحْوَهَا )

أَيُّ : يَكْرَهُ أَنْ يَحْدِيَ السَّكِينِ وَنَحْوَهَا وَالْحَيَوَانُ يَبْصُرُهُ .

أ- وقد ورد في حديث في مسند أحمد ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ تَحْدَ الشَّفَارَ وَأَنْ تَوَارِيَ عَنِ الْبَهَائِمِ ) وَفِيهِ ضَعْفٌ .

الشفار جمع شفرة وهي السكين .

ب- وَلَأنَّ فِي ذَلِكَ أَذِيَةً لِلْحَيَوَانِ .

ج- أَمَّا تَعْرِفُ رَكْمًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَتُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ، وَتَعْرِفُ الْمَوْتَ؛ وَلِهَذَا تَهْرَبُ، فَإِذَا كَانَتْ تَعْرِفُ ذَلِكَ وَهُوَ يَذْبَحُ أُخْتَهَا عِنْدَهَا، كَانَ فِيهِ زِيَادَةٌ أَلَمْ غَيْرَ مُنَاجٍ إِلَيْهِ .

**قال النووي:** قوله (وَلْيُجَدَّ) هُوَ بِضَمِّ الْيَاءِ يُقَالُ: أَحَدَ السِّبْكِينَ وَحَدَّدَهَا وَاسْتَحَدَّهَا بِمَعْنَى، وَلْيُخْرَجْ ذَبِيحَتَهُ، بِإِخْدَادِ السِّبْكِينَ وَتَعْجِيلِ إِفْرَارِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَيُسْتَحَبُّ أَلَّا يُجَدَّ السِّبْكِينَ بِحَضْرَةِ الذَّبِيحَةِ، وَأَلَّا يَذْبَحَ وَاحِدَةً بِحَضْرَةِ أُخْرَى، وَلَا يُجْرَها إِلَى مَذْبَحِهَا. وَقَوْلُهُ ﷺ: (فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ) عَامٌّ فِي كُلِّ قَتِيلٍ مِنَ الذَّبَائِحِ، وَالْقِتْلُ قِصَاصًا، وَفِي حَدِّ وَخَوْ ذَلِكَ. وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْجَامِعَةِ لِقَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ. (شرح مسلم)

جاء في (الموسوعة الفقهية) في بيان آداب الذبح: إِخْدَادُ الشَّفْرَةِ قَبْلَ إِضْجَاعِ الشَّاةِ وَخَوْهَا، صَرَّحَ بِذَلِكَ الْحَنُوفِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَاتَّفَقُوا عَلَى كَرَاهَةِ أَنْ يُجَدَّ الذَّبَائِحُ الشَّفْرَةَ بَيْنَ يَدَيِ الذَّبِيحَةِ، وَهِيَ مُهَيَّاةٌ لِلذَّبْحِ لِمَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أَنَّ رَجُلًا أَضْجَعَ شاةً يُرِيدُ أَنْ يَذْبَحَهَا وَهُوَ يُجَدُّ شَفْرَتَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَتُرِيدُ أَنْ تُمَيِّتَهَا مَوْتًا؟ هَلَّا حَدَدْتَ شَفْرَتَكَ قَبْلَ أَنْ تُضْجِعَهَا .

( وَأَنَّ يُمَيِّتَهَا إِلَى هَيْزِرِ النَّهْبَانَةِ ) .

أي : يكره أن يوجه الحيوان عند الذبح إلى غير القبلة .

لحديث جابر قال ( ضحى النبي ﷺ يوم عيد بكبشين فقال حين وجههما .. ) رواه ابن ماجه وفيه مقال .

فالسنة في الذبح توجيه الذبيحة إلى القبلة ، وليس ذلك بلام ، فلو ذبحها إلى جهة أخرى حلت الذبيحة ، لكن يكون تاركاً للسنة .  
روى أحمد وأبو داود عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ( ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الذَّبْحِ كَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ ، فَلَمَّا وَجَّهَهُمَا قَالَ : (إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ عَلَى مِثْلَةِ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمِّتِهِ ، بِاسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، ثُمَّ ذَبَحَ ) .

وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) في بيان آداب الذبح : أَنْ يَكُونَ الذَّبَائِحُ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ ، وَالذَّبِيحَةُ مُوَجَّهَةٌ إِلَى الْقِبْلَةِ بِمَذْبَحِهَا لَا بِوُجْهِهَا إِذْ هِيَ جَهَةُ الرِّغْبَةِ إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ شَأْنُهُ ؛ وَلِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَأْكُلَ ذَبِيحَةً لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ . وَلَا تَخْلِفَ لَهُ مِنْ الصَّخَابَةِ ، وَصَحَّ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ

( وَأَنَّ يَكْسِرَ هَنُوكَهُ ، أَوْ يَسْلُكُهُ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ ) .

أي : يكره أن يكسر العنق قبل أن يذبح ، ويكره أن يسلكها قبل أن تخرج روحه .

لحديث ( إن الله كتب الإحسان على كل شيء .. وفيه : وليرح ذبيحته ) .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** الصحيح أن كسر العنق والسلخ قبل الموت حرام ، لأنه إيلاام بلا حاجة .

**فائدة :**

لا حرج على الجنب أن يذبح أو يضطاد ، وذبيحته حلال باتفاق العلماء ، لأن الجنب لا تمنع التسمية .  
قال النووي رحمه الله في "المجموع" ( ٧٤ / ٩ ) : نقل ابن المنذر الاتفاق على حل ذبيحة الجنب ، قال : وإذا دل القرآن على حل إباحة ذبيحة الكتابي مع أنه نجس ، فالذي نفت السنة عنه النجاسة أولى . قال : والحائض كالجنب .  
وقال ابن قدامة رحمه الله: (وإن كان جنباً جاز أن يسمي ويذبح) وذلك أن الجنب له التسمية ولا يُمنع منها؛ لأنه إنما يمنع من القرآن لا من الذكر، ولهذا تشرع له التسمية عند اغتساله، وليست الجنبات أعظم من الكفر، والكافر يسمى ويذبح. ومن رخص في ذبح الجنب: الحسن والحكم والليث والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي. قال ابن المنذر: ولا أعلم أحداً منع من ذلك. وتباح ذبيحة الحائض؛ لأنها في معنى الجنب. (المعني) .

#### باب الصيد

**الصيد :** هو اقتناص حيوان حلال متوحش طبعاً غير مقدور عليه .

حكم الصيد على أقسام :

**القسم الأول :** صيد للانتفاع بالصيد ، إما بالأكل ، أو البيع ، أو التصديق به على المحتاجين ، أو إهدائه للأصدقاء والأقارب ، أو غير ذلك من وجوه الانتفاع .

فهذا مباح بإجماع العلماء .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** فهذا لا شك في جوازه، وهو مما أحله الله عز وجل في كتابه، وثبتت به السنة عن النبي ﷺ، وأجمع عليه المسلمون .

**القسم الثاني :** أن يكون الصيد على سبيل اللهو والعبث والتسلية فقط ، وإذا صاده تركه دون أن ينتفع به بشيء .

فهذا النوع من الصيد مكروه عند بعض العلماء ، ومنهم من مال إلى تحريمه .

ومن الأدلة على كراهته ما جاء عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : ( مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا بِغَيْرِ حَقِّهِ ، سَأَلَهُ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . ) قِيلَ : وَمَا حَقُّهُ ؟ قَالَ ( أَنْ تَذْبَحَهَا فَتَأْكُلَهَا ، وَلَا تَقْطَعَ رَأْسَهَا فَيُرْمَى بِهَا ) رواه النسائي .

وقال الذهبي في "المهذب" (٣٦١٤/٧) : "إسناده جيد"، وصححه ابن الملحق في "البدر المنير" (٣٧٦/٩)، وحسنه ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٣٦٨/١) .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** " فهذا مكروه ، ولو قيل بتحريمه لكان له وجه ؛ لأنه عبث ، وإضاعة مال ، وإضاعة وقت .

**وقال ابن حجر :** فَلَوْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ حَرْمٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْفُسَادِ فِي الْأَرْضِ ، بِإِتْلَافِ نَفْسٍ عَبَثًا .

وفي "فتاوى اللجنة الدائمة" (٥١٢ / ٢٢) : " أما قتله لمجرد اللعب واللهو فممنوع؛ لما فيه من ضياع المال، مع تعذيب الحيوان، وقد نهي النبي ﷺ عن ذلك " انتهى .

جاء في ( **الموسوعة الفقهية** ) إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الصَّيْدِ الْإِبَاحَةُ ، فَلَا يُحْكَمُ بِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى أَوْ مَكْرُوهٌ أَوْ حَرَامٌ أَوْ مُنْذُوبٌ أَوْ وَاجِبٌ ، إِلَّا فِي صُورٍ خَاصَّةٍ بِأَدَلَّةٍ خَاصَّةٍ نَذَرْنَا فِيهَا بَلَى ... وَيُكْرَهُ الصَّيْدُ إِذَا كَانَ الْغَرَضُ مِنْهُ التَّلَهِّيَّ وَالْعَبَثَ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : ( لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا ) رواه مسلم (١٩٥٧) ؛ أَيْ هَذَا " انتهى .

**قال ابن تيمية :** الصيد لحاجة جائز ، وأما الصيد الذي ليس فيه إلا اللهو واللعب فمكروه ، وإن كان فيه ظلم للناس بالعدوان على زرعهم وأموالهم فحرام . ( الفتاوى الكبرى ) .

**وقال الشيخ منصور البهوتي :** يكره الصيد لهواً ؛ لأنه عبث ، وإن كان في الصيد ظلم للناس بالعدوان على زرعهم وأموالهم فهو حرام ؛ لأن الوسائل لها أحكام المقاصد . ( كشف القناع ) .

#### فائدة : ١

فإن قيل : ما الجواب عن حديث : ( من اتبع الصيد غفل ) رواه الترمذي .

فالجواب : المراد الإكثار منه حتى يشغله .

#### فائدة : ٢

صيد الطيور في الأشهر الحرم جائز ؛ لأن الأشهر الحرم إنما يحرم فيها القتال ، على أن كثيراً من العلماء أو أكثر العلماء يقولون : إن تحريم القتال في الأشهر الحرم منسوخ .

( كَيْ يَحِلَّ الصَّيْدُ الْمَمْتَرُ فِي الْأَصْطِيَادِ إِلَّا بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الصَّائِدُ مِنَ أَهْلِ الذِّكَاةِ ) .

هذا الشرط الأول : أن يكون الصائد من أهل الذكاة .

وهو المميز العاقل المسلم أو الكتابي .

لأن الاصطياد كالذكاة وقائم مقامها ، لقوله ﷺ ( فإن أخذ الكلب ذكاة ) متفق عليه .

فلا يحل صيد مجوسي ، أو وثني ، أو مرتد .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** وصيد غير العاقل لا يحل، ويتفرع على هذا أن يكون قاصداً .

فلو أن رجلاً يرمي على هدف، من خرق، أو عمود، أو ما أشبه ذلك، فإذا بصيد يمر فقتله، فلا يحل؛ لأنه ما قصده، لكن لو سمي على صيد فأصاب غيره حل؛ لأنه قصد الصيد، مثل أن يرى طيراً على غصن شجرة، فيرميه قاصداً هذا الطير، فإذا هو بصيد آخر على غصن آخر، فإنه يحل؛ ولهذا لو أنه رمى على فزق من الطير، وأصاب عشرة جميعاً تحل؛ لأنه قصد الصيد.

(**الثاني : الآلة وهي نهران: معدن يشترط فيه ما يشترط في آلة الذبيح، وأن يجري، فإن قتله بغيره لم يبيح، وما ليس بمعدن كالبندين، والحصا، والشبكي، والنفخ لا يحل ما قتل به**).

آلة الصيد نوعان :

أولاً : ما يرمى به الصيد من كل محدد .

كالرماح ، والسيوف ، والسهام وما جرى مجراها مما يجرح بحده كرصاص البنادق اليوم .

ثانياً : الجوارح ، وهي الكواسر من السباع ، كالكلاب والطير ، كما سيأتي إن شاء الله .

**فالنوع الأول :** ماله حد يجرح كسيف ، وسكين ، وسهم .

فهذا يشترط له ما يشترط لآلة الذكاة :

وتقدم أن آلة الذبح يشترط فيها أن تكون غير سن ولا ظفر .

وأن يجرح .

أي : ويشترط أيضاً أن يجرح الصيد .

( **هذه قتل الصيد بغيره لم يبيح** ) .

فمن أجل ثقله مات الصيد فإنه لا يحل ، لأنه لا بد أن يجرح .

عن عدي بن حاتم قال: سألت رسول الله ﷺ عن صيْدِ الْمِعْرَاضِ فَقَالَ (إِذَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ، وَإِذَا أَصَبْتَ بِعَرَضِهِ، فَقُتِلَ، فَإِنَّهُ وَقِيدٌ، فَلَا تَأْكُلْ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

( **صَيْدُ الْمِعْرَاضِ** ) قال النووي : بكسر الميم ، هي خشبة ثقيلة أو عصا في طرفها حديدية ، وقد تكون بغير حديدية ، هذا هو الصحيح في تفسيره .

وفي رواية ( إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْ وَإِذَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَقُتِلَ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ فَلَا تَأْكُلْ ) .

( **إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ** ) أي : بأن نفذ في اللحم ، وقطع شيئاً من الجلد .

( **فَكُلْ** ) لأنه قد ذكي ذكاة شرعية .

( **وَإِذَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ** ) أي : بغير طرفه المحدد .

( **فَإِنَّهُ وَقِيدٌ فَلَا تَأْكُلْ** ) أي : فهو حرام ، لعذ الله تعالى الموقودة من المحرمات. و"الوقيد": -بالقاف، وآخره ذال مُعْجَمَةٌ، وَزَنٌ عَظِيمٌ، فِعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَهُوَ مَا قُتِلَ بِعَصَا، أَوْ حَجَرٍ، أَوْ مَا لَا حَدَّ لَهُ، وَالْمَوْقُودَةُ: هِيَ الَّتِي تُضْرَبُ بِالْخَشَبَةِ حَتَّى تَمُوتَ .

قال النووي : وَالْوَقْدُ وَالْمَوْقُودُ هُوَ الَّذِي يُقْتَلُ بِغَيْرِ مُحَدَّدٍ مِنْ عَصَا أَوْ حَجَرٍ وَغَيْرِهِمَا .

**فهذا الحديث يفيد :** أن المعراض وغيره من السلاح إن قتل الصيد بحده ونفوذه فهو مباح ، لحصول المقصود وهو إخماد الدم ، وإن قتله بصدمه وثقله فلا يباح ، لأنه وقيد محرم .

**قال النووي :** وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَالْجُمْهُورُ : أَنَّهُ إِذَا اصْطَادَ بِالْمِعْرَاضِ فَقُتِلَ الصَّيْدُ بِحَدِّهِ حَلٌّ ، وَإِنْ قُتِلَ بِعَرَضِهِ لَمْ يَحِلَّ لَهُذَا الْحَدِيثُ .

وَقَالَ مَكْحُولٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنْ فُقَهَاءِ الشَّامِ : يَحِلُّ مُطْلَقًا . (شرح مسلم)

**وقال ابن حجر :** وحاصله أنَّ السَّهْمَ، وما في معناه، إِذَا أَصَابَ الصَّيْدَ بِحَدِّهِ حَلٌّ، وكانت تلك ذكاته، وَإِذَا أَصَابَهُ بِعَرَضِهِ لَمْ يَحِلَّ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْخَشَبَةِ الثَّقِيلَةِ، وَالْحَجَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمُتَمَلِّ.



( وَمَا لَيْسَ بِمَحْدُونٍ كَالْبَنْدُقِ، وَالْعَصَا، وَالشَّبَكَةِ، وَالْفَخِّ لَا يَحِلُّ مَا تُتِلَّ بِهِ ) .

أي : إذا كانت الآلة ليست محددة ، فإنه لا يحل ما قتل بها :

كالبنندق : واحدها بندقة ، وهي عبارة عن حصة يرمى بها .

فهذه البنندق لو رُمى بها صيد فمات فلا يحل ، لأنه غير محدد .

العصا : أن يضرب الصيد بالعصا فيقتل فلا يحل ، لأنه لا يجرح .

الشبكة والفخ : إذا مات الصيد فيها اختناقاً فلا يحل .

( وَالْأَنْشُرُ الثَّانِي: الْجَوَارِحُ، هِيَ بَالِحٌ مَا تَتَلَعَّجُ إِذَا كَانَتْ مُهْلَمَةً ) .

النوع الثاني من آلات الصيد : الجارحة . ويدخل فيها نوعان :

ما يصيد بمخلبه : كالصقر ، والبازي ، والعقاب ونحوها .

ما يصيد بنابه : كالفهد ، والكلب .

وكلاهما يحل به الصيد .

لقله ( يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ) .

فائدة :

قال ابن قدامة : وَكُلُّ مَا يُقْبَلُ التَّغْلِيمَ ، وَتُمْكِنُ الإِصْطِيَادُ بِهِ مِنْ سَبَاحِ الْبَهَائِمِ ، كَالْفَهْدِ ، أَوْ جَوَارِحِ الطَّيْرِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْكَلْبِ فِي إِبَاحَةِ صَيْدِهِ .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ ) هِيَ الْكِلَابُ الْمُعَلَّمَةُ ، وَكُلُّ طَيْرٍ تَعَلَّمَ الصَّيْدَ ، وَالْفُهْدُ وَالصُّفُورُ وَأَشْبَاهُهَا .

وَمَعْنَى هَذَا قَالَ طَاوُوسٌ ، وَنَحْوُهُ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ .

وَحِكْمِي عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَمُجَاهِدٍ ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الصَّيْدُ إِلَّا بِالْكَلْبِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ) يَعْنِي كَلْبَتُمْ مِّنَ الْكِلَابِ .

وَلَنَا؛ مَا رَوَيْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ، قَالَ ( سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْبَازِيِّ ، فَقَالَ : إِذَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ ، فَكَ ) .

وَلَأَنَّهُ جَارِحٌ يُصَادُّ بِهِ عَادَةً ، وَيُقْبَلُ التَّغْلِيمُ ، فَأَشْبَهَ الْكَلْبَ . ( المغني ) .

( إِذَا كَانَتْ مُهْلَمَةً ) .

أي : يشترط لحل الصيد بهذه الجوارح أن تكون معلمة .

قال ابن قدامة : أَنَّ يَكُونَ الْجَارِحُ مُعَلِّمًا ، وَلَا خِلَافَ فِي اعْتِبَارِ هَذَا الشَّرْطِ .

أ- لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ ( وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ) .

ب- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعَلَّمُ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ ) متفق عليه .

( بَانَ يَسْتُرْسِلُ إِذَا أُرْسِلَ ، وَيَنْزِرُ إِذَا زَجَرَ ، وَإِذَا أَمْسَكَ لَا يَأْكُلُ ) .

هذه صفة تعليم الكلب :

أولاً : بَانَ يَسْتُرْسِلُ إِذَا أُرْسِلَ .

ثانياً : وَيَنْزِرُ إِذَا زَجَرَ .

وهذا يكون لأحد غرضين : يكون بطلب وقوفه وكفه عن العدو ، ويكون الزجر لإغراء الجراح بزيادة العدو في طلب الصيد .

وهذان الشرطان اتفقت المذاهب الأربعة على اعتبارهما .

( وَإِذَا أَمْسَكَ لَا يَأْكُلُ ) .

فإن أكل لم يبح .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد .

**قال النووي :** وبه قال أكثر العلماء .

أ-لحديث عدي -فقد جاء في رواية- (إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّهُ إِنَّمَا أُمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ). وهذا نص .

ب-ولقوله تعالى ( فَكُلُوا مِمَّا أُمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ) وهذا مما لم يمسك علينا بل على نفسه .

**وذهب بعض العلماء :** أنه يحل .

وهو قول مالك .

واستدلوا بحديث أبي ثعلبة قال (يا رسول الله، إن لي كلاباً مكلبة ، فأقضي في صيدها؟ قال: كل مما أمسكن عليك، قال: وإن أكل منه؟ قال: وإن أكل منه) رواه أبو داود، وقال الحافظ: لا بأس بسنده .

**والراجح القول الأول .**

وأما الجواب عن حديث أبي ثعلبة :

أن حديث عدي مقدم عليه ، لأنه أصح .

ومنهم من حل حديث أبي ثعلبة على ما إذا أكل منه بعد أن قتله وخلاه وفارقه ثم عاد فأكل منه ، فهذا لا يضر .

وأيضاً رواية عدي صريحة مقرونة بالتعليل المناسب للتحريم ، وهو خوف الإمساك على نفسه متأيدة بأن الأصل في الميتة التحريم .

**فائدة :** وأما تعليم الطير فإنه يكون بأمرين :

أن يسترسل إذا أرسل - أن ينزجر إذا زجر .

واختلفوا هل يشترط أن لا يأكل أم لا على قولين :

**فقييل :** يشترط .

وهذا مذهب الشافعي قياساً على جراحة الكلب .

**وقييل :** لا يشترط .

وهذا قول الحنفية والحنابلة .

وهذا الراجح .

**قال ابن قدامة :** أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الصَّيْدِ بِالْبَازِي مَا يُشْتَرَطُ فِي الصَّيْدِ بِالْكَلْبِ ، إِلَّا تَرَكَ الْأَكْلَ ، فَلَا يُشْتَرَطُ ، وَيُبَاحُ صَيْدُهُ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ . وَيَحْدَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ .

وَأَلَيْهِ ذَهَبَ التَّحَفِيُّ ، وَحَمَّادٌ ، وَالتَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ .

لِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ ، رَوَى الْحَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ ، فَلَا تَأْكُلْ مِنَ الصَّيْدِ ، وَإِذَا أَكَلَ الصَّقْرُ ، فَكُلْ ؛ لِأَنَّكَ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَضْرِبَ الْكَلْبَ ، وَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَضْرِبَ الصَّقْرَ .

وَلِأَنَّ جَوَارِحَ الطَّيْرِ تُعَلَّمُ بِالْأَكْلِ ، وَتَبْعَدُ تَعْلِيمُهَا بِتَرْكِ الْأَكْلِ ، فَلَمْ يَفْدَحْ فِي تَعْلِيمِهَا ، بِخِلَافِ الْكَلْبِ وَالْفَهْدِ . ( المعني ) .

**«الْعَالِمُ: إِرْسَالُ الْآلَةِ قَاصِدًا» .**

**هذا الشرط الثالث :** إرسال الآلة بنوعيتها قاصداً الصيد .

لأن الكلب أو البازي آلة ، والذبح لا يحصل بمجرد الآلة بل لا بد من الاستعمال ، وذلك فيهما : بالإرسال مع القصد .

**قال ابن قدامة :** الشَّرْطُ الثَّالِثُ ، أَنْ يُرْسَلَ الْجَارِحَةُ عَلَى الصَّيْدِ ، فَإِنْ اسْتَرْسَلَتْ بِنَفْسِهَا فَقَتَلَتْ ، لَمْ يُبَحْ .

وَيَحْدَا قَالَ رَبِيعَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ( إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ ، وَنَمِيَتْ ، فَكُلْ ) .

وَلَأَنَّ إِرسَالَ الْجَارِحَةِ جُعِلَ بِمَنْزِلَةِ الذَّبْحِ ، وَلِهَذَا أُعْتَبِرَتْ التَّسْمِيَةُ مَعَهُ .

( فَإِنْ اسْتَرْسَلَ الْكَلْبُ أَوْ هَيَّرَهُ بِنَفْسِهِ لَمْ يَبْعْ ) .

أي : إذا استرسل الكلب بنفسه فقتل صيداً ، لم يحل .

لفقدان الشرط ، وهو الإرسال ، لأن الإرسال يقوم مقام التذكية .

( إِنْ أَنْ يَنْزِجَهُ هَيَّيْهِ فِي هَدْوِهِ فِي طَلَبِهِ هَيَّيْهِ ) .

أي : إذا استرسل الكلب بنفسه على صيد فزجره صاحبه وسمى فزاد في عدوه وقتل ، فإنه يحل .

لأن زجره أثر في عدوه فصار كما لو أرسله .

وذهب بعض العلماء : أنه لا يحل .

وهو مذهب الشافعي .

لاجتماع الاسترسال المانع والإغراء المبيح ، فتغلب جانب المانع .

فائدة :

حكم من أرسل كلبه على صيد فاصطاد غيره ؟

يحل .

وهذا قول الجمهور .

لعموم قوله ﷺ ( كل ما أمسك عليك ) .

وقال مالك : لا يحل .

والراجح الأول .

( الرَّابِعُ : التَّسْمِيَةُ وَنَدَ إِرسَالِ السَّهْمِ أَوْ الْجَارِحَةِ ) .

هذا الشرط الرابع : التسمية ، بأن يقول : باسم الله عند إرسال السهم أو الجارحة لا عند التعبئة .

وقد تقدم حكمها في الذكاة : وأنها شرط لا تسقط مطلقاً ، حتى لو تركها نسياناً أو جاهلاً فلا تحل .

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، وهو الراجح .

( وَيُسَنُّ أَنْ يَتَعَمَّلَ مَعَهَا : اللَّهُ أَكْبَرُ ، كَالذِّكَاةِ ) .

أي : يسن أن يقول مع التسمية : الله أكبر .

فالتسمية ( واجبة ) والله أكبر ( سنة ) .

فائدة : ١

قوله ﷺ ( إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعَلَّمُ ... ) في إطلاقه دليل لإباحة الصيد بجميع أنواع الكلاب المعلمة من الأسود وغيرها .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : يجوز الاصطياد بجميع الكلاب المعلمة من الأسود وغيرها .

قال النووي : وبه قال مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وجمهور العلماء .

لعموم النص ( إذا أرسلت كلبك المعلم ) .

القول الثاني : يحرم الصيد بالكلب الأسود البهيم .

قال النووي : وبه قال الحسن البصري ، والنخعي ، وقتادة ، وأحمد ، وإسحاق .

لأنه شيطان .

والأول أرجح .

## ( ويحرم اقتناء الكلب إلا ما استثنى ) .

اقتناء الكلاب حرام إلا ما ورد الشرع بجواز اقتنائه ، ككلب الصيد ، والحراسة ، والزرع .  
أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ أَخَذَ كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ صَيْدٍ، أَوْ زَرْعٍ، انْقُصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

( مَنْ أَخَذَ كَلْبًا ) وفي رواية (مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: اقْتَنَى، وَأَخَذَ، وَاصْتَبَحَ كُلُّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ (قِيرَاطٌ) قَالَ النَّوَوِيُّ: الْقِيرَاطُ هُنَا مَقْدَارٌ مَعْلُومٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمُرَادُ نَقْصُ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ عَمَلِهِ .

فهذا الحديث : دليل على تحريم اقتناء الكلاب - إلا ما استثنى - وأن من فعل ذلك نقص من أجره كل يوم قيراط .

ب- عَنْ أَبِي طَلْحَةَ . قَالَ : قَالَ ﷺ ( لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ ) رواه مسلم .

قال النووي : وقد اتفق أصحابنا وغيرهم على أنه يحرم اقتناء الكلب لغير حاجة ، مثل أن يقتني كلباً إعجاباً بصورته ، أو للمفاخرة به : فهذا حرام ، بلا خلاف .

وأما الحاجة التي يجوز الاقتناء لها: فقد ورد هذا الحديث بالترخيص لأحد ثلاثة أشياء، وهي الزرع والماشية والصيد، وهذا جائز بلا خلاف .  
واختلف أصحابنا في اقتنائه لحراسة الدور والدروب ، وفي اقتناء الجرو ليُعلم .

فمنهم من حرمه ، لأن الرخصة إنما وردت في الثلاثة المتقدمة .

ومنهم من أباحه ، وهو الأصح ؛ لأنه في معناها . ( شرح مسلم ) .

وقال النووي : وَسَبَبُ إِفْتِنَائِهِمْ مِنْ بَيَّتَ فِيهِ كَلْبٌ لِكَثْرَةِ أَكْلِهِ النَّجَاسَاتِ، وَلِأَنَّ بَعْضَهَا يُسَمَّى شَيْطَانًا كَمَا جَاءَ بِهِ الْحَدِيثُ، وَالْمَلَائِكَةُ ضِدُّ الشَّيَاطِينِ، وَلِئِنْ رَاحَ الْكَلْبُ وَالْمَلَائِكَةُ تَكَرَّرَ الرَّائِحَةُ الْقُبِيحَةُ، وَلِأَنَّهَا مَنِّهِي عَنْ اتِّخَاذِهَا ؛ فَعُقُوبٌ مُتَّخِذُهَا بِحُزْمَانِهِ دُخُولَ الْمَلَائِكَةِ بَيْتِهِ، وَصَلَاتَهَا فِيهِ، وَاسْتِغْفَارَهَا لَهُ، وَتَرْبِكَهَا عَلَيْهِ وَفِي بَيْتِهِ، وَدَفْعُهَا أَذَى لِلشَّيْطَانِ . ( شرح مسلم )  
قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِبَاحَةُ اتِّخَاذِ الْكِلَابِ لِلصَّيْدِ وَالْمَاشِيَةِ ، وَكَذَلِكَ الرَّزْعِ .

### فائدة : ١

الجمع بين رواية (انْقُصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ) وفي رواية أخرى (نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٌ) :  
قال الحافظ العيني رحمه الله:

أ- يجوز أن يكونا في نوعين من الكلاب ، أحدهما أشد إبداءً .

ب- وقيل : القيراطان في المدن والقرى ، والقيراط في البوادي .

ج- وقيل : هما في زمانين ، ذكر القيراط أولاً ، ثم زاد التعليل ، فذكر القيراطين . ( عمدة القارئ ) .

### فائدة : ٢

هل يجوز اقتناء الكلب لحراسة البيوت ؟

قال النووي: اختلف في جواز اقتنائه لغير هذه الأمور الثلاثة كحفظ الدور والدروب ، والراجح : جوازه قياساً على الثلاثة عملاً بالعلّة المفهومة من الحديث وهي : الحاجة . ( شرح مسلم ) .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : وعلى هذا فالمنزل الذي يكون في وسط البلد لا حاجة أن يتخذ الكلب لحراسته ، فيكون اقتناء الكلب لهذا الغرض في مثل هذه الحال محرماً لا يجوز ويتنقص من أجور أصحابه كل يوم قيراط أو قيراطان ، فعليهم أن يطردوا هذا الكلب وألا يقتنوه ، وأما لو كان هذا البيت في البر خالياً ليس حوله أحد فإنه يجوز أن يقتني الكلب لحراسة البيت ومن فيه ، وحراسة أهل البيت أبلغ في الحفاظ من حراسة المواشي والحرث . ( مجموع فتاوى ابن عثيمين ) .

### فائدة : ٣

هل الكلاب التي يباح اقتناؤها تمنع دخول الملائكة للبيت ؟

قيل : لا تمتنع .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ : وَإِنَّمَا لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ أَوْ صُورَةٌ بِمَا يَحْرُمُ اقْتِنَاؤُهُ مِنَ الْكِلَابِ وَالصُّورِ ، فَأَمَّا مَا لَيْسَ بِحَرَامٍ مِنْ كَلْبِ الصَّيِّدِ وَالزَّرْعِ وَالْمَاشِيَةِ وَالصُّورَةِ الَّتِي تُنْتَهَن فِي الْبَسَاطِ وَالْوَسَادَةِ وَغَيْرِهَا فَلَا يَمْتَنَعُ دُخُولُ الْمَلَائِكَةِ بِسَبَبِهِ .

وقيل : تمتنع .

قال النووي : وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ عَامٌّ فِي كُلِّ كَلْبٍ ، وَكُلِّ صُورَةٍ ، وَأَنَّهُمْ يَمْتَنِعُونَ مِنَ الْجَمِيعِ .

لِإِطْلَاقِ الْأَحَادِيثِ .

وَلَأَنَّ الْجُرُوءَ الَّذِي كَانَ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ تَحْتَ السَّرِيرِ كَانَ لَهُ فِيهِ غُذْرٌ ظَاهِرٌ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ ، وَمَعَ هَذَا إِمْتَنَعَ جِبْرِيلُ ﷺ مِنْ دُخُولِ الْبَيْتِ ، وَعَلَّلَ بِالْجُرُوءِ ، فَلَوْ كَانَ الْغُذْرُ فِي وَجُودِ الصُّورَةِ وَالْكَلْبِ لَا يَمْتَنِعُهُمْ لَمْ يَمْتَنَعِ جِبْرِيلُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( نووي ) .

وتعقبه العراقي بقوله : فِيمَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ نَظَرَ ، وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ مِمَّا نَقَلَ هُوَ عَنْ الْعُلَمَاءِ التَّغْلِيلَ بِهِ أَنَّهَا مَنْهِيٌّ عَنْ اتِّخَاذِهَا ، وَذَلِكَ مُفْقُودٌ فِي الْمَأْدُونِ فِي اتِّخَاذِهِ ، وَلَا يَصِحُّ اسْتِدْلَالُهُ بِذَلِكَ الْجُرُوءِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَأْدُونًا فِي اتِّخَاذِهِ بَلْ هُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ إِلَّا أَنَّ عَدَمَ الْعِلْمِ بِهِ أَسْقَطَ الْإِثْمَ فَهُوَ غَيْرُ مُكَلَّفٍ لِلْعَقْلِ عَنْهُ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ دُخُولِهِمْ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ غَيْرُ مَأْدُونٍ فِي اتِّخَاذِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَى أَصْحَابِ الْبَيْتِ ؛ لِعَدَمِ عِلْمِهِمْ بِهِ . اِمْتِنَاعُهُمْ مِنْ دُخُولِ بَيْتٍ فِيهِ كَلْبٌ مَأْدُونٌ فِي اتِّخَاذِهِ ؛ لِعَدَمِ التَّفْصِيرِ مَعَ الْإِذْنِ ، وَمَا جَاءَ تَقْصَانُ أَجْرِ الْعَمَلِ إِلَّا مَعَ عَدَمِ الْإِذْنِ فِي الْإِتِّخَاذِ فَكَذَلِكَ اِمْتِنَاعُ دُخُولِ الْمَلَائِكَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( طرح التثريب ) .

وعليه : فالأظهر : أن الكلب المأذون في اقتنائه لا يمنع دخول الملائكة .

#### فائدة : ٤

قتل الكلاب .

أولاً : اتفق أهل العلم على جواز قتل الكلب العقور الذي يعتدي على الناس ، والكلب الكلب أي المصاب بداء الكلب .

قال النووي : أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى قَتْلِ الْكَلْبِ الْكَلْبِ وَالْكَلْبِ الْعَقُورِ وَاخْتَلَفُوا فِي قَتْلِ مَا لَا ضَرَرَ فِيهِ .

ثانياً : وكذلك اتفق أهل العلم على حرمة قتل الكلب الذي أذن الشرع في اقتنائه مثل كلب الصيد والماشية .

قال ابن قدامة : أَمَّا قَتْلُ الْمُعْلَمِ فَحَرَامٌ ، وَقَاعِلُهُ مُسِيءٌ ظَلَمٌ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ كَلْبٍ مُبَاحٍ اِمْتِسَاكُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُحَلٌّ مُنْتَفَعٌ بِهِ يُبَاحُ اقْتِنَاؤُهُ ، فَحَرِّمُ إِتْلَافُهُ ، كَالشَّاةِ . وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا .

ثالثاً : اختلف أهل العلم في حكم قتل ما سوى ذلك من الكلاب على عدة أقوال :

الأول : أن الأمر بقتل الكلاب منسوخ ، ولا يجوز قتل شيء منها سوى المؤذي فقط .

وهو قول الحنفية ، والمعتمد عند الشافعية .

الثاني : جواز قتل الكلاب إلا كلب الصيد والماشية .

وهو قول الإمام مالك .

الثالث : أنه يجوز قتل الكلب الأسود البهيم .

وهو المعتمد عند الحنابلة .

قال ابن قدامة : فَأَمَّا قَتْلُ مَا لَا يُبَاحُ اِمْتِسَاكُهُ ، فَإِنَّ الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ يُبَاحُ قَتْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ شَيْطَانٌ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّامِتِ : سَأَلْتُ أَبَا دَرٍّ فَقُلْتُ : " مَا بَالُ الْأَسْوَدِ مِنَ الْأَحْمَرِ مِنَ الْأَبْيَضِ ؟ " فَقَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي ، فَقَالَ : الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ .

وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : " لَوْ لَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا ، فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدٍ بَهِيمٍ . " ( المغني ) .

وسبب الخلاف بين أهل العلم في ذلك :

هو التعارض الظاهري بين النصوص الواردة في المسألة .

فقد وردت أحاديث بالأمر بقتل الكلاب عامة دون تخصيص .

عن ابن عمر ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ ) متفق عليه .  
ووردت أحاديث أخرى بالأمر بقتل الكلاب باستثناء كلب الصيد والماشية .  
عَنِ ابْنِ عُمَرَ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ ، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ ، أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ ، أَوْ مَاشِيَةً ) رواه مسلم .  
ووردت أحاديث تبين أن أول الأمرين كان الأمر بقتل الكلاب ، ثم نهي النبي ﷺ عن قتلها بعد ذلك .  
عن عبد الله بن المغيرة ، قَالَ ( أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ ، ثُمَّ قَالَ : " مَا بَالُكُمْ وَبَالُ الْكِلَابِ ؟ " ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْغَنَمِ ، وَقَالَ : " إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَأَغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، وَغَمِّزُوهُ الثَّمَانَةَ فِي التُّرَابِ ) .  
ووردت أحاديث بالتنصيص على قتل نوعين من الكلاب خاصة ، وهما الكلب العقور ، والكلب الأسود البهيم ، وفي بعض هذه الأحاديث ما يفيد أنها كانت بعد النهي عن قتل الكلاب .  
**فأما الكلب العقور :** عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : ( خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ ، كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ ، يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ : الْغُرَابُ ، وَالْحِدَاةُ ، وَالْعُقْرُبُ ، وَالْقَارَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ) متفق عليه .  
**وأما الكلب الأسود البهيم :** عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال ( أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ ، حَتَّى إِنْ الْمَرْأَةُ تَقْدَمُ مِنَ الْبَادِيَةِ بِكَلْبِهَا فَتَقْتُلُهُ ، ثُمَّ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا ، وَقَالَ : ( عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ذِي النُّقْطَتَيْنِ ، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ ) رواه مسلم .  
تفسيره كما قال النووي: معنى البهيم: الخالص السواد، وأما النقطتان فهما نقطتان معروفتان بيضاوان فوق عينيه، وهذا مشاهد معروف".  
**والراجع** من هذه الأقوال : هو النهي عن قتل الكلاب إلا الكلب العقور والأسود البهيم.  
**تنبيه :** الأمر بقتل الكلب الأسود ليس على سبيل الوجوب ، حتى عند من قال إن الأمر بقتله لم ينسخ.  
قال ابن مفلح : **وَلَمْ أَحِذْ أَحَدًا صَرَّحَ بِوُجُوبِ قَتْلِهِ . ( الفروع ) .**  
وعلى ذلك : فلا إثم على من ترك قتله ، لا سيما إذا لم يكن مملوكاً له .

## كِتَابُ الْإِيمَانِ

### تعريف الإيمان :

الإيمان جمع يمين .

قال الجوهري: سميت اليمين بذلك لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم بيمينه على يمين صاحبه.  
وهي شرعاً : تأكيد الشيء بذكر اسم الله أو صفة الله .

### فائدة : ١

الأصل في مشروعيتها الكتاب والسنة والإجماع .  
قال تعالى ( قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ) .  
وقال تعالى ( لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ) .  
كما أن الله عز وجل أمر نبيه بالقسم في ثلاثة مواضع من كتابه .  
فقال تعالى ( وَيَسْتَنْبِئُوكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ حَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ ) .  
وقال تعالى ( وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ) .  
وقال تعالى ( زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ) .  
وأما من السنة فأحاديث كثيرة :  
منها قوله ﷺ ( من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت ) متفق عليه .  
وكان أكثر قسم رسول الله ﷺ ( ومقلب القلوب ) رواه البخاري .

قال ابن قدامة : وأجمعت الأمة على مشروعية اليمين وثبوت أحكامها .

#### فائدة : ٢

أحرف القسم ثلاثة هي : الباء ، والواو ، والتاء .

الباء : مثال ( أقسم بالله لأفعلن ... ) .

الواو : مثال ( والله لأفعلن ) ( والرحمن لأفعلن ) . وهي أكثر شيوعاً في الاستعمال من الباء .

التاء : مثال : قوله تعالى ( تالله لأكيدن أصنامكم ) وهي لا تدخل إلا على لفظ الجلالة .

#### فائدة : ٣

يجوز الحلف على الشيء ابتداء وإن لم يطلب من الحالف الحلف .

قال ﷺ ( والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ... ) .

وقال ﷺ ( والذي نفس محمد بيده ، إني لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة ) .

( لا تنهك اليمين إلا بالله تعالى )

أي : أن اليمين — التي تجب فيها الكفارة إذا حنث — هي اليمين بالله .

كقول : والله لا أزور فلاناً .

( أو القسم من أسمائه ) .

كقول : والرحمن لأفعلن كذا — ورب العالمين لا أزور فلاناً .

( أو صيغ صفاته ، كعزة الله وقدرته ) .

كان يقول : أقسم بعزة الله — أو بوجه الله .

والأدلة على جواز الإقسام بصفات الله تعالى .

قال تعالى ( فِعِزَّتِكَ لَأُغَوِّيَهُمْ أَجْمَعِينَ ) .

وعن أنس أن نبي الله ﷺ قال ( لا تزل جهنم تقول هل من مزيد . حتى يصع فيها رب العزة تبارك وتعالى قدمه فتقول قط قط وعزتك )

رواه البخاري .

وفي حديث أبي هريرة مرفوعاً ، وفيه قول الذي يخرج من النار ( وعزتك لا أسأل غير ذلك ) متفق عليه .

وعن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال ( بينا أنس يكتسب غزياً فخر عليه جراد من ذهب فجعل أنس يحثي في ثوبه فتأذاه ربه يا أنس ألم

أكن أغويتك عما ترى قال بلى وعزتك ولكن لا غنى لي عن بركتك ) رواه البخاري .

عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال ( لما خلق الله الجنة قال لجبريل : اذهب فانظر إليها ، فذهب فنظر إليها ، ثم جاء ، فقال : أي

رب وعزتك لا يسمع بها أحد إلا دخلها ، ثم حققها بالمكاريه ، ثم قال : يا جبريل اذهب فانظر إليها ، فذهب فنظر إليها ، ثم جاء فقال : أي رب وعزتك لا يسمع بها أحد إلا دخلها أخطأ قال : فلما خلق الله النار قال : يا جبريل اذهب فانظر إليها ، فذهب فنظر

إليها ، ثم جاء فقال : أي رب وعزتك لا يسمع بها أحد فيدخلها ، فحقها بالشهوات ثم قال : يا جبريل اذهب فانظر إليها ، فذهب فنظر إليها ، ثم جاء فقال : أي رب وعزتك لا يسمع بها أحد إلا دخلها ) .

( وتنهك بالقرآن وبالصحف ) .

لأن القرآن كلام الله ، وكلام الله تعالى صفة من صفاته لذلك يجوز القسم به .

#### فائدة :

الحلف بآيات الله ينقسم إلى قسمين :

الآيات الكونية : كالليل والنهار ، والشمس والقمر ، والجبال والأشجار ، فهذا لا يجوز الحلف بها لأنها قسم بال مخلوق .

الآيات الشرعية : كالقرآن فهذا يجوز .

( وَالْأَيْمَانُ بغيرِ اللَّهِ مُحَرَّمٌ ) .

الحلف بغير الله حرام ، ولو كان المحلوف به ملكاً أو نبياً .

أ- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (أَنَّهُ أَذْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ، وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَيِّهِ، فَنَادَاهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاهُكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآيَاتِكُمْ، فَمَنْ كَانَ خَالِفاً فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، أَوْ لِيَصُمْتُ) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ ﷺ ( لَا تَحْلِفُوا بِآيَاتِكُمْ، وَلَا بِأَمْهَاتِكُمْ، وَلَا بِالْأَنْدَادِ، وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا تَحْلِفُوا بِاللَّهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ) .

ج- وعن ابن عمر قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ كَانَ خَالِفاً فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ) . وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَحْلِفُ بِآيَاتِهَا فَقَالَ ( لَا تَحْلِفُوا بِآيَاتِكُمْ) رواه مسلم .

د- وعن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَكْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي وَلَا بِآيَاتِكُمْ ) رواه مسلم .

هـ- وعن ابن عمر . قال : قال رسول الله ﷺ ( من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك ) رواه أبو داود .

د- وعن ابن مسعود قال ( لأن أحلف بالله كاذباً أحب إليّ أن أحلف بغيره صادقاً ) رواه عبد الرزاق .

لأن الحلف بغير الله شرك ، والحلف بالله محرم إذا كان الخالف كاذباً .

قال ابن عبد البر : لا يجوز الحلف بغير الله إجماعاً .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : وأما الحلف بغير الله من الملائكة والأنبياء والمشايخ والملوك وغيرهم فإنه منهي عنه غير منعقد باتفاق الأئمة .

قال ابن القيم : ومن الكبائر - الحلف بغير الله، كما قال رسول الله ﷺ ( من حلف بغير الله، فقد أشرك )، وقد قصر ما شاء أن يقصر من قال: إن ذلك مكروه، وصاحب الشرع يجعله شركاً ؛ فرتبته فوق رتبة الكبائر . ( إعلام الموقعين ) .

#### فائدة : ١

لماذا خص حديث عمر النهي عن الحلف بغير الله بالآباء ؟

وإنما خصّ في حديث عمر بالآباء؛ لوروده على سبب، وهو أنه ﷺ مرّ به، وهو يحلف بأبيه، فقال له ذلك .

أو خصّ لكونه غالباً عليهم، كما بيّنه في رواية (وكانت قريش تحلف بآبائها) ويدلّ على التعميم قوله: من كان حالفاً، فلا يحلف إلا بالله.

#### فائدة : ٢

ما الحكمة من النهي عن الحلف بغير الله ؟

لأن الحلف بالشيء يقتضي تعظيمه ، والعظمة في الحقيقة إنما هي لله وحده .

قال ابن حجر : قال العلماء : السر في النهي عن الحلف بغير الله أن الحلف بالشيء يقتضي تعظيمه ، والعظمة في الحقيقة لله وحده .

وقال ابن قدامة : وَلَئِنْ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ، فَقَدْ عَظَّمَ غَيْرَ اللَّهِ تَعْظِيماً يُشْبِهُ تَعْظِيمَ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَهَذَا سَمِيَّ شَرْكًا ؛ لِكُونِهِ أَشْرَكَ غَيْرَ اللَّهِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى فِي تَعْظِيمِهِ بِالْقَسَمِ بِهِ .

#### فائدة : ٣

متى يعتبر الحلف بغير الله شركاً أكبر ؟

إذا اعتقد أن المحلوف به مساوٍ لله تعالى في العظمة .

قال الشيخ ابن باز : وقد يكون الشرك الأصغر شركاً أكبر إذا اعتقد صاحبه أن من حلف بغير الله أو قال: ما شاء الله وشاء فلان ، فإن له التصرف في الكون، أو أن له إرادة تخرج عن إرادة الله وعن مشيئته سبحانه، أو أن له قدرة يضر وينفع من دون الله، أو اعتقد أنه يصلح أن يعبد من دون الله وأن يستغاث به، فإنه يكون بذلك مشركاً شركاً أكبر بهذا الاعتقاد.

أما إذا كان مجرد حلف بغير الله من دون اعتقاد آخر، لكن ينطق لسانه بالحلف بغير الله؛ تعظيماً لهذا الشخص، يرى أنه نبي أو صالح أو



لأنه أبوه أو أمه وتعظيمها لذلك، أو ما أشبه ذلك فإنه يكون من الشرك الأصغر وليس من الشرك الأكبر .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** والحلف بغير الله شرك أكبر؛ إن اعتقد أن مخلوق به مساو لله تعالى في التعظيم والعظمة، وإلا ؛ فهو شرك أصغر .

#### فائدة : ٤

- **فإن قيل:** ما الجواب عن حديث طلحة بن عبيد الله يقول: (جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد نائز الرأس نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا من رسول الله ﷺ فإذا هو يسأل عن الإسلام فقال رسول الله ﷺ : خمس صلوات في اليوم والليلة . فقال هل على غيرهن قال: لا . إلا أن تطوع، وصيام شهر رمضان . فقال هل على غيره فقال: لا . إلا أن تطوع . وذكر له رسول الله ﷺ الركاة فقال: هل على غيرهما قال: لا . إلا أن تطوع، قال: فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه . فقال رسول الله ﷺ: أفلح [ وأبيه ] إن صدق ) رواه مسلم .

**كيف حلف بأبيه مع أن الحلف بغير الله شرك ؟**

قد أجاب العلماء عن هذا بعدة أجوبة :

**قيل :** يحتمل أن هذا قبل النهي .

**وقيل :** إن هذا ليس حلفاً وإنما كلمة جرت عادة العرب أن تدخلها في كلامها غير قاصدة حقيقة الحلف ، ورجحه النووي .

**قال النووي :** قوله ﷺ (أفلح وأبيه) ليس هو حلفاً إنما هو كلمة جرت عادة العرب أن تدخلها في كلامها غير قاصدة حقيقة الحلف . والنهي إنما ورد فيمن قصد حقيقة الحلف لما فيه من إعظام المخلوق به ومضاهاته به الله سبحانه وتعالى . فهذا هو الجواب المرضي . **وقيل :** يحتمل أن يكون هذا قبل النهي عن الحلف بغير الله تعالى والله أعلم .

**وقيل :** أن ذلك كان جائزاً ثم نسخ .

قال في الفتح : قاله الماوردي وحكاه البيهقي ، وقال السبكي أكثر الشراح عليه حتى قال ابن العربي : وروى أنه ﷺ كان يحلف بأبيه حتى نهي عن ذلك .

**وقيل :** إن في الجواب حذفاً تقديره : أفلح ورب أبيه ، ذكره البيهقي .

**وقيل :** إن ذلك خاص بالشارع دون غيره من أمته وتعقب بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال . ( الفتح ) .

#### فائدة : ٥

ما الجواب عن القسم بغير الله الوارد في القرآن ؟

قال في ( الفتح ) وأما ما ورد في القرآن من القسم بغير الله، ففيه جوابان:

**أحدهما :** أن فيه حذفاً ، والتقدير ورب الشمس، ونحوه.

**والثاني :** أن ذلك يختص بالله تعالى، فهذا أراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به، وليس لغيره ذلك .

#### فائدة : ٦

اختلف أهل العلم في حكم قول المسلم ( لعمرى ) ، أو ( لعمرك ) وذلك على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** الجواز .

وهو قول أكثر أهل العلم ، بل ما زال العلماء يستعملون هذه الكلمات في كتبهم وخطاباتهم.

ويمكن الاستدلال لهذا القول بأدلة كثيرة ، منها

**أولاً :** ثبوت هذا اللفظ من كلام النبي ﷺ .

عَنْ حَارِجَةَ بِنِ الصَّلْتِ عَنْ عَمِّهِ ( أَنَّهُ مَرَّ بِقَوْمٍ ، فَأَتَوْهُ فَقَالُوا : إِنَّكَ جِئْتَ مِنْ عِنْدِ هَذَا الرَّجُلِ بِخَيْرٍ ، فَارْقَ لَنَا هَذَا الرَّجُلَ . فَأَتَوْهُ بِرَجُلٍ مَعْنُوهُ فِي الْقُبُودِ ، فَرَفَّاهُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عُذُوَّةً وَعَشِيَّةً ، وَكُلَّمَا حَتَمَهَا جَمَعَ بُرَاقَهُ ثُمَّ نَعَلَ ، فَكَأَنَّمَا أُتْبِطَ مِنْ عِقَالٍ ، فَأَعْطَوْهُ شَيْئًا ،

فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَذَكَرَهُ لَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( كُلُّ فَلَعْمَرِي لَمْ يَأْكَلْ بِرُفْيَةٍ بَاطِلٍ لَقَدْ أَكَلْتُ بِرُفْيَةٍ حَقٍّ ) رواه أبو داود .

ثانياً : كما ورد إقرار النبي ﷺ لمن تكلم بهذه الكلمة .

عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ أَنَّهُ قَالَ ( نَزَلْتُ أَنَا وَأَهْلِي بِبَيْعِ الْعَرْفَدِ ، فَقَالَ لِي أَهْلِي : اذْهَبْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَلْهُ لَنَا شَيْئًا نَأْكُلُهُ . فَجَعَلُوا يَذْكُرُونَ مِنْ حَاجَتِهِمْ ، فَذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَوَجَدْتُ عِنْدَهُ رَجُلًا يَسْأَلُهُ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : لَا أَجِدُ مَا أُعْطِيكَ . فَتَوَلَّى الرَّجُلُ عَنْهُ وَهُوَ مُغْضَبٌ وَهُوَ يَقُولُ : لَعْمَرِي إِنَّكَ لَتُعْطِي مَنْ شِئْتَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَغْضَبُ عَلَيَّ أَنْ لَا أَجِدَ مَا أُعْطِيهِ ، مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَلَهُ أُوقِيَّةٌ أَوْ عِدْلُهَا فَقَدْ سَأَلَ الْخَافَا . قَالَ الْأَسَدِيُّ : قُلْتُ : لِلْفَحْةِ لَنَا خَيْرٌ مِنْ أُوقِيَّةٍ وَالْأُوقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا . قَالَ : فَرَجَعْتُ وَلَمْ أَسْأَلْهُ ، فَقَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ شَعِيرٌ وَزَيْبٌ فَقَسَمَ لَنَا مِنْهُ أَوْ كَمَا قَالَ حَتَّى أَغْنَانَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ) . رواه أبو داود

ثالثاً : وقد ثبت عن نحو سبعة من الصحابة أنهم قالوا في معرض كلامهم : " لعمرى " ، أو " لعمرك " .

القول الثاني : التحريم .

باعتبارها حلفاً بغير الله .

القول الثالث : الكراهة .

لما يخشى أن يكون فيه شبهة من الحلف بغير الله ، أو ذريعة للوقوع بذلك .

والراجع الأول .

تنبيه :

قوله تعالى ( لَعْمَرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ) .

قال ابن القيم رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى : ( لَعْمَرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ) .

أكثر المفسرين من السلف والخلف ، بل لا يعرف عن السلف فيه نزاع ، أن هذا قسم من الله بحياة رسوله ، وهذا من أعظم فضائله ، أن يقسم الرب عز وجل بحياته ، وهذه مزية لا تعرف لغيره .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : ( لعمرك ) أي : وحياتك . قال : وما أقسم الله تعالى بحياة نبي غيره . ( التبيين في أقسام القرآن ) .

وقال الشنقيطي : وَقَوْلُهُ ( لَعْمَرُكَ ) مَعْنَاهُ : أَقْسِمُ بِحَيَاتِكَ ، وَاللَّهُ جَلَّ وَعَلَا لَهُ أَنْ يُقْسِمَ بِمَا شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ ، وَلَمْ يُقْسِمِ فِي الْقُرْآنِ بِحَيَاةِ أَحَدٍ إِلَّا نَبِيَّنَا ﷺ ، وَفِي ذَلِكَ مِنَ التَّشْرِيفِ لَهُ ﷺ مَا لَا يَحْفَى .

وَلَا يَجُوزُ لِمَخْلُوقٍ أَنْ يَحْلِفَ بِغَيْرِ اللَّهِ ، لِقَوْلِهِ ﷺ ( مَنْ كَانَ خَالِفاً فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ ) ، وَقَوْلُهُ : لَعْمَرُكَ ، مُبْتَدَأٌ خَبْرُهُ مَحْذُوفٌ ، أَيُّ لَعْمَرُكَ قَسَمِي . ( أضواء البيان ) .

فائدة : ٧

وقال الشيخ ابن عثيمين : الحلف وهو اليمين والقسم : لا يجوز إلا بالله تعالى أو صفة من صفاته ... ، وإذا حلف بالله سبحانه وتعالى : فإنه لا حاجة إلى أن يأتي بالمصحف ؛ ليحلف عليه ، فالحلف على المصحف أمر لم يكن عند السلف الصالح ، لم يكن في عهد النبي ﷺ ولا في عهد الصحابة ، حتى بعد تدوين المصحف لم يكونوا يحلفون على المصحف ، بل يحلف الإنسان بالله سبحانه وتعالى بدون أن يكون ذلك على المصحف . ( فتاوى نور على الدرب لابن عثيمين ) .

فائدة : ٨

عن أبي هريرة قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ خَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي خَلْفِهِ بِاللَّاتِ . فَلْيُثْلُ لَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ تَعَالَى أَقَامَرُكَ . فَلْيَتَصَدَّقْ ) متفق عليه .

اللات والعزى : وثنان كان العرب يعبدونهما في الجاهلية .

واللات : اسم صنم لرجل كما في البخاري عن ابن عباس قال : كان اللات رجلاً يلت سويق الحاج .

قال ابن حجر : كان اللات بالطائف ، وقيل : بنخلة ، وقيل : بعكاظ ، والأول أصح ، وهدمها المغيرة بن شعبة بأمر النبي ﷺ .

في الحديث أُمِر من حلف باللات والعزى فليقل : لا إله إلا الله .

**قال الخطابي :** ... اليمين إنما تكون بالمعبود العظيم ، فإذا حلف باللات ونحوها فقد ضاهى الكفار ، فأمر أن يتدارك بكلمة التوحيد .

**وقال القرطبي :** قال العلماء : فأمر رسول الله ﷺ من نطق بذلك أن يقول بعده لا إله إلا الله تكفيراً لتلك اللفظة ، وتذكيراً من الغفلة ، وإتماماً للنعمة ، وخص اللات بالذكر لأنها أكثر ما كانت تجري على ألسنتهم ، وحكم غيرها من أسماء آلهتهم حكمها إذ لا فرق بينها . ( التفسير ) .

**وقال السندي :** قوله ( باللات ) أي بلا قصد بل على طريق جرى العادة بينهم ، لأنهم كانوا قريبي العهد بالجاهلية ، وقوله : لا إله إلا الله استدراك لما فاتته من تعظيم الله تعالى في محله ونفى لما تعاطى من تعظيم الأصنام صورة ، وأما من قصد الحلف بالأصنام تعظيماً لها فهو كافر نعوذ بالله منه .

### ( وَكَانَ يُحِبُّ بِهِ الْكَفَّارَةَ ) .

أي : لا تتعقد هذه اليمين التي بغير الله .

فلو حلف بالملك أو بالصنم أو بالنبي فإن هذه اليمين غير منعقدة .

**قال ابن قدامة :** وَلَا تَتَعَقَّدُ الْيَمِينَ بِالْحَلْفِ بِمَخْلُوقٍ ؛ كَالْكَعْبَةِ ، وَالْأَنْبِيَاءِ ، وَسَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ ، وَلَا تَحِبُّ الْكَفَّارَةُ بِالْحِنْثِ فِيهَا ، هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرْقِيِّ ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ .

وَقَالَ أَصْحَابُنَا : الْحَلْفُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَمِينٌ مُوجِبَةٌ لِلْكَفَّارَةِ .

وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا حَلَفَ بِحَقِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَحِنْثٌ ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ .

قَالَ أَصْحَابُنَا : لِأَنَّهُ أَحَدُ شَرْطَيْ الشَّهَادَةِ ، فَالْحَلْفُ بِهِ مُوجِبٌ لِلْكَفَّارَةِ ، كَالْحَلْفِ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى .

**وَوَجْهُ الْأَوَّلِ :** قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ( مَنْ كَانَ خَالِفاً ، فَلْيُحْلِفْ بِاللَّهِ ، أَوْ لِيَصْنُتْ ) .

وَلَأَنَّهُ حَلَفٌ بِغَيْرِ اللَّهِ ، فَلَمْ يُوجِبِ الْكَفَّارَةَ ، كَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ .

وَلَأَنَّهُ مَخْلُوقٌ ، فَلَمْ تَحِبُّ الْكَفَّارَةُ بِالْحَلْفِ بِهِ ، كَوَيْزَاهِمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَلَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ ، وَلَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ .

وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ اسْمِ غَيْرِ اللَّهِ عَلَى اسْمِهِ ؛ لِعَدَمِ الشَّبَهِ ، وَانْتِفَاءِ الْمُمَازَلَةِ . ( المعني ) .

**وقال ابن حزم :** من حلف بغير الله فليس حالفاً ، ولا هي يميناً ، وهو باطل ليس فيه إلا استغفار الله تعالى والتوبة فقط .

**وقال ابن تيمية :** الحلف بالمخلوقات كالكعبة والملائكة ، والمشايخ والملوك والآباء وترتيبهم ونحو ذلك يمين غير منعقدة ولا كفارة فيها باتفاق العلماء ، بل هي منهي عنها باتفاق أهل العلم ، والنهي نهي تحريم في أصح قوليهما . ( الفتاوى الكبرى ) .

- قول من قال : يجوز الحلف بالنبي ﷺ ، وأنها يمين منعقدة موجبة للكفارة ، قول ضعيف .

**قال ابن قدامة :** وَلَا تَتَعَقَّدُ الْيَمِينَ بِالْحَلْفِ بِمَخْلُوقٍ ؛ كَالْكَعْبَةِ ، وَالْأَنْبِيَاءِ ، وَسَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ ، وَلَا تَحِبُّ الْكَفَّارَةُ بِالْحِنْثِ فِيهَا ، هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرْقِيِّ ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ .

**وقال ابن تيمية :** ... ولو حلف حالف بحق المخلوقين لم تتعقد يمينه ، ولا فرق في ذلك بين الأنبياء والملائكة وغيرهم .

**وقال القرطبي :** لَا تَتَعَقَّدُ الْيَمِينَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : إِذَا حَلَفَ بِالنَّبِيِّ ﷺ انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ ، لِأَنَّهُ حَلَفَ بِمَا لَا يَرِيمُ الْإِيمَانَ إِلَّا بِهِ فَتَلَزَمَتْهُ الْكَفَّارَةُ كَمَا لَوْ حَلَفَ بِاللَّهِ .

وَهَذَا يَرُودُ مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَذْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ ، فَنَادَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاهُمْ أَنْ يُحْلِفُوا بِآبَائِهِمْ فَمَنْ كَانَ خَالِفاً فَلْيُحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْنُتْ ، وَهَذَا حَصْرٌ فِي عَدَمِ الْحَلْفِ بِكُلِّ شَيْءٍ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ كَمَا ذَكَرْنَا .

### ( وَيَكْفُرُهُ كَثِيرَةٌ مِنَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ ) .

لأن كثرة الحلف يدل على الاستخفاف وعدم التعظيم لله ، وغير ذلك مما يناهي التوحيد الواجب أو كماله .  
ويستدل لذلك :

أ- بقوله تعالى ( ولا تطع كل حلاف مهين ) .

قال الطبري : ولا تطع يا محمد كل ذي إكثار للحلف بالباطل .

وقال القرطبي : الحلاف : كثير الحلف .

ب- قوله تعالى ( واحفظوا أيمانكم ) .

فقد ورد في تفسير هذه الآية جملة أقوال أحدها : أن المراد بحفظ اليمين هو عدم الإكثار منها .

ج - قوله تعالى ( ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ) .

فقد ورد في تفسيرها عدة أوجه ، من هذه الأوجه ما يفيد أن المقصود منها عدم الإكثار من الحلف .

قال ابن الجوزي : ... وفي معنى الآية ثلاثة أقوال ، الثالث : أن معناها لا تكثرُوا الحلف بالله وإن كنتم بارين مصلحين ، فإن كثرة الحلف بالله ضرب من الجرأة عليه .

قال ابن قدامة : وَيُكْرَهُ الْإِفْرَاطُ فِي الْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى .

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ ) وَهَذَا دَمٌّ لَهُ يَفْتَضِي كِرَاهَةً فَعَلِهِ .

فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ إِلَى حَدِّ الْإِفْرَاطِ ، فَلَيْسَ بِمَكْرُوهٍ ، إِلَّا أَنْ يَفْتَرَنْ بِهِ مَا يُوجِبُ كِرَاهَتَهُ .

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ قَالَ : الْإِيمَانُ كُلُّهَا مَكْرُوهَةٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ) .

وَلَمَّا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْلِفُ كَثِيرًا ، وَقَدْ كَانَ يَخْلِفُ فِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ أَيْمَانًا كَثِيرَةً ، وَرُبَّمَا كَرَّرَ الْيَمِينَ الْوَاحِدَةَ ثَلَاثًا .

فَإِنَّهُ قَالَ فِي خُطْبَةِ الْكُوفَةِ : وَاللَّهِ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، مَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزَيِّي عَبْدُهُ ، أَوْ تَزَيِّي أَمَتُهُ ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ ، لَصَحَحْتُمْ قَلِيلًا ، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا .

وَلَقَبْتُهُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ ، مَعَهَا أَوْلَادُهَا ، فَقَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، إِنْ كُنْتُمْ لِأَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ . ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

وَقَالَ : وَاللَّهِ لَأَعَزُّوهُ قُرَيْشًا ، وَاللَّهِ لَأَعَزُّوهُ قُرَيْشًا ، وَاللَّهِ لَأَعَزُّوهُ قُرَيْشًا .

وَلَوْ كَانَ هَذَا مَكْرُوهًا ، لَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ .

وَلَأَنَّ الْحَلْفَ بِاللَّهِ تَعَظِيمٌ لَهُ ، وَرُبَّمَا صَمَّ إِلَى يَمِينِهِ وَصَفَّ اللَّهُ تَعَالَى بِتَعْظِيمِهِ وَتَوْحِيدِهِ ، فَيَكُونُ مُتَابًا عَلَى ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْإِفْرَاطُ فِي الْحَلْفِ ، فَإِنَّمَا كُرِهَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكَادُ يَخْلُو مِنَ الْكَذِبِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ ( وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ) .

فَمَعْنَاهُ لَا تَجْعَلُوا أَيْمَانَكُمْ بِاللَّهِ مَانِعَةً لَكُمْ مِنَ الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ ، وَهُوَ أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ أَنْ لَا تَفْعَلَ بِرًّا وَلَا تَقْوَى وَلَا يُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ ، ثُمَّ يَمْتَنِعَ مِنْ فَعْلِهِ ، لِيَبْرَ فِي يَمِينِهِ ، وَلَا يَخْنَثَ فِيهَا ، فَتُهَوَّ عَنْ الْمُضِيِّ فِيهَا . ( المعني ) .

﴿ وَيَشْتَرِطُ إِلَى جِبِ الْكَفَّارَةِ : أَنْ يَكُونَ هَاجِلًا ﴾ .

فلا تجب الكفارة على مجنون ، ومعنى عليه .

فالمجنون لا تنعقد يمينه .

أ- لقوله تعالى ( لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ) .

والمجنون لا يصح عقد اليمين منه ، لأنه لا قصد له معتبر .

ب- ولحديث ( رفع القلم عن ثلاثة : ... عن الصغير حتى يكبر ، وعن المجنون حتى يعقل ) .

ج- ولأن المجنون غير مخاطب ولا مكلف بالأحكام الشرعية .

﴿ بِاللَّغْوِ ﴾ .

فغير البالغ - الصبي - لا تنعقد يمينه .

والصبي لا يخلو من حالين :

أولاً : إن كان غير مميز : فلا عبرة بيمينه .

للحديث السابق ( رفع القلم عن ثلاثة : عن الصغير حتى يبلغ ) .

ب- أن الصبي في أول أحواله عديم التمييز ، فكان كالمجنون ، بل أدنى حالاً منه .

ثانياً : أن يكون مميزاً لكنه لم يبلغ .

فالجمهور أن يمينه غير منعقدة .

للدلالة المتقدمة في عدم انعقاد يمين المجنون .

### ( مختاراً ) .

أي : مختاراً لليمين ، فإن كان مكرهاً فلا تنعقد يمينه .

وهذا مذهب الجمهور .

لقوله ﷺ ( إن الله رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ) رواه ابن ماجه .

( كبرئته هاتماً لليمين ، فلا تنعقد ممن سبق على لسانه بلا قصد كبرئته : لا والله ، وبلى والله ، في

### عرض حديثه ) .

لأنه لا مؤاخذه إلا بقصد ونية ، ولذلك أسقط الله تبارك وتعالى الكفارة في لغو اليمين .

فإذا لم يقصد اليمين فليست منعقدة ، وهي لغو اليمين .

والمراد بها : ما يجري على لسان المتكلم بلا قصد كقول الرجل في معرض كلامه : لا والله لن أذهب ، بلى والله سأذهب ونحو ذلك .

فهذه لا كفارة فيها .

لقوله تعالى ( لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ) .

عَنْ عَائِشَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ) قَالَتْ: هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ. بَلَى وَاللَّهِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ

فلغو اليمين أن يتلفظ بالقسم وهو لا ينوي ولا يريد القسم .

ولغو اليمين : لا كفارة فيها .

قال ابن جزى في ( القوانين الفقهية ) فاللغو لا كفارة فيه بالاتفاق .

قال ابن قدامة : وجهه أن اليمين اللغو لا كفارة فيها في قول أغلب أهل العلم .

وجه ذلك قول الله تعالى ( لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ) .

فَجَعَلَ الْكَفَّارَةَ لِلْيَمِينِ الَّتِي يُؤَاخِذُ بِهَا ، وَنَفَى الْمُؤَاخَذَةَ بِاللَّغْوِ ، فَيَلْزَمُ انْتِفَاءُ الْكَفَّارَةِ ، وَلِأَنَّ الْمُؤَاخَذَةَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهَا إِيحَابُ

الْكَفَّارَةِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهَا حَبُّ فِي الْأَيْمَانِ الَّتِي لَا مَأْتَمُ فِيهَا ، وَإِذَا كَانَتْ الْمُؤَاخَذَةُ إِيحَابَ الْكَفَّارَةِ ، فَقَدْ نَفَاهَا فِي اللَّغْوِ ، فَلَا حَبُّ ، وَلِأَنَّهُ قَوْلُ

مَنْ سَمِعْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُحَالَةً فِي عَصْرِهِمْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَلِأَنَّ قَوْلَ عَائِشَةَ فِي تَفْسِيرِ اللَّغْوِ ، وَبَيَانِ الْأَيْمَانِ الَّتِي فِيهَا

الْكَفَّارَةُ ، خَرَجَ مِنْهَا تَفْسِيرًا لِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَتَفْسِيرُ الصَّحَابِيِّ مَقْبُولٌ .

### ( وكبرئتها على أبي مستقبل ) .

أي : أن من شروط اليمين التي توجب الكفارة: أن تكون على أمر مستقبل .

مثال : كأن يقول : والله لأسافرن غداً ، أو يقول : والله لا أدخل دار فلان .

والدليل :

أ- قوله تعالى ( لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ

أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ) .

فقوله (إِذَا حَلَفْتُمْ ) أي : إذا حصل منكم الحنث بترك ما حلفتكم على فعله ، أو فعل ما حلفتكم على تركه ، فدل على أن اليمين المنعقدة هي التي يحلفها على أمر مستقبل .

ب- وحديث أبي موسى أن النبي ﷺ قال ( ... وَإِنِّي وَاللَّهِ إِن شَاءَ اللَّهُ لَا أُحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا كَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ) متفق عليه .

فالحديث ظاهر في أن اليمين المكفَّرة هي التي تكون على أمر مستقبل .

( **هَإِنِ حَلَفْتَ عَلَى أَمْرٍ مَّا ضَرَّ كَادِبًا هَالِكًا هِيَ الْغُمُوسُ** ) .

أي : إذا حلف الإنسان على أمر ماضٍ ، وهو يعلم كذبه فهو آثم .

وهذه هي اليمين الغموس :

تعريفها : أن يحلف كاذباً عالماً على أمر ماضٍ .

كأن يقول : والله لقد سافرت إلى الرياض ، وهو لم يسافر .

وكأن يقول : والله ما قرأت هذا الكتاب ، وهو قد قرأه .

سميت بذلك :

لأنها تغمس صاحبها في الإثم ثم في النار .

وهي حرام ومن كبائر الذنوب :

أ- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( الْكِبَائِرُ الْإِشْرَافُ بِاللَّهِ وَغُفُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَقَتْلُ النَّفْسِ وَالْيَمِينُ الْغُمُوسُ ) . رواه البخاري

ب- وعن ابن مسعود عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَفْتُطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ هُوَ عَلَيْهِ فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانٌ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : { وَإِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا } الآية ) متفق عليه .

ج- وعن أبي أمامة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَمِينِهِ فَقَدْ أَوجِبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ) . فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ ( وَإِنْ قَضِيًّا مِنْ أَرَاكَ ) متفق عليه .

وقد ذهب بعض العلماء : إلى أن اليمين الغموس هي التي يقطع فيها مال امرئ مسلم للحدثين السابقين .

( **ولا يغفلون عنها** ) .

وهذا قول جمهور العلماء ، أن اليمين الغموس لا كفارة فيها ، وإنما التوبة والاستغفار .

قال ابن قدامة : وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ ؛ ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَنَّبِ ، وَالْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ .

وهذه اليمين تُسَمَّى يَمِينُ الْغُمُوسِ ؛ لِأَنَّهَا تَغْمِسُ صَاحِبَهَا فِي الْإِثْمِ .

وقال القرطبي : اِخْتَلَفَ فِي الْيَمِينِ الْغُمُوسِ هَلْ هِيَ يَمِينٌ مُنْعَقِدَةٌ أَمْ لَا؟ فَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمُهُورُ أَنَّهَا يَمِينٌ مَكْرٌ وَخَدِيعَةٌ وَكَذِبٌ فَلَا تُنْعَقِدُ وَلَا كَفَّارَةٌ فِيهَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هِيَ يَمِينٌ مُنْعَقِدَةٌ، لِأَنَّهَا مُكْتَسَبَةٌ بِالْقَلْبِ، مَعْقُودَةٌ بِخَيْرٍ، مَقْرُونَةٌ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِيهَا الْكَفَّارَةُ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ. ( التفسير ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) اِخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ فِي الْيَمِينِ الْغُمُوسِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

القول الأول : عَدَمُ وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ فِي الْيَمِينِ الْغُمُوسِ .

وَالْيَهُ ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ : الْحَنَفِيَّةُ ، وَالْمَالِكِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ .

القول الثاني : وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ فِي الْيَمِينِ الْغُمُوسِ .

وَالْيَهُ ذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ . ( الموسوعة ) .

واستدل الجمهور بما يلي :

أ-عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ ( كُنَّا نَعُدُّ الذَّنْبَ الَّذِي لَا كَفَّارَةَ لَهُ الْيَمِينَ الْغُمُوسَ ، أَنَّ يَخْلِفَ الرَّجُلُ عَلَى مَالِ أَخِيهِ كَاذِبًا لِيَقْتَطِعَهُ )

وهذا قول صحابي ولا يعلم له مخالف له من الصحابة.

بل نقل محمد بن نصر في اختلاف العلماء ثم ابن المنذر ثم ابن عبد البر اتفاق الصحابة على عدم وجوب الكفارة في اليمين الغموس .

ب -أن الأحاديث التي فيها تحريم اليمين الغموس لم يأت فيها ذكر الكفارة.

جاء في ( فتاوى اللجنة الدائمة ) اليمين الغموس من كبائر الذنوب ، ولا تجدي فيها الكفارة لعظيم إثمها ، ولا تجب فيها الكفارة على الصحيح من قولي العلماء ، وإنما تجب فيها التوبة والاستغفار .

**( الْكَمِثُ بِفَعْلٍ مَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ ، أَوْ تَرَكَ مَا حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ )**

أي : من شروط وجوب الكفارة : الحنث ، وهو : أن يفعل ما حلف على تركه ، أو يترك ما حلف على فعله مختاراً .

مثال : لو أن رجلاً قال : والله لأصومن غداً ، فلما جاء الغد صام ، فإنه لا كفارة عليه لأنه لم يحنث .

**( دَالِغَرًا )**

فلو حنث ناسياً فلا شيء عليه .

كأن يقول : والله لا أسافر إلى مكة ، ثم نسي فسافر إلى مكة ، فإنه لا يحنث ، لكن لا تنحل يمينه بل لا تزال باقية .

**( وَمَنْ هَلَكَ فِي يَمِينٍ مَغْفِرَةٍ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنَثْ )**

أي : إذا حلف الإنسان يميناً تدخلها الكفارة ، ثم استثنى فيها وقال : إن شاء الله ، فإنه حينها لا يحنث لو خالف ما حلف عليه ، فلا تلزمه الكفارة .

مثال : قال : والله لا ألبس هذا الثوب إن شاء الله ، ثم لبسه فليس عليه شيء؛ لأنه قال: إن شاء الله .

ولو قال: والله لألبس هذا الثوب اليوم إن شاء الله ، فغابت الشمس ولم يلبسه ، فليس عليه شيء.

أ-عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ نَبِيُّ اللَّهِ لِأَطْوَقِ اللَّيْلَةِ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِعِلَامٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ أَوْ الْمَلِكُ قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَلَمْ يَقُلْ وَنَسِيَ. فَلَمْ تَأْتِ وَاحِدَةً مِنْ نِسَائِهِ إِلَّا وَاحِدَةٌ جَاءَتْ بِشِقِّ عِلَامٍ ». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. لَمْ يَحْنَثْ وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ ) متفق عليه .

ب- وعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال ( مَنْ خَلِفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ ) رواه أبو داود .

فهذا الحديث يفيد : أن اليمين إذا علقها الحالف بالمشيئة لم يحنث ولم تلزمه كفارة .

قال الترمذي : وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِذَا كَانَ مَوْصُولًا بِالْيَمِينِ فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وقال ابن قدامة : وَإِذَا خَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، فَإِنْ شَاءَ فَعَلَ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْيَمِينِ كَلَامٌ وَجُمْلَةٌ ذَلِكَ أَنَّ الْخَالَفَ إِذَا قَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَعَ يَمِينِهِ ، فَهَذَا يُسَمَّى اسْتِثْنَاءً .

فَإِنَّ ابْنَ عُمَرَ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( مَنْ خَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَقَدْ اسْتَثْنَى ) رواه أبو داود .

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَسْمِيَةِ اسْتِثْنَاءٍ ، وَأَنَّهُ مَتَى اسْتَثْنَى فِي يَمِينِهِ لَمْ يَحْنَثْ فِيهَا ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ (مَنْ خَلَفَ فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنَثْ ) رواه الترمذي.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ( مَنْ خَلَفَ ، فَاسْتَثْنَى فَإِنْ شَاءَ رَجَعَ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ ) وَلَئِنَّهُ مَتَى قَالَ : لَأَفْعَلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ مَتَى شَاءَ اللَّهُ فَعَلَ ، وَمَتَى لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَشَأْ اللَّهُ ذَلِكَ ، فَإِنْ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ . ( المعني ) .

وقال الشوكاني رحمه الله تعالى في شرح هذا الحديث قوله : ( لم يحنث ) فيه دليل على أن التقييد بمشيئة الله مانع من انعقاد اليمين أو يحل انعقادها ، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور .

وقال الشيخ ابن عثيمين : والأفضل لكل حالف أن يعلق يمينه بالمشيئة لأن في ذلك فائدتين :

الأمر الأول : تيسير الأمر كما قال تعالى (وَلَا تَقُولُوا لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا) .

الأمر الثاني : أن الإنسان إذا حنث لم تلزمه الكفارة .

فائدة : شروط الاستثناء :

أولاً : يشترط في الاستثناء أن يكون بلسانه فلو استثنى بقلبه لم ينفعه بالإجماع .

قال ابن قدامة : وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَسْتَثْنِي بِلِسَانِهِ ، وَلَا يَنْفَعُهُ الْإِسْتِثْنَاءُ بِالْقَلْبِ .

في قول عامة أهل العلم ؛ منهم الحسن ، والنخعي ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأبو حنيفة ، وابن المنذر ، ولا تعلم لهم مخالفاً .

أ- لأن النبي ﷺ قال : ( مَنْ حَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ) وَالْقَوْلُ هُوَ التُّطْقُ .

ب- ولأن اليمين لا تنعقد بالنية ، فكذلك الاستثناء . ( المغني ) .

ثانياً : وأن يكون متصل بيمينه حقيقة وحكماً :

حقيقة : والله لا أكلم فلاناً اليوم إن شاء الله [ هذا اتصال حقيقي ] .

حكماً : لو قال والله لا ألبس هذا الثوب - فأخذه عطاس وجلس ربع ساعة وهو يعاطس - فلما هدأ قال: إن شاء الله [ هذا اتصال

حكماً لأنه منعه مانع من اتصال الكلام ] .

قال ابن قدامة : يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا بِالْيَمِينِ ، بِحَيْثُ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا كَلَامٌ أَجَنِي ، وَلَا يَسْكُتُ بَيْنَهُمَا سَكُوتًا يُمَكِّنُهُ الْكَلَامُ فِيهِ ، فَأَمَّا السُّكُوتُ لِانْقِطَاعِ نَفْسِهِ أَوْ صَوْتِهِ ، أَوْ عَمِي ، أَوْ عَارِضٍ ، مِنْ عَطَسَةٍ ، أَوْ شَيْءٍ غَيْرِهَا ، فَلَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَثُبُوتَ حُكْمِهِ .

وبهذا قال مالك ، والشافعي ، والثوري ، وأبو عبيد ، وإسحاق الرأي .

أ- لأن النبي ﷺ قال ( مَنْ حَلَفَ ، فَاسْتَشَى ) وَهَذَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ عَقِيبَهُ .

ب- ولأن الاستثناء من تمام الكلام ، فاعتبر اتصاله به ، كالشروط وجوابه ، وخبر المبتدأ ، والاستثناء بإلا .

ج- ولأن الحالف إذا سكّث ثبت حكم يمينه ، وانعقدت موجبة لحكمها ، وبعد ثبوته لا يمكن دفعه ولا تغييره .

فائدة :

اشتراط بعض العلماء : أن ينوي الاستثناء قبل تمام المستثنى منه .

وهذا مذهب الشافعية والحنابلة .

لكنه قول ضعيف ، والراجح أن هذا ليس بشرط .

وبدل لذلك :

حديث أبي هريرة السابق ( ... قَالَ سَلِمَانُ بْنُ دَاوُدَ نَبِيَّ اللَّهِ لَا طُوفَ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِغَلَامٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ أَوْ الْمَلِكُ قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَلَمْ يَقُلْ وَنَسِيَ . فَلَمْ تَأْتِ وَاحِدَةً مِنْ نِسَائِهِ ... ) .

وجه الدلالة : أن سليمان لم ينو الاستثناء ، ولو استثنى كان دركاً لحاجته ونفعه ذلك ، فدل ذلك على عدم اشتراط النية .

( وَيُسْنَى الْإِسْتِثْنَاءُ فِي الْيَمِينِ إِذَا كَانَ هَيِّئاً ) .

أي : يسن للحالف أن يحنث في اليمين إذا كان حلفه على ترك مندوب أو فعل مكروه .

عن عبد الرحمن بن سبرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَكْفَرْ عَنْ يَمِينِكَ ، وَانْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وفي لفظ للبخاري ( فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ ) .



وَبِ رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ ( فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ، ثُمَّ إِنَّتِ اللَّيْثِي هُوَ خَيْرٌ ) وَإِسْنَادُهَا صَحِيحٌ .

**قال النووي :** في هذه الأحاديث : دلالة على من حلف على فعل شيء أو تركه ، وكان الحنث خيراً من التماسي على اليمين ، استحب له الحنث ، وتلزمه الكفارة وهذا متفق عليه . ( شرح مسلم ) .

والخيرية في الحنث تارة تكون واجبة ، وتارة تكون مستحبة ، فإن كانت خيرية واجبة كان الحنث واجباً ، وإن كانت خيرية تطوع صار الحنث تطوعاً .

**مثال :**

قال : والله لا أصلي اليوم ، فهذا حلف على ترك واجب ، فالحنث واجب .

قال : والله ما أوتر ، هنا الأفضل أن يحنث ، فنقول أوتر وكفر عن يمينك .

**- والمسألة لها [ ٣ ] أحوال :**

**الأولى :** أن يكون الحنث خير ، فإنه يحنث .

للحديث السابق ( فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ، وَائْتِ اللَّيْثِي هُوَ خَيْرٌ ) .

مثال : قال والله لا أدخل دار خالي ، فهنا نقول الأفضل أن يحنث ويدخل دار خاله ويكفر عن يمينه .

**ثانياً :** أن يكون عدم الحنث خير ، فإنه لا يحنث .

**ثالثاً :** أن يتساوى الأمران ، فالأفضل أن لا يحنث .

**( وَمَنْ حَرَّمَ هَالِكَةً - سَيِّئَى زَوْجَتِهِ - مِنْ أَمْعٍ، أَوْ طَعَامٍ، أَوْ لِبَاسٍ، أَوْ شَيْءٍ لَمْ يَحْرَمْ، وَتَلَزَمَهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ إِنْ هَالَكَتْ ) .**

أي : إذا حرم الإنسان على نفسه أمراً حلالاً عليه ، فلا يحرم عليه ، وعليه كفارة يمين إن فعله .

مثال : أن يقول هذا التفاح حرام علي ، أو يقول : حرام علي أن أكل طعامك .

فإذا حرم الرجل على نفسه شيئاً حلالاً ، فحكمه حكم اليمين ، فإن حنث فعليه كفارة يمين .

أ- لقول الله تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ) ثم قال سبحانه : ( قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ) .

فجعل الله تعالى تحريم الحلال يميناً .

ب- وقد نزلت بسبب قول النبي ﷺ لإحدى زوجاته : شربت عسلاً عند زينب بنت جحش، ولن أعود له .

عن عائشة ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ زَيْنَبَ ابْنَةِ جَحْشٍ وَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسْلاً فَتَوَاصَيْتُ أَنَا وَخَفْصَةُ أَنَّ أَيْتَنَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقُلْ إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ أَكُلْتُ مَغَافِيرَ فَدَخَلَ عَلَى إِخْدَاهُمَا فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ : لَا بَلْ شَرِبْتُ عَسْلاً عِنْدَ زَيْنَبَ ابْنَةِ جَحْشٍ وَلَنْ أَعُودَ لَهُ فَتَزَلْتُ { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ } إِلَى { إِنْ تَوَتَّأْتُ إِلَى اللَّهِ } لِعَائِشَةَ وَخَفْصَةَ { وَإِذْ أَسَرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ } لِقَوْلِهِ بَلْ شَرِبْتُ عَسْلاً ) متفق عليه .

ج- عن ابن عباس قال في الحرام : يمين يكفر وقال : ( لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ ) متفق عليه .

د- وقد ثبت عن ابن مسعود ﷺ ( أَنَّهُ جِيءَ عِنْدَهُ بِطَعَامٍ فَتَنَحَّى رَجُلٌ ، فَقَالَ : إِنِّي حَرَّمْتُهُ أَنْ لَا أَكُلَهُ فَقَالَ : إِذَنْ فَكُلْ وَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرُمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَغْتَابُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُغْتَابِينَ ) ( الفتح ) .

هـ- وروى ابن أبي شيبه عن عمر وابن عباس وعائشة وعن جابر بن زيد ، وسعيد بن جبيرة ، وسعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار وعطاء وطاوس ومكحول أنهم قالوا : الحرام يمين .

**وقال ابن قدامة :** إذا قال : هذا حرام علي إن فعلت وفعل ، أو قال : ما أحل الله علي حرام إن فعلت ثم فعل ، فهو محير ، إن شاء ترك ما حرمه على نفسه ، وإن شاء كفر ، وإن قال : هذا الطعام حرام علي فهو كالحلف على تركه . ( المغني ) .

#### فائدة :

قوله ( سوى زوجته ) تقدم الخلاف في تحريم الزوج لزوجته ، وأن فيه خلافاً طويلاً .

#### فصل

( يُخَيِّرُ مَنْ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ بَيْنَ إِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ، أَوْ كَسْوَتِهِمْ ، أَوْ تَحْرِيقِ رَقَبَةٍ ، هَمِّنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَةٍ ) .

كفارة اليمين تتمثل فيما يلي :

إطعام عشرة مساكين أو أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام .

قال تعالى (فَكْفَارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيقُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ) .

فالثلاثة الأولى على التخيير (إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة ) .

فإن لم يجد فإنه ينتقل لصيام ثلاثة أيام ، فلا يجوز أن يصوم وهو قادر على الإطعام أو الكسوة أو العتق .

#### فائدة : ١

كفارة اليمين واجبة إذا حنث الحالف .

لقوله تعالى ( قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ) .

والمراد بالتحلة هي الكفارة قبل الحنث .

ولقوله ﷺ ( ... وكفر عن يمينك ) .

#### فائدة : ٢

وقت وجوبها هو الحنث [ وهو فعل ما حلف على تركه ، أو ترك ما حلف على فعله ] .

#### فائدة : ٣

الصحيح أنه لا يجرى إخراج القيمة في الكفارة ، لقوله تعالى ( فكفارته إطعام عشرة مساكين ... ) .

قال ابن قدامة : لا يُجْزَى في الكفارة إخراج قيمة الطعام ولا الكسوة ، لأن الله ذكر الطعام فلا يحصل التكفير بغيره ، ولأن الله خيّر بين الثلاثة أشياء ولو جاز دفع القيمة لم يكن التخيير منحصراً في هذه الثلاث . ( المغني ) .

#### فائدة : ٤

كيفية الإطعام :

أن يصنع طعاماً ويدعو إليه عشرة مساكين فيعشيهم أو يغديهم ، أو أن يعطي كل واحد بنفسه .

#### فائدة : ٥

يجب استيعاب العشرة ، فلا يجوز أن يعطي خمسة مساكين مرتين ، لأن الله نص على عدد عشرة .

#### فائدة : ٦

لم يرد تحديد كم الإطعام فيرجع فيه إلى العرف .

#### فائدة : ٧

الذي يجرى في الكسوة : قيل : ما يجرى في الصلاة كالقميص أو الإزار والرداء ، وقيل : يرجع فيه إلى العرف لأنه لم يرد تحديده في الشرع وهذا الراجح .

#### فائدة : ٨

يشترط في عتق الرقبة أن تكون مؤمنة لقوله ﷺ ( أعتقها فإنها مؤمنة ) رواه مسلم .

#### فائدة : ٩

يجب التتابع في الصوم ، لقراءة ابن مسعود ( فصيام ثلاثة أيام متتابعة ) .

#### فائدة : ١٠

اختلف أهل العلم رحمهم الله في وجوب أداء الكفارة ، هل هو على الفور أم على التراخي ؟  
جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذهب جمهور العلماء : إلى أنه لا يجوز تأخير كفارة اليمين ، وأنها تجب بالحنت على الفور ؛ لأنه الأصل في الأمر المطلق . وذهب الشافعية : إلى أن كفارة اليمين تجب على التراخي .

#### فائدة : ١١

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله عن رجل حلف على شيء ثم حنث في يمينه ، وصام مع قدرته على الإطعام ، فما الحكم ؟  
هل يجزئه الصيام مع أن الله بدأ بالإطعام وجعل الصيام عند عدم الاستطاعة ، ولو كان غير عالم بالحكم هل يختلف الحكم ؟  
فأجاب :

إذا صام الإنسان في كفارة اليمين وهو قادر على إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، فإن الصوم يكون نافلة ، وعليه أن يأتي بالكفارة ، لكن الصوم لا يضيع ، يكون نافلة له ، وليطعم .  
ولقد اشتهر عند كثير من الناس أن كفارة اليمين هي الصيام ، ولهذا إذا حلف على أخيه وقال: والله أن تفعل كذا ، يقول : لا تجعلني أصوم ثلاثة أيام ، وهذا خطأ ، الإطعام مقدم أو الكسوة أو عتق الرقبة ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعة " انتهى .

**( وهي مخير بين تقديم الكفارة على الحنث وتأخيرها عنه ) .**

أي : من وجب عليه التكفير فهو مخير بين أن يكفر قبل الحنث أو بعده .

وهذه المسألة لها أحوال : ( وقت دفع الكفارة ) .

**أولاً : أن تكون قبل اليمين .**

فهذه لا تجزئ بالإجماع .

**قال النووي :** وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديمها على اليمين .

**وقال ابن قدامة :** فأما التكفير قبل اليمين ، فلا يجوز عند أحد من العلماء ؛ لأنه تقديم للحكم قبل سببه ، فلم يجز ، كتقديم الزكاة قبل ملك النصاب ، وكفارة القتل قبل الجرح .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) لا خلاف بين الفقهاء في عدم جواز التكفير قبل اليمين ؛ لأنه تقديم الحكم قبل سببه ، كتقديم الزكاة قبل ملك النصاب ، وتقدم الصلاة قبل دخول وقتها .

**ثانياً : أن تكون بعد الحلف والحنث .**

فهذه تجزئ اتفاقاً .

**ثالثاً : أن تكون بعد الحلف وقبل الحنث .**

فهذه موضع خلاف ، وجههاير العلماء على جواز ذلك .

لحديث أبي موسى . قال : قال ﷺ ( ... وإني والله إن شاء الله لا أخلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير ) متفق عليه .

وجاء عند أبي داود ( كفر عن يمينك ثم ائت الذي هو خير ) .

وهذا صريح في جواز تقديم الكفارة على الحث ، لأن ثم تفيد الترتيب .

**قال الخطاي :** فيه دليل على جواز تقديم الكفارة على الحنث ، وهو قول أكثر أهل العلم .

**قال النووي :** وَاحْتَلَفُوا فِي جَوَازِهَا بَعْدَ الْيَمِينِ وَقَبْلَ الْحِنْثِ :

فَجَوَّزَهَا مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالْقُورَيْشِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَرْبَعَةٌ عَشَرَ صَحَابِيًّا وَجَمَاعَاتٍ مِنَ التَّابِعِينَ ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ ، لَكِنْ قَالُوا : يُسْتَحَبُّ كَوْنُهَا بَعْدَ الْحِنْثِ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَأَشْهَبُ الْمَالِكِيِّ : لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْكُفَّارَةِ عَلَى الْحِنْثِ بِكُلِّ حَالٍ .

وَدَلِيلُ الْجُمْهُورِ ظَوَاهِرُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، وَالْقِيَّاسُ عَلَى تَعْجِيلِ الرِّكَاعَةِ . ( نووي ) .

**وقال ابن قدامة :** فَأَمَّا كَفَّارَةُ سَائِرِ الْإِيمَانِ ، فَلَيْتَهَا يَجُوزُ قَبْلَ الْحِنْثِ وَبَعْدَهُ ، صَوْمًا كَانَتْ أَوْ غَيْرَهُ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَمَنْ رُوِيَ عَنْهُ جَوَازُ تَقْدِيمِ التَّكْفِيرِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ وَسَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ ، وَمُسْلِمَةُ بْنُ مَخْلَدٍ رضي الله عنه ، وَبِهِ قَالَ الْحُسَيْنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَزَيْدَةُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالْقُورَيْشِيُّ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو حَنِيمَةَ ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ .

أ-لحديث عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَكْفِرْ عَنْ يَمِينِكَ ، ثُمَّ آتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَفِي لَفْظٍ ( وَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ) .

ب- وَلَئِنَّهُ كَفَّرَ بَعْدَ وُجُودِ السَّبَبِ ، فَأَجْزَأُ ، كَمَا لَوْ كَفَّرَ بَعْدَ الْخُرْجِ ، وَقَبْلَ الرَّهْوقِ ، وَالسَّبَبُ هُوَ الْيَمِينُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ( ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ ) وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ ( قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ) . ( المغني ) .

**تنبيه :**

اختلف القائلون بجواز إخراج الكفارة قبل الحنث ، هل الأفضل إخراجها قبله أو بعده على ثلاثة أقوال :

**قيل :** أن التكفير قبل الحنث وبعده سواء في الفضيلة .

وهذا المذهب عند الحنابلة .

لورود النصوص بكل منهما .

**وقيل :** أن الأفضل بعد الحنث .

وهو قول مالك ، والشافعي .

لما فيه من الخروج من الخلاف ، وحصول اليقين ببراءة الذمة .

**وقيل :** أنه قبل الحنث أفضل .

لما فيه من تعجيل النفع للفقراء .

والله أعلم .

**فائدة :**

إذا كرر اليمين فلها أحوال :

**الحالة الأولى :** إذا كرر اليمين على شيء واحد .

كأن يقول : والله لا أكل هذا الخبز ، والله لا أكل هذا الخبز .

فهذه تعتبر يميناً واحدة ولا تجب فيها إلا كفارة واحدة ، وهذا قول أكثر العلماء .

**الحالة الثانية :** تكرار اليمين على أشياء مختلفة .

كأن يقول : والله لا أكل اليوم ، والله لا أشرب اليوم ، والله لا أسافر اليوم .

فهذه إن كفر عن الأولى ثم حنث في الثانية تلزمة كفارة ثانية .

قال ابن قدامة : لا أعلم فيه خلافاً .

فإن لم يكفر عن الثانية ( هذا موضع خلاف ) :

والراجح قول الجمهور : بكل يمين كفارة إن حنث فيها .

قال ابن قدامة : وهو قول أكثر أهل العلم .

**الحالة الثالثة : أن يكون الخلوف عليه متعدد واليمين واحدة .**

كأن يقول : والله لا أكلت ، ولا شربت ، ولا لبست ، فحنث في الجميع .

فهذه تلزمه كفارة واحدة ، لأن اليمين واحدة .

قال ابن قدامة : لا أعلم فيه خلافاً .

**( ويرجع في الإيمان إلى شيء الحالف ) .**

أي : إذا حلف إنسان على أمر ، فإنه يرجع في تحديد الخلوف عليه إلى نية الحالف ، لكن بشرط أن يحتملها اللفظ .

والدليل قوله تعالى ( وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ) .

وقال ﷺ ( إنما الأعمال بالنيات ) متفق عليه .

لكن بشرط أن يحتملها اللفظ، بأن يكون هذا اللفظ يمكن أن يراد به ما نواه الحالف، فإن لم يمكن لم يقبل.

مثال ما يحتمله اللفظ :

والله لا أنام الليلة إلا على فراش لَيْن ، فخرج وذهب ونام في الصحراء على الرمل ، فلما قيل له : كَفَر ، قال : لا أكفر ، لأني نويت

بالفراش الأرض ، فهنا يصح ، لأن اللفظ يحتمله ، قال تعالى (الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا ) والرمل لين ، فلا شيء عليه .

مثال آخر : قال : والله لأبيتنَّ البيلة على وتد ، فذهب إلى جبل وبات عليه ، فقلنا له : كَفَر ، فقال : لقد بت على الوتد ، وقد أردت

بالوتد الجبل ، فهنا لا شيء عليه لأن اللفظ يحتمله .

ومثله : لو نوى بالسقف السماء ونحو ذلك، قدمت نيته على عموم لفظه . لو حلف ألا ينام إلا تحت سقف، ثم خرج إلى البر ووضع

فراشه ونام ، وليس فوقه إلا السماء ، فقليل له : عليك أن تكفر ، لأنك لم تنم تحت سقف ، فقال : أردت السماء ، فهذا يصح لقوله

تعالى (وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا) .

● أما إذا كان اللفظ لا يحتمله فلا يقبل :

مثال : قال : والله لا أشتري اليوم خبزاً، فذهب واشترى خبزاً، فقليل له: كفر عن يمينك، فقال : لا، لأني أردت بقولي: والله لا أشتري اليوم

خبزاً، يعني والله لا أكلم فلاناً، فهذا لا يصح، لأن اللفظ لا يحتمله.

**( ثم إلى السبب الذي هيئ اليمين ) .**

أي : فإن عذمت النية يرجع إلى سبب اليمين وما هيئها ، فتحمل اليمين عليه .

مثال : قيل لرجل : إن ابنك يصاحب الأشرار ، فقال : والله لا أكلمه ما حييت ، فجاءه شخص وقال : إن ابنك يصاحب الأخيار

وليس الأشرار ، فكلمه أبوه ، فليس على الوالد كفارة ، لأنه عندما حلف ، كان سبب اليمين ، من أجل أن ابنه يصاحب الأشرار ، فلما

ظهر أنه يصاحب الأخيار علم أنه لم يكن قصده الحلف المطلق ، وإنما الحلف المقيد ولم يتحقق هذا الشرط ، فكأنه قال : إن كان ابني

مصاحباً للأشرار فلا أكلمه ، وهو وإن لم يقل هذا الشرط بلفظه فهو مضمر له في نفسه .

مثال آخر : قال والله لا أكلم زيدا لشربه الخمر ، فكلمه وقد تركه ، لم يحنث ، لدلالة الحال على أن المراد ما دام على ذلك ، وقد انقطع

ذلك .

**( ثم إلى التمهين ) .**

أي إذا عدم السبب فإننا نرجع إلى التعمين، فإذا قصد عين الشيء الخلوف عليه [قصد ذاته] فإننا نرجع إلى ذلك .

فإذا حلف ألا يأكل من لحم هذه السخلة ثم إن السخلة أصبحت شاة فلا يأكل من لحمها ، لأنها نفس العين التي حلف عليها

وكذلك لو قال : والله لا ألبس هذا الثوب ، ثم إن هذا الثوب شقق وأصبح سراويل ، فإنه لا يلبسه ، لأنه عيّن الثوب .

إلا إذا نوى أنه ما دام على تلك الصفة فهو نيته كما سبق : أن النية هي المرجع الأول، فلو قال، أنا قلت : والله لا ألبس هذا القميص،

ولم أقصد عين القميص لكن قصدي صفته، أي : لا ألبسه ما دام قميصاً، فشققه وجعله سراويل، فلا يحنت .

( ومن تناول في يمينه فله التأويل إلا يكون ظالماً فلا ينفعه التأويل ) .

التأويل في اليمين : أن يقصد بكلامه شيئاً محتملاً يخالف ظاهر اللفظ .

كأن يقول : والله إنه أخي ، ويريد أخوة الإسلام ، أو يقول ، والله فلان ما هو بموجود ، يريد محلاً معيناً .

وحكم هذا التأويل : لا بأس به في اليمين إلا يكون ظالماً فلا ينفعه .

وقد قسم العلماء التأويل في اليمين إلى ثلاثة أقسام :

قال ابن قدامة : وإذا حلف ، فتأول في يمينه ، فله تأويله إذا كان مظلوماً .

وإن كان ظالماً ، لم ينفعه تأويله .

لما روي عن النبي ﷺ أنه قال ( يمينك على ما يصدقك به صاحبك ) معنى التأويل ، أن يقصد بكلامه محتملاً يخالف ظاهره ، نحو أن

يخلف إنّه أخي ، يقصد أخوة الإسلام ، أو المشابيهة .

ولا يخلو حال الخالف المتأول ، من ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون مظلوماً ، مثل من يستخلفه ظالم على شيء ، لو صدقه لظلمه ، أو ظلم غيره ، أو نال مسلماً منه ضرر .

فهذا له تأويله .

وقد روى أبو داود ، بإسناده عن سويد بن حنظلة ، قال ( خرجنا نريد رسول الله ﷺ ومعنا وائل بن حجر ، فأخذوه عدو له ، فتخرج القوم أن

يخلفوا ، فحلفت أنه أخي ، فحلى سبيله ، فأتينا رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال : أنت أبرئهم وأصدقهم ، المسلم أخو المسلم ) .

وقال النبي ﷺ ( إن في المعارض لمنذوحة عن الكذب ) يعني سعة المعارض التي يوهم بها السامع غير ما عناه .

قال محمد بن سيرين : الكلام أوسع من أن يكذب طريف يعني لا يحتاج أن يكذب ؛ لكثرة المعارض ، وخص الطريف بذلك ؛ يعني به

الكيس القطن ، فإنه يغط للتأويل ، فلا حاجة به إلى الكذب .

الحال الثاني : أن يكون الخالف ظالماً ، كالذي يستخلفه الحاكم على حق عنده .

فهذا ينصرف يمينه إلى ظاهر اللفظ الذي عناه المستخلف ، ولا ينفع الخالف تأويله .

ويجدا قال الشافعي ، ولا نعلم فيه مخالفاً .

فإن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ( يمينك على ما يصدقك به صاحبك ) رواه مسلم ، وأبو داود .

وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ( اليمين على نية المستخلف ) رواه مسلم .

وقالت عائشة : اليمين على ما وقع للمخلوب له .

ولأنه لو ساء التأويل ، لبطل المعنى المبتغى باليمين ، إذ مقصودها تخويف الخالف ليرتدع عن الجحود ، خوفاً من عاقبة اليمين الكاذبة ،

فمضى ساء التأويل له ، انتفى ذلك ، وصار التأويل وسيلة إلى جحد الحقوقي ، ولا نعلم في هذا خلافاً .

الحال الثالث : لم يكن ظالماً ولا مظلوماً ، فظاهر كلام أحمد ، أن له تأويله . ( المغني ) .

## باب الكسور

تعريفه : لغة : الإيجاب .

واصطلاحاً : إلزام المكلف نفسه شيئاً يملكه غير محال .

قوله ( شيئاً يملكه ) فإن نذر شيئاً لا يملكه لا يلزمه الوفاء به .

لحديث عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال ( لا وفاء بنذر في معصية الله ، ولا فيما لا يملك العبد ) .

ولحديث ثابت بن الضحاك : أنه ﷺ قال ( لا وفاء لنذر في معصية الله ، ولا في قطيعة رحم ، ولا فيما لا يملك ابن آدم ) رواه أبو

داود .

(وهي منهي عنه).

أي : أن النذر وردت أحاديث في النهي عنه .

عَنِ ابْنِ عُمَرَ . قَالَ ( نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ قَالَ إِنَّهُ لَا يَزِدُّ شَيْئًا وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ ) ق .

وفي رواية ( النَّذْرُ لَا يُقَدِّمُ شَيْئًا وَلَا يُؤَخِّرُهُ ) .

وفي رواية ( إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ ) .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا تَنْذَرُوا فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ ) م .

قال النووي : وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ ( يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ ) فَمَعْنَاهُ : أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِهَذِهِ الْفُرْجَةِ تَطَوُّعًا مَحْضًا مُبْتَدَأً وَإِنَّمَا يَأْتِي بِهَا فِي مُقَابَلَةِ شِفَاءِ الْمَرِيضِ وَغَيْرِهِ بِمَا تَعَلَّقَ النَّذْرُ عَلَيْهِ . ( شرح مسلم ) .

– الحكمة من النهي عن النذر :

أولاً : أن النذر لم تتمحض فيه نية التقرب إلى الله تعالى، بل سلك الناذر فيه سبيل المعاوضات .

مثل : إن نجحت في الاختبار فسأصوم كذا، فهو لن يصوم ذلك الصيام إلا بتحقيق النجاح فإن لم ينجح فلن يصوم ذلك الصوم، وهذا من عمل البخلاء ، كما قال ﷺ ( إنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل ) .

ثانياً : أن الناذر يتوهم أنه إن نذر ربما حصل له ما علق النذر عليه، وهذا وهم جاء الشرع بإبطاله .

فيظن أن الله تعالى يفعل ذلك الغرض لأجل النذر وإذا لم ينذر لا يحققه سبحانه له، وهذا باطل، فكأن الناذر غير واثق بالله عز وجل، بحيث يعتقد أن الله لا يعطيه الشفاء إلا إذا أعطاه مقابله؛ ولهذا إذا أيس بعض الناس من الشفاء ذهبوا ينذرون! وفي هذا سوء ظن بالله عز وجل .

ثالثاً : أن النذر لا يقدم ولا يؤخر شيئاً من قضاء الله وقدره .

فلا يقع به ما لم يكن في قضاء الله وقدره أنه سيقع، ولا يدفع به ما كان واقعاً ، ولهذا في الحديث (النَّذْرُ لَا يُقَدِّمُ شَيْئًا وَلَا يُؤَخِّرُهُ ) .

رابعاً : أن الشرع لم يمدح عقد النذر، وإنما مدح الموفين به .

وفرق بين الأمرين ، فمن وفى بنذره مدح شرعاً ؛ لأنه أدى ما وجب عليه، ولكنه لا يمدح لإيجابه ذلك الواجب على نفسه .

خامساً : أن النذر إلزام للإنسان بما جعله الله في حل منه .

وفي ذلك زيادة تكليف على نفسه ، ففيه زيادة واجبات على المرء قد لا يتمكن من القيام بها أو يتساهل فيها فيكون مذموماً عند الله .

سادساً : أن الغالب أن الذي ينذر يندم .

وتجده يسأل العلماء ميمناً وشمالاً يريد الخلاص مما نذر لثقله ومشقته عليه .

سابعاً : أن النذر لو كان مستحباً لفعله رسول الله ﷺ وأصحابه . ( مقال في موقع الألوكة ) .

قال النووي : قَالَ الْمَازِرِيُّ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ النَّهْيِ عَنْ كَوْنِ النَّذْرِ تَصِيرُ مُلْتَزِمًا لَهُ ، فَيَأْتِي بِهِ تَكَلُّفًا بَعْدَ نَشَاطٍ ، قَالَ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُهُ كَوْنُهُ يَأْتِي بِالْفُرْجَةِ الَّتِي التَزَمَهَا فِي نَذْرِهِ عَلَى صُورَةِ الْمُعَاوَضَةِ لِلْأَمْرِ الَّذِي طَلَبَهُ فَيَنْقُصُ أَجْرَهُ ، وَشَأْنُ الْعِبَادَةِ أَنْ تَكُونَ مُتَمَحِّضَةً لِلَّهِ تَعَالَى ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض : وَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّهْيَ لِكُونِهِ قَدْ يَطُنُّ بَعْضُ الْجَهْلَةِ أَنَّ النَّذْرَ يَزِدُّ الْقَدَرَ ، وَيَمْنَعُ مِنْ حُصُولِ الْمُقَدَّرِ فَتَهَيَّ عَنْهُ خَوْفًا مِنْ جَاهِلٍ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ ، وَسَبَّاقُ الْحَدِيثِ يُؤَيِّدُ هَذَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( شرح مسلم ) .

– وقد اختلف العلماء في حكم النذر على أقوال :

القول الأول : أنه حرام .

للأحاديث السابقة .

القول الثاني : أنه مكروه .

وهذا قول أكثر العلماء .

للأحاديث السابقة في النهي عنه، قالوا : والصارف عن التحريم أن الله أثنى على الموفين فقال (يوفون بالنذر).

**القول الثالث :** أنه مستحب ، والذي ورد النهي عنه هو نذر المجازاة .

ونذر المجازاة هو: أن يعلق فعل الطاعة على وجود النعمة أو دفع النعمة كما لو قال: إن شفى الله مريضى فله علي أن أصوم شهراً، قالوا:

هذا هو المنهي عنه، أما ماعدا ذلك كما لو قال: لله علي أن أصوم شهراً، فهذا مستحب .

**واختار هذا القول النووي .**

**فائدة :**

عقوبة من لم يف بالنذر :

**أولاً :** أن الشرع جاء بدمه ، وبين أنهم سيأتون بعد خير القرون.

عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ قَالَ عِمْرَانُ فَمَا أَذْرِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ قَوْلِهِ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَهُمْ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيُحْثُونَ وَلَا يُؤْتَمَتُونَ، وَيَنْذِرُونَ وَلَا يَفُونَ، وَيُظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ). متفق عليه

**ثانياً :** ويخشى إذا لم يفعله أن يعاقبه الله تعالى بالتفاق في قلبه .

قال تعالى : ( فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ جَحَلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ \* فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي فُلُوهِمْ إِلَى يَوْمٍ يُلْقَوْنَ إِلَى مَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ \* وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَكُمْ لَكُمْ أَنْ تَأْتِيَهُمْ فُلُوقُهُمْ فَلَمَّا جَاءَهُمْ قَالُوا إِنَّ هَذِهِ فُلُوقُهُمْ فَلَمَّا غَشَّتْهُمُ فُلُوقُهَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ قَالُوا هَذِهِ فُلُوقُهُمْ فَلَمَّا غَشَّتْهُمُ فُلُوقُهَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ قَالُوا هَذِهِ فُلُوقُهُمْ فَلَمَّا غَشَّتْهُمُ فُلُوقُهَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ قَالُوا هَذِهِ فُلُوقُهُمْ )

**« ولا ينصحكم إلا بالتعويل » .**

أي : أن النذر لا ينعقد إلا بالتلفظ به .

**قال النووي ( الصحيح بالاتفاق أنه لا يصح إلا بالقول ، ولا تنفع النية وحدها ، وليس له صفة معينة ، بل كل ما دل على النذر فهو**

**نذر مثل : لله علي عهد ... ، والله علي نذر ... ) .**

وقال في ( **الإنصاف** ) ولا يصح (النذر) إلا بالقول ، فإن نواه من غير قول : لم يصح، بلا نزاع . انتهى .

فلو نذر بقلبه فهذا لا عبرة به ، ولو نوى إن شفى الله مريضه أن يصوم شهراً ، فلا يلزمه شيء ما دام أنه لم يتلفظ به .

**( من مكالمات مختار ) .**

أي : أن النذر لا يصح إلا من بالغ عاقل مختار .

لقوله ﷺ ( رفع القلم عن ثلاثة .. وذكر : الصبي حتى يبلغ ، والمجنون حتى يفيق ) .

**فائدة :**

يصح النذر من الكافر .

لحديث عمر قال : ( قلت يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، قال : فأوف بنذرك ) متفق عليه .

فإن وفى به حال كفره برئت ذمته ، وإن لم يف به لزمه أن يوفي به بعد إسلامه .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يشترط إسلام الناذر .

جاء في ( **الموسوعة الفقهية** ) فَيُشْتَرَطُ إِسْلَامُ النَّاذِرِ ، لِأَنَّ النَّذْرَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قُرْبَةً ، وَفِعْلُ الْكَافِرِ لَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ قُرْبَةً . وَهَذَا مَذْهَبُ الْحَنْبَلِيِّ وَالْمَالِكِيِّ وَظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ .

وَيَصِحُّ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ . قَالَ صَاحِبُ كَشَافِ الْقَنَاعِ : وَيَصِحُّ النَّذْرُ مِنْ كَافِرٍ وَلَوْ بِعِبَادَةٍ ، لِحَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنْ كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَوْفِ بِنَذْرِكَ . ( الموسوعة ) .

**فائدة :**

جاء في ( **الموسوعة الفقهية** ) وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِي أَنَّ مَنْ نَذَرَ فَصَرَّحَ فِي صِبْغَتِهِ اللَّفْظِيَّةِ أَوْ الْكِتَابِيَّةِ بِالْفِعْلِ ( النَّذْرُ ) أَنَّهُ يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ بِحَذَرِ الصِّبْغَةِ ، وَيَلْزَمُهُ مَا نَذَرَ .



وَأَمَّا الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ فِي صِيغَةِ النَّذْرِ إِذَا خَلَّتْ مِنْ لَفْظِ ( النَّذْرِ ) كَمَنْ قَالَ : لِلَّهِ عَلَيَّ كَذَا ، وَلَمْ يَقُلْ نَذْرًا ، وَعَمَّا إِذَا كَانَ يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ وَيَلْزُمُهُ مَا نَذَرَ أَمْ لَا ؟ عَلَى إِتِّحَاهَيْنِ :

**الِإِتِّجَاهُ الْأَوَّلُ :** يَرَى أَصْحَابُهُ أَنَّ النَّذَرَ يَنْعَقِدُ وَيَلْزَمُ النَّاذِرَ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ فِي صِيغَتِهِ بِلَفْظِ النَّذْرِ ، إِذَا أَتَى بِصِيغَةٍ تُفِيدُ التَّزَامَةَ بِذَلِكَ .

رَوَى هَذَا عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذْ قَالَ فِي رَجُلٍ قَالَ : عَلَيَّ الْمَشْيُ إِلَى الْكَعْبَةِ لِلَّهِ . هَذَا نَذْرٌ فَلْيَمْشِ .

وَقَالَ يُمْنُ قَوْلِهِ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَيَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيُّ .

وَالْيَهُ دَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ ، وَحَكَاهُ ابْنُ قُدَامَةَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ .

وَقَالَ أَصْحَابُ هَذَا الْإِتِّجَاهِ : إِنَّ عَدَمَ ذِكْرِ لَفْظِ النَّذْرِ فِي الصِّيغَةِ لَا يُؤَيِّزُ فِي لُزُومِ النَّذْرِ إِذَا كَانَ الْمُقْصُودُ بِالْأَقَاوِيلِ الَّتِي تَخْرُجُهَا تَخْرِجُ النَّذْرِ النَّذْرَ ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ فِيهَا بِلَفْظِ النَّذْرِ .

وَقَالُوا كَذَلِكَ : إِنَّ مَنْ قَالَ : لِلَّهِ عَلَيَّ كَذَا وَلَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ النَّذْرِ ، فَإِنَّ لَفْظَةَ " عَلَيَّ " فِي هَذِهِ الصِّيغَةِ لِلِإِجَابِ عَلَى نَفْسِهِ ، فَإِذَا قَالَ عَلَيَّ الْمَشْيُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَقَدْ أُوجِبَ عَلَى نَفْسِهِ ذَلِكَ ، فَكَرِمَهُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : هُوَ عَلَيَّ نَذْرٌ .

**الِإِتِّجَاهُ الثَّانِي :** يَرَى مَنْ دَهَبَ إِلَيْهِ أَنَّ النَّذَرَ لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا إِذَا صَرَّحَ فِي صِيغَتِهِ بِلَفْظِ النَّذْرِ وَهُوَ قَوْلُ آخِرِ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ .

وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُ هَذَا الْإِتِّجَاهِ بِالْمَعْفُولِ فَقَالُوا : إِنَّ النَّذَرَ إِخْبَارٌ بِوُجُوبِ شَيْءٍ لَمْ يُوجِبْهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّاذِرِ إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ بِجَهَةِ الْوُجُوبِ . ( الموسوعة ) .

**« وَالصَّيْحُ مِنْهُ خَمْسَةُ أَهْسَامٍ ، لَلْمُطْلَقِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ عَلَيَّ ذَنْبٌ ، وَلَمْ يُسَمِّ شَيْئًا فَيَلْزَمُهُ كَهَارَةٌ يَمِينٌ » .**

هذا النوع الأول من أنواع النذر : النذر المطلق .

فلو نذر المسلم نذراً ولم يسم المنذور بل تركه مطلقاً من غير تسمية أو تعيين كأن يقول : عليّ نذر إن شفى الله مرضي ولم يُسم شيئاً كان عليه كفارة يمين .

لحديث عُثْمَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وَرَأَى الْإِسْلَامِيُّ فِيهِ ( إِذَا لَمْ يُسَمَّ ) وَصَحَّحَهُ .

وَلَأَبِي دَاوُدَ : مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً ( مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ) وَاسْتَنَادَهُ صَحِيحٌ ، إِلَّا أَنَّ الْخَطَّاطَ رَجَحُوا وَقَفُّهُ .

**قال النووي** في ما معنى حديث ( كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ) اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْفُرَادِ بِهِ ، فَحَمَلَهُ جُمْهُورُ أَصْحَابِنَا عَلَى نَذْرِ اللَّجَاجِ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ إِنْسَانٌ يُرِيدُ الْإِفْتِنَاعَ مِنْ كَلَامٍ زَيْدٍ مَثَلًا : إِنْ كَلَمْتُ زَيْدًا مَثَلًا فَلِلَّهِ عَلَيَّ حَجَّةٌ أَوْ غَيْرَهَا ، فَيُكَلِّمُهُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ وَبَيْنَ مَا لَزَمَهُ ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي مَذْهَبِنَا .

وَحَمَلَهُ مَالِكٌ وَكَثِيرُونَ أَوْ الْأَكْثَرُونَ عَلَى النَّذْرِ الْمُطْلَقِ ، كَقَوْلِهِ : عَلَيَّ نَذْرٌ .

وَحَمَلَهُ أَحْمَدُ وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا عَلَى نَذْرِ الْمَعْصِيَةِ ، كَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَشْرَبَ الْخَمْرَ .

وَحَمَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ فُقَهَاءِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ عَلَى جَمِيعِ أَنْوَاعِ النَّذْرِ ، وَقَالُوا : هُوَ مُحَرَّرٌ فِي جَمِيعِ النُّذُورَاتِ بَيْنَ الْوَفَاءِ بِمَا لَزِمَ ، وَبَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( شرح مسلم ) .

**وقال الشوكاني :** والظاهر اختصاص الحديث بالنذر الذي لم يسم لأن حمل المطلق على المقيد واجب .

**قال ابن قدامة :** النَّذْرُ الْمُبْهَمُ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : لِلَّهِ عَلَيَّ نَذْرٌ .

فَهَذَا يَحِبُّ بِهِ الْكَفَّارَةُ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ .

وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَالْقَاسِمُ ، وَسَلَامٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَعَكْرِمَةُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ .

وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا إِلَّا الشَّافِعِيَّ ، قَالَ لَا يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ ، وَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ مِنَ النَّذْرِ مَا لَا كَفَّارَةَ فِيهِ .  
أ- وَلَنَا ، مَا رَوَى عُثْبَةُ بْنُ غَامِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ .  
ب- وَلَائُهُ نَصٌّ ، وَهَذَا قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، وَلَا نَعْرِفُ لَهُمْ فِي عَصَرِهِمْ مُخَالَفًا ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا .

#### ( الثَّانِي : نَذَرُ الطَّاعَةِ ، يَجِبُ الْإِطَاعَةُ بِهِ ) .

هذا النوع الثاني من أنواع النذر : نذر الطاعة .

فهذا يجب الوفاء به ، سواء كان مطلقاً أو معلقاً .

مثال المطلق : لله علي أن أصلي ركعتين .

مثال المعلق : إن شفى الله مريضى فلهه علي نذر أن أصوم شهر .

عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ ) رواه البخاري .

قال ابن قدامة : ... نَذَرُ طَاعَةٍ وَتَبَرُّرٌ .

فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ ؛ لِلْإِيتِنِ وَالْحَبَرَيْنِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ .

أَحَدُهَا : النِّزَامُ طَاعَةً فِي مُقَابَلَةِ نِعْمَةٍ اسْتَجْلَبَهَا ، أَوْ نِعْمَةٍ اسْتَدْفَعَهَا ، كَقَوْلِهِ : إِنْ شَفَانِي اللَّهُ ، فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ شَهْرٍ .

فَتَكُونُ الطَّاعَةُ الْمُنْتَزَعَةُ بِمَا لَهُ أَصْلٌ فِي الْوُجُوبِ بِالشَّرْعِ ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْحَجِّ .

فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ ، بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

النَّوْعُ الثَّانِي : النِّزَامُ طَاعَةً مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، كَقَوْلِهِ ابْتِدَاءً : لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ شَهْرٍ .

فَيَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ فِي قَوْلٍ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ .

النَّوْعُ الثَّالِثُ : نَذَرُ طَاعَةٍ لَا أَصْلَ لَهَا فِي الْوُجُوبِ ، كَالِاغْتِكَافِ وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ .

فَيَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ فَرَعٌ عَلَى الْمَشْرُوعِ . ( المغني ) .

فائدة :

من شق عليه وعجز عن الاستمرار في النذر الواجب ، فعليه أن يكفر كفارة يمين .

لحديث ابن عباسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيعُهُ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا أَطَافَهُ ، فَلَيْفٍ بِهِ ) رواه أبو داود .

قال الحافظ ابن حجر : رواه ثقات ، لكن أخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً ، وهو أشبه .

قال ابن قدامة : وجملته أن من نذر طاعة لا يطيقها ، أو كان قادراً عليها فعجز عنها : فعليه كفارة يمين .

وقال الشوكاني : النذور المسماة إن كانت طاعة ، فإن كانت غير مقدورة ففيها كفارة يمين وإن كانت مقدورة وجب الوفاء بها . سواء كانت

متعلقة بالبدن ، أو بالمال .

فائدة :

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) وَقَدْ ذَهَبَ الْحَنَفِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْقُرْبَةِ الْمُنْدُورَةِ أَنْ لَا تَكُونَ وَاجِبَةً عَلَى الْإِنْسَانِ

ابْتِدَاءً ، كَالصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ وَصَوْمِ رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ النِّزَامُ ، وَلَا يَصِحُّ النِّزَامُ مَا هُوَ لَارِمٌ لَهُ .

#### ( الثَّالِثُ : نَذَرُ الْمَعْصِيَةِ كَشَرْبِ خَمْرٍ ، وَصَوْمِ يَوْمٍ الْاَحْيَضِ ، فَلاَ يَجِزُ الْإِطَاعَةُ بِهِ وَيُكْفَرُ ) .

هذا النوع الثالث من أنواع النذر : نذر المعصية .

فهذا لا يجوز الوفاء به ، وعليه كفارة يمين .

مثال : رجل قال : لعن حدث كذا وكذا فله علي نذر أن أشرب الخمر ، فهذا لا يجوز أن يشرب الخمر .

لحديث عائشة السابق ( ... وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُعْصِيَهُ فَلَا يُعْصِيهِ ) .

- وعليه كفارة يمين .

وهذا المذهب .

لحديث عائشة قالت : قال ﷺ ( لا نذر في معصية الله وكفارته كفارة يمين ) رواه أبو داود ، واحتج به أحمد وكذا إسحاق وصححه الطحاوي .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا كفارة عليه .

وهذا قول جماهير العلماء .

لحديث عائشة - السابق - ( .. ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه ) قالوا : لو كانت الكفارة واجبة لذكرها النبي ﷺ ، فدل ذلك على عدم

وجوبها .

قال الشنقيطي : ... فَدَهَبَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ ... وَاحْتَجَّ مَنْ قَالَ : بِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ كَفَّارَةٌ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْوَارِدَةِ بِأَنَّهُ

: « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ » ، وَنَفَى نَذَرَ الْمَعْصِيَةِ مُطْلَقًا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ أَثَرِهِ ، فَإِذَا انْتَفَى النَّذَرُ مِنْ أَصْلِهِ انْتَفَتْ كَفَّارَتُهُ ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ يَنْتَفِي

بِانْتِفَاءِ الْمُتَّبِعِ .

قَالُوا : وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِنَ الْكَفَّارَةِ .

قَالُوا : وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ بِأَنَّهُ ( لَا نَذَرَ إِلَّا فِيمَا ابْتُغِيَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ ) .

وَفِي لَفْظٍ عِنْدَ أَحْمَدَ : « إِنَّمَا النَّذَرُ مَا ابْتُغِيَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ » ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ . وَفِي إِسْنَادِهِ مُنَاقَشَاتٌ

تَرَكَّنَاهَا خِصَاصًا ( أضواء البيان ) .

والراجح القول الأول .

( **الأربعون : نذرُ المباح ، كالبسِ ثيابه ، وارتدب دابته ، فخير بين هاتين ، وكفارة يمين** ) .

هذا النوع الرابع من أنواع النذر : نذر المباح .

فهذا حكمه أنه يخر بين فعله وبين كفارة يمين .

كأن يقول الرجل : لله علي نذر أن ألبس هذا الثوب .

فهنا يخر بين فعله وبين كفارة اليمين .

فنقول هو بالخيار : إن شئت البس الثوب وإن شئت كفر .

فائدة :

وقد ذهب بعض العلماء : إلى أن نذر المباح لا ينعقد ولا تجب فيه كفارة .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) نَذَرُ الْمُبَاحِ : هُوَ نَذَرٌ مَا لَمْ يَرَدْ فِيهِ تَرْغِيبٌ مِنْ قِبَلِ الشَّارِعِ ، كَالْأَمَلِ وَالشُّرْبِ وَتُكُوبِ الدَّابَّةِ وَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ

وَالنُّوْمِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي انْعِقَادِ هَذَا النَّذَرِ وَصِحَّةِ الْإِثْرَامِ بِالْمُبَاحَاتِ وَحُكْمِ الْوَفَاءِ بِالنَّذَرِ بِمَا إِنْ قِيلَ بِانْعِقَادِهِ وَصِحَّتِهِ ، وَذَلِكَ عَلَى اِجْتَاهَيْنِ

:

الِاتِّجَاهُ الْأَوَّلُ : يَرَى أَصْحَابُهُ أَنَّ مَنْ نَذَرَ مُبَاحًا فَلَا يَنْعَقِدُ نَذَرُهُ بِهِ ، وَلَا يَصِحُّ الْإِثْرَامُ بِالنَّذَرِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ بِالْأَوَّلَى ، وَإِلَى هَذَا

ذَهَبَ الْحَنَفِيُّ وَبَعْضُ الْمَالِكِيِّ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ .

وَاسْتَدَلُّوا عَلَى عَدَمِ انْعِقَادِ هَذَا النَّذَرِ وَعَدَمِ صِحَّتِهِ :

بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ( بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِذْ هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ، فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا : هَذَا أَبُو إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَتَعَدَّ وَلَا

يَسْتَظِلَّ وَلَا يَتَكَلَّمَ وَيَصُومُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مُرَّةً فَلَيْتَكُمْ وَلَيْسْتَظِلَّ وَلَيْتَكُمْ صَوْمُهُ ) .

وَيَحْدِيثُ ( لَا نَذَرَ إِلَّا فِيمَا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ ) .

وَيَحْدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ ( نَذَرْتُ امْرَأَةً أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ، فَسُئِلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ لَعَنِي عَنْ مَشْيِهَا ، مُرُوهَا فَلَتَزَكُبَ ) .

وَيَحْدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يُهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ فَقَالَ : مَا بَالُ هَذَا ؟ قَالُوا : نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ . قَالَ : إِنَّ اللَّهَ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَعَنِي ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ ) .

فَقَدْ أَفَادَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ أَنَّهُ لَا يُنْعَقُ نَذَرٌ لَا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ ، وَنَذَرُ الْمَشْيِ أَوْ الْوُقُوفِ أَوْ تَرْكِ الْإِسْتِظْلَالِ أَوْ الْكَلَامِ لَيْسَ نَذَرًا فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُهُ شُبْحَانَهُ ، وَمِثْلُ هَذَا النَّذَرِ لَا يُنْعَقُ ، وَلَا يَصِحُّ التَّزَامُ هَذِهِ الْأُمُورِ بِالنَّذَرِ ، وَهَذَا أَمْرٌ مَنْ نَذَرَ الْقِيَامَ بِالْفِعْودِ ، وَمَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ بِالْجُكُوبِ ، وَمَنْ نَذَرَ تَرْكَ الْإِسْتِظْلَالِ بِأَنْ يَسْتِظِلَّ ، وَمَنْ تَرَكَ الْكَلَامَ بِأَنْ يَتَكَلَّمَ ، وَهَذَا مِنْهُ ﷺ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ انْعِقَادِ النَّذَرِ بِذَلِكَ .

وَاسْتَدَلُّوا بِمَا رَوَى عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَارِثٍ ( أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه أَمَرَ امْرَأَةً نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ سَاكِتَةً بِأَنْ تَتَكَلَّمَ ) .

وَقَالُوا : إِنَّ الْمُبَاحَ لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ فُرْبَةٌ لِاسْتِثْنَاءِ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ التَّزَامُ بِالنَّذَرِ .

الْإِتِّجَاهُ الثَّانِي : بَرَى مَنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَنَّ مَنْ نَذَرَ مُبَاحًا فَتَنَذَرُهُ مُنْعَقِدٌ وَصَحِيحٌ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، بَلْ يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّارِكِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ .

وَاسْتَدَلَّ هَؤُلَاءِ عَلَى ذَلِكَ بِأَحَادِيثَ :

مِنْهَا مَا وَرَدَ عَنْ بُرَيْدَةَ بِنِ الْحَصْبِيِّ قَالَ ( خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ مِنْهَا جَاءَتْ جَارِيَّةٌ سَوْدَاءُ . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ أَنْ رَدَّكَ اللَّهُ صَالِحًا أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالْذُّفِّ وَأَتَعَنَّى . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنْ كُنْتَ نَذَرْتَ فَاضْرِبِي وَإِلَّا فَلَا ، فَجَعَلَتْ تَضْرِبُ ) .

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ : أَنَّ هَذِهِ الْجَارِيَةَ قَدِ التَزَمَتْ بِمَقْتَضَى هَذَا النَّذَرِ أَنْ تَضْرِبَ بِالذُّفِّ ، وَأَنْ تُعَنِّي بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ ، إِنْ رَدَّ اللَّهُ سَالِمًا مِنْ الْعَرُو ، وَالضَّرْبُ بِالذُّفِّ وَالْعَنَاءُ عِنْدَ قُدُومِ الْعَاقِبِ أَبَاحُهُ الْفُقَهَاءُ ، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا التَزَمَتْهُ بِالنَّذَرِ ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ نَذَرَ الْمُبَاحِ مُنْعَقِدٌ وَصَحِيحٌ ، وَأَنَّ لِلنَّاذِرِ أَنْ يَفِي بِهِ إِنْ شَاءَ .

وَقَالُوا : إِنَّ مِنَ الْمَعْقُولِ أَنَّ الْمَرْءَ لَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِ مُبَاحٍ بَرَّ بِفِعْلِهِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا نَذَرَهُ ، لِأَنَّ النَّذَرَ كَالْيَمِينِ .

« الْخَامِسُ : نَذَرُ الْأَلْبَاحِ وَالنَّهْيِ ، وَهُوَ تَعْلِيلُ نَذَرِهِ بِشَرْطِ يَقْصِدِ الْإِمْنَعِ مِنْهُ ، أَوْ الْأَعْمَلِ حَالِيهِ ، أَوْ التَّصَدِيقِ أَوْ التَّكْذِيبِ ، فَيُخَيَّرُ بَيْنَ هَاتَيْنِ ، وَكَهَاتَيْنِ يَمِينٍ » .

هَذَا النُّوعُ الْخَامِسُ مِنْ أَنْوَاعِ النَّذَرِ : نَذَرُ اللَّحَاجِ وَالْغَضَبِ .

أَيُّ النَّذَرِ الَّذِي سَبَبُهُ الْخُصُومَةُ أَوْ الْمَنَازَعَةُ ، وَهُوَ تَعْلِيلُ نَذَرِهِ بِشَرْطِ يَقْصِدِ الْمَنَعِ مِنْهُ أَوْ الْحَمْلِ عَلَيْهِ أَوْ التَّصَدِيقِ أَوْ التَّكْذِيبِ .  
فهذا يخير بين فعله أو كفارة يمين .

[أَنْ يَقْصِدَ الْمَنَعُ مِنْهُ] كَانَ يَقُولُ : اللَّهُ عَلَيَّ نَذَرَ أَنْ أَصُومَ سَنَةً إِنْ فَعَلْتُ كَذَا .

[أَنْ يَقْصِدَ الْحَمْلَ عَلَيْهِ] كَانَ يَقُولُ : إِنْ لَمْ أَصِلْ فِي الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمَ سَنَةٍ .

[أَوْ تَصَدِيقَ خَيْرِهِ] كَرَجَلٌ قِيلَ لَهُ - مَا أَخْبَرَ بِخَيْرٍ - أَنْتَ كَاذِبٌ ، فَقَالَ : إِنْ كُنْتُ كَاذِبًا فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمَ سَنَةٍ .

[أَوْ تَكْذِيبَهُ] كَانَ يَقُولُ السَّامِعُ : إِنْ كُنْتُ صَادِقًا فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ سَنَةً .

فَإِذَا كَانَ الْمَرَادُ مِنَ الْمَنَعِ أَوْ الْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ التَّصَدِيقِ أَوْ التَّكْذِيبِ فَقَدْ جَرَى مَجْرَى الْيَمِينِ فَيُخَيَّرُ بَيْنَ فِعْلِهِ وَبَيْنَ كَفَارَةِ الْيَمِينِ

فَإِذَا قَالَ مِثْلًا : إِنْ زَرْتُ فَلَانًا فَعَلَيَّْ صِيَامَ سَنَةٍ ، فَنَقُولُ : إِنْ شِئْتَ أَنْ تَزُورَهُ وَعَلَيْكَ كَفَارَةُ يَمِينٍ وَإِنْ شِئْتَ أَلَّا تَزُورَهُ .

مِثَالُ آخَرٍ : لَوْ قَالَ : إِنْ لَمْ أَصَافِرَ الْيَوْمَ إِلَى مَكَّةَ فَعَلَيَّْ صِيَامَ شَهْرٍ ، وَلَمْ يَصَافِرْ ، فَحُكْمُهُ هُنَا حُكْمُ الْيَمِينِ ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ ، إِنْ سَافَرَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَصَافِرْ فَعَلَيْهِ كَفَارَةُ يَمِينٍ .

ودليل ذلك : ما روي عن النبي ﷺ أنه قال ( من نذر في غضب فعليه كفارة يمين ) رواه أبو داود .

لكن الحديث إسناده ضعيف لكنه ثابت عن عمر ، وعن عائشة كما في موطأ مالك .

**قال ابن قدامة :** إِذَا أَخْرَجَ النَّذْرَ مَخْرَجَ الْيَمِينِ ، بِأَنْ يَمْتَنِعَ نَفْسَهُ أَوْ غَيْرَهُ بِشَيْءٍ ، أَوْ يَحْتَبِ بِه عَلَى شَيْءٍ ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا ، قُبِلَ عَلَيَّ الْحُجُّ ، أَوْ صَدَقْتُ مَالِي ، أَوْ صَوِّمُ سَنَةً .

فَهَذَا يَمِينٌ ، حُكْمُهُ أَنَّهُ مُحَرَّرٌ بَيْنَ الْوَفَاءِ بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، فَلَا يَلْزُمُهُ شَيْءٌ ، وَيَبِينَ أَنْ يَحْنَثَ ، فَيَتَحَيَّرَ بَيْنَ فِعْلِ الْمُنْدُورِ ، وَيَبِينَ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَيُسَمَّى نَذْرُ اللَّجَاجِ وَالْعَصَبِ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ نَذْرُ التَّبَرُّرِ ، وَسَدْرُكُهُ فِي بَابِهِ . وَهَذَا قَوْلُ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عُثْمَرَ ، وَعَائِشَةَ ، وَحُفْصَةَ ، وَزَيْنَبَ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ .

وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَعِكْرَمَةُ ، وَالْقَاسِمُ ، وَالْحَسَنُ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالتَّحِيصِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَرِيكٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالْعَنْبَرِيُّ ، وَاسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ .

أ-لما روى عمران بن حصين ، قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( لَا نَذْرَ فِي غَضَبٍ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ) رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ .  
ب-وعن عائشة ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( مَنْ حَلَفَ بِالْمَشْيِ ، أَوْ الْهَدْيِ ، أَوْ جَعَلَ مَالَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ فِي الْمَسَاكِينِ ، أَوْ فِي رِجَالِ الْكُفَّةِ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ ) .

ج- وَأَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمِعَنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَا يُخَالِفَ لَهُمْ فِي عَصَرِهِمْ .

د- وَأَنَّهُ يَمِينٌ ، فَيَدْخُلُ فِي غُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ) .  
ودليل أَنَّهُ يَمِينٌ ، أَنَّهُ يُسَمَّى بِذَلِكَ ، وَيُسَمَّى قَائِلُهُ خَالِفًا ، وَفَارَقَ نَذْرَ التَّبَرُّرِ ، لِكُونِهِ قَصْدٌ بِهِ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالْبِرِّ ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ مَخْرَجَ الْيَمِينِ ، وَهَذَا هُنَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْيَمِينِ ، وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ قُرْبَةً وَلَا بَرًّا ، فَأَشْبَهَ الْيَمِينَ مِنْ وَجْهِهِ وَالنَّذْرَ مِنْ وَجْهِهِ ، فَخَيَّرَ بَيْنَ الْوَفَاءِ بِهِ وَيَبِينَ الْكَفَّارَةَ . ( المعنى ) .

**( وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ لَزِمَهُ التَّتَابُعُ ) .**

من نذر صوم شهر لزمه التتابع . كأن يقول : لله علي نذر أن أصوم شهراً ، فيلزمه التتابع .

وذلك لأن هذا هو مقتضى إطلاق اللفظ .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يلزمه التتابع إلا بنية أو شرط .

وهذا القول هو الصحيح .

لقوله تعالى في الكفارة ( فصيَّامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ) فلو كان إطلاق الشهر يقتضي التتابع لما احتيج أن يقيده الله تعالى بالتتابع .

تنبيه :

إن نذر صوم شهراً بعينه كصفر ، فهذا يلزمه التتابع .

**فائدة :**

إذا نذرت المرأة أن تصوم شهراً ، فإنها تقضي أيام حيضها ، كما أنها تقضي أيام حيضها في شهر رمضان .

وجاء في ( فتاوى اللجنة الدائمة ) يجب عليك صوم الشهر الذي نذرت صيامه ، وإن أفطرت منه شيئاً بسبب الحيض فعليك قضاء عدد الأيام التي أفطرتها من الشهر .

**( وَإِنْ نَذَرَ أَيَّامًا مَعْدُودَةً لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا بِشَرَطِ الْوَفَاءِ ) .**

أي : إن نذر صيام أيام لم يلزمه التتابع إلا بشرط أو نية .

فإذا قال : لله علي نذر أن أصوم ثلاثة أيام ، لم يلزمه التتابع ، فيجوز أن يصومها متتابعة أو متفرقة .

إلا أن يشترط أو ينوي .

يشترط : كأن يقول لله علي أن أصوم ثلاثة أيام متتابة فهذا يلزمه التتابع .

ينوي : كأن يقول لله علي أن أصوم ثلاثة أيام ، وينوي أنها متتابة فيلزمه التتابع .

قال البهوتي رحمه الله : وإن نذر صيام أيام معدودة ولو ثلاثين يوماً لم يلزمه تتابع؛ لأن الأيام لا دلالة لها على التتابع بدليل قوله تعالى (فعدة من أيام أخر) إلا بشرط؛ بأن يقول: متتابة أو نية فيلزمه الوفاء بنذره . (كشف القناع) .

**( وَإِنْ جَمَعَ فِي النَّذْرِ بَيْنَ الطَّاعَةِ وَهَيْبِهَا ، فَهَلْ يَلِيقُ بِالطَّاعَةِ وَهَيْبُهَا )** .

أي: إن جمع بين نذر مباح أو نذر معصية، ونذر طاعة ، فيجب أن يفي بالطاعة، وأما المباحة فهو مخير بين أن يأتي بها، وبين أن يتركها. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ ( بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا أَبُو إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ ، وَلَا يَقْعُدَ ، وَلَا يَسْتَنْظِلَ ، وَلَا يَتَكَلَّمَ وَيَصُومُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَنْظِلْ وَلْيَقْعُدْ وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ ) رواه البخاري .

قال الشنقيطي : وفيه التصريح بأن ما كان من نذره من جنس الطاعة، وهو الصوم أمره ﷺ بإتمامه، وفاءً بنذره، وما كان من نذره مباحاً لا طاعة، كترك الكلام، وترك القعود، وترك الاستئطال، أمره بعدم الوفاء به، وهو صريح في أنه لا يجب الوفاء به . (الأضواء)

وعن عقبة بن عامر ﷺ قَالَ ( نَذَرْتُ أُخِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( لَتَمْشِيَ وَلَتَرْكَبَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَلِلْخُمْسَةِ فَقَالَ ( إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ شَيْئاً أَشَقَّكَ شَيْئاً، مَرَّةً: [ فَلَتُخْخِمِرَ ] وَلَتَرْكَبَ، وَلَتَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ) .

( نَذَرْتُ أُخِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً ) أي : بدون نعل ، جاء في رواية ( أن تحج ماشية ) .

وعند أحمد وأصحاب السنن ( أن أخته نذرت أن تمشي حافية غير مختمرة ) ، وعند أبي داود ( أن عقبة سأل النبي ﷺ فقال : إن أخته نذرت أن تمشي إلى البيت وشكا إليه ضعفها ) .

( فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( لَتَمْشِيَ وَلَتَرْكَبَ ) قال النووي : مَعْنَاهُ تَمْشِي فِي وَفْتٍ فُدْرَتْهَا عَلَى الْمَشْيِ ، وَلَتَرْكَبَ إِذَا عَجَزَتْ عَنْ الْمَشْيِ أَوْ لَحِقَتْهَا مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ فَتَرْكَبَ .

في هذا الحديث نذرت هذه المرأة أن تمشي إلى بيت الله الحرم حافية ، فاشتمل هذا النذر على أمرين :

الأمر الأول : أن تقصد المسجد الحرام .

الأمر الثاني : أن تذهب للمسجد الحرام حافية .

وحيث إن النذر إذا اشتمل على عبادة وعلى أمر غير عبادة ، فلكل واحد حكمه :

فنذر العبادة ( وهو قصد البيت الحرم ) يجب الوفاء به .

ونذر المباح ( أن تمشي حافية ) فإنها تكفر عن يمينها ، لأن نذر الذهاب للمسجد حافية ليس من مقصود العبادة .

ففي هذا الحديث حكم من نذر طاعة وغير طاعة :

– فما كان طاعة فإنه يجب الوفاء به .

لقوله ﷺ ( من نذر أن يطيع الله فليطعه ) رواه البخاري .

– وما كان غير طاعة [ مباح ] فهو مخير وإن تركه فعليه كفارة يمين .

**( وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَصَدَّقَ بِمَالِهِ أَجْزَأُ لَهُ ثُلُثُهُ )** .

أي : من نذر أن يتصدق بجميع ماله أجزأ عنه إخراج الثلث .

وهذه المسألة وقع فيها خلاف بين العلماء ، ذكر هذا الخلاف ابن قدامة .

قال ابن قدامة : وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلِّهِ ، أَجْزَأُ لَهُ ثُلُثُهُ .

وَهَذَا قَالَ الرَّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ .

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي لُبَابَةَ ، حِينَ قَالَ : إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَخْلَعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ، فَقَالَ : يُجْزِئُكَ الثُّلُثُ ) .

وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ ( قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَخْلَعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَلِأَبِي دَاوُدَ ( يُجْزَى عَنْكَ الثُّلُثُ ) .

**القول الثاني :** أنه يتصدق بجميع ماله .

وهذا قول الشافعي .

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ( مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ ) .

وَلَا تُنْذِرُ طَاعَةً ، فَلَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، كُنْذَرِ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ . ( المغني ) .

والراجح : الله أعلم .

قال الشنقيطي : الْأَطْهَرُ عِنْدِي أَنَّ مَنْ نَذَرَ جَمِيعَ مَالِهِ لِلَّهِ لِيُصْرَفَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَنَّهُ يَكْفِيهِ الثُّلُثُ وَلَا يَلْزِمُهُ صَرْفُ الْجَمِيعِ ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابِهِ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِلْعُلَمَاءِ عَشْرَةُ مَذَاهِبٍ أَطْهَرُهَا عِنْدَنَا : هُوَ مَا ذَكَرْنَا ، وَيَلِيهِ فِي الظُّهُورِ عِنْدَنَا قَوْلُ مَنْ قَالَ : يَلْزِمُهُ صَرْفُهُ كُلُّهُ ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالتَّحَوِّي .

ثم ذكر - رحمه الله - حديث كعب ( إِنَّ مَنْ تَوَتَّى أَنْ تُخْلَعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةٌ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ ) ثم قال : فَظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : أَنَّ كَعْبًا غَيْرَ مُسْتَشِيرٍ بَلْ مُرِيدُ التَّجَرُّدِ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ عَلَى وَجْهِ النَّذْرِ وَالنُّوْبَةِ ، كَمَا فِي تَرْجَمَةِ الْحَدِيثِ ، وَقَدْ أَمَرَهُ ﷺ بِأَنْ يُمْسِكَ بَعْضَ مَالِهِ ، وَصَرَّحَ لَهُ بِأَنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ لَهُ ، وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ فَسَّرَ ذَلِكَ الْبُغْضَ الَّذِي يُمْسِكُهُ بِالثُّلُثَيْنِ ، وَأَنَّهُ يَتَصَدَّقُ بِالثُّلُثِ .

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ : يَلْزِمُهُ التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِهِ ، فَمِيسْتَدِلُّ لَهُ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ( مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ ) وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى إِيفَائِهِ بِنَذْرِهِ ، وَلَوْ أَتَى عَلَى كُلِّ الْمَالِ ، إِلَّا أَنَّ دَلِيلَ مَا قَبْلَهُ أَحْصَى مِنْهُ فِي مَحَلِّ التَّرَاوُعِ وَالْأَخْصُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَعْمِ .

#### فائدة : ١

وجاء في ( فتاوى اللجنة الدائمة ) من نذر نذراً يترتب عليه إطعام طعام فالأصل أن الناذر لا يأكل من نذره إلا أن يشترط أو ينوي أن يأكل من نذره ، فإنه يباح له الأكل كما اشترط أو نوى .

#### فائدة : ٢

إذا نذر شخص الصلاة في أحد المساجد الثلاثة لزمه الوفاء بنذره .

لحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ ( لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا ) متفق عليه .

- لو نذر الصلاة في المسجد الأقصى جاز أن يصليها في المسجد الحرام أو المسجد النبوي .
- لو نذر الصلاة في المسجد النبوي جاز أن يصليها في المسجد الحرام ولم يجز أن يصليها في المسجد الأقصى .
- لو نذر أن يصلي في المسجد الحرام فإنه لا يجوز له أداؤها إلا فيه لعدم جواز الانتقال من الأفضل إلى المفضول .

**ويدل لذلك :**

ما جاء في حديث جابر (أن رجلاً قام يوم الفتح فقال يا رسول الله! إني نذرت لله إن فتح عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ركعتين، قال: صل ههنا، ثم أعاد عليه، فقال: صل ههنا، ثم أعاد عليه، فقال: شأنك إذا) رواه أبو داود .

#### فائدة : ٣

مسألة نقل النذر ، هذه المسألة لها ثلاث حالات :

**الحالة الأولى :** أن ينقله من المفضول إلى الفاضل : فهذا لا بأس به .

مثال: لو نذر أن يصوم يوم الثلاثاء، ثم صام يوم الإثنين، فهنا لا يحنث، لأنه نقل نذره من مفضول إلى فاضل، فهو أتى بالمفضول وزيادة.

**الحالة الثانية :** أن ينقله من مساوٍ إلى مساوٍ : فهذا تلزمه كفارة بمين .

مثال : لو نذر أن يصوم يوم الأربعاء فصام يوم الثلاثاء .

الحالة الثالثة : أن ينقل من فاضل إلى مفضول .

مثال : لو نذر صيام يوم الإثنين ، ثم صام يوم الثلاثاء ، فليس له ذلك ، وعليه أن يصوم يوم الإثنين ، لأن النذر لم يقع موقعه .

#### فائدة : ٤

النذر لا يصح الرجوع فيه .

لقول عمر رضي الله عنه : ( أربع جائزة في كل حال [أي ماضية نافذة] : العتق والطلاق والنكاح والنذر ) رواه ابن أبي شيبة .

وعن علي ( أربع لا رجوع فيهن إلا بالوفاء : النكاح ، والطلاق ، والعتاق ، والنذر ) ذكره ابن حزم في المحلى .

### كتاب الجهاد

الجهاد لغة : استفراغ الوسع والطاقة من قول أو فعل .

واصطلاحاً : قال الحافظ ابن حجر : بذل الجهد في قتال الكفار .

( **هَذَا كِتَابُ الْجِهَادِ** ) .

أي : أن الجهاد فضله عظيم ، جاءت النصوص الكثيرة في بيان فضله وعلو منزلته في الإسلام .

أولاً : أن الروحة في سبيل الله خير من الدنيا بما فيها .

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ . عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( لَعْدُوَّةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ) . متفق عليه

قوله ( خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ) قولان :

قيل : فَضْلُ الْعُدُوَّةِ وَالرَّوْحَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَتَوَابِهَا خَيْرٌ مِنْ نَعِيمِ الدُّنْيَا كُلِّهَا لَوْ مَلَكَهَا الْإِنْسَانُ ، وَتَصَوَّرَ تَنَعُّمُهُ بِهَا كُلِّهَا ؛ لِأَنَّهُ زَائِلٌ وَنَعِيمُ الْآخِرَةِ بَاقٍ .

وقيل : أن ثواب العدو والروحة أفضل من الدنيا وما فيها لو ملكها مالك ، فأنفقها في وجوه البر والطاعة غير الجهاد .

قال ابن دقيق العيد : والثاني : أن المراد أن هذا القدر من الثواب خير من الثواب الذي يحصل لمن لو حصلت له الدنيا كلها لأنفقها في طاعة الله تعالى .

قلت -ابن حجر- ويؤيد هذا الثاني ما رواه بن المبارك في كتاب الجهاد من مرسل الحسن قال بعث رسول الله ﷺ جيشاً فيهم عبد الله بن رواحة فتأخر ليشهد الصلاة مع النبي ﷺ ، فقال له النبي ﷺ : والذي نفسي بيده لو أنفقت ما في الأرض ما أدركت فضل غدوهم ، والحاصل أن المراد تسهيل أمر الدنيا وتعظيم أمر الجهاد . ( الفتحة ) .

قال النووي : وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ : أَنَّ فَضْلَ الْعُدُوَّةِ وَالرَّوْحَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَتَوَابِهَا خَيْرٌ مِنْ نَعِيمِ الدُّنْيَا كُلِّهَا لَوْ مَلَكَهَا الْإِنْسَانُ ، وَتَصَوَّرَ تَنَعُّمُهُ بِهَا كُلِّهَا ؛ لِأَنَّهُ زَائِلٌ وَنَعِيمُ الْآخِرَةِ بَاقٍ ، قَالَ الْقَاضِي : وَقِيلَ فِي مَعْنَاهُ وَمَعْنَى نَظَائِرِهِ مِنْ تَمْثِيلِ أُمُورِ الْآخِرَةِ وَتَوَابِهَا بِأُمُورِ الدُّنْيَا : أَنَّهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا لَوْ مَلَكَهَا إِنْسَانٌ ، وَمَلَكَ جَمِيعَ مَا فِيهَا وَأَنْفَقَهُ فِي أُمُورِ الْآخِرَةِ ، قَالَ هَذَا الْقَائِلُ : وَلَيْسَ تَمْثِيلُ الْبَاقِي بِالْقَائِي عَلَى ظَاهِرِ إِطْلَاقِهِ .

ثانياً : أنه من أفضل الأعمال .

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ فَقَالَ إِيْمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ قِيلَ ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قِيلَ ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : حَجٌّ مَبْرُورٌ ) متفق عليه .

ب- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ : ( سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ قَالَ إِيْمَانٌ بِاللَّهِ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ ) متفق عليه .

قال ابن حجر : وفي الحديث أن الجهاد أفضل الأعمال بعد الإيمان .

ج- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ ( يَا رَسُولَ اللَّهِ نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ أَفْلاً مُجَاهِدُ قَالَ : لَا ، لَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ ) . رواه البخاري

فارس الرسول ﷺ في هذا الحديث أفر عائشة على قولها : نرى الجهاد أفضل العمل ، ثم بين أن الحج بالنسبة إلى النساء هو أفضل من الجهاد .

ثالثاً : أن المجاهد أفضل الناس .



عن أبي سعيد الخدري . قَالَ ( قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ قَالُوا ثُمَّ مَنْ قَالَ مُؤْمِنٌ فِي شَعْبٍ مِنَ الشَّعَابِ يَتَّقِي اللَّهَ وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ ) متفق عليه .

رابعاً : الجهاد لا يعدله شيء .

عن أبي هريرة قَالَ ( قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَا يَغْدِلُ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ « لَا تَسْتَطِيعُونَهُ » . قَالَ فَأَعَادُوا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ « لَا تَسْتَطِيعُونَهُ » . وَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ : مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الْقَانِتِ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَفْتُرُ مِنْ صِيَامٍ وَلَا صَلَاةٍ حَتَّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى ) متفق عليه .

ولفظ البخاري : ( جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَغْدِلُ الْجِهَادُ قَالَ : لَا أَجِدُهُ قَالَ : هَلْ تَسْتَطِيعُ إِذَا خَرَجَ الْمُجَاهِدُ أَنْ تَدْخُلَ مَسْجِدَكَ فَتَقُومَ ، وَلَا تَفْتُرَ وَتَصُومَ ، وَلَا تُفْطِرَ قَالَ ، وَمَنْ يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ ) .

قال النووي : قوله ﷺ ( مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الْقَانِتِ بِآيَاتِ اللَّهِ ... إِلَى آخِرِهِ ) مَعْنَى الْقَانِتِ هُنَا : الْمُطِيع . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ عَظِيمُ فَضْلِ الْجِهَادِ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ وَالصَّيَامَ وَالْقِيَامَ بِآيَاتِ اللَّهِ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ ، وَقَدْ جَعَلَ الْمُجَاهِدَ مِثْلَ مَنْ لَا يَفْتُرُ عَنْ ذَلِكَ فِي لَحْظَةٍ مِنَ اللَّحْظَاتِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا لَا يَتَأَتَّى لِأَحَدٍ ، وَهَذَا قَالَ ﷺ : " لَا تَسْتَطِيعُونَهُ " وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( نَوَوِي ) .

خامساً : للمجاهدين مائة درجة في الجنة .

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ) رواه البخاري .

سادساً : الجهاد سبب للنجاة من النار .

عن أبي عُبَيْسٍ . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( مَا اغْبَرَّتْ قَدَمًا عَنَدِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ ) رواه البخاري .

وفي لفظ ( مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ ) .

( مَا اغْبَرَّتْ ) جَاءَ عِنْدَ أَحْمَدَ ( سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ) ، ( فِي سَبِيلِ اللَّهِ ) لَا مِنْ أَجْلِ وَطَنِيَّةٍ أَوْ قَبْلِيَّةٍ أَوْ رِيَاءٍ .

قال الحافظ ابن حجر : وفي ذلك إشارة إلى عظم قدر التصرف في سبيل الله ، فإذا كان مجرد مس الغبار للقدم يحرم عليها النار ، فكيف بمن سعى وبذل جهده واستنفذ وسعه ؟ .

سابعاً : من أسباب دخول الجنة .

أ- قال تعالى ( إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ هُمْ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ ) .

ب- عن أبي هريرة عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( انْتَدَبَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُجْرِيهِ إِلَّا إِيْمَانٌ بِي وَتَصَدِيقٌ بِرُسُلِي أَنْ أُرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرِ أَوْ غَنِيمَةٍ ، أَوْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ، وَلَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيٍّ ) متفق عليه .

ج- وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَتَمَتَّؤْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ ) متفق عليه .

والمعنى : ... وَالسَّبَبُ الْمُؤَصِّلُ إِلَى الْجَنَّةِ عِنْدَ الضَّرْبِ بِالسُّيُوفِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَمَشْيُ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَاصْبِرُوا فِيهِ بِصِدْقٍ وَاثْبُتُوا .

د- وعن أبي موسى . قَالَ : قَالَ ﷺ ( إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ ) رواه مسلم .

قَالَ الْعُلَمَاءُ : مَعْنَاهُ : إِنَّ الْجِهَادَ وَخُضُورَ مَعْرَكَةِ الْقِتَالِ طَرِيقٌ إِلَى الْجَنَّةِ وَسَبَبٌ لِدُخُولِهَا .

قال القرطبي : قوله ( ... الْجَنَّةُ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ ) هذا الكلام من النفيس البديع الذي جمع ضروب البلاغة مع جزالة اللفظ وعذوبته وحسن استعارته ، وشمول المعاني الكثيرة مع الألفاظ المقبولة الجوزية بحيث يعجز الفصحاء اللسان البلغاء عن إيراد مثله ، وأن يأتوا بنظيره وشكله ، فإنه استفيد منه مع وجازته الحظ على الجهاد والإخبار بالثواب عليه .

هـ- وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال ( لا يبلغ النار رجلٌ بكى من خشية الله، حتى يعود اللبن في الضرع، ولا يجتمع غبارٌ في سبيل الله ودخانٌ جهنم ) رواه الترمذي .

**ثامناً : المجاهد يكون الله في عونته .**

عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ( ثَلَاثَةٌ حَقَّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُمُ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُكَاتِبُ الَّذِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ وَالنَّاسِكُ الَّذِي يُرِيدُ الْعُقَافَ ) رواه الترمذي .

**تاسعاً : الجهاد ذروة سنام الإسلام .**

عن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ ( كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ ... ثُمَّ قَالَ : أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِرَأْسِ الْأَمْرِ كُلِّهِ وَعَمُودِهِ وَذُرْوَةِ سَنَامِهِ . « قُلْتُ بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ وَذُرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ ) رواه الترمذي . ذروة الشيء : أعلاه .

**عاشرًا : نفى سبحانه التسوية بين المؤمنين المجاهدين وغير المجاهدين .**

قال تعالى ( لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأَنْفُسُهُمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ) .

**الحادي عشر : أن الجهاد سبب لمغفرة الذنوب .**

قال تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَجَارٍ تُنَجِّيْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (١٠) تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (١١) يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ يُدْخِلُكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ) .

**( وفي تركه الذل والهوان ) .**

أي : أن ترك الجهاد له عواقب وخيمة وكبيرة :

**أولاً : سبب للذل والهوان .**

عن ابن عمر . قال : قال رسول الله ﷺ ( إذا تبايعتم بالعينة ، وأخذتم أذناب البقر ، ورضيتم بالزرع ، وتركتم الجهاد ، سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم ) رواه أبو داود .

وقد بَوَّبَ البخاري باباً على هذا المعنى في الصحيح فقال :

باب مَا يُحْذَرُ مِنْ عَوَاقِبِ الْإِسْتِغَالِ بِأَلَةِ الزَّرْعِ ، أَوْ مُجَاوَزَةِ الْحَدِّ الَّذِي أُمِرَ بِهِ .

ثم ذكر حديثاً : ... ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ وَرَأَى سِكَّةً وَشَيْئًا مِنْ آلَةِ الْحَرْثِ فَقَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : لَا يَدْخُلُ هَذَا بَيْتَ قَوْمٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ الذُّلُّ .

قال العيني : المقصود الترغيب والحث على الجهاد .

وقد جاء عند الترمذي قال ﷺ ( لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا ) .

الضيعة : التجارة والصناعة والزراعة وغير ذلك . ( النهاية ) .

**ثانياً : سبب للبلاء .**

قال ﷺ ( من لم يغزو أو يجهز غازياً أو يخلف غازياً في أهله بخير أصابه الله بقارعة قبل يوم القيامة ) رواه أبو داود .

والقارعة هي الداهية المهلكة التي تأتي فجأة ، يقال : قَرَعَهُ أَمْرٌ إِذَا أَتَاهُ فَجْأَةً .

**ثالثاً : سبب لعذاب الله وبطشه .**

قال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ (٣٨) إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) .

وَقَالَ تَعَالَى ( وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ) فَسَرَّ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ الْإِلْقَاءَ بِالْيَدِ إِلَى التَّهْلُكَةِ بِتَرْكِ الْجِهَادِ .

روى الترمذي عن أسلم أبي عمران قال (كُنَّا بِمَدِينَةِ الرُّومِ فَأَخْرَجُوا إِلَيْنَا صَفًّا عَظِيمًا مِنَ الرُّومِ، فَحَمَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى دَخَلَ فِيهِمْ ، فَصَاحَ النَّاسُ وَقَالُوا: سُبْحَانَ اللَّهِ! يُلْقَى بِيَدَيْهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ ! فَقام أَبُو أُيُوبَ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّكُمْ تَتَأَوَّلُونَ هَذِهِ الْآيَةَ هَذَا التَّأْوِيلَ ، وَإِنَّمَا أَنْزَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ فِيْنَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ، لَمَّا أَعَزَّ اللَّهُ الْإِسْلَامَ ، وَكَثُرَ نَاصِرُوهُ ، فَقَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ سِرًّا دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ أَمْوَالَنَا قَدْ ضَاعَتْ ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعَزَّ الْإِسْلَامَ ، وَكَثُرَ نَاصِرُوهُ ، فَلَوْ أَقَمْنَا فِي أَمْوَالِنَا فَأَصْلَحْنَا مَا ضَاعَ مِنْهَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ يَزِيدُ عَلَيْنَا مَا قُلْنَا ( وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ) فَكَانَتْ التَّهْلُكَةُ الْإِقَامَةُ عَلَى الْأَمْوَالِ وَإِصْلَاحُهَا ، وَتَرْكُهَا الْغَرَوُ . فَلَمْ يَزَلْ أَبُو أُيُوبَ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى دُفِنَ بِالْمُسْطَنْطِينِيَّةِ . وصححه الألباني في صحيح الترمذي . قال في ( تحفة الأحوذى ) والحديث يدلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَاءِ الْأَيْدِي إِلَى التَّهْلُكَةِ هُوَ الْإِقَامَةُ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ وَتَرْكُ الْجِهَادِ .

رابعاً : تركه من خصال المنافقين .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ ، وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِهِ ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ ( وَلَمْ يَغْزُ ) أي : لم يخرج للجهاد في سبيل الله تعالى . ( وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِغَزْوٍ ) من التحديث، قيل: بأن يقول في نفسه: يا ليتني كنت غازياً، أو المراد: ولم ينو الجهاد، وعلامته إعداد الآلات، كما قال الله تعالى ( وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً ) . ( مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ ) بضم الشين المعجمة، وسكون العين المهملة-: أي خلق من أخلاق المنافقين. قيل: أشبه المنافقين المتخلفين عن الجهاد. قال النووي : الْمُرَادُ أَنَّ مَنْ فَعَلَ هَذَا فَقَدْ أَشْبَهَ الْمُنَافِقِينَ الْمُتَخَلِّفِينَ عَنِ الْجِهَادِ فِي هَذَا الْوَصْفِ ، فَإِنَّ تَرْكَ الْجِهَادِ أَحَدُ شُعَبِ النِّفَاقِ .

قال ابن تيمية : ومن هذا الباب : الإعراض عن الجهاد فإنه من خصال المنافقين .

خامساً : سبب لإفساد أهل الأرض بالقضاء على دينهم .

قال تعالى ( ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين ) .

سادساً : ترك الجهاد يقوت مصالح عظيمة للمسلمين .

منها الأجر والثواب والشهادة والمغنم والتربية الإيمانية التي لا تحصل بدون الجهاد ودفع شر الكفار وإذلالهم . قال ابن تيمية : فَإِذَا تَرَكَ النَّاسُ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّ يُوقَعُ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةُ حَتَّى تَقَعَ بَيْنَهُمُ الْفِتْنَةُ كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ ؛ فَإِنَّ النَّاسَ إِذَا اشْتَغَلُوا بِالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ جَمَعَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَأَلْفَ بَيْنَهُمْ وَجَعَلَ بَأْسَهُمْ عَلَى عَدُوِّ اللَّهِ وَعَدُوِّهِمْ .

فائدة :

من كلمات ابن تيمية في الجهاد وفضله :

قال ابن تيمية : الجهاد في سبيل الله مقصوده أن يكون الدين كله لله ، وأن تكون كلمة الله هي العليا .

وقال رحمه الله : نفع الجهاد عالمٌ لفاعله ولغيره في الدين والدنيا ، ومشتمل على جميع أنواع العبادات الباطنة والظاهرة ، فإنه مشتملٌ من محبة الله تعالى ، والإخلاص له ، والتوكل عليه ، وتسليم النفس والمال له ، والصبر والزهد ، وذكر الله ، وسائر أنواع العمل : على ما لا يشتمل عليه عملٌ آخر .

وقال رحمه الله : ... ولما كان صلاح بني آدم لا يتم في دينهم ودنياهم إلا بالشجاعة والكرم : بيّن سبحانه أن من تولى عن الجهاد بنفسه أبدل الله به من يقوم بذلك ، فقال ( يا أيها الذين آمنوا ! ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض ؟ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ؟ فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل . إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضروه شيئاً ، والله على كل شيء قدير ) . وقال تعالى ( ها أنتم هؤلاء تدعون لتنفقوا في سبيل الله فمنكم من يبخل ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه والله الغني وأنتم الفقراء وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم ) . وبالشجاعة والكرم في سبيل الله فضل السابقين ، فقال ( لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلاً وعد الله الحسنى ) . وقد ذكر الجهاد بالنفس والمال في سبيله ، ومدحه في غير آية من كتابه ، وذلك هو الشجاعة والسماحة في طاعته سبحانه ، فقال ( كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين ) .

**وقال :** الأمر بالجهاد ، وذكر فضائله في الكتاب والسنة : أكثر من أن يحصر . ولهذا كان أفضل ما تطوع به الإنسان ، وكان باتفاق العلماء أفضل من الحج والعمرة ، ومن الصلاة التطوع ، والصوم التطوع ، كما دلّ عليه الكتاب والسنة .

**وقال :** لم يرد في ثواب الأعمال وفضلها مثل ما ورد فيه .

**وقال رحمه الله :** الجهاد فيه خير الدنيا والآخرة ، وفي تركه خسارة الدنيا والآخرة ، قال الله تعالى في كتابه ( قل هل تترصون بنا إلا إحدى الحسين ) يعني : إمام النصر والظفر ، وإمام الشهادة والجنة . فمن عاش من المجاهدين كان كريماً له ثواب الدنيا ، وحسن ثواب الآخرة ، ومن مات منهم أو قتل في الجنة .

**وقال :** وما في القرآن من الأمر بالإتياء والإعطاء ودم من ترك ذلك : كله ذم للبخل ، وما في القرآن من الحظ على الجهاد والترغيب فيه ودم الناكليين عنه والتاركين له : كله ذم للجن ، ولما كان صلاح بني آدم لا يتم في دينهم ودنياهم إلا بالشجاعة والكرم ، بين سبحانه أن من تولى عن الجهاد بنفسه أبدل الله به من يقوم بذلك .

**وقال :** فمن ترك القتال الذي أمر الله به لئلا تكون فتنة : فهو في الفتنة ساقط بما وقع فيه من ريب قلبه ومرض فؤاده ، وتركه ما أمر الله به من الجهاد ، فتدبر هذا فإن هذا مقام خطر .

**وقال :** ولهذا كانت أكثر الأحاديث عن النبي ﷺ في الصلاة والجهاد ، وكان إذا عاد مريضاً يقول: اللهم اشف عبدك، يشهد لك صلاة، وينكأ لك عدواً .

**وقال :** ولهذا قال الإمامان عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما : إذا اختلف الناس في شيء فانظروا ماذا عليه أهل الثغر ، فإن الحق معه ، لأن الله يقول : (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَهُمْ صُبُلًا) وفي الجهاد أيضاً : حقيقة الزهد في الحياة الدنيا ، وفي الدار الدنيا ، وفيه حقيقة الإخلاص ، وأعظم مراتب الإخلاص : تسليم النفس والمال للمعبود .

**( وَهُوَ هَرَضٌ كَهَاطِجٍ ) .**

أي : أن حكم الجهاد - في الأصل - فرض كفاية . ( إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقي ) . وهذا قول أكثر العلماء .

**قال ابن قدامة :** والجهاد من فروض الكفايات في قول عوام أهل العلم .

**وقال ابن عطية :** والذي استمر عليه الإجماع أن الجهاد على كل أمة محمد ﷺ فرض كفاية .

**وقال ابن رشد :** أجمع العلماء على أنها فرض كفاية لا فرض عين إلا عبد الله بن الحسن فإنه قال : إنما تطوع .

**وقال ابن حزم :** وَالْجِهَادُ فَرَضٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِذَا قَامَ بِهِ مِنْ يَدْفَعُ الْعَدُوَّ وَيَعُزُّهُمْ فِي عُقْرِ دَارِهِمْ وَيَحْمِي تَغَوْرَ الْمُسْلِمِينَ سَقَطَ فَرَضُهُ، عَنِ الْبَاقِينَ وَإِلَّا فَلَا .

الأدلة :

أ- قال تعالى ( لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ) .

**قال الجصاص :** وهذا دليل على أن فرض الجهاد على الكفاية وليس على كل أحد بعينه، لأنه وعد القاعدين الحسنى كما وعد المجاهدين، وإن كان ثواب المجاهدين أشرف وأجزل ، ولو لم يكن القعود عن الجهاد مباحاً إذا قامت به طائفة لما وعد القاعدين الثواب ، وفي ذلك دليل على ما ذكرنا أن فرض الجهاد غير معين على كل أحد في نفسه .

ب- وقال تعالى (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ) .

**قال القرطبي :** الجهاد ليس على الأعيان ، وأنه فرض كفاية ، إذ لو نفر الكل لضاع من وراءهم من العيال ، فليخرج فريق منهم للجهاد وليقم فريق منهم يتفقهون في الدين ، ويحفظون الحرم ... .

ج- عن أبي سعيد الخدري (أن رسول الله ﷺ بعث بعثاً إلى بني لحيان من هذيل فقال: لينبعث من كل رجلين أحدهما والأجر بينهما).  
د- قال بعض العلماء : ومن الأدلة الدالة على أنه فرض كفاية أنه كان ﷺ يغزو تارة بنفسه وتارة يرسل غيره ، ويكتفي ببعض المسلمين ، وقد كانت سراياه وبعوثه متعاقبة والمسلمون بعضهم في الغزو وبعضهم في أهله .  
**﴿ وَيَجِبُ إِذَا حَضَرَهُ أَوْ حَضَرَ بَلَدَهُ عَدُوٌّ أَوْ اسْتَنْفَرَهُ الْإِمَامُ ﴾** .  
ذكر الحالات التي يكون فيها الجهاد فرض عين .

**الحالة الأولى : إذا حضره ، أي : إذا حضر الإنسان الصف .**  
قال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفُوا زَحْفاً فَلَا تُولُوهُمْ الْاُدْبَارَ . وَمَنْ يُؤْمِدْ ذُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفاً لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَرِّزاً إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِعَضْبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبَشَسَ الْمُصِيرُ ) .  
وقال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِتْنَةً فَاتَّبِعُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ) .  
وقد ذكر ﷺ من السبع الموبقات : ... التولي يوم الزحف .  
**قال ابن قدامة : إذا التقى الصفان حرم على من حضر الانصراف وتعين عليه المقام .**  
**الحالة الثانية : أَوْ حَضَرَ بَلَدَهُ عَدُوٌّ .**

**قال ابن قدامة :** النفير يعم جميع الناس ممن كان من أهل القتال حين الحاجة إلى نفيرهم لمحجى العدو إليهم ، ولا يجوز لأحد التخلف إلا من يحتاج إلى تخلفه لحفظ المكان والأهل والمال ومن يمنعه الأمير من الخروج أو من لا قدرة له على الخروج أو القتال .  
**وقال النووي :** قال أصحابنا : الجهاد اليوم فرض كفاية إلا أن ينزل الكفار ببلد المسلمين فيتعين عليهم الجهاد، فإن لم يكن في أهل ذلك البلد كفاية وجب على من يليهم تميم الكفاية .  
**وقال شيخ الإسلام :** إذا دخل العدو بلاد الإسلام فلا ريب أنه يجب دفعه على الأقرب فالأقرب إذ بلاد الإسلام كلها بمنزلة البلدة الواحدة .

**الحالة الثالثة : أَوْ اسْتَنْفَرَهُ الْإِمَامُ .**  
قال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْفَرْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِيئُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ . إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئاً وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) .  
وقال ﷺ ( لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا ) متفق عليه .  
**( وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ )** أي طلب منكم الخروج إلى الجهاد . **( فَانْفِرُوا )** أي : اخرجوا .  
**قال ابن حجر :** وفيه وجوب تعيين الخروج في الغزو على من عينه الإمام .  
**﴿ وَكَفَّ يَدَاكَ عَنْ دَاخِلِهَا وَتَوَلَّى وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً وَنَزَعَ عَنْكَ الْمَلَبَ وَمَلَكُوتَ الْإِمَامِ ﴾** .

أي : لا يجب الجهاد إلا من توفرت فيه هذه الشروط :  
**الأول : أن يكون ذكراً .**  
فالمرأة لا يجب عليها الجهاد .

أ- عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ ( اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْجِهَادِ فَقَالَ جِهَادُكُنَّ الْحُجَّ ) رواه البخاري .  
وفي رواية ( قالت : يا رسول الله: نرى الجهاد أفضل العمل ، أفلا نجاهد ؟ قال : لا ، لَكُنَّ أَفْضَلُ الْجِهَادِ حَجَّ مَبْرُورٍ ) رواه البخاري .  
وفي لفظ عند أحمد ( هل على النساء جهاد ؟ فقال : جهاد لا قتال فيه ؛ الحج ، والعمرة ) .  
ب- ولأنها ليست من أهل القتال ؛ لضعفها .

**قال ابن بطال :** دل حديث عائشة على أن الجهاد غير واجب على النساء ولكن ليس في قوله (جهادكن الحج) أنه ليس لهن أن يتطوعن بالجهاد، وإنما لم يكن عليهن واجباً لما فيه من مغايرة المطلوب منهن، من الستر ومجانبة الرجال .

فائدة :

لكن يجوز خروج النساء للغزو لمساعدة الجيش فيما ينوبهم من آثار الحرب كسقي الماء ؟

عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ قَالَتْ ( كُنَّا نَعُزُّو مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَتَسْقِي الْقَوْمَ وَتَحْدُمُهُمْ وَتُرِدُّ الْجُرْحَى وَالْقَتْلَى إِلَى الْمَدِينَةِ ) رواه البخاري .  
عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ ( لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ انْهَزَمَ النَّاسُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمَّ سُلَيْمٍ وَابْنَتَهُمَا لَمْشِيرَتَانِ أَرَى خَدَمَ سُوقِهِمَا تَنْفُزَانِ الْقَرَبَ - وَقَالَ غَيْرُهُ تَنْفُزَانِ الْقَرَبَ - عَلَى مَثُونِيْمَا ثُمَّ تُفَرِّغَانِي فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ ثُمَّ تَرْجِعَانِ فَتَمْلَأَانِي ثُمَّ يَجِئَانِ فَيُفَرِّغَانِي فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ ) متفق عليه .

وعن عائشة . قَالَتْ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَفْرَغَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَيْتُهُنَّ يَخْرُجُ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ فَأَفْرَغَ بَيْنَنَا فِي غَزْوَةِ غَزَاهَا فَخَرَجَ فِيهَا سَهْمِي فَخَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ مَا أُنْزِلَ الْحِجَابُ ) متفق عليه .

وعَنْ أَنَسٍ ( أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ اتَّخَذَتْ يَوْمَ حُنَيْنٍ خَنْجَرًا فَكَانَ مَعَهَا فَرَأَاهَا أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ أُمُّ سُلَيْمٍ مَعَهَا خَنْجَرٌ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَا هَذَا الْخَنْجَرُ » قَالَتْ اتَّخَذْتُهُ إِنْ دَنَا مِنِّي أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَقَرْتُ بِهِ بَطْنَهُ . فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْحَكُ ... ) . رواه مسلم

وعنه . قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُزُّو بِأُمِّ سُلَيْمٍ وَنِسْوَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَهُ إِذَا غَزَا فَيَسْقِيْنَ الْمَاءَ وَيُدَاوِيْنَ الْجُرْحَى ) رواه مسلم .

وعَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ ( غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَخْلَفْتُهُمْ فِي رَحَالِهِمْ فَأَصْنَعُ لَهُمُ الطَّعَامَ وَأُدَاوِي الْجُرْحَى وَأَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى ) رواه مسلم .

قال ابن عبد البر : وخروجهن مع الرجال في الغزوات وغير الغزوات مباح ، إذا كان العسكر كبيراً يؤمن عليه الغلبة .

وقال في تحفة الأحوذى : وفي هذه الأحاديث دليل على أنه يجوز خروج النساء في الحرب لهذه المصالح .

وَالْجِهَادُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى النِّسَاءِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ عَائِشَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ خَالٍ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ أَفَلَا تُجَاهِدُ قَالَ لَكُنَّ أَفْضَلُ الْجِهَادِ حَجٌّ مُبْرُورٌ .

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ : دَلَّ حَدِيثُ عَائِشَةَ عَلَى أَنَّ الْجِهَادَ غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَى النِّسَاءِ وَلَكِنْ لَيْسَ فِي قَوْلِهِ "أَفْضَلُ الْجِهَادِ حَجٌّ مُبْرُورٌ" وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ "جِهَادُكُنَّ الْحُجَّ" مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لهن أَنْ يَتَطَوَّعْنَ بِالْجِهَادِ وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لِمَا فِيهِ مِنْ مُعَايَرَةِ الْمَطْلُوبِ مِنْهُنَّ مِنَ الشَّيْءِ وَمُجَانَبَةِ الرِّجَالِ فَلِذَلِكَ كَانَ الْحُجُّ أَفْضَلَ لَهُنَّ مِنَ الْجِهَادِ .

وقال النووي : فيه خروج النساء في العزوة والإتياف بهن في السقي والمداواة ونحوهما ، وهذه المداواة لمخارمهن وأزواجهن ، وما كان منها لغيرهن لا يكون فيه مس بشرة إلا في موضع الحاجة .

الثاني : أن يكون حراً .

أي : فلا يجب الجهاد على العبد .

قال تعالى ( وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ) ولا مال للعبد ، ولا نفس يملكها فلم يشملها الخطاب .

الثالث : أن يكون بالغاً .

أي : فلا يجب على الصغير .

أ- لحديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما قَالَ ( عُرِضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ ، فَلَمْ يُجِزْنِي ، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْحَنْدَقِ ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ ، فَأُجِزَنِي ) متفق عليه .

قال النووي: هذا الحديث دليل لتحديد البلوغ بخمس عشرة سنة، وأنه باستكمال بصير مكلفاً وإن لم يحتلم، فتجري عليه الأحكام من وجوب العبادة وغيره ويستحق سهم الرجل من الغنيمة، ويقتل إن كان من أهل الحرب وهو مذهب الشافعي وأحمد.

ب- ولحديث ( رفع القلم عن ثلاثة : ... عن الصغير حتى يبلغ ) .

رابعاً : أن يكون عاقلاً .

أي : فلا يجب على المجنون .

أ- للحديث السابق ( رفع القلم عن ثلاثة ... وعن المجنون حتى يعقل ) .

ب- والمجنون لا يتأتى منه الجهاد . ( المغني ) .

**( وستطيع )** .

أي : فلا يجب على غير المستطيع ، كالمريض ، والأعمى ، والأعرج ، وغير القادر على نفقته .

قال ابن قدامة : معناه السلامة من العمى والعرض والمرض وهو شرط لقوله تعالى : ( لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ

لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ خَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ) .

**( وتتمام الرباط الأربعين يوماً )** .

الرباط : هو ملازمة المكان الذي بين المسلمين والكفار لحراسة المسلمين منهم .

قال ابن حجر : والرباط هو ملازمة المكان الذي بين المسلمين والكفار وحراسة المسلمين منهم .

وقال ابن قدامة : معنى الرِّبَاطِ الإقامة بالتَّعَرُّ ، مُقَوِّيًا لِلْمُسْلِمِينَ عَلَى الْكُفَّارِ .

والتَّعَرُّ : كُلُّ مَكَانٍ يُخِيفُ أَهْلَهُ الْعَدُوَّ وَيُخِيفُهُمْ .

وأصل الرِّبَاطِ مِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ يَرْتَبِطُونَ حِيُولَهُمْ ، وَهَؤُلَاءِ يَرْتَبِطُونَ حِيُولَهُمْ ، كُلُّ يُعَدُّ لِصَاحِبِهِ ، فَسُمِّيَ الْمَقَامُ بِالتَّعَرُّ رِبَاطًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَيْلٌ .

وَفَضْلُهُ عَظِيمٌ ، وَأَجْرُهُ كَبِيرٌ . ( المغني ) .

ثم قال : إِذَا ثَبَتَ هَذَا ؛ فَإِنَّ الرِّبَاطَ يَقِلُّ وَيَكْثُرُ ، فَكُلُّ مُدَّةٍ أَقَامَهَا بِنَيْتِ الرِّبَاطِ ، فَهُوَ رِبَاطٌ قَلٌّ أَوْ كَثَرٌ ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ( رِبَاطُ يَوْمٍ وَرِبَاطُ لَيْلَةٍ ... ) .

قَالَ أَحْمَدُ : يَوْمٌ رِبَاطٌ ، وَلَيْلَةٌ رِبَاطٌ ، وَسَاعَةٌ رِبَاطٌ .

وَقَالَ : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : وَمَنْ رَاطَبَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، كُتِبَ بِهِ أَجْرُ الصَّائِمِ الْقَائِمِ ، وَمَنْ زَادَ ، زَادَهُ اللَّهُ . ( المغني ) .

- وتماه أربعون يوماً .

فلو أقام ساعة يثبت له رباط ساعة ولكن تمامه أربعون يوماً .

جاء في ذلك حديث عنه ﷺ قال ( تمام الرِّبَاطِ أربعون يوماً ) لكن إسناده ضعيف . وإنما ثبت موقوفاً على أبي هريرة كما روى ذلك عبد الرزاق في مصنفه .

- وقد جاءت الفضائل الكثيرة في فضل الرِّبَاطِ في سبيل الله :

**أولاً : رباط يوم خير من الدنيا ومتاعها .**

عن سهل بن سعد السَّاعدي رحمه الله . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا ) . رواه البخاري

ثانيا : الرِّبَاطُ أمان من النار .

عن ابن عباس أن النبي ﷺ قَالَ ( عَيْنَانِ لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ : عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ) رواه الترمذي .

**ثالثاً : الرِّبَاطُ خير من صلاة وصوم تطوع .**

عن سَلَمَانَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ وَأُجِرَ عَلَيْهِ بِرِزْقِهِ وَأَمِنَ الْفَتَنَ ) رواه مسلم .

رابعاً : من مات مرباطاً آمنه الله من عذاب الله ، ولا ينقطع عمله .

أ-لحديث سلمان السابق ( رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ ، وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ وَأُجِرَ عَلَيْهِ بِرِزْقِهِ وَأَمِنَ الْفَتَنَ ) .

قال النووي : هذه فضيلة ظاهرة للرِّبَاطِ ، وخزيان عمله بعد موته فضيلة مختصة به ، لا يشترك فيها أحد ، وقد جاء صريحاً في غير

مسلم : " كُلُّ مَيِّتٍ يُحْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الْمُرَابِطَ فَإِنَّهُ يُنَمَّى لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ " .

قوله ﷺ ( وَأَجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ )

مُوافٍ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الشُّهَدَاءِ : { أَحِبَّاءُ عِنْدَ رَحْمَتِي يُرْزَقُونَ } وَالْأَحَادِيثُ السَّابِقَةُ أَنَّ أَزْوَاجَ الشُّهَدَاءِ تَأْكُلُ مِنْ ثَمَارِ الْجَنَّةِ .

قوله ﷺ ( أَمِنْ الْفَتَانِ ) صَبَطُوا ( أَمِنْ ) يَوْجَهَيْنِ : أَحَدَهُمَا ( أَمِنْ ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَكُسْرُ الْمِيمِ مِنْ غَيْرِ ( وَاو ) وَالثَّانِي ( أَوْ مِنْ ) يَضِمُّ الْهَمْزَةَ وَيُؤَوِّدُ .

وَأَمَّا ( الْفَتَانِ ) فَقَالَ الْقَاضِي : رِوَايَةُ الْأَكْثَرِينَ يَضِمُّ الْفَاءَ جَمْعُ ( فَاتِنِ ) قَالَ : وَرِوَايَةُ الطَّبْرِيِّ بِالْفَتْحِ ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ ( أَوْ مِنْ ) مِنْ فَتَانِ الْقَبْرِ ) . ( شرح مسلم ) .

ب- وَعَنْ فَصَالَةَ بِنِ عُبَيْدٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( كُلُّ الْمَيِّتِ يُحْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الْمُرَابِطَ ، فَإِنَّهُ يَنْمُو لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَيُؤَمِّنُ مِنْ فَتَانِ الْقَبْرِ ) رواه أبو داود .

والحديث صححه ابن العربي ، وابن دقيق العيد ، وابن حجر في "فتح الباري" .

قال الإمام السرخسي رحمه الله : " ومعنى هذا الوعد في حق من مات مرابطاً - والله أعلم - أنه في حياته كان يؤمن المسلمين بعمله ، فيجأزي في قبره بالأمن مما يخاف منه .

أو لَمَّا اختار في حياته المقام في أرض الخوف والوحشة لإعزاز الدين ، يُجَازَى بدفع الخوف والوحشة عنه في القبر .

- سئل ابن تيمية : هل الأفضلُ المُجَاوِزَةُ بِمَكَّةَ ؟ أَوْ بِمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ ؟ أَوْ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ؟ أَوْ بِغَيْرٍ مِنَ الثُّغُورِ لِأَجْلِ الْغَزْوِ ؟ وَفِيمَا يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ { مَنْ زَارَ قَبْرِي وَجِبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي } . وَ { مَنْ زَارَ الْبَيْتَ وَلَمْ يُزِرْنِي فَقَدْ جَفَانِي } وَهَلْ زِيَارَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِخْبَابِ أَمْ لَا ؟ أَفْتُونَا مَا جُورِينَ .

الجواب

فَأَجَابَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . الْمُرَابِطَةُ بِالثُّغُورِ أَفْضَلُ مِنَ الْمُجَاوِزَةِ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ عَامَّةً ؛ بَلْ قَدْ خُتِلُوا فِي الْمُجَاوِزَةِ : فَكَرِهَهَا أَبُو حَنِيفَةَ وَاسْتَحَبَّهَا مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمَا ؛ وَلَكِنَّ الْمُرَابِطَةَ عِنْدَهُمْ أَفْضَلُ مِنَ الْمُجَاوِزَةِ وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ السَّلَفِ حَتَّى قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ "لَأَنْ أُرَابِطَ لَيْلَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُومَ لَيْلَةً الْقَدَرِ عِنْدَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ" . وَذَلِكَ أَنَّ الرِّبَاطَ مِنْ جَنْسِ الْجِهَادِ وَجَنْسُ الْجِهَادِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَنْسِ الْحَجِّ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ قِيلَ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . قِيلَ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ حَجٌّ مُبْرُورٌ ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ( أَجْعَلْنَاهُمْ سَفَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَا آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ) .

- وقال : وَلِهَذَا كَانَ الْمَقَامُ فِي الثُّغُورِ بَيْنَهُ الْمُرَابِطَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى أَفْضَلُ مِنَ الْمُجَاوِزَةِ بِالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ ؛ فَإِنَّ جَنْسَ الْجِهَادِ أَفْضَلُ مِنْ جَنْسِ الْحَجِّ كَمَا قَالَ تَعَالَى ( أَجْعَلْنَاهُمْ سَفَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَا آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ) .

- وقال : وَكَانَ الصَّالِحُونَ يَتَنَاقَشُونَ الثُّغُورَ لِأَجْلِ الْمُرَابِطَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّ الْمَقَامَ بِالثُّغُورِ لِأَجْلِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنَ الْمُجَاوِزَةِ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ مَا أَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ .

وَتَبَّتْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ وَمَنْ مَاتَ مُرَابِطًا مَاتَ مُجَاهِدًا وَجَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ وَأَجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ مِنْ الْجَنَّةِ وَأَمِنْ الْفَتَانِ ) .

وَفِي السُّنَنِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ( رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَنَازِلِ ) .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : لَأَنْ أُرَابِطَ لَيْلَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُومَ لَيْلَةً الْقَدَرِ عِنْدَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ .

وَذَلِكَ لِأَنَّ الرِّبَاطَ هُوَ مِنْ جَنْسِ الْجِهَادِ وَالْمُجَاوِزَةُ مِنْ جَنْسِ التُّشَلُّكِ وَجَنْسُ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ جَنْسِ التُّشَلُّكِ : بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ .



#### فائدة : ١

قال ابن قدامة : وَأَفْضَلُ الرِّبَاطِ الْمَقَامُ بِأَشَدِّ الثُّغُورِ خَوْفًا .

لِأَنَّهُمْ أَخَوْجُ ، وَمَقَامُهُ بِهِ أَنْفَعُ .

قَالَ أَحْمَدُ : أَفْضَلُ الرِّبَاطِ أَشَدُّهُمْ كَلْبًا .

#### فائدة : ٢

هل يأخذ المرباط أهله معه أم لا ؟ المسألة فيها تفصيل :

أ- إن كان الثغر مخوفاً ( يغلب على ظنه هجوم الأعداء عليه ) فلا يجوز له ذلك .

حتى لا يعرضهم للخطر .

ب- وإن كان الثغر يغلب عليه الأمان : فإنه يجوز له أخذ أهله معه .

قال ابن قدامة : وَمَذْهَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ كَرَاهَةُ نَقْلِ النِّسَاءِ وَالدَّرَجَةِ إِلَى الثُّغُورِ الْمَخُوفَةِ .

لِأَنَّ الثُّغُورَ الْمَخُوفَةَ لَا يُؤْمَنُ ظَفَرُ الْعَدُوِّ بِهَا ، وَبِمَنْ فِيهَا ، وَاسْتِيْلَاؤُهُمْ عَلَى الدَّرَجَةِ وَالنِّسَاءِ .

قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : فَتَخَافُ عَلَى الْمُنْتَقِلِ بَعِيَالِهِ إِلَى الثَّغْرِ الْإِثْمُ ؟ قَالَ : كَيْفَ لَا أَخَافُ الْإِثْمَ ، وَهُوَ يُعْرِضُ دُرَيْتَهُ لِلْمُشْرِكِينَ ؟

قال ابن قدامة : وَهَذَا مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ تَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ غَيْرَ أَهْلِ الثَّغْرِ ، لَا يُسْتَحَبُّ لَهُمُ الْإِتِّقَالُ بِأَهْلِهِمْ إِلَى ثَغْرِ خَوْفٍ ، فَأَمَّا أَهْلُ الثَّغْرِ ،

فَلَا يَدُّ لَهُمْ مِنَ السُّكْنَى بِأَهْلِهِمْ ، لَوْلَا ذَلِكَ لَحَرِبَتْ الثُّغُورُ وَتَعَطَّلَتْ .

#### فائدة : ٣

حديث ابن عباس : عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ أَفْضَلَ مِنَ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ قَالُوا ، وَلَا الْجِهَادُ قَالَ ، وَلَا الْجِهَادُ إِلَّا رَجُلٌ

خَرَجَ يُحَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ ) رواه البخاري .

ففي هذا الحديث أن استيعاب العشر من ذي الحجة بالعبادة أفضل من الجهاد ( المراد جهاد التطوع ) الذي لم تذهب فيه النفس والمال .

وهذا اختيار ابن تيمية .

ولأن هذه العشر اجتمعت فيها أمهات العبادة ، وهي الصلاة والصيام والصدقة والحج .

وذهب بعض العلماء : إلى أن الجهاد أفضل .

لعموم الأدلة في فضيلة الجهاد في سبيل الله .

( وَإِذَا كَانَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَأْتِيهِمْ أَفْئِدَةٌ مِّنْهُمْ )

أي : أنه يشترط للجهاد إذن الوالدين إذا كان الجهاد تطوعاً .

فلا يجوز للإنسان أن يجاهد جهاد التطوع إلا بإذن الوالدين إذا كانا مسلمين أو بإذن المسلم منهما .

أ- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ( جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْذِنُهُ فِي الْجِهَادِ . فَقَالَ : أَخِي وَالِدَاكَ ؟ ، قَالَ : نَعَمْ . قَالَ :

فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَأَبِي دَاوُدَ : مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ ، وَزَادَ ( اِرْجِعْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا ، فَإِنْ أَذِنَا لَكَ ، وَإِلَّا فَبِرَّهُمَا ) .

ب- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ ( جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : جِئْتُ أَبَايَ عَلَى الْهَجْرَةِ ، وَتَرَكْتُ أَبَوَيَّ يَبْكِيَانِ ، فَقَالَ : اِرْجِعْ

عَلَيْهِمَا فَأُضْحِكُهُمَا كَمَا أُبْكِيْتُهُمَا ) رواه أبو داود .

ج- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ . ( أَنَّ رَجُلًا هَاجَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ : هَلْ لَكَ أَحَدٌ بِالْيَمَنِ ؟ قَالَ : أَبَوَايَ ، قَالَ : أَذِنَا لَكَ

؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : اِرْجِعْ إِلَيْهِمَا فَاسْتَأْذِنْهُمَا ، فَإِنْ أَذِنَا لَكَ فَجَاهِدْ ، وَإِلَّا فَبِرَّهُمَا ) رواه أبو داود

د- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ جَاهِمَةَ السُّلَمِيِّ . ( أَنَّ جَاهِمَةَ ، جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَدْتُ أَنْ أَعْرُؤَ ، وَقَدْ جِئْتُ أَسْتَشِيرُكَ ، فَقَالَ :

هَلْ لَكَ مِنْ أُمٍّ ؟ ، قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَالْزُفْمَا ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ رِجْلَيْهَا ) رواه النسائي .

هـ- أن الجهاد في هذه الحالة فرض على الكفاية ينوب عنه فيه غيره ، وير الوالدين فرض يتعين عليه لا ينوب عنه فيه غيره ، فلا يترك فرض عين للقيام بما فرض على الكفاية .

**قال في الفتح :** قال جمهور العلماء: يحرم الجهاد إذا منع الأبوان، أو أحدهما، بشرط أن يكونا مسلمين، لأن برهما فرض عين عليه، والجهاد فرض كفاية .

**وقال الصنعاني :** ذهب الجماهير من العلماء إلى أنه يحرم الجهاد على الولد إذا منعه الأبوان أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين ، لأن برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية ، فإذا تعين الجهاد فلا .

#### فائدة : ١

حالات رجوع الأبوين عن إذنهما لولدهما بالجهاد ؟

**الحالة الأولى :** أن يرجع الأبوان قبل حضور الولد الصف في القتال .

ففي هذه الصورة اتفقت الشافعية والحنابلة على أنه يجب على الولد أن يرجع .

واستدلوا بأن عدم الإذن عذر يمنع وجوب الجهاد ابتداء فكذلك إذا طرأ في أثناءه كسائر الموانع من العمى أو المرض .

**الحالة الثانية :** أن يرجع الأبوان عن إذنهما بعد حضوره الصف .

فالأظهر هنا أنه لا عبرة برجوعهما عن الإذن ، ويحرم على الولد الانصراف عن القتال .

لأن الجهاد تعين عليه بحضوره الصف ، فلم يبق لهما إذن .

#### فائدة : ٢

هل يلحق الجدّ والجدّة بالأبوين في ذلك ؟

الأصح عند الشافعية نعم .

#### فائدة : ٣

إذا كان الجهاد فرض عين على الابن : فهنا لا يشترط إذن الوالدين .

**قال ابن حجر :** فإذا تعين الجهاد فلا إذن .

أ- لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا ) .

ولقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمْ الْأَذْبَارَ (١٥) وَمَنْ يُؤْمَرْ بِدُفْعِهِ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَرِّفًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِعَصَابٍ مِّنَ اللَّهِ ) .

**وجه الدلالة من الآيتين :** أن الله سبحانه وتعالى أمر بالثبات عند قتال الكفار وعدم الفرار عنهم ، والآية عامة تشمل جميع المؤمنين ومنهم الولد .

ب- قال ﷺ ( لا طاعة في معصية الله ) متفق عليه .

**وجه الدلالة :** الرسول ﷺ أخبر بعدم الطاعة في معصية الله ، والجهاد هنا فرض عين وتركه معصية ، فلا معنى لاستئذان الوالدين في هذه الحالة ، إذ لا طاعة لهما إذا لم يأذنا .

ج- قياس الجهاد في هذه الحالة على الصلاة المكتوبة ، بجامع أن كلاهما عبادة تعيّن عليه ، فكما أن أداء الولد للصلاة المكتوبة لا يتوقف على إذن الوالدين فكذلك الجهاد .

د- ترك الجهاد في هذه الحالة يؤدي إلى الهلاك فقدّم على حق الأبوين . ( أحكام إذن الإنسان ) .

● **فإن قيل :** ير الوالدين فرض عين أيضاً والجهاد عند تعينه فرض عين فهما مستويان فما وجه تقديم الجهاد ؟

قلت : لأن مصلحته أعم إذ هي لحفظ الدين والدفاع عن المسلمين فمصلحته عامة مقدمة على غيرها وهو يقدم على مصلحة حفظ البدن . ( سبل السلام ) .

**وقال في المغني :** وإن أذن له والداه في الغزو وشرطاً عليه أن لا يُقاتل ، فحضر القتال تعين عليه وسقط شرطهما . كذلك قال الأوزاعي وابن المنذر ؛ لأنه صار واجباً عليه فلم يبق لهما في تركه طاعة .

#### فائدة : ٤

**قال ابن قدامة :** فَأَمَّا إِنْ كَانَ أَبَوَاهُ غَيْرَ مُسْلِمَيْنِ ، فَلَا إِذْنَ لَهُمَا .

وَبِذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ .

لأن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يُجاهدون ، وفيهم من له أبوان كافران ، من غير استئذانٍ ؛ منهم أبو بكر الصديق ، وأبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة ، كان مع النبي ﷺ يوم بدر ، وأبوه رئيس المشركين يومئذٍ ، قُتلَ بِبَدْرٍ ، وأبو عبيدة ، قُتلَ أباه في الجهاد ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ( لَا تَجِدُ قَوْمًا ) .الآية .

وَعُمُومُ الْأَخْبَارِ مُخَصَّصٌ بِمَا رَوَيْنَاهُ . ( المغني ) .

#### فائدة : ٥

إذا كان الأب رقيقاً هل يستأذن أم لا ؟

**قيل :** يجب أن يستأذن .

أ-لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ ، وَلِأَنَّهُمَا أَبَوَانِ مُسْلِمَانِ ، فَأَشَبَّهَا الْحُرَّيْنِ .

ب- ولأن المقصود من ذلك مراعاة حق الوالد .

ج- ولئلا يقع في نفسه شيء من الحسرة بفوات نفس ولده أو تعرضه للقتل وهذا ثابت في الرقيق كما هو في الأحرار .

**وقيل :** لا يجب .

لأنه لا ولاية لهما .

#### فائدة : ٦

هل يخرج للجهاد وعليه دين ؟

هذه المسألة لها أحوال :

**أولاً :** اتفق الفقهاء على عدم اشتراط إذن الدائن للجهاد متى عني عليه ، سواء كان المدين معسراً أم موسراً .

لأن الخروج هنا فرض عين على كل قادر ، وهو لا يحتمل التأخير ، أما قضاء الدين فيحتمل التأخير ، والضرر في ترك الخروج أعظم من الضرر في الامتناع من قضاء الدين ، لأن الضرر في ترك الخروج يرجع إلى كافة المسلمين ، فالواجب عليه أن يشتغل بدفع أعظم الضررين .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) وَأَمَّا إِذَا تَعَيَّنَ الْجِهَادُ فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِي أَنَّهُ لَا إِذْنَ لِعَرِيَمِهِ .

**ثانياً :** اتفق الفقهاء على أنه ليس للمدين الموسر أن يخرج للجهاد إذا كان الدين حالاً بغير إذن الدائن إلا إذا ترك وفاء ، ولم يخالف فيه إلا الأوزاعي .

واستدلوا : بأن فرض الدين متعين عليه ، فلا يجوز تركه لفرض على الكفاية يقوم عنه غيره مقامه .

واستدلوا لجواز الجهاد إن ترك وفاءً أو أقام كفيلاً :

بفعل عبد الله بن عمرو بن حرام -والد جابر- حيث خرج إلى أحد وعليه دين كثير ، فاستشهد وقضاه عنه ابنه بعلم النبي ﷺ ولم يذمه النبي ﷺ على ذلك ولم ينكر فعله بل مدحه ، وقال : ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها .

**قال ابن قدامة :** وَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌّ أَوْ مُؤَجَّلٌ ، لَمْ يَجِزْ لَهُ الْخُرُوجُ إِلَى الْعَرِّ إِلَّا بِإِذْنِ عَرِيَمِهِ ، إِلَّا أَنْ يَتْرَكَ وَفَاءً ، أَوْ يُقِيمَ بِهِ كَفِيلاً ، أَوْ يُؤْتِقَهُ بَرَّحْنٍ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . . .

ودليل ذلك أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا ، تُكَفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِلَّا الدَّيْنَ ، فَإِنْ جَبُرِلَ قَالَ لِي ذَلِكَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وَلَا نَ الْجِهَادُ يُقْصَدُ مِنْهُ الشَّهَادَةُ الَّتِي تَمُوتُ بِهَا النَّفْسُ ، فَيَفُوتُ الْحَقُّ بِفَوَاتِهَا .

وَأَمَّا إِذَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْجِهَادُ ، فَلَا إِذْنَ لِعَرِيضِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِعَيْنِهِ ، فَكَانَ مُقَدِّمًا عَلَى مَا فِي ذِمَّتِهِ ، كَسَائِرِ فُرُوضِ الْأَعْيَانِ . . .

وَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً ، أَوْ أَقَامَ كَفِيلًا ، فَلَهُ الْعَزُّ بِغَيْرِ إِذْنٍ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِيمَنْ تَرَكَ وَفَاءً .

لَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حَزَامٍ أَبَا جَابِرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ خَرَجَ إِلَى الْحُدَيْ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ كَثِيرٌ ، فَاسْتَشْهَدَ ، وَقَضَاهُ عَنْهُ ابْنُهُ يَعْلَمُ النَّبِيَّ ، وَلَمْ يَذْمُهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَمْ يُنَكِّرْ فِعْلَهُ ، بَلْ مَدَحَهُ ، وَقَالَ : ( مَا زَالَتْ الْمَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنِحَتَيْهَا ، حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ ) . وَقَالَ لَابْنِهِ جَابِرٌ : أَشَعَرْتَ أَنَّ اللَّهَ أَحَبَّ أَبَاكَ ، وَكَلَّمَهُ كَيْفَاحًا . ( المغني ) .

وقد ذهب بعض العلماء إلى أنه يجوز للمدين الموسر أن يخرج إلى الجهاد بغير إذن الدائن ، إذا كان الدين لم يحل بعد .

وبه قالت الحنفية ، والمالكية .

قالوا : إن الدائن قبل حلول الدين لا حق له على المدين ، فليس له مطالبة المدين بالدين ، وإذا لم يكن له مطالبته فليس له منعه من الخروج .

لكن يجاب عن هذا : بأن الدائن وإن لم يكن له حق على المدين قبل حلول الدين ، إلا أن الجهاد يقصد منه الشهادة التي تفوت بها النفس فيفوت الحق بفواتها ، وهذا فيه ضرر على الدائن فلا يجوز بغير إذنه .

الخلاصة : لا يحل لمسلم أن يجاهد جهاداً تطوعياً وعليه دين لا وفاء له مالم يقيم كفيلًا ، أو يوثق دينه برهن ، أو يكون له وفاء وذلك لئلا يفوت حق الغير .

ثالثاً : إذن الدائن للمدين بالجهاد إذا لم يكن متعيناً عليه والدين حال والمدين معسر ؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين :

قيل : لا يشترط إذن الدائن لخروج المدين إلى الجهاد إذا كان معسراً ولم يتعين عليه .

وبهذا قال المالكية ، والشافعية .

لقوله تعالى ( وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ) .

قالوا : إن الله أمر بإنظار المعسر إلى حين الميسرة ، فلا يجوز مطالبته قبل ذلك ، وإذا لم تكن هناك مطالبة فللمدين الخروج بغير إذن الدائن .

وقيل : يشترط إذن الدائن .

وبهذا قالت الحنفية ، والحنابلة .

أ- لحديث أَبِي قَتَادَةَ . عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَامَ فِيهِمْ فَذَكَرَ لَهُمْ « أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْإِيمَانَ بِاللَّهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ » . فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تُكْفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «نَعَمْ إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرٌ مُدْبِرٍ» . ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « كَيْفَ قُلْتَ » . قَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتُكْفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : نَعَمْ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرٌ مُدْبِرٍ إِلَّا الدَّيْنَ فَإِنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِي ذَلِكَ ) رواه مسلم .

فقول الرسول ﷺ ( إلا الدين ) فيه تنبيه على جميع حقوق آدميين ، وأن الشهادة والجهاد وغيرهما من أعمال البر لا يكفر حقوق آدميين ، فإذا كانت حقوقهم بهذه الأهمية فلا يجوز تعريضها للخطر بغير إذن أصحاب تلك الحقوق .

ب- لأن الجهاد تقصد منه الشهادة التي تفوت بها النفس ، وبفواتها يفوت الحق ، فلا يجوز بغير إذن صاحب الحق .

وهذا الراجح .

﴿ وَيَتَفَقَّهُ الْإِمَامُ حَيْثُ هُوَ مِنَ الْكُسَيْرِ ﴾

أي : يجب على الإمام وجوباً قبل الخروج والمسير أن يتفقد الجيش ، كي يمنع من لا يصلح للحرب .

لأن النبي ﷺ في معركة أحد استعرض الجيش ، ... فلما وصل إلى ابن عمر رضي الله عنهما لم يأذن له بالخروج لأنه لم يبلغ .

واستعرض النبي ﷺ كل الجيش في بدر وأيضاً أخرج جملة من الصحابة منهم أسامة لأنه لم يبلغ.

### ( وَيَمْنَعُ الْمُخْذَلُ وَالرُّجْفُ ) .

أي : أي : يجب على الإمام أن يمنع من لا يصلح للجهاد كالمخذل والمرجف .

المخذل : الذي يفند الناس عن القتال، ويذهبهم فيه ، كالقائل: الحر شديد، أو البرد شديد، والمشقة شديدة، أو لا تؤمن هزيمة الجيش .  
والمرجف : كالذي يقول: هلكت سرية المسلمين . ( يهول قوة العدو ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ... وَلَا مَنْ يُعِينُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِالْكَفَارِ وَإِطْلَاعِهِمْ عَلَى عَوَارِثِ الْمُسْلِمِينَ وَمُكَاتِبَتِهِمْ بِأَخْبَارِهِمْ وَذَلَالَتِهِمْ عَلَى عَوَارِثِهِمْ أَوْ إِيَؤَاءِ جَوَابِسِهِمْ ، وَلَا مَنْ يُوقِعُ الْعَدَاوَةَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَيَسْعَى بِالْفَسَادِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ لَوْ خَرَجُوا فِئَكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ ) وَلَئِنْ هَؤُلَاءِ مَضَوْا عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَنِلَازُهُمْ مِنْهُمْ .

### ( وَلَهُ أَنْ يُنْفِلَ فِي بَيْتِ الْإِيْتَةِ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، وَفِي الرَّجْعَةِ الثَّلَاثَ بَعْدَهُ ) .

أي : ولالإمام أن ينفل في بداية الغزو الربع بعد الخمس ، وفي الرجعة الثلث بعد الخمس .

والنفل : الزيادة على السهم الذي يأخذه من الغنيمة ، يخص بها الإمام بعض الجيش لمصلحة ، كمزيد سعي ، واقتحام خطر ونحوه .  
والمراد: أنه إذا دخل الجيش أرض العدو، فإن الجيش قد يحتاج أن يبعث بعض السرايا لمهمة قتالية، فإذا غنمت هذه السرية التي اقتطعت من الجيش غنيمة، فإن ما غنموه يخمس كالغنيمة، ثم يأخذ أصحاب السرية ربع الغنيمة، وما بقي للجيش، وأما إن كانت السرية انطلقت من الجيش في أثناء عودته وبعد الانتهاء من القتال، فإن الإمام ينفلهم الثلث، وما بقي من الخمس يوزع على بقية أفراد الجيش.  
إذاً: إذا ذهبوا وأتوا بالغنائم : أخذ من الغنائم الخمس لله ولرسوله ، ثم أعطى أصحاب السرية في البداية الربع ثم قسم الباقي على الجيش بمن فيهم أصحاب السرية ، والثلث: في الرجعة.

عَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَقَلَ الرُّبْعَ فِي الْبَدَاةِ ، وَالثُّلُثَ فِي الرَّجْعَةِ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ ، وَابْنُ جَبَّانَ ، وَالحَاكِمُ .

( نَقَلَ الرُّبْعَ ) أي : أعطى ربع الغنيمة نفلاً بعد الخمس . ( وَالثُّلُثَ فِي الرَّجْعَةِ ) أي : وأعطى ثلث الغنيمة حين رجوعهم .

فنستفيد من هذا الحديث :

جواز تنفيل السرية التي تقطع من الجيش، فتغير على العدو، وتغنم منه، فيعطى أفرادها زيادة على سهامهم، تقديراً لأعمالهم، وما قاموا به من بلاء في الجهاد على بقية الغزاة، لكن إن كانت غارة السرية في ابتداء سفر الغزو، والمجاهدين، فتعطى ربع ما غنمت، وإن كانت غارة السرية بعد عودة المجاهدين، فتعطى ثلث ما غنمت . ( توضيح الأحكام ) .

وقال الخطابي بعد نقله كلام ابن المنذر في تفسير الحديث ... والبداء إنما هي ابتداء السفر للغزو إذا خضت سرية من جملة العسكر فإذا وقعت بطائفة من العدو فما غنموا كان لهم فيه الربع ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة أرباعه ، فإن قفلوا من الغزوة ثم رجعوا فأوقعوا بالعدو ثانية كان لهم مما غنموا الثلث لأن غنمهم بعد القفول أشد لكون العدو على حذر وحزم انتهى وما قاله هو الأقرب . ( سبل السلام )  
وقال ابن قدامة : النَّفْلُ فِي الْغَزْوِ يُنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْحَرَفِيُّ ، وَهُوَ أَنَّ الْإِمَامَ أَوْ نَائِبَهُ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ غَارِبًا ، بَعَثَ بَيْنَ يَدَيْهِ سَرِيَّةً تُغَيِّرُ عَلَى الْعَدُوِّ ، وَيَجْعَلُ لَهُمُ الرُّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، فَمَا قَدِمَتْ بِهِ السَّرِيَّةُ مِنْ شَيْءٍ ، أَخْرَجَ خُمُسَهُ ، ثُمَّ أَعْطَى السَّرِيَّةَ مَا جَعَلَ لَهُمْ ، وَهُوَ رُبْعُ الْبَاقِي ، وَذَلِكَ خُمُسٌ آخَرُ ، ثُمَّ قَسَمَ مَا بَقِيَ فِي الْجَيْشِ وَالسَّرِيَّةِ مَعَهُ .  
فَإِذَا قَفَلَ ، بَعَثَ سَرِيَّةً تُغَيِّرُ ، وَجَعَلَ لَهُمُ الثُّلُثَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، فَمَا قَدِمَتْ بِهِ السَّرِيَّةُ أَخْرَجَ خُمُسَهُ ، ثُمَّ أَعْطَى السَّرِيَّةَ ثُلُثَ مَا بَقِيَ ، ثُمَّ قَسَمَ سَائِرَهُ فِي الْجَيْشِ وَالسَّرِيَّةِ مَعَهُ . ( المغني ) .

فائدة : ١

الحكمة من هذا التفريق :

قال البسام : ووجه زيادة أفراد السرية في حالة القفول على حالة البدء، أمّا في حالة القفول قد فقدت السند الذي تتقوى به، والجيش الذي تأوي إليه، والفتة التي تنحاز إليها، بخلاف حال البدء، فإنّ الجيش يسندها، ويقويها، ويؤمها، كما أنّ الغزو في حالة القفول في حال شوق ورغبة إلى أهله ووطنه، ومتشوق لسرعة الأوبة، لهذا -والله أعلم- استحققت السرية زيادة التنفيل في حالة الرجعة. (توضيح الأحكام)

#### فائدة : ٢

هل للإمام أن ينفل أكثر من الثلث ؟ اختلف العلماء في ذلك على قولين :

**القول الأول :** لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْفَلَ أَكْثَرُ مِنَ الثُّلُثِ ،

قال ابن قدامة : نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَهُوَ قَوْلُ مَكْحُولٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالْجُمْهُورِ مِنَ الْعُلَمَاءِ .

لأن نفل النبي ﷺ انتهى إلى الثلث ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَجَاوَزَهُ .

**القول الثاني :** لَا حَدَّ لِلنَّفْلِ ، بَلْ هُوَ مَوْكُولٌ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ .

وهو قول الشافعي .

لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَلَ مَرَّةً الثُّلُثَ ، وَأُخْرَى الرَّبْعَ .

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ : نَفَلَ نِصْفَ السُّدُسِ .

فَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلنَّفْلِ حَدٌّ لَا يَتَجَاوَزُهُ الْإِمَامُ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَوْكُولًا إِلَى اجْتِهَادِهِ .

**قال الصنعاني :** وقال آخرون للإمام أن ينفل السرية جميع ما غنمت لقوله تعالى ( قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ) ففوضها إليه ﷺ والحديث لا دليل فيه على أنه لا ينفل أكثر من الثلث .

#### فائدة : ٣

صفة التنفيل: أنّ السرية التي تنهض في جملة العسكر، إذا أوقعت بالعدو، فما غنموا في البداية، كان لهم فيه الربع، وما غنموا في القفول، كان لهم فيه الثلث، ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة الأرباع، أو في الثلثين.

( وَكَأَيُّ عِزٍّ الْخَزْرَؤُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ) .

أي : لا يجوز الغزو إلا بإذن من الإمام ، لأنه هو المخاطب بالغزو ، لعلمه بكثرة العدو وقلته ، ومكانته وكيدته .

**قال ابن قدامة :** وَأَمَرَ الْجِهَادَ مَوْكُولٌ إِلَى الْإِمَامِ وَاجْتِهَادِهِ ، وَيَلْزَمُ الرَّعِيَّةَ طَاعَتُهُ فِيمَا يَرَاهُ مِنْ ذَلِكَ .

وقال : ... إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُمْ لَا يُخْرَجُونَ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ؛ لِأَنَّ أَمْرَ الْحَرْبِ مَوْكُولٌ إِلَيْهِ ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِكَثْرَةِ الْعَدُوِّ وَقِلَّتِهِمْ ، وَمَكَامِنِ الْعَدُوِّ وَكَيْدِهِمْ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُرْجَعَ إِلَى رَأْيِهِ ، لِأَنَّهُ أَحْوَطُ لِلْمُسْلِمِينَ .

**وقال البهوتي :** لا يجوز الغزو إلا بإذن الأمير ؛ لأنه أعرف بالحرب و أمره موكول إليه .

#### الأدلة :

أ- قال تعالى ( وإذا جاءهم أمرٌ من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردّوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً ) فالمسائل العظيمة التي تحل بالأمة - ومنها الجهاد - يكون القول الفصل فيها لأولي الأمر ، ليس لكل أحد أو أي أحد .

ب- وقال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض ) .

فالإمام هو الذي يأمر بالجهاد و هو الذي ينادي إليه بالنفير ، والمسلمون هم المستنصفون المخاطبون بإذن الإمام وقوله.

ج- وقال ﷺ ( الإمام جُنَّةٌ ، يُقَاتِلُ مِنْ وَرَائِهِ ) رواه مسلم .

فهذا نص في المسألة ، وهو بين ظاهر .

د- قال ﷺ ( إذا استنفرتم فانفروا ) .

فالقيام بالجهاد يكون بعد الاستنفار وهذا يصدر من ولي الأمر .

**قال النووي :** ( معناه: إذا دعاكم السلطان إلى غزو فاذهبوا ) .

هـ- هذا هو هدي النبي ﷺ وأصحابه ، فلا يعرف أنه جاهد أحد من أصحابه ممن كانوا تحت إمرته بدون إذنه وعلمه .

فهذه عائشة تقول ( استأذنت النبي ﷺ في الجهاد ، فقال : جهادكن الحج ) .

وهذا ابن عمر رضي الله عنهما يقول ( عرضت على النبي ﷺ وأنا ابن أربع عشر فلم يجزني ) .

و- وإذن الإمام مانع من الفوضى التي يمكن أن تنشأ من إعلان بعض المسلمين الحرب على أعداء الله دون تقدير لظروفهم وقوتهم وقوة عدوهم.

**( إِنْ أَنْ يَفْجَأَهُمْ عَدُوٌّ يَخَافُونَ كَلْبَهُ ) .**

( كَلْبَهُ ) أي : شره وأذاه .

أي : يستنني من ذلك : إذا فاجئهم عدو يخافون شره وأذاه ، فإنهم حينها لهم أن يقاتلوا ، ولو لم يستأذنوه .

لتعذر استئذانه .

لأن المصلحة تتعين في قتاله إذا ، لأن دفع الصائل عن الحرمه والدين واجب إجماعاً .

**قال ابن قدامة :** ... إِنْ أَنْ يَفْجَأَهُمْ عَدُوٌّ يَخَافُونَ كَلْبَهُ ، فَلَا يَجِبُ اسْتِئْذَانُهُ ، لِأَنَّ الْمَصْلَحَةَ تَتَعَيَّنُ فِي قِتَالِهِمْ وَالْخُرُوجِ إِلَيْهِ ، لِتَعَيُّنِ الْفَسَادِ فِي تَرْكِهِمْ ، وَلِذَلِكَ لَمَّا أَعَارَ الْكُفَّارُ عَلَى لِقَاحِ النَّبِيِّ ﷺ فَصَادَفَهُمْ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ خَارِجًا مِنَ الْمَدِينَةِ ، تَبِعَهُمْ ، فَقَاتَلَهُمْ ، مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ ، فَمَدَحَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ : " خَيْرُ رَجَالِنَا سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ " . وَأَعْطَاهُ سَهْمَ فَارِسٍ وَرَاجِلٍ .

**( أَوْ تَصْرِفُ صَرْفَةً يَخَافُونَ هَيْبَتَهَا ) .**

أي : وفي هذه الحالة أيضاً لا يحتاج إلى إذن الأمير ، لفلا تضيع الفرصة .

**الخلاصة :** لا يحتاج إلى إذن الإمام في مسألتين :

**الأولى :** أن يفجأهم عدو يخافون شره ، لأن دفع الصائل عن الحرمه والدين واجب إجماعاً .

**الثانية :** إذا عرض فرصة للإيقاع بالعدو .

**( وَيُخْرِجُ مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ ) .**

أي : يجاهد مع كل إمام برٍّ أو فاجر .

لأن ترك الجهاد مع الفاجر يُفْضِي إِلَى قَطْعِ الْجِهَادِ ، وَظُهُورِ الْكُفَّارِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَاسْتِئْصَالِهِمْ ، وَظُهُورِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ ، وَفِيهِ فَسَادٌ عَظِيمٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ) .

وقد جاء في أحاديث :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( الْجِهَادُ وَاجِبٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ ؛ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ ) .

وعن أَنَسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( ثَلَاثٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ ؛ الْكُفُّ عَمَّنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، لَا تُكْفِرُهُ بِذَنْبٍ ، وَلَا تُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ ، وَالْجِهَادُ مَا ضُيِّدَ بَعْنِي اللَّهُ إِلَى أَنْ يُقَاتَلَ آخِرُ أُمَّتِي الدَّجَالُ ، وَالْإِيمَانُ بِالْأَقْدَارِ ) .

**( وَهُوَ لِلْبَحْرِ أَفْضَلُ مِنْ هَزْوِ اللَّبْرِ )**

أي : أن الغزو في البحر أفضل من الغزو في البر ، لتردده بين خطر الجهاد وخطر البحر ، مع عدم تمكنه من الفرار إلا مع أصحابه .

**قال ابن قدامة :** وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْعَزْوَ فِي الْبَحْرِ مَشْرُوعٌ ، وَفَضْلُهُ كَثِيرٌ .

أ- قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ( نَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ ، قَالَتْ أُمُّ حَرَامٍ : قُلْتُ : مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي غَرَضُوا عَلَيَّ ، غَرَاةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، يَرَكَّبُونَ نَجْعَ هَذَا الْبَحْرِ ، مُلُوكًا عَلَى الْأَسِيرَةِ ، أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ ) . متفق عليه وعن أُمِّ حَرَامٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( الْمَائِدُ فِي الْبَحْرِ ، الَّذِي يُصِيبُهُ الْقَيْءُ ، لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ ، وَالْعَرَقُ لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ ) .

ب- وَلَئِنَّ الْبَحْرَ أَكْثَرُ حَظًّا وَمَشَقَّةً، فَإِنَّهُ بَيْنَ الْعَدُوِّ وَخَطَرِ الْغَرَقِ، وَلَا يَتِمَّ كُنْ مِنْ الْفَرَارِ إِلَّا مَعَ أَصْحَابِهِ، فَكَانَ أَفْضَلَ مِنْ غَيْرِهِ. (المغني)

**فائدة :**

وبوب ابن النحاس على فضله في كتابه ( مشاريع الأشواق إلى مصارع العشاق ) وذكر حديث الصحيحين السابق، وحديث أبي داود ثم قال بعد كلام :

واعلم أن لغزو البحر فضائل ليست لغزو البر :

**منها :** أن شهيد البحر أفضل على الإطلاق من شهيد البر .

**ومنها :** أن غزوة في البحر أفضل من عشر غزوات في البر .

لما روي عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله ﷺ ( غزوة في البحر خير من عشر غزوات في البر ، ومن أجاز البحر فكأنما أجاز الأودية كلها، والمائد فيه كالمتشحط في دمه ) .

وذكر عدة أحاديث وآثار أخرى تدل على فضله يمكن الرجوع لها في الكتاب المذكور.

**( وَيُعَاتِلُ كُلُّهُمْ مِنْ يَدِيهِمْ مِنَ الْعَدُوِّ ) .**

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ) وَلَئِنَّ الْأَقْرَبَ أَكْثَرُ ضَرَرًا ، وَفِي قِتَالِهِ دَفْعُ ضَرَرِهِ عَنْ الْمُقَابِلِ لَهُ ، وَعَمَّنْ وَرَاءَهُ ، وَالِاشْتِعَالُ بِالْبُعِيدِ عَنْهُ ، يُمَكِّنُهُ مِنْ انْتِهَازِ الْفُرْصَةِ فِي الْمُسْلِمِينَ ؛ لِاشْتِغَالِهِمْ عَنْهُ .

**فائدة :**

قوله تعالى ( قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ) .

**قال القرطبي:** في الآية أنه سبحانه عزفهم كيفية الجهاد وأن الابتداء بالأقرب فالأقرب من العدو ، ولهذا بدأ رسول الله ﷺ بالعرب، فلما فرغ قصد الروم وكانوا بالشام.

**وقال الرازي:** وإنما قلنا: إن الابتداء بالغزو من المواضع القريبة أولى لوجوه:

**الأول :** أن مقابلة الكل دفعة واحدة متعذرة، ولما تساوى الكل في وجوب القتال لما فيهم من الكفر والمخاربة وامتنع الجمع، وجب الترجيح، والقرب مرجح ظاهر كما في الدعوة، وكما في سائر المهمات، ألا ترى أن في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الابتداء بالحاضر أولى من الذهاب إلى البلاد البعيدة لهذا المهم، فوجب الابتداء بالأقرب.

**والثاني :** أن الابتداء بالأقرب أولى لأن النفقات فيه أقل ، والحاجة إلى الدواب والآلات والأدوات أقل.

**الثالث :** أن الفرقة المجاهدة إذا تجاوزوا من الأقرب إلى الأبعد فقد عرضوا للفتنة.

**الرابع :** أن المجاورين لدار الإسلام إما أن يكونوا أقوياء أو ضعفاء، فإن كانوا أقوياء كان تعرضهم لدار الإسلام أشد وأكثر من تعرض الكفار المتباعدين، والشر الأقوى الأكثر أولى بالدفع، وإن كانوا ضعفاء كان استيلاء المسلمين عليهم أسهل، وحصول عز الإسلام لسبب انكسارهم أقرب وأيسر، فكان الابتداء بهم أولى.

**الخامس :** أن وقوف الإنسان على حال من يقرب منه أسهل من وقوفه على حال من يبعد منه، وإذا كان كذلك كان اقتدار المسلمين على مقاتلة الأقربين أسهل لعلمهم بكيفية أحوالهم ومقادير أسلحتهم وعدد عساكرهم.

**السادس :** أن دار الإسلام واسعة ، فإذا اشتغل أهل كل بلد بقتال من يقرب منهم من الكفار كانت المؤنة أسهل، وحصول المقصود أيسر.

**( وَكَيُسْتَعَانَ بِمُشْرِكِهِ إِذَا هُوَ لَاحِظٌ إِلَيْهِ ) .**

أي : لا يستعان بالمشركون على المشركون .

وهذه المسألة وقع فيها خلاف بين العلماء :

**فمن العلماء من منع من ذلك .**



أ- لحديث عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت ( خرج رسول الله ﷺ قبل بدر فلما كان بحرة الوبرة أذكره رجل قد كان يذكر منه جزاءً ونجدةً ففرح أصحاب رسول الله ﷺ حين رأوه فلما أذكره قال لرسول الله ﷺ جئت لأتبعك وأصيب معك قال له رسول الله ﷺ « تؤمن بالله ورسوله ». قال لا قال « فارجع فلن أستعين بمشرك ». قالت ثم مضى حتى إذا كنا بالشجرة أذكره الرجل فقال له كما قال أول مرة فقال له النبي ﷺ كما قال أول مرة قال « فارجع فلن أستعين بمشرك ». قال ثم رجع فأذكره بالبيداء فقال له كما قال أول مرة « تؤمن بالله ورسوله ». قال نعم. فقال له رسول الله ﷺ « فأنطلق » ) رواه مسلم .

ب- ولحديث البراء ﷺ . قال ( أتى النبي ﷺ رجل مضعع بالحديد فقال يا رسول الله أقاتل وأسلم قال أسلم ثم قاتل فأسلم ثم قاتل فقتل، فقال رسول الله ﷺ عمل قليل وأجر كثير ) رواه البخاري .

ج- وعن حبيب عن عبد الرحمن، عن أبيه، عن جده، قال: (أتيت رسول الله ﷺ وهو يريد غزواً، أنا ورجل من قومي، ولم نسلم فقلنا: إنا نستحي أن يشهد قومنا مشهداً لا نشهده معهم، قال: "أو أسلمتُما؟" قلنا: لا، قال: "فلا نستعين بالمشركين على المشركين). رواه أحمد

د- ولأنه غير مأثور على المسلمين فأشبهه المخذل والمزحف .

**ومنها :** من أجاز ذلك .

أ- روى ابن أبي شيبة عن الزهري ( أن النبي ﷺ كان يغزو باليهود فيسهم لهم كسهم المسلمين ) .

قال الألباني : وهذا ضعيف لإرسال الزهري أو إعضاله .

ب- روى البيهقي عن ابن عباس ( أن رسول الله ﷺ استعان بيهود بني قينقاع فرضخ لهم ) .

قال البيهقي : تفرد بهذا الحسن بن عمار ، وهو متروك ، ولم يبلغنا في هذا حديث صحيح .

ج- أن النبي ﷺ استعان بصفوان بن أمية في حنين .

د- حديث عائشة في استعجار النبي ﷺ عبد الله بن أريقط الليثي ليدله على الطريق في هجرته إلى المدينة ، وكان مشركاً على دين قومه .

هـ- عن أبي هريرة ﷺ . قال : قال ﷺ (إنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، وإن الله ليؤتي هذا الرجل الفاجر). متفق عليه

و- وعن ذي مخبر، رجل من أصحاب النبي ﷺ . قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ( سئصالجون الزوم صلحاً آمناً، فتغزوا أنتم وهم غداً من ورائكم ) رواه أبو داود .

قال ابن القيم معلقاً على صلح الحديبية : ومنها: أن الاستعانة بالمشرِك المأْمُون في الجهاد جائزة عند الحاجة لأن عيْنه الحُرَاعِي كَانَ كَافِرَا إِذْ ذَاكَ وَفِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْخِيَلَةِ بِالْعَدُوِّ وَأَخْذِهِ أَخْبَارُهُمْ .

**ومنها :** من أجاز ذلك إذا دعت الحاجة والمصلحة ، وهو ممن يوثق به .

قال ابن قدامة : وَلَا يُسْتَعَانُ بِمُشْرِكٍ .

وَبِهَذَا قَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ ، وَالْجَوَزَجَانِيُّ ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الاسْتِعَانَةِ بِهِ .

وَكَلَامُ الْحَزَفِيِّ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ .

لِحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ .

وَحَبَرِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ .

وَيُسْتَرْطُ أَنْ يَكُونَ مَنْ يُسْتَعَانُ بِهِ حَسَنَ الرَّأْيِ فِي الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَأْمُونٍ عَلَيْهِمْ ، لَمْ يُجْزِئْهُ الاسْتِعَانَةُ بِهِ ؛ لِأَنَّا إِذَا مَنَعْنَا الاسْتِعَانَةَ بِمَنْ لَا يُؤْمِنُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، مِثْلَ الْمُخْذَلِ وَالْمُزْجِفِ ، فَالْكَافِرِ أَوَّلَى . ( المغني ) .

وقال النووي : قَوْلُهُ ﷺ ( فَارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ ) .

وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ : ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَانَ بِصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ ) .

فَأَخَذَ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالْحَدِيثِ الْأَوَّلِ عَلَى إِطْلَاقِهِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ : إِنَّ كَانَ الْكَافِرَ حَسَنَ الرَّأْيِ فِي الْمُسْلِمِينَ ، وَدَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الْإِسْتِعَانَةِ بِهِ أُسْتَعِينَ بِهِ ، وَإِلَّا فَيُكْرَهُ ، وَحَمَلَ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى هَذَيْنِ الْحَالَيْنِ . ( شرح مسلم ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذَهَبَ الْحَنَفِيُّ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَالشَّافِعِيُّ مَا عَدَا ابْنَ الْمُنْذِرِ ، وَابْنَ حَبِيبٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ إِلَى : جَوَّازَ الْإِسْتِعَانَةَ بِأَهْلِ الْكِتَابِ فِي الْقِتَالِ عِنْدَ الْحَاجَةِ .

لَمَّا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ : اسْتَعَانَ فِي غَزْوَةِ حُنَيْنٍ سَنَةَ ثَمَانٍ بِصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ وَهُوَ مُشْرِكٌ .

وَصَرَّحَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ بِأَنَّهُ يَشْتَرَطُ أَنْ يَعْرِفَ الْإِمَامُ حُسْنَ رَأْيِهِمْ فِي الْمُسْلِمِينَ وَيَأْمَنَ خِيَانَتَهُمْ ، فَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مَأْمُونِينَ لَمْ يَحْزِرِ الْإِسْتِعَانَةَ بِهِمْ ؛ لِأَنَّا إِذَا مَنَعْنَا الْإِسْتِعَانَةَ يَمْنًا لَا يُقِيمُنَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِثْلَ الْمُخْذِلِ وَالْمُرْجِفِ ، فَالْكَافِرُ أَوْلَى .

كَمَا شَرَطَ الْإِمَامُ الْبُغَوِيُّ وَآخَرُونَ شَرْطًا آخَرَ ، وَهُوَ : أَنْ يَكْثُرَ الْمُسْلِمُونَ ، بِحَيْثُ لَوْ خَانَ الْمُسْتَعَانُ بِهِمْ ، وَانْضَمُّوا إِلَى الَّذِينَ يَغْزَوْنَهُمْ ، أَمْكَنَهُمْ مَقَاوِمَتُهُمْ جَمِيعًا .

وَشَرَطَ الْمَاورِدِيُّ : أَنْ يُحَالِفُوا مُعْتَقِدَ الْعَدُوِّ ، كَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى .

وَيَرَى الْمَالِكِيَّةُ مَا عَدَا ابْنَ حَبِيبٍ ، وَجَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَالْجُوزْجَانِيُّ : أَنَّهُ لَا يَحْزُرُ الْإِسْتِعَانَةَ بِمُشْرِكٍ ؛ لِقَوْلِهِ الطَّائِفَةُ فَانْجِعْ فَلَنْ أُسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ .

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونُوا فِي غَيْرِ الْمُقَاتِلَةِ ، بَلْ فِي خِدْمَاتِ الْجَيْشِ . ( الموسوعة الفقهية ) .

قال الشيخ ابن باز : وأما الاستعانة ببعض الكفار في قتال الكفار عند الحاجة أو الضرورة فالصواب أنه لا حرج في ذلك إذا رأى ولي الأمر الاستعانة بأفراد منهم ، أو دولة في قتال الدولة المعتدية لصعد عدوانها عملاً بالأدلة كلها .

فعند عدم الحاجة والضرورة لا يستعان بهم ، وعند الحاجة والضرورة يستعان بهم على وجه ينفع المسلمين ولا يضرهم ، وفي هذا جمع بين الأدلة الشرعية .

لأنه ﷺ استعان بالمطعم بن عدي لما رجع من الطائف ، ودخل في مكة بجواره ، واستعان بعبد الله بن أريقط الديلي ليدله على طريق المدينة وكلاهما مشرك ، وسمح للمهاجرين من المسلمين بالهجرة إلى الحبشة مع كونها دولة نصرانية لما في ذلك من المصلحة للمسلمين وبعدهم عن أذى قومهم من أهل مكة من الكفار .

واستعان بدروع من صفوان بن أمية يوم حنين وهو كافر ، وقال في حديث عائشة رضي الله عنها للذي أراد أن يخرج معه في بدر وهو مشرك : ارجع فلن نستعين بمشرك ، وأقر اليهود بخير بعد ذلك ، واستعان بهم في القيام على مزارعها ونخلها لحاجة المسلمين إليه واشتغال الصحابة بالجهاد ، فلما استغنى عنهم أجلاهم عمر رضي الله عنه ، والأدلة في هذا كثيرة .

والواجب على أهل العلم الجمع بين النصوص وعدم ضرب بعضها ببعض . ( مجموع الفتاوى ) .

#### فائدة ١

ومما يجب التنبيه عليه أن بعض الناس قد يظن أن الاستعانة بأهل الشرك تعتبر موالاة لهم ، وليس الأمر كذلك فالاستعانة شيء ، والموالاة شيء آخر . فلم يكن النبي ﷺ حين استعان بالمطعم بن عدي ، أو بعبد الله بن أريقط ، أو بيهود خيبر موالياً لأهل الشرك ، ولا متخذاً لهم بطانة ، وإنما فعل ذلك للحاجة إليهم واستخدامهم في أمور تنفع المسلمين ولا تضرهم .

وهكذا بعثه المهاجرين من مكة إلى بلاد الحبشة ليس ذلك موالاة للنصارى ، وإنما فعل ذلك لمصلحة المسلمين وتخفيف الشر عنهم . فيجب على المسلم أن يفرق ما فرق الله بينه ، وأن ينزل الأدلة منازلها ، والله سبحانه هو الموفق والهادي لا إله غيره ولا رب سواه . ( فتاوى ابن باز )

#### فائدة : ٢

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) اتَّفَقَ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِسْتِعَانَةِ بِالْكَافِرِ فِي قِتَالِ الْبَغَاةِ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ كُفُّهُمْ لَا قَتْلَهُمْ ،

وَالْكَفَّارُ لَا يَقْصِدُونَ إِلَّا قَتْلَهُمْ .

( وَيَجُوزُ تَبْيِيتُ الْكَفَّارِ ) .

تبييت الكفار : معناه الإغارة عليهم ليلاً على حين غفلة منهم .

أي : يجوز تبييت الكفار ، ولو قتل في هذا التبييت من لا يجوز قتله من امرأة وصبي إذا لم يقصدوا .

لحديث الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ رضي الله عنه قَالَ : ( سِئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّتُونَ ، فَيَقْصِبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيِّهِمْ ، فَقَالَ : هُمْ مِنْهُمْ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

( عَنْ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ) وفي رواية البخاري ( عن أهل الدار ) وفي رواية مسلم ( عن الذراري من المشركين يبيتون ) . والذراري جمع ذرية ، وهم الأطفال من أولاد المشركين .

( يُبَيِّتُونَ ) أي : يغار عليهم بالليل بحيث لا يُعرف الرجل من المرأة من الصبي ، ( فَقَالَ : هُمْ مِنْهُمْ ) أي : هم في تلك الحالة كحكم آبائهم في جواز القتل ، وليس المراد : إباحة قتلهم بطريق القصد إليهم ، بل المراد : إذا لم يكن الوصول إلى الآباء إلا بوطء الذرية ، فإذا أصيبوا لاختلاطهم بهم جاز قتلهم . ( الفتح ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) صَرَّحَ جُمهُورُ الْفُقَهَاءِ بِأَنَّهُ يُجُوزُ تَبْيِيتُ الْكَفَّارِ وَهُوَ كَبْسُهُمْ لَيْلًا وَقَتْلُهُمْ عَلَى عَقْلَةٍ ، وَلَوْ قُتِلَ فِي هَذَا التَّبْيِيتِ مَنْ لَا يُجُوزُ قَتْلُهُ مِنْ أَمْرَأَةٍ وَصَبِيٍّ ، وَغَيْرِهِمَا كَمَجْنُونٍ ، وَشَيْخٍ فَإِنْ إِذَا لَمْ يَقْصِدُوا .

فائدة : ١

جواز الإغارة على من بلغتهم الدعوة من غير إعلامهم بذلك .

( وَرَوَيْهِمْ بِالْمَنْجِنِقِ ) .

أي : ويجوز رمي الكفار بالمنجنيق .

وقد جاء في حديث : عن مَكْحُولٍ ( أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَصَبَ الْمَنْجِنِقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي "الْمَرْاسِيلِ" وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ .

لكنه لا يصح ، وقصة حصار الطائف رواها البخاري ومسلم وليس فيها ذكر المنجنيق .

قال ابن قدامة : وَيَجُوزُ نَصَبُ الْمَنْجِنِقِ عَلَيْهِمْ .

وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ جَوَازُهُ مَعَ الْحَاجَةِ وَعَدَمِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَصَبَ الْمَنْجِنِقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ .

وَمَنْ رَأَى ذَلِكَ الثَّوْرِيَّ ، وَالْأَوْزَاعِيَّ ، وَالشَّافِعِيَّ ، وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ .

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : جَاءَ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ نَصَبَ الْمَنْجِنِقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ .

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ، أَنَّهُ نَصَبَ الْمَنْجِنِقَ عَلَى أَهْلِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ .

وَلِأَنَّ الْقِتَالَ بِهِ مُعْتَادٌ ، فَأُشْبِهَ الرَّمِيَّ بِالْيَبْهَامِ . ( المغني ) .

( وَتَبَايَاهُمْ قَبْلَ دُعَائِهِمْ ) .

من بلغته الدعوة من الكفار يجوز قتاله من غير دعاء ، ومن لم تبلغه الدعوة يدعى قبل القتال .

عَنْ نَافِعٍ قَالَ ( أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ ، وَهُمْ غَارُونَ ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ ، وَسَبَى ذُرَارِيَّهُمْ . حَدَّثَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

( أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ) أي : هجم عليهم على غرة ، أي : غَافِلُونَ . ( عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ ) بضم الميم وسكون الصاد وكسر اللام ، اسم

قبيلة شهيرة بطن من خزاعة . ( وَهُمْ غَارُونَ ) أي : غافلون .

وهذا قول جماهير العلماء .

قال النووي : فِي هَذَا الْحَدِيثِ : جَوَازُ الْإِغَارَةِ عَلَى الْكَفَّارِ الَّذِينَ بَلَغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ مِنْ غَيْرِ إِنْذَارٍ بِالْإِغَارَةِ ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ حَكَاهَا الْمَازِرِيُّ وَالْقَاضِي :

أَحَدَهَا : يَجِبُ الْإِنْدَارُ مُطْلَقًا ، قَالَهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ . وَهَذَا ضَعِيفٌ .

وَالثَّانِي : لَا يَجِبُ مُطْلَقًا وَهَذَا أَوْضَعُ مِنْهُ أَوْ بَاطِلٌ .

وَالثَّلَاثُ : يَجِبُ إِنْ لَمْ تَبْلُغْهُمْ الدَّعْوَةُ ، وَلَا يَجِبُ إِنْ بَلَّغْتَهُمْ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، وَبِهِ قَالَ نَافِعٌ مُؤَلَّى ابْنِ عُمَرَ ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَاللَّبَّثُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَالْجُمْهُورُ .

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ تَطَاهَرَتِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ عَلَى مَعْنَاهُ ، فَمِنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ ، وَحَدِيثُ قَتْلِ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ ، وَحَدِيثُ قَتْلِ أَبِي الْحَقِّيقِ . ( نَوَوِي ) .

• أما حديث بريدة وفيه قوله ﷺ (وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ) فهذا محمول على من لم تبلغهم الدعوة.

( وَكَأَنَّهُ يُقْتَلُ مِنْهُمْ صَبِيٌّ ، وَكَأَنَّهُ مَجْنُونٌ ، وَكَأَنَّهُ امْرَأَةٌ ، وَكَأَنَّهُ رَاهِبٌ ، وَكَأَنَّهُ شَيْخٌ هَانٍ ، إِلَّا أَنْ يُعَاهِدَ ) .

هذا بيان لمن لا يقتل من الكفار في الحرب .

فيحرم قتل النساء والصبيان في الحرب .

أَعْنَى سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَقْرَأَ أَمِيرًا عَلَى حَيْشٍ أَوْصَاهُ بِتَقْوَى اللَّهِ ، وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا ، ثُمَّ قَالَ : اغْرُزُوا بِسَمِ اللَّهِ ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، قَاتِلُوا مِنْ كَفَرٍ بِاللَّهِ ، اغْرُزُوا ، وَلَا تَغْلُوا ، وَلَا تَغْدُرُوا ، وَلَا تَمُتِلُوا ، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا ) رواه مسلم ب- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ ، فَأَنْكَرَ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وفي رواية (فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ) .

ج- وعن رِيَّاحِ بْنِ رَيْبِعٍ ، قَالَ ( كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَرَأَى النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ عَلَى شَيْءٍ فَبَعَثَ رَجُلًا ، فَقَالَ : انْظُرْ عَلَامَ اجْتِمَاعِهِمْ هَؤُلَاءِ ؟ فَجَاءَ فَقَالَ : عَلَى امْرَأَةٍ قَتِيلَةٍ . فَقَالَ : مَا كَانَتْ هَذِهِ لِنِقَاتِلَ ) قَالَ : وَعَلَى الْمُقَدِّمَةِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَبَعَثَ رَجُلًا . فَقَالَ : قُلْ لِلْخَالِدِ لَا يَقْتُلَنَّ امْرَأَةً وَلَا عَسِيفًا ) رواه أبو داود .

د- وفي رواية لابن ماجه ( لا تقتلن ذريةً ، ولا عسيفاً ) .

قال ابن الأثير : العسيف : الأجير .

هـ- وعن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( انْطَلِفُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَلَا تَقْتُلُوا شَيْخًا قَانِيًا ، وَلَا طِفْلًا ، وَلَا صَغِيرًا ، وَلَا امْرَأَةً ، وَلَا تَغْلُوا ) رواه أبو داود .

قال النووي : أجمع العلماء على العمل بهذا الحديث ، وتحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقاتلوا .

واختلفوا في قتل الضعفاء والرهبان .

فذهب كثير من العلماء إلى عدم قتلهم .

لورود النهي عن ذلك في بعض الأحاديث :

كحديث ( لا تقتلوا ذرية ولا عسيفاً ) أي أجيراً .

وحديث ( لا تقتلوا شيخاً فانياً ) .

وحديث ( لا تقتلوا أصحاب الصوامع ) [ وهذه الأحاديث تختلف في صحتها عند العلماء ]

وقال ابن قدامة : إن الإمام إذا ظفر بالكفار لم يجز أن يقتل صبياً لم يبلغ بغير خلاف ، ولا تقتل امرأة ، ولا شيخاً فانياً .

وقال الشوكاني : قوله ( ولا عسيفاً ) بمهملتين وفاء ( كأجير ) وزناً ومعنى ، وفيه دليل على أنه لا يجوز قتل من كان مع القوم أجيراً ونحوه لأنه من المستضعفين .

( إِلَّا أَنْ يُعَاهِدَ ) .

أي : فيجوز قتلهم في هذه الحالة ، فإذا قاتلوا وحملوا السلاح أو قاموا بأعمال تعتبر من الأعمال القتالية ، فإنهم يقتلون .

وهذا واضح من تعليل النبي ﷺ ، فإنه ﷺ لما رأى المرأة مقتولة في بعض المغازي قال : [ ما كانت هذه لنتقاتل ] فإن مفهومه أنها لو قتلت

لقتلت .

**قال النووي :** أجمع العلماء على العمل بهذا الحديث ، وتحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقاتلوا ، فإن قاتلوا يقتلون وبذلك قال جماهير العلماء .

**وقال القرطبي :** والصحيح : أنها إذا قتلت بالسيلاح ، أو بالحجارة ، فإنه يجوز قتلها لوجهين : أحدهما : قوله ﷺ ( ما كانت هذه تقاتل ) فهذا تنبيه على المعنى الموجب للقتل ، فيجب طرده إلا أن يمنع منه مانع . والثاني : قتل النبي ﷺ لليهودية التي طرحت الرّحى على رجل من المسلمين فقتلته ، وذلك بعدما أسرها النبي ﷺ ، وكلا الحديثين مشهور . (المفهم)

#### فائدة : ١

وهناك حالات أخرى يجوز فيها قتلهم :

**في حال التبييت والغارات الحربية إذا احتيج إليه ، لعدم القدرة على التمييز بينهم وبين غيرهم من المقاتلين .** لحديث الصعب بن جثامة السابق قال (سئل النبي ﷺ عن الذراري من المشركين يُبَيِّتُونَ ، فيصيرون من نسائهم وذراريهم ، فقال : هم منهم) . قوله ( هم منهم ) أي في الحكم في تلك الحالة ، وليس المراد إباحة قتلهم بطريق القصد إليهم ، بل المراد إذا لم يمكن الوصول إلى الآباء إلا بوطء الذرية ، فإذا أصيبوا لاختلاطهم بهم جاز قتلهم .

**ومعنى البيات المراد في الحديث :** أن يغار على الكفار بالليل بحيث لا يميز بين أفرادهم . [ قاله الحافظ ابن حجر ] . **وقال النووي :** أمّا الحديث السابق في التّهي عن قتل النّساء والصّبيان ، فالمراد به إذا تميّزوا ، وهذا الحديث الذي ذكرناه من جواز نياتهم وقُتل النّساء والصّبيان في النّيات ، هو مدّهبنا ومدّهب مالك وأبي حنيفة والجمهور . ومعنى ( النّيات ، ويبيّتون ) أن يُغار عليهم بالليل بحيث لا يُعرف الرّجل من المرأة والصّبي . وأمّا ( الذّراري ) فيتشديد الّباء وتخفيفها لعتان ، التشديد أفصح وأشهر ، والمراد بالذراري هنا النّساء الصّبيان . وفي هذا الحديث : دليل لجواز النّيات ، وجواز الإغارة على من بلغتهم الدّعوة من غير إعلامهم بذلك . وفي حالة : إذا تترس بهم العدو واتخذوهم دروعاً بشرية ، بحيث لا يقدر المسلمون على مهاجمتهم إلا بقتل هؤلاء المترس بهم قال ابن قدامة : إن تترسوا في الحرب ببسائهم وصبيّانهم ، جاز رميهم ، ونقص المقاتلة . لأنّ النبي ﷺ رماهم بالمنجنيق ومعهم النّساء والصّبيان . ولأنّ كفّ المسلمين عنهم يُفضي إلى تعطيل الجهاد ، لأنّهم متى علّموا ذلك تترسوا بهم عند خوفهم فينقطع الجهاد . وسواء كانت الحرب ملتحمة أو غير ملتحمة ؛ لأنّ النبي ﷺ لم يكن يتحرّج بالرّمي حال التّحام الحرب .

#### فائدة : ٢

تقدم النهي عن قتل شيوخ الكفار إن لم يقاتلوا . فما الجواب عن حديث سمرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ ( اقتلوا شيوخ المشركين ، واستبقبوا شرّهم ) رواه أبو داود ، وصححه الترمذي الجواب : فالمراد بهم : الشيوخ الذين فيهم قوة على القتال ، ومعونة عليه برأي أو تدبير ، وهذا تجتمع الأدلة . **قال ابن قدامة :** ولنا ، أنّ النبي ﷺ قال ( لا تقتلوا شيخاً فانياً ، ولا طفلاً ، ولا امرأة ) رواه أبو داود ، في سنّيه . وروى عن أبي بكر الصّديق ﷺ أنّه وصّى يزيد حين وجهه إلى الشام ، فقال : لا تقتل صبيّاً ، ولا امرأة ، ولا هرماً وعن عمر ، أنّه وصّى سلمة بن قيس ، فقال : لا تقتلوا امرأة ، ولا صبيّاً ، ولا شيخاً هرماً . رواهما سعيد . ولأنّه ليس من أهل القتال ، فلا يُقتل ، كالأمرأة . وقد أوّماً النبي ﷺ إلى هذه العلّة في المرأة ، فقال ( ما بال هذه تُبكت ، وهي لا تُقاتل ) . والآية مخصوصة بما روينا ، ولأنّه قد خرج من عمومها المرأة ، والشيخ الهرم في معناها ، فتقيس عليه .

وَأَمَّا حَدِيثُهُمْ ، فَأَرَادَ بِهِ الشُّبُوحَ الَّذِينَ فِيهِمْ قُوَّةٌ عَلَى الْقِتَالِ ، أَوْ مَعُونَةٌ عَلَيْهِ ، بِرَأْيٍ أَوْ تَذِيرٍ ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ ، وَلِأَنَّ أَحَادِيثَنَا خَاصَّةٌ فِي الْحَرَمِ ، وَحَدِيثُهُمْ عَامٌّ فِي الشُّبُوحِ كُلِّهِمْ ، وَالْخَاصُّ يُقَدَّمُ عَلَى الْعَامِّ ، وَفِيَّاسُهُمْ يَنْتَفِضُ بِالْعُجُوزِ الَّتِي لَا نَفْعَ فِيهَا . (المنعني)

**( وَتَمْلِكُ الْغَنِيمَةُ بِالْاِسْتِيلَاءِ هَلِيهَا هِيَ دَارُ الْحَرْبِ ) .**

الغنيمة : ما أخذ من الكفار قهراً بالقتال .

أي : أن الغنيمة تملك بالاستيلاء عليها ، أي : ولو لم تقسم .

أ- لأنه بالاستيلاء عليها زال عنها ملك الكفار .

ب- أن سبب الملك هو الاستيلاء التام وقد وجد .

وعليه: فإن مات بعض الغزاة بعد أن ملكت الغنيمة ولم تقسم ، فالحق من بعده لورثته في الغنيمة .

**وذهب بعض العلماء : إلى أَنَّ الْغَنِيمَةَ إِنَّمَا تَمْلِكُ بِالْقِسْمَةِ لَا بِمُجَرَّدِ الْاِسْتِيلَاءِ عَلَيْهَا .**

وهذا اختيار ابن القيم .

لحديث والْمُسَوَّرُ بْنُ مَخْرَمَةَ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : حِينَ جَاءَهُ وَفَدَ هَوَازَنَ مُسْلِمِينَ فَسَأَلُوهُ أَنْ يُرَدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالُهُمْ وَسَبْيُهُمْ فَقَالَ لَهُمْ مَعِيَ مِنْ تَرَوْنَ ... وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ انْتِظَرَهُمْ بِضَعِّ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ حِينَ قُفِلَ مِنَ الطَّائِفِ ... ) رواه البخاري .

( اسْتَأْنَيْتُ ) أي : تمهلتم فلم أقسمها لعلكم ترجعون فتأخذون نساءكم وذرايكم وأموالكم وأما الآن وقد قسمت فلا .

فدل هذا على أن الغنيمة إنما تملك بعد القسمة لأن النبي ﷺ قد أمهل هوازن بعد انتهاء الحرب وبعد أن حيزت إلى البلاد الإسلامية لم يقسمها .

وعلى ذلك: إن مات قبل أن يقسم سواء كانت الغنيمة في ديار الحرب أو في ديار الإسلام فإن الإرث لا يثبت لعدم الملكية .

**فائدة :**

تجوز قسمة الغنيمة في دار الحرب .

وهذا مذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء ، وقال أصحاب أبي حنيفة ، إن لم يجد الإمام حيلة جاز له قسمتها فيها ، وقول الجمهور أولى ، قال الأوزاعي ، ما قفل ﷺ عن غزاة قط أصاب فيها غنيمة إلا خمسته وقسمه قبل أن يقفل ، واتفقوا على أنه إذا قسمها الإمام بما نفذت قسمته .

**( وَهِيَ لِمَنْ شَهِدَ الْقِتَالَ مِنْ أَهْلِ الْاِسْتِيلَاءِ ) .**

أي : أن الغنيمة لمن شهد الواقعة من الرجال الذين يقاتلون ، قاتل أو لم يقاتل .

وأما من جاء بعد انتهاء الحرب فإنه لا شيء له منها ، وكذلك من انصرف قبل بدء الحرب فإنه ليس له منها شيء .

لقول عمر : الغنيمة لمن شهد الواقعة .

**قال ابن رشد :** الأكثر على أنه إذا شهد القتال وجب له السهم وإن لم يقاتل ، وأنه إذا جاء بعد القتال فليس له سهم في الغنيمة ، وبهذا قال الجمهور .

وقال: إنما تجب عند الجمهور للمجاهد بأحد شرطين :

إما أن يكون ممن حضر القتال ، وإما أن يكون رداً لمن حضر القتال .

ويسهم للدليل وجاسوس ، ومن بعثهم الأمير لمصلحة وشبههم ، وإن لم يشهدوا لفعله ﷺ .

**فائدة :**

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ( بُعِثْتُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ بِالسَّيْفِ حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُحْمِي ) رواه أحمد .

قال الحافظ ابن حجر : وفي الحديث إشارة إلى فضل الرمح ، وإلى حل الغنائم لهذه الأمة ، وإلى أن رزق النبي ﷺ جعل فيها لا في غيرها

من المكاسب ، ولهذا قال بعض العلماء : إنما أفضل المكاسب .

### ﴿ هَيْهَاتُ الْخُمْسِ ﴾

أي : فيخرج الإمام أو نائبه الخمس ، ( خمس الغنيمة ) ويصرفه على ما ذكره الله تعالى .

قال تعالى ( وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّنْجِيهِ الْجُمُعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) .

( فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ ) ويكون مصرف هذا السهم في مصارف الفبيء في مصالح المسلمين ، وهذا المذهب واختاره ابن تيمية .

● وأين يصرف هذا؟

وقد قيل: ما لله فهو فيء، وما للرسول ﷺ فلا إمام؛ لأن الإمام نائب مناب الرسول ﷺ في الأمة، ولكن الصحيح أن ما لله وللرسول ﷺ يكون فيئاً يدخل في بيت المال ويصرف في مصالح المسلمين.

( وَلِذِي الْقُرْبَىٰ ) وهم قربي رسول الله ﷺ ، وهم بنو هاشم، وبنو المطلب، هؤلاء هم أصحاب خمس الخمس.

قال ابن كثير : أما سهم ذوي القرى فإنه يصرف إلى بني هاشم وبني المطلب؛ لأن بني المطلب وازروا بني هاشم في الجاهلية وفي أول الإسلام ، ودخلوا معهم في الشعب غضبا لرسول الله ﷺ وحماية له: مسلمهم طاعة لله ولرسوله، وكافرهم حمية للعشيرة وأنفة وطاعة لأبي طالب عم رسول الله .

● وكيف يقسم بينهم؟

قيل: يقسم بينهم بحسب الحاجة، وقيل: بل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وقيل: بل للذكر والأنثى سواء.

أما من قال: بحسب الحاجة، قال: لأننا نعلم أن من مقاصد الشرع دفع الحاجات، لكن خص ذوي القرى؛ لأنهم أحق الناس بمثل هذه الغنيمة.

وأما من قال: هم سواء، فقال: لأنهم يستحقونه بوصفٍ وهو القرابة، وهذا يستوي فيه الذكور والإناث، كما لو وقف على قريبه فإنه يستوي الذكر والأنثى.

وأما من قال: إنه يفضل الذكر على الأنثى، فقال: لأن الإرث في القرابة يكون هكذا للذكر مثل حظ الأنثيين.

والأقرب الأول وهو أننا نراعي الحاجة، فإن كانوا كلهم سواء في الغنى أو في الحاجة أعطيناهم بالتساوي. ( ابن عثيمين ) .

( وَالْيَتَامَى ) جمع يتيم، وهو من مات أبوه قبل أن يبلغ، وسواء كان ذكراً أو أنثى .

واختلف العلماء هل يختص بالأيام الفقراء، أو يعم الأغنياء والفقراء؟ على قولين.

قال ابن عثيمين : الصحيح أنه لا يختص؛ لأننا لو جعلناه خاصاً بالفقراء لم يكن لعطف المساكين عليهم فائدة.

فالصواب أن اليتيم يستحق خمس الخمس من الغنيمة ولو كان غنياً ، جبراً للنقص الذي حصل له بفقد أبيه .

( وَالْمَسَاكِينِ ) هم الفقراء ، وهنا يدخل الفقراء في اسم المساكين.

وإذا قرن الفقراء بالمساكين افتقرا، فيكون الفقراء : هم من لم يجدوا شيئاً أو يجدون نصف الكفاية (هم أشد حاجة من المساكين)

وَالْمَسَاكِينِ : وهم الذين يجدون نصف الكفاية أو أكثرها، سمو بذلك لأن الفقر أسكنهم .

( وَابْنِ السَّبِيلِ ) هم المسافرون الذين انقطع به السفر، فيعطون ما يوصلهم إلى سفرهم، يعطون تذكرة أو متاعاً أو ما أشبه ذلك مما يحتاجون إليه.

### ﴿ ثُمَّ يَقْسِمُ بِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ سَهْمٌ، وَلِلْمَرْأَةِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ، سَهْمٌ لَهَا وَسَهْمَانِ لِلرِّسَةِ . ﴾

أي : يقسم باقي الغنيمة — وهي أربعة أخماسها — على المقاتلين : للرجل سهم ، وللنساء ثلاثة أسهم ، سهم له وسهمان لفرسه .

الرجل : الذي حضر القتال على قدميه .

عن ابن عمر قال ( قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .

وَلَأَيُّ دَاوُدَ: ( أَسْهَمَ لِرَجُلٍ وَلِفَرَسِهِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ: سَهْمَيْنِ لِفَرَسِهِ، وَسَهْمًا لَهُ ) .

ففي هذا الحديث كيفية تقسيم الغنائم بين المجاهدين ، والذي يقسم من الغنيمة للمجاهدين أربعة أخماس ، ويكون :  
للفرس سهمين ولصاحبه سهم ، فيكون المجموع ثلاثة أسهم .  
وللراجل سهم واحد .

وهذا ما عليه أكثر العلماء .

**قال ابن قدامة :** أكثر أهل العلم على أن الغنيمة للفارس منها ثلاثة أسهم، سهم له، وسهمان لفروسه، وللراجل سهم.

قال ابن المنذر: هذا مذهب عمر بن عبد العزيز، والحسن، وابن سيرين، وحبيب بن أبي ثابت، وعوام علماء الإسلام في القديم والحديث، منهم: مالك، ومن تبعه من أهل المدينة، والثوري، ومن وافقه من أهل العراق، والليث بن سعد، ومن تبعه من أهل مصر، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وأبو يوسف، ومحمد . ( المغني ) .

**وقال النووي :** وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي سَهْمِ الْفَارِسِ وَالرَّاجِلِ مِنَ الْغَنِيمَةِ ؛ فَقَالَ الْجُمْهُورُ : يَكُونُ لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ وَاحِدٌ وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ ، سَهْمَانِ يَسْتَبِ قَرَسُهُ وَسَهْمٌ يَسْتَبِ نَفْسُهُ .

بِمَنْ قَالَ بِهَذَا إِبْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ وَالْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَمَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَاللِّثُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو عُثَيْدٍ وَابْنُ جُرَيْرٍ وَآخَرُونَ . ( نووي ) .

#### فائدة : ١

الحكمة من هذه القسمة :

أن فعل الفارس أقوى من فعل الراجل في الكر والفر .

**قال القرطبي :** وقد روي من طريق صحيح عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ أسهم لرجل وفروسه ثلاثة أسهم، سهمًا له، وفروسه سهمين. ذكره أبو داود. وفي البخاري عن ابن عمر : جعل للفارس سهمين ولصاحبه سهمًا .

ومن جهة المعنى : إن مؤن الفارس أكثر ، وغناؤه أعظم ، فمن المناسب أن يكون سهمه أكثر من سهم الراجل . ( المفهم ) .

#### فائدة : ٢

هل هذا يشمل لكل فرس ؟

نعم يشمل كل فرس ، سواء كان الفرس هجيناً - وهو غير العربي - أو كان عربياً فإن للفارس سهمين .  
لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ ( وَالْحَيْلُ وَالْبَعَالُ ) وَهَذِهِ مِنَ الْحَيْلِ .

وَلَأَنَّ الرِّوَاةَ رَوَوْا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْهَمَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ ، وَلِصَاحِبِهِ سَهْمًا ، وَهَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ فَرَسٍ .  
وَلَأَنَّهُ خَيَوَانٌ ذُو سَهْمٍ ، فَاسْتَوَى فِيهِ الْعَرَبِيُّ وَغَيْرُهُ ، كَالْأَدَمِيِّ .

وقال بعض العلماء : الفرس المهجين أو البرذون له سهم واحد لا سهمان.

قال في عمدة الفقه : وإن كان الفرس غير عربي ، فله سهم ولصاحبه سهم . ( العمدة ) .

واستدلوا بما رواه أبو داود في مراسيله عن مكحول أن النبي ﷺ أعطى الفرس العربي سهمين والمهجين سهمًا .

وله شاهد مرسل من حديث خالد بن معدان في مراسيل أبي داود .

وله شاهد عن ابن عباس كما في الجمع .

#### فائدة : ٣

هل يسهم لأكثر من فرس ؟

ذهب الجمهور إلى أنه لا يسهم لأكثر من فرس .

قال النووي : وَلَوْ خَصَّرَ بِأَفْرَاسٍ لَمْ يُسْهَمْ إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ . هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنْهُمْ الْحَسَنُ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ



الحَسَنَ ﷺ .

قال ابن قدامة : وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا يُسْتَهْمُ لِأَكْثَرِ مِنْ فَرَسٍ وَاحِدٍ .  
لِأَنَّهُ لَا يُمَكَّنُ أَنْ يُقَاتِلَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهَا ، فَلَمْ يُسْتَهْمْ لِمَا زَادَ عَلَيْهَا ، كَالزَّائِدِ عَنِ الْفَرَسَيْنِ . ( المغني ) .

#### فائدة : ٤

هل يسهم لغير الخيل من البهائم إذا حضرت القتال ؟

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا شيء لها .

قال ابن قدامة : ... وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ لَا يُسْتَهْمُ لَهُ بِحَالٍ .

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُفَقِّهَاءِ .

قَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ أَحْفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّ مَنْ عَزَا عَلَى بَعِيرٍ ، فَلَهُ سَهْمٌ رَاجِلٍ .

كَذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ ، وَمَكْحُولٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ أَسْهَمَ لِبَعِيرٍ الْخَيْلِ مِنَ الْبَهَائِمِ ، وَقَدْ كَانَ مَعَهُ يَوْمَ بَدْرٍ سَبْعُونَ بَعِيرًا ، وَلَمْ تَحُلْ غَزَاةٌ مِنْ غَزَوَاتِهِ مِنَ الْإِبِلِ ، بَلْ هِيَ كَانَتْ غَالِبَ دَوَائِحِمَ ، فَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ أَسْهَمَ لَهَا ، وَلَوْ أَسْهَمَ لَهَا لَتَقَلَّ ، وَكَذَلِكَ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ خُلَفَائِهِ وَغَيْرِهِمْ ، مَعَ كَثْرَةِ غَزَوَاتِهِمْ ، لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ فِيمَا عَلِمْنَاهُ أَنَّهُ أَسْهَمَ لِبَعِيرٍ ، وَلَوْ أَسْهَمَ لِبَعِيرٍ لَمْ يَخَفْ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَتِمَّكَنُ صَاحِبُهُ مِنَ الْكِرِّ وَالْقَرِّ ، فَلَمْ يُسْتَهْمْ لَهُ ، كَالْبَعْلِ وَالْحِمَارِ . ( المغني ) .

ثم قال ابن قدامة : وَمَا عَدَا الْخَيْلَ وَالْإِبِلَ ، مِنَ الْبُعَالِ وَالْحَمِيرِ وَالْفَيْلَةِ وَغَيْرِهَا ، لَا يُسْتَهْمُ لَهَا ، بِغَيْرِ خِلَافٍ ، وَإِنْ عَظُمَ غَنَاؤُهَا ، وَقَامَتْ مَقَامَ الْخَيْلِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُسْتَهْمْ لَهَا ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ خُلَفَائِهِ ، وَلِأَنَّهُمَا بِمَا لَا يَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ عَلَيْهِ بِعَوَضٍ ، فَلَمْ يُسْتَهْمْ لَهَا ، كَالْبَقَرِ .

#### فائدة : ٥

هل يسهم للنساء والصبيان ؟

لا يسهم لهم ، وإنما يرضخ لهم .

وهذا قول أكثر العلماء .

أ- عن ابن عباس قال ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ ، فَيُدَاوِينَ الْجُرْحَى ، وَيُخَذِّلِينَ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَأَمَّا بِسَهْمٍ فَلَمْ يَضْرِبْ ) . رواه مسلم

ب- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ مَرْثَدٍ أَبِي اللَّحْمِ قَالَ ( شَهِدْتُ خَيْبَرَ مَعَ سَادَتِي ، فَكَلَّمُوا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبِرَ أَبِي مَمْلُوكٌ ، فَأَمَرَ لِي بِشَيْءٍ مِنْ خُرْثِي الْمَتَاعِ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

قال ابن قدامة : قوله ( وَيَرْضَخُ لِلْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ ) مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ شَيْئًا مِنَ الْغَنِيمَةِ دُونَ السَّهْمِ ، وَلَا يُسْتَهْمُ لَهُمْ سَهْمٌ كَامِلٌ ، وَلَا تُقَدَّرُ لِمَا يُعْطَوْنَهُ ، بَلْ ذَلِكَ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ ، فَإِنْ رَأَى التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمْ سَوَى بَيْنَهُمْ ، وَإِنْ رَأَى التَّفْضِيلَ فَضَّلَ .

وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَنَّبِ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ .

ثم ذكر الأدلة السابقة ثم قال :

ج- وَلِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، فَلَمْ يُسْتَهْمْ لَهُمَا ، كَالصَّبِيِّ .

وقال الشوكاني : وقد اختلف أهل العلم هل يسهم للنساء إذا حضرت .

فقال الترمذي : الْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُسْتَهْمُ لِلْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَوَزَاعِيِّ .

ثم قال : والظاهر أنه لا يسهم للنساء والصبيان والعبيد والذميين ، وما ورد من الأحاديث مما فيه إشعار بأن النبي ﷺ أسهم لأحد من هؤلاء فينبغي حمله على الرضخ وهو العطية القليلة جمعاً بين الأحاديث .

﴿ وَيُشَارِكُ الْجَيْشُ سِرَّائِيَاهُ هَيْمًا هَنِمَت ، وَيُشَارِكُهُ هَيْمًا هَنِمًا ﴾ .

أي : أَنَّ الْجَيْشَ إِذَا فَصَلَ غَازِيَا ، فَخَرَجَتْ مِنْهُ سَرِيَّةٌ أَوْ أَكْثَرُ ، فَأَيُّهُمَا غَنِمَ ، شَارَكَهُ الْآخَرُ .

بني قَوْلِ عَائِثَةَ أَهْلُ الْعِلْمِ .

أ- وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ لَمَّا غَزَا هَوَازِنَ ، بَعَثَ سَرِيَّةً مِنَ الْجَيْشِ قِبَلَ أُوطَاسٍ ، فَغَنِمَتِ السَّرِيَّةُ ، فَأُشْرِكَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجَيْشِ .

ب- قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَرَوَيْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( وَيُرْزَدُ سَرَايَاهُمْ عَلَى قَعْدِهِمْ ) .

ج- وَلَئِنَّهُمْ جَيْشٌ وَاحِدٌ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رِذَّةٌ لِصَاحِبِهِ ، فَيَشْتَرِكُونَ ، كَمَا لَوْ غَنِمَ أَحَدُ جَانِبَيْ الْجَيْشِ . ( المغني ) .

﴿ وَالْغَالُ مِنَ الشَّيْءِ يَحْرِقُ رَحْلَهُ كَالِهَ إِذَا لَاسَاحُ وَالْصَفْ وَطَاشِيهِ رَوْح ﴾ .

الغال : هو من يأخذ من الغنيمة قبل أن تقسم .

قال النووي : ( الْغُلُولُ ) الْحِيَانَةُ ، وَأَصْلُهُ السَّرَقَةُ مِنْ مَالِ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ .

قال ابن قدامة : الْغَالُ : هُوَ الَّذِي يَكْتُمُ مَا يَأْخُذُهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، فَلَا يُطْلِعُ الْإِمَامَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَضَعُهُ مَعَ الْغَنِيمَةِ ، فَحُكْمُهُ .

• وهو حرام ، ومن كبائر الذنوب .

قال النووي : وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الْغُلُولِ ، وَأَنَّهُ مِنَ الْكِبَائِرِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ عَلَيْهِ رَدَّ مَا غَلَّه .

أ- قال تعالى ( وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ ) وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ) .

قال القرطبي : قوله تعالى ( وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) أي : يَأْتِي بِهِ حَامِلًا لَهُ عَلَى ظَهْرِهِ وَرَقَبَتِهِ ، مُعَذِّبًا بِحِمْلِهِ وَثِقَلِهِ ، وَمَرْغُوبًا

بصوته ، وَمُؤْتَمِنًا بِإِظْهَارِ خِيَانَتِهِ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ .

وهذه الفضيحة التي يُوقِعُهَا اللَّهُ تَعَالَى بِالْغَالِ نَظِيرُ الْفُضْيُحَةِ الَّتِي تَوَقَّعُ بِالْغَادِرِ ، فِي أَنْ يُنْصَبَ لَهُ لُؤَاءٌ عِنْدَ اسْتِهِ بِقَدْرِ عَدْرَتِهِ ، وَجَعَلَ اللَّهُ

تَعَالَى هَذِهِ الْمَعَاقِبَاتِ حَسْبَمَا يَعْهَدُهُ الْبَشَرُ وَيَقْهَمُونَهُ

ب- عن ابن عمر . قَالَ . سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بَعَثَ طَهْرٌ وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ ) رواه مسلم .

ج- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ( قَامَ بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَذَكَرَ الْغُلُولَ فَعَظَّمَهُ وَعَظَّمَ أَمْرَهُ ثُمَّ قَالَ « لَا أَلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رِغَاءٌ يَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي . فَأَقُولُ لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ . لَا أَلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ

فَرَسٌ لَهُ حِمْحِمَةٌ يَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي . فَأَقُولُ لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ . لَا أَلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا

تُغَاءٌ يَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي . فَأَقُولُ لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ . لَا أَلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ نَفْسٌ لَهَا صِيخٌ

فَيَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي . فَأَقُولُ لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ . لَا أَلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَخْفِقُ فَيَقُولُ يَا

رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي . فَأَقُولُ لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ . لَا أَلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ فَيَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي .

فَأَقُولُ لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ ) متفق عليه .

د- وعن عبد الله بن عمرو ؓ ، قَالَ ( كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ كِرْكِرُهُ ، فَمَاتَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (( هُوَ فِي النَّارِ ))

فَدَهَبُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ ، فَوَجَدُوا عَبَاءَةً قَدْ غَلَّهَا ) رواه البخاري .

ه- وعن أبي هُرَيْرَةَ قَالَ ( خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلَمْ نَعْنَمْ دَهَبًا وَلَا وَرَقًا غَنِمْنَا الْمَتَاعَ وَالطَّعَامَ وَالنِّيبَاتِ ثُمَّ انْطَلَقْنَا إِلَى

الْوَادِي وَفَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدٌ لَهُ وَهَبَهُ لَهُ رَجُلٌ مِنْ جُدَامٍ يُدْعَى رِفَاعَةَ بَنَ زَيْدٍ مِنْ بَنِي الضُّبَيْبِ فَلَمَّا نَزَلْنَا الْوَادِي قَامَ عَبْدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

يَحْمِلُ رَحْلَهُ فَرَمَى بِسَهْمٍ فَكَانَ فِيهِ حَنْفُهُ فَقُلْنَا هَنِيئًا لَهُ الشَّهَادَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « كَلَّا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ الشَّيْئَةَ

لَتَلْتَهَبُ عَلَيْهِ نَارًا أَخَذَهَا مِنَ الْغَنَائِمِ يَوْمَ خَيْبَرَ لَمْ تُصْبِحْهَا الْمَقَاسِمُ » . قَالَ فَفَزِعَ النَّاسُ . فَجَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِ أَوْ شِرَاكَيْنِ . فَقَالَ يَا رَسُولَ

اللَّهِ أَصَبْتَ يَوْمَ خَيْبَرَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « شِرَاكِ مِنْ نَارٍ أَوْ شِرَاكَيْنِ مِنْ نَارٍ » . رواه مسلم

و- وعن عمرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ ( لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا فَلَانٌ شَهِيدٌ فَلَانٌ شَهِيدٌ حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ

فَقَالُوا فَلَانٌ شَهِيدٌ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « كَلَّا إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ غَلَّهَا أَوْ عَبَاءَةً » . ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « يَا ابْنَ الْخَطَّابِ اذْهَبْ

فَنَادَى فِي النَّاسِ إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ» . قَالَ فَخَرَجْتُ فَنَادَيْتُ «أَلَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ» رواه مسلم .

● والغلول ذنب عظيم ولو كان شيئاً يسيراً .

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ (أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ تُوِّفِيَ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ. فَتَغَيَّرَتْ وَجْهُ النَّاسِ لِذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّ صَاحِبَكُمْ غُلَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَفَتَشْنَا مَتَاعَهُ فَوَجَدْنَا خَرَزًا مِنْ خَزَرِ يَهُودَ لَا يُسَاوِي دِرْهَمَيْنِ). رواه أبو داود

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن الغلول يمنع من إطلاق الشهادة على الغالّ ؛ فلا يستحق بذلك غفران كل الذنوب .

قال النووي رحمه الله : الغُلُولُ يَمْنَعُ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الشَّهَادَةِ عَلَى مَنْ غُلَّ إِذَا قُتِلَ .

قال القاري رحمه الله : وفيه بحثٌ ، إذ لا دلالة في الحديث على نفي شهادته ، كيف وقد قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَخَدِمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الشَّهِيدِ أَلَّا يَكُونَ عَلَيْهِ ذَنْبٌ أَوْ دَيْنٌ بِالْإِجْمَاعِ . ( مرقاة المفاتيح ) .

وقد يقال : إن الغلول يحرم الشهيد من الوصول إلى مقام الشهادة العليا ، والذي به يُغْفَرُ له كل الذنوب ، وإن كان لا يحرمه من أصل الشهادة وفضيلتها .

– الغال جزاؤه يحرق رحله كله (كالأواني ، وشداد البعير ، والسرج ، والمقود ) إلا السلاح والمصحف وما فيه روح .

هذا المذهب .

لحديث عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (إِذَا وَجَدْتُمُ الرَّجُلَ قَدْ غُلَّ فَأَخْرِقُوا مَتَاعَهُ وَاضْرِبُوهُ). رواه أبو داود (وضعه أبو داود والبيهقي والحافظ)

أَمَّا الْمُصْحَفُ ، فَلَا يُحْرَقُ ؛ لِحُرْمَتِهِ .

وما فيه روح : كالبعير والفرس ، فَالْحَيَوَانُ لَا يُحْرَقُ ؛ لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُعَذَّبَ بِالنَّارِ إِلَّا رُئُهَا، وَلِحُرْمَةِ الْحَيَوَانِ فِي نَفْسِهِ، وَلِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي اسْمِ الْمَتَاعِ الْمَأْمُورِ بِإِخْرَاقِهِ ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ .

وهذه بعض العلماء : إلى أنه لا يحرق متاعه .

وهذا قول جماهير العلماء .

قال القرطبي : وَعِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِمُ وَاللَّيْثِ: لَا يُحْرَقُ مَتَاعُهُ.

وقال النووي : وَاحْتَلَفُوا فِي صِفَةِ عُقُوبَةِ الْغَالِّ . فَقَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَأَيْمَةُ الْأَنْصَارِ: يُعَزَّرُ عَلَى حَسَبِ مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ، وَلَا يُحْرَقُ مَتَاعُهُ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ لَا يُخَصِّصُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ .

أ- لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُحْرَقْ مَتَاعُ الرَّجُلِ الَّذِي أَخَذَ الشَّمْلَةَ، وَلَا أُخْرِقَ مَتَاعُ صَاحِبِ الْحَزَاتِ الَّذِي تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ خَرَقٌ مَتَاعِيهِ وَاجِبًا لَفَعَلَهُ ﷺ ، وَلَوْ فَعَلَهُ لَنُقِلَ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ . ( التفسير ) .

ب- وَلِأَنَّ إِخْرَاقَ الْمَتَاعِ إِضَاعَةٌ لَهُ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ .

فائدة :

اختار ابن تيمية : أن ذلك راجع إلى رأي الإمام .

فائدة :

ما حكم من تاب من الغلول ؟

الحال الأولى : أن يتوب قبل القسمة ، فيجب رده .

قال ابن قدامة : إِذَا تَابَ الْغَالُّ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، رَدَّ مَا أَخَذَهُ فِي الْقُسْمِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ . لِأَنَّهُ حَتَّى تَعَيَّنَ رُدُّهُ إِلَى أَهْلِهِ .

الحال الثانية : فَإِنْ تَابَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ :

فَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ أَنْ يُؤَدَّى حُسْهُ إِلَى الْإِمَامِ ، وَيَتَصَدَّقَ بِالْبَاقِي .

وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالتَّوْرِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ .  
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا أُعْرِفُ لِلصَّدَقَةِ وَجْهًا ، وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ الْعَالِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( لَا أَقْبَلُهُ مِنْكَ ، حَتَّى يَجِيءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) .  
 وَلَنَا قَوْلُ مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا فِي عَصَرِهِمْ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا .  
 وَلَئِنْ تَزَكَّهَ تَضَيُّعٌ لَهُ ، وَتَغَطِيلٌ لِمَنْفَعَتِهِ الَّتِي خُلِقَ لَهَا ، وَلَا يَتَخَفَفُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ إِثْمِ الْعَالِ .  
 وَفِي الصَّدَقَةِ نَفْعٌ لِمَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَسَاكِينِ ، وَمَا يَحْصُلُ مِنْ أَجْرِ الصَّدَقَةِ يَصِلُ إِلَى صَاحِبِهِ ، فَيَذْهَبُ بِهِ الْإِثْمُ عَنِ الْعَالِ ، فَيَكُونُ أَوَّلَى .  
 (المغني)

**قال النووي :** وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ عَلَيْهِ رَدَّ مَا غَلَّه ، فَإِنْ تَفَرَّقَ الْجُنُودُ وَتَعَدَّرَ إِيصَالُ حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ إِلَيْهِ فَيُجِبُهُ خِلَافٌ لِلْعُلَمَاءِ :  
 قَالَ الشَّافِعِيُّ وَطَائِفَةٌ : يَجِبُ تَسْلِيمُهُ إِلَى الْإِمَامِ أَوْ الْحَاكِمِ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ .  
 وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَمُعَاوِيَةُ وَالْحَسَنُ وَالزُّهْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ وَالتَّوْرِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ وَالْجُنْدُورُ : يَذْفَعُ خُمُسَهُ إِلَى الْإِمَامِ وَيَتَصَدَّقُ بِالْبَاقِي .

**﴿ وَإِذَا هُنَّ أَرْضًا فَتَعَمَّرَهَا بِالسَّيْفِ خَيْرٌ لِلْإِمَامِ بَيْنَ هَاتَيْنِ هَاتَيْنِ وَوَقَفَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَيَضْرِبُ عَلَيْهَا هَرَابًا مُسْتَعْمَرًا يُؤْكَلُ مِنْهُ مِنْ هِي بِيَدِهِ ﴾ .**

إذا غنم المسلمون أرضاً ، وأخذوها قهراً بالسيف ، فإن الإمام يختار بين أمرين :

**الأول :** أن يقسمها بين الغنائين .

كما فعل النبي ﷺ بخيبر .

**الثاني :** أن يوقفها على المسلمين ، ويضرب عليها خراجاً سنوياً يؤخذ من هي يديه ولا يملكها أحد .

كما فعل عمر حين فتح الشام ومصر فأوقفها على المسلمين .

**قال ابن قدامة :** ... فَإِنْ فُتِحَ عَنْوَةً فَفِيهِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ : إِحْدَاهُنَّ ، أَنَّ الْإِمَامَ يُخَيِّرُ بَيْنَ قِسْمَتَيْهَا عَلَى الْغَنَائِمِ ، وَبَيْنَ وَقْفَتَيْهَا عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّ كِلَا الْأَمْرَيْنِ قَدْ ثَبَتَ فِيهِ حُجَّةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ نِصْفَ خَيْبَرَ ، وَوَقَفَ نِصْفَهَا لِتَوَائِبِهِ وَوَقَفَ عُمَرُ الشَّامَ وَالْعِرَاقَ وَمِصْرَ وَسَائِرَ مَا فَتَحَهُ ، وَأَقْرَأَهُ عَلَى ذَلِكَ عُلَمَاءُ الصَّحَابَةِ ، وَأَشَارُوا عَلَيْهِ بِهِ ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْخُلَفَاءِ ، وَلَمْ يُعْلَمْ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَسَمَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ الَّتِي افْتَتَحُوهَا .

لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا فِي خَيْبَرَ .

وَلِأَنَّ عُمَرَ قَالَ : لَوْلَا آخِرُ النَّاسِ لَفَسَمْتُ الْأَرْضَ كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ .

فَقَدْ وَقَفَ الْأَرْضَ مَعَ عِلْمِهِ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ لَدَّ عَلَى أَنَّ فِعْلَهُ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُتَعَيِّنًا ، كَيْفَ وَالنَّبِيُّ ﷺ قَدْ وَقَفَ نِصْفَ خَيْبَرَ ، وَلَوْ كَانَتْ لِلْغَنَائِمِ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَقْفُهَا . ( المغني ) .

**فائدة :**

وهذا التخيير تخيير مصلحة وليس تخيير تشيئة؛ وذلك للقاعدة التي سبقت (أن من خيّر بين شيئين ويتصرف لغيره وجب عليه فعل الأصلح،

وإن كان لنفسه فله أن يعدل إلى الأسهل سواء كان أصلح أو غير أصلح)،

**قال ابن قدامة :** ... إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ الْإِخْتِيَارَ الْمُفْقُوضَ إِلَى الْإِمَامِ اخْتِيَارُ مَصْلَحَةٍ ، لَا اخْتِيَارُ تَشْيِئَةٍ فَيَلْزِمُهُ فِعْلُ مَا يَرَى الْمَصْلَحَةَ فِيهِ ، وَلَا يُجُوزُ لَهُ الْعُدُولُ عَنْهُ ، كَالْخِيَرَةِ بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْإِسْتِرْقَاقِ ، وَالْفِدَاءِ وَالْمَنِّ فِي الْأَسْرِ .

### **بَابُ هَقْفِ الذُّمِّ وَالْحُكْمِ**

الذمة لغة : العهد .

وشرعاً : إقرار بعض الكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية ، والتزام أحكام الملة في ديارنا .

والأصل فيها قوله تعالى (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا

الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ) .

وفي حديث بُرَيْدَةَ . قَالَ : ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْصَاهُ بِتَقْوَى اللَّهِ ، وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا ، ثُمَّ قَالَ : "اغْزُوا بِسْمِ اللَّهِ ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَاتْلُوا مِنْ كَفَرٍ بِاللَّهِ ، اغْزُوا ، وَلَا تَغْلُوا ، وَلَا تَعْدُوا ، ... وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَدْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ ، ... فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَأَسْأَلُهُمُ الْجِزْيَةَ ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ ... ) رواه مسلم .

﴿ لَا يَحْتَدُّهُمُ الْغِيْرُ الْمَجْرِيْسُ وَالْأَهْلُ الْكُفْرَانِيْنَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ ﴾ .

أي : لا يعقد الإمام أو نائبه الذمة إلا لأصناف ثلاثة : اليهود ، والنصارى ، والمجوس .

أما اليهود والنصارى فلا الآية السابقة ( ... ) وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ) .

وأما المجوس : فقد ثبت أن النبي ﷺ أخذها منهم .

عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ ) رواه البخاري .

وهذا المذهب .

وبهذا قال الشافعية ، وهو قول ابن حزم .

فلا تؤخذ من غيرهم ، ولا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتل ، لحديث ابن عمر قال : قال ﷺ ( أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ) فدل على وجوب مقاتلة جميع الناس ، وخص منهم أهل الكتاب بنص القرآن ، والمجوس بالسنة ، فيبقى سائر الكفار على عموم الحديث ، فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتل .

قال ابن قدامة : مَنْ سَوَّى الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ لَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ ، وَلَا يُقْرُونَ بِهَا ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ ، فَإِنْ لَمْ يُسْلِمُوا قُتِلُوا ، هَذَا ظَاهِرٌ مَذْهَبِ أَحْمَدَ .

وذهب بعض العلماء : إلى أن الجزية تؤخذ من أهل الكتاب والمجوس ومشركي العجم خاصة دون مشركي العرب .

وهذا قول الحنفية .

وذهب بعض العلماء : إلى أن الجزية تؤخذ من جميع الكفار دون استثناء .

وهذا قول المالكية ، واختيار ابن تيمية ، وابن القيم .

قال القرطبي : وقال الأوزاعي : تؤخذ الجزية من كل عابد وثن ، أو نار ، أو جاحد ، أو مكذب ، كذلك مذهب مالك .

أ- لحديث بريدة السابق ( وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَدْعُهُمْ ... ) .

وجه الدلالة : أن لفظ المشركين يعم الكفار جميعاً ، من اليهود ، والنصارى ، والمجوس ، وعباد الأوثان من العرب وغيرهم .

قال ابن القيم : وفي هذا الحديث أنواع من الفقه ... منها : أن الجزية تؤخذ من كل كافر؛ هذا ظاهر الحديث ولم يستثن منه كافراً من كافر

ب- ولأن الرسول ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر كما تقدم .

والله أعلم .

﴿ لَا يَحْتَدُّهَا إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ﴾ .

أي : أن عقد الذمة لا يصح أن يتولاه إلا الإمام أو نائبه .

أ- لأنه عقد مؤبد فلا يفتأت على الإمام فيه . ( الروض المربع ) .

ب- ولأنَّ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِنَظَرِ الْإِمَامِ وَمَا يَرَاهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ . ( المغني ) .

فائدة : ١

وهذا من الفروق بين عقد الذمة والأمان .

فعقد الذمة لا يعقد إلا الإمام أو نائبه ، أما الأمان فيجوز من كل مسلم .

ومن الفروق :

أن عقد الذمة تكون مدتها طويلة ، أما الأمان فمدته قصيرة .

لأن الأمان أن يعطي المسلم الكافر أماناً لدخول بلاد المسلمين ، لتجارة ، أو زيارة قريب ونحو ذلك .

**( وَكَهْزِيَّةٌ عَلَى صَبِيٍّ وَكَامْرَأَةٍ وَكَهَبْدٍ ، وَكَهْشِيرٍ يَحْجُزُ هُنَا ) .**

الجزية : هي الوظيفة المأخوذة من الكافر لإقامته بدار الإسلام في كل عام . ( المغني ) .

فالجزية تكون على عموم الكفار ، لكن يستثنى من ذلك :

الصبي ، والمرأة ، والعبد ، والفقير العاجز .

عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ ( بَعَثَنِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى الْيَمَنِ ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا ، أَوْ عَدْلَهُ مَعَاظِرًا ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

قال ابن قدامة : قوله ( وَلَا جُزْيَةَ عَلَى صَبِيٍّ ، وَلَا زَائِلِ الْعُقْلِ ، وَلَا امْرَأَةٍ ) .

لَا نَعْلَمُ بَيِّنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي هَذَا .

وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ أَصْحَابُهُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَقَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ : وَلَا أَعْلَمُ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافَهُمْ .

وَقَدْ دَلَّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا :

أ- أَنَّ عَمَرَ رضي الله عنه كَتَبَ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ ، أَنْ اضْرِبُوا الْجُزْيَةَ ، وَلَا تَضْرِبُوهَا عَلَى النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ، وَلَا تَضْرِبُوهَا إِلَّا عَلَى مَنْ جَزَتْ عَلَيْهِ الْمَوَاسِي رَوَاهُ سَعِيدٌ وَأَبُو غُبَيْدٍ وَالْأَثَرُمُ .

ب- وَقَوْلُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لِمُعَاذٍ ( خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَى غَيْرِ بَالِغٍ .

ج- وَلَأَنَّ الدِّيَةَ تُؤْخَذُ لِحُقْنِ الدَّمِ ، وَهَؤُلَاءِ دِمَائُهُمْ مُحَقَّقُونَ بِدُونِهَا . ( المغني ) .

**وقال القرطبي :** قال علماؤنا رحمة الله عليهم: والذي دل عليه القرآن أن الجزية تؤخذ من الرجال المقاتلين، لأنه تعالى قال ( قَاتِلُوا الَّذِينَ ) إلى قوله ( حَتَّى يُعْطُوا الْجُزْيَةَ ) فيقتضي ذلك وجوبها على من يقاتل. ويدل على أنه ليس على العبد وإن كان مقاتلاً ، لأنه لا مال له ، ولأنه تعالى قال ( حَتَّى يُعْطُوا ) ولا يقال لمن لا يملك حتى يعطي. وهذا إجماع من العلماء على أن الجزية إنما توضع على هاجم الرجال الأحرار البالغين ، وهم الذين يقاتلون دون النساء والذرية والعبيد والمجانين المغلوبين على عقولهم والشيخ الفاني . ( تفسير القرطبي ) .

**( وَكَهَبْدٍ )**

فالعبد لا جزية عليه .

لأنه لا مال له ، فلا يملك .

وَلَأَنَّ مَا لَزِمَ الْعَبْدَ إِنَّمَا يُؤَدِّيهِ سَيِّدُهُ ، فَيُؤَدِّي إِجَابَتُهُ عَلَى عَبْدٍ الْمُسْلِمِ إِلَى إِجَابِ الْجُزْيَةِ عَلَى مُسْلِمٍ .

**( وَكَهْشِيرٍ يَحْجُزُ هُنَا ) .**

فالفقير العاجز عن أدائها لا تجب عليه جزية .

أ- لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ ( لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ) .

ب- وَلَأَنَّ هَذَا مَا لَا يَجِبُ بِحُلُولِ الْحَوْلِ ، فَلَا يَلْزَمُ الْفَقِيرَ الْعَاجِزَ ، كَالزَّكَاةِ وَالْعُقْلِ .

**فائدة :**

قال ابن قدامة : وَلَا شَيْخٍ فَإِنَّ ، وَلَا زَمِينَ ، وَلَا أَعْمَى هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ مِمَّنْ بِهِ دَاءٌ لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ الْقِتَالُ ، وَلَا يُرْجَى بُرْؤُهُ ، لَا جُزْيَةَ عَلَيْهِمْ .

وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي أَخَذِ قَوْلَيْهِ : عَلَيْهِمُ الْجُزْيَةُ بِنَاءً عَلَى قَتْلِهِمْ .

وَقَدْ سَبَقَ قَوْلُنَا فِي أَنَّهُمْ لَا يُقْتَلُونَ ، فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِمُ الْجُزْيَةُ ، كَالنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ .

**( وَمَنْ صَارَ أَهْلًا لَهَا أُهْدِيَتْ مِنْهُ فِي الْخَيْرِ لِلْحَوْلِ ) .**

أي : كسبي بلغ ، وعبد عتق ، وفقير اغتنى ، فإنها تؤخذ منه في آخر الحول بالحساب . ( أي : بمقدار ما بقي من الحول ، إن نصفاً فنصف ، أو ربعاً فربع ) .

**﴿ وَمَتَى يَذِكِّرُوا إِلَىٰ أَجْبِ هَلِيهِمْ وَجِبَ هَبِيْلُهُ وَحَرَمَ هَتَالِهِمْ ﴾ .**

أي : إذا تم عقد الذمة ، وبذل الكفار الجزية ، فإنه حينئذ يحرم قتالهم .

أ- الحديث بريدة السابق ( ... فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاَسَأْهُمْ الْجَزِيَّةَ ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ) .

فهذا الحديث نص في وجوب الكف عن قتال أهل الحرب إذا استجابوا إلى الالتزام بأداء الجزية .

ب- قال تعالى ( قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ) .

فهذه الآية تنص على أن الغاية التي ينبغي عندها وقف القتال ضد الكفار هي إعطاؤهم الجزية .

**قال القرطبي :** جعل للقتال غاية ، وهي إعطاء الجزية بدلاً عن القتل .

**وقال ابن قدامة :** جعل إعطاء الجزية غاية لقتالهم ، فمتى بذلوا لم يجز قتالهم .

ج- وجاء في صحيح البخاري . أن المغيرة بن شعبة قال لعامل كسرى بين يدي معركة نهاوند في بلاد فارس ( ... فَأَمَرَنَا نَبِيُّنَا رَسُولُ رَبِّنَا ﷺ أَنْ نَقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ ، أَوْ تُؤَدُّوا الْجِزْيَةَ وَأَخْبَرَنَا نَبِيُّنَا ﷺ عَنْ رَسُولِهِ رَبِّنَا أَنَّهُ مَنْ قُتِلَ مِنَّا صَارَ إِلَى الْجَنَّةِ فِي نَعِيمٍ لَمْ يَرِ مِثْلُهَا قَطُّ ، وَمَنْ بَقِيَ مِنَّا مَلَكَ رِقَابَكُمْ ) .

فهذا الحديث ينص على الأمر بقتال الكفار إلى أن يصيروا إلى أحد أمرين: إما عبادة الله وحده، أي: الدخول في الإسلام، وإما أن يؤدوا الجزية .

**قال ابن قدامة :** إذا بذلوا الجزية لزم قبولها ، وحرم قتالهم .

**﴿ وَتِلْكَ مِنْهُمْ مُمْتَهِنِينَ مُصْغَرِينَ ﴾ .**

أي : عند أخذ الجزية من الكفار ، فإنهم يهانون ولا يكرمون

لقوله تعالى ( حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ) .

واختلف العلماء في معنى ( عن يدٍ وهم صاغرون ) .

**قال ابن عثيمين :** قوله تعالى ( عَنْ يَدٍ ) .

قيل: معناها أن يعطوكم الجزية يداً بيد، بمعنى أن الواحد منهم يأتي ويسلم الجزية بيده لا يعطيها خادمه، ويقول له: اذهب بها إلى السلطان أو نائب السلطان، لا، هو بنفسه يأتي بها؛ لأن هذا أذل له مما لو أرسل بها خادمه.

وقيل: ( عن يد ) أي عن قوة منكم عليهم، بمعنى أننا نظهر أننا أقوىاء أمامهم حتى يذلوا؛ لأنه كلما قوي الإنسان على عدوه ازداد العدو ذلاً.

والآية تصلح للمعنيين جميعاً، فهي بمعنى أن الواحد منهم يأتي بها ويسلمها بيده، وأن نزيه القوة والبأس حتى يكون ذلك أذل له.

وقوله تعالى ( وهم صاغرون ) .

**قال بعض العلماء :** يطال وقوفهم ، وتجر أيديهم إذا أتوا بالجزية .

وقال بعض العلماء: لا يعاملون هذه المعاملة، بل يعاملون بالصغار دون أن يطال وقوفهم ودون أن تجر أيديهم، بل تستلم منهم استلاماً عادياً بشرط ألا نظهر إكرامهم، ويكفينا أن يأتوا بها إلينا.

**فائدة :**

كم مقدار الجزية ؟

**ذهب بعض العلماء إلى أن أقلها دينار .**

وذهب بعض العلماء إلى أن الجزية غير مقدرة، بل يرجع فيها إلى رأي الإمام.

جاء في (الموسوعة الفقهية) وفي رواية عن الإمام أحمد - نقلها عنه الأثرم - : أَنَّ الْمَرْجِعَ فِي الْجِزْيَةِ إِلَى الْإِمَامِ، فَلَهُ أَنْ يُرِيدَ وَيُنْقِصَ عَلَى قَدْرِ طَاقَةِ أَهْلِ الدِّمَةِ، وَعَلَى مَا يَرَاهُ.

وهذا هو المذهب كما قال الميرزاوي في الإنصاف، وقال الخلال: العمل في قول أبي عبد الله على ما رواه الجماعة بأنه لا بأس للإمام أن يزيد في ذلك وينقص على ما رواه أصحابه عنه في عشرة مواضع، فاستقر قوله على ذلك.

وهذا قول الثوري وأبي عبيد.

واستدلوا لذلك بقوله تعالى (حتى يغطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فللفظ الجزية في الآية مطلق غير مقيّد بقليل أو كثير، فينبغي أن ينفي على إطلاقه، غير أن الإمام لما كان ولي أمر المسلمين جاز له أن يعقد مع أهل الدمة عقداً على الجزية بما يحقق مصلحة المسلمين؛ لأن تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة.

ولأن النبي ﷺ أمر موعداً أن يأخذ من كل حليم ديناراً وصالح أهل نجران على ألفي حلة، النصف في صفر والباقي في رجب.

وجعل عمر بن الخطاب الجزية على ثلاث طبقات على العنق ثمانية وأربعين درهماً، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً، وعلى الفقير اثني عشر درهماً، وصالح بني تغلب على ضعف ما على المسلمين من الزكاة.

فهذا الاختلاف يدل على أنها إلى رأي الإمام، لولا ذلك لكانت على قدر واحد في جميع هذه المواضع ولم يجر أن تختلف. ويؤيد ذلك ما روى البخاري عن أبي عبيدة عن أبي نجيح قلت لمجاهد: ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير، وأهل اليمن عليهم دينار؟ قال: جعل ذلك من أجل اليسار.

ولأن المال المأخوذ على الأمان ضربان: هذنة وجزية، فلما كان المأخوذ هذنة إلى اجتihad الحاكم، فكذلك المأخوذ جزية.

**( ويجوز شرط ضيافة الكفار بهم من المسلمين ) .**

أي : ويجوز أن يشترط الإمام على أهل الذمة ضيافة من يمر بهم من المسلمين .

أ- لما روى نافع عن أسلم مولى عمر أنه جاء في كتاب عمر إلى أمراء أهل الجزية (... ويضيفون من نزل بهم من أهل الإسلام ثلاثة أيام) رواه البيهقي .

ب- وعن الأحنف بن قيس أن عمر شرط عليهم ضيافة يوم وليلة .

قال ابن قدامة : ومن أصحابنا من قال : يجب ( يعني الضيافة ) بغير شرط ، كجوابها على المسلمين .

والأول أصح ، لأنه أداء مال ، فلم يجب بغير رضاهم ، كالجزية . ( المغني ) .

### هــنـبـل

**( ويلزم الإمام أخذهم بحكم الإسلام في النفس والمال والعرض ) .**

أي : يجب على الإمام أن يطبق على أهل الذمة أحكام الإسلام في النفس والمال والعرض .

في النفس : إذا قتلوا أحداً قتلناهم، وإذا قتلهم مثلهم قتلناه، وإن قتلهم مسلم لا نقتله .

في المال : إذا أتلوا مال مسلم ضمنناهم، وإن أتل مسلم ما لهم ضمنناه؛ لأن هذا مقتضى حكم الإسلام أن متلف المال ضامن سواء كان مسلماً أو كافراً.

في العرض : إذا اغتابوا أحداً من المسلمين أو قذفوا أحداً من المسلمين ألزموا بما يقتضيه الإسلام في هذا الأمر.

أ-عن أنس بن مالك ( أن جارية وجدت رأسها قد رص بين حجرين فسألوها من صنع هذا بك فلأن فلان حتى ذكروا يهودياً فأومت برأسها فأخذ اليهودي فأقر فأمر به رسول الله ﷺ أن يرض رأسه بالحجارة ) متفق عليه .

ب- وعن ابن عمر ( أن رسول الله ﷺ أتى يهودي ويهودية قد زنيا فأمر بما فرجا ) متفق عليه .

**( وإلزام الكفار عليهم فيما يستعدون تحريمه دون ما يستعدون حله ) .**



أي : ويجب على الإمام إقامة الحدود على أهل الذمة إذا فعلوا أمراً يعتقدون تحريمه مما هو حرام عند المسلمين .

فلو زنا أحدهم أو سرق ، فإنه يقام عليه الحد كما يقام على المسلم .

- وقوله ( دون ما يعتقدون حله ) مثل الخمر ، فالخمر يعتقد أهل الكتاب أنه حلال ، فإذا جيء إلينا بسكران من أهل الذمة فإننا لا نقيم عليه حد الخمر ، حتى وإن قلنا : إن عقوبة شارب الخمر حد فإننا لا نقيم عليه الحد ؛ لأنه يعتقد حله ، والذي يعتقد حل الشيء كيف يعاقب عليه؟! لكن سيأتي أنهم يمنعون من إظهار شرب الخمر ، فإن أظهروا ذلك فإننا نعرّضهم بما يردعهم . ( الشرح الممتع ) .

**( وَيَلْزَمُهُمُ التَّمْيِيزُ مِنَ الْأُسْلَمِيِّينَ )**

أي : ويلزم أهل الذمة أن لا يتشبهوا بالمسلمين ، بل يتميزوا عنهم في الحياة والممات .

في الممات : فيلزم أن تكون قبورهم منفردة عن المسلمين ، فلا يقبرون مع المسلمين .

وأما في الحياة ، فقال قال ابن قدامة :

ويلزمهم التمييز عن المسلمين في أربعة أشياء : لباسهم ، وشعورهم ، وركوبهم ، وكناهم .

**في لباسهم :** لما روى إسماعيل بن عياش عن غير واحد من أهل العلم قالوا : كتب أهل الجزيرة إلى عبد الرحمن بن غنم : إنا شرطنا على أنفسنا أن لا نتشبه بالمسلمين في لبس قلنسوة ، ولا عمامة ، ولا نعلين ، ولا فرق شعر .

ولا يمنعون من لبس فاخر الثياب ، والطيلسان لأن التمييز حصل بما ذكرناه .

**وأما التمييز في الشعور :** فبأن يحدفوا مقاديم رؤوسهم ولا يفرقون شعورهم لأن النبي ﷺ فرق شعره .

**وأما التمييز في الركوب :** فلا يركبون الخيل لأن ركوبها عز ، ولهم ركوب ما سواها على غير السروج .

لا يتكئون بكى المسلمين كأبي القاسم و أبي بكر و أبي عبد الله ونحوها ، ولا يمنعون من الكنى بالكلية ، لأن النبي ﷺ قال : لأسقف نجران : [ أسلم أبا الحارث ] و قال عمر لنصراني : يا أبا حسان أسلم تسلم . ( الكافي ) .

**( وَلَهُمْ رُكُوبٌ خَيْرٌ خَيْلٍ )**

كالحمير والإبل .

فلا يركبون الخيل : لما فيها من العز والشرف .

**( وَهَرَمٌ تَعْلِيْمُهُمْ )**

كتصديريهم في المجالس ، والقيام لهم .

**( وَبَدَأَهُمُ بِالسَّلَامِ )**

أي : ويحرم أن يبدأون بالسلام .

أ- عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ ، فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ففي هذا الحديث تحريم ابتداء الكافر بالسلام .

وهذا قول جمهور العلماء .

ومما يدل على تحريم ذلك أيضاً :

ب- وعن أبي بصرة قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّا عَادُونَ إِلَى يَهُودَ فَلَا تَبْدُؤُهُمْ بِالسَّلَامِ ، فَإِذَا سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ فَقُولُوا : وَعَلَيْكُمْ ) رواه أحمد

ج- وحديث أبي هريرة ﷺ . قال : قال ( ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم ، أفشوا السلام بينكم ) رواه مسلم .

فقوله ( بينكم ) يعني على المسلمين .

**قال الحافظ ابن حجر في الاستدلال بالحديث :** المسلم مأمور بمعاودة الكافر فلا يشرع له فعل ما يستدعي مودته ومحبته .

قال ابن القيم : قَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ أَكْثَرُهُمْ لَا يَبْدُؤُونَ بِالسَّلَامِ .

**قال النووي :** واحتلّف العلماء في ردّ السّلام على الكُفّار وإبتدائهم به، فمذهبنا تحريم إبتدائهم به، ووُجوب ردّه عليهم بأن يقول: وَعَلَيْكُمْ، أو عَلَيْكُمْ فَقَطْ، وكَلَيْلنا في الإبتداء قوله ﷺ ( لَا تَبْدُءُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ ) وَفِي الرَّدِّ قَوْلُهُ ﷺ (فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ ) وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ عَنْ مَذْهَبِنَا قَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ وَعَاقِبَةُ السَّلَفِ .

وقال في الأذكار : وأما أهل الذمة فاختلّف أصحابنا فيهم ، فقطع الأكثرون بأنه لا يجوز ابتداؤهم بالسّلام .

— **فإن قيل :** ما الجواب عن قوله تعالى في قصة إبراهيم (قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي ) ؟

الجواب :

قال القرطبي : والجمهور على أن المراد بسلامه : المسألة التي هي المتاركة لا التحية .

— والحكمة من النهي :

لأن السّلام نوع إكرام ، والكافر ليس أهلاً لذلك .

ولأن السّلام أيضاً يستدعي المودة والمحبة ، والمسلم مأمور بمعادة الكافر .

**فائدة : ١**

هل يشرع الرد على الكافر إذا سلم ؟

نعم يشرع .

أ—لعموم قوله تعالى ( وإذا حييتم بتحية ... ) .

ب—ولعموم الأدلة الدالة على مشروعية رد السّلام .

ج— ولحديث أنس بن مالك أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَقُولُوا وَعَلَيْكُمْ ) متفق عليه .

قال ابن القيم : واخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ :

فَالْجُمْهُورُ عَلَى وَجُوبِهِ وَهُوَ الصَّوَابُ .

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا يَجِبُ الرَّدُّ عَلَيْهِمْ كَمَا لَا يَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ وَأَوَّلَى .

وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ وَالْفَرْقُ أَنَّا مَأْمُورُونَ بِخَجَرِ أَهْلِ الْبِدْعِ تَعْزِيرًا لَهُمْ وَتَحْذِيرًا مِنْهُمْ بِخِلَافِ أَهْلِ الذِّمَّةِ .

**فائدة : ٢**

كيفية الرد على أهل الكتاب .

إذا قال أحدهم ( السّام عليكم ) —أي : الموت عليكم— ، أو لم يظهر لفظ السّلام واضحاً من كلامه : فإننا نجيبه بقولنا : وعليكم .

لما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ ( إن اليهود إذا سلموا عليكم يقول أحدهم السّام عليكم فقل : عليك ) متفق عليه

فإذا تحققنا من سلام الكفار علينا باللفظ الشرعي ، فإن ابن القيم يرى أنه يرد بالرد الشرعي .

قال ابن القيم رحمه الله : فلو تحقق السامع أن الذمي قال له ( سلام عليكم ) لا شك فيه ، فهل له أن يقول وعليك السلام أو يقتصر على قوله وعليك ؟

فالذي تقتضيه الأدلة الشرعية، وقواعد الشريعة: أن يقال له : (وعليك السلام) فإن هذا من باب العدل، والله يأمر بالعدل والإحسان

... ولا ينافي هذا شيئاً من أحاديث الباب بوجه ما ، فإنه ﷺ إنما أمر بالاعتصار على قول الراي "وعليكم" بناء على السبب المذكور الذي

كانوا يعتمدونه في تحييتهم وأشار إليه في حديث عائشة رضي الله عنها ، فقال : ألا ترينني قلت وعليكم لما قالوا السام عليكم ، ثم قال : إذا سلم

عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم .

وقال بعض العلماء : بل يقال : وعليكم .

قال النووي : ... لَكِنْ لَا يُقَالُ لَهُمْ : وَعَلَيْكُمْ السَّلَام ، بَلْ يُقَالُ : عَلَيْكُمْ فَقَطْ ، أَوْ وَعَلَيْكُمْ . وَقَدْ جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرَهَا (مُسْلِمٌ)

(عَلَيْكُمْ) (وَعَلَيْكُمْ) بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ وَخُلْفِهَا ، وَأَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ بِإِثْبَاتِهَا ، وَعَلَى هَذَا فِي مَعْنَاهُ وَجْهَانِ :

أَخَذَهَا أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، فَقَالُوا : عَلَيْكُمُ الْمَوْتُ ، فَقَالَ : وَعَلَيْكُمْ أَيْضًا أَيُّ نَحْنُ وَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ، وَكُلُّنَا مَوْتٌ .  
وَالثَّانِي أَنَّ الْوَاوَ هُنَا لِإِلَّا سِتْنَانِ لَا لِلْعَطْفِ وَالتَّشْرِيكِ ، وَتَقْدِيرُهُ : وَعَلَيْكُمْ مَا تَسْتَحْجُونَهُ مِنَ الدَّمِّ . وَأَمَّا حَذْفُ الْوَاوِ فَتَقْدِيرُهُ بَلْ عَلَيْكُمْ  
السَّامُ . قَالَ الْقَاضِي : اخْتَارَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ إِبْنَ حَبِيبٍ أَلْمَالِكِيَّ حَذْفَ الْوَاوِ لِأَنَّهُ يَفْتَضِي التَّشْرِيكَ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : يَأْتِيَانِ كَمَا هُوَ فِي  
أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ . قَالَ : وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَقُولُ : عَلَيْكُمْ السَّيْلَامُ بِكُسْرِ الِسِّينِ أَيُّ الْحِجَازَةِ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ . وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : عَامَّةُ الْمُحَدِّثِينَ  
يَرْوُونَ هَذَا الْحَرْفَ (وَعَلَيْكُمْ) بِالْوَاوِ ، وَكَانَ إِبْنُ عُيَيْنَةَ يَرْوِيهِ بِغَيْرِ وَاوٍ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ : وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ ، لِأَنَّهُ إِذَا حُذِفَ (الْوَاوِ) صَارَ  
كَلَامُهُمْ بِعَيْنِهِ مَرْذُودًا عَلَيْهِمْ خَاصَّةً ، وَإِذَا ثَبَتَ (الْوَاوِ) اقْتَضَى الْمُشَارَكَةَ مَعَهُمْ فِيمَا قَالُوهُ . هَذَا كَلَامُ الْخَطَّابِيِّ . وَالصَّوَابُ أَنَّ إِنْثَابَ الْوَاوِ  
وَحَذْفَهَا جَائِزَانِ كَمَا صَحَّحَتْ بِهِ الرِّوَايَاتُ ، وَأَنَّ الْوَاوَ أَجْوَدُ كَمَا هُوَ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ ، وَلَا مَفْسَدَةٌ فِيهِ ، لِأَنَّ السَّامَ الْمَوْتُ ، وَهُوَ عَلَيْنَا  
وَعَلَيْهِمْ ، وَلَا ضَرَرٌ فِي قَوْلِهِ بِالْوَاوِ .

### فائدة : ٣

ما الحكم إذا مر واحد على جماعة فيهم مسلمون ، أو مسلم وكفار ؟  
فالسنة أن يسلم عليهم يقصد المسلمين أو المسلم.  
عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما ( أن النبي ﷺ مر على مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركون عبدة الأوثان واليهود ، فسلم عليهم  
النبي ﷺ ) .

قال ابن حجر : يؤخذ منه جواز السلام على المسلمين إذا كان معهم كفار وينوي حينئذ بالسلام المسلمين .

### فائدة : ٤

ما حكم ابتداء الكافر بتحية غير السلام ؟  
اختلف العلماء بابتداء الكافر بتحية غير السلام ، كقول : مرحباً ، أهلاً ونحوها :

**القول الأول : لا يجوز .**

وهذا مذهب الحنابلة ، واختاره ابن عثيمين .  
لحديث ( لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ ... ) .  
فالرسول ﷺ نهي عن بدئهم بالسلام ، والتحية جنس يشمل السلام وغيره ، فالنهي عن السلام نهي عن جنسه ، قال الإمام أحمد : وهذا  
عندي أكثر من السلام .

**القول الثاني : يكره .**

وهذا قول الحنفية .

للحديث السابق ، وحملوا النهي على الكراهة .

**القول الثالث : يجوز مع الحاجة .**

وهذا قول الشافعية .

**القول الرابع : يجوز .**

وهذا اختيار ابن تيمية .

لأنه لم يرد نهي في التحية، بل أحاديث النهي هي في السلام الذي هو من خواص هذه الأمة، فتبقى بقية التحايا على أصلها من الإباحة.  
والله أعلم .

### فائدة : ٥

ماذا نستفيد من قوله ( وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ ، فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ ) ؟  
نستفيد أن الكتابي إذا قابل المسلم في الطريق ، فإن المسلم لا يفسح له ، لأن هذا من إكرامه ، بل يلجئه إلى أضيق الطريق ، ويكون

وسط الطريق وسعته للمسلم ، وهذا مقيد عند العلماء بقيدتين :

الأول : أن هذا عند الزحام ، فيركب المسلمون صدر الطريق ، ويكون الذمي في أضيقه .

الثاني : أن هذا التضييق مقيد بحيث لا يقع الذمي في ضرر ، كأن يقع في حفرة أو يصدمه جدار ونحوه . ( منحة العلام ) .

**( وَإِنْ تَعَدَّى الذَّمُّ عَلَى مَسْلَمٍ ، أَوْ دَعَا إِلَى الْكُفْرِ ، أَوْ كُتِبَ عَلَيْهِ ، أَوْ رُسِلَ بِهِ بِسُوءِ التَّنْظِيرِ هَهُنَا ، فَيُخَيَّرُ الْإِمَامُ فِيهِ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ ) .**

أي : إذا فعل شيئاً من هذه الأمور فقد انتقض عهده وحلّ دمه وماله .

أن يعتدي على مسلم : يقتل ، أو يزنأ ، أو لواط ، أو يقطع طريق ، أو إيواء جاسوس ونحو ذلك .

أن ينال شيئاً من دين الإسلام بسوء ، كما لو سب أو سخر بالله أو بالرسول ﷺ أو بالقرآن ، أو أهان القرآن .

وكذا لو لم يلتزم بدفع الجزية ، أو لم يلتزم بأحكام الإسلام .

عن علي ( أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ وتقع فيه ، فخنقها رجل حتى ماتت ، فأبطل النبي ﷺ دمها ) رواه أبو داود .

وقيل لابن عمر ( إن راهباً يشتم رسول الله ﷺ ، فقال : لو سمعته لقتلته ، إنا لم نعط الأمان على هذا ) .

فإذا انتقض عهده ، صار حربياً ( فلا عصمة لدمه ولا لماله ) ، ويخير فيه الإمام بين أربعة أشياء :

إما القتل ، أو الاسترقاق ، أو المَنّ بدون فداء ، أو المَنّ بفداء .

**قال ابن قدامة : وَجُمْلَتُهُ أَنَّ مَنْ أُسِرَ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرٍ :**

**أَخَذَهَا : النِّسَاءَ وَالصِّبْيَانُ .**

**فَلَا يَجُوزُ قَتْلُهُمْ ، وَيَصِيرُونَ رِقَبًا لِلْمُسْلِمِينَ بِنَفْسِ السَّيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ( نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .**

**وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَرْقِيهِمْ إِذَا سَبَّاهُمْ .**

**الثَّانِي : الرِّجَالُ مِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسِ الَّذِينَ يُقْرُونَ بِالْجُزْئَةِ .**

**فَيَتَخَيَّرُ الْإِمَامُ فِيهِمْ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ : الْقَتْلُ ، وَالْمَنُّ بِغَيْرِ عَوَضٍ ، وَالْمُعَادَاةُ بِهِمْ ، وَاسْتِرْقَافُهُمْ .**

**وَلَنَا ، عَلَى جَوَازِ الْمَنِّ وَالْفِدَاءِ :**

**قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ( فَإِمَّا مَنًّا بَعْدَ إِيمَانٍ فِدَاءً ) .**

**وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَنَّ عَلَى ثَمَامَةَ بِنْتِ أُثَالِ ، وَأَبِي عَزَّةَ الشَّاعِرِ ، وَأَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ .**

**وَقَالَ فِي أُسَارَى بَدْرٍ : لَوْ كَانَ مُطْعَمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا ، ثُمَّ سَأَلَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتْنِ ، لَأَطْلَقْتَهُمْ لَهُ .**

**وَفَادَى أُسَارَى بَدْرٍ ، وَكَانُوا ثَلَاثَةً وَسَبْعِينَ رَجُلًا ، كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ بِأَرْبَعِمِائَةٍ .**

**وَفَادَى يَوْمَ بَدْرٍ رَجُلًا بِرَجُلَيْنِ ، وَصَاحِبَ الْعُضْبَاءِ بِرَجُلَيْنِ .**

**وَأَمَّا الْقَتْلُ :**

**فَلَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ قَتْلَ رَجَالِ بَنِي قُرَيْظَةَ ، وَهُمْ بَنُو السَّبْتِمَائَةِ وَالسَّبْعِمِائَةِ .**

**وَقَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ النَّصْرَ بْنَ الْحَارِثِ ، وَعُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ ، صَبْرًا .**

**وَقَتَلَ أَبَا عَزَّةَ يَوْمَ أُحُدٍ وَهَذِهِ قَصَصٌ وَاشْتَهَرَتْ ، وَفَعَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ مَرَّاتٍ ، وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى جَوَازِهَا .**

**وَلِأَنَّ كُلَّ خَصْلَةٍ مِنْ هَذِهِ الْخِصَالِ قَدْ تَكُونُ أَصْلَحَ فِي بَعْضِ الْأَسْرَى ، فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ لَهُ قُوَّةٌ وَنَكَايَةٌ فِي الْمُسْلِمِينَ ، وَبِقَاؤُهُ ضَرَرٌ عَلَيْهِمْ ،**

**فَقَتَلَهُ أَصْلَحُ ، وَمِنْهُمْ الضَّعِيفُ الَّذِي لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ ، فَعِدَاؤُهُ أَصْلَحُ ، وَمِنْهُمْ حَسَنُ الرَّأْيِ فِي الْمُسْلِمِينَ ، يُرْجَى إِسْلَامُهُ بِالْمَنِّ عَلَيْهِ ، أَوْ**

**مَعُونَتُهُ لِلْمُسْلِمِينَ بِتَخْلِصِ أَسْرَاهُمْ ، وَالِدْفَعِ عَنْهُمْ ، فَالْمَنُّ عَلَيْهِ أَصْلَحُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُنْتَفَعُ بِخِدْمَتِهِ ، وَيُؤْمَنُ شَرُّهُ ، فَاسْتِرْقَافُهُ أَصْلَحُ ،**

**كَالنِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ ، وَالْإِمَامُ أَعْلَمُ . ( المغني ) .**

**فائدة :**

هل هذا التخيير تخيير مصلحة أو تخيير تشهي ؟

تخيير مصلحة .

والقاعدة : أن من خيّر بين شيئين ويتصرف لغيره وجب عليه فعل الأصلح، وإن كان لنفسه فله أن يعدل إلى الأسهل سواء كان أصلح أو غير أصلح .

مثال : من عليه كفارة يمين فهو مخير بين أيها شاء: عتق رقبة أو الكسوة أو الإطعام، حتى لو اختار الأقل، وهو الإطعام . في الغالب . فله ذلك.

ومثال تخيير المصلحة: إذا قيل لولي اليتيم: بع مال اليتيم، أو ضارب به ، فيجب يختار الأصلح .

وقوله تعالى ( إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ) ، فهذا التخيير تخيير مصلحة على القول بأن الآية للتخيير .

### فصل في الهدنة

الهدنة : مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة بعوض أو غيره .

( **وَتَجِيزُ مَعَاهِدَ الْكُفَّارِ ، إِذَا وَارَى الْإِسْلَامُ الْأَصْلَحَ فِيهَا** ) .

أي : أنه تجوز الهدنة مع الكفار إذا كان فيها مصلحة للمسلمين .

عَنْ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَخْزُومٍ . وَمَرْوَانَ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ غَامَ الْحَدَيْبِيَّةِ . ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ ، وَفِيهِ : " هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرِوٍ عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَشْرَ سِنِينَ ، يَأْمَنُ فِيهَا النَّاسُ ، وَيَكْفُفُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ . وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ .

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ بَعْضَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ ، وَفِيهِ ( أَنَّ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ لَمْ نَرْدْهُ عَلَيْكُمْ ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّْا رَدَدْنَاهُ عَلَيْنَا . فَقَالُوا : أَتُكْتَبُ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : " نَعَمْ . إِنَّهُ مِنْ ذَهَبٍ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ ، فَسَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا ) .

عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ ( لَمَّا أُخْصِرَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ الْبَيْتِ صَالِحُهُ أَهْلٌ مَكَّةَ عَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا فَيُقِيمَ بِهَا ثَلَاثًا وَلَا يَدْخُلَهَا إِلَّا بِجُلْبَانِ السِّلَاحِ السَّيْفِ وَرِقَابِهِ . وَلَا يَخْرُجُ بِأَحَدٍ مَعَهُ مِنْ أَهْلِهَا وَلَا يَمْنَعُ أَحَدًا يَمْكُثُ بِهَا مِمَّنْ كَانَ مَعَهُ ) .

**قال النووي :** وفي هذه الأحاديث : دليل لجواز مصلحة الكفار إذا كان فيها مصلحة ، وهو مجتمع عليه عند الحاجة ،

**وقال ابن قدامة :** ومعنى الهدنة ، أن يعقد لأهل الحرب عقداً على ترك القتال مدة ، بعوض وبغير عوض .

وتسمى مهادئة وموادعة ومعاودة ، وذلك جائز .

بدليل قول الله تعالى ( بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ) .

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ( وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ) .

وروى مَرْوَانُ ، وَمُسَوِّدُ بْنُ مَخْزُومٍ ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَالَحَ ، سُهَيْلَ بْنَ عَمْرِوٍ بِالْحَدَيْبِيَّةِ ، عَلَى وَضْعِ الْقِتَالِ عَشْرَ سِنِينَ ) .

ولأنه قد يكون بالمسلمين ضعف ، فمهادنتهم حتى يقوى المسلمون .

مباحث :

مبحث : ١

لا بد أن يكون في الهدنة مصلحة للمسلمين .

**قال ابن قدامة :** ولا يجوز ذلك إلا للنظر للمسلمين ؛ إما أن يكون بينهم ضعف عن قتالهم ، وإما أن يطمع في إسلامهم بمهادنتهم ، أو في أدائهم الجزية ، والتزامهم أحكام الملة ، أو غير ذلك من المصالح .

**وقال ابن حجر :** قوله تعالى ( وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ) ( جنحوا طلبوا السلم فاجنح لها ، أي : أن هذه الآية دالة على مشروعية

المصالحة مع المشركين؛ وتفسير جنحوا بطلبوا هو للمصنف ... ثم قال : ومعنى الشرط في الآية أن الأمر بالصلح مقيد بما إذا كان الأحظ للإسلام المصالحة، أما إذا كان الإسلام ظاهراً على الكفر ولم تظهر المصلحة في المصالحة فلا . ( الفتح ) .

مبحث : ٢

الجمع بين قوله تعالى ( وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنَحْهَا ) وبين الآيات الداعية لقتال الكفار كقوله تعالى ( قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ) ؟

لا تعارض بين الآيات ، لأن الآيات الأمر بقتال الكفار ، تحمل على أن بالمسلمين قوة ولا مصلحة في الصلح ، والآيات التي فيها مصلحة تحمل على حال القلة والضعف والحاجة .

قال ابن كثير : ( وَإِنْ جَنَحُوا ) أي: مالوا ( لِلْسَّلَامِ ) أي: المسألة والمصالحة والمهادنة، ( فَاجْتَنَحْهَا ) أي: فمل إليها، واقتل منهم ذلك؛ ولهذا لما طلب المشركون عام الحديبية الصلح ووضع الحرب بينهم وبين رسول الله ﷺ تسع سنين؛ أجابهم إلى ذلك مع ما اشترطوا من الشروط الأخر.

وقول ابن عباس، ومجاهد، وزيد بن أسلم، وعطاء الخراساني، وعكرمة، والحسن، وقتادة: إن هذه الآية منسوخة بآية السيف في براءة ( قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ) فيه نظر أيضاً، لأن آية براءة فيها الأمر بقتالهم إذا أمكن ذلك، فأما إذا كان العدو كثيفاً، فإنه تجوز مهادنتهم، كما دلت عليه هذه الآية الكريمة، وكما فعل النبي ﷺ يوم الحديبية، فلا منافاة ولا نسخ ولا تخصيص، والله أعلم. (التفسير)

وقال الجصاص : وما ذكر من الأمر بالمسألة إذا مال المشركون إليها فحكم حكم ثابت أيضاً ، وإنما اختلف حكم الآيتين لاختلاف الحالين ، فالحال التي أمر فيها بالمسألة هي حال قلة عدد المسلمين وكثرة عدوهم ، والحال التي أمر فيها بقتل المشركين وبقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية هي حال كثرة المسلمين وقوتهم على عدوهم ، وقد قال تعالى ( فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم ) فنهى عن المسألة عند القوة على قهر العدو وقتلهم .

مبحث : ٣

لا تجوز المهادنة مطلقاً دائماً .

قال ابن قدامة : ... فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمُهَادَنَةُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ مُدَّةٍ ؛ لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى تَرْكِ الْجِهَادِ بِالْكُلِّيَّةِ .

مبحث : ٤

واختلف العلماء في مقدار المدة :

ف قيل : لا يجوز أكثر من عشر سنين .

لِمُصَاحَةِ النَّبِيِّ ﷺ قُرُوشًا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَشْرًا ، فَقِيمًا زَادَ يَبْعَى عَلَى مُقْتَضَى الْعُموم .

وقيل : يجوز أكثر من عشر سنين لكن تحدد المدة .

وَيَحْدَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ .

لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَجُوزُ فِي الْعَشْرِ ، فَجَازَتْ الزَّيَادَةُ عَلَيْهَا ، كَعَقْدِ الْإِجَارَةِ ، وَالْعَامُ مَخْصُوصٌ فِي الْعَشْرِ لِمَعْنَى مُوجُودٍ فِيمَا زَادَ عَلَيْهَا ، وَهُوَ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ قَدْ تَكُونُ فِي الصُّلْحِ أَكْثَرَ مِنْهَا فِي الْحَرْبِ .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) : يرى الحنفية والمالكية وهو ظاهر الرواية عن الإمام أحمد أَنَّهُ يَجُوزُ مُوَادَعَةُ أَهْلِ الْحَرْبِ عَشْرَ سِنِينَ ، كَمَا وَادَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ مَكَّةَ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمُدَّةُ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ دُونَ تَحْدِيدٍ ، مَا دَامَتْ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ . أَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( فَلَا تُهِنُوا وَالِدَهُمْ وَإِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ) .

ويرى الإمام الشافعي وهو رواية أخرى عند الحنابلة أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مُهَادَنَةُ الْمُشْرِكِينَ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِ سِنِينَ ، اسْتِنَادًا إِلَى مَا يُرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صُلْحِ الْحُدَيْبِيَّةِ . فَإِنْ هُوَدِنَ الْمُشْرِكُونَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَالْهَذَنَةُ مُنْتَقِضَةٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فَرَضُ قِتَالِ الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا أَوْ يُعْطُوا

الجزئية.

مبحث : ٥

هل تجوز مهادنتهم على غير مال ؟

قال ابن قدامة : وَتَجُوزُ مُهَادَنَتُهُمْ عَلَى غَيْرِ مَالٍ .

لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَادَنَهُمْ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى غَيْرِ مَالٍ .

وَيَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى مَالٍ يَأْخُذُهُ مِنْهُمْ ؛ فَإِنَّهَا إِذَا جَارَتْ عَلَى غَيْرِ مَالٍ ، فَعَلَى مَالٍ أَوَّلَى .

وَأَمَّا إِنْ صَاحَهُمْ عَلَى مَالٍ نَبَذَهُ لَهُمْ :

فَقَدْ أَطْلَقَ أَحْمَدُ الْقَوْلَ بِالْمَنْعِ مِنْهُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ فِيهِ صَغَارًا لِلْمُسْلِمِينَ .

وَهَذَا يَحْتَمِلُ عَلَى غَيْرِ خِلَالِ الصَّرُورَةِ ، فَأَمَّا إِنْ دَعَتْ إِلَيْهِ صُرُورَةٌ ، وَهُوَ أَنْ يَخَافَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْهَلَكَ أَوْ الْأَسْرَ ، فَيَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ

لِلْأَسِيرِ فِدَاءُ نَفْسِهِ بِالْمَالِ ، فَكَذَا هَا هُنَا ، وَلِأَنَّ بَذْلَ الْمَالِ إِنْ كَانَ فِيهِ صَغَارٌ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَحْمُلُهُ لِدَفْعِ صَغَارٍ أَكْثَرَ مِنْهُ ، وَهُوَ الْقَتْلُ ،

وَالْأَسْرَ ، وَسَبْيَ الذَّرِيَّةِ الَّذِينَ يُقْضِي سَبْيُهُمْ إِلَى كُفْرِهِمْ . ( المغني ) .

( وَإِنْ يَجُوزُ مَهَادَنَةُ إِيَّاهُ مِنَ الْإِيمَانِ أَوْ ثَابِتِهِ ) .

لِأَنَّهُ عَقْدٌ مَعَ جُمْلَةِ الْكُفَّارِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِعَوْدِهِ .

وَلِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِنَظَرِ الْإِمَامِ وَمَا يَرَاهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ ، عَلَى مَا قَدَّمَناه .

وَلِأَنَّ تَجْوِيزَهُ مِنْ غَيْرِ الْإِمَامِ يَتَضَمَّنُ تَعْطِيلَ الْجِهَادِ بِالْكَلْبَةِ ، أَوْ إِلَى تِلْكَ النَّاحِيَةِ .

وَفِيهِ أَفْتِيَاتٌ عَلَى الْإِمَامِ ، فَإِنْ هَادَنَهُمْ غَيْرُ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبُهُ ، لَمْ يَصَحَّ . ( المغني ) .

( وَإِنْ خَافَ نَقْضَ الْعَهْدِ مِنْهُمْ نَبَذَ إِلَيْهِمْ مَهْدَهُمْ ) .

أي : ومتى خاف الإمام من عاهدهم أن ينقضوا العهد لوجود قرائن ، فإنه ينبذ إليهم عهدهم ، أي : يطرحه ويلغيه ، ويخبرهم بذلك قبل

الهجوم عليهم .

قال تعالى ( وَإِنَّمَا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ ) .

( وَإِنَّمَا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ ) يقول تعالى لنبيه ﷺ ( وَإِنَّمَا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ ) قد عاهدتهم .

( خِيَانَةً ) أي : نقضًا لما بينك وبينهم من المواثيق والعهود .

( فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ ) أي : فاطرح إليهم العهد الذي بينك وبينهم .

( عَلَى سَوَاءٍ ) أي : أعلمهم بأنك قد نقضت عهدهم حتى يبقى علمك وعلمهم بأنك حرب لهم ، وهم حرب لك ، وأنه لا عهد بينك

وبينهم على السواء ، أي : تستوي أنت وهم في ذلك .

قال ابن الجوزي : في قوله تعالى ( فانبد إليهم على سواء ) أي : فألق إليهم نقضك العهد لتكون وإياهم في العلم بالنقض سواء ، هذا

قول الأكثرين .

• قال الشوكاني : قيل معنى ( على سواء ) على وجه يستوي في العلم بالنقض أقصاهم وأدناهم ، أو تستوي أنت وهم فيه .

• قال ابن عثيمين : وليعلم أن العهد الذي بيننا وبين الكفار له ثلاث حالات كلها في القرآن :

الحال الأولى : أن ينقضوا العهد هم بأنفسهم ، فإذا نقضوا العهد انتقض العهد الذي بيننا وبينهم .

ومثاله : قصة قريش ، لأن قريشاً نقضوا العهد حين ساعدوا حلفاءهم على حلفاء النبي ﷺ ، وحينئذ ينتقض العهد .

والدليل قوله تعالى ( وَإِنْ نَكُنْثَا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنَا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ) ( أَلَا

تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكُنْثَا أَيْمَانَهُمْ وَهُمْ يَخْرُجُونَ ) .

الحال الثانية : أن يستقيموا لنا ولا نخاف منهم خيانة ولم نر منهم خيانة ، فحينئذ يجب علينا أن نستقيم لهم .

كما قال الله تعالى ( فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ) .

**الحال الثالثة :** أن نخاف منهم نقض العهد، فهنا لا يلزمنا أن نبقي على العهد، ولا يجوز لنا أن نقاتلهم، بل ننبد إليهم على سواء، وإليه الإشارة في قوله تعالى ( وَإِنَّمَا تَخَافُونَ مِنْ قَوْمٍ خَيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ) أي: انبد العهد على سواء؛ لتكون أنت وإياهم على سواء في أنه لا عهد بينكم، وهذا هو الإنصاف .

**( وَتَجِبُ الْهَجْرَةُ عَلَى مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِظْهَارِ دِينِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، وَتَسْتَحِبُّ لِمَنْ قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ ) .**  
الهجرة : لغة مفارقة بلد إلى غيره .

واصطلاحاً : الانتقال من دار الكفر إلى دار الإسلام .

وقد قسم العلماء الناس في الهجرة من دار الحرب إلى ثلاثة أضرب :

**من تجب عليه الهجرة .**

وهو من يقدر عليها ، ولا يمكنه إظهار دينه .

كهجرة الصحابة من مكة إلى الحبشة خوفاً من الفتنة ، وفراراً بالدين .

**قال ابن قدامة :** ... مَنْ يُحِبُّ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهَا ، وَلَا يُمَكِّنُهُ إِظْهَارُ دِينِهِ ، وَلَا تُمَكِّنُهُ إِقَامَةُ وَاجِبَاتِ دِينِهِ مَعَ الْمُقَامِ بَيْنَ الْكُفَّارِ ، فَهَذَا يُحِبُّ عَلَيْهِ الْهَجْرَةُ .

قوله تعالى ( إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا (٩٧) إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا (٩٨) فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا عَفُورًا (٩٩) ) .

وهذا وعيدٌ شديدٌ يدلُّ على الوجوب .

ولأنَّ الْإِقْبَامَ بِوَاجِبِ دِينِهِ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، وَالهَجْرَةُ مِنْ ضَرُورَةِ الْوَاجِبِ وَتَبَيُّتِهِ ، وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ . ( المعني )

**من تستحب له الهجرة .**

وهو من يقدر على الهجرة ويتمكن من إظهار دينه ، فهذا يستحب له الهجرة .

ليتمكن من الجهاد ، وتكثير المسلمين ، والراحة من رؤية المنكر .

**قال ابن قدامة :** ... مَنْ تُسْتَحَبُّ لَهُ ، وَلَا يُحِبُّ عَلَيْهِ .

وَهُوَ مَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهَا ، لَكِنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْ إِظْهَارِ دِينِهِ ، وَإِقَامَتِهِ فِي دَارِ الْكُفْرِ ، فَتُسْتَحَبُّ لَهُ .

لِيَتِمَكَّنَ مِنْ جِهَادِهِمْ - وَتَكْثِيرِ الْمُسْلِمِينَ - وَمَعُونَتِهِمْ - وَيَتَخَلَّصَ مِنْ تَكْثِيرِ الْكُفَّارِ ، وَتَحَالُطِهِمْ - وَرُؤْيَا الْمُنْكَرِ بَيْنَهُمْ .

وَلَا يُحِبُّ عَلَيْهِ ؛ لِإِمْكَانِ إِقَامَةِ وَاجِبِ دِينِهِ بِدُونِ الْهَجْرَةِ . ( المعني ) .

**من لا هجرة عليه .**

وهو من يعجز عنها ، إما لمرض ، أو إكراه على الإقامة في دار الكفر ، أو ضعف كالنساء والولدان .

قال تعالى ( إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا (٩٨) فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا عَفُورًا ) .

**قال ابن قدامة :** مَنْ لَا هِجْرَةَ عَلَيْهِ .

وَهُوَ مَنْ يَعْجُزُ عَنْهَا ، إِمَّا لِمَرَضٍ ، أَوْ إِكْرَاهٍ عَلَى الْإِقَامَةِ ، أَوْ ضَعْفٍ ؛ مِنَ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ وَشَبَابِهِمْ ، فَهَذَا لَا هِجْرَةَ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا عَفُورًا ) .

وَلَا تُوصَفُ بِاسْتِحْبَابٍ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَيْهَا . ( المعني ) .



فائدة :

مقاصد الهجرة:

أولاً : تكثير المسلمين.

ثانياً : أن البقاء بينهم ذريعة إلى موافقتهم.

ثالثاً : تبسير الجهاد على أهل الإسلام.

رابعاً : هجر المكان الذي يكفر فيه.

﴿ لَا تَنْقُطُ الْحَجَرَةُ مَا هِيَ تِلْكَ الْحَدُورُ ﴾ .

كما قال ﷺ ( لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها ) .

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( لَا تَنْقُطُ الْحَجَرَةُ مَا قُوتِلَ الْعَدُوُّ ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ .

قال الشوكاني : قَوْلُهُ: (مَا قُوتِلَ الْعَدُوُّ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحِجْرَةَ بَاقِيَةٌ مَا بَقِيََتِ الْمُقَاتَلَةُ لِلْكَفَّارِ

فَإِنْ قِيلَ : مَا الْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ ( لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَاَنْفِرُوا ) .

فالجواب : قال النووي رحمه الله : قال أصحابنا وغيرهم من العلماء : الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة، وتأولوا هذا

الحديث (لا هجرة بعد الفتح) بتأويلين :

أحدهما : لا هجرة بعد الفتح من مكة لأنها صارت دار إسلام، فلا تتصور منها الهجرة.

الثاني : وهو الأصح، أن معناه أن الهجرة الفاضلة المهمة المطلوبة التي يمتاز بها أهلها امتيازاً ظاهراً انقطعت بفتح مكة ، ومضت لأهلها

الذين هاجروا قبل فتح مكة ، لأن الإسلام قوي وعز بعد فتح مكة عزاً ظاهراً بخلاف ما قبله .

فوائد عامة :

فائدة : ١

ما الحكمة في أكثر الآيات الآمرة بالجهاد بالنفس والمال ، فيها تقديم المال على النفس ؟

قال تعالى ( الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمَ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ) .

وقال تعالى ( لَكِنَّ الرَّسُولَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَائِرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ) .

وقال تعالى ( إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ )

قال الشنقيطي : وَحَقِيقَةُ الْجِهَادِ بَدَلُ الْجُهْدِ وَالطَّاقَةِ ، وَالْمَالُ هُوَ عَصَبُ الْحَرْبِ وَهُوَ مَدَدُ الْجَيْشِ ، وَهُوَ أَهَمُّ مِنَ الْجِهَادِ بِالسِّلَاحِ ،

فَبِالْمَالِ يُشْتَرَى السِّلَاحُ ، وَقَدْ تُشْتَرَى الرِّجَالُ كَمَا فِي الْجَيْشِ الْحَدِيثَةِ مِنَ الْفِرْقِ الْأَجْنِبِيَّةِ ، وَبِالْمَالِ يُجَهَّزُ الْجَيْشُ ، وَلِذَا لَمَّا جَاءَ الْإِذْنُ

بِالْجِهَادِ أَعْدَرَ اللَّهُ الْمُرْضَى وَالضَّعْفَاءَ ، وَأَعْدَرَ مَعَهُمُ الْفُقَرَاءَ الَّذِينَ لَا يَسْتَطِيعُونَ تَجْهِيزَ أَنْفُسِهِمْ ، وَأَعْدَرَ مَعَهُمُ الرَّسُولَ ﷺ إِذْ لَمْ يُوْجَدْ عِنْدَهُ

مَا يُجَهِّزُهُمْ بِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( لَيْسَ عَلَى الضَّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمُرْضَى ، إِلَى قَوْلِهِ : وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا

أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ ) .

وَكَذَلِكَ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ ، قَدْ يُجَاهَدُ بِالْمَالِ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ بِالسِّلَاحِ كَالنِّسَاءِ وَالضَّعْفَاءِ ، كَمَا قَالَ ﷺ (مَنْ جَهَّزَ غَارِيًّا فَقَدْ غَزَا).

وفي سؤال فضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله قال فيه السائل: نجد أن الله عز وجل في كثير من آيات الجهاد يقدم الجهاد بالمال على

الجهاد بالنفس؛ فما الحكمة من ذلك؟

فأجاب فضيلته بقوله: يظهر والله أعلم لأن الجيش الإسلامي قد يحتاج إلى المال أكثر من حاجته إلى الرجال؛ ولأن الجهاد بالمال أيسر من

الجهاد بالنفس .

فائدة : ٢

يشترط في الجهاد في سبيل الله أن خالصاً لله تعالى .

أ-عن أبي موسى . قَالَ : سئِلَ رسولُ الله ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شَخَاعَةً ، وَيُقَاتِلُ حِمَّةً ، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً ، أَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ فقال رسولُ الله ﷺ : مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ( مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب-ولحديث أبي أمامة ، قال ( جاء رجلٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال : أرأيتَ رجلاً غزا يلتمسُ الأجرَ والدِّكْرَ ، ما لَهُ ؟ فقال رسولُ الله ﷺ : لا شيءٌ له ، ثُمَّ قال رسولُ الله ﷺ إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ خَالِصاً ، وَابْتَغَى بِهِ وَجْهَهُ ) .

ج- ولحديث أبي هريرة ( أَنَّ رجلاً قال : يا رسولَ الله ، رجلٌ يريدُ الجهادَ وهو يبتغي عَرَضاً مِنْ عَرَضِ الدُّنْيَا ؟ فقال رسولُ الله ﷺ : لا أجرَ له ، فأعاد عليه ثلاثاً ، والنَّبِيُّ ﷺ يقول : لا أجرَ له ) رواه أبو داود .

— فَإِنْ قِيلَ : هل يدخل في سبيلِ الله إذا قصد المغنم ضمناً لا أصلاً مقصوداً ؟

نعم .

وبذلك صرح الطبري فقال : إذا كان أصلُ الباعث هو الأول لا يضره ما عرض له بعد ذلك ، وبذلك قال الجمهور .

لكن روى أبو داود والنسائي من حديث أممة بإسناد جيد ، قال : جاء رجل فقال يا رسول الله ! أرأيتَ رجلاً غزا يلتمسُ الأجرَ والذكرَ ماله ؟ قال : لا شيء له ، فأعاده ثلاثاً كل ذلك يقول : لا شيء له ، ثم قال رسولُ الله ﷺ : إنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ خَالِصاً ، وَابْتَغَى بِهِ وَجْهَهُ ) .

ويمكن أن يحمل هذا على من قصد الأمرين معاً على حد واحد ، فلا يخالف المرجح أولاً .

قال ابن أبي جرة : ذهب المحققون إلى أنه إذا كان الباعث الأول قصد إعلاء كلمة الله لم يضره ما انضاف إليه .

ويدل على أن دخول غير الإعلاء ضمناً لا يقدح في الإعلاء إذا كان الإعلاء هو الباعث الأصلي ، ما رواه أبو داود بإسناد حسن عن

عبد الله بن حوالة قال ( بعثنا رسولُ الله ﷺ على أقدامنا لنغنم فرجعنا ، ولم نغنم شيئاً ، فقال: اللهم لا تكلهم إليّ ... ) . (فتح الباري)

قال ابن رجب : فَإِنْ خَالَطَ نِيَّةَ الْجِهَادِ مِثْلًا نِيَّةَ غَيْرِ الرِّيَاءِ ، مِثْلُ أَخْذِ أَجْرَةٍ لِلْخِدْمَةِ ، أَوْ أَخْذِ شَيْءٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، أَوْ التَّجَارَةِ ، نَقَصَ بِذَلِكَ أَجْرَ جِهَادِهِمْ ، وَلَمْ يَبْطُلْ بِالْكُلِّيَّةِ ، وَفِي ( صحيح مسلم ) عن عبدِ الله بن عمرو ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال ( إِنَّ الْغُرَاةَ إِذَا غَنِمُوا غَنِيمَةً ، تَعَجَّلُوا ثُلْثِي أَجْرِهِمْ ، فَإِنْ لَمْ يَغْنَمُوا شَيْئاً ، تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ ) .

وقد ذكرنا فيما مضى أحاديث تدلُّ على أَنَّ مَنْ أَرَادَ بِجِهَادِهِ عَرَضاً مِنَ الدُّنْيَا أَنَّهُ لَا أَجْرَ لَهُ ، وَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ فِي الْجِهَادِ إِلَّا الدُّنْيَا . ( جامع العلوم ) .

فائدة : ٣

حكم التمثيل بحث العدو :

التمثيل بالعدو : التشويه بالقتيل ، كجذع أنفه وأذنه .

جاءت عدة أحاديث في النهي عن ذلك :

منها : حديث بريدة وقد سبق ( وَلَا تَعْدُرُوا ، وَلَا تُمَثِّلُوا ... ) .

ومنها : عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ( أَنَّهُ نَهَى عَنِ التَّمَثِيلِ وَالْمُثَلَّةِ ) رواه البخاري .

وقد اختلف العلماء في حكم المثلة على أقوال :

القول الأول : أن المثلة حرامٌ بعد القدرة عليهم سواءً بالحِي أو الميِّت ، أما قبل القدرة فلا بأس به .

بل ذهب بعضهم إلى أنه لا خلاف في تحريمه كالزخمشري في تفسيره ( ٥٠٣/٢ ) فقال : " لا خلاف في تحريم المثلة " ،

وحكى الصنعاني الإجماع في " سبل السلام " ( ٢٠٠/٤ ) فقال : " ثُمَّ يُحْرَمُ بِتَحْرِيمِ الْغُلُولِ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَتَحْرِيمِ الْغَدْرِ وَتَحْرِيمِ الْمُثَلَّةِ وَتَحْرِيمِ قَتْلِ صِبْيَانِ الْمُشْرِكِينَ وَهَذِهِ مُحَرَّمَاتُ الْإِجْمَاعِ .

ولا يُسَلَّمُ لِلْإِمَامِ الصَّنْعَانِيِّ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ خِلَافِيَّةٌ كَمَا سَيَأْتِي .

واستدل أصحاب هذا القول :

بحديث بريدة السابق ( ولا تمثّلوا ) .

قال الإمام الترمذي : وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْمُثَلَّةَ .

وعلق المباركفوري على عبارة الترمذي فقال : " أَيَّ حَزْمُوهَا فَأَلْمَرُوا بِالْكَرَاهَةِ التَّحْرِيمُ وَقَدْ عَرَفْتَ فِي الْمُقَدِّمَةِ أَنَّ السَّلَفَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يُطْلِقُونَ الْكَرَاهَةَ وَيُرِيدُونَ بِهَا الْحَرَمَةَ " ١٠١هـ .

قال الإمام الشوكاني : قَوْلُهُ : " وَلَا تُمَثِّلُوا " فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُثَلَّةِ ١٠١هـ .

ب- وعن عَبْدَ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ( أَنَّهُ نَهَى عَنْ التُّهْبَةِ ، وَالْمُثَلَّةِ ) رواه البخاري .  
التُّهْبَى : أَيُّ أَخَذَ مَالُ الْمُسْلِمِ قَهْرًا جَهْرًا .

القول الثاني : أن المثلة مكروهة .

واستدل أصحاب بما استدل به أصحاب القول الأول ولكنهم حملوا حديث بُرَيْدَةَ الْأَنْفِ على الكراهة وليس على التحريم قال

الإمام النووي : قال بعضهم : النهي عن المثلة نهي تنزيه ، وليس بحرام .

وقال ابن قدامة : يُكْرَهُ نَقْلُ رُءُوسِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ ، وَالْمُثَلَّةُ بِقَتْلِهِمْ وَتَعْدِيهِمْ .

القول الثالث : يمثل بالكفار إذا مثلوا بالمسلمين معاملةً بالمثل .

لقوله تعالى ( وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فَأَمَّا التَّمْثِيلُ فِي الْقَتْلِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْقِصَاصِ وَقَدْ قَالَ عُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "مَا خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُطْبَةً إِلَّا أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ وَنَهَانَا عَنْ الْمُثَلَّةِ حَتَّى الْكُفَّارُ إِذَا قَتَلْنَاهُمْ فَإِنَّا لَا نُمَثِّلُ بِهِمْ بَعْدَ الْقَتْلِ وَلَا نَجِدُ أَذَانَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ وَلَا نَبْتَرُّ بِطُونَهُمْ إِلَّا إِنْ يَكُونُوا فَعَلُوا ذَلِكَ بِنَا فَنَفْعَلُ بِهِمْ مِثْلَ مَا فَعَلُوا". وَالتَّرْكُ أَفْضَلُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: "وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ". وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ " ١٠١هـ .

وقال ابن مفلح في " الفروع " ( ٢١٨/٦ ) : " وَبُكَرُهُ نَقْلُ رَأْسٍ ، وَرَمِيَهُ بِتَجْنِيبِ بِلَا مُصْلَحَةٍ ، وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ فِي رَمِيهِ: لَا يَفْعَلُ وَلَا يُحْرِفُهُ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَذِّبُوهُ ، وَعَنْهُ إِنْ مَثَّلُوا مِثْلَ بِهِمْ ، ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ . قَالَ شَيْخُنَا " يَعْنِي ابْنَ تَيْمِيَّةَ : " الْمُثَلَّةُ حَقٌّ لَهُمْ ، فَلَهُمْ فَعْلُهَا لِإِلَاسْتِيفَاءِ وَأَخْذِ الثَّأْرِ ، وَلَهُمْ تَرْكُهَا وَالصَّبْرُ أَفْضَلُ ، وَهَذَا حَيْثُ لَا يَكُونُ فِي التَّمْثِيلِ بِهِمْ زِيَادَةٌ فِي الْجِهَادِ ، وَلَا يَكُونُ نِكَالًا لَهُمْ عَنْ نَظَرِهَا ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي التَّمْثِيلِ الشَّائِعِ دُعَاءٌ لَهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ ، أَوْ زَجْرٌ لَهُمْ عَنِ الْعُدْوَانِ ، فَإِنَّهُ هُنَا مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ ، وَالْجِهَادِ الْمَشْرُوعِ ، وَلَمْ تَكُنِ الْقِصَّةُ فِي أَحَدٍ كَذَلِكَ ، فَلِهَذَا كَانَ الصَّبْرُ أَفْضَلَ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُعْلَبُ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى فَالصَّبْرُ هُنَاكَ وَاجِبٌ ، كَمَا يَجِبُ حَيْثُ لَا يُمْكِنُ الْإِتِمْنَانُ ، وَيَحْزَمُ الْحَزْمُ ، هَذَا كَلَامُهُ وَكَذَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ : إِنْ مَثَّلَ الْكَافِرُ بِالْمُتَّقِينَ جَازَ أَنْ يُمَثَّلَ بِهِ . وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْإِجْمَاعِ قَبْلَ السَّبْقِ وَالزَّمَنِ : اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ خِصَاءَ النَّاسِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَالْعَبِيدِ وَغَيْرِهِمْ فِي غَيْرِ الْقِصَاصِ وَالتَّمْثِيلِ بِهِمْ حَرَامٌ " ١٠١هـ .

وقال الإمام ابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود ( ٢٧٨/١٢ ) : وَقَدْ أَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يُمَثِّلُوا بِالْكَفَّارِ إِذَا مَثَّلُوا بِهِمْ ، وَإِنْ كَانَتْ الْمُثَلَّةُ مِنْهُمْ عَنْهَا . فَقَالَ تَعَالَى ( وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ) وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعُقُوبَةَ بِجِدْعِ الْأَنْفِ وَقَطْعِ الْأُذُنِ ، وَبَقْرِ الْبُطْنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ هِيَ عُقُوبَةٌ بِالْمِثْلِ لَيْسَتْ بِعُدْوَانٍ ، وَالْمِثْلُ هُوَ الْعَدْلُ " ١٠١هـ .

قال الشيخ أبو عمر مُجَدِّدُ السِّيفِ -حفظه الله- في (هداية الحيارى في قتل الأسارى) : "وقد وصلنا عندما كنا في أفغانستان فتوى لفضيلة الشيخ مُجَدِّدِ بن صالح العثيمين حفظه الله مفادها، عندما سئل عن التمثيل بجثث العدو، فقال إذا كانوا يمثلون بقتلاككم فمثلوا بقتلهم لا سيما إذا كان ذلك يقع الرعب في قلوبهم ويردعهم والله تعالى يقول: "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم" .

وبعد عرض الأقوال في المسألة، الذي تميل إليه النفس -والله أعلم- ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، والشيخ ابن عثيمين رحمهم الله .

فائدة : ٤

عَنْ عَلِيٍّ ؓ ( أَنَّهُمْ تَبَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

في هذا : جواز المبارزة قبل القتال .

**قال ابن قدامة :** وَأَمَّا الْمُبَارَزَةُ ، فَتَجُوزُ بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا الْحَسَنَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَعْرِفْهَا ، وَكَرِهَهَا .  
وَلَنَا ، أَنَّ حَمْزَةَ ، وَعَلِيًّا وَعُبَيْدَةَ بْنَ الْحَارِثِ بَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ ، بِإِذْنِ النَّبِيِّ ﷺ .  
وَبَارَزَ عَلِيُّ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ وَدٍّ فِي غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ فَقَتَلَهُ .  
وَبَارَزَ مَرْحَبًا يَوْمَ حُنَيْنٍ .

وَمَنْ يَزِلْ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يُبَارِزُونَ فِي غَضَبِ النَّبِيِّ وَبَعْدَهُ ، وَمَنْ يُنْكَرُهُ مُنْكَرٌ فَكَانَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا .  
وَكَانَ أَبُو ذَرٍّ يُقْسِمُ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ( هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَحْمَةٍ ) نَزَلَتْ فِي الَّذِينَ تَبَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ ، وَهُمْ حَمْزَةُ ، وَعَلِيٌّ ، وَعُبَيْدَةُ ،  
بَارَزُوا عُتْبَةَ ، وَشَيْبَةَ ، وَالْوَلِيدَ بْنَ عُتْبَةَ ، وَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ بَارَزْتُ رَجُلًا يَوْمَ حُنَيْنٍ ، فَقَتَلْتُهُ . ( المغني ) .  
قال القرطبي : وقد فهم بعض العلماء من هذا الحديث ( لا تتمنوا لقاء العدو ) كراهة المبارزة . وبهذا قال الحسن .

قال ابن المنذر : أجمع كل من أحفظ عنه على جواز المبارزة ، والدعوة إليها . ( المفهم ) .

قال ابن حجر : واستدل بهذا الحديث ( لا تتمنوا لقاء العدو ) على منع طلب المبارزة ، وهو رأي الحسن البصري وكان علي يقول لا تدع  
إلى المبارزة فإذا دعيت فأجب تنصر لأن الداعي باغ .

● يشترط إذن الأمير .

وهذا القول هو الصحيح .

قال ابن المنذر : وشرط بعضهم فيها إذن الإمام ، وهو قول الثوري ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال ابن حجر : وشرط الأوزاعي ، والثوري ، وأحمد ، وإسحاق للجواز إذن الأمير على الجيش .

**قال ابن قدامة :** وَلَنَا أَنَّ الْإِمَامَ أَعْلَمُ بِفُرْسَانِهِ وَفُرْسَانِ الْعَدُوِّ ، وَمَتَى بَرَزَ الْإِنْسَانُ إِلَى مَنْ لَا يُطِيقُهُ ، كَانَ مُعَرِّضًا نَفْسَهُ لِلْهَلَاكِ ، فَيَكْسِرُ  
قُلُوبَ الْمُسْلِمِينَ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقْوَضَ ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ ، لِيُخْتَارَ لِلْمُبَارَزَةِ مَنْ يَرْضَاهُ لَهَا ، فَيَكُونَ أَقْرَبَ إِلَى الظَّفَرِ وَجَبَرِ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ  
وَكَسَرَ قُلُوبِ الْمُشْرِكِينَ .

– أقسام المبارزة :

**قال ابن قدامة :** الْمُبَارَزَةُ تُنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ مُسْتَحَبَّةٌ ، وَمُبَاحَةٌ ، وَمَكْرُوهَةٌ .

**أَمَّا الْمُسْتَحَبَّةُ :** فَإِذَا خَرَجَ عِلْجٌ يَطْلُبُ الْبِرَّ ، اسْتَحَبَّ لِمَنْ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ الْقُوَّةَ وَالشَّجَاعَةَ مُبَارَزَتَهُ بِإِذْنِ الْأَمِيرِ .  
لِأَنَّ فِيهِ زِدًّا عَنِ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِطْهَارًا لِقُوَّتِهِمْ .

**وَالْمُبَاحُ :** أَنْ يَتَّبِدِيَّ الرَّجُلُ الشَّجَاعَ يَطْلُبُهَا ، فَيُبَاحُ وَلَا يُسْتَحَبُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا ، وَلَا يَأْمُرُ أَنْ يُغْلَبَ ، فَيَكْسِرَ قُلُوبَ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا  
أَنَّهُ لَمَّا كَانَ شَجَاعًا وَائْتِمًا مِنْ نَفْسِهِ ، أُبِيحَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ يُحْكَمُ الظَّاهِرُ غَالِبٌ .

**وَالْمَكْرُوهُ :** أَنْ يَبْرَزَ الضَّعِيفُ الْمِنَّةَ ، الَّذِي لَا يَتَّقِي مِنْ نَفْسِهِ ، فَتُكْرَهُ لَهُ الْمُبَارَزَةُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ كَسْرِ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ بِقَتْلِهِ ظَاهِرًا . ( المغني )

**فائدة : ٥**

الأمان : المراد به هنا العهد للمحارب بعدم الاعتداء على نفسه ، وماله ، وعرضه ، ودينه .

فيؤمن الكافر مدة محدودة حتى يبيع تجارته ويرجع ، أو حتى يسمع كلام الله ويرجع .

فمن قال لحري : قد أجرتك ، أو أمنتك ، أو بأس عليك ، ونحو هذا ، فقد أمنتَه .

جاء في الصحيحين من حديث أم هانئ ( قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَ هَانِئِ ) متفق عليه .

وفيهما أيضاً : عَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ ( ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ تَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ ) ، زَادَ ابْنُ مَاجَهٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ( يُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ ) .

– فيصح الأمان من كل مسلم ، عاقل ، مختار ، حراً كان أو عبد ، رجلاً أو امرأة .

فجماهير العلماء على صحة أمان المرأة والعبد .

**قال ابن قدامة :** أَنَّ الْأَمَانَ إِذَا أُعْطِيَ أَهْلَ الْحَرْبِ ، حُرِّمَ قَتْلُهُمْ وَمَالُهُمْ وَالتَّعَرُّضُ لَهُمْ . وَيَصِحُّ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ مُحْتَارٍ ، ذِكْرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا . وَبِهَذَا قَالَ التَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْقَاسِمِ ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه .

أ- لما رَوَى ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ ) .

ب- وَرَوَى فَضِيلُ بْنُ يَزِيدَ الرَّقَاشِيُّ ، قَالَ : جَهَّزَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ جَيْشًا ، فَكُنْتُ فِيهِ ، فَخَصَرْنَا مَوْضِعًا ، فَرَأَيْنَا أَنَّ سَنَفَتِهَا الْيَوْمَ ، وَجَعَلْنَا نُقْبِلُ وَنُزُوخُ ، فَبَقِيَ عَبْدٌ مِنَّا ، فَرَاطَنَهُمْ وَرَاطَنُوهُ ، فَكَتَبَ لَهُمُ الْأَمَانَ فِي صَحِيفَةٍ ، وَشَدَّهَا عَلَى سَهْمٍ ، وَرَمَى بِهَا إِلَيْهِمْ ، فَأَخَذُوهَا ، وَخَرَجُوا ، فَكَتَبَ بِذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَقَالَ : الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، ذِمَّتُهُ ذِمَّتُهُمْ . رَوَاهُ سَعِيدٌ

ج- وَلَئِنَّهُ مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ ، فَصَحَّ أَمَانُهُ ، كَالْحُرِّ .

قَالَتْ عَائِشَةُ : إِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ تُنْجِرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَيَجُوزُ .

وَعَنْ أُمِّ هَانِيٍّ ، أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَجَزْتُ أَحْمَائِي ، وَأَعْلَقْتُ عَلَيْهِمْ ، وَإِنَّ ابْنَ أُمِّي أَرَادَ قَتْلَهُمْ ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( قَدْ أَجَرْنَا مِنْ أَجَزْتَ يَا أُمُّ هَانِيٍّ ، إِنَّمَا يُنْجِرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ ) .

وَأَجَارَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبَا الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ ، فَأَمَضَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . ( المغني ) .

- قال النووي : قوله ( قد أجزنا من أجزت ) قال النووي : اسْتَدَلَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى صِحَّةِ أَمَانِ الْمَرْأَةِ .

#### • هل يصح أمان الصبي المميز ؟

قال ابن قدامة : فَأَمَّا الصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ ، فَقَالَ ابْنُ خَامِدٍ : فِيهِ رَوَاتَانِ :

إِحْدَاهُمَا : لَا يَصِحُّ أَمَانُهُ .

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ .

لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ ، وَلَا يَلْزُمُهُ بِقَوْلِهِ حُكْمٌ ، فَلَا يَلْزَمُ غَيْرُهُ ، كَالْمَجْنُونِ .

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ : يَصِحُّ أَمَانُهُ .

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَصِحُّ أَمَانُهُ ، رَوَاهُ وَاحِدَةٌ .

وَحَمَلَ رَوَايَةَ الْمُنْعِ عَلَى غَيْرِ الْمُمَيِّزِ .

وَاجْتَنَبَ بِغُيُومِ الْحَدِيثِ .

وَلِأَنَّهُ مُسْلِمٌ مُيِّزٌ ، فَصَحَّ أَمَانُهُ ، كَالْبَالِغِ ، وَفَارَقَ الْمَجْنُونَ ، فَإِنَّهُ لَا قَوْلَ لَهُ أَصْلًا . ( المغني ) .

#### • هل يصح أمان الكافر ؟

لا يصح .

قال ابن قدامة : وَلَا يَصِحُّ أَمَانُ كَافِرٍ ، وَإِنْ كَانَ ذِمِّيًّا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ ) فَيَجْعَلُ الذِّمَّةَ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَلَا تَحْصُلُ لغيرِهِمْ .

وَلِأَنَّهُ مَتَّهَمٌ عَلَى الْإِسْلَامِ وَأَهْلِيهِ ، فَأَشْبَهَ الْحَرَبِيَّ .

وَلَا يَصِحُّ أَمَانُ مَجْنُونٍ ، وَلَا طِفْلِ ، لِأَنَّ كَلَامَهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ ، وَلَا يُثَبِّتُ بِهِ حُكْمٌ .

وَلَا يَصِحُّ أَمَانُ زَائِلِ الْعَقْلِ ، بِتَوَمٍّ أَوْ سُكْرٍ أَوْ إِغْمَاءٍ ؛ لِذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْمَصْلَحَةَ مِنْ غَيْرِهَا ، فَأَشْبَهَ الْمَجْنُونَ .

وَلَا يَصِحُّ مِنْ مُكْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ أُكْرِهَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَالْإِقْرَارِ . ( المغني ) .

#### • اذكر أنواع الأمان كما ذكره ابن قدامة ؟

قال ابن قدامة :

أ- وَيَصِحُّ أَمَانُ الْإِمَامِ لِجَمِيعِ الْكُفَّارِ وَأَخَادِهِمْ .

لِأَنَّ وَلَايَتَهُ عَامَّةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ .

ب- وَيَصِحُّ أَمَانُ الْأَمِيرِ لِمَنْ أُقِيمَ بِإِزَائِهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَأَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ ، فَهُوَ كَأَخَادِ الْمُسْلِمِينَ .

لِأَنَّ وَلَايَتَهُ عَلَى قِتَالِ أَوْلِيكَ دُونِ غَيْرِهِمْ .

ج- وَيَصِحُّ أَمَانُ أَخَادِ الْمُسْلِمِينَ لِلْوَاحِدِ ، وَالْعَشِيرَةِ ، وَالْقَائِلَةِ الصَّغِيرَةِ ، وَالْحِصْنِ الصَّغِيرِ .

لِأَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه أَجَارَ أَمَانَ الْعَبْدِ لِأَهْلِ الْحِصْنِ الَّذِي ذَكَرْنَا حَدِيثَهُ .

وَلَا يَصِحُّ أَمَانُهُ لِأَهْلِ بَلَدَةٍ ، وَرُسْتَاقٍ ، وَجَمْعٍ كَثِيرٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَعْطِيلِ الْجِهَادِ ، وَالْإِفْتِنَاءِ عَلَى الْإِمَامِ . ( المغني ) .

#### فائدة : ٦

الفيء : ما أخذ من أموال الكفار بحق بغير قتال .

ومصرفه في مصالح المسلمين .

بعض الأمثلة لأموال الفيء :

( الجزية ) وهي ما يوضع على أفراد أهل الذمة من يهود ونصارى، وغيرهم على القول الراجح.

( وخراج ) الخراج وهو المال المضروب على الأرض الخراجية التي غنمت ثم وقفت على المسلمين.

( وما تركوه فزعاً ) أي: ما تركه الكفار فزعاً منا، يعني لما علموا بأن المسلمين أقبلوا عليهم هربوا وتركوا الأموال، فهذه الأموال أخذت بغير

قتال فتكون فيئاً؛ وذلك لأن المقاتلين لم يتعبوا في تحصيلها فلا تقسم بينهم، بل تكون فيئاً يصرف في مصالح المسلمين العامة، كرزقي

القضاة، والمؤذنين، والأئمة، والفقهاء، والمعلمين، وغير ذلك من مصالح المسلمين.

( وخمس خمس الغنيمة ) فهذا فيء يصرف في مصالح المسلمين .

#### فائدة : ٧

يحرم الغدر .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (إِذَا جَمَعَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ: يُرْفَعُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ، فَيُقَالُ: هَذِهِ غَدْرُهُ

فُلَانٌ بَنِي فُلَانٍ) متفق عليه .

( لكل غادر ) الغادر هو الذي يواعد على أمر ولا يفي به ، قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ : الْغَدْرُ : تَرْكُ الْوَفَاءِ ، ( لواء ) أي راية .

- ففي الحديث تحريم الغدر وهو حرام بالاتفاق .

وقوله ( لكل غادر لواء ) قال النووي: معناه لكل غادر علامة يشهر بها في الناس لأن موضوع اللواء الشهرة مكان الرئيس علامة له،

وكانت العرب تنصب الألوية في الأسواق الحفلة لغدرة الغادر لتشهيره بذلك .

قال القرطبي : هذا خطاب منه للعرب بنحو ما كانت تفعل ، لأنهم كانوا يرفعون للوفاء راية بيضاء ، وللغدر راية سوداء ليلوموا الغادر

ويذموه ، فافتضى الحديث وقوع مثل ذلك للغادر ليشتهر بصفته في القيامة فيذمه أهل الموقف “ .

- وفي الحديث غلظ تحريم الغدر لا سيما من صاحب الولاية العامة ، لأن غدرة يتعدى ضرره إلى خلق كثير ، ولأنه غير مضطر إلى الغدر

لقدرته على الوفاء .

- ولما كان الغدر من الأمور الخفية ، ناسب أن تكون عقوبته بالشهرة ، ونصب اللواء أشهر الأشياء عند العرب .

- وفي الحديث دليل على أن الإنسان ينسب إلى أبيه في الموقف العظيم .

- وفي الحديث رد لمن قال: إثم ينسبون لأمهاتهم سترًا عليهم، وقد ورد حديث في هذا الشأن رواه الطبراني وهو قوله ﷺ (إن الناس يدعون

باسم أمهاتهم يوم القيامة سترًا عليهم) وهو حديث ضعيف جداً كما قال الحافظ ابن حجر .

## كتاب القضاء

تعريفه :

القضاء ، لغة : إحكام الشيء والفراغ منه .

واصطلاحاً : تبين الحكم الشرعي والإلزام به ، وفصل الخصومات .

( تبين الحكم الشرعي ) جنس يشمل القاضي والمفتي .

( والإلزام به ) هذا قيد يخرج المفتي ، لأنه لا يلزم بالحكم الشرعي .

( وفصل الخصومات ) فيه بيان الغرض من القضاء وهو قطع الخصومة بين المتخاصمين .

والأصل في مشروعيته الكتاب والسنة والإجماع والعقل .

أ- قال تعالى ( يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ) .

ب- وقال سبحانه ( وَإِنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ) .

ج- وعن عمرو بن العاص . قال : قال رسول الله ﷺ ( إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر ) متفق عليه وأجمع المسلمون على مشروعية نصب القضاء والحكم بين الناس .

د- وعقلاً : لأن القضاء من ضرورات الاجتماع ، به ينتشر العدل ، ويعم الأمن ، ويدفع القوي عن الضعيف ، ويُنصف المظلوم من الظالم ، لولا القضاء لعمت الفوضى ، واختل الأمن ، وفسد النظام .

فائدة :

والقضاء ورد فيه ترغيب وترهيب :

الترغيب :

عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : إمام عادل ، وشاب نشأ في عبادة الله .. ) .

الترهيب :

عن بريدة . قال : قال رسول الله ﷺ ( القضاة ثلاثة : واحد في الجنة واثنان في النار ، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق ف قضى به ، ورجل عرف فجار في الحكم فهو في النار ، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار ) رواه أبوداود .

وعن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ( من ولي القضاء فقد ذبح بغير السكين ) رواه أبوداود .

فائدة :

( فيه أجرٌ عظيم لمن قام به وهدل ) .

أي : القضاء فيه أجر كبير وعظيم لمن قام به حق القيام ، فحكم بالحق وعدل .

عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: إِمْنَانٌ فِي النَّارِ، وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ. رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ، فَقَضَى بِهِ، فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ. وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ، فَلَمْ يَقْضِ بِهِ، وَجَارَ فِي الْحُكْمِ، فَهُوَ فِي النَّارِ. وَرَجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ، فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ، فَهُوَ فِي النَّارِ ) رواه أبو داود .

قال ابن قدامة : وفيه فضلٌ عظيم لمن قوَّى على القيام به ، وأداء الحق فيه :

ولذلك جعل الله فيه أجراً مع الخطأ .

وأسقط عنه حكم الخطأ .

ولأن فيه أمراً بالمعروف ، ونصرة المظلوم ، وأداء الحق إلى مستحقه ، وزدًا للظالم عن ظلمه ، وإصلاحاً بين الناس ، وتخليصاً لبعضهم من بعض ، وذلك من أبواب القرب .

ولذلك تولاه النبي ﷺ والأنبياء قبله ، فكأنوا يحكمون لأمرهم ، وبعثت علياً إلى اليمن قاضياً ، وبعثت أيضاً معاذاً قاضياً .

وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُ قَالَ : لَأَنْ أُجْلِسَ قَاضِيًا بَيْنَ اثْنَيْنِ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عِبَادَةِ سَبْعِينَ سَنَةً . ( المغني ) .  
 وجاء في ( الموسوعة الفقهية ) وَلِغُلُوِّ رُتْبَتِهِ وَعَظِيمِ فَضْلِهِ جَعَلَ اللَّهُ فِيهِ أَجْرًا مَعَ الْخَطَا ، وَأَسْقَطَ عَنْهُ حُكْمَ الْخَطَا ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
 ( إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَنَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَنَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ ، وَإِنَّمَا أُجْرٌ عَلَى اجْتِنَاهِدِهِ وَبَدَلُ وُسْعِهِ لَا عَلَى خَطِيئِهِ ) .

### ( وفيه الإثم العظيم لمن لم يعلم به ) .

أي : في القضاء إثم عظيم لمن جار وظلم ، أو حكم بغير علم .  
 عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ : إِثْنَانِ فِي النَّارِ ، وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ . رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ ، فَقَضَى بِهِ ، فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ . وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ ، فَلَمْ يَقْضِ بِهِ ، وَجَارَ فِي الْحُكْمِ ، فَهُوَ فِي النَّارِ . وَرَجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ ، فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ ، فَهُوَ فِي النَّارِ ) . رواه أبو داود  
 وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ دُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .  
 جاء في ( الموسوعة الفقهية ) كَانَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ يُحْجِمُ عَنْ تَوَلَّى الْقَضَاءِ وَيَمْتَنِعُ عَنْهُ أَشَدَّ الْإِمْتِنَاعِ حَتَّى لَوْ أُوذِيَ فِي نَفْسِهِ ، وَذَلِكَ خَشْيَةً مِنْ عَظِيمِ خَطَرِهِ كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الْكَثِيرَةُ وَالَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا الْوَعِيدُ وَالتَّخْوِيفُ لِمَنْ تَوَلَّى الْقَضَاءَ وَلَمْ يُؤَدِّ الْحَقَّ فِيهِ ، كَحَدِيثِ ( إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَخْزَ ، فَإِذَا جَارَ تَحَلَّى عَنْهُ وَلَرِمَهُ الشَّيْطَانُ ) وَحَدِيثِ ( مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ أَوْ جُعِلَ قَاضِيًا فَقَدْ دُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ ) وَحَدِيثِ ( الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ : قَاضِيَانِ فِي النَّارِ ، وَقَاضٍ فِي الْجَنَّةِ ، رَجُلٌ قَضَى بِغَيْرِ الْحَقِّ فَعَلِمَ ذَلِكَ قَدَاكُ فِي النَّارِ ، وَقَاضٍ لَا يَعْلَمُ فَأَهْلَكَ حُقُوقَ النَّاسِ فَهُوَ فِي النَّارِ ، وَقَاضٍ قَضَى بِالْحَقِّ فَذَلِكَ فِي الْجَنَّةِ ) .  
 وَيَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا تَخْوِيفٌ وَوَعِيدٌ إِنَّمَا هِيَ فِي حَقِّ قُضَاةِ الْجُورِ وَالْجُهَالِ الَّذِينَ يُدْخِلُونَ أَنْفُسَهُمْ فِي هَذَا الْمَنْصِبِ بِغَيْرِ عِلْمٍ .

فَالْأَحَادِيثُ السَّابِقَةُ يُجْلِيهَا ، بَعْضُهَا مُرَقَّبٌ وَبَعْضُهَا مُرَقَّبٌ .  
 وَالْمُرَقَّبُ مِنْهَا تَحْمُولٌ عَلَى الصَّالِحِ لِلْقَضَاءِ الْمُنَاطِقِ لِحُجْلِ عَيْنِهِ ، وَالْقِيَامِ بِوَاجِبِهِ ، وَالْمُرَقَّبُ مِنْهَا تَحْمُولٌ عَلَى الْعَاجِزِ عَنْهُ ، وَعَلَى ذَلِكَ يُحْمَلُ دُخُولُ مَنْ دَخَلَ فِيهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، وَاقْتِنَاعُ مَنْ اقْتَنَعَ عَنْهُ ، فَقَدْ تَقَلَّدَهُ بَعْدَ الْمُصْطَفَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ ، سَادَاتُ الْإِسْلَامِ وَقَضَوْا بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ ، وَدُخِلُوا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عُلُوِّ قَدْرِهِ ، وَوُفُورِ أَجْرِهِ ، فَإِنَّ مَنْ بَعْدَهُمْ تَبَعَ لَهُمْ ، وَوَلِيَهُ بَعْدَهُمْ أَتَمَّهُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ .  
 وَمَنْ كَرِهَ الدُّخُولَ فِيهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَعَ فَضْلِهِمْ وَصَلَاتِهِمْ وَوَرَعِهِمْ تَحْمُولُ كُرْهُهُمْ عَلَى مُبَالَغَةٍ فِي حِفْظِ النَّفْسِ ، وَسُلُوكِ لَطَرِيقِ السَّلَامَةِ ، وَلَعَلَّهُمْ رَأَوْا مِنْ أَنْفُسِهِمْ قُتُورًا أَوْ خَافُوا مِنَ الْإِشْتِغَالِ بِهِ الْإِفْلَاقَ مِنْ تَحْصِيلِ الْعُلُومِ .  
 وَمَنْ اقْتَنَعَ عَنْ تَوَلَّى الْقَضَاءِ بَعْدَ أَنْ طُلِبَ لَهُ سَفِيَانُ الثَّوَرِيِّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ . ( الموسوعة ) .

### ( وهو فرض كفاية )

أي : أن القضاء فرض كفاية ، إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقين ، وإلا أثم الجميع .  
 أ- لأن أمر الناس لا يستقيم بدونه .  
 ب- وكان ﷺ يتولاها بنفسه ، وبعث علياً إلى اليمن قاضياً ، وبعث معاذاً قاضياً .  
 ج- ولعموم قوله ﷺ ( لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم ) .  
 قال الإمام أحمد : لا بد للناس من حاكم ، أتذهب حقوق الناس ؟

فائدة :

قال ابن قدامة : وَالنَّاسُ فِي الْقَضَاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ :  
 مِنْهُمْ مَنْ لَا يَجُوزُ لَهُ الدُّخُولُ فِيهِ :  
 وَهُوَ مَنْ لَا يُحْسِنُهُ ، وَلَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ شُرُوطُهُ ، فَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ ذَكَرَ مِنْهُمْ رَجُلًا قَضَى بَيْنَ النَّاسِ بِجَهْلٍ ، فَهُوَ فِي النَّارِ ) .



وَلَا مَنْ لَا يُحْسِنُهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْعَدْلِ فِيهِ ، فَيَأْخُذُ الْحَقُّ مِنْ مُسْتَحَقِّهِ وَيَدْفَعُهُ إِلَى غَيْرِهِ .

وَمِنْهُمْ ، مَنْ يَجُوزُ لَهُ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ :

وَهُوَ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ وَالْإِحْسَادِ ، وَيُوجَدُ غَيْرُهُ مِثْلُهُ ، فَلَهُ أَنْ يَلِي الْقَضَاءَ بِحُكْمِ خَالِهِ وَصَلَاتِيَّتِهِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَيَّنْ لَهُ .  
وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ لَهُ الدُّخُولُ فِيهِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخَطَرِ وَالْعَرِّ ، وَفِي تَرْكِهِ مِنَ السَّلَامَةِ ، وَلِمَا وَرَدَ فِيهِ مِنَ التَّشْدِيدِ وَالذَّمِّ ،  
وَلِأَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ الْإِمْتِنَاعَ مِنْهُ وَالتَّوَقُّيَ ، وَقَدْ أَرَادَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَلِيَةَ ابْنِ عُمَرَ الْقَضَاءَ فَأَبَاهُ .

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ حَامِدٍ : إِنْ كَانَ رَجُلًا حَامِلًا ، لَا يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ ، وَلَا يُعْرَفُ فَالْأَوَّلَى لَهُ تَوَلِيهِ ، لِيُرْجَعَ إِلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ ،  
وَيَنْتَفِعَ بِهِ الْحَقُّ ، وَيَنْتَفِعَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ ، وَإِنْ كَانَ مَشْهُورًا فِي النَّاسِ بِالْعِلْمِ ، يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي تَعْلِيمِ الْعِلْمِ وَالْفَتْوَى ، فَالْأَوَّلَى الْإِسْتِعَالُ بِذَلِكَ ،  
لِمَا فِيهِ مِنَ النِّفْعِ مَعَ الْأَمْنِ مِنَ الْعَرِّ .

وَنَحْوُ هَذَا قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ ، وَقَالُوا أَيْضًا : إِذَا كَانَ ذَا حَاجَةٍ ، وَلَهُ فِي الْقَضَاءِ رِزْقٌ ، فَالْأَوَّلَى لَهُ الْإِسْتِعَالُ بِهِ ، فَيَكُونُ أَوَّلَى مِنْ سَائِرِ  
الْمَكَاسِبِ ؛ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ وَطَاعَةٌ .

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ ، فَإِنَّهُ يُكْرَهُ لِلْإِنْسَانِ طَلَبُهُ ، وَالسَّعْيُ فِي تَحْصِيلِهِ :

لِأَنَّ أَنَسًا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( مَنْ ابْتَغَى الْقَضَاءَ ، وَسَأَلَ فِيهِ شَفْعَاءَ ، وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ ، وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَيْهِ ، أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَكًا  
يُسَيِّدُهُ ) قَالَ الزَّيْتَوِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ ( يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ ؛ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتَ إِلَيْهَا ، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا مِنْ غَيْرِ  
مَسْأَلَةٍ أُعِينَتْ عَلَيْهَا ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

الثَّالِثُ : مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ .

وَهُوَ مَنْ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ ، وَلَا يُوْجَدُ سِوَاهُ ، فَهَذَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ ، لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ بِهِ غَيْرُهُ فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ ، كَغُسْلِ  
الْمَيِّتِ وَتَكْفِينِهِ .

وَقَدْ يُقَالُ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ سُئِلَ : هَلْ يَأْتِمُ الْقَاضِي إِذَا لَمْ يُوْجَدْ غَيْرُهُ ؟ قَالَ : لَا يَأْتِمُ .

فَهَذَا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، فِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْخَطَرِ بِنَفْسِهِ ، فَلَا يَلْزُمُهُ الْإِضْرَارُ بِنَفْسِهِ لِنَفْعِ غَيْرِهِ ، وَلِذَلِكَ اِمْتَنَعَ  
أَبُو قَلَابَةَ مِنْهُ ، وَقَدْ قِيلَ لَهُ : لَيْسَ غَيْرُكَ .

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَنْ لَمْ يُمْكِنْهُ الْقِيَامُ بِالْوَاجِبِ ، لِظُلْمِ السُّلْطَانِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ قَالَ : لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ حَاكِمٍ ، أَتَذْهَبُ خُشُوقَ  
النَّاسِ . ( الْمَغْنِي ) .

**«وَيَجِبُ عَلَى مَنْ يَصْلُحُ لَهُ إِذَا طَلَبَ مِنْهُ وَلَمْ يُوْجَدْ غَيْرُهُ الْإِجَابَةُ إِلَيْهِ وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهُ فَالْأَوَّلُ تَرْكِهُ».**

أي : أن القضاء يكون فرض عين ، وذلك بأمر :

أولاً : إذا طلب منه ، فإذا لم يطلب منه فلا يكون فرض عين عليه ، لأن المسؤول عن تولية القضاة هو الإمام .

ووجه ذلك :

أ- أنه من طاعة ولي الأمر وهي في غير المعصية واجبة .

ب- أنه لو لم يدخل فيه لتعطل مرفق القضاء وذلك لا يجوز كسائر فروض الكفاية .

ثانياً : ولم يوجد أهل يوثق به ، فإن وجد لم يتعين .

ووجه ذلك :

أنه من تغيير المنكر ، وتغيير المنكر واجب وهو متوقف عليه فيجب عليه .

وقد تقدم كلام ابن قدامة بقوله : مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ .

وَهُوَ مَنْ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ ، وَلَا يُوْجَدُ سِوَاهُ ، فَهَذَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ ، لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ بِهِ غَيْرُهُ فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ ، كَغُسْلِ

الْمَيِّتِ وَتَكْفِينِهِ .

وَقَدْ ثَقُلَ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ سُنُّلٌ : هَلْ يَأْتُمُّ الْقَاضِي إِذَا لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُ ؟ قَالَ : لَا يَأْتُمُّ .  
فَهَذَا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، فِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْخَطَرِ بِنَفْسِهِ ، فَلَا يُلْزِمُهُ الْإِضْرَارُ بِنَفْسِهِ لِنَفْعِ غَيْرِهِ ، وَلِذَلِكَ امْتَنَعَ أَبُو قِلَابَةَ مِنْهُ ، وَقَدْ قِيلَ لَهُ : لَيْسَ غَيْرُكَ .  
وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَنْ لَمْ يُمْكِنَهُ الْقِيَامُ بِالْوَاجِبِ ، لِظُلْمِ السُّلْطَانِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ قَالَ : لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ حَاكِمٍ ، أَتَذْهَبُ خُفُوقَ النَّاسِ . ( المغني ) .

﴿ وَيُنَزِّمُ الْإِمَامُ أَنْ يَنْصِبَ فِي كُلِّ إِهْلِيمٍ قَاضِيًا ﴾ .

أي : يجب على الإمام أن ينصب في كل قطرٍ قاضياً أو أكثر يفصل بين المتنازعين .

أ- لأن النبي ﷺ بعث علياً قاضياً ، وبعث معاذاً قاضياً أيضاً .

ب- ولأنه المسؤول الأول عن أمور المسلمين ، فيلزمه أن يقوم بذلك بنفسه أو بتعيين من ينوب عنه في القيام بهذا العمل .

ويجب عليه أن ينصب أفضل من يجد علماً ، والمراد بالعلم : معرفة الأحكام الشرعية وتطبيقها على الوقائع بين الناس .

﴿ وَيُخْتَارُ أَحْضَلُ مَنْ يَجِدُهُ عِلْمًا ، وَوَرَعًا ﴾ .

أي : ويلزم الإمام أن يختار أفضل من يجده :

علماً : بالأحكام الشرعية ، وبأحوال الناس .

وورعاً : لكي لا يأخذ الرشوة ، والمحاباة .

والورع : ترك ما يضر في الآخرة .

﴿ وَيَأْمُرُهُ بِتَقْوَى اللَّهِ ﴾ .

أي : يلزم الإمام أن يأمر القاضي بتقوى الله :

أ- لأنهما هي وصية الله للأولين والآخرين كما قال تعالى ( وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ ) .

ب- ولأن في تقوى القاضي لله تيسيراً لأمره وتسهيلاً لمهمته .

ج- ولأن في تقوى القاضي سبباً لمعرفة الحق ومعرفة الحق لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ) .

فائدة :

تَفْيِيدُ وَلَايَةِ الْحُكْمِ الْعَامَّةُ :

الْفَضْلُ بَيْنَ الْخُصُومِ ، وَاتِّخَاذُ الْحَقِّ لِنَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ ، وَالتَّنَظُّرُ فِي أَمْوَالِ غَيْرِ الْمُتَشَدِّدِينَ ، وَالْحَجَرُ عَلَى مَنْ يَسْتَوْجِبُهُ لِسَفْهِ أَوْ فُلْسٍ ، وَالتَّنَظُّرُ فِي وُفُوفِ عَمَلِهِ لِيَعْمَلَ بِشَرْطِهَا ، وَتَنْفِيذُ الْوَصَايَا ، وَتَرْوِيحُ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ ، وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ ، وَإِمَامَةُ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ ، وَالتَّنَظُّرُ فِي مَصَالِحِ عَمَلِهِ ، بِكَفِّ الْأَدَى عَنِ الطَّرِيقَاتِ ، وَأَفْنِيئِهَا ، وَنَحْوِهِ ) .

﴿ وَيُشْتَرَطُ فِي الْقَاضِيِ شَرْطَانِ ، كَمَثَلِهِ بِالْإِسْمَاءِ وَالْأَنْدَالِ ﴾ .

هذا الشرط الأول من شروط القاضي : أن يكون بالغاً عاقلًا .

لأنه بفواتهما تفوت القوة التي هي أحد ركني الكفاءة ، ولأنهما هما بأنفسهما يحتاجان إلى ولي ، فلا يمكن أن يكونا وليين على غيرهما .

﴿ ذَكَرْنَا ﴾ .

هذا الشرط الثاني من شروط القاضي : أن يكون ذكراً .

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجوز للمرأة أن تتولى القضاء ، ولو وليت أتم المولي ، وتكون ولايتها باطلة ، وحكمها غير نافذ في جميع الأحكام ، وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة ، وبعض الحنفية .

أ- لقوله الله تعالى : ( الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ) .  
فالرجل قيم على المرأة ، بمعنى أنه رئيسها وكبيرها والحاكم عليها ، فالآية تفيد عدم ولاية المرأة ، وإلا كانت القوامة للنساء على الرجال ، وهو عكس ما تفيد الآية .

ب- ولقوله تعالى : ( وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ) .  
فمنح الله تعالى الرجال درجة زائدة على النساء ، فتولي المرأة لمنصب القضاء ينافي الدرجة التي أثبتها الله تعالى للرجال في هذه الآية لأن القاضي حتى يحكم بين المتخاصمين لا بد أن تكون له درجة عليهما .  
٣- وعن أبي بكره قال : لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ قَدْ مَلَكَوا عَلَيْهِمْ بَنَاتٌ كَثَرْنَ قَالَ ( لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ ) رواه البخاري .

استدل الفقهاء بهذا الحديث على عدم جواز تولي المرأة القضاء ، لأن عدم الفلاح ضرر يجب اجتناب أسبابه ، والحديث عام في جميع الولايات العامة ، فلا يجوز أن تتولاها امرأة ، لأن لفظ ( أمرهم ) عام فيشمل كل أمر من أمور المسلمين العامة .  
قال ابن حجر : قال ابن التين : استدلل بحديث أبي بكره من قال : لا يجوز أن تولي المرأة القضاء ، وهو قول الجمهور .  
وقال الشوكاني : فليس بعد نفي الفلاح شيء من الوعيد الشديد ، ورأس الأمور هو القضاء بحكم الله عز وجل ، فدخله فيها دخولاً أولياً .

قال ابن قدامة : وَلَئِنَّ الْقَاضِيَّ يَحْضُرُ تَحَافُلَ الْحُصُومِ وَالرِّجَالِ ، وَيُخْتَارُ فِيهِ إِلَى كَمَالِ الرَّأْيِ وَتَمَامِ الْعَقْلِ وَالْفِطَنِ ، وَالْمَرْأَةُ نَاقِصَةُ الْعَقْلِ ، قَلِيلَةُ الرَّأْيِ ، لَيْسَتْ أَهْلًا لِلْحُضُورِ فِي تَحَافُلِ الرِّجَالِ ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهَا ، وَلَوْ كَانَ مَعَهَا أَلْفُ امْرَأَةٍ مِثْلِهَا ، مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ رَجُلٌ ، وَقَدْ نَبَّهَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى ضَلَالِهِمْ وَنِسْيَانِهِمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ( أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ) وَلَا تَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ الْعُظْمَى ، وَلَا لِتَوَلِّيَةِ الْبُلْدَانِ ؛ وَلِهَذَا لَمْ يُؤَلَّ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَحَدٌ مِنْ خُلَفَائِهِ ، وَلَا مَنْ بَعْدَهُمْ ، امْرَأَةٌ قَضَاءً وَلَا وَلَايَةً بَلَدٍ ، فِيمَا بَلَّغْنَا ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَمْ يَحُلْ مِنْهُ جَمِيعُ الزَّمَانِ غَالِيًا .

( حُرُومًا )

هذا الشرط الثالث من شروط القاضي : أن يكون حراً .

فلا يكون العبد قاضياً .

وهذا مذهب جمهور العلماء ، يشترط أن يكون حراً .

أ- قالوا : لأن القضاء منصب شريف ، فلا يجوز أن يتولاه عبد ، كالإمامة العظمى .

ب- ولأن العبد في أعين الناس ممتن ، والقاضي موضوع للفصل بين الخصوم ، فحال الرقيق ينافي حال الولاية .

ج- ولأنه مشغول بخدمة سيده .

وذهب بعض العلماء : إلى جواز أن يكون الرقيق قاضياً .

وهذا قول ابن حزم ، ورجحه ابن تيمية ، لعدم الأدلة ، بشرط أن يأذن له سيده .

( مُسْتَلَمًا )

هذا الشرط الرابع من شروط القاضي : أن يكون مسلماً .

فلا يؤل الكافر .

أ- لقوله تعالى ( وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ) .

ب- ولأن الكفر يقتضي إضلال صاحبه ، والقاضي يجب احترامه ، وبينهما منافاة .

ج- ولأن الإسلام شرط في الشهادة ، فلأن يكون شرطاً في القضاء بطريق الأولى .

( وَدَعًا )

هذا الشرط الخامس من شروط القاضي : أن يكون عدلاً .

فلا يجوز تولية فاسق .

أ- لأن الله يقول ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ) والحاكم يجيء بقول، فلا يجوز قبوله مع فسقه .

ب- ولأن الفاسق لا يجوز أن يكون شاهداً ، فلأن لا يجوز أن يكون قاضياً بطريق الأولى .

ج- ولأنه لا يؤمن أن يحيف لفسقه .

والعدل هنا : من كان قائماً بالواجبات ، مبتعداً عن المحرمات ، بعيداً عن الريب ، ظاهر الأمانة ، مأموناً في الغضب والرضا .

( سَمِيحاً ) .

هذا الشرط السادس من شروط القاضي : أن يكون سمياً .

فلا يكون أصم .

لأن الأصم لا يسمع قول الخصمين ، لأن النبي ﷺ قال ( إني أقضي بنحو ما أسمع ... ) .

( بِصِيرًا ) .

هذا الشرط السابع من شروط القاضي : أن يكون بصيراً .

فالأعمى لا يصح أن يكون قاضياً .

أ- لأن الأعمى لا يعرف المدعى من المدعى عليه ، والمقر من المقر له ، والشاهد من المشهود له . ( المغني ) .

ب- أن عدم الإبصار يؤثر في قبول الشهادة ، فكذلك يؤثر في تولي القضاء .

ج- أن الأعمى ربما خدع من أحد الخصوم أو الشهود .

وقيل : لا يشترط .

بل يصح قضاء الأعمى ، ونسبه ابن قدامة لبعض الشافعية .

أ- أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم - وهو رجل أعمى - على المدينة ، مما يدل على صحة تولي الأعمى للقضاء .

ونوقش هذا : بأن النبي ﷺ إنما استخلفه إماماً في الصلاة لا قاضياً ، أو أن هذا خاص بابن أم مكتوم .

ب- أن نبي الله ﷺ كان أعمى ، والقضاء من وظائف الأنبياء عليهم السلام .

ونوقش هذا : أن هذا لم يثبت .

( مُجْتَهِدًا ) .

هذا الشرط الثامن من شروط القاضي : أن يكون متكلماً .

لأن فاقده الكلام لا يستطيع التخاطب مع الخصوم ، ولا النطق بالحكم ، وهذا يعوق إصدار الحكم ويؤخر إنهاء النزاع .

وقيل : يصح قضاء الأخرص ، لأنه يمكن إيصال الحكم إلى الخصمين عن طريق الكتابة أو الإشارة المفهومة .

( مُجْتَهِدًا ، وَلَيْسَ فِي مَذْهَبِهِ ) .

هذا الشرط التاسع من شروط القاضي : أن يكون مجتهداً .

لقول الله تعالى ( وَأَنْ أُحْكَمْ تَيْنَهُمَا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ) وَلَمْ يَقُلْ بِالتَّقْلِيدِ .

وَقَالَ ( لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ) .

وَقَالَ ( فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ) .

وَرَوَى بُرَيْدَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ( الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ ؛ اِثْنَانِ فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ ، رَجُلٌ عَلِمَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ ، فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ ،

وَرَجُلٌ ، قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ ، فَهُوَ فِي النَّارِ ، وَرَجُلٌ جَارَ فِي الْحُكْمِ ، فَهُوَ فِي النَّارِ ) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ .

وَالْعَاقِبِيُّ يَقْضِي عَلَى الْجَهْلِ ، وَلَئِنْ الْحُكْمَ أَكَّدَ مِنَ الْفُتْنَا ؛ لِأَنَّهُ فُتِنًا وَإِلْزَامٌ ، ثُمَّ الْمُفْتِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَامِيًّا مُقْلِدًا ، فَالْحُكْمُ أَوَّلَى .

إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَمِنْ شَرَطِ الْجِتْهَادِ مَعْرِفَةُ سِتَّةِ أَشْيَاءَ؛ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَالْإِخْتِلَافِ ، وَالْقِيَاسِ، وَلِسَانِ الْعَرَبِ . (المعني)  
فائدة :

وهذه الشروط معتبرة حسب الإمكان ، فإذا تعذر وجود من تتوافر فيه جميع هذه الشروط ولي الأفضل من الموجودين .  
( وَإِلَّا هَكِّمَ الثَّانِي بَيْنَهُمَا وَجَلَّ يَصْلُحُ لِلْعَهْدِ فَنَفَّذَ حُكْمَهُ فِي كُلِّ مَا يَنْفَعُ فِيهِ حُكْمٌ مِنْ وَجْهِ الْإِجْمَاعِ أَوْ ثَابِتِهِ ) .

أشار إلى ما يسمى بالتحكيم : وهو أن يلجأ خصمان إلى غير قاضي فيختارانه ليحكم بينهما فهو جائز .  
فالتحكيم : اتفاق المتخاصمين على من يحكم بينهما وينهي نزاعهما ويفصل في خصومتها .  
لقوله تعالى ( وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ) .

ب- ولحديث أبي شُرَيْح ( أَنَّهُ لَمَّا وَقَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ قَوْمِهِ سَمِعَهُمْ يَكُونُونَ بِأَيِّ الْحَكَمِ ، فَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ ، وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ ، فَلَمْ تُكْنِ أَبَا الْحَكَمِ ؟ فَقَالَ : إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي ، فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ فَرَضِي كِلَا الْفَرِيقَيْنِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا أَحْسَنَ هَذَا ، فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ ؟ قَالَ : لِي شُرَيْحٌ ، وَمُسْلِمٌ ، وَعَبْدُ اللَّهِ ، قَالَ : فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ ؟ قُلْتُ : شُرَيْحٌ ، قَالَ : فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحِ ) رواه أبو داود .  
ج-وَلَأَنَّ عُمَرَ وَأُبَيَّ تَحَاكَمَا إِلَى زَيْدٍ ، وَحَاكَمَ عُمَرُ أَغْرَابِيًّا إِلَى شُرَيْحٍ قَبْلَ أَنْ يُؤَلِّيَهُ ، وَتَحَاكَمَ عُثْمَانُ وَطَلْحَةُ إِلَى جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، وَلَمْ يَكُونُوا قُضَاءً . ( المعني ) .

فائدة : ١  
ويجب التزام حكم المحكم ، وإلا لم يكن في تحكيمه فائدة .  
قال الشيخ ابن عثيمين : المهم أنهما إذا حَكَمَا رجلاً صار هذا المحكم كالقاضي المنصوب من قبل ولي الأمر، ينفذ حكمه في كل شيء.  
قال ابن قدامة : إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ نَقْضُ حُكْمِهِ فِيمَا لَا يَنْقُضُ بِهِ حُكْمٌ مِنْ لَهُ وَلَايَةٌ .

فائدة : ٢  
إذا لم يشرع المحكم في التحكيم جاز لكل من الخصمين العدول عنه.  
ووجه ذلك :  
أ-أن حالة ما قبل الشروع في التحكيم كحالة ما قبل الاتفاق عليه، والاتفاق عليه لا يلزم فكذلك لا يلزم الاستمرار على الاتفاق عليه قبل الشروع فيه.

ب-أن عقد الوكالة يجوز فسخه قبل التصرف فكذلك التحكيم؛ لأن الكل إذن في التصرف، وتفويض فيه.  
قال ابن قدامة : ... إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُضْمِنِ الرَّجُوعَ عَنْ تَحْكِيمِهِ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْحُكْمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِرِضَا ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ رَجَعَ عَنِ التَّوَكُّلِ قَبْلَ التَّصَرُّفِ .  
وَإِنْ رَجَعَ بَعْدَ شُرُوعِهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ :  
أَحَدُهُمَا : لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَمْ يَسَمْ ، أَشْبَهَ قَبْلَ الشُّرُوعِ .  
وَالثَّانِي : لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا رَأَى مِنَ الْحُكْمِ مَا لَا يُؤَافِقُهُ ، رَجَعَ ، فَيَبْطُلُ الْمَقْصُودُ بِهِ . ( المعني ) .  
فالراجع - والله أعلم - هو القول بمنع الرجوع عن التحكيم بعد الشروع فيه.

فائدة : ٣  
المحكم يحكم في كل شيء حتى في الأموال والحدود واللعان ، ولو وجد في البلد قاضي .  
فائدة : ٤

قوله ( يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ ) أي: تتوافر فيه صفات القاضي العشر السابقة .

وهذا الشرط مختلف فيه ، اختلف في اعتبار شروط القاضي في المحكم على قولين:

**القول الأول :** أنها تشترط فيه فلا يصح تحكيم من لا تتوفر فيه.

**القول الثاني :** أنها لا تشترط فيه فيصح تحكيم من لا تتوفر فيه.

ورجح هذا الشيخ ابن عثيمين وقال رحمه الله :

وهذا الشرط فيه نظر : لأن الفرق بين المحكم والمنصوب من قبل ولي الأمر ظاهر؛ لأن المحكم إنما يحكم في قضية معينة لخصم معين، ليست ولايته عامة حتى نقول: لا بد فيه من توافر الشروط السابقة، أما القاضي المنصوب من قبل ولي الأمر فحكمه عام، يتحاكم الناس إليه سواء حكموه أم لم يحكموه، فكيف نشترط الشروط العشرة؟!

فإذا قال رجلان: نحن نرضى هذا الإنسان وإن كان عبداً، فكيف نقول: لا يصلح للحكم؟!

وإذا قال الخصمان: نحن نرضى أن نحكمه، وإن كان أعمى، فما المانع؟!

ولهذا نص على هذه المسألة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وقال: إنه لا يشترط في المحكم ما يشترط في القاضي . ( الشرح الممتع ) .

### بَابُ آدَابِ الْقَاضِي

يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَوِيًّا مِنْ هَيْبَةٍ هُنْفٍ، لَيِّنًا مِنْ هَيْبَةٍ ضَعْفٍ، حَلِيمًا دَأْ أُنَاقٍ وَهَظَنَةً وَهَلَمٌ .

هذه بعض آداب القاضي :

**أَنْ يَكُونَ قَوِيًّا :**

لئلا يطمع فيه الظالم ، والعنف ضد الرفق .

**مِنْ غَيْرِ عُنْفٍ :**

حتى لا يظلم أو يجمع الخوف منه بعض الخصوم من الإفصاح عن حجته فيضيع حقه.

**لَيِّنًا :**

لئلا يهابه صاحب الحق .

**مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ :**

حتى لا يستخف به الخصوم فيسيئون الأدب في مجلسه، ويتطالون عليه، ويقعون في بعضهم.

**قال ابن قدامة :** وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمُ قَوِيًّا مِنْ غَيْرِ عُنْفٍ ، لَيِّنًا مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ ، لَا يَطْمَعُ الْقَوِيُّ فِي بَاطِلِهِ ، وَلَا يَتَأَسُّ الضَّعِيفُ مِنْ عَدْلِهِ . ( المغني ) .

فإذا كان ضعيفا قليل البضاعة، غير مضطلع بالعلم، أحجم عن الحق، في موضع ينبغي فيه الإقدام، لقلة علمه بمواضع الإقدام، والإحجام.

( حاشية الروض ) .

**حَلِيمًا :**

حتى لا يستفز الخصوم ويحملونه على الغضب.

**دَأْ أُنَاقٍ :**

حتى يستوعب القضية ، ويستظهر الحق فيها، لئلا يحمله التسرع في الحكم على عدم استيفاء متطلباته فيحكم بغير الحق .

**وَهَظَنَةً :**

حتى يستوعب ما يدلي به الخصوم ، ولا ينخدع بفصاحة بعضهم وعي الآخر أو يلتبس عليه الأمر فيحكم لغير الحق على الحق.

**وعلم :**

ليتمكن به من معرفة الحق والحكم به؛ لأن غير العالم لا يميز بين الحق والباطل فتضيع الحقوق عنده.

## فائدة : ١

قال ابن تيمية : ينبغي أن يعرف الأصلح في كل منصب :

فإن الولاية لها ركنان : القوة والأمانة .

كما قال تعالى ( إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ) .

وقال صاحب مصر ليوسف عليه السلام ( إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ) .

وقال تعالى في صفة جبريل ( إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ) ( ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ) ( مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ) .

والقوة في كل ولاية بحسبها :

**فالقوة في إمارة الحرب** ترجع إلى شجاعة القلب ، وإلى الخبرة بالحروب ، والحداثة فيها .

**والقوة في الحكم بين الناس** ترجع إلى العلم بالعدل الذي دل عليه الكتاب والسنة ، وإلى القدرة على تنفيذ الأحكام .

والأمانة ترجع إلى خشية الله ، وألا يشتري بآياته ثمناً قليلاً ، وترك خشية الناس .

وهذه الخصال الثلاث التي أخذها الله على كل من حكم على الناس ، في قوله تعالى : { فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ وَخَشَوْا اللَّهَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ } .

ولهذا قال النبي ﷺ القضاة ثلاثة : قاضيان في النار ، وقاض في الجنة . فرجل علم الحق وقضى بخلافه ، فهو في النار . لرجل قضى بين

الناس على جهل ، فهو في النار ، ورجل علم الحق وقضى به ، فهو في الجنة . رواه أهل السنن .

والقاضي اسم كل من قضى بين اثنين وحكم بينهما، سواء كان خليفة، أو سلطاناً، أو نائباً، أو والياً ؛ أو كان منصوباً ليقضي بالشرع، أو نائباً له، حتى من يحكم بين الصبيان في الخطوط، إذا تخايروا . هكذا ذكر أصحاب رسول الله ﷺ .

## فائدة : ٢

وقال ابن تيمية : اجتماع القوة والأمانة في الناس قليل .

ولهذا كان عمر بن الخطاب ﷺ يقول ( اللهم أشكو إليك جلد الفاجر ، وعجز الثقة ) .

فالواجب في كل ولاية الأصلح بحسبها . فإذا تعين رجلان أحدهما أعظم أمانة والآخر أعظم قوة : قدم أنفعهما لتلك الولاية : وأقلهما ضرراً فيها .

فيقدم في إمارة الحروب الرجل القوي الشجاع - وإن كان فيه فجور - على الرجل الضعيف العاجز ، وإن كان أميناً .

كما سئل الإمام أحمد : عن الرجلين يكونان أميرين في الغزو ، وأحدهما قوي فاجر والآخر صالح ضعيف ، مع أيهما يغزى ؟ فقال : أما الفاجر القوي ، فقوته للمسلمين ، وفجوره على نفسه ؛ وأما الصالح الضعيف فصلاحه لنفسه وضعفه على المسلمين . فيغزى مع القوي الفاجر .

وقد قال النبي ﷺ ( إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ) وروي ( بأقوام لا خلاق لهم ) .

وإن لم يكن فاجراً ، كان أولى بإمارة الحرب ممن هو أصلح منه في الدين إذا لم يسد مسده .

ولهذا كان النبي ﷺ يستعمل خالد بن الوليد على الحرب ، منذ أسلم ، وقال : « إن خالداً سيف سد الله على المشركين » . مع أنه أحياناً قد كان يعمل ما ينكره النبي ﷺ ، حتى إنه - مرة - قام ثم رفع يديه إلى السماء وقال : اللهم إني أبرأ إليك مما فعل خالد " لما أرسله إلى بني جذيمة فقتلهم ، وأخذ أموالهم بنوع شبهة ، ولم يكن يجوز ذلك ، وأنكره عليه بعض من معه من الصحابة ، حتى وداهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وضمن أموالهم .

ومع هذا فما زال يقدمه في إمارة الحرب ؛ لأنه كان أصلح في هذا الباب من غيره ، وفعل ما فعل بنوع تأويل .

وكان أبو ذر ﷺ أصلح منه في الأمانة والصدق ؛ ومع هذا قال له النبي ﷺ : يا أبا ذر إني أراك ضعيفاً ، وإني أحب لك ما أحب لنفسي : لا تأمرن على اثنين ، ولا تولين مال يتيم ) رواه مسلم .

نهي أبا ذر عن الإمارة والولاية ، لأنه رآه ضعيفاً مع أنه قد روي ( ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر ) . وأمر النبي ﷺ مرة عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل -استعظافاً لأقاربه الذين بعثه إليهم- على من هم أفضل منه . وأمر أسامة بن زيد؛ لأجل طلب ثار أبيه. وكذلك كان يستعمل الرجل لمصلحة راجحة، مع أنه قد كان يكون مع الأمير من هو أفضل منه في العلم والإيمان.

(السياسة الشرعية)

### فائدة : ٣

قَالَ عَلِيٌّ ﷺ : لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي قَاضِيًا حَتَّى تَكُونَ فِيهِ خَمْسُ خِصَالٍ ؛ عَفِيفٌ ، حَلِيمٌ ، عَالِمٌ بِمَا كَانَ قَبْلَهُ ، يَسْتَشِيرُ ذَوِي الْأَلْبَابِ ، لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَّائِمَةً .  
وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ﷺ ، قَالَ : يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَجْتَمِعَ فِيهِ سَبْعُ خِلالٍ ، إِنْ فَاتَتْهُ وَاحِدَةٌ كَانَتْ فِيهِ وَصْمَةٌ : الْعَقْلُ ، وَالْفِقْهُ ، وَالْوَرَعُ ، وَالتَّزَاهَةُ ، وَالصَّرَافَةُ ، وَالْعِلْمُ بِالسُّنَنِ ، وَالْحِكْمُ .

( وَهَلِيهِ أَنْ يَهْدِيَ بَيْنَ الْأَخْصَمَيْنِ هِيَ الْهَدْيَةُ ، وَالْفَقْهُ ، وَجَلَسُهُ ، وَدَخْلُهُمَا هَلِيهِ ، ) .

أي : ويجب على القاضي أن يعدل بين الخصمين في لحظه ولفظه .

لحظه : أي النظر ، فلا ينظر إلى أحد الخصمين نظرة غضب وللآخر نظرة رضا .

لفظه : أي كلامه ، فلا يلين لأحدهما ويغلظ للآخر .

لقوله تعالى ( وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ) .

وقال تعالى ( وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا ) .

( وَيُحَرِّمُ اللَّهُ الضَّأَءَ وَهُوَ غَضَبَانُ كَثِيرٌ ) .

أي : يحرم على القاضي أن يحكم وهو غضبان .

لحديث أبي بكره . قال : قال رسول الله ﷺ ( لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ ) متفق عليه .

وَبِي رِوَايَةٍ ( لَا يَقْضِيَنَّ حَاكِمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ ) .

وقد اختلف في النهي هل هو للتحريم أو للكره ؟ والراجح أنه للتحريم .

قال في المغني : لا خلاف بين أهل العلم فيما علمناه في أن القاضي لا ينبغي له أن يقضي وهو غضبان .

### فائدة : ١

اختلف العلماء لو خالف القاضي وحكم وهو غضبان على قولين كما سيأتي إن شاء الله .

### فائدة : ٢

الحكمة من النهي : لأن الغضب يمنع من تصور المسألة أولاً ثم تطبيق الحكم الشرعي عليها .

قال ابن دقيق العيد : فيه النهي عن الحكم حالة الغضب ، لما يحصل بسببه من التغير الذي يختل به النظر فلا يحصل استيفاء الحكم على الوجه .

### فائدة : ٣

ومثله الحاقن أو في شدة جوع أو عطش أو هم أو ملل .

قال ابن دقيق : وعداه الفقهاء بهذا المعنى إلى كل ما يحصل به تغير الفكر كالجوع والعطش المفرطين وغلبة النعاس وسائر ما يتعلق به القلب تعلقاً يشغله عن استيفاء النظر .

وقال ابن قدامة : وفي معنى الغضب كلما شغل فكره من الجوع المفرط والعطش الشديد والجوع المزعج ومدافعة أحد الأخبتين وشدة النعاس والهلم والغم والحزن والفرح ، فهذه كلها تمنع الحاكم لأنها تمنع حضور القلب واستيفاء الفكر الذي يتوصل به إلى إصابة الحق في الغالب ، فهي بمعنى الغضب المنصوص عليه فتجري مجراه .



( وَإِنْ خَالَفَ ضَاصَابَ الْمَنَعِ فَفَدَّ ) .

أي : لو أن القاضي خالف فحكم وهو في حال غضب ونحوه ، وأصاب الحق ، فإنه ينفذ الحكم .  
وهذا قول الجمهور .

قال النووي في حديث اللقطة : فيه جواز الفتوى في حال الغضب ، وكذلك الحكم ، وينفذ ولكنه مع الكراهة في حقنا ولا يكره في حقه  
لأنه لا يخاف عليه في الغضب ما يخاف على غيره .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا ينفذ قضاؤه .

لأنه منهي عنه ، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه .

والراجح قول الجمهور .

— فإن قال قائل: كيف ينفذ وهو محرم، وقد قال النبي ﷺ : من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ، أفليست القاعدة أن مثل هذا  
يوجب بطلان الحكم، كما لو عقد على امرأة عقداً محرماً فإن العقد يبطل؟

فالجواب: أن يقال: إنه إنما نهي عن ذلك خوفاً من مخالفة الصواب، فإذا وقعت الإصابة فهذا هو المطلوب، إذأ هنا نقول: هذا لم يخرج  
عن القاعدة، وهي أن الشيء المحرم لا ينفذ ولا يصح؛ لأن العلة التي من أجلها حرم انتفتت، حيث إنه أصاب الصواب، فإن لم يصب الحق  
فإنه لا ينفذ؛ لأنه على غير حكم الله ورسوله ﷺ . ( الشرح الممتع ) .

( وَيُحَرِّمُ هِبُولَ رِشْوَةٍ ) .

الرشوة : هي المال المدفوع من أحد الخصمين سواء كان محققاً أو مبطلاً .

فالرشوة اصطلاحاً : هي ما يبذل من المال لإبطال حق أو إحقاق باطل .

قال ابن عابدين : الرِّشْوَةُ مَا يُعْطِيهِ الشَّخْصُ الْحَاكِمَ وَغَيْرَهُ لِيُخْجِئَهُ لَهُ ، أَوْ يَحْمِلَهُ عَلَى مَا يُرِيدُ .

فالرشوة فهي بذل المال الذي يتوصل به الإنسان إلى أخذ ما ليس له ، كأن يرشي القاضي ليحكم له بالباطل ، أو يرشي مسؤولاً ليقدمه  
على غيره ، أو يعطيه ما لا يستحقه .

وهي حرام وكبيرة من الكبائر .

أ—لحديث عبد الله بن عمرو . قال ( لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي ) رواه الترمذي .

و"الراشي" هو معطي الرشوة ، و"المرتشي" هو أخذها .

ب— ولأنها من أكل أموال الناس بالباطل .

ولأضرارها الكبيرة ، منها :

أولاً : أن فيها فساد الخلق .

ثانياً : أنها سبب لتغيير حكم الله .

ثالثاً : أن فيها ظلماً وجوراً .

رابعاً : أن فيها أكلاً للمال بالباطل .

خامساً : أن في الرشوة ضياع الأمانات .

فائدة : ١

أخذ الرشوة له صورتان :

الصورة الأولى : أن يأخذ من أحد الخصمين ليحكم له بباطل .

الصورة الثانية : أن يمتنع من الحكم بالحق لمستحقه حتى يعطيه .

فائدة : ٢

متى يجوز دفع الرشوة :

**قال ابن حزم :** ولا تحل الرشوة : وهي ما أعطاه المرء ليعحكم له بباطل ، أو ليولى ولاية ، أو ليعظم له إنسان ، فهذا يأثم المعطي والأخذ . فأما من منع من حقه فأعطى ليدفع عن نفسه الظلم فذلك مباح للمعطي ، وأما الأخذ فأثم .

**وقال شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله : إذا أهدى له هدية ليكف ظلمه عنه أو ليعطيه حقه الواجب كانت هذه الهدية حراماً على الأخذ ، وجاز للدافع أن يدفعها إليه ، كما كان النبي يقول ( إني لأعطي أحدهم العطية فيخرج بها يتأبطها ناراً . قيل : يا رسول الله ، فلم تعطيه ؟ قال : يأبون إلا أن يسألوني ويأبى الله لي البخل ) . ومثل ذلك : إعطاء من أعتق وكنتم عتقه ، أو كان ظالماً للناس فأعطاه هؤلاء جازر للمعطي ، حرام عليهم أخذه .

**قال الشيخ ابن عثيمين :** أما الرشوة التي يتوصل بها الإنسان إلى حقه ، كأن لا يمكنه الحصول على حقه إلا بشيء من المال ، فإن هذا حرام على الأخذ وليس حراماً على المعطي ، لأن المعطي إنما أعطى من أجل الوصول إلى حقه ، لكن الأخذ الذي أخذ تلك الرشوة هو الآثم لأنه أخذ ما لا يستحق " انتهى نقلاً عن "فتاوى إسلامية" .

### فائدة : ٣

الواجب على من وقع في الرشوة أن يتوب إلى الله تعالى ، فيقلع عنها ، ويعزم على عدم العود إليها ، ويندم على ما فات . وهل يلزمه رد الرشوى إلى أصحابها ؟ في ذلك تفصيل :

أ- إن كان دافع الرشوة إنما دفعها ليتوصل بها إلى حق له ، فيلزم رد ماله إليه ؛ لأنه مال مأخوذ بالباطل والظلم والتعدي .

ب- وإن كان قد دفع الرشوة ليتوصل بها إلى غير حقه ، وقد حصل له ذلك ، فإن الرشوة لا ترد إليه ؛ حتى لا يجمع بين العوضين ، بين الوصول إلى غرضه ومنفعته - التي لا تحق له - وبين عودة ماله إليه . ويلزم التائب حينئذ أن يتخلص من الرشوى التي لا تزال بيده ، بإفناقها على الفقراء والمساكين أو في المصالح العامة ونحو ذلك من أوجه الخير .

**قال ابن القيم :** إذا عاوض غيره معاوضة محرمة وقبض العوض ، كالزانية والمغنى وبائع الخمر وشاهد الزور ونحوهم ثم تاب والعوض بيده .

**فقالت طائفة :** يردّه إلى مالكه ؛ إذ هو عين ماله ولم يقبضه بإذن الشارع ولا حصل لصاحبه في مقابلته نفع مباح .

**وقالت طائفة :** بل توبته بالتصدق به ولا يدفعه إلى من أخذه منه ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهو أصوب القولين .

**( وَكَذَآ هَدِيَّتِي ، لَآكَ وَمِمَّنْ كَانَ يُحَادِّثِيهِ هَبْلٌ وَهَيْبَةٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ هَكْوَةً ) .**

أي : ويحرم كذلك على القاضي قبول هدية من أحد .

أ-عن أبي حميد الساعدي، أن رسول الله ﷺ قال ( هدايا العمال غلول ) رواه أحمد .

ب-عن بريدة . أن النبي ﷺ قال ( من استعملناه على عملٍ فرزقناه رزقاً ، فما أخذ بعد ذلك فهو غُلُول ) رواه أبو داود .

**قال الشوكاني :** هذا الحديث فيه دليل على أنه لا يحل للعامل زيادة على ما فرض له من استعمله ، وأن ما أخذه بعد ذلك فهو من الغلول "أي سرقة" .

ج-عن أبي حميد الساعدي قال ( استعمل رسول الله ﷺ رجلاً على صدقات بني سليمٍ يُدعى ابن اللُبَيْبِ فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ قَالَ هَذَا مَا لَكُمْ وَهَذَا هَدِيَّتِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهَلَّا جَلَسْتُ فِي بَيْتِ أَيْبِكَ وَأَمَّاكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا ثُمَّ خَطَبَنَا فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَنَا بَعْدُ فَإِنِّي أَسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ مِمَّا وَلَّيْنِي اللَّهُ فَيَأْتِيَنِي فَيَقُولُ هَذَا مَا لَكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ أُهْدِيْتُ لِي أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ وَاللَّهُ لَا يَأْخُذُ أَحَدًا مِنْكُمْ شَيْئًا بَعْدَ حَقِّهِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ بِحِمْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلَا عَرَفَ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ بِحِمْلٍ بَعِيرٍ لَهُ رُعَاءٌ ، أَوْ بَقَرَةٍ لَهَا خَوَازٍ ، أَوْ شَاةٍ تَبْعُرُ ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ حَتَّى رُبِّيَ بَيَاضُ إِنْطِهِ يَقُولُ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ ) متفق عليه .

**قال الخطابي :** في هذا الحديث بيان أن هدايا العمال سُحْتٌ ، وأنه ليس سبيلها سبيل سائر الهدايا المباحات ، وإنما يهدى إليه للمحابة ، وليخفف عن المهدي ، ويسوغ له ترك بعض الواجبات عليه ، وهو خيانة منه ، وبخس للحق الواجب عليه استيفاءؤه لأهله .

**وقال النووي :** وفي هذا الحديث : بيان أنَّ هَذَا الْعَمَلُ حَرَامٌ وَغُلُولٌ ؛ لِأَنَّهُ خَانَ فِي وِلَايَتِهِ وَأَمَانَتِهِ ... وَقَدْ بَيَّنَّ ﷺ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ

السَّبَبُ فِي تَحْرِيمِ الْهَدِيَّةِ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهَا بِسَبَبِ الْوَلَايَةِ ، بِخِلَافِ الْهَدِيَّةِ لِغَيْرِ الْعَامِلِ ، فَإِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ حُكْمِ مَا يَقْبِضُهُ الْعَامِلُ وَخَوُّهُ بِاسْمِ الْهَدِيَّةِ ، وَأَنَّهُ يَزِدُّهُ إِلَى مُهْدِيهِ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ قِيلَ بَيِّنَتُ الْمَالِ .

قال ابن المنير: يؤخذ من قوله ﷺ ( هَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ ) جواز قبول الهدية ممن كان يهاديه قبل ذلك.

ثم قال ابن حجر العسقلاني معقبًا على كلام ابن المنير: ولا يخفى أن محل ذلك إذا لم يرد على العادة .

قال الجصاص - في معرض حديثه عن القاضي - أما من كان يهاديه قبل القضاء وقد علم أنه لم يُهدده إليه لأجل القضاء، فجائز له قبوله على حسب ما كان يقبله قبل ذلك .

قال البغوي : روي عن علي بن أبي طالب: أنه كان يرد الهدايا التي تأتيه أثناء خلافته إلى بيت مال المسلمين .

#### فائدة : ١

الحكمة من تحريم الهدية للقاضي .

أ- أن المهدي يدل بمديته على القاضي ويجرؤ بها عليه.

ب- أن الهدية تكسر شخصية القاضي بالنسبة للمهدي وتحمله على مراعاته ولين الجانب له أو محاباته.

قال الشوكاني : إن للإحسان تأثيرًا في طبع الإنسان، والقلوب مجبولة على حب من أحسن إليها، فرمما مالت نفسه إلى المهدي إليه ميلاً يؤثر الميل عن الحق عند عروض المخاصمة بين المهدي وبين غيره، والقاضي لا يشعر بذلك، ويظن أنه لم يخرج عن الصواب بسبب ما قد زرعه الإحسان في قلبه، والرشوة لا تفعل زيادةً على هذا .

﴿ إِنْ مِمَّنْ كَانَ يَهَادِيهِ قَبْلَ وَكَايَتِهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ حُكْمًا ﴾ .

هذه حالة يجوز للقاضي أن يقبل الهدية وهي : إذا كانت الهدية من أحد كان يهاديه قبل أن يتولى القضاء وليست له حكومة ، فإن كان له حكومة فلا يجوز للقاضي أن يقبلها .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) يَرْزُمُ عَلَى الْقَاضِي قَبُولُ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْخَصْمَيْنِ ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا .

أَمَّا مَنْ لَيْسَتْ لَهُ خُصُومَةٌ فَإِنْ كَانَ مِنْ خَوَاصِّ قَرَاتِيهِ أَوْ صُحْبَتِهِ أَوْ جَزَتْ لَهُ عَادَةٌ بِمُهَاذَاتِهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ فَلَا بَأْسَ ، وَإِنْ لَمْ يَجَزْ لَهُ عَادَةٌ بِذَلِكَ لَمْ يَجَزْ لَهُ الْقَبُولُ ، وَالْأَوَّلُ إِنْ قَبِلَ الْهَدِيَّةَ - مِمَّنْ لَيْسَتْ لَهُ خُصُومَةٌ - أَنْ يُعَوِّضَ الْمُهْدِي عَنْهَا ، وَيَحْشُرُ بِهِ سَدُّ بَابِ قَبُولِ الْهَدَايَا مِنْ كُلِّ أَحَدٍ ؛ لِأَنَّ الْهَدِيَّةَ تُورِثُ إِذْلالَ الْمُهْدِي وَإِعْضَاءَ الْمُهْدَى إِلَيْهِ ، إِلَّا الْهَدِيَّةَ مِنْ ذَوِي الرَّحِمِ الْمَحْرَمِ - مِمَّنْ لَيْسَتْ لَهُ خُصُومَةٌ - فَلَا أَوْلَى قَبُولُهَا لِصِلَةِ الرَّحِمِ ؛ وَلِأَنَّ فِي رَدِّهَا قَطِيعَةً لِلرَّحِمِ وَهِيَ حَرَامٌ .

وَأَمَّا الرِّشْوَةُ فَحَرَامٌ بِلَا خِلَافٍ لِجَدِيدِ : لَعَنَ اللَّهُ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْحُكْمِ . ( الموسوعة ) .

﴿ وَلَا لِلْحُكْمِ قَبْلَ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ ﴾ .

أي : يحرم على القاضي أن يحكم قبل معرفة الحق .

لقوله تعالى ( فاحكم بين الناس بالحق ) ، ومن لم يعرف الحق كيف يحكم ؟

﴿ طِبْنَ أَنْشَكِلَ عَلَيْهِ شَاوَرُ شَيْءٍ أَهْلَ الْحَكْمِ وَالْأَمَانَةِ ﴾ .

لقوله تعالى ( وشاورهم في الأمر ) .

وقد شاور رسول الله ﷺ أصحابه في غزوة بدر ، وفي مصالحة الكفار يوم الخندق ، وفي لقاء الكفار يوم بدر .

#### فائدة :

قال السعدي: قوله تعالى ( وشاورهم في الأمر ) أي: الأمور التي تحتاج إلى استشارة ونظر وفكر، فإن في الاستشارة من الفوائد والمصالح الدينية والدينية ما لا يمكن حصره:

منها : أن المشاورة من العبادات المتقرب بها إلى الله.

ومنها : أن فيها تسميحاً لخواطرمهم، وإزالة لما يصير في القلوب عند الحوادث، فإن من له الأمر على الناس -إذا جمع أهل الرأي، والفضل

وشاورهم في حادثة من الحوادث - اطمأنت نفوسهم وأحبوه، وعلموا أنه ليس بمستبد عليهم، وإنما ينظر إلى المصلحة الكلية العامة للجميع، فبدلوا جهدهم ومقدورهم في طاعته، لعلمهم بسعيه في مصالح العموم، بخلاف من ليس كذلك، فإنهم لا يكادون يحبونه محبة صادقة، ولا يطيعونه وإن أطاعوه فطاعة غير تامة.

**ومنها:** أن في الاستشارة تنور الأفكار، بسبب إعمالها فيما وضعت له، فصار في ذلك زيادة للعقول.

**ومنها:** ما تنتجه الاستشارة من الرأي: المصيب، فإن المشاور لا يكاد يخطئ في فعله، وإن أخطأ أو لم يتم له مطلوب، فليس بملوم، فإذا كان الله يقول لرسوله ﷺ وهو أكمل الناس عقلاً وأغزرهم علماً، وأفضلهم رأياً: (وشاورهم في الأمر) فكيف بغيره؟!

**( وَكَانَ يَنْفَعُ هَكُمُ لِنَفْسِهِ ) .**

أي : لا يصح أن يحكم القاضي لنفسه ، وإنما يتحاكم إلى قاضي آخر .

**قال ابن قدامة :** ولا يجوز له أن يحكم لنفسه؛ لأنه لا يجوز أن يكون شاهداً لها، ويتحاكم هو وخصمه إلى قاضي آخر. ويجوز أن يحاكمه إلى بعض خلفائه؛ لأن عمر حاكم ألباً إلى زيد ، وحاكم عثمان طلحة إلى جبير. ولا يجوز أن يحكم لوالده وإن علا، ولا لولده وإن سفل؛ لأنه متهم في حقهما، فلم يجز حكمهما، كنفسه . ( الكافي ) .

**( وَكَانَ لِمَنْ لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ لَهُ )**

أي : ولا يصح أن يحكم لمن لا تقبل شهادته له ، كأصوله ، وفروعه ، وزوجه .

لأنه متهم في حقهما، فلم يجز حكمهما، كنفسه . ( الكافي ) .

مثال : حدثت قضية بين ابنه وبين شخص ، فلا يحكم .

**بَابُ طَرِيقِ الْحُكْمِ وَصِفَتِهِ**

**( هَمِّنْ ادْعَى مَاكَ وَنَحْوَهُ فَعَلَيْهِ الْكِبِيرُ ) .**

أي : أن من ادعى مالا ونحوه على شخص فعليه البينة ، أي : يطالب أن يقيم المطالب الدليل على صدقه ويظهر الحجة ، وهي البينة . والبينة . ما يظهر به الحق ويبين به ، كالشهود وغيرهم .

- فإن جاء بالبينة سمعها وكان ذات عدل : حكم بنقضها .

**( هَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ - وَلَمْ يَقرِ الدَّعَى عَلَيْهِ - حَافَ الدَّعَى عَلَيْهِ وَيَرَى وَهْأَى سَبِيلَهُ ) .**

أي : فإن لم يكن للمدعي بينة - لا رجلان ، ولا رجل وامرأتان ، ولا رجل ويمين - ولم يقر بالحق ، فإن القاضي يطلب من المدعي عليه أن يحلف على البراءة فيقول : والله ما له عندي شيء ، ويرأ ويخلي سبيله .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الدَّعَى عَلَيْهِ). متفق عليه وجاء عند البيهقي بلفظ (لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم، لكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر) حديث حسن .

**قال السعدي :** هذا الحديث عظيم القدر ، وهو أصل من أصول القضايا والأحكام ، فإن القضاء بين الناس إنما يكون عند التنازع ، هذا يدعي على هذا حقاً من الحقوق، فينكره ، وهذا يدعي براءته من الحق الذي كان ثابتاً عليه، فبين ﷺ أصلاً بفض نزاعهم، ويتضح به الحق من المبتطل، فمن ادعى عيناً من الأعيان ، أو ديناً، أو حقاً من الحقوق وتوابعها على غيره، وأنكره ذلك الغير ، فالأصل مع المنكر، فهذا المدعي إن أتى ببينة تثبت ذلك الحق، ثبت له، وحكم له به، وإن لم يأت ببينة ، فليس له على الآخر إلا اليمين .

أن البينة على المدعي، أي يقيم المطالب الدليل على صدقه ويظهر الحجة، ومن البينة الشهود، الذين يشهدون على صدقه .

**فائدة : ١**

**الحكمة في كون البينة على المدعي .**

لأنه يدعي أمراً خفياً بحاجة إلى إظهار ، والبيئة دليل قوي لإظهار ذلك .

#### فائدة : ٢

أنه إذا لم يجد المدعي بيئة ولا شهوداً ، فإن القاضي يطلب من المدعى عليه أن يحلف أن ما ادعاه عليه المدعي غير صحيح ويكون الحكم له بيمينه .

#### فائدة : ٣

يجب الحذر من الأيمان الكاذبة ، فقد جاء الوعيد في ذلك :

قال ﷺ ( من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة ، قيل : يا رسول الله وإن كان شيئاً يسيراً ، قال : وإن كان قضيباً من أراك ) متفق عليه .

#### فائدة : ٤

بين ﷺ في هذا الحديث الحكم، وبين الحكمة في هذه الشريعة الكلية، وأنها عين صلاح العباد في دينهم ودنياهم، وأنه لو يعطى الناس بدعواهم لكثر الشر والفساد، ولادعى رجال دماء قوم وأموالهم .

### ( ولا يحكم بهائم ) .

أي : لا يجوز للقاضي أن يحكم بعلمه .

وهذا قول مالك وأحمد ونصره ابن القيم .

لحديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ، مِنْهُ فَمَنْ قَطَعْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئاً، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

لقوله ﷺ ( فأقضي له نحو ما أسمع ) فدل على أنه يقضي فيما يسمع لا فيما يعلم .

قال القرطبي : قوله تعالى (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ...) .  
هَذِهِ الْآيَةُ تُنَمِّنُ مِنَ حُكْمِ الْحَاكِمِ بِعِلْمِهِ، لِأَنَّ الْحُكْمَ لَوْ مَكَّنُوا أَنْ يَحْكُمُوا بِعِلْمِهِمْ لَمْ يَشَأْ أَحَدُهُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْفَظَ وَلِيَّهُ وَيُهْلِكَ عَدُوَّهُ إِلَّا ادَّعَى عِلْمَهُ فِيمَا حَكَمَ بِهِ. وَنَحْوُ ذَلِكَ رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا عَلَى حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، مَا أَخَذْتُهُ حَتَّى يَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ غَيْرِي. وَرُوِيَ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى عُمَرَ فَقَالَتْ لَهُ: اخْكُمْ لِي عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا فَإِنَّكَ تَعْلَمُ مَا لِي عِنْدَهُ. فَقَالَ لَهَا: إِنْ أَرَدْتَ أَنْ أَشْهَدَ لَكَ فَتَنَعَمْ وَأَمَّا الْحُكْمُ فَلَا. وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بَيْنَ بَيْنَيْنِ وَشَاهِدٍ، وَرُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ اشْتَرَى فَرَسًا فَجَحَذَهُ الْبَائِعُ، فَلَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ بِعِلْمِهِ وَقَالَ: "مَنْ يَشْهَدُ لِي" فَقَامَ خُزَيْمَةُ فَشَهِدَ فَحَكَمَ. خَرَجَ الْحَدِيثُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ .

وهو قول أبي يوسف وأبي ثور واختاره المزني وهو قول الظاهرية .

واستدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها ( دَخَلْتُ هُنْدُ بِنْتُ عُثْبَةَ - امْرَأَةً أَبِي سُفْيَانَ - عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيحٌ، لَا يُعْطِينِي مِنَ التَّقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيَّ، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ . فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ ) متفق عليه .

فحكم لها من غير بيئة ولا إقرار لعلمه بصدقها .

وقالوا : إن علم القاضي أقوى من الشهادة ، لأن علمه يقين ، والشهادة قد تكون كذباً .

#### والراجع الأول .

قال ابن قدامة : فأما حديث أبي سفيان فلا حجة فيه لأنه فتيا لا حكم ، بدليل أن النبي ﷺ أفتى في حق أبي سفيان من غير حضوره ، ولو كان حكماً عليه لم يحكم عليه في غيبته .

وقال ابن القيم : ولا دليل فيه ، لأن أبا سفيان كان حاضراً في البلد لم يكن مسافراً ، والنبي ﷺ لم يسألها البيئة ولا يُعطى المدعي بمجرد

دعواه ، وإنما كان هذا فتوى منه ﷺ .

**فائدة :**

حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِنْكُمْ تُخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ ... ) .

فيه دليل على أن حكم القاضي لا يغير حكماً شرعياً في الباطن فلا يحل حراماً .

مثال : لو شهدا شاهدا زور لإنسان بمال ، فحكم القاضي بهذا المال لهذا الشخص فإنه لا يحل له بناء على هذه الشهادة ، وهذا مذهب جماهير العلماء ، وعلى هذا فيكون قضاء القاضي نافذاً ظاهراً لا باطناً .

**وجه الدلالة :** لأنه توعده من حكم له بأنه يقتطع له قطعة من نار .

( وَإِنْ نَكَرَ قَضَىٰ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: إِنْ خَلَفْتُ وَإِلَّا قَضَيْتُ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَخْلَفْ قَضَىٰ عَلَيْهِ ) .

أي : وإن رفض المدعى عليه أن يخلف ، فإنه يقضى عليه بالنكول ، بمعنى أنه يحكم عليه بما ادعى عليه به .

**والنكول :** هو الامتناع عن اليمين الموجهة من الحاكم إلى المدعى عليه ، أو المدعي .

أ- لورود ذلك عن عثمان .

ب- ولأن امتناعه عن اليمين قرينة ظاهرة تدل على صدق المدعي ، فإنه لولا صدقه لدفع المدعى عليه دعواه باليمين ، فلما نكل عنها كان نكوله قرينة ظاهرة دالة على صدق المدعي ، فقدمت على أصل براءة الدمة .

فيقضى عليه بالنكول بمجرد رفضه الحلف ولا ترد على المدعي .

مثال : ادعى زيد على عمرو ( ١٠٠ ) ريال ، فقبل لزيد : هات البينة ، فقال : ليس عندي بيّنة ، وطلب أن يخلف المنكر - الذي هو عمرو - فقال عمرو : لا أحلف ، فعلى هذا القول : يحكم عليه بالنكول ولا نقول لزيد - المدعي - احلف أنك تطلبه كذا وكذا .

لقوله ﷺ ( البينة على المدعي واليمين على من أنكر ) فلم يجعل في جانب المدعي إلا البينة .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أن اليمين ترد على المدعي ( وهو طالب الحق ) ، وهو إن كان صادقاً في دعواه فالحلف لا يضره ، وإن كان كاذباً فقد يهاب الحلف ولا يخلف . [ الشرح المنع : ١٥ / ٣٢١ ]

وفي هذه الحالة : إذا حلف أخذ ما ادعى به واستحق المتنازع عليه .

واستدل أصحاب هذا القول بحديث ابن عمر ( أن النبي ﷺ رد اليمين على طالب الحق ) رواه الدارقطني وهو حديث ضعيف [معنى رد الحق: تنقل من المدعى عليه إلى المدعي].

ولأنه إذا رفض المدعي عليه أن يخلف ظهر صدق المدعي ، فقوي جانبه ، فتشعر اليمين في حقه كما كانت تشعر في حق المدعى عليه قبل نكوله . [ اليمين في حق من جانبه أقوى دائماً ] .

قوله ( فَيَقُولُ: إِنْ خَلَفْتُ وَإِلَّا قَضَيْتُ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَخْلَفْ قَضَىٰ عَلَيْهِ ) .

أي : يقول القاضي للمدعى عليه : إن امتنعت عن الحلف ، فإنه يترتب على ذلك أنني أقضي عليك ، فإن حلف فإن القاضي يخلي سبيله كما سبق .

**فائدة :**

إذا توجهت اليمين على المدعى عليه ونكل عن اليمين ، فهل يعتبر نكوله عن اليمين إقراراً منه بما يدعيه المدعي ؟

**قيل :** أن النكول عن اليمين إقرار من الناكل أو بدل عنه .

**وقيل :** أن النكول عن اليمين يعتبر كالبدل والإباحة والترك ، وعدم المطالبة .

**وقيل :** أن النكول عن اليمين كإقامة البينة .

وهذا مذهب الحنابلة .

**قال ابن القيم :** وَالصَّحِيحُ : أَنَّ النُّكُولَ يُقَوِّمُ مَقَامَ الشَّاهِدِ وَالْبَيِّنَةِ ، لَا مَقَامَ الْإِقْرَارِ وَلَا التَّبَدُّلِ ، لِأَنَّ النَّاكَلَ قَدْ صَرَّحَ بِالْإِنْكَارِ ، وَأَنَّهُ لَا

يَسْتَحِقُّ الْمُدَّعِي بِهِ .

وَهُوَ مُصَرٌّ عَلَى ذَلِكَ ، مُتَوَرِّعٌ عَنِ الْيَمِينِ ، فَكَيْفَ يُقَالُ : إِنَّهُ مُقَرَّرٌ ، مَعَ إِصْرَارِهِ عَلَى الْإِنْكَارِ ، وَيُجْعَلُ مُكَدِّبًا لِنَفْسِهِ ؟ وَأَيْضًا ، لَوْ كَانَ مُقَرَّرًا لَمْ تُسْمَعْ مِنْهُ بَيِّنَةٌ تُكْوِلُهُ بِالْإِثْرَاءِ وَالْأَدَاءِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُكَدِّبًا لِنَفْسِهِ ، وَأَيْضًا ، فَإِنَّ الْإِقْرَارَ إِخْبَارٌ وَشَهَادَةُ الْمَرْءِ عَلَى نَفْسِهِ ، فَكَيْفَ يُجْعَلُ مُقَرَّرًا شَاهِدًا عَلَى نَفْسِهِ بِكُفُولِهِ ، وَالْبَذْلُ إِبَاحَةٌ وَتَبَرُّعٌ ، وَهُوَ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَخْطُرْ عَلَى قَلْبِهِ .

**( وَإِنْ حَلَفَ الْمُنْكَرُ ثُمَّ أَحْضَرَ الْمُدَّعِي بَيِّنَةً هَكِّمَ بِهَا ، وَلَمْ تَكُنِ الْيَمِينُ مُزِيلَةً لِلْحَقِّ ) .**

أي : حينما حلف المدعى عليه ، فإن اليمين تزيل الخصومة ولا تزيل الحق .

لقوله ﷺ ( ... فَمَنْ قَطَعْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ ) .

وبناء على هذا: لو أن المدعي بعد حلف المدعى عليه وجد بينة، فإن القاضي يحكم بهذه البينة، ولا تكون يمين المدعى عليه مزيلة للحق.

**( وَكَهْ يُسْتَحْلَفُ فِي الْأَعْبَادَاتِ ) .**

أي : لا يستحلف المنكر في العبادات ، لأنه حق لله تعالى .

فلو قيل لشخص: أنت ما صليت، قال: صليت، فلا تخلفه، لأن هذا لحق الله، أو قيل لإنسان: أنت صمت؟ قال: نعم، قلنا: ما صمت، قال: بل صمت، فلا تخلفه، وفي الزكاة كذلك، قلنا: أديت الزكاة؟ قال: أديتها، فلا تخلفه، وهل نقول: إلى مَنْ أديت؟ الجواب: لا .

**فائدة :**

والقاعدة العامة في هذا : أن ما كان من حقوق الآدميين فإنه يحلف فيه، وما كان من حقوق الله فإنه لا يحلف فيه؛ لأن حقوق الآدميين فيها خصم وهو آدمي، فيحتاج إلى التبرئة إن كان مدعى عليه وهو ينكر . أو التقوية إن كان مدعي ومعه شاهد فيحتاج إلى التبرئة أو التقوية باليمين، أما إذا كان الحق لغير آدمي فهذا لا يستحلف فيه ولا نعرض له؛ لأن هذا الحق بين الإنسان وبين ربه . (الشرح المنع) .

**( وَكَهْ فِي هُدُودِ اللَّهِ ) .**

أي : لا يشرع الاستحلاف في الحدود للمنكر . ( ما يوجب الحد ) .

أ-لأنه يجب سترها .

ب-ولأنه لو أقر بما ثم رجع عن إقراره؛ قبل منه، وخلي سبيله، فلئلا يستحلف مع عدم الإقرار أولى.

فلو قيل لشخص: أنت زנית، فقال: ما زנית، فلا نقول: احلف؛ لأنه لو لم يحلف لم نخذه؛ لأننا لا نخذه حتى يقر، ويبقى على إقراره إلى أن يقام عليه الحد.

**( وَيُسْتَحْلَفُ الْمُنْكَرُ فِي كُلِّ حَقٍّ قَدَمِيٍّ ) .**

أي : ويستحلف المنكر ، إذا توجهت عليه اليمين ، في دعوى صحيحة على صفة جواب المنكر ، بطلب خصمه ، وإن لم يطلب خصمه اليمين ، لم يستحلف والاستحلاف لا يكون إلا في مجلس الحاكم .

وقد تقدم الحديث ( ... واليمين على من أنكر ) .

قال الشيخ ابن عثيمين : وفي الحديث إشارة إلى أن المراد حقوق الآدميين ، لأنه ليس هناك مدع ومدعى عليه إلا في حقوق الآدميين .

**( وَالْيَمِينُ الْمَشْرُوعَةُ الْيَمِينُ بِاللَّهِ ) .**

وتقدمت أحكامها ، وهي الحلف بالله أو بصفة من صفاته .

**( وَكَهْ تُغْلِظُ إِذَا هَيَّأَ لَهُ خَطَرٌ ) .**

تغليظ اليمين : هو توكيدها وتشديدها .

فتغليظ اليمين لا يكون إلا في أمر له خطر .

**باب الكفاوى**

**الدعوى :** جمع دعوى ، وهي : أن يضيف الإنسان إلى نفسه حقاً على غيره .

**( وَكَتَبَ الدَّعْوَى إِلاَّ مَحْرُورَةً ، وَمَعْلُومَةُ الدَّعْوَى بِهِ ) .**

أي : يشترط لصحة الدعوى أن تكون محررة .

المراد بتحرير الدعوى : تمييزها عما تلتبس به ، بحيث يُعلم المدعى به ، فيذكر قدره وجنسه وصفته وكل ما يحتاج إليه القاضي ، حتى يبقى متميزاً ظاهراً .

وإنما اشترط تحريرها ، لأن الحكم مرتب عليها .

ولذلك قال ﷺ ( إنما أقضي على نحو ما أسمع ) .

**( وَمَعْلُومَةُ الدَّعْوَى بِهِ ) .**

أي : ويشترط أيضاً لصحة الدعوى العلم بالمدعى به .

فلا يكفي أن يقول أدعي عليه دراهم ، بل لا بد أن يذكر قدرها ونوعها .

**( فَهَتَبِي هَذَا لَكَ الْبَيْتَ ظَاهِراً وَبَاطِناً ) .**

البينة : كل ما أبان الحق وأظهره ، والمراد بالبينة هنا الشهود .

فيشترط أن يكون الشهود عدولاً في الظاهر والباطن .

لقوله تعالى ( وأشهدوا ذوي عدل منكم ) .

والعدالة : صلاح الدين [بإداء الواجبات وترك المحرمات من إتيان الكبائر أو الإصرار على الصغائر] واستعمال المروءة [وهي استعمال ما يحمله ويزينه] .

وذهب ابن تيمية أن العدل من كان معروفاً بالصدق في أقواله ، وأخباره ، مرضياً عند الناس ، حتى وإن لم يكن متصفاً بجميع الصفات التي اشترطها الفقهاء في العدالة .

وفي هذا المجال يقول رحمه الله : وَأَمَّا تَفْسِيرُ " الْعَدَالَةِ " الْمَشْرُوطَةِ فِي هَؤُلَاءِ الشُّهُدَاءِ : فَإِنَّهَا الصَّلَاحُ فِي الدِّينِ وَالْمُرُوءَةُ وَالصَّلَاحُ فِي آدَاءِ الْوَاجِبَاتِ وَتَرْكِ الْكِبَرَةِ وَالْإِصْرَارِ عَلَى الصَّغِيرَةِ . و " الصَّلَاحُ فِي الْمُرُوءَةِ " اسْتِعْمَالُ مَا يُجَمِّلُهُ وَيُزَيِّنُهُ وَاجْتِنَابُ مَا يُدَنِّسُهُ وَيَشِينُهُ فَإِذَا وَجِدَ هَذَا فِي شَخْصٍ كَانَ عَدْلًا فِي شَهَادَتِهِ وَكَانَ مِنَ الصَّالِحِينَ الْأَبْرَارِ . وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يُسْتَشْهَدُ أَحَدٌ فِي وَصِيَّةٍ أَوْ رَجْعَةٍ فِي جَمِيعِ الْأُمُكِنَةِ وَالْأَزْمَنَةِ حَتَّى يَكُونَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَلَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ مَا يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ ؛ بَلْ هَذَا صِفَةُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي أَكْمَلَ إِمَانَهُ بِآدَاءِ الْوَاجِبَاتِ وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَحَبَّاتِ لَمْ يَكْمُلْهَا .

وقال : بَابُ الشَّهَادَةِ مَدَارُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ الشَّهِيدُ مَرْضِيًّا أَوْ يَكُونَ ذَا عَدَلٍ يَتَحَرَّى الْقِسْطَ وَالْعَدْلَ فِي أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَالصِّدْقَ فِي شَهَادَتِهِ وَخَبَرَهُ وَكَثِيرًا مَا يُوجَدُ هَذَا مَعَ الْإِخْلَالِ بِكَثِيرٍ مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ .

**( وَمَنْ جَعَلَتْ هَذِهِ سَعْلَ هُنَّ ) .**

أي : إذا جهل القاضي عدالة الشهود ، فإنه يسأل عنهم ، وذلك بأن يطلب من يزكيهم ويعرفهم .

**( وَإِنْ ظَلِمَ هَذِهِ لَمْ يَكُنْ حَمِلَ بِهَا ) .**

أي : إن علم القاضي عدالتهم ، فإنه يعمل بهذه البينة ، ولا حاجة إلى من يزكيهم .

**( وَإِنْ جَرِحَ الْخَصْمُ الشُّهُدَاءَ كَانَتْ الْبَيِّنَةُ بِهِ وَأَنْذَرُ لَهُ ذَلِكَ إِنْ طَلَبَهُ ) .**

أي : إذا جرح الخصم في الشهود ، فإنه يطلب منه إقامة البينة على الجرح ، وذكر سبب الجرح ، فإن طالب الإنظار ، فإن القاضي ينظره ثلاثة أيام حتى يأتي ببينة جرح الشهود .

**( وَالْمُدْعَى بِالْمُدْعَى ) .**



أي : للمدعي أن يلازم المدعى عليه مدة الإنظار لئلا يهرب فيضيع حقه .

( وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِبَيِّنَةٍ حَكَمَ عَلَيْهِ )

أي : إذا لم يأت ببينة تشهد بما ادعاه من الجرح ، فإنه يُحكم عليه ، لأن الحكم تمت شروطه ، وانتفت موانعه .

( وَيَحْكُمُ عَلَى الْغَائِبِ إِذَا قُبِلَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ ) .

أي : أن القاضي يحكم للمدعي إذا كان المدعى عليه غائبا عن البلد ( كان يكون مسافرا أو مستتر في البلد ) .

قال ابن قدامة : أَنَّ مَنْ ادَّعَى حَقًّا عَلَى غَائِبٍ فِي بَلَدٍ آخَرَ ، وَطَلَبَ مِنَ الْحَاكِمِ سَمَاعَ الْبَيِّنَةِ ، وَالْحُكْمَ بِهَا عَلَيْهِ ، فَعَلَى الْحَاكِمِ إِجَابَتُهُ ، إِذَا كُمِلَتْ الشَّرَاطُطُ ، وَهَذَا قَالَ ابْنُ شُبْرُمَةَ وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَسَوَّازٌ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْدَرِ .

أ-لحديث عائشة قالت ( دَخَلْتُ بَنْتَ عَثْبَةَ -امْرَأَةً أَبِي سُفْيَانَ- عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيحٌ لَا يُعْطِينِي مِنَ التَّقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيَّ، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بَعِيرَ عِلْمِهِ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ: "خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ، وَيَكْفِي تَبِيكَ ( مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ) .

وجه الدلالة : قضاء النبي ﷺ على أبي سفيان لزوجته وهو غائب .

قال ابن المنذر : هذا حكم منه بالنفقة ، وأبو سفيان ليس بحاضر ولم ينتظر حضوره .

ب- صح عن رسول الله ﷺ أنه حكم على الغائب، كما حدث في حادثة العزنيين الذين قتلوا الرعاء، وسملوا أعينهم، وفروا، فأرسل إليهم القائف يتبعهم وهم غيب، حتى أدرکوا، واقتص منهم .

ج-صح عن عمر، وعثمان -رضي الله عنهما- القضاء على الغائب، ولا مخالف لهما من الصحابة.

د- المدعي له بينة مسموعة عادلة فجاز الحكم بها، كما لو كان الخصم حاضراً .

وذهب بعض العلماء : إلى عدم جواز ذلك .

أ-لحديث أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال ( إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَنَ بُحْجَتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ بِنَحْوِ مَا أَسْمَعُ ) .

قال ابن رشد : هذا الحديث عمدة من منع القضاء على الغائب .

وجه الدلالة : قوله ( فَأَقْضِي لَهُ بِنَحْوِ مَا أَسْمَعُ ) وهذا يدل على أن القاضي لا يحكم إلا بما يسمع من الخصمين .

ب- ولحديث علي قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ، فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ، حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الْآخَرِ، فَسَوْفَ تَدْرِي كَيْفَ تَقْضِي ) قَالَ عَلِيٌّ: فَمَا زِلْتُ قَاضِيًا بَعْدَ ( رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ ) .

وجه الدلالة : نفيه ﷺ عن الحكم لأحد الخصمين قبل سماع كلام الآخر ، والحكم على الغائب حاله هكذا ، يقضى للمدعي في غيبة المدعى عليه ، فهو قضاء لأحدهما قبل سماع كلام الآخر ، وهذا منهى عنه .

والراجح الأول .

تنبيه :

الاستدلال بحديث هند في قصة أبي سفيان فيه نظر من وجهين :

الوجه الأول : أن أبا سفيان لم يكن غائبا عن مكة بل كان في مكة اثناء هذا القضاء ، وهم لا يقولون بالقضاء على الغائب في البلد .

الوجه الثاني : أن هذا من باب الفتوى وليس من باب القضاء بدليل أن النبي ﷺ لم يسألها البينة .

قال ابن القيم : وَقَدْ اخْتِجَ بِهَذَا عَلَى جَوَازِ الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ وَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِأَنَّ أَبَا سُفْيَانَ كَانَ حَاضِرًا فِي الْبَلَدِ لَمْ يَكُنْ مُسَافِرًا وَالتَّيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْأَلْهَا الْبَيِّنَةَ وَلَا يُعْطَى الْمُدْعَى بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا فَتْوَى مِنْهُ ﷺ . ( زاد المعاد ) .

فائدة :

ذهب جمهور العلماء إلى عدم صحة القضاء على الغائب عن مجلس الحكم إذا كان غيابه داخل البلد .

فهذا مذهب الحنفية ، والمالكية ، والمشهور من مذهب الشافعية ، والحنابلة .

أ-أن الغائب خارج البلد غيبته تطول غالباً ، أما من كان في البلد فلا تطول ، ولذا لزم حضوره مجلس القاضي ، فلعلة يجد مطعناً ودفعاً لما ادعي عليه .

ب-أن إحضار من كان غائباً داخل البلد فيه تسهيل للقضاء ، وسلوك أقرب الطرق واجب في القضاء .

**( وَالْمُدْعَى مِنْ إِذَا سَكَتَ تَرَكَ، وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ مِنْ إِذَا سَكَتَ لَمْ يَتْرَكَ ) .**

هذا الفرق بين المدعي والمدعى عليه :

الْمُدْعَى مَنْ إِذَا سَكَتَ تَرَكَ، وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ مَنْ إِذَا سَكَتَ لَمْ يَتْرَكَ .

والمعنى : أنَّ المدعي هو: مَنْ يُطَالَب بشيء مدعيًا أنه له ، فإذا أحجم عن إكمال دعواه فإنَّ القاضي يتركه ، ولا يلزمه بإكمال الدعوى ، لأنه مدعٍ .

وأما المدعى عليه فهو المطلوب، ولا يسوغ له الامتناع عن إجابة طلب القاضي وسماع الدعوى، ما دام المدعي مقيمًا على دعواه؛ لأنه لا يمكن إنهاء الخصومة القائمة التي استمر فيها المدعي إلا بالاستمرار في جلساتها عند القاضي، كي تنتهي بحكم لأحد الطرفين بحسب ما لديهما من بينات وجحجج، أو بما أداه الطرفان من أيمانٍ على ما ذكره عند القاضي .

**( وَكَتَبَ الدَّعْوَى وَالْإِنْكَارُ إِذَا مِنْ جَانِبِي التَّصَرُّفِ ) .**

أي : إنما تصح الدعوى من جائر التصرف : وهو الحر ، المكلف ، الرشيد .

لأن من لا يصح تصرفه لا قول له في المال ، والدعوى قول يترتب عليه حكم شرعي ، فلم يصح من غير جائر التصرف .

**( وَإِذَا تَدَايَا مَيْنَا بَيْنَ أَحَدِهِمَا فَهِيَ لَهُ مَعَ يَمِينِهِ، إِذَا أَنْ تَكُونُ لَهُ بَيْنَهُ ظِلَا يَحَافُ ) .**

إذا تداعيا عنياً - ككتاب ، أو ثوب ونحوهما - فادعى كل واحد منهما أنها له لم تخلُ من أقسام :

**أحدها :** أن تكون العين في يد أحد المتنازعين ولا بيّنة تثبت صاحب الحق .

فإنها تكون لمن هي بيده مع يمينه .

لحديث ابن عباس رضي الله عنه قَالَ ( لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ) متفق

عليه ، ومن معه العين مدعى عليه ، فعليه اليمين .

ولقوله رضي الله عنه في قصة الأشعث بن قيس وخصمه ( شاهدك أو يمينه ، ليس لك إلا ذلك ) .

ولأن اليد دليل الملك الظاهر .

**فإن كان مع أحدهما بيّنة :** فتكون لمن أقام البيّنة .

لقوله رضي الله عنه ( البيّنة على المدعي ... ) والبيّنة أن يأتي من هي بيده بشهود أنها له .

**( وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ بَيْنَهُ أَنَّهَا لَهُ، فَهِيَ لِلْخَارِجِ بَيْنَتِهِ، وَلَهُتْ بَيْنَةُ الْكَاهِلِ ) .**

الداخل : من كانت العين بيده ، والخارج : من لم تكن العين بيده .

هنا : إذا أقام كل واحد منهما بيّنة ، فلمن تكون ؟

يقضى بما للخارج ، وهو الذي ليس يده عليها .

لأنه هو المدعي ، وفي الحديث ( البيّنة على المدعي ... ) فإذا أقام البيّنة قضي له .

**وذهب بعض العلماء :** إلى أنه يقضى بما للداخل وهو من كانت تحت يده ( وهو المدعى عليه ) .

وهذا قول الجمهور . وهذا أرجح .

**فائدة :**

إذا كانت العين في يد كل واحد من المتنازعين ، كغير كل منهما ممسك بزمامه .

فيتحالفان ، فيحلف كل واحد منهما لصاحبه ( إذا لم يكن هناك بينة ) ثم تقسم العين بينهما .

### باب الشهادة

الشهادة لغة : تطلق الشهادة في اللغة على معان منها :

الحضور ، ومنه قوله تعالى : ( فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ) .

والمعانية ، ومنه قوله تعالى : ( أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ ) .

والقسم ، ومنه قوله تعالى : ( فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ ) .

والخير القاطع ، ومنه قوله : ( وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا ) .

واصطلاحاً : إخبار بحق يعلمه للغير على الغير .

قولنا ( يعلمه ) فلا بد من علمه بالشيء ، فلا يمكن أن يشهد بالظن .

والأصل فيها :

قوله تعالى ( وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ) .

وقوله تعالى ( وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ) .

وقوله تعالى ( وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ) .

وجه الدلالة : أن الله تعالى أمر بالإشهاد ، والأمر دليل المشروعية .

وأما السنة : فَأَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ :

عن الأشعث بن قيس قال ( كَانَ بَنِي وَبَيْرَ رَجُلٍ لِحُصُونَةٍ فِي شَيْءٍ فَاحْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ شَاهِدَاكَ ، أَوْ يَمِينُهُ ) رواه مسلم .

وجه الدلالة : أن الرسول ﷺ طلب الشهادة صراحة فقال : شَاهِدَاكَ ، أَوْ يَمِينُهُ .

وخديث عبد الله بن عباس أن النبي ﷺ قال ( الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ) وَالْبَيِّنَةُ هِيَ الشَّهَادَةُ .

وقد انعقد الإجماع على مشروعية إثبات الدعاوى .

أما المعقول : فلأن الحاجة داعية إليها لحصول التناحر بين الناس ، فوجب الرجوع إليها .

– والشهادة تنقسم إلى قسمين :

تحمل ، وأداء .

تحمل : ويكون ذلك بشهود الواقعة ( التزام الإنسان بالشهادة ) .

وأداء : ويكون ذلك عند الحاكم وهو الإخبار عن الواقعة المشهود بها .

مثال : لو أردت أن أبيع بيتي على شخص ، وقلت لشخصين تعالا فاشهدا ، فهذا يسمى تحملاً ، ولو وصل الأمر إلى القاضي بسبب

غيب أو غير ذلك ، وطلب منهما الشهادة عنده ، فشهادتهما تسمى أداءً .

( تَحْمِيلُ الشَّهَادَةِ هِيَ هَبْرُ حَقِّ اللَّهِ فَرَضُ كِفَايَةٍ ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا مَنْ يَكْفِي تَحْمِيلَ عَلَيْهِ )

أي : أن تحمل الشهادة في حقوق الأدميين فرض كفاية ( إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقي ) .

لقوله تعالى ( وَلَا يَأْتِ الشَّهَادَةُ إِلَّا مَا دُعُوا ) أي : إذا دعوا .

وعلى هذا فإذا طلب منك شخص أن تشهد على إقرار دين بحق له ، فالشهادة فرض كفاية ، إن قام بها من يكفي سقطت عن الباقي

والا وجبت عليك .

– فإن لم يوجد إلا من يكفي تعين عليه ( فرض عين ) .

مثال : دعاك شخص لتشهد على إقرار زيد بحق له ، وليس في المكان غيرك ، فيجب أن تحجب ، لأنه لا يوجد من يقوم بالكفاية . [الشرح المنع]

- وجه تعين تحمل الشهادة إذا لم يوجد إلا الكفاية: أن الواجب لا يتم إلا بهم فتكون المسؤولية على جميعهم.

﴿ وَأَلَا أَرْوَاهَا فَرَضًا هَيْنَ هَلْكَ مِنْ تَحَمُّلِهَا، مَتَى دُعِيَ إِلَيْهِ ﴾ .

أي : وأداء الشهادة - على من تحملها - عند القاضي فرض عين .

أ- لقوله تعالى ( وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتَمٌ قَلْبُهُ ) ، [ وإنما خص القلب بالإثم لأنه موضع العلم بها ] .

ب- ولأن الشهادة أمانة فلزم أدائها كسائر الأمانات .

ج- ولأن امتناعه من أداء الأمانة التي تحملها قد يكون سبباً في ضياع الحقوق .

لكن بشرط أن يدعى إليها ، فإن لم تطلب منه الشهادة فلا تجب ، إلا في حالة واحدة وهي : إذا كان صاحب الحق لا يعلم عن هذه الشهادة ، أو نسي البينة ، ففي هذه الحال تتعين الشهادة .

مثاله : تباع رجلان ، وكان هناك رجل ثالث أو رابع يسمعان هذا العقد ، ثم إنه حصل منازعة عند القاضي بين هذين المتبايعين ، فهنا صاحب الحق لا يعلم بشهادة الشهود ، فيجب عليهما أن يأتيا ويشهدا .

وكذلك لو أن صاحب الحق نسي الشاهد ، فهنا يجب أن يأتي ويشهد .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) تَحْمُلُ الشَّهَادَةُ وَأَدَاؤُهَا فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ .

لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى ( وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ) وَقَوْلُهُ ( وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتَمٌ قَلْبُهُ ) .

وَلِأَنَّ الشَّهَادَةَ أَمَانَةٌ فَلَزِمَ أَدَاؤُهَا كَسَائِرِ الْأَمَانَاتِ . فَإِذَا قَامَ بِهَا الْعَدَدُ الْكَافِي سَقَطَ الْإِثْمُ عَنِ الْجَمَاعَةِ ، وَإِنْ ائْتَنَعَ الْجَمِيعُ أَثْمُوا كُلُّهُمْ ، وَإِنَّمَا يَأْتُمُّ الْمُؤْتَنِعُ إِذَا لَمْ يَتَضَرَّرْ بِالشَّهَادَةِ ، وَكَانَتْ شَهَادَتُهُ تُنْفَعُ .

فائدة :

إذا : لا يجب أداء الشهادة إلا إذا دعي إليها كما سبق ، لكن هل يستحب أن يأتي ويشهد بدون أن يدعى أم لا ؟ اختلف العلماء :

القول الأول : أنه مذموم .

لحديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ( إِنَّ خَيْرَكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ) . قَالَ عِمْرَانُ فَلَا أَدْرِي أَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ قَرْنِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً « ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَهُمْ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ وَيَحْثُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ وَيَنْذُرُونَ وَلَا يُؤْتُونَ وَيُظْهَرُ فِيهِمُ السِّمْنُ ) .

ولأن الذي يبادر للشهادة قبل أن يسألها قد يتهم بأنه متحيزاً للمشهود له .

القول الثاني : أن ذلك محمود .

لحديث زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ( أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ ) رواه مسلم .

والصحيح التفصيل : إن كان المشهود له لا يعلم بالشهادة ، فإن الشاهد يؤديها وإن لم يسألها ، وإن كان المشهود له عالماً ذاكراً فإنه لا يشهد حتى تطلب منه الشهادة .

قال الحافظ ابن حجر : وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فَأَجَابُوا بِأَجْوَبَةٍ أَحَدُهَا : أَنَّ الْمُرَادَ بِحَدِيثِ زَيْدٍ : مَنْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ لِإِنْسَانٍ بِحَقِّ لَا يَعْلَمُ بِهَا صَاحِبُهَا فَيَأْتِي إِلَيْهِ فَيُخْبِرُهُ بِهَا أَوْ مَوْتُ صَاحِبِهَا أَلْعَالِمُ بِهَا وَيُخْلَفُ وَرَثَةٌ فَيَأْتِي الشَّاهِدَ إِلَيْهِمْ أَوْ إِلَى مَنْ يَتَحَدَّثُ عَنْهُمْ فَيُغْلِبُهُمْ بِذَلِكَ ، وَهَذَا أَحْسَنُ الْأَجَوِبَةِ ، وَهَذَا أَجَابَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ شَيْخُ مَالِكٍ ، وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمَا .

﴿ وَهَسِرَ ﴾ .

هذا الشرط الثاني : أن يكون قادراً على الأداء .

فإن كان عاجزاً فإنه لا يلزمه .

لقوله تعالى ( فاتقوا الله ما استطعتم ) .

وقوله تعالى ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) .

والقاعدة : لا واجب مع العجز .

( بِإِلَّا ضَرَرٍ فِي بَدَنِهِ ، أَوْ مَرْصُصٍ ، أَوْ مَالِهِ ، أَوْ أَهْلِهِ ، وَكَذَا فِي التَّحْمُلِ )

هذا الشرط الثالث : انتفاء الضرر .

فإذا تضمنت شهادته ضرراً في بدنه ، أو عرضه ، أو ماله ، أو أهله فإنه لا يلزمه .

في بَدَنِهِ : كأن يضرب أو يقتل .

أَوْ مَالِهِ : كأن يتلف ماله .

أَوْ أَهْلِهِ : كأن يقتل ولده .

لقوله ﷺ ( لا ضرر ولا ضرار ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) فإذا تَضَرَّرَ فِي التَّحْمُلِ أَوْ الْأَدَاءِ ، أَوْ كَانَتْ شَهَادَتُهُ لَا تُنْفَعُ ، بِأَنْ كَانَ يَمْنُنُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ ، أَوْ كَانَ يَحْتَاجُ إِلَى التَّبَدُّلِ فِي التَّرَكِّيَّةِ وَنَحْوِهَا ، لَمْ يَلْزَمْهُ ذَلِكَ .

لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ) . وَقَوْلُهُ ﷺ ( لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ) .

وَإِنْ كَانَ يَمْنُنُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الشَّهَادَةِ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ . وَقَدْ يَكُونُ تَحْمُلُهَا وَأَدَاؤُهَا أَوْ أَحْدَاها فَرْضًا عَيْنِيًّا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ غَيْرُ ذَلِكَ الْعَدَدِ مِنَ الشُّهُودِ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الْحُكْمُ ، وَخِيفَ ضَيَاغُ الْحَقِّ . ( الموسوعة ) .

( وَكَأَيُّهَا يَحْلُلُ كَعَمَلِهَا ) .

أي : يحرم كتمان الشهادة .

لقوله تعالى ( وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ ) .

وإنما خص القلب بالإثم لأنه موضع العلم بها .

فائدة :

هل يجوز أخذ الأجرة على الشهادة ؟

المذهب : لا يجوز .

لأن هذا واجب ، وكل واجب لا يجوز للإنسان أن يأخذ عنه عوضاً .

وقيل : يجوز إذا كان محتاجاً . وهذا اختيار ابن تيمية .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ : لَا يَحِلُّ لِلشَّاهِدِ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَى أَدَائِهِ الشَّهَادَةَ إِذَا تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ لِأَنَّ إِقَامَتَهَا فَرْضٌ ، قَالَ تَعَالَى ( وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ) أَمَّا إِذَا لَمْ تَتَّعَيَّنْ عَلَيْهِ ، وَكَانَ مُحْتَاجًا ، وَكَانَ أَدَاؤُهَا يَسْتَدْعِي تَرْكَ عَمَلِهِ وَتَحْمُلِ الْمَشَقَّةِ ، فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ إِلَى : عَدَمِ جَوَازِ أَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَيْهَا ، لَكِنْ لَهُ أَجْرَةُ الرُّكُوبِ إِلَى مَوْضِعِ الْأَدَاءِ .

قَالَ تَعَالَى ( وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ) .

وَذَهَبَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ إِلَى : الْجَوَازِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ إِنْفَاقَ الْإِنْسَانِ عَلَى عِيَالِهِ فَرْضٌ عَيْنٍ ، وَالشَّهَادَةُ فَرْضٌ كِفَايَةٍ ، فَلَا يُشْتَعَلُّ عَنْ فَرْضِ الْعَيْنِ بِفَرْضِ الْكِفَايَةِ ، فَإِذَا أَخَذَ الرِّزْقَ جَمَعَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ . وَلِأَنَّ الشَّهَادَةَ وَهِيَ لَمْ تَتَّعَيَّنْ عَلَيْهِ يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا أَجْرَةً كَمَا يَجُوزُ عَلَى كَتِّبِ الْوُثِيقَةِ .

( وَكَأَيُّهَا أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا بِمَا يَعْلَمُهُ ) .

أي : فلا يجوز أن يشهد أحد بالقرينة أو بغلبة الظن بل لا بد بما يعلمه يقيناً .

أ- لقوله تعالى ( إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ) .

قال المفسرون هنا : وهو يعلم ما شهد به ؛ عن بصيرة وإيقان .

ب- ولأن الشهادة خبر عن أمر واقع فلا بد أن يعلم هذا الأمر الواقع .

ج- وقد جاء في الحديث عن ابن عباس ( أن النبي ﷺ قال لرجل : ترى الشمس ؟ قال : نعم ، قال : على مثلها فاشهد أو دع ) رواه ابن عدي وهو ضعيف ، لكن معناه صحيح ، فهو يدل على أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد إلا على ما يعلمه يقيناً ، كما تعلم الشمس بالمشاهدة .

د- ويؤيد ذلك قوله تعالى ( وَلَا تُقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولٌ ) فإن معنى الآية : النهي عن أن يقول الإنسان ما لا يعلم أو يعمل بما لا علم له به .

#### فائدة :

فإن شهد الشاهد بما لم يتيقنه : كان آتياً بشهادة زور .

وشهادة الزور من كبائر الذنوب التي توجب غضب الله سبحانه وسخطه .

عن أبي بكرة رضي الله عنه ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (أَلَا أُنبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ قُلْنَا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَالْعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَكَانَ مُتَّكِئًا فَجَلَسَ فَقَالَ أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ فَمَا زَالَ يَقُولُهَا حَتَّى قُلْتُ: لَا يَسْكُتُ). منفق عليه ففيه تحريم شهادة الزور وأنها من الكبائر .

وهي الكذب متعمداً في الشهادة، فكما أن شهادة الزور سبب لإبطال الحق، فكذلك كتمان الشهادة سبب لإبطال الحق.

وإنما كانت من أكبر الكبائر ، لأنها يتوصل بها إلى إتلاف النفوس والأموال ، وتحليل ما حرم الله ، وتحريم ما أحل الله ، فلا شيء في الكبائر أعظم ضرراً ولا أكثر فساداً منها بعد الشرك .

**قال الحافظ :** قَوْلُهُ (وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَّكِئًا) يُشْعِرُ بِأَنَّهُ اهْتَمَّ بِذَلِكَ حَتَّى جَلَسَ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُتَّكِئًا وَيُفِيدُ ذَلِكَ تَأْكِيدَ تَحْرِيمِهِ وَعِظَمَ قُبْحِهِ . وَسَبَبُ الْإِهْتِمَامِ بِذَلِكَ كَوْنُ قَوْلِ الزُّورِ أَوْ شَهَادَةِ الزُّورِ أَسْهَلَ وَفَوْعًا عَلَى النَّاسِ وَالتَّهَاؤُنَ بِهَا أَكْثَرَ فَإِنَّ الْإِشْرَاكَ يَنْبُو عَنْهُ قَلْبُ الْمُسْلِمِ وَالْعُقُوقُ يَصْرِفُ عَنْهُ الطَّبْعُ وَأَمَّا الزُّورُ فَالْحَوَامِلُ عَلَيْهِ كَثِيرَةٌ كَالْعَادَاةِ وَالْحَسَدِ وَغَيْرِهَا فَاحْتِيجُ إِلَى الْإِهْتِمَامِ بِتَعْظِيمِهِ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِعَظَمِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا ذُكِرَ مَعَهَا مِنَ الْإِشْرَاكِ قَطْعًا بَلْ لِكَوْنِ مَفْسَدَةِ الزُّورِ مُتَعَدِّيَةً إِلَى غَيْرِ الشَّاهِدِ بِخِلَافِ الشِّرْكِ فَإِنَّ مَفْسَدَتَهُ قَاصِرَةٌ غَالِبًا. (الفتح) وقوله (فَمَا زَالَ يُكْرِزُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ) أَي: شَفَقَةً عَلَيْهِ وَكَرَاهِيَةً لِمَا يُزْعِجُهُ وَفِيهِ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ كَثْرَةِ الْأَدْبِ مَعَهُ رضي الله عنه وَالْمَحَبَّةَ لَهُ وَالشَّفَقَةَ عَلَيْهِ .

**وقال النووي :** وَأَمَّا قَوْلُهُ : ( فَكَانَ مُتَّكِئًا فَجَلَسَ فَمَا زَالَ يُكْرِزُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ ) فَجُلُوسُهُ رضي الله عنه لِإِهْتِمَامِهِ بِهَذَا الْأَمْرِ ، وَهُوَ يُفِيدُ تَأْكِيدَ تَحْرِيمِهِ ، وَعِظَمَ قُبْحِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ ( لَيْتَهُ سَكَتَ ) فَإِنَّمَا قَالُوهُ وَتَمَنَّوْهُ شَفَقَةً عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَرَاهَةً لِمَا يُزْعِجُهُ وَيُغْضِبُهُ .

وجاء في ( سبل السلام ) وَإِنَّمَا اهْتَمَّ رضي الله عنه بِإِخْبَارِهِمْ عَنْ شَهَادَةِ الزُّورِ ، وَجَلَسَ ، وَأَتَى بِخَرْفِ التَّنْبِيهِ ، وَكَزَرَ الْإِخْبَارَ ؛ لِكَوْنِ قَوْلِ الزُّورِ ، وَشَهَادَةِ الزُّورِ : أَسْهَلَ عَلَى اللِّسَانِ ، وَالتَّهَاؤُنَ بِهَا أَكْثَرَ ؛ وَلِأَنَّ الْحَوَامِلَ عَلَيْهِ ( قول الزور ) كَثِيرَةٌ مِنَ الْعَادَاةِ وَالْحَسَدِ وَغَيْرِهَا ، فَاحْتِيجُ إِلَى الْإِهْتِمَامِ بِشَأْنِهِ ، بِخِلَافِ الْإِشْرَاكِ ، فَإِنَّهُ يَنْبُو عَنْهُ قَلْبُ الْمُسْلِمِ ؛ وَلِأَنَّهُ لَا تَتَعَدَّى مَفْسَدَتُهُ إِلَى غَيْرِ الْمُشْرِكِ ، بِخِلَافِ قَوْلِ الزُّورِ ، فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى مَنْ قَبْلَ فِيهِ . ( سبل السلام ) .

- وكثرة شهادة الزور من علامات الساعة :

جاء في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قوله رضي الله عنه ( إن بين يدي الساعة... شهادة الزور وكتمان شهادة الحق ) رواه أحمد .

- ومن صفات عباد الرحمن التي ذكرها الله في القرآن في آخر سورة الفرقان أنهم لا يشهدون الزور .

كما في قوله تعالى ( وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ) .

وتدبر قوله تعالى في سورة الحج ( فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ) ففي هذه الآية أمر الله تعالى باجتنباب الشرك واجتناب قول الزور .

- ومن شناعة شهادة الزور أو قول الزور أنه يخلد صيام الصائم .

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ (من لم يدع قول الزور والعمل به، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه). رواه البخاري  
**( بِرُؤْيَيْهِ، أَوْ سَمَاعٍ، أَوْ بِاسْتِغَاثَةِ فِيمَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ بِدُونِهَا، كُنُسَبٍ، وَمَوْتٍ، وَتَكْلِيفٍ )**.

هذه طرق العلم :

**بِرُؤْيَيْهِ** : أي : رؤية المشهود به .

كما سبق لقوله تعالى ( **إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ** ) .

**قال الشيخ ابن عثيمين** : لا يشترط علم المشهود عليه بوجود الشاهد ، فلو أن صاحب الحق أتى بالمطلوب في مكان وجعل واحداً يشهد محتجباً ، فإن ذلك يجوز ، لأن هذا الذي عليه الحق إذا كان منفرداً صاحب الحق أقر له وإذا كان عنده أحد أنكر ، فتحيل صاحب الحق وفعل ذلك ، وهذه حيلة لكنها حيلة جائزة للتوصل للحق .

**أَوْ سَمَاعٍ** : هذه الطريقة الثانية : وهي السماع من المشهود عليه .

مثل : أن يسمعه وهو يطلق امرأته أو يسمعه وهو يبيع أو ينكح ، أو يسمعه يقر أن لفلان عليه ديناً ، أو استأجر منه داره أو اشتري منه سيارة وما أشبه ذلك .

**أَوْ بِاسْتِغَاثَةِ فِيمَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ بِدُونِهَا** : هذه الطريقة الثالثة من طرق العلم : وهي الاستغاثة .

وهي انتشار الخبر وشيوعه بأن يشتهر المشهود به بين الناس فيتسامعون به بإخبار بعضهم بعضاً ، فيشهد الشاهد على واقعة لم يشهدها ببصره ولم يدركها بسمعه .

– والاستغاثة لا تقبل إلا فيما يتعذر علمه في الغالب بدونها ، كالنسب والولادة والموت والرضاع .

لأنه لو منع من الشهادة بالاستغاثة فيما ذكر لوقع الناس في حرج عظيم ، لأن مثل هذه الأمور تتعذر الشهادة عليها في الغالب بمشاهدة أسبابها .

**( وَإِنْ شَهِدَ بِرِضَاعٍ، أَوْ سَرِقَةٍ، أَوْ شُرْبٍ، أَوْ قَذْفٍ فَإِنَّهُ يَصِفُ )**.

أي : إذا شهد برضاع ، أو سرقة ، أو شرب خمر ، أو قذف فإنه يصف ذلك .

**ففي الرضاع** : يذكر عدد الرضعات ، وأنه شرب من ثديها، أو لبن حلب منه ، ولا يكفي أن يشهد أنه ابنها من الرضاع .

جاء في ( **حاشية الروض** ) لأن الناس يختلفون في عدد الرضعات، وفي الرضاع المحرم، ولا بد من ذكر أنه في الحولين، فلا يكفي أن يشهد أنه ابنها من الرضاع، لاختلاف الناس فيما يصير به ابنها.

**وفي السرقة** : يذكر المسروق والنصاب والحرز وصفة السرقة ، كأن يخبر أنه أخذ من البيت ، ومن ثوبه وهو نائم ونحو ذلك .

جاء في ( **حاشية الروض** ) أي : [ يذكر ] صفة السرقة، بأن يقول مثلاً : خلع الباب ليلاً وأخذ، أو أزال رأسه عن رداءه، وهو نائم، وأخذه لتتميز السرقة الموجبة للقطع، من غيرها.

**وفي الشرب** : يصف الخمر من الأشياء هو .

**وفي القذف** : يذكر اللفظ الذي قذف به ، بأن يقول: أشهد أنه قال: يا زاني أو يا لوطي، ونحوه ، ليعلم هل الصيغة صريح فيه، أو كناية.

**( وَيَصِفُ الزَّانِيًا بِذِكْرِ الزَّوَانِ، وَالْمَكَاثِمِ، وَالْمُزْنِيِّ بِهَا )**.

يشترط في الشهادة بالزنا أن يذكر تفاصيل الواقعة ، ومائناً ومكاناً وصفة .

فيقول مثلاً : زنى فلان بفلانة في مكان كذا ، في زمن كذا ، وأنه رأى ذكره في فرجها .

**والحكمة في ذكر المزني بها** : لتلا تكون ممن تحل له، أوله في وطنها شبهة.

**والحكمة في ذكر أنه رأى ذكره في فرجها** : لأن اسم الزنا، يطلق على ما لا يوجب الحد، وقد يعتقد الشاهد، ما ليس بزنا زناً ، فاعتبر ذكر صفته.

**هــنـل**

هذا الفصل في ذكر من تقبل شهادتهم .  
**( وَشُرُوطُ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ سِتَّةٌ : الْبُلُوغُ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ ) .**

**أولاً : البلوغ فلا تقبل شهادة الصبيان .**

**قال ابن رشد:** اتفقوا على أن البلوغ يشترط حيث تشترط العدالة.

لقوله تعالى ( وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ) والصبي لا يسمى رجلاً .

ولأن الصبي لا يقبل قوله على نفسه ، فلأن لا يقبل قوله على غيره بطريق الأولى .

والمراد هنا أنه لا يقبل أداؤه للشهادة ، أما لو تحملها وهو صغير وعقل ما تحملها ، وشهد به بعد بلوغه صحت شهادته .

**فائدة :**

واختلف في شهادتهم في الأمور التي لا يطلع عليها إلا الصبيان غالباً ، كالذي يقع بينهم من القتل أو الجراحات .

**القول الأول :** أن شهادتهم لا تقبل مطلقاً .

وهذا هو المذهب ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي .

**القول الثاني :** أن شهادتهم تقبل فيما لا يطلع عليه إلا الصبيان كالجراح إذا شهدوا قبل الافتراق عن الحال التي تجارحو عليها .

وهذا قول في مذهب مالك واختاره الشيخ ابن عثيمين رحمه الله .

حفظاً للدماء التي تقع بينهم ، فإنهم في غالب أحوالهم يخلون بأنفسهم ، وقد يسطوا بعضهم على بعض ، فلو لم يقبل قول بعضهم على بعض لأهدرت دماؤهم .

**قال الشيخ ابن عثيمين:** وقال بعض العلماء: بل شهادة الصبيان فيما لا يطلع عليه إلا الصبيان غالباً مقبولة ، إذا لم يترفقا ، وما قاله هؤلاء أصح .

**( الثَّانِي: الْعَقْلُ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَجْنُونٍ ، وَلَا مَعْتُورٍ ، وَتُقْبَلُ مِنْ يُخْنِقُ أَحْيَانًا فِي حَالِ إِطَاقَتِهِ ) .**

**ثانياً : العاقل ، فلا تقبل شهادة المجنون .**

**قال ابن قدامة :** وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ لَيْسَ بِعَاقِلٍ ، إِجْمَاعًا ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ .

وَسَوَاءٌ ذَهَبَ عَقْلُهُ بِجُنُونٍ أَوْ سُكْرٍ أَوْ طُمُوءٍ .

وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُحْصِلٍ ، وَلَا تَحْصُلُ الْيَقِينُ بِقَوْلِهِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَأْتُمُّ بِكَذِبِهِ ، وَلَا يَتَحَرَّزُ مِنْهُ . ( المغني ) .

**فائدة :**

المجنون مسلوب العقل ، الذي ليس له عقل بالكلية ، والمعنوه الذي له عقل ، لكنه مغلوب عليه ، ما يميز ذاك التمييز البين ، فهو كالطفل الذي لا يميز ، أو ربما نقول: كالطفل الذي يميز ، لكن ليس عنده ذاك الإدراك الجيد .

**( الثَّالِثُ: الْكَلَامُ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَخْرَسِ ، وَلَكِنْ فُهِمَتْ إِشَارَتُهُ ، إِذَا إِذَا أَدَّاهَا بِحُطْمٍ ) .**

**ثالثاً : الكلام ، فلا تقبل شهادة الأخرس .**

**قالوا :** لأن الشهادة يعتبر فيها اليقين ، وذلك لا يحصل مع فقد الكلام .

**وذهب بعض العلماء إلى أن شهادة الأخرس تقبل فيما طريقه الرؤية إذا فهمت ، وهذا الصحيح .**

**قال ابن قدامة :** وَلَا يُجُوزُ شَهَادَةُ الْأَخْرَسِ بِحَالٍ .

نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ۖ فَقَالَ : لَا يُجُوزُ شَهَادَةُ الْأَخْرَسِ قِيلَ لَهُ : وَإِنْ كَتَبَهَا ؟ قَالَ : لَا أَذْري .

وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ .

وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : تُقْبَلُ إِذَا فُهِمَتْ إِشَارَتُهُ ؛ لِأَنَّهَا تَقُومُ مَقَامَ نُطْقِهِ فِي أَحْكَامِهِ ، مِنْ طَلَاقِهِ ، وَنِكَاحِهِ ، وَظَهَارِهِ ، وَإِبْلَاقِهِ ، فَكَذَلِكَ فِي شَهَادَتِهِ .



وَاسْتَدَلَّ ابْنُ الْمُنْذِرِ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَشَارَ وَهُوَ جَالِسٌ فِي الصَّلَاةِ إِلَى النَّاسِ وَهُمْ قِيَامٌ ، أَنَّ اجْلِسُوا . فَجَلَسُوا .  
وَلَنَا ؛ أَنَّهَا شَهَادَةٌ بِالْإِشَارَةِ ، فَلَمْ تَحْزُ ، كَالِإِشَارَةِ النَّاطِقِ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ الشَّهَادَةَ يُعْتَبَرُ فِيهَا الْيَقِينُ ، وَلِذَلِكَ لَا يَكْتَفِي بِالْإِمَاءِ النَّاطِقِ ، وَلَا يَحْصُلُ  
الْيَقِينُ بِالْإِشَارَةِ ، وَإِنَّمَا اكْتَفَى بِإِشَارَتِهِ فِي أَحْكَامِهِ الْمُحْتَصَّةِ بِهِ لِلضَّرُورَةِ ، وَلَا ضَّرُورَةَ هَاهُنَا ، وَلِهَذَا لَمْ يَحْزُ أَنْ يَكُونَ حَاكِمًا ، وَلِأَنَّ الْحَاكِمَ لَا  
يُخْضِي حُكْمَهُ إِذَا وَجَدَ حُكْمَهُ بِخَطِّهِ تَحْتَ حُتْمِهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ حُكْمَهُ ، وَالشَّاهِدُ لَا يَشْهَدُ بِرُؤْيِي خَطِّهِ ، فَلِأَنَّ لَا حُكْمَ بِخَطِّ غَيْرِهِ أَوْلى .  
وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ ابْنُ الْمُنْذِرِ لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْكَلَامِ ، وَعَمِلَ بِإِشَارَتِهِ فِي الصَّلَاةِ .  
وَلَوْ شَهِدَ النَّاطِقُ بِالْإِمَاءِ وَالْإِشَارَةِ ، لَمْ يَصِحَّ إِجْمَاعًا ، فَعُلِمَ أَنَّ الشَّهَادَةَ مُفَارَقَةٌ لِعَوْنِهَا مِنَ الْأَحْكَامِ . ( المغني ) .  
جاء في ( الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي ) اشترط الحنفية والشافعية والحنابلة أن يكون الشاهد ناطقًا ، فلا تقبل شهادة الأخرس ، وإن  
فهمت إشارته ، لأن الإشارة لا تعتبر في الشهادات ، لأنها تتطلب اليقين ، وإنما المطلوب التلفظ بالشهادة .  
وأجاز المالكية قبول شهادة الأخرس إذا فهمت إشارته .

لأنها تقوم مقام نطقه في طلاقه ونكاحه وظهاره ، فكذلك في شهادته .

( الرَّابِعُ : الْإِسْلَامُ ) .

رابعاً : الإسلام .

فلا تقبل شهادة الكافر .

جاء في ( الفقه الإسلامي وأدلته ) اتفق الفقهاء على اشتراط كون الشاهد مسلماً ، فلا تقبل شهادة الكافر على المسلم ؛ لأنه متهم في  
حقه .

أ- لقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ) .

ب- وإذا كان الفاسق يجب علينا اليقين في خبره ، فما بالك بالكافر ( فالكافر محل الخيانة ) .

ج- وقال تعالى ( وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ) والكافر ليس بعدل .

د- وقال تعالى ( مَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ) والكافر ليس منا ، ولا ممن نرضاه .

فائدة :

لكن شهادة الكفار بعضهم على بعض تقبل .

( الْخَامِسُ : الْخَفْظُ ) .

خامساً : الخفظ .

فلا تقبل الشهادة من مغفل ، ومعروف بكثرة سهو وغلط ، لأنه لا تحصل الثقة بقوله .

قال ابن قدامة : أَنْ يَكُونَ مُتَيَقِّظًا خَافِظًا لَا يَشْهَدُ بِهِ ، فَإِنْ كَانَ مُغْفَلًا ، أَوْ مَعْرُوفًا بِكَثْرَةِ الْغَلَطِ ، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ .

فائدة :

لو كان كثير النسيان والغفلة ، فقيد الشهادة فقال : أنا لا أذكر ولكن قيدت كل ما شهدت به في كتاب عندي ، فإن الراجح له أن يشهد  
بذلك ما دام أنه كتب شهادته بخطه ، سواء تذكرها أم لم يتذكرها ، ما دام يعلم أن هذا خطه .

( السَّادِسُ : الْعَدَالَةُ : وَيُعْتَبَرُ لَهَا شَيْئَانِ : الصَّلَاحُ فِي الدِّينِ : وَهُوَ أَهْلُ الْغُرَاثِ بِسُنَنِهَا الرَّابِعُ ،  
وَالْجَبْتَابُ لِلْمَحَارِمِ بِأَنْ لَا يَأْتِيَ كَبِيرَةً ، وَلَا يَدْمِنَ عَلَى صَغِيرَةٍ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ هَاسِقٍ ) .

سادساً : العدالة ، فلا تُقْبَلُ شَهَادَةُ فَاسِقٍ .

جاء في ( الفقه الإسلامي ) اتفق العلماء على اشتراط العدالة في الشهود .

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ) وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْفَاسِقِ لِذَلِكَ .

وَلِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ) فَأَمَرَ بِالتَّوَقُّفِ عَنْ نَبَأِ الْفَاسِقِ ، وَالشَّهَادَةُ نَبَأٌ ، فَجِبَتْ التَّوَقُّفُ عَنْهُ .

### فائدة :

هذا هو العدل .

لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً .

## فائدة : ١

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) أصل ردِّ الشَّهادة ، ومَبْنَاهُ التُّهْمَةُ : وَالشَّهَادَةُ خَبَرٌ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ ، وَحُجَّتُهُ بِتَرْجُحِ جَانِبِ الصِّدْقِ فِيهِ ، فَإِذَا شَابَتْ الْحُجَّةُ شَائِبَةَ التُّهْمَةِ ضَعُفَتْ ، وَلَمْ تَصْلُحْ لِلتَّرْجِيحِ .

فائدة : ٢

قال القرافي : اعلم أن الأمة مجمعة على رد الشهادة بالتهمة من حيث الجملة لكن وقع الخلاف في بعض الرتب، وتحرير ذلك أن التهمة ثلاثة أقسام:

مجمع على اعتبارها لقوتها ، ومجمع على إلغائها لخفتها ، ومختلف فيها هل تلحق بالرتبة العليا فتمنع أو بالرتبة الدنيا فلا تمنع .

( وَتَقْبَلُ عَلَيْهِمْ )

أي : تقبل شهادة الابن على أبيه ، والأب على ابنه ، والزوج على زوجته والعكس .

قال ابن قدامة : فَأَمَّا شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ ، فَتُقْبَلُ ، نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ .

وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ( كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ) .

فَأَمَرُ بِالشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ ، وَلَوْ لَمْ تُقْبَلْ لَمَا أَمَرَ بِهَا .

وَلَأَنَّهَا إِنَّمَا رُدَّتْ لِلتُّهْمَةِ فِي إِبْصَالِ النَّفْعِ ، وَلَا تُهْمَةٌ فِي شَهَادَتِهِ عَلَيْهِ ، فَوَجِبَ أَنْ تُقْبَلَ ، كَشَهَادَةِ الْأَجَنِيِّ ، بَلْ أَوْلَى ، فَإِنَّ شَهَادَتَهُ

لِنَفْسِهِ لَمَا رُدَّتْ لِلتُّهْمَةِ فِي إِبْصَالِ النَّفْعِ إِلَى نَفْسِهِ ، كَانَ إِفْرَازُهُ عَلَيْهِ مُقْبُولًا . ( المغني ) .

( وَكَذَا مَنْ يَجْرِي إِلَيْهِ نَفْسُهُ نَفْعًا ، أَوْ يَدْفَعُ مِنْهَا ضَرَرًا ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) وَلَمْ يَخْتَلَفْ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ فِي رَدِّ شَهَادَةِ كُلِّ مَنْ لَهُ مَصْلَحَةٌ فِي مَوْضِعِ الشَّهَادَةِ بِتُّهْمَةِ جَرِّ النَّفْعِ لِنَفْسِهِ أَوْ

دَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهَا ، كَالشَّرِيكِ فِيمَا هُوَ شَرِيكَ فِيهِ ، وَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ عَلَى عَمَلٍ قَامَ بِهِ هُوَ كَمَا تُرَدُّ شَهَادَةُ الْعَاقِلَةِ بِنَفْسِ شُهَدٍ قَتَلَ خَطَأً أَوْ

شِبْهَ عَمْدٍ يَتَحَلَّلُونَهُ ، وَشَهَادَةُ الْعُرْمَاءِ بِنَفْسِ شُهُودٍ ذَنِّبَ آخَرَ وَذَلِكَ بِتُّهْمَةِ دَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ النَّفْسِ .

( وَكَذَا هَدْوُ هَلِكِي هَدْوَهُ ) .

كمن شهد على من قذفه ، أو قطع الطريق عليه .

جاء في ( حاشية الروض ) وهو مذهب مالك ، والشافعي ، وحجتهم قوله ( لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين ) رواه أبو داود ، وقال ابن

القيم : منعت الشريعة ، من قبول شهادة العدو على عدوه ، لئلا تتخذ ذريعة إلى بلوغ غرضه من عدوه ، بالشهادة الباطلة .

وقد أجمع الجمهور ، على تأثيرها في الأحكام الشرعية . ( الحاشية ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) تُرَدُّ شَهَادَةُ الْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ لِتُّهْمَةِ قَصْدِ الْإِضْرَارِ وَالْتِشَابِ إِذَا كَانَتْ الْعَدَاوَةُ دُنْيَوِيَّةً عِنْدَ الْأُخْتَرِ ؛ لِأَنَّ

الْعَدُوَّ قَدْ يَجُرُّ لِنَفْسِهِ نَفْعًا بِشَهَادَتِهِ ، وَهُوَ التَّشَابُ مِنْ الْعَدُوِّ فَيَصِيرُ مَتَّهَمًا كَشَهَادَةِ الْقَرِيبِ لِقَرِيبِهِ . أَمَّا الْعَدَاوَةُ الدِّيْنِيَّةُ فَلَا تَمْنَعُ قَبُولَ

الشَّهَادَةِ اتِّفَاقًا . ( الموسوعة ) .

فإذا قذف رجل شخصاً بالزنا ، ثم في يوم من الأيام شهد المقدوف على من قذفه بالزنا ، فإن الشهادة لا تقبل ؛ لأن قذفه إياه بالزنا سبب

للعداوة ، أما من شهد بأن فلاناً قذفه فليس هذا مراد ، لأن هذا ليس بشاهد ولكنه مدع .

وإذا شهد رجل على من قطع الطريق عليه ، نقول : إن شهادته لا تقبل ؛ من أجل التهمة . ( الشرح الممتع ) .

( مَنْ سَرَّهَ سَاءَ دَرَكُ شَخْصٍ ، أَوْ هَمَّهَ شَرُّهُ هَمِي هَدْوَهُ ) .

هذا ضابط العدو : هو الذي يفرح بحزنك ، ويغمه فرحك .

هَضَلُ

هذا الفصل في بيان عدد الشهود في الشهادة وهو يختلف باختلاف المشهود به .

**« وَكَأَيُّهَا فِي الزَّانَا وَالزَّانِيَةِ بِهِ إِذَا أُوبِخَ »**

أولاً : ما يشترط فيه أربعة شهود : وهو الزنا .

لقوله تعالى ( لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ) .

وقال تعالى ( وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ) .

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ( وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ) .

وَقَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا ، أَمْلَهُ حَتَّى آتَى بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ( نَعَمْ ) رَوَاهُ مَالِكٌ ، فِي الْمَوْطَأِ وَأَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ .

قال ابن قدامة : أجمع المسلمون على أنه لا يقبل في الزنا أقل من أربعة شهود وقد نص الله تعالى عليه بقوله سبحانه : ( لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ) .

#### فائدة : ١

لا تقبل فيه النساء .

جمهور العلماء على أنه يشترط أن يكونوا رجالاً أحراراً فلا تقبل شهادة النساء ولا العبيد .

قال ابن قدامة : وَلَا يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ بِحَالٍ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ جَلًّا ، إِلَّا شَيْئًا يُرْوَى عَنْ عَطَاءٍ وَحَدَّادٍ : أَنَّهُ يُقْبَلُ فِيهِ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَامْرَأَتَانِ . وَهُوَ شُدُوذٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْأَرْبَعَةِ اسْمٌ لِعَدَدِ الْمَدْكُورِينَ ، وَيَقْتَضِي أَنْ يُكْتَفَى فِيهِ بِأَرْبَعَةٍ . وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْأَرْبَعَةَ إِذَا كَانَ بَعْضُهُمْ نِسَاءً لَا يُكْتَفَى بِهِمْ ، وَإِنْ أَقَلُّ مَا يُجْزَى حَمْسَةً ، وَهَذَا خِلَافُ النَّصِّ . وَلَئِنْ فِي شَهَادَتِهِمْ شُبْهَةٌ ؛ لِتَطَرُّقِ الضَّلَالِ إِلَيْهِنَّ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ( أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ) وَالْحُدُودُ تُذَكَّرُ بِالشُّبُهَاتِ .

#### فائدة : ٢

يشترط أن يصرح بحقيقة الوطء .

أ- فإن النبي ﷺ قال لماعز ( أُنْكَنْهَا ؟ قال : نعم ، قال : حتى غاب ذلك منك في ذلك منها ؟ قال : نعم ، قال : كما يغيب الميل في المكحلة أو الرشاء في البئر ؟ قال : نعم ، قال : فهل تدري ما الزنا ؟ قال : نعم ، أتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً ) . وفي حديث ابن عباس : ( فقال : أُنْكَنْهَا ؟ قال : نعم ، قال : أتدري ما الزنا ؟ قال : نعم ، أتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً ، قال : فما تريد بهذا القول ؟ قال : تطهرني ، فأمر به فرجم ) .

ب- التعليل : لأنه ربما يظن ما ليس بزناً موجباً للحد ، فاشترط فيه التصريح .

**« وَيُقْبَلُ فِي بَيْعِ الْأَمْدُودِ ، وَالْقَصَاصِ ، وَبِمَا لَيْسَ بِمُتَوَبِّعٍ وَلَا جَالٍ ، وَلَا يُقْبَلُ بِهِ الْأَمَالُ ، وَيَطْلَعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ طَالِبًا ، كُنْكَارٍ ، وَطَلَّاقٍ ، وَرَجْمٍ ، وَخُلْعٍ ، وَنَسَبٍ ، وَوَدْعٍ ، وَإِذَا لَيْسَ يُقْبَلُ فِيهِ رِجَالٌ » .**

ما لا بد فيه من شاهدين رجلين ولا تقبل النساء .

في النكاح والطلاق والرجعة وبقية الحدود - غير الزنا واللواط - كالقذف والسرقة والقصاص والخمر : اثنان ولا تقبل شهادة النساء .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) وَمِنْهَا مَا يُقْبَلُ فِيهِ شَاهِدَانِ لَا امْرَأَةٌ فِيهِمَا .

وَهُوَ مَا سِوَى الزَّانِي مِنَ الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ ، كَالْقَطْعِ فِي السَّرْقَةِ ، وَحَدِّ الْحِرَابَةِ ، وَالْجُلْدِ فِي الْخَمْرِ ، وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ .

وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ مَا يَطْلَعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ غَالِبًا ، بِمَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا يُفْصَدُ مِنْهُ مَالٌ : كَالنِّكَاحِ ، وَالطَّلَاقِ ، وَالرَّجْعَةِ ، وَالْإِيلَاءِ ، وَالظَّهَارِ ، وَالنَّسَبِ ، وَالْإِسْلَامِ ،

وَالزَّوْدَةِ ، وَالْجُرْحِ ، وَالتَّغْدِيلِ ، وَالْمَوْتِ وَالْإِعْسَارِ ، وَالْوَكَالَةِ ، وَالْوَصَايَةِ ، وَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ ، وَخَوِّ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ يَنْبُتُ عَنْدهُمْ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ لَا امْرَأَةَ فِيهِمَا .

وَدَلِيلُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَصَّ عَلَى شَهَادَةِ الرَّجُلَيْنِ فِي الطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ وَالْوَصِيَّةِ .

فَأَمَّا الطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى ( فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ) .

وَأَمَّا الْوَصِيَّةُ فَقَوْلُهُ ( إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ) .

وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي النِّكَاحِ : لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ .

وَقِيَسَ عَلَيْهَا مَا شَارَكَهَا فِي الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ .

﴿ وَيُقْبَلُ فِي الْأَمَالِ وَمَا يَقْصَدُ بِهِ كَالنَّبِيِّ، وَالْأَجَلِ، وَالْأَخْيَارِ فِيهِ، وَفِيهِ رَجُلَانِ، أَوْ رَجُلٌ وَاحِدٌ أَوْ رَجُلَانِ، أَوْ رَجُلٌ وَبِمَيْنِ الْمَدْعَى ﴾ .

ما يكفي في الشهادة به رجلان أو رجل وامرأتان ، أو رجل وبمين المدعي .

المال وما يقصد به المال، كالبيع والإجارة والأجل والقرض والرهن والوديعة ونحو ذلك من العقود المالية، فيقبل فيه شهادة الرجلين أو الرجل والمرأتين .

لقوله تعالى ( وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ) .

قال ابن حجر : وقول الله تعالى ( فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ) قال ابن المنذر : أجمع العلماء على القول بظاهر هذه الآية ، فأجازوا شهادة النساء مع الرجال ، وخص الجمهور ذلك بالديون والأموال ، وقالوا : لا يجوز شهادتهن في الحدود والقصاص ، واختلفوا في النكاح والطلاق والنسب والولاء فمنعها الجمهور ، وأجازها الكوفيون . ( فتح الباري ) .

جاء في ( الموسوعة الفقهية ) وقَصَرَ الْمُجْمُوعُ قَبُولَ شَهَادَةِ الرَّجُلَيْنِ أَوْ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَتَيْنِ عَلَى مَا هُوَ مَالٌ أَوْ مَعْنَى الْمَالِ، كَالنَّبِيِّ، وَالْإِقَالَةِ، وَالْحَوَالَةِ، وَالضَّمَانِ، وَالْحُقُوقِ الْمَالِيَّةِ، كَالْخِيَارِ، وَالْأَجَلِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

﴿ وَمَا لَا يَطْلُقُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، كَمَيْسَبِ النِّسَاءِ تَحْتَ الشُّيَاطِ، وَالْبَغَاوَةِ وَالشُّبُهَةِ، وَالنَّحِيضِ، وَالنَّكِدَةِ، وَالرَّضَاخِ، وَالْإِسْتِحْلَالِ وَفِيهِ تَقْبُلُ فِيهِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ عَدْلٍ ﴾ .

ما يكفي فيه شهادة امرأة عدلة واحدة ، وهو ما لا يطلع عليه الرجال غالباً .

لحديث عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ ( أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةً لِأَبِي إِيَّاهِبِ بْنِ عَزِيزٍ ، فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ وَالَّتِي تَزَوَّجَ بِهَا . فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرْضَعْتَنِي وَلَا أَخْبَرْتَنِي . فَرَكِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ » . فَقَارَفَهَا عُقْبَةُ ، وَنَكَحَتْ زَوْجاً غَيْرَهُ ) رواه البخاري .

فائدة :

ما يثبت إلا بثلاثة رجال .

إذا ادعى - من عرف بالغنى - بالفقر فلا تقبل هذه الدعوى إلا إذا شهد ثلاثة .

لحديث قبيصة أن النبي ﷺ قال ( يَا قَبِيصَةُ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَخِدِ ثَلَاثَةَ : رَجُلٍ تَحْتَلَّ حِمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمَسِّكُ ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَنَحَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَاماً مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ سِدَاداً مِنْ عَيْشٍ - وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ قَافَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَاناً قَافَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَاماً مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ سِدَاداً مِنْ عَيْشٍ - فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سُخْتاً يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سُخْتاً ) رواه مسلم .

﴿ وَإِلَّا رَجَعَ شَعْرُهُ الْأَمَالِ بَعْدَ الْحَكْمِ لَمْ يَنْقُضْ، وَيَلْزِمُهُمُ الضَّمَانُ دُونَ مَنْ رُكِّلَهُمْ ﴾ .

الرجوع في الشهادة : هو أن ينفي الشاهد ما أثبتته أولاً بشهادته بأن يقول : رجعت عما شهدت به ، أو كذبت في شهادتي ، أو ما أشبه ذلك من الأقوال .

فإذا حكم القاضي بأمر مالي بناء على شهادة شهود، وبعد الفراغ من الحكم رجع الشهود عن دعواهم وشهادتهم فإن حكم القاضي لا ينقض .

لأن حق المشهود له وجب بالحكم ، فلا يسقط بعد وجوبه بقول الشهود واعترافهم بالكذب ، لأنه يحتمل كذبهم فيه .

فإن قالوا : تعمدنا الكذب ، فقد شهدوا على أنفسهم بالفسق فيلزمهم بذل المال الذي شهدوا به .  
لأنهم كانوا السبب في إخراجهم من ملك صاحبه ، فبشهادتهم الباطلة حالوا بين المالك ، فلزمهم الضمان .

فائدة :

الشهادة على الشهادة :

تعريفها :

وهي : أن يقول شخص لآخر: اشهد على شهادتي بكذا، أو اشهد أنني أشهد بكذا، ونحو ذلك؛ ففيها معنى النيابة، ويسمى الشاهد الأصلي شاهد الأصل، والنائب عنه شاهد الفرع.

شروطها :

أولاً : أن يأذن شاهد الأصل لشاهد الفرع؛ لأنها في معنى النيابة، ولا ينوب عنه إلا بإذنه.

ثانياً : أن يكون فيما يقبل فيه كتاب القاضي إلى القاضي، وهو حقوق الآدميين دون حقوق الله تعالى.

ثالثاً : أن تتعذر شهادة الأصل بموت أو مرض أو غيبة مسافة قصر أو خوف من سلطان أو غيره.

رابعاً : أن يستمر عذر شاهد الأصل إلى الحكم.

خامساً : دوام عدالة شاهد الأصل وشاهد الفرع إلى صدور الحكم.

سادساً : أن يعين شاهد الفرع شاهد الأصل الذي تحمل عنه الشهادة.

### باب الإقرار

ختم المصنف - رحمه الله - الكتاب بباب الإقرار ، تفاؤلاً بالإقرار بالشهادة عند الوفاة لقوله ﷺ ( من كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله دخل الجنة ) رواه أبو داود .

( وهو اعتراف الإنسان بحق عليه ) .

الإقرار : هو اعتراف الإنسان بما عليه لغيره من حقوق .

وقد دل عليه الكتاب والسنة والإجماع .

قال تعالى (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحُكْمٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ).

وقال ﷺ ( واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها ... ) .

وحديث ماعز ، فإن النبي ﷺ حدّه بإقراره .

وكذلك الغامدية حدها الله لما اعترفت بالزنا .

وأجمع المسلمون على صحة الإقرار .

وهو أقوى الأدلة لإثبات دعوى المدعى عليه ، ولهذا يقولون : إنه سيد الأدلة .

ولهذا يبدأ القاضي بسؤال المدعى عليه، فإن أقرّ بالشئ المدعى به، لم يحتج إلى طلب البينة، فيبدأ القاضي بالسؤال عنه قبل السؤال عن الشهادة، على أن حُجَّتَه قاصرة على المقرّ وحده؛ لقصور ولاية المقر عن غيره، فيقتصر عليه، فلا يصح إلزام أحدٍ بعقوبة نتيجة إقرار آخر بأنه شاركه في جريمته .

( بِكُلِّ لَفْظٍ دَالٍّ عَلَى الْإِقْرَارِ ) .

أي : أن الإقرار يصح بكل لفظ دال عليه .

( بِشَرْطِ كَوْنِ اللَّفْظِ مَكْنُفًا ) .

أي: يشترط لصحة الإقرار : أن يكون المقر مكلفاً ، أي: بالغاً عاقلاً ، فلا يصح من صبي أو مجنون .

لحديث ( رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يفيق ، ... ) .

ولأنه قول ممن لا يصح تصرفه فلم يصح ، كفعله .

فلا يصح من صبي ، ولا من مجنون .

فلا يصح الإقرار من السكران لأنه لا عقل له ، ولذلك لم يؤخذ النبي ﷺ عمه حمزة حينما قال له : هل أنتم إلا عبيد أبي .

قال ابن قدامة : وَلَا يَصِحُّ الْإِقْرَارُ إِلَّا مِنْ عَاقِلٍ مُخْتَارٍ .

فَأَمَّا الطُّفُلُ ، وَالْمَجْنُونُ ، وَالْمُبْرَسَمُ ، وَالنَّائِمُ ، وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ ، فَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُمْ لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا .

وَقَدْ قَالَ ﷺ ( رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ؛ عَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَعَنْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيْقَ ، وَعَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ) .

فَنَصَّ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَالْمُبْرَسَمِ وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ فِي مَعْنَى الْمَجْنُونِ وَالنَّائِمِ .

وَلِأَنَّهُ قَوْلٌ مِنْ غَائِبِ الْعَقْلِ ، فَلَمْ يَثْبُتْ لَهُ حُكْمٌ ، كَالْبَيْعِ وَالطَّلَاقِ .

﴿ مُخْتَارًا ﴾ .

ومن الشروط : أن يكون المقر مختاراً ، فلا يصح الإقرار من مكروه .

أ- لأن الله رفع حكم الكفر عن المكروه لقوله تعالى (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) .

ب- ولعموم قوله ﷺ (إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكروها عليه) رواه ابن ماجه .

وقال تعالى (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) . فكل العقود لا بد فيها من التراضي .

- فإن ادعى الإكراه فإنه لا يقبل إلا بينة ، كأن يظهر عليه أثر ضرب أو حبس .

قال ابن قدامة : وَإِنْ أَقَرَّ بِعَيْزٍ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ ، مِثْلُ أَنْ يُكْرِهَ عَلَى الْإِقْرَارِ لِرَجُلٍ ، فَأَقَرَّ لِعَيْزِهِ ، أَوْ بِنَوْعٍ مِنَ الْمَالِ ، فَيُتَقَرَّرَ بِعَيْزِهِ ، أَوْ عَلَى

الْإِقْرَارِ بِطَّلَاقِ امْرَأَةٍ ، فَأَقَرَّ بِطَّلَاقِ أُخْرَى ، أَوْ أَقَرَّ بِعَيْتِ عُنْدٍ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِمَا لَمْ يُكْرِهْ عَلَيْهِ ، فَصَحَّ ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِهِ ابْتِدَاءً .

فائدة :

ومن الشروط : ألا يكون محجور عليه .

فالمحجور عليه لحظ الغير لا يصح إقراره في أعيان ماله ، ويصح في ذمته ويطالب بذلك بعد فك الحجر .

﴿ وَهُوَ مِنَ الْبَالِغِ الْبَاسِطِ ﴾ .

أي : أن الإقرار بأبلغ وأقوى الأدلة لإثبات دعوى المدعى عليه ، ولهذا يقولون : إنه سيد الأدلة ، وهو أقوى من الشهادة .

لأنه اعتراف ممن عليه الحق ، فلا يحتمل الشبهة .

﴿ وَإِنْ أَكْرِهَ عَلَى وَزْنِ مَالٍ هَبَاً مِثْلَهُ لِدَاكِ صَحَّ ﴾ .

أي : وإن أكره إنسان على دفع مالٍ لإنسان فذهب وباع شيئاً يملكه كسيارة ، أو بيت ونحوه ليحصل هذا المال الذي أكره على بيعه

فالبيع صحيح .

لأنه إنما أكره على المال ولم يكره على بيع ماله .

قال ابن قدامة : وَلَوْ أُكْرِهَ عَلَى أَداءِ مَالٍ ، فَبَاعَ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ لِيُؤَدِّيَ ذَلِكَ ، صَحَّ بَيْعُهُ ، نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُكْرِهْ عَلَى الْبَيْعِ .

جاء في ( حاشية الروض ) أي : وإن أكره على دفع مقدار من المال ، كأسير يقال له : ما نفك إيسارك إلا بكذا وكذا فباع ملكه لذلك ،

كره الشراء منه ، أو لبيعه بدون ثمن مثله في الغالب ، وهو بيع المضطر ، وصح الشراء منه ، لأنه غير مكروه على البيع .

واختار الشيخ : الصحة من غير كراهة ، لأن الناس لو امتنعوا من الشراء منه ، كان أشد ضرراً عليه .

﴿ وَمَنْ أَقَرَّ بِحَقٍّ ، ثُمَّ ادَّعى أَنَّهُ كَانَ مُكْرَهاً ، لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ﴾ .

لأنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِكْرَاهِ ، لِأَنَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ عَلَى الْإِكْرَاهِ ، كَالْقَيْدِ وَالْحَبْسِ وَالتَّوَكُّيلِ بِهِ ، فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ بَيِّنَةٍ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ

الْحَالُ تَدُلُّ عَلَى الْإِكْرَاهِ .

وَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُ كَانَ زَائِلَ الْعَقْلِ خَالَ إِقْرَارِهِ ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ حَتَّى يُعْلَمَ غَيْرُهَا . ( المغني ) .

**( وَمَنْ أَقْرَ فِي مَرَضِهِ بِشَيْءٍ فَكَأَقْرَ لَهُ فِي صِحَّتِهِ ) .**

أي : أن الأصل في إقرار المريض معتبر صحيح كالإقرار حال الصحة ، ولو كان المرض مخوفاً .

لأنه لا يهتم بذلك ، بل إن حالة المرض أقرب إلى الاحتياط للنفس ، والتخلص مما عليه من الحقوق .

فإذا أقر ببيع ثبت ، وإذا أقر بدين ثبت .

**( إِنْ كَانَ فِي إِقْرَارِهِ بِالْمَالِ لِوَارِثٍ شَاكاً يَقْبَلُ ) .**

هذا مما يستثنى : إذا أقر لوارث بمال فإنه لا يقبل إلا ببينة أو إجازة الورثة .

مثاله : شخص مريض مرضاً مخوفاً، فقال: اشهدوا بأن في ذمتي لولدي فلان عشرة آلاف ريال، وله عدة أولاد .

فإقراره هنا غير مقبول ، إلا ببينة أو إجازة الورثة .

لأنه متهم، ولأننا لو أثبتنا هذا الإقرار لكان في ذلك تعدياً لحدود الله . عز وجل . في قسمة الموارث .

جاء في ( حاشية الروض ) قال القيم من الحيل الباطلة : إذا أراد أن يخص بعض ورثته، ببعض الميراث، وقد علم أن الوصية لا تجوز، وأن

العطية في مرضه وصية، أن يقول: كنت وهبت له كذا، وكذا، في صحي، أو يقر له بدين فيتقدم به، وهذا باطل، والإقرار في مرض الموت

لا يصح، للتهمة عند الجمهور، بل مالك يرده للأجنبي، إذا ظهرت التهمة، وقوله هو الصحيح.

**فائدة :**

إن أقر لأجنبي :

**فقبل :** يصح ولو زاد على الثلث .

لأنه غير متهم فيه، كالإقرار في الصحة، بحقه أن حالة المرض أقرب إلى الاحتياط لنفسه وإبراء ذمته وتجري الصدق، فكان أولى بالقبول.

**وقبل :** لا يصح إقراره لأجنبي بما زاد على الثلث .

**( وَكَانَ يَلْزِمُ الْوَرِثَةَ وَهَاهُ دِينَ ) .**

أي : لا يلزم الورثة قضاء دين على مورثهم .

قال ابن قدامة : فَإِنْ لَمْ يَخْلُفْ تَرَكَةً لَمْ يُلْزَمِ الْوَارِثُ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ أَداءُ ذَنْبِهِ إِذَا كَانَ حَيًّا مُقْبِلًا ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَيِّتًا .

ولعموم قوله تعالى ( ولا تزر وازرة وزر أخرى ) .

**( إِنْ كَانَ يَخْلُفُ تَرَكَةً فَهُوَ يَتِمُّ بِهَا ) .**

أي : إلا أن يخلف المورث المدين تركة ، فيتعلق الدين بها ، كسائر الحقوق المتعلقة بعين التركة ، ويلزم قضاؤه منها ، ويبدأ قبل الوصية

بالإجماع ، وقد تقدم ذلك .

**( وَكَانَ يَقْبَلُ رَجُوعَ الْكَرِّ مِنْ إِقْرَارِهِ ) .**

مفهوم الرجوع في الإقرار : هو أن يصدر من المقر قولاً أو فعلاً يناقض إقراره السابق .

قال ابن قدامة : ... فَأَمَّا حُقُوقُ الْأَدْمِيَّةِ ، وَحُقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي لَا تُدْرَأُ بِالسُّبُهِاتِ ، كَالرَّكَائِةِ وَالْكَفَّارَاتِ ، فَلَا يُقْبَلُ رَجُوعُ عَنْهَا ، وَلَا

تُعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا .

**فائدة :**

الرجوع عن الإقرار ينقسم إلى أقسام :

أ-الرجوع عن الإقرار في الحدود .

ب-الرجوع عن الإقرار في حقوق الآدميين.

أما الرجوع في الإقرار في حقوق الآدميين فقد تقدم أنه لا يقبل .



وأما الرجوع عن الإقرار في الحدود فاختلف العلماء على أقوال :

**صورة المسألة :** إذا أقرَّ إنسان بالتهمة الموجهة إليه بعد أن قبض عليه إما تلبساً بها تامة أو غير تامة، دون أن يثبت ذلك بينة (الشهود) أو يأتي تائباً يريد التطهير .

فقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال:

**القول الأول :** أن رجوع المقرِّ عن إقراره غير مقبول في الحدود مطلقاً ، ويقام عليه الحدُّ بناءً على إقراره الأول .

وهذا هو المروي عن ابن أبي ليلى ، وسعيد بن جبير ، والحسن البصري ، وهو قولٌ للإمام أحمد .

واختار هذا القول : داود بن علي، وابن حزم ، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وسماحة الشيخ عبد العزيز ابن باز ، والعلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين .

أ-لأنه ورد في حديث ماعزٍ ؓ في الصحيحين وغيرهما أنه هرب عندما رُجمَ ومع ذلك تبعهُ الصحابة ؓ ورموه حتى مات ؛ فلم يُنكر عليهم النبي ﷺ .

ب- أننا لو قبلنا مجرد رجوع المقرِّ عن إقراره لَمَّا أُقيم حدُّ في الدنيا ، لأن كلَّ من يعرف أنه سيحد سيرجع عن إقراره إلا مَنْ صدَّق في توبته وأراد تطهير نفسه من الذنب .

ج- أنَّ الحدَّ حقٌّ وجب بإقراره ؛ فلم يُقبل منه الرجوع كسائر الحقوق.

**القول الثاني :** أنَّ رجوع المقر عن إقراره في الحدود مقبولٌ مطلقاً سواء قبل الحكم أو بعده أو عند تنفيذه .

وهذا هو قول الحنفية ، والمالكية في المشهور عنهم ، والشافعية ، والحنابلة ، وهو اختيار الشيخ محمد بن إبراهيم .

أ-لما ورد في بعض روايات حديث ماعزٍ ؓ أنَّ النبي ﷺ قال للصحابة ؓ لما تبعوا ماعزاً : (هلا تركتموه يتوب، فيتوب الله عليه).

وقد قال ابن عبد البر في التمهيد: ثبت من حديث أبي هريرة، وجابر، ونعيم بن هزال، ونصر بن دهر وغيرهم.

وجه الاستدلال : أنَّ النبي ﷺ جعل الهرب الدال على الرجوع مسقطاً للحدِّ ؛ فسقوطه بالرجوع الصريح أولى.

ب- أنَّ رجوع المقرِّ عن إقراره شبهة ، والحدود تدرأ بالشبهات ، والشبهة هنا : احتمال كذبه على نفسه.

**( وَمَنْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ أَوْ أَهْتَنَ ثُمَّ أَقَرَّ بِذَلِكَ الْخَيْرِ لَمْ يُقْبَلْ وَلَمْ يَنْفُسْخَ الْبَيْعُ ، وَيُغْرَمُ الْقُرْلُ ٥ )**

مثال : إنسان باع سيارة على شخص ، ثم بعد ذلك أقر وقال : السيارة التي بعته لك ليس ملكاً لي .

وكذلك في الهبة والعنق . فلا يقبل إقراره :

لأنه إقرار على غيره بعد أن نفذ تصرفه .

ولأنه قد يتخذ حيلة على إبطال البيع .

**ويغرمه المقر له :** لأنه فوّته عليه .

صورة ذلك أن يبيع شاة ويستلم ثمنها أو يهب كيساً أو يعتق عبداً على أن هذه كلها ملكه، وبعد ذلك اعترف وقال :أعترف الآن أن

العبد الذي أعتقته ليس لي، ولكنه لابن أخي، أو لأخي أو لابن عمي، فهل يقبل منه؟

لا يقبل منه .

معنى :أنه لا يرجع العبد عبداً، بل يبقى على حريته.

وكذلك أيضاً :هل تسترد الهبة التي وهبها ثم ادعى أنها شاة لابن عمه أو لجاره؟ لا ترد.

وكذلك لا يرد البيع، إذا قال :أنا بعته لك ولكني ما ذكرت لك أن البيت ليس لي، إنما هو لجاري، وبعته ظناً أنه سيجوز البيع، والآن أريد أن

أرده.

فلا يرد؛ لأنه قد لزم.

وفي هذه الأحوال يلزمه الغرامة لمن أقر له .

لأنه فوته عليه بالبيع أو الهبة .

**فائدة :**

إذا باع شيئاً وادعى أنه لم يكن ملكاً له فله ٣ حالات :

**الأولى :** أن يصدقه المشتري بهذه الدعوى : فهنا يبطل العقد

لان المشتري بتصديقه أقر أنه لا حق له في هذا المبيع . ( أنت صدقته أن هذا ملك لفلان ، فكيف تشتري شيئاً من شخص لا يملكه ) .

**الثانية :** أن يضيف البائع المبيع إلى نفسه ( بعثك سيارتي - داري ) .

فلا يقبل أنه ليس ملكاً له ولو أتى ببينة . لأنه يكذبها .

**الثالثة :** أن لا يضيف العين لنفسه كأن يقول ( بعثك هذه السيارة ) . ثم يقول لم يكن ملكي

فهذا يقبل ببينة .

**( ويجب على الإنسان أن يحترق بجميع الحقوق التي عليه للأدمين ليخرج من الاتيعة بأداء أو استهلاك ) .**

أي : يجب على الإنسان أن يبادر أن يقر بما عليه من حقوق للأدمين ، حتى يسلم من إثمها وذلك يكون بأمرين :

إما بأدائها إلى أصحابها - أو باستهلاكهم من ذلك .

فإن حقوق الأدمين مبناها على المشاحاة .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ (من كانت له مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء فليتحللله منه اليوم، قبل أن لا يكون دينار ولا درهم، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته، وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه) رواه البخاري .

**[من كانت له مظلمة لأخيه]** اللام في قوله (له) بمعنى (على) أي: من كانت عليه مظلمة لأخيه، وقد جاء في رواية عند البخاري (من) كانت عنده مظلمة لأخيه) والترمذي (رحم الله عبداً كانت له عند أخيه مظلمة) .

**[من عرضه أو شيء]** أي : من الأشياء ، وهو من عطف العام على الخاص ، فيدخل فيه المال بأصنافه والجراحات حتى اللطمة ونحوها ، وعند الترمذي ( من عرض أو مال ) .

**[فليتحللله منه]** أي : يستبرىء ذمته منه بأدائه أو يعفوه .

**[اليوم]** أي : في الدنيا .

**[قبل أن لا يكون دينار ولا درهم]** وذلك في يوم القيامة .

**[وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه]** أي : صاحب المظلمة .

**[فحمل عليه]** أي : على الظالم .

ففي هذا الحديث أنه يجب على الإنسان أن يرد ما عليه من حقوق الأدمين، قبل أن يموت وينتقل إلى دار

الآخرة فتكون عليه وتؤخذ من حسناته إن كان له عمل صالح ، فإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال (أتدرون من المفلس؟ قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع . فقال: إن المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي وقد شتم هذا، وقذف هذا وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فُيئت حسناته قبل أن يقضي ما عليه، أخذ من خطاياهم فطرحه عليه، ثم طرح في النار) . رواه مسلم

وعن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال ( إنما أنا بشر ، وإنكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضي له ينعو ما أسمع فمن قضيت له بحق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار ) متفق عليه . «ألحن» أي : أعلم .

وعن أبي قتادة الحارث بن ربعي رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ : ( أنه قام فيهم، فذكر لهم أن الجهاد في سبيل الله، والإيمان بالله أفضل الأعمال، فقام رجل فقال: يا رسول الله أرأيت إن قُلت في سبيل الله، تكفر عني خطيائي؟ فقال له رسول الله ﷺ : نعم إن قُلت في سبيل الله

وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرٌ مُدْبِرٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ قُلْتُمْ؟ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَتُكْفَرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرٌ مُدْبِرٍ، إِلَّا الدَّيْنَ فَإِنَّ جَبْرِيلَ قَالَ لِي ذَلِكَ). رواه مسلم

**فحقوق العباد يجب أن يتحلل منها في الدنيا قبل أن يحاسب عليها في الآخرة .**

وحقوق العباد تنقسم إلى أقسام :

**القسم الأول : أن تكون في النفس .**

مثل أن يكون قد جنى عليه ، أو ضربه حتى جرحه ، أو قطع عضواً من أعضائه ، فإنه يتحلل منه بأن يُمَكِّن صاحب الحق من القصاص ، أو بذل الدية إذا لم يكن القصاص .

**القسم الثاني : أن تكون في المال .**

فإنه يعطيه ماله ويرجع لصاحبه ، فإن كان صاحبه قد مات فإنه يسلمه إلى ورثته ، فإن لم يعرف مكانه فإنه يتصدق به عنه .

**القسم الثالث : وإن كانت المظلمة في العرض كسب أو شتم ، فاختلف العلماء في كيفية التحلل منه على قولين :**

**القول الأول : اشتراط الإعلام والتحلل .**

واحتج أصحاب هذا القول : بأن الذنب حق آدمي ، فلا يسقط إلا بإحلاله منه وإبرائه .

**القول الثاني :** إنه لا يشترط الإعلام بما نال من عرضه وقذفه واغتيابه، بل يكفي توبته بينه وبين الله، وأن يذكر المغتاب والمقذوف في مواضع غيبته وقذفه بضد ما ذكره به من الغيبة، فيبذل غيبته بمدحه والثناء عليه.

وهذا اختيار أبي العباس ابن تيمية .

واحتج أصحاب هذه المقالة : بأن إعلامه مفسدة محضة ، لا تتضمن مصلحة ، فإنه لا يزيده إلا أذى وخنقاً وغماً ، وقد كان مستريحاً قبل سماعه .

قالوا : وربما كان إعلامه به سبباً للعداوة والحرب بينه وبين القاتل .

**وقالوا :** إن الفرق بين ذلك وبين الحقوق المالية وجنایات الأبدان من وجهين :

**أحدهما :** أنه قد ينتفع بها إذا رجعت إليه ، فلا يجوز إخفاؤها عنه، فإنه محض حقه، فيجب عليه أدائه إليه، بخلاف الغيبة والقذف ، فإنه ليس هناك شيء ينفعه يؤديه إليه .

**الثاني :** أنه إذا أعلمه بما لم تؤذ به ، ولم تهج منه غضباً ولا عداوة ، بل ربما سرّه ذلك وفرح به .

وهذا القول الثاني هو الراجح والله أعلم بالصواب .

تم الشرح بفضل الله وتوفيقه  
أخوكم / سليمان بن محمد اللهيبيد  
السعودية - رفحاء

